

محاضر  
اجتماع مجلس الشيوخ المصري

١٩٤٩









# الجلس الشيوخ

## مجموعة مضابط

دور الانعقاد العادى الرابع والعشرين

[ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٨ - أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ ]

المطبعة الاميرية بالقاهرة

١٩٥٠



فهرس هجائي لمجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الرابع والعشرين لمجلس الشيوخ

الموضوع	رقم الصفحة	تم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة
(١)			اتحاد برلمانى دولى :	
٤٣٢	٦٧		تقرير مقدم من حضرة النائب المحترم عطا عفيفى بك عن أعمال المؤتمر السابع والثلاثين للاتحاد البرلمانى الدولى عقد فى روما من ٦ إلى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٨	
٤٣٢			تقرير مقدم من حضرة صاحبى البرزة أمين عز العرب بك السكرتير العام لمجلس الشيوخ وحسن البعاس بك السكرتير العام لمجلس النواب عن أعمال اجمعية العامة للقم المستقل للسكرتيرين العاملين لبالس التياية المنفرد عن الاتحاد البرلمانى الدولى .	
			اتفاق تجمارى (انظر سؤال رقم ١٤٥) .	
			اتفاق مالى :	
٩٩٦	١٣٥ و ١٣٨		الاتفاق المالى بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة المتفود فى ٣١ مارس سنة ١٩٤٩ (انظر سؤال رقم ١٦٦) .	
			اتفاقية رودس :	
٦٠٠	٣١ و ٣٢ و ٧٦١ و ٧٦٠		اتفاقية رودس وملحقاتها (انظر سؤال رقم ١٠) .	
			أحكام عرفية (انظر اقتراح بمشروع قرار رقم ٣ ومشروع قانون رقم ٧٨ الوارد من مجلس النواب) .	
			اختيار :	
			اختيار حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد سليم جابر عضوية مجلس الشيوخ وتنازله عن عضوية مجلس النواب .	
			إذاعة (انظر مشروع قانون رقم ١١٠ الوارد من الحكومة) .	
			استجواب :	
			وجوب تجديد الاستجوابات بمناسبة تأليف الوزارة الجديدة إذا اراد حضرات مقدميها التمسك بها .	
			سقوط الأسئلة والاستجوابات المقدمة إلى الوزارة المستقيلة .	
			١ - استجواب موجه إلى حضرة صاحبى الدولة والمعالى رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية من حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا عن سياسة الحكومة أزاء القضية المصرية - الانتفال إلى جدول الأعمال .	
			٢ - استجواب موجه إلى حضرة صاحبى الدولة ورئيس مجلس الوزراء والحاكم السكرى من حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا عن استغلال الأحكام العسكرية فى التضييق على حرية الصحافة .	

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق
١٠٠٢ ١٤٠٧	٩ - استجواب موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجندى عن مركز مصلحة السكك الحديدية المسالى وعن الحلة التي وصلت إلى مصحة البريد من سوء الإدارة وتأخير توزيع المراملات - الاكتفاء بالنافذة التي تمت إنشاء النظر في ميزانية وزارة المواصلات .		٥٦ و ٨٤٤	عقد الجلسة بيئة سرية ثم امادتها لحية - قرار المجلس الانتقل إلى جدول الأعمال .	
١٠٧٦ ١١٥٥	١٠ - استجواب موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة من حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلمت باشا عن الحقول لتودجية التي انتزعت أرضها من أيدي صغار الملاك - تنازل مقدمه عنه .		١٤٧ و ١٤٧ - ١٥٨	٣ - استجواب موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة من حضرة الشيخ المعظم الأستاذ إبراهيم زكي عن سوء حالة توزيع الكبروسين والبرزين والسكر في الأقاليم - الانتقل إلى جدول الأعمال .	
١٣٣٨ ١٣٦٢ - ١٣٦٨ ١٦٧٨ - ١٦٨٩	١١ - استجواب موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية وحضرة صاحب المعالي وزير الشؤون الاجتماعية من حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا عما يجري من تدبيل في انتخاب ثلاثة أعضاء من الجمعيات التعاونية في مجلس إدارة الفلاح الزراعي التساوي - الانتقال إلى جدول الأعمال		١١٤	٤ - استجواب موجه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء من حضرة الشيخ المعظم الأستاذ أحمد أبو الفتوح عن حوادث الحامقة وكلية الطب والمدارس ك نوبة ومدارس البنات .	
١٦٩٨ ١٨٢١ ١٨٢٢ ١٨٣٣ - ١٨٤٧	١٢ - استجواب موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير القوين من حضرة الشيخ المحترم فريد أو شادي بك عن احتكار توزيع السكر - تنازل حضرته عنه بعد تصريح بمعالي الوزير .		٢٣٠ و ١١٤ ٢٣١ و ٣٨٤ ٤٤٦	٥ - استجواب موجه إلى حضرات أصحاب الدولة والمعالي رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ووزير التجارة والصناعة من حضرة الشيخ المحترم زكريا مهران باشا عن المفاوضات التي قيل إنها تجري بطريقة سياسية لاستثناء شركة فناة السويس من تطبيق قانون الشركات وعن مدى الاستعداد لتطبيق هذا القانون ( سقوطه لوقاة مقدمه وعدم تمسك أحد به ) .	
١٨٢٠	١٣ - استجواب موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الأوقاف من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد أبو الفتوح عما تم في وصية المرحوم محمد أحمد باشا الخاصة بوقف بعض الأعيان وغيرها يلغى .		٢٢٩ و ٢٠٤ ١٢٤١ ١٢٤٢	٦ - استجواب موجه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء من حضرة الشيخ المعظم محمد أمين يوسف بك عن التنظيم الإداري ومشكلة الموظفين .	
١٨٢١	١٤ - استجواب موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك عن أسباب خفض الحنية المصرية وأثره في تجارتي الصادر والوارد وفي التجارة المحلية .		٢٢٩ و ٢٠٤ ١٢٤١ ١٢٤٢	٧ - استجواب موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك عن اضطراب المرور في شوارع القاهرة .	
			٢٣٠ و ٢٠٥ ٨٨٢ و ٨٩٢	٨ - استجواب موجه إلى حضرات أصحاب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية وصاحب المعالي وزير التجارة والصناعة من حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك عن الغلاء - الانتقل إلى جدول الأعمال .	

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق
١٥ - استجواب ج.ه.إ.ل. حضرة صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة من حضرة الشيخ المعظم عبد السلام محمد بك عن سياسة الحماية الجوية عامة وعن الغزل والنسيج خاصة	١٨٢٢		٤ - اقتراح إعادة النظر في معاشات أسر ضباط البوليس الذين اعتزلوا أثناء تأدية أعمالهم أسوة بما قرره الحكومة لورثة المرحوم الحازنار بك	٧٢	٤٩١
استقالة :			٥ - اقتراح تكليف جهة واحدة لعصرف الإعانات المستحقين من الفقراء بدلا من تشعبها في أكثر من جهة .	١٢٩٤ ١٤٩٩	
استقالة سعادة عبد الرازق السعوي باشا من عضوية المجلس بمناسبة تعيينه رئيسا لمجلس الدولة قبول الاستقالة	٥٩٧		حضرة الشيخ المعظم جمال الدين عثمان أباه بك		
استقالة حضرة الشيخ المعظم محمد شريف صبري باشا العضو المعين بالمجلس	٨٥٣ و ٨٥٢		٦ - اقتراح تعديل المادتين ٤١ و ١١٥ من الدستور	١٦٤	٧٦٥ و ٧٦٤
استقالة حضرة الشيخ المعظم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق من عضوية المجلس	١٧٢٩		حضرة الشيخ المعظم الأستاذ حسن عبد اللطيف		
تبليغ المجلس استقالة حضرة صاحب العزة أمين عز العرب بك السكرتير العام للمجلس	١٨٠٩		٧ - اقتراح تصحيح حالة إجازة القضاء الشرعي ومقابل الشهادة المالية نظام جديد	٧٠	٣٨٥ و ٣٩٠
استقلال القضاء ( انظر مشروع قانون رقم ١١٨ الوارد من الحكومة )			٨ - اقتراح بتسريح المشايخ المصدرة للذبح وهي حبة أو إخراج جمع الخوم من التسمية .		٣٨٥ و ٣٩٠ ٤٩٠ و
إعانة ( انظر اقتراح رقم ٥ )			٩ - اقتراح إخراج الذبح من التسعيرة ومعاونة المستاجر من توريد الذبح المطلوب منهم لغاية سنة ١٩٤٨ واستصدار صفو عن جميع المحكوم عليهم بقوانين مقيدة للحرية في جميع مواد التقنين .		١٠٠٢ و ٨٥٣
الرئيس			حضرة الشيخ المعظم حسن محمد الوكيل		
١ - اقتراح إنشاء لجنة برلمانية على غرار لجنة المحاسبة العامة في إنجلترا لتعنى الحساب الخفائي للدولة ومعالجة تقارير ديوان المحاسبة والمسائل التي يثيرها على مدار السنة ( ورد هذا الاقتراح من ديوان المحاسبة وتبناه الرئيس )	١٨١٩		١٠ - اقتراح بأن تقوم وزارة الأوقاف بفصل حوض دشنا إلى حوضين .	١٢٩٤ ١٤٩٩	
حضرة الشيخ المعظم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل			حضرة الشيخ المعظم الأستاذ عبد الرحمن برهان نور		
٢ - اقتراح بإبادة الانتساب إلى كني الحقوق بما سمي فؤاد الأول وفاروق الأول	١٨ ٨٠ و ٧٩ و ٣١ ١٧٣ و		١١ - اقتراح بفتح بورصة العقود وأثره في تحديد أسعار المطن .	٥٨	٢٣٣ و ٣١
٣ - اقتراح بعدم فتح دور السينما صباحا	٧١ ٨٠ و ٧٩ و ٣١ ٤٩١ و ٤٩٠		حضرة الشيخ المعظم الأستاذ عبد اللطيف زعرور		
			١٢ - اقتراح بتحديد محطة انماصية 'بنة'.	٨٠	٥

رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع
٦٨	١١٦	١٣ - اقتراح إنشاء معهد خاص للصحافة.	٤٤٦ و ٤٤٥	٨١٤ و ٦٠٥	حضرة الشيخ المحترم الأستاذ كمال الدين الشريف
٣٣ و ٣٢	١١٠	١٤ - اقتراح تأليف لجنة من كبار الفتيان لتنظيم الأعمال الإدارية بالوزارات .	٦٠٥ و ٤٤٦		
	١١٠	١٥ - اقتراح إجراء التفتيش الصحي مع التفحص الهندسي على سيارات الأتوبيس سيارات الأجرة .	٦٠٥ و ٤٤٦	٧٨٣ و	
٥٤٨ و ٥٤٧	١٧٢	١٦ - اقتراح إنشاء دار جديدة لمجلس البرلمان .	٦٠٥ و ٤٤٦	١١٧٢ و	
٧٣٣ و		١٧ - اقتراح الاحتفال بالعيد الفضي للبرلمان .	٦٠٥ و ٤٤٦		
	١٠٩	١٨ - اقتراح إنشاء معهد عال للبوليس السياسي .	٦٠٥ و ٤٤٦	٧٨٣ و	
٩٧٣	١٤٤	١٩ - اقتراح بأن تنشئ وزارة المعارف العمومية حمام سباحة لطلبة المعاهد والمدارس بخاصة المنوئية .	٨١٣ و ٧٥٧	٩٧٥ و	
١١٩١	٢١٥	٢٠ - اقتراح بتنظيم حركة المرور	١٣٠ و ١١٥٤	١٤٩٩ و	
١١٩٢ و		٢١ - اقتراح بتكليف الجهات الحكومية المختصة بتنفيذ الإجراءات لرفع الضريبة البلدية عن أهالي طنطا ولا كها حيث لا يوجد لها مقابل.	١٢٩٤	١٤٩٩ و	حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد نجيب محمد جمعه
	٨٧	٢٢ - اقتراح بإعطاء سكة حديد الأندلس على طراز غرغوني .	٢٣٧ و ٢٠٢	٦٠٥ و	حضرة الشيخ المحترم محمود حسب بك
		اقتراح بمشروع قرار :			
١٠٢٦	٣٢	١ - اقتراح بمشروع قرار من حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا بأن أوصلت إليه الحالة في فلسطين يستدعي أن تدل الحكومة على المجلس بكل ما لديها في هذا الموضوع المأمور حتى يستقر المجلس وتقف الحكومة على رأيه .			
٢٣		( أ ) انتخاب أعضاء المجلس موافقة المجلس على بقائه كما هو .			
١٧٩١		( ب ) انتخاب أعضاء مكتب المجلس			
		انتخاب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين عبد الحمدي وكيل المجلس بدلا من معالي الأستاذ عبد الحمدي الذي عين وزير دولة .			



الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق
( ج ) انتخاب الجبان ورؤسائها وسكرتيرها انتخاب رؤساء الجبن وسكرتيرها . انتخاب لجنة التكوين : انتخاب حضرة الشيخ المحترم حسين مري بأذا عمل المنقور له حسن صادق بأذا في عضوية لجنة المسالية . انتخاب رئيس لجنة المسالية : ملء الحال انخالية بجنة الحسابات . انتخاب رئيس وسكرتير لجنة الحسابات . انتخاب رئيس لجنة الخارجية . انتخاب رئيس وسكرتير لجنة الشؤون المصنوعة وقانون الانتخاب والألحة الداخلية . انتخاب ( انظر اقتراح رقم ٢ ) . ( ب ) بقول ( انظر سؤال رقم ٩٩ ) . يرسلان : الجلسة الاتصحية . تسريف نائب الملك . خطاب الرش ( انظر خطاب ) . انصراف نائب الملك . توجيه مكتب المؤتمر الى القصر الملكي - الطلق السامي . بهارسيا ( انظر سؤال رقم ١٢١ ) . بقرين ( انظر استجواب رقم ٣ ) . بنك اهل ( انظر اقتراح بمشروع قانون رقم ٢ )	٢٧ و ٤٥ ٣٨٣ و ٣٢٦ و ١١٢٣ و ٢٩٠ و ٣٢٨ ١١٥٣ ١١٨٩ ١٢٩٤ ١٥٧٩ ١٦٩٧ ١٨٢٩ ١٦ - ١ ٣ ١٥ ١٦	بنك مركزي ( انظر اقتراح بمشروع قانون رقم ٢ ) . بورصة العقود ( انظر اقتراح رقم ١١ وسؤال رقم ١٥٦ بيان : بيان دولة ابراهيم عيد الهادي بأذا بمناسبة تأليف الوزارة . بيان دولة حسين مري بأذا بمناسبة تأليف وزارته . كلمة حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي ميثايل بشاره . بقراراتوازية ( انظر مشروع قانون رقم ١١٩ الوارد من الحكومة ) . بيوت العاهرات : أمر عسكري رقم ٧٩ بشأن إغلاق بيوت العاهرات . ٨٥٢ و ٥١٣ ( ث ) تقليس ( انظر مشروع قانون رقم ٩٠ الوارد من مجلس النواب ) . تعداد ( انظر مشروع قانون رقم ١٠ الوارد من مجلس النواب ) . تعزية : برقيتان لتعزية في المنقور له محمود فهمي التغرائي بأذا من مجلس الأعيان المراقق ومجلس النواب السوري . تهنئة : إرسال خطاب تهنئة لمجلس النواب بمناسبة تشكيل مكتبه فدمور الانتقاء الحالي . ٤٣	٢٧ و ٤٥ ٣٨٣ و ٣٢٦ و ١١٢٣ و ٢٩٠ و ٣٢٨ ١١٥٣ ١١٨٩ ١٢٩٤ ١٥٧٩ ١٦٩٧ ١٨٢٩ ١٦ - ١ ٣ ١٥ ١٦	بنك مركزي ( انظر اقتراح بمشروع قانون رقم ٢ ) . بورصة العقود ( انظر اقتراح رقم ١١ وسؤال رقم ١٥٦ بيان : بيان دولة ابراهيم عيد الهادي بأذا بمناسبة تأليف الوزارة . بيان دولة حسين مري بأذا بمناسبة تأليف وزارته . كلمة حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي ميثايل بشاره . بقراراتوازية ( انظر مشروع قانون رقم ١١٩ الوارد من الحكومة ) . بيوت العاهرات : أمر عسكري رقم ٧٩ بشأن إغلاق بيوت العاهرات . ٨٥٢ و ٥١٣ ( ث ) تقليس ( انظر مشروع قانون رقم ٩٠ الوارد من مجلس النواب ) . تعداد ( انظر مشروع قانون رقم ١٠ الوارد من مجلس النواب ) . تعزية : برقيتان لتعزية في المنقور له محمود فهمي التغرائي بأذا من مجلس الأعيان المراقق ومجلس النواب السوري . تهنئة : إرسال خطاب تهنئة لمجلس النواب بمناسبة تشكيل مكتبه فدمور الانتقاء الحالي . ٤٣	٢٧ و ٤٥ ٣٨٣ و ٣٢٦ و ١١٢٣ و ٢٩٠ و ٣٢٨ ١١٥٣ ١١٨٩ ١٢٩٤ ١٥٧٩ ١٦٩٧ ١٨٢٩ ١٦ - ١ ٣ ١٥ ١٦

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق
إرسال كتاب تهنئة لمجلس النواب بمناسبة انقلاب وكيه .	٦٥٢		(ح)		
كتاب من مجلس النواب بتهنئة مجلس الشيوخ بمناسبة تشكيل مكتبه في دور الانعقاد الحالي .	٦٧		حادث :		
إرسال كتاب تهنئة لمعاد رئيس مجلس النواب بمناسبة نجاحه في محاولة الاضواء عليه واستنكار هذه المحاولات الإجرامية .	١٠٢٧		رفع الجلسة بسبب حادث وقع لحضرة الشيخ المحترم زكريا مهران باشا .	٤٣٧	
رد مجلس النواب على التهنئة ... ..	١٠٤٠		محرر صحن ( انظر سؤال رقم ٢٦ ) .		
			حديث ( انظر سؤال رقم ٦٧ ومشروع قانون رقم ٧٤ الوارد من مجلس النواب ) .		
(ج)			حساب ختاي :		
جامع الأزهر ( انظر مشروع قانون رقم ٩٣ و ٩٢ الوارد من مجلس النواب )			ردود بعض الوزارات على مناقضات ديوان المحاسبة بشأن الحساب الختاي للسنة المالية ١٩٤٦ - ١٩٤٧	٤٧٩ و ٤٤٤	
جامعة عجد على ( انظر مشروع قانون رقم ١٦٣ الوارد من الحكومة ) .			رد الجامع الأزهر على ما جاء بتقرير ديوان المحاسبة عن مناقضات عن الحساب الختاي للسنة المالية ١٩٤٦ - ١٩٤٧	٧٧٨	
بحر جرجى الجيش :			الحساب الختاي للجلسة للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩	١٥٨٣	٢٢٤
زيارة بيتي المكنين مجلس الشيوخ والنواب لحرس الجيش وتوزيع بعض الهدايا عليهم رمزا لتقدير البرلمان وإعجابه بهم ويزيادهم من ضباط الجيش وجنوده بمناسبة وقف القتال في فلسطين .	٣٨٠ و ٣		طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم أحمد أبو الفتوح للسفر في إجراءات الجمعية رقم ١٢١٢ سنة ١٩٤٧ سندر اللجنة	١٨٢٩	
جلسة سرية :			طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم حسن حسن عزام بك	٣٩٥ و ٢٩٠	٥٥
رجاء اصحاب الصحف ومحرريها ان يتفهموا الحقيقة فيما ينشرون ولا يذكر شيئا مما يقع في ابواب السرية .	٧٥٠		طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم احمد ابراهيم عطا الله بك للسفر في إجراءات قضية الخافقة رقم ٦٦٢٧ م : أول الاستماع سنة ١٩٤٨	٨١٤ و ٧٥٦	١١٧
جميعات ( انظر مشروع قانون رقم ١٢٠ الوارد من مجلس النواب ) .					
جلسة مصرية ( انظر مشروع قانون رقم ١٥٤ الوارد من الحكومة ) .					
جنه مصرى :					
إيداع الوثائق الخاصة بتعديل قيمة الجنيه المصرى بالنسبة لدولار الولايات المتحدة الأمريكية ولذهب ( انظر استجواب رقم ١٤ )	١٨١٧				

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق
طلب رفع الحصانة البرلمانية من حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شاذى بك للسير قضية المخالفة رقم ٣٩٦ سنة ١٩٤٨ (منوف ٠١)	١١٢٤ ١١٩٥	١٨١	تشرف رئيس المجلس ولجنة الجواب على خطاب المرش بالمفوضية الملكية لرفع جواب المجلس على خطاب المرش - الطلق الملكى لىاسى خلوجى محل :	١٠٦	
طلب رفع الحصانة البرلمانية من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزاريك للسير في إجراءات اللجنة رقم ٨٠٧ سنة ١٩٤٩ بندر شين الكرم .	١٧٣٠		اعلان خلوجى على سعادته على ملوبه باشا عضو المجلس (الامين) لتعيينه سفيرا لمصر لدى البابا كسان، كلمة الرئيس .	٢٥	
حماية جبركية (انظر استجواب رقم ١٥) .			اعلان خلوجى المنفور له مصطفى رشيد بك لوفاته .	٣٣١	
(خ)			اعلان خلوجى المنفور له زكريا مهران باشا لوفاته .	٤٤٣	
خدمة عسكرية (انظر مشروع قانون رقم ١٤٥ الوارد من الحكومة) .			اعلان خلوجى عبد الرزاق السنهورى باشا تعيينه رئيسا لمجلس الدولة .	٥٩٧	
خزان اسوان (انظر سؤال رقم ٣١) .			اعلان خلوجى المنفور له ابراهيم الطاهر بك	٩٥١	
خزائن بحيرة فكتوريا (انظر سؤال ٣٤ ومشروع قانون رقم ٥٦ الوارد من مجلس النواب) خشب (انظر سؤال رقم ١٥٤) .			اعلان خلوجى دائرة كافر الشيخ بوفاته المنفور له الشيخ يوسف يوسف الشروقي	٧٥٤	
خطأ :			اعلان خلوجى على حضرة صاحب المقام الرفيع محمد شريف صبرى باشا باستقالته .	٨٥٣	
مناقشة حول تصحيح الأخطاء المادية التي وقع و القوانين التي يفرها البرلمان .	١٣٣٥- ١٣٣٧		اعلان خلوجى على المنفور له محمد نجيب الفرايلى باشا لوفاته .	١٠٧٠	
خطاب :			اعلان خلوجى على المنفور له حسن صادق باشا لوفاته .	١١٥١	
خطاب المرش .	١٥-٤		اعلان خلوجى على المنفور له محمود حسن باشا لوفاته .	١٥٧٩	
انتخاب لجنة الجواب على خطاب المرش تقرير اللجنة .	٢٣	٩	اعلان خلوجى على حضرة الاستاذ عبد الحميد عبد الحفي لاسنتائه .	١٧٣٩	
قرار المجلس الاقنابل مناقشة مشروع الجواب على خطاب المرش المسائل التي هي موضوع استجوابات مؤجلة أو التي تقدم بشأنها اقتراحات بمشروع قراءات	٨١		اعلان خلوجى دائرة أبو المطاير لوفاته المنفور له أحمد فهمى حسين باشا .	١٨١٠	
كلمة المقرر :	٩٢				
مناقشة التقرير والخطاب .	٩٤ - ١٠٧				

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق
(د)			ود وزارة الأوقاف على الرغبات التي أبدعها المجلس أستاذة الاقتصاد المادى الثالث والعشرين		٩٤
دار العلوم (انظر مشروع قانون رقم ٧٣ الوارد من مجلس النواب)	—		ود وزارة المالية على الرغبات التي أبدعت إنشاء دور الاقتصاد المادى الثالث والعشرين.		١٠٣
دائرة اقتابية (انظر سؤال رقم ٢٨ و ٩٤ ومشروع قانون رقم ١٤٦ الوارد من الحكومة)	—		ود وزارة المدل والحربية والبحرية على الرغبات التي أبدعت في الدور الماضي.		١٣٧
دستور (انظر اقتراح رقم ٦).	—		ود وزارة الزراعة والثروة الاجتماعية على الرغبات التي أبدعت في الدور الماضي		١٤١
مسائل دستورية :			ودا وزارة المواصلات والمعارف السوية على الرغبات التي أبدعت في الدور الماضي.		١٥٤
١. اح مشروع قرار من حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا بأنه لا يجوز الرقابة أن تفض أية رسالة وأودة باسم عضو من أعضاء البرلمان.	٣٣ و ٣٢		ود وزارة الداخلية على الرغبات التي أبدعت في الدور الماضي.		١٧٦
٢. عرض الاتفاق المالى المصرى الانجلىزى المفعود في ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧ على البرلمان طبقا للسادة ٤٦ من الدستور.	١٠٣٣ و ١٠٣٤	١٥٦	ود وزارة التجارة والصناعة على الرغبات البرلمانية التي أبدعت في دور الاقتصاد الثالث والعشرين.		٢٦٧
جواز تعيين أعضاء البرلمان في مجلس إدارة الإقامة المصرية.	١٢٥٩ — ١٢٦٧	١٨٧	رقابة :		
دعارة (انظر مشروع قانون رقم ١٠٤ الوارد من مجلس النواب).			١٣٩ و ١٤٠		
دور الانعقاد العادى :			١٦٨		
كلمة الرئيس بمناسبة بدء المجلس أعماله في هذا الدور السادس — مشر ما قانونى المرافعات والاجراءات الجنائية — المؤتمر البرلمانى ببنان (اجتماع صوفى) — المؤتمر البرلمانى الدولى بيوما — مؤتمر السياحة بربالو — المؤتمر الاقتصادى بجنوه.	٢١ — ٢٣		اتصال الرئيس بمجلس الوزراء وموافقة دوفه على وجهة نظر حضرة الشيخ المحترم وأمره بنشر مامنت الرقابة نشره.		
(د)			(س)		
رغبة :			سكر (انظر اسجوابين رلى ١٢٤٣)		
ود وزارة الأشغال العمومية على الرغبات التي أبدعت في الدور الماضي.	—	٨٢	سكرتير عام :		
			١٨٠٩		
			تعيين حضرة صاحب الفزة ابراهيم جد الوهاب بك سكرتيرا عاما للمجلس.		
			—		
			سلاح (انظر مشروع قانون رقم ٤٢ الوارد من مجلس النواب).		

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق
٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد شراوى عن حالة اللاجئين الفلسطينيين في مصر وغيرها من البلاد العربية والمعونة التي تقدم لهم .	٦٠٣-٦٠٤		سؤال : وجوب تجديد الأسئلة بتسمية تأليف الوزارة الجديدة إذا أراد حضرات مقدميها التمسك بها .	٢٢٨	
٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حفي أبو الفضل عن منع بدل تنشيش رجال الأمن العام .	٦٠٣		هل لوكل الوزارة الدائم أن ينوب عن الوزير في الإجابة عن الأسئلة .	٥٤٦	
( وجه هذا السؤال لدولة وزير الداخلية ) .			رئيس مجلس الوزراء		
٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم اللواء أحمد شريف باشا عن إعادة شركة غازات الاستيداع بالاسكندرية الموظفين الصهيونيين واليهود بعد انقضاءهم وعينت بعلوم موظفين مصريين .	٥٤٤		٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الحميد عبدالحق عن القرارات التي أصدرتها الحكومة المصرية بشأن دخول الجيوش العربية لفلسطين وشأن المحدثين الأولى والثانية وعن موقف الجيش المصري .	٤٦ و ٦٨	
( وجه هذا السؤال لمدير المالية ) .			٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك عن سياسة الحكومة في اجتذاب السياح من بلاد العرب وخطتها تجاه أقطار الشرق العربي من التردد في تلبية طلبات أهله للسياحة في مصر ( وجه هذا السؤال لدولة وزير الداخلية ) .	٤٦	
تأجل مقدمه عنه .			٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم اسماعيل صدقي باشا عن حقيقة المفاوضات بين مصر والعراق وهل لدعوة رئيس الوزارة العراقية البلاد العربية الى القتال حتى النفس الأخير صفة بالانقذات التي جرت مع مصر .	١٦٩ و ١٦٨	
١٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح عن اطلاع المجلس على أسس اتفاق رودس وتفاصيله - ايداع الوثائق المصرية .	٦٠١		٤ - سؤال موجه من حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك عن تنفيذ ذكري الضابط علي عبد اللطيف .	٧٤	
١١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد نؤاد سراج الدين باشا عن المنعطين بأوامر عسكرية من غير اليهود .	٧٥٧ و ٧٥٢		٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أحمد همام بك عن إلغاء التمديد في ضربة الصعود في الأقطان التي تباع داخل البورصة .	٢٠٤	
( وجه هذا السؤال لدولة وزير الداخلية ) .			( وجه هذا السؤال لدولة وزير المالية ) .		
١٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد نؤاد سراج الدين باشا لإنهاء بيان عن الموقف الحالي في فلسطين .	٧٧٩ و ٧٨٠		٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك عن رجوع الحكومة إلى مجلس الأمن بعد الأحداث التي قام بها البريطانيون في السودان وإذا لم يرجع إليه فلماذا عدتها من وسائل أخرى .	٢٢٩	
١٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أحمد حفي أبو الفضل عن مسائل خاصة بقرينة الحج التي أدت هذا العام .	٧٨٠-٧٨٢		تأجل مقدمه عنه .		
( وجه هذا السؤال لدولة وزير الداخلية ) .					

الموضوع	رقم الصفحة	رقم المالحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم المالحق
١٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك عما قامت به الشركة المساهمة لإغذأراض قد ملين وإيصاح سياسة الحكومة في شأن هذه الشركة على ضوء الحالة الراعية في فلسطين .	٩٧٠		٢١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أبانظه من بيع أراض على ترمة اتوبارية بمعية لأهل هذه المنطقة على أساس الشروط الموضوعه . (وجه هذا السؤال لمعالى وزير المالية) .	١٢٣٧ ١٢٣٨	
١٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد فؤاد سراج الدين باشا عن الإدلاء بيان عن الاتفاق الذى أبرم بين حكومتى مصر وشرق الأردن . (وجه هذا السؤال لمعالى وزير الخارجية) .	٩٩٩		٢٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد علوى الجزراك من احترام رأى الأطباء عند الكشف على الموظفين وتعليم أولاد موظف المعارف المتحرر بالمجان في جميع مراحل التعليم وسرعة إنجاز قسوية معاشه .	١٢٩٤ ١٢٩٥	
١٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجندى عن استكمال لمطالب الوطنية بآام الجلاء عن مصر والسودان وعدم ارتباط مصر ببجلة لماكة المتحدة في حلق الأطلعل أو ميثاق الدول القريبة . (وجه هذا السؤال لمعالى وزير الخارجية) .	٩٩٧، ٩٩٩		٢٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم سليان مصطفى خليل عن ضرورة التحميل تخفيض أجور المسكن التى أنشئت أثناء الحرب وبمدها .	١٢٩٦	
١٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر من بيع جميع منتجات الورادات والمصاوغ الحكوميه بالمزاد العلنى في آخر كل سنة .	٩٩٨		٢٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك عن إعداد مب في نكبات قصر النيل لتكون مساكن للمائلات ومكتب للوى الأعمال لتفريخ أزمة المساكن .	١٢٩٦	
١٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجندى عن الاستماتة بتجريف يشرف على تنظيم حركة المرور .	٩٩٨		٢٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد رضوان بك عن تجميع الإدارات الخاصة بالحجوزات والجنسية في مبنى واحد كبيره صالات كبيرة . (وجه هذا السؤال لدولة وزير الداخلية) .	١٢٩٨	
١٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد فؤاد سراج الدين باشا عن أسباب منع الرقابة نشر بيان في بعض الصحف ردا على بيان دولة رئيس الوزراء الخاص بالأحكام العرفية .	١١٢٤ ١١٢٥		٢٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا عن الحجر الصحى أثناء موسم الحج . (وجه هذا السؤال لمعالى وزير الصحة العومية) .	١٢٩٨ ١٢٩٩	
٢٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد فؤاد سراج الدين باشا عن أسباب اعتقال لأستاذ حامد الشريفي . (وجه هذا السؤال لدولة وزير الداخلية) .	١١٢٥ ١١٢٦		٢٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أحمد حقى أبو الفضل من إيجاد مكان انتخاب اللائحة الأعضاء الذين يمثلون الجمعيات التعاونية في مجلس إدارة بنك التسليف الزراعى التعاونى .	١٣٥٨ ١٣٥٩	

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة
٢٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجندي عن سرعة تحقيق الوعد الوارد في خطاب العرش بتقديم مشروع القانون الخاص بالموارث الانتخابية .	١٣٥٩	٣٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت عن إيداع الاتفاقية التي أبرمت بين مصر وحكومة يوغندا الخاصة ببناء خزان أوين المزمع إنشاؤه على مخرج بحيرة فكتوبيا مع الكتب المتبادلة بين الحكومتين فيما يتعلق ببناء هذا الخزان .	١٣٦٠	٢٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك عن علاج البطء في توزيع الرسائل المرسلة من لبنان وسوريا إلى مصر . ( وجه هذا السؤال لدولة وزير الداخلية )
٣٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم اسماعيل صدقي باشا عن موقف مصر إزاء الانقلاب السوري الأخير وعمالها كان الأول قد آن لتوجيه السياسة لمصرية وجهة قوية ديمقراطية بالغة .	١٨٢٩	٣٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك عن التأمينات المودعة لدى شركة الفلز والكبرياء بالقاهرة .	١٤٠٢	٣٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عطيه الناصر بك عن سبب التفريق في المعاملة بين الموظفين المتقاعدين على ذمة الشجوعية وبين زملائهم المتقاعدين لأسباب أخرى من حيث صرف مرتب الثلاث . ( وجه هذا السؤال لدولة وزير الداخلية ) تنازل مقدمه عنه .
٣٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم	٧٥	٣٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم اصليان قطاري بك عن اصلاح كوزين على ترعة ازرع العمومية واقعين على يمين ويسار محطة بوزاق المذكور	١٤٠٣	٣١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت عن تكاليف مشروع كهبة خزان أسوان . ( وجه هذا السؤال لمعالى وزير الأشغال العمومية )
٣٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك عن الاعضاء على وجود ما يشبه السار من السد على آثار الشوارع .	١٠٩	٣٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حني أبو الفضل عن توصيل التيار الكهربائي إلى الجزء القبلي من بندر الجزيرة .	١٤٩٤ و ١٤٩٥	٣٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت عن التصريح بإبراء نواحط القطر المصري ( وجه هذا السؤال لمعالى وزير الحربية والبحرية )
٤٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حني أبو الفضل عن تعديل كادر المهندسين بمجلسه ككادر أعضاء النيابة .	٤٨٠	٤١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ كمال الدين الشريف عن صرف الارصفة داخل المدن .	١٥٨١	٣٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجندي عن المدول عن الخطة التي كانت يدير عليها المنفوره محمود فهمي القرشي باشا في تجنب الانجاز ونجاحهم وعدم تحدث الهم والإدلاء ببيان يرمس الخطوط الرئيسية التي يجرى عليها الحكومة في الوقت الحاضر في محادثاتها ومفاوضاتها مع الانجاز .
٤٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم	٥٤٥ و ٥٤٥	وجه هذا السؤال لمعالى وزير الصحة )		

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق
٤٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أحمد حتى أبو الفضل عن مساواة أهالي الدكة وقرية الذين ظلت ميساء النيل على أملاكهم بسبب تظلية نزان اسوان .	٦٥٤		٥٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد طه الناظر بك عن الوقت الذي تقدم فيه الحكومة نتيجة دواستها لاقتراح توحيد أضرحة القضاة .	١٣٠٠	
( وجه هذا السؤال إلى معالي وزير الشؤون الاجتماعية ولأغراض العمومية )			٥١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت عن تكاليف مشروع كهبة حزان اسوان .	١٤٠٢ و ١٤٠٣	
٤٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حتى أو الفضل عن نقل مصرف الشئون من وسط البندر .	٧٥٨ و ٧٥٧		( وجه هذا السؤال لدولة رئيس مجلس الوزراء )		
٤٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس إبل عن بيع مصلحة الأملاك بجزء من مساحة شارع ابن مالك بالجيزة وعن ترخيص مصلحة النظف بالبناء .	٨٥٥ و ٨٥٤		٥٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد طه الحزاني بك عن بحيرة الجبلان استكر لتنظيم حركة المرور .	١٧٣٥	
( وجه هذا السؤال لمعالي وزير المالية )			( وجه هذا السؤال لمعالي وزير الداخلية )		
٤٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أحمد همام بك عن تطهير المصارف الوادة في حوض بني سبيح ( مركز أبي تيج ) .	٩٩٩		٥٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد باطنة عن مشروع إنشاء القناطر بمنطقة الشوم الجبل وعن تخوية جسور النيل لمقاومة الفيضانات .	١٨٣٠	
٤٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد طه الحزاني عن عمل جبار بخاصة المتوفية .	١٠٠٠ و ٩٩٩		٥٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم حسن عبد الركيل عماذا كان قد صدر مرسوم بترج ملكية الأراضي والمنازل الواقعة على النيل ببلدي العزيزة ودشنا وعن سبب تأخير صرف قيمتها إلى الآن .	١٨٣٠	
( وجه هذا السؤال لمعالي وزير الصحة العمومية )			وزير الأوقاف		
٤٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم خليل تامت بك عما تشدد إليه إدارة مصنع نود الكبرياء والفيا . بالفاسرة في بجاية الدسنة .	١٠٧٤		٥٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حتى أبو الفضل عن تشكيل لجنة من الوزراء الثلاثة الداخلية والأوقاف والشؤون الاجتماعية ) للنظر في صرف الاعانات ومجان وصولها إلى مستحقيها .	١١٥٤	
٤٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الحدي عن تنفيذ عقد الاستأجار الممنوح لشركة ترام القاهرة وإعادة الأبرة إلى ما كانت عليه من قبل وعدم الوقوف على سلم العربات .	١٠٧٤ و ١٠٧٥		( وجه هذا السؤال لدولة وزير الداخلية ومعالي وزير الشؤون الاجتماعية )		
( وجه هذا السؤال لمعالي وزير التجارة والصناعة )			وزير التجارة والصناعة		
٤٩ - سؤال من حضر الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القدوس عام عن تصديق لائحة الترع والجسور وفي توصيل مياه النيل إلى بلطيم والبريج	١٣٩٩ و ١٣٠٠		٥٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمود محسب بك عن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لحماية الصناعات المحلية .	١١١ و ١١٠	
			( وجه هذا السؤال إلى دولة وزير المالية .		



رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٩٠٧ و ٩٠٦	٦٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباطه عن أقفال معامل شركة السكرى الشيخ نعل . (وجه هذا السؤال لمالى وزير الشؤون الاجتماعية) .	٧٦ و ٧٥	٥٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمود عصب بك عن الإجراءات التى اتخذتها مصلحة السياحة لتشيط موسم السياحة هذا العام .
٩٠٨	٦٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر عما فسته الوزارة فى الشكوى من منع الصيد براكب المراكب ومن وضع تشريع خاص بالمك الصنير .	٧٧ و ٧٦	٥٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك عن مياحة الحكومة فى اجتذاب السياح من بلاد العرب وخطتها بما تظار الشرق العربى من التردد فى تلبية طلبات أهل السياحة فى مصر .
١٠٠١	٦٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد شراوى عن تخفيض سعر الحديد .	٧٧	٥٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الزمانى عن إنشاء فروع لمكتب انظر الاقتصادى لمصرى السودان ح خلوفك المكتب من الخبير من زمن بعيد .
١٠٧٤ و ١٠٧٥	٦٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجندى عن تنفيذ عند الامتياز الممنوح لشركة تولى القاهرة وإعادة الأحره إلى ما كانت عليه من قبل وعدم الوقوف حل سلم الرابات - (وجه هذا السؤال لمالى وزير الأشغال العمومية) .	٧٨ و ٧٧	٦٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم زكريا مهراى بشأن امتناع شركة فقال السويس عن تنفيذ قانون الشركات . (وجه هذا السؤال لمالى وزير العدل)
١١٣٠	٦٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد سالم جابر عن الشركات التى طلبت الترخيص لها بالبحث عن البترول فى الأراضى المصرية .	١١١	٦١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر عن تخفيف الجز، من بحيرة المزة الواقعة بين قرية البح وسيدى شطا وأصلحه .
١٢٣٨	٧٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر عن تأجير جله قطع من بحيرة المزة وعن قلة الأسماك فى البحيرات خصوصا فى بحيرة المزة والبلس . (وجه هذا السؤال لمالى وزير المالية) .	١١١	٦٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر عن إهداء المزارعين من توريد القمح المطلوب منهم من سن ١٩٤٦ و ١٩٤٧ .
١٢٣٩	٧١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر عن شكوى الصيادين بدمياط وهزبة البرج من عدم التصريح لهم بشباك البحر فى صراكهم كما صرح لغيرهم .	٢٩٢ و ٢٩١	٦٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباطه عن الشروط الواجب توافرها فى الخبراء الأجانب الذين تسمين بهم وزارة التجارة وهلا يصلح للقيام بهذه المهمة شباب مصريون .
١٢٣٩ و ١٢٤٠	٧٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عد طوى الجزاز بك عن منع استيراد الألفسة القطنية من الخارج وتسييع تصدير المائض من هذه الألفسة .	٨١٢ و ٨١٣	٦٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزاز بك عن تصدير أشفة المصانع اليدوية لضادى توقف هذه المصانع عن العمل .

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق
٧٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم السيد أحمد باطنة من سياسة الحكومة نحو مصيف رأس الروما أخذت من إجراءات لحماية منطقة السان من كل كل .	١٤٩٦		٨١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد مبراج الدين باشا عن الادلاء بدين عن الاتفاق الذي أبرم بين حكومتى مصر وشرق الأردن .	٩٩٦	
وزير الحويز			(وجه هذا السؤال لدولة رئيس مجلس الوزراء) .		
٧٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد المجيد الزمالي من خفض تكاليف الملبشة وسكافة الغلاء .	٨١٢		٨٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجندي عن استكمال المطالب الوطنية بإتمام الجلاء من مصر والسودان وعدم ارتباط مصر بسبلة المنكة المتحدة في الأطلنطى أوميثاق الدول الغربية .	٩٩٧ و ٩٩٨	
٧٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر من ثمن الرقعة .	١١٨٩ - ١١٩١		(وجه هذا السؤال لدولة رئيس مجلس الوزراء) .		
٧٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك عن السلي لبقاء مع حكومة الأرجنتين لاستيراد القمح منها رغبة في تخرج أزمة القمح في مصر .	١٣٦١		٨٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد باطنة عن طلب إلقاء بيان عن اتجاهات السياسة القوية وما يخص مصر منها .	١٢٩٩	
٧٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزز بك عن إنشاء مخزن لشركة القسك لتوزيع على كل الجميع أو إيجاد جهة متعهدين .	١٨٣١ و ١٨٣٢		٨٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم اسماعيل صدقي باشا عن سياستنا الخارجية والدفاع من النظام الديمقراطي وتحديد موقف مصر من الدول العربية حيال هذا الظلم وحصر موقف مصر من الخلافات بين الدول العربية وعاملة التوفيق بين الخصامين .	١٤٠٣ و ١٤٠٤	
وزير الحربية والبحرية			٨٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك عن سياسة الحكومة في اجتذاب السياح من بلاد العرب وخطتها تجاه إقطار الشرق العربي من التردد في تلبية طلبات أهله للسياحة في مصر . (وجه هذا السؤال لدولة رئيس مجلس الوزراء) .	٤٦	
٧٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت عن التصريح بشراء نواعط القطار المصرى .	١٤٩٤ و ١٤٩٥		٨٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك عن القضاء على وجود ما يمنع الناس من السير على أنوار الشوارع (وجه هذا السؤال إلى معالى وزير الأشغال العمومية) .	١٠٩	
وزير الخارجية			٨٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل من منح إيفتش لرجال الأمن العام . (وجه هذا السؤال لدولة رئيس مجلس الوزراء) .	٦٠٣	
٧٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد المجيد الزمالي عن تنفيذ إنشاء مكاتب صحفية تطعن بالسفارات والمؤسسات المصرية .	٦٥٢		٨٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ كمال الدين شريف عن إنشاء ملحقات زراعيين بالسفارات المصرية أسوة بالملحقين التجاريين .	٦٥٤ و ٦٥٣	
٨٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ كمال الدين شريف عن إنشاء ملحقات زراعيين بالسفارات المصرية أسوة بالملحقين التجاريين .	٦٥٤ و ٦٥٣		(وجه هذا السؤال إلى معالى وزير الزراعة) .		

الموضوع	رقم الصفحة	رقم المحقق	الموضوع	رقم الصفحة	
٨٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا عن المعتقلين أو مرضى عسكرية من غير اليهود . (وجه هذا السؤال لدولة رئيس مجلس الوزراء) .	٧٥٧ و ٦٥٣	٩٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل عن تشكيل لجنة من الوزراء الثلاثة للنظر في صرف الإعانات وضمان وصولها إلى مستحقيها . (وجه هذا السؤال لمساعي وزير الأوقاف ووزير الشؤون الاجتماعية) .	١١٥٤	٨٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل عن مسائل خاصة بفريضة الحج التي أدبت هذا العام . (وجه هذا السؤال لدولة رئيس مجلس الوزراء) .	٧٨٢ - ٧٨٠
٩٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم إبراهيم زكي عن مشروع القانون المعدل لقانون العهد.	٨٥٣	٩٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد رضوان بك عن تجميع الإدارات الخاصة بالمجازن والجنسية في مبنى واحد كبير به حالات كبيرة . (وجه هذا السؤال لدولة رئيس مجلس الوزراء) .	١٢٩٧	٩١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أحمد قوني بك عن وظائف العهد والمشاغل الشاغرة بمديرية الجبلية .	٨٥٤
٩٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك عن وضع نظام لمنع ضوضاء السيارات في مدينة القاهرة .	١٠٧٣ ١٠٧٤	٩٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك عن قلة عدد الموظفين بالنسبة إلى كثرة العمل في أقسام إدارات جوازات السفر والجنسية .	١٢٩٧	٩٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك عن وضع نظام لمنع ضوضاء السيارات في مدينة القاهرة .	١٠٧٣ ١٠٧٤
٩٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا عن أسباب احتفال الأستاذ حامد الشربيني . (وجه هذا السؤال لدولة رئيس مجلس الوزراء) .	١١٢٥ ١١٢٦	١٠٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم علي زكي الراعي باشا عن إصدار تعليمات لرجال البوليس بصنوفة تون مكبرات الصوت وضرورة العناية بتنفيذها .	١٢٩٨	٩٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا عن موعد إعلان التقسيم الجديد للدوائر الانتخابية حتى يمكن تقديمه إلى البرلمان في هذه الدورة .	١١٢٥ ١١٢٦
٩٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا عن موعد إعلان تقسيم الجديد للدوائر الانتخابية حتى يمكن تقديمه إلى البرلمان في هذه الدورة .	١١٢٦ ١١٢٧	١٠١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك عن علاج البطء في توزيع الرسائل المرسلة من لبنان وسوريا إلى مصر . (وجه هذا السؤال لدولة رئيس مجلس الوزراء) .	١٣٦٠	٩٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك عن سبب إعفاء أصحاب السيارات الذين يسوقون سياراتهم من الامتحان المفروض على السائقين .	١١٢٦ ١١٢٧
٩٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك عن سبب إعفاء أصحاب السيارات الذين يسوقون سياراتهم من الامتحان المفروض على السائقين .	١١٢٦ ١١٢٧	١٠٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا عن استبدال الموتوسيكلات والسيارات الخفيفة بالخيول في قطط البوليس والمراكز .	١٣٦١	٩٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر من منع بدل ملابس لفنشي الضبط أسوة بأموري المراكز ومعاوفي الإدارة .	١١٥٤
٩٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر من منع بدل ملابس لفنشي الضبط أسوة بأموري المراكز ومعاوفي الإدارة .	١١٥٤	١٠٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد عطية الناظر بك عن سبب التفرقة في المعاملة بين الموظفين المعتقلين على ذمة الشيوعية وبين زملائهم المعتقلين لأسباب أخرى من حيث صرف مرتبات العائلات . (وجه هذا السؤال لدولة رئيس مجلس الوزراء) . تنازل حضرة عنه .	١٤٠٢		

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة
١٠٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الاستاذ ابراهيم زكي عما تم في التحقيق مع موظف كبير ب مديرية البحيرة .	١٧٣٥		وزير الشؤون الاجتماعية	
١٠٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عد علوي انجاز بنك مما تجرته الجهار للبنكر لتنظيم حركة المروء .	١٧٣٥		١٧١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم حسن عبد القادر من الجمعية التعاونية الزراعية بكمون لجنة ( مركز بلا غربية ) .	١٧١
( وجه هذا السؤال لمعالى وزير الأشغال العمومية ) .			١١٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل عن معاونة أهالي الذكة وقرية الذين طغت مياه النيل على أملاكهم بسبب تملية نهران أسوان .	٦٥٤
١٠٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الرمالى عن سبب القبض على بعض المعتقلين الذين تقرر لجنة الوزارية او النيابة العسكرية الإفراج عنهم .	١٨١٩ و ١٨٢٠		( وجه هذا السؤال لمعالى وزير الأشغال العمومية والشؤون الاجتماعية ) .	
وزير الزراعة			١١٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الرمالى عن محلة وضع مشروع لتوزيع الأراضي الزراعية على المجرمين المخطئين .	٦٥٥
١٠٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الاستاذ أحمد حنفي أبو الفضل عن عرض أشربة مبنائية خاصة بالصحة والزراعة مع ما سيعرض في بعض البلاد من أشربة خاصة بالمشكلات الاجتماعية .	٤٨٠		- تنازل حضرته عنه .	
( وجه هذا السؤال لمعالى وزير الصحة )			١١٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم السيد أحمد أبانخه عن افعال معامل شركة السكر في الشيخ فضل .	٩٠٧ و ٩٠٦
١٠٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الاستاذ كمال الدين الشريف عن الأسباب التي دعت إلى عدم تمهيد حصول الزراعين على طلباتهم من تقاوى القطن الكنتن .	٥٤٦		( وجه هذا السؤال لمعالى وزير التجارة والصناعة ) .	
تنازل حضرته عنه .			١١٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الدكتور ابراهيم مذكور عن صرف مكافآت لأعضاء مجلس إدارة بنك التسليف الزراعى والتعاونى المائتين للجمعية التعاونية ومناقاة ذلك لقانون الجمعيات التعاونية .	١١٣٠
١٠٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الاستاذ كمال الدين الشريف عن ايجاد ملحقين زراعيين بالسفارات المصرية أموة بالمليين الصغارين .	٦٥٤ و ٦٥٣		١١٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل عن تشكيل لجنة من الوزراء الثلاثة ( الداخلية والأوقاف والشؤون الاجتماعية ) للنظر في صرف الامانات وضمان وصولها إلى مستحقيها .	١١٥٤
( وجه هذا السؤال لمعالى وزير الخارجية )			( وجه هذا السؤال لمعالى وزير الداخلية ومعالى وزير الأوقاف ) .	
١١٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم سليمان مصطفى خليل عن عدم نزع ملكية صفار الملاك للوحدات الزراعية .	١٣٠١			

رقم الصفحة	رقم المحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم المحق	الموضوع
٥٤٤ و ٥٤٥		١٢٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ كمال الدين الشريف عن وصف الأرصفة داخل المدينة . ( وجه هذا السؤال لمعالى وزير الأشغال ) .	١٣٦١		١١٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم وضوان بك عن عمل "ستاد" رياضي كبير بمدينة القاهرة . ( وجه هذا السؤال لمعالى وزير المعارف العمومية ) .
٦٠٤		١٢٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباطة عن إصلاح النظام المتبع مع الموظفين والمحالين إلى المعاش الذين يطلبون استبدالا تقديما أو مقاريا . ( وجه هذا السؤال لمعالى وزير المالية ) .	١١٧ م		١١٧ م - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد وضوان بك عن اتفاق مصلحة الفلاح في مدى أربع وعشرين ساعة مبلغ ٨٤٠٠ جنيه توفر لديها من ميزانية سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ في شراء أنابيب وأدوات كتابية زادت على حاجة المصلحة . ( وجه هذا السؤال لمعالى وزير المالية ) .
٩٧٢		١٢٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم فريد أبو خادي بك عن الأسباب التي منعت تسلم المجموعة الصحية بكنفر سعد .	١٥٨٣		١١٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الرمالي عن معاملة الموظفين المصريين الذين كانوا يعملون بمحكمة الاستئناف في فلسطين ومآلاتهم .
١٠٠٠ و ٩٩٩		١٢٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم علوي الجزائر بك عن عمل جمار بخاصة المنوقية . ( وجه هذا السؤال لمعالى وزير الأشغال العمومية ) .	١٧٣٥		١١٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزائر بك عن سوء حالة البقال الذين يعملون في قناطر ادفيثا .
١٠٠٠		١٢٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم علوي الجزائر بك عن إقامة مستشفى الأمراض الصدرية بالإسكندرية على قطعة أرض من تركات مصطفى باشا .			وزير الصحة العمومية
١٠٠٠		١٢٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أحمد هام بك عن إنشاء مستشفى للكلب بديرية أسيوط .	٤٧		١٢٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الرحمن عوض عن مكافأة كل من عمل في مكافحة وباء الكوليرا .
١١٢٨ و ١١٢٩		١٢٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا عما اتخذ من إجراءات في شأن ارتفاع نفقات العلاج .	٧٩ و ٧٨		١٢١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الرحمن عوض عن علاج مرض البلهارسيا ومن الأعمال التي قام بها قسم استئصال القواقع الناقلة لدوى مرض البلهارسيا .
١١٢٩		١٣٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا عن القيام بعملية تطويرية عامة على الدباب والمواوم .	٤٨١		١٢٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حفني أبو الفضل عن مرض أشربة مينيائية خاصة بالصحة والزراعة مع ما سبب من بعض البلاد من أشربة خاصة بالمشكلات الاجتماعية . ( وجه هذا السؤال لمعالى وزير الزراعة ) .
١١٥٤ و ١١٥٥		١٣١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك عن سبب عدم صرف مرتبات مستشفى حمام أرباب الشيخ مرفئ شهر نوفمبر الماضي .			

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق
١٣٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا عن انجر الصحن أثناء موسم الحج . (وجه هذا السؤال للدولة رئيس مجلس الوزراء) .	١٣٩٩ و ١٢٩٨		١٤٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عمود غزاد بك عن الترخيص لمعاون ومساعدى النيابة بالسفر بالدرجة الأولى .	١١٣٧	
١٣٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشواربى بك عن رفع الضريبة عن الأولاد اليدوية يتندر قلوب متنا تخرجها منه .	١٤٩٧ و ١٤٩٦		١٤١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك عن السلطة التى تتولى أمر الزواج والطلاق للطوائف غير الإسلامية في مصر .	١١٣٧ و ١١٣٨	
١٣٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشواربى بك عن سبب ارتفاع قيمة امتلاك التيار الكهربائى يتندر قلوب عنه فى القناطر الخيرية .	١٤٩٧ و ١٤٩٨		١٤٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك عن النظام الذى تنوى الحكومة اتباعه بصدد موافقها كالمخططة من الأجانب وغير الأجانب .	١٣٦٧	
١٣٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم حسن حسن حزام بك عن إشغال شارع سعد زغلول باشا بالمطرية دفقولة بشرط سكة حديد وجه بحرى .	١٨٣١		١٤٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عمود أحد غراب من إعادة النظر فى وضع قسم التخصص للقضاء الشرعى .	١٤٠٦	
١٣٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الرحمن عوض من أداء لأطباء والصيادلة ائمين قبل القيام بمعلوم .	١٨٣١		وزير المالية		
١٣٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم زكريا مهران باشا عن امتناع شركة قناة السويس عن تنفيذ قانون الشركات .	٧٨ و ٧٧		١٤٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عمود محب بك عن الإبرامات التى اتخذتها الحكومة لحماية الصناعات المحلية . (وجه هذا السؤال للحالى وزير التجارة والصناعة)	١١١ و ١١٠	
(وجه هذا السؤال لمصالح وزير الجبابة والصناعة) .			١٤٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت عن إجراء المفاوضات التى وقعت الحكومة البريطانية بالدخول فيها لتقد اتفاق تجارى .	١٠٨	
١٣٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم راغب اسكندر بك عن مجموع بعض الأحكام الصادرة فى العشر السنوات الماضية وعن دفع من الإحالة إلى المعاش لبعض رجال القضاء وتعديل مرتباتهم .	٥٤٥		١٤٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم لأستاذ مصطفى نصرت عن العملة التى تدفع بها الحكومة ثمن المواد البترولية للشركات الموردة لها .	١٠٨	
١٣٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم راغب اسكندر بك عن جدال القضاء التى أحييت إلى إدارة الجواهر ومعد القادير التى ندمت وعن الشكوى من هدم القادير .	٥٤٦		١٤٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت عن بيع محصول القطن المملوك للحكومة والمحصل الجصيد من الأقطان طوية التيلة والعملة التى يتباع بها .	١٠٨ و ١٠٩	
			١٤٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت عن بيع محصول القطن المملوك للحكومة والمحصل الجصيد من الأقطان طوية التيلة والعملة التى يتباع بها .	١٦٩ و ٢٢٨	

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٠٠٢ و ١٠٠١	١٥٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر عن الديون المطلوبة للحكومة بمقتضى أحكام نهائية والطريقة المتبعة في إصدار ورق القدم من فئة خمسة وعشرة الفروش والمبالغ التي اختلست من زواوات، لزراعة والمعارف والصحة .	١٧٠ و ١٦٩	١٤٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك عن قرار مجلس الوزراء وقف تبويب الموظفين وتثبيت بعض طوائفهم وما ترتب على هذين القرارين من نتائج .
٨٥٥ و ٨٥٤	١٥٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل عن بيع مصلحة الأملاك بجزء من مساحة شارع ابن مالك بالجيزة وعن ترخيص مصلحة التنظيم بالبناء .	٢٠٤	١٥٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أحمد همام بك عن إلغاء التجديد في نسبة الصعود في الأقطان التي تباع داخل البورصة .
٨٥٧ و ٨٥٦	١٥٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أحمد همام بك عن كيات القطان التي تملكها الحكومة ومن تدخلها لمنع الهبوط المقتل .	٥٤٤	(وجه هذا السؤال لدولة رئيس مجلس الوزراء) ١٥١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم اللواء أحمد شريف باشا عن إعادة شركة غازن الاستيداع بالاسكندرية الموظفين الصبوينين واليهود بعد أن فصلتهم وعينت بدلهم موظفين مصريين .
٩٧٣	١٦٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد المجيد الرمالى عن المدول من اشتراك الحكومة في معاشات الموظفين المتوفين .		(وجه هذا السؤال لدولة رئيس مجلس الوزراء) تنازل مقدمه منه .
١١٣١	١٦١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك عن الحراستين لأموال الألمان والاطالين .	٦٠٤	١٥٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباطه عن إصلاح النظام المتبع مع الموظفين والمهاجرين للعاش الذين يطلبون استبدالاً نقدياً أو عقارياً .
١١٣١	١٦٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد شمرأوى عن إشاعة قرض بعض التجار قلنا من الخزون لدى الحكومة .		(وجه هذا السؤال لحالى وزير الصحة العموية) .
١٢٣٧ و ١٢٣٨	١٦٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباطه عن بيع اراض على ترعة النوبارية بحيرة لأهل هذه المنطقة على أساس الشروط الموضوعة .	٧٥٩	١٥٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم فريد أم. شادى بك عن موعد تقديم مشروع قانون ربط الضريبة على الألبان الزراعية .
	(وجه هذا السؤال لدولة رئيس مجلس الوزراء) .	٧٥٩	١٥٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنى أبو الفضل عن شراء ١٨٠٠٠ طن من الخشب لحاجة المبانى إلى الخشب .
١٢٣٨	١٦٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر عن تأجير جلة قطع من بحيرة المزة وعن قلة الاسماك في البحيرات خصوصاً في بحيرة المزة والبرلس .	٧٦٠	١٥٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد السلام جابر عن مساواة جميع الموظفين في منح العلاوات .
	(وجه هذا السؤال لحالى وزير التجارة والصناعة) .	٧٨٢	١٥٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم سليمان مصطفى خليل عن تعطيل بورصة العقود وإعادة النظر في تعديل لائحتها الداخلية لحماية مستوى أسعار القطان .

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة
١٦٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد يماظة عن سبب عدم اعتماد بيع اراضي لبناء التابعة لمصلحة الأملاك في كفر الشيخ .	١٣٠١	١٧٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم راضب اسكندر بك عن أعضاء البعثات .	٦٥٥	
١٦٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت عن السبب في تأخير عرض الاتفاقات المالية المصرية الإنجليزية الثلاثة على البرلمان .	١٤٠٦	١٧٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حفي أبو الفضل من معاونة أمالي الدكة وقرية الفين طفت مياه النيل على أملاكهم بسبب طلبة نيران اسوان .	٦٥٤	
١٦٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبدرضوان بك عن إضاق مصلحة الفلاح في مدى أربع وعشرين ساعة مبلغ ٨٤٠٠ جنيه توفر لديها من ميزانية سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ في شراء آلات وأدوات كتابية فزادت على حاجة المصلحة .	١٤٩٨	( وجه هذا السؤال لمالي وزيرى الأشغال والشؤون الاجتماعية ) .		
( وجه هذا السؤال لمالي وزير الشؤون الاجتماعية )		١٧٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد نجيب محمد جمعة عن السبب في عدم احتساب شهادة التكميل ليشن ( Matriculation ) من الكلية الأمريكية معادلة للتوجيهية كشمادة فكتوري يا .	٧٥٨	
١٦٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم السيد عبدالمجيد الزمالي عن التشريع الذى يجرم على القوم الخروج من البلاد أو يوجب منه من منافذتها ما لم يكن مسددا للضرائب المستحقة عليه .	١٨٢٠	١٧٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد المجيد إبراهيم صالح باشا عما أمدهم الوزارة من إجراءات لحل أزمة الأطباء والمهندسين .	٩٧١ و ٩٧٠	
وزير المعارف		١٧٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر عن تطبيق كادر القضاء على هيئات التدريس بالمعاهد العليا أسوة بهيئات التدريس بكلية الجامعة .	٩٧١	
١٦٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أحمد منسى بك عن مدى علم جراحة الأعصاب بكلية الطب المصرية .	٧٥ و ٧٤	١٧٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر عن العناية بتعليم البنات في مدارس الفنون الطرزية تفصيل ملابس السيدات .	١٠٠٠ و ١٠٠١	
١٧٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد المجيد الزمالي عن تحقيق وعد دولة رئيس مجلس الوزراء بنقل الأستاذ الذى أشرف على وضع رسالة " الفن القصصى في القرآن " وما ستعده الوزارة من تدابير لحماية الدين الاسلامى من الذين يجهلون عليه .	١٧٠	١٧٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد ملوى الجزار بك عن إنشاء مدرستين ثانويتين ببلدى الشهداء والبايجود بمديرية المنوفية .	١٣٠٠	
١٧١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر من مبررات استبعاد المدرسين المساعدين من تطبيق كادر القضاء عليهم .	٢٩١	١٧٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد رضوان بك عن عمل ستاد رياضى كبير بمدينة القاهرة .	١٣٦١	
		( وجه هذا السؤال لمالي وزير الشؤون الاجتماعية ) .		



الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق
١٨٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد محمد الوكيل عن منع بعض الدراجات المخصصة للصائين الذين يصلون لكافة الآية إلى بعض المادين .	١٥٨٢		١٩٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشواربي بك عن عمل مظلة لمحلة خدر قيوب في الركاب تخليات الجو وإنشاء مراحيض حفظاً للصحة العامة .	١٤٠٥	
١٨١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباطه من المبلغ الذي أخص من دفعه طلبة جامعي نؤاد وفاروق وأسباب الإحفاء .	١٤٩٥ ١٤٩٦		١٩١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشواربي بك عن التسجيل بعمل رصيف لمحلة شلقان لصعود ونزول الركاب .	١٤٠٥	
وزیر المواصلات			١٩٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباطه عن إنشاء كوبرين على الفتحين الموصيين بين البحر الأبيض المتوسط وبحيرة المتلة (انتمو الجبل) وإنشاء طريق زراعي بين بورسعيد ودمياط .	١٨٣١	
١٨٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر عن اتزام العارفين بين بورسعيد ودمياط .	١١٠١٠٩		سياسة ( انظر سؤال رقم ٥٧ ) ... ..		
١٨٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر عن اتزام الطريق الموصل بين بلدتي المتلة والنساية .	١١٠		سياسة خارجية ( انظر : سؤال رقم ٨٤ )		
١٨٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد طوى الجزار بك عن إنشاء الكوبرى الجديد على بحر شين إردام شين الكوم على الكوبرى القديم .	١٧٠		سياسة دولية ( انظر سؤال رقم ٨٢ ) ...		
١٨٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حفي أبو الفضل عن أسباب تأخير عمل طريق يوصل بلاد دروة وكفر دروة ودوة (مركز أشمون) .	٤٨٢ و ٤٨١		(ش)		
١٨٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أحمد حمام بك عن جعل نهاية خط سكة حديد حلوان عند محطة السيدة زينب .	٩٧٢ و ٩٧١		شركة ترام القاهرة (انظر سؤال رقم ٤٨)		
١٨٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أحمد حمام بك عن وصف طريق جسر طراد النيل ما بين أسبوط وطما بالمحکام .	٩٧٢		شركة قناة السويس ( انظر استجواب رقم ٩٠ وسؤال رقم ٩٠ ومشروع قانون رقم ٩٧ الوارد من الحكومة ... ..		
١٨٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجندي عن تنفيذ الطريق الزراعية (الرصاة) التي تمر ببلدة دهشما (مركز بلبيس) .	٩٩٩ و ٩٩٨		شركة مساهمة ( انظر مشروع قانون رقم ٢٩ الوارد من مجلس النواب) ... ..		
١٨٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد طوى الجزار بك عن نقل فرع مصلحة التفرغات والتلفونات بشين الكوم إلى المنى الجديد ؟	١٠٧٦		شركة مساهمة لإنقاذ أراضي فلسطين ( انظر سؤال رقم ١٤ ) ... ..		
			شكر :		
			٩٩٥ و ٩٩٤ - اقتراح من حضرة الشيخ المحترم عبد بدر باشا يشكر رجال الأمن على ما أبدوه من همة في تعقب الأروهابيين ... ..		
			شكوى :		
			٩١٥٨ - شكوى حضرة الشيخ المحترم عبد رضوان بك عن إجراءات اتخاذه البوليس حول منزله ...		

رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع
٩٧	٦٥٧ و ٦٥٦	إعلان صحة عضوية حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرزقي بك .			صحافة ( انظر استجواب رقم ٢ ) ... ..
٩٨	٦٥٧	إعلان صحة عضوية حضرة الشيخ المحترم زكي حل باشا .			صناعة محلية ( انظر سؤال رقم ٥٩ ) ...
١٤٣	٩٧٤	إعلان صحة عضوية حضرة الشيخ المحترم حسين فهمي بك .			صول ( انظر مشروع قانون رقم ١٧ الوارد من الحكومة ) ... ..
١٦٩	١١٣٩ و ١١٤٠	إعلان صحة عضوية حضرة الشيخ المحترم أحمد حل ملوبه بك .			( ض ) ضريبة الأرباح الاستثنائية ( انظر مشروع قانون رقم ١٠٧ الوارد من الحكومة ) ضريبة أطيان ( انظر سؤال رقم ١٥٣ ومشروع قانون رقم ٧١ الوارد من مجلس النواب ) ضريبة عامة على الإيراد ( انظر مشروع قانون رقم ٤٣ الوارد من مجلس النواب ) ...
١٧٩	١١٩٥	إعلان صحة عضوية حضرة الشيخ المحترم فهمي البسوي بك . حدد عمل مشترك ( انظر مشروع قانون رقم ٤٤ الوارد من مجلس النواب ) .			( ط ) طريق عام ( انظر مشروع قانون رقم ٥٤ الوارد من مجلس النواب ) ... .. طعن :
		( غ ) فش ( انظر مشروع قانون رقم ٩٠ الوارد من مجلس النواب ) . غلاء ( انظر استجواب رقم ٨ وسؤال رقم ٧٤ )	٢	٣٨	طعان مقدمان في انتخاب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد سليم جابر - ونفضهما وإعلان صحة عضوية حضرته .
		( ف ) فلسطين ( انظر اقتراح بمشروع قرار رقم ١ وسؤال رقم ١ و ١٢ ومشروع قانون رقم ٦٧ الوارد من مجلس النواب ) .	١٨٠	٩٧٥ و ٩٧٤ و ١١٩٥	طعن مقدم في انتخاب حضرة الشيخ المحترم هدرشوان الزمر بك - ونفضه وإعلان صحة عضوية حضرته .
٢٢٩		طلب حضرة الشيخ المحترم أحمد مرزقي بك أمث يلقى حضرة صاحب القولة رئيس مجلس الوزراء بياناً بشأن فلسطين - تنازل حضرته منه .			( ع ) حدد قانوني : مناقشة حول قانونية السداد وعدم قانونيته عند أخذ الرأى . عضوية :
		( ق ) قانون الإبراهيمات الجنسية ( انظر مشروع قانون رقم ٧ الوارد من مجلس النواب ) . قانون الانتخاب ( انظر اقتراحات ومشروعات قوانين أرقام ١٤ و ١٥ و ١٦ ) .	٩٩	٦٥٦	إعلان صحة عضوية حضرة الشيخ المحترم إبراهيم عبد الحامى باشا .

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	رقم الملحق
مذكرة من الاتحاد النسائي المصري يطلب تعديل قانون الانتخاب ومنح المرأة المصرية المشاركة فيها الانتخابي والنيابي .	٧٧٩، ٧٧٨		( ل ) لاجن : ( انظر سؤال رقم ٧ ) لائحة الترشح والحمسور : ( انظر سؤال رقم ٤٩ ) لائحة داخلية : اقترح مقدم من حضرات الشيوخ المقترين بتعديل المادة ٥٩ من اللائحة الداخلية بإبدال " لجنة الشؤون الدستورية واللائحة الداخلية " إلى " لجنة الشؤون الدستورية وقانون الانتخاب واللائحة الداخلية " .
قانون العقوبات : ( انظر مشروع قانون رقم ١٢١ الوارد من جلس النواب ) قانون العمد : ( انظر سؤال رقم ٩٠ ) قانون المرافعات : ( انظر مشروع قانون رقم ٩ الوارد من مجلس النواب ) قضية مصرية : ( انظر استجواب رقم ١ ) تظلم الحكومة : ( انظر سؤال رقم ١٤٨ و ١٥٩ و ١٦٢ ) قمح : ( انظر اقتراح رقم ٩ ومؤال رقم ٦٢ ) .		١٣٨	٩٠٢ و ٧٧٩ ١٠٧٣ ٢٢٨ و ٢٣٧
( ك ) كادر المهندسين : ( انظر سؤال رقم ٤٠ ) كوليرا : ( انظر سؤال رقم ١٢٠ ) كبروسين : ( انظر استجواب رقم ٣ )			٣٠ مجلس استشارى أعلى لمصلحة الأملاك : تعيين حضرة الشيخين المقترين رئيس لجنة المالية لمجلس الشيوخ والأستاذ سيد الظاهر الجمال عضوين بالمجلس الاستشارى الأعلى لمصلحة الأملاك . مجلس بلدى مدينة القاهرة : ( انظر مشروع قانون رقم ٨٦ الوارد من مجلس النواب )

رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع
١٦٧		مرسوم بتعيين حضرة صاحب العزة وياض عبد العزيز سيف النصر بك وزيرا للأشغال .			محاكى مختلط :
٢١٣		مرسوم بتأليف الوزارة الابراهيمية ...			( انظر مشروع قانون رقم ٤٠ الوارد من مجلس النواب )
٢١٣		مرسوم بتعيين حضرة صاحب المال محمد زكي على باشا وزير دولة .			محضر لجنة
٢١٤		مرسوم بتعيين دولة ابراهيم عبد الهادي باشا حاكما عسكريا .	٣٠		اقتراح نشر محاضر المجلس التي قامت بمبحث القانون المدني وقانون المرافعات وقانون الاجراءات الجنائية وقانون الوقف - الموافقة على الاقتراح وعلى نشر محاضر انون الوقف .
٢٢٣		مرسوم بإعادة تعيين حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكلي باشا رئيسا لمجلس الشيوخ .			محكمة مركزية :
٢٢٣ و ٢٢٤		كلمة الرئيس .			( انظر مشروع قانون رقم ١١ الوارد من مجلس النواب )
٢٢٤		كلمة حضرة الشيخ المحترم على زكي العرابي باشا ( زعم المعارضة ) - كلمة حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - كلمة دولة رئيس مجلس الوزراء .			محكمة نقض وإبرام :
٢٨٧		مرسوم بتعيين حضرة صاحب العزة حسين فهى بك وزيرا لالية .			( انظر مشروع قانون رقم ٤٥ الوارد من مجلس النواب )
٢٨٧		مرسوم بتعيين حضرة صاحب النبوة ابراهيم عبد الهادي باشا عضوا بمجلس الشيوخ .			خادم ( انظر مشروع قانون رقم ٩ الوارد من مجلس النواب ) .
٣٨٠		مرسوم بتعيين حضرة صاحب المال مصطفى مرحى بك عضوا بمجلس الشيوخ .			مدرسة ابتدائية ( انظر مشروع قانون رقم ١ الوارد من مجلس النواب ) .
٤٧٦		مرسوم بتعيين حضرة صاحب المال محمد زكي على باشا عضوا بمجلس الشيوخ .			مدرسة ثانوية ( انظر مشروع قانون رقم ٢ الوارد من مجلس النواب ) .
٥٩٦		مرسوم بتعديل تأليف وزارة دولة ابراهيم عبد الهادي باشا .			مدرسة ثانوية عسكرية ( انظر مشروع قانون رقم ٦٩ الوارد من الحكومة ) .
٥٩٧ و ٥٩٦		مرسوم بتعيين حضرة الأستاذ على أيوب وزيرا للعارف العمومية والأستاذ عبد العزيز الصوفاني وزير دولة .			مديرية الفؤادية ( انظر مشروع قانون رقم ٩٩ الوارد من مجلس النواب ) .
٧٧٥		مرسوم بتعيين حضرة صاحب المال حسين فهى بك وصاحب العزة احمد على طوبه بك عضوين بمجلس الشيوخ .	٢١٥١		مرسوم بدعوة البرلمان الى الاجتماع ...
١٠٣٦		مرسوم بتعيين حضرة أحد ابراهيم الطاهري أفندي عضوا بمجلس الشيوخ .	٢٤		مرسوم بإطلاق اسم وزارة الحربية والبحرية على وزارة الدفاع الوطني .

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق
مرسوم بتعيين حضرة شمس الدين عبد الغفار باشا والشيخ محمود أحمد غراب عضوين بالمجلس	١٢٣٣		مشروعات قوانين		
مرسوم بتأليف الوزارة برئاسة دولة حسين سرى باشا .	١٦٩٣ ١٦٩٤		(١) مشروعات قوانين واردة من الحكومة :		
بيان دولته بمناسبة تأليف وزارته .	١٦٩٨		١ - مشروع قانون بتسجيل السفن التجارية	١٦٩٧ و ٨٦ - ١١٣٧ ٤٣٢ و ١١٣٧ ٦٠٨ و ٦٠٧	٩٠ و ٧
كلمة حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي ميخائيل بشارة .	١٦٩٨ ١٦٩٩		٢ - مشروع قانون بفرض رسم امتحان عن طلبات الترخيص في قيادة قاطرة أو منارة مهنة ميكانيكي أو رئيس وفاد في المواني .	١٦٩٧ و ٦١٧ ١١٣٧ و ٦١٩ ١٢٩١	٦
مرسوم بتعيين دولة حسين سرى باشا حاكما عسكريا عاما .	١٦٩٤ ١٦٩٥		٣ - مشروع قانون بإعزاز السلاح وجماله - سحب بمرسوم .	١٢٩٧ و ٤٢٨ ٤٢٩	
مرسوم بتعيين معالي عثمان محرم باشا و محمد خطاب بك عضوين بمجلس الشيوخ .	١٨١٠		٤ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٤٥٠٠ جنيها في القسم ١ "المخصصات الملكية ودوان جلالة الملك" فرع ٣ "ديون جلالة الملك" باب ٣ "أعمال جديدة" لتكيلة إنشاء مبنى ضرب نار الطبينة قمرينات الحرس الملكي .	٢٩٢٧	
مرسوم بتعديل تأليف الوزارة .	١٨١١		( انظر مشروع قانون رقم ٢٤ الزاد من مجلس النواب ) .		
مرسوم بقبول استقالة حضرة صاحب السعادة محمد يحيى الدين بركات باشا من رئاسة ديوان المحاسبة .	١٨١٢ ١٨١٣		٥ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٥٠٠ جنيها في القسم ٦ "وزارة المالية" فرع ٢ "مصلحة الضرائب" فصل ١ "قسم الضرائب العقارية" باب ٣ "أعمال جديدة" لمواجهة المصروفات اللازمة لعملية تعديل الضرائب الجديدة خلال السنة المالية المذكورة ( انظر مشروع قانون رقم ١٤ الواردة من مجلس النواب )	٢٩٢٨	
مرسوم بتعيين رئيس لديوان المحاسبة .	١٨١٣		٦ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٣٩٤ جنيها في القسم ٨ "وزارة المعارف العمومية" فرع ٣ "دار الأثر العربية" باب ٣ "أعمال جديدة" لشراء مجموعة الآثار الخاصة بالخضرة له الدكتور علي إبراهيم باشا . ( انظر مشروع قانون رقم ١٩ الواردة من مجلس النواب )	٢٩٢٨	
مرسوم بقبول استقالة حضرة صاحب العزة مصطفى سرى بك من وزير الدولة .	١٨٢٧ ١٨٢٨		٧ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١١٥ جنيها في القسم ٨ "وزارة المعارف العمومية" فرع ٣ "دار الأثر العربية" باب ٣ "أعمال جديدة" لشراء مجموعة الآثار الخاصة بالخضرة له الدكتور علي إبراهيم باشا . ( انظر مشروع قانون رقم ١٩ الواردة من مجلس النواب )		
مرسوم بقانون :			٨ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١١٥ جنيها في القسم ٨ "وزارة المعارف العمومية" فرع ٣ "دار الأثر العربية" باب ٣ "أعمال جديدة" لشراء مجموعة الآثار الخاصة بالخضرة له الدكتور علي إبراهيم باشا . ( انظر مشروع قانون رقم ١٩ الواردة من مجلس النواب )		
مراسم بقوانين صدرت بعد فض دور الانقضاء المادى الأخير للبرلمان هذا بينها :	٢٥		٩ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١١٥ جنيها في القسم ٨ "وزارة المعارف العمومية" فرع ٣ "دار الأثر العربية" باب ٣ "أعمال جديدة" لشراء مجموعة الآثار الخاصة بالخضرة له الدكتور علي إبراهيم باشا . ( انظر مشروع قانون رقم ١٩ الواردة من مجلس النواب )		
١ - مرسوم بقانون بتحديد المساحة التي تزود قطاني سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ الزاوية - القرار .	١٧٣٢ و ٢٥	١٩	١٠ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١١٥ جنيها في القسم ٨ "وزارة المعارف العمومية" فرع ٣ "دار الأثر العربية" باب ٣ "أعمال جديدة" لشراء مجموعة الآثار الخاصة بالخضرة له الدكتور علي إبراهيم باشا . ( انظر مشروع قانون رقم ١٩ الواردة من مجلس النواب )		
٢ - مرسوم بقانون بتعيين المساحة التي تزود قطنا وشميرا في سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ الزاوية - اقراره .	١٧٤٥ و ٢٥	٢٠	١١ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١١٥ جنيها في القسم ٨ "وزارة المعارف العمومية" فرع ٣ "دار الأثر العربية" باب ٣ "أعمال جديدة" لشراء مجموعة الآثار الخاصة بالخضرة له الدكتور علي إبراهيم باشا . ( انظر مشروع قانون رقم ١٩ الواردة من مجلس النواب )		
٣ - مرسوم بقانون بإنشاء إدارة للكهرباء والنار لمدينة القاهرة .	٣١٤٢ و ٣٥ ٥٩٨	٣٤	١٢ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١١٥ جنيها في القسم ٨ "وزارة المعارف العمومية" فرع ٣ "دار الأثر العربية" باب ٣ "أعمال جديدة" لشراء مجموعة الآثار الخاصة بالخضرة له الدكتور علي إبراهيم باشا . ( انظر مشروع قانون رقم ١٩ الواردة من مجلس النواب )		
٤ - مرسوم بقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٤ بتعديل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٣ الخاص بتحديد الدوائر الانتخابية لأعضاء مجلس النواب .	١١٢٣		١٣ - مشروع قانون رقم ١٣ الواردة من مجلس النواب .		

رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع
		٧٨ - مستقيماً ومقدر منها يبلغ ١٠٣٠ جنينيات و ٥٢٠ ما إلى جمعية النهضة الثورية الخيرية الإسلامية بالاسكندرية بإيجار اسمي قدره جنيه واحد في السنة ولمدة ثمانى سنوات لاستعمالها ساحة للألعاب لتلاميذ مدرسة الجمعية الملاحفة لهذه الأرض وبشرط عدم استئجار هذه المساحة في غير الغرض الموزع من أجله .	٢٩٥٢٨		٧ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ : يبلغ ٤٥,٠٠٠ جنيه في القسم ٩ "وزارة الداخلية" فرع ١ "الديوان العام" باب ٢ "مصرفات عامة" بند ١١ "مصرفات سرية" لعدم كفاية الاعتماد الحالي ( انظر مشروع قانون رقم ١٧ الوارد من مجلس النواب ) .
١١	٢٩٥٢٨ ١١٣ و ١١٣٢ ٣٣٦	١٢ - مشروع قانون باعتماد تجديد تأجير قطعة أرض من املاك الدولة بغير المناصحاتها ١٢٠٢,٩٧ متر إلى جمعية الرق بالحيران بالميا لمدة ١٥ سنة تبدأ من أول نوفمبر سنة ١٩٤٤ وذلك بإيجار اسمي قدره ١٠٠ مليم سنوياً وبقيت الشروط السابقة .	٢٩٥٢٨		٨ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ : يبلغ ٩١,٠٠٠ جنيه في القسم ١٩ "مصرفات حالة الطوارئ" لتعويض نفقات ومهمات إطفاء الحرائق التي تحدث من الغازات ومن إلقاء القنابل . ( انظر مشروع قانون رقم ١٥ الوارد من مجلس النواب ) .
	٢٩	١٣ - مشروع قانون بفتح اعتماد اضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ : يبلغ ٣٣٤,٠٠٠ جنيه في القسم ٩ "وزارة المالية" فرع ٦ "مصلحة الاملاك الأميرية" باب ٣ "اعمال جديدة" لصرف من الأرض المزروع ملكيتها لعضوا لتصرف المنفعة العام .	٢٩٥٢٨		٩ - مشروع قانون بالإذن لوزير المالية في أن يأخذ من المال الاحتياطي العام ما يلزم لدفع قيمة عملة الإنارة بالفاز بالقاهرة إلى شركة "الغاز" لليون" في حدود ٥٠,٠٠٠ جنيه على أن يرد إلى الاحتياطي العام ما يكون قد أخذ ، وذلك من ناقض إرادات عملة الإنارة بالقاهرة على مصرفاتها سنوياً .
	٢٩	( انظر مشروع قانون رقم ٢٣ الوارد من مجلس النواب ) .			( انظر مشروع قانون رقم ٢٥ الوارد من مجلس النواب ) .
	٢٩	١٤ - مشروع قانون باعتماد حساب الدولة الختلى لسنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨	٢٩ و ٢٨		١٠ - مشروع قانون بالإذن للحكومة أن تأخذ من الاحتياطي العام ٨٨,٠٠٠ جنيه لمواجهة نفقات إغاثة الموجودين بفلسطين من المصريين غير القادرين ، وتكاليف إيوائهم وإغاثة المهاجرين إلى الديار المصرية من الفلسطينيين العرب ، وذلك علاوة على مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه المأخوذ من الاحتياطي لهذا الغرض بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٨
٤٢	٣٥٣ و ٣٩٩ ٣٩٨ و ٣٥٧ ٤٠٠ و ٣٩٩	١٧ - مشروع قانون بمدخمة صولات الجيش والطيران وسكناتهم			( انظر مشروع قانون رقم ٢٦ الوارد من مجلس النواب )
	٢٩	١٨ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ : يبلغ ٣,٤٠٠ جنيه .	١٠	٢٩ و ٢٨ ١١٣ و ١١١ ٣٣٧ و ١١٣	١١ - مشروع قانون باعتماد تجديد تأجير قطعة أرض من املاك الدولة تعرف برقم ١٥٠ (م.م كرميوت) بالاسكندرية مساحتها ٧٢٥ متراً
		( انظر مشروع القانون رقم ٣١ الوارد من مجلس النواب )			

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق
١٩ - مشروع قانون بشأن المصارف الخفية .	٣١٤ و ٤٤٤ ٣٤٠ و ٣٢٤ - ٤٧٩ و ٣٤١ و	٢٥	٢٧ - مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٢٥,٠٠٠ جنيه في قسم ٦ "وزارة المالية" فرع ١ "الديوان العام" باب ٣ "مصرفات عامة" تسوية تجاوزات في البند ٩ المخصص اغذية الاحكام القضائية لمواجهة ما قد يصرف بالتخصم على هذا البند حتى نهاية السنة المذكورة . (انظر مشروع قانون رقم ٢١ الوارد من مجلس النواب) .	٢٣	٢٥٨
٢٠ - مشروع قانون يفتح اعتماد اضافي بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه في القسم ٦ "وزارة المالية" فرع ١ "الديوان العام" باب ٣ "اعمال جديدة" فحكمة تكاليف نزع ملكية العقار رقم ٣٠ بشارع مجلس النواب ولتزع ملكية العقار المجاور له رقم ٣٢ بشارع منصور لإقامة أبنية حكومية عليها . (انظر مشروع قانون رقم ١٦ الوارد من مجلس النواب) .	٤٤		٢٨ - مشروع قانون بتعديل ماهيات ضباط الصف والمسافر المحبطين .	١٧١٩ و ١٠٧ ١٧٢١ و ١٣٠ و	
٢١ - مشروع قانون يفتح اعتماد اضافي بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه في القسم ٢٥ "تنفيذ برنامج السنوات الخمس" زيادة على الاعتماد المدرج ضمن أعمال مصلحة المباني الاميرية لإنشاء مساكن للعامل . (انظر مشروع قانون رقم ١٣ الوارد من مجلس النواب) .	٤٤		٢٩ - مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه في قسم ٨ "وزارة المعارف العمومية فرع ٣ "دار الآثار العربية" باب ٣ "اعمال جديدة" لحفظ وصيانة المجموعة الارزية التي وقع عليها الاختيار من شغلات المقفولة الدكتور علي ابراهيم باشا . (انظر مشروع قانون رقم ٢٠ الوارد من مجلس النواب) .	١٠٧	
٢٢ - مشروع قانون خاص إلغاء عقوبة التأديب الجسدي .	٤٤		٣٠ - مشروع قانون يفتح اعتماد اضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١٢٥,٠٠٠ جنيه في قسم ٢٠ "اعانة غلاية المعيشة" لتسوية التجاوز المتوقع في اعتماد القسم المذكور (انظر مشروع قانون رقم ٢٢ الوارد من مجلس النواب) .	١٠٧	
٢٣ - مشروع قانون يربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠	٦٧ و ٦٦		٣١ - مشروع قانون بتنظيم استعمال مكبرات الصوت	١٤٣ و ١٤١ ١٨٠ - ٧٥	١٢
٢٤ - مشروع قانون بمحظر صناعة "الطائيا" وتداولها واستيرادها .	٧٢		٣٢ - مشروع قانون يربط ميزانية وزارة الاوقاف للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠	٢٣٦ و ٢٣٥ ٦٦٠ و ٢٣٧ ٦٦٨ و ٦٦١ ٧٣٣ و ٧٣٨	
٢٥ - مشروع قانون يربط ميزانية وزارة الاوقاف للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠	٧٣		٣٣ - مشروع قانون يفتح اعتماد اضافي في ميزانية وزارة الاوقاف للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٢٢,٥٠٠ جنيه في ميزانية الإرقاق الخيرية و ٢,٥٠٠ جنيه في ميزانية الاوقاف الأهلية . (انظر مشروع قانون رقم ٣٢ الوارد من مجلس النواب) .	٢٣٥ و ١٦٨ ١٠٧١ و ٩٠١ ١١٤٠ و ١١٤٥ و ١١٥٨ و ١١٧٢ و ١١٩٦ و ١٢٠٥ و ١٢٠٤	١٧٠

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق
٣٣ - مشروع قانون خاص بتعديل البند "ثانياً" من المادة ١٠٤ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ ، بإعادة تنظيم الجامع الأزهر . ( انظر مشروع قانون رقم ٥٥ الوارد من مجلس النواب ) .	١٣٥٦٣٠٢		٣٤ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٤٠٠,٠٠٠ جنيه في قسم ٢ "الدين العام" لمواجهة الخطيئة المتبقية على الأذونات التي أصدرت في الخرابة بمقتضى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ ( انظر مشروع قانون رقم ٣٧ الوارد من مجلس النواب ) .	٢٠٣٧٠٢	
٣٨ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١٧,٠٠٠ جنيه في قسم ٩ "وزارة المالية" فرع ٢ "مصطفى الضرائب" فصل ١ "قسم الضرائب العقارية" باب ٢ "مصرفات عامة" زيادة على الاعتماد المدرج تحت بند ١٣ "اعانات تسوية المعجز في صندوق الاقتصاد والتعاون للصيارف والمساكين" . ( انظر مشروع قانون رقم ٣٦ الوارد من مجلس النواب ) .	٢٠٣		٣٥ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه في قسم ٩ "وزارة الداخلية" فرع ١ "الدواين العام" باب ٣ "مصرفات عامة" قيمة الامانة المطلوبة لثلاثة المصنفين لاستكمال دارها . ( انظر مشروع قانون رقم ٣٨ الوارد من مجلس النواب ) .	٢٠٣٧٠٢	
٣٩ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١٢٠,٠٠٠ جنيه في قسم ٩ "وزارة الداخلية" فرع ٢ "الروايس" باب ٢ "مصرفات عامة" الصرف منه على بدل غداء لرجال البوليس " . ( انظر مشروع قانون رقم ٣٥ الوارد من مجلس النواب ) .	٢٠٣		٣٦ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٣,٦٤٠ جنيتها في القسم ١١ "وزارة العدل" باب ٢ "مصرفات عامة" منه ٣٣١ جنيتها في الفرع ١ "الديوان العام" و ٣٠,٢٥٥ جنيتها في الفرع ٣ "الحاكم الوطنية" و ٢٨٤٤ جنيتها في الفرع ٤ "الحاكم الشرعية" لمواجهة ايجار الامسكة اللازمة . ( انظر مشروع قانون رقم ٣٩ الوارد من مجلس النواب ) .	٢٠٣٧٠٢	
٤٠ - مشروع قانون باضافة فترة جديدة الى المادة الثانية من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة . ( انظر مشروع قانون رقم ٢٩ الوارد من مجلس النواب ) .	٢٠٣		٣٧ - مشروع قانون بفتح اعتماد تأجير قطعة أرض من املاك الدولة تصرف برقم ١٤٣٥ مسجلة الى نادي المسرح ببور سعيد بإيجار	٢٠٣٧٠٢	
٤١ - مشروع قانون بمد الاستيلاء الممنوح لكل من شركات الامتياز المصرية للصومانية المصرية والديارات الأهلية واتوبيس القاهرة باستغلال خطوط الأنابيب بمدينة القاهرة الى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٩	٢٢٧٧٠٣				



رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع
٢٥٧	٢٨٩ و ٢٨٨ ١٦٧٧	٤٦ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه في قسم ١٦ "وزارة الشؤون الاجتماعية" فرع ٣ "إدارة الإذاعة اللاسلكية المصرية" باب ٣ "أعمال جديدة" للبدء في تنفيذ مشروع إنشاء محطات للإذاعة على الموجة القصيرة ورفع قوة محطة الموجة المتوسطة.	٢٨٩ و ٢٨٨	٤٢ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١٩,٠٠٠ جنيه في قسم ٦ "وزارة المالية" فرع ٢ "مصلحة الضرائب" فصل ١ "قسم الضرائب العقارية" باب ٣ "أعمال جديدة" لمواجهة مصروفات عملية جرد وتقدير التوائك على الأملاك المالية خلال شهرى "أبريل وقبرار سنة ١٩٤٩ (انظر مشروع قانون رقم ٤٨ الوارد من مجلس النواب) .	
	٢٨٩	٤٧ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه في قسم ١٠ "وزارة الصحة العمومية" فرع ١ "الدويان العام والصحة العامة" باب ١ "ماهيات وأجور ومرتبات" لتسوية التجاوز في الباب المذكور . (انظر مشروع قانون رقم ٦٣ الوارد من مجلس النواب) .	٢٨٩ و ٢٨٨	٤٣ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١٧١,٠٠٠ جنيه في قسم ٨ "وزارة المعارف العمومية" فرع ١ "الدويان العام والتعليم" باب ٣ "أعمال جديدة" لشراء أراض لبعض معاهد التعليم على أن يؤذن للحكومة في الإرتباط من الآن في حدود ٢٧٩,٠٠٠ جنيه بإنشاء أبنية لست مدارس ثانوية وإبتدائية . (انظر مشروع قانون رقم ٧٩ الوارد من مجلس النواب) .	
	٢٨٩	٤٨ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٤٠,٠٠٠ ج في قسم ١٨ "معاشات ومكافآت لتسرية التجاوز في اعتماد بند ٤ "مساعدات" (انظر مشروع قانون رقم ١٢٩ الوارد من مجلس النواب) .	٢٨٩ و ٢٨٨	٤٤ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٧٥٨,٠٠٠ جنيه في قسم ١٢ "وزارة الأشغال العمومية" فرع ١ "الدويان العام" باب ٣ "أعمال جديدة" لمواجهة باقى التوضيحات المستحقة من اضرادا لحرب . (انظر مشروع قانون رقم ٨٢ الوارد من مجلس النواب) .	
	٢٨٩	٤٩ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٣٨,٣٠٠ ج في قسم ١٣ "وزارة الأشغال العمومية" فرع ٣ "مصلحة المبانى الأميرية" باب ٢ "مصروفات عامة لتسوية التجاوزات في الباب المذكور . (انظر مشروع قانون رقم ٦٢ الوارد من مجلس النواب) .	٢٨٩ و ٢٨٨	٤٥ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٤,٠٠٠ جنيه في قسم ١٤ "وزارة المواصلات" فرع ١ "الدويان العام" باب ١ "ماهيات وأجور ومرتبات" لمواجهة العجز المتوقع في اعتماد الباب المذكور - (انظر مشروع قانون رقم ١٣١ الوارد من مجلس النواب) .	
١٢٠	١٨١٧ و ٢٨٩ ١٨٢٣ و ٨٢٢ ١٤٩٢ و ١٤٩١	٥٠ - مشروع قانون بإعتاد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٢٥٥ مسجلة ببندر أسبوط مساحتها ٤١٠ أمتار مربعة ومقدر ثمنها بجمع ٢,٠٥٠ جنتا إلى مرة عند على الكبير بإيجار اسمى قدره جنيه واحد سنويا لمدة عشرين سنة بالاشتراطات المعتادة لإقامة مستوصف عليها .			

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الملحق
٣٨١ و ٣٨٢	٥٦ - مشروع قانون بفتح أملاك إضافية في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٧٩٩,٣٧٠ جنيهاً في قسم ٨ "وزارة المعارف العامة" "مصرفات عامة" "زينة في إقامة مجالس المدريات لفعالات التعليم الأولى . ( انظر مشروع قانون رقم ١٣٠ الوارد من مجلس النواب )	١١٩	٨١٦ و ٢٨٩ ٨٢٢ و ١٧ و ١٤٩١ و ٢٣ و ١٤٩٢	٥١ - مشروع قانون بإعادة تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٣٧ سلسلة بندو قما مساحتها ١٧٧,١٥ مترًا ومقدّر ثمنها بمبلغ ٢٦٩٩ جنيهاً و ٥٧٥ ملياً إلى جمعية الأساقفة الصومالية بقتالدة عشرين سنة بإيجار اسمي قدره ١٠٠٠ مليم في السنة لاستعمالها في أغراض الجمعية وذلك اعتباراً من ١٩ مارس سنة ١٩٤٣	١١٩
٣٨١ و ٣٨٣	٥٧ - مشروع قانون بفتح أملاك إضافية في ميزانية جامعة قازوق الأول بمبلغ ٣٠٠٠ جنيهاً بالباب الرابع "إقامة غلاء المعيشة" تسوية تجاوز الباب المذكور على أن يؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من القسم ٢٠ "إقامة غلاء المعيشة" من الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ .	٢٩٠	٢٩٠	٥٢ - مشروع قانون بإعداد الحساب الختامي للمجامع الأزهر والمجاهد الدينية للسنة المالية ١٩٤٧ - ١٩٤٨ .	٢٩٠
٢٨١ و ٣٨٢ و ٢٥٠	٥٨ - مشروع قانون بفتح أملاك إضافية في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١,٥٠٠ ج في قسم ١٤ "وزارة المواصلات" "مصرفات "مصلحة اسككت الحديدية" باب ١ "مهايات وأجروسات" "لواجهة التكاليف اللازمة لإنشاء ٥٧٠ وظيفة درجة سادسة نظار محطات في المدة الباقية من السنة المالية المذكورة .	٧٧٨	٧٧٨	تقرير ديوان الخماسة عن الحساب الختامي للمجامع الأزهر والمجاهد الدينية للسنة المالية ١٩٤٧ - ١٩٤٨	٧٧٨
٣٨١ و ٣٨٢ و ٢٥٠	٥٩ - مشروع قانون بإعداد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بفسدو الزرقين مساحتها ٥٦٧ مترًا ومقدّر ثمنها بمبلغ ١,٠٢١ جنيهاً إلى جمعية المحافظة على القرآت الكرم ( فرع الزقاقين ) لاستعمالها لأغراض الجمعية لمدة عشرين عاماً ابتداء من ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٥ التاريخ التالي لنهاية الإيجار السابق وبفقس الإيجار الاسمي وقدره جنيهاً واحد حسب ما بالشروط الحالية .	٣٣٦	٣٣٦	٥٣ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٨٦,٠٠٠ ج في القسم ٩ "وزارة الداخلية" "فرع ٢ البوليس باب ٢ "مصرفات عامة" تسوية التجاوز في بعض البنود . ( انظر مشروع قانون رقم ٦٠ الوارد من مجلس النواب )	٣٣٦
٣٨١ و ٣٨٢ و ٢٥١	٦٠ - مشروع قانون بالإذن للحكومة بأن تخصص من المال الاحتياطي العام مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيهاً للسلف الخاصة بشراء مخيوط الفضل اللازمة لصنع الشياك وفقاً للقانون على أن يرد إلى المال المذكور ما يحصل من هذه السلف أولاً فثلاً .	١٢١	٨١٨ و ٣٣٦ ٨٢٣ و ٨٢٢ و ١٤٩١ و ١٤٩٣	٥٤ - مشروع قانون بإعداد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٣٠ و ١٦٠ و ٤٣٦ بدمياط مساحتها على التوالي : ٦,٩٧١ مترًا و ٥,٠٠٠ مترًا و ٩,٦٦٧ مترًا و جملة مساحتها ٢٠,٦٣٨ مترًا ومقدّر ثمنها بمبلغ ٧,٥٧٥ جنيهاً و ٦٠٠ مليم إلى جمعية أسرة المصنفين ومكافحة الدرن بدمياط بإيجار اسمي قدره جنيهاً واحد سوي لمدة خمس عشرة سنة والشروط الموضوعه لذلك لاستعمالها في إقامة معارل مرضى السل .	١٢١
٣٨٢ و ٢٥١	٦١ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٢٦,٦٠٠ ج في قسم ٧ "وزارة التجارة والصناعة" فرع ٢ "مصلحة المناجم والمحاجر" باب ٣ "مصرفات عامة" "لواجهة التجاوز المتخلف حصوله قيد ٨ "مصرفات عامة" لمعمل تكرير البترول الأميري بالسويس . ( انظر مشروع قانون رقم ١١٥ الوارد من مجلس النواب ) .	٣٨١ و ٣٨٢	٣٨١ و ٣٨٢	٥٥ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٢٦,٦٠٠ ج في قسم ٧ "وزارة التجارة والصناعة" فرع ٢ "مصلحة المناجم والمحاجر" باب ٣ "مصرفات عامة" "لواجهة التجاوز المتخلف حصوله قيد ٨ "مصرفات عامة" لمعمل تكرير البترول الأميري بالسويس . ( انظر مشروع قانون رقم ١١٥ الوارد من مجلس النواب ) .	٣٨١ و ٣٨٢

رقم المصنف	رقم الصفحة	الموضوع	رقم المصنف	رقم الصفحة	الموضوع
	٤٢٩	٦٦ - مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي يبلغ ٥٨٣,٠٠٠ جنية في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ في قسم ١٤ "وزارة المواصلات" فرع ٣ "مصلحة التفرغات والتأفوقات" منه ٥٣٣,٠٠٠ ج في الباب الثاني "مصرفات عامة" و ٥٣٠,٠٠٠ ج في الباب الثالث "أعمال جديدة" لتسوية التجاوزات المتوقعة في بعض بنود هذين البابين على أن يؤخذ من هذا الاعتماد الإضافي مبلغ ٣٠,٠٠٠ جنية من وفور الباب الأول من ميزانية المصلحة و ٥٣٣,٠٠٠ جنية من وفور الميزانية العامة. ( انظر مشروع قانون رقم ١٢٤ الوارد من مجلس النواب )	٢٥٣	١٦٧٨ و ٣٨٨٢	٦٩ - مشروع قانون أن يزداد ربط وظائف كادر التفرغات والتأفوقات واللائحة المدرج بالباب الأول "وزارة المواصلات" فرع ٣ "مصلحة التفرغات والتأفوقات" للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ يبلغ ٢٣,٨٩٨ جنية لمراجعة تعديل الكادر المذكور .
			٤٢٨ و ٣٨٨٢ ٤٢٩ و		٧ - مشروع قانون بشأن الأسلحة وذخائرها . ( انظر مشروع قانون رقم ٤٢ الوارد من مجلس النواب ) .
			٦٣	٤٥٤ - ٣٨٢٢ ٤٨٥ و ٤٥٥ ٤٨٧ و ٤٨٦ ٩٦٨ و	٦٣ - مشروع قانون بأضاعة باب جديد إلى قانون العقوبات بشأن المفرقات .
	٤٢٩	٦٧ - مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي يبلغ ٣٠,٠٠٠ جنية في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في قسم ٩ "وزارة الداخلية" فرع ١ "الدويان العام" باب ٢ "مصرفات عامة" بند ١١ "مصرفات سرية" للدم كناية وربط البند المذكور لهاية السنة المالية الحالية . ( انظر مشروع قانون رقم ٦١ الوارد من مجلس النواب )	٤٢٩		٦٤ - مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي يبلغ ٥٣,٩٠٠ جنية في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في قسم ١١ "وزارة العدل" باب ٢ "مصرفات عامة" منه ٦٧٩ جنية في الفرع ١ "الدويان العام" و ٤٧,٢٥٠ ج في الفرع ٣ "الحاكم الوطنية" و ٣,١٢٩ جنية في الفرع ٤ "الحاكم الشرعية" و ٢,٥٨٠ جنية في الفرع ٦ "إدارة قضايا الحكومة" لتسوية التجاوزات المتوقعة حصولها في بعض البنود . ( انظر مشروع قانون رقم ٤٧ الوارد من مجلس النواب )
	٤٤٣	٦٨ - مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ يبلغ ٦٤٤ ج في قسم ١١ "وزارة العدل" فرع ٥ "مجلس الدولة" باب ١ "مهايات وأجرومات" قيمة تكاليف إنشاء بعض الوظائف من نصف شهر . ( انظر مشروع قانون رقم ٤٦ الوارد من مجلس النواب )	٤٢٩		٦٥ - مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي يبلغ ٧٨٨,٨٠٠ جنية في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في القسم ١٤ "وزارة المواصلات" فرع ٢ "مصلحة السكك الحديدية" باب ٢ "مصرفات عامة" لتسوية تجاوزات المتوقعة في بعض بنود هذا الباب على أن يؤخذ من هذا الاعتماد الإضافي مبلغ ٢٨٩,٤٠٠ جنية من وفور البابين الأول والثالث من ميزانية الفرع المذكور والباقي وقدره ٢٩٩,٤٠٠ جنية من وفور الميزانية العامة . ( انظر مشروع قانون رقم ١٢٧ الوارد من مجلس النواب )
٦٤	٧٤ و ٧٣ ٤٦٨ - ٤٥٦ ٤٨٧ و ٤٨٥ ٩٦٨ و ٤٨٨ و	٦٩ - مشروع قانون بإنشاء مدرسة ثانوية عسكرية .			
١٠١	٤٧٧ و ٤٧٦ ١٦٠ و ١٥٩ ٥٧٧ و ٦٦٨ و	٧٠ - مشروع قانون بتعديل دائرة اختصاص محكمة القاهرة وبني سويف الاستئنافيين الثريين .			

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق
٧١ - مشروع قانون بالاذن لحكومة في الارتباط من الآن في حدود ٥٠٠,٠٠٠ جنيه بالإشتراك مع حكومة يوغندا في إقامة تزان على بحيرة فكتوريا . ( انظر مشروع قانون رقم ٥٦ الوارد من مجلس النواب ) .	٤٧٧		٧٢ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية جامعة فؤاد الأول للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بالغ ١٧,٠٠٠ جنيه الباب الرابع " اعانة غلاء الميثة " لتسوية تجاوز في الباب المذكور على أن يؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الفهم ٢٠ " اعانة غلاء الميثة " من الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ( انظر مشروع قانون رقم ٥٧ الوارد من مجلس النواب ) .	٤٧٧	
٧٣ - مشروع قانون بفتح اعتماد اضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه في القسم ٧ " وزارة التجارة والصناعة فرع ١ " الديوان العام " فصل ٢ " التكوين " باب ٢ " مصروفات عامة " لسد العجز المتوقع حصوله في بند ٣٠ " مصروفات الانتقال وبدل السفر والتنقل " .	١٦٧٧ و ٤٧٧	٢٤٩	٧٤ - مشروع قانون بفتح اعتماد اضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٣٣,٠٠٠ جنيه في القسم ١٠ " وزارة الصحة العمومية " فرع ١ " الديوان العام والصحة العامة " باب ٣ " اعمال جديدة " ائتمار الأرض اللازمة لإقامة مستشفى خيري لحماية السيدات الفقيرات وبناتهن بنى عابدين بالقاهرة . ( انظر مشروع قانون رقم ١٠٩ الوارد من مجلس النواب ) .	٤٧٨	
٧٥ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية سنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بالغ ٧٢,٣٧٠ جنيه في القسم ١٤ " وزارة المواصلات فرع ٤ " مصلحة البريد " باب ٢ " مصروفات	٤٧٨		٧٦ - مشروع قانون بفتح اعتماد الحساب الختامي لجامع الأزهر والمعادن الدينية لسنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ المالية .	١٣٥٨ و ٤٧٨	
٧٧ - مشروع قانون بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة ( انظر مشروع قانون رقم ٨٦ الوارد من مجلس النواب ) .	٥١٤		٧٨ - مشروع قانون بفتح تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة مساحتها ٢٠٧٨ مترا مسطحا بمدينة الاسكندرية بشارع سني باشا بالأزاريطة والمبنى المقام عليها المخصص حاليا لمصلحة الحجر الصحي التابعة لوزارة الصحة العمومية إلى الهيئة الصحية المالية لتكون مقرا للهيئة الإقليمية لمطلة شرق البحر الأبيض المتوسط التابعة لتلك الهيئة لمدة تسع سنوات بالمجارى من قعره مائة ملم سنويا .	٥٤٣ و ٥٤٢ ٨٢٢ و ٨٢٠ ١١٠٠ و ٨٢٣	١٢٤
٧٩ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٤,١٦٥ جنيه في القسم ٤ " مجلس الوزراء " من ١٧٦٥ " جنبا في الباب الأول " ماهيات وأجر ومزيتات " و ٢,٤٠٠ جنيه في الباب الثاني " مصروفات عامة " وذلك لإنشاء ثلاث وظائف لوزراء الدولة ووظيفة لوزير التكوين وتأثيث المكاتب اللازمة لوزراء الدولة وسكرتيرهم . ( انظر مشروع قانون رقم ١٠٨ الوارد من مجلس النواب ) .	٥٤٣ و ٥٤٢				

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٢٢	٨٥ - مشروع قانون بإعتاد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بحرف رقم ٢٩٧ سلسلة بيندر الرقازيق مساحتها ٤٧٥ مراً ويقدر ثمنها بمبلغ ٩٥٥ جنيهاً إلى مرة على مديرية الشرقية بإيجار اسمي قدره حنجر واحد سوراً لمدة عشرين سنة لتقيم عليها المرة مبنى عيادة خارجية لعلاج الفقراء مجاناً .	٥٤٣ و ٥٤٢	٨٥ - مشروع قانون بفتح إعتاد اسحق بمبلغ ٨٣,١٦٠ جنيهاً في قسم ٦ "وزارة المالية" فرع ٦ "مصلحة الأملاك الأميرية" باب ٣ "أعمال جديدة" انشاء قطعة أرض مساحتها ثمانية عشر فداناً من أراضي مدينة الأوقاف بالجبلية لأغراض مجلس نواد الأول الأهلى للبحوث وغيرها .
٥٤٣	٨٦ - مشروع قانون بالاذن للحكومة في الارتباط في السنة المالية الحالية (١٩٤٨ - ١٩٤٩) في حدود ثمانية ملايين من الجنيئات زيادة على اذنته المدمج في زيادة السنة المذكورة للمصروفات الإضافية اللازمة للقوات المصرية بمناسبة الحلة الثالثة في فلسطين . (انظر مشروع قانون رقم ٦٧ الوارد من مجلس النواب) .	٥٤٣ و ٥٤٢	٨١ - مشروع قانون بفتح إعتاد اسحق بمبلغ ١٩,١٢٥ جنيهاً في قسم ٧ "وزارة التجارة والصناعة" فرع ١ "إيران الصام" باب ٣ "أعمال جديدة" لخطية مصروفات الإصدار من أسهم الحكومة في البنك الصناعي . (انظر مشروع قانون رقم ٧٥ الوارد من مجلس النواب) .
٥٤٤	٨٧ - مشروع قانون بفتح إعتادات إضافية في ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ (انظر مشروع قانون رقم ٧٢ الوارد من مجلس النواب) .	١٦٧٧ و ٥٤٣	٨٢ - مشروع قانون بفتح إعتاد اسحق بمبلغ ١,٨٥٠ جنيهاً في قسم ٩ "وزارة الداخلية" فرع ٢ "البرليس" سنة ٧٥٠ جنيهاً في الباب الأول "أماحيات وأبرصريات" و ١١٠٠ جنيهاً في الباب الثاني "مصروفات عامة" لإنشاء قوة بوليس سياحية .
٥٩٩	٨٨ - مشروع قانون بالاذن للحكومة في أن تأخذ من المالك الاحتياطي الدم ما يلزم لتمويل عليه شراء الحديد حدود مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ج على أن يرد إلى المال المذكور ما يكون قد أخذ لهذا الغرض وذلك عند التصرف في الحديد المذكور . (انظر مشروع قانون رقم ٧٤ الوارد من مجلس النواب) .	٥٤٣	٨٣ - مشروع قانون بفتح إعتاد اسحق بمبلغ ٢٠٠ جنيهاً في قسم ١١ "وزارة العدل" فرع ٦ "إدارة قضايا الحكومة" باب ١ "أماحيات وأبرصريات" قيمة تكليف إنشاء بعض الوظائف . (انظر مشروع قانون رقم ٥٨ الوارد من مجلس النواب) .
١٩٦	٨٩ - مشروع قانون بالاذن للحكومة في أن أخذ بمبلغ ٥٢٣٥٠ جنيهاً من الاحتياطي العام وذلك زيادة على مبلغ ١٣٢,٩٠٠ جنيهاً الذي رخص في أخذ من الاحتياطي بمقتضى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٨ للسلف الخاصة بخرم المدارس الزراعية للمصنعين بالانطفاحيات الزراعية.	٥٤٣	٨٤ - مشروع قانون بفتح إعتاد اسحق بمبلغ ٣,٠٠٠ جنيهاً في قسم ١٢ "وزارة الأشغال العمومية" فرع ٥ "مصلحة التنظيم" باب ٢ "مصروفات عامة" لتسوية استجاوز في اعتاد أحوال المال . (انظر مشروع قانون رقم ١١٠ الوارد من مجلس النواب) .

رقم الصفحة	رقم المصحح	الموضوع	رقم الصفحة	رقم المصحح	الموضوع
١٢٦	١٨٢١ و ١٨٢٢ و ١٨٢٣ و ١٤٩١ و ١٤٩٣	٩٥ - مشروع قانون بفتح تجار قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ١١٨١ سلسلة بمدينة السويس مساحتها ٤٣٣,٨٤ م. أو مقدرتها الأساسي بحوالي ٧٨٠ جنيتها إلى الجمعية التشريعية لتعارة العوامن بالكذب والسنة المحمدية بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنوياً لمدة عشرين سنة لإقامة مسجد عليها .	١٢٢	٥٩٩	٩٥ - مشروع قانون بفتح اعتماد اضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيهه في قسم ٨ وزارة المعارف العمومية فرع ١ "الدبوان العام والتعليم" باب ٢ "مصرفات عامة" لمواجهة لتوسع في مصرفوفات اللازمة لتوسع تعليم الفقراء مجاناً . (انظر مشروع قانون رقم ١٣٣ الصادر من مجلس النواب)
١٥١	١٠١٤ و ١٠٢٠ و ١٠٨٦ و ١٠٨٠	٩٦ - مشروع قانون بإنشاء محكمة استئناف بمدينة لاهورة .	٦٠٠		٩١ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٢٨ جنيتها في قسم ٩ "وزارة الداخلية" فرع ٣ "الخفر" باب ١ "مأهيات وأجر وصرفيات" فقرة تكاليف رفع وخلفتي قائمة م ويكافئ إلى أميرالاي وقم مقام على التوالى من شهر . ( انظر مشروع قانون رقم ١٠٧ الصادر من مجلس النواب )
٢١٢	١٣٢ و ١٣٦ و ١٤٨٠ و ١٤٨١ و ١٥٣٦ و ١٥٣٩ و ١٥٣٩ و ١٥٣٩ و ١٦٦٦ و ١٦٧٢ و ١٦٧٢ و ١٧٣٤	٩٧ - مشروع قانون بالمرافقة على الاتحاق للمجموع مع الشركة العالمية لقناة السويس البحرية	٦٠٠		٩٢ - مشروع قانون بفتح اعتماد اضافي بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيهه في القسم ١١ تنفيذ تصاف الببال لتسوية التميز والتوقع في هذا القسم . ( انظر مشروع قانون رقم ١١٦ الصادر من مجلس النواب )
١٦٧ و ١٥٩	١٠٥٣ و ١١٠٩ و ١١٣٥ و ١١٣٨ و ١١٩٦ و ١١٩٧ و ١٢٠٠ و ١٣٦٦	٩٨ - مشروع قانون بشأن الأندية	٦٠٠		٩٣ - مشروع قانون بتعديل المرسوم بمشروع قانون الصادر في ١٩٤٩/١/٢٤ وذلك بإضافة ٢٠٠٠ جنيهه إلى مبلغ الألفين السابق طالب فتح اعتماد اضافي في ميزانية جامعة فاروق الأولى لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بالباب الرابع إعانة غلاء لمعيشة لتسوية تجاوز الباب المذكور . ( انظر مشروع قانون رقم ٦٩ الصادر من مجلس النواب )
	٧٧ و ١٦٧	٩٩ - مشروع قانون بفتح اعتماد اضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٣٥٠٠ جنيهه في قسم ١٠ "وزارة الصحة العمومية" فرع ٥ "المال البديهي والقروية" باب ٢ "مصرفوفات عامة" تسوية الجاوز في الباب المذكور . ( انظر مشروع قانون رقم ١١٢ الصادر من مجلس النواب )	٦٠٠		٩٤ - مشروع قانون بفتح اعتماد اضافي بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيهه في قسم ١٤ "وزارة المواصلات" فرع ٧ "مصلحة النقل" منه ٨٤,٠٠٠ جنيهه في الباب الثاني و ٧٠٠٠ جنيهه في الباب الثالث وذلك لتسوية تجاوزات المتوقعة في بعض بنود هذين البابين . ( انظر مشروع قانون رقم ١٠٥ الصادر من مجلس النواب )
	٧٧٧ و ٧٧٧	١٠٠ - مشروع قانون بفتح اعتماد اضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١٠,٠٠٠ جنيهه في قسم ١٤ "وزارة المواصلات" فرع ٧ "مصلحة النقل" منه ٨٤,٠٠٠ جنيهه في الباب الثاني و ٧٠٠٠ جنيهه في الباب الثالث وذلك لتسوية تجاوزات المتوقعة في بعض بنود هذين البابين . ( انظر مشروع قانون رقم ١٠٥ الصادر من مجلس النواب )	١٢٥	١٨٢١ و ١٨٢٢ و ١٨٢٣ و ١٤٩١ و ١٤٩٣	٩٥ - مشروع قانون بفتح اعتماد اضافي بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيهه في قسم ١٤ "وزارة المواصلات" فرع ٧ "مصلحة النقل" منه ٨٤,٠٠٠ جنيهه في الباب الثاني و ٧٠٠٠ جنيهه في الباب الثالث وذلك لتسوية تجاوزات المتوقعة في بعض بنود هذين البابين . ( انظر مشروع قانون رقم ١٠٥ الصادر من مجلس النواب )

رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع
		العمومية « فرع ٤ » مصلحة الميكانيكا والكهرباء، باب ١ « ماهيات وأجر ومرتبات » تسوية التجاوز في الباب نفسه . ( انظر مشروع قانون رقم ١٠٦ الوارد من جلس النواب ) .		٧٧٧	١٠٦ - مشروع قانون يفتح اعتماد اضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٧٠٠,٠٠٠ جنيه في قسم ١ « وزارة المواصلات » فرع ٢ « مصلحة السكك الحديدية » باب ٢ « مصروفات عامة » لتسوية حساب المهمات الوجودة بموازن المصلحة . ( انظر مشروع قانون رقم ١٣٣ الوارد من جلس النواب )
١٦٢	١٠٨٨ و ٩٦٧ ١٠٩٢ - ١١٣١ و ١١٣٥ و ١١٣٢	١٠٧ - مشروع قانون بالغاء الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية المفروضة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ .	٢٤١	٧٧٧ و ١٥٩٥ و ١٥٣٦ و ١٦٦٥ و ١٦١٦	١٠٧ - مشروع قانون الموافقة على الاتفاق المبرم بين وزارة مالية والبنك الأهلى المصرى في شأن قيام البنك المذكور بمغدة قرض الحكومة المصرية لتقضى فلسطين - بتمويله طبقا للكاينات المتبادلة بينهما بتاريخ ١٧ و ١٢ سنة ١٩٤٩ الملحقه تصوصها بهذا القانون .
١٥٠	١٠١٤ - ١٠١٠ ١٠٤٣ و ١٠٤٢ ١٣٩٦ و ١٠٨٧	١٠٨ - مشروع قانون بحفظ النظام في معاهد التعليم .		٨١٠ و ٨١١	١٠٣ - مشروع قانون يفتح اعتماد اضافي بمبلغ ٤١,٥٠٠ جنيه في قسم ١٠ « وزارة الصحة العمومية » فرع ٢ « لدواء العام والصحة العامة » باب ٢ « مصروفات عامة » لتسوية الحساب المتوجهة لمستشفى فؤاد الأول « المواساة » بالإسكندرية باجبارها امانة . ( انظر مشروع قانون رقم ١١٤ الوارد من جلس النواب )
١٦٨	١٠٩٦ و ١٠٣٧ ١١٩٦ و ١١٣٩	١٠٩ - مشروع قانون بإضافة مبادرة إلى الفقرة « ٥ » من المادة الثانية من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إجبار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين .			
	١٠٣٧ و ١١٧٥ - ١١٧٨ و ١٣٠٩ ١٣٨٨ و ١٤٣٨ ١٥٠٥ و ١٤٤٤ - ١٥٠٨ - ١٥ ٦ و ١٦٧١ و	١١٠ - مشروع قانون بشأن الإذاعة المصرية .			
	١٠٣٨	١١١ - مشروع قانون بشأن العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالأحكام تعريفية . ( انظر مشروع قانون رقم ٧٨ الوارد من جلس النواب )		٨١١	١٠٤ - مشروع قانون يفتح اعتماد اضافي بمبلغ ٢,١٠٠ جنيه في قسم ١٢ « وزارة الأشغال العمومية » فرع ٣ « مصلحة المباني الأثرية » باب ١ « ماهيات وأجر ومرتبات » تسوية التجاوز في هذا الباب . ( انظر مشروع قانون رقم ١١٣ الوارد من جلس النواب )
	١٠٧١	١١٢ - مشروع قانون نظام القضاء . ( انظر مشروع قانون رقم ١٠٣ الوارد من جلس النواب )	١٣٤	٨١٠ و ٨١١ ٩٠٤ و ٨٩٣ ١٣٣٥ و ٩٠٥٥	١٠٥ - مشروع قانون بتصحيح خطأ مادى ورد في القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٨ بتعديل أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ
٢٥٧	١٧١٨ و ١٠٧١ ١٧٩٢ و	١١٣ - مشروع قانون بالاذن للحكومة في أن تأخذ من الاحتياطي العام مبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه أو اوجهة نفقات وإقامة الموجودين فلسطين من المصريين وتكثيف إيواء وإقامة المهاجرين إلى الديار المصرية من الفلسطينيين العرب .		٨٥٠	١٠٦ - مشروع قانون يفتح اعتماد اضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ بمبلغ ٨,٥٠٠ جنيه في قسم ١٢ « وزارة الأشغال

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق
١١٤ - مشروع قانون بفرض ضريبة على الأرباح غير الموزعة في الشركات المساهمة وشركات التوكية بالتأجير.	١٠٧٢		١٢٢ - مشروع قانون بضافة مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه إلى مبلغ ٧٨٨,٨٠٠ جنيه السابق طلب فتح اعتماد إضافي به في ميزانية السكك الحديدية لتسوية التجاوزات المتوقعة في بعض بنود هذا الباب .	١١٥٢	
١١٥ - مشروع قانون بشأن مكلفة الدعاية .	١٠٧٢ ١١٢٣		( انظر مشروع قانون رقم ١٢٧ الوارد من مجلس النواب ) .		
١١٦ - مشروع قانون بتعديل مشروع القانون الخاص بربط ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠	١١٢٣		١٢٣ - مشروع قانون بمدة ميعاد مرض مشروع قانون الترخيص لمركبة ومشروع القانون الخاص برسم الانتاج على البلدان .	١٢٥٧/١١٥٢ ١٣٠٩/١٣٠٩ ١٥٨٠٠	١٨٤
١١٧ - مشروع قانون باعتماد الحساب الختامي لوزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٧ - ١٩٤٨	١١٢٣		١٢٤ - مشروع قانون بربط ميزانية مجلس نواب الأول للأهل للبحوث للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠	١١٥٢ ١٢٥٧	
١٢٩٤ - تقرير ديوان المحاسبة من الحساب الختامي لوزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٧/١٩٤٨	١٢٩٤		( انظر مشروع قانون رقم ١٤٣ الوارد من مجلس النواب ) .		
١١٨ - مشروع قانون بتعديل المواد ٢٠٤ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٣ الخاص باستقلال القضاء .	١١٧٣/١١٧٣ ١١٧٣/١١٧٣ ١٢٠٢/١٣٠٩ ١٣٣٩/١٣٩٤ ١١٧٣/١١٧٣ ١١٧٣/١١٧٣	٣٦١/١١٧٣	١٢٥ - مشروع قانون باعتماد تجديد تأجير قطعة أرض مساحتها ٤٣٧,٧٠ مترًا بشارع أبي سيفين بصر المدينة لجمعية الشفعة الأهلية في تم الخليج بإيجار أسبوعي قدره جنيه واحد سنويًا ولعدة عشر سنة .	١٢٥٧/١١٥٢ ١٣٠٩/١٣٠٩ ١٤٩١/١٣٠٩ ١٤٩٣	١٨٥
١١٩ - مشروع قانون بشأن أجور الانتفاع بمياه الآبار الارتوازية .	١١٥١/١١٥١ ١٣٧٤/١٣٧٤ ١٣٩٧	١٩٨	١٢٦ - مشروع قانون خاص بالمعاشات المدنية .	١١٥٣	
١٢٠ - مشروع قانون بتبويض الموظفين الأجانب بالمحكمة المحظية الذين سيستثنى عن خدمتهم بمناسبة إلغاء هذه المحكمة في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩	١١٥١/١١٥١ ١٣٠٩/١٣٠٩ ١٣٧٤/١٣٧٤	١٩٧	١٢٧ - مشروع قانون بتعديل ربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠	١١٨٧	
١٢١ - مشروع قانون بضافة ٣٠٠,٠٠٠ جنيه إلى مبلغ ٧٠٠,٠٠٠ جنيه السابق طلب فتح اعتماد إضافي به في ميزانية مصلحة السكك الحديدية لتسوية حساب المهمات الموجودة بخزان المصاحبة أخذًا من وفور الميزانية العامة .	١١٥٢		١٢٨ - مشروع قانون باستبعاد مبلغ ٣٠٥,٥٢,٥٢٠ جنيهًا من المبالغ المخصصة من المال لاحتياطي العام لبرنامج السنوات الخمس .	١١٨٧ ١٦١٤ ١٦١٦	٢٤٦
١٢٢ - مشروع قانون بضافة ٣٠٠,٠٠٠ جنيه إلى مبلغ ٧٠٠,٠٠٠ جنيه السابق طلب فتح اعتماد إضافي به في ميزانية مصلحة السكك الحديدية لتسوية حساب المهمات الموجودة بخزان المصاحبة أخذًا من وفور الميزانية العامة .	١١٥٢		١٢٩ - مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بدينار دفعة مساحتها ١١٩,٤٧٥ مترًا ومقدّر فيها بنحو ٧٧٠ جنيهًا إلى جمعية المحافظة على التراث الكر منغاة لاستعمالها في أغراض البنية وذلك إيمانًا بسمي قده جنيه واحد ولعدة عشر سنة ابتداءً من التاريخ الثاني لتبعية عقد الإيجار .	١٣٠٥/١١٨٧ ١٣٠٩/١٣٠٩ ١٤٩١/١٣٠٩ ١٤٩٣	١٩٤



رقم المصحح	رقم الصفحة	الموضوع	رقم المصحح	رقم الصفحة	الموضوع
	١٢٩٢ ١٦١٤	١٣٩ - مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رموس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية وغير التجارية والصناعية وعلى كسب العمل .	١٩٥	١٣٠١ و ١١٨٧ ١٣٠٧ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٤٩١ ١٤٩٢	١٣٥ - مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة مساحتها ٣١٠ أمتار بمسند إسنا بمركز إسماعيلية قنا بطا من مبنى بمقد ثمنها بالمليين يبلغ ٢٧٠ جزء إلى أربع جميعه الإسكان بالبنو المدكور لاستعمالها في أغراض الجمعية بإصدار اسم قدره ١٠٠٠ م في الستولدة عشرين سنة ابتداء من ٢٩ يناير سنة ١٩٣٩ .
٢٤٢	١٢٩٢ ١٥٩٧ ١٦١٤	١٤٠ - مشروع قانون الإذن بزيادة المبلغ المأذون للحكومة بإصدار قرض به في مصر لمواجهة تكاليف إنشاء محطة جديدة لإدارة مدينة القاهرة من ثلاثة ملايين من الجنيهات إلى ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه .	١٩٢	١٣٠٣ و ١١٨٨ ١٣١٠ و ١٣٠٩ ١٣٥٦	١٣٦ - مشروع قانون بإنشاء محكمتين إداريتين ببنها وأسوان .
٢٠٩	١١٣٥ و ١٢٩٢ ١٤٣٨ - ١٥٠٥	١٤١ - مشروع قانون باختصاصات مجلس إدارة السكك الحديدية والتفريعات والتليفونات .	١٩٣	١٣٠٣ و ١١٨٨ ١٣٠٩ و ١٣٠٥ ١٣٥٦ و ١٣١٠ ١٣٩٧	١٣٧ - مشروع قانون بإنشاء محاكم ابتدائية شرعية بدو والجزير والقيوم وسوهاج .
	١٢٩٣	١٤٢ - مشروع قانون بالتخصيص للحكومة في التعاقد مع شركة المنع والمعدن الأهلية على استغلال ملاحات المكس وملاحات بطيم . ( انظر مشروع قانون رقم ١١٨ للوارد من مجلس النواب ) .		٢	١٣٨ - مشروع قانون بشأن نظام موظفي الدولة .
	١٣٥٦	١٤٣ - مشروع قانون بتصحيح خطأ مادي ورد في قانون المحاكم الحسبية الصادر بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ ( انظر مشروع قانون رقم ١٠٢ للوارد من مجلس النواب ) .		١٢٩١	( انظر مشروع قانون رقم ١٤٩ للوارد من مجلس النواب ) .
	١٣٩٤	١٤٤ - مشروع قانون بالتخصيص للحكومة في الانفاق مع الشركة العامة لمصانع السكر وتكرير المصرية على تسوية المسائل المختلف عليها بينهما .		١٢٣٤	١٣٤ - مشروع قانون ربط ميزانية العام الأزهر والعهاد ائدينية للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ .
٢٥٥	١٧٠٠ و ١٤٨٩ ١٧٩٢ و ١٧٠٢	١٤٥ - مشروع قانون بتعديل القانون رقم ١٤٠ الخاص بالخطة العسكرية .		١٢٩١ ١٣٩٤	١٣٥ - مشروع قانون بتعديل بعض مواد قانون العقوبات . ( انظر مشروع قانون رقم ١٢١ للوارد من مجلس النواب ) .
	١٦٧٢	١٤٦ - مشروع قانون بتحديد النوازل الاقتصادية لمجلس النواب بالمديرية والمحافظات .		١٢٩١ ١٣٩٤	١٣٦ - مشروع قانون بإضافة فترة إلى المادة ١٦ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إصدار الأوامر وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين . ( انظر مشروع قانون رقم ٩٧ للوارد من مجلس النواب ) .
	١٦٩٥	١٤٧ - مشروع قانون بتعديل مشروع القانون الخاص بربط ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠		١٢٩١	١٣٧ - مشروع قانون بشأن الجمعيات . ( انظر مشروع قانون رقم ١٢٠ للوارد من مجلس النواب ) .
				١٢٩٢ ١٦١٤	١٣٨ - مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضرية الأبطال .

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٨١٤ و ١٨١٥ ١٨٤٩ و ١٨٤٨	١٥٦ - مشروع قانون بإعتاد تأجير قطع أرض من أملاك الدولة تصرف برقي ٦٤٦ ، ٦٨٧ بقسم ميناء الجبل بالاسكندرية الجمعية الخيرية لتخفيف الفقر الكرم ونشر العلوم الإسلامية بالاسكندرية بإيعاز اسمى لجنة مشرب سنة وبالشروط المتأنة .	١٧٩٦ و ١٧٩٧ ٢٦٤	١٤٨ - مشروع قانون بتأجير قطعة أرض تصرف برقم ١٤١٧ جدول بندر حلوان إلى جمعية المحافظة على القرآن الكريم بحلوان لاستعمالها في أغراض الجمعية .
١٨١٤ و ١٨١٥	١٥٧ - مشروع قانون بفتح اعتاد إضافي بمبلغ ١٩٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٩ ١٩٥٠ في قسم ١١ "وزارة العدل" فرع ٣ الحاكم الوطنية باب "ماهيات وأجر وصريات" لرفع وظيفة مستشار محكمة النقض الى وظيفة وكيل لها . وظيفة مستشار بحاكم الاستئناف الى وظائف وكلاء لها .	١٧٩٦ و ١٧٩٧ ٢٦٥	١٤٩ - مشروع قانون بتأجير قطعة أرض تصرف برقم ٣٥٥ سلسلة بندر بنها إلى مبرة محمد علي الكبير لإقامة مستوصف عليها .
١٨١٤ و ١٨١٥	١٥٨ - مشروع قانون بفتح اعتاد إضافي بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ في قسم ١٨ "معاشات ومكافآت" لتسوية التجاوز في اعتاد بند ١٣ "استبدال عطاري لأرباب المعاشات"	١٧٩٦ و ١٧٩٧ ٢٦٦	١٥٠ - مشروع قانون بتأجير قطعة أرض في حيازة مصاصة الرى بمدينة أسيوط إلى النادي الرياضي بأسيوط لاستعمال ناديا رياضيا .
١٨١٥ و ١٨١٤	١٥٩ - مشروع قانون بفتح اعتاد إضافي بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٩ ١٩٥٠ في قسم ٧ "وزارة التجارة وصناعة" فرع ١ "الديوان العام" لتعويض وظائف صرانية الشركات منه ٤٥٠٠ جنيه في الباب الأول ماهيات وأجر وصريات، ١٢٠٠ جنيه في الباب الثالث أعمال جديدة .	١٧٩٦ و ١٧٩٧ ٢٦٦	١٥١ - مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ بتقرير النظام الخاص برسوم السيارات .
١٨١٥	١٦٠ - مشروع قانون بفتح اعتاد إضافي بمبلغ ١٦٥٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٩ ١٩٥٠ في قسم ١١ "وزارة العدل" منه ١٤٣٠ جنيها للوظائف والباب الأول ماهيات وأجر وصريات ٢٢٠٠ جنيها للإعاج في الباب الثاني مصروفات عامة وذلك لإنشاء مأمورية لإدارة القضاء بمحكمة استئناف المنصورة .	١٧٩٦ و ١٧٩٧ ٢٦٥	١٥٢ - مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بمحة المدرة بالاسكندرية الى جماعة الإعانة والتدريب للمهن بالاسكندرية بإيعاز اسمى لجنة ٣٠ سنة لإقامة المركز الاجتماعي الصناعي للجماعة .
١٨١٥	١٦١ - مشروع قانون بتعديل المادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجمارك الأزهر .	١٧٩٦ و ١٧٩٧ ٢٦٥	١٥٣ - مشروع قانون بفتح اعتاد إضافي في ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٥٠٠ جنيه لسد التجاوز المتوقع في مصروفات الإدارة العامة قسم ١ فرع ١ باب ٢ مصروفات عامة .
		١٨١٤ و ١٨١٥ ١٨٥٤ و ١٨٥٤	١٥٤ - مشروع قانون خاص بالجندية المصرية .
		١٨١٤ و ١٨١٥ ١٨٤٨ و ١٨٤٩	١٥٥ - مشروع قانون بإعتاد بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تصرف برقم ٩٥ سلسلة بندر الأنصر الى جمعية ارضي الحيوان بإيعاز اسمى قدره مائة علم سنويا لمدة مشرب سنة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٠ التاريخ التالي لتأية العقد السابق .

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الملحق	الموضوع
٤٣	٥ - مشروع قانون إنشاء عتبات الهن قنارات واتح والطية . ٣٥٧ و ٣٤ ٣٩٨ ٣٧٤ ٤٠٠ - ٧ - ٤ ١٢٩٠ و ١٢٩١	١٨١٥ و ١٨١٦	١٦٢ - مشروع قانون العمل بالموسم الصادر في ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٩ بإنشاء بطومات جديدة بكتلة طب فخر البني بجامعة طرابلس الأولى اعتباراً من العام الدراسي ١٩٤٦ - ١٩٤٧
٩٢	٦ - مشروع قانون المرافعات . ٢٧ و ٢٢١ ١٢٣٨ و ١٢٦١ ١٢٦٧ و ١٢٦٨ ١٢٦٩ و ١٢٣١ ١٢٣٥ و ٧٤٩ ١٠٧٣ و	١٨١٦	١٦٣ - مشروع قانون إنشاء جامعة جدل .
١٢٧	٧ - مشروع قانون الإجراءات الجنائية ٣٨ و ٨٠٠ ١٢٦٣ و ٨٢٦ ٨٢٨ و ٨٥٧ ٨٦٥ و ٩٠٤ ٩٠٥ - ٩١٤ ٩٦١ و	١٨١٦	١٦٤ - مشروع قانون بالإذن بمحكمة في منح بعض شركات البترول ترخيص البحث عن البترول .
١٩٩	٩ - مشروع قانون بشأن المذممين والمخدوم ٣٨ و ٣٩ ١٢٤٩ - ١٢٤٣ ١٣٧٤ و ١٣٧٥ - ١٣٧٧	١٨٢٨	١٦٥ - مشروع قانون بإنشاء محكمة ابتدائية بمدينة كفر الشيخ .
١٣	١٠ - مشروع قانون بتنظيم التعديلات والإحصاءات . ١٤٤ - ١٤٧ ١٧٤ و ٢٠٧ ٢٠٨ و ٢٣٥ ٢٣٦ و ٨٥١	١٨٢٨	١٦٦ - مشروع قانون بتعديل المادتين ٢٩ و ٦٩ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٢ بتخفيف العقوبة عن صغار مالكي الأرض الزراعية .
٢٣	١١ - مشروع قانون بالناء حاكم المراكز ٢٠٧ و ٢٠٧ ٢٣٥ و ٤٣٠	٢٩	١ - مشروع قانون بنظم المدارس الابتدائية وامتحان شهادة الدراسة الابتدائية . ٢٣٤ و ١٩٧ ٢٣٥ و
٢٧	١٢ - مشروع قانون بعدم جواز طبع أي صنف من أصناف القطن من رتبة "مجرد" فأفوق لاستخراج قناتها . ٢٢٥ و ٢٣٣ ٢٣٤ و ٢٣٥	٢٩	٢ - مشروع قانون بفتح المدارس الثانوية وامتحان شهادتي الدراسة المتوسطة والثانوية . ٢٧٧ و ٢٩٨ ٢٩٩ و ٣٠٧ ٤٣٠ و
٢٩	١٣ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ و القسم ٢٥ تنفيذ برنامج السنوات الخمس زيادة على الاعتماد المدرج ضمن أعمال مصلحة المالية لإنشاء مساكن للبلد . ٢٣٥ و ٢٢٦ ٢٣٢ و ٢٣٣ ٢٣٥	٨	٣ - مشروع قانون بإنشاء صندوق ادخار لوظفائ التعليم الحر . ٢٦ و ٨٦ ١١٣ و ٩١
		٢٩٩	٤ - مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على رؤوس الأموال المتوقفة وعلى لأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ٣٣ و ٣٤ ١٤٣٧ و ١٤٣٨ ١٥٠٥ و ١٥٠٨ ١٥١٤ -

رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع
		الآثار العربية "من القسم ٨" وزارة المعارف العمومية " لحفظ وصيانة المجموعة الأثرية التي وقع الاختيار عليها من تحت المنفور له المذكور على إبراهيم باشا .	٢٥	٢٢٦٠٢٢٥ ٢٢٢٠٢٣١٠ ٢٣٥٠٢٣٤٩	١٤ - مشروع قانون بفتح اعياد اضافي بمبلغ ٢,٥٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بالباب الثالث من الفرع ٢ فصل ١ "قسم الضرائب العقارية" من القسم ٦ "وزارة المالية" لمراجعة المصروفات اللازمة لعملية تعديل الضرائب الجديدة خلال السنة المالية الحالية .
٦٠	٣٣٥٠٢٣٣٢ ٤٢٧-٤٣٥ ٤٥٣	٢١ - مشروع قانون بفتح اعياد اضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١٢,٥٠٠ جنيه بالباب الثاني من الفرع ١ من القسم ٦ "وزارة المالية" لتسوية تجاوزات في البند ٩ المخصص لتنفيذ لأحكام القضائية ومواجهة نقد يصرف بالخمس على هذا البند حتى نهاية السنة المالية المذكورة .	٢٨	٢٢٦٠٢٢٥ ٢٣٢٠٢٣٨ ٢٤١	١٥ - مشروع قانون بفتح اعياد اضافي بمبلغ ٩١,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في القسم ٢٢ "مصرفات حالة الطوارئ" لتعزير قوات ومعدات إطفاء الحريق التي تحدث من الغارات ومن إلقاء النابل .
٤٧	٣٣٥٠٢٣٣٢ ٣٨٦ ٣٨٥ ٣٩٨-٣٩٧	٢٢ - مشروع قانون بفتح اعياد اضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١,٢٥٠,٠٠٠ جنيه قسم ٢٠ "إعانة غلاء المعيشة" لتسوية التجاوز المتوقع في اعياد القسم المذكور .	٣٣	٢٢٦٠٢٢٦ ٢٩٨ ٢٩٣ ٢٩٩	١٦ - مشروع قانون بفتح اعياد اضافي بمبلغ ٩,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في الباب الثالث من الفرع ١ من القسم ٦ "وزارة المالية" تكلفة تكاليف توزيع ملكية المقار رقم ٣٠ شارع مجلس النواب وتوزيع ملكية المقار المذكور له رقم ٢ شارع منصور ٢٢ لإقامة أبنية حكومية عليها .
٤٨	٣٣٥٠٢٣٣٢ ٣٩٨-٣٨٦	٢٣ - مشروع قانون بفتح اعياد اضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٧,٣٣٤,٠٠٠ جنيه قسم ٦ "وزارة المالية" فرع ٦ "مصلحة الأملاك الأميرية" باب ٣ "أعمال جديدة" لعرض من الأرض المزروع ملكيتها لضمها لتصرفات "عاصر" .	٣٧	٢٢٦٠٢٢٦ ٣٤١-٣٣٨	١٧ - مشروع قانون بفتح اعياد اضافي بمبلغ ٤٥,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في الباب الثاني من الفرع ١ من القسم ٩ "وزارة الداخلية" لعدم كفاية اعياد المصروفات السرية .
٥١	٣٣٥٠٢٣٣٢ ٣٩٢-٣٩١ ٣٩٨	٢٤ - مشروع قانون بفتح اعياد اضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٤,٤٥٠,٠٠٠ جنيه بالباب الثالث من الفرع ٣ "ديوان جلالة الملك" قسم ١ "المخصصات الملكية" وديوان جلالة الملك "لكل إنشاء مرمي ضرب تار الطنبجة لمهرشات الحرس الملكي .	٣٠	٢٢٦٠٢٢٨ ٢٩٨-٢٩٣ ٣٠٧ ٢٩٩ ٤٣٠-٣١١	١٨ - مشروع قانون خاص بمجلس الدولة
	٣٣٥٠٢٣٣٤	٢٥ - مشروع قانون بفتح اعياد اضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بالإنذار لوزير المالية في أن يأخذ من المال الاحتياطي العام ١٠ بيزم لعدم قيمة عملية الإقارة بالغاز لمدينة القاهرة إلى شركة (ليون) - حدود ما تكون قد أخذته وذلك من قاض إرادات عملية الإقارة بالقاهرة على مصروفاتها السنوية .	٤٩	٣٣٥٠٢٣٣٢ ٣٩٠-٣٨٧ ٣٩٩-٣٩٥	١٩ - مشروع قانون بفتح اعياد اضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١١٥,٣٩٤,٠٠٠ جنيه بالباب الثالث من الفرع ٣ "مصلحة الآثار العربية" قسم ٨ "وزارة المعارف العمومية" لشراء مجموعة الآثار الخاصة بالمنفور له الدكتور على إبراهيم باشا .
			٥٠	٣٣٥٠٢٣٣٢ ٣٩١ ٣٩٠ ٣٩٨	٢٠ - مشروع قانون بفتح اعياد اضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٢,٥٠٠ جنيه بالباب الثالث من الفرع ٣ "دار

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق
٢٦ - مشروع قانون بالاذن الحكومة في أخذ مبلغ ٨٨,٠٠٠ جنيه من الاختياطي العام لتفقات اعادة المصريين من فلسطين وايواء واعالة المهاجرين الفلسطينيين العرب .	٣٣٥ و ٣٣٤ ٧٦٤ و ٧٦٣ ٧٦٧ و ٧٦٦	١٠٥	٣٤ - مشروع قانون خاص بالاجراءات التي تتبع في الدعاوى الخاصة بالبرامات المنصوص عليها في المواد من ٩٨ <sup>٢</sup> ١ <sup>٢</sup> إلى ٩٨ <sup>٢</sup> ٥ <sup>٢</sup> والمادة ١٧٤ <sup>٢</sup> "أولا" و "ثانيا" من قانون العقوبات .	٣٣٥ و ٣٣٤ ٣٩٨ و ٣٩٧	٥٢
٢٧ - مشروع قانون بفتح اعتبار إضاق أرض من املاك الدولة ببيور سعيد إلى قاضي المسرح بإيجار ائسي قدره جنيه واحد سنويا لمدة تسع سنوات .	٣٣٥ و ٣٣٤ ٣٩٨ و ٣٩٧	٥٢	٣٥ - مشروع قانون بفتح اعتبار إضاق بمبلغ ١٢٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في الباب الثاني من الفرع ٢ من القسم ٩ <sup>٢</sup> ووزارة الداخلية "لصرف منه على بدل غذاء لرجال الجيش .	٣٣٥ و ٣٣٤ ٣٩٨ و ٣٩٧	٥٢
٢٨ - مشروع قانون بمرافق تقديرات اقرارات المفروضة على الاملاك الحلية طبقا للامر الى الصادر في ١٣ مارس ١٨٨٤ حتى نهاية سنة ١٩٤٩ .	٣٣٥ و ٣٣٤ ٣٩٨ و ٣٩٧	٥٢	٣٦ - مشروع قانون بفتح اعتبار إضاق بمبلغ ١٧,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في الباب الثاني من الفرع ٢ فصل ١ من القسم ٦ <sup>٢</sup> ووزارة المالية "لتنوية العجز في صندوق الاقتصاد والتعاون للصيارف والمصارف .	٣٣٥ و ٣٣٤ ٣٩٨ و ٣٩٧	٥٢
٢٩ - مشروع قانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ٢١٤ من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتركات المسماة .	٣٣٥ و ٣٣٤ ٣٩٨ و ٣٩٧	٥٤	٣٧ - مشروع قانون بفتح اعتبار إضاق بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في القسم ٢ <sup>٢</sup> الديوان العام "لواجهة الخطة المستعدة على الأذونات التي أصدرت على الخزانة بمقتضى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ .	٣٣٥ و ٣٣٤ ٣٩٨ و ٣٩٧	٥٤
٣٠ - مشروع قانون يوضح قواعد قتل رجال القضاء وأعضاء النيابة المصريين في المحاكم المخلفة عند نهاية فترة الاستقلال إلى المحاكم الوطنية .	٣٣٥ و ٣٣٤ ٣٩٨ و ٣٩٧	١٧٠	٣٨ - مشروع قانون بفتح اعتبار إضاق بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في القسم ٢ <sup>٢</sup> الديوان العام "لواجهة الخطة المستعدة على الأذونات التي أصدرت على الخزانة بمقتضى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ .	٣٣٥ و ٣٣٤ ٣٩٨ و ٣٩٧	١٧٠
( انظر مشروع قانون رقم ٣٢ الوارد من الحكومة )			٣٩ - مشروع قانون بفتح اعتبار إضاق بمبلغ ٣,٦٤٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في القسم ١١ <sup>٢</sup> ووزارة العدل "الباب الثاني من الفروع ١ <sup>٢</sup> الديوان العام "و٣ <sup>٢</sup> المحاكم الوطنية "و٤ <sup>٢</sup> المحاكم الشرعية "لواجهة إصدار الأمكنة اللازمة .	٣٣٥ و ٣٣٤ ٣٩٨ و ٣٩٧	٥٦
٣١ - مشروع قانون بفتح اعتبار إضاق في ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٢,٤٠٠ جنيه .	٣٣٥ و ٣٣٤ ٣٩٨ و ٣٩٧	٦٦	٣٩ - مشروع قانون بفتح اعتبار إضاق بمبلغ ٣,٦٤٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في القسم ١١ <sup>٢</sup> ووزارة العدل "الباب الثاني من الفروع ١ <sup>٢</sup> الديوان العام "و٣ <sup>٢</sup> المحاكم الوطنية "و٤ <sup>٢</sup> المحاكم الشرعية "لواجهة إصدار الأمكنة اللازمة .	٣٣٥ و ٣٣٤ ٣٩٨ و ٣٩٧	٦٦
٣٢ - مشروع قانون بفتح اعتبار إضاق في ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٢,٤٠٠ جنيه في ميزانية الأوقاف الأملية .	٣٣٥ و ٣٣٤ ٣٩٨ و ٣٩٧	٥٦	٣٩ - مشروع قانون بفتح اعتبار إضاق بمبلغ ٣,٦٤٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في القسم ١١ <sup>٢</sup> ووزارة العدل "الباب الثاني من الفروع ١ <sup>٢</sup> الديوان العام "و٣ <sup>٢</sup> المحاكم الوطنية "و٤ <sup>٢</sup> المحاكم الشرعية "لواجهة إصدار الأمكنة اللازمة .	٣٣٥ و ٣٣٤ ٣٩٨ و ٣٩٧	٥٦
٣٣ - مشروع قانون بشأن الدرجات التي تمنح لحلة دبلوم التجارة العليا من جامعة ليون وما ياتلها .	٣٣٥ و ٣٣٤ ٣٩٨ و ٣٩٧	٣٩			



رقم الصفحة	رقم المصحح	الموضوع	رقم الصفحة	رقم المصحح	الموضوع
٥٦	٧٥٤	٥٦ - مشروع قانون بالإذن للحكومة في الارتباط من الآن في حدود مبلغ ٧٨١ - ٧٨٥ و ٧٩٢	٥٧	٦٠٦ و ٥٧٥	٥٧ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٧,٠٠٠ جنيه في ميزانية جامعة فؤاد الأول السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بالباب الرابع "إعانة غلاء المعيشة" لتسوية التجاوز في الباب المذكور .
٥٨	٦٠٦ و ٥٧٥	٥٨ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في الف - ١٠ "وزارة العدل" فرع ٦ "إدارة قضايا الحكومة" باب ١ "ماهيات وأجر وصريات" قيمة تكاليف إنشاء بعض الوظائف .	٥٩	٦٦٠ و ٥٧٥	٥٩ - مشروع قانون بتنظيم استعمال ميكبرات الصوت . (أنظر مشروع قانون رقم ٣١ الوارد من الحكومة)
٦٠	٧٨٤ و ٥٩٧	٦٠ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٨٦,٠٠٠ جنيه في الباب ٢ "مصرفات عامة" فرع ٣ "البويس" قسم ٩ "وزارة الداخلية" لتسوية التجاوز في بعض البنود .	٦١	٥٩٧	٦١ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه في البند ١١ "مصرفات سرية" باب ٢ "مصرفات عامة" في فرع "الدواخ العام" قسم ٩ "وزارة الداخلية" لعدم كفاية ربط البند لذلك نهاية السنة المالية الحالية.
٦٢	٦٥٨ و ٥٩٨	٦٢ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٣٨,٣٠٠ جنيه في القسم ١٠ "الأشغال العمومية" فرع ٣ "مصلحة المبانى الأميرية" باب ٢ "مصرفات عامة" لتسوية التجاوزات في الباب المذكور .	٦٣	١٠٤	٦٣ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه في القسم ١٠ "وزارة الداخلية" لتسوية التجاوز في الباب المذكور .
٦٤ و ٦٥	٦٤٦ - ٦٣٨	٦٤ و ٦٥ - مشروعا قانونين بأحكام الحاسبين الختامين للجامع الأزهر وبلغه عدلية لستين المائتين ١٩٤٥ - ١٩٤٦ و ١٩٤٧ .	٦٦	٨٩٤ و ٧٧٧	٦٦ - مشروع قانون مقترح من حضرة النائب المقدم له كنور محمد خديت بتعديل المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٨ الخاص بمزاولة مهنة الطب .
٦٧	١٠٣٢ و ١٠٣٣	٦٧ - مشروع قانون بالاذن للحكومة في الارتباط في السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في حدود ثمانية ملايين من الجيات زيادة على الاعتماد المدرج في الميزانية اللازمة لقوات المصرية بمناسبة الحالة الفاقة بفلسطين .	٦٨	١٠٩٢ و ٨١١	٦٨ - مشروع قانون مقترح من حضرة النائب المحترم محمد فكرى أباطة بك بفرض رسم دفعة على أوراق المعاملات الصحفية لصالح صندوق نقابة الصحفيين .
٦٩	٨١٥ و ١١٦	٦٩ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٤,٠٠٠ جنيه في ميزانية جامعة فاروق الأول لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ لتسوية التجاوز في إمانة غلاء المعيشة .	٧١	٨٣٨ - ٨٤١	٧٠ - مشروع قانون بشأن تنظيم مجازة لثمة
٧١	٨٥١	٧١ - مشروع قانون بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٢٩ الخاص بقرية الأطيان .	٧٢	٩٠٥ و ٩٠٤	٧١ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٨,٣٠٠ جنيه في القسم ١٠ "الأشغال العمومية" فرع ٣ "مصلحة المبانى الأميرية" باب ٢ "مصرفات عامة" لتسوية التجاوزات في الباب المذكور .

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق
٧٢ - مشروع قانون يفتح نسخة اصحاحات إضافية و ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ .	٩٠٢ و ٨٥١ ٩٠٥ و ٩٠٤	١٣٨	٨٠ - مشروع قانون بإنشاء الجبان من قطعة أرض من أملاك الدولة بالإسكندرية إلى جمعية أنواسة الأسلاية بالإسكندرية .	١٠٤١ ١١٩٤ ١١٩٦	١٧٨
٧٣ - مشروع قانون بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٦ بضم دار العلوم إلى جامعة فؤاد الأول .	١٠٠٤ و ٨٥١ ١٠٣٥ و ١٠٣٦	١٤٩	٨١ - مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٤٥ الخاص باستقرار العمل ببعض التمارير المنظمة بالأمن العام .	١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٨٦	١٥٧
٧٤ - مشروع قانون الإذن للحكومة في أخذ و يزم لفريق عملية شراء حديد من المال الائتمالي العام و حدود مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه على أن يرد إلى المال المذكور ما يكون قد أمد منه لهذا الغرض وذلك عند التصرف في الحديد المذكور .	١٠٠٤ و ٩٠٨ ١٠٠٧ - ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٦٠ - ١٣٦١ و ١٣٦٢	٢٤٧ و ٢٠٠	٨٢ - مشروع قانون بفتح امتياز إضافي بمبلغ ٧٥٨٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمرية للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ لمواجهة التعويضات المستحقة عن أضرار الحرب .	١٠٩٩ ١٢٤٨ ١٢٥٩ ١٣١٠ و ١٣١١	١٨٦
٧٥ - مشروع قانون بفتح امتياز إضافي بمبلغ ١٩١٢٥ جنيهاً في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في الباب الثالث من الفرع ١ من القسم ٧ من وزارة التجارة والصناعة "تغطية مصرفات الإصدار من أسهم الحكومة في البنك الصناعي .	٩٠٨ و ٩٦٧ ١٠٠٣ و ١٠٣٢	١٤٨	٨٣ - مشروع قانون بشأن الإفراض على رهون ... .. ... ..	١١٥٣	
٧٦ - مشروع قانون خاص بتنظيم رسو المراكب بالمراحل .	٩٠٨ و ٩٦٨ ١٠٨٨	١٦١	٨٤ - مشروع قانون بإضافة عبارة إلى المادة ٨٥ من المادة الثانية من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين . ( انظر مشروع قانون رقم ١٠٩ الوارد من الحكومة ) .	١١٨٨	
٧٧ - مشروع قانون بإنشاء محكمة استئناف بمدينة المنصورة .	٩٩٥		٨٥ - مشروع قانون خاص بالأحداث المشردين .	١٣٣٧ - ١٣٣٤ ١٢٤٢ - ١٢٤٦ ١٣٣٩ و ١٣٦٠ ١٣٦١ و ١٢٤٩ ١٤٩٢	١٨٢
٧٨ - مشروع قانون بشأن مد العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالأحكام العرفية . ( عقد الجلسة مرية ثم أعادتها عطية )	١٠٣٨ و ١٠٣٠ ١٠٣١ و ١٠٣٢	١٥٦	٨٦ - مشروع قانون بإنشاء مجلس بلدي لمدينة القاهرة .	١٣٣٤ و ١٤٤٤ ١٤٩٢ و ١٥٠٥	٢١٠
٧٩ - مشروع قانون بفتح امتياز إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١٧١٠٠٠ جنيه في الباب الثالث من القسم ٨ من وزارة المعارف العمومية " لشراء أرض لبعض معاهد التعليم .	١٠٤١ ١١٩٣ ١١٩٦	١٧٧	٨٧ - مشروع قانون بشروط توظيف أعضاء هيئة التدريس بجمعية فاروق الأول وتأديتهم .	١٣٣٤ و ١٥٠٨ ١٥٠٩ و ١٦١٥ ١٦١٦ و ١٦١٧ ١٦٢٢	٢٢٣
			٨٨ - مشروع قانون بإنشاء نقابة للمهن الزراعية .	١٠٦٠ و ١٠٦٥ ١١٧٨ و ١١٨٢ ١٢٣٧ و ١٢٣٨ ١٣١٠ و ١٣١١ ١٣١٨ ١٨١٦	١٨٨



الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق
٨٩٠ - مشروع تاون باستبدال عبارة "درجة دكتور في الآداب من معهد الآداب" بعبارة درجة دكتور في الآداب .	١٢٩٣ و ١٦١٥ و ١٦١٦	٢٤٨	٩٨ - مشروع قانون باختصاصات مجلس إدارة السكك الحديدية والتلفونات والبرقيات (انظر مشروع قانون رقم ١٤١ الوارد من الحكومة)	١٣٩٨ و ١٣٩٩	٢١٦
٩٠ - مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بفتح التدليس والغش .	١٧٥٧ و ١٢٩٣ و ١٧٩٢ و ١٧٨١	٢٦٣	٩٩ - مشروع قانون بإنشاء مديرية السوادية	١٣٩٩ و ١٣٩٨ و ١٥٠٥ و ١٥٠٠	٢١٦
٩١ - مشروع قانون بإنشاء محكمتين ابتدائيتين بنها وأسون	١٣٠٢		١٠٠ - مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٥ يوضح لائحة الأساسية لكلية الآداب في جامعة طراد الأول .	١٣٩٩ و ١٣٩٨	
( انظر مشروع قانون رقم ١٣١ الوارد من الحكومة )			١٠١ - مشروع قانون بوضع اللائحة الأساسية لكلية التجارة في جامعة طراد الأول .	١٣٩٩ و ١٣٩٨	
٩٢ - مشروع قانون بإنشاء أربع محاكم ابتدائية شرعية بدمشق والحيرة والبيروم وسوهاج .	١٣٠٢		١٠٢ - مشروع قانون بتصحيح خطأ مادي في قانون أحكام الحسية	١٣٩٩ و ١٣٩٨	
( انظر مشروع قانون رقم ١٣٢ الوارد من الحكومة )			١٠٣ - مشروع قانون نظام القضاء	١٣٩٩ و ١٣٩٨ و ١٥٠٦ و ١٥٠٥	٢٦٢
٩٣ - مشروع قانون بتعديل البند "ب" من المادة ١٠٤ من المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٩ الخاص بإعادة تنظيم الجمارع الأزهر .	١٣٠٦ و ١٤٢١ و ١٤٢٢ و ١٥٠٥	٢٠٧	١٠٤ - مشروع قانون بشأن مكلفة الدعاية	١٣٩٩ و ١٣٩٨ و ١٥٠٣ و ١٣٩٩	
٩٤ - مشروع ميزانية وزارة الاوقاف للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ .	١٣٠٦		١٠٥ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٩١,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المواصلات للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ لتدوية تجاوزات البايين الثاني والثالث من مصلحة النقل .	١٣٩٨ و ١٤٠٠ و ١٥٨٧ و ١٥٨٦ و ١٦١٦ و ١٦١٥	٢٢٩
٩٥ - مشروع ميزانية جامعة طراد الأول للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ .	١٣٥٧		١٠٦ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٨,٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ لتدوية تجاوز في الباب الأول بمصلحة الميكانيكا والكهرباء .	١٣٩٨ و ١٤٠٠ و ١٥٠٣ و ١٥٠٤ و ١٥٠٥	٢٢٠
٩٦ - مشروع قانون بتعديل المواد ٦٥ و ٦٥ و ٦٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ باستغلال القضاء .	١٣٩٤		١٠٧ - مشروع قنن اعتماد إضافي بمبلغ ٢٨ جنيهاً في ميزانية وزارة الداخلية للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قيمة تكاليف رفع وثائق قاننم وإشياء إلى اميرالاي وقاننم على التوالي لمدة شهر واحد .	١٣٩٨ و ١٤٠٠ و ١٥٠٣ و ١٥٠٢ و ١٥٠٥	٢١٩
( انظر مشروع قانون رقم ١١٨ الوارد من الحكومة )			٩٧ - مشروع قانون بإضافة فقرة الى المادة ١٦ من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الاماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين .	١٣٩٤ و ١٥٠١ و ١٥٠٥	٢١٧

رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع
٢٣٢	١٤٠١ و ١٣٩٨ ١٥٨٩ و ١٥٨٨ ١٦١٦ و ١٦١٥	١١٥ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٦,٦٠٠ جنيه في ميزانية وزارة التجارة والصناعة (مصلحة المناجم والمحاجر) للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ لمواجهة التباور المتظر حصوله في معدل تكرير البترول الأميرى بالسويس .	٢١٨	١٤٠٠ و ١٣٩٨ ١٥٠٥ و ١٥٠٢	١٠٨ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٤,١٦٥ جنيه في ميزانية مجلس الوزراء للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ لإنشاء ثلاث وظائف وزراء دولة ووظيفة لوزير الحرين وأثاث المكاتب اللازمة لوزراء الدولة ومكثرتهم .
٢٣١	١٤٠١ و ١٣٩٨ ١٦١٥ و ١٥٨٨ ١٦١٦ و	١١٦ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية القسم ٢٢ (تنفيذ إنصاف التكاليف) للسنة المالية ١٩٤٨/١٩٤٩ لتسوية التجاوز المتوقع في هذا القسم .	٢٢٦	١٤٠٠ و ١٣٩٨ ١٦١٥ و ١٥٨٤ ١٦١٦ و	١٠٩ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٣,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الصحة العمومية للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ لشراء الأرض اللازمة لإنشاء مستشفى خيري لمعالجة الدببات الفقسبات وبنائين يحى عابدين بالقاهرة .
-	١٣٩٨ و ١٣٩١ ١٤٠١ و	١١٧ - مشروع قانون باستبعاد مبلغ ٣,٧٥٠,٥٠٠ جنيه من المبالغ المخصصة من المال الاحتياطي العام لبرنامج السنوات الخمس . ( انظر مشروع قانون رقم ١٢٨ الوارد من الحكومة ) .	٢٢١	١٤٠٠ و ١٣٩٨ ١٥٠٥ و ١٥٠٤	١١٠ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ لتسوية التباور في اعتماد أجور العمال بمصلحة التنظيم .
-	١٤٠١ و ١٣٩٨	١١٨ - مشروع قانون بالتخفيض الحكومة في التصاف مع شركة الملح والتسدين الأهلية لاستخراج ملح الطعام من ملاحات المكس وملحاحي بليس ومينس والملاحات المجاورة لها بطليم .	٢٣٠	١٤٠٠ و ١٣٩٨ ١٦١٥ و ١٥٨٧ ١٦١٦ و	١١١ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٧٣,٣٧٠ جنيه في ميزانية وزارة المواصلات للسنة المالية ١٩٤٨/١٩٤٩ لتسوية التجاوزات المتوقعة في بعض بنود الباب الثاني بمصلحة البريد .
٢٠٨	١٤٣٥ - ١٤٢٢ ١٥١٥ و ١٥٠٥ ١٦٩٦ و ١٥٢٠ -	١١٩ - مشروع قانون خاص بإحداث الاختراع والرسوم والتفانيص الصناعية .	٢٢٧	١٤٠١ و ١٣٩٨ ١٦١٥ و ١٥٨٥ ١٦١٦ و	١١٢ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣,٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الصحة العمومية للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ لتسوية التباور في الباب الثاني بالمجالس البلدية والقروية .
-	١٤٨٨ و ١٤٨٧	١٢٠ - مشروع قانون بشأن الجمريات .	٢٣٣	١٤٠١ و ١٣٩٨ ١٥٩٩ و ١٥٩٨ ١٦١٦ و ١٦١٥	١١٣ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢,١٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال الحربية (مصلحة الميناء الأميرية) للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ .
-	١٤٨٨ و ١٤٨٧	١٢١ - مشروع قانون بتعديل بعض مواد قانون العقوبات .	٢٢٨	١٤٠١ و ١٣٩٨ ١٥٨٦ و ١٥٨٥ ١٦١٦ و ١٦١٥	١١٤ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٤١,٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الصحة العمومية للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ لتسوية الحسابات المعلقة لسنتين فئاد الأولى (المواصلة) بالاستكتمرة بمقارده إعانة .
-	١٤٨٨ و ١٤٨٧	١٢٢ - مشروع ميزانية الجامع الأزهر والمالعة الدينية للسنة المالية ١٩٤٩/١٩٥٠ .			
٢٣٦	١٥٩١ و ١٤٨٧ ١٥٩٢ و ١٦١٦ و	١٢٣ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في القسم ٨ "وزارة المعارف العمومية" قرح "تدبير إن السام" باب ٢ "مصرفات عامة" لمواجهة التوسع في المصروفات اللازمة لتوسع التعليم .			

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق
١٢٤ - مشروع قانون بفتح اعتماد اضافي بمبلغ ٥٨٣,٠٠٠ ج هـ ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ رقم ١٥٩٤ و ١٥٩٥ و ١٦١٦	١٤٨٧ و ١٤٨٨	٢٣٩	١٣١ - مشروع قانون بفتح اعتماد اضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٤,٠٠٠ جنيه والقسم ١٤ "وزارة المواصلات" فرع ١ "الدواير العام" باب ١ "ماهيات واير ومرتبات" لمواجهة العجز المتوقع في اعتماد الباب المذكور.	١٤٨٧ و ١٤٨٩	٢٣٤
١٢٥ - مشروع قانون بشأن الاعتاب الخاصة بخدمة فرض الحكومة لخدمة لسلطين . ( انظر مشروع قانون رقم ١٠١ الوارد من الحكومة ) .	١٤٨٧ و ١٤٨٩	-	١٣٢ - مشروع قانون بفتح اعتماد اضافي أرض من املك الدولة كاتنين بوز سميد في جمعية الاحسان النوبة لإقامة مدارس عليا بإيجار اسمي .	١٤٨٧ و ١٤٨٩	٢٤٣
١٢٦ - مشروع قانون بالإذن للحكومة في أخذ مبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه من احتياطي العام لفقات إعادة المصريين من فلسطين وإبراء وإعالة الفلسطينيين العرب .	١٤٨٧ و ١٤٨٩	-	١٣٣ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٧٠٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في الباب الثاني من الفرع ٢ من القسم ١٤ "وزارة المواصلات" لتسوية حساب المهمات الموجودة بخزن المصلحة ( عدد إلى ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ) .	١٤٨٧ و ١٤٩٠	٢٣٨
١٢٧ - مشروع قانون بفتح اعتماد اضافي بمبلغ ٧٨٨,٨٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في الباب الثاني من الفرع ٢ من القسم ١٤ "وزارة المواصلات" لتسوية التبايزات المتوقعة في بعض بنود هذا الباب ( عدد إلى ٩٨٨٠٠ ) .	١٤٨٧ و ١٤٨٩	٢٣٧	١٣٤ - مشروع قانون بفتح اعتماد اضافي أرض من املك الدولة بمدينة الغلة الكبرى في جمعية بيرة محمد علي الكبير لإقامة مستشفى لها بإيجار اسمي .	١٤٨٧ و ١٤٩٠	٢٤٥
١٢٨ - مشروع قانون بالإذن للحكومة في زيادة القرض المرخص بإصداره في مصر لمواجهة تكليف إنشاء محطة جديدة لإدارة مدينة الناهرة ( من ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إلى ٤,٣٠٠,٠٠٠ جنيه ) .	١٤٨٧ و ١٤٨٩	-	١٣٥ - مشروع قانون بفتح اعتماد اضافي أرض من املك الدولة بقسم الطوارين لاسكندرية لإزجعية بيرة فاروق الأول لرعاية الطفل لاسكندرية .	١٤٨٧ و ١٤٩٠	٢٤٤
( انظر مشروع قانون رقم ١٤٠ الوارد من الحكومة ) .			١٣٦ - مشروع قانون بالمواصفة على الانتمائية الدولية للقمع بمعية واشجوتون ابتداء من اوس سنة ١٩٤٩	١٥٩٩ و ١٦١٦	٢٥٦
١٢٩ - مشروع قانون بفتح اعتماد اضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه في القسم ١٨ "مخاشات ومكافآت" لتسوية التجاوز في اعتماد بند "مساعدات" .	١٤٨٧ و ١٤٨٩	٢٣٥	١٣٧ - مشروع قانون ببيع المشاية لصناد الزراع .	١٥٧٩	-
١٣٠ - مشروع قانون بفتح اعتماد اضافي بمبلغ ٧٩٩,٣٧٠ ج هـ في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في الباب الثاني من القسم ٨ "وزارة المعارف العمومية" زيادة في إعانة مجالس المديرات لفقات التعليم الأولى .	١٤٨٧ و ١٤٨٩	٢٤٠	١٣٨ - مشروع قانون بتعديل كادر الخلفاء والتقيون وللأسلكي .	١٥٨٠	-
			١٣٩ - مشروع قانون بتعديل القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالخدمة العسكرية ( انظر مشروع القانون رقم ١٤٥ الوارد من الحكومة ) .	١٦١٦	-

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق
١٤٠ - مشروع قانون بتعديل ماهيات ضبط الصف والمساكر المحبسين .	١٦٩٦		٢ - اقتراح بمشروع قانون مقدم من - هـ - الشيخ اعظم زكريا مهران باشا بتحويل اليك الأهل إلى بك صرصرى .	٣٦-٣٤ ٢٨١-٢٧٧ ١٨٢٢	
١٤١ - مشروع قانون يربط ميزانية جامعة فؤاد الأول للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠	١٧٣١		٣ - اقتراح بمشروع قانون مقدم من حضرة الشيخ المحترم اتواء حسن عبد الوهاب باشا بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتعديل جدول ماهيات الضباط وصف الضباط وعساكر الجيش .	٢٠٨:٣٦ ٢١٠-	
١٤٢ - مشروع قانون يربط ميزانية جامعة فاروق الأول للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠	١٧٣١		٤ - اقتراح بمشروع قانون مقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد خطاب بك عضو المجلس سابقا باستثمار الأراضي المستصلحة .	٣٧ و ٣٦ ٤٦٩ و ٤٠٨ ٧٧٠ - ٧٦٨ ٩٧٤ و ٩٧٣	
١٤٣ - مشروع قانون يربط ميزانية مجلس فؤاد الأول للبحوث الفنية للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠	١٧٣١	٢٠٦	٥ - اقتراح بمشروع قانون مقدم من حضرة الشيخ المحترم زكريا مهران باشا إضافة فقرة جديدة لـ ٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - رفضه .	١٤٦٣ و ٤٦	٢١١
١٤٤ - مشروع قانون يربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠	١٧٣٢		٦ - اقتراح بمشروع قانون مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكى بتعديل المادة الثالثة من قانون العمد .	١٧٢ و ١٧	
١٤٥ - مشروع قانون يربط ميزانية الجوامع الأثرية والمباني الدينية للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠	١٧٣٢		٧ - اقتراح بمشروع قانون مقدم من حضرة الشيخ المحترم عبدالرحمن الرافى بك بمنع لأجانب من ملك الأراضي الزراعية والمزارع في تلك المعصرة .	٣٥٣ و ١٠٧ ١٠٤٤ ١٠٥١-	١٥٨ و ٤١
١٤٦ - مشروع قانون يربط ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠	١٧٣٢		٨ - اقتراح بمشروع قانون مقدم من حضرة الشيخ المحترم جمال الدين أخا بك لمخاطبة بلدية الاسكندرية بوزارة الصحة العمومية .	٤٢٣	٥٧
١٤٧ - مشروع قانون بالإذن للحكومة في أن تصدق، صرقرضاً لـ ١٣,٥٠٠,٠٠٠ جنيه تقويم القطن الذى تشتريه . ( قرر مجلس النواب رفضه )	١٧٣٢		٩ - اقتراح بمشروع قانون مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ - حسن المندى بتعديل بعض مواد القانون الخاص لمصارف الأماكن وتنظيم العلاقات بين المجرى والمستأجرين .	٤٣٣	
١٤٨ - مشروع قانون بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٦ بمنح الترخيم تحويل إقامة مدينة القاهرة إلى سادس عضوى بطريقه يجهانويكو .	١٧٣٢	٢٧٣	١٠ - اقتراح بمشروع قانون مقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور ابراهيم بيوى مذكور بضبط الرقابة على تنفيذ الميزانية .	٤٧٩	
١٤٩ - مشروع قانون خاص بنظام موظفى الدولة .	١٧٣٣				
( ج ) مشروعات قوانين مقدمة من حضرات الأعضاء :					
١ - اقتراح بمشروع قانون مقدم من حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا بتعديل قانون الانتخابات - ماقى الفصل فى صحة نيابة أعضاء مجلس البرلمان .	١٤٠ و ٢٣٣ ١٤١ و ٣٤٢ ٣٥٣ و ٤٠٧ ٤٢٢ و ٤٨٨ ٤٥٢	٤٠			

رقم المحقق	رقم الصفحة	الموضوع	رقم المحقق	رقم الصفحة	الموضوع
٢٦٣	١٧٥٦	٢٠ - اقتراح بمشروع قانون مقدم من حضرة الشيخ المحترم صليب ساي باشا بتعديل المادة السادسة من الأمر العالي الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية - رفضه .	٧٣	٤٩٢	١١ - اقتراح بمشروع قانون مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل بضمان استقلال رجال الأمن العام - رفضه .
		مشروعات الميزانية	٧٤	٤٩٣	١٢ - اقتراح بمشروع قانون مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل بتعديل المادة الثانية عشرة من قانون نظام هبات البوليس - رفضه .
٦٧٠٦٦		١ - مشروع قانون يربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠	١٦٢	١٠٨٨ و ١٠٨٩	١٣ - اقتراح بمشروع قانون مقدم من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الربالي بإنهاء الضريبة على الأرباح الاستثنائية - رفضه .
		إحالة إلى لجنة المالية لدراسة دراسة تمهيدية حتى يرد من مجلس النواب وأن يحال إلى اللجنة مباشرة كل ما يرد من مجلس النواب خاصا بالميزانية دون حاجة للرجوع إلى المجلس لاتخاذ قرار بهذه الحالة .			١٤ - اقتراح بمشروع قانون مقدم من سعادة عبد هل ملو به باشا العضو السابق بمجلس الشيخ بتعديل المادتين ١ و ٢٣ من قانون الانتخاب .
١١٥٥		ليس لمندوبي الحكومة حق التقدم بتعديلات			١٥ - اقتراح بمشروع قانون مقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك بتعديل المواد ١٨١ و ١٩٤ و ٤٣٥ من قانون الانتخاب .
١١٥٦		في مشروع الميزانية المقدم من الحكومة أثناء نظره في لجنة المالية	١٣٢	٨٨٢ و ٨٨١	١٦ - اقتراح بمشروع قانون مقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد كل باشا بتعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب الصادر به المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥
١١٨٧		٢ - مشروع قانون بتعديل ويط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠			١٧ - مشروع قانون مقترح من حضرة الشيخ المحترم الزواه أحمد عطية باشا بتعديل الفقرة "ب" من المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمحاشات العسكرية (عله مجلس النواب) .
١٦٥		السياسة العامة المالية والاقتصادية :			١٨ - اقتراح بمشروع قانون مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل خاص بالمعالي القلار .
١١٠١		كلمة المقرر	٢٥٩	١٠٤١ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٨ ١٧٢٠ - ١٧٢٢ و ١٧٢٣	١٩ - اقتراح بمشروع قانون مقدم من حضرة الشيخ المحترم جمال الدين هنان أبظه بك برأالة طر قضايا استئناف لأحكام الصادرة من محكمة ططا الابتدائية الوطنية إلى محكمة استئناف المنصورة واستئناف أحكام النيابة الابتدائية الوطنية إلى محكمة استئناف أسيوط .
١١٠٣-١١٠١		كلمة حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك .			
١١٠٧-١١٠٤		كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الطيف زعرور			
١١٠٩-١١٠٧		كلمة حضرة الشيخ المحترم اللواء حسن عبد الوهاب باشا			
١١١٢-١١٠٩		كلمة حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشواربي بك	١٦٠	١٠٥٢ ١٠٥٣	
١١١٥-١١١٢		كلمة حضرة الشيخ المحترم محمد حسن المشايخ باشا	-	١٣٥٨ ١٤٩٩	
١١١٧-١١١٥		كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباظه			
١١١٨		كلمة حضرة صاحب المحالي وزير المالية .			
١١١٨		المواظقة على المقرر			

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة
المصروفات			كلمة الرئيس عن رفع وظيفة مدير المطبعة الأميرية من درجة مدير عام "ب" الى مدير عام "م"	١٢٠٤
قسم ١ - الخصصات الملكية وديوان جلالة الملك			فرع ١ - "الديوان العام" - اقرار	١٢٠٥ و ١٢٠٤ و ١٦٠١
فرع ١ - "خصصات جلالة الملك" هذا الفرع مقرر بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٨ فلا يؤخذ الرأى عليه .	١١٣٧		فرع ٢ - "مصلحة الضرائب" - اقرار	١٦٠١ و ١٢٠٥
فرع ٢ - "خصصات حضرات اعضاء البيت الملكى" هذا الفرع مقرر بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٨ فلا يؤخذ الرأى عليه .	١١٣٧		فرع ٣ - "مصلحة المساحة" - اقرار	١٦٠١ و ١٢٠٥
فرع ٣ - "ديوان جلالة الملك" - اقرار	١٦٠١ و ١١٣٧		فرع ٤ - "مصلحة الاحشاء" - اقرار	١٢٠٥
فرع ٤ - "معية حضرة صاحبة الجلالة الملكة نازل" - اقرار .	١١٣٧		فرع ٥ - "المطبعة الأميرية" - اقرار	١٦٠٢ و ١٢٠٦
فرع ٥ - "معية حضرة صاحبة المنظمة السلطنة ملك" - اقرار .	١١٣٧		فرع ٦ - "مصلحة الاملاك الأميرية" - اقرار	١٦٠٢ و ١٢٠٦
قسم ٢ - "الدين العام" - اقرار .	١٦٠١ و ١١٣٨		فرع ٧ - "مصلحة الجمارك" - اقرار	١٦٠٢ و ١٢٠٦
قسم ٣ - "البلدان" .			قسم ١٠ - وزارة الصحة العمومية	
فرع ١ - "مجلس الشيخ" - اقرار .	١٦٥٤ و ١٦٥٥ و ٢٢٦		كلمة المقرر عن فصل ميزانية مصلحة الجمر الصصى فصلا تاما عن ميزانية الدولة	١٢٠٧
فرع ٢ - "مجلس النواب" - اقرار .	١٤٩٤		كلمة الرئيس عن الخلاف فى التفاصيل بين بلخى المالية بمجلس الشيوخ والنواب	١٢٠٧
قسم ٤ - "مجلس الوزراء" - اقرار .	١٦٠١ و ١١٣٨		فرع ١ - "الديوان العام" - اقرار	١٦٠٥ و ١٢٠٨
قسم ٥ - "وزارة الخارجية" - اقرار .	١٦٠١ و ١١٥٧		فرع ٢ - "مصلحة الطب الملايى" - اقرار	١٦٠٥ و ١٢٠٨
قسم ٢١ - "ديوان المحاسبة" - اقرار .	١٦١٣ و ١١٥٧		فرع ٣ - "مصلحة الصحة الوقائية" - اقرار	١٦٠٥ و ١٢٠٩
قسم ٦ - "وزارة المالية" .			فرع ٤ - "مصلحة الصحة القروية" - اقرار	١٦٠٥ و ١٢٠٩
كلمة المقرر عن ديوان الموظفين والمعاشات وطالب بسرعة تأليف اللجنة التى اقترحتها اللجنة المالية بمجلس النواب لتقوم بمراجعة العمل فى كل وزارة ومصلحة .	١٢٠٣		فرع ٥ - "مصلحة الرخص" - اقرار	١٢٠٩
كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ ابراهيم زك عن وجود تخفيض فى الباب الأول فى ميزانية مصلحة الجمارك .	١٢٠٣		فرع ٦ - "مصلحة المستشفيات الجامعية" - اقرار	١٢٠٩ و ١٣١٠
كلمة حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلمت باشا عن تولي شركات - عن طريق المناقصة - اصلاح اراضى الحكومة البور بدلا من مصلحة الاملاك .	١٢٠٤		فرع ٧ - "مصلحة الجمر الصصى" - اقرار	١٢٠٩ و ١٣١٠
			فرع ٨ - "المراقق العامة" - اقرار	١٢٠٩ و ١٣١٠
			فرع ٩ - "المحاسن البلدية والقروية" - اقرار	١٢٠٩ و ١٣١٠
			قسم ١٣ - "وزارة الزراعة"	
			كلمة المقرر :	١٣١٦
			كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أبانخه عن اشراف وزارة الزراعة وريدمالى الوزير على ملاحظته .	١٣١٦ و ١٣١٦
			رد وكيل الوزارة على ملاحظة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أبانخه	١٣١٦ و ١٣١٦

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الملحق	الموضوع
١٦٠٣ و ١٢٥٣	فرع ٨ - " البعثات " - اقرار	١٢٢٣ و ١٢٢٣	كلمة حضرة الشيخ المحترم حسين ماذ باشا
١٦٠٤ و ١٢٥٣	فرع ٩ - " مصلحة الآثار المصرية " - اقرار	١٢٢٣	اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد باشا حلف بعض اعضاءات - ونضه
١٦٠٤ و ١٢٥٣	فرع ١٠ - " دار الآثار العربية " - اقرار	١٢٢٤ و ١٢٠٩	الموافقة حل اعضاءات الوزارة
١٢٥٤ و ١٢٥٤	فرع ١١ - " ادارة حفظ الآثار العربية " اقرار	١٢١١	قسم ١٢ - "وزارة الأشغال العمومية"
١٢٥٤	فرع ١٢ - " المتحف القبطي " - اقرار		كلمة المقرر
١٢٥٤	فرع ١٣ - "مجمع قواد الأول للغة العربية" - اقرار	١٢١١ و ١٢١٢	المنافسة في الاعتماد المدرج لصارف المنفعة
		١٢١٢ و ١٢١٦	المنافسة في الاتحاد الخاص بإنشاء مدرستين
			تأنيوتين بالسبلاوين وحى بولاق - اعادة التقرير إلى اللجنة .
١٢٥٤ و ١٢٥٥	فرع ١٤ - " دار الكتب المصرية " - قسم ٩ "وزارة الداخلية"	١٢٤٧ و ١٢٩٥	فرع ١ " الديوان العام " اقرار
١٦٠٤ و ١٢٥٥	فرع ١ - " الديوان العام " - اقرار	١٦٠٧	فرع ٢ "الى " اقرار
١٦٠٤ و ١٢٥٥	فرع ٢ - "البوليس " - اقرار	١٦٠٨ و ١٦٠٧	فرع ٣ " مصلحة الماني " اقرار
١٦٠٤ و ١٢٥٦	فرع ٣ - " الخفر " - اقرار	١٢٤٧ و ١٢٤٨	فرع ٤ " مصلحة الميكانيكا والكهرباء " اقرار
١٦٠٥ و ١٢٥٦	قسم ١٧ " البعثات العلمية " ادع هذا القسم في ميزانية وزارة المعارف العمومية	١٦٠٨ و ١٢٤٨	فرع ٥ " مصلحة التنظيم " اقرار
١٢٥٦	قسم ١٨ - " معاشات ومكافآت " - اقرار	١٦٠٨ و ١٢٤٨	فرع ٦ " مصلحة الجمارك الرئيسية " اقرار
١٢٥٦	قسم ٢٠ - " اعانة غلاء المديشة " قسم ١٤ "وزارة المواصلات"	١٦٠٨ و ١٢٤٨	فرع ٧ "ادارة الغاز والكهرباء لمدينة القاهرة"
١٣١٩	كلمة المقرر عن ميارات الحكومة ومقترحات اللجنة بشأنها وعن فصل ميزانية السكك الحديدية	١٦٠٩ و ١٢٤٩	قسم ٨ "وزارة المعارف العمومية"
١٣٢٠	كلمة معالي الوزير عن حلف وظيفة وكيل وزارة مساعد	١٢٤٩ و ١٢٥٠	كلمة المقرر
١٣٢٠ و ١٣٢١	كلمة حضرة الشيخ المحترم فرد أبو شادى بك عن حلف جزء من الاعانة الخاص لشراء السيارات وعن مشكلة السيارات	١٢٥١ و ١٢٥٠	كلمة معالي الوزير
١٣٢٢ و ١٣٢٣	رد معالي الوزير على كلمة حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى بك	١٢٥١ و ١٢٥١	فرع ١ - "الديوان العام والمناطق" - اذ لفتح
١٣٢٣ و ١٣٢٤	كلمة حضرة الشيخ المحترم حسين سرى باشا في تبرير حلف وظيفة وكيل وزارة مساعد .	١٢٥١ و ١٢٥١	فرع ٢ - "معاهد المعلمين والمعلمات" - اقرار
١٣٢٤ و ١٣٢٤	كلمة دلا رئيس مجلس الوزراء عن السيارات الحكومية .	١٢٥١ و ١٢٥١	فرع ٣ - " التعليم الفني " - اقرار
		١٢٥٢ و ١٢٥٢	فرع ٤ - " التعليم العام " - اقرار
		١٢٥٢ و ١٢٥٢	فرع ٥ - " التعليم الأولي " - اقرار
		١٢٥٢	فرع ٦ - " الثقافة العامة " - اقرار
		١٢٥٣ و ١٢٥٣	فرع ٧ - " الصحة المدوسية " - اقرار





الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق
كلمة دولة رئيس مجلس الوزراء عن الخلاف بين لجنة المالية والوزارة وطلب الموافقة على الاتحاد .	١٤٠٩		فرع ٢ - "مصلحة المتاجم لشؤون المعادن والأجبار" - إقرار	١٥٤١ و ١٦٠٢	
كلمة حضرة الشيخ المحترم طراف على باشا من وجوب البدء بصناعة أجسام طائرات التعليم وإرجاء صناعة الطائرات المتعاقلة حتى يتقن الأولى.	١٤٠٩		فرع ٣ "مصلحة المتاجم لشؤون الوقود" - إقرار .	١٥٤١ و ١٦٠٢	
كلمة حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا بطلب الموافقة على الاتحاد .	١٤١٠		فرع ٤ "مصلحة الكيمياء" - إقرار	١٥٤٢ و ١٦٠٣	
فرع ١ "الديوان العام والجيش" - إقرار	١٤١٠ و ١٦١٠		قسم ٢٦ - "مصرفات غير منظورة" - إقرار	١٧٦٠	
٢ "الصلاح البحري للملكى" -	١٤١٠ و ١٦١٠		الإيرادات		
٣ "الجوى" -	١٤١٠ و ١٦١١		كلمة المقرر عن تخفيض اعتماد أموال الأطنان واعتماد ضرائب التروة المنقولة والأرباح التجارية والصناعية لعدم موافقة اللجنة على التشريعين المتأخرين برغمهما من ١٤ إلى ١٥٪ وعن احتفاظ اللجنة برأيها في مشروع قانون يفرض ضريبة على الأرباح الموزعة .	١٥٤٢	
٤ "مصلحة الطيران المدني" -	١٤١١ و ١٦١١		اقترح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد عبد الوكيل أن يضاف في أبواب الإيرادات مبلغ مليون جنيه نصفه من إيرادات الجمارك والنصف الآخر في إيرادات السكك الحديدية لأن قدرات الإيرادات كانت دائماً أقل من المحصل فعلا لتواجه الميزانية المليون جنيه التي يراد تخصيصها من طريق دفع الضريبة على الأطنان والضريبة على إيرادات الأموال المنقولة .	١٥٤٢ و ٥٤٣	
٥ "الأرصا دالجوية" -	١٤١١		رد دولة رئيس مجلس الوزراء على اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد عبد الوكيل	١٥٤٣	
٦ "صلاح الحدود للملكى" -	١٤١١ و ١٤١٢		باب ١ "الضرائب المقاربية" - إقرار	١٥٤٣	
٧ "مصلحة خفر السواحل" -	١٤١٢ و ١٦١١		باب ٢ "ضرائب التروة المنقولة والعمل" - إقرار .	١٥٤٣	
٨ "القنوات الرباطية" -	١٤١٢ و ١٦١٢		باب ٣ "ضريبة على الأرباح الاستثنائية" - إقرار	١٥٤٣	
٩ "المصرفات الإضافية لقوات الدفاع المصرية" - إقرار	١٤١٢ و ١٦١٢		باب ٤ "الذمة" - إقرار	١٥٤٣	
فرع ١٠ "مصلحة السجون" - إقرار	١٤١٢ و ١٤١٣		باب ٥ "رسم الأيلولة على التراكات" - إقرار	١٥٤٣	
قسم ٢٢ "علاوة الموظفين والمستعدين" - إقرار .	١٤١٣		باب ٦ "رسوم نقل الملكية" - إقرار	١٥٤٣	
قسم ٢٣ "إعانة وزارة الأوقاف" - إقرار	١٤١٣ و ١٤١٤		باب ٧ "ضريبة التلفر" - إقرار	١٥٤٣ و ١٥٤٤	
قسم ٧ "وزارة التجارة والصناعة" :			باب ٨ "الجمارك" - إقرار	١٥٤٤	
كلمة المقرر من الصناعات الكبرى وعن إنشاء أسطول تجارى وللعناية بأمر السياحة .	١٣٧٨		باب ٩ "ضريبة الملاهى" - إقرار	١٥٤٤	
كلمة معالي الوزير عن خفض اعتماد الباب الأول .	١٣٧٨ و ١٥٣٩ و ١٥٤٠				
كلمة المقرر	١٥٤٠				
فرع ١ "الديوان العام" - إقرار .	١٥٤١ و ١٦٠٢				

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٥٤٦	باب ٣١ " الموارد المخصصة لخلفى تكاليف المشقة وتنظيم عمليات القوم " - اقرار .	١٥٤٤	باب ١٠ " رسوم المولى والمشر " اقرار
١٥٤٦	باب ٣٢ " الماخوذ من الحساب المشترك لأرباح عملية شراء فطرسية ١٩٤٠ - ١٩٤١ اقرار .	١٥٤٤	باب ١١ " الرسوم "فصائية" واقعية " اقرار
١٧٨٠ - ٧٨٨ ١٧٩٢	نظر مشروع القانون الموافقة عليه ...	١٥٤٤	باب ١٢ "رسوم السيرات والنقل المائى" اقرار
٧٣	٣ - مشروع قانون ربط ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٩/١٩٥٠	١٥٤٤	باب ١٣ "المصرفات المدرسية وإيرادات الامتحانات" اقرار
٢٠٦	١١٢٣ مشروع قانون تعديل مشروع قانون ربط ميزانيةوزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٩/١٩٥٠	١٥٤٤	باب ١٤ "رسوم الحجر الصحي" اقرار
١٤١٤	كلمة المقرر عن زيادة تكاليف الإدارة بالنسبة لموارد الوزارة الثانية والمطالبة بضبط هذه التكاليف بحيث تتعامل مع الرسوم المحصلة من أجلها .	١٥٤٤	باب ١٥ "رسوم التبخير والرش والتعفير" اقرار
	١ - الإدارة العامة	١٥٤٤	باب ١٦ "رسوم المحلات العامة والمعلقة للراحة" اقرار
١٤١٥ و ١٤١٤	(١) الإيرادات - اقرار ...	١٥٤٤ و ١٥٤٥	باب ١٧ "إيرادات السكك الحديدية" اقرار
١٤١٦ و ١٤١٥	(ب) المصروفات - اقرار ...	١٦١٣ و ١٦١٤	باب ١٨ "إيرادات التفرقات والتلفونات" اقرار
	٢ - الأوقاف الخيرية	١٥٤٥	باب ١٩ "إيرادات البريد" اقرار
١٤١٦	(١) الإيرادات - اقرار ...	١٥٤٥	باب ٢٠ "الأوقاف الخيرية" اقرار
١٤١٦ - ١٤١٧	(ب) المصروفات - اقرار ...	١٥٤٥	باب ٢١ "موارد الثروة الطبيعية" اقرار
	٣ - أوقاف الحرمين الشريفين	١٥٤٥	باب ٢٢ "إيرادات المنشآت الصناعية" اقرار
١٤١٩	(١) الإيرادات - اقرار ...	١٥٤٥	باب ٢٣ "المبانيات في البغور وأدوات المخازن" اقرار
١٤١٩ و ١٤٢٠	(ب) المصروفات - اقرار ...	١٥٤٥	باب ٢٤ "المستطع من ماهيات المستعدين" - اقرار
	٤ - الأوقاف الأهلية	١٥٤٥	باب ٢٥ "الأرباح الناتجة من تشغيل القود" - اقرار .
١٤٢٠	(١) الإيرادات - اقرار ...	١٥٤٥	باب ٢٦ "حصص الحكومة في إيرادات شركات منومة" - اقرار .
١٤٢٠ و ١٤٢١	(ب) المصروفات - اقرار ...	١٥٤٥	باب ٢٧ "إيرادات غير اعتيادية" - اقرار .
١٧٨٠ - ١٧٧٩ ١٧٩٢	نظر مشروع القانون والموافقة عليه ...	١٥٤٦	باب ٢٨ "رسوم متنوعة" - اقرار
٢٢٣	٣ - مشروع قانون ربط ميزانية الجامع الأزهر والمجاهد ليلية للسنة المالية ١٩٤٩/١٩٥٠	١٥٤٦	باب ٢٩ "إيرادات متنوعة" -
		١٥٤٦	باب ٣٠ "إيرادات خيرية" -

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق
(١) الإيرادات - موافقة ... .. ١٥٤٧			معتقل (انظر سؤال رقم ١١ و ١٠٦) ...		
(ب) المصروفات - موافقة ... .. ١٥٤٧			معمل تكرير البترول الأميرى بالسويس		
نظر مشروع القانون والموافقة عليه ... ١٧٦٥ -			(انظر مشروع قانون رقم ١١٥ الوارد من مجلس النواب) .		
١٧٦٣ و ١٧٦٨		٢٠٤	مفاوضات (انظر استجواب رقم ٥) ...		
٤ - مشروع ميزانية جامعة فؤاد الأول للسنة المالية ١٩٥٠/١٩٤٩			مقررات (انظر مشروع قانون رقم ٦٣ الوارد من الحكومة) .		
(١) الإيرادات - اقرار	١٣٨٣		مقابلة ملكية :		
(ب) المصروفات - اقرار	١٣٨٤		تسرف هيئة المكتب بالمقابلة الملكية -	٧٢	
نظر مشروع القانون والموافقة عليه ... ١٧٦٠ -			التلق الملكى السامى .		
١٧٦٣ و ١٧٦٢		٢٠٥	مكبر صوت (انظر مشروع قانون رقم ٣١ الوارد من الحكومة ورقم ٥٩ الوارد من مجلس النواب) .		
٥ - مشروع ميزانية جامعة فاروق الأول :			مكتب :		
كلمة المقرر من مبانى الجامعة وعن المبالغ المصنعة للوظائف وعن الاجازات الدراسية .	١٣٨٤		مكتب مجلس الشيوخ :		
كلمة حضرة الشيخ المحترم فريد ابوشادى بك عن عدم موافقة اللجنة على دفع رتبته وكنى وكيل الجامعة بمركزها .	١٣٨٤ و ١٣٨٥		موافقة المجلس على بقائه كما هو .	٢٣	
رد المقرر على كلمة حضرة الشيخ المحترم فريد ابوشادى بك	١٣٨٥		مكتب مجلس النواب :		
كلمة مالى الوزير لهذا الشأن .	١٣٨٥ و ١٣٨٦		كتاب من مجلس النواب بتشكيل مكتبه في دور الانقضاء الحالى .	٤٣	
اقترح حضرة الشيخ المحترم فريد ابوشادى بك من دفع الترتيبين - الموافقة عليه	١٣٨٦		كتاب من مجلس النواب باقتاب وكيل له ...	٦٥٢	
(١) المصروفات - اقرار ... .. ١٣٨٧			مكتب المؤتمر :		
(ب) الإيرادات - اقرار ... .. ١٣٨٧			توجيه مكتب المؤتمر الى التصبر الملكى - النطق الملكى السامى .	١٦	
نظر مشروع القانون والموافقة عليه	١٧٦٣ و ١٧٦٢ و ١٧٩٢		ملحق ذراعى (انظر سؤال رقم ٨٠) ... ..		
٦ - مشروع ميزانية مجلس فؤاد الأول للعين للبعوث الفنية للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠		٢٠٦	مناقضة (انظر حساب ختامى) ... ..		
(١) الإيرادات - اقرار ... .. ١٤١٣			مهرت زراعية (انظر مشروع قانون رقم ٨٨ الوارد من مجلس النواب) .		
(ب) المصروفات - اقرار ... .. ١٤١٤ و ١٤١٣			مؤتمر :		
نظر مشروع القانون والموافقة عليه ... ١٧٦٥ و ١٧٦٤ -			مؤتمر برلمانى دولى للسياحة :		
١٧٩٢ و ١٧٩٣			قرار مقدم من حضرة النائب المحترم علما بفني بك عن اعمال المؤتمر البرلمانى الدولى للسياحة الملقود في جنوة وراىالو من ١٤ الى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٨ .	٤٣٢	
مصرف حقل (انظر مشروع قانون رقم ١٩ ارد من الحكومة) .					
مصرفات سرية (انظر مشروع قانون رقم ١ و ٦١ الوارد من مجلس النواب) .					
مضيف رأس البر (انظر سؤال رقم ٧٣) معاهدة الطران الملقى الدولى (انظر مشروع نون رقم ٤٩ الوارد من مجلس النواب) .					

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق
مؤتمر تنمية المبادلات التجارية :			تبلغ المجلس وفاة المغفور له مصطفى رشيد بك عضو المجلس المين .	٣٣١	
تقرير مقدم من حضرة النائب المحترم محمد توفيق خليل بك عن أعمال مؤتمر أعضاء البلديات والخبراء لتنمية المبادلات التجارية .	٤٣٧		تبلغ المجلس وفاة المغفور له زكريا مهران باشا عضو المجلس المين .	٤٤٢	
مؤتمر عمل دولي ( انظر مشروع قانون رقم ٥١ الوارد من مجلس النواب ) .			تبلغ المجلس وفاة المغفور له ابراهيم الطاهرى بك تبلغ المجلس وفاة المغفور له الشيخ يوسف يوسف الشرنوبى عضو المجلس من دائرة كفر الشيخ	٦٥١ ٧٥٤	
( ن )			تبلغ المجلس وفاة المغفور له محمد نجيب الغرايل باشا عضو المجلس المين .	١٠٧٠	
نشر :			تبلغ المجلس وفاة المغفور له حسن صادق باشا عضو المجلس المين .	١١٥٠ و ١١٥١	
( انظر وقاية )			تبلغ المجلس وفاة المغفور له محمود حسن باشا عضو المجلس المين .	١٥٧٨ و ١٥٧٩	
٣٠ اقتراح نشر محاضر الجلسان التي قامت بمقتضى القانون المدني وقانون المرافعات وقانون الإجراءات الجنائية وقانون الوقف . الموافقة على الاقتراح وعلى نشر محاضر قانون الوقف .			تبلغ المجلس وفاة المغفور له أحمد فهمى حسين باشا عضو المجلس عن دائرة أبو المطامير .	١٨٠٩	
( أ )			( ى )		
هدنة :			يتمين دستورية .		
إيداع الكنائس المتبادلين بين حكومة حضرة صاحب الجلالة وحكومة شرق الأردن بشأن اتفاق الهدنة الدائمة المعقودة في رودس بين الوفد الأردني والوفد اليهودي مكتب المجلس .	٩٩٥		حلف حضرة الشيخ المحترم ابراهيم عبد الهادي باشا اليمين الدستورية .	٢٨٨	
( و )			حلف حضرة الشيخ المحترم مصطفى صرعى بك اليمين الدستورية .	٣٨٠	
وزارة :			حلف حضرة الشيخ المحترم محمد زكى علي شا اليمين الدستورية .	٤٧٦	
٢٤ ندب معالي وزير المواصلات لتولى أعمال وزارة الخارجية .			حلف حضرة الشيخين المحترمين حسين فهمى بك واحد على طوبى بك اليمين الدستورية	٧٧٥	
٨١٠ استناد دولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية لتولى أعمال وزارة الخارجية بالنسبة عن معالي أحمد محمد خشبه باشا أثناء غيابه بالخارج .			حلف حضرة الشيخ المحترم ابراهيم الطاهرى اليمين الدستورية .	١٠٢٦	
١٢٩٠ انتداب معالي وزير العدل لتولى أعمال الوزارة الصحة العمومية أثناء غياب معالي وزيرها في الخارج .			حلف حضرة الشيخ المحترم محمد فهمى العيسوى بك اليمين الدستورية .	١٠٣٧	
١٨١٢ انتداب دولة حسين سرى باشا لتولى أعمال حضرة صاحب المعالي وزير المالية أثناء غيابه في الخارج .			حلف حضرة الشيخين المحترمين شمس الدين عبد الغفار باشا والشيخ محمد احمد غراب اليمين الدستورية .	١٢٣٣	
وزير دولة ( انظر مشروع قانون رقم ١٠٨ الوارد من مجلس النواب ) .			حلف حضرة الشيخ المحترم عثمان عزم باشا اليمين الدستورية .	١٨١٠	
وفاة :			حلف حضرة الشيخ المحترم محمد خطاب بك اليمين الدستورية .	١٨١١	
تبلغ المجلس وفاة المغفور له محمد فهمى الغرايل باشا - كلمة الرئيس التي اقبلت كلمة زعيم المعارضة - كلمة رئيس الحكومة .	٣١٤ و ٣١٥				

# الهيئة النيابية التاسعة — الدور العاды الخامس

## دور الانعقاد العاды الرابع والعشرون لمجلس الشيوخ

### مضبطة جلسة البرلمان الافتتاحية

المعقودة علنا في يوم الخميس ١٧ المحرم سنة ١٣٦٨ ، الموافق ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٨

#### ملخص

##### در الصفة

- ١ — مرسوم بدعوة البرلمان الى الاجتماع... ..
- ٢ — الحاضرون والمطردون والمغايرون ... ..
- ٣ — نظام الاجتماع ... ..
- ٤ — افتتاح خطاب العرش... ..
- ٥ — إلقاء الهيئة توجه مكتب المؤتمر الى القصر الملكي — التفتي الملكي السابق ... ..
- ٦ — التصديق على هذه المضبطة... ..

#### ( المادة الثانية )

على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم :

مدون بمقر القبة في ٧ المحرم سنة ١٣٦٨ (٨ نوفمبر سنة ١٩٤٨) .

#### قاروق

بأمر حضرة صاحب الملالة

وزير الداخلية      رئيس مجلس الوزراء      رئيس مجلس الوزراء  
محمود فهمي القراشي      محمود فهمي القراشي      محمود فهمي القراشي

عقدت جلسة البرلمان الافتتاحية في يوم الخميس ١٧ المحرم سنة ١٣٦٨ ،  
الموافق ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، الساعة الحادية عشرة صباحا ، بقاعة  
مجلس النواب بالقاهرة ، برئاسة حضرة صاحب السادة الدكتور محمد  
حسين هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ .

#### ١ — مرسوم

بدعوة البرلمان الى الاجتماع

بناء على المرسوم الصادر في ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، بدعوة البرلمان الى  
الاجتماع ، ونصه :

نحن قاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٩٦ من الدستور ، وبناء على ما عرضه علينا  
مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

( المادة الأولى )

البرلمان مدعو الى عقد جلسته العادية ابتداء من يوم الخميس ١٨ نوفمبر  
سنة ١٩٤٨ ، الساعة الحادية عشرة صباحا .

٢ — الْحَاضِرُونَ وَالْمَعْتَزُونَ وَالْقَائِمُونَ

وَبَحْضُورِ حَضَرَاتِ الشُّيُوخِ الْمُتَقَرَّبِينَ :

إبراهيم الطاهري بك ، إبراهيم زكي ، الدكتور إبراهيم مذكور ، أحمد إبراهيم عطا الله بك ، الأستاذ أحمد أبو الفتوح ، الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل ، الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك ، أحمد عبد الفتاح باشا ، أحمد عيده بك ، اللواء أحمد عطيه باشا ، أحمد علي باشا ، أحمد قرشي باشا ، أحمد قرني بك ، أحمد مصطفى أبو رحاب ، أصلان قضاوي بك ، السيد أحمد أباطه ، أمين أحمد سعيد توفيق دوس باشا ، الدكتور جاد قنديل ، الأستاذ جلال أباطه ، جلال الشريسي بك ، حسن رشوان حمادي بك ، حسن صادق باشا ، الأستاذ حسن عبد القادر ، حسن عبد الوكيل ، حسين مصطفى حمزه بك ، خليل ثابت بك ، واسب اسكندر بك ، رشوان محفوظ باشا ، زكريا مهران باشا ، صابا حسني باشا ، الدكتور سليمان حمزي باشا ، سيد اللوزي ، شحاته السيد سليم باشا ، صالح مصطفى أبو رحاب بك ، صلاح الدين الشواربي بك ، طراف علي باشا ، عباس أبو حسين باشا ، الأستاذ عباس محمود النقاد ، الأستاذ عبدالحليم عبد الحق ، الأستاذ عبد الرازق وهبه القاضي ، عبد الرحمن الزاوي بك ، الأستاذ عبد الرحمن برهان نور ، الدكتور عبد الرحمن عوض ، عبد الزقاق أحمد السنهوري باشا ، عبد الستار حسن عمرات ، عبد السلام محمود بك ، الأستاذ عبد الظاهر عبد العزيز الجبال ، الشيخ عبد الله عمر عبد الآخر ، عبد الغني واكده بك ، عبد الله الموم باشا ، السيد عبد الحميد الزمالي ، عبد الوهاب طلعت باشا ، علي زكي العرابي باشا ، علي عبد الرازق باشا ، علي ماهر باشا ، فريد أبو شادي بك ، الأستاذ كمال الدين الشريف ، الشيخ عبد إبراهيم حيد الله بربري ، عبد أبو النصر القنار ، عبد المنصاري حيد ربه باشا ، عبد أمين يوسف بك ، عبد آسي باشا ، عبد توفيق واضي بك ، عبد حسن العشراوي باشا ، الدكتور عبد حسين هيكل باشا ، عبد حامي عيسى باشا ، الفريق عبد حيدر باشا ، عبد زايد جلال ، عبد سليم جابر ، عبد العزيز هندسي ، عبد عطيه الناطور بك ، عبد علوي الجزار بك ، الأستاذ عبد علي الوكيل ، الأستاذ عبد نجيب عبد جمه ، محمود محمد عصب بك ، محمود حسن باشا ، محمود غالب باشا ، محمود فؤاد بك ، الأستاذ مصطفى نصرت ، الشيخ منصور حسين السلواوي ، موسى سيف النصر موسى ، الدكتور نجيب اسكندر باشا ، واصف ظلي باشا ، وجيب دوس بك .

وَحَضَرَاتِ التَّوَابِ الْمُتَقَرَّبِينَ :

عبد السيد علي ، مصطفى أمين بك ، عزيز مشرق ، مصطفى أحمد السعال ، عبد عبد المنعم سعيد ، أحمد صبري ، الدكتور محمود مراد سامي ، طه السباعي باشا ، سيد جلال ، محمد محمد المرجوشي ، مصطفى عبد الحادي ، علي أمين ، محمود عبد القادر ،

حسين سعيد بك ، عبد صقر بك ، أحمد مرسي بك ، الأستاذ محمود رياض ، محمود فحسي القرقاشي باشا ، عزام شمس الدين عزام ، عبد عبد المنعم فرج ، جلال الدين الحمامصي ، عبد السيد سرحان ، عبد عبد الملك حمزه بك ، الدكتور سليمان عيد ، كامل حسن حمزه ، حامد الملايل بك ، عبد عبد الرحمن نصير ، الدكتور عبد هاشم ، الدكتور حامد محمود ، أحمد زكي ، عواد حمزه ، سليمان بدوي بك ، مأمون إسماعيل بك ، عبد الحميد الشوابي بك ، عبد العزيز إسماعيل الشلقاني ، خطاب الشوابي ، عبد كامل الديب ، إبراهيم دسوقي أباطه باشا ، عبد رؤوف أباطه ، عثمان عبد أباطه ، عبد فكري أباطه بك ، سيد أحمد مرعي ، محمود عبد الآلبي بك ، أمين يوسف عامريك ، عبد محمود علوان ، إسماعيل عبد أباطه ، علي السيد أيوب ، عبد فتحي المسلي ، عبد حلي بلخ ، أحمد غنار بك ، إمام عبد الحفيظ واكده ، أحمد السيد سالم ، إمام سليمان صيدون ، عبد عثمان عمر ، زكي عبد الشاوي ، علي فوزي مواني ، السيد سليم باشا ، أحمد السعدي الاثري ، عمر عمر طلال الدين ، خليل يحيى الدين ، يحيى صفوت ، أحمد برهان نور ، عبد العزيز الحسيني أبو سنده بك ، برهان نور ، محمود موسى ، أحمد المالحجي بك ، حنفي اللوزي بك ، الدكتور عبد حلي الجبار ، أمين السلايل ، علي عبد الخشاشي ، عبد مصطفى حبيب ، أحمد الآلبي عطيه ، علي المتزلاوي بك ، السيد عبد الهادي القصبي ، عبد المنعم حشيش ، أحمد عبد سعيد ، أحمد فريد عبد باشا ، عبد عبد العزيز خضر ، عبد الرحمن انطيط بك ، عبد علي ، حسين شمس الدين حموده ، سيد صبور صقر ، حسين محمود سعيد ، عبد الحليم تانصاف ، محمود السيد ، الشيخ رضوان السيد ، سعد اللبان ، عبد الباقوي القنار ، عبد محفوظ القنار ، عبد عبد نجيم ، أبو زيد عبد المراسي ، الدكتور عبد المنعم العراقي ، محمود رياض القبي ، جمال الدين السيد ، الدكتور حسين أمين خضوت ، حسين حسين يوسف ، محمود صبري ، رياض سلام ، محمد علي الشقيري ، عبد الحميد إسماعيل جمه ، أحمد موسى ذكري ، عبد الحافظ سيد أحمد منصور ، عبد الفتحي شفيق ، أحمد عثمان عبد الفتاح ، محمد عبد الله أبو النصر ، السيد عبد الله الفتحي ، أحمد عثمان عبد الفتاح ، محمد عبد الله أبو حسين ، عبد المنعم رسلان بك ، عبد عبد المنعم الشوربجي ، عبد عبد المنعم الجبار ، عبد الكريم مبروك الجبالي ، عبد المنصيف محمود الدفراوي ، أحمد حامي محمود ، زمل الشاري ، الدكتور علي إبراهيم الجبال ، عبد مرسي بلخ بك ، عبد العزيز عبد الرحمن غنيون ، محمد عبد المناك قريظي ، إبراهيم رشيد ، سيد علي بسيني ، الدكتور زكي غنار الجزيري ، عبد المنعم عبد الجوزيد ، عبد يوسف غراب ، مراد الزمر ، عبد الحليم محمود علي ، محمود رشيد ، عفيفي عبد الحميد رضوان ، عبد علي بسيني بك ، حكاكشه فرج البالي ، عثمان حسن الديب ، عبد الفتاح حسن مزام ، عبد الفتاح عزام ، علي أحمد المالحجي ، عبد فريد حسن ، عبد الحليم أبو سيف راضي ، صادق عبد الحليم راضي ، علي عبد بكر ، حسن عبد إسماعيل ، أمين إبراهيم كساب بك ، أحمد سليم جابر ، حسين محمود سليمان ، عبد الفتحي حسن شرابي ، أبو اللاحم عيسى ، عبد المنعم عبد الرحمن أبو السعود ، عبد أمين والي ، الدكتور حافظ عبد مؤمن ، إبراهيم حسن

أحمد باشا ، عبدالمجيد إبراهيم صالح باشا ، على عبدالمجيد باشا ، الشيخ فواج عبدالرحيم مجاهد الأستاذ كامل إسحق آبادي ، محمد بدر باشا ، محمد رشوان الزمر بك ، محمد رضوان بك ، محمد طاهر باشا ، محمد عبدالحليل سمرة باشا ، الأستاذ محمد على شعراوى ، الأستاذ محمود أبو الفتح ، محمود حمزة بك ، الأستاذ ميشيل رزق ، الشيخ يوسف يوسف الشرنوبى .

٤. لم يحضر حضرات النواب المحترمين :

جورج مكرم مبيد ، جفرى بطرس غالى بك ، السيد على راتب ، حمادة الطرابلسي ، الدكتور محمود حمد الله المراتى ، محمد الدمرداش الشندى ، محمد السعدى الطحاوى بك ، يوسف أحمد مبيد ، مصطفى فوده ، محمد شقيق جبر ، محمد توفيق خليل بك ، عز زصدق ، عباس سيد أحمد باشا ، على مصطفى الشيشينى بك ، محمد أبو الزهر ، سيد محمد بدرابى باها ، عبد الرحمن البيل ، السيد يوسف المشاوى ، محمد يوسف البند بك ، محمود سليم زهران ، عبد المجيد محمود الشراوى ، عبد المقصود إبراهيم حبيب بك ، أحمد بسيونى السيد حماد ، مرسي محمد بليغ باشا ، حسين درويش ، لاشين أبو الفتح نصار ، سليمان السيد الجندى بك ، الدكتور محمود خيرت ، محمد خالد ، محمود أبو زيد طحطاوى ، أحمد مفتاح مبيد ، عبد القادر الباسل ، الدكتور نور الدين طراف ، عبد الوهاب الشرنوبى ، محمد محمود جلال ، ليوب جريس ، عثمان سيد خشبه ، ألبرت خياط بك ، محمود محمد محمود ، شاكر غزالى بك ، حقيق محمود باشا ، محمد حقيق الشرف ، موديس غفرى عبد النور ، الشيخ أحمد على حرايى ، مكرم مبيد باشا ، الشيخ حسن النجار ، الشيخ حسن على اسماعيل ، نجيب ميخائيل بشارة بك ، صديق عبد الكريم الهلوى ، عباس بدوى حزين ، صالح شاملى .

تولى السكرتيرية العامة حضرة صاحب المزة أمين عز العرب بك ، سكرتير عام مجلس الشيوخ .

### ٣ - نظام الاجتماع

وفى تمام الساعة الحادية عشرة صباحا ، تخدم إلى قاعة الجلسة من الباب الملكى حضرة صاحب المال عبد اللطيف طلعت باشا كبير أمناء جلالة الملك ، وأعلن مقدم حضرة صاحب السمو الملكى الأمير محمد على توفيق على عبد الملكة المصرية ، ثانياً عن حضرة صاحب الجلالة الملك ، فوقف الحاضرون جميعاً إجلالاً واحتراماً .

ووتكلمت شرف القاعة حضرة صاحب السمو الملكى لائب جلالة الملك ، وفى محبة سموه حضرة صاحب البتولة محمود فهمى التفرانك باشا رئيس مجلس الوزراء .

فاستقبل الحاضرون سموه بالتصفيق الحاد المتواصل ، فقام سموه ، وجلس فى المكان الذى أعد لسموه أمام الأريكة الملكية بموازاة الحاضرين بالجلوس ، فجلسوا جميعاً .

خالد باشا ، محمد سعداوى ، محمد ساح موسى ، أحمد اسماعيل ، عادل أحمد سيدهم ، حسين محمود القيسى ، اسماعيل عبد الرازق ، أحمد الفتاوى ، عبد المجيد الساوى ، عبد المقيم ملوم ، إبراهيم سلطان السعدى ، حسين على عبد ، محمد شوكوت التوتى ، على عبد الهادى ، عبد المجيد سيف النصر باشا ، عبد العلم سمهان بك ، محمد عبد الحفيظ سليمان ، اسماعيل كامل عثمان ، سيد قرشى بك ، مصطفى محفوظ بك ، محمد رشوان محفوظ ، أحمد محفوظ ، محمد توفيق خشبه ، الأستاذ محمد حامد جوده ، عبد الرحمن محمود بك ، عبد المجيد إبراهيم صالح ، محمد أحمد رضوان ، عطيه عبد القادر أبو دومة ، أبو المجدى مبيد الآخر ، محمد خليل الضبع ، حسن رشاد المراتى ، محمود أبو رحاب حسن ، سيد حسن الشندوبى ، السيد هاشم أحمد الشريف ، سعد الدين أبو رحاب بك ، همام محمود حامدى ، خليل أبو رحاب ، محمد فوزى الأنصارى ، الدكتور فكري بطرس ، محمد فؤاد أبو منيت ، أمين بطرس ، محمد فؤاد عبد المال ، أحمد محمد ببرى ، عبد الفتاح محمود أبو منيت بك ، أحمد الطاهر عمر خنق الله ، إبراهيم حسن السيد ، على محمد على ، محمد حامد محبس ، أبو المجد الناظر بك ، محمد حسن حزين ، إبراهيم حسن أبو كروهر ، ريفيه قطاوى بك ، ووضاوى عبد التلى على بك ، محمد شاهين حمزة .

واحتذر حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ أحمد حمزة ، أحمد على أبو منيت بك ، أحمد رمزي بك ، أحمد فهمى حسين باشا ، أحمد لطفي السيد باشا ، الأستاذ اسماعيل حمزة ، اسماعيل صدق باشا ، حسن السيد بدرابى باشا ، حسن حسن عزام بك ، اللواء حسن محمد عبد الوهاب باشا ، حسن مظلوم باشا ، حسين سرى باشا ، الشيخ حسين صالح خليفة ، سيد بهنس بك ، الأستاذ عباس الجبل ، عبد الرحمن فوج ، عبد الفتاح عيسى باشا ، الأستاذ عبد اللطيف زعزوع ، نهى وبعا بك ، محمد شريف صبرى باشا ، محمد شقيق باشا ، محمد فؤاد سراج الدين باشا ، محمد نجيب الترابى باشا ، محمود خيرى باشا ، مصطفى رشيد بك ، يوسف ذوالفقار باشا .

واحتذر حضرات النواب المحترمين :

محمد الفتى بك ، عطا عيسى بك ، عيسى حسن زباد باشا ، عبد العزيز الصوفانى ، طاهر سعد المصرى بك ، محمد سلطان بك ، محمد عمر أبو بكر الهلوى .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد محمد خشبه باشا ( خارج القطر ) ، اللواء أحمد شريف باشا ، أحمد همام حسين بك ، الشيخ اسماعيل فواز ، حافظ رمضان باشا ، الأستاذ حسن حسن عبد الله ، حسن شعراوى باشا ، حسين سالم التراب ، حسن عثمان باشا ، الأستاذ حسين عبد الجندى ، رياض عبد العزيز سيف النصر بك ، الدكتور زكى ميخائيل بشارة ، سليمان مصطفى خليل ، شارل بشرى حنا ، صادق وجهه باشا ، صليب سائى باها ، عبد السلام الشاذلى باشا ، عبد الفتوى

## حضرات الشيوخ ، حضرات النواب

أن حقوقنا الوطنية محدّدة وواضحة ، ويسرى أن الإجماع على التمسك بها ، والعمل على تحقيقها ، تزيد الأيام وتطورات الحوادث يقينا وقوة ، وأن جلاء الجنود الأجنبية عن أرض الوطن ، ووحدة مصر والسودان تحت التاج المشترك ، هي عقيدة أهل الوادي أجمعين ( تصفيق حاد ) من مصريين وسودانيين ( تصفيق حاد ) .

لقد بدا جليا أن حكومتى لا تألو جهدا فى سبيل العمل على نهوض السودانيين ورفاهيتهم ، وتمكينهم من مباشرة حقوقهم فى تولى شؤونهم مباشرة فعلية ، هدفها الأول مصلحة السودانيين أنفسهم ، وتحقيق الخير العام لهم ، إيماناً بأن كل خير يصيب السودان وأهله هو خير لمصر والمصريين . ( تصفيق حاد ) .

## حضرات الشيوخ ، حضرات النواب

شخص حكومتى على أن تظل علاقاتنا مع جميع الدول على خير ما تكون من المودة والصفاء ، وهى ماضية فى القيام بتصهيبها من التعاون الدولى ، يحدوها فى ذلك الرجاء ، بأن ينعم العالم مريحا بالطمأنينة والاستقرار ، وأن تحل المشاكل الدولية حلا عادلا يعيد إلى النفوس سكنتها .

لهم حكومتى أن يستقر الأمن والسلم فى ربوع الشرق الأوسط ، وهى تعمل على ازدياد التآنى والتآزر بينها وبين الدول العربية ، وتقدم لحكومة الدول العربية كل معونة .

لأفضل ما بين البلاد العربية من الأخوة والتعاون والرغبة فى تنسيق جهودها لتحقيق أهدافها المشتركة ، تقف جميعا كلمة واحدة فى وجه العدوان الصهيونى فى فلسطين ، ونحن واقفون أف العالم لا بد مدرك عدالة قضية العرب فى فلسطين ،

وجلس إلى بين العرش حضرات أصحاب السمو الأمراء وحضرات أصحاب المجد البلاد ومن إليهم من أعضاء البيت الملكى الكريم ، ثم حضرات صاحبي المالى إبراهيم عبد الهادى باشا ورئيس ديوان جلالة الملك ، وعبد الطيف طلعت باشا كبير أمناء جلالة الملك ، وحضرنا صاحب السعادة محمد نجيب سالم باشا ناظر خاصة جلالة الملك ، والفريق عمر قنصى باشا كبير ياوران جلالة الملك .

ووقف خلفهم من كبار رجال القصر الملكى ، حضرات أصحاب العزة : الدكتور حسين حسنى بك السكرتير الخاص لجلالة الملك ، وعبد الحميد منير بك مدير الإدارة العربية لهيوان جلالة الملك ، وصالح يونس بك الأمين الثالث لجلالة الملك .

وجلس إلى يسار العرش حضرات أصحاب المالى الوزراء .

ووقف خلفهم من كبار رجال القصر الملكى ، حضرات أصحاب العزة : على رشيد بك الأمين الأول لجلالة الملك ، ومحمود السيوفى بك الأمين الثانى ، ومحمود يونس بك الأمين الرابع .

وحف بالأريكة الملكية من اثنين حضرة صاحب العزة محمد حسن يوسف بك وكل ديوان جلالة الملك ، بصفة كونه الممثل للحاشية المدنية .

ومن اليسار حضرة صاحب السعادة اللواء عبد الله النجوى باشا ياور جلالة الملك ، بصفة كونه الممثل للحاشية العسكرية .

وجلس حضرة صاحب البوالة محمود فهمى التفراسى باشا رئيس مجلس الوزراء إلى يسار الأريكة الملكية ، وإلى بين حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس المؤتمر أمام مقاعد الوزراء .

### ٤ - إلقاء خطاب العرش

ثم تفضل حضرة صاحب السمو الملكى نائب جلالة الملك قسّم حضرة صاحب البوالة رئيس مجلس الوزراء خطاب العرش ، فلهذا نوهه ، وهذا نصه :

## حضرات الشيوخ ، حضرات النواب

أحييكم أطيب تحية ، وأهشكم بافتتاح هذا الدور الجديد ، ساللا الله تعالى ، أن يجعل التوفيق رائدكم فيما تضطلعون به من مهام وما ينظركم من أعمال جسام ، فى الظروف الخطيرة الحاضرة التى تواجهها البلاد ، وأزجى التحية إلى جيشنا الباسل ( تصفيق حاد ) ، مترحما على شهدائه الأبرار ، ومشيدا برجال الأبطال .



المتحدة ، وأوصت بأن يترك لشعوب المستعمرات الإيطالية الأخرى حق تقرير مصيرها ، واختيار الحكم الذي ترضيه .

لويس حكومتى أث مصر انخبت ، بفضل تأييد الدول الشقيقة والصديقة ، عضوا في مجلس الأمن ( تصفيق ) ، بجاء انتخابها برهانا على ما تتمتع به من مكانة دولية ، كما مرها إعادة انتخاب مصرى قاضيا في محكمة العدل الدولية ، وإعادة انتخاب ممثل مصر في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي .

كما مر حكومتى انتخاب رئيس وفد مصر في الهيئة الصحية العالمية لرئاسة مجلسها التنفيذي ، تلك الهيئة التي قررت إنشاء هيئة صحية إقليمية لدول شرق البحر الأبيض المتوسط مقرها الاسكندرية .

لهذا وقد أنشأت المؤسسة الدولية للأغذية والزراعة مكتبا إقليميا في الشرق الأدنى ، مقره القاهرة وقد اختير مصرى ليكون رئيسا لهذا المكتب .

لما اشتركت مصر كذلك في المؤتمرات التي دعت إليها هيئة الأمم المتحدة وفروعها ، وساهمت في تنظيم العلاقات الدولية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وتدعيمها .

### الحضرات الشيوخ ، حضرات النواب

لما قامت حكومتى العمل على أن تكون لها السيطرة على نظام النقد والائتمان ، حتى تستطيع أن توجهها وفقا لما تقتضيه حالة مصر الاقتصادية ، وحتى تحتفظ للنقد المصرى بنباتته وسلامته . وقد أقررم في الدور الماضى القانون ، الذى يجيز لوزير المالية إصدار أذونات على الخزائنة في حدود مبلغ خمسين مليونا من الجنيهات ، لتغطية ورق النقد وتمويل محصول القطن . وقد نص هذا القانون على ان أية زيادة في الإصدار من تاريخ العمل به ، يجب أن تغطى بأذونات أو سندات

مته إلى آخر الأمر إلى إقرار الحق والعدل . وقد أعلنت حكومتى أننا لا نبغى من وراء تدخلنا العسكرى أى غنى ذاتى ، فما علينا إلا حماية أهل فلسطين من عدوان العصابات الصهيونية واستقرار الأمن والنظام في ربوع تلك البلاد الشقيقة .

لما كان لأهل فلسطين الحق في تولى شؤون بلادهم بأنفسهم ، فقد اعترفت حكومتى ، بحكومة عموم فلسطين . وما يشغل أذهاننا حال المشردين من عرب فلسطين ، الذين أخرجوا من ديارهم طلبا وعدوانا ، ولا نفتأ حكومتى تقدم لهم كل ما تستطيع من إسعاف ومعونة ، تشاركها في ذلك باقى الدول العربية ، كما تساهم بعض الدول الكريمة في هذا الواجب الإنسانى النبيل . وتطالب حكومتى في كل مناسبة دولية بحق هؤلاء المشردين في العودة إلى ديارهم بلا قيد أو شرط .

للهذه المناسبة تشيد حكومتى بمجمل الدول الصديقة التي أبدت تأييدها للقضايا العربية ، وبرهنت بذلك على نصرتها للحق والعدالة .

لما تعمل حكومتى أيضا على توثيق علاقاتها الودية بالبلاد الشرقية وفي مقدمتها الصين والهند والباكستان . وقد تم رفع التمثيل الدبلوماسى بين مصر وبين الصين وتركيا إلى درجة سفارة .

لما قامت حكومتى بتدعيم تمثيلنا الدبلوماسى ، قيادرت بإعادة فتح مفوضياتنا في النمسا والمجر ، وأنشأت علاقات دبلوماسية مع الكرمى البابوى . كما قررت إنشاء علاقات دبلوماسية مع فنلندا ، وإعادة فتح قنصليتها العامة في لشبونة ، وسارعت باتخاذ العدة لإنشاء تمثيل قنصلى في فرانكفورت طلبا لتنمية علاقاتنا الاقتصادية مع البلاد الألمانية .

لقد والى حكومتى اهتمامها بمصير المستعمرات الإيطالية السابقة ، وبالأخص ليبيا ، وطالبت في المؤتمرات الدولية التي عقدت لبحث مصير تلك المستعمرات بوحدة ليبيا واستقلالها ( تصفيق ) ، كما جددت هذا المسعى أمام الجمعية العامة للأمم

لأنهجت على سياسة العودة بحركة التجارة بين شطرى الوادى إلى حالتها الطبيعية قبل الحرب ، فأنت نظام ترخيصات النقل لمعظم البضائع والمستجات إلى السودان .

لأنهأتى حكومتى إحكام تطبيق قوانين الضرائب ، ومحرص على أن تقرر ضريبة المهن الحرة ، على أساس الدخل الحقيقى دون المظاهر الخسارية .

لأنهأتى باهتمام ، ما تعزمونه من تحقيق العدالة بين المؤلدين أفرادا وشركات ، ولا تزال البلاد تنتظر كلمتكم ، بشأن الضريبة العامة على الإيراد ( تصفيق ) ، وتعديل أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، تعديلا يهدف إلى التنسيق بين مختلف أنواع الضرائب ، وتحقيق التوازن فى النظام المالى باعتباره كلا لا ينفرد .

لأنهأتى حكومتى تعديل بعض أحكام قوانين الدفعة ، ورسم الأولولة على التركات ، وستعرض عليكم فى هذا الدور المشروعات الشاملة للتعديل . وهى فى سبيل إعداد مشروعات ثلاثة قوانين : أحدها بتعديل القانون الخاص بطرح البحر وأكله ، وآخر لعوائد الأملاك المبنية ، وثالث لضريبة الملاهى .

لأنهأتى حكومتى القطن كل اهتمام . ولتنسيق تصريفه والحصول على المنتجات التى تحتاجها البلاد ، عملت على توجيه الصادرات إلى دول العملة الصعبة ، كلما وجدت إلى ذلك سبيلا ، وقامت بعقد اتصالات مع حكومات الاتحاد السوفيتى وفرنسا وسويسرا ، وتوشك أن تبرم اتفاقات ماثلة مع بعض الدول الأخرى ، كما أنها أعادت فتح بورصة العقود بوضع لائحة جديدة لها .

لأنهأتى حكومتى أن تولى ، أنه بفضل السياسة القطنية التى مجاتها ، قد قصص الخزون لديها بمقدار كبير .

مصرية . وبذا بدأت حكومتى فى اتباع سياسة نقدية مستقلة تتفق مع نحو اقتصادنا القومى .

لأنهأتى حكومتى فى شهر يناير الماضى ، اتفاقا مع حكومة المملكة المتحدة ، بشأن الأرصدة الاسترلينية ، لمدة سنة تنهى آخر هذا العام ، تضمن الإفراج عن شطر من الأرصدة ، والحصول على كمية من الدولارات والذهب ، وهى تولى عنايتها بهذه المسألة الحيوية .

لأنهأتى أقدم فى الدور الماضى قانونا بزيادة حصة مصر فى صندوق النقد الدولى ، وزيادة اشتراكها فى البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، حتى تتناسب حصة مصر مع مركزها الاقتصادى وتتمكن من الانتفاع ، عند الاقتضاء ، بدرجة أكبر من المزايا التى يوفرها صندوق النقد لأعضائه .

لأنهأتى حكومتى فى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والعمل ، الذى عقد فى هافانا ، وأسفرت أعماله عن الميثاق المسمى "بميثاق هافانا" ، ويتضمن إنشاء هيئة دولية جديدة للتجارة ، وإلى أن تقوم هذه الهيئة ، أسست لجنة مؤقتة ، انخبت مصر عضوا فى مجلسها التنفيذى . وسيعرض عليكم "ميثاق هافانا" فى هذا الدور .

لأنهأتى سياسة حكومتى نحو إزالة القيود التى فرضت على الاستيراد ، فأباحت استيراد جميع المنتجات من بلاد العملة البهيلة ، كما عملت على استيراد الأصناف الضرورية للإنتاج المحلى من بلدان العملات الصعبة ، فزادت الواردات ، مما سيكون له أثر ملموس فى سد النقص الكبير فى حاجيات البلاد ، وفى الحد من موجة الغلاء ، بل من الانحياجه نحو خفض الأسعار .

لأنهأتى حكومتى على تشجيع الإنتاج القومى ، ومنح التسهيلات المستطاعة للترخيص بتصدير الفائض من منتجاتها .

لأنها زالت حكومتى قدما فى تنفيذ سياسة الإكثار من المساحات الصغيرة ، لرفع مستوى صغار الزراع ، فهاجتم مساحات عديدة بشروط متخية .

لأنهم يتعاون مع الهيئات الدولية المختصة على تخفيف أزمة الغذاء العالمية بتصدير الفائض من المواد الغذائية ، والحصول على حاجة البلاد من الحبوب والمحاصيل الزراعية .

لأنهم يحكمون بحكمى بحث موضوع إنشاء مخازن للحبوب فى بعض المدن لحفظها مما يصيبها من فلك الحشرات والعوامل الجوية .

لأنهم عملت على الاحتفاظ بأسعار الأقمشة الشعبية والمنسوجات المصرية عند المستوى الذى كانت عليه قبل ارتفاع أسعار القطن ، ومع الاحتفاظ بنظام البطاقات الجالى الذى يكفل لسواد الشعب نصيبا من الأقمشة الشعبية بأسعار مقبولة ، فإن حكومتى تجرى تخفيضها علما فى أسعار الأقمشة الخيرة .

لأنهم زاد انتاج السكر فى البلاد . وستقوم الحكومة بإعادة النظر فى القيود المحلية المفروضة على تداول السكر واستهلاكه .

لأنهم يتوقع أن يكون انتاج الزيت والكسب من بذرة القطن المحلية كافيا لحاجة البلاد .

## الحضرات الشيوخ ، والحضرات النواب

لأنهم حرصوا حكومتى على العناية بشؤون التجارة الداخلية ، وقد أعدت مشروعات لحماية الأسماء التجارية ، ولجعل السجل التجارى الأداة الوحيدة للإشهار ، ولتعديل قانون الغرف التجارية . وهى ترجو أن ينتهى البرلمان فى هذا الدور ، من إقرار التشريعين اختصاصين بتنظيم تجارة الجملة للحاصلات الزراعية ، وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ، لتحقيق الأغراض المنشودة منهما .

لأنهم حتموا قدما فى تنفيذ سياسة الإكثار من المساحات الصغيرة ، لرفع مستوى صغار الزراع ، فهاجتم مساحات عديدة بشروط متخية .

لأنهم توسعت فى تخفيف وإصلاح مساحات واسعة بمنطقة بحرى مريوط وإدكو وجزء من بحيرة المنزلة جنوبى غرب بورسعيد ومنطقة منخفضة شمالى شرق السويس ، وتعمل على رى مساحة كبيرة من الاراضى من ترعة الإسماعيلية . وإعداد مساحات أخرى بتفتيش بلقاس لتوزيعها على شبائنا المتعلم من تخرجى المعاهد الزراعية علاوة على ماسبق توزيعه من قبل .

لأنهم الذين لا ملكية لهم من الزراع ، فقد وزع على نحو ستمائة أسرة منهم حوالى ثلاثة آلاف فدان ، واختارت هذه الأسر من الجهات الأكثر ازدهارا بالسكان بمديريات الدقهلية والمنوفية والغربية ، وأعدت لهم المساكن اللازمة ، ومنحوا الإعانات والمواشى والتقاوى . وقد وضع برنامج اجتماعى لرعاية هؤلاء المستفيدين عن طريق مذهب بالسلف اللازمة وإنشاء الجمعيات التعاونية والعيادات الطبية والمدارس .

لأنهم يحكمون حكومتى فى الوقت الحاضر ، بإعداد مطح مماثل يوزع على عدد آخر بنفس الشروط والتسهيلات .

لأنهم يعملون حكومتى جاهدة على إصلاح شؤون الموظفين ، وتحقيقا للطلبات البرلمانية بشأن تنسيق الأعمال بين الوزارات والمصالح رأيت إنشاء ديوان لتنظيم شؤون الموظفين والمعاشات .

## الحضرات الشيوخ ، والحضرات النواب

لأنهم تمكنوا حكومتى من توفير مقادير القمح والذرة اللازمة للبلاد ، بالرغم من نقص محصول القمح والذرة عندنا ، وبالرغم من أزمة حبوب القمح التى شلت العالم فى العام الماضى ، وذلك بفضل استعمال قافض الأرز ، وبفضل المخزون من الأقطان لدى الحكومة .

في هذا الدور ، مشروع قانون خاص بالمصايف والمشاقي ، وتنظيم الإشراف عليها .

كما عنت حكومتى بالتتميل التجاري في الخارج ، فأوفدت ممثلين له بالعواصم الكبرى ، وكذا الاشتراك في المؤتمرات التجارية والمعارض الدولية .

لؤيس حكومتى أن ترى السفن التجارية المصرية في ازدياد ، وسمتها حكومتى بكل معونة ، حتى يتيسر لها القيام بنقل قسط وافر من تجارة مصر الخارجية .

### حضرات الشيوخ ، حضرات النواب

شعنى حكومتى عناية كبيرة بشؤون التعليم والثقافة ، وهى عاملة على الاكثر من المدارس الأولية النموذجية ، فأنشأت في العام الماضي مائة مدرسة وحولت إحدى وأربعين مدرسة أولية إلى النظام النموذجى الحديد ، وتعتم في هذا العام ، إنشاء مائة مدرسة أخرى وتحويل تسع ومئتين . وهذه المدارس النموذجية هى مدارس أولية مدة التعليم فيها ست سنوات وبرامجها هى نفس برامج التعليم الإبتدائى .

لقد بلغ عدد من كوفت أميتهم في العام الماضي نحو أربعائة ألف ، وأعدت العدة لاستيعاب نحو مئتين وخمسين ألفا هذا العام .

لقد أعنت حكومتى مشروعا لتنظيم التعليم ، هو محل نظر مجلس الشيوخ ، وستعرض في أول هذا الدور ، مشروع قانون التعليم الأولى .

لوضعت سياسة لإعداد المعلمين ، ورفع مستواهم ، وتحسين حالتهم المادية ، وأخذت في تنفيذها منذ ثلاث سنوات ، فأخذت مدارس المعلمين الجديدة تخرج طائفة كبيرة منهم ، مما ساعد على اقتراج أزمة المعلم ، كما اطمأن المعلمون ، لما

كما تعمل حكومتى من ناحية أخرى ، على التوسع في مراقبة الصادرات محافظة على سمعة المنتجات الزراعية والصناعية ، المصدرة للأسواق الخارجية .

لقد جاء تطبيق قانون الشركات بخير النتائج ، وسيكون له أحسن الأثر في اقتصادنا القومى .

لؤيس حكومتى ما تشاهده من ازدهار الصناعة في البلاد ، واضطراد الزيادة في المنشآت الصناعية بها ، وهى تقدم كل مساعدة لدعم الصناعات ، وتسهيل استيراد الماكينات ، ولوازمها ، والمواد التى تلم لاستخدام هذه الماكينات ، وقد أنشأت حكومتى بنكا للتسليف الصناعى ، لدعم الصناعة المصرية ومساعدتها .

لوتضاعف حكومتى الجهد في تشجيع أعمال الكشف ، والبحث عن منابع البترول ، ويسرها أن إنتاج البترول المحلى ، قد زاد باكتشاف موارد جديدة ، وبذلك يسد جزءا من الحاجيات المتزايدة في استعماله . كما عملت حكومتى على مضاعفة إنتاج معمل تكرير البترول في السويس ، إذ أتمته بالآلات اللازمة ليتمكن من مواجهة الزيادة في إنتاج البترول الخام المحلى .

لؤبذل حكومتى جهدها ، لتشجيع عمليات استغلال المعادن في الصحارى ، فتعمل على توفير موارد المياه ، وإنشاء المطارات والمحطات اللاسلكية بها ، وتمهيد الطرق الصحراوية ، ولقد شرعت فعلا في إنشاء طريقين معبدين ، بين قنا والقصر ، وبين ادفو ومرسى أبى علم على البحر الأحمر .

لؤمن المشروعات التى ستقدم بها حكومتى الى حضراتكم في هذا الدور ، مشروع إنشاء دار لسك العملة كى تسك مصر عملتها .

لؤل كانت السياحة تعد موردا هاما من موارد الثروة القومية ، فإن حكومتى حرصت على الاهتمام بشؤونها ، وستقدم

طلبات الهيئات العالية والشركات ، فتتقل نشاطها إلى أوساط المال أنفسهم .

لقد وجهت حكومتى عناية كبيرة إلى الشؤون الثقافية في السودان ، فأنشأت إدارة خاصة تشرف على تيسير أسباب التعليم للطلاب السودانيين بالمعاهد المصرية ، وعلى إيفاد بعوث منهم إلى الخارج . وقد بلغ عدد الطلبة السودانيين في العام الماضي حوالى السائة وعدد أعضاء البعثة الداخلية نحو مائة وخمسين وعدد أعضاء البعثة الخارجية نحو ثلاثين .

لقد رأيت حكومتى فتح مدرسة ثانوية في الأبيض ، ومدرستين ابتدائيتين في بورسودان وكسلا ، ومدرستين أوليتين في واو وبور في جنوب السودان .

لأعني حكومتى بالتعاون الثقافي مع البلاد العربية ، وقد بلغ عدد المدرسين المصريين المتدربين للتدريس في الأقطار الشقيقة نحو مائة مدرس ، وبلغ عدد الطلاب الوافدين نحو ثلاثة آلاف ، وتلقى شؤون فلسطين الثقافية عناية خاصة ، وقد أعادت حكومتى فتح المدارس في بعض المناطق ببا ، ورحبت بالتحاق أبناء فلسطين بالمعاهد المصرية .

### حضرات الشيوخ ، حضرات النواب

لأقوم الأزهر الشريف بأداء رسالته على وجه فيه الخير للناس ، وهو عامل على نشر الكتب الإسلامية النافعة ، ومعنى بإرسال البعوث من العلماء إلى البلاد الشقيقة المجاورة ، وإلى باكستان وجزيرة سيلان واوغنده .

لأستبصر دراسات خاصة في اللغات الأجنبية للعلماء الذين لهم المام بها ، حتى يتمكن الأزهر من إرسال مبعوثين منهم ، لنشر الثقافة الدينية في البلاد التي لا تتكلم إلا بهذه اللغات .

أنسوه من عمل الحكومة المتواصل في تحسين حالهم ووضع نظم ثابتة لتعليمهم وتنقلهم .

لأؤدات عناية الحكومة بالترقية البدنية ، وبرفع المستوى الصحي للتلاميذ ، وقرغت من تعميم التغطية في جميع المدارس الأولية .

لأعمل على رفع مستوى التعليم الحر بزيده بالمعلم الصالح وتأمين رجاله على مستقبلهم ، وامتدت إشراف الحكومة على جميع المنشآت التعليمية الحرة مصرية كانت أو أجنبية بعد إقراركم القانون الجديد لتنظيم المدارس الحرة .

لأؤد أتمت جامعة فؤاد الأول إنشاء معهد عالٍ للدراسات الخاصة بالسودان ، ومعاهد ودراسات عالية أخرى في بعض الكليات . كما واصلت جامعة فاروق الأول عنايتها بدعم هيئات التدريس ، وبدأت بعض الكليات في استكمال دراساتها العليا ، ولم إنشاء بعض المعاهد الجديدة بها .

لأجبرى العمل عاجلا لإتمام مباني المدينة الجامعية لسكنى الطلاب بالجيزة ، وذلك الصعوبات في سبيل حصول جامعة فاروق الأول على الأرض اللازمة لمبانيها ، وأقرت حكومتى برنامجا ضخما للمباني المدرسية يتقد في مدى عشر سنوات ، كما تقوم بإعداد المباني اللازمة للجامع الأزهر .

لأعترم حكومتى إنشاء مجلس موحد لمعاهد التعليم الفني العالي ، يكفل القيام على شؤونها المشتركة ، لما تين من صواب قيام هذه المعاهد بجانب الكليات الجامعية ، لظبية الصبغة العملية عليها ، ولتمكين طائفة غير قليلة ممن أتموا التعليم الثانوي من إتمام التعليم العالي بها .

لأتمضى حكومتى في نشر الثقافة العامة بين طبقات الشعب ، وتوالى مؤسسة الثقافة الشعبية نشاطها التعليمي وتعمرت تلبية

لإولى الأهر اهتمامه بالمعاهد الدينية الجديدة ، وسيوجه عنايته نحو المعهدين اللذين سينشآن في المنيا والمنصورة .

كما يرضى شؤون الطلاب الوافدين إلى الأهر من البلاد المختلفة ، ويوجههم الوجهة الصالحة ، ويرتب لمن لا يعرفون اللغة العربية منهم دروسا خاصة ، لانتظام مع غيرهم من الطلاب في المعاهد والكلديات الأهرية ، ويبني لأهل البلاد النائية ، بكنوب أفريقيا وزنجبار وسيراليون وبزيرة سيلان والأفغان ، سبل الراحة في السكن والمعيشة ، كما يصرف إعانات لمن اقتطعت صلاحهم ببلادهم .

لأننى حكومتى بالمساجد وشؤون موظفيها ، وأعدت مشروع قانون لصندوق الاذخار للقائمين بأمر هذه المساجد . كما رأيت أن تزود المساجد الكبيرة بكتبات .

لأننى حكومتى بإجراءات لإنشاء مسجدين كبيرين أحدهما بانغرهطوم والآخر بـمـحـلفـا .

لأننى أخذت في التوسع في سياسة البر بالمتحاجين ، بإنشاء مؤسسات القرض الحسن في الأحياء الصغيرة في مختلف المدن ، تخفيفا لضائقة الفقراء ومتوسطى الحال .

لأننى عملت على حصر الأعيان الموقوفة التى لا تقبل ريعا ، والتصرف فيها ، واستخدام أموال البذل لبناء الدور والعمارات ، مساهمة منها في تفريج أزمة السكن ، فأنتم بناء خمس عمارات كبرى في القاهرة والاسكندرية .

حضرات الشيوخ ، حضرات الثواب

أشكر حكومتى أن تعلن ، أنه قد تحقق أملها في القضاء نهائيا على وباء الكوليرا ، بفضل ما اتخذته من إجراءات ، كانت موضع تقدير الهيئات الصحية العالمية والحكومات الأجنبية .

( تصنيف ) .

لأننى تأييت حكومتى السير بخطوات واسعة لرفع المستوى الصحى في الريف ، بتعميم المجموعات الصحية بالقبرى ، فأصبح عددها الآن ١٧٩ مجموعة فضلا عن ٢٣ بحرى العمل في بنائها . كما تعزم إنشاء ٢٠ مجموعة أخرى في العام القادم .

لأننى عملت حكومتى على التخلص من البرك والمستنقعات فضلا عما هم ردمه فعلا حتى الآن ، فقد اتخذت الإجراءات لردم ما يقرب من ٥٠٠ فدان أخرى .

لأننى أخذت حكومتى في مقاومة بينات توالد البعوض في زراعات الأرض بشال الدلتا باستعمال الطائرات .

لأننى تألوا حكومتى جهدا في مكافحة مرض السل ، فأنشأت مستشفيات للأمراض الصدرية ببورسعيد والسويس ودمهور ودمياط والقازيق وبلبيس وبني سويف وملوى . وسيمت افتتاحها جميعا في القريب العاجل . كما شرعت في إنشاء مثل هذه المستشفيات في الاسكندرية والمنيا وأسيوط ومنوف . وهي بذلك تأمل معالجة معظم المصابين بهذا المرض داخل المستشفيات .

لأننى تعنى حكومتى بمحاربة الأمراض المتوطنة ، ففضلا عن الإكثار من الوحدات العلاجية الخاصة ، افتتحت الحكومة أقساما داخلية بهذه الوحدات ، كما تقوم بصرف الأغذية للمرضى المترددين عليها . وقد أولت الناحية الوقائية لهذه الأمراض اهتماما ، فعملت على مكافحة مرض البلهارسيا في أوكار براجيه .

لأننى واصلت تنفيذ البرنامج الخاص بتعميم المستشفيات المركزية في المناطق المحرومة منها ، فشرعت في بناء هذه المستشفيات في مفاغة وإنشأى البارود وههيا وطما وابنوب ومنفلوط وسنورس . وفي تحويل خمسة مستشفيات قروية إلى مستشفيات مركزية في بيلا وأبي المطامير وأبي حماد وكفر صقر والزعفران . وتعمل حكومتى على الإكثار من مدارس القرى .

لأننى رأت حكومتى إنشاء مستشفى بأم درمان .

لقد تم حكومتى بالمراكز الاجتماعية ، وهى تنشئ الآن ثلاثين مركزاً جديداً فيصبح عددها ١١١ مركزاً ، وستنشئ ثلاثين أخرى فى غضون السنة المقبلة .

لقد اتم مجلس النواب بحث مشروع القانون الخاص بفرض خدمات اجتماعية وصحية على ملاك العزب ، وتأمل حكومتى أن يتم إقرار هذا المشروع قريباً .

لأصترم حكومتى التوسع فى إنشاء الوحدات الاجتماعية حتى تشمل جميع العواصم وبعض المراكز .

لوما زالت تعمل على استكمال التشريعات العالية التى تنظم العلاقات بين أصحاب الأعمال والعمال ، فقد فرغت من إعداد مشروعات خاصة بالتأمينات الاجتماعية ، وبالتعويض عن أمراض المهنة ، وتعديل قانون التعويض عن إصابات العمال بما يجعله متفقا مع تطور الظروف ، ويقانون المصنع لكفالة الطمانينة وسلامة العمال أثناء العمل ، وتسجيل العمال العاطلين وتنظيم تشغيلهم ، وستعرض كلها على حضراتكم فى هذا الدور .

لأعمل جار فى بناء مساكن مدينة العمال فى امبابه ، وسيكون الف مسكن منها معدداً لسكن العمال فى خلال هذا الدور .

لأستتابع حكومتى هذه السياسة بإصلاح منطقة المناخين ببورسعيد .

لأعنى حكومتى بمعاونة الهيئات الأهلية ، التى تساهم فى ميدان الخدمة الاجتماعية — وقد زاد عددها عن ثلاثة آلاف هيئة — معاونة فنية ومادية معا . وتعمل على إقامة محطتين للإذاعة على الموجة القصيرة ، بجانب محطة الموجة المتوسطة ،

لقد واصلت الحكومة السير قدما نحو تنفيذ مشروعات إمداد القرى بالمياه الصالحة للشرب ، سواء بالنسبة لعمليات المياه الكبرى أو الصغرى ، فقطعت شوطا بعيدا فى هذا السبيل ، رغم صعوبة الاستيراد .

لقد تم التعاقد على شطر من أعمال ثلاث محطات من محطات المياه الكبرى ، وطرح فى المناقصات العامة جزء كبير من الشطر الباقى لهذه المحطات ، فى حدود الاعتمادات المالية التى أقرها البرلمان لمشروع الخمس سنوات ، كما ستطرح أعمال محطة رابعة يفوقه فى مستهل العام المالى القادم .

لأنظرنا لأن العمليات الكبرى لمياه الشرب فى شمال الدلتا ، لا يتيسر إتمامها إلا بعد عدة سنوات ، فقد أقامت حكومتى عمليات مؤقتة ، لإمداد بيلا وبلقاس وفوه وشرين بشمال الدلتا ، بالمياه الصالحة للشرب فى خلال هذا الدور .

لأعمال عمليات المياه الصغرى ، فقد تم التمهيد على إنشاء ٣٠٠ عملية منها ، كما طرح فى المناقصات العامة إنشاء ٤٨٣ عملية .

لقد أنشأت حكومتى ست عمليات مياه بالبلاد التى بها مجالس بلدية ، كما شرعت فى توسيع صبع عمليات مياه قديمة .

## لأحضرات الشيوخ ، لأحضرات النواب

لأن حكومتى ماضية بمخطوات واسعة فى العناية بالتعاون ، ويعتبر تحويل بنك التسليف الزراعى الى بنك تعاونى خطوة تحول فى حياة الحركة التعاونية ، فستزدهر بمعاونته المنشآت التعاونية غير الزراعية التى ظلت لآن تفتقد مصدر التمويل التعاونى ، كما تعمل الحكومة على تكوين هيئة تعاونية مركزية للشراء والاستيراد ، توحد جهود الجمعيات كلها ، فتصبح قوة لها أوجها فى خدمة المستهلكين وتخفيض الأسعار .

لقد أعدت حكومتى التشريع اللازم لتوزيع الحاموس والأبقار على صغار المزارعين الذين لا يملكون الماشية .

لهمى توالى السير فى سبيل تحسين الإنتاج الحيوانى ، وتربية الأبقار اللبنية والحفاظ على الجواميس المثارة ومنع بيعها بعد انتهاء موسم حلبها .

لقد أخذت الحكومة ، بعد أن وقفت فى مقاومة الأمراض الوبائية فى المواشى ، فى تحضير اللقاح الواقى من المرض الرئيسى الذى يفتك بالواجن ، بمقادير كبيرة وتكاليف قليلة ، وتخصيصه به ، وهى فى سبيل استصدار قانون يجعل هذا التطبيق إجباريا .

### حضرات الشيوخ ، حضرات النواب

شواصل حكومتى بحوثها فى أعلى النيل لإعداد مشروعات الرى الكبرى . ولقد أتمت وضع السياسة المائية الجديدة ، للفترة بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٧٥ ، وهى محل بحث الهيئات الفنية ، وسيعرض البرنامج على حضراتكم فى مستقبل هذا الدور .

للم تكده حكومتى تنهى من تقوية قناطر اسنا ، حتى أخذت فى تنفيذ مشروع ادقينا ، كما أنها ستطرح قريبا فى المناقصة العامة مشروع تقوية قناطر رقتى .

لهمى حكومتى بالبحوث العلمية والفنية ، بذات الصلة الوثيقة بالمنشآت الكبرى على النيل ، فأقامت محطة كبيرة كاملة لتجارب المائية بالقناطر الخيرية .

لأترجو حكومتى أن تعرض على حضراتكم ، فى هذا الدور ، قانون الرى الجديد ، الذى سيحل محل لائحة الترع والجسور .

للم تغفل حكومتى الاهتمام بالقوة الزراعية بالصحراء ، فأنشأت تفتيشا خاصا يشرف على رى الصحارى .

لأعمل حكومتى على معالجة مشكلة المتشردين الأحداث ، وقانون التشرد معروض على حضراتكم . وتضع حكومتى برنامجا لبناء المؤسسات لإيواء كافة المتشردين ، وقد أعدت فعلا مؤسسة بالعباسية ، تتمتع بمبنيها لألف شخص من العجزة وغيرهم ، كما تعد مشروعاً لمؤسسة توفر للعجزة ، الذين يعز شفاؤهم بسبب أمراض الصدر ، سبل الإيواء والراحة .

### حضرات الشيوخ ، حضرات النواب

لأعمل حكومتى جادة على رفع مستوى الإنتاج فى المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية .

لأضعفت جهودها فى توزيع التقاوى المستقاة من القمح والشعير وغيرها بالبدل أو بالنقد ، وستقوم هذا العام بتنفيذ القانون الخاص بتعميم زراعة التقاوى المستقاة من المحاصيل الزراعية ، فى سبعة مراكز جديدة بالوجهين البحرى والقبلى ، كما بدأت فى تطبيق القانون الخاص بحماية بذور التقاوى بحيث تشمل بذور الخضر .

لأستعمل حكومتى على الإنكار من زراعة الزيتون وإنشاء خمس معاصر كبيرة لاستخراج الزيوت .

لأستعمل الحكومة فى تنفيذ برنامج تعميم المجموعات الزراعية ، فأخذت فى استكمال مجموعات الوجه البحرى ، وأنشأت خمس وعشرين أخرى علاوة على الخمس والعشرين مجموعة التى تم إعدادها فى العام الماضى . وأمنتها بما يلزمها من الحفول النموذجية ، وبدأت بإنشاء عشرين مجموعة بالوجه القبلى ، وستتبعها مجموعات أخرى . إلى أن يتم هذا البرنامج جميع المراكز .

لأعمل على استنباط صنفين جديدين من القطن ، والتوسع فى إنتاج الذرة المهيبة .



الآن المنطقة بين الشلال وحلفا ، توطئة للشروع في مد خط حديدى يربط شطرى الوادى .

لأنه تالو حكومتى جهدا في القيام بعمليات الإنشاء والتوسيع والصرف لجميع الطرق في أنحاء البلاد ، وقد تم تحويل كيلومترات عديدة من جسور الترع والمصارف إلى طرق زراعية .

لنقوم الحكومة الآن بإنشاء كبار ملاحية على بحر شين وبحر مويس وبحر الملاح ، وسيتيم قريبا تجديد كوبرى كفر الزيات وإنشاء محطتها الجديدة .

لأنما عن تحسين ميناء الاسكندرية ، فهو أخذ في الاطراد ، فشرع فعلا في إنشاء حوض البترول وأرصعة الركاب ، واتخذت الاجراءات التمهيدية لنقل مستودعات البترول التابعة للشركات المختلفة إلى منطقة مستقلة .

لأنه اهتمام حكومتى نحو ربط القرى والكفور بالأقاليم بإنشاء مكتب بريدية متقلة .

## حضرات الشيوخ ، حضرات النواب

لقد أنجزت حكومتى وعداها باعداد النظم والتشريعات ، التى تمهد لتصير الأعمال بالحاكم المختلفة ، فأقرتم البعض والباقي محل نظركم ، وستقدم في هذا الدور ، بمشروع قانونين : الأول يوضع قواعد المرافعات في الأحوال الشخصية ، والثانى بإنشاء إدارة خاصة بالدوائع والأمانات ، كما أنها في سبيل تقديم إدارة مشروعات قوانين : بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء ، وبمنظام القضاء الشرعى والمرافعات الشرعية ، وبالسجل العنى ، وبالأحوال الشخصية .

لقد صدر في نهاية الدور الماضى القانون المدنى الجديد وحدد العمل به يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وهو عمل تشريعى جليل يدعو لفخرنا .

( نصفيق ) .

لقد أخذت في العمل على تنفيذ مشروع استنزاف المياه الجوفية ، لاستخدامها في تحويل حياض مديرية قنا في مساحة كبيرة للرى الصينى . وهى تزم تجربة هذه الطريقة لتخفيض مستوى المياه الجوفية في مناطق جنوب الدلتا .

لأنه مشروع حكومتى ، بخطى واسعة ، في تنفيذ مشروع كهربة نزان أسوان . وقد أتمت اللجنة الدولية بحث مشروع مصنع السباد ، وسيعرض على حضراتكم ما انتهى اليه البحث في مستهل هذا الدور . كما أنها معنية بإنشاء مصنع للصلب ، وستدعو قريبا بلجنة دولية من الخبراء العالمين لبحثه .

لأنه تعمل جادة على إقامة المحطات الميكانيكية والكهربائية الجديدة ، لاستكمال مشروعات الرى والصرف بالوجهين البحرى والقبلى ، وعلى إنشاء محطة مركزية كبيرة لتوليد الكهرباء بالقرب من طلفا .

لأنه ستسلم حكومتى منشآت شركة ليون في القاهرة في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ وتتولى إدارتها ( تصفيق ) ، كما شرعت في إقامة محطة كهربائية شمال القاهرة .

لقد أخذت حكومتى في دراسة مشروعات استصلاح بعض المناطق المجاورة للوانى المصرية : بتدبير المياه لها لتموينها بالخضر والفاكهة .

لأنه مشروع حكومتى ، نصب عينها تحسين الملاحة النهرية ، وسيتيم قريبا إيصال مصر بالاسكندرية عن طريق رياح البحيرة . لنقدم حكومتى لحضراتكم مشروع قانون بلدية القاهرة .

## حضرات الشيوخ ، حضرات النواب

لأنه عمل حكومتى على تجديد وسائل النقل وزيادة سرعة القطارات وتوفير أسباب الراحة لركاب مختلف الدرجات ، كما رأت تقرير تخفيض جديد في أجور السفر ، وهى تدرس

لأن حكومتى لماضية على سياستها من تقرب القضاء إلى المتقاضين ، وإعداد دور المحاكم الصالحة ، واعتزمت إنشاء محكمتين ابتدائيتين بأسوان وبها ، وبذلك تم المحاكم الابتدائية كافة المديرات ، وبإنشاء خمس عشرة محكمة جزئية بالمراكز التى أنشئت حديثا حتى تنتشر المحاكم الجزئية بكافة المراكز ، كما ستقيم أربع محاكم ابتدائية شرعية بمديرات البحيرة والجيزة والفيوم وسوهاج . وهى مشككة أن ترفع قضاها لإدارة قضائيا الحكومة فى أسبوط .

**لحضرات الشيوخ ، لخصرات النواب**

لقد واصلت حكومتى جهودها فى سبيل توطيد دعائم الأمن ، ووقفت فى العمل على استقراره إذ تناقص عدد الجنائيات فى المدة من أول يناير الماضى حتى آخر أغسطس ، بنسبة ١٩ فى المائة .

لقد أنجزت حكومتى ما وعدت من العمل على تحسين حال رجال البوليس والإدارة ، وساهمت فى مشروع إنشاء صندوق الادخار المخصص للكونستابلات الخارجين عن هيئة العمال وأقارب البوليس . وستعمل على إنشاء مستشفى خاص لمعالجة ضباط ورجال البوليس .

لأن تغفل حكومتى مكافأة الضباط وصف الضباط والعساكر الذين يصابون فى حوادث جنائية ، وتعويض وريثة من يستشهد منهم بمكافآت سخية ، مع صرف معاشات استثنائية لهم ، عدا تعليم أولادهم بالمجان فى جميع مراحل التعليم .

لأن تباعدت خطتها فى التوسع فى إنشاء المراكز ونقط البوليس ، فتم تقرير ثلاثة مراكز فى الأقاليم ، وثلاثة أقسام فى المحافظات ، وكذلك ١٤ نقطة للبوليس .

لأن قامت حكومتى بتعزيز قوات البوليس بزيادة ١٦٦٦ صف ضباط وعسكري ، وبإنشاء قوة إضافية للطوارئ مكونة من ٢٠٠٠ جندي لحراسة المنشآت والمرافق العامة ، كما خصصت قوات أخرى لمطاردة الأشقياء والضرب على أيدي العابثين بالأمن . وستعمل على استكمال تسليح رجال البوليس وانخراطهم بالأسلحة الحديثة .

لأن أنشأت حكومتى مکتبا للبوليس الدولى الجنائى وبأشر عمله فعلا ، بعد أن زار مندوبوه المكتب الرئيسى للبوليس الدولى الجنائى ووقفوا على أحدث الطرق المتبعة فيه . وتواصل حكومتى مكافحة تجارة المخدرات ، فعملت على إنشاء إدارة خاصة للمكافحة ، والتوسع فى نشر فروعها بالأقاليم .

لأن أنشأت حكومتى مکتبا للبوليس الدولى الجنائى وبأشر عمله فعلا ، بعد أن زار مندوبوه المكتب الرئيسى للبوليس الدولى الجنائى ووقفوا على أحدث الطرق المتبعة فيه . وتواصل حكومتى مكافحة تجارة المخدرات ، فعملت على إنشاء إدارة خاصة للمكافحة ، والتوسع فى نشر فروعها بالأقاليم .

### لحضرات الشيوخ ، لخصرات النواب

لأن تبذل حكومتى عناية خاصة بالجيش فى البر والبحر والجو (تصفیق حاد) ، وتعمل على تقويته وإعداده إعدادا جديرا بهذا العهد الجديد ، وقد خطلت خطوات موفقة فى هذا السبيل .

لأن كانت الأعمال الباهرة التى قامت بها قواتنا المسلحة فى زحفها على فلسطين ، لإعادة السلام والأمن الى ربوعها ، صفة جديدة من الجهد والفخر تضاف إلى الصحف الأولى ، صفح إبراهيم العظيم ومجد على الكبير . (تصفیق حاد) .

لولا يزال الطيران المدني محل اهتمام حكومتى ، وقد شرعت فى تحسين كثير من المطارات وأتمت إنشاء المطار البحرى بميناء قواد الأول البحرى بالاسكندرية .

لولا كان هناك ارتباط وثيق بين الأرصاد البحرىة وأعمال الطيران الحربى والمدنى ، فإن حكومتى عاملة على النهوض بمصلحة الأرصاد البحرىة ، حتى تستطيع أن تؤدى رسالتها على الوجه الأكمل .

### الحضرات الشيوخ ، والحضرات النواب

أن الظروف الخطيرة التى يجتازها العالم ، وما نرجوه لبلادنا من أمن وقدم وازدهار ، تفرض علينا أن نضاعف الجهد فى العمل المستمر المتواصل لخير الوطن ، وأن نبقى أشخاصا ، ونذكر بلادنا ، متكافئين على البناء والتعمير ، وأننا نتواصى بالحق وتتواصى بالصبر .

( تصفيق حاد ) .

أسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعا إلى ما فيه الخير والسداد ، وأن يحقق لبلادنا العزىة ما نرجوه لها من مجد وسؤدد ورخاء .

( تصفيق حاد ) .

وبعد انتهاء حضرة صاحب النبوة رئيس مجلس الوزراء من التلاوة ، تقدم بخطاب العرش إلى حضرة صاحب السمو الملكى نائب جلالة الملك ، فتناوله سموه وسلمه إلى حضرة صاحب حضرة صاحب السعادة رئيس المؤتمر فتهنئ سعادته "عيش الملك" ثلاثا ورد الحاضرون هتافه وقولنا: ثم نهض حضرة صاحب السمو الملكى نائب جلالة الملك للانصراف عند الساعة الحادية عشرة والنقيقة الخمسين فوقف الحاضرون إجلالا ، بحين سموه بالتصفيق الحاد .

لغيا سموه الملكى الحاضرين .

وفى أثناء مقادير سموه العامة بين التصفيق الحاد المتواصل ، هتف حضرات الأعضاء المحترمين :

"عيا ملك الوادى" ، ورددوا هذا الحثاف جميعا ، كما هتفوا "عيش ملك مصر والسودان" .

لحما أحرز السلاح البحرى الملكى السيطرة الكاملة فى البحر ، وأبدى رجاله كثيرا من ضروب البسالة والإقدام ، ومهدت ضرباتهم السليمة المتلاحقة الطريق أمام الجيش البحرى ، مما كان له خير الأثر فى أحرزه من انتصارات .

( تصفيق حاد ) .

لوقد أولت حكومتى هذا السلاح البحرى عظيم اهتمامها ، فعملت على رفع مستواه من جميع الوجوه ، وأنشأت كلية للطيران ، وهى فى سبيل إنشاء مصنع لأجسام الطائرات .

لأنوجه حكومتى كامل عنايتها إلى السلاح البحرى وتعمل على إعادته إلى سابق مجده بإذن الله .

( تصفيق حاد ) .

لوقد استجابت حكومتى ، إلى قرار اللجنة الذى أصدره مجلس الأمن فى يوليه سنة ١٩٤٨ ، لإظهارها لحسن نياتها ، وتوكيدها لصداق رغبتها فى التعاون مع هيئة الأمم المتحدة .

لأكن الصهيونيين تقصوا القرار ، وعملوا فى فترة الهندسة على استيراد الرجال والأسلحة والعتاد برىا وبحريا وجويا ، وهاجوا بها الجيش المصرى ، فصمد لهم ووقف فى سبيلهم بشجاعة الماثورة ، محتفظا بكائه كاملا سليما وجسمهم خسائر فادحة .

( تصفيق حاد ) .

لوقد بدأت حكومتى العمل على إنشاء مصانع الأسلحة الذخيرة ( تصفيق حاد ) ، لينتسب سد مطالب الجيش منها عليها .

## ٥ - إبلاغ الهيئة

توجه لجنة الاستقبال البرلمانية الى القصر الملكي - القلعة الملكية السامية

ثم وقفت الجلسة ، وتوجهت هيئة لجنة الاستقبال البرلمانية لتقديم فروض الشكر لحضرة صاحب الجلالة الملك . وكانت الهيئة مؤلفة من حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس المؤتمر ، ومن حضرات الشيوخ المحترمين : أحمد علي باشا ، والأستاذ محمد عبد الوكيل ، الوكيلين ، وأحمد عبيد بك ، والأستاذ عبد الرحمن برهان نور ، وعبد عطية الناظريك ، والسيد عبد المجيد الزمالي ، والأستاذ عبد الرزاق وهبه القاضي ، وحضرات النواب المحترمين : الشيخ سيد عيسى صقر أكبر النواب سنا ، والأستاذ أحمد عثمان عبد الغفار ، والأستاذ حسين محمود سليمان أصغر النواب سنا .

وعند الساعة الواحدة بعد الظهر ، أعيدت الجلسة برئاسة حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس المؤتمر .

وتولى السكرتارية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين : الأستاذ عبد الرحمن برهان نور ، والأستاذ عبد الرزاق وهبه القاضي .

الرئيس - حضرات الزملاء المحترمين ،

تشرفت لجنة الاستقبال بمقابلة حضرة صاحب الجلالة الملك العظيم ، وأبدت بجلالته وجماعنا جميعا في أن يتم الله على جلالته تلبية النداء السريع وشكرا بجلالته تفضله بالأمر بافتتاح الدورة البرلمانية .

تفضل بجلالته بالتلقى السامي الكريم الآتي :

” أشكركم ، وقد أسفدت لعدم تمكني من مشاركتكم اليوم في افتتاح الدورة ، وقد استمعتم لخطاب العرش وما فيه وهذه هي الدورة الخامسة المتعاقبة للفصل التشريعي الحالي “ .

فشكرت بجلالته تفضله بهذا التلقى الكريم .

٦ - التصديق على مضبطة هذه الجلسة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة هذه الجلسة التي ليث على حضراتكم الآن .

( لم يترشح أحد ) .

الرئيس - تصلىق الهيئة على المضبطة ، وأعلن انقضاء المؤتمر ، وكل عام وحضرته بخير .

( انقضت الاجتماع الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة عشرة مساء ) .

# مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

## دور الانعقاد العاды الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة الأولى

المعقودة علنا في يوم الاثنين ٢١ المحرم سنة ١٣٦٨ ، الموافق ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٨

#### ملخص

##### دوم الجلسة

- ١ — مرسوم بدعوة البرلمان إلى الاجتماع ... .. ٢١
- ٢ — كلمة الرئيس بمناسبة بدء المجلس أعماله في هذا الدور العاды — مشروعا قانون المراضات والإجراءات الجفائية — المؤتمر البرلماني بشأن ( اجتماع مور) — المؤتمر البرلماني الدولي برودما — مؤتمر السياحة برابالو — المؤتمر الاقتصادي بمجموعة ٢١
- ٣ — تأليف مكتب المجلس — موافقة المجلس على بقاءه كما هو ... .. ٢٢
- ٤ — انتخاب بلغة الجواب على خطاب العرش ... .. ٢٣
- ٥ — انتخاب الجبان وزساعدا وسكرتير ... .. ٢٣
- ٦ — إجازتان ... .. ٢٣
- ٧ — مرسوم بإطلاق اسم "وزارة الحرية والبحرية" على وزارة الدفاع الوطني ... .. ٢٤
- ٨ — قرار مجلس الوزراء بمكعب معالي وزير المواصلات لقول أعمال وزارة الداخلية ... .. ٢٤
- ٩ — تعيين سعادة محمد علي طوبو باشا (عضو المجلس) سفيرا لبحرلدى الباكستان — كلمة الرئيس — إعلان غلو المحل ... .. ٢٥
- ١٠ — مراسم بقوانين مدوت يندفص دور الانعقاد العاды الأخير للبرلمان :
- ( أ ) — تحديد المساحة التي تروغ علنا في سنة ١٩٤٨ — ١٩٤٩ الزراعية ... .. ٢٥
- ( ب ) — تبين المساحة التي تروغ لسا وشيرا في سنة ١٩٤٨ — ١٩٤٩ الزراعية ... .. ٢٥
- إحالتها إلى لجنة الزراعة ... .. ٢٥
- ( ج ) — بإنشاء إدارة الكهرباء والغاز كهيئة التامة ... .. ٢٥
- إحالة إلى لجنة الأشغال ... .. ٢٥

## درج الصفحة

## ١١- مشروعات قوانين ولادة من مجلس النواب :

- ( أ ) تنظيم المدارس الابتدائية ، واضمان قيادة القواسم الابتدائية ... ٢٦ ... ..
- ( ب ) تنظيم المدارس الثانوية ، واضمان قيادة القواسم المتوسطة والثانوية ٢٦ ... ..
- ( ج ) بإنشاء صندوق أمداد لمرضى التعليم الحر ... .. ٢٦ ... ..
- إحالتها إلى لجنة المعارف ... .. ٢٦ ... ..

## ١٢- مراسيم بمشروعات قوانين :

- ( أ ) تسجيل السفن التجارية ... .. ٢٧ ... ..
- ( ب ) فرض رسم امتحان عن طيات الترخيص في قيادة الطائرة ، أو من لولة مهنة ميكانيكي أو رئيس وفاد في الحوائن ... ٢٧ ... ..
- إحالتها إلى لجنة المراسلات ... .. ٢٧ ... ..
- ( ج ) بإحراز السلاح وحده ... .. ٢٧ ... ..
- إحالة إلى لجنة الداخلية ... .. ٢٧ ... ..
- ( د ) بفتح امتداد إسماني في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ يبلغ ٤٥٠٠ جنيه ، في القسم ٩ " المخصصات الملكية وديوان جلالة الملك " ، فرع ٣ " ديوان جلالة الملك " ، باب ٣ " أعمال جديدة " ، فقرة إنشاء مرص ضرب قاذو الطينة لتزيتات الحرس الملكي ... .. ٢٧ ... ..
- ( هـ ) بفتح امتداد إسماني في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ يبلغ ٢٥٠٠ جنيه ، في القسم ٦ " قذوالة المالية " ، فرع ٢ " مصلحة الضرائب " ، فصل ١ " قسم الضرائب العقارية " ، باب ٣ " أعمال جديدة " ، فقرة جراحة ... .. ٢٨ ... ..
- ( و ) بفتح امتداد إسماني في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ يبلغ ١١٥٣٩٤ جنيه ، في القسم ٨ " وزارة المعارف السورية " ، فرع ٣ " دار الآثار العربية " ، باب ٣ " أعمال جديدة " ، فقرة جراحة الآثار الخاصة بالقبور القديمة المذكورة على إسمائها ... .. ٢٨ ... ..
- ( ز ) بفتح امتداد إسماني في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ يبلغ ٤٥٠٠ جنيه ، في القسم ٩ " وزارة الداخلية " ، فرع ١ " ديوان السام " ، باب ٢ " مصروفات طاعة " ، بند ١١ " مصروفات مرية " ، لعدم كفاية الاتحاد المالي ... .. ٢٨ ... ..
- ( ح ) بفتح امتداد إسماني في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ يبلغ ٩١٠٠٠ جنيه ، في القسم ١٩ " مصروفات حالة المزارعين " ، مصروفات زوات ومهمات إلقاء الحرائق التي تحدث من الغارات ومن إلقاء القنابل ... .. ٢٨ ... ..
- ( ط ) بإلزام لوزير المالية في أن يأخذ من المال الإحتياطي ما يلزم لتعويض حيلة الإكراه بالناز بالقاهرة إلى شركة الناز " ليرين " ، في حدود ٤٥٠٠٠٠ جنيه ، على أن يرد إلى الإحتياطي العام ما يكون قد أخذ ، وذلك من ناقض لإرادات محطة الإكراه بالقاهرة على مصروفاتها سويًا ... .. ٢٨ ... ..
- ( ي ) بإلزام الحكومة أن تأخذ من الإحتياطي العام ٨٨٠٠٠ جنيه ، لغرضية قنات إخماد المجرمين في فلسطين من المصيرين غير القادرين ٢ وتكاليف لإيواء وإعالة المهاجرين إلى الديار المصرية من الفلسطينيين العرب ، وذلك طاعة على مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه المأخوذة من الإحتياطي لهذا الغرض بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٨ ... .. ٢٨ ... ..
- ( ك ) بإمتداد تجديد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ١٥٠ ( قسم كركوز ) بالإسكندرية ، مساحتها ٦٨ و ٧٣ مترًا ، ومقدورها يبلغ ١١٠٠ جنيهات و ٥٢٠ ملية إلى جمعية النهضة القومية الخيرية الإسلامية بالإسكندرية ، في إيجار إسمي قدره جنيه واحد في السنة ، ولقد تمأن سنوات ، لاستعمالها ساحة للألعاب لطلاب مدرسة لجمعية الملاعبة هذه الأرض ، وبشرط عدم استعمال هذه المساحة في غير الغرض الموزع من أجله ... .. ٢٨ ... ..
- ( ل ) بإمتداد تجديد وتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف بالتميا ، مساحتها ٢٠٩٧ و ٢٠٢ مترًا إلى جمعية الرق بالحيوان بالتميا ، لمدة ١٥ سنة تبدأ من أول نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، وذلك بإيجار إسمي قدره ١٠٠ علم سويًا وبمضى الشروط السابقة ... .. ٢٨ ... ..

## رقم الصفحة

- (م) بنح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ ، يبلغ ٧٢٢٤ جنيهاً ، في القسم ٦ "وزارة المالية" ،  
 فرع ٦ "مصلحة الأملاك الأميرية" ، باب ٣ "أعمال جديدة" تصرف من الأرض المزروع ملكيتها لنفسها  
 ٢٩ ... .. تقصر الميزنة الحاصرة ... ..
- (ن) اعتماد حساب الميزنة المقتطعة لسنة ١٩٤٧ — ١٩٤٨ ... .. ٢٩
- (س) » » ختات جامعة تزداد الأول لسنة ١٩٤٧ — ١٩٤٨ ... .. ٢٩
- (ع) » » » » قانون الأول لسنة ١٩٤٧ — ١٩٤٨ ... .. ٢٩
- إحالة إلى لجنة المالية ... .. ٢٩
- (ف) بمذكرة صولات الجيش والطيران ومكافأته ... .. ٢٩
- إحالة إلى لجنة المالية والبحرية والسودان بمقتضى ... .. ٣٩
- (ص) بنح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ ، يبلغ ٢٠٤٠ جنيهاً ... .. ٢٩
- إحالة إلى لجنة الأوقاف والمجاهد الدينية ... .. ٢٩
- ١٣ — تقرير ديوان الحاسبة عن الحساب الختات لوزارة الأوقاف لسنة المالية ١٩٤٦ — ١٩٤٧ ... .. ٣٠
- إحالة إلى لجنة الأوقاف والمجاهد الدينية ... .. ٣٠
- ١٤ — تعيين حضرتي التبيين المحترمين : رئيس لجنة المالية شيوخ ، والأستاذ عبد القادر الجلال ، صوبين المجلس الاستشاري  
 الأمل لمصلحة الأملاك ... .. ٣٠
- ١٥ — تعديل على مرائض ... .. ٣٠
- طبق رقم ١
- ١٦ — اقتراح كثر عناصر إيمان التي قامت بمقتضى القانون المؤقت ، وقانون المرافعات ، وقانون الإجراءات الجنائية — الموافقة  
 على الاقتراح ، وعلى اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق كثر عناصر قانون الرفقة ... .. ٣٠
- ١٧ — اقتراحات :
- (الأول) من حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن نو ، بنح بوزارة الشؤون وأثره في تحديد أساطير القطن ... .. ٣١
- إحالة إلى لجنة المالية مباشرة ، نظره بطريق الاستعجال ... .. ٣١
- (الثاني) من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد أبو القليل ، بإقامة الاقتراح إلى كلتي الحقوق بمقتضى قرار الأول  
 وقانون الأول ... .. ٣١
- (الثالث) من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد أبو القليل ، بعدم منح دولاً مباحة ... .. ٣١
- إحالتها إلى لجنة الاقتراحات والمرائض ... .. ٣١
- ١٨ — استعجابان :
- (أ) استعجاب موجه إلى حضرتي صاحبي المودة والمجال رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ، من حضرة الشيخ المحترم  
 محمد توفيق مراح الدين باشا ، عن سياسة الحكومة تجاه القضية المصرية — تحديد يوم المائدة يوم بعد أسبوع ... .. ٣١
- (ب) استعجاب موجه إلى حضرة صاحب المودة رئيس مجلس الوزراء والمالك العسكري العام ، من حضرة الشيخ المحترم  
 محمد توفيق مراح الدين باشا ، عن استغلال الأسلاك العسكرية في التفتيش على حرية الصحافة — تحديد يوم المائدة يوم  
 بعد أسبوعين ... .. ٣١

## رقم الصفة

١٩ — اقتراحا بمشروع قراراتين من حضرة الشيخ المحترم محمد عزاد سراج الدين باشا :

(الأول) بأن ما وصلت إليه الحالة في فلسطين يستدعي أن تدل الحكومة إلى المجلس بكل ما لديها في هذا الموضوع الهام، حتى يستمر المجلس ، وتنفذ الحكومة كل راية — تحديد جلسة يوم ٣٠ نوفمبر الحال لاتقاء البان ... ٢٢ ...

(الثاني) بأنه لا يجوز الرقابة أن تخض أية رسالة واردة باسم عضو من أعضاء البرلمان — إحالة إلى لجنة الشؤون الدستورية ٢٢ ...

٢٠ — تقرير لجنة العدل عن مشروع القانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا ، بتعديل قانون الانتخاب فيما يتعلق

بالقصر في صفة نيابة أعضاء مجلسي البرلمان ... ٢٣ ...

تأجيل استمرار التقريرية ثلاثة أسابيع ... ٢٣ ...

٢١ — تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، انقاص

بفرض ضريبة على دوس الأموال المغفلة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العدل ... ٢٣ ...

إحالة إلى اللجنة ، لإعادة نظره مع لجنة التجارة والصناعة مجتمعين ... ٢٤ ...

٢٢ — تقرير لجنة الصحة عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بإنشاء نقابات واتحاد نقابات الفهن الطبية ... ٢٤ ...

إحالة إلى اللجنة بناء على طلب المقرر ... ٢٤ ...

٢٣ — تقرير لجنة المالية عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم زكريا مهرا باشا ، بشمول البنك الأهلي إلى

بنك مركزي ... ٢٤ ...

تأجيله ثلاثة أسابيع ... ٢٦ ...

٢٤ — تقرير لجنة المالية والادعاء الوطني عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم اللواء حسن عبد الوهاب باشا ،

بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٦ ، انقاص بتعديل جملتها ما هيأت النشاط وصف الضباط وعساكر

الجيش ... ٢٦ ...

تأجيله أسبوعين ... ٢٦ ...

٢٥ — تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والعدل عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة محمد خطاب بك عضو المجلس سابقا ،

بإستئثار الأراضي المصلحة ... ٢٦ ...

إحالة إلى اللجنة بناء على طلب الحكومة وموافقة المقرر ... ٢٧ ...

٢٦ — تقرير لجنة المرافعات عن مشروع قانون المرافعات ... ٢٧ ...

تأجيله أربعة أسابيع ... ٢٧ ...

٢٧ — تقرير لجنة قانون الإجراءات الجنائية عن مشروع قانون الإجراءات الجنائية ، وعن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب

بتعديل المادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات والمداينتين ١٥١ و ١٧١ من قانون تحقيق الجنايات ... ٢٧ ...

تأجيلهما خمسة أسابيع ... ٢٨ ...

٢٨ — تقرير لجنة تحقيق صحة الشكوى من موضوع صحة عضوية حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد سليم جابر ، والعمتين المقدسين

في القضاء ... ٢٨ ...

ملحق رقم ٢

الواقعة على التقرير ، وإعلان صحة عضوية حضرة الشيخ المحترم ... ٢٨ ...

٢٩ — تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والعدل عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بشأن التقنين والنظم ... ٢٨ ...

إحالة إلى اللجنة نظره مع لجنة المداينة مجتمعين ... ٢٨ ...



اجتمع المجلس الساعة الخامسة مساء ، برئاسة حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس المجلس .  
وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما عدا :  
النائبين :  
أولاً - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :  
صليب ساني باشا ، محمود خيرى باشا .  
ثانياً - باعذار :  
عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

اللواء أحمد شريف باشا ، أحمد علي أبو سبيت بك ، أحمد لطفي السيد باشا ، الأستاذ إسماعيل حمزة ، إسماعيل صديق باشا ، حسن حسن عزام بك ، الأستاذ حسن عبد القادر ، حسن عبد الوكيل ، اللواء حسن عبد الوهاب باشا ، حسن مظلوم باشا ، حسين سالم الغراب ، الأستاذ عباس الجبل ، عبد الرحمن قنوح ، عبد الفتاح يحيى باشا ، الشيخ ديد الله عمر عبد الآخر ، علي ماهر باشا ، فهمي وصفا بك ، محمد شريف صبرى باشا ، محمد شفيق باشا ، محمد طاهر باشا ، محمد نجيب الترابي باشا ، مصطفى رشيد بك ، يوسف ذو الفقار باشا .

ولم يمتد حضرات الشيوخ المحترمين :  
الأستاذ أحمد أبو الفتوح ، الشيخ إسماعيل نواز ، حافظ رمضان باشا ، شارل بشرى حنا ، عبد الحميد إبراهيم صالح باشا ، علي عبد الهادي باشا ، الشيخ فراج عبد الرحيم مجاهد ، محمد بدير باشا ، محمد توفيق راضى بك ، محمد رشوان الزمر بك ، محمد عبد الجليل سمير باشا ، الأستاذ محمد علي شعراوي ، الأستاذ محمود أبو الفتوح ، الشيخ منصور حسين السلواوي ، الأستاذ ميشيل رزق ، الشيخ يوسف يوسف الشرنوبى .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب الدولة محمود فهمي القزويني باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية ، وحضرات أصحاب الممالى :  
أحمد عبد الغفار باشا وزير الزراعة ، محمود حسن باشا وزير دولة ، الدكتور نجيب أسكندر باشا وزير الصحة العمومية ، علي عبد الرازق باشا وزير الأوقاف ، الفريق محمد حيدر باشا وزير الحربية والبحرية ، جلال فهم باشا وزير الشؤون الاجتماعية .  
تولى السكرتيرية العامة أمين عز العرب بك .

### المكتب الموقت

الرئيس - طبقاً للادتين ٤٣ و ٤٤ من اللائحة الداخلية ، أدهو حضرة الشيوخ المحترمين : محمد فؤاد سراج الدين باشا ، وشهادة السيد سليم باشا ، ليليل في مقاعد السكرتيرية البرلمانية ، بوصف كونها أصغر الأعضاء سناً .  
( جلس في مقاعد السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين : محمد فؤاد سراج الدين باشا ، وشهادة السيد سليم باشا ) .

### ١ - محرم

دعوة البرلمان إلى الاجتماع

الرئيس - يتل نص المرسوم الصادر في ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، دعوة البرلمان إلى الاجتماع .  
تلى المرسوم ، وهذا نصه :

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٩٦ من الدستور ، وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - البرلمان مدعو إلى عقد جلساته العادية ابتداء من يوم الخميس ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، الساعة الحادية عشرة صباحاً .  
مادة ٢ - علي رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم بمدد يقصر اقلية في ٧ المحرم سنة ١٣٦٨ ( ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ) .

### فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الوزراء  
محمود فهمي القزويني محمود فهمي القزويني محمود فهمي القزويني

### ٢ - كلمة الرئيس

بمناسبة بدء المجلس أعماله في هذا المحرم العادي - مشرباً فانوق المرافعات والإجراءات البرلمانية - المؤتمر البرلماني بيان ( اجتماع صوفى ) - المؤتمر البرلماني القول وردا - مؤتمر السياسة برابوا - المؤتمر الاقتصادي بجنوه

الرئيس - حضرات الزعماء المحترمين ،

اليوم نبدأ عملنا البرلماني بهذه الدورة العادية الجديدة ، وكل عام وأنتم بخير ، والله أروجو أن يوفقنا جميعاً لأداء واجبنا بما يحقق خير الوطن .

وإننا لنبدأ عملنا اليوم ، وجدول أعمالنا حافل بمشروعات عديدة كبرى يقتضى نظرها وبمبها كل دقة وحكمة . وحسبى أن أشير من تلك المشروعات إلى ما يتصل بانهاء فترة الانتقال القضائي ، ونقل الدعاوى المنظورة اليوم أمام القضاء المنحط إلى المحاكم الوطنية ابتداء من ١٥ أكتوبر المقبل .

وقد بذلت الجتهان الثمان مصعبنا مشروع قانون المرافعات والإجراءات الجنائية ، اللذين أحدا لهذا الاستقال ، جهوداً جديرة بأحسن التناء ، وأدنا على المشروعين من التمديلات ما اعتقدنا أنه كفيل بتيسير التقاضي

الشيخ المحترم عزك المبراني باشا وحضرة النائب المحترم الأستاذ مهدي الحليم محمود على إلى لبنان، تلبية لدعوة البرلمان اللبناني.

وفي التقريبات بين ٢٠ و ٢٤ أغسطس الماضي، اجتمعنا في صيف صوفر معثل الشعب البرلمانية اللبنانية والسورية والعراقية، ووصف كوننا هيئة تأسيسية، ودرسنا جميعا مشروع الاتحاد البرلماني العربي، الذي أعدته لبنان بالقاهرة، وبنتنا به أن يمثل هذه الشعب من قبل. ونتيجة لهذه الدراسة، وضعا قانون الاتحاد الأساسي في الصيغة النهائية. وسيجتمع مجلس هذا الاتحاد عما قريب بالقاهرة، قاعة هذا الاتحاد بصورة عملية، تنفيذًا لقانونه الأساسي، ودراسة المسائل التي ستعرض على اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي التي ستجتمع ببوايس أواخر ديسمبر المقبل، دراسة تهيئية، ولإعداد العدد لعدد مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي قبل انعقاد مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي، توحيدًا للجهود العربية في المؤتمر المذكور، وليبحث الشؤون البرلمانية الخاصة بالبلاد العربية المشتركة في الاتحاد.

ولا يخفى، وأنا أذكر اجتماع صوفر، أن أسدي جزيل الشكر للبرلمان اللبناني وللحكومة اللبنانية وللصحافة اللبنانية، فقد بذلت أثناء مقامته بالبلاد الجيلة غاية ما استطاع بذله من ألوان الترحيب والإكرام، مما يسرهمتنا، وجعل مقامتنا بين ظهرانيهم محببًا محمودًا.

وبعد عشرة أيام من اجتماع صوفر، اجتمع من وقع عليهم الاختيار، من زملائنا الشيوخ والنواب من مختلف الأحزاب والهيئات، للاشتراك في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي بروما. وهناك في العاصمة الإيطالية، عقدنا مع أعضاء الشعبة التي يتألف منها الاتحاد البرلماني العربي اجتماعًا بالمحاضرة المصرية بروما، وسما فيه اتجاهاتنا العامة في المسائل المروضة على المؤتمر. ولقد كان هذا الاجتماع محمود الأثر من بعد، فقد أنشأت المناقشة العامة بمؤتمر روما، تناولنا فيها مسألة فلسطين بما هي جذرية به من عناية، وشرح وجهة النظر العربية. ثم كان في مقدمة المسائل الخاصة التي عرضت على اللجنة القانونية، ثم على المؤتمر، مسألة مبادئ الأخلاق الدولية. وقد بحثت هذه المسألة، تنفيذًا لاقتراح قدمته في مؤتمر القاهرة البرلماني الدولي. وسيزوج التقرير عن أعمال المؤتمر وقراءاته على أعضاء المجلسين جميعًا.

وعلى أثر انتهاء مؤتمر روما اشترك كثيرون من إخواننا في مؤتمر السياحة الذي عقد بربالو، وفي المؤتمر الاقتصادي الذي عقد بجنوة.

حضرات الزلاء المحترمين،

ثم هذا أثناء العطلة البرلمانية، وها نحن أولاء نجتمع الآن في جلستنا الأولى من الدورة الجديدة، لتتابع عملنا خلال الدورة كلها، ولننهض به روح من التعاون الوثيق بين أعضاء المجلس وهيئاته جميعًا في أداء واجبه. وقد كان هذا التتويج في الدورات الماضية أحسن الأثر في إنجاز الأعمال من خبرته، وفي توجيه سياسة الحكومة الوجهة القومية السامية التي شجعت البلاد أكارها في ظروف كثيرة.

وسرعة الفصل في الدعوى، ثم رأى المجلس إرسال هذين المشروعين إلى الأشخاص والهيئات الفنية والقضائية، لإبداء ما قد يكون على الشرعيين من ملاحظات، لتدرسها كل من اللجنتين، وتتقدم للجلس في شأنها بما تراه.

وتنفيذًا لهذا القرار، بحث من أسابيع المشروعين لدى الإحصاء من المشتئين القانون والتشريع، كما بحثت بهما إلى محكمة النقض والإيرام، وإلى عاك الاستئناف بمصر والإسكندرية وأسيوط، وإلى مستشاري محكمة الإسكندرية المختطة، وإلى الحاكم الابتدائية الوطنية والمختطة، وإلى كلية الحقوق بجامعة فؤاد وفاروق، وإلى كلية البوليس، وإلى نقابة المحامين الوطنية والمختطة، وإلى وزارة العدل، وإلى إدارة قضائيا الحكومة، وإلى مجلس الدولة، كما وزع قانون المرافعات — فضلًا عن ذلك — على البنوك والشركات الكبرى، وعلى مصلحة المساحة والشهر العقارى.

وقد وردت حتى اليوم من هذه الهيئات ومن بعض رجال التشريع والقانون ملاحظات محدودة. ولذا سأطلب إلى حضراتكم اليوم تحديد موعد أقصى لتقديم الملاحظات، حتى تنس كل من اللجنتين ما ينصها منها، ثم تقدم رأيها للجلس.

وإنني لعظيم الرجاء في أن تبلغ بهذين القانونين الأساسيين في الحياة القضائية غاية ما يحتاج بلوغه من الكمال، وأن تفرغ مع ذلك منها قريبًا، حتى يتسنى صدورها في وقت يسمح لرجال اقتناصون وطلابه بدرسهما، ولتدقة تطبيقهما، إذا أريد تنفيذهما في يوم يتوحد القضاء أمام المحاكم الوطنية.

ورجائي كذلك أن نسارع إلى نظر المشروعات التي بدأ المجلس نظرها قبل انتهاء الدورة الماضية، ولم يتمكن من إتمام بحثها لفض الدورة، كما أرجو أن تقدم الجان تقاريرها عن الأعمال الباقية لديها، حتى يتمكن المجلس من نظرها في روية وأناة، قبل اشتغالها بنظر الميزانية.

ولهذه المناسبة، أكرر ما سبق أن رجوت الحكومة فيه غير مرة: أن تقدم للجلس مالدنيا من مشروعات جديدة، سواء ما أشار إليه خطاب العرش من هذه المشروعات وما لم يشر إليه، في وقت يسمح بنظرها في الجان وفي المجلس قبل نظر الميزانية، حتى لا يؤدي تأخيرها إلى تعطيل الميزانية، أو إلى العجلة في تحييص المشروعات نفسها، أو إرجائها إلى دورة مقبلة. وإنني لواقع في إجابة الحكومة هذا الرجاء، إلا ما يكون من المشروعات طارئة يطعمه الاستعجال، ويقتضى إقرار البرلمان.

حضرات الزلاء المحترمين،

لقد تم إعداد بعض المشروعات، التي وزعت على حضراتكم، وأدرجت في جدول أعمالنا اليوم أثناء العطلة البرلمانية. وفي أثناء العطلة كذلك، تمت مع من وقع عليهم الاختيار من أعضاء الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية بمسألة كلفتنا الشعبة به من أعمال. فسافرت أنا وسعادة

**الرئيس** - أئني حضرات الزملاء المحترمين أعضاء المكتب النهائي بما نالوه من ثقة هم جديرون بها .

#### ٤ - انتخاب

بلغة الجواب على خطاب العرض

**الرئيس** - اتفق على أن تكون لجنة الجواب على خطاب العرش مكونة من حضرات الزملاء المختارين :

أحمد علي باشا، اللواء حسن عبد الوهاب باشا، راهب اسكنود بك، الأستاذ حسين عبد الحمدي، رياض عبد العزيز سيف الصربك، الأستاذ عباس الجبل، الأستاذ عباس محمود المقاد، الأستاذ صيد الرحمن نور، علي زكي المراني باشا، محمد فؤاد سراج الدين باشا، محمود فؤاد بك .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة بالإجماع ) .

#### ٥ - انتخاب اللجان رؤسائها وسكرتيرها

**الرئيس** - تنص المادة ٥٩ من اللائحة الداخلية للمجلس على أنه لا يحدد تأليف اللجان إلا عقب كل تجديد نصفي ، كما تنص المادة ٢٤ على أن تتخبط كل لجنة في بدء كل دور انعقاد هادئ من بين أعضائها رئيساً وسكرتيراً لها .

فأرجو من حضرات أعضاء كل لجنة أن يجمعوا اليوم لاقتخاب رئيس وسكرتير لها ، وأن يحدد كل لجنة جلسة في هذا الأسبوع للظروفها لديها من الأعمال الباقية من الدورة الماضية ، حتى يتمكن المجلس من النظر فيها في هذه الفترة من مستهل هذه الدورة .

وستجد كل لجنة لدى السكرتير الموظف بياناً وأياً لتلك الأعمال .

#### ٦ - إجازات

**الرئيس** - يطلب حضرة الشيخ المحترم محمود خيرى باشا إجازة لمدة شهر ابتداء من اليوم ، لمرضه .

ويطلب حضرة الشيخ المحترم صليب سامى باشا إجازة لمدة أسبوعين من اليوم ، لمرضه .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

وأصدق التعاون ما قام على أساس من حرية الرأي والمناقشة ، عن حسن نية وإخلاص ، قصد لوجه الله والوطن . وحرص مجلسكم الموقر على هذا التعاون الصادق هو الذى طبع جوده دائماً بروح التسامح، وسعة الصدر، وتقدير الحجة لقاتلها ، وبحيى ما يمرض عليه أدق تحيى وأوقاه ، لبلوغ الغاية المنشاة للنفع العام . وبشئى أننا لن نجد عن هذه السنة الحسنة التى سنها المجلس لنفسه ، وأنا مسرر على هذا التبع القويم في أعمالنا كلها . وإبقى الموقر كذلك أنا مستبد من الصحافة ما عودتنا إياه، من معاونة على نشر أعمالنا كلها، ليتابعها الجمهور في طمأنينة وثقة . وستجد من أعواننا المخلصين : موظفى المجلس ، ما عرفاه فيهم دائماً من أمانة في أداء الواجب حق أذانه .

والله أنى أن يهدينا ويهدى العالم سبيل الرشاد ، وأن يكلاً خاتمة برطانية ومنايته ، على ظلى ملكنا المعظم فاروق الأول ، حفظه الله . ( تصفيق ) .

#### ٣ - تأليف مكتب المجلس

موافقة المجلس على بقائه كما هو

**الرئيس** - اتفقت الهيئات المنظمة في المجلس على بقاء حضرات الزملاء المحترمين أعضاء هيئة المكتب كما كانوا في الدورة الماضية .

ولما كانت مدة انتخاب الوكيلين لم تنته بعد ، فالمرحوض على المجلس الآن بقاء السكرتيرين والمرافقين ، وهم :

الأستاذ عبد الرحمن نور ...  
محمد عليه الناظر بك ...  
السيد عبد الحميد الرمالى ...  
الأستاذ عبد الرازق وهبه القاضى ...

أحمد عليه بك ...  
اللواء حسن عبد الوهاب باشا ...  
( المرافقان )

فاذا وافق المجلس بالإجماع على ذلك، فلا محل لإجراء عملية الانتخاب . أما إذا لم يوافق بعض حضرات الشيوخ المحترمين على ذلك فلا بد من إجراء اقتخاب جديد .

فهل توافقون حضراتكم بالإجماع على بقاء حضراتهم في أماكنهم من هيئة المكتب ؟  
( موافقة بالإجماع ) .

**الرئيس** - أشكر لحضرت الزميلين المحترمين سكرتيرى السن حسن معاوتيهما ، وأرجو من حضرات السكرتيريين البرلمانين أن يأخذوا أماكنهم .

تخلى حضرتا الشيوخ المحترمين سكرتيرى السن عن مقعديهما ، وتولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين، عبد الرحمن برهان نور، ومحمد عليه الناظر بك ، والسيد عبد الحميد الرمالى ، والأستاذ عبد الرازق وهبه القاضى .

## ٧ - مرسوم

بإطلاق اسم "وزارة الحرية والبحرية" على وزارة الدفاع الوطني

الرئيس - ورد كتاب<sup>(١)</sup> من رئاسة مجلس الوزراء ومعه صورة من المرسوم الصادر في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، هذا نصه :

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ ، بتوزيع مصالح الحكومة بين الوزارات ، وعلى الأوامر والمراسم المعدلة له ، وعلى المرسوم الصادر في ٢١ يناير سنة ١٩٣٩ ، وبناء على ما عرضه علينا وزير الدفاع الوطني ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يطلق اسم "وزارة الحرية والبحرية" على وزارة الدفاع الوطني .

مادة ٢ - على وزير الدفاع الوطني تنفيذ هذا المرسوم ، ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

صدر بقرار رقم ١٧ في الفترة من ١٣٦٧ (٢٠ سبتمبر ١٩٤٨) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمي النقراشي

وزير الدفاع الوطني

محمد حيدر

الرئيس - بناء على ذلك، يبدل اسم "لجنة الدفاع الوطني والسودان" المنصوص عليه في المادة ٥٩ من اللائحة الداخلية إلى اسم "لجنة الحرية والبحرية والسودان" :

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

## ٨ - قرار مجلس الوزراء

مكتب معالي وزير المراسلات لقول أعمال وزارة الخارجية

الرئيس - ورد كتاب<sup>(٢)</sup> من رئاسة مجلس الوزراء ومعه صورة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، ومؤداة أن يتولى حضرة صاحب المعالي إبراهيم دسوقي أبانله وزير المواصلات أعمال وزارة الخارجية بالنيابة ، عن حضرة صاحب المعالي أحمد محمد خشبة باشا ، أثناء غيبته في باريس لحضور دور الاجتماع المادى الثالث للجمعية العامة للأمم المتحدة .

(١) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل الى سادتك مع هذا صورة من المرسوم الصادر في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، بإطلاق اسم "وزارة الحرية والبحرية" على وزارة الدفاع الوطني .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

القاهرة في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٨

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمي النقراشي

(٢) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل الى سادتك مع هذا صورة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، بابتدأب حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات لولى أعمال وزارة الخارجية .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٨

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمي النقراشي

## ٩ — تعيين

سعادة محمد علي طوبه باشا (عضو المجلس) سفيرا بالباكستان — كلمة الرئيس  
إعلان خلو المنصب

الرئيس — صدر أمر ملكي بتعيين حضرة صاحب السعادة الزميل  
المعتمد محمد علي طوبه باشا سفيرا لمصر لدى الباكستان ، وقد تقيمت من  
سعادته الكتاب الآتي نصه :

” حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

بعد التحية ، أشرف بإخبار سادتك أن جلالة مولانا الملك قد تفضل  
وعهد إلى سفارة مصر لدى الباكستان ، وحلفت اليمين أمام جلالتهم ،  
وأصبحت بذلك في السلك السياسي من يوم ٢٨ من شهر أكتوبر  
سنة ١٩٤٨

وإني بهذه المناسبة ، لن أتى ما يحايي به حضرات المحترمين رئيس  
وأعضاء مجلس الشيوخ وموظفيه مدة تتروى بعضوية المجلس من كريم  
الرعاية وصادق الإخاء . وستبقى لهذه الزمالة ذكرى عزيزة لدى ، أنفجها  
ما حيت .

أرجو الله أن يحفظكم جميعا ، عاتلين على خدمة البلاد والملك .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨

محمد علي طوبه

الرئيس — لاشك أن المجلس بأسف لحرماته من خدمات حضرة  
الزميل المحترم ، بقدر ما ينتيط بإستاد هذا المنصب السام إلى

(١) نص البيان :

” أشرف بأمر عرض على مجلس الشيوخ ، طبقا لأداة ٤١ من الدستور ، المراسم بقوانين التي صدرت بعد فض دور الانقضاء العادي الأخير للبرلمان ( أي في المدة من ٧ يولي  
إلى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ) ، وهي مينة بالكتف المرافق لهذا ما  
القاهرة في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨

رئيس مجلس الوزراء  
عمود ضحى القزاني

## كشف المراسم بقوانين

التي صدرت بعد فض دور الانقضاء العادي الأخير للبرلمان (أي في المدة من ٧ يولي إلى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨)

نمرة سلسلة	رقم المرسوم بقانون	تاريخ الصدور	الموضوع	عدد الحريدة الرسمية
١	١٤٣	١٩٤٨/١٠/١٢	تخديد المساحة التي تزرع قطنًا في سنة ١٩٤٨ — ١٩٤٩ الزراعية	١٥٤
٢	١٤٤	١٩٤٨/١٠/١٢	تعيين المساحة التي تزرع قطنًا وشعيرًا في سنة ١٩٤٨ — ١٩٤٩ الزراعية	١٥٥
٣	١٤٥	١٩٤٨/١١/٤	إنشاء إدارة الكهرباء والقناز لمدينة القاهرة	١٦٨

واعتقد أن حضراتكم توافقون على إرسال كتاب شكر لسعادته وتبنيات  
بالتوفيق له في مركزه الجديد .

( موافقة ) .

الرئيس — وعلى ذلك أعلن خلو المنصب .

## ١٠ — ثلاثة مراسيم بقوانين

صدرت بعد فض دور الانقضاء العادي الأخير للبرلمان — بإسالة الأول والثاني  
إلى لجنة الزراعة ، والثالث إلى لجنة الأشغال

الرئيس — ورد من رئاسة مجلس الوزراء بيان<sup>(١)</sup> بالمراسم بقوانين التي  
صدرت بعد فض دور الانقضاء العادي الأخير للبرلمان ، أي في المدة من  
٧ يولي إلى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، لمرصه على المجلس طبقا لأداة ٤١ من  
الدستور ، وهذا بيانها :

١ — مرسوم بقانون رقم ١٣ صادر في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٨ ،  
بتحديد المساحة التي تزرع قطنًا في سنة ١٩٤٨ — ١٩٤٩ الزراعية .

٢ — مرسوم بقانون رقم ١٤٤ صادر في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٨ ،  
بتعيين المساحة التي تزرع قطنًا وشعيرًا في سنة ١٩٤٨ — ١٩٤٩ الزراعية .

٣ — مرسوم بقانون رقم ١٤٥ صادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ،  
بإنشاء إدارة الكهرباء والقناز لمدينة القاهرة .

فهل توافقون حضراتكم على إحالة المرسومين بقوانين الأولين إلى لجنة  
الزراعة ، والمرسوم بقانون الأخير إلى لجنة الأشغال ؟

( موافقة ) .

٢ - مشروع قانون تنظيم المدارس الثانوية وامتحان شهادتي الدراسة المتوسطة والثانوية .

٣ - مشروع قانون بإنشاء صندوق ادخار لموظفي التعليم الحر .

فهل توافقون حضراتكم على إحالتها إلى لجنة المعارف ؟

( موافقة ) .

١١ - ثلاثة مشروعات قوانين

واردة من مجلس النواب - إحالتها إلى لجنة المعارف

الرئيس - وردت ثلاثة كتب <sup>(١)</sup> من مجلس النواب (عقب فض دور الاتحاد الماضي) ، ومعها مشروعات القوانين الآتية :

١ - مشروع قانون تنظيم المدارس الابتدائية وامتحان شهادة الدراسة الابتدائية .

(١) نص الكتاب انطاس بمشروع القانون الأول :

” حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإلحاح سعادتيكم أن مجلس النواب نظر بجلسته المقررة في ٦ يولييه سنة ١٩٤٨ تقرير لجنة شؤون التربية والتعليم عن مشروع قانون تنظيم المدارس الابتدائية وامتحان شهادة الدراسة الابتدائية ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمريو الفضل بعرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سعادتيكم بقبول فائق الاحترام ما

٧ يولييه سنة ١٩٤٨

رئيس مجلس النواب

محمد حامد جوده

نص الكتاب انطاس بمشروع القانون الثاني :

” حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإلحاح سعادتيكم أن مجلس النواب نظر بجلسته المقررة في ٦ يولييه سنة ١٩٤٨ تقرير لجنة شؤون التربية والتعليم ، عن مشروع قانون تنظيم المدارس الثانوية وامتحان شهادة الدراسة المتوسطة والثانوية ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمريو الفضل بعرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سعادتيكم بقبول فائق الاحترام ما

٧ يولييه سنة ١٩٤٨

رئيس مجلس النواب

محمد حامد جوده

نص الكتاب انطاس بمشروع القانون الثالث :

” حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإلحاح سعادتيكم أن مجلس النواب نظر بجلسته المقررة في ٦ يولييه سنة ١٩٤٨ تقرير لجنة شؤون التربية والتعليم ، عن مشروع قانون بإنشاء صندوق ادخار لموظفي التعليم الحر ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمريو الفضل بعرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سعادتيكم بقبول فائق الاحترام ما

٧ يولييه سنة ١٩٤٨

رئيس مجلس النواب

محمد حامد جوده

## ١٢ - ثمانية عشر مرسوماً بمشروع قانون

إحالتها إلى البعث المختصة

**الرئيس** - ورد أحد عشر كتاباً<sup>(١)</sup> من الحكومة ، ومنها ثمانية عشر مرسوماً بمشروع قانون :

- ١ - بشأن تسجيل البن التجاري .
- ٢ - بفرض رسم امتحان على طلبات الترخيص في قيادة طائرة ، أو مزاوله مهنة ميكانيكي أو رئيس وقاد في المواني .

(١) نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع قانون الأول :

” حضرة صاحب المآل ورئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل لما يليك مع هذا سنتين من المرسوم بمشروع القانون الخاص بتسجيل البن التجاري وذكره الصادرة ، رجاء التفضل بالقبول حرم على المجلس .  
وقد أرسلنا سنتين أخريين من هذا المرسوم للمجلس الواب .  
وتفضلوا سادتك بقبول تائق الاحترام ما  
١٢ يوليوس ١٩٤٨

وزير المواصلات

إبراهيم دسوقي أباظه

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع قانون الثاني :

مرسوم بمشروع قانون بفرض رسوم امتحان على طلبات الترخيص في قيادة طائرة ، أو مزاوله مهنة ميكانيكي أو رئيس وقاد في المواني .

” حضرة صاحب المآل ورئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل لما يليك مع هذا سنتين من المرسوم أعلاه وذكره الإحصائية ، رجاء التفضل بالقبول حرمه على المجلس ، مع العلم أننا قد أرسلنا سنتين من مجلس الواب .  
وتفضلوا سادتك بقبول تائق الاحترام ما  
أول يوليوس ١٩٤٨

وزير المواصلات

إبراهيم دسوقي أباظه

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع قانون الثالث :

” حضرة صاحب السعادة ورئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل مع هذا إلى سادتك مودة من المرسوم بمشروع القانون الخاص بإجازة السلاح وذكره الإحصائية ، رجاء التفضل حرمه على هيئة المجلس .  
وتفضلوا سادتك بقبول تائق الاحترام ما  
٣١ أكتوبر ١٩٤٨

وزير الداخلية

محمد فهمي القزاق

نص الكتاب الخاص بالمراسم بمشروعات قوانين من أراج إلى الثامن :

” حضرة صاحب السعادة ورئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ سادتك سوراً من المراسم بمشروعات القوانين الصادرة في ١١ أكتوبر بدواً في ١٩٤٨ ، بفتح اعتمادات إيجاعية في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، وهيها :

(أولاً) ٤٥٠٠ جنيه في قسم ١ ” الخصصات الملكية وديوان جلالة الملك “ ، فرع ٣ ” ديوان جلالة الملك “ ، باب ٣ ” أعمال جديدة “ ، لتكة إنشاء حرمى حرب بار الطينة فترات الحرس الملكى .

(ثانياً) ٢٠٠٠ جنيه في قسم ٩ ” وزارة المالية “ ، فرع ٢ ” مصلحة الضرائب “ ، فصل ١ ” قسم الضرائب الفارية “ ، باب ٣ ” أعمال جديدة “ ، لخواجة المعروضات اللازمة لمصلحة الضرائب الجديدة خلال السنة المذكورة .

(ثالثاً) ١٥٠٣٩٤ جنيه في قسم ٨ ” وزارة المعارف السومية “ ، فرع ٣ ” دلا الآثار العربية “ ، باب ٣ ” أعمال جديدة “ ، لشراء محمية الآثار التابعة للمورد المذكور على إبراهيم باشا .

(رابعاً) ٤٥٠٠٠ جنيه في قسم ٩ ” وزارة الداخلية “ ، فرع ١ ” الديوان العام “ ، باب ٢ ” مصروفات عامة “ ، بت ١١ ” مصروفات مرية “ ، لعدم كفاية الاعتمادات الحالية (خامساً) ١٠٠٠٠ جنيه في قسم ١٩ ” مصروفات حالة الطوارئ “ ، لفيز فواتر ومهمات إطفاء الحرائق التي تحدث من الفادرات ومن إلقاء القنابل .

وقد أرسلت هذه المراسم اليوم إلى مجلس النواب ، لعرضها عليه .

وتفضلوا سادتك بقبول تائق الاحترام ما

٢٠ نوفمبر ١٩٤٨

وزير المالية

محمد فهمي القزاق

## ٣ - خاص بإجازة السلاح وحمله .

فهل توافقون حضراتكم على إحالة الأول والثاني إلى لجنة المواصلات ، وإحالة الثالث إلى لجنة الداخلية ؟

(موافقة) .

٤ - بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه ، في القسم ١ ” الخصصات الملكية وديوان جلالة الملك “ ، فرع ٣ ” ديوان جلالة الملك “ ، باب ٣ ” أعمال جديدة “ ، لتكة إنشاء حرمى ضرب بار الطينة لقمرينات الحرس الملكى .

في حدود ٤٥٠,٠٠٠ جنيه ، على أن يرد إلى الاحتياطى العام ما يكون قد أخذ ، وذلك من فائض إيرادات محطة الإنارة بالقاهرة على مصروفاتها سنويا .

١٠ - بالإذن للحكومة أن تأخذ من الاحتياطى العام ٨٨,٠٠٠ جنيه ، لمواجهة نفقات إطاعة الموجودين بفلسطين من المصريين غير القادرين ، وتكاليف إيواء وإعالة المهاجرين إلى الديار المصرية من الفلسطينيين العرب ، وذلك علاوة على مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه المأخوذ من الاحتياطى لهذا الغرض بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٨

١١ - باعتماد تجديد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ١٥٠ ( قسم كرموز ) بالإسكندرية ، مساحتها ٧٣,٥٦٨ متر ، ومقدر ثمنها بمبلغ ١,١٠٣ جنيهات و ٥٢٠ مليا ، إلى جمعية النهضة الثورية المصرية الإسلامية بالإسكندرية ، بإيجار اسمي قدره جنيه واحد في السنة ، ولدة ثمان سنوات ، لاستعمالها ساحة للألعاب لتلاميذ مدرسة الجمعية للملاصقة لهذه الأرض ، وبشرط عدم استعمال هذه المساحة في غير الغرض المؤجرة من أجله .

١٢ - باعتماد تجديد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بتبندر المنيا ، مساحتها ١٢,٠٢٩٧ متر إلى جمعية الرقى بالحويان بالمنيا ، لمدة ١٥ سنة تبدأ من أول نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، وذلك بإيجار اسمي قدره ١٠٠ مليم سنويا وبغض الشروط السابقة .

٥ - بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٢,٥٠٠ جنيه ، في القسم ٦ "وزارة المالية" ، فرع ٢ "مصلحة الضرائب" ، فصل ١ "قسم الضرائب العقارية" ، باب ٣ "أعمال جديدة" ، لمواجهة المصروفات اللازمة لعملية تعديل الضرائب الجديدة خلال السنة المالية المذكورة .

٦ - بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١١٥,٠٩٤ جنيه ، في القسم ٨ "وزارة المعارف العمومية" ، فرع ٣ "دار الآثار العربية" ، باب ٣ "أعمال جديدة" ، لشراء مجموعة الآثار الخاصة بالمعنونة الدكتور على إبراهيم باشا .

٧ - بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٤٥,٠٠٠ جنيه ، في القسم ٩ "وزارة الداخلية" ، فرع ١ "الديوان العام" ، باب ٢ "مصروفات عامة" ، بند ١١ "مصروفات سرية" ، لعدم كفاية الاعتماد المالي .

٨ - بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٩١,٠٠٠ جنيه ، في القسم ١٩ "مصروفات خدمة الطوارئ" ، لتعزيز قوات ومعدات إطفاء الحرائق التي تحدث من الغازات ومن لفاء القتال .

٩ - بالإذن لوزير المالية في أن يأخذ من المال الاحتياطى ما يلزم لدفع قيمة عملية الإنارة والنفاز بالقاهرة إلى شركة النفاز "ليبون"

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون التاسع :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف أن أبلغ سادتك مودة من المرسوم بمشروع القانون الصادر في ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٨ ، بالإذن لوزير المالية في أن يأخذ من المال الاحتياطى العام ، ما يلزم لدفع قيمة عملية الإنارة بالدار بالقاهرة ، لشركة "ليبون" ، في حدود ٤٥٠,٠٠٠ جنيه ، على أن يرد إلى الاحتياطى العام ، ما يكون قد أخذ ، وذلك من فائض إيرادات محطة الإنارة بالقاهرة على مصروفاتها سنويا .

وقد أرسل هذا المرسوم اليوم إلى مجلس النواب ، لقرنه عليه .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٨

من الجانب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون العاشر :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف أن أبلغ سادتك مودة من المرسوم بمشروع القانون الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، بالإذن للحكومة أن تأخذ من الاحتياطى العام ٨٨,٠٠٠ جنيه ، لمواجهة نفقات إطاعة الموجودين بفلسطين من المصريين غير القادرين ، وتكاليف إيواء وإعالة المهاجرين إلى الديار المصرية من الفلسطينيين العرب ، وذلك علاوة على مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه المأخوذ من الاحتياطى لهذا الغرض بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٨

وقد أرسل هذا المرسوم اليوم إلى مجلس النواب ، لقرنه عليه .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٨

نص الكتاب الخاص بالمرسومين بمشروع القوانين الحادى عشر والثاني عشر :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف أن أبلغ سادتك مودة من المرسومين بمشروع القوانين الصادرين في ٢٠ ديسمبر و ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٨ ، باعتماد تجديد تأجير قطعتي أرض من أملاك الدولة ، وبإيجارها :

١ - بتجديد تجديد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ١٥٠ ( قسم كرموز ) بالإسكندرية ، ومساحتها ٧٣,٥٦٨ متر ومقدر ثمنها بمبلغ ١,١٠٣ جنيهات و ٥٢٠ مليا ، إلى جمعية النهضة الثورية المصرية الإسلامية بالإسكندرية ، بإيجار اسمي قدره جنيه واحد في السنة ، ولدة ثمان سنوات ، لاستعمالها ساحة للألعاب لتلاميذ مدرسة الجمعية للملاصقة لهذه الأرض .

وبشرط عدم استعمال هذه المساحة في غير الغرض المؤجرة من أجله .

٢ - بتجديد تجديد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ١٢,٠٢٩٧ متر إلى جمعية الرقى بالحويان بالمنيا ، لمدة ١٥ سنة تبدأ من أول نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، وذلك بإيجار اسمي قدره ١٠٠ مليم (مائة مليم) سنويا ، وبغض الشروط السابقة .

وقد أرسل هذا المرسومين اليوم إلى مجلس النواب ، لقرنها عليه .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٨

وزير المالية

محمد فهمى القزاقى

وزير المالية

محمد فهمى القزاقى

وزير المالية

محمد فهمى القزاقى



- فهل توافقون حضراتكم على إحالتها إلى لجنة المالية ؟  
( موافقة ) .
- ١٧ — بمد خدمة صولات الجيش والطيران ومكافآتهم .
- فهل توافقون حضراتكم على إحالته إلى لجنة المالية والبحرية والبحرية  
والسودان مجتمعين ؟  
( موافقة ) .
- ١٨ — بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٨—١٩٤٩ بمبلغ ٢,٤٠٠ جنيه .
- فهل توافقون حضراتكم على إحالته إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية ؟  
( موافقة ) .

- ١٣ — بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨—١٩٤٩ بمبلغ ٧,٣٣٤,٠٠٠ منها ، في القسم ٦ " وزارة المالية " ، فرع ٦ " مصلحة الأملاك الأميرية " ، باب ٣ " أعمال جديدة " ، لصرف ثمن الأرض المتروكة ملكيتها لضمها لقصر المنزه العام .
- ١٤ — بإعتماد حساب الدولة الختامي لسنة ١٩٤٧—١٩٤٨ المالية .
- ١٥ — بإعتماد حساب ختامي جامعة فؤاد الأول لسنة ١٩٤٧ — ١٩٤٨ المالية .
- ١٦ — بإعتماد حساب ختامي جامعة فاروق الأول لسنة ١٩٤٧ — ١٩٤٨ المالية .

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون الثالث عشر :  
" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بأن أبلغ سادتكم صورة من المرسوم بمشروع القانون الصادر في ١٥ نوفمبر ١٩٤٨ ، بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨—١٩٤٩ ، بمبلغ ٧,٣٣٤,٠٠٠ منها ، في قسم ٦ " وزارة المالية " ، فرع ٦ " مصلحة الأملاك الأميرية " ، باب ٣ " أعمال جديدة " ، لصرف ثمن الأرض المتروكة ملكيتها لضمها لقصر المنزه العام .  
وقد أرسل هذا المرسوم اليوم إلى مجلس النواب ، لقرضه عليه .  
وتفضلوا سادتكم بقبول فائق الاحترام ما  
٢٠ نوفمبر ١٩٤٨

وزير المالية  
محمد فهمي القرافي

نص الكتاب الخاص بالمراسم بمشروعات قوانين من الزاج عشر إلى السادس عشر :  
" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بأن أبلغ سادتكم صورة من المراسم بمشروعات القوانين الصادرة في أول نوفمبر ١٩٤٨ ، بإعتماد :  
١ — حساب العزلة الختامي لسنة ١٩٤٧ — ١٩٤٨  
٢ — حساب ختامي جامعة فؤاد الأول لسنة ١٩٤٧ — ١٩٤٨  
٣ — " فارق الأول لسنة ١٩٤٧ — ١٩٤٨ " .  
وقد أرسلت هذه المراسم اليوم إلى مجلس النواب ، لقرضها عليه .  
وتفضلوا سادتكم بقبول فائق الاحترام ما  
٢٠ نوفمبر ١٩٤٨

وزير المالية  
محمد فهمي القرافي

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون السابع عشر :  
" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بأن أبلغ سادتكم صورة من المرسوم بمشروع القانون الصادر في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٨ ، بمد خدمة صولات الجيش والطيران ومكافآتهم .  
وقد أرسل هذا المرسوم اليوم إلى مجلس النواب ، لقرضه عليه .  
وتفضلوا سادتكم بقبول فائق الاحترام ما  
٢٠ نوفمبر ١٩٤٨

وزير المالية  
محمد فهمي القرافي

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون الثامن عشر :  
" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بأن أرسل مع هذا مرسوما بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٨—١٩٤٩ ، بمبلغ ٢,٤٠٠ جنيه ، وجاء التفضل بمنحه على المجلس لقرضه عليه .  
وتفضلوا سادتكم بقبول فائق الاحترام ما  
٢٠ نوفمبر ١٩٤٨

وزير الأوقاف  
علي عبد الرازق

## ١٣ - تقرير ديوان المحاسبة

عن الجانب الخاضع لوزارة الأوقاف لسنة المالية ١٩٤٦ - ١٩٤٧ - إهلاك  
إلى لجنة الأوقاف والمعاد الدينية

**الرئيس** - ورد كتاب <sup>(١)</sup> من رئاسة ديوان المحاسبة ومعه تقرير  
الديوان عن الحساب الختامي لوزارة الأوقاف لسنة المالية ١٩٤٦ - ١٩٤٧  
فهل توافقون حضراتكم على إحالته إلى لجنة الأوقاف والمعاد الدينية،  
لنظره مع الحساب الختامي لوزارة الأوقاف عن السنة المذكورة ، وتقديم  
تقريرها عنهما معا ؟  
( موافقة ) .

## ١٤ - تعيين

حضر الشيعين المقيمين : رئيس لجنة المالية مجلس الشيوخ ، والأستاذ  
عبد القاهر الجبال ، عضوين بالمجلس الاستشاري الأعلى لمصلحة الأوقاف

**الرئيس** - ورد كتاب <sup>(٢)</sup> من وزارة المالية ومعه صورة من قرار  
مجلس الوزراء الصادر في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨ بتشكيل المجلس الاستشاري  
الأعلى لمصلحة الأوقاف ، ويتضمن تعيين حضري الشيعين المقيمين :  
رئيس لجنة المالية مجلس الشيوخ ، والأستاذ عبد القاهر الجبال ،  
لمضوية المجلس الاستشاري المذكور .

## ١٥ - ردود على عرائض

**الرئيس** - وردت ردود من بعض الوزارات على عرائض ، ستكتب  
نصوصها بالمضبطة <sup>(٣)</sup> .

## ١٦ - اقتراح

نشر محاضر المحاماة التي قامت ببحث القانون المدني ، وقانون المرافعات ، وقانون  
الإجراءات الجنائية - الموافقة على الاقتراح ، ومن اقتراح حضرة الشيخ المحترم  
الأستاذ عبد الحليم عبد الحق نشر محاضر قانون الوقف

**الرئيس** - قدم لي حضرة الكبير الكبير العام للجلسة مذكرة أوضح فيها  
أن مشروعات القانون المدني ، وقانون المرافعات ، وقانون الإجراءات  
الجنائية ، هي من أهم التشريعات التي أنجزت أخيرا . وقد درست بها  
البرلمانية المختصة ، واستقرت في هذه الدراسة وقتا طويلا ، واعتلت  
محاضرها على البحوث الجلية القدر ، وأشير فيها إلى المراجع التي أخذ عنها  
من نصوص وأحكام .

ولما كانت هذه البحوث من أهم الأعمال التحضيرية التي يرجع إليها  
دائما ، لتفهم نصوص القوانين ، واجتلاء غوامضها ، فقد اقترح حضرة  
الكبير الكبير العام نشر محاضر الجلبان المشار إليها ، تحقيقا للنشر المذكور ،  
وقبل أن يحل وقت العمل بتلك القوانين الهامة ، لنتم الفائدة ، ويدرك  
الجميع أسس هذه التشريعات على حقيقتها .

ولما كنت أوافق على وجهة النظر المذكورة ، فاني أرجو أن يوافق  
المجلس المحرق على نشر محاضر تلك الجلبان .  
( موافقة ) .

**مقرر الشيوخ المحترم الأستاذ عبد الحليم عبد الحق** - لهذه المحاسبة ، اقترح  
نشر محاضر اللجنة التي بحثت قانون الوقف الذي صدر .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
( موافقة ) .

(١) نص الكتاب :

” حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف أن أرسل إلى سادتك مع هذا تقرير ديوان المحاسبة عن الحساب الختامي لوزارة الأوقاف لسنة المالية ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ، وذلك رجاء الفصل برمه إلى مجلسكم المحرق .  
وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٨

(٢) نص الكتاب :

” حضرة صاحب السيادة العالي رئيس مجلس الشيوخ

أشرف أن أرسل مع هذا صورة قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨ بتشكيل المجلس الاستشاري الأعلى لمصلحة الأوقاف . وقد تضمن تشكيل هذا المجلس بمعين حضرتي  
لجنة المالية مجلس الشيوخ ، وحضره الأستاذ عبد القاهر عبد الزيز الجبال ، لمضوية هذا المجلس .وأكون شاكرًا لما كنتم - إذا وافقتم - أن تفضلوا بإحالة حضرتي بذلك ، وتحتفظوا بمزيد إيجاع المجلس مع تعديده .  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٨

وزير المالية

محمد فهمي القزويني

(٣) راجع المحضر رقم ١

## ١٧ - ثلاثة اقتراحات

إحالة أملا إلى لجنة المالية مباشرة ، وإحالة الثاني والثالث إلى لجنة الاقتراحات والمرائض

الرئيس - أقدم اقتراح من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن تور ، بفتح بورصة العقود وآثره في تحديد أسعار القطن .  
وطلب حضرة إحالته إلى لجنة المالية مباشرة ، نظره بطريق الاستعمال لأهميته .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

الرئيس - إذن يقرر المجلس إحالة الاقتراح إلى لجنة المالية مباشرة ، نظره بطريق الاستعمال من حيث الشكل ، ثم من جهة الموضوع .  
وقدم اقتراحان من حضرة الزميل المحترم الأستاذ أحمد حني أبو الفضل :  
( الأول ) بإباحة الانتساب إلى كلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول وفاروق الأول .

( الثاني ) بفتح دور السينما صياحا .

فهل توافقون حضراتكم على إحالتهما إلى لجنة الاقتراحات والمرائض ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - إذن يقرر المجلس إحالة الاقتراحين إلى لجنة الاقتراحات والمرائض .

## ١٨ - استجوابان

(١) استجواب موجه إلى حضرتك صاحب الدولة والمسائل ورئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية ، من حضرة الشيخ المحترم د. فؤاد مراح الدين باشا ، عن سياسة الحكومة إزاء القضية المصرية - تحديد يوم المناقشة بعد أسبوع

الرئيس - ما رأى الحكومة في موعد المناقشة ؟

حضرة صاحب الدولة محمود فهمي الترشى باشا (رئيس مجلس الوزراء) ترك الحكومة تحديد الموعد للمجلس .

حضرة الشيخ المحترم د. فؤاد مراح الدين باشا - لكن مناقشة الاستجواب إذن في مثل هذا اليوم من الأسبوع المقبل .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام النادلي باشا - هذا موضوع في غاية الأهمية ، ويجب أن نقف له جلسة سرية (١) .

الرئيس - هذه مسألة يقدرها المجلس في حينها .

والآن هل توافقون حضراتكم على أن تكون مناقشة هذا الاستجواب يوم الاثنين المقبل ؟

( موافقة ) .

(ب) استجواب موجه إلى حضرتك صاحب الدولة ورئيس مجلس الوزراء والمسائل ، من حضرة الشيخ المحترم د. فؤاد مراح الدين باشا ، عن استغلال الأحكام العسكرية لتضييق على حرية الصحافة - تحديد يوم المناقشة بعد أسبوعين

الرئيس - ما هو الأجل الذي تطلبه الحكومة لمناقشة هذا الاستجواب ؟

حضرة صاحب الدولة محمود فهمي الترشى باشا (رئيس مجلس الوزراء) اليوم الذي يختاره المجلس ، ولكن يحسن أن نحدد الوقائع التي سيتناولها حضرة الشيخ المحترم مقدم الاستجواب .

الرئيس - أظن أن حضرة المستجوب سيحدد الوقائع عند المناقشة .  
فلما رأيت الحكومة - بعد سماع الوقائع - أن تطلب أهلاً لرد عليها ، فهذا من حقها بحكم الأخوة الداخلية .

حضرة صاحب الدولة محمود فهمي الترشى باشا (رئيس مجلس الوزراء) إن في تحديد الوقائع قبل المناقشة توفيراً للوقت على ما أعتقد .

حضرة الشيخ المحترم د. فؤاد مراح الدين باشا - لقد ذكرت في الاستجواب أن الحكومة تستغل الأحكام العسكرية ، لتضييق على حرية الصحافة ، وأنها تستخدم هذه الرقابة في غير ما فُرِضَ له . وعند المناقشة ، سأذكر الأمثلة المحددة ، والأدلة الكثيرة التي تثبت هذا .

حضرة صاحب الدولة محمود فهمي الترشى باشا (رئيس مجلس الوزراء) أنا أقول إنه إذا طُلت الحكومة على هذه الوقائع والأمثلة قبل المناقشة ، فقد تستطيع الرد عليها فوراً .

حضرة الشيخ المحترم د. فؤاد مراح الدين باشا - يقصد دولة رئيس الوزراء من طلبه أن تنتهي المسألة من غير مناقشة .

حضرة الشيخ المحترم د. فؤاد مراح الدين باشا - أعتقد أنه إذا طلب دولة رئيس مجلس الوزراء مهلة بعد سماع أقوال الرد عليها ، فليس هناك ما يمنع من ذلك .

الرئيس - هل يكفي أسبوعان ؟

(١) تراجع ما ورد بصفحة ٤٣ من مجلة الجلسة الثانية المرقمة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، بشأن هذه البادرة عند التصديق على مجلة هذه الجلسة .

**مقرر الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** — لا مانع .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على تحديد يوم للناقشة في هذا الاستجواب بعد أسبوعين ؟

( موافقة ) .

١٩ — اقتراحان بمشروع قرارين

( ١ ) اقترح بمشروع قرار من حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا بأن ما وصلت إليه الحالة في فلسطين يستدعي أن تدل الحكومة إلى المجلس بكل ما لديها في هذا الموضوع العام، حتى يستمر المجلس، وتعقد الحكومة على ذلك — تحديد جلسة يوم ٣٠ نوفمبر الحال لإنهاء البيان

**مقرر صائب الدرونة محمود فهمي القراشي باشا** (رئيس مجلس الوزراء) المسألة لا تحتاج إلى إصدار مشروع قرار . والحكومة على تمام الاستعداد، بل وترى من واجبها أن تدل بيان المجلس في هذا الموضوع .

**الرئيس** — إذن للمجلس أن يحدد الجلسة التي يستمع فيها إلى هذا البيان .

**مقرر الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** — هل يمكن أن يكون ذلك في جلسة الفد ؟

**مقرر صائب الدرونة محمود فهمي القراشي باشا** (رئيس مجلس الوزراء) أظن أن الوقت يكون ضيقا .

**مقرر الشيخ المحترم عبد اللطيف اسماعيل زهرزوع** — ولم لا يكون اليوم ؟

**الرئيس** — أعتقد أن البيان ليس مع الحكومة الآن ، وأرى أن يكون إلغاء البيان يوم الثلاثاء ٣٠ نوفمبر الحالي .

**مقرر الشيخ المحترم الأستاذ السراة محمد أنظر** — هذه مسألة من الأهمية بمكان ، وتشغل بال الجميع . فلماذا لا نسمع بيان الحكومة غدا ؟

**مقرر صائب الدرونة محمود فهمي القراشي باشا** (رئيس مجلس الوزراء) أرى أن ألقى بيان الحكومة في يوم ٣٠ نوفمبر الحالي .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على أن تلقى الحكومة بيانها عن هذا الموضوع يوم ٣٠ نوفمبر الحالي ؟

( موافقة ) .

(ب) اقترح بمشروع قرار من حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا، بأنه لا يجوز الرقابة أن تفتح أية رسالة وأردية باسم عضو من أعضاء البرلمان — إحالة إلى لجنة الشؤون الدستورية

**الرئيس** — هذه المسألة تحتاج إلى إيضاح بسيط ، فقد أبلغني سعادة فؤاد سراج الدين باشا — قيل انتهاء العودة البرلمانية الماضية — أن خطابا له قد فتح، فتردت الحكومة بأنها لا تستطيع أن تقدم ما إذا كانت الرقابة في الميدان الحربي هي التي تفتح ذلك الخطاب، أم أنه فتح هنا .

إذا كان قد فتح في الميدان ، فلا يمكن الاعتراض على ذلك . أما إذا كان قد فتح هنا ، فالحكومة ترى أن الرقابة على الرسائل مطلقة، لا يخفى منها أعضاء البرلمان .

وقد حدث كذلك في أثناء العطلة البرلمانية أن تفتت رسائل لعمدة إسماعيل صدقي باشا، فتردت الحكومة بأن أعضاء البرلمان في أثناء العطلة البرلمانية لا يعفون من الرقابة على رسائلهم . ولما كان هذا الموضوع جديرا بالبحث، فإني أرى أن يحال إلى لجنة الشؤون الدستورية ، لتبحثه وتقدم تقريراً عنه ؟

**مقرر الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** — لا مانع عندي من ذلك .

**مقرر الشيخ المحترم علي زكي العربي باشا** — بل هذا هو الطبيعي .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القرار إلى لجنة الشؤون الدستورية ؟

**مقرر الشيخ المحترم معين سري باشا** — الموضوع في غاية البساطة، ولا أرى داعياً لإحالاته إلى لجنة من اللجان ، فلم لا يناقش الآن ؟ إنه لا داعي لأن يقدم تقرير عنه من لجنة ما بعد بحثه فيها من الناحية التشريعية، إذ الموضوع بسيط كما قلت ، ولا أعتقد أنه يحتاج إلى دراسة عميقة من الفقهاء من حضرات أعضاء المجلس ؛ كما أعتقد أنه صالح للناقشة الآن .

**الرئيس** — هل يرى دولة مصرى باشا أنه لا يصح رفض رسائل أعضاء البرلمان ؟

وكانت المناقشة تتعلق بإلغاء المادة السادسة من مشروع هذا القانون، التي تنص إلى أن المادة ٣٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، وقد لاحظت سعادة توفيق دوس باشا أن هناك عدة مسائل أخرى قد تكون محل بحث، وأنها قد تستغرق وقتا طويلا إذا نوشت في المجلس، كما يرى سعادته أن ردّ التقرير إلى اللجنة — لإعادة النظر فيه على ضوء تلك المناقشات — يوفر على المجلس وقتا طويلا .

وأظن أنه لا مانع عند دولة رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية من ذلك، فإذا وافقت حضراتكم على إعادة مشروع هذا القانون إلى اللجنة، لإعادة بحثه على ضوء الملاحظات التي يبديها سعادة توفيق دوس باشا، ثم يصاد التقرير إلى المجلس، كان ذلك أكفأ لسرعة بحث للمشروع في المجلس .

**عقصة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا** — أرجو أن يحال مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية بجمعة مع لجنة التجارة والصناعة، لأنه متعلق بالشركات .

**المقرر** — لقد نظرت مشروع هذا القانون لجنة المالية، فأرى أن يرد التقرير إلى هذه اللجنة، ولكل من حضراتكم كامل الحرية في أن يبيد ما يمين له من ملاحظات أمام تلك اللجنة .

**عقصة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا** — كل مافي الأمر أننا نريد اختصار الوقت والإجراءات ما أمكن . فمشروع هذا القانون — كما سبق أن قلت في الجلسة الأخيرة من الدورة الماضية — له تأثير كبير في الحالة التجارية والصناعية في البلاد، فيجب إحالته إلى لجنة التجارة والصناعة أيضا .

لقد كان لمشروع هذا القانون مثيل في إيطاليا، وأثنى من شهرين أو ثلاثة بناء على توصية من لجنة التجارة والصناعة في مجلس الشيوخ والنواب هناك، لأنه ضار بالمصالح التجارية والصناعية في البلاد، ومصلحتنا تقتضي بأن نختصر الإجراءات، فنحيل مشروع هذا القانون إلى لجنتي المالية والتجارة والصناعة ليقدما تقريرا واحدا عنه .

**المقرر** — نظرت لجنة المالية قوانين الضرائب جميعا من نشأتها حتى اليوم، ورأى المجلس فيها ما رآه، فودت إلى اللجنة عندما رأى المجلس ذلك . ولا شك أن مشروع هذا القانون حققة من هذه السلسلة المتصلة .

**عقصة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا** — ما هو الضرر من إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنتي المالية والتجارة والصناعة ؟

**عقصة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن برهان نور** — لأن لجنة التجارة والصناعة لم يسبق لها بحث مشروع هذا القانون مع لجنة المالية، فلذا إلى اللجنتين مجتمعتين تعطيل نظرهما .

**عقصة الشيخ المحترم معين سري باشا** — بالعكس، فأنا أرى أن الحكومة الحق في قض جميع رسائل أعضاء البرلمان .

**الرئيس** — لكن سعادة فؤاد باشا سراج الدين له رأى يخالف هذا، ويعتقد أنه ليس للحكومة أن تحض رسائل أعضاء البرلمان . ولهذا أرى أن الاقتراح الذي اقترحه هو خير حل لأوجه الخلاف .

فهل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح بمشروع قرار إلى لجنة الشؤون الدستورية ؟

( موافقة ) .

## ٢٠ — تقرير لجنة العدل

من مشروع القانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا، بتعديل قانون الانتخاب بما يقتضيه الفصل في صفة نواب أعضاء مجلس البرلمان تأجيل استمرار النظر فيه ثلاثة أسابيع

**الرئيس** — قبل أن يشرع المجلس في نظر تقرير اللجنة حسب ترتيبها في جدول الأعمال، أرى أن يبدأ بنظر التقارير التي تحتاج إلى شيء من الإيمان، ويقضى الأمر بتأجيلها . ولنبداً بالتقرير الثالث من الجدول .

لقد فهمت من وزارة العدل أن معالي الوزير يهبط في المحضور، لينكم بنفسه أثناء المناقشة في هذا التقرير . وأود أن أوجه النظر إلى أن مشروع هذا القانون سبق بحثه في المجلس بجلسته ٢١ يونيو سنة ١٩٤٨ فأرجو من حضراتكم مراجعة المناقشة التي دارت حوله، حتى لا يتكرر ما قبل .

فهل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر مشروع هذا القانون ثلاثة أسابيع ؟

( موافقة ) .

## ٢١ — تقرير لجنة المالية

من مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، الخاص بفرض ضريبة على ربح الأرباح المتقولة وعل الأرباح التجارية والصناعية وعل كسبائيل — إنادته إلى اللجنة، لإعادة نظره مع لجنة التجارة والصناعة بجمعتين

( المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور إمام محمد كوك ) .

**الرئيس** — لا تكون حضراتكم أن مشروع هذا القانون كان محل بحث ومناقشة طويلا، فقد تكلم فيه إضافة سعادة توفيق دوس باشا، والدكتور عبد الحكيم الرفاعي بك وكيل المالية، ودولة رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية . وكان محور المناقشة : هل هذا المشروع يتضمن ازدواجاً في الضريبة أم لا يتضمن ذلك ؟ وهل هو دستوري أم غير دستوري ؟

**مقرر الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك** - مستقدم التقرير إلى المجلس، وسيكون لديه فرصة التعديل إذا رأى علالة .

**الرئيس** - إذن يرد التقرير إلى اللجنة، بناء على طلب حضرة المقرر .

### ٢٣ - تقرير لجنة المالية

عن الاقتراح بمشروع قانون التقدم من حفرة الشيخ المحترم ذكر ما مهران باشا بقول البنك الأهلي، بك مري - بأجله ثلاثة أسابيع

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مكدو)

**مقرر الشيخ المحترم ذكر ما مهران باشا** - إن موضوع البنك المركزي موضوع قديم . وقد سبق أن طلبت منكم المالية عدة مرات اتخاذ بنك مري أو تحويل البنك الأهلي إلى بنك مري، واجابتها الحكومة بأن وعدت بأن مستقدم بمشروع قانون عن البنك المركزي، وقد أكدت هذا الوعد في خطاب العرش سنة ١٩٤٧، حيث قالت الحكومة إنها آتت دراسة موضوع إنشاء البنك المركزي .

وهنا أنتم على حضراتكم ما جاء بخطاب العرش المشار إليه خاصة بهذا الموضوع :

"لقد حان الوقت لتنفيذ ما وعدت به حكومتني من تأميم البنك الأهلي"

والواقع أن مشروع القانون المقدم مني ليس بالتأميم الكامل، إنما هو نوع من التأميم يتفرع ظروف مصر . فهو تأميم ناقص، أو بنك شبه مركزي . الاختلاف بين وبين الحكومة محصور في نقطة واحدة، هي هل يكون البنك المراد إنشاؤه ملكاً تاماً للدولة، أم يكون ملكاً للدولة وللسامعين والبنوك الأخرى بالشكل المعروف، أي بنك شبه حكومي "Semi State Bank"

هذه هي النقطة الأساسية في الخلاف بيني وبين الحكومة . ولا أشك في أن الحكومة مني وعدت نفذت، ومتى قالت في خطاب العرش إنها اتخذت خطة معينة في صدد البنك المركزي تكون قد ارتبطت مع المجلس بهذا الوعد إلى درجة أنه يصبح من التمين أن يطالبها بتنفيذه .

**مقرر الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك** - لم ترتبط الحكومة مع المجلس في هذا الشأن . ومن رأيي عدم تحويل البنك الأهلي إلى بنك مركزي .

**مقرر الشيخ المحترم ذكر ما مهران باشا** - إنني أنكم عما حصل . ومن رأيي أن الحكومة ستنفذ جهدها ولا شك في تنفيذ ما وعدت به . ولكن لعل الظروف قد تحول دون رغبة الحكومة في التأميم الكامل .

وبناء على هذا، أريد من دولة رئيس مجلس الوزراء أن يقرر لنا هذه النقطة بالوقت، وهي نقطة التأميم، وهل المقصود منه التأميم الذي يتفق

**مقرر الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك** - لمشروع هذا القانون ولادة الخامسة والثلاثين منه بالوقت تأخير عن الشركات المساهمة، وبذلك يحسن أن ندوس لجنة التجارة والصناعة هذه المسألة قبل إعادة التقرير إلى لجنة المالية .

**مقرر الشيخ المحترم توفيق دوس باشا** - لمشروع هذا القانون كله تأخير عن الشركات، وليست المادة ٢٥ وحدها .

**الرئيس** - المسألة بسط من أن تستغرق كل هذه المناقشة وهذا الجدل، فهناك اتفاق على رد التقرير عن مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية . ولكن سعادة توفيق دوس باشا يرى أن شريك بلغة التجارة والصناعة مع لجنة المالية في بحثه .

فالواقع من حضراتكم عن أن تتجمع لجنة التجارة والصناعة مع لجنة المالية عند نظر مشروع هذا القانون بتفضل بالوقوف . (وقفت أكثرية) .

**الرئيس** - يقرر المجلس إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية والتجارة والصناعة مجتمعين، على أن يمدى سعادة توفيق دوس باشا ملاحظاته لما على جميع مواد .

وإذا كان لأحد من حضراتكم ملاحظة، فيليها أمام اللجنة، حتى لا يتعطل نظره .

**مقرر الشيخ المحترم توفيق دوس باشا** - أرجو أن نخطرن اللجنة بموعد اجتماعها .

**الرئيس** - سيعلن دائماً يوم انعقاد اللجنة .

### ٢٤ - تقرير لجنة الصحة

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب، بإنشاء نقابات اتحاد نقابات الفعالية - لإنشاء بل اللجنة بناء على طلب المقرر

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور ذكر ما مهران باشا)

**المقرر** - أرجو إعادة التقرير إلى اللجنة، فقد أبدت على مشروع القانون بعض ملاحظات من محال وزير الصحة ترى اللجنة بمشأ .

**مقرر الشيخ المحترم عبد الوهاب طلمت باشا** - يحسن أن يضع مشروع هذا القانون في لجنة العدل، لأنه في حاجة إلى تعديل في صياغة النصوص .

**المقرر** - لقد بحث مشروع هذا القانون في لجنة الصحة عدة مرات، وهي تضم عدداً من رجال القانون، وفيهم الكفائية في نقاد ما يحسنه سعادة الزميل المحترم من انحراف في الصياغة .

**مفكرة الشيخ المحترم زكريا مهرمه باشا** - يكتفى تأجيل نظر مشروع هذا القانون أسبوعين ، وفي أثناءهما تقدم الحكومة بمشروعها .

**مفكرة الشيخ المحترم حسين سرى باشا** - أوافق على الرأي الذى أبداه معاذة الرئيس .

إن معاذة زكريا مهرا باشا يطلب تأجيل نظر مشروعه أسبوعين ، فهل نستطيع أن نرغم الحكومة على تقديم مشروعه في ظرف أسبوع ؟ هذا غير معقول .

**الرئيس** - هل يرى دولة سرى باشا أن المدة لا تكفى ؟

**المقرر** - معنى هذا أن دولة سرى باشا يرى ما دام الحكومة .

**مفكرة الشيخ المحترم حسين سرى باشا** - أنا لا أرى ما يراه دولة رئيس الحكومة ، وأعتقد أنه هو الذى يحدد الأجل ، فلذا حثته بأقل من ثلاثة أشهر ، يكون هذا مقفزة له .

**مفكرة صائب الدرة محمد فهمى القرائشى باشا** (رئيس مجلس الوزراء) قلت إنى غير مستعد في الوقت الحاضر للارتباط بهذه عين ، وإنى متمسك بالسياسة التى أعلنتها الحكومة في خطاب العرش ، وسأقوم بتنفيذها .

أما مشروع القانون المطلوب من الحكومة فتدبه ، فلا يكفى أن أحد الموعد الذى أقدمه فيه .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد رفؤا سراج الدين باشا** - ألا يمكن لدولة رئيس الحكومة أن يحدد الميعاد ، ولو على وجه التقريب ؟

**مفكرة الشيخ المحترم زكريا مهرمه باشا** - إذن فانا على استعداد الآن للنقشة في مشروع القانون المروض على المجلس .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد معلوم محمود بك** - أرى تأجيل نظر المشروع ستة أسابيع .

**الرئيس** - يحسن الاكتفاء بثلاثة أسابيع .

**مفكرة الشيخ المحترم زكريا مهرمه باشا** - هل يكون التأجيل لى تقدم الحكومة بمشروعها ، أم لنظر مشروع القانون المروض ؟

**الرئيس** - التأجيل للنقشة في مشروع القانون المروض .

**مفكرة الشيخ المحترم زكريا مهرمه باشا** - إذا كان التأجيل للنقشة فاقى على استعداد لما الآن .

م ظروف مصر سواء أكان أكلام أم شبه كالم ؟ وفي الوقت نفسه علن من جهتي أن مشروع القانون المقدم منى قد توجه إليه بعض الانتقادات ، فليست أدعى أن المشروع بلغ حد الكمال . فذلك فاقى على استعداد للرد على أى انتقاد يوجه إلى هذا المشروع ، فليست بالرجل الذى يعصب لرأى إذا اضطرر خطوه .

لقد آمنت أن هناك إيجابا جديا ليحت هذا المشروع ، ولكن قد نوه بعض عقبات في سبيل تنديده . فارجو من حضراتكم الموافقة على أحيل نظره أسبوعين ، يمكن في أثناءها تصفية المسألة بشكل نهائى . إما أن تستقدم الحكومة بمشروعها عن التام الكمال ، كما وعدت في ليرة الماضية ، وإما أن تعجز عن التام ، وفي هذه الحالة لا مناص من الأخذ بالمشروع المقدم منى ، لأنه هو الوحيد الذى يتفق مع ظروف مصر ، وبخاصة بعد أن تلك البنك الأمل جميع الأرض صندة الإستراتيجية ، أصبح من الخطورة بمكان أن تسترى الحكومة هذا البنك بمحلا تلك لأرصدة ، فتعرض لأرب تلك ديونا للحكومة المصرية على الحكومة لإنجليزية .

هذا موقف خطير ، ولا أريد من حكومتنا أنى تؤيدنا ، والتي تسعى جميعا معها لاجتياز هذه الظروف الدقيقة ، أن تقع في هذا المخطرور . لذلك أريد أن تصل إلى حل يوفق بين الظروف المختلفة وبين الانتخابات أن تقتضيا مصلحة الاقتصاد القوي في مصر .

**مفكرة صائب الدرة محمد فهمى القرائشى باشا** (رئيس مجلس الوزراء) لم نخل الحكومة إنها عجزت عن التام ، ولم تقل إن هناك عقبات في ديله .

والدالة المروضة على حضراتكم هي نظر مشروع هذا القانون فاما أن يناقش ، وإما أن يؤجل الظرفيه .

أما الحكومة فزالمت عند سياستها التى أعلنتها عن مشروع التاميم .

**الرئيس** - هل معنى هذا أن الحكومة لا ترى ما مانا من نظر مشروع هذا القانون ؟ وإذا لم يكن هذا رأيا ، فهل لدينا مشروع آخر ؟

**مفكرة صائب الدرة محمد فهمى القرائشى باشا** (رئيس مجلس الوزراء) إن الحكومة لا توافق على مشروع هذا القانون ، وستقدم بمشروعها عند إتمام بحثه .

**الرئيس** - إذا كانت الحكومة معقمة تقديم مشروعها في زمن قريب كأرصة أو ستة أسابيع ، فالتى أقدمه أن يؤجل نظر مشروع هذا القانون للمروض حتى ينتظر مع مشروع الحكومة . أما إذا كان الأمد سيطول ، كون الرأى للبلش .

**مقرر الشيخ الحرم محمد أحمد علي عززع** - تقدم مشروع هذا القانون من أحد حضرات الشيوخ المحترمين ، وأحيل إلى اللجنة ، فيجته وقدمت تقريرها للمجلس . فلأمرى مايجوز الآن دون المناقشة فيه . وإذا كان للحكومة رأي ، فأماها المجال لإبدائه ، خصوصا أن هذا المشروع في المجلس من سنتين .

**الرئيس** - لم يقترح تأجيل نظر مشروع القانون لمات ، وإنما سماعة مقدم الاقتراح طلب التأجيل أسبوعين ، وطلب البعض أن يكون التأجيل ثلاثة أسابيع .

**فهل توافقون حضراتكم على تأجيل المناقشة في مشروع هذا القانون ثلاثة أسابيع ؟**  
( موافقة ) .

## ٢٤ - تقرير لجنتي المالية والدفاع الوطني

عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم القراء حسن عبد الوهاب باشا ، بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ١٩٤٦ لسنة ١٩٤٤ ، لتأجيل تعديل جداول ما هيأت الضباط وصف الضباط وصاكر الجيش - تأجيله أسبوعين

( القرو حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك ) .

**الرئيس** - إن حضرة الشيخ المحترم مقدم مشروع هذا القانون متغيب ...

**مقرر الشيخ الحرم محمد أحمد علي باشا** - إنا أنبئ هذا المشروع ، وأريد الكلام فيه .

**الرئيس** - إن حضرة الشيخ المحترم القراء حسن عبد الوهاب باشا مقدم الاقتراح بمشروع قانون سيحضر هذا الأسبوع .

**فهل توافقون حضراتكم على تأجيله أسبوعين ؟**

**مقرر الشيخ الحرم القراء محمد علي باشا** - لا مانع عندي من التأجيل إذا كان لأسبوع واحد إلى أن يحضر حضرة الشيخ المحترم مقدم هذا الاقتراح بمشروع قانون .

**الرئيس** - والآن هل توافقون حضراتكم على تأجيل هذا الاقتراح بمشروع قانون أسبوعين ؟  
( موافقة ) .

## ٢٥ - تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل

عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة محمد خطاب بك ( عضو المجلس سابقا ) ، باستئثار الأراضي المستصلحة - بإعادة إلى الجبة بآء على طلب الحكومة وموافقة المقرر

( المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الحيد عبد الحق ) .

**الرئيس** - ورد كتابان <sup>(١)</sup> من وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة المالية ، بتدب حضرة الدكتور أحمد مدحت المدير العام بمصلحة الفلاح والتمساون ، وحضرة صاحب العزة محمود كرازة بك مدير عام مصلحة الأملاك ، والأستاذ السعيد السبع وكيل المصلحة المذكورة ، لحضور جلسات المجلس أثناء نظر هذا الاقتراح بمشروع قانون .

(١) نص الكتابين :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرّم بأن أرجو مساعدكم التفضل بالصريح لحضرة الدكتور أحمد مدحت المدير العام لمصلحة الفلاح والتمساون لحضور جلسات المجلس عند نظر تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل ، عن مشروع القانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد خطاب بك ، باستئثار الأراضي المستصلحة .  
وتفضلوا مساعدكم بقبول طاق الاسترام ما

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٨

وزير الشؤون الاجتماعية  
جلال فهم

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التفضل استئذان هيئة المجلس الموقر في حد وحضرة صاحب العزة محمد كرازة بك المدير العام لمصلحة الأملاك الأميرية ، وحضرة الأستاذ السعيد السبع وكيل المدير العام لمصلحة المذكورة ، لجلسات المجلس أثناء نظر تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل ، عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة محمد خطاب بك ( عضو المجلس سابقا ) ، باستئثار الأراضي المستصلحة .  
وتفضلوا مساعدكم قبول طاق الاسترام ما

٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٨

وزير المالية  
محمود فهمي القزافي



فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضراتهم ) .

**مقرر صاحب المجلس يعزل فروع باشا ( وزير الشؤون الاجتماعية ) —**  
أطلب إعادة هذا الاقتراح بمشروع قانون إلى اللجنة ، وشاركني في هذا  
الراي حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة .

**المقرر —** أوافق على إعادة هذا الاقتراح بمشروع قانون إلى اللجنة ،  
على أن تكون هذه هي المرة الأخيرة التي يطلب فيها إعادته إليها .

**الرئيس —** إذن يرد التقرير إلى اللجنة بناء على طلب حضرة المقرر .

## ٢٦ — تقرير لجنة قانون المرافعات

عن مشروع قانون المرافعات — تأجيله أربعة أسابيع

**مقرر الشيخ الفرم فرح من القضاة باشا —** لي كلمة يبدأ مشروع  
هذا القانون .

**الرئيس —** كل ما يطلب إلينا اليوم هو تحديد موعد لمناقشة مشروع  
هذا القانون . والواقع أن الملاحظات التي وردت إلى اللجنة عن مشروع  
هذا القانون إلى الآن قليلة .

**المقرر —** لي كلمة أريد أن أقولها قبل تحديد موعد لمناقشة هذا القانون ،  
وهي أن التقرير عن مشروع هذا القانون قد وزع في العام الماضي ،  
وأريد أن نرفع اللجنة من مناقشة مبدأ مشروع هذا القانون وإقراره كما  
حدثت عند نظر لقانون المدنى . فيجب أولا أن نقر المبدأ اللى ، ثم  
تؤجل نظر المواد إلى قرة أخرى استمع فيها اللجنة إلى الملاحظات التي  
تد إليها .

**الرئيس —** هل هناك اعتراض على أن يؤجل نظر مشروع هذا القانون  
أربعة أسابيع ، على أن تقدم الملاحظات إلى اللجنة في مدى أسبوعين ،  
ثم تنظر اللجنة هذه الملاحظات وتقدم تقريرها إلى المجلس في مدى  
أسبوعين آخرين ؟

**المقرر —** أنا لا أترض على تأجيل مناقشة المواد ، وأن ترك اللجنة  
فرصة لدراسة الملاحظات التي ترد إليها . ولكنى أرى أن تنتهى اليلة  
من إقرار مبدأ مشروع هذا القانون .

**الرئيس —** إن اللجنة تستطع أجلا أقصاه أسبوعان ، لتتقدم إليها فيه  
المهيت والأفراد بالملاحظات التي تمن لها على مشروع هذا القانون ،  
ثم ينظرها في المجلس بعد أربعة أسابيع .

والآن هل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر مشروع هذا القانون أربعة  
أسابيع ، على أن تدرس خلالها اللجنة الملاحظات التي ترد إليها من المهيات  
والأفراد في مدى أقصاه أسبوعان ، ثم تقدم اللجنة بتقريرها عن هذه  
الملاحظات إلى المجلس في مدى أسبوعين ؟

( موافقة ) .

## ٢٧ — تقرير لجنة قانون الإجراءات الجنائية

عن مشروع قانون الإجراءات الجنائية ، وعن مشروع القانون الوارد من مجلس  
الدواب بتعديل المادة ١٠١ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات والمسددين ١٠١  
و ١٧١ من قانون تحقيق الجنائيات — تأجيلها خمسة أسابيع

( المقرر حضرة الشيخ المحترم على ذكره تقرير باشا ) .

**الرئيس —** ورد خطاب <sup>(١)</sup> من وزارة العدل يندب حضرة الأستاذ  
أحمد ميثاقى حجازى العضو بإدارة التشريع بالوزارة ، لحضور جلسة  
المجلس أثناء نظر مشروع هذا القانون .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرته ) .

(١) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

ترحب من صدقك الاذن لحضرة الأستاذ أحمد ميثاقى حجازى العضو بإدارة التشريع بوزارة العدل ، لحضور جلسة المجلس يوم الاثنين ٢٧ نوفمبر الحالى ، أثناء نظر تقرير لجنة الإجراءات

الجنائية من مشروع قانون الإجراءات الجنائية .

وتفضلوا سادتك بقول قاتى الاحترام ما

٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٨

وزير العدل  
أحمد ميثاقى حجازى

## ٢٨ - تقرير لجنة تحقيق صحة العضوية (١)

من موضوع صحة عضوية حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد سليم جابر، والطين  
المقدمين في كتابه - المرافقة على التقرير، وإعلان صحة عضوية حضرة  
الشيخ المحترم

(المرور حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا) .

الرئيس - يبحث اللجنة موضوع صحة عضوية حضرة الشيخ المحترم  
الأستاذ عبد سليم جابر، والطين والمقدمين في انتخابه، وتبينت أن إجراءات  
الترشيح صحيحة . أما فيما يتعلق بإجراءات الانتخاب، وهي موضوع  
الطين، فقد رأت أنها كلها دعاوى لم يتم عليها دليل، ويتبين رفض  
الطين، كما تبين أن حضرة الشيخ المحترم من إحدى الطائفتين التي  
يكون عضو المجلس منها، وهي طبقة النواب الذين قضوا مدتين في النيابة،  
وأن شرط السن متوافر فيه .

لذلك قررت اللجنة رفض الطين، وصحة عضوية حضرته، وترجو  
من المجلس الموافقة على رأياها .

فهل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على تقرير اللجنة، ورفض الطين،  
وإعلان صحة عضوية حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد سليم جابر .

## ٢٩ - تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل

من مشروع القانون المراد من مجلس النواب بشأن المقدمين والخدم -

إعادة إلى اللجنة لتتفرع مع لجنة الداخلية مجتمعتين

(المرور حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق) .

مقرر الشيخ المحترم محمد حسن العزاوي باشا - في رأي في مشروع  
هذا القانون، فإنه قدم على أساس تنظيم شؤون المخدمين وعلاقتهم بمخدمهم .  
وقد حولت لجنة الشؤون الاجتماعية مجلس النواب مشروع هذا القانون  
إلى قانون يفرض عقوبات على الذين يستغنونهم، وأغفلت أن فكرة  
علاقة المخدم بتجملوه هي علاقة وثيقة (intime) .

وإن يوصف كوني من رجال الاجتماع الذين يهمهم هذا الأمر،  
أريد أن أبين لجنة الشؤون الاجتماعية الحكمة التي حلت بالمشروع إلى  
استبعاد علاقة المخدم بتجملوه في التشريعات العالية المختلفة، على اعتبار  
أنها علاقة وثيقة (intime)، ومشروع هذا القانون يحاول تنظيم هذه  
العلاقة .

مقرر الشيخ المحترم الأستاذ عبد المستنصر - لم يوزع علينا تقرير اللجنة  
من مشروع هذا القانون إلا منذ أسبوعين، وتريد إعطائنا أجلا كافيا  
لندراسته .

الرئيس - ألا يمكن أربعة أسابيع، تقدم خلالها الملاحظات،  
وعرضها اللجنة، ثم تقدم بتقريرها عنها إلى المجلس ؟

مقرر الشيخ المحترم الأستاذ عبد المستنصر - هذه الفترة غير كافية .

مقرر الأستاذ محمد عثمان محمد زوي (مندوب وزارة العدل) - أرجو  
إعادة التقرير إلى اللجنة، لأن لوزارة العدل ملاحظات على التعديلات التي  
أدخلتها اللجنة على مواد مشروع هذا القانون .

المقرر - مشروع هذا القانون لا يزال في اللجنة حتى الآن، فإن كان  
لدى وزارة العدل أية ملاحظة، فيمكنها إبداؤها أمام اللجنة، واللجنة  
في انتظار هذه الملاحظات. ولا معنى إذن لطلب إعادة التقرير إلى اللجنة.

مقرر الأستاذ محمد عثمان محمد زوي (مندوب وزارة العدل) - إذن  
أطلب أجلا أوسع من ذلك، لتمكين الوزارة من إبداء ملاحظاتها .

الرئيس - هل يمكن الوزارة خمسة أسابيع ؟

مقرر صائب الدرونة محمود فهمي القراشي باشا (رئيس مجلس الوزراء)  
نعم يمكن .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر مشروع  
قانون الإجراءات الجنائية، ومشروع القانون بتعديل المادة ٥١ من قانون  
تشكيل عاكس الجنائيات والمساكين ١٥١ و ١٥٢ من قانون تحقيق الجنائيات  
نحوه أسابيع، لتتقدم وزارة العدل والميانيات والأفراد بما بين لها من  
ملاحظات على مشروع قانون الإجراءات الجنائية في مدى إقصاء ثلاثة أسابيع،  
ثم تقدم اللجنة بتقريرها عن هذه الملاحظات في مدى أسبوعين ؟

( موافقة ) .

والواقع أن اللجنة لم تدخل أى تعديل على مشروع القانون، فهو مشروع على حضراتكم كما ورد من مجلس النواب . وكل أية حال ، فإن اللجنة ترجب بإعادة مشروع هذا القانون إليها ، لسماع ملاحظات حضرة الشيخ المحترم عبد المشاوي باشا .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إعادة التقرير إلى اللجنة ، على أن تنظره مجتمعة مع لجنة الداخلية ؟

( موافقة ) .

الرئيس — والآن هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة ، على أن لا تعقد يوم الاثنين المقبل ( ٢٨ محرم سنة ١٣٦٨ ، الموافق ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ) ، الساعة الخامسة مساء ؟

( موافقة ) .

( رقت الجلسة الساعة السادسة والدقيقة الخامسة عشرة ) .

وفي رأى أن مشروع هذا القانون أحيل إلى لجنة الشؤون الاجتماعية خطأ ، وكان أولى به أن يحال إلى لجنة الداخلية . ولا يوجد قانون ينظم هذه العلاقة . ولقد أقلب مشروع هذا القانون إلى عاولة فرض سلطان العقاب على المخدوم . وأرى أن المسألة لا تستقيم من الوجهة الاجتماعية ، وأن مشروع هذا القانون يجب إحاطته إلى بلقي الشؤون الاجتماعية والداخلية مجتمعتين لإعادة نظره .

مقبرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا — أؤيد حضرة الشيخ المحترم عبد حسن المشاوي باشا في طلبه إعادة مشروع هذا القانون إلى اللجنة ، لتنظره مجتمعة مع لجنة الداخلية

المقرر — مع تقديرى لحضرة الشيخ المحترم محمد حسن المشاوي باشا، فإن قوله بأنه لا يوجد أى تشريع في العالم ينظم العلاقة بالخدام ومخدومه غير صحيح ، فإن أغلب الدول فيها قوانين تنظم هذه العلاقة بشكل واسع، فضلا عن أن القانون المدني — بصفة عامة — يحلدها تحديدا أدق .



# الْمَجْلِسُ الشَّيْبُوخِي

## دور الانعقاد العاды الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة الثانية

المعقودة فلنا في يوم الاثنين ٢٨ المحرم سنة ١٣٦٨ ، الموافق ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨

### ملخص

#### رقم الصفحة

- ١ — إجازات ... ٤٣
- ٢ — المصدق على مضبطة الجلسة السابقة (٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٨) ... ٤٣
- ٣ — كتاب من مجلس النواب بتشكيل مكتب في دور الانعقاد الحالي — قرار المجلس لإرسال كتاب تهنة ... ٤٣
- ٤ — ثلاثة مراسيم ومشروعات قوانين :
  - (١) مرسوم بمشروع قانون مصادق في ١٧ مايو ١٩٤٨ ، بشأن المصارف الخفية ... ٤٤
  - إحالة إلى لجنة الأشغال مباشرة ... ٤٤
  - (ب) مرسوم بمشروع قانون يفتح اعتماد إضافي يبلغ ٩٠٠٠ جنيه في القسم ٦ "وزارة المالية" ، فرع ١ "الديوان العام" ، باب ٢ "أعمال جديدة" ، لفئة تكاليف ترميم ملكية الضاروقم ٣٠ شارع مجلس النواب ، وتزعم ملكية الضاروقم ... ٤٤
  - المبادرة رقم ٣٢ شارع منصور ، لإقامة أبنية حكومية عليها ... ٤٤
  - (ج) مرسوم بمشروع قانون يفتح اعتماد إضافي يبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه في القسم ٢٥ "تنفيذ برنامج السنوات الخمس" ، زيادة على الاعتماد المودع ضمن أعمال مصلحة المالية الأثرية ، لإنشاء مساكن العمال ... ٤٤
  - إحالتها إلى لجنة المالية ... ٤٤
- ٥ — كتاب من وزارة البحرية والجبرية يطلب تأجيل النظر في المرسوم بمشروع قانون انقلاص بالقاء عقوبة التأديب الجنائي — ... ٤٤
- ٦ — تلجئ المجلس المكاتب ووزراء البان وسكرتيريا ... ٤٥
- ٧ — ملء الحال الخالية بالبان ... ٤٦
- ٨ — اقتراح بمشروع قانون مقدم من حضرة الشيخ المحترم زكريا مهران باشا ، بإضافة فترة جليلة للسادة ١٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ — إحالة مباشرة إلى لجنة المالية والنجارة والساعة بمجتمعتين ... ٤٦

## رقم الصفحة

٩ - ملحق :

- ( أ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المدة رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ،  
عن القرارات التي أصدرتها الجامعة العربية بشأن دخول الجيوش العربية فلسطين ، و بشأن المذتين الأول والثانية ،  
ومن موقف الجيش المصري — الإجابة عنه نقدا في بيان الحكومة عن مشروع القرار الخاص بمأوى وملاذ إلى الجامعة  
في فلسطين ... .. ٤٦
- ( ب ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المدة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، من حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك ،  
عن سياسة الحكومة في اجتذاب السياح من بلاد العرب ونسختها تجاه أحقاد الشرق العربي من التردد في تلبية طلبات  
أهل السياحة في مصر — تأجيله أسبوعا ، واعتصاص معالي وزير التجارة والصناعة به ... .. ٤٦
- ( ج ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المدة وزير الصحة العمومية ، من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الرحمن عوض ،  
عن مكانة كل من عمل في مكافحة وباء الكوليرا — الإجابة عنه ... .. ٤٧

١٠ - استجوابان :

- ( أ ) استجواب موجه إلى حضرة صاحب المدة وزير التجارة والصناعة ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي ،  
عن سوء حالة توزيع الكيروسين والبنزين والسكر في الأقاليم — تحديد يوم المائتة فيه بعد أسبوعين ... .. ٤٧
- ( ب ) المائتة في الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب المدة وزير الداخلية ، من حضرة  
الشيخ المحترم محمد فؤاد مبراهيم باشا ، عن سياسة الحكومة تجاه القضية المصرية ... .. ٤٧
- استمرار المائتة إلى جلسة يوم الاثنين المقبل ... .. ٤٧

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد فهمي حسين باشا ، توفيق دوس باشا ، حسن محمد الوكيل ،  
حسن مظلوم باشا ، صالح مصطفى أبو رحاب بك ، عبد القوي  
أحمد باشا ، الشيخ عبد الله عمر عبد الآخر ، الشيخ فراج مجاهد ،  
فهمي وبصا بك ، محمد رشوان الزمر بك ، محمد شريف صبري باشا ،  
محمد شفيق باشا ، محمد نجيب الترابي باشا ، مصطفى رشيد بك ،  
الشيخ منصور حسين السلواوي .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد علي أبو ستيت بك ، الأستاذ إسماعيل حمزة ، حسين مصطفى  
حمزة بك ، رياض عبد العزيز سيف النصر بك ، سابع حشيش باشا ، شارل  
بشري حنا ، عبد الحميد إبراهيم صالح باشا ، الأستاذ محمد علي شعراوي ،  
الأستاذ محمود أبو الفتح ، الأستاذ ميشيل زرق ، الشيخ يوسف يوسف  
الشرنوبلي .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب المدة الدكتور محمد فهمي النقراشي باشا  
رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية ، وحضرات أصحاب المعالي :  
أحمد عبد الغفار باشا وزير الزراعة ووزير الأشغال العمومية بالنيابة ، محمود

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والديقة العاشرة مساء ، برئاسة حضرة  
صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس المجلس .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ عبد الرحمن نور ، محمد عطية الناظر بك ، السيد عبد الحميد الروماني ،  
الأستاذ عبد الرازق وجيه القاضي .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما عدا :

القائمين :

أولا - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الشيخ إسماعيل فواز ، حسن حسن عزام بك ، صليب ساعي باشا ،  
محمود خيرى باشا .

ثانيا - باعتذار :

( أ ) من جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

إسماعيل صدق باشا ، سيد بهس بك ، الأستاذ عباس الجبل ،  
الأستاذ محمد سليم جابر ، محمد توفيق راضي بك ، موسى سيف النصر  
موسى .

### ٣ - كتاب

من مجلس النواب بتشكيل مكتبه في دور الانقضاء الحال - قرار المجلس  
إرسال كتاب تهته

الرئيس - ورد كتاب من مجلس النواب بتشكيل مكتبه في دور الانقضاء الحال ، يحيل نصه على حضراتكم .

على الكتاب ، وهذا نصه :

محضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سعادتك أنه بناء على المادة الخامسة من اللائحة الداخلية ،  
قد تشكل مكتب المجلس في دور الانقضاء الحال على الوجه الآتي :

الرئيس : الأستاذ محمد حامد جوده .

الوكلاء : الأستاذ علي السيد أيوب ، حامد اللاليل بك .

السكروين الثابته : الأستاذ محمد أمين والي ، الأستاذ حسن رشاد  
المراعي ، محمد عبد الله أبو حسين ، الأستاذ جلال الدين الحامصي .

المراقبون : عبد الحميد الشواربي بك ، أحمد الأنثي عطيه ، عبد الحميد  
إبراهيم صالح .

فالرجو التفضل بإحاطة مجلس الشيوخ علما بذلك .

وتفضلوا سعادتك بقبول فائق الاحترام

٢٣ نوفمبر ١٩٤٨  
رئيس مجلس النواب  
محمد حامد جوده

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إرسال كتاب تهته باسم المجلس  
إلى حضرات رئيس مجلس النواب وأعضاء مكتبه ؟

( موافقة )

حسن باشا وزير دولة ، الدكتور نجيب اسكندر باشا وزير الصحة العمومية ،  
الأستاذ محمد رياض وزير التجارة والصناعة ، الفريق محمد حيدر باشا  
وزير الحربية والبحرية ، جلال فهم باشا وزير الشؤون الاجتماعية .

تولى السكرتيرة العامة أمين عن العرب بك .

( أعلن حضرة صاحب السعادة الرئيس افتتاح الجلسة ) .

### ١ - إجازات

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم حسن حسن عزام بك إجازة  
مدة شهر من اليوم ، مرضه .

ويطلب حضرة الشيخ المحترم إسماعيل فواز إجازة لمدة ٣ روف - ف  
شهر من اليوم ، مرضه .

هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

### ٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

( ٢٢ نوفمبر ١٩٤٨ )

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة  
السابقة ؟

محضر الشيخ المحترم عن العلوم التقني باشا - ثبت بالمضبطة أنه  
جاء على لسان العبارة الآتية :

" هذا موضوع في غاية الأهمية ، ويتعنى أن تمده له جلسة سرية " .

وقد وضعت هذه العبارة تحت عنوان الاستجواب الخاص بسياسة  
الحكومة إزاء القضية المصرية ، مع أن هذه العبارة قصدت بها الاقتراع  
بمشروع قرار الخاص بالحالة في فلسطين فالرجو تصحيح ذلك في المضبطة .

الرئيس - سيدي تصحيح ذلك .

وإذن يصدق المجلس على مضبطة الجلسة السابقة .

## ٤ - ثلاثة مراسيم بمشروعات قوانين

إحالة الأول إلى لجنة الأشغال مباشرة ، وإحالة الثاني والثالث إلى لجنة المالية

**الرئيس -** ورد كتاب <sup>(١)</sup> من وزارة الأشغال العمومية ومعه صورة من المرسوم بمشروع قانون الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩٤٨ ، بشأن المصارف الحفلية وقد أحلته مباشرة إلى لجنة الأشغال .

وردد كتاب <sup>(٢)</sup> من وزارة المالية ومعه صورة المرسومين بمشروع قانونين الصادرين في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، وبماتهما :

١ - مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية الاستعمارية ١٩٤٨-١٩٤٩ بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه في القسم ٦ "وزارة المالية" ، فرع ١ "لديوان العام" ، باب ٣ "أعمال جديدة" ، لتكليف تكاليف نزع ملكية العقار رقم ٣٠ بشوارع مجلس النواب ، ولتبرع ملكية العقار المجاور له رقم ٣٢ بشوارع منصور ، لإقامة أبنية حكومية عليها .

(١) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشورى  
تقترح بأن ترسل إلى سادتك مع هذا المرسوم مشروع قانون الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩٤٨ ، بشأن المصارف الحفلية والمذكرة الإيضاحية المرفقة له التي أرسلناه اليوم إلى مجلس النواب .  
وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٨

(٢) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشورى  
أتشرف بأن أبلغ سادتك صورة من المرسومين بمشروع القانونين الصادرين في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، بفتح اعتمادين إضافيين في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ ، وبماتهما :  
١ - ٩٠٠٠ جنيه في قسم ٦ "وزارة المالية" ، فرع ١ "لديوان العام" ، باب ٣ "أعمال جديدة" ، لتكليف تكاليف نزع ملكية العقار رقم ٣٠ بشوارع مجلس النواب ، ولتبرع ملكية العقار المجاور له رقم ٣٢ بشوارع منصور ، لإقامة أبنية حكومية عليها .

٢ - ١٥٠٠٠ جنيه في قسم ٢٥ "تنفيذ برنامج السنوات الخمس" ، زيادة على الاعتماد المدرج ضمن أعمال مصلحة المبانى الأميرية ، لإنشاء مساكن للعمال .  
وقد أرسل هذا المرسوم إلى مجلس النواب ، لقرضها عليه .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨

(٣) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشورى  
أتشرف بأن أبلغ سادتك أن الوزارة قد أعدت مشروع قانون جديد شامل للقرضات والإجراءات العسكرية ، ولهذا أرجو أن ترسل لجنة الحرية والبحرية تأريفاً في المرسوم بمشروع القانون  
إذ إن مشروع القانون الجديد يشمل جميع القرضات .  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٨

٢ - مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه في القسم ٢٥ "تنفيذ برنامج السنوات الخمس" ، زيادة على الاعتماد المدرج ضمن أعمال مصلحة المبانى الأميرية لإنشاء مساكن للعمال .

فهل توافقون حضراتكم على إحالتها إلى لجنة المالية ؟  
( موافقة ) .

## ٥ - كتاب

من وزارة الحرية والبحرية يطلب تأجيل النظر في مرسوم مشروع قانون إحالة إلى لجنة الحرية والبحرية والسودان

**الرئيس -** ورد كتاب <sup>(٣)</sup> من حضرة صاحب المعالي وزير الحرية والبحرية بأن الوزارة قد صددت مشروع قانون جديد شامل للقرضات والإجراءات العسكرية ، ولهذا أرجو أن ترسل لجنة الحرية والبحرية نظرها في المرسوم بمشروع القانون الخاص بإلغاء عقوبة التأديب الجسدي ، وسيحال هذا الكتاب إلى لجنة الحرية والبحرية والسودان .

وزير الأشغال العمومية بالنيابة  
أحمد عبد القادر

وزير المالية  
محمد فهمي القزافي

فرق  
وزير الحرية والبحرية  
محمد حماد



## ٦ - تبليغ المجلس

انتخاب رؤساء البعث وسكرتيريا

الرئيس - أتمت البعث انتخاب رؤسائها وسكرتيريا ، وإلى حضراتكم بيان الأسماء :

الجنة	الرئيس	السكرير
الجواب على خطاب العرش	أحمد علي باشا	الأستاذ عباس محمود العقاد .
تحقيق صحة المصضية	توفيق دوس باشا	» حسين الجندى .
لجنة الشؤون الدستورية واللامعة الداخلية	الأستاذ محمد محمد الوكيل	أحمد رمزي بك .
المالية	حسن صادق باشا	الدكتور إبراهيم مدكور .
الداخلية	عبد السلام الشاذلي باشا	محمد عطيه الناطور بك .
الخارجية	حسين سرى باشا	وهيب دوس بك .
الأشغال	عبد القوي أحمد باشا	الأستاذ مصطفى نصرت .
المواصلات	توفيق دوس باشا	» جلال أباطه .
الزراعة	السيد أحمد أباطه	صلاح الدين الشواربي بك .
التجارة والصناعة	صليب سامي باشا	الأستاذ سيد اللوزي .
المعارف	أحمد لطفى السيد باشا	خليل ثابت بك .
الأوقاف والمعادن الدينية	الأستاذ عبد الحميد عبد الحق	الدكتور إبراهيم مدكور .
الاقتراحات والمرائض	» أحمد حنى أبو الفضل	محمد توفيق راضى بك .
العدل	علي زكى المرابي باشا	عبد الرحمن الرافى بك .
قانون الإجراءات الجنائية	علي زكى المرابي باشا	محمد أنسى باشا .
» المرافعات	محمد حسن الشماوى باشا	محمود فؤاد بك .
الصحة	الدكتور سليمان عزيمى باشا	الدكتور عبد الرحمن عوض .
الشؤون الاجتماعية والعمل	الأستاذ عبد الحميد عبد الحق	الأستاذ حسن حسن عبد الله .
الحربية والبحرية والسودان	اللواء أحمد شريف باشا	» إبراهيم زكى .

وعلى كسب العمل . وقد أعد مشروع هذا القانون في الجلسة الماضية إلى لجنة المالية والتجارة والصناعة ، انظرها مجتمعتين .

فهل توافقون حضراتكم على إحالة الاقتراح بمشروع قانون المذكور إلى اللجنتين المذكورتين لتتراه مع مشروع القانون المشار إليه من حيث الشكل ثم من حيث الموضوع ؟

( موافقة ) .

#### ٩ - أمثلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدفلة ورئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الحليم عبد الحق ، من قرارات آل أصفهانيا المطامة القريسية بشأن دخول البوش الجديدة سطين ، ورجال الهدنتين الأولى والثانية ، وعن موقف إيش الله - الإجابة عنه لذا في بيان الحكومة عن مشروع قرار انخاص بما وصلت إليه الحالة في فلسطين

**حضرة صاحب الدفلة محمود فهمي القرائي باشا (رئيس مجلس الوزراء)** ستر الإجابة عن حد السؤال و بيان غدا .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدفلة ورئيس مجلس الوزراء وعبد الرحمان ، من حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك ، من سياسة الحكومة في اجتذاب السياح من بلاد المغرب ، وسجلها اتجاه اقطار الشرق العربي من الزد في عدة طلبات أهله وإاة في مصر - تأجيله أسيرا ، وانخصص مدالي وزير التجارة والصناعة

**الرئيس** - ورد كتاب (١) من رئاسة مجلس الوزراء ، بأنها أحالت هذا السؤال إلى وزارة التجارة والصناعة ، لان موضوعه داخل في اختصاصها .

**حضرة صاحب الدفلة الأستاذ محمود بك (وزير التجارة والصناعة)** أرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال لمدة أسبوع .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
( موافقة ) .

#### ٧ - ملء الخال الخالية بالبحان

**الرئيس** - أعرض على حضراتكم أسماء حضرات الزملاء المحترمين المرشحين لملء الخال الخالية بالبحان كالتالي :

#### لجنة الشؤون الدستورية :

محمد حسن المشاي باشا ، بدلا من محمد علي طوبه باشا ، لتميته صغيرا بالباكن .

#### لجنة العدل :

أحمد رمزي بك ، بدلا من محمد عبد الليل سمرة باشا ، لتخليه عنها .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
( موافقة ) .

#### ٨ - اقتراح بمشروع قانون

مقدم من حضرة الشيخ المحترم زكريا مهران باشا ، بإضافة فقرة جديدة لسنة ١٩٣٩ رقم ١٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ رقم ١٤ ، إلك مباشرة إلى بلن المالية والتجارة والصناعة مجتمعتين

**الرئيس** - تقدم اقتراح بمشروع قانون من حضرة الزميل المحترم زكريا مهران باشا ، بإضافة فقرة جديدة لسنة ١٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

هذا لا تفتح بمشروع قانون هو تعديل لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وهو يعمل اتصالا وثيقا بمشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، انخاص بفرض ضرورة حل رموس الأموال الموقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية

(١) نص الكتاب :

“ حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشتر بإلحاح سؤلكمذا بأن السؤال الوارد مع كتاب المجلس رقم ١١/٢٥ (٣٠) ٢٩ تاريخ ٢٩ محرم ، وانقدم من حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك ، من سياسة الحكومة في اجتذاب السياح من بلاد المغرب ، وسجلها اتجاه اقطار الشرق العربي من الزد في عدة طلبات أهله وإاة في مصر - تأجيله أسيرا ، وانخصص مدالي وزير التجارة والصناعة

رئيس مجلس الوزراء  
محمود فهمي القرائي

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨

## ١٠ - استجوابان

(١) استجواب موجه إلى حضرة صاحب المالح وزير التجارة والصناعة،  
من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي، عن سوء حالة توزيع الكبروسين  
والقيرين والسكر في الأقاليم - تحديد يوم المناقشة فبعد أسبوعين

«حضرة صاحب المالح محرم رباح» (وزير التجارة والصناعة) -  
أرجو أن تكون مناقشة هذا الاستجواب بعد ثلاثة أسابيع .

«حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي» - أنا أعارض في هذا الطلب،  
وكنيت أرجو أن تكون الوزارة مستعدة لمناقشة هذا الاستجواب الماهم في هذه  
الجلسة . أما وقد طلب مالحي الوزير التأجيل ، فأرجو ألا يكون لأكثر من  
من أسبوع ، لأن المسألة دقيقة وهامة جداً ، ومتعلقة بأدق المشاكل والشؤون  
الحاسمة بالجمهور . وقد كتبت الصحف في هذا الموضوع مراراً ، لأن  
الحالة في غاية الدقة والسوء .

«حضرة صاحب المالح محرم رباح» (وزير التجارة والصناعة) -  
بناء على رغبة حضرة العضو المحترم ، أودع تأجيل المناقشة لمدة أسبوعين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مناقشة هذا الاستجواب بعد  
أسبوعين ؟

( مواصلة ) .

(ب) المناقشة في الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب المالح وزير المالية والمال  
وئيس مجلس الوزراء ، ووزير الخواص ، من حضرة الشيخ المحترم محمد زواد  
سراج الدين باشا ، عن سياسة الحكومة إزاء القضية المصرية - استمرار  
المناقشة إلى جلسة يوم الاثنين المقبل

## نفس الاستجواب :

«أريد أن أستجوب حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الوزراء  
وحضرة صاحب المالح وزير الخارجية ، عن سياسة الحكومة إزاء القضية  
المصرية ، تلك السياسة التي أدت وتؤدي إلى تضيق حقوق البلاد ،  
والقضاء على وحدة وادي النيل »

قواد مراجع الدين

عضو مجلس الشيوخ

٢٠ نوفمبر ١٩٤٨

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المالح وزير الصحة العمومية ، من  
حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الرحمن عوض ، عن مكافأة كل من عمل  
في مكافحة وباء الكوليرا - الإجابة عنه

## نفس السؤال :

«لقد برهنت وزارة الصحة - من ماعلى وزيرها ورؤسائها إلى أقل  
عامل تابع لها - على بظطة ساهرة ، قامت بجهود جبار في مكافحة وباء  
الكوليرا الذي انتشر في البلاد في أواخر عام ١٩٤٧ وأوائل عام ١٩٤٨ ،  
سقا لقد انتشع كابوس هذا الوباء الخفيف في زمن قصير جداً لم يمهده من  
قبل ، وبذلك استعصفت مصر - بكل جدارة - ثناء جميع أقطار المعمورة ،  
وكان ذلك فخراً لها ، حيث أذهبت البلاد ، وجنبت العالم شر هذا الوباء  
الخطير .

فهل لي أن أذكر الوزارة بواجب ضروري ، هو مكافأة كل من عمل  
في كفاح هذا الوباء من يكتويولوجيين وأطباء وطليبات ومحرضين ومحرضات  
وإداريين وعمال على عملهم المشكور ؟

وإلى لأرجو أن أسمع من معاليكم ما اعترتم عمله في هذا السبيل ، إذ  
الواجب أن تمثل بالمثل القائل : «قل الحسن أحسنت» ، حتى تسبحه  
وتبث في نفسه روح التضحية دائماً ، خدمة للوطن ووقاية له من غوائل  
المرض ، وحتى يتجمع جميع أبناء الوطن بالصحة التي هي أغلى شيء في الحياة .  
وفي انتظار رد معاليكم بالموافقة ، أرجو أن تتفضلوا بقبول عظيم  
احترامى

الدكتور عبد الرحمن عوض  
عضو مجلس الشيوخ

٢٠ نوفمبر ١٩٤٨

«حضرة صاحب المالح محرم رباح» (وزير الصحة العمومية) -  
تشاطر الوزارة رأي حضرة الشيخ المحترم في وجوب مكافأة من عملوا في مكافحة  
وباء الكوليرا . وقد ألفت الوزارة لجنة لهذا الغرض ، قامت بوضع قوائم  
صرف هذه المكافآت ، وصرفت فعلاً هذه المكافآت لأغلب من شملتهم  
هذه القوائم من موظفيها .

أما موظفو الوزارات والمصالح الأخرى ، كالبحرية والبحرية والداخلية  
والشؤون الاجتماعية والسكك الحديدية والتنظيم والنقل الميكانيكي ، الذين  
ساهموا واستحقوا تلك المكافأة ، فقد تقدمت الوزارة إلى مجلس الوزراء  
بطلب فتح احتياك قدره ٢٠٠,٠٠٠ جنيه لصرف مكافآتهم .

مقدمة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - حضرات الشيخ المحترمين ،

اطلعت في يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٨ على تصريح جليل لدولة رئيس مجلس الوزراء لوفد من نقابة الصحافة ، قال فيه :

"إن من أنصارية النقد ، ومن أنصار النقد الزيم ، خصوصا إذا اتجه هذا النقد إلى تحقيق أهداف البلاد ."

وإني لأرجو أن أكون اللبلة - كما عودت هذا المجلس الموقر دافعا - في حدود هذا النقد التي رسمها دولة رئيس مجلس الوزراء .

لقد سلخ دولته في الحكم أكثر من ثلاث سنوات ، ويؤسفني أن أبدأ حديثي بأن أقر - والأمرى بلاء جوانحي - أن قضية البلاد رجعت في هذه السنوات الثلاث إلى ثلاثين سنة مضت . وإني لأريد - حرصا على وقتكم الثمين - أن أكرر ما قد عرف هذا المتفرق يوم ٥ يناير سنة ١٩٤٨ - عند مناقشة الاستجواب المسائل لهذا الاستجواب .

لا أريد أن أعدد تلك الأخطاء الكثيرة الجسيمة التي وقعت فيها الحكومة قبل تليانها إلى مجلس الأمن ، وأشاء التجاها إلى مجلس الأمن ، وودلتها إلى مجلس الأمن . ولكني أريد أن أحاسب الحكومة على ما استبعد بد رجوع دولة رئيس مجلس الوزراء من مجلس الأمن .

أريد أن أسال دوله عن السياسة التي اتبعها كرئيس للحكومة في هذه الخمسة عشر شهرا منذ مودته من مجلس الأمن . وسترون حضراتكم إن هذه الصفحة الأخيرة وهذه الصفحة الجديدة لا تحمل مسؤولية الحكومة عنها في نظري عن الصفحة السابقة ، بل هي أشد وأكثى ، فقد ازدادت فيها قضية البلاد سوءا فوق سوء .

لقد انتهى مجلس الأمن من نظر القضية المصرية في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ واتجه إلى النتيجة التي تملونها حضراتكم . فها هي السياسة التي رسمتها الحكومة لنفسها منذ ذلك التاريخ إلى اليوم ؟ وما هي حلة السياسة التي درستها الحكومة وقررتها لتحقيق أهداف البلاد وأمانها ؟

لقد تجسست ذلك كله في عملها ، فلم تجد له أثرا ، وتلبست في خطاب المرش الأخير والسابق عليه ، فلم تجد له ذكرا . وبقينا وبقيت البلاد في هذا الظلام الدامس وفي هذا الجو من التموض الذي لا تحرى بسببه شيئا عن مصر هذه القضية .

انتظروا جرما خطاب المرش الآخر ، لما نجد فيه ما يشفي غليلنا ، وما يرد فلسطينية إلى غرستها ، ولكنه مع الأسف جاء خلوا من شيء يفيد في هذه الناحية .

لست يصد ما أقتضه خطاب المرش ، فلماذا وقته . ولكن لا أستطيع ، وأنا أتذكر في موضوع القضية المصرية ، إلا أن أقول إن خطاب المرش جاء غبيا لأمال أنصار الحكومة قبل خصوصها من هذه الناحية ، ناحية بيان سياسة الحكومة القومية والوطنية .

لم يرد في خطاب المرش عن هذه القضية إلا هذه العبارة العامة العامضة التي لا تنفيذ فيها ، وسأطوفا على حضراتكم :

"إن حقوقنا الوطنية محددة وواضحة ، ويسرن أن الإجماع على التسك بها ، والعمل على تحقيقها ، تزيد الأيام وتطورات الحوادث بقينا وقوة ، وأن جلاء الجنود الأجنبية عن أرض الوطن ، ووحدة مصر والسودان تحت التاج المشترك ، هي مقيدة أهل الوادي أجمعين من مصريين وسودانيين ."

هذه الأسطر الخمسة ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، من خطاب بلغت أسطره ٥٨٦ سطرا ، لم يرد ذكر قضية البلاد ولا سياسة الحكومة ولا خططها ولا الطرق التي رسمتها لبلانها ، إلا في هذه الأسطر الخمسة . أما الـ ٥٨١ سطرا الباقية ، فمقطعا كان من زراعة الذرة الفجيين ، وتلقيح الدواجن ، وتحويل مستشفى كفر صقر إفرى إلى مستشفى صرعى ، وتعديل قانون طرح البحر وأكالة . وفي مثل هذه المسائل الباهية الضئيلة التي إن صلحت أن تكون موضوع حديث لأحد الوزراء ، فلا تصلح بحال لأن تكون موضوع خطاب مرش في بلد يجاز ثاروفا كالتي تجازها ، وفي أوقات خطيرة كالتي نعيش فيها .

وحتى هذه العبارة العامضة لم تحمل - مع الأسف الشديد - من ضعف ومن تحامل ومن عدم توفيق ، فهي إذ تحملت عن جلاء الجنود الأجنبية ، تقول : " عن أرض الوطن " ، لم لا تقول يا سيدي عن مصر والسودان ، فتجملها كلمة صريحة وواضحة جلية ؟

لقد تبعت تصريحات دولة رئيس مجلس الوزراء المتعاقبة قبل خطاب المرش ، فلم أجد تصريح واحد يذكر الجلاء عن مصر والسودان ، بل كلها تناولت جلاء الجنود البريطانية . أما هذا التحديد الواضح ، فلم يذكر في تصريح واحد . وحتى في خطاب المرش لم يرد إلا ذكر الجلاء عن أرض الوطن .

لم لا تقولوا صريحة محددة واضحة : " الجلاء عن مصر والسودان ووحدة مصر والسودان تحت التاج المشترك " ؟ !

وهنا أتف عند لفظ " المشترك " ، لأن لا أرى فيه المعنى الذي تهدف إليه جميعا ، وهو وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري ، لما إذا ؟ لأن اشتراك التاج لا يدل أو لا يعطى ولا ينتج حتى الوحدة الكاملة بين البلدين . فقد يكون هناك بلدان يشتركان في تاج واحد ، ولكنهما منفصلان تمام الانفصال ، مثل الهند وبنجالا ، فهما يشتركان في التاج البريطاني .

ولم يضيئوا وقتاً، ولم يضيئوا فرصة ستحت لهم، إما بفضله أو بقطعه، فقد أعلنوا في الحال أنهم متمسكون بمهادنة سنة ١٩٣٦، ولم يجسر نحن على التنازل هذه المهادنة، بل مكثوا أقدامهم من الاحتلال، و زادوا قوتهم في الأراضي المصرية عشرات الألوف، وزادوا من عتادهم في الأراضي المصرية بكيات هائلة، وقعدوا مشروع السودة الذي تودعوا به وأنشؤوا بقتضيه، نعم لقد تقذوه في الموعد الذي حددوه.

كل ذلك أقدم عليه الإنجليز في جرة وفي وضخ النار، وحكومتنا ساكنة جامدة، لا تحرك ساكناً. ولعل دولة النفاشي ياشا يعتقد أنه لو عرضت على زيادة الجنود البريطانية في مصر من الحد الذي تحدده مهادنة سنة ١٩٣٦، أو عرضت على تنفيذ مشروع السودة، أو ناقش الإنجليز الحساب في أية مسألة من هذه المسائل، يكون هذا خرقاً منه للسياسة الجديدة القوية التي عاد بها من مجلس الأمن، ألا وهي سياسة التجاهل، سياسة تجاهل الإنجليز. فكيف يتجاهلهم، وكيف يسألهم، وكيف يناقشهم الحساب؟ إنه إن فعل هذا، يكون قد اعترف بهم، ويكون إذن قد أضل هذه السياسة الجديدة في نوعها، ألا وهي سياسة التجاهل.

لست أدري، يا أخواني، بعد الذي شاهدته من تصرفات، هل هذه السياسة هي سياسة تجاهل الإنجليز، أم سياسة تجاهل ما يفعله الإنجليز في مصر؟ وهل هي سياسة تجاهل الإنجليز، أم هي سياسة التنازل عما يفعله الإنجليز في مصر؟

إن سياسة دولته تدركني بتلك التامة التي دفنت رأسها في الرمال، وتجاهلت الصائد الوافق لها بالمرصاد، وطنت أنها بهذا التجاهل إنما تخلص الصائد عن صيدها. برك، يا سيدي، هل هذه سياسة تجاهل من الصاع، أم سياسة جهل منها؟ وهل هذا التجاهل يحل التامة من هذا الصائد الوافق لها بالمرصاد؟

ومما يضير الإنجليز أن ترك لهم الحبل على الغارب، يضلون ما يشاؤون، ويزيدون من قوتهم في مصر، وينفذون مشروع السودة، ويزيدون هذه الجمعية التشريعية، ويستبدون منها قراراً بفضل السودان من مصر، ويوجهون لنا اللغات كل يوم؟ ماذا يضيرهم لتجاهلهم إلى أبد الأبد؟

إنه ليس أقرب ولا أحب إلى نفس المختص من أن يتجاهله صاحب الحق، ويستكت عليه ولا يطالبه بحقه.

إن كان الإنجليز قد استفادوا كل هذه الفوائد في مصر والسودان بفضل سياسة التجاهل التي اتبعتها دولة رئيس الوزراء، فإني أوجه، بل استنقله بماضيه أن يفضل فيتجاهل مصر حياً من الدهر، لعلها تستطيع أن تحقق بفضل هذه السياسة، سياسة التجاهل، بعض ملاحقه الإنجليز في مصر والسودان.

أي تجاهل هذا، يا سيدي؟ ألا يكفيننا ما نفاسيه من نكبات، وما نغائيه من لطائف، حتى نأبى إلا أن نكون أضغوك وعزيرة أمام العالم؟

فهل الوسيلة التي نقشدها نحن وأنت هي من نوع تلك الوحدة التي بين إنجلترا والمهد؟ لا، لقد كان من الواجب أن يقال وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري، لا التاج المشترك.

أما عن السودان، وهو المطلب الثاني، فمطلب وحدة مصر والسودان فقد تفضل عليه خطاب العرش بحسبة أسطر أخرى لأزيد، وهي:

"وقد بدأ جلياً أن حكومتى لاتأخر جهداً في سبيل العمل على نبوض السوڤانيين ورفاهيتهم وتمكينهم من مباشرة حقوقهم في تولي شؤونهم مباشرة فعلية، هدفها الأول مصلحة السوڤانيين أنفسهم وتحقيق الخير العام لهم، إيماناً بأن كل خير يصوب السوڤان وأهله هو خير لمصر والمصريين".

ماذا نفهم، يا حضرات الإخوان، من هذه العبارة؟ ألاست مجرد أماني يشربها كل مصري نحو السودان والسوڤانيين، وهي تماماً كالعبارة انفاضة بمطلب الجلاء، ليس فيها إلا ترديد وتكرار لتلك الأهداف الوطنية التي أجمع عليها سكان وادي النيل، وأصبح رجل الشارع يعرفها ويحفظها ويؤمن بها.

ليس شيوخ الأمة ونوابها في حاجة إلى أن تلقى عليهم هذه العبارة من جديد في خطاب العرش، وإنما شيوخ الأمة ونوابها في حاجة إلى أن يعرفوا مالمذا اتخذته الحكومة لتحقيق هذه الأهداف والأمانى، ومالمذا تنوي اتخاذها لتحقيق هذه الأهداف والأمانى، وما هي حثلك السياسية وسياسة حكومتك في تحقيق هذه الأهداف والأمانى.

أما ترديد هذه الأهداف وتكرارها، وأما إظهار أمانينا نحو رفاهية السوڤانيين، فكل هذا ليس بجديد حتى يتضمنه خطاب العرش، وحتى يأتي على مثل الأمة بعد خمسة عشر شهراً من انتهاء نظر القضية أمام مجلس الأمن.

ولعل من مفارقات القدر القوية أنه في المحطات التي يتكلم فيها رئيس الوزراء في خطاب العرش عن رفاهية السوڤانيين والنهوض بهم، في هذه المحطات بالذات، كان السوڤانيون يتساقطون تحت وابل من رصاص الإنجليز، ويستشهد ويخرج منهم العشرات، وتضم جدران السجون منهم العشرات. نعم حدث هذا في نفس المحطات التي كان رئيس الوزراء يقول فيها هذا الكلام بالذات.

فإن كانت، يا سيدي، هذه هي الرفاهية، وهذا هو النهوض الذي تتناه السوڤانيين، فما أنسها من رفاهية، وما أبأس هذا من نهوض!

لذلك لم يكن غريباً، يا حضرات الشيوخ المحترمين، أن تقدم بهذا الاستجواب في اليوم التالي لإلقاء خطاب العرش الذي لم نجد فيه شيئاً يبررنا الطريق، لمعرفة حقيقة الحالة والظروف التي يجتازها البلاد.

لقد اتزم رئيس الحكومة الصمت والسكون منذ عاد من مجلس الأمن، ولكن كل ما تلقى الإنجليز، أم هل يتم إلحاح الأمر هذا الصمت والسكون وهذا الجلود؟ لا، بل صاروا في تنفيذ الخطة التي رسموها من اليوم الأول،

بهذه السياسة الجديدة التي لم تحرف في عالم السياسة إلا في هذا العام ، وهي سياسة التجاهل ؟

ماذا سيقول عنا العالم ؟ هل يقول هذه هي الأمة التي تجاهل عنها ، وهذا هو الشعب الذي تجاهل مقتصب حقوقه ؟ نعم ، سيقولون في النهاية : هذه هي الأمة التي ضحكت من جهلها ، لا من تجاهلها ، كافة الأمم .

على أي ، يا أخواني لا أحب أن أعظم دولة رئيس الوزراء ، فليست هذه السياسة الوحيدة التي يتبعها ، بل إن سياسة أخرى تكل سياسة التجاهل ، وهي سياسة لا تلتل عنها شأ ، ولا خطراً ، وهي سياسة "لا مة وضة إلا بعد الجلاء" .

لمن دولته بأن بين لنا ولا لم ولا ليند ما هي الوسائل التي سيسلكها نحو تحقيق هذا الجلاء ، وما هي الخطة التي رسمها لتحقيق هذا الجلاء ، وإلى متى يجب أن نتظار الأمة هكذا ساكنة راكدة جامدة إلى أن يتحقق الجلاء ؟ وإذا لم يتحقق الجلاء ، فما هي سياسة الحكومة في هذه الحالة ؟

لا يمكن ، ياسيدي ، أن نقول لا مفاوضة إلا بعد الجلاء ، ولكن يجب أن يقرن هذا القول ببيان الوسائل التي تنوي اتخاذها لتحقيق هذا الجلاء ، وبيان السياسة التي يجب عليك اتباعها . أو ببيان السياسة التي ستتبعها إذا لم يتحقق هذا الجلاء .

أما أن نقول لا مفاوضة إلا بعد الجلاء ، ونقف عند هذا الحد ، فإذا تكون النتيجة ؟ لن يخلو الانجليز مادمت جالدا في مكانك ساكنة ، تتلق كل يوم وتتلق هذه المطالبات ونحن ساكنون وصارون . وما الذي يملهم على الجلاء ؟ أسيفيق صدرهم لتجاهلهم إياهم ؟ فيصيحون بين يوم وليلة يمرضون عليك ، هم بلا كلام ولا سلام ولا حركة ولا كفاش ؟ وهل هذا يقل ؟ دنا على أمة واحدة تكبت بما نكتب به . أمكننا أن نحقق أهدافنا بهذا الأسلوب السياسي الذي تسلكه منذ مدت من مجلس الأمن . هل ذلك ، ياسيدي ، على زملاءك قريين منك ، كانت بلادهم إلى الأمن القريب تمانى ما مانيه ومتكبر بما نحن به متكبون ؟ وهل تجاهل هذه البلاد المحتل لدايرها ، وهل قالوا : " لا مفاوضة إلا بعد الجلاء " ، أم واجهوا هذا التل في شجاعة وإقدام ، وتصعدوا صفوف مواطنهم في الجهاد والكفاح . وهو الجرح في صدرهم ، فكانت ثورة وطنية أطاحت بالاحتل وحقت آماني البلاد ؟ هل تعرف هؤلاء الزلاء ؟ لم كنت لاصرفهم ، أولئك كنت تجاهلهم أيضا ، فذهب إلى سوريا وإلى لبنان ، هناك استمر كف يكايه رؤساء الوزارات ، وكيف يتقدمون الصفوف ، وكيف يلهبون الحماسة والشعور لتحقيق آماني بلادهم ، وهناك لن تجد رئيس حكومة أدار ظهره للحتل وتجاهله وتركه كل يوم يقتصب حقا جديدا . وهناك لن ترى رئيسا للحكومة كان همه الأول كبت الشعوب الوطني في البلاد ، حتى ثبت له الحكم وتهدأ الأحوال . لا ، لن

تجني شيئا من هذا ، وحذار ، ياسيدي ، أن تقول لم إن جهاد مصر ثلاثين سنة قدامتي إلى ما في مجلس الأمن ، ملف ضخم ، لا أنكر أنه مليء بالذكريات والانتصارات القانونية ، وإن جهاد ثلاثين سنة مصر قد انتهى إلى جهاد هذا الملف ، وأتبت قضيتنا إلى أن تلج هذه السياسة المضحكة ، سياسة التجاهل .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

لو أنت هذه السياسة السلبية وقفت بنا عند حد ليس فيه كسب ولا خسارة ، فلان الخطب ، ولكن الأمر محتملا . ولكنك الأسف ، إذا استعرضنا حساب قضيتنا في هذه الأشهر الخمسة عشر ، لوجدنا حساب المسارة يربى كثيرا على حساب الكسب والربح ، لأننا نقف جامدين ، والطرف الآخر يتحرك كل يوم . فانظروا ما انتهى إليه مطلب البلاد الأول ، وهو الجلاء . وحتى معاهدة سنة ١٩٣٦ التي نادى بها يوجوب إلانتها ، ويقول دولة رئيس الحكومة إنها استنفدت أفراسها ، حتى هذه المعاهدة أصبحت لا تصل إلى ما فيها لصالحنا .

تنص هذه المعاهدة على أن قوات الاحتلال لا تزيد على عشرة آلاف جندي بريطاني وأربع مائة طيار بريطاني . انذهبوا الآن إلى منطقة فايدوقال السويس ، تجسوا أكثر من مائة ألف جندي بريطاني وطيار .

وتنص أيضا هذه المعاهدة على أن قوات الاحتلال تبقى في منطقة محدودة محصورة بعيدة عن المذنب الكبرى وعن الممرات عند البحيرات المرة .

فانذهبوا اليوم إلى هناك ، تجددوا قوات الاحتلال منشرة في عدة مدن سلبية بالسكان المصريين . وهكذا حتى ما تنص عليه معاهدة سنة ١٩٣٦ لم نعد نحصل عليه .

أما في السودان ، فالأمر أدهى وأشد ، والمصيبة أفدح وأكبر . فقد حقن الإنجليز في السودان في هذه الأرواح الأربعة ما يبادل كل ما حققوه في الخمسين سنة الماضية . فسياستهم في واضحة سافرة ، وهي سياسة تحد على طول الخط .

قد يقول بعض الناس إن الحكومة شغلت بمسألة فلسطين عن تبع الحوادث الجارية في السودان ، ولكن هذا المذر لا ينهض للدفاع ، لأن حرب فلسطين لم تبدأ إلا في شهر مايو سنة ١٩٤٨ ، ونحن نحاسب الحكومة على المدة التي بدلت من شهر سبتمبر سنة ١٩٤٧ . ومع ذلك فإن كانت مسألة فلسطين مسألة جوهرية ، فإن مسألة السودان مسألة حيوية ، ولا يمكن أن تنتظر الحكومة أو أحد أتباعها بأن مسألة فلسطين قد شغلتها عن مسألة السودان .

من المؤسف أن كل ما شكونا منه في السورة الماضية ظل على حاله لم يعالج ولم تصحح أوضاعه .

وقد قننا رئيس الوزراء إنه لا يجوز أن يبقى بيتي مراقب عام الصليب في السودان هنا في القاهرة ممنوعا عن مباشرة مهام وتطبيقه في الخرطوم

ما لاستطاعته الحكومة المصرية ، وأحضر الشيوخ المحترمين ، أو هذا ما لم تحاول الحكومة المصرية على الأقل ، حتى لا تصطدم بالحاكم العام . ثم إن حكومة السودان هي التي تتولى ترميم هذه التكتات والأضرار طمها بواسطة موظف لها يوراني الأجنبية ، وهو يدخل تكتات الجيش المصري على مرأى من السودانيين ، ويحاسب من فيها على ما قد يقع من خلل أو تخريب ، ويشير بإصلاحها . فكيف تقبل الحكومة المصرية هذا الوضع ، مع أن هذه التكتات قد بنيت بسواعد جنود مصريين وبأموال مصر ، ولكن الإنجليز استولوا عليها عقب حوادث سنة ١٩٢٤ ، وأضافوا لها تكتاتهم ، ولا تزال في أيديهم ؟

والأؤكد من هذا أن قيادة هذا الجيش ورياسة أركان حربه تشغل ثلاث غرف أو أربع في بناء مصلحة من مصالح حكومة السودان ، ولم تتقل قيادة الجيش إلى مبنى خاص ، حتى لا تزعم العلم المصري فوق مبناه . وما دام المبنى مشغولاً بإحدى مصالح الحكومة السودانية ، فمن الحال أن يرفع العلم المصري فوقه .

**مقبرة الشيخ المحترم محمد علي باشا** - في السودان دائماً يرفع علمان ، ونظراً إلى أن القسم المخصص لجيش المصري موجود ضمن عمارة فيها الجنود البريطانية ، فيرفع على هذا المبنى العلم المصري والعلم البريطاني .

**مقبرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - أهذه المعلومات ترجع إلى أيام أن كنت هناك ؟

**مقبرة الشيخ المحترم محمد علي باشا** - نعم ترجع إلى سنة ١٩٣٨ ، وإلى أرجو أن تسمح لي بأن أصحح الوقائع .

عندما أعيد الجيش المصري إلى السودان في أواخر سنة ١٩٣٧ ، كان رتبة لنحاس باشا هو رئيس الحكومة التي ارتضت في ذلك الوقت أن تسكن الجنود المصرية في التكتات الحالية ، وأن يسند إصلاحها وترميمها إلى حكومة السودان .

ولذلك لم تأخذ معنا في الأشغال العسكرية عندما أرسل الجيش الذي كنت على رأسه في ذلك الوقت ، وهذا هو التصحيح .

**مقبرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - مآله والمآلة سنة ١٩٣٧ ؟ ! إن الواقع الآن هو أن التكتات آيلة للسقوط ، وحكومة السودان لا ترممها . ونحن لا نعلم من جانبنا شيئاً . هذه هي المسألة .

والآن انتقل بمحضراتكم إلى تلك الحوادث الثلاث الخطيرة التي وقعت في السودان خلال هذا الشهر ، وأولها انتخابات الجمعية التشريعية ، وثانيها أول الجمعية التشريعية السودانية في الإنجليزية .

ويجب أن ترسله الحكومة مهما تكن النتائج . ولكن مراقب عام التعليم بالسودان لا يزال هنا في وزارة المعارف بإشرافهم وظيفته بالنيابة . ولا أدري كيف يسمح رئيس الوزراء لحاكم عام السودان ، وهو موظف معين بأمر ملك مصر ، كيف يسمح له أن يمنع موظفاً ترسله حكومة ملك مصر إلى السودان .

ما الذي اتخذته من إجراء في هذا الشأن ؟ لقد حاولنا في الاستجواب المأساوي أن نسمع شيئاً ، فلم نحظ بجواب . ولعل دوائه اللبلة ينير للجانس هذا السبيل ، ويحفظنا بما اتخذته من إجراء نحو إعادة مراقب عام التعليم بالسودان إلى مركزه .

أما الذي أعرفه أنا ، وأعتقد أنكم عرفتموه ولا شك ، فهو أن دوك قد وفق إلى حل لهذه المشكلة السياسية البكرى بين مصر والسودان ، وهذا الحل يتلخص في القرار الآتي :

" إن معالي وزير المعارف أصدر قراراً يقضى بتعيين مراقب لاروقة العامة يكون مقره الخرطوم ، ويستند هذا المنصب بصفة مؤقتة إلى الأستاذ صلاح الدين الباقر ناظر مدرسة الملك فاروق بالخرطوم ، حتى يتم تعيين المراقب الجديد ، على أن يبقى عند عهد الحادى مراقباً عاماً بمقره القاهرة ، ويقوم بمجالات تشيئة سرية في أثناء العام الدراسي في السودان " .

هذا هو الحال الموافق الذي اتهدى إليه وزراء في السودان في مشكلة مراقب عام التعليم في السودان ، وهو أن يبقى في القاهرة إلى أن يبين بل له ، ويقوم ناظر المدرسة الحالي بالخرطوم بمهام وظيفته .

هذا هو الحل الذي يبالغ مسألة أراد بها حاكم السودان إذلال مصر ، وإظهارها أمام السودانيين في صورة العالز الذي يقب المهادنة ، لأنها لا تستطيع أن تحمي موظفاً كبيراً لها ، فأتى لها أن تحرم .

هذا هو المبنى الخطير الذي يهدد إليه حاكم عام السودان . ولكن دولة رئيس الحكومة بمجاهدة ويحل المشكلة على هذا النحو المزرى .

وحتى انظر الوحيد الذي يق لنا في السودان ، الإخوان ، وهو الجيش متسمعون عن الذيب والمؤلم . فإخواننا السودانيون يهددون الجيش المصري ويسجون به ، ويعيرون أن يروه ، ولهذا يتهدد حاكم السودان دائماً لا يظهر هذا الجيش أمام السودانيين إلا نادراً وفي قيود شديدة وطوار . محدودة العدد . وهذا الجيش يسكن الآن تكتات في قلب الخرطوم مهدمة وتكاد تكون آيلة للسقوط ، لأن حكومة السودان تمصر على أن يتقل هذا الجيش من قلب الخرطوم إلى منطقتهم أخرى خارجها ، فتبعد عن أمن السودانيين . ولهذا فهي تترك التكتات دون ترميم ، فيضطر الجيش إلى قبول البقعة التي يتخارها له حاكم عام السودان

لعلكم تقولون : ولما دلاً نقوم وزارة الحربية والبحرية بإصلاح التكتات ، وفيها إدارة خاصة بالأشغال العسكرية ؟ وأقول : إن هذا

أو عدم إقراره ، أو الاستمساك بنظرية مصر وحجتها . ولكن لعلها سياسة التجاهل التي ينتهجها دولة رئيس الوزراء هي التي ملت هذا التجاهل ، فكيف يسأل الإنجليز وحكام السودان عن هذا البعث الذي يجري في السودان ؟ إنه إن فعل ، فقد اعترف بنفوذ الإنجليز ، وهو ما يحرص دائماً على ألا يقع فيه ، لأنه في نظره خطأ سياسي جسيم . أما تركهم فيضلون كل هذا ، فهي سياسة حكيمة - تليها الظروف وتحتها الأحوال ! !

كيف تمت انتخابات هذه الجمعية على مسع من الحكومة المصرية وصرى منها ؟ لقد تمت تحت راي من الرصاص ، فالقوة السودانيون ، فنصب عليهم رصاص حكومة السودان ، فقتل منهم من قتل ، وجرع منهم من جرح . واستقبلت أبواب المحاكم وحبسوا السجن من نجا من القتل والتجريح ، فارتدت مشاعر المصريين والسودانيين على السواء . واشتد القلق ، وغطت السماء في شرايين المصريين ، وانتهالت الاحتجاجات من جميع الهيئات حتى المدينة وحكومة ، كاستاذة الجامعات ، تستنكر هذا العمل القتل ، وتسمى هؤلاء المتكويرين والجرحى وأنصارنا في السودان . وقد تحرك كل شيء ، يا إخواني ، في مصر والسودان ، تحرك كل شيء . وكل هيئة وكل إنسان إلى هيئة واحدة ، وإلا تخلفوا واحداً ، وهذه الهيئة هي الحكومة المصرية ، وهذا الشخص هو دولة رئيس الحكومة المصرية .

ولعلكم تتساءلون عن سبب جود الحكومة ورئيسها إزاء هذا الحادث الجلل الذي يقع في السودان بسبب انتخابات جمعية رفضناها وقاومنا إتمامها : اسبب بسيط ، هو أن دولته لا يتفق أبناءه من السودان عن هذه الحوادث . هذا ما قاله دولته حرفياً في يوم ١٦ أكتوبر لندوب جريدة "الإهرام" ، حين سأله : " ما رأيكم في حوادث السودان ؟ " ، فقال دولته يوم ١٦ أكتوبر ، مع أن الحوادث كانت قد بدأت في مساء ١٣ أكتوبر ، وأسفرت أيام ١٤ و ١٥ و ١٦ أكتوبر في تخلف لهذا السودان حيث كان يقع كل يوم قتل وجرح ، ويسجن عدد كبير ، وبعد ثلاثة أيام يسأل دولته عن هذه الحوادث ، فيقول : " إنني لم ألق أرباباً خاصة عن حوادث الانتخابات في السودان " .

لست أدري ما الذي يقصده دولته بهذه الأنباء الخاصة . هل كان يتنظر أن يجبر بها أو يهتبه بها الخير الاقتصادي وهو موجود هنا بجانبه أم مرابح عام التعليم وهو موجود بجانبه هنا أيضاً ؟ لم يبق إلا حاكم السودان ، ولعل دولة القرائن باشا ينتبه بأنه قد أطلق الرصاص على السودانيين ، لأنهم يتفقون بالوحدة وبسقوط الاستعمار والجمعية التشريعية .

وضع شاذ ، رئيس الوزراء في بلد كصر ولها هذه الصلة بالموقف والسودان هذه الأهمية لها ، وتقع هذه الحوادث القاسية ، بسبب التمسك بضرورة الوحدة معنا ، ويصالح عنها بعد ثلاثة أيام ، فيقول : " ليس لدى أبناء خاصة حتى أستطيع أن أدل رأي فيها " . أما من كلمة تشجيع هؤلاء الأنصار الذين يسقطون صرعى في السودان بسبب هتافهم لمصر وملكيها والوحدة معها ؟

لم يكن حدوث هذه الانتخابات مفاجئاً لنا ، فقد أعلن الجانب الإنجليزي عزمه على إجراء هذه الانتخابات منذ أشهر بعد أن رفض مشروع السودا الذي استطاع الإنجليز أن يحصلوا به موافقة وزير الخارجية المصرية عليه مع الأسف الشديد . ثم لقد أعلنوا عزمهم على إنشاء هذه الجمعية ، وحددوا منذ أشهر يوماً معيناً لإجراء هذه الانتخابات .

أنا أقول تماماً أنه وقد شعر الإنجليز بأننا قاربنا هذه الإجراءات وهذه الخطوات العملية بتسكون وجود ونجمل ، فمن الطبيعي أن يتبادوا في تنفيذ ما أعلنوه . وقد نفذوا فعلاً ما وعدوا به ، وأجروا الانتخابات الجمعية التشريعية يوم ١٥ نوفمبر تحت راي من الرصاص ، وكال استاذة أهل و " سودانيون حرصهم على الوحدة بين مصر والسودان ، ورفضهم هذا الشروع الزائف الذي تسمى الجمعية التشريعية " .

والآن أريد أن أسأل رئيس الحكومة عما اتخذته من إجراء منذ أن رفضت البلاد هذا المشروع ، ورفضته الحكومة ، وأعلنت حكومة إنجلترا وحكومة السودان هذا الرفض .

ما الذي اتخذته الحكومة طوال هذه الأشهر وخطوات الإنجاز التنفيذية تتوالى ؟ ما الذي اتخذته الحكومة من خطوات إيجابية لتحويل دون هذا التنفيذ أو لتحويل دمه ؟

إنكم إذا تأملت حضراتكم الإجراءات التي متتبع عند افتتاح هذه الجمعية وعند تعيين الوزراء ، فستلمسون أي نوع من النظام أنتهي في السودان .

إن الجمعية التشريعية ستجتمع في ١٥ ديسمبر المقبل لتنتار زعم الأغلبية ، كان في الجمعية أغلبية وأغلبية ، مع أنه ليس فيها إلا أنصار الإنجليز .

وسيقابل حاكم السودان هذا الزعم ويستشير في تعيين وزراء السودان ، وسيضع مشورته موضع الاعتبار والتنفيذ ، ثم يصدر أمراً بتعيين الوزراء . وفي ٢٢ ديسمبر سيذهب إلى الجمعية التشريعية في سوكن كواكب الملوك ، حيث تلقى خطبة لافتتاح مكتبة العرش عندنا ، وبعد ذلك تستأنف الجمعية التشريعية عملها .

كيف فسكت على هذا ؟ إن حاكم السودان يضع نفسه موضع الملوك وأصحاب التيجان ، لا فرق بينه وبين أي ملك يحكم بلداً من البلاد ، فهو بين الوزراء ويقبلهم ، وتلقى بين يديه خطبة عرش . كل هذا يجري في السودان هذه الأيام ، ويحيط خطاب العرش خلوا من الإشارة إلى هذا ، ولا نسمع من الحكومة كلمة واحدة عن هذا البعث الذي يجري في جنوب الوادي .

إن خطاب العرش البريطاني الأخير لم يخل من الإشارة إلى السودان ، ولم يخل من الإشارة إلى الجمعية التشريعية بالذات . وقد أشار إليها وباركها وتحيى السودانيين في ظلها الإغرافية والرخاء ، مع أن السودانيين بالصفة لا تهاية البريطانية لا يتمتعون بقطرة منها . أما هنا ، والسودان هو كل شيء بالصفة . لنا ، فيقول خطاب العرش من كلمة واحدة تشير إلى استنكار هذا البعث ،



حتى محطة الإذاعة الملكية المصرية وجدت من التطور الجسدي على حسن العلاقات بين مصر والإنجليز أدت تشبيرا إلى هذه النتيجة ، أو إلى الكسب المائل الذي حققه أنصار الوحدة في السودان ، بينما تدع محطة لندن كل ليلة ، وتغالط وتقول إن كل الناجحين من أنصار الاستقلال ، أما عظمة المحنة التي شرف عليها ويديرها أناس مفروض فيهم أنهم مصريون وطنيون ، فلا تجرؤ ولا تجاسر أن تدع بين ما تدعيه من مخف ، هذه النتيجة المشرفة ، ولا تسمح بأن تلي فيها كلمة واحدة تفسر للعالم وتوضح للديار . غالبية السودانيين قد تمسكوا بالوحدة ، وأن ٨٠٪ منهم رفضوا الاشتراك في انتخابات هذه الجمعية الزائفة .

**قصة الشيخ المرمم** **أستاذ عباس محمود العقاد** - تصحيحا لهذه الواقعة أقول إن هذا الموضوع كان محل بحث ، وقد أثبت فيه محاضرة طويلة من محطة الإذاعة المصرية .

**قصة الشيخ المرمم** **محمد فؤاد سراج الدين بلشا** - ما أذهه يا حضرة الزميل ليس إلا محاضرة واحدة تشكر عليها . ولكني أظنك تتفق معي على أن ليس هذا استطلاعا كافيًا مثل هذه المسائل الخطيرة . إذاعة مرة لا تسمع العالم كل ، ولا تختبر بقاء رد على الإذاعات المتواليه في هذه المسألة ، بل ذات من رايدو لندن .

ما نتيجة هذا يا إخواني؟ من الظاهر الملموس أن الوعي القومي في السودان قد فزع ، وأن هناك نقطة مدمومة في السودان . فإذا لم تقابل هذه النقطة وهذا الدور الوطني المؤبد بمصر في السودان بحركة وشعور ونقطة هنا في مصر ، فلماذا تكون النتيجة ؟ لا شك أن إخواننا السودانيين يستضعفونهم وبين أهلهم فينا ، وما تكون الطامة الكبرى ، لأننا في هذه الحالة سنقد سندنا في الوحدة ، بل أدتنا في هذه الوحدة . ويوم يضعف أهل السودانيين فينا حكومة وضعا ، ويوم تفقد نفهم فينا ويمسحون أننا عاجزون عن حمايتهم من بطش الإنجليز بطش الحاكم العام ، فلا أقل من أن نسي إلى حمايتهم ، ونشمرهم بهذا . وإذا كنا عاجزين عن تحقيق أمنيتهم ، فيجب أن نشمرهم حكومة وشيا أننا لم نكسر في سبيل تحقيق هذه الحماية ، ولكن الدولة العاهرة هي التي تمنعنا .

أما أن نفق هكذا جامدين ونقاهل هذه الحوادث ، ويجب دولة رئيس الوزراء يمثل هذه الإجابات ، فهذا ولا شك سيفت في عضد أنصارنا وسيكون له أسوأ الأثر في المستقبل القريب .

وقد بدأ السودانيون يسألوننا صراحة وعناية عن موقفنا إزاءهم ، وعن سياساتنا حيالهم . ولعل دولة رئيس الوزراء قد وضعت رقيقة من رئيس الوفد السوداني أسس أو أسس الأول يسأله وبطالته صراحة بأنه يجب على الحكومة المصرية أن تحدد موقفها صراحة وواضحا من هذه الحوادث ، وبترقية منشورة في الصحف ، وهي بين يدي .

١١ من كلمة استنكار لهذا السبف والتعجيل والتجريح الذي يقع من حاكم السودان على سودانيين لم يرتكبوا إنما أو يقتروا ذنبًا ، وإنما كل جريمة في نظر الحكومة السودانية أنهم يهتجون لصر وللوحدة مع مصر ؟

وفي اليوم التالي ، وكانت البرقيات والامتصاصات تنزل من الهيئات السياسية في السودان على اختلاف مشاربها ، حيث وصلت إلى الهيئات والأحزاب والزعماء ولؤس الوزراء ، فلم يجد استطاعت أن يقول إنه ليست لديه آباء ، فيسأله مندوب جريدة "المصري" عن موقف الحكومة بالنسبة لما يجري في السودان ، فيقول : " إن موقف مصر معروف ، وقد أعاناه أكثر من مرة في مباحث عدة " .

ما هذا ؟ تريد أن تعرف موقف مصر . هل كنت تسأل وتلك عن موقف مصر ؟ إن موقفها معروف . نحن نريد أن نعرف موقف رئيس الوزراء إزاء هذه الحوادث بالذات التي تجري في السودان ، وقت أن ألي عليه هذا السؤال .

وهكذا ، يا إخواني ، وبهذه الروح المخالفة مع لأسف الشديد ، كانت تلي حكومتنا أبناء هذه الحوادث الدامية التي تقع في السودان بسبب انتخابات الجمعية التشريعية التي رفضناها جميعا ، ورفضتها معنا الحكومة .

ولأن هل لي أن أسأل دولة رئيس الوزراء : هل سأل حكومة السودان عن هذه الحوادث ؟ وهل ناقشنا حساب ؟ وهل سأل الحاكم العام في السودان : لماذا وكيف يطلق الإصرار على هؤلاء السودانيين ، فنحن لم يرتكبوا إنما لا الهاتف باسم مصر ؟ أرجو أن أتبع الألية ما يطمئنا إلى أن الحكومة قد قامت بواجبها في هذه المسألة بالذات .

ومن المؤسف أن نجد الحكومة تهمل في هذه المسائل إهمالا شديدا ، فتمهل استطلاعها وتمهل استقلال نتيجة الانتخابات في السودان . نحن نسمع كل ثيلة من رايدو لندن أن الانتخابات تمت واشترك فيها كلا في المسألة ونجح فيها أنصار استقلال السودان ، وتضيق معهم هذه الأنباء ، ونحن مع أن الحق في جانبنا والنتيجة في صالحنا ، لأنه لم يشترك في هذه الانتخابات أكثر من ٢٠٪ من السودانيين ، تنفق جامدين عن استقلال هذه النتيجة الباهرة التي حققها أنصار الوحدة .

ألم تكن حجة الإنجليز الوحيدة أن السودانيين لا يقبلون الوحدة ، وأن غالبيتهم تريد الانفصال عن مصر ، وأنهم يريدون استغنائهم ؟ أليس هذا هو الاستغناء ؟

إن في ذلك ، يا سيدي ، الدليل وأب دليل من نفس أرقامهم الرسمية . فكيف لا تستبذل كرهين للحكومة هذه نتيجة ، فذهبوا ونشرها بكل أنواع الإذاعة والاستقلال حتى تستفيد من هذا الموقف المشرف الذي وقفه أنصار الوحدة في السودان وبسالت دماؤهم في سبيله ، وكثرت خطاياهم من أجله .

بعض المحامين ، أصبحت نادما على هذا ، وأقول لهما لم تتدخل والتزمت خطة السكوت التي التزمتها في الأولاد السابقة .

ولقد ازدعت إيماننا بالحكمة الماثورة التي تقول : " إذا كان الكلام من فضة ، فالسكوت من ذهب " .

كنت أتمنى أن يسكت دولة رئيس الحكومة في هذه المرة كما سكت في المرات السابقة ، أن يقتصر التدخل أو يتخفف إرسال مثل هذه البرقية ، فهذه هي الكارثة الكبرى كما ما بين حضراتكم ، وكما لمست حضراتكم من غير شك ، إذ لا ينبغي شيء . هذا من نطلقكم . اسمعوا حضراتكم ما جاء في برقية دولة رئيس مجلس الوزراء لما حكم العام في السودان ، وأملوا وتحسسوا تلك الروح التي كتبت بها البرقية ، وذلك الحذر الشديد بالبدى في صياغتها ، خشية أن يفهم الحاكم العام أن دولة رئيس الحكومة المصرية يستند في احتجاجه وتدخله إلى ذلك الحق الطبيعي المقرر لكل مصرى في السار والإقامة والمجازة للسودان . وإلى حضراتكم نص البرقية :

" أبلغني مجلس قيادة الامين المصريين أن السكرتير القضاى قد رفض الموافقة على السماح لبعض المحامين المصريين المعروفين في الدفاع عن نور الدين افندي وآخرين أمام محكمة عظمية .

"وتملنونا بقينا إن هذا الحق يمنح في أى مكان لمحامين أجانب للمضور أمام محاكم الدولة في دعوى معينة ، وخاصة إذا كانت جنائية أو سياسية ، وقرار السكرتير القضاى يتكرر حقا للامين المصريين في السودان يستطيعون مباشرته في دولة اجنبية .

" ذلك أرجوكم التدخل في هذا الأمر ، وإصدار التعليمات العاجلة التي تكفل احترام حقوق المحامين المصريين القانونية في السودان ، والقيام بتسجيلات التي يحتاجون إليها لأداء مهمتهم في السودان وفقا لحقوق الدفاع المقتضية للمدلة " .

هذه كارثة لم تنكب القضية المصرية في تاريخها بروشقة مثل ما نكبت بهذه الوثيقة . وظهر — كما تبين حضراتكم — أن دولة رئيس الوزراء لم يستند إلى الحق الطبيعي الذي لكل مصرى ، وهو أن مصر والسودان قطر واحد لكل مواطن الحق في التثقل فيه . فبدلا من أن يقول كيف تمنعون المصريين من السفر إلى السودان ولكل مصرى حق السفر إليه ، استند دولته في تدخله إلى حقوق المحامين القانونية التي يزاوونها في أى بلد اجنبى .

هذا الاستناد معناه أن دولته يسلم بأن السودان بلد اجنبى ، وأنا أؤكد لدولة رئيس الحكومة أنه لو كان منذ الامين المصريين في السفر هو سلك أى عام اجنبى كما أشار إليه دولته في برقيته ، إذ ليس يصبح أن هذا الحق موجود في كل بلد ، ولا يوجد مثل هذا الحق في مصر ، فلا يجوز لحام فرنسى أو روسى مثلا أن يحضر إلى مصر ويترافع أمام محكمة الجنائيات .

أما وقد وصلنا إلى هذه النقطة الحاخيرة ، بهذا هو تأثير الخطر .

إنه إذا اعتقد السودانيون لحظة أننا لانهم بأمرهم ولا نحاول حتى مجرد محاولة حمايتهم ومساعدتهم في كفاحهم من أجلهم ومن أجلنا ، فسوف يضع أترسهم أو أتر أمل لنا في تحقيق هذه الوحدة .

على أى ، يا إخوانى ؟ اعتقد اننى أخبر عن رأيكم جريما ، إذا التزمت هذه الفرصة وأرسلت إلى هؤلاء الزعماء السودانيون ولأ أصدارتنا هناك ، وإلى روح من قلوبهم ويرجع ، وإلى من غيبتهم السجن أو من هم في طريقهم إليها — من فوق هذا المبر المقدس ، بقية سؤا الإعجاب والإكبار والتقدير .

كان من الطيبى بعد أن وقعت هذه الحوادث الدامية وقبض على الكثيرين أن يستجيب بعضهم بفرق من المحامين المصريين ، وقد استجيب فلما الأستاذ محمد نور الدين وكيل الوفد السودانى شتابة المحامين هنا في مصر قلبت السنداء وبعتت بفرق من المحامين المصريين يمثلون جمع وجهات النظر السياسية في البلاد للسفر إلى السودان ، وكان ما تعرفونه حضراتكم ، ولا أريد توضيح الوقت في الكلام عن الإجراءات التصفية التي اتبعت معهم ، وانتهت إلى إجبار وإرغام الطائفة التي تعطلت على التزول في حلقا ، وإرجاعهم بالقوة القاهرة إلى مصر حيث وصلوا القاهرة صباح اليوم .

لم يكن هذا التصرف من جانب حكومة السودان بمنع المصريين من السفر إليه الأول من نوعه ، فقد حصل في العام الماضى أن منعت حكومة السودان سعادة صالح حرب باشا كما منعت فريقا من المحامين المصريين من السفر إلى السودان ، ومنعت في هذا العام رفقة العباس باشا وبعض إخوانه من السفر إلى السودان ، ثم انتهت أخيرا إلى هذا الحادث القبي تنكلم فيه .

ولاشك في أن تهاون الحكومة المصرية في العام الماضى إزاء منع التبين أراحوا السفر إلى السودان قد أدى إلى هذا الموقف الخطير .

والخطورة في هذا أن حكومة السودان ، عندما منعت بعض المحامين من السفر ، لم تكلف نفسها حتى مشقة افتعال أسباب لتبرير منعهم من السفر ، فلم تقل إن حالة الأمن أو إن الحالة الصحية في السودان تستدعى ذلك . لم تقل شيئا من هذا ، بل منعت المحامين المصريين من السفر ، واستندت في ذلك إلى أسباب خطيرة تمس قضية الوحدة في الصميم . استندت حكومة السودان في منصرف بعض المحامين إلى أن قانون الحمامة في السودان لا يسمح لمحامين أجانب بالمرافقة في السودان . ومعنى هذا أنها تعتبر السودان بلدا اجنبيا بالنسبة لمصر .

الواقع ، يا إخوانى ، أننى عندما كنت اليوم الحكومة من أجل سكوتها وعدم تتدخلها إزاء الحوادث الماضية ، وهي منع المصريين من السفر إلى السودان ، كنت أشعر بأن هذا قصير جسيم وقت فيه الحكومة المصرية ، وكنت أتمنى تدخلها لمنع مثل هذه الحوادث . ولكنها وقد تمسكت في حادث

أعود فأقول إن الحكومة تجاهلت هذا كله ، واقترضت أن المحامين دخلوا السودان ومنعوا من الرقعة ، وثبتت ميدان المعركة إلى هذه المسألة واقترضت أن المعركة تدور حول نقطة لا شك أنها ضعيفة ، وهي : هل يحام أن يترافع في بلد أكرامه ؟ والجواب ضيق بالمش ، إذ إن العادة العامة هي لا يسمح بأجنبي كفرنس ، وروسي بأن يترافع أمام الحاكم المصري . أما أن يأتي محام سوداني ويرافع أمام الحاكم مصر ، فليس هناك ما يمنعه . ولكن لا أعرف - تعالين حقوا للرافعة في بلد أجنبي - صحيح أن هناك قضايا خاصة في مسائل خاصة مثل القضية التي تترافع فيها أحد المحامين الفرنسيين ، أما الحاكم الحاكم في قضية قتال السويس ، ولكن ذلك لا يحصل إلا بتصریح وإجراء خاص ....

**حضرة صاحب الدعوة محمود فهمي القرائشي باشا (رئيس مجلس الوزراء)**  
لقد قلت في برقيتي : هذا الحق يمنع في أي مكان للمحامين أجنبيا للظهور في دعوى معينة ، ولم أقل إن هذا الحق للمحامين على إطلاقه .

**حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - لقد جاء في البرقية ما يأتي :

وتعلمون بقيا : أن هذا الحق يمنع في أي مكان للمحامين أجنبيا للظهور أمام الحاكم الدولة في دعوى معينة ، وداصلة إذا كانت جنائية أو سياسية .  
أي إن التخصص جاء بعد التعميم .

**حضرة صاحب الدعوة محمود فهمي القرائشي باشا (رئيس مجلس الوزراء)**  
على كل حال - أن ذكرت في البرقية أن ذلك جائز في دعوى معينة .

**حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد بك** - حصل في مصر أنت وقد إليها محامون فرنسيون وترفعوا أمام حاكم مصرية .

**حضرة صاحب الدعوة محمود فهمي القرائشي باشا (رئيس مجلس الوزراء)**  
لقد ذكرت في برقيتي أن ذلك جائز في دعوى معينة .

**المرمسي** - ليست هذه المسألة أساسية في الموضوع .

( توفى الرئاسة حضرة الشيخ المحترم أحمد علي باشا ، وكذا المجلس ) .

**حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - لذلك كان من الطبيعي أن يتجاهل الحاكم العام للسودان كل هذه المسائل التي هي محل هذا الخلاف .

تجاهل سفر المحامين ، كما تجاهل الموافقة على الجوازات ، وقصر رده على رئيس الحكومة فيما يتعلق بالرافعة أو عدمها . ولكنه لم ينس أن يسجل في هذا الرد ، وأن يوجه فيه إلى مصر وإلى قلبها هذه الطعنة النتيلة في صميم الوحدة وعلاقة مصر بالسودان ، وكذا يستعمل كلام حكومتنا وإفراطها في رده ، فيقول :

ولا يوجد أيضا في أي بلد من بلاد العالم قانون للامانة يبيع ذلك .

ولكن المحامين المصريين لم يطلبوا إلى دولة القرائشي باشا ولم يطلبوا تدخله لأن حكومة السودان تحرّمهم من حق يتبعه سوام ، بل لأنهم كصريين بالثبات تمنعهم حكومة السودان من الترافع في عامك السودان . فالمحامون لم يستندوا إلى اللجنة التي أيدوا في برقيته عند ما طلبوا تدخل دولته . أما ما استند إليه في برقيته ، فهو عيب ولف ودوران ، لأن المسألة في نظري - لا في نظر دولة القرائشي باشا - هي أن مصر والسودان بلد واحد . كذلك يرجو دولة القرائشي باشا في برقيته - من الحاكم العام للسودان أن يتدخل في الأمر لدى حرموس السكرتير القضائي - فكيف تعالج هذه القضايا الوطنية بهذا الضعف وهذا اللف وهذا التخاذل ؟

الم تكف التجارب الماضية لظنم أن هذه كلمة الضعيفة التي يفهمها الإنجليز لا تنجح أي شيء ، بل تنجح أضرها العكسي الضار بهذه القضية ؟ لذلك كان من الطبيعي أن يتلفظ الإنجليز هذه اللجنة الواهية ، وهي أن ليس للمحامين حقوق تميز لم المرافعة في أي بلد أجنبي .

وهل يليق أنه عند ما يريد دولته أن يضرب مثلا للصلابة بين مصر والسودان ، يضربه استنادا إلى ما للمحامين من حقوق في المرافعة في بلد أجنبي ، ويترك اللجنة الطبيعية التي في دنيا ، وهي أن مصر والسودان قطر واحد ، ويترك كذلك اللجنة القانونية وهي معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاق سنة ١٩٨٨

هذه اللجنة في دنيا ، ونحن ننادي في كل يوم بإنشاء معاهدة سنة ١٩٣٦ التي يملك بها الإنجليز ، فكان يجب - على الأقل - أن نحاجهم بمجتهم فنقول لهم إنه حتى هذه المعاهدة تقول في الفقرة الرابعة من المادة ١١ أن حقرة المصريين إلى السودان طليقة إلا من قدين ، هما الصعة والنظام العام . ولكن الحكومة المصرية تجاهلت حتى هذه اللجنة القانونية ، كما تجاهلت اللجنة الطبيعية الوطنية ، واستندت إلى الحقوق القانونية للمحامين . ولست أدري من الذي قال إن للمحامين حقوقا قانونية تميز لم المرافعة في بلد أجنبي ؟

والقريب أن دولة رئيس الحكومة يتجاهل هذا أيضا ما تدور حوله المعركة ، إذ يقول في برقيته :<sup>[٢]</sup> "لبنني مجلس قاية المحامين المصريين في السكرتير القضاء قدرفض الموافقة على السماح لبعض المحامين المصريين بالدفاع ...." . فكان المحامين قد وصلوا إلى السودان ودخلوا الحاكم السوداني ومنعوا من المرافعة ، وتجاهل دولته أن ميدان المعركة الحقيقي هو منع دخول المحامين إلى السودان كصريين ، الأمر الذي من شأنه أن يبرح كراتنا ويؤذي قضيتنا ويؤلما في المستقبل .

ولو أن حكومة السودان سمحت للمحامين بدخول السودان ومنعهم من المرافعة ، لكان الموقف مقبولا ومعقولا بعض الشيء . ولكن المعركة ليست قائمة حول المرافعة أو عدمها ، وإنما تدور المعركة حول دخول المصريين إلى السودان أو منعهم من دخوله .

وعل أن أسأل دولته ، وقد أحطته بما يسفر عنه الوفد إلى السودان ، وقلت له إننا سنسنى أجزائنا ، وسندكر أننا مصريون فقط ، وأهنته في النهاية بما دار بيني وبين وكيل حكومة السودان والبراقيل التي وضعتها حكومة السودان والبالاشتراطات التي اشترطتها بما جعل سفرتنا متعذرا بل ومستحيلا ، هل لي أن أسأله بماذا أجباني بسد أن أرسلت إليه كتابا مينا به جميع هذه الخطوط ومرنفا به جميع صور المكتبات التي دارت بيني وبين وكيل حكومة السودان ؟ وقد جاء في هذا الكتاب :

” واعتقد أني لست في حاجة لأنت أيمن لثوكم مبلغ ما ينطوي عليه تصرف حكومة السودان من خطورة بالغة من الناحية السياسية ، فضلا عما فيه من اتبات صريح على حق كل مصري في الانتقال إلى السودان بدون قيد أو شرط ، هذا الحق الأبدي الذي تكفله الوحدة بين شطري الوادي ، بل وقرره صراحة أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ التي لا تزال إنجلترا من ناحيتها متمسكة بها .

” لذلك فأن واثق من أن دولكم سيبدون باتخاذ إجراء اللازم السريع نحو تصحيح هذا التصرف الخاطئ من حكومة السودان بما يكفل صيانة حقوق مصر ويحفظ كرامتها “ .

إن دولة القرائشي باشا لم يرد له حتى تمرد المجاملة البسيطة التي كتبت أنوفها من دولته ، وحين أني تلقيت بمجاملة من وكيل حكومة السودان ، مع أني كتبت قد أرسلت إليه كتابا كله قوة وشدّة ، فرد علي بكتاب وريق هذا نصه :

” أشرف بإفادة سعائكم أني قبلت كتابكم المؤرخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٨ الذي أرسلت لغواه إلى الخرطوم “ .

أما دولة القرائشي باشا فقد ضل علي حتى بهذه المجاملة البسيطة التي تشعري بأن كتابي قد وصله ، مع أني أرسلت إليه كتابا بكل ما دار بيني وبين حكومة السودان ، وقت يواجي كسري يشكو لي رئيس حكومته . نعم لقد ضل علي دولته بكتاب ولو من سطر واحد .

**عقبة الشيخ المكرم الأوسنة محمد حمزة** — وهل حز هذا في نفسك ؟

**عقبة الشيخ المكرم محمد فرؤا سراج الدين باشا** — نعم . وإن ما دفع حكومة السودان إلى منع بنة الحامين المصريين هو أن الإنجليزي يتهمون كل فرصة تسمح لهم للأجهاز على كل رابطة بين مصر والسودان ، وأنهم كل فرصة لإذلال مصر حكومة وشعبا أمام السودانيين ، وإظهارهم بظهور العاجز الذي لا يستطيع الدفاع عن كرامته ، وذلك بانقتال مآذير عدة لمنع هذا سفر .

لقد قال وكيل حكومة السودان لبنة الحامين إنه يجب الحصول على جواز سفر ، فوافقوا على ذلك مع الحفاظ المروف ، ثم قال السكرير

” إشارة إلى بريقة دولكم بتاريخ ٢٤ نوفمبر ، المصلحة ٢١ من قانون التحقيق الجنائي السوداني تنص على إلّا يشأ رأى عام غير مسموح له بصفة عامة المرافعة أمام محاكم السودان في أية محاكمة جنائية بدون مصادقة السكرير القضائي . ويعتضى المادة ٨ ( فقرة ٤ ) من قانون المصادقة ١٩٣٥ ، يكون منح الترخيص لهذا الغرض مرفضا إلى تقدير السكرير القضائي .

” وإلى مقتنع أن السكرير القضائي قد استعمل حقه في هذا التصرف ، مراعيًا ظروف هذه القضية صراحة . وقد أفني مستشاري بأن العرف الدولي الطبيعي فيما يتعلق بالمرافعة أمام المحاكم ، هو أنه ليس لمحامي بلد من البلاد الحق في المرافعة أمام محاكم البلاد الأخرى “ .

أصرح من هذا ما ورد في البلاغ الرسمي الذي أصدرته حكومة السودان في يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨ من سفر هذه البنة ، فقد تضمنت إجابة السكرير القضائي على معالي محكم صيد باشا حرفيا ، وفيها صراحة أنه لا يقره على أن مصر والسودان بلد واحد ، وقد جاء في الصحف أنه في الساعة الثانية بعد الظهر اتصل معالي محكم باشا نائب السكرير لإداري وقال له إن مصر والسودان قطر واحد لا يتجزأ ، وإنه ليس هناك ما يبد حرية المصريين في الدخول أو ما يحرم على الحامين المصريين حق المرافعة أمام محاكم السودان . فأجاب به نائب السكرير الإداري بقوله إنه لا يستطيع أن يوافق على هذه النظرية .

فأعني هذا ؟ معناه أن حاكم عام السودان قد فصل نهائيا في مسألة السودان ، وقضى ، ونفذ قضاءه بأن مصر بلد والسودان بلد آخر . ومن المؤلم أننا نحن الذين مهدنا الطريق للوصول إلى هذه النتيجة ، بل لقد دفنا إلى التمسك بها .

من الغريب أن معاهدة سنة ١٩٣٦ ، كما تعلمون حضراتكم ، قد احتفظت بمسألة السودان على حالها ، وأقيمتا إلى مفاوضات أخرى مقبلة ، ولم تمس مسألة السودان إلا في نقطة واحدة أدخلت حكا جديدا ، وهذا الحكم الوحيد هو جعل جيرة المصريين إلى السودان جيرة حرة طليقة من كل قيد . ولقد تمسك المفاوضون مع قويلهم بإرجاء الفصل في السودان ، وأصروا على ذكر هذا النص بالذات في هذه المعاهدة الجديدة ، لأن فيه توكيدا لمعنى الوحدة وإرجاءا للأمر إلى نصابه ، فالشخص الأجنبي من بلد لا يمكنه أن يهاجر إليه بدون قيد ولا شرط ، وهذا التسليم فيه معنى التوكيد للوحدة بين مصر والسودان .

هذا هو التقييد الوحيد ، في سبيل الحصر والتحديد الذي من السودان في معاهدة سنة ١٩٣٦ . وهنا نحن أولاء قد خسرنه بأيدنا ومن طريق حكومتنا قولوا وعملا . ولعل حاكم عام السودان عندما يمتنع برفقة الناس باشا ورفاقه من السفر إلى السودان يرى من المعلوم — ما دامت الحكومة المصرية لا تحرك ساكنا — أن يمنع سفر بنة الحامين المصريين . كذلك سفر سعادة صالح حرب باشا ، وليس بجديد مطلقا أن يمنع حاكم عام السودان دولة القرائشي باشا من دخول السودان لو أراد دولته السفر .

في البرلمان يوم ١٨ يـ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، وفي يوم ٢٢ نوفمبر جمع مدير مكتب الصحافة في حكومة السودان الصحفيين في مؤتمر صحفي وأثنى عليهم رده على ما جاء بخطاب العرش ، وهذا قبل أن تنظر اللجنة في جلستها وقبل أن يروا حضراتكم عليه ، في حين أن هذا الموظف يوازي موظفا من الدرجة الخامسة أو السادسة .

لقد قال هذا الموظف مامصا : ما للصين وهذه المدارس ؟ إن كانت مصر تهتم حقا بشؤون التعليم في السودان ، فليها أن تقدم لنا المال اللازم لإنشاء هذه المدارس كما فعلت إنجلترا ، إذ قدمت لنا مليونين من الجنيهات لتنفقها في شؤون التعليم ، ويكفيها ما بقيها من مدرسة الملك فاروق . انظروا حضراتكم كيف إن موظفا صغيرا هو مدير مكتب الصحافة لحكومة السودان يتولى الرد على ما جاء في خطاب العرش بعد ثلاثة أيام من إلقائه . انظروا حضراتكم إلى السرعة والحركة ، لا النوم والجمود .

انظروا إلى هذه القبط ، في الرد على خطاب التي على لسان جلالة ملك مصر ، وقارنوا بين هذا وبين تلك الرقية التي يجوبها دولة القرائي باشا الحاكم العام أن يتوسط لدى مرمسه السكرتير القضائي . هذا هو الفارق بيننا وبينهم . وقد لا حضرة الموظف الصغير إنه لا يمكن لحكومة السودان أن تتسع بوجود سياسيين قسطنطين في السودان ، وإني لأرجو أن أسمع من دولة القرائي باشا الأتية لماذا فعلت الحكومة إزاحة هذه التصريحات ؟ لماذا فعلت الحكومة ؟ هل تركت هذه التصريحات تمر أيضا ، أم إنها راجعت الحاكم العام في هذه التصريحات الحالية من اللياقة والأدب نحو أكبر مقام في مصر والسودان ؟

أنا لا أدري هل أخذت الحكومة المصرية رأى حكومة السودان في هذه الحالة قبل ذلك ؟ إذا كانت قد أخذت رأيها في إنشاء هذه المدارس ، فهل وافقت على ذلك ؟ ولأن ماذا تتوى أن فعلت الحكومة وقد ارتبطت بإنشاء هذه المدارس في خطاب العرش ، هل ستخضع للإنجليز في هذه المرة أيضا فتسكين ؟ (عاد سعادة الرئيس إلى تولي الرئاسة) .

هل مشترك موظفا صغيرا ، هو مدير مكتب الصحافة بحكومة السودان ليرد هذا الرد الوقح الخال من اللياقة والتوق ؟ هل ستعرف الحكومة قدرها وتحمز امرها ويدرك مسئوليتها إزاحة هذه الكوارث الملاحقة ، أم أننا سنقف جامدين صامتين متجاهلين مع الأسف الشديد ؟

إن من الحكومة واجبا مقدسا ، هو أن تصدر على إنشاء هذه المدارس ، ولا يطلع عليها واحدا لحكومة السودان في هذا الشأن ، وليس هذا ضنا منا بالمسال ، بل نحن في استمداد لأن تنفق على السودان وراقية السودانيين مئات الآلاف من الجنيهات ، بل يجب أن نباهر بأفضنا تعليم أبناء السودان ، ولا ترك الإنجليز يتقن مأساة تعليمهم كما فعلوا في مصر .

نريد أن يكون في السودان تعليم مشبع بالروح المصرية الوطنية ، لا تعليم يخلو مجرد آلات للتوظيف في حكومة السودان ، لهذا السبب يجب

القضاي : إن الأستاذ نور الدين لم يطلب حضورهم ، فطلب لأناذ نور الدين ذلك ، وناد السكرتير القضائي يقول إن الحامين المصريين غير ملين بقوانين السودان ولما شعر بضمف حخته ، عاد يقول إن في السودان عامين مقتدرين .

فصل كل هذا في على المكشوف " وفي تحد سانفوا واضع .

ماذا فعلت الحكومة إزاحة منع رخصة التماس باشا من السفر ؟ وماذا فعلت إزاحة منع سعادة صالح حرت باشا من السفر ؟ وماذا فعلت إزاحة منع الحامين ؟ إن كل ما عمله هو هذه البرقية . و إني أسألكم وأرجو أن أسمع جوابا : ما إذا فعلت منذ العام الماضي إزاحة هذه السلسلة المتوالية من أعمال الانتاي على حقوقنا ؟ هل فضلت حتى مجرد سؤال الحاكم العام من معنى هذه التصرفات ؟ إني أرجو دولة رئيس الحكومة رجاء حارا ألا يقابل هذا الكتاب الأخير من الحاكم العام بالسكوت ، لأن السكوت على مثل هذا الكتاب في منتهى الخطورة ، إذ إن فيه تحليلا بنظرة الإنجليز ، وهي النظرية التي تضمنها الكتاب ، من أن مصر بلد والسودان بلد آخر . يجب أن يعمل دولة رئيس الحكومة شيئا . ويجب أن يكون حازما وقويا .

من هو حاكم عام السودان ؟ أليس موظفا بين بأمر جلالة ملك مصر والسودان ؟ كيف يجوز على الرد على رئيس الحكومة المصرية بهذه اللغة ؟ وكيف يمكن أن يتبع هذه السياسة التي تقضي في مسألة وضع السودان ، مع أن هذه المسألة التي يقضي فيها هي على مفاوضة ؟

أعلم أنه ليس من حق دولة رئيس الحكومة أن يغضل حاكم السودان أو يسهله . ولكن من حق دولة القرائي باشا على الأقل - بمنعني معاهدة سنة ١٩٣٦ - أن يطلب هذا الزل . له أن يقول للإنجليز إن السياسة التي يسيروا بها هذا الموظف لا تستقيم مع الأوضاع الصحيحة والحقوق المعترف بها ، ولا تستقيم مع احترام المصريين ولا مع الصالح العام في مصر في السودان بل في أفريقيا ، فقد رأى الإنجليز أثر هذا في سياسة الشعوب .

من حق دولة رئيس الوزراء أن يطلب هذا ، رضى الإنجليز أم لم يرضوا لأنه إذا اتهم كل سكاك من كفاة إلا إذا ضمن الوصول إلى نتيجة ، لما أقدم أحد على المكافأة والنضال .

على دولة رئيس الحكومة أن يسعى ، وأن يظهر الحاكم العام في نوبه الخلق ، وهو أنه موظف خرج على حدود وظيفته . ثم بعد هذا يكون لدى دولة رئيس الحكومة ألف وسيلة يصل بها إلى ما يريد ، سواء أقبل الإنجليز أم لم يقبلوا .

قد دفع هذا الضعف والتخاذل للإنجليز ، فلم يقفوا ولن يقفوا عند حد ما دنا صامتين يمدن متجاهلين ، وليس يكفي أن يتجاهل نصرة الأمور على ما نوى . جاء في خطاب العرش ما على :

كما رأت حكومتى فتح مدرسة ثانوية في الأبيض ومدرستين ابتدئيتين في بورسودان وكسلا ومدرستين أوليتن في وادى وادى وجنوب السودان .

انظروا الفارق بيننا وبينهم ، انظروا كيف ستلقى الكوارث في صمت وسكون ، بينما لا يسكت الإنجليز لحظة واحدة . لقد ألقى خطاب العرش

لسعادة رئيس المجلس حق في ملاحظته أو استدراكه ، لأن مشروع السودان نص على المسائل التي تحت فيها الجمعية التشريعية بنبريد ، كما نص على أنه لا يجوز أى حال من الأحوال أن تعرض الجمعية التشريعية لمصير السودان .

هذا هو ما صدر به مشروع السيادة ولكنهم الآن يتراجعون حتى عما أثروا به أنفسهم في مشروعهم ، ويقولون إن الجمعية التشريعية لا تلتزم بمسائل معينة ، بل لها وحدها أن تقر ، وإذا وافق الحاكم مصير السودان .

هذه هي الخطورة . وهذا ما استنتجته من إنشاء الجمعية التشريعية . وهذا هو الفصل الأخير من هذه الفصول ، وسيقولون إن هذا هو رأى السودانين في تقرير مصرهم ، ومن الذى يستطيع أن يجارح حق تقرير المصير ؟

ألم يقل رئيس حكومتكم في مذكرة التي طلب فيها إجراء المفاوضات مع الإنجليز في ديسمبر سنة ١٩٤٥ إننا نرى بشرف أماني السودانين . فلماذا صدر قرار الجمعية التشريعية بتقرير المصير ، فسوانا به على أنه آمال السودانين .

ما الذى سفسده ؟ هل نقول إن الانتخابات كانت مزورة ومزيفة ، وإنها جرت في عسف وإرهاب ، وإن السودانين قاموا بالانتخابات ؟ هذا قول نستطيع أن نقوله هنا وفي الخرطوم ، ولكنه لا يسمع على مبر العالم . مادام هناك رايان فاعلم الجمعية التشريعية وأوضاع دستورية قائمة في نظرم ، فلا يبقى العالم بعد ذلك إن كانت الانتخابات جرت مزيفة مع أننا لم نكن بأن نظهر الله لم أى نوع من الانتخابات خلقت هذه الجمعية ، وأرى عدد من السودانين اشترك فيها .

أريد أن أسمع من دولة رئيس مجلس الوزراء ماذا كان موقف الحكومة من تصريح ٢ أكتوبر سنة ١٩٤٨ ، هل تجاهله رئيس الحكومة ، أو كان له بشاء إجراء أو احتجاج أو تحفظ ؟

ون الظريف أو من المؤسف أن يسأل معالي وزير الخارجية بالنيابة في يوم ٢ أكتوبر ، أى بعد هذا التصريح بثلاثة أيام ، يسأل عما إذا كان مع هذا التصريح الخطير الذى يرى إلى توسيع اختصاصات الجمعية التشريعية وإعطائها حق تقرير المصير ، فيجب بأن هذا مسألة لم يطلع عليها وليس لديه معلومات عنها . وقد سمع الناس جميعا من في الشرق ومن في الغرب ولكن الغرب أن وزير الخارجية بالنيابة لم يسمع شيئا عنه وليس لديه معلومات بشأنه .

والآن وقد مضى شهران ، فهل لا زالت الحكومة لم تطلع على هذا التصريح ، لم تدع ، وليس لديها معلومات عنه ؟ أظن هذا غير معقول . إن ما الذى اتخذته الحكومة في هذين الشهرين من إجراء يمنع وقوع هذه الكارثة القوية ؟

أن تصروا - بهما كلفكم الأمر - على تنفيذ ما جاء في خطاب العرش خاصا بالسودان ، وألا تصروا مليا واحدا الحكومة السودان لإنفائه باسم التعليم ، وإلى واقع في كل شيء إلا في تنفيذ السودانين وتعليمهم على أبدي الإنجليز .

ليس التضيق في السودان قاصرا على إنشاء المدارس المصرية فحسب ، بل إنه أيضا يشل المتخربين في مصر ، فهم يماثلون معاملة خاصة كلها عنت وتصف ، فلا يماثلون معاملة المتخربين في إنجلترا والسودان ، بل يهدون مشقة في التوظيف وفي الإلحاق بالكلية ، حتى يتصرف السودانين عن اللغة المصرية .

هذه مسألة أساسية خطيرة ، ويجب أن يكون للحكومة فيها سياسة واضحة وحزينة ومرسومة .

والآن هل تحب حكومة الإنجليز في السودان عند هذا الحد ؟ ليها وليت الأمر كذلك ، ولكن الرواية لم تتم فصولا .

بني فصل واحد ، وهو الفصل الأخير من هذه المسألة الدامية ، وهو أن يتخذ الإنجليز من هذه الجمعية التشريعية الزنقة قررا بمصير السودان .

ستمعون هذا قريبا وقريبا جدا ، وقد قلت هذا الكلام في ٥ يناير سنة ١٩٤٨ من فوق هذا المنبر ، وأنا أعارض فكرة إنشاء الجمعية التشريعية في السودان ، ونات إن الإنجليز سيصدرون مثل هذا قرار ويواجهونا به أمام العالم يدعوى إلى هذه إعادة "السودانيين" ، وأنها حقوقهم في تقرير مصيرهم ، ولكنكم تعرفون مبدأ حق تقرير المصير .

**الرئيس** - أنا لا أعرض في توسك في معنى القضية وذكر مسألة التعليم ، ولكنني في هذه المسألة بالذات لا أعرف المصلحة في ذكر هذا ، مع أن القانون الخامس بالجمعية التشريعية فيه نص على أنه ليس لها الحق في أن تحصل في مصير السودان .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد رفود سراج الدين باشا** - لو أن سعادة رئيس المجلس تمهل دقيقة واحدة : لأخبرته مشقة هذه الملاحظة . قلت ذلك لحضراتكم في ٥ يناير الماضي استقبالا ، ولبنى أقوله البلية تتلأ على مصيرهم الرجعية ، وسألت على حضراتكم فكرة قصيرة من بيان نشره مساعد السكرتير الإدارى لحكومة السودان ، وقد جمع مؤثرا من الصحفيين ولعله أن يرمى من وراء هذا الإجماع إلى أن يسمع المعبودون تصريحاته . فبعد أن تكلم عن الجمعية التشريعية والأحزاب التي اشتركت فيها والتي قطعتها ، قال : " إن الفكرة السائدة هي أن الجمعية التشريعية سيطالب إليها إثر انتهائها ملاحظة الموضوعات المحفوظ بها " ، فنى أن يكون للحكومة مثل هذا القصد .

يقول السكرتير الإدارى ذلك في ٢ أكتوبر منذ شهرين ، ثم قال : " في الواقع أن الجمعية التشريعية ستكون منبهة بكليتها وقفا غير قصر ثلثت أقدما ، وأن لها وحدها أن تقول إن كان من المرغوب فيه أن تطلب موافقة الحاكم العام على مناقشة المسائل التي لها سلسل الوضع السودان " .

أغلب الظن أننا سنظل في موقفنا جامدن ونضاجاً كما فوجئنا في المرات السابقة .

ولعل مما يعلل أيضاً بنوايا الإنجليز تته للقرار المنظر ما نشرته جريدة " المصري " وأما الزعيم ، وهو الآن قد علمت من مصدر موثوق به أن حكومة السودان تضع تصماً لطم خاص بالسودان .

ينشر هذا في مصر ولم تحم الزيادة ولم يتعرض له أحد بنى أو تأييد . لذلك أرجو أن تمنى الحكومة بهذه المسألة من الآن ، وألا تنظر حتى نضاجاً بها .

لعل العلة الحقيقية فيما يسمونه أن ليس للحكومة سياسة مرسومة ، فهي تواجه الحوادث أربحاً لا يوماً بوم . ولكل حادثة غلظتها . لحادثة ترسل بها مذكرة كالتى وأيقوها ، وأخرى تتقاضى عنها إذا ما واث أنها ستسبب إشكالات .

من هذا نرون أنه ليس للحكومة سياسة مرسومة واضحة تدر عليها . وما دام الأمن الداخلى مستتباً في نظرها ، فهذا في المرتبة الأولى . أما ما عدا ذلك كله ، فهو في المرتبة الثانية .

وما دامت اشواوع ليس فيها مظاهرات والجماعة محاصرة والرقابة مفروضة على الصحف والحكم سلايدرور وطريقه مهيدا ، فهذا هو المطلوب . أما أن يضع السودان ويموت القضية ، فكل هذا لا يهم ما دامت الحكومة آمنة على مصالحها مطمئنة على منصبها .

حضراب الشيوخ المخوفين ،

أتم تتوه أن أفهمكم إن حاولت أن نضعوا شيئا من الحكومة عن سياستها ولن نصلوا إلى هذا . وستمسكون الحكومة بعد قليل وستخرجون من هذه القاعة كما دخلتموها ، فلن نسمعوا شيئا جديدا سوى للبارات العامة وترديد الحقوق الوطنية . أما ماذا تستعمل الحكومة غدا ، فلن نسمع شيئا من هذا .

فلن نسمعوا منها هل ستفاوض ؟ ولن نسمعوا منها هل ستحتك إلى مجلس الأمن مرة أخرى ؟ ولن نسمعوا منها هل ستنتقل إلى الجمعية العامة لمقعة الأمم المتحدة مرة أخرى ؟ ولن نسمعوا منها هل ستقامح الانحياز ؟ ولن نسمعوا منها هل ستكافئ الإنجليز ؟ ولن نسمعوا منها هل ستلقى معاهدة سنة ١٩٣٦ ؟ كل هذه الأمور لن نسمعوا عنها شيئا .

( أصوات : إذن ما معنى الاستجواب ؟ ) .

مقرر الشيوخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - إننا يا إخواني في ظروف دولية خطيرة ، والحرب الجديدة مقلبة على الأبواب وقد دعت الدول سياستها واختارت الناحية التى تختص إليها ، وبدأت الدول الكبرى تستعد عسكرياً . فهل لنا سياسة في هذه الناحية ؟ وهل درست الحكومة هذا الموقف ؟ وهل اشتهر كمشيوخ ونواب في هذه الأمور الطارئة لتستير

الحكومة برأيكم وتعرف اتجاهاتكم ، أم ننتظر حتى نضاجنا الحرب بنكناها ونصبح أمام الأمر الواقع فلا يبقى لنا خيار في شيء ؟ لن نستطيعوا أن تعرفوا شيئا عن سياسة الحكومة في هذا الشأن .

ومن الغريب أن يختلف رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بالنيابة وسفيرنا في لندن في أسبوع واحد ، مما يدل على تحبط في سياستنا الخارجية .

نشرت إحدى الصحف المسائية نصراً نسبته إلى مصدر مسئول ، يقول فيه إنه قد استوضح مستر أندروز - الذى كان سفيراً بالنيابة في شهر أكتوبر - دولة القرائش باشا عن موقفه إذا ما نشبت الحرب بين روسيا من ناحية وبين إنجلترا وأمريكا من ناحية أخرى . فأكد القرائش باشا أن مصر لن تمأز إلى جانب روسيا في الحرب ، لأن تقاليد الديمقراطية ، فضلاً عن تقاليد الإسلام لا تتفق مع المبادئ الروسية .

مقرر صائب اردود محمد فهمى القرائش باشا (رئيس مجلس الوزراء) في أية صحيفة نشر هذا ؟

مقرر الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - في صحيفة "الزمان" .

مقرر صائب اردود محمد فهمى القرائش باشا (رئيس مجلس الوزراء) وهل التصريح بالنشر دلالة على صحة التصريح ؟ لقد ورد في الجريدة أنى تلاها لأن سادة مراجع الدين باشا أن مصدراً كبيراً رسمياً قال هذا ، ولكنها لم تقل إن القرائش هو الذى أدلى بهذا التصريح .

مقرر الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - لقد قالت الجريدة إن مصدراً رسمياً مستتراً قال ، إن مستر أندروز سألك ، فأجبت بذلك ، وإن الزمة إجازات نشر هذا .

المقرر - معنى ذلك أن دولة الرئيس ليس هو الذى صرح بذلك .

مقرر صائب اردود محمد فهمى القرائش باشا (رئيس مجلس الوزراء) هذا بحسب رواية الجريدة .

مقرر الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - هل ذلك قلت هذا ؟

مقرر صائب اردود محمد فهمى القرائش باشا (رئيس مجلس الوزراء) وهل قالت الجريدة إنى قلته ؟

مقرر الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - أرجو دولة رئيس الحكومة أن يجيب عن سؤالى حتى لا أضطر للتليق ، وأنا أصدق دولته .

أما وزير الخارجية بالنيابة ، فقال في حديث له ، نشرته مجلة "المصور" بمناسبة سؤال عن نفس الموضوع ، إذ مثل : ما رأى معايمك لو قامت الحرب بين الكتكتين ؟ فقال : "أعتقد أن مصر تستطيع إذا ما أعلنت الحرب أن تحتفظ موقف الحياد ، وإن تظل فعلا بجانب من الحرب".

أما كيف تحفظ مصر هذا الموقف لجواب ذلك هو أن الحياد موقف سلبى ، وما علينا إذا اقتضت مصلحة مصر ذلك إلا أن ننتفع من مساعدة أى طرف من طرف النزاع ، ومصر قادرة على الاكتفاء بنفسها ولو معها بعض الضيق . أما إذا تذر الحياد ، فلن ننضم ؟

هذا في رأى موقف يتفق عليه بين الوزراء ، وليس من السهل أن تحصل على رأى وزير عامل في شأن خطر كهذا . ومع ذلك فإذا استحال الحياد ، فصبحت مصر من مصالحها أولا ثم تبعها ، وأحب أن أقول لك إن الحكومة على مزكل ما يجرى في الخفاء عن النزاع بين الكتكتين ، وقد أمنت دعيتها لكل احتمال طارئ .

إن معالي الوزير قد أبدى رأيه فعلا في هذا الموضوع ، ثم يقول بعد ذلك إنه لا يصح أن يقول وزير عامل رأيه في هذا إلى الصحف .

الرئيس - لند قال معالي وزير الخارجية بالنيابة ، إن كات لنا مصلحة في هذا .

**فقرة الشيخ المحترم محمد فتواو سراج الدين بلشا -** لقد قال معالي وزير الخارجية بالنيابة " ... ومع ذلك فإذا استحال الحياد ، فصبحت مصر من مصالحها أولا ثم تبعها " ، وهذا كلام حسن وأوافقه عليه .

هذا ما قاله معالي وزير الخارجية بالنيابة . أما سفير مصر في لندن فقد أبدى رأيه صراحة ، وقال في ١١ أكتوبر : "إذا حدث أمر طارئ ، فإنه لا ريب في أن مصر الديمقراطية لا تستطيع إلا أن تفكر وتعمل مع سائر البلاد الديمقراطية".

الرئيس - نحن لن نتكلم الآن في الاستجواب أم نتكلم في الحرب العامة ؟

**فقرة الشيخ المحترم محمد فتواو سراج الدين بلشا -** الذى أريد أن أقوله ، هو أنه ليس للحكومة المصرية سياسة خارجية مرسومة في مسألة خطيرة كالتي يستهدف لها العالم الآن . فمصر الحكومة له رأى ، ووزير الخارجية البالية له رأى ، وسفير مصر في لندن له رأى ، وكل هذه الآراء في مسألة واحدة . وقد أدل بهذه الآراء جميعا في خلال مسبة أو ثمانية أيام . وكلها آراء متناقضة ، هذا في اليمن وهذا في اليسار وهذا في الوسط ، وهو ما يدل على أنه ليس للحكومة سياسة خارجية مرسومة ولا سياسة قوية مرسومة يعرفها وزير الخارجية أو السفير المصرى في لندن .

أظن أن هذا الكلام في صميم الموضوع ، وأعتقد أنه ليس من الحكمة السياسية مطلقا أن يقول دولة القراشى بلشا للسنتر أندروز إن الذى أؤيد هو أن مصر لن تكون في جانب الشيوعية . قد يكون هذا صحيحا . ولكن ليس من المصلحة ولا من الحكامة السياسية أن تكشف أو تراقب هكذا ،

**فقرة صائب الدونة محمود فهمى القراشى بلشا (رئيس مجلس الوزراء)** أنا لا أكاتب أبدا ، وأنا دائما صادق فيما أقول ، وبالجملة لم تذكر أن هذا الحديث منسوب لرئيس الحكومة .

**فقرة الشيخ المحترم محمد فتواو سراج الدين بلشا -** تقول الجملة صرح مصدر مسئول .

**فقرة صائب الدونة محمود فهمى القراشى بلشا (رئيس مجلس الوزراء)** معنى ذلك أن المصدر مجهول .

**فقرة الشيخ المحترم محمد فتواو سراج الدين بلشا -** أكرر إن الجملة قالت ، صرح مصدر وسمى مسئول .

**فقرة الشيخ المحترم على زكى الصراى بلشا -** أى إن هذا كلام منقول منك .

**فقرة الشيخ المحترم محمد فتواو سراج الدين بلشا -** إذا ذكر دلة رئيس الوزراء أنه لم يصرح بهذا القول ، فإنه يرجعنا حتى لا أضطر لتطبيق على هذا القول .

**فقرة صائب الدونة محمود فهمى القراشى بلشا (رئيس مجلس الوزراء)** ليس هناك على لأن أذكر كل حصل ذلك أو لم يحصل ، ولك أن تلقى على الخبر بما تشاء . أما أنا فلت مكثا بأن أقول إن ذلك حصل أو لم يحصل .

**فقرة الشيخ المحترم محمد فتواو سراج الدين بلشا -** إننا لم نكن مكثا بأن نقول هنا هذا ، فهل نقوله لجراند ؟ أنت مكث أن نقوله في كمضو في مجلس الشيوخ ، وأرجو دولة القراشى بلشا أن يقرر هذا ، فحين هنا شيوخ الأمة . وإنك مكث أن تجيب عن كل سؤال يوجه لك هنا ، ولتقل في الخارج ما تشاء .

**فقرة صائب الدونة محمود فهمى القراشى بلشا (رئيس مجلس الوزراء)** لى أن أجيب عن هذه الأسئلة بالطريقة التى أختارها .

**فقرة الشيخ المحترم محمد فتواو سراج الدين بلشا -** لقد تلوت على حضراتكم الآن تصريح دولة رئيس الحكومة .

**فقرة الشيخ المحترم وهيب دوسى بك -** هذا حسب ما جاء في الجريدة .

**فقرة الشيخ المحترم محمد فتواو سراج الدين بلشا -** وهل هناك ما يدعو إلى تكرار ذلك ؟

إن هذا الكلام ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، قد أجزته الرقابة ولم يكتب إلى هذه اللحظة .



الرئيس - لقد ذكرت الآن أنك لن تتقدم على وزير الخارجية لقيائه، فهل حضر معاليه الآن ؟

عقود الترخيم محمد فؤاد سراج الربيع بلشا - أتي لا أنقذ معاليه  
الآن ، بل ألو ماورد على لسانه . أليس ماورد على لسان معاليه فرصة  
ساعة لإثارة القضية المصرية أمام هيئة الأمم المتحدة ؟

عصره الشيخ الفقيه الميرزا محمد علي باقا - ربما وجد معالي وزير الخارجية أن هذا ليس من مصلحة مصر الآن .

الرئيس - ألما وردت بريقة على لسان أحد الصحفيين تكون بمثابة تمثيل من عزيز حكيم ؟ أعل معالي الوزير لو سئل عن هذا التصريح أجاب بأنه لم يصدر عنه .

حضرة الشيخ المحترم محمد فتوح سراج الدين باشا - وإذا كان قد صدرت هذا التصريح ؟

الرئيس - عندما يأتي معالي الوزير، فلحضرة الشيخ انتم ان يسأله عن ذلك. وقد ذكرت الآن أنك لا تود أن تعلق على كلام شخص غائب.

مفكرة الشيخ الغزرم السيد عبد الحميد الرمالي - أليست هذه سياسة الحكومة ؟

الرئيس - فؤاد باشا هو الذي يقول هذا ولست أنا .

**مضرة السم المرمم محرفو وسراج الدين باننا - والآ أصل إلى**  
 النقطة الأخيرة في كلامي ، وهي هذا السؤال : إ متى سنظل في وضعتنا  
 الحالي ؟ وإ متى سنظل القضية المصرية نائمة في مجلس الأمن ؟ وهل  
 الحكومة خلة معينة في هذا الشأن ؟

أعتقد أن البلاد تشعركم وتلك تحسون أننا نعيش الآن في ظلام دائم وفي جو يحيطه الغموض من كل ناحية ، فلا الشعب يدرى إلى أى طريق هو سوق ، ولا يتناول الأمة يدرون شيئا من مطالبها ، ولا وزراء الحكومة يدرون شيئا عن نوايا رئيسهم وميائستهم . وكان الأمر المحصر في شخص واحد ، هو دولة القرضاوى ، بأنا فقد اتخذ لنفسه صفة القوامه على خمسة وعشرين مليوناً من المصريين والسودانيين لا يدرون شيئا من قضيتهم ولا عن أمانتهم ولا عن مصيرهم . وهذا وضع لا يلبق ولا يمكن أبى تقبلوه ، ولا يمكن أبى يظل ، خصوصا في هذه الظروف الخطيرة التي يجتازها العالم .

لماذا ؟ لأنه في اليوم الذي يأمن فيه الإنجليز جابك ، و يعلمون أنك معهم في كل الأحوال والظروف ، وأنه مها غلبوا بك لن تقف ضدهم ، في ذلك الوقت يتجه السبب والدافع الوحيد الذي يدفعهم إلى استرضائك أو الاتفاق معك أو إعطائك حقوقك ، لأنهم ضنوا أنك معهم مقدما ، لما الذي يعلمهم على إزالة ما تشكو أو تقاته منهم ؟

أعتقد أننا بخاف غني عن الإدلاء بهذه التصريحات المتناقضة التي تضر ولا تنفع ، ولست أنهم كقصيدى السفير المصرى فى لندن يمثل هذا التمرجح ، وهو أن مصر لاستطيع إلا أن تفكر ، وأن تعمل مع الدول الديمقراطية .

هل فوض السفير في الإذلاء هذا الصريح ، أو جاء عفو الخطا قبل الرجوع إلى رئيس الحكومة ؟ لست أدري ، إنني أعتقد أن الإذلاء -مثل هذه التصريحات يجب أن يترك لرئيس الحكومة . ومع الأسف ، يا إخواني أقول إن الحكومة لا تظهر أية فرصة تمنح لها حتى إنه إذا سحبت لها فرصة فلها تقفل الباب بنفسها .

لقد سافر وزير خارجيتنا إلى باريس ورأس الوفد المصري لدى هيئة الأمم المتحدة ، وقد قلنا أن وزير الخارجية اعترافاً خطيراً في هذا الاجتماع ، وذلك سافر على رأس الوفد المصري ، وألقى خطاباً مريضاً أمام الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة باسم مصر ، وخص القضية المصرية في هذا الخطاب أيضاً وبالصدفة بنسخة أسطر فقط وهي : " أن وفد مصر ليرد أن يذكر الجمعية العمومية أنه لم يرغب من أن يوافق المجلس على إبداءه مجلس الأمن إزاء القضية المصرية لم يرضح حتى الآن فقضينا الحل الذي نرغبه " .

من فوق هذا المتبر العالي حيث يجتمع ملوك أمم العالم ، وحيث  
رفع الاذان في أنحاء العالم لكل كلمة تخال من فقهه ، يكفى وزير  
خاويجيتار مثل مرزبان بأن يلقى خمسة أسطر عديدة كاملة وسط خطابه  
الذى استوصب صديقين تقريبا . هذا ، بنينا تجود حضراتكم جميع الوفود  
اتى اللفظ خطابا عاما في هذا الاجتماع قد انتهت القرصنة ، وطوح كل  
خشب خطايا بلاده وشرح أهدافها وحقوقها وطالب بها بقوة بد أن  
تشرح وجهة نظرها

أما نحن فقد تمسكنا بقواعد العدالة العامة ومسائل الإنسانية، ولم نفضل معالي وزير الخارجية أكثر من ذلك . ومع الأسف ، أرى أن غياب معاليه الآن يمتنع من الاستمرار في هذه النقطة بالوقت ، لأنني لا أستطيع ولا أرضع لنفسي ، أن أتقدم شخصيا غائبا لملك الدفاع عن نفسه .

والغريب أن مندوب "المصرية" في باريس سأل معالي خشية باشا :  
 "هل تتوى أن تثير المسألة المصرية في هذا الاجتماع ؟" فقال : "إن لي  
 خلقا المناسبة لعرض القضية المصرية، ولكني سأتهز القصة إن تهيأت لي"  
 استظهر معاليه قائلا : "أقد لاحظت أن جميع البلدان تؤذ أن تضع حدا  
 الحالة المضطربة بين مصر وانجلترا لمصلحة السلم العالمى، ومع ذلك فإننا لأنسى  
 إلى حل سابق لأوانه لا يخدم مصلحة اللذين".

على أنب هؤلاء المحررين الذين رجعوا - ومنهم زميلنا عبد الرحمن الرافى إلى - قد منعت الرقابة ذكر مودع وصولهم إلى القاهرة خشية أن يسألهم أحد أو يحتفل بهم أحد أو يحتف بهم بعضهم أحد . بل لعل الحكومة خشيت أن يكون المنافع بزيادة السودانيين وبسقوط الاستثمار . فقد وصل المحامون صباحا دون أن تشعر حتى جاءوا . ولما سألت عرفت على الوثيقة الفاصلة ، وهى أن قرة الرقابة قد جرى فشطبت خبر وصول المحامين إلى القاهرة ومودع وصولهم حتى لا يهرع المصريون إلى استقبالهم وحتى لا يقابلهم أحد .

ومن الغرائب بل من المصائب أن تحذف الرقابة خبر استقبال هؤلاء المحامين في أسوان بالمثل والتصفيق .

وفى هذه الوثيقة ترون أثر الرقابة ، فقد حذفت من الخبر ما يأتى :

”وفى حوالى منتصف الساعة الخامسة قصد المحامون إلى محطة أسوان في مظاهر من الحراسة البالغة ، وعند وصولهم إلى المحطة تعدد الخطباء بحين الضيوف المحامين ومنهين يوطنيتهم“ .

وكتب الرقيب أمامها كلمة ”حذف“ .

وهذه كلمة وإن كانت صغيرة في معناها ، ولكنها خطيرة في معناها ، لأنها تدل على أن الروح التي تسيطر علينا الآن في مصر ، وتقود البلاد للإلامة في كفاحها ضد السودان .

إن تحقيق القضية هكذا في مجلس الأمن يقتلها ويضر بها . ومادامت الحكومة متمسكة بوجوب الاحتكام إلى هذه الهيئات الدولية ولا تزال لها فيها ثقة ، فلماذا لم تجرب حلها أيضا في الجمعية العمومية ؟ ولماذا لم تثر القضية الآن أمام مجلس الأمن ؟ ولماذا تضع الفرصة تلو الفرصة ، مع أن بقاء القضية هكذا نائمة في مجلس الأمن فيه تمحيث لها وتقتل للشعور الوطنى ؟

ولست أقول هذا باسم إخوانى الذين يجلسون في هذه الناحية من المجلس ( مشربا إلى مقاعد اليسار ) .

فقد قرأت فى الجريدة المصرية عنهم عطفيا بآسا - ونحن السنا إخوانك ؟

فقرة النسخ المحررة من فؤاد سراج الدين بآسا - سوف تعرف قصى . فقد يقال إننا نرى إلى إخراج الحكومة أولى التبرير بها ، ولكنى سأذكر لكم شهادة رجل متكبر شريك معكم في الحكم وفى تحمل المسؤولية ، رجل ليس موضع شبهة كثنا ولا ينسب إليه التشهير لنرضى في نفس يقوب كما ينسب إليه ، رجل هو رئيس هذا المجلس وزعيم الاحرار الدستوريين . شركة الفرشاني بآسا في الحكم وفى تحمل المسؤولية .

أمدون حضراتكم بأية عين تنظر الحكومة إلى الحوادث الجارية الآن ؟ لقد وقعت أمس واليوم حوادث في بعض بلاد القطر في الزنازيق وهنا في مصر . فقد قتل في الزنازيق شخص ، وأصيب أو جرح عشرون أو ثلاثون شخصا برصاص البوليس المصرى ، إذ خرج الشعب وتناول ما وقع في السودان ، كما ذكر هذه النماذج التي عرفت بها عاصمة المصريين ، فخرج ينف في الطرقات لوحدة ويهتف باسم أبطال السودان ويترجم على ضحاياهم ، فقابلوه رجال البوليس بالرصاص ، فقتل من قتل وجرح من جرح . وبطبيعة الحال لم يبدل شيء من هذا إلى علم حضراتكم . لأن الرقابة منعت نشر كل هذه الحوادث .

وأغرب من هذا ، يا حضرات الشوخ المحترمين ، أن الرقابة تمنع عبارة ”شهداء الوطن“ من نبي طالب معود الزنازيق الذي قتل ، إذ جاء في هذا النص أنه ”نوفى فلان شهيد الوطن“ ، لحذف الرقابة هذه العبارة حتى لا يحس مصرى أو سودانى بأن هذا الشخص مات في مظاهرة تهتف الاحتجاج على إنجلترا وتهتف لوحدة مصر والسودان .

انظروا حضراتكم إلى الروح التي تشعر بها الحكومة وإلى العين التي تنظر بها إلى ما يجري في مصر والسودان .

حتى التي تتدخل فيه الرقابة وتحذف عبارة ”شهداء الوطن“ !! ...

وأدنى من ذلك أن المحامين في جمع أنحاء المملكة يقربون الإضراب ليوم واحد احتجاجا على حوادث السودان ومشاركة للـ لاثنين في شومرهم ، فيصدر معلى وزير العدل منشورا إلى جميع انحاءكم يوجب فيه عدم تأجيل القضايا بسبب إضراب المحامين إلا لأسباب نهرية أو لأسباب نونية . فما حكمة هذا التصرف من جانب الحكومة ؟ لا هي تعمل كحكومة ، ولا هي تترك الشعب يظهر شعوره نحو ما نحن فيه . إنما إذا استجرت في كبت هذا الشعور وإثارة الروح الوطنية على هذا النحو ، فعلى نبي نبي تعتمد في كفاها . بعد ذلك ؟ وماذا يقول السودانيون إذا ما شردوا إلى أمدادهم في بلادهم وبأن ما سال من دماء ، وما أزهق من أرواح لم يلق أى صدى في مصر ولم يهتف بحياة الضحايا هاتف ؟ أليس من الواجب أن نجعلهم يحسون بأننا قنا وثرا من أجانهم ، فيكون لذلك أثره النفساني عندهم ؟ ثم ماذا صاه أن يحدث لو قامت المظاهرات في البلاد ، وأحسن السودانيون أن يشاركهم شعورهم ؟ ثم ماذا يقول عنا الإنجليز - بعد كل ماحدث في السودان - إذا ما رأوا مصر لا تتحرك ولو حركة سلبية ؟

لقد أضرب المحامون في المحاكم ، فعلى معلى وزير العدل على معرفة هذه الحركة ونفوت انفرسة إلى بها يحس السودانيون وبها يعرف العالم أن هنا روحا وطنية تنفور ، وأن ما يجري في السودان له صدى في مصر . أليق أن يصدر وزير العدل مثل هذا المنشور في مثل هذا الجو وفى هذه الأيام التي يجري فيها ما يجري في بلادنا ؟ وهل هذه روح وطنية - بل في إن تواجه هذه الأحداث التي تستبد كل يوم ؟

هذه الشهادة لم تصدر عنا ، وفي ذلك تفسير لثبوتها السابق ، وهو :  
” وأست أقول هذا باسم إخواني الغير يخلصون في هذه الناحية “ ، فنحن  
المدافعين نهم دائما بأننا لا تنازح إلا لفرض .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

لقد رسمت لحضراتكم صورة لتفضيتنا وما نجتازه في هذه الأيام ، وقد  
تكون هذه الصورة حالكة السواد ، غير أنى أعقد أنها صورة صحيحة  
لحالتنا التي تعيش فيها . وهما أنه في هذه الليلة تنجبه إليكم اثنته عشر  
مليوناً من المصريين وخمسة ملايين من السودانيين لتسمع كلمة منكم بعيد  
الثقة إلى نفوسهم وترد العساكر إلى قلوبهم ، وإلى واثق أنكم بإذن الله  
تفعلون .

( تصفيق من اليسار ) .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فوزي بك - في بعض استيضاحات  
وملاحظات أريد الإزالة بها ، فكل الحكومة ترد عليها عندما ترد على  
حضرة المستجوب .

الرئيس - قد يكون في رد دولة رئيس الوزراء ما يريحكم .

هذا وتنص اللائحة الداخلية في المادة ٢١٩ منها على ما يأتي :

” في الجلسة المحددة لمناقشة الاستجواب يشرح المستجوب موضوع  
استجوابه إن لم يكن قد شرحه من قبل ، ثم تنجب الحكومة ، ثم يشترك  
الأعضاء في المناقشة ، بشرط ألا يزيد عددهم على أربعة ، إلا إذا أذن  
المجلس بذلك .

” وللاستجواب الرد على إجابة الحكومة ، وله حق الأسبقية في ذلك “ .

مفكرة صاحب الدولة محمود فهمي القرمشي باشا (رئيس مجلس الوزراء)  
لقد استغرق حضرة المستجوب وقتاً طويلاً في عرض الاستجواب ، وأنا  
أحتاج مثله إلى فسخة من الوقت . ك أن أرد على المسائل الكثيرة التي أثارها .  
وإن كنت أستطيع أن أرد على بعضها الآن .

فلذا رأى سعادة رئيس المجلس أن يلى حضرات الشيوخ المحترمين بما  
عندهم من ملاحظات ، فليدلوها بما الآن ك أن أرد عليها مرة واحدة .

اسموا رأيي في تطبيق القضية وفي عدم تحريكها ، وستجدون في هذه الكلمة  
تصيرة كيف تتحمل لباقة رئيسنا المحترم ، وكيف تبدو مهارته في اتعمال  
لماذير ، قال لافض فوه ...

الرئيس - الله يحفظك .

( ضحك ) .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا - قال في خطاب القاء  
في اجتماع الأحرار الدستوريين بدار الحزب في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٧ عقب  
عودة وفد مصر من اجتماع هيئة الأمم المتحدة :

” لقد سثلت غير مرة عما إذا كانت قد حدثت تطورات في مسألة  
مصر بعد أن خلفنا مجلس الأمن أمامه ، وكان جوابي دائماً أنى لأعرف  
جديداً ، وأن الأمر من جانب مصر بيد الحكومة المصرية صاحبة الرأى  
فيه . ولقد قدرت من جانبى أن ما نزل بمصر من وراء الكواليس ربما  
كان له أثر في صرف حناية الحكومة إلى مقاومة هذا بما هو يلى . على أنى  
قدرت كذلك أن تعليق مجلس الأمن المسألة أمامه مناه ترك الفرصة للساسة  
كي يبالغوا بهذا الخلاف بين مصر وأجملوا تبقى العلاقات الدولية غير  
معرضة للشوائب التي لا تحمد آثارها .

” هذا مع ما اعتدته من أن بقاء المسألة معقدة أمام مجلس الأمن زمتنا  
طويلاً دون أن يطرا عليها تطور جديد يضر بها أمام مجلس الأمن نفسه  
ضرباً بلها “ .

هذا هو رأى هيكل باشا صريحاً واضحاً ، وكان يرى - بعد أن نظر  
مجلس الأمن القضية ثلاثة أشهر - وجوب تحريك القضية المصرية ،  
فإذا هو قائل اليوم وقد مضى على كلاله هذا سنة كاملة ؟

لقد قال هيكل باشا هذا الكلام في ديسمبر ولما مضى أكثر من ثلاثة  
أشهر على القضية ، فلماذا أنت قائل ، بإسادة الرئيس ، الآن بعد مضى  
سنة فوق الثلاثة الأشهر ؟

الرئيس - هل تستعجلى ؟

مفكرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا - ليتى أملك هذا .

الرئيسي - لدى طلبات للكلام كثيرة، فيحسن اتباع التلائمة على أنه إذا أراد دولة رئيس الحكومة أن يؤجل رده على هذا الاستجواب، فليقل إلى متى؟

مفكرة مهاب ابرو: محمود قسبي القرائشي باشا (رئيس مجلس الوزراء) أرجو أن يؤجل إلقاء ردي على هذا الاستجواب إلى جلسة الاثنين المقبل، حيث إن جلسة غد ستخصص لمناقشة موضوع فلسطين.

الرئيسي - إنني يؤجل الرد على هذا الاستجواب إلى جلسة الاثنين المقبل، على أن يكون ذلك في أول جدول الأعمال بعد الإجابة عن الأسئلة مباشرة. وعصص جلسة الغد لظلمة فلسطين، حيث يلقي دولة رئيس الوزراء بياحه، ثم يناقش المجلس هذا البيان.

وهن تواقون حضراتكم على رفع الجلسة، على أن تكون الجلسة المقبلة غدا، الساعة الخامسة مساءً؟

(مواصلة)

(رفعت الجلسة الساعة الثامنة مساءً)

# الجلسة الشبوح

## دور الانعقاد العادى الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة الثالثة

المعقودة في يوم الثلاثاء ٢٩ المحرم سنة ١٣٦٨ ، الموافق ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٨  
علا من الساعة الثانية والنقطة العاشرة مساءً حتى الساعة الخامسة والنصف ، وبيتة مرة حتى الساعة التاسعة والنقطة  
الخامسة والثلثين مساءً ، ثم أجدت طنية

#### ملخص

##### دوم الصفحة

- ١ — مرسوم بمشروع قانون يربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٤٩ — ١٩٥٠ — إحالة إلى لجنة المالية ... .. ١٦
- ٢ — كتاب من مجلس النواب ببيتة مجلس الشيوخ بمناسبة تشكيل مكتبه في دور الانعقاد الحالى ... .. ٢٧
- ٣ — انتخاب لجنة الشؤون الدستورية والامانة الداخلية سكرتيرها ... .. ٢٧
- ٤ — اختيار حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد سليم جابر عضوية مجلس الشيوخ، وتنازله عن عضوية مجلس النواب ... .. ٢٧
- ٥ — اقتراح بمشروع قانون من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكى ، بتعديل المادة الثالثة من قانون السد — إحالة إلى  
لجنة الاقتراحات والبرائض ... .. ٢٧
- ٦ — سؤال موجه إلى لجنة حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الحيد عبد الحق ، عن  
القرارات التي أصدرتها الجامعة العربية بشأن دخول الجيوش العربية فلسطين ، وبشأن الحدثين الأولى والثانية ، وعن موقف  
الجيش المصرى ... .. ٢٨
- ٧ — الاقتراح بمشروع قرار المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد فرادى مراج الدين باشا ، بأن ما وصلت إليه الحالة في فلسطين  
يستدعى أن تمل الحكومة إلى المجلس بكل ما لديها في هذا الموضوع الهام ، حتى يستتير المجلس وتقف الحكومة على رأيه —  
بيان الحكومة ... .. ٢٨
- ٨ — عقد الجلسة مرة ، ثم إجادتها طنية ... .. ٢٨
- ٩ — قرار المجلس الاستتال إلى جدول الأعمال بعد سماع البيان الذى ألقاه دولة رئيس الحكومة والمناقشة فيه مع شكر الجيش  
على ما أبدى من بباله وكفائة في جمع مبادئ القتال ... .. ٢٨

ولم يستند حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ إسماعيل حمزة، د. باض عبد العزيز، يوسف النصر، س. با. حشيش، باشا شارل بشري حنا، عبد الحميد إبراهيم صالح، باشا، الأستاذ محمود أبو القصب، الأستاذ ميشيل رزق، الشيخ يوسف يوسف الشرنوبى .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب الدولة محمود فهمى القرضاى باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية، وحضرات أصحاب المالى: أحمد عبد القادر باشا وزير الزراعة ووزير الأشغال العمومية بالنيابة، إبراهيم دسوق باشا وزير المواصلات، عبد الرزاق أحمد السنهورى باشا وزير المعارف العمومية، محمود حسن باشا وزير دولة، الدكتور نجيب اسكندر باشا وزير الصحة العمومية، جلال فهم باشا وزير الشؤون الاجتماعية، الفريق محمد حيدر باشا وزير الحربية والبحرية .  
تولى السكرتيرية العامة أمين عز العرب بك .

( أعلن حضرة صاحب السعادة الرئيس افتتاح الجلسة ) .

### ١ - مرسوم بمشروع قانون

يربط ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ - إحالته إلى لجنة المالية

الرئيس - وود كتاب (١) من حضرة صاحب الدولة وزير المالية ومعه صورة من المرسوم بمشروع قانون الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨، يربط ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠، الذى أرسل في الوقت نفسه إلى مجلس النواب .

فهل توافقون حضراتكم على إحالته إلى لجنة المالية، لدراسة دراسة تمهيدية حتى يرد إلينا من مجلس النواب، وأن يحال إلى اللجنة مباشرة كل ما يرد من مجلس النواب خلافاً للميزانية دون حاجة للرجوع إلى المجلس لاتخاذ قرار بهذه الإحالة .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة العاشرة مساءً، برئاسة حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس المجلس .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ عبد الرحمن نور، محمد علي التاطل بك، السيد عبد الحميد الروملى، الأستاذ عبد الرزاق وهبه القاضي .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين، مامدا :

النائين :

أولاً - بإجازات، حضرات الشيوخ المحترمين (١) :

الشيخ إسماعيل فواز، حسن حسن هزاع بك، محمود خيرى باشا .  
ثانياً - باعتذار :

(١) عن جلسة اليوم، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد لطفي السيد باشا، إسماعيل صدق باشا، سيد جهس بك .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد فهمى حسين باشا، توفيق دوس باشا، حسن محمد الوكيل، حسن مغلوب باشا، صالح مصطفى أبو رحاب بك، عبد القوى أحمد باشا، الشيخ عبد الله محمد عبد الآخر، الشيخ فراج عبد الرحيم مجاهد، فهمى وبصا بك، محمد رشوان الزمر بك، محمد شريف صبرى باشا، محمد شفيق باشا، محمد نجيب الغرابى باشا، مصطفى رشيد بك، الشيخ منصور حسين السلواوى .

(١) حضر حضرة الشيخ المحترم سبب سبب باشا، مازلا عن هذا اليوم من إجازته .

(٢) نص الكتاب :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أبلغ سادتك صورة من المرسوم بمشروع القانون الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨، يربط ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ .

وقد أرسل هذا المرسوم إلى مجلس النواب، لدراسة عليه .

وستناقى اللجنة الأميرية مجلس الشيوخ بالقبض اللازم من مذكرة الميزانية والجدول .

وتفضلوا سادتك بخير فائق الاحترام ما

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨

وزير المالية

محمود فهمى القرضاى

## ٣ - انتخاب

سكرتير لجنة الشؤون الدستورية والملائمة الداخلية

**الرئيس** - بحث إلى حضرة الزميل المحترم الأستاذ محمد عبد الوكيل وكيل المجلس ورئيس لجنة الشؤون الدستورية والملائمة الداخلية بكتاب أبلغني فيه أن اللجنة انتخبت في اجتماعها المقود بجلسته اليوم حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك سكرتيراً لها .

## ٤ - اختيار

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد سليم جابر عضوية مجلس الشيوخ ، وتنازله عن عضوية مجلس النواب

**الرئيس** - ورد كتاب (١) من رئاسة مجلس النواب أن المجلس أعلن بجلسته ٢٩ نوفمبر الحالى خلواً للذى كان يشغله حضرة النائب المحترم محمد سليم جابر ، لتنازله عن عضوية مجلس النواب واختياره عضوية مجلس الشيوخ .

## ٥ - اقتراح بمشروع قانون

إحالة إلى لجنة الاقتراحات والمرائض

**الرئيس** - تقدم اقتراح بمشروع قانون من حضرة الزميل المحترم الأستاذ إبراهيم زكي ، بتعديل المادة الثالثة من قانون العدد .

فهل توافقون حضراتكم على إحالته إلى لجنة الاقتراحات والمرائض ؟  
( موافقة ) .

وبناء على المادة ١٣٩ من الدستور التي تنص على أن تكون مناقشة الميزانية وتقريراً في مجلس النواب أولاً ، سيحال إلى اللجنة كذلك ما ورد من الحكومة ومجلس النواب خاصاً بمشروع الميزانية مباشرة كما جرى العمل من قبل .

وسيتبع شأن الميزانية ومناقشتها في المجلس القواعد التي سبق أن قررتها حضراتكم في الدورة الماضية والدورات التي سبقتها .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
( موافقة ) .

## ٢ - خطاب

من مجلس النواب بتهته مجلس الشيوخ بمناسبة تشكيل مكتبه في دور الانقضاء الحالى

**الرئيس** - ورد خطاب من رئاسة مجلس النواب بتهته حضرات أعضاء مكتب مجلس الشيوخ بمناسبة تشكيله في دور الانقضاء الحالى، وهذا نصه :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإبلاغ سادتكم أتي عرضت على مجلس النواب بجلسته المقودة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨ الكتاب الوارد من مجلس الشيوخ الخاص بإعادة انتخاب حضرات سكرتيريه البرلمانيين والمراقبين ، فقرر المجلس توجيه التهانى إلى حضراتهم .

ويسرني أن أقوم بهذه المهمة ، وأن أضم إلى تهانى المجلس تهانى الشخصية الخالصة .

وتفضلوا سادتكم بقبول فاتق الاحترام ما .

٣٠ نوفمبر ١٩٤٨  
رئيس مجلس النواب  
محمد حامد جودة"

ولا شك أن المجلس يتقبل هذه التهنية بصادق الشكر .

(١) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإبلاغ سادتكم أن مجلس النواب أعلن بجلسته المقودة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨ خلواً للذى كان يشغله -حضرة النائب المحترم محمد سليم جابر ، تنازله عن عضوية مجلس النواب واختياره عضوية مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتكم بقبول فاتق الاحترام ما

٣٠ نوفمبر ١٩٤٨

رئيس مجلس النواب

محمد حامد جودة"

## ٦ - سؤال (١)

موجه إلى حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الحيد عبد الحق ، عن القرارات التي أصدرتها اللجنة العربية بشأن دخول الجيوش العربية فلسطين وبشأن الهدنتين الأولى والثانية ، وعن موقف الجيش المصري

## الاقتراح بمشروع قرار

المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد قواد سراج الدين باشا ، بأن ما وصلت إليه الحالة في فلسطين يستدعي أن تمل الحكومة إلى المجلس بكل ما لديها في هذا الموضوع الهام ، حتى يستير المجلس وتقف الحكومة على رأيه — بيان الحكومة — هذه الجلسة مرية ، ثم إعادة طية — إعلان قرار المجلس

## نص مشروع القرار :

قرر المجلس أن ما وصلت إليه الحالة في فلسطين يستدعي أن تمل إليه الحكومة بكل ما لديها في هذا الموضوع الهام ، حتى يستير المجلس وتقف الحكومة على رأيه ما

قواد سراج الدين  
عضو مجلس الشيوخ

حضرة صاحب الدولة محمود فهمي التماسي باشا (رئيس مجلس الوزراء)  
أطلب أن تكون الجلسة مرية .

الرئيس — لتخل القاعة من المودعين وغيرهم ، والشرقات من الزائرين<sup>١</sup> والله يحضر .

[أعلنت القاعة من المودعين وغيرهم ، والشرقات من الزائرين<sup>٢</sup> والمحضرين . وعقدت الجلسة مرية في الساعة الخامسة والنصف مساء ، ولم يبق بالقاعة سوى حضرات الشيوخ المحترمين وحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وحضرات أصحاب المسائل الوزراء] .

[ وظلت الجلسة معقودة بجملة مرية حتى الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساء ، وعندئذ أعيدت بجملة طية ] .

الرئيس — بعد سماع البيان الذي ألقاه دولة رئيس الحكومة والمناقشة فيه ، قرر المجلس الانتقال إلى جدول الأعمال ، مع شكر الجيش على ما أبدى من بسالة وكفاية في جميع ميادين القتال .

والآن هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة ، على أن تعود للاعتماد يوم الاثنين القادم ٥ صفر سنة ١٣٦٨ ، الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، الساعة الخامسة مساء ؟

( موافقة ) .

( رفعت الجلسة الساعة التاسعة والدقيقة الأربعين مساء ) .

## (١) نص السؤال :

" طفت الحاسة العربية اجتماعات كثيرة ، وأصدرت قرارات عديدة " ودخلت جيوش الدول العربية (رئيس الجيش المصري) فلسطين ، لإقرار السلام والنظام . ولكن بقيت هذه القرارات وتناجى أعمال هذه الجيوش بمجولة البلاد .

فترى التزم بالإذلال بيان واثق ، يستلزم أن يقف على المجلس على كفة هذه القرارات ، سواء منها الخاص بقبول الهدنة الأولى والهدنة الثانية وعن موقف الجيش المصري المتطرد

عبد الحيد عبد الحق

عضو مجلس الشيوخ

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٨



# الْجَلْسَةُ الشُّبُوحُ

## دور الانعقاد العادى الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة الرابعة

المعقودة علنا في يوم الاثنين ٥ صفر سنة ١٣٦٨ ، الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨

#### ملخص

##### درم الصفحة

- ١ — التصديق على مضبطين المجلسين السابقين ( ٢٩ و ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ) ... ٧٢
- ٢ — تصرف هيئة المكتب بالمقابلة الملكية — التلقى الملكي السامى ... ٧٢
- ٣ — أوبة مراسم بمشروعات قوانين :
  - ( أ ) مرسوم بمشروع قانون بمطروسة "الغانيا" وكذا ولدا واستيرادها ... ٧٢
  - إسائه مباشرة إلى بلدى الصفة والعدل مجتمعتين ... ٧٢
  - ( ب ) مرسوم بمشروع قانون يربط ميزانية وزارة الأوقاف لسنة المالية ١٩٤٩ — ١٩٥٠ ... ٧٣
  - ( ج ) مرسوم بمشروع قانون يفتح اعتماد إنشائى في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ بمبلغ ٢٢٥٠٠ جنيه في ميزانية الأوقاف التشرية ، و ٢٥٠٠ جنيه في ميزانية الأوقاف الأهلية ... ٧٣
  - إحالتها مباشرة إلى لجنة الأوقاف والمجاهد الدينية ... ٧٣
  - ( د ) مرسوم بمشروع قانون يفتح اعتماد إنشائى بمبلغ ١٢٥٠٠٠ جنيه في قسم ٦ "وزارة المالية" ، فرع ١ الحيوان العام" ، باب ٣ "مصرفات عامة" ، لتسوية ما قد يصرف يا تخضع على هذا اليد حتى نهاية السنة المالية المذكورة ... ٧٣
  - إحالته مباشرة إلى لجنة المالية ... ٧٣
- ٤ — اختيار اللجنة الخاصة بنظر المرسوم بمشروع قانون بإنشاء مؤسسة ثانوية عسكرية ... ٧٣

رقم الصفحة

٥ - أسئلة :

- ( أ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم إسماعيل حديق باشا ، عن حقيقة المفاوضات بين مصر والعراق ، وهل لمصر رئيس الوزارة العراقية البلاد العربية إلى التنازل حتى النفس الأخير على الاتفاقات التي يبرم مع مصر - تأجيله أسبوعاً ... ٧٤ ...
- ( ب ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم أحمد زمزى بك ، عن تحديد ذكرى الضابط علي عبد الحليف - الإجابة عنه ... ٧٤ ...
- ( ج ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المعارف السورية ، من حضرة الشيخ المحترم أحمد زمزى بك ، عن تحديد علم براسة الأصحاب بكليات الطب المصرية - الإجابة عنه ... ٧٤ ...
- ( د ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الأشغال السورية ، من حضرة الشيخ المحترم أحمد زمزى بك ، عن التاشيحات المودعة لدى شركة الغاز والكهرباء بالقاهرة - الإجابة عنه ... ٧٥ ...
- ( هـ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الأشغال السورية ، من حضرة الشيخ المحترم أصلان قلاوي بك ، عن إصلاح كبريت من ترفة الزمر السورية واقعين على عين ويسار بحلة بولاق الكرو - الإجابة عنه ... ٧٥ ...
- ( و ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة والمال وزير المالية ووزير التجارة والصناعة ، من حضرة الشيخ المحترم محمود عسب بك ، عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لحماية الصناعات المحلية - تأجيله أسبوعاً ... ٧٥ ...
- ( ز ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير التجارة والصناعة ، من حضرة الشيخ المحترم محمود عسب بك ، عن الإجراءات التي اتخذتها مصلحة السياحة لتنشيط موسم السياحة هذا العام - الإجابة عنه ... ٧٥ ...
- ( ح ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير التجارة والصناعة ، من حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك ، عن سياسة الحكومة في اجتذاب السياح من بلاد الغرب ونشطتها تجاه أهل والشرق العربي من التردد في تخليط طليبات أهل السياحة في مصر - الإجابة عنه ... ٧٦ ...
- ( ط ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير التجارة والصناعة ، من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد الجليل الزمالي ، عن إنشاء فروع لكتاب تأثير الاقتصاد لمصر في السودان مع غلظ ذلك المكتب عن التغير من سنة زمن بعيد - الإجابة عنه ... ٧٧ ...
- ( ي ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير التجارة والصناعة ووزير العدل ، من حضرة الشيخ المحترم زكريا مهران باشا ، عن امتناع شركة قناة السويس عن تنفيذ قانون الشركات - الإجابة عنه ... ٧٧ ...
- ( ك ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الصحة السورية ، من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الرحمن حوض ، عن علاج مرض الليبارسيا - ومن الأعمال التي إقامتها قسم استنساخ الأمراض المعدية لمرض الليبارسيا - الإجابة عنه ... ٧٨ ...

٦ - استجوابات :

- ( أ ) الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير المعارف ، من حضرة الشيخ المحترم محمد عزاد سراج الدين باشا ، عن سياسة الحكومة إزاء القضية المصرية ... ٧٩ ...
- ( ب ) الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، الحاكم العسكري العام ، من حضرة الشيخ المحترم محمد عزاد سراج الدين باشا ، عن استغلال الأحكام العسكرية في التحقيق على حرية الصحافة ... ٧٩ ...
- تأجيل استمرار المناقشة في الأول أسبوعاً وتأجيل المناقشة في الثاني أسبوعين ، بالاتفاق بين الرئيس والمختبر ... ٧٩ ...

## رقم الجلسة

٧ - تقرير لجنة الاقتراحات والرائض من الاقتراحين اللذين تقرتهما اللجنة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٨ ... .. ٧٩

طبق رقم ٣

٧٩ - الموافقة على التقرير، وإحالة الاقتراحين إلى اللجنة المختصة

٨ - تقرير لجنة الاقتراحات والرائض من الرافض التي تقرتها اللجنة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٨ ... .. ٨٠

طبق رقم ٤

٨٠ - الموافقة على التقرير

٩ - تقرير لجنة المواصلات من اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الحفيظ زعوع بمجدي محطة أمنية المدينة ... .. ٨٠

طبق رقم ٥

٨٠ - الموافقة على التقرير، وإحالة الاقتراح إلى وزارة المواصلات

١٠ - مشروع قانون فرض رسم اشخاص من طبقات الترخيص في قيادة سيارة أو سيارة موكب أو رئيس وفاد في المواقف ... .. ٨٠

طبق رقم ٦

٨٠ - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالبناء بالإسراع مع

٨٠ - مشروعات القوانين الأخرى إلى الأسبوع المقبل

١١ - قرار المجلس ألا تناول مناقشة مشروع الجواب على خطاب الرئيس فدا المسائل التي هي موضوع الاستجابات المرجلة ،

٨١ - أو التي تقدم بشأنها اقترارات ومشروعات قرائات

٨١ - الموافقة على نظر المسائل المدخلة بمعدل أعماله عند ... ..

١٢ - مشروع قانون بشأن تسجيل السفن التجارية ... .. ٨١

طبق رقم ٧

٨١ - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواده مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالبناء بالإسراع مع

٨١ - مشروعات القوانين الأخرى إلى الأسبوع المقبل

١٣ - مشروع القانون الراود من مجلس النواب بشأن، صفة ادخار خزانة الختم الحر ... .. ٨٦

طبق رقم ٨

٨٦ - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواده مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالبناء بالإسراع مع

٨٦ - مشروعات القوانين الأخرى إلى الأسبوع المقبل

١٤ - تقرير لجنة المالية والدفاع الوطني من الاقتراح مشروع قانون التقدم من حضرة الشيخ المحترم اللواء حسن مهدي الوهاب باشا ،

٩١ - بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٦ ، لتلخص بتعديل ما يجب الصياغة وصفت الصياغة وصفاً

٩١ - المجلس - تأجيله أسبوعين

٩٢ - موافقة على تقرير لجنة الجواب على خطاب الرئيس ... ..

طبق رقم ٩

٩٢ - الموافقة على مناقشة في هذه الجلسة - كلمة القرار - استمرار المناقشة إلى غد

## ١ - التصديق على مضبطين المجلسين السابقين

(٢٩-٢٠ نوفمبر ١٩٤٨)

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطين المجلسين السابقين ؟  
(لم يترصد أحد) .

الرئيس - يصدق المجلس على مضبطين المجلسين السابقين .

## ٢ - تشرف هيئة المكتب بالمقابلة الملكية

التف الحك الس

الرئيس - بمناسبة تشكيل هيئة المكتب في البور الحالي ، قد تقيت كتابا من حضرة صاحب المالح كيد الأمانة بتحديد الساعة الزايدة بعد ظهر يوم الأربعاء أول ديسمبر الحالي ، لتشرف الهيئة بمقابلة حضرة صاحب الجلالة الملك بقصر القبة العاصر .

وقد تشرف هيئة المكتب بالمقابلة الملكية في الموعد المحدد ، ولقيت من لدن جلالة الملك العظيم كل عطف ورعاية .

وقد تفضل جلالة بالتف المالك الساسي الذي تشرف بتلاوة نصه على حضراتكم :

"سرفى ما وجهتموه إلى جيشنا الباسل من تحية . وإلى لأرجو أن يكون الجيش موضع تقدير الأمة والبرلمان دائما ، فهو عنوان مجد الوطن وعززه" .

تقابلت الهيئة هذا التلق الملكى الكريم بالثناء والشكر بجلالته .

## ٣ - أربعة مراسيم بمشروعات قوانين

إسالتها مباشرة إلى الملك النصة

الرئيس - وودت أربعة كتب<sup>(١)</sup> ومعها أربعة مراسيم بمشروعات قوانين ، وهى :

١ - مرسوم بمشروع قانون ينظر صناعة "الطافيا" ويتناولها واستيرادها . وقد أحته مباشرة إلى بلنى الصحة والبلد مجتمعين .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والبقية الخامسة مساء ، برئاسة حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكى باشا رئيس المجلس .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

محمد عطية الطاهر بك ، السيد عبد الحميد الزمالى ، الأستاذ عبدالرزق وجيه القاضي .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما هنا :  
القائمين :

أولا - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الشيخ اسماعيل نواز ، حسن حسن مزام بك ، محمود خيرى باشا .

ثانيا - باحضار :

(١) عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :  
أحمد لطفى السيد باشا ، الأستاذ عباس الجبل ، الأستاذ عبدالرحمن نور ، على ماهر باشا .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :  
توفيق دوس باشا ، حسن مظلوم باشا ، حسين مصطفى حمزه بك ، رياض عبد العزيز بك ، شحاته السيد سليم باشا ، عبد القوى أحمد باشا ، فهمى زوبى بك ، محمد رشوان الزمر بك ، محمد شريف صبرى باشا ، محمد شفيق باشا ، محمد نجيب الفرألى باشا ، مصطفى رشيد بك ، الشيخ منصور حسين السلولى .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد همام حسين بك ، الأستاذ اسماعيل حمزه ، حافظ رمضان باشا ، الأستاذ حسين محمد الجندى ، سابا حنى باشا ، شاول بشرى حنا ، عبدالمجيد صالح باشا ، الشيخ فراج عبدالرحيم مجاهد ، الأستاذ محمود أبو الفتح ، الأستاذ ميشيل رزق ، الشيخ يوسف يوسف الشرنوبى .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب المالح : أحمد عبد الغفار باشا ، وزير الزراعة ووزير الأشغال العمومية بالنيابة ، عبدالرزاق أحمد السنهورى باشا ، وزير المعارف العمومية ، محمود حسن باشا وزير دولة ، الدكتور نجيب اسكندر باشا وزير الصحة العمومية ، الأستاذ محمود رياض وزير التجارة والصناعة ، على عبد الرزاق باشا وزير الأوقاف ، الشريق محمد جندو باشا وزير الحرية والبحرية ، أحمد مرسى بدر بك وزير العدل .  
تولى السكرتيرة العامة أمين عن العرب بك .  
(أعلن حضرة صاحب السعادة الرئيس افتتاح الجلسة) .

(١) نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع قانون الأول :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

تشرف بأن أرسل لسادةكم بقى هذا مودة مرسوم بمشروع قانون ينظر صناعة "الطافيا" ويتناولها واستيرادها ، وجاء الاصلاح طيه وعرضه على مجلسكم الموقر للإقرار .

وتفضلوا ساداتكم بخيل قائل الاجترام

٢٩ نوفمبر ١٩٤٨

## ٤ - اختيار

الجنة الخاصة بنظر المرسوم بمشروع قانون إنشاء مدرسة ثانوية عسكرية

مقرر المجلس - قرر المجلس في نهاية الدورة الماضية ، بمجلسه ٦ يولييه سنة ١٩٤٨ ، عند نظر تقارير بلجان الحرب والبحرية والسودان ، والمالية ، والمعارف ، عن المرسوم بمشروع قانون إنشاء مدرسة ثانوية عسكرية - أن يحيل الموضوع إلى لجنة تختار من أعضاء اللجان المذكورة .

وقد اختارت كل من هذه اللجان اثنين من أعضائها على الوجه الآتي :

عن لجنة الحرب والبحرية والسودان :

الواء حسن عبد الوهاب باشا ، الأستاذ إبراهيم زكي .

عن لجنة المالية :

فريد أبو شادي بك ، الدكتور إبراهيم مذكور .

٢ - مرسوم بمشروع قانون ربط ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

٣ - مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٢٢,٥٠٠ جنيه في ميزانية الأوقاف الخيرية و ٥,٠٠٠ جنيه في ميزانية الأوقاف الأهلية .

وقد أحلتها مباشرة إلى لجنة الأوقاف والمآاهد الدينية .

٤ - مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٢٥,٠٠٠ جنيه في قسم " وزارة المالية " ، فرع " الديوان العام " ، باب ٣ " مصروفات عامة " ، لتسوية تجاوزات البند ٩ " تنفيذ الأحكام القضائية " ومواجهة ما قد يصرف بالخمس على هذا البند حتى نهاية السنة المالية المذكورة .

وقد أحلتها مباشرة إلى لجنة المالية .

== نص الكتاب الخامس بالمرسوم بمشروع قانون الثاني :

" خيرة صاحب المحال رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل مع هذا مرسوماً بمشروع قانون ربط ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ، وبإياه الفضل بمرته على المجلس .

وتفضلوا سادكم بحبله وأمر الاحترام ما

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٨

وزير الأوقاف

على عبد الرزاق "

نص الكتاب الخامس بالمرسوم بمشروع قانون الثالث :

" خيرة صاحب المحال رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل مع هذا مرسوماً بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٢٢,٥٠٠ جنيه في ميزانية الأوقاف الخيرية و ٥,٠٠٠ جنيه في ميزانية الأوقاف الأهلية ، وبإياه الفضل بمرته على المجلس لرفاقته عليه من طريق الاستبدال .

وتفضلوا سادكم بحبله وأمر الاحترام ما

أول ديسمبر سنة ١٩٤٨

وزير الأوقاف

على عبد الرزاق "

نص الكتاب الخامس بالمرسوم بمشروع قانون الرابع :

" خيرة صاحب المحال رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ سادكم صورة من المرسوم بمشروع القانون الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨ بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١٢٥,٠٠٠ جنيه في قسم " وزارة المالية " ، فرع " الديوان العام " ، باب ٣ " مصروفات عامة " ، لتسوية تجاوزات البند ٩ " تنفيذ الأحكام القضائية " ومواجهة ما قد يصرف بالخمس على هذا البند حتى نهاية السنة المالية المذكورة .

وقد أرسل هذا المرسوم إلى مجلس النواب ، لمرته عليه

وتفضلوا سادكم بحبله وأمر الاحترام لا

أول ديسمبر سنة ١٩٤٨

وزير المالية

## عن لجنة المعارف :

محمد حسن المشايخي باشا ، محمد وضوان بك .

وقد دعوت حضراتهم للاجتماع غدا صباحا ، لاقتحاب رئيس لجنه  
الجنة وسكرتيرها ، ولباشرة عملها .

## ٥ - أسئلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحلة رئيس مجلس الوزراء ، من  
حضرة الشيخ المحترم إسماعيل صدق باشا ، عن حقيقة المفاوضات بين مصر  
والعراق ، وهل دعوة رئيس الوزراء العراقية للبلاد العربية إلى القتال حتى  
الغنى الأخيرة بالاتفاقات التي برزت مع مصر - تأجيه أسبوا

مفكرة صاحب المحلى أحمد محمد عبد الغفار باشا ( وزير الزراعة ، بالنيابة عن  
حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ) - أطلب تأجيل الإجابة  
عن هذا السؤال أسبوا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
( موافقة ) .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، من  
حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك ، عن تخليد ذكرى الضابط على  
عيد الغليب - الإجابة به

## نص السؤال :

" عاش البطل الضابط على عبد الغليب مجرا وهاجا للوطنية الصادقة .  
وقد جاد في سبيلها بأعز ما يمتلك الإنسان : مستقبله ، وصحته ، وحرية ،  
ولوى السيف والسجن والمرض والإجاء عن موطنه وصنوف المكاره من  
جراه هذه الوطنية ، فكان شاهدا طاقا على مزا الزمن بالوحدة الوثيقة التي  
تتظم شطرى الوادى في سلك واحد ، وقدموا بلفة لمن تبه من بنى الوطن  
الأبواب .

والآن وقد انتقل إلى جوار رحبه ، وترك هذا المثل الحى الزايع الذى  
بعض أرواحهم من يريدون تمزيق جسم الوطن لمسارب خاصة ، فهل فكرت  
الحكومة في صيانة قبره بما يليق بمقامه عليه رضوان الله ؟ وهل في تقيها  
تخليد ذكراه بعمل ينفع الناس ؟ وهل نظرت إلى أهله الأفريين وحاجاتهم ؟  
لعلها فاعلة كل هذا ، أداء لدين الراحل الكريم في حق البلاد ، وتشجيما  
للعاملين على إدامة وحدتها وروضة شاتها ما

أحمد رمزي

٢٤ نوفمبر ١٩٤٨

مفكرة صاحب المحلى أحمد محمد عبد الغفار باشا ( وزير الزراعة ، بالنيابة عن  
حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ) - تستعمل الحكومة مآراه  
متناسبا .

مفكرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك - هذه الإجابة لا تعتبر نظرية  
كافية ، لأنى طليت في سؤال تخليد ذكرى البطل العظيم على عبد الغليب  
بعمل يقوم به الحكومة ، على أن ينفع الناس ، ولم أطلبها بإقامة حفلها ،  
وأن تنظر إلى حالة أهله الأفريين وحاجاتهم .

ولا يخفى على حضراتكم أن هذا البطل جاد في سبيل البلاد أعز ما كان  
بملك ، إذ جاد بمستقبله وصحته وحياته وحرية . كما أن في ذلك تشجيما  
لنبره من أهل الوطن ، سواء أكانوا من أهل الجنوب أم الشمال ممن  
يسبرون على موطنه ، فيضجون بأضهم في سبيل بلادهم . فهل يكون  
جزاؤه هذه الإجابة المهمة التي لا تشفى غيلا ولا تبرى ذمة ؟  
( تصفيق ) .

مفكرة صاحب المحلى أحمد محمد عبد الغفار باشا ( وزير الزراعة ) - في الإجابة  
ما يكتفى .

مفكرة الشيخ المحترم حسين سرى باشا - يهني أن أذكر أننا لانسع  
كل ما يدور في الجلسة من مناقشات ، لأننا نجلس في المقام الخفية .

الرئيس - لاحظنا في الجلسة السابقة أن دولك كنت تجلس  
في المقاعد الأمامية قريبا من المكتبين ولم تشك من عدم سماح المناقشات .  
فيحسن إذن أن تجلس دولك في المقام الأمامية .

مفكرة الشيخ المحترم حسين سرى باشا - على كل حال أنا لا أتكل عن  
نفسى ، وإنما تكلمت بالنيابة عن زملائي الذين يجلسون في المقام الخفية .

الرئيس - سلحت مسألة الميكروفونات الموجودة في قاعة الجلسة  
وإصلاحها ، وإن كانت لا تكفى عملنا على زيادة عددها .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المسال وزير المعارف السوية ،  
من حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك ، عن محويس على بوابة الأصحاب  
بكتات الطب المصرية - الإجابة به

## نص السؤال :

" لماذا لا يدرس بكتيات الطب المصرية على جراحة لأصحاب ،  
لصلاج المصابين بالصرع والشلل وناثر المذنبين من ضحايا الأمراض  
المصبية ، بعد أن عجز الطب الباطنى عن هذا العلاج ؟

وقد أطلقت عند أستاذ الطب على كتب تحوى هذه الجراحة  
وصورها ، وعلمت أنها تلم بإنجلترا وأمريكا ، وأنها حاسمة لهذه الأمراض .

ولماذا لا يتدب من هذين البلدين من يستطيع طبخه لمرضى وتعام  
هذا العلم بمصر ؟

٢٤ نوفمبر ١٩٤٨

أحمد رمزي

(٥) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المالى وزير الأشغال العمومية ، من حضرة الشيخ المحترم أعلان قطارى بك ، عن إصلاح كبريل من ترعة الزمر العمومية واخمين على بين ويسار محطة بولاق المذكور — الإجابة : —

### نص السؤال :

”سبق أن أعلن حضرة صاحب المالى وزير الأشغال العمومية ، بجلسته ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٨ ، أن الوزارة أصدرت التعليمات اللازمة لإصلاح الكبريلين الواقعين على بين ويسار محطة بولاق المذكور ، موضوع سؤالى المقدم فى ٢٤ مايو سنة ١٩٤٨

ولما كان لم يتخذ بعد أى إجراء نحو الإصلاح المذكور ، ومازال أحد الكبريلين على حاله الموصوفه فى سؤالى سالف الذكر ، فهل لمالى الوزير أن يتفضل بإعادة هذا الأمر على حاله عاجلة ، لوضع حد لهذه الحالة المعلقة للزور ولصالح الأهالى ، وموظفهم من الفقراء الذين هم أولى برعاية الحكومة وحفظها ؟

وهل يتفضل بمعالجه براقدى عن الوقت الذى سيقم فيه إصلاح الكبري المشار إليه ؟

أعلان قطارى

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨

عضو الشيوخ

مفكرة صاحب المالى أحمد عبد الغفار باشا ( وزير الأشغال العمومية بالنيابة ) — رست عملية إصلاح الكبريلين موضوع السؤال على المقاول ، ومن المنظور إنفاؤها فى مدى ثلاثة أشهر من تاريخه .

(٥) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المالى وزير الأشغال العمومية ، من حضرة الشيخ المحترم محمود محاسب بك ، عن الإجراءات التى اتخذتها الحكومة لحماية الصناعات المحلية — تأجيله أسبوعا

مفكرة صاحب المالى أحمد عبد الغفار باشا ( وزير الأشغال العمومية بالنيابة ) — تأجيل ملكية عملية إدارة القاهرة للكهرباء والغاز إلى الحكومة المصرية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، وقد قررت الحكومة أن تتولى إدارتها مباشرة من أول يناير سنة ١٩٤٩

المريش — هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( مواصلة ) .

( ز ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المالى وزير التجارة والصناعة ، من حضرة الشيخ المحترم محمود محاسب بك ، عن الإجراءات التى اتخذتها مصلحة السياحة لتنشيط موسم السياحة هذا العام — الإجابة : —

### نص السؤال :

” ما هى الإجراءات التى اتخذتها مصلحة السياحة لتنشيط السياحة فى هذا العام ؟

مفكرة صاحب المالى عبد الرزاق أحمد السنهوري باشا ( وزير المعارف العمومية ) — إن أمراض الأعصاب والمخ وطلاجها طليا وجراحيا هى موضع عناية كليات الطب المصرية من زمن بعيد .

وعن عدد الإخصائين فى هذه الجراحة فى العالم قليل ، فإن الجامعاتين شرعا فى هيئة المدرسين اللازمين لذلك . فقررت جامعة فؤاد الأول إرسال أحد الجراحين فى السنة الماضية ، ورتبت له دراسة الاختصاص فى إنجلترا وأمريكا ، ولكن لم يتسمر له السفر ، وهى بصدد ترشيح غيره .

أما جامعة فاروق الأولى فقد عينت إخصائيا أجنيا لأعراض الأعصاب عام ١٩٤٦ ، كما اقترحت إرسال بعثة خاصة بطراحة المخ والأعصاب فى السنة المالية القادمة ، وهى مع ذلك دائبة البحث عن إخصائى فى جراحة المخ والأعصاب ، تكل إليه أمر تدريس هذه المادة .

( د ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المالى وزير الأشغال العمومية ،

من حضرة الشيخ المحترم أحمد وزى بك ، عن التأمينات المودعة لدى شركة الغاز والكهرباء بالقاهرة — الإجابة : —

### نص السؤال :

” قررت الحكومة الحلول محل شركة الغاز والكهرباء فى إدارة القاهرة فى شهر ديسمبر القادم .

وبما أن المتضمنين لم تأميمات مخضمة مودعة لدى الشركة المذكورة ، فهل تتولى الحكومة استلامها من الشركة ، بحفاظة على حقوق المستثمرين ؟ وماذا تريد أن تفعل هذه الودائع ؟ فهل تردها لأصحابها ، أم تستثمرها ولو فى مشروع عام نافع ؟

أحمد وزى

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨

مفكرة صاحب المالى أحمد عبد الغفار باشا ( وزير الأشغال العمومية بالنيابة ) — تؤيد ملكية عملية إدارة القاهرة للكهرباء والغاز إلى الحكومة المصرية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، وقد قررت الحكومة أن تتولى إدارتها مباشرة من أول يناير سنة ١٩٤٩

ويوجد لدى الشركة مبالغ قدرها ١٩٢٤٣٩ جنيبا ، هى عبارة عن التأمينات التى دفعها المشتركون للشركة عن استهلاكهم الشهري للكهرباء والغاز .

وتتولى الحكومة أن تبقى هذه التأمينات فى عهدها ، أسوة بما هو متبع فى مصلحة الطيفونات وغيرها من المصالح الحكومية .

وسيمرر موضوع استغلال هذه الأموال على مجلس الإدارة المنشأ المرسوم بقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٨ ، ليقر فيه ما يراه .

(ج) سؤال جوي إلى حضرة صاحب المالى وزير التجارة والصناعة ،  
من حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك ، من ساسة الحكومة في اجذاب  
السياح من بلاد العرب وعلينا تجاه اقطار الشرق البري من التردد في تلبية  
طلبات اهل السياحة في مصر - الإجابة عنه

### نص السؤال :

"تبقى مصر في كل عام أموالا طائلة على إدارة مصلحة السياحة في مصر ،  
وعلى مكاتب السياحة والإعلانات في أوروبا وأمريكا .

وغرضها من هذا الجهد وهذا الإغراق هو اجتذاب السياح من الغرب  
إلى مصر ، في حين أن المعلوم هو أن البريطانيين لا يستطيعون السياحة  
في مصر بسبب قيود السفر المالية في بلادهم . وما يقال من البريطانيين ،  
يقال مثله عن الفرنسيين والإيطاليين بسبب رخص تقديمهم بالذم إلى القدر  
المصري . أما الأمريكيون ، فيقبلون ما يلهمهم من مصر في مفايا باريس  
ومفايا شاطيء لندس في جنوب فرنسا وفي مدن إيطاليا .

ولا أدل من صحة هذا كله مما هو مشهود من قلة عدد السياح الغربيين  
في مصر بعد الحرب الأخيرة .

وفي أقطار الشرق العربي ألوف من الرجال المثقفين والنساء المثقفات ،  
ومن الذين لم مقام اجتماعي معروف ، يودون من صميم قلوبهم أن تتاح  
لمر زيارة مصر في موسم الشتاء . وعندما مال وغير يغفون منه ، وفي  
طاقهم تقديم شهادات تشهد لم مقامهم الاجتماعي وحسن سيرتهم وثقافتهم .  
فهؤلاء يطلبون التأشير على جوازات سفرهم إلى مصر ، فتتردد السلطات  
المصرية في تلبية طلبهم ، أو تسوف في المعاملات حتى ينقضي موسم السياحة  
في مصر ، وزيارة هؤلاء وأمثالهم من لبنان وسوريا وشرق الأردن والعراق  
لمصر مرغوب فيها لاعتبارات شتى ، ليس الاعتبار المادى أعظمها مع  
ما له من مقام في شأن السياحة .

فكيف تمل الحكومة هذه السياسة ؟ وكيف توفيق بين خطتها تجاه الغرب  
وخطتها الأخرى تجاه أقطار الشرق العربي ؟

وما معنى الإخاء العربى وسائر هذه الألفاظ والبيارات التي لا نغنا تنفي  
بها ، إذ كانت هذه هي الكيفية التي تعامل بها هؤلاء الذين نفسى عليهم  
لقب الإخاء ؟

خليل ثابت

عضو مجلس الشيوخ

٢٠ قويسنة ١٩٤٨

وهل عملت الدعاية الكافية والتسيلات اللازمة ، لتجنيب السياح من  
زيارة القطر المصري بوجه عام ومدينتي الأقصر وأسوان بوجه خاص ،  
لأن أحوالهايتين المدينتين يستمدون في معيشتهم على ازدهار موسم السياحة ؟

محمد محسوب

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٨

شيخ الأقصر "

مفكرة صاحب المالى الأستاذ محمود صبري (وزير التجارة والصناعة)  
تخضع الوزارة كافة الوسائل للدعاية السياحية في الخارج في حدود  
الاعتبارات المقررة لذلك . ونظرا لما تبين لها من أن أهم عنصر من  
الساكنين الذين يزورون مصر هم الأمريكيان ، فقد وجهت هيئة خاصة  
للدعاية هناك ، قامت بدعاية في أمريكا عن طريق أحد مكاتب  
الإعلانات المعروفة في نيويورك بالقدر الذى استطاعت به الحصول على  
الغولارات ، وبغ ما أتفق في هذه الناحية خمسة عشر ألف جنيه من  
الاعتقاد المخصص لشؤون الدعاية للسياحة ، وقدره أربعمائة ألف جنيه  
وذلك للنشر في كبرى المجلات والصحف اليومية والأفلام الدعائية . كما  
أعدت الوزارة عددا كبيرا من النشرات والمصغرات التي تظهر معالم مصر  
لاجتذاب أكبر عدد ممكن من السائحين .

واختفت الوزارة مع إدارة جوازات السفر بوزارة الداخلية على أن  
يؤشر حضرات القناصل على تصاريح السائحين ، دون الرجوع إلى  
وزارة الداخلية ، تبسطة للإجراءات .

واختفت مع مصلحة الجمارك على عمل التسيلات الضرورية ، وتبسيط  
إجراءات التفتيش والرقابة في أمنية السياح .

واختفت الوزارة مع وزارة المالية على الترخيص للسياح بالساح بشراء  
ما لا يزيد على مائة جنيه من المنتجات المصرية المختلفة دون الاحتياج إلى  
ترخيص تصدير ، مما يؤدي إلى تشجيع حركة السياحة والصناعة المصرية .

كما أن الوزارة تتفق مع مصلحة السكك الحديدية والفنادق الكبرى  
على تخصيص تناكر مشتركة لزيارة الأقصر وأسوان والإقامة لمدة ثلاثة  
أيام أو أسبوع بأجور مخفضة ، وذلك تشجيعا لأكبر عدد ممكن من  
السائحين على الإقامة بتلك المدن أطول وقت مستطاع .

وقد عملت الوزارة على إدخال تحسينات على مدينتي الأقصر وأسوان ،  
وذلك ضمن الاتحاد المخصص لبرنامج السنوات الخمس . فاعتمد تحسين  
وتجميل مدينة الأقصر ٣٠٠.٠٠٠ جنيه . ويتظر أن يصرف منه لنساية  
آخر السنة المالية الحالية حوالى ١٢٥.٠٠٠ جنيه ، وتحسين وتجميل مدينة  
أسوان مبلغ ١١٠.٠٠٠ جنيه ، يتظر أن يصرف منه حوالى ٩١.٠٠٠ جنيه  
لغاية آخر فبراير سنة ١٩٤٩

والمأمول أن يكون الموسم السياحى المقبل أكثر ازدهارا مما كان عليه .

مفكرة صاحب المالى الأستاذ محمود صبري (وزير التجارة والصناعة)  
أحمت الوزارة بالدعاية للسياحة في الخارج بعد انتهاء الحرب الأخيرة ،  
وطليت اعتقادا للدعاية الداخلية والخارجية ، فرصد لها مبلغ ٤٠.٠٠٠ جنيه  
عام ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ، ومظها في عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨



فإذا كان مكتب الحير الاقتصادي المذكور خاليا من ذلك الحير منذ زمان بعيد، فما هي الفائدة التي تعود على القطرين الشقيين من إنشاء تلك الفروع ؟

وتفضلوا مآلكم بقبول وافر الاحترام

٢٥ نوفمبر ١٩٤٨

عبد الحميد الزمالي  
عضو مجلس الشيوخ

محضره صاحب المحلى الأستاذ محمود بسياسه (وزير التجارة والصناعة) إن الوزارة بصدد اختيار شخصية ممتازة لشغل منصب الحير الاقتصادي لمصر في السودان. وقد طليت في مشروع ميزانية السنة المقبلة ورفع درجة الوظيفة إلى "مدير عام" لهذا الغرض، كما أقامت له مسكنا بالخرطوم يجرى الآن تانيته، وذلك لتيسير إقامته هناك، وكذلك أنشأت مبنى لمكتبه وملحقاته، حتى يتيسر له مباشرة أعماله بصفة مستديرة. وانضمت الوزارة مع وزارة الزراعة على إرسال ملحقين زراعيين لمساعدة الحير في أعماله، كما اقترحت الوزارة - في مشروع ميزانية السنة المقبلة أيضا - إنشاء مكتب فرعية لحير البلاد التي ورد ذكرها بسؤال محضره الشيخ المحترم، لضمان حسن سير العمل، وتعميم الفائدة المرجوة من وجود مكتب الحير على الوجه الحقن لخير النتائج.

محضره الشيخ المحترم عبد الحميد الزمالي - يحسن عدم فتح هذه المكاتب الفرعية قبل تعيين الحير الاقتصادي.

محضره صاحب المحلى الأستاذ محمود بسياسه (وزير التجارة والصناعة) لم أقل في الإجابة إن المكاتب الفرعية منتفحة قبل تعيين الحير.

وعلى كل حال، فإن الأمر سيحضر على البرلمان لإقرار الاعتاتاف المطلوبة.

(د) سؤال موجه إلى محضره صاحب المحلى وزير التجارة والصناعة ووزير العدل، عن محضره الشيخ المحترم ذكرنا بهران باها، عن امتناع شركة فاعة السويين عن تنفيذ قانون الشركات - الإجابة عنه

### نص السؤال :

"هل صحيح أن شركة فاعة السويين قد امتنعت عن تنفيذ التبديل الذي أدخل على قانون الشركات، مدعية أنها شركة عالية ذات حصاة، فلا تطبق عليها القوانين المصرية ؟

وهل صحيح أن رئيس مجلس إدارة تلك الشركة قد أعلن هذا الرأي إلى الحكومة، فقبلت تخفيف بعض الأوضاع التي نص عليها ذلك القانون ؟

أريد من الحكومة ردًا يضع الأمور في نصابها، وأسأل معالي وزير العدل ومعالي وزير التجارة والصناعة لماذا لم تقدم هذه الشركة إلى المحكمة لتتال جزاء امتناعها عن تنفيذ قانون لا بد من خضوعها له، طامعة أو مكركة ؟

ذكرنا بهران

عضو مجلس الشيوخ

٢٥ نوفمبر ١٩٤٨

وقد كانت البنية متعجبة إلى تخصيص مبلغ ٢٥٠.٠٠٠ جنيه للقناعة في أمريكا، نظرا لما تبين من أن أهم عنصر من السباح الذين يزورون مصر كانوا من الأمريكيين. غير أن ظهور وباء الكوليرا الذي حل بالبلاد في شتاء العام الماضي حال دون قدوم السباح إلى مصر. وقد أكتفى بتخصيص مبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه لنشر بعض المقالات في المجلات والصحف الكبرى والإذاعة وعمل بعض الأفلام التعليمية. وهذا هو القدر الذي أمكن الحصول عليه من الدولارات حينذاك.

ولقد كان يود أن يتمكن من تلبية غداء المهتمين بشؤون السباحة، والذين يؤمنون بالفائدة التي تعود على البلاد كنتيجة لزيادة عدد الوافدين عن طريق زيادة اعتادات السباحة في الخارج إلى أكثر من المبالغ السابق اعتيادها، والتي تعتبر في الواقع ضئيلة للغاية إذا قيست بما يتفق فيها من البلاد، وبما يمكن أن تجنيه اقتصاديا من زيادة عدد الساعين فيها إذا كانت الأحوال الدولية مستقرة عادية، لولا بعض الصعوبات المالية التي نشأت عن تمسك الحصول على الدولارات.

ولا ينبغي أن جو مصر المقطع النظير في فصل الشتاء والمتفرق بمزاياه في جميع أنحاء العالم من العوامل الهامة في اجتذاب السباح، وغضله الكثيرون عن مغاف باريس ومغاف شاملي الذهب وغيرها.

ولم تهمل الوزارة ناحية القناعة في بلاد الشرق العربي، فأعدت كراسات باللغة العربية، وأولست إلى المفوضيات والفنصليات المصرية، وكذلك إلى وكالات السفر وشركات النقل، لتوزيعها بها. وإننا نرحب بمقدم أنواع الساعين من البلاد الشقيقة، ونعلم حندا على الإكرام والاعتبار.

أما فيما يخص بالتأشير على جوازات السفر، فقد تم الاتفاق بين هذه الوزارة ووزارة الداخلية على أن تعطى السلطة لحضرات الوزراء المفوضين والقناصل لمنع التأشيرات اللازمة دون الرجوع إلى وزارة الداخلية، إذا ما ثبت أن الزيارة لغرض سياحي، كما تم الاتفاق مع مصلحة الجمارك على عمل التسهيلات اللازمة للسباح الوافدين.

ونظرا لقرب احتاح المعرض الزراعي الصناعي في موسم السباحة الحالي، واشتركت بعض بلاد الشرق العربي فيه، فإن الوزارة تتوقع حضور عدد وفير من البلاد العربية الشقيقة وغيرها إلى مصر في هذا العام.

(ط) سؤال موجه إلى محضره صاحب المحلى وزير التجارة والصناعة، عن محضره الشيخ المحترم عبد الحميد الزمالي، عن إنشاء فروع مكتب الحير الاقتصادي لمصر في السودان مع غرض ذلك المكتب من التميز من زمن بهيد - الإجابة عنه

### نص السؤال :

"محضره صاحب المحلى وزير التجارة والصناعة

هل صحيح أن الوزارة الآن بصدد إنشاء فرع لمكتب الحير الاقتصادي لمصر في السودان، وأن هذه الفروع ستكون في الأبيض ورواد مدني وكسلا، كما جاء في بعض الصحف ؟

مفكرة صاحب المحامى الأستاذ محمود رباحه (وزير التجارة والصناعة) عند ما بدأ تطبيق قانون شركات المساهمة في ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧، طالبت الوزارة شركات المساهمة (ومن بينها شركة قناة السويس) بالبيانات التي تمكنها من مراقبة تنفيذ القانون.

وبعد اعتراف للشركة بأنطبق القوانين المصرية عليها، تزم أنها تخضع للاختصاصات الهامة بينها وبين الحكومة المصرية، وإلى صدور بياناتها قانون خاص في سنة ١٩٤٧ السابق لقانون الشركات المساهمة.

وعند ما تلقت الوزارة بإبلاغ الشركة، وأى مجلس الدولة القابل بخصوصها لكافة الأحكام القانونية التي تسرى على جميع شركات المساهمة المصرية، وبأن صدور قانون عام لاحق من شأنه أن يفسخ الأحكام الخاصة السابق نزعها، ما دام لا يمكن التوفيق بينهما، أبدت الشركة عدم اقتناعها، فضلاً عن أنها أبدت بعض الصعوبات التي تعترضها في تطبيق القانون العام.

وقد ولت الوزارة - بالالتحاق مع الشركة - أن تشمل المناقشات كافة المسائل التي قد تكون ملزمة بينها وبين بعض فروع الحكومة، بدلا من قصرها على موضوع تطبيق قانون الشركات.

وبتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٨، وافق مجلس الوزراء على تشكيل لجنة من الوزارات والمصالح المختصة لبحث هذه المسائل. وقد بدأت اللجنة عملها، ومن النظر أن تنتهي من وضع رأى موحد تقدم به الحكومة إلى الشركة، لفض كل وجوه الخلاف مجتمعة في أقرب وقت مستطاع.

هذا، ولم تقبل الوزارة تخفيف أى وضع من الأحكام التي تضمنها قانون شركات المساهمة بالنسبة لشركة قناة السويس، كما أنها لن تأخر عن استخدام صفها الوارد في القانون متى استكمل البحوث الإجرائية.

مفكرة الشيخ المحترم زكريا عمره باشا - أويد أن أعرف ما هو الداعي لتكوين لجنة خاصة لبحث فيما إذا كان قانون الشركات المساهمة ينطبق أم لا ينطبق على شركة قناة السويس، وبخاصة بعد أنه لقي مجلس الدولة بأنه ينطبق عليها.

وهذه اللجنة التي شكلتها الوزارة - فيما أرى - لا تملك مطلقاً أن تقول إن كان القانون ينطبق أو لا ينطبق، وإنما الذي يملك ذلك هو المحاكم.

إن المادة التنفيذية في القانون تحتم على ممالك ومجالى وزير العدل تنفيذ هذا القانون، فلا تملك أن إضاه الشركة من قوده.

إننى أخشى أن تقدم شركات أخرى إلى الحكومة بمشاكلها فهدمت به شركة قناة السويس، مدعية أن بينها وبين الحكومة اتفاقات، أولن لسيها عقبات في سبيل تنفيذ القانون، واستنادا إلى السنة التي

سماها الحكومة مع شركة قناة السويس طلب هذه الشركات تشكيل لجنة لبحث الموضوع بينها وبين الحكومة. وآسف أن أقول إن هذا العمل سيؤدى إلى مشاكل بين الحكومة والشركات، وقد يؤدى إلى تعطيل سياسى كما حدث في الماضى، عندما كان الأجانب يلبون إلى سفرائهم ليفرضوا الحكومة المصرية.

لهذا أريد من وزيرى العدل والتجارة والصناعة أن يجعل شركة قناة السويس إلى المحاكم المختصة في الموضوع. أما اللجنة، فإنها لا تملك ذلك مطلقاً.

مفكرة صاحب المحامى الأستاذ محمود رباحه (وزير التجارة والصناعة) لعل لإجابتي أن تكن من الإيضاح بما يقع حضرة الشيخ المحترم.

إن هذه اللجنة لا تشكل للبحث في تطبيق القانون أو عدم تطبيقه، وإنما شكلت لبحث مسائل أخرى.

حضرة الشيخ المحترم زكريا عمره باشا - إذن أفهم من ذلك أنه من المفروض أنه أن الحكومة ستطبق هذا القانون على الشركة، وأنه في حالة الخلاف تحال الشركة إلى المحاكم.

مفكرة صاحب المحامى الأستاذ محمود رباحه (وزير التجارة والصناعة) - سيطبق قانون الشركات المساهمة، وفي حالة الخلاف سيحال الأمر إلى المحاكم.

مفكرة الشيخ المحترم زكريا عمره باشا - أشكر محالى الوزير.

(ك) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحامى وزير الصحة العمومية، من حضرة الشيخ المحترم الدكتور جبريل حوض، من علاج مرض البلهارسيا، وعن الأعمال التي قام بها قسم استكمال القواعد الخاصة لعلاج مرض البلهارسيا - الإجابة عنه

### نص السؤال :

حضرة صاحب المحامى وزير الصحة العمومية

لقد سمعنا من مصادر كثيرة أن وزارة الصحة العمومية مهتمة من زمن بعيد بعلاج مرض البلهارسيا، ومن أجل ذلك أنشأت فيها لاستئصال القواقع النافثة للملوى مرض البلهارسيا، وهذا القسم مختص بفحص ودراسة الحالات في مناطق متعددة لخصا كاملا شاملا، للوصول لمعرفة مدى انتشار المرض وطرق الرى والصرف ودم البرك التي تأوى إليها القواقع النافثة للملوى، ثم علاج المرضى من سكان تلك المناطق. وهذا المجهود يكلف الميزانية بأبالغ طائلة لا تتناسب مع ما وصلت إليه نتائج أعمال هذا القسم المشار إليه، فالعلاج لم يتقدم عن مدى قبل، وانتشار المرض هو هو بينه، وأضراره كما كانت من زمن: ضعف الأجيال وضعف القوى العقلية، وقر الدم وما يسببه المرض من مضاعفات خطيرة قد الجهازين البولى والملوى، كالأورام التي تتحول إلى سرطان لا علاج له إلا الموت.

## ٦ - استجوابان

(١) الاستجواب الموجه إلى حضرة ساجي الدولة والحاكم ورئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية، من حضرة الشيخ المحترم جد فؤاد سراج الدين باشا، عن سياسة الحكومة تجاه القضية المصرية - تأجيل استمرار المناقشة فيه أسبوعاً، بالاتفاق بين الوزير والمستجوب

الرئيس - تم ذكر حضرانكم أنه كان من المقرر أن يلتقي دولة رئيس مجلس الوزراء بيانه عن سياسة الحكومة ليلة ٤، رها على حضرة الشيخ المحترم جد فؤاد سراج الدين باشا. وقد أخبرني دولته اليوم أنه نظراً لكونه مشغولاً في الأيام الأخيرة، ومن بينها القضية الفلسطينية، ومقابلاته مع الدكتور جوشن، فإنه يطلب تأجيل المناقشة في هذا الاستجواب أسبوعاً. وقد اتفق دولته مع حضرة الشيخ المحترم مقدم الاستجواب على هذا التأجيل.

فهل توافقون حضراتكم على تأجيل المناقشة في هذا الاستجواب أسبوعاً ؟  
(موافقة) .

(ب) الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكري العام، من حضرة الشيخ المحترم جد فؤاد سراج الدين باشا، عن استئصال الأحكام العسكرية في الصين على حرية الصحافة - تأجيل المناقشة فيه أسبوعين، بإذفاق بين الوزير والمستجوب

الرئيس - لقد اتفق دولة رئيس مجلس الوزراء مع حضرة الشيخ المحترم مقدم الاستجواب على تأجيل المناقشة فيه أسبوعين .

فهل توافقون حضراتكم على تأجيل المناقشة في هذا الاستجواب أسبوعين ؟  
(موافقة) .

٧ - تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض<sup>(١)</sup>

عن الاقتراحين الذين طرهما إلى اللجنة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٥ - الموافقة على التقرير، وإحالة الاقتراحين إلى اللجنتين المختصةين

(المقرر حضرة الشيخ المحترم جد خوفق راسي بك) .

المقرر - بحثت اللجنة الاقتراحين المقدمين من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل المرصفيين في التقرير، ورأت فيها ما يأتي:

١ - الاقتراح بإباحة الانتساب إلى كلتي الحقوق يجامعي فؤاد الأول وفاروق الأول .

قررت اللجنة إحالته إلى لجنة المعارف .

٢ - الاقتراح بعدم فتح دور السينما صباحاً .

قررت اللجنة إحالته إلى لجنة الشؤون الاجتماعية .

وقد سمعت أيضاً أن هذا التسم قد اختلط خلة فيما يسمى "بالعلاج الخاطئ" أو "المركو"، ولكننا لم نسمع عن نتيجة هذه الطريقة التي نجحت لأفادت كثيراً .

الأترون من أي تخصص أقسام داخلية بالمستشفيات المركبة لعلاج لحيى والعناية بهم، وهذا أجندى فمن نتيجة العلاج ؟

كما أرجو من معاليكم أن أسمع مدى ما قام به هذا القسم من أعمال نافعة تناسب مع المبالغ الكبيرة التي تصرف عليه .

وأرجو من معاليكم الإجابة في جلسة قريبة، مع شكرى واحترامى ما  
٢٧ نوفمبر ١٩٤٨  
الدكتور عبد الرحمن عوض

مفكرة صاحب المعالي الدكتور نجيب اسكندر باشا وزير الصحة العمومية  
رأت الوزارة مرض البلهارسيا عظم أخطارها منذ عام ١٩٢٨، حيث نشأت فيها خاصاً للاشراف على علاجه .

حتى عام ١٩٣١، أنشأت معهد ومستشفى فؤاد الأول لأمراض البلاد لحارة للدراسة الأبحاث المتعلقة بالأمراض الطفيلية، ومن بينها "البلهارسيا"، معرفة مدى انتشارها في المناطق المنخفضة، وإجراء تجارب خاصة عن أدوية المستصلحة في العلاج .

وفي عام ١٩٤١، أنشأت قسماً آخر لمعالجة القوائم المصابة بالبلهارسيا، قد خلطت الوزارة خطوات واسعة في سبيل تصميم وسائل العلاج وتيسيره، حتى يصبح في متناول المرضى - يدل على ذلك مقارنة عدد وحدات علاج هذا المرض في عام ١٩٣٣، حيث كانت ست وحدات، فأصبحت الآن ١١١ وحدة - فضلاً عن أن هذا المرض يبالغ بالمجموعات الصحية بالمستشفيات المركزية وعيادات الصحة المدرسية والمخيمات .

وقد ألحقت بهذه الوحدات أقسام داخلية لعلاج الحالات التي تكون مصحوبة بفقر دم شديد، وكان من نتيجة تيسير وسائل العلاج أن قلت مضاعفات المرض بدرجة ملحوظة، ولم تعد تقعد الناس عن العمل كما كان الحال من قبل. وكذا الحال فيما يخص بالمضاعفات الجراحية، إذ كانت تسببها ٥٠ حالة لكل عشرة آلاف مريض عام ١٩٣٥، فأصبحت عام ١٩٣٣، خاليتين لكل عشرة آلاف. أما الآن فأصبحت في حكم النادرة .

ومما يجنب الإشارة إليه أن النسبة المئوية لحالات دم البياض الطلية القديمة العسكرية هبطت إلى نصف ما كانت عليه منذ عشرين عاماً .

أما العلاج الخاطئ فإن الوزارة تقوم بإجراء تجارب عنه، وترى عدم تعميمه إلى أن تستكمل هذه التجارب .

وقد قام قسم مكلفه قوائم البلهارسيا بتطوير كثير من الترع والمصارف وجارى المياه ومعالجة القوائم الموجودة بها بالمواد الكيماوية، وبذلك قلت القوائم النافقة لأرض بصفة كبيرة، وقد سُنَّ لهذا الغرض القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٨ الخاص بمكافحة هذه القوائم .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

#### ٨ - تقرير لجنة الاقتراحات والمرائض<sup>(١)</sup>

عن المرائض التي تلقيناها في اللجنة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٨ - الموافقة  
على التقرير

( المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد توفيق وأضي بك ) .

**المقرر** - بحثت اللجنة المرائض المبينة في التقرير، ودأت حفظ بعضها لأصايب مختلفة ، كما رأت إحالة بعضها الآخر إلى الوزارات المختصة كاللوح قرين كل مريض في التقرير ، ثم اطلعت على الزمودة الواردة من بعض الوزارات على المرائض المبينة بنهاية التقرير وأقرته .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

#### ٩ - تقرير لجنة المواصلات<sup>(٢)</sup>

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأساذ عبد الحفيظ زمزم عن تحديد محطة  
أعنامية المبنية - الموافقة على التقرير ، وإحالة الاقتراح إلى ندوة  
المواصلات

( المقرر حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك رئيس لجنة الوقت ، بدلاً من حضرة الشيخ  
المحترم حماد السيد سليم باشا ) .

**المقرر** - بحثت اللجنة هذا الاقتراح بحضور حضرة السكرير العام  
المساعد لمصلحة السكك الحديدية مندوباً عن وزارة المواصلات . وبعد  
سماع ما ورد به حضرته من أن المصلحة ستقوم بإجراء هذا التجديد ،  
قررت اللجنة إحالة الاقتراح إلى وزارة المواصلات .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

#### ١٠ - مشروع قانون

يفرض رسم اشتراك على طلبة الترخيص في قيادة قاطرة أو مزاولة مهنة  
ميكانيكي أوديس وقاد في الموالي - تقرير لجنة المواصلات<sup>(٣)</sup> -  
الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة  
قادة - تأجيل أخذ الرأي بالنسبة إلى الأسبوع المقبل

( المقرر حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك رئيس لجنة الوقت ، بدلاً من حضرة الشيخ  
المحترم حماد السيد سليم باشا ) .

**المقرر** - بحثت اللجنة هذا المرسوم بمشروع قانون بحضور حضرة  
مندوب وزارة المواصلات ، ووافقت عليه كما قدمت الحكومة للأصايب  
المبينة في المذكرة الإيضاحية ، وهي ترجو من المجلس إقراره .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث  
المبدأ ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ،  
ولنتنقل إلى مناقشة مادته مادة لسانة ، ولتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى، وهذا نصها :

مادة ١ - لوزير المواصلات فرض رسم اشتراك لا يتجاوز ثلاثة جنيهات  
عن كل طلب ترخيص في قيادة قاطرة أو مزاولة مهنة ميكانيكي أوديس  
وقاد في الموالي .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتتل المادة  
الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى المواصلات والمالية تنفيذ هذا القانون كل  
فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ولوزير المواصلات إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

نأمر بأن يسم هذا القانون بناتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية، ويؤجل أخذ الرأي  
بالنسبة إلى الأسبوع المقبل .

(١) يراجع المحرر رقم ٤

(٢) ٤ ٤ ٤

(٣) ٤ ٤ ٤

## ١١ - قرار المجلس

الاتحاد مناقشة مشروع الجواب على خطاب الرئيس عبد الحاميد القوي، موضوع الاستجابات الموجبة، أو التي تقدم بشأنها اقتراحات بمشروعات قرارات - الموافقة على نظر المسائل المدخلة بمعدل أعمال على جلسة الجبة

الرئيس - لقد انتهت الآن من جدول أعمال جلسة الليلة، وزيد أن نهي عن مناقشة تقرير لجنة الجواب على خطاب الرئيس.

هنا مع العلم بأن المسائل التي تقدم بشأنها استجابات أو اقتراح بمشروع قرار، كسالة القضية المصرية وقضية فلسطين والرقابة على الصحف، لا محل لإحالتها عند مناقشة تقرير لجنة الجواب على خطاب الرئيس، وإنما يكون على ذلك عند المناقشة في هذه الاستجابات أو الاقتراح بمشروع قرار المجلس بها.

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة).

قصة الشيخ المرم محمد هادي الجزار بك - لدينا الآن مشروع من الوقت للنظر في تقارير اللجان الواردة يمدول أعمال جلسة الند، وأرى أن نهي من نظرها الليلة.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إسقرار الجلسة للنظر في تقارير اللجان الواردة يمدول أعمال جلسة الند ؟

(موافقة).

## ١٢ - مشروع قانون

بأن تسجيل السفن التجارية - تقرير لجنة المواصلات (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواد مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالنداء الاسم مشروعات القوانين الأخرى إلى الأسبوع المقبل

(المرحمة الشيخ المحترم خليل ثابت بك رئيس الجبة الوقت، بسلام من حضرة الشيخ المحترم محمد الجبة سلم بآنا).

القرار - بمقت الجبة هذا المرسوم بمشروع قانون بمحضر متدوين من وزارة المواصلات ووافقت عليه بعد تعديل المواد ٩٦ و ٩٧ و ١٢ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٩، كالمين بالجدول المقارن.

وتجوز الجبة من المجلس إقرار المشروع كما عدته.

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة).

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة).

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ، ولنتنقل الآن إلى مناقشة مواده مادة فائدة، ولتتل المادة الأولى.

تلست المادة الأولى، وهذا نصها :

مادة ١ - لا يجوز لأية سفينة أن تسير في البحر تحت العلم المصري إلا إذا كانت مسجلة وفقاً لأحكام هذا القانون.

ويصنف من التسجيل السفن المخصصة للصيد وسفن (ينوت) التزعة التي لا تزيد حمولتها الكلية على عشرة أطنان والتي لا تجر عادة لمسافة أكثر من ثلاثة أميال بحرية من الشاطئ وكذا "المواصين" و "البراطيم" و "المستاد" و "الزوارق" و "القارطرات" و "القوارب" و "الرافعات" و "الكراكات" و "قوارب الغطاسة" وغير ذلك من المنشآت العائمة التي تشمل عادة بداخل المياه.

ومع ذلك يجوز تسجيل هذه السفن أو المنشآت إذا طلب مالكوها ذلك.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة).

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى، ولتتل المادة الثانية.

تلست المادة الثانية، وهذا نصها :

مادة ٢ - تختص إدارة التفتيش البحري بمصلحة النقل بتسجيل السفن، وفيها مكتب رئيسي لتسجيل بالإسكندرية.

ويبين وزير المواصلات بقرار منه المواين الأخرى التي تنشأها مكاتب التسجيل.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة).

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية، ولتتل المادة الثالثة.

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - يند في مكاتب التسجيل سجل خاص يسمى "سجل السفن" ويحفظ بصورة منه في المكتب الرئيسى بالاسكندرية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، ولتلى المادة الرابعة .

تليت المادة الرابعة ، وهذا نصها :

مادة ٤ - لا يجوز تسجيل أية سفينة قبل قيامها لتقدير جوارها بمعرفة إداره التفتيش البحرى ، وتعدن بمرسوم قواعد هذا القياس وكذلك الرسوم الواجب تحصيلها نظير ذلك .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة ، ولتلى المادة الخامسة .

تليت المادة الخامسة ، وهذا نصها :

مادة ٥ - يجب على المالك قبل تسجيل السفينة أن يحصل على موافقة مصلحة النقل على اسم السفينة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة ، ولتلى المادة السادسة .

تليت المادة السادسة ، وهذا نصها :

مادة ٦ - على مالك السفينة الذى يرغب فى تسجيلها أن يقدم طلبا بذلك إلى مصلحة النقل مشتملا على البيانات الآتية :

( ١ ) اسم السفينة الحالى واسمائها السابقة .

( ٢ ) ميناء التسجيل .

( ٣ ) تاريخ بناء السفينة ومكانه .

( ٤ ) عنوان المصنع الذى بنيت فيه السفينة .

( ٥ ) نوع السفينة ( شراعية أو ذات محرك ميكانيكى ) .

( ٦ ) حمولة السفينة .

( ٧ ) اسم ولقب وصناعة وعمل إقامة المالك أو المالكين على الشراع مع بيان تصنيف كل منهم .

( ٨ ) اسم الريان ورقم شهادته .

( ٩ ) الرهن إن وجد وتاريخه واسم الدائن المرتين ولقبه وصناعته وعمل إقامة .

( ١٠ ) الجوز التى وقعت على السفينة إن وجدت وجميع البيانات المتعلقة بهذه الجوز ، وعليه أن يرفق بهذا الطلب جميع المستندات والوثائق وبوجه خاص تلك التى تثبت ملكيته للسفينة وجنسيته المصرية .

وتحفظ مصلحة النقل بأصول المستندات والوثائق المقدمة أو صورها الرسمية أو فوتوغرافية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة ، ولتلى المادة السابعة .

تليت المادة السابعة ، وهذا نصها :

مادة ٧ - يلدون فى "سجل السفن" جميع البيانات الواردة فى المادة السابعة ورقم تسجيل السفينة .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة ، ولتلى المادة الثامنة .

تليت المادة الثامنة ، وهذا نصها :

مادة ٨ - يجب على مالك السفينة أن يقوم بتنفيذ الاجراءات الآتية :

( ١ ) كتابة اسم السفينة على مقدمها من الجانبين بحروف ظاهرة وبلون يختلف عن لون السفينة .

( ٢ ) كتابة اسم السفينة وميناء تسجيلها بذات الحروف على مؤخرها .

تليت المادة الحادية عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١١ - لا يجوز استعمال شهادة التسجيل إلا لتفسير السفينة في ملاحه مشروعة، ولا يجوز التنازل عنها أو حجزها أو حبسها لأي سبب أو دين مهما كان نوعه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية عشرة ، وتتل المادة الثانية عشرة .

تليت المادة الثانية عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٢ - على مالك السفينة أو تجهزها أو ربانها أن يباشر إلى إبلاغ مصلحة النقل أو مكتب التسجيل فوراً بالكتابة أي تغيير في البيانات الواردة في " سجل السفن " ويؤشر بهذا التغيير في السجل .

ويؤشر أيضاً بهذا التغيير في شهادة التسجيل التي يجب على المالك أو التجهيز أو الربان تقديمها فوراً إذا كانت السفينة راسية في ميناء به مكتب تسجيل ، أو يجرده وصولها إلى أحد هذه الموانئ ، وعلى المكتب الذي قام بالتأشير - إذا لم يكن هو المكتب الذي تم فيه التسجيل - أن يبلغ المكتب الأخير هذا التغيير لإبلاغه في سجل السفن .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية عشرة ، وتتل المادة الثالثة عشرة .

تليت المادة الثالثة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٣ - لا يجوز تغيير اسم السفينة إلا بموافقة مصلحة النقل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة عشرة ، وتتل المادة الرابعة عشرة .

تليت المادة الرابعة عشرة ، وهذا نصها :

( ٢ ) - فردتم تسجيل السفينة وحمولتها الصافية المسجلة على كرها ( رئيس ) .

( ٤ ) - حفر غاطس السفينة بقياس الأقدام وإرقام واسمها على مقدمها ومؤخرها .

ومع ذلك يجوز لوزير المواصلات إعفاء سفن التزعة من تنفيذ كل هذه الاجراءات أو بعضها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة ، وتتل المادة التاسعة .

تليت المادة التاسعة ، وهذا نصها :

مادة ٩ - تسلم مصلحة النقل مالك السفينة بعد تسجيلها " شهادة تسجيل مصرية " مشتملة على جميع البيانات المدونة في " سجل السفن " .

ويجب الاحتفاظ بهذه الشهادة في السفينة وتقديمها إلى مصلحة النقل أو مكتب التسجيل بمجرد وصول السفينة إلى ميناء مصري .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة ، وتتل المادة العاشرة .

تليت المادة العاشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٥ - تشطب مصلحة النقل تسجيل السفينة في حالة عدم مراعاة الاشتراطات الخاصة بالجنسية المصرية الواجب توافرها في البحارة وضيابط الملاحه والمهندسين البحريين والربان أو الاشتراطات الخاصة بالطلاب البحريين .

وعين هذه الاشتراطات بقرار من وزير المواصلات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة العاشرة ، وتتل المادة الحادية عشرة .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة عشرة، ولتتل المادة السابعة عشرة .

تليت المادة السابعة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٧ - إذا فقدت شهادة التسجيل أو هلكت تصدر مصلحة النقل شهادة تسجيل ( بدل فاقد ) بعد انتهت من فقدانها أو هلاكها ، مع استقرار استيفاء نصوص القانون .

فإذا فقدت الشهادة أو هلكت في الخارج جاز للمالك الحصول من التفصيل المصرية على شهادة تسجيل مؤقتة وفقاً لأحكام المادة الخامسة عشرة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة عشرة ، ولتتل المادة الثامنة عشرة .

تليت المادة الثامنة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٨ - إذا شطب تسجيل السفينة حفظت مستنداتها بمصلحة النقل لمدة خمسة وعشرين عاماً من تاريخ الشطب، أما السجلات فتحفظ بصفة دائمة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة عشرة ، ولتتل المادة التاسعة عشرة .

تليت المادة التاسعة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٩ - لكل شخص أن يطلب الحصول على شهادة مشتملة على البيانات الواردة في سجل السفن .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة عشرة ، ولتتل المادة العشرون .

مادة ٢٤ - إذا غرقت السفينة أو احترقت أو كسرت أو استولى عليها العدو أو هلكت وجب على المالك أو المجهز أو الزيان إبلاغ مصلحة النقل أو مكتب التسجيل في الحال وإعادة شهادة التسجيل إليها إذا كان ذلك ممكناً .

وإذا استقلت ملكية السفينة لأجنبي وجب إبلاغ الجهة المذكورة ذلك وإعادة شهادة التسجيل إليها . فإذا حدث هذا الانتقال في الخارج سلمت شهادة التسجيل إلى أقرب قنصلية مصرية .

وتقوم مصلحة النقل في الحالات المتقدمة بشطب تسجيل السفينة من سجل السفن .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة عشرة ، ولتتل المادة الخامسة عشرة .

تليت المادة الخامسة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ٢٥ - إذا اكتسبت ملكية السفينة في الخارج كان للمالكها الحصول على شهادة تسجيل مؤقتة من التفصيل المصرية بعد فحص المستندات المقدمة منه ، ويسرى مفعول هذه الشهادة لمدة أقصاها ستة أشهر ، ويبطل مفعولها بمجرد وصول السفينة إلى ميناء مصرى فيه مكتب تسجيل .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة عشرة ، ولتتل المادة السادسة عشرة .

تليت المادة السادسة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ٢٦ - يجوز لمصلحة النقل أن تصدر شهادة تسجيل مؤقتة تكون نافذة المفعول لمدة واحدة ولمدة أقصاها ستة أشهر إذا رأت إمكان استيفاء أو استكمال المستندات المقدمة فيها بعد .

ولا يجوز تكرار إصدار هذه الشهادة إلا بترخيص من وزير المواصلات .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .





**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ولتنتقل الآن إلى مناقشة مواد مادة مادة ، ولتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - ينشأ صندوق أمداد للوظائف المعائن في المدارس المخصصة لأحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨ بتنظيم المدارس الحرة . والاشتراك فيه إجباري ومقصود على هؤلاء الموظفين ، عدا من يكره لهم له حق في معاش أو مكافأة من الحكومة .

وبع ذلك يجوز قبول اشتراك الموظف الذي له حق في معاش أو مكافأة من الحكومة في الصندوق إذا طلب ذلك .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - يتكون رأس مال الصندوق من :  
( ١ ) ٥٪ تستقطع من إعانة كل موظف مشترك في الصندوق . سواء أكانت هذه الإعانة مرتباً كاملاً أم كانت جزءاً من المرتب .

( ٢ ) ٥٪ لمدة وزارة المعارف العمومية من مجموعة المبالغ التي تدفع لإعانة الموظفين .

( ٣ ) ربع مرتب الشغل الأول لاشتراك الموظف في الصندوق .

( ٤ ) نصف قيمة كل زيادة ينالها الموظف في مرتبه لمدة ستة أشهر من تاريخ منحه لإعانه .

( ٥ ) قيمة الحصص أو إيجارها التي لا تصرف لأصحابها ، وتؤثر للصندوق طبقاً لأحكام هذا القانون .

( ٦ ) الاستقطاعات التي تخص من مرتبات الموظفين المشتركين في الصندوق بلزومات وقت عليهم .

( ٧ ) الهبات والوصايا والأوقاف وكل تبرع للصندوق يقبله علم الإدارة المنصوص عليه في المادة السابعة من هذا القانون ، ويصدق قبوله وزير المعارف العمومية بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للتعليم الحر .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والعشرين ، ولتتل المادة الثامنة والعشرون

تليت المادة الثامنة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٨ - على وزراء المواصلات والملاحة والعدل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويسمى به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . ولوزراء المواصلات أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .

وأمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والعشرين . وبما أن مشروع هذا القانون يتكون من أكثر من مادة ، فيوجب أخذ الرأي عليه بالبدء بالأسم إلى الأسبوع المقبل .

١٣ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بإنشاء صندوق أمداد للموظفين المعلمين الحر -  
تقرير لجنة المصروف (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواد مادة مادة - تأجيل أخذ الرأي فيه بالبدء بالأسم مع مشروعات القوانين الأخرى لئلا الأسبوع المقبل

( المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد حسن الشاذلي باشا ) .

**المقرر** - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون بحضور حضرة صاحب العزة اسماعيل محمد القاضي بك و كل وزارة المعارف العمومية مندوباتها ، ووقفت عليه بما يرد من مجلس النواب للأسباب الواردة في المذكرة الإيضاحية وترجو من المجلس إقراره .

**الرئيس** - والآن هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
( موافقة ) .

تليت المادة الخامسة ، وهذا نصها :

مادة ٥ - يطلب من بنك مصر في آخر كل سنة مالية كشف مفصل عن حساب أموال الصندوق وفوائدها ولأرباح الناتجة من استثمارها ، وتثبت هذه الفوائد والأرباح بحساب "ب" في دفتر الإيرادات ودقتر إجمالي باقي الحساب الجاري ، ويضاف ما خص كل مشترك من هذه الفوائد والأرباح بدقتر مفردات باقي الحساب الجاري لكل مشترك .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة ، وتتل المادة السادسة .

تليت المادة السادسة ، وهذا نصها :

مادة ٦ - على المراقبة العامة لتعلم الحر أن تقدم إلى وزير المعارف العمومية كل سنة أشهر بياناً تفصيلياً عن حساب إيرادات الصندوق ومصرفاته لمراجعتها واعتمادها ، ويحفظ في ملف خاص بأرقام سلسله .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة ، وتتل المادة السابعة .

تليت المادة السابعة ، وهذا نصها :

مادة ٧ - يدير الصندوق مجلس إدارة مشكل من مراقبي عام التعليم الحر أو من يقوم مقامه ومدير إدارة حسابات الوزارة ومدير إدارة التعليم ووكيله واثنين من رجال التعليم الحر المشتركين في الصندوق لا يقل مرتبتهم كل منهما عن عشرة جنيهات شهرياً يتفق بها كل سنة المشتركون في الصندوق بالطريقة التي تقرها وزارة المعارف العمومية .

وتكون رئاسة المجلس لمراقبي عام التعليم الحر أو من يقوم مقامه ، ولا يصح اجتماعه إلا بحضور أربعة أعضاء على الأقل ، وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة ، فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي منه الرئيس .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

مقرر الشيوخ المرمم - المرفأه طلعت باسأ - الصواب هو أن يقال " المراقب العام للتعليم الحر " ، بدلا من العبارة الواردة في المادة .

( ٨ ) الأرباح الناتجة من استثمار مال الصندوق وفوائد القروض التي تعطى للوظفين المشتركين في الصندوق .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وتتل المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - تودع أموال الصندوق بنك مصر ، وتكون حساباته تحت رقابة المجلس الأهل للتعليم الحر .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، وتتل المادة الرابعة .

تليت المادة الرابعة ، وهذا نصها :

مادة ٤ - يفتح بالمراقبة العامة للتعليم الحر حساب خاص للصندوق ، وتسلك له الدفاتر الآتية :

أولاً - دفتر الإيرادات ، ويشمل حسابين :

( ١ ) حساب "أ" يفتد فيه المبالغ الواردة للصندوق بمقتضى الفقرات ١ و٣ و٤ من المادة الثانية .

( ٢ ) حساب "ب" يفتد فيه المبالغ الواردة للصندوق بمقتضى الفقرات ٢ و٥ و٦ و٧ و٨ من المادة الثانية .

ثانياً - دفتر المصروفات ويشمل حسابين "أ" و"ب" ويقتد في كل منهما المبالغ الواجب خصصها طبقاً لأحكام هذا القانون .

ثالثاً - دفتر إجمالي باقي الحساب الجاري السابقين السالف ذكرهما .

رابعاً - دفتر مفردات باقي الحساب الجاري لكل مشترك في الحسابين "أ" و"ب" كل منهما على حدة .

ويكون لكل مشترك حصة في المبالغ المفيدة بحساب "ب" بنسبة حصته في حساب "أ" .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة ، وتتل المادة الخامسة .

**القرار** — كلا التعبيرين جائزتان .

**مقرة الشيخ المرحوم محمد تقي محمد الزمزمي** بأشارة وزير المعارف العمومية ( — العبارة الواردة في المادة جائزة لمة وواجبة اصطلاحاً .

**الرئيس** — والآن هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة ، ولتلى المادة الثامنة .  
تليت المادة الثامنة ، وهذا نصها :

مادة ٨ — يكون صندوق الادخار شخصية معنوية ، ويمثله قانونا قبل المدير رئيس مجلس إدارة الصندوق أو من يقوم مقامه .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة ، ولتلى المادة التاسعة .  
تليت المادة التاسعة ، وهذا نصها :

مادة ٩ — يختص مجلس إدارة الصندوق بالنظر في المسائل الآتية :

( ١ ) وضع مشروع ميزانية الصندوق سنوياً وعرضها على وزارة المعارف العمومية قبل حلول السنة المالية بأربعة أشهر على الأقل .

( ٢ ) النظر في طلبات التصفية المقدمة من المشتركين أو وريثهم ، وتحديد المبالغ التي يستحقونها طبقاً لنصوص هذا القانون .

( ٣ ) الإشراف على الأعمال الخاصة بمسابقات الصندوق والتحقق من صحتها .

( ٤ ) وضع لائحة لإدارة أموال الصندوق واستثمارها .

( ٥ ) عرض ميزانية الصندوق والحساب الختامي لكل سنة على وزير المعارف العمومية .

ولا تكون قرارات المجلس في المسائل المتقدمة نافذة إلا بعد التصديق عليها من الوزير .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة ، ولتلى المادة العاشرة .

تليت المادة العاشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٠ — إذا نقل موظف مشترك في صندوق الادخار بموافقة الوزارة إلى مصلحة أخرى منشأ بها صندوق ادخار ، ينقل حسابه بنوعيه "أ" و "ب" إلى حساب ذلك الصندوق إذا كان قانونه يميز ذلك .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة العاشرة ، ولتلى المادة الحادية عشرة .

تليت المادة الحادية عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١١ — لكل مشترك في الصندوق الحق في طلب تصفية حسابه إذا ترك خدمة التعليم الحر ، وذلك في إحدى الحالات الآتية :

( ١ ) إذا بلغ سن الخامسة والعشرين ميلادية . وكان قد أعفى من خدمة التعليم الحر خمس عشرة سنة على الأقل .

( ٢ ) إذا أمضى نحساً وعشرين سنة ميلادية في خدمة التعليم الحر .

( ٣ ) إذا فصل من الخدمة للتقاعد .

( ٤ ) إذا فصل من الخدمة لعدم لياقته صحياً ، وبشأن ذلك بقرار من قوسيون طبي الحكومة .

( ٥ ) إذا فصل من الخدمة بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفاء .

( ٦ ) إذا قل بموافقة الوزارة إلى مصلحة أخرى ليس فيها صندوق ادخار أو كانت أحكام صندوق الادخار فيها لا تميز نقل الحساب إليه .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

**مقرة الشيخ المرحوم عبد الوهاب طه** بأشارة — أرى استبدال عبارة " القوسيون الطبي العام " بعبارة " قوسيون طبي الحكومة " الواردة في البند ٤ من هذه المادة ، لتحديد معناها .

**مقرة الشيخ المرحوم الدكتور إبراهيم جوي** بمرور — عبارة المسألة تنطبق على الأصل وفروعه .

ولمجلس إدارة الصندوق موافقة وزير المعارف العمومية أن يتجاوز عن هذا المبدأ إذا كان ثمة أسباب جديّة حالت دون اتّمام المقّد.

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة (الرابعة عشرة ، وتتل المادة الخامسة عشرة .

تليت المادة الخامسة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٥ - في حالة وفاة موظف مشترك في الصندوق يوزع استحقاقه في الحساين "١" و "ب" على الوجه الآتي :

( ١ ) إذا ترك أرملة أو أرمل ولداً أو أولاداً أخذت الأرملة أو الأرمال النصف وأخذ الولد أو الأولاد النصف الباقي بالتساوي بينهم .

( ٢ ) إذا ترك ولداً أو أولاداً ولم يترك أرملة أو أرمل أخذ الولد أو الأولاد بالتساوي فيما بينهم كل نصيبه .

( ٣ ) إذا ترك أرملة أو أرمل ولم يترك ولداً أو أولاداً أخذت الأرملة أو الأرمال بالتساوي فيما بينهم كل نصيبه .

( ٤ ) إذا ترك أرملة أو أرمل وأسلافاً وأحفاداً وأخوة وأخوات وزع نصيبه في حساب "١" بينهم بالتساوي أما نصيبه في حساب "ب" فيؤول بإكله إلى الأرملة أو الأرمل بالتساوي فيما بينهم .

( ٥ ) إذا لم يترك ولداً ولا أرملة أخذ الأسلاف والأحفاد والأخوة والأخوات نصيبه في حساب "١" بالتساوي فيما بينهم ، أما نصيبه في حساب "ب" فيؤول بإكله إلى الصندوق حساب "ب" .

ويشترط لاستحقاق الأخوة والأخوات للنصيب المبين في الفقرتين ٤ و ٥ أن يثبت أنه كان يعول أثناء حياته .

( ٦ ) إذا لم يترك ولداً ولا أرملة ولا أسلافاً ولا أحفاداً ولا أخوة ولا أخوات ممن ينطق عليهم الشرط المبين في الفقرة الخامسة آلى نصيبه في الحساين "١" و "ب" إلى الصندوق حساب "ب" .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة عشرة ، وتتل المادة السادسة عشرة .

تليت المادة السادسة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٦ - يجوز تقسيم الاستحقاق في الحساين "١" و "ب" على الورثة الشرعيين طبقاً لأحكام قانون الميراث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ إذا قدم الموظف المشترك إقراراً برغبته في ذلك خلال ستة أشهر من تاريخ

**القرار** - إن عبارة "قومسون على الحكومة" تكفي ، وغيرها واختصاصها من شأن وزارة الصحة العمومية .

**الرئيس** - والآن هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية عشرة ، وتتل المادة الثانية عشرة .

تليت المادة الثانية عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٧ - تشمل التصفية في الأحوال المبينة في المادة السابقة حصّة المشترك في الحساب بنوعه "١" و "ب" .

وعلى من يطلبها طبقاً للفقرتين الأولى والثانية من تلك المادة أن يقدم استقالته من الخدمة في آخر السنة الدراسية أو قبل بدئها بشهرين على الأقل ، وإلا جاز لمجلس إدارة الصندوق موافقة وزير المعارف العمومية حرمانه من ربح نصيبه في حساب "ب" على الأكثر .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية عشرة ، وتتل المادة الثالثة عشرة .

تليت المادة الثالثة عشرة ، وهذا نصها :

١٣ - إذا ترك الموظف خدمة التعليم لم يسب غير ما ذكر في المادة الحادية عشرة أو فصل بقرار مجلس التدريس نص فيه على حرمانه من حساب "ب" ، فلا يكون له الحق إلا في طلب تصفية حصته في حساب "١" .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة عشرة ، وتتل المادة الرابعة عشرة .

تليت المادة الرابعة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٤ - الوظائف المشتركة في الصندوق الحق في طلب تصفية حصصهم في الحساين "١" و "ب" إذا تركوا الخدمة بسبب الزواج ، على ألا تحصل التصفية إلا بعد عقد الزواج ، وبشرط أن يتم ذلك في خلال الطولّة الأهمر التالية للاستقالة .

تليت المادة الخامسة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٩ - تقديم طلبات التصفية من أحد المستقلين المذكورين في المادة ١٥ في الميعاد المدين في المادة السابقة يحفظ بقاى المستحقين من السقوط .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة عشرة ، ولتلى المادة العشرون .

تليت المادة العشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٠ - لا تقبل أية ازمة لأى سبب كان من الموظف أو من أحد المستحقين بعد مضي ستة أشهر من تاريخ تسلمه المبلغ المخصص له .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة العشرين ، ولتلى المادة الحادية والعشرون .

تليت المادة الحادية والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢١ - مجلس إدارة الصندوق - في حالة مرض المشترك - أن يسميه إمامة لمراجعة نفقات العلاج ، بشرط أن يكون قد مضى على اشتراكه في الصندوق سنة من الأقل ، ولا تزيد الإطاعة في هذه الحالة على ثلاثة جنيهات لكل سنين ، ونهيت المرض ومقدار نفقات العلاج بتقرير من طبيب الوزارة المختص .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والعشرين ، ولتلى المادة الثانية والعشرون .

تليت المادة الثانية والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٢ - يجوز للمعسر المحتقل أن يطلب قرضا من الصندوق في حالة الضرورة بأشروط الآتية :

( ١ ) أن يكون قد مضى على اشتراكه في الصندوق سنة من الأقل .

أشراكه . ويسلم لاشتراك إصال عن هذا الإقرار من رئيس مجلس إدارة الصندوق ، ولا يقبل منه الرجوع بعد ذلك في رغبته ، وإذا لم يكن له ورثة شرعيون آل كل نصيبه للصندوق حساب "ب" .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة عشرة ، ولتلى المادة السابعة عشرة .

تليت المادة السابعة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٧ - في جميع أحوال التصفية لا تشمل في الحساب القوائد والأرباح الناتجة من استثمار مال الصندوق من السنة التي يحصل فيها التصفية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة عشرة ، ولتلى المادة الثامنة عشرة .

تليت المادة الثامنة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٨ - تقدم طلبات التصفية كتابة إلى رئيس مجلس إدارة الصندوق في خلال ستة أشهر من تاريخ ترك الموظف الخدمة أو من يوم الوفاة . أما في حالة فصل الموظف من الخدمة بقرار تأديبي ، فيسرى هذا الميعاد من تاريخ إعلائه بالقرار النهائي الصادر بفصله .

و يكون طلب التصفية في جميع الأحوال يتكاثب موسى عليه مصحوب بيلم وصول .

ويجوز لمجلس إدارة الصندوق - بموافقة وزير المعارف العمومية - التجاوز عن التأخير في تقديم طلبات التصفية في المواعيد السابق بجاتها إذا رأى أن الأسباب التي يبدئها الطالب من شأنها أن تبرر ذلك .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة عشرة ، ولتلى المادة التاسعة عشرة .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والعشرين، وتتل المادة الخامسة والعشرون .

تليت المادة الخامسة والعشرون، وهذا نصها :

مادة ٢٥ - على وزيرى المصارف المئوية والمالية تنفيذ هذا القانون كله، فيما يخصه، وجعل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .  
أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والعشرين .  
وبما أن مشروع هذا القانون يتكون من أكثر من مادة، فيؤجل أخذ رأى عليه بالبدء بالإدم إلى الأسبوع المقبل .

١٤ - تقرير لجنى المساية والحربية والبحرية والسودان  
عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم اللواء حسن عبد الوهاب باشا، بتعديل المادة الثانية من قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٦  
الخاص بتعديل جدول ما هيأت الضباط وصف الضباط ومعايير الجيش -  
تأجيله أسبوعين

الرئيس - يحض حضرة الشيخ المحترم اللواء حسن عبد الوهاب باشا  
مقدم هذا الاقتراح بمشروع قانون تأجيل نظره إلى جلسة الغد، لأنه  
لم يستند لمناقشته إليه على أساس أنه مدرج بجدول أعمال جلسة الغد .  
فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

حضرة الشيخ المحترم اللواء حسن عبد الوهاب باشا - هذا الاقتراح بمشروع قانون  
مؤجل من الدعوة الماضية، ولا داعى للتعجيل بنظره، ولذلك أرى  
تأجيله أسبوعين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل المناقشة فى هذا الاقتراح  
بمشروع قانون أسبوعين ؟  
( موافقة ) .

( ٢ ) ألا يزيد مبلغ السلفة على نصف ما يستحقه فى حساب ١٠٠ .

( ٣ ) تؤدى السلفة على أقساط شهرية تقسم من تأتى الموظف، على  
محاول هذه الأقساط ٢٤ قسطاً .

ولا يجوز طلب معلقة أخرى إلا بعد أداء جميع أقساط المعلقة الأولى  
عدا حالة مرض المشترك، فيجوز له أن يطلب سلفة أخرى قبل انتهاء  
عقد الأولى بالشروط المذكورة . على أنه يجوز فى هذه الحالة أن يحصل  
ع الغرضين إلى ثلاثة أرباع ما يستحقه فى حساب حرق ١٠٠ .

رئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

رئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والعشرين، وتتل  
أدة الثالثة والعشرون .

تليت المادة الثالثة والعشرون، وهذا نصها :

مادة ٢٣ - فى حالة قتل موظف من مصلحة برما صندوق أبحاث إلى  
ة التعليم الحر، ينقل حساب به فى ذلك الصندوق إلى حساب صندوق  
تار موظفى التعليم الحر، إذا كان ممن يحق لهم الاشتراك فيه، وكانت  
كام صندوق الجهة المقول منها لا تنفع من ذلك .

رئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

رئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والعشرين، وتتل  
أدة الرابعة والعشرون .

تليت المادة الرابعة والعشرون، وهذا نصها :

مادة ٢٤ - تسرى أحكام هذا القانون على الموظفين القائمين بخدمة  
ب الحروف العمل به وعلى من يلحقون بخدمته بعد ذلك .

رئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

ولم يمت في لجنة وسيعرض على المجلس لا محالة ، وإن البحث فيه وما تشته  
سيكون عند عرضه على المجلس .

فالطريقة الوسطى بين هاتين الطريقتين هي الطريقة التي اتبناها اللجنة ،  
ولما مزاجية ، منها أنها تقصر الجواب على المسائل المتفق عليها والتي  
تتلاقى عدها الآراء ، فيأتي الرد موافقا لإجماع آراء الأعضاء ، وهو مظهر  
مستحب ، ومن مزايده أيضا أنه قد يعنى الحكومة من تفصيل المشروعات ،  
الجزئية التي تدخل في المشروعات الكبرى ، اكتماء بهذه المسائل الكبرى  
التي تنفع عنها سائر المسائل .

لهذه المزايا ، ترجو اللجنة أن يتال جوابها هذا العام موافقة حضراتكم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تحرير لجنة الجواب على خطاب  
المرش ؟

فقرة الشيخ المحترم فرير أبو سادى بك - لم تكن هذه الجلسة هي المحددة  
لمناقشة مشروع الجواب على خطاب المرش ، ولا يوجد بالمجلس الآن  
سوى ٢٣ شيئا ، ويحسن تأجيل مناقشة الرد بجلسة الند .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن ، على أن تم  
للاستئناف الساعة الخامسة من مساء غد مستمرة ، لمناقشة مشروع الجواب  
على خطاب المرش ؟

( موافقة ) .

( رفعت الجلسة الساعة السادسة والدقيقة العاشرة مساء ) .

## ١٥ - عود

المرش يرسل الجواب على خطاب المرش (١) - كلمة المقرر - استمرار  
الناقشة أو نه

( المقرر خيرة الشيخ اعزم الأستاذ عباس محمود العقاد ) .

المقرر - حضرات الشيوخ المحترمين ، فضلت حضراتكم في العام الماضي  
بالموافقة على مشروع الجواب على خطاب المرش كما وضعت اللجنة ، وعلى  
حسب الطريقة التي استعملتها بالإجماع . فكان إقراركم لهذه الطريقة  
مشجعا للجنة على اتباعها في إعداد الجواب على خطاب المرش في هذا  
العام ، وهي كما ترون حضراتكم طريقة وسطى بين الإيجاز الشديد وبين  
الاسهاب في التفصيلات . وأعقد أنها خير طريقة يمكن اتباعها في المجلس  
النايب المصري .

فالاكتفاء برفع الشكر إلى جلالة الملك بهذه الطريقة التي يجري عليها  
العمل الآن في البرلمان الانجليزي لا يمكن الأخذ بها في البرلمان المصري ،  
لأن الدستور المصري ينص على أن كل مجلس يقدم تدبيرا يضمه جوابا .

وقد جرى العمل في برلماننا على أن تأتي في كل مجلس لجنة خاصة  
لإعداد الجواب على خطاب المرش ، وعمل اللجنة بطريقة الحال بما جاز مجرد  
اقتراح لتوجيه الشكر ، ويطلب إعداد جواب على نوع ما .

كذلك لا نتمنى الحاجة إلى التمسيد بالرد تفصيلا على كل مرة وردت في خطاب  
المرش ، لأن هذا قد يستدعى إقرار مبدأ لقانون لم يرض بعد على المجلس



# الجلسة الشريفة

## دور الاعتقاد العادي الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة الخامسة

المعقودة علنا في يوم الثلاثاء ٦ صفر سنة ١٣٦٨ ، الموافق ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٨

#### ملخص

در الضمة

استمر مناقشة تقرير لجنة الجواب على خطاب العرش :

- ٩٤ ..... كله حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي  
»  
٩٦ ..... »  
»  
٩٨ ..... »  
»  
١٠٠ ..... »

(أ) عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد رمزي بك ، أحمد لطفي السيد باشا ، الأستاذ إسماعيل  
حزه ، إسماعيل صدق باشا ، حسين سري باشا ، الأستاذ  
عبد الرحمن نور ، عبد توفيق راضي بك .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

توفيق دوس باشا ، حسن مظلوم باشا ، حسين مصطفي  
حزه بك ، رياض عبد العزيز سيف النصر بك ، شحاته السيد  
سلم باشا ، عبد القوي أحمد باشا ، فهمي ويصا بك ،  
عبد رشوان الزمر بك ، عبد شريف صبري باشا ، عبد شفيق باشا ،  
عبد نجيب الترابي باشا ، مصطفى رشيد بك ، الشيخ منصور  
حسين السلواوي .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة مساء ، برئاسة حضرة  
صاحب السعادة الدكتور عبد حسين هيكل باشا رئيس المجلس .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرة الشيخ المحترم عبد عطية الناظر بك .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما علنا :

الفائزين :

أولا - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الشيخ إسماعيل نواز ، حسن حسن مزراي بك ، محمود خيرى باشا .

ثانيا - باعذار :

ولم يحضر حضرات الشيوخ الآتية :

حافظ رمضان باشا ، حسين سالم القزاق ، سايأ حبشي باشا ، شاول  
بشمري حنا ، عبد المجيد صالح باشا ، الشيخ فراج عبد الرحيم مجاهد ، عبد  
وضوان بك ، الأستاذ عبد علي شراوي ، الأستاذ محمود أبو القزيع ،  
الأستاذ ميشيل رزق ، الشيخ يوسف يوسف الشترتي .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب الفولة محمود فهمي القزاق باشا  
رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والسالية ، وحضرات أصحاب المعالي :  
أحمد عبد الغفار باشا وزير الزراعة ووزير الأشغال العمومية بالنيابة ،  
محمود حسين باشا وزير دولة ، الدكتور نجيب اسكندر باشا وزير الصحة  
العمومية ، علي عبد الرازق باشا وزير الأوقاف ، الفريق عبد حيدر باشا  
وزير الحربية والبحرية .

تولى السكرتيرية العامة أمين عز العرب بك .

( أعلن حضرة صاحب السعادة الرئيس افتتاح الجلسة ) .

#### استمرار مناقشة

تقرير لجنة الجواب على خطاب العرش

( المقررة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس محمود العقاد ) .

الرئيس - الكلية الآن لحضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي .

محضر الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي - حضرات الشيوخ المحترمين ،  
هذا موقفنا في كل عام ، نناش خطاب العرش ، أو على الأصح برفع  
الحكومة التي قامت أو تتقدم أن تقوم به من أعمال وشروعات وخطط  
لخير البلاد .

ونحن إذا ما استعرضنا ما قامت به الحكومة وما تقوم به من أعمال ،  
بعضها درجات أفضل عمل قامت به ، ودرجات لكل عمل لم تقوم به ،  
وحدث بناجته في خطابات العرش السابقة ولم تميزه أولم تتفقه ،  
بجدا خاسرتها أكبر من كسبها .

هذه كانت أهداف الحكومة منصرفة إلى مسائل خارجية ومسائل  
إخلاء وخطط سياسية في الخارج وفي الداخل ، كانت مفاوضات قطعت  
جاء دور الاحتكام إلى مجلس الأمن ، ثم جاء دولة رئيس الحكومة بعد  
أن أعلن الحرب الشواء على الانجليز وعلى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وقال دولته  
أن الفقهاء من رجال الدستور أن هذه المعاهدة استغنت أغراضها .

ولقد ترقينا أن ننطق الحكومة بدورها ، فنقول كلمتها من أن هذه  
معاهدة أصبحت لائعية ، كارتقينا حالة السودان ، وانتظرنا من الحكومة  
مما بد أن تواتر صفعات الحاكم العام للسودان للأمان المصرية طيلة

العام الماضي ، انتظرنا أن تقول الحكومة كلمتها بأن اتفاق سنة ١٨٩٩  
أصبح هو الآخر مائتيا وغير ذات موضوع ، فلم نسمع شيئا ، بل التزمت  
الحكومة الصمت التام .

الرئيس - أرجو أن أوجه نظر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم  
زكي إلى أن المجلس قرر في الجلسة الماضية أن المناقشة في هذه المسائل  
تستكون يوم الاثنين القادم ، بعد أن يلزم دولة رئيس الحكومة بيانه ، وقد  
كان حضرته موجود في الجلسة الماضية .

محضر الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي - نعم ، بإعادة الرئيس ، كنت  
موجودا في الجلسة الماضية ، ولكن هذه الإمامة بسيطة أذكرها في مقدمة  
كلمتي ، لفهم منها ما أريد أن أقوله بعد هذه المقدمة .

ولو شاء معادة الرئيس أو شاء حضرات إخوان أعضاء المجلس أن  
أنصرف عن هذه المقدمة لانصرفت عنها .

ولو صبر معادة الرئيس قليلا ، لكت انتهت من هذه المقدمة ووفرت  
هذه الدقائق .

انتظروا طويلا ترى عملا حاسما في موقفنا الخارجي ، فلم ترضينا ، وفي  
موقف ، ال - لي - نة لسان الحال أنصح من كل مقال .

لقد تضمن خطاب العرش استعراضا طويلا لأعمال كل وزارة . فأما  
ما جاء خاصا بقوانين ، فلي استجواب في ذلك ، وسأحفظ ، في كلامي  
غير مقصود في الكلام عند مناقشة هذا الاستجواب ، لأولي وزارة التجارة  
حقها وما يستحقه من شكر في أقدته به من خدمات البلاد .

وقد تضمن الخطاب أيضا مسائل أخرى أمر عليها مروروا عابرا ، لقد  
وعدنا بالكثير من تحقيق أمانتنا وإمانتي البلاد في فتح دور التعليم للصغار .  
وأظن أن الصاعب التي لاقتها البلاد في بدء العام لدراسي تعرفونها حضراتكم  
فإن لم تكونوا أشركتم فيها بأنفسكم أو أولادكم وإبائكم ، فقد اشركتم فيها  
وابنين لأصدقائكم وأقربائكم ومريديكم .

هذه الفئة التي مرت طيلة إنغلاق دور التعليم في وجوه الطلاب والتشدد  
الناس في ألا يدخل طالب كلية إلا إذا دفع مئذنة عن إفسائه عن أحوال  
سبق له أن تمتع بالمجانبة فيها ، نعم قضت الجامعة ألا يدخل طالب كلية  
إلا بعد أن يدفع أستاذا يتولى بحملها وعلى أمره ومنظم أولياء الأمور -  
كما تملكون - من الموظفين .

لقد جاء موعد فتح المدارس والكليات في منتصف شهر أكتوبر  
الماضي ، في اليوم الثامن عشر منه على وجه التحديد ، ووجدنا وربما  
الكثيرون أن يوم هؤلاء الطلاب حتى أول شهر نوفمبر ، فقول هذا  
الطلب البسيط بالرفض .

**مفكرة الشيخ المحترم أستاذنا بهرحيم زكي** - لقد أصبحت الخيام الموجودة في البلاد خيرة ذمة ، واتجهت الأنظار إلى المباني . فإن الأطباء اللازمون لهذه المباني ؟

والأغرب من هذا أن مستشفى دمشق والكلية الطبية لا يكون فيه صيدل . إذن لماذا أقامته الحكومة ؟ كان الطبيب في هذا المستشفى يكتب الدواء ، فيذهب المريض بزيارته الدواء فارقة ويقف بجانب الصيدلية تاركاً حظه لا مقدار ، فاما أن يقوم بتحضير الدواء فإشراخ أرمض ، وإما أن يعطى المريض بعض المزيج الآخر أو الأبيض الذي بالمستشفى منذ أمد بعيد .

ما السبب في عدم وجود صيدل في مثل هذا المستشفى ؟ سأشرح لحضراتكم السبب في ذلك : إن كادر الوزارة يحتم تعيين الصيدل في الدرجة السادسة بحسب قدرته اثنا عشر مرتبة ، فحين أن يعمل عند أحد الأجانب في صيدلية خارجية يترتب زياره بين خمس وستين شهرياً ، شخص يعرض عليه هذا العرض لا يقبل مطلقاً . يعمل في الحكومة بجافاً . والسبب في ذلك أن الحكومة تقدر موظفيها بتقدير مؤهلاتهم الدراسية .

إن الواجب يقضى ، يا حضرات السادة ، أن يعطى كل موظف مرتباً يتناسب إنتاجه ، ويقدر الفائدة التي تعود على الدولة من عمله ، وبذلك تستفيد الأمة منه ، أما أن نحدد للصيدل اثنين عشر شهرياً شهرياً ، فلا شك أن هذا يؤدي إلى انصرافهم عن الوظيفة .

وأكثر من هذا أن الوزارة تحرم على الصيدلة التامين لما الاشتغال في أوقات فراغهم بالصيدليات الخارجية ، في حين أن الصيدل يلجأ إلى هذه الوسيلة ، كي يستطيع أن يمد نفقات معيشته ومعيشة أولاده بما يتخوله من الأجر الخارجي الذي يتراوح بين عشرين وثلاثين جنيهاً شهرياً . والصيدل الذي يشتغل في الخارج ( وهو موظف حكومي ) يجازي على اعتبار أنه مأجور لها ، ومعنى ذلك أن الوزارة لا ترضى من جانبها ، ولا تترك رحمة الله تتولى هؤلاء الموظفين .

إنما كانت الحكومة تريد ألا يشتغل موظفوها بالأعمال الحرة علانية على وظائفهم ، فتعطوهم الأجر الذي يكفهم وفي مجازاتهم .

لقد كان من أسباب سياسية الوزارة في هذه الناحية أن انصرف الصيدلة من جميع وظائف الحكومة ، اللهم إلا عدد قليل منهم .

إن ما قلته من الصيدلة الآن ينطبق تمام الانطباق على الأطباء الاختصاصيين في المستشفيات ، فقد اشتغل كثير منهم وغفلوا العمل الحرة ، لعدم إعطائهم المرتب الكافي في وظائف الحكومة .

هذه هي السياسة الارتجالية التي تقوم بها الحكومة فيما يتعلق بأقضية الشؤون الحيوية للفلاحين ولصغار الموظفين .

ول إن لدينا أزمة في المعلمين ، وأرى خطاب العرش يقول إن لنا مهنة معلم في الخارج ينفذون أبناء الأقطار الشقيقة ببيان العلم ، ونحن حاجة إليهم وكان الواجب أن تعمل بالحليث : إله بنفسك ، ثم يربى .

إله لا يصح أن أعطى مدرسي لأشرف وشقيق ، وأكرم قضى معه ، بل إلى وزارة المعارف ، بدلاً من أن تعطى خصماتة مدرس - وهي مائة إلى مدرس واحد - أن تقول إن دور التعليم قد اكتسبت لاجاً ، وأصبحت في أشد الحاجة إلى المعلمين ، فهي أولى بالمعلمين من لاد الأخرى .

زى بكثير من المدارس نقصاً في مدرسي مواد ردمتها ، فهناك بعض يدرس ليس بها مدرس واحد من أساتذة اللغة العربية ، وهذا يرجع سياسة القديمة وهي سياسة المنذات والإلحاح منها ، لتكتظ خطب العرش أرقام ، فيقال مثلاً إن الحكومة أنشأت مائة وخمسين مدرسة أو مائة مرة أو خمسين مدرسة ، وهي أرقام يقول لمن لم يضع يده على موضع إله منها أنه قد قضيتا بحجة فلم على الألية ، هذه أرقام مدارس ، يقال ها ضحت ولكنها في الحقيقة فصول في بعض المدارس . وإذا ما سلت وزارة لما ذا صنعت فصلاً في مدرسة وتلقى مدرسة ، كان جوابها أنه من لديها المسال اللازم لهذا البناء .

تعي وزارة الأوقاف عمارات للسكن ، وتؤجر الحجرة الواحدة منها ستة جنيئات ، فلماذا لا تشيد الحكومة المدارس ، وليس من الضروري ، تكون شائعة البناء أو بصفة الأرباب ؟ إنما يكفي أن تشيد مدارس بنية لا تكفيها إلا مبالغ ضئيلة ، ويجب أن نحرص أولاً وقبل بناء هذه المدارس على إيجاد المئين اللازم للقيام بالتدريس فيها .

قلنا أكثر من مرة إن سياسة بناء هذه المناوود قبل إحضار البقر سياسة جيدة جداً ، إذ يجب أولاً وقبل كل شيء أن نجث من البقر وعن سبيليه بعد ذلك تعني له المناوود ، هذه السياسة صرسوة ، ولكننا لا نعي عليها هم إلا أن يقول إننا أمة تهاوى إلهاء تحسب ، ويعتمد حركتها هذه سياسة نتيجة أيضاً في وزارة الصحة ، فالوجع الصعبة عملاً إلى لاد ولا وعرضا ، ولكنها وشه الحمد ليس بها فراش ، فصلان من طبيب ، بل ذلك لا يدخلها أحد . فلماذا بنيت وتكلفت مئات الألوف من لبنات ؟ الحقيقة أنه لا يصح لنا أن نعي بالظواهر دون الجوهر . لوزارة زى أن الفلاح لا يشي إلا إذا عولج في مستشفى جميل عظيم ، فإذا يحدث لو عولج الفلاحون في خيام كما كان عليه الحال الماضي ؟

أذكر لحضراتكم أنه عندما كان قسم الرمد يرأسه الإنجليزي ، كان يرسل إلى الأقاليم خياماً ... ..

**مفكرة الشيخ المحترم فريد أبو شامى بك** - توجد خيام للاق في الأقاليم تعمل كمنشآت .

إن كل اعتبار يقدم لوزير المالية يدرس ويحس ويغض بمقتضى ٩٥٪ من قيمته .

إن الأموال ما جمعت ولا أخذت من دافعي الضرائب إلا كدبر في يعود على الدولة بالخبر العميم ، وما وصلت ميزانية الدولة إلى مئة مائة وخمسين مليوناً من الجنيهات ، منذ عهد الملك وميسر إلى عهد الملك فاروق ، إلا لنهض البلاد وترقى في جميع مراقبها .

**عقرة الشيخ المحترم أؤستاذ كمال البراءة سرحب - الأرقام تتكلم**

**عقرة الشيخ المحترم أؤستاذ إبراهيم زكي -** إن هذا الرقم الضخم لم تصل إليه الميزانية المصرية في سنة من السنوات . إن دافع هذا المبالغ يرحوا أن تنفق عليه لتحسين حاله ، ولرفع مستواه والأخذ بيده ، ولعمولة الموهوب وتعليم انقواء من الشعب الذين لا يستطيعون دفع نفقات تعليمهم .

هل جيت هذه الأموال للزينة والتفاخر ، أو جيت لتصرف على الشعب ؟

**عقرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك -** لقد أنفقوا أكثر من هذا

**عقرة الشيخ المحترم أؤستاذ إبراهيم زكي -** لقد أنفقوا هذا من الاحتياطى وفيما لا جدوى فيه . أبلغني أن مجمل مدينة القاهرة الملايين ويوم من المال هؤلاء المساكين دافعو الضرائب ؟ نعم ، أهنت هذا البقال ، وزين في أى الواس أهنت ؟؟ أنفقوا في الفرائض التي تستحقهم أنفقوا على حوى العلاج ودافعي الضرائب ، لا وفق مزاجكم . حسا البلاد ، وحسنوا معيشة الناس ، فإن صغار الموظفين لم يبق من حة بينهم وبين آسول - وأخشى أن أقول بينهم وبين غير آسول كذلك غير الحياه . فرقة بهم يا باشا .

وعلى أى حال ، فأنا سأذكر كلتي في الفلاء وفي مواد المعيشة إلا لا استحوواي القبل ، ورجائي أن يعلم دولة رئيس الوزراء أننى إنشأه كلتي هذه بذائع المصلحة للحكومة ولا من البلاد والبالس على عرشها . ( تصفيق ) .

**- الرئيس -** الكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم عبد أمين يوسف بك

**عقرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك -** كانت لي كلمة في مسألة ذكأ أريد أن أقولها .

**عقرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك -** حضرات الشيوخ المحترمين :  
أخى سأتكلم في ثلاثة مواضيع :  
الموضوع الأول : التعاون .

أفهم أن تكون المستشفيات مزودة بالأطباء الأزمين المختارين ، على أن يعموا صريبات عالية ، كما أفهم أن تكون ميزانية وزارة الصحة اثني عشر مليوناً من الجنيهات ، ولكني لا أفهم أنت يكون مرضى مستشفياتها عشر مليوناً .

أودع دولة وزير المالية أن يمنع هذه الوزارات المال اللازم لتتج غير البلاد ولخيركم .

إن الاعيادات حقبة كؤود ، فكل اعتد يطلب لمشروع يجب أن يحس وأن يدرس . ولو جرت الشركات أو المصارف أو المؤسسات العامة على النظم المالية النيفة التي تجري فيها وزارات ، لاقى أؤك لحضراكم أنها تلتق أبوابها حتاً بعد أيام معدودات .

خبروا مثلاً : مسألة المذمومات العامة ، إذ تقدم العطاءات من هذه المتافصات ، ثم خضع مظاريفها في موعد محدد ، ثم تخرج في كشوف العطاءات ، وترسل إلى جهة لأختصاص للاعتياد . وقد لا تراقى الوزارة عليها ، فيبقى الأمر ، ويكون قد مضى على ذلك وقت طويل ، وهذا ولا قيمة لهذا الوقت - مع الأسف - عند الحكومة المصرية . وهذا بلا شك تعقيد في الاجراءات . ولو تركت لأموال الدولة ، بدلاً من الرجوع إلى الوزارة المختصة ، وضياح كثير من الوقت في الأخذ والرد وجواز ضياح الأورق في الطريق ، لكن ذلك أجدى وأسرع وأفع ، ما دامت الوزارة ولية الأمر رفية ومهينة عليهم وواحدة في آياتهم .

إنه إذا ما احتاجت إحدى المستشفيات إلى بعض الأدوية ، وكانت المبالغ المخصصة لذلك قد نفذت ، ولحق إلى السنة التالية فإن العاملين بالعمل لا يستطيعون ذلك قبل الرجوع إلى الوزارة لطبب الانتهاء اللازم وأظن أن مثل هذا الأمر يجب الوقوف به عند حد .

حضرات الشيوخ المحترمين .

أودع وألح في الرجاء - لوجه الله تعالى وإصلاح هذا البلد - أن يكون هناك خطة مرسومة ، وأن يعطى كل من يخدمه تريف أمر حق قضا وإبرامه وحق البت فيه دون الرجوع إلى أولى الأمر في كل صغيرة وكبيرة . إن دولة القرائى باشا وزير المالية يقبض بيد من حديد على زمام وزارة المالية .

**عقرة صائب البروة محمود فهمي القرمشى باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية -** أنا لا أقبض على زمام الأمور بيد من حديد ، بل بيدي وحسب .

**عقرة الشيخ المحترم أؤستاذ إبراهيم زكي -** أقول إن دولته يقبض بيد من الصلب أو الماس الذي هو أشد الماعان صلابة ، فلا يصرف الدرهم أو الدينار إلا بمجاز . لا يا دولة الباشا ، إن وزارة المالية تجمع الأموال من دافعي الضرائب لتصرفها على مراقق الناس ومصالحها ، لا لتكتنرها .

شروع الثاني : السياسة .

شروع الثالث : ما وصلنا إليه من المركز الأدبي العظيم في الخارج .

ينبغي بالأمور ، أقول إنه مما لا شك فيه أن الحكومة اتجهت  
ديدة تتفق مع الأحوال البادية ، واتجهت نتائج عمومية . ولقد  
بم التعاون قدما كبيرا منه في المدة الماضية ، وفي بعد  
تتمثل : هل نحن في ظروف عادية يكفي فيها باتشاء حمايت  
، كأننا نعيش من منى السلام ؟ لا ، يا حضرات الشيوخ  
، فنحن في حالة تماثل حالة الطبيب الذي يعالج حالة نفسية شديدة .  
حالة لها أثرها في بناء الأمم أو هزائها . لذلك أرجع بحضراتكم إلى  
لدى سبق أن أديت منذ أربع سنوات من فوق هذا المنبر ، وطالبت  
ة باتجاهه والعمل به ، هذا الزاى الذى تكلمت عنه منذ الأربع  
يصل به الآن في الخارج ، وعلى الأخص في إنجلترا . فكل الرغم  
أبست بلدا زراعية ، وأنها تستورد المواد الأولية من الخارج ، فإن  
الحاجيات لم ترتفع هناك أكثر من ٢٠٪ أو ٣٠٪ عما كانت عليه  
لرب الأخيرة ، وذلك لأن الحكومة قد قللت جميع المؤسسات المختلفة  
ة الجمهور إلى إدارتها ، منها لظهور روح الاستياء في البلاد ، مما  
لى مكاتها ، وعلى تفكير الناس . وإلى مع تهدى العظم للجهود التي  
ها ، حكومتنا ، ما زلت أطالب منها المزيد لمعالجة حالة قد تسير بنا  
فوضى ، وربما إلى الهلاك . إنها حالة تقتضى من المسؤولين كل  
والهام .

أرجو من حضرة صاحب القولة رئيس مجلس الوزراء . يقطع النظر  
نام به من الأعمال ، ويقطع النظر عن تلك المبالغ الكبرى التي  
هت لمعالجة الأمراض الاجتماعية — أن يدرس هذا الموضوع ويبحثه  
، كبري نظمت إنجلترا حياتها الاقتصادية بحيث لم ترد أثمان الحاجيات  
ماسة فيها كما ذكرت على ٢٠٪ أو ٣٠٪ .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحفيظ — ما سبب ذلك ؟ وما  
يج الذي تراه ؟

فقرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك — سبب ذلك أن الحكومة  
لذ تقتضى الحاجيات الأولية عند الضرورة ، وإن هي رأت التجار  
الشركات تسمى استغنى ما في بيها من السلع الأولية المتلفة بالجمهور ،  
انتقها فوراً إلى بيها ، ثم تتولى تصريفها ، ولقد سبق أن حدث  
عمر مثل هذا ، ولا أحب أن أخوض في هذا الموضوع الآن ، لأن  
لأوفى عدم التكلم فيه في جلسة عليية . ولكني أؤكد لحضراتكم في أجاز  
٨٠٪ من المظاهر التي تقل على تطور التفكير عندنا إننا في مظاهر عارضة  
يرصحة ، وليست إلا تغطية لحالة استياء نشأت عن عدم تمكن الفقير  
أكلان موظفا صغيراً أم حاملأ أم طالباً أم زارعاً — من أن يعيش  
سنان .

أنا لا أريد من الحكومة أن تحبل الرأى الذى أبدته ، وإنما أرجوها  
أن تدرس الموضوع وتبحث ما يجري في الخارج في هذا الصدد ، وخصوصا  
في إنجلترا ، إذا رأت أن هذا يساعدها على تنقية الجو من العوامل غير  
الطبيعية التي تستغلها أنصار القوضى القضاء على حياتنا السياسية والاقتصادية  
وإلى مستعد بعد الدراسة أن أقدم لحضراتكم الأرقام .

إن أول ما كانت تفضي به إنجلترا هو التجارة الحرة ، ومع ذلك فقد  
اقتضتها الظروف العالمية أن تضع في بيها جميع المؤسسات الرئيسية .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحفيظ — هل يريد حضرة  
الشيخ المحترم سياسة التأميم ؟

فقرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك — نعم .

فقرة الشيخ المحترم عبد السلام محمد بك — أظن أن هذه السياسة  
انتبت في المواد الدوائية فقط .

فقرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك — فيها وفي غيرها ، وهذه  
حقائق وليست خيالا . إن المريض يمرض مستصفا قد يلجأ إلى رهن أملاكه  
ك يالجأ لنفسه ، ونحن هنا في مركز المريض المحتاج للعلاج كي يصفو الجوى  
من العوامل النفسية التي تستغل ضدنا . وإنه من الخطأ أن يفهم أن البلاد  
تقيرت من حال إلى حال ، فالديانة الإسلامية والديانة المسيحية لا تتفقان  
مع آراء شعبة قليلة مفسدة .

وجديرني في هذه المسألة أن أشير إلى شيء آخر أرى من واجبي القوى  
أن أظنه ، ذلك هو الحركة الصحية التي قامت في مصر ، وهي جزء من  
اتحاد العام ، وقد تحدث بها الأجانب جميعا في كل مكان كشيء لم يكونوا  
ينظرونه ، حتى لقد أعاد بعض الاقتصاديين نجاح القطن بالزراعة البحرية  
إلى سياسة التطهير الصحي التي قامت بها الحكومة حيث زاد محصوله  
زيادة كبيرة .

انتقل الآن إلى النقطة الخاصة بالسياسة ، فأقول إن السياسة :

العالم مصير إرادة عظيم جدا . ومصر إذا ما نظمت وسائر  
فستجد من الإيراد ما يساعدها على دمر وفاتها الشديدة التي  
على رفاة البلاد . وأظن أن الذين سافروا من حضرة  
لاحظوا ما تقوم به الحكومات المختلفة في تحسين نتائج  
الصحة ، سواء كانت في الجبال أو على البحيرات

الرئيس : - إن أمين بك يقول لكم أنهم كانوا يعتقدون هذا ، وقد سمعهم يقولون هذا ، أفلا تصدقونه ؟

**قصة الشيخ القرم محمد أمين يوسف بك** - وبعد أن أقر البرلمان مشروع صرف ٣٣ مليوناً عن الخجيات ، أحس الجميع بمركز مصر وعظمتها . حقاً إن الملم لم يصرف منه إلا قليلاً ، ولكن الذين حضروا المؤتمر البرلماني كانوا يعتقدون هذه العظمة . وأستطيع أن أقول إن من سافروا إلى البلاد المختلفة قبل هذا العام لم يصادفوا إلا كرام الذي صادفناه هذا العام . وإن معالي رئيس المجلس يشرب ذلك ، لأنه حضر بنفسه المؤتمر البرلماني .

هناك حادثان كان لهما أكبر الأثر في بلوغ مصر هذا المركز الأول العظيم ، أولهما مظهر الحكومة في تصرف تزيه يتعلق بالشركات ، وكان له أقوى الأثر في الخارج . ذلك أن الأشخاص الذين اقتضت الحكومة الإجراء الشرعي ضدهم كانوا من أصدارها ، وهذا شيء نغزبه .

إنني أعتز على كثير من التصرفات ، ولكن الحقائق يجب أن نذكر بأثرهم من أي اعتبار .

إن مركز مصر الآن أحسن منه في أي وقت مضى منذ عهد الحركة الوطنية ولذلك أرجو أن يستغل هذا المركز ، وأن تزداد عوامل الدعاية في الخارج ، حتى تفهم الحقائق في كل مكان ...

**قصة الشيخ المكرم السبر أحمد باشا بك** - أحب أن أذكر مصدر هذا التحسن في سمعة مصر ، وهل كان وليد شيء معين ؟

**قصة الشيخ القرم محمد أمين يوسف بك** - نعم ، كان وليد شيئين أولهما الاهتمام بصلصة الطبقات العاملة والفلاح واثانها طولية الجيش المصري في الميدان . وهذان هما العاملان الرئيسيان اللذان أوجدا مظهر الكرامة في الخارج .

فإننا تكلمت في هذا الموضوع ، أردت أن أصل إلى النتيجة التي أرجو من رئيس الحكومة أن يبنى بها ، وهي ألا تضيق الفرصة ، لأن الجو مهيأ لمصلحتنا في كل بلد من بلاد العالم ، ويجب أن نستغل للدعاية الصحيحة لقيمتنا .

لذلك رأيت من واجبي أن أبدي هذه الملاحظات ، وأرجو أن تنفذ في القريب العاجل .

( تصفيق من البين ) .

**قصة الشيخ المكرم محمد محمد باشا** - حضرات الشيوخ المحترمين ، أردت أن أتحث إلى حضراتكم البلية من السياحة ، لأنها مودة كيرة . بلطب الآلة إلى البلاد ، وخاصة للحصول على العملة الصعبة التي تحصل

وأؤكد لحضراتكم - وأحاطب الآن معالي وزير الصحة الذي يتبر المشرف الأول على القسط الصحية في البلاد - أنه لو أرسل مندوباً يزور بلاد المياه المهدية ، التي يقابل الناس عليها ، ويرى ما يعمل هناك لاجتذاب السياح وبقاتهم في هذه المدن ، لعمل على إزاحة المراقيل التي تعترض السائحين .

إننا نريد زيادة الإيراد ، وهذا ليس قاصراً على حوان ، لأن في بلادنا آثاراً عظيمة تجذب السائحين ، وهي ثروة تركها لنا الآباء ، فيجب أن نوجه عنايتنا لقتضاء على كل المراقيل التي تمنع السائح من المجئ إلى مصر ، وهذا أمر من السهل الوصول إليه .

حقاً لقد قامت ظروف - لا تتحمل الحكومة نتائجها - عطلت السياحة في العامين الماضيين ، منها ظهور وباء الكوليرا في السنة الماضية ، وظروف الحرب في هذه السنة . ولكننا نرجو أن تتغير الحالة في المستقبل القريب ، وأن يزيد الإيراد من السياحة .

إننا لا نستطيع أن نزيد إيراداتنا ، ولا يمكن أن نأتي بثروة تعجب بها رغبات الأحزاب في الترفيه عن البلاد ما دامت بلادنا غير صناعية ، مع أن في استطاعتنا - على الرغم من العوامل الوقتية - أن نند أنفسنا لمواجهة الظروف المقبلة . ولهذا أترح أن ينشأ بيجار مكاتب الموظفين هيئة أهلية تؤلف من جميع الأحزاب ممن لم يدركوا بذور السياحة ومن اعتادوا السفر إلى الخارج ، لأنهم يستطيعون أن يرشدوا الحكومة إلى الوسائل التي تعود عليها بالخير ، ذلك لأن الموظف - مهما تكن حرية - مرحوس لرئيسه ، ولا يستطيع أن يقوم بمهمة بل الوجه الأكل .

أنتقل بعد ذلك إلى النقطة الثالثة الخاصة بنظام مصر في الخارج . إنني حين أتكلم في هذه النقطة ، أتكلم فيها كعصري يفتخر بما رأى . وليس هناك مصري سافر هذا العام إلى أوروبا إلا وشعر بارتفاع مركز مصر ارتفاعاً لم يشهده في السنين الماضية ...

**قصة الشيخ القرم الدكتور محمد عبد الوهاب باشا** - بسمك يا أمين بك .

**قصة الشيخ القرم محمد أمين يوسف بك** - ولقد حدث هذا عن إذ أن الأجانب كانوا يعتقدون أن الأغنياء لا يهتمون بطبقة " محلول لم يشأ ، بل ياملونهم بمعاملة السيد السود ...

الكرم محمد محمد بر باشا - من قال هذا ؟

الكرم يوسف بك - أنهم كانوا يعتقدون هذا حتى في الذي سمعته ؟

المواصلات - هذا ما أدنى به مدير السياحة ، بعد سقوطه أسابع وبعد نفقات صرفت نحن أروح إليها الآن من كل وقت مضى .

(تحل عن الرئاسة حضرة صاحب السعادة رئيس المجلس ، وتزلاها حضرة الشيخ المحترم أحمد علي باشا وكيل المجلس) .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

إن أمور السياحة ليست في حاجة إلى أن يرسل مديرها إلى الخارج ليقاها عبارات معروفة لكل شخص .

إن أول ما يجب على الحكومة إذا أرادت حقاً أو إذا كانت تنصد إلى البروز بالسياحة أن توفر الفنادق ، وهذا أمر سهل . فلما إن شجع الأفراد واشتركت في إنشاء الفنادق ، وطرق التشجيع متعددة ، منها مثلاً أن تمنحهم لفافاً مطوية وهداية قليلة ، وإما أن تمنحهم أيضاً في الجهات الشبكية التي تريد أن تنم فيها فنادق ، إلى غير ذلك مما لا يحسن في حضراتكم .

الأمر الثاني أن تتصرف الحكومة إشفاقاً جدياً على أسفار الفنادق ، وكل من يعرفون وكالاً رأى في هذا الصنف كيف استغل أصحاب الفنادق بالاسكندرية بالجور ، وكيف ساموه العذاب ، وروا الأجر إلى حد غير معقول ، حتى ارتفعت الشكوى من مصر والخارج من غلاء الفنادق . وعند ما كان صراحة عبد الجيد بدر باشا وزيراً للتجارة ، استمع إلى شكوى الجور وقام بعمل أشكره فيه في غيبته . فقد أصدر ترقية نشرت في الجرائد المصرية ، ولكن جرى القضاء بأن يترك مساهمة الوزارة بعد أن وضع تلك الترقية بمنحة عشر يوماً ، فدفنت .

وتوجهت يسؤال إلى معالي وزير التجارة ، أسأله عما تم وعمر ١٦ روى في أمر هذه الترقية ، فأجاب بإجابة كان غيرها السكوت .

وما يدعو يحناب ذلك إلى تشجيع تقديم الساعين تسهيل الحصول على التأشيرات ، أو إجازات . فكل من يريد الحضور إلى مصر يجد صعوبة تامة ، لأن القاصد إلى كل من حق التأشير على جوازات الأجانب للدخول إلى البلاد إلا بعد استئذان مدير الجوازات في القاهرة .

عقبة الشيخ المحترم محمد سربر باشا - لقد تغير هذا النظام .

عقبة الشيخ المحترم محمد سربر باشا - متى كان ذلك التغيير يسير ؟ دعونا ننظر . أنا لأريد إجابة أو تهميراً ، وإريد نصيحة وصلاً . وإدارة الجوازات ما كانت تعطي هذا التسهيلات ، إن كنتون من أن ذلك الساع يعرف شخصاً في مصر . وأؤكد لحضراتكم أنه لو طلب مني وأنا عضو في مجلس الشيوخ - إذا أردت السفر إلى الخارج - أن أعرف شخصاً في أروا ، أو لوقت ما عن الإجابة . لذلك يجب على الحكومة أن تفي تلك الإجراءات إذا كانت تقصد إلى النهوض بأمر السياحة .

عليها كل صعوبة وشق الأتقى . ويقتضين الانصراف أن أقول إن الوزارة الثالثة هي أول وزارة ذكرت في خطاب العرش أنها تبنى بأمر السياحة ، لأنها مورد من موارد الدولة القومية . ولم تنس الوزارة في خطاب العرش الأخير أن تشير إليها وإلى العناية بها . ثم ما أزدحم به هذا الخطاب من مشروعات ضخمة وخطيرة ، مثل توزيع قلاوي الشعب والهداية بالإقمار القلبية ، والحفاظ على الجواميس المنزلة ، وعدم بيعها إلا بعد انتهاء موسم حلبها !!!

هذه المشروعات الخطيرة التي قدمتها الوزارة الثالثة في خطاب العرش ، والتي ذكرت لحضراتكم الآن ، لم تنمها ولم تعرفها عن أمور السياحة . ومع ذلك فإن هذه الهداية التي كرت ذكرها الوزارة لم تعد الذكر ، ولم تخذ مظهراً خارجياً يدل على أن الحكومة قمت في سبيل هذه الأمور بشئ من متح فريد .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

كانت أمور السياحة قبل إنشاء مصلحة السياحة موكولة إلى الشركات والأفراد ، فقامت بهذه الأمور خير قيام ، ومنحت سبل الزيادة للبلاد ، فأقامت الفنادق في مصر والاسكندرية والأقلام وأسمان ، تلك الفنادق التي يساهم بها العالم اليوم . واتخذوا في سبيل ذلك كل ما يمكن اتخاذه ، دون أن يلبوا الحكومة ، أو أن تدم لهم يد المساعدة اللازمة .

وإلى كهرى صميم أشر بعظمي الشكل هذه الشركات ولا فراد الذين أدوا للبلاد أكبر خدمة ، لأنهم مهووا بالمال الخارجى أن يقف على ما ساهموا به في سبيل المدينة . وعلى ما في بلادنا من آثار تدل على مدى جهلنا ، فاعلت وزارة التجارة ، وماذا فلت مصلحة السياحة بالقياس إلى ما قامت به تلك الشركات ؟ لم تفعل شيئاً إلا أنها حدثت جيشاً كبيراً من الموظفين ، وضاع بسبب مرتباتهم مبالغ كبيرة لخزينة الدولة نحن في أشد الحاجة إليه . وبما يجب ذلك صرفت مبالغ طائلة تحت ستار الهداية ، ولا أدري أية فائدة جنتها البلاد من هذه الهداية أو أية فائدة عادت عليها من صرف هذه المبالغ . وأظن - إن لم تخفى إلذاكرة - أن هذه المبالغ انحصرت كلها في قارصت من أربعين ألف جنيه في العام الماضي إلى ستين ألفاً هذا العام .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

تشجيع السياحة من الأمور المستحقة للصبة ، وليست بحاجة في مصر لأموال كبيرة ولا لجهود ، ذلك أن الطبيعة هبات لمصر جواً بدلاً ، وترك لنا الجلود آثاراً قيمة سرور بها الناظرين . وما علينا إلا أن نستغل طوبى المناخ ، ونستغل ما تركه لنا الحدود من آثار . وهذا هو كل ما في الأمر ، فإذا راجع إليه هذا الاستغلال ؟

أرسلت مصلحة السياحة مديرها هذا العام إلى الخارج في مؤتمر السياحة ثم عاد وأتى ليحدث إلى إحدى الصحف كأن أدل حديث أقل به ، قال فيه إن المؤتمر من تسهيل التأشير على جوازات السفر وتحسين طرق

هذا المشروع أيضا ، وانتهت حاية وزارة التجارة بالاقتصار على إرساء مركب حصى بجانب شاطئ مرسى مطروح ، وبذلك تمت نعمة وزارة التجارة على مرسى مطروح ، فأصبحت من المصايف السالفة التي يؤمها الناس من جميع أنحاء المعمورة ، لأن مرسى حاكوما سوف يرسو على شاطئها في الصيف !!!

هذه ليست السيل أيها السادة للنهوض بأمر السياحة .

ولقد رأيت صورة نشرتها الصحف في منتصف الصيف الماضي ، وفيها سأل وزير التجارة والصناعة يعقوب فياض المقام والمصايف يبحث عن مصيف جديد ، ولله كان يبحث عن أكثر من مصيف واحد .

ولقد أخذت الشفقة على معالي الوزير ، لأنه يحب الصحراء في الصيف ومعه لثيف من كبار الموظفين يكبدون أنفسهم عناءا شديدا ، ويضجون أوقاتهم ، فبالأريد ولا ينفع ، وبخاصة أن في أنحاء البلاد تمسك المصايف الجديدة ، ولم تنضج اشوائها المعمرية على طولها دون إيجاد مصايف جديدة ، بدلا من البحث ورأها في جبل المقطم والمصايف ليحبب إليها المصطفين من القهرة والاكندرية .

هذه ملاحظات عنت لي ، فأبدت لها عرضا . وإلى كبير الزجاء في أن يهض بمعاينتها وبمعا صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بوصفه بملا الحكومة ، خصوصا وقد نفي خطاب الترش بأمر السياحة ، كما أتى شديد الأمل في أني سأنتف نريبا على هذه المصبة ، لأشكر لولاه جهوده في هذا السيل .

( تصفيق ) .

( عاد إلى تولى الرئاسة حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا ) .

**عقرة التي أقرضت أستاذ السرد أحمد أباطر** - فوجئت بالأمر من سعادة رئيس بأنه عرض على المجلس مشروع الجواب على خطاب العرش لماقشة ، ولهذا لم أجده من وقتي ما يكتب لأنت أنصفه تصفيع الباحث . فلما تكلم الآن ، فبأنى أن أعاون الحكومة في معالجة ما نراه في بعض الجهات التي لا يذهب إليها الوزراء ولا يراها بعض كبار الموظفين . وغاية ما أقصده من الملاحظة التي سأبديها هو مجرد الدعوة على رفع شأن البلاد ، متفقا في ذلك مع الرغبات الطيبة التي تتبدل الحكومة على تحقيقها .

تألف البلاد من الريف والحضر . فالحضر يسكنه أولئك المحضرون في المدن الكبيرة المعروفة التي لها مجالس بلدية تدير شؤونها ، وتشرف عليها وزارة الصحة مع وزارة الداخلية إلى حد ما .

هذه أمرا أخرج من متاعهم ، فهم يعمدون صعوبة كبيرة في الخروج من الدائرة الجبركية ، وذلك للأجرامات الشديدة المادية في تفتيش متاعهم ، لأن رجال مصابة الجمارك يبتزونهم كهريز للفتنرات . وقد حدثت من أبق روايته تفتي بنفس عن سيدة حضرت في الدام الساغى من الخارج لقضاء بضعة أسابيع في مصر ، وكانت قد أوصت قبل حضورها على توب وحدها بتفتي مع لون التوب ، ولكن لم تيسر لأصنع إعادتهما في الوقت المناسب . فطلبت منه أن يرسلها بصوتها على القاهرة . وحدث بعد حضورها لمصر بأسبوعين أن أرسل المصنع ثوب والحذاء ، فرفضت مصانعها لجمارك الإفرنج أنهما ، وأبت تسليمهما إلى تلك السيدة ، رغم أنها عرضت على المصلحة استعدها لغير ما يستحق عليها من رسوم . ثم اتضح أن سبب عدم الإفرنج ضما أن المصلحة توجب في هذه الحالة استخراج إذن استيراد . ولعل هذا ليس إليها التوب والحذاء إلا بعد أن توسط لها رجل كانت له كلمة مسدوعة في المصلحة ، وكان ذلك قبيل سفرها . وكان من سوء حظ البلاد أن كانت هذه السيدة من أصحاب الكلمة المسدوعة والمكافة المعروفة في بلادها . فإذا يكون وقع هذا الحادث على السائحين إذا نشرت مثل هذه الأخطاء هناك ؟

وهناك مسألة أخرى يجب أن تفتي بها الحكومة ، وهي مسألة تخفيض أجور السلك الحديدية ، فلا شك أن الأجور عالية . وقد ذكر سعادة وكيل وزارة التجارة في أحد تقاريره لجنة بحارة القلاذ أن أجور السلك الحديدية في مصر أعلى منها في أي بلد من بلاد العالم . ومع هذه الشهادة أظن أن من حق أن أطلب إلى دولة رئيس الحكومة أن يفتي بخفض أجور السلك الحديدية تنجيها للسياسة .

وتمة مسألة أخرى هامة جدا ، وهي المصايف والمشاقي ، وأمرها عجيب ، فإن مصلحة السياحة تفتي بالمصايف صيفا والمشاقي شتاء . وكان من الرأجب أن تفتي بالمشاقي صيفا وبالمصايف شتاء . ولا أريد أن أطلب على حصرناكم الحديث في هذا الموضوع ، لأنني إذا تكلمت عن حلول وما نزل بها من مصايف فستغرق ذلك نبي وقتا طويلا . ولكني بودنا أن نسال مصلحة السياحة عما فعلته في تحسين حالة مدينة حلوان ، أو عن مظهر بسيط لوجودها في مدينتي أسوان والأقصر . فلماذا فرض أن قام بشهر الشركة التي تكلف فندق " كراكت " و " وتر بالاس " غريبة في درهمدين القندين . فلماذا يبقى لنا في مدينتي الأقصر وأسوان ؟ لا في لنا شيء وليس هناك ما يدل على وجود أثر لمصلحة السياحة في أسوان أو الأقصر ، تلك المصلحة التي لها مدير ، وكان لها مستشار ولديها جيش حرمر من الموظفين .

وقد ألتى حقا أنني في هذا الصيف رأيت معالي وزير التجارة يفتي بحاية خاصة بمصيف مرسى مطروح ، فقد ذهب إليه ومعه كبار الموظفين ، وبمخرا فيا يجب عمله ، وأعلموا في الناس أنهم سيتبعون فسنفنا نلما مثل " كاريو سانت سينانو " ، ليكون توافد الصيف ، ثم انكش هذا المشروع بعد أسرع إلى توسيع القندق المتواضع القائم به بواسطة بعض الغرف ، فقلنا خيرا ، شيء غير من لا شيء . وبعد أسبوع انكش



ولقد كانت هناك ديون على البلدية تمسح بها على أقساط برأ فاحت.  
وعندى بيانات من البلدية تمل على أن البلدية قد سددت هذه الديون بعد  
أن بلغت فوائدها أكثر من نصفها ...

**مفكرة صائب الدروغ محمد فهمي القرائشي باشا (رئيس مجلس الوزراء)**  
لعل حضرة الشيخ المحترم يعرف أننا خفضنا نسبة هذه الفوائد في سنة ١٩٤٥

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ السراج محمد باطل** - هذا صحيح ، وإن  
أعرف ذلك . ولقد كانت القائمة ٦٪ ، خفضت إلى ٤٪ ، ثم نزلت  
من ستين إلى لا شيء .

وأذكر أني طلبت إعفاء البلديات من دفع بقية هذه الديون ، حتى  
تستطيع أن تصرف هذه المبالغ على المرافق المختلفة كإصلاح الطرق بالمكمام .

ومن عجب أن ميزانية البلدية يصرف أكثر من نصفها على الموظفين ،  
فأصبحت لا تؤدي الفرض الذي خصصت له ...

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحفيظ** - هل يريد حضرة  
الشيخ المحترم أن يقول إن ما دفع أكثر من الدين ؟

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ السراج محمد باطل** - نعم ، إن ما دفع فعلا  
أكثر بكثير من الدين . ولدى الأرقام التي تخيل ذلك ، وفي استطاعتي  
إحضارها لحضراتكم . وإن من بين هذه المبالغ ديون قديمة جدا .

انتقل الآن إلى الكلام عن حالة الريف ، بعد أن تكلمت عن الحالة  
المؤلمة في الحضر . فقد طلب من الوزارة أن تقوم بعمل من الأعمال ،  
فتقوم به ذرا الرمد ، ليقال إنها قامت بالعمل الذي طلب منها . وفي هذا  
كما قال حضرة الزميل المحترم الأستاذ إبراهيم زكي إعلان سيء ودعاية غير  
طيبة ، فهي مثلا تبنى مجموعة صحية أو تنشئ مزرعا اجتماعيا ، وتبنى هذه  
المجموعة أو هذا المركز قائما دون تعيين طبيب . وهذه دعاية سيئة ولا شك  
وسوء تصرف .

كذلك وجدت في بليس أن المسافة بين المستشفى والمجموعة الصحية  
لا تزيد على ٥٠ مترا . ويسرن أن يدخل إلى قاعة الجلسة في هذه اللحظة  
معالي وزير الصحة ، فيسبح ملاحظي .

أعود أقول إن المسافة بين المستشفى وبين المجموعة الصحية في بليس  
لا تزيد على خمسين مترا على السكة الزراعية ، وكان من الأفضل إقامة  
المجموعة في جهة أخرى بعيدة عن المستشفى ، ليستفيد من ذلك - في سر  
وسهولة - أكبر عدد من الأهالي .

وقد ألفت نظري الشيء الكثير ما أراه من التقصير الشديد في حالة البلديات  
التي تشرف على المدن التي يسكنها المتحضرين . وأعتقد أن بعض هذه  
المدن لا يهد إليها وزير لبيت فيها ويقف على حالتها كدينة لزرة زيق  
أو دمياط أو مطيا ، ذلك لأنني رأيت المياه تتدفق من الأنابيب في كثير  
من الشوارع المهمة في تلك المدن ، ثم مضت ساعات وساعات دون أن  
تعالج هذه الحالة بسبب عدم وجود أنابيب مدونة في مخازن بلدية المدينة ،  
ولأن هناك جهات أخرى حدث بها هذه الحالة التي وصفتها .

**مفكرة صائب الدروغ محمد فهمي القرائشي باشا (رئيس مجلس الوزراء)**  
لم أفهم له وجه الضبط مسألة الأنابيب .

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ السراج محمد باطل** - هناك أنابيب كثيرة  
في شوارع تلك المدن تنكسر . فتتدفق منها المياه وتم الشوارع ولا تعالج  
سريعا .

**مفكرة صائب الدروغ محمد فهمي القرائشي باشا (رئيس مجلس الوزراء)**  
حسنا ، لقد فهمت المقصود الآن .

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ السراج محمد باطل** - هذه حالة تنهدها  
في كثير من الحالات ، أرجو العمل على علاجها عاجلا حاسما . وقد رأينا  
رجال البلدية حونا لا يحدون الأدوات اللازمة لإصلاح الحالة يصعدون إلى  
ملاج موقت ، بأن يضعوا وندا يلقون حوله جزا من المطاط ، ثم يدفعونه ،  
وبعد قليل يعود الحالة إلى ما كانت عليه من تدفق المياه في الشوارع .

هناك أيضا ما كينت التور والمياه في بعض المدن الكبيرة كالقازيق  
ودمياط ، وهما من البلاد التي رأيتها في الصيف الماضي . في دمياط  
امتنع التور وامتنت المياه ثلاثة أيام ، لأن السكيات استنفدت قوتها .  
كذلك رأيت أن مدينة القازيق تار نصفها ، ولا تبار نصف الآخر ، ذلك لأن  
القوة المولدة للكهرباء لا تفي بحاجة البلد . كذلك أديوي في المدينة ،  
لا نستطيع سماعه إلا بعد الساعة العاشرة مساء ، حيث يكون عدد من  
المازل قد أطفأ أنوارهم ، فتوافر حينئذ القوة الكهربائية التي تكفي للراديو  
والاستماع إلى الإذاعة . ولا شك أن هذه حالة مؤلمة يجب علاجها .

كذلك ألفت النظر إلى وجوب العناية بنظافة الشوارع والطرق ،  
لأن قذارتها لا حد لها ، وبخاصة وقد تراكمت فيها الأتربة . ويمكن أن  
تبرهية في أحد الشوارع ، كي تثير الغبار الذي يؤذي المسافر والمجالس  
على الأرنازي في الحال العامة ، فلا يمكن أن تستنشق هواء قيا إلا بعد  
عشر دقائق .

لقد بحثت ميزانية بلدية القازيق ، فرأيت أنها تبلغ ١٠٤,٠٠٠ جنيه ،  
يتناول الموظفون منها نحو ٥٨٪ ، ويصرف الباقي على مرافق البلد .

ولكن الحال تبدل الآن، ويظهر أن ذلك لقله مدمم. ولا شك أن هذه الماثر تؤثر في النفوس، وبخاصة في مدينة القاهرة، مما يحبطنا نحن الشيوخ نطالب الحكومة بعناية بهذه الأمور.

في العام الماضي وفي أيام انتشار الكوليرا، أمضيت أكثر وقتي في مدينة الزاويق. وبدمعني أني رأيتها وقتئذ أنظف كثيرا من المرة. وتأهيك بأعمال الحفر في ميدان الخديوي إسماعيل التي ظلت وقتا طويلا ومضى عليها عدة أشهر ولم تنته بعد.

فلذا كانت ميزانية مصلحة تنظيف النفايات التي يتطلبها إتمام أعمال النظافة، فأرجو مضاعفة هذه الميزانية بحفاضة على الصحة العامة، لاسيما إن أبر الكبار الواحد وصل في بعض الأحيان إلى نحو أربعين قرشا في اليوم.

**الرئيس** - اتينا الآن من مناقشة مشروع الجواب على خطاب العرش. وأرجو أن تكون ملاحظات حضرات الشيوخ المحترمين موضع عناية الحكومة.

والآن هل توافقون حضراتكم على مشروع الجواب على خطاب العرش الذي عرضه على حضراتكم حضرة الشيخ المحترم المقرر بكواب على خطاب العرش.

(موافقة الإجماع).

**الرئيس** - إذن يقرر المجلس بالإجماع الموافقة على الجواب على خطاب العرش.

وهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة، هل أن تكون الجلسة المقبلة يوم الاثنين ١٢ صفر سنة ١٣٦٨، الموافق ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨، الساعة الخامسة مساءً؟

(موافقة).

(رفعت الجلسة الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساءً).

وقد قدمت سؤالا لتعميم المياه، وبخاصة أن عملية المياه في الزاويق جددت وأصبحت ذات قوة كبيرة. ومع ذلك فإن هناك قرى وبلادا داخلية في حدود مدينة الزاويق لا تصل إليها المياه. وقد سألت قليل من إن وصول المياه يقتضي صرف نحو نصف مليون من الجنيات، في حين أن "الحفنة" لا تتكلف أكثر من مائة جنيه، وبذلك يمكن توصيل المياه إلى تلك القرى والبلاذ.

لقد سألت الثيلة حضرة الشيخ المحترم أمين يوسف بك عن العناصر التي رقت سمعة مصر في الخارج، وكنت متظرا أن يقول إن من بينها رفع مستوى المعيشة في الريف....

**حضرة صاحب المرونة محمود فهمي التراسي باشا (رئيس مجلس الوزراء)**  
المناقش حضرة الشيخ المحترم مسألة التكاليف التي قبل إنبا مبلغ نحو نصف مليون من الجنيات.

**حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد باط** - لم يتسع لي الوقت لهذه المناقشة. وقد كان سعادة الرئيس ورائي يلاحظ بأن اللاحقة الداخلية لا تميز التمييز الطويل على الإجابات عن الأسئلة.

**الرئيس** - ليس الرئيس شأن في ذلك، وإنما اللاحقة الداخلية هي التي تخضع لهذه الأحكام.

ويمكن لحضرة الشيخ المحترم أن يقدم استجوابا في هذا الموضوع.

**حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد باط** - لا أريد أن أتكلم طويلا، وإنما أردت أن ألفت نظر الحكومة إلى بعض الملاحظات التي تسوق، حتى تعمل على علاجها.

وقبل أن أخرج مكاني، يقتضي ضميري الإشارة إلى مسألة الأثرية التي تراها في الطرقات والشوارع وعلى الأعمدة، وأنا رجل مفرغ برياضة المشي على الأقدام. حقا لقد شاهدنا كثيرا من الطرقات والشوارع مملوءة بالآثورة والفانذورات. وكنت أرى كثيرا من الكاسمين يقومون بتنظيفها،

# الْجَسَسُ الشَّبُوحُ

## دور الانعقاد العاды الرابع والعشرون.

### مضبطة الجلسة السادسة

المعقودة علنا يوم الاثنين ١٢ صفر سنة ١٣٦٨ ، الموافق ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨

#### ملخص

##### درم الصنة

- ١ — إيجازتان ... .. ١٠٦
- ٢ — التصديق على مضبطة المجلسين السابقين (٧ و٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨) ... .. ١٠٦
- ٣ — تكرف رئيس المجلس وبلغة الحواب عل خطاب العرش بإله الملكية ، لزم بحواب المجلس عل خطاب العرش —  
الطق الملكي السابق ... .. ١٠٦
- ٤ — ثلاثة مراسيم بمشروعات قوانين :  
(١) مرسوم بمشروع قانون بتعديل ماهيات ضباط الصف والساكر المجتدين ... .. ١٠٧  
(ب) مرسوم بمشروع قانون بفتح امتداد إضاق إلى ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه في قسم ٨  
"وزارة المعارف السومية" ، فرع ٣ "دار الآثار العربية" ، باب ٣ "أعمال حديدة" ، لحفظ وصيانة  
المجموعة الأثرية التي وقع عليها الاختيار من شققات المنظورة المذكورة على إبراهيم باشا ... .. ١٠٧  
(ج) مرسوم بمشروع قانون بفتح امتداد إضاق في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه  
في قسم ٢٠ "إمارة غلا الحينة" ، لتسوية التجاوز المتوقع في امتداد القسم المذكور ... .. ١٠٧  
إسالتها مباشرة إلى بلغة المالية ... .. ١٠٧
- ٥ — اقتراح بمشروع قانون مقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن الزاوي بك ، بمنح الأجانب من تملك الأراضي الزراعية  
والقطارات في الملكة المصرية ... .. ١٠٧
- إسالة إلى بلغة الشؤون الدستورية ... .. ١٠٧

## دفء الجلسة

٦ - أمة :

( أ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم إسماعيل صديق باشا ، عن حقيقة المفاوضات بين مصر ورومانيا ، وهل لدولة رئيس الوزراء العراقية للبلاد العربية للقتال حتى النفس الأخير من أجل بالاحتفاظ بالثروات التي يرت مع مصر - تأجيله أسبقاً ... ١٠٨ ...

( ب ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت ، عن اجراء المفاوضات التي وجدت الحكومة العراقية بالوصول إليها لفتح اتفاق تجاري - الإجابة عنه ... ١٠٨ ...

( ج ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت ، عن المسألة التي تدفع بها الحكومة ثمر المواد القابلة للشركات المودعة لها - الإجابة عنه ... ١٠٨ ...

( د ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت ، عن إيداع إحصاءات التجارة الخارجية من أبريل إلى يونيو من يونيو إلى ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، وإصلاح الصادات والواردات مع البلاد التي تتجرع مع مصر - الإجابة عنه ... ١٠٨ ...

( هـ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة والمالي وزير الداخلية ووزير الأشغال العمومية ، من حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك ، عن القضاء على وجود ما يمنع الناس من السير على أقدام الشوارع - الإجابة عنه .. ١٠٩ ...

( و ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المعارف العمومية ، من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد الحليم الزامل ، عن تحقيق وعد دولة رئيس مجلس الوزراء قبل الأستاذ الذي أشرف على وضع رسالة " القرن القصص في القرآن " ، وما تستفده الوزارة من تدابير حماية الدين الإسلامي من الذين يتجهون عليه - تأجيله أسبقاً ... ١٠٩ ...

( ز ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المواصلات ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، عن إتمام الطريق بين بون سيد ودمياط - إيداع الإجابة عنه ، فنياب حضرة الشيخ المحترم ... ١٠٩ ...

( ح ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المواصلات ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، عن إتمام الطريق الموصل بين طلف المزة والقضاية - إيداع الإجابة عنه ، فنياب حضرة الشيخ المحترم ... ١١٠ ...

( ط ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة والمالي وزير المالية ووزير التجارة والصناعة ، من حضرة الشيخ المحترم محمود عسب بك ، عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لحماية الساعات المحلية - الإجابة عنه ... ١١٠ ...

( ي ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير التجارة والصناعة ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، عن إضفاء الزاويين من توريد القمح المطلوب منهم عن سنتي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ - إيداع الإجابة عنه ، فنياب حضرة الشيخ المحترم ... ١١١ ...

( ك ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير التجارة والصناعة ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، عن تجنب اجزاء من بحيرة المزة الواقع بين قرية البرج وصيدى شطا وإصلاحه - إيداع الإجابة عنه ، فنياب حضرة الشيخ المحترم ... ١١١ ...

٧ - مشروع قانون يجيز تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بتم كروم بالإسكندرية إلى جمعية النهضة القومية للتربية الإسلامية بالإسكندرية لمدة عام سنوات ، بإيجار اسي كدود بينه وأحد سوايا ... ١١١ ...

ملحق رقم ١٠

تقرير لجنة المالية

الموافق له مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة ثالثة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالتمه بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى ... ١١٢ ...

## درج الصفحة

٨ - مشروع قانون بتحديد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة يتعدو النيا إلى جمية الزرق بالحواش - بالنيا لجهة خمس عشرة سنة ،  
بإيجار اسمي قدره مائة طلم سنويا ... .. ١١٢

تقرير لجنة الملكية  
طوبى رقم ١١

الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مخالفة مادته مادة قاعة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالإسم مع  
مشروعات القوانين الأخرى ... .. ١١٢

٩ - أخذ الرأي على مشروعات القوانين الآتية :

( أ ) مشروع قانون بفرض رسم امتناع عن طلبات الترخيص في قيادة طائرة أو منارة جوية يمكن أن يكون أو رئيس  
في الموطن ... .. ١١٢

( ب ) مشروع قانون بشأن تسجيل السفن التجارية ... .. ١١٢

( ج ) مشروع قانون بإنشاء صندوق لإدخال لخرق الضمان الحر ... .. ١١٢

( د ) مشروع قانون بتحديد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بقسم كروز بالإسكندرية إلى جمعية البقية القوية الخيرية  
الإسلامية بالإسكندرية لمدة ثمان سنوات ، بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنويا ... .. ١١٢

( هـ ) مشروع قانون بتحديد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة يتعدو النيا إلى جمية الزرق بالحواش لجهة خمس عشرة سنة ،  
بإيجار اسمي قدره مائة طلم سنويا ... .. ١١٢

الموافقة عليها دفعة واحدة بالثناء بالإسم ... .. ١١٢

١٠ - مشروع القانون المدم من حصة الشبح المحترم زكريا مهران باشا ، بجوريل البنك الأهلي إلى بنك مركزي - تأجيل بطله  
الثلاثاء الموافق ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ... .. ١١٤

١١ - استجوابات

( أ ) استجواب موجه إلى حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشبح المحترم الأستاذ أحمد أبو الفتح ،  
عن سوادات الجامعة ، وكلية الطب ، والداروس القوية ، ومداوس النبات - تحديد يوم المائدة فيه بد ثلاثة  
أسابيع ... .. ١١٤

( ب ) استجواب موجه إلى حضرات أصحاب الدولة والمحال ورئيس مجلس الوزراء ووزر الخارجية ووزر التجارة والصناعة ،  
من حضرة الشبح المحترم زكريا مهران باشا ، عن المقاضات التي قيل إنها تجري بطريقة سياسية لاستئثار شركة  
قناة السويس من تطبيق قانون الشركات ، ومن مدى الاستعداد لطريق هذا القانون - تحديد يوم المائدة فيه بد  
ثلاثة أسابيع ... .. ١١٤

( ج ) المائدة في الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب المال وزير التجارة والصناعة ، من حضرة الشبح المحترم الأستاذ  
إبراهيم زكي ، من سوء حالة توزيع الكيوسين واليزين والسكر في الأقاليم - تأجيله إلى غد ... .. ١١٤

( د ) استمرار المائدة في الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب الدولة والمحال ورئيس مجلس الوزراء ووزر الخارجية ،  
من حضرة الشبح المحترم محمد فراد مبراج الدين باشا ، من سياسة الحكومة إزاء القضية المصرية - بيان دولة  
رئيس مجلس الوزراء - تعقيب المستجوب - الموافقة على التراجع بالانتقال إلى جدول الأعمال ... .. ١١٤

### ١ - إجازات

**الرئيس** - يطلب حضرة الشيخ المحترم عذرشوان الزمير بك إجازة لمدة ٥ دمن من اليوم ، لمرضه .

ويطلب حضرة الشيخ المحترم أحمد علي أبو ستيت بك إجازة لمدة شهرين من اليوم ، لمرضه .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

### ٢ - التصديق على مضبطين المجلسين السابقين

( ٧ و ٦ ديسمبر ١٩٤٨ )

**الرئيس** - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطين المجلسين السابقين ؟

( لم يعترض أحد ) .

**الرئيس** - يصدر المجلس على مضبطين المجلسين السابقين .

### ٣ - تشرف

رئيس المجلس وبلغة الجواب على خطاب العرش بالمقابلة الملكية ، رفع جواب المجلس على خطاب العرش - التلق للملك السامي

**الرئيس** - حضرات الزملاء المحترمين ،

تشرفت وبلغة الجواب على خطاب العرش بمقابلة حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم بعد ظهر يوم السبت الماضي بقصر القبة العاصم ، فرغنا إلى مقامه الكريم جواب هذا المجلس على خطاب العرش ، ففضل جلالة قبوله ، وشغفه حفظه الله بتوجيه النطق للملك السامي الذي أعلنه على حضراتكم :

" لقد مررت أن يكون إقرار هذا الجواب على خطاب العرش بالإجماع ، وأن يتم في وقت مبكر " .

فرغنا إلى جلالة فروض الشكر على هذه التبعة الكريمة ، مقرونة بآيات الدعاء لجلالة الملكية .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة العاشرة مساء ، برئاسة حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكلي باشا رئيس المجلس  
تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ عبد الرحمن نور ، محمد عطية الناظر بك ، السيد عبد الحميد الرمالي ، الأستاذ عبد الرزاق وهبه القاضي .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما عدا :  
النائبين :

أولاً - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد علي أبو ستيت بك ، الشيخ إسماعيل فواز ، حسن حمز مزام بك ، محمد رشوان الزمير بك ، محمود خيرى باشا .

ثانياً - باعذار :

( ١ ) عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد لطفي السيد باشا ، إسماعيل صدق باشا ، الأستاذ حسن عبد القادر ، سليمان مصطفى خليل ، محمد طاهر باشا .

( ب ) من جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ إسماعيل حمزة ، توفيق دوس باشا ، حسن شراوى باشا ، حسن مظلوم باشا ، سيد جنس بك ، صليب ساي باشا ، الأستاذ عباس الجبل ، عبد القوى أحمد باشا ، الأستاذ عبد اللطيف زعزوع ، فهمى وبسا بك ، الأستاذ محمد عبد الوكيل ، محمد شريف صبرى باشا ، محمد شفيق باشا ، محمد نجيب الفرايل باشا ، مصطفى رشيد بك .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد حمام حسين بك ، حافظ رمضان باشا ، شارل بشرى حنا ، عبد الحميد إبراهيم صالح باشا ، الشيخ محمد إبراهيم عبد الله بربرى ، الأستاذ محمود أبو الفتوح ، الشيخ يوسف يوسف الشرنوبى .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب الدولة محمود فهمى القرائى باشا رئيس مجلس الوزراء ، وزير الداخلية والمالية ، وحضرته أصحاب المالى : أحمد عبد الغفار باشا وزير الزراعة ووزير الأشغال العمومية بالنيابة ، محمود حسن باشا وزير دولة ، الدكتور نجيب اسكندر باشا وزير الصحة العمومية ، علي عبد الرزاق باشا وزير الأوقاف ، الفريق محمد حيدر باشا وزير الحربية والبحرية ، جلال فهم باشا وزير الشؤون الاجتماعية .

تولى السكرتيرية العامة أمين عن العرب بك .

( أعلن حضرة صاحب السعادة الرئيس افتتاح الجلسة ) .

## ٤ - ثلاثة مراسيم بمشروعات قوانين

إحالتها مباشرة إلى لجنة المالية

الرئيس - وردت ثلاثة كتب <sup>(١)</sup> من وزارة المالية ومهما ثلاثة مراسيم بمشروعات قوانين، وقد أحلتها مباشرة إلى لجنة المالية، وهي :

(١) مرسوم بمشروع قانون بتعديل ما هيأت ضباط الصف والساكن المحبطين .

(ب) مرسوم بمشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ بمبلغ ٢.٠٠٠ جنيه في قسم "وزارة المعارف العمومية" فرع "دار الآثار العربية"، باب "أعمال جديدة"، لحفظ وصيانة المجموعة الأثرية التي وقع عليها الاختيار من عثقات المنفردة المذكورة لآبراهيم باشا .

(ج) مرسوم بمشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ بمبلغ ١.٢٥٠.٠٠٠ جنيه في قسم "إمارة غلاة المعيشة"، لتسوية التجاوز المتوقع في اعتماد القسم المذكور .

## ٥ - اقتراح بمشروع قانون

إحالة إلى لجنة الشؤون السعودية

الرئيس - تقدم اقتراح بمشروع قانون من حضرة الشيخ المحترم عبدالرحمن الرافعي بك، بمنح الأجانب من تملك الأراضي الزراعية والمقارنات في المملكة المصرية .

ولما كان نظر مشروع هذا القانون يقتضي بحث مساعدة مشروعه وميض القوانين الأخرى، فهل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح بمشروع قانون إلى لجنة الشؤون الدستورية، لبحثه وتقديم تقريرها عنه قبل إحالته إلى اللجنة المختصة ؟

(موافقة)

(١) نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع قانون الأول :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ سادتك معونة من المرسوم بمشروع القانون الصادر في ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨، بتعديل ما هيأت ضباط الصف والساكن المحبطين .

وقد أرسل هذا المرسوم لمجلس النواب، لمرئته عليه .

وتفضلوا سادتك بتقبل تائق الاحترام ما

١١ ديسمبر سنة ١٩٤٨

وزير المالية

محمد فهمي القزافي

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع قانون الثاني :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ سادتك معونة من المرسوم بمشروع القانون الصادر في ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨، يفتح اعتمادين إضافيين في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩، وهما :

١ - ٢.٠٠٠ جنيه في قسم "وزارة المعارف العمومية"، فرع "دار الآثار العربية"، باب "أعمال جديدة"، لحفظ وصيانة المجموعة الأثرية التي وقع عليها الاختيار من عثقات المنفردة المذكورة لآبراهيم باشا .

٢ - ١.٢٥٠.٠٠٠ جنيه في قسم "إمارة غلاة المعيشة"، لتسوية التجاوز المتوقع في اعتماد القسم المذكور .

وقد أرسل هذا المرسوم إلى مجلس النواب لمرئته عليه .

وتفضلوا سادتك بتقبل تائق الاحترام ما

١١ ديسمبر سنة ١٩٤٨

وزير المالية

محمد فهمي القزافي

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع قانون الثالث :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ سادتك معونة من المرسوم بمشروع قانون الصادر في ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨، يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ بمبلغ ١.٢٥٠.٠٠٠ جنيه في قسم "إمارة غلاة المعيشة"، لتسوية التجاوز المتوقع في اعتماد القسم المذكور .

وقد أرسل هذا المرسوم لمجلس النواب، لمرئته عليه .

وتفضلوا سادتك بتقبل تائق الاحترام ما

١١ ديسمبر سنة ١٩٤٨

وزير المالية

محمد فهمي القزافي

## ٢ - أسئلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الموقلة رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم إسماعيل صدق باشا ، من حقيقة المفاوضات بين مصر والبريطانيا ، وهل لمحة رئيس الوزارة البريطانية لإزالة الحرية إلى القتال حتى نفس الأخير صلة بالانقضاء التي يرت مع مصر - تأجيل أسبوعاً

الرئيس - لقد احتذر دولة إسماعيل صدق باشا عن عدم حضور جلسة الليلة لمصره ، وطلب تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعاً ، ولا يرى دولة رئيس مجلس الوزراء من ذلك. فهل توافقون حضراتكم على تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعاً ؟

(مواقفة .)

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الموقلة وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت ، من إبراء المفاوضات التي وضعت الحكومة البريطانية بالتحول لها لعدد اتفاق تجاري - الإجابة عنه

## نص السؤال :

"هل أثارت الحكومة المصرية منذ بداية عائدات الأرصدة في فبراير سنة ١٩٤٧ قبل أن تقبل تجديد الأرصدة المصرية في يونيو سنة ١٩٤٧ عقد اتفاق تجاري مع بريطانيا التي وصلت حكومتها صراحة في سبتمبر سنة ١٩٤٧ بالدخول في مفاوضات لهذا الغرض مع الحكومة المصرية . فلماذا لم تجر هذه المفاوضات إلا الآن ، مع وجود مصلحة ظاهرة لمصر فيها ؟

وهل تنوي الحكومة المصرية تعليق عقد اتفاق جديد بصدد الأرصدة على عقد اتفاق تجاري مع بريطانيا في الوقت نفسه ؟

٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨

مصطفى نصرت

حضرة صاحب الموقلة محمود فهمي الترشش باشا (وزير المالية) - طلبت الحكومة المصرية في مذكرة أرسلتها للسلطات البريطانية فتح مفاوضات تجارية مع المفاوضات المالية المتبقية ، وأجابت الحكومة البريطانية باستمداها البلد في المفاوضات لعدد اتفاق تجاري إلى جانب الاتفاق المالي المقبل .

مفكرة الشيخ المحترم مؤسس مصطفى نصرت - طلب هذا من الإنجليز منذ شهر فبراير سنة ١٩٤٧ ، حيث طلب إليهم عقد اتفاق تجاري بين مصر وبريطانيا ، وودع الإنجليز بقصد هذا الاتفاق. وما قد مضت ستان ولم يقصد هذا الاتفاق . وسيقدم الاتفاق المالي الجديد في هذا الشهر وإلى الآن لم يقصد الاتفاق التجاري بيننا وبينهم فلم نلق تيجة التأخير في هذا الاتفاق ؟ أم مصر على إنجلترا ؟

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الموقلة وزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت ، من أن في تلغف يا الحكومة بين المواد البترولية للشركات المودعة - الإجابة عنه

## نص السؤال :

"هل تلغف الحكومة المصرية بين المواد البترولية للشركات المودعة بالإنجليزي ، كما تم الاتفاق عليه في الاتفاق المالي الذي عقد بين مصر وبريطانيا في يناير سنة ١٩٤٨ ؟

وإذا لم يكن الأمر كذلك ، فما هي المبالغ التي دفعتها الحكومة المصرية بالعملة الصعبة ثمة هذه المواد ، بالمبالغ التي تطلب الشركات من حكومة مصر دفعها بالعملة الصعبة من يونيو سنة ١٩٤٧ لغاية الآن .

وهل تنوي الحكومة أن تملك بالعم بالإنجليزي في الاتفاق المالي المزمع عقده ؟

٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨

مصطفى نصرت

حضرة صاحب الموقلة محمود فهمي الترشش باشا (وزير المالية) - لم تلغف الحكومة المصرية بالإنجليزي كل من المواد البترولية للشركات المودعة على الأساس الذي اتفق عليه إنشاء المفاوضات الإنجليز الأخرى . وقد اعتبرت الحكومة المصرية بسد مافضاً لروح الاتفاق المفقود بينها وبين المملكة المتحدة في يناير سنة ١٩٤٨ ، ولذلك راجعت الحكومة المصرية السلطات البريطانية في ذلك . ثم إن هذه المسألة ستكون من موضوعات البحث في المباحثات الإنجليز التي ستجري خلال هذا الشهر .

وقد استحق لشركات البترول من يونيو سنة ١٩٤٨ مبلغ مجموعها ١٣٠٦ ، ١٠١ ، ٢١٠ دولارات سددت كلها .

أما المبلغ الذي كان واجبا دفعه بالإنجليزي من هذه المبالغ ، فهو ما يوازي ١١ مليون دولار . وسين يت مع السلطات البريطانية في هذه المسألة ، سوف تطلب شركات البترول بركة ما استلته من دولارات بدلاً من الإنجليز . وقد حصلت الحكومة على مواقف الشركات على ذلك .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الموقلة وزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت عن إيداع إحصاءات المبيعات الخارجية من أبريل إلى يونيو من هذه السنة ١٩٤٨ للمبالغ الصادرات والواردات مع البلاد التي تجر مع مصر - الإجابة عنه

## نص السؤال :

"نشرت الحكومة إحصاءات تجارة مصر الخارجية عن السنة من يناير إلى مارس سنة ١٩٤٨ ، فلماذا لم تنشر الحكومة الآن إحصاءات التجارة الخارجية من الفترتين من أبريل إلى يونيو سنة ١٩٤٨ ومن يوليو إلى ديسمبر سنة ١٩٤٨ ؟



فأرجو من دولة وزير المالية إيداع هذه الإحصاءات مكتب المجلس مع إضاح المصادرات والواردات مع البلاد المختلفة التي تتجر مع مصر .  
٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨

مصطفى نصرت

مفكرة صاحب المرفوع محمود فهمي الترمسي باشا (وزير المالية) -  
ظرا لتأخير تسوية الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع الواردة ، نتيجة  
الأخذ والفرق بين الجهة المختصة والمستوردين على تقدير ثمنها في الفترة التالية  
لشهر مارس سنة ١٩٤٨ ، وتغاضيا من عدم إدراج هذه البيانات في غير  
الشهور الواردة فيها ، وعدم ظهور الميزان التجاري على غير حقيقته ، فإنه  
قد استحسن إيفاء النشر ، واتخذت الإجراءات اللازمة لظهورها في أسرع  
وقت .

وأودع مكتب المجلس إحصاءات<sup>(١)</sup> التجارة الخارجية من صادرات  
وواردات موزعة حسب الدول المختلفة ، وفكك من المدة من أول يناير  
حتى آخر نوفمبر سنة ١٩٤٨ .

(١) موال موجه إلى حضرتي صاحب المرفوع الممثل وزير الداخلية ووزير  
الاقتصاد السامية ، من حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك ، عن القضاء على  
بورصة جامع الناس من قبل على أفادير الشوارع - الإجابة مع

### نص السؤال :

"الأصل في أفادير الشوارع في المدن أنها تصنع لسير الناس عليها  
في النهار وسراهم في الليل . ولكن حق الناس في هذه الناحية غير مكفول  
في شوارع القاهرة ، ففي بعض هذه الشوارع طفت كراسي القهوات  
وموائها على الأفادير ، فيضطر المسافر إلى السير في أرض الشوارع ،  
ويستهدفون لخطر صدم السيارات والمركبات الأخرى .

وفي بعض هذه الشوارع يضع البعض سياراتهم على الأفادير في النهار  
والليل ، فيمرفلون السير .

وقد شاع الآن تكويم أكوام مولد البناء على أفادير الشوارع تكويما  
يستحيل معه السير عليها .

وما يزيد الطين بلة هنا أن أصحاب هذه المواد لا يضعون على أكوامها  
في الليل مصابيح من ذات النور الأحمر ، تنبها للقاء ، ولا سيما ضفاف  
البحر ، وقد تعددت حوادث الإصابات بها .

فهل السواريين من حق الناس وسلامتهم ورفاهيتهم أن يصنعوا هذه  
الحلقة ، ويقضوا على هذا الاعتداء على الجمهور ؟

خليل ثابت

٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨

عضو مجلس الشيوخ

مفكرة صاحب المرفوع الممثل المرموع عبد الغفار باشا (وزير الأشغال العمومية)  
صدر هذا العام قانون جديد رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ بشأن استعمال الطرق العامة  
وإشغالها ، وروى فيه سد جميع أوجه النقص التي كانت بالقانون القديم  
الصادر في سنة ١٨٨٥ ، والتي يرجع إليها ما يشكو منه حضرة الشيخ المحترم .

وقد أعطى القانون الجديد سلطة تنفيذ لمصلحة التنظيم ، بعد أن كانت  
السلطة في القانون القديم موزعة بين البوليس والتنظيم .

والوزارة جادة الآن في تكوين مكتب خاص يلقى بمصلحة التنظيم ليتولى  
تنفيذ القانون الجديد ، وهي تأمل أن يتم قريبا تدبير الاعتداءات لتأمين  
المواطنين والمستخدمين اللازمين لهذا المكتب لتقياسه بمهمته في أقرب  
وقت على الوجه الذي يكفل إزالة أسباب كل ما يشكو منه حضرة الشيخ  
المحترم .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المرفوع وزير الخافض السوية ،  
من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد الغفار الزمال ، عن تحقيق وفد دولة  
فوجي على الوزراء قبل الأسفاد الذي أصرح على وضع رسالة  
"الذين القصص في القرآن" ، وما يستفاد الزواله من تدابير لحماية  
الدين الإسلامي من الذين يهجون له - فأجابه أسودا

الرئيس - يطلب حضرة صاحب المرفوع وزير المصارف العمومية  
تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسودا ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
(موافقة) .

(ز) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المرفوع وزير المواصلات ، من  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، عن إقسام الفرق بين  
بورس ودباط - إيداع الإجابة مع ، فلهاب حضرة الشيخ المحترم

### نص السؤال :

"ما هو السبب في عدم إتمام الطريق ما بين بورسعيد ودباط ،  
مع أنه قد حصل البدء فيه من بورسعيد حتى أشتمو الجليل ؟  
وقد بنى الكبرى الجليل بدلا من الكبرى المثلث ، ومضى على فك  
ما يزيد على الستين ، مع أهمية هذا الطريق في سهولة المواصلات بين  
البلدين .

حسن عبد القادر

٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨

عضو الشيوخ

الرئيس - نظرا لغياب حضرة الشيخ المحترم تقدم السؤال ، تودع  
الإجابة سكرية المجلس .

## نص الإجابة :

١٣) كُتِفَ هذا الطريق صوبيات كثيرة ، وقد قامت وزارة الأشغال في السنين الأخيرة بفصل البحر عن البصرة في منطقة أشنوم الجبل ، فأُنشأت قنطرة جرز ويجرى لها ، كما قامت بإنشاء مجرى ملاحي وجسر واق خلف بكاري أشنوم . وقد ترتب على ذلك أن ثارت شكوى الصيادين بطلب عمل قنطرة أخرى تصل إلى البحر ، مما جعل الوزارة تبحث وزارة الأشغال ، لإنشاء هذه القنطرة المطلوبة مع مندوبين من مصلحة مصائد الأسماك لوضع خطة دائمة بحيث تكون غير قابلة لأي تعديل مستقبلا . وقد أوقفت المباحثات الخاصة بإنشاء الطريق انتظارا لما يستقر عليه قرار اللجنة .

(ح) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المسال وزير المواصلات ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، عن إتمام الطريق الموصل بين هذه القنطرة والقاسية - يُدعى الإجابة عنه ، لنياب حضرة الشيخ المحترم

## نص السؤال :

"ما هو السبب في عدم إتمام الطريق الموصل من بلدة القنطرة (دقيلية) إلى بلدة القاسية ، وهو الذي طلبه كثير من الشيوخ والنواب ؟ وقد تمسح للوزارة أن إنشاء ضروري لتسهيل طرق المواصلات في تلك الجهة فوصلت الوزارة مرارا وتكرارا بإنشائه ، وقد تمت المبلغ اللازم لذلك ، واتخذت فعلا . وقد مضى على ذلك زمن يزيد على الستين .

وقد أشيعت إشاعات كثيرة حول هذا الموضوع ، مما إن أحد الأغنياء في تلك الجهة لا يريد مرور هذا الطريق ، لأنه يأخذ جزءا من أطيانه ، ويريد إنشاء على جسر البحر مهما كلف الحكومة من المال اللازم لإزالة المنازل والأشجار والسواقي الموجودة على جسر البحر ، فضلا عن عدم استقامة الطريق ، ولهذا تمطل تنفيذ المشروع إلى الآن .

حسن عبد القادر  
عضو الشيوخ

٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨

الرئيس - نظرا لنياب حضرة الشيخ المحترم مقدم السؤال تودع الإجابة سكرتيرية المجلس .

## نص الإجابة :

"قامت الوزارة بعمل تخطيط المشروع المذكور على الطبيعة يبدأ عن جسر الشويل والقاسية ، نظرا لكثرة تمارج هذا المجرى ، واتخاذا لمدم الساكن والسواقي الكثيرة الواقعة عليه ، مراعية في ذلك أن يكون التخطيط أكثر استقامة ، وأن يكون اتجاهه في حدود ما نص عليه المرسوم وقد قامت الوزارة فعلا بتنفيذ بكاريه وتعديله على الطبيعة ."

(ط) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الجلالة والهاال وزير المالية ومعدري التجارة والصناعة ، من حضرة الشيخ المحترم محمود محسب بك ، عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لحماية الصناعات المحلية - الإجابة عنه

## نص السؤال :

"ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لحماية الصناعات المحلية - التي سبقت فراغا كبيرا ، وأدت خدمات جليلة للشعب المصري إبان الحرب الماضية - من مزاحمة البضائع الأجنبية لها في الأسواق المصرية ، حتى يمكنها الاستمرار في أداء رسالتها ؟

١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٨

محمود محسب  
شيخ الأقصر

مفكرة صاحب المجلس المحترم عبد القادر باشا (وزير الزراعة ، بالنيابة عن حضرة صاحب العولة وزير المالية ، وعن حضرة صاحب المسال وزير التجارة والصناعة) - تمنى الوزارة عناية خاصة بالصناعات المحلية لأن ذلك أنها قوت في أواخر عام ١٩٤٦ تخفيض الرسوم القبلية على الماكينات والآلات المستخدمة في الصناعة أو الزراعة من ٧٪ إلى ١٪ ، كما أن المصالح الحكومية تفضل في منافستها المنتجات المحلية على المستوردة حتى ولو زادت أسعارها بمقدار ١٠٪ .

ولم يفت الحكومة أن تعمل على تيسير استيراد الخامات والآلات وقطع التيار الضرورية للصناعات المحلية ، وتوفير العملة الصعبة المطلوبة لها بالأدوية على غيرها . ومن ناحية أخرى فإن الحكومة قد حظرت تصدير الخامات الموجودة بالبلاد ، والتي تكون لازمة للصناعات كالمعادن الخردة والأصواف وغيرها .

وقد استقدمت الوزارة بعض الخبراء ، ورغبة في تنظيم النواحي الإدارية والفنية في المصانع ، وبحيث تكاليف الإنتاج على أسس صحيحة ، ودراسة العمليات الفنية في أحوالها المختلفة للعمل على خفض نفقات الإنتاج .

وتعمل الوزارة بمعاونة الغرف الصناعية على تعرف أوجه النقص والسعي إلى استكمال عناصر التجهيز .

وشكلت بالوزارة لجنة قامت بدراسة أحوال كافة الصناعات المختلفة ومدى حاجتها للمساعدة ، وقدمت هذه اللجنة تقارير ضافية عن جميع الصناعات القائمة والمتنظرة وإضافتها على المشتغلين بالصناعات .

وفي ١٦ مايو سنة ١٩٤٨ ، أصدر مجلس الوزراء قرارا بتكوين لجنة لدراسة توصيات اللجنة المذكورة ، واتخاذ أحسن الوسائل لتفنيها .

ولا تألو الحكومة جهدا في تقديم العون والسند اللازمين لأي صناعة باتخاذ الخطوات الضرورية لذلك .

للزراعة، وتوزع على أهالي هاتين البلديتين وغيرها من البلاد المحاذية بالشروط المقررة لبيع أطبان الحكومة، وذلك لكثرة الأهالي في تلك البلاد، وعدم وجود أسماك في هذا الجزء من البحيرة لقلة المياه فيه ؟

٢ ديسمبر ١٩٤٨  
حسن عبد القادر  
عضو الشيوخ

**الرئيس** — نظرا لنياب حضرة الشيخ المحترم مقدم السؤال، تودع الإجابة سكرتيرية المجلس .

### نص الإجابة :

”كانت مساحة بحيرة المنزلة في أواخر القرن الماضي نحو ٧٠٠.٠٠٠ دان، وقد أدت سياسة الري والصرف إلى خفض منسوبها تدريجيا حتى نقصت مساحتها إلى حوالي ٣٠٠.٠٠٠ فدان، وبهذا تنكشف مساحتها، زاد عدد مراكب الصيد المشتغلة بها من ١٣٠٠ في سنة ١٩٣٢ إلى ٢٣٠٠ مركب الآن، مما أثر تأثيرا سلبا على متوسط كسب الصياد .

الجزء المقترح تجفيفه من الأماكن العاصرة بالأسلاك، إذ يتعدى من النيل بواسطة قناتي الرطمة والصفارة المنشأين خصيصا لهذا الغرض، والذين أغقت الحكومة في سبيل إنشائهما مبالغ كبيرة .

وعلا ذلك فيه أن تجفيفه بضرثرة البحيرة التي تقع نحو ثلاث محصولات من الأسماك . هذا، علاوة على حرمان آلاف الصيادين من المشتغلين بهذه المهنة .

### ٧ — مشروع قانون

بهدف تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بتمركز بالإسكندرية للجمعية كعبة القوية الخيرية الإسلامية بالإسكندرية لمدة ثمان سنوات، بإيداع اسم مقدمه بجهة وأحد في السنة - بقرار بجهة المالية (١) - الموافق مشروع القانون من حيث المبدأ - متعلقة مادته مادة - تأجيل أخذ الرأى على إيداعه بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى (المقدم حضرة الشيخ المحترم زكريا مهران باشا) .

**الرئيس** — لدينا في هذه الجلسة مشروعا قانونين يتكون كل منهما من مادة واحدة، فهل توافقون حضراتكم على نظرهما الآن، ثم يؤخذ الرأى عليهما ابتداء بالاسم مع مشروعات القوانين المؤجلة من الأسبوع الماضي ؟ (موافقة) .

**المقرر** — يبحث اللجنة مشروع هذا القانون، وأطلعت على مذكرة الإيضاحية التي يتبين منها الموازنة من مجلس الوزراء على طلب تجديد تأجير قطعة الأرض المذكورة للجمعية المشار إليها لمدة ثانية، بشرط عدم استعمالها في غير الغرض المؤجرة من أجله .

وزيادة في حرص الحكومة على التوسع بالصناعات المحلية ومستوحا، ساهمت في ٥١٪ من أسهم البنك الصناعي، ليكون بمثابة الضمانة في صرح الصناعة والسند لها جميعا متى احتاجت إليه، وسيباشر هذا البنك أعماله قريبا .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحال وزير التجارة والصناعة، عن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر، عن إعطاء الزارعين من توريد القمح المطلوب منهم من سق ١٩٤٦ و ١٩٤٧ - لإداع الإجابة معه، لنياب حضرة الشيخ المحترم

### نص السؤال :

”هل يوجد مانع الآن لدى الوزارة من إعفاء الزارعين من تسليم القمح المطلوب منهم من سق ١٩٤٦ و ١٩٤٧، إذ أنهم عجزوا عن توريد المطلوب منهم في هاتين السنتين لشدة فقرهم واحتياجهم، مع وفرة الموجود من القمح لدى الحكومة، خصوصا وأنهم يأخذون من الحكومة القمح المهدد، ولا يمكنهم أن يشتروا إلا بأزيد منه نصف جنيه على الأقل؟ والكثيرون من هؤلاء الزارعين في حالة سيئة جدا، ولا يستطيعون دفع هذا الفرق، والمحاكم لا ترحمهم، وتعك عليهم بالمجلس في كثير من القضايا، ولا ضرر على الحكومة من معافاتهم من هذه الضريبة الظالمة؟

٢ ديسمبر ١٩٤٨  
حسن عبد القادر  
عضو الشيوخ

**الرئيس** — نظرا لنياب حضرة الشيخ المحترم مقدم السؤال، تودع الإجابة سكرتيرية المجلس .  
نص الإجابة :

”إن الوزارة - مع تسكها بضرورة تحصيل حصص الحكومة المفروضة على الزارع من القمح - قد نظرت بين العطف في حالة حسنى النية من المزارعين الذين يطلب منهم الآن الحصص المقررة من عام ١٩٤٦ أو ١٩٤٧ بالإضافة إلى حصص ١٩٤٨، وقد انتهت إلى إصدار قرار وازارى بإبراء ذمة كل حائر من مطلوبات الحكومة من القمح إذا كان قد ورد من محصول سنة ١٩٤٨ كمية تعادل القدر المربوط عليه في هذا الموسم، سواء خضع هذا القدر من مطلوبات سنة ١٩٤٨ أو السنوات السابقة عليه“ .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحال وزير التجارة والصناعة، عن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر، عن تجفيف الجزء من بحيرة المنزلة الواقع بين حزة البرج وسيدى شطا وإصلاحه - لإداع الإجابة معه، لنياب حضرة الشيخ المحترم

### نص السؤال :

”هل يوجد مانع لدى مصلحة المصايد من تجفيف جزء من بحيرة المنزلة واقع ما بين حزة البرج وسيدى شطا، وإصلاحه ليكون أرضا صالحة

## ٨ - مشروع قانون

بهدف تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بغير المثل إلى جهة أخرى بالحوار  
بالمائة الخمسة عشرة سنة، بإيجار اس قدره مائة مليم سنوياً - تم  
بمئة المائة (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ -  
مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي على بقائه بالإسراع مع  
شروط القوانين الأخرى

(المرجع في حق المحرم ذكره حوله بقاء)

القرار - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون، واعلمت على مذكرة  
الإيضاحية، وقد تبين لوزارة المالية أن الجمعية المذكورة تؤدي رسالتها  
على الوجه الأكمل، فوافقت على طلب تجديد التأجير لمدة جديدة بتخص  
الشروط الأخرى.

وقد وافق مجلس الوزراء على ذلك بجملة ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٨،  
واللجنة لا ترى مانعاً من الموافقة على مشروع هذا القانون كما قدمته  
الحكومة، وترجع إلى المجلس إقراره بالصيغة المنقحة بالتقرير.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث  
المبدأ ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ،  
ولنتكفل إلى مناقشة مادته مادة فائدة، ولتتل المادة الأولى.

تبنت المادة الأولى، وهذا نصها :

مادة ١ - يعتمد تجديد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بغير  
المثل صاحبتها :

من

١١٦٩ قطعة عمرة ٣٠ مسجلة بغير المثل.

١٥ " " " ٨٦٥ " " "

١٨,٦٧ من أرض المنافع على المجلس الأعلى لإيجار الدشوت

١٢٠٢,٦٧ بالملحة.

واللجنة لا ترى مانعاً من الموافقة على مشروع هذا القانون كما قدمته  
الحكومة.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث  
المبدأ ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ،  
ولنتكفل إلى مناقشة مادته مادة فائدة، ولتتل المادة الأولى.

تبنت المادة الأولى، وهذا نصها :

مادة ١ - يعتمد تجديد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بغير  
المثل (قسم كروم) بالاستثنائية مساحتها ٧٣,٩٨ مراً، ومقدار  
نقها بمبلغ ١,١٠٣ جنيتات ٥٢٠ ملياً إلى جمعية النهضة النورية، الخيرية  
الإسلامية بالاستثنائية، بإيجار يس قدره جنيه واحد في السنة، ولتدة  
ثلاث سنوات، لاستعمالها ساحة للألعاب للطلاب بمدرسة الجمعية للملاصقة  
لهذه الأرض.

ويشترط عدم استعمال هذه المساحة في غير الغرض المقررة من قبله.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى، ولتتل المادة  
الثانية.

تبنت المادة الثانية، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون.

نأمر بأن يعم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
ويؤخذ كقانون من قوانين الدولة.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية.

ويؤجل أخذ الرأي بالبقاء بالإسراع على مشروع هذا القانون مع  
مشروعات القوانين الأخرى.

## ٩ - أخذ الرأي

على نسخة مشروحات قوانين - الواقعة طيا دفعة واحدة بالبدء بالاسم

الرئيس - لئلاخذ رأى الآن على مشروعات القوانين الآتية :

١ - مشروع قانون فرض رسم امتحان من طلبات الترخيص في قيادة قاطرة أو محاولة مهنة ميكانيكي أو رئيس وقاد في الموانئ .

٢ - مشروع قانون بشأن تسجيل السفن التجارية .

٣ - مشروع قانون بإنشاء صفوف اذتار لموظفي التعليم الحر .

٤ - مشروع قانون بتجديد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة باسم كرموز بالإسكندرية إلى جمعية النهضة الوطنية الخيرية الإسلامية بالإسكندرية لمدة ثماني سنوات بإعجار اسمي قدره جنيه واحد سنويا .

٥ - مشروع قانون بتجديد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بتندر النيا إلى جمعية الفرق بالحيوان بالنيا لمدة خمس عشرة سنة ، بإعجار اسمي قدره مائة مليم سنويا .

( أخذ الرأي بالبدء بالاسم على مشروعات القوانين السابقة ، فكانت النتيجة الموافقة طيا بإعجار المحاضرين ودهم ٩٦ (١) ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروعات هذه القوانين .

إلى جمعية الفرق بالحيوان بالنيا لمدة ١٥ سنة يبدأ من أول نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، وذلك بإعجار اسمي قدره ١٠٠ مليم (مائة مليم) سنويا وبفرض الشروط السابقة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى، وتنتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأسر بأن يصمم هذا القانون بنجام الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالبدء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

## (١) حضرات الشيوخ المحترمين :

الذكور إبراهيم الناصري بك ، الدكتور إبراهيم مذكور ، إبراهيم زكي ، الأستاذ أحمد أبو الفتح ، الأستاذ أحمد جزء ، الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك ، أحمد ومزي بك ، اللواء أحمد شريف باشا ، أحمد عبد الفتاح باشا ، أحمد عبد بك ، اللواء أحمد عبد باشا ، أحمد علي باشا ، أحمد فهمي حسين باشا ، أحمد فرن بك ، إعلان لطاوي بك ، السيد أحمد باشا .

الأستاذ جلال عبد الحيد باشا ، جلال نعيم باشا ، جمال الدين ميثاق باشا .

حامد الأولى بك ، حسن السيد عبد بدواي باشا ، الأستاذ حسن حسن عبد الله ، حسن صادق باشا ، حسن عبد الوكيل ، اللواء حسن عبد الوهاب باشا ، حسين مصطفى جزء بك ، حسين سام الشراب ، حسين سري باشا ، الشيخ حسين صالح خليفة ، الأستاذ حسين عبد الجبلي .

خليل ثابت بك .

وليام عبد العزيز سيف النصر بك ، واسب اسكندر بك ، رشوان محفوظ باشا .

زكريا مهران باشا ، الدكتور زكي ميخائيل بشارة .

سليم باشا ، الدكتور سليمان مزي باشا .

فخامه السيد مسلم باشا .

صادق وديع باشا ، صالح مصطفى أبو حجاب بك ، صلاح الدين التواريق بك .

عباس أبو حسن باشا ، الأستاذ عباس محمود الفداد ، الأستاذ عبد الحيد عبد الحق ، الأستاذ عبد الرزاق وجه القاضي ، عبد الرحمن الرافعي بك ، الأستاذ عبد الرحمن رحمان نور ، عبد الرحمن تقي ، عبد السلام حسن عمران ، عبد السلام التاذل باشا ، عبد السلام محمود بك ، الأستاذ عبد القادر عبد العزيز الجبال ، عبد الفتاح يحيى باشا ، الشيخ عبد الله مرعبد الأكر ، عبد الغيث واكديك ، عبد الله قديم باشا ، السيد عبد الحيد الجبال ، عبد القهاب هفت باشا ، عبد زكي القراي باشا ، الأستاذ عبد مبدلارقي باشا ، عبد الحيد الحاصي باشا ، عبد ماهر باشا .

فتحي فراج عبد الرحمن مجاهد ، فريد أبو فادي بك .

الأستاذ كامل مصطفى آدير .

محمد أبو النصر الطغر ، عبد الحيد جديع باشا ، عبد أمين يوسف بك ، عبد أنس باشا ، عبد بدر باشا ، محمد توفيق راضي بك ، محمد حسن الشاربي باشا ، عبد حلي مصطفى باشا ، القوي محمد حيد باشا ، عبد رشوان بك ، عبد زايد جلال ، عبد سليم جابر ، عبد حلي الطاهر بك ، عبد طوي الجزار بك ، الأستاذ عبد صي شرابي ، عبد قواد سراج الدين باشا ، الأستاذ محمد حيد محمد جهم ، محمود حسن باشا ، محمود أحمد حسب بك ، محمود طالب باشا ، محمود قواد بك ، الأستاذ مصطفى قصرت ، الشيخ منصور حسين اللواوي ، حوس حيد مصطفى حوس .

الأستاذ نجيب لستكر باشا .

رافد بطرس غال باشا ، وديع حوس بك .

روشد نور القادر باشا .

الدكتور عبد حسين بكال باشا .

## ١٠ - مشروع القانون

الحق من حضرة الشيخ المحترم ذكرى بهران باشا ، بخلاف ذلك الأصل  
بل، بك مكره - تأجيل جلسة الثلاثاء الموافق ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٨

الرئيس - لقد اتفق حضرة الشيخ المحترم ذكرى بهران باشا مع حضرة  
صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء على تأجيل نظر مشروع هذا القانون  
بجلسة يوم الثلاثاء الموافق ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٨

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

## ١١ - استجوابات

(١) استجواب موجه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء  
من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد أبو الفتوح ، عن حوادث الجساسة  
وكلية الطب ، والمدارس الثانوية ، ومدارس البنات - تعيد يوم المناقشة فيه  
بعد ثلاثة أسابيع

حضرة صواب الدولة محمود فهمي القرائشي باشا رئيس مجلس الوزراء  
أرجو أن تكون المناقشة في هذا الاستجواب بعد ثلاثة أسابيع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

(ب) استجواب موجه إلى حضرات أصحاب الدولة والمجالس  
الوزراء ووزراء الخارجية ووزراء التجارة والصناعة ، من حضرة الشيخ المحترم  
ذكرى بهران باشا ، عن المحارقات التي خلت بها بحرى بطريقة سياسية  
لاستئثار شركة ماء السويس من تطبيق قانون الشركات ، ومن على الاستعداد  
لتطبيق هذا القانون - تعيد يوم المناقشة فيه بعد ثلاثة أسابيع

حضرة الشيخ المحترم ذكرى بهران باشا - سقط من الاستجواب  
بعض عبارات من الفقرة الثالثة ، فأرجو تصحيحها .

الرئيس - لقد حصلت وبلغت إلى الحكومة وحضرات الأعضاء .

حضرة صواب الدولة محمود فهمي القرائشي باشا رئيس مجلس الوزراء  
أرجو أن تكون مناقشة هذا الاستجواب بعد ثلاثة أسابيع .

حضرة الشيخ المحترم ذكرى بهران باشا - يتفق هذا المعاد مع الموعد  
المحدد لمناقشة الاستجواب السابق .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أن تكون المناقشة في هذا  
الاستجواب بعد ثلاثة أسابيع ؟

( موافقة ) .

(ج) المناقشة في الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير التجارة  
والصناعة ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي ، من سوء حالة  
تفجح الكيويدين والبرزين والسكر في الأفلام - تأجيل المناقشة فيه  
جلسة الأحد

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل المناقشة في هذا الاستجواب  
إلى جلسة الأحد ؟

( موافقة ) .

(د) استمرار المناقشة في الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب الدولة  
والمجالس رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية ، من حضرة الشيخ المحترم  
مجدد مراج الدين باشا ، من سياسة الحكومة إزاء القضية المصرية -  
بيان دية رئيس مجلس الوزراء - تعجب المستجوب - الموافقة  
على اقتراح الانسحاب إلى جدول الأعمال

الرئيس - الكلمة الآن لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء .

حضرة الشيخ المحترم حسين سري باشا - هل الجلسة الآن علنية .

الرئيس - ليست الجلسة سرية بل علنية ، وأؤكد لنوبة سري باشا  
أنه لو أراد دولة رئيس الحكومة أن تكون الجلسة سرية لطلب ذلك .

حضرة صواب الدولة محمود فهمي القرائشي باشا رئيس مجلس الوزراء  
حضرات الشيخ المحترمين ،

لاحظت - مع الأسف الشديد - أن قد حضره الشيخ المستجوب  
قد اقلب إلى حلة لا تستند إلى حقائق ، ولا تخدم أية مصلحة وطنية ،  
أساساً تجاهل الواقع والتجهيل به .

وإن أصر بالألفاظ والعبارات التي شاء فقله "الزيت" أن يوجهها إلى ،  
ولكن أرى من واجبي - لا بوصفي رئيساً للحكومة لحسب ، ولكن  
بوصفي وطنياً مخلصاً لبسلا - أن أوضح الأمور فيما يتصل بسياسة  
القومية لتحقيق مطالب الوطنية .

يسألني حضرة الشيخ المحترم عن سياسة الحكومة منذ عودتنا من  
جلس الأمن - إن سياسة الحكومة هي التمسك الكامل باستقلال البلاد ، والتخلص  
من آثار السيطرة الأجنبية الماضية ، وعدم السماح بأي تدخل أجنبي ،  
والتصرف في شؤوننا العامة على أساس هذه الدعامات القوية ، ومن هنا  
فإن أوافق حضرة الشيخ المحترم من قوله بأن هذه السياسة جديدة وفريدة  
بالنسبة إليه .

وليس بصحيح أن النص في خطاب العرش على جلاء الجنود الأجنبية  
عن أرض الوطن نص غامض ، لأن سكان الوادي أجمعين من مصريين  
وسودانيين يملكون أرض الوطن هي أرض مصر والسودان ،

شروطهم مباشرة فعلية، وهذا الأول مصلحة السوفائين أنفسهم وتحقيق الخير العام لهم .

ومن مصادقات التمسك ، لا من مقارلاته ، كما أراد أن يقول ذلك حضرة الشيخ المستجاب أن تقع في السودان في الوقت الذي يتل فيه خطاب الرش في مصر أحداث خطيرة تدبج للنظام الذي فرضته إدارة السودان، ولم توافق عليه الحكومة المصرية، لأنه لا يفي بحقوق السوفائين المشروعة . فادى ذلك إلى اعتقال كثيرين من زعماء الأحزاب السودانية ومحاكمتهم ، كما أدى إلى استشهاد كثيرين وإصابة آخرين بجروح خطيرة ، فدل ذلك دلالة واضحة على أن الحكومة المصرية كانت على حق في رفضها المواقفة على هذا النظام لأن هدف الحكومة المصرية — كما نص على ذلك خطاب الرش — هو تمكين السوفائين من مباشرة حقوقهم في تولي شؤونهم مباشرة فعلية لا صورية .

هذا وقد أرسلت إلى الحاكم العام بالخرطوم في ٢٥ نوفمبر الماضي الكتاب التالي الذي أشرف بتلاته على حضراتكم :

” تخلياً في يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٨ برقية من حضرة رئيس مؤتمر المخرجين العام جاء فيها :

إن مؤتمر المخرجين العام يسجل احتجاجه الصارخ على جو الإرهاب الذي تنتشره حكومة السودان لتفرض جميعها التشريعية ضد إرادة الشعب الذي قاطعها . وإيها أرسلت القوات المسلحة لصد الشعب الأحرار عن إعلان رأيها بالطرق السلمية المشروعة، وقتلوا عشرات من الأبرياء بالإرصاص وأصابوا واعتقلوا المئات ، وزجروا زعماء الحركة السياسية ، دماء الوحدة في السجون .

كما جاستنا برقية أخرى في يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨ من جبهة الكفاح الداخلي ورد فيها ما يأتي :

” إن الأحزاب الاتحادية تسجل احتجاجها الصارخ على الوسائل المتنافية للانسانية التي استعملتها حكومة السودان ضد الشعب الأحرار .

وقد فاضت الصحف في الأيام الأخيرة بالأخبار التي تشير إلى وقوع كثير من الاعتقالات والمحاكمات لزعماء أحزاب السودان ، والرجال البارزين فيها ، وهذا كثير من السوفائين . كذلك جاء في الصحف أن أشخاصاً قتلوا أو أصيبوا بجروح خطيرة ، بسبب الحركات السلمية التي يقوم بها السوفائون للتعبير عن شعورهم ، ووقع هذه الحركات بالقوات المسلحة .

وكل ما أخذ على هؤلاء — على حسب رواية الصحف — أنهم عارضوا معارضة سلمية قيام الجمعية التشريعية ، واندادوا بوحدة وادي النيل تحت التاج المشترك .

ولا غرض من ذلك طبع . وقد أعلنت ذلك باسمهم على منبر الدنيا ومرآها في عريضة دعوى مصر إلى مجلس الأمن في ٨ يولييه سنة ١٩٤٧ حيث جاء بها :

” فلذلك ترفع الحكومة المصرية النزاع القائم بينها وبين المملكة المتحدة إلى مجلس الأمن ، تطبيقاً للمادتين ٣٥ و ٣٧ من الميثاق الدولية :

١ - جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاماً تاماً ... الخ .

كذلك وضحت مطالب مصر أمام مجلس الأمن في ٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ ، وأعلنت أننا نطلب ” إجلاء القوات البريطانية جميعها عن وادي النيل ، عن السودان وعن أي جزء آخر من الأراضي المصرية ... ”

وقد سبق أن أدليت في ١٨ مايو سنة ١٩٤٧ ، ودأ على ما جاء بخطاب وزير الخارجية البريطانية في مجلس العموم عن مصر بتمرجح ، قلت فيه :

” إن وحدة مصر والسودان هي مشيئة أهل الوادي ... ، وإن وجود الحدود البريطانية في السودان هو نتيجة لاحتلالهم السابق لمصر وليس لهذه الحدود حق للبقاء ، في السودان أكثر مما لها في مصر .

فإذا كان خطاب الرش قد نص بعد ذلك على جلاء الجنود الأجنبية من أرض الوطن ، فقد كان ذلك نتيجة طبيعية وحتمية لإيمان الحكومة الراح بأن أرض الوطن لا تضيق عن مصر والسودان ، وأن الحكومة المصرية الوطنية لا تشتر في ذلك ثلها بترك القصر الذي يزعمه الإياد .

كذلك ليس بصحيح أن نص في خطاب الرش على وحدة مصر والسودان تحت التاج المشترك لا ينافي ما في الذي نسي إليه جميعاً ، وهو وحدة مصر والسودان ، لأن اشتراك التاج لا يتجح حتماً لحددة تكامل بين البلدين ، كالحال بين الهند وبنجارتا . وهو قياس إجراء حضرة الشيخ المقيم مع فاروق بسيط ، هو أنه لا وجه في هذه الحالة للقياس ، لأن خطاب الرش نص على الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المشترك . أما بين الهند وبنجارتا ، فتاج مشترك ولا وحدة بينهما .

ومع ذلك فإن وحدة مصر والسودان بمعناها الوطني القوي ليست في حاجة إلى تمسك أو تأويل ، لأنها أصبحت عقيدة أهل الوادي إجماعاً من مصريين وسودانيين ، ولأن الإجماع على التمسك بها والعمل على تحقيقها ترمده الأيام وتطورات الحوادث يقينا وقوة ، كما جاء في خطاب الرش . ” وإن أتمت هذه الفرصة ” تؤكد من جديد ما سبق أن أعلنته في هذا المجلس الموقر بتاريخ ١٢ - ٢٠ سنة ١٩٤٨ من أن الحكومة لا تزال عند موقفها الذي دافعت عنه أمام مجلس الأمن ، فهي تعمل على تأكيد وحدة وادي النيل ، ولا ترضى بهذه الوحدة بديلاً .

حضرات الشيخ المحترمين ،

جاء في خطاب الرش أن الحكومة ” لا تألو جهداً في سبيل العمل على نهوض السوفائين ورفاهيتهم وتمكينهم من مباشرة حقوقهم في تولي





أنك أريد أن تتفعلوا بالتدخل في الأمر ، حتى تستطيع بنة الحاميين أن تؤدي واجبها نحو زملائها السودانيين .

وقد أرقى بخطابه صورة من الخطاب الذي تلقاه من جناب وكيل حكومة السودان بالقاهرة ، وهذا نصه :

« حضرة صاحب السعادة قتيب الحاد : بمصر

أشرف بأحاطة سعادتك علما بأنني كلفت من معادة السكرير التفاوض لحكومة السودان أن أبلغكم أنه بالنظر لوجود حاميين مقتدرين وناشرين على ترخيص لمزاولة مهتهم لأرفع أمام محاكم السودان ، وقد قرر عدم السماح لحضرات أعضاء بنة نقابة الحاميين المخدمين أمام المحاكم الوطنية المحضرة بالحكمة للدفاع عن محمد نور الدين أفندي والأشخاص الآخرين الذين هم في الانتظار للمحاكمة ببطرية .

هذا ، أما إن كان لأعضاء البنة رغبة في زيارة السودان لأغراض أخرى ، فيمكن النظر حالا في طلباتهم . على أنه يسن بي أن ألفت نظر سعادتك إلى ضرورة العمل المحصول على التصاريحات اللازمة لسنول السودان ، وفلك بدون استثناء في الوقت الحاضر بناء على القانون .

وطبيعة الحال لم يكن الغرض من سفر بنة الحاميين إلا الدفاع عن إخواننا السوفاتيين ، أمام محاكم السودان ، لا أي غرض آخر . وفي هذا الطاق تتحدد وجه الخلاف في هذه المسألة بالذات ، فركت كل حقني لمصلحة الدفاع عن المتهمين من السودانيين .

وانتهز هذه الفرصة لأؤكد من جديد ما سبق أن أبلغته لحاكم عام السودان في برقية المؤرخة ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، من أن حق الدفاع ممنع في أي مكان لحاميين أجانب المحضرون أمام محاكم الدولة في دعوى مينة وخاصة إذا كانت جنائية أو سياسية . ولا يقدح في ذلك محاولة الشيخ المحترم صاحب الاستجواب نكاز هذه الحقيقة الثابتة ، وقوله إنه ليس يصبح أن هذا الحق موجود في كل بلد ، لا ينبغي أن هذا الحق يسمح به عادة في كل البلاد .

وقد يجب حصر الحالات التي يسمح فيها لحاميين أجانب بالمرافعة أمام محكمة وطنية ، لأن التصريح بذلك هو التاخذة المقررة التي تستوقف النظر .

حضرة الشيخ المحترم حسين سالم الغرب - حل يتر السودان اجنيا  
عن مصر ٩

حضرة صاحب البرقية محمود فهمي القرمشي باشا (رئيس مجلس الوزراء) أنا لا أقول إن السودان أجني من مصر وإنما أردت أن أيقن تصف حاكم السودان العام في مع الحاميين المصريين من حق الدفاع عن إخوانهم السودانيين .

ومع ذلك لاني أضرب لحضراتكم بعض الأمثلة لحالات سمح فيها لحاميين أجانب بالمرافعة أمام المحاكم الوطنية ، فمدحت المذكورة السوفيتية في سنة ١٩٣٣ لتطاعل الحاميين الأجانب بالقدوم إلى موسكو ، للدفاع في قضية حيادية عامة تتصل بالجامعة والصهرية .

كذلك انتدبت رابطة حقوق الإنسان في صرات عديدة لحاميين من أعضاء الرابطة ، للدفاع عن متهمين أمام المحاكم الأجنبية .

وحدث قبل الحرب الأخيرة أن سمحت حكومة بولندا لحاميين فرنسي معروف (الأستاذ موردي جيفري) بالمرافعة أمام محاكمها في قضية سياسية تتعلق بمتهمين من قوى المحمية المصرية .

وقد سمح تحت الحكم المصري لحاميين أجانب بالمرافعة أمام المحاكم الألمانية في قضايا جنائية .

وأخيرا ومن حوالى شهر واحد ، صرح لحاميين الممان بالمرافعة أمام المحكمة العسكرية في بلجيكا ، دفاعا عن الممان اتهموا بجرائم ارتكبت في بلجيكا أثناء الاحتلال .

( تحلى من رئاسة الجلسة معادة الرئيس ، وتولاها عطية الشيخ المحترم أحمد علي باشا وكيل المجلس ) .

وهذه الأمثلة أسوقها من هنا ومن هناك ، لا لحصر السابق ، وإنما لتقديم نماذج منها ، لأن الحصر في هذا المقام أمر غير كاسي ووضعت لحضراتكم .

أما ما جاء في خطاب وكيل حكومة السودان بذلك من تحمي المحصول على التصاريحات اللازمة لسنول السودان إذا كان لأعضاء البنة أغراض أخرى من السفر ، فأمر نكزة وأباه . وأطن باسم الحكومة - من فوق هذا المنبر - أنه لا توجد حدود بين مصر والسودان تمنع المصريين من دخول السودان ، أو تضطرم المحصول على الناشريات حل جوانات السفر . وهذا حق طبيعي وقانوني ثابت للمصريين والسودانيين ، نظرا لما بينهما من وحدة قومية .

وبمناسبة بنة قاعة المحامين، أشار حضرة الشيخ المستجوب إلى أن معالي وزير العدل قد عمل على معرفة حركة امتناع المحامين عن العمل في جلسات ٢٨ نوفمبر في جميع محاكم القطر، وتوفيت الفرصة التي يحس بها السودانيون ويصف بها العالم أن هنا روحاً وطنية تنفجر، وأن ما يجري في السودان له عدى في مصر.

ووضعا للأمر في نصايه، أقول إن معالي وزير العدل حينما بلغه ما اتوا به حضرات المحامين، اتصل بمحضرة ققيب المحامين، وأبدي له أننا جميعا نشترك في الاحتجاج بمناسبة الحادث الذي يريد المحامون الامتناع من أجله عن العمل في يوم ٢٨ نوفمبر، وأن معاليه يوافق على أن تثبت صيغة الاحتجاج في محاضر الجلسات، ويكتفى بهذا القدر في سبيل تحقيق الغرض المقصود، ولا يكون هناك من موجب بعد ذلك لتعطيل عمل المحاكم لأن من مصلحة البلاد ألا يتأثر الفصل في القضايا، وبخاصة ما كان

وقد ألفت ذلك إلى الحاكم العام في ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨ كما ألفتته أني لا أقر ما صدر في مسألة بنة المحامين المصريين من تصرفات. وإلى أودع مكتب المجلس نص خطابي<sup>(١)</sup> إلى حاكم عام السودان في هذا الشأن.

كذلك ألفت الحاكم العام أن ما قامت به إدارة السودان بالنسبة لبنة حزب الوفد المصري التي رغبت في زيارة السودان، بتبرع تجاوزا منها لدى حقوقها تجاوزا لا يمكن أن تقره الحكومة الملكية المصرية بمجال من الأحوال لأن الوضع الإداري القائم حاليا بالسودان ليس من شأنه أن يقيم أية عقبة في سبيل انتقال المصريين بين شطري الوادي، مثل هذا الانتقال ليس في حاجة إلى الحصول على تأشيرة سفر خاصة، وإلى أودع أيضا مكتب المجلس نص خطابي<sup>(٢)</sup> إلى حاكم عام السودان.

(١) نص الخطاب؛

"حضرة صاحب السادة الحاكم العام للسودان

تلقيا برفيتكم المؤرخة في ٢٤ نوفمبر ١٩٤٨، وعما تذكر أن قانون التحقيق الجنائي السوداني وقانون المحاماة في السودان لا يجيزان لأي محام غير مسجل له صفة عامة بالمحكمة أمام محاكم السودان أن يترافع هذه المحاكم في أية قضية جنائية غير صادقة للكرتير القضائي، وأن الكرتير القضائي عند ما رفض السماح للمحامين المصريين بالمطاع من الأستاذ نور الدين زعلانة أمام محكمة طبرية، قد استعمل حق في هذا التصرف مراعيًا ظروف هذه القضية مرافعاتها.

وإني مضطرا أن ألاحظ أن ظروف القضية - على العكس من ذلك - كانت تقتضي تماما السماح لمطاع من المحامين القادمين من مصر، بينهم وزير سابقان - وهو كمال قانون - بتقدم ما يقع عليهم من التبرئة في مثل هذه الظروف، أن يترافعا في قضية اختارهم لفتح منهم فيما يتعلق أكبر حزب سوداني وعدد من زعمائه، لاسيما إذا كان هؤلاء المتهمون قد نسبوا إلى حكومة السودان تصرفات - سنية - قصد بها تعطيل عمل الرأي العام وقمع حركات سلمية برية للشعب المصري.

وقد قلنا إن الطرف الأول يرضى باحترام حق المطاع المتقدم في مثل هذه الظروف. فإذا كان هذا صحيحا بالنسبة إلى بلد أجنبي، فكيف بالسودان، وهو أحد شطري وادي النيل؟! ثم إن هؤلاء المحامين المصريين قد دخلوا السودان وأزعجهم من المرحوم به، وذكرتم في بلاغ دعي أنهم حاولوا دخول السودان بدون تأشيرات على جوازات سفرهم. ونحن لا نسلّم بهذا التصرف إطلاقا. فليس هناك من مصر والسودان حدود تمنع المصريين من دخول السودان، أو تعطلهم الحصول على تأشيرات على جوازات السفر. وهذا حق طبيعي وقانوني ثابت للمصريين والسودانيين، نظرا لما بينهما من وحدة تامة.

وقد أشير في البلاغ الرسمي إلى معاهدة سنة ١٩٣٦، وحتى هذه المعاهدة تؤكد لمصر هذا الحق الطبيعي، فبمثل هذه المصريين إلى السودان - لا دخولهم فيه بحسب - غالية من كل قيد، إلا بما يتفق بالصحة والنظام العام. من أجل ذلك يرضى أن أبلغكم أني لا أقر ما صدر في هذه المسألة من التصرفات، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

رئيس مجلس الوزراء

محمد هادي القزويني

القاهرة في ٢ ديسمبر ١٩٤٨

(٢) نص الخطاب؛

"حضرة صاحب السادة الحاكم العام للسودان

ألقى معاذة السكرير العام لمطرب الوفد المصري بنة من هذا الحزب رغبت في زيارة السودان. وقد أحاط معاذة صاحب وكليل إدارة السودان بالقاهرة بأسماء حضرات أعضاء هذه اللجنة غير الأماكن الإثنية لثبات و الباترة الداعية إلى السودان، فالتزمت إدارة السودان سرعة أسماء أعضاء اللجنة، وعدم مقرر من تمتز عليهم إلى السودان، فضلا من حصول اللجنة على تأشيرات سفر من وكالة السودان بالقاهرة قبل سفرهم إلى السودان.

وإني أود أن أرفع لسادتكم الوضع الإداري القائم حاليا بالسودان ليس من شأنه أن يقيم أية عقبة في سبيل انتقال المصريين بين شطري الوادي، وأن مثل هذا الانتقال ليس في حاجة إلى الحصول على تأشيرة سفر خاصة. وقد تبين لي أن البنة السابقة الذكر كانت تكون من من محصيات معروضة من بينهم رئيس سابق لمجلس الوزراء وبعض الوزراء السابقين وغيرهم من يدعون المشولية ويمتثلون أحكام النظام العام.

ولذلك فإن ما قامت به إدارة السودان بتبرع تجاوزا منها لكى حقوقها تجاوزا لا يمكن أن تقره الحكومة الملكية المصرية بمجال من الأحوال، إذ إن إدارة السودان لم تحترم الحق في حرية المصريين في هذه المسألة.

وتفضلوا بمصادكم بقبول دافر الاحترام

القاهرة في ٢ ديسمبر ١٩٤٨

رئيس مجلس الوزراء  
محمد هادي القزويني

**مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام التاتاري - حل ورد الرد على هذا الخطاب من الحاكم العام للسودان ؟**

**مفكرة صاحب المرونة محمود محمد الترمسي بلشاي (رئيس مجلس الوزراء) لم يرد الرد بعد .**

وطيحي أن النرض الأساسي من فتح هذه المدارس هو المساهمة في نشر التعليم والثقافة، لا المساهمة في النفقات التي تنفعا إدارة السودان على التعليم .

**حضرات الشيوخ المحترمين ،**

تبعت كل ما قاله حضرة الشيخ المحترم صاحب الاستجواب في شرح استجوابه ، ولكن أمرا واحدا قد حيرني ، ولعله حيركم أيضا ، فلم أستطع له فهما ، ذلك حينما أراد حصره أن يتهم من السياسة التي اتبناها لا مفاوضة إلا بعد الجلاء .

**حضرات الشيوخ المحترمين ،**

لقد تفاوضنا وتفاوضنا ، فلما لم تسفر المفاوضات عن الوصول إلى تحقيق مطالب البلاد التي أجمعت عليها لأتمتوجعلتها ميثاقا وطنيا لها ، وهي الجلاء ووحدة وادي النيل ، أعلنت مجلسي البرلمان في ٢٧ يناير سنة ١٩٤٧ قطع المفاوضات ، وأعلنت المجلسين أن الحكومة المصرية قد ذهبت في سبيل الاتفاق مع الحكومة البريطانية إلى أبعد حد ممكن . وبالرغم من ذلك لم نجد في الاقتراحات والبروز التي جاء بها الجانب البريطاني ما يرضى حقوقنا الوطنية . ولذلك قرر مجلس الوزراء بجلسته ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧ ، عرض قضية البلاد على مجلس الأمن .

منها به متهمون عيوسون أو لا يتوب فيها عن الخصوم عامون . وبعد المناقشة في هذا الرأي ، انتهى حضرة القتيب إلى أنه بسبب ضيق الوقت قد أصبح لا يمكن دعوة مجلس القنابة ليرض رأينا عليه ، وأنه لذلك لا سبيل إلى العمل عما قرره مجلس القنابة من إضراب المحامين في اليوم المذكور ، وبخاصة وقد أرسل القرار إلى الصحف لنشره في جرائد المساء .

ولما كان في مثل حادث الإضراب في اليوم المشار إليه ما يستدعي إشراف وزير العدل ، فقد اتصل بمحضرات رؤساء المحاكم ، وأبدى لهم رأيه سالف الذكر بمراجعة سير العمل ونظامه في يوم الإضراب ، وقد تصرف حشرات القضاة في يوم الإضراب المذكور في جميع ما عرض عليهم من أفضية تصرفا حسنا ، لا عجافة فيه للقانون . وبعد أن اتفقوا على الطريقة المثل لحسن إدارة العمل مع نفس حضرات المحامين .

**حضرات الشيوخ المحترمين ،**

بقيت بعض فقط ذكرها حضرة الشيخ المستجوب أثناء شرح استجوابه

أولها : أن القوات البريطانية في منطقة القتال قد زادت أخيرا زيادة كبيرة ، والواقع أنه ليس لدى الحكومة معلومات عن وفود عدد كبير من القوات الإنجليزية إلى منطقة القتال حديثا ، والمعلومات الرسمية التي لدى الحكومة تدل على أن السلطات العسكرية البريطانية تعمل على تضيق نطاق منشآت العسكرية في منطقة القتال ، وتقل مهماتها وتغائها إلى خارج الحدود المصرية .

ثانيا : مسألة المدارس التي قررت الحكومة إقمتها في السودان ، وقد أبلغت ذلك إلى الحاكم العام في ٢٧ أكتوبر ، وطلبت إليه الاتصال بالإارات المختصة ، لتعين قطع الأرض التي تستأجر عليها هذه المدارس ، حتى تتمكن وزارة المعارف العمومية من إتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن .

**وإني أدور نص خطابي مكتب المجلس (١) .**

(١) نص الكتاب :

**حضرة صاحب السعادة الحاكم العام للسودان**  
أشرف بأن أني إلى مساعدتي أن الحكومة المصرية ، بصفة منها في نشر التعليم بين السودانيين قد تفرقت فتح المدارس الآتية في السودان :

- ١ - مدرسة ثانوية في الأبيض .
- ٢ - مدرستان ابتدائيتان في كل من ورسودان وكلا .
- ٣ - مدرستان أوليتان تمل فيهما اللغة الإنجليزية في كل من واد وبردو .

وقد أعضدت المبلغ اللازم في ميزانية هذا العام لإنشاء هذه المدارس .

وأكون شاكرا لو اتمعت مساعدتي بالإدارات المختصة ، لتعين قطع الأرض التي تستأجر عليها هذه المدارس ، حتى تتمكن وزارة المعارف العمومية من إتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن .

٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٨

إننا نرف وأحبنا نحو أمنا وبلادنا، ونعلم كل حق مواطن أن يحيا حياة حرة آمنة، وأن يعطى الفرصة الكاملة لبشرة نشاطه المشروعة في الإنتاج والإنتاج غير الوطن.

أما عوامل التبعيض والتخريض التي لا ترى الله ولا القسمة ولا الوطن فصانعوها ليسوا بأعداء أمنا وخصوم نهضتنا. وواجبنا جميعا - حكومة وشعبا - أن نقصد كيدهم، وزد سهمهم وتضون الوطن ومصالحه من بينهم.

إن في القاهرة وعددها حوالي سبعة عشرة ألفا من طلبة الجامعة، هم عماد هذا الوطن ورجال الهند المسؤولون. أليس من الحرام أن يضيق وقتهم عينا؟ أليس من الإجماع أن يخلق فهم من يهدف للقتال ويطلق الرصاص في أرض الوطن على أبناء الوطن؟

تقفهم بالمع، وزودهم بالأخلاق، وتقدمهم حسب الوطن. ولكن لا تسمحوا لجماعة بأن تحبس طهارتهم وتفسد شبابهم وتلوث ضمائرهم.

ولنتك الله فيها تعمل وفيها تقول. ولكن رائدنا أن نعمل للنظام والبناء. لا للفوضى والهدم. ولنجعل نبراسنا دائما أنه بغير الأمن الداخلي، لا يمكن من دعم الأمن الخارجي على الوجه الأكمل، وأنه يجب أن يكون الأمن مستتباً لتصرف الجهود إلى زيادة قواتنا، ونتيجة إنتاجنا، وإعداد أمنا الإحصاء الجدير بأمة مستقلة ناهضة.

إن قوة الأمة مستمدة من قوة أبنائها ومساعدتها، وقوة أبنائها الطلبة لا تستمد إلا من احترامهم لمعادهم وأمانتهم وتفرغهم لدروسهم. وببر هذا يسيئون إلى أنفسهم، ولا ينفعون وطنهم.

والله ناصرونا وبحق آمنا بإذن الله.

(تصفيق).

**عضو الشيوخ المحترم عبد السلام محمود بك** - أرجو قبل أن رد حضرة المستجوب على بيان الحكومة أن يعطى المجلس الوقت الكافي لدراسته، ثم يناقش الريان بعد ذلك.

**عضو الشيوخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا** - حضرات الشيوخ المحترمين،

لم أكن بعيدا عن الحقيقة عندما قلت لحضراتكم، في جلسة ٢٩ نوفمبر الماضي، إنكم لن تسمعوا شيئا جديدا من دولة رئيس الوزراء، وإنكم ستأيدون هذه القاعة كما اختصرتها دون أن تسمعوها حرفا واحدا عن سياسة الحكومة، أو عن خطتها المقبلة نحو تحقيق الأهداف الوطنية.

وقد عرضنا قضيتنا على مجلس الأمن، وأجمعنا العالم جميعا، وأنشدناه على حقوقنا التي نتمسك بها أشد التمسك، والتي نريدنا الأيام إيماناً بها. وقد أطلعت الأمة على اختلاف طبقاتها تأييدها لموقفنا وهتعة التي اتبعتها ولن تكون المفاوضات من جديد وسيلة من وسائلنا إلا إذا كانت وسيلة لتحقيق مطالبنا. وقد جاء في خطاب الرئيس قبل الأخير أنه "إننا كان قد أن للمحكمة البريطانية أن تستجيب لمطالب البلاد التي أجمعت عليها الأمة أتيح للبلدين في حدود ميثاق الأمم المتحدة أن يوطدا علاقتهما على أساس المساواة في السيادة، وإلا فإن حكومتنا ماضية في سعيها لتحقيق مطالب البلاد كاملة مستندة بالنزاع بالتفاف الأمة حولها وإجتماعها على تأييدها". وما زال هذا الذي أطلقه في خطاب الرئيس هو عماد سياستنا.

حضرات الشيوخ المحترمين،

لا أستطيع أن أختم كلمتي من غير أن أشير إلى الواجب الوطني الذي ينبغي أن يكون فرضا علينا جميعين، خصوصا في الظروف الحاضرة التي تمر بها البلاد، وهو الحرص الكامل على استتباب الأمن الداخلي.

إن الحوادث الأخيرة، التي تملوينا حضراتكم ولاشك، تحز في قضي وبني أن تحز في نفس كل مصري غلص لبلاده. وإن لأدري مصلحة من يدفع أبنائنا الطلبة دفعا إلى هجر العلم وتعطيل معاهد التعليم، والعم هو سلاحنا وعدتنا فيما نستقبل من الأيام، والشباب هو ذخيرة الأمة في حاضرها وفي مستقبلها؟

إن عناصر الإجرام التي حاول أن تضلل بعض الطلبة، فتجلبهم إلى مضلين، وتندس في صفوفهم، لا تهدم بجيلهم وحده، وإنما تهدم مستقبل البلاد كلها، وهو أمر ينبغي أن نتنبه له، وأن نتكاتف على دفع شره عن الوطن.

وإذا كان حضرة الشيخ المحترم قد عرض في شرح استجوابه بمصر الحكومة على استتباب الأمن الداخلي، فأرجو أن يطمئن لمطمأن أن الحكومة التي أشرف برياستها - شأنها في ذلك شأن كل حكومة وطنية رشيدة - تجل هذنها الأول استتباب الأمن الداخلي، ولي نأل جهدا في العمل على ذلك ولا نهرب بشرة على كل من يحاول العبث بهذا الأمن.

إن واجب من يشرف يمثل مركزى هذا أن يحصى الطلبة ومساعدهم من عبث الدارين وإجرام المجرمين، وأن يقضى على العدوان والإرهاب أيما كان مصدرهما.

(تصفيق)

وأرجلة طيار في منطقة القتال، وفي منطقة محدودة غطوط طول وعرض معينة ؟ فهل طلبت أو استوتقت . وقد انتهت الحرب وفشل الاحتكام إلى مجلس الأمن -- من أن هذا النصر الجوهري في المعاهدة نافذ، وهل طلبت بياناً من هذه السلطات ؟ أم اكتفيت بأنهم لم يفلتوك رسمياً أن هذه القوات ليست في ازدياد ؟ ومن الذي تنظر منه أن يهلك ؟ وهل أنت طامع في أن أتيك هذا البيان عن طريق الإنجليز ؟

ثم يقول دوايه إنه أرسل في ٢٥ نوفمبر برقية إلى الحاكم العام، يسأله فيها عن حوادث المظاهرات في السودان . أرسل البرقية، يا حضرات الشيوخ المحترمين، في ٢٥ نوفمبر مع أن الحوادث قد وقعت في أيام ١٣ و ١٤ و ١٥ نوفمبر، وفاضت بها أنباء الصحف، وتوالى بها البرقيات على الميانيات الرسمية وغير الرسمية في مصر .

اثنا عشر يوماً تمر ولا يهرك دولة رئيس الوزراء، ولكنه يهرك بعد خمسة أيام من تقديم هذا الاستجواب، أي في ٢٥ نوفمبر .

ما الذي أسكتك طوال المدة من ١٣ نوفمبر إلى ٢٥ نوفمبر ؟ وما الذي أسكتك اثني عشر يوماً والمهلة تجري في السودان والدعاء تسيل في ريوهه، والمذامع تقع في أفاعله، وأنصار الوحدة من السودانيين يحاكون لجرود إعلان رغبته في وحدة وادي النيل، ثم بجنون وبقنوت !! ؟ إنك لم ترسل هذه البرقية إلا بعد أن توقفت مثل هذا الموقف، وبعد أن قدم الاستجواب في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٨، ومع ذلك فقد أثبت أن تخبرنا دولتك بما يرد به الحاكم العام على هذه البرقية، مع أنه قد مضى عليها أكثر من ثلاثة أسابيع . لم تخبرنا بماذا أجابك الحاكم العام، وهل أجاب عليك أم لم يجب ؟

حفصة صاب: البروقه محمود فهمي القرائشي باشا (رئيس مجلس الوزراء) إنني لم أستمع رداً حتى الآن .

حفصة صاب: البروقه محمود فهمي القرائشي باشا - متى تسلمه إذن ؟ أريد ثلاثة أشهر !! ولعل من الطريف، يا إخواني، أن يصير القرائشي باشا على أن الخلاف في مفرقة المحامين كان متصباً على مسألة الدفاع أمام محاكم السودان . أما أمر السفر، وأما مع حاكم السودان المصريين من الدخول إلى السودان، فلم يكن على خلاف مطلقاً، لأن تقييد المحامين المصريين أخبر دولته في كتابه بأن المطلوب هو تيسير مهمة الدفاع، وأنا أرى بأنفسى عن تضيق وتكم في مناقشة هذه المسألة الواهية . ولكني أكتفي بأن أسأل دولته عما فعل لبعده المحامين . بعد أن علم أن حكومة السودان منعت به السفر إليه، وبعد أن أخطرت دولته بكتاب أرفقت به جميع المكاتبات التي يتولد بينها وبين حاكم السودان وفيه رفض صريح وإصرار صريح على شرط منع جواز السفر وإلى باقي الشروط . ما ذا فعلت دولتك، وهذه المسألة لا تهل خطورة من مسألة بينة المحامين ؟

ولو كنت أعلم أن هذا الاستجواب سينقلب من استجواب سياسي عن القضية المصرية إلى استجواب من الأمن العام، أو إلى محاضرة عن العلم وفوائده والأمن واستنباؤه ومزاياه، لما كنت غشى مشقة تقديم هذا الاستجواب، وما كنت حضراتكم مشقة لاستماع إلى أكثر من ساعتين .

من الذي ينفذ دولة رئيس مجلس الوزراء وجوب استقرار القواسم واحترام أقلية لأمانتهم وانه رفاههم إلى معاهد التعليم ؟ إن ذلك من الأمور البديهية التي لم تكن تستوجب هذه الخجاسة البافنة التي ختم بها دولة رئيس الوزراء بيانه .

كما نرجو، وتما نحسب نسمع عبارات أخرى بهذه الخجاسة، وهذا هو مجالها، وهذا هو مضمونها . أما الأمن، والنظام، وأما العلم والتعليم، فهذه كلها مجال وموضوع للمناقشة . ولكنا التيلة تناقش قضية سياسية، هي قضية مصر والسودان .

إني أحثكم إلى مشاركتكم إذا كنتم قد استفدتم شيئاً في موضوع هذا الاستجواب من هذا البيان العام الذي سمعتموه من دولة رئيس الوزراء عن الأمن والنظام . هل استفدتم شيئاً ؟ أو عرقت شيئاً من خطة الحكومة السياسية، أو من سياستها التي رسمتها التي تنوي أن تبعيها في تحقيق أهداف البلاد ؟ إني أحثكم في هذا -- كما قلت -- إلى مشاركتكم . ويزعم على أن تناذر هذه القاعة كما دخلنا بلون أن نعرف شيئاً عن هذه المسائل الأساسية التي ما وجدنا في هذه القاعة إلا من أجل الدفاع عنها، ومن أجل إبداء رأى الأمة واضحاً جلياً فيما عن طريق عنايتها في هذه القاعة .

يقول دولة القرائشي باشا رئيس مجلس الوزراء إن سياسة الحكومة هي التسليم بحقوق البلاد، وعدم السماح لأية سيطرة أجنبية . بالتدخل في شؤوننا . ولست أدري ما الذي يقصده دولته . ألا يتصور وجود ضرات الآلاف من الجنود الإنجليز في البلاد المصرية تحتلها أجنيتيا وسيطرة أجنبية ؟

ألا يتصور دولته ما يجري في السودان لإخواننا السودانيين من تقهيل وتذيب وبجبن وتشريد، سيطرة أجنبية وتحتل أجنيتيا في شؤون مصر والسودان ؟ إن لم يتبره هذا أو ذلك سيطرة أجنبية أو تحتل أجنيتيا، فما هي السيطرة ؟ وما هو التدخل إذن ؟

يقول دولته ليست لدى معلومات عن زيادة القوات البريطانية في القتال . هل طلبت، يا سيدي، هذه المعلومات من جهاتها المختصة ؟ لقد أذيع ذلك ونشرت الصور في الصحف والمجلات وذكر الألباء أن القوات البريطانية في ازدياد مستمر، فهل استغفمت -- كما سبق نقول -- من السلطات المختصة عن عدد قواتها ؟ كنت مطالباً -- على الأقل -- بأعانة على حقوق مصر التي نصت عليها معاهدة سنة ١٩٣٦، تلك المعاهدة التي لا تملأ الإنجليزية الحق في إبقاء أكثر من عشرة آلاف جندي

أما الإجماع ، فكانت معه في وجوب القضاء ما لم يستصلح شأفه وأسبابه . ولكن من انظر أيضا أن تعقد الحكومة أن كل حركة وطنية تجيش في صدور شباب هذه البلاد من طلبة وغير طلبة إنما مبيتها أبد أجنبية انكست بينهم ، أو أن مصدرها أشخاص يعملون على البعث بالنظام . إن هذا خطأ جسيم ، لأن الطلبة كانوا وسيقون دائما نيران هذه الحركة الوطنية المباركة . لقد قامت على أكتافهم الثورة في سنة ١٩١٩ ، وهم ذنر البلاد في كل وقت . فن الخطأ ، بل من الخطر أن تجاهل الشعور العام للمصريين ، وأن تصف كل حركة وطنية بريئة طاهرة بأنها ضيقة أيد بجمرة أو نفسها إلى عناصر خارجية انكست بينهم . إن من الخطر الجسيم تجاهل هذا الشعور .

أليس من الخطأ الجسيم تجاهل الواقع والشعور الجليش الذي يعيش في صدورنا ؟

**مفكرة صاحب المعلق على عبد الرزاق باشا (وزير الأوقاف) - أليس**  
من الخطر أن تصف الحركة التي حصلت منذ أيام بأنها حركة بريئة ؟  
أليس هذا خطرا على الأمن العام ؟ هذه الحركة التي ألقيت في القنابل ، والتي تتج عنها وجود بعض القنابل في "أداج" بصع الطلبة بالمداوس ، أليس من الخطر أن يقال عن مثل هذه الحركة إنها حركة بريئة .

إن الحكومة لا تكبت الشعور الوطني ، وإنما تقضى على مثل هذه الحركات الإجرامية .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج المريج باشا -** إن الحكومة لازالت تصر بمختلف الطرق على كبت هذا الشعور الوطني . وإني أقول بل في ، وأحمل أمام ضميري وأمام الله مسؤولية هذا القول ، بأن الحكومة الحاضرة تعمل بمختلف الطرق على كبت هذا الشعور الوطني . فهي لا تقف موقفا سليما نجس ، بل تعمل بصفة إغماية على قتل هذا الشعور ، ليس فقط في المصريين ، بل وفي أنصار مصر من السودانيين ، وحتى يهدأ معالي وزير الأوقاف .

**مفكرة صاحب المعلق على عبد الرزاق باشا (وزير الأوقاف العمومية) -**  
أنا هادئ ، ولست بتائر .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج المريج باشا -** أسأل معالي الوزير : هل يستنسخ ضميري ، وهو وزير ، أن رجلا سودانيا من أعضاء حزب الأمة البارزين ومن دعاة الحكومة السودانية يشترك أو يتدخل في مظاهرة كانت تنفذ باسم مصر والوحدة ومملك مصر ، فيهمج على حامل العلم المصري ويمزقه إربا إربا ، ويهتف بسقوط مصر وبغير ذلك من الهتافات البذيئة ، ويمجد عن هذا حضر في نقعة البوليس ، وتحفظ القضية لعدم الاختصاص ؟

لقد منعنا ، ثم على حدث منع حدة الردف ، ثم أعتره حدث منع بطة المحامين . وأظن أن الاعتذار بأن المذكرة لم يتم حول منع سفر المصريين بل قامت حول التصريح أو عدم التصريح لمحاميين مصريين بالدفاع - ليس مذكرا حقا ولا بجة صحيحة ، لأنه سبق أن منع مصريون كثيرون من السفر إلى السودان ، ولم تحرك الحكومة ساكنا بعد أن أخطرت بهذا . فظن حدث في العام الماضي أن منع صالح حرب باشا وغيره من السفر إلى السودان ، ولم يحرك القرائش باشا ساكنا . فاقول بأن مسألة السفر لم تكن على الخلاف ادعاء باطل وبجة واضحة الضعف متناهية من أساسها . ولو كانت هذه البجة صحيحة ، لكان من المنكس للحكومة السودان أن تمنع المحامين من المرافعة بعد أن يصلوا إلى الخرطوم مثلا . وهنا كان يمكن القول بأبسط المسألة منصبة على منع المحامين من المرافعة أمام المحاكم السودانية .

إن المحاكمة لم تكن في وادي حلفا ، بل كانت في عطبرة ، وقد أجبر المحامون على الرجوع ، وجئ بهم مقبوضا عليهم تحت الحراسة إلى أدب وصلوا مصر . أليست حقبة رئيس الوزراء وأمية إذن ، وأليس في ذلك الدليل ما ينقضها من أساسها ؟

أما خطاب دولته أخيرا إلى الحاكم العام ، ردا على تلك البرقية التي وصفتها في البلمبة المسماة بأنها كرامة ، فالذي ألاحظه أن الرد سلم وقوى . وكان يجب أن يكون رد رئيس الوزراء هكذا من أول الأمر ، كما كان يجب أن يكون هذا الكلام لغة رئيس الوزراء عندما وصله احتجاج نهاية المحامين ، بدلا من تلك اللغة المتخافلة التي وصفتها بأنها كرامة .

أنا أسلم بأن هذا الرد كان قويا وسليما ، ويتجنى مع النظرية التي ناديت بها . ولكنني ألاحظ وتلاحظون حضراتكم أن هذا الرد أرسل في ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، وقد جرت مناقشتنا في هذا الاستجواب في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨ . وعلى كل حال فهذه علامة طيبة . والحمد لله الذي جعل الحكومة تتختم بكلام المعارضة ، وترجع إلى الحق ، وتطالب حاكم السودان بالمنطق والبلجج وباللغة التي كان يجب أن تتخاطب بها منذ لحظة الأولى ، لا بتلك اللغة الضعيفة التي أسلم بأن مصر بلد والسودان بلد آس

لقد انتهى رئيس الوزراء بعد أن شغل نفسه بالرد على هذه المسائل التفصيلية البسيطة التي ليست هي الهدف الأول من هذا الاستجواب إلى إلقاء هذه المحاضرة عن الأمن والنظام . ولا أريد من هذا المقام أن أحاسب دولته على معاملة لهذا الشباب الذي يبتكي عليه البلية وعلى مصالحته ، فهو هو بذاته الذي ألقي به في التزلج كما تعلمون ، وهو هو بذاته الذي صوب على هذا الشباب بندق البوليس وصراصه . لا أريد بهذه المناسبة أن أطيل في هذا المقام . ولكنني أكتفي بأن أقول لموته إنه إن كان هناك في مصر من يحتاج إلى مثل هذه النصيحة ، نصيحة الحبيب على الشباب والحرس على حياته ، فهذا الرجل هو القرائش باشا بالمثل .

**مفكرة الشيخ المحترم مؤسس أمين أحمد سعيد** - هل ربح هذا الطالب للجنة ، أم سافر قسلاً ؟ وهل ربح قبل الحادث أم بعده ؟

**مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين بلشا** - ربح بعد الحادث . فالحادث كان منذ شهر ، أما الترشيع فكان منذ أيام . وسيمرض هذا الترشيع على معالي وزير المعارف للبت فيه ، ولا علم لي إن كان قد بت فيه أو لم يبت فيه بعد .

**مفكرة الشيخ المحترم مؤسس رفيع السكندر بك** - هذا يفيد أن الترشيع لم يبت فيه بعد .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين بلشا** - من يعرف ؟ من الجلائز إن المسألة انتهت وبت فيها .

قلت لحضراتكم إن الحكومة الحاضرة تواجه هذه الوقائع الخطيرة التي يمر بها السودان الآن مواجهة أرتجالية ، هي بنت لحظتها . وهي في هذا تقف هذا الموقف ليجرد أراء القمة . فقد أخذنا على دولة القرائي باشا أنه لم يرد في الحال على الحاكم العام للسودان لما قال إن مصر والسودان ليسا بلداً واحداً ، وإنما أرسل رده في مذكرة بدقته من الوقت ، شكره عليها وصلت بأنها قوية وصليمة . وسنتظر لي أن يصدر من حاكم عام السودان تصريح آخر ، فيكتفي دولة القرائي باشا بأن يرسل خطاباً من صوريين لي كل من الحاكم العام ووزارة الخارجية البريطانية ، يقول فيه إن دولته ألغى الحاكم العام هذا الخطاب .

أؤكد لدولة القرائي باشا أن هذه الخطلة لا تضايق الإنجليز في شيء ولا تحرك منهم شيئاً مطلقاً . وسيستمرون في عدوانهم وفي اقتطاع حقوقنا في السودان حقاً بعد حق ، ويتركون لدولة القرائي باشا أن يرسل ما يشاء من مثل هذه الخطابات التي قد تكون شديدة الهمجية حيناً وضعفها حيناً آخر ، وذلك بالهمجية التي يختارها حسب ظروف الأحوال في مصر ، فإن ثارت المارضة وطلابت أخذ الأمر بالشدّة وتكون لهجة الخطابات شديدة . أما إن كان البرلمان في حلة ، فتكون الهمجة ضعيفة أولية ، كما رأيتم حضراتكم . وهي لا تهز الإنجليز في شيء ، ولا تغير من سياستهم العدواني في شيء كذلك . فهل ترضون ، بإحضرات الشيوخ المحترمين ، أن نبقى هكذا في موقفنا ولا سياسة للحكومة إلا أن ترسل خطاباً من حين لآخر تنصح فيه على ما يكال لمصر من أنهت أو على ما يقتطع منها من حقوق ؟

**مفكرة الشيخ المحترم مؤسس إبراهيم زكي** - ما الصلاحي الذي يراه حضرة الشيخ المحترم فؤاد باشا ؟

**مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين بلشا** - لقد قلت وكررت القول وقال جميع السياسيين من حزبين وغيرهم وبمقتضى أصواتهم ، وقدست مشروعات لمعالجة هذه الحالة . ولكن كل هذه الجهود قد وبغت سواء

وهل يجوز أن ترشح وزارة المعارف المصرية ابن هذا الرجل بعد أشهر من هذا الحادث لجنة فاروق الأول في الخارج ؟ هل يجوز هذا ؟ وماذا يكون أثر هذا العمل في السودان بين أنصارنا من السودانيين ؟ في حين أنه في نفس المظاهرة يقتل رجل سوداني من أنصار الوحدة في وقت كان ينتف فيه باسم مصر ، ويترك أولاداً فقراء لا يملكون شروى فقير ، فلا تسمّل عنهم الحكومة المصرية ، ولا تمت إليهم يد المعونة بأية طريقة من الطرق . هذه الوقائع تجري على السنة إخواننا السودانيين ، ويروونها وهم يكونون . وهي وقائع صهيونية ، ولدي اسم هذا واسم ذلك ، وإلى على استمداد للإدلاء بها الآن .

**مفكرة الشيخ المحترم للدور محمد علي باشا** - ما اسم كل من هذين الرجلين ؟

**مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين بلشا** - اسم الذي مات في المظاهرة سليمان عبد الرحمن ، وقد أعلن في الصحف نبأ وفاته واستشهاده . ولقد تبرعا لورثته مبلغ خمسمائة جنيه ، جئت بها إلى السودان لشراء منزل لهم ، واسم الذي رشع ابنه لجنة الجامعة صالح عبد النادر .

**مفكرة الشيخ المحترم للدور محمد شريف بلشا** - هل ابن هذا الشخص يقع هنا في مصر ؟

**مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين بلشا** - نعم ، وهو طالب في الجامعة المصرية .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد أنسي باشا** - هل هذه الحوادث وقعت في السودان أو في مصر ؟

**مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين بلشا** - وقعت في السودان .

**مفكرة صاحب المعالي على عبد الرحمن باشا (وزير الأوقاف)** - هل يرضى ضمير حضرة الشيخ المحترم فؤاد باشا أن يمتنع على حادثة كهذه ، ليس عنده عنها بيانات ولا عند الحكومة ؟

**مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين بلشا** - كيف ذلك ، وقد قلت إن عندي الشرائع والبيانات والأحكام معينة ؟

**مفكرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك** - ما هو اسم الابن الذي ربح لجنة فاروق الأول ؟

**مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين بلشا** - ليبيال حضرة الشيخ المحترم أمين يوسف بك وزارة المعارف من الألام .

إن المسألة ليست مجرد مقاطعة ، إلى أقول هذا الكلام وأنا متالم .

**قصة الشيخ الخرمي محمد غالب باشا** - لقد قال حضرة المستجوب إن الغرض من هذا الاستجواب هو تبادل الرأي وتوجيه الحكومة ، فما باله يتهم الحكومة بأن موقفها جامد وصلبي . ولم تسمح من معادته وأبه في الحلول الإيجابية . قضي الوقت عينه الذي يتهما فيه بالجمود وعدم رسم خطة ، لا رسم لنا معادته الخطة ، ولا يبدى الحلول . وكان من الطبيعي أن يكون عمدة موقفه حتى نوازن بين حلول الحكومة والحلول المقترحة ، وهل هي عمدة يمكن أن تؤدي إلى نتائج طيبة ؟ وهل فائدتها التي تعود على البلاد أكثر من ضررها ، حتى نقين من هذه الموازنة إن كان هناك تقصير من جانب الحكومة ؟

( عاد إلى تولي الرئاسة حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس المجلس ) .

أما أن يلقى هذا الكلام المهم مع عدم إبداء أي رأى في الموضوع ، فهذا يجعل المجلس عاجزاً عن إبداء رأيه في الاستجواب . يجب أن يبدى حضرة الشيخ الخرمي ما عنده من آراء وحلول عملية ، حتى يمكن الاسترشاد بها ، وألا يقصر اتهامه للحكومة بالجمود ، على حين لا يبدى أي رأى ، لأن هذا لا يجوز .

**قصة الشيخ الخرمي محمد فؤاد سراج الدين باشا** - من الغريب أنت الموقف فداقلت ، فقد كنت مستجوباً للحكومة ، فأصبحت أنا مستجوباً ، فأنا الذي استجوبت الحكومة عن نواياها ، وعما يجب أن تفعله وتقدم من الوسائل يصدد القضية المصرية .

**قصة الشيخ الخرمي محمد غالب باشا** - من لا رأى له ولا حل عنده ، أولى به ألا يستجوب .

**قصة الشيخ الخرمي محمد فؤاد سراج الدين باشا** - كنت أحب أن توجه هذه الحجة عند ما وقف دولة رئيس الحكومة في هذا المكان ولم يقل لنا ما الذي اتخذ من وسائل فاعلة إزاء نجاح القضية المصرية . وكان المنظر من حضرة الشيخ الخرمي محمد غالب باشا أن يكون هذا موقفه من الحكومة أولاً .

**قصة الشيخ الخرمي محمد غالب باشا** - أولى بالمستجوب أن يوجه الحكومة إلى رأى صالح بديهي ، فنناقشه ونستبرده به ، ونستطيع في ضوئه أن نكم إن كان هناك تقصير من جانب الحكومة .

**قصة الشيخ الخرمي محمد فؤاد سراج الدين باشا** - ينطوي الاستجواب كما تملكون حصراتكم على اتهام . وقد قلت لحضراتكم إن الحكومة قصرت في هذه الناحية ، وفي ذلك ، وكان يجب عليها أن تفعل كيت وكيت .

في هذا المجلس أو في المجلس لآخر . فيجب على الحكومة أن تصل وتحرك بأية طريقة ، لانهاء هذه الطوائف ، ولا تكني بالاحتياج عليها من حين لآخر . وأما قد أن كل حكومة يجب أن تحس بما حولها ، وتلتس النظر المحدث ببلدها ، وتسعى ما يجري حولها . ولكن حكومتنا مع الأسف ، قد فقدت هذه الحواس الخمس كلها ، فهي لا تحس ولا تسع ولا تبصر ولا تلتس .

لقد قدمت هذا الاستجواب على أمل أن نتاح فرصة لحضراتكم وللحكومة لتبادل الرأي في الخطة التي تتبعها . ولكن مع الأسف ، سنخرج من هذه المقامعة كاهلنا ، من غير أن نستفيد شيئاً أكثر من هذه المحاضرة عن النظام والنمط والمعالين . أما ما هي خطة الحكومة ، أو ما يتوهم دولة القرائي باشا ، فلا نعلم عنه شيئاً . هل ينوي المفاوضة ، أو الالتجاء إلى الصلح من جديد ؟ هل ينوي إلزام المهذبات التي بيننا وبين الانجليز ؟ وهل ينوي إلغاء اتفاق سنة ١٨٩٩ ؟ كل هذه مسائل لا ندري عنها شيئاً . ولعل دولته لا يدري عنها شيئاً كذلك ، ولا يتكف نفسه مؤونة التفكير في صالح قضية البلاد ، لأنها في نظره يجب أن ياتي بعد دفع المظاهرات ، وبعد إطلاق الجامعات والكليات ، وبعد حصار المدارس .

أما الأساس الذي يدونه لن يستب أمناً ، ولن يستقر نظام ، ولن تهدأ نفس أو يرتاح بال ، أقول : هذا الأساس لا يحل دولته في شيء ، ولذلك أشعرأه من التقصير الجسم تلك الأمانة المقدسة التي وضعت و أعانقا أن نأخذ هذه الباعة قبل أن نوجه الحكومة هذه المسائل الكبرى . وأنا واثق أن كلامنا سيعمل على إبراء ذمته وأداء الرسالة المقدسة التي وجدنا في هذه الباعة من أجلها ...

**قصة الشيخ الخرمي الأستاذ أمين أحمد سعيد** - لقد أشار حضرة الشيخ الخرمي فؤاد سراج الدين باشا إلى أن الحكومة لم تحرك ولم تقدم حلولاً ، ولم تلغ الخطة سنة ١٨٩٨ ولا معاهدة سنة ١٩٣٦ . فهل هذه الخنازل التي يترجسها ؟ لقد سألنا عن الحلول التي يراها ، فلم يرد . فما معنى الحركة التي يريد من الحكومة أن تقوم بها ؟

**قصة الشيخ الخرمي محمد فؤاد سراج الدين باشا** - لقد أشرت في مواضع مختلفة من استجوابي إلى الحلول التي أراها . ولقد قلت إن في تطبيق القضية المصرية من هذا النحو ضرراً بالنمط .

ولقد قدم بالفعل اقتراح بمشروع قانون من حضرة الشيخ الخرمي الأستاذ عبد الحميد عبد الحفيظ بلغة ، معاهدة سنة ١٩٣٦ كما قدم في مجلس النواب اقتراح بمشروع قانون من حضرة النائب الخرمي مكرم سعيد باشا بتعديل بعض نصوص الدستور ، فهل يريد حضرة الشيخ اعتراف الأستاذ أمين سعيد - وأما واقف على المنبر - أن أرمم سياحه كلها الحكومة ؟ إن كان الأمر كذلك ، فانا مستعد له ، على أن تقبل الحكومة هذه السياسة وتتبعها .



بل يجب أن نعلن بطلان هذه الاتفاقات التي تخيد، والتي تعد من حريتنا،  
وأن نعلن على عروش الأسياد أننا مستشار الجانب الذي يكون فيه صالحا،  
وأما مستشار باقتنا دائما .

**مفكرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا** - وهل هذه هي الخطوة الوحيدة؟  
وهل إعلاننا بالقاء معاهدة سنة ١٩٣٦ كافي بلانها غلا ؟

**مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك** - وما أهمية إلغاء معاهدة  
سنة ١٩٣٦ ؟ وهل ذلك أثر كبير ...

**الرئيس** - الذي أنصحه الآن ، وقد تكلم سادة فؤاد سراج الدين باشا  
وانتهى من كلامه وقدم اقتراحا، أن من يريد من حضراتكم أن يتكلم، فيقدم  
إلى المنبر .

**مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك** - الواقع أن هذا الموضوع  
يجب أن تدور لجنة الخارجية وتتقدم لنا برأيها .

**الرئيس** - دولة رئيس مجلس الوزراء موجود ، ويستطيع أن يطلع  
عن سياسة الحكومة. وإن كان حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك  
يريد الكلام ، فيستعمل على المنبر. أما طريقة المقاطعة، فهي غير مناسبة .  
ولقد انتهى معاهدة سراج الدين باشا من كلامه واستند وقته .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - ليس لي إلا كلمة  
بسيطة رد على كلمة حضرة الشيخ المحترم غالب باشا ، نفسه قال أقروا  
أننا ألقينا معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فهل هذا يكفي ...

**مفكرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا** - المعاهدة عقد بين طرفين ،  
تكيف فيها طرف واحد ؟

**مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - هذه هي الكارثة.  
كيف قُبِلَت القضية السياسية بمضومة بين طرفين ، أو قضية ينضم فيها  
الطرفان للقوانين والمحاكم ؟ هذه نظرية خاطئة ، فأولئك وسادة  
غالب باشا استشار جليل يريد أن يرضى ضميره ، ويرى أن المعاهدة عقد  
بين طرفين ، لا يمكن إلغاؤها من جانب واحد .

هذا هو الخطأ الشديد الذي وقتنا فيه .

**الحسين** - الكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك .

أما إن كان حضرة الشيخ المحترم غالب باشا يريد معرفة رأيي ، فإن  
رأيي ليس بمجهول ، إذ إنني أشرف بالانتداب إلى هيئة سياسية وأنها  
مدروسة ، ولها سياسة مرسومة ، ولها معاهدة تشر كراما كل يوم ،  
كما تشر بياتها السياسية . وهذه الهيئة السياسية التي انتسب إليها قالت  
وقتنا إن كل الحكومة أن تلتقي اتفاق سنة ١٩٨٩ ، ومعاهدة سنة ١٩٣٦ ،  
وأن تتعدل مواد الدستور بما يوفق الوحدة بين مصر والسودان ، وأن  
تعمل على عارية فصل مصر عن السودان ، وأن تواجه الحالة في السودان ،  
وأن تعامل الحاكم العام للسودان معاملة ...

( ضجة من الميكن ) .

هاتم ترون أبق عند ما شرعت في إبداء الحلول ، قامت المقاطعة ...

**مفكرة الشيخ المحترم اللواء أحمد عظيم باشا** - هذه الحلول التي سمعناها  
ليست عملية ، وتريد حلا عمليا حاسما ، كقناعة الإنجليز مثلا ، أو استملاء  
السفير . هذا هو العمل الإنجابي الذي يجب أن يقال .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - أنا لم أنته من كلتي  
بد ، ولا أدري لماسا تتبولون الأمر وأنا لم أبرح مكانا .

**مفكرة الشيخ المحترم وهيب دوسى بك** - ولكم كنت على وشك  
الزول من المنبر .

**مفكرة الشيخ المحترم اللواء أحمد عظيم باشا** - كل ما سمعنا إلى الآن  
هو الخلق والسكلام ، لا أكثر . ولا أدري لماذا لا يتصرف صراحة  
باستدعاء السفير ، ومقابلة الإنجليز . هذا هو العمل الإنجابي المفيد .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - لماذا لا تنزل المنبر  
لتقول هذا الكلام ؟

**مفكرة الشيخ المحترم اللواء أحمد عظيم باشا** - لقد قلته الآن ، ولست  
أخشى شيئا .

( وجه ظاهر حضرة الشيخ المحترم فاضل الجلفة ) .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - ما يجب في نظرنا  
أن يعمل ليس بمجهول . ولقد أعاد خطنا السياسية مرارا وتكرارا . وقد  
تكون هذه الخطوة خطأ أو صوابا ، ولكنها خطوة مرسومة من جانبنا .  
ونحن نؤمن بها ، ولا نخشى شيئا في إعلانها .

ولقد قلت وأكرر أنه كان من رأيي أن تتخذ الحكومة حلا إنجابيا  
ولا يتعصر الأمر على إرسال الاحتجاجات والبرقيات في هذا الكفاح ؟

**مقرة الشيخ المحترم أحمد مرزى بك** - حضرات الشيوخ المحترمين ،  
تقدمون حضراتكم أن مبادئ الاستقلال التي انتهت إليها مصر أخيراً تحصر  
في كلمتين : وحدة الوادى ، ونبلاء الأجازة يتجودهم وقضودهم . وكان  
الفضل الأول في وضع هذه البشارة أن تجمع بين البهولة ووضوح الحجج  
لحضره صاحب النوبة محمود فهمى القزاقى بإشادته وحكمته . فقد أغنتنا  
هذه العبارة عن العبارات المألوفة التي تستطيع كل حكومة أن تفسرها على  
هواها ، كقولها الأمانى القومية ، أو الأهداف الوطنية .

ومما طابت له نفسى أن حزب الوفد المصرى أبد هذه المبادئ في خطبة  
جامعة مائة لوفدة رئيسه مصطفى النحاس باشا ، ألقاها في يوم عيد النهضة  
المصرية في ١٣ نوفمبر الماضى وهى خطبة إذا جردت من العبارات الحزبية ،  
كانت من أفضل الخطب ، لأنها شرحت سياسة الوفد في شق الوادى بغير  
مواربة ولا تجهيل فاقفقت مبادئ الأحزاب المختلفة واتحدت إزاء الناصب  
وقى هذا الاتحاد تظهر قوة الأمة ، ويتم نجاحها بإذن الله .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

تقدمون أن مصر ابتليت بالاحتلال الأجنبى منذ سنة ١٨٨٢ ، وأنه  
قد وضع يده على دفة الحكم فيها ، وعلى السودان تبعاً لها ، لأن حكومة  
القاهرة كانت حكومة الوادى كله . فتسكن الناصب من إقصاء الحاكم  
المصرى عن السودان ، وتعين الحكام الإنجليز الذين كانوا يكونون بأهله  
ويظلمونهم بحسبة محاربة الرقيق وهم في الواقع إنما يرمون إنذاره لقصفه  
من مصر . وقد تم لهم ما أرادوا ، مع أن الوزارة المصرية كانت تقاوم  
هذا الانفصال حتى استغلت ، فسيروا وزارة طوع إليهم . وكان الحكام  
الإنجليز يفسخون بهذا الظلم طاماً ، بعد أن كان السودان في أمن وسلام  
تضرب بهما الأشغال ، وذلك ليتخذوا من السودان مستعمرة كورحيا  
ولقد بلغوا ذلك في آخر الأمر ، فثار السودانيون ، وطلب الإنجليز من  
الحكومة المصرية أن تخرج من السودان . فخالشريف باشا كنهته المأثورة ،  
وهى ، " إذا تركنا السودان ، فإن السودان لا يتركنا " . ومنعنا حدثت  
الثورة ، التي بعض السودانيون تبعه إلى الحكومة المصرية في الظلم التي  
وقعت ، وما دروا أن الحكومة المصرية كانت مقيدة بالسلطان الأجنبى .

بعد ذلك أومر الإنجليز بقرية حملة لفتح السودان ، واستعملوا هذا  
اللفظ ، ليعتدوا أن يتموه مع مصر . وقد انتهت الحملة في سبتمبر  
سنة ١٨٩٨ ، ولم يمس خمسة أشهر من انتهائها أو أقل ، حتى رأينا الإنجليز  
يحبسون على ما سمى " وثاق ١٩ " بتاريخ سنة ١٨٩٩ ، وليس غير توقيين ، هما  
توقيع اللورد كرومر من إنجلترا ، وتوقيع طرس غالى باشا ناظر الخارجية عن  
مصر . وليس على مصداقة مجلس النظار ولا توقيع رئيس مجلس النظار ،  
ولم تصدق عليه أية هيئة تمثل الأمة . ولم يحضر على مجلس شورى القوانين  
ولا الجمعية العمومية ، وقد كانتا الحيتين التمثيليتين في ذلك الوقت . مع

أن الجمعية العمومية قد أخذ رأيها في سنة ١٩١٠ ، أى بعد ذلك بأحد  
عشر عاماً ، في مد امتياز شركة قناة السويس . وعمل بهذا الرأي وهذه  
مسألة أقل أهمية برأى من مسألة حكم السودان . وكذلك كان هذا  
الاتفاق غافلاً لقرنان تولية الخديوى ، فقد نص فيه صراحة على أنه لا يمكنه  
التزول عن حكم أى بلد ، لأن مصر وغيرها أمانة في يده .

فصدقوا إذا قلت لحضراتكم إن مصر ما كانت تنتظر - أثناء الحملة -  
مشاركة الإنجليز لها في إدارة السودان ، فقد كانت إنجلترا تقول إن الفرض  
من الحملة هو إعادة السودان إلى مصر . وكانت تبع الدول الأجنبية للحكومة  
في بعض أجزائه ، بحجة بأنه من حق مصر . وما مسألة الكابتن مرشان  
في قاشوه ، وقد أرسلته إليها فرنسا ، وكذلك ما حدثت من إيطاليا في أجزاء  
أخرى ، أقول ما هذه المسائل ببعيدة عن الأنظار .

وصدقوا إذا قلت لكم إن وفاق يناير سنة ١٨٩٩ وقع تحت طي الخفاء ،  
فلم تشعر به مصر وأهلها وصحفها إلا يوم نشره في الصحف . فكان مذبذبة  
مبتدئة للفضول والظن الشديد . وقد كنت وقد عمل وكلاء لبيان طهطا  
وطما عول أشعر به إلا منشورا في الوقائع المصرية التي كانت ترسلها الحكومة  
إلى الوالى للبيانات الأخرى . وكان يوم نشر هذا الوفاق يوماً حالكا في تاريخ  
الجمهورية مع مصر ، وما أكثر أيامها الحالكة معنا ، ولقد كان لنا أن نعلن  
في هذا الوفاق الذي حصل في الظروف السالف ذكرها غافلاً لكل عرف  
دولى ، حتى جاءت معاهدة سنة ١٩٣٦ فيدتهى المادة الحادية عشرة منها .

**مقرة الشيخ المحترم فرير أبو شادى بك** - ليس لنا شأن بالماضى .

**مقرة الشيخ المحترم أحمد مرزى بك** - إننى أرى بهذا إلى التذكير .

**مقرة الشيخ المحترم وهب دوس بك** - لقد كتب حضره الشيخ المحترم  
سيد الرحمن الرافى بك في هذا الموضوع كتاباً مفصلاً .

**مقرة الشيخ المحترم أحمد مرزى بك** - لما قصد وفد مصر في العام  
الماضى إلى مجلس الأمن . يطلب جلاء الإنجليز عن الوادى بشرطيه ، لم  
يكن للإنجليز من سند في المعارضة في هذا الطلب غير هذه المعاهدة المبركة  
وكانوا يجادلون أن ميثاق الأمم المتحدة الذى وقعوا عليه ، ووقعت عليه  
مصر في سنة ١٩٤٥ ، أقول تجاهل الإنجليز أن هذا الميثاق قد دعا بمفعول  
المعاهدة والوفاق . لأنه قرر المساواة في السيادة بين جميع الأمم الموقعة عليه ،  
ولا مساواة في السيادة بين دولتين تحت إحداهما أرض الأخرى لمدة غير  
محدودة ، فكيف واستمررا الاحتلال حاصل بغير رضاهما ؟ وهذه الولايات  
للمعاهدة صحت جيوشها منذ عهد قريب من هنا ، لأن بما لا تريد استمرار  
هذا الاحتلال ، وهما من الدول الموقعة على هذا الميثاق .

وعندئذ أنه لا يجوز لاجتراء أن تعرض النظام الدستوري في السودان .  
فإنه على فرض أن وفاق سنة ١٨٩٩ لا يزال قائماً ، فإن هذا الوفاق لا يشترط بواسطة الحاكم العام المولى من حكومة مصر وموافقتها على تعيينه أقول لا يشترطها في غير الادارة . أما الحكم الذاتي أو الدستوري ، أي طريقة حكم الشعب لنفسه ، فانه من حق مصر ، لأنها صاحبة السودان . وقد أعيد السودان باسمها إلى حظيرة الوطن الأصلي . والذين يريدون أن يحسموا القانون يفرقون بين القانون الإداري والقانون الدستوري .

**مفكرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك** - لأجل هذا غضب خشية باشا . وما الداعي إلى هذا الشرح ؟

**مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك** - زيد حلاً يخرج الاجل من مصر .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد مزي بك** - فليدع لي حضرة الشيخ المحترم الفرصة لأرتب كلامي .

إن الوفاق الذي يرتكز عليه الانجليز ليس فيه إلا حق إشراكهم في الادارة . وكذلك فان معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تعط إنجلترا ولا الحاكم العام حق تقرير الحكم الدستوري ونظامه ، فلا يمكن أن تشترك مع مصر في ذلك ، ولا يجوز أن تطالب مصر فيه بحجة أنه حكم إداري كما توهم البعض .

لقد حضرت سنة ١٨٩٩ كما قلت لكم الآن ، لما كانت مصر نفسها تفرح وتحتفل بشيخ السودان الخارج من الحكم المعصي غير النظام الإداري ، فتكرت الاستور أو الحكم الذاتي لم تكن ترد على بال المتعاقبين . ولو ورجعت ، لذكرت في الاخلاق ، أو ذكرت في معاهدة سنة ١٩٣٦ .

أزيد على ذلك أن الحكومة البريطانية قد اعترفت أثناء المحادثات التي جرت في هذا السام في مكاتبتها المؤرخة ١٥ يناير سنة ١٩٤٨ ، المرسلة منها إلى سفير مصر في لندن ، بأنه لا حاكم السودان السام وحده ولا الحكومة البريطانية وحدها أو مع هذا الحاكم تستطيع أن تضع السودان هذا النظام بغير إشراك الحكومة المصرية . أما وقد جرى الأمر بمسك ذلك ، فهو باطل بالضرورة ، والاعتقابات كذلك باطلة ، لأن ما ينبغي على الباطل فهو باطل .

وليأن ذلك ، أقول إن السفير المصري في لندن ذكر في خطابه المؤرخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ إلى الحكومة البريطانية موقف مصر أمام مجلس الأمن فما يخص السودان ، واحتفظ به كما هو ، ثم قال : "ولما كانت الحكومة الملكية المصرية صادقة الرغبة - كما أكدنا ذلك في كثير من المناسبات - في أن تمكن السودانيين من حكم أنفسهم ، وهي لا تريد أن تفوتهم أية فرصة يتحكمون فيها . لا تشترك بأوسع قسط في حكومتهم ( ليس هو هذا الحكم الدستوري ) . ولما، الزم من أن التزم مصر

ومن المعلوم أن الاتفاقات المتصارعة بيني آخرها أولها ، شأنها في ذلك شأن العقود المبرمة بين الأفراد وشأن القوانين أيضاً ، لأن الرضا الجديد يجرى الرضا الأول . وعلى فرض أن الأول حصل بإتراضي ، فليس لبريطانيا وقد وقعت على هذا الميثاق أن تنجح بجاه في وفاق سنة ١٨٩٩ . ولا في معاهدة سنة ١٩٣٦ ، لأن ميثاق سان فرانسيسكو ألغاهما بالنص على المساواة في السيادة . كما أنه معروف في القانون الدولي أثر تغيير الظروف يغير المعاهدات . وقد تغيرت الظروف بعد معاهدة سنة ١٩٣٦

**الرئيس** - لقد قالت الحكومة كل ذلك في مجلس الأمن .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد مزي بك** - كذلك أثبت وفد مصر إلى مجلس الأمن أن وفاق سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ حصلتا تحت الضغط والاكراه ، لوجود الجيش الإنجليزي بمصر والغزو الإنجليزي . وقد أثبت وفد مصر في ذلك سكس هذا الضغط والاكراه ، بأدلة فيها الدليل الكافي الصادر من إنجلترا نفسها . وكان التفضل في ذلك لحضرة صاحب المقام الزعم على ما هو باشا رئيس الحكومة وقت أن طلب المندوب السامي إجراء المفاوضات . وكانت أكثر الدول الإحدى عشر المنضلة في مجلس الأمن متجهة إلى ضرورة حدوث مفاوضات بين مصر وإنجلترا ، لتنظيم طريقة الجلاء إذ أنه لم يكن مبدأ الجلاء عندها محل شك . أما مصر ، فقد كانت ترفض المفاوضات قبل الجلاء ، وإن كانت لا تنزع عن الاتصال بإنجلترا للحصول على هذا الجلاء . وقد أظهرت رضاهما بذلك في خطاب الرش في العام الماضي .

**مفكرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك** - لقد قال دولة رئيس الحكومة أنه لا يريد المفاوضات إلا بعد الجلاء .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد مزي بك** - لقد ذكر في خطاب الرش في العام الماضي أنه إذا كانت الحكومة البريطانية مستعدة للتنازل عن تصفها ، فإنه لا مانع من المفاوضات ؟

**مفكرة الشيخ المحترم محمد مزي بك** - وإذا لم تقبل إنجلترا أن تدخل في المفاوضات معنا ، فلماذا يكون الحال ؟

**مفكرة الشيخ المحترم محمد مزي بك** - إن لي اعتراضاً على الحكومة ، هو أنه عندما عادت إلى الحديث مع إنجلترا في هذا العام بواسطة سالي وزير الخارجية أحمد خشية باشا ، لم نقاتلها إنجلترا في أمر الجلاء من مصر والسودان ، ونجاحته كما أسأرت أن تصنف مركزنا في مجلس الأمن إذا بلغنا إليه مرة ثانية . فأخذت تستدرجنا بالكلام في نظام الحكم في السودان الذي كان تطالب بمجربها منه ، وأثرت في مكاتبتها من استعمال عبارة "الحكم الثاني" وأخذت مصفها تستعمل كلمة "السودنة" للفصل بين شطري الوادي . مصفها من وراثتها تستعمل هذه الكلمة بجنسية .

(أولا) إننا استعدنا من ميثاق سنة ١٩٤٥ الذي عاقبنا تشرى جميع الشروط السابقة الخلقه ليدق .

(ثانيا) إنه من عهد وقوف مصر أمام مجلس الأمن ، لم نسمع مثلكه المأسى ، بل المهازيل التي كلفنا بها في البلاد السفير البريطاني المورود يكون أسلافه من الدخول في شؤوننا الداخلية . وهذا أمر تشبه به محاربتكم ، إن لم تنطق به السكم .

(ثالثا) إن مجلس الأمن ، وهو أعلى مبر للعداية بسبع المصورة من أقصاها إلى أقصاها وتسمعه الشعوب وتسمعه الحكومات ، قد استعدنا من عرض قضيتنا عليه . وإن مظهر الصحف وكثيرا منا يقولون بأن مصر قصرت في البداية ، ومجلس الأمن أحسن وسيلة للعداية ، فضلا عما فيه من إدراكه للحق يوما ما .

فروسيا - وهي أقوى منا بمراحل ، وأوسع شقة ، وهي تحمل كل تعطيل قرارات مجلس الأمن - مازالت متحكة به لتسمع صوتها للعالم كله .

هذا ما وصل إليه جهدي . وإذا كان لأحد من حضراتكم رأى ، فليقدم به .

الرئيس - الكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك ، ومن بعده حضرة الشيخ المحترم عبد بدير باشا .

مفكرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - حضرات الشيوخ المحترمين ، فكرت كثيرا قبل أن أرتق هذا الخبر ، لأنني وقت - بعد التفكير - أن كلامي سوف لا يرضى أحد بل في هذا الاستجواب ... ..

مفكرة الشيخ المحترم محمد مرزوق بك - نيت أن أقول كلمة هامة ، وهي أنت الحكومة البريطانية اعترفت في ردها - كما قدمت - على الحكومة المصرية بخصوص الجمعية التشريعية ، بأن هذا عمل يجب أن يصدر من الحكومتين . وحيث إنها اعترفت بهذا في خطابها المؤرخ بتاريخ ١٩٤٨ ، فأرى أنه بإقرارها هذا ، يجب أن تبطل الانتخابات التي حصلت .

فوسوس - ودعنا نأخذ باعتناها ؟

مفكرة الشيخ المحترم محمد مرزوق بك - نعم ، يجب أن نأخذ باعتناها . ويرتبط على ذلك أن الانتخابات التي حصلت في السودان تصبح باطلة ، لأن ما جرى على الإباطل باطل .

وبريطانيا لا تزال معتاداً ترى الحكومة لملكية المصرية ونجبا عليها - مع تحسكها التام بروقتها الذي حدها تحديدا ونها أمام مجلس الأمن - أن تحبل الإشراف وقتا في وضع نظام يهده السودانيين طريق الحكم الآفاق ، على أن يكون هذا النظام خاليا من الثيوب التي أثرتنا إليها في المذكره المرافعة ، ومستكلا الشروط التي طلبناها في هذه المذكره ...

الرئيس - هل يعتقد الشيخ المحترم في فائقة هذا البحث القانوني ما ؟ إن الانجليزية يعرفون أن السياسة غير القانون .

مفكرة الشيخ المحترم محمد مرزوق بك - أقول إنه ما كان يجب على الحكومة أن تسترسل معهم في هذا الموضوع .

مفكرة الشيخ المحترم محمد مرزوق سراج الدين باشا - إن لحضرة الشيخ المحترم أحد زمري بك مبرة طويلة ومواقف جليلة ، فهل يرضيه أن سبق في هذا الموقف إلى ما شاء الله ؟ وبماذا يشر - حضرة ؟

مفكرة الشيخ المحترم محمد مرزوق بك - أعرف أن أول ما يضر كفة الإنسان هو القوة ، لأنها السلاح الوحيد في يد الماديه ، وهي القوة التي لا ينفهم غيرها . فلهذا لم يستطع من قوادبية لا تتحقق إلا بتضافر الأحزاب والأفكار . وهذا هو التوجه في مصر . ولا يتصنا شيء سوا كما ظهر ذلك من الشور الخامس الذي غمر البلاد في حملة الجيش المصري على الصهيونية في فلسطين .

وهكذا كملنا طلب الجرد رأيت أبناء الوادي سوان في مصر أو في السودان قوة واحدة في سبيل الدفاع عن حقوقهم وكرامتهم ، لا فرق بين صغير وكبير . أما الة المداية ، فمرجسها إلى الحكومة . وأما البرلمان ، فانه لا يضل بكل عيوب لتحقيقها . فلتعمل الحكومة كل ما في طاقتها لإنهاء هذه القوة والبرلمان معها . وأنت أحمد يوم تراه ، هو يوم نرى مصانع الأسلحة من كل نوع .

ولقد أتت أبا لنا البواصل أنهم غير من يجد استعمال السلاح ، وأن جيشنا من أسس جيش العلم . فلهذه السلاح الجديد الكافي ، ولا يهمل فيه في هذا السبيل بدهم أو دينار ، فهو سباح الوطن يحفظ له كرامته وعقبي أمانيه .

هذا أول شيء . والثاني الثاني أن بعض الناس يقولون بعزل الحاكم العام . وهذا غير صحيح ، لأن اتفاق سنة ١٨٩٩ ينص على أنه لا يعزل الحاكم العام إلا بموافقة الحكومة الإنجليزية . فما العمل إذن ؟

أعتقد أنه لا توجد طريقة غير الرجوع إلى مجلس الأمن . فقد استعدنا . جميعا عتقناها :

**فقرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - لقد كنت في الحكم منذ خمس سنوات، فهل المستندات التي أعرفها من خمس سنوات تصلح اليوم ؟

**فقرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك** - قلت لحضراتكم إنه ليس لدى حل ، وكل ما في مقدوري هو أن أقدم .

لقد كنت مقرا للجنة الخارجية في تقريرها في مشروع السودة. وكان احساسى يميل الى أن صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وأحزاب الحكومة كانوا جاهدين في ألا ينظر هذا التقرير بخشية الضرر ، وما هو قد أصابنا .

ولو أن التقرير عرض على المجلس في الوقت الذي كان فيه الحاكم العام يبعد للامارات التي تمت في السودان ، لانتفى الأمر بالمجلس أمام يدي الحكومة ، وبمسم لها سياسة ، وبشأن أذرها إذا اتخذت خطوات إيجابية في الاعتراض على تصرف الحاكم العام للسودان .

لقد اقترحت لجنة خارجية عدة اقتراحات ، لو أنها عرضت على المجلس في حينها ، ولم تعارض هذه المعارضة الشديدة التي تذب عليها إرادة تقرير اللجنة . لقد جلسنا يوم الخميس ، ثم سمعنا رأي الحكومة في هذه الاقتراحات ، ولانتهى الأمر إلى أن المجلس يتقدم معه قرارات تكون في يد الحكومة مستندا متدبرا لإجراءات التصفية التي اتخذها الحاكم العام .

يقول حضرة الشيخ المحترم رمزي بك بأن القوة هي الوسيلة لتحقيق الأهداف .

فإذا أردت القوة ، فقد ذهبت الى مجلس الأمن ، ورأيت كيف كان المجلس يعامل الأمم الضعيفة . أما إذا أردت القوة لتسليمها في تحقيق الأهداف ، فإني أعتقد أن تكون قد قضيت على البلاد . ولكن هناك أعمالا أجمل بها اعتراضات على هذه الخطرات ، فهؤلاء الناس يعرفون كيف يعملون .

في الحرب الماضية ، كان رئيس المحكمة يبلغ المتهم حكم الإعدام ، وينهى تبليغه للحاكم عليه بعبارة " خادمكم المطيع رئيس المحكمة " . هذه لفظة ، يا حضراتكم ، على أنها نصف تسليم بالواقع .

لي صواب آخر على دولة رئيس الحكومة في حدود ما أؤيده كمارس مستغل

لقد أجاب دولته - عندما مثل من مند الفوات الإنجليزية الموجودة بمصر - بأنه لا توجد لديه معلومات .

لعل أهم من الذين وقعوا معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وقد كان من بينهم دولة رئيس مجلس الوزراء وصاحب المستجوب بصفتهم في الوفد ، هم

**فقرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك** - قلت إني سوف لا أرضى أحد طرفي الاستجواب ، لأنني أخذ على حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - وهو يتكلم باسم المعارضة الرسمية في المجلس - أنه قصر كلامه على القيد الموجبة للحكومة ، وأوجب المعارضة أن تبه سياسة عميلة في الأمر الذي تستجوب عنه .

وكان من حق هذا المجلس على المستجوب عندما تقدم سياسة الحكومة أن يقول ماذا كان يفعل لو كان في الحكم ، لأن من واجبه أن يعطي تفصيلا عن طريق العمل .

**فقرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - لا يوجد برلمان في العالم يقول بهذا .

**فقرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك** - كان يجب على المستجوب أن يقول ماذا كانت يفعل في أمر السودان ، حتى يغطي القصد الذي أصاب خطابه .

وقد أماننا حضرة الشيخ المحترم فؤاد سراج الدين باشا إلى سياسة الوفد التي نشرت بالمصنف ردا على سؤال لحضرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا . وهو بهذا يعلم من أنه كان من الواجب عليه أن يطرح أمام المجلس سياسة إيجابية أو تولى حزبه الحكم بآثارها .

وعتاني على دولة رئيس مجلس الوزراء ، وقد سمعت وأصفت تماما لما ألقاه اليوم علينا ، أنني لم أر سياسة ، ولكنني رأيت أهداما في تحقيق وحدة الوادي وضرورة الجلاء عن قسميه .

هذه ليست سياسة ، إنما هي أهداف . والسياسة التي كنت أتوقع أن اتسمها من دولة رئيس مجلس الوزراء ، هي أنت يقول - وقد عاد في سبتمبر سنة ١٩٤٧ من مجلس الأمن بعد أن وصف هؤلاء الفاصيين بالقرامنة - أنه اتخذ من الخطوات ما سيصبح جزءا من التاريخ ، أو يبين الخطوات التي سيتدونها .

إذا كنا عند مناقشة الاستجواب الخاص فاعطين لا نسمع شيئا ، لأنه متعلق بأسرار حربية ، وإذا كنا عند مناقشة الاستجواب الخاص بمصر البلاد بإجدها لا نسمع شيئا خشية أن تكشف أوراها ، فلا عمل إذن لوجود هذا المجلس ، ولا عمل إذن في أن يستعمل المجلس حق في مستولية الحكومة عند مطالبة لها بسياسة معينة .

هذا الخطاب الطيب الذي ألقاه دولة رئيس مجلس الوزراء هو تاريخ ، وليس ردا على استجواب . ولقد يكون من المفيد الآن أن أتبه إلى أننا نسير على سياسة وثقة يوما بيوم ، ولا نسير على خطط مرسومة .

ليس عندي حل لهذا الموقف ، لأنني لم أشارك يوما في الحكم كما أشارك في معاهدة المستجوب ، فليس لدى مستندات ...

لى اعتراض آخر، هو أننا عندما تكلمنا عن المسائل الداخلية ذكرنا انتماء الطلبة إلى الأحزاب المختلفة، مع أن هناك طلبة ينتمون إلى حزب السعديين.

**مفطرة صائب -** **الدولة محمود فهمي القراشي باشا (رئيس مجلس الوزراء)**  
أنا لا أقبل طلبة بين السعديين.

**مفطرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك -** أليس في حزب الأحرار الدستوريين طلبة؟

**مفطرة صائب المعالي على -** **المرزوق باشا (وزير الأوقاف)** - ليس عندنا طلبة بالحزب.

**مفطرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك -** ألا يوجد طلبة بين صفوف الوفدين؟

**مفطرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا -** لا يوجد طلبة بالجامعات لا يعملون لديهم.

**مفطرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك -** بين صفوف الوفدين طلبة؟  
**مفطرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا -** ليسوا بالإجراء.

**مفطرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك -** إن إنباء الطلبة للأحزاب واشراكهم الفعل في الشؤون السياسية نظام اسد فاسد جدا. فني جامعي كثيرجواكسford، يجتمع جماعات طلبة المحافظين منهم والعمل ويقاحون، ولكنهم لا يشتركون اشتراكا عاليا.

**مفطرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا -** هم في بلد مستقل، ولكننا في بلد مكافحة.

**مفطرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك -** إذن عند مازي الشبان قد تحسوا وحاولوا القتال في جيوبهم والقوا بها فلا تضايقي.

**مفطرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا -** أنا لا أرضى عن هذا.

**مفطرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك -** الذي أريد أن أقوله، هو أن العيب في ذلك راجع إلى الأحزاب السياسية جميعا، فهي التي سمحت للطلبة بأن يشتغلوا بالسياسة.

**مفطرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا -** حل القتالين شيئا لا يشتغل بالسياسة شيئا آخر.

استطيع أن أفهم منهم أن الجزء الذي تحمله هذه الجيوش الآن أصبح أرضا غير مصرية، أم أنه من أرض الوطن، ومسموح بوجود عدد محدود من الجيوش الأجنبية فيه.

كيف أقبل من دولة رئيس الحكومة بصدد الإجابة عن عدد الجنود الموجودين بأن يقول دولته إنه ليس لديه معلومات، مع أن الصحف تفيض بأخبار كثيرة عن هذه الجنود وتزايد عددها.

**مفطرة صائب الدولة محمود فهمي القراشي باشا (رئيس مجلس الوزراء)**  
أما قلت إن المعلومات الرسمية تقول كذا. وإذا أردت أن تستشهد بكلامي، فخذ الجواب كله من بياني الذي أتيت به الليلة.

**مفطرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك -** المعلومات الرسمية تقول بأن عددهم ... ..

**مفطرة صائب الدولة محمود فهمي القراشي باشا (رئيس مجلس الوزراء)**  
لا يوجد لدى معلومات عن زيادة عدد الجنود، ولكنهم الآن يتقصون.

**مفطرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا -** أريد أن أسأل: هل يتقصون عن عشرة آلاف وأماة ألف؟

**مفطرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك -** هذا السؤال يوجه إلى دولة رئيس الحكومة مثك صفة كونك معارضا رسميا.

**الرئيس -** وهل حضرة الشيخ المحترم دوس بك معارض غير رسمي؟

**مفطرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك -** نعم، لأن المعارض الرسمي هو الذي يمثل حزبا.

**الرئيس -** الفرق أن وهيب بك يمارض الحكومة الحالية وغيرها من الحكومات. أما فؤاد باشا، فإنه يمارض الحكومات غير الوفدية.

(ضحك)

**مفطرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك -** إلى أخذ كل دولة رئيس الحكومة قوله بأنه ليس لديه معلومات عن عدد الجنود الموجودين بأرض الوطن.

لقد كانت مدة الثلاثة الأسابيع الماضية كافية لذكر لنا رئيس الحكومة عدد الجنود الموجودين في أرض الوطن، وكان يستطيع أن يصيب ذلك بوسائله.

**الرئيس** - لا يجوز ذلك، لأن اللائحة الداخلية تنص على أن يكون الكلام لأربعة أعضاء فقط.

**مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - أظن أن اللائحة تقول أربعة أعضاء على الأقل.

**الرئيس** - لم تذكر اللائحة عبارة "على الأقل". فارجو سراج الدين باشا أن يرجع إليها.

**مفكرة الشيخ المحترم أحمد مزي بك** - تقول اللائحة للجلس أن يسمح ...

**مفكرة الشيخ المحترم محمد بربر باشا** - حضرات الشيوخ المحترمين،

لي كلمة قصيرة بمناسبة هذا الاستجواب. ولن أعرض أو أكره ما سمعته من حضرات الزعماء الذين سبقوني بالكلام، كما أنني لا أترضى أن كان يجب على الحكومة أن تعمل أو فنيا أهملته، أو فنيا كان يجب ألا تعمل. ولكنني أذكر مسألة هامة، للوصول إلى تحقيق أهدافنا الوطنية. هذه المسألة سبقني إلى تقدير أهميتها حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة، فني ٤ مايو من السنة الماضية، أذاع دولته بياناً قصد به المحافظة على سمعة مصر في الخارج، وأراد بذلك أن يمهّد إلى كسب قضيتنا. وقد املت عليه طول الخيرة والتيسر في الدوايق هذا البيان. فقد طلب فيه إيتنا معشر المصريين أن تسارع إلى القضاء على أسباب شكوى الأجانب في مصر والضيوف في البلاد. وقال إنه يخشى أن تفسد سمعة مصر، فتأثر بذلك القضية المصرية.

واستعمل دولته في هذا البيان إلى أن قال:

"على أنه يجب علينا - لكي نبلغ العدالة التي ننتهزها - أن نعمل دائرين على الاحتفاظ بحسن تقدير العالم الخارجى واحترامه وتأييده لنا، لحسن السمعة شرط أساسى للتجاح".

وهذا الكلام عظيم يدل دلالة واضحة على أن دولة الرئيس يعاق أهمية كبرى على استرضاء الأجانب. وإلى أوافق دولته موافقة تامة على هذا، وأمشه - باسم بلادنا العزّة - بصفتي رئيساً للحكومة وحاكماً عسكرياً عاماً في يده سلطة واسعة، أن يحافظ على أرواح الأجانب وعلى أموالهم، وأطلب إليه أن يستدبر من العناية بهم، ليبلغ عنهم الشر ويمنع عنهم المكره ...

**مفكرة الشيخ المحترم وهيب دوسى بك** - عندما تطلق يد الشباب في أن يفكر كأنه عضوله شأن في الحزب السياسى الذى يتبنى إليه، فالذى يحدث أنك لا تأتىك زمامه بعد ذلك.

**مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - من الذى قام بثبوة سنة ١٩١٩ ؟ أليسوا هم الشباب ؟

**مفكرة الشيخ المحترم عيسى محمود العقاد** - الجاسسات في إنجلترا الما تواب في البرلمان ولها دوائر برلمانية.

**مفكرة الشيخ المحترم وهيب دوسى بك** - إن النواب الذين يتلون الجاسسات في إنجلترا يحضرون اجتماعاتها ويتكلمون باسمائها، وليس للشبان هناك من الشأن عشر معشار ما أعطى لهم هنا.

**الرئيس** - في الأحزاب وفي غير الأحزاب، لم يقل أحد مطلقاً إن الاشتغال بالسياسة معناه الانجذاب إلى الإجرام. فالقول بزيادة السباح بالاشتغال بالسياسة لمعناه ما معناه السباح بالإجرام، هو إجرام في ذاته.

**مفكرة الشيخ المحترم وهيب دوسى بك** - لم يقل أحد هذا وإنما الذى جر هؤلاء الشبان لهذا على قلّة خبرتهم، ولذى دفعهم إليه هو أنهم تصوروا أنهم أصحاب شأن في هذا البلد، وأنهم اتجهوا باتجاه تهم الشخصية كأفراد. والضمير الوحيد لتلافى ذلك هو أن يكونوا يهدين عن التيارات الحزبية.

**مفكرة الشيخ المحترم أحمد مزي بك** - أرجو أن نحصر مناقشتنا في استقلال البلاد، ولنترك الشبان جانباً الآن.

**مفكرة الشيخ المحترم وهيب دوسى بك** - هذا الكلام في السياسة الداخلية. وعند ما صعدت على المنبر، قلت سوف لا رضى عنى أحد الجائرين، لأنى أعلم أن ما سأقوله لن يرضيها. ولكنى أعتقد أن ما أقوله تسمعون حضراتكم جميعاً صده في قلوبكم. وكفانى هذا قياماً بواجبي في هذه المرحلة.

**الرئيس** - الكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم محمد بدر باشا، وأرجو أن يلاحظ أن حضرة هو أكثر المتكلمين في الاستجواب حسب نص اللائحة الداخلية.

**مفكرة الشيخ المحترم مؤسّذ السرد أحمد أبان** - أرجو - إننا كان حضرة الشيخ المحترم محمد بدر باشا أن يطلع في كلامه - أن يسمح لي مالى الرئيس بالكلمة بعده.

وقد ألحق بهذا الاقتراح اقتراح آخر مقدم من عشرة من حضرات الأعضاء ، هذا نصه :

" نقترح أخذ الرأي على الاقتراح المقدم من الشيخ المحترم فؤاد سراج الدين باشا بالنداء بالامم . "

( الثاني ) مقدم من حضرات الشيوخ المحترمين : محمود فؤاد بك ومحمد أمين يوسف بك ومحمود غالب باشا وأحمد رمزي بك ، وهذا نصه :

" بعد سماع بيان دولة رئيس الوزراء ، يقرر المجلس الانتقال لجدول الأعمال . "

( الثالث ) مقدم من حضرات الشيوخ المحترمين : شحاته السيد سالم باشا وإبراهيم زكي وحسن عبد الهادي باشا وأحمد فهمي حسين باشا وصالح أبو رباح بك وأحمد عبده بك وسليمان عزبي باشا وإبراهيم الطاهري بك وموسى سيف النصر ومحمد زايد جلال ورشوان محفوظ باشا وعبد الله الملوحي باشا ، وهذا نصه :

" نقتح الاكتفاء بما أدلى به من بيانات وما دار من مناقشات ، والانتقال إلى جدول الأعمال " .

( الرابع ) مقدم من حضرات الشيوخ المحترمين : أبو الازهر وعباس أبو حسين باشا ومحمد أمين يوسف بك وأحمد عطيه باشا وسليمان جابر والامتنان عباس محمود تقادم منصور السالواوي والسيد أحمد أباطه وشحاته السيد سالم ورشوان محفوظ باشا وجمال الدين أباطه بك ، وهذا نصه :

" بعد سماع بيان دولة رئيس مجلس الوزراء والمستجوب والمتكلمين ، نقتح إقتال باب المناقشة والانتقال لجدول الأعمال " .

والاقتراح الأخير الخاص باقتال باب المناقشة مفروغ منه . لأن المناقشة قد أقيمت بناء على أحكام اللائحة الداخلية . وإن الاقتراح الخاص بالانتقال إلى جدول الأعمال مقدم على غيره من الاقتراحات .

**مقرر الشيوخ المحترم وهيب دوس بك** - قبل أخذ الرأي ، أرى أن الاقتراح الأول قد بواقي عليه دولة رئيس الحكومة ، لأنه ينص على ما يأتي :

يرى المجلس أن القضية المصرية قد طال تعليقها ، وأن ما يجري في السودان بالغ الخطورة ، كما أن الموقف الدولي في اضطراب مستمر . وفي هذا كله ما يدعو الحكومة إلى السعي إلى تحقيق الأهداف الوطنية في حزم وصراحة ، وإلى أن تحطو في سبيل ذلك خطوات إيجابية عاجلة . . . . .

**مقرر الشيوخ المحترم عبد سكر بك** - في هذا الاقتراح اتهام الحكومة .

**مقرر الشيوخ المحترم مؤتمن مبرور بك** - وهل حصل عكس ذلك ، حتى يقول حضرة الشيخ المحترم مثل هذا الكلام ؟

**مقرر الشيوخ المحترم محمد مبرور باشا** - أودع عدم المقاطعة . ولحضرة الشيخ المحترم أن يتفضل بإبداء رأيه بعد أن انتهى من كلمتي .

أقول إنني أطلب من دولته أن يستعيد من العاية بصر هؤلاء ليطمئنوا إلى عدائنا ويذهبوا عنا كريم القول .

وإنما كان دولة الرئيس قد ضي استرضاء الأفراد ، فليبا من باب أول أن تنفي باسترضاء الدول ، وذلك لأن نجل صلتنا بها صلة وقد متصل .

والحق في ذلك ، فإن الحكومة بذلت مجهودا كبيرا وبالا كثيرا في توثيق صلتنا بالدول العربية والأقطار الشقيقة . وهذا عمل مشكور وحسن ، ولكن أحسن منه أ - تنفي الحكومة بتعيين صلاتنا بالدول الأخرى أيضا .

وما ينبغي ، أيها السادة أن تصرفنا عنايتنا بالدول العربية والأقطار الشقيقة عن مشكلاتنا الخاصة بالوصول إلى كسب قضيتنا . وما ينبغي ، أيها السادة ، أن تسيء تلك العاية إلى علاقاتنا بالدول الأخرى .

ولقد سررتني تلك الخبر الذي قرأناه جميعا في الصحف ، وهو الخاص بالنجاح الذي أصابه صاحب المال خشمه باشا وزير الخارجية في إزالة سوء الظن من بيننا وبين فرنسا . وإلى أرجو أن يوجب هذا النجاح نجاح آخر ، هو تصفية المسائل المعلقة بيننا وبين بريطانيا .

إن من المصلحة العامة ، أيها السادة أن نسي جهدا - مع مراعاة مصلحتنا الوطنية - إلى أن ننص تلك المسألة ، ون نذل كل مجهود للوصول إلى هذه النتيجة . وذلك لأنني أرى صعبا تقبيل في الألف ، وأرى وميض نار يقرب من العالم . ومن مصلحة بلادنا أن ننص مشكلتنا مع مراعاة مصالحنا كما سبق القول ، لنرفع بعد ذلك لإصلاح شؤوننا الداخلية ، وإلى استكمال وسائل دفاعنا . هذا ما أرجو ، وهذا ما أود أن يعمل على تحقيقه حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة .

**الرئيس** - انتهت الآن المناقشة في هذا الاستجواب ، وقد هددت بشأنه الاقتراحات الآتية :

( الأول ) مقدم من حضرة الشيوخ المحترمين : علي زكي العرابي باشا وفؤاد سراج الدين باشا . وهذا نصه :

" بعد سماع بيان حضرة الشيخ المحترم مقدم الاستجواب ، ورد حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة عليه ، والمناقشة فيه ، يرى المجلس أن القضية المصرية قد طال تعليقها ، وأن ما يجري في السودان بالغ الخطورة كما أن الموقف الدولي في اضطراب مستمر . وفي هذا كله ما يدعو الحكومة إلى السعي إلى تحقيق الأهداف الوطنية في حزم وصراحة ، وإلى أن تحطو في سبيل ذلك خطوات إيجابية عاجلة " .



مفكرة الشيخ المحترم محمد علي زكي الصراي باشا - المسألة ليست مسألة عدم لياقة . ومن هنا أن نقول ذلك ، والمسألة مسألة مبدأ .

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلي - هذه المسألة مسألة تورية صرفة ، ولا يصح مطلقاً أن تخرج منها مخفيين ، وتريد قراراً حقيقياً عليه . فإذا دنا الأمر إلى التأجيل كي تتفاهم على قرار يتفق عليه الجميع ، فأرجو التأجيل ، على أن يجتمع عند مساعدة الرئيس للتعاهم على قرار معين .

الرئيس - هل توافق الحكومة على التأجيل إلى الغد ؟

مفكرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا - لماذا التأجيل ؟

أرجو ثلاثة صيغة الاقتراح : بد حذف عبارة " في حزم وصراحة " فنقد يرضى الاقتراح حضراتكم .

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلي - لا داعي لذلك اليه .

الرئيس - أتلو على حضراتكم نص الاقتراح بعد حذف عبارة " في حزم وصراحة " :

" بعد سماع بيان حضرة الشيخ المحترم مقدم الاستجواب ، ورد حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة عليه ، والمناقشة فيه ، يرى المجلس أن القضية المصرة قد طالت تلبية ، وأن ما يجري في السودان بلغ الخطورة ، كما أن الموقف الدولي في اضطراب مستمر . وفي هذا كله ما يدعو الحكومة إلى السعي إلى تحقيق الأهداف الوطنية ، وإلى أن تتخطى في سبيل ذلك خطوات إيجابية عاجلة " .

مفكرة صائب الدرون محمود فهمي القراشي باشا (رئيس مجلس الوزراء) لقد صرحت الحكومة أنها قس ، وأنها تتخذ الخطوات الإيجابية لتحقيق مطالب البلاد . فالاختلاف الموجود الآن هو خلاف بين رأيين .

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام محمد بك - أرى حذف الفقرة الأخيرة من الاقتراح .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا - لقد أقرت حذف عبارة " في حزم وصراحة " .

مفكرة الشيخ المحترم وهب دوس بك - لماذا ؟

مفكرة الشيخ المحترم رافع اسكندر بك - لأنه يقول : " ما يدعو الحكومة إلى السعي إلى تحقيق الأهداف الوطنية في حزم وصراحة " . ومعنى ذلك أنها لا تعمل في حزم وصراحة . وهذا هو الالتام بينه .

مفكرة صائب الدرون محمود فهمي القراشي باشا (رئيس مجلس الوزراء) هذا الاقتراح ينطوي على اعتراض وإتهام لسياسة الحكومة .

الرئيس - اللاعبة الداخلية صريحة في أن اقتراح الانتقال إلى جدول الأعمال مقدم على غيره من الاقتراحات .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا - المسألة أخطر من ذلك ، لأنه لا يجوز ولا يليق أن تخرج من هذه المناقشة بالانتقال إلى جدول الأعمال .

مفكرة الشيخ المحترم رافع اسكندر بك - لدينا اقتراحات ، وسعادة الرئيس يقوم بعرضها على المجلس ، والحكم بيننا وبينكم هو اللاعبة الداخلية .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا - لا مانع لدى من حذف عبارة " في حزم وصراحة " من اقتراح .

مفكرة صائب الدرون محمود فهمي القراشي باشا - يؤخذ من صيغة هذا الاقتراح الاعتراض على سياسة الحكومة ، ولا يليق الاعتراض على سياستها .

مفكرة الشيخ المحترم علي زكي الصراي باشا - كيف لا يليق ؟

مفكرة صائب الدرون محمود فهمي القراشي باشا (رئيس مجلس الوزراء) لأن سياستنا هي السياسة الوطنية .

مفكرة الشيخ المحترم علي زكي الصراي باشا - المسألة ليست مسألة لياقة أو عدم لياقة .

مفكرة صائب الدرون محمود فهمي القراشي باشا (رئيس مجلس الوزراء) سعادة الشيخ المحترم فؤاد سراج الدين باشا هو الذي قال إنه لا يليق أن تخرج من الجلسة بالانتقال إلى جدول الأعمال .

**مقرة الشيخ المحترم عبد السلام النازلي باشا** - مارأي معادة الرئيس في التأجيل البلية والاجتماع بكتبه هذا ، للاتفاق على رأى واحد .

**الرئيس** - هذا ليس من شأنى أنا ، بل يجب أن يكون التأجيل بالاتفاق بين الحكومة والمعارضة .

**مقرة صادق اندرون محمود فحشى الرئيس باشا** ( رئيس مجلس الوزراء ) - إن معالى الرئيس أعلم كيف انتهت مثل هذه المحاولات فى الماضى . ونيا يخص هذا الاستجواب ، فإن المناقشة قد انتهت منه . وهاك خلاف فى الرأى ، فاما تأييد الحكومة فى سياستها ، وإما عدم تأييد سياستها . وأرى أن يؤخذ الرأى على ذلك .

**الرئيس** - إذن نأخذ الرأى أولا على الاقتراح الخاص بطلب الموافقة على الانتقال إلى جدول الأعمال . فالوافق من حضراتكم على الانتقال إلى جدول الأعمال ، يتفضل بالوقوف .

( وقتت أغلبية ) .

**مقرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - ليست أغلبية ، بل أقلية .

**الرئيس** - نرجو أن يقف ثانيا حضرات الشيوخ اللذين وافقوا ، حتى يبين العدد .

( وقتت أغلبية ) .

**مقرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - إن المدد غير قانونى ، وهذه المسألة من الخطورة بمكان ، فلا يصح أن نأخذ الرأى عليها والمدد غير قانونى .

**مقرة الشيخ المحترم أنور مصطفى نصرت** - هذه مسألة قوية ، ويجب لأخذ الرأى فيها أن يكون المدد قانونيا .

**مقرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا** - لقد جرت مخالفة هذا المجلس على أنه لا يجوز التمسك بالمدد القانونى بعد البدء فى أخذ الرأى . وقد أخذ الرأى فضلا ، ولم يترضى على المدد إلا بعد أخذ الرأى .

**مقرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - إن هذه مسألة مهمة ، ولا يصح أن يؤخذ الرأى فيها والمدد غير قانونى .

**الرئيس** - لقد بدأنا فى أخذ الرأى فضلا واتهينا منه ، وبعد ذلك يصح معادة فؤاد باشا بدمد قانونية المدد .

**مقرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - إن هذه مسألة خطيرة لا يجوز المجلس أن يت فيها على هذا الوجه ، لأنها ليست مسألة إنشاء مصرف ، بل هى قضية البلاد ، وهى من أهم وأخطر المسائل .

**مقرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا** - لقد اعترض حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا بدمد قانونية المدد بعد أن أخذ الرأى فضلا وظهرت الأغلبية فى جانب الانتقال إلى جدول الأعمال .

**مقرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - إن من أعطوا أصواتهم كانوا خمسة وعشرين ، ومن لم يعطوا أصواتهم كانوا عشرين . أى إن مجموع الحاضرين هو تسعة وأربعون عضوا ، وهذا عدد غير قانونى .

**مقرة الشيخ المحترم السيد أحمد ناطق** - إذا لم تكن الأغلبية ظاهرة ، فيحسن أخذ الرأى بالنداء بالاسم .

**الرئيس** - لقد أخذ الرأى ولم يترضى أحد ، ولم يترضى حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا إلا بعد الانتهاء من أخذ الرأى .

**مقرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - إنى لم أترى عدم قانونية المدد إلا بعد أن وقف حضرات من وقفوا .

( نجمة وأصوات من البين ) .

لا ، لا ، أين نحن الآن ؟

هل يؤخذ رأى دمج عدد أعضاء المجلس على أنه يكون مددا قانونيا ، خصوصا فى موضوع هام وخطير كهذا ؟

هذا ما لا يمكن حدوثه أو الموافقة عليه .

**الرئيس** - إن جميع السوابق تدل على أنه لا يجوز الاعتراض بدمد قانونية المدد بعد الانتهاء من أخذ الرأى .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين بلشأ - إلى أجمل في المضبطة  
أن العدد غير قانوني .

الرئيس - الذي يثبت في المضبطة هو أنه بعد أن ظهرت الأغلبية ،  
تمسك - حضرة الشيخ المحترم فؤاد سراج الدين بلشأ بأن العدد غير قانوني .  
فلما أوردت طمأنته إلى أن الأغلبية في جانب الانتقال إلى جدول الأعمال ،  
طلبت من الذين أعطوا أصواتهم بالانتقال إلى جدول الأعمال أن يهودوا  
إلى الوقوف ، فكان من وقفوا ٣٣ عضوا ، ومن لم يقفوا ٢٠ عضوا .

مضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين بلشأ - إن معنى هذا  
أن العدد غير قانوني .

الرئيس - إن الذي حدث بالفعل هو أن الرأي أخذ فعلا ، ثم جاء  
الاعتراض بعد الانتهاء من أخذ الرأي . وهل ذلك يقرر المجلس الانتقال  
إلى جدول الأعمال .

والآن هل توافقون حضراتكم على أن ترفع الجلسة الآن ، وأن تكون  
الجلسة المغلقة غدا الثلاثاء ١٣ صفر سنة ١٣٦٨ ، الموافق ١٤ ديسمبر  
سنة ١٩٤٨ ، الساعة الخامسة مساء ؟  
( موافقة ) .

( رفعت الجلسة الساعة الثامنة والدقيقة العاشرة مساء ) .



# الْجَائِسُ الشَّيْخُ

## دور الانعتاد العادى الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة السابعة

المعقودة علنا في يوم الثلاثاء ١٣ صفر سنة ١٣٦٨ ، الموافق ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨

#### ملخص

##### رقم الصفحة

- ١ - قرار المجلس الصادر أس بالانتقال إلى جدول الأعمال في الاستجواب الخاص بسياسة الحكومة إزاء القضية المصرية — ١٣٨ ... ..
- ٢ - انقراض حقصة الشيخ المحترم محمد قواد مراج الدين باشا على حلف الرقابة بعض فقرات من سياسة في الاستجواب الخاص بسياسة الحكومة إزاء القضية المصرية — تأجيل المناقشة ، حتى يتصل رئيس المجلس برئيس الحكومة في هذا الشأن ... ١٣٩
- ٣ - تقرير لجنة العدل عن مشروع القانون المقدم من حقصة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا ، بتعديل قانون الانتخاب فيما يتعلق بالفصل في حصة نواب أعضاء مجلس البرلمان — تأجيله ثلاثة أسابيع ... .. ١٤٠
- ٤ - مشروع القانون المقدم من الحكومة بتخفيف استعمال مكبرات الصوت ... .. ١٤١
- تقرير لجنة الداخلية ... .. ١٤٢
- ٥ - استمرار المناقشة في الجلسة الكلية ... .. ١٤٣
- ٦ - مشروع القانون الراود من مجلس النواب بتخفيف العداوات والإحصاءات ... .. ١٤٤
- تقرير لجنة المالية ... .. ١٤٥
- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة مواد مادة فائدة — تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالاسم إلى الجلسة الكلية ... .. ١٤٤
- ٧ - المناقشة في الاستجواب الموجه إلى حقصة صاحب المسائل وزير التجارة والصناعة ؛ من حقصة الشيخ المحترم الأسعاد إبراهيم زكي ، من سوء حالة توزيع الكيروسين والبنزين والسكر في الأقاليم — قرار المجلس الانتقال إلى جدول الأعمال ... ١٤٧

تولى السكرتيرة العامة أمين عز العرب بك .

( أعلن حضرة صاحب السعادة الرئيس افتتاح الجلسة ) .

## ١ - قرار المجلس

السادة أمس بالانتقال إلى جدول الأعمال في الاستجواب الخاص بسياسة الحكومة إزاء القضية المصرية - كفة حضرة الشيخ المحترم على ذلك العراب باشا بشارة - تأجيل المناقشة في ذلك إلى الجلسة المقبلة

حضرة الشيخ المحترم على زكي العرابي باشا - لي ملاحظة أرفب في إبدائها قبل أن يناقش المجلس تقارير الجاهل .

لقد انتهى الاستجواب بالأسس بأخذ الأصوات على اقتراح الانتقال إلى جدول الأعمال ، وكان قد دفع بعدم تكامل النصاب القانوني لأخذ الرأي .

الرئيس - ألا يرى حضرة الشيخ المحترم على زكي العرابي باشا تأجيل هذا الموضوع إلى يوم الاثنين المقبل ، حتى تكون المضبطة بين أيدي حضرات الشيوخ المحترمين ، ليستطيع كل منهم أن يتكلم فيه . أعتقد أننا لو أجبنا المناقشة فيه ، سيكون هذا خيرا .

حضرة الشيخ المحترم على زكي العرابي باشا - إن ملاحظتي لاتنصب على المضبطة ، وإنما تنصب على ما وقع بالفعل وودون في المضبطة كما أطلعت على تجربتها الآن .

الرئيس - أعتقد ، كما سبق القول ، أن تأجيل المناقشة في هذا الموضوع يكون أجدى وأق ، حين تكون المضبطة بين أيدي حضرات الشيوخ المحترمين .

حضرة الشيخ المحترم على زكي العرابي باشا - وهو كذلك . وأرجو أن يثبت كلامي هذا وكلام سعادة الرئيس في مضبطة هذه الليلة ، وإني أحفظ بيق في إبداء كل ما أريد في الجلسة القادمة .

الرئيس - ستكون ملاحظة سعادة العرابي باشا على بحث يوم الاثنين المقبل .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والبقية الخامسة عشرة مساء ، برئاسة حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس المجلس .

تولى السكرتيرة الرملانية حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ عبد الرحمن نور ، محمد عطية الناطر بك ، السيد عبد الحميد الزمالي .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما عدا :

التائين :

أولا - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد علي أبو ستيت بك ، الشيخ إسماعيل فواز ، حسن حسن عزام بك ، محمد رشوان الزمر بك ، محمود غنوي باشا .

ثانيا - باعتذار :

( أ ) عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد لطفي السيد باشا ، أحمد مصطفى أبو رباب ، إسماعيل صدق باشا ، الدكتور جاد قنديل ، حسين سري باشا ، سليمان مصطفى خليل ، صلاح الدين الشواربي بك ، عبد الفتاح يحيى باشا ، علي ماهر باشا .

( ب ) عن جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ إسماعيل حمزة ، توفيق دوس باشا ، حسن شعراوي باشا ، حسن مظلوم باشا ، سيد بهس بك ، صليب سامي باشا ، الأستاذ عباس الجبل ، عبد القوي أحمد باشا ، الأستاذ عبد اللطيف إسماعيل زعزوع ، فهمي ويصا بك ، الأستاذ محمد عبد الوكيل ، محمد شريف صبري باشا ، محمد شفيق باشا ، محمد نجيب الترابي باشا ، مصطفى رشيد بك .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد همام حسين بك ، حافظ رمضان باشا ، حسين مصطفى حمزة بك ، شاول بشري حنا ، عبد الحميد إبراهيم صالح باشا ، علي عبد الحادي باشا ، الشيخ محمد إبراهيم حيداه بربري ، محمد عبد الحليم سمرة باشا ، الأستاذ محمد علي شعراوي ، الأستاذ محمود أبو الفتح ، محمود حمزة بك ، الأستاذ فاضل زوق ، الشيخ يوسف يوسف الشرنوب .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب المعالي :

أحمد عبد خشبه باشا وزير الخارجية ، أحمد عبد النصار باشا وزير الزراعة ووزير الأشغال العمومية بالنيابة ، محمود حسن باشا وزير دولة ، الأستاذ محمود رياض وزير التجارة والصناعة ، علي عبد الرزق باشا وزير الأوقاف .

## ٢ - اعتراض

حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا هل حذف الرقابة بعض فقرات من بيانه في الانسحاب اخصام سياسة الحكومة لراء القضية المصرية - تأجيل المناقشة فيه ، حتى يصل رئيس المجلس رئيس الحكومة في هذا الشأن

**فقرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - إخواني المحترمين ،**

وقع بالأسف ، بعد انتهاء جلسة المجلس ، أن تدخلت الرقابة لأول مرة في عهد الأحكام العرفية في مصر في هذه المرة وفي المرة السابقة (في سنة ١٩٣٩) لما يجري في هذه القاعة من مناقشات ومن بيانات ، بجري قلم الرقيب على كثير مما أدليت به في هذه القاعة بمخذه .

وهذا أمر خطير جدا ، لأن فيه إخلالا بحقوق هذا المجلس وبالضمانات الدستورية التي كفلها الدستور لما يدور فيه من قول وبشرط العلانية في جلساته ، فضلا عما فيه من مخالفة صريحة لقرارات صريحة سابقة صدرت من هذا المجلس ، وتقيد بها رؤساء الحكومات السابقة في عهد الأحكام العرفية .

**الرئيس -** هل عند معادة فؤاد باشا دليل يثبت أن الرقابة هي التي امتدت إليها بالحذف ، أو أن الصحف هي التي تلخصت ما دار بالمجلس أمس ؟

**فقرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا -** إن تحت يدي الدليل المادي هل ما أقول . فهذه هي التجربة (بروفة) من جريدة "المصرية" الصادرة صباح اليوم ، وعليها قلم الرقيب بالحذف والتأشير .

**الرئيس -** ليسمح لي حضرة الزميل بالإطلاع عليها .

(قدم حضرة الشيخ المحترم تجربة لتسجيفة إلى معادة رئيس المجلس للإطلاع عليها) .

**فقرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا -** ليتفضل معادة الرئيس بالإطلاع عليها .

ولدي تجربة أخرى من جريدة "صوت الأمة" ، وعليها تأخيرة الرقيب بالانطباق .

إن هذا الذي جرى به قلم الرقيب - سواء في صحيفة "المصرية" أو في صحيفة "صوت الأمة" أو غيرها من الصحف الصباحية أو المسائية - لم يكن من تصرف الرقباء الحاليين أنفسهم ، بل كان تغذية لتعليمات وصية صدرت من الرقيب العام بوزارة الداخلية ، وتحت يدي هذه التعليمات الرسمية ، وإلى حضراتكم نص ما جاء فيها حرفيا :

**من تعليمات الرقابة في يوم ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨**

"فعل حضرات الرقباء أن يراعوا بكل شدة ودقة وحسن مع ما قاله فؤاد باشا من الطلبة في مجلس الشيوخ .

ويراعى تنفيذ هذا بمبنى الدقة ، فلا إشارة في عنوان أو تعليق أو شرح لما دار في الجلسة أو قتل من حضر الجلسة إلى ما قاله فؤاد باشا من الطلبة في هذا الشأن .

أما ما يقال هل لسان بعض الشيوخ المحترمين - بعد بيان الحكومة - مما يمد استكثار الهواتف وتشديد موقف الذين يحضرون الطلاب من الأحزاب ، فهذا ينشر لصالح الأمن العام ومستقبل الطلبة " .

**فقرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس محمود العقاد -** إن ما جاء في تعليمات الرقابة حتى ، فإن ما قيل بالأسف في المجلس لا يليق أن يصدر فيه .

**فقرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا -** ليس الأستاذ عباس العقاد قيا في هذا المجلس ، ليرشده إلى ما يليق أن يصدر منه وما لا يليق .

أما وقد أجاز المجلس نشر ما يدور فيه في مضبطة الجلسة ، فلا يمكن للأستاذ العقاد ولغيره أن يقول للمجلس إنه أخطأ في هذا ، أو إن ما دار فيه من قول فيه إشارة لبعض العناصر .

**فقرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس محمود العقاد -** لم يكن من اللائق أن يوجه القول إلى الطلبة ، فيقال لهم : "إن حركتكم بريشة ، فأتوجعوا على النظام" .

**فقرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا -** من التريب أن الذي يتولى الدفاع عن سوء استعمال الرقابة على الصحافة هو من أكبر رجال الصحافة ، على أني لم أدع الطلبة إلى الخروج على النظام .

**فقرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد الغفار -** لقد قيل هذا الكلام في جلسة أمس ، فمن الذي له الحق في حذفه أو إتيائه ؟ (أصوات : المجلس) .

**فقرة صاحب المجلس الأستاذ محمود رياض (وزير التجارة والصناعة) -** أعتقد أنه يحسن تأجيل الكلام في هذا الموضوع إلى أن يحضر دولة وزير الداخلية .

**فقرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا -** إن الحكومة بمجلس في هذا المجلس ، وستعطي دولة وزير الداخلية الخضوع .

مقرر الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك - إن ما يقال في هذا المجلس يجب أن يشتركه .

مقرر الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - إن المجلس هو صاحب السلطة في حذف وإثبات ما يدور فيه .

الرئيس - لقد كانت هذه المسألة موضع بحث أمام هذا المجلس وأمام المجلس الآخر في سنة ١٩٣٩ ، في عهد رغبة علي ماهر باشا . وكان لي رأي في هذا الموضوع ، وهو أن كل ما يقال في هذا المجلس يجب نشره كما هو عرفياً ، لأن هذا يدخل في شرط العلانية المنصوص عليها في الدستور .

وقد قيل يومئذ في هذا المجلس إن نشر ما يجري في المجلس كان باغضاً بين زعم المعارضة المغفور له الأستاذ يوسف الجندى وبين رغبة علي ماهر باشا . فامترضت يومئذ ، وقلت إن هذا لا يجوز ، لأن هذا حق للمجلس . أما ما يقوله حضرة الشيخ المحترم الأستاذ المقاد ، فله أن يعترض علي إدراج هذا الكلام في مضبطة الجلسة في نفس الجلسة . فلما رأى المجلس ألا يثبت هذا الكلام في المضبطة ، فلا يمكن لأية صحيفة من الحصف أن تنشره .

وأرجو - كما قال معالي وزير التجارة - أن نسمعوا بتأجيل المناقشة في هذا الموضوع إلى أن اتصل شخصياً بدولة الحاكم العسكري العام ، لتصفية هذه المسألة .

مقرر الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - وعلى أي أساس تنصى هذه المسألة ؟

الرئيس - على أساس ما قلته .

مقرر صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحه (وزير التجارة والصناعة) - لا أريد التبرش للوضوح من حيث المبدأ أو من حيث الوقائع التي ذكرت ، وإنما كل ما أرجوه هو أن يدخل الموضوع إلى أن يحضر دولة وزير الداخلية .

مقرر الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - وهل سيجوز دولة الليلة ؟

مقرر صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحه (وزير التجارة والصناعة) - لم يحضر الليلة أو يحضرها .

مقرر الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - المجلس مجتمع ، وهو في انتظار دولة رئيس الحكومة ، فيمكن الاتصال به .

مقرر صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحه (وزير التجارة والصناعة) - إن دولة رئيس الحكومة في المجلس الآخر ، وله عمل هناك .

مقرر الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - أرجو الانتباه بدولة في المجلس الآخر ودعوته لمحضرتها .

مقرر صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحه (وزير التجارة والصناعة) - هذا الكلام يوجه إلى من سعادة رئيس المجلس ، لا من حضرة الشيخ المحترم فؤاد باشا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على التأجيل ، وما بطل ما في دوا لإتمام هذه المسألة الليلة ؟

مقرر الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - سأحفظ بكل الآن .

مقرر الشيخ المحترم علي زكي العراقي باشا - هل أجلت المسألة أو ترك أمر تصديقها لسعادة رئيس المجلس ؟

الرئيس - سأخاطب دولة رئيس الحكومة في الأمر ، وما المجلس ما يتم .

والآن هل توافقون حضراتكم على تأجيل هذا الموضوع ؟ (موافقة) .

الرئيس - قبل نظر استجواب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي ، يحسن أن ينتهي المجلس من نظر تقارير الجان الباقية بمعدل الأعمال . ولتبدأ بتقرير لجنة العدل من مشروع القانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا .

### ٣ - تقرير لجنة العدل

من مشروع القانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا ، بتعديل قانون الانتخاب فيما يتعلق بالفصل في حصة نواب أعضاء مجلس البرلمان تأجيل ثلاثة أسابيع

(المقرر حضرة الشيخ المحترم علي زكي العراقي باشا) .

الرئيس - مشروع هذا القانون مقدم من حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا ، وسعادته مريض . فهل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر فيه ؟



الرئيس - مشروع قانون مجلس الدولة لا يزال في اللجنة، فلي تقبى  
مه ؟

مقرر الشخ الخرم على زكي العرابي باشا - مستحبى منه اللجنة بعد  
جلستين، لأننا قد فرغنا منه هربيا، ومفيع هربيا به بعد أسبوع  
على الأكثر .

الرئيس - لئلا يصح أن يكون تأجيل مشروع القانون المعروض  
الليلة ثلاثة أسابيع، حتى ينظر المشروعان ما .

مقرر الشخ الخرم على زكي العرابي باشا - وهو كذلك .

الرئيس - والأنا ل توافقون حضراتكم على التأجيل لمدة ثلاثة أسابيع ؟  
( موافقة ) .

#### ٤ - مشروع قانون

وارد من الحكومة بتعليم استعمال مكبرات الصوت - تأجيله إلى الأسبوع القادم  
( المقرر حصة الشخ الخرم بد عليه الفارطك ) .

الرئيس - فقد انتهت الحكومة حصة صاحب المذيع حيد الدين  
فارطك وكل وزارة الداخلية للصور أثناء مناقشة مشروع هذا القانون  
لحظ المجلس حاكمه لم يضر . ولكن أن حصة المقرر يستطع أن يهلم  
عن القانون، فهل للحكومة طلبات في هذا الشأن ؟

مقرر الشخ الخرم على زكي العرابي باشا - الحكومة ليست مطلوبة  
في هذا المشروع، لأنه قدم منا، وهي مطالبة على التعديلات التي  
أدخلت عليه .

الرئيس - لقد سبق أن وافق المجلس على مشروع هذا القانون من حيث  
المبدأ، فنقل مواده مادة مادة .

مقرر الشخ الخرم على زكي العرابي باشا - قبل ثلاثة المواد، وأريد  
من حصة المقرر تصريحا بأن هذا القانون لا يسرى على ثلاثة الأذنان  
أو ثلاثة الأذنان من المساجد أو غير المساجد .

الرئيس - نعم، ثلاثة الأذنان من المساجد، ولكنكنا لم نهم المقصود  
غير المساجد .

مقرر الشخ الخرم على زكي العرابي باشا - هل طلب إعادة توفيق  
دوس باشا التأجيل ؟

إن تحرير اللجنة في جانبه، ومقرر اللجنة سيؤيد وجهة نظره . وحل فله  
فإن وجهة نظره سادته ثلاثة، وليس في حاجة إلى الدفاع منها .

الرئيس - أما ما نحن قدى من نظر مشروع هذا القانون، وإما  
عرضت أمر للتأجيل على المجلس، لأن أعتبر المسألة مجاملة فصيل غائب .

مقرر الشخ الخرم على زكي العرابي باشا - هذا مفهوم لو أن  
التقرير في غير جانبه، فيكون في الواجب أن متاح لمداته الفرصة  
للدفاع عن وجهة نظره . أما واللجنة في جانبه، وصعاده قد وافق على  
تقريرها، فليس الأمر هنا جإلى التأجيل .

الرئيس - فلي أترك تقدير الأمر للمجلس .

مقرر الشخ الخرم على زكي العرابي باشا - لو افق إعادة الرئيس  
على ما يقوله، إذ أنه لا يصح أن يحث تحرير لجنة العدل عن مشروع  
القانون المعروض في أثناء غياب حصة الشخ الخرم مقدمه . ومن الخير  
أن يرسل نظر مشروع هذا القانون أسبوعين، حتى يحضر حصره،  
خصوصا ولى كلام طويل في هذا الموضوع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر تقرير لجنة العدل  
عن مشروع هذا القانون لدرجة أسابيع ؟

مقرر الشخ الخرم على زكي العرابي باشا - فلذا يكون التأجيل  
أربعة أسابيع ؟

الرئيس - لأنه ليس هناك ما يدعو إلى التساهل في نظره .

مقرر الشخ الخرم على زكي العرابي باشا - كانت لجنة العدل بحث  
اليوم مشروع قانون مجلس الدولة . وعدد المقتضات في اختصاص مجلس  
الدولة، وأقترح بعض حضرات الأعضاء أن يحث في القانون على اختصاص  
المجلس بنظر المقتضات البرلمانية، فنقلت - ردا على هذا الاقتراح - إن  
هناك مشروع قانون قائم بذاته، نظره لجنة وأقرته ورفعه حصر يرسل  
المجلس الموقر، وهو المعروض على حضراتكم الآن . ولا يمكن سحب هذا  
التقرير للنظر في إدراج في مشروع قانون مجلس الدولة، فشرعوا بالتأجيل  
مستطاعا بعضهما بعض، وميتب على تأجيل مشروع القانون المعروض  
لتأجيل مشروع قانون مجلس الدولة .

ولتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - لا يجوز تركيب أو استعمال مكبرات الصوت في المجال العامة أو الخاصة أو في المنازل أو في الفخلات بمحالة موقفة أو مستديرة إلا بناء على ترخيص سابق من المحافظة أو المديرية ، ولا يجوز استعمال هذه المكبرات إلا لأغراض التي صدر الترخيص من أجلها ، ولا يجوز بآلة حال منع الترخيص إذا كان الغرض من استعمالها إذاعة الاطلاعات .

ويجب ألا يستعمل إلا في داخل مكان معد لذلك لا يقل مسطحة عن مائتي متراً ولا يتجاوز صوته الحاضرين وألا يتعدى استعماله الساعة الواحدة صباحاً ، إلا في الأحوال الضرورية التي ترضي المحافظة أو المديرية التجاوز فيها من هذا المبدأ .

فقرة الشيخ المرم محمد علي عيسى بشرى - جاء في هذه المادة : " ... ويجب ألا يستعمل إلا في داخل مكان معد لذلك لا يقل مسطحة عن مائتي متر ... " ، فأرجو أن تصاف إليها كلمة " صريح " بكلمة " متر " .

الرئيس - ما دامت مساحة ، فهي حرة بطبيعة الحال .

فقرة الشيخ المرم محمد علي عيسى بشرى - لم تلاحظ على هذه المادة ، فقد تحصل الموافقة قانون وقت لا تسع لاستصدار الإذن ، وهي بطبيعة الحال مسألة عاجلة ، وغير معروف وقتها على وجه التحديد . فلا أرى أن يتوقف على استصدار الإذن في هذه الحالة .

الرئيس - في أحوال الوفيات ، يؤخذ دائماً بإذن بالدفن . فليس ثمة ما يمنع من أخذ إذن باستعمال مكبرات الصوت .

فقرة الشيخ المرم الدكتور إبراهيم موسى مكرم - في حالة الوفاة يستصدر أهل المتوفى عدة تصريحات . فليكن هذا الإذن واحداً منها .

فقرة الشيخ المرم محمد علي عيسى بشرى - أرى أن يتضمن تصريح الدفن الإذن باستعمال مكبرات الصوت ، لتسهيل الأمر على أهل المتوفى .

فقرة الشيخ المرم محمد علي عيسى بشرى - يريد حضرة الشيخ المرم علي عيسى بشرى أن يقول إن صاحب الماتم يضطر إلى الحصول على عدة تصريحات من جهات مختلفة ، وإن هذا كثير ، وفيه مشقة . ويرى حضرة إن يكون الإذن بالدفن متضمناً الإذن باستعمال مكبرات الصوت .

فقرة الشيخ المرم محمد علي الجزار بك - تطالبون حضراتكم أن مكبرات الصوت كان يجب استعمالها في كل زمان ومكان إلى أن أمسى استعمالها أخيراً ، فاضطرت الحكومة أن تتقدم إلى البرلمان بشروع هذا القانون .

ويوصف كرتي عضواً في لجنة الفاعلة التي بحث هذا المشروع اعترضت على مسألة واحدة ، هي أنه لا يصح باستعمال مكبرات الصوت إلا بإذن من المحافظة أو من القدم أو من المديرية أو المركز . واقترحت أن يبنى أصحاب الماتم يوم الدفن من طلب هذا الصريح . وذلك لأنه في يوم الوفاة ، يكون أهل المتوفى مشغولين في إقامة المراقق واستقبال الشيعين والمزينين وتجهيز المتوفى إلى غير ذلك . فلا تسع الوقت للذهاب إلى جهة الإدارة المختصة للحصول على إذن باستعمال مكبرات الصوت ، وخاصة أن الماتم مدمر مدمور والمراقق مدمر مدمور المساحة ، والمسدة التي يستغرقها المتوفى لا تتجاوز في مجموعها ساعتين أو ثلاث ساعات ، بخلاف الحالة في الأفراح التي تستمر أحياناً إلى ما بعد الساعة الثانية صباحاً .

لهذه الأسباب ، لا أرى داعياً لاستصدار إذن أو تصريح ، ولا سيما وأن الضجة التي قامت حول مكبرات الصوت لم تكن بسبب استعمالها في الماتم .

ولأضرب لحضراتكم مثلا بين كيف أن هذه التصريحات ستكون حتماً قتيلاً على أهل المتوفى :

لفرض أن هناك عشرة ماتم في دائرة قسم واحد ، وأنه سيخصص لإعطاء هذه التصاريح أحد الموظفين ، ولا بد من المعينة قبل إعطاء الصريح . وقد يذهب أهل المتوفى لأخذ التصريح المطلوب ، فلا يجدون هذا الموظف المختص ، إذ يكون قد تخرج لمعينة الأمكنة التي ستقام فيها مكبرات الصوت ، وبذلك يشغل صدور الإذن دون مرور خصوصاً وأن الماتم مدمر مدمور . فذلك أقترح أن تصاف مادة جديدة بعد المادة الرابعة ، نصها كما يأتي :

" الماتم إلى تمام يوم الدفن تخفى من التصريح " .

وتصبح المادة الخامسة المادة السادسة .

وأقصر اقتراحى على يوم الدفن ، فيخرج منها ليالى الجمع والأربعين وليالى الذكرى السنوية ، حيث يكون استعمال مكبرات الصوت فيها بتصريح والإعفاء الذي أقترسه يكون في حدود الشروط الأخرى التي نصت عليها المادة الأولى .

فقرة الشيخ المرم محمد علي عيسى بشرى - أرى أن إعطاء صاحب الماتم من التصريح بمكبرات الصوت لا ضرر منه ، ما دامت بقية الشروط المذكورة في القانون مستوفاة ، فأذا خولفت ، وقع الخالف تحت طائلة العقاب .

الرئيس - من يوافق من حضراتكم حل النص الذي يقترحه حضرة الشيخ المحترم عبد ملوى الجزار بك ، وهو : "المآثم التي تقام يوم الدين تمنى من التصريح" ، فليفضل بالوقوف .

(وقفت أوتلة) .

الرئيس - يقرر المجلس رفض الاقتراح .

حضرة الشيخ المحترم علي زكي الصراي بك - في اقتراح بالإضافة إلى هذه المادة ، فقد أسى استعمال الراديو في المجال العمومية والحوايت ، مما أزعج الناس . ولا أحرص لاستعمال الراديو في البيوت ، إذ قال بعض الزملاء إن هذا يستدعي دخول رجال البوليس في البيوت ، مما يضايق أهلها ...

المقرر - هناك تشريع خاص للراديو ميعرض على البرلمان ، وفيه ما ينبغي عن هذا التعديل .

حضرة الشيخ المحترم علي زكي الصراي بك - الترخيص باستعمال الراديو شيء ، وإساءة استعماله ومضايقة الناس شيء آخر .

والله التي من أجلها حرمت استعمال مكبرات الصوت إلا بتصريح ، هي نفس اللة التي من أجلها أريد تحديد استعمال الراديو .

لذلك اقترح إضافة فقرة جديدة على المادة الأولى وسأقدم باقتراح كتابة .

الرئيس - آسف أن متلوب وزارة الداخلية - وهو الملم بهذا الموضوع كله - غير موجود .

قول توافقون حضراتكم على تأجيل مشروع هذا القانون أسبوعاً ، حتى يحضر متلوب وزارة الداخلية ؟

( مواظة ) .

فقرة الشيخ المحترم أحمد عليم بك - أؤيد رأى حضرة الشيخ المحترم عبد ملوى الجزار بك أن يبقى صاحب المآثم في ليلة الدين من التصريح ، لأن هناك مشقة على أهل المتوفى في الحصول على التصريح ، كما أن المآثم مادة لا تقام إلى أكثر من الساعة العاشرة مساء .

المقرر - أوافق على التعديل .

الرئيس - المقرر موافق على التعديل ، قى أية مادة يراد وضع النص الجديد .

فقرة الشيخ المحترم علي زكي الصراي بك - يوضع هذا النص كاستثناء في المادة الأولى .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس محمود العقاد - لا يلحق مطلقاً أن يتنزل قراءة القرآن في أماكن لا يصح أن يتل فيها . فإذا كان المآثم على مقربة من حانة أو ما إليها ، فأصون للكتاب الكريم ألا يصدر التصريح . ويجب أن تقرى أولاً : هل المكان صالح أم غير صالح ؟

فقرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك - يجب أن تبقى المادة كما هي بدون تعديل .

حضرة الشيخ المحترم فرير أبو سادى بك - لقد غطت كل البلاد خطوات واسعة في محاربة البعد ، ولكننا في مصر وق سنة ١٩٤٨ نمارض في تحديد استعمال "الميكروفونات" ، وبالأخص في المآثم .

وكان من الواجب - ونحن في ختام التشريع - ألا تناوئ في القضاء على هذه البدة .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد متي أبو الفضل - ولكن هذه البدة بالغات مستعجة .

## ٥ - مشروع قانون

ينظم التعدادات والإحصاءات - تقرير لجنة المالية (١) - المرافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواده مادة فائدة - تأجيل آخذ الرأي عليه بالتاء بالاسم الى الجلسة المقبلة

(المقرر حضرة الشيخ الحزيم الفكتور ذك ميناييل يشاوه)

الرئيس - ورد كتاب (٢) من وزارة المالية يتبدد حضرة الأستاذ منصور وشالي وكيل عام مصلحة الاحصاء والتعداد، لحضور جلسات المجلس أثناء نظر تقرير لجنة المالية عن مشروع هذا القانون .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرة ) .

المقرر - قدمت اللجنة تقريرها الى المجلس ، ثم استردته بجملة ٥ بولي سنة ١٩٤٨ ، بناء على طلب حضرة المقرر . وقد أعادت اللجنة نظره في ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بحضور حضرة وكيل مصلحة الاحصاء والتعداد ، وبيّنت أن التشريع المبرور يقرر المبادئ العامة التي تخضع لها الاحصاءات على اختلاف أنواعها ، أما الجزئيات ووسائل العمل التنفيذية لكل تعداد فتحدد بقرارات وزارية تبعاً لظروفه وأغراضه . وهذا التشريع العام ينشئ عن تلك القوانين الخاصة المتعددة التي تصدر من حين لآخر وهو يقوم على أساس مصلحة ، أهمها تركيز عمليات الاحصاء والتعداد في المصلحة المختصة بوزارة المالية ، وإلزام جميع الأفراد والهيئات العامة والخاصة بإعطاء البيانات الحزيفية ، وتقرير جزاءات في أحوال تعطيل أعمال التعداد وإلزام هذه والتزام المصلحة بسمية البيانات .

وقد رأت لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب - بناء على رغبة وزارة الزراعة وموافقة وزارة المالية - إبقاء قسم الاحصاء الزراعي في الوزارة الزراعية لأسباب فنية . وهذه اللجنة توافق زميلتها بمجلس النواب على رأيا ، وترجو من المجلس إقرار مشروع القانون كما ورد من مجلس النواب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولتقل الى مناقشة مواده مادة فائدة ، ولتلى المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يجوز في أي وقت عمل تعدادات أو إحصاءات مالية وصناعية وتجارية وصحية وتعليمية وغيرها .

ويمكن إجراء ذلك بقرار من وزير المالية فيما يتعلق بالتعداد العام للسكان وبقرار من الاتفاق مع الوزير المختص فيما يتعلق بالتعدادات أو الإحصاءات الأخرى .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - تباشر مصلحة عموم الاحصاء والتعداد جميع التعدادات والاحصاءات المطلوبة بواسطة موظفيها ومستندتها وغيرهم من الموظفين ومستندتي الحكومة الذين يتبدون لهذا الغرض بموافقة الوزير المختص .

والصلاحيات تتبدد كذلك لهذا الغرض من تشاء من العمدة والمشايخ في القرى أو العرب أو قبائل العربان ومن صيارف ومشايج الحارات في المدن .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

(١) راجع المجلد رقم ١٣  
(٢) نص الكتاب .

١١ - حضرة من سب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أفتد بان أرجس سادتك المفضل باستاذان ديمًا المجلس المرفق في حد ودر حضرة الأستاذ منصور وشالي وكيل عام مصلحة الإحصاء والتعداد جلسات المجلس أثناء تقرر لجنة المالية من مشروع القانون الواردة من مجلس النواب تنظم التعدادات والإحصاءات .  
وتنص سادتك بقبول لائق الإحصاء ما

تليت المادة السادسة، وهذا نصها :

مادة ٦ - تقوم مصلحة عموم الإحصاء والتعداد بنشر البيانات الإحصائية في جداول عامة لا تتناول بحال بيانات فردية خاصة .

الرئيس - ألاحظ أن المادة السابعة الواردة في مشروع هذا القانون تبدأ بكلمة " أما " ، وهذه كلمة لا تبدأ بها مادة من المواد .

كما أرى ألاحظ أن المادة السابعة تتميز في الواقع بمكة : لا يحكم الواردة في المادة السادسة . في الضرر إن تضاف هذه المادة إلى المادة التي تسبقها كفقرة من فقراتها ؟

المقرر - لا مانع عندي من ذلك .

الرئيس - إذن هل توافقون على أن يكون نص المادة السادسة كما يأتي :

مادة ٦ - تقوم مصلحة عموم الإحصاء والتعداد بنشر البيانات الإحصائية في جداول عامة لا تتناول بحال بيانات فردية عامة .

أما التعدادات والإحصاءات الزراعية فتباشرها وزارة الزراعة بمعرفةها وبواسطة موظفيها وبمقتضى القرارات التي يصدرها وزير الزراعة ، على أن توافي وزارة المالية بنتائج هذه الإحصاءات أو التعدادات . ويكون موظفي وزارة الزراعة لاختصاصات والسلطات المخولة لموظفي مصلحة الإحصاء والتعداد .

( ملاحظة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة ، ولتلى المادة السابعة .

تليت المادة السابعة ، وهذا نصها :

مادة ٧ - تكون جميع البيانات التي تتمتع بأي تعداد أو إحصاء سرية ، ولا يجوز إطلاع أي فرد أو هيئة عامة أو خاصة عليها أو إلغاؤها شيئاً منها أو استخدامها لفرض غير إمداد الجداول الإحصائية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، ولتلى المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - يجب على المكلفين بإجراء التعداد أو الإحصاء أن يتخذوا التدابير التي تصدر لهم من المصلحة وعلى جميع موظفي الجهات الإدارية ورجال الضبط أن يداوهم فيما يريدون القيام به لتحقيق الغرض من التعداد أو الإحصاء .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، ولتلى المادة الرابعة .

تليت المادة الرابعة ، وهذا نصها :

مادة ٤ - على الأفراد والشركات والمؤسسات والجمعيات والهيئات العامة أن يقدموا إلى مصلحة عموم الإحصاء والتعداد أو مندوبيها في المواعيد وبالكيفية المبينة بالقرارات المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون جميع البيانات المطلوبة على وجه مطابق للحقيقة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة ، ولتلى المادة الخامسة .

تليت المادة الخامسة ، وهذا نصها :

مادة ٥ - على أصحاب المحال الصناعية والتجارية والمحال العامة أو من توب عنهم أن يسمحوا لمندوبي الإحصاء والتعداد بالدخول في محالهم في مواعيد العمل المتأدية لإجراء التحريات اللازمة وفحص الدفاتر والسجلات والأوراق والمستندات للتحقق من صحة البيانات المقدمة منهم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة ، ولتلى المادة السادسة .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة، ولتلى المادة الحادية عشرة.

تلى المادة الحادية عشرة، وهذا نصها :

مادة ١١ - يعاقب بالعقوبات المبينة في المادة السابقة من حاول بطريق القس أو التهديد أو الإيذاء أو أية وسيلة أخرى الحصول على بيانات من أحد موظفي مصلحة عموم الإحصاء والتعداد أو مندوبيها.

ويعاقب بنفس العقوبة كل من حاول الحصول على معلومات أو بيانات بالتخاذ صفة موظفي أو مندوبي مصلحة عموم الإحصاء والتعداد.

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية عشرة، ولتلى المادة الثانية عشرة.

تلى المادة الثانية عشرة، وهذا نصها :

مادة ١٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً وبغرامة لا تتجاوز جنياً أو إحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادة الثالثة من هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية عشرة، ولتلى المادة الثالثة عشرة.

تلى المادة الثالثة عشرة وهذا نصها :

١٣ - يلغى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٣٩ الخاص بإحصاء المؤن اللازمة لجيش والسكان المدنيين، والمعدل بمرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٣٩، والقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٣ الخاص بعمل إحصاء عن العيال المشتغلين في الصناعة - والقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بإحصاء الإنتاج الصناعي .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة عشرة، ولتلى المادة الرابعة عشرة.

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة، ولتلى المادة الثامنة.

تلى المادة الثامنة، وهذا نصها :

مادة ٨ - يتولى إثبات المخالفات لأحكام هذا القانون رجال الضبطية القضائية والموظفون الذين يتدربون لهذا الغرض، ويكون لهم في هذا الشأن صفة رجال الضبطية القضائية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة، ولتلى المادة التاسعة.

تلى المادة التاسعة، وهذا نصها :

مادة ٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً كل من أغشى من موظفي مصلحة عموم الإحصاء والتعداد أو مندوبي التعداد أو الإحصاء بيانات من البيانات التي تتناولها كشوف التعداد أو الإحصاء أو من أمرز الصناعة أو التجارة أو غير ذلك من أساليب العمل التي يكون قد اطلع عليها بحكم عمله .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة، ولتلى المادة العاشرة.

تلى المادة العاشرة، وهذا نصها :

مادة ١٠ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنياً كل من عطل عمداً أعمال التعداد أو الإحصاء أو امتنع عن إعطاء البيانات المطلوبة أو أعطى بيانات غير صحيحة مع علمه بذلك أو منع مندوبي الإحصاء أو التعداد من الدخول في محله أو من إجراء التصرّيات اللازمة طبقاً للمادة الخامسة من هذا القانون .

ويعتبر الشخص ممنعاً من إعطاء البيانات إذا اقتضت سبعة أيام من التاريخ المحدد لذلك ولم يقدمها، ما لم يثبت أن لديه أمذاراً حالت دون تقديم البيانات المطلوبة في الميعاد المحدد .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

تليت المادة الرابعة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٤ - على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولم أن يصدروا لهذا الغرض القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يسمع هذا القانون بمقتضى الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة عشرة .

ويؤجل أخذ الرأي بالبنداء بالاسم على مشروع هذا القانون الى الجلسة المقبلة .

٦ - المناقشة في الاستجواب

الموجه الى حضرة صاحب المحال وزير التجارة والصناعة من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي ، عن سوء حالة توزيع الكريولين والبتين والسكر في الأقاليم - قرار المجلس الانتقال الى جدول الأعمال

الرئيس - ورد كتاب<sup>(١)</sup> من وزارة التجارة والصناعة يتندب حضرة صاحب العزة عبد الحميد حسن بك وكل وزارة التجارة والصناعة المساعد والأستاذ قضي الزنط مراقب الأغذية بوكالة التكوين، والأستاذ شريف حسن مراقب الاستيلاء والتوزيع .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضراتهم ) .

مقرر الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي - حضرات الشيوخ المحترمين ،

ليس استجوابي هذا استجوابي بمعنى كلمة استجواب ، وإنما هو صرخة قوية مدوية من هذه الأمة الى وزير التجارة والصناعة ووكيل وزرائه لتكوين .

والتي أهيب بمجال وزير التجارة الى الجبال ما بلغ اليه بالأسس القريب في مجلس النواب من تمداد وإحصاءات وإلقاء بيانات وأرقام . وأرجو منه أن يكون سامعاً قاطعاً في هذا الصدد الذي تشكو منه الأمة عامة .

والتي وإن كنت أعلم حق العلم أن مصير هذا الاستجواب سيكون الانتقال الى جدول الأعمال ، إلا أن واجبي يقضي على أن أؤدي رسالتي على الوجه الأكمل من فرق هذا المنبر . فليسمعها معالي وزير التجارة صرخة مدوية ، كما هي في الأقاليم صرخة مدوية مدوية .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

نسمع في الإنذارات والمساجد ودور الوعظ والإرشاد وفي كل مكان أن البلاد المصرية أبعد بلاد افق الاندماج في المذاهب المتطرفة أو الشيوعية على وجه التحقيق . حقيقة أن الإسلام هو الحصن الحصين من هسة المبادئ المتطرفة الهدامة ، إذ الحياة الإسلامية الصادقة لا تتسرب اليها شيوعية من هذا الطراز الهدام .

آثم ولا شك تدفعون الناس دفعا الى هذه الشيوعية الهدامة بأعمالكم ، في حين أن الدين الإسلامي هو الذي يقول : " في أموالهم حتى معلوم للسائل والمحروم " . والإسلام هو الذي يقول : " أحب لأخيك ما تحب لنفسك " . وهو الذي يقول : " ويؤثرون على أنفسهم ، ولو كان بهم خصاصة " .

هذا هو الإسلام الذي كان يحرم على الرجل أن يطبخ في بيته ، فلا يتأذى جاره المحروم . هذا هو الإسلام الذي كان يحرم الدين من أن تتسرب اليه الشيوعية . أما أن ترى طبقة معينة من الأمة ترتفع في مجبوحه من العيش وهانة وبهنية . طبقة لا تتجاوز واحدا في الألف من مجموع الشعب ، وترى الباقين يتون ويشكون ويتضجرون ، فهذا أمر لا يمكن السكوت عليه . وها هي الصحف تجار بالشكوى ، ولكن يجيل الى أن وزارة التجارة تعيش في المريح .

مقرر صاحب المحال الأستاذ محمود رباحي (وزير التجارة والصناعة) - إن المسألة مسألة وقائع ، وترد أن نسمع شيئا عن هذه الوقائع .

(١) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرت أن أرى ساداتكم استئذان عية المجلس في الموافقة على حضور حضرة صاحب العزة عبد الحميد حسن بك وكل وزارة التجارة والصناعة المساعد ، وحضرة الأستاذ قضي الزنط مراقب الأغذية بوكالة التكوين ، وحضرة الأستاذ شريف حسن مراقب الاستيلاء والتوزيع بوكالة التكوين ، وفلذلك بعد مناقشة الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم لمهاجم زكي بك . وفضلوا ساداتكم بقبول باقي الاحترام ما

**عقرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي** - إذا لم يكن لدينا كبروسين يكفي لسد حاجة البلاد ، فعل وزير التجارة أن يأتي به . وقد وكلناه عنا يأتي به بأى سعر ، سواء من الخارج أو من الداخل . عليه أن يستعصره ، فإن عجز عن ذلك واعترف بججزه ، فليترك مكانه لغيره من يمكنه أن يأتي به .

إنه وزير مسئول يجب عليه أن يسد حاجة البلاد ، وإلا فليترك مكانه .

**عقرة الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك** - يجب أن يكون مفهوما ومعروفا أنه قد سبق أن قررت الوزارة هنا في المجلس أن الإنتاج المحل لا يزيد على ٢٠ ٪ ، وعلى هذا الأساس يجب أن يتكلم حضرة الشيخ المحترم مقدم الاستجواب .

**عقرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي** - إذا كان المنتج علبا هو ٢٠ ٪ ، فلماذا لا تشتري الوزارة الباقى الذى يحتاجه الأمة ؟

وإذا كان الكبروسين قليلا كما يقولون ، فلماذا كان متوافرا في السوق السوداء ، إذ كانت الدفعة تباع ببجته . ومن أين أتى هذا الكبروسين ؟

**عقرة الشيخ المحترم الأستاذ كمال الدين شرع** - لم نسمع بهذا .

**عقرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي** - إنى استعطف حضرة الشيخ المحترم بشرته : ألم يسمع بهذا ؟ إن مع ما يقول ، فربما كان من المخطوطين .

**عقرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد النادر** - لقد اشترى حضرة الشيخ المحترم أحد رموز بك المترجمة قروش ، واشترت أنا الصفيحة بتسعين قرشا .

هذه حالة لا نطاق ، وتثبت أنه ليست هناك رقابة مطلقا .

**عقرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي** - كان الكبروسين متوافرا في مدة الحرب . لقد كان موجودا في وقت الظلام ، ولم تكن تشكو من أزمة الكبروسين ، لأن القائمين بالأمر وقتذاك كانوا أكثر حرصا على مصلحة الجمهور من الجالسين الآن على كراسى الحكم .

الهم إن كان هذا ، فإنى أقول رحم الله يوم الأمل ، ودم الله من قتال :

دب يوم بكوت منه ، فلما

صرت في غيره بكت طيسه

**عقرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي** - إن معالى وزير التجارة والصناعة هو المسئول وإن الأمة تصرخ وتشتكو ، بينما هو يعيش في المريح لا يحس بشكواه ولا بمحارباها .

**عقرة صاحب المعالي الأستاذ محمود سباعه** (وزير التجارة والصناعة) - نعم إننى مسئول ، ولكن عن وقائع .

**الرئيس** - عندما ينتهى حضرة الشيخ المحترم مقدم الاستجواب من شرح استجوابه ، فليدلى الوزير أن يال عن الوقائع .

**عقرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي** - صحيح ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، إننى لم أبدأ في شرح استجوابي . وما يستمدوه الآن إنما هو صرحة مدوية من تعريفات القائمين على شؤون القوانين .

لقد سمعتم واشترت وتعاملتم في الكبروسين ، ورايت كيف تباع الصفيحة الواحدة من الكبروسين ببجته . في أى عهد ، وفي أى زمن تعيش ؟ هل من المأثور أن يصل سعر المترالى خمسة قروش أو ستة ؟ ويرد وزير التجارة في علس الثواب ، ويقول إن ارتفاع سعر الكبروسين ناتج من بيع المستهلكين الفائض عن حاجتهم ، ومن أن الزلوة قد ضبطت الكثير من البطاقات المزورة .

**عقرة صاحب المعالي الأستاذ محمود سباعه** (وزير التجارة والصناعة) - لم أقل هذا .

**عقرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي** - قال معالى الوزير هذا ، ونشر في الصحف .

لقد قال إن البطاقات المزورة ، وتبلغ ٤ ٪ ، هي السبب في ارتفاع سعر الكبروسين ، وفي قص كينته . حالى هذا القول ، كيف يمكن أن يقال هذا ، في حين أن معامل تكرير البترول في الرويس على امتداد تام لأن نتاج ما يكفي لسد حاجة البلاد ؟

( ضجة ) .

( أصوات : لا ، لا ) .

أقول إنه يمكنها أن تسد حاجة البلاد مع قليل من الإصلاح .

**عقرة الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك** - أرجو من حضرة الشيخ المحترم أن يتفضل بالذهاب إلى السويس ، ليتحقق بنفسه من أن هذه المعامل لا يمكنها بأية حال أن تنتج الكبروسين الكافى لسد حاجة البلاد .



## حضرات الشيوخ المحترمين ،

لقد أدت الصحافة واجبا ، وكذلك أدى مجلس النواب واجبه . وهذا هو مجلس الشيوخ يؤدي واجبه . كل هذا ووزارة التجارة ليست معنا . إنها تعيش في المريح كما قلت .

إن التحقيقات الجنائية التي أجريت مع المفتشين في الأقاليم أثبتت أن بعض المفتشين يتكيفون القمار التي تؤدي إلى إعطاء الزيت لفعلة معينة من الناس . ويقال ليس في الإسكان أبيع مما كان ، بينما يتسلى الصراخ والويل بالشكوى .

لقد سمعنا أن بعض الموظفين عيشوا ككروبيات الكروبيين ، وبعض كبات من السكر . وكان ذلك في عهد جابدين .

إن مكاتب التوطين منتشرة في كل قسم وكل بلد ، كانتشار وباء الكوليرا . ولكن إن كانت الكوليرا تأخذ من تأخذ وترحم من ترحم ، فإن رجال التوطين لا يرحمون .

( تولى الرئاسة حضرة الشيخ المحترم أحمد علي باشا ، وكل المجلس ) .

وأخيرا بلحات الوزارة إلى النيابة بعد ثلاث سنوات ، لتقوم بالتحقيق ، وظهر منه أن الرقابة معدومة .

السكر يعلو لأشخاص محظوظين لدى مرافق التوطين . هؤلاء الأشخاص يتصرفون في مصير المديرات ، بسبب أنهم هم الذين يستطيعون دفع ثمن السكر كله للشركة . وهذه الجهة أوهى من خيط السمكوت . والواقع أن هؤلاء الأشخاص يستطيعون أن ينفقوا للقائمين بالأمر .

تصوروا حضراتكم أن السكر لم يرد لمديرية البعجة من شهر مضى ، وهو يباع بها في السوق السوداء بخمسة وثمانين قرشا لآلة الواحدة ، إن لم يكن ثلاثين قرشا ، تحت مبع وبصر وزارة التجارة .

أحد اصريين : إما أن الوزارة مشتبكة في هذا الوزر ، أو أنها لا تعلم منه شيئا . فإن كانت لا تعلم ، فهي لا تستحق أن تتولى أمر هذه الأمة . وإن كانت تعلم و" تنطرش " وتداري ، فنكون قد وصلنا إلى المنهى ، وما لا يمكن وصفه .

أما عن الزيت ، فلماذا يحترق ويحرم منه المساكين ؟

يقولون إنه لا توجد بذرة قطن ، مع أننا نستورد البذرة من السودان . ولزيت قوت ضروري ، والعامل البسيط يعمل بثلاثة قروش يوميا ، ولا يمكنه أن يشتري قورش زيتا . هل المصدد أن تطعم الأمة المصرية تينا بدون قور أو شعير ، مع أن الحيوانات تأتي أن تتناول التبن بغير قور أو شعير ؟

لماذا يكون الزيت موضع أخذ ورد وتلاعب ، فيعطى إلى من يشاء . أعطى سكر كثر الدوار إلى شخص معين ، وأعطى سكر أبي الخياط إلى شخص معين ، كما أعطى له الزيت وهو ليس بتاجر زيت أو سكر .

أتمنوت حضراتكم الجهة التي سمعناها عن السبب في اختيار هذا الشخص ؟

قيل إنه ليس بتاجر زيت ، ولذلك يكون حرصا عليه . هذا بحر في التعبير .

( صوت : من هو هذا الشخص ؟ ) .

مقرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي - أنا لا أشرفه بذلك اسمه في مجلس الشيوخ ، لأنه ليس .

مقرة صاحب المحامي أحمد عبد الغفار باشا ( وزير الزراعة ) ... ..

مقرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي ... ..

مقرة صاحب المحامي أحمد عبد الغفار باشا ( وزير الزراعة ) ... ..

مقرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي ... ..

مقرة صاحب المحامي أحمد عبد الغفار باشا ( وزير الزراعة ) ... ..

مقرة صاحب المحامي الأستاذ محمود رباحي ( وزير التجارة والصناعة ) ... ..

مقرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي ... ..

مقرة صاحب المحامي أحمد عبد الغفار باشا ( وزير الزراعة ) ... ..

مقرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي ... ..

مقرة صاحب المحامي أحمد عبد الغفار باشا ( وزير الزراعة ) ... ..

ويعترف معالي وزير التجارة بدفع الفداء في صفر سنة ١٩٤٧ : ٣٠١ ، وأصبح في سنة ١٩٤٨ : ٣٧٤ ، في حين أن الحكومة أعطت موظفيها علاوات غلاء مبيشة تتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪ . ومع أن هذه الأجور تافهة ضئيلة ، فالحكومة لا تراقب بحق ما يجب عليها من رقابة هذا الفداء الفاحش في الأسعار .

واعتقد أن كل شيء إذا سيطر عليه وحوّل وفرضت عليه الرقابة ، وبغض أحسن الخرات .

يقولون إن الشعب يشجع السوق السوداء ، لأنه يتعامل فيها . وهو بذلك شريك في الباطل . ولكنهم لا يعلمون أن المشتري مضطّر لهذا الشراء .

تصوروا حضراتكم أني اشتريت صحيفة البترين بالإسكندرية بيمينه ، وأعطيت الشخص الذي أُرشدني إلى الرجل الذي يبيع في السوق السوداء خمسة قروش . وقد كان شرأي هذا تحت تأثير الحاجة والاضطرار ، لأن عربي كانت قد توقفت ، وعطبات البترين لا يوجد بها بترين إطلاقاً ، وسائقو السيارات ليس عندهم بترين ، وسيارات النقل ليس بها بترين ، وكلهم مضطرون إلى التوقف عن العمل . فمن أين يا كل هؤلاء الناس وماذا يفعلون ؟

أذكر أن حضرة الشيخ المحترم حسن بدواوي باشا قال لي إن عربات النقل رفضت أن تنقل محاصيل الزراعة ، بسبب أن اتفقت معه على أمر معين . ولما سألت عن السبب علم أنه لا يوجد بترين ، وطلب منه أصحاب السيارات أن يحضر لهم بتريناً .

حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - هذا حاصل في الريف الآن .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي - لا أعرف الوزارة هنا في ذلك وما عnderها في أن تسكت على هذا الحال ؟ أنا لا أعلم ، ولكن فرق كل ذي علم علمه ، ولعل لدى الوزارة عندها ، أو لعل لم أتدس الأشياء ولكن كلما سألت أحداً ، وجدته يشكو هذه الشكوى . وأرجو أن تطف هذه الشكايات عند حد ، لأن صوت الشعب من صوت الحق .

قبل لي الآن فقط إن وزارة التجارة اتخذت إجراء حاسماً فيما يتعلق ببعض موظفيها بالأقاليم ، بأن عزلتهم . ولكن هذه اليقظة جاءت متأخرة .

والذي أرجوه وأطلبه من الوزارة التي تشترك معها في تحمل المسؤولية والأعباء ، والتي تلام من الشعب على تصرفاتها ، أن تعمل على تخفيف ما تسببه من أضرار هذا الشعب الذي يقول : ما ذا فعلتم لنا ؟ وما الذي تخرونه في مجالسكم ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي  
...  
الرئيس - ترفع الجلسة للاستراحة وج ساعة .

( رُفعت الجلسة الساعة السادسة والدقيقة العشرين مساءً ، ثم أعيدت الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والثلاثين ، برئاسة حضرة الشيخ المحترم أحمد علي باشا وكيل المجلس ) .

الرئيس - أعيدت الجلسة .

حضرة الشيخ المحترم اللواء حسن محمد عبد الوهاب باشا - أرجو الاثنية في المضبطة الألفاظ التي ذكرها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي ، وكذلك ما ذكره معالي وزير الزراعة رداً عليه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على عدم إثبات الألفاظ التي تبدلت بين حضرة المستجوب ومعالي وزير الزراعة .

حضرة الشيخ المحترم السيد محمد أظفار بك - إن استجواب حضرة الشيخ المحترم استجواب طبي . وأرجو أن يخفض صوته قليلاً حتى نسمعه ، خصوصاً وأن سرد الوقائع لا يستوجب هذا الجاس .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي - حضرات الشيوخ المحترمين ، يؤسفني أنه بدرت بنى كلمات قد تكون شديدة الهمجة ، وينبغي أن يطلب أحد زملائي استبعادها من محضر الجلسة . وإني شاكر له ، واعتذر لحضراتكم إن ملا صوق ، حتى إن أحد زملائي نبهني إلى ذلك .

وسأترك الآن بدهوه ، لأن الموضوع جدير بعنايتكم ، رحمة بهؤلاء المساكين .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس محمود الغدادي - تشكر على ذلك .

خبرة صاحب المحلل الأستاذ محمود رباحه (وزير التجارة والصناعة) -  
وإن أول من يصفق .

( تصفيق ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي - قلت إن المسواد الأولية الكيوسمين والسكر والزيت هي مواد ضرورية جداً لهؤلاء المساكين من الشعب الذي من يته موظف صغير ملاوته لا تكفي لمؤناته الضرورية .

يقتضه آدماءه . فلتتركه بلا قيد ولا شرط ، ولو أن هذا القيد الذي ذكرناه  
فيه ، إلا أن له أثرًا عند الفقهاء .

أقول لقد أرسل هذا الخطاب إلى وزارة التجارة ، ولم نسمع أنها اتخذت  
إجراء في إعفاء المستلهمين من هذا القيد .

لقد قال معالي الوزير ، وكذا ما قاله مراراً ، إنه ينبغي السكّن البطاقات  
ويحصل حراً في متناول الجميع . وأؤكد لكم أنه لو تم هذا الإجراء ، لفض  
على السوق السوداء ، لأن كل تجاربه سيأخذ في هذه الحالة قدر حاجته ،  
لأنه مطمئن إلى أن هذا الصف متوافر في السوق ، ولك ذلك ينعم اختارته  
ويترفع السكر في السوق .

نعمون حضراتكم إن الاختزان والاحتكار أو الرقابة على شيء ما يحصل  
في حكم المنع . والمنع مرغوب ، فأحب شي الأنسان ما منع . ولا شك  
في أن سبب الاختزان راجع إلى الخوف من عدم الحصول على الشيء  
بسهولة . وأظن أن حضراتكم لمستم ذلك في أزمة البترين التي حدثت .  
فكثيرون طأوا إلى مله برابيل كاحتياطي إذا لم يستطيعوا الحصول  
على ما يستهلكونه منه ، في حين أن البترين - يا حضرات الأعضاء -  
يصل إلى القاهرة من السويس عن طريق أنابيب ، لا عن طريق مرآب  
معرضة للقرص أو ما يشبه ذلك .

**مقرر الشيخ محمد عمر صاوي باشا** - إن هذه الأنابيب معرضة  
للقب في بعض الأحيان .

**مقرر الشيخ محمد عمر أوستا إبراهيم زكي** - ولكنها لم تنخرق إلى الآن .

**مقرر الشيخ محمد عمر صاوي باشا** - هل أنت متأكد من ذلك ؟

**مقرر الشيخ محمد عمر أوستا إبراهيم زكي** - أقول لماذا تحدثت أزمات  
كأزمة البترين الذي يأتي إلينا من السويس في أنابيب ؟ أعتقد أن السبب  
في ذلك يرجع إلى أن المحتكر أو الشركة تريد أن تكسب ، وهي تعمرس على  
أن يكون كسبها أكثر ما يمكن . شأن هذه المسائل تأنه في نظر الأغنياء  
والعظماء ، في حين أن مثل هذه المسائل ضرورية وحسوية جداً عند عامة  
الشعب وفقرائه .

ورغم أنه حين الخطاب ، رضي الله عنه الذي حورت البشفيه في  
عهده ، لأنه حزم على نفسه أن يأتمك يأم حتى تأتمك الأمة منه ، قالوا له  
إن يأكل إلا إذا أكلت أمته . ومكث عام الرماة لا يلقو اللبن أو اللبن .  
بهذا كان الإسلام حصناً حصيناً من أمت تندس فيه المبادئ الملعنة أو  
تندرج فيه .

ونحيل إلى أن حالتنا الراحة تتفق مع المبدأ القائل : " حي لضعف  
أكثر من حي لأذى ، وحرص على مصلحة أكثر من حرص على مصلحة

الأثرون ما نحن فيه من شقيق ، وتقسوم ما نكاد من آلام ؟ هذه هي  
قوة الشعب وخصته وشكايته وأنيته ، لا يحس رشاشاً أحداً من الوزراء  
لأنه لا يصل إليهم ، وإنما يوجه إلينا نحن ممثل الأمة . فلما قابل أحدنا  
أحداً من أبناء دارته ، قال له : " ألم يهلك أن اشتريت أفعة زلت بريالاً " .  
ويقول كلمة " بريال " بشارباده ، كأنه يريد أن يصعبها بيكاه . حقيقة إن كلمة  
" بريال " سهلة على من في يد بريالات ولكنها صعبة جداً على من ليس  
في يده إلا ملايل .

قلت في كلمتي الماضية إن السكريات لمديرية البحيرة طيلة شهر نوفمبر  
برم أنه لم يستطع أحد من المتحمدين دفع قيمته لشركة السكر . ولا أنهم  
إلى الآن ، ولا يمكن أن أستوسى بأى وسى السر في بقاء السكر والزيت  
في بطاقات القوين .

نحن أمة نتجج السكر وتصدده ، ولكننا نحرم منه . فلماذا نحرم منه ؟  
إنخذ أنك لحضراتكم إن أصحاب محلات البنى والمقاهى من المخطوليين  
ياخذون كيات كبيرة من السكر ولا يستهجون منها إلا فدوا يسيراً ،  
كان يستهلك أحدهم نصف أفعة في اليوم ، في حين أنه يصرف إليه ثمانون  
أفعة في اليوم ، فيبيع الباقي في السوق السوداء .

وأعتقد أنه لو ترك السكر حراً ، كما ترك النشأ من قبل ونخرج من  
بطاقات القوين ، لأصبح سهل التناول للمهمور . فالتأى وصلت الأوقية  
منه أيام أن كان في البطاقات إلى ١٢،٥ قرشاً ، في حين أن التسمية الرسمية  
التي كانت محددة له هي ٢٦ ملياً لأوقية . وكان السبب في ذلك الانخفاض  
في سعر النشأ ، هو أنه من الأصناف المتحركة ، وأنه مقيد بالتوزيع  
بالبطاقات . فلما أطلق سراحه ، وخص ثمنه ، وأصبح في متناول الجميع ،  
الهم إلا بضعة أشياء بسيطة ، جافى يصلحها كغالب من مصرى كريم ،  
يقول فيه إن الحكومة اشتطت على من يريد أن يبيع شياً أنت يبيع  
في " باكوات " ، وذلك كي يزداد من الأفعة عشرة قروش ، يفتح بها من  
يديه ، وتساعد هذه القروش المشرة ، كان مكسب التجار الذين يبيعونه  
قليل . وجاء في هذا الكتاب أن مرسله أرسل إلى وزارة التجارة كتاباً  
في هذا الشأن ، قال فيه :

" إن الشئ مادة أولية يصعب أن تقف من هذا الإجراء ، أى إجراء  
التبعة الذي يكلف المستهلك عشرة قروش ، في حين أن وزارة الصحة  
لا اعتراض لها على أن يتداول الناس النشأ بدون تسمية ، وذلك لأنه  
لا يستعمل إلا بعد أن يمل . وبذلك تموت كل الجيكوبات التي قد تكون  
ماتقة به " .

فلماذا إذن يحمل الفقراء من الشعب الذين يتخذون هذه المادة غذاءً  
لهم مالا يطيقون ؟

وأعتقد أن كثيراً من حضراتكم من الفلاحين ، وإن لم تكونوا كذلك ،  
فكم أعظم شأنهم . ونعزفون أن الفلاح يخذ من الشئ مادة غذائية فهو

أؤذ لك، وكما تعلمون حضراتكم، جيعاً، أن بلاداً في حالة رخاء نسب  
إنما قوتت جميع بلاد العالم .

**مفتي الشيخ الميرزا الميرزا محمد باقر** - إنني أريد أن أكون بين  
الحالة التي كانت عليها في الماضي والحالة التي وصلنا إليها الآن ، وقد بينت  
كلامي على أساس ما كانت عليه البلاد في الماضي .

**مفتي صاحب المعالي الأستاذ الميرزا محمد باقر** (وزير التجارة والصناعة) -  
سأحاول أن أرد على ما وجدت من منطوق في كلام حضرة المستجوب .  
لقد قال حضرة إن الرقابة متعددة ، وقال في نفس الوقت وفي أثناء  
حديثه إننا بلانا أنتم إلى النيابة . فكيف نمضي إلى النيابة إننا كانت الرقابة  
متعددة ؟ إننا نمضي إلى النيابة لنحيل إليها ما وجدت من الرقابة من مخالفات .

**مفتي الشيخ الميرزا الميرزا محمد باقر** - متى بلات إليها يا سيدي  
الوزير ؟

**مفتي صاحب المعالي الأستاذ الميرزا محمد باقر** (وزير التجارة والصناعة) -  
على كل حال أذكر لحضراتكم حالة واحدة خاصة بترتيب كويونات  
الكبروسين ، فقد ضبطت حالات كثيرة نتيجة للرقابة . وهي وإن لم تكن  
على أكل وجه ، فإنها على كل حال قد أقيمت . وتحت ذلك حتى بالأرقام ،  
لا بالألفاظ .

إن الحاضر التي حولت إلى النيابة في ضبط ترزير الكبروسين كانت في سنة  
١٩٤٧ : ٣٣٣ حضراً . أما ما أُحيل إلى النيابة ابتداء من أول سنة ١٩٤٨  
إلى آخر نوفمبر من السنة نفسها ، فهو ٤٨٢ حالة . إذن لا يصح أن يقال  
جزافاً إن الرقابة متعددة ، وإننا لم نمضي إلى النيابة إلا أخيراً .

وقد ذكرت لحضراتكم أرقاماً من تلك الحالات التي حدثت في سنتي  
١٩٤٧ و ١٩٤٨ ، وكنت أعتقد أن يوجه إلى الحكومة تهماً أن يثبت  
تلك التهم .

ومن السهل على الفرد أن يوجه التهم وبلقها جزافاً ، ولكن من الصعب  
إثباتها . وسأحاول أن أرد على هذه التهم .

**مفتي الشيخ الميرزا الميرزا محمد باقر** - إننا لا أسألك عن التذير ،  
ولكن عن الوقائع الصحيحة التي حدثت في الأقاليم .

**مفتي صاحب المعالي الأستاذ الميرزا محمد باقر** (وزير التجارة والصناعة) -  
لقد قال حضرة الشيخ الميرزا الأستاذ إبراهيم زكي إن الرقابة متعددة ،  
وإن الوزارة بلات إلى النيابة وأحالت إليها من حوادث ترزير الكويونات  
٣٣١ قضية سنة ١٩٤٧ و ٤٨٢ قضية سنة ١٩٤٨ ، مما يدل على أن الرقابة  
موجودة لعدم إهمالها .

صديق . " وقد نسبنا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنني خدعكم  
وعزلكم إخوانكم ، فأطعموهم بما تطعمون ، وأكسبهم بما يكتسبون .  
هذا الحديث ليس معمولاً به الآن ، والروح الظاهرة الآن ، والتي جعلتني  
على هذا الذي قلته الآن هي روح الشر المتفجرة من الشعب الذي ينظر إلى  
ليجدي في رفاهية ورفد من الجيش في حين أنه لا يجد ما يقتات به . وبهذا  
حاولت أن أوصيه أو أضرب له الأمثال لطمانيته ، وأذكره بالصبرين  
وما لم يعد الله من ثواب ، وأقول له : أصبر أيها الرجل ، وما صدرك إلا  
بالله ، فكلامي هذا لا يكفيه ولا يفتقه ، لأنه لا يطعمه أو يطعم غيره .

إنني أقول له هذا الكلام ، وتبدو على مظاهر التهمة من الشيع ، بينما  
أرى مظاهر الحزب والرجوع بادية عليه . وأريد أن يتأمل بالمثل العليا ،  
ويقول الحمد لله على نعمة الإسلام .

هذه الروح ، يا حضرات القارئين بالأمر فيها ، لها خطرها . وهذه  
الروح إذا اشتد الأمر أكثر مما هو عليه الآن ، أحدثت اضطراباً حاللاً  
يقلب الأمور رأساً على عقب ، ولا تخبر منه نحن ولا أئمة .

هذه كلفت ، وليس هذا استجوابي ، وإنما كما قلت هو سرخة الأمة  
وهو استجوابكم جميعاً ، وهو الأمانة المفاداة على عاتقكم يوم القيامة ، ويوم  
أن تقولوا الله فيقول لكم : ماذا كنتم ؟

" وقل أعمالوا ، فسرى الله عليكم ورسوله والمؤمنون ، ثم تردون إلى  
حالم التيب والشهادة فينبهكم بما كنتم تعملون " .  
(تصفين) .

**مفتي صاحب المعالي الأستاذ الميرزا محمد باقر** (وزير التجارة والصناعة) -  
حضرات الشيوخ المحترمين ،

إنني أصرح لكم إنني لا أستطيع أن أجاري حضرة المستجوب من حيث  
الألفاظ ولا من حيث الحجة ولا من حيث المنطق .

كنت أنتظر أن يأتي هنا بيانات وأرقام قد تكونت خبر صحيحة ،  
ولكنها على كل حال تكون أماناً كاساً للقائفة ، تقبل التصحيح ،  
وتقبض منها إلى نتيجة تنفق عليها .

ولكن تكلم حضرة المستجوب - كما ظهر لحضراتكم - في كثير من  
الحجج ، ولكنها حجة الألفاظ ، لا تدعى الوقائع .

قل لحضراتكم إن بلادنا أبعد البلاد عن الاندماج والشويع ، وقارن  
بين بلادنا والبلاد الأخرى ، واستنتج من ذلك أن الحالة في بلادنا من  
حيث التكوين أسوأ بكثير مما هي عليه في البلاد الأخرى .

وإنني أودعوه وأرجو في رجاء ، أن يسأل زملاء أو أصدقاء من أعضاء  
هذا المجلس ومن خارج المجلس ممن زاروا الخارج عما أضعف لهم هناك من  
شؤون التكوين ، وما هي عليه البلاد التي زاروها في هذه الناحية ، ليقارن  
بين ما هو حاصل هناك وبين ما هو حاصل عندنا ، ثم يقول في حكمة  
بعد ذلك .

وقد تمكن حضرة من غلاء الملبسة، وذكر أن الغلاء في هذا البلد قد وصل إلى ٣٢٤ عما كان عليه قبل الحرب، وهو رقم قياسي ولا شك. وأنا لا أنكر أن موجة الغلاء موجودة في هذا البلد كما هي موجودة في جميع أنحاء العالم. وما دام حضرة قد ذكر لنا ولما قياسي بالنسبة له، فأصعب على أن أقاربه بالأرقام القياسية عند بعض البلاد في عامي ١٩٤٧ - ١٩٤٨، حتى تكفيوا حضراتكم أن الغلاء مستمر منذ جد آخرى لأسباب ليس لنا ولا لأحد سلطان عليها. فني بليجكا كان الرقم القياسي ٣٣٧ سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨، ثم أصبح ٣٩٥ عام ١٩٤٨

إن الاستهلاك قد زاد وزيد باطراد، لأسباب كثيرة: أولاً حاجة الناس وحاجة البلاد إليه في نواح عديدة، وثانياً أن قسوة الناس على الشراء في ازدياد، وثالثاً فتح الأذهان واتساع أفق التفكير. فكثير من الناس يحاول الآن استعمال الآلات الزراعية الحديثة التي تملأ بالوقود، ولذلك ترون حضراتكم أن الاستهلاك سيظل في ازدياد مستمر.

**مقرة الشيخ المحترم الأستاذ امراهيم زكي -** وم كان الرقم في إنجلترا يا معالي الوزير ؟

**مقرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رايحه (وزير التجارة والصناعة) -** إن هذا الرقم، يا حضرات الشيوخ المحترمين، لا يندحاجة البلاد. وأنا أعترف لكم بهذا، وأقر أننا نعمل جاهدين ماوسنا للجهد على زيادة الإنتاج وزيادة الكمية المقروية. وهذا كل ما يستطيع عمله الوزير أو أي خلق في هذا الصدد.

ومن المعلوم أن زيادة الاستهلاك على المروض من شأنه داما أن يخلق الأزمات في الأسواق، لأن التجار يلبأون في هذه الظروف إلى الاستئان قصد الربح غير المشروع، إذ يبيعون بأكثر من السعر المقرر، كما قال حضرة الشيخ المحترم المسجوب.

وقد تمكنت من التريث الذي حدث في كورنات الكيرويين، وهي من أسباب الأزمة. فما دامت الكمية ليست كافية، فمن المؤكد أن يحاول كل فرد الحصول على الكمية التي يحتاجها بالطريق المشروع وغير المشروع. وتصوروا حضراتكم أن نسبة الكورنات المزيفة للكرويين وصلت في بعض أشهر من السنة الماضية ومن هذه السنة أيضاً إلى ٤٪ من مجموع الكورنات المتداولة.

**مقرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلي باشا -** هذا ما مضى قط.

**مقرة الشيخ المحترم امحمد علي باشا -** هل ضبطت هذه الكورنات عند المتهلكين، أم عند التجار الذين يبيعون الكرويين ؟

**مقرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رايحه (وزير التجارة والصناعة) -** ضبطت عند الذين يبيعون الكرويين.

وقد تمكن حضرة من غلاء الملبسة، وذكر أن الغلاء في هذا البلد قد وصل إلى ٣٢٤ عما كان عليه قبل الحرب، وهو رقم قياسي ولا شك. وأنا لا أنكر أن موجة الغلاء موجودة في هذا البلد كما هي موجودة في جميع أنحاء العالم. وما دام حضرة قد ذكر لنا ولما قياسي بالنسبة له، فأصعب على أن أقاربه بالأرقام القياسية عند بعض البلاد في عامي ١٩٤٧ - ١٩٤٨، حتى تكفيوا حضراتكم أن الغلاء مستمر منذ جد آخرى لأسباب ليس لنا ولا لأحد سلطان عليها. فني بليجكا كان الرقم القياسي ٣٣٧ سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨، ثم أصبح ٣٩٥ عام ١٩٤٨

**مقرة الشيخ المحترم الأستاذ امراهيم زكي -** وم كان الرقم في إنجلترا يا معالي الوزير ؟

**مقرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رايحه (وزير التجارة والصناعة) -** إن هذا الرقم عالمي، وتأتي في مجالات ومعية، وليست كالهم التي تنطبق هنا بخلاف. فأرجو أن يسمح لي بأن أبين ما أريد بيانه بالكيفية التي توجد في.

فني بليجكا وصل الغلاء في سنة ١٩٤٧ إلى ٣٣٧ وإلى ٣٩٥ في سنة ١٩٤٨، ووصل في فرنسا عام ١٩٤٧ إلى ٩٨٩، وفي هذا العام بلغ ١١٩٩١، وكان في الهند سنة ١٩٤٧ = ٣٩٧، فطفر إلى ٣٨١ عام ١٩٤٨، وبلغ في إسبانيا وهي أحسن منا حالاً ٣٧٤ عام ١٩٤٧، وزاد إلى ٣٨٨ عام ١٩٤٨، في حين كان الرقم القياسي بالنسبة لمصر عام ١٩٤٧ ٣٠١، فزاد إلى ٣٧٤ عام ١٩٤٨

وإن فادوية مستمرة وطامة في العالم. وأنا متأكد - على الرغم من أن الرقم ليس أدنى - أنه قد زاد في إنجلترا على ما كان عليه في العام الماضي وإن كانت أقل من عندنا بكثير.

ولا يصح، يا حضرات الشيوخ المحترمين، أن تنفرد مصر للمسيكة بالقد، بينما هي تحتاج إلى سلع تستوردها من الخارج، وتطمع أسعارها على أساس الأسعار الأجنبية، وإن فوجي الغلاء موجودة، وأزمة السكر والكرويين التي ذكرها حضرة المسجوب دون بيان للوقائع موجودة.

**مقرة معالي الوزير امحمد علي -** ومن أن تملوا الأسباب التي أدت إلى هذه الحالة، فإني أرى الأسباب التي وصلت بنا إلى الحالة التي نشكو منها، والتي أشكو منها مثل ما يشكو منها حضرة الشيخ المحترم ؟ لهذا بالكرويين.

محمدا . فقد كانت الكليات التي خضعت في السنة الماضية ٧٠.٨٧٥ طن من الكبروسين ، وهي تسخن الآن ٧٧.٠٠٠ طن . ولكن كل هذه الجهود لا تكفي لمعالجة الحاجة التامة للبلاد . وهذا هو سر كل الأزمات وسر كل هذه الخلافات .

والى أؤكد لحضراتكم أننا عند ما نجد مخالفات - سواء أكانت من تاجر أم من موظف وزارة التجارة - لا تتوانى في اتخاذ الإجراءات التي تكفل عدم الرجوع إلى مثل هذا .

إن حضرة الشيخ المحترم من البعيرة ، وقد شكنا من حالة التكوين فيها . وأنا أصري له الآن - ولعله على علم سابق بما سأقول - بأن مفتش توين البعيرة وخمسة من الموظفين أو ستة قد أوقفوا عن العمل ، وحولوا إلى النيابة . ونحن نقضد من الإجراءات ما تواجه به الخلافات في حدود القانون . هذه هي العوامل التي أنتجت هذه الأزمة التي نشكر منها جميعا .

وما نحن نحاول أن تزيد الإنتاج المحلي ، حتى يواجه الاستهلاك . ولقد زاد إنتاج معمل التكرير الحكومي ، فبعد أن كان إنتاجه ٧٠.٠٠٠ طن ، أصبح ٢٠.٠٠٠ طن ، وسيصل إن شاء الله إلى ٢٠.٠٠٠ طن . ويحتاج هذا ، فائضا ، لزيادة الاستيراد .

**مفتحة الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك** - أهذه الأرقام خاصة بالتاج الكيوسين ؟

إنني أنكر من الإنتاج عموما . فالكبروسين يستخرج بصفة معينة . وأظن أن حضرة الشيخ المحترم حسن صادق بأشأ أعلمني بهذا . فنبذة الإنتاج للكبروسين لا تزيد على ٢٠٪ في المعامل . ولقد بذلنا الجهود مع الشركات ، لكي تزيد الكليات المستوردة ، ووفضنا إلى إقناعهم بهذا . وستطينا شركة " شل " وحدها ٤٤.٠٠٠ طن في سنة ١٩٤٩ ! زيادة على كنا نستوردها منها .

**مفتحة الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك** - إن العملة الصعبة الآن متوافرة .

**مفتحة صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحه** (وزير التجارة والصناعة) - إذا كان لدى حضرة الشيخ المحترم شيء منها ، فليطه الحكومة .

**مفتحة الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك** - زيد معرفتي بجله . ومقدرا ما استهلك ومدى ما مستورده زيادة على إنتاجنا .

**مفتحة صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحه** (وزير التجارة والصناعة) - أنا لا أعرف بالضبط ، والكمية الإضافية التي استلها للحصول عليها عموما .

ولقد اتخذت الوزارة كل الإجراءات التي تستطيع أن تتخذها في هذا السبيل . فسيطرت نسبة الترييف في الشهور الأخيرة إلى ١٠٪ . بعد أن تبين التجار أن هناك رقابة صاهرة ، خلافا لما يدعى حضرة الشيخ المحترم المستجوب ، وإن العقوبات التي قررت أصبحت صارمة وراعية لهم من الاسترقاق هذا الترييف .

وهذا بعض ما قامت به الوزارة لإزاء هذه الحالة .

**مفتحة الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك** - هل سيطرت هذه الكيوسينات المنزوعة في مدينة القاهرة ، أم في القطر كله ؟

**مفتحة صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحه** (وزير التجارة والصناعة) - في القطر كله . وهذا ولقد ساعد على وجود الأزمة كذلك ما كان من شذوذ في تصرفات بعض الوكلاء . فقد كان تصرف بعضهم غبيا ومشينا إذ كانوا ينفذون الكليات التي تحمل اليوم عتقونها . صحيح أن من المفروض لهم يكون لديهم عتق يسدون به الحاجة عند تأخر الشحنات ولكنهم كانوا يرففون في هذه الكليات من غير أن يشترطها في الدفاتر ومن غير أن تظهر شتيين .

ولقد حصل أن تأخرت بعض الشحنات ، فطلبت الشركات من وكلائها أن يبيع ما استتروا . ولكنهم كانوا قد تصرفوا فيه ، فانتفضح أمرهم ، بأحيلوا إلى النيابة .

إن التناقد يربط الوكلاء بالشركة ، فلا يمكنها التخلص منه ، بكل أسف ، إلا بعد الحكم عليه . والتبعها الحكومة إلى النيابة في مثل هذه الأحوال التي تطرأ في كل حين وفي كل بلد . بعد علاج حالة ليس لوزير ولا لغيره سلطان عليها . ولكننا إذا ما ظهرت أمانتا ، فأننا نعالجها بكل أيمن من شدة ومن حزم .

**مفتحة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلي بك** - ألم يظهر هذا إلا في الشركات ؟ وهل توجد إدارة للتفتيش على العملاء ؟

**مفتحة صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحه** (وزير التجارة والصناعة) - أوجبوا أولا إن أمم كلاً .

لقد ظهرت الجريمة والخلافات عندما تأخرت شحنة من الشحنات . فأمرت الشركة بالبيع من المتزين ولكن تبين أن الوكلاء كانوا قد تصرفوا فيه .

وهناك أيضا عامل من العوامل التي سببت الأزمة ، وهي مسألة الشحن . فبعض الأحيان تتميز مصلبة السكك الحديدية عن تلبية طلبات الشحن ، كما إذا الحالة العسكرية قد اقتضت استئجار كثير من العربات والمصاريع لشحن المواد البترولية وغيرها إلى طططين ، فطلعت الشحن إلى الأقاليم ، فضلا عن أنها أدت إلى زيادة استهلاك المواد البترولية من البترينوزيه ، وصاحمت في وجود الأزمة . ومع ذلك فقد بذلت مصلبة السكك الحديدية جهودا

**مقرر الشيخ المزمع محمد فؤاد سراج الدين بلشا - الإنتاج المحلي للسكر**  
أكثر من الكمية المستهلكة .

**مقرر صاحب المعلق الأوسنا محمد مروح رباحه (وزير التجارة والصناعة) -**  
لقد ازداد استهلاك السكر إلى درجة لم أكن أتصورها ، وأخشي أن أقول  
إنها زيادة فاحشة . قبل الحرب كان الاستهلاك المحلي ١٤٠,٠٠٠ طن ،  
وفي سنة ١٩٤٠ كان ١٣٠,٠٠٠ طن ، وارتفع في سنة ١٩٤٦ إلى  
١٦٠,٠٠٠ طن ، وفي سنة ١٩٤٧ ارتفع إلى ١٨٠,٠٠٠ طن ،  
وفي سنة ١٩٤٨ ارتفع إلى ١٩٤,٠٠٠ طن .

ومع أن هذه الكمية لا تتكافأ مع الاستهلاك المحلي ، فاني أعم من يقول  
إن الإنتاج كاف ، ولا عمل للقيود المفروضة على تداوله . صحيح أن إنتاج  
السكر بلغ في السنة الماضية ٢٢٠,٠٠٠ طن ، ولكني لا أضمن كفاية هذه  
الكمية لحاجه البلاد إذا استقرت الزيادة في الاستهلاك على هذا المنوال .

وهناك عامل آخر خاص بالسكر . فالشركة تحول إمدادها عنها وأنها  
أصبحت لا تستطيع أن تقوم بالمجهود الذي قامت به في سنوات الحرب  
لقدما ، خصوصا وأنه لم يبدأ بصيغة جدية و بتجديد تلك الآلات : وقد  
قامت الوزارة بتفتيش هذه المصانع ، وبالملاحظة كل ما قيل من أحوال آلات  
أصبحت لا تفي بالغرض المقصود منها . وأتيتنا من ذلك إلى إقرار وجهة  
نظر الشركة في أن هذه المصانع حقيقية أصبحت في حالة يئس عليها من  
أن تتوقف إن لم تستدركها العناية اللازمة .

أقول لحضراتكم إنني على استعداد لرفع القيود المفروضة على ما لا يكره  
ولكن قبل البت ورفع تلك القيود هنا - أسألكم لا بد أن يكونا على  
اعتبار .

الأمر الأول ، أن يتم إنتاج الشركة كما هو . فإذا نقص عن  
٢٠٠,٠٠٠ طن ، فلا فائدة من رفع القيود . بكل ما أتيته هو أن أضمن  
للي أن المصانع مستمرة في عملها دون أن تتوقف بسبب في أي مكان ،  
وهو مالا أستطيع أن أتأكد به . والمسألة محل بحث دقيق ، وهي محل نظر  
دولة وزير المالية والشركة ، لا تخاف قرارات نهائية فيها .

لذا لا يمكن أن يطلب مني أن أرفع القيود المفروضة على تداول السكر  
إلا بعد الاطمئنان إلى أن المصانع تستطيع أن تستمر في عملها ، وبغض  
القوة التي كانت عليها في السنوات الماضية .

**مقرر الشيخ المزمع محمد فؤاد سراج الدين بلشا -** ومع وجود تلك  
القيود ، فليس هناك ما يمنع من أن تتوقف المصانع عن عملها .

**مقرر صاحب المعلق الأوسنا محمد مروح رباحه (وزير التجارة والصناعة) -**  
إذا أتينا إلى الخناق مع الشركة في شأن الجبدييات اللازمة لمصنعها واستيراد  
آلات اللازمة لتلك الجبدييات ، استثنى أن أفكر في رفع قيود السكر .

اتفقنا عليها مع شركة "شل" ٤٤,٠٠٠ طن من الكبروسين و ٣٦,٠٠٠ طن  
من السولار . وهذا للمحادثات جارية مع الشركات الأخرى ، لاستيراد  
كميات إضافية أخرى من هذين الصنفين .

**مقرر الشيخ المزمع محمد فؤاد سراج الدين بلشا -** هل سيكون هذا  
المبلغ الصعبة أو العاملة الصعبة ؟

**مقرر صاحب المعلق الأوسنا محمد مروح رباحه (وزير التجارة والصناعة) -**  
جو أن شرك لنا حضرة الشيخ المزمع تدير هذا الأمر ، لأنه "مراعاة" .

لأفكر من نوي هذا المبر أن مقطوعة الكبروسين لكل بطاقة  
كل حصة ٢,٥٪ في شهر يناير و ٥,٥٪ في شهر فبراير .

وعند ما نتأكد من أن الكميات كافية لتغطية الطلبات ، وتوازي حاجة  
الاستهلاك ، فإننا نستطيع وقتذاك أن نرفع قيود التداول .

وهذا هو كل ما أعتد . ولكن الكمية الموجودة تحت يدي الآن لا تفي  
بكل الطلبات ، فلا أستطيع أن أصل أكثر من ذلك .

**مقرر الشيخ المزمع محمد مروح رباحه (وزير التجارة والصناعة) -** ومتى يحدث هذا ؟

**مقرر صاحب المعلق الأوسنا محمد مروح رباحه (وزير التجارة والصناعة) -**  
إذا استطعنا أن نحصل من الشركات الأخرى على ما نريجه ، فاني أعتقد  
أن ذلك سيكون بعد شهر فبراير إذا ما نجحت في مفاوضات مع باقي  
الشركات ، كما نجحت مع شركة "شل" . فبعد ذلك فقط أستطيع أن أرفع  
هذه القيود .

طلب من بعض حضرات الأعضاء نسبة الإنتاج المحلي للسود وما بين  
لحضراتكم النسبة السنوية من ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٤٨

**مقرر الشيخ المزمع محمد فؤاد سراج الدين بلشا -** يكفي أن بين لنا  
مما لوزير التجارة النسبة في آخر سنة .

**مقرر صاحب المعلق الأوسنا محمد مروح رباحه (وزير التجارة والصناعة) -**  
بمجموع الاستهلاك المحلي ٤١١,٠٠٠ طن . فإذا طرحنا منه الإنتاج المحلي ،  
وهو ٧١,٠٠٠ طن ، يكون الفرق هو المستورد .

**مقرر الشيخ المزمع محمد فؤاد سراج الدين بلشا -** ما هي الكمية التي  
تقتضيها هذا ، التكرير الحكومي ؟

**مقرر صاحب المعلق الأوسنا محمد مروح رباحه (وزير التجارة والصناعة) -**  
بمجموع الإنتاج المحلي يبلغ ٧١,٠٠٠ طن .

هذا فما يتبقى بالكبروسين . والآن انتقل إلى السكر .

**مقرة الشيخ المقرم** فرير أبو شادي بك - وإذا لم تكن الحكومة مع الشركة إلى اتفاق في شأن التجهيزات المطلوبة ، فإعمال العمل .

**مقرة صاحب المحلل الأستاذ محمود رباحه** (وزير التجارة والصناعة) - إذا حدث هذا ، فيكون للحكومة في هذا الشأن إجراء آخر . وعلى كل حال فلا بأس من بيدي دولة وزير المالية والشركة . وأظن أنه ليس من المصلحة أن أصبح بأكثر من هذا .

أما التساؤل عما تتولى الوزارة اتخاذه إن لم يتم الأمر إلى اتفاق ، فهذا من شأنها .

**مقرة الشيخ المقرم** السيد أحمد أنط - هناك مبالغ احتجزت للصرف منها على التجهيزات ، فما الذي تم فيها ؟

**مقرة صاحب المحلل الأستاذ محمود رباحه** (وزير التجارة والصناعة) - هذه المبالغ تبلغ ثلاثة ملايين ونصف مليون من الجنيهات ، صرف منها ما يقرب من المليون على هذه التجهيزات التي تستلزم ثمانية ملايين ونصف المليون من الجنيهات .

وعلى كل حال ، ليس هذا موضوع المناقشة . وأرجو الاتفاقية في بحثه أكثر من هذا ، فقد صرحت بكل ما أستطيع التصريح به .

والأمر الثاني الذي يجب ألا يغيب عن بالنا ، هو أنه يجب أن تكون هناك كمية مخزونة لمواجهة أي طارئ في المستقبل ، لأننا لا ندرى ما لنا يكون عليه الحال في الهند . فالحزبون الآن من السكر حتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٤٨ يبلغ ٤٦,٠٠٠ طن . وأظن أنه لا يمكن اعتباره كمية كبيرة .

لكل هذه الاعتبارات لا يمكن أن تقرر من التجهيزات المقروضة على تداول السكر ، ولا أستطيع الجازفة برفضها حتى أطمئن إلى قوة إنتاج الشركة .

هذا هو الحاصل بالنسبة للسكر ، فقد زادت الكمية المستهلكة منه من ١٤٠,٠٠٠ طن إلى ٢٠٠,٠٠٠ طن . وهو دليل على أننا لا نترك للشعب يحوت من البضوح .

وأقول بهذه المناسبة إننا خصصنا ١٦,٠٠٠ طن من الزيادة للمعاملات النقدية فقط دون غيرها ، وهي التي كان مقرراً لكل منها أقل من أفة في الشهر .

**مقرة الشيخ المقرم** فرير أبو شادي بك - يؤسفني أن أقدر ولكننا من الزيف أن من ضمن عوامل السوق السوداء أن هناك أشخاصاً لا يعرفون مقرراتهم المدونة في مطلقاتهم ، ويتركونها للبدلين . وهؤلاء يجمعونها في

السوق السوداء . فكان الوزارة بهذا الإجراء تقضي السوق ، وأرجو أن يتفق وزير التجارة أن هذا الإجراء كان سيلاً من أسس السوق السوداء ، لأن بعض الأراذل والفقراء والعامل لا يصرفون من السكر في المدن والريف ، وهذا أحد مصادر السوق السوداء .

**مقرة صاحب المحلل الأستاذ محمود رباحه** (وزير التجارة والصناعة) - يجوز أن ما يقوله حضرة الشيخ المقرم الأستاذ فريد . بر أم حدث . ولكن الناقية الكبرى من الفقراء لا تعمل ذلك ، بل من الزيادة التي قدرت لها فجميع الزيادة ١٦,٠٠٠ طن . و . أن ما يخرج منها إلى السوق السوداء لا يتجاوز ثمانية طن . لا

**مقرة الشيخ المقرم** الدكتور إبراهيم يوسف مكرم - أعتقد ما يحدث فيجب أن تعطى الفقراء .

**مقرة الشيخ المقرم** السيد السورم السارلي باشا سألني عما يخص السكر :

أولها : لم تبحث أسباب الزيادة المسألة في كمية السكر المستهلكة ، لأنني أعلم أن هناك كميات كبيرة من الحبوب تصد إلى الخارج ، وهذه الحبوب تستهلك كميات كبيرة من السكر ؟ وهل هناك قيود على تصدير الحبوب ؟ ولماذا لم تنفذ هذه القيود ؟

وثانيها قيل لنا أنه في أيام وزارة الوفد أخذ الإنجليز كمية من السكر ، هل أن يردوها علينا . فهل ردوها أم لا ؟

**مقرة الشيخ المقرم** محمد فوزي سراج الدين باشا - الذي أحله أنهم ردوها بعد الحرب .

**مقرة الشيخ المقرم** الدكتور إبراهيم يوسف مكرم - هذا ثابت في تقرير ديوان الحسابة .

**مقرة صاحب المحلل الأستاذ محمود رباحه** (وزير التجارة والصناعة) - الرد على السؤال الأول هو أني أعتقد أنه لا يصدر من الحبوب إلى الخارج إلا شيء قليل ، إن كان يصدر شيء منها . وسأولماني الرسمية تخيد أنه لم يصدر منها شيء للخارج .

**مقرة الشيخ المقرم** السيد أحمد أنط بك - كنت متحمساً أيام ما ليح الحبوب ، فوجدت حبوب مبيدة في طيب من الصفيح ومبيدة لتصدير إلى الخارج ، بمناسبة عيد الميلاد عند المسيحيين . وقد أظن في الجوازات المناسبة أنه مسموح بتصدير كمية من الحبوب إلى الخارج .

**مقرة الشيخ المقرم** محمد فوزي سراج الدين باشا - إن البلاد ضل السكر إلى الخارج ، لأن مجيها غائضا عن أساليبها ليس هناك ضرر من تصدير الحبوب .



**مفكرة الشيخ المحترم محمد عمر عبد الله** - هذه المناقشة ، وهي متعلقة بالكلام في الآونة ، هل هناك رقابة جديده على أنواع الخضر والفواكه وأثمانها ؟

**مفكرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رباح** (وزير التجارة والصناعة) - رغم أن هذا السؤال خارج عن موضوع الاستجواب الذي ينصب على توزيع السكر والكبروسين ، فإني أقر أن الرقابة موجودة على الخضر والفواكه بصفة مستمرة ، وتحديد الأسعار على أساس محدد بالاتفاق بين الوزارة والتجار وسعمل بها تماماً .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد أبو شادي بك** - من ضمن الأسباب التي يجب أن نغني بها لعلاج أزمة الكبروسين العمل على تنمية الإنتاج المحلي ، فقد علمت أخيراً أن شركة الأملجوا أبيضشان أو بل فيلجز تقدمت بموضوع توسيع معاملها على ضوء الملاحظات التي أبدتها بحكمك المالية الخاصة بعملية التوسع الأخيرة . فند أن نعلم إلى أي مدى وصلت هذه العروض ، وهل الوزارة في سبيل توسيع مواد الإنتاج المحلي لكي تريح نفسها من مسألة الدولار ؟ هل عيت الوزارة بذلك ؟

**مفكرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رباح** (وزير التجارة والصناعة) - لقد عيت الوزارة كل العناية بهذا الموضوع .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد أبو شادي بك** - وهل يمكن أن تقدم الوزارة في القريب الماجل بمشروعها في هذا الموضوع ؟

**مفكرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رباح** (وزير التجارة والصناعة) - لا أستطيع أن أقدم بأي مشروع على وضع لا يتفق مع الخطة التي قررها هذا المجلس .

**مفكرة الشيخ المحترم السيد عبد الجبار محمد** - هل هناك رقابة فعلية على شركات الكبروسين ، وبخاصة الكبرى منها كشركة " شل " وشركة " فاكوم " ؟ وهل تطلع الوزارة على حساباتها ؟

**مفكرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رباح** (وزير التجارة والصناعة) - تطلع الوزارة على حسابات هذه الشركات دائماً بواسطة مهندسين معينين علياً ، أي إن هناك رقابة شديدة ، ولا يمكن أن تسرب أية كمية من الإنتاج المحلي دون علم الوزارة .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد عمر عبد الله** - هل يوجد لدى الوزارة

أخيرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رباح (وزير التجارة والصناعة) - ول رفا على السؤال الذي أثاره حضرة الشيخ المحترم السيد أحمد باخله بك ، إن كلف لا يتصل بالسؤال الذي وجهه إلى حضرة الشيخ المحترم شاذل باشا الخاص بالأسباب التي أدت إلى زيادة المستهلكين من السكر ، إن وزارة المالية قد صحت بمناسبة عيد الميلاد بتعديده ما زنته يكلو جرامان من الحلوى وغيرها من الأصناف التي يمكن تصديرها في مثل هذه المناسبات .  
هذا فيما يتعلق بالسؤال الأول .

أما السكر المار السلطات البريطانية ، فقدوة منه جزء . ولا أستطيع أن أجزم إن كان الجزء الباقي قد رذ أم لا ، وذلك لأن الاتفاق بين الشركة للسلطات ينص على أنه إما أن يرد عينا أو بسميريين . ولا أعرف على كل حال مقدار الكمية التي استمدت من السلطات البريطانية .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين بك** - الذي أعرفه أن هذا السكر المار قد رذ عينا .

**مفكرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رباح** (وزير التجارة والصناعة) - لم يرد من السكر المار إلا جزء منه .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين بك** - يمكن للوزارة أن تطالب بالباقي .

**مفكرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رباح** (وزير التجارة والصناعة) - لقد للاتفاق إما أن يرد عينا أو يدفع ثمن الجزء الباقي .

وأعتقد أنني وددت على أهم موضوعين أثارها حضرة المستجوب ، كما أظن أن حضراتكم قد لمسوا الأسباب التي أدت إلى الأزمات ، وأن الحكومة قد قامت بكل ما يمكن أن تقوم به أية حكومة لمعالجة الأمر .

عرض حضرة الشيخ المحترم المستجوب في آخر كلمته لموضوع الشاي وبيته . وهذا الأمر هو الموضوع الوحيد الذي قد أسلم بوجاهته . ولذلك فإن الوزارة المعنية بحث مسألة التعبئة ومنع الفس ، وربما وصلنا إلى ما يتناهى حضرة الشيخ المحترم .

**مفكرة الشيخ المحترم السيد عبد الجبار محمد** - لم تكن الشكوى في هذا الموضوع مقصورة على حضرة المستجوب ، وإنما هناك شكوى عديدة من التجار قدمت إلى الوزارة .

**مفكرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رباح** (وزير التجارة والصناعة) - وأنا أقول إن الوزارة تبحث هذا الموضوع ، وأنها المعنية به .

والآن أعتقد أن مسألة حضرة الشيخ المحترم المستجوب قد عيطت ، وأنه قد أضاف إلى أنها قد وصلت إلى نقطة الختام .

الرئيس - انتهت المناقشة في الاستجواب ، فهل توافقون حضراتكم  
على الانتقال الى جدول الأعمال ؟  
( موافقة ) .

مفردة صاحب المعالي الأستاذ محمود رياضيه (وزير التجارة والصناعة) -  
نعم . ذلك لأن الإنتاج المحلي منه قليل وضئيل جدا ، ولا يبلغ أكثر  
من ١٪ . ولذلك نستورد كميات كبيرة منه من الخارج ، أي إن أكثر  
المقطوعة ترد إلينا من البلاد الأخرى .

الرئيس - وهل توافقون على رفع الجلسة الآن ، هل أن تكون الجلسة  
المقبلة الساعة الخامسة من مساء يوم الاثنين ١٩ صفر سنة ١٣٦٨ ،  
الموافق ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ؟  
( موافقة ) .

مفردة الشيخ المحترم الأستاذ عبد القادر - هل هناك مراقبة فعلية  
على تمار الخلودى الذين يأخذون مقاولاتهم كاملة من السكر المسمر ، وقد  
يستعملون جزءا من هذا السكر في صنع الخلودى ، والجزء الباقي يبيعه  
في السوق السوداء ؟

( وقت الجلسة الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء )

مفردة صاحب المعالي الأستاذ محمود رياضيه (وزير التجارة والصناعة) -  
هناك مراقبة شديدة . فإذا ثبت وجود أية مخالفة ، أخذ المخالف بعمله .

# الْجُلُوسَةُ الشُّبُوحُ

## ادور الانعقاد العادى الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة الثامنة

المعقودة علنا في يوم الاثنين ١٩ صفر سنة ١٣٦٨ ، الموافق ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨

### ملخص

#### رقم الصفحة

١ — التصديق على مضطبات المجلسين السابقين (١٣ و ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨) ... ١٦٢

٢ — مناقشة حول قانونية المدد وعدم قانونيته مع أخذ الرأي ... ١٦٢

٣ — مرسوم بتعيين رياض عبد العزيز بك وزيرا للأشغال السوية ... ١٦٧

٤ — مرسوم بمشروع قانون بوضع قواعد نقل دجال القضاء وأعضاء النيابة المصريين في المحاكم المختلطة عند نهاية فترة الاستقلال إلى المحاكم الوطنية وتحديد أحكامهم ... ١٦٨

١٦٨ — إحالة مباشرة إلى لجنة العدل ... ١٦٨

٥ — سحب وزارة الأوقاف على عريضة ... ١٦٨

#### ملحق رقم ١٤

٦ — اعتراض حضرة الشيخ المحترم محمد عزاد سراج الدين باشا على حذف الرقابة بعض فقرات من بانه الذي أقره في الاستجواب التماس سياسة الحكومة لإراء القضية المصرية — اتصال الرئيس بجنة رئيس مجلس الوزراء ٤ وموافقة دوله على وجهة نظر حضرة الشيخ المحترم وأمره بقرئها تحت الرقابة تسره ١٦٨

## دلم الصفحة

٧ - أسئلة .

( أ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم إسماعيل صادق باشا ، من حقيقة المفاوضات بين مصر والعراق ، وهل لدعوة الزاوية العراقية البلاد القريبة إلى القتال من نفس الأخيرة بالانخراط التي جرت مع مصر - لإدراج الإجابة عنه ، لفتاب حضرة الشيخ المحترم ... ١٦٨

( ب ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت ، من بيع محصول القطن المحرك الحكومة والمحمول الجديد من الأنظار طيلة الليلة والسلة التي يباع بها - تأجيله أم لا ... ١٦٩

( ج ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك ، من قراري مجلس الوزراء وقف تجميد الموظفين وتثبيت بعض طوائفهم وما ترتب على هذين القرارين من نتائج - الإجابة عنه ... ١٦٩

( د ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المواصلات ، من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى البرار بك ، من إنشاء الخريز الجديد من بحر شين زمام شين الكرم على الكوي القديم - تأجيله أربعة أسابيع ... ١٧٠

( هـ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المعارف السومية ، من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الزوال ، من تحقيق وعد دولة رئيس مجلس الوزراء ، قال الأستاذ الذي أشرف على وضع وماله "فن القصص في القرآن" ، وما استغله فزادة من كذا في حياة الدين الإسلامي من القرنين يتجهسون عليه - الإجابة عنه ... ١٧٠

( و ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الشؤون الاجتماعية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، من الجمعية التعاونية الزاوية يكوم الحجة ( مركوبلا ، غوية ) - لإدراج الإجابة عنه ، لفتاب حضرة الشيخ المحترم ... ١٧١

٨ - الاستعجاب الموجه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، وألحاح العسكري العام ، من حضرة الشيخ المحترم عبد فؤاد مرجع الدين باشا ، من استغلال الأحكام العسكرية في التصديق على حرية الصحافة - تأجيل المناقشة فيه ثلاثة أسابيع ... ١٧٢

٩ - تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض عن الاقتراح بشروع قانون الذي نظره في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ... ١٧٢

ملحق رقم ١٥

الموافقة على التقرير ، وإسالة الاقتراح إلى لجنة الداخلية ... ١٧٢

١٠ - تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض عن العرائض التي نظرتها في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ... ١٧٢

ملحق رقم ١٦

الموافقة على التقرير ... ١٧٢

١١ - تقرير لجنة العدل عن طلب رفع الحصانة القضائية عن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد أبو القمح ، في غير إجراءات البتة ... ١٧٢

ملحق رقم ١٧

الموافقة على التقرير ، ورفع الحصانة القضائية عن حضرة الشيخ المحترم ... ١٧٢

## رقم الجلسة

١٢- تقرير لجنة المعارف عن اقتراح حضرة الشيخ المزمع الأستاذ أحمد بن أبي الفضل ، بإبادة الانتساب إلى كل من الحقوق  
بجائز كراه الأول وثانوية الأول ... .. ١٧٣

ملحق رقم ١٨

الموافقة على التقرير ، ورفض الاقتراح ... .. ١٧٤

١٣- تقرير لجنة الزراعة عن المرسوم بقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٨ ، بتحديد المساحة التي تزرع غلة في سنة ١٩٤٨-١٩٤٩  
الزراعة ... .. ١٧٣

ملحق رقم ١٩

الموافقة على التقرير ، وإقرار المرسوم بقانون ... .. ١٧٣

١٤- تقرير لجنة الزراعة عن المرسوم بقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٨ ، بتعيين المساحة التي تزرع قمحاً وشعيراً في سنة ١٩٤٨-١٩٤٩  
الزراعة ... .. ١٧٤

ملحق رقم ٢٠

الموافقة على التقرير ، وإقرار المرسوم بقانون ... .. ١٧٤

١٥- مشروع القانون بنظام المصاعد والإحصاءات - إيجاده إلى اللجنة ... .. ١٧٤

١٦- تقرير لجنة قانون المرافعات عن مشروع قانون المرافعات - إقرار اللجنة للحظة لمدة أسبوعين آخرين ... .. ١٧٤

١٧- مشروع القانون المقدم من الحكومة بنظام استبدال مكبرات الصوت - مناقشة مواده مادة فسادة - تأجيل أخذ الرأي  
طوله بالثناء بالاسم إلى الأسبوع المقبل ... .. ١٧٥

١٨- تقرير لجنة المالية عن الاقتراح بمرسوم القانون المقدم من حضرة الشيخ المزمع زكريا مهران باشا ، بتجديد البنك الأهلي إلى  
بنك موركه - تأجيله ثلاثة أسابيع ... .. ١٨٠

١٩- تقرير لجنة المعارف عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بنظام المدارس الثانوية واختصار فسادة القواعد المتوسطة  
والثانوية - تأجيله أسبوعين ... .. ١٨٠

٢٠- مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بنظام المدارس الابتدائية وأصناف فسادة القواعد الابتدائية ... .. ١٨١

ملحق رقم ٢١

تقرير لجنة المعارف

المناقشة من مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواده مادة فسادة - تأجيل أخذ الرأي منه بالثناء بالاسم  
إلى الأسبوع المقبل ... .. ١٨٥

٢١- تقرير لجنة المالية والمالية والجزرية والبحرية عن الاقتراح بمرسوم القانون المقدم من حضرة الشيخ المزمع الراسم من مهاباد باشا ،  
بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٦ ، لتلغى بتعديل جدول ما هيئات الضباط وصف الضباط وصفاً

البيان - تأجيله ثلاثة أسابيع ... .. ١٨٧

١ - التصديق على مضبطين المجلسين السابقين

(١٣ و ١٤ ديسمبر ١٩٤٨)

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطين المجلسين السابقين ؟

عضو الشيخ المحترم علي زكي العمري باشا - كانت لي ملاحظة احتفظت بحق الكلام فيها من الجلسة الماضية .

الرئيس - هل لعضرة الشيخ المحترم اعتراض على مضبطين المجلسين السابقين ؟

عضو الشيخ المحترم علي زكي العمري باشا - لا ، فإن المضبطين صحيحان . ولكن لي تعليق على ما جاء فيهما .

الرئيس - يصدق المجلس على مضبطين المجلسين السابقين .

٢ - مناقشة

حول قانونية العدد وعدم تأخره عند الإراء

مقرر الشيخ المحترم علي زكي العمري باشا - فلأجوب الماضى تكلم زميل حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا في الاقتراح بمشروع القرار الذي قدمه . وعند أخذ رأى عليه ، كان هناك قرار بالانتقال إلى جدول الأعمال . وبمك اللغة ، يقدم هذا الاقتراح على سواء من الاقتراحات .

أخذ الرأى على هذا الاقتراح بالتصويت العام ، فقام فريق قبل عنه أغلبية وقيل أقلية . وكان رأى الرئاسة أنه أغلبية . وأمام الاعتراض من الجانب الآخر بأنه ليس أغلبية ، أجد أخذ الرأى بالتصويت العام ، فقام فريق . وعند ذلك ، ولتثبت من كونه أغلبية أو أقلية ، أحصى سعادة رئيس بمسعدة مكتب المحس عدد من قاموا وعند الفريق الآخر ، وأثبت في المضبطة أن عدد الفريق الذي قام هو ٣٣ والفريق الآخر هو ٢٠ . والمهم أن مجموعهما - بعد عددهما لما ذكر - كان ٥٣ عضوا . وهكذا عند ما قام مكتب المجلس بعد الأصوات وإحصائها ، ثبت أن العدد القانونى غير متوفر .

بعد ذلك أصبح مستحيلا أن يصدر قرار من المجلس بعدد دون العدد القانونى ، وكان من الواجب - بعد أن تبين العدد بصفة رسمية بهذا الشكل - أن يقول سعادة الرئيس إنه لا يمكن أن يصدر قرار ، لأن أى قرار يصدره المجلس يجب أن يصدر من نصف عدد أعضائه وأغلبية واحدة . ولكن بالرغم من ذلك ، أخذ رأى أغلبية الأقلية ، وصدر القرار بالانتقال إلى جدول الأعمال . ولهذا أدرك أن القرار الذى صدر غير قانونى ، وأنه غير ملزم لنا .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة العشرين مساء ، برئاسة سعادة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس المجلس .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرة ثمينيى المحترمين :

محمد عطية الناظر بك ، السيد عبد الحميد الزملى .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما عدا :

القائمين :

أولا - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد أبو سبيت بك ، الشيخ اسماعيل فواز ، حسن حسن عزام بك ، محمد رشوان الزمر بك .

ثانيا - باحتذار :

(١) عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم الطاهرى بك ، اسماعيل صدق باشا ، زكريا مهران باشا ، سيد يحيى بك ، الأستاذ عبد الرحمن نور ، الأستاذ عبد الرازق وعبد القاضى ، عبد الفتاح يحيى باشا ، على ماهر باشا ، عبد دير باشا .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد همام حسين بك ، توفيق دوس باشا ، حسن رشوان حامدى بك ، حسن شعراوى باشا ، الأستاذ حسن عبد الله ، اللواء حسن عبد الوهاب باشا ، حسن مغالوة باشا ، رشوان محفوظ باشا ، الدكتور سليمان عزى باشا ، الأستاذ عباس الجبل ، الشيخ عبد الله محمد عبد الآخر ، عبد الستار حسن عمران ، فهمى وهما بك ، محمد أبو النصر القار ، محمد شريف صبرى باشا ، محمد شفيق باشا ، محمد نجيب الفرايد باشا ، مصطفى وشيد بك .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ أحمد أبو الفتح ، الأستاذ أحمد حنى أبو الفضل ، الأستاذ حسن محمد الله ، حسن محمد الوكيل ، حسين عثمان باشا ، سابا حيشى باشا ، شاول بشرى حنا ، الأستاذ عبد المجيد عبد الحق ، عبد الفتوى أحمد باشا ، محمد حامدى باشا ، محمد طاهر باشا ، الأستاذ محمود أبو الفتح ، محمود أحمد عسب بك ، الأستاذ ميشال . رزق ، الشيخ يوسف يوسف الشربوى . وحضر من الوزراء حضرات أصحاب المعالي :

أحمد عبد الفتار باشا وزير الزراعة ، عبد الرزاق أحمد السنهورى باشا وزير المعارف العمومية ، الدكتور نجيب اسكندر باشا وزير الصحة العمومية ، الأستاذ محمود رياض وزير التجارة والصناعة ، على عبد الرازق باشا وزير الأوقاف ، جلال فهم باشا وزير الشؤون الاجتماعية .

تولى السكرتيرة العامة أمين عن العرب بك .

( أعلن حضرة صاحب السعادة الرئيس افتتاح الجلسة ) .

أية حال ، احتجاً . جازاً أيضاً . وماذا أن حضرة الشيخ المحترم يفتح باب الفروض ليربر هذه القاعدة ، فاستمعوا لي حضراتكم أن أترس أيضاً والموضوع الذي من بعد أنه مر الجائر أن يكون هناك خطأ في إحصاء العدد ، دليل أن سادة رئيس اختلف مع حضرة الشيخ المحترم بعد فؤاد سراج الدين ، إذا في عدد الذين وقفوا . فقد قل حضرة الشيخ المحترم إن عدد من وقفوا هو ٢٩ ، وقال سعادة الرئيس إمام ٣٣ ، وطبعاً أن سعادة الرئيس لا يتفق من العدد بنفسه ، وإنما بواسطة المكتب

**فقرة الشيخ المحترم على زكي العرابي باشا -** كان العدد ٣٣ في المرة الثانية .

**فقرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا -** كذلك يمكن أن يفرض حضرة الشيخ المحترم أن بعض حضرات الشيوخ المحترمين ينصرفون ، ولكن الغالب أن يبقى للأعراض كل من عدم تكامل العدد في وقت إعطاء الأصوات والمجلس معقود بعدد غير قانوني ، ولا يكون قد انصرف أحد من حضرات الأعضاء ، وهو ما يكون ظاهراً .

وعلى أية حال فهذا يفرض حمل إذا سلمنا به ، وقد سلمنا به في كل أعمالنا في السنين الطويلة الماضية .

من أجل هذا يجوز لي أن أفرض فرضاً مثله يرد التباين من العدد ، فقد يقع خطأ في إحصاء العدد وقت التصويت ، لأنه من الجائر أن يكون أحد الأعضاء جالساً خلف عضو وقت إعطاء أصواته ، فلا يكون ظاهراً . كما يجوز أيضاً أن يترك بعض الأعضاء مقاديرهم ويقفوا في قاعة الجلسة . وكثيراً ما يحدث أن يقف بعض حضرات الأعضاء الذين لا يريدون أن يساعوا أمواتهم و الجلسة خارج مقاعدهم ، وهؤلاء لا يمكن حصرهم ، ولو أنهم موجودون عندهم يكون في الواقع مكلاً للعدد القانوني .

**فقرة الشيخ المحترم على زكي العرابي باشا -** هؤلاء الأعضاء الموصودون يبدأ من أماتهم لا يكون العدد إلا في حالة وجودهم فعلاً وقت أخذ الرأي واشتراكهم فيه ولو اشتراكاً سلبياً بأصواتهم على إعطاء رأيهم وبين سبب هذا الامتناع .

**فقرة الشيخ المحترم عمر حسن الصمتاوي باشا -** ليسمح لي حضرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا أن أسأله : هل يمكن أولئك الأعضاء مدد الواقفين أو عند الطريق الآخر ؟

**فقرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا -** إن الامتناع من إعطاء الرأي لا يكون إلا عند أخذ الرأي الداء بالأم . أما أخذ الرأي بطريقة القيام والمجلس ، فلا يمكن لأحد أن يقول إني تمتنع . والذي لا يريد أن يمد في الواقفين أو الجالسين ، يترك مقعده ، ويقف داخل القاعة ليصحب إعطاء رأيه .

قال زميلي حضرة الشيخ المحترم : محمود غالب باشا إن العرو قد جرى به ما دام قد بدئ بأخذ الرأي ، فلا يجوز الاعتراض بعدم توافر النصاب هذا غير صحيح وغير دقيق . فالقائى مع ن الاعتراض بعدم توافر النصاب ليس هو البتة في أخذ الرأي وإنما هو صدور القرار بالفعل . فبعد صدور القرار بالفعل ، لا يجوز أن يقول أحد بأنه صدر بعدد أقل من النصاب ، لأنه يستحيل أن يخرج بعض حضرات الأعضاء ...

**فقرة الشيخ المحترم أوسناز جبر اللطيف سماعيل عزوع -** هل أحصى العدد قبل صدور القرار أم بعده ؟

**فقرة الشيخ المحترم على زكي العرابي باشا -** قبل صدور القرار .

**فقرة الشيخ المحترم أوسناز جبر اللطيف سماعيل عزوع -** إذذن يكون القرار باطلاً .

**فقرة الشيخ المحترم على زكي العرابي باشا -** نعم ، وهذا ما إتكم عنه .

كذلك إذا أخذنا الرأي بطريق النداء بالأم ، ثم حدث بعد أن أدلى حضرات الأعضاء بأصواتهم كل على حدة أن وجد عند الإحصاء أن العدد غير قانوني ، هل يمكن الاعتراض في هذه الحالة بأنه قد بدئ في أخذ الرأي مع عدم توافر النصاب ؟ هذا لا يجوز . إذ ثبت فإن القرار الذي صدر بالاستفتاء إلى جدول الأعمال هو قرار غير قانوني ومخالف للأئمة . ولذلك أطلب صرف النظر عن هذا القرار ، وإعادة أخذ الرأي من جديد في هذا الموضوع .

**فقرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا -** حضرات الشيوخ المحترمين ، تذكرون حضراتكم أن حضرة الشيخ المحترم على زكي العرابي باشا هو الذي وضع هذه القاعدة التي هي أساس هذا النقاش عند ما كان رئيساً لهذا المجلس ، وهي قاعدة أنه لا يصح التمسك بعدم قانونية العدد بدلاً من أخذ الرأي ، هذه القاعدة هي التي اقترحها وواجه عليها المجلس . وكان الفرض مر ذلك هو الحصر على سرعة إنجاز العمل ، والتجاوز بعض الشيء عن تطبيق القاعدة الدستورية ، وهي أنه يجب أن يصدر أي قرار من المجلس بأغلبية النصف زائداً واحداً .

ولقد جرى المجلس فعلاً على هذه القاعدة ، وكثيراً ما أخذ الرأي بطريقة القيام بالوقوف ، وكان يظهر جلياً أن العدد غير قانوني ، وأدلى في كثير من الأحيان من العدد الذي تكلم بعده سعادة العرابي باشا . ومع ذلك كانت القرارات تصدر دون أن يصر أحد على عدم قانونيتها .

يريد سعادة العرابي باشا هذه القاعدة تبرزاً قد يكون مقولاً ، وهو أن المفروض أنه عند أخذ الرأي يكون العدد قانونياً ، وعند الاعتراض بأن العدد غير قانوني يكون بعض الأعضاء قد انصرفوا . هذا يفرض جدل مقبول ، وإن كان لا يتفق مع الواقع في أغلب الأحيان . إلا أنه ، على

**مقدمة الشيخ المحترم على زكي الصراي باشا** - كيف ثبت وجوده إذن؟  
**مقدمة الشيخ المحترم محمود غالب باشا** - وكيف يمكن إثبات أن المدد كان قانونياً ثم انصرف البعض؟

كل هذه فروض جدلية. وكما يمكن لحضرة النائب المحترم على زكي الصراي باشا أن يفرض فرضاً جدلياً بسبب الاحتمال، يمكن أن أفرض فرضاً آخر يمكن أن يكون بعبء الاحتمال كذلك، ولكنه يناوئ ما يفرضه جعفرته. لذلك لا أرى معنى لإعادة أخذ الرأي. ومع أي مطمئن من هذه الناحية، إلا أنني أرى أنه لا معنى لإعادة أخذ الرأي.

وإذا كان قد وُجد أن المدد كان غير قانوني، وأنت هذا يتناقض مع المقصود، فيجب علينا أن نضع قاعدة سليمة، لأن حضرة الشيخ المحترم على زكي الصراي باشا وضع هذه القاعدة دون قيد ولا شرط، فلا يجوز الآن الاعتراض على المدد بعد البدء في أخذ الرأي.

**مقدمة الشيخ المحترم على زكي الصراي باشا** - لا يجوز الاعتراض بعد أخذ الرأي بالفعل.

**مقدمة الشيخ المحترم محمود غالب باشا** - وقع ذلك في موضوعنا هذا. كان قد تم أخذ الرأي بالفعل وظهرت الأغلبية. وإذا كان لا بد من تصحيح القاعدة، فتصحيح المستقبل. ولكن مادامنا قد اتبعناها في الماضي على ملامتنا، فلا يجوز الاعتراض الآن عليها.

**مقدمة الشيخ المحترم وهيب دوسر بك** - ألا يجوز العدول عن هليلج نضع لما أنه خطأ.

**مقدمة الشيخ المحترم صبري سرى باشا** - مع عدم مراقبتي على ما سبق أن اقترحه حضرة الشيخ المحترم على زكي الصراي باشا أيام أن كان رئيس المجلس، ومع احترامي لما اتبع في هذا المجلس من الأخذ بهذا الرأي الذي لا أوافق عليه، أرى من المستحسن أن نترفع المستقبل لا الماضي كما اقترح حضرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا.

لقد كنت دائماً ضد فكرة أخذ الرأي عن طريق القيام والقفود، فبما ما أخذ الرأي في جلسة لم يكن بها غير ثلاثين عضواً، ثم نسمع أصوات أغلبية وأقلية.

أما من المسألة التي نحن بصدد حلها الآن، فأنني لا أوافق على رأي حضرة الشيخ المحترم غالب باشا، لأنه من غير المقبول أن يكون هناك خطأ في ٢٢ عضواً، ولذا تبين من أخذ الرأي أن عدد حضرات الأعضاء بالجلسة، من ديمقراطيين ومن هم من يفتق، كان ٥٢ عضواً. ومن غير المقبول أيضاً أن ٢٢ عضواً يخرجوا من الجلسة عقب أخذ الرأي.

**مقدمة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - هو يقول بهذا فرضاً.

**مقدمة الشيخ المحترم صبري سرى باشا** - أنا لا أعترض هذا فرضاً جازماً ومع ذلك فأنني أرى الأخذ بأكثر حضرة الشيخ المحترم غالب باشا، وهو لا نترفع للماضي، ولكن نترفع للمستقبل. واعتقد أننا كنا دائماً نفضل في الماضي.

إن جميع القروض التي يبررها حضرة الشيخ المحترم الصراي باشا لا استغنى عنها. ويجب أن نترك الماضي كما هو الآن، لأن ما جرى فيما مضى خطأ. فنتركه ولننظر للمستقبل، ونضع قواعد ثابتة له.

**الرئيس** - المسألة أوضح من أن تكون مشارجل. فلي طلب أخذ الرأي ليصبح بعد ذلك التكلم في التصديق القانوني الجلية، وهل لي بعد قانون أو غير قانوني.

**مقدمة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - أجدل مسألة ما في الموضوع بهذا متى طلب أخذ الرأي؟

**الرئيس** - أقصد متى بدأ في أخذ الرأي، لا يصبح ذلك مسألة قانونية للبدء.

والقاعدة التي وضعها حضرة الزميل المحترم الصراي باشا في الماضي صحيحة. وأنا أختلف حضرة الزميل المحترم - صبري باشا في أنها كانت خطأ، لأنها نتيجة من جميع البراءات.

**مقدمة الشيخ المحترم صبري سرى باشا** - هذه القاعدة خطأ.

**الرئيس** - يقال في الفقه خطأ مشهور غير من صواب موجود.

**مقدمة الشيخ المحترم صبري سرى باشا** - وهذا أيضاً خطأ. (مضحك)

**الرئيس** - وجه الخطأ في المسألة التي نحن بصدد حلها يرجع إلى المبالغة، لأنني عندما قال حضرة الشيخ المحترم فؤاد سراج الدين باشا أغلبية، جليته وطلبت من حضرات الأعضاء الذين وقفوا أن يظلوا والبقية حتى يقرروا فؤاد باشا أغلبية. وقد تبين من المدد أنهم أغلبية.

**مقدمة الشيخ المحترم وهيب دوسر بك** - لم يظلوا والبقية، بل يظلوا بالفعل.

**الرئيس** - لو أن المسألة كانت مندى موضع شبهة، فقلت لأخذ الرأي بالهكس.

**مقدمة الشيخ المحترم على زكي الصراي باشا** - ولذا ظهر لنا أغلبية، فلماذا كبتت محكم؟



٣٣ عضواً وبالحالين ٢٠ عضواً ، وبهذا أُنيت مكتب المجلس بقرار رسمي منه أن كل من المجلس من حضرات الأعضاء ٥٣ عضواً ، أي إن المجلس غير موجود .

فأوفضنا أن المجلس أخذ الرأي بطريق التساهل بالاسم (ومعنى ذلك طبعاً أن المجلس مستمر بهذه القانوني) ، ثم تبين أنه أخذ الرأي أن الذين أعطوا رأيهم لمصلحة تنسج ما دام ٣٣ عضواً ، والذين أعطوا رأيهم ضده ٢٠ عضواً ، فهل كان لمصادة الرئيس أن يقول : حيث إننا بدأنا في أخذ الأصوات على عرض أحد ، فيكون أخذ لأصوات قانونياً ، ولهذا نقرر أن هذا القانون يقرر بأغلبية ٣٣ صوتاً ضد ٢٠ .

هذا مستحيل ، لأن هذا القرار ينتقض نفسه ، إذ المجلس في هذه الحالة يكون غير موجود .

مفكرة صاحب المحامي علي عبد الرزاق باشا (وزير الأوقاف) - من الذي أثبت عدد الواقفين وعدد الجالسين ؟

مفكرة الشيخ المحترم علي زكي العراقي باشا - رئيس المجلس .

مفكرة صاحب المحامي علي عبد الرزاق باشا (وزير الأوقاف) - أظن الذي قل بذلك أحد حضرات الأعضاء .

مفكرة الشيخ المحترم علي زكي العراقي باشا - أودع من محامي الوكيل أن يقرأ المضبطة .

مفكرة صاحب المحامي علي عبد الرزاق باشا (وزير الأوقاف) - أذكر أن ما حصل هو أن أحد حضرات الأعضاء هو الذي قرأ عدد الواقفين والجالسين .

مفكرة الشيخ المحترم علي زكي العراقي باشا - يجب أن يجلوس على حضرة الشيخ ماتيت في المضبطة :

”الرئيس - الذي يثبت في المضبطة هو أنه بعد أن ظهرت الأغلبية تبسك حضرة الشيخ انخرم فؤاد سراج الدين باشا بأن العدد غير قانوني ، فلما أردت طمأنته إلى أن الأغلبية في جانب الانتقال إلى جدول الأعمال طلبت من الذين أعطوا أصواتهم بالانتقال إلى جدول الأعمال أن يسودوا إلى الوقوف فكانت من وقفوا ٣٣ عضواً ، ومن لم وقفوا ٢٠ عضواً“ .

هذا قرار المكسب ، فكيف يصحدهم بخلاف أغلبية ٣٣ صوتاً ضد ٢٠ صوتاً ؟

الرئيس - أنا متأكد من أنها كانت أغلبية ولو أني قلت إن مكتب المجلس يقول بأنها أغلبية ، لما كان هناك عمل للاعتراض الآن . ولكني أردت أن أكون جازلاً ، فتج من هذه الجملة أن يطلب منا أن نضع السجل فاعلمة جديدة على خلاف التبع والبركان في العالم .

إذا كانت هناك قاعدة جديدة أحاطب أنا باتباعها ، فهي ألا أجعل هذا وأود أن أذكر لحضراتكم أن نص اللائحة يضع بأنه إذا صدق قرار لا يجوز التعليق عليه .

مفكرة الشيخ المحترم علي زكي العراقي باشا - أنا أسلم أنه إذا بدأت الجلسة بالمد القانوني ، فالمعرض أن العدد مستمر ومتكامل إلى أن يثبت العكس ، فلما استمرت الجلسة على اعتبار أن العدد متكامل ، وكان في الواقع غير متكامل ، فهذا لا يهم .

مفكرة صاحب المحامي أحمد عبد السعاري باشا (وزير الزراعة) - لماذا لا ؟

مفكرة الشيخ المحترم علي زكي العراقي باشا - لا توجد طريقة لإثبات هذا الواقع . فلما تبين في أية لحظة بطريقة رسمية أن العدد هبط إلى ما دون النصف ، فعني ذلك أن المجلس غير موجود ، فلا يمكن أن يصدر أي قرار .

أما من المسألة التي نحن بصدها ، فقد بدأنا في أخذ الرأي على اعتبار أن العدد متكامل . ولما قام البعض ، لاحظ حضرة الزميل المحترم فؤاد سراج الدين باشا أن العدد غير متكامل . وكان معادة الرئيس ومكتب المجلس يعتقدان أن العدد متكامل .

مفكرة الشيخ المحترم السيد أحمد أنطاك - كانت ملاحظة حضرة الشيخ المحترم فؤاد سراج الدين باشا منصبية على توافر الأغلبية أو عدم توافرها ، ولكنه لم يلاحظ أن العدد غير قانوني .

مفكرة الشيخ المحترم علي زكي العراقي باشا - ليس لهذا أي تأثير عدى . فلذا كانت ملاحظته منصبية على تبين الأغلبية من الأغلبية بالنسبة للاقتراح ، فقد كان هذه الملاحظة أرعدت رئيس المجلس ، إذ قرأ إعادة أخذ الرأي . ومعنى هذا أننا سرعنا النظر عن الرأي الأول ، لأنه إننا تبين أن العدد الذي وقفنا على الاقتراح كان أغلبية ، لمصدر القرار برفض اقتراح الانتقال إلى جدول الأعمال .

ولما أخذ الرأي الثانية ، تأكد رئيس المجلس والمكتب من الأغلبية والأغلبية بطريق العدد ، وأمر بأن يثبت في المضبطة أن عدد الواقفين

ولما أخذ الرأي في المرة الثانية، ماذا فعل مكتب المجلس؟ لم يقل إنه لاحظ أن الاغلبية متوافرة، ولو أنه قال ذلك، لما كان هناك اعتراض عليه. ولكن ذهب سعدية إلى أبعد من ذلك، إذ رأى أن بعض عدد الأغلبية، وقال إن الذين قاموا ليؤيدوا اقتراح الانتقال إلى جدول الأعمال ٣٣ والذين لم يقوموا ٢٠، وذلك بعد أن أحصى عدد المؤيدين فعلا.

مثل ذلك تماماً كما قلت مثل ما يحدث عند أخذ الرأي بالبناء، بالاسم، فنحن نشرع في ذلك مستقيمين أو مقترضين إن العدد قانوني، ثم يظهر بالإحصاء بعد ذلك أن حضرات الأعضاء الذين قالوا "نعم" عددهم كذا، والذين قالوا "لا" عددهم كذا، ثم يثبت بالإحصاء العددي للناحية أن مجموع الذين أعطوا أصراهم أقل من نصف أعضاء المجلس. في مثل هذه الحالة يجب أن يبل رئيس المجلس أن المجلس غير موجود، وأن التصيب غير متوافر، وأما لا يمكن أخذ الرأي على هذا الأساس.

بناء على ذلك أخاف سعدية غالب باشا نيا ذهب إليه من أنه إذا أخذ الرأي على القرار، فلا يجوز الاعتراض بعد ذلك بعدم توافر العدد القانوني. وعلى ذلك لا يكون عادة سراج الدين باشا أو غيره الحق في أن يعترض مادام القرار قد صدر، أو - يقول: - بمساعدة الرئيس أنت غلطت بلسان المجلس بالانتقال إلى جدول الأعمال بناء على أصوات غير كافية، وهذا غير جائز.

أما إذا كان لاعتراض قبل أن ينطق الرئيس بالقرار، وبعد أن يثبت بإحصاء دقيق أن الذين كانوا في صف القرار بالانتقال إلى جدول الأعمال أو المشروع ٣٣ والذين كانوا ضده ٢٠، ففي هذا أنه قبل أن ينطق سعدية رئيس ويقول: "قرر المجلس الانتقال إلى جدول الأعمال"، كان المجلس غير موجود بالمرّة.

لذلك وللحفاظ على الاتّاحة الداخلية التي نفسرها الآن، لا يصح أن يقال: لنذهب المسألة هذه إلى ونشرع في التفتيش. هذا كلام لا يمكن أن يقال، ولا يعني، وأنا الحريص على الاتّاحة الداخلية دون سواها، إن كان التّراء عند أخذ الرأي للمرة الثانية يستمر أولاً، ولكن أي معنى هو التقليد الصحيح في تطبيق الاتّاحة الداخلية تطبيقاً صحيحاً. لذلك أمول إن الذين أخذ رأيهم في الاقتراح كانوا أقل من نصف القانوني، وإن القرار الصادر في هذه الحالة كان باطلاً، ويجب لذلك أخذ الرأي على الاقتراح من جديد.

الرئيس - هل ترون حضراتكم الاكفاه بالمناقشات التي جارت الآن، وأن أخذ الرأي على اقتراح الرباعي باشا؟

مقرر الشيوخ المحترم عمر علي عيسى باشا - بل كلمة بسيطة قبل أخذ الرأي.

مقرر صاحب المجلس على عهد المرحوم باشا (وزير الأوقاف) - الذي حصل أن معرفة عدد حضرات الأعضاء لم يحصل إلا بعد أخذ الرأي وإقراره وإعلان رأى المجلس. وأما كرجيل يتكلم بحرية المانون، أفرد أن أخذ الرأي في المرة الثانية عمل غير قانوني، لأن الرئيس قرر أن أغلبية الحاضرين وافقت على الاقتراح، ومعنى هذا أن المجلس أصدر رأيه.

مقرر الشيوخ المحترم على زكي العربي باشا - المجلس لم يصدر قراراً.

مقرر صاحب المجلس على عهد المرحوم باشا (وزير الأوقاف) - إذا أخذ أخذ رأى بعد صدور قرار من المجلس بنصف دقيقة أو أكثر أو أقل، فإن من ينظر إلى الموضوع نظرة قانونية يستبر أن القرار الذي أصدره المجلس أولاً صحيح وبعد قانوني. أما ما ترون بعد ذلك من عدم توافر النصاب القانوني، فيرجع إلى خروج بعض حضرات الأعضاء من الجلسة، إذ اعتقدوا أن المسألة انتهت.

لذلك اعتبر أن إعادة أخذ رأى مرة ثانية عمل غير قانوني.

مقرر الشيوخ المحترم على زكي العربي باشا - يجب التفرقة بين تحقيق توافر الأغلبية وعدم توافرها، وبين إصدار القرار من المجلس بالانتقال إلى جدول الأعمال باعتبار أنه رأى الأغلبية.

مقرر صاحب المجلس على عهد المرحوم باشا (وزير الأوقاف) - ولكن المجلس قد أصدر قراره.

مقرر الشيوخ المحترم على زكي العربي باشا - أرجو أن تتركني حتى أتم حديثي، حيث إنني قد استمعت إليك، أو بالأحرى استمعت إلى مقاطعتك لي.

مقرر صاحب المجلس على عهد المرحوم باشا (وزير الأوقاف) - لقد استأذنت حضرة الشيخ المحترم في مقاطعته.

مقرر الشيوخ المحترم على زكي العربي باشا - أقول إن هناك فرقاً بين هاتين المسألتين. فالذي حصل أنه اختلط على توافر الأغلبية قبل أن يقرر المجلس بناء على ذلك الانتقال إلى جدول الأعمال. ولو أن سعدية الرئيس بعد أن قال "أغلبية"، قرر باسم المجلس الانتقال إلى جدول الأعمال، ثم حصل اعتراض على ذلك، لما وافقت على الاعتراض. ولكن اختلاف حدث في المسألة الأولى، وهي هل هناك أغلبية أم لا؟

وعند ما حدث اعتراض أو تشكك في توافر الأغلبية، ورأى سعدية رئيس المجلس إعادة أخذ الرأي. ولا معنى لإعادة أخذ رأى إلا إذا كان هناك شك في توافر الأغلبية.

حضرات الشيوخ المحترمين ،

طيه . فالواقف من حضراتكم على هذا الاقتراح يتفصل بالوقوف .  
(وقفت اقلية ) .

الرئيس - اذن يقرر المجلس رفض هذا الاقتراح . ولننتقل الآن إلى نظر المسائل الواردة في جدول الأعمال .

## ٣ - مرسوم

بتعيين وزير الأشغال العمومية

الرئيس - ورد كتاب (١) من رئاسة مجلس الوزراء ومعه صورة من المرسوم الصادر في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بتعيين حضرة صاحب المعالي رياض عبد العزيز وزير الأشغال العمومية . هذا نصه :

## نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، بتأليف الوزراء ،

وعلى المراسم الصادرة في ١٨ فبراير و ٢ مارس و ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ ،  
بتعديل تأليفها ، وعلى المرسوم الصادر في ٤ يولييه سنة ١٩٤٨ ، بقول  
استقالة عبد الحميد إبراهيم صالح بالنا وزير الأشغال العمومية ،

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

## (المادة الأولى)

ين رياض عبد العزيز وزير الأشغال العمومية .

## (المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم ما

مد بقصر القبة في ١٥ صفر سنة ١٣٦٨ (١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمي النقراشي

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمي النقراشي

اذا كان هذه المسألة بالذات سبق لهذا المجلس أن ناقشها طويلا حينما كان سادة الراي باشا رئيسا لهذا المجلس . والذي اذكره في هذا الصدد هو أن رأى المجلس استقر على أن التصاب أو المدد القانوني يجب توفره اثنتا عشرة جلسة ، أى يجب ألا تقلد انسة إلا إذا توفر هذا التصاب القانوني ، وكان ذلك الراي باشا يرى في ذلك الوقت أن يتم توفر هذا المدد الفاهى إلى آخر الجلسة . فتدقنا في ذلك ، ولا حظنا أن في ذلك مشقة ، لاحتما . أن بعض حضرات الأعضاء قد لا يستطيعون الاستمرار إلى نهاية الجلسة لبعض الأعذار وأذكر أن من بين هذه الأعذار أن بعض حضرات الأعضاء قد يضطرون إلى السفر بعد انتهاء الجلسة ، لاثم لا يردون البيت في الساعة . إننا ما أخذ الاقتراح الذي كان يراه الراي باشا في ذلك ، لكن هناك حرج في أعمال المجلس ، وقد قرا مجلس في ذلك الوقت أن المسائل التي يجب في أخذ رأى بالمدد بالاسم ( أى بالتصويت ) هي التي يجب تأجيلها حين توفر المدد القانوني لانتهاء المجلس .

لذلك درج هذا المجلس على أنه في مسائل المزايايت مثلا يتخذ قراراته فيها مهما يكن المدد ، لا يسيطر فيها إذا كان المدد الذي يقرر الانتقال من ميزانية إلى أخرى أو من رقم إلى آخر قانونيا أو غير قانوني .

حري المجلس على ذلك في كل مورد فالمسألة في نظري يجب أن ترجع إلى ما سبق المجلس أن قررته ، أى أن تحدد بالقرارات التي وضعت ، وهل هذه القرارات تتناول جميع المسائل أو لا ، لأن الكلام انتهى بهال الان يتناول جميع القرارات التي تصدر من المجلس . فلذا أخذنا بهذا الراي ... ..

مقرر الشيخ الحرم محمد حسن المشهور باشا - لا ، لا ، هناك اختلاف .

مقرر الشيخ الحرم محمد علي عيسى باشا - إنني أقول إن المجلس جرى عقب افتتاح الجلسة وتوفر المدد القانوني على أن القرارات تؤخذ سواء بالتصويت أو بالجلس لا تقتضى أخذ الراي بالمدد بالاسم . وأعتقد أنه من الواجب أن نسير على هذه الطريقة دائما كالحرج .

الرئيس - فلأخذ الراي الآن على ما يقترحه سادة الراي باشا ، وهو أنه يعتبر أن القرار الذي صدر من المجلس غير صحيح ويرى إعادة التصويت

(٢) نص الكتاب :

حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل إلى سادتك مع هذا صورة من المرسوم الصادر في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بتعيين حضرة صاحب المعالي رياض عبد العزيز وزير الأشغال العمومية . ولقد فلما سادتك بقول قاضي الاحكام ما

نعم را في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمي النقراشي

## ٤ - مرسوم بمشروع قانون

إحالة مباشرة إلى لجنة العدل

الرئيس - ورد خطاب<sup>(١)</sup> من حضرة صاحب المذلى وزير العدل ومعه صورة من المرسوم بمشروع قانون بوضع قواعده لنقض رجال القضاء وأعضاء النيابة المصيرين في المحاكم المختصة عند نهاية فترة الانتقال إلى المحاكم الوطنية وتحديد أقدانهم .  
وقد أحلته مباشرة إلى لجنة العدل .

## ٥ - رد على عريضة

الرئيس - ورد رد<sup>(٢)</sup> من وزارة الأوقاف على عريضة سبق إحالتها إليها، يشهد فيه في المبهطة .

## ٦ - اعتراض

حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا على حذف الرقابة من فرائض من يائه التي أنقذها المجلس في الاستجواب الخاص بسياسة الحكومة لإداء النصفة المصرية

الرئيس - اعترض حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا في جلسة المجلس عن منع الرقابة في المصنف نشر بعض ما جاء بأفكاره في هذا المجلس بجملة يوم الاثنين ١٣ صفر الحان وأنه مناقشة استجوابه .

وقد ذكرت يومئذ أن هذه المسألة كانت موضع بحث أمام المجلس في سنة ١٩٣٩ ، وأني أبدت رأيي يومئذ بأن الرقابة على المصنف لا يجوز أن تمتد إلى ما يجري في البرلمان وبشر في مضابط جلساته ، وطلبت إلى المجلس تأجيل مناقشة الموضوع إلى أن أتصل بخضرة صاحب القولة رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكري لم تصفية المسألة على أساس أن الرقابة لا تمتد إلى ما يجري في المجلس وبشر في مضابطه .

(١) نص الكتاب :

(٢) حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أفترى بأن أرسل لسادتك من هذا مرسوم بمشروع قانون بوضع قواعده لنقض رجال القضاء وأعضاء النيابة المصيرين في المحاكم المختصة عند نهاية فترة الانتقال إلى المحاكم الوطنية وتحديد أقدانهم وذكرته بالإضافة ، رجاء التفضل برسه على المجلس طبقاً لسنة ٢٥ من الدستور .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

القاهرة في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨

(٣) تراجع الحق رقم ١٤

وقد اتصلت قبل بدولة رئيس مجلس الوزراء ، فوافقني تسام الموافقة على وجهة نظري ، وأمر بنشر مامنت الرقابة نشره من أقوال حضرة الشيخ المحترم ، كما أصدر أوامره بالالتزام بالرقابة إلى ما يجري في أي من مجلس البرلمان وبشر في مضابطه . وأحسب مراقبتي على أن المسألة تكون قد انتهت عند هذا الحد إلى وضعها الدستوري المصحح .

حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - أشكر سعادة الرئيس على اهتمامه بهذه المسألة ، وعلى النتيجة السارة التي انتهى إليها .

## ٧ - استشارة

(١) سؤال توجه إلى حضرة صاحب القولة رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم إسماعيل صلي باشا ، من حقبة القديسات بين مصر والعراق ، دعل دعوة رئيس الوزارة العراقية للبلاد الحرة إلى القتال جن النفس الأخير مع بالاحداث التي جرت مع مصر - إبداع الإجابة مع ، كتاب حضرة الشيخ المحترم

## نص السؤال :

” جاء اليوم بالصفحة ، وكما رددت الإذاعة أيضاً ، أن رئيس الوزارة العراقية ألقي خطاباً بالأمس بمجلس البرلمان ، جاء فيه ما يأتي :

” لقد حملنا الجامعة العربية أكثر مما نستطيع ، وكلفناها أمورا فوق طاقتها ، واتخذناها وسيلة للتهرب من المسؤولية . فرأت أن خير وسيلة لدعم الجامعة ، هي إقامة علاقات خاضعة بين العراق ومصر ، لتخفيف الأعباء الملقاة على كاهل الجامعة . وسارت مفاوضات مع مصر سيرا حسنا ، وقطعت أشواطاً بعيدة “ .

وأضاف رئيس الوزارة العراق إلى ما تقدم ما يأتي :

” أصارحك القول أن المول العربية لن تقوم لما قائمة ، ولن تحقّق أهدافها ، إلا عن طريق التناهم التام مع مصر ، وإنشاء حلف يتناول مختلف الميادين “ .

عزير العدل

أحمد مري بدو

وقال الرئيس في موضوع آخر :

« إن الحالة جد خطيرة ، ولكني لا أعتقد أننا خسرننا كثيراً ، فلا يزال ل مفتوحاً لإيجاد فلسطين إذا اتفقت الدول العربية ، وعبأت قواها ، صليحت للقتال حتى النفس الأخير » .

نقول بفضل حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة : إنقاذ المجلس من هذه المفاوضات التي يشير إليها زعيمه العراق ، وكيف يكون من شأنها نفي من الجامعة ؟

وهل يكون ذلك من طريق الزيادة في أعباء مصر ؟

وما نوع هذه الأعباء ، أجنبية هي ، أم مالية ، أم الائتلاف ؟

وهل لدعوة رئيس الوزارة العراقية البلاد العربية إلى القتال حتى النفس نيرة صلة بالانقذات التي برحت مع مصر ؟

هذا ، ولا مانع عندي من أن تكون الإجابة بجملة سرية ما

٢٦ فبراير ١٩٤٨

إسماعيل صدق

عضو الشيوخ

الرئيس — نلقوا لاجتياز حضرة الشيخ المحترم مقدم السؤال عن عدم حضوره اليوم تودع الإجابة عنه مسكوية المجلس .

نص الإجابة :

« تبحث مع دولة مزاحم الباجهجي بك ، رئيس وزراء العراق ، في عقد معاهدة لتوطيد العلاقات بين مصر والعراق ، وتحقيق أهداف البلاد العربية والعمل على رعاية مصالحها .

ومن الطبيعي أن مثل هذا الاتفاق لا يكون نافذاً إلا إذا صدق عليه البرلمان » .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية ، عن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت ، عن بيع محصول القطن للحكومة وأصول الجديد من الأطنان طرية القبة ، والصفة التي يباع بها — تأجيله أسبوعين

مفكرة صاحب المائي أحمد عبد الفتاح باشا (وزير الزراعة) ، بالنيابة عن دولة وزير المالية) — أطلب تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعين .

الرئيس — هل يجازيرون جيزر انك على ذلك ؟

(مواصلة) .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية ، عن حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك ، عن قرار مجلس الوزراء وقف تثبيت الموظفين وتثبيت بعض طوائفهم ، وما ترتب على ذلك من القرارات من نتائج — الإجابة عنه

نص السؤال :

« حضرة صاحب الدولة وزير المالية

في يناير سنة ١٩٣٥ ، قرر مجلس الوزراء إيقاف تثبيت الموظفين لحين وضع قواعد جديدة تحفظ الماشات عن كامل الحياة .

وفي يناير سنة ١٩٣٩ ، أجاز مجلس الوزراء تثبيت بعض طوائف الموظفين الذين قضوا مدداً معينة قبل سنة ١٩٣٥ بشرط خاصة .

وكان من الطبيعي أن يبقى خير تثبيت فريق كبير من الموظفين الذين عينوا قبل سنة ١٩٣٥ ولا تتوافرهم الشروط المذكورة ، وكذلك كل من عين بعد سنة ١٩٣٥ ، فبما عدا الطوائف التي استثيت من قسما إ إيقاف التثبيت ، كرجال القضاء و"بوليس والجيش ، بالرغم من أن هؤلاء الموظفين الذين أوقف تثبيتهم قد وصل مصهم إلى درجات عليا ويشغلون مناصب رئيسية .

وقد لمست الحكومة بنفسها هذا الوضع الشاذ نتيجة التفرقة بين طائفة وأخرى ، وحرمان فريق كبير من الانتفاع بأحكام قانون الماشات الميعول به ، فشككت لجنة برئاسة محالي محمود حسن باشا لبحث هذا الموضوع وأقضى زمن طويل على ذلك دون أن نسمع بالوصول إلى أية نتيجة .

ولا ينبغي أن بقاء هذا العدد الكبير من الموظفين دون تثبيت يحلهم في نكد دائم وحزن مستمر ، ويحرض أسرمين : توفي منهم الفاقة وظل السؤال ولذلك نرى الآلاف من هذه الأسر تطلب إلى الحكومة والمؤسسات الخيرية بطلب المعونة والتجدة مما حاق بهم من بؤس وفقر .

ولما كان تأمين مستقبل الموظفين من المسائل الحيوية للدولة ، وقد هبت الحكومة أخيراً بإنشاء ديوان الموظفين والماشات ، وصعده مرسوم في ٦ سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، فلماذا أقدم بسؤال الحكومة عما استقر عليه رأياً حتى الآن ، وما انتهت إليه اللجنة الزرارية وأسرؤلاً بالموظفين التضاء المحرومين من التثبيت ، وما الذي اتخذته الحكومة لتأمين مستقبلهم سواء بالتثبيت أو غيره من أنواع الصانات التي تصون مستقبلهم ومستقبل أسرهم .

ولا فكرت الحكومة في إنشاء صندوق الماشات — كما تادي به الدكتور — من رجال الاقتصاد — يكون مستقلاً عن ميزانية الدولة ، تودع فيه الاستقطاعات الحالية للموظفين والمبالغ المتجمدة من الجزاءات ، وتساهم فيه الحكومة بمبلغ سنوي مما استولت عليه في الماضي للوزارة

وفي هذه الأيام ظهرت إشاعة بشين تكوم بأن الكوري الجديد ينشأ له موقع آخر خلاف موضع الكوري القديم، مما أثار استياء الأهالي ونقمهم، وكذا أهالي البلاد الشرقية المجاورة.

والحقيقة أن وقع الكوري القديم هو ألق وأحسن موقع لإقامة الكوري الجديد عليه، لأنه يتوسط أمانة تما، وأمامه في الغرب أهم شارع من شوارعها، فهو أعمل بالسكن، المخال التجارية، وبه محطة السكة الحديدية، وبه كذلك ميدانان من الشرق والغرب. فتخير الموقع ضرر كبير.

وقد قرر المجلس الذي التقى بنوب من جميع الأهالي أن موقع الكوري القديم هو ألق وأحسن مكان لإقامة الكوري الجديد عليه.

لهذا أرجو ألا يكون عند الوزارة أسباب جديدة لتغير المكان، مما يخلق راحة الأهالي ويضر بمصالحهم، كما أرجو أن تكون هذه الإشاعة مارة عن الصحة.

هذا ما أطلب الإجابة عنه، وأرجو أن تكون مطمئنة لأهالي شين الكوم والبلاد الشرقية المجاورة لها، بإنشاء الكوري الجديد على القديم، فيحسدون لمالك هذا الصنيع مع الشكر لرائد ما.

١١ ديسمبر سنة ١٩٤٨

محمد علوي الجزائر  
عضو مجلس الشيوخ

مفكرة صاحب المجلس المحترم محمد الصالح باشا (وزير الزراعة)، بإجابة عن مقابلة صاحب المالى وزير المواصلات) - طرحت الوزارة على مجلس ماقتة هذا الكورى على أساس أن يكون في موضعه الحالي، وذلك بعد الاستئناس برأى المجلس البلدى. حيث، وإثارة مصلحة البلديات.

وقد صدر الأمر القائل بالتنفيذ على هذا الأساس. والعمل جارٍ لتهيئة المهمات اللازمة في الموقع المشار إليه، تمهيدا للبدء في العمل.

مفكرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزائر بك - أشكر معالي الوزير على هذه الإجابة.

(٥) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المجلس والى وزير المعارف السوية، من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد الحيد الرمال، من تحقيق ردة دولة رئيس مجلس الوزراء قتل الأستاذ الذى أعرف على وضع رسالة " الفن القصصى في القرآن"، وما يتخلله الوزارة من تدابير لحاية الدين الإسلامى من الذين يتجهون على أنه يتجه أربعة أسابيع.

الرئيس - لقد طلب حضرة الشيخ المحترم بتقديم الجواب تعديله؛ فهل توافقون حضراتكم على تأجيله أربعة أسابيع؟

(مواصلة)

بإشادات الحالة والإجازات، بحيث يصبح هذا الموقع في المستقبل بفضل استئثار أمواله قادرا على دفع المعاشات والإعانات، ولا يكف ثمراته القولة أى عبء جديدة؟

وتفضلوا يا صاحب لدولة بقبول عظيم الشكر والاحترام ما

١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨  
عبد السلام محمود  
عضو الشيوخ

مفكرة صاحب المجلس المحترم محمد الصالح باشا (وزير الزراعة، بإجابة عن مقابلة صاحب المالى وزير المالية) - إن مشروع تثبيت الموظفين المؤقتين على نهاية الوزارة.

وسبكون أول ما يبنى به ديوان المستخدمين هو تقديم مشروع القانون اللازم.

مفكرة الشيخ المحترم محمد الصالح بك - لقد أوقف العمل بقانون المعاشات منذ ثلاثة عشر عاما، وفي خلال هذه المدة التفتت بحسنة الحكومة آلاف الموظفين، ومنهم من تزوج و ترك أولادا وتكون عائلته فإذا ترقى أو خرج من الخدمة لسبب ما، فكيف تكون حاله رحل عائلته وقد حرموا من المعاش؟

يصل هذا بالنسبة لموظفى الحكومة، في حين أن وزارة الشؤون الاجتماعية تعرض على أصحاب المابير والشركات إعارة معاش لهم لما وموظفيها، بينما تحرم موظفيها من مثل هذا الإجراء.

مفكرة صاحب المجلس المحترم محمد الصالح باشا (وزير الزراعة) - لقد قلت إن دوا - مستعدين للمضى هذا سبيل القدر - في هذه المسألة. كما أن بحكم الحالية تقول أن المعاشات ضخم.

الرئيس - هذه المذققة عليها الاستجواب، لا في تحقيق حل السؤال.

إذ أراد حضرة الشيخ المحترم أن يقدم في هذا الموضوع استجوابا، ليفعل.

(٥) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المجلس والى وزير المواصلات، من حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزائر بك، من إنشاء الكوري الجديد على بحر شين بزماء شين الكوم من الكوري القديم - إجابة عنه

نص السؤال :

" حضرة صاحب المجلس وزير المواصلات

قررت الحكومة إقامة كوري جديد على بحر شين بزماء شين الكوم بدل الكوري الحالى الذى أصبح في حالة سيئة خطيرة. وقد عملت الرسوم والمقاصد لإنشائه على الكوري الحالى، ورما الطاء، فضلا عن أحد المداويل وهذا عمل عظيم تستحق عليه وزارة المواصلات عظيم الشكر.

٥ - كانت الجمعية العمومية لهذه الجمعية تعقد بانتظام ، للتصديق على حساباتها الختامية ، إلى أن تأخر الأعضاء المدينون عن مداد المطلوب منهم وأعطيه من قرض الحكومة السابق أخذه من بنك مصر . وترتب على ذلك تعطيل أعمال الجمعية ، وانحسار نشاطها في رفع قضايا منها على هؤلاء الأعضاء المتأخرين ، ومواجهة قضايا رفعت ضدها من بنك مصر ، ما يزال بعضها منظورا حتى الآن .

كما أن وجود بعض دفاتر الجمعية المحكم ، لمراجعتها فيما يتعلق بالقضايا المنظورة المقامة على الأعضاء المتأخرين في السداد ، أدى إلى عدم إمكان انعقاد الجمعية العمومية في السنوات الأخيرة . وسيميل مجلس الإدارة على سرعة دعوتها للتصديق على الحساب الختامي .

فلم ينص القانون على ضرورة حضور مندوب من الوزارة للجمعية العمومية ، ولكنه أجاز ذلك ، وهو ما يجري عليه العمل في أغلب الأحيان .

٦ - فقد عقارات الجمعية بعد احتساب الاستهلاك السنوي - حسب أصول المحاسبة ، وطبقا لأثر ميزانية رأسمتها مصدرة التعاون - بمبلغ ٩٠ جنيها ، في حين أن قيمتها الحقيقية لا تقل الآن عن ٢٦٥٠ جنيها . وهذا يعود على الجمعية بربح كبير إذا ما تصرفت في هذه العقارات .

وفيما يلي بيان بهذه التملكات :

(أ) مباني ومخازن ومكاتب وشوطة على مساحة فدان ونصف فدان مستأجر بإيجار اسمي من مصلحه الأملاك الأميرية بناحية إيشان ، وهي موزعة لثلاث السلف الزراعي ، فقد قيمتها الآن بمبلغ ١٥٠٠ جنيه .

(ب) أرض مقام طها مبانى "عزة" ، والأرض والمباني ملكة للجمعية ، ومساحته ٦٠ فدان ، تعرف "بعرية حافظ" بناحية دهرى ، وتقدر قيمتها بمبلغ ١٠٠٠ جنيه .

(ج) أرض زراعية بناحية كوم المحجة ، مسطحها فدان واحد ، وتقدر قيمتها بمبلغ ١٥٠ جنيها .

أما مال الجمعية الحقول من مكاتب وخلا ، فقد استهلك منه ، وظهر في آخر ميزانية رأسمتها مصدرة التعاون مقدرا بمبلغ ٣٠٠ مليه .

٧ - لهذه الجمعية ديون على المساهمين ، ودعى بعض المدينين إليها سقطت بمضى المدة . وهذه مسألة بين الجمعية وأعضائها ، يرع الفصل فيها إلى القضاء ، ولدى الجمعية أحكام فيها لمسألتها .

٨ - تعدل هذه الجمعية باجتهاد على تحصيل ديونها قبل أعضائها بكل مهة وتشاط . وقد بلغ مجموع ما حصلته من تلك الديون حوالي ٤٠٠٠ جنيه ، مما سمح لها تسديد قروض الحكومة كاملة . والجمعية التي تقوم بهذه الأعمال لا تجد الوزارة مبررا لها .

(د) سؤال موجه الى حضرة صاحب الحال مدير الشؤون الاجتماعية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، عن الجمعية التعاونية الزراعية بكم (مركزيلا ، غربية) - لإدراج الإيجار في حسابات حصر الترخيص المحترم

### نص السؤال :

" ما هو تاريخ إنشاء الجمعية التعاونية الزراعية بكم (مركزيلا ، غربية) ؟

وما هو مقدار رأس مالها وعدد الأسهم والمساهمين وعن السهم احد ؟ وما هو عدد البلاد والعزب التي لها محل إنشائها المساهمين ؟

وهل وزعت ا. حبة أو باعوا على المساهمين وفي أية سنة ؟ وما مقدارها ؟ وهل تعقد في كل عام جمعية عمومية لها ، يحضرها مندوب من الوزارة ، يقدم الحساب الختامي لقسم التعاون حسب القانون ؟

وما هو عن مال تملكه الآن من عقار أو منقول ؟

وهل لها ديون على المساهمين سقط بعضها بمضى المدة القانونية ؟

وهل تعمل الآن عملا من أعمال الجمعيات التعاونية الأخرى ؟ إن كان الجواب سلبا ، فما هو السبب من تصفيها وإنشاء جمعيات أخرى في كل بلد من البلاد المساهمة في هذه الجمعية ، حتى تستفيد هذه البلاد من فائدة التعاون وتزدهر ؟

حسن عبد القادر

٨ ديسمبر ١٩٤٨

الرئيس - نظرا لغياب حضرة الشيخ المحترم مقدم السؤال ، ودع الإجابة عنه مكتب المجلس .

### نص الإجابة :

١ - تأسست هذه الجمعية باسم "شركة المازن الزراعية" بناحية كوم المحجة ، وبمجلت باسم المازن في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٦ ونشر عنها بالعدد ٨٤ من النوائع المصرية بتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٥ ، وعمل نظامها الداخلي طبقا لأحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٣٧ ، وبموجب التعديل بمصلحة التعاون ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ، ونشرته بالعدد ٨٨ من "الوقائع المصرية" بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧

٢ - أما رأس مال الجمعية الحالي ، فهو ٣,٣٨٩ جنيها ، والاحتياطي ١,٣٤٧ جنيها ، و٢٥٠ مليه ، وعدد أسهم الجمعية هو ٣,٣٨٩ سهما ، وعدد الأعضاء ٢٥١ عضوا ، وعن السهم الواحد جنيه .

٣ - منطقة أعمال هذه الجمعية هي كوم المحجة وما جاورها والمهنة وأبو بدرى . وإنشائها لخدمة وسبيل وطيار مودع تخمس والتشييد ، وما يقعها من العزب .

٤ - قامت الجمعية بتوزيع أرباح ، لفضل ، وإن أودع مكتب المجلس الكشف الخاص بتوزيع الأرباح ( فوائده الأسهم والمالك ) .

## ٨ - الاستجواب

الموجه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء، والحاكم العسكري،  
من حضرة الشيخ المحترم عبد قواد مراح الأمين باشا، عن استغلال الأحكام  
العسكرية في التضييق على حرية الصحافة - تأجيل المناقشة فيه ثلاثة أسابيع

الرئيس - إن محبة حضرة الشيخ المحترم مقدم الاستجواب لا تسمح  
لنا بمناقشة هذا الاستجواب في هذه الجلسة، فقول توافقون حضراتكم على  
تأجيله ثلاثة أسابيع ؟  
( موافقة ) .

## ٩ - تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض (١)

عن الاقتراح بمشروع قانون الذي نظره مجلسنا المفوض في يوم ١٣ ديسمبر  
سنة ١٩٤٨ - الموافقة على التقرير، وإحالة الاقتراح إلى لجنة الداخلية  
(المقررة حضرة الشيخ المحترم محمد توفيق وائش بك) .

القرار - بمقتضى اللجنة الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ  
المفوض الأستاذ إبراهيم زكي، بتعديل المادة الثالثة من قانون العملة،  
ورأت إحالته إلى لجنة الداخلية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على تقرير اللجنة، وإحالة الاقتراح  
إلى لجنة الداخلية .

## ١٠ - تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض (٢)

عن العرائض التي نظرتها في جلسنا المفوض في يوم ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨  
الموافقة على التقرير

(المقررة حضرة الشيخ المحترم محمد توفيق وائش بك) .

القرار - بمقتضى اللجنة العرائض الميمنة في التقرير، ورأت إحالتها إلى  
الوزارات المختصة، كالأمين قرين كل مريضة .

كما اطلعت على الجوردة الواردة من الوزارات على معنى القوانين المشار  
إليها في التقرير وأقرتها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

## ١١ - تقرير لجنة العدل (٣)

طلب دفع الحصة البرلمانية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد أبو الفرج،

السيرة في إدارات اللجنة رقم ١٢١٢ (سنة ١٩٤٧، بتو اللجنة) - الموافقة  
على التقرير، ودفع الحصة البرلمانية من حضرة الشيخ المحترم

(المقررة حضرة الشيخ المحترم وائش بك) .

الرئيس - تدب وزارة العدل بكتاب (٣) حضرة الأستاذ أحمد عثمان  
حزاري العضو بإدارة التشريع بوزارة العدل، لخصوص لجنة المجلس  
أنشاء النظر في هذا التقرير .

هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر خضري ) .

القرار - بمقتضى اللجنة طلب وزارة العدل بحضور حضرة الشيخ المحترم  
المطلوب دفع الحصة البرلمانية عنه، وحضرة مندوب وزارة العدل،  
ورأت دفع الحصة . ولم يجاز في ذلك حضرة الشيخ المحترم .

والجنة ترجو من المجلس الموافقة على رأيها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على تقرير اللجنة، ودفع الحصة  
البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم .

(١) راجع المحق رقم ١٥

(٢) &gt; &gt; ١٦

(٣) &gt; &gt; ١٧

(٤) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

نرس من ساداتكم الإذن لحضرة الأستاذ أحمد عثمان حزاري العضو بإدارة التشريع بوزارة العدل بحضور لجنة المجلس أثناء النظر في تقرير لجنة العدل من طلب دفع الحصة البرلمانية عن  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد أبو الفرج، عن السيرة في إدارات اللجنة رقم ١٢١٢ (سنة ١٩٤٧، بتو اللجنة) .

وتفضلوا ساداتكم بقبول فائق الاحرام ما

الماخوذ في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨





## ١٤ - تقرير لجنة الزراعة<sup>(١)</sup>

من المرسوم بقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٨، بتعيين الساحة التي تروى  
قناة وشيرا في سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ الزراعة - الموافقة على التقرير،  
وإقرار المرسوم بقانون

(المقرر حضره الشيخ المحرم عبد الله أحمد أبانته)

**المقرر** - بمقتضى اللجنة هذا المرسوم بقانون بحضور حضرة صاحب  
البرز عبد الرحمن سرى بك مدير عام قسم الاقتصاد الزراعى والإحصاء  
بوزارة الزراعة مندوبا عنها، وتبين أن عدم عرضه على البرلمان  
فى الدعوة لمصلحة جمع الأسباب البينة فى المذكرة الإيضاحية، وأن  
الذى حدا بالحكومة إلى امتصاصه هو ضرورة الاحتفاظ للشعب بنفسه  
من الحبوب، وذلك بالإعتماد على إنتاج الجبل منه بقدر الإمكان، ونظرا  
لاضطراب الحالة الدوائية مما يؤدى إلى عدم ضمان الحصول على مقادير  
من هذه الأصناف من الخارج.

لذلك ولتأجيل الموافقة على المرسوم بقانون، وترجو من المجلس إقراره.

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تمرير اللجنة ؟  
(موافقة).

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على التقرير، كما يوافق المجلس على  
إقرار المرسوم بقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٨

## ١٥ - مشروع القانون

اتخاذ بتمتع التعدادات والإحصاءات - بإعادة إلى اللجنة

**الرئيس** - تذكرون حضراتكم أن مشروع قانون التعداد قد نظر  
فى الجلسة الماضية ووافق عليه وكنت أقررت فى المادة السابعة  
أن تكون فقرتان ثانية للمادة السابعة، لأنها ليست مادة مستقلة، وإنما  
هى من اقتراح مجلس الشيخ ولكن الدكتور ذكرى ميخائيل بشارة يرى  
أن وضعها الطبقى هو فى المادة الثانية.

**مقرر الشيخ المحرم عبد الوهاب طنصت باشا** - أرى أن محل هذه  
المادة أن تكون الفقرة الثانية من المادة السابعة كما وافق عليها المجلس.

## فقرة الشيخ المحرم الدكتور ذكى ميخائيل بكلمة - لا .

**الرئيس** - ما هو منطوق المادة السادسة ؟

**مقرر الشيخ المحرم الدكتور ذكى ميخائيل بكلمة** - تنص المادة السادسة  
على ما يأتى :

"مادة ٦ - تقوم مصلحة عموم الإحصاء والتعداد بنشر البيانات  
الإحصائية فى جداول عامة لاقتناول بحال بيانات فردية خاصة .

أما التعدادات والإحصاءات الزراعية فتباشرها وزارة الزراعة بمقرتها  
وبواسطة موظفيها وبمقتضى إقرارات التى يصدرها وزير الزراعة، على  
أن توافق وزارة المالية بتأنيج هذه لإحصاءات أو التعدادات. ويكون  
لموظفى وزارة الزراعة الاختصاصات والسلطات المألوفة لموظفى مصلحة  
الإحصاء والتعداد".

وأأرى أن وضع الفقرة الثانية من المادة السادسة يجب أن يكون  
فى المادة الثانية، لأن هذه المادة تنص على مباشرة عملية التعداد. فإذا  
أضيفت إليها الفقرة الثانية من المادة السادسة بوضعها الحال، فإن ذلك  
يحقق النقص الذى تهدف إليه المادة .

**الرئيس** - ألا ترون حضراتكم أنه من المصلحة أن يرد التقرير إلى  
اللجنة لإعادة النظر فى صياغته ؟  
(موافقة).

## ١٦ - تقرير لجنة قانون المرافعات

من مشروع قانون المرافعات - امتداد المهلة المطالة لجنة لمدة أسبوعين  
آتين

**الرئيس** - ورد كتاب<sup>(٢)</sup> من لجنة قانون المرافعات بأنها لم تكن  
من نظر الملاحظات التى قدمت إليها من المبرور، وتطلب امتداد المهلة  
المطالة إليها لمدة أسبوعين آخرين من اليوم .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة).

(١) راجع للملحق رقم ٢

(٢) نص الكتاب :

"حضرة صاحب المعادة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإبلاغ سيادتكم أن المجلس سبق أن قرر، بجلسته ٢٢ نوفمبر ١٩٤٨، تأجيل نظر مشروع قانون المرافعات أربعة أسابيع، حتى ينتهى الوقت لجنة لبحث ما ورد وما يرد  
إليها من ملاحظات عليه .

ولما كانت لجنة لم تكن بعد من نظر تلك الملاحظات، فألينا التكرم باستئناف المجلس فى امتداد تلك المهلة لمدة أسبوعين آخرين .

وتفضلوا سيادتكم بقبول عظيم الاحترام

١٢ صفر سنة ١٩٤٨

## ١٧ - مشروع القانون

بخطم استعمال مكبرات الصوت - مناقشة مواد مادة فسادة - تعديل  
أخذ الرأي عليه بالامم إلى الأسبوع المقبل

(المقرر حفرة التبع المحترم عبد علي الطاهر بك)

الرئيس - ثبوت "١" وزارة الداخلية حضرة صاحب العزة عبد الرحمن  
عمار بك وكيل وزارة الداخلية، لحضور الجلسة أثناء المناقشة في مشروع  
قانون مكبرات الصوت .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر سعادته ) .

الرئيس - لفل لنا حضرة صاحب العزة عبد الرحمن عمار بك وكيل  
وزارة الداخلية وأيه في مشروع هذا القانون .

مقرر التبع المحترم على زكي العراقي باشا - يحسن إعادة تلاوة مواد  
المشروع بحضور حضرة مندوب الحكومة .

الرئيس - لفل المواد .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - لا يجوز تركيب أو استعمال مكبرات الصوت في المجال  
العام أو الخاصة أو في المنازل أو في الحفلات بحالة مؤقتة أو مستديمة  
إلا بناء على ترخيص سابق من المحافظة أو البلدية . ولا يجوز استعمال  
هذه المكبرات إلا للأغراض التي صدر الترخيص من أجلها . ولا يجوز  
بأية حال منع الترخيص إذا كان أغرض من استعمالها إذاعة الإعلانات .

(١) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أتشرف أن أبلغ سادتك بأن قد تمت حفرة صاحب العزة عبد الرحمن عمار بك وكيل وزارة الداخلية ، بحضور جلسات المجلس عند مناقشة تقرير لجنة الداخلية عن المرسوم مشروع قانون  
الخاص بخطم استعمال مكبرات الصوت .  
فأرجو بفضل باستاذان هيئة المجلس في ذلك .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحرام

١٢ ديسمبر ١٩٤٨

رئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية  
محمد فهمي الغفراني

ويجب ألا يستعمل إلا في داخل مكان معد لذلك لا يقل مسطحة عن  
مترين ، وألا يتجاوز صوته الحاضرين وألا يتعدى استعماله الساعة  
الواحدة صباحاً إلا في الأحوال الضرورية التي ترضى المحافظة أو المديرية  
التجاوز فيها عن هذا المبدأ

مقرر التبع المحترم على زكي العراقي باشا - أقترح أن يكون صدر  
الفقرة التالية هكذا :

"ويجب ألا يستعمل مكبر الصوت إلا في داخل مكان معد لذلك"  
أي بإضافة كلمتي "مكبر الصوت" .

مقرر التبع المحترم عبد الوهاب طه باشا - هل تسرى هذه المادة  
على المساجد ؟

المقرر - نعم . أما المادة التي يقترح إضافتها سعادة العراق باشا ،  
فإنها مفهومة بدون حاجة للنص عليها ، لأن عدم الاستعمال يسود على  
مكبر الصوت .

مقرر التبع المحترم عبد الوهاب طه باشا - هل يجب الحصول  
على إذن من المحافظة بوضع مكبر للصوت على مشنقة جامع بكامل الكنيسة  
مثلاً ؟

المقرر - وما المانع في ذلك ؟

مقرر التبع المحترم عبد الوهاب طه باشا - لا يجوز أن تسرى أحكام  
مشروع هذا القانون على أماكن العبادة .

مقرر التبع المحترم الأستاذ حسين محمد البدر - العبادة يجب أن تكون  
داخل المساجد ، لا في الشوارع ولا لزوم لباع تلاوة القرآن في الطريق  
السام .

**الرئيس** - أما الملاحظة التي أديت في الجلسة الماضية وكانت متارة بحث في المجلس ، فهي هل هناك ضرورة إلى استخراج تصريح باستعمال مكبر الصوت في المآم يوم الدين داخل المكان الذي يقام فيه المآم ، أم أن التصريح بالدين يتضمن في ذاته التصريح باستعمال مكبرات الصوت مع توافر جميع الشروط الأخرى ؟

( تنحى عن الرياسة سعادة رئيس المجلس ، وتولاهما حضرة الشيخ المحترم محمد عبد الوكيل ) .

**مفكرة صاحب المفكرة عبد الرحمن عمار بك** ( وكيل وزارة الداخلية ) - في رأيي أن ما قبل من المآم وإنامة مكبرات الصوت فيها . ومع موافقتي على أنها لها ظروف استثنائية ، وأن هذه الظروف الاستثنائية تستدعي حثا الجملة والتساهل في هذه الظروف .

وفي مثل هذه الظروف الاستثنائية القاسية ، فإن جميع التشريعات لم تنص على استثناء المآم إذا ما أريد مخالفة بعض نصوص هذه القوانين ، وإنما جرت العادة على أن تساهل الجهات المختصة ، فلا تطبق أحكامها في هذه الظروف ومن ذلك مثلا لوائح إشارات الطريق الهام والمرور ، فلا تطبق أحكامها على الذين يقيمون سرادقات المآم .

ونحن نرى في كل يوم أن من يريد إقامة سرادق في أي شارع يستطيع أن يحفر في الحمال أسفل الشوارع لإقامة الأعمدة ، ويستقبل المزمين دون اعتراض من أحد من رجال مصلحة التنظيم أو إدارة المرور . والسبب في هذا أن هناك إجماعا صار عفا ، والعرف إذا استقر صار قانونا . وهذا العرف يعني المآم من مثل هذه الإجراءات ، فلا حاجة للقائمين بها للاجتهاد إلى مصلحة التنظيم أو إدارة المرور أو أية جهة أخرى لإخفاهم من القيود المفروضة بالوائح .

وقد لاحظتم حضراتكم أن هذا التساهل قد امتد في أوقات العاديات الجوية أثناء الحرب العالمية ، فكانت المآم التي تقام حينذاك لا يعقب لها رجل الوقاية لتنبه بحسب النداء أو إطفاءه . فإذا أردنا في التشريع المروض أن تنص على استثناء المآم ، فنحن في الواقع نأتي بسبل لا محل له في التشريعات القائمة ، وإنما يكفي أن نقرر هذا في مضبطة الجلسة أو في المذكرة الإيضاحية لمشروع هذا القانون ليكون ممنا للتطبيق .

ومع هذا أقرضنا جدلا أن موظفا تمتعت مع أشخاص أقاموا مآما بدعى أنهم وضوا مكبرات للصوت ، فصرع هذه الدعوى أوجدها المخالفة إلى المحكمة لتحكم فيها ، وهي لا بد واجبة على تقدير ما قلناه في هذه الجلسة وعلى هذا لا يكفي أن نقضي بالقوة استنادا إلى هذه الأقوال . أما النص على الاستثناء صراحة ، فلا أرى داعيا له ، لأنه يخرج على المألوف .

**مفكرة الشيخ المحترم عبد الطيف اسماعيل زرعوع** - من الجائز أن يدل المجلس على استعمال المكبر .

**مفكرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طهنت باشا** - وهل تستطيع أن تمنع الكائن من دق أجراسها ؟ هذا لا يجوز في بلد دينه الاسلام .

**الرئيس** - هذه المناقشة ليس لها محل ، لأننا الآن في صدد تعديل صيغة المادة الأولى التي يقررها سعادة المراسم باشا .

**مفكرة الشيخ المحترم سنان مصطفى خليل** - إن الأذان يجب أن يكون في الداخل والخارج علنا وصرا .

**مفكرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طهنت باشا** - هل مشروع هذا القانون يسرى على المساجد أم لا يسرى ؟ أريد أن أقف على رأي سعادة مندوب الداخلية .

**مفكرة الشيخ المحترم يوسف عبد الحفيظ اسماعيل زرعوع** - أريد أن أستفسر عن المواعيد التي يمنع فيها استعمال مكبر الصوت .

**القرار** - يمنع استعمال مكبر الصوت بعد الساعة الواحدة صباحا .

**الرئيس** - لقد تجليت المادة الأولى ، ويقترح سعادة المراسم باشا صيغة جديدة لها بإضافة كلمتي " مكبر الصوت " إلى الفقرة الثانية منها ، ولم يعد بيد الرحمن عمار بك وكيل وزارة الداخلية رأي في الاقتراح . ولا أقدم الداعي للاحتفال من مناقشة الاقتراح إلى موضوع آخر .

**مفكرة الشيخ المحترم علي زكي المراسم باشا** - أقترح أن تبدأ الفقرة الثانية من المادة الأولى هكذا :

" ويجب ألا يستعمل مكبر الصوت إلا في داخل مكان معد لذلك .. "

**القرار** - لا أرى معنى لإضافة كلمتي " مكبر الصوت " ، لأنهما مفهومان من سياق النص .

**مفكرة الشيخ المحترم علي زكي المراسم باشا** - الذي دعاني إلى اقتراح إسداء الكهكتين المذكورتين هو أن الفقرة الثانية فقرة جديدة ، ومن الجائز ألا يفهم منها أنها لا تسرى على مكبر الصوت .

**مفكرة صاحب المفكرة عبد الرحمن عمار بك** ( وكيل وزارة الداخلية ) - توافق الحكومة على اقتراح سعادة المراسم باشا .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على اقتراح حضرة الشيخ المحترم علي زكي المراسم باشا بإضافة عبارة " مكبر الصوت " إلى الفقرة الثانية من المادة الأولى ؟

( دواقة )

فقرة صاحب الفقرة عبد الرحمن محمد بك (وكيل وزارة الداخلية) -  
إذا واقم حضراتكم على الإكتفاء بأن تصدروا وزارة الداخلية إلى كافتريلا  
الضبط مشوروا يقضى بأنه في حالة التأمم لا تحرم غالفات ، فالوزارة على  
استعداد لإصدار مثل هذا المشور .

فقرة الشيخ القرم على زكي المراهي باشا - أرجو أن يتضمن المشور  
أن عدم تحرير المناقشات ينصب على إعفاء من الرخصة فقط ، ولا ينصب  
على سائر الشروط الأخرى .

فقرة صاحب الفقرة عبد الرحمن محمد بك (وكيل وزارة الداخلية) -  
سيد كوفي المشور أنه في حالة التأمم لا ضرورة للحصول على رخصة مادام  
المكبر يضع لأحكام القانون . فلا تحرم عائلته من أقام مأموره وضع فيه مكبرها  
لصوت بدون رخصة وخضع لأحكام القانون .

المرئى - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
( موافقة ) .

فقرة الشيخ القرم على زكي المراهي باشا - أترح أيضا أن تضاف  
إلى آخر المادة الأولى فقرة من المادة الثانية التي طلبها ، وهي : " ويجوز  
للمحافظة أو انديرية إلعاء الترخيص في أى وقت إذا وقعت مخالفة لشروط  
الترخيص " ، لأن هذه الفقرة التي أترح إضافتها تكمل أحكام المادة  
الأولى .

فقرة الشيخ القرم عبد الرهاب طه باشا - جرى عليه المجلس على  
أنه إذا تقدمت اقتراحات بتعديل في بعض مواد مشروعات القوانين أن  
تعاد إلى اللجنة المختصة لبحثها .  
( أصوات : لا ، لا ) .

فقرة الشيخ القرم على زكي المراهي باشا - ليس هناك مثل هذا  
التعديل .

المرئى - إن ما يترجحه سعادة المراهي باشا هو لتنظيم أحكام المشروع ،  
فهل توافق الحكومة والمقرر على اقتراح سادته ؟

فقرة صاحب الفقرة عبد الرحمن محمد بك (وكيل وزارة الداخلية) -  
أوافق على الاقتراح .

المرئى - أوافق كذلك على الاقتراح .

المرئى - هل توافقون حضراتكم على اقتراح سادة المراهي باشا ؟  
( موافقة ) .

فقرة صاحب الفقرة عبد الرحمن محمد بك (وكيل وزارة الداخلية) -  
لا تشوق حدوث هذا .

فقرة الشيخ القرم عبد السلام الشاذلي باشا - إن تمحل دليل  
يس لن يكون إلا لليلة دون إطلاق راحة الجمهور .

فقرة الشيخ القرم عبد الطيف سمائل زهيرى - ليس على ذلك  
مشروع .

فقرة الشيخ القرم عبد السلام الشاذلي باشا - إن مشروع القانون  
وضع مكبر الصوت داخل السراق ، وإنما ينظم استعماله ويمنع  
راحة الجمهور . ومن سنا لا يريد هذا .

فقرة الشيخ القرم محمد صبيح الشماوي باشا - لي اعتراض على الوضع  
في كاذره معادة مبارك ، فهو يسلم الاستثناء ، وإنما يحتسب  
مناقشة المجلس المثبتة في المضبطة ، ولكن هذا الوضع لا يقره نظام  
تشريع ، فإذا تمرد استثناء ، فيجب النص عليه صراحة في القانون .

أما قيل في المجلس الآن ، فهو تفسير ليس إلا ، ولكن توجد استثناء  
قانون . فاما أن ينص عليه ، أو يستبعد النص ، وقد سبق عند تطبيق  
القوانين أن المناقشات التي تجري في المجلس بشأنها لا تقم بها  
كم ، وأن ما يدلى به معالي الوزير المختص من تفسير لقوانين أو توسيع  
فها لا يلزم القضاء ، وإنما هو نوع من الاجتهاد أو التفسير  
نصى .

على ذلك فهذا الوضع لا يستقيم من الوجهة التشريعية .

فقرة الشيخ القرم محمد علوي الجزاير بك - لقد قدمت اقتراحا  
لمسة الماضية بأضافة مادة تقضى بأن التأمم التي تقام يوم الدين تنفى  
لأن ، منعا للتلاعب في المستقبل .

المرئى - هل هناك اقتراح بهذا الخصوص ؟

فقرة الشيخ القرم محمد علوي الجزاير بك - لقد قدمت اقتراحا بذلك  
لمسة الماضية .

فقرة الشيخ القرم مصطفى بن مصطفى بن مصطفى - الفرض من استعمال مكبر  
ت هو إسماع المعلنين داخل السراق والمصلين داخل المساجد .

أما هذا هذا التشريع هو العمل على عدم إطلاق راحة الناس .

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على نص المادة الأولى معدلة كما يأتي :

مادة ١ - لا يجوز تركيب أو استعمال ميكبرات الصوت في المحال العامة أو الخاصة أو في المنازل أو في المغلات بمائة موقعة أو مستديرة إلا بناء على ترخيص ساق من المحافظة أو المديرية ، ولا يجوز استعمال هذه الميكبرات إلا للأغراض التي يصدر للترخيص من أجلها ، ولا يجوز أية حال منع الترخيص إذا كان الرض من استعمالها إغاعة للإعلانات .

ويجب ألا يستعمل ميكبر الصوت إلا في داخل مكان معد لذلك لا يقل مسطحة عن مائتي متر وبالأبجاء صوت الحاضرين وألا يمتد استعماله للساعة الواحدة صباحا إلا في الأحوال الضرورية التي ترى المحافظة أو المديرية التجاوز فيها من هذا المبدأ .

ويجوز للمحافظة أو المديرية إلغاء الترخيص في أي وقت إذا وقعت مخالفة لشروط الترخيص .

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى معدلة ، ولتلى المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - يقدم طلب الترخيص إلى المحافظة أو المديرية الواقعة في دائرتها المحل ، وبين فيه الأغراض التي من أجلها يطلب تركيب الميكبرات . وهل المحافظة أو المديرية بعد معاينة المكان وأخذ رأى القسم أو المركز المختص أن يجيب بالقبول أو الرض في خلال ثمانية أيام إن كان الطلب خاصا بميكبرات مستديرة ، وفي خلال ٢٤ ساعة إن كان خاصا بميكبرات موقعة . وفي حالة القبول ، يصدر الترخيص مبينا فيه عدد ميكبرات الصوت التي يرخص في تركيبها ومدة استعمالها وموايده وغير ذلك من الشروط التي ترى المديرية أو المحافظة فرضها بحفظه على راحة الجمهور وأمنه . ويجوز للمحافظة أو المديرية إلغاء الترخيص في أي وقت إذا وقعت مخالفة لشروط الترخيص .

ويجوز في الأحوال المستتبعة أن يقدم الطلب إلى المركز أو قسم البوليس .

**مقرر اللجنة** - زكي الصراي باشا - لقد وقع المجلس على دل العبارة الأخيرة من فقرة الأولى من المادة الثانية إلى آخر المادة الأولى . وهل هذا تحذف هذه العبارة من المادة الثانية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على المادة الثانية المعدلة كما يأتي :  
مادة ٢ - يقدم طلب الترخيص إلى المحافظة أو المديرية الواقعة في دائرتها المحل ، وبين فيه الأغراض التي من أجلها يطلب تركيب الميكبرات

وهل المحافظة أو المديرية بعد معاينة المكان وأخذ رأى القسم أو المركز المختص أن يجيب بالقبول أو الرض في خلال ثمانية أيام إن كان الطلب خاصا بميكبرات مستديرة ، وفي خلال ٢٤ ساعة إن كان خاصا بميكبرات موقعة ، وفي حالة القبول ، يصدر الترخيص مبينا فيه عدد ميكبرات الصوت التي يرخص في تركيبها ومدة استعمالها وموايده وغير ذلك من الشروط التي ترى المديرية أو المحافظة فرضها بحفظه على راحة الجمهور وأمنه . ويجوز في الأحوال المستتبعة أن يقدم الطلب إلى المركز أو قسم البوليس ( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية معدلة ، والمادة الثالثة .

**مقرر اللجنة** - زكي الصراي باشا - كنت أريد في الجلسة الماضية أن أقر أن مشروع هذا القانون لا يوسى في الحكم بين الإزماع والصوت ، لأن الراديو قد يساهم استعماله بتبعية صوته ، فيدفع نفس الإزماع الذي يمتد ميكبر الصوت . ولما كان أساس هذا التشرع هو العمل على عدم إغلاق راحة الناس ، فإني أقترح إضافة مادة جديدة تقضي بأن يحاسب الذين يستعملون الراديو ويطلقون صوته بحيث يزعج الجمهور كبير الصوت ، فيضمون لنفس العقوبات المقررة . فإذ إن المجلس على ذلك ، فإني أقدم آتيا بالصيغة المطلوبة .

**مقرر صاحب اللجنة** - زكي الصراي باشا - لقد أبدى هذا الاقتراح في اللجنة ، وسعادة الرباي باشا على حق في إبدائه ، لأن الإزماع المتزايد من إساءة استعمال الراديو لا يقل عنه في ميكبرات الصوت ، بل إن بعض الأشخاص يمدون إلى الراديو ويضيفون إليه ميكبرا للصوت .

بحث هذا في اللجنة ، فقال حضرة صاحب اللجنة شكرى بإظهاره له على هامش صلاحيات التفويطات أن هناك مشروع قانون سيقدّم إلى البرلمان بالراديو وكيفية استخدامه واستعماله ، وسيراعى فيه الحد من سوء الاستعمال بما يحقق رغبة سعادة الرباي باشا .

**مقرر اللجنة** - زكي الصراي باشا - إن الموضوع الطيب الذي اقترح هو النص عليه ما في مشروع القانون المروض ، لأن مع التفويطات تتضمن اللجنة الخاصة بالتفويض للأفراد باستعمال الراديو ، سوء الاستعمال فهو من شأن إدارة الأمن العام ، وليس من شأن مع التفويطات أن تنظم مسأله عدم إزماع الجمهور بالراديو ، لأنه ليس اختصاصا ، بل هو من اختصاص رجال الأمن العام الذين من مهامهم المحافظة على راحة الجمهور . ولقد تلافيت مسألة منع إزماع الناس بواسطة ميكبرات الصوت ، وتركزت مسألة إزماع الجمهور بواسطة الراديو . وفي مشروع هذا القانون لرأى الجمهور ، فوضع النص على سوء استعمال الراديو يكون في مشروع هذا القانون .

**مقرر الشيخ المحترم فربر أبو شادي بك** - مع احترامى لراى حضرة الزميل المحترم على ذكرى المراءى باشا ، فان المادة الأولى كقابلة بتحقيق الفرض الذى يرى اليه . فقد يستعمل ميكروفون الصوت لفتح ومقرئ القرآن ، وقد يكون تكبير اعادة صوت الراديو . فأرى أن يكتفى بالنص على ميكروفون الصوت ذاته .

**المقرر** - لقد جاء في تقرير اللجنة ما يأتى :

" وقد تبين للجنة أيضا من حضرة مقرر عام مصلحة التليفونات أنه يوجد في آلة الراديو ميكروفون يمكن التحكك فيه بواسطة مفتاح الصوت . والمصلحة في ذلك الانتهاء من وضع قانون للراديو بدلا من قانون سنة ١٩٢٦ "

**مقرر الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى باشا** - كل آلة راديو فيها ميكروفون الصوت .

**مقرر الشيخ المحترم على زكى المراءى باشا** - مشروع هذا القانون يتكمن من استعمال ميكروفون الصوت على اعتبار أنه مستقل ، وهذا معروف للجمهور . وإلا فلنا ذلك تحليلا دقيقا ، فإنه يوجد في كل راديو ميكروفون الصوت ...

**مقرر الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك** - ميكروفون الصوت الذى يوضع لأحكام هذا المشروع يجب أن يكون مستقلا عن الراديو .

**مقرر الشيخ المحترم أبو شادي بك** - أرى الفصل بين هذين الموضوعين . ذلك لأن الراديو ظروفنا خاصة ومواعيد معينة للإذاعة . ونحن نشكو من ميكروفون الصوت الذى يذيع إعلانات خاصة من الساعة الناشئة مساء إلى ثمانية صباحا فيزعج الناس ، ولا نشكو من سماع تلاوة القرآن من طريق الراديو . فالفرض من هذا التشريع هو العمل على راحة الجمهور وعدم إزعاجه . أما الراديو ، فكما قلت لحضراتكم ، له أوقات ومواعيد معينة للإذاعة . لهذا أرى الفصل بين هذين الموضوعين ، وإرجاء النظر في مسألة استعمال الراديو إلى أن يأتى المشروع الخاص به .

**الرئيس** - لنصل المادة الثالثة .

**تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :**

مادة ٣ - على أصحاب المحال والمنازل التى يكون بها ميكبرات لأصوات وقت العمل بهذا القانون الحصول على ترخيص بها وفقا لأحكام أو لوائحها خلال خمسة شهور من ذلك التاريخ .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**مقرر الشيخ المحترم محمود غالب باشا** - أرجو أن يميز في هذا الاقتراح الحال العامة وما إليها وبين البيت ، لأنه لا يليق أن يذهب رجال ليس من وقت لأخر ثنيه أصحابها سوء استعمال الراديو . وفي ذلك حرج ، وأرى أن الحال العامة وما إليها هي التى تستحق هذه العناية ، لأنها عافة التى تسيء استعمال الراديو .

**مقرر الشيخ المحترم على زكى المراءى باشا** - أرى أن صاحب البيت يبيع الناس من حق رجال البوليس أن يزعجه .

**مقرر الشيخ المحترم فربر أبو شادي بك** - أعتقد أن لا اقتراح الذى منحه لشيخ المحترم على ذكرى المراءى باشا فيما يتعلق بالنص على راديو كى الأخذ به في حالة وجود ميكروفون الصوت مع الراديو . أما النص على إدراج قطع في هذا القانون ، فإنه سيخلق مشاكل كثيرة ، ويتعذر تدخل في شؤون الناس .

**مقرر الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم موسى مكرم** - الواقع أن أقاله مساعدة عبد الرحمن عمار بك هو الذى كنت أريد أن أقوله . ذلك أن تنظيم استعمال الراديو ورخصه من عمل مصلحة التليفونات ، ويجب أن يكون لها رأى في هذا الموضوع . والأولى أن تستعج وزارة المواصلات بتقديم مشروعيها في أقرب وقت ، لأنه ليس من السهل أن نتأجل هذا الموضوع بمثل هذه السرعة .

لذلك أرى أنه من الأفضل أن يتأجل هذا الموضوع . التشريع الخاص استعمال الراديو الذى قيل إن وزارة المواصلات ستقدم به .

**مقرر الشيخ المحترم فربر أبو شادي بك** - أرى ألا ينص في مشروع هذا القانون على قيود لاستعمال الراديو . كما أرى أنه حينما يوجد ميكروفون الصوت يجب أن يوضع لهذا القانون . وأما جهاز الراديو وحده ، فإنه يخضع لهذا القانون .

**مقرر الشيخ المحترم على زكى المراءى باشا** - إجابة لما تيسر من بعض حضرات الزملاء ، عدلت اقتراحى ، وجعلت الحظر مقصودا من الحال العمومية والله كاشف .

**الرئيس** - تنص المادة الأولى على ما يأتى :

" لا يجوز تركيب أو استعمال ميكبرات الصوت في المحال العامة أو الخاصة ، فهل يريد حضرة الشيخ المحترم أن يجرى الدكان ملاحا خاصا ؟

**مقرر الشيخ المحترم على زكى المراءى باشا** - لقد قصرت اقتراحى على الحال العامة . والمحال التى تباع للجمهور أو يدخلها الجمهور كلها كالكافى في كذا ما سيء استعمال الراديو .

ولوزير الداخلية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

أمر بأن يعم هذا القانون بتمام الدولة ، وأن يفترق بالجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة .

ويؤجل أخذ الرأي بالنسبة إلى اسم مشروع هذا القانون إلى الأسبوع المقبل .

### ١٨ - تقرير لجنة المالية

عن الاقتراح بمشروع قانون تقدم من حضرة الشيخ المحترم ذكره في ١٩ صفر سنة ١٣٨٨ هـ  
بغرض إلزام الأهل إلى دفع مركب - تأجيل ثلاثة أسابيع

( المقرر حضرة الشيخ المحترم الله كبره إلهامه مذكور ) .

الرئيس - مستغفراؤنا من الاتحاد الإسلامي العربي هذا واليه من القائلين  
فلا يتيسر لنا عقد جلسة هذا .

فهل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر في الاقتراح بمشروع هذا  
القانون لمدة ثلاثة أسابيع ؟

( موافقة ) .

### ١٩ - تقرير لجنة المعارف

عن مشروع قانون الفرد من مجلس النواب بتنظيم المدارس الثانوية وما يتعلق  
بشأنه الدراسة للفرقة والثانوية - تأجيل أسبوعين

( المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد حسن الشاذلي بشار ) .

مقرر الشيخ المحترم فريد أبو شادي بشار - وزع تقرير اللجنة من مشروع  
هذا القانون صباح اليوم ، ولا نستطيع مناقشة قانون ما يلج بمساهمة النما  
في البلاد يمثل هذه السرعة وهذه السهولة . فأرجو تأجيله حتى نتمكن  
دواة وأية .

ولارتباط مشروع هذا القانون بمشروع تنظيم المدارس الابتدائية  
أرجو تأجيله أيضا للبعد الذي سينظر فيه المشروع الأمل .

مقرر صاحب المعالي عمر حمزة ، محمد السبوري بشار ( وزير المعارف )  
حقا لقد وزع تقرير مشروع القانون بتنظيم المدارس الثانوية صباح  
اليوم ، وليس لي اعتراض على تأجيله . أما التقرير من مشروع المدارس  
بتنظيم المدارس الابتدائية ، فقد وزع قبل ذلك ، فلا مجال لتأجيله .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، وتلتمس المادة  
الرابعة .

تليت المادة الرابعة ، وهذا نصها :

مادة ٤ - لا يجوز لأصحاب المحل المدة تركيب مكبرات الصوت  
ولا لعمال ولا لغيرهم تركيب الأجهزة اللازمة في الأماكن الموصوفة في المادة  
الأولى إلا بعد التثبت من حصول صاحب الشأن على الترخيص المنصوص  
عليه في تلك المادة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة ، وتلتمس المادة  
الخامسة .

تليت المادة الخامسة ، وهذا نصها :

مادة ٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وبغرامة  
لا تزيد على خمسة جنيهات ، أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من خالف  
حكم من أحكام هذا القانون . ويجوز فضلا عن ذلك مصادرة الآلات  
والأجهزة التي استعملت في ارتكاب الجريمة وإغلاق المحل الذي قام بتركيبها  
لمدة لا تتجاوز شهرا . وفي حالة العودة ، يحكم على المخالف بأقصى العقوبة ،  
فضلا عن المصادرة وإغلاق المحل الذي قام بتركيب لمدة لا تتجاوز ثلاثة  
أشهر .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة .

هذا ، وقد تقدم حضرة الشيخ المحترم على ذكر الرأي بشار باقتراح  
مادة جديدة تكون المادة السادسة ، وهذا نصها :

مادة ٦ - يعاقب بالعقوبة المقررة بالمادة السابقة كل من أدار  
جهاز الراديو في محل عام أو في مكان وجعل صوته يتصدى المكان الذي  
هو فيه .

فن يوافق من حضراتكم على هذا الاقتراح ، فيفضل بالوقوف .

( وقفت أظلمة ) .

الرئيس - يقرر المجلس رفض الاقتراح ، وتلتمس المادة السادسة .

تليت المادة السادسة ، وهذا نصها :

مادة ٦ - على وزير الداخلية ، ومدا ، تنفيذ هذا القانون كل فيما  
ينصه ، ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .



واكن لا شك في أن المبادئ التي قامت عليها السياسة التعليمية في وزارة المعارف هي أن يربط التعليم الأولي بالتعليم الابتدائي . وهذا لربط يستتبع معالجة مشاكل عدة ، أولاها مشكلة الفئات ، وثانيها الصلة بين المدرسة الأولية والمدرسة الابتدائية ، وثالثها النتيجة النهائية التي تنسب إليها التعليم في هذه المرحلة ، وهل سيصبح تعليميا أوليا أو ابتدائيا أو وسيط الإثنان جنبا إلى جنب ؟

والذي يبدو من مشروع هذا القانون أنه وإن كان يعالج قطعا بعض النواحي التي تشكو منها في التعليم الابتدائي ، إلا أنه لا يزال يعتبر مرحلة التعليم الابتدائي مرحلة دافئة ثابتة مستمرة . بل إنني أخشى أن يكون هذا التشرع عاملا جديدا من عوامل تقيته ، بحيث يبقى الإشكال الذي أقرناه من قديم .

والمشكلة هي مشكلة الصلة بين التعليم الأولي والابتدائي . ولا أظن أن هذه المشكلة قد حلت بمشروع هذا القانون ، بل يتجلى إلى أنها قد تعمقت ، لأننا أصبحنا أمام حالة تقرر كيان التعليم الابتدائي ، ولا نعلم من أمر التعليم الأولي شيئا إلا أنه يكون لتلميذ المدرسة الأولية الحق في التقدم إلى امتحان الشهادة الابتدائية . ولعل من الخير أن يفرد معالي الوزير الآن سيرته النهائية في هذه المرحلة من التعليم العام . وليس من اللازم أن ننفذ اليوم ، بل أن نؤخر مبادئنا . والسلطة التنفيذية أن تضع خطتها كما تشاء .

فك هي القطعة الأولى التي شئت أن أمتنوخ عنها ، والتي اعتقد أنها جوهرية . ولي يصد فك ملاحظات هنا عند مناقشة مواد مشروع القانون .

مفكرة صاحب القلم الشريف محمد أحمد السهروري (رئيس) وزير المعارف العمومية : - حضرات الشيوخ المحترمين ،

لا أرى علا مطلقا لتخوف حضرة الشيخ المحترم من أننا إلهنا التعليم الأولي ، بل على العكس أقول أن وزارة المعارف قد أهتمت أول ما أهتمت بالتعليم الأولي . وسياستها ثابتة مقررة في كل المشروعات التي تقدمت بها إلى المجلس أو أمام المجلس الاستشاري الأعلى .

ونابت أن وزارة المعارف قررت أن تمنح كل الطفلة بالتعليم الأولي من ناحيتين : الأولى من ناحية نشره وتعميمه بحيث تصبح في البلاد مدلول كافية لاستنهاج كل الأطفال الذين هم في سن التعليم الأولي ، والثانية من ناحية ضمان أن التعليم الأولي موحد مع التعليم الابتدائي في الحائط والناسج ، كما يتبين ذلك في مشروع القانون المقدم ، فلا يمكن للطفلة والطفل من الأول من أن يتقدم لامتحان شهادة الدراسة الابتدائية ، فلا يمكن مطلقا أن يقال إن وزارة المعارف قد أهملت شأن التعليم الأولي ،

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أنجيل النظر في مشروع القانون بتنظيم المدارس الثانوية لمدة أسبوعين ؟

( موافقة ) .

## ٢٠ - مشروع القانون

قرائه من مجلس النواب بمجلس المدارس الإعدادية وامتحان شهادة الدراسة الابتدائية - تقرير لجنة المعارف (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواد مادة فائدة - تأجيل أخذ رأى عليه بالعدل بالأمم إلى الأسبوع المقبل

( المقررة حضرة الشيخ المحترم محمد حسن الشاذلي باشا ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

الدكتور إبراهيم جويجي - لي مآل أوجهه إلى مساعدة المقرر .

الرئيس - هل هذا السؤال يتصل بمشروع القانون من حيث المبدأ ؟

مفكرة الشيخ انضمام الدكتور إبراهيم جويجي - مكتبي في عموم الموضوع ، وإنني أريد أن أسأل : إلى أي مدى عالج هذا التشرع العلاقة بين التعليم الأولي والتعليم الابتدائي ؟

المقرر - عالج مشروع هذا القانون هذا الموضوع من ناحية أنه أتاح الفرصة لإدراج التعليم الأولي والابتدائي وتوحيد المرحلة الأولى للتعليم . ذلك أنه أجاز لتلميذ المدرسة الأولية التوفيقية أن يتقدم إلى امتحان الشهادة الابتدائية . وهذه خطوة الانتقال الأولى في سبيل توحيد المرحلة الأولى للتعليم .

مفكرة الشيخ انضمام الدكتور إبراهيم جويجي - حضرات الشيوخ المحترمين :

في الواقع أن الذي يفتني إلى الكلام في هذه القطعة مسألة واحدة لها أهميتها ، وهي أننا بحثنا موضوع التعليم الأولي منذ زمن ، وأحسنا بما فيه من قصص مختلف الأوان ، وإنني لا أرى مجالا الآن للكلام في هذا الموضوع .

بل المكس هو الصحيح، وقد رأينا أن تقدم إليكم سياسة تعليمية كاملة. وقد بحثت الوزارة هذه السياسة طويلا حتى استقرت. وها هي تقدم إلى حضراتكم ومشروعات القوانين التي تحقق هذه السياسة، تتقدم أولا بمشروع القانون الخاص بالتعليم الابتدائي.

وترون حضراتكم في مشروع هذا القانون أن وزارة المعارف لم تقصر إطلاقا في قوة هذا التعليم أو الإبقاء عليه أو جعله التعليم العام في البلاد. وكل ما فعلته الوزارة في مشروع قانون التعليم الابتدائي أنها رأت - وهي في سبيل التقدم إليكم بمشروع قانون التعليم الأولي الذي يميل مدارس التعليم الأولي هي المدارس العامة في البلاد، ويوجد بين الخطط والمذبح في التعليم الأولي والابتدائي - أقول رأت الوزارة وهي بصدد ذلك أن تتلافى بعض العيوب الموجودة الآن في قانون التعليم الابتدائي.

من أين أنت هذه العيوب؟

أنت هذه العيوب منذ أن تهررت مجانية التعليم الابتدائي. في ذلك الوقت وجدت للمشكلة، وهي أنه يوجد في هذه البلاد خمسة آلاف مدرسة أولية مجانية، وإلى جانبها خمسة آلاف مدرسة ابتدائية مجانية. هذه بالمجان وتلك بالمجان، ولكن الخمسة آلاف المدرسة الابتدائية المجانية في مستوى أرق بكثير من خمسة الآلاف المدرسة الأولية. إما أرق من ناحية البيئة، وأرق من ناحية المأوى والمرافق، وأرق من ناحية العلم، وهذا أهم شيء. منذ ذلك وجدت هذه المشكلة الكبرى.

هل أي أساس تأخذ المليون الذين نلهم سواء في التعليم لأول أو الابتدائي؟

كيف تأخذ ٩٠٠,٠٠٠ تفتيق المدارس البيعة و١٠٠,٠٠٠ في المدارس الحسنة؟

كنا في الماضي نجعل المدارس الأولية بالمجان والابتدائية بالمصروفات، وفرق بين الطلبة هل هذا الأساس، أساس الفقر والغنى. أما الآن وقد أصبحت المرحضان بالمجان، فلا نقولوا غنى، إذ إن الجميع يتخون بالمجانة فيها. لذلك رأينا أن نجعل الأساس في اختيارنا للمدرسة الحسنة أن يكون الطفل أحر من ناحية الاستعداد. ومن أجل هذا وجدت الحاجة الشديدة إلى وضع قواعد لاختيار اللاميز الذين يلتحقون بهذه المدرسة. هذا هو أهم تعديل في القانون.

بعد ذلك توجد بعض التعديلات في الخطط التي نريد أن نوحدها مع التدريس الأول الذي سيرش مشروع القانون الخاص به هل حضراتكم في أقرب فرصة. هذه الخطط المتعلقة باتباعها أيضا في مشروع قانون التعليم الأول، فلا داعي إذن إلى التطفل.

وإني، كوزير له أرف، أقول إن مشروع قانون التعليم الأولي في طريقه إليكم، وهو يحقق كل هذا، ويحقق كل ما يريده حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور. وسترون حضراتكم أن مشروع قانون التعليم

الأولي يحقق الغرض من وجوب جعل التعليم الأولي هو التعليم العام والبلاد. وعلى هذا فلا داعي لتأجيل نظر مشروع التعليم الابتدائي. فكانت لحضراتكم إن هذه سياسة مقررة بوزارة المعارف، وقد تأيدت قرارات صدرت من المجلس الاستشاري الأعلى.

**محكمة الشيخ محمد عمر عيسى الصمغوني باشا** - ما ساور حضرة الشيخ المحترم من اعتراضات على مشروع القانون، المنظم للتعليم الابتدائي ما ساور أيضا لجنة المعارف، وناقشت فيه معاً وزير المعارف في جلسة طويلة، واستقرت على بيان مستفيض للإبررات التي اقتضت تنظيم التعليم الابتدائي في الوقت الذي تحول فيه بتوحيد التعليم الأولي والابتدائي في مرحلة واحدة.

والواقع أن هذا المشروع ولید قرار اتخذته المجلس الأعلى للتعليم. فقد بحث المجلس الأعلى للتعليم في إذا كانت هناك حاجة لبقاء التعليم الابتدائي ونحن نأخذ طريقنا إلى توحيد المرحلة الابتدائية والأولية في مرحلة واحدة هي مرحلة التعليم الأولي للتعليم العام. وهذا الازدواج قد استغلت به مصر وعددها تقريبا.

قد اجتمع الرأي في المجلس الأعلى للتعليم على أن التعليم الابتدائي لا يجوز التفریط فيه الآن قبل أن يحل محله تعليم صالح، وإلا حرمنا عددا كبيرا من أبناء الأمة من تعليم صالح، انتظروا لتعليم ليصبح به صالحا. ويستغنى مدة طويلة حتى يصبح هذا النوع من التعليم صالحا. وهذا يقتضي جهدا كبيرا لإعداد المباني والمعلم وما إليه. فكان أن فعلنا ذلك تكون كرجل مائر في الصحراء يلقى ما عنده من الماء، انتظارا للماء يصادفه في وسط المرحلة أو نهايتها.

وقد قرر المجلس أعلى التعليم استبقاء التعليم الابتدائي إلى أن يرتفع التعليم الأولي بالوسائل التي يتخذها وزير المعارف ليحصل الاندماج دون صرر ودون إحداث هوة كبيرة بينها هدم تعليم صالح انتظارا لتعليم ليصبح به صالحا.

هذه المرحلة التي يرس من ورائها - إذا أسفقت الميزانية - أن التعليم الأولي يصبح صالحا، كما يجب أن يحقق الأغراض الأولى من تثقيف صالح لسواد الشعب حتى تسع مراقبه لكل الذين في سن هذا التعليم، أي من سن ستة إلى سن اثني عشرة سنة. وهذا يبلغ حوالي أربعة ملايين، سيضافون بزيادة السكان. وقد قدر لهذا مدة ٢٥ سنة، وفقرت احتمادات ضخمة في النهاية لتواجه المباني والمعلم والصالح والمرب المناسب له وتنفيذ الشاملة في هذه المرحلة، وهي السياسة الحكيمية التي جرت عليها الوزارة في سنين الأخيرة.

والى أن تم هذا التطور، لا يصح أن نجعل التعليم الابتدائي جايذا وأن نجعله لقمة شبة يجل عليها الناس لقرائنا التي به ولا تتحقق في التعليم الأولي الذي لا يزال في هو الاستصلاح.

ومن ناحية أخرى إلى أنقى ١٠ الاختلاف مع معاداة المقرر على أننا مضطرون إلى أن نبقى في العلم الابتدائي مرحلة أخرى ، ولكن الأمر امر سياسة عامة . فإذا ما جازنا قانون التعليم الأولي ، نستطيع أن نقرر أن : قد وضعنا الأحجار الأساسية بين أيدينا اليوم ، أي بين أيدي البرلمان لا أمام المجلس الأعلى وبلجان وزارة المعارف .

فإذا كان معالي وزير المعارف يتوقع أن قانون التعليم الأولي وشيك الانتهاء وقد بدأ تحضيره أيضا أنه وثيق الصلة بهذه الدراسة العامة للتعليم ، فلا أظن أن هناك غضاضة مطلقا ونحز في شروء ديسمبر والنظام الدراسية تعد للعام المقبل أقول أن لا غضاضة مطلانا من تأجيل هذا المشروع ، بل لعل فيه بعض الخير ، إذ يجب مع مشروع قانون العلم الأولي .

وإني واثق أن وزارة المعارف تشتغل بكل جهد ، لا ضير مطلقا أن نضع عناصرها محضا لبعض لتتجهجتمسة ، لا سيما أن التعليم الابتدائي على ما فيه من عيوب ليس هو مبعث الشكوى الأولى ، إنما الشكوى الأولى هي هذا المزيج الذي قامت من أجله بلجان وزارة المعارف وبلجان مجلسكم .

تلك هي الفكرة التي من أجلها وجهت النظر إلى هذه التظنة . وأعتقد أن معالي وزير المعارف والمجلس يوافق على ذلك ، فإجل نظر هذا المشروع إلى أن يقدم إلينا مشروع قانون التعليم الأولي .

**القرار -** أريد أن أرين المجلس أنه لا علاقة للرحلة التي نخططها الآن بالسياسة العامة الخاصة بالمرحلة الأولى ، لأنها لم تته بالان تؤثر فيها . وتعرض عليكم المرحلة الأولى منظمة تطلوا وإكم فيها كسياسة عامة لهذه المرحلة . ولكن لدى تعلم ابتدائي قام بالفعل وطريق إلى المرحلة المتوسطة ، وأريد أن أهدد وأرصفه . أزيل ما فيه من عيوب إلى حين أن يأتي الطريق الواضح للسلطان الواس الذي يدخل فيه مواد شعب .

**عقرة الشيخ الخرم إبراهيم موسى مكرم -** هناك ثلاث مواد تحمل المشكلة .

**القرار -** لدى مرحلة قائمة بالفعل قرر المفكرون أن تبقى إلى حين أن يجد الطريق السليم الذي هو غير نها ، في أترك هذه المرحلة بكل ما فيها من المساوئ حتى يقول به حضرة الشيخ الخرم ، أو أطهر هذا الطريق من عيوبه وسأولم وأضمه للطريق الآخر السوي كي يلتقي به ، ثم يأتي هذا الطريق الآخر ويدرس مستقلا لا علاقة له به ، وهو السياسة الدائمة المستقبل ؟ وهذه المرحلة عامة للتعب . وهي مؤقتة تقطعها الفترة الطويلة تقادما إلى حين أن نستغن عن هذا الطريق ونقتض طريقا آخر .

ولا أرى مطلقا أن أؤخر إصلاح طريق قائم اختفنا عن أن نسلكه ، انتظروا طريق آخر . فهذا لا يبرر له إطلاقا ، لأن هذه مرحلة موقوتة إلى اليوم الذي يصلح فيه الطريق الآخر للبر .

فرحلة ٢٥ عاما بتطوراتها جديرة أن نضع لها تشرح ينظمها . فهذا التشرح تنظيم لحدوث الانتقال ، ورنى كما قال السهوري بأنا أن هذا النوع من التعليم له مزايا . لذلك يقبل عليه الناس إقبالا عظيما . فالمرزا تعلق لن ، للتفكير والفتى ؟

ولقد وضعت سياسة المرحلة الأولى للتعليم مهما كان اسمها أو نوعها ، وجعلناها بالمان . فالتفريق في هذه المرحلة لا يتكون بالفنى أو الفقر . وبناء على ذلك يجب أن يؤثر مجرايا هذا النوع من التعليم طبقة أهل مستوى . لذلك روعي في شروط القبول في القانون ستوى خاص ليس لكل تاج في هذا الامتحان . ولا ضرر من ذلك ، فإن من لم يدرك هذا الدور يستطيع أن يقبل في مدارس خاصة تتعلمها وزارة المعارف يؤدي فيها نفقات التعليم ، وهي سياسة أيضا أقرها مجلس الأمر التعليم ، كما يستطع أيضا أن يقبل في التعليم الأولي التوفيق الذي سيقبى بالتعليم الابتدائي في امتحان الشهادة الابتدائية ، ويمكن له الحق في الحصول على الشهادة المتوسطة أسرة من أتم التعليم الابتدائي . فهذا القانون ينظم دور الانتقال ويوضح لمن يتم التعليم الأولى يفرض أن يتقدم للشهادة الابتدائية . فهو يهيئ مرحلة الاندماج ومرحلة التلاقي بين التعليم .

بدمساح البيان الذي ألقاه معالي وزير المعارف في الجلسة ، اقتضت الجلسة بأنه من لمصلحة أن ينظم التعليم الابتدائي خلال هذه المدة إلى أن يتوحد التعليم في المرحلة الأولى .

**عقرة الشيخ الخرم إبراهيم موسى مكرم -** الواقع أنه وقت أن عرض قانون التعليم الابتدائي باسم السياسة العامة التي يشير إليها معالي وزير المعارف ، كنت أتوقع أن أرى أول ما أرى من الأحجار الأساسية لبناء هذه السياسة قانون التعليم الأولي . حقا أن معالي وزير المعارف يبدأ الليلة بأنه سيتقدم به ، ولكني أضيف إلى هذا خورا أن قانون تعليم الابتدائي المعروض الليلة - كان يرتبط بالتعليم الثانوي ، فهو يرتبط بالتعليم الأولي . ولعل للخير كل الخير أن يعرض الأمران جنبا إلى جنب .

حقا إن هناك حوبا واقعا في التعليم الابتدائي أسلم به ، وهي حاجة إلى علاج . فلجاءنا معالي وزير المعارف الليلة بتبديلات فرعية لبعض مواد التعليم الابتدائي ، لما وقتت وقالت كاتبي . ذلك لأنني أسلم بهذا النص ، وأرى أن باب السياسة العامة لا يزال مفتوحا . أما أن يصح هذا التشريع الذي ينظم العلم الابتدائي ، فعني ذلك أننا دخلنا في باب السياسة العامة . ويوم ندخل في باب الباب ، يجب أن ندخل من الباب الأول . أما أن ندخل من الباب الثاني ولا ندري بالبدخل ما نحن فيه من الباب الأول ، فهذا مالا يجوز مطلقا .

ما قلت إن معالي وزير المعارف أحمل التعليم الأولي ، ولكننا تأتي لتشريع ، والتشريع يرضى أن يجمع هذه التواضع لعرف إذا كان تشريعا قد حقق السياسة التي أردناها أم لا .

مفكرة صاحب المعلق عبد الرحمن بن محمد السهري باشا وزير المعارف (الصومانية) - ليس عندي ما أضيفه إلى ما قاله حضرة المقرر في هذا المشروع إلا كلمة واحدة .

الحقيقة أنه يعنى أنني لم أدرك إلى الآن مدى اعتراض حضرة الشيخ المحترم .

لقد قدمت الوردية مشروع قانون تقول فيه إن هناك جيوبا تفصيلية في التعليم الابتدائي تريد إصلاحها . ومهما تكن سياسة الوزارة التي ترونها لحضراتكم فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي جازمة ودمية لا بد أن يندفع في التعليم الأول ، فلا شك مطلقا أن هذه الخطوة لن تكن - ونحن سلفدا بها من الآن - إلا بعد مدة قدرت بنحو عشرين سنة ، لأننا نحتاج إلى خمسة آلاف مدرسة أخرى إلى جانب الخمسة الآلاف مدرسة الموجودة لدينا .

إننا نريد أن نفي كل سنة عشرين مدرسة ، وهذا العمل لا يمكن أن نتهى منه في أقل من المئة التي حددت بنحو عشرين سنة .

لدينا الآن تعليم قائم ومقدر له أن يبقى نحو عشرين سنة ، بل مقدر له أن يبقى كل الدوام ، لأن الذي يحصل في المدارس الأولية مستقيم مثل المدارس الابتدائية ، وليست المدارس الابتدائية هي التي تصبح مثل المدارس الأولية . فالخمس الآلاف مدرسة ليس عمرها في الواقع نحو عشرين سنة ، بل عمرها أبدى .

وإذا كانت هناك بعض إصلاحات تفصيلية في هذه المدارس ، فسندعم الوزارة بمشروع قانون لمعالجة هذه الإصلاحات . وإذا كان هذا لإصلاح التفصيل الذي لا يتوخى السياسة العامة تعرض وقطعة ما لهذه السياسة ، فذلك في نقطة واحدة هي بالضبط النقطة التي يريد بها حضرة الشيخ المحترم ، وهي النقطة الأساسية في هذا المشروع ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، التي يقول القانون فيها : يجوز للعدل المنخرج من المدارس الأولية أن يدخل امتحان شهادة الدراسة الابتدائية . وهذا بالضبط ما يريد حضرة الشيخ المحترم ، والذي يصدق فيه بوجه لا بد أن تعني الوزارة به قبل كل شيء ، وهو التسوية ما بين المدرسة الأولية والمدرسة الابتدائية وتكوين الطفل الذي يدخل المدرسة الأولية من أن يصل إلى ما يصل إليه زميله في المدرسة الابتدائية .

هذه النقطة هي بذاتها التي يحرص عليها حضرة الشيخ المحترم ، وهي النقطة التي تقدمت بها الوزارة . واعتقد أنه كان من الأولى أن يربط الشيخ المحترم بهذا الإصلاح ، أو يقول إنه بدرجة طيبة من وزارة المعارف ، إذ إنها تعمل من الآن على إصدار قانون تفصيلي لإصلاح بعض العيوب ، رأيناها تمس نصيب التعليم الأولي .

لقد كان من الممكن - كما لاحظت فلا فحلا المعارف مجلس الشيوخ - أن نوضح المسألة الأساسية التي مطر الطفل في المدارس الأولية من التقدم إلى امتحان شهادة الدراسة الابتدائية في قانون التعليم الأولي ، لأن هذا هو

علما . وهذه هي السياسة المقرة لوزارة المعارف التي يحرص عليها كل الحرس ، والتي تتكلم بها في كل وقت وفي كل مناسبة . ولم يفتأ وهي تقدم لحضراتكم بمشروع هذا القانون الخاص بالتعليم الابتدائي - على أنه قانون مؤقت يصلح جيوبا تفصيلية - أن تتعرض لمسألة المسألة الرئيسية وتقول لحضراتكم إن امتحان شهادة الدراسة الابتدائية سيكون متاحا لجميع الأطفال ، سواء أ كان الطفل متقدما من مدرسة ابتدائية أم من مدرسة أولية .

ولأن لا أرى في هذا القانون إلا كل ما يطمئن حضرة الشيخ المحترم . أما العيوب التفصيلية ، فمن في سبيل إصلاحها ، وأما فيما يتعلق بالمبدأ الأساسي الذي يطالب به حصره الآن ، فقد قرره الوزارة ، وقد تم بمشروع قانون وشأنه ، ولم يفتأ في هذا المشروع أن يضع الحكم الذي يقضى بذلك .

لست أدري ما الذي يدعون إلى تأخير إصلاح تشريع به جريا إلى أن تقدم الوزارة بمشروع القانون الذي يحقق جميع الإصلاحات . إنني لا أستطيع أن أنصوّر أن المجلس يدرس نظر مشروع قانون يعالج هذه العيوب التفصيلية ، وإلى جانب ذلك يتضمن الجدوى التي قال بها حضرة الشيخ المحترم ، وحتى الآن لم أدرك حلة اعتراضه .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم موسى مكرم - هل نحن الآن نؤمن سياسة التعليم الابتدائي ، أو نصلح ما به من عيوب ؟

مفكرة صاحب المعلق عبد الرحمن بن محمد السهري باشا وزير المعارف (الصومانية) - نحن الآن بهذا المشروع انخاص بالتعليم الابتدائي فصلح بعض العيوب التي فيه ، ولم يفتأ أن ننوه بالمبادئ الأساسية التي تريد أن تقيم عليها كل إصلاح للتعليم . ونحن الآن في صدد إصلاحات تفصيلية ...

مفكرة الشيخ المحترم أبو ساد عبد الطيف اسماعيل زعزوع - لا زوم لهذه الإصلاحات الآن .

مفكرة صاحب المعلق عبد الرحمن بن محمد السهري باشا وزير المعارف (الصومانية) - لا نستطيع أن نقول إنه لا زوم لما ، بل كان يمكن أن نضعها في قانون آخر ، ولذلك حرصنا على أن نلن عن سياستها ، كي نعمل بها ابتداء من العام القادم لئلا لطفال الذين هم على استعداد للدخول في امتحان الشهادة الابتدائية . وعلى ذلك وضعنا هذا النص في ذلك المشروع ، فما هو الأمر الذي يثقل حضرة الشيخ المحترم ؟

مفكرة الشيخ المحترم فرير أبو ساد بك - ليس هناك إلتفاق ، ونحن لم نعلم أن في أعيان زميلنا الله كوند كور إلتفاقا لموقدا ، فهو يقول إن هناك ثلاث مراحل : مرحلة التعليم الأولي ، ومرحلة التعليم الابتدائية ومرحلة التعليم الثانوي .

الدولة وجلس الوزراء، ثم يدل إلى البرلمان. وسيد إلى مجلس الشيوخ قبل مجلس النواب.

وأما بعد أن قررنا مجانية التعليم الابتدائي بقانون ثابت، لا نستطيع الرجوع فيه. قد قررنا مبدأ توحيد التعليم، وأبقي بذلك التعليم الأول والتعليم الابتدائي. وبذا أصبح من الجائز أن يدخل التلميذ الأول أينما كان شهادة العزلة الابتدائية، وبذلك يتسكن من الحصول على شهادة زبيلة الابتدائي.

**عقرة الشيخ المحترم المؤسس عبد اللطيف اسماعيل خريزج** - وكيف يستطيع التلميذ بهذا الوضع أن يسير التعليم الثانوي؟

**عقرة صاحب المحلى عبد الرزاق محمد السوروك باشا (وزير المعارف العمومية)** - هذه كلمتي، وأنى لأرى بعد ذلك سبيلًا لتأجيل نظر مشروع هذا القانون.

**الرئيس** - هل لدى حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مذكور اقتراحا يريد أن يقدم به؟

**عقرة الشيخ المحترم المؤسس إبراهيم سومي مذكور** - إنني لأقترح تأجيل نظر هذا المشروع إلى أن يرض مشروع التعليم الأول.

**الرئيس** - الموافق من حضراتكم على اقتراح حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مذكور بتأجيل نظر مشروع هذا القانون بتفضل بالوقوف.

(وقف حضرة المقترح وحضرة الشيخ المحترم على ذلك الرأي باشا).

**الرئيس** - إذن يقرر المجلس رفض الاقتراح المذكور.

والآن هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ؟ (موافقة).

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ، ولننتقل إلى ثلاثة مواد مادة فائدة، ولنل المادة الأولى.

تلت المادة الأولى، وهذا نصها:

### الباب الأول

#### المدارس الابتدائية

مادة ١ - مدة الدراسة بالمدارس الابتدائية أربع سنوات.

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة؟

(موافقة).

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى، ولعل المجلس الثانية.

**عقرة صاحب المحلى عبد الرزاق محمد السوروك باشا (وزير المعارف العمومية)** - ليست هناك ثلاث مراحل، بل لدينا مرحلتان: الأولى مسبقها في قانون التعليم الأول، والمرحلة الثانية هي التعليم الثانوي، وقد قدم مشروع القانون الخاص بها، وسيطرح عليكم بعد أسبوعين. لم يبق بعد ذلك إلا مرحلة التعليم الابتدائي، وهي مرحلة "تثاقف".

**عقرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد بوسوي مذكور** - التعليم الابتدائي هو الوقت، وهو شق مرحلة واحدة تنقسم قسمين: أولي وابتدائي. وأما لا أريد أن أدخل في التفاصيل وأنكلم في مواد الحساب والهندسة... ولو أن الوزارة قدمت لنا مثلاً بإصلاح المساحة العشرين أو الخامسة والعشرين أو أية مادة أخرى من قانون التعليم الابتدائي - لأن الوزارة بصدد استكمال عناصر السياسة العامة للتعليم في المرحلة الأولى - لما أبدت أية ملاحظة - لأنى أعرف ما تشكو منه ثم أقول بعد ذلك إن سياستها العامة في هذه المرحلة هي كيت وكيت.

**عقرة صاحب المحلى عبد الرزاق محمد السوروك باشا (وزير المعارف العمومية)** - لقد تمت حضرة الشيخ المحترم الأستاذ الدكتور إبراهيم مذكور في كل كلمة قالها، ولأرى أن أعرف منه على وجه التحديد ما الذى خبئته في التعليم الابتدائي حتى يؤخذ على؟ أريد من حضرة أن يحدد ذلك، حتى تكون مناقشتنا على أساس وقائع.

أقول إن ما علمته في التعليم الابتدائي هو أنى أولاً جعلت مجانية هذا التعليم، تلك المجانية التي يعمل بها حتى اليوم. وأظن حضراتكم لا يجهلون أنه ليس لها أى سند قانوني، إذ يستطيع أى وزير للمعارف أن يقرر المستقبل أن يعمل فيها. فنعلمنا نسجل هذه المجانية بقانون، تكون قد استقبلنا شيئاً كسبه البلاد. ولا شك أن هذا إصلاح طيب نسجله.

ثانياً: عندما قررنا مجانية التعليم الابتدائي في القانون بعد أن كانت مقررة بالفعل، أصبحت أمام طريقة اختيار الأطفال الذين يدخلون هذه المدارس، فلفنا يجب أن نقرر في اختيارهم كيت وكيت. فيؤخذ الولد باستعداد له بغيره أو غناه. فلا بد أن يكون حاصله على درجات معينة، وأن يكون من سن معينة، حتى يمكن انتقاء الأفضل.

ثالثاً: أن فترة التعليم الابتدائي كان ينقصها التربية الوطنية، وهي مرحلة يجوز أن يقف عندها الطفل، فلا يتقدم إلى مرحلة أخرى. ولا بد من خوف هذه المرحلة أن يأخذ قبضاً من التربية الوطنية، وسنقوم بتل هذا في مرحلة التعليم الأول.

هذا إلى أننا قد أصلحنا بعض أبواب الامتحانات التفصيلية. أصلحنا امتحان الانتقال من السنة الثالثة إلى الرابعة. كما أصلحنا امتحان الدور الثاني، وبلغناه مقبولا. فبعد أن كان قاصراً على مادة، أصبح في مادتين. وهذه العيوب وأما لما فيها فلا في القانون الذى اتفقنا منه، ولدى قطع من أن يصل اليك قبل مرور شهر، إذ لم يبق لي أن ينظره مجلس

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - لا يقبل بالسنّة الأولى من المدارس الابتدائية من قصت سنة في أول السنّة المدرسية من سبع سنوات أو زاعت على تسع . فإذا وجدت أماكن به قول من تقع أعدادهم بين هذين الحدين يقبل من لم تزد سه على عشر سنوات .

ولا يبقى بذلك المدارس من زدت سنة في أول السنّة المدرسية على عشر سنوات في السنّة الأولى أو إحدى عشرة سنة في السنّة الثانية أو اثني عشرة سنة في السنّة الثالثة أو أوج عشرة سنة في السنّة الرابعة .

عضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم موسى مكرور - لي استيضاح خاص بالفقرة الثانية من المادة الثانية هل معنى هذه الفقرة أن الأمر قاطع لا يقبل استثناء .

عضرة صاحب المحامى عبد العزيز بن أحمد الشمرى باشا (وزير المعارف العمومية) - نعم .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، ولتلى المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - لا يقبل بتليد بالمدارس الابتدائية إلا إذا وجد لانفا من الناحية الصحية وفقاً للنظم الذى يقرره وزير المعارف العمومية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

عضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الله باشا - ما الذى يقصد بالناحية الصحية؟ هل إذا كان أحد الأطفال قد أصابته جدي أو خراصة يحرم من التعليم ؟

عضرة صاحب المحامى عبد العزيز بن أحمد الشمرى باشا (وزير المعارف العمومية) - إن المقصود بالناحية الصحية هو الأمراض المعدية .

عضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الله باشا - يعنى أن الحرمان لا يترتب إلا على الأمراض المعدية التى تجعل الطفل غير قادر على التعلم ؟

عضرة الشيخ المحترم علي زكي الصراي باشا - إن المقصود بذلك هو الأمراض المعدية والأمراض التى تجعل الطفل غير قادر على التحصيل . ليس هذا هو المقصود يا معالي الوزراء ؟

عضرة صاحب المحامى عبد العزيز بن أحمد الشمرى باشا (وزير المعارف العمومية) - نعم ، وليس لي لسان أن الحرمان لا يترتب إلا على الأمراض المعدية والأمراض التى تجعله غير قادر على التحصيل .

الرئيس - صرح معالي وزير المعارف بأنه موافق على ذلك . والآن هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، ولتلى المادة الرابعة .

تليت المادة الرابعة ، وهذا نصها :

مادة ٤ - يشترط فيمن يقبل بالسنّة الأولى من المدارس الابتدائية أن يكون قد أتم الدراسة بنجاح . رياض الأطفال أو أدى امتحاناً للقبول في الإبلاء الربى والمعالجة العربية والحساب وفقاً للنتيجة الذى يقرره وزير المعارف العمومية .

ولا يقبل من أدى هذا الامتحان إلا من يحصل على ٥٠٪ على الأقل من النهاية الكبرى لكل مادة وعلى ٦٠٪ من مجموع النهايات الكبرى لواء ، فإذا وجدت أماكن بعد قبول هؤلاء جميعاً يقل من حصل على ٥٠٪ على الأقل من النهاية الكبرى لكل مادة دون أن يكون حاصلاً على ٦٠٪ من مجموع النهايات الكبرى لواء .

وتكون الأولوية في القبول لمن أتموا الدراسة برياض الأطفال ثم لمن كان أسبق في مجموع الدرجات في امتحان القبول .

ويشترط فيمن يقبل مباشرة بالسنين الأخرى أن يضع : مقدار السنّة السابقة لسنة التى يريد الالتحاق بها . ويقبل الناجون في الأماكن الخالية بحسب ترتيب نجاحهم في هذا الامتحان .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة ، ولتلى المادة الخامسة .

تليق المادة الخامسة ، وهذا نصها :

مادة ٥ - - التعليم في المدارس الابتدائية بالعماني لجميع التلاميذ ، لا يكلف التلميذ دفع نفقات إضافية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

مفكرة الشيخ القرم المكرم الدكتور إبراهيم جوي مكرور - هناك خطأ طبلي في كلمة " بالعماني " لأن صحتها بالعماني ، فأرجو ملاحظة ذلك الرئيس - هذا خطأ طبلي سيراى تصحيحه .

مفكرة الشيخ القرم المكرم على زكي الصراي باشا - ما هو القرض من النفقات لإضافية ؟

مفكرة صاحب المحامى عبد الرزاق محمد السهروري باشا (وزير المعارف الصومية) - لقد كان من المفروض عندما تقررت مجانية التعليم أن يدفع المصروفات كل قادر عليها ، خصوصاً والتلميذ يأكل وتصرف له كتب وأدوات ، فوردت لنا شكوى كثيرة . وهل هذا فقد تقررت مجانية التعليم ، لكن نقفل باب المصروفات الإضافية .

مفكرة الشيخ القرم المكرم على زكي الصراي باشا - إن النص كما هو لا يلزم التلميذ بدفع نفقات إضافية من التعليم . فهل المقصود بالنفقات الإضافية النفقات التي تطلب من الغدا ومن الكتب اللازمة للتعليم أو ما شابه ذلك ؟

مفكرة صاحب المحامى عبد الرزاق محمد السهروري باشا (وزير المعارف الصومية) - هذا هو المقصود ، وأما أوافق على هذا التفسير .

مفكرة الشيخ القرم المكرم على زكي الصراي باشا - إذن يثبت في المخططة أن محلى وزير المعارف مدمر ذلك .

مفكرة صاحب المحامى عبد الرزاق محمد السهروري باشا (وزير المعارف الصومية) - أقدر أمام حضراتكم أن التلميذ قد أصبح بمقتضى هذه المادة التي نحن بصدد مناقشتها لا يدفع شيئاً لخزانة الحكومة .

مفكرة الشيخ القرم المكرم محمد علي باشا - حتى ولا التأمين الصحى واشترك الألعاب الرياضية ؟

مفكرة صاحب المحامى عبد الرزاق محمد السهروري باشا (وزير المعارف الصومية) - نعم . لقد أصبح الطفل لا يدفع ملياً لخزانة الحكومة . والاحتياج الوحيد الباقي هو أنه يدفع عشرة قروش في الشهر من أجل النشاط المدرسى أو الجماعى التي يشترك فيها ، وهذه المشرة قروش يدها الطفل متعلوماً لا ملزماً .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على المادة الخامسة بعد تصحيح كلمة " بالعماني " بكلمة " بالعماني " ، ليصبح نص المادة الخامسة كما يأتى :

" مادة ٥ - - التعليم في المدارس الابتدائية بالعماني لجميع التلاميذ ولا يكلف التلميذ دفع نفقات إضافية " .

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة ، ولتلى المادة السادسة .

تليق المادة السادسة ، وهذا نصها :

مادة ٦ - - المواد التي تدرس بالمدارس الابتدائية هي الآتية :

القرآن الكريم والدين .

اللغة العربية ، وتشمل الخط العربى .

الأنشيد والموسيقى .

اللغة الأجنبية ، وتشمل الخط الأفرنجى .

الحساب .

المنظمة العملية .

التاريخ .

التربية الوطنية .

الجغرافيا .

مشاهد الطبيعة ومبادئ العلوم .

الصحة .

الرسم .

الأشغال العملية ، وتشمل الأشغال اليدوية وطلاء البنايين بالنسبة إلى البنين ، والأشغال الفنية وأشغال الإبرة والتدبير المتعل بالنسبة إلى البنات .

التربية البدنية :

وتعين بقرار من وزير المعارف الصومية النفقات الأجنبية التي يرى تدريسها بهذه المدارس كما يبين بقرار منه كيفية توزيع المواد على سنو الدراسة وعدد الدروس المخصصة لكل منها والمبالغ الدراسية .

وتقوم المدارس بإضافة إلى ما تقدم بما يلائم ميولها وتلاميذها من وجوه النشاط المدرسى الأخرى .

فقرة الشيخ القرم على ذكر العرابي باشا - ما المراد بكلمة "الدين" الواردة في المادة السادسة ؟

فقرة صاحب الملقى عبد العزيز أحمد السوروي باشا (وزير المعارف العمومية) - المراد بكلمة "الدين" هنا دين الدولة الرسمي ، وهو الإسلام .

فقرة الشيخ القرم على ذكر العرابي باشا - أترح النص على ذلك .

فقرة صاحب الملقى عبد العزيز أحمد السوروي باشا وزير المعارف العمومية) - أظن أنه متى قيل القرآن الكريم والدين ، فقد تبين أن يكون المراد بالدين هو الدين الإسلامي .

وهذه قرينة قاطعة .

فقرة الشيخ القرم على ذكر العرابي باشا - يكفى هذا التفسير من معالي الوزير .

فقرة الشيخ القرم السيد أحمد أمال - لقد أدع الخط في اللغة سواء أكان الخط العربي أم الخط الأفريقي ، ونحن نشاهد الآن في المتعلمين والمتخربين رداءة في الخط لدرجة لا يحسن السكوت عليها .

فهل متخصصون حصصا لخط العربي ومثلها لخط الإفريقي ، أم إنكم ستكتفون بمجرد تصحيح الكراسات ؟

فقرة صاحب الملقى عبد العزيز أحمد السوروي باشا (وزير المعارف العمومية) - ما دمتما قد خصصنا لخط العربي بالذكر ، فيكون له حيز قائم بلماته .

فقرة الشيخ القرم السيد أحمد أمال - هذا نظام اتبع بعد إنشاء الخط . وأخوف ما أخافه أن تسهر الحال على هذا السؤال ، وأن يفرخ الطلبة وخطوطهم رديئة لا تحترأ .

فقرة صاحب الملقى عبد العزيز أحمد السوروي باشا (وزير المعارف العمومية) - هل يريد حضرة الشيخ القرم أن يعمل الخط مادة قاعة بلدياتها ؟

فقرة الشيخ القرم السيد أحمد أمال - نعم ، يجب أن يكون الخط مادة قاعة بلدياتها .

فقرة صاحب الملقى عبد العزيز أحمد السوروي باشا (وزير المعارف العمومية) - إن هذا يقتضي أن يكون الامتحان في اللغة العربية والخط العربي كل على انفراد .

فقرة الشيخ القرم أحمد علي باشا - أرى أن يمتد الخط في الثلاث السنوات الأولى مادة منفصلة . أما في امتحان الشهادة الابتدائية ، فيدع في مادتي اللغة العربية واللغة الأجنبية .

فقرة صاحب الملقى عبد العزيز أحمد السوروي باشا (وزير المعارف العمومية) - إنني سأراعي تفسير علي باشا ، فلا يكون الخط العربي مادة في السنة الزامة ، ويكون مادة مستقلة في السنين الثلاث الأولى . فإن كان هذا التفسير رقيقاً ويتكفون بتسجيله في المضبطة فيها ، وإن شئت جعل الخط مادة مستقلة ، فلا بد من مراعاة ذلك في صياغة المادة ، فقول اللغة العربية ثم تبدأ من أول السطر وقول الخط العربي وقول اللغة الأجنبية ثم تبدأ من أول السطر وقول الخط الأفريقي .

القرار - إن هذا سيستجيب تخصيص درجات مستقلة .

فقرة صاحب الملقى عبد العزيز أحمد السوروي باشا (وزير المعارف العمومية) ما عالج هذه الفقرة بأن أقطع عشر درجات لخط ، وأجعل مجموعة اللغة والخط مما من تحسين درجة .

القرار - معنى ذلك أن يقطع من التشرين درجة المخصصة للغة العربية عشر درجات لخط ، على أن يبقى مادة مستقلة في الثلاث السنوات الأولى .

فقرة الشيخ القرم السيد أحمد أمال - إن الشيخ الآن هو أن يفسل لغة لتجارة وخطوط الأفريقي أو اللغة العربية والخط العربي ، على أن يؤخذ من الدرجات المخصصة للغة درجات تخصص لخط ، ولكن الطالب لا يتحسن فيه كما كان في الماضي ، حيث تأمّن من الخط البيع والرقعة والخط .

فقرة صاحب الملقى عبد العزيز أحمد السوروي باشا (وزير المعارف العمومية) - لقد بطل كل هذا .

فقرة الشيخ القرم على ذكر العرابي باشا - أرى أن ينص على نسبة معينة من المجموعة لكل من اللغة الأجنبية والخط الأفريقي ، وكذلك بالنسبة للغة العربية والخط العربي .

فقرة صاحب الملقى عبد العزيز أحمد السوروي باشا (وزير المعارف العمومية) - هذه محائل تعليمية ، وسأراهي كل ذلك في القرار النهائي .



يدعون إلى أن تعطى الفرصة للتعليم ، كي يستوفوا ما يمكن استيعابه من الفوائد .

وأما في الواقع ضد إلغاء الثلاث من السنين الأولى والثانية من المدارس الابتدائية ، لأنها تخلق حصول التلاميذ ، سواء أكان ذلك في المرحلة الابتدائية أم ثانوية . ولذلك أترح أن يبدأ بتعليم اللغة الأجنبية من السنة الأولى .

مقرر صاحب المقام عبد العزيز محمد السوروي باشا (وزير المعارف العمومية) - لقد عنت الوزارة هيئة كبيرة بدراسة هذه المسألة ولم تقتصر معاً ، فذلك بل وعدت بعد أن استشهدت بالتجارب واستشهدت بأراء رجال التربية والتعلم أن السن التي يمكن فيها أن يتعلم الطفل لغة أجنبية لا يمكن مطلقاً أن تقل عن العاشرة . وعيناً تحاول أن تعلم تعليماً مجدياً لغة أجنبية لطفل تقل سنه عن العاشرة .

إن تعلم اللغة الأجنبية في السنين الثلاثة والرابعة يساوي ما يتعلمه الطفل في أربع سنوات . هذا هو الاعتبار الجوهرى الذى وقفنا عنده عندما قررنا إلغاء اللغة الأجنبية من السنين الأولى والثانية . وأضيف إليه اعتباراً آخر خاصاً بنا ، وهو أن اللغة العربية لغة أجنبية يطعها على الطفل كاللغة الإنجليزية أو الفرنسية . فالطفل الإنجليزي أو الفرنسى حين يتعلم لغته إنما يتعلمها على أساس اللغة التى سمعها فى المنزل ، وما يسمعه فى المنزل هو ما يتعلمه فى المدرسة . ولكن الطفل عندما يتعلم اللغة العربية فى المدرسة ، فإنه فى الواقع يتعلم لغة أجنبية ، لأن الفرق بين لغة العربية التى سمعها وبين اللغة العامية كالفرق بين اللغة العربية وبين أية لغة أجنبية أخرى . ولا أريد أن نترك الطفل فى سن الخامسة يتعلم لغة أجنبية ، إذ إن كل العلماء قولوا بأن هذا غير مجيد .

أضيف إلى هذا أننا أردنا بالبدء فى تعليم اللغة العربية فى السنين الأولى والثانية هو أن يتمكن «قل من لغته» قومية ، فإذا ما تمكن منها أمكنه أن يؤسس نفسه فيها ، وبعد ذلك يتعلم لغة أجنبية فى السنين اللاحقات بالقدر الذى كان يتعلمه فى السنوات الأربع .

وأضيف إلى ما تقدمت هناك الاعتبار التالى ذلك أن سياستنا فى إدماج التعليم الأولى فى التعليم الابتدائى . فإذا لم نخل من تعليم اللغات الأجنبية فى المدارس ، فلن تحقق هذه السياسة . وهذه الاعتبارات القوية والتعليمية تبرزان معاً ، وليس بينهما تضاد .

مقرر الشيوخ محمد السوروي باشا - إن الاعتناء بالقرصنة فى تعليم اللغات الأجنبية .

المقرر - هذه تعليمات ، والوزير هو الذى يحدد النسبة ، فيخصص الخط درجات بما هو مخصص لكل لغة .

مقرر صاحب المقام عبد العزيز محمد السوروي باشا (وزير المعارف العمومية) - تنص المادة الرابعة والعشرون : «على وزير المعارف تنفيذ هذا القانون ، وله أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه» . ومتماثل كل هذه المسائل فى القرارات التى يصدرها الوزير .

مقرر الشيوخ محمد السوروي باشا (وزير المعارف العمومية) - ما المراد من التعبير باللغة الأجنبية ؟

مقرر صاحب المقام عبد العزيز محمد السوروي باشا (وزير المعارف العمومية) - المقصود من ذلك اللغة الإنجليزية أو الفرنسية .

مقرر الشيوخ محمد السوروي باشا - وفى أية سنة سيبدأ بتعليم اللغة الأجنبية ؟

مقرر صاحب المقام عبد العزيز محمد السوروي باشا (وزير المعارف العمومية) - سيبدأ فى تعليمها ابتداء من السنة الثالثة ، لأنها القيت من السنين الأولى والثانية .

مقرر الشيوخ محمد السوروي باشا (وزير المعارف العمومية) - إن كان يراد تلقين التلاميذ تلك اللغة .

المقرر - فى السنة الأولى يجب أن يتعلم التلميذ لغته أولاً .

مقرر الشيوخ محمد السوروي باشا - ملاحظة على اللغات . "لغة إن المركز الجغرافى لمصر يدعو إلى تعلم اللغات الكثيرة ، ولكن منها المتشاهد الآن هو أن الأشخاص البارزين فى الحياة العامة هم أولئك الذين أجادوا اللغات الأجنبية .

المقرر - وهل أجادوها فى مرحلة الابتدائية ؟

مقرر الشيوخ محمد السوروي باشا - اللغات هى التى تمكن سادة المقربين من قراءة المراجع وبجهد أدنى التفرغ .

لقد كانت اللغات تعلم فى المدارس الابتدائية فى الأزمان السوفياتية والمدارس الثانوية فى الخمسينيات ، ومع ذلك لم تكن حائزات الجوائز فى التعليم المتفرد بها رجالاً يصح أن نسميهم متكلمين فى اللغات ، فالمراد

**مفكرة صاحب المالى عبدالرزاق محمد السهري باشا (وزير المعارف العمومية) -** يتعلمها الطفل في السن المناسبة لاقبها .

**مفكرة الشيخ المحترم الدكتور محمد علي باشا -** إن معالي وزير المعارف يفر أن درجال البنوك وأرباب الأعمال شكوا كثيراً من ضعف المرطفين المتخرجين في المدارس المصرية في اللغات ، وهذا يقتضي أن يزيد في تغذية الطلبة باللغات الأجنبية .

**مفكرة صاحب المالى عبدالرزاق محمد السهري باشا (وزير المعارف العمومية) -** أطلعن حضراتكم ، فأقر بأن وزارة المعارف معنية جداً باللغات الأجنبية ، وبهتة جداً بأن يتعلمها التلاميذ ، وهي تأخذ حظها من العناية والاهتمام في المدارس المصرية . وأرجو أن يترك لوزارة المعارف اتباع "طريقة الفتيحة التي يبالغ بها أمر تعليم اللغات الأجنبية . للرئيس - يحسن أن تترك الطرق الفتيحة لرجال التعليم .

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد محمد أباط -** لقد كنا في المدارس الابتدائية نعلم بالفرنسية باللغة الإنجليزية ، وكنا نقصد في سن مبكرة . "ولا أنسى أننا كنا نحفظ كتاب "Toujours" في الإنجليزية من ظهر قلب .

**مفكرة صاحب المالى الرزاق محمد السهري باشا (وزير المعارف العمومية) -** لهذا كان المتخرجون لا يتقنون لغة بلهم .

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد محمد أباط -** إننا نهاهى بتعليمنا ومع احتراى لرجال التعليم الفتيين . أقرر أن التحصيل في ذلك الوقت كان تعليمياً عترياً ومتعاً . إنه لمن دواى الأسف أن كل المتخرجين الذين نلجأ إليهم في ترجمة أسرار الدولة من غير المصريين .

**مفكرة صاحب المالى عبد الرزاق محمد السهري باشا (وزير المعارف العمومية) -** أطمئن حضرة الشيخ المحترم بأن في وزارة المعارف والوزارات والمصالح الأخرى طائفة كبيرة من المصريين الصميمين يتقنون اللغات الأجنبية كأحسن ما يكون الاتقان .

**مفكرة الشيخ المحترم على زكي المصري باشا -** لقد تعلم هؤلاء اللغات الأجنبية في المدارس الأجنبية .

**مفكرة صاحب المالى عبدالرزاق محمد السهري باشا (وزير المعارف العمومية) -** أطلبوا منى حضراتكم إصلاح طريقة التعليم أو أن أبقى الاستعداد في التلاميذ قوى الاستعداد الخاص في اللغات الأجنبية . وهذا ما نل في مرحلة التعليم الذئوى . وسترون حضراتكم أن التابيد الذى يتقن لنا أجنبية كالإنجليزية مثلا ، تستمد الوزارة إلى التوسع مع في دراسة تلك اللغة . وهذه هي الطريقة الفتيحة التي يمكن أن نصلحها بحوب تعليم اللغات ولم يقل أحد إلا الإصلاح يكون بتعليم اللغات في سن مبكرة .

**مفكرة الشيخ المحترم إبراهيم موسى مكرور -** تنص الفقرة الثالثة من المادة السادسة على ما يأتي :

"وتعين بقرار من وزير المعارف العمومية اللغات الأجنبية التي يرى تدريسها بهذه المدارس ، كما يبين بقرار منه كيفية توزيع المواد على سنى الدراسة وعدد الدروس المخصصة لكل منها والمناهج الدراسية" .

والمفهوم من النص أن أمر تحديد السنة التي يبدأ فيها تعليم اللغة الأجنبية متروك لوزير المعارف . ولكن مع تسجيل لما أدلى به معالي وزير المعارف أقرر أن هذه المسألة كانت محل زهد وذبذبة في التنفيذ زماناً . فمرة تلقى اللغة الأجنبية من السنة الأولى ، ومرة تلقى من السنة الثانية .

**مفكرة صاحب المالى عبدالرزاق محمد السهري باشا (وزير المعارف العمومية) -** ليس هناك ذبذبة ولا تردد . فوزير المعارف السابق التلى لغة الأجنبية من السنة الأولى ، وقد ألتينا من السنة الثانية . ولم يأت وزر فيتنا أعادها إلى الستين المذكورين .

**مفكرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم موسى مكرور -** لم يرجع معالى الوزير تدريس اللغة الأجنبية . فقد شادت الصدقة أن يأتى معالى السهري باشا بعد معالى الشياى باشا . وليس مع فى معالى الوزير أن يقول إن هذه المسألة تتعلل بالفكرة التي بدأت بها حتى اللبلة . ولا شك أن معالى وزير المعارف يتفق معى تمام الاتفاق أننا إن عدنا مرة أخرى إلى تقليب وجوه الرأى فيما يتعلق باللغة الأجنبية في مرحلة التعليم الابتدائى ، فمنى ذلك تضبيع الفرصة الكبيرة والمستمرة والعائمة في سبيل ما سميته "سياسة التعليم في المرحلة الأولى" .

ولا أظن أنى في حاجة إلى أن أذكر أن هذه المسألة أورد بها يومامان تكون ذات صيغة سياسية ، وأن هناك هيئة سياسية معينة يعتنأ أن لغة أجنبية معينة باللغات تدرس في فرقة بلل أخرى . فهلا يكون من التبرامام كل ما ذكرت ، وبعد أن انصقنا عقب دراسة فتيحة قومية وطويلة كاملة أن نقول من الآن إن اللغة الأجنبية سيدأ بتعليمها في السنة الثالثة .

تليت المادة السابعة ، وهذا نصها :

مادة ٧ - لجنة التليم فيما عدا اللغات الأجنبية المنفردة هي اللجنة العربية.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة ، ولتتل المادة الثامنة .

تليت المادة الثامنة ، وهذا نصها :

مادة ٨ - الأحكام الخاصة بمواظبة التلاميذ وسلوكهم تبين بقرار يصدره وزير المعارف العمومية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة ، ولتتل المادة التاسعة .

تليت المادة التاسعة وهذا نصها :

٩ - المقويات البدنية ممنوعة منا قطعياً .

والمقويات التي يمكن توفيقها على تلاميذ المدارس الابتدائية تبين بقرار من وزير المعارف العمومية ، وبين القواعد له توفيق المقويات .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة ، ولتتل المادة العاشرة .

تليت المادة العاشرة وهذا نصها :

مادة ٩ - بين تاريخ بدء السنة المدرسية ونهايتها بقرار من وزير المعارف العمومية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة العاشرة ولتتل المادة الحادية عشرة .

مادة ١٠ - صاغ المعلق عبد الرزاق محمد السنهوري باشا (وزير المعارف العمومية) - أريد أن أتين قطعتين : فمن الناحية الموضوعية لا أتردد مطلقاً في أن أجعل في مضبطة الجلسة ، أن هذا هو الإصلاح الذي ترمي إليه الوزارة ، وأنه ليس في نهايتها ولا في نية وزير المعارف أن يرجع في هذا .

مادة ١١ - صاغ المعلق الدكتور إبراهيم يحيى مكرم - هذا سنة ١٩٤٨

مادة ١٢ - صاغ المعلق عبد الرزاق محمد السنهوري باشا (وزير المعارف العمومية) - ومن الناحية الشكلية ، فإنه لم يذكر بالنسبة لجميع مواد التدريس السنة التي تدرس فيها . فكيف يمكن تحقيق فكرة حضرة الشيخ الحترم ؟

مادة ١٣ - صاغ المعلق الدكتور إبراهيم يحيى مكرم - يذكر في نفس الفقرة : " على أن يبدأ باللغة الأجنبية في السنة الثالثة " .

المقرر - من الجائز أن يبدأ بتدريس اللغة الأجنبية في السنة الرابعة .

مادة ١٤ - صاغ المعلق عبد الرزاق محمد السنهوري باشا (وزير المعارف العمومية) - يقال : " على ألا يبدأ بتدريس اللغة الأجنبية إلا في السنة الثالثة " .

مادة ١٥ - صاغ المعلق عبد الرزاق محمد السنهوري باشا - معنى هذا إعفاء التلميذ السنتين الأولى والثانية من تعلم اللغة الأجنبية .

مادة ١٦ - صاغ المعلق عبد الرزاق محمد السنهوري باشا (وزير المعارف العمومية) - مع موافقتي على الاقتراح ، لا أرى داعياً له .

مادة ١٧ - صاغ المعلق الدكتور إبراهيم يحيى مكرم - كي الذي أرجوه من الاقتراح هو تمكين الما لوزير المعارف من تنفيذ سياسته ، ومن التمكين له أن ينص في صلب المشروع على كل فكرة يراها ضرورية .

الرئيس - تقدم اقتراح من حضرة الشيخ الحترم الدكتور إبراهيم مكرم هذا نصه :

" على ألا يبدأ باللغة الأجنبية قبل السنة الثالثة " .

فالمرافق من حضراتكم على هذا الاقتراح يفضل بالوقوف ؟ ( وقفه أقلية ) .

الرئيس - يقرر المجلس رفض الاقتراح ، والآن هل توافقون على المادة السادسة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة ، ولتتل المادة السابعة .

تليت المادة الحادية عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١١ - لا يتقل تلميذ من فرقة السنة الأولى أو فرقة السنة الثانية إلى الفرقة التي يتلها إلا إذا حصل على النسب الآتية على الأقل من التهايات الكبرى لمجموعات أعمال السنة :

٥٠٪ من كل من اللغة العربية ( وتشمل الخط العربي ) والحساب .

٣٠٪ في مجموعة الجبرافيا ومشاهد الطبيعة .

٢٠٪ في الرسم .

ويتبع في درجات أعمال السنة النظام الذي يقرره وزير المعارف العمومية ، ولا يلزمه الفرقين المذكورين الذين يسمون في أعمال السنة بدون اختيارا تحريريا في نهاية السنة المدرسية يتناول من أساسه ولا يعد التلميذ ناجحا في هذا الاختبار إلا إذا حصل في كل مادة من مواد الامتحان على النسبة المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية عشرة ، وتتل المادة الثانية عشرة .

تليت المادة الثانية عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٢ - يحق لتلاميذ فرقة السنة الثالثة امتحان انتقال في نهاية السنة المدرسية وتكون مواد الامتحان والتهايات الكبرى والتهايات الصغرى لدرجة كل مادة منها كما هي مبينة في الجدول الآتي :

المادة	التهايات الكبرى	التهايات الصغرى
اللغة العربية ، وتشمل الخط العربي	٥٠	٢٥
اللغة الأجنبية ، وتشمل الخط الانجليزي	٤٠	١٦
الحساب والمنهضة العملية	٥٠	٢٥
التاريخ والجغرافيا	٢٠	١٥
مبادئ العلوم والفلسفة	٢٥	١٥
الرسم	١٥	٢

ولا يعتبر التلميذ ناجحا إلا إذا حصل على الأقل من التهايات الصغرى المبينة فيما تقدم بشرط ألا يقل مجموع الدرجات التي حصل عليها عن ٤٥٪ من مجموع التهايات الكبرى للواد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية عشرة .

محضر الشيوخ المحترم ورئيسه السيد محمد باقر - لقد اطلعت اليوم على تقرير لجنة المعارف عن مشروع القانون بتنظيم المدارس الثانوية ، فوجدت أنه لا يمتنع التباين إلا إذا حصل على الأقل على التهايات الصغرى المبينة في القانون ، بشرط ألا يقل مجموع الدرجات التي حصل عليها عن ٦٠٪ من مجموع التهايات الكبرى للواد ، بينما في التعليم الابتدائي يشترط النجاح للحصول على ٤٥٪ .

محضر صاحب المظالم عبد العزيز بن أحمد السمروري باشا ( وزير المعارف العمومية ) - حصول الطالب في المدارس الثانوية على نسبة ٦٠٪ نيج في التعليم باليمن ، وليست شرطا للنجاح كما فهم محضره الشيخ المحترم .

محضر الشيوخ المحترم ورئيسه السيد محمد باقر - الذي أمره أن التعليم في المدارس الثانوية باليمن .

محضر صاحب المظالم عبد العزيز بن أحمد السمروري باشا ( وزير المعارف العمومية ) - ليس الأمر كذلك ، وإنما الطالب إذا حصل على الشهادة الابتدائية وكان مجموع درجاته ٤٥٪ إلى ٦٠٪ وكانت هناك أماكن فإنه يقبل بمصروفات . وإذا زاد المجموع على ٦٠٪ ، فإنه يقبل باليمن .

محضر الشيوخ المحترم عبد الوهاب طه باشا - أرى رفع مستوى التلاميذ أن ترفع نسبة النجاح من ٤٥٪ إلى ٥٠٪ .

محضر صاحب المظالم عبد العزيز بن أحمد السمروري باشا ( وزير المعارف العمومية ) - هذه المسائل فنية بحتة ، ونحن قررناها كان ذلك بعد تجارب طويلة واستقراء للاحصاءات . وأظن أنه ليس لدى حضراتكم الأرقام التي يمكن أن نملك على أن نسبة ٥٠٪ أصح من ٤٥٪ . فذلك أرجو الموافقة على هذه النسبة ، وهي ٤٥٪ للأسباب التي ذكرتها .

محضر الشيوخ المحترم عبد الوهاب طه باشا - ولكن لاحظ أن مستوى التعليم نزل بسبب التخفيض في نسبة النجاح .

محضر صاحب المظالم عبد العزيز بن أحمد السمروري باشا ( وزير المعارف العمومية ) - مستوى التعليم نزل بسبب صغر من التلاميذ .

محضر الشيوخ المحترم عبد السلام محمود بك - من رأي رفع نسبة النجاح إلى ٥٠٪ .

مقرر صاحب المالك عبد العزيز أحمد المشهورى باشا (وزير المعارف العمومية) - كنت أختي المكس . وأنا أقبل هذه المناقشة حين يرض مشروع القانون بتنظيم المدارس الثانوية ، والرأى الأمل للجلس .

القرار - هذه خطوة كبيرة ، لقد انتقلنا من إباحة دخول امتحان اللحن إلى قيد ولا شرط إلى فرض قيود وشروط خاصة .

الرئيس - والان هل توافقون حضراتكم على المادة الثالثة عشرة ؟ ( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة عشرة ، ولتلى المادة الرابعة عشرة .

تليت المادة الرابعة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٤ - يحدد اللوائح التي لم تذكر في المادتين ١١ و ١٢ امتحان مسابقة قبل نهاية كل سنة مدرسية ويمنع المحققون فيها جواز كل حسب الشروط التي يقرها وزير المعارف العمومية .

وع ذلك يجوز لوزير المعارف العمومية أن يجعل مادة القرآن الكريم والدين من مواد امتحانات الانتقال بالشروط التي يقرها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ ( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة عشرة ، ولتلى المادة الخامسة عشرة .

تليت المادة الخامسة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٥ - لا يجوز لأى تلميذ إعادة دروسه أكثر من مرة في كل فترة . ومع ذلك فلوزير المعارف العمومية مع عدم الإخلال بأحكام المادة الثانية من هذا القانون أن يأخذ في إعادة سنة أخرى إذا حاق التلميذ من النجاح ظروف استثنائية على أن تبين أسباب الاستثناء في الأمر الصادر بالإعادة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

مقرر الشيخ محمد عمر زكى العرابى باشا - لا أوافق على الاستثناء الذى ورد في هذه المادة وأباح لوزير المعارف أن يأخذ للتلميذ في الإعادة منه أخرى ، لأن ذلك يفتح باب الاستثناء على مصراعيه ، ولا يتجنى بهذا الحق كل التلاميذ ، فمن العدالة والزراعة ألا يكون هناك هذا الاستثناء

مقرر صاحب المالك عبد العزيز أحمد المشهورى باشا (وزير المعارف العمومية) - إذا رفعنا نسبة النجاح إلى ٥٠٪ / نحرّم كثيرا من التلاميذ من دخول المدارس الثانوية .

مقرر الشيخ محمد عمر زكى العرابى باشا - يحسن رفع نسبة النجاح إلى ٥٠٪ / لرفع مستوى التلاميذ ، لأن كثيرا من حملة الشهادة الابتدائية يفتقرون بالحكومة كوظفين في الدرجة التاسعة .

الرئيس - والان هل توافقون حضراتكم على المادة الثانية عشر ( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية عشرة ، ولتلى المادة الثالثة عشرة .

تليت المادة الثالثة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٣ - يحدد امتحان ملحق لامتحان الانتقال من السنة الثالثة إلى السنة الرابعة ويباح للدخول فيه :

( أولا ) للتلاميذ الذين تسبوا في الامتحان الأصل بشرط ألا يؤدوا الامتحان الملحق في أكثر من مادتين إلا إذا كانوا حاصلين على ٣٥٪ / على الأقل من مجموع التهايات الكبرى للدرجات ، قى هذه الحالة يتحتون في العدد الذى يتناوبونه من المواد .

( ثانيا ) للتلاميذ الذين تخلفوا عن الامتحان الأصل بجزء مقبول في جميع المواد أو في بعضها . ويتحصن التلميذ في هذه الحالة فيما تخلف فيه وكذلك فيما يختاره من المواد التي أدى فيها الامتحان بشرط ألا يزيد ما يختاره من ذلك على مادتين إلا إذا كان حاصله على ٣٥٪ / على الأقل من مجموع التهايات الكبرى للواد التي أدى فيها الامتحان فيمتحن في أى عدد يختاره من هذه المواد .

وفي جميع الحالات لا يعتبر التلميذ ناجحا إلا إذا حصل في الامتحان الملحق على درجات تحقق بها شروط النجاح المنصوص عليها في المادة ١٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

مقرر الشيخ محمد عمر زكى العرابى باشا - يمكن أن أتسامح في مبدأ قبول امتحان الملحق لتلاميذ المدارس الابتدائية ، ولكن لا أجمع به بالنسبة لتلاميذ المدارس الثانوية ، وأحفظ بحق في الكلام في هذا الموضوع حين عرض مشروع القانون بتنظيم المدارس الثانوية .

تليت المادة السابعة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٧ - يكون امتحان شهادة الدراسة الابتدائية تحريريا وتكون مواد الامتحان والنهاية الكبرى والنهاية الصغرى لدرجة كل مادة منها كما هي مبينة في الجدول الآتى :

المادة	النهاية الكبرى	النهاية الصغرى
اللغة العربية ، وتشمل الخط العربى	٥٠	٢٥
اللغة الأجنبية ، وتشمل الخط الفرنجى	٤٠	١٦
الحساب والهندسة المحلية	٥٠	٢٥
التاريخ والتربية الوطنية والجغرافيا	٢٥	١٥
مبادئ العلوم والصحة	٢٠	٤
الزعم	١٥	٣

ويجوز أن يستعاض عن امتحان اللغة لأجنبية بامتحان إضافي في اللغة العربية طبقا لنظام ووفقا للنتج الذى يقرره وزير المعارف العمومية وتكون النهاية الكبرى لدرجة هذا لامتحان ٤٠ والنهاية الصغرى ٢٥

هل أنه لا يجوز تطبيق ذلك بالنسبة إلى التلاميذ المتقدمين لامتحان من مدارس الحكومة الابتدائية أو المدارس الحرة الابتدائية .

ولا يعتبر التلميذ ناجحا إلا إذا حصل على الأقل على النهايات الصغرى المبينة فيا تقدم بشرط ألا يقل مجموع الدرجات التى حصل عليها عن ٤٥٪ من مجموع النهايات الكبرى قواعد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

مفكرة صاحب المجلس عبد الرزاق أحمد السهري باشا (وزير المعارف العمومية) - هذه المادة تحقق الغرض الذى يتوخاه حضرة الشيخ المحترم الدكتور ابراهيم مذكور ، لأنها منسوبة بين تنفيذ المدرسة الأولية والابتدائية في دخول المدرسة الثانوية .

مفكرة الشيخ المحترم الرئيس ابراهيم يوسف مذكور - سيكون التعلم الأولى بمثابة مقصد للتعليم الابتدائي .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على المادة السابعة عشرة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة عشرة ، ولجلل المادة الثامنة عشرة .

مفكرة صاحب المجلس عبد الرزاق أحمد السهري باشا (وزير المعارف العمومية) - هناك بعض حالات تستوجب هذا الاستثناء ، وأن يأذن به الوزير لإعادة سنة أخرى . فمثلا قد يدخل تلميذ الامتحان ويرسب مرة ، وفي العام الذى يليه قد يرسب أيضا لسبب قهوى كالمرض وما إلى ذلك . فيجب إلغاء هذا الاستثناء للوزير حتى لا يجرم مثل هذا التلميذ وهو في هذه السن المبكرة ، وخصوصا أن الوزير يبين أسباب هذا الاستثناء .

مفكرة الشيخ المحترم على زكى العراقى باشا - ولماذا هذه المروية لوزير المعارف ؟

مفكرة صاحب المجلس عبد الرزاق أحمد السهري باشا (وزير المعارف العمومية) - للوزير أن يعطى هذا الحق لمراقبى المناطق .

مفكرة الشيخ المحترم على زكى العراقى باشا - ولكن القانون وضع هذه السلطة في يد الوزير وحده ، ولم يخلو الحق في تفويض غيره .

مفكرة صاحب المجلس عبد الرزاق أحمد السهري باشا (وزير المعارف العمومية) - للوزير مثلا أن يضم خمسة عشر يوما من أحد الموظفين ، وله أن يمنح هذه السلطة لوكل الوزارة أو المراقب لعامة ثلاثة أيام .

مفكرة الشيخ المحترم على زكى العراقى باشا - ولماذا لا ينص صراحة على إعطاء حق الاستثناء للمراقب ؟

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على المادة الخامسة عشرة ؟ ( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة عشرة ، ولجلل المادة السادسة عشرة .

تليت المادة السادسة عشرة ، وهذا نصها :

### الباب الثانى

#### شهادة الدراسة الابتدائية

مادة ١٦ - ينفذ في نهاية الدراسة الابتدائية امتحان عام يمنح التاجون فيه شهادة تسمى " شهادة الدراسة الابتدائية " .

ويباح الدخول في هذا الامتحان لكل من أتم دراسة المناهج المقررة سواء تلقى دروسه في مدرسة من مدارس الحكومة أو في مدرسة حرة أو في منزله .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة عشرة ، ولجلل المادة السابعة عشرة .

تليت المادة الثامنة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٨ - يعقد امتحان ملحق لامتحان شهادة الدراسة الابتدائية ويباح الدخول فيه :

( أولا ) للتلاميذ الذين رسيوا في الامتحان الأصل بشرط ألا يؤدوا الامتحان الملحق في أكثر من مادتين إلا إذا كانوا حاصلين على ٣٥ ٪ على الأقل من مجموع التهيأت الكبرى للدرجات في هذه الحالة يتمتعون في العدد الذي يختارونه من المواد .

( ثانيا ) للتلاميذ الذين تحققوا عن الامتحان الأصل بمقدور مقبول في جميع المواد أو في بعضها .

ويمكن التليذ في هذه الحالة فيما تخلف فيه وكذلك فيما يختاره من المواد التي أدى فيها الامتحان بشرط ألا يزيد ما يختاره من ذلك على مادتين إلا إذا كان حاصله على ٣٥ ٪ على الأقل من مجموع التهيأت الكبرى للدرجات التي أدى فيها الامتحان فيمنع في أي عدد يختاره من هذه المواد .

وفي جميع الحالات لا يعتبر التليذ ناجحا إلا إذا حصل في الامتحان الملحق على درجات تحقق بها شروط النجاح المنصوص عليها في المادة ١٧

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

مقرر الشيوخ المحترم الدكتور إبراهيم يوسف مذكور - سأعود إلى الكلام في النسبة المشروطة لنجاح التلاميذ وهي ٤٥ ٪ ، فإن هذه النسبة يمكن أن أقبلها لغاية السنة الثالثة . أما فيما يخص الشهادة الابتدائية ، فلماذا لا ترفع هذه النسبة إلى ٥٠ ٪ ، حتى نحافظ على المستوى العلمي

القرار - ولمصلحة من يكون ذلك ؟

مقرر الشيوخ المحترم الدكتور إبراهيم يوسف مذكور - هذا لمصلحة الذين يحصلون على الشهادة الابتدائية ويحصلون بالتعليم الثانوي ، ففي ذلك وقع لمستواهم .

مقرر صاحب المجلس المحترم عبد الرزاق أحمد السهري باشا (وزير المعارف العمومية) - لقد فكرت في رفع نسبة النجاح من ٤٥ ٪ إلى ٥٠ ٪ بالنسبة لامتحان الشهادة الابتدائية . ولكني وجدت أن هناك تلاميذ كثيرين يرسبون إذا وقت النسبة إلى ٥٠ ٪ ، فاضطروا إلى أن تكون النسبة ٤٥ ٪ ، فذلك عدل محمود واستفادوا من الإحصائيات

مقرر الشيوخ المحترم فريد أبو شامه بك - أرجو أن يلاحظ أن الشهادة الابتدائية من مؤهلات التوظيف في الحكومة ، وذلك لوافق على رفع النسبة إلى ٥٠ ٪ / رفع مستوى الذين يؤلفون ويعينون في الدوجة التاسعة بمرتبة خمسة جنهيات .

مقرر الشيوخ المحترم المؤسس السيد أحمد أباطم - من رأي إنشاء امتحان الشهادة الابتدائية ، إذ إنه لا مبرر لهذا الامتحان ، لأنه يكلف الحكومة أموالا طائلة في إقامة المرافق التي تعقد فيها الامتحانات والتي تتفق على من يتولون شؤون هذا الامتحان .

لماذا لا تترك هذه المسألة لقمة المدرسين ، ويطي الامتحان ، ويتقل التلاميذ إلى المدارس الثانوية مباشرة ، وبخاصة أن هذا النظام كان متبعا فيما مضى ؟

القرار - على كل حال امتحان الشهادة الابتدائية هو نهاية لمرحلة من مراحل التعليم ، ورسوم الامتحان كلفة بتنطية الصفقات .

مقرر الشيوخ المحترم المؤسس السيد أحمد أباطم - أرى رحمة بالأهليين إنشاء امتحان الشهادة الابتدائية ، خصوصا أنها أصبحت مؤهلا للتوظيف ولا يصح أن توكل أعمال الحكومة لموظفين شبه أميين لا تريد منهم على خمس عشرة سنة .

مقرر صاحب المجلس المحترم عبد الرزاق أحمد السهري باشا (وزير المعارف العمومية) - إن من يحصل على ٤٥ ٪ من مجموع درجات الامتحان لا يمكن أن يقال عنه إنه أمي .

مقرر الشيوخ المحترم الدكتور محمد طه باشا - تنص اللوائح المالية على أنه لا يجوز أن يتحقق بالحكومة من دخل سنة من ثمانية عشرة سنة .

مقرر الشيوخ المحترم علي زكي العرابي باشا - هل يذكر معادة المقرر عند ما كنت وزيرا المعارف أننا فكرنا في إنشاء الشهادة الابتدائية ووضه مشروعا بذلك ؟

القرار - القى جرى في عهد معاليكم أننا جعلنا امتحان الشهادة الابتدائية إقلييا . فبدلا من أن يعقد له امتحان عام ، ترك لكل منطقة أن تعقد امتحانا خاصا بها ، وهذا ما يسير طيه العمل لأن

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والعشرين ، وتتل المادة الثانية والعشرون .

تليت المادة الثانية والعشرون وهذا نصها :

مادة ٢٢ - يجوز لوزير المعارف الصومية أن يثبث مدارس تجارية تصل بالثلاث إلى مستوى امتحان شهادة الدراسة الابتدائية وفقا لنظم وخطط خاصة يبينها بقراره .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والعشرين ، وتتل المادة الثالثة والعشرون .

تليت المادة الثالثة والعشرون وهذا نصها :

مادة ٢٣ - يبنى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٨ بشأن تنظيم للمدراس الابتدائية للبنين و امتحان شهادة أمام الدراسة الابتدائية والقوانين والمراسيم بقوانين المعلقة لها كما يبنى ما يتعارض أحكام هذا القانون .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والعشرين ، وتتل المادة الرابعة والعشرون .

تليت المادة الرابعة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٤ - على وزير المعارف الصومية بتنفيذ هذا القانون وله أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه ويعدل به من يده السنة للمعونة التالية لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

فهم بأن يسم هذا القانون بنام المعونة ، وأن يقرر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانينه الفعلية .

مقرر صاحب المجلس عمر الرزق ، احمد السويدي ، ماسكو وزير المعارف الصومية - في الواقع سبق أن التبت الشهادة الابتدائية ، واكتفى بالفتح في المدارس الابتدائية لدخول المدارس الثانوية . ولكن فطنت هذه التجربة ، ولا تزال تقام منها حتى الآن .

والاصلاح الحقيقي هو الذي اشار اليه سعادة المقرر ، من اجل امتحان الشهادة الابتدائية عملا ، ولكل منطقة استلها ومواعيدها .

**الرئيس** - والآن هل توافقون حضراتكم على المادة الثامنة عشرة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة عشرة ، وتتل المادة التاسعة عشرة .

تليت المادة التاسعة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٩ - على كل تلميذ يتقدم لامتحان سواء في الامتحان الاصل او في الامتحان الحق أن يدفع رسما . ويحدد قرار وزاري مقدار هذا الرسم والاحوال التي يجوز فيها إعفاء التلميذ منه .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة العاشرة عشرة ، وتتل المادة العشرون .

تليت المادة العشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٠ - كل تلميذ غش أو حاول الغش في الامتحان يطرد منه فورا . وكل تلميذ يخالف أحكام الفرائض والقرارات الصادرة في شأن الامتحانات يحوز طرده من الامتحان أيضا .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة العشرون ، وتتل المادة الحادية والعشرون .

تليت المادة الحادية والعشرون ، وهذا نصها :

### الباب الثالث

#### أحكام عامة وأحكام انتقالية

مادة ٢١ - لوزير المعارف الصومية أن يصدر ما يراه لازما من الأحكام التي يخصصها تنفيذ النظام الذي ينص عليه هذا القانون لاحفظ بهذه الدراسة الابتدائية .



مقرر الشيخ المحترم الدكتور محمد علي باشا - لقد أثنى حضرة الشيخ المحترم مقدم هذا الاقتراح في الكلام فيه ، وقد طلبت الكلمة في الموضوع ومستعد للناقشة . لهذا أرجو إذا سمح لي بالتكلم في هذا الموضوع الليلة أن يؤجل أخذ الرأي عليه إلى جلسة أخرى يتوافر فيها وجود عدد كبير من الأعضاء .

الرئيس - الذي علمت أنه أن دولة رئيس مجلس الوزراء يريد أن يكون حاضرا أثناء مناقشة هذا الاقتراح . فهل توافقون حضراتكم على تأجيله أسبوعا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن ، هل أن تكون الجلسة المقبلة الساعة الخامسة من مساء يوم الاثنين ٢٦ صفر سنة ١٣٦٨ هـ ، الموافق ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ؟

( موافقة ) .

( رفعت الجلسة الساعة الثامنة والدقيقة الثلاثين مساء ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والعشرين .  
ويؤجل أخذ الرأي عليه بالتناء بالاسم إلى الجلسة القادمة .

٢١ - تقرير لجنتي المالية والبحرية

عن اقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم الواسع الوهاب باشا بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٦ ، الخصاص بتعديل جدول ماهيات الضباط وصف الضباط وصاكر الجيش - تأجيله أسبوعا

الرئيس - لم يبق في جدول الأعمال إلا تقرير لجنتي المالية والدفاع الوطني عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم اللواء حسن عبد الوهاب باشا ، بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٦ ، الخصاص بتعديل جدول ماهيات الضباط وصف الضباط وصاكر الجيش . ونظرا لتأنيب حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح، هل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر فيه أسبوعا ؟



# الجلسة الشبوح

## ذور الانعتاد العادى الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة التاسعة

المعقودة علنا في يوم الاثنين ٢٦ صفر سنة ١٣٦٨ ، الموافق ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٨

### ملخص

#### رقم الصفحة

- ١ — إجازة ..... ٢٠١
- ٢ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة (٢٠ ديسمبر ١٩٤٨) ..... ٢٠١
- ٣ — تسعة مراسيم بشرية قوانين :
  - ( ١ ) مرسوم مشروع قانون خاص بتعديل البند "ثانيا" من المادة ١٠٤ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ ،  
بمطابقة تنظيم الجمارك الأخرى ..... ٢٠٢
  - إحالة إلى لجنة الأرفاق والمعادلة المالية ..... ٢٠٢
  - ( ب ) مرسوم مشروع قانون بتنع اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ يبلغ ٤٠٠.٠٠٠ جنيه  
في قسم ٢ "الدين العام" ، لخارجية الخطية المستقطعة من الأوقاف التي أصحبت من الخزانة بمقتضى القانون  
رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ ..... ٢٠٢
  - ( ج ) مرسوم مشروع قانون بتنع اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ يبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه في قسم ٩  
"وزارة المالية" ، فرع ١ "الديوان العام" ، باب ٢ "مصرفات عامة" ، قيمة الإمتياز المقررة لطباعة  
الصحف لاستكمال دارها ..... ٢٠٢
  - ( د ) مرسوم مشروع قانون بتنع اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ يبلغ ٢٠٠.٠٠٠ جنيه في قسم ١١  
"وزارة العدل" ، باب ٢ "مصرفات عامة" ، فرع ١ "الديوان العام" ، فرع ٢ "مصرفات عامة" ، قيمة الإمتياز المقررة لطباعة  
في الفرع ٣ "الحاكم الرطية" ٢٨٤٠ جنيه في الفرع ٤ "الحاكم للشرطة" ، لخارجية لمتار الأمانة اللازمة ..... ٢٠٢
  - ( هـ ) مرسوم مشروع قانون بتنع اعتماد لأجير فطسة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ١٤٣٥ سلسلة إلى نادي المسرح  
ببر سعيد ، بإيجار سنوي قدره جنيه واحد سنوياً ، وهذه تسع سنوات ، لإقامة منتكثات النادي عليها واستعمالها  
لصالحه ، وذلك وفقا للشروط المفروضة ..... ٢٠٢

## رقم الصفحة

- ( د ) مرسوم مشروع قانون بفتح اعداد إنشائي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١٧٠٠٠ جنيه في قسم ٩ "وزارة المالية" ، فرع ٢ "مصلحة الضرائب" ، فصل ١ "قسم الضرائب العقارية" ، باب ٢ "مصرفيات عامة" ، ز زيادة على الاعداد المبرمج تحت بند ١٢ "إيجات قسوة البحر في موقوف الاقتصاد والمصارف والصارف والمصارف" ... .. ٢٠٢
- ( ز ) مرسوم مشروع قانون بفتح اعداد إنشائي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه في قسم ٩ "وزارة المالية" ، فرع ٢ "البريد" ، باب ٢ "مصرفيات عامة" ، فصل ١ "قسم البريد" ، ز زيادة على الاعداد المبرمج تحت بند ١٢ "إيجات قسوة البحر في موقوف الاقتصاد والمصارف والصارف والمصارف" ... .. ٢٠٣
- ( ح ) مرسوم مشروع قانون بإسقاط قسوة جديدة إلى المادة الثانية من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة ... .. ٢٠٢
- ( ط ) مرسوم مشروع قانون خاص بمنع الاستيلاء الترحيبي لكل من شركات التأمين القومية المصرية والسيارات الأهلية وأوتوبيس القاهرة ، باستثناء خطوط الأوتوبيس بمدينة القاهرة إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٩ ... .. ٢٠٢
- إسالتها إلى بلنة المالية مباشرة ... .. ٢٠٣
- ٤ - اقتراح مقدم من حضرة الشيخ المحترم محمود محب بك ، يتنازل عن حصة حيد الأضرحة على طراز نفوس - إمالة إلى بلنة الاقتراحات والمراجع ... .. ٢٠٢
- ... ودود على هر الخ ... .. ٢٠٤
- لحق رقم ٢٢
- ٦ - سؤال موجه إلى حضرة صاحب المرولة رئيس مجلس الوزراء ومدير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم أحمد عام بك ، من إلقاء التحدى في نسبة الصدور في الأطنان التي تباع داخل البورصة - الإجابة عنه ... .. ٢٠٤
- ٧ - استجوابات :
- ( أ ) استجواب موجه إلى حضرة صاحب المرولة رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك ، من تنظيم الإيداع ومشكلة الموقوفين - تحديد يوم المرافعة فيه بعد أربعة أسابيع ... .. ٢٠٤
- ( ب ) استجواب موجه إلى حضرة صاحب المرولة وزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك ، من اضطراب المودع في شوارع القاهرة - تحديد يوم المرافعة فيه بعد ثلاثة أسابيع ... .. ٢٠٤
- ( ج ) استجواب موجه إلى حضرة صاحب المرولة والمحال رئيس مجلس الوزراء ومدير المالية ومدير المالية ومدير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك ، من قتلا - تحديد يوم المرافعة فيه بعد ثلاثة أسابيع ... .. ٢٠٥
- ٨ - تقرير بلنة قانون الإجراءات الجنائية من مشروع قانون الإجراءات الجنائية ، وعن مشروع القانون الفردي من مجلس النواب بتعديل المادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات والمخالفين ١٥١ و ١٧١ من قانون تحقيق الجنايات - المرافعة على طلب امانة منحه مدة أربعة أسابيع تقدم فيها تقريرها للجلس ... .. ٢٠٥
- ٩ - تقرير بلنة المالية من الاقتراح بمرسوم مشروع قانون تقدم حضرة الشيخ المحترم ذكريا حوران باشا ، بطرح البنك الأول إلى بنك مكي - تأجيله أسبوعين ... .. ٢٠٥
- ١٠ - مشروع القانون الفردي من مجلس النواب بالغاء محاكم القضاة ... .. ٢٠٦
- تقرير بلنة قانون الإجراءات الجنائية
- المرافعة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواده مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالجلسة بالام ... .. ٢٠٦
- ١١ - مشروع القانون الفردي من مجلس النواب بتكليف المحققين والاصحاب ... .. ٢٠٧
- تقرير بلنة المالية
- مناقشة المحققين الأول والثانية - تأجيل أخذ الرأي عليه بالجلسة بالام ... .. ٢٠٧
- ١٢ - تقرير بلنة المالية والجزيرة والسودان من الاقتراح بمرسوم قانون التقسيم من حضرة الشيخ المحترم أحمد حسن عبد القادر باشا ، بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٤٦ ، الخاص بتسليم بعض الممتلكات المتنازعة وصف قسوة وصفا كالجيش - إيجاته إلى المجتدين بناء على طلب المقدم ... .. ٢٠٨

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة العشرين مساءً ، برئاسة حضرة صاحب المعالي أحمد علي باشا وكل المجلس .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ عبد الرحمن تور ، عبد علي الناظر بك ، السيد عبد الحميد الرمالى .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما عدا :

التائين :

أولاً - سعادة الدكتور عبد حسين هيكى باشا ( في باريس ) ، لحضود جتاج الهيئة التنفيذية للوتور البرلمانى (الدولى) .

ثانياً - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد علي أبو ستيت بك ، الشيخ اسماعيل نواز ، حسن حسن عزام بك ، استاذ عباس الجبل ، عبد رشوان الزمر .

ثالثاً - باحتفال :

(١) عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد إبراهيم عطالله بك ، أحمد قرشى باشا ، أحمد لطفى السيد باشا ، توفيق دوس باشا ، حسن رشوان حامدى بك ، الأستاذ حسن عبد القادر ، حسين مرسى باشا ، الأستاذ عباس محمود المقاد ، عبد الستار حسن عمرت ، عبد الفتاح يحيى باشا ، حل زكى البرابى باشا ، عبد بدير باشا ، محمد طاهر باشا ، وهيب دوس بك .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

اسماعيل صدق باشا ، رشوان محفوظ باشا ، فهمى وهيب بك ، محمد وصرا بك ، محمد شريف صبرى باشا ، محمد شقيق باشا ، محمد نجيب الفراغى باشا ، مصطفى رشيد بك ، واصف بطرس خليل باشا .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ أحمد أبو الفتوح ، الأستاذ أحمد حفى أبو الفضل ، الأستاذ حسن عبد الله ، حسن محمد الوكيل ، حسين مصطفى حمزه بك ، حسين صان باشا ، سابا حشيش باشا ، شارل بشرى حنا ، صلاح الدين الشواربى بك ، صليب سالى باشا ، عبد القوى أحمد باشا ، عبد الحميد ابراهيم صالح باشا ، محمد عبد الحليم سمرة باشا ، الأستاذ محمود أبو النصح ، الأستاذ ميشيل رؤوف ، الشيخ يوسف يوسف الشروبي .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب الدولة محمود فهمى الفراشى باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية ، وحضرنا صاحبي المعالي : حل عبد الرازق باشا ووزير الأوقاف ودياض سيف النصر بك ووزير الأشغال العمومية .

تولى السكرتيرية العامة أمين عن العرب بك .

(أعلن حضرة صاحب المعالي الرئيس افتتاح الجلسة) .

## ١ - إجازة

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل إجازة لمدة أربعة أسابيع من اليوم ، لمرضه .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

## ٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

(٢٠ ديسمبر ١٩٦٨)

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟

(لم يمرض أحد) .

الرئيس - يصدق المجلس على مضبطة الجلسة السابقة .

## ٣ - تسعة مراسم بمشروعات قوانين

إستاتيا إلى المجلس المختص

الرئيس - وردت ستة كتب<sup>(١)</sup> ومنها المراسم بمشروعات القوانين التسعة الآتية :

١ - مرسوم بمشروع قانون خاص بتعديل البند "ثانيا" من المادة ١٠٤ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ ، بإعادة تنظيم الجمارك الأخرى .

هل توافقون حضراتكم على إحالته إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية؟ (موافقة) .

٢ - مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٤٠٠,٠٠٠ جنيه في قسم ٢ "الدين العام"، لمواجهة الخسائر المتوقعة على الأذونات التي أصدرت على الخزنة بمقتضى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨

٣ - مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه في قسم ٩ "وزارة المالية"، فرع ١ "الديوان العام"، باب ٢ "مصرفات عامة"، قبة الإيالة المطالبة لغاية الصحفيين لاستكمال دارها .

٤ - مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٣,٦٤٠,٠٠٠ جنيه في قسم ١١ "وزارة العدل"، باب ٢ "مصرفات عامة"، منه ٣٣١,٠٠٠ جنيه في الفرع ١ "الديوان العام"، ٣,٣٠٩,٠٠٠ جنيه في الفرع ٣ "الحاكم الوطنية"، ٢٨٤,٠٠٠ جنيه في الفرع ٤ "الحاكم الشرعية"، لمواجهة إيجار الأمكنة اللازمة .

٥ - مرسوم بمشروع قانون بإعتاد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ١٤٣٥ مسجلة إلى دادي المرح بيور سعيد ، بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنويا ، ولمدة تسع سنوات ، لإقامة منشآت الداي عليها واستعمالها لصالحه ، وذلك وفقا للشروط الموضوعة .

(١) نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع قانون الأول :

"حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل إلى سادتك مع هذا صورة من المرسوم الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بمشروع القانون الخاص بتعديل البند "ثانيا" من المادة ١٠٤ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ ، بإعادة تنظيم الجمارك الأخرى .

وتحضرنا سادتك بجلوس تائق الاحترام ما

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨

رئيس مجلس الوزراء

عمود نسي الخراسي

نص الكتاب الخاص بالمراسم بمشروعات قوانين الثاني والثالث والرابع :

"حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ سادتك صورة من المراسم بمشروعات القوانين الصادرة في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، بفتح اعتمادات إضافية في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، وبإتاتيا (أولا) ٤٠٠,٠٠٠ جنيه في قسم ٢ "الدين العام"، لمواجهة الخسائر المتوقعة على الأذونات التي أصدرت على الخزنة بمقتضى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨

(ثانيا) ١٠,٠٠٠ جنيه في قسم ٩ "وزارة المالية"، فرع ١ "الديوان العام"، باب ٢ "مصرفات عامة"، قبة الإيالة المطالبة لغاية الصحفيين لاستكمال دارها . (ثالثا) ٣,٦٤٠,٠٠٠ جنيه في قسم ١١ "وزارة العدل"، باب ٢ "مصرفات عامة"، منه ٣٣١,٠٠٠ جنيه في الفرع ١ "الديوان العام"، ٣,٣٠٩,٠٠٠ جنيه في الفرع ٣ "الحاكم الوطنية"، ٢٨٤,٠٠٠ جنيه في الفرع ٤ "الحاكم الشرعية"، لمواجهة إيجار الأمكنة اللازمة .

وقد أرسلت هذه المراسم إلى مجلس النواب ، لعرضه عليه .

وتحضرنا سادتك بجلوس تائق الاحترام ما

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨

وزير المالية

عمود نسي الخراسي

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع قانون الخامس :

"حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ سادتك صورة من المرسوم بمشروع القانون الصادر في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، بإعتاد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ١٤٣٥ مسجلة بيور سعيد ، بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنويا ، ولمدة تسع سنوات ، لإقامة منشآت الداي عليها واستعمالها لصالحه ، وذلك وفقا للشروط الموضوعة .

وقد أرسل هذا المرسوم إلى مجلس النواب ، لعرضه عليه .

وتحضرنا سادتك بجلوس تائق الاحترام ما

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨

وزير المالية

عمود نسي الخراسي

القاهرة ، باستغلال خطوط الأوتوبس بمدينة القاهرة إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٩

وقد أحلتها مباشرة إلى لجنة المالية .

#### ٤ - اقتراح

قدم من حضرة الشيخ المحترم محمود عبد بك ، ببناء محطة سكة حديد الأقصر على طراز فرعونى - إحالة إلى لجنة الاقتراحات والمرائض

المرئىس - تقدم اقتراح من حضرة الشيخ المحترم محمود عبد بك ، ببناء محطة سكة حديد الأقصر على طراز فرعونى .

فهل توافقون حضراتكم على إحالته إلى لجنة الاقتراحات والمرائض ؟

( موافقة ) .

٦ - مرسوم مشروع قانون بفتح امتداد إضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١٧٠,٠٠٠ جنيه فى قسم ٦ "مزاوية المالية" ، فرع ٢ "مصلحة الضرائب" ، فصل ١ "قسم الضرائب العقارية" ، باب ٢ "مصرفات عامة" ، زيادة على الاضداد المدرج تحت بند ١٣ "إعانات تسوية البعير فى صندوق الاقتصاد والتعاون للمصارف والمساكين" .

٧ - مرسوم بمشروع قانون بفتح امتداد إضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١٣٠,٠٠٠ جنيه فى قسم ٩ "وزارة الداخلية" ، فرع ٢ "البوليس" ، باب ٢ "مصرفات عامة" ، للصرف منه على بدل غذاء رجال البوليس .

٨ - مرسوم بمشروع قانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة الثانية من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة .

٩ - مرسوم بمشروع قانون خاص بمنح الامتياز الممنوح لكل من شركات الأمتيوبس العمومية المصرية والسيارات الأهلية وأوتوبس

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع قانون السادس والسبع :

"حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرمت بأبلغ سعادتك حوزة من المرسومين بمشروع قانونين الصاعدين فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بفتح امتدادين إضافيين فى ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، وبإتاحتها : ( أولا ) ١٧٠,٠٠٠ جنيه فى قسم ٦ "وزارة المالية" ، فرع ٢ "مصلحة الضرائب" ، فصل ١ "قسم الضرائب العقارية" ، باب ٢ "مصرفات عامة" ، زيادة على الاضداد المدرج تحت بند ١٣ "إعانات" ، تسوية البعير فى صندوق الاقتصاد والتعاون للمصارف والمساكين .

( ثانيا ) ١٣٠,٠٠٠ جنيه فى قسم ٩ "وزارة الداخلية" ، فرع ٢ "البوليس" ، باب ٢ "مصرفات عامة" ، للصرف منه على بدل غذاء رجال البوليس .

وقد أرسل هذا المرسوم إلى مجلس النواب ، ليرضاه عليه .

وتحضرنا سعادتك بقبول تائق الاحترام ما

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٨

وزير المالية

محمود نهى القرائى "

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع قانون الثامن :

"حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرمت بأن أرسل إلى سعادتك هذا مرسوم بمشروع قانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة الثانية من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة ، وبإلغاء التفضيل الممنوح على المجلس ، لفقره على وجه الاستيعال .

وتحضرنا سعادتك بقبول تائق الاحترام ما

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٨

وزير التجارة والصناعة

عليه رباح "

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع قانون التاسع :

"حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرمت بأن أرسل إلى سعادتك هذا مرسوم من المرسوم بمشروع قانون الخاص بمنح الامتياز الممنوح لكل من شركات الأمتيوبس العمومية المصرية والسيارات الأهلية وأوتوبس القاهرة ، باستغلال خطوط الأوتوبس بمدينة القاهرة إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، الذى أرسلناه اليوم إلى مجلس النواب .

وتحضرنا سعادتك بقبول تائق الاحترام

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٨

وزير الأشغال العمومية

رياض عبد الوهيد "

## ٥ - ردود على اعتراض

**الرئيس** - وردت ردود<sup>(١)</sup> من بعض الوزارات على اعتراض سبق إحالتها إليها ، ستبت نصوصها في المضيطة .

## ٦ - سؤال

وجه الى حضرة صاحب البقرة رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم أحمد هام بك ، من الباء التحديد في نسبة الصود  
فه الاطمان التي تباع داخل البورصة - الإجابة صه

## نص السؤال :

« حددت الحكومة ، عند إعادة فتح البورصة ، نسبة الصود والترول في الأقطان التي تباع داخل البورصة بمقدار ٣٪ من سعر السوق السابق له .

وبما أن هذا التحديد يحد من حرية الأسعار ، وخصوصا عند كثرة الطلب على الأقطان كما هو الواقع الآن ، والذي يضطر التاجر إلى التعامل خارج البورصة بأسعار أكثر من الأسعار التي تجرى داخلها ، ويبين من هذا أن التحديد يحد من حركة الصود ؟

فهل يأمر دولة الوزير بإلغاء هذا التحديد في نسبة الصود ، وإبقائه في نسبة التزلو ضمانا لعدم تدهور الأسعار ، خصوصا أن زارحي تقطن في هذا العام أقصدا على زراعتهم بمصاريف باهظة ، فلما منهم أنها تستمر صرطنة كما كانت في أواخر سنة ١٩٤٧-١٩٤٨ الزراعية ، بعد أن أصبحت في أيدي التجار ، والزراحو لم يستفيدوا منها شيئا ؟

١٦ ديسمبر ١٩٤٨

أحمد هام

عضو مجلس الشيوخ

تقوم بحماية الأسعار من الهبوط المفاجئ . عند ما تميل السوق إلى التزلو ، كما نصوبها من رد الفصل الذي يعقب موجات الارتفاع عند ما تميل السوق إلى الصعود .

## ٧ - استجوابات

(١) استجواب موجه الى حضرة صاحب البقرة رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم عبد أمين يوسف بك ، من النظم الإداري ومشاكة الموظفين - لتحديد يوم المناقشة فيه بعد أربعة أسابيع

**حضرة صاحب البقرة المحور فحسي الترامشي باشا** (رئيس مجلس الوزراء) أرجو أن تكون المناقشة في هذا الاستجواب بعد أربعة أسابيع ؟

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على أن تكون المناقشة في هذا الاستجواب بعد أربعة أسابيع ؟

(موافقة)

(ب) استجواب موجه الى حضرة صاحب البقرة وزير الداخلية ، من حضرة الشيخ المحترم عبد أمين يوسف بك ، من اضطراب المرد في شوارع القاهرة - لتحديد يوم المناقشة فيه بعد ثلاثة أسابيع

**حضرة صاحب البقرة المحور فحسي الترامشي باشا** (رئيس مجلس الوزراء) وزير الداخلية - أرجو أن تكون المناقشة في هذا الاستجواب بعد ثلاثة أسابيع .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على أن تكون المناقشة في هذا الاستجواب بعد ثلاثة أسابيع ؟

(موافقة)

**حضرة الشيخ المحترم الأستاذ جبه الطيف سمحيل وهزوع** - زبجو من حضرة صاحب البقرة رئيس مجلس الوزراء أن يفضل بالإدلاء ببيان عن الحالة في فلسطين ، خصوصا بعد الهجوم المفاجئ على الجيش المصري في الأيام الأخيرة ، وهل تعاون الدول العربية لا يزال فعليا ؟ وذلك كي تضمن البلاد .

**حضرة صاحب البقرة المحور فحسي الترامشي باشا** (رئيس مجلس الوزراء) وزير الداخلية - طيطمئن حضرة الشيخ المحترم .

**حضرة صاحب البقرة المحور فحسي الترامشي باشا** (رئيس مجلس الوزراء) وزير المالية - من أهم التعديلات التي روعي إدخالها على الأوامر الجديدة لبورصة عقود القطن وضد حد للثقلات اليومية للأسعار ، وذلك أسوة بما تبثه بعض البلاد الأخرى المتجهة للقطن ، كالولايات المتحدة التي في سنت في لوائح بورصاتها القطنية حدا للثقلات اليومية بمقدار ٢ سنت هرطل ، أي ما يعادل مئتنا المصرية نحو ريالين ونصف ريال للقطن

ولما كانت الحكمة في وضع هذا الحد هي منع التهور والاندفاع الذين يترتب عليها رد فعل ضار بالسوق ، فإن هذه الوزارة ترى أنها - بتطبيق هذا الحد للثقلات اليومية في حال الهبوط والصعود على "سواء" - إنما



تحتفى في ٢٧ ديسمبر (اليوم)، لبحث للملاحظات التي تقدم لجنة، وبما أنها لم تنته بعد من نظر تلك الملاحظات، فأنها ترجو المجلس معها مدة أربعة أسابيع أخرى تقدم فيها تقريرها المجلس.

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة).

## ٩ - تقرير لجنة المالية

عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم ذكرها جواهر الله،

بموجب البك الأهل إلى بنك مركى - تأجيله أسبوعين

الرئيس - حضرات الزملاء المحترمين،

تذكرون حضراتكم أنه كان مجدداً للاقتراح الخاص بمجرب البك الأهل إلى بنك مركى، المقدم من حضرة الشيخ المحترم ذكرها جواهر الله، جلسة يوم الاثنين الماضي. ولكنه عند وضع جدول أعمال جلسات الأسبوع الماضي، تبين أن أعمال المجلس بجلسته يوم الاثنين ٢٠ ديسمبر سوف لا تستغرق وقتاً طويلاً. ولذا وضع جدول الأعمال بجلستي يوم الاثنين والثلاثاء، وضع اقتراح حضرة الشيخ المحترم إلى هذا الجدول.

ولما انتهى المجلس من بحث جميع الأعمال الواردة بالجدول، ولم يبق فيه إلا أعمال حضرة الشيخ المحترم، قرر المجلس تأجيله ثلاثة أسابيع. ولكن حضرة الشيخ المحترم طلب إدراج اقتراحه في جدول أعمال اليوم، لأنه عند قرار المجلس السابق لم يكن حاضراً، اعتذراً عن أن الاقتراح سينظر بجلسته الثلاثاء. ولذا لم يمكن من إبداء ما لديه من أسباب وجوب الإسراع في نظر الاقتراح المقدم منه.

وتحقيقاً لرغبة حضرة الشيخ المحترم، أدرج الاقتراح بجدول أعمال اليوم. وقد ألقى حضرته أنه اتفق مع وزارة المالية على أن يودع سكرية المجلس مذكرة بتاريخه في مشروع القانون المذكور. وقد أعدتها اليوم، فلا على أن يودع حضرته السكرية بوجهه مذكرة يرد بها على مذكرة الحكومة وأن تطبع هاتان المذكرتان، وتوزع على حضرات الشيوخ المحترمين قبل الجلسة التي حدها المجلس بعد أسبوعين لنظر الاقتراح.

(ج) استجواب موجه إلى حضرت صاحب الفقه والمال رئيس مجلس الفقه، معذرة الفقه معذرة الحياة والعامة، من حضرة الشيخ المحترم جده أمين يوسف بك، من الفقه - تمديد يوم المناقشة في بعد ثلاثة أسابيع

مفردة صاحب المرونة محمود فقهى الترمذى بلشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية) - أودع أن تكون المناقشة في هذا الاستجواب بعد ثلاثة أسابيع.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أن تكون المناقشة في هذا الاستجواب بعد ثلاثة أسابيع ؟

(موافقة).

## ٨ - تقرير لجنة قانون الإجراءات الجنائية

عن مشروع قانون الإجراءات الجنائية، وعن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل المادة ٥٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات والمباين ١٥١ و ١٧١ من قانون تحقيق الجنايات - الواقعة على طلب الجهة منها مدة أربعة أسابيع تقدم فيها تقريرها المجلس

الرئيس - ورد كتاب<sup>(١)</sup> من وزارة العدل بتبني حضرة الأستاذ أحمد ميان حزاوي العضو بإدارة التفتيش بوزارة العدل، لحضور جلسات المجلس أثناء النظر في تقرير لجنة قانون الإجراءات الجنائية عن مشروع قانون لإجراءات الجنائية، وعن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل المادة ٥٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات والمباين ١٥١ و ١٧١ من قانون تحقيق الجنايات، وكذا تقرير اللجنة المذكورة عن مشروع القانون رآه من مجلس النواب بإلغاء محاكم المراكز.

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة).

(حضر حضرته).

الرئيس - ورد كتاب<sup>(٢)</sup> من لجنة قانون الإجراءات الجنائية بأن المجلس سبق أن قرر تأجيل نظر مشروع قانون الإجراءات الجنائية لمدة خمسة أسابيع

(١) نفس الكتاب.

"حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشورى

تريجون من ساداتكم الأفاضل أحد ميان حزاوي العضو بإدارة التفتيش بوزارة العدل، بحضور جلسات المجلس أثناء النظر في

١ - تقرير لجنة قانون الإجراءات الجنائية عن مشروع قانون الإجراءات الجنائية وعن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل المادة ٥٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات والمباين ١٥١ و ١٧١ من قانون تحقيق الجنايات

٢ - تقرير لجنة قانون الإجراءات الجنائية عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بإلغاء محاكم المراكز

وتعطلوا ساداتكم بمجلد باقي الاحترام

٢٣ ديسمبر ١٩٤٨

مضرة الشيخ الخرمي المحترم محمد مزي بك - أرى أن يباد المشروع إلى اللجنة ، لبحثه .

مضرة الشيخ الخرمي المحترم زكريا مبره بك - يناقش المشروع هنا في المجلس ، ولا ضرورة لإحالة إلى اللجنة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر في هذا المشروع لمدة أسبوعين ؟

( موافقة ) .

### ١٠ - مشروع قانون

بالتاء عاك المراك - تقرير <sup>(١)</sup> لجنة قانون الإجراءات الجنائية -  
الواقعة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواد مادة فائدة -  
تأجيل آخذ الرأي عليه بالتاء بالاسم إلى اللجنة المقبلة

(المقرر مضرة الشيخ الخرمي محمدا عبد الوهاب طلت بالتاء) .

المقرر - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون الوارد من مجلس النواب، والمقترح من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد عبد المنعم فرج، بحضور حضرة مندوب وزارة العدل . وقد رأت اللجنة الموافقة عليه ، لأن مشروع قانون الإجراءات الجنائية المقدم منها مبني على أساس إلغاء محاكم المراك . كما رأت أنه لا محل للنس على إلغاء القوانين المحلية له والقرارات الصادرة تنفيذاً لذلك القانون كالوارد في المادة الأولى ، لأن هذا سيكون بطبيعته تنفيذاً للقانون ، ولا محل للنس عليه .

١ - وعلاوة على ذلك ، فإن هذا القانون يرتبط بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٦ الخاص بالرسوم والمواد الجنائية أمام محاكم المراك . وسيفي هذا القانون تبعاً لإلغاء محاكم المراك .

مضرة الشيخ الخرمي المحترم محمد غالب بك - هذا المشروع يتصل بمشروع قانون الإجراءات الجنائية . وهذا الأخير منظر أمام المجلس ، فلا داعي لنظر مشروع قانون إلغاء محاكم المراك مفصلاً عن قانون الإجراءات الجنائية .

مضرة الشيخ الخرمي المحترم محمد فؤاد بك - لقد طلبت الحكومة نظر هذا المشروع على وجه الاستعجال .

الرئيس - قانون الإجراءات الجنائية سيمثل به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، أما هذا المشروع فينبغي فور صدوره .

مضرة الشيخ الخرمي المحترم محمد غالب بك - وما رأى الحكومة في هذا الاقتراح ، لأنه يفرض في تقرير ؟

مضرة فؤاد بك المحترم محمد حمزوي (مندوب وزارة العدل) - سبق للحكومة أن وافقت على هذا المشروع ، مع العلم بأن قانون الإجراءات الجنائية سيمثل ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ .

المقرر - هذا المشروع قدم بأقبح أمن حد حضرات النواب المحترمين، ووافقت وزارة العدل عليه . ومؤذاه أن تعاد إلى المحاكم الجزئية جميع القضايا المنظورة أمام محاكم المراك ، وليس هناك ضرر من نظر المشروع الخاص بالتاء عاك المراك الآن .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير لجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ، ولنتنقل إلى مناقشة مواده مادة فائدة ، ولتلى المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

( المادة الأولى

يلغى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٤

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

( المادة الثانية )

تعال جميع القضايا المنظورة أمام محاكم المراكز عند العمل بهذا القانون .  
المادة التي هي عليها إلى المحاكم الجزئية التي تختص بنظر هذه القضايا طبقاً  
لما توافر تحقيق الجنايات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وتتل المادة  
ثالثة .

تليت المادة الثالثة - وهذا نصها :

( المادة الثالثة )

على وزيرى الداخلية والعمل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويصل به  
لنشره في الجريدة الرسمية بثلاثين يوماً .

نأمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
ينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .

ويؤجل أخذ الرأى بانهاء بالاسم على مشروع هذا القانون مع المشروعات  
التي تسمى إلى الجلسة المقبلة .

١١ - مشروع قانون

تنظيم التعدادات والإحصاءات - تقرير لجنة المالية (١) - مناقشة  
المادتين الأول والسابعة - تأجيل أخذ الرأى عليه بانهاء بالاسم إلى  
الجلسة المقبلة

( المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور ذكى جيايل بشارة ) .

المقرر - بجملة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، أقر المجلس مواد مشروع  
هذا القانون وبجملة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ قرر المجلس إعادة التقرير  
للى لجنة ، لإعادة النظر فيه من حيث الصياغة .

وقد نظرت اللجنة ، ورأت تحقيقاً لحسن الصياغة أن تضاف المادة  
السابعة من تعديل مجلس النواب إلى المادة الأولى من المشروع المقدم  
من الحكومة ، لأنها تنصير في الواقع مكملة للأحكام الواردة في المادة  
الأولى . ورأت أيضاً إبقاء الفقرة الأولى من المادة الأولى على أصلها  
كما وردت من الحكومة ، إذ لا يحل لحذف الإحصاءات الزراعية من عدد  
الإحصاءات المالية في المادة المذكورة .

وبناء على ذلك ، ترجو اللجنة من المجلس إقرار مشروع القانون معدلاً  
بالصفة الواردة بجدول المقارنة الملحق بالتقرير .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - مشروع هذا القانون سيق إقراره من حيث المبدأ ، كما وافق  
المجلس على مولده عند المادتين الأولى والسابعة .

فتتل المادة الأولى كما عدلتها اللجنة .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يجوز في أى وقت عمل تسديدات أو إحصاءات مالية  
وزراعية وصناعية وتجارية وصحية وتعليمية وغيرها .

ويمكن لإجراء ذلك بقرار من وزير المالية فيما يتعلق بالتعداد العام  
للسكان وبقرار منه بالاتفاق مع الوزير المختص فيما يتعلق بالتعدادات  
أو الإحصاءات الأخرى .

وذلك فيما عدا التعدادات والإحصاءات الزراعية تباشرها وزارة الزراعة  
بمقرتها وبواسطة موظفيها وبمقتضى القرارات التي يصدرها وزير الزراعة  
على أن توافق وزارة المالية بنتائج هذا الإحصاءات أو التعدادات ويكون  
لموظفي وزارة الزراعة الاختصاصات والسلطات المخولة لموظفي مصلحة  
الإحصاء والتعداد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ممثلة .

والآن لتتل المادة السادسة كما عدلتها اللجنة .

تليت المادة السادسة ، وهذا نصها :

مادة ٦ - تقدم مصلحة عموم الإحصاء والتعداد بنشر البيانات الإحصائية في جداول عامة لا تتناول مجال بيانات فردية خاصة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابقة سة معللة .

وبمناقشة المجلس على هاتين المادتين ، يكون قد وافق على مشروع القانون بأكمله . وليؤجل أخذ الرأي على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى إلى الجلسة المقبلة .

١٢ - تقرير لجنتي المالية والمحربية والبحرية والسودان

في الاقتراح بشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم أنور محمد طه هاجب باشا ، مندوب إلى المائدة الثانية من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٦ ، تأسس بتدبير جندل ما هيأت الضباط وصف الباطل وسائر الجيش - إضافة إلى الجيشين ، بناء على طلب الجندل

( المقررة حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك ) .

الرئيس - عند نظر المشروع أمام لجنة المالية مجلس الشيوخ ، حضر مندوب عن وزارة المالية ولم يوافق عليه . وعند نظره أمام لجنة المحربية والبحرية والسودان ، حضر مندوب عن هذه الوزارة ووافق عليه .

وأرى أن البت في هذا المشروع لا يكون إلا بعد أخذ رأى دولة رئيس الحكومة .

حضره الشيخ المحترم اللواء حسن محمد عبد الوهاب باشا - إند مندوب وزارة المالية يستطيع أن يتكلم بالنية عن رئيس الحكومة .

الرئيس - الخلاف قائم بين وزاتين مختلفتين ، والذي يستطيع أن يفصل في هذا الخلاف هو رئيس الحكومة .

حضره الشيخ المحترم اللواء محمد عبد الوهاب باشا - المشروع المروض طال ، الوقت ، ومضى على تقديره أكثر من سنتين ، وهؤلاء المرسوموا يظنون قرار المجلس هذه المدة الطويلة . وفي تأجيل النظر في هذا المشروع أسبوا أو أكثر ضرر على هؤلاء المساكين ، فلم لا يصنفهم المجلس ؟ وما معنى هذا التأخير ؟

هذا المشروع ما كان يجوز أن يحصل فيه خلاف بين وزاتين ، لأنه لن يكلف الدولة أكثر من أربعة أو ثلاثة آلاف جنيه . دعواتكم في الموضوع ولتدعه منته القيلة .

مقرر الشيخ المحترم الأستاذ محمد الجندل - لقد صر مندوب وزان المالية عن رأى وزارة المالية ، كما صر مندوب وزارة المحربية عن رأى وزارة المحربية ، ورأى المجلس الآن هو الناطق . ليس هذا المشروع اقتراما ببناء محطة فرعية بمدينة الانصر ، إنما هو لإنصاف هؤلاء المساكين ، خصوصا في هذا الوقت العصيب .

مقرر الشيخ المحترم اللواء حسن محمد عبد الوهاب باشا - أقرح اخذ رأى المجلس في أن ينظر هذا المشروع آتية .

مقرر صاحب المعلق على عبد الرزاق باشا ( وزير الأوقاف ) - ليست المسألة بحاجة لكل هذا ، فالكلفة الأولى والأخيرة للبرلمان . إن الحكومة لا تريد بوجه من الوجوه أن تضع فرصة المجلس في نظر هذا المشروع ، فتشكل عضوا من حضرات الشيوخ أن يبدى رأيه كاملا غير مقصود في تحييص المسألة .

ونكن المسألة ناحية أخرى ، هي أن الحكومة لم تستوف هذا المشروع بمحا .

مقرر الشيخ المحترم اللواء حسن محمد عبد الوهاب باشا - الحكومة استوفت هذا المشروع بمحا .

مقرر صاحب المعلق على عبد الرزاق باشا ( وزير الأوقاف ) - بعد أن تستوفى الحكومة بمحت المشروع ، وتستقر على رأى ، متقدم لحضراتكم البيانات الرسمية التي حصلت عليها ، ثم نقول رأينا في المشروع .

مقرر الشيخ المحترم اللواء محمد عبد الوهاب باشا - لقد حضر ممثل الحكومة أمام لجنة المحربية مندوبا عن وزير الدفاع ، ثم حضر مندوب عن وزارة المالية أمام لجنة المالية مجلس الشيوخ وبمحت هذا المشروع ، ثم حضر مندوب عن وزارة المالية أمام لجنة المحربية والبحرية والمالية بجمعيتين لمحت هذا المشروع . فلا يلقى أن يقال إن الحكومة عجزت عن بمحت هذا المشروع في مدة سنتين ، وهو لا يكلف الخزنة سوى أربعة آلاف جنيه .

لهذا أرجو أن يقرر المجلس نظر المشروع في هذه القيلة .

**القرر** - أعلن أنه غير مسموح مطلقاً أن يتحدث أحد حضرات أعضاء اللجنة عن أمر نظرت به إحدى هذه اللجان، بأن يقول إنها وافقت عليه بالأغلبية المطلقة أو غيرها.

وأريد أن أوجه النظر إلى أن الأستاذ حسين الجندي لم يكن موجوداً في اللجنة، فأرجو ألا يتحدث عن شيء لم يكن موجوداً أثناء نظر اللجنة فيه.

**فقرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجبوري** - أنا حق في إبداء رأيي.

**القرر** - إن الأمر في غاية البساطة. وأرجو أن أوجه النظر إلى أنه لا يوجد شخص من بيننا لا يصف على هؤلاء ٨٣ ضابطاً، كما يصف عليهم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجندي. ولكن عمل هذا ليس بقانون يقره البرلمان، بل عمل هذا استثناء من مجلس الوزراء. فتسليم الحكومة مأساً استثنائياً، ولكن لا يجوز أن تستصدر قانوناً من البرلمان بذلك.

**فقرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجبوري** - ولم لا نصفهم نحن ؟

**القرر** - على أي حال، هذه هي وجهة نظر اللجنة. ولذلك أرى أنه إذا كان لا بد من مزيد من الكلام في هذه المسألة، وخاصة أن دولة رئيس الوزراء يريد أن يهدي رأيه شخصياً في هذا الموضوع سواء بالجنة أو في المجلس، وكذلك بعض حضرات الأعضاء كحضرة الشيخ المحترم اللواء أحمد عطية باشا يريدون ذلك أيضاً، فاقبل أطلب رد التقرير إلى اللجنة، حتى يستطيع كل من يريد الإدلاء ببيء أن يبدل به أمامها.

**فقرة الشيخ المحترم اللواء حسن محمد عبد الوهاب باشا** - لقد قلت بلسان المالية والحربية الموضوع ببناء، ولزم لردده إليهما أو إلى إحداهما.

**فقرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا** - لقد طلب حضرة المقرر رد التقرير إلى اللجنة، وبذلك أصبحت المسألة متبينة، كما أصبح رد التقرير واجباً.

**فقرة الشيخ المحترم اللواء أحمد علي باشا** - أريد أن أرد على حضرة المقرر فيما قاله.

**فقرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا** - هذا لا يمكن مطلقاً، إذ إنه لا يوجد أماماً تخبر الآن.

**القرر** - لقد حضر مندوب من دولة وزير المالية، وأثبت رأي وزارة المالية في حاضر لجنتم المالية في هذا الموضوع. إن الرأي في هذا لا تراجع لا ينصب عليه وحده، ولكن الرأي الذي رآه اللجنة، والرأي الذي يؤيد وزارة المالية، هو أن الأخذ بهذا الاقتراح يجرنا ويخرج هذا المجلس ويخرج وزارة المالية إلى سلسلة متصلة الحلقات من حالات كهذه الحالة تماماً.

تدعون حضراتكم أن كل دراسة ١٩٣٩ عندما خفض مرتبات ضباط بوليس وضباط الجيش والموظفين المدنيين، طُبقت قواعد الكادر على جميع موظفي الدولة. فلما أعيد كادر ضباط الجيش في سنة ١٩٤٥ إلى أكان عليه قبل سنة ١٩٣٩، طلب حضرات ضباط الجيش الذين جابوا إلى الماش في الفترة بين الكادرين أو بالأحرى في الفترة التي وقف حل بكادر سنة ١٩٣٩ فيها وبين المودة إليه، أن ياملوا في الماش على ماس مرتبات ذلك الكادر القديم.

الواقع أنه لا يوجد قانون مالي إطلافاً يسمح بالرجعة في مرياته، أن يكون له أثر رجعي. ولو أخذنا بهذه القاعدة، لجاز لكل موظفي وزارة الدين خفضت مرتباتهم أن يرجعوا على الحكومة. ويطلبوا منهم طبقاً لكادر القديم كما فعل ضباط الجيش.

وكذلك سيكون الحال فيما يتعلق بالموظفين الذين أنصفوا، فيأتي لطلب أحيل إلى الماش قبل أيام من تطبيق قواعد الإنصاف على الموظفين، ويقول إنني لو بقيت في وظيفتي حتى أنصف زملائي، لارتفع ربي من عشرة جنيهات إلى ثلاثين جنيهاً. ولذلك أطلب من معالي وزارة المالية تعديل معاشي على أساس ما لو بقيت في وظيفتي حتى طُلبت اءد الإنصاف.

**فقرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجبوري** - نحن بصدد جنود يش.

**القرر** - نحن بصدد الكلام عن ضباط، لا عن جنود.

**فقرة الشيخ المحترم اللواء حسن محمد عبد الوهاب باشا** - إن قانون لثبات العسكرية له نظام خاص وطرائق خاصة.

**القرر** - على كل حال، لقد استعرضت بلسانكم المالية كل هذه أصيل.

**فقرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجبوري** - لقد وافقت لجنة المالية إية بسيطة، ونحن لم نوافق على هذا.

مقرة الشيخ المحترم الدكتور محمد علي باشا - لقد سجل في المضبطة ما قاله حضرة المقرر في هذا الموضوع ، وأريد أن أورد عليه .

مقرة الشيخ المحترم الدكتور محمد فوزي سراج الدين بك - أقول لحضرة الشيخ المحترم إن هذا أمر غير جائز ، بعد أن ودّ التقرير إلى اللجنة .

مقرة الشيخ المحترم الدكتور محمد علي باشا - هل أفهم من هذا أن تقرير بلقي السالية والحويبة قد أُلقي وأصبح غير قائم .

أرجو إذا كان التقرير قائماً أن أمكن من الرد على ما قاله حضرة المقرر .

الرئيس - تعطى اللائحة الداخلية الحق للمقرر في أن يطلب استرداد التقرير وإعادته إلى اللجنة ، وعلى ذلك يرد التقرير إلى اللجنة .

والآن هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة ، هل أن تعود للاجتماع يوم الثلاثاء المقبل ٤ ربيع الأول سنة ١٣٦٨، الموافق ٤ يناير سنة ١٩٤٩ الساعة الخامسة مساء ؟

( موافقة ) .

( رُفعت الجلسة الساعة السادسة والدقيقة الخامسة مساء ) .

# الْجَلْسَةُ الشَّابِعَةُ

## دور الانعقاد العاشر الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة العاشرة

المعقودة علناً في يوم الاثنين ٣ ربيع الأول سنة ١٣٦٨ هـ ، الموافق ٣ يناير سنة ١٩٤٩

### ملخص

#### دراسة

١ — إجازة ..... ٢١٢

٢ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة (٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٨) ..... ٢١٢

٣ — مرسوم بتأليف الوزارة ..... ٢١٣

٤ — مرسوم بتعيين وزير دولة ..... ٢١٣

٥ — مرسوم بتعيين حاكم عسكري عام ..... ٢١٤

٦ — تلخيص المجلس وقاعة المنفردة بمحمد فهمي القزويني باشا — كلمة الرئيس بالخطبة — كلمة زعيم المعارضة — كلمة رئيس الحكومة — بيانان للوزارة — وقف الجلسة لحادث — قرار المجلس لإرسال كتاب بحرية لأمانة التفتيش وادعاء  
شكر الزعماء ..... ٢١٤

٧ — إعلان حفرة صاحب الامانة رئيس مجلس الوزراء ..... ٢١٦

اجتمع المجلس الساعة السادسة مساءً، برئاسة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد محمد الوكيل، وكيل المجلس.

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ عبد الرحمن نور، محمد علي الناطرك، السيد عبد الحميد الرمالي، الأستاذ عبد الرازق وهبه القاضي.

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين : بما عدا :

الفائين :

أولاً - سعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا (ق باريس، لحضور اجتماع الهيئة التنفيذية للائتلاف البرلماني الدولي).

ثانياً - بإجازات، حضرات الشيوخ المحترمين<sup>(١)</sup> :

أحمد علي أبو ستيت بك، حسن رشوان حمادي بك، الأستاذ عباس لعل، محمد رشوان الزمر بك.

ثالثاً - باعتذار :

(١) من جلسة اليوم، حضرات الشيوخ المحترمين :

اللواء أحمد شريف باشا، أحمد بهد بك، أحمد مصطفى أبو رساب، الأستاذ إسماعيل حمزة، إسماعيل صدق باشا، السيد أحمد أباطه، الأستاذ حسن ميدانقادر، حسين مري باشا، جمال الدين عثمان أباطه بك، عبد الستار حسن عمران، فهمي ويصا بك، محمد زايد جلال، محمود خيرى باشا.

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد قرني بك، أحمد محمد خشبة باشا، توفيق دوس باشا، الشيخ عبد الله عمر عبد الآخر، عبد الحميد إبراهيم صالح باشا، محمد شريف صبرى باشا، محمد شفيق باشا، محمد نجيب الترابي باشا، مصطفى رشيد بك، واصف بطرس غالى باشا.

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ أحمد أبو الفتوح، أحمد همام حسين بك، حسن حسن عزام بك، حسن محمد الوكيل، حسين عثمان باشا، الأستاذ حسين محمد الجندى، سيد بهاس بك، شارل بشرى حنا، الأستاذ محمود أبو القنص، الشيخ يوسف يوسف الترموني.

وحضر من الوزراء حضرة صاحب الدولة إبراهيم عبد الهادي باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية، وحضرات أصحاب المجالس : أحمد عبد التفار باشا وزير الأشغال العمومية، الأستاذ عبد الحميد عبد الحلو وزير القوت، طه عبد عبد الوهاب السباعي باشا وزير دولة، عبد الرازق أحمد السنهوري باشا وزير المعارف العمومية، محمود حسن باشا وزير دولة، الدكتور نجيب اسكندر باشا وزير الصحة العمومية، طه عبد الرازق باشا وزير الأوقاف، الفريق محمد حيدر باشا وزير الحربية والبحرية، جلال فهم باشا وزير الشؤون الاجتماعية، أحمد مرمي بلوبك وزير العدل، وياض عبد العزيز سيف النصر بك وزير المواصلات، عباس أبو حسين باشا وزير الزراعة، مصطفى مرمي بك وزير دولة، محمد زكي علي باشا وزير دولة.

تولى السكرتيرية العامة أمين عن العرب بك.

(أعلن حضرة الشيخ المحترم الرئيس اقتراح الجلسة).

## ١ - إجازة

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم حسن رشوان حمادي بك إجازة لمدة شهرين بالخالي، لمرضه.

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة).

## ٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

(٢٧ ديسمبر ١٩٤٨)

الرئيس - هل لأجل من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟

(لم يترصد أحد).

الرئيس - يصدق المجلس على مضبطة الجلسة السابقة.

(١) حضر حضرة الشيخ المحترم الشيخ إسماعيل قزاز، أزال من هذا اليوم من إجازته.



## ٣ - مرسوم بتأليف الوزارة

الرئيس - ورد خطاب من رئاسة مجلس الوزراء ومعه صورة من لرسوم الصادر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨، بتأليف الوزارة، هذا نصه :

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤٩ من الدستور ؛

وعلى الأمر الكريم الصادر في ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ؛

وعلى أمراً رقم ٣٨ الصادر بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٨ ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

## (المادة الأولى)

عين :

إبراهيم عبد الهادي باشا... وزيراً للداخلية والمالية .

محمد عبد الغفار باشا ... « للأشغال العمومية .

إبراهيم دسوقي أباطه باشا ... « الخارجية .

أستاذ عبد الحميد عبد الحق ... « للتأمين .

د. محمد عبد الوهاب السباعي باشا ... وزير دولة .

عبد الزقاق أحمد السهري باشا... وزيراً للمعارف العمومية .

محمد حسن باشا ... .. وزير دولة .

لدكتور نجيب اسكندر باشا ... .. وزيراً للصحة العمومية .

الأستاذ محمود رياض ... .. « للتجارة والصناعة .

عبد الزقاق باشا ... .. « للأوقاف .

الدكتور محمد حيدر باشا ... .. « للخرية والبحرية .

جلال فريش باشا... .. « للشؤون الاجتماعية .

أحمد مرسي بديك ... .. وزيراً للملح .

رياض عبد العزيز سيف النصر بك ... « للوصلات .

عباس أبو حصين باشا ... .. « للزراعة .

مصطفى مرعي بك... .. وزير دولة .

## (المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم ؛

صدقه في ٢٧ سفرة ١٣٦٨ (٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨) .

## فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

إبراهيم عبد الهادي

## ٤ - مرسوم بتعيين وزير دولة

الرئيس - ورد خطاب من رئاسة مجلس الوزراء ومعه صورة من المرسوم الصادر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨، بتعيين حضرة صاحب المعالي محمد زكي علي باشا وزير دولة ، هذا نصه :

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨، بتأليف الوزارة ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

## (المادة الأولى)

عين محمد زكي علي باشا وزير دولة .

## (المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم ؛

صدقه في ٢٩ سفرة ١٣٦٨ (٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨) .

## فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

إبراهيم عبد الهادي

رئيس مجلس الوزراء

إبراهيم عبد الهادي

## ٥ - مرسوم بتعيين حاكم عسكري عام

الرئيس - ورد كتاب من رئاسة مجلس الوزراء ومعه صورة من المرسوم الصادر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨، بتعيين حاكم عسكري عام، هذا نصه :

## نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة الأولى من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨ ، وبإضافة حالة جديدة إلى الحالتين اللتين يجوز فيها إعلان الأحكام العرفية ، وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ ، الخاص بنظام الأحكام العرفية والقوانين المنبثقة له ،

وعلى المرسوم الصادر في ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ ، بإعلان الأحكام العرفية ، وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

( مادة وحيدة )

ممن إلهامه عبدالحامد باشا لتقيام بالسلطات الاستثنائية المنصوص عليها في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ والقوانين المنبثقة له ، وذلك على الوجه المين في القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨ ،

مصدق برقعة في ٢٩ من سنة ١٣٦٨ ( ٣٠ ديسمبر ١٩٤٨ ) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

ومجلس مجلس الوزراء

إلهام عبد الحمادى

وزير الداخلية

إلهام عبد الحمادى

## ٦ - تبليغ المجلس

وقاء المفردة محمود فهمي القزوينى باشا - كفة الرئيس بالخاصة -  
كفة رئيس الحكومة - برلمان محورية - وقف الجلسة عددا -  
قراول المجلس لجمال آتاب محورية لأسرة القيد ، وقاب ذكر العزوين

الرئيس - حضرات الشيوخ المحترمين ،

روعت البلاد ، في الأسبوع الماضي ، بحيرة وحشية شتاء ، وقطعة دينية نكره ، ذهب ضحيتها رجل من أبرز أبناء مصر المخلصين ، وبجنازة من أكرم المجاهدين الصادقين . فقد اغتيل حضرة صاحب الدولة المنفردة محمود فهمي القزوينى باشا ، ورئيس مجلس الوزراء السابق ، حياة وغدا ، بيد أجيّة ونفس شريرة ، لم ترجع للإنسانية حقاً أو حرمة ، أو تذكر للوطن عهداً أو ذمة .

لست أدري بأي لسان أو بأي بيان أدنى ذلك الرجل العظيم ، الذي عاش لأتمته ، ومات من أجل أمته . ومناقبه أكثر من أن تحصى وتذكر في كلمة موجزة ألقها الآن في هذا المجلس الموقر . بل لست أدري ، مرة أخرى ، لمن يكون الغناء ، وكنا يجب أن يقدم له الغناء .

لقد حفل تاريخ القعيد بمفاتيح الأعمال وجليل الأثر . فكان ، رحمه الله ، من أولئك السابقين الأولين من المجاهدين الأخيار ، الذين لبوا نداء الوطن أول ما نادى ، وتحمّلوا الصعوف منذ الصبغة الأولى لتقوّنات الحليّة . وألقى بنفسه في ميدان الجهاد والعمل والتضحية ، بغير بلاد ومواطنيه بكل ما جباه الله من عظيم الصفات ، وجملة من كرم السبلات . كان أبرزها أثراً وأظهرها شأناً : نزاهة القصد ، وشجاعة النفس ، وصلابة المود ، وإلماراً في الحق ، وصدق الوطنية ، وقوة العزيمة ، ورسوخ الإيمان ، وعمق التفكير ، والصبر على الشدائد ، والإخلاص للواجب .

كم لاقى ، رحمه الله ، من الشدائد والأهوال ، وواجه من الخطوب والأخطار . وأحاطت به المكاره الجسام ، فما وهنت له عزيمته ، ولا لانت له قناته ، بل قابل ذلك كله بنفس راضية وقلب مطمئن . وهان إليه كل عظيم من أجل كفاحه عن مبادئه ومصله ، ودفاعه عن حقوق وطنه وبهده .

تولى الوزارة مراراً وألقيت إليه مقاليد رياسته مرعفين ، فطبعها بطابعه وصيغها بصيغته ، ولم تزل من نفسه الكمية وإيمانه الزاخر ووطنيته الصادقة ملازمات الحكم وتصارييف السياسة ومسؤوليات المنصب . وبجمل له التاريخ مواقف مشهودة رائحة في النفاذ عن قضية مصر والبلاد العربية في أدق الظروف وأهم المواقف . وظل أميناً صادقاً شجاعاً غيوراً على أدا ، الواجب ، حتى كتب آخر صفحة من سفر حياته المجيدة بسلام الطاهرة الزكية .

إذا كانت يد الإجرام الدنيئة امتدت إلى القعيد العظيم ، فقد امتدت ولا شك في الوقت نفسه إلى مصر في صميمها ، فهلمت ركاماً من أركانها الزكية ، وقوضت عماداً من عمداها اللينة . وإن البلاد كلها لتخرج من هذا الإجرام الذي يخط إلى الدرك الأسفل من الإجرام ، وجراً منه كل شرع سماوي ومبدأ إنساني وخلق وطني .

إننا ، هنا في هذا المجلس ، نستنكر أشد الاستنكار هذه الجريمة الدنيئة العظيمة . ونعلم أن البلاد لا يمكن أن يستقيم لها أمر أو يستقر لها حال ، ما دام الإجرام يتخذ وسيلة لكبت الحرية ، وسبيلاً إلى فرض الرأي . وليس لثل هذا الإجرام الدنيئة من نتيجة سوى اقتراف الوزر ، وسرمان البلاد من احز أبنائها وقادتها . ولا يمكن أن يؤثر بجل على مقامهم ومبادئهم التي طاهلها الله والوطن على التحك بها ، ويسترخسون في سبيل ذلك كل تضحية ، ولو كان بذل السماء والأرواح .

فليس من المين على نفسي ، وليس من الصير على لساني ، وقد اعتدت طوال ثلاثين عاما دأبا أن ألقى بمحمد فهمي التفرشي ، فآلتي البطولة أكل البطولة ، وألح الإنسان أحمق الإيمان ، وأطالع الأمل أفسح الأمل .

ثم أحده فآلتي الأخوة أبر الأخوة ، وأناقشه فآلتي وطنية طاهرة هية ، وأعمل معه فإذا شرف وزاعة واستقامة تبلغ درجات المثل العليا ، في هذه الحياة الدنيا .

إننا لنعلم أن شيدنا وشيد الوطن كان طرازا من الرجال فريدا . فمن اليوم الأول الذي دوى فيه صوت مصر ، كان التفرشي قوة زاهرة ، ونظاما ماعلا . فالحركة الوطنية ، من أولها إلى منتهاها ، مدينة إلى حد بعيد للرجل البطل الذي لم تنفض له عين ، ولم يقل له عزم ، ولم يخفق له قلب إلا بحب مصر وحرها واستقلالها . فلها عاش حياته الحافلة ، وفي سبيلها جاهد جهاده المخلص ، وذهب في الشهداء الأبرار ، وهو قائم بمقدساتها في غيرة وصبر لا يتفد ، ويجهده وهمته تحترق بها الأمثال .

إن ما أشعر به وتشعرون من الورعة والحركة على وفاة هذا الصديق الحميم ، وهذا المصري العظيم ، أن ينسبنا التبرؤس بواجباتنا الوطنية ؛ بل سيكون كافرا قويا لنا على العمل في جد وعزم وصبر ومتابعة على إقرار الأمن وإعادة الطمأنينة إلى البلاد .

ولا شك أنك قد شعرت مثل ببالغ التأثر وعرفان الجليل ، عند ما علمت حطفت حضرة صاحب الجلالة الملك العظيم الذي تجلّى بزيارة منزل الفقيد وتمهده لأله وبنيه ، والفضل بالاشتراك في جنازته بحضور الصلاة على جثاته الطاهرة في بيت الله . وهي مأز ملكية ميسجلها التاريخ بالتقدير والافتخار .

#### حضرات الشيوخ المحترمين ،

إن هذه القاعة لتشهد بما أنصف به فقيدنا الشهيد من رحابة الصدر ، وتقبل النقد ، واحترام حرية الرأي ، وفهم القيم العليا للسياسة المستقيمة .

والى ، باسم الحكومة ، أشكر لكم هذا الإحساس العميق الذي بدا اليوم ، إشادة بنائب الفقيد ومزايده ، وتوثيقا بعظم المصائب فيه .

أسأل الله العلي القدير أن يميزه عن جهاده ، وعن وطنيته . وعن نزاهته وإخلاصه ، أكرم ما يميز الشهداء الأبرار ، وأن يجمع قلوبنا على حيطة وطننا وصيانة حقوقه في ظلال القانون ، حرمة الله .

الرئيس - وود المجلس يرتبان التتزية في وفاة المنفورة محمد فهمي التفرشي باشا ، سيظل نصالحا على حضراتكم .

نلت البرقيتان ، وهذا نصالحا .

#### حضرات الشيوخ المحترمين ،

إن مجلسكم الموقر ليذكر - في شكر جليل وعرفان بالجميل - ما تفضل به مولانا حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم من كرم المواساة لأسرة الفقيد العظيم ، وما كرم به وزيره الأول بالمشاركة السامية في الصلاة على جثاته الطاهرة ، فالعصرين جميعا بذلك فيض مكرماه ، وشملهم ساهى مواساته . حفظ الله ذاته ، وإياه ذخرا لرجته الوقية المخلصة .

#### حضرات الزلاء المحترمين ،

لقد شارك مجلسكم الموقر في تشييع جنازة الراسل الكريم . والى ، بموافقتكم ، سأرسل كتاب تترية باسم المحس لأسرة الفقيد الكريم .

أدع الله تعالى أن يخفق رحمة على فقيدنا العظيم ، وأنت يتره من رضوانه منزلة الصديقين والشهداء ، جزاء ما قام به من خدمات وقدمه من تضحيات ، وأن يلهم جليل الصبر وحر العزاء البلاد جميعا ، ملكا وموفا كريما ، وشبابا وفيا حزينا ، وأورة كلة مفجوعة .

ولنا أن نذكر دائما قول الله تعالى في حكم كتابه :

"من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، فنه من قضي نحبه ، ومنهم من ينظرو وما بدلوا تبديلا" .

فقرة الشيخ المحترم على زى الرابى باشا ( زعم الماوضة ) - والى ، باسم الماوضة ، أشارك معادة رئيس مجلسه في إهداء الأسف الشديد لمصرع المنفورة دولة التفرشي باشا ، رئيس الحكومة السابق .

لقد كان ، رحمه الله ، كرم الأخلاق ، عف اللسان . وكثيرا ما كانت المناقشة تحدث بينه وبين مناظره ، وتبلغ مبلغا عظيما من الشدة والحدة ولكنى لا أذكر أنها أخرجه يوما عن حدود اللياقة ، أو عن آداب المناظرة أو دفعته إلى استعمال لفظ ناب .

إن البلاد تحتاجها الآن موعة شديدة من الاجرام السياسى ، لا تعرف مدهاء ، ولا يد من وضع حد لها . وإنا لنستكر الجرية إيا كان الدفاع اليها ، وإيا كان مرتكبها . وجهنا أن نعمل كل ما في وسنا القضاء على هذا النوع من الاجرام .

رحم الله الفقيد ، وألم الله صبر الجليل .

فقرة صاحب البروف ابراهيم عبد الرادى باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) - حضرات الشيوخ المحترمين ،

من الله أرجو اللون ، وأنا أنسى إلى المجلس الموقر ، على الشهيد العظم ، المنفورة محمد فهمي التفرشي باشا ، رئيس مجلس الوزراء السابق ،

٢٩ ديسبر ١٩٤٩  
نمائي رئيس مجلس الشيوخ المحترم ، القاهرة

لقد كانت البرية المنكرة التي أدت بحياة المغفور له عمودهم القرائي باشا أسوأ الوقع في قضي وتقرض أعضاء مجلس الأعيان جميعا .  
فباسم مجلسنا ، أتقدم إلى مجلسكم العالي بأمر التحايز لمسيرة القادة التي متى بها القطر الشقيق . عوض الله مصر عن قتيدها العالي بحياة الباقي من رجالها .

نوري السيد

رئيس مجلس الأعيان العراق

٣٠ ديسمبر ١٩٤٩

صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ المصري ، القاهرة

مجلس النواب السوري ، الذي حزنه الفاجعة الأليمة بانيال المغفور له القرائي باشا ، يشتر بالمشارة القادة التي ألتم بمصر والبلاد العربية يفقد رجل كان نبراسا في التضحية والوطنية والشجاعة والتماسة .

نعمد الله العقيد الشهيد برحمته ، وللمنا وإياكم الصبر والعزاء

وكل رئيس مجلس النواب

لطفي الحفار

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إرسال كتاب شكر باسم المجلس إلى كل من حضرتين ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على وقف الجلسة حدادا على الفقيد الكريم .

هذا ، ولئن كانت تقاليد هذا المجلس لم تحجر بالوقوف حدادا إلا على وفاة المغفور له أحد مامر باشا ، لشاعة الحرم وقدر العقيد الشهيد ، وهو لا يختلف من شاعة الحرم الذي وقع على المغفور له عمودهم القرائي باشا ، ونظرا لقدرة الشهيد ، أوجب من حضراتكم إعلان الحداد وقروا .

( وقفت الجلسة ، ووقف الحاضرون حدادا ، ثم أعيدت الجلسة ) .

الرئيس - هل يريد دولة رئيس الحكومة أن يأتي بيانه الآن ؟  
مفكرة صائب مرونة إبراهيم عبد الوادى باشا ( رئيس مجلس الوزراء )  
أرجو أن ترفع الجلسة للاستراحة قليلا ، فإن مجلس النواب يفتقر .

الرئيس - ترفع الجلسة للاستراحة .

( رعت الجلسة الاستراحة السابعة السادسة والفقيدة الخامسة والتلاتين مساء ، وأعيدت السابعة السابعة مساء ) .

٧ - بيان حضرة صاحب المولة رئيس مجلس الوزراء

مفكرة صائب مرونة إبراهيم عبد الوادى باشا ( رئيس مجلس الوزراء )  
حضرات الشيوخ المحترمين ،

فضل حضرة صاحب المولة مولانا الملك المعظم وعهد إلى تأليف الوزارة . فستجبت لهذا العطف السامى وهذه الثقة الغالية بأصدق آيات الولاء وأسمى مواطن الإخلاص .

وإنه ليحزني ويمزني قضي أن أقوم بتأليف الوزارة إثر هذا الأعتناء الأثيم وهذه الكثرة الفاجعة ، التي ذهب ضحية لها رجل مصر الأمين وزعيمها العظيم ، المغفور له عمودهم القرائي باشا . ولكن واجب الوطن المقدس ، في هذه الظروف الصعبة ، هو الذي دعا إلى تأليفها ، وإشارة الملك المعظم في هذه الآلة العظيمة هي التي نادى فليت .

وإلى لمطحن إلى ما أشعر به من ثقة الأمة الكريمة ، مستمد على صادق حوتكم ، متمم بكم تأكيدكم .

ولقد أشرت في كتاب تشكيل الوزارة الذي تشرفت رفقه للسدة الملكية إلى أن اطرا نهضة البلاد ، في جميع نواحيها ، منوط بتوفر أمنها وطمانينة بنيتها . وإنه لا يستفيد من اضطراب أمورها إلا المترصون بها . ولست في حاجة إلى أن أؤكد أمام هذا المجلس الموقر ما سبق أن أشرت إليه . فإن إقرار الأمن ونشر الطمانينة في البلاد هو أول ما تبدل له الوزارة عنايتها ورعى إليه نشاطها ، وتركز فيه جهودها ، دون هوانة أو غرير .

وإلى لوقن كل اليقين بأن الأمة جماء ، تخلف طبقتها وطوائفها وأحزابها ، تؤازر الوزارة في خطتها هذه ، وتؤيدها بكل ما تملك من قوة ، فإن الفعجية في الأمن هي بليمة البلاد بأسرها ، لا فرق بين طائفة وطائفة ولا بين حزب وحزب .

إن هذه الوزارة تسير قدما في أعمال الإصلاح في الميادين الاقتصادية والصمرانية والاجتهاد والتضافية ، لا تأخر في ذلك جهدا ولا تذروسا . وستعمل بوجه خاص على تسجيع الإنتاج القومي ، والتبويض بالصناعة المصرية ، والقيام على حسن استغلال الآزوة الكاسنة في البلاد ، حتى ترفع من مستوى المعيشة ، وحتى تنهض بالاقتصاد القومي ، فتق البلاد شر الحاجة ، وتضع أمامها كافا جديدة لاستكمال ما يتقصها من أسباب اليسر والرخاء .

وستعمل الوزارة بكل ما تملك من وسائل للقضاء على كل سبب مصطنع لنفاهة المعيشة . وإذ كانت هناك بوادر تؤذن بيده اخراج أزمة للفلاحة ، فإن بعض الأسرار تمل إلى التزول ، فليس هذا كل ما تقنع به الوزارة في هذا السبيل . وهي ماضية لتحقيق الرضاء بجميع الطرق من مراسلة

وروف تجعل هذه الحكومة أساس سياستها ومآلة الحريات العامة والفردية ومآلة تكفل استخلاص الآراء السديقة الصالحة لتختلف طبقات الأمة وتمكين الثقة والتفاهم بين الشعب والحكومة على خير وجه وأحسن سبل .

وبينا أن وطنية الكذب ستكون حافزهم ومرشدهم في نهج سبل الحق والكرامة والأمانة في كل ما يطالبون به الشعب من آراء وأفكار ، وأن حرصهم على سلامة بلادهم وطمعهم سيقيم شر من اتق الأعلام ، بحيث لا تجد الدعاية الضارة سبيلا إلى وطننا ولا إلى عقول أبنائنا عن طريق صحافتنا .

وإني ، باسم المائي التي خدمت بها إلى المجلس الموقر ، أرجو أن تجسد الحكومة فيه البون المكن لها على المضي في خدمة البلاد وتحقيق آمالها ، وفرد الشرعها ، وإشاعة الأمن والسلام والرخاء في ربوعها .

إن خصائص الأمم وما جباها الله به من فضل لتتجل في الساعات العصيبة التي نمر بها . وإني لأمي بين من أن مصر ، بتاريخها المجيد وماضيها القيد وإيمانها الأكيد ، ستجتاز هذه الفترة من حياتها موفورة الكرامة هزيرة الجالب قوة السلطان .

وإني لأؤمن كل الإيمان بمواطني وبلادى ، وأثق أن الحق تسعد حزمها وتبرز صفاتها جوهريها ، وأن نخال الخلق والوطنية في صدور رجالها عاصمة ، بحيث لا تتلف منهم فرقة من الإقدام لمجل عبء الجهاد ، ولن تردد تاجية منهم عن الاستجابة لنداء الوطن ، وقد دعا دمي ، فتعود الأمة إلى صيانة البلاد وحقوقها صفا واحدا كما بذاته ، تحفة واحدة .

( تصفيق ) .

وإني أطمح هذه السحب التي تربأنا من من الحنين ، دافع أصبح من ثنائنا . وستبيل مصر في ضوءه ، إذ أن الله تحفة واحدة ، طلبة أعضاء مستقلة حزرة ، جديرة بشهادتها ومضاهيها .

( تصفيق ) .

الرئيس - ولأن هل توافقون حضراتكم على أن نرجع إلى ، وأن ندخل الجلسة القادمة يوم الاثنين المقبل ( ١٠ ربيع الأول - ١٣٨٨ هـ الموافق ١٠ يناير سنة ١٩٤٩ ) ، الساعة الخامسة مساء ؟

( موافقة ) .

( ونعت الجلسة الساعة السابعة والدقيقة العاشرة مساء )

يا أبا ، ولعمل على استيراد السلع التي تنقص البلاد ، وتيسير وصولها إلى الأسواق ، مسترشدة في ذلك بتجار بلادنا المصاحبة وتجارب الأمم الأخرى .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

إن البلاد قد جذبت حقوقها الوطنية ، وسمت أهدافها العليا ، بغلاء الجنود الأجنبية عن أرض الوطن ، ووحدة مصر والسودان تحت الناج المشترك ، هذا هو جاع مطالب البلاد ، وللمصير من أغراضها للوطنية المقدسة . والوزارة ، بمشيئة الله ، وصادق موثقتك ، متمض بالمس ، كاملا ، وتعمل بكل ما وسعها من جهد على تحقيق هذه المطالب التي أصبحت عقيدة مقدسة لأبناء هذا الوادي ، لا يخبر عنها وطني صادق . ولست هنا إلا مدبرا من شؤركم جميعا وعن شعور البلاد بأسرها ، إذا قلت إن هذه المطالب لا يحل التفريط في أي مطلب منها ، ولا اقتراض لحظة في العمل على تحقيقها .

وتحرص الوزارة على أن تساهم البلاد بنصيبها في مبادئ التعاون الدولي ، وأن تكون علاقتها بالأمم الأخرى على خير ما تجرؤه من مودة وصفاء .

وأحب في هذا المقام ، أن أبحث قضية صادقة إلى جيشنا الباسل المظفر الذي خاض ولا يزال يخوض أشد المارك في وجه العدوان الصهيوني ، وتكتب ويكتب صفحات من الفخر في تاريخه المجيد ، لينصر الحق والعدل ، وليحفظ على باطن الشقيقة وحديها . وليعيد إلى ربوعها السلام والأمن ، وأبرج أهلها المشردين إلى ديارهم أميين مطمئنين .

إن جهاد الجيش المصري لشعبه فلسطين عمل وطني ، كما هو عمل إنساني . وإله المبرم . وفاء مصر وإخلاصها وصفق كتبها وملازمة مقاصدها .

ولا شك أن العرب جميعا يأملون أن يكون هذا الموقف الكريم من قضية فلسطين هو موقف الجميع .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

لقد تفضل الملك ، بحفظه الله ، فأشار في الأمر الملكي بتأليف الوزارة إلى توحيد الصفوف ، وتركيز الجهود لمواجهة الظروف الداخلية والخارجية التي تجتازها بلادنا العزيزة في هذه الآونة العصيبة . وقد كان واجبا على الوزارة أن تستجيب لهذه الدعوة العزيرة ، التي صدرت عن حكمة سامية ونظر عي . وقد عملت ولا تزال تعمل في العمل على تحقيقها .

إن البلاد في الوقت الحاضر ، وبعيد وفي الخارج ، في حالة دقيقة من مراحل تاريخها . وهي مراحل تقتض مضاعفة الجهود ، وتسك الصفوف ، واجتراح الإيدي ، والصلحية وإنكار الله في خدمة الوطن العزيز .



# الجلسات الشبوح

## دور الانعقاد العاشر الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة الحادية عشرة

المعقودة طناً في يوم الاثنين ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٦٨ ، الموافق ١٠ يناير سنة ١٩٤٩

#### ملخص

#### يوم الجلسة

- ١ - الجلسة ..... ٢٢٧
- ٢ - المصنف مل مضبطة الجلسة السابقة (٣ يناير سنة ١٩٤٩) ..... ٢٢٢
- ٣ - مرسوم بإعادة تعيين رئيس مجلس القضاء ..... ٢٢٣
- ٤ - ستة مشروعات قوانين وقواعد من مجلس النواب :
  - ( أ ) مشروع قانون يحدد جزاءات كل من صف من أصفاف الضلع من دية "جود" لا فوق إلا لاستخراج القاموس ... ٢٢٥
  - ( ب ) مشروع قانون يفتح امتداد إثنائي يبلغ ١٥٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في القسم ٢٥ "تقديرات الشرائع الخس" ، زيادة مل الامتداد للضلع ضمن أعمال مصلحة الجاني ، لإنشاء مساكن قبال ... ٢٢٥
  - ( ج ) مشروع قانون يفتح امتداد إثنائي يبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في الباب الثالث من القسم ٢ ، فصل ١ "قسم القضاة القضاة" من القسم ٦ "وزارة المالية" ، لزيادة المصروفات القضاة لخدمة تعديل القضاة الجديدة خلال السنة المالية الحالية ... ٢٢٥
  - ( د ) مشروع قانون يفتح امتداد إثنائي يبلغ ٩١٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في القسم ٢٢ "مصرفات حالة القضاة" ، لتوزيع قوائم ومعدات إلقاء الحرق التي تحدث من القضاة ومن إلقاء القضاة ... ٢٢٥
  - ( هـ ) مشروع قانون يفتح امتداد إثنائي يبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في الباب الثالث من القسم ١ من القسم ٦ "وزارة المالية" ، لتكديت مبلغ ملكية القضاة ٢٠ بتأجير مجلس القضاة ، وتوزيع ملكية القضاة المباشرة رقم ٢٢ بتأجير مخصص لإقامة أبنية حكومية طيبة ... ٢٢٦
  - ( و ) مشروع قانون يفتح امتداد إثنائي يبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في الباب الثاني من القسم ١ من القسم ٩ "وزارة المالية" ، لعدم كفاية امتداد المصروفات السرية ... ٢٢٦
  - إثباتاً مباشرة إلى هذه المالية ..... ٢٢٩
  - ٥ - الكتاب وتوسيع وسكرتير لجنة الأرقام والمعادلة ..... ٢٢٦
  - ٦ - المرسوم بمرسوم قانونية الانتياز المنح لكل من مركبات الأحموس السوية المصرية والسيارات الأسيطة وأوتوموبيل القاهرة ، باستغلال مخطوط الأوتوموبيل بمدينة القاهرة إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٩ - بمقتضى أمنا إلى هذه الأشغال ، لتظهر عينة مع هذه المالية ..... ٢٢٧







اجتمع المجلس الساعة الخامسة والنقطة الخامسة عشرة مساءً، برئاسة  
حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل بأقا رئيس المجلس .

تولى السكرتيرة قبلانية حضرات الشيوخ المحترمين :

محمد طه الناظر بك ، السيد محمد الحيد الزملي ، الأستاذ محمد الرزقي  
وجده القاضي .

وبحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما هذا :

القائمين :

أولاً - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد علي إبراهيم بك ، توفيق دوس باشا ، حسن وشوان حمادي بك ،  
الأستاذ عباس الجليل ، محمد وشوان الزمر بك .

ثانياً - باحضار :

(١) عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد إبراهيم عطالله بك ، أحمد محمد بك ، سيد القوي ،  
محمد القاضي يحيى باشا ، علي عبد الحادي باشا ، نهي ومحمد بك ،  
محمد توفيق راضي بك ، محمود شيري باشا .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

اللواء أحمد طه باشا ، أحمد نهي حسين باشا ، أحمد محمد  
غنيه باشا ، الشيخ حسين صالح خليفه ، الأستاذ عبد الرحمن  
نور ، عبد الستار حسن عمران ، محمد زاهد جلال ، محمد سليم  
جابر ، محمد شريف صبري باشا ، محمد شفيق باشا ، محمد نجيب  
الزامل باشا ، مصطفى رشيد بك ، الشيخ يوسف يوسف  
الشرقي .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ أحمد أبو الفتح ، أحمد قرني بك ، حافظ رمضان باشا ،  
حسن حسن هزام بك ، حسن شمراوي باشا ، حسن محمد الزملي ،  
الأستاذ حسين محمد الهندى ، مابا حشيش باشا ، شادي بشري حنا ،  
صادق فرجيه باشا ، صلاح الدين الشواربي بك ، صليب سامي باشا ،  
محمد السلام القناولي باشا ، الشيخ عبد الله عمر عبد الآخر ، عبد الحميد  
إبراهيم صالح باشا .

الاجتماع التالي يوم الاثنين ، الاحتفال بعيد الفصح

وحضر من الوزراء حضرة صاحب السعادة إبراهيم عبد الحادي باشا  
رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والسالية ، وحضرات أصحاب المقالي :  
محمد الرزقي أحمد السهري باشا وزير المعارف العمومية ، محمود حسن باشا  
وزير دولة ، الدكتور نجيب إسكندر باشا وزير الصحة العمومية ،  
علي عبد الرزقي باشا ووزير الأوقاف ، الفريق محمد حيدر باشا وزير الحربية  
والبحرية ، جلال فهم باشا وزير الشؤون الاجتماعية ، عباس أبو حسين باشا  
وزير الزراعة ، مصطفى مرعي بك وزير دولة ، محمد زكي علي باشا  
وزير دولة .

تولى السكرتيرة العامة أمين عن العرب بك .

( أعلن حضرة صاحب السعادة الرئيس افتتاح الجلسة ) .

١ - إجازة

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا إجازة لمدة  
شهر من اليوم ، لمرضه .

قول توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

(٣ يناير سنة ١٩٤٩)

الرئيس - حضرات الوزراء المحترمين ،

استسمحكم ، لمناسبة عرض المضبطة للتصديق عليها ، في أثناء واجب  
يفرضه علي حميري . لقد كنت غائباً عن مصر في الجلسة الماضية ،  
فلا يسني اليوم إلا أن أشارك المجلس في كرم عواطفه نحو المنفردة  
محمد نهي الشراشي باشا هذا الرجل الأبي ، الكرم الخلق ، والذي لن  
مصرعه ضحية لحرمة استنكاف الناس جميعاً ، في هذه البلاد وتخرج هذه  
البلاد .

رحمة الله ورحمة واسعة ، وأجل فيه عزاء مصر وعزاء فوجي وأهل  
الأكرين .

والآن هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟  
( لم يتردد أحد ) .

الرئيس - يصدق المجلس على مضبطة الجلسة السابقة .

## ٣ - مرسوم

بإعادة تعيين رئيس مجلس الشيوخ

الرئيس - ورد كتاب (١) من رئاسة مجلس الوزراء وبمعه صورة من المرسوم الصادر في ١٦ يناير سنة ١٩٤٩، بإعادة تعيين رئيس مجلس الشيوخ، سبيل تصدق على حضراتكم :

على المرسوم، وهذا نصه :

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٨٠ من الدستور ،

وعلى المرسومين الصادرين في ١٦ يناير سنة ١٩٤٥ و ١٣ يناير سنة ١٩٤٧

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ،

وسمينا بما هوأت :

(المادة الأولى)

يعاد تعيين محمد حسين هيكل باشا رئيسا لمجلس الشيوخ .

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم ما

مدر بقرينة في ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٦٨ (٥ يناير سنة ١٩٤٩) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الداخلية      رئيس مجلس الوزراء      رئيس مجلس الوزراء

إبراهيم عبد الحادي      إبراهيم عبد الحادي      إبراهيم عبد الحادي

(تصديق)

الرئيس - حضرات الزملاء القديسين ، لمة الثالثة يتفضل جلالة الملك فيشرقي يتبين رئيسا لهذا المجلس المؤقت . وله لشرف عظيم لرفع من أجله إلى مقام جلالة السامي أعظم الشكر وأبرزه . وهو اليوم ، وفي هذه المرة الثالثة ، أعظم أزا في نفسي ، لأنه يدل على قوة جلالة المتصلة في ، وعلى تقديره لما بيني وبين حضرات أعضاء هذا المجلس على اختلاف أحزابهم ومشاريعهم ، من مودة صاخبة ما بيننا جميعا من تعاون لفتح العام ، وحرص على تحقيق الخير لهذا الوطن ، والتمسك على مزجه وروحه مكانه .

وبقدر ما يشعني من أخطأ بالغة الملكية السامية ، أشعر بالرضا والطمأنينة ، إذ يتبع لي شرف رئاسة هذا المجلس متينة الصداق مع حضراتكم في أداء الواجب الذي أئتمنا جميعا أن نقوم به بلمة وصفق ونزاهة قصد ، واجب احترام الدستور وقوانين البلاد ، وسلامة الحكومة في الهيئة على مصالح الدولة وتوجيه سياستها إلى الخير ما ينفع الناس ويعطي لهم ما كلفه الدستور من حرية ، وكفالة القوانين من أمن على أحوالهم وأرواحهم ، وما عظم عليه دائما من تيسير الرضا وتوفير أسباب النشيد الإنساني الكريم لطبقات الشعب كلها .

وأق لوائق اليوم ، قوة السنوات الأربع التي مضت ، بجمل مساوئكم إلى في التنبؤ بإملاء الرضا على خير وجه . فقد حودتوني دائما هذه المأثرة ، وجسموني أشعر بأننا جميعا أسرة واحدة تعمل لفرض واحد وظافة مشتركة . هذا الفرض وهذه الغاية هما خدمة الوطن خدمة مجردة لوجه الوطن وسعد . وطبيعي أن نتخطب الآراء في الرمال التي تؤدي إلى الخط الأوفى من الخير للوطن وأبنائه . لكن اختلاف الآراء وإلحاحها في حرية وصراحة ، ثم مناقشتها من طريق مقارعة الحجة بالهجة ، ذلك هو ما يؤدي إلى جلالة الحقيقة ، ووضع التبع السليم بالنسبة بشؤون البلاد في تشرعها وفي صراحة إنكارها وسياساتها في الطريق السوي المستقيم .

وإذا كانت أواخر المدة التي انقضت بين مؤيدي الحكومة وسادستها قد جلست من مناقشات هذا المجلس ، في السنوات الماضية ، خير مثال في حرية الحق والمصلحة العامة ، وجلست من لمة هذه المناقشات ، في مجموعها ، أدبا برلمانيا ساميا جديرا بكل تقدير ، وأدبت بنا في الموقف القوية الجلية الخطر إلى أن قلب كلنا صفنا واحدا لا يلتفت من صراخ

أ من لكاتب :

حضرة صاحب السعادة محمد حسين هيكل باشا

يقر أن أبلغ سادتك صورة من المرسوم الصادر في ٥ يناير سنة ١٩٤٩ ، بإعادة تعيينكم رئيسا لمجلس الشيوخ .

وفي أخم هذه القرعة بالتمسك بالانتماء من كمة سامية .

ويحفظوا سادتك بجلالة في الانتماء .

القاهرة في ٥ يناير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس الوزراء

إبراهيم عبد الحادي

ولا يحد من الزوم بموجب الأحداث التي تحوّلنا أشد حاجة إلى توثيق هذه الأوامر وزيادتها ستة وثلاثة ، بل نحن أحرص ما نكون إلى تحقيق أمنية جلالة الملك السامية نحو توحيد الصفوف ، وتركيز الجهود ، ومواجهة الظروف الداخلية والخارجية التي يجتازها بلادنا العزيزة في هذه الآونة الحسنية .

ويعين أن حضراتكم جلاءة درون ، بفضل نماءكم الوثيق وإرادتكم الصادقة ، هل تحقيق هذه الأمانة الثانية ، والبلوغ بالوطن إلى المقام المكرم الواجب له . هذا أعقادي ، بل يقيني . وربما في أنه لعل الكثير أن يوقنا لتحقيقه ، وأن يهين - واه الدليل في التوضيح يهين كل وجهه مطمئنون له ، ويضمن له الدستور ولاعة المجلس الداخلية وقاليه الثانية في . وأن الخ من ذلك رسا جلالة الملك رضاكم ورضا كل حريص على اجتماع الدستور والمعاون والمناظرة

وسأله تعالى أن يوفقنا جميعا إلى الخير ، وأن يعلينا سواء السبيل . وأن يمد هذا الوطن بروح من جنده ، وأن يسر لنا أداء واجبنا في خدمة الوطن بنسبة تطمئن لها قلوبنا ، ونستريح لها ضمائرنا .

كما أدمعه ، جل شانه ، أن يحفظ جلالة الملك ، وأن يديم ملكه ، وأن يرحم كتابته . إنه صيغ يجب .

( تصديق ) .

حضرة الشيخ المحترم على زكي الصراي يفتا - إني ، باسم المعارضة أقدم لمساعدة رئيس المجلس المحترم خالص التهنئة بمناسبة فترة الثالثة رئيسا لهذا المجلس المؤقت .

وإن الادرع السنوات الماضية التي أمضاها مساعد الرئيس في رئاسة هذا المجلس ، قد أظهرت لنا بجلالة ثمرته الثابتة في إدارة المناقشات ، وجهه لحرية الرأي وحرية الأعضاء في إبداء آرائهم ، وذلك في حدود الدستور واللائحة الداخلية .

لذلك نحن نرحب بتعيين مساعده ، وزوج له دوام التوفيق في القيام

( تصديق ) .

حضرة الشيخ المحترم وطلبه قدس بفتح - لعل أكون مبعثا عن آراء المستقلين من أعضاء هذا المجلس ، لأضيف - دون أن صوت حضرة صاحب السعادة زعم المعارضة في الترحيب بهذا التعيين . فقد كنا لمساعدة الرئيس جلاءة في رايته ، كما مرناه عافيا على المناقشة على استقلال المناقشات ولا يحد في هذه الساعة ، كما مرناه جدا على الأضواء في مكتبه . ولعل هذه الصفات هي التي يطالبها مجلس رئيسه أبا كان . لذلك أتم صوت في التهنئة مع شكر حضرة صاحب الجلالة الملك على ما يوليه في إعادة تعيين مساعده الرئيس .

( تصديق ) .

حضرة صاحب السعادة الدكتور إبراهيم عبد القادر يفتا - ونحن مجلس الوزراء نضرات الشيخ المحترم .

من دواي فبطني أن أتم هذه التمرة الكريمة لأقدم إلى مساعده رئيس هذا المجلس المؤقت بطلات ثلاثا .

الأولى ، هل ما يتم بمساعدة من كتلة السامية .

والثانية ، هل ما يجمع به من التأيد الكامل من جانب حضراتكم أيدنا ناله من جدارة واستحقاق ، بفضل كفايته المتأخرة ، ورياسته الحكيمة الفاعلة على نزاهة القصد واحترام الدستور وقوانين البلاد .

والثالثة ، هل ما لنكونه من التوفيق في صفق المساعدة مع الحكمة .

ولما لمزنا اجتماعكم له ، بفضله موضع التقدير العام .

وإذا كان لعل أن أضيف كلمة إلى ما ألقاه مساعد هذا المساء ، فذلك الكلمة إنما تخرج من أعماق قلبي تحميدا وتقديرا لأمانة الجليلية نحو التكاتف والتضامن وتركيز الجهود لمواجهة الظروف الداخلية والخارجية . والله أباي أن يوفقنا جميعا إلى ما فيه مزية الوطن ورفعة مكانته ، في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك ، حفظه الله .

( تصديق )

المجلس - أتذكر حضراتكم جميعا على هذا الصنيع الطيب .  
الله التوفيق والمساعدة .

## ٤ - مشروعات قوانين

واردة من مجلس النواب - إحاطتها مباشرة للمجلس المختصين.

المرئيين - ورد من مجلس النواب ستة كتب (١) ومهمات مشروعات قوانين، وقد أحلتها مباشرة إلى المجلسين المختصين : وهي :

- ١ - مشروع قانون عدم جواز سلع أى صنف من أصناف القطن من رتبة "جود" لما يوق إلا لاستخراج قلاو منها .
- ( نظره مجلس النواب بطريق الاستعجال، وقد أحيل مباشرة إلى لجنة الزراعة ) .

## (١) نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الأول :

"حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرم بإيلاخ سادكم أن مجلس النواب تقرر بصفة مستعجلة بمجلسه المعقودة في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨ تقرير لجنة الشؤون الزراعية عن مشروع قانون بعدم تجزؤ نسيج أى صنف من أصناف القطن من رتبة "جود" لما يوق إلا لاستخراج قلاو منها ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمجلس الفضلي يرضى مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادكم بحبل فائق الاحترام ما

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٨

رئيس مجلس النواب  
محمد حامد بورد

## نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الثانى :

"حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرم بإيلاخ سادكم أن مجلس النواب تقرر بصفة مستعجلة بمجلسه المعقودة في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافى بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، في القسم ٢٥ "تفدية ربايح السوات الخس" ، زيادة على الاتحاد المدوج ضمن أعمال مصلحة المبانى لأشياء مساكين البقال ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمجلس الفضلي يرضى مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادكم بحبل فائق الاحترام ما

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨

رئيس مجلس النواب  
محمد حامد بورد

## نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الثالث :

"حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرم بإيلاخ سادكم أن مجلس النواب تقرر بصفة مستعجلة بمجلسه المعقودة في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافى بمبلغ ٢٥٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، في الباب الثالث من الفرع ٢ فصل ١ "قسم الضرائب العقارية" من القسم ٦ "زكاة المالية" ، لمواجهة المصروفات اللازمة لمصلحة تعديل الضرائب الجديدة خلال السنة المالية الحالية ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمجلس الفضلي يرضى مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادكم بحبل فائق الاحترام ما

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨

رئيس مجلس النواب  
محمد حامد بورد

## نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الرابع :

"حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرم بإيلاخ سادكم أن مجلس النواب تقرر بصفة مستعجلة بمجلسه المعقودة في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافى بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، في القسم ١٩ "مصرفات سائر الخواص" ، لتفريق نفقات ومهمات إنشاء الخواص التي تحدث من السوات ومن القلاو، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمجلس الفضلي يرضى مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادكم بحبل فائق الاحترام ما

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٨

رئيس مجلس النواب  
محمد حامد بورد

هذا وقد انتهت لجنة الزراعة ولجنة المالية من نظر مشروعات القوانين الثلاثة الأولى ، وقدمتا تقاريرهما عنها ، وأدرجت بمداول أعمال جلسة اليوم .

### ٥ - الخفاف

رئيس ومقرر لجنة الأول والمناهج المالية

المرجع - ألفتنا (١) لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية أنها اجتمعت في يوم الاثنين ٣ يناير الحالي ، واقتبعت حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور رئيساً ، وحضرة الشيخ المحترم عبد الرزاق وجه القاضي سكرتيراً .

٥ - مشروع قانون وضع اعتماد إضافي بمبلغ ٩٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ في الباب الثالث من الفرع ١ من القسم ٦ من وزارة المالية ، بمكافئة تكاليف بيع ملكية العقار رقم ٣٠ بشوارع مجلس النواب ، ولتوزيع ملكية العقار المجاور له رقم ٣٢ بشوارع متصو ، لإقامة أبنية حكومية عليها .

٦ - مشروع قانون وضع اعتماد إضافي بمبلغ ٤٥,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ في الباب الثاني من الفرع ١ من القسم ٩ من وزارة المالية ، لعدم كفاية اعتماد المصروفات السرية .

( أضيفت إلى لجنة المالية مباشرة ) .

مجلس النواب بمشروع القانون الخامس ١

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظر بمجلسه المقررة في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٨ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون وضع اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ بمبلغ ٩٠,٠٠٠ جنيه في الباب الثالث من الفرع ١ من القسم ٦ من وزارة المالية ، بمكافئة تكاليف بيع ملكية العقار رقم ٣٠ بشوارع مجلس النواب ، ولتوزيع ملكية العقار المجاور له رقم ٣٢ بشوارع متصو ، لإقامة أبنية حكومية عليها ، ووافق عليه بالصيغة المرفقة بهذا .  
فالمرجو بفضل برض مشروع القانون المذكور على لجنة مجلس النواب .

والشكرام سادتك بجله لائق الاحترام

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨

رئيس مجلس النواب

محمد حامد جويده

مجلس النواب بمشروع القانون السادس ١

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظر بمجلسه المقررة في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٨ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون وضع اعتماد إضافي بمبلغ ٤٥,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ في الباب الثاني من الفرع ١ من القسم ٩ من وزارة المالية ، لعدم كفاية اعتماد المصروفات السرية ، ووافق عليه بالصيغة المرفقة بهذا .  
فالمرجو بفضل برض مشروع القانون المذكور على لجنة مجلس النواب .

والشكرام سادتك بجله لائق الاحترام

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨

رئيس مجلس النواب

محمد حامد جويده

(١) من الكتاب ٥

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أشرف بإطلاع سادتك أن لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية بالجلسة اجتمعت في الساعة السادسة ونصف مساء من يوم الاثنين الموافق ٣ يناير سنة ١٩٤٩ ، واقتبعت رئيساً :  
اقتبعت حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرزاق وجه القاضي سكرتيراً :

والشكرام سادتك بجله لائق الاحترام

١٠ يناير سنة ١٩٤٩

رئيس اللجنة

في اليوم المذكور

## ٦ - حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس شيوخ مصر والشعبة البرلمانية الدولية المصرية

أتشرف بأن أبلغ سعادتك أنة مجلس الاتحاد البرلماني العربي قرر في اجتماعاته للمنفرد ، في القاهرة ، في يوم ٢٢ و ٢٣ ديسمبر ( كانون أول ) سنة ١٩٤٨ أن يعقد المؤتمر العام للاتحاد البرلماني العربي في دمشق في شهر مايو ( أيار ) سنة ١٩٤٩ ، وقرر أن يدرج في جدول أعماله الموضوعات الآتية :

١ - مناقشة عامة في السياسة العالمية على أساس تقرير يقدمه الأمين العام للاتحاد .

٢ - إمكان إنشاء حكومة برلمانية عالمية ، بما يتفرع عنها من جميع كلمة المجالس العربية في نظرية هذا الانشاء ، ورأيها في اتجاه تنقيح ميثاق جامعة الدول العربية .

٣ - توجيه وتنسيق الأمور الاقتصادية والمالية في الدول العربية ( العملة ، الجبلوك ، إلخ ) .

٤ - توحيد الاصطلاحات الدستورية والتشريعية والبرلمانية في الدول العربية .

٥ - المعاهدات غير المتكافئة .

٦ - تفسير المادة الزامة من الميثاق .

وقرر أنة يدرج مبدئيا في جدول أعمال المؤتمر التالي المتظر مقدمه في بغداد سنة ١٩٥٠ الموضوعات الآتية :

١ - مناقشة عامة على أساس تقرير الأمين العام .

٢ - قضايا الضمان الاجتماعي وأنظمتها .

٣ - المتصلون بالمطلون .

٤ - تهيئة النظام البرلماني بكفالة التوازن بين السلطين التنفيذية والتشريعية .

٥ - أزمة المساكن ووسائل تضييقها .

٦ - خسائر الحرب .

## ٦ - المرسوم بمشروع قانون

بعد الانعاز الفرح لكل من فركات الأنبيوس العربية للسيارات الألية وأدوى من القاهرة ، باستقلال خطوط الأوتوس من مدينة القاهرة إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٩ - أماله أيضا إلى لجنة الإنشاء ، فنظره لجنة مع لجنة المالية

الرئيس - ورد كتاب <sup>(١)</sup> من لجنة الإنشاء بأن المجلس أحال لجنة ٢٧ ديسمبر الماضي إلى لجنة المالية المرسوم بمشروع قانون الخاص بعد الامتياز المنوح لشركات الأنبيوس والسيارات ، لاستقلال الخطوط بمدينة القاهرة إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، في حين أنه يدخل أيضا في اختصاص لجنة الإنشاء .

وتطلب اللجنة عرض الأمر على المجلس ، لإحالة هذا المرسوم إلى لجنة المالية والإنشاء مجتمعين .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

## ٧ - مجلس الاتحاد البرلماني العربي

١ - هذا في القاهرة في يوم ٢٢ و ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨

الرئيس - حضرات الزملاء المحترمين ،

فقد جلس الاتحاد البرلماني العربي اجتماعه في قاعة مجلسكم هذه في يوم ٢٢ و ٢٣ ديسمبر الماضي . وقد وضع في اجتماعاته المذكورة نظامه الداخلي ونظام مؤتمراته العامة ، وابع النظامان مع ميثاق الاتحاد البرلماني العربي وخلاصة أعمال الهيئة الأساسية التي اجتمعت في أغسطس سنة ١٩٤٨ بصوفور ، في كرامة وزعت على حضراتكم مع عرضي جلستي مجلس الاتحاد .

ومما قرره مجلس الاتحاد المذكور أن يعقد المؤتمر العام للاتحاد البرلماني العربي في دمشق في شهر مايو سنة ١٩٤٩ ، هل أن يعقد المؤتمر التالي في بغداد سنة ١٩٥٠ ، ووافق في جدول أعمال الموضوعات التي سينظرها المؤتمران المقبلان .

وهذا نص كتاب مجلس الاتحاد البرلماني العربي إلى رئاسة مجلسكم المرفق

(١) نص الكتاب

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
بعد جلسة ، سبق أن أحال المجلس المرسوم بمشروع قانون الخاص بعد الامتياز المنوح لكل من فركات الأنبيوس والسيارات الألية وأدوى من القاهرة ، لاستقلال خطوط الأوتوس بمدينة القاهرة إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، وذلك لجنة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، في حين أن هذا المرسوم يدخل أيضا في اختصاص لجنة الإنشاء .  
ولهذا من المجلس أن أحال على لجنة المالية والإنشاء في جلسة سابقة ، وكان ذلك بعد تجديد لجنة في قيام المجلس .  
فهل أيجوز من سعادتك الفصل بالأمر على المجلس ، لإحالة هذا المرسوم على اللجنة مجتمعين .  
وتفاديا بطول لفي الانشغال

١٠ يناير سنة ١٩٤٨

رئيس لجنة الإنشاء  
محضره أ. ح. ح.

### لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية :

الأستاذ كمال الدين الشريف، بدلا من الأستاذ عبد الحميد عبد الحق،  
نصيبه وزيرا .

### لجنة العدل :

محمد أنسي باشا، بدلا من الأستاذ عبد الحميد عبد الحق، نصيبه وزيرا .  
محمود فؤاد بك، بدلا من الأستاذ عباس الجبل، نصيبه عنها .

### لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل :

حامد الوزى بك، بدلا من الأستاذ عبد الحميد عبد الحق، نصيبه وزيرا .

### ١٠ - انتخاب لجنة الثمنون

الرئيس - لمناسبة تعيين وزير الثمنون، تألفت في المجلس لجنة  
لثمنون اختير أعضاؤها على الوجه الآتى تحت مصادقة حضراتكم :

الأستاذ أحمد حمزة ، أحمد علي أبو سميت بك ، أصلا ن قطاوى بك ،  
حامد الوزى بك ، سليمان مصطفى خليل ، الأستاذ عبد الرازق وهب  
القاضى ، علي عبد الحامى باشا ، لأستاذ كمال الدين الشريف ، محمد أمين  
يوسف بك ، محمد طوى الجزار بك ، محمود أحمد محسب بك .

فهل توافقون حضراتكم على تأليف اللجنة من حضرات من ذكرتم  
؟ أم أجزم ؟

( موافقة ) .

### ١١ - الأسئلة والاستجوابات

وحسب تعديدها بمناسبة تأليف الوزارة الجديدة إذا أراد حضرات متقدميها

الرئيس - بمناسبة تأليف الوزارة الجديدة ، قد سقطت الأسئلة  
والاستجوابات الموجهة إلى الوزارة السابقة ، وذلك بناء على المادة ٢٢٢  
من اللائحة الداخلية . ولحضرات الشيوخ المحترمين أخصابا إن يجددوها إذا  
أرادوا

هذا وقد جدد كل من حضرات الشيوخ المتقدمين محمد أمين يوسف بك  
وذكرنا مهران باشا الاستجوابات التالية على سبيل الرد عليها بحسب ما  
إلى الوزارة السابقة .

هذا وقد وضع مجلس الاتحاد البرلماني العربي في اجتماعاته اذ كورة  
نظامه الداخلي ونظام مؤتمراته الدائمة . وقد طبع النظامان ، مع ميثاق الاتحاد  
البرلماني العربي ، وخلاصة أعمال الهيئة التأسيسية التي اجتمعت في مجلس  
( كلب ) سنة ١٩٤٨ بمصر ( لبنان ) ، في كراسة أبيت إليكم بمدد منها  
يكفى لتعريفها على حضرات أعضاء مجلسكم الموقر .

كما أرجو التفضل بأن يوزع على حضراتكم كذلك محضرا جلستى مجلس  
الاتحاد في يومى ٢٢ و ٢٣ ديسمبر ( كانون الأول ) سنة ١٩٤٨ ، لتحيطوا  
بما بكل ما أصدره المجلس من قرارات . وهذا تمهيد لأن أشرك في أعمال  
الاتحاد البرلماني العربي أكبر عدد من حضرات زلاء المحترمين أعضاء  
المجالس اليمانية في الدول العربية ، لتعاون جميعا في تحقيق الأغراض السامية  
التي من أجلها أنشئ الاتحاد البرلماني العربي ، الذي تخلى به جميعا التوفيق .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

القاهرة في ٢٥ ديسمبر ١٩٤٨

رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي

ورئيس مجلس شيوخ مصر

محمد حسين هيكل

### ٨ - ردود على عرائض

الرئيس - وردت ردود<sup>(١)</sup> من بعض الوزارات على عرائض سبق  
إحالتها إليها ، ستكتب تصورها في المضبطة .

### ٩ - ملء المجالس الخالية بالبحان

### لجنة تحقيق صحة العضوية :

عبد الحميد إبراهيم صالح باشا ، بدلا من رياض عبد العزيز صيف النصر  
بك نصيبه وزيرا .

### لجنة الداخلية :

رشوان محفوظ باشا ، بدلا من عباس أبو حسين باشا، نصيبه وزيرا .

### لجنة المعارف :

الدكتور أحمد رشيد عبد الفتاح ، بدلا من رياض عبد العزيز صيف النصر  
بك نصيبه وزيرا .



## ١٤ - استجوابات

(١) الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الوزراء ،  
من حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك ، من النظم الإداري وشبكة  
المحققين - مع تحديد يوم المناقشة فيه بعد أربعة أسابيع

مفردة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك - أرجو أن تكون المناقشة  
في هذا الاستجواب في جلسة سرية ، إذ وافقت الحكومة على ذلك ،  
لان بعض المسائل التي سأذكرها تقتضي أن يكون ذلك في جلسة سرية .

الرئيس - نحن نتكلم أولاً في تحديد يوم المناقشة في الاستجواب .

مفردة صاحب المال مصطفى مرعي بك ( وزير دولة بالنيابة عن دولة  
رئيس مجلس الوزراء ) - تطلب الحكومة أن تكون المناقشة في هذا  
الاستجواب بعد أربعة أسابيع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

(ب) الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ، من  
حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك ، من اضطراب المرد في شوارع  
القاهرة - مع تحديد المناقشة فيه بعد أربعة أسابيع

مفردة صاحب المال مصطفى مرعي بك ( وزير دولة ، بالنيابة عن  
دولة وزير الداخلية ) - تطلب الحكومة أن تكون المناقشة في هذا  
الاستجواب بعد أربعة أسابيع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

## ١٢ - سؤالات

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الوزراء ، من حضرة  
الشيخ المحترم أحمد رمزي بك ، من رجوع الحكومة إلى مجلس الأمن بعد الأحداث  
التي قام بها اليهوديون في السودان ، وإذا لم يرجع إليه ، فلماذا منعها  
من وسائل أخرى - تناول حضرة الشيخ المحترم مع

الرئيس - لقد تناول حضرة الشيخ المحترم موجه السؤال عنه .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير التجارة والصناعة ، من  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباش ، من الشروط الواجب  
توافرها في الترخيص لأجانب الذين تشيرون بهم وزارة التجارة ، وعلى مبلغ  
قيام بحدود خمسة شياخ مصريون - تأييده أسبوعاً

مفردة صاحب المال مصطفى مرعي بك ( وزير دولة ، بالنيابة عن  
معال وزير التجارة والصناعة ) - يطلب معالي وزير التجارة والصناعة  
التأجيل أسبوعاً .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على التأجيل أسبوعاً ؟

( موافقة ) .

## ١٣ - طلب

حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك أن يلقى حضرة صاحب الدولة رئيس  
مجلس الوزراء ، بما أن مجلسين - تناول حضرة الشيخ المحترم مع

الرئيس - قدّم حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك طلباً بأن يلقى  
حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، بما أن المجلس يذكر فيه ما تولى  
الحكومة عمله في مسألة فلسطين ، كي يناقش في المجلس البيان ويصدر  
فيه قراراً ، وأبلغ هذا الطلب إلى الدولة ورئيس مجلس الوزراء في ١٣ يناير الحالى .

وقد بحث إلى حضرة الشيخ المحترم في ٩ يناير الحالى بكتاب (١) بتنازل  
عن طلب إلقاء هذا البيان .

(١) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السادة ورئيس مجلس التبريح  
بعد التهمة ، أذكر لسألكم أني قدّمت أسئلة إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء فيما يخص قضية مصر والسودان ، كما طلبت إلى دولته الانضمام ببيان من موقف الحكومة  
المصرية من المسألة الفلسطينية .

ولم أجد هذا وذلك في جدول أعمال لجنة الاثنين ، ٩ يناير الحالى .

وبما أن أرى أن تقرير اللجنة الحالية غير مناسبة ، فإن أرى لاجباري متنازلاً من هذه الأجرة ، ومن طلب البيان المذكور .

وتحفظوا بصدقكم بجلول فائق الاحترام

٩ يناير سنة ١٩٤٩

(ج) الاستجاب الوجهة لـ حريق حاسب الدولة والمال وليس مجلس الوزراء وزيراً لـ برك أو الوصاية من حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف من حاشية - تحديد يوم المناقشة فيه أو أوسع

مقدمة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك - كنت قد قدمت هذا الاستجاب إلى مالي وزير التجارة والصناعة قبل تعيين وزير الشؤون وبناء على ذلك أرجو أن يتم هذا الاستجاب موجداً إلى حضرة صاحب المال وزير الشؤون .

مقدمة صاحب المال مصطفى بك (وزير دولة ، بالنيابة عن حضرات أصحاب المودة والمال : رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزراء الشؤون) - تطالب الحكومة أن تكون المناقشة في هذا الاستجاب بعد أربعة أسابيع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
(موافقة) .

(د) الاستجاب الوجهة إلى حضرات أصحاب الدولة والمال وليس مجلس الوزراء وزيراً للتجارة والصناعة ، من حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف من حاشية - تحديد يوم المناقشة فيه أو أوسع

مقدمة صاحب المال محمد أمين يوسف بك (وزير دولة ، بالنيابة عن أصحاب الدولة وشؤون : رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ووزير التجارة والصناعة) - تطالب الحكومة أن تكون المناقشة في هذا الاستجاب بعد ثلاثة أسابيع .

مقدمة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك - إن أطلب سرعة نظر هذا الاستجاب ، لأن هناك مواضع تجري الآن . وقد اطّعت اليوم في بعض الصحف في أن الحكومة كونت ما يسمى وفد - ولا أدري لم هذه التسمية - بإسماه معالي وزير التجارة والصناعة ، ومن أعضائه وزراء وكبار موظفين في الوزارات الأخرى . ولهذا الوفد أيضاً هيئة من السكرتيرية .

مقدمة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك - نحن لا نسعى شيئا .

الرئيس - نحن الآن نتكلم في تحديد يوم المناقشة في هذا الاستجاب وتطلب الحكومة ثلاثة أسابيع . فهل يستكثر حضرة الشيخ المحترم زكريا مهدي باشا هذه المدة ؟

مقدمة الشيخ المحترم زكريا مهدي باشا - نعم استكثرت ، لأن المناقشات جارية الآن ، وفرض على أن تكون هناك مقاضات سابقة . القصد منها تعطيل قانون كلفت الحكومة بتنفيذه . وأرى أن في المسألة شيئاً من الاستعجال ، وما كان عندي مانع من تأجيل المناقشة في هذا الاستجاب ثلاثة أو أربعة أسابيع ، لو لم تكن المقاضات جارية إلا في هذا الموضوع .

مقدمة صاحب المال محمد أمين يوسف بك (وزير دولة) - ولما أي شيء تجري المقاضات ؟

مقدمة الشيخ المحترم زكريا مهدي باشا - تجري المقاضات على شروط تقدمت بها الشركة لكي تستثنى من قانون الشركات .

مقدمة صاحب المال محمد أمين يوسف بك (وزير دولة) - من قال هذا

مقدمة الشيخ المحترم زكريا مهدي باشا - قرأت ذلك في الصحف

مقدمة صاحب المال محمد أمين يوسف بك (وزير دولة) - صحيح هناك مقاضات ، لأن هناك أصل ملغى من زمن طويل من الحكومة شركة ، والمقاضات جارية فيها وقد سبق لمالي وزير التجارة والصناعة أن أعلن هنا أن شركة قناة السويس ، مثلاً مثل سائر الشركات المصرية ماضية إلى الإفلاس .

مقدمة الشيخ المحترم زكريا مهدي باشا - هل أهم من هذا أن المقاضات لا تسمى إلى استثناء شركة قناة السويس من قانون الشركات المباحة ؟

الرئيس - هذا طبعي . وإذا كان سيترتب على هذه المقاضات تعديل القانون ، فيعرض ذلك على المجلس .

مقدمة الشيخ المحترم زكريا مهدي باشا - أنا لا أدخل على شيء يبقى لها ثم يجرى عليها ، وإنما أترض أشد الاعتراض على أن تدخل المسألة في دور مقاضات سياسية ، لأن في هذا مبعثاً سياسياً يقصده إبطال تنفيذ قانون يجب أن ينفذ .

الرئيس - هل الحكومة مستعدة لتقصير الأجل ؟

مقدمة صاحب المال محمد أمين يوسف بك (وزير دولة) - ما أصعب من حضرة الشيخ المحترم زكريا مهدي باشا من مهم الموضوع .

المقرر - بحث اللجنة مشروع هذا القانون ، واقتت عليه الاسباب الواردة في التقرير ، وهي ترجو من المجلس إقراره بالعزيمة الواردة من مجلس النواب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، وتنتقل إلى مناقشة مادتيه مادة لادة ، وتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، قسم ٦ "وزارة المالية" ، فرع ٣ "مصلحة الضرائب" ، فصل ١ "نعم الضرائب العقارية" ، باب ٣ "أعمال جديدة" ، اعتماد إضافي قدره ٢,٨٠٠ جنيه (ألفان وثمانمائة جنيه) ، لمواجهة المصروفات اللازمة لعملية تعديل الضرائب الجديدة خلال السنة المالية المذكورة .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من زفوف الميزانية العامة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

إن حضرة الشيخ العزم مقدم الاستجواب لا يفترض على التأجيل الذي طلبه الحكومة فيما يبدو . وكان من مقتضى ذلك ألا يتكلم في موضوع الاستجواب بما سمعناه ، لأن الذي سمعناه في جميع الموضوع .

وإن باسم الحكومة أطلب التأجيل لمدة ثلاثة أسابيع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

الرئيس - فبينا في جلسة اليوم ثلاثة مشروعات قوانين مدعوة بإبدلوا تحت أرقام ٦ و ٧ ، وهي خاصة بفتح اعتمادات إضافية ، وبعدم جواز حلج أي جانب من أصناف القطن من رتبة جودها فوق إلا لاستخراج قمار منها . وقد طلب نظر هذا الأخير بطريق الاستيعاب .

فهل توافقون حضراتكم على نظرها الآن ، ثم يؤخذ الرأي عليها بالتداه بالاسم في هذه الجلسة مع مشروعات القوانين الموجلة دفعة واحدة ؟

( موافقة ) .

١٥ - مشروع قانون

يضع اعتماد إضافي يبلغ ٢٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المالية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لمواجهة المصروفات اللازمة لعملية تعديل الضرائب الجديدة خلال السنة المالية - تقرير لجنة المالية (١) - الموافقة على مشروع قانون من حيث المبدأ - مناقشة مادتيه مادة لادة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالتداه بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

( لقدر حضرة الشيخ العزم ذكرنا بهران بالفا ) .

الرئيس - نثبت (٢) وزارات المالية حضرة الأستاذ سيد أحمد حشيش وكيل عام مصلحة الأموال المقررة لحضور الجلسة .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرة ) .

(١) ما بين الحق رقم ٢٥

(٢) نص الكتاب :

حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أبريز سادكم الفضل باستطاع أن يجع المجلس الفرعي حضور حضرة الأستاذ سيد أحمد حشيش وكيل عام مصلحة الأموال المقررة ، جلسات المجلس أثناء نظر تقرير لجنة المالية من مشروع قانون وضع اعتماد إضافي يبلغ ٢٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المالية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لمواجهة المصروفات اللازمة لعملية تعديل الضرائب الجديدة خلال السنة المالية الجديدة .

والتعليق سادكم بغيره فائق الالتزام ما

٩ يناير سنة ١٩٤٩

نقد الماكينة

إبراهيم محمد الخالصي

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى، ولتلى المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

ذكر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة ، وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤخذ الرأي بالبدء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

## ١٦ - مشروع قانون

يتم اعتماد إضافي يبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية القسم ٢٥ تنفيذ برنامج السوات التغير " السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ زيادة على الاعتماد المخرج ضمن أعمال مصلحة المالية الأميرية لإنشاء مساكن للعمال - تقرير لجنة المالية (١) الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادتيه مادة ١ - مادة ٢ - تأجيل أخذ الرأي عليه بالبدء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

( المقرر حفرة الشيخ المرحوم فريد أبو راسي بك ) .

الرئيس - تليت (٢) وزارة الأشغال حضرة صاحب العزة على فريد بك مدير عام مصلحة المالية الأميرية لحضور الجلسة .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حصر حضرة ) .

الرئيس - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون ، وسمعت البيانات التي أقر بها حضرة مدير عام مصلحة المالية ، وجاء على الأسباب الواردة في التقرير وأقمت اللجنة على فتح الاعتماد الإضافي المطلوب ، وهي تجيب عن المجلس إقرار مشروع القانون بالصيغة الواردة عن مجلس النواب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولتقل إلى مناقشة مادتيه مادة ٢ ، ولتلى المادة الأولى

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ٢٥ " تنفيذ برنامج السوات الخمس " اعتماد إضافي قدره ١٥٠.٠٠٠ جنيه (مائة وخمسون ألف جنيه) زيادة على الإتماد المدرج ضمن أعمال مصلحة المالية الأميرية لإنشاء مساكن للعمال .

ويؤخذ هذا الإتماد الإضافي من وفور الاعتمادات للمدرجة لأعمال مصلحة الميكانيكا والكهرباء بالقسم نفسه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

(١) تراجع المحقق رقم ٢٦

(٢) نفس الكتاب ٥

" بعدد صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ  
لرئيس المجلس في حضور حضرة صاحب العزة على فريد بك مدير عام مصلحة المالية الأميرية في ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٨٨ ، الموافق ١٠ يناير سنة ١٩٤٩  
هذا الجرح لا يرفع من أحوال هذا المجلس  
فقد أقر المجلس بالإجماع في ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٨٨ ، الموافق ١٠ يناير سنة ١٩٤٩  
وذلك بعد مناقشة هذا الجرح في ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٨٨ ، الموافق ١٠ يناير سنة ١٩٤٩  
لرئيس المجلس في ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٨٨ ، الموافق ١٠ يناير سنة ١٩٤٩

**القرار** - بحث اللجنة مشروع هذا القانون بحضور حضرة مدير عام قسم الاقتصاد الزراعي والإحصاء بوزارة الزراعة مندوبا عنها ، وتبينت أن هذا التشريع ضروري ولازم وتستوجبه المصلحة العامة . ولذا وافقت عليه الأسباب المبينة بالذكرة الإيضاحية ، وترجو من المجلس إقراره بالصيغة الواردة من مجلس النواب .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولتنتقل إلى مناقشة مواد مادة فائدة ، وتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - لا يجوز في سنة ١٩٤٨/١٩٤٩ الزراعة حليج أي صنف من أصناف القطن من رتبة "جود" فما فوق إلا لاستخراج قناو منها .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، وتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - لويزر الزراعة بقراو يصدره بتعديل وتية الأبطال التي تتجاج لاستخراج قناو منها ، كما أن له إصدار قرارات يجوز حليج أي صنف لاستخراج قناو أو بكرة تجاري منه .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، وتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - هل وزير المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن يذكر في الحريدة الرسمية ويصدق كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤخذ الرأي بالتداه بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

## ١٧ - مشروع قانون

وليد من مجلس النواب بدم جواز حليج أي صنف من أصناف القطن من رتبة "جود" فما فوق إلا لاستخراج قناو منها - تقرير بلقة الزراعة (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواد مادة فائدة - أخذ رأى عليه بالتداه بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى  
(القرار حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحد أباة)

**الرئيس** - تليت (٢) وزارة الزراعة حضرة صاحب القرة المذكور محمد علي الكيلاني بك وكيل الوزارة ، وحضرة عبد الرحمن سري بك مدير عام قسم الاقتصاد الزراعي والإحصاء ، لحضور الجلسة .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

(تخضر حضرة عبد الرحمن سري بك) .

(١) بجاس الحق رقم ٧٧

(٢) قسم الكتاب ٥

١١ - حضرة صاحب الجلالة رئيس مجلس الشيوخ  
أقرت أن أرفع مادون الفصل بطريق صاحب القرة المذكور محمد علي الكيلاني بك وكيل الوزارة لقرة الزراعة ، وبعد الرضا ، الذي يلزم مدير عام قسم الاقتصاد الزراعي والإحصاء ، بدم الوزارة ، بحضور جلسات المجلس التي كادت في الساعة الخامسة من مساء يوم الاثنين الموافق ١٠ يناير الحالي أقامه المجلس في شهر ربيع الأول سنة ١٣٨٨ ، على مشروع القانون المذكور بدم جواز حليج أي صنف من أصناف القطن من رتبة "جود" فما فوق إلا لاستخراج قناو منها .

ولقد أصادموا قول إلى الإتمام

١٩٤٩

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وتتل المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المخففة له يعاقب مرتكبها بالمجلس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، وتتل المادة الرابعة .

تليت المادة الرابعة ، وهذا نصها :

مادة ٤ - يكون لموظفي وزارة الزراعة المشار إليهم في المادة ١٧ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٣٦ المعدل بالقانونين رقمي ٤٤ لسنة ١٩٤٦ و ٣٩ لسنة ١٩٤٨ صفة رجال الضبطية القضائية في تطبيق أحكام هذا القانون والقرارات المخففة له ، وتكون لهم جميع السلطات والاختصاصات الممنوحة للقانون المذكور .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة ، وتتل المادة الخامسة .

تليت المادة الخامسة ، وهذا نصها :

مادة ٥ - على وزراء الزراعة والمالية والمعدل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأسر بأن يصمم هذا القانون . أتم الدولة ، وإن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة .

ويؤخذ على الرأي بالتفاه بالام ، على مشروع هذا القانون مع شروط القوانين الأخرى .

## ١٨ - أخذ الرأي

على لجنة شروط قوانين - الموافقة على مادة واحدة بالتفاه بالام

الرئيس - الآن لناخذ على رأي على مشروعات القوانين السبعة الآتية :

١ - مشروع قانون بالنسب عاكس المراكز .

٢ - مشروع قانون بتنظيم التعديلات والإحصاءات .

٣ - مشروع قانون بتنظيم استعمال مكبرات الصوت .

٤ - مشروع قانون بتنظيم المدارس الابتدائية واتساع شهادة الدراسة الابتدائية .

٥ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المالية للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لمواجهة المصروفات اللازمة لعملية تعديل الضرائب الجديدة خلال السنة المالية الحالية .

٦ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في القسم ٢٥ "تنفيذ برنامج السنوات الخمس" ، زيادة على الاعتماد المدمج ضمن أعمال مصلحة المالية ، لإنشاء مساكن للعمال .

٧ - مشروع قانون بعدم جواز حلق أى صنف من أصناف القطن من رتبة "جود" ما فوق إلا لاستخراج قطن منها .

ويمكن إجراء ذلك بقرار من وزير المالية فيما يتعلق بالتعداد العام للسكان وقرار من بالأخلاق مع الوزير المختص فيما يتعلق بالتعدادات أو الإحصاءات الأخرى .

وذلك فيما عدا التعدادات والإحصاءات الزراعية تباشرها وزارة الزراعة بمرفقها وبواسطة موظفيها وبمقتضى القرارات التي يصدرها وزير الزراعة، على أن توافق وزارة المالية بشأن هذه الإحصاءات أو التعدادات، ويكون لموظفي وزارة الزراعة الاختصاصات والسلطات المخولة لموظفي مصلحة الإحصاء والتعداد .

مادة ٢ - تباشر مصلحة عموم الإحصاء والتعداد جميع التعدادات والإحصاءات المطلوبة بواسطة موظفيها ومستخدميها وغيرهم من الموظفين ومستخدمي الحكومة الذين يتدبرون لهذا الغرض بموافقة الوزير المختص .

والصلصة أن تختب كذلك لهذا الغرض من تشاء من العدد والمشاخ في أخرى أو العزب أو قبائل العربان ومن صيارف ومشايخ الحارات في المدن .

( أخذ الرأي بالبناء بالإسراع على مشروعات القوانين السابقة ، فكانت نيجة الموافقة عليها بإجماع الحاضرين وعددهم ٨٢ ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروعات هذه القوانين .

•••

## نص مشروع القانون

تنظيم التعدادات والإحصاءات ، كما أقره مجلس الشيوخ

الحسين فاروق الأول ملك مصر

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون لآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدراؤه :

مادة ١ - يجوز في أي وقت جعل تعدادات أو إحصاءات مالية زراعية وصناعية وتجارية وصحية وتعليمية وغيرها .

(١) أسماء حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم القامري بك ، الدكتور إبراهيم مدكور ، إبراهيم زكي ، الأستاذ أحمد حزه ، الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل ، الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك ، أحمد رمزي بك ، اللواء أحمد كرتف باشا ، أحمد علي باشا ، أحمد علي السيد باشا ، أحمد مصطفى أبو رباب ، أحمد حامد حسين بك ، الأستاذ إسماعيل حزه ، إسماعيل صفدي باشا ، الشيخ إسماعيل مراز ، أعلان قناني بك ، السيد أحمد أبانك .

الدكتور جاد قنديل ، جلال فهم باشا ، جلال الدين حسان باشا بك .

حسن بدوي الشريف بك ، الأستاذ حسن حسن عبد الله ، حسن صادق باشا ، الأستاذ حسن عبد القادر ، اللواء حسن عبد القريب باشا ، حسن مظفر باشا ، حسين مصطفى حزه بك ، حسين سالم الغراب ، حسين سري باشا ، حسين عثمان باشا

خليل ثابت بك .

واصف أستاذ بك ، رفوان محفوظ باشا .

زكريا جبران باشا ، الدكتور زكي ميخائيل باشا .

الدكتور سليمان حزه باشا ، سليمان مصطفى خليل ، سيد بنس بك .

شجاع السيد سليم باشا .

صالح مصطفى أبو رباب بك .

طراف علي باشا .

مباي أبو حسين باشا ، الأستاذ مباس محمود القادر ، الأستاذ عبد الرزاق ربيع القاشي ، عبد الرحمن إرفاض بك ، الدكتور عبد الرحمن حرض ، عبد الرحمن جوح ، عبد السلام محمود بك ، عبد القوي أحمد باشا ، عبد الحليم إسماعيل زمزمج ، عبد الحليم واكد بك ، عبد الله كرم باشا ، السيد عبد الحميد الرمال ، عبد الوهاب طنت باشا ، علي زكي الغراب باشا ، علي ماهر باشا .

فريد أبو شادي بك .

كمال الدين الشريف .

عبد أبو النصر القار ، عبد الحازي عبد دباشا ، عبد أمين يوسف بك ، عبد أنس باشا ، عبد بدوي باشا ، عبد حسن الشافعي باشا ، عبد حلي حيس باشا ، القوي عبد حيدر باشا ، عبد وضوان بك ، عبد طاهر باشا ، عبد طوي الغراب بك ، الأستاذ عبد علي شراوي ، الأستاذ عبد نجيب عبد جبه ، محمود حسن باشا ، محمود أحمد محسب بك ، محمود حزه بك ، محمود غالب باشا ، محمود نواز بك ، الأستاذ مصطفى نصرت ، الشيخ منصور حسين السراوي .

الدكتور نجيب أستاذ باشا .

واصف بطرس غالي باشا ، وجوب حوي بك .

صالح عبد القادر باشا .

ومقاب بنفس القوة كل من حاول الحصول على معلومات أو بيانات بالتخانة صفة موظفي أو متدوبي مصلحة عموم الإحصاء والتعداد.

مادة ١٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً وبغرامة لا تتجاوز جنياً أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادة الثالثة من هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له .

مادة ١٣ - يلغى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٣٩ الخاص بإحصاء الموالى اللازمة لجيش والسكان المدنيين والمعدل بمرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٣ الخاص بإصدار إحصاء من الموالى المشتكين في الصناعة والقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٤ الخاص بإحصاء الإنتاج الصناعي .

مادة ١٤ - على وزراتي . . . تنفيذه هذا القانون ولم أن يصدروا هذا الغرض القرارات اللازمة تنفيذه ، ويعدل في من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

أمر بأن يعم هذا المرسوم ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

### نص مشروع القانون

الخاص بتنظيم استعمال مكبر الصوت ، كما أقره مجلس الشيوخ

محم فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - لا يجوز تركيب أو استعمال مكبرات الصوت في اغلال العامة أو الخاصة أو في المنازل أو في الغلات بمجال مؤقتة أو مستديرة إلا بإذن من ترخيص سابق من المحافظ أو المديرية ، ولا يجوز استعمال هذه المكبرات إلا للأغراض التي صدر الترخيص من أجلها ، ولا يجوز بأية حال منح الترخيص إذا كان الغرض من استعمالها إذاعة الاعلانات .

ويجب ألا يستعمل إلا في داخل مكان معد لذلك لا يقل مسطحه عن مائة متر ولا يجوز حوضه الحاضرين ولا يتعدى استعماله الساعة الواحدة صباحاً إلا في الأحوال الضرورية التي ترى المحافظ أو المديرية الجواز فيها من هذا المبدأ .

مادة ٣ - يجب على المكبرين بإجراء التعداد أو الإحصاء أن يتقنوا العليات التي تسد لهم من مصلحة ، وعن جميع موظفي الجهات الإدارية ورجال الضبط أياً به ونوعه فيما يردون القيام به لتحقيق الغرض من التعداد أو الإحصاء .

مادة ٤ - على الأفراد والشركات والمؤسسات والجمعيات والمباني العامة أن يقدموا على مصلحة عموم الإحصاء والتعداد أو متدوبيها والمواهبه وبالكيفية الميية بالقرارات المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون جميع البيانات المطلوبة على وجه يظن الحليقة .

مادة ٥ - على أصحاب المالح الصناعية والتجارية والمالح العامة أو من يتوب عنهم أن يسمحوا لمندوبي الإحصاء والتعداد بالدخول في محلم في موايد العمل المتأخرة لإجراء تبحريات لازمة وفحص المالحات والسجلات والأوراق والمستندات لتحقيق من صحة البيانات المقدمة منهم .

مادة ٦ - تقوم مصلحة عموم الإحصاء والتعداد بنشر البيانات الإحصائية في جدول عامة لا تتأثر بحد بيانات فردية خاصة .

مادة ٧ - تكون جميع البيانات التي تتفق بأى تعداد أو إحصاء سرية ولا يجوز اطلاع أو إفاد أو هيئة عامة أو خاصة عليها أو إيلاهم شيئاً منها أو استعمالها لغرض غير إعداد الجداول الإحصائية .

مادة ٨ - يتولى إنبات المالحات لأحكام هذا القانون ورجال الضبطية القضائية والموظفون الذي يتدبون لهذا غرض ويكون لهم في هذا الشأن صفة رجال الضبطية القضائية .

مادة ٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز مئتين جنياً مصرها كل من أفش من موظفي مصلحة عموم الإحصاء والتعداد أو متدوبي التعداد أو الإحصاء بشأن البيانات التي تتناولها كشوف التعداد أو الإحصاء أو سراً من أسرار الصناعة أو التجارة أو غير ذلك من أساليب العمل التي يكون قد أطلع عليها بحكم عمله .

مادة ١٠ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنياً كل من عطل عمداً أعمال التعداد أو الإحصاء أو امتنع عن إعطاء البيانات المطلوبة أو أعطى بيانات غير صحيحة مع علمه بذلك أو منع متدوبي الإحصاء والتعداد من الدخول في محله أو من إجراء التبحريات اللازمة طبقاً للمادة الخامسة من هذا القانون .

ويعتبر الشخص ممناعاً عن إعطاء البيانات إذا اقتضت سمية أيام من الترخيص المحدد ولم يقدمها ، ما لم يثبت أن لديه أعذاراً حالت دون تقديم البيانات المطلوبة في المياد المحدد .

مادة ١١ - يعاقب بالعقوبات الميية في المادة السابقة من حلول بطريق القس أو التهيد أو الإيأام أو بأية وسيلة أخرى الحصول على بيانات من أحد موظفي مصلحة عموم الإحصاء والتعداد ومتدوبيها .



## ١٩ - تقرير لجنة المرافعات

عن مشروع قانون المرافعات - بأجله ثلاثة أسابيع، لاتمام دراسة الملاحظات

الرئيس - ورد كتاب<sup>(١)</sup> من لجنة قانون المرافعات يطلب تأجيل نظر مشروع قانون المرافعات مدة أربعة أسابيع، لدراسة ما في لديها من ملاحظات واقتراحات، ولا بد تأجيلها وقد مضى منها أسبوع.

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
( موافقة ) .

٢٠ - تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض<sup>(٢)</sup>

عن الاقتراح الذي تقدم يوم ٤ بتاريخ ١٩٤٩ - الموافقة على التقرير وإحالة الاقتراح إلى لجنة المواصلات

( المقروضة الشيخ المحترم عبد توفيق راضي بك ) .

المقرر - بحثت اللجنة الاقتراح المدين في التقرير المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمود عسب بك، بناءً على خطة محكمة حديد الأقصر على طراز فرعون، ووات إحالة إلى لجنة المواصلات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على التقرير، وإحالة الاقتراح إلى لجنة المواصلات .

مادة ٢ - يقدم طلب الترخيص إلى المحافظة أو المديرية الواقع في دائرتها المحل، وبين فيه لأغراض التي من أجلها يطلب تركيب المبكرات وعلى المحافظة أو المديرية بسد مساهمة المكان وأخذ رأى القسم أو المركز المختص إن تجبب بالقبول أو الرفض في خلال ثمانية أيام إن كان الطلب خاصاً بمبكرات مسيحية، وفي خلال ٢٤ ساعة إن كان خاصاً بمبكرات مؤمنة وفي حالة القبول يصدر الترخيص، مبيناً فيه عدد مبكرات الصوت التي يرخص في تركيبها ومدة استعمالها ومواعيده وغير ذلك من الشروط التي ترى المديرية أو المحافظة فرضها محافظة على راحة الجمهور وأمنه، ويسمح للمحافظة أو المديرية إلغاء الترخيص في أي وقت إذا وثقت مخالفة الشروط الترخيص . ويجوز في الأحوال المستعجلة أن يقدم الطلب إلى المركز أو قسم البوليس .

مادة ٣ - على أصحاب المحال والمنازل التي يكون بها مبكرات لا أصوات وقت العمل بهذا القانون الحصول على ترخيص بها وفقاً لأحكامه وإذلتها خلال خمسة عشر يوماً من ذلك التاريخ .

مادة ٤ - لا يجوز لأصحاب المحال المسدة تركيب مبكرات الصوت ولا لعمال ولا لغيرهم تركيب الأجهزة اللازمة في الأمكنة الموصحة في المادة الأولى إلا بعد التثبت من حصول صاحب الشأن على الترخيص المصوب عليه في تلك المادة .

مادة ٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً وبغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام من أحكام هذا القانون . ويجوز فضلاً من ذلك مصادرة الآلات والأجهزة التي استعملت في ارتكاب الجريمة وإغلاق المحل الذي قام بتركيبها لمسدة لا تتجاوز شهراً، وفي حالة العود يمكن على المقاتل بأقصى العقوبة فضلاً عن المصادرة وإغلاق المحل الذي قام بالتركيب لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

مادة ٦ - على وزير الداخلية والمثل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه، ويحل به من تلويح نشره في الجريدة الرسمية .  
ولوزير الداخلية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

فأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

(١) راجع المحل رقم ٢٨

(٢) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإطلاع سادتك أن لجنة قانون المرافعات بحثت كثيراً من الملاحظات وصدت بطلبات متابعة لدراساتها، لكنها لم تستطع التفرغ منها في فترة التأجيل التي حددتها لها، ولا يزال لها طائفة من هذه الملاحظات والاقتراحات تفتقر من عكمة الفحص ومن جهة التنسيق مع القانون المعدل التي شكلتها لدراسة العدل ومن بعض تدارك الشكوك بالقانون . والنية في حاجة إلى مهلة أخرى تمسح لدراسة ما في من ملاحظات واقتراحات، وإعداد تقريرها .  
ولذلك أرجو من سادتك التفضل بمرض الأمر على المجلس لإذن تأجيل نظر المشروع لمدة أربعة أسابيع لتستطيع اللجنة تقديم تقريرها الثاني .  
وتفضلوا سادتك بخير تائق الاحترام

القاهرة في ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨



الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى، وتتل المادة الثانية.

تليت المادة الثانية، وهذا نصها :

مادة ٢ - يؤلف مجلس الدولة من :

( ١ ) محكمة القضاء الإداري وجميعها العمومية .

( ٢ ) قسمي رأي والتشريع وجميعهما العمومية .

( ٣ ) اللجنة العمومية لمجلس الدولة .

ويشكل المجلس من رئيسه ووكيلين وعدد كاف من المستشارين ، ويكون أحد الوكيلين المحكمة والأخر تقسمي الرأي والتشريع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وتتل المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة، وهذا نصها :

مادة ٣ - تخصص محكمة القضاء الإداري دون غيرها بالفعل في المسائل الآتية ويكون لها فيها ولاية القضاء كاملة .

( ١ ) الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات الإقليمية والبلدية .

( ٢ ) المنازعات الخاصة بالمراتب والمعاملات والمكافآت المستحقة للوظائف العموميين أو لورثتهم .

( ٣ ) الطلبات التي يقدمها ذوى الشأن بالظعن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتمرين في الوظائف العامة أو بالترقية أو بمنح علاوات .

( ٤ ) الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات الإدارية .

( ٥ ) الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات الإدارية النهائية الصادرة بإحالتهم إلى المعاش أو الاستعارة أو فصلهم من غير الطريق التقاضي .

( ٦ ) الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولتقل إلى مناقشة مادتيه مادة فائدة ، وتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

المادة الأولى - يستأض من الأحكام الواردة في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٩ الصادر بإنشاء مجلس الدولة بالنصوص المرافقة لهذا القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، وتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

المادة الثانية - على وزيرى العدل والمالية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، وبمجل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أما إن يصح هذا القانون بنجام الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وانتقل الآن إلى مناقشة النصوص المرافقة لهذا القانون ، وتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يكون مجلس الدولة هيئة قائمة بذاتها ، ويلحق بوزارة العدل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة، وتتل المادة السادسة .

تليت المادة السادسة، وهذا نصها :

مادة ٦ - تفصل محكمة القضاء الإداري في الطعون التي ترفع من القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لما اختصاص قضائي متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو الفواع أو الخطأ في تطبيقها وتأييدها .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة، وتتل المادة السابعة .

تليت المادة السابعة، وهذا نصها :

مادة ٧ - لا تقبل الطلبات الآتية :

( ١ ) الطلبات المقدمة عن القرارات الملقة بالأعمال المنظمة للعلاقة الحكومة بمجلس البرلمان وعن التدابير لزيادة الأمن الداخلي والخارجي للدولة وعن العلاقات السياسية أو المسائل الخاصة بالأعمال الحربية وعن الموم سائر الطلبات المتعلقة بمسئول من أعمال السيادة .

( ٢ ) الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة، وتتل المادة الثامنة .

تليت المادة الثامنة، وهذا نصها :

مادة ٨ - تصدر الأحكام في المنازعات التي يطلب فيها إلغاء قرارات إدارية من دوائر تشكل من خمسة أعضاء، أما فيما صد ذلك من منازعات فيكون الفصل فيه من دوائر تشكل من ثلاثة أعضاء .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة، وتتل المادة التاسعة .

ويشترط الطلبات المنصوص عليها في المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ أن يكون مرجع الطعن عدم اختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو الفواع أو الخطأ في تطبيقها وتأييدها أو إساءة استعمال السلطة .

ويجوز في حكم النزاعات الإدارية رفض السلطة الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كما - الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين أو الفواع .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة، وتتل المادة الرابعة .

تليت المادة الرابعة، وهذا نصها :

مادة ٤ - تفصل محكمة القضاء الإداري في طلبات التصويض عن القرارات المنصوص عليها بالمادة السابقة إذا رفعت إليها بصفة أصلية أو تبعية .

ويترتب على رفع دعوى الإلغاء أو التصويض إلى هذه المحكمة عدم جواز رفع دعوى التصويض أمام المحاكم العادية .  
ويترتب على رفع دعوى التصويض إلى المحاكم العادية عدم جواز رفعها أمام محكمة القضاء الإداري .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة، وتتل المادة الخامسة .

تليت المادة الخامسة، وهذا نصها :

مادة ٥ - تفصل محكمة القضاء الإداري في المنازعات الخاصة بقعود الالتزام ولأشغال الدائمة وعقود التوريد الإدارية التي تختص بين الحكومة والطرف الآخر في العقد .

ويترتب على رفع الدعوى في هذه الحالة أمام المحكمة المذكورة عدم جواز رفعها إلى المحاكم العادية كما يترتب على رفعها إلى المحاكم العادية عدم جواز رفعها أمام محكمة القضاء الإداري .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

تليت المادة الثانية عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٢ - ميادى رفع الدعوى الى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء ستون يوما تسرى من تاريخ نشرانقر للإدارى المطور فيه أو إعلان صاحب الشأن به .

ويتعذر صريان هذا الميادى فى -الة التذلم الى الهيئة الإدارية التى أصدرت القرار أو الى الهيئات الرئيسية .

ويتعذر فى حكم قرار بالانقض فوات وقت يزيد على أربعة أشهر دون أن تجيب السلطات الإدارية المختصة عن الطلب المقدم اليها .

ويكون ميادى رفع الدعوى فى هذه الحالة لأخيرة ستين يوما من تاريخ انقضاء الأربعة الأشهر المذكورة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية عشرة ، وتتل المادة الثالثة عشرة .

تليت المادة الثالثة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٣ - كل دعوى ترفع الى المحكمة يحسن أن تقدم الى المحكمة برخصة موقوفة من محام مفيد بمعدل لمحامين لمقرولين للرئاسة أمام محكمة الاستئناف أو محكمة النقص والإيرام .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة عشرة ، وتتل المادة الرابعة عشرة .

تليت المادة الرابعة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٤ - يجب أن تتضمن الرخصة عند البيانات العامة المنصقة بأسماء الخصوم وصفاتهم ومحال إقامتهم موضوع الطلب وببيان لاشتدات المؤثرة له وأن تهرن بصورة أو ملخص من القرار المطعون فيه .

وللدى أن يقدم مع الرخصة مذكرة يوضح فيها أسباب الطلب وعليه أن يودع مكتوبة المحكمة هذا الأصول عددا كافيا من صرور الرخصة والمذكرة وموافقة المستندات وذلك لإجراء الإعلان المنصوص عليه فى المادة التالية .

تليت المادة التاسعة ، وهذا نصها :

مادة ٩ - لا يقبل الطعن فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء ائرى إلا بطريق التماس إعادة النظر فى الأحوال المنصوص عليها فى نأور المرافعات فى المواد المدنية والتجارية .

وتجرى فى شأن هذه الأحكام القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضى به . إن الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة على الكافة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة ، وتتل المادة العاشرة .

تليت المادة العاشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٥ - لا يترتب على رفع الطلب الى محكمة القضاء الادلى وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

على أنه يجوز لرئيس مجلس الدولة أن يأمر بوقف تنفيذ إذا رأى أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة العاشرة ، وتتل المادة الحادية عشرة .

تليت المادة الحادية عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٦ - فيما عدا ما هو منصوص عليه فى المواد التالية تسرى فى شأن الإجراءات التى تتبع أمام محكمة القضاء الإدارى القواعد المقررة فى قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - ينشر المجلس الموافقة على المادة الحادية عشرة ، وتتل المادة الثانية عشرة ،

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة عشرة ، ولتلى  
المادة الخامسة عشرة .

تلى المادة الخامسة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٥ - تمنى العريضة ومرافقتها الى الوزارة المختصة لى ذوى  
الشان من مبداء اربعة عشر يوما من تاريخ تقديمها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة عشرة ، ولتلى  
المادة السادسة عشرة .

تلى المادة السادسة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٦ - على المدعى عليه أن يودع سكرية المحكمة في خلال  
تلاتين يوما من تاريخ اطلاله مذكرة بأوجه دفاعه مشفوعة بالمستندات  
التي يرى تقديمها .

ويكون لدى في خلال اربعة عشر يوما من اقتضاء المياد المذكور  
بالفقرة السابقة أن يودع سكرية المحكمة مذكرة بالرد مشفوعة بما يكون  
لديه من مستندات .

فاذا استعمل المدعى حقه في الرد كان لدى عليه أن يودع في خلال  
اربعة عشر يوما أخرى مذكرة بلاحظاته على هذا الرد مع مستنداته .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة عشرة ، ولتلى  
لمادة السابعة عشرة .

تلى المادة السابعة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٧ - يجوز لرئيس مجلس الدولة في أحوال الاستعجال أن يصدر  
أمرا غير قابل للطعن بتقصير المواعيد المبينة بالمادة السابعة .

ومن أجل أن جميع الخصوم ذوى الشان في خلال أربع وعشرين  
ساعة من وقت صدوره .

وتسرى المواعيد المقررة بالنسبة إلى الخصوم من تاريخ الاطلاق .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة عشرة ، ولتلى  
المادة الثامنة عشرة .

تلى المادة الثامنة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٨ - قيا عدا مواعيد دفع الدوى يجوز للجمعية العمومية للمحكمة  
القضاء الإدارى أن تبدل مواعيد الاجراءات وأن تبين مواعيد الاجراءات  
التي لم تبين لها مواعيد في هذا القانون .

وتكون قرارات الجمعية الصادرة في هذا الشان نافذة بعد التصديق عليها  
بقرار من وزير العدل ونشره في الجريدة الرسمية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة عشرة ، ولتلى  
المادة التاسعة عشرة .

تلى المادة التاسعة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٩ - يقوم سكرية المحكمة في خلال أربع وعشرين ساعة من  
اقتضاء المواعيد المبينة بالمواد السابقة بعرض ملف الأوراق على رئيس  
مجلس الدولة ليأمر بإحالة القضية إلى إحدى دوائر المحكمة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة عشرة ، ولتلى  
المادة العشرون .

تلى المادة العشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٠ - يتنب رئيس المحكمة أحد مستشاريها ليضع تحريرا يشمل  
على تعديد الوقائع والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع .

وللشأن المقرر أن يأمر باستدعاء الخصوم لسؤالهم في الوقائع التي يرى  
لزم أخذ أقوالهم فيها كماله أن يأمر بإجراء تحقيق الوقائع التي يرى لزوم  
تحقيقها أو بدخول شخص ثالث في الدوى أو بتكليف الخصوم تقديم  
مذكرات أو مستندات تكميلية وغير ذلك من إجراءات التحقيق في الأجل  
المتى يبينه تلك هيئة التحقير للرافعة .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والعشرين، ولتتل المادة الرابعة والعشرون .

تليت المادة الرابعة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٤ - إذا رأت المحكمة ضرورة إجراء تحقيق بأمرته بنفسها في الجلسة أو قام به من تنديه فذلك من أعضائها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والعشرين، ولتتل المادة الخامسة والعشرون .

تليت المادة الخامسة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٥ - تسرى في شأن رد أعضاء محكمة القضاء الإداري القواعد المقررة لرد مستشاري محكمة القضاء والإبرام .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والعشرين، ولتتل المادة السادسة والعشرون .

تليت المادة السادسة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٦ - الأحكام الصادرة بالإلانة تكون صوريته التنفيذية مشمولة بالصيغة الآتية :

” على الزواه و رؤساء المصالح المختصين تنفيذ هذا الحكم وإجراء مقتضاه “ .

وفي غير هذه الأحكام تكون الصورة التنفيذية مشمولة بالصيغة الآتية :

” على الجهة التي يتأط بها التنفيذ أن تبادر إليه متى طلب منها وعلى السلطات المختصة أن تبين على إجرائه ولو باستعمال القوة متى طلب إليها ذلك “ .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

ولا يجوز في سبيل تبينة الدعوة تكرار التأجيل لسبب واحد إلا إذا رأى المستشار ضرورة منع أجل جديد. وفي هذه الحالة يحكم على طالب التأجيل بجرامة لا تتجاوز ألف قرش .

وبعد إتمام تبينة الدعوى يودع التقرير سكرتيرية المحكمة ثم يحين بعد تلك الجلسة التي تنتظر فيها الدعوى .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة العشرين، ولتتل المادة الحادية والعشرون .

تليت المادة الحادية والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٦ - يجوز خصوم أن يطلبوا على التقرير بسكرتيرية المحكمة ولهم أن يطلبوا صورة منه على نفقتهم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والعشرين، ولتتل المادة الثانية والعشرون .

تليت المادة الثانية والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٧ - عند تعيين تاريخ الجلسة تبلغ سكرتيرية المحكمة هذا التاريخ إلى الخصوم قدي الثاني .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والعشرين، ولتتل المادة الثالثة والعشرون .

تليت المادة الثالثة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٨ - تحكم المحكمة في الدعوى بعد أن يتلو المستشار المقرر التقرير. وللرئيس أن يأذن لحامي الخصوم في تقديم ملاحظات شفوية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

تليت المادة الثلاثون، وهذا نصها :

مادة ٣٠ - تشكل الجمعية السعودية لمحكمة القضاء الإداري من رئيس مجلس الدولة ووكيل المجلس لهذه المحكمة ومائتين مستشارين .

ويتخصص بالنظر في المسائل المتعلقة بنظامها وشؤونها الداخلية في توزيع الأعمال بين دوائرها .

وعند غياب رئيس المجلس يتولى الوكيل رئاسة الجمعية وعند غيابها أقدم المستشارين .

ويمضي للانفاق بناء على طلب الرئيس أو بناء على طلب ثلاثة من أعضائها .

ولا يكون انتقادها صحيفا إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها .

الرئيس - هل توافقون على حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثلاثين ، وتتل المادة الحادية والثلاثون .

تليت المادة الحادية والثلاثون، وهذا نصها :

مادة ٣١ - يتكون قسم الرأي من إدارات يرأس كل منها مستشار وتوزع بينها المسائل التي يطلب الرأي فيها من رئاسة مجلس الوزراء والمصالح الخفية .

وبين هذه إدارات واختصاص كل منها بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير العدل بعد أخذ رأى الجمعية العمومية لمجلس الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والثلاثين ، وتتل المادة الثانية والثلاثون .

تليت المادة الثانية والثلاثون، وهذا نصها :

مادة ٣٢ - لا يجوز لأية وزارة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تبعم أو تعجل أو يميز أي شخص أو صلب أو تحكيم أو تنفيذ قرار حكومي في مادة ترد قيمتها على خمسة آلاف جنيه بغير استفتاء إدارة أراى المختصة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والثلاثين ، وتتل المادة الثالثة والثلاثون .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والعشرين، وتتل المادة السابعة والعشرون .

تليت المادة السابعة والعشرون، وهذا نصها :

مادة ٣٣ - كلما دلت داترة من دوائر المحكمة لدى النظر في إحدى الدعاوى أن القصة القانونية لمقتضى البت فيها سبق صدور جهة أحكام فيها بخلاف بعضها بعضا أو كان من رأيها المدعى فيها عن اتباع مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة جازها أن تأمر بتجديد المرافعة في الدعوى وإحالتها إلى دوائر المحكمة المختصة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والعشرين ، وتتل المادة الثامنة والعشرون .

تليت المادة الثامنة والعشرون، وهذا نصها :

مادة ٣٤ - تبين مرسوم بمجموعة الرسوم والإجراءات المتعلقة بها وأوجه الإنشاء منها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والعشرين ، وتتل المادة التاسعة والعشرون .

تليت المادة التاسعة والعشرون، وهذا نصها :

مادة ٣٥ - جميع الدعاوى المتنازعة الآن أمام جهات قضائية أخرى وإلى أصبحت بمقتضى أحكام المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ من هذا القانون من اختصاص محكمة القضاء الإداري، تظل أمام تلك الجهات حتى يتم الفصل فيها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والعشرين ، وتتل المادة الثلاثون .



تليت المادة الثالثة والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٣ - يندى قسم الرأى مجتمعاً رأيه فى المسائل الآتية :

(أولاً) كل إلزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية لإلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكر .

(ثانياً) صفقات التوريد أو الأشغال العامة وكل وجه العموم كل دىب حقناً أو التزامات مالية للدولة أو عليها إذا زادت قيمته على مئ ألف جنيه .

(ثالثاً) قبول الهبات والوصايا والأوقاف للأشخاص المعنوية العامة الهيئات ذات المنفعة العامة .

(رابعاً) الترخيص فى تأسيس الشركات التى ينص القانون على أن يكون إنشائها بمرسوم .

(خامساً) المسائل التى يحال اليه بسبب أهميتها من رئيس مجلس الوزراء من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة أو التى يرى أحد مستشارى هم الرأى عرضها عليه ويكون رأيه فى ذلك مسبياً .

(سادساً) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح المختلفة وبين هذه الوزارات والمصالح وبين الهيئات الإقليمية أو البلدية أو بين له الهيئات .

وعند انعقاد قسم الرأى مجتمعاً يتولى الرئاسة وكل مجلس الدولة لتسمى رأى والتشريع وعند غيابه أقدم المستشارين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والثلاثين ، وتتل المادة الرابعة والثلاثون .

تليت المادة الرابعة والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٤ - يحل مستشارو قسم الرأى على المستشارين اللذين و أقسام نصايا الحكومة فى عضوية الهيئات التى كانوا يشتركون فيها بمحكم مناصبهم بقضى القوانين أو اللوائح وكل مجلس الدولة لقسمى الرأى والتشريع على رئيس لجنة قضايا الحكومة فى عضوية الهيئات التى كان يشترك فيها بمحكم منصبه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والثلاثين ، وتتل المادة الخامسة والثلاثون .

تليت المادة الخامسة والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٥ - يتولى قسم التشريع صياغة مشروعات القوانين التى يمتدحها الحكومة عندما كان منها خاصاً بمهاتمة الدولة أو بفتح اعتبارات إصافية أو غير عادية .

ويتولى كذلك صياغة المراسم عندما تعلق منها بحالات فردية وصياغة اللوائح والقرارات التنفيذية للقوانين والمراسم .

وعند انعقاد القسم يتولى رئاسته وكل مجلس الدولة لتسمى الرأى والتشريع وعند غيابه أقدم المستشارين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والثلاثين ، وتتل المادة السادسة والثلاثون .

تليت المادة السادسة والثلاثين ، وهذا نصها :

مادة ٣٦ - تتشكل الجمعية العمومية لتسمى أى والتشريع من جميع مستشارى القسمين ويتولى رئاستها وكل مجلس لذين القسمين وعند غيابه أقدم المستشارين بهما .

وتدعى للانعقاد بناء على طلب رئيس مجلس الدولة أو من يتولى رئاستها أو بناء على طلب ثلاثة من أعضائها ،

ولا يكون انعقادها صحيحاً إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها .

وتختص :

( ١ ) بترجمة مشروعات القوانين والمراسم واللوائح والقرارات التنفيذية التى يتولى قسم التشريع صياغتها وكذلك مراجعة مشروعات القوانين التى يرى أحد مجلسى البرلمان إحالتها إليها .

( ٢ ) إعداد التشريعات التفسيرية التى يصدرها مجلس الوزراء فى الأحوال التى يحولها القانون فيها هذا الحق .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

ورئيس محكمة القضاء الإداري . ويجوز له أن يشترك في أعمال قس  
الراى والتشريع أو جميعهما العمومية ، وفي هذه الحالة تكون له الرئاسة .

وعند غياب الرئيس يحل محله فيما يتعلق بالاختصاص القضائي وبأعمال  
محكمة القضاء الإداري وكل المجلس لهذه المحكمة وعند غيابه أقدم مستشاريه  
ويحل محله فيما عدا ذلك من الاختصاصات وكل المجلس لقسى الراى  
والتشريع وعند غيابه أقدم المستشارين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والثلاثين ،  
وتتل المادة الأربعون .

تليت المادة الأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٠ - ع - يلحق بقس الراى والتشريع مجلس الدولة عدد كـ  
من الموظفين الفنين الآتى بيانهم :

مستشارون مساعدون .

نواب .

مندوبون .

مندوبون مساعدون .

ويكون الحق هؤلاء الموظفين بالإدارات بقرار من الجمعية العمومية  
للمجلس .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأربعين ، وتتل المادة  
الحادية والأربعون .

تليت المادة الحادية والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤١ - ع - يجوز عند الاقتضاء أن يتوب المستشارون المساعدون  
من المستشارين في قس الراى والتشريع في اختصاصاتهم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس موافقة على المادة السادسة والثلاثين ،  
وتتل المادة السابعة والثلاثون .

تليت المادة السابعة والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٧ - تشكل اللجنة "عمومية لمجلس الدولة من جميع مستشاريه  
ويتولى رئاسته رئيس المجلس وعند غيابه أقدم الوكيلين ثم الوكيل الآخر  
وعند غيابه جميعا أقدم المستشارين .

وتدعى ثلاثة من أعضاء المجلس أو بناء على طلب الرئيس أو بناء على طلب خمسة من  
أعضائها .

ولا يكون انعقادها صحيحا إلا بحضور الأغلبية المضافة لأعضائها .

وتختص فيما عداها بـهـر من هذا القانون بإبداء الراى مسبقا في المسائل  
الدولية ذات طورية ونشءه التى تال إليها بسبب أهميتها من رئيس  
مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس أحد مجلسى البرلمان  
أو من رئيس مجلس الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والثلاثين ،  
وتتل المادة الثامنة والثلاثون .

تليت المادة الثامنة والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٨ - إذا تبين لمجلس الدولة أو اتم من أقسامه في صد  
بمات مساة عرضت عليه أن التشريع القائم غامض أو اقص ربح إلى  
وزير لا بد من تقريراً في هذا الشأن .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والثلاثين ، وتتل  
المادة التاسعة والثلاثون .

تليت المادة التاسعة والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٩ - يكون لرئيس مجلس الدولة الإشراف على أعمال المجلس  
العمومية والإدارية وعلى السكرتيرية العامة .

ويتوب عن المجلس في صلاته بالمصالح أو بالتفويض ويشرف على اتصال  
أقسامه المختلفة بعضها ببعض وتوزيع الأعمال بينها .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والأربعين ،  
ولتلك المادة الرابعة والأربعون .

تليت المادة الرابعة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٤ - يشترط فبين يمين عضوا في مجلس الدولة أو في إحدى وظائفه الشفوية :

( ١ ) أن يكون مصريا مقبلا بالأهلية المدنية الكاملة .

( ٢ ) لا تقل سنه عن أربعين سنة للتعيين في وظيفة مستشار ومثمان وثمانين سنة للأربعين في وظيفة مستشار مساعد وحسب الاثنين من الاثنين في وظيفة نائب ثلاثين سنة للتعيين في وظيفة مندوب من الأون والثانية وأربع وعشرين سنة للتعيين في وظيفة مندوب من الدرجة الثالثة وإحدى وعشرين سنة للتعيين في وظيفة مندوب مساعد .

( ٣ ) أن يكون مخلصا على درجة إيمان من إحدى كليات الحقوق في الجامعات المصرية أو على شهادة أجبية مدتها ثلاث سنوات ويصح في هذه الحالة الأخيرة أن تكون امتدادا وفقا لقرائن والأوضاع الخاصة بذلك .

( ٤ ) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

**المقرر** - هناك تعديل في صياغة هذه المادة ، ففي البند الثاني من هذه المادة ، في الفطراحي من أرى أنه يجب أن تكون ثلاثين سنة للتعيين في وظيفة مندوب من الدرجتين الأولى والثانية ، ويتبقى باقي المادة كما هو وهذا التعديل متفق عليه بين اللجنة والحكومة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذا التعديل ؟

( موافقة ) .

**مقرر الشيوخ** **الحزب المصري** بك - لدى اقتراح هو أن تضاف العبارة الآتية إلى آخر البند الثالث من هذه المادة :

« ويجب من شرط الحصول على شهادة المواد من شغل وظيفة قاض أو عضوية »

**مقرر صاحب اللجنة** **الحزب المصري** بك ( وكيل وزارة العدل ) - ليس لدى التوافق مع من إضافة هذه العبارة .

**رئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والأربعين ،  
المادة الثانية والأربعون .

تليت المادة الثانية والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٥ - يكون تعيين رئيس مجلس الدولة ووكيله ومستشاريه  
لغية التفتين هذا المندوبين المساعدين بمرسوم يصدر بناء على عرض  
العدل .

يجب عند تعيين رئيس المجلس وأوكيله لمحكمة القضاء الإداري أن  
يؤثر العدل اثنين لاختار الجمعية العمومية للمجلس أحدهما .

أما عند تعيين مستشاري محكمة القضاء الإداري فترشح الجمعية العمومية  
من ضمن عدد المذهب الحالية التي يجب شغلها من داخله لاختار  
والعدل من بينهم من يرى تعيينه . ويترشح وزير العدل ضعف عدد  
حسب الحالية التي يجوز شغلها من خارج لمجلس طبقا للمادة ٤٦ من هذا  
ون لاختار الجمعية العمومية للمجلس من ترى تعيينه من بينهم .

وأما تعيين وكيل المجلس لقسمي الرأي والتشريع ومستشاري هذين  
سمن والموظفين معينين هذا المندوبين المساعدين فيسقط أن يسقط أحد  
الجمعية العمومية للمجلس إذ لم ير الوزير الأخذ برأي الجمعية العمومية  
المجلس الوزراء عند عرض الأمر عليه بوجهة نظر الجمعية العمومية  
أما البند الثاني فلهذا .

ويكون تعيين المندوبين المساعدين بقرار من وزير العدل بعد أخذ  
الجمعية العمومية للمجلس .

وفي جميع الحالات المتقدم ذكرها يكون الاقتراع في الجمعية العمومية  
ليس سريريا .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والأربعين ،  
تليت المادة الثالثة والأربعون .

تليت المادة الثالثة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٦ - يلحق بمجلس الدولة عدد كاف من الموظفين الإداريين  
الكبار ويكون تعيينهم بقرار من رئيس المجلس بالنسبة إلى وظائف  
درجة السادسة فما دونها وبقرار من وزير العدل بعد أخذ رأي رئيس  
المجلس فيما عدا ذلك .

ويكون تأديب هؤلاء الموظفين وفقا للأوضاع التي يقررها اللائحة  
الداخلية للمجلس .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - لي توافقون حضرة على عمل المادة ١٠٠ والأربعين بالصيغة الآتية :

مادة ٤٤ - يشترط فيمن عين عضوا في مجلس الدولة أو في إحدى وظائفه الفنية :

(١) أن يكون مصرياً منتسباً بالأهلية المدنية الكاملة .

(٢) ألا تقل سنه عن أربعين سنة للتعيين في وظيفة مستشار ومثاني وثلاثين سنة للتعيين في وظيفة مستشار مساعد ونحس وثلاثين سنة للتعيين في وظيفة نائب وأربع وعشرين سنة للتعيين في وظيفة مندوب وإحدى وعشرين سنة للتعيين في وظيفة مندوب مساعد .

(٣) أن يكون حاصلاً على درجة الليسانس من إحدى كليات الحقوق في الجامعات المصرية أو على شهادة أجنبية معادلة لها وأن يقيم في هذه الكلية الأخرى في امتثال المادة وفق للقوانين والأوامر الخاصة بذلك .

ويعني من شرط الحصول على شهادة المعادلة من شغل وظيفة فاضل أو عضوية .

(٤) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على إعادة إجازة الأربعين، ولتلى المادة الخامسة والأربعون والجدول الملحق بهذا القانون المنوطة به في هذه المادة وفي المادة ٥١ .

تليت المادة الخامسة والأربعون ، والجدول المذكور وهذا نصها :

مادة ٥٥ - يكون التعيين في وظائف مجلس الدولة بطريق الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة بحسب الجدول الملحق بهذا القانون .

على أنه يجوز متى توافرت الشروط المشار إليها في المادة السابقة أن يعين راساً :

(١) في وظيفة رئيس المجلس أو وكيله أو مستشاريه :

مستشارو الدولة السابقون .

مستشارو محكمة القضاء والإيرام العاملون والسابقون .

مستشارو محاكم الاستئناف العاملون والسابقون ومن في حكمهم بمقتضى القانون .

المستشارون الملحقون بإدارة قضايا الحكومة العاملون والسابقون .

أساتذة كليات الحقوق في الجامعات المصرية العاملون والسابقون الذين مضى على تخرجهم عشرون سنة وعلى حصولهم على درجة أستاذ ثمانين سنوات .

المحامون انقربون أمام محكمة القضاء والإيرام الذين مضى على تقريرهم بأمرها ثمانين سنوات .

(٢) في وظيفة رئيس المجلس أو وكيله محكمة القضاء الإداري أو مستشاريها :

الموظفون العموميون العاملون والسابقون من درجة مدير عام فأعلى الذين مضى على تخرجهم عشرون سنة واشتغلوا القضاء أو بالإجابة أو بأحدى الوظائف الفنية بإدارة قضايا الحكومة أو بالتدريس في كليات الحقوق بالجامعات المصرية أو بالمحاماة مدة عشر سنوات .

(٣) في الوظائف الفنية :

رجال القضاء والنيابة والموظفون الفنيون بإدارة قضايا الحكومة والمشتغلون بالتدريس في كليات الحقوق بالجامعات المصرية والمحامون .

ويكون تعيين رجال القضاء والنيابة والموظفين الفنيين بإدارة قضايا الحكومة في الوظائف المساتلة لوظائفهم أو التي تأهلها مباشرة .

أما المشتغلون بالتدريس في كليات الحقوق بالجامعات المصرية والمحامون فيكون تعيينهم بنفس الشروط اللازمة لتوافرها لتعيينهم في وظائف القضاء والنيابة المساتلة .

المشتغلون بعمل يشترط نظراً لأعمال مجلس الدولة الفنية .

ويشترط فيمن عين مستشاراً مساعداً من هؤلاء النظراء أن يكون مضى على تخرجهم عشرون سنة لم ينقطع فيها عن الاشتغال بالعمل القانوني وأن يكون في درجة تماثل درجة نائب أول .

إما فيما يتعلق بما دون ذلك من الوظائف الفنية فيشترط فيمن عين فيها من النظراء نفس الشروط اللازمة للتعيين في وظائف القضاء والنيابة المساتلة .

وبين ما يشترط نظراً لأعمال مجلس الدولة الفنية بمرسوم يدرجها في الجمعية العمومية للمجلس .

ويجوز أن يمين رئيسا لمجلس الدولة أو وكالة لحكمة القضاء الإداري أو مستشارا بها الموظفون العموميون ... الخ " .

وتصبح الفقرة الثالثة هي الفقرة الثانية :

على تصحيح آخر نكحاً مطبق ورد في آخر البند الأول من هذه المادة ، فقد ورد " ثمان سنوات " ، وصحتها " ثمان سنوات " .

فقرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم موسى مكرور - يحسن أن يرد التقرير إلى اللجنة لتصحيح هذه الأخطاء .

فقرة الشيخ المحترم أحمد مزي بك - لقد جرت العادة أن للاعضاء الحق في إدخال التعديلات أو تصحيح أى خطأ يرد في المواد .

فقرة الشيخ المحترم د. كريمة مرص - إن الأمانة تأني طيباً إن قرر مشروع هذا القانون بهذا الشكل ، خصصاً وهو يحتاج إلى دقة في الصيغة .

الرئيس - المسألة الآن تنحصر في هل هذه التعديلات التي ائتمنى عليها والتي أراد إدخالها على المادة ٤٤ تنطوي رد التقرير إلى اللجنة ؟

فقرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم موسى مكرور - مع أخذ الرأي من مشروع هذا القانون ، سيطلب إلي أن أبدي رأياً فيه . فهل يمكن أن نوفق من مواد تمثل بهذا الشكل ؟

فقرة الشيخ المحترم أحمد مزي بك - أؤكد لحضرة الشيخ المحترم أن الذي لا بدس مشروع القانون خارج المجلس ، لا يمكن أن يدوسه إنشاء اللجنة .

الرئيس - المسألة الآن هي أن هذه التعديلات يراد إدخالها على المادة الخاصة بالأدوين ، فهل توافقن على إعادة تقرير إلى اللجنة ، لإدخال هذه التعديلات وأجيل لمناقشة فيه "بصوت" مع العلم بأن المجلس قد وافق على أربع وأربعين مادة من مشروع القانون ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - إذن يرد التقرير إلى اللجنة ، ويؤجل نظر المواد ٤٥ وما بعدها من مشروع القانون أسبوعاً ، على أن يرفع التقرير على حضرات الاعضاء مع جدول الأعمال بالصيغة النهائية التي اتفق عليها .

## جدول

الوظائف والمرتبات المشار اليه في المادتين ٤٥ و ٥١

### جنس

رئيس المجلس ... ١٨٠٠ ... إلا إذا كان الرئيس من الوزراء السابقين ، فيعطى راتب وزير .

وكيل المجلس ... ١٦٠٠ ...

المستشارون ... ١٣٠٠ ...

المستشارون المساعدون ... ١٢٠٠ ...

النواب الأول : فئة من ٩٠٠ - ١٠٨٠

فئة من ٩٠٠ - ١٠٢٠

النواب من الدرجة :

الأول ... ٧٢٠ - ٩٠٠ بملادة ٦٠ كل سنتين .

الثانية ... ٧٢٠ - ٨٤٠ " ٦٠ " .

المندوبون من الدرجة :

الأول ... ٧٢٠ - ٥٤٠ " ٤٢ " .

الثانية ... ٥٤٠ - ٤٢٠ " ٣٦ " .

الثالثة فئة ( ١ ) ... ٤٢٠ - ٣٠٠ " ٣٤ " .

" (ب) ... ٣٠٠ - ٢٤٠ " ١٨ " .

المندوبون المساعدون :

فئة ( ١ ) ... ٢٤٠ - ١٨٠ " ١٨ " هل أن تكون المسامدة الأولية عند التصويت ١٨٠ جنسها .

فئة (ب) ... ١٤٤ " .

وتقرى فيما يتعلق بنظام المرتبات جميع القواعد لفترة في شأن وجبال القضاء .

المقرر - في المادة الخامسة والأربعين ، أوجب أن تشطب المبالغة الآية :

" ( ٢ ) في وظيفة رئيس المجلس أو وكالة لحكمة القضاء الإداري أو مستشاراً بها " ويستعاض عنها بالنارة الآية :

## ٢٣ - مشروع القانون

فرار من مجلس النواب بطلب المجلس الثانوي واستعان بهادى القرواء  
المقررة والقانونية - تقرير لجنة المعارف (١) المراقبة على مشروع القانون من  
حيث المبدأ - مناقشة مواد مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه  
بالنداء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

( المقررة خيرة الشيخ المحترم محمد حسن الشاذلي باشا ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث  
المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس المراقبة على مشروع القانون من حيث المبدأ،  
ولننقل إلى مناقشة مواد مادة فائدة ، ولتلى المادة الأولى .

تلقت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - التعليم الثانوي قسبان :

القسم الأول ، ومدة ستان .

القسم الثاني ومدة ، ثلاث سنوات .

وتلحق بالقسم الأول فقرة عضوية يخصص بها للتلاميذ الحاصلون على  
شهادة الدراسة الابتدائية المصرية من غير أن يؤدوا الامتحان في اللغة  
الإنجليزية ، وتبين بقرار من مجلس الوزراء بنسب على اقتراح وزير المعارف  
المصرية شروط القبول وخطط الدراسة لهذه الفقرة ونظام الامتحان  
الذي يقدر في نهايتها . أما نتائج الدراسة فتبين بقرار من وزير المعارف  
المصرية .

( تولى الرئاسة حضرة الشيخ المحترم أحمد علي باشا ، وتلى المجلس ) .

فقرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك تنص المادة الأولى  
من قانون التعليم الثانوي على ما يأتي :

" التعليم الثانوي قسبان :

القسم الأول ، ومدة ستان .

القسم الثاني ، ومدة ثلاث سنوات "

وأنا أرجو تعديل هذه المادة بأن تكون مدة التعليم الثانوي  
ست سنوات : ثلاث منها في القسم الأول ، وثلاث في القسم الثاني ،  
وفذلك للأسباب الآتية :

السبب الأول هو أنه في العشرين سنة الأخيرة ، أضيف إلى مناهج  
التعليم الثانوي مواد الميكانيكا والفيزياء الوطنية والفلسفة .

ولم يرع جند إضافة هذه المواد تخصيص مدة كافية لها . وفي القانون  
الحالي ، أضيفت مواد الموسيقى والأشغال اليدوية وفلاحة البساتين . ومن  
هنا ترى أنه قد أضيفت مواد جديدة دون تقدير زمن لها .

وعلى ذلك تكون النتيجة أن المواد الجديدة تأخذ زمناً من الزمن الأصلي  
المخصص لغيرها الأخرى . وبهذا يهبط مستوى التعليم في المواد الجديدة  
والقدرة على السواء .

ولهذا السبب وغيره فتسكون انخفاض مستوى التعليم في المرحلة الثانوية...

فقرة صاحب المحامي الدكتور عبد الرزاق أحمد الصوري باشا (وزير  
المعارف العمومية) - و أية مادة يتكلم حضرة الشيخ المحترم ؟

فقرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك - إني أنكم في المادة  
الأولى ، وقد طليت أن تكون مدة تعليم المرحلة الثانوية - ست سنوات .

فقرة صاحب المحامي الدكتور عبد الرزاق أحمد الصوري باشا (وزير  
المعارف العمومية) - مدة المرحلة المتوسطة ستان .

فقرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك - أريد زيادة هذه  
المرحلة إلى ثلاث سنوات .

فقرة صاحب المحامي الدكتور عبد الرزاق أحمد الصوري باشا (وزير  
المعارف العمومية) - لماذا ؟

فقرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك - هذا ما سأتكلم  
عنه الآن :

أعود فأقول إنه قد أضيفت إلى مواد التعليم الثانوي مواد جديدة ،  
هي الفلسفة والفيزياء الوطنية والميكانيكا ، دون أن تعطى هذه المواد  
الزمن الكافي لها .

فقرة صاحب المحامي الدكتور عبد الرزاق أحمد الصوري باشا (وزير  
المعارف العمومية) - هذه المواد أضيفت إلى مواد المرحلة الثانية ،  
لا الأولى . ومدة تلك المرحلة الثانية ثلاث سنوات ، فلا محل لتخوف من  
هذه الإضافة .

فكل ما علمناه أننا أبرزنا أهمية هذه المواد ، ولم تشغل الطالب بأكثر مما هو مشغول به .

**مقرة الشيخ المحترم الدكتور محمد رشيد عبد الله** - هذه المواد اختيارية ، وتدخل في نطاق النشاط المدرسي . أما في هذا القانون ، فإن أراها إجبارية .

**مقرة صاحب العلي الدكتور عبد الرزاق أحمد السهروري باشا (وزير المعارف العمومية)** - معنى النشاط المدرسي أن الطالب يختار ما يريد من أوجه النشاط المختلفة . ولكن عند ما يقع اختياره على ناحية معينة ، يجب عليه أن يشغل فيها .

**مقرة الشيخ المحترم الدكتور محمد رشيد عبد الله** - هذه المواد أصبحت بمقتضى القانون المروض الزامية .

**مقرة صاحب العلي الدكتور عبد الرزاق أحمد السهروري باشا (وزير المعارف العمومية)** - الذى قلته الآن هو الذى شئت فى المقصر ، وهو الذى يؤخذ به .

**المقرر** - مواد الدراسة التى تكمل فيها حقرة الشيخ المحترم واردة فى المادة التاسعة من مشروع اللجنة . ومجموعة الدراسات العملية تشمل الرسم والأشغال اليدوية والموسيقى أو فلاحه البساتين ، وللطالب أن يختار من بينها ما يريد .

**مقرة الشيخ المحترم الدكتور محمد رشيد عبد الله** - كانت هذه المواد اختيارية بمئة بالمائة للطلاب فكان من حقها أن يحضرها أو لا . أما الآن فقد وجب عليه حضورها . ولذلك أطلب زيادة الوقت المخصص لها .

**المقرر** - هذه المواد موجودة من قبل ، وكل ما هنالك أن القانون الجديد على إبرازها ، فقد كانت إجبارية ، وكانت خارجة عن الامتحان ، ولا زالت كذلك بمقتضى القانون المروض .

**مقرة الشيخ المحترم الدكتور محمد رشيد عبد الله** - أنا لا أزال مصرا على أنها كانت اختيارية ، وأن الطالب - كما يقول معالي الوزير - لا يحضرها .

السبب الثانى هو أن الجامعة تشكو من ضعف الطلبة المتقدمين لمانع المدارس الثانوية . والواجب الوحيد لمنع هذه الشكوى هو تحسين حالة المدارس الثانوية بإحدى طريقتين ، إما بتخفيف المناهج الدراسية ، أو زيادة الوقت المخصص للدراسة .

**مقرة الشيخ المحترم الدكتور محمد رشيد عبد الله** - ليس المهم وضع هذه المواد فى المرحلة الأولى أو الثانية ...

**مقرة صاحب العلي الدكتور عبد الرزاق أحمد السهروري باشا (وزير المعارف العمومية)** - هذه المواد وضعت فى القسم الثانى ، لا الأول .

**مقرة الشيخ المحترم الدكتور محمد رشيد عبد الله** - فى هذا القانون أضيفت مواد فلاحه البساتين والموسيقى والأشغال اليدوية .

**مقرة صاحب العلي الدكتور عبد الرزاق أحمد السهروري باشا (وزير المعارف العمومية)** - لم تضاف هذه المواد حديثا ، وإنما هى موجودة من قبل .

**مقرة الشيخ المحترم الدكتور محمد رشيد عبد الله** - هذه المواد موجودة كشط مدرسى ، وليست إجبارية .

**مقرة صاحب العلي الدكتور عبد الرزاق أحمد السهروري باشا (وزير المعارف العمومية)** - وهى أيضا كذلك بمقتضى التشريع المروض ، فلا يتعين فيها الطلبة فى المرحلة المتوسطة .

**مقرة الشيخ المحترم الدكتور محمد رشيد عبد الله** - جاء فى الصفحة الثالثة من تقرير اللجنة بالمذكرة الإيضاحية لمشروع هذا القانون ما يأتى :

" (ج) أضيفت مواد الأشغال اليدوية والموسيقى وفلاحه البساتين ، بعد أن كانت تعتبر من وجوه النشاط الخارج عن خطة الدراسة ، وذلك لأن هذه النواحي الفنية والسليمة تعتبر من العناصر الأساسية فى تربية المراهق . ولكن يكون التلميح فى هذه المرحلة عليا عمليا كلفا من مختلف ميول التلاميذ واستعداداتهم ، كما سبق فى الإشارة إليه فى المذكرة الإيضاحية العامة " .

والذى يفهم من هذه المذكرة أن هذه المواد أصلية .

**مقرة صاحب العلي الدكتور عبد الرزاق أحمد السهروري باشا (وزير المعارف العمومية)** - فى الوقت الحاضر ، تكون مواد الموسيقى وفلاحه البساتين والأشغال اليدوية فى وقت مثل هذا الوقت المقرر فى القانون المروض أمامكم ويتبين الاهتمام ، ولأننا لا تعطى عليها درجات . وليس معنى هذا أنها أضيفت أو زاد الاهتمام بها عن ذى قبل . وهذه المواد على حسب القانون المروض ليس لها امتحان فى آخر العام ، ولأننا الجديدين أننا أصبحنا نتم هذه النواحي كلها ، ونرى أعمال التلميذ خلال السنة وتأخذ متوسط الدرجات ، ونعطى جوائز لتفوقين .

**قصة الشيخ المحترم الدكتور محمد رشيد عبد الله بك** - لقد بنيت كلاً مما على تجارب غيرة . وإن الجامعة تشكو من ضعف طلابها الآن ، لضعفهم في مرحلة التعليم الثانوي .

**المقرر** - لقد رأينا أن شكوى الجامعة مردها إلى أمرين : أولاً قصر مدة التوجيه ، ومعروف أن الطالب لا يستطيع في سنة واحدة أن يوجه التوجيه الكافي السليم . ونرى أن من المصلحة التأكيد بتوجيه الطالب ، بدلاً من أن يجر إلى نهاية المرحلة الثانوية ، ثم توجهه ، لأن امتدادهم بضعف ، ولأن الطالب كثيراً ما يمتد في الطريق ، فيساقط ويحل فلوكرنا بتوجيهه في المواد التي يجهلها ويحسبها ، فإنه يكسب ميداناً واسعاً لحسن الاستعداد .

ولقد كان من بين الاعتراضات أن المناهج الثانوية محشوة بخلاف تستغرق كل وقته .

فواستخلصت المعلومات الأساسية ، لاستطاع الطالب أن يدرسها ويحضرها . وبذلك يكون أرفع استعداداً وأعلى مستوى . ومشروع هذا القانون قائم على هذا الأساس .

**قصة الشيخ المحترم محمد رمزي بك** - لقد لاحظت فيما يتعلق بقرارات التعليم الثانوي أن المؤلفين يضعون مؤلفات محشوة بأشياء كثيرة تضع على العبث ، فقاموا بـ " تنفيذ السنة الثالثة يدرس في مادة الطبيعة الصوت والضوء ، ويبحث في كتاب الصوت وسوماً عدة مثل البيانو والصفارة والبالي والمزامير . ويطلب إليه أن يعرف تركيب كل آلة على حدة ، وأن يرتبها ، ويعرف عدد الثقوب في الزمارة والناسي وغيرها ، وفي هذا ضياع لوقت الطالب .

**قصة الشيخ المحترم الدكتور محمد رشيد عبد الله بك** - لو أن حضرة الشيخ اعتمد درس الطب ، لعل فائدة التوسع في دراسة الضوء والصوت قد تنبت كثيراً في دراستها عندما يتكلمون .

**قصة الشيخ المحترم محمد رمزي بك** - نستطيع أن نوفر وقت التلاميذ بأن تراجع وزارة المعارف أمثال هذه المؤلفات التي يدرسها طلبة التعليم ، وبذلك لا تحذف أبحاثهم بأشياء قد لا يعملون إليها كالوسيقى .

**قصة صاحب المقام عبد الرزاق محمد السروي باشا** (وزير المعارف العمومية) - في استطاعة من لا يريد أن يتعلم الموسيقى أن يلتحق بقسم آخر .

**قصة الشيخ المحترم محمد رمزي بك** - الواقع أن الطالب يفتن في هذه المواد وفقاً للنظام الحالي .

أما تخفيف استاهج ، فلا يزال هذه الحالة ، لأن معناه استمرار ضعف مستوى الطلبة من ناحية كمية ، وعلى ذلك لم يبق أمامنا إلا الطريق الثاني ، وهو زيادة مدة الدراسة إلى ست سنوات كما سبق القول . وهذا الذي أطلب به هو الحد الأدنى لمرحلة التعليم الثانوي لمعظم الدول المتقدمة لأنهم يريدون لأبنائهم تعلماً واقعياً ، وذلك زيادة سنوات الدراسة إلى ست سنوات ، وهو ضرورة في معظم الدول ، حتى إن القاريير الخاصة بالتعليم أثبتت ذلك أيضاً .

وسأقول على حضراتكم ما جاء بالصفحة الرابعة من كتاب "سياسة التعليم في مصر" .

"إن نظام الست سنوات لمرحلة التعليم الثانوي هو الحد الأدنى للمعدل به في معظم دول العالم ، لأنها تريد تعلماً واقعياً لأبنائها الذين يريدون الانتقال للتعليم الجامعي أو الذين يريدون الوقوف عند هذا الحد من التعليم" .

وقد جاء في صفحة ٥٤ من كتاب "سياسة التعليم في مصر" ما نصه حرفياً :

يحمل ذلك في مذكرته قدمها مع هذا البنية إلى وزارة المعارف في سنة ١٩٣٤ بمناسبة النظر في تنقيح خطط التعليم ومنهجه . وقد بسط المهندسون " لجنة هارو " عن تنظيم التعليم في إنجلترا ، ثم تقدم بالاقتراحات الآتية بالنسبة للتعليم في مصر ، وهي :

- ١ - تنتهي المرحلة الابتدائية في سن الثانية عشرة .
  - ٢ - أن تكون المرحلة التي تلي المرحلة الابتدائية ست سنوات .
- وهذا هو رأي خبراء التعليم . ولحضراتكم الرأي الأعلى في بقاء مدة الدراسة خمس سنوات مع تعليم ناقص أو زيادتها إلى ست سنوات للحصول على تعليم كامل .

**قصة صاحب المقام عبد الرزاق محمد السروي باشا** (وزير المعارف العمومية) - الواقع أننا أردنا بمشروع هذا القانون أن تقوى التعليم الثانوي . ولقد كان أمامنا أمة تزيد مدة مرحلة التعليم الثانوي من ٥ سنوات إلى ٦ سنوات . ولكنا وجدنا من الخير أن نسير على نظام تنويع التعليم الثانوي بعمل مرحلة متوسطة علمية وحملية قدرها ست سنوات تكشف عن استعداد التلميذ ، ثم يقبض بعدها الالتحاق الذي يتناسب استعدادهم في مرحلة الثلاث سنوات التي تليها . ورأينا أن دراسة التلميذ ثلاث سنوات وبإيجاب ويتناسب استعدادهم عليه من سنة إضافية . وأظن أن هذه التجربة تستحق انتظار النتيجة .

إن التلميذ في هذا الوقت يفرض عليه دراسة كل أنواع مواد أخرى أو كلها . . . سواء كان ضيقاً فيها أو قوياً . ولا شك في أن توزيع الجهد ينتج ضعف . وإن أتوا أننا متصل إلى نتيجة مرضية وحيدة في هذه التجربة . وإذا نحن تبنينا عدم نجاح التجربة أهتما الحاجة إلى لحدول عنها . فيأبى التمتع مع نتيجته .





( الثانية ) من كلمة سعادة المقرر من أنه يجوز إلغاء تعليم اللغة الأجنبية من السنة الثالثة الابتدائية . وهذا يؤكد أن تعلم اللغات الأجنبية ليس ضروريا في التعليم الابتدائي .

**المقرر -** . فرغنا من تعليم اللغة الأجنبية في المدارس الابتدائية بقانون آخرتنا من مدة قريبة، ولا ضرر من إبقاء هذا التعليم في المدارس الابتدائية .

**مقرر الشيخ المحترم أحمد رشيد عبد الله بك -** يعزى رأي فيما يتصل بتعليم اللغات الأجنبية ما قاله انجلترا بالنسبة للرحلة التي يحسن أن يبدأ فيها هذا التعليم . والأفلة عديدة، وسأقتصد في كلتي، لأنني أشعر أن الاستعداد لقبول التغيير غير موجود .

يعزى رأي ما جاء في صفحة ٤٧ من كتاب "سياسة التعليم في مصر"، ونضه حقيقيا :

"وإذا نظرنا إلى ما تسير عليه البلاد الأخرى في تعلم اللغات الأجنبية، لوجدنا أن اللجنة الاستشارية لوزارة المعارف الإنجليزية مثلا قد أقرت في تقريرها عن التعليم الثانوي المعروف باسم "Spence"، أن يكون مدى تعليم اللغة الأجنبية الأولى في السنة الأولى من التعليم الثانوي، أي من سن ١١ إلى ١٣ ."

**مقرر الشيخ المحترم محمد حسن العشماوي باشا -** سمعوا لي، يا حضرات الزلاء المحترمين، أن أقول إن حضرة الشيخ المحترم قد ترجع من مشروع القانون الذي نحن بصددده . وحضرته يتكلم عن التعليم الابتدائي الذي أقرناه. وقد نص فيه على تعليم اللغة الأجنبية باقرار من المجلسين . والمشروع المروض هو عن التعليم الثانوي . فالكلام عن التعليم الابتدائي لا محل له الآن، وهو خروج عن الموضوع .

**مقرر الشيخ المحترم أحمد رشيد عبد الله بك -** إلى أبدي رأيي .

**المقرر -** لقد مضى الوقت المناسب لإبداء هذا الرأي .

**مقرر صاحب الديار عبد الرزاق أحمد السنهوري باشا (وزير المعارف العمومية) -** في منطق حضرة الشيخ المحترم أن الفقرة التحضيرية تصحح ضرورة . وكما يقول حضرة المقرر إن هذه الملاحظة كان محلها عند مناقشة التعليم الابتدائي، ولا يمكن الأخذ بهذا الرأي الآن، والأخذ به مستحيل .

**مقرر الشيخ المحترم أحمد رشيد عبد الله بك -** يجوز أن يقرر المجلس رأيي .

الأولى، فعل رجال التعليم حينذاك أن يفكروا في هل اللغة الأجنبية والضعف الناتج عن عدم تعليمها في الطليعين الأولى والابتدائي - تستحق ترك توجيهها أم لا، فإن قالوا إننا مستعدون للتضحية باللغة الأجنبية، فسنتظر في الأمر وقتذاك، إذ لا يمكن أن نلبي تلك المدارس الصالحة أثناء قيامي بتجربة لا أعرف مداها .

**مقرر الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومي مكرم -** إن معالي الوزير يرجو أن تصل بنا هذه المرحلة الاستتالية إلى ما يطلبه ويقولوه حضرة الشيخ المحترم .

**مقرر الشيخ المحترم الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك -** يجب أن يعطى التعليم أكبر قسط ممكن من العناية واتساع الوقت، كما يجب أن يبحث بحثا وافيا، إذ إن الجهل أحد الأدواء الثلاثة التي تشكو منها ونحاربها .

**مقرر الشيخ المحترم محمد علي عيسى باشا -** لقد طرحت هذه المسألة أمام مجلس التعليم الأهل، وأبدانها بقرائنا، وزأبنا أن الحاجة إلى اللغة الأجنبية ماسة وضرورية، لا تنصلنا بالهول الأجنبية، وأن قدما العلمى ومركزنا الجغرافى يمتحان علينا أن نعلم إباننا لغة أجنبية سليمة .

كما لاحظ كثير منا - وقد كنا نعارض فكرة إلغاء تعليم اللغة الأجنبية. وقد وردت تقارير المختصين في الجامعة، وكلها تدل على ضعف الطلبة في اللغة الأجنبية. ولما كان حضرة الشيخ المحترم يهدف إلى تقوية الطلبة في جميع المواد، حتى يصلوا إلى الدرجة العليا من التعليم، فلا شك أن اللغة الأجنبية هي من برناج التقوية الذي يشده حضرة الشيخ المحترم . وإذا كنا نلجج ضعفا بيننا في طلاب الجامعة، مع أن اللغة الأجنبية تدرس في مرحلتى التعليم الابتدائي والثانوي، فكيف يتأتى لنا أن تلقى تعليمها في المدارس الابتدائية !!؟

نحن نرسل إباننا إلى المؤتمرات العالمية التي تحتاج إلى قوة في اللغة . ولا يمكن أن تظهر ككفابات إباننا إلا إذا أعتنوا اللغة الأجنبية، وعرفوا مصطلحاتها الفنية .

ولماذا نرجو التمكن من هذه الأسباب . ويجب ألا نسيروا إحصائياتنا وريغياتنا الخاصة، بل يجب أن نصدر في تشريعاتنا عن الرغبة في تكوين جيل صالح يعرف كيف يؤدي واجبه ويرفع قدر بلاده .

**مقرر الشيخ المحترم أحمد رشيد عبد الله بك -** مع تقديمي لكل هذه الآراء، أتمسك بتقطين :

( الأولى ) أن معالي الوزير يقول على سمع منا أنه يخطر ويأمل أن تصبح التجربة في إلغاء اللغة الأجنبية تدريجيا .

(ثانياً) ألا تزيد سنة في أول السنة المدرسية على خمس عشرة سنة وتكون الأولوية في القبول للأسبق فالأسبق بحسب مجموع الدرجات في امتحان شهادة الدراسة الابتدائية ، أو امتحان الفرقة التحضيرية

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، ولتلى المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :  
"مادة ٣ - يشترط فيمن يقبل بالسنة الثانية من المدارس الثانوية :

(أولاً) أن يكون حاصلاً على شهادة الدراسة الابتدائية المصرية وناجحاً في امتحان الانتقال من السنة الأولى إلى السنة الثانية وفقاً للنظام الذي يقرره وزير المعارف العمومية .

(ثانياً) ألا تزيد سنة في أول السنة المدرسية على سبع عشرة سنة ، وتكون الأولوية في القبول للأسبق فالأسبق بحسب مجموع الدرجات في امتحان الانتقال .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، ولتلى المادة الرابعة .

تليت المادة الرابعة ، وهذا نصها :

مادة ٤ - لا يبقى بالأسبق فالأسبق بالسنة الأولى من المدارس الثانوية من زادت سنة في أول السنة المدرسية على ست عشرة سنة ، وبالأسبق فالأسبق بالسنة الثانية من زادت سنة في أول السنة المدرسية على سبع عشرة سنة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة ، ولتلى المادة الخامسة .

**مقرر صاحب المجلس عبد الرحمن محمد المشهورى** باشا (وزير المعارف العمومية) - لا يجوز الأخذ باقتراحك بصدد المشروع المروض ، لأننا نكلم عن التعليم الثانوى ، ورأى حضرة الزميل المحترم خاص بالتعليم الابتدائى

يتعدل لا يكون إلا قانوناً ، وإن شامحضرة فليقدم بمشروع قانون بتعديل قانون التعليم الابتدائى .

**مقرر الشيخ المرمم محمد رشيد عبد القادر** - أنا أنكلم بمناسبة المشروع المروض ، وللمجلس رأى الأعلى .

**المقرر** - رأى حضرة العضو يصب على تعديل قانون قائم .

**مقرر الشيخ المرمم عبد السموم محمود** بك - أوجب من حضرة الزميل المحترم أن يقدم اقتراحاً بمشروع قانون .

**مقرر الشيخ المرمم محمد رشيد عبد القادر** بك - إذا أقرنى المجلس على وجهة نظرى ، أصبح قانوناً .

**الرئيس** - إن قانون التعليم الابتدائى القائم لا يعدل إلا بقانون .

فهل لدى حضرة الشيخ المحترم ملاحظات أخرى يريد أن يبيها ؟

**مقرر الشيخ المرمم محمد رشيد عبد القادر** بك - سأتكلم من الجانبية .

**الرئيس** - ليبدى حضرة العضو المحترم رأيه من الجانبية عند مناقشة المادة الخاصة بها .

والآن هل توافقون حضراتكم على المادة الأولى ؟

(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - يشترط فيمن يقبل بالسنة الأولى من المدارس الثانوية :

(أولاً) أن يكون حاصلاً على شهادة الدراسة الابتدائية المصرية مع تأدية الامتحان في اللغة الأجنبية أو حاصلاً عليها من غير أن يؤدي الامتحان في هذه اللغة وناجحاً في امتحان الفرقة التحضيرية المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون .

تليت المادة الخامسة : وهذا نصها :

مادة ٥ - تعبر بحرين القسم الأول من المدارس الثانوية على الأقل بقبول هذه المدارس لا من حصل على ٦٠ ٪ من مجموع النهايات الكبرى للدرجات في امتحان شهادة مدرسة ابتدائية أو في امتحان الفرق التحضيرية أو في امتحان لا تقل في النسبة عن ثلاثين المئول بالسن الثانية ، كرهذا ما تمثيت قدرة جديدة في التصرفات .

ونوزر المعروف العمومية إذ وجدت ما كى حاية بعد ذلك أن يقبل بالمصرفات التلاميذ من - يحصلوا على هذه النسبة من الدرجات وتحديد المصرفات بقرار من مجلس أوزر بناء على اقتراح وزير المعارف العمومية .

السؤال - هـ - توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور محمد إبراهيم يومى مذكور - في ثلاثة أسئلة في موضوع هذه المادة قدر في حضرة الشيخ محترم الدكتور رشيد عبدالباق من بعض المسائل التي صبتاها في التعليق على المادة المذكورة .

السؤال الأول موجه إلى سعادة المشرع : معنى هذه المادة كما صاغتها لجنة المعارف بالمجلس أن مجانية فقر أصبحت لا وجود ما بناء على هذا القانون .

والسؤال الثاني هو أن مجانية الكوارث أصبحت مجانية خاصة ذات نظام خاص حدده القانون .

والدوال ثلاث هو أن الأصل في قبول المدارس ثانوية في المرحلة الثانوية الأولى للدرجات لا تصروفات - وأن المصروفات - باب يفتح إن سمحت الأم يمكن لأخذ عليه من الخاص على نسبة ٦٠ ٪ .

هذه المسائل الثلاث أردت أن أصعها أمام حضراتكم ، لتساعد الإجابة عنها في المناقشة .

المقرر - إن النصوص المتعلقة بالمجانبة في المرحلة الأولى من التعليم الثانوي وضعت لتتسب مع فكرة المرحلة الأولى المذكورة من أنها مرحلة مكملة للمرحلة التعليمية الابتدائية ، فالتحديد على أربع سنوات في التعليم الابتدائي يحصل على تشابه لابتدائية ، فلا يؤيده سنة ولا تضعه ولا معلوماته إلى أن يسد مرحلة التخصص أو التعليم التي يمرحله وأنواعه المختلفة . وهذا رأى أباي اعلم الثانوي في مرحلته الأولى ، ليكون بمثابة تمهيد للرحلة الثانية ، لا في التعليم الثانوي ، حسب ، بل في التعليم التي أيضا بين - بنات - ويؤيد في الوقت نفسه مكملا لتفافة التمهيد التي أتتها في مرحلة التعليم الابتدائي ، لأنه لم يتوقف قسطا كافيا أو يوجه توجيهيا خاصا .

فعل هذا الإساس ، وعلى اعتبار أن المرحلة المتوسطة التي هي المرحلة الأولى من التعليم الثانوي مكملة للتعليم الابتدائي ، وبما أن مرحلة التعليم الابتدائي بالمجان ، ويجب أن تسود الثانية هذه المرحلة أيضا ، لأنها تتلقى سواد الشعب والتلاميذ الذين يذهبون إلى التعليم الثنى من تجارى وصناعى وزراعى .

وقد لوحظ أن مرحلة التعليم الثانوي هي القمم العام . وقد وضعت المادة على أساس أن الأصل في التعليم في المرحلة المتوسطة بالمجان . ولا تطالب وزارة المعارف بالمصروفات إلا إذا ثبتت قدرة الطالب على أدائها . وهذا هو حكم المادة الخامسة .

ولما وجدنا أن هذه المرحلة ، وهي بالمجان في أساسها ، يجب أن يتبع بالمجانبة فيها أولا ذوو الاستعداد من جهة مستواهم العلمى ، وضع شرط الستين في المائة ليكون لهم الأولوية في القبول . وإذا وجد من هم دون تلك النسبة ، فيقبلهم عند وجود أماكن أن يقبلوا ، على أن يدفعوا المصروفات .

فالأصل هو المجانبة للمتاين إلى حد ما ، ولن يحرم غيرهم ، لأن المشروع فتح لهم الباب لتعلم بالمصروفات ، والدولة إذا أدت تلك التفتات في يكون المرحلة الثانوية ، فتحملها على مستوى خاص من كفاية الطالب واستعداده . ولا يجوز أن تؤدي هذه التفتات إلا إذا أطمأنا إلى قدرة التنفيذ على أن يتابع هذه الدراسة ، أما عندما نسد الباب أمام الذين يصرون من الحصول على هذه المرتبة ، فلا نتيج لهم أن يتاجروها بالمصروفات .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور محمد إبراهيم يومى مذكور - أردت أن أقول أننا نأخذ أولا الحاصلين على نسبة ٦٠ في المائة في فوق بالمجان .

المقرر - هذا ما لم تثبت قدرتهم على دفع المصروفات .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور محمد إبراهيم يومى مذكور - معنى هذا أن التلميذ الحاصل على ٦٥ في المائة وقادر على دفع المصروفات يدفعها .

المقرر - نعم ، فالمجانبة في التعليم الابتدائي الآن مطلقة للثنى والفقير . ولما انتقلنا إلى المرحلة الثانوية ، أردنا أن تقرب من روح وجوب التعليم الابتدائي في تيسير المجانبة ، لأن هذه المرحلة ما زالت معتبرة مكملة للتعليم الابتدائي ، وأن تقرب من جو التعليم الثانوي في تكليف القادرين دفع المصروفات . ولهذا وجد النص على أساس التوسط بين التعليم الابتدائي الذي أطلق من كل مصروفات أصلية وإضافية وبين يكون العلم الثانوي ، حيث كلنا القادر أن يدفع وأهينا غير القادر .

مفكرة صاحب المقامى عمر الرزقى محمد السوروك باشا وزير المعارف العمومية - ويلاحظ أيضا أننا قلنا ما لم تثبت قدرته ، ولم قلنا ما لم يثبت عجزه .

مفكرة صاحب المجلس المحامي عبد الرحمن السهروري باشا (وزير المعارف العمومية) - هناك مجانية كاملة ونصف مجانية . أما ربح المصروفات ، فلا يتمتع بانتيازها إلا من هم من أفقر معين .

مفكرة الشيخ المحترم نسر محمد أظ - هذه أوضاع غريبة . وإلى استأيل : كيف تقاس الكفاية المالية والقدرة وعدم القدرة ؟ إن هذا تستلزم ميزانا كيثان الجواهر .

مفكرة صاحب المجلس عبد الرحمن السهروري باشا (وزير المعارف العمومية) - إن ميزان وزارة المعارف حسن .

مفكرة الشيخ المحترم نسر محمد أظ - إن التعليم الثانوي حل قليل . فالوزارات والمصالح لا تستقر في موظفيها إن يكونوا ذوي مؤهلات عالية ، وإنما يكونون من الحاصلين من التعليم المتوسط أو التعليم الفني . فتلاخريجو مدرسة الفنون والصنائع قد خدموا البلاد ، واستفادت منهم فائدة عظيمة . وكذلك خريجو مدارس التجارة المتوسطة والزراعة . فالإثمار من المدارس الثانوية وفتح باب المجانية فيها على مصراعيه يكسب عندنا طائفة من المتعلمين كما هو حاصل الآن .

مفكرة صاحب المجلس عبد الرحمن السهروري باشا (وزير المعارف العمومية) - يظهر أن حضرة الشيخ المحترم لم يقرأ مشروع القانون كله لأنه لو كان قد قرأه ، لأدرك أن الوزارة تتألم من هذا العيب . فهناك مرحلة متوسطة ، مدتها سنتان ، يتم فيها الطالب تعليما عاما تسبق المرحلة الثانوية التي يتكلم عنها الآن حضرة الشيخ المحترم . وهي تسبق أيضا التعليم الفني المتوسط ، التجاري والزراعي والصناعي . وهذا ما يريده بالضبط حضرة الشيخ المحترم ، ولكن كيف السبيل إلى التوسع فيه ؟

لقد جعلت الوزارة المرحلة الأولى من التعليم الثانوي مرحلة تمهيد لهذا النوع من التعليم الفني المتوسط الذي تنوع فيه ، وتنتهي هذه المرحلة بشهادة عامة . فإذا ما انتهوا منها لم يذهبوا جميعا إلى التعليم الثانوي ومنه إلى الجامعة ، بل سوف تقسمهم فالجزء الصالح منهم نوجهه إلى التعليم الثانوي الحقيقي ومنه إلى الجامعة ، وهذا مدد محدود .

أما القانون ففتح لم أبواب المدارس التجارية والصناعية والزراعية .

مفكرة الشيخ المحترم السيد محمد أظ - لم ينص مشروع القانون على أن المجانية تكون في المرحلة الأولى أو الثانية من التعليم الثانوي ، فعلى الوزير يقول إن المجانية في التعليم الثانوي عامة .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم موسى مكرور - إن الذي دفعني إلى هذا القول قصد على ، هو أن أغني وزارة المعارف من جهود سنوية لا يخرج منها بطائل ، ويشكو منها رجال وزارة المعارف جميعا .

القرار - نستصل إلى هذا الغرض ، لأننا جعلنا الأصل عدم القدرة . فإذا ادعت وزارة المعارف غير هذا ، فليها عبء الإثبات ، لأن البيئة على من ادعى .

مفكرة الشيخ المحترم القرار إبراهيم موسى مكرور - حل هذا حل على ؟

مفكرة صاحب المجلس عبد الرحمن السهروري باشا (وزير المعارف العمومية) - الشخص القادر يكلف بالدفع .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد محمد أظ - لي ملاحظة بسيطة . الواقع أن التعليم الثانوي في العالم كله تقريبا بالمصروفات .

مفكرة صاحب المجلس عبد الرحمن السهروري باشا (وزير المعارف العمومية) - لذلك نص في المشروع على قيد المجانية بعدم قدرة الطالب على أداء المصروفات .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد محمد أظ - أكرر القول بأن التعليم الثانوي في معظم البلدان بالمصروفات ، ذلك أن الطالب في مرحلة التعليم الثانوي يتدرج حتى يصل إلى الجامعة . والتعليم في الجامعات وفي أوروبا على الخصوص بالمصروفات إلا بالنسبة للطلبة الذين يسموهم " Students " وهم الذين يتنازولون بالتبوع . ففتح باب المجانية على مصراعيه في التعليم الثانوي يكسب عندنا طائفة تستمر في التعليم ، ثم تكون التهيئة لمطعمهم ، فلا تستفيد منهم البلاد مطلقا ، على حين أنهم يكفون خزائن الدولة مبالغ طائلة .

وأعرف مدرسة من المدارس الثانوية بها ألف وثمانمائة طالب ، منهم ألف ومائتان وتسعون طالبا يعملون بالمجان . والمجانبة عندهم على ما علمت مستغربة في أوضاعها . فهناك مجانية كاملة ونصف مجانية وربع مجانية ، وأظن أن هذا التحديد يحتاج إلى إدارة حذرة .

مفكرة صاحب المجلس عبد الرحمن السهروري باشا (وزير المعارف العمومية) - ليس هناك ربح مجانية . ولعل الذي يقصده حضرة الشيخ المحترم هو مجانية إقليمية خاصة بأهل قنا وأسيوط ، إذ يكلف تلاميذها بدفع ربح المصروفات .

مفكرة الشيخ المحترم السيد محمد أظ - إنني متأكد مما أقول .

**مقرر الشيخ المحترم عبد الرزاق محمد السهري باشا** (وزير المعارف العمومية) - لو قرأ حضرة الشيخ المحترم باق مواد مشروع القانون ، لوجد أن قواعد المجانية في المرحلة الثانية تختف عن قواعدها في المرحلة الأولى .

**مقرر الشيخ المحترم السيد محمد أنط** - ما زلت أرى أن عبارة "ما لم تبت قدرة التلاميذ على دفع المصروفات" عبارة صعبة "مطاعة" .

**مقرر الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم موسى مكرور** - معناها أن أحداً لن يدفع المصروفات .

**مقرر الشيخ المحترم الرئيس محمد رشيد عبد الله بك** - إن التعديل الذي أقرته المادة الخامسة هو أن تطلق المجانية من كل قيد أو شرط للوصول إلى الغاية التي يرى إليها حضرة الشيخ المحترم الدكتور مكرور ، والتي أقرها عليها معالي وزير المعارف .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الناحية المالية التي يشكو منها حضرة زميل السيد أحمد أباطة لا تستحق البحث مطلقاً ، فإذا جمعا إلى ثلاث سنوات مضت ، لوجدنا أن المصروفات المدرسية مقدرة في الحساب اختفى بنصف مليون من المنجنيحات تقريباً ، والذي حصل منها هودس مليون . واعتد أن سدس المليون في مقابل تعليم عدد كبير في المرحلة الأولى لا يعتبر شيئاً مذكوراً .

ومن ناحية ثالثة فالذي راعى هو حالة التلاميذ الذين لا يدفعون المصروفات . فقد وجدت أن عدم سداد المصروفات يسير في زيادة مطردة مما يدل على أن اتجاه الطلبة أنفسهم هو عدم سداد المصروفات . فقد بلغت المبالغ المتأخرة عليهم سنة ١٩٤٤ - ١٩٤٥ سبعة وسبعين ألفاً من المنجنيحات وأرتفع هذا الرقم في سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ إلى ١٢٢٠٠٠ جنيه ثم إلى ١٧١٠٠٠ جنيه في السنة التي بعدها .

هذه الأرقام تدل على أن ما تقدمه وزارة المعارف من مصروفات لا يحصل عليه فعلاً . فمن الخير أن يجعل هذه المرحلة المجان ولاداعي لما تقتضيه الوزارة وما تقتضيه التلاميذ وأولياء أمورهم من مشقة ، خصوصاً وأن البلاد تنكسب إذا ما جعل التعليم سهلاً يسبوا لكل أخصان . وأرجو أن توافق الوزارة على ذلك .

**مقرر صاحب المعالي عبد الرزاق محمد السهري باشا** (وزير المعارف العمومية) - لقد كان رأي مجلس النواب يطابق رأي حضرة الشيخ المحترم ولكن لجنة المعارف مجلس الشيوخ وجدت أن الطالب الفنى ولو كان حاصل على نسبة ٦٠ في المائة ، يجب عليه دفع المصروفات . وكذلك

الطالب الفقير الذي تحمل نسبة درجاته عن تلك النسبة ، يجب عليه أيضاً دفع المصروفات ، ثم لمست ما في ذلك من وجه التناقض واتجهت إلى رفع هذا التعارض الماهر ، فضمنت النص قيدا اعتقد أنه خير عمل ، لأنه يجب على الوزارة أن تثبت أن الطالب قادر على دفع المصروفات .

وقد وجدت أن المسألة لا تستأهل المناقشة ، فتمشيت مع اللجنة في تعديلها للسادة الخامسة . وعلى كل حال فلذا أردتم حضراتكم حذف هذا التعديل ، فتك ذلك ، لأن وجوده أو عدمه بيان من الناحية العملية . ولهذا أقول الرأي لمجلس المقرر .

**مقرر الشيخ المحترم الدكتور محمد رشيد عبد الله بك** - وجود النص لا يجعله قاعدة .

**المقرر** - توجد طيغة من التلاميذ قادة على دفع المصروفات ، فلماذا نضفيها من دفعها ؟

**مقرر الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم موسى مكرور** - مال الدولة هو أول شيء نسمى للتخلص منه ، فالتلاميذ القادرون على الدفع هم الذين يهربون من الدفع .

**المقرر** - إن الذين لا يدفعون المصروفات هم أولاد الموظفين الذين لا قدرة لهم على الدفع .

**مقرر الشيخ المحترم الدكتور محمد رشيد عبد الله بك** - أقرت تعديل المادة الخامسة كما على :

"التعليم بالقسم الأول الثانوي يكون مجانياً بلا قيد ولا شرط" .

**الرئيس** - تقدم اقتراح من حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك بتعديل المادة الخامسة ، نصه كما على :

"التعليم بالقسم الأول الثانوي يكون مجانياً بلا قيد ولا شرط" .

فالمراد من حضراتكم على هذا الاقتراح فيفضل بالوقوف .

(وقفت ألبية) .

**الرئيس** - يقرر المجلس رفض الاصلاح .

والآن هل توافقون حضراتكم على المادة الخامسة ؟

(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس المواظفة على المادة الخامسة ، وتتل المادة السادسة .

تليت المادة السادسة ، وهذا نصها :

مادة ٦ - التلاميذ المقبولون بالمصروفات يعفون منها إذا أصبحوا بسبب كارثة طارئة عاجزين عن دفعها ، وتعتبر الكارثة طارئة إذا حصلت في خلال السنة التي يطلب فيها الإعفاء أو السنة السابقة لها على الأكثر ، ويلقى الإعفاء إذا رتب التلميذ أكثر من مرة واحدة في امتحان شهادة الدراسة المتوسطة أو إذا رتب في هذا الامتحان مرة واحدة وكان قد سبق له الرسوب في أثناء دراسته بهذا القسم ؟

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

**مفكرة صاحب المجلس** - نعم ، طمعت بأشأ - ألاحظ أنه ورد في آخر هذه المادة عبارة تكررت في المادة السابقة .

**مفكرة صاحب المجلس** - نعم ، طمعت بأشأ (وزير المعارف العمومية) - الواقع أن المادة السادسة لا محل لها ، فيجب أن تحذف وتصبح المادة السابعة هي المادة السادسة وهكذا .

وهذا تصحيح مادي أوجب إثباته .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على حذف المادة السادسة كما يطلب معالي الوزير ، وأنت تصبح المادة السابعة هي المادة السادسة وهكذا في أرقام باقي المواد الأخرى ؟

(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس حذف المادة السادسة ، وتتل المادة السابعة التي أصبحت المادة السادسة .

تليت المادة السادسة ، وهذا نصها :

مادة ٦ - يجوز بصفة استثنائية إعفاء التلاميذ المقبولين من السنة الأولى إلى السنة الثانية من المصروفات كلها أو بعضها في هذه السنة الأخيرة إذا أصبحوا بسبب كارثة طارئة عاجزين عن دفع هذه المصروفات ولا يجوز أن يزيد عدد هؤلاء على ١٪ من مجموع التلاميذ بالقسم الأول .

وتعتبر الكارثة طارئة إذا حدثت خلال السنة التي يطلب الإعفاء فيها أو السنة التي سبقتها ويستمر هذا الإعفاء إلى نهاية الدراسة بالقسم الأول . ويلقى إذا رتب التلميذ أكثر من مرة واحدة في امتحان شهادة الدراسة المتوسطة أو إذا رتب في هذا الامتحان مرة واحدة وكان قد سبق له الرسوب في أثناء دراسته بهذا القسم .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

**مفكرة صاحب المجلس** - نعم ، طمعت بأشأ (وزير المعارف العمومية) - الذي أعرفه أنه كان لسعادة المقرر رأى أبداً في لجنة المعارف في مجلسكم الموقر فيما يتعلق بعبارة " ... ولا يجوز أن يزيد عدد هؤلاء على ١٪ من مجموع التلاميذ بالقسم الأول ... " ، فكان يريد حذف هذه العبارة .

**المقرر** - كنت أفضل حذف هذه العبارة .

**مفكرة صاحب المجلس** - نعم ، طمعت بأشأ (وزير المعارف العمومية) - ولا مانع عندي من هذا الحذف .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على حذف عبارة " ... ولا يجوز أن يزيد عدد هؤلاء على ١٪ من مجموع التلاميذ بالقسم الأول " ؟

(موافقة) .

**الرئيس** - والآن هل توافقون حضراتكم على المادة السادسة بعد التعديل بالحذف ، فيكون نصها كما يأتي :

"مادة ٦ - يجوز بصفة استثنائية إعفاء التلاميذ المقبولين من السنة الأولى إلى السنة الثانية من المصروفات كلها أو بعضها في هذه السنة الأخيرة إذا أصبحوا بسبب كارثة طارئة عاجزين عن دفع هذه المصروفات .

وتعتبر الكارثة طارئة إذا حدثت خلال السنة التي يطلب الإعفاء فيها أو السنة التي سبقتها ، ويستمر هذا الإعفاء إلى نهاية الدراسة بالقسم الأول .

ويلقى إذا رتب التلميذ أكثر من مرة في امتحان شهادة الدراسة المتوسطة ، أو إذا رتب في هذا الامتحان مرة واحدة ، وكان قد سبق له الرسوب في أثناء دراسته بهذا القسم " .

(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس المواظفة على المادة السادسة ، وتتل المادة السابعة .

تليت المادة السابعة ، وهذا نصها :

مادة ٧ - يعفى من المصروفات المدرسية لمدة سنة واحدة بسبب التفوق كل تلميذ حصل على ٨٠٪ أو أكثر من مجموع الدرجات في امتحان شهادة الدراسة الابتدائية أو امتحان الانتقال .

وتتكون من هذه المواد (عدا الدين والتربية البدنية) المجموعات الخمس الآتية :

- ١ - مجموعة اللغات (تشمل اللغة العربية واللغة الأجنبية) .
- ٢ - مجموعة المواد الاجتماعية (وتشمل التاريخ والتربية الوطنية والجغرافية) .
- ٣ - مجموعة الرياضة (وتشمل الحساب والجبر والهندسة) .
- ٤ - مجموعة العلوم (وتشمل مادة العلوم العامة) .
- ٥ - مجموعة الدراسات العملية (وتشمل النسبة إلى البيت - الرسم والأشغال اليدوية والموسيقى أو فلاحه البساتين - والنسبة إلى النبات - الرسم والأشغال الفنية وأشغال الآلة والتدبير المقتنى والموسيقى) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

**مفكرة الشيخ المرحوم عبد الوهاب طلعت باشا** - ورد في هذه المادة أنه من المواد التي تدرس في هذا القسم مادة الدين ، فهل لدى معالي الوزراء أن يقال "الدين الإسلامي" أو "دين الدولة الرسمي" .

**مفكرة صاحب العلاقات الدكتور عبد الرزاق احمد الزهرى باشا** (وزير المعارف العمومية) - لا مانع من أن يثبت في المظبطة أن المقصود من كلمة "الدين" الواردة في المادة هو الدين الاسلامى ..

**مفكرة الشيخ المرحوم عبد الوهاب طلعت باشا** - وأنا أكتفى بإثبات هذا التصريح في المظبطة .

**مفكرة الشيخ المرحوم الدكتور ابراهيم موسى مكرم** - يستفاد من هذه المادة أنه تمنح مجانية فوق لمدة سنة واحدة ، كل تلميذ حصل على ٨٠٪ أو أكثر من مجموع الدرجات . وأنا أفهم أن الإبقاء على هذه المادة كان لسببين : الأول ، وهو السبب الجوهرى أن هناك طلبة منهم أهم أعفوا من المصروفات ، ليس للجانبة العامة فقط ، بل للتفوق ... ..

**القرار** - قيل في المادة صراحة : "تمنح المجانية بسبب التفوق ... .."

**مفكرة صاحب العلاقات الدكتور عبد الرزاق احمد الزهرى باشا** (وزير المعارف العمومية) - لقد ذكر ذلك صراحة في المادة ، إذ نص فيها على أنه يعفى من المصروفات المدرسية لمدة سنة واحدة بسبب التفوق كل تلميذ حصل على ٨٠٪ أو أكثر من مجموع الدرجات ... الخ .

**مفكرة الشيخ المرحوم ابراهيم موسى مكرم** - الواقع أنه لا محل لهذه المادة بعد إعفاء من يحصل على ٨٠٪ فأكثر من المصروفات .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

**مفكرة الشيخ المرحوم عبد الوهاب طلعت باشا** - هناك تعارض بين المادة السابعة التي كانت التامة وبين المادة الخامسة . فقد نصت المادة الخامسة على أن اتعلم بجانب في القسم الأول من المدارس الثانوية ، على ألا يقلل هذه المدارس إلا من حصل على ٩٠٪ على الأقل من مجموع النهايات الكبرى للدرجات في الامتحان ، بينما نصت المادة السابعة على أنه يعفى من المصروفات المدرسية لمدة سنة واحدة بسبب التفوق كل تلميذ حصل على ٨٠٪ أو أكثر من مجموع الدرجات .

**القرار** - لا تعارض . هناك طائفتان : الأولى أولئك الذين تمتد قدرتهم على دفع المصروفات ، فإنهم لو حصلوا على ٨٠٪ أو أكثر ، فإنهم يعفون من المصروفات . أما الطائفة الثانية فيقبلها الوزير بمصروفات إذا حصلت على أقل من ٩٠٪ ، وكانت هناك أيا كان خالية . وهؤلاء إذا تقلوا إلى السنة الثانية وحصلوا على ٨٠٪ أو أكثر ، فإنهم يعفون كذلك من المصروفات .

**مفكرة الشيخ المرحوم عبد الوهاب طلعت باشا** - لاحظ أن المادة السابعة تنص من المصروفات المدرسية كل التلاميذ الذين يحصلون على ٨٠٪ أو أكثر في امتحان شهادة الدراسة الابتدائية . وهذا ما يستفاد من نص المادة . فهل وضع هذا النص للتجزؤ ؟

**مفكرة صاحب العلاقات عبد الرزاق احمد الزهرى باشا** (وزير المعارف العمومية) - لتجزؤ مصلحة التلاميذ الذين يبدؤون بنسبة ٦٠٪

**الرئيس** - والآن هل توافقون حضراتكم على المادة السابعة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة . وتتل المادة التامة .

تليت المادة التامة ، وهذا نصها :

مادة ٨ - المواد التي تدرس في هذا القسم هي الآتية ؟

الدين - اللغة العربية - اللغة الأجنبية - التاريخ - التربية الوطنية - الجغرافية - الحساب - الجبر - الهندسة - العلوم العامة - الرسم - الأشغال اليدوية (أو الأشغال الفنية وأشغال الآلة والتدبير المقتنى) - مدارس النبات .

الموسيقى (أو فلاحه البساتين) التربية البدنية .



ويقصر امتحان شهادة الدراسة المتوسطة على مقرر السنة الثانية بالنسبة الى الفئتين الآتيتين :

(١) تلاميذ مدارس الحكومة .

(ب) تلاميذ المدارس الحرة أو المتقدمين من منازلهم الذين يكونون قد أدوا امتحان لانتقال الى السنة الثانية بنجاح وفقا للنظام الذي يقرره وزير المعارف العمومية .

أما ما عدا هاتين الفئتين فيمتحنون بمقررات سنن الدراسة في القسم الأول ما .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة العاشرة ، وتتل المادة الحادية عشرة .

تليت المادة الحادية عشرة ، وهذا نصها :

مادة ٩٩ - تكون مواد الامتحان في امتحان الانتقال و امتحان شهادة لدراسة المتوسطة هي المواد الداخلة في مجموعات اللغات والمواد الاجتماعية والرياضة والعلوم ومادة الرسم .

ويحدد قبل نهاية كل سنة مدرسية امتحان مسابقة في الدين والأشغال اليدوية والموسيقى وفلاحة البساتين والتدبير المنزلي والأشغال الفنية وأشغال الإبرة وقرينة البدنية و يمنع المتفوقون بها جواز توقي الشروط التي يقررها وزير المعارف العمومية .

ومع ذلك يجوز لوزير المعارف العمومية أن يجعل مادة الدين من مواد امتحان الانتقال بالشروط التي يقررها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية عشرة ، وتتل المادة الثانية عشرة .

تليت المادة الثانية عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٠٢ - يكون امتحان الانتقال تحسريا فقط . أما امتحان شهادة لدراسة المتوسطة فيكون تحسريا في جميع مواد الامتحان وشغويا في الفئتين العربية والأجنبية .

مادة ١٠٣ - يقرم مؤسسة السراي محمد باطل - نهجت أن الستين الأول والثانية من المدارس الثانوية يسرى عليها الإعفاء من المصروفات . ولكن ما هو الحال بالنسبة لتلاميذ السنوات الثالثة والرابعة والخامسة ؟

مدير صاحب المعالي الدكتور عبد الرزاق أحمد الشويخي باشا وزير المعارف العمومية - إن المرحلة الثانية من المدارس الثانوية، وتشمل السنوات الثالثة والرابعة والخامسة، لها شروط للقبالة تختلف عن شروط المرحلة الأولى .

مادة ١٠٤ - يقرم مؤسسة السيد محمد باطل - وهل هذه الشروط نص عليها في القانون ؟

مدير صاحب المعالي الدكتور عبد الرزاق أحمد الشويخي باشا وزير المعارف العمومية - نعم .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على المادة الثامنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة ، وتتل المادة التاسعة .

تليت المادة التاسعة ، وهذا نصها :

مادة ٩ - يحدد في نهاية السنة الأولى من القسم الأول امتحان الانتقال ولا ينتقل التلميذ الى السنة الثانية إلا إذا نجح في الامتحان .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة ، وتتل المادة العاشرة .

تليت المادة العاشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٠٥ - يحدد في نهاية السنة الثانية امتحان عام يمنع التاجعون فيه شهادة تسمى " شهادة الدراسة المتوسطة " ويباح الدخول في هذا الامتحان لكل من اتم دراسة القسم الأول وفقا لنهج الذي يقرره وزير المعارف العمومية سواء تلقى التلميذ دروسه بمدرسة من مدارس الحكومة أو بمدرسة حرّة أو بجملة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة).

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية عشرة، ولعل المادة الثالثة عشرة.

تليت المادة الثالثة عشرة، وهذا نصها :

مادة ١٣ - النهايات الكبرى لدرجات كل مجموعة وكل مادة و فرع مادة والنهايات الصغرى لدرجات كل مجموعة وكل مادة مبنية في الجدولين الآتيين :

أولاً - امتحان السنة الأولى -

النهاية الكبرى للدرجات		النهاية الصغرى للدرجات		المواد ومجموعات المواد
لكل مادة	لكل مجموعة	لكل مادة	لكل مجموعة	
—	٢٥	—	٥٠	١ — مجموعة اللغات : اللغة العربية : الإنشاء ..... ٢٠ الأدب والقواعد ..... ٢٥ الشقوى ..... ٥ اللغة الأجنبية : الإنشاء ..... ١٥ الترميزات اللغوية ..... ٢٠ الشقوى ..... ٥ ٢ — مجموعة المواد الاجتماعية : التاريخ ..... ٢٥ التربية الوطنية ..... ١٥ الجغرافية ..... ٢٠ ٣ — مجموعة الرياضة : الحساب والجبر ..... ٢٥ المهندسة ..... ١٥ ٤ — مجموعة العلوم : العلوم العامة ..... ٤٠ الرسم ..... ٢٠
—	—	—	—	
—	١٦	—	٤٠	
٢٤	٣	٦٠	١٥	
—	٤	—	٢٠	
١٦	٥	٤٠	٢٥	
—	٣	—	١٥	
١٦	١٦	٤٠	٤٠	
—	٤	—	٢٠	

ولا يعد التليذ ناجحاً في كل من الامتحانين إلا إذا حصل على النهاية الصغرى لكل مادة وكل مجموعة لما نهاية صغرى .

ومع ذلك إذا لم يحصل التليذ في مجموعة واحدة (فبر مجموعة اللغات) على نهايتها الصغرى وكانت درجته فيها لا تقل عن ٣٠٪ من نهايتها الكبرى فإنه يعتبر ناجحاً إذا كان في الوقت نفسه حاصلاً على ٥٠٪ من الأقل من النهاية الكبرى لدرجات مجموعة من المجموعات الأخرى بما في ذلك مجموعة اللغات .

وإذا كان رسوب التليذ في إحدى اللتين بما لا يزيد من درجتين أو كان رسوبه في مادة أو مادتين داخلتين أو غير داخلتين في مجموعة أو

النهاية الكبرى للدرجات		النهاية الصغرى للدرجات		المواد ومجموعات المواد
لكل مادة	لكل مجموعة	لكل مادة	لكل مجموعة	
١ - مجموعة اللغات :				
اللغة العربية :				
—	٢٥	—	٥٠	{ ٢٠ ... .. الإنشاء
—	—	—	—	{ ٣٠ ... .. الأدب والقواعد
اللغة الأجنبية :				
—	١٦	—	٤٠	{ ١٥ ... .. الإنشاء
—	—	—	—	{ ٢٥ ... .. التمرينات اللغوية
٢ - مجموعة المواد الاجتماعية :				
—	٥	—	٢٥	{ ٢٥ ... .. التاريخ
٢٤	٣	٦٠	٦٠	{ ١٥ ... .. التربية الوطنية
—	٤	—	—	{ ٢٠ ... .. الجغرافية
٣ - مجموعة الرياضة :				
—	—	—	—	—
١٦	{ ٥	—	{ ٢٥	{ ٢٥ ... .. الحساب والجبر
—	{ ٣	٤٠	{ ١٥	{ ١٥ ... .. الهندسة
٤ - مجموعة العلوم :				
١٦	١٦	٤٠	٤٠	{ ٤٠ ... .. العلوم العامة
—	٤	—	٢٠	{ ٢٠ ... .. الرسم

**الرئيس —** يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة عشرة ، ولتل المادة الخامسة عشرة .

تليت المادة الخامسة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٥ — على كل تلميذ يتقدم لامتحان شهادة الدراسة المتوسطة ، سواء في الامتحان الأصلي أو الملتحق ، أن يدفع رسماً .

وبين قرار وزاري مقدار هذا الرسم والأحوال التي يجوز فيها إعفاء التلميذ منه .

**الرئيس —** هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس —** يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة عشرة ، ولتل المادة السادسة عشرة .

تليت المادة السادسة عشرة ، وهذا نصها :

### الباب الثاني

القسم الثاني من التعليم الثانوي

الفصل الأول : شروط القبول والمجانبة

مادة ١٦ — يشترط فيمن يقبل بالسنة الأولى من القسم الثاني ( السنة الثالثة من المدارس الثانوية ) .

أولاً — أن يكون حاصلاً على شهادة الدراسة المتوسطة .

ثانياً — ألا تزيد سنه في أول السنة الدراسية على ثمان عشرة سنة .  
وتكون الأولوية في القبول للأسبق فالأسبق على حسب مجموع درجات التلميذ في امتحان شهادة الدراسة المتوسطة .

**مقرر السج** المحرم بموهم يومى مكرور — لى استيضاح يتلقى بهذه المادة، فقد نظم التعليم بالمدارس الثانوية على أساس قسمته إلى قسمين : المرحلة الأولى ، وقصد منها أن تبين المواهب والكفايات لكن توجهه التلميذ إلى الوجهة التي يصلح لها . وقصدنا أن يكون التعليم الثانوي على

أكثر مما لا يزيد على درجة واحدة في كل منهما فإنه يعتبر ناجحاً بشرط أن يكون حاصلاً على ٥٠٪ على الأقل من مجموع النهايات الكبرى لمواد الامتحان .

وتعتبر العلوم العامة مجموعة فيما يتعلق بالتوبيض المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من هذه المادة وتعتبر مادة فيما يتعلق بالتجاوز المنصوص عليه في الفقرة الرابعة منها .

**الرئيس —** هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس —** يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة عشرة ولتل المادة الرابعة عشرة .

تليت المادة الرابعة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٤ — يعد امتحان ملحق لكل من امتحان الانتقال وامتحان شهادة الدراسة المتوسطة في كل عام في المواعيد التي يبينها وزير المعارف العمومية .

وبإباح دخول هذا الامتحان :

أولاً — للتلاميذ الذين رسبوا في الامتحان الأصلي ، بشرط ألا يؤديوا الملحق في أكثر من مادتين أو مجموعتين غير مجموعة اللغات إلا إذا كانوا حاصلين على ٣٥٪ على الأقل من مجموع النهايات الكبرى من الدرجات ففي هذه الحالة يحضرون في العدد الذي يختارونه من المواد .

ثانياً — للتلاميذ الذين تخلفوا عن الامتحان الأصلي بعذر مقبول في جميع المواد أو في بعضها .

ويتمتع التلميذ في هذه الحالة فيما تخلف فيه وكذلك فيما يختاره من المواد التي أدى فيها الامتحان بشرط ألا يزيد ما يختاره من ذلك على مادتين أو مجموعتين إلا إذا كان حاصلاً على ٣٥٪ على الأقل من مجموع النهايات الكبرى للمواد التي أدى فيها الامتحان فيتمتع في العدد الذي يختاره من هذه المواد .

وفي جميع الحالات لا يعتبر التلميذ ناجحاً إلا إذا حصل في الامتحان الملحق على درجات تتحقق معها شروط النجاح المنصوص عليها في المادة ١٢

**الرئيس —** هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

ما دوا لأن، إبداء تلميذ إعداداً صحيحاً للدواست اإماعية . وإلى اتصال ، وقد استقنا إلى الكلام في المرحلة الثانية من التعليم . ما هي القيود التي وضعت لتحقيق هذه الأهداف ، حتى نتكمن من اختيار الأصلح لهذه المرحلة ؟

**مفكرة صاحب الملقى عبد الرزاق محمد السهروري باشا** (وزير المعارف العمومية) - أليست شروط التجانية التي وضعت كلية التحقيق هذا الفرض ؟ ومع ذلك فشا لا تقبل التلاميذ في المرحلة الأولى من المدارس الثانوية إلا من يحصل منهم على أكثر من ٤٠ ٪ ، ولا أقله ، وفي المرحلة الثانية إذا حصل على ٦٥ ٪ ، فأكون بذلك قد أخذت الطليقة لمتابعة منهم التي تميز بموهبتها .

أما الذين يحصلون على نسبة تتراوح بين ٤١ ٪ إلى ٦٤ ٪ ، فقد قضت هؤلاء مدارس التعليم الفني .

هذه هي السياسة التي تريد الوزارة أن تسيّر عليها مقتضى هذا المشروع . وإن كان لدى حضرة الشيخ المحترم طريقة أخرى أكثر تحفيظاً للعرض ، فليرشدها إليها .

**مفكرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم موسى مكرم** - في سابق ما ألقى التجانية ، فلا شك أن نسبة التجانية لا تحقق النتائج التي نلشددها . أما المرحلة الثانية التي تحضر للجامعة وتوجه إليها ، ففيها مواد معينة ، وشعب للخصص . أستطيع أن أشرط نسباً معينة للقبول في هذه المرحلة . ولا شك أن الذي لا يحصل على هذه النسب يعرف أنه غير صالح لهذه المرحلة .

**مفكرة صاحب الملقى عبد الرزاق محمد السهروري باشا** (وزير المعارف العمومية) - المرحلة الثانية التي تبدأ بالسة الثالثة تشتمل على ستة مادة تدروس فيها خمس مجموعات ، بخلاف التليد منها أربع . ويعرف ذلك الاتحاد الذي يريد أن يقبل إليه . فإذا اختار شعباً أليسة ، يعرف من ذلك أنه يريد أن يقبل إلى كلية العلوم ، أو الهندسة أو الطب وهكذا . فتوجيه الذي يريده حضرة الشيخ المحترم يستفاد من هذا المشروع .

**مفكرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم موسى مكرم** - إذا كان الأمر كذلك ، سنضطر أن نرجو إلى أن لرى لدى إشار إليه حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك ، وهو أن تكون الثلاث السنوات الأولى هي عبارة عن المرحلة العامة ، والستان الأخيرة للتوجيه للدرجات الجامعية والذي لرى أن أله الآن أن أكثر التلاميذ الذين يخرجون من المدارس الابتدائية يريدون أن يتجوا تعليمهم الثانوي . وهؤلاء سيتخرجون من الثانوي . وهذا تخدات أزمة التعليم الجامعي . وهذه الأزمة لا ترجع أسبابها إلى أناسا قبل ، بل جامعة تلاميذ غير حاصلين في نسب معينة فقط ، وإنما ترجع إلى أن المدارس الثانوية التي يخرج للجامعة قبل عددا كبيرا من التلاميذ من جانب أنه لا يلحق بالمدارس الثانوية التلاميذ الذين كان

يفني أن يقبلوا فيها . فشا أريد أن أمد مصفاة أو غربالاً يمكن بواسطه ألا يصل إلى المدرسة الثانوية إلا التليد الذي يصلح للدراسة في الجامعة .

**مفكرة صاحب الملقى عبد الرزاق محمد السهروري باشا** (وزير المعارف العمومية) - وأنا وضعت المصفاة التي يريدها حضرة الشيخ المحترم ، إنما هي نطاق أوسع مما يشي به .

**مفكرة الشيخ المحترم إبراهيم موسى مكرم** - وكيف ذلك ؟

**مفكرة صاحب الملقى عبد الرزاق محمد السهروري باشا** (وزير المعارف العمومية) - لقد وضعت المصفاة بحيث إن التلاميذ الذين يصلحون لمادة الدواست الجامعية هؤلاء يتجود دراستهم الثانوية باختيار المرحلتين . أما تلاميذ الذين لا يصلحون لمادة الدواست الجامعية هؤلاء يتكفون بالمرحلة الأولى من التسيم الثانوي ، ثم أوجههم إلى التسليم الفني . ولكن ألاحظ أن حضرة الشيخ المحترم يقول ألا يقبل التلاميذ في التعليم الفني إلا بعد الحصول على نسبة معينة ، في مجموعة ما . ولكن مقتضى هذا المشروع ، فلا أتين استعداد التلاميذ في كل المجموعات ، لا في مجموعة واحدة . كما يذكر حضرة الشيخ المحترم ، وبهذه الطريقة أنا أخذت زيادة التلاميذ .

وهذا تصفية أخرى لتبين استعداد التلاميذ الخاص بعد أن عرفنا استعدادهم العام وأرى نوع من التالغ الجامعي هم يرغبون فيه . فهناك شعب مختلفة في المرحلة الثانية ، من التالغ الثانوي ، فمن يتجار مجموعة الرياضة أو العلوم أعرف أن هذا التليد مستند للتعليم العلمي والياضي ويصلح كلية العلوم أو الهندسة أو الطب . وإن كان مستنداً للعلوم الأدبية ، فإنه يختار شعباً أدبياً . وبهذه الطريقة تبين استعداد التليد العام ثم الخاص . وهذا يوفق كل الأغراض . وأعتقد أنها هي الطريقة الصالحة .

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباطم** - ألاحظ أن تليدنا يحصل بدرجات عالية في اللغات وعلى درجات قليلة في الرياضة ، ورغم ذلك فإنه يقبل في كلية الهندسة ، بينما يجزم أكثر حاصل أعلى درجات أعلى منه في الرياضة وأقل منه في اللغات ، وهذا وضع غريب .

**مفكرة صاحب الملقى عبد الرزاق محمد السهروري باشا** (وزير المعارف العمومية) - أعتقد أن هذا لا يحصل . ولا أدري من أن استقى حضرة الشيخ المحترم هذه المعلومات ؟

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباطم** - ممنوعاً مستنة من الواقع وما أشاهده .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة عشرة ، وتل  
المادة السابعة عشرة .

تليت المادة السابعة عشرة ، وهذا نصها :

"مادة ١٧ - يشترط فيمن يقبل بالسنه الثانيه ( السنه الرابعه  
من المدارس الثانويه ) .

( أولا ) أن يكون حاصله شهادة الدراسة المتوسطة وناجحا في امتحان  
الانتقال من السنه الأولى الى السنه الثانيه من ههنا القسم وفقا للنظام  
الذي يقرره وزير المعارف العموميه .

( ثانيا ) ألا تزيد سنه في أول السنه المدرسيه على تسع عشره سنه " .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

**فقرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم يومى** - حضرات الشيوخ  
المحترمين ،

الواقع أن المسأله التي أتحدث عنها الآن جوهرية في مشروع القانون  
المعرض . فعلى وزير المعارف يذكر أن في النظام القائم ستين أوليين  
في التعليم الثانوي والفني التجاري والصناعي والزراعي متصلين في البرامج ،  
يعني أن للطالب في أية مدرسة فنية أنت يحول إلى أية مدرسة ثانوية  
أخرى ، الأمر الذي دعا معالي وزير المعارف الحالي إلى القول بأن هذه  
الحالة غير مرضية .

**فقرة صاحب المعالي عبد الرزاق محمد السهروري باشا** ( وزير المعارف  
العموميه ) - هل يسمح حضرة الشيخ المحترم بإعادة تخيص كلمته ،  
لأنكم من مناجته ؟

**فقرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم يومى** - مدارس التجارة  
والزراعة والمدارس الصناعيه فيها مرحله تنتهي مع المدارس الثانويه ...

**فقرة صاحب المعالي عبد الرزاق محمد السهروري باشا** ( وزير المعارف  
العموميه ) - عند ما يصبح هذا القانون نافذا ، متبع ذلك حتما تغيير  
في نظام المدارس الفنية المتوسطة .

أريد أن أقول إن التلاميذ الذين سيدخلون مدارس التجارة والزراعة  
وفي بعض الأحوال مدارس الصناعه سيكونون من الحاصلين على شهادة  
الدراسه المتوسطة . ولذلك توعدنا في الجانيه في هذا النوع من القراءه ،  
يتسكن القفره من التلاميذ من متابعه دراستهم .

**فقرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم يومى** - لهذا أقول  
معالي الوزير الباب في النظام الحالي وقسمه في النظام الجديد ؟

إن مشروع القانون الجديد يبيع لكل من يحصل على الشهادة المتوسطة  
أن يدخل المرحلة الثانية من التعليم الثانوي ، ولكنه يشترط حصوله على  
الجانيه أن يكون حاصله على نسبة ٩٥ ٪ . من مجموع الدرجات . أما الذين  
يحصلون على أقل من هذه النسبة ، فيمكنهم الدخول ولكن بالمصروفات .

**فقرة صاحب المعالي عبد الرزاق محمد السهروري باشا** ( وزير المعارف  
العموميه ) - بعد أن استوفى جميع التلاميذ الحاصلين على نسبة ٩٥ ٪  
من مجموع الدرجات الماجزين عن دفع المصروفات ، أقول بعد هذا إذا  
تقدم إليا عدد من التلاميذ لدخول المرحلة الثانية من التعليم الثانوي  
قبلهم حسب ترتيب درجاتهم الأعلى فألا على .

**فقرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم يومى** - لو أن هذا  
النص كان موجودا في مشروع هذا القانون ، لما أبدت ملاحظة عليه .

**المقرر** - هذا النص موجود في المادة السابعة عشرة في البند "ثانيا" ،  
إذ نص على أن تكون الأولوية في القبول للأسبق فالأسبق على حسب  
مجموع درجات التلميذ في امتحان شهادة الدراسة المتوسطة .

**فقرة الشيخ المحترم إبراهيم يومى** - إذن أكتفي بهذا .

**الرئيس** - والآن هل توافقون حضراتكم على المادة السابعة عشرة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة عشرة ، وتل  
المادة الثامنة عشرة .

تليت المادة الثامنة عشرة ، وهذا نصها :

"مادة ١٨ - يشترط فيمن يقبل بالسنه الثالثه ( السنه الخامسه من  
المدارس الثانويه ) .

( أولا ) أن يكون حاصله شهادة الدراسة المتوسطة وناجحا في امتحان  
الانتقال من السنه الثانيه وفقا للنظام الذي يقرره وزير المعارف العموميه .

( ثانيا ) ألا تزيد سنه في أول السنه المدرسيه على عشرين سنه .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

**فقرة الشيخ المحترم عبد الرزاق محمد السهروري باشا** ( وزير المعارف  
العموميه ) - هناك خطأ مادي ، فقد سقطت عبارة " إلى السنه الثالثه " من  
البند ( أولا ) بعد عبارة " الانتقال من السنه الثانيه " من هذه المادة .  
ولذلك أرجو تصحيح هذا الخطأ .

الدراسة المتوسطة أو في امتحان الانتقال و يمنح نصف المجانية كل تلميذ مصري الجنسية حصل على ٦٠٪ على الأقل وذلك كله إذا ثبت عجز التلميذ عن دفع المصروفات المدرسية .

ويسرى الحكم على المستجدين في السنوات الثلاث والمقولين الى السنة الثانية أو السنة الثالثة .

وتستمر المجانية في جميع هذه الحالات الى نهاية القسم الثاني وتلقى إذا رغب التلميذ أكثر من مرة واحدة في أثناء دراسته بذلك القسم .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والعشرين ، وتلث المادة الثانية والعشرون .

تلث المادة الثانية والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٢ - يبقى التلاميذ المقولون الى السنة الثانية الى اول السنة الثالثة بالمقسم الثاني من المصروفات المدرسية كلها أو بعضها إذا أصبحوا بسبب كاتبة طارئة عاجزين عن الاستمرار على دفع هذه المصروفات .

وتعتبر الكاتبة طارئة إذا حدثت في خلال السنة التي يطلب فيها الإعفاء أو السنة التي سبقتها .

ويستمر الإعفاء الى نهاية الدراسة بالمقسم الثاني . وبقي إذا رغب التلميذ أكثر من مرة واحدة فبأى من مدة الدراسة بهذا القسم أو إذا رغب مرة واحدة بعد إعفائه من المصروفات وكان قد سبق له الرسوب في أثناء دراسته بهذا القسم .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والعشرين ، وتلث المادة الثالثة والعشرون .

تلث المادة الثالثة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٣ - يبقى من المصروفات المدرسية لمدة سنة واحدة - يجب التوفيق كل تلميذ حصل على ٧٥٪ من الأقل من مجموع النهايات الكبرى لمواد امتحان شهادة الترتاة المتوسطة أو امتحان الانتقال بهذا القسم .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - والآن هل توافقون حضراتكم على هذه المادة بعد إدخال هذا التصحيح عليها ، فيصبح نصها كالآتي :

" مادة ١٨ - يشترط فيمن يقبل بالسنة الثالثة (السنة الخامسة من المدارس الثانوية) :

( أولا ) أن يكون حاصلًا على شهادة الدراسة المتوسطة وتاجها في امتحان الانتقال من السنة الثانية إلى السنة الثالثة ، وفقا للنظام الذي يقرره وزير المعارف العمومية .

( ثانيا ) ألا تزيد سنه في أول السنة المدرسية على عشرين سنة " .  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة عشرة ، وتلث المادة التاسعة عشرة .

تلث المادة التاسعة عشرة ، وهذا نصها :

" مادة ١٩ - لا يبقى بالسنة الأولى من القسم الثاني من زادت سنه في أول السنة المدرسية على ثمان عشرة سنة ، ولا بالسنة الثانية من زادت سنه على تسع عشرة سنة ، ولا بالسنة الثالثة من زادت سنه على عشرين سنة " .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة عشرة ، وتلث المادة العشرون .

تلث المادة العشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٠ - تحدد المصروفات المدرسية بالمقسم الثاني بقرار مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المعارف العمومية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة العشرين ، وتلث المادة الحادية والعشرون .

تلث المادة الحادية والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢١ - يمنح المجانية الكاملة بهذا القسم كل تلميذ مصري الجنسية حصل على ٦٥٪ من الأقل من مجموع النهايات الكبرى في امتحان شهادة

إضافة الفقرة الآتية: "وتجوز إضافة مواد أخرى بقرار من وزير المعارف العمومية" قبل فقرة "ويختار التلميذ ما يدرسه من مواد هذه المجموعة..."  
[نح]

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على هذه المادة، بعد إدخال التصحيح المشار إليه وأن يكون نصها كالاتي :

### الفصل الثاني - مواد الدراسة

مادة ٢٤ - "تدرس بالسة الأولى من القسم الثاني المجموعات والمواد الآتية :

(١) الدين .

(ب) مجموعات اللغات (وتشمل : اللغة العربية ، واللغة الأجنبية الأصلية واللغة الأجنبية الإضافية ) .

(ج) مجموعة المواد الاجتماعية (وتشمل : التاريخ والجغرافية ) .

(د) مجموعة الرياضة (وتشمل : الجبر ، والمهندسة ) .

(هـ) مجموع العلوم (وتشمل الطبيعة ، والكيمياء ، وعلم الأحياء) .

(و) مجموعة المواد الفنية (وتشمل بالنسبة إلى البنين - الفنون الميكانيكية - الفنون الزخرفية التطبيقية - المواد التجارية - الفلاحة - الرسم والزخرفة . وتشمل بالنسبة إلى البنات - التدبير المنزلي - الخياطة والتطريز - تربية الطفل - الموسيقى الرسم والتصوير)

وتجوز إضافة مواد أخرى بقرار من وزير المعارف العمومية .

ويختار التلميذ ما يدرسه من مواد هذه المجموعة على ألا يزيد ما يختاره على مادتين منها وفقاً للنظام الذي يقرره وزير المعارف العمومية .  
(ز) التربية البدنية :

وتكون مادة الدين ومواد مجموعة اللغات والتربية البدنية إجبارية على جميع التلاميذ أما المجموعات الأربع الأخرى فيدرس التلميذ ثلاثاً منها بحسب اختياره .

على أنه يجوز للتلميذ أن تسمي من دراسة اللغة الأجنبية الإضافية

دراسة إضافية في المواد الفنية التسوية وفقاً للنظام الذي يقرره وزير المعارف العمومية " .

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والشرين ، ولتلك المادة الرابعة والعشرون .

تليت المادة الرابعة والعشرون ، وهذا نصها :

### الفصل الثاني - مواد الدراسة

مادة ٢٤ - تدرس بالسة الأولى من القسم الثاني المجموعات والمواد الآتية :

(١) الدين .

(ب) مجموعات اللغات (وتشمل : اللغة العربية ، واللغة الأجنبية الأصلية واللغة الأجنبية الإضافية ) .

(ج) مجموعة المواد الاجتماعية (وتشمل : التاريخ والجغرافية ) .

(د) مجموعة الرياضة (وتشمل الجبر ، والمهندسة ) .

(هـ) مجموعة العلوم (وتشمل الطبيعة ، والكيمياء ، وعلم الأحياء) .

(و) مجموعة المواد الفنية (وتشمل بالنسبة إلى البنين - الفنون الميكانيكية - الفنون الزخرفية التطبيقية - المواد التجارية - الفلاحة - الرسم والزخرفة . وتشمل بالنسبة إلى البنات - التدبير المنزلي - الخياطة والتطريز - تربية الطفل الموسيق والتصوير) .

ويختار التلميذ ما يدرسه من مواد هذه المجموعة على ألا يزيد ما يختاره على مادتين منها وفقاً للنظام الذي يقرره وزير المعارف العمومية .

(ز) التربية البدنية :

وتكون مادة الدين ومواد مجموعة اللغات والتربية البدنية إجبارية على جميع التلاميذ أما المجموعات الأربع الأخرى فيدرس التلميذ ثلاثاً منها بحسب اختياره .

على أنه يجوز للتلميذ أن تسمي من دراسة اللغة الأجنبية الإضافية دراسة إضافية في المواد الفنية التسوية وفقاً للنظام الذي يقرره وزير المعارف العمومية " .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة؟

مضرة صاحب المجلس عبد الرزاق أحمد السجوري باشا (وزير المعارف العمومية) - سقطت من هذه المادة فقرة في البند (و) - ولذلك أرجو

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والعشرين ، ولتبليغ المادة الخامسة والعشرون .

تبليت المادة الخامسة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٥ - تنفرد الدراسة في السنتين الثانية والثالثة من هذا القسم إلى ثلاث شعب : الشعبة الأدبية ، والشعبة العلمية ، والشعبة العامة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم موسى مكرم - لي سؤال في هذه المادة ، لأنني لم أفهم المقصود بالشعبة العامة المذكورة في هذه المادة ، فقد حدث العادة أن تكون هناك شعبتان : شعبة للعلوم وأخرى للآداب ، وتشمل شعبة العلوم ، العلوم والرياضة . ولكن ورد في مشروع هذا القانون ذكر لشعبة جديدة ، تقول المذكرة التفسيرية عنها إنها تجربة لمدة خمس سنوات يمكن بعدها أن تعدل مواد الدراسة بمرسوم .

لقد فهمت أن هذه مرحلة توجيهية أي إنها خطوة في سبيل التخصص وتمهيد للدراسة الجامعية ولذلك كانت هناك شعبتان : شعبة للعلوم والرياضة وأخرى للآداب ، ولكن جاء بعد هذا أن هناك شعبة عامة ، وهذه الشعبة تجمع الشعب الأخرى . وليس هذا لحسب ، بل إنها تؤول من خلالها أن يتقدم إلى أي معهد عال أو كلية من كليات الجامعة بشرط واحد هو أن يكون قد درس المواد المتصلة بهذه الكلية أو هذا المهد .

مفكرة صاحب المجلس عبد الرزاق محمد السرهري باشا (وزير المعارف العمومية) - في الواقع أننا لاحظنا في المرحلة الثانوية المتنوعة المقسمة تنوع الميول والاستعدادات ، ونجنبنا كل البيوت التي لمساتها في النظام الحاضر .

فلا راجعنا طالباً إلى العلوم والرياضة ، فالحق أنها شعبة العلوم والرياضة وواجهنا طالباً إلى العلوم والآداب فالحق أنها شعبة الآداب . ولكنا ما نواجه اعتماد طالب يريد ، ومن حق أن يريد أن يجمع بين التاريخ مثلاً والرياضة فيقتضي النظام الحاضر تسجيل عليه أن يجمع بينهما ، وليس بما يتفق والمنطق والأصل أن نجمع مثلاً هذا الطالب من متابعة دراسة ما يميل إلى دراسته .

إن الذي يمتنع من دراسة التاريخ والرياضة إذا كان يميل إلى العلوم هو هذا النظام القديم القائم . ولذلك أوجدنا هذه الشعبة العامة ليكون للطالب الحرية في اختيار المجموعة التي تروق له مادام عنده استعداد لذلك . وبعد هذا يكون له ، عند حصوله على شهادة الدراسة الثانوية ، أن يدخل الكلية التي يريد ما دام قد حصل من العلوم ما تشترطه هذه الكلية ،

وما دام قد وصل إلى المستوى والدرجة التي تتطلبها . وإذا لم يصل إلى هذا المستوى ، فأمامه التعليم العالي الفني ، إذ هناك معهد عال للعلوم المالية والتجارية غير كلية التجارة ، ومعهد عال للهندسة غير كلية الهندسة ومعهد عال للزراعة غير كلية الزراعة . فله أن يدخل أي معهد يتفق مع استعداده ومع الحياة العملية التي تتفق وميوله .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم موسى مكرم - إنني أعترض على هذه الشعبة العامة ، ولا أريد الدخول في مناقشة فنية عن أصول التربية وعلم النفس ، فقد يقال بوجود ترك هذا للفنيين . وعلى أية حال ليس المجال هنا مجال الخوض في هذا الموضوع ، وإنما أنكم من حيث منطقي التشرع . ففقط التشرع قائم على تخصص مبدئي يراد مباحثته في السنتين الأخيرتين من مرحلة الدراسة الثانوية ، وتخصص يراد به الإعداد للدراسة الجامعية .

المقرر - الدراسة الجامعية وغيرها .

مفكرة صاحب المجلس عبد الرزاق محمد السرهري باشا (وزير المعارف العمومية) - منطقي التشرع غير هذا . إنما هو أن الوزارة تريد توجيه التلميذ الوجهة التي يريد . فأما التعليم الجامعي ، أو الفني أو الحياة ...

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم موسى مكرم - منطقي هذا التشرع ، كما أفهمه هو أن هناك تخصصاً في المرحلة الأخيرة من الدراسة الثانوية . وأساس هذا واضح ، لأن الدراسة الثانوية في جزء منها تختلط بالدراسة العالية وتعتمد لها على شأن أي شيء . فمن لم يرد أن يتفرع في هذا الإعداد ، لأننا نحسب حساب من يتفكرون في المستقبل إلى الدراسة المالية .

أما الحياة ومطالبا ، فلم يقل أحد إن هذه المرحلة تواجه الطالب العامة فليجاء ، فإن هذه المطالب يمكن الوصول إليها عند مرحلة الثقافة العامة . وبعد ما إما أن يكون هناك توجيه أولاً ، وهذا توجيه أسماه شعب معينة ، وهذه تتعارض مع فكرة الشعبة العامة ، ومن أجل ذلك لا أوافق على الشعبة العامة الواردة في المادة ٢٥ وما يستتبع ذلك .

الرئيس - تقدم اقتراح من حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مكرم هذا نصه :

" أقترح حذف الشعبة العامة من المادة ٢٥ وكل ما يرتب عليها " .

فالوافق من حضراتكم على هذا الاقتراح يتفضل بالوقوف .

(لم يقف أحد) .

الرئيس - إذن يقرر المجلس رفض الاقتراح . والآن هل توافقون حضراتكم على المادة الخامسة والعشرين ؟

(موافقة) .



(١) مجموعة اللغات (وتشمل - اللغة العربية ، واللغة الأجنبية الأصلية ، واللغة الأجنبية الإضافية ، والترجمة من اللغة الأجنبية الأصلية إلى اللغة العربية) .

(ب) مجموعة المواد الاجتماعية (وتشمل التاريخ والجغرافيا) .

(ج) مجموعة المواد الفلسفية (وتشمل - مبادئ الفلسفة وعلم الاجتماع) .

(د) التربية البدنية .

ويضاف إلى ذلك دراسة خاصة بحسب اختيار التلميذ في اللغة العربية أو اللغة الأجنبية الأصلية أو التاريخ والجغرافيا .

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والعشرين ، وتلتمس المادة الثامنة والعشرون .

تلتمس المادة الثامنة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٨ - تدرس بالشعبة العلمية المجموعات والمواد الآتية :

(١) مجموعة اللغات (وتشمل اللغة العربية ، واللغة الأجنبية الأصلية ، واللغة الأجنبية الإضافية) .

(ب) مجموعة الرياضة (وتشمل الرياضة البدنية ، والميكانيكا) .

(ج) مجموعة العلوم (وتشمل الطبيعة والكيمياء) .

(د) التربية البدنية .

ويضاف إلى ذلك دراسة خاصة بحسب اختيار التلميذ في الرياضة البدنية أو في علم الأحياء .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والعشرين ، وتلتمس المادة التاسعة والعشرون .

تلتمس المادة التاسعة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٩ - تدرس بالشعبة العامة المجموعات والمواد الآتية :

(١) مجموعة اللغات (وتشمل اللغة العربية ، واللغة الأجنبية الأصلية ، واللغة الأجنبية الإضافية) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والعشرين ، وتلتمس المادة السادسة والعشرون .

تلتمس المادة السادسة والعشرون ، وهذا نصها :

" مادة ٢٦ - لا يقبل التلميذ بالشعبة الأدبية إلا إذا كان قد اختار مجموعة المواد الاجتماعية في السنة الأولى من القسم الثاني .

ولا يقبل بالشعبة العلمية إلا إذا كان قد اختار مجموعة الرياضة ومجموعة العلوم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والعشرين ، وتلتمس المادة السابعة والعشرون .

تلتمس المادة السابعة والعشرون ، وهذا نصها :

" مادة ٢٧ - تدرس بالشعبة الأدبية المجموعات والمواد الآتية :

(١) مجموعة اللغات (وتشمل - اللغة العربية ، واللغة الأجنبية الأصلية ، واللغة الأجنبية الإضافية ، والترجمة من اللغة الأجنبية الأصلية إلى اللغة العربية) .

(ب) مجموعة المواد الاجتماعية (وتشمل التاريخ والجغرافيا) .

(ج) مجموعة المواد الفلسفية (وتشمل مبادئ الفلسفة وعلم الاجتماع) .

(د) التربية البدنية .

ويضاف إلى ذلك دراسة خاصة بحسب اختيار التلميذ في اللغة العربية أو اللغة الأجنبية الأصلية أو التاريخ أو الجغرافيا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

مقرر صاحب المجلس - رئيس المجلس - وزير المعارف العمومية - وقع خطأ مطبعي في الفقرة الأخيرة من المادة ، وقد وردت عبارة " أو التاريخ أو الجغرافيا " وصحتها " أو التاريخ والجغرافيا " .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على هذه المادة بعد إدخال التصحيح الذي أشار إليه معالي الوزير ، بحيث يكون نصها كما يأتي :

مادة ٢٧ - " تدرس بالشعبة الأدبية المجموعات والمواد الآتية :

تليت المادة الحادية والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٩ - يجوز بعد انقضاء خمس سنوات من بدء إنشاء الشعبة العامة أن تعدل بمرسوم مواد الدراسة المقررة بها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والثلاثين ، ولتلى المادة الثانية والثلاثون .

تليت المادة الثانية والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٢ - يقصد للتلاميذ كل من الفرقين الأولى والثانية من هذا القسم امتحان للانتقال إلى جميع المواد المقررة للفرقة هذا القسم والتربية البدنية . ولا ينتقل التلميذ من فرقته إلى الفرقة التي تليها إلا إذا نجح في هذا الامتحان .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والثلاثين ، ولتلى المادة الثالثة والثلاثون .

تليت المادة الثالثة والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٣ - يقصد في نهاية القسم الثاني من التعليم الثانوي امتحان عام يمنح الناجحون فيه شهادة تسمى "شهادة الدراسة الثانوية" .

ويباح الدخول في هذا الامتحان لكل من أتم دراسة مقررات هذا القسم من المحصلين على شهادة الدراسة المتوسطة ، سواء تلقى هذه الدراسة بمدرسة من مدارس الحكومة أو بمدرسة حرة أو بمقره .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والثلاثين ، ولتلى المادة الرابعة والثلاثون .

(ب) مجموعة المواد الاجتماعية ( تشمل : التاريخ ، والجغرافيا ) .

(ج) مجموعة الرياضة ( وتشمل : الرياضة البدنية ، والميكانيكا ) .

(د) مجموعة العلوم ( وتشمل مادتين من المواد الآتية : الطبيعة ، الكيمياء ، علم الأحياء ) .

(هـ) مجموعة المواد الفنية ( وتشمل بالنسبة إلى البنين : الفنون الميكانيكية ، الفنون الزخرفية التطبيقية ، المواد التجارية ، الفلاحة ، الرسم والزخرفة . وتشمل بالنسبة إلى البنات : التدبير المنزلي ، الخياطة والتطريز ، تربية الطفل ، الموسيقى ، الرسم والتصوير ) .

ويجوز إضافة مواد أخرى بقرار من وزير المعارف العمومية . ويختار التلميذ ما يدرسه من هذه المواد على ألا يزيد ما يختاره على مادتين منها طبقاً للنظام الذي يقرره وزير المعارف العمومية .

(و) التربية البدنية :

وتكون مواد مجموعة اللغات ومادة التربية البدنية إجبارية على جميع التلاميذ ، أما المجموعات الأربع الأخرى فيدرس التلميذ منها المجموعات الثلاث التي يكون قد اختارها في السنة الأولى من القسم الثاني .

على أنه يجوز للتلميذ التي تتحق هذه الشعبة وتكون قد استأضت في السنة الأولى من القسم الثاني من دراسة اللغة الأجنبية الإضافية بدراسة إضافية في المواد الفنية النسوية أن تبقى على هذا النحو من الدراسة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والعشرين ، ولتلى المادة الثلاثون .

تليت المادة الثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٠ - تكون مناهج الدراسة واحدة في الشعب الثلاث في كل مادة من المواد المشتركة فيها على الدراسات الإضافية بالشعبتين الأدبية والعلمية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثلاثين ، ولتلى المادة الحادية والثلاثون .

تليت المادة الرابعة والتلاتون، وهذا نصها :

مادة ٣٤ - يكون امتحان شهادة الدراسة الثانوية لكل شعبة في جميع المواد المقررة بها هذا الترتيب البديهي .

ويقتصر الامتحان على مقررات السنة الخامسة بالنسبة الى الفئتين الآتيتين من التلاميذ :

(١) تلاميذ مدارس الحكومة .

(ب) تلاميذ المدارس الحرة أو المتقدمين من منازلهم الذين يكونون قد أودوا بنجاح امتحان الانتقال الى السنتين الثانية والثالثة من القسم الثاني وفقا للنظام الذي يقرره وزير المعارف العمومية .

أما من هذا هاتين الفئتين من التلاميذ فيمتحنون في مقررات جميع سنى الدراسة بالقسم الثاني من التعليم الثانوي .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والتلاتين، وتتل المادة الخامسة والتلاتون .

تليت المادة الخامسة والتلاتون، وهذا نصها :

مادة ٣٥ - يختبر التلاميذ في امتحانات الانتقال تحريريا في جميع مواد الامتحان إلا مواد المجموعة الفنية فيكون الاختبار فيها عمليا وتخصص له نصف الدرجة، أما النصف الآخر فيخصص لأعمال السنة .

ويختبر التلاميذ في امتحان شهادة الدراسة الثانوية تحريريا في جميع مواد الامتحان، وشغويا في الفئتين العربية والأجنبية الأصلية، وعمليا في مواد المجموعة الفنية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والتلاتين، وتتل المادة السادسة والتلاتون .

تليت المادة السادسة والتلاتون، وهذا نصها :

مادة ٣٦ - النهايات الكبرى للدرجات كل مادة وفروع مادة وكل مجموعة، والنهايات الصغرى لدرجة كل مادة وكل مجموعة في امتحان الانتقال إلى السنة الثانية من القسم الثاني مينة في الجدول الآتي :

النهايات الكبرى للدرجات		النهايات الصغرى للدرجات		المواد ومجموعات المواد
كل مادة وفروع مادة	كل مادة وفروع مادة	كل مادة وفروع مادة	كل مادة وفروع مادة	
٢٥	١٢٠	٥٠	٣٠	١ - مجموعة اللغات :
				( أ ) اللغة العربية :
				... .. الإنشاء ... .. ١٢٠
				... .. الأدب والقواعد ... .. ٥٠
				( ب ) اللغة الأجنبية الأصلية :
				... .. الإنشاء ... .. ١٥
				... .. التمرينات اللغوية ... .. ٢٥
				( ج ) اللغة الأجنبية الإضافية :
				٢ - مجموعة المواد الاجتماعية :
				... .. التاريخ ... .. ٣٠
				... .. الجغرافية ... .. ٣٠
				٣ - مجموعة الرياضة :
				... .. الجبر ... .. ٣٠
				... .. الهندسة ... .. ٣٠
				٤ - مجموعة العلوم :
				... .. الطبيعة ... .. ٢٠
				... .. الكيمياء ... .. ٢٠
				... .. علم الأحياء ... .. ٢٠
				٥ - مجموعة المواد الفنية ... .. -

السنة الثالثة من القسم الثاني وامتحان شهادة الدراسة الثانوية مينة في الجدول الآتي :

الدرجات		الدرجات		المواد ومجموعات المواد
للكليات	للمدرجات	للكليات	للمدرجات	
١	٢	٣	٤	٥
١٠	٢٠	٤٠	١٥	١ - مجموعة اللغات :
			٢٠	( أ ) اللغة العربية :
			٥	الإنشاء .....
			٥	الأدب والبلاغة .....
			٥	الشفوى .....
			١٥	( ب ) اللغة الأجنبية الأصلية :
			٢٠	الإنشاء .....
			٥	الأدب والقرينات للغة .....
			٥	الشفوى .....
			٢٠	( ج ) اللغة الأجنبية الإضافية .....
			٢٠	( د ) الترجمة .....
				٢ - مجموعة المواد الإجتماعية :
			٣٠	التاريخ .....
			٣٠	الجغرافية .....
				٣ - مجموعة المواد الفلسفية :
			٢٠	مبادئ الفلسفة .....
			٢٠	علم الاجتماع .....
				٤ - مجموعة الرياضة :
			٤٠	الرياضة البحتة .....
			٢٠	الميكانيكا .....
				٥ - مجموعة العلوم :
			٣٠	الطبيعة .....
			٣٠	الكيمياء .....
			٣٠	علم الأحياء .....
				٦ - مجموعة المواد الفنية .....
			٦٠	٧ - اللغات الإضافية .....

وفي حالة التلييد التي تستعيز عن دراسة اللغة الأجنبية الإضافية بدراسة إضافية في المواد الفنية السنوية تضم الدرجات المخصصة لتلك اللغة إلى درجات المجموعة الفنية فتكون النهاية الكبرى لدرجات هذه المجموعة ٨٠ والنهاية الصغرى لها ٣٢

ولا يمد التلييد ناجحاً في هذا الامتحان إلا إذا حصل على النهاية الصغرى لكل مادة وكل مجموعة مواد مقررة عليه لها نهاية صغرى .

ومع ذلك إذا لم يحصل التلييد في مجموعة واحدة ( غير مجموعة اللغات ) على نهايتها الصغرى وكانت درجاته فيها لا تقل عن ٣٠ ٪ على الأقل من النهاية الكبرى فإنه يعتبر ناجحاً إذا كان في الوقت نفسه حاصل على ٥٠ ٪ على الأقل من النهاية الكبرى لدرجات مجموعة من المجموعات الأخرى بما في ذلك مجموعة اللغات .

وإذا كان رسوب التلييد في إحدى اللغات بما لا يزيد على درجتين وكان رسوبه في مادة أو مادتين داخليتين أو غير داخليتين في مجموعة أو أكثر بما لا يزيد على درجة واحدة في كل منها فإنه يعتبر ناجحاً بشرط أن يكون حاصله على ٥٠ ٪ على الأقل من مجموع النهايات الكبرى لمواد الامتحان .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والثلاثين، ولتلك المادة السابعة والثلاثون .

تليت المادة السابعة والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٧ - النهاية الكبرى لدرجات كل مادة وفرع مادة وكل مجموعة، والنهاية الصغرى لدرجات كل مادة وكل مجموعة في امتحان الانتقال إلى

• **مقرر صاحب العلاقات عبد الرزاق أحمد السهروري باشا** (وزير المعارف العمومية) - مجموعة العلوم والرياضة فيما يرتبط وثيق بين المواد وبعضها

**مقرر الشيخ المقرم عبد الوهاب طهعت باشا** - لقد قدمت الوزارة مشروعا ، واشترطت فيه أن تكون نسبة النجاح في مجموعات التخصص ٥٠٪. فلم وافقت الوزارة على أن تنزل بمستوى النجاح في التخصص إلى ٤٠٪.

**مقرر صاحب العلاقات عبد الرزاق أحمد السهروري باشا** (وزير المعارف العمومية) - يشترط للنجاح في اللغة الأجنبية أن يحصل الطالب على ٤٠٪. أما النجاح في اللغة الأجنبية الإضافية ، فشرطه الحصول على ٣٠٪ ، وأمانتنا الآن طريقتان .

الأول : أن تكون نسبة النجاح في اللغة الأجنبية الأصلية ٤٠٪ ، وفي اللغة الأجنبية الإضافية ٣٠٪. على أن يكون المجموع الكلي ٥٠٪. والثانية أن نكتفي بـ ٥٠٪ في كل مجموعة .

**مقرر الشيخ المقرم عبد الوهاب طهعت باشا** - هذا من شأنه أن يضح الطالب نفسه .

**مقرر صاحب العلاقات عبد الرزاق أحمد السهروري باشا** (وزير المعارف العمومية) - ٤٠٪ نسبة طيبة لكل مجموعة .

**مقرر الشيخ المقرم عبد الوهاب طهعت باشا** - ولماذا اشترط في مجموع الشعبة للثبات ٥٠٪ ؟

**مقرر صاحب العلاقات عبد الرزاق أحمد السهروري باشا** (وزير المعارف العمومية) - هذه المجموعة لها اعتبار خاص والطريقة التي أخذنا بها أشد من الطريقة التي نتقترحها .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) ..

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والثلاثين ، وتلج المادة الثامنة والثلاثون .

وتخصص في امتحان شهادة الدراسة الثانوية أوج درجات من النهاية الكبرى للغة الأجنبية الإضافية للائتمان الشفوي .

وفي حالة التليدة التي تستبض من دراسة اللغة الأجنبية الإضافية بدراسة إضافية في المواد الفنية النسوية تضم الدرجات المخصصة للغة إلى درجات مجموعة المواد الفنية فتصبح النهاية الكبرى للدرجات هذه المجموعة ٨٠ والنهاية الصغرى لها ٤٠

ولا يعتبر التليد ناجحا إلا إذا حصل على الأقل على النهايات الصغرى المبينة فما تقدم بشرط الإيفاء بمجموع الدرجات التي حصل عليها من ٥٠٪ من مجموع النهايات الكبرى للواد .

**مقرر الشيخ المقرم عبد الوهاب طهعت باشا** - بعد الذي سمعته من معالي الوزراء من أن هذه الشعب هي شعب تخصص تهدي التعليم الجامعي ، أرى من العيب أن تنزل بمستوى الامتحان فيها إلى ٤٠٪ ، ومن رأيي أنه يجب ألا تقل النسبة من ٥٠٪.

**مقرر صاحب العلاقات عبد الرزاق أحمد السهروري باشا** (وزير المعارف العمومية) - إن النسبة هي ٤٠٪ لكل مادة ، ولكن يجب على الطالب أن يحصل على ٥٠٪ من مجموع الدرجات .

**مقرر الشيخ المقرم عبد الوهاب طهعت باشا** - هذه شعب التخصص يجب في رأيي أن يحصل المتخصص في كل مادة على ٥٠٪ من درجاتها على الأقل .

**القرر** - بحكم هذه النسبة يحتم على الطالب أن يحصل على ٥٠٪ من مجموع الدرجات .

**مقرر الشيخ المقرم عبد الوهاب طهعت باشا** - ولماذا لم يشترط في مجموعة التخصص ٥٠٪ ، أسوة بالمجموعات الأخرى ؟

**مقرر صاحب العلاقات عبد الرزاق أحمد السهروري باشا** (وزير المعارف العمومية) - كان أمانتنا أن تشترط لكل مجموعة ٥٠٪ ، أو أن نقول بأن المجموع يكون ٣٠٪ و ٤٠٪ بشرط أن يكون المجموع الكلي ٥٠٪.

**مقرر الشيخ المقرم عبد الوهاب طهعت باشا** - لا يجوز في التخصص أن تقل النسبة عن نسب المجموعات الأخرى .

تليت المادة الثامنة والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٨ - يعقد امتحان ملحق لكل من امتحانات الانتقال وامتحان شهادة الدراسة الثانوية في كل عام في المواعيد التي يبينها وزير المعارف العمومية .

ويباح دخول هذا الامتحان .

أولاً - للتلاميذ الذين رتبوا في الامتحان الأصلي بشرط ألا يؤدوا الامتحان الملحق في أكثر من مادتين أو مادة ومجموعة غير مجموعة اللغات إلا إذا كانوا حاصلين على ٤٠٪ على الأقل من مجموع النهايات الكبرى للدرجات، ففي هذه الحالة يتمتعون في المدة التي يختارونه من المواد .

ويستمر السوب في الدراسة الإضافية أوفى مجموعة المواد الفنية في حكم السوب في مادة واحدة .

ثانياً - الذين تخلفوا عن الامتحان الأصلي لمدر مقبول في جميع المواد أو بعضها، ويتمن التليذ فيما تخلف فيه وكذلك فيما يختاره من المواد التي أدى فيها الامتحان بشرط ألا يزيد ما يختاره من ذلك على مادتين أو مادة ومجموعة غير مجموعة اللغات ، إلا إذا كان حاصله على ٤٠٪ على الأقل من مجموع النهايات الكبرى للواد التي أدى فيها الامتحان فيمتحن في المدة الذي يختاره من هذه المواد .

وفي جميع الحالات لا يعتبر التليذ ناجحاً إلا إذا حصل في الامتحان الملحق على درجات تحقق بها شروط النجاح المنصوص عليها في المادتين ٣٥ و ٣٤ .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والثلاثين ، وتلى المادة الثامنة والثلاثون .

تليت المادة الثامنة والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٩ - على كل تليذ يتقدم لامتحان شهادة الدراسة الثانوية سواء في الامتحان الأصلي أو الملحق أن يدفع رسماً .

ويحدد قرار وزيرى مقدار هذا الرسم والأحوال التي يميز فيها إعفاء التليذ منه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والثلاثين ، وتلى المادة الأربعون .

تليت المادة الأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٠ - لا يقبل في المدارس الثانوية إلا من يكون لا تحام الناجية الصحية وفقاً للنظام الذي يقرره وزير المعارف العمومية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأربعين ، وتلى المادة الحادية والأربعون .

تليت المادة الحادية والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤١ - لوزير المعارف العمومية أن يقبل بالمدارس الثانوية بربع مصروفات أو بالبحان أبناء أهالي مديرية أسوان ومركز إسماعيلية وسيناء والصحراء الغربية والصحراء الجنوبية المقيمين بهذه الجهات من غير الحاصلين على النسبة المقررة للبحان إذا كانت حالتهم المالية لا تسمح بدفع كل المصروفات ، وهذا مع عدم الإخلال بحكم المادة الخامسة والفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من هذا القانون .

ولا يطبق على هؤلاء التلاميذ القيد الوارد في آخر المادة السادسة ولا حكم الفقرة الأخيرة من المادة العشرين .

مفردة صاحب المجلس عبد الرزاق محمد الشويخي باشا وزير المعارف العمومية ( - أوجز أن تصحح الفقرة الأولى من هذه المادة بتغيير رقم الإحالة بجملة ٢١ بدلاً من ٢٠، وأن تعدل الفقرة الأخيرة بالصيغة الآتية :

ولا يطبق على هؤلاء التلاميذ حكم الفقرة الأخيرة من المادة الحادية والعشرين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

وعل توافقون حضراتكم على هذه المادة معلقة بالصيغة الآتية :

«لوزير المعارف العمومية أن يقبل بالمدارس الثانوية بربع مصروفات أو بالجان أثناء أحوال مديرية أو أوتومركز إساً وعظمايات والصحراء الغربية والصحراء الجنوبية المقيمين بهذه الجهات من غير الحاصلين على النسبة المقررة لجان إذا كانت حالتهم المالية لا تسمح بدفع كل المصروفات وهنا مع عدم الإخلال بحكم المادة الخامسة والفقرة الأخيرة من المادة ٢١ من هذا القانون .

ولا يطبق على هؤلاء التلاميذ حكم الفقرة الأخيرة من المادة الحادية والعشرين .

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والأربعين ، ولتلى المادة الثانية والأربعون .

تليت المادة الثانية والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٢٤ - - بدء السنة المدرسية ونهايتها يبينان بقرار من وزير المعارف العمومية .

مفكرة الشيخ المرحوم أحمد رشيد عبد القادر - أرجو أن تحمل هذه المادة بحيث تبدأ الدراسة في السبت الأول من شهر سبتمبر وتنتهي في نهاية شهر يونيو من العام التالي ، لأنني لاحظت أن مدة السنة المدرسية قد أصبحت ستة أشهر ، وهي مدة غير كافية ، لا يتمكن الطلبة فيها من استكمال دروسهم ، فإذا طالت مدة الدراسة ، أمكن للدرسين والاساتذة تدريس المواد في مدة كافية تناسب وطول المنهج الدراسي ، ويمكن للتلاميذ والطلبة أن يستذكروا دروسهم ويتيسر لهم أخذ التمرينات الكافية والاعادة الحسنة .

( عاد معالي الرئيس الى منصة الرئاسة ) .

مفكرة صاحب المجلس عبد الرزاق أحمد السهروري باشا (وزير المعارف العمومية) - لو نص على بداية السنة الدراسية في القانون ، فإنه يكون جامدا ، ولا تستطيع وزارة المعارف أن تواجه امتحان الدور الثاني .

مفكرة الشيخ المرحوم الدكتور أحمد رشيد عبد القادر - أرجو أن يحدد الدخول في الدور الثاني .

مفكرة صاحب المجلس عبد الرزاق أحمد السهروري باشا (وزير المعارف العمومية) - ما لنا مسألة الدخول في الدور الثاني علاجا طيبا ، وسيكون الدخول بشروط معينة .

مفكرة الشيخ المرحوم الدكتور أحمد رشيد عبد القادر - إن الذي أرجوه أن يكون امتحان الملحق حالة استثنائية بمحنة ، ويجب أن يعطى الطالب فرصة لاستكمال دروسه ، ولا يكون امتحان الدور الثاني سببا في تعطيل العام الدراسي ، لأن الطلبة في كل عام لا يستطيعون التحقن من دروسهم لقصر مدة الدراسة .

مفكرة صاحب المجلس عبد الرزاق أحمد السهروري باشا (وزير المعارف العمومية) - ما لنا موضوع الدور الثاني علاجا طيبا . وأنا وضعت هذا النص في صلب القانون ، سلاق صوابات كبيرة كما لاحظنا ذلك إبان وباء الكوليرا ، وكل سنة لها ظروفها .

والالتحاق بالمدارس يبدأ في أوائل أكتوبر . والنص على جعله في سبتمبر قد لا يسمح بإجراء دور ثان .

مفكرة الشيخ المرحوم أحمد رشيد عبد القادر - في الوقت الحاضر أصبح الملحق كاللور الأول . والملحق حالة استثنائية بمحنة ، ويجب أن يعطى الطالب فرصة واسعة لاستكمال دروسه .

مفكرة صاحب المجلس عبد الرزاق أحمد السهروري باشا (وزير المعارف العمومية) - إن النظام الذي سنبدر عليه سيقضي رغبة حضرة الشيخ المرحوم ، فستصدر قرارا وزاريا ببداية السنة المكتبية ، حتى نستطيع أن نواجه الحالات المختلفة ، فنصلها في ١٥ سبتمبر أو بعده أو قبله . أما تعديلها بنص القانون ، فإنه يمننا من مواجهة الظروف ، وسيكون الملحق قاصرا على نصف المدة الذي يتقدم له الآن .

مفكرة الشيخ المرحوم أحمد رشيد عبد القادر - وأرجو أن تكون نهاية السنة الدراسية في أكتوبر ممكن .

مفكرة صاحب المجلس عبد الرزاق أحمد السهروري باشا (وزير المعارف العمومية) - أتوقعت يمكن هو أكتوبر ، ولا ينص على هذا في المشروع وإنما يحدد بقرار وزاري .

مفكرة الشيخ المرحوم أحمد رشيد عبد القادر - أنا موافق على هذا مادام معالي الوزير يري هذا الاتجاه في التعليم . وإني مقتنع بما أبداه معاليه .

مفكرة صاحب المجلس عبد الرزاق أحمد السهروري باشا (وزير المعارف العمومية) - أشكرك .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والأربعين ، ولتلى المادة الثالثة والأربعون .

تليت المادة الثالثة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٣٣ - تخصص لدراسة المواد في كل من القسمين الأول والثاني دروس لا تقل عن ٣٤ درسا ولا تزيد على ٣٨ درسا في الأسبوع .

ويبين بقرار من وزير المعارف العمومية كيفية توزيع المواد على سنى الدراسة وعدد الدروس المخصصة لكل منها في الأسبوع والمنهج الدراسية وتنظم المدارس بالإضافة الى الدروس المقررة ما يلائم بينها وتلاميذها من وجوه النشاط المدرسي الأخرى .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والأربعين ، ولتلى المادة الرابعة والأربعون .

تليت المادة الرابعة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٤ - لغة التعليم فيا عدا اللغات الأجنبية المقررة هي اللغة العربية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والأربعين ، ولتلى المادة الخامسة والأربعون .

تليت المادة الخامسة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٥ - لا يجوز لأى تلميذ إعادة دروسه أكثر من مرة في كل فترة من فترات الدراسة .

ومع ذلك لوزير المعارف العمومية ، مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤١ و ١٨ من هذا القانون ، أن يأذن في الاعادة سنة أخرى إذا حاققت التلميذ من النجاح ظروف استثنائية ، على أن تبين أسباب الاحتشاء في الأمر الصادر به .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والأربعين ولتلى المادة السادسة والأربعون .

تليت المادة السادسة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٦ - العقوبات البدنية ممنوعة منها قطليا .

والعقوبات التي يمكن توقيعها على تلاميذ المدارس الثانوية تعين بقرار من وزير المعارف العمومية . ويبين القرار من له توقيع مختلف العقوبات .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والأربعين ، ولتلى المادة السابعة والأربعون .

تليت المادة السابعة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٧ - كل تلميذ لا يدفع رسم الامتحان ولم يكن معنى منه لا يسمح له بدخوله ، ولا يرد رسم الامتحان بحال من الأحوال .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والأربعين ، ولتلى المادة الثامنة والأربعون .

تليت المادة الثامنة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٨ - كل تلميذ غش أو حاول الغش في الامتحان يطرد منه فوراً . وكل تلميذ خالف اللوائح والقرارات الصادرة في شأن الامتحانات يجوز طرده من الامتحان أيضاً .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .



**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والخمسين . ولتلى المادة الثالثة والخمسون

تليت المادة الثالثة والخمسون، وهذا نصها :

مادة ٥٣ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون وله أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من بدء السنة المدرسية الثانية لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والخمسين . ويؤجل أخذ الرأي عليه بالتداء إلى الأسبوع المقبل .

#### ٢٤ - تقرير لجنة المالية

عن الاقتراح مشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم زكريا مهادبا نا  
يقرر بل اليك الأمر اليك مركي - إعادة الى اللجنة ، على أن تقدم تقريرها  
ليظهر المجلس مذاكرة أسابيع

( المقررة حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور ) .

**الرئيس** - سبق أن تليت وزارة المالية حضرة صاحب العزة الدكتور عبد الحكيم الرفاعي بك وكيل وزارة المالية ، لحضور جلسات المجلس عند نظر مشروع هذا القانون .

( حضر عزته )

حضرة صاحب العزة الدكتور عبد الحكيم الرفاعي بك ( وكيل وزارة المالية ) - لم تصل مذكرة حضرة الشيخ المحترم زكريا مهادبا نا الى الحكومة إلا أمس ، وهي تحتاج إلى وقت لدراستها . وقد اتفقت مع سادته على تأجيل نظر هذا الموضوع ثلاثة أسابيع .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والأربعين ، ولتلى المادة التاسعة والأربعون .

تليت المادة التاسعة والأربعون، وهذا نصها :

مادة ٤٩ - يجوز لوزير المعارف العمومية أن يثني مدارس ثانوية تجارية تصل بالتلاميذ إلى مستوى شهادة الدراسة المتوسطة وشهادة الدراسة الثانوية وفقا لنظم وخطط خاصة تعين بقراره .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والأربعين، ولتلى المادة الخمسون .

تليت المادة الخمسون، وهذا نصها :

مادة ٥٠ - يكون لشهادة إتمام الدراسة الابتدائية المصرية القديمة فيما يتعلق بتطبيق المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون نفس القيمة التي لشهادة الدراسة الابتدائية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخمسين، ولتلى المادة الحادية والخمسون .

تليت المادة الحادية والخمسون، وهذا نصها :

مادة ٥١ - لوزير المعارف العمومية أن يصدر مآراء لازما من الأحكام التي يعضها بتغيير نظام الدراسة والامتحانات .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والخمسين ، ولتلى المادة الثانية والخمسون .

تليت المادة الثانية والخمسون، وهذا نصها :

مادة ٥٢ - ينفي القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس الثانوية للبنين وامتحان شهادة الدراسة الثانوية والقوانين والمراسم بقوانين المعلقة له .

كما ينفي كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

كما أن اللجنة المالية استعرضت الاقتراح الذي قدمه إليها سعادة فؤاد سراج الدين باشا ، ومؤيداه إنشاء بنك جديد بخلاف البنك الأملى الذى له أوصدة . فساعدته رى أن تترك هذا البنك يتنى من بناء .

والواقع أن اقتراح سعادة فؤاد سراج الدين باشا ، وكنت أود أن يكون سعادته موجودا ، مكون من اقتراحين :

الأول إنشاء بنك جديد .

والثانى هو أنه إذا لم تحبل اللجنة اقتراحه ، فانه يوافق على مشروعى .

وقد أشرت الى هذا فى مذكرة التى قدمتها للجلس ، وقلت إن هذا الاقتراح قدم الى لجنة المالية فى جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٤٧ إذن لجنة المالية ، وهى لم تأخذ باقتراح سعادة فؤاد سراج الدين باشا ، وأتت إذ الحل الذى أقول به هو الحل الطيبى المقبول الذى ليس فيه عطفة : ولا مفاجأة ولا ثورة على نظامنا الحاضر .

**مقرة الشيخ الخرم زكريا عمره اربع مائة سنة** - هناك اقتراح ثالث فى اللجنة .

**مقرة الشيخ الخرم زكريا عمره اربع مائة سنة** - نعم ، لقد اقترح زميلى عبد السلام محمود بك أن يكون البنك شركة خصوصية . وليسعى إلى حضرة أن أقول إن البنوك المركزية لا تكون على شكل شركات خصوصية ، وإنما تكون على شكل شركات عامة (Public Company) ، أو على شكل شركات مساهمة (Société Anonyme) . وتكون الشركات للخصوصية ، مثل شركات التضامن أو شركات التوصية ، قاصرة على أفراد تربطهم روابط عائلية ، أو يكونون متفقين فيما بينهم .

وقد تشككت اللجنة أو أوردت أن تثير شكاً فيما يتعلق بنسب السهم ، لكن تبنى عليه علم البيت فى الموضوع . وكنت أنتظر من زملائى حضرات أعضاء اللجنة أن يسألونى لماذا قدرت سعر السهم بتلاتين جنهما . والواقع أن هذا السعر الذى قدرته فى منتهى الدقة ، لأنه مأخوذ من مصادر مختلفة عن سعر السهم فى لندن وباريس . كما لاحظت أيضاً أن الحكومة مشتركة فى ربح الاصدار .

راعى جميع هذه الظروف حتى اتيت إلى تقدير سعر السهم بمبلغ ثلاثين جنهما ، ولم تتمرض الحكومة على هذا ، وإنما اكتفت بمذكرتها التى تقول : "إنها لا توافق عليه للأسباب التى ستوردتها فيما على "ومضى عشرة أسباب .

ولى أن أستجيب ولو مؤقتاً أن هذا السعر غير معطون فيه الى أن يوجه الاعتراض الذى تقدم به الحكومة أو المقرر .

**مقرة الشيخ الخرم زكريا عمره اربع مائة سنة** - حضرات الشيوخ المحترمين ، يتقدم موقفى فيما يتعلق بتحويل البنك الأملى الى بنك مركزى الى قسمين :

القسم الأول ، وهو المشروع المقدم الى اللجنة ، وقد أصدرت فيه رأياً فى صالحى ، وإن كانت اللجنة لم تقطع برأى نهائى فيه ، وإنما امتدحت المشروع فى أساسه ، والحل الذى ذهبت إليه فى كثير من التفاصيل .

والقسم الثانى يتعلق بالاتخاذ الموجه من الحكومة الى مشروعى ، وهو السبب فى أن سعادة وكيل وزارة المالية يطلب التأجيل للاستعداد .

فللحكومة العذر كل العذر فى أن تطلب التأجيل للاستعداد . وأوافقها على ذلك ، لأنها تصل الى نتيجة حاسمة فى الموضوع .

هذا فيما يختص بالحكومة ، أما فيما يتعلق بالقرار الذى قدمته للجنة المالية التى أشرف بحضورها من هذا المشروع .

**مقرة الشيخ الخرم الدكتور إبراهيم موسى مكرم** - أرجو من حضرة الشيخ الخرم زكريا عمره اربع مائة سنة أن يتكلم فى الشكل فقط .

**مقرة الشيخ الخرم زكريا عمره اربع مائة سنة** - أرجو من حضرة المقرر أن يدعى أنكم .

الرئيس - أرجو من حضرة المقرر عدم المقاطعة .

**مقرة الشيخ الخرم زكريا عمره اربع مائة سنة** - الواقع أن التقرير المقدم من لجنة المالية قد امتدح مشروعى فى عدة نواح ، فقال عن الفرض الذى من أجله قدمت هذا المشروع ما نصه : "يعد حاجة ويكمل قصا " . فالجنة تقطع على مشروعى يعد حاجة نحن مضطرون إلى سدادها .

إذن فالجنة متفقة معى على أن أساس المشروع واجب . وقد قالت عنه أيضاً : "وقى هذا الحل أيضاً تدرج يعدنا عن العطفة والمفاجأة " ، فليس فيه إخلال بتعهداتنا ولا أساس بمقوق غيراً ، ولا يحمل فى شياها ثورة ولا انقلاباً على نظامنا المالى ، وإنما هو مجرد خطوة هادئة أملتها الحاجة وقضت بها الظروف " .

هذه اللجنة قطعت نهائياً فى أمرى ، كما كان فى وقت من الأوقات موضع خلاف أو جدل ، وهو هل يؤم البنك أم لا ، إذ تحولت اللجنة إلى هذه خطوة هادئة أملتها الحاجة وقضت بها الظروف .

وهذا بلا شك تمجيد لمشروعى ، أشكر اللجنة عليه ، وأعتقد أن هذا هو الواجب ، لأننا فى المسائل المالية يتعين علينا أن نتبع من العطفة المفاجأة ، خصوصاً فى الأوقات التى تقب الحروب لأنها غير مستقرة ، وتكون البلاد خلالها مهددة بأزمات ورذائل لما يحدث .

ما الذى منع اللجنة من أن تأخذ بالمشروع ؟

فدول اللجنة إلى أن تنتظر إلى أن تهدم الحكومة مشروعها حتى أقارن بينهما .

والذى لأهبط على زملاى ، وأقول لهم إن أى مشروع يخل إلى اللجنة ، يتبين عليها أن تحصل فيه ، إما قبولاً أو رفضاً أو تعديلاً ، أو أن ترحله إذا لم يكن المشروع قد جاء في وقته .

والمشروع الذى قدمته ليس من النوع السابق لأوانه ، حتى لا تحصل فيه اللجنة ، ولكنه من المشروعات التى نحن في أمس الحاجة إليها الآن .

وتقول اللجنة في ختام تقريرها بإرجاء النظر في تفاصيل المشروع المزمع عليها ، وتطالب الحكومة بتقديم تبرير يحقق الغرض الذى ترى إليه .

كان الواجب على اللجنة وأمامها مشروع ألا ترحى النظر فيه ، بل كان من الواجب أن تمت فيه طبقاً لأحكام المادة ١٠٢ من اللائحة الداخلية والمادة ٢٨ من الدستور . فإذا أحيل مشروع إلى اللجنة ، فماذا أن ترفضه إن كان سيئاً ، أو تعمله إن كان في حاجة إلى تعديل ، أو ترحله إن كان وجيهاً .

أما أن تقول اللجنة بإرجاء النظر في هذا المشروع ، انتظاراً لتقديم الحكومة مشروعها ! فهذا ما لا أوافق عليه ، لأن حقى في التشريع مساو لحق الحكومة . فضلاً مشروع قانون التعليم الذى نظرناه الليلة ، هل لي أن أطلب إلى لجنة المعارف أن توجّل مشروع الحكومة إلى أن أقدم بمشروع آخر أفضل منه ؟ وهل ترحله اللجنة لهذا السبب ، إذا ما طلبت منها مثل هذا الطلب ؟

عرضت على حضراتكم الموقف من جميع النواحي . وأكون شاكراً إذا ما تقدمت إلى دوجيه إلى مشروعي ، من شأنه أن أرجع من أية قاعدة من القواعد التى بنى عليها هذا المشروع .

لقد جفت هذه الليلة ومضى بمجموعة من قوانين البنوك المركزية " مجموعة كيش إلكي (Kisch Elki) " . وإني مستعد للرد على أى قد يوجه إلى مشروعي ، بحيث إذا قيل : لماذا تجعل البنك الأهلى يشتغل بالتجارة ، مع أنه لا يصح السماح للبنوك بمزاولة الأعمال التجارية ؟ قلت إن الدولة الفلايولدى أسماء ثلاث أو أربع دول تقوم البنوك فيها بمزاولة الأعمال التجارية . وقد يترض على مشروعي من ناحية اشتراك الحكومة في البنك بنسبة ٥١٪ من رأس المال ، على أن يكون لما ٣٠٪ من الأصوات في الجمعية العمومية . وردا على ذلك أقول إنه إذا أعطيت الحكومة أصواتاً بنسبة ما لها من أسهم ، فسوف تكون لها السيطرة على الجمعية العمومية ، وبذلك يصحح المشروع عدم الفائقة .

وقد انضج لي أنه في كثير من الدول لا يكون للحكومة من الأصوات بنسبة اكتسابها في رأس المال ، فيها هى ذى كوليها تشترك حكومتها بنصف رأس المال في بنوكها المركزية ، ومع ذلك فقد حوت عليها المادة السادسة حق التصويت في الجمعية العمومية . لماذا تذهب الحكومة إلى الجمعية العامة والانتخاب ؟ هل تذهب لتصوت في انتخاب عضو بلدى آخر ، وليس من مصلحتها أن تحضر عملية انتخاب أعضاء بلدى الذين انتهت مهمتهم ؟

هل تذهب لتسمع خطبة رئيس مجلس الإدارة ، أم تذهب لترى تسوية الحسابات وعندها مندوبها الذى يعرفها مقدماً لأنه يطلع عليها من وقت لآخر ؟

بالطبع لا . وإنما الغرض من وجود أصوات للحكومة في مجلس الإدارة هو الاحتياط من أن يتقدم شخص باقتراح لتصفية البنك ، فتضيق على الحكومة أموالها ، وهذا ما احتطت له في مشروعي في جميع الأحوال الخاصة بسلطة الحكومة ، فضمنت مشروعي نصاً يقول بأن أى اقتراح بخل الشركة أو تصفيتها أو أى اقتراح بتعديل نظام الشركة لا يمكن إلا أن يكون مقدماً من الحكومة .

وإذا قد أعطيت الحكومة حقها ؟ بما أعطيتها كل سلاح في يدها كي لا تخاف . فإذا طلبت الحكومة ، وماذا ستفعله في الجمعية العمومية العادية ؟ لا شيء مطلقاً .

وقد ذكرت لحضراتكم الآن أن كوليها قد منحت تمثيل الحكومة في الجمعية مطلقاً ، وأن انما حدثت تمثيلها ، بما أن دولاً أخرى كثيرة كانت لها آراء في هذا الموضوع .

إني لا أريد أن أطيل على حضراتكم ، فأتكلم في صلب المشروع .

إن الخلاف الأساسى والجوهري في الموضوع يخصر في حالة واحدة ، هى ما مدى تدخل الحكومة في الإدارة ؟

إني أجعل للحكومة بوصفها ممثلة للدولة أن تشرف على البنك ، وأن توجه الوجهة التى تقتضيا مصلحة الاقتصاد المصرى . ولكنى أمنعها بوصف كونها السلطة التنفيذية من أن تتدخل في إدارة البنك .

إن للحكومة صفتين : كل صفة منهما مستقلة عما من الأخرى قانونياً ودستورياً ، فلها صفة السلطة التنفيذية . ولذلك أمنعها من التدخل في الإدارة ، ولها صفة كونها ممثلة للدولة . ولذا أعطيتها كل ما يتعلق بتوجيه سياسة البنك الوجهة التى تقتضيا مصلحة الاقتصاد القومى تحت رقابة البرلمان .

وأذن فلا يشترط أن تأتي بغيرنا من القانون الفرنسي أو الإنجليزي، لأن التامم قد قيل - كما قلت - في كل بلد. وقد أعلم وزير المالية فرنسا برأسها على الخسائر التي حدثت من جراء التامم. وقد ورد ذلك بصحيفة "العصرى" أول أمس.

فربما - وقد أدت واجبي - ألا أقبل من الحكومة التأجيل إلا على شرط أن يكون تأجيلا متجا.

إننا نؤجل منذ ثلاث سنوات، دون أن تنتهي إلى رأي. ومن المحكى الآن أن نتفق على التأجيل ثلاثة أسابيع، على أن يكون آخر تأجيل، وأن نصفي نقط الخلاف، أو أن تأتي الحكومة بقتراح جديد، لأن المسألة تتعلق بكياننا الاقتصادي كله.

الفرع - أرجو أن يكون سعادة زكريا مهران باشا قد أخذ كل الوقت الذي يريد، لأن صحته غاية علينا وعلى لجنة المالية وعلى حضراتكم جميعا. ولكن أحب - وقد شادت لجنة المالية أن أكون مقرها في هذا الموضوع - أن أبدي ملاحظة في الشكل لا في الموضوع. وهذه الملاحظة تتخص فيما يأتي :

لقد تطور الموضوع بعد تبادل المذكرات بين سعادة العضو المحترم ووزارة المالية إلى بحث جديد أدخل عليه عناصر جديدة لم تكن أمام اللجنة حين تقدمت إلى حضراتكم بقتريها. وإزاء هذا لا يسعنا إلا أن نطلب برب الموضوع جميعه إليها. ونطالب أيضا بالبيانات التي أشرت إليها.

وبالرغم من أن زكريا باشا عضو في اللجنة المالية وفي اللجنة الفرعية للبيت المركزي وعضو في اللجنة التي أعدت التقرير الذي قدم حضراتكم، فقد أراد أن يناقش اللجنة في كلام على أمام المجلس، وكان الأولى لسعادته أن يناقش فيه أمام اللجنة وبين زملائه. وهذه مسألة لا أريد الوقوف عليها، لأنها تستصفيها أمام لجنة المالية.

وأعتقد أن المسألة - بحسب تقاليد هذا المجلس - بعد أن يحدث بيانات من هنا ومن هناك لم يبق - خصوصا في موضوع خطير كهذا - إلا أن يمرض عرضا كاملا وجديدا، وأن تكون اللجنة وسيط توفيق كما يشهد حضرة المفتح. ولذلك فإن اللجنة تطلب أن يرد الموضوع إليها بجميع مذكراته كما طالبت من قبل أن تقدم لها الحكومة كل ما لديها من بيانات.

مقدمة الشيخ المزمع زكريا مرمه باشا - أنا لا أمانه، ولكني أطلب تحديد وقت تم فيه اللجنة دراستها، وتقدم تقرورها.

إن أشعر، يا حضرات الشيوخ المحترمين، إنني قد أدت واجبي، وذلك كل ما في استطاعتي أن أفعله، سواء عند وضع المشروع أو في الدفاع عنه أمام اللجنة أو أمام الحكومة أو أمام حضراتكم. فلم يبق لي بعد ذلك إلا رجاء واحد، هو أن تتفضلوا بأن تأخذوا عهدا صريحا بوجوب البت في هذا المشروع.

لقد سبق للحكومة أن صرحت أكثر من مرة بما تضمنه المشروع من فوائد، كما تضمن تقرير لجنة المالية عن السياسة الاقتصادية السابعة لائحة المساهمة بحارة تقول :

"كفينا كان أصل الذي بغرض، فيجب التمسك بالبيت المركزي، دفعا لأخطار الخطة البلاد".

هذا عهدا ما تضمنه التقرير المعروض على حضراتكم الآن.

إنني أترك الأمر لحضراتكم، وأضع هذا المشروع أمامه وديعة بين أيديكم.

مقدمة الشيخ المزمع المرحوم عبد القادر - ما الفرق بين مشروعك وبين رأي الحكومة ؟

مقدمة الشيخ المزمع زكريا مرمه باشا - إنه فرق ضائق قلقة جدا. فأننا متفق مع الحكومة على أن يكون لها حق الإشراف على توجيه سياسة البنك وتوجيه الوجهة التي تتخلى مع الاقتصاد القوي.

وقد انحصر الخلاف الآن في مدى تدخلها، فإذا لا أريد لها أن تتدخل في الإدارة مطلقا.

وقد عرض المنقول له الدكتور أحمد ماهر باشا مذكرة في سنة ١٩٤٠ على مجلس الوزراء جاء فيها :

"إن الحكومة أخذت على نفسها عهدا منذ البداية ألا تتدخل في شؤون البيت، حتى لا يتزلزل به إلى البنك الحزبي".

وهذا الكلام موجود في المذكرة، وهذا إيمان منه - رحمه الله - في معادته عن المؤثرات الحزبية.

مد فتش التامم في كل بلد، حتى في أرق البلاد دستورا !!

مدن بالخلاف يسير، والمسألة التي أطمع في أن يلتفت إليها الاقتصادي إن عبد الحكيم الزاوي لم تكن يلقى معي أومع اللجنة فيها هي : ما هي دورهم في المسألة لظروف مصر ؟

ولست أريد التأميم الذي يجعل به في بلد أوله من بلاد ١١٩ إننا أمام ضرورة عاجلة نتم علينا أن تنتهي في هذا المشروع. وفيه شيء نحتاج لأغصنا ما يلزمنا، وأن نتخذ لنا لوبما يناسبنا.

والآن تقدم الحكومة بيانات جديدة ، ولذلك تطلب اللجنة أن يرد الموضوع إليها ، حتى يتيسر لها بحثه في ضوء هذه البيانات ، لتقدم لحضراتكم برأيها فيه .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رد الموضوع إلى اللجنة لدراسته ، هل أن تقدم للجلس برأيها فيه بعد ثلاثة أسابيع ؟

**فقيرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك** - إن هذا الموضوع فيه ثلاثة آراء مختلفة :

أولها ، وهو رأى زكريا باشا ، أن يكون التأميم جزئياً ، ورأى آخر أن يكون التأميم كاملاً ، ورأى ثالث هو أن تكتفى البلاد بملك مركبى محكوم بقانون ، ولا داعى للتأميم .

وقد سمع المجلس رأى زكريا باشا ، ولم يسمع بقى الآراء . فطلعت لجنة المالية الفرصة الكاملة لهذا البحث .

**الرئيس** - لقد سمع المجلس كلاماً عاماً من زكريا باشا ، ولا نريد أن نجعله محل أخذ ورد . ويجب أن ننتهى إلى إعادة الموضوع إلى اللجنة .

وأصحاب الآراء المختلفة أعضاء في لجنة المالية ، وهم الذين سيناقشون جميع المقترحات .

**المقرر** - نحن نود أن ننتهى من هذا الموضوع في أقرب فرصة ، ولئن اللجنة أمامها قانونان جوهريان يتعلقان بالضرائب . وقد بدأت في دراستهما باقتل ، وسيكون حضرة الشيخ المحترم زكريا مهران باشا مقرراً في أحدهما ، وهما من القوانين الهامة العاجلة . وأظن أن تأجيل الموضوع ثلاثة أسابيع غير كاف ، وأرجو أن يكون التأجيل لأقرب فرصة .

**فقيرة الشيخ المحترم زكريا مهران باشا** - أنا أعارض في هذا .

**الرئيس** - إذن فهل توافقون حضراتكم على إعادة التقرير إلى اللجنة ، هل أن تقدم تقريراً عن هذا الموضوع ، ليناقش في المجلس ، بعد أربعة أسابيع ؟

(مواصلة) .

**رئيس** - إن أمام الحكومة مشروع زكريا باشا ، ولها ملاحظات ، وقد ابتدأت .

هل معنى هذه الملاحظات أن الحكومة تقبل المشروع معدلاً ، إنها ترفضه ، أم هي تريد إرجائه إلى أن تقدم بمشروع جديد ؟

**فقيرة صاحب امرأة عبد الحكيم عرفاوى بك** (وكيل وزارة المالية) - وجهة نظر الحكومة صريحة في مذكرة ، ولكن حضرة الشيخ المحترم باشا قد رد مذكرة أخرى تريد الحكومة دراستها ومناقشتها وتكون فيها يناقش في لجنة المالية .

**الرئيس** - لا يمكن مناقشة هذه المسألة أمام المجلس مادة فساد من انتهاء إلى رأى بين الحكومة وبين زكريا باشا والجنة ، سواء أكان ، أو ألقا أم مخالف . ولذلك يجب أن يرد الموضوع إلى اللجنة .

غير أنى أرجو أن يكون التأجيل مشابهاً كما قال زكريا باشا ، وأن تأتى اللجنة بنتيجة نهائية .

**المقرر** - إن اللجنة تقبل ملاحظة مساعدة الرئيس على العين والرأس . إن تقرير اللجنة المالية يتضمن رأياً واضحاً ، هو أن هذا الموضوع أم هل توفيق بين البنك الأهلى وفكرة البنك المركزى يستلزم إعداداً من قبل السلطة التنفيذية ، لأن ما يراد إنشاؤه هو عمل مؤسسة خارجية من إلى التشريع - فلا بد أن يتم الاستعداد له من جهة السلطة التنفيذية .

وعلى كل حال ، فأنى لا أريد أن أدخل في التفاصيل

**فقيرة الشيخ المحترم زكريا مهران باشا** - لقد قدمت بمشروع قانون ليس باقتراح عادى .

**الرئيس** - يقول حضرة المقرر إن مشروع هذا القانون سليم في مبدئه لكنه يحتاج إلى بعض الوسائل التمهيدية من جانب الحكومة . ولذلك كان يرجو أن تتخذ له الحكومة أهبتها ، وتستكمل تلك الوسائل ، حتى نتوجهها للمناقشة .

**المقرر** - لقد صرحت الحكومة أكثر من مرة بأنها تعد في هذا الصدد زرعاً . ولذلك رأيت لجنة المالية أن تكون لديها خطوات من جانب الحكومة تبنى على أساسها بحثها .

## ٢٥ - تقرير لجنة العمل

عن مشروع القانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا ،  
بتعديل قانون الانتخاب بما يتعلق بالقصل في صفة تباية أعضاء القبائل -  
تأجيل استعراض التقرير أسبوعاً

( المقررة لجلسة الشيخ المحترم على ذكر العرائش باشا ) .

**حضره الشيخ المحترم عبد الوهاب طهنت** - أرى أنه مادام المجلس  
قد وافق على منح حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا إجازة لمدة شهر  
فيحسن تأجيل نظر مشروع هذا القانون إلى ما بعد عودته .

**المقرر -** أنا لا أقر هذا المبدأ مطلقاً ، وهو أن عضواً من حضرات  
الأعضاء يتمسك بالتأجيل لعضو آخر . فمصلحة توفيق دوس باشا مع كونه  
مستقراً من عدم حضوره الجلسة ، إلا أنه مطمئن تمام الاطمئنان إلى  
تقرير اللجنة ومقررها ، وأن مشروعه سيدافع عنه بنفس القوة التي يدافع  
بها هو عنه . وإذا لم يسع الوقت للمناقشة الليلة ، فنحن المناقشة فيغدأ .

**الرئيس -** لم يبق في جدول أعمال الليلة إلا مشروع هذا القانون  
واعتقد أن حضرة المقرر يوافقني على تأجيل نظره إلى الأسبوع المقبل  
لينظر مع الجزء الباقي من مشروع قانون مجلس الدولة .

**المقرر -** ما معنى نظره مع مشروع قانون مجلس الدولة ، لأن لفظ  
"مع" غير مفهوم .

**الرئيس -** أقصد أن يدرج معه في جدول الأعمال ، لأنه ليس لدينا  
أعمال كثيرة في الأسبوع المقبل .

فهل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر مشروع هذا القانون أسبوعاً ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس -** وهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن ، على أن  
تعود للاعتماد يوم الاثنين المقبل ( ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٣٨ ، الموافق  
١٧ يناير سنة ١٩٤٩ ) ، الساعة الخامسة مساءً ؟

( موافقة ) .

( وقعت الجلسة الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساءً ) .

# مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

## دور الانعقاد انعادي الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة الثانية عشرة

المعقودة علنا في يوم الاثنين ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٦٨ - الموافق ١٧ يناير سنة ١٩٤٩

### ملخص

#### در الجلسة

١ — إجازة ... ٢٨٦

٢ — الصديق علي مضبطة الجلسة السابقة (١٠ يناير سنة ١٩٤٩) ... ٢٨٦

٣ — مرسوم بشيخون وزير المالية ... ٢٨٧

٤ — مرسوم بشيخون صواب مجلس الشيوخ — إحالة إلى لجنة تحقيق صحة الشؤنية ... ٢٨٧

• — مراسيم بمشروعات قوانين :

( أ ) مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ يبلغ ١٩٠٠٠ جنيه في قسم ٦ "وزارة المالية" ، فرع ٢ "مصلحة الضرائب" ، فصل ١ "قسم الضرائب العقارية" ، باب ٣ "أعمال جديدة" ، لرابعية مصروفات عملية جرد وتقدير الموائد على الأهلاك المبنية خلال شهرى يناير وفبراير سنة ١٩٤٩ ... ٢٨٨

( ب ) مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ يبلغ ١٧١٠٠٠ جنيه في قسم ٨ "وزارة الماطوف السومية" ، فرع ١ "الديوان العام والتبليغ" ، باب ٣ "أعمال جديدة" ، لفراء أراضى بعض معاهد التبليغ ، مل أن يؤذن الحكومة في الارتباط من الآن في حدود ٢٧٩٠٠٠ جنيه بإنشاء أبنية ليست مدافن قافية وإبتدائية ... ٢٨٨

( ج ) مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ يبلغ ٧٥٨٠٠٠ جنيه في قسم ١٢ "وزارة الأشغال السومية" ، فرع ١ "الديوان العام" ، باب ٣ "أعمال جديدة" ، لقراعية باقى التصويغات المستعقة من أشغال الحرب ... ٢٨٨

## رقم الصفحة

- (د) مرسوم بمشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ بمبلغ ٤٠٠.٠٠٠ جنيه في قسم ١٤ "وزارة المواصلات"، فرع ١ "الفيضان العام"، باب ١ "محايات وأجروماتيات"، لخارجية البحر المتروكة في اعتماد الباب المذكور ... ٢٨٨
- (هـ) مرسوم بمشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ بمبلغ ٥٠.٠٠٠ جنيه في قسم ١٦ "وزارة الشؤون الاجتماعية"، فرع ٣ "إدارة الإذاعة اللاسلكية المصرية"، باب ٣ "أعمال جديدة"، قيد ٤ تنفيذ مشروع إنشاء محطتين للإذاعة عن الموجة القصيرة، وإلغى قوة حطة الموجة المحطة ... ٢٨٨
- (و) مرسوم بمشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ بمبلغ ١٠.٠٠٠ جنيه في قسم ١٠ "وزارة الصحة العمومية"، فرع ١١ "الفيضان العام والصحة العامة"، باب ١ "محايات وأجروماتيات"، لقوة التجاوز في الباب المذكور ... ٢٨٩
- (ز) مرسوم بمشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ بمبلغ ٤٠.٠٠٠ جنيه في قسم ١٨ "مساكن ومكاثات"، لقوة التجاوز في اعتماد بند ٤ "مساحات" ... ٢٨٩
- (ح) مرسوم بمشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ بمبلغ ٣٨,٣٠٠ جنيه في قسم ١٣ "وزارة الأشغال العمومية"، فرع ٣ "مصلحة المبانى الأميرية"، باب ٢ "مصرفات عامة"، لقوة التجاوزات في الباب المذكور ... ٢٨٩
- (ط) مرسوم بمشروع قانون يفتح اعتماد تاجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٣٥٥ سلسلة بشاربوط، مساحتها ٤١٠ أكتار مربعة، ومقدومتها بمبلغ ٢٠٥٠٠ جنيهاً إلى هيئة على الكور بشاربوط لرفع قيمة جنيته واحد سنوياً لمدة عشرين سنة بالاشتراكات المتعادلة، لإقامة مستوصف طبيا ... ٢٨٩
- (ي) مرسوم بمشروع قانون يفتح اعتماد تاجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ١٣٧ سلسلة بيتدرفا، مساحتها ١٧٧ و ٩٥ متر، ومقدومتها بمبلغ ٢٩٦ جنيهاً و ٤٧٥ طلياً إلى جمعية الإسماعيل العمومية بقناة لمدة عشرين سنة وبشاربوط لرفع قيمة ١٠٠ ألفاً في السنة، لاستغلالها في أغراض الجمعية، وذلك اعتباراً من ١٩ مارس سنة ١٩٤٣ لإحالتها مباشرة إلى لجنة الملكية ... ٢٨٩
- (ك) مرسوم بمشروع قانون يفتح اعتماد الحساب الخاص بجمع الأضرار والمخاطة الدينية لسنة المالية ١٩٤٧-١٩٤٨ ... ٢٩٠
- إحالة مباشرة إلى لجنة الأوقاف والمخاطة الدينية ... ٢٩٠
- ٦ - ردهد على مرافق ... ٢٩٠
- ملحق رقم ٢٢
- ٧ - طلب وزارة العدل وضع الحصة البرلمانية من حصة الشيخ المحترم حسن حسن بك - إحالة إلى لجنة العدل ... ٢٩٠
- ٨ - اعتماد لجنة الترميم وتبليغها ... ٢٩٠
- ٩ - تحمل حصة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حزه من حصة لجنة الترميم ... ٢٩٠
- ١٠ - اقتراحات معدنان من حصة الشيخ المحترم الأستاذ حسن حبه القادر - إحالتها إلى لجنة الاقتراحات والمراسم ... ٢٩٠



## رقم الصفحة

١١-سؤالان :

( أ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحال وزير المصارف العمومية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، من مبررات استبعاد المدرسين المساعدين من تطبيق كادر الإقضاء عليهم --- الإجابة عنه ... .. ٢٩١

( ب ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحال وزير التجارة والصناعة ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباد ، عن الشروط الواجب توافرها في التبرأ الأجانب الذين تسعين بهم وزارة التجارة ، وحلا يصلح القيام بهذه الخدمة شبان مصريون --- الإجابة عنه ... .. ٢٩١

١٢- مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي يبلغ ٩٠.٠٠ جنيته في ميزانية وزارة المالية لسنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ ، لتكفلة تكاليف ترع ملكية العقار رقم ٣٠ شارع مجلس النواب ، وتقع ملكية العقار المجاور له رقم ٣٢ شارع منصور ، لإقامة أغنية حكومية عليها ... .. ٢٩٢

تقرير لجنة المالية

المناقشة على مشروع القانون من حيث المبدأ --- مناقشة مادته مادة واحدة --- تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى ... .. ٢٩٣

١٣- مشروع القانون الوارد من مجلس النواب خلاص المجلس العمومي ... .. ٢٩٣

تقرير لجنة العدل

مناقشة المواد ٤٥ وما بعدها --- أخذ الرأي عليه بالثناء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى ... .. ٢٩٤

١٤- أخذ الرأي على مشروعات القوانين الآتية :

( أ ) مشروع القانون بتنظيم المدارس الثانوية واعتماد مباحث الدراسة المتوسطة والثانوية ... .. ٢٩٨

( ب ) مشروع القانون خلاص مجلس العمومي ... .. ٢٩٨

( ج ) مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي يبلغ ٩٠.٠٠ جنيته في ميزانية وزارة المالية لسنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ ، لتكفلة تكاليف ترع ملكية العقار رقم ٣٠ شارع مجلس النواب ، وتقع ملكية العقار المجاور له رقم ٣٢ شارع منصور ، لإقامة أغنية حكومية عليها ... .. ٢٩٨

المناقشة عليها مادة واحدة بالثناء بالاسم ... .. ٢٩٩

١٥- تقرير لجنة الأشغال من الرسوم بقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٨ ، خلاص بإنشاء إدارة الكهرباء والمناخ بمدينة القاهرة ... .. ٣١٤

تقرير لجنة رقم ٣٤

المناقشة على التقرير ، وإقرار الرسوم بقانون ... .. ٣١٤

١٦- مشروع القانون المقدم من الحكومة بشأن المصارف الخفية ... .. ٣١٤

تقرير لجنة الأشغال

المناقشة على مشروع القانون من حيث المبدأ --- مناقشة موادها مادة واحدة --- تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالاسم إلى الجلسة المقبلة ... .. ٣١٧

١٧- تقرير لجنة العدل من مشروع القانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا ، بتعديل قانون الانتخاب فيما يخص بالفضل في حق ناية أعضاء البرلمان --- تأجيله إلى الجلسة المقبلة ، وإدراجه في أول جدول أعمالها ... .. ٣٢٥

سيد الله الموم باشا، الشيخ فراج عبد الرحيم مجاهد، الشيخ محمد إبراهيم  
سيد الله بريري، عبد وضوان بك، عبد عبد الجليل سمرة باشا، محمود  
أحمد عسب بك، الشيخ منصور حسين السلواوي، الأستاذ ميشيل رزق،  
الشيخ يوسف يوسف الشرفوي.

وحضر من الزوار حضرة صاحب القولة إبراهيم عبد الهادي باشا رئيس  
مجلس الوزراء ووزير الداخلية، وحضرات أصحاب المجال: أحمد عبد الغفار  
باشا وزير الأشغال العمومية، عبد الرزاق أحد السنهوري باشا وزير المعارف  
العمومية، محمود حسن باشا وزير دولة، الدكتور نجيب اسكتندر باشا  
وزير الصحة العمومية، علي عبد الرزاق باشا وزير الأوقاف، الفريق محمد  
حيدر باشا وزير البحرية والبحرية، جلال فهم باشا وزير الشؤون الاجتماعية،  
رياض عبد العزيز سيف النصر بك وزير المواصلات، عباس أبو حسين باشا  
وزير الزراعة، مصطفى صرعي بك وزير دولة، عبد رزق علي باشا وزير دولة.

تولى السكرتيرة العامة أمين عن العرب بك.

(أعلن حضرة صاحب السعادة الرئيس افتتاح الجلسة).

## ١ - إجازة

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم محمد بدير باشا إجازة لمدة ثلاثة  
أشهر من اليوم.

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة).

٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

(١٠ يناير سنة ١٩٤٩)

الرئيس - هل لأعلن حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟

(لم يترشح أحد).

الرئيس - يصدق المجلس على مضبطة الجلسة السابقة.

اجتمع المجلس الساعة الخامسة واثني عشرة مساء، برئاسة حضرة  
صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا، رئيس المجلس.

تولى السكرتيرة البنانية حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ عبد الرحمن نور، محمد عطية الناظريك، الأستاذ عبد الرزاق  
وهبه القاضي.

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين، ما عدا :

العائدين :

أولاً - بإجازات، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد علي أبو ستيت بك، توفيق دوس باشا، حسن رشوان حمادي بك،  
الأستاذ عباس الجبل، محمد بدير باشا، عبد رشوان الزمر بك.

ثانياً - باحتفال :

(١) من جلسة اليوم، حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم الطاهري بك، أحمد صيده بك، إسماعيل صدق باشا،  
جمال الدين حيان أبانته بك، حسن مظلوم باشا، وشوان  
محمود باشا، زكريا مهران باشا، سليمان مصطفى خليل،  
سيد بجنس بك، عبد الرحمن فتوح، عبد الستار حسن مهران،  
عبد الحميد إبراهيم صالح باشا، السيد عبد الحميد الرمال، محمد أمين  
يوسف بك، محمد زايد جلال.

(ب) من جلسات هذا الأسبوع، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد عبد خشيبة باشا، الأستاذ إسماعيل حمزة، اللواء حسن  
عبد الوهاب باشا، عبد الفتاح أحمد باشا، عبد اللطيف  
إسماعيل زهزروع، فهمي وبصا بك، محمد سليم جابر، محمد شريف  
صبري بك، محمد شفيق باشا، محمد نجيب الترابيل باشا، مصطفى  
رشيد بك.

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ أحمد أبو التتوح، أحمد حمام حسين بك، الشيخ إسماعيل  
فواز، حسن شعراوي باشا، حسن عبد الوكيل، شاول بشري حنا،  
صادق وهبه باشا، صليب سامي باشا، الشيخ عبد الله عمر عبد الآخر،

## ٣ - مرسوم بتعيين وزير المالية

مرفئس - ورد كتاب<sup>(١)</sup> من رئاسة مجلس الوزراء ومعه صورة من المرسوم الصادر في ١٥ يناير سنة ١٩٤٩ هـ ، بتعيين وزير المالية ، سيدي نصه على حضراتكم .

نل للمرسوم ، وهذا نصه :

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ هـ ، بتأليف الوزارة ؛

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

( المادة الأولى )

عين حسين فهمي بك وزيراً للمالية .

( المادة الثانية )

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم ما

مصدق بقرار التبة في ١٥ ربيع الأول سنة ١٣٦٨ ( ١٥ يناير سنة ١٩٤٩ ) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

إبراهيم عبد الهادي

رئيس مجلس الوزراء

إبراهيم عبد الهادي

(١) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل مع هذا إلى سادتك صورة من المرسوم الصادر في ١٥ يناير سنة ١٩٤٩ هـ ، بتعيين حضرة صاحب العال حسين فهمي بك وزيراً للمالية .  
وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

القاهرة في ١٥ يناير سنة ١٩٤٩

(٢) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل إلى سادتك مع هذا صورة من المرسوم الصادر في ١٥ يناير سنة ١٩٤٩ هـ ، بتعيين حضرة مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

القاهرة في ١٥ يناير سنة ١٩٤٩

## ٤ - مرسوم

بتعيين عضو مجلس الشيوخ - إحاطة إلى لجنة تحقيق صحة العوية

المرتب - ورد كتاب<sup>(١)</sup> من رئاسة مجلس الوزراء ومعه صورة من المرسوم الصادر في ١٥ يناير سنة ١٩٤٩ هـ ، بتعيين حضرة صاحب العولة إبراهيم عبد الهادي بأشاً عضواً بمجلس الشيوخ ، سيدي نصه على حضراتكم .

نل للمرسوم ، وهذا نصه :

"نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المواد ٧٤ و ٧٧ و ٧٨ من الدستور ، وعلى المرسوم الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ هـ ؛

وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

( المادة الأولى )

عين إبراهيم عبد الهادي بأشاً عضواً بمجلس الشيوخ في المحل الذي خلا بتعيين محمد علي علوبة بأشاً سفياً لمصر لدى دولة الباكستان .

( المادة الثانية )

على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم ما

مصدق بقرار التبة في ١٥ ربيع الأول سنة ١٣٦٨ ( ١٥ يناير سنة ١٩٤٩ ) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

إبراهيم عبد الهادي

رئيس مجلس الوزراء

إبراهيم عبد الهادي

رئيس مجلس الوزراء

إبراهيم عبد الهادي

رئيس مجلس الوزراء

إبراهيم عبد الهادي

الرئيس - ليتفضل دولة الزميل المحترم بحفظ أمين الدستور  
المذكورين عليها في المادة ٩٤ من الدستور .

عضو صواب لندوة إبراهيم ع. - نراى باننا (رئيس مجلس الوزراء  
وزیر الداخلية) - أقسم بالله العظيم أن أكون خالصا للوطن وللاک ،  
مطيعا للدستور ولقوانين البلاد ، وأن أؤدى أعمالى بالذمة والصدق .  
( تصفيق ) .

الرئيس - أهلى دولة العضو المحترم ، ويمال هذا المرسوم إلى لجنة  
تحقيق صحة العضوية .

٥ - مراسيم بمشروعات قوانين  
إسالتها مباشرة إلى بلق المالية والأوقاف والمعادن العامة  
الرئيس - وردت خمسة كتب (١) ومعها المراسم بمشروعات  
قوانين الآتية :

١ - مرسوم بمشروع قانون يفتح اعتماد إضافى في ميزانية السنة  
المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١٩٠٠ جنية في قسم ٦ "وزارة المالية"،  
فرع ٢ "مصلحة الضرائب"، فصل ١ "قسم الضرائب العقارية"،  
باب ٣ "أعمال جديدة"، لمراجعة مصروفات عملية جرد وتقدر الموائد  
على الأملاك المبينة خلال شهرى يناير وفبراير سنة ١٩٤٩

(١) نص النكاح الخاص بالمراسم بمشروعات قوانين الخمسة الأولى :

"مطرفة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

٤ - مرسوم بمشروع قانون يفتح اعتماد إضافى في ميزانية السنة  
المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٤٠٠٠ جنية في قسم ١٤ "وزارة المواصلات"،  
فرع ١ "الدويان العام"، باب ١ "ماهيات وأجرومرتبات"،  
لمواجهة العجز المتوقع في اعتماد الباب المذكور .

٥ - مرسوم بمشروع قانون يفتح اعتماد إضافى في ميزانية السنة  
المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٥٠٠٠ جنية في قسم ١٦ "وزارة الشؤون  
الاجتماعية"، فرع ٢ "إدارة الإذاعة اللاسلكية المصرية"، باب ٣  
"أعمال جديدة"، للبدء في تنفيذ مشروع إنشاء محطات للإذاعة على الموجة  
القصيرة ، ورفع قوة محطة الموجة المتوسطة .

أشرف بأن أبلغ سادتكى صورا من المراسم بمشروعات القوانين العائدة في ٢٧ ديسمبر ١٩٤٨ ، فتح اعتمادات إضافية في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، ويتألف :  
١ - ١٩٠٠ جنية في قسم ٦ "وزارة المالية"، فرع ٢ "مصلحة الضرائب"، فصل ١ "قسم الضرائب العقارية"، باب ٣ "أعمال جديدة"، لمراجعة مصروفات عملية  
مقدر الموائد على الأملاك المبينة خلال شهرى يناير وفبراير سنة ١٩٤٩

٢ - ١٧١٠٠٠ جنية في قسم ٨ "وزارة المعارف العمومية"، فرع ١ "الدويان العام والتعليم"، باب ٣ "أعمال جديدة"، لشراء أراضى لبعض ساهد التعليم على أن يؤذن  
مكرومة في الارتباط من الآن في حدود ٢٧٩٠٠٠ جنية بإنشاء أبنية لست مدارس ثانوية وأبتدائية .

٣ - ٧٥٨٠٠٠ جنية في قسم ١٢ "وزارة الأشغال العمومية"، فرع ١ "الدويان العام"، باب ٣ "أعمال جديدة"، لمراجعة باقى التبعات المستقة عن أضرار الحرب  
٤ - ٤٠٠٠٠ جنية في قسم ١٤ "وزارة المواصلات"، فرع ١ "الدويان العام"، باب ١ "ماهيات وأجرومرتبات"، لمراجعة العجز المتوقع في اعتماد الباب المذكور .

٥ - ٥٠٠٠٠ جنية في قسم ١٦ "وزارة الشؤون الاجتماعية"، فرع ٢ "إدارة الإذاعة اللاسلكية المصرية"، باب ٣ "أعمال جديدة"، للبدء في تنفيذ مشروع إنشاء  
محطات للإذاعة على الموجة القصيرة ، ورفع قوة محطة الموجة المتوسطة .

وقد أرسلت هذه المراسم إلى مجلس النواب ، لعرضها عليه .

وتفضلوا سادتكى بقبول قالى الاحترام

١٢ يناير ١٩٤٩

وزير المالية

لإتمام عمله للمهام

٩ - مرسوم بمشروع قانون باعتبار تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٣٥٥ مسجلة بغير أسبوط، مساحتها ٤١٠ أمتار مربعة، ومقدر ثمنها بمبلغ ٢,٥٠٠ جنيا إلى مرة على الكبير بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سوريا لمدة عشرين سنة بالاشتراطات المعتادة، لإقامة مستوصف عليها .

١٠ - مرسوم بمشروع قانون باعتبار تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ١٣٧ بغير قننا، مساحتها ١٧٧,٦٥ متر، ومقدر ثمنها بمبلغ ٢٦٦ جنيا و ٤٧٥ مليا إلى جمعية الإسعاف العمومية بقنا لمدة عشرين سنة، بإيجار اسمي قدره ١٠٠ ملي في السنة، لاستعمالها في أغراض إبلية، وذلك اعتبارا من ١٩ مارس سنة ١٩٤٣ (أحيلت مباشرة إلى لجنة المالية) .

٦ - مرسوم بمشروع قانون، تمتع اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه في قسم ١٠ "وزارة الصحة العمومية"، فرع ١ "الديوان العام والصحة العامة"، باب ١ "مهمات وأجر ومهمات"، لتسوية التجاوز في الباب المذكور .

٧ - مرسوم بمشروع قانون تمتع اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ بمبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه في قسم ١٨ "مهمات ومكافآت"، لتسوية التجاوز في اعتماد بند "مساعدات" .

٨ - مرسوم بمشروع قانون بتمتع اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ بمبلغ ٣٨,٣٠٠ جنيه في قسم ١٢ "وزارة الأشغال العمومية"، فرع ٣ "مصلحة المبانى الأثرية"، باب ٢ "مصروفات عامة"، لتسوية التجاوزات في الباب المذكور .

في الكتاب الخاص بالمرسومين بمشروع قانونين السادس والسابع  
"حضره صاحب السعادة ورئيس مجلس الشيوخ"

أشرف بأن أبلغ سادتك مودة من المرسومين بمشروع القانونين العادين في ٤ مارس سنة ١٩٤٩، بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩، وبإتيهما كالآتي :  
١ - ١٠٠,٠٠٠ جنيه في قسم ١٠ "وزارة الصحة العمومية"، فرع ١ "الديوان العام والصحة العامة"، باب ١ "مهمات وأجر ومهمات"، لتسوية التجاوز في الباب المذكور .  
٢ - ٤٠,٠٠٠ جنيه في قسم ١٨ "مهمات ومكافآت"، لتسوية التجاوز في اعتماد بند "مساعدات" .  
وقد أرسل هذا المرسوم إلى مجلس النواب، لعرضه عليه .  
وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما  
١٣ يناير سنة ١٩٤٩

وزير المالية

إبراهيم عبد الحادي

في الكتاب الخاص بالمرسومين بمشروع قانون الثامن :

"حضره صاحب السعادة ورئيس مجلس الشيوخ"

أشرف بأن أبلغ سادتك مودة من المرسومين بمشروع القانونين العادين في ١٠ مارس سنة ١٩٤٩، بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ بمبلغ ٣٨,٣٠٠ جنيه في قسم ١٢ "وزارة الأشغال العمومية"، فرع ٣ "مصلحة المبانى الأثرية"، باب ٢ "مصروفات عامة"، لتسوية التجاوزات في الباب المذكور .  
وقد أرسل هذا المرسوم إلى مجلس النواب، لعرضه عليه .  
وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما  
١٣ يناير سنة ١٩٤٩

وزير المالية

إبراهيم عبد الحادي

في الكتاب الخاص بالمرسومين بمشروع قانونين التاسع والعاشر :

"حضره صاحب السعادة ورئيس مجلس الشيوخ"

أشرف بأن أبلغ سادتك مودة من المرسومين بمشروع القانونين العادين في ٣ مارس سنة ١٩٤٩، بتأجير قطعتين أرض من أملاك الدولة، وبإتيهما :  
١ - تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٣٥٥ مسجلة بغير أسبوط، مساحتها ٤١٠ أمتار مربعة، ومقدر ثمنها بمبلغ ٢,٥٠٠ جنيا إلى مرة على محمد علي الكبير بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سوريا لمدة عشرين سنة بالاشتراطات المعتادة، لإقامة مستوصف عليها .  
٢ - تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ١٣٧ مسجلة بغير قننا، مساحتها ١٧٧,٦٥ متر، ومقدر ثمنها بمبلغ ٢٦٦ جنيا و ٤٧٥ مليا إلى جمعية الإسعاف العمومية بقنا لمدة عشرين سنة، بإيجار اسمي قدره ١٠٠ ملي في السنة، لاستعمالها في أغراض إبلية، وذلك اعتبارا من ١٩ مارس سنة ١٩٤٣ .  
وقد أرسل هذا المرسوم إلى مجلس النواب، لعرضه عليه .  
وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما  
١٣ يناير سنة ١٩٤٩

وزير المالية

إبراهيم عبد الحادي

## ٨ - اختيار

لجنة التكوين دوماً وسكوتياً لها

الرئيس - أبلغتنا لجنة التكوين أنها اجتمعت اليوم واتخذت حصرن الشيوخ المزمعين عهد علوى الجزائر بك رئيساً وحامد الوزى بك سكرتيراً لها .

## ٩ - تمثيل

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حزه من عضوية لجنة التكوين

الرئيس - أبلغني حضرة الزميل المحترم الأستاذ أحمد حزه أنه يفتخر من عضوية لجنة التكوين، لأنه يرغب في الاحتفاظ بعضوية لجنة الخارجية إلى جانب عضوية لجنة المالية .

وسيعرض مكتب المجلس من أجل عمل حضرته في لجنة التكوين، ويعرض ذلك على حضراتكم في الجلسة المقبلة .

## ١٠ - اقتراحات

مقدمان من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر - إحاطتها إلى لجنة الاقتراحات والبرائض

الرئيس - تقدم اقتراحان من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر :  
( الأول ) بتعيين حالة حملة إجارة القضاء الشرعى وحامى الشهادة المالية نظام جديد .  
( الثانى ) بتسليم الماشية المعدلة للدمج وهى حية ، أو إخراج جميع الخوم من التسمية .  
فهل توافقون حضراتكم على إحاطتها إلى لجنة الاقتراحات والبرائض ؟  
( موافقة ) .

## ١١ - مرسوم بمشروع قانون بإعتماد الحساب الختامى للعام الأزهري

والمعاهد الدينية للسنة المالية ١٩٤٧ - ١٩٤٨

( أحيل مباشرة إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية ) .

## ٦ - ردود على عرائض

الرئيس - وردت ردود (١) من بعض الوزارات على عرائض سبق إحاطتها إليها ، ستثبت تفصيلاً في المصبعة .

## ٧ - طلب

وزارة العدل رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم حسن عزام بك - إحاطتها إلى لجنة العدل

الرئيس - ورد كتاب (٢) من وزارة العدل بطلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم حسن عزام بك، للسير في إجراءات البتة رقم ٧٣٩٩ لسنة ١٩٤٨ (د كرس) .

فهل توافقون حضراتكم على إحاطتها إلى لجنة العدل ؟  
( موافقة ) .

= نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع قانون الحادى عشر :  
" حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ سعادتك صورة من المرسوم بمشروع قانون الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، بإعتماد الحساب الختامى للعام الأزهري والمعاهد الدينية للسنة المالية ١٩٤٧ - ١٩٤٨ .  
وقد أرسل هذا المرسوم إلى مجلس النواب ، لمروره عليه .

وتفضلوا سعادتك بقبول طاقى الاحترام

١٣ يناير سنة ١٩٤٩

(١) بإيجاز الحق رقم ٢٢

(٢) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغك من هذا السادة نص البتة رقم ٧٣٩٩ لسنة ١٩٤٨ (د كرس) المطوق . فيما رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم حسن عزام بك ، والورادة إليها بكتاب المجلس المزجى في ٥ يناير سنة ١٩٤٩ ، بتسمية تهديد حسن عزام بك .

وأرجو من سعادتك أن تتفضلوا بإعتماد المرسوم الخاص بالحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم ، ولازدد غداً على حل يوم ١٨ يناير الحالى المحدث لتجديد حسن عزام بك .  
وتفضلوا سعادتك بقبول طاقى الاحترام

الغاضرة في ١٣ يناير سنة ١٩٤٩

١ - نوع الخبرة التي امتاز بها الخبير في وزارة التجارة ، ومقدار إنتاجه .

٢ - مؤهلات الخبير العلمية أو العملية التي يستحق عليها خمسة آلاف جنيه في السنة .

٣ - أليس في مقدور الشبان المصريين القيام بهذه المأمورية . بعد أن كثر المتخصصون وكثرت الجينات من أبناء البلاد ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

السيد أحمد أباطه

٢٠ ديسمبر ١٩٤٨

عضو مجلس الشيوخ

**مفصلة صاحب المحامي مصطفى مرعي بك (وزير الدولة ، بالنيابة عن**  
حضرة صاحب المحامي وزير التجارة والصناعة) - كان القرض من  
استخدام الخبراء الأجانب دراسة أوجه النقص في الصناعات القائمة ومدى  
الإصلاح الذي يمكن لإدخاله عليها ، لتكثيف القاعة من خفض تكاليف  
الإنتاج والوصول بها إلى درجة من الإنتاج ، مما يجعل الإقبال على  
استهلاكها كبيرا ، فتصمد أمام منافسة البضائع الأجنبية .

وكان الأساس في اختيار هؤلاء الخبراء خبرتهم العملية الطويلة ، بجانب  
مؤهلاتهم العلمية العالية . وفيما يلي نبذة عن كل منهم :

### الأول - مستر ويلوك :

مدير مؤسسة هوبنلد للتنظيم الصناعي بالجلترا . وهو حاصل على شهادة  
تشارترا كوانتنت ، وهي أعلى شهادة في العلوم التجارية . وقد قام بأبحاث  
في التنظيم الحسني لكثير من المصانع الإنجليزية بتكليف من الحكومة  
البريطانية ، كما قام بنفس العمل في حكومة إيران .

### الثاني - مستر بيرى :

خبير الصناعات الغذائية والحاصل على شهادة في الهندسة الميكانيكية ،  
وتخصص في تهيئة الماكولات المحفوظة ، ومارس هذا العمل في مصانع  
لستر وهايتر وضميرها في أمريكا لسنوات طويلة وكان آخر عمل له أن اشتغل  
مديرا لمصنع في كاليفورنيا يقوم بشبه الماكولات وحفظها .

### الثالث - مسيو مرسييه :

خبير الصلب ، ومدير مؤسسة البحث والتفتيش التعدين . ومهمة هذه  
المؤسسة تقديم مشروعات إنشاء مصانع الحديد والبحث عن مناجم وقطره .  
وقد كان مسيو مرسييه مديرا لمصانع شيندر الفرنسية ، وله خبرة طويلة  
في صناعة الصلب ، وهو متخرج من مدرسة السيزال .

### ١١ - سؤالات

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحامي وزير المعارف العمومية ،  
من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، عن مبررات استبعاد  
المدرسين الساعدين من تطبيق كادر القضاء عليهم - الإجابة عنه

### نص السؤال :

" يتبع المعينون بالجامعة بمميزات كادر القضاء ، حتى إذا حصلوا على درجة  
الماستر ، وارتقوا إلى الدرجة الخامسة بقلب مدرسو مساعد ، حرموا  
من مميزات هذا الكادر . ولو ارتقوا بعد ذلك إلى وظيفة مدرسو "ب" ،  
طبق عليهم الكادر ثانية .

فترجو معرفة مبررات استبعاد المدرسين الساعدين من تطبيق كادر القضاء  
عليهم ، أسوة بمن تدرسون ( المعينون ) ، وبين أعلى منهم من هيئة التدريس ؟

حسن عبد القادر

١٩ يناير ١٩٤٩

**مفصلة صاحب المحامي عبد العزيز محمد السهروري باشا (وزير المعارف**  
العمومية) - صدر قرار مجلس الوزراء بتطبيق قواعد كادر القضاء على  
أعضاء هيئة التدريس والمعينين ، بما فيهم فؤاد الأول وفاروق الأول ، ولم يشر  
فيه إلى مساعدي المدرسين . ولعل السبب في ذلك هو الرغبة في التفرقة  
بين مساعدي المدرس والمدرسو حرف "ب" ، وكلاهما في الدرجة الخامسة ،  
إذ إن قواعد كادر القضاء تطبق على الثاني دون الأول .

وقد أمكن تطبيق كادر القضاء على مساعدي المدرسين الذين في الدرجة  
السادسة ، أسوة بالمعينين . أما فيما يتعلق بمساعدي المدرسين الذين  
في الدرجة الخامسة ، فقد كتبت جامعا فؤاد الأول وفاروق الأول إلى  
وزارة المالية ومجلس الوزراء مقترحة تطبيق كادر القضاء عليهم . ولا  
يزال الأمر موضع بحث وزارة المالية .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحامي وزير التجارة والصناعة ، من  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباطه ، عن الشروط الواجب توافرها  
في اختيار الأجيال الذين سيتم تعيينهم في وزارة التجارة ، وحالا يصلح القيام بهذه  
الخبرة شبان مصريون - الإجابة عنه

### نص السؤال :

" حضرة صاحب المحامي وزير التجارة والصناعة

علمت الحكومة المصرية على الاستعانة في الماضي بشباب في بعض  
العلوم أو الفنون . وقد تجددت هذه الرغبة بوضوح في وزارتي التجارة  
والزراعة .

فأرجو أن يجهز مالي الرد في

الزنج - دكتور كولتر :

شعب تصانعات الكيماوية، والحاصل على درجة الدكتوراه من ألمانيا. وله مؤلفات علمية وعملية واسعة . وكان بين أعضاء المجلس الذي كانت تعتمد إليه الحكومة الألمانية دراسة الموضوعات الصناعية الهامة وقت حكومة هتلر .

وقد جاء أولئك الخبراء ، بمرور منهم ، قراروا المصانع ، وقدموا تقارير وملاحظات عنها ، كما قدموا بالإرشاد الفني لأصحاب المصانع وأطوروها أرقامهم علمياً .

أما فيما يتعلق بالمكافأة التي يحصل عليها كل خبير ، فهذا ليست كبيرة فيما على القائدة المرجوة التي تعود على المصانع من إرشاد مثل أولئك الخبراء كما أن أغلب الخبراء يحصلون على مكافآت لا تتقن عن المستوى الذي يحصلون عليه من الحكومة المصرية ، ويرجع ذلك إلى قلة عديم في الخارج .

وما لاشك فيه أن من بين المصريين من يحمل أمثال المؤهلات العلمية لأولئك الخبراء ، وربما أمل منهم غير أنه لا يسهل وجود من له الخبرة العملية الطويلة مثله .

**قصة الشيخ إبراهيم السيد المحمداط - كان الباعث الأول ولاخير**

في تقديم هذا السؤال ، هو ما وقعت عليه من المعلومات من أن الخبير الذي تستقدمه أو تستشير بآرائه وزارة التجارة والصناعة في الصناعات الزراعية وفي حفظ الخضروات والفواكه ، والذي يتقاضى مكافأة قدرها خمسة آلاف جنيه في السنة ، هذا الخبير الذوات ولا أقصد غيره ، يوجد هناك كثيرون من أبناء البلاد تخصصوا وبرزوا في هذه الصناعة بين أولادهم الحكومة في بنات إلى الخارج ، وهم يعملون الآن في كلية الزراعة وقسم الصانين . وكاتب من المستطاع إرسال بنات أخرى من هذا النوع ، لا يخدم ولا حاجة البلاد في هذه الناحية .

وقد علمت كذلك أن هذا الخبير بالذات ليس له أي أثر في اختياره له ، فضلاً عن هذا ، فإن الحكومة جرت على أن تستشير وأن تستشير برأي

الدولة التي يختص إليها الخير . وفي هذه الحالة بالذات لم يؤخذ رأي الدولة التي يختص إليها الخير المذكور .

لست ، على أي حال ، ضد الكفائيات من الأجانب ولا ضد الاستفادة من خبرتهم ، ولكن وجد من أبناء البلاد من يستد حاجتها ، فلا داعي لاستخدام هؤلاء الخبراء الأجانب .

هذا ، وقد قرأت في " الأهرام " أسس شيئاً جديداً خاصاً باستقدام خبراء عالمي لمعاونة مصلحة النسيج ، مع أنني أعرف أن هذه المصلحة - عندما كانت تابعة لوزارة المالية - أوفدت بنات في سبقي ١٩٣٣ و ١٩٣٥ إلى كليفرنسيا وإيطاليا ، بلغ أعضاؤها نحو عشرة ، من بينهم مدير المعاملة المالية . أما الآخرون فيعملون في مختلف الوزارات ، وقد يكون عملهم في غير ما تخصصوا فيه .

لذلك أتمت الطرح إلى هذا الموضوع ، وأرجو وضع الأمور في نصابها ، حتى يمكن الاستفادة من أبناء البلاد .

## ١٢ - مشروع قانون

فتح اعتماداً على مبلغ ٩٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المالية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لتكليف تكليف ترم ملكية الفساردم ٣٠ بناروع على النواب ، وتوقيع ملكية الفساردم الجاردم رقم ٣٤ بناروع بناروع ، لاقعة أخيرة حكومية عليها ، بتقرير ملكية المالية (١) - الموقعة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مطابقة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الزمى عليه والده ، بالأمم مع مشروعات القوانين الأخرى

( تنقرر حصة الشيخ المحترم حسن صادق باشا ، بدلاً من حصة الشيخ المحترم زكريا مهران باشا ) .

الرئيس - ود كتاب (٢) من وزارة المالية بسبب حاضرة الأستاذ جرجس عبد الله مساعد المدير العام للرياسة ، حضور جلسات المجلس أثناء نظر مشروع هذا القانون .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرته ) .

(١) راجع للاحق رقم ٣٣

(٢) من الكتاب

" حصة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ " كبري أن رجوعه ذلك المنسب باعتداله فيه المجلس بوقرى حضور حصة الأستاذ جرجس عبد الله مساعد المدير العام للرياسة بالوزارة جلسات المجلس أثناء نظر تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون فتح اعتماداً على ٩٠٠٠ جنيه ، لتكليف تكليف ترم ملكية الفساردم ٣٠ بناروع على النواب ، وتوقيع ملكية الفساردم الجاردم رقم ٣٤ بناروع بناروع ، لاقعة أخيرة حكومية عليها ، بتقرير ملكية المالية (١) - الموقعة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مطابقة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الزمى عليه والده ، بالأمم مع مشروعات القوانين الأخرى

وتصلاً حاضركم بفعل فاعل الاحترام

١٦ يناير ١٩٤٩



**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالبدء بالام على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

### ١٣ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب خلاص مجلس الدولة - تقر لجنة العدل (١) -  
مناقشة المواد ٥ وما بعدها - أخذ رأي عليه بالبدء بالام مع مشروعات  
القوانين الأخرى

( المقروضة الشيخ الحاتم عن ذلك العراب باننا ) .

**القرار** - بجملة ١٥ يناير الحالي ، قرر المجلس أن يعيد إلى اللجنة  
المواد ٥ وما بعدها من مشروع هذا القانون لبحثهم وتقديم تقريرها عنها ،  
ليظهر المجلس بجملة اليوم .

وقد نظرت اللجنة هذه المواد في جلسة ١١ يناير ، بحضور حضرة صاحب  
العهدة سليمان حافظ بك وكيل وزارة العدل ، وحضرة الأستاذ بدرى إبراهيم  
محمود مدير إدارة التشريع بوزارة العدل .

وقد حذفت اللجنة من المادة ٥ العبارة التالية :

” (٢) في وظيفة رئيس المجلس أو وكيله لمحكمة القضاء الإداري  
أو مستشاريه ، ولذلك تكون شروط التعيين واحدة أو ككل المجلس ولجميع  
مستشاريه “ .

وأضافت في آخر الفقرة عبارة :

” أو يعمل بغير نظير الأعمال لمجلس الدولة “ .

كذلك حذفت اللجنة الفقرة الثانية من المادة ٤ . لأن اللجنة لم تقرها  
وأضيفت خطأ . أما باقي المواد فهي على ما هي عليه في مشروع اللجنة .

**الرئيس** - في الجلسة الماضية ، ناقشنا مواد مشروع هذا القانون  
حتى المادة الرابعة والأربعين وعند مناقشة المادة الخامسة والأربعين ،  
وؤدى إدخال بعض التعديلات عليها ، وكان من رأى بعض حضرات  
الأعضاء أن يعاد التقرير إلى اللجنة لتصاغ هذه التعديلات صياغة دقيقة ،  
على أن يرد إلى المجلس لنظره في جلسة الليلة . وقد رد التقرير بالفعل .

والآن نقتل المادة الخامسة والأربعون .

**القرار** - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون ، واستتمت إلى البيانات  
إلى أعضائها مندوب وزارة المالية ، وانتهت إلى الموافقة عليه كما أقره  
مجلس النواب للأسباب الواردة في تقريرها ، وترجو من المجلس الموافقة  
عليه .

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث  
المبدأ ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ،  
وتنقل إلى مناقشة مادتيه مادة فساد ، وتتل المادة الأولى .

تلي المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ٣ - وزارة  
المالية “ فرع ١ “ الديوان العام “ باب ٣ “ أعمال جديدة “ اعتماد إضافي  
قدره ٩٠٠٠ جنيه ( تسعة آلاف جنيه ) لتكافة تكاليف نزع ملكية العقار  
رقم ٣٠ شارع مجلس النواب ، وتزعم ملكية العقار الجاهز له رقم ٣٢  
شارع منصور ، لإقامة أبنية حكومية عليها .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفر الباب الأول من ميزانية القسم  
المذكور .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، وتتل المادة  
الثانية .

تلي المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

ناصر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن يشر في الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .



**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والأربعين وحل الجدل المحق بهذا القانون ، ولتتل المادة السادسة والأربعون .

تليت المادة السادسة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٦ - لا يجوز أن تزيد نسبة التعيينات في وظائف مجلس الدولة غير أعضائه أو موظفيه الفئتين على الثلث في شأن المستشارين ، والربع في شأن باقي الوظائف الفنية . ولا يدخل في هذه النسبة الوظائف التي تملأ بالتبادل بين شاطئها ومن يحل عنهم من خارج المجلس .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والأربعين ، ولتتل المادة السابعة والأربعون .

تليت المادة السابعة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٧ - تعين الأقدمية وفقا لتاريخ المرسوم أو القرار الصادر بالتعيين أو الترقية . وإذا من عضوان أو أكثر في وقت واحد وفي نفس الدرجة أو وقوا إليها ، حسبت أقدميتهم وفقا لترتيب تعيينهم أو ترقيةهم .

وتعتبر أقدمية أعضاء المجلس وموظفيه الفنيين الذين يمدون إلى مناصبهم من تاريخ المرسوم أو القرار الصادر بتعيينهم أول مرة .

وتحدد أقدمية من يمتنون من خارج المجلس من المستشارين وغيرهم في مرسوم التعيين ، وذلك بعد أخذ رأى الجمعية العمومية للمجلس .

ويكون تحديد الأقدمية لمن يمتنون من رجال القضاء من تاريخ تعيينهم في الوظائف الفنية الخائفة ، ولئن يمتنون من المصالح الأخرى حسب مدة الخدمة فيها ، ولئن يمتنون من المحامين من تاريخ القيد في الجدول العام .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

**مقرر الشورى المحترم محمد أنسي باشا** - لى ملاحظة على المادة السابعة والأربعين ، وهي أن تكون الأقدمية عند التعيين أو الترقية لا كرسنا . وهناك نص في القضاء المختلط يقضى بأنه إذا من اثنان في مرسوم واحد ، كانت الأقدمية لا كرسنا منهما .

وأظن أن ذلك أقرب إلى تحقيق العدالة .

**مقرر الشورى المحترم مؤسنا زغب اسكنده** - حدد الجدول المحق بشروع هذا القانون مرتبا ثابتا لكل المجلس قفده ١٦٠٠ جنيه ، وحدد مرتبا ثابتا للمستشارين قفده ١٣٠٠ جنيه ، وحدد كذلك للمستشارين السامعين مرتبا ثابتا قفده ١٢٠٠ جنيه .

إذا لاحظتم حضراتكم أن المادة ٤٤ من مشروع هذا القانون تحيز عديد من المستشارين بأربعين سنة ، والمستشار السامع بثلاثين سنة ، كان منى هذا أن المستشار يجب أن يبقى برتبة وهو ١٣٠٠ جنيه معة مشرين سنة بدون تقييد . وهذا يتناق مع الوضع الحقيق لمرتبات الموظفين كافة في الحكومة .

**الرئيس** - هناك كثيرون من وكلاء الوزارات لا تزيد سنهم على الخامسة والأربعين ، ويتقاضون مرتبا ثابتا قفده ١٦٠٠ جنيه في السنة ، ولم يشك منهم أحد .

**القرر** - لئن رئيس المجلس يتقاضى كذلك مرتبا ثابتا قفده ١٨٠٠ جنيه .

**مقرر الشورى المحترم مؤسنا زغب اسكنده** - ولكن يجوز أن يمين رئيس المجلس من بين الوزراء أو الوزراء السابقين ، فيقتضى مرتبا قفده ٢٠٠٠ جنيه . ولهذا فإن بعض مستشارى محكمة النقض والإبرام يشكون من أن مرتباتهم ثابتة ، ولا يجوز مطلقا أن يمين مستشار في الأربعين من عمره ويبقى مرتبه ثابتا إلى أن يصل إلى الستين ، بينما تزداد مناجبه المالية وتقل كاهله الأعباء الحسيسة . ولذلك أقترح :

جنيه	جنيه
أن يكون مرتب وكيل المجلس من ... إلى ١٦٠٠	١٨٠٠
ومرتب المستشارين من ... إلى ١٣٠٠	١٦٠٠
» السامعين من ... إلى ١٢٠٠	١٦٠٠

**القرر** - معنى هذا الاقتراح أنه يجوز أن يكون مرتب المستشار أكبر من مرتب وكيل المجلس .

**الرئيس** - الموافق من حضراتكم على الاقتراح الذى تقدم به حضرة الشيخ المحترم الأستاذ زغب اسكنده يتفضل بالوقوف . ( لم يقف أحد ) .

**الرئيس** - إذن يقرر المجلس رفض الاقتراح .

والآن هل توافقون حضراتكم على المادة الخامسة والأربعين والجدول المرافق لها ؟

( موافقة ) .

تدعى أحد أعضاء مجلس الدولة أو موظفيه الفئتين لتغير عمله إلا بموافقة الجمعية العمومية للجلس .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والأربعين ، وتتل المادة الخمسون .

تليت المادة الخمسون ، وهذا نصها :

مادة ٥٠ - رئيس مجلس الدولة ووكلاء المستشارين غير قابلين للعزل .

ومع ذلك إذا اتضح أن أحدهم فقد الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما الوظيفة ، أحيل إلى الماش بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير العدل بد موافقة الجمعية العمومية للجلس ، وبعد سماع أقوال العضو المذكور .

أما الموظفون الفنيون هذا المندوبين المصاعدين ، فيكون فصلهم بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير العدل بد موافقة الجمعية العمومية للجلس .

ولا يكون انعقاد الجمعية العمومية في الحالتين السابقتين صحيحاً إلا بحضور ثلاثة أرباع أعضائها على الأقل .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخمسين ، وتتل المادة الحادية والخمسون .

تليت المادة الحادية والخمسون ، وهذا نصها :

مادة ٥١ - حددت مرتبات أعضاء مجلس الدولة وموظفيه الفنيين وفقاً لجدول الملحق بهذا القانون .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

القرار - إن الأقدمية في المرسوم تكون وفقاً لأسس محددة وقواعد معينة موجودة في القانون .

**عقرة الشيخ الحزم محمد أنسى باشا** - إنني يجب أن يراعى في المرسوم أن يوضع الأكرسنا قبل الأصغر في السن .

**الرئيس** - في هذه المسألة ، نلاحظ اعتبارات عدة ، من بينها السن . كما نلاحظ أيضاً مدد الخدمة السابقة في الترتيب عند التعيين بمرسوم واحد .

**عقرة الشيخ الحزم محمد غلاب باشا** - أعتقد أن نص المرسوم في المحاكم المختلفة أساسه أنه عند تعيين الأجناب لا يمكن معرفة أعمارهم أقدم في الخدمة ، ولكن عند تعيين المصريين يمكن معرفة أقدميتهم ومدد خدمتهم ، وإنني فلا داعي لتعديل النص .

**الرئيس** - والآن هل توافقون حضراتكم على المادة السابقة والأربعين ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابقة والأربعين ، وتتل المادة التاسعة والأربعون .

تليت المادة التاسعة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٨ - يحلف أعضاء مجلس الدولة وموظفوه الفنيون قبل اشتغالهم بوظائفهم بينما بأن يؤدوا أفعالهم ووظائفهم بالثقة والصدق ، ويكون حلف الرئيس والوكلاء والمستشارين بين يدي الملك بحضور وزير العدل ، وحلف الموظفين الفنيين أمام الجمعية العمومية للجلس .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والأربعين ، وتتل المادة التاسعة والأربعون .

تليت المادة التاسعة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٩ - لا يجوز الجمع بين إحدى وظائف مجلس الدولة ومزاولة التجارة أو أي عمل آخر لا يتفق مع كرامة الوظيفة واستقلالها ، ولا يجوز

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والخمسين والمعدل الملحق بهذا القانون (١)، وتبطل المادة الثانية والخمسون.

تبطل المادة الثانية والخمسون، وهذا نصها :

مادة ٢٥ - تأديب أعضاء مجلس الدولة وموظفيه الفنيين من اختصاص الجمعية العمومية للمجلس، ولا يكون انعقادها صحيحا إلا بحضور ثلاثة أرباع أعضائها على الأقل.

وتنظم اللائحة الداخلية الأحكام الخاصة بالتأديب.

والمقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها هي :

الإنذار، الغرامة، العزل.

ويشترط لصحة القرار بالعزل أن يصدر بأغلبية ثلث الأعضاء الحاضرين.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

عقبة الشيخ المحترم محمود فؤاد بك - أقترح أن يكون نص الفقرة الأخيرة من هذه المادة كما يأتي :

"وتشترط لصحة القرار بالعزل أن يصدر بأغلبية ثلث الأعضاء الذين تتألف منهم الجمعية العمومية للمجلس".

وسبب ذلك يرجع إلى أن المجلس قد يجتمع بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء. ويعتقني نص الفقرة الأخيرة من هذه المادة كما وردت في مشروع القانون، يصدر قرار العزل بأغلبية ثلث الأعضاء الحاضرين، أي نصف المجلس. ولما كان العزل يختلف عن الإحالة إلى المعاش، لأنه يتعلق بأمور قد تمس الشرف والتزاهة، فذلك أرى ضمنا لمصلحة المستشار أن يؤخذ باقتراحى.

عقبة صاحب العزة سليمان حافظ بك (وكيل وزارة العدل) - لا مانع لدى الوزارة، والرأى الأعلى للمجلس.

القرر - ما هو الوضع في مثل هذه الحالة في قانون استقلال القضاء.

عقبة صاحب العزة سليمان حافظ بك (وكيل وزارة العدل) - مجلس التأديب هو الذى يفصل فى الأمر.

الرئيس - الموافق من حضراتكم على الاقتراح الذى تقدم به حضرة الشيخ المحرم محمود فؤاد بك يتفضل بالوقوف.

(وقفت أغلبية).

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاقتراح. والآن هل توافقون حضراتكم على المادة الثانية والخمسين معدلة بالصيغة الآتية :

"مادة ٢٥ - تأديب أعضاء مجلس الدولة وموظفيه الفنيين من اختصاص الجمعية العمومية للمجلس، ولا يكون انعقادها صحيحا إلا بحضور ثلاثة أرباع أعضائها على الأقل.

وتنظم اللائحة الداخلية الأحكام الخاصة بالتأديب.

والمقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها هي :

الإنذار.

الغرامة.

العزل.

ويشترط لصحة القرار بالعزل أن يصدر بأغلبية ثلث الأعضاء الذين تتألف منهم الجمعية العمومية للمجلس".

(موافقة).

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والخمسين، وتبطل المادة الثالثة والخمسون.

تبطل المادة الثالثة والخمسون، وهذا نصها :

مادة ٥٣ - استثناء من حكم المادة الخامسة من دكرى ٢٩ إبريل سنة ١٩٩٥ الخاص بإجازات المستخدمين المدنيين، تكون الإجازات المرضية التي يحصل عليها أعضاء المجلس وموظفوه الفنيون لمصلحة مجموعها ستة أشهر باعتبار كل ثلاث سنوات، يكون منها شهران بمرتبة كاملة وأربعة الأشهر الباقية بنصف مرتبة، وعند انقضاء ستة أشهر إذا لم يستطع

أعضاء مجلس الدولة وموظفيه القثنين سقوط حقهم في المعاش أو المكافأة ويسوى المعاش أو المكافأة في هذه الحالة وفقا لقواعد المعاشات والمكافآت المقررة للموظفين الفصوليين بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفاء .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والخمسين ،  
وتتل المادة السادسة والخمسون .

تليت المادة السادسة والخمسون ، وهذا نصها :

مادة ٥٦ — يكون لمجلس الدولة لائحة داخلية تصدر بمرسوم .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والخمسين .

ويؤجل أخذ الرأي بالبدء بالأسم على مشروع هذا القانون مع  
مشروعات القوانين الأخرى .

١٤ — أخذ الرأي

على ثلاثة مشروعات قوانين — المراقبة على فئة واحدة بالحد بالاسم

**الرئيس** — الآن لتأخذ الرأي على مشروعات القوانين الثلاثة الآتية:

١ — مشروع قانون بتنظيم المدارس الثانوية وامتحان شهادتي الدراسة  
المتوسطة والثانوية .

٢ — مشروع قانون خاص بمجلس الدولة .

٣ — مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٩,٠٠٠ جنيه في ميزانية  
وزارة المالية للسنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ ، لتكلفة تكاليف نزع ملكية  
المقار رقم ٣٠ بشارع مجلس النواب، ولتزع ملكية المقار المجاور له رقم ٣٣  
بشارع منصور ، لإقامة أبنية حكومية عليها .

أحد منهم العودة إلى عمله جاز الجمعية العمومية للجلس أن ترخص له  
في استرداد الإجازة لمدة أخرى لا تتجاوز ستة أشهر بنصف مرتب أيضا .

فإذا لم يستطع بسبب مرضه مباشرة عمله بعد انقضاء الاجازات ساقفة  
الذكر ، أحيل إلى المجلس بمرسوم يصدر بناء على طلب وزير العدل وموافقة  
الجمعية العمومية للجلس .

والجمعية العمومية أن تزيد على مدة خدمة المستشار أو الموظف الفني  
لمحدودة في المعاش أو المكافأة مدة إضافية بصفة استثنائية، على ألا تتجاوز  
هذه المدة الإضافية مدة الخدمة الفعلية ولا المدة الباقية بلوغ السن المقررة  
للإحالة إلى المعاش ، ولا يجوز أيضا أن تزيد على ثمان سنوات ولا أن  
يكون من شأنها أن تعطيه حقا في معاش يزيد على ثلاثة أرباع مرتبه  
ولا على ٧٢٠ جنيها في السنة .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة

( موافقة ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والخمسين ، وتتل  
المادة الرابعة والخمسون .

تليت المادة الرابعة والخمسون ، وهذا نصها :

مادة ٥٤ — يحال مستشارو مجلس الدولة إلى المعاش عند بلوغهم  
السن المقررة لاستئجار حكمة التقض والإبرام .

ويحال موظفو مجلس الدولة القثنين إلى المعاش بحكم القانون عند بلوغهم  
ستين سنة شمسية ، ولا يجوز إطالة مدة خدمتهم بعد ذلك .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والخمسين ، وتتل  
المادة الخامسة والخمسون .

تليت المادة الخامسة والخمسون ، وهذا نصها :

مادة ٥٥ — استثناء من أحكام المادتين ١٥ و ٥٨ من المرسوم  
مناوب رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية لا يرقب على استقالة

( أخذ الرأي بالتأجيل بالاسم على مشروعات القوانين الثلاثة ، فكانت النتيجة للوقفة عليها بإجماع الحاضرين وعددهم ٧٨ (١) ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروعات القوانين الثلاثة .

•••

### مشروع قانون

تنظيم المدارس الثانوية وامتحان شهادتي الدراسة المتوسطة والثانوية ، كما أقره مجلس الشيوخ

محضر قاروق الأول ملك مصر

قر مجلس الشيوخ وبمجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - التعليم الثانوي قسمان :

القسم الأول ، ومدته ستان .

القسم الثاني ، ومدته ثلاث سنوات .

### الباب الأول

القسم الأول من التعليم الثانوي

الفصل الأول - شروط قبول المجانية

مادة ٢ - يشترط فمين يقبل بالسة الأول من للمدارس الثانوية :

(أولاً) أن يكون حاصلًا على شهادة الدراسة الابتدائية المصرية مع تأدية الامتحان في اللغة الأجنبية أو حاصلًا عليها من غير أن يؤدي الامتحان في هذه اللغة وناجحًا في امتحان الفرقة التحضيرية المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون .

(١) حضرات الشيوخ المحترمين :

الدكتور إبراهيم مدكور ، إبراهيم زكى ، الأستاذ أحمد حزم ، الأستاذ أحمد حسن أبو الفضل ، اللواء أحمد قرقم باشا ، أحمد عبد الفتاح باشا ، اللواء أحمد طلبة باشا ، أحمد مل باشا ، أحمد فهمي حسين باشا ، أحمد فرح باشا ، أحمد د قرقم بك ، أحمد مصطفى أبو وحاب ، أملاان لطفي بك ، السيد أحمد أبانك ، أمين أحمد سعيد .

الأستاذ جلال عبد الحيد أبانك ، جلال فهم باشا .

حافظ رمضان باشا ، حامد القزى بك ، حسن السيد محمد بدرى باشا ، الأستاذ حسن حسن عبد الله ، حسن حسن حزام بك ، حسن صادق باشا ، الأستاذ حسن عبد القادر ، حسين مصطفى حزم بك ، حسين سالم القراق ، حسين سرى باشا ، الأستاذ حسين محمد البهلى .

خليل ثابت بك .

رياض عبد العزيز سيف النصر بك ، وإغب امكتوبك .

الدكتور زكى مختار بك ، مختار بك .

سمايا حبش باشا ، سليمان عزى باشا ، سيد القزى .

شمس الدين سيد سلم باشا .

صالح مصطفى أبو وحاب بك ، صلاح الدين الشاروق بك .

مياس أبو حسين باشا ، الأستاذ عباس محمود القادر ، الأستاذ عبد الرزاق ربيع القاضى ، عبد الرحمن الرافى بك ، الأستاذ عبد الرحمن بركات نور ، الدكتور عبد الرحمن حوض ، عبد الزاوى أحمد الشوبى باشا ، عبد السلام التاشل باشا ، عبد السلام محمود بك ، الأستاذ عبد القادر عبد العزيز الجبل ، عبد الفتاح يحيى باشا ، عبد الحليم واك بك ، عبد القريب طلبة باشا ، على حلى الراى باشا ، على عبد الرزاق باشا ، على عبد الحامد باشا ، على ماهر باشا .

فريد أبو شادى بك .

الأستاذ كامل إسحق آبادى ، كامل الدين الشريف .

جده أبو النصر القادر ، جده أنسى باشا ، جده حلى جيسى باشا ، جده قرقم جده جده باشا ، جده عبد العزيز جده ، جده طلبة القادر بك ، جده طلبة الجزار بك ، الأستاذ جده جده القزى ، الأستاذ محمود أبو الفتوح ، محمود حسن باشا ، محمود حزم بك ، محمود خيرى باشا ، محمود طالب باشا ، محمود قزاق بك ، موسى سيف النصر موسى .

الدكتور نجيب امكتوبك .

وأصف طرس نال باشا ، وجب موسى بك .

يوسف فرح القادر باشا .

جده حسين مختار باشا .

(ثانياً) ألا تزيد سنه في أول السنة المدرسية على خمس عشرة سنة وتكون الأولى في القبول للأسبق فالأسبق بحسب مجموع الدرجات في امتحان شهادة الدراسة الابتدائية ، أو امتحان الفرقة التحضيرية .

مادة ٣ - يشترط فمين يقبل بالسنة الثانية ن المدارس الثانوية :

(أولاً) أن يكون حاصله على شهادة الدراسة الابتدائية المصرية ونابجها في امتحان الانتقال من السنة الأولى إلى السنة الثانية وفقاً للنظام الذي يقرره وزير المعارف العمومية .

(ثانياً) ألا تزيد سنه في أول السنة المدرسية على سبع عشرة سنة وتكون الأولى في القبول للأسبق فالأسبق بحسب مجموع الدرجات في امتحان الانتقال .

مادة ٤ - لا يبق بالسنة الأولى من المدارس الثانوية من زادت سنه في أول السنة المدرسية على ست عشرة سنة ، وبسنة الثانية من زادت سنه في أول السنة المدرسية على سبع عشرة سنة .

مادة ٥ - التعليم مجاني في القسم الأول من المدارس الثانوية ، على ألا يقبل بهذه المدارس إلا من حصل على ٦٠٪ على الأقل من مجموع النهايات الكبرى للدرجات في امتحان شهادة الدراسة الابتدائية أو في امتحان الفرقة التحضيرية أو في امتحان الانتقال بالنسبة إلى التلاميذ المقولين بالسنة الثانية . كل هذا ما لم تثبت قدرة التلميذ على دفع المصروفات .

ووزير المعارف العمومية إذا وجدت أما كن خالية مد ذلك أن يقبل بالمصروفات للتلاميذ الذين لم يحصلوا على هذه النسبة من الدرجات ، وتعتمد المصروفات بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المعارف العمومية .

مادة ٦ - يجوز بصفة استثنائية إعفاء التلاميذ المقبولين من السنة الأولى إلى السنة الثانية من المصروفات كلها أو بعضها في هذه السنة الأخيرة إذا أصبحوا بسبب كارثة طارئة عاجزين عن دفع هذه المصروفات .

وتعتبر الكارثة طارئة إذا حدثت خلال السنة التي يطلب الاعفاء فيها أو السنة التي سبقتها ، ويستمر هذا الاعفاء إلى نهاية الدراسة بالقسم الأول .

ولمضى إذا رتب التلميذ أكثر من مرة في امتحان شهادة الدراسة المتوسطة أو إذا رتب في هذا الامتحان مرة واحدة وكان قد سبق له الرسوب في أثناء دوامته بهذا القسم .

مادة ٧ - يعفى من المصروفات المدرسية لمدة سنة واحدة بسبب التفوق كل لميذ حصل على ٨٠٪ أو أكثر من مجموع الدرجات في امتحان شهادة الدراسة لابتدائية أو امتحان الانتقال .

## الفصل الثاني - مواد الدراسة

مادة ٨ - المواد التي تدرس في هذا القسم هي الآتية :

الدين - اللغة العربية - اللغة الأجنبية - التاريخ - التربية الوطنية - الجغرافية - الحساب - الجبر - الهندسة - العلوم العامة - الرسم - الأشغال اليدوية ( أو الأشغال الفنية وأشغال الآلة والتفسير المتزل ) لمدارس البنات .

الموسيقى ( أو فلاحه البساتين ) التربية البدنية .

وتكون من هذه المواد ( هذا الدين والتربية البدنية ) المجموعات الخمس الآتية :

١ - مجموعة اللغات ( وتشمل : اللغة العربية ، واللغة الأجنبية ) .

٢ - مجموعة المواد الاجتماعية ( وتشمل التاريخ والتربية الوطنية والجغرافية ) .

٣ - مجموعة الرياضة ( وتشمل : الحساب ، والجبر ، والهندسة ) .

٤ - مجموعة العلوم ( وتشمل مادة العلوم العامة ) .

٥ - مجموعة الدراسات العمية ( وتشمل بالنسبة إلى البنين - الرسم والأشغال اليدوية والموسيقى أو فلاحه البساتين - وبالنسبة إلى البنات - الرسم والأشغال الفنية وأشغال الآلة والتقدير المتزل والموسيقى ) .



وسم ذلك يجوز لوزير المعارف العمومية أن يجعل مادة الدين من مواد امتحان الانتقال بالشروط التي يقررها .

مادة ٩٢ - يكون امتحان الانتقال تحريريا فقط . أما امتحان شهادة الدراسة المتوسطة فيكون تحريريا في جميع مواد الامتحان وشفويا في اللتين العربية والأجنبية .

مادة ٩٣ - النهايات الكبرى لدرجات كل مجموعة وكل مادة وفرع مادة، والنهايات الصغرى لدرجات كل مجموعة وكل مادة مبنية في الجدولين الآتيين :

### (أولا) امتحان السنة الأولى

النهايات الصغرى للدرجات		النهايات الكبرى للدرجات		المواد ومجموعات المواد
لكل مجموعة	لكل مادة	لكل مجموعة	لكل مادة، وفرع مادة	
				١ - مجموعة الفئات :
				اللغة العربية :
-	٢٥	-	٥٠	الإتشاء ... ٢٠ ...
				الأدب والقواعد ... ٣٠ ...
				اللغة الأجنبية :
				الإتشاء ... ١٥ ...
-	١٦	-	٤٠	التمرينات اللغوية ... ٢٥ ...
				٢ - مجموعة المواد الاجتماعية :
				التاريخ ... ٢٥ ...
٢٤	٣	٦٠	٦٠	التربية الوطنية ... ١٥ ...
				الجغرافية ... ٢٠ ...
				٣ - مجموعة الرياضة :
				الحساب والجبر ... ٢٥ ...
١٦	٥	٤٠	٤٠	المتعة ... ١٥ ...
				٤ - مجموعة العلوم :
١٦	١٦	٤٠	٤٠	العلوم العامة ... ٤٠ ...
-	٤	-	٢٠	٥ - الرسم ... ٢٠ ...

### الفصل الثالث

#### امتحان الانتقال وامتحان شهادة الدراسة المتوسطة

مادة ٩٤ - يقعد في نهاية السنة الأولى من القسم الأول امتحان الانتقال ولا ينتقل التلميذ إلى السنة الثانية إلا إذا نجح في هذا الامتحان.

مادة ٩٥ - يقعد في نهاية السنة الثانية امتحان مام يمتع التاجون في شهادة تسمى "شهادة الدراسة المتوسطة" ويباح الدخول في هذا الامتحان لكل من أتم دراسة القسم الأول وفقا للبرج الذي يقرره وزير المعارف العمومية سواء تلقى التلميذ دروسه بمدرسة من مدارس الحكومة أو بمدرسة حرة أو بمنزله .

ويقصر امتحان شهادة الدراسة المتوسطة على قرو السنة الثانية بالنسبة إلى اللتين الآتيتين :

(١) تلاميذ مدارس الحكومة .

(ب) تلاميذ المدارس الحرة أو المقدمين من منازلهم الذين يكون قد أدوا امتحان الانتقال إلى السنة الثانية بنجاح وفقا للنظام الذي يقرره وزير المعارف العمومية .

أما ما عدا هاتين اللتين فيمتحنون في مقروات حتى الدراسة بالقسم الأول .

مادة ٩٦ - تكون مواد الامتحان في امتحان الانتقال وامتحان شهادة الدراسة المتوسطة هي المواد الداخلة في مجموعات الفئات والمواد الاجتماعية والرياضة والعلوم ومادة الرسم .

ويقعد قبل نهاية كل سنة معوية امتحان مصابقة في الدين والأشغال اليدوية والموسيقى ولطاعة الصناع والتدبير المنزلي والأشغال الفنية وأشغال الأبرمة والزراعة البدنية، ويمتع المتفوقون فيها جوائز وفي الشروط التي يقررها وزير المعارف العمومية .

## (ثانياً) امتحان شهادة الدراسة المتوسطة

المواد ومجموعات المواد	الدرجة الكبرى		الدرجة الصغرى	
	لكل مادة	لكل مجموعة	لكل مادة	لكل مجموعة
١ - مجموعة اللغات : اللغة العربية :				
الإنشاء ... .. ٢٠	{	٥٠	٢٥	٢٥
الأدب والقواعد ... .. ٢٥				
الشفوى ... .. ٥				
اللغة الأجنبية :				
الإنشاء ... .. ٢٠	{	٤٠	٢٥	٢٥
القرينات اللغوية ... .. ٢٥				
الشفوى ... .. ٥				
٢ - مجموعة المواد الاجتماعية :				
التاريخ ... .. ٢٥	{	٦٠	٣٠	٣٠
الزراعة الوطنية ... .. ١٥				
الجغرافية ... .. ٢٠				
٣ - مجموعة الرياضة :				
الحساب والجبر ... .. ٢٥	{	٤٠	٢٥	٢٥
الهندسة ... .. ١٥				
٤ - مجموعة العلوم :				
العلوم العامة ... .. ٤٠	{	٤٠	٤٠	٤٠
العلوم العامة ... .. ٤٠				
٥ - الرسم ... .. ٢٠	{	٤٠	٢٠	٢٠
الرسم ... .. ٢٠				

ولا يعد التلييز ناجحاً في كل من الامتحانين إلا إذا حصل على النهاية الصغرى لكل مادة وكل مجموعة لها نهاية صغرى .  
ومع ذلك إذا لم يحصل التلييز في مجموعة واحدة (فمجموعة اللغات) على نهايتها الصغرى وكانت درجته فيها لا تقل عن ٣٠٪ من نهايتها الكبرى فإنه يعتبر ناجحاً إذا كان في الوقت نفسه حاصلًا على ٥٠٪ من الأفضل من النهاية الكبرى لمجموعات من المجموعات الأخرى بما في ذلك مجموعة اللغات .

وإذا كان رسوب التلييز في إحدى اللتين بما لا يزيد على درجتين أو كان رسوبه في مادة أو مادتين داخليتين أو غير داخليتين في مجموعة أو أكثر بما لا يزيد على درجة واحدة في كل منهما فإنه يعتبر ناجحاً بشرط أن يكون حاصلًا على ٥٠٪ من الأقل من مجموع النهايات الكبرى لمواد الامتحان.

وتعتبر العلوم العامة مجموعة فيما يتعلق بالتوضيحات المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من هذه المادة وتعتبر مادة فيما يتعلق بالتجاوز المنصوص عليه في الفقرة الرابعة منها .

مادة ٩٤ - يقدر امتحان ملحق لكل من امتحان الاستقلال وامتحان شهادة الدراسة المتوسطة في كل عام في المواعيد التي يبينها وزير المعارف العمومية .

ويباح دخول هذا الامتحان :

(أولاً) للتلاميذ الذين رسبوا في الامتحان الأصلي ، بشرط ألا يؤدي الملحق في أكثر من مادتين أو مجموعتين في مجموعة اللغات إلا إذا كانوا حاصلين على ٣٥٪ من الأقل من مجموع النهايات الكبرى من الدرجات ففي هذه الحالة يتحققون في العدد الذي يختارونه من المواد .

(ثانياً) للتلاميذ الذين تخلفوا عن الامتحان الأصل بهذا مقبول في جميع المواد أو في بعضها .

ويعتبر التلييز في هذه الحالة فيما تخلف فيه ، وكذلك فيما يختاره من المواد التي أدى فيها الامتحان بشرط ألا يزيد ما يختاره من ذلك على مادتين أو مجموعتين إلا إذا كان حاصلًا على ٣٥٪ من الأقل من مجموع النهايات الكبرى للواد التي أدى فيها الامتحان فيمتحن في العدد الذي يختاره من هذه المواد .

وفي جميع الحالات لا يعتبر التلييز ناجحاً إلا إذا حصل في الامتحان الملحق على درجات تحقق فيها شروط النجاح المنصوص عليها في المادة ١٢

مادة ٩٥ - على كل تلييز يقدم لامتحان شهادة الدراسة المتوسطة سواء في الامتحان الأصلي أو الملحق ، أن يدفع رسماً ، وبين قرار وزير المعارف مقدار هذا الرسم والأحوال التي يجوز فيها إعفاء التلييز منه .

## الباب الثاني

### القسم الثاني من التعليم الثانوي

#### الفصل الاول - شروط القبول والمجاورة

مادة ١٦ - يشترط فمين يقبل بالسة الاولى من القسم الثاني (السة الثالثة من المدارس الثانوية)

(أولا) أن يكون حاصلًا على شهادة الدراسة المتوسطة .

(ثانيا) ألا تزيد سته في أول السنة المدرسية على ثمانى عشرة سنة ، وتكون الأولوية في القبول للأسبق فالأسبق على حسب مجموع درجات التليذ في امتحان شهادة الدراسة المتوسطة .

مادة ١٧ - يشترط فمين يقبل بالسة الثانية (السة الرابعة من المدارس الثانوية) :

(أولا) أن يكون حاصلًا على شهادة الدراسة المتوسطة وناجحًا في امتحان الانتقال من السنة الأولى إلى السنة الثانية من هذا القسم وفقا للنظام الذى يقرره وزير المعارف العمومية .

(ثانيا) ألا تزيد سته في أول السنة المدرسية على تسع عشرة سنة .

مادة ١٨ - يشترط فمين يقبل بالسة الثالثة (السة الخامسة من المدارس الثانوية) :

(أولا) أن يكون حاصلًا على شهادة الدراسة المتوسطة وناجحًا في امتحان الانتقال من السنة الثانية إلى السنة الثالثة وفقا للنظام الذى يقرره وزير المعارف العمومية .

(ثانيا) ألا تزيد سته في أول السنة المدرسية على عشرين سنة .

مادة ١٩ - لا يلقى بالسة الأولى من القسم الثاني من زادت سته في أول السنة المدرسية على ثمانى عشرة سنة ، ولا بالسة الثانية من زادت سته على تسع عشرة سنة . ولا بالسة الثالثة من زادت سته على عشرين سنة .

مادة ٢٠ - تعدد المصروفات المدرسية بالقسم الثاني بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المعارف العمومية .

مادة ٢١ - يمنح المجانية الكاملة بهذا القسم كل تليذ مصرى الجنسية حصل على ٦٥٪ على الأقل من مجموع التبايات الكبرى في امتحان شهادة الدراسة المتوسطة أو في امتحان الانتقال ويمنح نصف المجانية كل تليذ مصرى الجنسية حصل على ٦٠٪ على الأقل وذلك كله إذا ثبت عجز التليذ عن دفع المصروفات المدرسية .

ويسرى هذا الحكم على المستجدين في السنوات الثلاث والمتقولين إلى السنة الثانية أو السنة الثالثة .

وتستمر المجانية في جميع هذه الحالات إلى نهاية القسم الثاني وتلغى إذا راسب التليذ أكثر من مرة واحدة في أثناء دراسته ذلك القسم .

مادة ٢٢ - يفتى التلاميذ المقولون إلى السنة الثانية أو إلى السنة الثالثة بالسم الثاني من المصروفات المدرسية كلها أو بعضها إذا أصبحوا بسبب كاترة طارئة عاجزين عن الاستمرار على دفع هذه المصروفات .

وتعتبر الكاترة طارئة إذا حدثت في خلال السنة التى يطلب فيها الإعفاء أو السنة التى سبقها .

ويستمر الإعفاء إلى نهاية الدراسة بالقسم الثانى . ويلغى إذا راسب التليذ أكثر من مرة واحدة فباعتق من مدة الدراسة بهذا القسم أو إذا راسب مرة واحدة بعد إعفائه من المصروفات وكان قد سبق له الزسوب في أثناء دراسته بهذا القسم .

مادة ٢٣ - يفتى من المصروفات المدرسية لمدة سنة واحدة بسبب التفوق كل تليذ حصل على ٧٥٪ على الأقل من مجموع التبايات الكبرى لمواد امتحان شهادة الدراسة المتوسطة أو امتحان الانتقال بهذا القسم .

#### الفصل الثانى - مواد الدراسة

مادة ٢٤ - تعمس بالسة الأولى من القسم الثانى المجموعات والمواد الآتية :

(١) الفين .

(ب) مجموعة اللغات (وتشمل : اللغة العربية ، واللغة الأجنبية الأصلية واللغة الأجنبية الإضافية) .

(ج) مجموعة المواد الاجتماعية (وتشمل : التاريخ والجغرافية) .

(د) مجموعة الرياضة (وتشمل : الجبر ، والمهندسة) .

(هـ) مجموعة العلوم (وتشمل الطبيعة ، والكيمياء ، وعلوم الأحياء) .

(و) مجموعة المواد الفنية (وتشمل بالنسبة إلى البنين : الفنون الميكانيكية - الفنون الزخرفية التطبيقية - المواد التجارية - الفلاحة - الرسم والزخرفة . وتشمل بالنسبة إلى البنات : التدبير المنزلي - الخياطة والتطريز - تربية الطفل - الموسيقى - الرسم والتصوير ) .

وتحوز إضافة مواد أخرى بقرار من وزير المعارف العمومية ومختار الطلبة ما يدرسه من مواد هذه المجموعة على ألا يزيد ما يختاره على مادتين منها وفقا للنظام الذي يقرره وزير المعارف العمومية .

(ز) للتربية البدنية :

وتكون مادة البدن ومواد مجموعة الفئات والتربية البدنية إجبارية على جميع التلاميذ أما المجموعات الأربع الأخرى فيدرس التلميذ ثلاثا منها بحسب اختياره .

على أنه يجوز للتلميذ أن تستعاض عن دراسة اللغة الأجنبية الإضافية دراسة إضافية في المواد الفنية النسوية وفقا للنظام الذي يقرره وزير المعارف العمومية .

مادة ٢٥ - تنوع الدراسة في السنتين الثانية والثالثة من هذا القسم إلى ثلاث شعب - الشعبة الأدبية ، والشعبة العلمية ، والشعبة العامة .

مادة ٢٦ - لا يقبل التلميذ بالشعبة الأدبية إلا إذا كان قد اختار مجموعة المواد الأجنبية في السنة الأولى من القسم الثاني .

ولا يقبل بالشعبة العلمية إلا إذا كان قد اختار مجموعة الرياضة ومجموعة العلوم .

مادة ٢٧ - تدرس بالثعبة الأدبية المجموعات والمواد الآتية :

(١) مجموعة اللغات (وتشمل : اللغة العربية ، واللغة الأجنبية الأصلية واللغة الأجنبية الإضافية ، والترجمة من اللغة الأجنبية الأصلية إلى اللغة العربية ) .

(ب) مجموعة المواد الاجتماعية (وتشمل : التاريخ ، والجغرافيا ) .

(ج) مجموعة المواد الفلسفية (وتشمل : مبادئ الفلسفة ، وعلم الاجتماع ) .

(د) التربية البدنية .

ويضاف إلى ذلك دراسة خاصة بحسب اختيار الطلبة في اللغة العربية أو اللغة الأجنبية الأصلية أو التاريخ والجغرافيا .

مادة ٢٨ - تدرس بالثعبة العلمية المجموعات والمواد الآتية :

(١) مجموعة اللغات (وتشمل : اللغة العربية ، واللغة الأجنبية الأصلية واللغة الأجنبية الإضافية ) .

(ب) مجموعة الرياضة (وتشمل الرياضة البحتة ، والميكانيكا ) .

(ج) مجموعة العلوم (وتشمل الطبيعة والكيمياء ) .

(د) التربية البدنية .

ويضاف إلى ذلك دراسة خاصة بحسب اختيار التلميذ في الرياضة البحتة أو علم الأحياء .

مادة ٢٩ - تدرس بالثعبة العامة المجموعات والمواد الآتية :

(١) مجموعة اللغات (وتشمل : اللغة العربية ، واللغة الأجنبية الأصلية ، واللغة الأجنبية الإضافية ) .

(ب) مجموعة المواد الاجتماعية (وتشمل : التاريخ ، والجغرافيا ) .

(ج) مجموعة الرياضة (وتشمل الرياضة البحتة والميكانيكا ) .

(د) مجموعة العلوم (وتشمل مادتين من المواد الآتية : الطبيعة ، والكيمياء ، علم الأحياء ) .

(هـ) مجموعة المواد الفنية (وتشمل بالنسبة إلى البنين : الفنون الميكانيكية ، الفنون الزخرفية التطبيقية ، المواد التجارية ، الفلاحة ،

الرسم والزخرفة . وتشمل بالنسبة إلى البنات : التدبير المنزلي ، الخياطة والتطريز ، تربية الطفل ، الموسيقى ، الرسم والتصوير ) .

وتحوز إضافة مواد أخرى بقرار من وزير المعارف العمومية . ويختار التلميذ ما يدرسه من هذه المواد ، على ألا يزيد ما يختاره على مادتين منها طبقا للنظام الذي يقرره وزير المعارف العمومية .

(و) التربية البدنية :

وتكون مواد مجموعة اللغات ومادة التربية البدنية إجبارية على جميع التلاميذ ، أما المجموعات الأربع الأخرى فيدرس التلميذ منها المجموعات الثلاث التي يكون قد اختارها في السنة الأولى من القسم الثاني .

على أنه يجوز للتلميذ التي يتخلى بهذه الشعبة وتكون قد استعاضت في السنة الأولى من القسم الثاني عن دراسة اللغة الأجنبية الإضافية بدراسة إضافية في المواد الفنية النسوية أن تنق على هذا النحو من الدراسة .

مادة ٣٠ - تكون مناهج الدراسة واحدة في الشعب الثلاث في كل مادة من المواد المشتركة فيها . أما الدراسات الإضافية بالشعبتين الأدبية والعلمية .

مادة ٣١ - يجوز بعد انقضاء خمس سنوات من بدء إنشاء الشعبة العامة أن تعدل بمرسوم مواد الدراسة المقررة بها .

التهابات الكبرى للدرجات		التهابات الصغرى للدرجات		المواد ومجموعات المواد
لكل مادة وفرع مادة	كل مادة	لكل مادة وفرع مادة	كل مادة	
٢٥	٢٠	٢٥	٢٠	١- مجموعة اللغات : ( أ ) اللغة العربية : الإششاء ..... الأدب والقواعد ..... ( ب ) اللغة الأجنبية الأصلية : الإششاء ..... التقريب للغة ..... ( ج ) اللغة الأجنبية الإضافية : التدريج ..... الجدائية ..... ٢- مجموعة المواد الاجتماعية : التدريج ..... الجدائية ..... ٣- مجموعة الرياضة : الطبر ..... الخدمة ..... ٤- مجموعة العلوم : الطبية ..... الكيمياء ..... علم الأحياء ..... ٥- مجموعة المواد الفنية : .....

وفي حالة التلميذ التي تستلزم من دراسة اللغة الأجنبية لخاصية بمراسة إضافية في المواد الفنية النسبة هم الدرجات المخصصة لتلك اللغة إلى درجات المجموعة الفنية تكون النهاية الكبرى لدرجات هذه المجموعة ٨٠ والنهاية الصغرى لها ٣٣

ولا يحد التلميذ ناجح في هذا الامتحان إلا إذا حصل على النهاية الصغرى لكل مادة وكل مجموعة مواد مقرر عليه على نهاية صغرى .

ومع ذلك إذا لم يحصل التلميذ في مجموعة واحدة ( فر مجموعة اللغات ) على نهايتها الصغرى وكانت درجاته فيها لا تقل عن ٣٠٪ على الأقل من النهاية الكبرى، فإنه يعتبر ناجحاً إذا كان في الوقت نفسه حاصلاً على ٥٠٪ على الأقل من النهاية الكبرى لدرجات مجموعة من المجموعات الأخرى بما في ذلك مجموعة اللغات .

وإذا كان رسوب التلميذ في إحدى اللغات بما لا يزيد على درجتين أو كانت رسوبه في مادة أو مادتين داخليتين أو غير داخليتين في مجموعة أو أكثر بما لا يزيد على درجة واحدة في كل منهما فإنه يعتبر ناجحاً بشرط

### الفصل الثالث - امتحانات

مادة ٣٢ - يقدر التلميذ كل من المرتبة الأولى والثانية من هذا القسم امتحان للانتقال في جميع المواد المقررة للفرقة عدا الدين والتربية البدنية . ولا ينقل التلميذ من فرقة إلى الفرقة التي إليها إلا إذا نجح في هذا الامتحان .

مادة ٣٣ - يقدر في نهاية القسم الثاني من التعليم الثانوي امتحان عام يجمع الناجحون فيه شهادة تسمى "شهادة الدراسة الثانوية" .

وبإيج الدخول في هذا الامتحان لكل من أتم دراسة مقررات هذا القسم من الحاصلين على شدة الدراسة المتوسطة سواء تلقى هذه الدراسة بمدرسة من مدارس الحكومة أو بمدرسة حرة أو بمتزله .

مادة ٣٤ - يكون امتحان شهادة الدراسة الثانوية لكل شعبة في جميع المواد المقررة بها عدا التربية البدنية .

ويقرر الامتحان على مقررات السنة الخامسة بالنسبة إلى الشقين الآتين من التلاميذ :

( أ ) تلاميذ مدارس الحكومة .

( ب ) تلاميذ المدارس الحرة أو المتدربين من منازلهم الذين يكونون قد أدوا بنجاح امتحان الانتقال إلى السنتين الثانية والثالثة من القسم الثاني وقد للظلام الذي يقرره وزير المعارف العمومية .

أما من هذا هاتين الشقين من التلاميذ فيمتحنون في مقررات جميع سنى الدراسة بالقسم الثاني من التعليم الثانوي .

مادة ٣٥ - يختار التلاميذ في امتحانات الانتقال تجرياً في جميع مواد الامتحان لإعداد المجموعة الفنية فيكون الاختبار فيها عملياً ويخصص نصف الدرجة إما النصف الآخر فيخصص لأعمال السنة .

ويختار التلاميذ في امتحان شهادة الدراسة الثانوية تجرياً في جميع مواد امتحان وشغراً في اللتين العربية والأجنبية الأصلية وعملياً في مواد المجموعة الفنية .

مادة ٣٦ - التهابات الكبرى لدرجات كل مادة وفرع مادة وكل نوبة ، والتهابات الصغرى لدرجة كل مادة وكل مجموعة في امتحان الانتقال إلى السنة الثانية من القسم الثاني مبنية في الجمل على الآتي :

وتخصص في امتحان شهادة الدراسة الثانوية أربع درجات من النهاية الكبرى للغة الأجنبية الإضافية للامتحان الشفوي .

وفي حالة التليذ التي تستلزم من دراسة اللغة الأجنبية الإضافية بدرجة إضافية في المواد الفنية النسوية تضم الدرجات المخصصة لتلك اللغة إلى درجات مجموعة المواد الفنية فتصبح النهاية الكبرى للدرجات هذه المجموعة ٨٠ والنهاية الصغرى لها ٤٠

ولا يمتد التليذ ناجها إلا إذا حصل على الأقل من النهايات الصغرى الملية فيما تقدم بشرط ألا يقل مجموع الدرجات التي حصل عليها عن ٥٠٪ من مجموع النهايات الكبرى للواد .

مادة ٣٨ - يقدر امتحان ملحق لكل من امتحانات الانتقال وامتحان شهادة الدراسة الثانوية في كل عام في المواعيد التي يبينها وزير المعارف الصومية .

ويباح دخول هذا الامتحان :

( أولا ) للتلاميذ الذين رسبوا في الامتحان الأصيل بشرط ألا يؤديوا الامتحان الملحق في أكثر من مادتين أو مادة ومجموعة غير مجموعة اللغات إلا إذا كانوا حاصلين على ٤٠٪ من الأقل من مجموع النهايات الكبرى للدرجات ففي هذه الحالة يستحقون في العدد الذي يختارونه من المواد .

ويعتبر الرسوب في الدراسة الإضافية أو في مجموعة المواد الفنية في حكم الرسوب في مادة واحدة .

( ثانيا ) الذين تخلفوا عن الامتحان الأصيل لعذر مقبول في جميع المواد أو بعضها ويصحح التليذ فيما تخلف فيه وكذلك فيما يختاره من المواد التي أدى فيها الامتحان بشرط ألا يزيد ما يختاره من ذلك على مادتين أو مادة ومجموعة غير مجموعة اللغات ، إلا إذا كان حاصلها على ٤٠٪ من الأقل من مجموع النهايات الكبرى للواد التي أدى فيها الامتحان فيمتحن في العدد الذي يختاره من هذه المواد .

وفي جميع الحالات لا يمتد التليذ ناجها إلا إذا حصل في الامتحان الملحق على درجات تحقق بها شروط النجاح المنصوص عليها في المادتين ٣٦ و ٣٧

مادة ٣٩ - على كل تلميذ يتقدم لامتحان شهادة إتمام الدراسة الثانوية سواء في الامتحان الأصيل أو الملحق أن يدفع رسما .

ويحدد قرار وزاري مقدار هذا الرسم والأحوال التي يجوز فيها إعفاء التلميذ منه .

أن يكون حاصله على ٥٠٪ من الأقل من مجموع النهايات الكبرى لمواد الامتحان .

مادة ٣٧ - النهاية الكبرى للدرجات كل مادة وفروع مادة وكل مجموعة والنهاية الصغرى للدرجات كل مادة وكل مجموعة في امتحان الانتقال إلى السنة الثالثة من القسم الثاني وامتحان شهادة الدراسة الثانوية مينة في الجدول الآتي :

المواد ومجموعات المواد	النهاية الكبرى للدرجات		النهاية الصغرى للدرجات	
	لكل مادة وفروع مادة	مجموعات المواد	مجموعات المواد	مجموعات المواد
١ - مجموعة اللغات :				
( أ ) اللغات العربية :				
الإشمام .....	١٥			
الأدب والبلاغة .....	٢٠			
الشفوي .....	٥			
( ب ) اللغة الأجنبية الأصلية :				
الإنشاء .....	١٥			
الأدب والقربيات النغوية	٢٠			
الشفوية .....	٥			
( ج ) اللغة الأجنبية الإضافية :				
( د ) الترجمة .....	٢٠			
٢ - مجموعة مواد الاجتماعية :				
التاريخ .....	٣٠			
الجغرافية .....	٣٠			
٣ - مجموعة المواد الفلسفية :				
مبادئ الفلسفة .....	٢٠			
علم الاجتماع .....	٢٠			
٤ - مجموعة الرياضة :				
الرياضة البحتة .....	٤٠			
الميكانيكا .....	٢٠			
٥ - مجموعة العلوم :				
الطبيعة .....	٣٠			
الكيمياء .....	٣٠			
علم الأحياء .....	٣٠			
٦ - مجموعة المواد الفنية .....	٦٠			
٧ - الدراسات الإضافية .....	٦٠			

## الباب الثالث

## أحكام عامة وأحكام انتقالية

مادة ٤٠ - لا يقبل في المدارس الثانوية إلا من يكون لاهقا من الناحية الصحية وفقا للنظام الذى يقرره وزير المعارف العمومية .

مادة ٤١ - وزير المعارف العمومية أن يقبل بالمدارس الثانوية برج مصروفات أو بالهجان أبناء أمهات مصرية أو من مكره أسس ومخاضات أبناء الصعراء القريبة والصعراء الجنبية المقيمين بهذه الجهات من غير الحاصلين من النسبة المقررة للجان إذا كانت حالتهم المالية لا تسمح دفع كل المصروفات ، وهذا مع عدم الإخلال بحكم المادة الخامسة الفقرة الأخيرة من المادة ٢١ من هذا القانون .

ولا يطبق على هؤلاء التلاميذ حكم الفقرة الأخيرة من المادة الحادية العشرين .

مادة ٤٢ - بدء السنة المدرسية ونهايتها يبينان بقرار من وزير المعارف العمومية .

مادة ٤٣ - تخصص لدراسة المواد في كل من التسمين الأول الثانى دروس لا تقل عن ٣٤ درسا ولا تزيد على ٣٨ درسا في الأسبوع .

ويجب بقرار من وزير المعارف العمومية كيفية توزيع المواد على سنى الدراسة وعدد الدروس المفصلة لكل منها في الأسبوع والنتائج الدراسية .

وتنظم المدارس بالإضافة إلى الدروس المقررة ما يلائم بنيتها وتلائمها ن وجوده النشاط المدرسى الأخرى .

مادة ٤٤ - لغة التعليم في المدارس الأجنبية المقررة على اللغة العربية .

مادة ٤٥ - لا يجوز لأى تلميذ إعادة دروسه أكثر من مرة في كل مرة من فرق الدراسة .

ومع ذلك لوزير المعارف العمومية مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ١٩ و ٤ من هذا القانون ، أن يأتى بأمر في إعادة سنة أخرى إذا عاقت لتلميذ من النجاح ظروف استثنائية ، على أن تبين أسباب الاستثناء في الأمر الصادر به .

مادة ٤٦ - العقوبات البدنية ممنوعة مطلقا .

والعقوبات التى يمكن توقيعها على تلاميذ المدارس الثانوية تعين بقرار من وزير المعارف العمومية . وبين القرار من له توقيع مختلف العقوبات .

مادة ٤٧ - كل تلميذ لا يدفع رسم الامتحان ولم يكن معنى منه لا يسمح له بدخوله ، ولا يقدم لامتحان بماله من الأحوال .

مادة ٤٨ - كل تلميذ غش أو حاول الغش في الامتحان يطرد منه فوراً . وكل تلميذ خالف اللوائح والقرارات الصادرة في شأن الامتحانات يحوز طرده من الامتحان أيضا .

مادة ٤٩ - يجوز لوزير المعارف العمومية أن ينشئ مدارس ثانوية تجارية تعمل باللائحة إلى مستوى شهادة الدراسة المتوسطة وشهادة الدراسة الثانوية وفقا لنظم وخطط خاصة تعين بقرار منه .

مادة ٥٠ - يكون لشهادة إتمام الدراسة الابتدائية المصرية القديمة أو التى بتطبيق المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون نفس القيمة التى لشهادة الدراسة الابتدائية .

مادة ٥١ - لوزير المعارف العمومية أن يصدر ما يراه لازما من الأحكام التى يقتضيها تغيير نظام الدراسة والامتحانات .

مادة ٥٢ - يبنى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس الثانوية للبنين وامتحان شهادة الدراسة الثانوية والقوانين والمراسم بخواتم المعلقة له .

كما يبنى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٥٣ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون . وأن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه ويحل به من بدء السنة المدرسية التالية تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يسم هذا القانون بناتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .



## مشروع القانون

الخاص بمجلس الدولة ، كما أقره مجلس الشيوخ

نحن فاروق الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الذى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى - يستأض من الأحكام الواردة في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الصادر بإنشاء مجلس الدولة بالنصوص المرافقة لهذا القانون

المادة الثانية - على وزيرى العدل والمالية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، وعلى من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر أن يسم هذا القانون بناتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

## قانون مجلس الدولة

مادة ١ - يكون مجلس الدولة هيئة قائمة بذاتها. ويضع وزير العدل.

مادة ٢ - يؤلف مجلس الدولة من :

(١) محكمة القضاء الإداري وجميعها العمومية .

(٢) قسمي الرأي والتشريع وجميعتهما العمومية .

(٣) الجمعية العمومية لمجلس الدولة .

ويشكل المجلس من رئيس ووكيل وعدد صكاف من المستشارين ، ويكون أحد الوكيلين له كفة والآخر لقسمي الرأي والتشريع .

مادة ٣ - تختص محكمة القضاء الإداري بدق غيرها بالفصل في المسائل الآتية ، ويكون لها فيها ولاية القضاء كاملة :

(١) الطعون الخاصة بالتقاضيات الهيئات الإقليمية والبلدية .

(٢) المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لوظفين العموميين أو لورثتهم .

(٣) الطلبات التي يقدمها ذوق الشأن بالذمن في القرارات الإدارية النهائية صادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو بآثرية أو بمنع عزلات .

(٤) العزلات التي يقدمها الموظفون العموميون بإنهاء قرارات النهائية للسلطات التأديبية .

(٥) الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإنهاء القرارات الإدارية النهائية الصادرة برأيتهم إلى المباش أو الاستبعاد أو فصلهم من غير الطريق التأديبي .

(٦) الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية .

ويشترط في الطلبات المنصوص عليها في البنود ٣ و ٤ و ٥ أن يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص ، أو وجود عيب في الشكل ، أو مخالفة القوانين أو اللوائح ، أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة .

ويتبر في حكم القرارات الإدارية رفض السلطة الإدارية أو امتناعها من اتخاذ قرار كالن من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقرائن أو اللوائح .

مادة ٤ - تفصل محكمة القضاء الإداري في طلبات التعويض عن ذيات منصوص عليها بالمادة السابقة إذا رفضت إليها بصفة أصلية أو نتيجة .

ويرتب على رفض دعوى الإنشاء أو التويض إلى هذه المحكمة عدم جواز رفع دعوى التويض أمام المحاكم العادية ، كما يترتب على رفض دعوى التويض إلى المحاكم العادية عدم جواز رفعها أمام محكمة القضاء الإداري .

مادة ٥ - تفصل محكمة القضاء الإداري في المنازعات الخاصة بفقود الالتزام والأشهر العامة وعزود التوريد الإدارية التي تنشأ بين الحكومة والطرف الآخر في العقد .

ويرتب على رفض الدعوى في هذه الحالة أمام المحكمة المذكورة علم جواز رفعها إلى المحاكم العادية ، كما يترتب على رفضها إلى المحاكم العادية عدم جواز رفعها أمام محكمة القضاء الإداري .

مادة ٦ - تفصل محكمة القضاء الإداري في الطعون التي ترفع من القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائي متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها .

مادة ٧ - لا تقبل الطلبات الآتية :

(١) الدوائت المقدمة عن القرارات المثقلة بالأعمال المنظمة لعلالة العسكرية لمجلس البرلمان وعن الدوائر الخاصة بالأمن الداخلي والخارجي للدولة وعن العلاقات السياسية أو المسائل الخاصة بالأعمال الحربية وعن الدعوى حار الطلبات المحققة بعمل من أعمال السيادة .

(٢) الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية .

مادة ٨ - تصدر الأحكام في المنازعات التي يطلب فيها إلغاء قرارات إدارة من دوائر تشكل من خمسة أعضاء ، أما فيما عدا ذلك من منازعات فيكون الفصل فيه من دوائر تشكل من ثلاثة أعضاء .

مادة ٩ - لا يقل الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري إلا بطريق التماس إعادة النظر في الأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

وتجوز في شأن هذه الأحكام القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضي به ، على أن لأحكام الصادرة بإلغاء تكون حجة على الكافة .

مادة ١٠ - لا يترتب على رفض الطلب إلى محكمة القضاء الإداري وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

على أنه يحسن رئيس مجلس الدولة أن يأمر بوقف تنفيذ إذا رأى أن نتائج التنفيذ قد تشتركونها .

مادة ١١ - فبا عدا ما هو منصوص عليه في المواد التالية تسري في شأن الإجراءات التي تتبع أمام محكمة القضاء الإداري القواعد المقررة في قانون المرافعات للأول المدنية والتجارية .



وتسرى المواعيد المقررة بالنسبة إلى الخصوم من تاريخ الإعلان .

مادة ١٨ - فيما عدا مواعيد رفع الدعوى يجوز للجمعية العمومية لمحكمة النضام الإداري أن تحلل وأعيد الإجراءات ، وأن تعين مواعيد للإجراءات التي لم تعين لها ، مواعيد في هذا القانون .

وتكون قرارات الجمعية للصادرة في هذا الشأن نافذة بعد التصديق عليها بقرار من وزير العمل ونشره في الجريدة الرسمية .

مادة ١٩ - يقوم سكرتير المحكمة في خلال أربع وعشرين ساعة من انتضاء أو اعياد المينة بالمواد السابقة بعرض ملف الأوراق على رئيس مجلس الدولة ليعرض بأعلى القضية إلى إحدى دوائر المحكمة .

مادة ٢٠ - يندب رئيس المحكمة أحد مستشاريها للوضع تقريراً يشتمل على تحديد الوقائع والمسائل القانونية التي فيها النزاع .

والشأن المقرر أن يأسر باستدعاء الخصوم لسؤالهم عن الوقائع التي يري لزوم أخذ أقوالهم بها ، كما له أن يأسر بإجراء تحقيق الوقائع التي يري لزوم تحقيقها أو بدخول شخص ثالث في الدعوى أو بتشكيل الخصوم بتقديم مذكرات أو مستندات تكتيكية وغير ذلك من إجراءات التحقيق في الأجل الذي يبينه لذلك لثبته الدعوى للرافعة .

ولا يجوز في سبيل تيسر الدعوى تكرار التأجيل لسبب واحد إلا إذا رأى المستشار ضرورة منع أجل جديد . وفي هذه الحالة يحكم على طالب التأجيل بدفع غرامة لا تجاوز ألف قرش .

وبعد إتمام تهيئة الدعوى يودع التقرير بسكرتيرية المحكمة ، ثم تعين بعد ذلك الجلسة التي تنظر فيها الدعوى .

مادة ٢١ - يجوز لخصوم أن يطعنوا على التقرير بسكرتيرية المحكمة ، ولم أن يطلبوا صورة منه على تقديمهم .

مادة ٢٢ - عند تعيين تاريخ الجلسة تبلغ سكرتيرية المحكمة هذا التاريخ إلى الخصوم ذوي الشأن .

مادة ٢٣ - تحكم المحكمة في البدء في مدونة بتلو المنشأ والتقارير ، وللمجلس أن يأذن لحامي الخصوم في تقديم ملاحظات شفوية .

مادة ٢٤ - إذا رأت المحكمة ضرورة إجراء تحقيق بالمرتب بنفسها في الجلسة أو قام به من تدب له ذلك من أعضائها .

مادة ٢٥ - تسرى في شأن رد أعضاء محكمة القضاء الإداري إجماعه المقررة لرد مستشاري محكمة القضاء والإيرام .

مادة ١٢ - معاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطليات الائمان يتوزع يوماً تسري من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به .

وتنقطع سريان هذه الميعاد في حالة التظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية .

ويمنع في حكم قرار الرض فوات وقت يزيد على أربعة أشهر دون أن ييب السلطات الإدارية المختصة عن الطلب المقدم إليها .

ويكون معاد رفع الدعوى في هذه الحالة الأخيرة ستين يوماً من تاريخ قضا الأربعة الأشهر المذكورة .

مادة ١٣ - كل دعوى ترفع إلى المحكمة يجب أن تقدم إلى السكرتيرية مرضية موقعة من محام مفيد بجدول الحاميين المقبولين للرافعة أمام محكم لاستئناف أو محكمة القضاء والإيرام .

مادة ١٤ - يجب أن تتضمن الرضعة عدا البيانات العامة المتعلقة بامتناء الخصوم وصفاتهم ومحال إة منهم موضوع الطلب وبمنا السندات المؤيدة له وأن تترن بصورة أو ملخص من القرار المطعون فيه .

وللدى أن يقدم مع الرضعة مذكرة يوضح فيها أسانيد الطلب ، وعليه أن يودع سكرتيرية المحكمة عدا الأصول عدداً كافياً من صور الرضعة والمذكرة وحافظة المستندات ، وذلك لإجراء الإعلان المنصوص عليه في المادة التالية .

مادة ١٥ - تعان الرضعة ومرافقتها إلى الوزارة المختصة وإلى ذوي الشأن في معاد أربعة عشر يوماً من تاريخ تقديمها .

مادة ١٦ - على المدعي عليه أن يودع سكرتيرية المحكمة في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان مذكرة بأوجه دفاعه مشفوعة بالمستندات التي يري تقديمها .

ويكون للدعي في خلال أربعة عشر يوماً من انتهاء انياد المذكرة بالفترة السابقة أن يودع سكرتيرية المحكمة مذكرة بأوجه دفاعه مشفوعة بما يري له من مستندات .

فإذا استعمل المدعي حقه في الرد كان للدعي عليه أن يودع في خلال أربعة عشر يوماً أخرى مذكرة بملاحظات على هذا الرد مع مستنداته .

مادة ١٧ - يجوز لرئيس مجلس الدولة في أحوال الاستعجال أن يصدر أمراً مفياً قابل للتعين بتقصير المواعيد المينة بالمادة السابقة .

ويعان الأمر إلى جميع الخصوم ذوي الشأن في خلال أربع وعشرين ساعة من وقت صدوره .

مادة ٢٦ - الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون صورتها التنفيذية مشمولة بالصيغة الآتية :

” عل الوزراء ورؤساء المصالح المختصة تنفيذ هذا الحكم وإجراء مقتضاه “ .

وفي غير هذه الأحكام تكون الصورة التنفيذية مشمولة بالصيغة الآتية :  
” عل اللجنة التي يناط بها التنفيذ أن تبادر إليه متى طلب منها ، وعلى السلطات المختصة أن تعين عل إجراء ولو باستئصال القوة متى طلب إليها ذلك “

مادة ٢٧ - كلما رأيت دائرة من دوائر المحكمة لدى النظر في إحدى الدعاوى أن اللقطة القانونية المقتضى البت فيها سبق صدور حجة أحكام في شأنها يتخالف بعضها بعضاً ، أو كان من رأيا المدول فيها من اتباع مبدأ قانوني قوته أحكام سابقة ، جاز لها أن تأمر بتجديد المرافعة في الدعوى وإحالتها إلى دوائر المحكمة المختصة .

مادة ٢٨ - تعين مرسوم تمرير الرسوم والاجراءات المتعلقة بها وأوجه الإحاطة منها .

مادة ٢٩ - جميع الدعاوى المنظورة الآن أمام جهات قضائية أخرى والتي أصبحت بمقتضى أحكام المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من هذا القانون من اختصاص محكمة القضاء الإداري نزل أمام تلك الجهات حتى يتم الفصل فيها .

مادة ٣٠ - تشكل الجمعية العمومية لمحكمة القضاء الإداري من رئيس مجلس الدولة ووكيل المجلس لهذه المحكمة وسائر مستشاريها .

وتختص بالنظر في المسائل المتعلقة بنظامها وشؤونها الداخلية وفي توزيع الأعمال عل دوائرها .

وعند غياب رئيس المجلس يتولى الوكيل رئاسة الجمعية ، وعند غيابهما أقدم المستشارين .

وعلى الاتفاق بناء على طلب الرئيس أو بناء على طلب ثلاثة من أعضائها .

ولا يكون انعقادها صحيحاً إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها .

مادة ٣١ - يتكون قسم الرأي من إدارات يرأس كل منها مستشار ، وتوزع بينها المسائل التي يطلب الرأي فيها من رئاسة مجلس الوزراء والوزارات والمصالح المختلفة .

وبين عدد هذه الإدارات واختصاص كل منها مرسوم يصدر بناء على عرض وزير العدل بعد أخذ رأى الجمعية العمومية لمجلس الدولة .

مادة ٣٢ - لا يجوز لأية وزارة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تبم أو تحبل أو يبتز أي نقد أو مصلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار حكيم في مادة تريد قيمتها على خمسة آلاف جنيه بغير استئصال إدارة الرأي المختصة .

مادة ٣٣ - يندى قسم الرأي مجتمعا رأي في المسائل الآتية :

(أولاً) كل التزام موضوعه استئصال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار .

(ثانياً) صفقات التوريد أو الأشغال العامة ، وعلى وجه العموم كل عقد يربط حقوقاً أو التزامات مالية للدولة أو عليها إذا زادت قيمته على خمسين ألف جنيه .

(ثالثاً) قبول الهبات والوصايا والأوقاف للاختصاص المعنوية العامة أو الهيئات ذات النافذة العامة .

(رابعاً) الترخيص في تأسيس الشركات التي ينص القانون عل أن يكون إنشاءها مبرسوم .

(خامساً) المسائل التي يحال اليه بسبب أهميتها من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة أو التي يرى أحد مستشاري قسم الرأي عرضها عليه ويكون رأيه في ذلك مسيياً .

(سادساً) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح المختلفة أو بين هذه الوزارات والمصالح وبين الهيئات الإقليمية أو البلدية أو بين هذه الهيئات .

وعند اتفاق قسم الرأي مجتمعا يتولى الرئاسة وكل مجلس الدولة لقسمي الرأي والتشريع وعند غياب أقدم المستشارين .

مادة ٣٤ - يعمل مستشارو قسم الرأي محل المستشارين المكين في أقسام قضايا الحكومة في عضوية الهيئات التي كانوا يشترك فيها بمحكم مناصبهم بمقتضى القوانين أو اللوائح ويحل ويحل مجلس الدولة لقسمي الرأي والتشريع محل رئيس لجنة قضايا الحكومة في عضوية الهيئات التي كان يشترك فيها بمحكم منصبه .

مادة ٣٥ - يتولى قسم التشريع صياغة مشروعات القوانين التي تخرجهما الحكومة عند ما كان منها خاصاً ببنائيات الدولة أو بفتح اعتمادات إضافية أو غير عادية .

ويتولى كذلك صياغة المراسم عند اتفاقها بمحالات فردية وصياغة اللوائح والقرارات التنفيذية للقوانين والمراسم .

وعند اتفاق القسم يتولى رئاسته وكل مجلس الدولة لقسمي الرأي والتشريع وعند غياب أقدم المستشارين .

وعند غياب الرئيس يحل محله في تناقل الاختصاص القضاء وأعمال محكمة القضاء الإداري وكل المجلس لهذا المحكم. وعند غيابهما أقدم مستشاريه، ويحل محله فيا عدا ذلك من الاختصاصات وكل المجلس لنفسه الرأي والشرح وعند غياب أقدم المستشارين .

مادة ٤ - يحق بقسمي الرأي والشرح مجلس الدولة عدد كلف من الموظفين الفنيين الآتي بينهم :

مستشارون مساعدون .

نواب .

مندوبون .

مندوبون مساعدون .

ويكون إلحاق هؤلاء الموظفين بالإدارات بقرار من الجمعية العمومية للمجلس .

مادة ٤١ - يجوز عند الاقتضاء أن ينوب المستشارون المساعدون عن المستشارين في قسمي الرأي والشرح في اختصاصاتهم .

مادة ٤٢ - يكون تعيين رئيس مجلس الدولة ووكيله ومستشاريه وموظفيه الفنيين هذا المندوبين المساعدين بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير العدل .

ويجب عند تعيين رئيس المجلس أو وكيه لمحكمة القضاء الإداري أن يرشح وزير العدل اثنين لتختار الجمعية العمومية للمجلس أحدهما .

أما عند تعيين مستشاري محكمة القضاء الإداري فتقر الجمعية العمومية للمجلس ضعف عدد المناصب الحالية التي يجب شغلها من داخله ليختار وزير العدل من بينهم من يرى تميته . ويرشح وزير العدل ضعف عدد المناصب الحالية التي يجوز شغلها من خارج المجلس طبقا لسنة ٤٦ من هذا القانون لتختار الجمعية العمومية للمجلس من ترى تميته من بينهم .

وأما تعيين وكيل المجلس لنفسه الرأي والشرح ومستشاري هذين القسمين والموظفين الفنيين هذا المندوبين المساعدين ، فيجب أن يصفه أخذ رأي الجمعية العمومية للمجلس . فإذا لم ير الوزير الأخذ برأي الجمعية العمومية يحيط مجلس الوزراء عند عرض الأمر عليه بوجهة نظر الجمعية العمومية والأسباب التي بنت عليها رأيها .

ويكون تعيين المندوبين المساعدين بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأي الجمعية العمومية للمجلس .

وفي جميع الحالات المتقدم ذكرها يكون الاقتراح في الجمعية العمومية للمجلس سرى .

مادة ٣٩ - تشكل الجمعية العمومية لنفسه الرأي والشرح من جميع مستشاري القسمين ، ويتولى رئاستها وكل المجلس لهذين القسمين وعند غياب أقدم المستشارين هما .

وتدعى للانقضاء بناء على طلب رئيس مجلس الدولة أو من يتولى رئاستها أو بناء على طلب ثلاثة من أعضائها .

ولا يكون انقضاءها صحيحا إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها .

وتختص :

(١) بمراجعة مشروعات القوانين والمراسم والوائح والقرارات لتنفيذها التي يتولى قسم الشرح صياغتها، وكذلك مراجعة مشروعات القوانين التي يرى رئيس أحد مجلسي البرلمان إحالتها إليها .

(٢) إعداد التشريعات التصديرية التي يصدرها مجلس الوزراء في الأحوال التي ينجزها القانون فيها هذا الحق .

مادة ٣٧ - تشكل الجمعية العمومية لمجلس الدولة من جميع مستشاريه ويتولى رئاستها رئيس المجلس وعند غياب أقدم الوكلاء ثم الوكلاء الآخرين وعند غيابهم جميعا أقدم المستشارين .

وتدعى للانقضاء بناء على طلب الرئيس أو بناء على طلب خمسة من أعضائها .

ولا يكون انقضاءها صحيحا إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها .

وتختص فيما هذا ما هو مبين بهذا القانون بإبداء الرأي مسبقا في المسائل الدولية والمستودرة والتشريعية التي تحال إليها بسبب أهميتها من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس أحد مجلسي البرلمان أو من رئيس مجلس الدولة .

مادة ٣٨ - إذا تبين لمجلس الدولة أو قسم من أقسامه في صدد بحث مسألة عرضت عليه أن التشريع القائم غاصر أو ناقص رفع الوزير العدل تقريراً في هذا الشأن .

مادة ٣٩ - يكون لرئيس مجلس الدولة الإشراف على أعمال المجلس العامة والإدارية وعلى السكرتيرية العامة .

وينوب عن المجلس في صلاته بالمصالح أو بالخير ، ويشرف على اتصال أقسامه المختلفة بعضها ببعض وتوزيع الأعمال بينها .

ورأس محكمة القضاء الإداري . ويجوز له أن يشارك في أعمال قسمي الرأي والشرح أو جميعتهما العمومية، وفي هذه الحالة تكون له الرئاسة .

مادة ٣٣ - يلحق بمجلس البقولة عدد كاف من الموظفين الإداريين والكتابيين ويكون تعيينهم بقرار من رئيس المجلس بالنسبة إلى وظائف الدرجة السادسة فما دونها ، و بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأى رئيس المجلس فيأعاده ذلك .

ويكون تأديب هؤلاء الموظفين وفقا للاوضاع التي يقرها اللائحة الداخلية للمجلس .

مادة ٤٤ - يشترط فمين ير من عضوا في مجلس البقولة أو في إحدى وظائفه الفنية :

( ١ ) أن يكون مصريا متقما بالأهلية المدنية الكاملة .

( ٢ ) ألا تقل سنه عن أربعين سنة لأربعين في وظيفة مستشار وثمانين وتلاثين سنة للتعيين في وظيفة مستشار مساعد وخمسين وتلاثين سنة للتعيين في وظيفة نائب أول ، وعشرين سنة للتعيين في وظيفة مندوب وإحدى وعشرين سنة للتعيين في وظيفة مندوب مساعد .

( ٣ ) أن يكون حاصلا على درجة الليسانس من إحدى كليات الحقوق في الجامعات المصرية أو على شهادة أجنبية معادلة لما وأن يفيح في مهنة المحاماة الأخير ، في امتحان المادة وفقا للقراري والأراخ الخاصة بذلك .

ويضى من شرط الحصول على شهادة المعادلة من شغل وظيفة قاض أو عضو نيابة .

( ٤ ) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

مادة ٤٥ - يكون التعيين في وظائف مجلس البقولة بطريق الترقيفة من الوظيفة التي تسبقها مباشرة بحسب الجدول الملحق بهذا القانون .

على أنه يجوز متى توافرت الشروط المشار إليها في المادة السابقة أن يعين رأسا :

( ١ ) في وظيفة رئيس المجلس أو وكيله أو مستشاريه .

مستشارو البقولة السابقون .

مستشارو محكمة النقض والإبرام العاملين والسابقون .

مستشارو محاكم الاستئناف العاملين والسابقون ومن في حكمهم يعقضى القانون .

المستشارون المكونون بإدارة قضايا الحكومة العاملين والسابقون .

أستاذة كليات الحقوق في الجامعات المصرية العاملين والسابقون الذين مضى على تخرجهم عشرون سنة وعلى حصولهم على درجة أستاذ ثمانى سنوات .

المحامون المميزون أمام محكمة النقض والإبرام الذين مضى على تخرجهم أمامها ثمانى سنوات .

الموظفون العموميون العاملون والسابقون من درجة مدير عام فدى القين مضى على تخرجهم عشرون سنة واشتاروا بالقضاء أو النيابة أو بإحدى الوظائف الفنية بإدارة قضايا الحكومة أو بالتدريس في كليات الحقوق بالجامعات المصرية أو بالامام أو ببدل يقرر نظريا لأعمال مجلس البقولة مدة عشرين سنوات .

( ٢ ) في الوظائف الفنية :

رجال القضاء والنيابة والموظفون الفنيون بإدارة قضايا الحكومة واشتاروا بالتدريس في كليات الحقوق بالجامعات المصرية والمحامون .

ويكون تعيين رجال القضاء والنيابة والموظفين الفنيين بإدارة قضايا الحكومة في الوظائف المسالطة لوظائفهم أو التي تليها مباشرة .

أما المشتغلون بالتدريس في كليات الحقوق بالجامعات المصرية والمحامون فيكون تعيينهم بنفس الشروط اللازم توافرها لتعيينهم في وظائف القضاء والنيابة المسالطة .

المشتغلون بعمل يقرر نظريا لأعمال مجلس البقولة الفنية .

ويشترط فمين يعين مستشارا مساعدا من هؤلاء النظراء أن يكون قد مضى على تخرجه عشرون سنة لم ينقطع فيها عن الاشتغال بالعمل القانوني وأن يكون في درجة تماثل درجة نائب أول .

أما فيما يتعلق بما دون ذلك من الوظائف الفنية فيشترط فمين يعين فيها من النظراء نفس الشروط اللازمة للتعيين في وظائف القضاء والنيابة المسالطة .

ويمن ما يقرر نظريا لأعمال مجلس البقولة الفنية بمرسوم بعد موافقة الجمعية العمومية للمجلس .

مادة ٤٦ - لا يجوز أن تزيد نسبة التعيينات في وظائف مجلس البقولة من غير أعضائه أو موظفيه الفنيين على اثنتى في شان المستشارين ، والرأج في شان باقي الوظائف الفنية ولا يسفل في هذه النسبة الوظائف التي تملأ بالتبادل بين شاغلها ومن يحمل محلهم من خارج المجلس .

مادة ٤٧ - تعين الأندية وفقا لتاريخ المرسوم أو القرار الصادر بالتعيين أو الترقية وإذا عين عضوا أو أكثر في وقت واحد وفي نفس البقولة أو رتوا إليها حسب أفضليتهم وفقا لترتيب تعيينهم أو ترقيةهم .

وتعتبر أقدمية أعضاء المجلس وموظفيه الفنيين القين يادون إلى مناصبهم من تاريخ المرسوم أو القرار الصادر بتعيينهم أول مرة .

وتحدد أفضلية من يعينون من خارج المجلس من المستشارين والمحاميين من مرسوم التعيين وذلك بعد أخذ رأى الجمعية العمومية للمجلس .

وشرط لصحة القرار بال عزل أن يصدر بأغلبية ثلثي الأعضاء المتناقص منهم الجمعية العمومية للجلس .

مادة ٥٣ - استثناء من حكم المادة الخامسة من ذكرته ٢٩ أبريل سنة ١٩٨٥ الخاص بإجازات المستخدمين المتكبرين تكون الإجازات المرضية التي يحصل عليها أعضاء المجلس وموظفوه المتقنون لمدة مجموعها ستة أشهر باعتبار كل ثلاث سنوات يكون منها شهران بموجب كامل وأربعة أشهر الباقية بنصف مرتب وعند انقضاء سنة الأشهر إذا لم يستطع أحد منهم العودة إلى عمله جاز للجمعية العمومية للجلس أن ترخص له في امتداد الأجازة لمدة أخرى لا تتجاوز ستة أشهر بنصف مرتب أيضا .

فإذا لم يستطع بسبب مرضه مباشرة عمله بعد انقضاء الإجازات معلقة الذكر أحيل إلى المعاش بمرسوم يصدر بناء على طلب وزير العدل وموافقة الجمعية العمومية للجلس .

والجمعية العمومية أن تزيد على مدة خدمة المستشار أو الموظف الفني المحسوبة في المعاش أو المكافأة مدة إضافية بصفة استثنائية على ألا تتجاوز هذه المدة الإضافية مدة الخدمة الفعلية ولا المدة الإيقية بلوغ السن المقررة للإحالة إلى المعاش ، ولا يجوز أيضا أن تزيد على ثلثي سنوات ولا أن يكون من شأنها أن تعطيه حقا في معاش يزيد على ثلاثة أرباع مرتبه لا على ٧٢٠ جزئيا في السنة .

مادة ٥٤ - يحال مستشارو مجلس الدولة إلى المعاش عند بلوغهم السن المقررة لمستشاري محكمة النقض والإبرام .

ويحال موظفو مجلس الدولة التقنيين إلى المعاش بحكم قانون عند بلوغهم سنين ستة شمسية ولا يجوز إطالة مدة خدمتهم بعد ذلك .

مادة ٥٥ - استثناء من أحكام المادتين ١٥ و ٨٨ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملاحية لا يترتب على استقالة أعضاء مجلس الدولة وموظفيه التقنيين سقوط حقهم في المعاش أو المكافأة ويسوى المعاش أو المكافأة في هذه الحالة وفقا لقواعد المعاشات والمكافآت المقررة للموظفين المفصولين بسبب إنهاء الوظيفة أو الوفاة .

مادة ٥٦ - يكون مجلس الدولة لائحة داخلية تصدر بمرسوم .

ويكون تحديد الأقدمية لمن يعينون من مجال القضاء من تاريخ تعيينهم في الوظائف الفنية المناطة ولن يعينون من المصالح الأخرى حسب مدة الخدمة فيها ولن يعينون من المحامين من تاريخ التيد في الجدول العام .

مادة ٤٨ - يحلف أعضاء مجلس الدولة وموظفوه التقنيون قبل شتالهم بوظائفهم مينا بأن يؤديوا أعمال وظائفهم بالذمة والصدق ، ويكون حلف الرئيس والوكلاء والمستشارين بين يدي الملك بحضور وزير العدل وحلف الموظفين التقنيين أمام الجمعية العمومية للجلس .

مادة ٤٩ - لا يجوز الجمع بين إحدى وظائف مجلس الدولة ومزاولة التجارة أو أي عمل آخر لا يتفق مع كرامة الوظيفة واستقلالها ، ولا يجوز تدب أحد أعضاء مجلس الدولة أو موظفيه التقنيين لأمر عمله إلا بموافقة الجمعية العمومية للجلس .

مادة ٥٠ - رئيس مجلس الدولة ووكلاءه والمستشارون غير قابليهم العزل .

وبعد ذلك إذا اتضح أن أحدهم فقد الثقة والاعتبار الاذن تنطابها الوظيفة أحيل إلى المعاش بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير العدل بعد موافقة الجمعية العمومية للجلس ، وبعد سماع أقوال العضو المذكور

أما الموظفون التقنيون عدا المتدربين الماعدين فيكون فصلهم بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير العدل بعد موافقة الجمعية العمومية للجلس .

ولا يكون انقضاء الجمعية العمومية في الحائزين السابقين مسموحا إلا بحضور ثلاثة أرباع أعضائها على الأقل .

مادة ٥١ - حددت مرتبات أعضاء مجلس الدولة وموظفيه التقنيين وفقا لجدول الملحق بهذا القانون .

مادة ٥٢ - تأديب أعضاء مجلس الدولة وموظفيه التقنيين من اختصاص الجمعية العمومية للجلس ولا يكون انقضاءها مسموحا إلا بحضور ثلاثة أرباع أعضائها على الأقل .

وتنظم اللائحة الداخلية الأحكام الخاصة بالتأديب .

والقنوات التأديبية التي يجوز توقيعها هي .

الإخطار .

النوم .

العزل .

## جدول

الوظائف والمرتبات المشار إليه في المادتين ٤٥ و ٥١

جنيه

رئيس المجلس ... .. ١٨٠٠  
الوزراء الساجدين يعطى  
رأب وزير .

وكيل المجلس ... .. ١٦٠٠

المستشارون ... .. ١٣٠٠

المستشارون المساعدون ... .. ١٢٠٠

نقطة من ... .. ٩٠٠-١٠٨٠

نقطة من ... .. ٩٠٠-١٠٢٠

جنيه

المراسم من الدرجة الأولى ... .. ٧٢٠-٩٠٠ بلاوة ٦٠ كل مستين .

» » الثانية ... .. ٧٢٠-٨٤٠ » ٦٠

المنوبون من الدرجة الأولى ... .. ٧٢٠-٥٤٠ » ٤٢

» » الثانية ... .. ٤٢٠-٥٤٠ » ٣٦

» » الثالثة فئة ١<sup>٢</sup> ... .. ٣٠٠-٤٢٠ » ٢٤

» » » ٢٤٠-٣٠٠ » ١٨

المنوبون المساعدون فئة ١<sup>٢</sup> ... .. ٢٤٠-١٨٠ » ١٨

على أن تكون المضافة  
الأولية عند التعيين  
١٨٠ جنيها .

» » » ١٤٤ » ١٨٠

وتسمى فيما يتعلق بنظام المرتبات جميع القواعد المقررة في شأن ورجال  
القضاء .

## ١٥ - تقرير لجنة الأشغال

من المرسوم بقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٨ ، انلاس بإنشاء إدارة الكهرباء  
والإذنية بالقاهرة - الواقعة على الطريق ، وإقرار المرسوم بقانون

(المقرر حصة الشيخ المكرم الأستاذ مصطفى نصرت) .

الرئيس - ورد كتاب (٣) من وزارة الأشغال العمومية يشطب حضور  
صاحب البزة مصطفى نصرت بك وإبراهيم زكي بك ، لحضور الجلسة .  
هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضراتهما ) .

القرر - بحث اللجنة هذا المرسوم بقانون بحضور حصة صاحب البزة  
مصطفى نصرت بك مدير عام إدارة الكهرباء والماء بمدينة القاهرة مندوب  
عن وزارة الأشغال العمومية . و قد وافق على الأسباب الواردة في مذكرة  
الابضاحية ، رأيت اللجنة أنه مستوف للشرط ولا اعتراض لها عليه ، وزعم  
من المجلس إقراره .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على تقرير اللجنة ، وإقرار المرسوم  
بقانون .

## ١٦ - مشروع القانون

تقدم من الحكومة بشأن المعارف الخفيفة - تقرير لجنة الأشغال (٣) -

الواقعة على مشروع قانون من حيث المبدأ - مخالفة مواد عامة

قاعدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بإنهاء بالاسم إلى الخطة الخفيفة

(المقرر حصة الشيخ المكرم الأستاذ مصطفى نصرت بموافقة اللجنة ، نظرا لاجتماع  
الشيخ المكرم عبد القوي أحد أعضائها) .

قصة الشيخ المكرم الأستاذ عبد الرحمن رفاعة نور - أطلب تأجيل  
نظر هذا المشروع ، لأن بحثه يستدعي مراجعة عدة قوانين أخرى ، وأن  
أن يحال إلى لجنة العدل ، لأنه يتعارض لقوانين عدة كقانون ز

(١) راجع للمقرر رقم ٢٤

(٢) نص الكتاب ١

» حصة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التفضل باستئذان المجلس في حضور حصة صاحب البزة مصطفى بك نصرت وإبراهيم زكي بك جلسة المجلس بتاريخ ١٧ الحلال أثناء نظر تقرير لجنة الأشغال من  
المرسوم بقانون بإنشاء إدارة الكهرباء والماء بمدينة القاهرة ، ومن مشروع قانون تقدم من الحكومة بشأن المعارف الخفيفة .

وتفضلوا سعادكم بقول قاضي الاحترام ما

١٧ يناير سنة ١٩٤٩

وزير الأشغال العمومية  
أحمد عبد الظاهر

(٣) راجع للمقرر رقم ٢٥

لكية الحال الحال إلى لجنة العدل ، كما يتعارض كذلك مع لائحة الترع  
المسود .

الرئيس - الحال الآن على لجنة العدل هو مشروع قانون بتعديل  
نوع نزع الملكية القائم .

مقرر الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن رفاه نور - إن مشروع  
قانون لمروص طيبا الآن فيه تعديل لقانون نزع الملكية القائم ، ويحسن  
الحال إلى لجنة العدل لدراسته ، وأن يعطى لنا الوقت الكافي ليبحثه قبل  
أن يناقشه في المجلس .

مقرر صاحب المجلس أحمد عبد الغفار بلشا ( وزير الأشغال العمومية )  
يتعارض بكل قوة في تأجيل نظر هذا المشروع ، لأنه من المشروعات  
التي لا بد من اللجوء إليها ، ونات من المذكرة الإيضاحية لهذا المشروع أن  
الحكومة صرفت مبالغ طائلة في إنشاء المصارف العمومية ، مع أن  
أراضي لا تستفيد منها إلا بقدر القطع المجاورة للصرف .

وكل محاولة يعملها أي إنسان ليوصل أرضه بالمصارف العمومية تلاقى  
سوابك كبيرة جداً بسبب الأعباء الموجودة الآن . وهذا مشروع مقدم  
من مدة طويلة ، ويبحث في الوزارة من عهد إنشائها ، ولا شاغل للوزارة  
لا بحث مشروع قانون المصارف الحقلية وإزالة المسوائق التي تعيق  
سبل التنفيذ .

وكل ما تشكو منه البلد هو ارتفاع مستوى المياه على الأراضي ورغما  
من المجهودات التي تبذلها وزارة الزراعة من تحسين التقاوي وغيرها ،  
إن الأرض لا تنتج المحصول الكافي نظرا لارتفاع هذا المنسوب .

وما كنت أنتظر من حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن نور بك ، وهو  
من كبار المزارعين أن يطلب اليوم تأجيل نظر هذا المشروع ، بحجة أنه  
يتناقض بقوانين أخرى ، وهو يعلم شدة الحاجة الملحة لتنفيذه .

أما اتصال هذا المشروع بلائحة الترع أو قانون نزع الملكية ، فلا يصح  
أن يكون سببا في تأجيل نظره ، لأن النصوص اللاحقة تتضح ما سبقها  
من نصوص عند التعارض على أنه يتضح دائما على إنشاء كل نص يتعارض  
مع هذا القانون .

وإني كثرار وزير زراعة سابق ووزير أشغال الآن ، أقدر إن هذا  
المشروع من المشروعات الحيوية التي يجب أن ننظرها على وجه السرعة .

مقرر الشيخ المحترم محمد حمزة بك - إن هذه المصارف ضرورية  
جداً .

مقرر الشيخ المحترم محمد علوي الجزاز بك - لقد طالبتنا من مدة طويلة  
بمشروع قانون المصارف الحقلية ، وقد تأخرت الحكومة مدة طويلة  
في تقديمه . أما وقد قدمته الآن ، فلا أقل من أن نشكرها على ذلك .

وأرجو أن ينفذ هذا القانون بأسرع ما يمكن ، لأن الجهات التي لم يشأ  
بها مصارف ك مديرية المنوفية تأخرت حالة أراضيها الزراعية كثيراً ، مع  
أن أرضها كانت مضرب الأمثال ، وقد خدمت عليها الأراضي البور التي  
بها مصارف . ولهذا ألقت نظر معالي الوزير إلى مصارف مديرية المنوفية ،  
ومعاليه من أبناء المنوفية ، ومن كبار الزراع بها ، ويعرف أن عدد المصارف  
بمديرية قليل جداً .

وأضرب لحضراتكم مثلا على سوء الصرف بالمنوفية بمصرف ميت خلف  
الذي يتجه من الجهة البحرية إلى القبيلة ، ويبعد عن المصرف الثاني ( وهو  
مصرف سرستا ) بمسافة طويلة تبلغ خمسة عشر كيلومترا . ويبعد هذا  
المصرف عن المصرف الثالث ( مصرف دنشواي ) بمسافة تبلغ عشرة كيلو  
مترات . هذا فضلا عن أن المصارف الشبكية معلومة إعلاما ، فلا يجوز  
والحالة هذه أن تؤجل نظر هذا المشروع .

وإني أؤيد معالي وزير الأشغال بكل حواسي وجوارحي ، ولعل في  
أن ننظر هذا المشروع الجيلة . وأرجو أن تكون مصارف المنوفية مصارف  
جوية ، لأنها تخوف كثيرا .

الرئيس - هذه المسألة ليست مبرومة . والذى يطلبه حضرة الشيخ  
المحترم عبد الرحمن نور بك هو تأجيل نظر المشروع ، مع إحاطته إلى لجنة  
العدل ، لأنه يتصل بقوانين أخرى عمالة على هذه اللجنة ، ويرى للتنسيق  
بينها بما . ومعالي وزير الأشغال يرى أن هذه المشروع لا يتعارض مع  
غيره من القوانين ، ويرى ضرورة نظر المشروع الآن .

مقرر الشيخ المحترم محمد علوي الجزاز بك - أرجو أن ينظر هذا  
المشروع سريرا ، وأن تنتهي منه هذه الليلة .

مقرر الشيخ المحترم صلاح الدين الشاذلي بك - إنى أرحب بهذا  
للمشروع ، لأنه يحقق لكل مزارع أميته في أن يصرف في المصرف  
العمومي . ولكني لملاحظ على هذه المصارف الحقلية ، لأن المشروع  
يرى إلى وجودها ، ولكن أين تصرف هذه المصارف الحقلية ، ونحن  
نشاهد أن المصارف العمومية في حاجة دائمة إلى التطهير وتلوثها لحشاش ؟

إن المصارف الحقلية لها ترتيب خاص ، وهو أن تكون متصلة  
بالمصرف العمومي لتصرف فيه . ويجب دائما أن يلاحظ نسبة الميل  
في أمر الصرف ويصب هذه المصارف . أما أن تفتح مصارف ولا

مفكرة صاحب العزة ابراهيم زكي بك (المنقش العام لى الوجه البحرى) -  
لا يمكن أن يتضمن القانون ما ذكره حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن  
نور من تفاصيل وحالات فردية .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن برهان نور - لقد أجيبت  
عن هذا ، لأن تلك المسائل لا يمكن أن يسيب التأجيل . ولقد أجيبت  
معالى محمود حسن باشا ليطمئن على أوفى من الأسباب والمبررات  
ما يصح أن يعرض لى لجنة فنية قانونية تقدم اليها معالى وزير الأشغال  
بملاحظاته ، كما يتقدم كل عضو بملاحظاته أيضا .

هل أن اللائحة الداخلية تنص على أنه فى مثل هذه الأحوال ، تحال  
مشروعات هذه القوانين على لجنة العدل ....

مفكرة صاحب المعالي أحمد عبد الغفار باشا (وزير الأشغال العمومية) -  
هذا فى حالة ما إذا طلبت لجنة الأشغال ذلك .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن برهان نور - أطلب تنفيذ  
نص اللائحة الداخلية بإجالة مشروع هذا القانون لى لجنة العدل لما  
قدمت من مبررات .

أما إذا كنتم تريدون أن يقر مشروع هذا القانون فى جلسة واحدة  
فى المجلس كما انتهى فى جلسة واحدة فى لجنة الأشغال ، فهذا شأنكم .

مفكرة الشيخ المحترم اللواء أحمد طه باشا - حضرات الشيوخ المحترمين ،

طريقة المصارف الخفيفة معمول بها فى شمال الدلتا . والأراضي التى تم  
فيها بيع الصرف يتقاضى ملاكها أجرا متساويا عليه مع أصحاب الأراضي الذين  
يتفقون بصرف المياه .

هذه طريقة فى الواقع مفيدة وسريعة . والقانون للمعرض اللية يخفف  
عن هذه الطريقة بتزج الملكية بدلا من الإيجار ، لأنه فى حالة الإيجار يقوم  
عادة نزاع بين الملاك والمتضمن بالصرف على قيمة الإيجار . ومن هنا كان  
المشروع المروض طينا مريحا للتفنين بالصرف ولأصحاب الأراضي على  
السواء .

القرر - الواقع ، يحضرات الشيخ المحترمين ، أن هذا القانون  
جارية عن رغبة برلمانية أدت منذ سنة ١٩٢٤ ، كما هو ثابت فى تقارير  
لجنة الشؤون المالية لمجلس النواب منذ سنة ١٩٢٤ إلى الآن .

نصف ابن نصيب ، فإن هذا العدل لا يكون كاملا . والمصارف العامة  
كما قلت تحتاج إلى تظهروا إلى إزالة الحشائش منها . فهى بمجالها الراحة  
عبداء لتصلح الصرف ، فيجب تدارك هذه الحالة أولا ، وإلا ضاعت  
المصارف مدى .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن برهان نور - أنا لم أعارض  
إطلاقا فى هذا المشروع من الناحية الفنية أو الزراعية أو الهندسية ، لأن  
المشروع نافع وضروى . وقد بلغ من احتياجى هذا المشروع أى توجهت  
إلى معالى الوزير وأعطيت له رغبتي بأن لا أريد أن أعارض فى مشروع  
هذا القانون . ولكن أريد أن أنسق بينه وبين القوانين الأخرى .

مفكرة صاحب المعالي محمود حسن باشا (وزير الدولة) - هل لاحظت  
تناقضا بين هذا المشروع وغيره من القوانين ؟

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن برهان نور - لقد ذهبت  
إلى أبعد من هذا ، فقد توجهت إلى المستشار الفنى عن ثلاثة من زلائى  
ومعنا إبراهيم زكى بك ، وقضيت ساعة لأستعرض وجهة النظر فى هذه  
المسألة . وكان يوسى أن أطلب التأجيل فقط ، لأن المشروع قدم فى  
٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، ونظروا ١٠ يناير سنة ١٩٤٩ ، أى فى جلسة واحدة .  
مع أن هذا المشروع يتضمن نصوبا تتماهى بحقوق الأفراد والمجتمعات ،  
ويتعارض مع بعض نصوص قانون نزاع الملكية للفنمة العامة والمففعة الخاصة

كان يوسى أن أطلب التأجيل لهذا السبب وحده ، ولكنى لا أعارض  
فى المشروع من حيث صلاحيته ونفعه ، وإنما نصيب طلا على التأجيل  
لأسباب قانونية .

مفكرة صاحب المعالي محمود حسن باشا - ما هى هذه الأسباب القانونية ؟

مفكرة الشيخ المحترم عبد الرحمن برهان نور - لقد طلبت أن أعرف  
أولا ماهو المصرف الخفى ، وما هو الاجراء الذى يتخذ به حتى أعرف عند  
تنفيذه إذا كان قد نفذ فى حدود المصرف الخفى أم لا ؟ ثانيا سألت  
عما سيحدث إذا ما أريد إنشاء مصرف خفى وكانت أرض أحد الملاك  
داخله بين المصرف الخفى وملاك الغير . ماذا يكون الحل عند ذلك ؟

أضرب لذلك مثلا . شخص يملك فدانين وآخر يملك فدانين فى وسط  
المسافة التى بين الأولين بين المصرف الخفى ، ثم أراد هذا أن يصل بأرضه  
إلى المصرف الخفى ، فهل يعتبر هذا المصرف الذى يوصل للفدانين المصرف  
الخفى مصرفا خفيا أيضا ؟

مفكرة صاحب المعالي أحمد عبد الغفار باشا (وزير الأشغال العمومية)

نعم .



**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد محمد باقر** - لقد كان ضمن اعتراضاتكم في اللجنة أن تخصص له مائة فدان على المصرف الرئيسي ، ثم جاء المصرف الحقل الذي هو بمنزلة شريان مصر في وسط المائة الفدان ، وقلت لماذا يدفع مثل هذا الشخص ضريبة عن المصرف الحقل ، في حين أنه كان كان مستثا بالمصرف الرئيسي من غير أن يدفع أية ضريبة .

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن برهانه نور** - لم يحصل هذا مطلقا .

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد محمد باقر** - آسف لهذا . ولقد ذكرت أن الذي أبدى هذه الاعتراضات هو سعادة عبد القوي أحد باشا . وعلى كل حال فهذا الاعتراضات لا تمنع النظر في مشروع هذا القانون اللية . لأن التأجيل ليس من المصلحة العامة ، ويجب أن يأخذ هذا المشروع طريقه ، لأننا في سبب الحاجة إليه . وأعتقد أن الكثيرين من حضراتكم مزاجون وقد دون أهمية هذا التشريع .

**الرئيس** - المعروض الآن على حضراتكم هو حالة مشروع هذا القانون إلى لجنة العدل نظره بصفة عاجلة ، لصياغته وتسيقه . فالمرافق من حضراتكم على هذا الاقتراح يفضل بالوقوف .

(وقت أقلية) .

**الرئيس** - بقرار المجلس رفض طلب التأجيل ، ولننظر مشروع القانون .

فهل توافقون حضراتكم على تمرير اللجنة ؟

(موافقة) .

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ . ولنتقل إلى مناقشة مواده . مادة فائدة ، لتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - تقسم الأراضي الزراعية من حيث الصرف إلى وحدات .

وتتروحدة صرف مجموع الأراضي التي يقرب شرفها على مصرف حقل أو سلسلة مصارف حقلية يحكمها منسوب واحد على المصرف العمومي .

وما المشروع المعروض إلا تعديل للأتمتع الترع والجسور التي طال عليها الهد ، حتى أصبحت لا تصلح لإنشاء المصارف الحقلية لما فيها من تعقيد . وما هي الحكومة قد قامت بتحقيق هذه الرغبة البرلمانية وقضت المشروع المعروض .

الحقيقة أن هذا القانون يمكن أراضي التير من الاستفاد بالمصارف العامة ، لأن كثيرا من الأراضي لا يمكن أن تصرف لمجلبها إلا بإنشاء هذه المصارف الحقلية .

**مفكرة الشيخ المحترم علي زكي العربي باشا** - نحن الآن بصدد طلب التأجيل .

**مفكرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا** - الاقتراض منصب على الصياغة ، لأن مشروع هذا القانون يحتاج إلى دراسة عميقة . ونحن متفقون على أن المصارف الحقلية مفيدة ، ولكن المسألة تنحصر في صياغة المشروع ومراجعة القوانين المتصلة به وتسيقها .

**الفرع** - كل ما هناك أن هذا القانون جاء معدلا لإجراءات نزع الملكية ، وهو لا يختلف مطلقا عن القوانين الخاصة بترع الملكية ، وكل ما في الأمر أنه إلى وزير الأشغال السلطة الكافية لنزع ملكية أي أرض يجب نزع ملكيتها لتوصيل المصارف الحقلية . وكل ما تهدم من الأسباب لا يبرر مطلقا تأجيل نظر هذا القانون ، لأنه في الواقع يخفق مصلحة للأراضي الزراعية في البلاد كلها ، وسيزيل ما تشكو منه جميعا من قلة المصارف .

وهذا كل ما في الموضوع .

**مفكرة الشيخ المحترم السيد محمد باقر** - لقد وضع لحضراتكم أن هذا القانون من أهم القوانين التي تعود بأفائدة على المزارعين .

ولقد أثار حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن نور قطرة دما على مطالي محمود حسن باشا ، بعد أن سبق لحضرته أن أدلى بهذه الملاحظة بالقات في لجنة الأشغال بالمجلس ، وهي ألفتني التي أشرف بضوئها ...

**مفكرة الشيخ المحترم عبد الرحمن برهانه نور** - متى كان ذلك ؟

**مفكرة الشيخ المحترم السيد محمد باقر** - هل نسيت ذلك ؟

لقد حضرت في اللجنة وناقشنا في هذا القانون .

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن برهانه نور** - كلا ، كلا ، لم أحضر اللجنة ، ولم أتناقش فيها .

(تولى الرياسة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد محمد الوكيل ، وكيل المجلس ) .

**مقرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن رفاه نور - الاعتراض**  
الذي ألبسته مازال قائماً، ذلك لأنني أريد أن أعرف ما هو المصرف الخلف الذي يبيع لوزير الأشغال أن يصدر قراراً بترع الملكية اللازمة لتنفيذه قسراً عن أصحاب الأراضي ، مع أن لأئمة الترع والجسود تعطى لكل من المتعق والمحرور من المصرف الحق في أن يتقدم إلى مفتش الري ، يشكو إليه أن أرضه محرومة من الصرف ، وأنه يجب أن يمر المصرف لأرضه في أرض الغير ؟

هذا الحق ثابت للتضمين بمقتضى لأئمة ترع والجسود بإجراءات خاصة، منها أن مفتش الري يتفقد بنفسه لمعينة الأرض .

فإذا ثبت له صحة الشكوى ، عمل مشروها بترع ملكية جزء من أرض الجوار المتضرر، ثم يقدّر قيمة الأرض المتروكة ملكيتها ، ويطلب المتعق المشتكى بدفع هذه القيمة وإيداعها قبل أن يقوم بأي إجراء من إجراءات إنشاء المصرف المطلوب . وهذا إجراء نزاع ملكية يخلف عن الإجراء المنصوص عليه في حالة نزاع ملكية الأراضي المصرف الخلف طبقاً للشروع المرسوم ، لأنه عند ما يأتي المتعق ويدفع القيمة المطلوبة ، يقوم مفتش الري بتنفيذ شق المصرف قسراً عن الجوار المتعق .

إن مشروع القانون المروض قد خول وزير الأشغال إصدار قرارات بترع الملكية، وفي هذه الحالة تحصل الحكومة غنات نزاع الملكية، والمتعق لا يحصل شيئاً إلا بعد التنفيذ .

والآن أريد أن أعرف ما هو المصرف الخلف ؟

**مفكرة صاحب لعللي أحمد عبد الغفار باشا (وزير الأشغال العمومية) -**  
المسألة في غاية البساطة .

إذا تقرر إنشاء مصارف محلية في منطقة ما ، فإن وزارة الأشغال ترسل مهندسا يقسم الأراضي الواقعة على المصرف العمومي بهذه المنطقة عليه إلى وحدات بعضها ١٠٠ فدان أو ٢٠٠ أو ٧٠ فداناً كما تستلزمه الحالة . وتعتبر كل وحدة من هذه الوحدات وحدة مصرف حقل ، وتخطط بقدر الإمكان ، حتى يتمكن الزراع من الصرف بأقل تضحية ممكنة .

وفي حالة وجود ملكيات صغيرة كصنف فدان أو فدانين ، يعمل لها شريط توصيلها إلى المصرف الخلف . ويعتبر هذا جزءاً من المصرف الخلف ، كما نص على ذلك في المادة الأولى من مشروع هذا القانون بالآتي :

«تقسم الأراضي الزراعية من حيث الصرف إلى وحدات ، وتعتبر وحدة صرف مجموع الأراضي التي ترتب صرفها على مصرف حقل أو سلسلة مصارف محلية يجمعها مصب واحد على المصرف العمومي» .

فالمسألة تتلخص في إنشاء خط . أما القطع المتضررة فتعمل لها سلسلة مصارف . والمقصود من هذا القانون هو التظلم على صوة إجراءات قانون نزاع الملكية ، لأن الحكومة هي التي تستفيد غنات الإنشاء وترتع ملكية الأرض .

وبعد الانتهاء من عمل المصارف وتوصيلها ، ترسل وزارة الأشغال لوزارة المالية بياناً بما اتفق في إنشاء المصارف المحلية ، وبالتفويض المستحق من الأراضي التي نزلت ملكيتها ، وتوزع غنات الإنشاء على المتضمين بنسبة ٢/٣ ، على أن تلغ هذه الغنات في مدة ٣٠ سنة .

الواقع أن أهم شيء في هذا القانون هو التظلم على الصعوبات القائمة في لأئمة الترع والجسود التي تقضي بأنه في حالة نزاع الملكية لا بد من استصدار مرسوم . وفي حالة الاستعجال ، تستولى الحكومة على الأرض المتروكة ملكيتها ....

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن رفاه نور -** تستولى عليها الحكومة بشروط خاصة نص عليها قانون نزاع الملكية للقمة العامة .

**مفكرة صاحب لعللي أحمد عبد الغفار باشا (وزير الأشغال العمومية) -**  
ما الذي يقصده حضرة الشيخ المحترم من لفظ «خاصة» ؟

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن رفاه نور -** تستولى الحكومة على هذه الأراضي في حالة الترع أو الترع .

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن رفاه نور -** المصارف المحلية عبارة عن مراود تنزع منها مراود صغيرة وتتصل بالترع الرئيسية التي هي فروع من المصرف الرئيسي .

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن رفاه نور -** أعلم هذا .

**مفكرة صاحب لعللي أحمد عبد الغفار باشا (وزير الأشغال العمومية) -**  
لقد نص في المادة الرابعة من مشروع هذا القانون على ما يأتي :

«وإذا وجد بين هذه الأراضي أجزاء لا تنفع من الصرف أجل تحصيل نصيبها في تلك الغنات إلى تاريخ انتفاعها به ثم تحصل بعد ذلك مقسطة على الوجه السالف الذكر» .

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن رفاه نور -** هل في هذه المادة بيان بكيفية الانتفاع ؟

**مفكرة صاحب لعللي أحمد عبد الغفار باشا (وزير الأشغال العمومية) -**  
تنص المادة الرابعة على أنه إذا وجد بين الملاك مالك لا يتبع بالمصرف الخلف ، فإنه لا يحصل منه شيء إلا بعد توصيله إليه . وفي هذه الحالة لا يلزم أحد .



أما قول حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن نور فيما يتعلق بالمادة الخامسة التي تنص على أن تخفى من الأمر الملكي الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٤ بشأن الترع والمساق كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون . فالواقع أن هذا إلغاء لكل حكم يتعارض مع أحكام لاحقة الترع والجسور بالنسبة لإنشاء المصارف الخفية التي حاولنا كثيراً فيما مضى تعديلها . فيحسن بنا الآن المعنى في نظر مواد مشروع القانون .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - استثناء من أحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٠٦ و ٥ لسنة ١٩٠٧ بشأن نزع ملكية العقارات للنافع العمومية والمرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ بإدخال أحكام جديدة فيما يتعلق بنزع الملكية للنافع العامة يصدر وزير الأشغال العمومية قرارات بنزع ملكية الأراضي اللازمة لإنشاء المصارف الخفية المطلوبة لوحدات الصرف .

وفيما يتعلق بمشتملات هذه القرارات ولحفظتها ونشرها وإعلائها وتقرير التصويض المستحق لدى الشأن والطنن فيه وغير ذلك من الاجراءات تتبع الأحكام المقررة في قوانين نزع الملكية للنافع العامة سابقة الذكر .

**مقرر الشيخ المحترم مؤسس عبد الرحمن برهان نور** - لي استيضاح هو : هل القرار وسعده هو الذي يصدر من وزير الأشغال ، أما باقي الإجزاء من حيث الاطلاق والنشر وتقرير التصويض المستحق وغير ذلك ، فيقع فيه القانون القديم .

**مقرر صاحب المحامي أحمد عبد الغفار باشا ( وزير الأشغال العمومية )** نعم .

**المقرر** - تحديد الأراضي المطلوب نزع ملكيتها بعمل بمعرفة وزير الأشغال وباقي الاجراءات كلها يقع فيها القانون القديم .

**الرئيس** - والأعلن توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، ولتلى المادة الثالثة .

لقد كان في وسعي أن أطلب التأجيل لدراسة المشروع في وقت أفسح . ولكن طلبت التأجيل لأثنين متارخه مع لأخذه الترع والجسور وقانون نزع الملكية للمسول به الآن . ولهذا طلبت إحاطته إلى لجنة العدل ، حتى توفى بين التصوص المتعارضة ، وذلك حرصاً مني على إنجاز المشروع واستجماله . وعلى أن يكون المجال منسجاً لتبادل وجهات النظر المختلفة .

والآن أريد أن أوضح لي معالي الوزير ما هو المقصود بإلغاء كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون بالنسبة للمادة الأولى ...

**مقرر صاحب المحامي أحمد عبد الغفار باشا ( وزير الأشغال العمومية )** إن حضرة الشيخ المحترم يتكلم الآن في المبدأ ، مع أن المجلس قد وافق على مشروع القانون من حيث المبدأ ، وانتقل إلى مناقشة مواد ، ونحن الآن نتناقش المادة الأولى . ولأن إلغاء لمادة الرئيس ، كمنع حضرة الشيخ المحترم من الاستمرار في كلام من مبدأ القانون .

**الرئيس** - حضرة الزميل المحترم عبد الرحمن نور بك يريد أن يستوضح عن تعريف المصارف الخفية الواردة ذكرها في المادة الأولى .

**مقرر صاحب المحامي أحمد عبد الغفار باشا ( وزير الأشغال العمومية )** المصروف الخفي هو الذي يصرف لوحدة صرف ، كما هو مبين في المادة الأولى التي تنص على ما يأتي :

مادة ١ - قسم الأراضي الزراعية من حيث الصرف إلى وحدات .

وتعتبر وحدة صرف مجموع الأراضي التي يرتب صرفها على مصرف حقل أو سلسلة مصارف حقلية يجمعها مصب واحد على المصرف العمومي .

**مقرر رئيس** - معنى هذا أن المصرف الخفي لا يتتبع بكية أو عدد ، بل يتبع للمصب .

**مقرر الشيخ المحترم مؤسس عبد الرحمن برهان نور** - معنى ذلك أن للمشروع يقول إن لوزير الأشغال - في سبيل الصرف - أن يجلو للمادة التاسعة من الدستور التي تنص على أن للكية حرمة ، ولا يتزع من أحد ملكه إلا بسبب المصلحة العامة في الأحوال الميئة في القانون وبالكيفية المتصوص عليها فيه .

**المقرر** - الواقع ، يحضرنا للشيخ المحترم ، أن كل مصرف حقل محدد في هذا القانون تحديداً تاماً ، لأن لكل مصرف حقل مصباً يصب في المصرف العمومي . فهذا المصرف الخفي هو جزء من وحدة الصرف التي تنصب في المصرف العمومي . وإن هذا فهو مصرف محدد تماماً كما سبق القول

ليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - الأراضي التي تزعم ملكيتها للفرض المبين في المادة السابعة ترفع عنها الضريبة وفقا لأحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ ، خلاص بضريبة الألبان .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

مفكرة الشيخ المحترم اللواء أحمد عظيم باشا - لي استنصار يتعلق برفع الضرائب عن المصارف الخلفية ، إذ إن هناك مصارف قائمة يدفع عنها ضرائب الآن وهي كثيرة بشال الدلتا . فهل ستفى من دفع الضريبة بمجرد صدور هذا القانون ؟

مفكرة صاحب العالى أحمد عبد الغفار باشا ( وزير الأشغال العمومية ) نعم ، سترفع عنها الضريبة إذا انطبقت عليها شروط المصرف الخلفي .

مفكرة الشيخ المحترم محمد على الجزاير بك - تنص المادة على أن الحكومة تلتزم هذه المصارف وتحصل نفقات إنشائها من الأهالي . فهل يدخل في نفقات الإنشاء عن الأراضي ؟

مفكرة صاحب العالى أحمد عبد الغفار باشا ( وزير الأشغال العمومية ) نعم .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، ولتلك المادة الزامة .

ليت المادة الرابعة ، وهذا نصها :

مادة ٤ - يفتح في ميزانية الدولة سنويا اعتماد يخصص للاخفاق منه في إنشاء هذه المصارف تدريجيا ووفقا لمقتضيات المصلحة العامة ويحصل نفقات الإنشاء موزعة على عشرين قسطا سنويا بقيمة مقدارها ٢/٢ في السنة من ملاك الأراضي الزراعية التي تتكون منها وحدة العرفوقسية المساحة التي يملكها كل منهم .

وإذا وجد بين هذه الأراضي أجزاء لا تتفع من الصرف أجل تصدير صيدها في تلك الينفقات إلى تاريخ استغائها به تم يحصل بعد ذلك مقسطة

القرار - لقد أضافت اللجنة على مشروع الحكومة كلمة " هذه " قبل كلمة " المصارف " . ويلاحظ أن هناك خطأ مطبعيا أرجو تصحيحه . فتستبدل ببارة " السالف ذكره " في آخر المادة عبارة " السالف الذكر " .

الرئيس - يصحح هذا الخطأ المطبعي .

مفكرة الشيخ المحترم اللواء أحمد عظيم باشا - أرجو إلغاء الفقرة التي تضمنتها هذه المادة إن أمكن أو تخفيضها على الأقل ، لأن هذه المصارف قد أنشئت على نفقة الحكومة ، وستقاضى من الأهالي نفقات إنشائها . فيجب أن تتحمل هي الفاتكة . وأرى من الخير أن تراجع الحكومة نفسها في هذا .

مفكرة الشيخ المحترم محمد على الجزاير بك - العبارة التي أتارها حضرة الشيخ المحترم اللواء أحمد عظيم باشا هي التي أريد أن أتكم فيها . فإذا لم يكن في إمكان الحكومة القيام بعمل المصارف الخلفية ، ودفع عن الأرض اللازمة لها ، فعل الأقل يجب ألا تتقاضى فاتكة على المبالغ التي تتفها .

مفكرة صاحب العالى أحمد عبد الغفار باشا ( وزير الأشغال العمومية ) لماذا ؟

مفكرة الشيخ المحترم محمد على الجزاير بك - لأن الأموال مكسبة في خزائن الحكومة .

مفكرة صاحب العالى أحمد عبد الغفار باشا ( وزير الأشغال العمومية ) إذا الحكومة تلتزم بالقرض ، وهي تلتزم المدارس والمستشفيات والطرق .

مفكرة الشيخ المحترم محمد على الجزاير بك - من الواجب على الحكومة أن تلتزم هذه المصارف من ميزانية الدولة ، لأنها تتقاضى ضريبة على الألبان . وإذا سلمنا أن الأهالي يدفعون عن إنشاء هذه المصارف ، فلا نسلم بأن تتقاضى الحكومة فاتكة عن نفقاتها .

مفكرة صاحب العالى أحمد عبد الغفار باشا ( وزير الأشغال العمومية ) أؤكد حضرة الشيخ المحترم أن مثل هذا الاعتراض سوف يؤدي إلى تعطيل مشروع هذا القانون . وهذه المصارف ستعود بالفائدة الشخصية الكبرى والسرعة على إيراد وبيوب الانتعاش الذين يستفيدون بها ، كما أن قيمة الألبان سوف ترتفع . وللمقصد بمشروع هذا القانون معالجة القيوب التي في لاعة الترع والجسور . فبدلا من استئصال مقش الزى أو غيره للامانة ، وبعد ذلك يتصدى مرسوم بزع الملكية ، ويكلف الطالب بدفع النفقات فورا ، فإن مشروع هذا القانون لا يتطلب ذلك ، بل إن الحكومة تتكفل

إلى ملكك فلاح، وكنت أود أن يكون إنشاء هذه المصارف على حساب الحكومة، وإننا الحكومة لما مال وزير المالية يفتح اعتمادات في الميزانية تخصص للمصارف. ولا يمكن أن نكرم حجة وزير الأشغال على وزير المالية لفتح الاعتمادات الكبيرة لمل هذا المشروع إلا إذا كانت الحكومة لا تخسر شيئا من الصرف على تلك المصارف حتى الفائدة التي تتقاضاها على ما تصرفه.

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد بن زكي** - إن الحكومة ليست بنكا.

**مفكرة صاحب المجلس المحترم عبد الغفار باشا (وزير الأشغال العمومية)** الواقع أن الفائدة في جميع بلاد العالم أكبر من المنصوص عليها في المشروع، وهي تبلغ في جنوب أفريقيا ٥٪، مقلطة على ٢٠ سنة. وأؤكد لحضرة الشيخ المحترم أن الوزارة عملت كل ما في وسعها لتجاوز عن الفائدة، فلم يمكن. وأرجو حضرة الشيخ المحترم أن يقدر المسألة من جميع وجوها، لكن تلتزم من المشروع.

**مفكرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزايري** - أنا أول من نادى بضرورة اعتماد مشروع هذا القانون حالا، لأن الحكومة تأخرت في إصداره مدة طويلة. وقد تأيدت منذ سنة ١٩٢٤ في هذا المجلس بإنشاء المصارف، والذي أجد الآن ما هو إلا رغبة.

**مفكرة صاحب المجلس المحترم عبد الغفار باشا (وزير الأشغال العمومية)** أرجو حضرة الشيخ المحترم أن يصرف النظر عن هذه الرغبة.

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد بن زكي** - قال حضرة المقرر إن هذا المشروع ولید سنة ١٩٢٤، وعند البدء في عمله فكرت الحكومة في إعفاء صغار المزارعين، ومن أجلهم فكر في هذا المشروع.

لقد كانت المصارف الخاصة تنشأ لكار الملاك في أملاكهم، فكرت الحكومة يومئذ أن توصل صغار الزراع إلى هذه المصارف العامة، وقررت فعلا إنشاء هذه المصارف الحفلية، ولكنها وجدت أن النفقات كثيرة جدا، فأرجأت التنفيذ. والآن لما وافق المجلس بالكتابة التي رأتوها حضراتكم على إنشاء تلك المصارف، رأت أن يتأكد الفلاح النفقات التي كان مفروضا أن تؤديها الحكومة نيابة عنه ولصالحه، لأن المصارف الحفلية حكمها حكم الطرق العامة والشوارع والميادين.

ولما وافقنا على أن تقوم الحكومة بنفقات إنشاء تلك المصارف، رأينا نحن إلا أن نتقاسم منها الفائدة المطلوبة ونتنص على ذلك في القانون مع أن دين الدولة الإسلام الذي يجرم الربا.

إن هذا كلام لا يصح أن يقال. فالحكومة حملت الفلاح نفقات إنشاء المصارف الحفلية، والمشروع حقيقة يحتاج لئال، والمال تضرب به وزارة المالية. وإلى أرى بدلا من أن نقسط النفقات على مشيرين سنة وبفائدة ٢٪، - إذ إننا لا نتعامل مع بنك، بل مع حكومة تحترم نفسها - أن نقسط تلك النفقات بدون فائدة على عشر سنوات. ولا مانع من أن يرقن الفلاح في تلك المدة، لأن غلة أرضه سترداد وإيراده سيزيد.

**أما القول بأن يقسط المبلغ على مشيرين سنة وبفائدة ٢٪، فهذا غير أربا بالحكومة أن تموله، ويجب أن يرفع هذا النص من المادة الرابعة.**

**الرئيس** - لقد وضعت المسألة، فهل لدى حضرة الشيخ المحترم اقتراح؟

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد بن زكي** - الفائدة ربا، والربا حرمه الله.

**الرئيس** - والآن هل توافقون حضراتكم على المادة الرابعة؟

(موافقة).

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة، وتلغ المادة الخامسة.

تليت المادة الخامسة، وهذا نصها:

مادة ٥ - تصل وزارة الأشغال العمومية إلى وزارة المالية ببيان بما اتفق في إنشاء المصارف الحفلية وبالتعويض المستحق عن الأراضي التي تزعت ملكيتها. ويصدر وزير المالية قرارا بتوزيع هذه النفقات وفقا للادة السابقة وتحصل في المواعيد وبالطريقة المقررة في شأن تحصيل ضريبة الأطنان ويكون لما قضى الامتياز المقرر للضريبة المذكورة.

وتجرى المقاصة بين مقدار التعويض المستحق لكل ذي شأن وبين نصيبه من نفقات الإنشاء. فإذا بقي بعد ذلك شيء من نفقات الإنشاء دفع بالطريقة المبينة في الفقرة السابقة. وإذا بقي شيء من مقدار التعويض المستحق دفع لصاحب الشأن وفقا للإجراءات المشار إليها في المادة الثانية.

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد بن زكي** - لي اقتراح بسيط في هذه المادة:

بعد أن تزعت ملكية الشخص، وقد يكون المزرع ملكيته رجلا لا يتبعه بالمشروع أو يتبعه بانتقاص بسيط، فكيف يقال إن الحكومة لا تمنع له من عرض بزم الملكة، بل إنه يحرم المقاصة بين ذلك التعويض المستحق وبين نصيبه من نفقات الإنشاء.

بالطهير أو الصيانة من نفقة المالكين وتحصل هذه النفقات إدارياً على الوجه المبين في لائحة الترمع والمساقي .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(مواقفة) .

الرئيس - يقر المجلس المواصفة على المادة السادسة ، وتتل المادة  
السادسة -

طيت المياة اليابسة ، وهذا نصها :

مادة ٧ - يلغى من الأمر العالي الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٩٩٤ ،  
شأن التبرع والمساقي كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

عقرة الشيخ المقرئ الموصوف عبد الرحمن بن رفاة نور - تحول المادة  
يعني من الأس المال الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ بشأن لائحة الترع  
والساق كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون"، فـ الذي يعني من  
تلك اللائحة ؟

المرء - يلقى منها كل ما يتعارض مع هذا القانون .

مقرر السبع الفمصر عبدالرحمن برهانه فوم - تنص المادة الأولى من أن المصارف الخلية تنطبق على أي حد من - حدود المصارف، كبرها وصغرها. والآن وحسب القانون الحالي يصبح من حق وزير الأختال أن يامر بإنشاء مصرف على بناء على طلب يقدم بذلك ، وعند نزاع الملكية بين مفتش أو بائعهمهندس التصديق الأرض المطلوب بزع ملكيتها، ثم يكلف طالب المصرف بإداء نفقات إنشاء المصرف أولا . وما دامت الحكومة بمقتضى التشريع المرسوم على التي ستقوم بنفقات الإنشاء، فهل الإجراء الذي يتخذه به لأية التزع والجور هو الذي يلي ؟

مفكرة صاحب المصلحة أحمد عبد الغفار باسل (جزء من الأشتغال إلى الجمعية  
التي يتعارض مع هذا للقانون من أحكامكم لإثبات الترتيب والسيور ، هو أن  
المستع المصروف يدفع فوراً ثقتان إنشائه بمقتضى القانون المطبق في حين  
أن الحكومة بحسب المشروع المعروض هي التي ستجمل الثقتان .

وهذا مثل من الأمراض ، وهناك مثل آخر من لآفة الروح والجسم ، وهو أنه لا يمكن زرع منكبة الأرض إلا بعد استئصال مرسوم ذلك . أما الآن وبحسب مشروع هذا القانون ، فإنه ، كونه ، لذلك قرار من وزير الأحياء .

كلنا نشكر من قانوني نزع الملكية وكيفية تنفيذه ، لا سيما بعد ما تم عليه  
هذا المبالغ ككرة لا تصرف للأعمال إلا بعد عشرات السنين ، ثم يأتي هذا  
الشروع ويضيف إلى هذه اليبوب حيا جديدا ، فيقضي بأن تجري المقاصة  
بين مقدار ما يستفيد الشخص من المشروع وبين التوحيش الذي يستحقه  
ما نزع من ملكية أهلائه ، وإلى أن يتبين كل قيمة نصيبه في التعاقبات  
والتوحيش ، فلا يمكنه أن يحصل على التوحيش. وهكذا تكون قد أضربنا  
إلى أرباب عدم الصرف سببا جديدا ، فهل هذا يرضي ، وهل يقبل مثل  
هذا القول ؟

مضرة الشيخ المحترم على زكي العمراني بلساننا - ما الذي يقترحه حضرة الشيخ المحترم ؟

مقدمة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن بن محمد بن عبد الوهاب - قدس سيق أن  
قلت إن مشروع هذا القانون عليه مأخذ كثيرة ، ومن الواجب أن  
تستعرضها في اللجنة فوقيت يسع لذلك . وليس لدى القراح خاص ، وإنما  
أنا أوجه النظر فقط ، ولا يمكن أرجال القراح .

مفردة صاحب المالك الأحمر عبد الله بن مالك (وزير الأشغال العمومية) كل ما في الموضوع أنه عند ما نزع قطعة أرض من شخص ما ، لأن المصروف سيورثها ، تقدر قيمة هذه القطعة بحسب قانون نزع الملكية ، يخص منها نسبة في نفقات إنشاء المصروف بحسب الأراضي المتضمنة المصروف. إلا في حق نصيبه لإصدار الشان من مقدار عوض الممتلكات المملوكة له هذا الباقي. وإذا صاحب المصروف قليلا ، فهاك كما يقول حضرة الشيخ العظم مسائل كثيرة يتأولت بها ، فذلك ضمن المسألة من بينها.

(ضحك) .

**الرئيس** — والآن هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(مؤلفه) .

الرئيسي - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة ، وتحتل المادة السادسة .

تليت المائدة السابعة ، وهذا نصها :

مادة ٦ - مالكو الأراضي المنتمية إلى أقاليم الحليمة مكفونون بتطويرها وصيانتها . ولذا لم يقموا بذلك كان للتنقيش الذي انتهى بناء على تقرير الباشا بحدس أو شكوى أى شخص في شأن أن يأمر بتطوير المصرف أو استوائه في ماله من غير أن يملك الإشراف على إنشاءه جاز شخص على المصرف

هذه أمثلة أسوقها على سبيل المثال، لا على سبيل المحصر. ومشروع هذا القانون بحث ودرس وتقرئ في مجلس الدولة، وأعضاء مجلس الدولة يعرفون القوانين التي يمكن أن تتعارض مع مشروع هذا القانون. وقد لوحظ فيه النص أن يأتي كل ما يتعارض مع أحكامه من لائحة الترخع والجسور.

والذي أطلبه من المجلس الموقر الموافقة على المادة السابقة من غير تعديل.

**الرئيس** - اعتقد أن هناك لبساً بسيطاً في النص. فكان من الواجب أن يقال: "يأتي من الأمر العالي كل حكم يتعارض مع تنفيذ أحكام هذا القانون"، فلا يكون النص مطلقاً، بل يكون الإنهاء قاصراً على ما يختص بالتنفيذ.

**مضرة صاحب المحامي أحمد عبد الفتاح باشا (وزير الأشغال العمومية)** - هذا هو المقصود من النص.

**الرئيس** - لا يجوز أن ينص على الإنهاء بطريقة مطلقة، بل يجب أن يكون الإنهاء فيما يتعارض من أحكام في تنفيذ هذا القانون.

**مضرة صاحب المحامي أحمد عبد الفتاح باشا (وزير الأشغال العمومية)** - توافق الوزارة على هذا التفسير، وأرجو إتيانته في المضبطة.

**مضرة الشيخ المحترم محمود غلاب باشا** - لا مانع من إضافة عبارة "فيما يتعلق بتنفيذ هذا القانون" في صدر المادة السابقة.

**مضرة صاحب المحامي زكي على باشا (وزير الدولة)** - من الوجهة التشريعية، ليست هناك حاجة إلى إضافة العبارة المقترحة. فبإرادة يأتى من الأمر العالي كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون تنفذ المتعارض عند التنفيذ، إذ أن أحكام هذا القانون كلها أحكام تنفيذية. فكل حكم موجود فيه يتعارض مع أى حكم من أحكام لائحة الترخع والجسور يأتي ذلك الحكم.

**مضرة الشيخ المحترم على زكي البراءى باشا** - معنى النص أنه من الآن فصاعداً لا تنفذ إلا أحكام مشروع هذا القانون. فإذا وجد نص في لائحة الترخع والجسور يتعارض مع أحكام هذا المشروع، فإن هذا النص هو الذي يلغى.

**الرئيس** - إن لائحة الترخع والجسور تطبق على أحوال أخرى في الأحوال المتصورة عليها في مشروع هذا القانون. فالذي يأتي منها ما يخص المصارف الحقلية.

**مضرة الشيخ المحترم محمود غلاب باشا** - لا أرى مانعاً من إضافة قيد الذي يقترحه سعادة الرئيس، ويوضع في صدر المادة عبارة "فيما يتعلق بتنفيذ هذا القانون".

**مضرة الشيخ المحترم على زكي البراءى باشا** - مشروع هذا القانون خاص بالمصارف الحقلية. فالذي يأتي من الأمر العالي الخاص بالتخع والساق هو ما يخلل في حدود هذا المشروع.

**مضرة صاحب المحامي محمد زكي على باشا (وزير دولة)** - جاء في المادة الثامنة من مشروع هذا القانون ما يأتي:

"على وزيرى الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه، ولهما إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ...".

وكل هذا متعلق بالتنفيذ، فالأحكام التي تأتي من لائحة الترخع والجسور هي ما يتعارض مع أحكام مشروع هذا القانون. وأني أذكر ذلك لحضراتكم من الوجهة التشريعية، وليس من أية ناحية أخرى. فلا يحمل التمديل المطلوب.

**الرئيس** - والآن هل توافقون حضراتكم على هذه المادة كما هي. (موافقة).

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابقة، ولتنتل المادة الثامنة.

تليت المادة الثامنة، وهذا نصها:

مادة ٨ - على وزيرى الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه، ولهما إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

نأسر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ. كقانون من قوانين الدولة.

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة).

**الرئيس** - يقرر المجلس للموافقة على المادة الثامنة.

ويجوز لأغلبية الأعضاء بالإجماع على مشروع هذا القانون إلى الجلسة المقبلة.



وي تأجيله إلى الجلسة القادمة ، فأرجو أن يدوج في أول جدول أعماله لينداً ينظروه .

مضرة صاحب المعالي **أحمد عبد القادر باشا** ( وزير الأشغال العمومية )  
والحكومة توافق على ذلك .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر مشروع هذا القانون إلى الجلسة المقبلة ، على أن يدوج في أول جدول أعمالها ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن ، على أن تعود للاعتماد يوم الاثنين المقبل ( ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٦٨ ، الموافق ٢٤ يناير سنة ١٩٤٩ ) ، الساعة الخامسة مساء ؟  
( رعت الجلسة الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساء ) .

## ١٧ - تقرير لجنة العدل

من مشروع القانون المقدم من حضرة الشيخ المرحوم توفيق دوس باشا ،  
بموجب قانون الانتخاب فيما يتعلق بالفصل في حصة نايبة أعضاء البرلمان -  
تأجيله إلى الجلسة المقبلة ، وإدراجه في أول جدول أعمالها

مضرة صاحب المعالي **أحمد عبد القادر باشا** ( وزير الأشغال العمومية )  
يطلب تأجيل النظر في مشروع هذا القانون إلى الجلسة المقبلة .

**مفكرة الشيخ المرحوم علي زكي المرابي باشا** - أذكر أنه سبق للجلسة  
ناقش مشروع هذا القانون ، وقيل فيه كلام كثير سواء من معالي  
وزير العدل أو من حضرات الأعضاء .

والآن نحن نستكمل مناقشة هذا المشروع . وكنت أتوقع أن يدوج  
في أول جدول أعمال اللجنة ، ولكنه أدرج في ذيل هذا الجدول . فإذا



# الْجَبَلُ الشَّيْبُوخُ

## مضبطة الجلسة الثالثة عشرة

المعقودة طناً يوم الاثنين ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٦٨ هـ ، الموافق ٢٤ يناير سنة ١٩٤٩

### ملخص

#### دلم الصلحة

١ — تبليغ المجلس وفاة المفردة مصطفى رشيد بك عضو المجلس المنين — وقف الجلسة حداداً — إعلان طحال المل ... ٣٣١

٢ — إجازات ... ٣٣٢

٣ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة (١٧ يناير سنة ١٩٤٩) ... ٣٣٣

٤ — مشروعات قوانين وأربعة من مجلس النواب :

( أ ) مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ بمبلغ ١١٥٣٩٤ و١١٥٣٩٤ جنيه بالباب الثالث من الفرع ٣ " مصلحة الآثار العربية " ، من القسم ٨ " وزارة المعارف السومية " ، لتراء بمجموعة الآثار الخاصة بالمفردة الدكتور محمد إبراهيم باشا ... ٣٣٤

( ب ) مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه بالباب الثالث من الفرع ٣ " دار الآثار العربية " ، من القسم ٨ " وزارة المعارف السومية " ، لحفظ وصيانة المجموعة الأثرية التي وقع الاختيار عليها من غلقات المفردة الدكتور محمد إبراهيم باشا ... ٣٣٥

( ج ) مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه بالباب الثاني من الفرع ١ من القسم ٦ " وزارة المالية " ، لتسوية تجارزات في البلد والمخصص لتفدية الأحكام القضائية ، ومواجهة ما قد يصرف بالنظم على هذا البلد حتى نهاية السنة المالية المذكورة ... ٣٣٦

( د ) مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ بمبلغ ١٠٠٠ و١٠٠٠ جنيه ، قسم " إقامة نظام المدينة " ، لتسوية التجارزات المقررة في اعتماد القسم المذكور ... ٣٣٧

( هـ ) مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ بمبلغ ٧٣٣٤ و٧٣٣٤ جنيه ، قسم ٦ " وزارة المالية " ، فرع ٦ " مصلحة الأبنية الأسرية " ، باب ٣ " أعمال جديدة " ، لتصرف من الأرض المزروع ملكيتها لئلا تقصر الميزة العامر ... ٣٣٨

## رقم الصفحة

( د ) مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٤,٤٥٠ جنيهاً للباب الثالث من الفرع ٣ "ديوان جلالة الملك" ، القسم ١ "المخصصات المالية لدميوان جلالة الملك" ، فقرة إنشاء مبنى ضرب دار الطبعة لقرينات الحرس الملكي ... ٣٢٣

( ز ) مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بالإذن لوزير المالية في أن يأخذ من المال الاحتياطي العام ما يؤم دفع قيمة حيلة الإقانة بإعانة بالقاهرة إلى شركة (كيون) في حدود ٥٠٠,٠٠٠ جنيه ، على أن يرد إلى الاحتياطي العام ما تكون قد أعطته ، وذلك من فائض إيرادات حيلة الإقانة بالقاهرة على مصروفاتها سنوياً ... ٣٢٤

( ح ) مشروع قانون بالإذن للحكومة في أخذ مبلغ ٨٨,٠٠٠ جنيه من الاحتياطي العام ، لتفقات إعادة المصريين من فلسطين وللأموال وإعانة المهاجرين الفلسطينيين العرب ... ٣٢٤

( ط ) مشروع قانون بإعانة تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بمرسيد إلى نادي المسرح بإيجاد إس قدر جنيه واحد لمدة تسع سنوات ... ٣٢٤

( ي ) مشروع قانون يبرأ من مفعول تهديدات الوالد المقرضة على الأملاك المالية ، طبقاً للأمر العالي الصادر في ٣ مارس سنة ١٨٨٤ حتى نهاية سنة ١٩٤٩ ... ٣٢٤

( ك ) مشروع قانون بإعانة فترة جديدة إلى المادة الثانية من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة ... ٣٢٥

إعانتها مباشرة إلى لجنة المالية ... ٣٢٥

( ل ) مشروع قانون يرضع قواعد نقل ديال القضاء وأعضاء النيابة المصريين في المهام المخصصة عند نهاية فترة الانتقال إلى الحاكم الوطنية ... ٣٢٥

إعانتها مباشرة إلى لجنة العدل ... ٣٢٥

( م ) مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة الأوقاف السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٢,٥٠٠ جنيه ... ٣٢٥

( ن ) مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة الأوقاف السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٢٢,٥٠٠ جنيه في ميزانية الأوقاف الخيرية ، ومبلغ ٢,٥٠٠ جنيه في ميزانية الأوقاف الأهلية ... ٣٢٥

إعانتها مباشرة إلى لجنة الأوقاف والمجاهد الدينية ... ٣٢٥

## ٩ - مرسومون بمشروع قانونين :

( ١ ) مرسوم بمشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٨٦,٠٠٠ جنيه في القسم ١ "وزارة الداخلية" ، فرع ٢ "البلديات" ، باب ٢ "مصرفات عامة" ، فقرة التجاوز في بعض البلديات ... ٣٢٦

( ب ) مرسوم بمشروع قانون بإعانة تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بمرفع رقم ٣٠ و ١٦ و ٤٣ بديعات ، مساحتها على التوالي ١٩٧١ مترًا و ٩٠٠ مترًا و ٩٦٧ مترًا ، و قطعة مساحتها ٢٠٧٦٨ مترًا ، ويقدونها جميعاً بمبلغ ٧٥٨٥ جنيهاً و ٦٠٠ طلم إلى جمعية أسرة المصعدين ومكاملة الفون بديعات ، بإيجاد إس قدر جنيه واحد سنوياً ، ولقد تمس عشرة سنة ، وبالشروط المحترضة لذلك ، لاستعمالها في إقامة مساكن لفرسي السبل ... ٣٢٦

إعانتها إلى لجنة المالية ... ٣٢٦

## رقم الصفحة

٦ - قرار مجلس النواب ثلاثة مشروعات قوانين سبق أن أقرها مجلس الشيوخ ، وهي :

- ( أ ) مشروع قانون خاص بتجديد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة يتعدى ألمانيا إلى جميع الرق بالحيوان بألمانيا لمدة خمس عشرة سنة بإيجار إسمي قدره مائة طلم سنوياً ..... ٣٣٦
- ( ب ) مشروع قانون خاص بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بمدينة الإسكندرية لإرضية التبغ التركية الخيرية الإسلامية بالإسكندرية بإيجار إسمي قدره جنيه واحد في السنة ..... ٣٣٧
- ( ج ) مشروع قانون خاص بفرض رسم امتحان عن طلبات الترخيص في قيادة لاطرة أو منارة مية ميكانيكي أو دهنس وفاد في المواسم ..... ٣٣٧

٧ - طول بعض حضرات الشيوخ المخترعين عمل البيض في ملحق تحقيق صحة الضوئية والتعويض ..... ٣٣٧

٨ - رده على مرافض ..... ٣٣٧

ملحق رقم ٣٦

٩ - مشروع قانون بفتح آماد إضائي بمبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الداخلية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لعدم كفاية آماد المصروفات السرية ..... ٣٣٧

تقرير لجنة المالية

ملحق رقم ٣٧

المرافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادتيه ، مادة فادة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالبناء بالإسم مع مشروعات القوانين الأخرى ..... ٣٣٨

١٠ - مشروع قانون بفتح آماد إضائي بمبلغ ٩١٠٠٠ جنيه في ميزانية القسم ١٩ " مصروفات حالة الطوارئ " لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لتعويضات ومهمات إطفاء الحرائق التي تحدث من التيارات ومن إلقاء القتال ..... ٣٣٨

تقرير لجنة المالية

ملحق رقم ٣٨

المرافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادتيه مادة فادة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالبناء بالإسم مع مشروعات القوانين الأخرى ..... ٣٣٩

١١ - مشروع قانون بشأن الدراجات التي تمنع لحقة ولحرم التجارة العليا من جاسة ليون وما بالها ..... ٣٣٩

تقرير لجنة المالية

ملحق رقم ٣٩

المرافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادتيه مادة فادة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالبناء بالإسم مع مشروعات القوانين الأخرى ..... ٣٣٩

١٢ - مشروع القانون بشأن المصارف الخفية - تعديل المادة الزامنة بإضافة " بؤذر البديل " لمادة " تنظيم القانون ..... ٣٤٠

١٣ - أخذ الرأي على مشروعات القوانين الآتية :

( أ ) مشروع قانون بشأن المصارف الخفية ..... ٣٤١

( ب ) مشروع قانون بفتح آماد إضائي بمبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الداخلية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، للمصروفات السرية ..... ٣٤١

## رقم الصفحة

- (ج) مشروع قانون بفتح اعتماد إثنائي بمبلغ ٩١٠٠٠ جنيه في ميزانية القسم ١٩ "مصرفات حالة الخوازي" ، نصرد  
قوات إطفاء الحرائق التي تحدث من القنارات ومن إلقاء القنابل ... ٣٤١
- (د) مشروع قانون بشأن الدرجات التي تمنح لحلة التجارة العليا من جامعة لندن وما يعادلها ... ٣٤١
- الواقعة عليها دفعة واحدة بالتمام بالاسم ... ٣٤١
- ١٤ - تقرير لجنة قانون الإجراءات الجنائية عن مشروع قانون الإجراءات الجنائية، ومن مشروع القانون الصادر من مجلس النواب  
بتعديل المادة ١٠١ من قانون تشكيل عاكر الجنابات والملاحقين ١٥١ و ١٧١ من قانون تحقيق الجنابات - الواقعة على  
تأجيل طرزه أربعة أسابيع ، لإتمام دوامة الملاحقات ... ٣٤٢
- ١٥ - تقرير لجنة قانون الإجراءات الجنائية عن مشروع القانون الصادر من مجلس النواب لتلخيص الإجراءات التي تتبع في المحاكم  
الخاصة بالمهاجرين المتخصص عليها في المواد من ٩٨ "١" إلى ٩٨ "٥" والمادة ١٧٤ "أولا" و "ثانيا" من قانون  
القبضات - بإعادة إلى اللجنة لسبع أقرال الحكومة ... ٣٤٢
- ١٦ - تقرير لجنة العدل عن مشروع القانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم توفيق حوس باننا ، بتعديل قانون الانتخاب فيما يتعلق  
بالقصر إلى صفة نهاية أعضاء البرلمان ... ٣٤٢
- ملحق رقم ٤٠
- استمرار المناقشة إلى الجلسة المقبلة ... ٣٥٣
- ١٧ - تقرير لجنة الشؤون العسكرية والأمنية الداخلية عن الاستعراض لمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن  
الراضي بك ، بمنح الأساليب من تلك الأوضاع الزاوية والنفقات في الحكومة المصرية من الوجبة العسكرية ومن جهة  
الطعام على مساحة موقرة ... ٣٥٣
- ملحق رقم ٤١
- الواقعة على التقرير ، وإزالة الاقتراح بمشروع قانون إلى لجنة العدل نظره من حيث الموضوع ... ٣٥٣
- ١٨ - مشروع قانون بمنح خمسة مولات الجيش والطران ومكافئهم ... ٣٥٤
- تقرير لجنة الحرية البحرية والسودان والمالية بمجلس  
ملحق رقم ٤٢
- الواقعة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواده مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالتمام بالاسم  
إلى الأسبوع المقبل ... ٣٥٤
- ١٩ - مشروع قانون صادر من مجلس النواب بإنشاء كتابات واتحاد كتابات الأمن الفنية ... ٣٥٧
- ملحق رقم ٤٣
- الواقعة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواده مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالتمام بالاسم  
إلى الأسبوع المقبل ... ٣٥٨
- ٢٠ - تقرير لجنة المالية عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن توفيق بمرومة العقود وأثره في تحديد أسعار الفلفل -  
تأجيله أسبوعاً ... ٣٧٤

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة العشرين مساء ، برئاسة  
حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس المجلس .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ عبد الرحمن نور ، محمد عطية الناظر بك ، السيد عبد الحميد  
الربالي ، الأستاذ عبد الرزاق وجهه القاضي .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما هذا :

القائمين :

أولاً - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد علي أبو ستيت بك ، توفيق دوس باشا ، حسن رشوان حادي بك ،  
الأستاذ عبد اللطيف زعزوع ، الشيخ عبد الله عمر عبد الآخر ، عبد الحميد  
إبراهيم صالح باشا ، فهمي ويصا بك ، محمد بدير باشا ، محمد رشوان  
الزمر بك .

ثانياً - بإعتذار :

(١) عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد مصطفى أبو رحاب ، إسماعيل صدق باشا ، رشوان  
محمود باشا ، صالح مصطفى أبو رحاب بك ، عبد الستار حسن  
هران ، محمد المنازي عبد ربه باشا ، محمد أمين يوسف بك ،  
محمد طاهر باشا ، الأستاذ محمد عبد الوكيل ، وأصف بطرس  
غالي باشا ، يوسف ذو الفقار باشا .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

سليمان مصطفى خليل ، الشيخ فراج عبد الرحمن مجاهد ،  
محمد شريف صبري باشا ، محمد شفيق باشا ، عبد الحليم الفراحي باشا .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ أحمد أبو الفتوح ، أحمد همام حسين بك ، حافظ رمضان باشا ،  
حسن محمد الوكيل ، حسين سالم الغراب ، ساهبا حيتي باشا ، سيد بهنس بك ،  
شارل بشري حنا ، صادق وجهه باشا ، محمد عبد الجليل صبره باشا ،  
الأستاذ محمد علي شعراوي ، الشيخ منصور حسين السلواوي ، الأستاذ  
ميشيل دوق .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب البوابة إبراهيم عبد الهادي باشا  
رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وحضرات أصحاب المجالس :

أحمد عبد النصار باشا وزير الأشغال العمومية ، الأستاذ عبد الحميد  
عبد الحق وزير القوم ، عبد الرزاق أحمد الشهورى باشا وزير المعارف  
العمومية ، محمود حسن باشا وزير دولة ، الدكتور نجيب إسكندر باشا  
وزير الصحة العمومية ، علي عبد الرزاق باشا وزير الأوقاف ، الفريق محمد  
حيدر باشا وزير الحربية والبحرية ، جلال فهم باشا وزير الشؤون  
الاجتماعية ، رياض عبد العزيز سيف النصر بك وزير المواصلات ، عباس  
أبو حسين باشا وزير الزراعة ، مصطفى مرعي بك وزير دولة ، محمد زكي  
علي باشا وزير دولة .

تولى السكرتيرية العامة أمين عن العرب بك .

( أعلن حضرة صاحب السعادة الرئيس افتتاح الجلسة ) .

## ١ - تبليغ المجلس

وفاة المفطور مصطفى رشيد بك عضو المجلس - رفق الجلسة حدادا  
إعلان غفر المصل

للمرئيين - حضرات الوزراء المحترمين ،

يمرئى أن أنفى إلى المجلس زبيلاً كريماً ، هو المفطور له مصطفى  
رشيد بك ، توفى إلى رحمة الله أسس (٢٣ يناير الحالى) . وقد قامت  
هيئة المكتب بالاشتراك رسمياً في تشييع جنازته نيابة عن المجلس

وتفضل حضرة صاحب الجلالة الملك ، فأفاد من قبله بتلوين تشييع  
الجانزة . وقد رفعت إلى جلالة ، باسم المجلس واسمى ، أصدق عبارات  
الشكر .

وإنى ، باسم المجلس ، أعرب عن شديد الأسف على فقده . وما أمل  
بمواظبتكم تحبب ترقية ، باسم المجلس ، إلى أسرته الكريمة .

مفطرة صاحب المجالس مصطفى مرعي بك ( وزير دولة ) - تشارك  
الحكومة المجلس في أسفه على وفاة الفقيد .

للمرئيين - والان توقف الجلسة حدادا على الفقيد .

( وقتت الجلسة ) .

للمرئيين - أعيدت الجلسة ، وأعلن غفر المصل .

## ٢ - إجازات

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم عبد الله عمر عبد الأكر إجازة لمدة شهر من اليوم، مرضه.

ويطلب حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد إبراهيم صالح باشا إجازة لمدة شهر من اليوم، مرضه.

ويطلب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد اللطيف إسماعيل زحزح إجازة لمدة أسبوعين من اليوم، مرضه.

ويطلب حضرة الشيخ المحترم فهمي وبصا بك إجازة لمدة ثلاثة أسابيع من اليوم، مرضه.

فهل توافرون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

## ٣ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

( ١٧ يناير ١٩٤٩ )

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟

( لم يترشح أحد ) .

الرئيس - يصلى المجلس على مضبطة الجلسة السابقة .

## ٤ - مشروعات قوانين

واردة من مجلس النواب - إحالتها مباشرة إلى اللجان المختصة

الرئيس - ورد من مجلس النواب أربعة عشر مقترحاً (١) ومنها مشروعات القوانين الأربعة عشر الآتية، وقد أحلتها مباشرة إلى اللجان المختصة، وهى :

١ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١١٥,٣٩٤ جنياً بالباب الثالث من الفرع ٣ "مصلحة الآثار العربية"، قسم ٨ "وزارة المعارف العمومية"، لشراء مجموعة الآثار الخاصة بالمغفور له الدكتور على إبراهيم باشا.

٢ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٢,٠٠٠ جنياً بالباب الثالث من الفرع ٣ "مصلحة الآثار العربية"، من القسم ٨ "وزارة المعارف العمومية"، لحفظ وصيانة المجموعة لأثرية التي وقع الاختيار عليها من خلفات المغفور له الدكتور على إبراهيم باشا.

(١) نص الكتاب الخاص بمرسوم القانون الأول :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرم بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب تقر بجلسته المقررة في ١٧ يناير سنة ١٩٤٩ تقر بجلسته المقررة في ١٧ يناير سنة ١٩٤٩ بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١١٥,٣٩٤ جنياً في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بالباب الثالث من الفرع ٣ "مصلحة الآثار العربية"، قسم ٨ "وزارة المعارف العمومية"، لشراء مجموعة الآثار الخاصة بالمغفور له الدكتور على إبراهيم باشا، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالرجو التفضل بمرسوم مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وقد نظروا سادتك بغيره، فائق الاحترام ما

١٩ يناير سنة ١٩٤٩

دعوى مجلس النواب  
عبد حامد جوده

نص الكتاب الخاص بمرسوم القانون الثاني :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرم بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب تقر بجلسته المقررة في ١٧ يناير سنة ١٩٤٩ تقر بجلسته المقررة في ١٧ يناير سنة ١٩٤٩ بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢,٠٠٠ جنياً في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بالباب الثالث من الفرع ٣ "دار الآثار العربية"، من القسم ٨ "وزارة المعارف العمومية"، لحفظ وصيانة المجموعة لأثرية التي وقع عليها الاختيار من خلفات المغفور له الدكتور على إبراهيم باشا، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالرجو التفضل بمرسوم مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وقد نظروا سادتك بغيره، فائق الاحترام ما

١٩ يناير سنة ١٩٤٩

دعوى مجلس النواب  
عبد حامد جوده



٣ - مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١٢٥,٠٠٠ جنيه بالباب الثاني من الفرع ١ من القسم ٦ "وزارة المالية" ، لتسوية تجاوزات في بند ٩ المخصص لتغطية الإنكسار المالية ، ومواجهة ما قد يصرف بالمجم على هذا البند حتى نهاية السنة المالية المذكورة .

٤ - مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٤٨ بمبلغ ١,٢٥٠,٠٠٠ جنيه ، قسم ٢٠ "إمالة غلاء المعيشة" ، لتسوية التجاوز الموقوف في اعتماد القسم المذكور .

٥ - مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٧,٣٣٤ جنيه قسم ٦ "وزارة المالية" ، فرع ٦ "مصلحة الأملاك الأميرية" ، باب ٣ "أعمال جديدة" ، لعرض عن الأرض المقروعة ملكيتها لتسوية للمعاقبة العام .

٦ - مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٤,٤٥٠ جنيه بالباب الثالث من الفرع ٣ "ديوان جلاله الملك" ، القسم ١ "المخصصات الملكية وديوان جلاله الملك" ، لتكليف إنشاء مبنى حربي ناز الطليعة لفرقيات الحرس الملكي .

= نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الثالث :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب تطلبه للحدودتين في ١٠ و ١٧ يناير سنة ١٩٤٩ بتربعة التزود المالية من مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١,٢٥٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بالباب الثاني من الفرع ١ من القسم ٦ "وزارة المالية" ، لتسوية تجاوزات في بند ٩ المخصص لتغطية الإنكسار المالية ، ومواجهة ما قد يصرف بالمجم على هذا البند حتى نهاية السنة المالية المذكورة ، ووافق عليه بالصيغة المرفقة لهذا .

فالمجلس الفضل يرض مشروع القانون المذكور على حجة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول قائي الاحترام ما

١٩ يناير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

محمد حامد جويهد

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الرابع :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب تطلبه للحدودتين في ١٠ و ١٧ يناير سنة ١٩٤٩ بتربعة التزود المالية من مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، قسم ٢٠ "إمالة غلاء المعيشة" ، بمبلغ ١,٢٥٠,٠٠٠ جنيه ، لتسوية التجاوز المقروعة في اعتماد القسم المذكور ، ووافق عليه بالصيغة المرفقة لهذا .

فالمجلس الفضل يرض مشروع القانون المذكور على حجة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول قائي الاحترام ما

١٩ يناير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

محمد حامد جويهد

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الخامس :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب تطلبه للحدودتين في ١٠ و ١٧ يناير سنة ١٩٤٩ بتربعة التزود المالية من مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، فرع ٦ "وزارة المالية" ، قسم ١ "المخصصات الملكية وديوان جلاله الملك" ، باب ٣ "أعمال جديدة" ، بمبلغ ٧,٣٣٤ جنيه ، لعرض عن الأرض المقروعة ملكيتها لتسوية للمعاقبة العام ، ووافق عليه بالصيغة المرفقة لهذا .

فالمجلس الفضل يرض مشروع القانون المذكور على حجة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول قائي الاحترام ما

١٩ يناير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

محمد حامد جويهد

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون السادس :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب تطلبه للحدودتين في ١٠ و ١٧ يناير سنة ١٩٤٩ بتربعة التزود المالية من مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٤,٤٥٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بالباب الثالث من الفرع ٣ "ديوان جلاله الملك" ، القسم ١ "المخصصات الملكية وديوان جلاله الملك" ، لتكليف إنشاء مبنى حربي ناز الطليعة لفرقيات الحرس الملكي ، ووافق عليه بالصيغة المرفقة لهذا .

فالمجلس الفضل يرض مشروع القانون المذكور على حجة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول قائي الاحترام ما

١٩ يناير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

محمد حامد جويهد

٩ - مشروع قانون باحتياز تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة ببور سعيد إلى نادي المسرح ، بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنوياً لمدة تسع سنوات .

١٠ - مشروع قانون بمرئان مفعول تصديرات العوائد المقررة على الأملاك المبلية ، طبقاً للأمر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ حتى نهاية سنة ١٩٤٩

( تقرر مجلس النواب بطريق الاستعجال ) .

٧ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بالإذن لوزير المالية في أن يأخذ من المال الاحتياطي العام ما يلزم لدفع قيمة عملة الإثارة بالنار بالقاهرة إلى شركة النياز "ليون" في حدود ٤٥٠,٠٠٠ جنيه ، على أن يرد إلى الاحتياطي العام ما تكون قد أخذته ، وذلك من قاضي إيرادات عملة الإثارة بالقاهرة على مصروفاتها سنوياً .

٨ - مشروع قانون بالإذن للحكومة في أخذ مبلغ ٨٨,٠٠٠ جنيه من الاحتياطي العام ، لتفقات إعادة المصريين من فلسطين ولجلاء وإحالة المهاجرين الفلسطينيين العرب .

== نص الكتاب الخاص بمشروع القانون السابع ==

"حضره صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المقررة في ١٠ و ١٧ يناير سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون بالإذن لوزير المالية في أن يأخذ من المال الاحتياطي العام ما يلزم لدفع قيمة عملة الإثارة بالنار بالقاهرة إلى شركة النياز "ليون" في حدود ٤٥٠,٠٠٠ جنيه ، على أن يرد إلى الاحتياطي العام ما تكون قد أخذته ، وذلك من قاضي إيرادات عملة الإثارة بالقاهرة على مصروفاتها سنوياً ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمجلس الفصل بمرش مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول قاضي الاحترام ما

١٩ يناير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
محمد حامد جبره

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الثامن :

"حضره صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المقررة في ١٠ و ١٧ يناير سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون بالإذن للحكومة في أن تأخذ من المال الاحتياطي العام ، لتفقات إعادة المصريين من فلسطين ، وإجراء وإحالة المهاجرين الفلسطينيين العرب ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمجلس الفصل بمرش مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول قاضي الاحترام ما

١٩ يناير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
محمد حامد جبره

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون التاسع :

"حضره صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المقررة في ١٧ يناير سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون باحتياز تأجير قطعة أرض من أملاك القلعة ببورسعيد إلى نادي المسرح بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنوياً لمدة تسع سنوات ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمجلس الفصل بمرش مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول قاضي الاحترام ما

١٩ يناير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
محمد حامد جبره

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون العاشر :

"حضره صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر - بصفة مستعجلة - بجلسته المقررة في ١٠ و ١٧ يناير سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون بمرئان مفعول تصديرات العوائد المقررة على الأملاك المبلية ، طبقاً للأمر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ ، حتى نهاية سنة ١٩٤٩ ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمجلس الفصل بمرش مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول قاضي الاحترام ما

١٩ يناير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
محمد حامد جبره

١٣ - مشروع قانون بفتح ائتماد إضافي في ميزانية وزارة الأوقاف  
للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٢٤,٠٠٠ جنيه .

١٤ - مشروع قانون بفتح ائتماد إضافي في ميزانية وزارة الأوقاف  
للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٢٢,٥٠٠ جنيه في ميزانية الأوقاف  
التجارية ، ومبلغ ٢,٥٠٠ جنيه في ميزانية الأوقاف الأهلية .  
وقد أحيل مباشرة إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية .

١١ - مشروع قانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة الثانية من  
القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات  
المساهمة .

( تنظر مجلس النواب بطريق الاستعجال ) .  
وقد أحيلت مباشرة إلى لجنة المالية .

١٢ - مشروع قانون بوضع قواعد تقل رجال القضاء وأعضاء النيابة  
المصريين في المحاكم المختلطة عند نهاية فترة الانتقال إلى المحاكم الوطنية .  
وقد أحيل مباشرة إلى لجنة العدل .

نص الكتاب الخامس بمشروع القانون الحادي عشر :  
" خضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإيجاز سادتك أن مجلس النواب نظر - بصفة مسبقة - بمجلسه المفردة في ١٠ و ١٧ يناير سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون التشريعية عن مشروع قانون بإنشاء فقرة  
جديدة إلى المادة الثانية من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة ، وراقط عليه بالصيغة المرافقة لهذا .  
فأرجو الفضل بعرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بخبره فائق الاحترام ما  
١٩ يناير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
محمد حامد جويوه

نص الكتاب الخامس بمشروع القانون الثاني عشر :  
" خضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإيجاز سادتك أن مجلس النواب نظر بمجلسه المفردة في ١٥ و ١٧ يناير سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون التشريعية عن مشروع قانون بوضع قواعد تقل رجال القضاء وأعضاء  
النيابة المصريين في المحاكم المختلطة ، عند نهاية فترة الانتقال إلى المحاكم الوطنية ، وراقط عليه بالصيغة المرافقة لهذا .  
فأرجو الفضل بعرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بخبره فائق الاحترام ما  
١٩ يناير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
محمد حامد جويوه

نص الكتاب الخامس بمشروع القانون الثالث عشر :  
" خضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإيجاز سادتك أن مجلس النواب نظر بمجلسه المفردة في ١٧ يناير سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة شؤون الأوقاف والمعاهد الدينية عن مشروع قانون بفتح ائتماد إضافي بمبلغ  
٢٤,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، وراقط عليه بالصيغة المرافقة لهذا .  
فأرجو الفضل بعرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بخبره فائق الاحترام ما  
١٩ يناير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
محمد حامد جويوه

نص الكتاب الخامس بمشروع القانون الرابع عشر :  
" خضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإيجاز سادتك أن مجلس النواب نظر - بصفة مسبقة - بمجلسه المفردة في ١٧ يناير سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة شؤون الأوقاف والمعاهد الدينية عن مشروع قانون بفتح  
ائتماد إضافي في ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٢٢,٥٠٠ جنيه في ميزانية الأوقاف التجارية ، ومبلغ ٢,٥٠٠ جنيه في ميزانية الأوقاف الأهلية ، وراقط عليه  
بالصيغة المرافقة لهذا .

فأرجو الفضل بعرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بخبره فائق الاحترام ما  
١٩ يناير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
محمد حامد جويوه

## ٥ - مرسومان بمشروع قانونين

إحاطة إلى لجنة المالية

الرئيس - ورد كتابان <sup>(١)</sup> من حضرة صاحب المالى وزير المالية،  
وبمهما مرسومان بمشروع قانونين :

(الاول) مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتبار اضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ بمبلغ ٨٦,٠٠٠ جنيه فى قسم "وزارة الداخلية"، فرع "البلديات"، باب "مصرفات عامة"، لتسوية التباؤ فى بعض البنود .

(الثانى) مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتبار قطع ارض من املاك الدولة تعرف برقم ٣٠ و ١٦٠ و ٤٣٦ بدمياط، مصادتها على التوالى : ٩٧١ مترا و ٥,٠٠٠ مترا و ٩,٦٦٧ مترا، و جلة مساحتها ٢٠,٦٣٨ مترا، ويقدر ثمنها جميعا بمبلغ ٧,٥٨٥ جنيها و ٦٠٠ مليم إلى جمعية أسرة المصدون

(١) نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع قانون الاول :

"حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ .

أتشرف بأن أبلغ سادتك معونة من المرسوم بفتح اعتبار اضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ بمبلغ ٨٦,٠٠٠ جنيه فى قسم "وزارة الداخلية"، فرع "البلديات"، باب "مصرفات عامة"، لتسوية التباؤ فى بعض البنود .

وقد أرسل هذا المرسوم إلى مجلس النواب، لعرض عليه .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

٢٣ يناير سنة ١٩٤٩

وزير المالية

حسين فهمى

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون الثانى :

"حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أبلغ سادتك معونة من المرسوم بفتح اعتبار اضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ بمبلغ ٨٦,٠٠٠ جنيه فى قسم "وزارة الداخلية"، فرع "البلديات"، باب "مصرفات عامة"، لتسوية التباؤ فى بعض البنود .

وقد أرسل هذا المرسوم إلى مجلس النواب، لعرض عليه .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

٢٣ يناير سنة ١٩٤٩

وزير المالية

حسين فهمى

(٢) نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الاول :

"حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أبلغ سادتك هذا أن مجلس النواب أقر بحملته المعودة فى ١٧ يناير سنة ١٩٤٩ مشروع القانون الخاص بتبديد تأجير قطعة ارض من املاك الدولة يتناولها إلى جمعية الرق بالحيوان بالناتجا لمدة خمس عشرة سنة بإقرار اسمى قدره مائة مليم سنويا .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

١٩ يناير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

عبد حامد محمود

ومكافئة الدين بدمياط، بإقرار اسمى قدره حنيه واحد سنويا، ولمدة خمس عشرة سنة، وبالشروط الموضوعه لذلك، لاستعمالها فى إقامة معازل لارضى السل .

فهل توافقون حضراتكم على إحاطتها إلى لجنة المالية ؟  
(مواظفة) .

## ٦ - إقرار مجلس النواب

ثلاثة مشروعات قوانين سبق أن أقرها مجلس الشيوخ

الرئيس - ورد من مجلس النواب ثلاثة كتب <sup>(١)</sup> بأنه أقر بمجلس ١٧ يناير الحالى ثلاثة مشروعات قوانين مسبق أن أقرها مجلس الشيوخ، وهى :

١ - مشروع قانون خاص بتبديد تأجير قطعة ارض من املاك الدولة بدمياط إلى جمعية الرق بالحيوان بالناتجا لمدة خمس عشرة سنة بإقرار اسمى قدره مائة مليم سنويا .

## ٨ - ردود على عرائض

الرئيس — وردت ردود<sup>(١)</sup> من بعض الوزارات على عرائض سبق إحالتها إليها ، ستكتب نصوصها في المضبطة .

## ٩ - مشروع قانون

فتح اعتماد إضافي يبلغ ٥٥٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الداخلية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لدم كفاية اعتماد المصروفات السرية —  
تتم برتبة المالية (٢) — المواقعة على مشروع القانون من حوث البلد —  
مناقشة مادته مادة واحدة — تأجيل أخذ الرأي عليه بالنداء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

(المرحومة فتح الاحمر عبد السلام محمود بك) .

الرئيس — ورد كتاب (٣) من وزارة الداخلية بتدب حضرة صاحب العزة عبد الرحمن عمار بك وكيل الوزارة ، لحضور جلسات المجلس أثناء نظر مشروع قانون فتح اعتمادين إضافيين ، أحدهما يبلغ ٥٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الداخلية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ للمصروفات

٢ - مشروع قانون خاص بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بمدينة الإسكندرية إلى جمعية النهضة النورية الإسلامية بالإسكندرية بإيجار اسمي قدره جنيه واحد في السنة .

٣ - مشروع قانون خاص بفرض رسم امتحان عن طلبات الترخيص في قيادة قاطرة أو مزاولة مهنة ميكانيكي أو رئيس وقاد في المواني .

## ٧ - حلول

بعض حضرات الشيوخ المحترمين هل البعض في بلتين

الرئيس — أبلغني حضرة الزميل المحترم عبد الحميد إبراهيم صالح باشا أنه يتنظر من عضوية لجنة تحقيق صحة العضوية .

كما أبلغني في الجلسة الماضية حضرة الزميل المحترم الأستاذ أحمد حمزة أخطاره من عضوية لجنة التزوين .

فهل توافقون حضراتكم على أن يحل محلها في عضوية اللجنة الأولى حضرة الشيخ المحترم جمال الدين أباطه بك ، وفي عضوية اللجنة الثانية حضرة الشيخ المحترم الأستاذ جلال أباطه ؟  
(موافقة) .

— نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الثاني :

"حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرّم بإحاطة سادتك أن مجلس النواب أقر بجلسته المنعقدة في ١٧ يناير سنة ١٩٤٩ مشروع القانون الخاص بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بمدينة الإسكندرية إلى جمعية النهضة النورية الإسلامية بالإسكندرية بإيجار اسمي قدره جنيه واحد في السنة ، الذي سبق لمجلس الشيوخ أن وافق عليه .

وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما

١٩ يناير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

عبد حامد بجوده

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الثالث :

"حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرّم بإحاطة سادتك علماً أن مجلس النواب أقر بجلسته المنعقدة في ١٧ مارس سنة ١٩٤٩ مشروع القانون الخاص بفرض رسم امتحان عن طلبات الترخيص في قيادة قاطرة أو من المواني مهنة ميكانيكي أو رئيس وقاد في المواني ، الذي سبق لمجلس الشيوخ أن وافق عليه .

وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما

١٩ مارس سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

عبد حامد بجوده

(١) برامح المقيم رقم ٣٩

(٢) د > د ٣٧

(٣) نص الكتاب د

"حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرّم بأن أرسوا سادتك استئذاناً منة المجلس في حضور حضرة صاحب العزة عبد الرحمن عمار بك وكيل وزارة الداخلية لجلسات المجلس أثناء نظر مشروع قانون فتح اعتمادين إضافيين ، أحدهما يبلغ ٥٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الداخلية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ للمصروفات السرية ، والآخر يبلغ ٩١٠٠٠ جنيه في ميزانية القسم ١٩ "مصرفات حالة الطوارئ" لفرز زترات إطفاء الحرائق التي تحدث من القوارب ومن إلقاء القنابل .

وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما

٢٤ يناير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

إبراهيم عبد الحامد

السرية ، والآخر يبلغ ٩١,٠٠٠ جنيه في ميزانية القسم ١٩ " مصروفات حالة الطوارئ " ، لتعزيز قوات إطفاء الحرائق التي تحدثت من المارات ومن إلقاء القتال .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرته ) .

القرار - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون بحضور حضرة صاحب العزة عبد الرحمن عمار بك وكيل وزارة الداخلية ، ورات الأغلبية الموافقة عليه للأسباب الواردة في التقرير ، وهي تلخص في أن الظروف المالية التي يجتازها البلاد تستلزم اتخاذ تدابير خاصة لصون الأمن وحفظ النظام .

ولقد رأت الأغلبية عدم الموافقة على الاعتماد الإضافي المطلوب ، لعدم اقتناعها بالأسباب التي أبدت تبريرها .

وترجو اللجنة من المجلس إقرار مشروع القانون بالصيغة الواردة من مجلس النواب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تحرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولتنتقل إلى مناقشة مادته مادة فائدة ، ولتصل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ٩ " وزارة الداخلية " فرع ١ " الديوان العام " باب ٢ " مصروفات عامة " بند ١١ " مصروفات سرية " اعتماد إضافي قدره ٥٠,٠٠٠ جنيه ( خمسة وأربعون ألف جنيه ) لعدم كفاية الاعتماد الحالي .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الباب الأول من القواعد الثلاثة القسم ٩ " وزارة الداخلية " .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتصل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

تأمر بأن يصح هذا القانون بمقام الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤخذ على هذا الرأي البناء بالاسم على مشروع هذا القانون مع شروط القوانين الأخرى .

## ١٠ - مشروع قانون

يفتح اعتماد إضافي يبلغ ٩١,٠٠٠ جنيه في ميزانية القسم ١٩ " مصروفات حالة الطوارئ " لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لتعزيز قوات ومعدات إطفاء الحرائق التي تحدثت من المارات ومن إلقاء القتال - تحرير مادة المالية (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي على إلقاء هذا الاسم مع شروط القوانين الأخرى

( المقرر حضرة الشيخ المقيم السيد عبد المجد الرمال ) .

القرار - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون ، واستتمت إلى البيانات التي أنشأ بها حضرته صاحب العزة عبد الرحمن عمار بك وكيل وزارة الداخلية .

وتد سبق لجنة أن أشارت في حالة ساعة ماثلة بتوحيد شؤون الإطفاء والوقاية ، بدلا من توزيعها بين وزارتي الداخلية والصحة . وهي مع موافقتها على فتح الاعتماد المطلوب ، تطالب الحكومة بتحقيق هذا التوحيد وتأمل أن تصل وزارة الداخلية إلى حل مرضي في القريب العاجل .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على مشروع القانون بالصيغة الواردة من مجلس النواب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تحرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

## ١١ - مشروع قانون

بأن الفوجيات التي تمنح لخدمة ديور التجارة العليا من جامعة ليون وما يماثلها -  
تخريجه المالية (١) - الحاققة على مشروع القانون من حيث المبدأ -  
مناقشة مادية مادة قاعة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالتدريج بالاسم مع مشروعات  
القوانين الأخرى

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور)

الرئيس - ورد كتاب (٢) من وزارة المالية بتدبير حضرة الأستاذ أحمد  
قديري مراقب عام مستغدى الحكومة بالوزارة ، لحضور جلسات المجلس  
أثناء نظر مشروع هذا القانون .

هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة)

(حضر حضرة)

المقرر - بحث اللجنة مشروع هذا القانون ، واطلعت على البيانات  
التي طلبها البحث من الوزارات والمصالح المختلفة . وبناء على الأسباب  
الواردة في التقرير ، وافقت اللجنة على مشروع القانون ، تحقيقا لمساواة  
بين الحاصلين على مؤهل على واحد . وهي ترجو من المجلس إنذاره  
بالصفة الواردة من مجلس النواب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ،  
ولنتقل إلى مناقشة مادتيه مادة فساد ، ولتلى المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - استثناء من حكم المادة الخامسة من القانون رقم ٨٢  
لسنة ١٩٤٧ يعتبر حاملو ديور التجارة العليا من جامعة ليون وما يماثلها  
الذين عينوا بتمنحة الحكومة في وظائف أقل من الدرجة السادسة أو  
في وظائف كتابية أقل من الدرجة السابعة في الدرجتين السادسة والسابعة  
(حسب مؤهلاتهم) بصفة شخصية ومن تاريخ تعيينهم بالتمنحة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ،  
ولنتقل إلى مناقشة مادتيه مادة فساد ، ولتلى المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ١٩  
"مصرفات حالة الطوارئ" اعتماد إضافي قدره ٩١,٠٠٠ جنيه (واحد  
ونسبون ألف جنيه) لتعويض قوات ومهمات إطفاء الحرائق التي تحدث  
من الحارات ومن إلقاء القنابل .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من نفود الميزانية العامة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة  
الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما  
فيا يخصه .

أمر بأن يهيم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن يشر في الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالتدريج بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات  
القوانين الأخرى .

(١) راجع المحضر رقم ٢٩

(٢) نص الكتاب

"حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أرسلوا لقتل باستثناء المجلس المؤقت في حضور حضرة الأستاذ أحمد قديري مراقب عام مستغدى الحكومة بالوزارة جلسات المجلس أثناء نظر تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون لالتزام  
بالحاصلين من ديور التجارة العليا من جامعة ليون وما يماثلها .

رفضوا سادتهم يقولون نافي الالتزام

٢٢ بـ ١٩٤٩

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على فتح باب المناقشة في المادة الثانية .

وما هو رأي الحكومة في اقتراح حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك ؟  
**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباط** - إن نزاع الملكية تتولاها مصلحة المساحة ، ولا علاقة له بوزارة العدل .

**المقرر** - معاصر الخلافات يقوم بحريها المهنيون ، ولادخل إطلاقاً لوزارة العدل فيها .

**الرئيس** - هل إذا حدث خلاف على تقدير التفتيش عند نزاع الملكية ، يرجع الأمر إلى القضاء ؟

**مفكرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك** - نعم ، وعند نزاع الملكية بقدر التفتيش وبودع شهادة المحكمة .

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت** - إذا حدث خلاف بين المالك والحكومة على تقدير تفتيش الأرض المزوعة ملكيتها ، فلا بد من الرجوع إلى المحكمة .

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل** - إذا كانت الأحيان موقوفة ، فلا بد من الرجوع إلى المحكمة لأخذ موافقتها ، ولولم يكن هناك خلاف على التفتيش .

**مفكرة صائب الدروة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء)** لا مانع لدى الحكومة من إضافة " وزير العدل " إلى مادة التنفيذ .

**الرئيس** - والآن هل توافقون حضراتكم على اقتراح حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك على أن يكون نص المادة الثامنة كما يأتي :

مادة ٨ - على وزراء الأشغال العمومية والمساية والعدل تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ، ولهم إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يسم هذا القانون بختم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

( موافقة )

**الرئيس** - يقرر المجلس المراقبة على المادة الثامنة كما طليت ، والآن يؤخذ الرأي على مشروع هذا القانون مع شروط القوانين الأخرى .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
 ( موافقة )

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، وقتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى المدونى العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يسم هذا القانون بختم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
 ( موافقة )

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويجوز أخذ رأى البدء بالأمر على مشروع هذا القانون مع شروط القوانين الأخرى .

## ١٢ - مشروع قانون

بشأن المصايف الخليفة - تعديل المادة الثامنة بإضافة " وزير العدل " مادة تنفيذ القانون

( إنقر حضرة الشيخ المحترم مصطفى نصرت )

**مفكرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك** - أوجع باب المناقشة في الجبادة الثامنة من مشروع هذا القانون الخاصة بالتنفيذ لأنها نصت على ما يأتي :

على وزيرى الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

وقد أغفلت ذكر وزير العدل مع أن له اختصاصاً في تنفيذه .

واقترح إضافة عبارة " وزير العدل " إلى هذه المادة ، لأن الخلاف على نزاع الملكية ، يقتضى عرض الأمر على القضاء .

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت** - لقد عرض مشروع هذا القانون على مجلس الدولة وأقره كما هو .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على فتح باب المناقشة في المادة الثامنة من مشروع هذا القانون ، طبقاً للمادة ١٩٨ من اللائحة الداخلية ؟

( موافقة )



### ١٣ - أخذ الرأي

على أدبية مشروعات قوانين - الموافقة عليها دفعة واحدة بالنداء بالاسم

الرئيس - الآن نأخذ الرأي على مشروعات القوانين الأربعة الآتية :

١ - مشروع قانون بشأن المصارف الحفلية .

٢ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٤٥٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزير الداخلية للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، للمصروفات السرية .

٣ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٩١٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية القسم ١٩ "مصرفات حالة الطوارئ" ، لتعزيزات إطفاء الحرائق التي تحدث من الغارات ومن إلغاء النذيل .

٤ - مشروع قانون بشأن الدرجات التي تمنح لحملات التجارة العليا من جامعة ليون وما يماثلها .

(أخذ الرأي بالنداء بالاسم على مشروعات هذه القوانين ، فوافق عليها المجلس بإجماع الحاضرين وعدمه ٩٧<sup>(١)</sup> عضواً ، ماعدا مشروع القانون الثاني ، فوافق عليه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت ، وامتنع حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل عن إبداء رأيه في مشروع القانون الأول ) .

الرئيس - ليد حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل مهلة امتناعه عن إبداء الرأي .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل - امتنعت عن إبداء رأيي في مشروع القانون الخاص بالمصارف الحفلية ، لأنني لم أحضر مناقشته .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروعات هذه القوانين .

(١) أسماء حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم الطاهري بك ، الدكتور إبراهيم بويي مدكور ، إبراهيم زكي ، إبراهيم عبد الحادي باشا ، الأستاذ أحمد حزم ، الأستاذ أحمد حسن أبو القليل ، الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك ، أحمد مرزى بك ، اللواء أحمد شريف باشا ، أحمد عبد القادر باشا ، أحمد عبد بك ، اللواء أحمد طه باشا ، أحمد بك ، أحمد قرق بك ، أحمد عبد عيسى باشا ، الأستاذ إسماعيل حزم ، الشيخ إسماعيل قزاق ، أملاك نظاوى بك ، السيد أحمد إياطة ، أمين أحمد سيد .

الأستاذ جلال عبد الحيد إياطة ، جلال فهم باشا ، جمال الدين عيان إياطة بك .

حاتم القزوى بك ، حسن بدوي الرئيس بك ، الأستاذ حسن حسن عبد الله ، حسن حزام بك ، حسن شرارى باشا ، حسن صادق باشا ، الأستاذ حسن عبد القادر ، اللواء حسن عبد الوهاب باشا ، حسين مصطفى حزم بك ، حسين سرى باشا ، الشيخ حسين صالح خليفة ، الأستاذ حسين عبد الجدى .

خليل ثابت بك .

د ياض عبد العزيز سيف النصر بك ، داغب استكندر بك .

ذكرا بهوان باشا ، الدكتور زكي ميخائيل بشارة .

الدكتور سليمان حمزى باشا ، سيد القزوى .

عشما السيد سليم باشا .

صلاح الدين الشوارب بك ، صليب ساسى باشا .

طراف على باشا .

عباس أبو حسين باشا ، الأستاذ عباس الجبل ، الأستاذ عباس محمود القنادر ، الأستاذ عبد الرزاق وجيه القنارى ، عبد الرحمن ارزاد بك ، الدكتور عبد الرحمن عوض ، عبد الرحمن صبح ، عبد الزاوى أحمد الشوى باشا ، عبد السلام الشاذل باشا ، عبد السلام محمود بك ، الأستاذ عبد القادر عبد العزيز الحمال ، عبد الفتاح بسى باشا ، عبد القزوى أحمد باشا ، عبد الحليف واكد بك ، عبد الله لثوم باشا ، السيد عبد الحفيد الرمال ، عبد الوهاب طه باشا ، حل زكى العراقى باشا ، على عبد الرزاق باشا ، على عبد الحافى باشا ، على ماهر باشا .

فريد أبو حادى بك .

الأستاذ كامل إتيق آبادى ، كمال الدين الشريف .

الشيخ عبد إبراهيم عبد الله ببرى ، عبد أبو النصر القادر ، عبد أمين يوسف بك ، عبد آسى باشا ، عبد توفيق وانلى ك ، عبد حسن المتناوى باشا ، عبد حادى بسى باشا ، عبد الرزاق عبد الباقى ، عبد وضوران بك ، عبد زايد جلال ، عبد سليم جابر ، عبد طه النازمى ، عبد منلى الجزار بك ، عبد قزاق مراح الدين باشا ، الأستاذ عبد نجيب عبد جده ، محمود حسن باشا ، محمود أحمد محسب بك ، محمود حزم بك ، محمود طبرى باشا ، محمود دلب باشا ، الأستاذ مصطفى نصرت ، حوسى سيف النصر موسى .

الدكتور نجيب استكندر باشا .

وحيب موسى بك .

الشيخ يوسف يوسف القزوى .

## ١٤ - تقرير لجنة قانون الإجراءات الجنائية

من مشروع قانون الإجراءات الجنائية، ومن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل المادة ٥١ من قانون تشكيل عا كـ الجنائيات والمادة ١٥١ و ١٧١ من قانون تحقيق الجنائيات - المواقفة على تأجيل نظره أربعة أسابيع، لإتمام دراسة الملاحظات

الرئيس - تطلب لجنة قانون الإجراءات الجنائية تأجيل نظر تقريرها من مشروع قانون الإجراءات الجنائية، ومن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل المادة ٥١ من قانون تشكيل عا كـ الجنائيات والمادة ١٥١ و ١٧١ من قانون تحقيق الجنائيات، لمدة أربعة أسابيع لإتمام دراسة الملاحظات.

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

## ١٥ - تقرير لجنة قانون الإجراءات الجنائية

من مشروع القانون الوارد من مجلس النواب التماس بالإجراءات التي تتيح في الدعوى التماساً بإلزام المتهمين بالمرافعة في الجرائم من ٩٨ إلى ٩٨ "أ" و المادة ١٧٤ "أ" و "ب" و "ج" و "د" من قانون العقوبات - إعادته إلى اللجنة - لفتح أحوال الحكومة

( المقررة الشيخ المحترم على ذلك العرايا بإشأ ) .

الرئيس - وردت طلب (١) من وزارة العدل بتدبى حضرة الأستاذ أحمد عثمان حمزوى العضو بإدارة التشريع لحضور الجلسة .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرته ) .

(١) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو من سعادتك الإذن لحضرة الأستاذ أحمد عثمان حمزوى الصوب لإدارة التشريع بوزارة العدل بحضور جلسة المجلس أثناء نظر الموضوعات الآتية :

١ - تقرير لجنة قانون الإجراءات الجنائية من مشروع قانون الإجراءات الجنائية، ومن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل المادة ٥١ من قانون تشكيل عا كـ الجنائيات والمادة ١٥١ و ١٧١ من قانون تحقيق الجنائيات .

٢ - استمرار النظر في تقرير لجنة العدل من مشروع القانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم توفيق درس بإشأ بتعديل قانون الانتخاب فيما يتعلق بصلة نأية أعضاء البرلمان .

٣ - تقرير لجنة قانون الإجراءات الجنائية من مشروع القانون الوارد من مجلس النواب التماساً بإلزام المتهمين بالمرافعة في الجرائم من ٩٨ إلى ٩٨ "أ" و المادة ١٧٤ "أ" و "ب" و "ج" و "د" من قانون العقوبات .

وخصلاً سعادتك بقبول تائق الاحترام

٢٤ يناير سنة ١٩٤٩

(١) برامح الضم رقم ٤٠

مفكرة صاحب السعادة معالي وزير دولة - أوجسود  
التقرير إلى اللجنة حتى يتمكن الحكومة من الإدلاء برأيا في مشروع هذا القانون .

المقرر - لا مانع عندي من رد التقرير إلى اللجنة لفتح أحوال الحكومة.

الرئيس - رد التقرير إلى اللجنة .

## ١٦ - تقرير لجنة العدل

من الاقتراح بمشروع القانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم توفيق درس بإشأ بتعديل قانون الانتخاب فيما يتعلق بالقصل في صفة نأية أعضاء البرلمان - تقرير لجنة العدل (١) - استمرار المناقشة إلى الجلسة القادمة

( المقررة الشيخ المحترم على ذلك العرايا بإشأ ) .

( ملاحظة : هذا الاقتراح بمشروع قانون سبق نظره بجلسته ٢١ يونيو سنة ١٩٤٨ ) .

الرئيس - ألقت نظر حضرات الزملاء المحترمين إلى أن هذا المشروع كان موضع مناقشة وقد تكلم فيه بعض الأعضاء، كما وزع على حضراتكم المشروع والمناقشات التي جرت بشأنه، حتى لا يتكرر القول فيما سبق الكلام فيه .

والكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم محمود غالب بإشأ .

مفكرة الشيخ المحترم معالي مستر م - أنا أطلب التأجيل، وهو طلب مقدم على ما عليه من الطلبات .

الرئيس - وما سبب التأجيل ؟

**حفرة الشيخ المحترم محمود غلاب باشا** - لأن المستقلين أو أغلبهم إما راضون من الحكومة أو غير راضين ، وفصلا من هذا ، هناك ما يربط الأعضاء بعضهم ببعض من رباط الصداقة . والظنون تنظر عادة بعد مضي سنة أو سنتين ، أي بعد أن اختلط العضو المطعون فيه بزملائه من أعضاء المجلس وأصبح صديقا لأكثرهم ، وبذلك يصبح الحياد معدوما .

لقد عينت عضوا بجنة تحقيق صحة العضوية ، فوجدت أن أكثر أعضاء اللجنة من الحزبين . وكل ضوء المبادئ القضائية ، رأيت أنه من الصعوبة أن تفصل وتبين غير عابدين إما ضد خصومنا وإما لصالح أنصارنا . ولكنني بقيت في اللجنة ، لأنني اعتقدت أن استقالي منها لا يؤدي إلى نتيجة ، لأنه سيعين بدلي عضو أكثر في حالة مثل حالتي .

وفصلا عن ذلك ، فقد بلغني من حضرة الزميل المحترم توفيق دوس باشا أنه تقدم باقتراح مشروع قانون يجعل تحقيق صحة العضوية من اختصاص هيئة قضائية ، وأنه ينوي أن يبرك هذا الاقتراح ليستصدر قرارا فيه من المجلس ، فأثرت البقاء بالجنة انتظارا لصدور هذا التشريع .

لم أسمع من الحكومة ولا من أيديها ما يقتضي التدول عن هذا الرأي ، فقد سمعت من صديق محلي وزير العدل ، وهو لاسف نائب اليوم ، ولكنه يمثل تجرئتم بهذه الجلسة ، سمعت من ساليه أن الفصل في الطعون ليس عملا قضائيا ، لأننا هـا سياسيون ولا يصح أن نتمسك بالنظريات ، بل يجب أن نتمسك بالحقائق والوقائع ، ولا أفهم أن يكون السياسيين رأي في هذا الموضوع مخالف لرأي القضاة ، فالسياسة يجب أن تقوم على العدالة ، وليست العدالة أساس الأحكام القضائية لحسب ، بل هي أساس الملك بصفة عامة .

أفهم من جهة أخرى أن السياسة الخارجية تقوم في أكثر الدول على أساس المصلحة ، لا على أساس العدالة ، وهذا أمر نشكو منه هنا في مصر .

ومع ذلك إذا سلمنا بأن السياسة الخارجية يجب أن تقوم على أساس مصلحة الدولة ، فليس هذا شأننا هنا في هذا الموضوع الذي يشمل مسألة سياسية داخلية ، وليست مسألة سياسية خارجية ، والسياسة الداخلية يجب ألا تتناقض مع العدالة ، بل يجب أن تقوم عليها .

سمعت أيضا - في سبيل التدليل على وجوب رفض هذا المشروع - بعض إجابات لا أهمية لها مطلقا في نظري . ذلك أن المحاكم ومنها محكمة القضاء الإداري ، لديها من أعمالها الكثيرة ما يميل إلى إساءة هذا الاختصاص عليها حيث تحيل فوق طاقة المحكمة . وقد ردت اللجنة نفسها على هذه الملاحظة في تقريرها ، فذات إن هذا الانتثار لا يجوز أن يقوم دائما في سبيل تحقيق العدالة ، بل يجب زيادة عدد القضاة لمواجهة هذا الصعوبة .

**حفرة الشيخ المحترم رفيع اسكندر بك** - سبب أن حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا مقدم المشروع نائب ، وهو سبب كاف لتأجيل .

**الرئيس** - لقد اتصلت بحضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا ، فقال إنه لا يرى مانعا من نظر المشروع في غيبته ، وفي حضرة الشيخ المحترم المحرم الكفاية .

**حفرة الشيخ المحترم محمود غلاب باشا** - أرى الموافقة على مشروع القانون كما اقترحه اللجنة ، أي إزالة الفصل في الطعون إلى محكمة القضاء الإداري . ولعل حيائي القضائية الطولية هي التي أملت على هذا الرأي ، لأن أم ما يشترط في القاضي أن يكون عابدا بين الخصوم ، لا تترط هذا بأحد صفة خاصة كالقربا أو المصاهرة أو الصداقة . ولا يشترط هذا ضمانا للعدالة لحسب ، بل تحقيقا لما يسونه مظاهر العدالة ، لأن مظاهر العدالة هي التي تبين الطمأنينة في نفوس الخصوم إلى عدالة القضاء ، وهي التي توفر لقضاء المهابة والجلال والاحترام والتقدير .

فقد يستطيع القاضي أن يحكم بالعدل وهو غير عابدين ، ولكن كيف يطعن المتقاضون إلى عدالته مع ملهم بما يربطهم من علاقات ؟ إن إطمئنان الخصوم إلى العدالة أمر هام جدا .

لذلك أجاز القانون رد القضاء إذا كانت لم بالخصوم صلة من هذه الصلات ، بل جرى العرف القاضي على أن ينحى القضاء من قضاء أنفسهم دون حاجة إلى رد من نظر القضية إذا شعروا بأن لم مثل هذه الصلة ، ولو كانت من الصلات التي لا يميز القانون الرد بناء عليها .

وليس في تنحي القاضي من نظر القضية وإحالتها إلى دائرة أخرى ، ما ينقص من كرامته أو يقلل من قدره ، كما تهمت مما جاء على لسان بعض حضرات الزملاء ، بل على العكس من ذلك ، فإن تنحي القاضي في مثل هذه الحالات مما يشرفه ويمل قدره ويقل على حرصه على العدالة وعلى دقته وعلى دقته .

وإذا أردنا أن نبحث المشروع للموضوع علينا اللبلة على ضوء هذه المبادئ ، فلأن نجد :

( أولا ) أن الطعون هي قضايا بين خصمين هما الطاعن والمطعون فيه . والمجلس يحكم فيها حكم القاضي ، وهو حكم نهائي واجب التنفيذ ، وهذا اختصاص قضائي بمعنى الكلمة .

( ثانيا ) تلاحظ أن أعضاء المجلس يباشرون بالإجماع ليسوا عابدين عند نظر مثل هذه الطعون ، لأن أكثرهم حزبيون ، والمستقلون منهم ليسوا بمحايدين تمام الحياد .

( أصوات : لمخافا ؟ )

**عقرة الشيخ المحترم عبد الحميد محمود بك** - حضرات الشيوخ المحترمين ،

يقترح عقرة الشيخ المحترم توقيع دوس بأعلى على حضراتكم مسائين :

( الأولى ) إحالة الطعون في صحة نيابة أعضاء البرلمان إلى القضاء .

( الثانية ) إحالة الطعون بسقوط العضوية إلى القضاء أيضا .

أما الطعون في صحة النيابة ، فإن البستور وضع بشأنها قاعدة وروضة جوارا . فالقاعدة هي أن كل مجلس يختص وحده بالفصل في صحة نيابة أعضائه . وأما الجوار ، فهو أن لكل مجلس - إن شاء - أن يختص بالاختصاص إلى سلطة أخرى .

فالشرط الأول من الاقتراح الخاص بإحالة الطعون إلى هيئة أخرى مقبول دستوريا ، لاستناده إلى الجوار الوارد في مادة الدستور . وبينما النظر في الموضوع ، وهو هل توجد أسباب تبرر أم لا ؟

والشرط الثاني ، وهو الخاص بسقوط العضوية ، وضع الدستور نصا بوجهه أن حضراتكم تختصون بالفصل فيها دون غيركم ولم يحل لكم الدستور أن يعمدوا بذلك إلى سلطة أخرى ، كما فعل في صحة النيابة .

وبناء على ذلك يكون الشرط الثاني من الاقتراح ، وهو الخاص بإحالة الطعون بسقوط العضوية على هيئة أخرى ، غير مقبول دستوريا .

**عقرة الشيخ المحترم محمد فوزي صريح المروى بك** - كيف يكون مقبول دستوريا مع أن البستور أجازته على أن يكون قانون ؟

**عقرة الشيخ المحترم محمد حسن السحابي بك** - كيف يكون ذلك جاقا للبستور مع أن البستور هو الذي ينص على ذلك ؟

**عقرة الشيخ المحترم عبد الحميد محمود بك** - فقرأ مادة البستور المتعلقة بسقوط العضوية .

**القرار** - هل المادة المقصودة هي المادة ٩٥ ؟

**عقرة الشيخ المحترم عبد الحميد محمود بك** - المادة ٩٥ خاصة بصحة العضوية . أما المادة التي أتيناها ، فهي المادة ١١٢ . فالأقترح يتلهم كما قلت إلى شطرين ...

الرئيس - أرجو أن يكون مقبولا أن صحة النيابة غير سقوط العضوية . وعلى ذلك زيد المقام فيما بيننا ، حتى لا يكون هناك لبس .

**عقرة الشيخ المحترم عبد الحميد محمود بك** - أريد لأقول لهذا الاقتراح مكون من شطرين : شطر خاص بصحة العضوية ، وشرط خاص بسقوطها .

وإلى اعتقد أنه إذا قبل المشروع وأصبح قانونا ، فإن الجرائم الانتخابية فيها تظل عيبا لا تصبح عيبا كبيرا على المحكمة ، لأن الذي يتسبب على ارتكاب الجرائم الانتخابية هو أن الفصل فيها من اختصاص المجالس النيابية .

إن الحكومة التي ستحصل في عهدنا الانتخابيات ، لا أقول إنها تفرح بارتكاب الجرائم الانتخابية ، ولكني أقول إنها لا تتم بها الإهتمام الواجب .

والفهم أن معظم الشكاوى في الانتخابات هي من الضغط الإداري على الناخبين ، ورجال الإدارة إن لم يوزع لهم فاهم يتلوهون لمساعدة الحكومات القائمة ، ويحصل هذا في جميع الانتخابات .

سمعت ملاحظة أخرى من معالي وزير العدل ، وهي أننا ننقل قوانيننا من البلاد الأجنبية ، لأن البلاد السكوتية سنت قوانين على غرار هذا المشروع ، أي أسلوا حق الفصل في الطعون إلى الحاكم . ولا أنهم هذه الهيئة أي دني ، لأنه يجب علينا أن نمن قوانيننا بما يوافقنا نحن ، سواء أكان مرجعها إلى البلاد الأجنبية أم السكوتية .

**عقرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك** - ربما كان عرق لاخني .

( ضحك ) .

**عقرة الشيخ المحترم محمود خطاب بك** - أودى أنتم تأخذ بالقوانين الصالحة بالصفة لنا .

وهذه هي تخريبا كل الاختارات التي سمعتها تأيدا لفرض المشروع . فذلك أتسك برأي ، وهو الموافقة على المشروع كما قدمت اللجنة .

( تصفيق ) .

**عقرة الشيخ المحترم الدكتور محمد طه بك** - أريد أن أسأل حضرة الرئيس المحترم غالب باشا سؤالا واحدا ، حول حق إزالة أو الصداقة يرد لقاضي من نظر القضية ؟

**عقرة الشيخ المحترم محمود خطاب بك** - إن لم يكن هناك نص بحد في القانون ، فيجب على القاضي الحرص أن يتحلى . هل أن المسائل الموجبة لرد مسعدة ، وهي درجة قرابة معينة أو المصاهرة أو المزاولة . والآخر كما قلت هو أن القاضي الحرص يتحلى إذا قام لديه سبب الرد ، ولو لم يكن هناك نص ، ولو لم يتببه الخصوم لهذا السبب .

**الرئيس** - أحب أن يكون ترتيب الكلام بين مؤيد ومعارضين .

وقد تكلم عقرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا مؤيدا للمشروع ، وللمجلس الآن لحضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك ، وهو من المعارضين المقدمين .

فقرة الشيخ الخرم الخرم قرر أبو ساري بك - لا، لا من قالي هذا ؟

فقرة الشيخ الخرم الخرم قرر أبو ساري بك - لنترك هذا جانباً ،  
ولنتكلم في الموضوع .

فقرة الشيخ الخرم الخرم قرر أبو ساري بك - لنتركه إلى القوم يا هي  
أن يصدر القانون بموافقة المجلس .

فقرة الشيخ الخرم الخرم قرر أبو ساري بك - يوتيوع البحث ؛ لهما  
أفضل للفصل في صحة عضوية أعضاء البرلمان ، قبل أن أو القضاء ؟  
الرئيس - تلخص المسألة فيما يأتي :

أعجل البيروت لكل من المجلسين حتى التعميل في صحة نيابة الإقليم ،  
وأجاز بالقانون أن يحد هذا الاختصاص إلى سلطة أخرى . وفيما  
البحث هي : ما هي البروات التي تحملها عهد هذا الاختصاص إلى القضاء ؟  
أرجو أن ينتهر البحث على هذا .

فقرة الشيخ الخرم الخرم قرر أبو ساري بك - أريد أن أنكم من المبررات ،  
وأرجو أن تطرأ لي الكلمة بعد فقرة الشيخ الخرم الخرم قرر أبو ساري بك .

فقرة الشيخ الخرم الخرم قرر أبو ساري بك - هل الأسباب التي مايتها  
حضرة الشيخ الخرم الخرم توفيق دوس باشا وحضرات مؤيدي اقتراحه تبرر  
لجهر أنكم أن تمهدوا هذا الاختصاص إلى سلطة أخرى أم لا ؟  
الأسباب التي قالها دوس باشا هي ما يأتي :

( أولا ) إن اختصاص المجلس بهذه الوظيفة القضائية أمر متعارف مع  
طبيعة تكوينه السامي والحزبي ، كما يبدو متعارفاً - خصوصاً في صدر  
حياة كل هيئة نيابية حديثة - مع طابع النقور . ولما تشعبت وظائف  
المنافسة والمصونة التي خلفها مارك الانتخاب .

( ثانياً ) تول الرئاسة حضرة الشيخ الخرم الخرم أحد على باها ، وكل المجلس ) .  
( ثالثاً ) إن قضاء الإنسان لنفسه أمر شاك لا يحتمل حائل النص  
إلا على بعضه .

( رابعاً ) إن المجلس الموم البريطاني فعل ذلك ، وهو مجرد لفه مكشوف  
القضايا ، مشهود بالعدل والإنصاف وسلامة التقدير . وقد سفت  
حزبه دمايه كندا والولايات المتحدة وتبني سولوا كيا .

( خامساً ) إن السامير القديسة كانت تعمل القبول في الطعون بين  
اختصاص المجلس القضائي ، لأنها كانت ضيقة القلب بالقضاء . ولأن  
وقد أصبح القضاء سبيلاً دون ترق به ، فقد عملت معظم اللجان الجديدة  
من هذه القاعدة القديمة .

فقرة الشيخ الخرم الخرم قرر أبو ساري بك - هل حضرة الرئيس  
المقدم عبد السلام بك يوافق على الشطر الأول ؟

فقرة الشيخ الخرم الخرم قرر أبو ساري بك - فيلخص الجاهل في صحة  
النيابة ؛ سبق لي القول بأن هذا النقط من الاقتراح مقبول ومتورداً من  
حيث الشكل . وهناك شطر آخر خاص بسقوط العضوية .

فقرة الشيخ الخرم الخرم قرر أبو ساري بك - إن سقوط العضوية لا  
ملائمة للمشروع المرحض .

فقرة الشيخ الخرم الخرم قرر أبو ساري بك - نود بك - يناله على ذلك ؛ يكون  
هذا ليس على نظر . ولنتكلم الآن في المجهول في صحة العضوية .

فقرة الشيخ الخرم الخرم قرر أبو ساري بك - موضوع البحث هو العطن  
في صحة نيابة الأعضاء عند الانقلاب .

فقرة الشيخ الخرم الخرم قرر أبو ساري بك - قلت لحضراتكم إن  
المستور قرر بشأن هذا قاعدة مؤداها أن كل جلسي شخص وحده بالفصل  
في صحة نيابة أعضائه ، وأجاز لكل جلسي - لو أراد - أن يحد هذا  
الاختصاص إلى سلطة أخرى .

فقرة الشيخ الخرم الخرم قرر أبو ساري بك - لم ينس البيروت  
على أنه لكل جلسي أن يحد هذا الاختصاص إلى سلطة أخرى .

القرر - ليس صحيحاً أن لكل جلسي أن يحد باختصاصه إلى سلطة  
أخرى .

القرر - نص المادة ٩٥ من الدستور على أنه يجوز أن يحد  
القانون بهذا الاختصاص إلى سلطة أخرى .

ملحظة الشيخ الخرم الخرم قرر أبو ساري بك - نص المادة ٩٥ على  
ما يأتي :

"ينحصر كل مجلس التعميل في صحة نيابة أعضائه ، ولا تحتج النيابة بالطلبة  
للا برار حصراً بأولية تلك الأمور " .

أي إن كل جلسي شخص وحده بالفصل في صحة نيابة أعضائه .

أما نص الفقرة الثانية من الملاحظة فهو : " .

" ويجوز أن يحد القانون بهذا الاختصاص إلى سلطة أخرى " .

أي أنه يجوز لمجلس الشيوخ ، لو أراد ، ولو كتبت مجلس النواب  
لا يرت .

أما الإعدام الثاني ، وهو أن النسابير القديمة هي التي كانت تكل أمر الفصل في الطعون إلى البرلمانات لقلة الثقة بالقضاء ، فإنه إدماء يكذب به الواقع . فأحدث النسابير التي صدرت هو الدستور الفرنسي الذي صدر سنة ١٩٥٦ ، ومع تعدد الأحزاب في فرنسا ، وتاجع العدالات بينها ، فإن هذا الدستور ألغيت جعل الفصل في صحة النيابة لكل مجلس على حدة ولم ينس على جواز أن يعهد البرلمان بذلك إلى سلطة أخرى ، كما فصل الدستور المصري .

لقد سألت سعادة توفيق دوس باشا عن الأسباب التي يريد من أجلها إحالة الفصل في الطعون إلى هيئة أخرى ، فلم يقدم حضرة لنا سياساتمدنا من تصرف حضراتكم في الطعون ، ولم يقدم لنا بطلان لم تفصلوا فيه حضراتكم فضلا غير متفق مع العدالة . وكل ما قاله سعادته إنه كلما أجريت انتخابات تبعتها إشاعات القويور .

وأعتقد أن حضراتكم لا يمكن أن تأخذوا بهذه الإشاعات التي لم يغم دليل على صحتها ، ولا يصح أن تقيم تشريعاتنا على مجرد الإشاعات .

ولدينا مسألة أخيرة ، وهي أن الدستور قرر في المادة ٩٥ منه بأنه لا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلث الأصوات . فإذا أحتم حضراتكم الفصل في صحة النيابة إلى القضاء ، فإن العضو المظنون في انتخابه يفقد هذا الشأن .

صحيح أن من البطل أن يتفق اثنان من القضاة في دائرة مؤلفة من ثلاثة قضاة ، أو أن يتفق ثلاثة من القضاة في دائرة مؤلفة من خمسة . أما أن تتكون الأغلبية من ثلث الأعضاء في أحد المجلسين ، فهذا ولا شك أكثر صعوبة . وفي إحالة الفصل في صحة نيابة حضرات الأعضاء إلى القضاء فقدان لهذا الضمان . لهذا رفض هذا الاقتراح بمشروع قانون .

القرار - لقد قدمت اللجنة تقريرها بقبول هذا المشروع هاتون بناء على مداولات أمضائها . وعند ما عرض على المجلس ، طلب حضرة صاحب المال وزير العدل إعادة المشروع إلى اللجنة ، لأنه يرى أن يحضر شخصيا أمامها ليلقي أقواله بنفسه . فرجعوا إلى اللجنة ، وانتظروا حضور معالي الوزير ، فلم يحضر وبعيننا أبلغنا اجتماع اللجنة عدة مرات انتظارا لحضوره . وأخيرا حضر مندوب عنه ، كما حضر قبل تقديم اللجنة تقريرها ، وقال إن معالي الوزير طلب إعادة التقرير إلى اللجنة لسبب واحد ، هو أن الحاكم محقة بالأعمال ، ولا تريد أن تنقل كواهل قضائها أكثر من ذلك بإحالة هذه الطعون إليها . ولكن اللجنة رأت أنه - وهذا سبب غير مقبول ، ووضعت تقريرا ملحقا ، قالت فيه إنه إذا كان من غير إحالة هذه الطعون إلى الحاكم ، فلا يجوز أن يكون المساع فله القضاء ، وعلى الوزارة أن تعبر الأمر وأن توجد القضاء .

إن قلة عدد القضاة في قضايتهم لا يصح أن تحول دون تحقيق العدالة وإصدار قانون مائل .

هذه الأسباب ، يا إخواني ، ليس يومها اليوم . وكان من الواجب أن تقدم إلى واضي الدستور يوم أدنوخ . أما وقد صدر الدستور ، ونص على أن الفصل في الطعون هو من اختصاص كل مجلس على حدة ، فبني هذا أن الدستور لم يغم لهذه الأسباب ولا لغيرها وزنا . فباستى إعادتها طينا اليوم ، هل المطلوب ما تعديل نص الدستور ، حتى نسمع هذه الأسباب وتقديرها ؟ كلا ، بل المطلوب منا أن نستمع للجواز ونحيل الفصل في الطعون إلى سلطة أخرى .

مقدمة الشيخ الحرم أوستاز محمد نقيب محمد - نحن لا نصلح الدستور ، إنما ننفذه .

مقدمة الشيخ الحرم وهيب دوس بك - ليس هذا تعديلا للدستور .

مقدمة الشيخ الحرم عبد السلام محمود بك - ليس هذا تعديلا في الدستور وأر . ومن حضراتكم أن نبتوا لنا أسبابا مستمدة من تصرفات مجلسنا ، كما أحب ألا تهاطون حتى أتم كلامي .

مقدمة الشيخ الحرم فرير أبو شادي بك - المسألة ليست مسألة مقاطعة .

الرئيس - أرجو عدم المقاطعة . وإذا كان حضرة الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك يريد الكلام ، فليتكلم بعد حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك .

مقدمة الشيخ الحرم فرير أبو شادي بك - أريد من حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك أن يبالغ في الأسباب ، ويبين لنا رايه .

مقدمة الشيخ الحرم عبد الحمود محمود بك - سبق أن قلت وأعرضت على هذه الأسباب بأنه كان من الواجب أن تقدم لواضي الدستور ، لا أن تقدم اليوم . فلهذه الأسباب مبنية على الظلمين :

( الأول ) أن الإنسان لا يمكن أن يكون قاضيا في شؤون نفسه ، خشية مظنة الجور أو التحيز .

( الثاني ) أن النسابير القديمة هي التي كانت تكل أمر الفصل في الطعون إلى البرلمانات ، لقلة الثقة في القضاء . ولكن النسابير الحديثة هلت من ذلك بآتين الفكرتين اللتين في مذكرة دوس باشا .

فالإدلاء الأول كما ترون خاص بقضاء الفرد لنفسه ، وهذا صحيح نيا يخص بالفرد ، لأنه لا يستطيع أن يقضى لنفسه ، ولكن الهيئة تستطيع أن تألف محكمة من أفرادها لتحاكم فردا منها . وهذا هو المحمول به في مجالس التأديب وفق القضاء والإدارة ، وكذلك يجوز للبرلمان أن يؤلف هيئة لتحاكم أعضاء أو أعضاء في الهيئات الخاصة بهم .

هذه مسألة قضائية محضة ، لأى ناض 'ن يفصل فيها طبقا لأحكام القانون لا غير .

والمادة ١١٢ من الدستور ترى إلى غير ذلك إطلاقا .

**مقرر الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا** — أوجه نظر معادة المقرر إلى أننى لم أقل هذا الكلام ، وإلى أنه لو قرأ كلامي جيدا لما انتب نفسه في الرد على هذا الشكل .

**المقرر** — اتنى أصر على أن حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا قال هذا .

**مقرر الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا** — أنا لم أقل هذا ، وهذا قول غير صحيح .

**مقرر الشيخ المحترم مؤيد صبحي** — لعل شريك هو الذى قال هذا .

**المقرر** — إن المادة ١١٢ تتكلم عن فصل الأعضاء ، لا لعدم صحة نيابته ، ولا لعدم توافر شروط الأهلية فهم ، ولا لبطان عملية انتظامهم ، بل إن المجلس — بعد أن ينتخب العضو انتخابا صحيحا طبقا لقانون الانتخاب ، وبعد أن تتوافر فيه شروط الأهلية طبقا للدستور ، وحتى بعد أن يمكنه هو بصفة نيابته — أن يفصله لأسباب أخرى اسمها أنا أسباب تأديبية ، ولا دخل لها بالمادة ١١٢ ولا بالمادة ٩٥

**مقرر الشيخ المحترم عبد السلام محمود** — إن الذى دعانا للكلام في مسألة سقوط العضوية ، هو المادة الثانية من مشروع القانون المقترح التى تنص على ما يأتى :

"مادة ٢ — بناء على المادة ٩٥ من الدستور ، تختص محكمة القضاء الإدارى المشكلة من خمسة مستشارين بمجلس الدولة بالفصل في صحة نيابة أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب أو سقوط عضويتهم" .

**المقرر** — أنا أرجو عدم المقاطعة ، وأعلن حضرات الأعضاء جميعا أننى لا أدخل في مناقشات مع عضو بالذات . فانا أكمل المجلس جميعا ، ولا أكمل حضروا ميتا . لذلك أرفض أن يكونى عضو معين من المجلس .

إن مشروع القانون المقترح يرتكز كله على المادة ٩٥ من الدستور الخاصة بصحة العضوية ، لا على المادة ١١٢ من الدستور الخاصة بفصل الأعضاء . فصحة العضوية يجب أن تتوافر في العضو من يوم انتخابه أو تعيينه ، وتستمرد إلى يوم انتهاء مدة عضويته ، بحيث إذا طرأ على العضوية ما يقصدها — حتى بعد حكم المجلس بصحتها — سوجب على المجلس أن يعود إلى النظر في صحة العضوية من جديد ، فإذا ارتكب عضو جريمة ، وصدر عليه حكم جنائى لم يكن قد صدر عليه وقت التعيين

بعد ذلك عرض المشروع في الجلسة ، ودارت المناقشة فيه . فكل من اثنين ، هما حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا وصاحب المال وزير العدل . وقد أزل معه إليه من الدفع بقلة القضاة وكثرة القضايا في المحاكم ، وجاء بأسباب جديدة لم تسبق له الإشارة إليها

سأتكلم عن هذه الأسباب وعن الأسباب التى ذكرها حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا في معارضة هذا المشروع ، وأتى كان أولا أو أول دفع قال به حضرة أن هذا المشروع يخالف الدستور .

**مقرر الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا** — لقد ذكرت أن المشروع يخالف الدستور في أحد شطريه ، ولم أقل أنه يخالفه إطلاقا .

لقد قلت إنه يخالف الدستور في شطر من شطريه ، وإنه يخالف المادة ١١٢ من الدستور .

**المقرر** — أرجو أن ينظر حضرة الشيخ المحترم قليلا .

**مقرر الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا** — إنى أصح ما أقوله .

**المقرر** — وحتى في التصحيح ، أرجو أن تنتظر قليلا .

ماذا قال حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا ؟ قال إن كل السلطة إلى المحاكم يخالف المادة ١١٢ من الدستور ، لأن الدستور ينص على أن للمجلس وحده حق فصل أعضائه . وهذه هي الجهة الوحيدة التى ذكرها حضرة . وإن نصن تأتى هنا في هذا المشروع ونعطل المحاكم — خلافا لهذه المادة — حق فصل الأعضاء .

هذا يكون الخطأ في فهم نص الدستور ، فإن في الدستور مادتين ، هما المادة ٩٥ والمادة ١١٢ ، وبينهما فارق كبير ، إذ تنص المادة ٩٥ على أن لكل من المحلين يجوز الفصل في صحة نيابة أعضائه ، على حين تنص المادة ١١٢ من الدستور على أن لكل من المحلين حق فصل أعضاء .

وهناك فارق كبير بين المادتين . فبعد ما يفصل المجلس في صحة نيابة الأعضاء ، فإنما يفصل في عدم انطباق نصوص الدستور أو نصوص قانون الانتخابات على هيئة الانتخاب . والمجلس هنا ، يطبق فقط نصوص الدستور ، ولا يستعمل رأيا خاصا له ، بل يرى حل الدستور وقانون الانتخاب ينطبقان على عملية الانتخاب أم لا ؟ وهل يرى تعيين العضو أو انتخابه وفقا لنصوص الدستور وفقا لنصوص قانون الانتخاب أم لا ؟

أولاً : **القطعة** : في هذه الحالة تسقط القضية عنه ، لأن استمرار صحة القضية شرط لازم . فسقوط القضية وجه من أوجه صحة القضية التي يشترط أن تستمر متوافرة في الموضوع طول المدة .

إن مشروع القانون المقترح معلق بصحة القضية فقط دون سواها ، أما فصل الأعضاء فلم يشمل هذا القانون ، وما كان يمكن أن يشمل له سببين :

السبب الأول أن الدستور قد نص في المادة ٩٥ : **اتلاصة** **بسلطة الفصل في صحة القضية أو سقوطها على مجاز قتل هذه السلطة لنا كم** . ولكن الدستور في المادة ١١٢ منه ، وهي الخاصة بفصل الأعضاء ، لم يخلو القانون حتى نقلها إلى سلطة أخرى .

والسبب الثاني أن سلطة المجلس بفصل أعضائه سلطة إدارية لا صلة به بطبيعتها ، فلا يمكن نقلها إلى هيئة أخرى .

وإذن فكل قول بأن في هذا المشروع اختلالاً أو تناقضاً مع نصوم الدستور لا يرتكز على شيء من الصحة مطلقاً .

**نحن لا نعارض الدستور ، ولكننا نعمل على خرقه لنا الدستور وإجاده ، وهذا هو الوجه الصحيح .**

**حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب محمد بن عبد الله - ما نسب هذه الإجازة ؟**

**القرر - ما قول الجيب .**

لقد قال حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا في المرة الثانية إن هذا الموضوع سبق أن ناقش سنة ١٩٢٤ ، ونقض بناء على أن إمامنا المظفورة سعد زغلول باشا كان أول من دفعه . واستشهد بأقوال سعد باشا .

وبغيت أيضاً أقول إن الأمر لقد احتل مرة أخرى على حضرة الشيخ المحترم . فبعد باشا لم يراض في مبدأ نقل السلطة إلى القضاء ، ولكنه قال إن هذا الطلب سابق لأوانه ، لأن الدستور خولنا حتى استعمل هذه السلطة . ونحن في بلد حياتنا النيابية وق مستهلها ، ولم تظهر جوب تجربة استعمالنا أو نباشرتنا هذه السلطة .

**حضرة صاحب الملقاق أحمد سعد الغار باشا ( وزير الأشغال العمومية ) وهل كشفت التجربة الآن عن هذه الميوب ؟**

**القرر -** أعوذ فأضيف إلى ما سبق أن نهيت إليه من أنني أرجو حضرات الاختصاص والوزراء علم مقاطعتي .

لقد قال منه باشا : انتظروا حتى يمر زمن كاف على استعمالنا هذه السلطة ، لئلا ننتهي وما تكشف غشمة من محاسن أو عيوب ، ثم همروا هذه كلمة لنا أن نستمر في ممارستها أم ننقلها إلى القضاء .

ثم إن الدستور غشما نص على أن ينحس كل مجلس على الفصل في صحة نيابة أعضائه ، نص كذلك على أنه يمكن نقل هذه السلطة للقضاء ، ما ترون ولم يقصد الدستور بذلك غير التجربة . فإن لم تكففت عن تجربة غير سليمة ، أمكن عند ذلك استصدار قانون ينقل الاختصاص إلى القضاء .

وهذا هو ما قالته به لجنة الدستور ذاتها .

والآن اسمعوا ما قاله عبد العزيز فهمي باشا في لجنة الدستور :

" أرى أن أتبع الباب في الدستور ، وأدخل تعديلاً على المادة السادسة في خضوع الأحكام العامة بالمجلسين : بحيث يمكن وضع نظام آخر في المستقبل للفصل في صحة الطعون إذا سفت المجالس الفصل فيها ، كما جرى في بعض مجالس الأخرى " .

هناك إذن : ما عدا أن أن هذه الرخصة التي أعطاهها الدستور لفصل هذه السلطة إلى القضاء إنما تكون بعد استعمال هذا الحق وقياس النتائج .

ولأن وقد مضى ربع قرن - وليس بضعة أشهر - على قيام الحياة النيابية ومن استعمال المجلسين فكلها في الفصل في صحة الطعون ، نجحت أماننا الأمر وتقدم حضرة الزميل المحترم توفيق دوس باشا بمشروع هذا القانون مرتكاً على التجربة السلية ، لا على مجرد النظريات .

بل إنه بعد مضي ست سنوات على قيام الحياة النيابية ، لا نحس وعشرين سنة ، التي حصل بها الحكومة العامة ونقضت سنة ١٩٣٠ إلى تقرير الدستور القائم ، بل إلى إلغاءه ، وأت بدله دستور خنزرجداً على نفس حضرة الزميل المحترم عبد الوهاب طلعت باشا ، وهو إلى اليوم يترجم على هذا الدستور ، وتكم فيه كلاماً كثيراً ، وكنت استعجب متظفياً من تمسكه بدستور سنة ١٩٣٠ أننا الآن إذا جئنا وأحدثنا تعديلاً يتفق مع دستور سنة ١٩٣٠ ، كنت أظن أن يقبله ، ولكن القريب أنه لم يفعل ذلك وهو الآن يرفض مشروع القانون المقدم الذي يقضي بجعل الفصل في صحة النيابة من اختصاص القضاء ، مع أن دستور سنة ١٩٣٠ نص صراحة على أن هذا الاختصاص يكون لما كبرون سواها .

**عقبة الشيخ المحترم مؤسس مجلس محمد رشاد - هل ظهر من التجربة فرق بين نقل هذا الاختصاص إلى المحاكم وبين بقاءه من سلطة البرلمان ؟**

**القرر -** أنا لا أستطيع أن أقول شيئاً . وأرجو سادة الزعمى أن يتصل بصوص اللجنة في حاية الحكم ومع المقاطعة .

**الترجمين -** أودع أن يقرروا أن المقاطعة محرومة ، وأودعوا المقام أن تستمر له كلامه .



انتقل الآن إلى القطة التي كان يتكلم فيها معالي محمود حسن باشا وزير الدولة .

قال معالي إن هناك نوعين من الفصل في حصة النيابة ، نوع يصطفيه المجلس الآن من تلقاء نفسه ، ولو لم يطلع أحد في حصة نيابة المدعي ، ونوع أكثر يوجد فيه طعن من أولى الشان في حصة النيابة . وهذا أيضا أوجب إلى ما قاله المنفرد له خلال الذكر سعد زكروني بإضا في شخصه المنفرد . فقد قال :

« نحن لا نقسم مبدأ أن يحال إلى القضاء إلا قضية . والقضية لا توجد إلا حيث يوجد مدعى ومدعى عليه . فإذا لم يوجد طعن لم يوجد مدعى ، فلا توجد قضية فلا يوجد قضاء » .

هذا هو تمييز سعد باشا ، فإذا كنتم تريدون استثناء هذه الحالة ، فحضراتكم أن تتركوا استثناء الأحوال التي ليس فيها طعن ، وتخصروا مشروع القانون إلى باقي . وفي هذه الحالة ، يعاد المشروع إلى اللجنة لتنظر في هذا الاقتراح .

مقرة صاحب المعالي محمود حسن باشا ( وزير دولة ) - منى هذا أن هناك فقرة .

المقرر - وهل كان سؤال معالي الوزير التصيبي ؟

مقرة صاحب المعالي محمود حسن باشا ( وزير دولة ) - لم أقصد المقاطعة ، وإنما لأن ما يتكلم فيه مقرة المقرر هو في صميم الموضوع .

المقرر - أما إذا وجدت الطعون ، فإن سعد باشا لم يعارض في نقلها إلى القضاء .

مقرة صاحب المعالي محمود حسن باشا ( وزير دولة ) - مارة في حصة النيابة ؟ تسأل المحالين . ولا يصح أن تفرق بينهما ، بحيث تبقى حالة من اختصاص البرلمان والأخرى من اختصاص القضاء .

المقرر - يصح لمعالي الوزير أن يبدى هذا الاعتراض لو أن مشروع القانون قرر إسالة الطعون فقط إلى القضاء . ولكنه لم يقرر ذلك ، ولم يذهب إلى الآن بأي اقتراح من حضرات الأعضاء بذلك . فليأتى، فليعرض معالي الوزير ؟

جاء معالي وزير العدل وقال إننا مجلس سياسي ، ولا يجوز أن تهرب من مسؤولياتنا التي فرضها علينا الدستور . وهي حق الفصل في حصة نيابة الأعضاء ونقها على هيئة .

المقرر - في سنة ١٩٣٠ ، عندما تغير الدستور ، مع هذا الاختصاص في القضاء ، وفي سنة ١٩٤٩ ، واليوم ونحن نطلب تحويل هذا الاختصاص ، القضاء بعد أن عدنا إلى دستور سنة ١٩٣٣ ، ونحن نرتكز جميعا على نتيجة التجربة وعلى نتيجة استعمال هذا الحق :

وسأين لحضراتكم لماذا نطلب ولماذا طلبنا نقل هذا الاختصاص .

مقرة صاحب المعالي محمود حسن باشا ( وزير دولة ) - في سؤال : قد قرر مجلس الشيوخ والنواب أن المجلسين الحق في نظر حصة القضية ولم يحصل طعن مطلقا . فهل هذا الحق ينتقل إلى الحاكم أم لا .

المقرر - سأنتكم عن هذا ، وهو من ضمن ما حاولوه بدون لفث نظر .

والآن لننتقل إلى ما قاله وزير العدل ، وأنا الآن في ضد التكلم في الشيوخ ، قبل أن يفتح دعوى دستورية أو دفعو تنال باليد . وسأذكر لحضراتكم آخر الأمر الأسباب الحقيقية التي حدثت بنا إلى تقرير الاختصاص من

قال معالي وزير العدل : إن جعل الفصل في حصة نيابة الأعضاء من اختصاص القضاء لا يتفق مع مبدأ فصل السلطات . هذا صلب جديد لم يكن له كما قلنا في أول كلامي . فبدأ فصل السلطات مقرر الدستور نفسه ، وهو الذي قضى بفصل السلطات . ومن الغريب أن حذر ضده هو الذي يميز لنا نقل هذه السلطة إلى القضاء . فهل قول الدستور صدر متناقضا مع جبهة البعض ؟ لا يا سيدي ، إنه ليس هكذا . والواقع أن نقل هذه السلطة إلى القضاء لا يتصل بأي حال من فصل السلطات ، لأن الحاكم يرضى بطلان حصة النيابة أو يسقطها بتمريض بأي حال من الأحوال لقرار أصدره المجلس أو سلطة استعمالها يمكن القول إن قرار الحاكم سيكون في معظم الأحوال نوما من الإشراف ورقابة على أعمال الإدارة في عملية الانتخاب .

وهذه الرقابة من السلطة القضائية على السلطة التنفيذية في قيامها بواجباتها هي حجة . بل هي مقرة منذ سنة ١٨٨٣ إذ أن الحاكم فصل كل من يروج السلطة التنفيذية من واجباتها وعالمتها للقوانين ، وتحكم لتوضي لكل من يشكوها ، وتقول في حكمها إن هذا التوضي مبني على بطلان الإجراءات التي صدرت من رجال الإدارة وعلى خروجها عن نود واجباتها :

فحينئذ أنها لم تكن تلك أن تعضى بإلقاء الأمر الصادر من الإدارة ، في جاء قانون جئت الدولة الجند ونحوه السلطة في إعطال التصرقات بخالفة السلطة لقانون .

فالقول إذن إن في تحويل هذه السلطة إلى القضاء إخلالا بمبدأ فصل السلطات ، هو قول لا نستطيع أن نقبله .

### ما دخل الكرامة هنا ؟

هل قال أحد إن دستور سنة ١٩٣٠ أهان البرلمانات السابقة ، حين سحب هذا الحق مرة واحدة من البرلمان بعد أن كان طبقاً لدستور سنة ١٩٢٣ من حقه ومنحه للقضاء .

ولما أتى دستور سنة ١٩٣٠ وعاد دستور سنة ١٩٢٣ ، رد هذا الحق إلى البرلمان . فهل أحييت السلطة القضائية بسحب هذا الاختصاص منها ؟ ثم ما دخل الكرامة في هذا الشأن ؟ نحن نبحث عن الصالح العام ، ونرى رأياً أن من المصلحة سحب الاختصاص من هيئة وإعطائه إلى سلطة أخرى ، فليس في هذا إخلال بالكرامة مطلقاً . ولم يقل أحد بإهانة الهيئة الأولى في نقل الاختصاص وإعطائه لسلطة أخرى .

وفي كل يوم ، حتى في القضايا العادية ، تسحب القضايا من محكمة صغرى وتطلى محكمة كبرى . ونقول صراحة إن السبب هو أنه ليس في المحاكم الصغرى الضمان الكافي . فليس في هذا إخلال بكرامة أي إنسان وإنما الكرامة أن يعمل الإنسان لحماية القانون ولخدمة المصلحة العامة بإخلاص ، و " إن أكرمكم عند الله أتقاهم " .

أما هذه الكرامة التي تقف حجرة عثرة في سبيل كل إصلاح ، فلا أفهمها مطلقاً . واعتقد أنه قد اقتضى الزمان الذي يقال فيه مثل هذا الكلام . ثم كيف يمكن القول بأن إعطاء سلطة الفصل في صحة الضميمة للقضاء فيه إهدار لكرامة المجلس ، مع أن الدستور نفسه هو الذي أباح ذلك . وهل يمكن القول بأن الدستور يميز أمراً فيه إهدار لكرامة المجلس ؟

كذلك ترى حضرة الزميل المحترم عبد الوهاب طلعت باشا ، مع كونه يرفض مبدأ نقل هذا الاختصاص إلى القضاء ، يعود إلى دستور سنة ١٩٣٠ ويقول إن هذا الدستور قد حفظ القضاء قديسيته . وإنه فرض عقوبة على من يعطى ويقتل في طمعه . وعلى كل حال فإن هذا موضوع آخر ، يصح لحضرة الشيخ المحترم أن يقدم فيه ما يراه من اقتراحات ، حتى قد أؤيده في بعضها . ونحن نريد أن نقضى على الطعون الكيدية ، حتى لا يتسلط بها أحد . ولكن سعادة الزميل المحترم في مقام إنكار تحويل سلطة الفصل في صحة النيابة إلى القضاء .

يق أن إذا كانت أسباب لعل الاختصاص إلى القضاء ، فإن هذه الأسباب لا يمكن إلا أن تكون موضوعية بحتة ، بناء على ما ظهر من الخبرة في دوج القرن الأخير . وهذا هو بيت القصيد الآن .

عاد سعادة الزميل المحترم عبد الوهاب طلعت باشا إلى دستور سنة ١٩٣٠ ، وقال إن المذكرة الإيضاحية لهذا الدستور (سنة ١٩٣٠) قد بينت الأسباب التي دعت الحكومة لإدخال هذا النص (نقل السلطة إلى القضاء) . وقال لحضرات إن هذه الأسباب لكن أن تقرأوها ، ولا يصح مطلقاً أن تسمعوها . وهذا الكلام له معنى وله غرض . أما أنا فساألوكم عن حضراتكم هذا الكلام الذي جاء في المذكرة ، وأطلب منكم أن تسمعوه وأن تنصروا . (تول الرئاسة سعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا ، ونفس المجلس) .

صحيح إننا هيئة سياسية . وكنت أقبل أن يقال مثل هذا الكلام من أي وزير آخر إلا معالي وزير العدل . نحن هيئة سياسية ، ولكن يجب أن نحكم بالعدل . وكما قال زميل غالب باشا : " العدل أساس الملك " ولا يمكن أن نقرأ أي تصرف لا يقوم على العدل . ولكن معالي الوزير وأنا نسمعه مندهش يقول إننا لسنا قضاء ، بل نحن رجال سياسة ، ورجال السياسة ليسوا مطالبين بالعدل .

ثم من قال إننا بإعطائنا هذه السلطة إلى القضاء تهريب من واجب فرضه علينا الدستور ؟

نحن لا تهريب من واجب إنفاذ علينا الدستور ، لأن الدستور أتى علينا بهذا الواجب موقفاً ، وقضى بإننا نقوم به ونستعمله ، ثم ننظر فيما بعد إذا كان من الأصوب أن نفسر في استعماله ، أو من الأفضل أن ننقله إلى سلطة القضاء .

فهل إذا جئنا في آخر الأمر ، ورأينا أنه من الأصوب والأصلح نقل هذه السلطة إلى القضاء ، يقال إننا تهريب من واجب فرضه علينا الدستور ؟ هذا كلام لا يمكن أن يقال ، ولا يتكفى أن أقبله .

وقد جاء أيضاً حضرة الزميل المحترم عبد الوهاب طلعت باشا ، وقال إن خروج المجلس عن سلطته في هذا الشأن وإسالتها إلى المحاكم يعم البرلمان بوصفه لا ترضاها الكرامة والوزة .

أعلم دائماً أن حضرة الزميل المحترم يحافظ جداً على كرامة الأعضاء وكرامة الوزراء والموظفين ، وكثيراً ما نسمع منه أن هذه الكرامة يجب أن يحافظ عليها ، ولو على حساب اعتبارات أخرى مهما كان صلاحها .

فقرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا لهذا كلاماً يليق نسبته إلى .

القرم - لا ، إنه يليق . وهذا هو رأيي .

فقرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا - ليس لحضرة المقرر أن يقول كلامي ، بل أنا الذي أؤوله .

القرم - من حق أن أؤول كل كلام يقال ، وسأتكلم وسأؤول .

فقرة الشيخ المحترم محمد حسن الصمغواي باشا - سعادة المقرر يقول ما فهمه من كلام حضرة الزميل المحترم طلعت باشا .

فقرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا - إن حضرة المقرر لا يمكن أن يقول كلاماً قلته على غير ما أقصده .

القرم لحضرة الشيخ المحترم حتى الرد - والمتبرخ من يريد أن يتكلم وأنا لا أخضع لرغبة أي إنسان ، وسأتكلم وسأؤول .

جاء في المذكرة ما يأتي :

« وثمة شأن لا يتصل مباشرة بتشكيل أي المجلس ، ولكن له أثرهما في ذلك التشكيل . ذلك هو حق كل مجلس في الفصل في صحة نيابة أعضائه .

وهذا المبدأ شائع في كثير من الدساتير . ولكن دساتير أخرى ومن الطراز الأول ، بعضها قديم والبيض الآخر حديث <sup>(١)</sup> ، تجعل ذلك الفصل من عمل المحاكم العامة أو من عمل عاظم خاصة .

كذلك كان الحال في الجمعية التشريعية وما سبقها من المجالس .

وقد كانت لجنة الدستور شديدة التردد والحذر في الأخذ بهذا المبدأ ، ولكنها رأت أمراً لا بد أن يعطى حظه من التجربة . فلذا تمت بالتجربة أنه لا يوافق هذه البلاد ، عدل عنه إلى غيره بقانون عادي ، دون حاجة إلى تعديل في الدستور .

لذلك قررت أنه يجوز أن يهد القانون بهذا الاختصاص إلى سلطة أخرى ( تعتمد بذلك المحاكم ) .

وفد جاء تنفيذ هذا المبدأ بما يؤسس مسلم اليأس من الفاشية في بقائه . فقد جعل الاختصاص أداة حزبية في المجلسين ، قبل الطعن أو يرفض للسبب الواحد بحسب ما إذا كان المظنون فيه خطياً أو نصيحياً . كما جعل تجارة لمصلحة بعض الأعضاء ، يستعملون نفوذهم لحل المجلس على رفض الطعن ، أو يتولون الدفاع عن المظنون فيه .

وقيل أن يصل الأمر إلى دور الطعون كان فريق الأوتوماتية يلوح بهذا الاختصاص ، ليحصل المخالفين على التزول على إرادته ، يأساً من الاستفادة من النجاة في الانتخابات ، بل وليلحد من نجح من مخالفته على الانضمام إليه خشية أن تهدر أمواله وتضيع جهوده بقبول الطعن في انتخابه .

والحق أن تلك الظاهرة من الحياة النيابية في مصر دلت على أن ذلك الفريق أبداً ما يكون عن الأخذ بما يجب تلك الحياة من طياح وأخلاق ومبادئ وتقاليد .

لم يبق إذن إلا الأخذ بأسباب الحذر التي اتخذتها لجنة الدستور من العودة بهذا الاختصاص إلى المحاكم ، على ألا يكون ذلك بقانون يجوز أن ينسخ بقانون آخر ، بل بمسلة قاعدة من صلب الدستور لا يس إلا عن الوجه الذي تمس به أحكام الدستور .

ويستدعي ذلك أن يحال إلى المحاكم أيضاً كل ما يتعلق بسقوط الأعضاء ، حتى لا يكون بقاء العضو أو سقوطه بالزعم من توافر شروط السقوط أو مع عدم تفرغها وحسب بالأغراض الحزبية .

**مقرة الشيخ محمد زكريا** - وماذا جرى في دستور سنة ١٩٣٠ ؟

**القرار** - لقد أتى هذا الدستور ، ونحن نطلب اليوم أن نعود إلى حكم من أحكامه .

**الرئيس** - حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك يريد أن يقول مادام أن دستور سنة ١٩٣٠ ، أتى ، فقد التبت المذكرة الإيضاحية بالبيعة ، ولا محل للكلام فيها بعد ذلك .

**القرار** - إننا لا نريد أكثر من أن نعود إلى حكم من أحكام دستور سنة ١٩٣٠ . وإلى أقول إن الأسباب الحقيقية التي دعت إلى النص على هذا الحكم في دستور سنة ١٩٣٠ قائمة الآن .

هذا ما قالته الحكومة القائمة في ذلك الوقت ( سنة ١٩٣٠ ) ، والذي كان من ضمن الأسباب التي بنى عليها تغيير دستور سنة ١٩٣٢ واستبداله .

**مضرة صاحب المحامي محمود حسن باشا (وزير دولة)** - هل مازالت قائمة ؟

**القرار** - إنني أراها قائمة ، كما أن ممالك تراها كذلك .

**الرئيس** - هل معالي وزير الدولة يراها قائمة كما يقول سعادة المقرر ؟

**مضرة صاحب المحامي محمود حسن باشا (وزير دولة)** - أبداً .

**القرار** - إنني أسألك بهدوى : هل ترى أنها كانت قائمة في سنة ١٩٣٠ ، وأنها ليست قائمة في سنة ١٩٤٩ ؟

على كل حال ، أعود بحضوركم إلى ما قاله المظفور له سعد زغلول باشا بالحرف الواحد ، قلاهما أوردته حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا ...

**مقرة الشيخ محمد زكريا** - هذه مسائل بيئية ، لا محل للمرة إليها .

المسألة الثانية التي عرض لها المنفرد له سعد باشا، هي مسألة نقل الاختصاص في الطعون الى القضاء، وإلى حضراتكم ما قاله في هذا القصد:

«وأما حقيقة كنت أوافق على أن المجلس يتدب القضاء لتولى هذه السلطة، لو كانت هناك أسباب حقيقية توسع ذلك تحت من الاختيار، ودلت على أن المجلس لم يتصرف أو لم يحدد من نفسه أهلية الاختصاص. ولكن مجلسنا لم يجعل فيه ذلك».

فما سئى أن يقوم البعض منك بدون أن تحدث حوادث تطيح إلى تغيير الحالة الحاضرة، وينقل الاختصاص منا إلى غيرنا؟

حقيقة إننا نناظر من هذا الحق اليوم، فهذا معناه أنه ليس لكم الحق في معاملة المحكم:

بناء على ذلك، أرى أن تبقى الحالة كما هي إلى أن يتكرر الأحزاب في البلاد، وحينئذ يمكن إذا حدثت أحوال يحمل على سوء الظن، وفوقها فقط يمكن لهذه الهيئة أن تنظر تلك المسألة».

ولكن سعادة الزميل المحترم عبد الوهاب طلعت باشا يقول من المنفرد له سعد باشا إنه عارض نقل هذا الاختصاص إلى هيئة أخرى.

بناء على ذلك، أرجو من حضراتكم الموافقة على مشروع هذا القانون.

مقرر: الشيخ المحترم نور الدين عباسي محمود العقاد - أعتقد أن محرم اللجنة يتقصص قطعة من أهم القطع التي كان من الواجب بنقلها والمسألة بها، وهي المقارنة بين الحالة التي كانت تعرض فيها الطعون على المجلس، والحالة التي كانت تعرض فيها على القضاء. وهل تبين أن هناك تفرقا في نسبة عدد الطعون التي قبلت، والتي لم تقبل في الحالتين. فإذا كان قد ظهر أي تفرق - كان يجب على اللجنة، وعلى المقرر بيان ذلك.

المقرر - هذه اللجنة في الكلام ليست وسيلة للإقناع:

مقرر: الشيخ المحترم نور الدين عباسي محمود العقاد - وليست طريقة حضرة المقرر وسيلة للإقناع أيضا.

المقرر - هذا هو رأي اللجنة أبدته في تقريرها، وقد شرحت بصفتي مقرا. فإن كان لحضرة الشيخ المحترم رأى آخر أو اقتراح جديد، فيفضل بإبدائه.

مقرر: الشيخ المحترم محمود خليل باشا - إن من الأسباب التي ظهرت من مباشرة المجلس لهذا الاختصاص، وتدعو لنقل هذا الاختصاص إلى القضاء، أن الطعون التي كانت ترفع منا هنا في وقت إنشاء المجلس،

المقرر - إلى حضراتكم ما قاله المنفرد له سعد زغلول باشا من الأول، وهو إعطاء المحاكم حق الفصل في الطعون وفي صحة التيارات أيضا:

«إن المحاكم لا تحكم إلا في الخاصيات، أي يجب أن يكون هناك خصمان يتنازعا. والحقبة تفصل بينهما. فإذا لم تكن هناك قضية، فما الذي يفصل فيه؟

نعم، إذا لم تكن هناك القضية، فلا قضاء».

إن القاضي إنما ينظر في قضية، ووظيفته الفصل في نزاع قائم بين خصمين، أحدهما يدعي الآخر بواقف. وفي حالتنا هذه، حالة الفصل في صحة التيارات، إذا لم يكن هناك طعن، فلا توجد خصومة ولا قضاء».

ولا شك أن هذه الملاحظة تستحق النظر. والحقبة لم تبحث هذه المسألة، مسألة أن يكون اختصاص القضاء قاصرا على الطعون فقط، ويبقى للمجلس اختصاصه بصحة التيارات إذا لم يوجد طعن. وللمجلس أن يقرر قصر النص على ذلك ...

مقرر: صاحب المعالي محمود صبيح باشا (وزير دولة) - أي إنه يراد تقسيم الموضوع إلى قسمين، فيفصل المجلس في قسم، وتفصل المحاكم في القسم الآخر.

الرئيس - سعادة المقرر يريد أن يقول إنه حيث لا طعن فلا قضاء ولا حكم، وإن هذا المجلس جرى إلى سنة ١٩٣٦ على أنه إذا لم يكن هناك طعن أو طعون، فلا محل للبحث ...

مقرر: صاحب المعالي محمد صبيح باشا (وزير دولة) - ولكن المجلس دأب فعلا عن الطريقة الأولى، وقرر أن المجلس الحق في الفصل في صحة العضوية، وأصبح من حق المجلس أن يرفع الخصومة بنفسه.

المقرر - البارز جيد النظر في صحة التيارات، سواء طعن فيها أو لم يطعن. وإذا كان لأى من حضراتكم اقتراح بأدخال أى تعديل على ذلك، فيستخدم به.

مقرر: صاحب المعالي محمود صبيح باشا (وزير دولة) - ولكن نأراى حضرة المقرر في وجود محكمين أو جهتين للفصل؟

المقرر - أنا الآن مقرو في موضوع معين، وأدافع عنه ولا أشتطع أن أقول رأى اللجنة مقدما في الاقتراح أو مروج غير محمول إليها. فإذا ما قدم اقتراح من هذا القبيل، فالجنة على استعداد للبحث وتقديم تقريره،

مفكرة الشيخ محمد وهيب دوس بك - كذلك أرجو تأجيل كلتي الأسبوع المقبل ، بعد أن نتكلم الحكومة .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على تأجيل المناقشة في مشروع هذا القانون إلى الأسبوع المقبل ، هل أن يروج في جدول أعمال الجلسة المقبلة ، وهل أن تدعى الحكومة أولاً ؟

( موافقة ) .

مفكرة الشيخ محمد وهيب دوس بك - أودع أن يعطى لي الحق في الكلام .

#### ١٧ - تقرير لجنة الشؤون الدستورية

من الاقتراح بمشروع قانون القسمة من حقبة الشيخ محمد الرحمن الرافعي بك بمنع الأجنبي من تلك الأراضي الزراعية والمقاربات في الحقبة الحرة من الوجهة السورية ومن جهة إعطاء كل عاصمة موقتر (١) - الموافقة على التقرير ، وإسالة الاقتراح بمشروع قانون إلى لجنة العدل لقرره من حيث الموقتر

( التقرير حقبة الشيخ محمد الرحمن الرافعي بك ) .

( حضر حضرة الأستاذ أحمد عتيق حجازي ، عضو إدارة التشريع لوزارة العدل ، متلوياً هنا ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير الحقبة ، وعلى إسالة الاقتراح بمشروع قانون إلى لجنة العدل لقرره من حيث الموضوع ؟

( موافقة ) .

مفكرة الأستاذ محمد عثمان حمزة (مندوب وزارة العدل) - هناك تصحيح أرجو إدخاله على المادة السادسة من الاقتراح بمشروع هذا القانون ، وهي أن يكون العمل بهذا القانون ابتداء من ١٥ أكتوبر

سنة ١٩٤٩

الرئيس - لجنة العدل ستلاحظ هذا ، لأنها لجنة الموضوع .

لجنة إلى الآن لم يقبل منها في المجلس أكثر من طعن أو طعنين . قبل العلمان ، على حفظ إشارته ولكن يصحب الطعن وما إلى ذلك شروط الموضوعية .

نيل يعلق ، ونحن نعلمون كل أحوال البلاد ، أن حوالى إلى طعن يقبل منها إلا اثنين ؟

ثم استحوى أن أذكر لحضراتكم شيئاً آخر أنا مضطر لإبدائه ما دام حضرات الأعضاء يريدون ذلك ، أتى حقوقي لجنة الطعون ، وقد حصل اللجنة عند المناقشة في الطعون مشاهدات عنيفة قد تكون نتيجة سوء فأن أو ما لا أدري من الأسباب .

الرئيس - يلاحظ أن أعمال الجان سرية ، وما يجري فيها لا يجوز أن يعرض في جلسة علنية ، وذلك طبقاً لأحكام الداعية :

القانون ما دام لم يفضى لوائح ملوية وأسماء أشخاص ، فمن إنظار يجرى لها دار في اللجنة :

الرئيس - إذا أريد أن نتحدث لما دار في اللجنة من مناقشات ، فقد اجلسه سرية .

مفكرة الشيخ محمد عمر محمود غالب باشا - لم أعرش للأهم في مسألة بنة . والسرية مقصورة على المدولة في مسألة معينة .

وأقول إنه حصلنا في اللجنة مشاهدات عنيفة ، كتب عليها استغلات اللجنة ، وهناك من بعض الأعضاء التي تتحول الآلة .

مفكرة الشيخ محمد عمر محمود غالب باشا - هذه المشاهدات لم يتجنى سببها طعون ، وإنما كانت لأسباب شخصية .

الرئيس - هل تريد الحكومة أن تتكلم ؟

مفكرة صاحب المعالي مصطفى مرعي بك ( وزير دولة ) - أرجو إرجاء باع كلية الحكومة إلى أول جلسة في الأسبوع المقبل .

## ١٨ - مشروع قانون

بمذ خدمة صولات الجيش والطيران ومكافآتهم - تقرير لجنة الحرية والبحرية  
والسودان والمالية بمجلسين (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث  
المبدأ - مناقشة مواد مادة واحدة - تأجيل أطفال الرأى عليه بالبدء بالاسم إلى  
الأسبوع المقبل

(المقرر حفرة الشيخ الحزم الواء حسن عبد الرحاب باشا ) .

الرئيس - ورد كتاب (٢) من وزارة الحربية والبحرية باستندفات  
المجلس في حضور كل من حضرة الأستاذ محمد مصطفى غاروي والقائمقام  
محمد فرد صدق ، جلسة المجلس أثناء نظر مشروع القانون بمذ خدمة  
صولات الجيش والطيران ومكافآتهم .

نهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضراتها ) .

المقرر - كان المرسوم بقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٣٠ ، الخاص بمكافآت  
صولات الجيش المصري ، يقضى بعدم إيفائهم مدة تزيد على العشرين سنوات ،  
بما في ذلك مدة الخدمة الإلزامية . وقد اقتضى تنظيم الجيش في سنة ١٩٣٨  
استصدار قرارات من مجلس الوزراء في ١٥ مايو سنة ١٩٣٨ و ١٥ أبريل  
٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ، بتوحيد معاملة الصولات الفتيين والعسكريين .

لذلك رأيت وزارة الحرية والبحرية وضع نظام شامل للصولات جميعا ،  
فقدمت الحكومة بهذا الموسم بمشروع قانون ، ليحل محل المرسوم  
بقانون المشار إليه . وقد بحثته اللجنة بحضور مندوبين من وزارة الحربية  
والبحرية ، ووافقت عليه بعد إدخال تعديلات على بعض موادها ، وذلك  
بموافقة مندوب الوزارة .

ورجو اللجنة من المجلس إقراره بالصيغة الواردة في المقرر .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث  
المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ .  
ولنتقل إلى مناقشة موادها مادة واحدة ، ولتلى المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يحض كل حائز لرتبة صول من ضباط الصف أو الصاك  
الذين إبقوا في الخدمة العامة بعد انقضاء مدة الخدمة الإلزامية الأولى  
مكافأة عن مدة خدمته بمساق مائة شهر عن كل سنة من متى خدمت  
المشر الأولى بما في ذلك الخدمة الإلزامية ، وبمساب شهر ونصف شهر  
عن كل سنة بعد ذلك ، على ألا تزيد المكافأة بأكثر من مائة ثلاثين شهرا .

ولكل متقطع من ترحيبي مدارس الجيش والطيران والصلاح البحري  
الذين بأنواعها حائز لرتبة صول أو مساع يدبحر الحق في مكافأة عن مدة  
خدمته محسوبة على الوجه المبين في الفقرة السابقة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة  
الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - يحفظ للستخدامين المدنيين الماشيين الفتيين الداخليين في هيئة الممال  
والموضوعين في رتبة صول بمقتضى في المعاملة كوظفين دائمين ويحاملون  
فيما يتعلق بالمعاش أو المكافأة طبقا للبتد ثانيا من المادة الرابعة من المرسوم  
بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية .

(١) راجع الملاحق رقم ٤٢

(٢) نص الكتاب :

" حفرة صاحب السادة رئيس مجلس النيوخ

أرجو التكرم باستنداف المجلس في حضور كل من حضرة الأستاذ محمد مصطفى غاروي والقائم مقام محمد فرد صدق ، جلسة المجلس أثناء نظره في مشروع القانون الخاص بمذ خدمة صولات  
الجيش والطيران ومكافآتهم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

٢٢ يناير سنة ١٩٤٩

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وتتل المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - تسوى المكافآت المنصوص عليها في المادة الأولى على أساس المساهمة المقررة في الكادر الخاص بهم مضافا إليها علاوة استناد الخدمة بصرف النظر عن العلاوات والمكافآت الخاصة والعيديات وببذل الملابس وبذل الطيران والمزيتات الأخرى .

- هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، وتتل المادة الرابعة .

تليت المادة الرابعة ، وهذا نصها :

مادة ٤ - لا يجوز إيقاع الصولات في خدمة الجيش والصولات والمساعدين في الملاح البحري الملكي بعد بلوغهم سن الخمسين ، ولا يجوز إيقاع الصولات الطيارين بعد بلوغهم سن الخامسة والأربعين .

ومع ذلك يجوز لوزير الحربية والبحرية أن يبق في الخدمة بعد السن المقررة في الفقرة السابقة أي صول في خدمة الجيش أو صول أو مساعد في السلاح البحري الملكي يرى أن إيقاعه في الخدمة ضروري لصالح العمل وذلك إلى سن الخامسة والخمسين . وله إيقاع الصول الطيار إلى سن الخمسين بشرط أن يكون لا تقا طليا للطيران .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

مقرر الشيخ المقرم اللواء أحمد عطية باشا - نصت المادة الرابعة على أنه لا يجوز إيقاع الصولات في خدمة الجيش بعد بلوغهم سن الخمسين ، ولا يجوز إيقاع الصولات الطيارين بعد بلوغهم سن الخامسة والأربعين ، ولا يلاحظ أن هذه السن تقديمية ، وأرى أن السن التي يجب عندها الإحالة إلى المعاش هي الخامسة والخمسون للصولات البرية والبحرية والخمسين للصولات الطيارين .

مقرر صاحب المعالي مصطفى بك ( وزير دولة ) - المهتم في الموضوع هو هل يصلح هؤلاء بعد السن المحددة لإحالة كل منهم إلى المعاش أولا ؟

مقرر الشيخ المقرم اللواء أحمد عطية باشا - يصلح الصول الطيار للعمل كطيار أرضي ، ويصلح الباقون للعمل في المكاتب .

وقد جرت العادة على الاستئانة بالصولات في العمل بمكاتب التجهيزات والمهمات وغيرها ، ولو عمل إحصاء لمن يعمل من الصولات في الأعمال الكتابية لثبت أنهم يزيدون على ٧٥٪ . فغرام أن يحرم هؤلاء من العمل بإسالتهم إلى المعاش في سن مبكرة ، فيصبحوا عاطلين ، فضلا عن أن المعاش الذي يستحقونه سيكون ضئيلا .

القرر - كيف يمكن لصول الموسيقى مثلا عند ما يبلغ الخامسة والخمسين أن يعمل آلة موسيقية خضمة ، ويسير بها بسرعة ثلاثة كيلومترات في الساعة ؟ إن أعصابه في هذه الحالة تكون قد تهدمت .

مقرر الشيخ المقرم اللواء أحمد عطية باشا - هذه رياضة ويجب عليها عند وضع القوانين أن نأخذ أنها تحقق المطالب ، وتتمنع الشكوى ، وترى إلى إصاف الناس .

مقرر الشيخ المقرم مؤسسة برهم بك - لوزير الحربية والبحرية الحق في إيقاعهم بعد سن الخمسين ، كما تنص المادة الرابعة من مشروع هذا القانون .

الرئيس - يريد حضرة الشيخ المقرم اللواء أحمد عطية باشا أن يكون لوزير الحربية والبحرية هذا الحق بعد سن الخامسة والخمسين .

مقرر صاحب المعالي مصطفى بك ( وزير دولة ) - ينبغي إلى أن حضرة الشيخ المقرم اللواء أحمد عطية باشا يسلم بوجود التفرقة بين عمل الصول الطيار وعمل الصول غير الطيار . وعلى هذا الأساس ، يسلم بأنه يجب أن يكون سن الأول أقل من سن الأخير . وهذا معناه تناول وجه القانون أن عمل الصول الطيار يقتضي إنباح إلى المعاش في سن مبكرة من غيره .

وإنما الخلاف هو على مسألة تقدير السن ، وإن قد مشروع هذا القانون هذه السن بخمس وأربعين سنة ، وكان هذا التقدير بناء على معلومات فنية سوتها .

وأرى أن حضرة الشيخ المحترم اللواء أحمد عطية باشا إنما يقضى من وجهة نظر واحدة ، وهي صالح الصول . وأرى أنه لا يجوز أن يطلب صالح الصول وهو صالح فردى على صالح العمل .

**مقبرة الشيخ المرحوم محمد عطية باشا** - إن إمامة إلهي لمصر لصالح فردى وإنما لصالح العمل .

**مقبرة صاحب المعالي مصطفى مرعي بك ( وزير دولة )** - سيكون مفهوما ومقروفا في الأذهان أن الصول الطيار يصل إلى الماشق في سن الخامسة والأربعين . ومن يدخل الخدمة ، يدخلها على هذا الأسس وهو متفتح العين لهذا .

ولقد أرجو مراعاة لصالح العمل ، إنشاء هذه السن كما هي وإن هذا هو رأى القنن فيما يتعلق بهذا الموضوع .

**المقرر** - لما كتبت قد شغلت بمسب مدير سلاح الطيران ، قضى استعفى لأنه أقدم أنه لا يمكن للضابط أو الضوابط بيد الجنسية والأربعين أن يؤدوا عملهم كطيارين .

**مقبرة الشيخ المرحوم محمد عطية باشا** - الدليل على أن هذه السن قابلة للتغير ، هو أن الحكومة تقدمت بعدة مشروعات تعمل فيها من الصولات فيمد أن كانت الخامسة والثلاثين ، رأى القنن بعد فاشل مدتها إلى الأربعين ثم رأى القنن بعد ذلك إقامهم إلى الخامسة والأربعين .

والواقع أن الأعمال الكتابية التي يقوم بها معظم الضوابط لا تقتضى التقيد بالسن . وإنى لأستأمل : ما الفرق بين الصول الذي يبلغ من العمر ثمنا وخمسين سنة وبين أى موظف آخر يؤدى نفس الأعمال الكتابية ؟

**مقبرة الشيخ المرحوم حسن صاوي باشا** - أذكر أن معادة المقرر قد تلم الجاهل به وهو في سن الخمسين ولقد طار في هذه العين ، وهو يفتخر بهذا .

**مقبرة صاحب المعالي مصطفى مرعي بك ( وزير دولة )** - إلا أنه لم يعمل كطيار .

**المقرر** - لقد عملت الطيران وأنا في هذه السن ، لا يمكن من مصرفة الأخطى التي يرتكبها الطيارون . ولكن لا يمكن أن أعمل كطيار أو أنه أخطر لخدمات بيده : أو أقوم بالطيران مرحلة جارية بعد الخامسة والأربعين .

**الرئيس** - الواقع أنه يمكن الرد على مقاله حضرة الشيخ المحترم اللواء أحمد عطية باشا من كلامه . فكما سبق أن عدلت الحكومة هذا القانون ، يمكنني تعديلها فيما إذا ما ظهر به نقص وجب .

والآن هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة ، وتنتهي المادة الخامسة .

تليت المادة الخامسة ، وهذا نصها :

مادة ٥ - استثناء من أحكام المادتين ٧ و ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالماشقات العسكرية والممثل بالمرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٥ يجوز إبقاء الصول الفني أو الصول الموسيق أو الصول أو المبادي في البهال البحرى المالك الذى يقدر الى رتبة ضابط في الخدمة إلى سن الخامسة والخمسين .

وق هذه الحالة يماثل في المكافأة أو للمعامل معاملة الضابط للمرة من الصوفى في الجيش العامل طبقا لأحكام هذا القانون .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ ( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة ، وتنتهي المادة السادسة .

تليت المادة السادسة ، وهذا نصها :

مادة ٦ - تسمى أحكام المرسوم بقانون المشار اليه بالمادة السابقة على المكافآت المقررة في المادة الأولى ملغى تتعارض مع أحكام هذا القانون .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ ( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة ، وتنتهي المادة السابعة .

تليت المادة السابعة ، وهذا نصها :

مادة ٧ - إذا حرم صول من مكانه بسبب سوء سلوكه يماثل المستحقون لها كما يماثل المستحقون في مكانة الترفى طبقا لقانون .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ ( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة ، وتنتهي المادة الثامنة .



نأمر بأن يجمع هذا القانون بنظام الدولة ، وأن يشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية عشرة .

وتجمل أحد الرأى على مشروع هذا القانون بالتدابير اللازمة إلى الأسبوع المقبل .

## ١٩ - مشروع قانون

ولد من مجلس النواب بأشياء تقابلت واتحاد تقابلت بين الطيبة - تقرير  
بأنه الصلة (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة  
مواده مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالاسم إلى الأسبوع المقبل

( المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور ذكي مختار بشارة ) .

**القرار** - أحال المجلس في ١٦ مارس سنة ١٩٤٨ مشروع هذا القانون إلى اللجنة ، فبحثته بحضور حضرة الدكتور عيسى حمدي المازني بك وكيل وزارة الصحة بجمعية البهايد و نائباً من الوزارة ، ويتضمن البحث في أنه في سنة ١٩٤٠ ، أصدر قانون بإنشاء وتنظيم نقابات المهن الطبية . وقد كشف التطبيق السليم ما احتواه القانون المذكور من عيوب ، فعدلت بعض أحكامه بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٦ ، ولكن تبين قصوره هو الآخر ، إذ إنه لم يربط رسوماً على كثير من أعضاء المهن الطبية ، كالمراجعين والبريديين وأطباء الأسنان . فلما تقدم أحد أعضاء النواب بمشروع قانون جديد يحل محل القانونين السابقين بإلزام كل عضو من قاص فيهما ، ويحقق لهم الطبية المنظمة لعضولها .

وقد وافقت اللجنة على مشروع القانون بالصيغة المعدلة التي أقرها المجلس النواب ، ورفضت تقريرها بذلك إلى هيئة المجلس .

وبجلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، طلب حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة رد التقرير إليها ، فقرر المجلس ذلك . وقد أعادت اللجنة بحث مشروع القانون بحضور حضرة مندوب وزارة الصحة ، ورات إقراره بإضافة " بنه ٣ " إلى المادة الرابعة ، ورفق بعض رسوم الدفعة الواردة في المادة ٥٩ . وترجو من المجلس إقرار مشروع القانون بالصيغة التي عدلتها بالمدينة يحول المقارنة .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٨ - لا يحمد الجمع بين المكافأة المقررة بموجب هذا القانون وبين مكافأة الخدمة الإضافية وبين المزايا أو المكافأة المنصوص عليها في المادتين ٢٢ و ٣٥ من المرسوم بقانون المنشور في الجريدة الرسمية فلما وجد الصول في حالة تجمله مستحقاً لكلاهما . أما إذا استحق الصول أو رواتبه معطاه خاصاً بقتضى المرسوم بقانون المذكور ومكافأة طبقاً لهذا القانون فيمنح هو أو وراثته الماشي الخاص بهذه المكافأة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وتتل المادة التاسعة .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٩ - يسرى هذا القانون على الصولاء الموجودين في الخدمة العاملة بإجيش والطيران والصولات والمساعدين في السلاح والبحري الملكي وقت العمل به ، بما فيهم من استبقوا في الخدمة بعد إتمامهم عشر سنوات .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة ، وتتل المادة العاشرة .

تليت المادة العاشرة ، وهذا نصها :

مادة ٩ - ينشئ المرسوم بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٣٠ الخاص بمكافآت الصولات بإجيش البحري .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة العاشرة ، وتتل المادة الحادية عشرة .

تليت المادة الحادية عشرة ، وهذا نصها :

مادة ٩ - على كل من يخدم في المالية والبحرية والخدمة المدنية أن يكون له حق في المكافأة ، ويجعل ٩ من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٣ - تؤولت قاية كل مهنة طبية من أرباب هذه المهنة المقيدة أحكامهم بسجلات وزارة الصحة العمومية . ولا يجوز لأحد منهم أن يزاول المهنة إلا إذا كان اسمه مقيدا في السجل وفي الجدول المشار إليه في المادة الرابعة ، وكل من يخالف ذلك يعتبر مجارفا للمهنة بدون رخصة ، ويضاق وقفا لأحكام قانون مزاوله هذه المهنة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، ولتلى المادة الرابعة :

تليت المادة الرابعة ، وهذا نصها :

مادة ٤ - ينشأ لدى كل قاية جدول لأرباب المهنة الطبية الخاصة بها يعيد به اسم كل من توافر فيه الشروط الآتية :

( ١ ) أن يكون اسمه مقيدا بسجلات وزارة الصحة العمومية .

( ٢ ) أن يكون مقيا بالقطر المصري .

( ٣ ) أن يقدم شهادة عدم وجود سوابق .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة ، ولتلى المادة الخامسة :

تليت المادة الخامسة ، وهذا نصها :

مادة ٥ - تقدم طلبات التقييد في الجدول مع الأوراق الدالة على توافر الشروط المتقدمين إلى مجلس القاية المختص وبين فيها اسم الطالب وقبيلة وجسده وسنة دخل وإقامته والمهنة المصرح له بمزاومتها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة ، ولتلى المادة السادسة :

تليت المادة السادسة ، وهذا نصها :

مادة ٦ - إذا توافر الشرطان المبينان في المادة الرابعة في طلب التقييد أمر مجلس القاية المختصة بقيد اسمه في الجدول مقابل رقم قديمه تمسك جنهات تمنح لصندوق قايته على أن يكون رقم التقييد بالسجل المشار إليه في المادة الثالثة جنهات واحدا .

هذا وقد وقع خطأ في كلمة "الهيئة" ، إذ وردت في التقرير مكتوبة بحرف التاء . وقد روعي تصحيحها في جميع المواد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولتفضل إلى مناقشة مواد مادة ثامنة ، ولتلى المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

١ - التقييد

مادة ١ - تنشأ قاية يكون مقرها القاهرة لكل من المهن الطبية الآتية :

( ١ ) الطب البشري .

( ٢ ) طب الأسنان .

( ٣ ) الصيدلة .

( ٤ ) الطب البيطري .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة الثانية :

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - يجوز أن تنشأ بقانون قاية لمهنة أخرى تكون مكملة أو ملزمة لمهنة الطب . ويكون ذلك بناء على طلب اتحاد نقابات المهن الطبية المشار إليه في المادة ٥٣ من هذا القانون وموافقة وزارة الصحة العمومية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، ولتلى المادة الثالثة :

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

## ٢ - واجبات أعضاء كل نقابة

مادة ٨ - يجب على العضو الذى قيد اسمه بالجدول أن يتولى في أداء واجباته تخاليد مهته ومقتضيات شرفها وأن يحلف أمام هيئة مؤلفة من ثلاثة أعضاء يتخضع مجلس النقابة المنصوص اليه بالآلية :

"أقسم بالله العظيم أن أؤدى أعمالى بالأمانة والشرف ، وأن أحافظ على سر المهنة وأحترم قوانينها "

وعلى كل نقابة من نقابات المهن الطبية أن تضع لائحة بتقاليد مهنتها ، وعليها أن تراقب تنفيذ هذه اللائحة واتخاذ الاجراءات القانونية لإزائه من يخالفها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة ، ولتتل المادة التاسعة .

تليت المادة التاسعة ، وهذا نصها :

مادة ٩ - استثناء من حكم المادة ٢٠٩ من قانون المرافعات الأهل للطبيب أن يتمتع من أداء الشهادة من الأمور أو التوضيحات المنصوص عليها في المادة ٢٠٥ من القانون المشار إليه إذا طلب منه ذلك من قبلها إليه ، إلا في حالة ارتكاب جنائية أو جرمه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة ، ولتتل المادة العاشرة .

تليت المادة العاشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٠ - يجب على صاحب المهنة ألا يبيع بين أعمال مهته وبين الأعمال التجارية أيا كان نوعها ، على أن يستثنى من ذلك المبادلة فيما يتصل بمهنتهم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة العاشرة ، ولتتل المادة الحادية عشرة .

وتسلم صورة من هذا القيد مجانا الى الطالب أو ترسل اليه بخطاب موصى به في ظرف أسبوع من تاريخ قيد اسمه في الجدول .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

القرار - حدث خطأ في صدر هذه المادة ، إذ إنه وردت فيها عبارة "إذا توافر الشرطان المبينان " ، وصحفتها "إذا توافرت الشروط المبينة " ، أضيف شرط ثالث إلى المادة الرابعة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة بعد ادخال التصحيح المشار إليه ، وأن يكون نصها كما يأتى .

مادة ٦ - إذا توافرت الشروط المبينة في المادة الرابعة في طالب القيد أمر مجلس النقابة المختصة بقيد اسمه في الجدول مقابل رسم قدره خمسة جنيهات تدفع لصندوق نقابته على أن يكون رسم القيد بالسجل المشار إليه في المادة الثالثة جنبها واحدا .

وتسلم صورة من هذا القيد مجانا الى الطالب أو ترسل اليه بخطاب موصى به في ظرف أسبوع من تاريخ قيد اسمه في الجدول .

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة ، ولتتل المادة السابعة .

تليت المادة السابعة ، وهذا نصها :

مادة ٧ - تصدر الأقدية في المهنة من تاريخ القيد في سجلات وزارة الصحة العمومية ويجب على كل من قيد اسمه أن يبحث إلى مجلس النقابة الخاص في مدة شهر من تاريخ القيد في الجدول كتابا موصى عليه يذكر فيه بيان على إقامته ومكان اشتغاله بالمهنة .

وعليه كذلك أن يخطر على الوجه السابق بكل تغيير يطرأ على محل إقامته . يمكن مزاولة مهته في مدة شهر من هذا التغيير وتكون هذه البيانات للجدول .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة ، ولتتل المادة ثامنة .

تليت المادة الثامنة ، وهذا نصها :

تليت المادة الحادية عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١١ - لا يجوز لمضو القابة أن يروج صناعته أو صناعة غيره بطريقة من طرق الإعلان والنشر أو باستخدام الوطاء لاستغلال المهنة .

ويمتري من طرق الإعلان كل ما اتخذله سارا كنشر المغالات الطبية في غير ابله ائد والمجلات الى استت لخدمة هذه المهنة وتقديمها اذا ظهر من سياق المقتال أو من أى قرية أخرى أنه يرى إلى الإعلان .

ويستقي من ذلك الصيادلة فيما عمن بالإعلان والترويج من المستحضرات الطبية المخصوصة المقيدة لاستخدامهم بوزارة الصحة العمومية بشرط أن يكون الإعلان والترويج داخلين في دائرة وصفات ومفعول المستحضر .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية عشرة ، ولتلى المادة الثانية عشرة .

تليت المادة الثانية عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٢ - يجب أن تقوم العلاقة بين أعضاء المهن الطبية على قواعد الإنصاف ، فيجتنبوا كل منازعة غير مشروعة أو يجرع غير يرى وظل الموم كل ما من شأنه الحط من كرامة أى عضو بانقاص مكانته العلمية أو الأدبية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية عشرة ، ولتلى المادة الثالثة عشرة .

تليت المادة الثالثة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٣ - إذا حصل للطبيب مانع يمنعه عن مباشرة العلاج الذى دعى إليه جازله أن ينبى عنه في ذلك طبييا آخر مالم ير صاحب الشأن انتداب خلافه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

مقرر السج المحترم يعلن تأييدك - أرى أن تستبدل كلمة "سواء" بكلمة "خلافه" ، لأنها أصح لولها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على أن يكون نص المادة الثالثة عشرة كما يأتى :

مادة ١٣ - إذا حصل للطبيب مانع يمنعه عن مباشرة العلاج الذى دعى إليه جازله أن ينبى عنه في ذلك طبييا آخر مالم ير صاحب الشأن انتداب سواء .

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة عشرة ، ولتلى المادة الرابعة عشرة .

تليت المادة الرابعة عشرة ، وهذا نصها :

٣ - الاشتراك السنوى

مادة ١٤ - يجب على كل من قد اسمه بالجدول أن يدفع إلى صندوق قنابته في خلال شهر يناير من كل سنة رسم اشتراك قيمته جنيه مصرى ونصف ، وإذا لم يدفع عضو القابة الاشتراك في المدة المحددة به إلى ذلك بخطاب موسى عليه من أمين صندوق القابة أو سكرتيرها . فإذا لم يدفع في ظرف شهر من تاريخ وصول الخطاب إليه أنذر بخطاب آخر يعلم الرصول فإذا لم يدفع في بحر الشهر التالى كان من حق مجلس القابة المختص استبعاد اسمه من جدول القابة ونحظر وزارة الصحة العمومية بذلك لمنه من مزاوله المهنة .

ولكل من استبعد اسمه من الجدول أن يحصل على إعادة قيمته مقال رسم قنابه جنيه واحد اذا قام بتنفيذ الإجراءات التى ترتب على عدم تنفيذها استبعاد اسمه .

ولكل عضو حق طلب الانقاس بالإعفاء من قيمة الاشتراك السنوى من مجلس القابة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

مقرر السج المحترم يعلن تأييدك - أرى تخفيف العقوبة الواردة في هذه المادة ، فإن الحكم باستبعاد الطبيب من جدول القابة ومنعه من مزاوله المهنة يعتبر بمثابة الحكم بالإعدام ، لأن في هذا إفناء عليه وعلى أسرته .

يجب أن تحظر النقابة المطلوب التقدير ضده بصورة من طلب التقدير وبالجلسة التي تتحدد لنظره بخطاب موصى عليه ليحضر أمام مجلس النقابة أو ليقدم ملاحظاته كتابة في المدة التي يحددها المجلس .

ويدخل في تقدير الأخطأ أهمية العمل وضرورة المريض أو ولي أمره ، ولا يجوز للعضو أو الرئيس أو ولي أمره أن يلجأ إلى القضاء قبل تحكيم مجلس النقابة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة عشرة ، وتتل المادة السادسة عشرة .

تليت المادة السادسة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٦ - تعطى الصيغة التنفيذية على أمر تقدير الأخطأ من رئيس المحكمة الابتدائية أو المحكمة الجزئية حسب مقتضيات الأحوال .

وتحصل أقلام كتاب المحاكم رسوماً بنسبة اثنين في المائة من المبالغ المقدرة التي لا تزيد قيمتها على مائة جنيه عند وضع الصيغة التنفيذية على أوامر التقدير وما زاد على ذلك فيحصل عليه واحد في المائة .

ولا تكون أوامر التقدير نافذة المفعول إلا بعد انتهاء مهلة التظلم وتقدم شهادة مثبتة لذلك .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة عشرة ، وتتل المادة السابعة عشرة .

تليت المادة السابعة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٧ - لعضو النقابة ولبن صدر أمر التقدير ضده حق التظلم في أمر التصديق في عشرة الأيام التالية لإعلانه بالأمر خلاف مواجيد المسافة وذلك بتكليف خصمه بالحضور أمام المحكمة المختصة .

ويُنظر التظلم في أوامر التقدير بطريق الاستئناف .

ويحضر لمن صدر الحكم في التظلم في غيبته أن يجازى فيه في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ إعلانه بالحكم خلاف مواعيد المسافة .

ويكون حكم المحكمة نهائياً في التظلم استثناء من القواعد العامة المنصوص عليها في قانون المرافعات الأهل إذا كان حضورياً أو كان نهائياً ولم تحصل معارضة فيه في خلال المدة المقررة .

المقرر - تحت قوانين القابات المختلفة دفع اشتراك سنوي قدره جنيه السنة ، ولا يمكن أن يتظلم أحد أو يشكو من هذا المبلغ الضئيل . وانفكة دفع هذا الاشتراك السنوي هي تنبيه الأطباء إلى وجوب الانضمام إلى نقابة التي تعمل لصالحهم وصالح أولادهم .

أما من الوجهة العملية ، فإن هذه العقوبة لا تطبق إلا إذا امتنع بعد طلبه بالدفع أكثر من مرة .

مقرر السج المرمم غلب ثابت بك - كيف تممه من محاولة مهتة ؟

الرئيس - لا يمكن أن تقرر في مشروع هذا القانون وجوب دفع به الاشتراكات السنوية ، ولزيت جزاء لمن يتنعم عن الدفع .

مقرر السج المرمم غلب ثابت بك - إنزب فتنك العقوبة على قدر ذنب ، ويمكن الاكتفاء مثلاً بالحكم بغرامة قدرها خمسة جنيهات .

مقرر السج المرمم عمر موسى المتوازي ماساً - ليست هذه عقوبة .

المقرر - فليطمئن حضرة الشيخ المحترم بأن مشروع هذا القانون قد وضع على نقابة الأطباء ولم يتعرض على هذه العقوبة أحد منهم . فهل يريد حضرة الشيخ المحترم أن يكون ملكاً أكثر من الملك ؟

الرئيس - هل لدى حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك اقتراح بهذا الصدد ؟

مقرر السج المرمم غلب ثابت بك - ما أردت إلا التنبيه إلى وجوب تخفيف العقوبة .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة عشرة ، وتتل المادة الخامسة عشرة .

تليت المادة الخامسة عشرة ، وهذا نصها :

٤ - الأعضاء

مادة ١٥ - يجوز لكل عضو من أعضاء المهن الطبية أن يشترط أمه على عمله فإذا لم يتفق على الأعضاء قبل مباشرة العمل وقام خلاف على قنينة بعد العمل قدرت بمرقة مجلس النقابة المختصة ، وذلك بناء على طلب العضو أو طلب ذوى الشأن ، على أن يصدر قرار المجلس في ظرف ثلاثين يوماً من يوم تقديم الطلب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة عشرة ، وتتل المادة الثامنة عشرة .

تليت المادة الثامنة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٨ - استثناء من حكم المادة ٢٠٩ من القانون المدني الأهل لا يسقط حق العضو في المطالبة بأصابعه عند عدم وجود سند بها إلا بمضي خمس سنوات ميلادية من تاريخ آخر حمل له .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة عشرة ، وتتل المادة العاشرة عشرة .

تليت المادة التاسعة عشرة ، وهذا نصها :

## ٥ - التأديب

مادة ١٩ - يحاكم أمام الهيئات التأديبية لكل نقابة كل عضو من أرباب المهنة التابعة لها من غير موظفي الحكومة أي أمرا مخرجا بشرته أو ماسا باستقامته أو اساءه أو اهل في أداء مهته حتى ولو لم يصدر حكم ضده ، أو يكون قد خالف حكما من أحكام البند «خامسا» من المادة ٥ من هذا القانون أو خالف حكما من أحكام لائحة عقوبات المهنة المصوص عليها في المادة ٨ من هذا القانون .

أما الأعضاء من موظفي الحكومة فيعابرون أمام مجالسهم التأديبية الخاصة في جميع ما ينسب إليهم في دائرة عملهم الحكومي من مخالفات لها علاقة بأعمالهم الحكومية وأمام مجلس النقابة فيما يقع منهم بسبب مزاوله مهنتهم فيها علنا ذلك .

وكذلك يحاكم أمام الهيئات التأديبية للنقابة كل عضو صدر ضده حكم نهائي بقوبة أو بتوبيخ من محكمة جنائية أو مدنية أو تأديبية مخصة لأموال تمس استقامته أو شرفه أو كفايته أو لولاية مخالفة في مزاوله مهته .

وبماقبح إحدى الفصول المينة بدو هي :

( أولا ) الإخلال .

( ثانيا ) التزجج .

( ثالثا ) النزامة لغاية ٢٠ جنيا على أن تلحق لغرامة النقابة .

( رابعا ) الإيقاف لمدة لا تتجاوز سنة .

( خامسا ) شطب الاسم من سجل وزارة الصحة العمومية ومن جدول النقابة ، وذلك مع عدم الإخلال بالدعوى العمومية أو الدعوى المدنية إذا كان لها محل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

مفكرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا - وود في البند «خامسا» من هذه المادة كلمة «شطب» ، وود في بعض مواد هذا المشروع كلمة «محو» . فأرى أن يوجد التصير .

مفكرة الشيخ المحترم محمد صبر المشاوي باشا - ما المانع من استعمال المترادفات ؟

مفكرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا - ليس هذا من أصول التصير .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة عشرة ، وتتل المادة العشرون .

تليت المادة العشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٠ - تشكل الهيئات التأديبية لكل نقابة من ثلاث درجات :

( ١ ) الدرجة الأولى من :

وكل النقابة المختص أو من يتوب عنه .... رئيسا .

موظف كبير من وزارة الصحة العمومية من مهنة المهنة ، وفي حالة النقابة الليطرية تيمه وزارة الزراعة .

استاذ أو استاذ مساعد من بين أعضاء هيئة التدريس بالكلية المختصة بمهنته .

عضوون يمينها مجلس النقابة المختص لمدة سنة من بين أعضائه .

## (ب) الدرجة الثانية من :

تتبع القابلية المختص أو من يتوب عنه ... .. رئيساً .  
مستشار من محكمة الاستئناف العليا .

مدير أحد أقسام وزارة الصحة العمومية ، وفي حالة القابلية البيطرية  
مدير القسم المختص بوزارة الزراعة .

عضوين من بين أعضاء مجلس القابلية بينهما المجلس .

(ج) وتشكل هيئة الدرجة الثالثة من إحدى دوائر محكمة النقض  
والإيرام .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

مفكرة الشيخ المرحوم عبد الوهاب طلعت باشا - في البند "ب" من  
المادة العشرين وردت عبارة "مستشار من محكمة الاستئناف العليا"  
وليس هناك محكمة بهذا الاسم ، فإذا كان المقصود بهذه التسمية محكمة  
استئناف القاهرة ، فيقص على ذلك .

مفكرة صاحب المحامى محمد زكى عز باشا (وزير دولة) - لا مانع من  
شطب كلمة "العليا" من هذه العبارة .

الرئيس - هل أن يكون مفهوماً أن يكون المستشار من المحكمة التي تقع  
في دائرتها المخالفة .

مفكرة الشيخ المرحوم عبد الوهاب طلعت باشا - ليست أفهم معنى لتشكيل  
المجالس التأديبية من ثلاث درجات ، فإن قانون نقابة المحامين المهنية  
الصادر في سنة ١٩٤٦ يربط المجالس التأديبية على درجتين فقط كما ورد  
في المادة ٤١ منه .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على المادة العشرين بالصيغة  
الآتية :

مادة ٢٠ - تشكل الهيئات التأديبية لكل نقابة من ثلاث درجات :  
(أ) الدرجة الأولى من :

وكل النيابة المختص أو من يتوب عنه ... .. رئيساً .

موظف كبير من وزارة الصحة العمومية من مهنة المهتم ، وفي  
حالة القابلية البيطرية يمتنع وزارة الزراعة .

أستاذ أو أستاذ مساعد من بين أعضاء هيئة التدريس بالكلية  
المختصة بمهنة .

عضوين بينهما مجلس القابلية المختص لمدة سنة من بين أعضائه .

(ب) الدرجة الثانية من :

تتبع القابلية المختص أو من يتوب عنه ... .. رئيساً .  
مستشار من محكمة الاستئناف .

مدير أحد أقسام وزارة الصحة العمومية ، وفي حالة القابلية  
البيطرية مدير القسم المختص بوزارة الزراعة .

عضوين من بين أعضاء مجلس القابلية بينهما المجلس .

(ج) وتشكل هيئة الدرجة الثالثة من إحدى دوائر محكمة النقض والإيرام .  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة العشرين ، وتتل المادة  
الحادية والعشرون .

تليت المادة الحادية والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢١ - تجري التحقيقات بحرية لجنة تكلف لهذا الغرض من :  
(أ) عضوين يختارهما مجلس القابلية المختص .

(ب) ممثل من قسم الرأي بمجلس النقابة .

وتسند رئاسة اللجنة إلى من يمتنع مجلس القابلية المختص من بينهم وترفع  
الدعوى أمام هيئة التأديب من الدرجة الأولى بناء على قرار من مجلس القابلية  
المختص ويتولى أحد أعضاء اللجنة الإتهام أمام هيئة التأديب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والعشرين ، وتتل  
المادة الثانية والعشرون .

تليت المادة الثانية والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٢ - يعلن المتهم بالحضور أمام الهيئة التأديبية بكتاب موصى  
عليه بإرساله مرجع يسلم إلى مكتب البريد قبل تاريخ الجلسة بخمسة عشر  
يوماً كاملة على الأقل . ويوضح في هذا الكتاب يوم وساعة ومكان الاجتماع  
والتهمة أو التهم المنسوبة إليه .

ويجوز للمتهم أن يحضر بنفسه أو يقدم دفاعه كتابة أو يوكل من شاء  
للدفاع عنه .

ويجوز لمجمع الهيئات التأديبية أن تأمر بحضور المتهم شخصياً أمامها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والعشرين، ولتتل  
المادة الثالثة والعشرون .

تليت المادة الثالثة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٣ - تمنأ آقرارت الأديسية إلى الشؤوم عليه على يد عمر  
في مدعى عشرة أيام من تاريخ صدورها ويقوم مقام الإعلان سليم صورة  
لقرار إلى الحكم عليه بإيصال كتابي .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والعشرين، ولتتل  
المادة الرابعة والعشرون .

تليت المادة الرابعة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٤ - إذا صدر القرار في خيبة المتهم جاز له المعارضة فيه  
في ظرف ثلاثين يوما كاملة من تاريخ إعلان القرار وتكون المعارضة بتقرير  
يروح سكرتيرة مجلس القابة المختص بإيصال يلى على إيداعه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والعشرين، ولتتل  
المادة الخامسة والعشرون .

تليت المادة الخامسة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٥ - يجوز لمن صدر ضده حكم أن يتظلم أمام هيئة الدرجة  
التالية، ولين صدر قرار بحرق اسمه من السجل والجلدول أن يتظلم أمام هيئة  
الدرجة الثالثة .

ويكون مهاد التظلم ثلاثين يوما من تاريخ صدور القرار إن كان  
حضوريا ومن تاريخ انتهاء موعد المعارضة إن كان غائبا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والعشرين، ولتتل  
المادة السادسة والعشرون .

تليت المادة السادسة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٦ - ويجوز كذلك في كل الأحوال لمجلس القابة المختص أن  
يستأنف القرار الصادر في المودع المين في المادة السابعة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والعشرين، ولتتل  
المادة السابعة والعشرون .

تليت المادة السابعة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٧ - تمتد هيئات التأديب في جلسات غير علنية ويصدر  
القرار بعد سماع طليات الاتهام ودفاع المتهم أو وكيله .

ويصدر القرار من هيتي الدرجة الأولى والثانية بأغلبية الأصوات، ومع  
ذلك لا يصح قرار عمو الاسم من هاتين الهيئتين إلا بأغلبية أربعة أصوات .

ويجب أن يكون أقرار مسببا وأن تحاسبابه كاملة قبل التعلق به .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والعشرين، ولتتل  
المادة الثامنة والعشرون .

تليت المادة الثامنة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٨ - يجوز لاتهم وهيئات التحقيق وهيئات التأديبية أن يكلفوا  
بالحضور والشهود الذين و ن فائدة من سماع شهادتهم، ومن مختلف من الشهود  
عن الحضور وحضروا متنع من أداء الشهادة أو شهد زورا أمام هيئات  
التأديب ألغ امره بواسطة مجلس القابة المختص إلى الإيابة العمومية لتطبيق  
في حقه أحكام القوانين الجنائية في هذا الصدد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والعشرين، ولتتل  
المادة التاسعة والعشرون .



تليت المادة الثانية والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٢ - إذا أتهم عضو من أعضاء القاية بجناية أو جنحة وجب حل النيابة إخطار القريب قبل البدء في التحقيق .

وعلى القريب أن يحضر التحقيق أو يندب أحد أعضاء مجلس القاية بحضوره ، وإذا رأت النيابة أن الأعمال المنسوبة لضوء القاية لا تستدعي المماقية الجائنية وجب عليها تبليغ نتيجة التحقيق الذي أجريته إلى مجلس القاية المختص .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والثلاثين ، ولتلى المادة الثالثة والثلاثون .

تليت المادة الثالثة والثلاثون ، وهذا نصها :

#### ٦ - نظام القابات

مادة ٣٣ - يكون لكل نقابة من نقابات المهن الطبية شخصية معنوية وتؤلف من كافة الأعضاء المقيمة أعمارهم في المجدول . وينتخب مجلس ينتخب بالطرق المبينة بعد . ويرأس هذا المجلس القريب وفي غيابه تكون الرئاسة للوكيل ثم لأكثر أعضاء المجلس سناً ويكون مركزهما القاهرة . ويقوم القريب بتقيل القابة لدى الجهات القضائية والإدارية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والثلاثين ، ولتلى المادة الرابعة والثلاثون .

تليت المادة الرابعة والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٤ - تصد الجمعية العمومية لكل نقابة إجتماعها المادي في شهر فبراير من كل سنة في ميدان محدد . مجلس القابة المختص ، وكذلك مجتمع إجتماع غير مادي كلما رأى المجلس المذكور ضرورة لعقد أو تقديم له بذلك طلب موقع عليه من ثلاثين عضواً على الأقل من طم يحق الانتخاب في مداولها ويكون هذا البلد معين فيما يختص بتمابة الأطباء البشريين ، ولا يحضر إجتماعات الجمعية العمومية إلا الأعضاء الذين أجروا قيمة رسوم الاشتراكات السنوية المستحقة عليهم لطاية بتمارسه المتبقة أو أجروا منها طبقاً لأحكام الأنظمة الداخلية المحيطة بالبلدة ٥٥

تليت المادة التاسعة والستون ، وهذا نصها :

مادة ٢٩ - تبلغ قرارات هيئات التأديب بواسطة مجلس القابة المختص إلى وزارة الصحة العمومية في ظرف أسبوع من تاريخ صدورها .

وإذا كان الحكم صادراً بالوقف أو بنحو الاسم فينشر منطوقه دون لأسباب في الجريدة الرسمية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والستين ، ولتلى المادة الثلاثون .

تليت المادة الثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٥ - لمن صدر قرار بنحو اسمه من السجل والجدول أن يطلب بعد مضي خمس سنوات ميلادية كاملة على الأقل من تاريخ صدور القرار من مجلس القابة المختص إعادة قيد اسمه في الجدول ، فإذا رأى المجلس أن للدة التي مضت من وقت صدور الحكم بنحو الاسم كافية لإصلاح شأنه وإزالة أثرها وقع منه قرر قيد اسمه في المجدول والسجل في مقابل رسم قدره خمسة جنيهات مصرية يدفع إلى صندوق القابة .

وللمجلس أن يسمع أقوال الطالب ، فإذا قضى برفض طلبه جاز له تجديده بعد مضي ستين ، ولا يجوز تجديده طلبه أكثر من مرة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثلاثين ، ولتلى المادة الحادية والثلاثون .

تليت المادة الحادية والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٦ - إذا توصل من عي اسمه من السجل والجدول إلى أدلة جديدة على براءته حق له أن يتنص من هيئة الدرجة الثالثة التأديبية إعادة الظرف في أمره .

فإذا رفض طلبه جاز له تجديده بعد مضي سنة على الأقل بشرط ألا يجاوز التجديد مرتين وأن يبنى كل التماس على أدلة غير التي سبق إبطالها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والثلاثين ، ولتلى المادة الثانية والثلاثون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والثلاثين ، ولتت  
المادة السابعة والثلاثون .

تليت المادة السابعة والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٧ - تختص الجمعية العمومية لكل نقابة بما يأتي :

( أولا ) مناقشة الميزانية السنوية التي يبررها مجلس النقابة واعتمادها  
( ثانيا ) الاطلاع على حساب السنة المالية واعتماده .

( ثالثا ) النظر في رسم النقابة من المسائل التي يرى مبررها مجلس النقابة  
التي تبين في طلب عقد الجمعية لاجتماعات غير مادية .

( رابعا ) الموافقة على اللائحة الداخلية المنصوص عنها في المادة ١٥  
( خامسا ) انتخاب القريب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والثلاثين ، ولتت  
المادة الثامنة والثلاثون .

تليت المادة الثامنة والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٨ - يؤلف مجلس النقابة لكل مهنة من المهن الطبية على  
الوجه الآتي :

( ١ ) عشرة من أرباب المهنة الذين مضى على قيدهم بسجلات وزارة  
الصحة العمومية خمس عشرة سنة على الأقل .

( ٢ ) أربعة من أرباب المهنة الذين لم يمس على قيدهم بسجلات  
وزارة الصحة العمومية خمس عشرة سنة .

يشترط في كل عضو من أعضاء المجلس ألا يكون قد صدرت في حقه  
قرارات تأديبية بالوقت أو بوجوه الاسم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والثلاثين ، ولتت  
المادة التاسعة والثلاثون .

ورأس القريب الجمعية العمومية وفي غيبته تكون الرئاسة للوكيل ثم لأكثر  
عضو من مجلس النقابة المختص منا يكون اسمه مقيدا بسجلات وزارة  
الصحة العمومية منذ خمس عشرة سنة على الأقل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والثلاثين ، ولتت  
المادة الخامسة والثلاثون .

تليت المادة الخامسة والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٩ - لا يكون اجتياح الجمعية العمومية للنقابة صحيحا إلا إذا  
حضره من الأقل خمسون عضوا عن لم حق حضور الاجتماع ، ويكون  
هذا البند مائة فيا يختص بالجمعية العمومية للأطباء البشريين ، فإذا لم يتوافر  
هذا البند دامت الجمعية العمومية إلى الاجتماع ثانية في ظرف خمسة عشر  
يوما من تاريخ الاجتماع الأول ، ويكون انعقادها في هذه الحالة صحيحا إذا  
حضر نصف العدد المذكور وتكرر الدعوة حتى يكمل هذا العدد وتصدر  
قراراتها بالأغلبية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والثلاثين ، ولتت  
المادة السادسة والثلاثون .

تليت المادة السادسة والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٦ - يدعى الأعضاء لحضور الجمعية العمومية بدعوة شخصية  
قبل يوم الانعقاد بثلاثة أيام بين فيها زمان ومكان للاجتماع وجدول أعمال  
الجمعية العمومية وأسماء المرشحين لعضوية مجلس النقابة .

ويجوز من زمان ومكان الاجتماع وجدول أعمال الجمعية العمومية  
في الجرائد التي يقررها مجلس النقابة المختص .

ولا يجوز للجمعية العمومية أن تناقش في غير المسائل المثقفة في جدول  
أعمالها ولكن يمكن المجلس أن يعرض المناقشة في الأعمال المستعجلة التي  
سبق دروسها قبل الجلسة .

ولكل عضو من أعضاء النقابة حق تقديم أي اقتراح على الجمعية  
العمومية للاعتبار بشرط أن يصل الاقتراح عن طريق مجلس النقابة  
قبل انعقاد الجمعية العمومية بأسبوعين على الأقل .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والأربعين ،  
ولتل المادة الثانية والأربعون .

تليت المادة الثانية والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٢ - يختص مجلس القضاة سنوياً من بين أعضائه من يرى  
اختيارهم للقيام بما نصت عليه المواد ٦ و ٨ و ٢٠ و ٢١ و ٤٨ و ٤٩

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والأربعين ،  
ولتل المادة الثالثة والأربعون .

تليت المادة الثالثة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٣ - كل عضو من أعضاء مجلس القضاة قد شرطاً من  
الشروط اللازمة للانتخاب زالت عضويته وما يرتب عليها من الآثار بعد  
إخضاره بكتاب موصى عليه .

وكذلك إذا غاب العضو عن جلسات المجلس خمس مرات متتالية بدون  
أذنان مقبولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والأربعين ، ولتل  
المادة الرابعة والأربعون .

تليت المادة الرابعة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٤ - إذا خلا محل القريب حل محله الوكيل إلى أن تنتخب  
الجمعية العمومية في أول انتخاب لاحق خلفاً له . فإذا خلا مركز القريب  
والوكيل في آن واحد انتخب مجلس القضاة المختص من بين أعضائه من  
يشغل المركز الشاغر إلى أن تنتخب الجمعية العمومية اللاحقة خلفاً له .  
وإذا خلا مركز أحد الأعضاء حل محله من حاز أكثر الأصوات  
في الانتخابات السابعة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والأربعين ،  
ولتل المادة الخامسة والأربعون .

تليت المادة الخامسة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٥ - تكون مدة العضوية لمجلس القضاة سنتين ويقعد كل سنة  
انتخاب نصف الأعضاء ، على أنه بعد انقضاء السنة الأولى تنهى مدة نصف  
الأعضاء من كل قضاة بطريق القرعة ثم يصبح التغيير بالقدور والتسلسل  
كل سنة .

ويجوز إعادة انتخاب من انتهت مدة عضويته على ألا يجهد ذلك أكثر  
من مرة على التوالي .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والأربعين ، ولتل  
المادة الأربعون .

تليت المادة الأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٦ - يكون انتخاب القريب بقرعة الجمعية العمومية ، ويختص  
مجلس كل قضاة من بين أعضائه وكلاً وسكرتيراً وأميناً للصندوق .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأربعين ، ولتل المادة  
الحادية والأربعون .

تليت المادة الحادية والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٧ - يكون انتخاب القريب بالاقتراع السري وبالأغلبية المطلقة  
إذا لم ينتها أحد أعيان الانتخاب ، ويختص من يفوز بالأغلبية النسبية ، وإذا  
تساوت الأصوات بين اثنين يحصل الانتخاب بينهما بطريق القرعة ، ولا  
يجوز إعادة انتخاب القريب أكثر من مرة على التوالي .

وعلى مجلس القضاة أن يخطر وزيرى الصحة العمومية والداخلية والنيابة  
العمومية بتجبة الانتخاب . كما يجب عليه أن يخطر وزير الصحة بجميع  
قرارات الجمعيات العمومية ، وذلك في مدى أسبوع تمام الانتخاب أو صدور  
القرارات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

تليت المادة الخامسة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٥ - ينحصر مجلس كل قاعة بلدارة شؤونها ، ويشمل هذا الاختصاص المسائل الآتية :

( ١ ) حفظ سجل المهنة .

( ٢ ) تحصيل رسوم التقييد والاشتراك والنظر والبت في طلبات الإحفاء .

( ٣ ) النظر والبت في مسائل تقدير الأتعاب .

( ٤ ) وضع اللائحة الداخلية ولائحة عقائد المهنة ومراقبة تنفيذها .  
ويكون صدورهما بقرار من وزير الصحة العمومية .

( ٥ ) تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .

( ٦ ) تمثيل القاعة في اتحاد نقابات المهن الطبية والاتصال بالجهات الحكومية والأهلية وبالأفراد فيما يتعلق بشؤون القاعة والدفاع عن حقوقها وحقوق أعضائها .

( ٧ ) إرشاد الأعضاء ومعاونتهم .

( ٨ ) وضع مشروع ميزانية القاعة وإدارة حساباتها .

( ٩ ) تنفيذ قرارات مجلس اتحاد نقابات المهن الطبية .

( ١٠ ) الوساطة بين الأعضاء والمرضى لفض المنازعات التي تقوم بينهم .

( ١١ ) الوساطة بين الأعضاء أنفسهم لحسم كل نزاع ينشأ بينهم بسبب مهنتهم .

( ١٢ ) النظر في الشكاوى من تصرفات الأعضاء على الوجه المبرر في المادة ٤٨

( ١٣ ) مباشرة السلطة الأدبية على الأعضاء طبقا لهذا القانون .

ويقوم القاب بقبض قرارات مجلس القاعة وتمثيل القاعة في المعاملات ، وله أن يتيب عنه أحد الأعضاء في بعض اختصاصاته .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والأربعين ،  
ولتل المادة السادسة والأربعون .

تليت المادة السادسة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٦ - يجب تصديق وزارة الصحة التسمية على كل ما تقرره الجمعية العامة ، أو مجلس النقابة من التحديدات في اللائحة الداخلية أو في لائحة عقائد المهنة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والأربعين ،  
ولتل المادة السابعة والأربعون .

تليت المادة السابعة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٧ - لا تكون مداورات المجلس محمية إلا بحضور سبعة أعضاء على الأقل من بينهم القاب أو الوكيل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والأربعين ،  
ولتل المادة الثامنة والأربعون .

تليت المادة الثامنة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٨ - يشكل مجلس كل قاعة من بين أعضائه لجنة تختص بفحص الشكاوى التي ترفع إليه ضد أحد الأعضاء على أن تعرض رأيا على المجلس للفصل فيها . وعند نظر مجلس القاعة في ذلك لا يجوز لأكثر من عضو واحد من أعضاء اللجنة المذكورة أن يحيل عليها الموضوع أن يعطى صوته .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والأربعين ، ولتل  
المادة التاسعة والأربعون .

تليت المادة التاسعة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٩ - يختار مجلس كل قاعة في كل مديرية أو محافظة لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء من يداولون مهنتهم في دائرتها تقوم بإداء ما تكلف به لمصلحة القاعة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والأربعين ، ولتل  
المادة الخمسون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والخمسين ، ولتلى  
المادة الثالثة والخمسون .

تليت المادة الثالثة والخمسون ، وهذا نصها :

٧ - مجلس اتحاد النقابات واختصاصه

مادة ٥٣ - يؤلف مجلس اتحاد نقابات المهن الطبية من نقيب وأمين  
صندوق وسكرتير كل نقابة من نقابات المهن الطبية الأربعة

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والخمسين ، ولتلى  
المادة الرابعة والخمسون .

تليت المادة الرابعة والخمسون ، وهذا نصها :

مادة ٥٤ - يختص مجلس اتحاد نقابات المهن الطبية بما يأتي :

( ١ ) إنشاء جمعية لصندوق إعانات ومشتات لجميع أعضاء المهن  
الطبية .

( ٢ ) استثمار أموال الصندوق المذكور .

( ٣ ) وضع القواعد التي بموجبها تمنح المعاشات والإعانات وتعديلها  
طبقاً لحالة الصندوق ومراقبة تنفيذها .

( ٤ ) النظر في المسائل التي تم المهن الطبية بصيغة عامة . وذلك بناء  
على اقتراح صادر من نقابات المهن .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والخمسين ، ولتلى  
المادة الخامسة والخمسون

تليت المادة الخمسون ، وهذا نصها :

مادة ٥٥ - يجتري مجلس النقابة فيما له من اختصاص سلطة إدارية  
بالني المقتضود في المادة ٣٠٤ من قانون النقابات الأهل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) ،

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخمسين ، ولتلى المادة  
الحادية والخمسون .

تليت المادة الحادية والخمسون ، وهذا نصها :

مادة ٥٦ - لو وزير الصحة العمومية أن يظن في تشكيل الجمعية  
العمومية أو تشكيل مجلس النقابة يتقرر مبلغ إلى محكمة القضاء في ظرف  
١٨ يوماً كاملة من تاريخ إخطاره بقرارات الجمعية العمومية أو بتشكيل  
مجلس النقابة . وكذلك يكون هذا الحق لعشرين عضواً من حضروا الجمعية  
العمومية بشرط التصديق على استضاءتهم من الجهة المختصة . ويجب أن  
يكون الظن سبباً وإلا كان غير مقبول شكلاً .

وتفصل في هذا الظن محكمة القضاء على وجه الاستئناف في جلسة  
سرية ، وذلك بعد سماع أقوال مستشار الدولة لوزارة الصحة أو من يقوم  
مهامه . وأحوال النقيب أو وكيل النقابة ، ووكيل من الأعضاء مقدي  
الظن .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والخمسين ، ولتلى  
المادة الثانية والخمسون .

تليت المادة الثانية والخمسون ، وهذا نصها :

مادة ٥٧ - إذا قبل الظن الخاص بتشكيل الجمعية العمومية بطلت  
قراراتها وأعيدت دعوتها للاجتماع في مدة لا تتجاوز الثلاثين يوماً من تاريخ  
قبول الظن .

وتدعى كذلك في حالة الحكم بطلان عملية الانتخاب بالنسبة للنقيب .  
أو لاثنتين فأكثر من أعضاء مجلس النقابة في مدة لا تتجاوز الثلاثين يوماً  
من تاريخ الحكم بالبطالان .

أما إذا كان عدد من بطل انتخابهم من الأعضاء أقل من ذلك اتقرب  
من يحل محله طبقاً لاسكاف المادة ٥٤

تليت المادة الخامسة والخمسون ، وهذا نصها :

مادة ٥٥ - ينشئ الاتحاد ورق دمنة خاصة بالمهن الطبية طبقاً لأحكام الواردة في المادة ٥٩ وله تكليف من يرى للتفتيش على تنفيذ المواد الخاصة بورق الدمنة في هذا القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والخمسين ، وتتل المادة السادسة والخمسون .

تليت المادة السادسة والخمسون ، وهذا نصها :

مادة ٥٦ - يحصل مجلس الاتحاد لمصروفاته الخاصة ١٠٪ من مجموع إيراد القبايات من الاشتراكات ودسوم القيد .

ويجوز أن يخصص المجلس من حصيلة صندوق المعاشات والإعانات المنصوص عليه في المادة ٥٨ مبالغ لمرتبات أو مكافآت من يخطب أو يمين للتفتيش على تنفيذ المواد الخاصة بورق الدمنة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والخمسين ، وتتل المادة السابعة والخمسون .

تليت المادة السابعة والخمسون ، وهذا نصها :

مادة ٥٧ - رأس مجلس الاتحاد قليب الأطباء البشريين ويتشعب المجلس وكليين وأمين صندوق .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والخمسين ، وتتل المادة الثامنة والخمسون .

تليت المادة الثامنة والخمسون ، وهذا نصها :

٨ - صندوق المعاشات والإعانات

مادة ٥٨ - ينشئ مجلس الاتحاد صندوقاً يسمى " صندوق المعاشات والإعانات " يكون مقره القاهرة ويقوم بترتيب معاشات لجميع أعضاء القبايات وإعانات وتقية أو دورية طبقاً لنصوص هذا القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والخمسين ، وتتل المادة التاسعة والخمسون .

تليت المادة التاسعة والخمسون ، وهذا نصها :

مادة ٥٩ - يتكون رأس مال الصندوق من :

( أولاً ) إعانة الحكومة السنوية .

( ثانياً ) رصيد المتجهد لدى القبايات العليا لهن الطبية عند العمل بهذا القانون .

( ثالثاً ) أرباح مطبوعات القباية .

( رابعاً ) ٦٠٪ من رسوم القيد بالجدول كغمة نهاية كل مهنة .

( خامساً ) ٦٠٪ من الاشتراكات السنوية كغمة نهاية كل مهنة .

( سادساً ) ما يحصله مجلس الاتحاد من أعضاء المهن الطبية غمماً لورق دمنته يشاء خصيصاً لهذا الصندوق ، ويكون لصفاها لإزائها على الويه الآتى :

٢ ملع على كل مستحضر طبي مما يبلغ ثمنه خمسة قروش صاغ لفاقوق قبل تناوله لبيع .

٤ مايات على كل تذكرة طبية وينفها الطبيب .

١٠ مليات على كل صفحة من صفحات دفتر قيد التذاكر الطبية بالصيدلية .

١٠ مليات عن كل قيد لعملية جراحية استعمل فيها مخدر موصى .

٢٠ مليا على الشهادات الطبية وتقارير التبايل الطبية بكافة أنواعها وينفها الطبيب .

٥٠ مليا عن كل قيد لولادة .

١٠٠ ملع على تقارير القصاص بالأشعة والتقارير الطبية الشرحية التي تناول عنها أجراً وينفها الطبيب .

٢٠٠ ملع عن كل قيد لعملية جراحية استعمل فيها المخدر العام .

ويجب على كل جراح ودمى ومولد وجراح يطرى وجراح أسنان أن يسك دفترًا يقيد فيه جميع العمليات التي يقوم بها ميتا فيه نوع العملية ونوع المخدر وضع ورقة الدمنة طبقاً لما سبق بيانه .

الباقية فيكون منها احتياطي للصندوق ويخصص هذا الاحتياطي لسد العجز المتأخر في ميزانية المعاشات والإعانات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والسبعين ، وتتل المادة الثالثة والسبعون .

تليت المادة الثالثة والسبعون ، وهذا نصها :

مادة ٦٣ - لا يكون للعضو الحق في معاش إلا إذا توافر فيه الشرطان الآتيان :

( ١ ) أن يكون قد أصبح عاجزا سببا عن مزاولته مهنته بقرار يصدر من ثلاثة أطباء بشرين بينهم مجلس قضاة الأطباء البشريين أو أن يكون قد قضى ثلاثين سنة على الأقل في مزاولته المهنة وأراد أن يعتزل العمل .

( ٢ ) أن يكون قد دفع رسم اشتراك القباة منذ أن قيد اسمه بالجدول إلى أن أصبح عاجزا سببا عن مزاولته المهنة أو أراد اعتزال العمل ، إلا إذا كان قد أعطى من دفع الاشتراك بقرار من مجلس القباة المختص .

ولمجلس الاتحاد أن يقرر منح المعاش عن العضو العاجز إذا ثبت أنه في حاجة إليه ، على أن يكون القرار سرياً .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والسبعين ، وتتل المادة الرابعة والسبعون .

تليت المادة الرابعة والسبعون ، وهذا نصها :

مادة ٦٤ - لمجلس الاتحاد الحق في حرمان العضو من معاشه إذا أوجبه إذا حكم عليه نهائياً بقبوة لأمر يس الشرف والاستقامة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والسبعين ، وتتل المادة الخامسة والسبعون .

ولا يجوز لأى عضو من أعضاء القباة تسليم مذكرة أو شهادة طبية وتجربتها ذكر لصاحب الشأن مالم يكن ملصقا عليه طابع النسخة المقررة .

ولا تخيل الشهادات الطبية والتقارير الطبية بكافة أنواعها لدى ذوى الشأن سواء كان من الأطباء أو من المصالح من الهيئات الحكومية أو الأهلية لدى أية هيئة أخرى مخصصة مالم يكن ملصقا عليها طابع النسخة المقررة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والتسعين ، وتتل المادة الستون .

تليت المادة الستون ، وهذا نصها :

مادة ٦٥ - يدير مجلس الاتحاد صندوق المعاشات والإعانات ، ويكون لهذا الصندوق شخصية معنوية ويمتلك قانونا ورئيس مجلس الاتحاد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الستين ، وتتل المادة الحادية والسبعون .

تليت المادة الحادية والسبعون ، وهذا نصها :

مادة ٦٦ - تودع أموال هذا الصندوق بحساب خاص في أحد المصارف بالقاهرة يجره مجلس الاتحاد ويكون الصرف منه بأمر من الرئيس أو من يقوم مقامه من الوكيلين وأمين الصندوق .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والسبعين ، وتتل المادة الثانية والسبعون .

تليت المادة الثانية والسبعون ، وهذا نصها :

مادة ٦٧ - يعبرف من الصندوق المصروفات العادية طبقا لميزانية توضع له ويصدق عليها من الجمعية العمومية ولا تمتدى هذه المصروفات ثماني في المائة من إيرادات الصندوق السنوية أما المشرون في المائة

تليت المادة الخامسة والستون ، وهذا نصها :

مادة ٦٥ - في حالة وفاة العضو الذي تقرره له معاش يصرف لأرملةه ولأولاده القصر ولا يورثه معاش يوازى نصف المعاش المقرر .

وتستحق الأرملة أو الأرمال الرج والأولاد القصر الباقي بأصبة متساوية فيما بينهم ، وإذا لم يترك العضو أولاداً وزَّج نصف المعاش المذكور مناصفة بين الأرمال والوالدين أو أحدهما ، وإذا لم يترك أولاداً وأبوين أخذ الأولاد نصيب الأرملة وإذا توفى عن والديه أو أحدهما كان المعاش لكلهما مناصفة أو للوجود منهما .

وهذا المعاش لا يورث . وتعقد الأرملة في حق المعاش متى تزوجت والقصر متى بلغ الذكر منهم إحدى وعشرين سنة والإناث متى تزوجن . والتصيب الذي يفقده أحد المذكورين يؤول إلى الوالدين مناصفة ثم إلى الصندوق .

وفي كل الأحوال يتقطع صرف المعاش بعد انتضاء خمس سنوات كاملة على وفاة العضو ، وتستحق هذا المعاش أن يمددوا طلب استمرار صرف المعاش بعد انتضاء الخمس السنوات . لمجلس الاتحاد أن يقرر ما يراه في هذا الطلب ، فإذا قرر استمرار صرف المعاش يصرى قراره لمدة خمس سنوات أخرى على الأكثر .

ويقرر مجلس الاتحاد معاشاً لربة العضو الذي يتوفى ولم يترك مورداً لأحفادهم ويكون توزيع المعاش طبقاً للفقرات السابقة .

ولجمعية العمومية إنشاء على اقتراح مجلس الاتحاد الحق في إتمام أو زيادة مقدار المعاش حسب موارد الصندوق ومقتضيات الاحتياطي وتحدد الجمعية العمومية في قرارها ميعاد تنفيذ التعديل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والستين ، وتتل المادة السادسة والستون .

تليت المادة السادسة والستون ، وهذا نصها :

مادة ٦٦ - تقدم طلبات المعاش والإعانة كتابية لرئيس مجلس الاتحاد وحل مجلس الاتحاد الفصل فيها في مدة ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ وصول الطلب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( بتوافق ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والستين ، وتتل المادة السابعة والستون .

تليت المادة السابعة والستون ، وهذا نصها :

مادة ٦٧ - إذا طرأ على العضو حالة عسر عيشي إعانته جاز مجلس الاتحاد أن يقرره له مرتباً شهرياً لمدة لا تزيد على السنة مع جواز تكراره ، وله في الحالات التي يراها صرف إعانة وتقيه له بشرط أن يكون قد مضى على قيد اسمه في الجدول خمس عشرة سنة ميلادية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والستين ، وتتل المادة الثامنة والستون .

تليت المادة الثامنة والستون ، وهذا نصها :

مادة ٦٨ - المعاش والمزايا التبريرية والإعانات الرقمية تعتبر نفقة وهي غير قابلة للتحويل ولا للحجز ولا للتردد عنها فليتم مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٤٣٧ من قانون المرافعات الأهل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والستين ، وتتل المادة التاسعة والستون .

تليت المادة التاسعة والستون ، وهذا نصها :

مادة ٦٩ - يضع مجلس الاتحاد في شهر يناير من كل سنة ميزانية الصندوق للسنة المقبلة ويضع لنهاية آخر فبراير التالي على الأكثر الجلباب الختامي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر السابق له .

ويقدم مجلس الاتحاد في شهر مارس من كل سنة الميزانية والحساب التامى المذكورين إلى جمعية عمومية من أعضاء جميع الفئات لتتصممها والمصادقة عليها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .



**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والسبعين، وتنتقل  
المادة الثانية والسبعون .

تليت المادة الثانية والسبعون ، وهذا نصها :

مادة ٧٢ - طلب التقييد في الجداول يتضمن جها خضوع الطالب  
لأحكام المواد الخاصة بصندوق المعاشات والإمانات ولكل ما يطرأ عليها  
من التعديلات .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والسبعين، وتنتقل  
المادة الثالثة والسبعون .

تليت المادة الثالثة والسبعون ، وهذا نصها :

مادة ٧٣ - لا تسرى أحكام القوانين الخاصة بالاجتماعات العامة  
على اجتماعات أعضاء اللجان للبحث فيما لا يخرج عن شؤون مهتهم .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والسبعين ، وتنتقل  
المادة الرابعة والسبعون .

تليت المادة الرابعة والسبعون، وهذا نصها :

مادة ٧٤ - يلي من الأظمة الخاصة بأرباب المهن الحرة كل  
الأحكام التي تمارض مع نصوص هذا القانون .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والسبعين، وتنتقل  
المادة الخامسة والسبعون .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والسبعين ، وتنتقل  
المادة السبعون .

تليت المادة السبعون ، وهذا نصها :

مادة ٧٥ - إذا طرأ لأي سبب من الأسباب ما يمس ثبات الاتحاد  
فلا أعضاء من جميع النقابات مجتمعين بيعة جمعية عمومية وحدهم حق تقرير  
حل الصندوق المنشأ بقضى هذا القانون وأن يقرروا في هذه الحالة طريقة  
استعمال أو توزيع ما به من رصيد على الأعضاء ولكن يكون قرار هذه الجمعية  
قانونيا يجب أن يكون بين الحاضرين فيها على الأقل ثلث عدد الأعضاء  
المقيدة إسمائهم في سجلات وزارة الصحة العمومية لمدة لا تقل من عشرين  
سنة وأن يصدر قرارها بأغلبية ثلثي عدد الأعضاء الحاضرين .

إذا لم يتوافر النصاب المذكور في الاجتماع الأول دعى الأعضاء للاجتماع  
بعد أسبوعين وتكون قراراتها في هذا الاجتماع صحيحة إذا كانت عدد  
الحاضرين ربع عدد الأعضاء المتوجهين في الفقرة السابقة على أن يكون  
القرار بأغلبية ثلثي عدد الأعضاء الحاضرين فإذا لم يتوافر هذه الأغلبية  
تكرر تجديد الدعوة حتى يتوافر هذا العدد ويتم الشتر من هذه الاجتماعات  
ومواعيدها ومكانها وتوجه الدعوة لحضور هذه الاجتماعات من رئيس  
الاتحاد أو أحد وكلايه أو بناء على طلب اثنين من المقيدين في السجل  
لمدة عشرين سنة على الأقل .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السبعين ، وتنتقل  
المادة الحادية والسبعون .

تليت المادة الحادية والسبعون ، وهذا نصها :

### أحكام عامة

مادة ٧٦ - أعضاء المهن الطبية المقيدون وقت صدور هذا القانون  
في جدول النقابة الملأ للمهن الطبية يقيدون في نهايات مهتهم طبقاً لأحكام  
هذا القانون ببريدهم رسم قيد جديد .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

تلفت المادة الخامسة والسبون ، وهذا نصها :

مادة ٧٥ - عل وزراء الصحة العموية والعلل والمخالطة والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهم ففا فخصه ، وفعل به من تاريخ نشره فف الجرفة الرسمية .

وفصدور وزير الصحة العموية القرارات اللازمة لتنفذه .

نأمر بأن ففعم هذا القانون بفنام الدولة ، وأن ففشر فف الجرفة الرسمية وففخذ كفقاون من قوانين الدولة .

الرئفس - هل توافقون حضراتكم هل هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئفس - فقرر المجلس الموافقة عل المادة الخامسة والسبون .

وففبل أفض الرأى بالنسداء بالاسم عل مشروع هذا القانون إلى الأسبوع المقبل .

٢٠ - تقرير لجنة المالية

من اقترح خسة الشفخ المخرم الأسأء هه الزمن فودفع بورمة القفود وآفه فف ففعد أساراتفلن - فأفبه أسبوما

الرئفس - هل توافقون حضراتكم هل فأفبل نظر تقرير لجنة المالية من هذا الاقتراح أسبوما ؟

( موافقة ) .

الرئفس - والآن هل توافقون حضراتكم هل رفع الجلسة ، عل أن فعود للافتاف يوم الاثنين المقبل ( ٢ ربفء الثاني سنة ١٣٦٨ ، الموافق ٣١ فافر سنة ١٩٤٩ ) ، الساعة الخامسة مساء ؟

( موافقة ) .

( رفعت الجلسة الساعة السابعة والفدقيقة الخامسة والففسفن مساء ) .

# الْمَجْلِسُ الشُّبُوحُ

## دور الانعتاد العادى الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة الرابعة عشرة

المعقودة علنا في يوم الاثنين ٢ ربيع الثانى سنة ١٣٦٨ ، الموافق ٣١ يناير سنة ١٩٤٩

#### ملخص

##### دوم الجلسة

- ١ - اجازتان ... ٢٧٩
- ٢ - تصديق على مضبطة الجلسة السابقة (٢٤ يناير سنة ١٩٤٩) ... ٢٧٩
- ٣ - زيارة حياض المكتبة بمجلس الشيوخ والرابح بحرس الجيش ، وتوزيع بعض الهدايا عليهم ، وزيارة القديس ايليان وإخوته بهم ويطلبون من ضباط الجيش وجنوده ، بمناسبة القترار الأخير بوقف القتال في فلسطين ... ٢٧٩
- ٤ - مرسوم بتعيين حفصة صاحب المال مصطفى مرضى بك عضوا بمجلس الشيوخ - حفل حضره ايهن الدستورية - إحالة المرسوم إلى لجنة تحقيق صحة المشورية ... ٢٨٠
- ٥ - تسعة مراسيم بمشروعات قوانين :

- ( أ ) مرسوم بشروع قانون بفتح اعتماد إضافى في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ مبلغ ٢٦٩٠٠٠ جنيه في قسم ٧ "وزارة التجارة والصناعة" ، فرع ٢ "مصلحة المناجم والمناجم" ، باب ٢ "مصرفات عامة" ، لمواجهة التجاوز المتظر محسوبة في بند ٨ "مصرفات عامة" ، لمكمل تكرير البترول الأمري بالسويس ... ٢٨١
- ( ب ) مرسوم بشروع قانون بفتح اعتماد إضافى في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ مبلغ ٧٩٩٣٧٠٠ جنيه في قسم ٨ "وزارة المعارف والصورة" ، فرع ١ "الديوان العام والتعليم" ، باب ٢ "مصرفات عامة" ، لمواجهة إحالة مجالس القديرات لفتحات التعليم الأولى ... ٢٨١
- ( ج ) مرسوم بشروع قانون بفتح اعتماد إضافى في ميزانية جاسة قانون الأول مبلغ ٢٠٠٠ جنيه بإياب الرابع "إمارة قلا، المينة" ، قسمية تجارز الباب المذكور ، على أن يخصص هذا الاعتماد الإضافى من القسم ٢٠ "إمارة قلا، المينة" من الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ... ٢٨١
- ( د ) مرسوم بشروع قانون بفتح اعتماد إضافى في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه في قسم ١٤ "وزارة الأوسلات" ، فرع ٢ "مصلحة السكك الحديدية" ، باب ١ "مناحيات وأجرومبات" ، لمواجهة التكاليف الإدارية لإنشاء ٥٧ وحدة درجة سادسة لقطاع عجلات في المدة الباقية من السنة المالية المذكورة ... ٢٨١
- ( هـ ) مرسوم بشروع قانون بإعداد تحديد تأجير قسمة أرض من أملاك الدولة تعرف رقم ٢٠٩ سلسلة بفتح الأتازيق ، مساحتها ٥٦٧ ذرا ، ومقدور منها بمبلغ ١٠٢١ جنيها ، إلى جمعية المحافظة على القرآن الكريم (فرع الأتازيق) ، لاستعمالها لأغراض الجمعية لمدة مشرين عاما ابتداء من ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٥ ، الصادر بالإنابة عن الإيجار السابق ورئيس الإيجار الاسمي وقدره جنيه واحد سنويا وبالشروط الحالية ... ٢٨١
- ( و ) مرسوم بشروع قانون بالإذن للحكومة بأن تخصص من المال الاحتياطي العام مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه لصف الامانة بشرأ شروط القبول الملائمة لصنع البنايا وفقا لقانون ، على أن يرد إلى المال المذكور ما يحصل من هذه الصف أولا وأخرا ... ٢٨٢

## رقم الصفحة

- ١٠ - مرسوم مشروع قانون بأن يزداد دية وتناقص كاد الفقران ويخففون والاسكن المذبح بالباب الأول " ماغات وأردم مراتب " من ميزانية قسم ١٤ " وزارة المواصلات " فرع ٣ " مصحة التفريجات والقيفونات " ، لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، يبلغ ٢٣,٩٨ جنيهاً ، لحاجبة تعديل الكادر المذكور ... ٣٨٢
- ١١ - إحالتها إلى لجنة المالية ... ٣٨٢
- (ح) مرسوم مشروع قانون بشأن الأسلحة وذخائرها ... ٣٨٧
- إحالة إلى لجنة المالية والعدل بمقتضى ... ٣٨٧
- (ط) مرسوم مشروع قانون بإضافة باب جديد إلى قانون العقوبات بشأن المقرضات ... ٣٨٧
- إحالة إلى لجنة العدل ... ٣٨٢
- ٦ - تقرير ديوان الحامية عن الحساب الخاص لهيئة الحكومة المصرية لسنة المالية ١٩٤٧ - ١٩٤٨ - إحالة إلى لجنة المالية ٣٨٣
- ٧ - انتخاب رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية ... ٣٨٣
- ٨ - تعديل على مرائض ... ٣٨٣
- ملحق رقم ٤٤
- ٩ - سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الأشغال العمومية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنن أبو الفضل ، عن توصيل المواد الكروية إلى الجزء القليل من بند الحيزية - الإجابة عنه ... ٣٨٣
- ١٠ - الاستعجال الموجه إلى حضرات أصحاب الدولة والمجالس ورئيس مجلس الوزراء ، وزير الداخلية ووزير التجارة والصناعة ، من حضرة الشيخ المحترم ذكر يا مهران باشا ، عن المناقشات التي قيل إنها تجري طريقة سياسية لاستثناء شركة قناة السويس من تطبيق قانون الشركات ، ومن مدى الاستعداد لتطبيق هذا القانون - تأجيل المناقشة فيه أسبوعين ... ٣٨٤
- ١١ - تقرير لجنة الاقتراحات والمرائض عن الاقتراحين اللذين نظرتهما اللجنة يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٤٩ ... ٣٨٥
- ملحق رقم ٤٥
- الواقعة على التقرير ، وإضافة الاقتراحين إلى اللجنتين المختصتين ... ٣٨٥
- ١٢ - تقرير لجنة الاقتراحات والمرائض عن المرائض التي نظرتها اللجنة يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٤٩ ... ٣٨٥
- ملحق رقم ٤٦
- الواقعة على التقرير ... ٣٨٥
- ١٣ - مشروع قانون بفتح أملاك إساقى بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيهاً في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لتسوية التجاوز الواقع في أملاك إبانة غلاء الموشة ... ٣٨٥
- تقرير لجنة المالية ... ٤٧
- الواقعة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فسادة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالنسبة بالأمم مع مشروعات القوانين الأخرى ... ٣٨٥
- ١٤ - مشروع قانون بفتح أملاك إساقى بمبلغ ٧٠٣٣٤ جنيهاً في ميزانية وزارة المالية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لصرف من الأرض المزروع ملكيتها لنفسها القصر المحتره الخامس ... ٣٨٦
- تقرير لجنة المالية ... ٤٨
- الواقعة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فسادة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالنسبة بالأمم مع مشروعات القوانين الأخرى ... ٣٨٦
- ١٥ - مشروع قانون بفتح أملاك إساقى بمبلغ ١١٥,٣٩٤ جنيهاً في ميزانية وزارة المعارف لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لتراجمرة الآثار الخاصة بالمختبر على إرثهم باشا ... ٣٨٧
- تقرير لجنة المالية ... ٤٩
- الواقعة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فسادة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالنسبة بالأمم مع مشروعات القوانين الأخرى ... ٣٩٠

رقم الصفحة

- ١٦ - مشروع قانون يمنح امتداد إضافي بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المعارف لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لحفظ  
ومصادم المجهود الأثرية التي وقع عليها الانحدار من غنقات المفردة المتكثرة على إبراهيم باشا ... .. ٢٩٠
- تقرير لجنة المعارف  
٥٠ ملحق رقم
- الحاققة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالبناء بالإسراع  
مشروعات القوانين الأخرى ... .. ٢٩٠
- ١٧ - مشروع قانون يمنح امتداد إضافي بمبلغ ٤٠٥٠٠ جنيه في ميزانية ديوان جلالة الملك لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ،  
لتكدة إنشاء مرمى ضرب آثار الطوبجية لفرقيات الحرس الملكي ... .. ٢٩١
- تقرير لجنة المالية  
٥١ ملحق رقم
- الحاققة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالبناء بالإسراع  
مع مشروعات القوانين الأخرى ... .. ٢٩١
- ١٨ - مشروع قانون يحدد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بمرسومها إلى تادى المسرح بإبراهيم باشا كهدجه واحد سحرا  
ولهذا تسع سنوات ، لإقامة منشآت التادى عليها واستعمالها لصالحه وفقا للشروط الموضوعة ... .. ٢٩٢
- تقرير لجنة المالية  
٥٢ ملحق رقم
- الحاققة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالبناء بالإسراع  
مشروعات القوانين الأخرى ... .. ٢٩٢
- ١٩ - مشروع قانون يبرأ من مسؤول تقديرات السوائد المقررة على الأهلالك المنيبة طبقا للأمر السال الصادر في ١٣ مارس  
سنة ١٨٨٤ حتى نهاية سنة ١٩٤٩ ... .. ٢٩٣
- تقرير لجنة المالية  
٥٣ ملحق رقم
- الحاققة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالبناء بالإسراع  
مع مشروعات القوانين الأخرى ... .. ٢٩٣
- ٢٠ - مشروع قانون يوافق فترة جديدة إلى المادة الثانية من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، بشأن بعض الأحكام الخاصة  
بالشركات المساهمة ... .. ٢٩٤
- تقرير لجنة المالية  
٥٤ ملحق رقم
- الحاققة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالبناء بالإسراع  
مع مشروعات القوانين الأخرى ... .. ٢٩٥
- ٢١ - تقرير لجنة العدل من طلب دفع الحصة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم حسن حسن بك ، لغير إجراءات الحماية  
رقم ٢٧١٩ لسنة ١٩٤٨ (مكرر) ... .. ٢٩٥
- ٥٥ ملحق رقم
- الحاققة على التقرير ، دفع الحصة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم ... .. ٢٩٥
- ٢٢ - مشروع قانون يمنح امتداد إضافي في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، بمبلغ ٢٢٠٠٠ جنيه  
في ميزانية الأوقاف الخيرية ، بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه في ميزانية الأوقاف الأهلية ... .. ٢٩٥
- ٥٦ ملحق رقم
- الحاققة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - أخذ الرأي عليه بالبناء بالإسراع مع مشروعات  
القوانين الأخرى ... .. ٢٩٧

٢٣ - أخذ انرى على مشروعات القوانين الآتية :

- (أ) مشروع قانون بد خدمة صولات الجيش والطيارين ومكافاتهم ... .. ٢٩٧
- (ب) مشروع قانون بشأن عقوبات وأحكام ذات الصلة بالنسبة للحيازة ... .. ٢٩٧
- (ج) مشروع قانون يفتح اعتماد إثنائي بقيمة ١٠.٥٠٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ لتسوية الجائزات الخيرية في أعادة إنشاء غلاء المحطة ... .. ٢٩٧
- (د) مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٧.٣٣٤ جنيهاً في ميزانية وزارة المالية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ لفرض ثمن الأرض المنزع على ملكيتها بقصر القنصلية العامة ... .. ٢٩٨
- (هـ) مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠.٥٠٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المعارف السودانية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ للفرصة مجموعة أوقار الحاماة بالمحمودية الكونكور في إبراهيم باشا ... .. ٢٩٨
- (و) مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦.٠٠٠ جنيه من ميزانية وزارة المعارف السودانية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ لخلق وصيانة المجموعات الأثرية التي تقع على الأراضي الزراعية المقروضة الكونكور في إبراهيم باشا ... .. ٢٩٨
- (ز) مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١.٥٠٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية ديوان جلالة الملك لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ لشبكة إنشاء مرصوب كاد الطير بجمعية تربية الخرس المشكل ... .. ٢٩٨
- (ح) مشروع قانون يحدد أجور مضطرون من أجل أن ينضموا إلى الخدمة البحرية بإيجار أسرى قرد جنودهم وخصومهم ... .. ٢٩٨
- (ط) مشروع قانون يقرر مصادقات الدولة عليها وإعمالها لصالحها وقدرتها المقررة ... .. ٢٩٨
- (ث) مشروع قانون يبرهن مفعول تخفيضات التكاليف المقررة على الملاك الأجنبية طبقاً لأمر الحال الصادر رقم ١٣ مارس سنة ١٩٤٤ من ناحية سنة ١٩٤٩ ... .. ٢٩٨
- (ي) مشروع قانون يضمن فترة جديدة للمدة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التأمين الاجتماعي بالتركبات المسماة ... .. ٢٩٨
- (ك) مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٢٥٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية الأوقاف المصرية وبمبلغ ٥.٠٠٠ جنيه في ميزانية الأوقاف الأهلية ... .. ٢٩٨
- الموافقة على دفعه وأسعد به البدء بالأمر ... .. ٢٩٨

٢٤- استمرار المائدة في تحرير لجنة العدل من مشروع القانون المقدم من حضرة الشهم المعظم توفيق حوس باشا .

- |     |  |
|-----|--|
| ٤٠٧ | الانقلاب فيما يتعلق بالنقل في صحة نياة أعضاء البرلمان  |
| ٤٢٧ | استقرار المناقشة إلى باللغة المحلية  |
| ٤٢٧ | تقرير لجنة العدل عن مشروع قانون وايد من مجلس النواب بقية أسماء الحامين المقربين أمام الحاكم المختصة في جعله نقابة الحامين لدى الحاكم الرئسية |
| ٤٢٢ | تأجيله أسبوعاً   |
| ٤٢٢ | تقرير لجنة الصحة عن مشروع قانون معاد من مجلس النواب بشأن نزاهة مهمة الولية   |
| ٤٢٢ | تأجيله أسبوعاً   |
| ٤٢٢ | تقرير لجنة قانون المرافعات عن مشروع قانون المرافعات — تأجيله أسبوعاً   |
| ٤٢٢ | تقرير بلان الداخلية والصحة يجتصن من الاتباع بشرع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم جمال الدين آياته بك                                      |
| ٤٢٢ | الملك يدة الاسكندرية وزارة الصحة السوية  |

ملحق ۷۷

- ٢٣ ... .. ٢٣

طبعی و غیر طبعی

٤٢٢ ..... وزارة الداخلية

العمومية ، كل عبد اذرق باشا وزير الأوقاف ، الذي على عهد حيدر باشا  
وزير الحربية والبحرية ، وراض عبد العزيز سيف الصغرى وزير  
المواصلات ، عباس أبو حسين باشا وزير الزراعة ، مصطفى مرض بك  
وزير دولة ، محمد زكي على باشا وزير دولة .

تولى السكرتيرة العامة أمين عز العرب بك .

( أعلن حضرة صاحب السعادة الرئيس انتاج الجلسة ) .

## ١ - إجازات

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المتم الشيخ منصور حسين السالواوى  
إجازة إلى ١٥ فبراير القادم ، مرضه .

و يطلب حضرة الشيخ المتم اللواء أحمد عطيه باشا إجازة لمدة أسبوعين  
من اليوم .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

## ٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

( ٢٤ يناير سنة ١٩٤٢ )

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة  
السابقة .

( لم يترشح أحد )

الرئيس - يصدر المجلس على مضبطة الجلسة السابقة .

## ٣ - زيارة هيئة المكتبة

يطلب الشيوخ والفرق مجلس الجيش ، وتوزيع بعض المسائل المطروحة  
ومزايا تقدير القبول ، وإذابة بهم وبرنامجهم من مهام الجيش وجميعه ،  
بنسبة القرار الأخير بوقف القتال في فلسطين

الرئيس - حضرات الزلاء المحترمين ، لمسية القرار الأخير بوقف  
القتال في فلسطين ، رأى قبل سعادة رئيس مجلس النواب ، ورأيت  
تقدرا بائنا إسرائيل ، وعلما وجرما من الضباط والجنود ، أن زلة  
عمرة البلاد ، عملة في براسها ، كما قام به من أعمال جيدة ، وقت  
رأس مصرين الأهم ، وما قام به من فعل جودت له تلك السعة المالية  
والله التيد الذين تجمع بهما جيشنا منذ القدم بالصوره .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة العشرين مساء ، برئاسة  
حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس المجلس .

تولى السكرتيرة العامة حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ عياد الرحمن لور ، السيد عبد الحميد الرمالى ، الأستاذ عبد الرزاق  
وحبه القاضى .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما عدا :

العائدين :

أولا - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

اللواء أحمد عطيه باشا ، أحمد على أبو صيت بك ، توفيق دوس باشا ،  
حسن وشوان حمادى بك ، الأستاذ عبد التوفيق زعزوع ، الشيخ  
عبد الله عمر عبد الآخر ، عبد الحميد إبراهيم صالح باشا ، فهدى بك ،  
عبد دير باشا ، محمد رشوان الزمر بك ، الشيخ منصور حسين السالواوى .

ثانيا - باعتذار :

( ١ ) عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد عيه بك ، أحمد طاهر السيد باشا ، اسماعيل صدق باشا ،  
جمال الدين عثمان أباطة بك ، حسين سالم شراب ، الدكتور  
سليمان حمزى باشا ، سليمان مصطفى خليل ، فهدى السيد سالم باشا  
صالح مصطفى أبو رباح بك ، عبد الستار حسن عمران ،  
عبد الفتاح يحيى باشا ، الأستاذ كمال الدين الشريف ، محمد أمين  
يوسف بك .

( ب ) عن جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

محمد شريف صبرى باشا ، محمد شفيق باشا ، محمد نجيب  
الفرناى باشا .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ أحمد أبو الفتوح ، أحمد قرقى بك ، حسن حسن عزام بك ،  
حسن محمد الوكيل ، حسين حان باشا ، ساجد حيشى باشا ، سيد بلس بك ،  
شارل بشرى حنا ، صادق وهبه باشا ، صليب سالى باشا ، صلاح الدين  
الشوارى بك ، عبد الله للمر باشا ، على عبد الهادى باشا ، الشيخ فراج  
عبد الرحمن مجاهد ، الشيخ عبد ابراهيم هيدان بربرى ، الأستاذ ميشيل زرق ،  
الشيخ يوسف يوسف الشرنوبى .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب الدولة ابراهيم عبد الهادى باشا  
رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، وحضرات اصحاب المجالس : أحمد  
عبد الغفار باشا وزير الأشغال العمومية ، الأستاذ عبد الحميد عبد الحى  
وزير التوتون ، عبد الرزاق أحمد السندوى باشا وزير المعارف العمومية ،  
محمد حسن باشا وزير دولة ، الدكتور محمد سمير باشا وزير الصحة

على المرسوم، وهذا نصه :

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المواد ٧٤ و ٧٧ و ٧٨ من الدستور ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ؛

وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

( المادة الأولى )

عن مصطفى مرعي بك عضوا بمجلس الشيوخ في العمل الذي خلا بركة  
المرحوم مصطفى رشيد بك .

( المادة الثانية )

على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم ما

مصدق عليه في ٢٨ ربيع الأول سنة ١٣٦٨ ( ٢٨ يناير سنة ١٩٤٩ ) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الوزراء  
ابراهيم عبد الحادي ابراهيم عبد الحادي ابراهيم عبد الحادي

الرئيس - ليتفضل حضرة الزميل المحترم بمجلس الشيوخ  
المصوص هنا في المادة ٩٤ من الدستور .

مفكرة صاحب المال مصطفى مرعي بك - أقسم بالله العظيم أن  
أكون مخلصا للوطن ولملك، مطيعا للدستور ولقوانين البلاد، وأن أؤدي  
أعمالى بالهمة والصدق .

( تصديق )

أشرف - عن - أعيى حضرة الزميل المحترم، وبالحال هذا المرسوم إلى لجنة  
تحقيق صحة العضوية .

وبتحقيقا لهذا الغرض، اجتمع مكتب كل من المجلسين، وعرضت  
عليه الفكرة. فقابلها بما يستحق من رعاية وقبول، ورأى أن يكون مظهر  
الفكرة في زيارة توديع هبة المكثبين، حيث تقدم بالزيارة عن البرلمان  
فيها جيش في شخص هؤلاء الضباط وانحدود، وأن توزع عليهم بعض  
الهدايا، ورضا لتقدير البرلمان وإعجابهم وزملائهم من ضباط الجيش  
وجنوده .

وبناء على القرار المذكور، تألفت هيئةان لأداء هذا الواجب، كانت  
أولاهما منى ومن سان أحد على باشا وكل مجلس الشيوخ وعبد الهادي بك  
وكل مجلس النواب واللواء حسن عبد الوهاب باشا مراقب مجلس الشيوخ  
والأستاذ عبد الرحمن رهان نور السكرتير البرلماني لمجلس الشيوخ والأستاذ  
أمين والي السكرتير البرلماني لمجلس النواب، والثانية من مساعدة رئيس  
مجلس النواب ومحمد عطية الطاهر بك والسيد عبد الحميد الروالي والأستاذ  
عبد الرزاق وعبد القادر السكرتيرين البرلمانيين لمجلس الشيوخ والأستاذ  
عبد الحميد الشواربي مراقب مجلس النواب .

وقد زارت كل من الهيئتين فرقا من الضباط والجنود في المستشفيات  
التي يعالجون بها، ووجهت إليهم تحية البرلمان، شاكرا لم حسن بلانهم  
في خدمة وطنهم وملكهم، مشيخة بطولهم التي أفاضت على بلادهم  
حسن السمعة أمام العالم أجمع . ثم رجعت لم جميعا بأجل الشفاء، حتى  
يودوا إلى صفوفهم ويستأنوا بجهودهم إذا قصت الضرورة .

وأدناى الجميع هذه التحية بإهداء لجلالة الملك الداء الأمل الجيش،  
شاكرا من لفضل الأمة عطفهم وجميل تقديرهم ووديق مجاملتهم، مظهرين  
خبرتهم بما أدوا من واجب، واستعدادهم لاستنفاد الخفايا إذا ما دعاهم  
داعى الوطن .

٤ - مرسوم

بمجلس حضرة صاحب المال مصطفى مرعي بك عضوا بمجلس الشيوخ -

مجلس حضرة أمين السعدية - بإعادة المرسوم إلى لجنة تحقيق صحة العضوية

مجلس - ورد كتاب (١) من رئاسة مجلس الوزراء ومعه صورة  
من المرسوم الصادر بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٤٩، بتعيين حضرة صاحب  
المال مصطفى مرعي بك عضوا بمجلس الشيوخ، سيظل نصه على حضرته .

(١) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل مع هذا إلى سعادتك صورة من المرسوم الصادر بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٤٩، بتعيين حضرة صاحب المال مصطفى مرعي بك عضوا بمجلس الشيوخ .

وتفضلوا سعادتك بقبول لائق الاستقامة ما

٢٩ يناير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس الوزراء  
ابراهيم عبد الحادي



٣ - مرسوم بمشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية جامعة فاروق الأول بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه بالباب الرابع "إنشاء غلا المدينة"، لتسوية تجارز الباب المذكور، على أن يؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من القسم ٢٠ "إنشاء غلا المدينة" من الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩

٤ - مرسوم بمشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١٥٠٠ جنيه وقسم ١٤ "وزارة المواصلات"، فرع ٢ "مصلحة السكك الحديدية"، باب ١ "مهمات وأجور مرتبات" لمواجهة التكاليف اللازمة لإنشاء ٥٧ وظيفة دوية سادة لتفاد عطلات في المدة البقية من السنة المالية المذكورة .

٥ - مرسوم بمشروع قانون بإعتماد جديد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٢٠٩ سلسلة بقصر الزقازقي، مساحتها ٥٦٧ متراً، ومقدر ثمنها بمبلغ ١٠٢١ جنيهاً، إلى جمعية لحافظة على القرآن الكريم (فرع الزقازقي)، لاستعمالها لأغراض الجمعية لمدة عشرين عاماً ابتداء من ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٥، التاريخ التالي لتبوية الإعجار السابق وبفرض الإعجار الآسي وقدره جنيه واحد سنوياً وبالشروط الحالية .

## ٥ - تسعة مراميم بمشروعات قوانين

إستابتا إلى الجان المختصة

الرئيس - وردت ستة كتب <sup>(١)</sup> من وزارات المالية والمداخلة بالعدل ومنها تسعة تراسيم بمشروعات قوانين الآتية :

١ - مرسوم بمشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٢٦٦,٠٠٠ جنيه في قسم ٧ "وزارة التجارة والصناعة"، فرع ٢ "مصلحة المناجم والمناجم"، باب ٢ "مصرفات عامة"، لمواجهة التجاوز المتوقع - حصوله في بند ٨ "مصرفات عامة" لحمل تكرير البترول الأميري بالويس .

٢ - مرسوم بمشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٧٩٩,٣٧٠ جنيهاً في قسم ٨ "وزارة المعارف لعمومية"، فرع ١ "الديوان العام والدائم"، باب ٢ "مصرفات عامة"، زيادة في إعانة مجلس المديرين لصفقات التعلب الأولى .

(١) نص الكتاب اتحاص بالمراسم بمشروعات قوانين من الأول إلى الرابع :

خضرة صاحب السعادة ورئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ سادتك مرسوم من المراسم بمشروعات القوانين الصادرة في ٢٤ يناير سنة ١٩٤٩، بفتح اعتمادات إضافية في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ وبإتاحتها :

١ - ٢٦٦,٠٠٠ جنيه في قسم ٧ "وزارة التجارة والصناعة"، فرع ٢ "مصلحة المناجم والمناجم"، باب ٢ "مصرفات عامة" لمواجهة التجاوز المتوقع حصوله في بند ٨ "مصرفات عمومية" لحمل تكرير البترول الأميري بالويس .

٢ - ٧٩٩,٣٧٠ جنيهاً في قسم ٨ "وزارة المعارف لعمومية"، فرع ١ "الديوان العام والدائم"، باب ٢ "مصرفات عامة"، زيادة في إعانة مجلس المديرين لصفقات التعلب الأولى .

٣ - ٢٠٠٠ جنيه في ميزانية جامعة فاروق الأول بالباب الرابع "إنشاء غلا المدينة"، لتسوية تجارز الباب المذكور، على أن يؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من القسم ٢٠ "إنشاء غلا المدينة" من الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩

٤ - ١٥٠٠ جنيه في قسم ١٤ "وزارة المواصلات"، فرع ٢ "مصلحة السكك الحديدية"، باب ١ "مهمات وأجور مرتبات"، لمواجهة التكاليف اللازمة لإنشاء ٥٧ وظيفة سادة لتفاد عطلات في المدة الباقية من السنة المالية المذكورة .

وقد أرسلت هذه المراسم إلى مجلس النواب لعرضها عليه .

وتفضلوا سادتك بقول قاضي الاحترام

٢٩ يناير سنة ١٩٤٩

وزير المالية  
حسين فهمي

نص الكتاب اتحاص بالمرسوم بمشروع القانون الخامس :

خضرة صاحب السعادة ورئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ سادتك مرسوم من المرسوم بمشروع القانون الصادر في ٢٤ يناير سنة ١٩٤٩ بإعتماد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٢٠٩ سلسلة بقصر الزقازقي، مساحتها ٥٦٧ متراً، ومقدر ثمنها بمبلغ ١٠٢١ جنيهاً، إلى جمعية لحافظة على القرآن الكريم (فرع الزقازقي)، لاستعمالها لأغراض الجمعية لمدة عشرين عاماً ابتداء من ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٥، التاريخ التالي لتبوية الإعجار السابق وبفرض الإعجار الآسي وقدره جنيه واحد سنوياً وبالشروط الحالية .

وقد أرسل هذا المرسوم إلى مجلس النواب لعرضه عليه .

وتفضلوا سادتك بقول قاضي الاحترام

٢٩ يناير سنة ١٩٤٩

وزير المالية  
حسين فهمي

- ٨ - مرسوم بمشروع قانون بشأن الأسلحة وقضايتها .  
هل توافقون حضراتكم على إحالته إلى لجنتي الداخلية والعدل مجتمعتين ؟  
( موافقة ) .
- ٩ - مرسوم بمشروع قانون بإضاعة باب جديد إلى قانون العقوبات بشأن المقامات .  
هل توافقون حضراتكم على إحالته إلى لجنة العدل ؟  
( موافقة ) .

- ٩ - مرسوم بمشروع قانون بالإذن للهكرة بأن تخصص من المال الاحتياطي العام مبلغ ٢٠.٠٠٠ جنيه للسلف الخاصة بشراء خريطة الغزل اللازمة لمصنع النسيج وفقا لقانون ، على أن يرد إلى المال المذكور ما يحصل من هذه السلف أولا ذولا .
- ٧ - مرسوم بمشروع قانون بأن يزداد ربط وظائف كادر التفريات والمخوفون والاملك المبرمج "باب الأول" ماهيات وأجر ومربيات " من ميزانية قسم ١٤ "وزارة المواصلات" ، فرع ٣ "مصلحة المرافق والمبانيات" ، السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، بمبلغ ١٣,٨٩٨ جنيا ، لمراجعة تعديل الكادر المذكور .  
فهل توافقون حضراتكم على إحالته إلى لجنة المالية ؟  
( موافقة ) .

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون السادس :

"حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أبلغ سادتك سرور من المرسوم بمشروع القانون السادس في ٢٤ يناير سنة ١٩٤٩ ، بالإذن للهكرة في أن تخصص من المال الاحتياطي العام مبلغ ٢٠.٠٠٠ جنيه للسلف الخاصة بشراء خريطة الغزل اللازمة لمصنع النسيج وفقا لقانون .

وله أرسل هذا المرسوم إلى مجلس النواب ، لقرره عليه .

وتفضلوا سادتك بخير تائق الاحترام ما

٢٥ يناير سنة ١٩٤٩

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون السابع :

"حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أبلغ سادتك سرور من المرسوم بمشروع القانون السادس في ٢٤ يناير سنة ١٩٤٩ ، بأن يزداد ربط وظائف كادر التفريات والمخوفون والاملك المبرمج "باب الأول" ماهيات وأجر ومربيات " من ميزانية القسم ١٤ "وزارة المواصلات" ، فرع ٣ "التفريات والمبانيات" ، السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، بمبلغ ٢٣,٨٩٨ جنيا ، لمراجعة تعديل الكادر المذكور .

وله أرسل هذا المرسوم إلى مجلس النواب ، لقرره عليه .

وتفضلوا سادتك بخير تائق الاحترام ما

٢٩ يناير سنة ١٩٤٩

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون الثامن :

"حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أبلغ سادتك سرور من المرسوم بمشروع قانون بشأن الأسلحة وقضايتها - بزيادة التكرم بمرته على المجلس .

وتفضلوا سادتك بخير تائق الاحترام ما

٢٩ يناير سنة ١٩٤٩

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع قانون التاسع :

"حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أبلغ سادتك سرور من المرسوم بمشروع القانون السادس في ٢٦ يناير سنة ١٩٤٩ ، بإضاعة باب جديد إلى قانون العقوبات بشأن المقررات المتعلقة بالإخلاء .

وتفضلوا سادتك بخير تائق الاحترام ما

٣٠ يناير سنة ١٩٤٩

وزير المالية  
حسين فهمي

وزير المالية  
حسين فهمي

وزير المالية  
أحمد محمد الحافظ

وزير العدل  
أحمد محمد

## ٦ - تقرير ديوان المحاسبة

عن الحساب الخاص بمحكمة المحاسبة لسنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨  
إحالة إلى لجنة المالية

الرئيس - ورد كتاب<sup>(١)</sup> من رئاسة ديوان المحاسبة ومعه تقرير  
الديوان عن الحساب انتهى لمحكمة المحاسبة المصرية للسنة المالية  
١٩٤٧-١٩٤٨

فهل توافلون عظامكم هل إحالته إلى لجنة المالية ؟

(موافقة) .

## ٧ - انتخاب

رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية

الرئيس - ورد كتاب<sup>(٢)</sup> من لجنة الشؤون الاجتماعية بأنها اجتمعت  
في مساء الاثنين ٢٤ يناير الحالي ، وقررت انتخاب حضرة الشيخ المحترم  
رشوان محفوظ باشا رئيساً لها .

## ٨ - ردود على عرائض

الرئيس - وردت ردود<sup>(٣)</sup> من بعض الوزارات على عرائض سبق  
إحالتها إليها ، ستتم تصورها في المضبطة .

## ٩ - سؤال

وجه إلى حضرة صاحب المقام وزير الأشغال العمومية : من حضرة  
الشيخ المصطفى أحمد حسن أبو الفضل ، في توريد المواد الكهروإلى  
لدى زده الفيل على يمين الجزيرة - الإجابة عنه

## نص السؤال :

" الجزء القليل من تجهيز اللجنة ، الواقع من شارع الأمير فادوق إلى  
ميدان سيدي أبي هريرة ، ليس به تيار كهربائي ، وكثيراً ما طالب  
سكان هذه المنطقة بإيصال التيار الكهربائي إليهم من الشركة ، وإلى الآن  
لم يجب هذا الطلب .

وبما أن وزارة الأشغال تسلمت الشركة ، وأصبحت الآن تابعة لوزارة  
الأشغال ، فهل هناك مانع لدى الوزارة من إيصال التيار الكهربائي إلى  
بقي بقية اللجنة ؟ لأنه لا معنى لأن يبقى هذا الجزء محروماً من الإضاءة  
وهو من العمل الذي يصح أن نجاهد للحفاظ ؟

١٩ يناير سنة ١٩٤٩

أحمد حسن أبو الفضل

عضو مجلس الشيوخ

(١) نص الكتاب :

" حضرة صاحب المقام رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بأن أرسل إلى سادتك مع هذا تقرير ديوان المحاسبة عن الحساب الخاص بمحكمة المحاسبة لسنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ ، وذلك بطلبه إلى عظامكم الوفاء .  
بتمثلوا سادتك بقوله فائق الاحترام ما

٢٧ يناير سنة ١٩٤٩

رئيس ديوان المحاسبة

محمد الدين بكري

(٢) نص الكتاب :

" حضرة صاحب المقام رئيس مجلس الشيوخ

" أشرف بإطلاع سادتك أن لجنة الشؤون الاجتماعية قد اجتمعت في مساء الاثنين ٢٤ الجاري ، وقررت انتخاب رشوان محفوظ باشا  
رئيساً لها بتمثلوا سادتك بقوله فائق الاحترام ما

٢٥ يناير سنة ١٩٤٩

رئيس اللجنة

محمود كمال

حضرة الشيخ المحترم زكريا عمر باشا - الواقع أن الاستجواب ينصب على المناقشة في ذاتها وما قد يحضرها من أعمال سياسية وإقصادية مع الشركة. والواقع كذلك أن استجوابي مقدم على الاتفاق، وقد يقضى إلى رغبة يجرها المجلس وتبسط الحكومة بها.

إنني أترك هذه المسألة للمجلس، لأنني لست متعتا. إلا أني سأبين المخطوطة من المفاوضات الجارية الآن، وقد نجر إلى مسائل سياسية.

لهذا أرجو أن تعطيتنا الحكومة الفرصة لمناقشة الاستجواب قبل أن نبرم شيئا.

حضرة الشيخ المحترم حسن عبدالقادر - هل معنى ذلك أن تنصف الحكومة مكتوفة الأيدي لا تفعل شيئا؟

حضرة الشيخ المحترم زكريا عمر باشا - أنا الذي واجهني.

حضرة الشيخ المحترم محمد حسن العشماوي باشا - هذه المفاوضات إما أن تنتهي بتعديل قانون الشركات، فيعرض على المجلس حتما، وإما أن تذهب بخضوع الشركة لأحكامها، وهذا ما نريده.

الرئيس - إن في كلمة «مفاوضة» مجوزا، لأن المفاوضات لا تكون إلا بين دولة وأخرى. ومن أية حال فإن كل اتفاق خاص بمرق من مرافق الدولة لابد من عرضه على البرلمان.

حضرة الشيخ المحترم زكريا عمر باشا - أغشى أن يتكرر موضوع شركة شل.

الرئيس - وهل أخطأ في هذا الموضوع؟

حضرة الشيخ المحترم زكريا عمر باشا - لا، لا. أرجو ألا يؤخذ كلامي، فإن كل ما يقرره البرلمان على الأمة من رأس، وكل ما أفضده إلا يوم تحدد بين وزارة التجارة والصناعة وبين الشركة قبل عرضه على المجلس.

الرئيس - والآل هل توافقون على تأجيل المناقشة أسبوعين؟

(موافقة).

حضرة صاحب المالى محمد زكي على باشا (وزير دولة، بالنيابة عن حضرة صاحب المالى وزير الأشغال العمومية) - قد قبلت وزارة الأشغال إدارة عمليات الكوبرا ولاز لمدينة القاهرة من شركة «ليون» في أول يناير من السنة الحالية. وقد تبن للادارة الجديدة، التي وكل إليها هذه العملية، أن شركة «ليون» لم تنج بتوسيع الآلات في قوى المحطة وفي الشبكة لمقابلة الأعمال المطردة الزيادة، فحصة في ذلك بطول مدة الحرب والعمومات التي اكتشفت الاستيراد خلالها وقصر المسد ما بين انتهاء الحرب وتأجيل انتهاء مدة الائتياز.

وقد علمت الوزارة على التتابع على هذه الصعوبات الفنية وشدة الضغط على المحطة والشبكة الكهربائية بالتعاقد دل إنشاء محطة شمال القاهرة. ويخطر إتمام إمدادها في أواخر عام ١٩٥٠. والوزارة تبذل مجهودا في إجابة الطلبات في حدود المستطاع إلى أن تنفجر الأزمة بتوفير الكهرباء من المحطة الجديدة.

١٠ - الاستجواب

الموجه إلى حضرات أصحاب الدولة والمالى ومجلس الوزراء ووزير اتصادية ووزراء الجارة والصناعة، من حضرة الشيخ المحترم زكريا عمر باشا، من المداخلات الأولى إلى آخرها بطرق سياسية لأشياء، فركضا السويس من تخليق قانون الشركات، ومن مدى الاستعداد لتطبيق هذا القانون - تأجيل المناقشة فيه أسبوعين

حضرة الشيخ المحترم زكريا عمر باشا - لقد اتفقت مع مالى وزير التجارة والصناعة على تأجيل المناقشة في هذا الاستجواب أسبوعا واحدا، لأنني متعب.

حضرة صاحب المالى محمد زكي على باشا (رئيس مجلس الوزراء) - الأيرى - حضرة الشيخ المحترم أن يكون التأجيل لمدة أسبوعين؟

حضرة الشيخ المحترم زكريا عمر باشا - أنا لا أمانح في أن يكون التأجيل لمدة أسبوعين، وفاهى مافى الأمر أن هناك مفاوضات تجري الآن بين وزارة التجارة والصناعة وبين الشركة. وقد يكون من الصالح أن تناقش هذا الاستجواب في الأسبوع المقبل، إلا أننا نتهدد الحكومة ألا نبرم أمرا فيها وبين الشركة، إلا بعد اطلاع المجلس عليه وإبداء رأيه فيه، وفي هذه الحالة يكون التأجيل لمدة أسبوعين.

حضرة صاحب المالى محمد زكي على باشا (رئيس مجلس الوزراء) - لا أعتمد أن هناك ملائضى الحكومة أن تتبرم لمواف على تصريفه. وقد يتم خلال أسبوع ما يلقى بمحضرة الشيخ محترم أن يقع خلال أسبوعين. على أني أطمئن حضرة الشيخ المحترم إلى أن الحكومة تقدم المصلحة العامة في تصريفها.

## ١٣ - مشروع قانون

بفتح اعتماد إنشائي بمبلغ ١,٢٥٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لتسوية تجاوزات النوع في اعتمادات ثلاثة ملايين مائة وخمسة مائة ألف جنيه (١٣) - المرافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالبناء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى

(المرحمة السيدة الشاذلي الأستاذة موسى سيف الصومالي)

الرئيس - تمثيت (١٤) وزارة المالية حضرة الأستاذ جرجس مديان مساعد مدير عام الميزانية بالوزارة ، لحضور الجلسة عند نظر مشروع هذا القانون .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

حضر حضرة .

المرم - بمقت اللجنة مشروع هذا القانون ، وبناء على الأسباب الموضحة في التقرير ، وافقت على فتح الاعتماد الإضافي المطلوب ، وترجع من المجلس إقراره بالصيغة الواردة من مجلس النواب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتنقل إلى مناقشة مادته مادة فائدة ، وتنتهي الساعة الأولى .

## ١ - تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض (١١)

من الاقتراحات التي نظرتها اللجنة يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٤٩ - المرافقة على التقرير ، وإحالة الاقتراحين إلى اللجنة المختصة

(المرحمة السيدة الشاذلي الأستاذة موسى سيف الصومالي)

المرم - بمقت اللجنة هذين الاقتراحين ، وقررت فيما يلي :

١ - الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر لتحسين حالة حملة إجازة القضاء الشرعي وحلقة شهادة العالمية ( نظام حديث ) - قررت إحالته إلى لجنة المالية .

٢ - الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر لتعويض المساندة المدة للذبح وهي حبة من أزرع الضان والبلو البقري لصدر ، حتى يمكن الجراريت أن يعموه بالتسمية التي تحدد لهم ، أو نراج جميع النجوم من التسوية - قررت إحالته إلى لجنة التكوين .

فهل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

## ١٢ - تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض (١٢)

من العرائض التي نظرتها اللجنة يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٤٩ - المرافقة على التقرير

(المرحمة السيدة الشاذلي الأستاذة موسى سيف الصومالي)

المرم - بمقت اللجنة العرائض المبنية في التقرير ، ودرأت حفظاً واحداً سبب المشار إليه بالتقرير . كما درأت إحالة باقيها إلى الوزارات المختصة للملح في كل منها .

ثم اطلمت اللجنة على الردود الواردة من الوزارات عن العرائض المشار بها في ختام التقرير وأقرتها .

فهل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

(١١) راجع المحق رقم ٤٥

(١٢) > > ٤٦

(١٣) > > ٤٧

(١٤) نص الخطاب :

رأى صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أمر الفضل باستئذان من المجلس المؤرخ في حضور حضرة الأستاذ جرجس مديان مدير عام الميزانية بالوزارة بجلات المجلس أثناء نظر تقرير لجنة المالية عن مشروع إنشائي بمبلغ ١,٢٥٠,٠٠٠ جنيه ، لتسوية تجاوزات النوع في اعتمادات ثلاثة ملايين مائة وخمسة مائة ألف جنيه .

وتفضلوا مساعدكم بقوله في الاستمارة ٤

٣٠ يناير سنة ١٩٤٩

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ٢٠ "إعانة فلا المبيشة" اعتماد إضافي قدره ١٣٥٠٠٠٠ جنيه (١٠٠ وثمانون وخمسون ألف جنيه) لتسوية التبايز الموقوف في اعتماد القسم المذكور .  
ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الإنشائية العامة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، وتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويجوز أخذ رأى البالد بالاسم على مشروع هذا القانون مع شروط القوانين الأخرى .

## ١٤ - مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي يبلغ ٧٠٣٤٤٤٤٤ جنيه في ميزانية وزارة المالية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لحرف من الأرض المزروع ملكيتها لملكها قصر المتزة العام - تخريبية المانية (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأى عليه بالبقاء بالاسم مع شروط القوانين الأخرى

( المقدّم حضرة الشيخ المحترم ذكراً بمران باشا ) .

القرار - بحث اللجنة مشروع هذا القانون ، واطلعت على مذكرته الإيضاحية . وبناء على الأسباب الموضحة في التقرير ، وافقت على فتح الاعتماد الإضافي المطلوب ، وترجع من المجلس إقرار مشروع القانون بأصحية "أوردة من مجلس النواب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، وينتقل إلى مناقشة مادته مادة فائدة ، وتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ٦ "وزارة المالية" فرع ٦ "مصلحة الأخلاك الأميرية" باب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ٧٠٣٤٤٤٤٤ جنيه (سبعة آلاف وثلاثة وأربعة وثلاثون ألفاً وخمسمائة جنيه) لحرف من الأرض المزروع ملكيتها لملكها قصر المتزة العام .  
ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الإنشائية العامة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، وتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويجوز أخذ الرأى بالبald بالاسم على مشروع هذا القانون مع شروط القوانين الأخرى .

إن كثيرا من السادة الأغنياء يعمون في بيوتهم ما يشاء من الطرف والحنف وغريب الآثار ، ويضربون أنظارهم يريد أن يتعقّبهم بمشاهدتها . هذا زناه في كل البلاد المتحضرة . هل أن في مصر مرفأنا هم من هذا بكثير .

سمعت حضراتكم أن مولانا جلالة الملك العظيم ، حفظه الله ، قد فضل دفع مصروفات تعليم الطلبة الجاهزين عن دفعها في الجساسة من جيبه الخاص . وبنا محمد العائنة من العلم له زعم عن دفع أجور الطعام ، نرى أن وزارة المعارف تريد أن تظم إلى منطقتها خفا جديدة من مخوف ومجاد يبلغ قدره ١١٥٠٢٩٤ جنبا . هذا المبلغ كان من المستطاع أن يشغل كثيرا من الطلبة الجاهزين عن دفع المصروفات في مساهمهم .

**فقرة الشيخ الحرم السيد عبد الحميد الرسالي** - ليس القلبة قطعهم الذي يمكنهم أن يفيدوا من هذا المبلغ .

**فقرة الشيخ الحرم محمد فوزان بك** - يمكن أن يبنى بهذا المبلغ حشر عاكس .

**فقرة الشيخ الحرم الأستاذ إبراهيم زكي** - أسمع من يقول أنه يمكن إنشاء عشرين عاكس بهذا المبلغ ، وأسمع من يقول أنه يمكن إنشاء ملاجئ للشردين . أقول أشنوا بهذا المبلغ ملاجئ للشردين ، حتى لا تشاء أنظارنا ، وأظن الأجانب بمشاهدتهم . وإذا كان هذا المبلغ فمسا ، فهناك كثيرون من المشاهدين والمساكين في حاجة ماسة إلى قروش من هذا المبلغ الصغيم .

هذه الصحف التي ترهبون شراها ليس لها مكان في دار الآثار ، وليس لها في هذه الآونة عمل ، فكيف يؤخذ من المال الاحتياطي مبالغ تفتق في الترف والزينة ؟ وأرى أن كثير علينا أن نوافق على فتح هذا الإلهام .

**فقرة الشيخ الحرم الدكتور جاد قنبرلي** - إن هذا المبلغ الذي يراد إنشاءه مبلغ بسيط بالنسبة لحاجة البلاد لهذه الآثار الفنية . أعاذ الله المفسود له على إبراهيم باشا ، فليست في حاجة إلى هذا المبلغ .

**القرار** - لا علاقة مطلقا للمنفورة الدكتور على إبراهيم باشا بهذا الموضوع .

**فقرة الشيخ الحرم الدكتور جاد قنبرلي** - ليس هناك داع لحرقمان دار الآثار العربية من تحف لها قيمتها الفنية . ولو كان المرحوم على إبراهيم باشا موجودا على قيد الحياة ، لتنازل عن هذه الآثار بغير مقابل .

## ١٥ - مشروع قانون

يضع أستاذ إسماعيل يبلغ ١١٥٠٢٩٤ جنبا في مزاينة مؤلفه المعارف السرية لليلة الملكية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لتراجم مجموعة الآثار انشاعة بالمنفورة الدكتور على إبراهيم باشا - تقرير لجنة المالية (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادتيه مادة فائدة - تأجيل أخذ رأى طلبة بالبناء بالامسح شروطات القوانين الأخرى

(القرار حضره الشيخ الحرم الدكتور إبراهيم مذكور)

**القرار** - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون ، وأطعت على البيانات الخاصة به . وبناء على الأسباب الواردة في التقرير ، وحققت على منع الاختلاف الإضافي المطلوب ، وتزوج من المجلس القرار مسرعة . نقاربت بالجمعية الواردة من مجلس النواب .

**فقرة الشيخ الحرم محمد مزي بك** - يريد أن يستفسر من حضرة المقرر من ماهية هذه الآثار ؟

**القرار** - يريد تقرير اللجنة على هذه القلبة . وقد جاء به أن هذه الآثار مارة من مجموعة مختارة من التحف الأثرية الإسلامية ، ترجع إلى عهود مضت ، لا يجوز أن تباد بالخلف ، وما يحتاج إلى دار الآثار العربية التي من شأنها أن تجمع هذه التحف الأثرية .

**فقرة الشيخ الحرم محمد مزي بك** - ما الضرورة التي دعت المحتملة إلى شراؤها ؟

**القرار** - إذا كان لحضرة الشيخ الحرم ملاحظات في الموضوع ، ليرفض بلإدائها .

**فقرة الشيخ الحرم الأستاذ حسن عبد الناصر** - الآثار التي لدينا الآن مبعثرة في دار الآثار العربية ، وليس هناك رقابة عليها .

**فقرة الشيخ الحرم الأستاذ إبراهيم زكي** - حضرات الشيوخ المحترمين ،

مع إجلال واحترام المنفورة الدكتور على إبراهيم باشا ، صاحب هذه الآثار الفنية ، أرى أن الطرف دقيق والحالة الراحة في غنى عن مثل هذا الترف والإفلاق في هذا السيل .

إن بعض دول العالم تحيا الآن على السياحة وحدها ، وكل إيراداتها وكل مالياتها قائمة على السياحة . فلتسا مثلا أغلب إيراداتها ، وأغلب دخلها من السياحة . وهذه التحف لو تركت السوق الحرة ، بلحلت على أهل على إبراهيم بأشياء أضاعف عنها . وهي حينئذ أصبحت تستوى ألافاً من الذين يقعدون معنى هذا الفن الرفيع ومعنى العدايات ومعنى الآثار .

لومع ما يقوله حضرة الشيخ المحترم من أن بلادنا تبيع الآثار ، إنذ لوجب على الدولة أن توفى إغناق أى قرش على استشفات جديدة فى الآثار .

إنك يا سيدى لا تنظر إلى حاجة اليوم فقط ، بل أنت تنظر إلى مستقبل البلاد إلى سنين ، بل وإلى مئات من السنين .

إن نهضة البلاد يجب أن تستمر فى كل فرع من فروع الحياة ، وفى كل ناحية من نواحيها ، ولذلك اعتقد أن وجهة النظر التى ذهب إليها حضرة الشيخ المحترم ذير صحيحة .

لم تقف جهود الحكومة فى سبيل إنشاء المستشفيات ، ولم تقف جهود الحكومة فى سبيل إنشاء المحاكم ، ولم تقف الحكومة كذلك فى طريق باب من أبواب الإصلاح أبداً ، بل إن الأداة الحكومية فى كثير من الأحيان تسجى من مجارة ميزانية الدولة بعد الذى وصلت إليه .

يلبس حضرة الشيخ المحترم قطة خطيرة ما كان أحرار أن يعد عنها وهي مصروفات تعليم طلبة الجامعة .

لا يا سيدى ، إن سياسة التعليم فى مصر ، أو أنك راجعت الميزانية مرتين معى ، لاقتنت بأن ليس هناك ميزانية فى العالم كله تتقدم الميزانية المصرية بحوالي السير بالتمويل والمتنطيين .

ما قيمة ما نحنيه الخزانة من مصروفات التعليم فى السنة ؟ إنى أتنبؤ هذه أقرمة لأفرد هذا المبلغ ، فأقول إنه مبلغ لا يكاد يعدو ٣٠٠٠٠٠ جنيه من ميزانية وزارة المعارف التى تزيد على السبعة عشر مليوناً من المبيعات .

حرام أن يسمع الناس من فوق هذا الميزر كلاماً ظاهراً الرحمة كلها وباطنه كله عذاب ، لأنه يكرى الناس بالآلام ويكرهم بالحسرة فى الساعة التى يجب أن يسترحوا فيها الأمل وأن يستريحوا . لأن مقدرات الدولة تسير فى خفية الشعب وفى إصاف أبناء الشعب .

عشرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكى - اعتقد أن مصر من أغنى بلاد العالم فى الآثار . ولو حرصنا على أن نجعل تحف مصر التى فى بلاد العالم المختلفة ، لنجوز ميزانية الدولة من هذا .

والمسألة ليست مسألة متحف أو مبلغ ، وإنما المسألة تتلخص فى تقديم الأهم على المهم .

فإذا كنا فى غير حاجة إلى هذا المبلغ فى البلد مرافق مهمة فى أشد الحاجة إليه .

أنا أقول إن هذا ترف ، وإن البلد فى فنى عنه . ماذا يفيد الفلاح والمسكين والموظف الصغير من الخدمة السائرة من أن يكون فى متاحف مصر آلاف من التحف والآثار ؟

إن أوكد لحضراتكم أن كثيراً مما لم يردوا الآثار العربية ...

عشرة الشيخ المحترم زكريا مرسى باشا - يجب أن تراها .

عشرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكى - هذه الأسباب التى أديتها أودع من المجلس أن يرضى الموافقة على فتح هذا الاعتماد .

حضرة صاحب الفوف إبراهيم عبد الرزاق باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) حضرات الشيوخ المحترمين ،

لو أن كل ما يقال من فرق هذا الميزر كلمات تكتسى بمعنى المطف وليس جراح البأس ، لانهزت الفرصة لأستيق فى هذا المصالح حضرة الشيخ المحترم . ولكن أدع الله أن هذا الميزر قد أقيم لخلق قبل أن يكون لاكتساب رضا أحد ، وألحق وأصح كل الوضوح .

لم تطلب الحكومة ولم تطلب أحد ١١٥٠٠٠٠ جنيه مالا يعطى لأسرة على إبراهيم باشا ، فبى فى فنى عنه . ولم تطلب الحكومة هذا بخلاف يوزع ذات إيمان وذات النبل ، ولكن هذه تحف فنية أثرية ، وهي مصدو لإيراد دائم للدولة ، بل لمصر .

تقدمون حضراتكم إن شراء هذه التحف مفيد للآلية ، مفيد للدتل القوى على الأخلاق ، لأن فى إفتائها وصمها إلى دار الآد العربية ترغيباً للناجين الأجانب فى المجد إلى هذه البلاد .

هل تعلمون حضراتكم ماذا تتفق الدول الأخرى فى بلادها من مئات الألوف والملايين لتسبب السياح إلى أراضيها ؟



ليست المسألة مسألة عبادة لحسب، ولكن هناك ناحية أخرى محمد مفسرة من المفاهيم الإسلامية، ألا وهي الصناعة البروزية، فقد بلغ فيها الفن الإسلامي الذروة في القرون الوسطى. وفي هذه المجموعة طرق ما يشبه رسم دجل يرفل على العود، وهي تحفة عالية كثيرا ما استعارتها لمخاطب من المنفورة له الدكتور على إبراهيم باشا، كما استعارت منه قطعا من السجاد والتحف والبروز لعرضها في المعارض المختلفة.

إن الشعوب لا ترق بالمسائل المادية وحدها، وإنما ترق بالوسائل الأدبية والأدب والموسيقى والتصوير. فهي تسود بهذا وتخطو خطوات كبيرة إلى المدنية.

أفيجوز بذلك أن يمثل هذا المبلغ اليسير على هذه التحف التي أصبحت عالية في دلالتها على مجد الإسلام؟

لقد كنت أفهم أن تستحث الحكومة على شراء هذه الآثار، لا أن تصدها عن ذلك. ونحن كثيرا ما نسح أن صورة تشتري بأكثر من هذا المبلغ.

لا يجوز مطلقا أن نجسم من استكمال عناصر الثقافة والارتقاء الإسلامي من جراء حاجتنا إلى هذا المبلغ في المرافق الأخرى.

وإلى الأهل لحضراتكم.

مفكرة الشيخ المزمع رقيب دوس بك - الواقع أننا لا نشترى آثارا على إبراهيم، وإنما نشترى خبزة عمر كامل وأهتام وجبل متقف كالت يقيم من هذه الآثار.

نحن لا نشترى الماديات، ولكننا نشترى آثارا على إبراهيم العظيمة في مدى أربعمائة عاما قضاها في جمع هذه الآثار وتكامل مجموعاتها حتى وصل بها إلى حد الكمال والإتقان، الأمر الذي حدا بالمتاحف إلى استعارتها أكثر من مرة.

إن مجموعة الديار هذه تشمل سلسلة متناصفة، متعاقبة للسجاد في عصوره المختلفة. وأنا أعلم أنه قد أتى من نيويورك من كان يستشير على إنشاء هذا الصدد، ومن كان يقصد إليه ليسبدل قطعة أخرى بكلها بمجموعة أو بكل مجموعة عند المنفورة له الدكتور على إبراهيم باشا.

وفي المجموعة الخزفية أشياء نادرة تحتاج لغيرة، ولم يكن سيوئيت قريبا لعل إبراهيم باشا حتى يسى لدى الحكومة لنفع ورشه، وإنما هذه مجموعة نادرة على غلظة ما يقع فيها من نمن.

أما أن يقال لإنشاء هذه المجموعة ترف، فإن ١١٥٠٠٠ جنيه إذا أخذت من ميزانية بلغت ١٣٥ مليوناً في ناحية ثقافية، لا يمكن أن يسى هذا الإحاطة ترفا.

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة؟

(موافقة).

مفكرة الشيخ المزمع زكريا باشا - حضرات الشيوخ المحترمين،

بعد الكلمة البليغة المقتضية التي تقدم بها حضرة صاحب الدولة ورئيس الحكومة، أرى من واجب أن أقصر على ناحية معينة من أطلب إلى حضراتكم أن تنفضوا بإقرار هذا الاعتماد، لأنه ضروري للآثار الإسلامية فدار الآثار العربية - ولو أنها سميت بهذا الاسم - كان من الواجب أن تسمى دار الآثار الإسلامية لأن غريبها لا تنف على ما كان متعلقا بتاريخ مصر الإسلامية فقط، بل تتناول كذلك تاريخ غيرها من البلاد الإسلامية من فوسية وسورية وهندية وتركية.

إن دار الآثار العربية، أو دار الآثار الإسلامية على الأصح، غنية بالآثار النشبية والرحابية، فقيرة في المنسوجات والسجاد لدرجة أنها لا تحتوي إلا على عبادتين، بينما السجاد في ذاته يعتبر من أروع التحف عند المشتائين بالقنوق أو الثقافة. فلا يمكن أن يقال إن دار مصر يجب أن تكون راجعة إلى تاريخها وحده، بل الواجب أن نحوى متاحفها جميع أنواع الآثار، كالمتحف البريطاني الذي يضم جميع التحف ويحتفظ بالماديات من مصرية وإغريقية ورومانية وعربية وإسلامية.

إن متحف برلين يعتبر المتحف الأول لتاريخ الإسلام في العالم، ومن العار أن يبين الجانب بالذات بالزناز العربي والإسلامي، ويتفقون في ذلك الملايين، على حين أنشكر نحن ملقا ضيلا هو ١١٥,٠٠٠ جنيه، لو ردت قيمته إلى الظروف العادية نيا قبل الحرب، لما زادت على ٣٥,٠٠٠ جنيه.

أفيجوز أن أنشكر مثل هذا المبلغ لتشكل متحفا ليصبح من أكل المتاحف؟

إن المسألة ليست مسألة مبلغ، ولكن مسألة ثقافة وفن ومحافظة على مجدا إسلامي قبل أن تكون لها أو نزرها كما يعتقد البعض.

هذا إلى أن متحف القروبوليتان قد اتصل بورنة المنفورة على إبراهيم باشا وطلب منهم يسانا من تحفة التي خلفها. أقر ذلك على مسئولتي، ولكن بورنة المنفورة علا بوصيته التي حم فيها على ورثته بيع هذه التحف فهاج حتى ترفض الحكومة المصرية شرائها، وقد رفضوا العروض التي عرضت عليهم.

وإلى هنا، يا حضرات الشيوخ المحترمين، لم يكن قد تقدم بورنة المنفورة له الدكتور على إبراهيم باشا الحكومة بأي عرض في صدد هذه التحف. ولكن مدير دار الآثار العربية (المسيوئيت) والمشتائين بالقنوق الإسلامية هم الذين ملأوا شراء هذه التحف ونضمها إلى دار الآثار العربية.

ولم تكونت الحكومة لجنة عاينت هذه التحف واختارت أحسنها، وأخذتها من قبل أربعمائة ألفا من المبيعات عن تقدير الوزارة وفقا لتقدير جهاز السجاد.

## ١٦ - مشروع قانون

يتم اعتماد إضافي بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المعارف العمومية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ لحفظ وصيانة المجموعة الأثرية التي وقع عليها الاختيار من مخازن المتحف الدكتور علي إبراهيم باشا - مخزنه بـ "بلدة الحكمة (١)" - الواقعة على مشروع القانون من حيث المبدأ - محافظة مادته مادة ثالثة - تأجيل أخذ الرأي عليه ابتداء بالاسم مع شروطها القرائن الأخرى

(القرار حضره الشيخ الحزم الدكتور إبراهيم مذكور)

القرار - بمقتضى اللجنة مشروع هذا القانون ، وبناء على الأسباب الموجبة والقرار والقرار ، وأعطت عليه ، وترجع من المجلس إقراره بالصيغة الواردة من مجلس النواب .

الرئيس - هل موافقون حضراتكم على تحرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولا يتخلل إلى مناقشة مادته مادة ثالثة ، ولتلى المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ٨ "وزارة المعارف العمومية" فرع ٣ "دار الآثار العربية" باب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ٢٠٠٠٠ جنيه ( ألفا - جنيه ) لحفظ وصيانة المجموعة الأثرية التي وقع عليها الاختيار من مخازن المتحف الدكتور علي إبراهيم باشا .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من زور الميزانية العامة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولا يتخلل إلى مناقشة مادته مادة ثالثة ، ولتلى المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ٨ "وزارة المعارف العمومية" فرع ٣ "دار الآثار العربية" باب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ١١٥,٣٩٤ جنيناً مائة وخمسة عشر ألفاً وثلاثة وأربعة وتسعون جنيناً ( لثراء بمجموعة الآثار المتأصلة بالمتحف الدكتور علي إبراهيم باشا .

ويؤخذ هذا المبلغ من زور الميزانية العامة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - هل وزيرى المالية والمعارف العمومية تنفذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

قامى بأن يجمع هذا القانون بنظام الدولة ، وأن يشرى بالحرية الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالبدء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعت القوانين الأخرى .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ .

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتنقل إلى مناقشة مادتيه مادة فائدة ، ولتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ١ "المخصصات الملكية ودويان جلالة الملك" فرع ٣ "دويان جلالة الملك" باب ٣ "أعمال جارية" اعتماد إضافي قدره ٤٥٠ جنيها ( أربعة آلاف وأربعمائة وخمسون جنيها ) لتكفلة إنشاء مرمى ضرب نار الطوبجية لقرينات الحرس الملكي .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من المال الإحتياطي العام .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

أُمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمعارف السوية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أُمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأى بالبدء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

## ١٧ - مشروع قانون

يضع اعتماد إضافي يبلغ ٤٤٠ جنيها في ميزانية ديوان جلالة الملك لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لتكفلة إنشاء مرمى ضرب نار الطوبجية لقرينات الحرس الملكي - بتقرير لجنة المالية (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادتيه مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأى عليه بالبدء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

( المقررة للشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن غود ) .

الرئيس - قدمت وزارة المالية بكتاب (٢) حضرة الدكتور محمد توفيق يونس مساعد مدير عام الميراثية لحضور جلسات المجلس أثناء نظر مشروع هذا القانون .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرته ) .

القرار - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون ، وأطلعت على مذكرة الإيضاحية وحل مجلدى الميزانية للسنة المالية الحالية والسنة السابعة . وبناء على الأسباب الواردة في التقرير، وافقت على منح الاعتماد الإضافي المطلوب وترجو من المجلس إقراره بالصيغة الواردة من مجلس النواب .

(١) بإيجاع العقود رقم ٥١

(٢) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التفضل باستئذان منة المجلس الموقر في حضور حضرة الدكتور محمد توفيق يونس مساعد مدير عام الميراثية لجلسات المجلس أثناء نظر تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون خصص اعتماد

إضافي يبلغ ٤٤٠ جنيها في ميزانية ديوان جلالة الملك ، لتكفلة إنشاء مرمى ضرب نار الطوبجية لقرينات الحرس الملكي .

وتفضلوا سادكم بحيل في الإحترام ما

٢٠ يناير سنة ١٩٤٩

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ، ولنتقل إلى مناقشة مادتيه مادة فائدة ، ولنتل المادة الأولى .  
تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يستند تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تصرف برقم ١٤٢٥ سلسلة بيورسيد ساحتها ٩٠٣ أمتار مربع ومقدر ثمنها بمبلغ ٢,٦١٨ جنيا ( ألفان وستائة وثمانية عشر جنيا ) إلى نادى المسرح بيورسيد بإعمار اسمي قدره جنيه واحد سنويا ولمدة تسع سنوات ، لإقامة منشآت للنادى عليها واستعمالها لصالحه وذلك وفقا للشرط الموضوعه .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولنتل المادة الثانية .  
تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - حل وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يصح هذا القانون بخلاف الدولة ، وأن يشرى في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ رأى بالبدء بالام على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ رأى بالبدء بالام على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

## ١٨ - مشروع قانون

بإعداد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بيورسيد إلى نادى المسرح بإعمار اسمي قدره جنيه واحد سنويا ولمدة تسع سنوات ، لإقامة منشآت النادى عليها واستعمالها لصالحه وفقا للشرط الموضوعه - تقرير لجنة المالية (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - ستأخذ مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ رأى عليه بالبدء بالام مع مشروعات القوانين الأخرى

( المقدم حضره الشيخ المحترم ذكرا عمران باشا ) .

**الرئيس** - نذيت وزارة المالية بكتاب (٢) حضرة صاحب العزة محمد كزاره بك لحضور جلسات المجلس أثناء نظر مشروع هذا القانون .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرته ) .

**القرار** - بمقت اللجنة مشروع هذا القانون ، وأطلعت على مذكره الإيضاحية . وبناء على الأسباب الموجحة في التقرير ، وافقت على مشروع القانون بالصيغة الواردة من مجلس النواب .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

(١) راجع المحرر رقم ٥٢

(٢) نص الكتاب :

" حضرة صاحب العزة رئيس مجلس شورى

أرجو التفضل باخذ ان من مجلس المرقى في حضور حضرة صاحب العزة بك مدير عام مصلحة الأملاك بلسات المجلس أثناء نظر تقرير لجنة المالية على مشروع قانون بإعداد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بيورسيد إلى نادى المسرح بإعمار اسمي قدره جنيه واحد سنويا ولمدة تسع سنوات .

وتفعلوا ساداتكم بتحويل لائق الاحترام ما

## ١٩ - مشروع قانون

برهان مفوض تقديرات هوائك المقررة على الأملاك المبنية طبقاً لأمر  
أقال الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ حتى نهاية سنة ١٩٤٩ - تقرير  
لجنة المالية (١) - المراقبة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة  
مواده مادة فساد - تأجيل أخذ الرأي عليه بالبقاء بالأمر مع مشروعات  
القوانين الأخرى

(المقرر حصة الفتيح المحترم ذكرها جبران باشا) .

الرئيس - تكتب وزارة المالية بكتاب (٢) حصة صاحب اللجنة المذكورة  
عبد الحكيم الرفاعي بك وكيل الوزارة لحضور جلسات المجلس أثناء نظر  
مشروع هذا القانون .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

(حضر حضرته) .

المقرر - بمقت اللجنة مشروع هذا القانون ، وأطلعت على مذكرة  
الإيضاحية وعلى الأمر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ وعلى القانون  
رقم ٧٠ لسنة ١٩٤٢ ، ورأت أن هذا التشريع في محله للأسباب الواردة  
في التقرير ، وترجو من المجلس إقرار مشروع القانون بالصيغة الواردة من  
جلس النواب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث  
المبدأ ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ،  
ولنتنقل إلى مناقشة مواده مادة فساد ، ولتتل المادة الأولى .

تلت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - تسمى تقديرات هوائك الأملاك التي عملت ابتداء من أول  
يناير سنة ١٩٤٢ في مدن الإسكندرية وبور سعيد والإسماعيلية والسويس  
حتى نهاية سنة ١٩٤٩

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتتل المادة  
الثانية .

تلت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - استثناء من حكم المادة السابقة من الأمر العالي الصادر  
في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ تسمى حتى نهاية سنة ١٩٤٩ تقديرات هوائك  
الأملاك المربوطة حالياً على الأملاك المبنية في جميع المدن الخاضعة للموائد  
وكذلك تقديرات هوائك الأملاك التي تربط لأول مرة بعد صدور هذا  
القانون سواء على الأبنية الجديدة في المدن الخاضعة حالياً لضريبة هوائك  
الأملاك المبنية أو المدن غير الخاضعة الآن لهذه الضريبة والتي تصدر  
مراسم تربط بالضريبة عليها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، ولتتل المادة  
الثالثة .

تلت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - يعاد تقدير العوائد في أول يناير سنة ١٩٥٠ على الأملاك  
المبنية في جميع المدن الخاضعة للضريبة طبقاً لأحكام الأمر العالي الصادر  
في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤

(١) راجع الحق رقم ٥٢

(٢) نص الكتاب :

"حصة صاحب السادة رئيس مجلس الوزراء

أرجو الفضل في استئذان عية المجلس الورق في حضور حصة صاحب اللجنة المذكورة عبد الحكيم الرفاعي بك وكيل الوزارة جلسات المجلس أثناء نظر تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون  
برهان مفوض تقديرات هوائك المقررة على الأملاك المبنية إلى نهاية سنة ١٩٤٩

وتفضلوا سادتك بشرك فائق الاحترام

٣٠ يناير سنة ١٩٤٩

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، ولتتل المادة الرابعة .  
تليت المادة الرابعة ، وهذا نصها :

مادة ٤ - على وزيرى المالية والمالية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ، ولها إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

أمر بأن يعمم هذا القانون بجاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة .  
ويؤجل أخذ رأى البدء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

#### ٢ - مشروع قانون

بإضافة فقرة جديدة إلى المادة الثانية من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة - تقرير لجنة المالية (١)  
- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته هادئة  
فائدة - تأجيل أخذ رأى طه بالنسبة بالاسم مع شروط القوانين الأخرى

( المقرر حشره الشيخ المحترم ذكرا بموان يانا ) .

المقرر - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون ، وأطلعت على مذكرته الإيضاحية ، كما أطلعت على القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ . وبناء على الأسباب الواردة فى التقرير ، وافقت اللجنة على التعديل الذى أدخلته الحكومة على البقرة التى أضافتها لجنة الشؤون التشريعية بمجلس النواب ، وترجع من المجلس إقرار مشروع القانون بالصيغة الواردة من مجلس النواب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتنقل إلى مناقشة مادتيه مادة فائدة ، ولتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يضاف الى المادة ٢ من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة فقرة أخيرة بالص الآتى :

«ولا تسرى أحكام هذه المادة بالنسبة إلى الموظفين فى درجة مدير عام فأ فوق على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين فى الشركات المساهمة التى تساهم الحكومة فى رأس مالها ، وذلك فقط فى الحالات التى يكون التعيين فيها من حق الحكومة بقرار من مجلس الوزراء » .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى التجارة والصناعة والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

أمر بأن يعمم هذا القانون بجاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ رأى البدء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على التقرير، ووقع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم حسن عزام بك السيد في إجراءات الجناية المذكورة .

## ٢٢ - مشروع قانون (٣)

فتح اتحاد إثنان في جزاية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٤٨-١٩٤٩  
بمبلغ ٢٢٥٠٠ جنيه في جزاية الأوقاف الخيرية، مع مبلغ ٣٥٠٠ جنيه  
في جزاية الأوقاف الأطلية - تقرير لجنة الأوقاف العامة المالية للتقرير -  
الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مائة مائة مادة مادة -  
أخذ الرأي عليه بالاجتماع، بالاسم مع شروط القوانين الأخرى

(وكان التقرير في مشروع هذا القانون شغوباً)

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور) .

**الرئيس** - هناك مسألة طلبها مني حضرة صاحب المالى وزير الأوقاف،  
وهي أن الاتحاد الخاص بمرتبات الخيرات قد يحتمه الجهة اليوم، ولكنه  
يرجو أن ينظر اللجنة، لأن ما في صندوق الخيرات قد نفذ .

فهل توافقون حضراتكم على نظره اللجنة ؟

**حضرة الشيخ المحترم علي زكي الصراف باشا** - زبون أن يؤجل أسرها  
حتى يوزع التقرير على المجلس .

**المقرر** - إن الموضوع لم يرفع من اللجنة إلا الساعة الخامسة من مساء  
اليوم . ولكنه في أسامه موضوع ينصب على الخيرات، لأن هذا الاتحاد  
ستصرف منه مرتبات الخيرات من شهر فبراير، وأنه قد نفذ، فلم يبق  
أمام مالى وزير الأوقاف إلا واحد من اثنين : إما أن يخالف الوزير  
قانون المزاينة، وإما أن يوقف الصرف .

**حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الربى باشا** - ما مقدار هذا  
الاتحاد ؟

**المقرر** - مقداره ٢٢٥٠٠ جنيه .

## ٢١ - تقرير لجنة العدل (١)

من طلب دفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم حسن عزام بك  
السيد في إجراءات الجناية رقم ٣٧٦٩ لسنة ١٩٤٨ (دكرى) - الموافقة  
على التقرير، ووقع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أحمد ومزى بك) .

**الرئيس** - نعتيت وزارة العدل بكتاب (٢) حضرة الأستاذ أحمد عثمان  
حزواي العضو بإدارة التشريع بوزارة العدل، لحضور جلسات المجلس  
إنشاء نظر تقرير لجنة العدل عن طلب دفع الحصانة البرلمانية عن حضرة  
الشيخ المحترم حسن عزام بك، وإنشاء نظر المجلس تقرير اللجنة عن  
مشروع قانون بقاء أسماء الحامين المقبولين أمام المحاكم المختلطة في جدول  
قائمة الحامين لدى المحاكم الوطنية .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

(حضر حضرة) .

**المقرر** - بحثت اللجنة هذا الموضوع بحضور حضرة الأستاذ بدوي  
إبراهيم حوده مدير عام إدارة التشريع بوزارة العدل فأجابها، وبحضور  
حضرة الشيخ المحترم المطلوب دفع الحصانة البرلمانية عنه . وقد ماوض  
حضرة في هذا الطلب، لأنه راد به إرفاقه لأسباب حزبية وعدلوة  
تخصيه به وبين الدكتور عبد حملى الجيار .

وبعد الاطلاع على أوراق القضية وقرار الاتهام، رأت اللجنة أن  
الإجراءات متخذة من النيابة العمومية بسبب القتل وليست كيدية،  
بل هي إجراءات طبيعية .

لهذا قررت اللجنة بالإغلبية رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم  
حسن عزام بك، للسيد في إجراءات الجناية رقم ٣٧٦٩ لسنة ١٩٤٨  
(دكرى)، وترجع من المجلس الموافقة على ذلك .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تحرير اللجنة ؟

(موافقة) .

(١) راجع المذكرة رقم ٥٥

(٢) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

زبون من سادتك الإذن لحضرة الأستاذ عثمان حزواي العضو بإدارة التشريع بوزارة العدل بحضور جلسات المجلس إنشاء نظر تقرير لجنة العدل :

١ - طلب دفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم حسن عزام بك، للسيد في إجراءات الجناية رقم ٣٧٦٩ لسنة ١٩٤٨ (دكرى) .

٢ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بقاء أسماء الحامين المقبولين أمام المحاكم المختلطة في جدول قائمة الحامين لدى المحاكم الوطنية .

ونظروا سادتك جدول قانوني الإستمارة ما

القاهرة في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٩

**مقرر الشيخ القرم** الأستاذ صاحب محمد الحمري - زوجه أن يؤخذ التقرير من المجلس لينظره. ولا يجوز أن قبل مثل هذا التصرف من وزارة الأوقاف، فهي التي قد تأخرت في تقديم المشروع. ولما أرجو أن يؤجل نظر التقرير أسبوعاً على الأقل.

**مقرر صاحب المعالي على عبد الرزاق باشا** (وزير الأوقاف) - إن الرزوة لم تتأخر في تقديم المشروع، فقد تقدمت بالاعتاد المجلس الأعلى منذ شهرين فظهره. ومن ثم أرسل إلى مجلس الوزراء. واستغرق وقتاً في إرساله من: وزارة الأوقاف إلى مجلس الوزراء يبلغ أسبوعين. وبعد أن دوسه مجلس الوزراء، أرسل إلى مجلس النواب، فاستغرق في نظره أسبوعين أو ثلاثة، ثم أجل إلى مجلس الشيوخ، فاستغرق في محضه أسبوعين.

ومن هاترون حضراتكم أن الوزارة قد أخذت للأمر حده منذ شهرين، ولا يجوز أن يقال إنها تأخرت في تقديم المشروع.

ونتيجة التأخير في إقرار هذا الاعتاد أن نجد أنفسنا في أكثر ينار غير قادرين على صرف المقررات الشهيرة الهبات، وقد غدا اعتاد الميزانية كالت، وهذا ما لا يرضيك.

**مقرر الشيخ القرم** على ركي العربي باشا - هل هناك ضرر من التأجيل أسبوعاً؟

**مقرر صاحب المعالي على عبد الرزاق باشا** (وزير الأوقاف) - نعم، لأن الرقيات والشكاوى والافتاسات تنهل على من جميع الجهات. وأنا على استعداد لإرسالها إلى سعادتك. وليس هناك إلا أمران: فإما أن تصرف الوزارة المقررات مخلفة بذلك قانون الميزانية، وإما أن توقف الصرف وتؤخره نجا للقرار الذي يصدره مجلسكم الموقر.

**القرار** - الواقع أن وزارة الأوقاف تقدمت إلى مجلس الأوقاف الأعلى في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٨ بطلب فتح هذا الاعتاد، كما أشار معالي وزير الأوقاف. والإجراءات التي حدثت بين هذا وبين عرض الأمر على مجلسكم الموقر هي التي أتممت هذا الاعتاد إلى أن وصل إلى هذا الحد.

**مقرر الشيخ القرم** الأستاذ صاحب محمد الحمري - من وصل هذا المشروع إلى المجلس؟

**القرار** - فيما يتعلق بوزارة الأوقاف، أذكر أنها قامت بواجبها في الوقت المناسب، لأنها كانت تقدر التجاوز في هذا الاعتاد. أما لما تجاوزت الوزارة هذا الاعتاد، فكلما في الموضوع. وأنا على استعداد لشرح ذلك إذا وافقتم حضراتكم.

والسالة تلخص في أننا الآن أمام أشخاص يأخذون جنيتهم أو جنيتهم ونصف الجنيه لكي يعيشوا، لأن لهم طبقات ضد البدلين والمجازين. وهذا هو الاعتبار الوحيد الذي جعلنا نتكلم في هذا الموضوع على هذه الصورة - إن كان من تقاليد المجلس أن تقدم الجان بتقرير مكتوبة.

**الرئيس** - بتجيب المادة ١٦٢ من اللائحة الداخلية للمجلس أن تنظر مشروعات القوانين فوراً دون انتظار لطبع التقارير. فالمسألة هي: هل المجلس مستعد أن ينظر هذا المشروع الآن؟

**مقرر الشيخ القرم** على ركي العربي باشا - أرى أنه يؤجل نظر مشروع هذا القانون أسبوعاً.

**الرئيس** - الواقع من حضراتكم على نظر مشروع هذا القانون الآن يتفضل بالوقوف. (وقفت أعلية).

**الرئيس** - يقرر المجلس نظر مشروع القانون في هذه الجلسة.

**القرار** - الموضوع، يا حضرات الشيوخ المحترمين، في غاية البساطة. فوزارة الأوقاف عندها اعتادات الحريات في الميزانية الحالية قدرها ١٣٠,٠٠٠ جنيه، بلغت بعد ستة أشهر - كمادة كل مصلحة ووزارة - اثنين من واقع الصرف الفعل ما إذا كانت التقديرات تتفق مع هذا الصرف الفعل أم لا. فتبين لوزارة الأوقاف أن الصرف الفعل خلال السنة الأشهر الأولى يؤخذ بتجاوز قدر يبلغ ٢٢,٥٠٠ جنيه.

وبناء على ذلك تقدمت بطلب فتح هذا الاعتاد.

**مقرر الشيخ القرم** السيد محمد أمال - هل هذا المبلغ مجز عن الميزانية أو يتجاوز؟

**القرار** - لو تركت حضرة الشيخ القرم قليلاً، لأغنيه من هذا السؤال.

لقد تبين في المصروفات الفعلية أن هناك تجاوزاً في بند من بنود الميزانية في مصروفات الحريات البالغ قدرها ١٣٠,٠٠٠ جنيه. وهذا البند يعمل على أساس أن لدى الوزارة مصروفات معينة، وعلى ضوءها تقدر هذا التقدير إن كان بالزيادة أو النقص، ولا شك أن باب المصروفات هذا باب مهم جداً.



بمقدار ١٤٠٠٠ جنيه، ومن زيادة إيرادات الأوقاف الحيرية باب ٢ "إيرادات متوعة" بمقدار ٢٥٠٠ جنيه .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس المراقبة على المادة الأولى ، وتتل المادة الثانية .  
تليت المادة الثانية ، وهذا نصها .

مادة ٢ - يفتح في ميزانية وزارة الأوقاف (الأوقاف الأهلية) للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ القسم ٢ "مصرفات الاعمال الخيرية" باب ٢ "مصرفات عامة" اعتماد إضافي قدره ٢,٥٠٠ جنيه لسد التجاوز المتوقع في الباب المذكور .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من زيادة إيرادات الأوقاف الأهلية على مصرفاتها .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وتتل المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .  
بأن يقرر هذا القانون بمقتضى الدولة ، وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .

ويؤخذ الرأي على مشروع هذا القانون في هذه الجلسة مع مشروعي القوانين الأخرى .

٢٣ - أخذ الرأي

على أحد مشروعي قانون - الموافقة عليها دفعة واحدة بإحدى الأساليب

**الرئيس** - ولأن لأخذ الرأي على مشروعات القوانين الآتية :

١ - مشروع قانون بمدة خدمة صولات الجيش والطيران ومكافآتهم .

٢ - مشروع قانون بإنشاء نقابات واتحاد نقابات المهنة الطبية .

٣ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١,٢٥٠,٠٠٠ جنيه

للأوقاف ، ومن بين هذه الطوارئ أن الحالات التي كانت لدى الوزارة لأخذ صريحت وقت أن وضعت الميزانية ٤٠٠٠ حالة مثلا ، ثم جدت أثناء السنة طلبات بمرتبات جديدة وثبتت حاجة طالبها ، فارتفع عدد الحالات إلى ٥٠٠٠ حالة مثلا .

ومع ذلك أن العدد قد زاد ١٠٠٠ حالة ، تمت للسلطة المختصة أنهم في حاجة للون . وكان لابد من إجابة هذه الطلبات ، فزاد المبلغ نتيجة لهذا ورات الوزارة أن تكرر هذا المبلغ دون أن نطلبه من وزارة المالية لأنها وجدت في بعض أبواب الميزانية ونورا وهذه الوفرة نتيجة لبعض مشروعات أصبحت في الميزانية وبدئ فلا في تنفيذها ، ولكن الصرف القليل قص عما كان مقدرا ، بلغت الوزارة هذه المبالغ وكوت منها الاعتماد المطلوب .

والاعتماد المطلوب هو ٢٢,٥٠٠ جنيه ، تشمل ميزانية الميراث مشرين ألف جنيه منه ، أما الباقي وقدره ألفان وخمسمائة جنيه فيؤخذ من الأوقاف الأهلية ، إذ تملكون حضراتكم أن في الأوقاف الأهلية نصيبا للميراث ، وهذا النصيب يقدر عادة حسب الريع ، لأن الوزارة تتداوله نسبة في أول الأمر بحيث إذا زادت إيرادات الأوقاف يزيد بالتالي نصيب الميراث . وقد تبين من التحصيل العملي الأوقاف الأهلية أن حصة الوزارة في الميراث زادت ، ومع ذلك قدرت عليها ٢,٥٠٠ جنيه ، فوق ما سبق تقديره في مشروع الميزانية .

من أجل هذا ، تقدمت الوزارة إلى حضراتكم بطلب هذا الاعتماد المبين في مشروع القانون المروض .

**الرئيس** - ولأن هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة للشقوى ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتقل إلى مناقشة مواده مادة فمادة ، وتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية وزارة الأوقاف (الأوقاف الحيرية) للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ القسم ٢ "إعطيات وصدة" اعتماد إضافي قدره ٢,٥٠٠ جنيه لسد التجاوز المتوقع في هذا القسم .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور القسم ٢ "لمساجد" باب ٣ "اعمال جديدة" بمقدار ٦٠٠٠ جنيه ومن وفور القسم ٤ "مهور طلبة العلم في المعاهد العلمية" فرع ٢ "المعاهد العلمية" باب ٣ "اعمال جديدة"

في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩، لتسوية التباين المتوقع في اعتماد إعانة غلاء المعيشة .

٤ - مشروع قانون فتح اعتماد إضافي بمبلغ ٧,٣٣٤ جنيفيا في ميزانية وزارة المالية للسنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩، لصرف ثمن الأرض المتروكة ملكيتها لضحايا لغمر المذخر العامس .

٥ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١١٥,٣٩٩ جنيفيا في ميزانية وزارة المعارف العمومية للسنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ ، لشراء مجموعة الآثار الخاصة بالمغفور له الدكتور علي إبراهيم باشا .

٦ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣,٠٠٠ جنيفي في ميزانية وزارة المعارف العمومية للسنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ ، لحفظ وصيانة المحمية الأثرية التي وقع عليها الاختيار من عقارات المغفور له الدكتور علي إبراهيم باشا .

٧ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٤,٤٥٠ جنيفيا في ميزانية ديوان جلالة الملك للسنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ ، لتكئة إنشاء مرمى ضرب نار الطوبى لبحرية لمرشات الحرس الملكي .

٨ - مشروع قانون بإعطاء تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة ببور سعيد إلى نادى المسرح بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنويا وللمدة تسع سنوات، لإقامة منشآت النادى عليها واستعمالها لصالحه وفقا للشروط الموضوعه .

٩ - مشروع قانون بمرمان مفعول قدرات العوائد المغفوضة حل الأملاك البنية طبقا للأمر المالى الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ حتى نهاية سنة ١٩٤٩

١٠ - مشروع قانون بإضافة ققرة جديدة إلى المادة الثانية من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة .

١١ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ بمبلغ ٣٣,٥٠٠ جنيفي في ميزانية الأوقاف لتجوية ، مت مبلغ ٣,٥٠٠ جنيفي في ميزانية الأوقاف الأهلية .

( أخذ الرأي بالبناء بالاسم على مشروعات هذه القوانين ، فوافق المجلس عليها بإجماع الحاضرين ومدهم ٨١ عضوا (١) ، هذا مشروعي القانونين

(١) أسماء حضرات الشيوخ المحترمين الذين وافقوا على مشروعات القوانين بأجها :

الدكتور إبراهيم مدكور ، إبراهيم زكي ، إبراهيم عبد الحادي باشا ، الأستاذ أحمد حزه ، الأستاذ أحمد حنن أبو الفضل ، الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك ، أحمد رمزي بك ، القواء أحمد شريف باشا ، أحمد عبد القادر باشا ، أحمد علي حسين باشا ، أحمد محمد خنجر باشا ، أحمد مصطفى أبو رعب ، أحمد حمام حسين بك ، الشيخ إسماعيل فواز ، أعلان قطاوى بك ، السيد أحمد أبانك ، أمين أحمد سيد .

الدكتور جاد فتعل ، الأستاذ جلال عبد الحيد أبانك .

حامد القرني بك ، حسن السيد محمد بدراوي باشا ، حسن بدوي الشريبي بك ، الأستاذ حسن حسن عبد الله ، حسن شعراوى باشا ، حسن صادق باشا ، الأستاذ حسن عبد القادر ، القواء حسن عبد الرهاب باشا ، حسن منظم باشا ، حسين مصطفى حزه بك ، حسين سرى باشا ، الأستاذ حسين عبد الجدى .

خليل كاتبة بك .

رياض عبد العزيز سيد النصر بك ، وأدب استكرد بك ، وشوان محفوظ باشا .

زكريا مهران باشا ، الدكتور زكي ميتا تيل بشاوه .

سيد القرني .

طراف علي باشا .

حاجس أبو حسين باشا ، الأستاذ عباس الجبل ، الأستاذ عباس محمود القاد ، الأستاذ عبد الحيد عبد الحق ، الأستاذ عبد الرزاق وعبد القاضى ، عبد الرحمن إرفاض بك ، الأستاذ عبد الرحمن ريمان نور ، الدكتور عبد الرحمن حوش ، عبد الزقاق أحمد السبوي باشا ، عبد السلام التاشاى باشا ، عبد السلام محمود بك ، عبد الطيف واك بك ، السيد عبد المحيد الزمال ، عبد الوهاب مقلت باشا ، علي زكي العرابي باشا ، علي عبد الرزاق باشا ، علي ماضي باشا .

فريد أبو شاذي بك .

محمد أبو النصر القادر ، محمد أنسي باشا ، محمد حسن الشاوي باشا ، محمد رضوان بك ، محمد زايد جلال ، محمد سليم جابر ، محمد طرى الجزائر بك ، الأستاذ محمد علي شعراوى ، محمد فؤاد سراج الدين باشا ، الأستاذ محمد عبد الرزاق ، الأستاذ محمد نجيب محمد ، الأستاذ محمود أبو الفتح ، محمود حسن باشا ، محمود حزه بك ، محمود غالب باشا ، محمود فؤاد بك ، مصطفى مرعي بك ، الأستاذ مصطفى نصرت ، موسى سيد النصر موسى .

نجيب استكرد باشا .

واصف بطرس نال باشا ، وجيب دوس بك .

يوسف ذو الفقار باشا .

الأولى بما في ذلك الخدمة الإلزامية ، وبحساب شهر ونصف شهر من كل سنة بعد ذلك ، على ألا تزيد المكافأة بأية حال على مائة ثلاثين شهرا .

ولكل متطوع من نخبة مدارس الجيش والطيران والسلاح البحري الملكي بأنواعها حائز لرتبة صول أو مساعد بحري الحق في مكافأة عن مدة خدمته محسوبة على الوجه المبين في الفقرة السابقة .

مادة ٢ - يحفظ للمستفيدين المدنيين التقنيين الداخلين في هيئة العمال والموظفين في رتبة صول بمقتضى المادة كوظائف دائمة وبما ملون فيها يتعلق بالمشي أو المكافأة طبقا للبيد ثانيا من المادة الراجعة من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية .

مادة ٣ - تسوى المكافآت المنصوص عليها في المادة الأولى على أساس المساهمة المقررة في الكادر الخاص بهم مضافا اليها علاوة امتداد الخدمة بعرض النظر عن العائلات والمكافآت الخاصة والتعويضات وبطل الملابس وبطل الطيران والمزايا الأخرى .

مادة ٤ - لا يجوز إيقاع الصولات في خدمة الجيش والصولات والمساعدين في السلاح البحري الملكي بعد بلوغهم سن التحسين ، ولا يجوز إيقاع الصولات للطيارين بعد بلوغهم سن الخامسة والأربعين .

ومع ذلك يجوز لوزير الحربية والبحرية أن يقي في الخدمة بعد السن المقررة في الفقرة السابقة أي صول في خدمة الجيش أو صول أو مساعد في السلاح البحري الملكي يرى أن إيقاعه في الخدمة ضروري لصالح العمل وذلك إلى سن الخامسة والخمسين . وله إيقاع الصول للطيار إلى سن التحسين بشرط أن يكون لا تقا طليا للطيران .

مادة ٥ - استثناء من أحكام المادتين ٧ و ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية والممثل بالمرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٥ يجوز إيقاع الصول الثاني أو الصول الموسيقى أو الصول أو للمساعد في السلاح البحري الملكي الذي رقى إلى رتبة ضابط في الخدمة إلى سن الخامسة والخمسين .

وفي هذه الحالة يحال في المكافأة أو المعاش معاملة الضباط المقيمين من الصفوف في الجيش العامل طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٦ - تسرى أحكام المرسوم بقانون المشار اليه بالمادة السابقة على المكافآت المقررة في المادة الأولى ما لم تتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٧ - إنفاذ صول من مكافأته بسبب سوء سلوكه يحال للمستحقين لما كما يحال المستحقون في مكافأة المتوفى طبقا للقانون .

الخامس والسادس ، نقدوافق عليها ٧٠ عضوا ، ولم يوافق عليها حضرات الشيخ المقرمين : الأستاذ إبراهيم زكي ، أحمد رمزي بك ، أحمد هام حسين بك ، الأستاذ حسن عبد القادر ، عبد السلام الشاذلي باشا ، السيد عبد الحميد الزبالي ، عبد رضوان بك ، الأستاذ محمد عبد الوكيل ، محمد حمزة بك ، محمود فؤاد بك . وامتنع حضرة الشيخ المقرم محمد فؤاد سراج الدين باشا عن إبداء رأيه .

الرئيس - ليد حضرة الشيخ المقرم محمد فؤاد سراج الدين باشا بسبب امتناعه عن إبداء الرأي .

مقرر السج المقرم محمد فؤاد سراج الدين باشا - امتنع عن إبداء الرأي لوجود صلة بيني وبين أسرة المفقود له الدكتور علي باشا إبراهيم .

الرئيس - وهل حضرة الشيخ المقرم قاض حتى ينتج ؟

مقرر السج المقرم محمد فؤاد سراج الدين باشا - في هذه المسألة اعتبر قاضيا .

الرئيس - وهل ينتج حضرة الشيخ المقرم عن إعطاء صوته عند أخذ الرأي على مشروع قانون الضرائب لأنه صاحب مصلحة ؟

مقرر السج المقرم محمد فؤاد سراج الدين باشا - كلا ، بل أعلى صوتي يؤيد ذلك .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروعات هذه القوانين .

•••

## مشروع قانون

بمد خدمة صولات الجيش والطيران والمساعدين بالسلاح البحري الملكي ومكافأته ، كما أقره مجلس الشيوخ

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدروه :

مادة ١ - يمنح كل حائز لرتبة صول من ضباط الصف أو الصاكر الذين أجروا في الخدمة العامة بعد انقضاء مدة الخدمة الإلزامية الأولى مكافأة عن مدة خدمته بحسب مائة شهر من كل سنة من سني خدمته العشر

مادة ٨ - لا يجوز الجمع بين المكافأة المقررة بموجب هذا القانون وبين مكافأة الخدمة الرزائية وبين الماش أو المكافأة المخصوص لها في المادتين ٣٢ و ٣٥ من الرسوم قد ترون المشار اليه في المادة السادسة فلذا وجد الصول في حاة تجله مستحقا لتكافؤين منع كراهها . أما إذا استحق الصول أو ورثته ماشا خاصا بمعنى الرسوم بقانون المذكور ومكافأة طبقا لهذا القانون فيمنع هو أو ورثته الماش الخاص دون المكافأة

مادة ٩ - يسرى هذا القانون على الصولات الموجودة في الخدمة العاملة بالجيش والطيران والصولات والمساعدين في السلاح البحري الملكي وقت العمل به بما فهم من استبقوا في الخدمة بعد إقامتهم عشر سنوات.

مادة ١٠ - يلغى الرسوم بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٣٠ الخاص بمكافآت الصولات بالجيش المصري .

مادة ١١ - حل وزيرى المالية والحربية والبحرية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويحل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بمقام الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .



### مشروع قانون

بإنشاء نقابات واتحاد نقابات المهن الطبية ، كما أقره مجلس الشيوخ

نحن فاروقى الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

### ١ - القيد

مادة ١ - تنشأ نقابة يكون مقرها القاهرة لكل من المهن الآتية :

- ( ١ ) الطب البشرى .
- ( ٢ ) طب الأسنان .
- ( ٣ ) الصيدلة .
- ( ٤ ) الطب البيطرى .

مادة ٢ - يجوز أن تنشأ بقانون نقابة لمهنة أخرى تكون مكافئة أو ملازمة لمهنة الطب . ويكون ذلك بناء على طلب اتحاد نقابات المهن الطبية المشار اليه في المادة ٥٣ من هذا القانون وموافقة وزارة الصحة العمومية ،

مادة ٣ - تؤلف نقابة كل مهنة طبية من أرباب هذه المهن المقيدة أحوالهم بسجلات وزارة الصحة العمومية . ولا يجوز لأحد منهم أن يزاول المهنة إلا إذا كان اسمه مقيدا في السجل وفي الجدول المشار اليه في المادة الرابعة ، وكل من يخالف ذلك يتعرض عارضا للمهنة بدون رخصة ويماقب وفقا لأحكام قانون مزاوله هذه المهنة .

مادة ٤ - ينشأ لدى كل نقابة جدول لأرباب المهنة الطبية الخاصة بها يقيد به اسم كل من توافرت فيه الشروط الآتية :

- ( ١ ) أن يكون اسمه مقيدا بسجلات وزارة الصحة العمومية .
- ( ٢ ) أن يكون مقيا بالقطر المصرى .
- ( ٣ ) أن يقدم شهادة عدم وجود سوابق .

مادة ٥ - تقدم طلائ القيد في الجدول مع الأوراق الدالة على توافر الشرطين المتقدمين إلى مجلس النقابة المختص وبين فيها اسم الطالب ولقبه وجنسيته وسنه وعمل إقامته والمهنة المصرح له بزاولتها .

مادة ٦ - إذا توافرت الشروط المبينة في المادة الرابعة في طالب القيد أقر مجلس النقابة المختصة بقيد اسمه في الجدول مقابل رسم قدره خمسة جنيهات تدفع لصندوق نقابته على أن يكون رسم القيد بالسجل المشار اليه في المادة الثالثة جنيا واحدا .

وتسلم صورة من هذا القيد مجانا إلى الطالب أو ترسل اليه بخطاب موسى عليه في ظرف أسبوع من تاريخ قيد اسمه في الجدول .

مادة ٧ - تعتبر الأقدسية في المهنة من تاريخ القيد في سجلات وزارة الصحة العمومية ، ويجب على كل من قيد اسمه أن يثبت إلى مجلس النقابة المختص في مدة شهر من تاريخ القيد في الجدول كتابا موسى عليه يذكر فيه بيان عمل إقامته ومكان اشتدله بإهنته .

وعليه كذلك أن ينظر على الوجه السابق بكل تغيير يطرأ على عمل إقامته ومكان مزاوله مهنته في مدة شهر من هذا التغيير ، وتكون هذه البيانات بالجدول .

### ٢ - واجبات أعضاء كل نقابة

مادة ٨ - يجب على العضو الذى قيد اسمه بالجدول أن يتولى في أداء واجباته تناليد مهنته ومتعضيات شرفها وأن يحلف أمام هيئة تؤلف من ثلاثة أعضاء ينتخبهم مجلس النقابة المختص الثمين الآتية :

" أقسم بالله العظيم أن أؤدى أعمالى بالأمانة والشرف وأن أحافظ على صر المهنة وأحترم لهايتها " .

ولكن من استبعد اسمه من الجدول أن يحصل على إعادة قيده بمقابل رسم قدره جنيه واحد إذا قام بتنفيذ الإجراء الذي ترضيه على عدم تنفيذه استبعاد اسمه .

ولكل عضو حق طلب الانقاس بالإفشاء من قيمة الاشتراك السنوي من مجلس القابة .

#### ٤ - الأتداب

مادة ١٥ - يجوز لكل عضو من أعضاء المهن الطبية أن يشترط أتداباً على عمله، فإذا لم يتفق على الأتداب قبل مباشرة العمل وقام خلاف على قيامه بعد العمل قدرت بمعرفة مجلس النقابة المختصة وذلك بناء على طلب العضو أو طلب ذوي الشأن، على ألا يصدر قرار المجلس في ظرف ثلاثين يوماً من يوم تقديم الطلب .

يجب أن تحظر القابة المطلوب التقيده بصدوره بصورة من طلب التقيده وبالجلسة التي تحدد لنظره بخطاب موحي عليه يحضر أمام مجلس القابة أو يقدم ملاحظاته كتابة في المدة التي يحددها المجلس .

ويدخل في اتداب الأتداب أهمية العمل وثروة المريض أو ولي أمره ، ولا يجوز للعضو أو المريض أو ولي أمره أن يلجأ إلى القضاء قبل الحكم على المجلس .

مادة ١٦ - تعطى الصيغة التنفيذية على أمر تقيده الأتداب من رئيس المحكمة الابتدائية أو المحكمة الجزئية حسب مقتضيات الأحوال .

وتحصل أقلام كتاب المحاكم رسوماً بنسبة اثنين في المائة من المبالغ المقدرة إلى لا تزيد قيمتها على مائة جنيه عند وضع الصيغة التنفيذية على أوامر التقيده ، وما زاد على ذلك فيحصل عليه واحد في المائة .

ولا يكون أوامر التقيده نافذة المفعول إلا بعد انتهاء مهلة التظلم وتقديم شهادة مثبتة بذلك .

مادة ١٧ - للمعنى القابة ولبن صدر أمر التقيده بصدوره حق التظلم في أمر التقيده في العشرة الأيام التالية لإعلانه بالأمر خلاف مواعيد المسافة وذلك بتكليف خصمه بالحضور أمام المحكمة المختصة .

ويخطر بالتظلم في أوامر التقيده بطريق الاستعجال .

ويوزن صدر الحكم في التظلم في غيبته أن يباوض فيه في مهلة ثلاثة أيام من تاريخ إعلانه بالحكم خلاف مواعيد المسافة .

ويكون حكم المحكمة نهائياً في التظلم امتثانه من القواعد العامة المنصوص عليها في قانون المرافعات الأهل إذا كان حضورياً أو كان غائباً ولم تحصل مطروحة فيه في خلال المدة المحددة ،

وعلى كل قابة من قابات المهن الطبية أن تضع لأتداب يتقابل منها وعليها أن ترافق تنفيذ هذه الأتداب واتخاذ الإجراءات القانونية إزاء من يخالفها .

مادة ٩ - استثناء من حكم المادة ٢٦ من قانون المرافعات الأهل للطبيب أن ينتج من آراء القابة من الأمور أو التوضيحات المنصوص عليها في المادة ٢٠٥ من القانون المشار إليه إذا طلب منه ذلك من قبلها إليه ، إلا في حالة ارتكاب جريمة أو جنحة .

مادة ١٠ - يجب على صاحب المهنة ألا يجمع من أعمال مهنته وبين الأعمال التجارية أي كان وما على أن يستثنى من ذلك الصياغة فيما يتصل بمهنتهم .

مادة ١١ - لا يجوز لعضو القابة أن يروج مصنعه أو صناعة غيره بطريقة من طرق الإعلان والتشريع أو استخدام الوسائط لاستغلال المهنة .

ويعتبر من طرق الإعلان كل ما اتخذ له ستاراً أكثر من المقاتل العلمية في غير الجرائد والمجلات التي أسست لخدمة هذه المهنة وتقدمها إذا ظهر من سياق المقال أو من أي قرينة أخرى أنه يرمي إلى الإعلان .

ونستق من ذلك الصياغة فيما يخص بالإعلان والرويج من المستحضرات الطبية المخصوصة المقيمة لأحاثهم وزارة الصحة العمومية بشرط أن يكون الإعلان والأرويج داخلياً في دائرة وصفات ومقوله المستحضر .

مادة ١٢ - يجب أن تكون العلاقة بين أعضاء المهن الطبية على قواعد الانصاف، فيجتنبوا كل مزاحمة غير مشروعة أو تجرّع غير ضروري، وعلى العموم كل ما من شأنه الحط من كرامة أي عضو بانقصاص مكانته العلمية أو الأدبية .

مادة ١٣ - إذا حصل الطبيب ما ع منعه من مباشرة العلاج القدر، دعى إليه جاز له أن يتيب عنه في ذلك طبيباً آخر ما لم يصاحب الشاب استناد سواء .

#### ٣ - الاشتراك السنوي

مادة ١٤ - يجب على كل من قيد اسمه بالجدول أن يدفع إلى صندوق قبابته في خلال شهر يناير من كل سنة رسم اشتراك قيمته جنيه مصري ونصف، وإذا لم يدفع عضو القابة الاشتراك في المدة المحددة فيه إلى ذلك بخطاب موحي عليه من أمين صندوق القابة أو سكرتيرها . فإذا لم يدفع في ظرف ثلثي من تاريخ وصول الخطاب إليه أغلظ غلظاً ليرحم الوصول فإذا قام دفع زجر الشهر التالي كان من حق مجلس القابة المنتسب استبعاد اسمه من جدول القابة، وتخطر وزارة الصحة العمومية بذلك لحسه من مزاوله المهنة .

## (ب) الدرجة الثانية من :

تجيب القادة المختص أو من ينوب عنه ... .. رئيسا .  
مستشار من محكمة الاستئناف .

مدير أحد أقسام وزارة الصحة العمومية وفي حالة القادة البيطرية  
مدير القسم المختص بوزارة الزراعة .

عضوين من بين أعضاء مجلس القادة يعينهما المجلس .

(ج) وتشكل هيئة الدرجة الثالثة من إحدى دوائر محكمة القضاة والإيرام.

مادة ٢١ - تجري التحقيقات بمعرفة لجنة تؤلف لهذا الغرض من :

(١) عضوين يختصهما مجلس القادة المختص .

(ب) مندوب من قسم الرأى لمجلس الدولة .

وتسند رئاسة اللجنة إلى من يعينه مجلس القادة المختص من بينهم وترفع  
الحصى أمام هيئة التأديب من الدرجة الأولى بناء على قرار من مجلس القادة  
المختص، ويتولى أحد أعضاء اللجنة الإتهام أمام هيئة التأديب .

مادة ٢٢ - يعلن المتهم بالحضور أمام الهيئة التأديبية بتأيب موسى  
عليه بإصالح مريح يسل إلى مكتب البريد قبل تاريخ الجلسة بمخسة عشر  
يوما كاملة على الأقل ويوضح في هذا الكتاب يوم وساعة ومكان الاجتماع  
والتهمة أو التهم المنسوبة إليه .

ويجوز لهم أن يحضر بنفسه أو يقدم دفاعه كتابة أو يوكل من شاء  
الدفاع عنه .

ويجوز لجميع الهيئات التأديبية أن تأمر بحضور المتهم شخصيا أو أمها .

مادة ٢٣ - تعلن القرارات التأديبية إلى المحكوم عليه على يد محضر  
في مدى عشرة أيام من تاريخ صدورها، ويقوم مقام الإعلان تسليم صورة  
القرار إلى المحكوم عليه بإصالح كتابي .

مادة ٢٤ - إذا صدر القرار في خية المتهم بإزاله الممارسة فيه  
في ظرف ثلاثين يوما كاملة من تاريخ إعلان القرار، وتكون المعارضة بتقرير  
يودع سكرتيرية مجلس القادة المختص بإصالح يدل على إبطائه .

مادة ٢٥ - يجوز لمن صدر عنه حكم أن يتظلم أمام هيئة الدرجة  
الثانية ولن صدر قرار بجو اسمه من السجل والجدول أن يتظلم أمام هيئة  
الدرجة الثالثة .

ويكون مهلة التظلم ثلاثين يوما من تاريخ صدور القرار إن كان  
حضوريا ومن تاريخ انتهاء مهلة المعارضة إن كان غيابيا .

مادة ٢٦ - ويجوز كذلك في كل الأحوال لمجلس القادة المختص  
أن يستأنف القرار الصادر في الموعد المبين في المادة السابقة .

مادة ١٨ - استثناء من حكم المادة ٢٠٩ من القانون للمدني الأهل  
لا يسقط حق العضو في المطالبة بإحاطة عند عدم وجود سند بها إلا بمضى  
خمس سنوات ميلادية من تاريخ آخر عمل له .

## ٥ - التأديب

مادة ١٩ - يحاكم أمام الهيئات التأديبية لكل قاضي كل عضو من  
رأب الهيئة التابعة لها من غير موظفي الحكومة ، أي أمرا عملا يشرفه  
أو ماميا إستقائته أو أساء أو أهمل في أداء مهنته حتى ولو لم يصدر حكم  
ضده ، أو يكون قد خالف حكما من أحكام البند (خامسا) من المادة (٥٩)  
من هذا القانون أو خالف حكما من أحكام لأتمة تقاليد الهيئة المنصوص  
عليها في المادة (٨) من هذا القانون .

أما الأعضاء من موظفي الحكومة فيحاكمون أمام مجالسهم التأديبية  
المخاضة في جميع ما ينسب إليهم في دائرة عملهم الحكومي من مخالقات لها  
علاقة بأعمالهم الحكومية، وأمام مجلس القادة فيما يقع منهم بسبب مزاوله  
مهمتهم فيما عدا ذلك .

وكذلك يحاكم أمام الهيئات التأديبية للقضاة كل عضو صدر عنه حكم  
نهائي بـتوبة أو بتوبيخ من محكمة جنائية أو مدنية أو تأديبية مخضمة  
لأموال خمس استقامته أو شرفه أو كفاءته أو أولايه مخالفة في مزاوله مهنته .

ويصاب بأحدى العقوبات المبينة بعد ، وهي :

(أولا) الإنذار .

(ثانيا) التوبيخ .

(ثالثا) الغرامة لغاية ٢٠ جنيا على أن تدفع لخزانة القادة .

(رابعا) الإلزام لمدة لا تتجاوز سنة .

(خامسا) شطب الاسم من سجل وزارة الصحة العمومية ومن جدول  
القادة، وذلك مع عدم الإخلال بالدعوى العمومية أو الدعوى المدنية إذا  
كان لها محل .

مادة ٢٠ - تشكل الهيئات التأديبية لكل قضاة من ثلاث درجات :

(١) الدرجة الأولى من :

وكل القادة المختص أو من ينوب عنه ... .. رئيسا .

موظف كبير من وزارة الصحة العمومية من مهنة المتهم، وفي حالة

القادة البيطرية يمتنه وزارة الزراعة .

أستاذ أو أستاذ مساعد من بين أعضاء هيئة التدريس بالكلية  
المختصة بمهنته .

عضوين يعينهما مجلس القادة المختص لمدة سنة من بين أعضائه .

مادة ٢٧ - تتمتع هيئات التأديب في جلسات غير علنية ويصدر القرار بعد سماع طليات الاتهام ودفع التهم أو وكلة .

ويصدر القرار من هيئة الدرجة الأولى والثانية بأغلبية الأصوات، ومع ذلك لا يصح قرار بحرر الاسم من هاتين الهيئتين إلا بأغلبية أربعة أصوات.

ويجب أن يكون القرار مسببا وأن تقرأ أسبابه كاملة قبل النطق به .

مادة ٢٨ - يجوز لثمة وهيئات التحقيق والهيئات التأديبية أن يكلفوا بالحضور الشهود الذين يرون ثامة من سماع شهادتهم ومن تخلف من الشهود عن الحضور أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة أو شهد زورا أمام هيئات التأديب أبلغ أمره بواسطة مجلس النقابة المختص إلى النيابة العمومية لتطبيق في حقه أحكام القوانين الجنائية في هذا الصدد .

مادة ٢٩ - تبلغ قرارات هيئات التأديب بواسطة مجلس النقابة المختص إلى وزارة الصحة العمومية في ظرف أسبوع من تاريخ صدورهما .

وإذا كان الحكم صادرا بالوقف أو بحرر الاسم فينشر مطعونه دون الأسباب في الجريدة الرسمية .

مادة ٣٠ - لمن صدر قرار بحرر اسمه من السجل والجدول أن يطلب بعد مضي خمس سنوات ميلادية كاملة على الأقل من تاريخ صدور القرار من مجلس النقابة المختص إعادة قيد اسمه في الجدول فإذا رأى المجلس أن المسدة التي مضت من وقت صدور الحكم بحرر الاسم كافية لإصلاح شأنه وإزالة أثر ما وقع منه قرر قيد اسمه في الجدول والسجل في مقابل رسم قدره خمسة جنيهات مصرية يدفع إلى صندوق النقابة .

وللمجلس أن يسمح أقوال الطالب فإذا قضى برفض طلبه جاز له تجديد بد معنى ستين ولا يجوز تجديد طلبه أكثر من مرة .

مادة ٣١ - إذا توصل من بحرر اسمه من السجل والجدول إلى أدلة جديدة بل برأته حق له أن يتمسك من هيئة الدرجة الثالثة التأديبية إعادة النظر في أمره .

فإذا رفض طلبه جاز له تجديد بد معنى ستة على الأقل بشرط ألا يتجاوز التجديد مرتين وأن يبقى كل القاس على أدلة غير التي سبق إبطالها .

مادة ٣٢ - إذا اتهم عضو من أعضاء النقابة بجناية أو جريمة وجب مل النيابة إخطار القيب قبل البدء في التحقيق .

وعلى القيب أن يعرض التحقيق أو يندب أحد أعضاء مجلس النقابة حضوره وإذا رأت النيابة أن الأعمال المنسوبة لعضو النقابة لا تستدعي لمراقبة الجنائية وجب عليها تبليغ نتيجة التحقيق الذي أجرته إلى مجلس النقابة المختص .

## ٦ - نظام النقابات

مادة ٣٣ - يكون لكل نقابة من نقابات المدن الطبية شخصية متمنوية وتؤلف من كافة الاعضاء المقيدين اسمائهم في الجدول . ويمثلها مجلس يختص بالطرق المهنية بعد . ويرأس هذا المجلس القيب وفي غيابه تكون الرئاسة للوكيل ثم لأكثر أعضاء المجلس سنا ويكون مركزها التاهرة . ويقوم القيب بمثل النقابة لدى الهيئات القضائية والإدارية .

مادة ٣٤ - تقيد الجمعية العمومية لكل نقابة اجتماعها العادي في شهر فبراير من كل سنة في ميدان يحدده مجلس النقابة المختص وكذلك تجتمع اجتماعا غير عادي كلما رأى المجلس المذكور ضرورة لفعله أو قدم له بذلك طلب موقع عليه من ثلاثين عضوا على الأقل ممن لم يحق الاشتراك في مداولتها، ويكون هذا العدد ستين فيما يخص نقابة الأطباء البشريين ولا يحضر اجتماعات الجمعية العمومية إلا الأعضاء الذين أدوا قبة رسوم الاشتراك السنوية المستحقة عليهم لغاية آخر السنة المالية أو أعفوا منها طبقا لأحكام اللائحة الداخلية للمدينة بالمادة ٥٥

ويرأس القيب الجمعية العمومية وفي غيابه تكون الرئاسة للوكيل ثم لأكثر عضو من مجلس النقابة المختص سنا يكون اسمه مقيدا بسجلات وزارة الصحة العمومية منذ خمس عشرة سنة على الأقل .

مادة ٣٥ - لا يكون اجتماع الجمعية العمومية للنقابة صحيحا إلا إذا حضره على الأقل ثمة . ومن عضوا ممن لم يحق حضور الاجتماع ، ويكون هذا العدد مائة فيما يخص بالجمعية العمومية للأطباء البشريين ، فإذا لم يتوافر هذا العدد دعت الجمعية العمومية إلى الاجتماع ثانية في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ الاجتماع الأول ويكون انعقادها في هذه الحالة صحيحا إذا حضر نصف العدد المذكور وتكرر الدعوة حتى يكمل هذا العدد وتصدر قراراتها بالأغلبية .

مادة ٣٦ - يدعى الأعضاء لحضور الجمعية العمومية بدعوة شخصية قبل يوم انعقاد بفترة أيام بين فيها زمان ومكان الاجتماع وجدول أعمال الجمعية العمومية وأسماء المرشحين لعضوية مجلس النقابة .

ويعلن عن زمان ومكان الاجتماع وجدول أعمال الجمعية العمومية في الجرائد التي يقرها مجلس النقابة المختص .

ولا يجوز للجمعية العمومية أن تناقش في غير المسائل المقيدة في جدول أعمالها ولكن يمكن المجلس أن يعرض المناقشة في الأعمال المستتبعة إلى سبق درسا قبل الجلسة .

ولكل عضو من أعضاء النقابة حق تقديم أي اقتراح على الجمعيات العمومية للاجتماعية بشرط أن يصل الاقتراح عن طريق مجلس النقابة قبل انعقاد الجمعية العمومية بأسبوعين على الأقل .

مادة ٣٧ - تختص الجمعية العمومية لكل قبة بما يأتي :

(أولاً) مناقشة الميزانية السنوية التي يرضها مجلس القابضة واعتمادها .

(ثانياً) الاطلاع على حسابات السنة المالية واعتمادها .

(ثالثاً) النظر فيما يرفع القابضة من المسائل التي يرضها مجلس القابضة التي تثير في طلب عقد الجمعية لاجتماعات غير عادية .

(رابعاً) الموافقة على اللائحة الداخلية المتضمنة منها في المادة (٤٥)

(خامساً) انتخاب القابضة .

مادة ٣٨ - يرأس مجلس القابضة لكل مهنة من المهن الطبية على الوجه الآتي :

(١) عشرة من أرباب المهنة الذين مضى على تقديم سجلات وزارة الصحة العمومية خمس عشرة سنة على الأقل .

(٢) أربعة من أرباب المهنة الذين لم يرض على تقديم سجلات وزارة الصحة العمومية خمس عشرة سنة .

يشترط في كل عضو من أعضاء المجلس ألا يكون قد صدرت في حقه قرارات تأديبية أو وقف أو يحول الامم .

مادة ٣٩ - تكون مدة العضوية لمجلس القابضة سنتين ويجدد كل سنة انتخاب نصف الأعضاء على أنه بعد انقضاء السنة الأولى تنهى مدة نصف الأعضاء من كل قبة بطريق القرعة ثم يصبح التغيير بالمرور والتسلسل كل سنة .

ويجوز إعادة انتخاب من انتهت مدة عضويته على ألا يتجدد ذلك أكثر من مرة في التوالي .

مادة ٤٠ - يكون انتخاب القابضة بمعرفة الجمعية العمومية ويختص مجلس كل قبة من بين أعضائها وكلاء ومكاتب وأميناء الصندوق .

مادة ٤١ - يكون انتخاب القابضة بالاقتراع السري وبالأغلبية المطلقة فإذا لم يلقها أحد أعياداً لانتخاب ويختص من يفوز بالأغلبية النسبية فإذا تساوت الأصوات بين اثنين يحصل الانتخاب بينهما بطريق القرعة ولا يجوز إعادة انتخاب القابضة أكثر من مرة في التوالي .

وعلى مجلس القابضة أن يخطر بوزي الصحة العمومية والداخلية والبنائية العمومية بوجه الانتخاب . كما يجب عليه أن يخطر بوزي الصحة يجمع قرارات الجمعيات العمومية مودعة في مدى أسبوع قسام الانتخاب أو صدور القرارات .

مادة ٤٢ - ينتخب مجلس القابضة سنوياً من بين أعضائه من يرى اختيارهم لقيام بما نصت عليه المواد ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩

مادة ٤٣ - كل عضو من أعضاء مجلس القابضة قد شرطاً من الشروط اللازمة للانتخاب زالت عضويته وما يترتب عليها من الآثار بسبب إخطاره بكتاب موسى عليه .

وكذلك إذا غاب العضو عن جلسات المجلس خمس مرات متوالية بدون أعذار مقبولة .

مادة ٤٤ - إذا خلا محل القابضة حل محله الوكيل إلى أن تختص الجمعية العمومية في أول انتخاب لاحق خلفاً له . فإذا خلا مركز القابضة والوكيل في آن واحد انتخب مجلس القابضة المجلس من بين أعضائه من يشغل المركز الشاغر إلى أن تنتخب الجمعية العمومية اللاحقة خلفاً له . وإذا خلا مركز أحد الأعضاء حل محله من حاز أكثر الأصوات في الانتخابات السابقة .

مادة ٤٥ - يختص مجلس كل قبة بإدارة شؤونها ويشمل هذا الاختصاص المسائل الآتية :

(١) حفظ سجل المهنة .

(٢) تحصيل رسوم القيد والاشتراك والنظر والبيت في طلبات الاطباء .

(٣) النظر والبيت في مسائل تقدير الأقطاب .

(٤) وضع اللائحة الداخلية ولوائح عقوبات المهنة ومراقبة تنفيذها . ويكون صدرهما بقرار من وزير الصحة العمومية .

(٥) تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .

(٦) تمثيل القابضة في اتحاد نقابات المهن الطبية والاتصال بالجهات الحكومية والأهلية وبالأفراد فيما يتعلق بشؤون التابة والدفاع عن حقوقها وحقوق أعضائها .

(٧) إرشاد الأعضاء ومعاونتهم .

(٨) وضع مشروع ميزانية القابضة وإدارة حساباتها .

(٩) تنفيذ قرارات مجلس اتحاد نقابات المهن الطبية .

(١٠) الوساطة بين الأعضاء والمرضى لقضى المازعات التي تقوم بينهم .

(١١) الوساطة بين الأعضاء أنفسهم لحسم كل نزاع يثشا بينهم بسبب مهمتهم .



أما إذا كان مدد من بطل انتخابهم من الأعضاء أقل من ذلك انتخب من يحل محله طبقاً لأحكام المادة ٤٤

#### ٧ - مجلس اتحاد النقابات واختصاصه

مادة ٥٣ - يؤلف مجلس اتحاد نقابات المهن الطبية من قتيب وأمين صندوق وسكرتير كل نقابة من نقابات المهن الطبية لأربعة .

مادة ٥٤ - ويختص مجلس اتحاد نقابات المهن الطبية بما يأتي :

( ١ ) إنشاء جمعية لصندوق إعانات ومساعدات لجميع أعضاء المهن الطبية .

( ٢ ) استثمار أموال الصندوق المذكور .

( ٣ ) وضع التوائد التي بموجبها تمنح المعاشات والإعانات وتمديداتها طبقاً لحالة الصندوق ومراقبة تنفيذها .

( ٤ ) النظر في المسائل التي تهم المهن الطبية بصفة عامة، وذلك بناء على اقتراح صادر من نقابات المهن .

مادة ٥٥ - ينشئ الاتحاد ورق مدقة خاصة بالمهن الطبية طبقاً للأحكام الواردة في المادة ٥٩ وله تكليف من برى للفتيش على تنفيذ المواد الخاصة بورق المدقة في هذا القانون .

مادة ٥٦ - يحصل مجلس الاتحاد لمصرفاته الخاصة ١٠٪ من مجموع إيرادات النقابات من الاشتراكات ورسوم القيد .

ويجوز أن يخصص المجلس من حصة صندوق المعاشات والإعانات المخصص عليه في المادة ٥٨ مبالغ للمرتبات أو مكافآت من يتدرب أو يين للتفتيش على تنفيذ المواد الخاصة بورق المدقة .

مادة ٥٧ - يرأس مجلس الاتحاد قتيب الأطباء البشريين ، ويخضع المجلس وكيان وأمين صندوق .

#### ٨ - صندوق المعاشات والإعانات

مادة ٥٨ - ينشئ مجلس الاتحاد صندوقاً يسمى "صندوق المعاشات والإعانات" يكون مقره القاهرة ويقوم بترتيب معاشات لجميع أعضاء النقابات وإعانات وتقية أو دورية طبقاً لنصوص هذا القانون .

(١٢) النظر في الشكاوى من تصرفات الأعضاء على الوجه المدين في المادة ٤٨

(١٣) مباشرة السلطة التأديبية على الأعضاء طبقاً لهذا القانون .

ويقوم القتيب بتنفيذ قرارات مجلس القنابة وتمثيل القنابة في المعاملات وله أن يتيب منه أحد الأعضاء في بعض اختصاصاته .

مادة ٤٦ - يجب تصديق وزارة الصحة العمومية على كل ما تقرره الجمعية العمومية أو مجلس القنابة من التعديلات في اللائحة الفاعلية أو في لائحة تقاليد المهنة .

مادة ٤٧ - لا تكون مداولات المجلس صحيحة إلا بحضور سبعة أعضاء على الأقل من بينهم القتيب أو الوكيل .

مادة ٤٨ - يشكل مجلس كل نقابة من بين أعضائه لجنة تختص بفحص الشكاوى التي ترفع إليه ضد أحد الأعضاء على أن تعرض رأيها على المجلس للفصل فيها ، وعند نظر مجلس القنابة في ذلك لا يجوز لأكثر من عضو واحد من أعضاء اللجنة المذكورة أن يحيل عليها الموضوع أن يعطى صوته .

مادة ٤٩ - ينتار مجلس كل نقابة في كل مديرية أو محافظة بلجنة مكونة من ثلاثة أعضاء ممن يزاولون مهنتهم في دائرتها تقوم بإداء ما تكلف به لمصلحة القنابة .

مادة ٥٠ - ينتار مجلس القنابة فيا له من اختصاص سلطة إدارية بالمعنى المنصوص في المادة ٣٠٤ من قانون القنابات الأهل .

مادة ٥١ - لوزير الصحة العمومية أن يظن في تشكيل الجمعية العمومية أو تشكيل مجلس القنابة بقريريلع الى محكمة القرض في ظرف ١٨ يوما كاملة من تاريخ إخطاره بقرارات الجمعية العمومية أو بتشكيل مجلس القنابة . وكذلك يكون هذا الحق لشريين عضواً ممن حضروا الجمعية العمومية بشرط التصديق على امضاماتهم من الجهة المختصة . ويجب أن يكون الظن سبباً وإلا كان غير مقبول شكلاً .

وتفصل في هذا الظن محكمة القرض على وجه الاستعجال في جلسة سرية وذلك بعد سماح أقوال مستشار لدولة لوزارة الصحة أو من يقوم مقامه وأقوال القتيب أو وكيل القنابة ووكيل عن الأعضاء مقدمي الظن .

مادة ٥٢ - إذا قبل الظن الخاص بتشكيل الجمعية العمومية بطلت قراراتها وأعيدت دعوتها للاجتماع في مدة لا تتجاوز الثلاثين يوما من تاريخ قبول الظن .

وكعى كذلك في حالة الحكم بطلان عملية الانتخاب بالنسبة للقتيب وللأثنين فأكتر من أعضاء مجلس القنابة في مدة لا تتجاوز الثلاثين يوما تاريخ الحكم بطلان قنابة .

مادة ٦٠ - يدير مجلس الاتحاد صندوق الماشات والإطاعات ويكون لهذا الصندوق شخصية معنوية ويمثله قانونا رئيس مجلس الاتحاد .

مادة ٦١ - تودع أموال هذا الصندوق بحساب خاص في أحد المصارف بالقاهرة يختاره مجلس الاتحاد ويكون الصرف منه بإمضاء الرئيس أو من يقوم مقامه من الوكيلين وأمين الصندوق .

مادة ٦٢ - يصرف من الصندوق المصروفات العادية طبقا لميزانية توضع له وصدق عليها من الجمعية العمومية ولا تتعدى هذه المصروفات ثمانين في المائة من إيرادات الصندوق السنوية ، أما الشئون في المائة الباقية فيكون منها احتياطي للصندوق ويخصص هذا الاحتياطي لسد العجز الطارئ في ميزانية الماشات والإطاعات .

مادة ٦٣ - لا يكون للمضو الحق في معاش إلا إذا توافر فيه الشرطان الآتيان :

( ١ ) أن يكون قد أصبح عاجزا صحيا عن مزاولة مهنته بقرار يصدر من ثلاثة أطباء يشرون بينهم مجلس قابة الأطباء البشريين أو أن يكون قد قضى ثلاثين سنة في الأقل في مزاولة المهنة ولرأه أن يستل العمل .

( ٢ ) أن يكون قد دفع رسم اشتراك القابة منذ أن قيد اسمه بالجدول إلى أن أصبح عاجزا صحيا عن مزاولة المهنة أو أراد اعتزال العمل إلا إذا كان قد أوفى من دفع الاشتراك بقرار من مجلس القابة المختص .

ومجلس الاتحاد أن يقرر مع الماش من المضو العاجز إذا ثبت أنه في غير حاجة إليه هل أن يكون القرار مسليا .

مادة ٦٤ - لمجلس الاتحاد الحق في حرمان العضو من معاشه كله أو بعضه إذا حكم عليه نهائيا بقوة لأمر يمس الشرف والاستقامة .

مادة ٦٥ - في حالة وفاة العضو الذي تخدر له معاش ، يصرف لأرملته ولأولاده القصر ولأبويه معاش يوازي نصف المعاش المقرر .

وتستحق الأرمل الأول والأرامل الرج والأولاد القصر الباقي بأصبة متساوية فيما بينهم وإذا لم يترك المضو أولادا وزع نصف المعاش المذكور متنافسة بين الأرامل والوالدين وأحدهما وإلا لم يترك أرمل أو أولاد وأبوين أخذ الأولاد نصيب الأرمل ، وإذا توفي عن والديه وأحدهما كان المعاش لكلهما متنافسة أو للوجود منهما .

وهذا المعاش لا يورث . وتنفذ الأرمل الحق في المعاش متى تزوجت وانقضت متى بلغ الذكر منهم إحدى وعشرين سنة والإناث متى تزوجن . والنصيب الذي ينفذه أحد المذكورين يزول إلى الوالدين متنافسة ثم إلى الصندوق .

وفي كل الأحوال ينقطع صرف المعاش بعد انقضاء خمس سنوات كاملة من وفاة العضو ويستحق هذا المعاش أن يحددوا طلب استمرار صرف

مادة ٥٩ - يتكون رأس مال الصندوق من :

( أولا ) إئانة الحكومة السنوية .

( ثانيا ) رصيد المتجمد لدى القابات البالية التي ألغيت عند العمل بهذا القانون .

( ثالثا ) أرباح مطبوعات القابة .

( رابعا ) ٦٠٪ من رسوم القيد بالجدول تغف عنه قابة كل مهنة .

( خامسا ) ٦٠٪ من الاشتراكات السنوية تغف عنها كل مهنة .

(سادسا) ما يحصله مجلس الاتحاد من أعضاء المهن الطبية ممن لا يورق دمنه فشا خصيصا لهذا الصندوق ويكون لصقها لإزايها على الوجه الآتي :

٢ ملية من كل مستحضر طبي مما يبلغ ثمنه خمسة قروش صاغ فافوق قبل تناوله للبيح .

٤ مايات من كل تذكرة طبية ويدهفها الطبيب .

١٠ مايات من كل صفحة من صفحات دفتر قيد التذاكر الطبية بالصيدلية .

١٠ مايات من كل قيد لعملية جراحية استعمل فيها مخدر موضعي .

٢٠ مايا من الشهادات الطبية وتقارير التحاليل الطبية بكافة أنواعها ويدهفها الطبيب .

٥٠ ملية من كل قيد لولادة .

١٠٠ ملية من تقارير الفحص بالأشعة والتقارير الطبية الشرعية التي تناولتها إجرا ويدهفها الطبيب .

٢٠٠ ملية من كل قيد لعملية جراحية استعمل فيها المخدر العام .

ويجب على كل جراح ورمذي ومولد وجراح بيطري وجراح أسنان أن يسلك دفتر قيد فيه جميع العمليات التي يقوم بها ميتة في نوع الصيدلية ونوع المخدر ويضع ورقة الدمنه طبقا لما سلف بيانه .

ولا يجوز لأى عضو من أعضاء القابة تسليم تذكرة أو شهادة طبية أو تحرير ما ذكر لصالح الشان ما لم يكن ملصقا عليه طابع الدمنه المقررة .

ولا تقبل الشهادات الطبية ، والتقارير الطبية بكافة أنواعها لدى قوى الشان سواء كان من الأطباء أو من المصالح من الهيئات الحكومية أو البلدية أو لى أية هيئة أخرى مختمة ما لم يكن ملصقا عليها طابع الدمنه المقرر .

## أحكام عامة

مادة ٧١ - أعضاء المهن الطبية المقيدون وقت صدور هذا القانون في جدول النقابة العليا للمهن الطبية ويتبدون في نقابات مهنتهم طبقاً لأحكام هذا القانون غير دفع رسم قيد جديد .

مادة ٧٢ - طلب القيد في الجدول يتضمن حتماً خضوع الطالب لأحكام المواد الخاصة بصندوق المعاشات والإعانات ولكل ما يطرا عليها من التعديلات .

مادة ٧٣ - لا تسمى أحكام القوانين الخاصة بالاجتماعات العامة حل اجتماعات أعضاء النقابات للبحث فيما لا يخرج عن شؤون مهنتهم .

مادة ٧٤ - يلغى من الأنظمة الخاصة بأرباب المهن الطبية كل الأحكام التي تتعارض مع نصوص هذا القانون .

مادة ٧٥ - على وزراء الصحة العمومية والعدل والمالية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ويصدر وزير الصحة العمومية الأوامر اللازمة لتنفيذه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

## ٢٤ - استقرار النظم

في تقريره بعدة المدة عن مشروع القانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم بوقيق

دوس باشا بتعديل قانون الانتخاب فيما يتعلق بالقصر في صحة تسمية أعضاء

البرلمان - استمرار المناقشة إلى الجلسة المقبلة

( المقرر حضرة الشيخ المحترم على ذكر البراءة باشا ) .

حضرة الشيخ المحترم أؤسسته عباس الجعل - أريد التكميل في جواز مناقشة هذا الموضوع من ناحية المبدأ .

الرئيس - لقد بدأنا المناقشة في هذا الموضوع من حيث المبدأ ، ومنشتر الآن في مناقشته .

حضرة الشيخ المحترم أؤسسته عباس الجعل - أثنى سائل في هذا الموضوع كلمة مدعوية شكلية غير طويلة . ولقد استأذنت معالي مصطفى صريع بك في ذلك .

لماش بعد انقضاء الخمس الساعات . ولجلس الاتحاد أن يقدر ما يراه في هذا الطلب فإذا قرر استمرار صرف المشى يسرى قراره لمدة خمس سنوات أخرى على الأكثر .

ويقرر مجلس الاتحاد ما شاء لورثة العضو الذي توفي ولم يترك مورداً

بإعانتهم ويكون توزيع لماش طبقاً للفقرات السابقة .  
والجمعية العمومية بناء على اقتراح مجلس الاتحاد الحق في اقتضاء زيادة غدار لماش حسب موارد الصندوق ومقتضيات الاحتياطي واتحاد الجمعية العمومية في قرارها ميعاد تنفيذ التعديل .

مادة ٩٦ - تقدم طلبات المعاش والإعانة كتابة لرئيس مجلس الاتحاد على مجلس الاتحاد الفصل فيها في مدة ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ موافق الطلب .

مادة ٩٧ - إذا طرأ على الموضوع حالة عصر تقتضى إقامته جاز لمجلس الاتحاد أن يقرره له مهلة شهرية لمدة لا تزيد على السنة مع جواز تكرار، وله الحالات التي يراها صرف إعانة وتقبله بشرط أن يكون قد مضى على بدائه في الجدول خمس عشرة سنة ميلادية .

مادة ٩٨ - المعاش والمزايا الشهرية والإعانات الوتية تعتبر نفقة من غير قالة للتحويل ولا للحجز ولا للتزول عنها للتبرع عدم الإخلال بحكم المادة ٤٣٧ من قانون المرافعات الأهل .

مادة ٩٩ - يضع مجلس الاتحاد في شهر يناير من كل سنة ميزانية متبوتق السنة المقبلة ويضع لاية آخر فبراير التالي على الأكثر الحساب لخامس السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر السابق له .

ويقدم مجلس الاتحاد في شهر مارس من كل سنة الميزانية والحساب لخامس المذكورين إلى جمعية عمومية من أعضاء جميع النقابات لتحصيها والصادقة عليها .

مادة ١٠٠ - إذا طرأ لأي سبب من الأسباب ما عيس كان الاتحاد للأعضاء من جميع النقابات مجتمعين هيئة جمعية عمومية وسهم حق تقرير حل الصندوق المنشأ بمقتضى هذا القانون وأن يقرروا في هذه الحالة طريقة استئصال أو توزيع ما به من رصيد على الأعضاء ولكي يكون قرار هذه الجمعية قانونياً يجب أن يكون بين الحاضرين فيها على الأقل ثلث عدد الأعضاء القيداء أجمعهم في سجلات وزارة الصحة العمومية لمدة لا تقل عن عشرين سنة أن يصدر قرارها بأغلبية ثلثي عدد الأعضاء الحاضرين .

إذا لم يتوافر النصاب المذكور في الاجتماع الأول دعى الأعضاء للاجتماع بعد أسبوعين ويكون قراراتها في هذا الاجتماع صحيحة إذا كان عدد الحاضرين ربع عدد الأعضاء المنوه عنهم في الفقرة السابقة على أن يكون لقرار بأغلبية ثلثي عدد الأعضاء الحاضرين فإذا لم تتوافر هذه الأغلبية كررت الدعوة حتى يتوافر هذا العدد وتم النشر عن هذه الاجتماعات مواعيدها ومكانها وتوجيه الدعوة لحضور هذه الاجتماعات من رئيس الاتحاد وأحد وكيله أو بناء على طلب خمسين عضواً من المقيدين في السجل مدة عشرين سنة على الأقل .

حضرة صاحب المقام السامي سري (وزير دولة) - إنك هذه  
المبالة المجلس المرفي .

الرئيس - كل حال الكلمة الآن للحكومة .

حضرة صاحب المقام السامي سري (وزير دولة) - قد استأذنت  
محالي الرئيس في الأسبوع الماضي أن تبدأ الحكومة بالكلام في أول  
الجلسة ، ووافي المجلس على ذلك .

حضرة الشيخ المحترم محمد حسن المشهور باشا - الحكومة أن تتكلم حينما  
تشاء ، ولا يمنعها من ذلك لائحة ولا دستور .

حضرة صاحب المقام السامي سري (وزير دولة) - في اعتقادي ،  
يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن الدستور حين خول هذا المجلس الموقر  
حق الفصل في صحة نيابة أعضائه ، قد سار طابع الأشياء من جهة ،  
وكل من مبدأ فصل السلطات من جهة أخرى .

( تول الرئاسة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد عبد الوكيل ، وكل  
الجلسة ) .

أما أنه سار طابع الأشياء ، فلأن القانون الطبيعي قانون الوجود  
ذاته يحصل لكل هيئة حق الفصل في صلاحية أعضائها للاتجاه إليها .  
فيحت وجدت الجماعات بدائية ، كانت أو بحضرة ، طائفة كانت  
أو قبيلة أو طائفة أو تبركة أو قباة ، حيث وجدت الجماعة على نط من  
هذه الأنماط ، وجد هذا الحق معها ، فكان مظهر من مظاهر شخصيتها ،  
بل كان مقوما من مقومات وجودها .

أما أن الدستور قد بزل من مبدأ فصل السلطات ، فلأن هذا الفصل  
لا يتأتى من وجهه الصحيح إلا إذا استقلت كل سلطة من السلطة الأخرى ،  
وإنه لما يتناقض مع هذا الاستقلال أن يكون لسلطة غير السلطة التشريعية  
حق الفصل في صحة نيابة الشيوخ والنواب .

إنه ومن هذا الأساس ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، يكون الدستور ،  
لأنه نص في الفقرة الأولى من المادة ٩٥ على اختصاص كل مجلس بفصل  
في صحة نيابة أعضائه ، قد تقيظا كبرى ، واستيف هذا كورا ، هو  
أن يصون استقلال المجلسين ، وأن يصل كل توفير ما ينبغي لكل منهما  
من الرقابة والمكافة . وليس دستورنا في هذا بدعا بين الشرائع ، بل هو  
شيء بسمائير كثيرة ، منها تقديم وثبات الحديث . ولكن دستورنا - إذ نص  
في الفقرة الأولى على اختصاص المجلسين كل الفصل في صحة نيابة أعضائه ،  
لم ينف عند هذا الحد كما فعلت الدساتير الأخرى ، بل أضاف تلك الإضافة  
التي كانت يث الداء أو سبب الجلاء ، إذ قال :

" ويجوز أن يهد القانون بهذا الاختصاص إلى سلطة أخرى " .

وفي الحق إنه يلزم التمسك : هل أرام الشوارع بهذا الجواز ، وقضى  
على القابلية التي سبقت الجواز مباشرة ؟ وهل أراد أن يهدو الحكمة التي من  
أجلها خورت القاعدة ؟ أعتدلا .

لا يمكن أن يكون المستورد أراد هذا ، وإلا كان مابا وأخذ  
بالسار ما يعطيه باليمين . والتأخر منه من البت .

إنه قال في أراد الدستور وليس إلا استثناء يفتح به باب التوسعة على  
المجلسين ، والإذن لما في أن تتحقق من هذا الاختصاص لما انتهت هذا  
التخفيف ضرورة تسوخ ترك القاعدة إلى الاستثناء .

فهل تخفت هذه الضرورة ؟

على هذا السؤال يتوقف الفصل في المبالة المروضة على حضراتكم .  
فهل تخفت الضرورة أم لم تخف ؟ تقول المذكرة التفسيرية في بيان هذه  
الطردة أن اختصاص المجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه قد حل  
المجلس بمجلس المظنة ، مظنة الجواز والتخير . ولكن ، يا حضرات الشيوخ  
المحترمين ، أيعضركم أن تظن بكم الظنون إذا كانت تتحكم في أنفسكم كاملة  
ولما يمكن تتحكم كاملا ؟ وهل يحيا القضاء فيه من هذا الظن الآثم في كل  
قضية دقت على أفهام الجمهور أو غابت من فعلته ؟ ! وهل يمكن الجوف  
من المظنة مسوغا خلاص من الواجب أو القرار من البتة ؟ ! اللهم لا ،  
والأنا تاهت أظلم ، وجماعات القادة كلما ساور المخرج النفوس أو دخل  
الإفطار إلى العلوب .

حضرات الشيوخ المحترمين ، في رأي البعض أن حياتنا النيابية لم تفل  
من بعض الخناث . ولعل هذه الخناث هي مصدر المظنة التي بمررت بها  
المذكرة التفسيرية لمشروع القانون للمعرض . ولعل هذه الخناث هي التي  
عناها حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا حين قال " في فلي ماء ولا  
يشلق من في فيه ماء " .

ولكن إذا كان جميعا أن حياتنا النيابية قد شابتها بعض الشراب ،  
فليطأ في ذلك بدعا بين الأمم ، فليطأ صبة الخلق كله . وإذا كان جميعا  
أن حياتنا النيابية قيد ما عليها بعض التواهي ، فليطأ كان ذلك في بداية  
عهدنا بهذه الحياة النيابية ولما لا نجد الله إذ نرى هذه الشوائب خلاص ،  
إن لم تكن قد تخرشت بأعمل . وهذا على كل حال لا يسوغ طية . مثل  
هذه الهيئة الموقرة أن تفقد إيمانها بنفسها ، لأن إيمانها بنفسها أمر لا بد  
منه لكي يطمئ فيها بها ، وأيمان فيها بها هو أب الدستور وجوهه .

يقولون أيضا في بيان الضرورة التي تقتضي نقل الاختصاص إلى فصل  
المجلس في صحة نيابة أعضائه هو عمل نقضاني ، وإن المجلس يحكم بخبرته  
الحزبي والسياسي يخاف أن تكون مع القيام بهذا العمل .

وريد على هذا النظر أول ما يرد أنه منافع الدستور ، لأن الدستور  
نفسه ، هو الذي ، غول المجلس هذا الاختصاص . فالقول بأن الإختصاص

والنواب . ويرد هنا أن هذا القياس قياس مع الفارق، ومع الفارق الكبير الذي يكاد يمحى هذا المجلس في نفسه ومكانته . فالقياس البلدية والمحلي والقروية لا يمتد أن تكون أشخاصا من أشخاص القانون العام تخضع وتقاضى، وهي شخص منزهة تشاطه وليس أكثر من هذا . فلا سلطان يمكن أن يشبه سلطانكم بل ولا أن يماثيه .

قلت هذه المجالس في حاجة إلى استقلال مثل استقلالكم، واستقلال ملحوظ في النص الذي يمار به المشروع المروض . ولا يمكن أن يقال إذا هذه المجالس لم تشكل بعد تضييقها الجماعي . ولو أنها استكلته ، لم وضعت تحت قراءة الحكومة . فكيف من قراواتها لا يمكن أن يثبت إلا بعد التصديق عليه من وزير الداخلية . فلا غربة إذن إذا كان الأمر في الفصل في التعاون ليس مرده إليها ، وإنما إلى القضاء ، وهذا طبيعي لأنها لم تتبع بعد الضعيف الكافي . ولو أنها يفتت عندنا كما يفتت أسنانها هذا في الملاج ، لما تردد الشارع في أن يبطئ هذا الحق في الفصل في حية أعضاءها ، ولكان ذلك علامة من علامات رشدها . هذا هو حال المجالس البلدية والقرية ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، فأين هذا الحال من حال هذا المجلس المؤقر ؟ !

إنه سيد المجالس . لا محجب لحكمه ، ولا راد لقضائه . إنه ينفذ الخلاصة ، بل خلاصة الخلاصة . لهذا لا أرى ولا أتصور أن يجلبا كهد المجلس يتم جماعة مثل هذه المجاعة يمكن أن يصدر عنه تشريع يترك الباب مفتوحا للشك في إيماء بنفسه ، وتجنه بهدائه .

كذلك لا أتصور أن هذا يمكن أن يكون . وبناء على ذلك أطلب رفض المشروع المروض .

( تصحيح ) .

الفرق — أثار حطرة صاحب المال مصطفى مرعي بك وزير العدل إلى الفرق بين نوعين من حصة النيابة : نيابة ينظرها المجلس من تلقاها فتم من غير أن يطن فيها أحد ، ونيابة أخرى - غيرها بناء على طعن من الغير

حقيقة أن أشرت إلى ما قاله قديما المنفورة بعد زغول باشا حين تكلم في هذا الموضوع في سنة ١٩٢٤ ، ورجعت إن كلامه ودعا لي ما قاله حضرة الزميل المحترم عبد الوهاب طلعت باشا جرت استمرض كا المنفورة سعد زغول باشا . فأردت أن أصبح له المعنى المقصود من الكلام ، إذ قال سعد باشا إنه إذا لم يطعن أحد في نيابة العضو لا يكون هناك في الواقع قضية ، ولا محل لإحالة الموضوع إلى اقتضاء اللصل

كذلك فإن من جائي لا أستطيع أن أبدي رأيا في هذه المسألة ، لا مقرر اللجنة ، والمقرر مفيد رأي اللجنة . واللجنة لم تظر في هذه المسألة ، تظفر فيها إذا كان من المسم به امتناع بطة المجلس في الفصل في نيابة الأعضاء بحيث لا يوجد طعن ولكني قلت إنه إذا عنت لإ

يتناق مع طبيعة تكوين المجلس السياسي أو الحزبي قول يتناول على طعن ويرجع للمستور ، وهذا كله غير جائز .

بعد ذلك هل صحيح أن الفصل في الطعون عمل قضائي ؟ هنا يقتضينا الحال أن نقف بين أمرين ، إذ يستعمل المجلس جهة في تحقيق صحة نيابة أعضائه .

الأمر الأول هو تحقيق صحة نيابة الأعضاء الذين لم تقدم في اقتضاهم طعن .

والأمر الثاني هو تحقيق الطعون فيمن تقدمت في اقتضاهم طعون .

أما في الحالة الأولى ، حيث لا طعن ، فلا خصبة فلا قضاء . ومتى كان الأمر كذلك ، كان القول بأن فصل المجلس في ذلك عمل قضائي قولاً ليس نبينا من يصدقه .

وإن لأذكر أن أستاذي الكبير على زكي البرابي باشا إذا ووجه هذه الملاحظة في الجلسة السابقة لم يسعه في مداته وراحته إلا أن يسلم بأنها ملاحظة حقة ، فقال :

"لأنك إن هذه الملاحظة تصنع النظر . واللجنة لم تحت هذه المسألة . مسألة أن يكون اختصاص القضاء مقصورا على الطعون فقط ، وبسبب المجلس اختصاصه بصحة النيابة إن لم توجد طعون ، والمجلس أن يقرر قصر النص على ذلك " .

ما معنى هذا ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ؟

معناه أن سادة الأستاذ الكبير على زكي البرابي باشا يعلم بأنه حيث لا طعن ، فلا قضية ولا قضاء . فلا يجوز أن يحال الأمر إلى القضاء . إذن وعلى أساس هذه النظرة يكون مشروع القانون المقدم إلى حضراتكم - والذي يقوم على أن تخويل الحق للمجلس مثلاً للطن - منقوضاً من أساسه لأن الظن يسبق إذا انشطر البحث بين اجلس هنا في خصوص من لم يطعن في صحة نيابته وبين القضاء هناك في خصوص من قد سبقت فيه الطعون .

فإنظرة التي يريد واضح مشروع القانون أن يتقادها لا بد موجودة . وبعد هذا يكون هنا قضاء له عرفه وتقاليده وقضاؤه ، وهناك قضاء له مبادئه وتقاليده أيضا .

فهو يرضى أن ينشطر النظر في مسألة الواحدة إلى شطرين قد يتمازجان وقد يبقا قسما ؟ هذا ما أتركه لغيركم واتركه في الوقت ذاته لحضرة الأستاذ الكبير على زكي البرابي باشا وحسن تقديره .

في ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، ما قيل من أن المجالس الإقليمية كالمجالس المدرجات والمجالس البلدية والمجالس المحلية يطعن في صحة نيابة أعضائها وينظر التعاون الخاصة بها أمام القضاء . قيل هنا . وقيل مع هذا إن هذه الطعون يجب أن تناس عليها القانون الخاصة بحضرات الشيوخ

أفهم أنه إذا أجاز الدستور تحويل هذه السلطة في بعض الأحوال أن يذكر لنا معاليه بعض هذه الأحوال التي تميز ذلك .

**مفكرة صاحب المحامي محمود صمص باشا (وزير دولة) -** فليذكر لنا حضرة الشيخ المحترم المقرر هذه الأحوال ، لأنه هو صاحب هذا الرأي .

**المقرر -** إن الدستور صريح في أن الأصل في السلطة لنا ، ونحن الذين نستعملها . وقد جرىنا على العمل بالأصل إلى الآن ، لكن الدستور يبيّن لنا أن نستصدر قانوناً بتحويل هذه السلطة إلى جهة أخرى .

**مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك -** هذا إذا كانت هناك أسباب تبرر هذا التحويل ، والقانون هو الحكم في ذلك .

**المقرر -** القانون هو الحكم في ذلك ، فلتضرب لنا الحكومة مثلا من المبررات والدوافع التي قدورها التشريع حين أجاز تحويل السلطة إلى جهة أخرى .

سبق أن قلت إنه من عهد إنشاء الحياة النيابية قامت الدعوى من كل ناحية بتحويل هذه السلطة إلى جهة أخرى . وقد قال المغفور له سعد زغلول باشا في ذلك الوقت : " انتظروا حتى نستعمل الحق المخول لنا ، ثم نبحت النتائج فيما بعد . " فإذا استرحنا إلى هذا الحق المخول لنا ، فلا معنى لتحويله إلى سلطة أخرى . أما إذا لم يصادف اسم لنا هذه السلطة وأربابها منا ، كان لكم ما تريدون من تحويلها إلى جهة أخرى . "

وهناك أيضا ما قاله معالي عبد العزيز فهمي باشا ، وهو أحد واضعي الدستور . فقد قال في اللجنة :

" يجب أن تفتح الباب ولا نوصده ، ونعطى لأغسنا حقها . " فإذا ظهرت ضرورة تحويل السلطة ، نستطيع أن نقبل ذلك من غير أن نغير في الدستور . "

بعد ذلك تقدمت عدة مشاريع من حضرات الأعضاء بتحويل هذه السلطة إلى القضاء .

**مفكرة صاحب الدروة المرفوعة -** قسم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) - لقد رفضت الحكومة هذا الرأي في سنة ١٩٤٣ ولم تنفذه .

**مفكرة الشيخ المحترم علي زكي العراقي باشا -** لم ترفض . نقول إن في تحويل السلطة انتقاصا لحق مجلس الشيوخ غير صحيح ، لأنه عمل دستوري يفتق مع نص الدستور وروحه .

إننا كلما تحدثنا بطلب تحويل سلطة الفصل في الطعون إلى القضاء يقال لنا إن ذلك ضد الدستور ، وإننا دون سوانا يجب أن نفصل في جهة نيابة أعضاء المجلس ، إلى آخر ما قاله حضرة صاحب المحامي وزير الدولة .

حضرات الشيوخ المحترمين إن يقدم اقتراما بهذا المعنى ، وجب عند ذلك إعادة التقرير إلى اللجنة لبحث هذه المسألة ، وسد ذلك بتكميل المقرر - رأي اللجنة لا من رأيه الشخصي .

لهذا لم أجد رأيا في هذه المسألة ، ولكن بحفظت وأشرت إلى الموضوع قائلا إنه إذا كان لأحد اقتراح ، وجب إعادة التقرير إلى اللجنة . أما أنا فلست سبق اللجنة وأقول بوجهه أو رفضه ، لأنه أولا غير مطرح فعلا على المجلس ، إذ لم يرد في أصل التشريع ولم يتقدم به اقتراح ، وثانيا لأن الرأي سيكون للجنة وليس لي شخصيا .

قال حضرة صاحب المحامي مصطفى مرعي بك وزير الدولة إن في تحويل هذه السلطة إلى القضاء انتقاصا من قدر المجلس وطما في طمشان المجلس إلى عدائه في الفصل في هذه الطعون .

صحح إن الدستور ذكر أولا أن الفصل في جهة الموضوع من اختصاص المجلس ، ولكنه أباح تحويل هذا الاختصاص إلى القضاء بقانون . وهنا أساس معاليه : هل يمكن أن يميز الدستور أمرا فيه مساس بتزاحة المجلس أو كرامته أو الثقة الواجب توافرها فيه ؟

هذا كلام مقروض من أساسه ، لأنه إذا كان الدستور نفسه أعطى هذه الاختصاصات للمجلس للاقتضيات التي ذكرتها ، فهو نفسه الذي أجاز تحويل هذه السلطة إلى القضاء . ولا يمكن أن يقال إن في تحويل هذه السلطة إلى القضاء طعنا في المجلس ، وإلا كان الدستور هو الذي يضل ذلك .

إننا هنا إنما نستعمل حقا خوله لنا الدستور ، فلا يمكن أن نكون خارجين على الدستور في نصه أو روحه .

**مفكرة صاحب المحامي مصطفى مرعي بك (وزير دولة) -** نحن متفقون في أن هذا ليس حقا ، وإنما هو رخصة ، أي استثناء .

**المقرر -** نعم هو رخصة . فهل إذا استعملنا هذه الرخصة ، يقال إن عملنا مخالف لروح الدستور أو إن فيه تروجا عليه ؟

**مفكرة صاحب الدروة المرفوعة -** البراءة باشا (رئيس مجلس الوزراء) - القاعدة أصلا أن يكون الفصل في جهة نيابة الأعضاء للمجلس .

وهناك رخصة تجيز تحويل هذا الحق إلى القضاء إذا قام ما يقتضي الرخصة ، أي إن هناك شرطا . فهل تحقق هذا الشرط ؟ إذا لم يوجد المقتضى ، فإن الدبل بالرخصة يكون مخالفا للدستور ، على حين أننا الآن نعمل القاعدة لازمة في الدستور .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد حسن العماد باشا -** نحن إنما نبحت في المقتضى .

**المقرر -** ما هي الأحوال التي لو تحققت في نظر حضرة صاحب المحامي مصطفى مرعي بك وزير الدولة أبحاث تحويل السلطة إلى القضاء ؟

أريد أن أسأل عن معنى هذه الإخصة الممنوحة لنا بنص الدستور ،  
بماذا نص عليها وبمى يجوز لنا أن نستعملها ؟

**مفكرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك** - أريد أن أسأل ...

**مفكرة الشيخ المحترم علي زكي العرابي باشا** - إنني أتكم الآن لأرد على  
صاحب المطالب وزير الدولة . ومعنى ذلك أنني لم أكن على تمام الانتماء  
معه ، ولكنني لم أطمح به لا بكلمة ولا بإشارة . والمحضر الشيخ المحترم أن  
يطلب الكلمة بعد ذلك ، وإنني أرحب بكلامه لأننا جميعا طلاب حقيقة  
لا أكثر ولا أقل .

في الثلاثة الأشهر الأولى من الحياة النيابية ، حاولنا أن نغير هذا  
الاختصاص . فقال لنا المقولوه سعد زلوم باشا :

" انتظروا إلى أن يستعمل هذا الحق مدة طويلة ، وعلى ضوء هذه  
التجربة نستعمل هذا الحق أو نهديه إلى جهة أخرى " .

وحدثت سنوات من وضع الدستور ، جاءت الحكومة التي قامت  
بالحكم وغيره . والمهم ليس تغيير الدستور في ذاته ، بل المهم أن الدستور  
الجديد تضمن نصا صريحا قال إن الحق من أساسه ومن أصله هو من  
اختصاص القضاء دون سواه ، ولم يفعل كالدستور الحالي الذي قال إن  
كل مجلس يفصل في صحة نيابة أعضائه ، ويجوز بطريق الاستثناء ، كما  
تقول الحكومة ، تحويل هذه السلطة إلى القضاء .

صدر دستور سنة ١٩٣٠ بمجلس سلطة الفصل في صحة النيابة من  
اختصاص القضاء ، وأنت المذكرة التفسيرية وقتها بكلام طويل عريض  
عن الأسباب التي دعت الحكومة فوجدتها لتحويل إلى اختصاص . إنني  
أعتقد أن هذه الأسباب ما تزال موجودة ، وقد تآدى بها جميع الأعضاء  
في كل عهد من عهود الحياة النيابية ، ولا زالت موجودة إلى الآن . كما  
قدمت عدة مشروعات يطلب استعمال الإخصة المخولة في الدستور وبإبادة  
تحويل هذا اختصاص إلى القضاء .

لا أرى مطلقا أن هناك أي تناقض ، ولا يصح أن نرجع إلى الدستور  
وأفراض الدستور ، لأنه هو الذي خول لنا هذا الحق ، فلا يمكن أن يقول  
المشروع يا بنو إلى مقدم المشروع من أنه غير مؤمن بتزاحة البرلمان  
أو المجلس . نحن لا يمكن أن نقترح هذا مادام الدستور هو الذي يقول  
إن لنا حق إعطاء السلطة للقضاء .

بناء على ذلك أرجو الموافقة على المشروع .

**مفكرة الشيخ المحترم أحمد مرزوق بك** - أنا معارض في ذلك الاقتراح  
المقدم من حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا بإحالة موضوع النظر  
في صحة نيابة الأعضاء إلى جهة قضائية . وليس معنى ذلك أنني غافل  
عن الملاحظات القيمة التي تقدم بها حضرة الشيخين المحترمين علي زكي  
العرابي باشا ومحمود زلوم باشا . إنني موافق على الكثير مما جاء في كلامهما ،  
ولكن نحن الآن أمام مادة صريحة في الدستور تقول إن الفصل في صحة  
نيابة الأعضاء هو من اختصاص كل مجلس .

وقد نصت الفقرة الثانية على أنه " يجوز أن يحدد القانون بهذا الاختصاص  
إلى سلطة أخرى " .

فنحن أمامنا الآن الدستور ، فهل وجدت ضرورة تقضي بنقل هذا  
الاختصاص من البرلمان إلى السلطة القضائية في أعمالنا المخاضية ؟ وهل  
إذا التبتنا إلى القضاء يكون عمله أدق من عمل المجلسين ؟

هذه النقطة هي التي أريد أن أتكلّم فيها بنوع خاص . لا شك أن كل  
جهة تعطل في تصرفاتها . والحلما من الطبيعة البشرية ، فجلس الشيوخ قد  
يعطل ، ويجلس النواب قد يعطل . ولا تنسوا أيضا أن القضاء قد يعطل  
كذلك .

وقد صرحت بتجربة في سنة ١٩٣٠ عن انتخابات سنة ١٩٣٠ . وكان  
دستور سنة ١٩٣٠ يقول أن محكمة القضا والإبرام التي هي أعلى محكمة  
في البلاد تفصل في الطعون المقدمة . فهل وجدنا محكمة القضا والإبرام  
أعطت أي انتخاب حصل في تلك السنة ؟ إن محكمة القضا والإبرام لم تقض  
شيء . من هذا ، فكل ما في المسألة أنها أعطت انتخاب شخص واحد لأنه  
كان يجهل القراءة والكتابة . أما التصرفات الإدارية التي حصلت فإنها لم  
تكن السبب في إبطال أي انتخاب .

فقول حضرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا إنني تغيير الاختصاص  
بإحالة الفصل في صحة العضوية إلى المحاكم من شأنه أن يمنع ارتكاب  
الجرائم الانتخابية ...

**مفكرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا** - قلت يقلل من ارتكاب  
الجرائم الانتخابية .

**مفكرة الشيخ المحترم أحمد مرزوق بك** - إن موضوع الجهة المختصة  
بنظر صحة عضوية أعضاء المجلسين فيه خلاف في النظر . والكلام الذي  
قيل في هذه الجلسة وفي الجلسة المخاضية ورد في كتب الفقه الدستوري  
وقد اختلف الفقهاء في هل يحول هذا الاختصاص إلى القضاء أو إلى  
البرلمان .

فصن زيد أن جعل أنفسنا كجبال المدرجات ، مع أن لنا حق إبطال قراراتها بمقتضى الفقرة الخامسة من المادة ١٣٣ من الدستور فنصن قنينة أنفسنا بديلات صغيرة عمدة ، لأن هذا المجلس يمثل القطر كله . ولأن لم أجد شيئا يحول دون استمرار المجالس النيابية في الفصل في صحة نيابة أعضائها . وكنت أود أن انضم إلى الفريق الذي يقبل هذا الاقتراح ، ولكن التجربة بكل أسف لم تأت بالنتيجة المطلوبة من دستور سنة ١٩٣٠

وليس المهم هو الحلقة المختصة بالفصل في صحة نيابة حضرات الأعضاء ، إنما المهم عندنا أن يكون الانتخاب في ذاته صحيحا . فهل اتخذنا الاحتياطات ليكون الانتخاب صحيحا ؟

وكما تأملون حضراتكم أنت عدم صحة الانتخاب يرجع إلى التأثير على الناخبين بطريق الإكراه أو الرشوة أو الوعد أو بأى طريق آخر . وقد سبق لي أن قدمت اقتراحا لحظرانكم طلبت فيه أن يشترط في الناخب معرفة القراءة والكتابة .

الرئيس - هذا موضوع آخر .

عقبة الشيخ الخرم أحمد رمزي بك - أما أقول من العلاج للضرر الذي تتسبب منه حضراتكم .

لقد قلت في المشروع الذي قدمته . إنه يجب أن يكون الانتخاب سرايا وكل صوت يعطى شغويا بغير باطلا ...

عقبة الشيخ الخرم أحمد رمزي بك - هذا مفروض .

عقبة الشيخ الخرم أحمد رمزي بك - هذا تعديل الدستور .

عقبة الشيخ الخرم أحمد رمزي بك - فالناخب الذي يعرف القراءة والكتابة لا يقبل الرشوة من أى شريع ، لأنه سوف يعطى صوته للرشع سرا . والمشروع الذي قدمته لا يزال في لجنة الشؤون الدستورية ، فلا يكون للاكراه أن يعطى الناخب الذي يعرف القراءة والكتابة . وأنى لأعلم أن كثيرين لا يحبون من يعرفون القراءة والكتابة .

الرئيس - لقد وفدت على حضرة الشيخ الخرم أحمد رمزي بك في اجتماع لجنة الشؤون الدستورية ، وقد أصدرت قرارها بالإجماع بأن هذا الاقتراح يعارض مع الدستور . ولا محل للكلام الآن في هذا الموضوع قبل أن يعرض تقرير اللجنة على المجلس .

قالوا إن السلطة القضائية لا علاقة لها بالبرلمان . وكل مجلس يفصل في صحة نيابة أعضائه . ومن جهة أخرى ، فإن رئيس السلطة القضائية أحد الوزراء وهو من السلطة التنفيذية ، فالج بالفضاء أو السلطة القضائية في معصية سياسية خاصة بالانتخابات حيث في حيث وخطأ في خطأ ، لأن رئيس السلطة القضائية وزير وينتج إلى السلطة التنفيذية .

إنى أقول ذلك عن المؤلفات التي قرأنا من الدستور . وقد قيل أيضا إن السلطة التشريعية مدعولة فلا يجوز أن تدخل في قبول أعضائها أو منعهم سلطة أخرى ، كما أنشأنا تدخل في تعيين القضاة .

ولذلك تجدون حضراتكم أن الذين تدمون في وضع السامير يصلوا هذا إلى من اختصاص السلطة التشريعية . فالولايات المتحدة وفرنسا ورومانيا وإيطاليا كلها جعلت حق الفصل في صحة نيابة الأعضاء من اختصاص السلطة التشريعية ما عدا إنجلترا ، فلها جعلت هذا الحق للقضاء ومع التغييرات المختصة التي حدثت في دماير فرنسا لم يطر هذا الحق في جميع هذه التطورات ، بل بقي حق الفصل في صحة نيابة الأعضاء من اختصاص البرلمان .

وحدد وضع الدستور المصري ، كانت جميع هذه المؤلفات والمراجع أمام أعضاء اللجنة . ولقد بحثوا جميعا ، ولكنهم اخبروا أن يكون الفصل في صحة نيابة الأعضاء من حق البرلمان .

ثم إن الدستور يميز الرجوع إلى هيئة قضائية ، ولكن بكل أصح فذلك لكم مثلا وأرضا هو أنه لم أعينت الماسة إلى السلطة القضائية لم تكن أحكامها آكل من القرارات التي تصدرونها حضراتكم في مسألة صحة نيابة حضرات الأعضاء .

لقد ارتكن بعض حضرات الزلاء المحترمين إلى مسألة مجالس المدرجات والمجلس البلدية التي جعلنا عمدة القضاء الإداري مجلس الدولة هي المختصة بنظر الطعون التي تقدم فيها .

ولكن هناك فرقا كبيرا بين مجالس تحصر أعمالها كلها في القضية المحلية كما تنص الفقرة الثانية من المادة ١٣٣ من الدستور وبين مجالس تشريعية تشرف البلاد كلها .

عقبة الشيخ الخرم أحمد رمزي بك - والجمعية التشريعية ؟

عقبة الشيخ الخرم أحمد رمزي بك - قبل الجمعية التشريعية لم يكن مدعونا دستور من أن المادة ١٣٣ من الدستور تنص على حق محاكمة السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها أو إضرابها بالمصلحة العامة وإبطال ما يقع من ذلك .



وقد سبق لجنة التجارة هذا المجلس أن تقدمت بشروع قانون مداحول طبع الأمر الأسرى أسرى بالتمجير الجبى ، فقبل لما إن هذا ليس من شأنك ، وأيس لك أن تشدى بمشروعات قوانين هذا الوضع نفسه هو وضع لجنة المدل باقتراحها مشروع قانون لاستدله ، لامن المستور ولا من اللائحة الداخلية .

لهذا أرى أن مناقشة اقتراح اللجنة لمشروع قانون لم يحول إليها من المجلس ولم تنتج فيه أحكام المادتين ١٠٣ و ١٠٢ من المستور الوارد فيما ن كل اقتراح بمشروع قانون يقدمه عضو أو أكثر يصحبه أن يحرص على المجلس أولا ، فيجعله إلى الجهة المختصة ليعلمه من حيث قبوله شكلا ودستوريا ثم إذا وافقت اللجنة على قبوله دستوريا يحال على لجنة الموضوع .

فالاقتراح الذى تقدمت به لجنة المدل إلى خضرائكم غير مقبول شكلا ولا يجوز المناقشة فيه . وكان في استطاعة عمادة رئيس المجلس أن يرفض عرضه عليه ، وفي استطاعة المجلس نفسه ألا يميز مناقشة هذا الموضوع .

هذا فيما يتعلق بالشكل . الجهة لا تمكك الاقتراح فلا يجوز مناقشته . وما كان يجوز عرضه ...

الرئيس - الذى أقدمه أن هذا من حق اللجنة دستوريا . فاجهه لها الحق في تعديل أى مشروع يحال إليها . والتعديل يتناول مائتا إدخاله من تغيير أو إضافة أو حذف بدون أى قيد ، وهذا يجمع عليه دستوريا .

عضو الشيخ محرم نوساز جاس النجل - أؤكد لعمادة الرئيس أن المستور واللائحة الداخلية يتخالفان ما يقوله .

الرئيس - أنا متأكد من هذه النقطة ، فالجنة في تعديلها أن تستقدم حتى بمشروع جديد . ويتر هذا المشروع تعديل لا لشروع المقدم إليها .

عضو الشيخ محرم نوساز جاس النجل - هذا ليس تعديلا وإن كثيرا من الناس فيكون خطأ ، وهذه آراء وعظمايات .

أؤكد خضرائكم أن واجب الرياحة كان يجب عليها ألا تعرض عمدا لمشروع على المجلس ، وأن من حق المجلس أن يقرر استبداده وعدم مقبوضه ، لأن اللجنة لا تمكك أن تقدم مشروعا من حصها .

الرئيس - أحالف حضرة الشيخ المحترم فيما يلحظ فيه .

عضو الشيخ المحترم محمد مزي بك - آه لا أتكم باسم اللجنة . يقول بعض حضرات الشيوخ تخمين الذين سبقوا إلى الكلام والذين يؤيدون المشروع المروض إن الإدارة تتحكم في الناخبين ، وعلاجا لهذه الحالة تقدمت بأقراى لدى عيى الإدارة من التحكم في الناخبين . وإنى لأعرض عليكم المكرة فنتبها بها من الآن لئلا يكون عند عرض المشروع عليكم .

الرئيس - الكلمة الآن لحظرة الشيخ المحترم الأعضاء جاس النجل .

عضو الشيخ المحترم محمد مزي بك - لقد سبق أن قورنا أن الرئوب في إصاء الكلمات سيكون لأحد مؤيدى المشروع ، ثم لأحد المعارضين ، وهكذا .

الرئيس - أعرى هذا . والكلمة الآن لحظرة الشيخ المحترم الأستاذ جاس النجل ، ثم لحظرة الشيخ المحترم عبد الرحمن الرافى بك .

عضو الشيخ المحترم نوساز جاس النجل - إخوانى ،

تقدم عمادة الزميل المحترم توفيق دوس باشا باقتراح مؤداه تعديل المادة ٥٧ من قانون الانتخاب ، وصاغ التعديل على النحو الوارد في الاقتراح الذى تضمنه تقرير اللجنة .

ولقد قالت اللجنة إن قانون الانتخاب ليس بالمعنى الدقيق هو القانون الذى عهد بهذا الاختصاص إلى سلطة أخرى ، لأن قانون الانتخاب إنما هو لتنظيم إجراءات الانتخاب ، ولذلك لا توافق على تعديل المادة ٥٧ ، ولا على أن يضمن قارة الانتخاب هذا الموضوع . وقالت أيضا إننا نرى أن نخذف المادتين ٥٧ و ٦٢ من قانون الانتخاب ، ونضع قانونا مستقلا منفصلا لا صلة له باقتراح توفيق دوس باشا .

وإننا باقتراح عمادة دوس باشا قد رفضه اللجنة ، وقد قبل صاعدته هذا الرفض . وإر هذا كان واجبا أن يتبنى عمل اللجنة ، لأن من اختصاصها بحث ما يحمله المجلس عليها من اقتراحات ومشروعات قوانين أو اقتراحات بقرارات . وليس في الدستور ولا في اللائحة الداخلية للمجلس ما يعطى اللجنة حق الاقتراح وحق اقتراح مشروع قانون .

ليس هذا في الدستور ولا في اللائحة الداخلية . فالمعمل الذى عملته لجنة المدل باقتراحها مشروح قانون غير المفروض المحال إليها من المجلس عمل لا تمكك .

**مقرر الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل** - إذا كان الأمر كذلك ،  
فلينفضل سعادة رئيس الجلسة بمناقشة من فوق هذا المنبر .

**الرئيس** - إن حضرة الشيخ المحترم يناقش الرئيس ، والرئيس يرد عليه . القاعدة الدستورية تقضي بأنه عند ما يحال مشروع قانون إلى لجنة فلها أن تعمله كما يراها لها .

**مقرر الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل** - ولكن اللجنة استمعت لمشروع الاقتراح ووضعت من تلقا نفسها مشروع قانون جديد .

والموضوع الآن من حيث المبدأ ، أن المادة ٩٥ من الدستور جعلت لكل من المجلسين حق الفصل في صحة نيابة أعضائه ، وهذا حق قرره الدستور لكل من المجلسين . ولذا قلنا إنه عند ما يحال هذا الحق إلى جهة أخرى لا ينازل عنه فهذا يكون ، لأن الاختصاص أساسه للمجلسين ، وهذا الاختصاص حل لما دون غيرها بنص الدستور ، ثم جاء في المادة ٩٥ من الدستور جزأ أن يعهد القانون بهذا الاختصاص إلى سلطة أخرى .

والجواز أيضا غير واضح تمام الموضوع في نظر كثير من القئين تكلموا ، والأحكام التي تصدر الأمر إما تكون تحريما أو إيجابا . أما هذا الجواز فيقولون عنه إنه مباح ، وهو متساوي الطرفين في ذاته ، وقد فعله أولا بعمله . إما في هذا المستور لا يمكن استئصال هذا الجواز إلا لأسباب توجب نزع هذا الحق من المجلس المختص وهدنه بالفصل فيه .

وهذا الجواز لم نسمع لأن - مع كثرة ما سمعناه - ما يريده أو يوجهه أو يدعو إليه . إنما سمعنا أن الجبر هو أن تشك في عدائتي وفي نزاهتي وأن تخشى الحرية والاختيار .

هذه ليست أسباب ولكنها مجرد مطاعن لا سند لها ولا أساس ، ولا يمكن أن يكون سبب تشريع قانوني ، هو الطعن في الهيئة التشريعية التي يطلب منها إصدار هذا القانون . إنما لم نسمع حتى الآن غير هذا من سبب .

يوجد حكم في المادة ١١٢ من الدستور ، هو حق الفصل ، وهو حق لم يمن الدستور نقله لجهة أخرى . ومشروع اللجنة أو اقتراحها الذي تقدمت به بعد رفضها اقتراح دوس باشا فيه أن هذا الحق أيضا ، حق الفصل أو سقوط العضوية ، ينتقل إلى القضاء الإداري . فاقترح اللجنة بخلاف حكم المادة ١١٢ من الدستور ويعمل القانون متديا حل حق الدستور وحل حق المجلس الذي خصه به الدستور ، ولم يفتح باب النقل إلى جهة أخرى وهنا يقول سعادة المرابي باشا إن من له اقتراح بفصل هذا الموضوع من مشروع اقتراحه ، فلينقد به .

لا يوجد ما يدعو أبدا جئنا يكون مشروع الاقتراح باطلا صفا أساسيا - أن تقدم أحد لتعديل الباطل فالواجب رفض المشروع حيث المبدأ ، لأنه :

( أولا ) لا سبب له .

( ثانيا ) مخالفته للدستور .

( ثالثا ) تقديمه من غير مختص بالاقتراح .

**مقرر الشيخ المحترم على رى المرابي باشا** - إن الملاحظة التي أبداه حضرة الزميل المحترم من أن اللجنة رفضت للمشروع وأتسمت عنده بمشروع جديد ، وهي لا تلك ذلك ، ملاحظة غير مقبولة .

فالمشروع المعروض والمقدم من حضرة الزميل المحترم توفيق دوس باشا هو نقل سلطة الفصل في صحة العضوية من كل من مجلسي البرلمان إلى القضاء . هذا هو الموضوع ، ونحن لم نرفضه ، بل قبلناه . ولكننا بحث عن موضع ومكان النص عليه ، هل الأولى أن نجعل النص في قانون الانتخاب أى ضمن أحكام هذا القانون أو نصدر به قانونا مستقلا ؟

( عاد الرياسة حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكى باشا رئيس المجلس ) .

والواقع أن المسألة شكلية . فنحن قد قبلنا اقتراح دوس باشا على الرئيس والرأس ووافقنا عليه ، ولم نثير فيه شيء إلا في مسائلين :

( أولا ) في موضع النص على هذا الموضوع .

( ثانيا ) تعيين جهة الاختصاص هل هي محكمة النقض أو محكمة القضاء الإداري . وكلا الأمرين في سلطة اللجنة وفي اختصاصها ، وقد تقدمنا به ، فلا حل . فلهذا نقول حضرة الشيخ المحترم إن اللجنة بمشروع جديدها إن اللجنة لا تملك ذلك ولا يملك المجلس أن يتقدم بمشروع من عنده وإياه كان من الراجب على رئيس المجلس أن يتنح عن تقديم تقريرها للمجلس .

إن رئيس المجلس لا يملك أن يمنع إحالة تقرير اللجنة إلى المجلس .

ثم هناك مسألة أخرى ، فاني الكلام فيها . نقصد قال معالي مصطفى سرى بك وزير الدولة إنه إذا قبلنا فكرة استبقاء حق المجلس في الفصل في صحة النيابة أو العضوية إذا لم يقدم ملعن فيها فلاه يبنى من ذلك الاستعانة وهي أن يعمل في صحة بعض الشؤيات من المجلس وبفصل في البعض من القضاء . الأمر الذي يبنى عليه تضارب في المبادئ والأحكام .

فمشروع دوس باشا ليست فيه تفرقة ، إذ هو يقترح إحالة صحة النيابة على السومج إلى القضاء سواء تقدم ملعن أو لم يتقدم .

حجة أربع ولاية المجلس ، والحق أنه ليس قضاء . وهذا امراض على المبدأ خصوصاً أن أساس مشروع القانون هو دفع الحرج عن المجلس ودفع المظنة . ولكن المظنة ستبقى باسدى ما دمتا ستبقى ما ليس قضاء هنا وزميل ما هو قضاء هناك ...

**مقرة الشيخ المحترم على زكي العرابي باشا** - نحن لم نبقى شيئاً ، لأن فليس في المشروع إبقاء شيء للمجلس .

**مقرة صاحب العلي محمد حسن باشا** (وزير دولة) - ولكن ذلك هو غاية المشروع .

**الرئيس** - إن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل كلمة في هذا الموضوع .

**مقرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا** - إن المظنة لا توجد في تحقيق صحة العضوية من غير طعن ، لأنه ليس هناك خصيان .

**مقرة الشيخ المحترم مرمر أبو راضي بك** - هناك القانون وهناك الإلزامية .

**مقرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا** - إنما توجد المظنة حيث يوجد خصيان ، أحدهما من أنصار الحكومة والآخر من معارضيها ، فهنا توجد المظنة والمجلس ، أو اللجنة ، ليس محايداً بين هذين الخصمين . وفي تحقيق صحة العضوية لا يوجد الخصيان حتى يمكن القول بأن المجلس حين يفصل في تحقيق صحة العضوية قد حابي أو جامل أحدهما ضد الآخر .

**الرئيس** - هل يريد حضرة الزميل المحترم الأستاذ عباس الجبل أن يقدم اقتراحاً فيما يتعلق بحق اللجنة ، أم هو يثير المسألة قد نوقشت واتته ؟ ( أصوات : لقد نوقشت المسألة واتته ) .

**الرئيس** - إذا كان دولة رئيس الوزراء يريد الكلام ، فليفضل .

**مقرة صاحب لدولة إبراهيم عبدالهادي باشا** (رئيس مجلس الوزراء) إن المسألة التي أثارها حضرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا الآن لا أغنى عنه فيها . وأود أن نعالج الأمور بشيء من الوضوح أكثر .

إن الأمر أقرب إلى المناقشة الفقهية منه إلى أي شيء آخر . فلنفرض إذن - فيما بيننا وبين أنفسنا - كل ما يدور في خاطر من فكر في هذا الأمر ، وما عسى أن يكون فيه من احتمالات .

**مقرة صاحب العلي محمد حسن باشا** (وزير دولة) - هل يفصل القضاء من تلقاء نفسه إذا لم يتقدم طعن ؟ وهل قبل هذا ؟ وهل هذا يجوز قانوناً ؟

**مقرة الشيخ المحترم على زكي العرابي باشا** - هذه مسألة أخرى . وأنت تتكلم عن التجزئة . فمتى ما ينتج بالتجزئة ، فيمكن الاعتراض ، وإن لم توجد التجزئة فيكون لها اعتراض آخر . وأنا أنكم من حالة التجزئة التي استقرت فيها .

**مقرة صاحب العلي محمد حسن باشا** (وزير دولة) - ولا زلنا نستقرها .

**مقرة الشيخ المحترم على زكي العرابي باشا** - لا توجد تجزئة لأنت المشروع لم يفرق بين نيابة لم يطعن فيها ونيابة طعن فيها . فإذا أقر أحدكم عمل بفترة وذلك بحجج الاقتضات أو الهيئات التي لم يطعن فيها واستبقائها في سلطة المجلس ، فليقدم بذلك ، وقد سبق للفقير له سعد زغلول باشا أن رفض مثل ذلك ، وكان هذا رأياً شخصياً له .

ولكن إن اقررت هذا الاقتراح الآن ، فن الواجب رد التقرير إلى اللجنة ترى فيه رأياً من حيث جواز التجزئة أو عدمها ، وهل الاقتراح مقبول موضوعاً أم مرفوض .

أما الآن فلا تجزئة في المشروع ، ولم يقترحها أحد ، فالكلام فيها خارج عن الموضوع ، ولا يجوز أن نتكلم عن اقتراح غير موجود ولا وارد في صلب المشروع المطروح عليكم .

هذا ما أقصده وما أردت قوله .

**مقرة صاحب العلي مصطفى مرعي بك** (وزير دولة) - لقد أوردنا المسألة على القانون أنقدم ، وقلنا إنه يسمى قضاء ما ليس قضاء . ونحتم عنوانه قضاء يريد قله من ولاية المجلس لولاية الحاكم . وعندما قلنا هذا أقرنا مسادة المقرر وقال إننا لم نحق وليس هذا قضاء بحال من الأحوال .

**مقرة الشيخ المحترم على زكي العرابي باشا** - أنا لم أقل هذا . ولو كنت قلته ، لاني أكون مخطئاً .

**الرئيس** - نحن لا نتكلم الآن في تفاصيل المشروع ، بل نتكلم فيه من حيث المبدأ كله .

**مقرة صاحب العلي مصطفى مرعي بك** (وزير دولة) - إن اعتراضنا هو على المبدأ لأن حضرة الشيخ المحترم عندما يقول إنه قضاء يقتض ذلك

ولقد رفضت هذه الاقتراحات . وإن لم تكن قد رفضت فقد غدت في حكم المروضة لأشياء مملت ولم يؤخذ بها ، ولكني أكون عليها أورد إلى ما بعد سنة ١٩٤٨ لأرى ما الذي جدد ؟

كنت أقوم ما يقال لو أن هذا المجلس في تكوينه قد اختلف من حيث توازنه بين مستقلين وحزبيين إلى هيئة غالية جالوة يصعب أن تتصلب مع بعضها فيخشى من حكمها على الأقلية . كان يمكن أن يكون هذا طارفاً ، ولكن إذا كان الوضع الصحيح أن الحياة النيابية في مصر بدأت بأغليات كبرى . ومع ذلك ، يولد ولم يوجد المبرر لتحويل حق المجلس إلى الحاكم في ظل هذه الأغليات الكبرى ، فكيف به وقد توارثت المجالس توازناً لا يميل من خطر على منسوب لأقلية أن يحار عليه ؟ وكيف وقد اطمأننا إلى هذا المجلس في تكوينه وتوزيعه بين أعضائه وفي فترة عدداً مستقرين فيه ، وكيف وقد وجدت فيه الحصانات التي لم تكن لها في أول عهد الحياة النيابية - إن صح كل هذا ، فما هو السبب وما انتفضي لهذا المشروع الآن ؟

إن الصورة القائمة في المجلس من توازن القوى تعتبر في الواقع مانعاً لانتفضي مثل التشريع المرضي . هذا مانع وليس انتفضياً لأن الأصل إذا أريد أن أصون قرارات هذا المجلس من الطغيان والعبث والانتفاص ، وهو الأمر القوي يدفع أحدهم إلى حق لوائده . وفرائي لم أشعر أبداً أن هذه الأزمات هذه المشوّهة طغت أو تحركت في جهات هذا المجلس أو في جنبات المجلس الآخر . وكمن حرة تارث الطغون حول طين من الطغون فظن أهلها أنه مقضى فيه على صاحبه ثم قضت فيه المجالس لصاحبه وأصغته فوق الإصاف ؟

يا حضرات الشيوخ المحترمين ،

أؤكّد لحضراتكم ما بغض به قلبي من اقتناع ، وغرو أن هذا الاقتراح لا يصدر مراراً بحال من الأحوال .

**فقرة الشيخ المحترم مؤسس عبد القادر - لمناذراً ؟**

**مصر صامع المروءة** رحمه الله تعالى يا أبا (رئيس مجلس الوزراء) لما قلته . لقد كنت أعتقد أنني تكلمت بإيضاح . وأني سقت الحجة بعد الحجة على صواب ما أرى وإلى على استمداد لأن أعيد ما قلته .

**فقرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلي** يا أبا - إن أدولة رئيس مجلس الوزراء يعني أنه على أن أصار المشروع لديهم سبب واحد صحيح ، هو القول بطغيان الأغلبية في المجلس . والواقع أن ذلك سبباً أهم من هذا أوجه النظر إليه .

إن الذين قالوا بنقل اختصاصات المجالس النيابية في أمر الطغون إلى الحاكم القوي ما لم يمت من جهة ومن سنده في هذا دعواهم أن الحياة النيابية قد تناهى بطغيان الغالبية في أحد المجلسين فتشأل معارضتها عن طريق الطغون .

هذا هو أقوى الأسباب التي حدثت بالمشربين إلى التفكير في الخروج بالطغون من دائرة المجالس النيابية إلى دوائر اقتضاء .

وكل ماورد بعد ذلك من زيادة الخج ليس هو الأساس .

أما الأساس فهو أن هذا الدستور كآظب الدساتير - كما شرح زميلي مصطفى مري بك - جعل هذه الحقوق للمجلس أصلاً ، وجعلها من القاعدة احتراماً لبدأ فعل المداطات ، ونتج باباً للتجاوز إذا قام المنتفضي أو وجد .

وعندما مثل معادة الشيخ المحترم على زكي المراهي باشا ، من المنتفضي الذي ظهر في حياتنا البرلمانية كان السائلون في هذا على - ق - إذ لم تكن الإباحة الواردة في مادة الدستور إباحة مجردة من كل قيد . فهذه المجالس بلا شك - فيما تشرع وفيما فكر - أدلى من مقام العبث ، فهي تنظر دائماً إلى كل شيء بقدر حكمه ، وبقدر مقتضاه .

في الذي طرأ أو وجد على الحياة النيابية في مصر ، حتى جعلته اللجنة أو جعله المقترح أصلاً مسوناً لهذا التشريع المروع ؟

قبل إنه في أثر وجود الحياة النيابية في مصر ، وبعد أعوام قليلة بدأ التفكير في هذا .

لم يكن هذا عجيباً ، لأن هذا التفكير قد وجد منذ وجدت الحياة النيابية في الدنيا . وكنت فيه شروح ، وأدبت فيه آراء قبل وجود الحياة النيابية في مصر .

فأقول بأن هذا وجد بعد سنين أو أيام ليس في ذاته حجة ، وإنما الحجة القائمة المعاصرة عند الفقهاء وعند المشتريين أن يكون السبب قد ولد ووجد . وهذه هي العلة التي أنكأ عليها سعد زغلول باشا رحمة الله عليه ، وكان في هذا على حق .

ولقد أجمعت المناقشات الفقهية ودارت بنا على ذهب إلى الأطراف والتفاصيل .

إني لأرجو ألا يبعدنا الكلام في التفاصيل عن الأصول .

هذا أصبح ليطس دائماً أن أرجع إلى قاعدة الأصول ، فأقول إنه إلى سنة ١٩٤٣ تجددت هذه الرغبة غير مرة ، فلم ترف ظل الحياة النيابية في مصر ما يشهد بأن العلة قد وجدت .

إنالم يوجد هذا الضمان فيكم فأوجدوه، أو فكلوه، وعلماؤا على أن يكون موجودا دائما .

أما أنت أسلم مجرد القول - وقد عرضت على حضراتكم كيف تصرف في الطعن في جميع الهيئات العامة و بوليس والإدارة - فمضى هذا أن مصر قد اندرست دون إيلاد العالم بالريب وأنتا تدعو الناس من فوق المابر إلى السلم بأن بوليس لا يوتيقي به، وأن مجالسنا لا يصح لها أن تنظر في الطعن.

تلك المجالس، التي خلقها الله - تور وأوجدها ضمنا للهريات والحقوق وضمنا لحسن توجيه المذاينة وضمنا لكل شيء، وتقبل من واجبنا لتجعلها إلى هيئة أخرى . ماهذا الذي يقال؟ الأولى بنا أن نترم واجبنا. والأولى بنا أن نترم ضمنا؟ كان فينا ضعف .

أما أن نذهب هذا المذهب ونساعل في كل ناحية بأن نطعن ووجدنا وفي مقوماتنا بهذه المولة بعد أن عرض على حضراتكم خبر مرة أن هذه الطعون لم تجد حن أمام الحاكم حاية أكرمها وجده أمام هه المجالس فهو ما لا يمكن أن أسلم به أصلا، ولا أنظن أن حضراتكم رضون بزيده أبدا، بل لابد أن نتابع حياتنا نعطى هذه المجالس كل ما يحفظ كرامتها و كل ما يحون هذه الكرامة .

إن كما شاعرين بتأخير من أفضنا، فليتنا أن نتابع أنفسنا ونتابع هذا التأخير فيما . أما بقول - وبمضى هذه السهولة - بأن المجالس لا تافده فيها أ. أنها غير قادرة أو سالحة لأن نزع السابئين يقول لا يصح أن يقال لأنه لا يوجد ضام ولا يمكن أن يرفع صوتا أو يوجد مبرر يافدي من لوقه يصلاح البعث إلا في هذين المجالسين .

من أجل هذا أصلب من حضر تك أن نتابعوا الأمر بأنفسكم .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر - إن البلاد رافعة ومشروع هذا القانون وليس ليها انبازية وجود مطا إلا في ظل مثل هذا المشروع، ودعوة رئيس مجلس الوزراء أولس يعرف كل شيء عما يجري في الانتخابات، فهل كانت الانتخابات التي تمت في عهد الوزارة البودية وفي كل البلاد في نظركم صحيحة؟ أن يد أن أسمع رد على هذا من إبراهيم عبدالقادر باشا.

فقرة صواب البروز إبراهيم عبد الوادى باشا (رئيس مجلس الوزراء) ليسب أصلة في مثل هذا القول . وليس عا أحد يستنبح أن يجر من موقف لا بالجة . ولا يكفىني أبدا أن يقال إن الناس كلهم يريدون هذا الترشح لأن لو كانت أربة هي في ذاتها وروحدة صحيحة، لاستطعت أن أقب في هذا الحكان وأقول لحضراتكم واقفون، لأن الناس كلهم يريدون هذا، فلن أكون في حديثي من الناس أفق تهيئا من حضرة للشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر .

إن الواجب يقتضينا أن نترم جادة الأصول وأن نكل كل نواحيها، لا أن نذهب إلى التشكيك ثم نعو إلى الله عن في هذه الناحية في نظركم في الطعون .

(تصديق)

إن السبب الأول وال رئيس هو أنه في جمع الانتخابات وفي جهود زارات الحزبية جميعا وجه وزير الداخلية الحزبي مساعديه من رجال دارة إلى مساعدة أهله الحزبيين . ولهذا لا يمكن أن يثنى رجال الإدارة مدة اعلم في الانتخابات إلا إذا علموا أن قضاءه هو الذى سيحقق .

فصل، وأنه هو الذى يمتاز كل من يثبت بالانتخابات .

(تصديق من الباسر) .

القرار - بالضبط .

فقرة صواب البروز إبراهيم عبد الوادى باشا (رئيس مجلس الوزراء) رد على هذا .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر - هل يجب دولة رئيس س الوزراء أن أسرد، وقائع معينة ومجموعة حدثت في الانتخابات؟

فقرة صواب البروز إبراهيم عبد الوادى باشا (رئيس مجلس الوزراء) ت في حاجة إلى وقائع وأنا لا أعيش في جزيرة نائية، بل أعيش حضرة الشيخ المحرم في الحياة النيابية في م أن وجدت. وأنا لا أخذ وجه النظر هذه ولا أذهب إليها ولا أعرف بمجال من الأحوال أن هذا ولا يمكن أن يقل من كل ناحية، بل أنا لا أدري ما السبب في أن لهذا المشروع الآن؟ وما هو الجديد الذى طرأ في هذا الذى لوقه الآن؟

إن الحياة النيابية تقوم على احترام الدستور واحترام تعاليفه . وأنا إذ كم أرجع إلى قرارت هذا المجلس وأخبرها سنة ١٩٢٤ . فما الذى جد سنة ١٩٢٤ حتى يثر موجة الحدة هذه؟

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر - حوادث الانتخابات.

فقرة صواب البروز إبراهيم عبد الوادى باشا (رئيس مجلس الوزراء) أبدا، لا يمكن عمال من الأحوال أن يصل أحد من هذه السهولة، بهذه لمات التي تملكون حضراتكم ك نتابع فيها لقد أسرفنا في المبلغ في كل . حتى قاربنا أن نقضى على الفضة لأجاعة مصر كلها في كل ناحية. بأول مدافع دفاعه في قضية جنت أو هانت لا وفاقا. في البرليس وفق، تناول مترايح أو غصم و طمن إلا قال إن البوليس مشرور، ثم تقبل ذلك إلى الكلام في استغاثت نحن أنفسنا في نظر هذه طعون وكف هذه المجالس ليست في ذاتها رادع ولا كرا يدفع عبث الملاحين تنقذت . وأنه لا تكون هذه الضمانات إلا في هيئة أخرى !

حضرات الشيوخ المحترمين،

إنما وجدت هذه المجالس ضمنا لحرية كلها في مصر فانت هي سلمت زحاما عن أن تكون هي الضمان، فلا أدري ماذا تكون النتيجة الملمعية؟

فلوها أتم .

الرئيس - الكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن الراجحي بك، وسيكون آخر من يتكلم في هذا الموضوع .

محرم الشيخ المحترم عبد الوهاب طهت باشا - إني حفظت لقصى الحق في الكلام من زمن .

محرم الشيخ المحترم عبد الرحمن الراجحي بك - حضرات الزلاء ،

إننا لا إشاطار الحكومة رأيها في هذا الموضوع ، وأود أن أطرح على حضراتكم ما عن لي من آراء بعد ما تقيت مناقشة في هذا الموضوع من جانب مؤيدي الاقتراح ومن جانب المعارضين له . وأول ما لفت نظري في كلمة مدعي مصطنعي مرعي بك هي بلاغتها وحسن أدائها أنه ارتكن في معارضة المشروع على مبدأ التبعيل بين السلطات أي الفصل بين السلطة التشريعية والسلطة القضائية . فعليه يقول إنه لا يصح أن يتدخل القضاء في تكوين الهيئة التشريعية لأن الطعون الواردة على أعضاء البرلمان هي من صميم اختصاص الهيئة التشريعية .

محرم صاحب المعالي مصطفى مرعي بك (وزير دولة) - إني لم أقل ذلك وأما قلت أنا إذا بحثنا لمسوغ الذي من أجله أعطى الدستور هذا الحق للجلسة نجد أن هذا لمسوغ هو صيانة استقلال المجلس نزولا على مبدأ فصل السلطات ، ولم أقل المعنى الآخر الذي أشار إليه حضرة الشيخ المحترم .

محرم الشيخ المحترم عبد الرحمن الراجحي بك - إني أقول لحضراتكم على العكس . فإن مبدأ الفصل بين السلطات يقتضي أن تحول الطعون في حق النيابة إلى جهة القضاء لا إلى الهيئة التشريعية ، لأننا لو نظرنا إلى الطعون في حق الانتخاب وأردنا أن نكفيها عمليا وباتونيا لوجدنا أن هذه الطعون ما هي إلا قضايا بكل ما فيها . فهو قضايا بين مرشحين يتجاول في الانتخاب وآخرين لم يتجاولوا . فطعن في لا انتخاب عبارة عن قضية أو خصومة بين مرشح يتجول ومرشح سقط ، وهذا بلا شك من طبيعة العمل القضائي .

الرئيس - وعمل البرلمان قضائي أيضا وأوافق حضرة الشيخ المحترم على الدول بوجوب الفصل بين السلطات ولكن الدستور نفسه أجبر إحالة هذا الاختصاص إلى القضاء ، هل أن يكون ذلك بقانون ، ولا شك أن عمل البرلمان في هذا عمل قضائي .

محرم الشيخ المحترم عبد الرحمن الراجحي بك - هل من مصلحة أمثلة أو من مصلحة جهة الانتخابات أن تكون هذه القضايا من اختصاص البرلمان أو من اختصاص الهيئة القضائية ؟

محرم الشيخ المحترم مؤسس مجلس الشيوخ عيسى محمود العقاد - هناك مادة في لحد تعطي أعضاء هذا المجلس بقتلته الخواص حق الفضل في أهم القضايا تعرض على أهم هيئة وهي حق محاكمة الوزراء ، فهل يراد تعديل هذه المادة

محرم الشيخ المحترم عبد الرحمن الراجحي بك - يريد حضرة المحترم أن يشير إلى المادة الخاصة بمحاكمة الوزراء وهي المادة ٧٧ ، الدستور .

محرم الشيخ المحترم مؤسس مجلس الشيوخ عيسى محمود العقاد - أريد أن أنهم عضو الشيوخ في هذه الهيئة يتدخل قضيا أم لا ؟

محرم الشيخ المحترم عبد الرحمن الراجحي بك - لما أراد الدستور يضع نظاما خاصا بمحاكمة الوزراء ، وجد أنه من الخطأ تعطير الوزراء بطرح أسهم من القضاء وحده لأن ما ينسب للوزراء له أساس بالسياسة الداخلية . والمسائل السياسية التي ربما يستعصم ألا تطرح على القضاء ولكن شكل المجلس المخصوص بمحاكمة الوزراء غلب عليه المعيار القضائي

محرم الشيخ المحترم مؤسس مجلس الشيوخ عيسى محمود العقاد - ما زلت أسأله يعتبر عضو الشيوخ في المجلس المخصوص قاضيا أم لا .

محرم الشيخ المحترم عبد الرحمن الراجحي بك - أود أن أفهم صدورنا حتى نستطيع أن نفهم الأمور على حقيقتها .

نص المادة ٦٧ من الدستور على ما يأتي :

“ يؤلف المجلس المخصوص من رئيس المحكمة لأهلية العليا ورئيسا ستة عشر عضوا ثمانية منهم من أعضاء مجلس الشيوخ - يتولى بالبراعة ومنا من قضاء تلك المحكمة المصريون بترتيب لأقدية ” .

وبعبارة أخرى إن الأغلبية لهذه الهيئة من القضاء والرياسة كذلك للفرقة وليست لسلطة رئيس مجلس الشيوخ فأرجو من حضراتكم أن نبين هذا إلى توخاها للمشعر حينما رأى أنه لا يجوز أن تعرض على البرلمان - قضائية ذلك لأنه ليس هيئة قضائية والبرلمان حينما تعرض أمامه - قضائية لا يؤمن له عدل وأما أول ذلك صراحة لذلك غلب للمشعر على القضاء في تأليف المجلس المخصوص .

محرم الشيخ المحترم مؤسس مجلس الشيوخ - لم يجعل المشعر الأثر لرجال القضاء .

محرم الشيخ المحترم عبد الرحمن الراجحي بك - لقد غلبت الهيئة القضائية بدليل أنه اختارت ثلث من القضاة وثمانية من أعضاء مجلس الشيوخ



هذه قضائية وسيبر من قرار المجلس بأنه قضاء . فإذا كان الأمر من  
فإن هذا قضاء وأن هذه صفة قضائية بفصل فيها قضاء برلمان  
يمكن الاحتشاد إلى العدالة إذا أصبحت نحن المظنون فيها قضاء  
في هذه القضية ؟

معة الشيخ القرم عبد الرحمن الرافعي بك - فنلتكرو والواقع ولترك  
التفاريات جانباً . إننا إذا كنا نعلم أن القانون قضاي فكيف يصح أن  
يكون الإنسان حكماً وخصماً في آن واحد ؟

معة الشيخ القرم محمد حسن الشعاري باشا - نحن لسنا قضاء وإنما  
مشرون .

وهذه القضايا لا تمل شأناً من الخصومات التي تطرأ بين  
في معاملاتهم سواء كانت مدنية أم غير مدنية . إن النية من الأعراف  
كثرة جداً وما شروط قانونية يجب توافرها . والفصل في صحة النيابة  
لا يحد له نزاع يطرح بين الأفراد على عقار أو مال . لأنها مهمة  
وسامية جداً أراد الشارع أن يطمعها بجميع الضمانات التي تكفل  
التأخير في إعطاء أصواتهم . فإذا لم تكن هذه الحرية مكفولة من  
قضائية خارج البرلمان ، فلا يمكن أن تكون مكفولة داخل البرلمان ،  
البرلمان الذي يأتي عقب انتخابات يكون ، ههنا يصحح جميع الأدوار  
التي طرأت في عملية الانتخاب .

معة الشيخ القرم عبد الرحمن الرافعي بك - قيل إن البرلمان  
هو الكفيل بحريات الأفراد وحقوقهم . ونسحقوا إلى حضر فكر بأن أقول  
إن الكفالة لحقوق الأفراد وحرياتهم هي القضاء العادي - القضاء هو  
الكفيل بصيانة حقوق الأفراد وحرياتهم . وأظن أن الذين جلسوا من  
حضرنا على هيئة قضاء يعرفون ذلك جيداً . وأظن أن حضراتكم  
صحتكم كثيراً في هذا المبدأ أنه إذا فصل في المظنون في صحة لاذهب  
إلى هيئة قضائية كان من ذلك أننا نعلم في أنفسنا ونشك في نزاهتنا وأنا  
أقول ، فإن القاضي الذي يرد نفسه من الحكم قضية لصلته به ومن  
أحد المصنوع لا يمكن أن يقال له أنه قد طعن في نزاهة نفسه بل إن رده  
نفسه من القضاء هو عنوان النيل والنزعة والاستقامة .

حضرات الزملاء المحترمين ،

معة الشيخ القرم الأستاذ عباس محمود أفندي - إن القاضي يرد نفسه  
في الحكم في أمر منهم ممة أو قضية معينة ولكننا نرد أنفسنا من المبدأ .

معة الشيخ القرم عبد الرحمن الرافعي بك - إن المبدأ هو أننا  
نقضي لأنفسنا ولكل منا ينظر من زجه مساعدته كما ساعد ، فلا تنازروا  
إذن بما قد قال من أننا نملك في نزاهة أنفسنا إذا فصلنا الفصل في صحة الطعن  
من اختصاص القضاء ، بل العكس إن هذا أمر يشرفنا لأننا إننا  
لا نريد أن نقضي لأنفسنا . وألزمه لحضراتكم أن تحوكم هذا الاختصاص  
إلى هيئة قضائية فيه معة لهذا المجلس المؤقت .

حضرات الزملاء المحترمين : إذا رجعنا إلى نص المادة الخامسة والنسبة  
من الدستور وجدنا أن أشرع يبر تميراً دقيقاً بالنسبة للمظنون بأما خصومة  
وقضية بين المرشحين . وبين المرشح الذي لم يفرز . فقد ورد في المادة على  
"ينص كل مجلس بالصل في صحة نيابة أعضائه" ، وإذا رجعنا إلى النص  
الفرعي نجد أنه ينص على ما يأتي

"Chacune des deux chambres est seule compétente  
pour juger de la validité du mandat de ses propres  
membres".

ومنى عبارة "pour juger" أنه "يضي" . فواضح الاستيعور  
يبر من البرلمان بأنه قضية من فصل المجلس في هذا العلم بأنه حكم من

(بمضيق) .

معة الشيخ القرم عبد الوهاب طبع باشا - هل من الممكن تأييد  
المسألة الأسبوع المقبل ، فقد طرأت المناقشة في مة ، وهذه الموضع  
يحتاج إلى بحث مستفيض ؟

معة صاحب المكي محمد زكي علي باشا (وزير دولة) - أولاً إن  
قصة نصرة أعقبها على ما قاله حضرة الشيخ المحترم عبد الله الرافعي بك



**مفكرة الشيخ المزمع محمد حسن العشماوي باشا** - إن الفضله يحكم في القضايا السياسية ، فلم هذا ؟

**مفكرة صاحب المال محمد زكي علي باشا (وزير دولة)** - سأقسم لحضراتكم الدليل على صدق قولي ، فحين مقبلون على دوي جديد وحل عصر جديد في القضاء فيجب أن نربأ بقضائنا عن أية شبهة توجه إليه ، وأؤكد لحضراتكم أنكم إذا زججتم بالقضاء في مضار هذه الاقتضات التي هي عمليات سياسية وليست عمليات قضائية ولا تتناقض بمصومات على حقوق متنازع عليها إنما هي تتناقض بكمالي في مجلس الشيوخ ومجلس النواب . إنكم فإذا زججتم بالقضاء في هذا المضمار ، إسأتم إلى أنفسكم أيا أسامة .

**مفكرة الشيخ المزمع محمد حسن العشماوي باشا** - ولم هذا ؟

**مفكرة صاحب المال محمد زكي علي باشا (وزير دولة)** - سأعطي لحضراتكم مالا بسيطاً حصل بمناسبة الطين في انتقاب نقابة المحامين في وقتها ما في سنة ١٩٤٢ أو سنة ١٩٤٣ ما على أذكري ، ولم أعني يعرفون هذا :

طعن في انتقاب المحرم محمود يمينه في بك أمام محكمة القضا والإبرام وهي المختصة بحكم القانون بنظر الطعن الانتخابية لقضاة المحامين . ومع ذلك يؤكد لحضراتكم أن دائرة محكمة القضا والإبرام كانت كل منهما تردد في أن تفصل في هذا الطعن لأنها كانت لا تريد أن تعرض كرامة القضاء في الوقت الذي قامت فيه الخصومة على أدها بين الوفد وبين خصومه . وقد كنت وقتئذ في الدائرة المدنية وكان هذا الطعن يجب أن يفصل فيه أمام الدائرة الجنائية ، ولكننا رفضت في ألا تفصل فيه ، فلأصحاب التي أبلغنا رئيسها . فقلت الرئيس الدائرة المدنية وقتئذ يجب أن تفصل نحن فيه .

**مفكرة الشيخ المزمع محمد حسن العشماوي باشا** - هل أهم من هذا أن الدائرة رفضت الفصل في الطعن وأنها امتنعت عن القضاء ؟

**مفكرة صاحب المال محمد زكي علي باشا (وزير دولة)** - لم يكن الأمر كذلك ، ولقد فصلنا في الدعوى ، وكان المزارع في هذه الدعوى من الطاعنين معالي محكم عبيد باشا .

ومع أن الانتخاب ناز فيه المحرم محمود يسوق لك بأية بشير صوتاً إلا أنه محكمة القضا والإبرام فصلت بصفة انتخابه بأية صوت واحد بعد أن استبعدت ثلاثة عشر صوتاً ، ومع ذلك باحضر الشيوخ المزمعين هل سلم قضاء محكمة القضا والإبرام من الطعن ؟

**الرئيس** - إنني نستمع الآن إلى كلمة معاذكي على باشا ثم نؤجل المناقشة في الموضوع بعد ذلك .

**مفكرة الشيخ المزمع عبد الوهاب طلعت باشا** - أزوج أن نؤجل المناقشة في هذا الموضوع إلى الأسبوع المقبل لأخفى معمم ، وكنت أود أن ألقى كلتي الليلة لولا ما أشير به من تعجب أعربت به معالي رئيس المجلس في أول الجلسة .

**مفكرة صاحب المال محمد زكي علي باشا** - إن كلتي لن تستغرق من الوقت أكثر من خمس دقائق .

**الرئيس** - أقرع أن نسمع كلمة حضرة صاحب المال محمد زكي على باشا الآن ، ثم نؤجل الجلسة إلى غداً لأننا نريد أن نقضى من نظر هذا الموضوع .

**مفكرة الشيخ المزمع عبد الوهاب طلعت باشا** - لا أرى داعياً لحذف العجلة ، وأرى أن نؤجل مناقشة هذا الموضوع إلى الأسبوع المقبل .

**مفكرة الشيخ المزمع محمود غلاب باشا** - ما دامت المناقشة مستؤجل فأرى أن نرفع الجلسة الآن لعل أن تعود لمناقشة هذا الموضوع في الأسبوع المقبل .

**مفكرة الشيخ المزمع عبد الوهاب طلعت باشا** - أزوج أن نؤجل كلمة حضرة صاحب المال محمد زكي على باشا إلى الأسبوع المقبل ، وأظن أن معاليه يجه أن يسمعه المجلس كله .

**مفكرة صاحب المال محمد زكي علي باشا (وزير دولة)** - أنا هي أن يسمى الحاضرون الآن .

**الرئيس** - الكلمة لحضرة صاحب المال محمد زكي على باشا .

**مفكرة صاحب المال محمد زكي علي باشا (وزير دولة)** - أخواني ، استبحروا لي أن أقول كلمة كراض سابق ، إن أذهكم لله وأناشدكم لقمة وأناشدكم الوطن ألا ترجعوا بالقضاء في هذا المضمار .

**الرئيس** - يقرر المجلس تأجيل استمرار المناقشة في هذا الموضوع إلى الأسبوع المقبل .

## ٢٥ - تقرير لجنة العدل

عن مشروع قانون الوارد من مجلس النواب بقيد أسماء المحامين القبول أمام المحاكم المختصة في جدول قاية المحامين لدى المحاكم الوطنية - تأجيله أسبوعاً

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر مشروع هذا القانون إلى الأسبوع المقبل ؟

( موافقة ) .

## ٢٦ - تقرير لجنة الصحة

عن مشروع القانون الصادر من مجلس النواب بشأن مناوله مئة همبرليد - تأجيله أسبوعاً

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر مشروع هذا القانون لمدة أسبوع ؟

( موافقة ) .

## ٢٧ - تقرير لجنة قانون المرافعات

عن مشروع قانون المرافعات - تأجيله أسبوعين

**الرئيس** - لم يقدم هذا المشروع إلى الآن ، فهل توافقون حضراتكم على تأجيله أسبوعين .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد حسن المشراوي باشا** - قد قدم المشروع ولكنه لم يطرح حد .

**الرئيس** - ولكنه لم يطرح بعد في يومك ، فهل توافقون حضراتكم على تأجيله لمدة أسبوعين ؟

( موافقة ) .

كلاهما أرجعوا حضراتكم إلى الكتاب الأسود الذي وزع طياً جميعاً . أفند طعن كاتبه في حكمة النقض والإبرام واتهمها بأنها مألآت الوغيزين في قضائها . أدرجوا حضراتكم إلى محاضر مجلس النواب يجندوا أن المرحوم صبرى باشا أبو طرفة إن الحكمة التي فصلت في الطعن انخاص بصيوني بك مشكلة من نلن وفلان وفلان . فهل ترون حضراتكم واحدا من هؤلاء يصح أن يكون مثاراً في ذمته أو ضميره ؟ فرد عليه جميع أعضاء المجلس بالنفي .

حضرات الشيوخ المحترمين ، إنى لأشك في ذمة القاضي وزنته ، ولكن أربأ بأن تمس نزاهة القضاء لأنكم تبدلون جميعاً قول الشاعر :

إن نصف الناس أعداء لمن

ولى الأحكام هذا إن عدل

**مفكرة الشيخ المحترم محمود غلاب باشا** - ومع ذلك فإن المحاكم كل يوم تفصل في قضايا سياسية .

**مفكرة صاحب المجلس المحترم علي باشا (وزير دولة)** - نعم كل يوم تفصل المحاكم في قضايا سياسية حقيقة . ومع ذلك فإننا لم يكن الطعن في اقتضاء علنا ومعل صفات الجرائد يكون الطعن في مجالسنا الخاصة بالقول بأد فلانا حكم في إحدى القضايا لأن زمته كذا أو من أجل زيد أو صيد .

فلو أبوا بالنقض عن الشبهات ، خصوصاً في هذا العصر ، لأنه أكثر مغفل لحماية حقوق الناس الذين يجب أن يطمئنون إليه .

**الرئيس** - تقدم إلى اقتراح من عشرة من حضرات الأعضاء يطلبون فيه أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالبدء بالاسم هذا نصه :

“ نقترح أن يكون أخذ الرأي على مبدأ مشروع القانون بحالة الفصل في صحة نيابة الأعضاء على القضاء بالبدء بالاسم “

محمد المشاوي ، حسن عبد القادر ، عبد الرحمن الرافعي ، أحمد أبو الفضل ، محمود حمزة ، أحمد حمزة ، محمد رضوان ، علي زكي العراقي ، اسماعيل حمزة ، عبد الحميد الزمالي “ .

**مفكرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلمست باشا** - أرجو أن تؤجل المناقشة في هذا الأسبوع إلى يوم الاثنين المقبل لأنني متعب الآن وما كنت أستطيع أن أحضر الجلسة لولا أهمية هذا المشروع . لذلك أصاب التأجيل إلى الأسبوع المقبل . وأن تكون كلمتي قبل أخذ الرأي .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تأجيل المناقشة في هذا المشروع لمدة أسبوع ؟

( موافقة ) .

٢٨ - تقرير بلتي الداخلية والصحة مجتمعين<sup>(١)</sup>

من الاقتراح مشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم جمال الدين أباعبد ،  
بالحاق بديلة الاسكندرية بوزارة الصحة السورية - الموافقة من القسوة  
وإحالة الاقتراح الى دراسة مجلس الوزراء .

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد طوى الجواديك) .

المقرر - بمقتضى هيئة المجلس هذا الاقتراح في عدة جلسات ، بحضور  
مندوبين من وزارتي الداخلية والصحة . وقد تنازل حضرة المقترح من  
اقتراحه ، باعتباره اقتراباً مشروعاً نون خاص بالحق بديلة الاسكندرية  
بوزارة الصحة ، وأن يكون اقتراحاً برغبة .

وبالنظر لما لجالس البلدية والمحلية والقروية من أهمية كبرى في رفق  
البلاد من النواحي الصحية والتنظيمية والثقافية ، ولكن تؤدي رسالتها على  
الوجه الأقل ، فقد رأت الهيئة إنشاء وزارة خاصة بها ، تلحق بها جميع  
هذه المجالس بعد سلخها بإدارتها المشرقة عليها من الوزارات التابعة لها  
الآن .

وعلى ذلك قررت الهيئة ، بإجماع الآراء ، الموافقة على هذا الاقتراح برغبة  
وإحالته الى دراسة مجلس الوزراء ، وترجو من المجلس الموافقة على رأيا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير المجلس مجتمعين ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على التقرير ، وإحالة الاقتراح الى  
دراسة مجلس الوزراء .

٢٩ - تقرير لجنة المالية<sup>(٢)</sup>

من الاقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن نود فتح بوزمة القنود  
وأثره في تحديد أساسا للطنن - الموافقة على القسوة ، وإحالة الاقتراح  
الى مذانة المالية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور ايامام مدكور) .

المقرر - بمقتضى هيئة هذا الاقتراح بحضور مندوبي وزارة المالية ،  
واستعرضت نواحيه المختلفة ، وصممت تصريح مساعدة وكيل وزارة المالية  
للدنن في التقرير . وبناء على الأسباب التي تضمنها التقرير ، رأت اللجنة  
إحالة الاقتراح الى وزارة المالية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على إحالة الاقتراح الى وزارة  
المالية ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على التقرير وإحالة الاقتراح الى  
وزارة المالية ؟

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن ، على أن  
تعود للانعقاد يوم الاثنين المقبل ( ٩ ربيع الثاني سنة ١٣٦٨ ، الموافق  
٧ فبراير سنة ١٩٤٩ ) الساعة الخامسة مساء ؟

(موافقة) .

(وقعت الجلسة الساعة الثامنة مساء) .

(١) يابح المقدم ٧

(٢) يابح المقدم ٨



# الْجَلِيسُ الشُّبُوحُ

## دور الانعقاد العادى الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة الخامسة عشرة

المعقودة علنا في يوم الاثنين ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٦٨ ، الموافق ٧ فبراير سنة ١٩٤٩

### ملخص

#### رقم الصفحة

- ١ - إجابة ..... ٤٢٨
- ٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة (٢١ يناير سنة ١٩٤٩) ..... ٤٢٨
- ٣ - مرسوم بامتداد مشروع القانون الخاص بإحراز السلاح وحده ..... ٤٢٨
- ٤ - مراسم بمشروعات قوانين :
- ( أ ) مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٣٩٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في قسم ١١ " وزارة العدل " ، باب ٢ " مصروفات عامة " ، منه ٦٧٩ جنيها في القرح ١ " الدوران العام " ٢٥٤٢٠ جنيه في القرح ٣ " الحاكم الرشوة " ١٢٦٠٠ جنيه في القرح ٤ " الحاكم الترمية " ٥٨٠٠ جنيه في القرح ٦ " إدارة قضايا الحكومة " ، لتسوية التجاوزات المخترع حصولها في بعض البند ..... ٤٢٩
- ( ب ) مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٧٨٨٨٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في القسم ١٤ " وزارة المواصلات " ، فرع ٢ " مصلحة السكك الحديدية " ، باب ٢ " مصروفات عامة " ، لتسوية التجاوزات المخترعة في بعض بند هذا الباب ، على أن يؤخذ من هذا الاعتماد الإضافي مبلغ ٢٨٩٤٠٠ جنيه من وفور البايين الأول والثالث من ميزانية القرح المذكور ، والباقي وقعه ٢٩٩٤٠٠ جنيه من وفور الميزانية العامة ..... ٤٢٩
- ( ج ) مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٨٣٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في قسم ١٤ " وزارة المواصلات " ، فرع ٣ " مصلحة التفريقات والتفريقات " ، منه ٥٣٠٠٠ جنيه في الباب الثانى " مصروفات عامة " و ٥٣٠٠٠ جنيه في الباب الثالث " أعمال جديدة " ، وذلك لتسوية التجاوزات المخترعة في بعض بند هذا الباب ، على أن يؤخذ من هذا الاعتماد الإضافي مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه من وفور الباب الأول من ميزانية المصلحة و ٥٥٢٠٠٠ جنيه من وفور الميزانية العامة ..... ٤٢٩
- ( د ) مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في قسم ٩ " وزارة الداخلية " ، فرع ١ " الدوران العام " ، باب ٢ " مصروفات عامة " ، بند ١١ " مصروفات سرية " ، قدم كتابا ويطالب فيه المذكورين بالميزانية المالية الحالية ..... ٤٢٩
- إحالتها مباشرة إلى لجنة المالية ..... ٤٢٩

وقد السنة

## ٥ - موافقة مجلس النواب على مشروعات القوانين الآتية التي سبق أن أقرها مجلس الشيوخ :

- (أ) مشروع قانون بإجازة تحديد مناطق صناعية في المدن ومجاورتها ... ٤٣٠  
 (ب) مشروع قانون خاص بمجلس الدولة ... ٤٣٠  
 (ج) مشروع قانون بخطط المدارس الثانوية وأقسامها في المدن الحرة والمناطقية ... ٤٣٠  
 (د) مشروع قانون بالبناء على المراكب ... ٤٣٠

## ٦ - مشروعات قوانين واحدة من مجلس النواب :

- (أ) مشروع قانون بفتح أملاك إقطاعية بمبلغ ١٢٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في الباب الثاني من الفرع ٢ من القسم ٩ "وزارة الداخلية" ... ٤٣٠  
 (ب) مشروع قانون بفتح أملاك إقطاعية بمبلغ ١٧.٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في الباب الثاني من الفرع ٢، فصل ١ من القسم ٩ "وزارة المالية" ... ٤٣١  
 (ج) مشروع قانون بفتح أملاك إقطاعية بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ ج - في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ القسم ٢ "البنك العام" ... ٤٣١  
 (د) مشروع قانون بفتح أملاك إقطاعية بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في الباب الثاني من الفرع ٩ "وزارة الداخلية" ... ٤٣١  
 (هـ) مشروع قانون بفتح أملاك إقطاعية بمبلغ ٣٦٤٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في القسم ١١ "وزارة العدل" ... ٤٣١  
 (و) مشروع قانون بشأن تسهيل السفن التجارية (مثل أن أقره مجلس الشيوخ وحده مجلس النواب) ... ٤٣٢  
 (ز) إحالة مباشرة إلى لجنة المصالحات ... ٤٣٢

## ٧ - كتاب من رئاسة لجنة المصيرة لقرارات اللجنة الدولية بإصدار القوانين الآتية :

- (أ) القرار المقدم من لجنة النائب العام خطه من أن أعمال المؤتمر السابع والثلاثين للاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في روما من ٦ إلى ١٢ سبتمبر ١٩٤٨ ، ومن أعمال المؤتمر البرلماني الدولي السابع الذي عقد في جنيف في ١٨ إلى ١٧ سبتمبر ١٩٤٨ ... ٤٣٢  
 (ب) القرار المقدم من لجنة النائب العام خطه من أن أعمال مؤتمر أعضاء البرلمانات والبرلمانية لتتبع المبادئ الديمقراطية ... ٤٣٢  
 (ج) القرار المقدم من لجنة النائب العام خطه من أن أعمال المؤتمر السابع والثلاثين للاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في روما من ٦ إلى ١٢ سبتمبر ١٩٤٨ ، ومن أعمال المؤتمر البرلماني الدولي السابع الذي عقد في جنيف في ١٨ إلى ١٧ سبتمبر ١٩٤٨ ... ٤٣٢

## ٨ - نقل حجرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد النبي ، عبد الله ، من حجرة في جلسة العدل ، وطول حجرة الشيخ المحترم عبد حسن ... ٤٣٢

## ٩ - رد على حرفة ... ٤٣٢

## ١٠ - اقتراح مشروع قانون يقدم من حجرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجند ... ٤٣٢

## ١١ - اقتراح مشروع قانون يقدم من حجرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجند ... ٤٣٢

## دفع الصفحة

١١ - استجوابات :

(١) الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك ،

٤٢٢ من النظام الإداري ومشكلة الموظفين ... ..

٤٢٢ تأجيله أربعة أسابيع ... ..

(ب) الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ، من حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك ، من

٤٢٢ اضطراب المردف شوارع القاهرة ... ..

٤٢٢ تأجيله أربعة أسابيع ... ..

(ج) الاستجواب الموجه إلى حضرات أصحاب الدولة والمجالس رئيس مجلس الوزراء ووزير الحوق ووزير المالية ، من

٤٢٢ حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك ، من القلاء ... ..

٤٢٢ تأجيله أربعة أسابيع ... ..

١٢ - تقرير لجنة المالية عن الاقتراح بمشروع قانون لتقديم من حضرة الشيخ المحترم ذكر يا مهران باشا ، بخصوص البنك الأميل

٤٢٤ إلى بنك مركزي ... ..

٤٤٢ تأجيله ستة أسابيع ... ..

١٣ - تقرير لجنة العدل عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بقصد أسماء الحامين المقبولين أمام الحاكم القطعة في جدول

٤٢٥ كتابة الحامين لدى الحاكم القطعة ... ..

٤٢٥ رده إلى اللجنة ... ..

١٤ - تقرير لجنة الصحة عن مشروع القانون الصادر من مجلس النواب لتكاس بزيادة جهة التوليد

٤٢٤ ... ..

٤٢٥ رده إلى اللجنة ، من أن يرض تقريرها على المجلس بعد أسبوعين

١٥ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي يبلغ ١٢٥٠.٠٠ جنيه ، في ميزانية وزارة المالية

٤٢٥ لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لتنفيذ الأحكام القضائية ... ..

تقرير لجنة المالية

الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مائة مائة مائة مائة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالعلم بالاسم مع

٤٢٧ مشروعات القوانين الأخرى ... ..

١٦ - استمرار اللجنة في تقرير لجنة العدل عن مشروع القانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا ، بتعديل قانون

٤٢٧ الانتخاب فيما يتعلق بالفصل في صحة نياحة أعضاء البرلمان ... ..

٤٢٧ تأجيله إلى الجلسة المقبلة ... ..

١٧ - دفع الجلسة بسبب حادث وقع لحضرة الشيخ المحترم ذكر يا مهران باشا

٤٢٧ ... ..

وزير التجارة والصناعة ، على عبد الرزاق باشا وزير الأوقاف ، الفريق محمد حيدر باشا وزير الحربية والبحرية ، جلال فهم باشا وزير الشؤون الاجتماعية ، رياض عبد العزيز النصر بك وزير المواصلات ، عباس أبو حسين باشا وزير الزراعة ، مصطفى مرعي بك وزير الدولة ، محمد زكي على باشا وزير الدولة .

تولى السكرتيرية العامة أمين عن العرب بك .

( أعلن حضرة صاحب السعادة الرئيس افتتاح الجلسة ) .

### ١ - إجازة

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ النعم حسن رشوان حمادي بك تجديد إجازته شهرا من اليوم ، لأنه لا يزال مريضا .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

### ٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

( ٢١ بامدة ١٩٤٩ )

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟

( لم يترشح أحد ) .

الرئيس - يصدق المجلس على مضبطة الجلسة السابقة .

### ٣ - مرسوم

بإسترداد مشروع القانون الخاص بإعزاز السلاح وحده

الرئيس - ورد كتاب<sup>(١)</sup> من وزارة الداخلية وبمعه صورة من المرسوم بإسترداد مشروع القانون الخاص بإعزاز السلاح وحده المقدم إلى البرلمان بالمرسوم الصادر في ١٢ يولييه سنة ١٩٤٨ . قليل المرسوم .

فل المرسوم ، وهذا نصه :

” نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، ومراقبة مجلس الوزراء ،

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة عشرة مساء ، برئاسة حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين مكيك باشا رئيس المجلس .

تولى السكرتارية البلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ عبد الرحمن نور ، دة عطية الناطر بك ، السيد عبد الحميد الرمالى الأستاذ عبد أرازق وهبه القاضي .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما عدا :

الغائبين :

أولا - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد على أبو سنية بك ، توفيق دوس باشا ، حسن رشوان حمادي بك ، الأستاذ عبد الطيف زعزوع ، الشيخ عبد الله عمر عبد الآحر ، عبد الحميد إبراهيم صالح باشا ، فهمي ويصا بك ، محمد رشوان الزمر بك . ثانيا - بأعذار :

( ١ ) عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

( عدلتقى السيد باشا ، أحمد عبد خشب باشا ، أحمد همام حسين بك ، حسين سالم الفراب ، سيد جهن بك ، عبد الستار حسن عمران .

( ب ) عن جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد قرني بك ، حسن حسن عزام بك ، حسين عتاش باشا ، شهاب السيد سالم باشا ، محمد شريف صبري باشا ، محمد شفيق باشا ، محمد نجيب الفرايلى باشا .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ أحمد أبو القزوح ، حافظ رمضان باشا ، ساما حشيش باشا ، شارل بشرى حنا ، عبد الله سلوم باشا ، الشيخ فراج عبد الرحمن مجاهد ، الشيخ يوسف يوسف الشرنوب .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب الدولة إبراهيم عبدالمجدي باشا ونحس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، وحضرات أصحاب المسائل : أحمد عبد القداد باشا وزير الأشغال العمومية ، محمود حسن باشا وزير الدولة ، الدكتور نجيب إسكندر باشا وزير الصحة العمومية ، الأستاذ محمود رياض

(١) نص الكتاب :

” حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرسل على هذا إلى سادتك صورة من المرسوم بإسترداد مشروع القانون الخاص بإعزاز السلاح وحده المقدم إلى البرلمان بالمرسوم الصادر في ١٢ يولييه سنة ١٩٤٨ ، وبما الفضل برهنة على هيئة المجلس .

وتفضلوا سادتك بتقبل وافر الاحترام ما

فيما يمة ١٩٤٩



## وسمنا بما هوأت :

(مادة واحدة)

يستد مشروع القانون الخاص بإلزام السلاح وحمله المقدم إلى البرلمان  
المرسوم الصادر في ١٢ يولييه سنة ١٩٤٨ م  
مدقصره في ٢ ربيع الثاني سنة ١٣٦٨ (٣١ يناير ١٩٤٩) .

## قاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة  
رئيس مجلس الوزراء  
إبراهيم عبد الهادي

وزير الداخلية  
إبراهيم عبد الهادي

الرئيس - وبناء على ذلك يستد مشروع القانون من لجنة الداخلية  
إلى المجلس .

## ٤ - مراسيم بمشروعات قوانين

إحالتها مباشرة إلى لجنة المالية

الرئيس - ورد تباين (١) من وزارة المالية ومعهما صور المراسم  
بمشروعات القوانين الآتية ، وقد أحلتها مباشرة إلى لجنة المالية :

١ - مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٣,٩٠٠ جنيه  
في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في قسم ١١ "وزارة العدل" ،  
باب ٢ "مصروفات عامة" ، منه ٦٧٩ جنيه في الفرع ١ "الديوان العام"

(١) نص الكتاب الخاص بالمراسم بمشروعات القوانين الثلاثة الأولى :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ سادتك صورة من المراسم بمشروعات القوانين الصادرة في ٣١ يناير سنة ١٩٤٩ بفتح اعتمادات إضافية في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، وبما هي :

١ - ٥٣,٩٠٠ جنيه في قسم ١١ "وزارة العدل" ، باب ٢ "مصروفات عامة" ، منه ٦٧٩ جنيه في الفرع ١ "الديوان العام" ، ٤٧,٢٥٥ جنيه في الفرع ٣ "الحاكم  
القطري" ، ٣,١٦٦ جنيه في فرع ٤ "الحاكم الشرعي" ، و ٢,٥٨٠ جنيه في الفرع ٦ "إدارة قضايا الحكومة" ، تسوية التجاوزات المتوقعة حصولها في بعض البنود .

٢ - ٧٨٨,٨٠٠ جنيه في قسم ١٤ "وزارة المواصلات" ، فرع ٣ "مصلحة السكك الحديدية" ، باب ٢ "مصروفات عامة" ، تسوية التجاوزات المتوقعة في بعض بنود هذا  
الباب ، على أن يؤخذ من هذا الاعتماد الإضافي مبلغ ٢٨٩,٤٠٠ جنيه من وفور البابين الأول والثالث من ميزانية الفرع المذكور والباقي وقدره ٢٩٩,٤٠٠ جنيه من وفور الميزانية العامة .

٣ - ٥٨٣,٠٠٠ جنيه في قسم ١٤ "وزارة المواصلات" ، فرع ٣ "مصلحة التفتيش والتفتريات" ، منه ٥٣,٠٠٠ جنيه في الباب الثالث "إعمال جديدة" ، وذلك تسوية التجاوزات المتوقعة في بعض بنود هذين البابين ، على أن يؤخذ من هذا الاعتماد الإضافي مبلغ ٣١,٠٠٠ جنيه من وفور الباب الأول من  
ميزانية المصلحة و ٥٥٢,٠٠٠ جنيه من وفور الباب الثاني العامة .

وقد أرسلت هذه المراسم إلى مجلس النواب ، لقرنها عليه .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

القاهرة في ٢ فبراير سنة ١٩٤٩

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون الرابع :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ سادتك صورة من المرسوم بمشروع القانون الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٤٩ بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٣,٠٠٠ جنيه في قسم  
١ "وزارة الداخلية" ، فرع ١ "الديوان العام" ، باب ٢ "مصروفات عامة" ، بند ١١ "مصروفات سرية" ، لعدم كفاية ربط البند المذكور لتغطية السنة المالية الحالية .

وقد أرسل هذا المرسوم إلى مجلس النواب ، لقرنها عليه .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

القاهرة في ٢ فبراير سنة ١٩٤٩

وزير المالية

حسين نصي

٥٧,٤٢٥ جنيه في الفرع ٣ "الحاكم المالية" ، منه ٣,١٦٦ جنيه في الفرع ٤  
"الحاكم الشرعي" ، و ٢,٥٨٠ جنيه في الفرع ٦ "إدارة قضايا الحكومة" ،  
لتسوية التجاوزات المتوقعة حصولها في بعض البنود .

٢ - مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٧٨٨,٨٠٠ جنيه  
في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في قسم ١٤ "وزارة المواصلات" ،  
فرع ٣ "مصلحة السكك الحديدية" ، باب ٢ "مصروفات عامة" ،  
لتسوية التجاوزات المتوقعة في بعض بنود هذا الباب ، على أن يؤخذ من  
هذا الاعتماد الإضافي مبلغ ٢٨٩,٤٠٠ جنيه من وفور البابين الأول والثالث  
من ميزانية الفرع المذكور ، والباقي وقدره ٢٩٩,٤٠٠ جنيه من وفور  
الميزانية العامة .

٣ - مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٨٣,٠٠٠ جنيه  
في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في قسم ١٤ "وزارة المواصلات" ،  
فرع ٣ "مصلحة التفتيش والتفتريات" ، منه ٥٣,٠٠٠ جنيه في الباب  
الثاني "مصروفات عامة" و ٥٣,٠٠٠ جنيه في الباب الثالث "إعمال  
جديدة" ، وذلك تسوية التجاوزات المتوقعة في بعض بنود هذين البابين ،  
على أن يؤخذ من هذا الاعتماد الإضافي مبلغ ٣١,٠٠٠ جنيه من وفور الباب  
الأول من ميزانية المصلحة و ٥٥٢,٠٠٠ من وفور الميزانية العامة .

٤ - مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣,٠٠٠ جنيه  
في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في قسم ٩ "وزارة الداخلية" ،  
فرع ١ "الديوان العام" ، باب ٢ "مصروفات عامة" ، بند ١١ "مصروفات  
سرية" ، لعدم كفاية ربط البند المذكور لتغطية السنة المالية الحالية .

وزير المالية

حسين نصي

## ٥ - موافقة

جلس النواب على مشروعات قوانين سبق أن أقرها مجلس الشيوخ

الرئيس - ورد من مجلس النواب أربعة كتب<sup>(١)</sup> بأنه أقر مشروعات القوانين الأربعة الآتية بيانها إلى سبقي مجلس الشيوخ أن أقرها :

- ١ - مشروع قانون بإجازة تحديد مناطق صناعية في المدن ويجوزها.
- ٢ - " " " خاص بمجلس العمولة .
- ٣ - " " " بتنظيم المدارس الثانوية وامتحانها بامتحان
- العمولة والتمهيد .
- ٤ - مشروع قانون خاص بالغاء محاكم المراكز .

(١) نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الأول :

" حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإحاطة سادتك على أن مجلس النواب نظر بمجلسه المخدومة في ٢٤ و ٢٥ يناير سنة ١٩٤٩ مشروع قانون وارد من مجلس الشيوخ بإجازة تحديد مناطق صناعية في المدن ويجوزها  
ودان عليه بالصحة إلى أقرها مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بخبره فائق الاحترام ما  
أول فبراير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
محمد حامد جوده

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الثاني :

" حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإحاطة سادتك على أن مجلس النواب نظر بمجلسه المخدومة في ٢٤ و ٢٥ يناير سنة ١٩٤٩ التعديلات التي أدخلها مجلس الشيوخ على مشروع قانون على العمولة ، وقد دانق المجلس  
على مشروع القانون بالصحة إلى أقرها مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بخبره فائق الاحترام ما  
أول فبراير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
محمد حامد جوده

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الثالث :

" حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإحاطة سادتك على أن مجلس النواب نظر بمجلسه المخدومة في ٢٤ و ٢٥ يناير سنة ١٩٤٩ التعديلات التي أدخلها مجلس الشيوخ على مشروع قانون بتنظيم المدارس الثانوية وامتحانها بامتحان  
العمولة والتمهيد .  
ودان على مشروع القانون بالصحة إلى أقرها مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بخبره فائق الاحترام ما  
أول فبراير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
محمد حامد جوده

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الرابع :

" حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإحاطة سادتك على أن مجلس النواب نظر بمجلسه المخدومة في ٢٤ و ٢٥ يناير سنة ١٩٤٩ التعديلات التي أدخلها مجلس الشيوخ على اقتراح بمشروع قانون بالغاء محاكم المراكز ، وقد  
دانق المجلس على مشروع القانون بالصحة إلى أقرها مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بخبره فائق الاحترام ما  
أول فبراير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
محمد حامد جوده

(٢) نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الأول :

" حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإحاطة سادتك على أن مجلس النواب نظر بمجلسه المخدومة في ٢٤ و ٢٥ يناير سنة ١٩٤٩ تقريره على التشريع المالي من مشروع قانون فتح اعتماد اضافي بمبلغ ١٢٠.٠٠٠ جنيه في ١٠  
السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في الباب الثاني من القسم ٢ من القسم ٩ "مؤادة المداخيل" ، لصرف منه على بدل غذاء لرجال البوليس ، ودانق عليه بالصحة المرافقة لهذا  
تقريره الفاضل بمشروع القانون المذكور من مده مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بخبره فائق الاحترام ما  
أول فبراير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
محمد حامد جوده

## ٦ - مشروعات قوانين

واردت من مجلس النواب - إحاطة إلى الجنتين المختصتين

الرئيس - وردت ستة كتب<sup>(٢)</sup> من مجلس النواب ومنها مشروعات القوانين الآتية ، وقد أحاطها مباشرة إلى الجنتين المختصتين :

- ١ - مشروع قانون يفتح اعتماد اضافي بمبلغ ١٢٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في الباب الثاني من القسم ٢ من القسم ٩ "مؤادة المداخيل" ، لصرف منه على بدل غذاء لرجال البوليس .

٢ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٧,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ في الباب الثاني من الفرع ٢ فصل ١ من القسم ٦ "وزارة المالية"، لتسوية العجز في صندوق الاقتصاد والتعاون والسيارات والمساكين .

٣ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، القسم ٢ "الدين العام" ، لمواجهة الحاجة المستمرة إلى الأدوات التي أصدرت على الخزنة بفضلي القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨

٤ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ في الباب الثاني من الفرع ١ من القسم ٩ "وزارة المالية"، قيمة الإعانة الإضافية المطلوبة لتغاية الصحفيين لاستكمال دارها .

٥ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣,٦٤٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ في القسم ١١ "وزارة العدل"، لباي الذي من لذي: إن العام "٣" الحاكم الوطنية "٤" و "٤" الفرع ١ "الحاكم الشرعية"، لمواجهة إيجار السكنة اللازمة .

(أجريت مباشرة إلى لجنة المالية) .

١ - نص الكتاب الخامس بمشروع القانون الثاني :

"حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظر بعلمه المقودة في ٣١ يناير سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية من مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٧,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ في الباب الثاني من الفرع ٢ فصل ١ من القسم ٦ "وزارة المالية"، لتسوية العجز في صندوق الاقتصاد والتعاون والسيارات والمساكين ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمجلس الفضل عرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ ،  
وتفضلوا سادتك بخير لائق الاحترام ما  
أول فبراير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
محمد حامد جبره

١ - نص الكتاب الخامس بمشروع القانون الثالث :

"حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظر بعلمه المقودة في ٣١ يناير سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية من مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ ، القسم ٢ "الدين العام" ، لمواجهة الحاجة المستمرة إلى الأدوات التي أصدرت على الخزنة بفضلي القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمجلس الفضل عرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ ،  
وتفضلوا سادتك بخير لائق الاحترام ما  
أول فبراير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
محمد حامد جبره

١ - نص الكتاب الخامس بمشروع القانون الرابع :

"حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظر بعلمه المقودة في ٣١ يناير سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية من مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ في الباب الثاني من الفرع ١ من القسم ٩ "وزارة المالية"، قيمة الإعانة الإضافية المطلوبة لتغاية الصحفيين لاستكمال دارها ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمجلس الفضل عرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ ،  
وتفضلوا سادتك بخير لائق الاحترام ما  
أول فبراير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
محمد حامد جبره

١ - نص الكتاب الخامس بمشروع القانون الخامس :

"حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظر بعلمه المقودة في ٣١ يناير سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية من مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣,٦٤٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ في القسم ١١ "وزارة العدل"، لباي الذي من لذي: إن العام "٣" الحاكم الوطنية "٤" و "٤" الفرع ١ "الحاكم الشرعية"، لمواجهة إيجار السكنة اللازمة ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمجلس الفضل عرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ ،  
وتفضلوا سادتك بخير لائق الاحترام ما  
أول فبراير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
محمد حامد جبره

٦ - مشروع قانون بشأن تسجيل السفن التجارية ( سبق أن أقره مجلس الشيوخ وعمله مجلس النواب ) .

( أحيل مباشرة إلى لجنة المواصلات ) .

٧ - كتاب

من دراسة اللجنة المصرية للقرارات البرلمانية الدولية

المرحس - ورد كتاب "١١" من دراسة اللجنة المصرية للقرارات البرلمانية الدولية بأن اللجنة المذكورة أصدرت التقارير الآتية التي وزعت على حضرات الوزراء المحترمين أعضاء المجلس ، لإحاطة بما صدر من قرارات ، ليرتب عليها كل منهم ما يراه من إجراءات تكفل النتائج المرجوة من هذه القرارات :

٧ - التقرير المقدم من حضرة النائب المحترم د. طه عفيف بك عن أعمال المؤتمر السابع والثلاثين للاتحاد البرلماني الدولي عقد في روما من ٦ إلى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، ومن أعمال المؤتمر البرلماني الدولي للسياسة المقعود في جنوة وريالو من ١٤ إلى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٨

== نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الخامس :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإطلاع سعادتك أن مجلس النواب قد بعثه في ٢٤ و ٢٦ يناير سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة شؤون المراسلات عن مشروع قانون وارد من مجلس الشيوخ ، بشأن تسجيل السفن التجارية الذي وافق عليه سادتنا بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمرجو التفضل به من ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

أول فبراير سنة ١٩٤٩

(١١) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبحث إلى سعادتك مع هذا بملحة تقارير أصدرتها اللجنة المصرية للقرارات البرلمانية الدولية ، وهي :

١ - التقرير المقدم من حضرة النائب المحترم د. طه عفيف بك ، عن أعمال المؤتمر السابع والثلاثين للاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في روما من ٦ إلى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، ومن أعمال المؤتمر البرلماني الدولي للسياسة المقعود في جنوة وريالو من ١٤ إلى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٨

٢ - التقرير المقدم من حضرة النائب المحترم د. توفيق خليل بك عن أعمال مؤتمر أعضاء البرلمانات والبرلمانية لتسمية المداخلات التجارية .

٣ - التقرير المقدم من حضرة حاجي البردة أمين عز العرب بك السكرتير العام لمجلس الشيوخ وحسن النحاس بك السكرتير العام لمجلس النواب ، عن أعمال الجمعية العامة للقسم المختل للكثيرين الذين اجلسوا بالبيت المتفرع عن الاتحاد البرلماني الدولي .

ويتضمن كل من هذه التقارير القرارات التي أصدرتها المؤتمرات والهيئات .

ورغبة في إحاطة حضرات أعضاء مجلسكم الموقر علما بما تم من هذه المؤتمرات من أعمال ، وفي إطلاع حضراتكم ما صدر من قرارات ، ليرتب عليها كل منهم ما يراه من إجراءات كفيفة بأن تأخذ هذه القرارات بالتأنيج المرجوة منها ، يثبت اللجنة إلى كل من المجلسين الموقرين بعد من التقارير المذكورة كونه يكتفي لقررها على جميع حضرات الأعضاء المحترمين .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

٢ فبراير سنة ١٩٤٩

رئيس اللجنة المصرية للقرارات البرلمانية الدولية

د. طه عفيف بك

د. حسين مكي

٢ - التقرير المقدم من حضرة النائب المحترم د. توفيق خليل بك ، عن أعمال مؤتمر أعضاء البرلمانات والبرلمانية لتسمية المداخلات التجارية .

٣ - التقرير المقدم من حضرة حاجي البردة أمين عز العرب بك السكرتير العام لمجلس الشيوخ وحسن النحاس بك السكرتير العام لمجلس النواب ، عن أعمال الجمعية العامة للقسم المختل للكثيرين الذين اجلسوا بالبيت المتفرع عن الاتحاد البرلماني الدولي .

ويتضمن كل من هذه التقارير القرارات التي أصدرتها المؤتمرات والهيئات .

٨ - تحلي

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ د. نجيب د. جمه عن عضوية لجنة العدل ، وحلول حضرة الشيخ المحترم د. حسن الشاذلي باشا محل

الرئيس - أبلغني حضرة الزميل المحترم الأستاذ د. نجيب د. جمه تحليته عن عضوية لجنة العدل .

فهل توافقون حضراتكم على اقتراح بأن يحل فيها حضرة الزميل المحترم د. حسن الشاذلي باشا ؟  
( موافقة ) .

رئيس مجلس النواب

د. حامد جوده

## ٩ - رد على عريضة

الرئيس - ورد<sup>(١)</sup> رد من وزارة المعارف العمومية على عريضة سبق إحالتها إليها ، سيثبت نصه في المضبطة .

## ١٠ - اقتراح بمشروع قانون

مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجبلي ، بتعديل بعض أحكام القانون الخاص بإيجار الأماك وتنتيل البلاطات بين المجرين والمستأجرين - إحالة مباشرة إلى لجنة العدل

الرئيس - هذا اقتراح بمشروع قانون من حضرة الزميل المحترم الأستاذ حسين الجبلي ، بتعديل بعض أحكام القانون الخاص بإيجار الأماك وتنظيم العلاقات بين المجرين والمستأجرين . ويطلب حضرته نظره بطريق الاستجواب .

فهل توافقون حضراتكم على إحالته إلى لجنة العدل مباشرة ، طبقاً لبادة ١٣٧ من اللائحة الداخلية ، لنظره أولاً من حيث الشكل ثم من حيث الموضوع ؟

( موافقة ) .

## ١١ - استجوابات

(١) الاستجواب الموجه إلى حضر صاحب الدولة ورئيس مجلس القضاء ، من حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك ، عن النظم الإدارية ومشكلة الموظفين - تأجيل المناقشة فيه أربعة أسابيع

مقدمة صاحب الدفاع مصطفى مرعي بك ( وزير الدولة ) - أصبح باسم الحكومة ، أنها أولت مشكلة الموظفين عنايتها ، وأنها ألقت لجنة خاصة لبحثها .

مقدمة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الخمل - ما هو الموضوع المروض ؟

الرئيس - المسألة في غاية البساطة .

لقد ألقت الحكومة لجنة للنظر في مشكلة الموظفين . وقد اتفق حضرة المستجوب مع الحكومة على تأجيل نظر هذا الاستجواب .

مقدمة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك - لقد اتفقت مع الحكومة على تأجيل مناقشة الاستجواب أربعة أسابيع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل المناقشة في هذا الاستجواب أربعة أسابيع ؟

( موافقة ) .

( ب ) الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ، من حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك ، عن اضطراب المرد في شوارع القاهرة - تأجيل المناقشة فيه أربعة أسابيع

مقدمة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك - لقد اتفقت مع الحكومة على تأجيل مناقشة هذا الاستجواب أربعة أسابيع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( ج ) الاستجواب الموجه إلى حضرات أصحاب الدولة والمجال رئيس مجلس الوزراء ووزير القنون ووزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك ، عن القنلة - تأجيل المناقشة فيه أربعة أسابيع

الرئيس - في هذا الاستجواب أيضاً ، اتفق حضرة الشيخ المحترم مع الحكومة على التأجيل ، لأن الحكومة ستؤلف لجنة لبحث الموضوع من جميع نواحيه .

مقدمة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباطم - لاحظ أن الاستجوابات تقدم لمناسبات خاصة ، وتأجيلها لمدة طويلة يفوت الغرض المقصود من تقديمها .

الرئيس - يمكن لأي من حضراتكم أن يملك بأي استجواب ويثبته . فإذا كان حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباطم يرغب في أن يملك بهذا الاستجواب ويثبته ، فلنا مناقشة البتلة أو يناقش في جلسة أخرى نحدد لذلك .

مقدمة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباطم - لا مانع عندي من أن أتبنى هذا الاستجواب .

الرئيس - لقد اتفقت الحكومة مع حضرة مقدم الاستجواب على تأجيل المناقشة فيه أربعة أسابيع .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

## ١٢ - تقرير لجنة المالية

عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم ذكرها مهرا باشا  
بجواب البنك الأهلي للبنك مركزي - تأجيله حتى تقدم اللجنة تقريرها -  
تأجيله بخريف سنة أسابع

الرئيس - لقد اتفق حضرة الشيخ المحترم ذكرها مهرا باشا مع عدم  
الاقتراح مع معالي وزير المالية على تأجيله أربعة أسابيع ، ثم تقدم اللجنة  
بعد ذلك بتقريرها إلى المجلس .

عقبة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم موسى مذكور - الموضوع ليس  
معروضا على المجلس لأن ، إنما هو في اللجنة ، وهي تحول إلى المجلس  
حدد لها أربعة أسابيع لتقديم تقريرها عنه . فاللجنة تتقدم إلى المجلس  
بطلب التأجيل أربعة أسابيع أخرى بسبب تعيين وزير جديد للمالية ،  
وبخاصة بعد أن تقدم معاداة ذكرها باشا بمذكرة جديدة يرد بها على  
ملاحظات تقدمت بها وزارة المالية .

عقبة الشيخ المحترم ذكرها مهرا باشا - لقد اتفقت مع معالي وزير  
المالية على أن يفضل بإدائه ملاحظاته على المشروع المقدم متى في مدى  
أربعة أسابيع ، فأرجو تأجيل نظره هذه المدة .

الرئيس - هل يؤجل نظر هذا الموضوع حتى تقدم اللجنة تقريرها ؟

عقبة الشيخ المحترم ذكرها مهرا باشا - أرجو أن يكون التأجيل  
لمدة ستة أسابيع حتى تستطيع اللجنة أن تقدم رأيا نهائيًا في الموضوع بعد  
أن تستمع إلى ملاحظات ووزارة المالية .

الرئيس - أرجو أن تقدم اللجنة تقريرها عن هذا الموضوع خلال  
هذه المدة .

فهل توافقون حضرة انكم على تأجيل نظره هذا الاقتراح بمشروع قانون  
سنة أسابع ، على أن تقدم اللجنة تقريرها في هذه المدة ؟  
(موافقة) .

## ١٣ - تقرير لجنة العدل

عن مشروع القانون الأول من مجلس النواب بقدره ١١٠٠  
١٠٠٠ له كرامة في جهه ولغة الله بزيادة ١١٠٠ كرامة - رد على اللجنة  
(تقدير - فدية شيخ ائمة واسب اسعد بك) .

الفر - أرجو رد التقرير إلى اللجنة .

الرئيس - إذن يرد التقرير إلى اللجنة .

## ١٤ - تقرير لجنة الصحة

عن مشروع القانون الماد من مجلس النواب الخاص بزيادة مهنة التوليد -  
رد على اللجنة ، على أن ينظر بعد أسبوعين  
(القررة حضره الشيخ المحترم الدكتور ذكرها باشا) .

الرئيس - مشروع هذا القانون سبق أن أقره مجلس الشيوخ بتعديل  
المواد الأولى والثانية والسابعة ، ثم أُنيد إلى مجلس النواب ، رأى تعديل  
المادة الأولى بقصر منازلة مهنة التوليد في المحكمة المصرية على معمرات  
الجنس ، أسوة بما اتبعه أخيرا بعض المحاكم الأوربية .

وقد طلبت لجنة الشؤون الصحية لمجلس النواب الاتصال بلجنة الصحة  
لمجلس الشيوخ ، واحتضمت اللجان فعلا ، واتفق رأيا على قصر منازلة  
هذه المهنة على المصريات ، وإباحة لمن تجيز قوانين بلاده للمصريات  
منازلة هذه المهنة بها ، أسوة بما أقره المجلسان في هذا الشأن في قانون  
منازلة مهنة الطب .

وقد أقر مجلس النواب النص الجديد للمادة الأولى كما وافقت عليه  
اللجنة .

وترجو اللجنة إقرار المادة الأولى كما أقرتها . أما باقي المواد فتدق  
للمجلس أن وافق عليها .

عقبة الشيخ المحترم الدكتور سعاد عزمي باشا (رئيس لجنة الصحة) -  
أنا في موافق على هذا المشروع ، وأحب أن يرد إلى اللجنة لدراسة تأياد  
لأن لم أكن موجودا حين نظره ، وأرى أن يبادر بجنه نظرا لخطورة  
وأهميته .

الرئيس - لقد نظر مجلس النواب اليوم هذه المادة وأقرها تحت  
تأثير الاتفاق القوي من بين لجنتي الصحة بالمهاجرين على النص المقترح اليوم .

عقبة الشيخ المحترم الدكتور سليمان عزمي باشا - لقد اعتذرت عن  
حضور اجتماع اللجنة ، وألا أقر هذه المادة ، وأطلب رد التقرير  
إلى اللجنة .

الرئيس - إذن يؤجل للموضوع للأسبوع المقبل ، ويرد التقرير  
إلى اللجنة ، على أن تقدم تقريرها في هذه المدة .

عقبة الشيخ المحترم على ذكرها مهرا باشا - لا يمكن أن يؤجل  
الموضوع في المجلس ويرد التقرير إلى اللجنة ، ويكون القانون أمام المجلس  
وأمام اللجنة في وقت واحد .

الرئيس - إذن هل توافقون حضراتكم على أن رد التقرير إلى اللجنة ،  
على أن تقدم تقريرها في ظرف أسبوعين ؟

**الرئيس -** وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

**عضو الشيوخ المحترم - فيب دوس بك -** أريد أن أتكم في المبدأ . لاحظت في آخر تقرير لبلتكم المالية وجود البوابة الآتية :

" وبلتكم المالية لا ترى مانعا من الموافقة على فتح هذا الاعداد ، وترجو من المجلس أن يوافق عليه بالصيغة الآتية التي اقترحها مجلس النواب ."

كنت أود ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن تكون بلنتنا المالية أكثر حرصا في تبويبها عند ما يتعلق الأمر بمثل بصرف ، فلا تكفى بأن تقول إنها لا ترى مانعا ...

**عضو الشيوخ المحترم محمد رفقاو سراج الدين باشا -** هذا اصطلاح جرى عليه العمل من سنين طويلة .

**عضو الشيوخ المحترم وهيب دوس بك -** لا ينصب اعتراض على ناحية الشكل فقط ، وإنما ينصب أيضا على الموضوع .

**الرئيس -** ما الذي يقترحه حضرة الشيخ المحترم في هذا الموضوع ؟

**عضو الشيوخ المحترم وهيب دوس بك -** أقترح أن يتم تقرير اللجنة بالعبارة الآتية :

" وبلتكم المالية توافق على هذا بعد أن تبين لها صحة هذه الطلبات ."

**الرئيس -** أرجو أن تكون ملاحظة حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك على لجنة اللجنة .

**عضو الشيوخ المحترم وهيب دوس بك -** لعل هذه الملاحظة تصدق على عدة تقارير وردت من لجنة المالية . وقد جاء بالذاكرة الإيضاحية المرفوعة لإر مجلس الوزراء بيان لما بلغ مخزفة أذكر منها مبلغ ٢٩,٨٥٠ جنيها حكم به على وزارة المالية لصالح محل ملقا جو في شهر يونيو سنة ١٩٤٨ هـ

**عضو الشيوخ المحترم علي زكي الصراي باشا -** نعم ، من الخير أن يؤجل أسبوعين ؟

**الرئيس -** يؤجل المشروع أسبوعين ، أسبوع للجنة وأسبوع للمجلس . فهل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر هذا المشروع أسبوعين ؟ ( موافقة ) .

## ١٥ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بفتح أعقاد إنفاقي يبلغ ١٢٥٠٠٠ جني في ميزانية وزارة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ لتعدي الأحكام القضائية - بتقرير لجنة المالية (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - موافقة مادته مادة فسادة - تأجيل أخذ رأي عليه لانهاء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

( اقروا حضرة الشيخ المحترم زكريا مهران باشا ) .

**الرئيس -** ثبت (٢) وزارة المالية حضرة الأستاذ جرجيس هيد الله مساعد مدير عام الميزانية بالوزارة ، لحضور جلسات المجلس أثناء النظر مشروع هذا القانون .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرة ) .

**القرار -** بمقت اللجنة مشروع هذا القانون ، واعلمت كل مذكورة الإيضاحية ، وبسمت البيانات إلى أعضائها بمثل وزارة المالية .

وبناء على الأسباب الواردة في التقرير ، وافقت اللجنة على فتح الاعتماد الإلزامي المطلوب ، وترجو من المجلس إقرار مشروع القانون بالصيغة الواردة من مجلس النواب .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

(١) تراجع المحند دلم

(٢) نص الكتاب

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أرجو التفضل باستطلاع وجه المجلس المقرر في حضور حضرة الأستاذ جرجيس هيد الله مساعد مدير عام الميزانية بالوزارة جلسات المجلس أثناء النظر في مشروع قانون بفتح أعقاد إنفاقي يبلغ ١٢٥٠٠٠ جني في ميزانية وزارة المالية لتعدي الأحكام القضائية -  
وتفضلوا سادكم بقول قاضي الاحترام ما

وصرف إليه بعد هذا التاريخ، وذلك بموجب له عن الخسائر التي تحملها بسبب تدخل الحكومة في أوائل سنة ١٩٤٠ في عيانت بورصة العقود مشترية لتعزير الأسعار بشرائها ١٨٥,٠٠٠ إردب بذرة قطن كوتريانات من المحل المذكور تسام شهر مايو سنة ١٩٤٠، ولم تهم الحكومة باستلامها فيها المحل..."

وقد اطلمت على هذا التقرير، ولا ادعى انفسى العلم بالتواحي المالية. إنما مثل هذا النوع من التصرف من على هذا المجلس مدة ٣٥ عاما، لماسا؟ لأن الوزير الذي تصرف في سنة ١٩٤٠ وكان وزيراً المالية، لا أدري : ما هو الموضع الذي جعله يقدم على شراء ١٨٥,٠٠٠ إردب بذرة لتعزير السوق؟

كيف خطر على باله أن يشتري ١٨٥,٠٠٠ إردب بذرة يعزير السوق؟ والمصلحة من كل هذا التعزير؟ فإذا ما انتهى هذا الوزير من وزارته، لا يزال عما يفعل ويضع المصعب على دافئ الضراب، ويقتنع اعتياد بتسوية هذه المبالغ، ويعرض عليها القانون وقرره، ولا يزال أحد من المتصرفين عن نتائج تصرفه، لأننا نرجل ولا يشتر أحد بالمسئولية.

وليست هذه أول مرة، بل يحدث مثل هذا أيضا في وزارة الأشغال. فإذا كان لأحد من الناس المرضي عنهم أرض في منطقة معينة، فينتع له شارع باتباع إجراءات ترع الملكية، ثم تحدث إشكالات، وهذا يضع وزارة الأشغال دحسا، ويقتنع الشارع، ويعرض الأمر على القضاء.

وقد يستمر التراجع خمس سنوات ويحكم في نهايتها على الحكومة بتعويض نظرا لاتباعها إجراءات غير سليمة.

هل يعرف أحد من الذي تصرف هذا التصرف، ومن الذي اشترى في سنة ١٩٤٠ ١٨٥,٠٠٠ إردب؟ وماهي المواقف لهذا التصرف؟

كان يجب على لجنة المالية التي اقترحت المشروع أن تعرف أساس العملية من سنة ١٩٤٠. وكان يجب أن يفهم المسئولون أن هذه التصرفات، وإن كانت لا توجب عاكمة، فإنه يترتب عليها مسئوليات أدبية. وسأبين هذا في آخر كلامي بذكر اسماء المسئولين في الحاضر، ليعلم الناس أنهم مسئولون أمامنا وأمام الجمهور.

لاتقوا أنه في سنة ١٩٣٠ قد حدثت وجة كبيرة في البلاد حين قدم مشروع قانون للبلدان بشأن عاكمة الوزراء - يدخل أمثال من تصرف هذا التصرف تحت طائلة العقاب.

ونحن الآن في سنة ١٩٤٩ وقد مضى على هذا نحو عشرين عاما، وتراكل في الحكم جميع أنواع الوزارات بما فيها الوزارة التي كانت مصممة على استصدار هذا القانون، والتي خرجت من الحكم بسببه. فلم أجد الوزراء الوفدية قد قدمته ولا غيرها من اللوزارات الحزبية الأخرى.

إن هذه المسئولية الصورية التي نص عليها الدستور، والتي افترض في وقوف الوزراء أمام المجلس الياي، على أنهم مسئولون عن تصرفاتهم: هذه المسئولية لا أجد لها أثرا إلا أن تقول بلحكم المالية لأنها لا تجد مانه فيها من صرف هذا المال.

وما إلى الآن هو رد التقرير إلى اللجنة، فيبحث في أصل عملية سلفاجير، وتبين لنا المشتري وتقدار ما اشتراه ومناسبة الشراء، حتى يمكن إذا أقرر أمام هذا المجلس ما إذا كنت أبيع دفع هذا المال، أو أطلب مقاضاة المسئولين في مالم الشخصى، وأن يدفعوه عن الحكومة.

لذلك أعارض في أن ينظر في المشروع تفصيلا، كما أعارض في نظر من حيث المبدأ.

**الرئيس** - إن الميايم كان تلاه حضرة الشيخ المحترم على المجلس قد صد به حكم على الحكومة، فإذا أراد من اللجنة أن تفعله؟ وهل في استطاعة اللجنة أن تشير بعدم الدفع؟

**حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك** - كان على اللجنة أن تراجع مصدر الحكم ومنشأ خطأ.

**الرئيس** - لقد صدر حكم القضاء في هذا الموضوع، فلا مفر من أن يمر المشروع. أما بالنسبة لما يلاحظه حضرة الشيخ المحترم، فإن مجال الاستجواب أو الاقتراح بمشروع قانون مفتوح أمام من يريد ذلك.

**عضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك** - لا، لا، إن طلب الاستعارة إلى جدول الأعمال، كان دائما الصخرة التي يتحطم عندها كل استجواب فانه التني عن هذا.

**الرئيس** - لاأظن أن هناك من يقول بالتدخل في حكم صدر من القضاء.

**عضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك** - إنني لم النصح بتقديم استجواب؟



## ١٦ - استمرار المناقشة

في ظهر ليلة المدة من مشروع القانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم توفيق جوس باشا،  
بجديد قانون الانتخاب فيما يخص الفصل في صحة نياة أعضاء البرلمان - بأجله  
للجلسة المقبلة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم على ذكر العراق باشا) .

الرئيس - أدجور أن يكون مفهوما ، وقد أنفق المجلس ثلاث  
جلسات في مناقشة مشروع هذا القانون ، أننا نريد الانتهاء من مناقشة  
هذه الليلة ، وتأخذ الرأي عليه بالتدء بالاسم . وقد تقدم في جلسة عشرة  
من حضرات الأعضاء باقتراح بأخذ رأى بالتدء بالاسم على مشروع  
هذا القانون .

والكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا .

محضره الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا - ... ..

## ١٧ - رفع الجلسة

بسبب حادث وقع لحضرة الشيخ المحترم زكريا مهران باشا

( في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة مساء ، أغنى على حضرة الشيخ  
المحترم زكريا مهران باشا وهو يجالس بجوار المنبر ، فسقط على الأرض  
مفتشيا عليه ، وأجريت له الإسعافات ، ثم حل خارج القاعة ) .

الرئيس - ترفع الجلسة خمس دقائق للاستراحة .

(دفعت الجلسة للاستراحة ، ثم أعيدت الساعة السادسة والثلث مساء) .

الرئيس - بمناسبة الحادث الذي أصاب حضرة زميلنا المحترم زكريا  
مهران باشا ، يشتر علينا الاستمرار في العمل .

فهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن ، على أن تكون الجلسة  
انتقالية يوم الاثنين المقبل (١٦ ربيع الثاني سنة ١٣٦٨، الموافق ١٤ فبراير  
سنة ١٩٤٩) ، الساعة الخامسة مساء ؟

( موافقة ) .

(دفعت الجلسة الساعة السادسة والنصف مساء) .

الرئيس - ليس مشروع القانون المطروح هو الذي تستطيع أن ترتب  
عليه طلب محاكمة المسؤولين كما ذكرت لحضرة الشيخ المحترم .

والآن هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث  
المبدأ ، ولننتقل إلى مناقشته مادة مادة ، ولنتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ٦  
"وزارة المالية" فرع ١ "الدويان العام" باب ٢ "مصرفات عامة"  
إع.د. إن.د. في قدره ١٢٥٠٠٠ جنيه "مائة خمسة وعشرون ألف جنيه)  
لتسوية تجاوزات البند ٩ "تنفيذ الأحكام القضائية" ومواجهة ما قد  
يصرف بالختم على هذا البند حتى نهاية السنة المالية المذكورة .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولنتل المادة  
الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

أؤمر بأن يعمم هذا القانون بنقام الدولة، وأن يشر في الجريدة الرسمية  
ويُنذ ككتاب من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالتدء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات  
القوانين الأخرى .





## دور الانعقاد العادى الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة السادسة عشرة

المعقودة علنا في يوم الاثنين ١٦ ربيع الثانى سنة ١٣٦٨ هـ الموافق ١٤ فبراير سنة ١٩٤٩

#### ملخص

##### درج الملحة

- ١ — بيلع المجلس وفاة الكفوفه زكريا مهران باشا عضو المجلس المميز — وقف الجلسة حدادا — إعلان غفر المحل ... ٤٤٢
- ٢ — إجازة ... ٤٤٣
- ٣ — المصدق على مضبطة الجلسة السابعة (٧ فبراير سنة ١٩٤٩) ... ٤٤٣
- ٤ — مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ ببلغ ٦٤٤ جنيفاً في قسم ١١ "وزارة العدل"، فرع "مجلس القراء"، باب "معامات وأهموميات"، قيمة تكاليف إنشاء بعض الوثائق من نصف هير ... ٤٤٣
- ٥ — إحالة مذاكرة إلى لجنة المالية ... ٤٤٣
- ٥ — مرسوم باسترداد مشروع القانون الخاص بالإجراءات التي تتبع في نظر المحاكم الخاصة بأجرائهم المنصوص عليها في المراء ٨٨ (١) ١٨ (٥) والمادة ١٥ "أولاً" و"ثانياً" من قانون العقوبات ... ٤٤٣
- ٦ — مشروع قانون ولادة من مجلس النواب بشأن الأسلة وذاها ... ٤٤٤
- ٦ — إحالة مذاكرة إلى بلن العدل والداخلية ... ٤٤٤
- ٧ — دعوى بعض القروانات على ماضفات دوران الحاسبة بشأن الحساب اكنامى القراء لسنة المالية ١٩٤٦ — ١٩٤٧ ... ٤٤٤
- ٨ — إحالة إلى لجنة المالية ... ٤٤٤
- ٨ — نموذج التقرير الثانى لقيمة قانون الإجراءات المالية على أن يخرجه أسيرين ... ٤٤٥



## رقم الجلسة

١٥ - أخذ الرأي على مشروعات القوانين الآتية :

- (أ) مشروع قانون يفتح اعتماد إسنائي بمبلغ ١٣٥٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المالية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩  
٤٥٣ ... .. تنفيذ الأحكام القضائية
- (ب) مشروع قانون يفتح اعتماد إسنائي بمبلغ ٣٦٤٠٠ جنيهاً في ميزانية وزارة العدل لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩  
٤٥٣ ... .. لمواجهة إيجار الأبنية اللازمة للمحاكم القرطية والمحاكم الشرعية
- (ج) مشروع قانون يفتح اعتماد إسنائي بمبلغ ١٧٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المالية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩  
٤٥٣ ... .. لتسوية قسبىز من مشرق الاقتصاد وتعاون العمال والمساكين ...  
٤٥٣ ... .. الموافقة عليها دفعة واحدة بالعلم بالاسم

- ١٦ - تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل عن الاقتراح المقدم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنى أبو الفضل ، بعدم فتح دوريات سياحة  
٤٥٤ ... .. تأجيله أسبوعاً  
٤٥٤ ... ..

- ١٧ - مشروع قانون بإضافة باب جديد إلى قانون العقوبات بشأن القرصعات  
٤٥٤ ... .. تقرير لجنة العدل  
٤٥٤ ... .. طبق رقم ٦٣

- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواده مادة واحدة - تأجيل أخذ الرأي عليه إلى العلم بالاسم إلى  
الأسبوع المقبل  
٤٥٤ ... ..

- ١٨ - تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون الصادر من مجلس النواب بفرض ضريبة عامة على الإيراد  
٤٥٥ ... .. تأجيله أسبوعاً  
٤٥٦ ... ..

- ١٩ - مشروع القانون المقدم من الحكومة بإنشاء طلبة ثانوية عسكرية  
٤٥٦ ... .. تقرير لجنة الخاصة  
٤٥٦ ... .. طبق رقم ٦٤

- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواده مادة واحدة - تأجيل أخذ الرأي عليه إلى العلم بالاسم إلى  
الأسبوع المقبل  
٤٦٦ ... ..

- ٢٠ - تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل عن مشروع القانون المقدم من حضرة محمد خطاب بك (عضو المجلس سابقاً) ، باستعمال الأراضي المنصرفة  
٤٦٨ ... .. إعادته إلى اللجنة ، على أن تقدم تقريرها ليطرحه المجلس بعد أسبوعين  
٤٦٩ ... ..

- ٢١ - تقرير لجنة قانون الرضعات عن مشروع قانون الرضعات  
٤٦٩ ... .. تأجيله أسبوعين ، مع إعادته إلى اللجنة لإعطاء ملاحظات الحكومة  
٤٧٠ ... ..

- ٢٢ - تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل عن مشروع القانون الصادر من مجلس النواب لتلاصق بصفة العمل المشترك  
٤٧٠ ... .. تأجيله ثلاثة أسابيع  
٤٧٠ ... ..

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة عشرة مساء ، برئاسة  
حضرة صاحب المال أحمد علي باشا وتولى المجلس .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ عبد الرحمن نور ، السيد عبد الحميد الزمالي ، الأستاذ عبد الرزاق  
وهبه النعاشي .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما عدا :

القائمين :

أولاً - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

حسن وشوان حمادي بك ، الشيخ عبد الله عمر عبد الحليم ، عبد الحميد  
إبراهيم صالح باشا ، علي عبد الحمادي باشا .

ثانياً - باحضور :

(١) عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الدكتور محمد حسين هيكيل باشا ، أحمد لطفي السيد باشا ،  
الأستاذ إسماعيل حمزة ، إسماعيل صدق باشا ، جمال الدين عثمان  
إبراهيم بك ، حسن شعراوي باشا ، الأستاذ حسن عبد القادر ،  
الأستاذ عبد الطيف زعزوع ، فهمي ويصا بك ، وهيب  
دوس بك .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد همام حسين بك ، توفيق دوس باشا ، سيد بهس بك ،  
عبد القوي أحمد باشا ، محمد شريف صبري باشا ، محمد شفيق باشا ،  
محمد نجيب الغرابي باشا .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ أحمد أبو الفتح ، أحمد قرني بك ، حسن حسن عزام بك ،  
حسن محمد التويل ، حسين عسان باشا ، سايه حسن باشا ، شارل  
بشري حنا ، صادق وهبه باشا ، صلاح الدين الشواوي بك ،  
الشيخ لاجع عبد الرحمن مجاهد ، محمد وشوان الرمس بك ، محمد وشوان بك ،  
محمد طاهر باشا ، محمد عبد الجليل ممره باشا ، الشيخ يوسف يوسف  
الشروبي .

وحضر من الزوار حضرة صاحب الدولة إبراهيم عبد الحمادي باشا  
رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، وحضرات أصحاب المال : محمود  
حسن باشا ووزير الدولة ، الدكتور نجيب اسكندر باشا وزير الصحة  
العمومية ، الأستاذ ممدوح رياض وزير التجارة والصناعة ، علي همارزق  
باشا وزير الأوقاف ، الفريق محمد جبر باشا وزير الحربية والبحرية ،  
جلال فهم باشا وزير الشؤون الاجتماعية ، رياض عبد العزيز النصر  
بك وزير المواصلات ، عباس أو حسين باشا وزير الزراعة ، مصطفى  
صبري بك وزير الدولة ، محمد زكي علي باشا وزير الدولة ، حسين فهمي  
بك وزير المالية .

تولى السكرتيرة العامة أمين عز العرب بك .

( أعلن حضرة صاحب المال الرئيس افتتاح الجلسة )

### ١ - تبايع المجلس

وقاة المفروضة ذكرها مهران باشا عضو المجلس العتيق - وصبر  
سدادا - إعلاني خلو المجلس

الرئيس - يقر أن ألقى المجلس ميلا كريما ، هو المنفرد - .  
مهران باشا الذي واقفة المية ليلة يوم الاثنين الماضي ٧ فبراير الحالي ١١١  
إذ هو أمامكم في هذه القاعة حينما كان يؤدي واجبه البرلماني .

ولقد شغل المجلس أعظم مشاعر الحزن والأسف لهذا الحادث الجلل ،  
وقامت هيئة المكتب بالاشتراك رسميا في تشييع جنازته نيابة عن المجلس ،  
كما شاركها في ذلك معظم حضرات الزلاء المحترمين .

وتفضل حضرة صاحب الجلالة الملك ، فأولد من قبله مندوبا لتشيع  
الجنازة . وقد رقت رئاسة المجلس إلى جلالة ، باسم المجلس ، أصدرت  
مباركات الشكر .

وإني ، باسم المجلس ، أعرب عن شديد الأسف على فقد . وسأرسل ،  
بموافقتكم ، تأيب تعزية إلى أسرته الكريمة .

مفكرة صاحب المال مصطفى مرع بك ( وزير الدولة ) - والمحكومة  
تشاطر المجلس أسفه لوفاة المفيد الكبير ، فقد كان موته خسارة بالغة .  
نرجوا أن يلم آله الصبر والرزاء .

(١) نص كتاب وزارة الداخلية :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

نظرت بأن غفر سادتك من الأسف الشديد بوقاة المفروضة سادة ذكرها مهران باشا عضو المجلس العتيق ، وذلك في يوم الاثنين الموافق ٧ فبراير سنة ١٩٤٩  
وتفضلوا سادتك بقبولها مع الاحترام

١٢ فبراير سنة ١٩٤٩

#### ٤ - مرسوم بمشروع قانون

لإحالة مباشرة إلى لجنة المالية

الرئيس - ورد كتاب (١) من وزارة المالية ومعه صورة من المرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٩ بفتح أستاذ إضافي في نهاية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٦٤٤ جنيا في قسم ١١ "وزارة العدل"، نوع هـ "جلسة الدولة"، باب ١ "مهاجرات وأجرومات"، قيمة تكاليف إنشاء بعض الوظائف عن تعيين شهر.

وقد أحيل مباشرة إلى لجنة المالية.

#### ٥ - مرسوم

بإسترداد مشروع القانون الخاص بالإجراءات التي تتبع في نظر الدعاوى الخاصة بإلزام الموص طبا في المواد من ٩٨ "أ" إلى ٩٨ "هـ" والمادة ١٧٤ "أولا" و "ثانيا" من قانون العقوبات

الرئيس - ورد كتاب (٢) من وزارة العدل ومعه صورة من المرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٩ بإسترداد مشروع القانون الخاص بالإجراءات التي تتبع في نظر الدعاوى الخاصة بإلزام الموص طبا في المواد من ٩٨ "أ" إلى ٩٨ "هـ" والمادة ١٧٤ "أولا" و "ثانيا" من قانون العقوبات.

مقرر الشيوخ المحترم على زكي العراق باشا - والمداخلة تشارك معادة رئيس المجلس - أسفه على فقد زميلنا المحرم زكريا مهبران باشا، حيث سقط وهو يؤدي واجبه البرلماني في المجلس أمام أعياننا. نسأل الله أن يغفر لفقيد الكبير، وأن يلهم آله الصبر والسلوان.

الرئيس - ولأن توقيت الجلسة حدادا على الفقيد.

(وقفت الجلسة).

الرئيس - أعيدت الجلسة، وأعلن خلوها.

#### ٦ - إجازة

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم على عبد الهادي باشا إجازة لمدة شهر من اليوم، لمرضه.

هل توافقون حضراتكم على ذلك؟

(موافقة).

#### ٧ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

(٧ فبراير سنة ١٩٤٩)

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة؟

(لم يترشح أحد).

الرئيس - يصدق المجلس على مضبطة الجلسة السابقة.

#### (١) نص الكتاب:

"حضرة صاحب السيادة ورئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ سادتك صورة من المرسوم بمشروع القانون الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٩ بفتح أستاذ إضافي في نهاية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٦٤٤ جنيا في قسم ١١ "وزارة العدل"، نوع هـ "جلسة الدولة"، باب ١ "مهاجرات وأجرومات"، قيمة تكاليف إنشاء بعض الوظائف عن تصف شهر.

وقد أقبل هذا المرسوم إلى مجلس الشيوخ لمرضه عليه.

وتفضلوا سادتك بتقبل طابع الاحترام ما

٩ فبراير سنة ١٩٤٩

وزير المالية

حسين نجيب

#### (٢) نص الكتاب:

"حضرة صاحب السيادة ورئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ سادتك مع هذا صورة المرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٩ بإسترداد مشروع القانون الخاص بالإجراءات التي تتبع في نظر الدعاوى الخاصة بإلزام الموص طبا في المواد من ٩٨ "أ" إلى ٩٨ "هـ" والمادة ١٧٤ "أولا" و "ثانيا" من قانون العقوبات وتذكركم الإيضاحية، وأقدم إلى البرلمان بالمرسوم الصادر بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٤٩

وتفضلوا سادتك بتقبل طابع الاحترام ما

١٢ فبراير سنة ١٩٤٩

وزير العدل

أحمد محمد علي

وسيتل على حضراتكم نص المرسوم المذكور .

على المرسوم ، وهذا نصه :

”نحن فاروق الأول ملك مصر

بناؤه على ما عرضه عليا وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

( مادة وحيدة )

يسترد مشروع قانون الحساب بالإجراءات التي تقع في نظر الدعاوى الخاصة بالقيام المنصوص عليه في المواد ٩٨<sup>١</sup> إلى ٩٨<sup>٢</sup> هـ “  
والمادة ١٧٤<sup>١</sup> و ١٧٤<sup>٢</sup> “أولا “ و “ثانيا “ من قانون العقوبات ، والمقدم إلى البرلمان المرسوم الصادر بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٤٨ هـ  
صدر بقصر العبة في ٩ ربيع الثاني سنة ١٣٦٨ هـ (٧ فبراير سنة ١٩٤٩) .

فاروق

باسم حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

إبراهيم عبد الحادي

وزير العدل

أحمد حمدي بدر

## ٦ - مشروع قانون

واحد من مجلس النواب - إحالة مباشرة إلى لجنة العدل والداخلية

الرئيس - ورد كتاب (١) من مجلس النواب ومعه مشروع قانون بشأن الأسلحة وذخائرها ، نظره المجلس المذكور بطريق الاستعجال ، وقد أحيل مباشرة إلى لجنة العدل والداخلية السابقة لإحالة المشروع عند وروده إلى المجلس من الحكومة إلى اللجنتين المذكورتين .

## ٧ - ردود

بعض الزواجات على مناقشات ديوان الحاسبة بشأن الحساب الثاني لعدة  
لغة المالية ١٩٤٦ - ١٩٤٧ - إحالة إلى لجنة المالية

الرئيس - ورد من رئاسة مجلس الوزراء سنة كتب (٢) مرافق لها  
ردود ووزارات الزراعة والصحة العمومية والمعارف العمومية والتجارة والصناعة والحربية والبحرية والعدل على ما جاء بتقرير ديوان الحاسبة من مناقشات عن الحساب الثاني للسنة المالية ١٩٤٦ - ١٩٤٧ المرفوع إلى البرلمان .

فهل توافقون حضراتكم على إحالتها إلى لجنة المالية ؟

( موافقة ) .

(١) نص الكتاب :

”حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظرجة مستجيبة بجلسته المقفولة في ٧ و ٩ فبراير سنة ١٩٤٩ بتقرير لجنة الشؤون الداخلية من مشروع قانون بشأن الأسلحة وذخائرها ، ووافق عليه بالصفة المراقبة لهذا  
المرسوم بفضل عرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

١٠ فبراير سنة ١٩٤٩

(٢) نص الكتاب الخاص بوزارة الزراعة :

”حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أيت مع هذا صورة كتاب مذكور الصفة السوية ورد لوزارة العدل على ما ما . بتقرير ديوان الحاسبة من مناقشات عن الحساب الثاني لسنة المالية ١٩٤٦ - ١٩٤٧ والمرفوع إلى البرلمان ، وجاء بفضل المجلس .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

١٢ فبراير سنة ١٩٤٩

نص الكتاب الخاص بوزارة الصحة العمومية :

”حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أيت مع هذا صورة كتاب مذكور الصفة السوية ورد لوزارة العدل على ما ما . بتقرير ديوان الحاسبة من مناقشات عن الحساب الثاني لسنة المالية ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ، والمرفوع إلى البرلمان ، وجاء بفضل المجلس .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

١٢ فبراير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس الوزراء

إبراهيم عبد الحادي



## ٨ - توزيع التقرير النهائي

بمجة قانون الإجراءات المالية على أن يترد أسبوعين

(المقرر حضره الشيخ المحترم على ذكر المراتب بآشاً)

الرئيس - سيوزع على حضراتكم في هذين اليومين التقرير النهائي  
وهذا قانون الإجراءات المالية، وسيتم مشروع القانون بمجلس يوم  
الاثنين المقبل على النحو الذي يظهر به مشروع القانون المذكور. فإن أدى  
ن حضراتكم ملاحظات عن التقرير الأول لمشروع قانون الإجراءات  
المالية ولم تأخذ بها اللجنة، يستطيع أن يطلب المباشرة في ملاحظاته  
لذكورة.

دفتره صاحب المعالي مصطفى مرعي (وزير الدولة) - الوقت  
يتم إعادة قراءة المشروع، فأرجو أن يكون التاجيل لمدة أسبوعين.

المقرر - لا مانع من أن يكون التاجيل لمدة أسبوعين.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك؟

(موافقة)

٩ - سنة اقتراحات

مقدمة من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ كمال الدين الشريف - إشارتها  
إلى لجنة الاقتراحات والمقترحات

الرئيس - قدم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ كمال الدين الشريف  
سنة اقتراحات، غلبا على بيانها:

١ - إنشاء معهد خاص للصناعة.

نص الكتاب الخاص بوزارة المعارف السورية:

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بأن أبحث هذا بصورة خطاب سالي وزير المعارف السورية بشأن الرد على ما  
أشرفه إلى البرلمان مرفقة بصورة من رد الوزارة، وجاء الفضل بالعلم.  
وتفضلوا ساداتكم بقبول باقي الاحترام ما  
١٢ فبراير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس الوزراء  
إبراهيم عبد الحادي

نص الكتاب الخاص بوزارة التجارة والصناعة:

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بأن أبحث هذا بمدة كتاب سالي وزير التجارة والصناعة وكذا رد الوزارة على ما  
أشرفه إلى البرلمان، وجاء الفضل بالعلم.  
وتفضلوا ساداتكم بقبول باقي الاحترام ما  
١٢ فبراير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس الوزراء  
إبراهيم عبد الحادي

نص الكتاب الخاص بوزارة الحربية والبحرية:

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بأن أبحث إلى ساداتكم بصورة رد وزارة الحربية والبحرية على ما  
أشرفه إلى البرلمان، وجاء الفضل بالعلم.  
وتفضلوا ساداتكم بقبول باقي الاحترام ما  
١٢ فبراير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس الوزراء  
إبراهيم عبد الحادي

نص الكتاب الخاص بوزارة العدل:

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بأن أبحث هذا بصورة خطاب سالي وزير العدل ورد الوزارة على ما  
أشرفه إلى البرلمان، وجاء الفضل بالعلم.  
وتفضلوا ساداتكم بقبول باقي الاحترام ما  
١٢ فبراير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس الوزراء  
إبراهيم عبد الحادي

٢ - بتأليف لجنة من كبار الفنين لتنظيم الأعمال الإدارية بالوزارات .

٣ - بإجراء الفتيش الصحي مع النحوص المنحصى على سيارات الأتوبيس وسيارات الأجرة .

٤ - إنشاء دار حديثة لمجلس البرلمان .

٥ - لاستغال المبنى القصى للبرلمان .

٦ - إنشاء معهد عال للبوليس الملكي .

فهل توافقون حضراتكم على إحالتها الى لجنة الاقتراحات والمرائض ؟  
( موافقة ) .

١٠ - سؤال

وجه الى حضرة صاحب المرفة رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحرم الأستاذ عبد شكري ، من حالة اللاجئين الفلسطينيين في مصر وفيها من البلاد العربية والحرة التي تقدم لهم - تأجيله أسبوعا

حضرة صاحب المرفة رئيسي رسمي بك ( وزير الدولة ) - طلب الحكومة تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
( موافقة ) .

١١ - الاستجواب

الوجه الى حضرات اصحاب المرفة والمجال رئيس مجلس الوزراء وعذير الحاضرة ووزير التجارة والصناعة ، من المودة ذكريا مهرايا ، من القادوسات التي قيل إنها تمري طريقة سياسية لاستثناء تركة غداة الهوس من طبقه قانون التركة ، ومن مدى الاستعداد لتطبيق هذا القانون - سقوطه لعدم تمتك أحد به .

الرئيس - هذا الاستجواب مقدم من المرحوم ذكريا مهرايا باشا ، فهل لأحد من حضراتكم رغبة في التمسك به ؟  
( لم يتسك به أحد ) .

الرئيس - إذن سقط الاستجواب .

١٢ - مشروع قانون

فتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٠٦٠٠ جنيا في ميزانية وزارة العدل السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لمراجعة إيجار الأكنة القلعة الحاكم عظيمهرايا الحاكم الشرعية - تقرير لجنة المالية ( ١١ ) - المرافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادتيه مادة فائدة - تأجيل أحد أقرأ عليه بالقاء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

( لقررة حضرة الشيخ المحرم الأستاذ حسين عبد الجدى ) .

القرر - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون ، وأطلعت على مذكرة الإيضاحية وعلى البيانات التي تطالبها البحث .

وبناء على الأسباب الموضحة في التقرير ، وافقت اللجنة على فتح الاعتماد الإضافي المطلوب ، وهي ترجو من المجلس إقرار مشروع القانون بالصيغة الواردة من مجلس النواب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس المرافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتنقل إلى مناقشة مادتيه مادة فائدة ، ولتلى المسألة الأولى .  
تليت المسألة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ١١ " وزارة العدل " الباب الثاني " مصروفات عامة " اعتماد إحد في مقدار ٣٠٦٠٠ جنيا ( ثلاثة آلاف وستة وأربعون جنيا ) منه ٣٣١ جنيا في الفرع ١ " المديريات العام " ٣٠٢٥٥ جنيا في الفرع ٣ " المحاكم الوعادية " ٢٨٤٥ جنيا في الفرع ٤ " المحاكم الشرعية " لمواجهة إيجار الأكنة القلعة .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الباب الأول من ميزانية وزارة العدل ( قسم ١١ ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المسألة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولتنتقل إلى مناقشة مادتيه . مادة لمادة ، ولتبدأ المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ٦ "وزارة المالية" فرع ٢ "مصلحة الضرائب" فصل ١ "مقدم الضرائب العامة" باب ٢ "معمومات" مادة ١ "إضافات قدره ١٧٠,٠٠٠ جنيه (سبعة عشر ألف جنيه) زيادة على الاحتياض المدرج تحت بند ١٢ "إضافات" لتسوية العجز في صندوق الاقتصاد والمعونات للسيارات والمساكن .

ويؤخذ هذا الاحتياض الإضافي من ونور ميزانية القسم نفسه .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتبدأ المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأسر بأن يعمم هذا القانون بنجام الدولة ، وأن ينشر بالجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالبدء بالاسم على مشروع هذا القانون مع شروط القوانين الأخرى .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتبدأ المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى المالية والعدل تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأسر بأن يعمم هذا القانون بنجام الدولة ، وأن ينشر بالجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالبدء بالاسم على مشروع هذا القانون مع شروط القوانين الأخرى .

### ١٣ - مشروع قانون

يضع أعداد إضائي ١٧٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المالية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ لتسوية العجز في صندوق الاقتصاد والمساكن .

والمساكن - يقرر بلغة المادة (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادتيه مادة لمادة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالبدء بالاسم مع شروط القوانين الأخرى

( المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور ابراهيم مذكور ) .

**القرار** - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون ، وأطلعت على مذكرته الإيضاحية . وبناء على الأعياب الواردة في التقرير ، وأتت اللجنة على فتح الاحتياض الإضافي المطلوب ، ودرأت - منة - مع زبنيها مجلس النواب - وجوب النظر في رفع نسبة المستقطع من - مايات هؤلاء المستعدين للصندوق إلى ٧٠٪ ، وهي ترجون المجلس الموافقة على مشروع القانون بالصيغة الواردة من مجلس النواب .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تحرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

وهذا هو الحكم المطلق. ثم يأتي باقي النص، وهو:

"ويشترط في أحوال عدم الجمع وأحوال السقوط المبينة بهذا الدستور وبقانون الانتخاب أن يصدر القرار بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس".

وبموجب المادة ٦٢ من قانون الانتخاب تنفيذاً للمادة ١١٢ من الدستور، فنصت على ما يأتي:

"إذا وجد أحد الأعضاء في حالة من أحوال عدم الأهلية المنصوص عليها في المادتين الزابئة والحامسة من هذا القانون، -واه عرضت له أثناء نيابته أو أنها لم تمل إلا بعد انتخابه، نسقط عضويته. وكذلك نسقط عضويته من فقد الصفات المشترطة في العضو. ويكون السقوط في الأحوال السالفة بقرار من المجلس".

فبت إن المادة ١١٢ من الدستور هي التي تنص على أن الفصل، سواء كان للنادب كما يقول سعادة المقرر أو لأحوال السقوط، لا يذ فيه من قرار من المجلس. فنقل هذه السلطة (سلطة إسقاط العضوية) إلى أية سلطة أخرى أمر مخالف للمادة ١١٢ من الدستور. وسقت دليلاً على هذا ...

مقرر الشيخ المحترم محمود غالب باشا - هذه المادة لا تدخل لها في الاقتراح.

مقرر الشيخ المحترم محمد انور طه باشا - أرجو حضرة الشيخ المحترم ألا يقاطعن، وليرتد إلى أن يبين ما أقول.

مقرر الشيخ المحترم محمود غالب باشا - هذا الكلام لا يدخل في الاقتراح أصلاً.

مقرر الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا - أرجو حضرة الشيخ المحترم أن المادتين ٨ و ٢ من الاقتراح.

مقرر الشيخ المحترم محمود غالب باشا - لا أدري لماذا نضع وقت المجلس في كلام خارج عن الموضوع.

مقرر الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا - هل كل كلام يقال يكون في حرف حضرة الشيخ المحترم مضيق الوقت؟

لقد سقت كدليل على هذا ما قاله سعادة المقرر نفسه في اقتراحه الذي قدم به في سنة ١٩٤٢، إذ ذكر في مذكرته الإيضاحية تحت "وابسأ" ما يأتي:

## ١٤ - استمرار النظر

في تقرير لجنة السداد من مشروع القانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا، بتعديل قانون الانتخاب فيما يتعلق بفصل في حصة بأية الأعضاء ونص مشروع القانون، نون من حيث المبدأ

(المقرر حضرة الشيخ المحترم على ذلك الوهاب باشا).

الرئيس - الكلمة لحضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا.

مقرر الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا - حضرات الشيخ المحترمين،

كنت أود أن أعادة الشيخ المحترم على ذلك القرار باشا، وله هدى دما كل تقدير واحترام، وهو في الوقت نفسه زعم المعارضة، لم يخرج نفسه في هذا الموضوع، لأن هذا الحرج دفعه إلى تشويه ما قلعت من حجج في الجلسات الماضية، ليتخذ من هذا التشويه باباً يلهج للتأثير على حضراتكم، وهو القانوني الكبير الذي يعلم أن من سعى في نقض ما م من وجهته قسمه مردود عليه.

إن المبرور الموضع على حضراتكم يتضمن نقل اختصاص المجلس أولاً في الطعون وفي حصة النيابة ولزم بتقديم طعن، ثانياً في إسقاط العضوية.

أما الطعون وحصة النيابة، فقد نص عليها في المادة ٩٥ من الدستور. وأما السقوط، فقد أشير إليه في المادة ١١٢ من الدستور.

المقرر - هذا خطأ.

مقرر الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا - أرجو من حضرة المقرر أن يكون علياً، لأنه يكره أن يقاطعه أحد، فلا يجوز أن يقع فيما يكره.

لكي تكون المسألة واضحة، أبداً كلامي فأقول إن المادة ٩٥ من الدستور تنص على ما يأتي:

"ينتص كل مجلس بالفصل في حصة نيابة أعضائه، ولا تعتبر النيابة باطلة إلا قرار يصدر بأغلبية ثلث الأصوات.

ويجوز أن يعهد قانون هذا الاختصاص إلى سلطة أخرى.

ونتناول هذه المادة وأصلها عذراً، لأصل إلى ما أريد.

والسادة ١١٢ من الدستور تقول:

"لا يجوز فصل أحد من عضوية البرلمان إلا بقرار صادر من المجلس التابع له".



وإنه إذا لم يكن هناك طعن فلا يوجد خصومة ولا قضاء. وهذا كلام جامع مانع لا يحتمل أى إفس ولا جدل .

بقيت مسألة الفصل في الطعون . لما تعرضت لهذا الموضوع، إبت تذكريا حضراتكم أن أسره الأدوار التشريعية التي مر بها . فذكرت ما حدث في سنة ١٩٢٤ ، وكيف أن أساطين الوفد في ذلك الوقت كالمرسوم صبرى أبو علم إبتا وكم حيد باشا عارضا هذا الاقتراح بكل شدة وبألمحة الدافعة . ثم جده المنفوره سد زغلول باشا فأيد معارضتهما وزاد عليهما حبيبه الباقية ، وقال إبتا على رأى واحد ، وإنه لا محل للنظر في هذا الموضوع .

ثم ذكرت بعد ذلك ما حدث سنة ١٩٤٠ ، عندما تقدم اقتراح مماثل ، فعارضه أقطاب الوفدين وعلى رأسهم المرحوم الأستاذ محمود بيروني .

ثم ذكرت ما حدث إل سنة ١٩٤٤ ، فذكرت من واقع المناظرات وقايري الجان ماركة صاحب المقام الرفيع رئيس الوفد المصري ورئيس الوزارة في ذلك الحين من أنه لا يوافق على الاقتراح ، لأنه لا يرى أن خاص حقوق المحللين في شيء ، وأن هذه الحقوق يجب أن تبقى كاملة كما هي بدون أن يخالل جزء منها إلى محكمة القضاء .

فلما سلمنا جدلا بأن المنفوره له سد باشا لم يمارض في مهذا نخل هذا الاختصاص سنة ١٩٢٤ ، لأن الأمر كان جديدا ولم ترض مدة كافيية التجربة ، فدنا حول فيا ما حدث سنة ١٩٤٠ وفيما قبل إلى سنة ١٩٤٤ ؟

أخشى أن يكون لإنسان رأى عندما يكون حاكما ، وأن يكون له رأى آخر عندما يكون محكوما ، أو عندما يكون صاحبه الأغلبية وعندما يكون صاحبه الأقلية ، إذ الواجب أن يكون الإنسان ذار رأى واحد في المسألة الواحدة .

وأن ذكر الآن أن مسائل هذه "تمريز نفسي" باشا ، حينما اقترح ما اقترح من إضافة استثنائية ، فذكر صريح العبارة المنصوص عليها من هذه الإضافات ، فقال :

إن مادة ٩٥ من الدستور التي نصت على أن المجلس يختص بالفصل في صحة نيابة أعضائه كانت محل اختلاف . فبينما رأى مجلس النواب أن يختص بالفصل في صحة نيابة أعضائه وق الطعون ، رأى مجلس الشيوخ منذ إنشائه إلى ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٩ أن اختصاص المجلس قاصر على صحة نيابة الأعضاء المظنون لهم .

فقرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك - أى الأعضاء المظنون في صحة نياباتهم .

فقرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طهعت باشا - بحسب المادة ٩٥ من الدستور ، يختص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه .

فقرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا - لكن تستطيع أنت نتجح حضرة الشيخ المحترم ، هل يرى معاداة أن الاقتراح مخالف للدستور فيما يختص بالطعون ؟

فقرة الشيخ المحترم ، عبد الوهاب طهعت باشا - إني أرى أن لا اقتراح في شطر من شطريه يخالف للدستور . والواقع أنه طالما أن مسألة صحة نيابة قد اخذت المجلس في ذواتها بالذنية لتفسير المادة ٩٥ من الدستور ، فهي تشبه الحالة التي أشارت إليها لجنة الشؤون الدستورية بأنها تفسير للدستور . ولا يصح أن يكون ذلك الإقتراح وبموافقة الحكومة والمجالسين ، كما سار عليه العمل طالما لأوضاع الدستور . فلا يصح أن تأتي في مسألة صحة نيابة غير المأمون فهم وتنقها إلى سلطة أخرى ، لأننا بهذا نكون قد فسرنا الدستور بغير الأوضاع المقررة في المادة ١٥٧

أكثر من ذلك ، لا يوجد مجلس نيابي في العالم معج بأن يتقبل النظر في صحة نيابة إلى أية سلطة أخرى إذا لم تكن هناك طعون ، حتى مجلس العموم البريطاني . فمن الجيب جدا أن تقدم المشروع ويطب إليكم أن تزل إن العلم يزل إليه أى مجلس نيابي في الوجود . وهذا هو الذي حدا بالمنفوره له سمسد زغلول باشا أن يقول إننا إننا الحاكم لا نتحكم إلا في الإضافات ،

ولما كان قانون الانتخاب من عمل السلطة التشريعية ، فهو أقد من غيرها على إدراك مراديه وتفسيره واستدراك ما به من عيوب بقترينات . وحسبك أنه " لا يبقى ومالك في المدينة " ، والمجلس التشريعي هو صاحب الشأن . وما من شك في أنه ينظر إلى الأمر بالطريقة التي وضع بها هذا التشريع ، ويستطيع أن يدرك ما لا يدرك غيره ، ولا أدل من صحة هذه الظنيرة من أن جميع الدساتير الحديثة التي صدرت بعد الدستور المصري قد أخذت هذه الظنيرة ولم تعد عنها قيد أنملة .

من بين هذه الدساتير الدستور الألباني الذي صدر في ٩ ديسمبر سنة ١٩٣١ ، والدستور الفرنسي الذي صدر في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦ وفرنسا هي أمه باريتيوس ودمي الذين يرجع إليهما النظريات الدستورية .

وهناك أيضا الدستور الإيطالي وهو أحدث دستور في العالم ، إذ صدر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٧ ، عمل به ابتداء من سنة ١٩٤٨

وإن أسوق إلى حضراتكم هذه الأمثال ، لأنكم تعلمون ما عليه هذه البلاد من اختلالات شاسع في البادية بين الأحزاب والطعن والذئابة ، مما لا يمكن مطلقا تصور وجوده في مصر . ومع ذلك لم تحركوا مطلقا في قتل هذه السلطة إلى أية جهة أخرى .

ومع ذلك وإن اختلفت أحزابنا ، فكلنا سواء . وأكثر من هذا أنه ليس هناك فارق بين الحزبيين وبين المحافظين . وليس هناك خلاف في المبدأ ، فكلنا نطالب بالجلالة الجزو وسدة وادي النيل .

إن مويسرا التي تتكون من : الزين وفرانسيس وألمان تست في دستورها من أن البرلمان حق الفصل في صحة نيابة أعضائه .

أشرفين - لقد استغفرت حضرة الشيخ المحترم الوقت المخصص له بمسب المادة ١١٠ من اللائحة الداخلية .

حضرة الشيخ المحترم عبد الرحيم طهت باشا - بحيث كلمة موجزة من دستور سنة ١٩٣٠ وكرامة والبر ...

( أصوات : كفى ، كفى ) .

وعلى كل حال ، أدى بناء على ما قدمت الآن وما ذكرته من قبل في ٢١ يونيو سنة ١٩٤٨ ونقض هذا الاقتراح بشروع قانون من حيث المبدأ .

" قلت إن رأي في سلطة المجلس فيما يتعلق بالفصل في المأمون يجب أن تكون مطلقة . وهذه المسألة وإن لم يذ فيها بيتا لائق ، إلا أنني أرى أن أشبع الباب في الدستور وأدخل تصديلا على المادة السادسة من نوع الأحكام العامة للمجلس ، بحيث يمكن وضع نظام آخر في المستقبل للفصل في المأمون إذا سمحت المجالس انفصل فيها كما جرى في بعض البلاد الأخرى .

لذا أقترح أن يضاف إلى المادة المذكورة :

" ويجوز بمقتضى قانون أن يعهد بهذا الفصل إلى سلطة أخرى " .

فول من الحياة النيابية في مصر دهر طويل نستطيع أن نقول بده المجلس ستم هذا الاختصاص ؟ أظن أن حضراتكم تعلمون أن حياتنا النيابية قصيرة جدا إذا قيست بالحياة النيابية في البلاد الأخرى .

إن مجلس المأمون البريطاني - وأقول البريطاني - عندما رأى قتل سلطة الفصل في المأمون إلى القضاء ، قلنا بده مضي ٣٩٩ عاما على استعماله هذه السلطة . وتعلمون أن مجلس المأمون بدأ يباشر هذه السلطة من سنة ١٦٠٤ . وقد كانت تباشر من قبل بواسطة الملك بالتعاون مع مجلس اللوردات ، وظل يباشرها إلى سنة ١٨٦٨ حين رأى لأسباب تتعلق بتكوين الملك المتحدة من إنجلترا وويلز وإيرلنديين شمال وإيرلنديين جنوب زاسكتنديين وغيرهم ، أن يتنازل سلطة الفصل في المأمون إلى القضاء ، بذلك بحال الأمر إلى قاضين يقومان بعمل تحقيق في المقاطعة التي يري فيها الاقترب ويقدمان تقريرا إلى البرلمان الذي يكون له مطلق الحرية التصرف في أن يعمل بهذا التقرير أو لا يعمل . حتى في مجلس المأمون ، قل هذه السلطة خاضع في النهاية لرأيه .

الواقع ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن المجالس النيابية في العالم أهدا معددا لا يتجاوز الأربعة حال دون هذا الفصل ، أي قتل الفصل في المأمون المقيدة في صحة النيابة إلى سلطة أخرى ، لا حفاظا لاستقلالها كرامتها لحسب ، ولكن لحكمة ظاهرة جليلة ، وهي أن مسائل الانتخابات تنقل مباشرة الناس لمخوفهم السياسية على نحو ما نص عليه في قانون انتخابي .

(أخذ الرأي بإتداء بالاسم على هذا الاقتراح بمشروع قانون، وكانه الحاضرين ٨٢ عضواً ، فكانت النتيجة أن رفضه ٦٢ عضواً (٣١) ، ورا عليه ٢٠ عضواً (١٣) .

الرئيس - تقدم الى اقتراح (١) من عشرة من حضرات الأعضاء بأن يؤخذ الرأي بإتداء بالاسم على مبدأ هذا الاقتراح بمشروع قانون .

قول توافقتكم حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

الرئيس - إذن يقرر المجلس رفض الاقتراح بمشروع القانون .

(١) نص الاقتراح :

"نقترح أن يكون أخذ الرأي على مبدأ مشروع القانون بإتداء بالاسم على إتداء بالاسم ما

بعد الشايع ، حسن عبد التاوه ، أحمد حرم ، محمود حرم ، أحمد أبو الفضل ، محمد وضوان ، علي زكي الغراب ، عبد الرحمن الزاوي ، إسمايل حرم ، عبد الحميد الزماوي ."

(٢) أسماء حضرات الشيوخ المخرجين الذين رفضوا الاقتراح بمشروع القانون :

الدكتور إبراهيم بيوي مدكور ، إبراهيم زكي ، إبراهيم عبد الحادي باشا ، الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك ، أحمد رمزي بك ، اللواء أحمد شريف باشا ، اللواء أحمد طه باشا ، أحمد علي أبو سبت بك ، أحمد فهمي - دين باشا ، أحمد محمد شفيق باشا ، أحمد مصطفى أبو رباب ، أملاي لطاوي بك ، السيد أحمد أبانغ ، أمين أحمد سعيد .

حامد القرني بك ، حسن السيد محمد بدواي باشا ، الأستاذ حسن حسن عبد الله ، حسن صادق باشا ، اللواء حسن عبد الرهاب باشا ، حسن مطهر باشا .

علي ثابت بك .

رياض عبد العزيز سيف القصير بك ، نائب السكرتير بك ، وفوان عطوف باشا .

الدكتور سامان حمزي باشا ، عبد القرني .

فحات السيد سالم باشا .

صالح مصطفى أبو رباب بك .

طراف علي باشا .

عياض أبو حسين باشا ، الأستاذ عباس الجبل ، الأستاذ عباس محمود الفتاح ، الأستاذ عبد الرحمن بدران نور ، الدكتور عبد الرحمن حوض ، عبد السلام محمود بك ، عبد الله يحيى باشا ، عبد الطيف واكد بك ، عبد الله حرم باشا ، عبد الرهاب طه باشا ، علي عبد الزاوي باشا .

فريد أبو نادى بك .

الأستاذ كامل إسحق أبادي ، كمال الدين الشريف .

الشيخ محمد إبراهيم عبد الله بري ، عبد الوصر القطار ، عبد أمين يوسف بك ، عبد أنس باشا ، عبد بدر باشا ، عبد حلي ميسى باشا ، عبد زايد جلال ، عبد سليم جابر ، طوي الجبراليك ، الأستاذ محمد علي شمراي ، محمود حسن باشا ، محمود أحمد محسب بك ، محمود خزي باشا ، محمود فزاد بك ، مصطفى مرعي بك ، موسى سيف الصرمود ، الأستاذ ميشيل ديك .

الدكتور نجيب السكرتير باشا .

يوسف ذو الفقار باشا .

(٣) أسماء حضرات الشيوخ المخرجين الموافقين :

الأستاذ أحمد حرم ، الأستاذ أحمد مصطفى أبو الفضل .

الدكتور جاد فديلي .

حسين سالم الغراب ، الأستاذ حسين عبد البقي .

عبد الرحمن الزاوي بك ، عبد الرحمن ترحم ، عبد السلام حسن حمران ، عبد السلام الشافعي باشا ، الأستاذ عبد التاوه عبد العزيز الجبال ، السيد عبد الحميد الزماوي ، علي الغراب باشا .

محمد حسين الشايعي باشا ، محمد فزاد سراج الدين باشا ، الأستاذ محمد عبد الرزاق ، الأستاذ محمد عبيد محمد جبه ، الأستاذ محمود أبو الفتوح ، محمود حرم بك ، محمود غالب باشا

وإصف بطرس غالب باشا .



٢ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣,٦٤٠ جنيه في ميزانية وزارة العدل للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لمواجهة إيجار الأمكنة اللازمة للمحاكم الوطنية والمحاكم الشرعية .

٣ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٧,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المالية للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لتسوية العجز في صندوق الاقتصاد والتعاون للصياغ والمصالحين .

( أخذ الرأي بالثناء بالإس على مشروعات هذه القوانين ، فوافق عليها المجلس بإجماع الحاضرين وعددهم ٨٣ عضواً (١) ) .

الرئيس - يقرر المجلس المراقبة على مشروعات هذه القوانين .

## ١٥ - أخذ الرأي

على ثلاثة مشروعات قوانين - المراقبة على دفعة واحدة بالثناء بالإس

الرئيس - الآن لناخذ الرأي على مشروعات القوانين الآتية :

١ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٢٥,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المالية للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لتنفيذ الأحكام القضائية .

(١) أسماء حضرات الشيوخ المحترمين :

الدكتور إبراهيم بيروم ، الدكتور عبد الحادي باشا ، الأستاذ أحمد حمزة ، الأستاذ أحمد حنن أبو الفضل ، الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك ، أحمد رمزي بك ، القراء أحمد شريف باشا ، القراء أحمد علي باشا ، أحمد إبراهيم بك ، أحمد فهمي حسين باشا ، أحمد محمد عتيق باشا ، أحمد مصطفى أبو رجب ، أسلان طهاري بك ، السيد أحمد الله ، أمين أحمد سيد .

الدكتور جاد قنديل ، جلال فهم باشا .

حامد القرني بك ، حسن السيد محمد بدوي باشا ، الأستاذ حسن حسن عبد الله ، حسن صادق باشا ، القراء حس عبد الوهاب باشا ، حسن مطر باشا ، حسين سالم هراب ، الأستاذ حسين عبد الجباري .

خليل ثابت بك .

رياض عبد العزيز سيف النصر بك ، راضب أسكندر بك ، وشوان عوف باشا .

الدكتور سليمان مزي باشا ، سيد القرني .

علاء السيد سالم باشا .

سالم مصطفى أبو رطب بك .

طراف من باشا .

حاجس أبو حسين باشا ، الأستاذ عباس الجبل ، الأستاذ عباس محمود القنديل ، عبد الرحمن الرافعي بك ، الأستاذ عبد الرحمن برمان نور ، الدكتور عبد الرحمن حوض ، عبد الرحمن صبح ، عبد الناصر حسن حرمان ، عبد السلام الناذل باشا ، عبد السلام محمود بك ، الأستاذ عبد الظاهر عبد العزيز الجبل ، عبد الفتاح يحيى باشا ، عبد الحليم واكد بك ، عبد الله قلم باشا ، السيد عبد الحميد الزمال ، عبد الوهاب طه بك ، عبد الله قنديل باشا ، عبد الله الرافعي باشا ، علي عبد الرازق باشا .

فريد أبو شادي بك .

الأستاذ كامل إسحق أفندي ، كمال الدين الشريف .

الشيخ محمد إبراهيم عبد الله بري ، عبد أبو النصر هار ، محمد أمين يوسف بك ، عبد آسي باشا ، عبد بدر باشا ، عبد حسن الشاذلي باشا ، عبد حلي ميسي باشا ، محمد زايد جلال ، عبد سالم جابر ، عبد علي الجزار بك ، الأستاذ عبد علي شراوي ، عبد زواد مراح الدين باشا ، الأستاذ محمد عبد الوكيل ، الأستاذ محمد نوب محمد جمه ، الأستاذ محمود أبو الفتوح ، محمود حسن باشا ، محمود أحمد عبد الحليم بك ، محمود حمزة بك ، محمود خيري باشا ، محمود غالب باشا ، محمود زواد بك ، مصطفى مرعي بك ، موسى سيف النصار ، حسن ، الأستاذ بشير نذ .

الدكتور نجيب أسكندر باشا .

واسف بطرس غالي باشا .

يوسف طر القنديل باشا .

## ١٦ - تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل

عن اقتراح حضرة الشيخ الحزم الأستاذ أحمد حسن أبو هاشم قدم فتح عدد  
الدين ساجا - تاجيه أسودا

فترة التسع المزمع عدم متى أبو الفضل - أرجو تأجيل نظر هذا  
التقرير لمدة أسبوع، لأن عددي بيانات جديدة أريد أن ألقاها.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر هذا التقرير لمدة  
أسبوع؟

(موافقة).

الرئيس - يقرر المجلس تأجيل هذا التقرير لمدة أسبوع.

## ١٧ - مشروع قانون

بإقامة بلدية جديدة إلى القانون رقم ١٢١ بشأن المقرات - تقرير لجنة  
العدل (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مخالفة مواده  
مادة ١٤٤ - تأجيل أخذ الرأي عليه بالتهاد بالاسم إلى الأسبوع المقبل

(لقد حضره الشيخ الحزم محمد عزاد بك).

القرار - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون المقدم من الحكومة بحضور  
كل من محامي مصطفى صرعي بك وزير الدولة، وأنطون صفي بك المستشار  
بمجلس الدولة، والأستاذ دوي حموده مدير عام إدارة التتبع بوزارة العدل،  
ورأت اللجنة إدخال التعديلات الآتية :

المادة ١٠٢ "م" - أضيفت الفقرة الأولى في القانون، وحذفت  
عبارة "بحيث لا تقل القوة إلى حد من شأنه أن يخلو عن الأشغال الشاقة لمدة ثلاث  
سنوات".

مادة ١٠٤ "ج" - حذفت كلمتا "أو مصتهم".

مادة ١٠٥ "هـ" - حذفت، وأضيفت مادة جديدة تنص على  
عدم جواز تخفيض القوة إلى أكثر من درجة واحدة بسبب الرافعة،  
وذلك استثناء من المادة ١٧ من قانون العقوبات.

أما باقي المواد فقد بقيت على أصحائها. وكان لأحد حضرات أعضاء  
اللجنة بعض ملاحظات على صياغة المشروع وعلى بعض أحكامه لم تأخذ  
بها اللجنة، ورأت إبقاء المراء على ما هي عليه في المشروع عدا التعديلات  
التي أدخلت عليها وبقيت ما يليها.

وترجو اللجنة الموافقة على مشروع القانون كما عدته.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة؟

(موافقة).

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث  
المبدأ؟

(موافقة).

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ،  
وتنتقل إلى مناقشة مواده مادة فائدة، وتتل المادة الأولى.

نيت المادة الأولى، وهذا نصها :

مادة ١ - يضاف إلى الكتاب الثاني من قانون العقوبات باب ثان  
مكررا يكون عنوانه "المفرقات"، ويتضمن بعد المادة ١٠٤ من  
القانون المذكور الأحكام الآتية :

## الباب الثاني مكررا - المفرقات

مادة ١٠٢ "م" - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل  
من ارتكب مفرقات أو حازها أو صنعها أو استوردها قبل الحصول على  
ترخيص بذلك.

ويتقرر في حكم المفرقات كل مادة تدخل في تركيبها ويصدر بتحديد  
قرار من وزير الداخلية، وكذلك الأجهزة والادوات والأدوات التي تستخدم  
في صنعها أو لاختبارها.

مادة ١٠٤ "ب" - يعاقب بالإعدام كل من استعمل مفرقات  
بإحدى تركيبات - المجزئة لمصنوع منها في المادة ٨٧ أو يوزع أو تركيب  
تحت طائلة أو تخريب الماني والمنشآت المعدة للصالح العامة أو للسلامة  
ذات النفع العام أو للاجتماعات العامة أو غيرها من الملبأ أو الأماكن  
المعدة لاستقبال الجمهور.

مادة ١٠٥ "ج" - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل من استعمل  
أو شرع في استعمال المفرقات استعمالا من شأنه تريض حياة الناس بخطر.

إذا أحدث الاضرار موت شخص أو أكثر، كان العقاب الإعدام.

مادة ١٠٥ "د" - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة من استعمل  
أو شرع في استعمال المفرقات استعمالا من شأنه تريض أموال الغير بخطر.

الرئيس - هل واقفون حضراتكم على هذه المسألة ؟

(موافقة).

الرجب - يقرر المجلس الموقفة على المادة الرابعة ، ويتلى المادة الخامسة .

تلي المادة الخامسة، وهذا نصها :

مادة ٥ - كل وزير الداخلية والعدل كل منهما فيما يخصه تنبذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمل أن يبعث هذا القانون خاتمة لدولة ، وإن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

السُّبْحِي - هل نواقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موفقاً).

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة .

ويؤجل أخذ الرأي بالتداء بالاسم هل مشروع هذا القانون الى الأصبح  
للقيل .

١٨ - تقرير لجنة المالية

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفرض حريصة عامة على  
الإيراد — تأجيله أسبوعاً

فقرة التجزئة المحرم للمرجع بانسا - أ. ج. أن يؤجل نظر هذا المشروع قانون لمدة أسبوعين، وأن تحدد له جلسة خاصة لأن الكلام فيه يطول.

مفكرة صاحب اللجان الأستاذ مصطفى مرهوي بك (وزير الدولة) -  
تتبع الحكومة أن ينظر مشروع هذا القانون الآن ، وهي تراض  
في التأجيل . فإذا رأى المجلس أن يؤجل نظر هذا المشروع ، فأرجو أن  
يكون التأجيل لأقصر وقت .

حضرة الشيخ الفرم محمد مري باشا - لاداعي لهذه الصلة ، فهذه  
الضريبة مستمرة من سنة ١٩٤٩ .

فعلك أطلب التأجيل لمدة أسبوعين .

فلذا أحدث الانفجار ضررا بتلك الأصول ، كان المقلب الاشفاق  
الشاقة المؤدة .

مادة ١٠٢ "م" - استثناء من أحكام المادة ١٧ ، لا يجوز في  
تطبيق المواد السابقة التزلزل عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة  
للجريمة .

**السؤال - هل توافلون حضراتكم من هذه المادة ؟**

(مراجعة) .

**الرئيسي** - يقرر المجلس الموافقة على المسادة الأولى ، وتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - يفي من العقاب المقرر للجناية المتخصص عليها في المادة ١٠٢<sup>١</sup> من قانون اللقوبات كل من يادر في خلال سبعة أيام من تاريخ العمل بهذا القانون إلى إبلاغ مركز الوبس الذي يقمه على إنفاذه بما يوجد عنده من المرفقات. وفي هذه الحالة يفي المبلغ عنها من العقوبة المقررة لأمة جنحة تكون قد وقعت منه في سبيل الحصول على تلك الأشياء.

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على هذه المائة ؟

(مواقفة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وتتل المادة الثالثة .

**قلت المادة الثالثة ، وهذا نصها :**

مادة ٣ - يصدر وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير العدل القرارات  
المبينة للشروط والإجراءات الخاصة بالحصول على التراخيص المنصوص  
عليها في الفقرة الأولى من المادة ١٠٢ "١" من قانون العقوبات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(مواقفة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، وتل المادة الرابعة .

**قلت المادة الرابعة ، وهذا نصها :**

تأليف د. عبد العزيز الوفاء ٢٩٨ هـ ٢٩٢٢ م قانون العقوبات

صلاح الدين مصطفى صبري ، كما تبث (١) وزارة المعارف العمومية  
حضرة صاحب العزة محمد عبد الحادي بك مرافق عام المعلم بالسودان ،  
لحضور جلسات المجلس أثناء نظر مشروع هذا القانون .

هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

(حضر حضراتهم) .

القرار - في أواخر الدورة الماضية ، أحيل على المجلس مشروع قانون  
بإنشاء مدونة قانونية عسكرية . وقد أحاله المجلس على لجان الحرية  
والبحرية والمعارف والمالية ليبحث ، وتقدمت كل لجنة بمذكرة إلى المجلس .  
ولم تقر لجنة المعارف والمشروع من حيث البدء ، كما رفضت لجنة المالية  
المشروع . أما لجنة الحرية والبحرية ، فقد أقرته .

وقد رأى المجلس عند تعارض وجهات النظر أن يجبل المشروع إلى لجنة  
مؤلفة من هذه اللجان الثلاث ، يمثل كل لجنة فيها اثنان من بين أعضائها .  
وكان لي شرف رئاسة هذه اللجنة .

مفكرة صاحب المجلس الأستاذ مصطفى صبري بك (وزير الدولة) -  
١. جوان يكون تأجيل لمدة أسبوع واحد ، ذلك لأن تنفيذ القانون يتطلب  
استعداداً خاصاً .

لرئيسي - هل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر مشروع هذا  
القانون مدة أسبوع ؟

(موافقة) .

#### ١٩ - مشروع القانون

القدم من الحكومة بإنشاء مدونة قانونية عسكرية - تقرير اللجنة الخاصة (١) -  
الموافق على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواد مادة ثمانية -  
تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالإسراع إلى الأسرع القليل

(القرار حضرة الشيخ المرحوم محمد حسن الشاذلي باشا) .

الرئيس - تبث (٢) وزارة المالية حضرة الدكتور محمد توفيق  
يونس ، مساعد مدير عام الميزانية بالوزارة ، وتبث (٣) وزارة البحرية  
والبحرية حضرة صاحب العزة الأمير الأدي محمود صبحي بك والفقاعام

(١) راجع الملاحق رقم ١٤

(٢) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التفضل باستئذان هيئة المجلس المرفق في حضور حضرة الدكتور محمد توفيق يونس ، مساعد مدير عام الميزانية بالوزارة ، جلسات المجلس أثناء النظر في تقرير اللجنة الخاصة عن المرسوم  
بمشروع قانون بإنشاء مدونة قانونية عسكرية .

وتحفظوا سادتيكم بقبول قاضي الاحترام

في ١٤ فبراير سنة ١٩٤٩

وزير المالية

حسن نصي

(٣) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التكرم بالرجوع على موافقة المجلس لحضور كل من حضرة صاحب العزة الأمير الأدي محمود صبحي بك والفقاعام صلاح الدين مصطفى صبري بك لجنة المجلس أثناء مناقشة المرسوم بمشروع  
قانون بإنشاء مدونة قانونية عسكرية .

وتحفظوا سادتيكم بقبول قاضي الاحترام

القاهرة في ١٦ فبراير سنة ١٩٤٩

فرقة

وزير الحرية والبحرية

محمد حيدر

(٤) نص الكتاب :

" حضرة صاحب المال رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرجو سادتيكم التفضل بالتصريح لحضرة صاحب العزة محمد عبد الحادي بك مرافق عام المعلم بالسودان لحضور جلسة مجلس الشيوخ القادمة مساء يوم الاثنين الموافق ، في  
المحادي ، وذلك أثناء نظر تقرير اللجنة الخاصة عن المرسوم بمشروع قانون بإنشاء مدونة قانونية عسكرية .

وتحفظوا سادتيكم بقبول قاضي الاحترام

في ١٤ فبراير سنة ١٩٤٩

وزير المعارف

محمد الزكي أحمد السعيد

التأوية بالنسبة لمواد التعليم، فلا تكون أكثر من مدرسة ثانوية مادية يحيطها النظام ونسبته الطالب لأن يستمر في هذا النظام، وأن يستمر في الدراسة العالية بحد ذلك.

وسيتاح هؤلاء الطلبة أن يؤدوا الامتحان مع زملائهم في المدارس الثانوية الأخرى في المواد العامة وفي امتحان الشهادة الثانوية شروطه، ونظام امتحاناته ومواده ومناهجه، ثم يتاح لهم أيضا أن يتابعوا دراستهم الجامعية لتلذذ الفترات الحربية والبحرية، لأنها جميعا بحاجة لقروع التخصص في الكليات الحائية.

وبذلك نكون قد وقفا بين كل الأفراس وأخذنا بالحسنيين، وأصبح المشروع صالحا في نظرها. وقد أقرته اللجنة بالإجماع عند عضو واحد، وقد ذكرت اعتراضاته مفصلة في التقرير، وهي التي أثيرت في المجلس عند مناقشة تقارير اللجان الثلاث في الدورة السابقة.

**مقرة الشيخ القرم مراف على باشا** - هل سيحل جميع الطلبة الذين يتخرجون في هذه المدرسة بالكلية الحربية، أم سيميل لهم امتحان فيا بينهم ويقبل من يخرج منهم فقط ؟

**القرم** - عند ما يتم الطلبة دراستهم في هذه المدرسة يكونون صالحين للاتحاق بالكلية الحربية. وقد روي في القانون أنه إذا طرأ على أي طالب ما يدعو لعدم صلاحيته الجسمانية أو لائقته، فإن الباب مفتوح أمامه ليتابع دراسته في السنة المقابلة لدراسته في التعليم الثانوي البادئ.

وهو عند ما يتم يدخل الجامعة كأى طالب آخر لوحدة المناهج.

**مقرة الشيخ القرم مراف على باشا** - هل احتاطت اللجنة لمستقبل الطلبة، إذا ما وقع خلاف بين وزارة المعارف ووزارة الحربية والبحرية أو بين المختصين من كلا الوزارتين ؟

**القرم** - للمدرسة مدرسة ثانوية في الأصل من جميع الوجوه خطة ونهاج ومدرسة وعدد حصصها، ثم تأتي الحياة العسكرية إطارا لهذه المدرسة. ففي الصباح الباكر يوجه الطلبة توجيهها عسكريا. ولا شأن للرجال العسكريين بالقرية المدنية على الإطلاق دون طليان طيا أو انقاص من أية مادة من موادها.

**مقرة شيخ القرم مراف على باشا** - هل يقبل تلاميذه هذه المدرسة بجانب أم سيدفعون ممر وقت مدرسة ؟ وهل هم مضطرون للاتحاق بالكلية الحربية ؟

بحث هذا المشروع بحثا مستفيضا، واطلعت اللجنة على كل الاعتبارات التي ذكرت تابيدا هذا المشروع، ثم اطلعت على النظم المساندة في البلاد الأجنبية، ورغبة في التوفيق بين وجهة نظر الحكومة بإعداد الطلاب للدراسة العسكرية ووزن الاعتراضات التي قدمت على المشروع من جهة الإعداد الثقافي والترقي للطلاب.

لذلك اتجه رأي اللجنة إلى قبول إنشاء هذه المدرسة، لتوفير العنصر الصالح للكتابات الحربية، مع تعديل جوهرى وشروط القبول يتوافق به نضج السن وارتفاع المستوى الثقافي العام. وحل ضوه قانون التعليم الثانوي الذي صدر أخيرا بأقرانكم، والذي جعل مرحلة الثقافة العامة مل إطلافها سنتين، عتصها الطالب بشهادة دراسة متوسطة، ثم يبدأ نونا من التوجيه في السنة الثالثة، ثم توجيها أضيق في السنتين الرابعة والخامسة.

وقد رأت اللجنة أنه يمكن الافادة من هذا الوضع المبدئ لتحقيق أغراض وزارة الحربية والبحرية، وأغراضا جميعا من أن تكفل لمن يعد طلابا حياة صحية نظامية بعيدة عن المؤثرات السيئة الضارة بظناق حب النظام والاحترام مع من مناسبة نامحة يستطع بها أن يتابع سياسة التعليم العسكري.

وما دام التعليم الثانوي ذا مرحلتين، مرحلة عامة يستكمل بها الطالب ثقافته ويخصص بعدها في السنة الثالثة، وأت اللجنة أنه دام الأمر أمر توجيهه، فلا مانع أيضا من أن يكون هناك توجيهه حربي، كما أن هناك توجيها رياضيا وآخر علميا وغيره أدبيا.

وبذلك يستمر الطالب في دراسته الثانوية سنتين، ويكون التحاقه بهذه المدرسة المبدئية بعد مضي هذه المدة، فتصبح بذلك ثقافته أوسع وستأكبر. وبناء على هذا وافقت اللجنة على المشروع مقبلا بالصيغة المروضة على حضراتكم.

وقد لاحظت اللجنة أن المشروع كما ورد من الحكومة لا يتضمن حقوقا لوزارة المعارف للهيئة على هذا النوع من التعليم، فطلت اللجنة المشروع كله بحيث يكون لوزارة المعارف الهيئة الكاملة في خصائص هذا النوع من التعليم في هذه المرحلة.

وقد تضمن المشروع فوق ما كان قد تضمنه من ضمانات أن يكون لهذه المدرسة وكيل بين من وزارة المعارف للإشراف على هذا التعليم، وأن يكون نيته بأفاق الوزارتين، كما أوجدنا نصوصا تكفل خضوع هذه المدرسة للتفتيش الفنى لوزارة المعارف في قروع التعليم المتخفة يعهد به إلى عمدة المفتشين كل في تخصصه تحت إشراف المدير العام للتعليم الثانوي أو أحد كبار رجال وزارة المعارف.

كما نص على أن امتحانات هذا المواد تجري طبقا للنظام الموضوع للمدارس وزارة المعارف، وبذلك تتفق نظم هذه المدرسة مع غيرها من المدارس

**فقرة الشيخ القرم** الرئيس الأستاذ محمد إسماعيل - هل يرى مساعدة المقرر باعتبار مقره. إحصاء قانون التعليم الثانوي، أن وقت الطلبة بقسم الإعداد والبرامج العسكرية زيادة على المواثيق الأخرى المقررة عليهم؟ هذه المواد عديدة وصعبة وتشمل العلوم المتشعبة التي نعرفها، فهل يستطيع مساعدة المقرر أن يوضح لنا مكان البرنامج العسكري بين هذه المواد.

**المقرر** - إن وقت طلبة هذه المدرسة بقسم لهذا البرنامج، بل ولا أكثر منه، لأن طلابها سيكونون في القسم الداخل وأن يضع وقتهم في المنعاب إلى المدرسة والإجابة عنها، وحيث أن الطلبة بالمدارس الثانوية العادية يخرجون مبكرين ويضيقون الوقت في المنعاب والموهبة، فترية الطلاب في هذه المدرسة رياضية وتربية من عام الدروس.

**فقرة الشيخ القرم** الرئيس الأستاذ محمد علي باشا - حضرات الشيوخ المحترمين: اختلفت وجهات النظر في هذا المشروع.

هذا المشروع عندما عرض على لجنة الحرية والبحرية في مجلس المذمق أقرته. وعندما عرض على لجنة المسألة والمعارف رفضته. هل أن الجمع، سواء الذين وضعوا المشروع وأيدوه أو الذين رفضوه، لا يفتنون إلا المصلحة العامة.

ولا شك في أن وزارة الحرب قصدت بهذا المشروع إلى تنمية الروح العسكرية في الطلبة ليشبوا عليها.

ولا شك أيضا في أن الذين رفضوا هذا المشروع رأوا غير مازاه وزارة الحرب.

وأنا بوصف كوني من رجال الجيش ومن الذين تربوا في نعمته، أعتبر أن هذا المشروع ليس فيه منفعة. لماذا؟

**فقرة الشيخ القرم** الرئيس محمد عبد الوهاب باشا - دع كل هذا الكلام لنتركه.

**فقرة الشيخ القرم** الرئيس السيد محمد الجيد الرمالي - إن حضرة الشيخ المحترم اللواء أحمد عطية باشا رجل قن عسكري، فنترك له فرصة الكلام.

**فقرة الشيخ القرم** الرئيس اللواء محمد عطية باشا - تقدمت الحكومة بمشروعها لأسباب ثلاثة:

**المقرر** - هؤلاء الطلبة عندما يحصلون من الشهادة الوجبة يلحقون بالكلية الحربية. فالتأهيل بعد أن يقضي هذه المدرسة ثلاث سنوات، وهذا إعداده لأغراض معينة، يلحق بالكلية الحربية ما لم يطرأ عليه طارئ من ذلك نرى أنه ملائم لهذه الدراسة كما هي الحال في الطلبة الذين يوفدون في بنات عالية، فهم مازمون بخدمة الحكومة سبع سنوات أو يؤدون لخدمة الدولة ما ألفتت عليهم من مال.

**فقرة الشيخ القرم** الرئيس السيد محمد الرمالي - إذا كانت الطالب بالبحان، فهل له الحق في أن يترك حرا بعد التخرج من تلك المدرسة؟

وإذا كان طلبة هذه المدرسة بمصروفات، فهل هناك نسبة للجانبة كما هي الحال في المدارس الثانوية العادية؟

**المقرر** - القانون نص على أن المصروفات المدرسية، وقواعد الإعفاء منها تحد بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير الحرب والبحرية.

**فقرة الشيخ القرم** الرئيس الدكتور سليمان عيسى باشا - هل الطالب الذي يحصل على الشهادة التوجيهية من تلك المدرسة يكون مجبرا على الالتحاق بالكلية الحربية؟

**المقرر** - هذه المدرسة هي بمثابة طريق إلى الكلية الحربية؟

**فقرة الشيخ القرم** الرئيس الدكتور سليمان عيسى باشا - أعود فأقول هل الطالب حر أم مقيد في الالتحاق بالكلية الحربية؟

**فقرة الشيخ القرم** الرئيس السيد محمد الجيد الرمالي - لقد سمعنا أن الدراسة في هذه المدرسة بالبحان، وما نحن اليوم نسمع أنها بمصروفات.

**المقرر** - القانون كما قدت وزارة الحرب ينص على أن وزير الحرب هو الذي يبين بقرار منه المصروفات المدرسية، وقواعد الإعفاء منها. ثم عدلت اللجنة هذا النص، وجعلت المصروفات المدرسية وقواعد الإعفاء منها تحد بمرسوم.

مفكرة صاحب المجلس العربي محمد عبد باشا (وزير الحرب والبحرية) - الطلبة الذين يخرجون من هذه المدرسة يمكنهم أن يتجهوا نحو التعليم الجامعي كالمعلم والمهندسين، ليستفيد بهم الجيش.

عقرة الشيخ المقرم للدور احمد عليه باسا - سافرا شيئا مما جاء بالمذكرة الإيضاحية :

« لأن الكليات العسكرية على اختلاف أنواعها من حربية وبحرية وطيران تتطلب شروطا خاصة ، يتلاق بعضها بالبيئة الصحية والبدنية ، والبعض الآخر بالاستعداد الشخصي والبيئة التي ينشأ فيها الطالب . وما يحصله من معلومات وإرشاد وتوجيه ... إلى أن جاء فيها : « نفي لؤي هذا العام الدراسي أعلنت الكلية الحربية الملكية عن حاجتها إلى ٢٥٠ طائفا ، فقدم لها حوالي ٥٠٠ ، نجح منهم في الكشف الطبي ما يقرب من ٣٠٠ ، فاضطرت الكلية أن تزل عن حاجتها كاملة ، وأخذت ١٧٠ طالبا ، وأرجأت الباقي إلى دور آخر ... » .

عقرة الشيخ المقرم فرير أبو شادي بك - أليس هناك كشف هيبة ؟

عقرة الشيخ المقرم للدور احمد عليه باسا - أرجو من حضرة الشيخ المقرم ألا يضطرنا إلى الكلام فيه لا أريد أن أحدث فيه ، وأرجو ألا يذكر شيء عن كشف الهيبة .

من ذلك ترى أن ما قلته عرب عدد الطلبة ليس فيه خطأ ولا مبالغة ولا اختلاق على الحقيقة في شيء مما يذكره ، محالي الوزير .

عقرة الشيخ المقرم على زكي الصراي باسا - لماذا زلت الوزارة عن المدد الذي طلبه ؟

المقرر - لأنها رأت كثيرا منهم غير صالح .

عقرة الشيخ المقرم فرير أبو شادي بك - هناك كشف هيبة بعد النجاح في الكشف الطبي .

عقرة الشيخ المقرم للدور احمد عليه باسا - يوجد كشف آخر غير كشف الهيبة يخبر الطلبة فيه شفويا في معلومات عامة .

عقرة صاحب المعالي محمد حسن باسا (وزير الدولة) - أرجو من حضرة الشيخ المقرم أن يتم فراغة ما جاء في المذكرة الإيضاحية .

عقرة الشيخ المقرم للدور احمد عليه باسا - أرجو ألا اضطر إلى الكلام فيما ذكره أن أعرض له .

عقرة صاحب المعالي الرئيس محمد حميد باسا (وزير الحربية والبحرية) ملقا بقصد حفيظة للشيخ المقرم ؟

السبب الأول : عدم وجود العدد الكافي من الطلبة الصالحين المائزين على الشهادة التوجيهية . لقد حاجة الجيش ، لأنهم يسبون في الكشف الطبي ، ولا يقبل منهم إلا ٤٠ ٪ .

السبب الثاني : أن هذا النظام اقترح معمول به في البلاد الأجنبية مثل الجزائر ، وأمريكا وتركيا .

السبب الثالث : وهو أهم الأسباب ، وذلك لما لهذا النظام المقترح من المزايا العملية وبث وتقوية الروح المتوية بين أسلحة الجيش المختلفة ضامنا لحسن التعاون بين هذه الأسلحة في عملياتها لمشاركة تآمونا تجميع روح صادقة .

هذا السبب الثالث هو الذي دفع وزير الحربية إلى أن يتقدم بمشروعه معتقدا أن تحقيق هذا المشروع تمكنه الضباط من الاستراحة من التآلم العسكرية .

أما عن السبب الأول ، فأرى أن الحكومة قد بالغت في قولها إن من يتقدمون للكلية الحربية لا نجد من بينهم العدد الكافي ، ذلك لأن الذين يتقدمون للكلية الحربية نجح منهم في الكشف الطبي مئات ومئات ...

عقرة صاحب المعالي الرئيس محمد حميد باسا (وزير الحربية والبحرية) هذا الكلام غير صحيح ، وأنا أقدر ذلك بصفتي الوزير المسئول .

عقرة الشيخ المقرم للدور احمد عليه باسا - إن ما قلته هو الصحيح ، ويجب على معالي الوزير ألا يقرر إلا الحق .

عقرة صاحب المعالي الرئيس محمد حميد باسا (وزير الحربية والبحرية) هذا الكلام غير صحيح ، وأنا لا أقول إلا الحق .

عقرة الشيخ المقرم للدور احمد عليه باسا - هذا الذي قلته ورد في المذكرة الإيضاحية للشروع .

وهناذا أطلب من حضراتكم ما جاء فيها ، هل أني لم أكن أنتظر أن يفضب معالي الوزير هذا الاختلاف وجهات النظر . فانا لا أتجنى عليه ، ولم يلم يلمدني أن أعتدى عليه .

وقد أكلت في مستهل كلامي أن من ألبوا المشروع ، ومن عارضوه لا يبينون من وراء ذلك إلا المصلحة العامة ، والسبل السالح . فنت اعتقد أن هذا كفيل بالأبتهج معالي الوزير على زليل له في هذا المجلس - الذي يشرف بفضويته - وهو يؤدي واجبه .

عقرة صاحب المعالي الرئيس محمد حميد باسا (وزير الحربية والبحرية) من واجبي أن أصحح الواقع .

**مقرر الشيخ المرحوم للدور السادس عشر** - قد جاء في المذكرة الإيضاحية أن عدم صلاحية الطلبة راجع إلى أسباب كثيرة تتعلق بالاختيار الفسي والرياض وقوة الملاحظة وغيرها ، وليس هناك من المختارين أحد من علماء النفس .

**مقرر صاحب المجلس الأعلى للدراسات محمد حميد باشا** ( وزير البحرية والبحرية ) يعلم حضرة الشيخ المحترم أننا لأخذ الطلبة بنتيجة الكشف الطبي وحدها .

وكم كان يردي وأنا أعرف حضرة الشيخ المرحوم منذ الصغر - بحق الزمالة - أن يزورني حضرة في مكنتي ، وسأني عن الأسباب التي دفعتني إلى تقديم هذا المشروع ، وأن يناقش معي هذه الأسباب .

**مقرر الشيخ المرحوم للدور السادس عشر** باشا - كان من الواجب على معالي الوزير أن يستعين بزملائه .

**مقرر صاحب المجلس الأعلى للدراسات محمد حميد باشا** ( وزير البحرية والبحرية ) كنت أنتظر منك هذا .

**مقرر الشيخ المرحوم للدور السادس عشر** باشا - لقد تكلمت عن السبب الأول .

والآن أنتقل إلى السبب الثاني ، وهو انحصار نظام المدارس العسكرية المدولة في إنجلترا وأمريكا . فهل يعلم معالي الوزير أنه يوجد في إنجلترا وأمريكا مدارس حربية أخرى غير التي ذكرت ؟

**مقرر صاحب المجلس الأعلى للدراسات محمد حميد باشا** ( وزير البحرية والبحرية ) لا أعلم أن مصر أرسلت بنات إلى إنجلترا منذ عشرين عاماً ، ومن طلاب كان بعضهم في العاشرة من عمره تعلم الفنون البحرية ، وهم الآن قوة الأسطول البحري المصري ؟

**مقرر الشيخ المرحوم للدور السادس عشر** باشا - هل الكلية التي جاءت في المذكرة الإيضاحية خاصة بالبحرية فقط ، أو أنواع التعليم العسكري ؟

إن لإنجلترا أسطولاً بحرياً عظيماً ، وبها مدرسة لإعداد البحارة منذ الصغر . وهذه المدرسة لا ارتباط لها بوزارة المعارف هناك ، وهي التي تعطيهم شهادتهم لتكونوا ضباطاً . وليس في إنجلترا مدرسة عسكرية كالتي يراد إنشاءها هنا ، والمدرسة التي أشر إليها في المذكرة الإيضاحية ليست شاملة للضباط البرين والبحريين ، وإنما هي قاصرة على البحريين فقط .

على أن ما يراد معالي الوزير من إنشاء هذه المدرسة العسكرية ، وما يقصده من إعداد انضمام بين أسلحة الجيوش الثلاثة موجود فعلاً والنظام الحاضر ، إذ إن الضباط البحريين الذين يريدون أن يدخلوا الكلية الحربية يلحقون بها مدة ستة أشهر للتدريب مع زملائهم من الأعيان العسكرية المختلفة ، أما الطيارون فيختارون من بين الطلبة الذين أعزوا دراساتهم في الكلية الحربية .

فالقول بوجود إنشاء مدرسة ثانوية كي توجد روح الألفة والالتصاف بين الطلبة قول مردود ، لأن هذه الروح موجودة الآن فعلاً ، وليس وجود الكلية في كلية واحدة هو الذي يخلق هذه الروح .

وقد أثبت المسامحي صدق ما أقول . فقد كانت روح الألفة والمودة موجودة بيني وبين معالي الوزير الذي كان أول المدرسة الحربية عام تخرجنا . وما هو الآن يندر كل ولا يحفظ حق الشرة القديمة .

( ضحك ) .

إنني أدجو أن يحمل معالي الوزير على دفع شأن الجيش من طريق تحسين التدريب والتعليم في كلية أركان الحرب ... ..

**مقرر صاحب المجلس الأعلى للدراسات محمد حميد باشا** ( وزير البحرية والبحرية ) أنا لم أقصر في واجبي نحو الجيش أولاً . ثم إن تفكيرني في إنشاء هذه المدرسة يرجع إلى عشر سنوات مضت . وتؤكد أن الذي حدا بي إلى تقديم هذا المشروع هو ما لم أفسد جميعاً من عدم توافر الوقت للتخصص في أسلحة الجيش المختلفة في الكلية الحربية . فيجب ألا نضيع الفرصة التي ستأتي في هذه المرحلة من التعليم الثانوي ، والتي ستجعلنا نقصر السنة النهائية في الكلية الحربية على التخصص . وهذا ولا شك في جميع الصالح العام ، لأنه سيوفر علينا وقتاً يضيع في التخصص بعد التخرج .

إن السبب الرئيسي الذي حدا بالحكومة إلى إنشاء هذه المدرسة كما قال عليه باشا إنما هو الرغبة في إبعاد التجانس والتألف بين الطلبة .

لقد الآن كلية بحرية وكلية البحرية وكلية الطيران ، حيث يلعب كل طالب لى كليته ويقترح فيها دون أن يتعرف إلى زميله . فالمدرسة الثانوية سترطبهم برباطة وألفة تظل مسخرة إلى ما بعد تخرجهم في كليتهم وبذا يحقق التدون المتدور بين أسلحة الجيش المختلفة .

ولم أكن على يقين من أن هذا المشروع حوى لجيش ، لأنه سيخرج ضباطاً في سن مبكرة بجهام قابلين للتخصص والتعليم لما تقدمت به .

**مقرر الشيخ المرحوم للدور السادس عشر** باشا - إن إضافة سنة دراسية إلى المدة المدة للمدرسة في الكلية الحربية أكثر فائدة من فتح المدرسة الثانوية .



الأنوية تهيئة طرية يصلحون لدخول باقي كليات الجامعة لأنهم لم يحصلوا إلا على انصبة ضرورية للتبليغ ، لأنه لا يكون لديهم منفع من ألوان يكفى لاستذكار المواد .

**مقبرة صاحب المعالي الفريق محمد عيسى** (وزير الحربية والبحرية) -  
سرى إن شاء الله أن نتيجة هذه المدرسة لن تقل عن ٨٠٪ .

**المقرر -** كيف يقول - حضرة الشيخ المحترم إن طلبة هذه المدرسة لن يحصلوا إلا على النسبة الضرورية للتبليغ ؟ وكيف يمكن أن تعطى الطلبة منحة الدراسة في تاروف مواتية وني منوسة لإضراب ليس ولا تعطيل ولا اضلال على الأستاذة ، وإما يسودها احترام شامل متبادل بين الجميع ، ثم تحصل على نتيجة أسوأ ؟

إنني أتمنى أن يكون في الامكان جعل التعاميل المتساوية لجميعه على نمط هذه المدرسة .

**مقبرة الشيخ المحترم للدكتور أحمد عظيم باشا** - لقد أبرأت ذمتي وأرضيت ضميري وقلت ما أنا مطمئن إليه .

**مقبرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم يوسف بك** - حضرات الشيخ المحترمين ،

أحاول في شيء من المدة والمدة التمام أن أتم جزءاً من التقرير ، حاول سعادة المقرر أن يوضح في صدق وأمانة تامة . ولكني سأؤين في شيء من التفصيل وجهة نظر الأمانة .

هذه المسألة ، يا حضرات الشيخ المحترمين ، قد عارضت فيها من قبل ولا زالت عارضة فيها .

عارضت فيها لا لجرد أسباب تربوية أو بيروقراطية تتصل بملئ النفس واستعداد الطفل ، بل لأسباب أخرى في مفضلتها مانسبه "القيام العام" ، وهنبا أوضاع واختيارات اجتماعية إن كان هناك بلد في حاجة إلى أن يحفظها في نظامه وتنشيطه . فبلد ولا شك في مثل ظروفنا الحاضرة أحوج ما يكون إلى رعاية تلك الأوضاع والاختيارات الاجتماعية .

إني ولا شك أقدر تلك ألروح التي دفعت أغلبية اللجنة إلى أن تكون سبباً وسبباً تحاول به الوقوف بين مختلف الآراء . فكلنا يشهد المصلحة ، وكلنا يسعى إلى تحقيق التعاون بين التشريع والتنفيذ ما وبدا إلى ذلك سبباً . إلا أني على الرغم من هذا التوفيق ، أو تقديري لهذا التوفيق ، ألاحظ أن المشكلة التربوية والبيروقراطية ، كانت المشكلة الجوهرية التي حثت بها ببلدنا فيما بلغت إلى من توفيق ، وهي أن يدخل الطالب تلك المدرسة في سن الرابعة عشرة بدلا من الحادية عشرة ، وبذلك تتفادى

هذا رأي ، ولا حرج على أحد في أن يدلي برأيه . فلهذا الوزير - كما لكل واحد منا - أن يرى ما يراه .

إن الكلية الحربية لم يكتف فيها طالب أكثر من مئتين في العشرين سنة الماضية ، بل إن معالي الوزير نفسه وحضرات أعضاء الشيوخ والتواب ومن على رأس الجيش من ضباط عظام وغيرهم ممن خرجوا قبل خمس وأربعين سنة لم يكتف واحد منهم أكثر من مئتين في الكلية الحربية ، مع أن الكلية كانت تفتح أبوابها لغير ذوي المؤهلات .

**المقرر -** لقد تقدم العلم وتغيرت الحال .

**مقبرة الشيخ المحترم للدكتور أحمد عظيم باشا** - إن طلب جعل الدراسة العسكرية لدى ست سنوات طلب مبالغ فيه ولا شك .

**مقبرة صاحب المعالي الفريق محمد عيسى باشا** (وزير الحربية والبحرية) - لقد كان حضرة الشيخ المحترم عطية باشا مديراً للكلية الحربية ، وكان يقبل حجة شهادة الثقافة امامة بين طلبتها . فنحن الآن نريد أن نطبق بالمدرسة الثانوية من يعمل شهادة تشابه شهادة الثقافة . أفلا يكون هذا تهماً نحو الإصلاح ؟

**مقبرة الشيخ المحترم للدكتور أحمد عظيم باشا** - أنا لم أقبل أبداً بالثقافة طوال المدة التي تولى فيها أمر وزارة الحربية أو إدارة الكلية الحربية . وقد رفضت ذلك رفضاً باتاً ، وبإيد ذلك شهادة مدير الكلية الحالي . فليساله معالي الوزير إن شاء .

إنني سأجاوز من باقي الحديث ، كي أقتبس الرأي الكبير مقدر اللجنة . وكما كنت أتمنى أن يكون معالي الشيوخ موجوداً الآن لستمع إلى كلامي ، وبين لنا أي عقل من عقول الطلبة يستوجب نظاماً كاملاً للتعليم المتناوياً مضاعفاً إليه البرنامج الذي سيوضع للدواجة العسكرية .

**المقرر -** لقد قررت هذا ، وقلت من قبل إن الأمة لا تصدق أن تكون تدربها عسكرياً وهو الحق ترفيعه من عقول العلية أكثرهم إرهاباً .

**مقبرة الشيخ المحترم للدكتور أحمد عظيم باشا** - إن نسبة التبليغ في الشهادة التربوية لم تتعد ٣٠٪ . طوال المجلس السنوات الماضية ، ومساعدة المتناوياً باشا يعلم ذلك كل العلم .

**المقرر -** إن نسبة التبليغ هذه موجودة من قديم .

**مقبرة الشيخ المحترم للدكتور أحمد عظيم باشا** - فإن كانت نسبة الرسوب بين الطلبة هي ٧٠٪ ، فأخشى ما أخشاه ألا تستطيع هذه المدرسة العسكرية

أن تبدأ مع تربية عسكرية أو نصف عسكرية أو دمج عسكرية وفن ميكية. فبدأت الدراسة في تلك المدرسة الثانوية العسكرية في سن الرابعة عشرة، فإن ذلك يكون أنيس عليه وأهون من التناقل في سن الحادية عشرة .

ولكن يجب، يا حضرات الشيوخ المحترمين، أن يكون هذا أمما أيضا أن العلم المأمور في جعله - وهذا ما أسميه "العلم العام" - سواء في المرحلة الخاصة بالسنتين اللتين تنتهي عندهما للدراسة المكثفة الابتدائي أو في مرحلة الثلاث السنوات التالية لما أتى في شبه إعداد للدراسة العالية - هذا التعل في جعله تعل لإعداد النش في الأمة إعدادا عاما مستندا نضمهم به في قلب واحد يشترك فيه أبناء الأمة على سواء ومن أجل ذلك كان هذا التعل - في كل البلاد التي نعرفها والبلاد التي لها نظر تعليمية محترمة - خاضعا لوزارة المعارف وتحت إشرافها، لتكون هذه الروح العامة التي تكون أبناء الشعب واحدة .

وأظن أن القوانين الأخيرة التي صدرت خاصة بالتعل الابتدائي والثانوي قد لاحظت ويح أن من جربنا أنه في البدء متعدد وفي الباية، توجد مع أن النظام التعليمي في البلاد الأخرى يجمع أبناء الشعب في البدء على تعل واحد ثم يخصص لتعليم هذه المرحلة العامة، فتكون الطوائف والخصص والدراسات المعبنة . أما أن نذهب أبناء الأمة في المرحلة الأولى من التعل، فهذا يتفق مع جمع هذا الشباب وأبناء المستقبل في قلب واحد في المرحلة الأولى .

ولقد كان لدينا في ماضي تعل أجنبي وتعل حراجل وتعل أميري، وكانت كل مدرسة أهلية تضع لنفسها برنامجا خاصا وتعل دراسية خاصة، وكذلك كان الحال في المدارس الأجنبية . وقد شمس عدة مقرر المهمة وعلناؤه وزاد المعارف السابقون بهذا الخطر، وأدركوا أن وحدة الأمة تتطلب أن يكون الأساس متحدا . ومن أجل ذلك وضع قانون التعل الحر الذي يوحد التعل في جميع المدارس الموجودة بالبلاد، ويعمل لوزارة المعارف حق لإشرافها عليها جميعا .

بهذا تكون الدراسة في المدارس الأهلية والأجنبية كالدراسة في المدارس الأميرية سواء سواء، بتحقيقا للفكرة التي أنترت إليها من أن المرحلة الأولى من سني التعل يجب أن تصب فيها شباب الأمة ورجال مستقبلها في قلب واحد وعلى طراز واحد .

لقد ألدنا الفوارق بين التعل الابتدائي والأولي بأن جعلنا "المدرسة الأولية" ولا ابتدائية مدرسة واحدة . وهذا الكلام قد سرق في أن أثره وعبأحت معالي وزير المعارف الحالي الذي قرر أن سياسة الوزارة تسير نحو هذا التوحيد .

إلى جانب هذا نحن نريد في هذه الفترة التي تعد فيها أبناء الشعب بجملة للدراسة الموحدة أن نخلق أبناءا واحدة . وفي الماضي كانت

لقد كان لدينا في ماضي تعل أجنبي وتعل حراجل وتعل أميري، وكانت كل مدرسة أهلية تضع لنفسها برنامجا خاصا وتعل دراسية خاصة، وكذلك كان الحال في المدارس الأجنبية . وقد شمس عدة مقرر المهمة وعلناؤه وزاد المعارف السابقون بهذا الخطر، وأدركوا أن وحدة الأمة تتطلب أن يكون الأساس متحدا . ومن أجل ذلك وضع قانون التعل الحر الذي يوحد التعل في جميع المدارس الموجودة بالبلاد، ويعمل لوزارة المعارف حق لإشرافها عليها جميعا .

وهذا كل حال، فالأمر المقدر يا حضرات الشيوخ العظمين هو أن نظام التعل الثانوي ليس غير إعداد عام حتى في مرحلته النوجيهية، فهو باسم النظام العام يخضع لوزارة المعارف في كل شيء . ولو أخرجنا منه ولو مدرسة واحدة، بلجأت ورواعا مدارس أخرى . وفي هذا ما يتناق مع المبدأ العام الذي قررتموه .

لقد كان لدينا في ماضي مدارس زراعية تابعة لوزارة الزراعة ومدارس تجارية تابعة لوزارة التجارة ونظامنا الذي يجب أن نسير عليه هو نظام التوحيد - توحيد في الله وتوحيد في التعل وتوحيد في كيان الأمة أعداد أبناءها وكل ذلك يقضي بأن يدخل هؤلاء الأبناء في قلب واحد ليخرجوا أبناء شعب واحد وأمة واحدة، ولذلك قضينا على كل أنواع هذه المدارس المختلفة وجعلناها خاضعة لوزارة المعارف حتى تصاغ في القالب المشترك إليه .

لذلك أعتقد أن اتجاها في هذه المسألة يخرج على هذا النظام العام وعلى فكرة صب أبناء الأمة في المرحلة التعليمية الأولى في قالب واحد كما ييلت .

وأخشي أننا إذا أخذنا بهذا النظام أن يؤدي بنا إلى نظام ونهضة من قبل، فطلب وزارة التجارة الإشراف على المدارس التجارية، وبذلك هذا الطلب بأسباب تدعى فيها أن التخرجين في المدارس التجارية التابعة لوزارة المعارف غيرا كفة أو أنها تتعامل مع وزارة المعارف على الإشراف على المدارس التجارية، وكذلك تطلب وزارة الزراعة الإشراف على المدارس الزراعية، وهكذا .

فهذه المدرسة خاضعة لوزارة الحربية والبحرية ولو أن وزارة المعارف تشترك في الإشراف عليها، ولكنها في الواقع خاصة لوزارة الحربية . والأمر الثاني الذي له خطره - وأرجو أن يكون واضحا - أن هؤلاء فرما بين التكاليف وبين مرحلة الدراسة المتوسطة والثانوية . والذي أدعو إليه هو أن يصاغ أبناء الأمة حتى سن السابعة عشرة في قالب فكري عام، ليسمحوا أنهم يهلوا من حوض واحد ويجلسوا في مواد واحدة فيلقون في التفكير، ولا عدنا إلى فكرة الطوائف التي لا تزال وزارة المعارف تعاني حتى الآن شيئا منها .

إني أحرص نظم وزارة المعارف، وسأسوق لذلك مثلا، هو أن أستاذ اللغة العربية في وزارة المعارف كان يختار من معاهد ثلاثة هي : دار العلوم والأزهر وطلبة الآداب في الجامعة . ومن هذا ترون أن تباين الشأ والتكوين قد خلق جيلين يعيشان جنباً إلى جنب وفي نزاع دائم مستمر .

وهذا كل حال، فالأمر المقدر يا حضرات الشيوخ العظمين هو أن نظام التعل الثانوي ليس غير إعداد عام حتى في مرحلته النوجيهية، فهو باسم النظام العام يخضع لوزارة المعارف في كل شيء . ولو أخرجنا منه ولو مدرسة واحدة، بلجأت ورواعا مدارس أخرى . وفي هذا ما يتناق مع المبدأ العام الذي قررتموه .

إلى جانب هذا نحن نريد في هذه الفترة التي تعد فيها أبناء الشعب بجملة للدراسة الموحدة أن نخلق أبناءا واحدة . وفي الماضي كانت

مقرر صاحب المعالي الرئيس محمد محمد بن راشد (وزير الحربية والبحرية)  
أنا أسأل سؤالا .

مقرر الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم موسى مكرم - أول إنه من مصلحة كل أمة أن يثق فيها أبنائها من عصر واحد (طبعة واحدة)، ولا أن المعلمين من عصر خاص طاعة عصاة ولا المهذبين من عصر خاص . وليس من مصلحة أمة أن يكون أبنائها في هذه الجهة التي تحميها الآن وهي يسي فيها العالم إلى إزاء الفرق بين الدوافع واعادة التي بدت فيها بخلاف الفرق بين الدوافع الإيجابية ، قول ليس من مصلحة أبنائنا قول إن براءة القتل وضاحية وإلزامية من نوع خاص ، لأن المصالح والحضريتين أن ملو في هذا الباب يؤدي دانا إلى عدم التوازن في كين الأمة .

ولست في حاشية إلى أن أقول إنه أية أزمة من الأزمات إن زادت تركب الظلم الاجتماعي ، فثائرة الفتن من أطرافها ، أو مهددين إن زادت تركب العام الاجتماعي والزينة تمسكية إن زادت تركب الظلم ، نجدي كذلك وفي رأي أن الوضع الذي سير عليه يؤدي إلى هذا إلى أذى أجداءه ، لأنه إن درس الطالب راسة عسكرية في مدرسة خاصة ومن فيها ثلاث سنوات ثم يستمر في الدراسة العسكرية أربع سنوات ثم يقطع به أنه سيستمر معه من فرق ثقافة من أفراده الذين يخرجوا الكلية الحربية من قبل . يخرج أحرق الآن وعلى النظام العام إذا فرض وأنشأ مدرسة خاصة لإعداد طلبة والساتون يفسدون فيه ثلاث سنوات قبل الحاقهم بكل الحقوق ، فتمن أن يقولون إننا نأخذ من فضل النظام العام أن يقبضه . من ناحية الثقافة والتربية ، القانونية .

هذا يا أخواني ونحن نرى في إعداد البرامج الدراسية بين معهد وأكاديمية لمجرد أن . قد نأخذ من أنوار تزددها ساسة في معهد من المعاهد الأخرى ، فإن أبت هذا المعهد طلبة ، فنقول لأنهم درسوا منذ أطول مادة ما . ومن هذه الدوافع يقرب عليها الطبايع والإضراب .

فإذا كان الأمر كذلك فهل يجوز لنا أن نخرج هذا الجو بهذا للمخرج ؟ نؤكد خضاركم من هذا يؤدي بنا اجتماعا إلى أخطار أخشى هولاء . ذلك أنه من الخير كل الخير أن ترب الشعب بجمه تربية عسكرية ، لأن أن نأخذ في الدوافع بين أمتهم في مختلف المراحل . ومن الخير كل الخير أن إذا كانت المدارس الثانوية في الملكية المصرية والتي يفتدها بحسب الإحصاء الأخير على ما ذكرناه ، مدرسة بن أمية وأديرة ، هذه المدارس من الخراب تدفع لها مائة أو مائتي ألف جنيه ، ونرى البشر فيها تربية عسكرية .

وباليت معالي وزير الحربية يشرح ويقدم بقدر ما يسمح له عليه من صف ضياء لوزارة المعارف عددا من هؤلاء لتدريب هؤلاء الطلبة عسكريا عسكريا . وحسبنا نقول إن الأمة المصرية جماعه ذلت قسطا وأفرا

والأمر الثاني الذي له أثر اجتماعي هو أننا ولا شك نريد جميعا للجنس خيرا وحياة وقوة ونزاهة ونجدا إلى النهاية ، لأن الأمم الآن في هذه الأجيال التي نحياها إنما تعيش موتها . ونحن نل من المصلحة كل المصلحة في أية أمة من الأمم ألا نأخذ بالفروق كيف كانت بين أبناء الشعب الواحد .

ومن المصلحة أن يشعروا الجيش أنهم مثل إخوانهم الجامعيين تمام الذين خرجوا وكية الحقوق ودرهم ساروا جنبا إلى جنب بعضهم مع بعض إلى آخر الطريق تحريا ، وأنهم لم يهتروا إلا في مرحلة واحدة .

هذا من الخير . من الخير ، لأنهم يكونون قريبين من بعضهم البعض حتى لا يشعروا بالفروق ، وأنهم ليسوا من نوع خاص ومن طية خاصة .

وأرجو أن تعرفوا حضراتكم أن الأمم الأخرى قد فعلت إلى هذا المعنى بالذات . فمثلا إن تمت التجنيد الإجباري ، وعدلت من إنشاء ملك عسكري قائم ، فهو تجنيد ، ولكن لا تشريع قانون تجنيد ، وإنما هي . عند حاجتها مع تربية الجميع تربية عسكرية . وانجارتنا أصعد مثل هذا . هو لم نعلم إلى قانون التجنيد إلا في الحوادث الأخيرة . وعلى كل حال ألا أنكم في مشروعية قانون التجنيد ، وإنما أنكم في موضع آخر هو أنه ليس لنا مصلحة أن نكون جماعه ونضاهم في صندوق ومقل وقبل لهم من نوع معين . ليس من مصلحة يا حضرات الشيوخ المحترمين أن يكون فيها جماعات من أنواع معينة ، فيكون في الأمة الواحدة صباغ . هذا صباغه كلها ، وهذا صباغه كلها مع تناسلهم في أسلافهم العام جميعا .

مقرر صاحب المعالي الرئيس محمد محمد بن راشد (وزير الحربية والبحرية)  
هل أنهم من هذا أن حضرة الشيخ المحترم يريد أن يجمع المدارس الثانوية في مدرسة واحدة ؟

مقرر الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم موسى مكرم - استاذن معالي الوزير أن أجب عن هذا الاستفسار واسترق كلامي ، وأقول : إنني لم أذهب إلى شيء من هذا .

مقرر صاحب المعالي الرئيس محمد محمد بن راشد (وزير الحربية والبحرية)  
كيف لا تذهب على استفساري ؟

مقرر الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم موسى مكرم - لقد قلت استاذن معالي الوزير أن أجيبه عن استفساره .

أرجو أن يكون واضحاً تمام الموضوع أننا ننكم في مجلس الشيوخ حيث يناقش أراء وحيت تناقش الجمعية . فإذا أن نمكن من ذلك ، وإنا أن نعد من صفتنا كلها من أناسها . فأرجو أن يلاحظ معالي وزير الحربية ذلك فامنا .

وقلت إن نطلب في سن الزامة عشرة يمكن الحكم عليه من الكشف الطبي بأن نوه الجسماني سيظهر بحيث يصبح بعد ثلاث سنوات صالحاً للانحاق بالكلية الحربية .

وكانت هناك مسألة أخرى كنت من المعاضدين فيها، وقد أشار إليها ميمد زيلنا الدكتور إبراهيم مذكور، تلك هي مسألة التركيز .

كنت أعشى أن يأتي يوم يكون جميع ضباط الجيش من القاهرة أو ضواحيها دون بقى أنحاء البلاد، لأنه في رأيي و رأي الكثيرين من أعضاء اللجنة سوف يصبح من السهل على والد في غنا أو أسوان أو سوهاج أو بور سعيد أن يرسل ولده وهو في الحادية عشرة إلى هذه المدرسة الثانوية العسكرية .

قد يستطيع هذا الفادرون، ولكن عامة الشعب لا يستطيعونه . بلغات وزارة الحربية وقالت إنها مستعدة كل الاستعداد بعد فتح هذه المدرسة في القاهرة إن تتابع سياستها بإنشاء مدرسة على غرارها في مكان ما في الوجه البحري وفي مكان ما في الوجه القبلي .

بذلك خلصنا في الواقع من القطعتين الرئيسيتين اللتين وقفنا عقبة في سبيل إخراج هذا المشروع . وقد تكلم حضرات الزبيلين المحترمين الدكتور مذكور والسيد أبانظه، ونسألهما هل تبس وقت الطالب لاستيعاب التبرينات العسكرية مع الدرس ومع المنهج الذي نعرفه ؟

مفكرة صاحب العالي المحرم محمد عبد ربنا (وزير الحربية والبحرية) لقد طالب الدكتور مذكور بشتم التلاميذ العسكري .

مفكرة الشيخ المحرم الدكتور إبراهيم حوصي مكره - لم أنزل إن وقت الطالب لا يفسح لهذا وذلك .

مفكرة الشيخ المحرم أؤسة فرير أبو شادي بك - سأتكلم في هذا . الواقع أنا كلما تعلم أن أبنائي يكونون بيوتهم قبل الساعة الثانية صباحاً لا أنهم يسهون حوالى منتصف الساعة السابعة صباحاً، والوقت الذي يستغرقونه في الطريق إلى المدرسة والعودة منها ١٠-١٥ من شك - يصرفونه في هذه المدرسة الحدية في التبرينات وفي التدريبات العسكرية . أما بعد الظهور، فأخرج أعطال من مدرسة الثانوية في مقام الأيام في الساعة الثانية . فالعدة من الساعة الثانية إلى الساعة تسعة - يتسبب طالب عادة واستعداد دروسه كافية جداً للرياضة ولتخصيص ساعة أو ساعتين منه للتدريبات العسكرية .

التربية العسكرية، أما ضباطه هو وأما إعداده الخاص والكلية الحربية، فلعلنا نريد في سنوات الدراسة، ولأن يتنار الأكفاد، وأن يبعث بهم بعد مرحلة التخصص أو بعد مرحلة التوجيه إلى البلاد الأخرى . كل ذلك في وقته وفي حينه .

أما ما قبل ذلك فهو خروج - كما بينت لحضراتكم - على النظام العام وخروج على هذا الوضع الاجتماعي الذي أشرت إليه، والقدرة على الخدمة أن تقول في يوم ما إن لهذا ما كلف هذه التجربة ردت فيه طائفة على أخرى، وأدى ذلك إلى ارتباك واضطراب اجتماعي نرى نحاول الآن أن نلغيه وأن نقضى عليه .

وإن إذ أرجو أن توفي إلى هذا، أرى أنه لا يبق لنا أن نقره بنوراً جديدة .

ومن أجل هذا أعارض في مشروع هذا القانون من حيث المبدأ .

الرئيس - الكلمة الآن لحضرة الشيخ المحرم الأستاذ فريد أبو شادي بك .

مفكرة الشيخ المحرم الأستاذ فريد أبو شادي بك - حضرات الشيوخ المحترمين،

وقفت فوق هذا المبرر في الدورة الماضية أعارض هذا المشروع حينما تقدمت به وزارة على أسس غير أدنى تقي اقتنينا إليها، والتي تعرض على حضراتكم الآن .

كان المشروع الأول كما نرى ذلك حضرة المقروءين بأن يؤخذ الطالب إلى هذه المدرسة العسكرية من أحضان والديه وهو في الحادية عشرة من عمره . وكنت من المعاضدين لتشروع كل المعارضة في هذه الناحية . ذلك أنه لا معنى لأحد مطلقاً أن يؤخذ الأبناء في هذه السن المبكرة إلى نظام عسكري بحيث ولما تتكشف بعد مؤهلاتهم أو حالتهم الصحية . وهل يكونون في المستقبل ممن يطردونهم الجسماني، ويكونون على استعداد لتلقي هذه التبرينات العسكرية مضافاً أن برنامج التليم الثانوي ؟

فلما حثت في اللجنة وتبين وجه المصلحة المطلقة عليه من نظم في المدارس وفي البلاد الأخرى، أينا إلى حل وسط وهو المشروع الماروس على حضراتكم وهو أن يؤخذ الطالب بعد المرحلة الأولى من التليم الثانوي، أي بعد حصوله على الشهادة المتوسطة إلى المدرسة الثانوية العسكرية .

لقد تكلم حضرة الشيخ المحترم المذكور إبراهيم مذكور وأشار إلى الأثر الاجتماعي والفوارق.

وهذه الفوارق موجودة في كل مكان وفي كل وقت، فهي موجودة في الجيش وفي البوليس. فمن بين ضباط البوليس من التحق بمدرسة البوليس بالإنشادة الابتدائية، ومنهم من التحق بها وهو يحمل البكالوريا أو ليسانس الحقوق. وكذلك الحال في الجيش، فمن ضباطه من التحق بالابتدائية، ومنهم من التحق بالتجسية أو ليسانس الحقوق أو بكالوريوس كلية الهندسة. وليس معنى هذا أن تلك الفوارق ليس من شأنها أن توحد عدم الانسجام الذي يشاهد زميلاً حضرة الشيخ المحترم الدكتور مذكور أن تخلق مشادات بين أبناء الطائفة الواحدة. وأنا أعتقد أن ما لا يمكن أن يكون. والواقع أنه فيما يتعلق بالذخيرة التي يشاهدنا اليوم مذكور أرى أنه متشائم أكثر من اللازم، وأرجو ألا تنشق الأيام هذا تشاؤم.

ت مسألة التدريب العسكري، وكنت أنا الذي قد أشرت هذا الموضوع في اللجنة، وقلت: ألا نجد بنا أن نعم التدريب العسكري في مدارس الملكة تعميماً خيراً من هذا؟ قل لي ليس التدريب الذي هو كل ما نسي إليه، وإن أعداد الطلبة عسكرياً ليس كل ما نشده، بل الذي نسي إليه هو أن تجنب ضباطاً، ضباط المستقبل، العناصر الموجودة في الخارج وإيراد دور الملاهي ولا اتصال بالناصر التي تفتقر بهم. لهذه الاختبارات كلها ولما جعلتها، أرى من الخير أن نوافق على المشروع لإيزات التي ذكرت.

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ، راهم نكي - كنت أود، وأرجو - وأما مطمئن - أن يكون حضرة الشيخ المحترم أحد عطية باشا في صف هذا المشروع وفي جانبه، لا في الصف الآخر. ذلك لروحه العسكرية ونظامه العسكري المعروف. كما كنت أود وأرجو أن يكون صديقنا الدكتور إبراهيم مذكور في جانب هذا النداء أيضاً لروحه الجامعية وتعرفه على المواطن العلمية ودقتها وهذه المرحلة بالذات، مرحلة المراقبة في الشباب.

كنت أود هذا، وكما انتهى الأمر إلى تخبر اللجنة والأخذ به بنجاحة إلى هذه الاعتراضات، وهما يملكان تمام العلم - وأحدهما عضو في اللجنة التي نظرت هذا الموضوع - أنا تناقشنا طويلاً في هذه المسألة، وكما في رأي متدرج لا إلى اليقين ولا إلى التيسار. حتى استغفرت الأوبور بالوضع الجدي الذي أوتاه حادثة رئيس اللجنة بعد أن فصل في المرحلة العلمية بأرضي الذي قريتوه حضراتهم يجعل المرحلة المتوسطة لغاية السنة الثانية من التعليم الثانوي.

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ، رحمه الله - بهذا المناسبة، يتجلى لبعض من حضراتكم أنه من الممكن تسهيل المناهج العسكرية بحيث لا يضيع على الطلبة بعض دروسهم. ولكن الواقع أنه يدخل ضمن المنهج العسكري أن الطلبة يتبنون مرة كل شهر في الخارج ويذهبون بهم إلى ترمينات ضرب النار وقد تستغرق نصف يوم.

حضرة صاحب المجلس المحترم محمد صبر باشا (وزير الحربية والبحرية) إن فرق الكشافة في المدارس تقبل هذا.

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ فرير أبو شادي بك - ليس أمانة المنهج العسكري مفصلاً حتى نستطيع أن نحكم إن كان يستغرق كل وقت الطالب أو لا يستغرقه.

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ، رحمه الله - كل هذا سيحصل ومساءلة الوقت مسألة لا يتبناها.

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ فرير أبو شادي بك - يضاف إلى ما قلت أن الطلاب لا يملأن أن يصرفوا وقت فراغهم في للهو والعبث وفي الاتصال بالعناصر الفاسدة، وكثير ما هي الآن، وفي التسكع على المقاهي ودور السينما والملاهي، سوف يكونون في مهده يضمهم ويرهم ويتهدهم بحيث يكونون بيدين عن هذه المؤثرات. أظن أن هذه مسألة فيها الكثير من الموضوع وفيها الكثير من الخير لطلاب.

تكلم زميلاً المحترم المذكور مذكور عن التشعب وعن التفرقة. وأنا مع احتراي له وتقديرى لأرائه، أستطيعه أن أصحح أو أوجه النظر إلى أن هذا التشعب الذي بناه له موجود الآن.

ألا يعلم حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مذكور أن لدينا في مرحلة التعليم المتوسطة مدارس زراعية متوسطة ومعهداً زراعياً عالياً، لا هو بالدراسة الجامعية ولا هو من المدارس المتوسطة؟ وإلى جانب ذلك توجد كلية الزراعة، وهذا أيضاً ليس قاصراً على المدارس الزراعية. فهناك أيضاً مدارس تجارية متوسطة ومعهد تجاري عال إلى جانب كلية التجارة. وكذلك فيما يتعلق بالعلوم الصناعية، توجد مدرسة الهندسة التطبيقية العليا ومدرسة الفنون والصناعات نظام الأربع الساعات ونظام الخمس الساعات. ليس في هذا كله تشعب وتفرقة، وكل منها لما خلق له؟ وكل طالب يختار الطريق التي تلائمها، والذي يؤهله استعماله وجسمه له؟

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتنقل إلى مناقشة مواد مرفقة ، وأغل المادة الأولى .

تبنت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - تنشأ مدرسة ثانوية عسكرية داخلية تتبع وزارة الحربية والبحرية لإمداد الكليات العسكرية وما يفتأ أن لمساعد العسكرية العليا بمحاجتها من الطلاب الذين آتوا الدراسة بهذه المدرسة وحصلوا على شهادة الدراسة الثانوية .

و يكون مقر هذه المدرسة القاهرة . ويجوز إنشاء مدارس من نوعها في جهات أخرى بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير الحربية والبحرية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة الثانية .

تبنت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - تكون خطة الدراسة في هذه المدرسة كما يأتي :

( أولاً ) تعليم الطلاب تعليماً عاماً وتوجيهاً وفقاً لقانون تنظيم المدارس الثانوية وإمتان شهادة لدراسة الثانوية ولما يصدره وزير المعارف العمومية في هذا الشأن من نواتر .

( ثانياً ) تزويد الطلاب بتدريب عسكري وقذالة حربية وفقاً لخطة والمناهج الذين يصدرهما قرار من وزير الحربية والبحرية .

وكالات الاعراضات قائمة على أن السن لا تسمح بهذا الوقت للمؤلف التلاميذ يحمل النظام العسكري ، وهو كما تدون مرحق لأجسامهم . ولما تحدثت هذه المسألة واستمر الطريق أمامنا ، عرفنا أننا أرسنا أن نصل إلى وجود مدرسة نموذجية ، وأرجو أن تكون جميع مدارس المملكة على هذا النظام ...

مقرر الشيخ المرحوم السيد محمد أنظر - وهل تصدق أن هذا النظام يؤدي إلى النتائج التي تشير إليها ؟

مقرر الشيخ المرحوم الأستاذ إبراهيم زكي - هل كل حال هذا هو نظام المقترح .

مقرر الشيخ المرحوم الأستاذ محمد عبد الله - هل تقصد أننا قد ارضنا المشروع لمجرد المعارضة ؟

مقرر الشيخ المرحوم الأستاذ إبراهيم زكي - لم أقصد ذلك مطلقاً ، بل رجوت - بعد أن عرفتم روح المشروع وما يرى إليه - أن تقيده . هذا هو الذي قصدته .

لذلك أرجو أن يوافق المجلس على رأي اللجنة الحكمي ، وأرجو المزيد بأن تعم هذه المدارس في جميع أنحاء البلاد .

مقرر صاحب المعالي الرئيس محمد حميد باشا ( وزير الحربية والبحرية ) أود أن أهدم الشكر لحضرت أعضاء لجنة الحربية الذين وافقوا على المشروع . كما أهدم الشكر أيضاً لحضرات أعضاء لجنة المالية والمعارف الذين نازحوا للمشروع في مبدأ الأمر ، وكذلك أهدم الشكر لحضرات الشيوخ المحرمين الذين استنبروا في معارضتهم إلى النهاية ، مما يدل على أنهم درسوا هذا المشروع وعنايه ، وكان له ختمهم أهمية كبرى .

وأقر أن الظروف سمحت بأن النظام البلدي لوزارة المعارف الخاص بالتعليم الثانوي جليلاً نتق بمحضرا - أعضاء اللجنة - إلى رؤسها سمادة المشايخ باشا . والذين درسوا الموضوع دراسة وافية مستفيضة ، واستكوه من كل نوع . ونحن نوافق فيه كما أنهت اللجنة . وبني في النهاية أود أن أقر بأن لممارسة كانت هذا الفضل وإزالة الطريق ليحت الموضوع ويتهدد بالدرس وتمتية حتى أصبح مشروعاً صالحاً كمالاً يتفق والصالح العام .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس المراقبة على المادة الثانية ، ولتتل المادة الثالثة .

تليت المادة اللاحقة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - مدة الدراسة بهذه المدرسة ثلاث سنوات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس المراقبة على المادة الثالثة ، ولتتل المادة الرابعة .

تليت المادة الرابعة ، وهذا نصها :

مادة ٤ - يشترط فيمن يقبل بالسنة الأولى في هذه المدرسة ما يأتي :

( ١ ) أن يكون حاصلا على شهادة الدراسة المتوسطة من وزارة المعارف العمومية أو شهادة تعتبر بالاحتاق مع وزارة المعارف العمومية معادلة لها .

( ٢ ) ألا تقل سنه وقت بدء الدراسة عن أربع عشرة سنة ولا تزيد على ست عشرة سنة .

( ٣ ) أن يكون حازا لشروط اللياقة الصحية والشخصية وفقا لما يقرره وزير الحربية والبحرية .

وتكون الأولوية في القبول عند التساوي في مستوى اللياقة الصحية والشخصية للأسبق فالأسبق على حسب مجموع درجات العالين وامتحان شهادة الدراسة المتوسطة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس المراقبة على المادة الرابعة ، ولتتل المادة الخامسة

تليت المادة الخامسة ، وهذا نصها :

مادة ٥ - لوزير الحربية والبحرية أن يطلب تحويل أي طالب نقد أحد شروط اللياقة الصحية أو الشخصية إلى مدرسة ثانوية أخرى .

ويكون قبوله بهذه المدرسة في الفترة المقابلة للفترة التي كان بها في المدرسة الثانوية العسكرية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة ، ولتتل المادة السادسة .

تليت المادة السادسة ، وهذا نصها :

مادة ٦ - يكون للمدرسة مدير عسكري يماونه ويكمل من رجال التعليم بين بالانتفاع مع وزير المعارف العمومية ، ويتولى تدريس مواد التعليم العام مدرسون يبينون بالانتفاع مع وزير المعارف العمومية .

ويضع وزير الحربية والبحرية بقرار منه النظام الإداري والعسكري للمدرسة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة ، ولتتل المادة السابعة .

تليت المادة السابعة ، وهذا نصها :

مادة ٧ - تتحدد المصروفات المدرسية وتواعد الاعفاء منها بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير الحربية والبحرية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

تليت المادة العاشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٠ - على وزيرى الحرية والبحرية ، والمعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ، ولكل منهما فيما يخصه إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

ويعمل به من بدء السنة الدراسية التالية لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة العاشرة .

ويجوز أخذ رأى بالتداه بالامم على مشروع هذا القانون إلى الأسبوع المقبل .

٢٠ - تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل

عن مشروع القانون المقدم من حضرة محمد خطاب بك ( عضو المجلس سابقا )  
باعتبار الأراضي المصلحة - بإعادة إلى الجهة على أن تقدم تقريرها  
ليقره المجلس مثا أسبوعين

( المقررة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن حسن عبد الله ) .

مفكرة صاحب الملك مصطفى مرهوى بك ( وزير الدولة ) - مع موافقة الحكومة على هذا الاقتراح بمشروع قانون من حيث المبدأ ، إلا أنها ترجو أن تتاح لها الفرصة لصياغة بعض مواده . ولهذا أطلب تأجيل نظر هذا الاقتراح بمشروع قانون أسبوعين .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة السابعة ، وتتل المادة الثامنة .

تليت المادة الثامنة ، وهذا نصها :

مادة ٨ - يكون التفتيش الفني على مواد التعليم العام في هذه المدرسة لوزارة المعارف العمومية ، ويؤدى الطلاب امتحاناتهم في هذه المواد تحت إشرافها وطبقا للنظم الموضوعة لها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الثامنة ، وتتل المادة التاسعة .

تليت المادة التاسعة ، وهذا نصها :

مادة ٩ - لوزير الحرية والبحرية في السنوات الثلاث الأولى من إنشاء المدرسة أن يعين في السنتين الدراسيتين الثانية والثالثة طلابا من الفرق المقبلة لها في المدارس الثانوية ، على أن تتراعى فيهم شروط قبول المذكورة في المادة الرابعة ، أما هذا شرط السن الذى يصدر بتعيينه قرار من وزيرى الحرية والبحرية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة التاسعة ، وتتل المادة العاشرة .



**القرار -** فقد استمنا إلى رأى الحكومة ثلاث سنوات كاملة كما استمنا إلى رأى حضرات مستشارى محكمة القضاء وناقشنا جميع الآراء مناقشة مستفيضة. فأذا كانت هالك أية ملاحظة، فلها الحكومة ونحن على استعداد لمناقشتها. أما اللجنة فليست مستعدة لمراجعة موضوع قتلته بحثا وفرغت من دراسته.

**مفكرة صاحب المال محمد زكي على باشا (وزير الدولة) -** معروض أمام مجلس الوزراء مشروع مرسوم بمشروع قانون خاص بنظام القضاء يتضمن حكما خاصا بمسألة تمدد الدوائر المدنية والمناظرة القضاء، والحكومة تنكر في أن تكون هالك دائرة واحدة مدية وأخرى جنائية أمام محكمة القضاء وهذه مسألة هامة، وإنما يقوم مشروع هذا القانون على فكرة تمدد الدوائر المدنية أمام المحكمة المذكورة.

لهذا أرى إعادة التقرير إلى اللجنة حتى تتاح لنا الفرصة لإبداء ملاحظاتها أمامها.

**مجلس -** هل تكفى الحكومة بتأجيل نظر مشروع هذا القانون أسبوعين؟

**مفكرة صاحب المال محمد زكي على باشا (وزير الدولة) -** نحن لا نطلب مجرد التأجيل، وإنما نرجو إعادة التقرير إلى اللجنة حتى نتاح لنا فرصة لإبداء رأينا.

**القرار -** لقد سمعنا هذا الرأي وناقشته، ولا نخرج لنا إلا رأى المجلس

**مفكرة الشيخ محمد زكي على باشا (وزير الدولة) -** معني وزميل حضرة صاحب المال مصطفى مرعي بك باختيارنا قضائيا بين أن زاجع مشروع هذا القانون، فقد يكون لنا رأى فيه. ولما كان قد سبق المجلس أن قرر أن يكون لنا جميع الملاحظات والاتراحات لجنة ولما كانت اللجنة قد استوفت دراسة مشروع هذا القانون ورفعت تقريرها عنه لمجلس بدون أن تتمكن من الاطلاع عليه وإبداء ملاحظاتها، فهل يرى المجلس أن يبدى هذه الملاحظات هنا في المجلس أو أن يرسل التقرير إلى اللجنة لسماح ملاحظاتها

**مفكرة الشيخ محمد زكي على باشا (وزير الدولة) -** لا يمكن صياغة مواد في المجلس.

**مفكرة الشيخ محمد زكي على باشا (وزير الدولة) -** إذا كان المقصود بالتأجيل هو تمكين الحكومة من مراجعة صياغة المواد، فيجب أن يرسل التقرير إلى اللجنة.

**مفكرة صاحب المال مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) -** أطلب رد التقرير إلى اللجنة للظرف في صياغة مواده.

**القرار -** لا مانع لدى من إعادة التقرير إلى اللجنة لإبداء ملاحظات الحكومة على صياغة المواد على أن ترفع تقريرها إلى المجلس خلال أسبوعين.

**المرئى -** إذن يرسل التقرير إلى اللجنة بناء على طلب الحكومة وموافقة المقرر.

## ٢١ - مشروع قانون المرافعات

تأجله أسبوعين، وإعادة إلى اللجنة لسماح ملاحظات الحكومة (المقرر حضرة الشيخ محمد زكي على باشا).

**مفكرة صاحب المال محمد زكي على باشا (وزير الدولة) -** معني وزميل حضرة صاحب المال مصطفى مرعي بك باختيارنا قضائيا بين أن زاجع مشروع هذا القانون، فقد يكون لنا رأى فيه. ولما كان قد سبق المجلس أن قرر أن يكون لنا جميع الملاحظات والاتراحات لجنة ولما كانت اللجنة قد استوفت دراسة مشروع هذا القانون ورفعت تقريرها عنه لمجلس بدون أن تتمكن من الاطلاع عليه وإبداء ملاحظاتها، فهل يرى المجلس أن يبدى هذه الملاحظات هنا في المجلس أو أن يرسل التقرير إلى اللجنة لسماح ملاحظاتها

## ٢٢ - تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب الخاص بقدر السبل المتخذة  
تأجيل ثلاثة أسابيع

الرئيس - لم يبق من جدول الأعمال إلا مشروع هذا القانون ،  
هل توافقون حضراتكم على نظره الآن ؟  
(أصوات : لا ، لا ) .

الرئيس - إذن هل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر مشروع هذا  
القانون ثلاثة أسابيع ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة ، هل إن  
تمود للاجتماع يوم الاثنين المقبل ( ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٦٨ هـ الموافق  
٢١ فبراير سنة ١٩٤٩ ) ، الساعة الخامسة مساء ؟

( موافقة ) .  
( ونعت الجلسة الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة عشرة مساء ) .

الضرم - ليس لمشروع المرسوم مشروع قانون المذكور أية صلة  
بمشروع القانون المعروض بل حضراتكم فيما هذا الحكم الخاص بتعدد  
الدوائر لمجموعة المدينة لشكة لبعض . واللجنة على استعداد لحذف الجزء  
الخاص بهذا الحكم حتى يستقر عليه الرأي . هذا مع ملاحظة أن حضرة  
صاحب الدال وزيار تاملت منفق مع اللجنة في هذه النقطة ، وهو الذي  
طلب الى اللجنة وضع النص الخاص بهذا الحكم .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر مشروع  
هذا القانون لمدة أسبوعين تسمي اللجنة «لأعمالها» فترات حضرة صاحب  
العمالي ترك هل يشاء دمه هفتي مرعى بك وزيرى الدولة وتجهتها لتتقدم  
الى المجلس برأيا في هذه الملاحظات ؟

( موافقة ) .

# الْجَلْسَةُ الشُّبُوحُ

## دور الانعقاد العادى الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة السابعة عشرة

المعقودة علنا في يوم الاثنين ٢٣ ربيع الثانى سنة ١٣٦٨ هـ ، الموافق ٢١ فبراير سنة ١٩٤٩

#### ملخص

#### رقم الصفحة

١ — إيجازتان ... .. ٤٧٥

٢ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة (١٤ فبراير سنة ١٩٤٩) ... .. ٤٧٥

٣ — مرسوم يمتحن مثال عدد ١٠٠٠ من ائمة اعضاء المجلس — خلف حضرة الرئيس المستعدي — إحالة المرسوم إلى لجنة تحقيق صحة الشورى ... .. ٤٧٦

٤ — مرسومان بشورى قانونين :

(١) مرسوم بمشروع قانون بتعديل دائرة اختصاص محكمة القاهرة وبن سوبف الابتدائيتين للترميمين ... .. ٤٧٦

إحالة مباشرة إلى لجنة العدل ... .. ٤٧٦

(ب) مرسوم بمشروع قانون بالاذن للحكومة في الالتزام من الآن في حدود ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه ، بالاشتراك مع حكومة يرضها ، في إقامة تزان على بحيرة فكتوريا ... .. ٤٧٧

إحالة إلى لجنة الاشتغال والمالية بمجلسين ، نظره بطريق الاستعجال بناء على طلب الحكومة ... .. ٤٧٧

(ج) مرسوم بمشروع قانون بفتح اعماد إنشائي في ميزانية جامعة فواد الأول لسنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ يبلغ ١٧٥٠٠٠ جنيه بالباب الرابع " إقامة غلاء المدينة " ، لسوية التجاوز في الباب المذكور ، على أن يغط هذا الايراد الإنشائي من القسم ٣٠ " إقامة غلاء المدينة " من الميزانية العامة لسنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ ... .. ٤٧٧

(د) مرسوم بمشروع قانون بفتح اعماد إنشائي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ يبلغ ١٧٥٠٠٠ جنيه في القسم ٧ " وزارة التجارة والصناعة " ، فرع ١ " الميزان العام " ، فصل ٢ " القوانين " ، باب ٢ " مصروفات عامة " ، له تجزير الموقوف حصوله في سنة ٢٠ " مصروفات الاشتغال وهدل السفر والغفل " ... .. ٤٧٧

## دوم الصفحة

- (٥) مرسوم بمشروع قانون بتنع ائتماد إختاف في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، يبلغ ٣٣.٠٠٠ جنيه في القسم ١٠ " وزارة الصحة العمومية " ، فرع ١ " الديوان العام والصحة العامة " ، باب ٣ " أعمال جديدة " ، لشراء الأرض الخيرية لإقامة مستشفى خيري بإمالة البعثات الخيرية وبتأين بئس عابدين بالقاهرة ٤٧٨
- (و) مرسوم بمشروع قانون بتنع ائتماد إختاف في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، يبلغ ٧٢.٣٧٠ جنبا في القسم ١٤ " وزارة المواصلات " ، فرع ٤ " مصلحة البريد " ، باب ٣ " مصروفات عامة " ، لتسوية التجهيزات المتروكة في بعض بنود هذا الباب ، على أن يخط هذا ائتماد الإختاف برأبع ١٠.٣٩١ جنبا من دفعه الجابن الأول وثلاث من ميزانية المصلحة المذكورة والباقي ويكفي ١٦٩٧٩ جنبا من دفعه الميزانية العامة استثناء من حكم المادحة السادسة من قانون ربط الميزانية ٤٧٨
- إحالتها مباشرة إلى لجنة المالية ٤٧٨ ... ..
- (ز) مرسوم بمشروع قانون بإعاد الحساب الختامي لجامع الأزهر والمطاهة المالية لسنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ المالية ليحاله مباشرة إلى لجنة الأوقاف والمطاهة المالية ٤٧٨ ... ..
- - موافقة مجلس النواب على مشروع القانونين الآتيين اللذين سبق لمجلس الشيوخ أن وافق عليهما :
- (أ) مشروع قانون بشأن المصارف الختلفة ... .. ٤٧٩
- (ب) مشروع القانون المقترح من حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور ، بضبط الرقابة على تنفيذ الميزانية ٤٧٩
- ٩ - ردان من زوائر المالية والتشؤون الاجتماعية على آماج بمقرر ديوان المطاهة ، المرفوع إلى الديان ، من مطاضات من الجبابب الختلفة السنة المالية ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ... .. ٤٧٩
- إحالتها إلى لجنة المالية ... .. ٤٧٩
- ٧ - مشروع قانون واحد من مجلس النواب مقترح من حضرة النائب المحترم عد توفيق خليل بك ، بتعديل المادة ٣١ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ ، الخاص بإنشاء محكمة النقض والإيرام ... .. ٤٨٠
- إحاله مباشرة إلى لجنة العدل ... .. ٤٨٠
- ٨ - رد على مبرضة ... .. ٤٨٠
- ٩ - استة :
- (أ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المولة ورئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ جد فيراوى ، من حالة اللاجئين الفلسطينيين في مصر ونيجيا من البلاد العربية والمولة التي تقدم لهم - تأجيله أسويين ... ٤٨٠
- (ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المولة ورئيس مجلس الوزراء ، ووزير المطاهة ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل ، من دفع هذا تخفي إلى ديال الأمن العام - تأجيله أسويين ... .. ٤٨٠
- (ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير أئتمال العمومية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل ، من تعديل كادو للمطسطين بجهه ككادو أعضاء النيابة - الإجابة عنه ... .. ٤٨٠
- (د) سؤال موجه إلى حضرة جبابب المال وزير الأئتمال العمومية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل ، من نقل مصرف أسويين من ديوط البريد - تأجيله أدبة أهايج ... .. ٤٨١
- (هـ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المارونية ، من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الزمال ،
- من دفعه إلى كادو مطية العدل والمطاهة والمطاهة المصرية ... .. ٤٨١

## درج الصفحة

- ( د ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المجال وزير الصحة السعودية ووزير الزراعة ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنظل أبو الفضل ، من عرض أثرية حوثية خاصة بالصحة والزراعة مع ما سيعرض في بعض البلاد من أثرية خاصة بالمشكلات الاجتماعية — الإجابة عنه ..... ٤٨١
- ( ذ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المجال وزير المواصلات ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنظل أبو الفضل ، من أسباب تأخير عمل طريق يوصل بلدة صرارة وكفر صرارة وهدنة ( مركز أثمن ) — الإجابة عنه ..... ٤٨١
- ١٠ - تقرير لجنة الأرفاف والمعادن الهيدرو عن مشروع القانون الصادر عن مجلس النواب بفتح أملاك إقطاعي يبلغ ٤١٠ و٢٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأرفاف ( الأرفاف الخيرية ) لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ..... ٤٨٢
- ملحق رقم ٦٦ ..... ٤٨٢
- الموافقة على التقرير ، ورفض مشروع القانون ..... ٤٨٢
- ١١ - مشروع القانون الصادر عن مجلس النواب بفتح أملاك إقطاعي يبلغ ١٧٠٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الداخلية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لصرف مئة من ذلك لظاء رجال البوليس ..... ٤٨٢
- تقرير لجنة المالية ..... ٤٨٢
- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة مادته مادة فائدة — تأجيل أخذ الرأي عليه بالبناء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى ..... ٤٨٢
- ١٢ - مشروع القانون الصادر عن مجلس النواب بفتح أملاك إقطاعي يبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه في ميزانية الخزانة العامة لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لواجبة الخليفة المستنقعة على الأعداء التي أسندت على الخزانة بمقتضى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ ..... ٤٨٣
- تقرير لجنة المالية ..... ٤٨٣
- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة مادته مادة فائدة — تأجيل أخذ الرأي عليه بالبناء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى ..... ٤٨٣
- ١٣ - مشروع القانون الصادر عن مجلس النواب لخاص بوزارة مهنة التوليد ..... ٤٨٤
- تقرير لجنة الصحة ..... ٤٨٤
- مناقشة المادة الأولى — أخذ الرأي عليه بالبناء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى ..... ٤٨٥
- ١٤ - أخذ الرأي على مشروعات القوانين الآتية :
- ( أ ) مشروع قانون بإمادة مادة جديدة إلى قانون القوانين بشأن المقررات ..... ٤٨٥
- ( ب ) مشروع قانون بإنشاء مدرسة ثانوية عسكرية ..... ٤٨٥
- ( ج ) مشروع القانون بفتح أملاك إقطاعي يبلغ ١٢٠٠٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الداخلية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لصرف مئة من ذلك لظاء رجال البوليس ..... ٤٨٥
- ( د ) مشروع القانون بفتح أملاك إقطاعي يبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لواجبة الخليفة المستنقعة على الأعداء التي أسندت على الخزانة بمقتضى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ ..... ٤٨٥
- ( هـ ) مشروع قانون بوزارة مهنة التوليد ..... ٤٨٥
- الموافقة على طلب بإمادة بالبناء بالاسم ..... ٤٨٥

## دوم الجلسة

- ١٥ - تقرير لجنة التكوين عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر تسيير المشاة لمدة الفع وهي سيرة أريتماج  
٤٩٠ ... .. جمع المحرم من الشجرة
- ملحق رقم ٧٠
- ٤٩٠ ... .. الموافقة على التقرير، وإحالة الاقتراح إلى وزارة التكوين والحياة والصناعة
- ١٦ - تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل عدم فتح دور السبا صابحا  
٤٩٠ ... .. ملحق رقم ٧١
- ٤٩١ ... .. الموافقة على التقرير، وإحالة الاقتراح إلى وزارة الشؤون الاجتماعية
- ١٧ - تقرير لجنة الداخلية والمالية بمقتضى عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل إعادة النظر  
٤٩١ ... .. في مساهمات أسر ضباط الجيش الذين اختلوا أثناء تأدية أعمالهم أسوة بما قرره الحكومة لوفرة المرحوم الخالدة رارك
- ملحق رقم ٧٢
- ٤٩١ ... .. الموافقة على التقرير، وإحالة الاقتراح إلى وزارة الداخلية
- ١٨ - تقرير لجنة الداخلية عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل، بشأن  
٤٩٢ ... .. استغلال رجال الأمن العام
- ملحق رقم ٧٣
- ٤٩٢ ... .. الموافقة على التقرير، ورفض الاقتراح بمشروع قانون
- ١٩ - تقرير لجنة الداخلية عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل، بتعديل  
٤٩٣ ... .. المادة الثانية عشرة من قانون نظام حيات الجيش
- ملحق رقم ٧٤
- ٤٩٣ ... .. الموافقة على التقرير، ورفض الاقتراح بمشروع قانون
- ٢٠ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بقيد أسماء المحامين القبولين أمام المحاكم المختصة في جعله نقابة المحامين لدى  
٤٩٤ ... .. المحاكم الوطنية
- ملحق رقم ٧٥
- ٤٩٤ ... .. الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - متفقة موافقة مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالتصديق بالاسم إلى  
الأسرع التفتيل
- ٢١ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفرض ضريبة طاعة على الزعماء  
٤٩٥ ... ..
- ملحق رقم ٧٦
- ٥١٠ ... .. الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - تأجيل مناقشة موافقة مادة فائدة إلى الله

وحضر من الوزراء حضرة صاحب الدولة إبراهيم عبد الحادي باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، وحضرات أصحاب المالى : أحمد عبد القادر باشا ووزير الأشغال العمومية، الأستاذ عبد الحميد عبد الحق وزير اتقون، محمود حسن باشا وزير الدولة، الدكتور نجيب اسكندر باشا وزير الصحة العمومية، الأستاذ مروح رياض وزير التجارة والصناعة، الفريق محمد حيدر باشا وزير الحربية والبحرية، رياض محمد العزيز سيف النصر وزير المواصلات، عباس أبو حسين باشا وزير الزراعة، مصطفى مرعي بك وزير الدولة، محمد زكي علي باشا وزير الدولة، حسين فهمي بك وزير المالية.

تولى السكرتيرية السادة أمين من العرب بك.

( أعلن حضرة صاحب السعادة الرئيس افتتاح الجلسة ).

## ١ - إجازات

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم منصور حسين السلواوى إجازة لمدة شهر من ١٨ فبراير الحالى، لمرضه.

ويطلب حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الطاهري بك إجازة لمدة أسبوعين، لمرضه أيضا.

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

## ٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

( ١٤ فبراير سنة ١٩٤٨ )

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة المجلس السابقة ؟

( لم يترض أحد ) .

الرئيس - يصدق المجلس على مضبطة الجلسة السابقة .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة العشرين مساء، برئاسة حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس المجلس .

تولى السكرتيرية السادة حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ عبد الرحمن نور، محمد عطية الناظر بك، السيد عبد الحميد المالى، الأستاذ عبد الرزاق وهبه القاضي .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين، ما عدا :

العائدين :

أولا - بإجازات، حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم الطاهري بك، حسن وشوان حسادى بك، الشيخ عبد الله عمر عبد الأخر، الأستاذ عبد الطيف زمزوع، عبد الحميد إبراهيم صالح باشا، علي عبد الحادي باشا، الشيخ منصور حسين السلواوى .

ثانيا - باعتذار :

( ١ ) عن جلسة اليوم، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد حمزى بك، أحمد لطفي السيد باشا، الأستاذ حسن عبد القادر، صلاح الدين الشواربى بك، عبد الفتاح يحيى باشا، علي ماهر باشا .

( ب ) عن جلسات هذا الأسبوع، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد فهمي حسين باشا، أحمد همام حسين بك، إسماعيل صدق باشا، حسن شعراوى باشا، حسين عثمان باشا، فهمي وهيب بك، الأستاذ كامل إسماعيل أبادير، محمد شريف صبرى باشا، محمد شفيق باشا، محمد نجيب الغزالى باشا .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ أحمد أبو الفتوح، أحمد قرنى بك، الشيخ إسماعيل قواز، حافظ رمضان باشا، حسن حسن عزام بك، الأستاذ حسين عبد الجدى، سليمان مصطفى خليل، شارل بشرى حنا، صادق وهبه باشا، صليب ساسى باشا، الشيخ قراج عبد الرحيم مجاهد، فريد أبو شادى بك، عدوشوان الزمر بك، محمد طاهر باشا، الأستاذ محمد نجيب محمد، الأستاذ محمود أبو الفتوح، الأستاذ مهديلى رزق، الشيخ يوسف يوسف الشربوبى .

(المادة الثانية)

حل رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم .  
مصدق بمصر ليلة ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٣١٨ ( ١٨ فبراير سنة ١٩٠١ )

فاروق

باص حضرة صاحب الجلالة

وزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء  
ابراهيم عبدالحادي ابراهيم عبدالحادي ابراهيم عبدالحادي

الرئيس - لينتقل مال الزميل المحترم بمقتضى عين الدستورية المنصور  
هايا في المادة ٩٤ من الدستور .

مقرر الشيخ المزمع محمد زكي على باشا - اقدم باق النظم أن أكون  
مخلصا للوطن وللك، مطيعا للدستور والقوانين البلاد، وأن أؤدي أعمال  
بالأمانة والصدق .

( تصديق ) .

الرئيس - أذن حضرة الشيخ المحترم . والأذن بحال هذا المرسوم إلى  
لجنة تحقيق صحة الصيغة .

٤ - صيغة مراسيم بمشروعات قوانين

مأثرا إلى الجاه المنصه

الرئيس - وردت أربعة كتب<sup>(١)</sup> من وزارات العدل والمالية  
المراسم بمشروعات القوانين الآتية :

١ - مرسوم بمشروع قانون بتعديل قاعة اختصاص بمحكمة القاهرة  
وبن سويف الابتدائين الشرعيين .  
وقد أحلت مباشرة إلى لجنة العدل .

٣ من مرسوم

يتمتع بالحد الذي لم يأتوا بمشروع مجلس الشيوخ - حلف حضرة الشيخ  
أقضية من إمتانة المرسوم إلى لجنة تحقيق صحة الصيغة

الرئيس - ورد كتاب<sup>(٢)</sup> من رئاسة مجلس الوزراء ، ومعه صورة  
من المرسوم الصادر بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٠١ ، بتعين حضرة صاحب  
العمال محمد زكي على باشا عضوا بمجلس الشيوخ ، هذا نصه :

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المواد ٧٤ و ٧٧ و ٧٨ من الدستور :

وعلى المرسوم الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٠١ ،

وعلى المرسوم الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٠١ ،

وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ،

رحمنا بما فؤادنا :

( المادة الأولى )

من محمد زكي على باشا عضوا بمجلس الشيوخ في الحل الذي خلا بوفاته  
المرسوم ذكرنا مهران باشا .

(١) نص الكتاب :

محضره صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أوصل مع هذا لصادكم صورة من المرسوم الصادر بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٠١ ، بتعين حضرة صاحب الحل الذي لم يأتوا بمشروع مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادكم بتدبير باقي الاحترام

١٩ فبراير سنة ١٩٠١

رئيس مجلس الوزراء

أبراهيم عبد الحادي

(٢) نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون الأول :

من مجلس الشيوخ

أشرف بأن أوصل مع هذا لصادكم صورة من المرسوم بمشروع قانون بتعديل قاعة اختصاص بمحكمة القاهرة وببن سويف الابتدائين الشرعيين ومذكر الإمتانة : زينا الحاشي حمزة  
على المجلس طيلة السادة : من الدستور .

وتفضلوا سادكم بتدبير باقي الاحترام

١٩ فبراير سنة ١٩٠١

وزير العدل

أحمد حسن بك





٥ - مرسوم بمشروع قانون فتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٣٣,٠٠٠ جنيه في القسم ١٠ "وزارة الصحة العمومية"، فرع ١ "الديوان العام والصحة العامة"، باب ٣ "أعمال جديدة"، لشراء الأرض اللازمة لإقامة مستشفى جبرى لمعالجة السيدات الفقيرات وبنتهن بجى عابدين بالقاهرة.

٦ - مرسوم بمشروع قانون فتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٧٢,٣٧٠ جنيهاً في القسم ١٤ "المراسلات"، فرع ٤ "مصلحة البريد"، باب ٢ "مصرفات عامة"، لتسوية التجهيزات المتوقعة في بعض بنود هذا الباب، على أن يؤخذ هذا

الاعتماد الإضافي بواقع ١٠,٣٩١ جنيهاً من وفور البابين الأول والثالث من ميزانية المصلحة المذكورة والباقي وقدره ٦١,٩٧٩ جنيهاً من وفور الميزانية العامة استثناء من حكم المادة السادسة من قانون ربط الميزانية.

وقد أحلتها مباشرة إلى لجنة المالية.

٧ - مرسوم بمشروع قانون اعتماد الحساب الخلقى للجسم الأزهر والمعاهد الدينية لسنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ المالية.

وقد أحلتها مباشرة إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية.

٢ - ٣٣,٠٠٠ جنيه في قسم ١٠ "وزارة الصحة العمومية" فرع ١ "الديوان العام والصحة العامة" باب ٣ "أعمال جديدة"، لشراء الأرض اللازمة لإقامة مستشفى جبرى لمعالجة السيدات الفقيرات وبنتهن بجى عابدين بالقاهرة.

٤ - ٧٢,٣٧٠ جنيهاً في قسم ١٤ "وزارة المراسلات" فرع ٤ "مصلحة البريد"، باب ٢ "مصرفات عامة"، لتسوية التجهيزات المتوقعة في بعض بنود هذا الباب، على أن يؤخذ هذا الاعتماد الإضافي بواقع ١٠,٣٩١ جنيهاً من وفور البابين الأول والثالث من ميزانية المصلحة المذكورة والباقي وقدره ٦١,٩٧٩ جنيهاً من وفور الميزانية العامة استثناء من حكم المادة ٦ من قانون ربط الميزانية.

وهو أرسلت هذه المراسم إلى مجلس النواب لمقرها عليه.

واعتبروا سادتهم بجلد ثالث الاحترام

١٩ فبراير سنة ١٩٤٩

مدير المالية

حسن فهمي

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون السابق

مسترة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ سادتهم صورة من المرسوم بمشروع قانون المعاهد في ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٨، اعتماد الحساب الخلقى للجسم الأزهر والمعاهد الدينية لسنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧

وهو أرسل هذا المرسوم إلى مجلس النواب، لمقره عليه.

واعتبروا سادتهم بجلد ثالث الاحترام

١٩ فبراير سنة ١٩٤٩

مدير المالية

حسن فهمي

## ٥ - موافقة مجلس النواب

مل مشروع قانون سبق أن أقرها على الشيوخ

الرئيس - ورد كتابان <sup>(١)</sup> من مجلس النواب بأنه أقر يعلني  
١٤١٩ فبراير سنة ١٩٤٩ مشروع القانونين اللذين سبق لمجلس الشيوخ أن  
أقرها ، وهما :

١ - مشروع قانون بشأن المصارف الخفية .

٢ - مشروع القانون المتبع من حضرة الشيخ المقدم الدكتور  
إبراهيم بيومي مذكور ، بضبط الرقابة على تنفيذ الميزانية .

## ٦ - ردان

من وزارة المالية والتشؤون الاجتماعية على ما جاء بتقرير ديوان المحاسبة ،  
المرفوع إلى البرلمان ، من مناقشات من حساب الخزانة لسنة المالية  
١٩٤٦ - ١٩٤٧ - إحاطتها إلى لجنة المالية

الرئيس - ورد كتابان <sup>(٢)</sup> من رئاسة مجلس الوزراء ، ومعهما ردان  
من وزارة المالية والتشؤون الاجتماعية على ما جاء بتقرير ديوان المحاسبة  
المرفوع إلى البرلمان من مناقشات من الحساب الختامي للسنة المالية  
١٩٤٦ - ١٩٤٧ .

فهل توافقون حضراتكم على إحالتها إلى لجنة المالية ؟  
( موافقة ) .

(١) نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الأول :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإحاطة سادتك بما أن على النواب نظريتيه المقترحتين في ١٤ فبراير سنة ١٩٤٩ مشروع قانون بشأن المصارف الخفية ، وراق طيبه بالصحة التي أقرها  
مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

١٥ فبراير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

محمد حامد جوده "

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الثاني :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإحاطة سادتك بما أن على النواب نظريتيه المقترحتين في ٩ و ١٤ فبراير سنة ١٩٤٩ الاقتراح بقانون المقدم من حضرة الشيخ المقدم الدكتور إبراهيم مذكور بضبط  
الرقابة على تنفيذ الميزانية .

وقد وافق المجلس على مشروع القانون بالصحة التي أقرها مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

١٥ فبراير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

محمد حامد جوده "

(٢) نص الكتاب الخاص بوزارة المالية :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبحث مع هذا بصورة من رد وزارة المالية على ما جاء بتقرير ديوان المحاسبة ، المرفوع إلى البرلمان ، من مناقشات من الحساب الختامي لسنة المالية ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ، رجا  
القفل بالعلم .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

١٩ فبراير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس الوزراء

إبراهيم عبد الحادي "

نص الكتاب الخاص بوزارة الشؤون الاجتماعية :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبحث هذا بصورة من وزارة الشؤون الاجتماعية بشأن ما جاء بتقرير ديوان المحاسبة ، المرفوع إلى البرلمان ، من مناقشات من الحساب الختامي لسنة المالية ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ، رجا  
القفل بالعلم .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

١٩ فبراير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس الوزراء

إبراهيم عبد الحادي "



أثلا يرى حضراتنا صاحب المال وزير الزراعة والصحة أن هذه فرصة حسنة لكي يراقب الفرقه هندو يون من وزارتيهما ما تعرض أشرطة سينمائية خاصة بالصحة والزراعة، ستكون الفائدة أعم ؟

٩ فبراير سنة ١٩٤٩

أحمد حنفي أبو الفضل

مفكرة صاحب المال عباس أبو... من باشا (وزير الزراعة) - تحب وزارة الزراعة بالاشتراك مع وزارة الشؤون الاجتماعية في هذا المشروع الذي عرض أشرطة سينمائية وإعداد مندوبين اثنين لإرشاد الزراع في مختلف... من أزرارعية بما يلزم حاجة كل مديرية .

كما أنه ليس لدى وزارة الصحة مانع من إعداد مندوب ومعه أشرطة سينمائية لعرض أقدام وتوزيع نشرات وإلقاء محاضرات من مختلف الأمراض أثناء رحلات المسرح الشعبي في القرى .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل - أشكر معالي الوزير على هذه الإجابة .

(ز) - سؤال توجه إلى حضرة صاحب المال ووزير المواصلات، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل، من أسياح تأخير عمل طريق يوصل بلاد صراوة وكفر صراوة وعدوة (مركب أشمون) - إلى أجازة مع

نص السؤال :

"سبق أن تقدمنا اقتراح بعمل طريق يوصل البلاد الثلاثة، صراوة وكفر صراوة وعدوة (مركب أشمون)، وعددت الوزارة عمله.

وهذه البلاد الثلاثة هي الوحيدة في مديرية المنوفية التي ليس لها طريق يوصلها إلى القناطر الخيرية أو أية جهة أخرى، وهي واقعة بالتأخر من جسر النيل، وهو غير معبد، والمواصلات هي المساعد الأكبر للفلاح في توزيع محصولاته ولذا نأمل في توضع إنتاجه، ولأن لم تبدأ الوزارة في عمل هذا الطريق الحيوي لهذه البلاد، فهل هناك أسباب لهذا التأخير ؟

٩ فبراير سنة ١٩٤٩

أحمد حنفي أبو الفضل

مفكرة صاحب المال رياض عبد العزيز - صنف التصريح بك (وزير المواصلات) - سبق أن تقدم حضرة الشيخ المحترم بنفس هذا السؤال في العام الماضي، وأجب عن سؤاله إذ أن ذلك بأنه ليس لدى الوزارة أية بيانات عن وجود أو إنشاء طريق في المنطقة المشار إليها في السؤال .

(د) - سؤال توجه إلى حضرة صاحب المال وزير الأشغال العمومية، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل، من قل صرف الجمون من وسط البحر - تأجيله أربعة أسابيع

مفكرة معاون المالى أحمد عبد الغفار باشا (وزير الأشغال العمومية) - أوجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال لمدة أربعة أسابيع .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل - سبق أن قدمنا اقتراح هذا المبنى من مدة سنة وأوقف عليه المجلس، ولذا فإني لأجيب الإجابة عن هذا السؤال لمدة طويلة .

مفكرة صاحب المالى أحمد عبد الغفار باشا (وزير الأشغال العمومية) - لم يقدم إلى هذا السؤال إلا اليوم، وبمت هذا الموضوع يستغرق هذه المدة .

مفكرة - هل توافقون حضراتكم على تأجيل الإجابة عن هذا السؤال لمدة أربعة أسابيع ؟ (مواقفة) .

(هـ) - سؤال توجه إلى حضرة صاحب المال وزير الملاجيع، من حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد الزمال، من تنفيذ إنشاء مكتب صفية تفتح للسفارات والمؤسسات المصرية - تأجيله أسبوعين

مفكرة صاحب المالى مصطفى بك (وزير الدولة) - أوجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال لمدة أسبوعين .

مفكرة - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟ (مواقفة) .

(و) - سؤال توجه إلى حضرة صاحب المال وزير الصحة العمومية ووزيرة الدولة، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل، من عرض أشرطة سينمائية خاصة بالصحة والزراعة مع ما يبرز في بعض البلاد من أشرطة خاصة بالمشكلات الاجتماعية - الإجابة مع

نص السؤال :

"نأمل إلى أن وزارة الشؤون الاجتماعية قررت أن تقوم المسرح الشعبي برحلات في بعض بلاد مديرتي الجيزة والمنيا، لإقامة بعض المحفلات التثقيفية وهناك بعض المشكلات الاجتماعية في أشرطة سينمائية .

## ١١ - مشروع القانون

الرؤوس من مجلس النواب ينتج اعتماد اضافي بمبلغ ١٢٠٠٠٠٠ جنيه ميزانية وزارة الداخلية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ تصرف منه على بدل فداء رجال البوليس - تحرير بلنة المالية (٣) - المواصلة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة قاعة - تأجيل أحد الأرائ على بالقاء بالامر مع مشروعات القوانين الأخرى

(المقرر خضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك) .

الرئيس - ورد كتاب (٣) من رئاسة مجلس الوزراء يشدب حضرة صاحب العزة عبد الرحمن عمار بك وكيل وزارة الداخلية لحضور جلسات المجلس أثناء مناقشة مشروع هذا القانون .

هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرة ) .

المقرر - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون بحضور حضرة صاحب العزة عبد الرحمن عمار بك وكيل وزارة الداخلية مندوباً عنها ، وسمعت البيانات التي ألقى بها ، فبين لها من مناقشة هذه البيانات ومن المذكرات الإيضاحية أن اعتماد الإضافة المطلوب اقتضته الحاجة لصون الأمن وحفظ النظام ، بتكليف رجل البوليس بأعمال إضافية .

وقد مثل مجلس النواب المشروع بإضافة عبارة "ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة استثناء من حكم المادة ٩ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٤٨ يربط ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ وقد وافقت اللجنة على مشروع القانون مددلاً بالصيغة الواردة من مجلس النواب ، وترجع من المجلس الموافقة على ذلك .

وقد شرعت الوزارة في دراسة المشروعات المستقلة بتدريه المونية ، وذلك لتفسيدها . ما يتقرر منها عند الانتهاء من القيام بالمشروعات الحالية . وستنفي الوزارة بتخصيص المواصلات في المنطقة المذكورة في سؤال حضرة الشيخ المحترم .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذة محمد حتى إبراهيم - أشكر على الوزير على هذه الإجابة .

## ١٠ - تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية (١)

من مشروع القانون الراد من مجلس النواب ينتج اعتماد اضافي بمبلغ ٢٤٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأوقاف (الأوقاف الخيرية) لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ - الموافقة على التقرير ورفض مشروع القانون

(المقرر خضرة الشيخ المحترم الأستاذة عبد الرزاق وعبد القاضى) .

المقرر - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون بحضور حضرة صاحب العزة وكيل وزارة الأوقاف ، وبين لها أن المبدأ المطلوب من أجله هذا الاعتماد وارد في الأعمال الجديرة بميزانية الوزارة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ، وأن الوزارة قد تسلمت فلا المبلغ المتبرع به لهذا المسجد . وما أن السنة المالية الحالية على وشك الانتهاء ، ومن الخير أن يدرس موضوع هذا المسجد إلى جانب الأعمال الجديرة في المساجد بوجه عام ، فقد رأت اللجنة ضم هذا الاعتماد إلى ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ المالية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على تقرير اللجنة ، ورفض مشروع هذا القانون .

(١) برامج المدن رقم ٦٦

(٢) د د د ٦٧

(٣) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرجو سادتك استئذان جنة المجلس في حضور حضرة صاحب العزة عبد الرحمن عمار بك وكيل وزارة الداخلية لجلسات المجلس من نظر :

١ - تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون ينتج اعتماد إضافي بمبلغ ١٢٠٠٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الداخلية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لتصرف منه على بدل فداء رجال البوليس .

٢ - تخاذر لجنة الداخلية عن ثلاثة إتراسات مقدمة من حضرة الشيخ المحترم الأستاذة أحمد حتى إبراهيم ، وهي :

( أ ) إخراج إعادة النظر في مساهمات أسر ضباط البوليس الذين اختلوا أثناء تأدية أعمالهم .

( ب ) إقرار مشروع قانون بضمان استقلال رجال الأمن العام .

( ج ) إقرار مشروع قانون بتعديل المادة الثانية عشرة من قانون قيام هيئات البوليس .

وتقدموا سادتك بشكر فائق الاحترام ما

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تحرير البنية ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتقل إلى مناقشة مادتيه مادة مادة ، ولتلى المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ٩ "وزارة الداخلية" فرع ٢ "الوقاية" باب ٢ "مصرفات عامة" اعتماد إضافي قدره ١٢٠.٠٠٠ جنيه (مائة وعشرون ألف جنيه) للصرف منه على بدل غذاء رجال البوليس .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة استثناء من حكم المادة ٦ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٤٨ بربط ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى المالية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

وأمر بأن يعم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .  
ويؤجل أخذ رأى بالذاه بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

## ١٢ - مشروع القانون

قرارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية العين العام لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لوزارة الداخلية المنسقة على الأذونات التي أصدرت على الوزارة يقضى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٤٨ بربطه المالية (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادتيه مادة مادة - تأجيل أخذ رأى عليه بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

( المقررة حصة للشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور ) .

**الرئيس** - ورد كتاب (٢) من وزارة المالية بتبند حضرة صاحب العزة عبد الحكيم الزقاعى بك وكيل وزارة المالية لحضور جلسات المجلس أثناء مناقشة مشروع هذا القانون .

هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرة ) .

**المقرر** - بجأت اللجنة مشروع هذا القانون بحضور حضرة صاحب العزة عبد الحكيم الزقاعى بك وكيل وزارة المالية ، فتبينت أن القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ يأذن لوزير المالية في أن يصدر عند الاقتضاء أذونات على المرفقة في - ود مبلغ تحصيل مليوناً من الجنيهات لفتح نفقة ورق النقد الذى يصدره البنك الأعلى .

(١) راجع المحق رقم ٦٨

(٢) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أوجز ساداتكم استئذان من مجلس الشيوخ حضور حضرة صاحب العزة عبد الحكيم الزقاعى بك وكيل وزارة المالية لجلسات المجلس على نظر تقريره على المادة من مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية العين العام لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لوزارة الداخلية المنسقة على الأذونات التي أصدرت على الوزارة يقضى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٤٨

وتفضلوا ساداتكم بغير تأخير بالاحترام

١٩ فبراير سنة ١٩٤٩

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - حل وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

ناصر بأن يصمم هذا القانون بنظام الفولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالنداء بالإسم على مشروع هذا القانون مع شروط القوانين الأخرى .

### ١٣ - مشروع القانون

المعاد من مجلس النواب بشأن مزاولة مهنة التوليد - تقريره الصلة (١)  
بمادة المادة الأولى - أخذ الرأي عليه بإعطاءه بالإجماع مع شروطه  
القوانين الأخرى

( القدر حاضرة الشيخ المحترم الدكتور ذكروني يناقش بشاره ) .

الرئيس - ورد كتاب (٢) من لجنة الصحة بأنها أعادت بمشروع القانون الخاص بمزاولة مهنة التوليد ، وأقرته بالصيغة التي كان مقدما بها إلى المجلس في جلسة ٧ فبراير سنة ١٩٤٩

وقد سبق للمجلس أن وافق على مشروع هذا القانون وبعث به إلى مجلس النواب . فبحثته لجنة الصحة بمجلس النواب بعد أن اتصلت بـ لجنة الصحة بمجلس الشيوخ . واتفقت اللجان على نص معدل للمادة الأولى من مشروع القانون إلى هذا المجلس وعند مناقشته بالجلسة الماضية بالمجلس ، طلب حضرة الشيخ المحترم الدكتور سليمان مزني بإعادة التقرير إلى اللجنة ، لأن لديه ملاحظات على المادة الأولى كما أقرتها اللجان . وبعد أن بحثت اللجنة هذه المادة ، وافقت عليها بالصيغة التي سبق ترويجها على حضراتكم وإلى أقرتها اللجان بالمجلس .

والآن لتتل المادة الأولى معدلة .

وقد لفت قبة الأذونات الصادرة تطبيقاً لهذا القانون حتى الآن نحو ٤ مليوناً ، وهي تتجدد كل ثلاثة أشهر . فكون قبة الخططة المستحقة منها لمدة ستة أشهر إلى نهاية السنة المالية الحالية بواقع ٧ ٪ / مبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيهه تدفعها الحكومة لتلك . وهذا المبلغ لا يندبها على الخزانة ، لأنه مردود إليها ، بل ربما يزيد إن استجبت حركة الإفراض والتقليص لدى بنوك الخاصة .

والجنة تراقب على فتح الاعتماد المطلوب ، على أن يؤخذ من مرفور الميزانية العامة ، لأنه لا يدخل تحت حكم المادة السادسة من قانون ربط الميزانية ، وتروى من المجلس إقرار مشروع القانون كما ورد من مجلس النواب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، وننقل إلى مناقشة مادة مادة المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - ينتج في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ٢ " الدين العام " أعاد إضاني قدره ١٠٠.٠٠٠ جنيه ( مئة ألف جنيه ) لمواجهة الخططة المستحقة على الأذونات التي أصدرت على الخزانة بمقتضى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ ، ويؤخذ هذا الاعتماد الإضاني من مرفور الميزانية العامة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى . وتتل المادة الثانية .

(١) تراجع المحرق رقم ٦٩

(٢) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ .

أشرف بإعطاء ساداتكم أن لجنة الصحة أعادت بمشروع القانون الخاص بمزاولة مهنة التوليد ، وقد أقرته بالصيغة التي كان مقدما بها إلى المجلس في جلسة ٧ فبراير سنة ١٩٤٩ .

وتحضرنا ساداتكم بشكر طاق الاحترام عا



تليت المادة الأولى معدلة ، وهذا نصها :

مادة ١ - لا يجوز لأحد مزاوله مهنة التوليد في المملكة المصرية بآية مهنة عامة كانت أو خاصة إلا إذا كانت مصرية الجنس أو كانت من بلد يجز قواعده المصرية مزاوله هذه المهنة بها ، وكان اسمها متبداً بسجل المولدات أو القابلات بوزارة الصحة العمومية ، وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة المنظمة لمهنة الطب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى معدلة .  
ويؤخذ رأى بالتدء بالاسم على مشروع هذا القانون في مجموعه مع مشروعات القوانين الأخرى .

## ١٤ - أخذ الرأي

على خمسة مشروعات قوانين - الموافقة على جهة واحدة بالاسم بالاسم

الرئيس - الآن لأخذ رأى على مشروعات القوانين الآتية :

١ - مشروع قانون بإضافة باب جديد إلى قانون العقوبات بشأن المقرقات .

٢ - مشروع قانون بإنشاء مدرسة ثانوية عسكرية .

٣ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٢٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الداخلية للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، للصرف منه على بدل غذاء لرجال البوليس .

٤ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية الدين العام للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لمواجهة الحاجة المستعفة على الأقنوتات التي أصدرت من الجيزة بمقتضى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨

٥ - مشروع قانون بمزولة مهنة التوليد .

( أخذ رأى بالتدء بالاسم على مشروعات القوانين ، فوافق مايا المجلس بأغلبية ٨٨ )<sup>(١)</sup> عضواً ، فأعد مشروع القانون الخاص بإنشاء مدرسة ثانوية عسكرية ، فوافق عليه المجلس بأغلبية ٨٠ عضواً ، ورفضه حضرات الشيوخ المخرجين الدكتور إلى أهم بيوى مذكور واللاه أعد عليه بأشاً . واستمن من إبداء رأى في مشروعات هذه القوانين بحجها بحجرات الشيوخ المخرجين فوافق دوس بأشاً وبعد عليه الناظر بك ووجه درس بك ) .

(١) أجاز ، حضرات الشيوخ المخرجين :

الدكتور إبراهيم بيوى مدكور ، إبراهيم زكي ، الأستاذ أحمد جزء ، الأستاذ أحمد حنق ، أبو الفضل ، الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك ، القوا . أحمد شريف باشا ، أحمد عبد الغفار باشا ، أحمد جويو بك ، القوا . أحمد جويو باشا ، أحمد علي باشا ، أحمد علي أبو ستيت بك ، أحمد قريش باشا ، أحمد عبد شيه باشا ، أحمد مصطفى أبو رباب ، الأستاذ إسحاق علي جزء ، أملاان قنارى بك ، عبد الله أحد أياظه .

الدكتور جاد قنديل ، الأستاذ جلال عبد الحليم أياظه ، جمال الدين مكيان أياظه بك .

حامد الفرزى بك ، حسن السيد عبد دمدارى باشا ، حسن بديع الرئيس بك ، الأستاذ حسن حسن عبد الله ، حسن عبد الوكيل ، القوا . حسن عبد الوهاب باشا ، حسن مظلوم باشا ،

جسين صديقي جزء بك ، حسين مأم القزباب ، جسين مرسى باشا .

وياض عبد العزيز سيوف الصبر بك ، وأغب استكر بك ، وشوان محفوظ باشا .

الدكتور زكي مينايل بشارة .

سأبا حنين باشا ، الدكتور سليمان مرسى باشا ، سيد الفرزى ، سيد عيسى بك .

إسحاق السيد سالم باشا .

صالح مصطفى أبو رباب بك .

طراف علي باشا .

جباب أبو جسين باشا ، الأستاذ عيسى الجمل ، الأستاذ عباس محمود البقاء ، الأستاذ عبد الزروق وجه القناسى ، عبد الرحمن الرامسى بك ، الأستاذ عبد الرحمن برعازى ، الدكتور

عبد الرحمن حوص ، عبد الرحمن فخر ، عبد الستار جسين عثمان ، عبد السلام طنازى باشا ، عبد السلام محمود بك ، الأستاذ عبد الحامد عبد العزيز أروال ، عبد القوي أحمد باشا ، عبد الله طيط

واكد بك ، عبد الله كرم باشا ، السيد عبد الحميد الزمال ، عبد الوهاب طسقت باشا ، علي زكي الطربلى باشا .

كل الدين الشريف .

عبد إبراهيم عبد الله بريز ، عبد البصر النصار ، عبد الحامد عبد الله باشا ، عبد الرحمن يوسف بك ، عبد الله باشا ، عبد بدر باشا ، عبد توفيق راضى بك ، عبد حسن الصانع باشا ،

عبد جاسم جيس باشا ، عبد وشوان بك ، عبد زايد جلال ، عبد زكى باشا ، عبد جيبه الطليل بتره باشا ، عبد طوى الحاراك ، الأستاذ عبد جلى شراوى ، عبد قزاد مراح الدين باشا ،

الأستاذ عبد الله الرزك ، محمود حسن باشا ، محمود أحمد عصب بيوى ، محمود جزء بك ، محمود غالب باشا ، محمود نواد بك ، مصطفى مرسى بك ، الأستاذ مصطفى مصرت ، موسى بديع البصر

بريسى .

وأصف بطرس مالى باشا .

يوسف فوفى باشا .

الدكتور عبد الحليم أياظه :

## الباب الثاني مكررا - المفرقات

مادة ١٠٢ (١) - يحاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من أحرز مفرقات أو حازها أو صنعها أو استوردها قبل الحصول على ترخيص ذلك .

ويتصرف بحكم المفرقات كل مادة كمثل في تركيبها ويصدر بمقتضاها قرار من وزير الداخلية ، وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات التي تستخدم في صنعها أو لاضجارها .

مادة ١٠٢ (ب) - يحاقب بالإعدام كل من استعمل مفرقات بنية ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٨٧ أو بفرض ارتكاب قتل سياسي أو تخريب المبانى والمنشآت المملوكة للصالح العامة أو المؤسسات ذات النفع العام أو للاجتماعات العامة أو غيرها من المبانى أو الأماكن المملوكة لارتياح الجمهور .

مادة ١٠٢ (ج) - يحاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل من استعمل أو شرع في استعمال المفرقات استعمالا من شأنه تعريض حياة الناس للخطر .

إذا أحدث الاختيار موت شخص أو أكثر ، كان العقاب الإعدام .

مادة ١٠٢ (د) - يحاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة من استعمل أو شرع في استعمال المفرقات استعمالا من شأنه تعريض أموال الغير للخطر .

إذا أحدث الاختيار ضررا بتلك الأموال ، كان العقاب الأشغال الشاقة المؤقتة .

مادة ١٠٢ (هـ) - استثناء من أحكام المادة ١٧ ، لا يجوز في تطبيق المواد السابقة الأول من العقوبة الثانية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة .

مادة ٢ - يعنى من العقاب المقرر لمخاتمة المنصوص عليها في المادة ١٠٢ (١) من قانون العقوبات كل من يدر في خلال سبعة أيام من تاريخ العمل بهذا القانون إلى إبلاغ مركز البوليس الذي يقبض عليه على إقامة

الرئيس - وليد حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا سبب امتناعه عن إبداء رأيه .

مقرر الشيخ المحترم قرقب دوس باشا - إن سبب امتناعي عن إبداء رأي هو أنني لم أحضر مناقشة مشروعات هذه القوانين .

الرئيس - وليد حضرة الشيخ المحترم عبد عطية الناظر بك سبب امتناعه عن إبداء رأيه .

مقرر الشيخ المحترم محمد عبد الناظر بك - لتباين إنشاء نظر هذه المشروعات .

الرئيس - وليد حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك سبب امتناعه عن إبداء رأيه .

مقرر الشيخ المحترم وهيب دوس بك - لعدم حضوري المناقشات التي دارت حول مشروعات هذه القوانين .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروعات هذه القوانين .

•••

## مشروع قانون

بإضافة باب جديد إلى قانون العقوبات بشأن المفرقات ،

كما أقره مجلس الشيوخ

نحن فاروق الأول ملك مصر

مر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يضاف إلى الكتاب الثاني من قانون العقوبات باب ثان مكررا يكون عنوانه "المفرقات" ، ويتضمن بعد المادة ١٠٢ من القانون المذكور الأحكام الآتية :

مادة ٣ - مدة الدراسة بهذه المدرسة ثلاث سنوات .

مادة ٤ - يشترط قمن قبل السنة الأولى في هذه المدرسة ما يأتي :

( ١ ) أن يكون حاصلا على شهادة الدراسة المتوسطة من وزارات المعارف العمومية أو شهادة تعتبر بالانفاق مع وزارة المعارف العمومية معادلة لها .

( ٢ ) ألا يقل سنه وقت بدء الدراسة عن أربع عشرة سنة ولا تزيد على ست عشرة سنة .

( ٣ ) أن يكون حائزا لشروط ائتمائة الصحية والشخصية ولما يقدره وزير الحربية والبحرية .

وتكون الأولوية في القبول عند التساوى في مستوى اللياقة الصحية والشخصية للأسبق فالأسبق على حسب مجموع درجات الطالب في امتحان شهادة الدراسة المتوسطة .

مادة ٥ - لوزير الحربية والبحرية أن يطلب تحويل أى طالب للمدرسة أحد شروط اللياقة الصحية أو الشخصية إلى مدرسة ثانوية أخرى .

ويكون قبوله بهذه المدرسة في الفرقة المقابلة للفرقة التي كانت بها في المدرسة الثانوية العسكرية .

مادة ٦ - يكون للمدرسة مدير عسكري يعاونه وكيل من رجال التعليم يعين بالانفاق مع وزير المعارف العمومية . ويتولى تدريس مواد التعليم العام مدرسون يعينون بالانفاق مع وزير المعارف العمومية .

ويضع وزير الحربية والبحرية بقرارته النظام الإداري والعسكري للمدرسة .

مادة ٧ - تحدد المصروفات المدرسية وقواعد الاعفاء منها بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير الحربية والبحرية .

مادة ٨ - يكون التفتيش الفني على مواد التعليم العام في هذه المدرسة لوزارة المعارف العمومية ، ويؤدى الطلاب امتحانهم في هذه المواد تحت إشرافها وطبقا للنظم الموضوعه لها .

مادة ٩ - لوزير الحربية والبحرية في السنوات الثلاث الأولى من إنشاء المدرسة أن يقبل في السنين الدراسيتين الثانية والثالثة طلابا من الفرق لمقابلة لما في المدارس الثانوية ، على أن تتوافر فيهم شروط القبول المذكورة في المادة الرابعة ، ما عدا شرط السن الذي يصدر بمقتضىه قرارا من وزير الحربية والبحرية .

ما يوجد عنده من المقررات . وفي هذه الحالة يبقى المبلغ أيضا من المقبوض المقررة لأية جمعة تكون قد وقعت منه في سبيل الحصول على تلك الأشياء .

مادة ٣ - يصدر وزير الداخلية بالانفاق مع وزير العدل القرارات المبنية للشروط والاجراءات الخاصة بالحصول على التراخيص المنصوص عليها في المقرة الأولى من المادة ١٠٢ " من قانون العقوبات .

مادة ٤ - تلتى المواد ٨٨ و ٢٥٨ و ٣٦٣ من قانون العقوبات .

مادة ٥ - على وزيرى الداخلية والعدل كل منهما فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويجعل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يسم هذا القانون بـ "قانون" الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

•••

## مشروع قانون

لإنشاء مدرسة ثانوية عسكرية ، كما أقره مجلس الشيوخ

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تفتأ مدرسة ثانوية عسكرية داخلية تقع وزارة الحربية والبحرية لإعداد الكليات العسكرية وما ينشأ من المعاهد العسكرية العليا بحاجتها من الطلاب الذين اتعوا الدراسة بهذه المدرسة وحصلوا على شهادة الدراسة الثانوية .

ويكون مقر هذه المدرسة القاهرة . ويجوز إنشاء مدارس من نوعها في جهات أخرى بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير الحربية والبحرية .

مادة ٢ - تكون خطة الدراسة في هذه المدرسة كما يأتى :

( أولا ) تعليم الطلاب علميا عاما وتوجيها وفقا لقانون تنظيم المدارس الثانوية و امتحان شهادة الدراسة الثانوية ولما يصدره وزير المعارف العمومية في هذا الشأن من قرارات .

( ثانيا ) تزويد الطلاب بتدريب عسكري وثقافة حربية وفقا لخطة والتعليم الذي يصدر بهما قرارا من وزير الحربية والبحرية .

مادة ١ - على وزيرى البحرية والبحرية والمعارف الحومية تنفيذ هذا القانون ، ولكل منهما فيما يخصه إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .  
ويجمل به من بدالة الدراسة التالية لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .



مشروع قانون بمزاولة مهنة التوليد ، كما أقره مجلس الشيوخ

**نحن فاروق الأول ملك مصر**

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدناه :

مادة ١ - لا يجوز لأحد مزاولة مهنة التوليد في المملكة المصرية بأى صفة عامة كانت أو خاصة إلا إذا كانت مصر فاجلس أو كانت من بلد تميز قوانينه للصريات مزاولة هذه المهنة بها وكان اسمها مقبلاً بسجل المولدات أو القابلات بوزارة الصحة العمومية . وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة المنظمة لمهنة الطب .

مادة ٢ - يحصل القيد بسجل وزارة الصحة العمومية على الوجه المدين في المادة السابعة إذا كانت الطالبة حاصلة على شهادة أو دبلوم في فن التوليد من مدارس المولدات التابعة لأحدى كليات الطب المصرية أو كانت حاصلة على شهادة أو دبلوم أجنبية تعتبر معادلة لما هوأجازت بفتح الامتحان المنصوص عليه في المادة الرابعة من هذا القانون أو كانت من القابلات اللاتى آمنن المقرر به. أى أنه لهذا الغرض والذي تقره وزارة الصحة العمومية وبمقتضى فتح بفتح الامتحان المنصوص عليه في المادة الخامسة وكان منها لا يقل عن ١٨ سنة ولا يزيد على ٣٥ سنة .

وتعتبر الشهادات أو الدبلومات الأجنبية معادلة للشهادات أو الدبلومات المصرية بمقتضى قرار من لجنة مكونة من أربعة أعضاء يصدر بمقتضى قرار من وزير الصحة العمومية .

مادة ٣ - يشترط لمن ترشع في مزاولة مهنة التوليد أن تكون لائقاً طبيًا لهذا العمل بقرار من قوسيين الطبي العام أو قوسيين المحافظة أو المديرية التابعة له وإلا يكون قد صدر ضدها حكم بحسب حسن سيرها أو استقامتها .

مادة ٤ - يكون امتحان الحاصلات على شهادات أو دبلومات أجنبية وفقاً لمجمع الامتحان التالى المقرر للحصول على دبلوم التوليد من إحدى مدارس المولدات التابعة لكليات الطب المصرية ويؤدى الامتحان أمام لجنة مؤلفة من أطباء يعينون بقرار من وزير الصحة .

ويجب على الطالبة أن تدفع رسماً للامتحان قدره خمسة جنيهات . ويرد هذا المبلغ في حالة السقوط من دخول الامتحان أو عدم الإذن لها بدخوله .

ويؤدى الامتحان باللجنة العربية ويجوز تأديته بلغة أجنبية يوافق عليها وزير الصحة العمومية فإذا رست الطالبة في الامتحان جاز لها أن تتقدم إليه أكثر من مرة واحدة وتعطى وزارة الصحة العمومية من تجوز الامتحان بفتح شهادة بذلك .

مادة ٥ - يؤدى امتحان القابلات أمام لجنة مؤلفة من أطباء يعينون بقرار من وزير الصحة العمومية وتعطى وزارة الصحة العمومية لمن تجوز الامتحان بفتح شهادة بذلك .

مادة ٦ - يجب على من ترشع في دخول الامتحان أن تقدم إلى الوزارة الصحة العمومية طلباً بذلك على الوجه الذى يقرره وزير الصحة ويشفع بالطالب أصل الشهادة أو دبلوم الحصة عليها أو صورة رسمية منها والشهادة المثبتة لثبوت مقرر الدراسة أو أى وثيقة أخرى تقوم مقامها .

مادة ٧ - يفتأ بوزارة الصحة العمومية سجلان أحدهما لقيد أسماء المولدات والآخر لقيد أسماء القابلات اللاتى تتوافرن فى الشروط المنصوص عليها في المواد السابقة .

ويجب على طالبة القيد بالسجل أن تقدم إلى الوزارة طلباً تذكر فيه اسمها ولقبها وجنسيتها وعمل إقامتها ومهنة العمل الشهادة أو دبلوم أو صور رسمية منها أو شهادة التباح في الامتحان وشهادة تحقيق الشخصية وصحيفة عدم وجود سوابق وشهادة حسن السير والسلوك وصورتين فوتوغرافيتين وعليها أن تدفع رسماً للقيد قدره جنيه واحد .

ويثبت في القيد اسم المولدة أو القابلة ولقبها وجنسيتها وعمل إقامتها وتاريخ الشهادة أو الدبلومة الحاصلة عليها والجهة الصادرة منها وتاريخ شهادة التباح في الامتحان وتعلق صورتها الفوتوغرافية قرين اسمها في السجل .

وتعطى وزارة الصحة العمومية صورة من هذا القيد مجاناً للمولدة أو القابلة لى قبلت اسمها ملصقة عليها صورتها الفوتوغرافية .

مادة ٨ - على كل مولدة أن تنقل وزارة الصحة العمومية بكتاب موصى عليه عن كل تغيير دائم لإقامتها في مدى شهر من تاريخ هذا التغيير وعلى كل قابلة أن تبلغ بهذا التغيير مكتب الصحة الذى يقيم في دائرتها .

في أدب القابات وتكون له نفس السلطة المنوحة لمجلس تأديب المولدات على أنه إداري لا يصح نهائياً إلا بعد اعتاقه من مدير مصلحة الصحة الاجتماعية بوزارة الصحة العمومية .

مادة ١٢ - الوزير الصحة العمومية أن يقرر عوامد أية مولدة أو قابلة يثبت لتومسيون لطبي الدم أو قوميون المحافظة أو المديرية التابعة له عنجزها عن محاولة المهنة .

ويجب لإيقاف المولدة أو القابلة عن مزاوله المهنة إنشاء إصابتها بمرض معد .

مادة ١٣ - يجب على المولدة أو القابلة أن تاتم في مباشرة مهنتها الواجبات التي تترتب في قرار يصدره وزير الصحة العمومية بموافقة مجلس الوزراء .

مادة ١٤ - تعاقب بالحس مدة لا تتجاوز شهراً واحداً وبغرامة لا تزيد على ٥٠٠ قرش أو إحدى هاتين العقوبتين كل مدة أو قابلة تزارل مهنة التوليد في وجه يخالف أحكام هذا القانون أو القرار المتضمن عليه في المسألة السابقة أو تتحمل لنفسها لقباً فنياً ليس من حقها . وفي حالة الود يحكم بالمقويتين معاً .

مادة ١٥ - يجب على كل مولدة أو قابلة سبق الترخيص لها بمزاولة المهنة قبل صدور هذا القانون أن تقدم إلى مكتب الصحة المختص في مدى ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون طلباً بقيد اسمها في السجل وفقاً لأحكام المادة السابعة ومعها الترخيص السابق صرته إليها وتمنى من تقديم الشهادة أو الدبلومة كما تمنى من دفع رسم التيسد وتعطى الوزارة بجاناً إليها صورة من قيد اسمها في السجل . وكل مولدة أو قابلة لا تقوم بهذه الإجراءات في المهلة المحددة لها يعتبر ترخيصها ملغى .

مادة ١٦ - ينشئ كل ما يخالف هذا القانون من أحكام .

مادة ١٧ - على وزيرى الصحة العمومية والعدل تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويجعل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ، ويصدر وزير الصحة العمومية القرارات اللازمة لتنفيذه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

فإنما هم بذلك يكون لوزارة الصحة العمومية الحق في شطب اسمها من السجل بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغها بخطاب موصى إليه بأنحوتان معروف لديها ، فيها فيه إلى رجوعه بالإبلاغ عن تنبير مؤابها . ويجوز دائماً للولدة أن شطب اسمها على الوجه المتقدم أن تحصل بإعادة قيد اسمها في السجل إذا أبلغت الوزارة بعنوانها وذلك مقابل رسم قدره خمسمائة مليم بالنسبة للولدة ومائة مليم بالنسبة للقابلة .

مادة ٩ - كل قيد في سجل المولدات أو القابات بالوزارة يتم بطريق التزوير أو بطريق احتيالية أو بوسائل أخرى غير مشروعة يلقى قرار من وزير الصحة العمومية وبشطب الاسم المفرد بالسجل مع إبلاغ النيابة العمومية ذلك .

مادة ١٥ - يؤلف في كل محافظة أو مديرية مجلس تأديب النظر في شؤون المولدات من غير المؤلفات من مفتش صحة المديرية أو المحافظة رئيساً ومن الطبيب الأول المستثنى العموى وطبيب مركز رعاية الطفل عضوين . ويؤلف في القاهرة من مفتش صحة المدينة رئيساً وعضوين من كل من قسم المستشفيات وقسم رعاية الطفل بوزارة الصحة العمومية عضوين . ويؤلف في محافظة الاسكندرية من مديرية اسم الصحة رئيساً والطبيب الأول للبوليس وعضوين من قسم رعاية الطفل عضوين .

ورئيس مجلس التأديب الحق في إيقاف المولدة عن مزاوله المهنة فوراً في حالة وقوع إحمال جسم منها تسبب عنه انتشار حتى النقاس وذلك لحين الفصل في حالتها بمعرفة المجلس .

ومجلس التأديب أن يقرر إيقاف المولدة عن مزاوله المهنة مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو نحو اسمها من السجل لأمر تمس استقامتها أو شرفها أو كاهناتها من مهنتها الأولية مخالفة جسيمة في مزاوله المهنة .

ويجوز للولدة أن تتألف القرار الصادر بحسب اسمها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره إذا كان حضورياً وخلال عشرين يوماً من تاريخ إرسال كتاب موصى عليه يرسل إليها بعنوان عمل إقامتها إذا كان لقروا غيباً .

وبفضل في الاستئناف مجلس مؤلف من وكيل وزارة الصحة العمومية ومن يقوم مقامه رئيساً ومن اثنين من مديري الأقسام بالوزارة يعينهما وزير .

مادة ١٩ - يختص مفتش صحة المديرية أو المحافظة أو مفتش صحة نيابة القاهرة أو مدير أقسام الصحة ببلدية الاسكندرية بمقره بالنظر

١٥ - تقرير لجنة التكوين<sup>(١)</sup>

من اقتراح حضرة الشيخ المهزم الأستاذ حسن عبد القادر تسيير الماشية المدة للبحر وهي حصة أراضٍ جمع المحوم من التسيير - الموافقة على التقرير، وإحالة الاقتراح إلى وزارة التكوين والتجارة والصناعة

(المقرر حضرة الشيخ المهزم عبد الأمير يوسف بك)

الرئيس - نذرت<sup>(٢)</sup> وزارة التجارة والصناعة حضرة صاحب العزة طاهر المحول بك مدير عام مصلحة التجارة عند نظر هذا الاقتراح .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرة ) .

المقرر - بمقتضى اللجنة هذا الاقتراح بحضور حضرة صاحب العزة عد طاهر المحول بك مدير عام مصلحة التجارة ، ولأستاذ عبد الفتاح محمود مدير إدارة التسيير بها ، مندوبين عن وزارة التجارة . وبعد المناقشة ، قررت اللجنة - تيسير وجود المحوم بأسماء معتدلة - أن تحمل الاقتراح إلى وزارة التكوين .

مقرر صاحب المعالي الأستاذ محمود ر. الصم (وزير التجارة والصناعة) إن استيراد المحوم وتسييرها من شأن وزارة التجارة دون غيرها ، فيجب أن تقدم الرغبة إلى هذه الوزارة .

المقرر - بصفتي مقرراً للجنة ، أقول إن اللجنة قررت إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة التكوين .

الرئيس - لقد قررت اللجنة إحالة الاقتراح إلى وزارة التكوين ، ويقول معالي وزير التجارة إن هذا من اختصاص وزارة .

المقرر - قرأت اليوم في جريدة "الأساس" أن وزارة التكوين قررت إيفاد ثلاث بنات لشراء ماشية .

مقرر صاحب المعالي الأستاذ محمود ر. الصم (وزير التجارة والصناعة) الحكومة موافقة على الاقتراح ، وهي تعلم اختصاصها كيف تشاء .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة التكوين والتجارة والصناعة ؟

( موافقة ) .

١٦ - تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل<sup>(٣)</sup>

من الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المهزم الأستاذ أحمد حنن أو الفضل ، عدم فتح دور السنين سياحة - الموافقة على التقرير ، وإحالة الاقتراح إلى وزارة الشؤون الاجتماعية

(المقرر حضرة الشيخ المهزم الأستاذ حسن عبد الله)

المقرر - بمقتضى اللجنة هذا الاقتراح بحضور حضرة الشيخ المهزم مقدمه وحضرة وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية نائباً عنها .

وبناء على الأسباب الواردة في التقرير ، قررت اللجنة إحالة الاقتراح إلى وزارة الشؤون الاجتماعية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(١) راجع المجلد رقم ٧٠

(٢) نص الكتاب :

" حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرحبكم بكم استناداً إلى المجلس في الموافقة على حضور حضرة صاحب العزة طاهر المحول بك مدير عام مصلحة التجارة عند نظر الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المهزم حسن عبد القادر عن تسيير الماشية المدة للبحر وهي حصة .

وتفضلوا بسلامتكم في ولنا في احترام ما

٢١ فبراير سنة ١٩٤٩

وزير التجارة والصناعة

ممدوح رياض

١٧ - تقرير بلنشي الداخلية والمالية مجتمعين<sup>(١)</sup>

من اقتراح خيرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حتى أيرافض - لقد قدم هذا الاقتراح في العام الماضي وأحيل إلى لجنة الداخلية ، ثم أحيل أيضا إلى لجنة المالية ، وهذه اللجنة أحالته بدورها إلى وزارة الداخلية . فما الذي عملته وزارة الداخلية في هذه السنة ؟

(المقرر خيرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلي يثا) .

الرئيس - تذكروا وزارة الداخلية خيرة صاحب البزة عبد الرحمن عمار بك وكنال الوزارة لحضور الجلسة عند نظر هذا الاقتراح بكتاب سبق لإبائه .

(حضر حضرته)

المقرر - بحث هيئة المجلس مجتمعين هذا الاقتراح ، بحضور خيرة صاحب البزة عبد الرحمن عمار بك وكنال وزارة الداخلية مندوبا عنها . وبعد المناقشة فيه ، قررت اللجنة بالإجماع إحالة الاقتراح المذكور إلى وزارة الداخلية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

خيرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حتى أيرافض - لقد قدمت هذا الاقتراح في العام الماضي وأحيل إلى لجنة الداخلية ، ثم أحيل أيضا إلى لجنة المالية ، وهذه اللجنة أحالته بدورها إلى وزارة الداخلية . فما الذي عملته وزارة الداخلية في هذه السنة ؟

الرئيس - بدلا من تقديم اقتراح جديد ، يصح أن يتقدم خيرة الشيخ المحترم باستجواب في هذا الموضوع .

خيرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حتى أيرافض - سأقدم باستجواب في هذا الموضوع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على تقرير اللجنة ، وإحالة الاقتراح إلى وزارة الشؤون الاجتماعية .

خيرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حتى أيرافض - حضرات الشيوخ المحترمين :

تعتبر مجالسنا من مجالس الملاحة العامة ، وهي تفتح من الساعة العاشرة صباحا إلى الساعة الثانية عشرة ظهرا ، وهذا الوقت هو وقت الدراسة بالمدارس ووقت العمل للعامل .

وأظن أن المصلحة العامة تقتضي أن نحافظ على أخلاق الطلبة والعامل ، لأن كثيرا من الطلبة يربون من مدارسهم ليشاهدوا سينما .

خيرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين يثا - لقد وافقت اللجنة على الاقتراح ، وقررت إحالته إلى اللجنة المختصة .

الرئيس - لقد انقسمت اللجنة في شأن هذا الاقتراح إلى ثلاث شعب: شعبة تعيله ، وشعبة ترفضه ، وشعبة ترى التوسط في الأمر ، وذلك بأن تفتح دور سينما صباحا أيام الجمع والأعياد والإجازات .

ولكن اللجنة أدبت فتنت على إحالة الاقتراح على وزارة الشؤون الاجتماعية لدراسته . ولما بين خيرة الشيخ المحترم صاحب الاقتراح وخيرة صاحب المال وزير الشؤون الاجتماعية من علاقة طيبة ، استند أنه يستطيع الاتصال به وإناعته بوجهة نظره .

خيرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين يثا - ليس إمامنا تشريع معروض حتى ننظره .

خيرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حتى أيرافض - متى تقدم الحكومة هذا التشريع ؟

الرئيس - إن الحكومة بصدد إعداد تشريع خاص بهذا الموضوع .

خيرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين يثا - إذا لم تقدم الحكومة تشريعا ، فلنقدم به خيرة الشيخ المحترم .

خيرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حتى أيرافض - سأقدم تشريعا في هذا الموضوع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على تقرير اللجنة ، وإحالة الاقتراح إلى وزارة الشؤون الاجتماعية .

سأقول لنا. لأنكم تدخلون الاقتاب في أوقات مختلفة وبأحزاب مختلفة .

عقرة الشيخ المحترم عبد القادر باشا - هذا خارج عن الموضوع .

الرئيس - حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل يتم البوليس بالبحث في الانتخابات .

عقرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد حنفي أبو الفضل - بعت السادة أن رئيس الحزب هو الذي يتولى رئاسة الوزارة ، وضباط البوليس يظهرون نشاطهم وكفائتهم فيما يؤدونه من طريق إرضاء سياسة الحزب الذي يتولى الحكم .

( خيبة ) .

إني أنكم من حفاقي ، فلا تهربوا عنها ، أقدوا هؤلاء الناس ، وأذكروا أنه عندما مرض أفرح دوس باشا بتعديل قانون الاقتاب أير كلام في هذا الموضوع .

الرئيس - هل هذا هو السبب الذي دناك إلى تقديم هذا الاقتراح الذي يقضى بضياع مستقبل رجال الويس ؟ وهل من الأسباب التي تدبها حضرة الشيخ المحترم الآن خضوعهم لكل حزب حاكم ؟

إن الخلاف بينك وبين اللجنة هو أنها ترى أن قيام مجلس الدولة ضمانة لهم ، وقد حصل بالفعل أن مجلس الدولة أنصف كثيرين منهم . ولهذا ترى اللجنة أن في ذلك ضمانة كافية لهم .

عقرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد حنفي أبو الفضل - إذا ما قبل ضابط البوليس من مصر إلى أسوان ، هل يمكن أن ينظم إلى مجلس الدولة ؟ حرام أن ترك هذه الثقة في مهب الريح .

ركبوا هذه المسائل السطيل .

الرئيس - الآن وقد سمعتم حضراتكم النظريتين .

هل توافقون على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على تقرير اللجنة ، ورفض الاقتراح بمشروع قانون .

## ١٨ - تقرير لجنة الداخلية (١)

من الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل ، بشأن استقلال رجال الأمن العام - الموافقة على التقرير ورفض الاقتراح بمشروع القانون

( المقدمه الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلي باشا ) .

الرئيس - نكتب وزارة الداخلية حضرة صاحب المزة عبد الرحمن حماد بك وكل الوزارة لحضور جلسة المجلس أثناء نظر هذا الاقتراح بكتاب سبق إثباته .

( حضر حضرة ) .

المقرر - بحثت اللجنة هذا الاقتراح بمشروع قانون بمضبور حضرة صاحب المزة عبد الرحمن حماد بك وكل وزارة الداخلية مندوباً عنها ، وحضرة الشيخ المحترم المدرج . وقد رأت أن الضباط مكفول لضباط البوليس كما هو مكفول لتغيرهم من المواطنين بوجود مجلس الدولة . ولذلك قررت بالإجماع ورفض الاقتراح .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

عقرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد حنفي أبو الفضل حضرات الشيوخ المحترمين ،

هذه المسألة دقيقة ومهمة جداً ، وأهميتها في أن ضباط البوليس ورجال الأمن العام هم القضاة بتفويض القوانين على اختلاف أنواعها ، وهذا التنفيذ يقتضي ضمان مستقبلهم .

عقرة الشيخ المحترم عبد القادر باشا - وهل يعتبر لتغيرهم من رجال الأمن ؟

عقرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد حنفي أبو الفضل - لا تستهزئ حسناً الاستهزاء ، فأن أنكم من البوليس وكلكم ضده .

( خيبة ) .



وقد طلب رجال البوليس الذين مارسوا العمل وبحلول شهادة اليسانس أن يتحققوا بالسلك القضائي، فرفضت وزارة العدل. فإذا لم يتحسوا هذا الحق ولم وخدمهم، فأعطوا رجال القضاء ١٠٪ من هذه الوظائف والباقي لرجال البوليس الذين يشتغلون ليل نهار.

لا أدرى متى يرتاح هؤلاء الضباط الذين يطاولون ليلا ونهارا لأداء واجهم؟ إنهم يتطاولون إلى وظائف المديرين، ثم يرون فيهم من الملاجيع بين في هذه الوظائف.

**فقرة الشيخ المرمي محمد منسى العسماوي باشا - الوظائف تكليف.**  
وضعية على الأكفاء وليست بحق لهم.

**فقرة الشيخ المرمي الأستاذ أحمد حتى أبو الفضل - إنها حق لهم.**  
وسعادة الشيخ المرمي من رجال القضاء، وهو يدافع عنهم.

**الرئيس -** الواقع أن لفكرة الشيخ المرمي الأستاذ أحمد حتى أبو الفضل أو الفضل نفسه، فهو يريد تعديد النسبة لصالح العام. وقد قال وكيل وزارة الداخلية إن الوزارة تراعى الصالح العام.

**فقرة الشيخ المرمي الأستاذ أحمد حتى أبو الفضل -** إنى أطالب بتعديل النسبة التي سبق أن يمتها في كلامي. وأطلب من دولة وزير الداخلية إعطائي وهذا في هذا الموضوع، لأن دولته لم يبد شيء حتى الآن.

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة؟

(موافقة)

**الرئيس -** يقرر المجلس الموافقة على تقرير اللجنة، ورفض الاقتراح بمشروع قانون.

## ١٩ - تقرير لجنة الداخلية

عن الاقتراح بمشروع قانون التقدم من حصة الشيخ المرمي الأستاذ أحمد حتى أبو الفضل، بتعديل المادة ثمانية عشرة من قانون نظام حيات البوليس - الموافقة على التقرير، ورفض الاقتراح بمشروع قانون

(المقرر حصة الشيخ المرمي عبد السلام الناعل باشا).

**الرئيس -** نعت وزارة الداخلية حضرة صاحب العزة عبد الرحمن عمار بك وكيل وزارة الداخلية لحضور الجلسة أثناء نظر هذا المشروع بكتاب سبق إتيانه.

(حضر حضرة).

**التقرير -** بحثت اللجنة هذا الاقتراح بمشروع قانون بحضور حضرة صاحب العزة عبد الرحمن عمار بك وكيل وزارة الداخلية مندوبا عنها، وتبينت أن الاقتراح يرمي إلى شغل الوظائف الكبرى بوزارة الداخلية بضباط البوليس يمين كلية البوليس أو رجال الإدارة الحاصلين على شهادة اليسانس في الحقوق.

وقد صرح سعادة وكيل وزارة الداخلية بأن هذا المشروع يتعارض مع المسؤولية الوزارية، ومع ذلك فإن الوزارة متشعبة مع هذه الرغبة على قدر المستطاع في ملء الوظائف الكبرى.

وبعد المناقشة، قررت اللجنة بالإجماع رفض الاقتراح بمشروع قانون مع إبداء الرغبة في أن تراعى الوزارة بقدر المستطاع في ملء الوظائف الكبرى أن تملأها بالصالح لها.

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة؟

**فقرة الشيخ المرمي الأستاذ أحمد حتى أبو الفضل -** الوظائف الإدارية بوزارة الداخلية من حق رجال البوليس، لأنهم يقضون أربع سنوات في كلية البوليس، وكثير منهم يحمل شهادة ليسانس الحقوق مماثلة على شهادة كلية البوليس.

## ٢٠ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بقيد أسماء المحامين القبولين أمام المحاكم المختلطة في جدول نقابة المحامين لدى المحاكم الوطنية - تقرير لجنة العدل (١) -  
الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواده مادة فائدة -  
تأجيل أحد أراءى عليه بالقاء بالاسم الى الأسبوع المقبل

(المقرر حضرة الشيخ الحزم وأغب اسكتوبك) .

الرئيس - نثبت (٢) وزارة العدل حضرة الأستاذ بدوى إبراهيم حوده مدير عام إدارة التشريع بها بحضور ابلجة أسماء النظر في مشروع هذا القانون .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرة ) .

المقرر - سبق أن قدمت اللجنة تقريرها عن مشروع هذا القانون بالصيغة التي أقرها بها مجلس النواب . وفي جلسة ٧ فبراير سنة ١٩٤٩ ، قرر المجلس إعادة التقرير إلى اللجنة بناء على طلب المقرر .

وقد أعادت اللجنة بحث مشروع القانون بحضور حضرة الأستاذ بدوى إبراهيم حوده مدير إدارة التشريع بوزارة العدل ثانياً عنها ، وذلك في ضوء ما أبدى من ملاحظات عن تجاوز مشروع القانون المرعى الذي قصده الحكومة المصرية بصرح فيها في مؤتمر مونترو .

(١) راجع المحضر رقم ٧٥

(٢) نص الكتاب :

حضرة صاحب السعادة ورئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإخبار سماحك أننا نثبت حضرة الأستاذ بدوى إبراهيم حوده مدير عام إدارة التشريع بحضور جلسات المجلس أثناء نظر تقرير لجنة العدل عن مشروع القانون الخاص بإسماء المحامين القبولين أمام المحاكم المختلطة في جدول نقابة المحامين لدى المحاكم الوطنية ، فأرسل الإذن لحضرة ذلك .

وتفضلوا بقبول دافئ الاحترام

القاهرة في ٢٠ ليلة ١٩٤٩

وبعد استعراض كافة الملاحظات المتعلقة بهذا الموضوع ، والتصريحات التي أبدت عنه ، وأت اللجنة ألا ينقل إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية إلا من كان مقيداً أمام المحاكم المختلطة لما يه آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ والسبب في ذلك هو منع استغلال هذه الرخصة من التشريع بدخول أشخاص لم يقيدوا إسماعهم إلا بقصد الاستغفال فقط إلى جدول المحامين الوطنيين ، مع أنه لم يبق لعقد جلسات المحاكم المختلطة إلا بضعة شهور ، خصوصاً وأن أعاقي مونترو وما دار حوله من مناقشات كانت تنمى بالعطف على المحامين الذين كانوا مقيدين بالمحاكم المختلطة لما يه تاريخ الاتفاق المذكور في سنة ١٩٣٧

وقد رأت اللجنة كذلك النص صراحة في المادة الرابعة من المشروع على العمل بهذا القانون من يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، من أجله .

والجنة ترجو من المجلس الموافقة على مشروع القانون كما عدته بالصيغة الواردة في التقرير .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولننقل إلى مناقشة مواده مادة فائدة ، ونقتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - ينقل بمحكم هذا القانون إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية وبترتيب أقدميتهم جميع المحامين المقيدين لقائمة آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ بجدول المحامين أمام المحاكم المختلطة والحدود الملحق به الخاص بالمحامين تحت التكوين . فإذا كان أحد منهم قدما بالفعل عند العمل بهذا القانون بمجدول المحامين أمام المحاكم الوطنية تم ترتيب أقدميته من وقت لتليد الأسبق تاريخا .

وبم هذا النقل وترتب الأقدمية بقرار من لجنة قبول المحامين أمام المحاكم الوطنية قبل يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، وتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - يظل المحامون الذين استغل أحوالهم بمحكمة هذا القانون إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية والذين استبدل أقدميتهم فيه خاضعين فيما يخص بالمناجات والمزبات والإعانات لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وتتل المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - يصدر مرسوم بلامعة تنفيذية لهذا القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، وتتل المادة الرابعة .

تليت المادة الرابعة ، وهذا نصها :

مادة ٤ - على كل وزير العدل والمالية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به من يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ .

نأسر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة .

ويؤجل أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالنسبة إلى الأسبوع المقبل ؟

## ٢١ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بفرض ضريبة عامة على الإيراد - تقرير لجنة المالية (١١) - الموازنة على مشروع القانون من حيث المبدأ - تأجيل مناقشة مواد مادة فاده ، إلى قد

(القرينة الشيوخ المزمع الدكتور إبراهيم بكوك، بلامن المفردة ذكر بامهران باشا).

الرئيس - تمت (١٢) وزارة المالية حضرتي صاحب العزة هيد الحكيم الرفاعي بك وتولى الوزارة المذكور محمود زكي سالم بك مدير عام مصلحة الضرائب ، لحضور جلسات المجلس أثناء نظر مشروع هذا القانون .

هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضراتهما ) .

(١١) راجع الفصل رقم ٧٦

(١٢) نص الكتاب ١

١٢ - حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ  
أرجو التفضل باستئذان هيئة المجلس المرفقة حضور حضرتي صاحب العزة الدكتور عبد الحكيم الرفاعي بك وتولى الوزارة المذكور محمود زكي سالم بك مدير عام مصلحة الضرائب جلسات المجلس أثناء نظر مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفرض ضريبة عامة على الإيراد .

والتفضل بمساعدة بقول باقي الاحكام

١٢ فبراير سنة ١٩٤٩ .

**الرئيس -** يطالب كثير من حضرات الشيوخ المحترمين الكلام ، وبناء على ذلك أرجو تنظيم المناقشة ، ولتفضل حضرة المفرد بشرح وجهة نظر اللجنة .

**القرر -** حضرات الشيوخ المحترمين ،

حقيقة إن سعادة رئيس المجلس قد نظم المناقشة التنظيم الذي ينبغي أن تكون عليه ، فقد نص على أن يكون الكلام أولاً في المبدأ ، وأرجو أن يكون كل كلامنا الآن منصفاً على هذه النقطة .

**مقرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طهنت باشا -** وهى عارض أحد في مبدأ مشروع هذا القانون ؟ أليس من الواجب أولاً أن يؤخذ رأى على مشروع القانون من حيث المبدأ مادام أنه ليست هناك معارضة والمبدأ ؟

**القرر -** حضرات الشيوخ المحترمين ،

لقد درجنا دنا ١٩ في تسمياتنا على أن تبدأ بالمناقشة في المبدأ . فإذا ما أقره المجلس ، انتقل الكلام إلى المواد وهو كلام في التفاصيل .

ولقد وافقت بلسنكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ لسببين جوهرين :

السبب الأول أن مشروع هذا القانون المعروض يرمز ضريبة المستقبل . والعربية التي تقدم لحضراتكم الليلة ينبغي أن تكون الضريبة الوحيدة في نظامنا المصراحي بوجه عام .

لدينا ضرائب نوعية شتى ، فهناك ضريبة على دوس الأموال ، وضريبة على كسب العمل ، وضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، وضريبة على الأطنان ، وضريبة على عوائد الأملاك . أما القانون الحالي فخطوة يراعى بها - يوماً ما - أنت تنهى إلى تقرير ضريبة واحدة على الدخل العام كما فعلت البلاد الأخرى .

ولا ريب أن ضريبة واحدة ، من حيث جباية الضرائب ومن حيث وصولها ويبدأ أمام المواطنين ، أعون على عملية الحماية . والثاني في هذا لدى محاولة في بلادنا الآن هو ما حاولته البلاد الأجنبية كالجمهورية .

والسبب الثاني الذي من أجله وافقت اللجنة على هذه الضريبة من حيث مبدأ أن ضريبة المداهمة الاجتماعية . لنظام الاجتماعي يقوم على أساس التوزيع يجب أن يتعامل مع الثمن ، وأن الرد يجب أن يتحمل من الأعباء قدره من المصلحة .

وفكرة المداهمة الاجتماعية في الضريبة ، يحضرها الشيوخ المحترمين ، ليست بمجددة على نظم الضريبة . فقد سبق لحضراتكم أن أقرتم إعفاء صغار المزارعين من الأموال الأبرية على أطياهم في حدود معينة ، وأقرتم أيضاً درجات في الإعفاء متفاوتة حسب الأشخاص ومستواهم .

والتفكير في المنى الاجتماعي تفكير قديم بدأناه منذ سنة ١٩٤٣ ، فقد فكراً في فرض ضريبة تصاعدية على الأطنان ، ولكن المسألة تطورت حتى وصلت إلى الصورة التي نحن عليها الآن .

ولست في حاجة إلى أن أشير إلى أن نظام الضرائب في البلاد الأخرى قد حرص على هذا المنى الاجتماعي ، وعلى ما استطاع على أن يضع الأساس التصاعدي دعامة في نظام الضرائب بوجه عام .

قد يقال ولماذا تعرض ضريبة جديدة ومصلفة الضرائب لم تحصل المتأثرين بها حتى الآن ؟

**مقرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك -** أرجو أن يذكر حضرة الزميل المحترم وفي هذه المناقشات .

**القرر -** أما أن هناك تناقضات ، فهذه قضية لا خلاف فيها ، حتى لقد صدرت قوانين بشأن هذه المناقشات ، ومدة أجل التقدم إلى سنة ١٩٤٨ ، لأننا مؤمنون بأن هناك تناقضات .

**مقرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك -** أأسال عن الرقم .

**القرر -** أنا أعلم أن حضرة الزميل المحترم وهيب دوس يتنازع بسمة المصدر .

**مقرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك -** إنني أسأل عن الرقم ، وليس في هذا ما يدعو إلى إبلاغ أو خطأ .

**القرر -** أرجو أن يتناول حضرة الشيخ المحترم قليلاً ، وبخاصة أن حضرة الشيخ المحترم لا يجب أن يناقصة أحد ، ثم هو يرى على أي صورة أتكم .

حضرات الشيوخ المحترمين ، لا نزاع في أن هناك تناقضات ، ولكن كى أطمئن حضرة زميل المحترم ، أقول له إن هذا الموضوع لم يكن بعيداً عن نظر اللجنة ، فقد عرفت أنه ليس هناك ضرائب قد سقطت بالتقدم في أي من السنوات ، وأن سنة ١٩٣٨ كانت السنة الوحيدة التي تسقط

أربعة ملايين أوستة ، فإن بيانات سنة ١٩٤٩ تسخ بيانات سنة ١٩٤٥ ولا شك .

**حضرة الشيخ المحترم سماعيل حمزة** - فقد قال سري باشا إن الرقم ينصب على سنة ١٩٤٩ ، بل على الحقة التي نحن فيها الآن . وأنا أرجو توضيح ذلك .

**القرر** - يا حضرات الشيوخ المحترمين ،

لا شك في أن مضبطة المجلس تسمح لكل بيان ، فأرجو عدم المقاطعة .

**حضرة الشيخ المحترم محمود أحمد محسب بك** - كيف تكون المناخرات في حدود ستة ملايين ، مع أن بنك مصر وحده عنده مناخرات تقدر بأربعة ملايين ؟

**حضرة الشيخ المحترم صبحي سري باشا** - إن صوت حضرة المقرر يتم من جهة ، فأرجو أن يسمع صوته قليلاً ...

**١ مر** - أحب أن أضع أمامكم أن أموال الأبطال ، وهي أقدم ضرائبهم التي للبلاد ، فيها مناخرات . فكيف يمكن ألا توجد في الحسابات الختامية لمصلحة الضرائب مناخرات ؟ !!

**حضرة الشيخ المحترم سماعيل حمزة** - ما الذي يقصده حضرة الشيخ المحترم ؟

**الرئيس** - إن هذا الغاش سيلط الكلام بلا فائدة . فلأنكم سمعتم لحضرة المقرر أن يشرح نظريته دون مقاطعة ، لكن ذلك أجدي . وبعد أن ينتهي حضرة المقرر من كلامه ، يكون لكل من له بهد هذا استفسار أو سؤال أن يوجهه . وما هو حضرة المقرر موجود يد ، والمضبطة موجودة تسجل .

**حضرة الشيخ المحترم عبد الله طوس باشا** - سواء كانت المناخرات ٢٩ ملياً كما يقول سري باشا ، أو كانت ستة ملايين كما يقول حضرة المقرر ، فإنه لا خلاف على المبدأ .

**حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلي باشا** - ما علاقة كل هذا الجدل بالضريبة التصاعدية ؟

**القرر** - لا شك في أن هناك مناخرات ، ورعايتكم البرلمانية كافية بقلم ديارها .

موجودها في ديسمبر سنة ١٩٤٨ بناء على قانون التقادم . ولكن كل علياتها قد انتهت ولم يسقط منها شيء . وأما السنوات التالية فقد قطعت فيها مراحل كبيرة .

وأننا لم يجب على ما طلب مساعدة الزميل المحترم بسرعة ، لأن ما بين إثنين من إحصاءات ديوان الخاضعة ومصلة الضرائب لا يزال تقريباً . ولعلنا لاحظنا أن عمليات القيد بمصلحة الضرائب ومجالاتها لم تنتم - في قسط كبير منها - إلا في العهد الأخير .

وستسمون أن أرقام المناخرات تكون مرة ستة ملايين ومرة أخرى أربعة ملايين ، ولكنها على أي حال ستبقى في أنها بيانات تقريبية .

وما دام سعادة وهيب دوس بك يسأل عن الأرقام ، فإني أقول له إنه حتى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ كان مجموع الممولين الذين لم تحت حالتهم ٢,٧٢٢,٠١٩ ، وفهم من سبغ من الضرائب قطعا ، ومصلة للضرائب من واجبها بحث الحالات جميعاً ، ولكنه في أول فبراير سنة ١٩٤٩ بلغ مجموع ما بحث من هذا البلد ٢,١٩,٣٥٠ حالة ، وهي نتائج البحث ، وتبلغ الحالات الموجودة حتى نهاية سنة ١٩٤٨ ٦٠,٠٠٠ حالة ، منها ما يقرب من ٢٩٧,٠٠٠ حالة تكاد تكون قد بحثت .

والذي أريد أن أقوله هو أن الأداة لم تكن مشكلة وسائلها ، وقد بدأت تستكملها ، ومن الطبيعي لكل أداة ناشئة أن يتوافرها الزمن لتتم رسالتها ، ولو لم يتوافر حضراتكم بأن هذا أمر طبيعي ، لما وافقتم على مد أجل القادم حتى سنة ١٩٤٨

**حضرة الشيخ المحترم صبحي سري باشا** - لقد سمعت أن رقم المناخرات يتراوح بين ٢٠ مليوناً و ٢٩ مليوناً ، وحضرة المقرر يقول إن رقم المناخرات يتراوح بين أربعة ملايين وستة ، فأرجو أن يوضح لنا ذلك .

**القرر** - حضرات الشيوخ المحترمين ،

الواقع أن في سير مصلحة الضرائب بيانات وتقارير مضافة لأولائها ، وقد وردت فيها مبالغ شبيهة بما قال دولة سري باشا ، فقد ذكر في بعض التقارير والبيانات عن السياسة المالية عام ١٩٤٥ رقم شبيه بهذا ، ولكنا نعيش اليوم في فبراير سنة ١٩٤٩ ، ونستند ببياناتنا من الجهات الرسمية ، ونقرر ديوان الخاضعة من الحساب الختامي لسنة ١٩٤٧-١٩٤٨ يقول إن الرقم في حدود ستة ملايين ونصف مليون من الجنيئات .

- وقد بحثنا إلى مصلحة الضرائب فسالها عن رقم المناخرات ، فلم تردداً قاطعاً . ولكنها أجابت رد تقريبى فيريد أن المناخرات في حدود أربعة ملايين من الجنيئات . وأظن أن أحداً لو قال إن المناخرات في سنة ١٩٤٥ كانت عشرين مليوناً ، فانا أرد عليه قاطعاً : ولكنها في سنة ١٩٤٩ أصبحت

**قصة الشيخ القرم صين سري باشا** - قال حضرة المقرّر إن جميع الاحتياطي الحرفه ان تطلبه عمل ، أي انه غـ موجود . فلما وجهت سؤال إلى حضرة المقرّر بخصوص هذا الاحتياطي الحرفه ، تكلم وأجاب بأن هذا الحرفه الحرفن الاحتياطي الذي تسميه حرا ، منه ثلاثون مليوناً من الجنيهات تخص لمشروع الدوات انتمس إلى آخر ما قاله ، ثم انتهى حضرته من ذلك إلى أن مبلغ الخمسين مليوناً قد حوسب على أعماله ، وأنه غير موجود .

**المقرّر** - الباقي من الاحتياطي ابلر موجود .

**قصة الشيخ القرم صين سري باشا** - هذا الباقي لا يسمى احتياطي لأنه مبلغ بسيط لا يتجاوز ٢,٥٦٨,٠٠٠ جنيه . وكنت أود لو أن حضرة المقرّر تكلم وبنت الموضوع ، إذ جرت عادة الحكومة المصرية أن تربط مبدا الإيرادات وآخر للصروفات ، ثم تتهى السن . بوجود فائض يضم إلى الاحتياطي .

ولا أحب في هذا المقام أن أذكر الأسباب التي تؤدي إلى تكوين هذا الفائض ، لانتقادي أن - حضراتكم جميعاً تعرفوها . وهذا الفائض الذي يضم إلى الاحتياطي يمكن تقديره سنوياً بنحو ستة أو سبعة ملايين من الجنيهات ، ويقول البعض إنه ١٢ مليون جنيه . ولعل هذا كان في سنة استثنائية ، على حين أنى أنكم في الوسط .

فالذا علمت حضراتكم أنه يضم سنوياً إلى الاحتياطي مبلغ مائة ملايين من الجنيهات ، في ظرف خمس سنوات يتكون احتياطي قدره ٣٥٠ مليون جنيه . وأظن أن هذا المبلغ يكفي لفنية ثلاثين مليوناً من الجنيهات التي تكتمل حضرة المقرّر ، وقال إننا صرنا بطون هائل مشروعات السنوات الخمس . لقد أردت أن أوضح هذه القطع التي جاءت في سؤال سعاده السافلي باشا

**قصة الشيخ القرم صين سري باشا** - من الجائز أن يستفد ربط المصروفات في سنة ، فلا يبقى منه فائض يضم إلى الاحتياطي .

**قصة الشيخ القرم صين سري باشا** - هذا رأي حضرة الشيخ القرم بصفته وزيراً مساعداً للحربية . أما أنا فأنكم من التجارب في جميع المصروفات .

**السري** - يظهر من المناقشة أن حضراتكم لا يتولون إلى صمّاع المقرّر .

**قصة الشيخ القرم صين سري باشا** - علمت أن هناك ميلان من بعض حضرات أعضاء اللجنة المالية إلى إعادة التقرير إلى اللجنة .

ولا شك أيضاً في أن أي نظام جديد يتطلب زمناً ليصل إلى الدرجة التي يتيسر بها إكمال العمل الذي يهدف إليه . وعلى كل حال فالسؤال فيما يتعلق بالمناخرات هي في رأي مسأله تنفيذية ، ونحن هنا لزاماً مسأله تشريعية .

ومن الخير أن نعالج المسأله التنفيذية عن طريق الاستجواب أو الاستجوابين أو اللجان التي تفصل إلى مصاد هذه المناخرات .

هناك اعتراض آخر يحصل في أنه لماذا نسق ضرائب جديدة في الوقت الذي نرى فيه أن الإيرادات الفعلية في الخمس أو الست السنوات الأخيرة أكثر من المصروفات الفعلية .

هذه قضية صحيحة ، ولكن أحب أن أضيف إليها قورا أمرين اثنين لها شأنهما :

الأمر الأول أن الإيرادات الفعلية التي تتكلمنا زيادة عن المصروفات الفعلية خلال الثلاث السنوات الأخيرة ، لأن الحكومة كانت تأخذ من الاحتياطي ما يكفي الميزانية . وهذا الاحتياطي الذي كنا ماخذتمنا استفادته ووربطناه ووجهناه إلى أبواب بحيث إننا لا نستطيع أن نأخذ منه شيئاً لنكفي به تقصاً في مصروفاتنا الفعلية .

**قصة الشيخ القرم صين سري باشا** - ألا يوجد احتياطي ح ؟

**المقرّر** - دولة حسين سري باشا كان وزيراً المالية ورئيساً للحكومة . ويعلم كل هذه المسائل . فالاحتياطي الحرفه يسبب اليأس الذي ألقى هو ٥,٠٩٠,٠٠٠ جنيه ، ولكن كلمة "حرفه" أحب أن أقول بمدى دلالة الباشا - وهو خير من يدرى - فيها ارتباطات بقوانين ترتب عليها حقوق . فمثلاً ذلك ٣,٠٥٦,٠٠٠ جنيه مخصصة لإرتفاع الساعات الخمس ، وهو مشروع اقترعوه حضراتكم بقانون ، وهذا المبلغ مربوط بهذه العملية .

وهناك أيضاً خمسة ملايين من الجنيهات لاستهلاك القرض الوطني القصير الأجل وأربعة ملايين ونصف من عناية عن حصتنا في صندوق النقد الدولي إلى آخر ما هناك من ارتباطات ، فلم يبق من هذا الاحتياطي حل ضوء اليأس الذي القاه المفقولة دولة وزيراً المالية السابق في مجلس النواب إلا ٢,٥٦٨,٠٠٠ جنيه ، وهذا المبلغ باق بدون تخصيص .

**قصة الشيخ القرم صين سري باشا** - هل يظن أن المستقبل أن يتكون فائض في الخمس السنوات القادمة في الإيرادات كما هو وارد في الميزانية وكما جرت عادة الحكومة ، وبذلك يغطي ما يخص من الاحتياطي الحرفه تنفيذ مشروع السنوات الخمس ؟

( أصوات : لم نسمع شيئاً مما قيل ) .

**عقرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا** - لا لائحة ولا شيء من هذا . ولكني أقول إن هذا الوروهي ما لا أظن .

**الرئيس** - هل حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا يريد التكلم في المبدأ ؟

**عقرة الشيخ المحترم فريد دوس باشا** - لا، لأنني موافق على مشروع القانون من حيث المبدأ .

**محمدي** - إذن الكلمة لحضرة الشيخ المحترم عبد بدير باشا ، لأن له ملاحظات على المشروع من حيث المبدأ .

**عقرة الشيخ المحترم محمد بدير باشا** - تقدمت لنا الحكومة بهذا المشروع ترضي فيه أن تأخذ جزءاً من أموال الأفراد قسراً به خزانة الدولة ، وهذا استفاد من مجهودهم . لذلك أرجو ألا تنسى أن في ذمتنا أمانة للناس تمهدنا أن قوم بها كل خير ما تؤدي الأمانات لأصحابها ، وإن لنا رسالة تمهدنا أن نهض بها ، وهي أن نوزع العدالة وننشر الإنصاف فيما نعده من قوانين ، وبجسنا هذا لا يمثل طائفة أو طبقة دون طبقة من طبقات الأمة ، بل يمثل الأمة جميعها .

( تولي الرئاسة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد عبد الوكيل ، وكيال المجلس ) .

إننا نحمل الأغنياء والفقراء على السواء . ومن حق الجميع أن نرى مصالحهم ، لا تأخذ إلا بالحق ولا تعطى إلا بالحق .

لم ترد الحكومة فرض هذه الضريبة ؟ هل ينقصها المال ؟

إن بين يدي إحصاء من ميزانيات الدولة عن عدة سنين ، وكلها نراها ناقصة . وفضلاً عن ذلك أعتقد أن الكثير من المشروعات لم يتقد بهد .

ثم

**عقرة الشيخ المحترم عباس محمود العقاد** - هذا أوجب لفرض مثل هذه الضريبة .

**عقرة الشيخ المحترم محمد بدير باشا** - يبرئني أن أكون تحت تصرفكم حضرات الزلاء المحترمين بعد الانتهاء من كلمتي .

**المقرر** - هل معنى هذا أن المقرر يتكلم هنا وفي الهواء ومن غير رأى اللجنة ؟

وهل يرضى له سعادة دوس باشا أن أقف لأتكلّم باسمي لا باسم اللجنة ؟

**عقرة الشيخ المحترم حسين سرى باشا** - إن الموضوع واضح ، ويجب أن ننظره بسرعة في الوقت الذي تواجهه المصائب التي منتزعة على العالم كله . ومبدأ فرض الضريبة المروض على حضراتكم أمر ضروري لا شك فيه . أما أسئلتنا التي توجهها إلى حضرة المقرر أو الحكومة ، وأرجو ألا تحمل على عمل أننا نرفض المبدأ ، فإني أؤكد لحضراتكم أننا ما قصدنا بها إلا الاستفسار ، ليكون قرار المجلس مبنيًا على أشياء معقولة ولا تكون مقادير في طلبنا .

**الرئيس** - هل يفهم من هذا أن دولة سرى باشا يقبل المشروع من حيث المبدأ ؟

**عقرة الشيخ المحترم حسين سرى باشا** - لا شك في هذا .

**عقرة الشيخ المحترم محمد صبيح الصمراوي باشا** - المبدأ ليس على مناقشة .

**عقرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا** - كلمة صغيرة تفتيا على ما ذكره دولة سرى باشا .

أقول فيما يتعلق بالورف الذي يرد في كل سنة في الميزانية له وفروهي ، لأنه يجمع نتيجة لعدم تنفيذ بعض المشروعات الواردة في الميزانية . وهذه المشروعات التي لا تنفذ في سنة تحتاج إلى هذا الورف في السنة التالية . وعلى هذا لا يعتبر الفائض وفراً حقيقياً .

**الرئيس** - استحسن ، وإذا وافق حضرة المقرر ، أن يتكلم من حضرات الشيوخ المحترمين من يبارض في مبدأ هذه الضريبة ، لأن اللجنة أدبت رأياً بموافقتها على هذا المشروع ، وبذلك تسمح حجة المعارضين . فإذا كان هناك من حضراتكم من يبارض مبدأ فرض هذه الضريبة ، فليفضل بإبداء وجهة نظره ؟

**عقرة الشيخ المحترم حسين سرى باشا** - سألي حضرة الزميل المحترم غالب باشا سؤالاً من مسألة قلت في كلامي إلى لا أريد التبرص لأسبابها ، وذلك هي زيادة الإيرادات على المصروفات في كثير من السنين . لذلك أرجو أن يراعى سعادة غالب باشا على علمه بالمشيخ في ذكر هذه الأسباب وأما أن سعادته من الحالة بحيث يفهم على عدم العرض لها .

**عقرة الشيخ المحترم محمد بن محمد بن سراج الدين باشا** - لم يصل إلينا هذا التقرير ، ولم نطلع عليه .

**عقرة الشيخ المحترم محمد بن محمد بن سراج الدين باشا** - يستلم عقرة الشيخ المحترم أن يطلب هذا التقرير كما طلبه . ولقد أقرح على الحكومة أن تترجمه وتوزعه على حضرات الشيوخ والنواب .

لقد سمعتم حضرة المقرر يقول إنه لا يعرف على وجه التحديد الأموال المتأخرة التي لم تحصلها مصلحة الضرائب . وواقع أثنى عندما اطلعت على مضطلة مجلس النواب إلى وقتئذ فيها تقرير لجنة المالية هناك عن هذه الضريبة ، وجدت أنه تقدم بيان من مصلحة الضريبة أن قيمة هذه الضريبة مليون حبة مشاعة وأن المتأخر عليه وقيمة الضرائب المطلوبة يبلغ نحو ثمانية ملايين من الجنيهات .

**القرار** - في أي تاريخ هذا الذي تذكره ؟

**عقرة الشيخ المحترم محمد بن محمد بن سراج الدين باشا** - كان هذا عند نظر الموضوع في مجلس النواب وفي يد مضطلة الجلسة .

**القرار** - نحن الآن في فبراير سنة ١٩٤٩ ، فكأنه مضى نحو خمسة شهور على الحالة التي تذكرها .

**عقرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلي باشا** - هل نحن الآن في صدد الكلام في تنظيم التحصيل ؟ وهل لهذا علاقة بالكلام في المشروع من حيث المبدأ ؟

**عقرة الشيخ المحترم محمد بن محمد بن سراج الدين باشا** - الواقع أن الحكومة تريد أن تتكلم مصلحة الضرائب بحكم في رقب الموالين ، وهذا ما لا يمكن أن نوافق عليه .

أريد أن أعلم حضراتكم على قليل من كثير مما يجري في مصلحة الضرائب . ولا أريد أن أطيل عليكم ، بل أودع عليكم الوقت الطويل الذي تصرفونه في قراءة تقارير ديوان الخاضعة . وكل ما أوجهه من نقد في هذا الصدد لا أريد به هذه الوزارة الفانسة ، إذ إنها مدينة لأهد ولا أريد أن أتجني عليها ، وليست مصلحة الضرائب هي التي تحمل وحدها ، بل كذلك وزارة أساية ، فقد طلب ديوان الخاضعة إلى مصلحة الضرائب أن تطلع على ملف خاص بشركة الأسواق الحكومية لتبين إيراداتها ...

أقول إنني أعتقد أن لدينا استادات مالية لشارع ليندز الكثير منها بعد أول يوم تنفيذ . فلك أن طاقة الضريبة لا تتحمل ذلك ، ولأخرب لحضراتكم مثلا بسيطا :

في سنة ١٩٤٧ ، أعدد مبلغ ٣,٥٠٠,٠٠٠ جنيه لعمل المصارف . وقد تولى حضراتكم ما هي أعباء المصارف للبلاد ، ومع ذلك لم يصرف من هذا المبلغ إلا ١,٥٠٠,٠٠٠ جنيه . لماذا لم ينفذ المشروع والآلات متوافرة ؟ ذلك لأن المهندسين قليلين ، فلا يمكن ، أيها السادة ، أن يكون لدينا المال وحده لتنفيذ المشروعات ، بل يجب أن تكون لدينا الأداة المنفذة .

لقد أنشئت عدة مجموعات صحية ، ومع ذلك فهي خالوة على عروشها ليس فيها أطباء ولا محرمون ولا ممرضات . وهذا ما أفسده من عدم تنفيذ المشروعات ، لأن الأيدي العاملة لتنفيذها غير متوافرة . ولهذا يدعشني أن تطلب الحكومة المزيد من المال .

منذ أسدت الحكومة المصرية سياستها المالية الكاملة عمادة مترو في سنة ١٩٣٧ ، فرضت الحكومة جميع الضرائب بأواعها . وفي سنة ١٩٣٩ فرضت الحكومة ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . وفي نفس السنة فرضت رسم المدفوعة ، وفي سنة ١٩٤١ فرضت الضريبة الاستثنائية . وفي سنة ١٩٤٤ فرضت رسم الأولوية على الآلات . وفي هذه السنوات تزداد الحكومة أن تفرض الضريبة التصاعدية .

من ذلك يتبين لحضراتكم أنه في أقل من عشر سنوات فرضت كل هذه الضرائب ، وبدأت مفاجئة للول المصري التي لم يتوعدوا ، وض منها ، وسأول بكل جهده أن يخلص منها بكل الطرق . كما أن هذه الزيادة لم تسارها مقدرة مصبحة الضرائب على التحصيل . وأقول هذا ردا على ما أثاره زميل عبد السلام الشاذلي باشا ، إذ قال : ما العلاقة بين مصلحة الضرائب وهذه الضريبة ؟ ولا أريد أن أذكر لحضراتكم شيئا كثيرا عن الضوائع التي تحصل في مصلحة الضرائب ، وأقيد أن هناك علاقة كبيرة بين مصلحة الضرائب وبين هذه الضريبة .

أفيس من حق أن أسأل : خافوا أعدتنا من الوسائل لتحصيل هذه الضريبة الجديدة ؟ وهل عندنا الأداة الصالحة بلجاية حصيلتها ؟ أسف إذ أقول إن هذا لأداة مهشمة وما زالت مهشمة إلى الآن .

وسأذكر لحضراتكم ما جاء في تقرير ديوان الخاضعة وتسف من أخرى إذ إن لجنتي المالية في مجلس الشيوخ والنواب لم تكن به العناية الكافية .

( أصوات : لاعل للعرض بمجلس النواب ) .

كذلك تقرير الخبير الذي استحضره الحكومة المصرية وقدم تقريره في سنة ١٩٤٨ ، وهو الآن في يدي وكنت أود أن تطلع عليه لجنة المالية ، لأن هذا الخبير شخص الباء القائم في مصلحة الضرائب ووصف البواء ...



مفكرة الشيخ المحترم محمد جبري باشا - أنا لا أتمكن الحكومة من رقابة الناس إلا إذا أحسنت فرض الضريبة .

مفكرة صاحب المالى مصطفى مرعى بك (وزير الدولة) - أرجو مساعدة الرئيس أو من المجلس أن يفصل أولاً في الأمر، ثم يكون الكلام بعد ذلك .

مفكرة الشيخ المحترم محمد جبري باشا - كل حال لقد انتهيت من الكلام عن أعمال وزارة المالية . وأقول الآن إلى الكلام عن مصلحة الضرائب، فأقول إن هناك صلة وثيقة بين هذه الضريبة وبين أداة تحصيلها . ولأجل الحديث في هذا . ويكتفى أن أقرا حضراتكم شهادة في مصلحة الضرائب التي يفتضها لما معالي مصطفى مرعى بك، فقد طلب ديوان المحاسبة عدة بيانات من مصلحة الضرائب - وإلا حصاء لما قيمة كبيرة عند الديوان - فأجاب بأنها أنشأت قسماً خاصاً للإحصاءات، وأرسلت إلى لجنة المالية إخطاراً بذلك، وإلى حضراتكم ما جاء في الخطاب ...

مفكرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك - ما دنا نتكلم في المشروع من ناحية المبدأ، فيجب ألا نتكلم في أشياء خارجة عنه .

الرئيس - لم يخرج حضرة الشيخ المحترم عن الكلام في المبدأ .

مفكرة الشيخ المحترم محمد جبري باشا - اسمعوا حضراتكم ما جاء في خطاب وزير المالية :

"الواقع أن تنظيم الإحصاءات في مصلحة الضرائب يكاد يكون في الدرجة الأولى من الأهمية . ولكن مصلحة الضرائب لم تكن بعد إطلافاً العناية اللازمة أو الواجبة بالإحصاءات، وتكاد تجزم بأن كل بيان إحصائي صدر من مصلحة الضرائب أو استقرى من بياناتها هو بيان تقريبى . ذلك لأنه لا توجد سجلات ولا جداول ولا بطاقات تبين البيانات الجديدة المختلفة التي يطلبها الديوان . ولا يوجد موظفون الكائون لمثل هذا" .

ثم استطردت الوزارة قائلة :

"وقد أوعيت مصلحة الضرائب أنه كان يرجى من إنشاء قسم الإحصاء التنبه على تلك الثغرات، وإصلاح أمر هذه الحاجة من العمل بحيث يمكن الاستشاد بها والاعتناء بما يسفر عنه لإحصاء المحكم واسع النطاق من وجوه الإصلاح .

مفكرة صاحب المالى محمد زكي على باشا (وزير الدولة) - أظن أنه لا يصح ذكر أسماء المولدين في جلسة شنية .

مفكرة الشيخ المحترم محمد جبري باشا - أؤكد لحضراتكم، وقد بلغت هذه السن وكنت قاضياً وحامياً، أنى أعرف واجبي تماماً . ومع ذلك فإن لم أذكر أسماء .

مفكرة صاحب المالى محمد زكي على باشا (وزير الدولة) - لقد ذكر حضرة الشيخ المحترم اسم الشركة التي أشار إليها ...

مفكرة الشيخ المحترم محمد جبري باشا - إنى أذكر البيانات التي وردت في تقرير ديوان المحاسبة . وما دامت قد نشرت فيه، فليست سرا .

ومع ذلك فإنى مستعد أن أزود المقاعد الوزارية بمعلومات جديدة قد لا تعرفها .

أقول لقد طلب ديوان المحاسبة ملف شركة الأسواق، فودت وزارة المالية بأن الملف المطلوب مفقود ولم يثر عليه . فتصوروا إلى أى حد وصل الإهمال بأن يضيع من وزارة المالية ملف شركة من أهم الشركات التي تنشط فيها .

كذلك يبين حضراتكم مقدار إهمال وزارة المالية حينما طلب ديوان المحاسبة الاطلاع على حسابات شركة سكة حديد الوجه البحرى، وهي التي حصلت لي امتيازها منذ خمسين سنة أو نصف قرن ولم تقدم حساباتها ولا الآن ...

مفكرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك - هذا الكلام لا يتصل بالمبدأ ويخرج عن الموضوع .

مفكرة صاحب المالى مصطفى مرعى بك (وزير الدولة) - حقيقة أن هذا الكلام خارج عن الموضوع، وترد الحكومة أن تحتكم في ذلك إن سعادة الرئيس وإلى المجلس .

مفكرة الشيخ المحترم محمد جبري باشا - وأنا أقبل الاحكام إلى المجلس، فإنى قرر بأن هذا الكلام خارج عن الموضوع، فإنى لا أتمكن .

مفكرة صاحب المالى مصطفى مرعى بك (وزير الدولة) - نحن لسنا بصدد استجواب من مصلحة الضرائب .

... وإن زيادة النشاط في (أى) في مصلحة الضرائب لا تتكافأ مع طرأ من الزيادة على عدد موظفيها، إذ تبين له في إدارة ضرائب القاهرة أنه سنة ١٩٤٤، كان عدد الموظفين في تلك الإدارة ٢٩٩ موظفاً، وكان عدد الحالات الخاضعة للضريبة التي تم إنجازها ٢٢,٥٨٨ حالة<sup>١</sup>.

أى إنه يخص كل موظف ٩٤ حالة من أحوال البحث، ثم جاء في التقرير:

"هذا بينما أنه في خلال السنة من أ ل يناير سنة ١٩٤٨ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨، وهي إلى تناو لها لخص الديوان لغيراً، بلغ عدد موظفي تلك الإدارة ٤٩٣ موظفاً، بينما لم يتجاوز عدد الحالات الخاضعة للضريبة التي تم إنجاز إجراءات الربط عليها ١٧,٧١٧ حالة<sup>٢</sup>.

أى إنه يخص كل موظف ٣٥ حالة، وإننا نغير في العمل إلى أسوأ.

واسموا حضراتكم ما أسيه قضية. وأنا لا أريد أن أجهل على مصلحة الضرائب. فكأنها فهمت أن الضرائب لم تعرض على الأغنياء ولا الشركات التي لديها قوائم منظمة، بل فرضت على عامة القبول السوداني والشار ومكاتب تحفيظ التوك، واسموا - حضراتكم - أو جو مالى مصطفى بك مرعى أن يستعمل إلى ما جاء في تقرير ديوان المحاسبة:

"يضاف إلى ما تقدم أن كثيراً من الموانئ الذين لم يتناولهم إجراءات الربط والتبويب، نسا هم من كبار الموانئ وشركات المساهمة، على حين أن طائفة كبيرة من تم الربط عليهم كانوا بالأخص من صغار الموانئ الذين لم يتجاوز أرباحهم حد الإعفاء. وذلك على الرغم من أن الفريق الأول من هؤلاء الموانئ هم الذين تحقق لديهم في العادة أضرار الأرباح مما كان يقتضى أن يكون لهم المكان الأول من عناية المصلحة وعتاها، بل على ذلك أن نسبة عدد حالات الإعفاء إلى مجموع حالات الربط في فروع المصلحة جميعها بلغت ٩٥٪ تقريباً<sup>٣</sup>.

ثم جاء بعد ذلك:

"هذا بينما أن عدد الحالات التي تم الربط عليها فلا نهاية آخر فبراير سنة ١٩٤٨ لم يبلغ سوى ٥٢١ حالة، وهو ما لا يكاد يصل إلى ٢٠٪ من مجموع الحالات<sup>٤</sup>.

عشرة الشيخ المحترم محمد رفيع بلشا - أرجو أن يسمح لي بأن أسأل: هل تخصيص مصلحة الضرائب أو عجزها عن إكمال الضريبة على فرض صحة الأسباب التي ذكرت يصلح سبباً لفرض الضريبة المأروضة على حضراتكم؟ هذه هي الغلط التي أريد أن يفصل فيها لمجلس أولاً.

عشرة الشيخ المحترم على ذكرى المرابى بلشا - نعم.

عشرة الشيخ المحترم وهب دوسى بك - ليس في ذلك خطأ،

ولكن الحقيقة أن قدم الإحصاء الذى أشبهه لا يعمل وفقاً في نوع البيانات المطلوبة، ولم تنظم بعد الطرق الكافية بإعدادها، بل إن إجمعه هذا القسم لا نائمة فيه من الإطلاق، لأنه لا يزيد على بيان التحصيل من الضرائب نوعاً نوره بالتفصيل، أو إن جدوله لا تضمن أن تكون عملاً من أعمال إدارة الحسابات بالمصلحة<sup>٥</sup>.

ولاشك أن هذه شهادة من وزارة المالية لما دلالة في حق مصلحة الضرائب التي ياد أن تحكم في رغبة الموانئ ...

عشرة الشيخ المحترم - أعب سكتير بك - هو تاريخ هذا الخطاب؟

عشرة الشيخ المحترم محمد مر بر بلشا - تاريخ هذا الخطاب في سنة ١٩٤٥ ولقد ورد في تقرير ديوان المحاسبة عن حساب غنائى الحكومة المصرية لسنة المالية ١٩٤٦ - ١٩٤٧

ولقد قصدت أن أذكر لحضراتكم كل شيء حتى لا تعمل التبعة.

ثم ذكر حضرة المفرد أنه لا يعرف ما فعلته مصلحة الضرائب ...

الرئيس - أرجو أن يظهر حضرة الشيخ المحترم كلامه على البيانات الأخيرة لديوان المحاسبة، لأن الحقائق تتدريجياً للظروف.

عشرة الشيخ المحترم محمد مر بر بلشا - لقد جاء في تقرير ديوان المحاسبة أن نسبة الربط لا تكاد تبلغ ٢٠٪، وهي نسبة جد منخفضة. فإذا قال ديوان المحاسبة أن نسبة ربط الضرائب لا تتعدى ٢٠٪، وإن ٨٠٪ من الموانئ اقتروا من الربط، فهل هذه هي المدلة الاجتماعية التي تتفق بها الحكومة كما أرادت أن تستند العطف؟ وهل هذا رخصاً؟ أنا واثق أن مالى مصطفى بك مرعى، وإلى أمره معرفة تامة، لا يرضيه ذلك

عشرة الشيخ المحترم محمد رفيع بلشا - أرجو حضرة الشيخ المحترم أن يظهر كلامه على التقرير الأخير لديوان المحاسبة، وأن يدع الماضي بما فيه.

الرئيس - ليحكم حضرة الشيخ المحترم عن التقرير الأخير لديوان المحاسبة، لأننا الآن في سنة ١٩٤٩

عشرة الشيخ المحترم محمد مر بر بلشا - وهو كذلك، وسأعطي على حضراتكم ثاباً جاء في تقرير ديوان المحاسبة في سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨

**حضره الشيخ المحترم محمود غالب باشا** - إن تمزيق أداة التحصيل وأداة التنفيذ لا يمكن الوصول إليه إلا بإقرار الضريبة .

**الرئيس** - إن حضرة الشيخ المحترم جد بدر باشا يتكلم في مبدأ تقرير الضريبة ، وهو يذكر كل الحجج التي يراها موصلة إلى غرضه . فسواء أقرتموه عليها أو لم تقرموه ، فلا يجوز أن يكون هذا سببا لمقاطعته . ومحب الكلمة تلوح العضو من الموضوع متروك تقديره لرئيس المجلس . ومن الواجب أن تكفل العضو الحرية التامة ، وله أن يلعب كما يشاء في سبيل تأييد رأيه وإبراز فكره .

والواقع أن من يريد من حضراتكم رفض هذه الضريبة لن يجد أمامه سوى السبيل الذي سلكه حضرة الشيخ المحترم . فلا يمكن أن يقال إن الجميع اتفقوا سرهوا حضرة الشيخ المحترم خارجة عن الموضوع .

**حضره الشيخ المحترم محمد مبرر باشا** - حضرات الشيوخ المحترمين ، إن الحكومة تريد فرض ضريبة جديدة وتريد مالا . وإن أرجو قبل أن تصدروا حكما في هذا الموضوع أن تذكروا أن مكاتبكم في البلاد مكانة القاضي من المقاضين . وقد يخطئ القاضي ، فيجد الظالم سيلا للوصول إلى الحق . أما إذا أخطأ المشرع ، فن السعي أن يرد خطاه .

لهذا أرجو أن ننظر إلى هذا الموضوع نظرة مجردة ، نظرة فيها العدل والإنصاف . وإن أرجو فوق ما ذكرت ألا تسوا الاختصارات التي وقعت أخيرا . فقد اختلف مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه في وزارة المعارف . وهناك اختلاس في مصلحة القلاح ، واختلاس آخر في المحافظة وغيرها . وهذا دليل على سوء الإدارة .

**حضره الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك** - هل هذا الكلام في الموضوع ؟

**حضره الشيخ المحترم علي زكي الصراي باشا** - نعم ، إنه في الموضوع .

**حضره الشيخ المحترم محمد مبرر باشا** - إن أوافق على ما قاله حضرة الشيخ المحترم حسين مري باشا ، لأنني لست من الذين يضمنون بالمال في سبيل المصلحة العامة . ولكن يجب أن يذهب هذا المال في الوجوه الشرعية . فإذا رأيت وتد التحصيل إلى اللجنة المالية ليعت الموضوع ...

**حضره الشيخ المحترم عبد الرحمن هرفضي بك** - فم البحث ؟ أيمكن في تخصيص مصلحة الضرائب في تحصيل المناخرات وطريقة إصلاح الأداة العامة عليها ؟ إن هذا يحتاج إلى زمن طويل . فهل من هذا أن يزيل إقرار هذه الضريبة طوال مدة المدة ؟

**حضره الشيخ المحترم علي زكي الصراي باشا** - لا شك في أن تخصيص مصلحة الضرائب أو جزءها من التحصيل يصلح سببا قويا جدا لرفض هذه الضريبة . لمأنا ؟

الذي فهمته أن حضرة الشيخ المحترم جد بدر باشا تكلم عن حالتين : الأولى أداة تحصيل الضريبة ، والثانية أداة إنفاقها . وكلا الأداتين جاز عن القيام بواجبه ، فلا يحصل بعمل الضريبة ولا المكلف بالإلتحاق يستطيع الإلتحاق ، بدلا أن الحساب الختامي يأتي في كل عام وبين أن الإلتحاق مع المعجز في التحصيل يفت كذا . هذا الإيراد المأجل لا تستلج الحكومة إنفاقه بتقديده المشروعات . فإذا كان الأمر كذلك فما معنى فرض ضريبة جديدة ، بينما تبين جزءها من مصرف المتحصل من الضرائب القديمة .

**الرئيس** - لا شك في أن ما أدلى به حضرة الشيخ المحترم بدر باشا يتصل بناحية المبدأ ، وأما لا يستطيع أن أقيد حرية التكلم ولا طريقه في التفكير . أما فيما يتعلق بأن ما ذكره حضرة الشيخ المحترم صحيح أو غير صحيح ، فهذا شيء آخر ، وأما لا يستطيع أن أحجم على حرية الكلام .

**حضره الشيخ المحترم محمود غالب باشا** - هل إعادة الاداء لتحصيل الضريبة يسبق رفضها ؟ إن ذلك لا يكون إلا بعد تقريرها .

أما فيما يتعلق بالقطعة التي أثارها حضرة الزميل المحترم علي زكي الصراي باشا ، وهي أن بعض الاختصاصات لا تصرف ، فليس سببه قلة عدد الموظفين العاملين بالتنفيذ ، بل سببه في اعتقادي هو أن هذه المبلغ تقدر في آخر السنة المالية ، وبذلك لا يتبع الوقت الباقي من السنة لتنفيذ المشروعات . وعلى كل حال إذا كانت هناك جيوب في الأداتين ، فيجب أن نعالج هذه الجيوب ولا يكون هذا حائلا دون تقرير ضريبة نعتقد جميعا أنها عادلة وواجبة لتفليل القوارق بين الطبقات ، وما قيل كله لا يصلح سببا للوقوف في سبيل تقرير هذه الضريبة .

**حضره الشيخ المحترم حسين مري باشا** - أوافق تمام الموافقة على ما قاله حضرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا فيما أتجه إليه النظر . ولكني أحب أن أوجه نظر حضراتكم إلى ما قبل من أن المصلحة في حالتها الزائدة طاعة بادئات ورجالها من تحصيل الضريبة وإن كان هذا لا يمنع مطلقا من إقرار هذه الضريبة العادلة ، فإذا يجب عمله إذن ؟ هل الذي يجب عمله هو تأجيل إقرار هذه الضريبة ؟

**حضره الشيخ المحترم عبد الرحمن هرفضي بك** - ليس هناك مانع من إصلاح مصلحة الضرائب وإقرار الضريبة . ولكن لا يجوز أن ترتب على قص نظام مصلحة الضرائب رفض الضريبة أو تأجيلها . فإن هذا كلام لا يهله أحد .

**فقرة صاحب المالك مصطفى مرعي بك** (وزير الدولة) - وقد أن  
يتمك إلى المجلس الأورق فهذا الذي أبرز من مناقشات حول هذا الموضوع ،  
وهل له صلة بمبدأ هذا التشريع ؟

**فقرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا** - حضرات الشيوخ المحترمين ،  
أرجو أن يفهم أولا أنني لا أعارض في مبدأ هذا التشريع ، بل أوافق  
عليه ، وإنما أريد أن أقول إن النظريات التي أباها حضرة الشيخ المحترم  
عبد بدير باشا ليست خارجة عن الموضوع ، ويجب على المجلس أن يثبت  
بما تستطع من حاية .

وبين ذلك أن الأساس في ميزانيات الحكومات جميعا هو أن يبدأ  
بتقدير المصروفات ، وما تطلب الحكمة من الجانبين الموافقة عليه هو الصرف  
على حاجياتها في سبيل القيام بالمصلحة العامة التي تتولاها . فإذا تقدم رقم  
المصروفات ، استقنا إلى طريقة الوصول إلى المبالغ التي تتجمع منها هذه  
المصروفات التي تمكن الحكومة من القيام بالأعمال العامة . هذا هو الأساس  
الذي تقوم عليه الميزانيات .

إن ميزانيات السنوات العشر الأخيرة - كما يقول حضرة الشيخ المحترم  
محمد بدير باشا - تزيد الإيرادات فيها على المصروفات في الحساب الختامي  
بحيث يتقل آخر كل عام مبلغ كبير إلى الاحتياطي . والاحتياطي هو عبارة  
عن زيادة الإيرادات على المصروفات .

ويقول سعادة غالب باشا ، بحق ، إن الاحتياطي يجمع من مبالغ عجوز  
الحكومة عن صرفها ، إما لعجز الأداة وإما لعدم وجود الموظفين المنصفين ،  
إلى غير ذلك . وهذا لا يغير شيئا في الموضوع . فإذا كانت حكوماتنا  
في الماضي قد عجزت عن تنفيذ المشروعات التي وافق عليها المجلسان  
في السنوات الختلفة ، بحيث أصبحت هالك مبالغ كثيرة متوفرة إما لعدم  
صرفها وإما لزيادة الإيرادات على ما قدرته - كانت النتيجة أن ما يمكن  
للحكومة صرفه ينقص عما يمكنها أن تواجهه من أعباء . وعند فرض ضرائب  
جديدة على هذا الأساس ، تكون النتيجة الفعلية أن تزيد هذه الضرائب  
الجديدة من رقم الفرق بين الإيراد والمصرف ، وأن يضم الفائض إلى  
الاحتياطي . ولم يقل أحد مطلقا بأنه يجب أن تقرر ضرائب جديدة لتضم  
حصيلتها إلى الاحتياطي .

**فقرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا** - هذا الكلام يمكن أن يكون  
صحيحا لو وقت أداة التنفيذ عند حد معين . ولكن إذا كانت المشروعات  
تزيد بحيث تحتاج زيادة في أداة التنفيذ ، يمكن عند ذلك أن يخصص  
ما يلزم لزيادة هذه الأداة . فإذا كانت الأداة الحاضرة لا تكفي لتنفيذ  
المشروعات ، فليس معنى هذا أننا سنزيد من المشروعات لا نزيد من  
أداة التنفيذ .

**حضرة الشيخ المحترم محمد بدير باشا** - إنني أوافق على ما قاله دولة  
سرى باشا ، ولا أرى مانعا من تأجيل هذه القضية خمس سنوات حتى  
يصلح من شأن أداة التحصيل .

**فقرة الشيخ المحترم حسين سري باشا** - لقد قال سعادة عبد بدير باشا  
إنه موافق على رأيي ، وذكر تقصيرا لهذا الرأي يتألف ما قلت . فانا لم أنقل  
ما ذكره سعادته ، وأخشى أن يكون ما نسبته إلي مسوخا .

**فقرة الشيخ المحترم محمد بدير باشا** - إنني أعتذر لحضرة الشيخ المحترم  
حسين سري باشا إذا كنت قد أخطأت فهم ما يقوله ، وأرجو عدم  
إثبات ما قلته على لسان دولة في المضبطة .

**فقرة صاحب المالك مصطفى مرعي بك** (وزير الدولة) - لقد فهمت  
من كلام حضرة الشيخ المحترم حسين سري باشا أنه يوافق على مشروع القانون  
من حيث المبدأ . وأرجو إذا ما قبل الآن أن يدل لنا دولته بما يحلوا الأمر .  
(عاد سعادة الرئيس إلى تولي الرئاسة) .

**فقرة الشيخ المحترم حسين سري باشا** - كان كلامي ردا على استفهام  
من حضرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا ، فقد رأى أن لا علاقة بين  
ما يقوله حضرة الشيخ المحترم عبد بدير باشا وبين إقرار هذا المشروع ،  
فأردت أن أبرز لسعادة غالب باشا أن هناك علاقة ، وأنه إذا أسكرت  
ما ذكره حضرة الشيخ المحترم بدير باشا ترتب على ذلك تأجيل تنفيذ هذا  
المشروع ، فقام حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن الرافعي بك وقاطعتني  
في شدة ، لأنه اعتقد أنني أطلب التأجيل .

فأرجو أن يثبت في المضبطة رأيي ، وهو أنني موافق تمام الموافقة على  
مبدأ هذا التشريع ، وأنه إذا كانت لدى أية اعتراضات عند النظر  
في التفاصيل ، فسيبدأ في مواضعها من المواد .

**فقرة الشيخ المحترم علي رضى البصري باشا** - إن المناقشات التي دارت  
كثيرة كلها عن مسائل لم ترد في التقرير ولم يجتهد اللجنة ، فهي لم تبحث  
الموضوع من هذه الناحية التي اتجه إليها المجلس الكلية .

وإنني أسأل حضرة الزميلين المحترمين رئيس اللجنة وعضوها الأبرار  
رد هذا التقرير إلى اللجنة لإعادة بحثه على ضوء المناقشات التي دارت الليلة  
حول هذا الموضوع ؟

**فقرة الشيخ المحترم حسين صادق باشا** - أما وقد طلب مني حضرة الشيخ  
المحترم على ذكر العرائش بإبداء رأيي في رد التقرير إلى اللجنة ، فأتفق  
أصرح بأنه إذا قرر المجلس أن مسألة تقصير مصلحة الضرائب في التحصيل  
ما علاقة بمبدأ مشروع هذا القانون ، فإن اللجنة لا تباين في رد التقرير إليها .

**مقرة الشيخ الحرم محمد أمين يوسف بك** - إن الحكومة هي السلطة التنفيذية ، وهي التي تقدم المصروفات اللازمة للشروعات في خطاب العرض أو في تصريحتها .

**مقرة الشيخ الحرم توفيق دوس باشا** - لقد قلت هذا يا سيدي .

قلت لحضراتكم إن الرأى الذى قدمته الحكومة للمصروفات يجب احترامه ، ويجب أن تقره ، وأنت تعمل على جبايته من الخواص لمواجهة هذه المصروفات .

**مقرة الشيخ الحرم محمد أمين يوسف بك** - وكلف تواجه المصروفات الجديدة إذا لم تقرر هذه الضريبة ؟

**مقرة الشيخ الحرم توفيق دوس باشا** - في كل عام ترد الإيرادات على المصروفات ، وهذا على البحث . هل أتى أقر في الوقت نفسه أى تخفيضاً موافق على مبدأ الضريبة ، لأننا في ظرف نقضى بأن تحقق العدالة الاجتماعية إلى حد ما . ولكن لى ملاحظات على مواد المشروع في ذاته .

وأنتى موافق على المشروع من حيث المبدأ ، ولكن في الوقت نفسه أوافق على أن ما قاله حضرة الشيخ المحترم بير باشا ليس خارجاً عن الموضوع ، بل يجب أن تقدره حضراتكم ، وأن تجعلوه أساساً في حكمكم قبل أن تتولوا إنا في حاجة إلى تقرير ضريبة جديدة لا تقوم بإطلاقها ، بل نضمها إلى المسال الاحتياطى .

**مقرة صاحب الدولة ابراهيم عبدالهادى باشا** (رئيس مجلس الوزراء) على الأساس الذى يسميه حضرة الشيخ الحرم توفيق دوس باشا ، أريد أن أبدأ كلامى ، وأبدأه لا على الأساس الصحيح ولكن على أساس دفع حجة بسيطة .

يقول حضرة الشيخ الحرم إنه لا عمل لأن نقضى الدولة ضريبة جديدة إلا إذا اقتضتها مشروعات المصروفات الواردة بالزيادة .

وأود أن ألفت نظر حضرة الشيخ المحترم إلى واقعة مقرة في صلب الزبانية الجديدة التى تشرفت الحكومة بعرض مشروعها على المجلس ، تلك هى أنه دخل في باب الإيرادات خمسة ملايين من الجنيهات على أنه ويجهز يتوقع من حصيلته بيع الأقطان ، ويملك حضرة الشيخ الحرم أن المصروفات التى على ضرائب والإيرادات ثابتة وقاعدة مقرونة .

كسب القطن هذا حالة طارئة ، فالزيادة في واقع الحال وإن قامت الموازنة لم تكن على الأساس المسالى القوى الصحيح . ومن هنا ، وما دامت مصروفات المانحة ثابتة وفي اتجاه ثابت كطرد يجب أن يعمل حساب

ومن الطبيعى أن زيادة المسال هي الوسيلة لئى تمكن من تعزيز أداة التنفيذ وأداة التحصيل ، ويجب بعد تقرير الضريبة أن تدعم الأداة ، ولكن لا معنى لتعزيز الأداة قبل تقرير الضريبة .

**مقرة الشيخ الحرم توفيق دوس باشا** - قلت إنى أوافق على مبدأ هذا التشريع ، ولكنى أريد على القول بأن ما قاله حضرة الشيخ المحترم بير باشا خارج عن الموضوع ، والواقع أن ما قاله سادته هو في صميم الموضوع ، وأن الأرقام التى ذكرتها في آخر جلسة في الدورة الماضية عند نظر هذا الموضوع تثبت أن هناك فرقا يتراوح بين خمسة ملايين وأثنى عشر مليوناً من الجنيهات سنوياً .

ولقد كان في وسعنا في السنوات العشر الماضية أن نزيد في الأداة ودعمها ، ولكن لا يمكن زيادة الأداة ودعمها بين عشية وضحاها . فإلا لا يمكن لوزارة الأشغال أن تنفذ المشروعات ، وليس لديها العدد الكافى من المهندسين .

كذلك الحال في وزارة الصحة ، فقد أنشأت مجموعات صحية ، ولكنها مغلقة لعدم توفر العدد اللازم من الأطباء . فلا يمكن والحال هذه أن نقرر فرض ضريبة لعمل مشروعات بديلاً لا يوجد العدد الكافى من الأطباء والمهندسين للقيام بإدارة هذه المشروعات فيجب أولاً إيجاد المشاريع التى يمكن أن تصرف فيها هذه المبالغ ، وتوفير الأداة التى تقوم بالتنفيذ . وبعد ذلك يطلب إلينا إقرار هذه الضريبة .

وأمام حضراتكم تقرير البنك الأهل عن الثلاثة الأشهر الأولى من هذا العام . وهو بين الملايين التى زادت من الإيراد على المصرف ، ولست أذكر الرقم ، ولكنه مبين في المذكرة التى وضعتها على حضراتكم . فلا يمكن أن يقال إن مثل هذا الكلام خارج عن الموضوع ، بل هو في صميمه ، لأنه إذا قررت الحكومة أنه يلزم للقيام بهام الدولة ما مائة وخمسون مليوناً من الجنيهات ، ويجب أن تقتصر الإيرادات على هذا المقدور .

فإذا تأملنا الآن في حدود المتحصل من الإيرادات ترد بالمبالغ على ما تقدمه الحكومة للقيام بأرد الدولة ، إذا كان الأمر كذلك ، وإذا قال أحد حضرات الشيوخ المحترمين لا تفرضوا هذه الضريبة إلا إذا كنتم في حاجة إليها ، فهل يصح أن يقال إن في مثل هذا الكلام تحريفاً عن الموضوع ؟

وأنتى أقرر بهذه المناسبة أن مصلحة الضرائب قامت بمجهود جيد في تحصيل الضرائب ، ولكن إذا كان ما محصله الآن وما يحصل من موارد للدولة الأخرى يزيد كثيراً على ما أمكن صرفه فلا يجوز طلب ضريبة نضم إلى المسال الاحتياطى ، وإنما يجب أن تطلب الضريبة لمواجهة مصروفات فعلية .

أساس أن لكل بلد في مستقبله نظرة، وفي امتداد حياته نظرة، وفي اتساع حاجيات سكانه نظرة. وعلى الحكومات دائماً أن تمد بصرها إلى الأمام وتواجه حاجات الأجيال المستقبلية، فوق مايتناهى أهل الجيل من قهيم في أمور معاشهم، وإصلاح في حالهم.

ولعل حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا، وهو من أبصر المجرىين في مصر، يعرف أن لهذا البلد مشروعات مياه واسعة النطاق، مستطلب مشيرات الملايين من الجنينات، وقد تظفر إلى ما فوق هذا بكثير يوم يأتي دورها - وقد تبدأ في هذا الدور قريباً - بل لقد تشرفت هذه الحكومة بأن تقدمت إلى هيئة مجلس البرلمان الموقرين بأن إذا لما فإن ترتبط بمشروع من هذه المشروعات الكبرى. وقد أبلغ مجلسكم الموقر الليلة في هذه الجلسة، وتفضلت بإحاطته إلى بعض الأضغلال والمسالية.

ماذا يكون الحال يومئذ إذا موافق البرلمان في مثل هذه المشروعات التي تتوالى ولا شك؟ هل تبدأ الحكومة يومئذ، ويومئذ فقط، في التفكير لإيجاد ضريبة جديدة؟ لا أقصد مطلقاً أنه حين توضع امثال أسام حضراتكم واضحة وعلى أساس من الواقع، لا أعتقد مطلقاً أن يقال لمأذا تشرع لهذه الضريبة؟

لأننا نشرع لهذه الضريبة لتواجه حاجات البلاد المدومة التي يتحدث صاحبها الناس ويكرها كل كاتب فيما يكتب في الصباح وفي مساءه، تلك لأحاديث وتلك الكتابات التي أصبحت أعميات لا تقطع في كل ركن وفي كل مكان: البؤس، الشقاء، الجوع، الفقر، الجدل، المرض.

أي تنمية من هذه يراد سماعها؟ لقد قرأت هذه الأنعام الحزينة المقلقة أن تعكس الأوضاع الاجتماعية في البلاد عكساً شقيفاً تفسا.

لأننا نريد أن تتشبع مع طيبة الحياة وأن نتحدث بلغة مصر، وهي لغة الواقع التي يعلها حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا.

نريد أن نعد أنفسنا للإصلاح. ولا يجوز الإصلاح بغير مال.

في كلام في ظاهره يرقى غلاب، ولكنه يرقى خافط وليس فزاً تانياً.

قبل أن الحكومة في العشر السنوات الأخيرة قد مجزت عن أن تنفق كل ما قدرته الصروفات، وعلاوا ذلك بأنه عجز في الأداء الحكومية تارة وبمبالغة في المشروعات تارة أخرى. ولكن أرجو أن نسمعوا إلى أتب أفرد أن هذا دليل لا يؤيده الواقع بمجال من الأحوال. ولعل من حسن الحظ أن يكون هذا من رجال الهندسة قوام على المشروعات الكبرى وهم أعقاب من رجالا شهدوا الحفائق ولمسوها، وعرفوا أن الله لم يكن في عجز وزلة الأشغل عن تنفيذ مشروعاتها الكبرى بعد أن رأيت كيف انتهى مثل مشروع قطار اسنا في طامير، أي في الموعد المقرر لإقامتها

لهذا العامل الوقت القابل للزوال، وقد يقبل الانسكاس. وعلى كل حال فن المسلم به أنه عامل مؤقت، هو حالة ملكية القطن الحاضرة. فإذا صرف هذا المبلغ وتهدمت الحكومة بمرزاية أخرى، فأقل عجز ثابت فيها هو الحصة الملازم من الجنينات المقدرة لربح القطن.

إذن فالتقدم بهذه الضريبة يقتضيه واقع الأمور ويرره ما ساهه حضرات المعارضين لبدأ المشروع من عيج.

إن أساس هذه الضريبة قائم ثابت. وطلة وجوده موجودة في الميزانية فصلاً، وهو مبلغ خمسة الملايين من الجنينات. فذلك المبلغ عجز عيني في الميزانية تجب موازنته على أساس الإيرادات الثابتة والمقرورة.

**عقرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا - إيرادات الجمارك والسكك الحديدية قد تنقص كذلك.**

**عقرة صاحب الدعوة إبراهيم عبدالهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء)** هذا أمر يختلف وما أنكم في شأنه كل الاختلاف.

**عقرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا - لا يوجد إيرادات ثابتة في أبواب الميزانية.**

**عقرة صاحب الدعوة إبراهيم عبدالهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء)** هذا على أساس أن كل شيء في الوجود يشك فيه، حتى وجودنا نحن قد يشك فيه أيضاً، وأنا أعيد حضرة الشيخ المحترم أن يتخل المناقشات الرقية ولراقية إلى مثل هذا.

لا يمكن أن يقول أحد إن صفقة قطن تتهى بعد بضعة أشهر ومقدور لها حصيله بخمسة ملايين من الجنينات تتشابه وتستقيم مع حالة إيرادات الجمارك التي قد تنقص وقد تزيد. فهذه قد تنقص أو قد تزيد بمقدار خمسة ملايين من الجنينات. أما الحالة الأولى فقد تتهى إلى لا شيء فهي من الوجود إلى العدم.

هذا أكثر مما تحمله مهارة المناقشة، فلا يجوز القياس بمجالة وجود كامل أو نقص محتمل. هذا ما لا يمكن أن يوافق فيه أحد. إذا خلاصنا من هذا، فأنا أعتقد أن الجانب الواقعي يرد موقى.

أعود فأقول إن الأساس الصحيح الذي يجب أن تكون عليه المناقشة هو الذي قال به حضرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا، لأن الحكومات تضع ميزانياتها ويأججها لا على أساس من الواقع المتهدر وحده، بل على

ولكن كيف انتهت ؟ انتهت لأن المواد من حسن الحظ قد توافرت لتأويل شتروفرها من بكل ما في طاقهم على العمل. وقام رجال وزارة الأشغال بالمر من الكفاية والدأب في السهر على مثل هذه المشروعات حتى أتوها إنجاء مشرفاً ، فيستحق الإشادة بجهوده وتعبها .

إنذ من تكن العلة ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، في عجز الحكومة ولا في عجز أديائها ، ولأى المبالغة في المشروعات وإنما العلة كانت الحرب وآثار الحرب .

كثير من المشروعات طرح في المناقصة وقدمت منها العطاءات ، ولكن توقف التنفيذ بسبب الحرب وآثار الحرب وما زال اعتباراتها حرسدة والارتباطات بها فاعمة .

انقضى مستقبل البلاد لكل هذا ، أم نستمد للفتك من هذه القيود لمواجهة كل حالة حين تطرأ ؟

حضرات الشيوخ المحترمين ،

أرجو ألا نسمع الناس ما حديثاً لا تخاطب به الجبل الذي نعيش فيه ، ولا تخاطب به الحفاتي الزاهية ، وإنما تخاطب به ماضياً درست مآله وليس في الأعياء من يذكروه .

يجبني - بل إن لأشد بالروح التي تغمر المجلس الموقر - حين يقول الجميع إن هذه الضريبة في أساسها عادلة .

حسن : ها أنت ترون أن هذه الضريبة في أساسها عادلة ، وها أنا قد بليت لحضراتكم أن المقاييس الصحيحة للزرائب تثبت أن في مبادئنا مجراً منشأة هذه الملايين الخمسة من الجنيهات التي تترك إليها الحكومة في موازنة الميزانية والتي هي حصيلة عمل مؤت لأنها تتود من كسب الوطن . هذا القول وحده كليل بارد على كل اعتراض أيداه حضرات المعارضين .

إذا كان هنالك شيء يبد هذا فهو ما سمعته وأما خارج قاعة الجلسة من كلمة حضرة الشيخ المحترم محمد بدر باشا من أن هنالك اختلاسات وسرقات في بعض دواوين الحكومة وهذا في اعتقادي واعتقاد حضراتكم لا يسلو أن يكون ما يبرعه بخاطر الصناعة ومخاطر المهنة .

أنا لا أعتقد أن أحداً ينكر على الحكومة أنها تبذل كامل عنايتها لمنع مثل تلك الاختلاسات وأخذ مقترعها في شدة وحزم ، فكلنا لا شك يشهد الكمال ويدعو بكل ما نستطيع من قوة وإيمان ، ولكن الإسراف في استغلال هذه المسائل لا يجوز أن يكون سنناً في مطاردة المشروع ، ولا في إطالة المدة في حصول إقرار مبدئه ، وبخاصة أن هذه ليست حالة العفروا بها وحدنا دون خلق الله ، بل في جميع بلاد العالم .

أنا لا أقصد قول هذا أن آمون من شأن هذه المسائل ، أو القول بأنها لا تستحق الالتفات ، بل هي على العكس من ذلك تستحق كل عناية وكل اهتمام ، ولكنها لا تصلح بحال من الأحوال أن تكون سبباً عرقلة النهوض بالمستوى الاجتماعي للشعب ، وتيسير أبواب الرخاء له ، أو في ظل يد الحكومة عن أداء واجبها الوطني الملقى على عواتقها حيال هذا الشعب الكريم .

لا شك أن وفاء حضراتكم لهذه البلاد التي تشرف جميعاً بالانصاف إليها ، بل لا شك أن عذركم وحسن تقديركم وسعة أفقكم تجعلكم وانما كل الوثوق بطلعتكم تسام الاطشنان إلى أنت هذا المشروع سيروه مجلس الشيوخ بروح قوى وتأييد تام يحمله عمقاً للأمل في الإحياء والتعمير وفي النهوض بمصر إلى المستوى الذي نشده جميعاً .

(صفيق) .

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلي باشا - أريد أن أقول إن المناقشات الطويلة التي تدور حول مبدأ تعاون لا يصح أن تسيئنا أن نروع هذا القانون لم يوضع الحصول على المال فقط ، بل وضع مداومة الشيوعية ، ليعرف الفقراء أن الأعياء يعملون لصالحهم .

وهذا هو الأساس الأول للضريبة التصاعدية .

الرئيس - إنني أشير بأن مناقشة هذا المشروع من حيث المبدأ قد استوفيت ، حتى بالنسبة لمن لم يلاحظ ملاحظات على مواد القانون .

فهل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

مفكرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - قل أنت يؤخذ الرأي على مشروع القانون من حيث المبدأ ، أريد إبداء وجهة نظري ، وهي تخفف عما أبدى من قبل .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الرهاب طعنت باشا - لقد وافق المجلس على المبدأ .

مفكرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - العدالة الاجتماعية استلزت كلفاً أكثر مما يجب استغلاله بالنسبة لهذا القانون ، لأن العدالة الاجتماعية تقتضي أن يتحمل عبء الضرائب الذي يتحمله الفقير بهذا الشرع إلى حد ما الذي لديه الفضلة من المال .

مقرر الشيخ الخرم حسين سرى باشا - لديه ماذا ؟

مقرر الشيخ الخرم وهيب دوس بك - أرجو حضرة الشيخ المحترم ألا يقاطعني .

قرأت هذا القانون ولم أجد فيه إعفاء جديدا للتخفيف عن هؤلاء الضغفاء. وشمرت الحكومة أن فهذا الذي تتقدم به شيئا من التناقص ، ولذلك قلت إلينا في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون تشريعات بطيحا ورفعا واجتمعا . فكيف استطيع أحضرات الشيوخ المحترمين - والقانون يقوم على هذا المبدأ - أن صاحب القانونين أوالخمس الأفدية أو العشرة الأفدية وكل إرادة لا يتبدى مائة الجنيه ملزم تحت هذا النظام أن يستمر في دفع الضريبة العقارية وهي ١٥ و ٢٠ جنيها ، وهي بالنسبة له تأكل جزءا كبيرا من إيراده .

إنني مستعد أن أزيد نسبة الضريبة على الأغنياء بشرط أن ما يحمله الغني يشعر به الفقير .

مقرر الشيخ الخرم حسين سرى باشا - أرجو من حضرة الشيخ المحترم أن يتكلم في المبدأ .

مقرر الشيخ الخرم وهيب دوس بك - إلى أنكم في المبدأ .

المدانة الاجتماعية ليس لها أثر في هذا القانون ، لأنها كانت تفتضى علينا ونحن نشرع بأن نخفف الضرائب عن الفقراء مادامنا قد وقضاهما على الأغنياء .

مقرر الشيخ الخرم حسين سرى باشا - على هذا تشرح جديد ، فليقدم به حضرة الشيخ المحترم .

مقرر الشيخ الخرم وهيب دوس بك - أرجو دولة سرى باشا وهو المتكلم الدائم - ألا يقاطعني لأنني أنكم في دوري .

مقرر الشيخ الخرم حسين سرى باشا - أين العلم ؟ إلى استفسر ولا كالمصالح ، لا والله .

مقرر الشيخ الخرم وهيب دوس بك - أطلب من سماحة رئيس المجلس أن يبين من هذه المقاطعة .

مقرر الشيخ الخرم حسين سرى باشا - أنا متأسف لآثر دوس بك من استفساري .

الرئيس - يمكن لحضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك إبداء وجهة نظره عند مناقشة المواد .

مقرر الشيخ الخرم وهيب دوس بك - كل ما أود قوله أن هذا التشرح جديد في أسامه ، ويجب أن تتلافى هذه العيوب جميعا .

الرئيس - ليقدم حضرة الشيخ المحترم تشريعا جديدا في هذا الموضوع .

مقرر الشيخ الخرم وهيب دوس بك - هذا الكلام يتعلق بمبدأ - القانون ، ولا يمكنني أن أقدم بشرح جديد ، لأنه يحتاج إلى زمن طويل حيث يمر بمراحل عديدة .

الرئيس - إذا رخص التشريع من حيث المبدأ ، فلا تنتظر المواد . وإذا قبل ، فلكل عضو من حضراتكم الحق في أن يعبد في المواد كيف يشاء . والذي يفهم من كلام حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك أنه يبارض في المواد .

مقرر الشيخ الخرم وهيب دوس بك - الفارق أول أسامه هذا التشريع جاعل ، فلا يمكن أن يتناول المواد بالتصديقي ، لأن من وضع هذا التشريع فإنه أن يحظر أن تكلف الأغنياء بخرائب تصاعدية يجب أن يقتد في نفس الوقت بإعفاء الفقراء .

تمت من دولة رئيس الوزراء أن هناك خمسة ملايين من الجنيهات معلقة ، وهذا صحيح ، ونجحت منه أن هناك فرقاً في أسعار العقار ، وأن هناك ارتفاعاً وحيوطاً في الموارد الأخرى للدولة .

وممت أن تعطيل تنفيذ المخرجات كان تهم المجلس الذي أودعها .



فهو يذكر دولة رومس الحكومة أن هذا الذي يقال الآن قد حصل في الحرب، لأن الأداة الحكومية كانت تخدم لنا الحساب الختاي وبه فانضم لم تستوجه الحكومة ؟

القرص - الواقع في هذا .

فقرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طهت باشا - إن الفائض الذي ظهر في الحساب الختاي كان نتيجة التأخير في التصديق على الميزانية .

فقرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - الذي يعني هو الآتي :

إن أمانى ميزانية ١٩٤٠ ما يزيد على ٥٢ مليون جنيه مرتبات الموظفين أى أكثر من ٤٠ ٪ من الميزانية ، ومع ذلك فقد عجزنا هذا الجزء ، فليتينا لنا الطريق أولاً .

أما قول سعادة غالب باشا : افرض الضريبة أولاً ، ثم اجبت بعد ذلك من التنفيذ ، فهو مالا أوافق عليه .

لقد ثبت أن الأداة الحكومية وهى تستهلك أكثر من ٤٠ ٪ من الميزانية عاجزة عن العمل . فهناك وحدات صحية يتقصها الأطباء ...

فقرة صائب المروءة إبراهيم عبدالهادى باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) إن توفير المال الكاف هو الذى يحل هذه المشكلة ، إذ يمكن من إيجاد بجنات الى الخارج لدراسة الطب مادامت كليات الطب في مصر لا تستطيع أن تخرج العدد الكاف من الأطباء .

فقرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - هل طلب دولة رئيس الوزراء أو وزير الصحة مالا لهذا الغرض ورفض طلبه ؟

فقرة صائب المروءة إبراهيم عبدالهادى باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) بتل هذا التشريع نستطيع أن توفر المال لحل هذا المرض .

فقرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - إن الحساب الختاي يفيض منه حوالي عشرة ملايين من الجنيئات . فهل بهذا يأتى ، وزير الصحة وطلب المال اللازم لإيجاد بجنات لتخرج الأطباء ؟

فقرة صائب المروءة إبراهيم عبدالهادى باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) إن أقدم اليك بالوسيلة للحصول على المال الكافيل ، لإصلاح .

يقول حضرة الشيخ المحترم إن الأداة الحكومية عاجزة ، وأنا أقول بغير هذا . وأؤكد لحضراتكم أن البجز كان مرده الى قيام الحرب وعدم توافر المواد الأولية .

وحين أقول إن لدينا مهندسين عالمين يشهدون بهذا رد على حضرة الشيخ المحترم قائلا إن إيرادات الدولة كانت تزيد على مصروفاتها قبل الحرب وإلى أقدم أنه قد وقع عجز في ميزانية الدولة خلال السنتين السابقتين على ثوب الحرب بقدر نحو مليونين أو ثلاثة ملايين من الجنيئات .

من الذى يستطيع القول بأن الأداة الحكومية في مصر لا تقدم بعد أخرى ، وإن الروح الدافعة الى العمل تحوى في مصر عاماً بعد آخر ؟

منى هذا يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أفت هناك زيادة في قوة الأداة الحكومية ؟ بلها عجز في الإيرادات . وكانت تلك الأداة قبل الحرب تستنفد الميزانية و فوق الميزانية . ومع ذلك لا يرد حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك أن يترك هذه القطة وينقل الى قطة أخرى ، فيقول لنا إن مرتبات الموظفين تستغرق ٤٠ ٪ من الميزانية . وردا على هذا أقول لحضرة إنه كلما اتسع نطاق الحكومة في الخدمة الشعبية البامة زادت المرتبات تبعاً لزيادة عدد الموظفين .

يريد حضرة الشيخ المحترم من وزارة الصحة أن تزيد في عدد أطبائها . فقول لمن حضرة أن وزارة الصحة تضى من المرضى والمستشفيات أجراً ؟ إنها لا تملك هذا ، وهى كلما توسعت في مشروعاتها زاد عدد أطبائها وبمريضها وزاد تبعاً لذلك رقم المرتبات .

يطلب حضرة الشيخ المحترم من وزارة المعارف أن تزيد معاهد التعليم وأن ترفع من مستواه ، وأن تخفف من الفقر . فهل يعتقد حضرة أن وزارة المعارف تحصل من المصروفات نسبة تذكر حتى بهذا النوع ؟

إنه كلما اتسع نطاق التعليم زاد عدد المعلمين ومن الهم من يحملون في معاهد العلم ، ويتبع ذلك زيادة المرتبات . ولا يقول أحد ، طلقاً إن هذه ظاهرة يمكن أن تعالج على الحكومة المصرية ، أو إنها دليل من دلائل العجز .

لكل هذا أرجو أن تفضل سطره الشيخ المحترم الى نقطة أخرى

والآن هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ،  
ولنتقل إلى مناقشة مواد مادة فائدة .

محكمة الشيخ المحترم صبيح سري باشا - لبعض حضرات الشيوخ المحترمين  
آراء وتبديلات كثيرة على المواد وقد بلغت الساعة الثامنة ، فهل يرى  
سعادة الرئيس التأجيل إلى غد ؟

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن ، هل أن  
تعتبر مستمرة وتمود إلى الاجتماع غدا الساعة الثامنة مساء ؟  
( موافقة ) .

( رفعت الجلسة الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة مساء ) .

محكمة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - لم يرد دولة رئيس الوزراء  
على الفقرة الأولى ، وهى التى تتعلق باستقرار زيادة المصروفات . فلما رأى  
دولة رئيس مجلس الوزراء فى هذا ؟ إننا بصدد رفع الضرائب ، فيجب  
أن يتنى منها أصحاب الإيراد الصغير .

محكمة صاحب الدولة إبراهيم عبدالهادى باشا ( رئيس مجلس الوزراء )  
هذه المسألة كما قال سعادة رئيس المجلس ، وبحق ، لا تمس مبدأ القانون ،  
بل تتلاقى بالتشريع فى تعديله .

محكمة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - ليس المبدأ أن تزيد الضرائب  
على طبقة الأغنياء ، ثم لا تنقصها من طبقة الفقراء .

محكمة صاحب الدولة إبراهيم عبدالهادى باشا ( رئيس مجلس الوزراء )  
لا . إن المبدأ هو الذى تكلم فيه سعادة توفيق دريس باشا .

الرئيس - أطعن محبرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك الى أنه إذا  
وافق المجلس على مشروع القانون من حيث المبدأ ، فغوف يكون لحضرتهم  
الحق فى تقديم ما يريد من اقتراحات بالإضافة أو التعديل .

# الْمَجْلِسُ الشَّيْخِيّ

## دور الانعقاد العاды الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة الثامنة عشرة

المعقودة علنا في يوم الثلاثاء ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٣٦٨ ، ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩

#### ملخص

##### رق الجلسة

- ١ - أمر عسكري رقم ٧٩ بشأن إطلاق سراح المعتقلين - إحالة إلى لجنة العدل ... .. ٥١٢
- ٢ - مشروع مرسوم قانون إنشاء مجلس أعلى لخدمة القاهرة - إحالة إلى لجان الأشغال والداخلية والصحة بحصة ... ٥١٤
- ٣ - مشروعات قوانين واحدة من مجلس النواب :
- ( أ ) مشروع قانون ينص اعتماد إتمام في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ بمبلغ ٦٤٤ جنيا في القسم ١١ " وزارة العدل " ، فرع " مجلس الدولة " ، باب ١ " ماحيات وأجور مرتبات " ، قيمة تكاليف إنشاء بعض الوظائف من نصف شهر ... .. ٥١٤
- ( ب ) مشروع قانون ينص اعتماد إتمام بمبلغ ٥٣٩٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ في الباب الثاني من كل من القروء ٣ و ٤ و ٦ من القسم ١١ " وزارة العدل " ، تسوية التجاوزات المرفوعة حصولا في بعض القروء ... .. ٥١٥

## رقم الصفحة

- (ج) مشروع قانون ينص اعتماد إثنان مئلي ١٩٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ في الباب الثالث من المرح ٢، ص ١ من الم ٦ "قائمة المالية" ، لواجهة مسروقات عملية جرم وتقدر التواءك على الأملك المالية حائل شيرى تايردويريرسة ١٩٤٩ ... .. ٥١٥
- حالتها مباشرة إلى لجنة المالية ... .. ٥١٥
- (د) مشروع قانون بالمراقبة على اليهودي كوله المحمدية بنز في ٢٧ مايو سنة ١٩٤٧ ، والمعدل لمادة العليان لهذا الملل الموقفة شيكاكيو في ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ... .. ٥١٥
- (هـ) مشروع قانون بالمراقبة على الاتحاق رقم ٨٠ الخامس بالتدليلات البرزنية قاعات التي وافقت عليها هيئة الملل الموقفة في دوراتها الثاني والثشرين الأول الموقف بنز في ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ... .. ٥١٦
- (و) مشروع قانون بالمراقبة على الوثيقة الخامسة بالتدليلات التي أدخلت على مسودعة السمل الموقفة التي أقرها مؤتمر الملل الملل في عهد انعاده التاسع والثشرين بفريل في ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ... .. ٥١٦
- إحالتها مباشرة إلى لجنة الخارجية ... .. ٥١٦
- (ز) مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٠ ، الخاص بمراقبة مصادرات الماصات الزراعية ... .. ٥١٦
- (ح) مشروع قانون بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ ، الخاص بالعلامات واليات التجارية ... .. ٥١٦
- إحالتها مباشرة إلى لجنة التجارة والصناعة ... .. ٥١٦
- (ط) مشروع قانون بشأن الطرق العامة (من أن أقره مجلس الشيوخ وعطه مجلس النواب) ... .. ٥١٧
- إحالتها مباشرة إلى لجنة المواصلات ... .. ٥١٧
- (ي) مشروع قانون بتعديل الج ٢٠٠ "ثانيا" من المادة ١٠٤ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٩ ، بالمادة تنظيم المصاع الأضر ... .. ٥١٧
- إحالتها مباشرة إلى لجنة الأوقاف والمعاد المالية ... .. ٥١٧
- ٤ - مشروع القانون لقرود من مجلس النواب بقرض ضريبة عامة على الإيراد ... .. ٥١٧
- مناقشة مواد مادة مادة - استمرار المناقشة إلى الجلسة المقبلة ... .. ٥١٨

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ أحمد أبو الفتوح ، أحمد قرني بك ، الأستاذ اسماعيل حمزة ،  
الشيخ اسماعيل فواز ، حافظ رمضان باشا ، حسين مصطفى حمزة بك ،  
سليمان مصطفى خليل ، شارل بشرى حنا ، صادق وهبه باشا ، صليب  
ساي باشا ، عبد الرحمن الرافعي بك ، عبد السلام محمود بك ، الشيخ فراج  
عبد الرحمن مجاهد ، محمد حلي عيسى باشا ، محمد رشوان الزمر بك ، محمد  
عبد الجليل سمرة باشا ، محمود حمزة بك ، الأستاذ ميشيل رزق ، الشيخ  
يوسف يوسف الشرنوبى .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والعشرين مساء ،  
برئاسة حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس المجلس .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ عبد الرحمن نور ، محمد عطية الناظر بك ، السيد عبد الحميد الزامل ،  
الأستاذ عبد الزازق وهبه الفاخى .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما عدا :

العائنين :

أثلاً - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

ابراهيم الطاهرى بك ، حسن رشوان حمادى بك ، الشيخ عبد الله عمر  
عبد الآتم ، الأستاذ عبد اللطيف زعزوع ، عبد الحميد ابراهيم صالح باشا ،  
مل عبد الحمادى باشا ، الشيخ منصور حسين السلواوى .

ثانياً - باحتذار :

( ١ ) من جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد لطفى السيد باشا ، الأستاذ حسن عبد القادر ، الأستاذ  
حسين عبد الحدى ، الدكتور سليمان حمزى باشا ، الأستاذ عباس  
الجل ، عبد الفتاح يحيى باشا ، مل زكى الراى باشا ، مل ماهر باشا ،  
محمد أبو النصر القار ، الأستاذ محمد محمد الوكيل .

( ب ) من جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد فهمى حسين باشا ، أحمد همام حسين بك ، اسماعيل  
صادق باشا ، حسن شعراوى باشا ، حسين عنان باشا ، فهمى  
ويضا بك ، الأستاذ كامل اسحق آبادى ، محمد شريف صبرى باشا ،  
محمد شفيق باشا ، محمد نجيب الترابى باشا .

## ١ - امر عسكري رقم ٧٦

بشأن إطلاق بيوت الداهرات - إحاطة إلى لجنة العدل

"الرجس - ورد كتاب (١) من حضرة صاحب الفولة ورئيس مجلس  
الوزراء والحاكم العسكري العام ومعه صورة من الأمر العسكري رقم ٧٦  
بشأن إطلاق بيوت الداهرات الصادر استناداً إلى الفقرة الأخيرة من المادة  
الثالثة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ ، الخاص بنظام الأحكام العرفية ،  
وقدك لمره على المجلس تطبيقاً للفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون  
رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨

فهل توافقون حضراتكم على إحاطته إلى لجنة العدل ؟

( موافقة ) .

(١) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة ورئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل إلى سادتك مع هذا صورة من الأمر العسكري رقم ٧٦ بشأن إطلاق بيوت الداهرات الصادر استناداً إلى الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ١٥  
لسنة ١٩٢٣ ، الخاص بنظام الأحكام العرفية ، وقدك لمره على المجلس تطبيقاً للفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨

وتفضلوا سادتك بقبول طاق الاحترام ما

٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكري العام

إبراهيم عبد الحامى

## ٢ - مرسوم بمشروع قانون

بإتشاء مجلس بلدى لبلدية القاهرة - إحالة إلى لجان الأشغال والداخلية  
والصحة بجنة

الرئيس - ورد كتاب <sup>(١)</sup> من حضرة صاحب المالى وزير الأشغال  
العمومية ومعه مسودة من المرسوم بمشروع قانون الصادر فى ٢ فبراير  
سنة ١٩٤٩ ، بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة .

فهل توافقون حضراتكم على إحالته إلى بلعتى الأشغال والصحة ؟

مفكرة الشيخ : مكرم عبد السموم : شكلى باسم - أرى أن لجنة الداخلية  
أحق بنظر هذا المرسوم بمشروع قانون ، لأن بلدية الاسكندرية تابعة  
لوزارة الداخلية ، فن باب أولى تكون أيضا بلدية القاهرة تابعة لهذه  
الوزارة .

(١) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

تتشف بأن نزل إلى سعادتك مع هذا أربعين نسخة من المرسوم الصادر بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٤٩ فرض مشروع القانون الخاص بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة على البرلمان  
الذى أرسلناه اليوم إلى مجلس النواب ومعه أربعون نسخة من المذكرة الإيضاحية الخاصة بهذا المشروع .

وتفضلوا سعادتك بقول قاتى الاحترام

٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩

وزير الأشغال العمومية

أحمد عبد القادر

(٢) نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الأول :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإبلاغ سعادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المتخذتين فى ١٤ و ٢١ فبراير سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافى فى ميزانية السنة  
المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٦٤٤ جنيهاً فى قسم ١١ " وزارة العدل " ، فرع هـ " مجلس القولة " ، باب ١ " ماهيات وأجروماتيات " ، قبة تكاليف إنشاء بعض القوطائف من  
نصف شهر رداق على بالصفة المراقبة لهذا .

فالمرو الفضل فرض مشروع القانون المذكور على لجنة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سعادتك بقول قاتى الاحترام

٢١ فبراير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

ساجد بصره

الرئيس - إن بلدية القاهرة متضم عدة مصالح تابعة لوزارة الأشغال  
كصناعة التفتيح ومصلمة الجارى وغيرها مما تشرف عليه وزارة الصحة .  
عل أنه ليس هناك ما يمنع من إحالته أيضا إلى لجنة الداخلية .

فهل توافقون حضراتكم على إحالته على لجنة الداخلية بجنة مع بلعتى  
الأشغال والصحة ؟

( موافقة ) .

## ٣ - مشروعات قوانين

واردة من مجلس النواب - إحالته إلى لجان المختصة

الرئيس - وردت ثلاثة كتب <sup>(٢)</sup> من مجلس النواب ومعه ثلاثة  
مشروعات قوانين ، وهى :

١ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافى فى ميزانية السنة المالية  
١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٦٤٤ جنيهاً فى قسم ١١ " وزارة العدل " ، فرع هـ  
" مجلس الدولة " ، باب ١ " ماهيات وأجروماتيات " ، قبة تكاليف  
إنشاء بعض القوطائف من نصف شهر .

وقد أحلتها مباشرة إلى لجنة المالية، وقدمت تقاريرها عنها، وستعرض على حضراتكم الآن .

كذلك ودعت سبعة كتب<sup>(١)</sup> من مجلس النواب ومعها مشروعات القوانين السبعة الآتية ، وقد أحلت مباشرة إلى اللجان المختصة ، وهي :

- ١ - مشروع قانون بالموافقة على البروتوكول المحرر بمطريال في ٢٧ مايو سنة ١٩٤٧، والمعلق لمعاهدة الطيران المدني الموقعة بشيكاجو في ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤

٢ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٣,٩٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في الباب الثاني من كل من الفروع ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من القسم ١١ "وزارة العدل" ، لتسوية التجاوزات المتوقعة حصولها في بعض البنود .

٣ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١,٩٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في الباب الثالث من الفروع ٢ و ٣ فصل ١ من القسم ٩ "وزارة المالية" ، لمواجهة مصروفات عملية جرد وتقدير الموائد على الأملاك المبينة خلال شهري يناير وفبراير سنة ١٩٤٩

= نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الثاني :

"حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظريته المتخذة في ١٤ و ٢١ فبراير سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٥٣,٩٠٠ جنيه في الباب الثاني من كل من الفروع ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من القسم ١١ "وزارة العدل" ، لتسوية التجاوزات المتوقعة حصولها في بعض البنود ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمرجو الفضل بعرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما

٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
حامد جوده

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الثالث :

"حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظريته المتخذة في ١٤ و ٢١ فبراير سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١,٩٠٠ جنيه في الباب الثالث من الفروع ٢ و ٣ فصل ١ من القسم ٩ "وزارة المالية" ، لمواجهة مصروفات عملية جرد وتقدير الموائد على الأملاك المبينة خلال شهري يناير وفبراير سنة ١٩٤٩ ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

والمرجو الفضل بعرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما

٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
حامد جوده

(١) نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الأول :

"حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظريته المتخذة في يوم الاثنين ٢١ فبراير سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على البروتوكول المحرر بمطريال في ٢٧ مايو سنة ١٩٤٧، والمعلق لمعاهدة الطيران المدني الموقعة بشيكاجو في ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمرجو الفضل بعرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما

٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
حامد جوده

- ٤ - مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بمراقبة صادرات الحاصلات الزراعية .
- ٥ - مشروع قانون بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية .
- ( أحيلا إلى لجنة التجارة والصناعة ) .

- ٢ - مشروع قانون بالموافقة على الاتفاق رقم ٨٠ الخاص بالتعديلات الجزئية للعاهدات التي وافقت عليها هيئة العمل الدولية في دوراتها الثماني والعشرين الأول الموقع بمتريال في ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦
- ٣ - مشروع قانون بالموافقة على الوثيقة الخاصة بالتعديلات التي أدخلت على دستور هيئة العمل الدولية التي أقرها مؤتمر العمل الدولي في دور انعقاده التاسع والعشرين بمتريال في ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦
- ( أحيلت إلى لجنة الخارجية ) .

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الثاني :

” حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإذخ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المنعقدة في ٢١ فبراير سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالمراقبة على الاتفاق رقم ٨٠ الخاص بالتعديلات الجزئية للعاهدات التي وافقت عليها هيئة العمل الدولية في دوراتها الثماني والعشرين الأول الموقع بمتريال في ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمجلس يفضل عرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول نافي الاحترام ما

٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
حامد جوده

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الثالث :

حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإذخ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المنعقدة في ٢١ فبراير سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالمراقبة على الوثيقة الخاصة بالتعديلات التي أدخلت على دستور هيئة العمل الدولية التي أقرها مؤتمر العمل الدولي في دور انعقاده التاسع والعشرين بمتريال في ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمجلس يفضل عرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول نافي الاحترام ما

٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
حامد جوده

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الرابع :

نص الكتاب الرابع :

” حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإذخ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المنعقدة في ١٤ و ٢١ فبراير سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون التجارية والصناعية عن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص برعاية صادرات الحاصلات الزراعية ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمجلس يفضل عرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول نافي الاحترام ما

٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
حامد جوده

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الخامس :

” حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإذخ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المنعقدة في ١٤ و ٢١ فبراير سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون التجارية والصناعية عن مشروع قانون بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمجلس يفضل عرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول نافي الاحترام ما

٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
حامد جوده



دائرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا - أرجو قبل أن يناقش المجلس مواد المشروع أن يسمح لي بكلمة .

لقد تكلمت أمس من فوق هذا المنبر فيما يتعلق بمشروع هذا القانون من حيث المبدأ ولكن صدرت صحيفة الأساس اليوم وفيها ما يأتي :

"وقد ظهر معارض في ثوب جديد هو توفيق دوس باشا الذي حرص على أن يحضر هذه الجلسة رغم مرضه المعاش، ورغم أنه وزع على حضرات الأعضاء مذكرة مكتوبة يعرض فيها رأيه في المشروع " .

ويؤسفني أن تنقل مناقشتي في المجلس إلى الصحف مشوكة هذا التشويه الكبير، مع أنه ورد في المضبطة وفي صفحة ٢٩ منها أن سألني سعادة الرئيس : هل حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا يريد التكلم في المبدأ ؟ فأجبت : " لا ، لأنني موافق على مشروع القانون من حيث المبدأ " .

وفي صفحة ٣٤ عندما بدأت كلامي قلت :

"أرجو ألا يفهم أولاً أنني معارض في مبدأ هذا التشريع بل لوافق عليه " .

٦ - مشروع قانون بشأن الطرق العامة ( سبق أن أقره مجلس الشيوخ وعنده مجلس النواب ) .

( أحيل إلى لجنة المواصلات ) .

٧ - مشروع قانون بتعديل البند ثانياً من المادة ١٠٤ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ ، بإعادة تنظيم الجمارك الأخرى .

( أحيل إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية ) .

#### ٤ - مشروع القانون

القواعد من مجلس النواب بمرض شديدة حالة حل الإجماع - مخالفة لقواعد مادة قاعدة - استمرار المناقشة إلى الجلسة التالية

( المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مذكور ) .

الرئيس - بدأت أمس نظر مشروع هذا القانون ومناقشته من حيث المبدأ . وقد أجبت الجلسة مستمرة إلى اليوم لمتابعة النظر في مناقشة المواد مادة قاعدة .

سنبداً الآن بتلاوة مواده ، ولعل المادة الأولى :

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون السادس :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرّم بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب قد بعثه المصلحة في ٦ هـ من سنة ١٩٤٨ و ٢١ و ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة شؤون المواصلات من مشروع قانون ولقد من مجلس الشيوخ بشأن الطرق العامة ووافق عليه سبلاً بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمجلس الفضل بمشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وقد قبلوا سادتك بقول قاضي الاحترام ما

٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

محمد حامد بويهد

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون السابع :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرّم بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب قد بعثه المصلحة في ٢١ و ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة شؤون الأوقاف والمعاهد الدينية من مشروع قانون بتعديل البند " ثانياً " من المادة ١٠٤ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجمارك الأخرى ووافق عليه سبلاً بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمجلس الفضل بمرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وقد قبلوا سادتك بقول قاضي الاحترام ما

٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

محمد حامد بويهد

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - يعتبر الأجنبي متوطناً في مصر :

( ١ ) إذا اتخذ الملكية المصرية علناً لإقامته الرئيسية .

( ٢ ) أو إذا كانت مصالحه الرئيسية في الملكية المصرية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

عقرة الشيخ الهرم توفيق دوس باشا - يجب أن نعتبر الأجنبي ثابته شأن الأفراد الطبيعيين إذا كانت مدة إقامته في مصر مدة معينة كسنة مثلاً ، حتى لا يعلت خطأ أو صعوبات في تطبيق هذا القانون مستقبلاً . فافاً وافقت الحكومة وأوضعت ضمناً لهذه المادة ، أمكن وضع هذا التعريف في صلب القانون .

عقرة صاحب البصرة عبد الحكيم عرفاقي بك ( وكيل وزارة المالية ) - إن الحكومة متمسكة بالنص كما أقرته لجنة المالية ، وذلك لأن تعريف " الموطن " طبقاً لهذه المادة هو المكان الذي يقيم فيه الإنسان بصفة مستمرة ، أو المكان الذي توجد فيه مصالحه الرئيسية .

عقرة الشيخ الهرم توفيق دوس باشا - مامنى الإقامة بصفة مستمرة التي يشير إليها سعادة وكيل الوزارة ؟

عقرة صاحب البصرة عبد الحكيم عرفاقي بك ( وكيل وزارة المالية ) - الموطن هو مكان الإقامة الرئيسية (domicile principal) أى المكان الذي يقيم فيه معظم الوقت أو المكان الذي توجد فيه أغلب مصالحه الرئيسية أو أحد هذين المياريين . وهذا هو المبدأ الذي أقره معظم التشريعات الحديثة والمباحثات وفقاً لأبحاث أكاديمية القانون الدولي في لاهاي في عدة اجناعات لها .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، ولتتل المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - " تنطبق هذه الضريبة في أول يناير من كل سنة ، كالتسويق وفاة النول أو انقطاع توطئه بالملكية المصرية .

وفي صفحة ٣٥ قلت " إننى أوافق على مبدأ التشرح " وفي الصفحة نفسها قلت " إننى أقرر في الوقت نفسه أنى شخصياً موافق على مبدأ الضريبة لأننا في ظروف تقتضى بأن تحقق العدالة الاجتماعية إلى حد ما ، ولكن لى ملاحظات على مواد المشروع في ذاته " .

وإذن فليس من الإنصاف بعد ذلك أن يقال إنى معارض في توب جديد ، وإنى حضرت رغم مرضى للعرضة في هذا المشروع ، ورغم أنى وزعت مذكرة فيها هذا المعنى .

لست المذكرة أمام حضراتكم وليس فيها شئ مطلقاً عما أشارت إليه الصحيفة . لذلك أرجو أن تكون الصحافة مقدرة للظروف وناظفة للواقع كما هو .

القرار - أضيف إلى هذا تقرير لجنة أن سعادة توفيق دوس باشا حضر اجتماع اللجنة عند نظرهما هذا المشروع ، ولم يكن له أى اعتراض على مبدأه .

الرئيس - ليعتبر الآن هذه المسألة منتهية ، وستسجل ملاحظة حضرة الشيخ العفيم في المضبطة .

والآن لتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

### الفصل الأول - الخاضعون للضريبة

مادة ١ - تخضع ضريبة طامة على الإيراد ، وتقرى على صافي الإيراد الكلى للأشخاص الطبيعيين المصريين أيًا كان موطنهم والأجانب المتوطنين في الملكية المصرية حتى لو كانت إراداتهم ناتجة من مصادر خارج مصر . أما الأجانب المتوطنين في مصر ، فلا يخضعون للضريبة إلا لامل ذلك يلزمه من الإيراد الذى تنسج في الملكية المصرية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتتل المادة الثانية .

وفيا على بيان عن الإعفاء :

فويسرا لا تفي إلا ١١٣ جنيتها .

والولايات المتحدة لا تفي إلا ١٢١ جنيتها .

مقرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك - إن العملة هناك بالدولار .

مقرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك - من أراد من حضرات  
الشيخ أن يعترض ، فيسمع الجميع أولا .

الرئيس - أنت الآن تقاطع نفسك ، إذ أنه لم يعترض عليك أحد .

مقرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك - عند ما قدمت الحكومة  
مشروعها قدمت بعد الاطلاع على ما جرى عليه العمل في البلاد الشرقية  
والغربية ومن بين البلاد الشرقية التي جعلت الحد الأدنى للضريبة ثلاثة  
جنيه العراق .

ثم لما قام بمحرم متوسط الحال - من أمثال وأمثال غيري من الموظفين  
وأعضاء البرلمان - من الاشتراك مع الأغنياء في دفع ما يساعد الحكومة  
ويمكنها من القيام بمشروعاتها ؟

( ضجة )

إن كل اعتراض يصدر يشعرني بأن المعارض ليس عنده استمداد لحض  
الحد الأدنى وجعله ثلاثة جنيه ، مع أن ما يجنيه الحكومة إذا جعل الحد  
الأدنى ثلاثة جنيه ، على فرض أن متوسط الضريبة سيكون ٢٪ ، يبلغ  
عشرين ضعفا لما يجنيه حسب المشروع الحالي الذي يجعل حد الإعفاء  
ألف جنيه . ذلك لأن ذوي الإيرادات التي تتجاوز خمسة الآلاف  
من الجنيهات قليلو العدد بالقياس إلى الكتلة الغالبة من ذوي الإيراد  
الصغير .

لذلك أرجو أن يقتصر الحد الأدنى إلى ثلاثة جنيه ، كي تتمكن الحكومة  
من إنقاذ المشروعات الاجتماعية التي تمس مصالح الجمهور ، والتي تضمنها  
الحكومة برامجها ، ككافة التلاء ، وما إليه .

الرئيس - هل يريد حضرة الشيخ المحترم أن يعمل متوسط الضريبة  
٢٪ بدلا من ٥٪ ، إذا قصص الحد الأدنى إلى ثلاثة جنيه ؟

مقرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك - نعم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، ولتلى المادة  
الرابعة .

تليت المادة الرابعة ، وهذا نصها :

الفصل الثاني - الإعفاء من الضريبة

مادة ٤ - يعفى من الضريبة :

( ١ ) الأشخاص الذين لا يتجاوز مجموع إيراداتهم ١٠٠٠ جنيه مصري  
سنويا ، مضافا إليها عند الاقتضاء مبلغ الإعفاء المصرح به للأبناء المعالة  
المختصين عليه في المادة التاسعة .

( ٢ ) السفراء والوزراء المفوضون وغيرهم من الممثلين السياسيين  
والقناصل والممثلين القنصليين الأجانب ، بشرط المعاملة بالمثل وفي حدود  
تلك المعاملة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

مقرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك - حضرات الشيخ المحترمين ،

سأذكر حضراتكم بعض البيانات من الحد الأدنى للضريبة التصاعدية  
التي تقدمت للبرلمان ، وجاءت الموافقة عليها . وإذا راجعتم حضراتكم  
مشروع ... ..

مقرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا - على أي شيء منسوب  
اعتراض حضرة الشيخ المحترم ؟

مقرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك - على تحديد الحد الأدنى .

ولقد أرسلت منذ أسابيع خطابا لحضرة صاحب العالي وزير المالية  
أطلب منه بيانات عن هذا الموضوع ، بغلاف رده بأنه لا يوجد بين دول  
العالم - غير إنجلترا - من يجعل حد الإعفاء من الضريبة التصاعدية أكثر  
من ثلاثة جنيه .

**مقرر السج المحترم محمود غاب باشا -** هل تصيد التدرج من ١.٢ إلى ١.٥ ؟

**مقرر السج المحترم محمد أمين يوسف بك -** واني أن استدج الضريبة من ١.٢ إلى ١.٤ و١.٥ دامت الضريبة ١.٥ على الألف جنيه ، فلا بأس من تدرجها بين ١.٤ و ١.٥ على المبالغ بين ٣٠٠ جنيه و ١٠٠٠ جنيه بحيث لا ينفى إلا ذو الإيراد الذي يقل من ٣٠٠ جنيه ، لأن صاحب هذا الإيراد البالغ ٣٠٠ جنيه يكاد يحتمل أعباء المعيشة . ولكنا حين فرض عليه هذه الضريبة نوضعه عن دفعها بما تجيز الحكومة من مشروعات عامة كسكافة الغلاء ، وكالعلاج بالجنان وما إلى ذلك .

ولا شك في أن هذه المزايا تعادل أضعاف ما يخففه من ضريبة وضريبة باعتبار أنه دفع الضريبة التصاعدية .

لقد كانت إجابة وزارة المالية أن إنجلترا هي البلد الوحيد الذي يعنى للغاية إنفي جنيه . وفات المقترض أن إنجلترا ، حسب نظامها الوارد بالقررة ، تأخذ ١.٤٥ ضريبة على المائة جنيه الثانية .

**مقرر السج المحترم اللواء محمد علي باشا -** تصيد المائة التي بعد الألفين ؟

**مقرر السج المحترم محمد أمين يوسف بك -** أرجو أن تراجعوا تقرير لجنة المالية .

**الرئيس -** لكي ترجمهم ، اقرأ لم الفقرة الخاصة بذلك .

**مقرر السج المحترم محمد أمين يوسف بك -** إنني ما أقوله وارد في الصفحة ٢٠ من تقرير لجنة المالية مجلس النواب ، وفي الصفحة الثامنة من تقرير لجنة المالية مجلس الشيوخ . وفي أن الإعفاء تغير التدرج ١١٠ جنيهات والتدرج ١٨٠ جنيتها وأقصى حد القسم ١٥٠ جنيتها .

**مقرر السج المحترم محمد بربر باشا -** نحن لم نصبل بعد إلى مرحلة الإعفاء .

**مقرر السج المحترم محمد أمين يوسف بك -** إنكم تترضون على أرقام كتبت اللجنة من إحصاءات رسمية ، وهي أن إنجلترا لا تعفى أكثر من ١٥٠ جنيتها ، وأن يدفع ١.٤٥ ضريبة على المائة الثانية .

وهذه وقائم وحقائق ومن المقول أنه بعد أن يدفع ١.٤٥ على الأرقام الأولى لا يطلب منه أية قبل الألفي جنيه ، لأن الضريبة استندت أقصى سد في الأخذ .

ثم إنني أريد العرض الضرائب التصاعدية ، وأنها قصت إلى نصف ما كانت قد قصت به الحكومة أولا ، لأن اللجنة المالية في النواب قد خفضت إلى النصف . ولكني أقول إن الحكومة إنفاذ ما صرح به دولة رئيس الوزراء في الصحف من مشروعات تتكلف حوالي مائة مليون من الجنيهات ، فإن على الجميع أن يشتركوا في دفع الضريبة المطلوبة .

ولهذا يكون من الواجب قص الحد الأدنى إلى ٣٠٠ جنيه كي يصل الحصيلة إلى أضعاف ما ستأخذه وتجيء من الأثرياء ذوي الإيراد الكبير . إذ لا يمكن أن تنقل نفقات هذه المشروعات الحيوية إلا عن هذه الطرق .

إن حالة البلاد تحتاج إلى حماية كبيرة وتنظيم شامل يتطلبان مالا وفيرا . حالة صغار المواطنين والعمال والفلاحين تقضي بأن تقدم الحكومة على شراء سلع تساهم في خفض نفقات المعيشة وتيسير لوازم الحياة للفقر ، وهي كذلك تقضي بأن تمنع زيادة أنسرى لملاوة الغلاء .

إنني أريد أن توجد عند الحكومة الأداة التي تواجه بها هذه الطلبات الملحة ، ويجب أن يفهم أن الوسيلة لذلك هي المال .

**الرئيس -** هل يريد حضرة الزميل المحترم تقديم تعديل ؟

**مقرر السج المحترم محمد أمين يوسف بك -** إنني أريد جعل الحد الأدنى للإعفاء ٣٠٠ جنيه كما ورد في مشروع الحكومة ، على أن تستدج نسبة الضريبة بين ٣٠٠ جنيه و ١٠٠٠ جنيه .

**الرئيس -** إن هذا التعديل يمتثل هذه المادة والمادة الحادية عشرة فكان من المستحسن أن يكون التعديل مددا لطرح على المجلس .

وهل يريد حضرة الزميل المحترم بدير باشا الكلام ؟

**مقرر السج المحترم محمد بربر باشا -** جاء في المادة الرابعة أنه "يعنى من الضريبة الأشخاص الذين لا يتجاوز مجموع إيراداتهم ١٠٠٠ جنيه مصري سنويا" . فإذا لم يكن لدى الحكومة اعتراض ، فاضاف كلمة "مصري" قبل كلمة "إيراداتهم" .

**مقرر السج المحترم محمد أمين يوسف بك -** إن المادة الأولى تتكلم عن صفى الإزالة .

**مقرر الشيخ المحترم حسين سرى باشا** - يحسن الانتقال إلى مناقشة المادة التالية ، حتى يرتدى حضرة المقرر إلى البيانات التي أطلبها .

**المقرر** - البيانات موجودة لكي يغفل المجلس في الموضوع .

**يا حضرات الشيوخ المحترمين ،**

**لقد بحثت اللجنة في الحقيقة قطعين :**

الأولى حصيلة هذه الضريبة . فحينئذ في حدود ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه ، على أساس حد الإعفاء المروض أمام حضراتكم وهو ١٠٠٠ جنيه . وقد تساءلت اللجنة عن مقدار الحصيلة إذا رفع حد الإعفاء إلى أكثر من ١٠٠٠ جنيه .

الثانية أن اللجنة عمدت إلى اقتراض أن صافي الدخل ١٥٠٠ جنيه و ٢٠٠٠ جنيه ، بقائتها البيانات عن عدد الممولين على هذا الأساس .

والواقع أن التزول بمقد الإعفاء إلى ما دون ذلك ، كما إنبر في هذه البلية ، لم يفت بحتكم المالية ، لم يفتها من ناحية المشروع كما تقدمت به الحكومة ، ولم يفتها من ناحية ما جرى عليه العرف في البلاد الأخرى . ولكنها لاحظت أمرين هامين ، أحضد أن دولة سرى باشا أول من يقترهما .

الأمر الأول هو أننا نطلق ضريبة جديدة . ولا شك أن كل تزول بمقد الإعفاء يزيد عدد الممولين ، ويزيد عملية مصلحة الضرائب .

فلذا كنا نرغب في إعفاء أحد من الضريبة الجديدة ، فالأول أن نفي أصحاب الدخل من الضريبة ، وأن نرفعها على من دخله أكثر من ذلك . فالفكرة أن السلبية جديدة ، ورفع حد الإعفاء نوعاً ما يسهل عمل مصلحة الضرائب .

والأمر الثاني ، وهو هام جداً ، أن الضريبة التصاعدية مرادها معنى اجتماعي . ولا ريب أن ظروفنا الحاضرة في الغلاء وارتفاع حاجات المعيشة طامة . وإذا كنا نذهب إلى تصاعد ، فالتصاعد الحقيقي الذي يؤدي إلى العدالة الاجتماعية هو ذلك الذي ينصب على الدخل الكبير ، لا على الدخل الصغير . ولا أظن ، من ناحية معنى العدالة الاجتماعية ، أن كثيرين ممن هم في الدرجة الأولى من الموظفين ، أو حتى من هم في درجة مدير عام ، يعتبرون الآن في حالة سعيدة رخيعة يمكن أن تدخل في هذا النطاق الذي نحن يعمده .

**مقرر صاحب المدة عبد الحكيم الرفاعي بك** (وكيل وزارة المالية) - المادة الرابعة متصلة بالمادة الأولى ، لأنه لا يتصور أن يكون هناك إعفاء إلا إذا كان الإيراد للضريبة ، والضريبة إنما تكون على صافي الإيراد .

**مقرر الشيخ المحترم حسين سرى باشا** - لكي يمكن إبداء الرأي وتكوين الفكرة الحقيقية عن المبلغ الذي جعل حدا للإعفاء ، سألت بعض حضرات أعضاء لجنة المالية بمجلسكم الموقر عما إذا كانوا قد وقفوا من الحكومة على تقديرات عدد الممولين أو تقديرات حصيلة هذه الضريبة ، فلم أفر بجواب .

**فهل لي أن أسأل الأسئلة الآتية ، فإذا عجز حضرة المقرر ، أجابت الحكومة على أسألي ؟**

**وأريد أن أسأل أولاً عن عدد الممولين التقريبي الذين تتراوح دخولهم بين ٥٠٠ جنيه و ١٠٠٠ جنيه .**

**المقرر** - هل يريد دولة سرى باشا الإجابة حالا ؟

**مقرر الشيخ المحترم حسين سرى باشا** - نعم ، لأن سادتب كلامي على هذه الإجابة ، ولست في استعجال .

**مقرر الشيخ المحترم عبد القوي أحمد باشا** - افترض أن العدد ١٤٠.٠٠٠ ، ونحكم دولكم على هذا الأساس .

**مقرر الشيخ المحترم حسين سرى باشا** - هل لدى لجنة المالية بيان بالحصيلة المتوقعة ؟

**المقرر** - نعم .

**مقرر الشيخ المحترم حسين سرى باشا** - هل يمكن أن تتكرم لجنة المالية بالإدلاء به إلى المجلس ؟

**المقرر** - الواقع أن السؤالين اللذين جالا بخاطر دولة سرى باشا مجتمعا لجنة المالية ، وتقدمت مصلحة الضرائب إليها بيانات في الموضوعين . وأكرر ماقلته أمس من أن كل بيانات في هذا الموضوع بيانات تقريبية ، لأن ظروفنا التي نحن فيها تفتي علينا بذلك ، فعدد الممولين على اقتراض أن صافي الدخل ...

**مقرر الشيخ المحترم حسين سرى باشا** - أعلن أن حضرة الزميل المحترم على جانب كبير من التبوع ، إذ يسمع هذه البيانات ويعطى رأيه فيها فوراً . لكنني أؤكد لكم أن أي رجل مالي لكي يسدى رأياً صحيحاً يلزمه بعض الوقت للدراسة والفحص .

**المقرر** - حضرات الشيوخ المحترمين ،

مع تقديري للملاحظات دولة سرى باشا ، أعقد ، وهو أدري الناس بالأعمال البرشانية ، أنه لا بد قد أدرك فوراً أن مثل هذه المسائل إن لم تفصل فيها اللجنة ، فإن تكون من عمل المجلس . فإسألة إما أن المجلس يدرس أو أن كل عضو يدرس ، وإما أن اللجنة تدرس التفصيل وتضمن تقاريرها نتيجة دروسها وبمقتضى ، وتتقدم برأيها إلى حضراتكم . فإذا قلت إن اللجنة قد درست تلك البيانات ، فعني ذلك أنها قدمت لها واقتضت بها على أنها تقريرية ، وبذلك أخذت بالمبدأ الذي تقدمت به إلى حضراتكم . وبوسفي أن أذكر أنه لو رغب دولة سرى باشا في حضور اجتماعات لجنة المالية ، لتشرفت بحضور دولته .

**مقرر الشيخ المحترم حسين سرى باشا** - هل يباب على إذ استعسر يأتي تأخرت عن حضور اجتماعات لجنة المالية ؟

**المقرر** - لم أقصد من كلامي ما فهمه دولة سرى باشا ، وإنما أقول بمنتهى الهدوء إن المسائل التي أثارها دولته مسائل من عمل اللجان . ومن حسن الحظ أن اللجنة كانت موقفة ، إذ قد خطر ببالها ما خطر ببال دولة سرى باشا .

**مقرر صائب** - لدولة إسماعيل عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) لاحظ أن التقرير قد وزع من مدة ، وهذا ما يقوله حضرة المقرر .

**مقرر الشيخ المحترم حسين سرى باشا** - أريد أن أقف على الأرقام . لأنني لأفهم غيرها .

**الرئيس** - إن حضرة المقرر أخذ في تلاوة الأرقام .

**المقرر** - البيانات التي قدمت للجنة كما يأتي : عدد الموالين على أساس نسبة ٥ ٪ / ١٤,٠٠٠ ممول .

**مربي** - وما مقدار إيراد هؤلاء ؟

**المقرر** - إيراد كل منهم ١٥٠٠ جنيه .

**مقرر الشيخ المحترم حسين سرى باشا** - أشكر حضرة المقرر على إجابته التي أعفد أنها ليست جواباً مطلقاً على سؤالني . لقد طلبت في سؤالني أرقاماً ، لأنني أفهم لغة الأرقام . وقال حضرة المقرر إن هذه أرقاماً ، لكنني لم يدل بها .

**مقرر الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - لم يذكر حضرة المقرر لتولكم مقدار الحصيلة .

**مقرر الشيخ المحترم حسين سرى باشا** - لكي يمكن للجنة أن تقر حداً للإعفاء ، قبل الدخول في المسائل الفلسفية والنفسانية ( البيكولوجية ) من التشعب وعقلية وعقلية المحول ، يجب أن يكون أمامه كشف حساب من مصلحة الضرائب والحكومة بتقدير عدد الموالين من كل صنف ، وتقدير الحصيلة المتحصلة من كل صنف بحسب الفئة التي فروتها ، حتى يمكن أن أقول مع حضرة المقرر اللجنة الوحيدة التي فهمتها منه ، وهو أننا لو زدنا بعد الإعفاء ستزيد عدد الموالين زيادة كبيرة . وهذا حقيق ، لأنه في مصر من الجائر أن عدد الموالين البالغ متوسط دخولهم ٥٠٠ جنيه . و ١٠٠٠ جنيه عدد كبير .

فلو جعلنا حد الإعفاء ٥٠٠ جنيه ، لازداد العمل على مصلحة الضرائب . ولهذا أريد أن أعرف هذا العدد ، ومبلغ ما يخطر الحصول عليه منه ، والذي أطالب به لجنة المالية وحضرة المقرر هو أن يتكروا بيان ما أطلبه بالأرقام . وأعلم أن كل الأرقام تقريبية ، ولا يمكن أن يعلم المقرر أو مصلحة الضرائب الأرقام الحقيقية إلا بعد التنفيذ . فليح المليون ونصف المليون من الجنهيات على كل أرقام تقريبية . فهل لدى حضرة المقرر أرقام ؟

**المقرر** - إن مبلغ المليون ونصف المليون هو الرقم الذي يطلبه حضرة الشيخ المحترم .

**مقرر الشيخ المحترم حسين سرى باشا** - هذه الأرقام تقدم إلى الآن وأنا على المنبر ، وهي تستحق منا رعاية لدراساتها .

**المقرر** - هذه الأرقام قدمت إلى بلتكم المالية ، وعلى ضوئها بقت حكماً .

**مقرر الشيخ المحترم حسين سرى باشا** - أنا لا أطالب مطلقاً بالتأجيل ، بل لقد طالبت بالإسراع حين أريد تأجيل نظر المشروع أن أسرع بقدر الإمكان في إقراره . ولكن يجب قبل ذلك أن تعطى الفرصة لقراءة ما يقدم الآن من الأرقام ودراسته ، حتى يمكننا أن نكون رأياً صحيحاً .

**مقرر الشيخ المحترم الأوسا زغب السكندر** - لقد سمعنا البيانات .

الرئيس - إن دولة سرى باشا يسأل عما دى ذلك .

**فقرة الشيخ المحترم حسين سرى باشا** - أطلب عدد الممولين الذين دخولهم من ٥٠٠ جنيه إلى ١٠٠٠ جنيه .

الرئيس - يبدو أن مسألة تقدير عدد الممولين الذين تراوح دخولهم بين ٥٠٠ جنيه وألف جنيه من الصعوبة يمكن .

المقرر - فيما يتعلق بهذه المسألة ، ليست لدى المصلحة بيانات شبه تمريية فيها . ومن أجل ذلك تقدمت إلينا بالبيانات عن عدد الممولين الذين دخولهم فوق الألف جنيه ، ولهذا كانت البيانات في هذه الحدود . أما مادون ذلك فلم نطلب فيه بيانات . وكما قلت إن اللجنة لم تقف عند الإحصاءات التي دونت الألف جنيه ، لأنها لم تقبها نحو تخفيض حد الإعفاء .

**فقرة الشيخ المحترم حسين سرى باشا** - آسف لما يقدره حضرة المقرر من أن الأرقام بين يديه ، إذ الواقع يخالف ذلك ، لأنى لما تكلمت في المسألة التي تقرر حد الإعفاء وهو ١٠٠٠ جنيه وعوليت بياناً عن عدد الممولين الذين دخولهم بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ جنيه . ظهور من كلام حضرة المقرر أن هذه الأرقام غير موجودة . فلما يمكن لحضرة مدير مصلحة الضرائب أن يعطينا أرقاماً تقريبية من هؤلاء الممولين ؟

فقرة صاحب العزة عبد الحكيم الرفاعي بك (وكيل وزارة المالية) - لا يمكن هذا ، بل هو في حكم المستحيل .

**فقرة الشيخ المحترم محمد غالب باشا** - إذا كنا نرى ن حد الإعفاء يجب ألا يتعدى ١٠٠٠ جنيه ، فلا أرى معنى للبحث في عدد الممولين الذين دخولهم أقل من ذلك .

**فقرة الشيخ المحترم حسين سرى باشا** - إذ كان هناك قراء من المجلس بأن يكون حد الإعفاء ١٠٠٠ جنيه ، فأنا أول واحد يرضع له . وإيمانين نناقش المسألة ، وفي الحق أن أجدد في أن أفتح إخواني أن ذلك الحد حد مرتفع . وأنا على استعداد للسكوت إذا كان قد تقرر شيء في هذا .

الرئيس - يمثل الحكومة يريد الكلمة .

**فقرة صاحب العزة عبد الحكيم الرفاعي بك (وكيل وزارة المالية)** - إحصاء الدخل القوي في دولة لا يمكن تكوين فكرة صحيحة عنه إلا بعد فرض الضريبة . أما قبل فرض ضريبة الدخل - وقد حدث هذا في فرنسا وإيطاليا وأمريكا - فليس من السهل تحديد الدخل القوي ، وكل إحصاء في الواقع

لا يستند إلى أى أساس . وفرض الضريبة هو الذي يمكننا من المستقبل أن نجد الإحصاءات لك الدخل . فإذا رجعنا إلى النظم المالية في أية دولة فإن أية محاولة لتقدير الدخل القوي قبل فرض الضريبة تكون محاولة غير دقيقة وغير سليمة .

**فقرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك** - ألم يكن لدى الحكومة عدد الممولين حين قدمت مشروعها على أساس أن حد الإعفاء هو ٣٠٠ جنيه ؟

**فقرة صاحب العزة عبد الحكيم الرفاعي بك (وكيل وزارة المالية)** هذا كله تخري .

**فقرة الشيخ المحترم حسين سرى باشا** - أنا تنازل عن كلامي ، لأنه يظهر أنه ليست هناك بيانات عما أطلقه ، وأسجل مع الأسف عدم وجودها

الرئيس - لقد ثبت هذا في المصطبة .

**فقرة الشيخ المحترم الدكتور زكي مجناي باشا** - لا يمكن في ضريبة دخل عام تقدير عدد المرائين لسبب بسيط يعرفه دولة سرى باشا ، وهو أن ضريبة الدخل العام عبارة عن مجموع الضرائب النوعية . ومصلحة الضرائب تعرف عدد الممولين الذين يؤدون لها ضريبة الأطنان أو ضريبة كسب العمل أو أية ضريبة أخرى ، ولكنها لا يمكن أن تعرف عدد الممولين ، الذين دخولهم تتكون من هذه المصادر مجتمعة ، إلا بعد فرض ضريبة الدخل وتنفيذها . ولذلك لا يمكن بحال أن تكون لحكم المالية أو مصلحة الضرائب قد أهملت في بحث هذا الموضوع ، لتصل إلى معرفة عدد المرائين الذين يبلغ دخلهم ٣٠٠ جنيه أو ٥٠٠ جنيه .

**فقرة الشيخ المحترم محمد جبر باشا** - هل يستطيع حضرة المقرر أن يبين لنا ما هي تكاليف جباية هذه الضريبة ، وبخاصة أن مصلحة الضرائب أشارت إلى أنها في حاجة إلى موظفين جدد . نريد الآن أن نعرف حصيلة هذه الضريبة حتى إن كانت قليلة فلا مانع من رفع سعرها .

الرئيس - نحن نناقش الآن حد الإعفاء ، فلا عمل للناقشة فيما أثاره حضرة الزميل المحترم محمد بدر باشا . وعلى كل حال فقد ذكر حضرة المقرر أن الحصيلة مقدارها نحو مليون ونصف مليون من الجنيئات .

وقد تقدم اقتراح من حضرة الزميل المحترم محمد أمين يوسف بك يتناول المادتين الرابعة والخامسة عشرة . وسأطرح على حضراتكم الآن الجزء الذي يتعلق بالمادة الرابعة ، وهو : " أقترح أن يكون الحد الأدنى للإعفاء ٣٠٠ جنيه فقط " .

فاوافق من حذرناكم على هذا الاقتراح بتفضل بالوقوف .  
( لم يقف سوى حضرة المقترح ) .

الرئيس - يقرر المجلس رفض هذا الجزء من الاقتراح .  
وإذن فلا عمل لعرض الجزء الآخر من اقتراحه الذي يتناول المادة الحادية عشرة .

والآن هل توافقون حضراتكم على المادة الرابعة كما هي ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة ، وتتل المادة الخامسة .  
تليت المادة الخامسة ، وهذا نصها :

### الفصل الثالث - محل ربط الضريبة

مادة ٥ - ربط الضريبة على المحول في محل إقامة في المملكة المصرية .  
ناذا تمددت مجال إقامته فيها ، ربط عليه الضريبة في المكان الذي يعتبر مقرا لعمله الرئيسي .  
وإذا كان غير مقيم فتربط الضريبة في المحل الذي توجد به مصالحه الرئيسية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة ، وتتل المادة السادسة .  
تليت المادة السادسة ، وهذا نصها :

### الفصل الرابع - الإيراد الخاضع للضريبة

مادة ٦ - تفرض الضريبة على المجموع الكلي للإيراد المتسوى بالعراق الذي حصل عليه الممول ، ويحدد هذا الإيراد من واقع ما للممول من عقارات ، رسوم أموال مقبولة ، ومن المهن التي يزاولها والمرتبات والأجور وأسكيات ولأمناب والماشات والإيجات مرتبة لدى الحياة .

ويكون تحديد إيرادات العقارات المبينة على أساس القيمة الإيجارية إلى الخفض أساسا ليرتفعوا المباني بعد خصم ٣٠٪ نظير الإدارة والاستهلاك .

ويكون تحديد إيرادات الأراضي الزراعية على أساس القيمة الإيجارية التي اتخذت أساسا للضريبة الأطنان بعد خصم ٣٠٪ نظير الإدارة والصيانة واستهلاك المباني والألات .

ومع ذلك يجوز تحديد إيرادات العقارات مبنية كانت أو زراعية على أساس الإيراد الفعلي إذا طلب ذلك المول في الشهر السابق للفترة التي يجب أن تقدم خلالها الأقرارات السنوية وإلا سقط حقّه .

ويشترط للاستفادة من حكم الفقرة السابقة أن يمسك المول دفاتر منتظمة .  
أما بقى الإيرادات فتحدد طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بدوام الضرائب النوعية الخاصة بها .

ولا يدخل في الحساب عند تحديد المبالغ الخاضعة للضريبة الإيرادات المفترضة من المنزل للمول الذي يشغله فعلا ، وكذلك فوائد السندات والمقرضات الحكومية والمهنيات العامة المعفاة من الضريبة بقانون خاص .

مادة ٧ - تفرض على الممول المقيم في بلد آخر - في استصدار فيما يتعلق بالفقرتين الثالثة والرابعة من هذه المادة ، إذ جاء فيها :

” ويكون تحديد إيرادات الأراضي الزراعية على أساس القيمة الإيجارية التي اتخذت أساسا للضريبة الأطنان بعد خصم ٣٠٪ نظير الإدارة والصيانة واستهلاك المباني والألات .

ومع ذلك يجوز تحديد إيرادات العقارات مبنية كانت أو زراعية على أساس الإيراد الفعلي ... ”

فهل الأطنان الزراعية المستأجرة يخضع من ربح المستأجر لها ٣٠٪ أيضا ؟

وبإشارة أخرى ، هل يخضع من كسب المستأجر نسبة ٣٠٪ التي سبق أن خصمت من المالك أم لا ؟

المقرر - عملية الكسب الزراعي التي يشير إليها حضرة الشيخ المحترم ليست داخلة في هذا القانون بنانا ، وعليها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذي لا يزال منظورا أمام مجلسنا المالية ولم تقدم عنه تقريرها بعد . وهذه الضريبة التي تناقشها اللجنة إنما ربطت بضرائب موجودة بالفعل ، كضريبة كسب العمل وضريبة التردد المغفولة والأرباح التجارية والصناعية وضريبة الأملاك وعوائد العقارات . أما الكسب الزراعي في تقريرنا القائم ، فليست عليه ضريبة ، وعليها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩



**مقدمة الشيخ المحترم نور بن دوس باشا** - سألوا على حضراتكم نص  
الفقرة الأولى من المادة السادسة .

### الفصل الرابع - الإيراد الخاضع للضريبة

مادة ٦ - تخضع للضريبة كل المجموع الكلي للإيراد السنوي الصافي الذي حصل عليه الممول ويحدد هذا الإيراد من واقع ما للمول من عائدات ورووس أموال، عقولة ومن المهن التي يزاولها والرتب والأجور والمكافآت والامتيازات والمعاشات والإمدادات المرتبة للمنى الحياة .

وهذا النص يشمل حتى الكسب الزراعي .

**المقرر** - هناك نقطة كان لابد لي من التمرس لها ، وهي أن عبارة "ومن المهن التي يزاولها" يراد بها أن تشمل الكسب الزراعي . ولكن لاؤخذ عنه ضريبة إلا إذا أقررت التعديل الذي أدخل على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . أما و وضعنا الحالي ، وقيل أن يقر . هذا الله نون بمعدليه لأن هذا القانون هو الذي يخلق ضريبة على الكسب الزراعي - فإن تشريعكم في هذه القطعة يكون معطلا بالنسبة للدخل العام .

**مقدمة الشيخ المحترم صلاح الدين الشاربي بك** - مالك يؤجر أرضه بالجهة لشخص ، وآخر يؤجر أرضه بالتجزئة ، فمن منهما الذي سيدفع هذه الضريبة ؟

**مقدمة الشيخ المحترم محمود غالب باشا** - زيد أن نفهم ما هي الحكمة في أن كل إيراد يؤخذ عنه ضريبة ، أبعاد إيراد الكسب الزراعي ؟ فأني الحكمة في استثنائه عن دفع ضريبة الدخل ؟

**المقرر** - لم يستثن الكسب الزراعي . ولكنه لكي تسري ضريبة الدخل العام عليه ، يجب أن يقر التعديل الوارد على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

**مقدمة الشيخ المحترم غليل ثابت بك** - لماذا لا تدفع الضريبة ، ويقتصر حتى يتم التصديق على التعديل المقترح للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ؟

وهل ستأجر الأراضي الزراعية يختلف عن التاجر أو غيره ممن يدفعون ضريبة على الإيراد ؟

**المرشد** - يتكلم بعض حضرات الزلاء المحترمين دون استئذان ، ويرد عليهم البعض الآخر دون استئذان كذلك . ولابد أن أنبهه إلى أن ما يقال على هذه الطريقة لا يسمه السكبريون الذين يحرمون المضيفة ، كما أن كسب المحلل لا يسمه . فأرجو مراعاة النظام طبقاً للأمانة الداخلية .

**مقدمة الشيخ المحترم الولد محمد علي باشا** - متى جذا أن المستأجر لأراض زراعية يؤدي ضريبة من أرباحه ، ولا يستفيد من خصم ٣٠٪ . نظير الإدارة والصيانة وخلاته . في حين أن المالك هو الذي يستفيد من هذا الخصم ، مع أن الذي يقوم بتفقات الإدارة والصيانة هو المستأجر . فكأنه لا يستفيد شيئاً ويخرج "من المولد بلا حصص" .

**المقرر** - أزيد الأمر أيضاً ، فأقول إن المسألة التي أثارها حضرة الزميل المحترم أحمد علي باشا تتعلق فيما يلي :

لبيتنا مالك ومستأجر ، والضريبة تصدق على المالك ونسبة ٢٥ أو ٣٠٪ تخص المالك من وراء الضريبة . أما المستأجر الذي يستأجر ألف فدان بمشيرة جنابات للفدان الواحد ثم يوجرها بمشيرة جنبا ، فلا ينطبق عليه هذا القانون .

**مقدمة الشيخ المحترم نور بن دوس باشا** - كيف لا يدخل إرادته في هذا القانون وهو دخل عام ؟

**المقرر** - أحب أن أقول لحضراتكم إن هذا القانون أخذ بمبدأ أن ضريبة الدخل العام فرع عن الضريبة النوعية التي تعرفها . والضرائب النوعية تخوض عليها ضريبة الدخل العام . فإذا ما أقررت ضريبة القسم الزراعي ، خضع هذا الكسب لضريبة الدخل العام .

**مقدمة الشيخ المحترم نور بن دوس باشا** - قبل أن أتكم فيما كنت أريد الكلام فيه ، أبدأ بحديث لما سمعته من تفسير حضرة المقرر ، وهو تفسير غير مقبول . فمخصص كل ثروة تكون من استئجار الأراضي الزراعية ويكسب من وراء ذلك عشرات الألوف من الجنيئات ، فكيف لا يخضع كسبه هذا للضريبة ؟ أنا لا أنهم هذا الوضع . وإذا صح هذا التفسير ، فيجب تعديل هذا المشروع ، وأن تعرض الضريبة على هذا المستأجر .

**مقدمة الشيخ المحترم محمود غالب باشا** - كل إيراد من أي باب يدخل في الدخل العام ، ويجب أن يخضع للضريبة . ولذلك أرى أن تفسير حضرة المقرر غير مقبول .

**مقدمة الشيخ المحترم نور بن دوس باشا** - أعتقد أن المادة الأولى من هذا المشروع تشمل الكسب الزراعي ...

**مقدمة الشيخ المحترم محمد فرحات سراج الدين باشا** - إن الفقرة الأولى من المادة السادسة تشمل هذه الحالة ، وفيها تخصيص لأنواع الإيراد على سبيل الحصر .

**مقرة المنتج القرم توفيق دوس باشا** - إن استبعاد الأرض لا يمتنع .

**مقرة صاحب المثلل مصطفى سرعى بك** (وزير الدولة) - إذا اعتبرها المشرع كذلك ، فأنها ستكون مهنة اعتبارية (par fiction) .

**المقرر** - قدمت الحكومة بهذه الضريبة أول ما قدمت على أنها ضريبة قائمة ذاتها (à ses propres) . ولكن مجلس النواب رأى أن يجمع هذا كله تحت اسم "مهن" بالتصوير الصناعي الذي أشار إليه معالي وزير الدولة . وقد نص عليها صراحة في المادة ٧٢ من مشروع القانون المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، إذ جاء فيها ما يأتي :

"عرض ضريبة سنوية على أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية التي يمارسها المول بصفة مستقل ، ويكون المنصر الأساسى فيها الصل .

وتسرى هذه الضريبة أيضاً على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة أخرى ويدخل في ذلك الأرباح التي يحققها مستأجر الأراضى الزراعية الذين يبيدون تأجيرها الغير بجزء أو صفقة واحدة " .

**مقرة المنتج القرم توفيق دوس باشا** - لى على المادة السادسة ثلاثة اعتراضات :

الاعتراض الأول وينصب على الفقرة الثانية من هذه المادة ، فقد جاء فيها : "ويكون تحديد إيراد المقارنات المبينة على أساس القيمة الإيجارية التي اتخذت أساساً لربط هوائى المباني بعد خصم ٢٥٪ نظير الامارة والاستهلاك" ، لأن الفقرة التي تليها نصت على أنه يكون تحديد إيراد الأراضى الزراعية على أساس القيمة الإيجارية التي اتخذت أساساً للضريبة الأطنان بعد خصم ٣٠٪ نظير الإدارة واستهلاك المباني والآلات .

وأرى أن الفقرة الخاصة بإيراد المقارنات المبينة لو قورنت بالققرة الخاصة بإيراد الأراضى الزراعية ، لوجدنا أن هالكغبنا فاحشاً على أصحاب المباني .

**مقرة المنتج القرم أحمد مزي بك** - إن ملك المباني الآن لا ينفقون ملياً على الإصلاحات .

**مقرة المنتج القرم توفيق دوس باشا** - الواقع أن استهلاك الأراضى الزراعية كاجاء بحق في تقرير اللجنة قاصر على المباني والآلات والمأشبة ، لأن الأراضى الزراعية لا يستهلك منها شيء .

**مقرة صاحب المثلل مصطفى سرعى بك** (وزير الدولة) - حضرات الشيوخ المحترمين ،

طبيعة هذه الضريبة أنها ضريبة تكميلية أو ثانوية ، بمعنى أن المال الذي تفرض عليه الضريبة يجب أن يكون قد تقرر من قبل فرض ضريبة أخرى عليه . لذلك قيل إن وعاء هذه الضريبة هو مجموع أوعية الضرائب الأخرى . فإذا تقرر هذا ، كان فيه الحل الذي يجب أن يتقضى إليه الرأى في مسألة المستأجر . والقانون الذى يطبق في هذه الحالة هو القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

ولكن هذا القانون لا يفرض ضريبة على الاستغلال الزراعى ، بمعنى أن المستأجر ، مهما كسب ، كان كسبه معفى من كل ضريبة يقتضى التشريع القائم . وهذا نقص أحسنت به معصلة : **أضرائب** ، وهي تريد تداركها بقرع قدم إلى البرلمان .

فهذا الوجه من الإرادات معفى من الضريبة إلى أن يقرر البرلمان رفع هذا الإعفاء . وإذن لا يجوز أن يدخل هذا الكسب من الإيجار في واء الضريبة التصاعدية ، لأن وعاءها يشمل مجموع أوعية الضرائب لأخرى . ولما كان الكسب الناتج من الإيجار لا ضريبة عليه ، فلا وعاء له ، وهو لذلك لا يدخل ضمن وعاء الضريبة التصاعدية .

**مقرة المنتج القرم محمود غالب باشا** - لى أن يقدم القانون الذى وعدت به الحكومة .

**المقرر** - مشروع هذا القانون أقره مجلس النواب وعرض هنا في آخر الدورة وقد أقر المجلس بعض مواده ، إلا أن هناك خلافاً على بعض المواد ، فأحيل إلى بلنقى المالية والتجارة والصناعة بجمعتين ، وسيكون المشروع بين أيديكم قريباً .

**مقرة المنتج القرم محمود غالب باشا** - أشرأن الموقف الذى نحن فيه الآن معناه أننا نسئفى الكسب الإيجارى ، وهذا يتناق مع المساواة التى ينص عليها الدستور .

**مقرة صاحب الموز عبد الحكيم عرفاى بك** (وكل وزارة المالية) ليس هناك أى استثناء . فإن هذا الكسب سيخضع للضريبة بمجرد إقرار التشريع الذى سيعرض على حضراتكم قريباً .

**مقرة المنتج القرم محمد فوزى سراج الدين باشا** - هل يعتبر الاستبعاد مهنة ؟

**المقرر** - نص في التشريع الجديد المعدل للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في المادة ٧٢ ، على أن هذا النوع من الكسب يدخل ضمن أرباح المهن الحرة .

وإني أقترح أن يحدف الجزء الأخير من هذه الفقرة وهو الخاص بالفرض الحكومية والهيئات العامة المعفاة من الضريبة قانون خاص، لأنني أرى أن السندات الحكومية المعفاة بقانون خاص وبما يملأها لا يجوز أن تفي من ضريبة الدخل العام، لأن القانون الخاص الذي من لإعطائها إنما قصد إعفاها من الضرائب النوعية، ومن غير المقبول أن تحسب تكون كل ثروة - ونفوس أنها مائة ألف جنيه مثلا - مستعانة في سندات حكومية معفاة من الضرائب النوعية يعني أيضا من ضريبة الدخل العام، لأن معنى هذا أن مثل هذا الشخص لا يدفع أية ضريبة، في حين أن الضرائب الأخرى التي أدفع منها إنما هي ضرائب نوعية، في أن هذه الضريبة وهي ضريبة شخصية تفرض على كل دخل الفرد إذا كان. ولقد ناقشنا منذ لحظات في المكسب الزراعي، وفي أن المساهم للأرباح يجب أن يخضع لهذه الضريبة، فنتقرر أنه يجب وضع حل.

لهذا أظن أنه ليس من السهل أن يبقى وبجل تكون معظم ثروته أو كلها من سندات حكومية. ولا يمكن أن يؤثر هذا في القوانين الخاصة بالأعضاء، لأن المقصود هو الإعفاء من الضرائب النوعية.

**فقرة الشيخ محمد توفيق** - لم ينص في القوانين الخاصة بهذه الفرض على الإعفاء من جميع الضرائب الحالية والمستقبلية. ودخل في هذا الضرائب النوعية وغيرها؟

**فقرة الشيخ محمد توفيق** - هذه ضريبة على التصرف وليست على السندات، ودخل هذه السندات معنى من جميع الضرائب النوعية فقط.

والاعتراض الثالث ينصب على الفقرة الثالثة، ونصها كما يأتي:

"ولا يشمل ذلك مضاعفات الضريبة والتعويضات والفراغات".

وأنا لا أنهم ...

**فقرة صاحب اللجنة عبد الحكيم طرفي** - (وكيل وزارة المالية) هذه الفقرة الواردة في المادة السابعة، لا في هذه المادة.

**فقرة الشيخ محمد توفيق** - ووسى باشا - إذ سيكون الاقتراح الذي سأقدم به منصبا على الفئتين الثانية والسابعة، وذلك فيما يتعلق بنسبة الاستهلاك الخاصة بالمباني والإعفاء الخاص بالسندات والفروض الحكومية.

وسأقدم بالتالي به صياح كلمة معنى هذه المادة.

**فقرة الشيخ محمد توفيق** نصرت بك - هناك اتفاقات الخاصة بالتعويض وإعفاء المصارف وغيرها.

**فقرة الشيخ محمد توفيق** - ووسى باشا - كل هذا يدخل في باب المصروفات وعلى أنه حال فإني لا أطلب إعفاء الخدم الخاص بالاستهلاك والإدارة فلا راضي الزراعية، بل إنني لا أمان في دفعه إلى ٣٥٪. إذا رأيت حضراتكم ذلك. لكنني أريد أن أتأكد من العدالة فذلك.

(تولى الرئاسة حضرة الشيخ المحترم أحمد علي باشا وكيل المجلس).

إن الفارق بين المباني والأراضي الزراعية أن المباني يستهلك والمزرع في جميع الأوساط الهندسية أن أكبر عمارة تستهلك في مدى خمسين عاما. ولذلك نجد أن الشركات التي تمتلك العبارات تخص سنواتها من إيردها ٢٪ من قيمة العبرة للاستهلاك على حساب أنه جزء من حين جزاء من قيمة العبرة.

حققة إن نسبة استهلاك معدات العبرة تقل عن نسبة استهلاك المباني الريفية والآلات الزراعية، ولكن كما قلت إن الأراضي الزراعية لا تستهلك بينما يستهلك المباني ٢٪ سنواتها، لأن العبرة في الغالب لا يكون لها وجود بعد مدى هذه المدة.

لهذا ومع إعفاء نسبة الاستهلاك في الأراضي الزراعية ٣٥٪، أودع أن ترفع نسبة الاستهلاك الخاصة بالعبارات المبينة.

وإذا أضفنا إلى هذا أن تقدير إيراد الأراضي الزراعية على أساس هذا التوزيع باعتبارها ٧٠٪ من وراء الضريبة، كان معنى هذا أنه طبقا للضرائب القائمة يكون لإيراد الفدان في مصر لا يزيد على سبعة جنيئات. وأظن أننا نعلم جميعا بأنه لا يوجد فدان في مصر بأسرها قد تم إنتاجه في السنوات العشر الماضية، أو أنه سيخرج في السنوات العشر المقبلة بهذه القيمة. هذا في حين أن إيراد أصحاب العبارات مضبوط بالملم، ولا يمكن لهم زيادة الإنتاج، لأن هناك قانونا تخضع له الإنتاجات.

يضاف إلى هذا أن هناك ثلاث دول كبيرة هي على وجه التحديد أمريكا وبريطانيا وألمانيا، تحدد الإعفاء لأصحاب الأرباح بقدر الترخيص يتحدد الإعفاء بالنسبة لأصحاب العبارات المبينة بتقدير السدس وما دنا نسير على غرار هذه النظم، فمن الواجب دفع نسبة الاستهلاك المخصصة للعبارات من ٢٥٪ إلى ٣٥٪. وإني ألهمني إذ أعرف رأي مسال وزير المالية في هذه القطعة، فهو الرجل الذي شهد فيه حب العدل والطلق والمساواة.

أما الاعتراض التالي فيصعب على الفقرة السابعة من هذه المادة، إذ وودقنا ما يأتي:

"ولا يدخل في الحساب عند تحديد المبالغ الخاضعة للضريبة الإيرادات المقترنة من المثل للملك للقول والتي يشهد فلا وكذلك فوائد السندات والفروض الحكومية والهيئات العامة المعفاة من الضريبة بقانون خاص".

**مفكرة الشيخ المرحوم محمد مري بك** - استرعى نظري ما قاله حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا من ضرورة فرض "ضريبة التصاعدية" على فوائد السندات والقروض الحكومية؛ مع أن هذه السندات أصبحت في يد أصحابها بمقتضى قانون ينص على أنها معفاة من الضرائب الحالية والمستقبلية، ولا تخصيص بلا غرض. فلا يصح أن يقال ضرائب ودية أو شخصية. ومن جهة أخرى لا يجوز أن أخذ من أصحاب هذه السندات حقوقاً اكتسبوها بأن خصمهم للضريبة.

والواقع أنه يجب تشجيع من يكتثرون في القروض التي تطرحها الحكومة، فقد تحتاج الحكومة إلى عقد قروض لقيام ببعض الشؤون العامة، خصوصاً أن القائمة التي تدفعها الحكومة على هذه السندات ضئيلة لا تتجاوز غالباً ٢٪ أو ٢ ١/٢٪، وهي فائقة لا تتناسب مع الفوائد التي يمكن تحصيلها من استثمار الأموال في الأسهم الأخرى.

وإنما أخفنا إلى ذلك أن هذه الضريبة تستعمل من يعضون للضرائب النوعية، وأن هذه السندات والقروض لا تخضع للضرائب النوعية - فكيف يمكن أن تفرض عليها ضرائب تصاعدية؟

لهذا أرجو عدم الأخذ بما يقترحه حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا

**مفكرة صاحب الملقى حميد فهمي بك** (وزير المالية) - إن الحكومة ترى التحمل بالنسبة كما وافقت عليه لجنة المالية بمجلس الموقر هي متعلق بالفرقة بين الخلع الذي يقر للضريبة الألبان والخلع الذي يقر للضريبة المقاربات المالية. وذلك لأن ما استند إليه حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا، من أن المقاربات المالية تحتاج إلى استهلاك وإلى صيانة، محدود عليه بأن مثل هذا الاستهلاك وتنفقات الصيانة مفروض أنها تدخل في حساب الأرباح الذي يحصل عليه المالك.

أما فيما يتعلق بالخلع المقرر للضريبة على الأراضي الزراعية، فأرجو أن يلاحظ أنه أريد به التحويل إلى الملك الزراعي الممنوع من تشجيعهم على استصلاح الأراضي البرية، ونحن نأشد الحاجة إلى هذا الاستصلاح.

ولا يمكن وضع خط لمحدود الداخلة بين التكاليف المالية والتكاليف القروية، فقد تصل تكاليف الإدارة والاستهلاك إلى ٣٠٪ بدلاً من ٢٥٪. وأرجو أن يكون نصي مقبولاً لحضراتكم. أما فيما يتعلق بسندات القروض وإضافتها التي أريد النص على عدم إدماجها في الوعاء فإننا إذا أخذنا بنظرية حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا وتشبيهاً مع هذا الرأي، فإننا بذلك نكون قد خالفنا القرض الأساسي من هذا الاعفاء وهو اطمئنان المستدين على أموالهم في القروض الحكومية وتشجيعهم.

ولم يفرض بدلاً أننا أخذنا بنظرية حضرة الشيخ المحترم أمين يوسف بك الذي لفت النظر إلى أن هناك شريحة من الشراخ في إيجارنا تدفع ١٩٪ منها و٩٠ في المائة من كل جنيه بحيث لا يقل عن ١١٪ بضات، أي ٢٧٪.

من إرادته - إذا أخذنا بهذا الرأي، وأخذنا ٥٠٪ من فوائد سندات القرض، فبني ذلك أن القرض الذي يدفع ٣ ١/٢٪ أو ٢ ١/٢٪ لوجداً فله عمل الضريبة، لتزل إلى ١ ١/٢٪ بدلاً من ٢ ١/٢٪. وهذا يتعارض كما قلت لحضراتكم مع القرض الأساسي الذي أريد به تخليصاً الدين استئصالاً أموالهم في القروض وتشجيعهم للإقبال عليها.

**مفكرة الشيخ المرحوم الدكتور زكي ميخائيل بك** - حضرات الشيوخ المحترمين.

المدة الاجتماعية أساس الضرائب. ولهذا راعى دائماً أن تكون الضريبة - قدر استطاع - متناسبة بين الممولين على التساوي. فإذا ما وجدنا طائفة من الممولين تحمي حماية عظيمة تفرق تفرقاً هاملاً بينهم وبين زملائهم من الممولين، فلا شك أن في هذا التفرق إضراراً بالمدة.

مثال ذلك شخص يبلغ إرادته من ألبان وعقار وسندات صناعية ١٠٠,٠٠٠ جنيه في السنة، فإنه سيدفع طياً لهذا النانون ٥,٠٠٠ جنيه ضريبة شخصية لائوعية، لأن الضرائب الوعية دفعت من قبل وانتهت.

**مفكرة صاحب الملقى حميد فهمي بك** (وزير المالية) - لا يمكن أن تصل الضريبة إلى الرمز الذي فرضه حضرة الشيخ المحترم على مثل هذا الإيراد.

**مفكرة الشيخ المرحوم الدكتور زكي ميخائيل بك** - هذا على سبيل التمثيل، ولا ضرر مثلاً آخر. يقول صاحب دخته ١٠٠,٠٠٠ جنيه من سندات حكومية. هذا الممول لا يدفع بموجب هذا المشروع شيئاً من هذا المدة في الوقت الذي يتطلب فيه الأجنبي المستوطن في مصر أن يدفع من دخله العام: أمريكا أو إيطاليا أو فرنسا ضريبة دخل طبقاً لهذا القانون، وفي الوقت نفسه يسمى المسمى أو الأجنبي، في مصر الذي يتجنى بدخل عام مقداره ١٠٠,٠٠٠ جنيه من سندات حكومية من أن يساهم بجزء واحد في ضريبة الدخل العام.

أظن أننا إذا فكرنا في هذا الوضع، لوجدناه غريباً لا من وجهة المدة لحسب، بل هو غريب أيضاً من الوجهة الاقتصادية.

ما الذي يحصل نتيجة لهذا؟

**مفكرة صاحب المدة محمد عبد الرزاق باشا** (رئيس مجلس الوزراء) الذي يحصل هو أن يقل الناس على السندات الحكومية.

**مفكرة الشيخ المرحوم الدكتور زكي ميخائيل بك** - الذي يحصل أن يقلل جمع كبار الموالين والقادرين على التخلص من ممتلكاتهم الأخرى والاتجاه لشراء السندات الحكومية.

وتهدف الحكومة إلى الحصول على ما يلزمها من قروض بأقل فائدة ممكنة، وهي في ذلك تعمل على تخفيف العبء عن دافعي الضرائب أنفسهم.

وتعلمون حضراتكم أن المزاي التي اقتص بها حاملو القروض الحكومية حققت تخفيف هذه القروض بأقل التكاليف للدولة بما يبرز أن أشد به.

هذه المسائل هي أساس السند المالي في الإصلاح العام ليس عندنا غش، بل في كل بلاد الدنيا.

ماوجه المصلحة في إدارة مثل هذه المسائل ؟ أرجو ألا يؤاخذني حضرة الشيخ المحرم، وأسأله عيادة أولها سوى أن الأئمة التي تضرب جزاء بأن الممول الذي دخله ١٠٠,٠٠٠ جنيه يدفع عنها ٥٠,٠٠٠ جنيه ليست صحيحة.

وإذا أراد حضرة الشيخ المحترم أن يعرف حقيقة ما يدفع من الضريبة عن دخل قدره ١٠٠,٠٠٠ جنيه، فليسمع ما يدل به حضرة صاحب العزة الأستاذ عبد الحكيم الرضاوي بك وبكل وزارة المالية.

إن القول إذا ما صدر من أشخاص لم مكانهم وخبرتهم، وبخاصة إذا ما قال مثل حضرة الشيخ المحترم - وقد كان وكلاً لهذا المجلس - أن الدخل الذي يبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه يؤخذ عنه ضريبة عامة قدرها ٥٠,٠٠٠ جنيه، وهو ما يخالف الواقع، يكون من الطبعي أن يحدث هذا الكلام أناراً في الأسواق المالية.

الرئيس - تقدم اقتراحاً أن أولها من حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا، وهذا نصه :

” اقترح تعديل الفقرة الثانية بالآتي :

(أولاً) بدفع خمس ٣٥٪

(ثانياً) تعديل الفقرة السابعة بمحذف عبارة ” وكذلك فوائد السندات والقروض الحكومية إلى آخر الفقرة .

توفيق دوس

فقرة الشيخ المحترم حسين سرى باشا - أريد أن أستفسر من حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا عن الأساس الذي بنى عليه انهم نظير الإدارة والصيانة ٣٥٪

فقرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا - لقد قلت إن المباني عندما يعنى عليها تحسوم مئة تكون قد استهلكت ...

الرئيس - حضرة الشيخ المحترم حسين سرى باشا لم يكن موجوداً حيناً تكلم حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا، ولا يجوز إعادة ما سبق أن قيل .

فقرة الشيخ المحترم أحمد مرزى بك - هل يقبل الأجنبي فائدة قدرها ١٪ أو ٣٪ ؟ أظن لا . وأظنه غير معقول .

فقرة صاحب الدعوة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) لتترك السندات الحكومية جانباً .

فقرة الشيخ المحترم الدكتور زكي ميخائيل بك - يقول حضرة الشيخ المحترم أحمد مرزى بك إن فائدة السندات الحكومية قليلة . ولكن الذي يحصل في الضريبة التصاعدية أن يدفع الممول ٥٠,٠٠٠ جنيه من دخله إذا ما بلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه في السنة ، فكيف تبلغ النسبة المتوقعة يا حضرات الشيخ المحترمين بالنسبة لما يدفعه الممول من دخله ؟

هذه هي القطة التي يزيد أن تسألوها ، وأغشى أن تؤدي إلى درجة مالية واقتصادية شديدة .

فقرة صاحب المجلس حسين فهمي بك (وزير المالية) - إن العكس هو الذي يحدث الزجة .

فقرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم علي باشا - لا شك أن حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي ميخائيل أشار به ذكر القرض الحكومي الأخير يبلغ ثلاثين مليوناً من الجنيهات، وقد ذكر أيضاً كيف غطى هذا القرض بأسرع ما يمكن .

لقد وعدت الحكومة أن تنفي المكتتبين في هذا القرض من دفع الضريبة ، فهل يظن حضرة الشيخ المحترم إذا ما طبق هذا القانون على هذه السندات المخففة من الضريبة أصلاً ، ثم احتاجت الحكومة إلى أن تصدر قرضاً آخر أن يقبل الناس على شراء هذه السندات ؟ أظن لا .

ولا شك أن وعد الحكومة بإعفاء هذه السندات من الضريبة كان عاملاً مهماً في إقبال الناس على تنقيط ما تصدره من قروض . فوعد الحكومة وشرفها ملحق بتنفيذ ما وعدت به .

فقرة الشيخ المحترم الدكتور زكي ميخائيل بك - إن السند في حد ذاته يعنى من الضرائب النوعية . وهذا لا نزاع فيه إطلاقاً . كما أنه لا شك فإنه يمكن لهذا المجلس أن ينقض هذا التشريع بآمر، ولو أننا لا نطلب ذلك .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرته - لا يمكن الحكومة ولا المجلس أن ينقض ما سبق أن قرره ، لأنه لا بد من استهلاك الدين القديم أولاً .

فقرة صاحب الدعوة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) أريد أن هذه المسائل القروضية المبدئية التي لا فائدة منها مطلقاً ليست عالية، ومن المصلحة عدم إنارتها على هذه الصورة، لأن الناس خارج المجلس يظنون أنه يدور بخلاف التشريع المصري أن يأخذ بالثأل ما يعطيه باليمن .

محضر الشيخ المحترم حسين سري باشا - لقد كنت استعج لما يدور من مناقشات خارج الجلسة، وإني غير موافق عليه، لأرى فيه أخطاء فنية.

الرئيس - الموافق من حضراتكم على الشق الأول من اقتراح توليق دوس باشا بتفضل بالوقوف.

(لم يبق أحد سوى حضرة المقترح).

الرئيس - إذن يقرر المجلس رفض الشار الأول من هذا الاقتراح.

والموافق من حضراتكم على الشطر الثاني منه بتفضل بالوقوف.

(وقف حضوان).

الرئيس - إذن يقرر المجلس رفض الاقتراح.

والآن أطلب على حضراتكم الاقتراح الثاني المقدم من حضرة الشيخ المحترم هادي بدير باشا. وهذا نصه :

« أقترح أن يكون الاعفاء فيما يخص بالمعافاة في الأراضي المبنية إلى ٣٠٪ بدلا من ٢٥٪ المنصوص عليها في مشروع القانون.

هادي بدير »

محضر الشيخ المحترم محمد بدير باشا - أوجوب أن يسمح لي صراحة الرئيس بأن أشرح إقتاى، لأنه يجب أن نسوي بين الأراضي الزراعية والمقارنات المبنية، إذ أخشى ما أخشاه يا حضرات الزلاء أن يقال هنا في الخارج إن رجال البرلمان من أصحاب الأقطان. لذلك رفضوا النسبة التي تخفف من الضريبة نظير الإدارة والصيانة واستهلاك المباني والآلات إلى ٣٠٪ من إيراد الأراضي الزراعية.

محضر الشيخ المحترم عبد الوهاب طه باشا - لا يمكن أن يسلم أحد أن الأراضي والأقطان تتساوى مع الأملاك في الخصب.

محضر صاحب البروفه ابراهيم محمد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) - أطمئن حضرة الشيخ المحترم بدير باشا إلى أنه كما كان في موقفه صريحا واضحا لم يفتش أن يقول عنه أحد من الناس إنه من ملاك البهارات. كذلك لا يفتش حضرات الشيوخ المحترمين أن يقول عنهم أحد أنهم من أصحاب الأقطان الزراعية.

(تصفيق).

الرئيس - الموافق من حضراتكم على هذا الاقتراح بتفضل بالوقوف. (لم يبق أحد).

الرئيس - يقرر المجلس رفض الاقتراح.

محضر الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - لي كلمة صافية أريد أن أبدأها قبل أخذ رأي على الاقتراح.

وقد استأذنت إخواني حضرات أعضاء لجنة المالية، ونحن في اللجنة، أن أدل باستفسار في الفقرة الرابعة من هذه المادة، وهي تعطى المالك أو المول الخيار بين أن يقدر لإرادته الخاص على أساس القيمة الإيجارية أو الأيراد الفعل.

هذا بالنسبة للإيراد. أما بالنسبة للتصرف، فإنها لم تعطى المالك أو المول هذا الخيار، إذ إنها قدرت المنصرف بـ ٢٥٪ عن المباني، و ٣٠٪ عن الأقطان، بما يشمل مصاريف الإدارة والصيانة والاستهلاك. وأرى لتحقيق التوازن بين الإيراد والمنصرف أن يعطى هذا الحق أو هذا الخيار للمول بين أن يقدر مصروفاته على أساس ٢٥٪ أو ٣٠٪، أو على الأساس الفعلي من واقع دفاتره.

ولكيلا يعود المشرع إلى مجلس النواب مرة أخرى، أكتفى بتصريح من ممثل الحكومة بهذه الجلسة.

محضر صاحب الملاك محمود حسن باشا (وزير الدولة) - يقدر الإيراد على أساس الإيرادات والمصرفات الفعلية.

محضر الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - هذا ما قصدته وأعني به تحديد المنصرف بنسبة معينة، مهما بلغت المصروفات الفعلية، وهي بتقنيات تجديد المباني واستهلاكها وإصلاحها وغير ذلك. وهذا مما يساعد على إيجاد التوازن بين الإيراد والمنصرف.

وأرى إعطاء الحق للمول بأن يحاسب على أساس هذه النسبة المثوية في الحالتين، لأن يعطى هذا الحق بالنسبة للإيراد فقط وبجرمته بالنسبة للتصرف. فهذا ضروري ويعدو بالفائدة على الاقتصاد القومي.

محضر صاحب الملاك حسين فهمي بك (وزير المالية) - المقصود هو الإيراد الصافي.

محضر الشيخ المحترم محمود غلاب باشا - بما أن المول له الحق في أن يحاسب على أساس الأيراد الفعلي، فهنا يخلق ما يقصده سعادة فؤاد سراج الدين باشا.

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة ، وتتل المادة السابعة .

تليت المادة السابعة ، وهذا نصها :

مادة ٧ - ينضم من الإيراد الخاضع للضريبة ما يكون قد دفعه المول من :

( ١ ) فوائد القروض وفوائد الديون التي قد فتته .

( ٢ ) أقساط الإيرادات لدى الحياة والمعايش والتفقات المزم بها قانوناً أو تنفيذاً لحكم قضائي إذا ظهرت عليه بدون مقابل .

( ٣ ) كافة الضرائب المباشرة التي دفعها المول خلال السنة السابقة غير الضريبة العامة على الأيراد ، ولا تشمل ذلك مضافات الضريبة والتعويضات والتعويضات .

( ٤ ) الخسائر التي يكون قد استهدف لها المول في حالة بيع المنشأة أو وقف عملها والمتعلقة بسنة التصفية والسنوات الثلاث السابعة عليها .

و يعد في حكم التكاليف التبرعات والإعانات المدفوعة للحكومة والهيئات البلدية . والمؤسسات الاجتماعية المعترف بها من الحكومة المصرية والتي يكون مركزها بمصر على ألا تتجاوز قيمتها ٣٪ من الأيراد السنوي الصافي الذي حصل عليه المول .

ويستقطب في خصم المبالغ السالفة الذكر عدم دخولها في الحساب عند تقدير الإيرادات النوعية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

**مفكرة الشيخ المحترم محمد بركات باشا** - ينص الجزء الأخير من هذه المادة على ما يأتي :

”ويعد في حكم التكاليف التبرعات والإعانات المدفوعة للحكومة والهيئات البلدية والمؤسسات الاجتماعية المعترف بها من الحكومة المصرية والتي يكون مركزها بمصر على ألا تتجاوز قيمتها ٣٪ من الأيراد السنوي الصافي الذي حصل عليه المول “ .

ولا أنهم إطلاقاً لما حدد النسبة بثلاثة في المائة .

**المقرر** - هذا قانون أقره البرلمان .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة ، وتتل المادة

الثامنة

**مفكرة صاحب العزة عبد الحكيم عرفاني بك** ( وزير الزراعة لما قبل ) - مادام المول يسلك دلائر منظمة على هذه الحالة فيحاسب على أساس الإيرادات الفعلية والمصرفيات الفعلية .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - أكتفى بهذا التفسير الذي صدر من ممثل الحكومة .

**مفكرة الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك** - النتيجة الإيجابية للأراضي الزراعية تربط كل عشر سنوات ، والنتيجة الإيجابية للثاني تربط كل ثمان سنوات ، ألا يكون من الخير والمصلحة الخزانة أن يعاد النظر في هذه المدة الطويلة ؟

**مفكرة صاحب المجلس محمود حسن باشا** ( وزير الدولة ) - تقرر القيمة الإيجابية للأطيان الزراعية لمدة ثمان سنوات .

**مفكرة الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك** - هذا إذا كان الربط مؤقتاً ، أما إذا كان دائماً فالقدير يكون لمدة عشر سنوات .

**مفكرة صاحب العزة محمود زكي سالم بك** ( مدير عام مصلحة الضرائب ) - إذا وجدت مشروعات عامة في منطقة معينة بعد تقدير القيمة الإيجابية التي تعد لضريبة الأطيان ؛ لاستناد إليها وترتيباً لتنفيذ هذه المشروعات أية زيادة محسوسة في غلة هذه الأراضي ، صدر مرسوم بإعادة التقدير طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥

وبذلك لا يمكن أن يقل إن الضريبة على الأطيان قد لا تساهل الغلة الحقيقية لما ما استند إليها الإصلاح في الفترة بين التقدير وإعادةه .

**مفكرة الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك** - القانون ليس كذلك .

**مفكرة صاحب المجلس محمود حسن باشا** ( وزير الدولة ) - إذا وجدت مشروعات عامة يرتب عليها زيادة الإيراد ، ترفع الضريبة .

**مفكرة الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك** - إنني أنكم على كل حال ، عن الأطيان الزراعية في البلاد عامة ، لا أتفق عليها المشروعات العامة .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد حسن سري باشا** - إن ما يقوله حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك هو اقتراح برغبة فيلجأ به إلى المجلس .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

تليت المادة الثامنة ، وهذا نصها :

مادة ٨ - يحدد الإيراد الصافي الكلي من كافة الموارد المذكورة بالمادة السادسة واقع ما نتج منها خلال السنة السابقة بعد خصم المصاريف التي يستلزمها الحصول على الإيراد والمحافظة عليه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

عضو الشَّيْخ المحترم السيد عبد الحميد الرمالي - أريد أن استفسر عما إذا كانت الأرباح الاستثنائية مستمر العمل بها أثناء تنفيذ هذا القانون .

إنني أرى أن هذه المادة تتيح لي الفرصة المناسبة ، لأن أسأل هذا السؤال .

لقد قرأت هذا القانون ، ولا أجد فيه هذه المادة نصاً له علاقة بضريبة الأرباح الاستثنائية . ولذا أطلب من معالي وزير المالية أن يرد لي وأحفظ لنفسى بحق الرد عليه ، لأن في اقتراحه بالغاء ضريبة الأرباح الاستثنائية ، إذ لا معنى لأن يدفع التاجر ثلاث ضرائب على ضريبة الأرباح استيعابية والصناعية وقدها ١٢ ٪ . وضريبة الأرباح الاستثنائية وقد تصل إلى ٧٥ ٪ . والضريبة التصاعدية التي تفرض على الدخل الصافي

إن التاجر فرد من أفراد الأمة ولا تتسوا المنزل القريسي الذي يقول : " إذا مات التاجر ماتت فرنسا " فالزراع يدفع ضريبة حرب أطياها بواقع ١٩٤ قرشا من القندان الذي يخل ٣٠ أو ٤٠ جنيه . وإذا كان المالك يستغل الأرض لحسابه فقد يدوم عليه القندان نحو مائة جنيه .

مقرر الشَّيْخ المحترم صديق السويدي بك - أفر د بصفتي مزارعا أن هذا يخالف الواقع .

مقرر الشَّيْخ المحترم السيد عبد الحميد الرمالي - لا معنى أن يستمر التاجر في دفع هذه الضرائب الباهظة . لقد سمعنا من وزراء المالية السابقين وفي

مناسبات مختلفة أن ضريبة الأرباح الاستثنائية ستنتهي بانتهاء سنة ١٩٤٨ وما قد انتهى عام ١٩٤٨ ولم نسمع شيئا عن هذا الإنشاء .

لقد سألت ممثل وزارة المالية في بلتكم المالية عن هذا فقال لي إنه سيستمر العمل بهذه الضريبة في عام ١٩٤٩ أيضا ، وهذا حرام ، ليس التاجر فردا من أفراد الأمة ؟ ! إن هذا منتهى الظلم ، وسأقدم اقتراحا في هذا الشأن .

مقرر صاحب الميزة الدكتور عبد الحكيم الرفاعي بك ( وكيل وزارة المالية ) - لا يلني القانون إلا بقانون خاص .

مقرر الشَّيْخ المحترم حسين سري باشا - لا يمكن أخذ الرأي على اقتراح حضرة الشَّيْخ المحترم الرمالي بك ، لأن العدد غير قانوني ، وهذا الاقتراح هام ودقيق .

مقرر الشَّيْخ المحترم السيد عبد الحميد الرمالي - وأنا أوافق دولة سري باشا على ألا يعرض اقتراحى إلا إذا كان المدد قانونيا ، لأن المصلحة في غاية الأهمية .

مقرر صاحب الميزة الدكتور عبد الحكيم الرفاعي بك ( وكيل وزارة المالية ) - لا تخفى ضريبة الأرباح الاستثنائية إلا بقانون خاص آخر ، لأنها متبررة بقانون ، والقانون لا يلني إلا بقانون .

مقرر الشَّيْخ المحترم نور الدين دوس باشا - لا مانع من النائها بأداة مائة في آخر مشروع هذا القانون تنص على ذلك .

مقرر صاحب الميزة الدكتور عبد الحكيم الرفاعي بك ( وكيل وزارة المالية ) - قانون ضريبة الأرباح الاستثنائية تضمن طريقة خاصة بالغائه ، إذ يجب أن تطبق الضريبة على المولين عددا متساويا من السنوات قضا لمدة ١٣ من السنوات رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ، فيجب أن يلني بالطريقة القانونية .



مضرة الشيخ المحترم محمود أحمد محاسب بك - وهل سيكون ذلك خلال الدورة البرلمانية الحالية ؟

مضرة صائب الدرونة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) إن هذا ممكن في أي يوم من الأيام .

مضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا - ولم لا يكون التعديل الآن ؟

مضرة صائب الدرونة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) لا يمكن ذلك مطلقاً .

الرئيس - يمكن لإجاءة المناقشة في هذا الاقتراح ، لأنه فيروارد في صلب المادة ، إذ هو اقتراح قائم بذاته ، ويمكن عرضه قبل أخذ الرأي بالبناء بالأسم على مشروع هذا القانون .

وبهذا تكون مناقشة المادة الثامنة قد انتهت . ولنتنقل إلى المادة التاسعة .

تليت المادة التاسعة ، وهذا نصها :

#### الفصل الخامس - الخصم للأعباء العائلية :

مادة ٩ - يخصم المول من إرادته السنوى الكلى خمسون جنيهاً نظير كل ولد من أولاده وزوجه الذين يولمهم ، على ألا يتجاوز مجموع الإضاءات للأعباء العائلية المول مائتي جنيه .

لا يمنع إضاءه للأعباء العائلية إذا زاد الإرزاد المذكور على التي جنيه .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على هذه المادة ؟

( لم يعترض أحد ) .

الرئيس - انتهت المناقشة في المادة التاسعة ، وتتل المادة العاشرة . تليت المادة العاشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٠ - يشتر أن المول يمول ولده إذا لم يتجاوز سنه إحدى وعشرين سنة ميلادية ، ومع ذلك يعتبر أنه يموله حتى لو تجاوز هذه السن في الحائنين الآتين :

( ١ ) إذا كان بنتاً غير متزوجة ،

( ٢ ) إذا كان ذا عاعة تعتمد على الكسب .

مضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا - أقول أنه يمكن أن تضاف مادة خاصة في هذا القانون بالبناء ضريبة الأرباح الاستثنائية .

مضرة الشيخ المحترم أحمد مرزى بك - الاقتراح بالبناء قانون قائم بحال إلى لجنة الاقتراحات والعراض ، ثم يحال بعد ذلك إلى لجنة الموضوع ، فالأقترح بالبناء ضريبة الأرباح الاستثنائية يجب أن يصير سيرا الاقتراحات العادية .

مضرة صائب الدرونة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) لا شك في ذلك .

مضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا - هل هذه أول مرة يقال فيها يلغى القانون وتم كذا في مواد قانون معروض ؟

مضرة صائب الدرونة عبد الحكيم هرفاهي بك ( وكيل وزارة المالية ) الصعوبة من الوجهة القانونية هي أن نضمن المشروع المعروض نصا بالبناء ضريبة الأرباح الاستثنائية ، لأن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ حدد تاريخ إلغاء هذه الضريبة في المادة ١٣ منه بأن قال :

” تلغى هذه الضريبة في خلال السنة التالية من توقيع الصلح “ .

( عاد سعادة الرئيس لتولى رئاسة الجلسة ) .

مضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا - ألا يمكن تعديل هذا القانون ؟

مضرة صائب الدرونة عبد الحكيم هرفاهي بك ( وكيل وزارة المالية ) - بلى ، ولكن بقانون خاص جديد .

مضرة صائب الدرونة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) لماذا نتعجل ما دامت الفرصة لدينا في المستقبل ، والذي أراه هو أن نوافق الآن على مشروع هذا القانون ، وفي خلال أسبوع أو أسبوعين يمكن دعوة اقتراح مضرة الشيخ المحترم في أداة معدولة .

والآن قد انتهت المناقشة في المادة العاشرة، ولعل المادة الحادية عشرة،

تليت المادة الحادية عشرة، وهذا نصها :

### الفصل السادس - صغر الضريبة

مادة ٩٩ - يحدد صغر الضريبة بعد أسبغها المبلغ المشار إليها في المادة التاسعة من الإيراد الكلي الصافي على الوتية الآتي :

من	إلى	جنيه	جنيه	السر
١	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	مغفأة
١٠٠١	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	» الثانية
١٥٠١	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	» الثالثة
٢٠٠١	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	» الرابعة
٢٥٠١	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	» الخامسة
٣٠٠١	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	» السادسة
٤٠٠١	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	» السابعة
٥٠٠١	٦٠٠٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠	» الثامنة
٦٠٠١	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	» التاسعة
٧٠٠١	٨٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠	» العاشرة
٨٠٠١	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	» الحادية عشرة
٩٠٠١	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	» الثانية عشرة
١٠٠٠١	١١٠٠٠	١١٠٠٠	١١٠٠٠	» الثالثة عشرة
١١٠٠١	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	» الرابعة عشرة
١٢٠٠١	١٣٠٠٠	١٣٠٠٠	١٣٠٠٠	» الخامسة عشرة
١٣٠٠١	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠	» السادسة عشرة
١٤٠٠١	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	» السابعة عشرة
١٥٠٠١	١٦٠٠٠	١٦٠٠٠	١٦٠٠٠	» الثامنة عشرة
١٦٠٠١	١٧٠٠٠	١٧٠٠٠	١٧٠٠٠	» التاسعة عشرة
١٧٠٠١	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠	» العشرون
١٨٠٠١	١٩٠٠٠	١٩٠٠٠	١٩٠٠٠	» الحادية والعشرون
١٩٠٠١	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	» الثانية والعشرون
٢٠٠٠١	٢١٠٠٠	٢١٠٠٠	٢١٠٠٠	» الثالثة والعشرون
٢١٠٠١	٢٢٠٠٠	٢٢٠٠٠	٢٢٠٠٠	» الرابعة والعشرون
٢٢٠٠١	٢٣٠٠٠	٢٣٠٠٠	٢٣٠٠٠	» الخامسة والعشرون
٢٣٠٠١	٢٤٠٠٠	٢٤٠٠٠	٢٤٠٠٠	» السادسة والعشرون
٢٤٠٠١	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	» السابعة والعشرون
٢٥٠٠١	٢٦٠٠٠	٢٦٠٠٠	٢٦٠٠٠	» الثامنة والعشرون
٢٦٠٠١	٢٧٠٠٠	٢٧٠٠٠	٢٧٠٠٠	» التاسعة والعشرون
٢٧٠٠١	٢٨٠٠٠	٢٨٠٠٠	٢٨٠٠٠	» العاشرة والعشرون
٢٨٠٠١	٢٩٠٠٠	٢٩٠٠٠	٢٩٠٠٠	» الحادية والعشرون
٢٩٠٠١	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	» الثانية والعشرون

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على هذه المادة ؟

مقرر الشيخ المحترم فرير أبو زكريا بك - ذ. اقترح بتعديل هذه المادة. فالواقع أن عددا قليلا من طلبة الجامعة هم الذين يتقدمون لدراستهم في سن الحادية والعشرين.

إن هذه هي من الرشد ولا شك، ولكن المشاهد إن غالبية الطلاب لا يتقدمون من دراستهم في هذه السن، فذلك أقرب أن يمتحن هذه المادة أن يستمر الإبقاء على الطلبة الذين لا يزالون بالجامعات المصرية، أو الجامعات الأجنبية المترقب بها، أو الطلاب الذين يتقدمون في الخارج تحت إشراف وزارة المعارف بحيث لا يتجاوز سنهم تسعا وعشرين سنة.

وقد أردت غدي هذه السن، حتى لا تترك لهم الجبل على القارب، وحتى لا يمتدوا في الدراسة.

المقرر - حضرات الشيوخ المحترمين،

المسألة التي تناقش فيها الآن - كما يدعى - مسألة في غاية البساطة. فهل الشخص الذي يتولى الصرف على رأسه في الخارج في حاجة إلى الإبقاء من الضريبة على مبلغ خمسين جنيا ؟

مقرر الشيخ المحترم محمد مراد باشا - أرجو حضرة المقرر ملاحظة أننا في بلد فقير، وأن هذا المبلغ يعتبر كبيرا بالنسبة لبعض العائلات.

الرئيس - تقدم اقتراح من حضرة الزميل العظيم محمد فريد أبو هادي بك نصه كالآتي ...

مقرر الشيخ المحترم حسين سرى باشا - ما فاتكم تلاوة الاقتراح الآن إذا لم تكن تقيمه مرضه أخذ الرأي عليه الآن ؟

الرئيس - الفاتحة من تلاوة الاقتراح الآن هو أن يناقش وينتج في المضبطة، حتى يستطيع حضرات الشيوخ المحترمين عند إبداه رأيهم فيه على هيئة في الجلسة المقبلة.

وعذا من الاقتراح :

« اقترح تعديل المادة العاشرة بإضافة العبارة الآتية إلى الفقرة الثانية :  
« إذا كان طالباً بإحدى الجامعات المصرية أو الأجنبية المترقب بها من الحكومة المصرية على ألا تزيد منه على ٢٥ سنة »  
لهذا أبو هادي »

**الرئيس** - إذا أعلن انتهاء المناقشة أو أقر المجلس إقرارها، فلا يسمح له بالمناقشة، إلا إذا كان له سند من اللائحة الداخلية يسمح له بالمناقشة ؟

**مفكرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا** - من المقرر أن تقف عند المادة الخاصة بالشراخ، وأن تؤجل الجلسة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على أن ترفع الجلسة الآن لتعود للاجتماع يوم الاثنين القادم ٣٠ ربيع الثاني سنة ١٣٦٨ هـ الموافق ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٩ هـ الساعة الخامسة مساءً، هل أن يكون نظر هذا القانون مستمرا، وأن ننظره في أول الجلسة، هل أن يبدأ بالمادة الحادية عشرة الخاصة بالشراخ ؟

( موافقة ) .

( رفعت الجلسة الساعة الثامنة مساءً ) .

**الرئيس** - هل لأحد من حضراتكم رغبة في الكلام في هذه المادة ؟  
( أصوات : لا ) .

**الرئيس** - إذن تنل المادة الثانية عشرة .

**مفكرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا** - ما قائمة هذا الآن إذا كان اخذ الرأي في المواد سيكون في الجلسة القادمة ؟ ألا يعتبر ذلك ضياعا للوقت ؟

**الرئيس** - نحن نقاش الآن، وتنتهي المناقشة في المضبطة التي ترسل إلى كل من حضرات أعضاء المجلس لينتارها فيطلع على ما فيها ويستطيع إبداء رأيه في الجلسة المقبلة .

**مفكرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا** - إنما هل يستطيع أن يناقش في هذه المواد ؟



# الْجَلْسَةُ السَّبْعُونَ

## دور الانعقاد العاды الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة التاسعة عشرة

المعقودة علنا في يوم الاثنين ٣٠ ربيع الثاني سنة ١٣٦٨ ، الموافق ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩

#### ملخص

##### رقم الصفحة

١ - حاصدين طر مضيقا الجبلين السابقين (٢١ و ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩) ... .. ٥٤١

٢ - مراسيم بمشروعات قرائن :

( أ ) مرسوم بمشروع قانون بفتح امتداد أجرة قطعة أرض من أملاك الدولة ، مساحتها ٢٨ و ٢٥ قرا مسطحة بمدينة الاسكندرية بتنازع بيننا بالأزاريه والمين المقام عليها انضمام حاليا لقطعة اجرة المصلي التابعة لوزارة الصحة السورية ، إلى المينة الصحية الحالية ، لتكون قرا للمينة الإقليمية لمطقة شرق البحر الأبيض المتوسط التابعة لتلك المينة ، لمدة تسع سنوات ، بإيجار ارضي لهذه حاة طم سنويا ... .. ٥٤٢

( ب ) مرسوم بمشروع قانون بفتح امتداد إنشائي ببلغ ١٦٥ و ٨٣ جنيها في قسم ٦ "وزارة الزراعة" ، مس ١٧٦٥ جنيها في الباب الأول "ماحيات وأجور مرتبات" و ٨٠٠ جنيها في الباب الثاني "مصرفات عامة" ، وذلك لإنشاء ثلاث وثلاثين وزارة دولة وموظفة لوزير الشؤون وتأثير المكتب اللائحة لوزراء الدولة وسكرتيرهم ... ٥٤٣

( ج ) مرسوم بمشروع قانون بفتح امتداد إنشائي ببلغ ١٦٥ و ٨٣ جنيها في قسم ٦ "وزارة المالية" ، فرع ٦ "مصلحة الأعدوك الأثرية" ، باب ٣ "أعمال جديدة" ، لشراء قطعة أرض مساحتها ثمانية عشر فدانا من أراضي مدينة الأرفاف بالجيزة لأغراض مجلس فراد الأول الأعلى للبحوث ونهضة ... .. ٥٤٢

( د ) مرسوم بمشروع قانون بفتح امتداد إنشائي ببلغ ١٦٥ و ٨٣ جنيها في قسم ٧ "وزارة التجارة والصناعة" ، فرع ١ "التجيران العام" ، باب ٣ "أعمال جديدة" ، لقطعة مصرفات الإمداد من أسهم الحكومة في البنك الصناعي ... .. ٥٤٣

( هـ ) مرسوم بمشروع قانون بفتح امتداد إنشائي ببلغ ١٦٥ و ٨٣ جنيها في قسم ٩ "وزارة الداخلية" ، فرع ٢ "بوليس" ، مس ٧٥٠ جنيها في الباب الأول "ماحيات وأجور مرتبات" و ١٠٠ جنيها في الباب الثاني "مصرفات عامة" ، لإنشاء قوة بوليس سياسية ... .. ٥٤٣

رقم الصفحة

( و ) مرسوم بمشروع قانون يمنح امتياز إنشاء مبلغ ٢٠٠ جنيه في قسم ١١ " وزارة العدل " ، فرع ٦ " إدارة قضايا الحكومة " ، باب ١ " ماحيات وأجرومات " ، قيمة تكاليف إنشاء بعض الوثائق ... ٥٤٣

( ز ) مرسوم بمشروع قانون يمنح امتياز إنشاء مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه في قسم ١٢ " وزارة الأشغال السوية " ، فرع ٥ " مصلحة التنظيم " ، باب ٢ " مصروفات عامة " ، تسوية للتجاوز في امتياز أجود المال ... ٥٤٣

( ح ) مرسوم بمشروع قانون بامتياز تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٢٩٧ سلسلة جند الزنازين ، مساحتها ٤٧٥ متراً ، ويقدر ثمنها بمبلغ ٩٥٥ جنيهاً ، إلى جهة مد على مديرية الشرقية ، بإتخاذ اسمي كندة بنيت واحد سوريا ، لمدة عشرين سنة ، لتسليم طبا المرة من مادة خلوية لعلاج الفقراء مجاناً ... ٥٤٣

( ط ) مرسوم بمشروع قانون بالإذن للحكومة في الارتباط في السنة المالية الحالية ( ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ) في حدود ثمانية ملايين من الجنيئات ، زيادة على الاعتماد المودع في ميزانية السنة المذكورة لمصروفات الإنفاقية اللازمة لقوات المصرية بمناسبة الحالة القائمة في فلسطين ... ٥٤٣

إحالتها إلى لجنة المالية ... ٥٤٣

( ي ) مرسوم بمشروع قانون يمنح امتيازات إضافية في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ... ٥٤٤

إحالة إلى لجنة الأوقاف والمجاهد الدينية ... ٥٤٤

٥٤٤

٣ - مشروع القانون المراد من مجلس النواب بتعديل المادة ٢٤ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ ، اتخاص بإنشاء محكمة القضاة والإجرام - إحالة إلى لجنة قانون المرافعات بدلاً من لجنة العدل ... ٥٤٤

٤ - بعدد على مرافق ... ٥٤٤

طعن رقم ٧٧

٥ - أسئلة :

( أ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة والمالي رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم المراء أحمد خريف باشا ، عن إعادة شركة غازات الإسكندرية بالإسكندرية الموقوفين الصهيونيين والبريد بد أن قضيتهم وجهت إليهم موقوفين مصريين - ثانياً حضرة الشيخ المحترم ... ٥٤٤

( ب ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الأشغال السوية ووزير الصحة السوية ، من حضرة الشيخ المحترم كمال الدين الشريف ، عن وصف الأروقة داخل المدن - الإجابة ... ٥٤٤

( ج ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المصارف السوية ، من حضرة الشيخ المحترم وأغب إسكندر بك ، عن أعضاء البنوك - تأجيله أسبوعين ... ٥٤٥

( د ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير العدل ، من حضرة الشيخ المحترم وأغب إسكندر بك ، عن مجمع بعض الأحكام المعاصرة في البشر المستويات الماضية ٤ وعن رفع من الإحالة إلى المأخذ لبعض رجال القضاء وتعليق قراراتهم ... الإجابة ... عن تركيز القوانين المالية أن يذهب عن الدولة في الإجابة عن الأسئلة ... ٥٥٥



## دوم الجلسة

١- أخذ الرأي على مشروعات القوانين الآتية :

- ( ١ ) مشروع قانون يتبد اسماء الحامين القبولين أمام الحاكم القطعة في جدول قايمة الحامين لدى الحاكم القطعة ... ٥٥١
- ( ب ) مشروع قانون يفتح اعتماد إثنائي بمبلغ ٦٤٤ جنياً في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في الباب الأول من الفرع هـ " مجلس الدولة " من القسم ١١ " وزارة العدل " ، قيمة تكاليف إنشاء بعض الوثائق من نصف دور ... ٥٥١
- ( ج ) مشروع قانون يفتح اعتماد إثنائي بمبلغ ٥٣٩٠٠ جنية في باب المصروفات العامة من الفروع النظامية بالديوان العام والحاكم القطعة والقضائية وإدارة ضايف الحكومة من ميزانية وزارة المصروفات العامة للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لتسوية التباينات المتفرقة حاصلة في بعض الفروع ... ٥٥١
- ( د ) مشروع قانون يفتح اعتماد إثنائي بمبلغ ١٩٠٠٠ جنية في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في القسم ٦ " وزارة المالية " ، فرع ٢ " مصفحة الضرائب " ، فصل ١ " قسم الضرائب العشوائية " ، باب ٣ " أعمال جديدة " ، لمراجعة مصروفات عملية برد وتقديم القوائد على الأملاك المالية خلال شهر يناير ومبارزة ١٩٤٩ ... ٥٥١
- ( هـ ) مشروع قانون يفتح اعتماد إثنائي بمبلغ ١٠٠٠٠ جنية في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في القسم ٩ " وزارة الداخلية " ، فرع ١ " الديوان العام " ، باب ٢ " مصروفات عامة " ، قيمة الإمارة المقررة لفضائية الضممين لاستكمال دارها ... ٥٥١
- الموافقة عليها دفعة واحدة بإلتهام بالأسم ... ٥٥٢
- ١٢ - تقرير لجنة قانون الإجراءات الجنائية من مشروع قانون الإجراءات الجنائية ، ومن مشروع القانون الفراد من مجلس النواب بتعديل المادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات والمخاضين ١٥١ و ١٧١ من قانون تحقيق الجنايات - تأجيله أسبوعين ، لسبب ملاحظات الحكومة أمام اللجنة ... ٥٥٢
- ١٣ - تقرير لجنة قانون المرافعات من مشروع قانون المرافعات - تأجيله أسبوعاً ... ٥٥٣
- ١٤ - مشروع القانون الفراد من مجلس النواب يفرض ضريبة عامة على الإرادة ... ٥٥٣
- تقرير لجنة المالية
- ٥٥٤ - استقرار مائتة مواده مادة فساد - استقرار المائتة إلى حد ... ٥٥٤
- ١٥ - تقرير لجنة الأرفاف والمساعد المدنية من مشروع القانونين بإعتماد الحسابين للتأمين لمباح الأثر والمساعد المدنية للسنتين ١٩٤٥ - ١٩٤٦ و ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ، وتقري ديوان الخاصة من طين الحساب - تأجيله أسبوعاً ... ٥٥٢
- ١٦ - تقرير لجنة العدل والداخلية من مشروع القانون الفراد من مجلس النواب بشأن الأسلمة وخطتها - تأجيله أسبوعاً ... ٥٥٢
- ١٧ - تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والعدل من مشروع القانون المقدم من حضرة محمد خطاب بك ( عضو المجلس سابقاً ) بتعديل الأراضي المنصحة - تأجيله ثلاثة أسابيع ... ٥٥٢



## ١ - التصديق على مضبوطي المجلسين السابقين

(٢٢٥٢١ لبراسة ١٩٤٩)

**الرئيس** - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبوطي المجلسين السابقين ؟

**مفكرة الشيخ المحترم أوستا محمد عتي أبو الفضل** - لي اعتراض على مضبطة جلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٤٩ ، فقد كتبت أثناء مناقشة تقرير لجنة الداخلية عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم مني بخصوص استقلال رجال الأمن العام ، ولم يثبت في المضبطة ما جاءه من لسانى .

**الرئيس** - حذفتم بعض عبارات اعتراض طلبة رئيس الحكومة ، وهي ليست بجوهرية في الموضوع .

**مفكرة الشيخ المحترم أوستا محمد عتي أبو الفضل** - المجلس هو الذي يقرر الخلف .

**الرئيس** - تذكرون حضراتكم أن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد عتي أبو الفضل تكلم في الجلسة الماضية فيما يتعلق بمائة رجال البوليس وذكر عبارات تدل على عدم المساواة بينهم وبين رجال القضاء ، وأنا ألاحظ قروا أن في وجود مجلس الدولة الضمان الكافي لرجال الأمن العام ولكن حضرة الزميل رأى أن الضمان غير كاف ، وأهم مبررون ، وأن الحكومة تسخر من الانتخابات . فقال دولة رئيس الحكومة إن ذكر مثل هذا الكلام لأجله .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الربيع** - هل هذه العبارات مستغنى الآن بقرار من المجلس ؟

**الرئيس** - لقد حذفتم فلا .

والآن هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبوطي المجلسين السابقين ؟  
(لم يجز أحد) .

**الرئيس** - يصدق المجلس على مضبوطي المجلسين السابقين .

اجتمع المجلس السابعة الخامسة والتصف مساء ، برئاسة حضرة صاحب السادة الدكتور محمد حسين هيكيل باشا ، رئيس المجلس .

قوله السكرتيرة البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ عبد الرحمن نور ، عبد عطية الناصر بك ، السيد عبد الحميد الرمالى ، الأستاذ عبد الرزاق وهبه الناضى .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما عدا :

لغائبين :

أولاً - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم الطاهرى بك ، حسن وشوان حادى بك ، عبد الحميد إبراهيم صالح باشا ، على عبد الحادى باشا ، الشيخ منصور حسين السلولى .

ثانياً - باعذار :

(١) من جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد قرشى باشا ، أحمد لطفي السيد باشا ، فهمى وبصا بك ، الأستاذ محمد سليم جابر ، عبد طاهر باشا ، محمود خيرى باشا ، يوسف ذوالفقار باشا .

(ب) من جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

إسماعيل صدق باشا ، الشيخ حسين صالح خليفه ، صالح مصطفى أبو رباح بك ، محمد أمين يوسف بك ، محمد شريف صبرى باشا ، محمد شفيق باشا ، محمد نجيب الترابى باشا .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ أحمد أبو النور ، أحمد همام حسين بك ، حسن حسن هزام بك ، حسن عبد الرزاق ، حسين صان باشا ، سباح حشى باشا ، سليمان مصطفى خليل ، شارل بشرى حنا ، صادق وهبه باشا ، عبد الله مسليم باشا ، الشيخ فراج عبد الرحمن مجاهد ، محمد رشوان الزمر بك ، الأستاذ محمد نجيب محمد جمعه ، الأستاذ ميشيل زرق ، الشيخ يوسف يوسف الشروبي .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب الدولة إبراهيم عبد الحادى باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، وحضر أصحاب المجالس : الأستاذ عبد الحميد عبد الحق وزير التكوين ، محمود حسن باشا وزير الدولة ، الدكتور نجيب اسکندر باشا وزير الصحة العمومية ، على عبد الرزاق باشا وزير الأوقاف ، الفريق محمد حيدر باشا وزير البحرية والبحرية ، عباس أبو حسين باشا وزير الزراعة ، مصطفى مرعى بك وزير الدولة ، محمد زكى على باشا وزير الدولة ، حسين فهمى بك وزير المالية .

قوله السكرتيرة العامة أمين عن العرب بك .

(أعلن حضرة صاحب السعادة الرئيس افتتاح الجلسة) .

## ٢ - عشرة مراسيم بمشروعات قوانين

مأتمنا إلى بحثي المختار الإعراف والمعاد الجديدة

**مربعين** - وودت نعيمة كتيبة<sup>(١)</sup> من وزارتي المالية والأوقاف  
وبها صور من المراسم بمشروعات القوانين الآتية :

- ١ - مرسوم بمشروع قانون بإعطاء تأمين قطعة أرض من أملاك الدولة ، مساحتها ٢٠٢٨ مترًا مسطحًا بمدينة الإسكندرية بشارع سيشي باشا بالأزاريطة والمبنى المقام عليها المخصص حاليا لمصلحة الجبر الصعي التابعة لوزارة الصحة العمومية ، إلى الهيئة الصحية المائية ، لتكون مقرًا للهيئة الإقليمية لمصلحة شرق البحر الأبيض المتوسط التابعة لتلك الهيئة ، لمدة ٩ سنوات ، بإعطاء اسمي قديمه ٩٠٠ طلم في السنة .
- ٢ - مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٤,١٦٥ جنجيا فقديم ٤ "مجلس الوزراء" ، منه ١,٧٦٥ جنجيا في الباب الأول "معايات

وأجر وصرفت " و ٢,٤٠٠ جنجيه في الباب الثاني "مصرفات عامة" ، لإنشاء ثلاث وظائف لوزراء دولة ووظيفة لوزير التكوين وتأييد المكتب اللازم لوزراء الدولة وسكرتيرهم .

٣ - مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٨٣,١٦٥ جنجيه في قسم ٦ "وزارة المالية" ، فرع ٦ "مصلحة الأملاك الأميرية" ، باب ٣ "أعمال جديدة" ، لشراء قطعة أرض مساحتها ثمانية عشر فدانا من أراضي مدينة الأوقاف بالجيزة لأغراض مجلس فزاد الأول الأهل للبحوث وضيقها .

٤ - مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٩,١٢٥ جنجيه في قسم ٧ "وزارة التجارة والصناعة" ، فرع ١ "الديوان العام" ، باب ٣ "أعمال جديدة" ، لتغطية مصروفات الإصدار عن أسهم الحكومة في البنك الصناعي .

(١) نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون الأول :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

" كرتف بأن أبلغ سادتك صورة من المرسوم بمشروع قانون الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٩ ، بإعطاء إيجار لقطعة الأرض المنزلة لعملة والمدينة المسدود بالكتف المراق البالغ مساحتها ٢٠٢٨ مترًا مسطحًا ، الواقعة بمدينة الإسكندرية بشارع سيشي باشا بالأزاريطة ، والمبنى المقام عليها المخصص حاليا لمصلحة الجبر الصعي التابعة لوزارة الصحة العمومية ، إلى الهيئة الصحية الجبالية لتكون مقرًا للهيئة الإقليمية لمصلحة شرق البحر الأبيض المتوسط التابعة لتلك الهيئة ، لمدة ٩ سنوات ، بإعطاء اسمي قديمه ٩٠٠ طلم في السنة ، وأجها التكم بغيرهم حلوا المرسوم على المجلس .

وقد أبلغ هذا المرسوم مجلس النواب ، لغرض طيو .

وتفضلوا سادتك بخبره على الاستمرار

٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩

وزير المالية

سجين تيمس

نص الكتاب الخاص بالمراسم بمشروعات قوانين من الثاني إلى السابع :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرتف بأن أبلغ سادتك صورة من المراسم بمشروعات القوانين الصادرة في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩ بفتح اعتمادات إضافية في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ومراجعتها .

١ - ١٦٥ جنجيا في القسم ٤ "مجلس الوزراء" ، فرع ٦ "مجلس الوزراء" ، باب ٣ "أعمال جديدة" ، لشراء قطعة أرض مساحتها ثمانية عشر فدانا من أراضي مدينة الأوقاف بالجيزة لأغراض مجلس فزاد الأول الأهل للبحوث وضيقها .

٢ - ٨٣,١٦٥ جنجيا في قسم ٦ "وزارة المالية" ، فرع ٦ "مصلحة الأملاك الأميرية" ، باب ٣ "أعمال جديدة" ، لشراء قطعة أرض مساحتها ثمانية عشر فدانا من أراضي مدينة الأوقاف بالجيزة ، لأغراض مجلس فزاد الأول الأهل للبحوث وضيقها .

٣ - ١٩,١٢٥ جنجيا في قسم ٧ "وزارة التجارة والصناعة" ، فرع ١ "الديوان العام" ، باب ٣ "أعمال جديدة" ، لتغطية مصروفات الإصدار عن أسهم الحكومة في البنك الصناعي .

٨ - مرسوم بمشروع قانون بإعتماد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تصرف برقم ٢٩٧ مسجلة بجنح الزقازيق ، مساحتها ٤٧٥ مراً ، ويقدر ثمنها بمبلغ ٩٥٥ جنياً ، إلى مرة عدل بحدية الشرقية بإيجار اسم قدره جنينه واحد ستوياً ولقد عشرين سنة ، تقم عليها المبرة متى حياة خارجية لعلاج الفقراء مجاناً .

٩ - مرسوم بمشروع قانون بالاذن للحكومة في الارتباط في السنة المالية الحالية ( ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ) في حدود ثمانية ملايين من الجنيحات ، زيادة على الاعتماد المدرج في ميزانية السنة المذكورة للمصروفات الإضافية اللازمة للقوات المصرية بمناسبة الحالة القائمة في فلسطين .

تمهل توافقون حضراتكم : إلى إحالتها إلى لجنة المالية ؟  
( موافقة )

٥ - مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٨٥٠ جنياً : قسم ٩ " وزارة الداخلية " ، فرع ٢ " البوليس " ، منه ٧٥٠ جنياً : باب الأول " ما هيأت وأجور مرتبات " و ١٠٠ جنينه في الباب الثاني " مصروفات عامة " ، لإنشاء قوة بوليس سياحية .

٦ - مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٧٠٠ جنينه : قسم ١١ " وزارة العدل " ، فرع ٦ " إدارة قضايا الحكومة " ، باب ١ " ما هيأت وأجور مرتبات " ، قيمة تكاليف إنشاء بعض الوظائف .

٧ - مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٠,٠٠٠ جنينه : قسم ١٢ " وزارة الأشغال العمومية " ، فرع ٥ " مصلحة التنظيم " ، باب ٢ " مصروفات عامة " ، لتسوية التجاوز في اعتماد أجور العمال .

٤ - ١٨٥٠ جنياً في قسم ٩ " وزارة الداخلية " ، فرع ٢ " البوليس " ، منه ٧٥٠ جنياً في الباب الأول " ما هيأت وأجور مرتبات " و ١٠٠ جنينه في الباب الثاني " مصروفات عامة " ، لإنشاء قوة بوليس سياحية .

٥ - ٢٠٠ جنينه في قسم ١١ " وزارة العدل " ، فرع ٦ " إدارة قضايا الحكومة " ، باب ١ " ما هيأت وأجور مرتبات " ، قيمة تكاليف إنشاء بعض الوظائف .

٦ - ٣٠,٠٠٠ جنينه في قسم ١٢ " وزارة الأشغال العمومية " ، فرع ٥ " مصلحة التنظيم " ، باب ٢ " مصروفات عامة " ، لتسوية التجاوز في اعتماد أجور العمال .

وه أمثلت هذه المراسم إلى مجلس النواب ، لعرضه عليه .

وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما

٢٦ فبراير سنة ١٩٤٩

مدير المالية  
حسين فهمي

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون الثامن :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ سادتك صورة من المرسوم بمشروع القانون الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩ ، بإعتماد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تصرف برقم ٢٩٧ مسجلة بجنح الزقازيق ، مساحتها ٤٧٥ مراً ، ويقدر ثمنها بمبلغ ٩٥٥ جنياً ، إلى مرة عدل بحدية الشرقية ، بإيجار اسم قدره جنينه واحد ستوياً ، ولقد عشرين سنة ، تقم عليها المبرة متى حياة خارجية لعلاج الفقراء مجاناً .

وه أرسل هذا المرسوم إلى مجلس النواب ، لعرضه عليه .

وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما

٢٦ فبراير سنة ١٩٤٩

مدير المالية  
حسين فهمي

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون التاسع :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ سادتك مسودة من المرسوم بمشروع القانون الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩ ، بالاذن للحكومة في الارتباط في السنة المالية الحالية ( ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ) في حدود ثمانية ملايين من الجنيحات ، زيادة على الاعتماد المدرج في ميزانية السنة المذكورة للمصروفات الإضافية اللازمة للقوات المصرية بمناسبة الحالة القائمة في فلسطين .

وه أرسل هذا المرسوم إلى مجلس النواب ، لعرضه عليه .

وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما

٢٦ فبراير سنة ١٩٤٩

مدير المالية  
حسين فهمي

٥ - استئلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقرة والمحال رئيس مجلس الوزراء  
عبد العزيز السالمية ، من حضرة الشيخ المحترم اللواء أحمد شريف بلشا ، من  
إعادة شركة غازان الاسديع بالإسكندرية الموقوفين للصيادين واليهود بعد  
أن تصفهم وبعثت بهم موقوفين مصريين - تنازل حضرة الشيخ المحترم عن

حقة الشيخ المحترم اللواء أحمد شريف بلشا - إلى تنازل عن السؤال

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقرة والمحال وزير الأشغال السومرية وعبد  
العزيز السومرية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ كمال الدين الشريف ،  
من وصف الأوصفة داخل المدن - الإجابة عنه

نص السؤال :

"لماذا لا تقسم الوزارة العمل على تصف الأوصفة ( التلوات )  
عند ما تقوم بصف الطرق داخل المدن ، أو جعل التشريع اللازم بالزام  
أصحاب المنازل والمحال العامة أن يقوموا بصف ما يحيط بها من هذه  
الأوصفة ، حرصاً على نظافة الشوارع ؟

هذا ، مع العلم أن وجود الحفر والأرتبة الكثيرة بمعظم هذه الأوصفة  
وهي مخصصة للسير على الأقدام - تعرض المارة لأضرار كثيرة ، كما أنها  
تفقد الشوارع كثيراً من بهجتها وجمال منظرها "

١١ فبراير سنة ١٩٤٩ كمال الدين الشريف  
عضو مجلس الشيوخ

١٠ - مرسوم بمشروع قانون يفتح اعتمادات إضافية في ميزانية  
وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩  
فهل توافقون حضراتكم على إحالته إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية ؟  
( موافقة ) .

٣ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بتعديل المادة ٢٤ من المرسوم بقانون رقم ٦٨  
لسنة ١٩٣١ ، الخاص بإنشاء محكمة النقض والإيرام - إحالته إلى لجنة  
قانون المرافعات ، بدلاً من لجنة العدل

الرئيس - ورد كتاب (١) من لجنة العدل بأنه أحيل إليها مشروع  
قانون وارد من مجلس النواب مقترح من حضرة النائب المحترم عبد توفيق  
خليل بك ، بتعديل المادة ٢٤ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ ،  
الخاص بإنشاء محكمة النقض والإيرام ، ولما كان مشروع هذا القانون  
يرتبط بمشروع قانون المرافعات ، فإن اللجنة تستحسن إحالته إلى لجنة  
قانون المرافعات لبحثه .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

٤ - ردود على عرائض

الرئيس - وردت ردود (٢) من بعض الوزراء على عرائض سبق  
إحالتها إليها ، ستبحث تصورها في المضبطة .

== نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون العاشر :

" حضرة صاحب المقرة والمحال رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل مع هذا مرسوماً بمشروع قانون يفتح اعتمادات إضافية في ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، دجاها بفضل برهته على المجلس .  
وتفضلوا سائليكم بقول وافر الاحترام "

٢٧ فبراير سنة ١٩٤٩

(١) نص الكتاب :

" حضرة صاحب المقرة والمحال رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإطلاع سادتكم أنه قد أحيل إلى اللجنة مشروع قانون وارد من مجلس النواب مقترح من حضرة النائب المحترم عبد توفيق خليل بك بتعديل المادة ٢٤ من المرسوم بقانون  
رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ ، الخاص بإنشاء محكمة النقض والإيرام .

ولما كان مشروع هذا القانون يرتبط بمشروع قانون المرافعات قائم من المستحسن إحالته إلى لجنة قانون المرافعات لبحثه .

وتفضلوا بقول وافر الاحترام "

٢٣ فبراير سنة ١٩٤٩

(٢) ما جاء في المضمون رقم ٧٧

رئيس لجنة العدل  
على ذلك القرار "

حضره صاحب العزة سليمان حافظ بك (وكيل وزارة العدل ، بالنيابة عن محامي وزير العدل) :

(أولا) بلغ مجموع الأحكام الصادرة من محاكم الجنائيات في العشر السنوات الأخيرة (ابتداء من سنة ١٩٢٩ إلى سنة ١٩٤٨) ٣٣٠٥ قضية ، رفع قض من ١٤٠٤٨٦ حكا ، قضى في ٣٧١ منها بنقض الحكم ، والباقي قضى فيه بالرفض وعدم القبول وعدم التنازل .

وبلغ عدد الأحكام الصادرة من محاكم الجناح المستأنفة في هذه الفترة ١١٣١١ حكا في جنح مستأنفة و ٩٠٣٩ في جنائيات جنحة مستأنفة ، رفع قض من ٧٠٦١٨ حكا ، قضى في ١٤٦٤ حكا منها بنقض الحكم ، وقضى في الباقي بالرفض وعدم القبول وعدم الجواز وإثبات التنازل .

(ثانيا) أحيل إلى الماش بلوغ من الستين خلال العشرين سنة الماضية (ابتداء من سنة ١٩٢٩ إلى سنة ١٩٤٨) ٥٣ مستشارا ، سواء بحكمة النقض أو بحاكم الاستئناف ورئيس محكمة واحد وحسنة وكلاء محاكم ابتدائية وصحة عشر قاضيا بها ، حسب البيان الآتي :

السنة	عدد مستشاري محكمة النقض ومحاكم الاستئناف	المحاكم الابتدائية		
		عدد رؤسائها	عدد وكلائها	عدد قضاتها
١٩٢٩	١	—	١	—
١٩٣٠	٣	—	—	٣
١٩٣١	٣	—	—	—
١٩٣٢	٢	—	—	٢
١٩٣٣	١	—	—	—
١٩٣٤	١	—	—	—
١٩٣٥	١	١	١	١
١٩٣٦	١	—	١	١
١٩٣٧	٢	—	—	١
١٩٣٨	—	—	١	—
١٩٣٩	٣	١	—	٤
١٩٤٠	٣	—	—	—
١٩٤١	٢	—	—	١
١٩٤٢	٥	—	—	١
١٩٤٣	٢	—	١	١
١٩٤٤	٣	—	—	١
١٩٤٥	٣	—	—	—
١٩٤٦	٥	—	—	١
١٩٤٧	٨	١	١	—
١٩٤٨	٤	—	—	—

(ثالثا) لا يرى في الوقت الحاضر رفع السن . أما تعديل المرتبات ، فهو محل بحث الوزارة .

حضره صاحب المحامي نجيب إسكندر باشا ( وزير الصحة العمومية ) - تقوم المجالس البلدية برصف بعض الأرصفة في حدود ما تسمح به الميزانية ، على أن يحمل أصحاب المقارات قيمة التكاليف بمقدار ما تستفيد مقاراتهم . أما بالقاهرة ، فليس هناك تشريع يلزم أصحاب الأملاك بالرصف . والوزارة الآن في صدد استصدار تشريع يهتم على أصحاب المنشآت الجديدة التسيار بهذا العمل على نفقتهم أمام محارمتهم بمواد متصلة بنص عليها في القانون .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحامي وزير المعارف السورية ، من حضرة الشيخ الغفران راجب إسكندر بك ، من أعضاء البعثات - بطلبه أسويين

حضره صاحب المحامي مصطفى مرعي بك ( وزير الدولة ) - الحكومة تطلب التأجيل أسويين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل الإجابة عن السؤال أسويين ؟  
( موافقة ) .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحامي وزير العدل ، من حضرة الشيخ الغفران راجب إسكندر بك ، من مجموع بعض الأحكام الصادرة في العشر السنوات الماضية ، ومن رفع من الأحكام إلى الماش لبعض رجال القضاء وتعديل مرتباتهم - الإجابة - من رجل وكيل الوزارة لأنهم أم يتوب من الزيادة في الإجابة عن الأسئلة ؟

نص السؤال :

١ - ما هو مجموع الأحكام الصادرة في مدى العشر السنوات الماضية :

(أ) من محاكم الجنائيات ، وبيان ما رفع عنه قض منها من التهمين أو المدينين بالحق المدني ، وما قبل أو رفض منها .

(ب) من محاكم الجناح المستأنفة ، مع بيان ما رفع عنه قض منها من التهمين أو المدينين مدنيا ، وما قبل منها وما رفض .

٢ - ما هو عدد المستشارين بحكمة النقض أو بحكمة الاستئناف الذين أحيلوا إلى الماش بلوغ سن الستين ، وذلك في كل سنة من العشرين سنة الماضية ، وبموجب من أحيل إلى الماش في هذه السن وفي هذه المدة أيضا من رؤساء وكلاء وقضاة المحاكم الابتدائية (كل سنة على حدة) .

٣ - ألا يرى محامي الوزير - بعد خبرة العشرين سنة الماضية - أنه من الخير لحسن سير القضاء وتثبيت أحكامه رفع سن مستشاري النقض ومجلس الدولة ورؤساء وكلاء محاكم الاستئناف والنائب العام إلى سن الخامسة والستين ، ورفع سن مستشاري محاكم الاستئناف والمحاكم العموميين ورئيسي محكمة استئناف مصر والإسكندرية إلى الثانية والستين وتعديل مرتباتهم بحيث تتفق ومدة خدمتهم في القضاء ، وما يجب أن يلتمسهم من ماشهم وهم حراس العدل ؟

راجب إسكندر

١٠ فبراير سنة ١٩٤٩

## هل لو كىل الوزارة المدام

ان يزب من الوزير في الإجابة عن الأسئلة

**مهمس** - لمناسبة الإجابة عن هذا السؤال ، ألقى نائب فيه حضرة صاحب البزة سلطان حافظ بك (وكيل وزارة العدل عن معالي وزير العدل) - ملاحظة أبدىها حضراتكم ليكون المجلس فيها تغليد . فند سنة ١٩٢٤ إلى الآن ، جرت العادة أن يجيب الوزير عن الأسئلة أو يجيب عنه في الإجابة أحد حضرات أصحاب المجالس الوزراء .

**صحيح** إن من حقه أن يجيب عنه أحد كبار الموظفين ، ولذلك تولى حضرة صاحب البزة وكيل وزارة العدل الإجابة عن أسئلة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ داغب اسكندر بك .

فهل عند المجلس اعتراض على هذا ؟ أو تفضلون حضراتكم أن الوزير هو الذى يجيب عن الأسئلة ؟

**مهمس الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت** - تفضل أن يجيب معالي الوزير المختص .

**مهمس الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الرمالي** - إن المجلس لم يخطر بهذه الإجابة قبل الإجابة .

**مهمس** - أظن أنه يحسن أن ترك هذا الموضوع الآن وسأخاطب مع الحكومة فيه ، ثم أعرض النتيجة على حضراتكم ، حتى يفتش المجلس قراراً في هذا الشأن .

(٥) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المجالس وزير العدل ، من حضرة الشيخ المحترم داغب اسكندر بك ، من عدد القضايا التي أحيلت إلى إدارة المحلة وعدد التقارير التي قدست ، وعن التفكير من تأخير تقديم التقارير - الإجابة عنه

## نص السؤال :

١ - ما هو عدد القضايا التي أحيلت من المحاكم على إدارة الخبراء بالوزارة ، وذلك من يوم إنشاء هذه الإدارة إلى الآن سنة قسنة حتى سنة ١٩٤٨ ، سواء من الاستئناف أو المحاكم الابتدائية أو المحاكم الجزئية أو المجالس الحسبية ، وعدد التقارير التي قدست فيها من الخبراء ، ومتوسط المدة التي قضهاها المكتب في تقديم تقاريره من تاريخ إحالة القضايا عليه ؟ وما هو عدد التأخر من هذه القضايا لديه ؟

٢ - تشكو المحاكم كما يشكو المتقاضون والمحامون من تأخير قيام الخبراء لدى هذه الإدارة بتقديم التقارير في مواعيد مناسبة .

فما هي الطرق الكفيلة بتلافي هذه الشكاوى ، إن كانت ، والمعالج المحام لها ؟

داغب اسكندر

٩ فبراير سنة ١٩٤٩

حضرة صاحب البزة سلطان حافظ بك (وكيل وزارة العدل ، بالنيابة عن معالي وزير العدل) :

(أولاً) بلغ عدد القضايا التي أحيلت إلى إدارة الخبراء بوزارة العدل ابتداء من سنة ١٩٤٤ لغاية سنة ١٩٤٨ : ٣٩٨٧٧ قضية ، قدست تقارير في ٣٣٠٩٨ منها ، أى بنسبة ٨٢٪ تقريباً .

وفياً على بيانها سنة قسنة :

السنة	عدد القضايا التي أحيلت من المحاكم	عدد القضايا التي قدست فيها تقارير
١٩٤٤	٥٥١١	٤٨١٩
١٩٤٥	٦٥٦٥	٥٣٨٥
١٩٤٦	٨١٩٨	٧٠٦١
١٩٤٧	٨٨٢٧	٧٦١٧
١٩٤٨	١٠٧٧٦	٨٢١٦

أما تحديد مدة العمل في كل قضية ، فأمر مرجعه إلى ظروفها ونوع العمل فيها ، وما قد يستدعي الأمر من انتقال أو تحقيق أو بحث .

(ثانياً) وفيما يختص بالشطر الثاني من السؤال ، فمرجه إلى قلة عدد الخبراء بالنسبة للزيادة المطردة في القضايا المأجلة على المكتب ، خصوصاً القضايا الهندسية وقضايا الضرائب . كما أن تشتت بعض ذوى الشأن من الحضور أمام الخبراء إنما كثيراً في تأخير إنجاز العمل .

ومعالجة هذه الحالة هو هم مكتب الخبراء ، بتعيين عدد وأهمتهم يتناسب مع الزيادة المطردة في عدد القضايا .

(٤) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المجالس وزير الزراعة ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ كمال الدين الشريف ، من الأسباب التي دعت إلى عدم تجميع أصول الدواجن على طلباتهم من تقادى بلدة القطن الكرك - تاول حضرة الشيخ المحترم مع

**مهمس الشيخ المحترم كمال الدين الشريف** - إني متنازل عن هذا السؤال .

**حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح** - الذي فهمنا من اتفاق رودس أنه حذرة دافعة .

**مفكرة صاحب المجلس** معلمي مرعي بك (وزير الدولة) - لقد وجهه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح سؤالاً إلى دولة رئيس مجلس الوزراء ، ولا أدري إذا كان قد وزع على حضراتكم أو لم يوزع ، جاء فيه ما يأتي :

" لا يرى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وقد وقع اتفاق رودس إطلاع المجلس على أسس هذا الاتفاق وتفاصيله ، وما يتطوّر عليه من ملابسات عسكرية وغير عسكرية ، وتفاصيل المفاوضات التي دارت في شأنه ، والأدوار التي مر بها ؟ مع العلم بأنه لا يوجد ما يمنع من أن تملّ دولكم بهذه المعلومات في جلسة سرية إذا كان لهذا ما يبرره " .

فهل ترون مع هذا ومع أن الأمر سيبرض على حضراتكم بمناسبة هذا السؤال أن تودع الوثائق ؟

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت** - تودع الوثائق قبل الجلسة القادمة ، حتى يمكن الإطلاع عليها .

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح** - الحكومة في الجلسة القادمة سوف تطلع المجلس على البيانات المطلوبة ، فلم لا تودعها من الآن ؟

**مفكرة صاحب المجلس** معلمي مرعي بك (وزير الدولة) - مشروع القرار لا يستلزم أبداً أن تودع الوثائق ، إذ لا خلاف على طيبة اتفاق رودس . وإذا نحن اتفقا على طيبته ، فلا داعي لإيداعها بمناسبة مشروع القرار .

أما فيما يتعلق بالسؤال المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح ، فلا مانع لدى الحكومة من إيداع الوثائق والإطلاع عليها .

**الرئيس** - هذا السؤال سيدرج بمحكمة اللجنة في جدول أعمال جلسة الاثنين ٧ مارس سنة ١٩٦٤ هـ . فهل ترون لزوم إيداع الوثائق إلى الجلسة القادمة ؟

**مفكرة الشيخ المحترم محمود سراج الدين باشا** - إذا لم يكن لدى الحكومة مانع من إيداع الوثائق في الأسبوع القادم ، فما الذي يمنع من إيداعها الآن - حتى يتمكن من الاستعداد للنقطة ؟

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تأجيل الإجابة . - د. ج. ر. ؟

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت** - ما الحكمة في هذا ؟

٦ - اقتراح بمشروع قرار .

مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح ، بالإنابة الأحكام العربية والارابية من الصحف - تأجيل المناقشة نهائياً

**الرئيس** - هل ترغب الحكومة في مناقشة مشروع القرار الآن ، أو أنها تطلب التأجيل كما تنهت اللجنة ؟

**مفكرة صاحب المجلس** معلمي مرعي بك (وزير الدولة) - الحكومة تطلب التأجيل بمائتي أيام .

**مفكرة الشيخ المحترم محمود سراج الدين التوراني بك** - لا يوجد نقص في دفع الأحكام العربية في مثل هذا الوقت .

**الرئيس** - إن حضرة الزميل يتكلم في الموضوع .

**مفكرة الشيخ المحترم محمود سراج الدين باشا** - نحن لا نعارض في طلب التأجيل ، فهذا من حق الحكومة . ولكن أرجو ، حتى يمكن المجلس من مناقشة هذا الموضوع ، أن تكون جميع عناصره تحت نظره .

وكذلك أرجو الحكومة أن تودع جميع الوثائق الخاصة بتوقيع الهدنة التي وقعت أخيراً ، وهي التي تتضمن شروطها وملاحقها الثلاثة ، للإطلاع عليها ، حتى تكون المناقشة على أساس الواقع . وذلك لأن المناقشة ستعرض حتماً للوقف الحالي في فلسطين ووجود القوات المصرية فيها ، ولحرب الناعمة . وإذا كانت قد انتهت ، إلى آخر هذه المسائل التضييقية . ولا يمكن استظهار الحقيقة إلا إذا كانت هذه الوثائق تحت أيدينا ، وبخاصة أن المجلس وقد سبق استنفاده عند دخول القوات المصرية فلسطين ، وليس لديه الآن أي إخطار من الحكومة عن وقف القتال أو توقيع الهدنة . بكل معلوماته مستفاد مما ذكره الصحف ، مما لا يتفق وكرامة المجلس .

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الحنبل** - هذا جيد من الموضوع .

**الرئيس** - إن حضرة الشيخ المحترم فؤاد سراج الدين باشا يطلب إيداع وثائق توقيع الهدنة في فلسطين ، لا أكثر ولا أقل . فما هو رأي الحكومة ؟

**مفكرة صاحب المجلس** معلمي مرعي بك (وزير الدولة) - فيما يتعلق بطلب إيداع الوثائق ، فأرد عليه أن اتفاق رودس لا خلاف على أنه اتفاق هدنة ، وليس من شأنه أن ينهي حالة الحرب ابتداءً ، وإن هو أنهى إطلاق النار .

فهل يشك أحد في ذلك ، أو أن هناك خلافاً عليه ؟

الحكومة ستودع الوثائق في الأسبوع المقبل ، وأثنان أن هذا وعد فيه حل لكل إشكال .

فهل توافقون حضراتكم على تأجيل المناقشة في مشروع القرار أسبوعين ؟  
( موافقة ) .

### ٧ - مشروع قانون

يتمتع اتحاد إصناف ببلغ ٦٤٤ جنيا في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في الباب الأول من الفرع " مجلس الدولة " من القسم ١١ " وزارة العدل " ، قيمة تكاليف إنشاء بعض الوظائف من نصف شهر - تقرير لجنة المالية (١) - (الواقعة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فساد - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالإسراع مشروحات القوانين الأخرى

( القدر حصة الشيخ المحترم الأستاذ حسين عبد الجبلي ) .

القرار - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون ، واطلعت على مذكرته الإيضاحية . ووأدت ، بناء على الأسباب الواردة بها ، الموافقة على إنشاء وظيفة وكيل لمجلس الدولة لقسمي الرأي والتشريع وتماثي وظائف استشاريين مساعدين و ٢٤ وظيفة لمساعد مندوب " ١ " و " ب " ، على أن تؤخذ تكاليف هذه الوظائف عن المدة الباقية من السنة المالية الحالية من وفور ميزانية وزارة العدل .

وتقرر اللجنة من المجلس الموافقة على مشروع القانون بالصيغة الواردة من مجلس النواب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولتنتقل إلى مناقشة مادته مادة فساد ، وتلتمس المادة الأولى .  
تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ١١ " وزارة العدل " فرع " مجلس الدولة " باب ١ " ما عايت وأجر ومهمات " اعتماد إضافي قدره ٦٤٤ جنيا ( ستمائة وأربعة وأربعون جنيا ) قيمة تكاليف إنشاء بعض الوظائف من نصف شهر .

حصة الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح - اللائحة تمنع التأجيل أسبوعين .

حصة الشيخ المحترم حسين سري باشا - هل هناك مانع مادي يمنع الحكومة من إيداع الوثائق ؟

الرئيس - يجب أن نصل إلى حل في هذا الشأن ، وما دام معالي مصطفى مرعي بك وزير الدولة لا يرى مانعا من إيداع الوثائق عندما يحين الإجابة عن السؤال الذي أشار إليه ، وسيكون ذلك في جلسة الاثنين القادم ، فيحسن تأجيل المناقشة في مشروع هذا القرار أسبوعين .

وحين تودع الوثائق في الأسبوع القادم بمجلسه السؤال ، يمكن الإطلاع عليها قبل المناقشة في مشروع القرار بعد إيداعها بأسبوع .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

حصة الشيخ المحترم محمد رؤوف سراج الدين باشا - حمل معنى ذلك أن معادة الرئيس يفتح التأجيل أسبوعين ، على أنه تودع الوثائق خلال الأسبوع الأول ؟

الرئيس - أنا لا أقبح ، فلا تخشى مسؤولية الاقتراح ، وإنما الحكومة هي التي تطلب ذلك .

حصة صاحب المعالي مصطفى مرعي بك ( وزير دولة ) - إن المناقشة في مشروع القرار المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح لا تقتضي إيداع وثائق اتفاق رودس ، ولكن إيداعها سيكون بمناسبة السؤال الذي أشرت إليه .

هذا هو رأي الحكومة .

حصة الشيخ المحترم حسين سري باشا - هذه الوثائق على ما أنهم موجودة بين يدي الحكومة . وهي ، على ما سمعت من معالي الوزير ، على استعداد لإيداعها بمناسبة السؤال الذي أشار إليه معالي .

وهذه الوثائق ، بطبيعة الحال ، ضرورية لكل من حضرات أعضاء المجلس للوقوف على أوضاعها ، وضرورية لمناقشة في مشروع القرار . فما السبب الذي يدعو الحكومة إلى طلب تأجيل إيداع هذه الوثائق ؟ هل هناك شيء سري يمنع من ذلك الآن ، أم يمكنه لا يمنع منه هذا أو بعد غد ؟

الرئيس - الفكرة التي أهرضا على حضراتكم هو أن تؤجل المناقشة في المشروع أسبوعين . ومعالي مصطفى مرعي بك وزير الدولة يقول إن



ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور القسم المذكور .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى العدل والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما بما يخصه .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية .  
ينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأى بالنسبة إلى مشروع هذا القانون مع شروطها القوانين الأخرى .

## ٨ - مشروع قانون

يضع اعتماد إضافي يبلغ ٥٣,٩٠٠ جنيه ، في باب المصروفات العامة من مشروع الميزانية العامة بالبرلمان العام والمحاكم في وزارة العدل ، في المادة ١٩٤٨ من ميزانية وزارة العدل للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لتسوية التجاوزات المتوقعة حصولا في بعض البند - بقرار بفتح المادة (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فساد - تأجيل أخذ الرأى عليه بالنسبة إلى الاسم مع شروطها القوانين الأخرى

( المقرر حصة الشيخ المحترم الدكتور لدايم يومى مذكور ) .

القرار - بجئت اللجنة مشروع هذا القانون ، واطلعت على مذكرته الإيضاحية . وبناء على الأسباب الواردة بها ، وافقت اللجنة على الاعتماد الإضافي المطلوب ، على أن يؤخذ من وفور الميزانية العامة ، استثناء من حكم المادة الخامسة من قانون ربط ميزانية الدولة .

وترجو اللجنة من المجلس إفراد مشروع القانون بالصيغة الواردة من مجلس النواب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولينتقل إلى مناقشة مادته مادة فساد ، ولتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ١١ " وزارة العدل " باب ٢ " مصروفات عامة " اعتماد إضافي قدره ٥٣,٩٠٠ جنيه ( ثلاثة وتسعون ألفا وتسعمائة جنيه ) ، منه ٧٦٩,٠٠٠ جنيه في الفرع ١ " الديوان العام " و ٤٧,٤٢٥,٠٠٠ جنيه في الفرع ٣ " المحاكم الوطنية " و ٣,١٢٦,٠٠٠ جنيه في الفرع ٤ " المحاكم الشرعية " و ٢,٥٨٠,٠٠٠ جنيه في الفرع ٦ " إدارة قضايا الحكومة " ، لتسوية التجاوزات المتوقعة حصولا في بعض البنود .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة ، استثناء من حكم المادة الخامسة من قانون ربط ميزانية الدولة للسنة المالية

١٩٤٨ - ١٩٤٩

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى العدل والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية .  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالبدء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

## ٩ - مشروع قانون

يتمتع امتداد إثنائي يبلغ ١٩٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في قسم ١ "وزارة المالية" ، فرع ٢ "مصلحة الضرائب" ، فصل ١ "قسم الضرائب العقارية" ، باب ٣ "أعمال ج. ب. د." ، فوارجه مصروفات هيئة جرد وتقرير الممتلكات على الأملاك الخالية خلال شهرين يناير وفبراير سنة ١٩٤٩ - تقرير لجنة المالية (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فسادة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

(المقرر حفرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومي مذكور)

**المقرر** - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون ، واطلعت على مذكرة الإيضاحية . وبناء على الأسباب الواردة بها ، وافقت اللجنة على فتح الاعتماد الإضافي المطلوب ، وترجع من المجلس لإقرار مشروع القانون بالصيغة الواردة من مجلس النواب .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولينقل إلى مناقشة مادته مادة فسادة ، وتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يتمتع في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ١ "وزارة المالية" فرع ٢ "مصلحة الضرائب" فصل ١ "قسم الضرائب العقارية" باب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ١٩٠٠ جنيه (ألف وتسعمائة جنيه) ، لمواجهة مصروفات عملية جرد وتقرير الممتلكات على الأملاك المبنية خلال شهرين يناير وفبراير سنة ١٩٤٩

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من تقرير الميزانية العامة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، وتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يسم هذا القانون بتمام بقوله ، وأن يشترق الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالبدء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

## ١٠ - مشروع قانون

يتمتع امتداد إثنائي يبلغ ١٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في القسم ٩ "وزارة الداخلية" فرع ١ "المرور العام" ، باب ٩ "مصروفات عامة" ، قيمة الإعانة المطلوبة الخاضعة للصحة لاستكمال دارها - تقرير لجنة المالية (٢) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فسادة - أخذ الرأي عليه بالثناء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

(المقرر حفرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك)

**الرئيس** - تليت وزارة الداخلية حفرة صاحب العزة عهد الرحمن مبارك وكمل وزارة الداخلية ، لحضور جلسة المجلس أثناء نظر مشروع هذا القانون .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

(حضره) .

**المقرر** - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون بحضور حفرة صاحب العزة عهد الرحمن مبارك وكمل وزارة الداخلية ، واطلعت على المذكرة الإيضاحية ، كما استتمت إلى البيانات التي أفضى بها مادته .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤخذ الرأي بالبدء بالامم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

## ١١ - أخذ الرأي

على خمسة مشروعات قوانين - المراقبة طيا مدة واحدة بالحد الأدنى

الرئيس - الان لأخذ الرأي على مشروعات القوانين الآتية :

١ - مشروع قانون يقيد أسماء المحامين المقيولين أمام المحاكم المختلطة في جدول نقابة المحامين لدى المحاكم الوطنية .

٢ - مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦٤٤ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في الباب الأول من الفرع ٥ " مجلس الدولة " من القسم ١١ " وزارة العدل " ، قيمة تكاليف إنشاء بعض الوظائف عن نصف شهر .

٣ - مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٣,٩٠٠ جنيه في باب المصروفات العامة من الفروع الخاصة بالديوان العام والمحاكم الوطنية والقضائية وإدارة قضايا الحكومة من ميزانية وزارة العدل للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لتسوية التجاوزات المترقع حصوها في بعض البنود .

٤ - مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١,٩٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في القسم ٦ " وزارة المالية " ، فرع ٢ " مصلحة الضرائب " ، فصل ١ " قسم الضرائب العقارية " ، باب ٣ " أعمال جديدة " ، لمواجهة مصروفات عملية جرد وتقدير الموائد على الأملاك المالية خلال شهر يناير وفبراير سنة ١٩٤٩

٥ - مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠,٣٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في القسم ٩ " وزارة الداخلية " ، فرع ١ " الديوان العام " ، باب ٢ " مصروفات عامة " ، قيمة الإعانة المطلوبة لنقابة الصحفيين لاستكمال دارها .

وترى أغلبية اللجنة أن القابلية لم تبذل حتى الآن في هذا المشروع جهدا يذكر ، وهي لهذا تعارض في الاعتماد المطلوب .

أما الأغلبية فترى لما ثبت لديها من أن موارد النقابة محدودة . هذا إلى أن المشروع أولئك على الانتهاء ، ولم يبق بد من إتمامه بعد كل ما بذل في سبيله .

وعلى هذا ترجو اللجنة من المجلس الموقر إقرار مشروع القانون بالصيغة الواردة من مجلس النواب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولتنتقل إلى مناقشة مادتيه مادة فائدة ، ولتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، القسم ٩ " وزارة الداخلية " فرع ١ " الديوان العام " باب ٢ " مصروفات عامة " اعتماد إضافي قدره ١٠,٣٠٠ جنيه ( عشرة آلاف جنيه ) قيمة الإعانة المطلوبة لنقابة الصحفيين لاستكمال دارها .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفود القسم المذكور .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيريه المالية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

ثم إن يعرض هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن يشتر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

مادة ١ - ينقل بحكم هذا القانون إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية و بترتيب أقدميتهم جميع المحامين المقيدين لائحة آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ ي جدول المحامين أمام المحاكم المختلطة والجدول الملحق به الخاص بالمحامين تحت القرن ، فلذا كان أحد منهم مقيدا بالفعل عند العمل بهذا القانون ي جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية فترتب أقدميته من وقت التقييد الأسبق تاريخا .

ويتخذ هذا النقل وترتيب الأقدمية قرارا من لجنة قبول المحامين أمام المحاكم الوطنية قبل يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩

مادة ٢ - يظل المحامون الذين استغل اسمائهم بحكم هذا القانون إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية والذين استعمل أقدميتهم فيه خاصين فيما يتعلق بالمساحات والمرتبات والإعانات لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤

مادة ٣ - يصدر مرسوم بلائحة تنفيذية لهذا القانون .

أخذ الرأي بالبدء بالإسم دفعة واحدة على مشروعات القوانين الخمسة السابقة ، فوافق عليها المجلس بإجماع الحاضري وصعدم ٩٠ (١) عضوا ، فيما هذا مشروع القانون بقيد أسماء المحامين المقبولين أمام المحاكم المختلطة في جدول قنابة المحامين لدى المحاكم الوطنية ، وقد وافق عليه المجلس بأغلبية ٨٩ عضوا ، ورفضه خمسة الشيخ المكرم فريد أبو شادي بك .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروعات هذه القوانين الخمسة .

## مشروع قانون

بقيد أسماء المحامين المقبولين أمام المحاكم المختلطة في جدول المحامين لدى المحاكم الوطنية ، كما أقره مجلس الشيوخ

## محسن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

### أسماء حضرات الشيوخ المحترمين :

الذكور إبراهيم بوري مذكور ، إبراهيم زكي ، أحمد إبراهيم صا الله بك ، الأستاذ أحمد حزم ، الدكتور أحمد رشيد عبادته بك ، أحمد رمزي بك ، اللواء أحمد فريد باشا ، أحمد صبه بك ، اللواء أحمد صبه باشا ، أحمد جل باشا ، أحمد نصي حسين باشا ، أحمد قرني بك ، أحمد محمد بك ، أحمد عبد غني باشا ، أحمد مصطفى أبو رجا ، الأستاذ إسماعيل حزم ، إعلان نصاري بك ، السيد أحمد إمام باشا ، أمين أحمد صبه .

### تفريق دوس باشا :

الأستاذ جلال عبد الحميد باشا ، جمال الدين مكي إمام بك .

حافظ وصمان باشا ، حامد القرني بك ، حسن السيد محمد بدوي باشا ، الأستاذ حسن حسن عبد الله ، حسن شعراوي باشا ، حسن صادق باشا ، الأستاذ حسن عبد القادر ، اللواء حسن عبد الروح باشا ، حسن مظفر باشا ، حسين مصطفى حزم بك ، حسن سالم القزاق ، حسين مري باشا ، الأستاذ حسين عبد الباقى .

جليل ثابت بك .

واهب اسکندر بك .

الذكور زكي ميخائيل باشا .

الذكور سليمان مري باشا ، سيد القوي ، سيد يحيى بك .

شهاب السيد سليم باشا .

صلاح الدين التتاروي بك ، صليب سامر باشا .

ضراف من ، شا .

جاسر أبو حسين باشا ، الأستاذ عباس محمود العقاد ، الأستاذ عبد الرزاق ومحمد القاضي ، عبد الرحمن الرافعي بك ، عبد الرحمن فخر ، عبد السلام الناضل باشا ، عبد السلام حمود بك ، الأستاذ عبد القاهر عبد العزيز إسماعيل ، عبد الفتاح يحيى باشا ، عبد القوي أحمد باشا ، عبد الحليم وأحمد بك ، السيد عبد الحميد الزبال ، عبد الروح طلت باشا ، عبد زكي القزاق بك ، جل صاهر باشا .

فريد أبو شادي بك .

الأستاذ كامل إسماعيل أبو دوير ، كمال الدين الشريف .

الشيخ محمد إبراهيم عبد الله بوري ، عبد أبو النصر القطار ، عبد آمي باشا ، عبد جبر باشا ، عبد حسن الشهابي باشا ، عبد طليح حسن باشا ، القزاق محمد صبه باشا ، عبد رمزان بك ، عبد رايه جلال ، عبد زكي جل باشا ، عبد عبد الحليم أبو صبره باشا ، عبد عبد العزيز حمدي ، عبد علي القزاق بك ، عبد طليح إسماعيل بك ، الأستاذ عبد جل شعراوي ، عبد فراد صراح أمين باشا ، الأستاذ عبد عبد القوي ، الأستاذ محمود عبد الفتاح ، محمود حسن باشا ، محمود أحمد صبه بك ، محمود حزم بك ، محمود طالب باشا ، محمود فواد بك ، علي مري من ، مرس سيف الصرموني .

الدكتور نجيب اسکندر باشا .

داود بنصر فالي باشا ، داود حرمي بك .

الرئيس - إذن يؤجل نظر مشروع هذا القانون لمدة أسبوعين ، على أن تقدم الحكومة ملاحظاتها إلى اللجنة لتدوينا وترفع تقريرها إلى المجلس لمناقشته بعد أسبوعين .

### ١٣ - تقرير لجنة قانون المرافعات

من مشروع قانون المرافعات - تأجيله أسبوعاً

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد حسن الشاوي باشا) .

الرئيس - وما رأى صعادة الشيخ المحترم محمد حسن الشاوي باشا فيما يتعلق بمشروع قانون المرافعات ؟

المقرر - لقد كان مشروع هذا القانون مؤجلاً منذ أسبوعين ، وذلك لسبب ملاحظات صاحبه المسائي مصطفى مرعي بك وبعد ذلك على باشا وزير الدولة ، وقد أبدىها .

ولكن هناك بعض الملاحظات لسعادة الزميل المحترم على ذكر العراي باشا يريد إبداءها ، وقد حددت اللجنة لسمعته يوم الأربعاء القادم موعداً لذلك . فلا أطيب التجيل إلا لأشروع وعند دوط ، حتى ييسر اللجنة سماع ملاحظات سعادة الزميل المحترم ، ثم ترفع اللجنة تقريرها إلى المجلس .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

الرئيس - إذن يؤجل مشروع هذا القانون أسبوعاً واحداً ، لمناقشته المجلس بعد ذلك .

### ١٤ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بفرض ضريبة عامة على الإيراد - تقرير لجنة الشلية (١) - استعراض لجنة موادها مادة فائدة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيوي مذكور) .

الرئيس - بجملة الاثنين ٢١ فبراير ، وافق المجلس على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ . وجملة الثلاثاء ٢٢ فبراير ، وافق المجلس على المواد من ١ إلى ٧ ، وتمت لمناقشة في المواد ٨ و ٩ و ١٠ ، وأجل أخذ لرى عليها إلى جلسة اليوم مع أخذ رأى على اقتراح حضرة الشيخ المحترم فريد زوشادى بك عن المادة الماثرة بإضالة العبارة الآتية إلى الفقرة الثانية :

مادة ٤ - على وزيرى العدل والمالية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويصل به من يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

### ١٥ - تقرير لجنة قانون الإجراءات الجنائية

من مشروع قانون الإجراءات الجنائية ، ومن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل المادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات والمآدين ١٥١ و ١٧١ من قانون تحقيق الجنائيات - تأجيله أسبوعين ، لسبب ملاحظات الحكومة أمام اللجنة

(المقرر حضرات الشيخ المحترمين : على ذكر العراي باشا ، توفيق دوس باشا ، عمود فراد بك) .

الرئيس - أرى ، قبل أن نتخل إلى استقرار النظر في تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون الخاص بفرض ضريبة عامة على الإيراد ، نصية بعض المسائل الواردة في جدول الأعمال . فيما يتعلق بمشروع قانون الإجراءات الجنائية ، ما هو رأى صعادة على ذكر العراي باشا مقرر اللجنة ؟

المقرر : حضرة الشيخ المحترم على ذكر العراي باشا - لقد انضمت مع الحكومة على إعادة تقرير اللجنة عن مشروع هذا القانون ١١ ، لأنه لا يزال للحكومة ملاحظات تريد إبداءها . وترى اللجنة أن تجت هذه الملاحظات ، ثم تقدم تقريرها بعد ذلك شاملاً .

الرئيس - لهذه القوانين أهمية كبرى ، وأدبو أن يراعى أنها ستطبق ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وأنها ستحال إلى مجلس النواب بعد انتهائنا من بحثها الذى يستند بعض الوقت بطبيعة الحال .

ولذلك أدبو مراعاة سرعة نظرها .

المقرر - لهذا السبب لا أطالب تأجيلها إلا لمدة أسبوعين فقط ، لتقديم الحكومة ملاحظاتها ، ثم تجتبا اللجنة وتقدم تقريرها إلى المجلس لمناقشته بعد الأسبوعين .

مقرر صاحب المالى : توفيق دوس باشا (وزير الدولة) - الحكومة توافق حضرة المدور على ذلك .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

**فقرة الشيخ المزمع** **قرر** على أن يترك المراسل باشا - كلمة "الجامعات المصرية" تشمل الأزهر .

**الرئيس** - على كل حال تناقض الحكومة في هذه الإضافة ، فلا معنى لتفسير . والذى لاحظته أن التعليم في الأزهر يشمل جميع مراحل التعليم من الابتدائي إلى التخصص . فهل يقصد أن يناول اقتراح حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك الكليات فقط ؟

**فقرة الشيخ المزمع** **قرر** **أبو شادي بك** - نعم .

**الرئيس** - إذن يشمل النص طلبة كليات الجامع الأزهر .

**فقرة الشيخ المزمع** **قرر** **أبو شادي بك** - إن السن الواردة في هذه المادة ، وهي إحدى وعشرون سنة ، لا تكفي إذا كان الابن طالبا بإحدى الكليات . فلما يعلم أنه لا يمكن أن يكون الطالب قد أمّ تعليمه في هذه السن . ولذلك اقترحت أن تكون السن ٢٥ سنة ، إذا كان الابن طالبا بإحدى كليات الجامعات المصرية أو الأجنبية المعترف بها .

**فقرة الشيخ المزمع** **قرر** **أبو شادي بك** - أرى إضافة عبارة "المعاهد العليا" إلى الفقرة المقترحة إضافة إلى هذه المادة ، لأن المعاهد العليا حكمها حكم كليات الجامعات . فهناك المعاهد الزراعية العليا والمعاهد التجارية العليا ، والتعليم في هذه المعاهد كلها في درجة التعليم الجامعي .

**فقرة الشيخ المزمع** **قرر** **أبو شادي بك** - التعليم في المعاهد العالية يماثل التعليم في الجامعة .

**القرر** - أفهم أن تطلب الجاينية في التعليم العالي . ولكن هذا قانون خاص بفرض ضريبة ، فلا يصح أن نضمته مبدأ إلغاء من أجل جنتين أو ثلاثة جنتين في العام .

**فقرة الشيخ المزمع** **قرر** **أبو شادي بك** - لنسب الدولة تقوم بدفع مصروفات الطلبة الجاهزين عن الدولة . ويتطلب جلالة الملك بدفع نفقات تعليمهم . فكيف تصف أمام إلغاء أولياء أمورهم من أجل هذا المبلغ الضئيل ؟

**فقرة الشيخ المزمع** **قرر** **أبو شادي بك** - هل تشمل كلمة الجامعات المصرية والبحرية ومائتين لياق كليات الجامعة .

" إذا كان طالبا بإحدى الجامعات المصرية أو الأجنبية المعترف بها من الحكومة المصرية ، هل ألا تزيد سنه على ٢٥ سنة " .

وفي جلسة ٢٢ فبراير المذكورة ، قدم حضرة الشيخ المحترم السيد عبد المجيد الرمال اقتراحا أجلت المناقشة فيه إلى ما قبل أخذ الرأي بالتدريج بالإسناد من مشروع هذا القانون ، ونصه :

" أقرح إلغاء الضريبة الاستثنائية بمجرد العمل بقانون الضريبة العامة على الإرادة والنص على ذلك في القانون للمرض اليوم " .

والآن نأخذ نراى أولا على المادتين ٨ و ٩ المتعلقين ، فهل توافقون حضراتكم على المادتين المذكورتين كما أقرهما اللجنة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادتين الثامنة والتاسعة .

والآن هل توافق الحكومة على الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك ، بتعديل المادة العاشرة ؟

**فقرة صائب** **قرر** **عبد الحكيم مرعاشي بك** ( وكيل وزارة المالية ) الحكومة تناقض في هذا الاقتراح ، وهي متسكة بالنص كما ورد في تقرير لجنة المالية ، وترجو من المجلس الموقر الموافقة عليه .

**الرئيس** - لكي يكون الأمر واضحا أمام حضراتكم ، سأتلو على حضراتكم نص المادة العاشرة بعد تعديلها وفقا للاقتراح الذي تقدم به حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك :

" مادة ١٠ - يعتبر أن المولود يولد إذا لم يتجاوز سنه إحدى وعشرين سنة ميلادية ، ومع ذلك يعتبر أنه يولد حتى لو تجاوز هذه السن في الحالات الآتية :

( ١ ) إذا كان بقا غير متروكة .

( ٢ ) إذا كان ذا حاجة تعتمد من الكسب .

( ٣ ) إذا كان طالبا بإحدى الجامعات المصرية أو الأجنبية المعترف بها من الحكومة المصرية على ألا تزيد سنه على ٢٥ سنة " .

**فقرة الشيخ المزمع** **قرر** **أبو شادي بك** - هل تشمل كلمة الجامعات المصرية والبحرية أيضا على الجامعة الأزهرية .

## الفصل السادس - سعر الضريبة

مادة ١١ - يحدد سعر الضريبة بعد استبعاد المبالغ المشار إليها في المادة التاسعة من الإيراد الكلي الصافي على الوجه الآتي :

من	إلى	سعر
١	١٠٠٠	١٠٠٠
١٠٠١	١٥٠٠	١٠٠٠
١٥٠١	٢٠٠٠	١٥٠٠
٢٠٠١	٢٥٠٠	٢٠٠٠
٢٥٠١	٣٠٠٠	٢٥٠٠
٣٠٠١	٣٥٠٠	٣٠٠٠
٣٥٠١	٤٠٠٠	٣٥٠٠
٤٠٠١	٤٥٠٠	٤٠٠٠
٤٥٠١	٥٠٠٠	٤٥٠٠
٥٠٠١	٥٥٠٠	٥٠٠٠
٥٥٠١	٦٠٠٠	٥٥٠٠
٦٠٠١	٦٥٠٠	٦٠٠٠
٦٥٠١	٧٠٠٠	٦٥٠٠
٧٠٠١	٧٥٠٠	٧٠٠٠
٧٥٠١	٨٠٠٠	٧٥٠٠
٨٠٠١	٨٥٠٠	٨٠٠٠
٨٥٠١	٩٠٠٠	٨٥٠٠
٩٠٠١	٩٥٠٠	٩٠٠٠
٩٥٠١	١٠٠٠٠	٩٥٠٠
١٠٠٠١	١١٠٠٠	١٠٠٠٠
١١٠٠١	١٢٠٠٠	١١٠٠٠
١٢٠٠١	١٣٠٠٠	١٢٠٠٠
١٣٠٠١	١٤٠٠٠	١٣٠٠٠
١٤٠٠١	١٥٠٠٠	١٤٠٠٠
١٥٠٠١	١٦٠٠٠	١٥٠٠٠
١٦٠٠١	١٧٠٠٠	١٦٠٠٠
١٧٠٠١	١٨٠٠٠	١٧٠٠٠
١٨٠٠١	١٩٠٠٠	١٨٠٠٠
١٩٠٠١	٢٠٠٠٠	١٩٠٠٠
٢٠٠٠١	٢١٠٠٠	٢٠٠٠٠
٢١٠٠١	٢٢٠٠٠	٢١٠٠٠
٢٢٠٠١	٢٣٠٠٠	٢٢٠٠٠
٢٣٠٠١	٢٤٠٠٠	٢٣٠٠٠
٢٤٠٠١	٢٥٠٠٠	٢٤٠٠٠
٢٥٠٠١	٢٦٠٠٠	٢٥٠٠٠
٢٦٠٠١	٢٧٠٠٠	٢٦٠٠٠
٢٧٠٠١	٢٨٠٠٠	٢٧٠٠٠
٢٨٠٠١	٢٩٠٠٠	٢٨٠٠٠
٢٩٠٠١	٣٠٠٠٠	٢٩٠٠٠
٣٠٠٠١	٣١٠٠٠	٣٠٠٠٠
٣١٠٠١	٣٢٠٠٠	٣١٠٠٠
٣٢٠٠١	٣٣٠٠٠	٣٢٠٠٠
٣٣٠٠١	٣٤٠٠٠	٣٣٠٠٠
٣٤٠٠١	٣٥٠٠٠	٣٤٠٠٠
٣٥٠٠١	٣٦٠٠٠	٣٥٠٠٠
٣٦٠٠١	٣٧٠٠٠	٣٦٠٠٠
٣٧٠٠١	٣٨٠٠٠	٣٧٠٠٠
٣٨٠٠١	٣٩٠٠٠	٣٨٠٠٠
٣٩٠٠١	٤٠٠٠٠	٣٩٠٠٠
٤٠٠٠١	٤١٠٠٠	٤٠٠٠٠
٤١٠٠١	٤٢٠٠٠	٤١٠٠٠
٤٢٠٠١	٤٣٠٠٠	٤٢٠٠٠
٤٣٠٠١	٤٤٠٠٠	٤٣٠٠٠
٤٤٠٠١	٤٥٠٠٠	٤٤٠٠٠
٤٥٠٠١	٤٦٠٠٠	٤٥٠٠٠
٤٦٠٠١	٤٧٠٠٠	٤٦٠٠٠
٤٧٠٠١	٤٨٠٠٠	٤٧٠٠٠
٤٨٠٠١	٤٩٠٠٠	٤٨٠٠٠
٤٩٠٠١	٥٠٠٠٠	٤٩٠٠٠
٥٠٠٠١	٥١٠٠٠	٥٠٠٠٠
٥١٠٠١	٥٢٠٠٠	٥١٠٠٠
٥٢٠٠١	٥٣٠٠٠	٥٢٠٠٠
٥٣٠٠١	٥٤٠٠٠	٥٣٠٠٠
٥٤٠٠١	٥٥٠٠٠	٥٤٠٠٠
٥٥٠٠١	٥٦٠٠٠	٥٥٠٠٠
٥٦٠٠١	٥٧٠٠٠	٥٦٠٠٠
٥٧٠٠١	٥٨٠٠٠	٥٧٠٠٠
٥٨٠٠١	٥٩٠٠٠	٥٨٠٠٠
٥٩٠٠١	٦٠٠٠٠	٥٩٠٠٠
٦٠٠٠١	٦١٠٠٠	٦٠٠٠٠
٦١٠٠١	٦٢٠٠٠	٦١٠٠٠
٦٢٠٠١	٦٣٠٠٠	٦٢٠٠٠
٦٣٠٠١	٦٤٠٠٠	٦٣٠٠٠
٦٤٠٠١	٦٥٠٠٠	٦٤٠٠٠
٦٥٠٠١	٦٦٠٠٠	٦٥٠٠٠
٦٦٠٠١	٦٧٠٠٠	٦٦٠٠٠
٦٧٠٠١	٦٨٠٠٠	٦٧٠٠٠
٦٨٠٠١	٦٩٠٠٠	٦٨٠٠٠
٦٩٠٠١	٧٠٠٠٠	٦٩٠٠٠
٧٠٠٠١	٧١٠٠٠	٧٠٠٠٠
٧١٠٠١	٧٢٠٠٠	٧١٠٠٠
٧٢٠٠١	٧٣٠٠٠	٧٢٠٠٠
٧٣٠٠١	٧٤٠٠٠	٧٣٠٠٠
٧٤٠٠١	٧٥٠٠٠	٧٤٠٠٠
٧٥٠٠١	٧٦٠٠٠	٧٥٠٠٠
٧٦٠٠١	٧٧٠٠٠	٧٦٠٠٠
٧٧٠٠١	٧٨٠٠٠	٧٧٠٠٠
٧٨٠٠١	٧٩٠٠٠	٧٨٠٠٠
٧٩٠٠١	٨٠٠٠٠	٧٩٠٠٠
٨٠٠٠١	٨١٠٠٠	٨٠٠٠٠
٨١٠٠١	٨٢٠٠٠	٨١٠٠٠
٨٢٠٠١	٨٣٠٠٠	٨٢٠٠٠
٨٣٠٠١	٨٤٠٠٠	٨٣٠٠٠
٨٤٠٠١	٨٥٠٠٠	٨٤٠٠٠
٨٥٠٠١	٨٦٠٠٠	٨٥٠٠٠
٨٦٠٠١	٨٧٠٠٠	٨٦٠٠٠
٨٧٠٠١	٨٨٠٠٠	٨٧٠٠٠
٨٨٠٠١	٨٩٠٠٠	٨٨٠٠٠
٨٩٠٠١	٩٠٠٠٠	٨٩٠٠٠
٩٠٠٠١	٩١٠٠٠	٩٠٠٠٠
٩١٠٠١	٩٢٠٠٠	٩١٠٠٠
٩٢٠٠١	٩٣٠٠٠	٩٢٠٠٠
٩٣٠٠١	٩٤٠٠٠	٩٣٠٠٠
٩٤٠٠١	٩٥٠٠٠	٩٤٠٠٠
٩٥٠٠١	٩٦٠٠٠	٩٥٠٠٠
٩٦٠٠١	٩٧٠٠٠	٩٦٠٠٠
٩٧٠٠١	٩٨٠٠٠	٩٧٠٠٠
٩٨٠٠١	٩٩٠٠٠	٩٨٠٠٠
٩٩٠٠١	١٠٠٠٠	٩٩٠٠٠
١٠٠٠٠١	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠

فقرة الشيخ المزمع محمد حسن العشماوي بأشياء عبارة "المعاهد العليا" تشمل كل هذا .

الرئيس - إذن تستبدل عبارة "المعاهد العليا" بعبارة "الجامعات المصرية" .

فقرة الشيخ المزمع محمد حسن العشماوي بأشياء يكون النص كما يأتي :  
" أو كان طالباً بأحد معاهد التعليم العالي ... " .

فإن هذه العبارة تشمل جميع كليات الجامعات المصرية ولأجنبية المعترف بها من الحكومة المصرية والمعاهد العالية الأخرى .

الرئيس - الموافق من حضراتكم على الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المزمع فريد أبو شادي بك بعد إدخال هذه التعديلات عليه بحيث يصبح نصه : "إذا كان طالباً بأحد معاهد التعليم العالي المصرية أو أجنبية على ألا تزيد سنه على خمس وعشرين سنة" - يفضل بالوقوف .

(ولفت أظلية) .

الرئيس - إذن يقرر المجلس الموافقة على الاقتراح .

والآن هل توافقون حضراتكم على أن نص المادة العاشرة كما يأتي :

"مادة ١٠ - يعتبر أن المنزل يحول ولده إذا لم يتجاوز سنه إحدى وعشرين سنة ببلادية . ومع ذلك يعتبر أنه يحوله حتى ولو تجاوز هذه السن في الحالات الآتية :

(١) إذا كان بنتاً غير متزوجة .

(٢) إذا كان ذا حاجة تعمله عن الكسب .

(٣) إذا كان طالباً بأحد معاهد التعليم العالي المصرية أو الأجنبية ، على ألا تزيد سنه على خمس وعشرين سنة" .

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة العاشرة ، وتتل المادة الحادية عشرة .

تمت المادة الحادية عشرة ، وهذا نصها :

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

للقمر - حضرات الشيوخ المحترمين ،

معنى عبارة الضريبة التصاعدية أنها ضريبة متدرجة تبعاً لمصافي الدخل . فإذا كان الأمر كذلك ، فلا بد من أن تنقسم إلى شرائح ، لكل شريحة منها حكمها الخاص وسعر الضريبة . ومن أجل ذلك بدأ التنصيص على النحو الآتي :

المحل الذي إيراده ١٠٠٠ جنيه لا يدفع شيئاً أصلاً . ولكن المحل الذي إيراده في نطاق الشريحة الثانية مثلاً ( ١٠٠١ جنيه إلى ١٥٠٠ جنيه ) لا يدفع شيئاً من الألف جنيه الأول وإنما يدفع فقط ٥٪ من الـ ٥٠٠ جنيه . وإذا كان المحل ممن يكون إيرده في نطاق الشريحة الثالثة ( من ١٥٠١ جنيه إلى ٢٠٠٠ جنيه ) فإنه لا يدفع شيئاً من الألف الأول ولكنه يدفع ٥٪ من الـ ٥٠٠ جنيه الأول ثم يدفع ٦٪ من ٥٠٠ جنيه الثانية . فإذا استدل المحل إلى الشريحة الرابعة ( ٢٠٠١ جنيه إلى ٢٥٠٠ جنيه ) فإنه لا يدفع شيئاً من الألف جنيه الأول بإختيارها مفضلاً وإنما ولكنه يدفع من الـ ٥٠٠ جنيه الأول ٥٪ ، ومن الـ ٥٠٠ جنيه الثانية ٦٪ ، ومن الـ ٥٠٠ الثالثة ٧٪ .

وعندما نصل إلى الشريحة التي تبدأ من ٣٠٠١ جنيه يزيد السعر ١٪ . على كل ألف جنيه ، ويستمر ذلك إلى الشريحة التي تبدأ من ١٥٠٠١ جنيه إلى ١٧٠٠٠ جنيه ، فيزداد السعر من كل ألف جنيه ١٪ إلى أن تصل الشريحة الثالثة والعشرين التي تبدأ من ٢٥٠٠١ جنيه ، فيكون السعر ٢٪ . من كل خمسة آلاف جنيه إلى الشريحة السادسة والعشرين التي تبدأ من ٤٠٠٠١ جنيه ، فيزداد السعر ٢٪ من كل عشرة آلاف جنيه إلى الشريحة السابعة والعشرين وتبدأ من ٥٠٠٠١ جنيه إلى ١٠٠٠٠٠ جنيه ، وهذه يصل سعرها إلى ٤٠٪ ، ثم الشريحة الخاصة بما يزيد على ١٠٠٠٠٠ جنيه ويدفع عنها المحل ٥٠٪ .

عضو الشيوخ المحترم الأستاذ اسماعيل حمزة - حضرات الشيوخ المحترمين ،

الشرح الذي سمعته من حضرة الزميل المحترم المقرر لا تنطبق لي عليه ، لأنه مفهم من البيانات التي اشغلت عليها المادة الحادية عشرة .

ولكن الذي أود أن أشرحه لحضراتكم هو أنني رجعت إلى المذكور التشريعية المراجعة لهذا القانون ، وإلى تقرير لجنة المالية ، فلم أجد فيها - بعد دراستها عدة مرات - الأساس الذي يفت عليه الحكومة أو اللجنة هذه الشرائح . والأساس الذي وضع عليه تصاعد هذه الشرائح هو أن الحكومة في مشروعها حددت هذه الشرائح بثلاثة جنيه ، ثم صعدت بها ١٠٠ جنيه ثم ٢٠٠ جنيه وهكذا .

وكل الذي عمله اللجنة أنها بدأت الشريحة الأولى بألف جنيه ، ثم جعلت التصاعد يبدأ على أساس ٥٠٠ جنيه ، ثم على أساس ألف جنيه ، ثم ألفي جنيه ، ثم ٥ آلاف جنيه وهكذا .

وإذا كان هدف هذا القانون هو تحقيق العدالة الاجتماعية ، ونحن نرحب بذلك ، وأن يتحمل كبار المولدين أكبر عبء من هذه الضريبة ، فإني أرى في الاقتراح الذي سأقدم به لحضراتكم ما يحقق هاتين الغايتين ، خصوصاً وأن عنوان هذا القانون هو الضريبة العامة .

وأما التعبير بالضريبة التصاعدية ، فالفرض هو تقريب هذه الضريبة إلى الأذهان ، لأن التصاعد هو الذي يدعى في هذه الضريبة .

فالاقترح الذي أقدم به لحضراتكم هو أيضاً على سبيل الاجتهاد ، ووفقاً بين مصلحة المولدين ، وعلى رأسهم كبار المولدين ، وبين الفرض من النص . وقد روي هذا ، فالعبء الأكبر واقع على كبارهم ، والعبء الأقل على الصغار منهم . ويتفق أيضاً بين مشروع الحكومة في التشريع ٢٩ ، إذ جعلت أعلى ضريبة ٣٠٪ ، وبين تقرير لجنة المالية ، إذ انتهت إلى الشريحة الثانية والعشرين ، وجعلت أقصى ضريبة ٥٠٪ . ويتضمن اقتراحى أن يكون التصاعد في كل شريحة ألف جنيه بدلاً من خمسمائة جنيه . وفي هذا معنى لا يمس روح التشريع ، لأن رقم ١٠٠ معروف ومعلوم ويسير مع الحد المقرر للإعفاء .



وهل فاك يكون اقتراح كما يأتي :

الشرية الأولى	جنيه	جنيه	الر
...	...	١٠٠٠	مئة
...	...	٢٠٠٠	٢٠٠
...	...	٣٠٠٠	٣٠٠
...	...	٤٠٠٠	٤٠٠
...	...	٥٠٠٠	٥٠٠
...	...	٦٠٠٠	٦٠٠
...	...	٧٠٠٠	٧٠٠
...	...	٨٠٠٠	٨٠٠
...	...	٩٠٠٠	٩٠٠
...	...	١٠٠٠٠	١٠٠٠
...	...	١١٠٠٠	١١٠٠
...	...	١٢٠٠٠	١٢٠٠
...	...	١٣٠٠٠	١٣٠٠
...	...	١٤٠٠٠	١٤٠٠
...	...	١٥٠٠٠	١٥٠٠
...	...	١٦٠٠٠	١٦٠٠
...	...	١٧٠٠٠	١٧٠٠

ومن هذا الدخل يرفع التصاعد إلى ألفين ، تمشا مع ما سالت عليه  
الجنة ، تكون الفئات كالتالي :

الشرية الثانية عشرة	جنيه	جنيه	الر
...	...	١٧٠٠١	١٧٠٠٠
...	...	١٩٠٠١	٢١٠٠٠
...	...	٢١٠٠١	٢٣٠٠٠
...	...	٢٣٠٠١	٢٥٠٠٠

وبعد ذلك جعلت أساس التدرج بعد هذا الدخل خمسة آلاف جنيه :

الشرية الثانية والعشرون	جنيه	جنيه	الر
...	...	٢٥٠٠١	٣٠٠٠٠
...	...	٣٠٠٠١	٣٥٠٠٠
...	...	٣٥٠٠١	٤٠٠٠٠
...	...	٤٠٠٠١	٥٠٠٠٠
...	...	٥٠٠٠١	١٠٠٠٠٠
...	...	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠

وبذلك تكون قد وفتنا بين ما رأاه اللجنة في رفع الضريبة وجعل الحد الأقصى لما ٥٠٠ / مشروع الحكومة وجعل الحد الأقصى للضريبة ٤٠ / ، بأن ضمن اقتراح سراً وسطاً لأقصى ضريبة وهو ٤٠ / ، وأن تنهى الشراخ إلى سبعة وعشرين شريحة بدلاً من ثمانية وعشرين كما هو وارد في تقرير لجنة المالية .

ولا شك أن هذا الاقتراح يحقق مصلحة الخزنة بما تواجهه من أعباء كثيرة للاخفاق على المشروعات التي تريد الحكومة تنفيذها ، ولا يسر المحصلة المخطرة إلا قليل جداً ، ويتجش مع روح التشريع والمصلحة الاجتماعية التي تدعو إليها جميعاً .

لذلك أرجو من حضراتكم أن توافقوا على هذا الاقتراح ، لأنه يوفق بين مصلحة الممولين كأهم وصغارهم .

ولا شك أن هذا التقدير مسألة اجتماعية ، وأرجو الموافقة على اقتراح هذا .

الرئيس - المواق من حضرات الشيوخ المحترمين على ما اقترحه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إسمايل حمزة يتفضل بالوقوف .

( وقتت أقلية ) .

الرئيس - يقرر المجلس رفض الاقتراح .

وهل توافقون حضراتكم على المادة الحادية عشرة كما وردت بمشروع اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية عشرة ، ولتتلى المادة الثانية عشرة .

تلت المادة الثانية عشرة ، وهذا نصها :

الفصل السابع - الاقرار بالارادات المتخاضعة للضريبة

مادة ١٢ - يجب على الممول الذي يزيد ايراده الصافي على حد الإعفاء الموضح في المادة الرابعة أن يقدم إقراراً سنوياً بإيراده الكل . فإذا كان الممول غائباً أو قاصراً أو مجبوراً عليه فيقدم بواجب الاقرار الوكيل أو الولي أو التمم بمسب الأحوال ، وتبين في هذا الاقرار العناصر المبكوة لما قد يكون لديه من أنواع الايرادات الآتي بينها :

( ١ ) ايراد الأراضي الزراعية ( وفقاً لما هو مبين بالمادة السادسة من هذا القانون ) .



فإن كانت سجل القيمة الإيجارية أساساً لتحديد إيراد الأرباب والمبايع ، فهذا لا يحتاج إلى مجهود . وأما إذا أخذنا بالإيراد الفعل أو المصروفات الفعلية ، فذلك يحتاج إلى إجراءات مراجعة الحسابات ، وهل هذا فائدة ستطول .

مضرة الشيخ المحترم حسين سري باشا - كيف يمكن أن تراجع هذه البيانات في مدة شهر ؟ وكيف يمكن مراجعتها قبل تقديم الإقرار ؟

مضرة صاحب امرة عبد الحكيم الرفاعي بك ( وكيل وزارة المالية ) - لم أقل هذا .

مضرة الشيخ المحترم حسين سري باشا - يقول حضرة مندوب الحكومة إن مدة شهر كافية لمراجعة الحسابات ، مع أن المراجعة تستغرق وقتاً طويلاً ، كما صرح حضرة .

مضرة صاحب امرة عبد الحكيم الرفاعي بك ( وكيل وزارة المالية ) - لم أقل هذا ، وإنما نت إن القانون يجرى العمل على تقديم الإقرار في مدة معينة حتى تتمكن مصلحة الضرائب من فحصه . وهذه الإيرادات لا تكون على فحص أو مراجعة إذا ما أخذنا بالقيمة الإيجارية ، وجعلناها أساساً للإيرادات .

أما إذا أخذنا بالإيراد الفعل والمصروفات الفعلية ، فهذا يستغرق مدة أطول ، قد تستغرق شهرين أو ثلاثة .

مضرة الشيخ المحترم نور بن دوس باشا - على أي حال ، فالبحث لا يبدأ إلا بعد تقديم الإقرار . فلا عمل مطلقاً للإيراد قبلها بشهر ، إذ لا يمكن عمل أي شيء إلا بعد أن يقدم الإقرار . فسواء قدم الإقرار قبل مياد البحث بشهر أو بعده بشهر ، فالنتيجة واحدة .

مضرة صاحب امرة عبد الحكيم الرفاعي بك ( وكيل وزارة المالية ) - إن السبب الذي دعا اللجنة إلى اشتراط شهر هو أن تكون لدى مصلحة الضرائب فحة من الوقت للتحصيل والبحث .

مضرة الشيخ المحترم حسين سري باشا - ليس هناك فحة ، ولوجب معادة الرقيب أن يستبد هذا الأمر في ذاك .

مضرة الشيخ المحترم حسين سري باشا - أعرف أن هذا مخالف لما سبق أن جرى عليه العرف ، لأنني أنكم في المادة السادسة .

مضرة الشيخ المحترم عمر فؤاد سراج الدين باشا - هذا حكم للاتحة ، فاحكم المجلس .

الرئيس - يستطيع حضرة الشيخ المحترم أن يقدم باقتراح يطلب فيه إعادة المناقشة في المادة السادسة طبقاً للاتحة الداخلية .

مضرة الشيخ المحترم حسين سري باشا - أنا أفهم هذا ، وكأني أطلب التيسير على الموابن ، أطلب كذلك البسير في حكم للاتحة .

الرئيس - إنذ ما هو اقتراح حضرة الشيخ المحترم سري باشا ؟

مضرة الشيخ المحترم حسين سري باشا - اقترح حذف عبارة " الفهر السابق " الواردة بالفقرة الرابعة من المادة السادسة .

الرئيس - إن حضرة الشيخ المحترم سري باشا يريد العودة لمناقشة في المادة السادسة . فلنوافق من حضرات الشيوخ المحترمين على العودة لمناقشة في المادة السادسة . على ضوء ما أدرج به دوائمه ، يفضل بالتوافق .

( وقفت أغلبية ) .

الرئيس - إنذ يقرر المجلس العودة إلى المناقشة في المادة السادسة .

مضرة الشيخ المحترم نور بن دوس باشا - الاقتراح الذي أدلى به حضرة الشيخ المحترم حسين سري باشا يؤدي إلى حذف عبارة " الشهر السابق " من الفقرة الرابعة من المادة السادسة . ففي الإقرار الذي يقدمه لمجول ، يبين إرياده والطريقة التي يختارها لتحديد الدخل عن الأراضي الزراعية .

مضرة صاحب امرة عبد الحكيم الرفاعي بك ( وكيل وزارة المالية ) - الحكومة لاتوافق على هذا الاقتراح ، وذلك لأن المدة التي تضمنها القانون لتقديم الإقرارات ، وهي ثلاثة أشهر ، وضمت عبارة " إذا طلب ذلك المجل في الذهر السابق للفترة التي يجب أن تقدم خلالها الإقرارات المدونة ، وإلا سقط حقها ، حتى يكون لدى مصلحة الضرائب الوقت الكافي لفحص دفاتر المجل . متى أمداد أن تجهي الضريبة منه على أساس الإيراد الفعل ... -

**مفكرة الشيخ المرحوم محمود غالب باشا** - أودع أن يسمح لي بالكلام، لأنني مازلت محتاجاً إلى إيضاح. فإن المادة السادسة تشمل في فقرتها إزاحة :

"ومع ذلك يجوز تحديد إيراد المقارات مبنية كانت أو زراعية على أساس الإيراد الفعلي، إذا طلب ذلك المول في الفترة التي يجب أن تقدم خلالها الإقرارات السنوية، وإلا سقط حقه".

ومعنى هذا هو حذف كلمتي "الشهر السابق".

وإذا لم يكن يريد أن يحاسب على أساس الإيراد الفعلي، ورضى بالحاسبة على أساس القيمة الإجمالية، فهل يلزم بتقديم إقرار؟

(أصوات: لا، لا، لا.)

**مفكرة الشيخ المرحوم محمود غالب باشا** - المادة الثانية عشرة صريحة في وجوب تقديم بيان عن كل الإيراد، بينما نرى المادة السادسة تقول إن المول حر في أن يقدم إقراراً على أساس إرياده الفعلي أو على أساس القيمة الإجمالية.

وإن أرى في ذلك تناقضاً بين المادتين.

**مفكرة الشيخ المرحوم توفيق دوس باشا** - ليس هالك تناقض.

**الرئيس** - تقول المادة الثانية عشرة في البند الأول والثاني :

"وقالما هو مبين بالمادة السادسة من هذا القانون".

**مفكرة الشيخ المرحوم محمود غالب باشا** - هذه البقرة غير كافية لإزالة التناقض، لأن المادة الثانية عشرة صريحة في وجوب تقديم بيان.

**المرم** - ليس هناك تناقض، فالمسألة تلخص في أمرين :

الإقرار من حيث هو إقرار لا ليس فيه، لأن المول لا يقدم إقراره على أساس دخله من الأراضي الزراعية والمباني فقط، وإنما يقدمه من كل أنواع إرياداته. وتنص المادة ١٣ على هذا، إذ تقول :

"يجب على المول أن يقدم إقراراً سنوياً بزيادة الكلي".

وقد بينت هذه المادة أنواع الإريادات، فكيف يصل هذا الإقرار؟

يعمل في بعض الحالات كما يريد المول. وفي حالات أخرى يلاحظ المول القواعد التي نصت عليها المادة السادسة.

**الرئيس** - أيقترح دولة سري باشا أن يكون نص الفقرة الرابعة من المادة السادسة كما يأتي :

"ومع ذلك يجوز تحديد إيراد المقارات مبنية كانت أو زراعية على أساس الإيراد الفعلي، إذا طلب ذلك المول في الفترة التي يجب أن تقدم خلالها الإقرارات السنوية، وإلا سقط حقه".

ومعنى هذا هو حذف كلمتي "الشهر السابق".

**مفكرة صاحب الميزة الدكتور عبد الحكيم مرفاعي بك** ( وكيل وزارة المالية ) - لا مانع من ذلك.

**مفكرة الشيخ المرحوم صبيح سره باشا** - الرجوع إلى الحق فضيلة.

**الرئيس** - نعم إن الرجوع إلى الحق فضيلة، واتسك باللائحة الداخلية فضيلة كذلك.

(ضحك).

**الرئيس** - ولأن هل توافقون حضراتكم على أن يكون نص المادة السادسة كما يأتي :

"مادة ٩ - تفرض الضريبة على المجموع الكلي للإيراد السنوي الصافي الذي حصل عليه المول ويقصد هذا الإيراد من واقع ما لدول من مقاررات ورسوم أموال مقولة ومن المهن التي يزاولها والمرتببات والأجور والمكافآت والأرباح والمعاشات والإيرادات المرتبة لدى الحياة.

ويكون تحديد إيراد المقارات المبنية على أساس القيمة الإجمالية التي اتخذت أساساً لربط هوائل المبنى بعدد ٣٥٪ نظير الادارة والاستهلاك.

ويكون تحديد إيراد الأراضي الزراعية على أساس القيمة الإجمالية التي اتخذت أساساً لضريبة الأطنان بعد خصم ٣٠٪ نظير الإدارة والصيانة واستهلاك المباني والآلات.

ومع ذلك يجوز تحديد إيراد المقارات مبنية كانت أو زراعية على أساس الإيراد الفعلي إذا طلب ذلك المول في الفترة التي يجب أن تقدم خلالها الإقرارات السنوية وإلا سقط حقه.

ويشترط للاستفادة من حكم الفقرة السابقة أن يسلك المول نظاماً منتظماً.

أما في الإريادات فتحدد طبقاً للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب النوعية الخاصة بها.

ولا يدخل في الحساب عند تحديد المبالغ الخاضعة للضريبة الإريادات المتوقعة من المنزل المملوك للمول والذي يشغله فعلاً، وكذلك في الدائيات والقروض الحكومية والمباني العامة الخاضعة من الضريبة بقانون خاص".

**مضمة الشيوخ المحترم محمود غالب باشا** - أرى أن اعتراض غالب باشا في غير محله ، لأنه سيؤدي بمصلحة الضرائب إلى موقف لا يمكنها مطلقاً من أن تقوم بحصيل الضرائب المقررة على ما نصه قبل القانون . لذا !

لأن مصلحة الضرائب يجب أن يتقدم إليها الممول " بإقرار " ، حتى يكون الناصر الأول للبحث في حالته .

ومصادرة غالب باشا يفترض أن المسألة مسألة دفع ضريبة فقط ، هل حين أن القانون فيه أوضاع كثيرة : ففيه إعفاء ولا ولاد الذين يسلم الممول ، والذين يجب ذكركم في الإقرار ، وهناك ديون عقارية قد يدفعها الممول على أقساط سنوية ، ولا يمكن لمصلحة الضرائب أن تبحثها من تلقاء نفسها . وكذلك الشرائع ، كيف تعرفها مصلحة الضرائب دون أن يتقدم بها الممول ؟

وتقديم هذه البيانات ضروري ، وضروري جداً ، حتى يمكن لمصلحة الضرائب أن تجد أمامها الناصر الأول للبحث ، وبدون ذلك تناقض هذا البيان .

**الرئيس** - الاعتراض الذي أبداه معاذة غالب باشا - انحصار بتقديم إقرارات من ملايين من الناس عن إراداتهم - يرد عليه بأن صدور المادة الثانية عشرة يقول إن الأشخاص الذين يزيد إيرادهم على حد الإعفاء وهو ١٠٠٠ جنيه يجب أن يقدموا إقراراً سنوياً بإيرادهم الكلي . وهذا لا ينطبق إلا على من يملك خصمين فداناً .

**المقرر** - بل مائة فدان على الأقل .

**مضمة الشيوخ المحترم محمود غالب باشا** - لقد سبق أن قلت إن التناقض واضح بين المادتين . فإذا تقول إننا كانت الممول يرى أن يحاسب على أساس الإرادة الفعل ، فليه أن يقدم إقراراً . وسنرى ذلك أنه إذا رضيته بالمحاسبة على أساس الضريبة ، فلامعنى لتقديم الإقرار وفقاً لأحكام المادة السادسة : ولا داعي لتقديم بيان إلا إذا كان الممول غير راضٍ بالمحاسبة على أساس الضريبة .

**المقرر** - لا ، لا . هل تسمح بقراءة المادة السادسة ، إذ إنها لا تنص على الإقرارات مطلقاً ؟

**مضمة الشيوخ المحترم محمود غالب باشا** - إننا لم يكن العمل إيراد إلا من الباني والأراضي الزراعية ، وهو راضٍ بالمحاسبة على أساس الضريبة ، لا العمل ؟

**المقرر** - من ليس عنده إلا أطيان أو مبان فقط يقول لمصلحة الضرائب : " إن أملاكي عشر عمارات في شارع سليمان باشا ، ورسوم هذه المولات كما حسب الورود الذي عندي " .

**مضمة الشيوخ المحترم محمود غالب باشا** - الأفراد تحت يد الحكومة ، ويمكنها أن تستخرج حساب الضريبة من الدفاتر .

**المقرر** - نحن نتكلم عن النظام العام للضرائب ، سواء في هذا القانون أو فيما أقرتوه حضراتكم من ضرائب على رموز الأموال المقولة وغيرها قبل ذلك .

والأصل في البيانات أن يقدمها الممول ، وعلى الحكومة أن تراجعها وتبحثها على أساس ما لديها من مستندات . ذلك بأن الممول هو المسئول ، وعليه أن يرفع عن نفسه تلك المسئولية إن كانت عليه حقوق أو استحقاقات .

**مضمة الشيوخ المحترم محمود غالب باشا** - أنا أنهم هذا بالنسبة لبيانات التي يحتمل فيها الخطأ أو التلاعب .

أما بالنسبة للبيانات التي تقدم على أساس الضرائب ، فالحكومة أدرى بها من الممول نفسه . ولا أرى مصلحة للحكومة ولا لأحد في أن يقدم كل مول بياناً عن إيراده من الأطيان والباني ، فهذه البيانات تترك الحكومة في مراجعتها من غير داع .

وأخيراً أرى بخطئ الممولين في بياناتهم ، وهم عدد كبير جداً يندر بالملايين ، مما يترتب عليه زيادة العمل بدون مجر .

وما دامت هذه الضريبة نوعية ، والممول لا يريد أن يقدم إقراره على أساس الإرادة الفعل ، وإنما يقدمه على أساس ما يدفعه من الضرائب - فلماذا نكلفه بتقديم بيانات قد يخطئ فيها ، ولدينا الأعداد ، فالتناقض واضح بين المادتين .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا - أنا أقول إن المادة السادسة تنص على أنه إذا كان المول يرد الضريبة على أساس الإرادة الفعل - لا على أساس الضريبة ، فليس عليه أن يقدم إقراراً بذلك .

حضرة الشيخ المحترم عمر فتوح سراج الدين باشا - لا ، لا .

القرار - ليس هناك تناقض مطلقاً ، وحكم المادتين مختلف .

مهمرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طهنت باشا - أعتقد أنه بعد حذف عبارة النهر السابق ، أصبحت المادة لقوا ولا معنى لها .

القرار - حضرات الشيوخ المحترمين ،

يجب إلى أن هناك لبساً في مدلول المادة السادسة ، نشأ من الخلط فيها وبين المادة الثانية عشرة ، والأمر في المادتين مختلف . فالمادة السادسة تبين وعاء الضريبة ، أي كيفية حسابها . والمادة الثانية عشرة تبين الإجراءات المتعلقة بالإيانات التي يقدمها المول لمصلحة الضرائب .

فالأمر مختلف في المادتين كما سبق القول ، وعليه فليس هناك خلط بين المادتين .

( تحول الرئاسة حضرة الشيخ المحترم أحمد علي باشا ، وكل المجلس ) .

مهمرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طهنت باشا - رأي أن تُلغى هذه الفقرة اكتفاء بالمادة السادسة عشرة ، فكل مول يقدم بمقتضى هذه المادة أن يقدم إقراراً من إرادته خلال ثلاثة أشهر يطلب أن يحاسب فيه على أساس الإرادة الفعل أو على أساس هذه الضريبة . فيجد حذف مدة التمر وهي التي اقتضت إيجاد هذه الفقرة ، أصبح وجود الفقرة بعد حذفها للحد من لقوا بديم المعنى .

القرار - لا ، لا . فليس هذه الفقرة أنه إذا وجد مولان ، فإن أحدهما يستطيع الانتظار إلى آخر يوم ، ثم يأتي يقدم تقريره عليها أن يحاسب على أساس الضريبة التقديرية ، والأخر يستطيع أن ينتظر إلى آخر يوم ويقول لي أقدم دفاتي وإقراراتي ، وأطلب محاسني على أساس الإرادة الفعل .

مهمرة الشيخ المحترم عمر فتوح سراج الدين باشا - عند تقديم الإقرار يستخرجها أحد التقريرين .

مهمرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طهنت باشا - إذن فلماذا لا يكتب بالمادة السادسة عشرة ، وتحذف الفقرة الأخيرة من المادة السادسة ، لأنه بعد حذف مدة الشهر أصبحت هذه الفقرة لقوا ؟

مهمرة الشيخ المحترم لؤسنا زهير زكي - لي سؤال ينص بضرورة إيراد الأراضى ، لأن المول أن يقدم دفاته فيحاسب على أساس الإرادة الفعل ، وله أن يدفع الضريبة على أساس القيمة الإجمالية التي حصلت على أساس الضريبة التقديرية ، مع أن القيمة الإجمالية التي وضعت الآن وضعت على أن يكتب بنصفها في دفع الضريبة التقديرية .

فهل تؤخذ الضريبة التصاعدية أيضاً على النصف كما تؤخذ الضريبة التقديرية ، أم تؤخذ على كامل القيمة الإجمالية ؟

القرار - إنى كقرر لجنة أقول أنها تؤخذ على النصف ، ولو أن حضرة الشيخ المحترم يريد أن يسمح ذلك من الحكومة ...

مهمرة صاحب اللعل مصطفى مرعي بك ( وزير الدولة ) - إن الحكومة تؤيد هذا الرأي .

الرئيس - والآن هل لأحد من حضراتكم ملاحظة أخرى على المادة السادسة ؟

( أصوات : لا ) .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على المادة السادسة معدلة بالصيغة التي تليت عليكم ؟

( موافقة ) .

مهمرة الشيخ المحترم لؤسنا زهير زكي - ما الذي استر عليه الرأي في هذه المادة ؟

الرئيس - حذفنا عبارة " الشهر السابق " ، وعلى هذا يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة كما تليت على حضراتكم كما يقرر المجلس على المادة الثانية عشرة ، وتتل المادة الثالثة عشرة .

تلت المادة الثالثة عشرة ، وهذا نصها

مادة ١٣ - يجب على الأشخاص الذين لا يقع عليهم واجب الإقرار بتقضى المادة السابقة أن يقدموا الإقرار المنصوص عليه بالمادة المذكورة والأحوال الآتية :

( ١ ) إذا كان المول مالكاً لسيارة خاصة .

( ٢ ) إذا كان له أكثر من محل سكن واحد في مصر أو في مصر وقى الخارج .

( ٣ ) إذا كان له محل سكن واحد يزيد إيجاره أو قيمته الإيجارية عن خمسة عشر جنيهاً شهرياً .

**مقبرة الشيخ الخرم عمر حرم باشا** - أنا لا أفهم معنى لهذه المادة . ولا دعى مطلقاً لأن يكون الشخص غير مسئول عن ضريبة ، ثم يطلب بتقديم بيانات تفسر حياته الدخية ، فيذكر عدد أولاده أو زواجه أو عدد خدمه ، وهل من الجلائز أن يصامل طاملة منهم أو مشبهه ؟

**القرار** - أساس هذه المسألة - كما تهلون حضراتكم - هو أن تتوارى لدى مصلحة الضرائب الفرائض التي تمكنها من تقدير الحالة الاجتماعية للمولين . ولا شك في أن اللاد انتمتة بلأت - للوصول إلى هذه الناية - إلى وسائل شتى ، منها تعيين موظفين يحدون البيانات في خفية عن المولين . ولكن المنزع عندنا أن نكفي بعض الفرائض الظاهرة لتفحص منها وسيلة لمداونة مصلحة الضرائب .

**مقبرة الشيخ الخرم عمر حرم باشا** - إن الفرائض الواردة في هذه المادة ليست مظهراً من مظاهر الفنى ، ولأنها مظهر من مظاهر الفقر . فندفع ١٥ جنيهاً إذا ما لمسكن ليس دليلاً على الفنى ، إذ إن كثيراً من موظفى الدولة الذين يتقاضون مرتباً مقدره ٣٠٠ جنيهاً سنوياً يسكنون بهذه القيمة ، ومعظمهم يملك سيارة خاصة تكلفه أقل مما تكلفه وسائل المواصلات العادية كترام . وإذاً فإنما للمساكن امتلاك السيارات ليست اليوم قرينة غنى .

**مقبرة الشيخ الخرم عمر حرم باشا** - أترجى إلغاء هذه المادة .

**مقبرة الشيخ الخرم عمر حرم باشا** - يجب أن تبقى هذه المادة كما هي ، فقد نص على نصاب الإغناء ، فجعل ألف جنيه . والذي يملك سيارة خاصة يتفق عليها ما بين جنيه أو ثلاثة جنيه سنوياً .

**مقبرة الشيخ الخرم عمر حرم باشا** - إذا كان الفرض من هذه المادة هو إيراد مظان وقرائن الفنى ، فإنه ليس في حاضرها ما يدل على ذلك . فالوظف الذى يتقاضى ثلاثين جنيهاً شهرياً يمكن خمسة عشر جنيهاً ، وعندئذ سيارة أوستن صغيرة ، لا يتفق عليها أكثر من يتفق في المواصلات العادية . ومثل هذا الموظف لا يعتبر غنياً .

فهل يقال أن آتى بالملايين من الناس ، فأخضعهم لأحكام هذا القانون ؟

**مقبرة الشيخ الخرم عمر حرم باشا** - إن كل ما يطلب منه هو أن يرسل إقراراً إلى مصلحة الضرائب يذكر فيه أنه يملك سيارة صغيرة من أى نوع .

**مقبرة صاحب المعلق مصطفى مرعى بك (وزير دولة)** - المراجعة للمادة ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، هو إيراد قرائن تدل على أنهم الحالة المالية للمولين ، إذ المفروض أن بعض الفوائض يخضعون لأحكام هذا القانون قد يتراخون في التبليغ أو يتعمدون عدم التبليغ فراراً من عبء الضريبة . ومن أجل هذا ، أريد أن يقع هذا الإلزام ، حتى إذا ما تقدم الأشخاص الذين أشير إليهم في هذه المادة ، كان لمصلحة الضرائب أن تشرف على حالة كل منهم ، فتبين ما إذا كان نصابهم يخضعهم للضريبة أم لا .

وقد رجع في إيراد نص هذه المادة إلى قرائن تدل كل قرينة أنها في الغالب هي أن من تخففت فيه هو ممول يظل أن إرادته برو على الألف جنيه ، ففلا إذا كان المول يملك سيارة خاصة ، يقول صراحة الشهادى باشا إنها قد تكون في الغالب أوستن صغيرة - فأن أرد عليه قالوا : ولولا تكون هذه السيارة نفقة وعظيمة ( يا كاهن مثلاً ) ؟

نحن نقول إن هذه مظان وقرائن ، وليست أدلة قاطعة ، وليس من بأس في أن يتقدم من يملك سيارة بالاختار عنها ، وعندئذ تفحص حاله .

والأمر الثانى أنه إذا كان له ...

**مقبرة الشيخ الخرم عمر حرم باشا** - إن دفع وخمس السيارات الخاصة تبلغ ٢٢,٠٠٠ رخصة ، وبين هذا العدد قرابة ٢٠,٠٠٠ سيارة متخرج من نطاق هذه المادة ، فلا محل للكلام في هذا مطلقاً ...

**مقبرة الشيخ الخرم عمر حرم باشا** - لا تنص المادة على حيازة سيارة فقط ، بل تتناول أيضاً تقديم الإقرار تتضمن بيان إيجار المسكن .

**مفكرة صاحب المال مصطفى مرعي بك (وزير الدولة):** - المسألة الثانية هي من غلة السكن، فتعدد السكن أو زيادة أجره على خمسة عشر جنيها شهريا مظنة توسع بأن الإيراد السنوي للمول في هذه الحالة يربو على ألف جنيه .

أنا لا أقول ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، إن هذه قرآن قاطعة أو أدلة ملزمة ، وإنما أقول إن هذه مظان ، وبطبيعة أها مظان فهي قابلة للنقاش .

والمهم أن نترجمنا في هذا الصدد ليس بدعا بين الشرائع التي أخذت بنظام الضرائب التصاعدية . ووات أن الباب مفتوح للأمرين من دفع الضرائب .

وقد بلغت الحكومة إلى وسيلة المظان ، فقصت على أن كل من توافر فيه هذه المظنة يجب أن يتقدم بإقرار عن حالته تكون تحت البحث .

لست في هذا بدعا في الشرائع ، فهي جميعا تنص على مثل هذه المظان . ومن أراد أن يقول إن هذه المظان ليست قاطعة ، فإنه يفسر المبدأ بالماء لأننا نقول منه إنها غير قاطعة .

ومن استطاع من حضراتكم أن يقدم لنا قرآن قاطعة للدلالة مطابقة للواقع تمام المطابقة ، فليقدمها ، ونحن على استعداد لقبولها والأخذ بها .

**مفكرة الشيخ الحزمي:** - يا سيدي - صحيح إن هناك بعض أشخاص يحاولون اغترار من هذه الضريبة ، ولكن هذا الشخص الذي يحاول التهرب من هذه الضريبة لا يضرهم أن يذكر بيانات غير صحيحة . والمهم هو أننا نضرب بأشياء في بلاد ديمقراطية لا يصح أن نضرب نساء لا دخل في المال الشخصية .

إن المسائل الواردة في هذه المادة تحس المسائل الشخصية في الصميم . فنفترض أن هناك شخصا عنده خادم أو أكثر أو متزوج من سيدة أو أكثر ، ولا يريد أن يملأ أحدا بذلك لأمر ما ، فذكر هذه البيانات في الإقرارات أمر غير لائق . لذلك نأني أحسم على إلغاء هذه المادة .

أما ما قاله حضرة المقرر من أن هذه حالة اجتماعية تريد أن تعرفها الحكومة ، فهذا أمر من اختصاص مصلحة الإحصاء ، ولا دخل لمصلحة الضرائب فيه .

**مفكرة الشيخ الحزمي:** - يا سيدي - الواقع أن هذه المادة ضرورية لتنفيذ هذا القانون . وإذا ما قد شرعنا قانونا ، فإن من الواجب أن تنفذ جميع أحكامه ، وتنفيذ جميع الأحكام يقتضي من مصلحة

الضرائب - إننا كالت تريد أن نحرى العدالة المطلقة - أن نبحث - يا كل مصري ، حق تقيين ما إذا كانت أحكام هذا القانون تفسري على أو لا تفسري عليه وهل يجب أن يدفع هذه الضريبة أو هو معنى منها ؟

ولكن مصلحة الضرائب لا يمكن لها مجال أن تبحث حالات هذه الملايين ، ولذلك فقد أوجد القانون طريقة مثلى . فهناك طائفة مقطوع بأن إيرادها السنوي يقل عن ألف جنيه . وهذا طائفة أخرى تريد أن تقلل من أحكام هذا القانون ، وتريد ألا تدفع الضريبة ، وترجم أن إيرادها أقل من ألف جنيه ، وإيرادها يتراوح حول هذا الرقم ، ومن واجب مصلحة الضرائب - وهي تنفذ هذا القانون ، أن تبحث أحوال هذه الفئة ، ولكنها لا يمكنها أن تبحثها إلا إذا اتخذت لنفسها صفة الحسبة وسيبقى الشوارع والأزقة وتراجع حالة هؤلاء واحدا واحدا .

فالطريقة المثلى هي أن من تدل القرائن على خضوعهم لتصوص هذا القانون يجب أن يتقدموا من تلقاء أنفسهم بالبيانات اللازمة .

ويجب أن ينص على ذلك في القانون ، حتى تتمكن مصلحة الضرائب من جبايتها ، ما دمت قد قلنا بأن هذه الضريبة عادلة ، ويجب دفعها للأسباب التي ذكرت في الأسبوع الماضي ، كما يجب ألا يتهرب منها عمول واحد .

فهذه الطريقة هي التي تمكن مصلحة الضرائب من القيام بواجباتها ، والأشخاص أو الطبقة التي تقع بين بين - أي بين الطبقة المحقة والطبقة التي يجب أن تدفع - يجب أن تقدم من تلقاء نفسها بالإقرارات لمصلحة الضرائب . وهنا تكون العناصر الأولى للبحث قد قدمت إلى المصلحة ، فتنتبه إلى واجبتها في تنفيذ القانون ، حتى إذا ما وجدت أن حالة المول تقع تحت أحكام القانون ، طالته بدفع الضريبة . ولذا ولأن يقدم جميع الأدلة والبراهين التي يدلل بها على أن الضريبة غير مستحقة عليه .

إن مصلحة الضرائب لن تستطيع كشف كل الحالات ، وإنما يمكنها بعد أن يتقدم لها الأشخاص الذين هم أمام شعبة قوية مطالبة بمبحث حالاتهم والإقرارات . ونحن نوجد الإلزام سنقل الفرص التي تمكن الكثيرين من الإفلات من تطبيق هذا القانون .

ولمذا فالمادة ضرورية وأساسية لتنفيذ هذا القانون .

**مفكرة الشيخ الحزمي:** - يا سيدي - أحب أن أستفهم من حضرة المقرر عن الطريقة التي وصل بها إلى الرقم ١٥ جنيها الوارد في المادة الثالثة عشرة ، وأظن أنه لم يوضع ارتجالا . فالطريقة المثلى ، بحسب اعتقادي ، هي أن تعين نسبة مئوية إذا حوت إلى رأس مال مدسوبة إلى ما يدفعه الشخص في إيجار سكنه تحصل منها على الرقم المطلوب .



ومن أجل هذا نحن نعتقد ، أو نرجو على الأقل ، أن الإيجار من فئة ٢٥ جنيا غير طبيعي ، وأن الإيجار من فئة ١٥ جنيا هو الإيجار الملائم لمسكن الشخص الذي يعيش في مستوى معين قريب من حدود هذه الضريبة .

**فقرة الشيخ المرحوم محمد فوزي سراج الدين باشا - يعني المجلس .**

**المقرر -** وبناء على ذلك اتخذ الرقم ١٥ جنيا .

يقول دولة سرى باشا : ماذا يساوي مبلغ ١٥ جنيا ؟ إنه يساوي على حسب التقدير لدى درجتنا عليه ، وهو أننا تأخذ ، في الظروف العادية للإيجار البادي للزل ، من مرتب الشخص في حدود ١٥٪ إلى ٢٠٪ . فالشخص الذي يدفع إيجارا شهريا ١٥ جنيا يبلغ دخله نحو ١٠٠ جنيه في الشهر أو ١,٢٠٠ جنيه في السنة . ولذلك يجب البحث عنه ، لأنه من الجائز أن يكون من بين من يقع تحت طائلة القانون .

**فقرة الشيخ المرحوم محمد سراج باشا -** هذا تدخل في مسائل شخصية وفي الحرية الشخصية .

**المقرر -** هذا شأن كل ضريبة تفرض .

**فقرة الشيخ المرحوم حسين سرى باشا -** أشكر حضرة المقرر على بيانه ، ولكنني أخلفه فيما جاء فيه .

أريد أن أعرف من أين أتت حضرة المقرر وحضرات أعضاء لجنة المالية بهذا الرقم ؟ لو أسكن لحضرة المقرر أو لحضرات أعضاء لجنة المالية أن يعرفوا بالضبط ميزانية عادية لأي موظف أو شخص مادي يؤجر سكنا يبلغ ١٥ جنيا ، وقارننا بالحادث في كل بلاد العالم التي تقارن حياة الناس فيه بأهلها في مصر - لوجدنا حضرته أن مبلغ ١٥ جنيا أقل كثيرا مما ينبغي . وقد يعترض حضرة المقرر أن المصري دائما يجب أن يسكن في أسوأ لأحياء ، ولذلك فإنه يحدد مبلغ الإيجار بأقل مما يجب .

وأرجو أن يعلم حضرة المقرر أن الدنيا تتغير ، وأنه لا يجب القياس في مثل هذه المسائل بما كانت عليه الحالة الاجتماعية للأشخاص منذ خمسين سنة . ولهذا فإني أعقد أن الإيجار الذي يدفعه أي شخص مادي صاحب ميزانية مادية أكثر من ١٥٪ من دخله .

**المقرر -** الواقع أن وجهة النظر التي يشير إليها دولة سرى باشا ، وهو خبر من يقدر هذه المسائل الخاصة بالزنى والبركات ، مسألة جوهرية . ولا شك ولا نزاع في أننا إذا حددنا النسبة الإيجارية بمبلغ ١٥ جنيا ، على أساس الإيجار القديم قبل ارتفاع الإيجار في هذه الأيام - نحدد بالإحصاء الواقع ، دون حاجة إلى إجراء عملية حسابية بالنسبة المثوية ، أن الشخص الذي يدفع إيجارا ١٥ جنيا في الشهر على حسب التقدير القديم هو المدير العام ومن في مستواه ممن دخلهم الشهري ١٠٠ جنيه أو ١٢٠ جنيا . وأحب ، قبل أن أفزع من هذا الموضوع ، أن أضع أمام حضراتكم ما يأتي :

إن المادة ١٤ من مشروع الحكومة تقتلزم أن يكون في الإقرار بيان بمدد الخدم المخصوصين ، وذلك لجمع القرائن ، كما أشار إلى ذلك معالي مصطفى مرعي بك وزير الدولة . وقد يقول دولة حسين سرى باشا ، أو معترض آخر ، ما القائمة التي تعود من بيان عدد الخدم ؟

وأقول إنه من الجائز أن يستخدم الشخص خادما من الأرياف أحر زعيد ، أو يستخدم خادما من مكتب تخدم يتقاضى ١٥ جنيا في الشهر . فلا شك أن في كل هذا مجال للتقدير . ونحن نشرع ونقصد إلى المساعدة على تطبيق القانون والاستفادة من تجارب الآخرين .

وأما الآن القانون الفرنسي للضرائب الصادر في سنة ١٩٤٧ ، وتنص المادة الواحدة والعشرين بعد المائة منه ...

**فقرة الشيخ المرحوم حسين سرى باشا -** إن حضرة المقرر لم يرد على استفساري . وأخشى أنه لم يفهم الفرض منه .

**المقرر -** أرجو دولة سرى باشا أن يترك لي الفرصة للرد على اعتراضه وانراضات الآخرين . وسينتهي من ردي ، وتجددونكم أن هذا الرد لا ينصب على استفسارك ، فأكون جازبا أسفا إذا لم أكن قد فهمت غرضكم . وأظن أن دولة سرى باشا لا يمكنه أن يحكم إلا بعد أن استوفى الرد .

أقول إن هذا الموضوع هو أداة تطبيق الضريبة ، كما قال بحق حضرة الشيخ المرحوم . الأستاذ محمد عبد الوكيل . فلتني يقصده المشرع من النص هو إيجاد الوسائل للحكم على حالة الأفراد ، وهي قرائن نحاك فيها ما جرت عليه البلاد الأخرى .

وأعود إلى النقطة التي وقفت عندها ، فأقول إن مبلغ خمسة عشر جنيا ، حسب فئة الإيجارات القديمة في المباني التي تمت قبل سنة ١٩٤٢ ، تعادل لا ريب في الإيجارات الجديدة الآن ما قيمته ٣٥ جنيا أو يزيد .

وكذلك بالنسبة إلى الشخص الذي يقطن منزلاً بإيجاره الشهري أكثر من ١٥ جنيه ، والشخص الذي له أكثر من سكن واحد في مصر أو في مصر وفي الخارج . ولكن لا يدخل النص عبثاً ، ولا تهافت على السلطة التنفيذية وقهراً ، فيجب تطبيق النص على الذين يقيمون القرضية القانونية ضدكم لمدة ما إذا كانوا يتقدمون بما يجب عليهم دفع الضريبة أو لا يتقدمون كذلك .

وخلاصة القول أنه يجب التفريق بين الشخص المزمع دفع الضريبة وبين غير المزمع . فالإقرار شيء ، والضريبة شيء آخر .

مفكرة الشيخ المحترم محمد محمد باشا - أضيف إلى الأسباب التي ذكرتها أن قيام مشروع هذا القانون يعرض طائفة كبيرة من الأمة لتعاقب دون مبرر ، لأن الذي لا يقدم الإقرار المنصوص عليه في المادة الرابعة عشرة يعاقب دون أن توجد فائدة على الخزانة .

الرئيس - هل سيقدم دولة سرى باشا اقتراحاً برفع القيمة الإيجارية إلى ٢٢,٥ جنيه بدلاً من ١٥ جنيه ؟

مفكرة الشيخ المحترم حسين سرى باشا - لا يمكن لمسائل الرئيس أن يأخذ الرأي على لاتتراح الآن ، لأن العدد غير اتوني . ولا فائدة مطلقاً من تقديم الاقتراح طالما أن معاليم لا تستطيعون عرضه على المجلس .

الرئيس - جرى العمل على أن يقدم المقترحون اقتراحاتهم ولو كان العدد غير قانوني ، تثبت في المضبطة ويؤخذ عليها الرأي في أول الجلسة المقبلة .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ اسماعيل حمزة - أنا أطلب الكلمة لاقتراح حذف المادة الثالثة عشرة .

مفكرة الشيخ المحترم حسين سرى باشا - تتل مواد المشروع ولا تناقش ولا يؤخذ عليها الرأي .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين سبكا باشا - مضبطة الجلسة تضبط إجراءات حضرات الأعضاء ، فإذا كان هناك من حضرات الأعضاء من يجلس خارج أعمامه ، فالفهم أنه لا يرغب في الاشتراك في مناقشة المواد . أما الذين يرغبون في الاشتراك في المناقشة ، فهم الذين يحرصون على عدم مغادرة القاعة ، وحين تطرح المسائل لأخذ الرأي يتوافر العدد اللازم لذلك .

أقول بأنه كلما قل عدد الحاضرين تنتج المناقشة ، مع أن الجلسة بدأت قانونية ، قول ليس في الأمانة الداخلية ما يبيح أو يقضي .

وأخيراً أن يفهم من ذلك أن المقصود هو تعطيل إقرار مشروع هذا القانون .

أما ما يقول حضرة الدكتور في كلامه من أن خير في القرارات ، فإنني أشكره على ما قام به من رعاية لأعماله ، وإن لم يكن رداً على سؤال الذي وجهته إلى حضرته ، وأختم كلامي . فأقول إن تحديد الإيجار يبلغ ١٥ جنيهاً تحديد خاطئ .

القرار - ماذا يقترح دولة سرى باشا ؟

مفكرة الشيخ المحترم حسين سرى باشا - أترح أن يكون مبلغ الإيجار ٢٥ جنيهاً في أشهر أو بالضبط ٢٢,٥ جنيه وهو الرج من إيراد الشخص في جميع بلاد العالم .

مفكرة صاحب المعالي محمد كلى باشا ( وزير الدولة ) - يظهر أن الدفاع المناقشة في هذه المادة ، فيما يتعلق بوجوب تقديم إقرار ، أساسه هل ما يظهر في الفكرة التي يمكن أن تجول بالخطر من أن معنى هذا الإقرار المطالبة بدفع ضريبة في حين أن العكس هو الصحيح .

ونراجع هذه المادة ، ونبحث في صرامها ، نجد أن ليس فيها شيء مطلقاً يستدعي كل هذا الجدل . فالإضافة بالذمة للألف جنيه الأولى مسألة لا نزاع فيها . وإذا كان مشروع القانون يتطلب تقديم إقرار من صاحب السيارة أو من الذي يسكن منزلاً بإيجاره ١٥ جنيهاً فأكثر ، فليس معنى هذا إلزام مقدم الإقرار بالضريبة .

مفكرة الشيخ المحترم محمد حسن السماوي باشا - هذه مسألة بدعية .

مفكرة صاحب المعالي محمد كلى باشا ( وزير الدولة ) - إن مسألة في غاية البساطة . فهناك مسائل معترف بها في جميع الشرائع وفي القوانين .

فالمشروع ، عند ما يريد أن يجبي الضريبة من الشخص الذي يرغب في المهرج ، منها يتنص كل الوسائل التي تمكنه من تحصيلها من الشخص المزمع بدفعها قانوناً . لذلك نصت المادة الأخيرة من المشروع على فرض عقوبات على الشخص الذي يجب عليه تقديم إقرار ولا يتقدمه . ومعنى ذلك أن الشخص الذي يتصور أن إرادته لا تزيد على ألف جنيه معنى من تقديم الإقرار ، في حين أن لدى يزيد إرادته على ألف جنيه يجب عليه أن يقدم هذا الإقرار .

فالمشروع يريد أن يضع في يد السلطة التنفيذية وسيلة إدارية مبدئية تمكنها من معرفة الأشخاص ، وخص أحوال معينة يدل الظاهر فيها على أن هذا المهرج يملك الحساب الذي تفرض عليه الضريبة . فمتى ما يتطلب مشروع القانون من الشخص الذي يملك سيارة أن يقدم إقراراً مع أن إرادته أقل من ألف جنيه ، فلا جناح عليه إذا قدمه وأست فيه أنه يملك سيارة ، وأن إرادته أقل من ألف جنيه .

وهو إناد وسيلة المراقبة المول للوصل إلى معرفة ما إذا كانت البيانات التي أعطاها صحيحة أم لا ، وأن هذه أخف ضرورة مما هو متبع في البلاد الأخرى . وأرى أنه لا يقتضى لهذا ، مطلقا ، وبخاصة أن هذه البيانات مطلوبة من لأشخاص المعينين . وأتأمل على حضراتكم صدر المادة .

" يجب على الأشخاص الذين لا يقع عليهم واجب الإقرار بفتح المادة السابقة أن يقدموا الإقرار المخصوص إليه في المدة المذكورة في الأحوال الآتية " .

ففي الأقل يدخل في هذه الفئة الأشخاص المعافون . وأتأمل على حضراتكم الفقرة الأولى من نص المادة ١٣ من مشروع القانون :

" ١ - إذا كان المول مالك لسيارة خاصة " .

ومعنى ذلك هل أى تفسير أنهم أو يفهمه معالي الوزير أن هذه السيارة هي مقياس حالة المول في نظر موظف الضرائب الذي قد يتقاضى حشرة جنيتها ، ويقرر أن السيارة "مارة أوست" أو "بولرورويس" ، ويخضع من ذلك غرامة أن المول إرادته أكثر من ألف جنيه ، في حين أن هذا في نظري لا يؤدي إلى الاعتقاد بأن المول إرادته أكثر من ألف جنيه .

وكذلك فيما يتعلق بالسكن إذا كان المول أكثر من سكن واحد . وسأتأمل على حضراتكم نص الفقرة الثانية من المادة ١٣ :

" ٢ - إذا كان له أكثر من محل سكن واحد في مصر أو في مصر وفى الخارج " .

والمقصود من هذا التحديد أن المول الذى له أكثر من سكن واحد مفروض فيه أن إرادته أكثر من ألف جنيه . كذلك فيما يتعلق بقرعة الإيجار ، أتأمل على حضراتكم الفقرة الثالثة من المادة ١٣ :

" ٣ - إذا كان له محل سكن واحد يزيد إيجاره أو قيمته الإيجارية عن خمسة عشر جنجا شهريا " .

وقد حاول دولة سرى باشا أن يعرف الأساس الذى يبنى عليه هذا الرقم وهو خمسة عشر جنجا شهريا ، فلم نصل إلى أساس سليم يمكن الرجوع إليه في التماس السبب للشرح في وضع هذا الرقم . والذي يهم من وضع هذا الرقم أنه من كان يستأجر بأكثر من خمسة عشر جنجا ولو بجنجه واحد ، فهو في نظر موظف الضرائب إرادته أكثر من ١٠٠٠ جنيه .

فكل هذه المسائل التي أشرت إليها مطلوب من المول أن يبينها لموظف الضرائب .

وهذه الضريبة ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، في الحقيقة العربية الأولى من نوعها في مصر ، بصرف النظر عن الضرائب الأخرى السابقة عليها . وكثيرا ما سمعنا من الحكومات ابتائية الشكوى المرة من أن أداة مصلحة الضرائب غير متوفرة على الوجه الأكمل .

فقرة الشيخ المحترم حسين سرى باشا - أنا لا أخشى أن أقول الحق . أما أن يقول أو يؤيد كلامي هل أنتى أريد التعطيل ، فست أنا بالذى يريد ذلك .

أذكر المجلس الموقر بأنى وقتت هنا مرتين لما أراد المجلس تأجيل مشروع هذا القانون ، وقت لا عمل لتأجيل مطلقا . ولكنى أردت أن أرين أن قرارا يصدر من المجلس في مشروع هام كهذا لا يجوز أن يصدر إلا إذا توافر العدد القانوني .

أما أن يأتى معادة الرئيس ويقول نحن هنا ناقش وليس من الضروري من لا يريد المناقشة في المود أن يكون موجودا بقاعة الجلسة ، وإنما يمكن أن يشهد في المضبطة كل ما يدور من نقاش في الجلسة ويطبع عليه حشرات الأعضاء ، فإنى أقول رد على هذا ، إن الضو قد يتسبب من الجلسة لهذا ، فهل يمكنه أن يتناقش في المادة أو المود التي أقرها المجلس عند حضوره في جلسة تالية ، أو يجب عليه إذا أراد ذلك أن يتبع الطرق الطويلة لمنه وص عليها في الأمانة الداخلية ؟

فقرة الشيخ المحترم فرير أبو شادى بك - وما هو الحل العمل والضمان لحضور حضرات الشيوخ جلسات المجلس ؟

فقرة الشيخ المحترم حسين سرى باشا - هذا يرجع إلى تقدير حضراتكم .

فقرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين مكيك باشا - الذى يجرى هنا لا يجرى في البرلمان المصرى وحده ، بل يجرى في جميع برلمانات العالم ، إذ تناقش القوانين في البرلمانات ، ثم تؤجل لأخذ الرأى عليها في جلسة تالية إذا كانت تشتمل على أكثر من مادة واحدة . لماذا لا نأخذ هناك حجة قائمة بأنه بسد أن يشهد الأعضاء ، ما يجرى من مناقشات قد يدين لأحدهم - كما عن دولة سرى باشا اليوم أن يطلب إعادة فتح باب المناقشة في المادة السادسة من مشروع هذا القانون - ملاحظات جديدة ، فإذا ما وافقه المجلس أعيدت المناقشة فيما طله .

لئن فاله مناقشات التي تجري دون أخذ الرأى تتكون في المضبطة كلمة كلمة بحيث يستطيع القارئ أن يتكون رايه بعد روية ويخص .

وعلى ذلك فيرم بمرض الموضوع لأخذ الرأى ، يستطيع أن يبدى الضو رايه من بينة . وهذا هو المتبع في جميع برلمانات العالم . وكل ما أخشاه أن يقال إننا نريد التعطيل . ولست أحب أن يقال هذا ، ولم أقصد بكلامي أن أنسب التعطيل إلى دولة سرى باشا .

والآن متناقش المود ونقدم الاقتراحات ونضبط في المضبطة ويؤجل أخذ الرأى على الاقتراحات وعلى المود إلى الجلسة المقبلة .

فقرة الشيخ المحترم مؤسسا سماعيل حمزة - أطلب إلغاء هذه المادة لأن اللجنة التي سمعتها من الحكومة ومن المودين لما ترجع إلى أمر واحد ،

ولقد سمعت من -حضره- صاحب الدولة إراحم عبد الحادي باشا، حين كان وزيراً لـ المالية، في هذا الصدد أن مرطب الضرائب يزكون وظائف الحكومة ويشغلون بالشركات التي عليهم أجوراً مفرية، وأن الحكومة تعمل على إلغائه هذا الأمر حتى لا يترك موظفوها وظائفهم إلى الشركات. فإذا كانت هذه حالة لأداة، وهي مصلحة الضرائب، وهي التي تصل إلى المثل لأعلى أو لى الأقل إلى الحد الذي يجعلها تطعن أن أنها تؤدي أعمالها على الوجه الأكمل، فكيف تعرضون المثل إلى تقدير هؤلاء الموظفين؟ وقد يؤدي بنا ذلك إلى مثل كل نحن في غنى عنها. ويتبين الأمر أن تكون البيانات التي يقدمها الخول غير صحيحة مما يؤدي به إلى المحاكمة.

عل أنه ينبغي عن هذا جرياً أن المثل لم أده معروف الحكومة للإقرار، الذي يقدمه، وفيه بيان لأوعية، فإن كانت إيرادات زراعية. فالمرجع في معرفتها إلى الأمانة التي تبني على التفسيرات الإنجليزية، وإن كانت إيرادات من قطارات، فالمرجع في معرفتها إلى الضريبة العقارية. وإن كانت من الأوعية الأخرى، فلا تميز الحكومة عن بقية الأوعية، لأنه مثلا في ضريبة التركات صدرت بشأنها تعليمات إلى البنوك وكذلك ضريبة أرباح رموس الأعمال، مما يجعل الحكومة في موضع من الحصول على الضرائب المستحقة لها. ولا بد أن هذا القانون يقضي بإصدار تعليمات إلى البنوك كالتعليمات عن الضرائب النوعية الأخرى.

وفيما يتعلق ببعض، تحصيل الضريبة العامة على الإيراد أرى أن لا داعي لإلزام الخول بتقديم بيانات، لأنه سبق له أن قدم البيانات الخاصة للحكومة. وإيرادات الخول معروفة للحكومة، نهى لا تحتاج إلى تقديم بيانات جديدة.

ولذا جميعه، أرجو من حضراتكم الموافقة على إلغاء هذه المادة؟

الرئيس - تمت مناقشة المادة الثانية عشرة، ويؤجل أخذ الرأي عليها إلى الجلسة المقبلة، وتنتل المادة الرابعة عشرة.

تليت المادة الرابعة عشرة، وهذا نصها:

مادة ١٤ - يجب أن يتضمن الإقرار الذي يقدمه الخول ما يأتي:

(١) عنوان محل السكن الرئيسي ومحل الإقامة الثانوية في مصر أو في الخارج وإيجار كل منها أو قيمتها الإجمالية.

(٢) عدد السيارات الشخصية التي يملكها وأوصافها.

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على هذه المادة؟

مقرر الشيوخ المحترم محمد مرزبانشا - ما هو المقصود بالخول في هذه المادة؟ هل هو: الخول المنصوص عليه في المادة ١٣ أو الخول بالمعنى العام؟

مقرر الشيوخ المحترم محمد مرزبانشا بك - إذا كان الخول مالكاً لسيارة خاصة ...

مقرر الشيوخ المحترم توفيق دوس باشا - أقتراح ضم المادة الرابعة عشرة إلى المادة الثالثة عشرة، منعا لحدوث اللبس

الرئيس - المادة الثالثة عشرة تنص على ما يأتي:

"يجب على الأشخاص الذين لا يقع عليهم واجب الإقرار، بقضيتي المادة السابقة أن يقدموا الإقرار المنصوص عليه في المادة المذكورة".

بينما تنص المادة الرابعة عشرة على "المول" أيا كان.

مقرر الشيوخ المحترم محمد مرزبانشا - وهذا هو ما أعتز به.

الرئيس - إذن يؤجل أخذ الرأي على المادتين الثالثة عشرة والرابعة عشرة إلى الجلسة المقبلة. وتنتل المادة الخامسة عشرة.

تليت المادة الخامسة عشرة، وهذا نصها:

مادة ١٥ - يجب على الخول أن يوقعوا في إقراراتهم كافة البيانات الخاصة بمآلاتهم وأعيانهم المالية.

كما يجب عليهم الانتفاع بنصم الأعيان المنصوص عليها في المادة ٧ أن يقدموا بيانات تلك الأعيان على الوجه الآتي:

أما يتعلق بالديون المعقودة والمعاشرات والفقات التي ألزم بها قانوناً أو بحكم قضائي أصيب ومحل إقامة الدائن ونوع وتاريخ العقد المنتهى للديونية. فإذا كان العقد رسمياً فذكر اسم المحكمة التي وثق بها العقد أو المحكمة التي صدر منها الحكم المقرر للديونية، ثم مقدار القوا أو أوضاع المآلات والفقة السنوية.

وفيما يتعلق بالضرائب المباشرة، يذكر نوع كل منها ومقداره والجهة التي سددت فيها الضريبة.

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على هذه المادة؟

مقرر الشيوخ المحترم محمد مرزبانشا - ما هو المقصود بعبارة "البيانات الخاصة بمآلاتهم"، هل على الخول أن يذكر لمصلحة الضرائب أنه سعيد في حياته الزوجية؟

مقرر الشيوخ المحترم توفيق دوس باشا - ليس هذا هو المراد بالنص لأننا بصدد قانون خاص بشؤون الضرائب، أي أن صلتها بالمآلات حسب

«فما يتعلق بالديون المقومة والمداشات والغقات التي الرم بها قانونا أو بحكم قضائي في اسم عمل ...» .

وقد جاء في النص المقابل لهذه الفقرة في مشروع الحكومة ما يأتي :

«فما يتعلق بالديون المقومة والمداشات التي يتهم قانونا نفسها اسم وعمل ...» .

وهذه العبارة أدق ، لأن كل الفقات والمطالب المزم بها الشخص قانونا أساسا أن تكون مفروضة بالقانون ، وإن أخذت صورة الاغاق أو غيره .

الرئيس - هناك فرق بين الالتزام بالمنفعة بحكم القانون والالتزام بها بالاتفاق .

فقرة الشيخ المحترم محمد حسن العشماوي باشا - أساس الالتزام بالمنفعة هو اتفاق دائما ، وإن حصل عليها اتفاق .

لذلك أرى أن يؤخذ بالفقرة كما وردت في مشروع الحكومة .

فقرة الشيخ المحترم توفيق روس باشا - نص المادة كما وافقت عليه اللجنة يشمل الترتيب : النفقة المقررة بحكم القانون أو بحكم قضائي ، والنفقة المقررة بحكم الاتفاق .

فقرة الشيخ المحترم محمد حسن العشماوي باشا - أساس التزام النفقة هو القانون دائما ، وإن كانت محل اتفاق ، فلا معنى لضرورة صدور حكم قضائي للنفقة .

فقرة الشيخ المحترم توفيق روس باشا - النفقة واجبة سواء أ كانت مقررة بالاتفاق أم بالاتفاق ، لأن الاتفاق ، هو شريعة المتعاقدين .

فقرة الشيخ المحترم محمد حسن العشماوي باشا - لا . المراد «بقانون» أنها تكون مستندة إلى نص في القانون . ويمكن أن تفسر هذه العبارة .

فقرة صاحب العلاق مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) - «كلمة قانون» إنما فسرنا تفسيراً واسماً ، مع أن يكون المراد بها حكم الشارع وحكم الاتفاق ، لأن الاتفاق هو قانون المتعاقدين . فإذا فسرنا هذه الكلمة تفسيراً ضيقاً ، كان المراد بها حكم الشارع وحده .

فقرة الشيخ المحترم محمد مرز باشا - إذا ذكر القول كل ما عساه من البيانات الخاصة بإيراده ومصروفه ، فما هو المقصود من عبارة البيانات الخاصة بماله ، هل عليه أن يذكر أنه موفق في زواجه أو غير موفق ؟

المقرر - ليس في هذه المادة ما يتصل بالمسائل الوجدانية أو العاطفية وإنما هي تنصب على ضرائب ، أي على مال . والمقصود بها حالتهم وأعبائهم المالية الواردة في السادتين السادسة والسابعة .

فقرة الشيخ المحترم محمد مرز باشا - أقترح حذف كلمة «بمالتهم» ، اكتفاء بالنص على الأعيان المالية .

المقرر - لا مانع من أن تكون العبارة هي :

«كافة البيانات الخاصة بمالتهم المالية وأعبائهم المالية» .

فقرة الشيخ المحترم محمد مرز باشا - لاهي لما جد أن يقدم المول بكل البيانات المطلوب منه تقديمها من ذكر ما يملكه من سيارات ومساكن وما عساه من خدم إلى غير ذلك . فأرى ، من أجل ذلك ، حذف كلمة «بمالتهم» .

فقرة صاحب العزة هجر الحكيم هرفاعي بك (وكيل وزارة المالية) - لا مانع لدى الحكومة من حذف هذه الكلمة .

المقرر - وهو كذلك .

الرئيس - إن الحكومة والمقرر يوافقان على حذف كلمة «بمالتهم» من الفقرة الأولى من هذه المادة ؟

(لم يترض أحد من الحاضرين على ذلك) .

الرئيس - إذن يؤجل أخذ الرأي على الاقتراح بحذف كلمة «بمالتهم» إلى الجلسة المقبلة .

فقرة الشيخ المحترم محمد حسن العشماوي باشا - أرى أن الفقرة الثالثة في المادة الخامسة عشرة الواردة في مشروع الحكومة أسلم تعبيراً وأدق صياغة من الفقرة التي وافقت عليها اللجنة ، وهي :

القرار - لا مانع لدى ، بشرط أن تصاف كلمة "التفقات إليها ، فيصبح نصها كما يأتي :

"فما يتعلق بالديون المعقودة والمعاملات ، والتفقات التي يختم قانونا دفعها لهم ، وعلى إقامة الدائن ونوع وتاريخ القيد الممنهت لعدونية ، فإذا كان القيد رسميا فيذكر اسم المحكمة التي وقع فيها القيد أو المحكمة التي صدر منها الحكم المقرر لعدونية ثم مقدار الفوائد أو أقساط المدفوع أو التكلفة السنوية ."

(لم تعرض الحكومة ولا أحد من الحاضرين على ذلك) .

الرئيس - انتهت المناقشة في هذه المادة ، ويرجى أخذ الرأي على الاقتراحات المقدمة فيها وعلى نصها المقترح إلى الجلسة المقبلة . ولتلى المادة السادسة عشرة .

تليت المادة السادسة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٦ - تخدم الإقارات في خلال الثلاثة شهور الأولى من كل سنة على النموذج أوطبقا للنماذج التي يضعها وزير المالية ، ويتمتع على الممول أو الوكيل أو الولي أو القيم ، بحسب الأحوال ، أن وقع الإقرار ويقدمه إلى مصلحة الضرائب مقابل إصال ، أو يرسله إليها بالبريد الموصى عليه مع علم على الوصول .

مقرر اللجنة المحترم محمود خليل باشا - المادة السادسة عشرة تخدم الممول أن يقدم إقرارا في خلال الثلاثة الأشهر الأولى من كل سنة . والمفروض أن القانون ، كما ألفته اللجنة ، يوجب جباية الضريبة ابتداء من سنة ١٩٥٠ عن دخل سنة ١٩٤٩ . فإذا كانت الإقارات تقدم خلال الثلاثة الأشهر الأولى من كل سنة ، فكيف يستطيع الممول أن يقدم إقراره عن سنة ١٩٤٩ ؟

مقرر اللجنة المحترم توفيق دوس باشا - يبدأ التحصيل في بداية الشهر الرابع من السنة التالية لانتهاج الضريبة . وعلى ذلك تخدم لإقارات في الثلاثة الأشهر الأولى من سنة ١٩٥٠ عن دخل سنة ١٩٤٩ ، لأنه لا يمكن أن يعرف دخل الممول عن سنة ١٩٤٩ إلا في نهايتها .

مقرر اللجنة المحترم الأستاذ محمد الوكيل - أدجو أن اصمم رأي الحكومة عن سؤال الذي سأطرحه الآن .

وعلى ذلك لا بأس في أن تبقى كلمة "قانونا" كما هي . وتسيرها ليبدأ المراد منها سوف يسجل الوقوف عليه على ضوء المناقشة التي دارت في المجلس .

مقرر اللجنة المحترم محمد حسن المشاوي باشا - أريد أن استبعد من من دعاء الضريبة أية اشتاقت يمكن أن يجريها الممول مع أي شخص ، لأنه يمكنه أن يتفق مع أي شخص على إعطائه نفقة ، وبذلك يهرب من دفع الضريبة . ولهذا فاني أريد أن أقول : "التفقات التي يختم قانونا دفعها سواء أحدثت بائع أو أم يحكم قضائي أم قانون" .

مقرر صاحب العزة محمود نكي سالم بك (مدير عام مصلحة الضرائب) المقصود بالتفقات هو التفقات التي تقرر قانونا ، أي التي تفرض على شخص لصالح شخص آخر ، فيكون مستحق التكلفة حتى يمكنه أن يطالب به قضائيا أو أم القضاء .

أما فيما يتعلق بمقدار التكلفة ، فقد يكون تحديد التكلفة بحكم المحكمة أو بالاتفاق .

مقرر اللجنة المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - إطلاق النص يترك الباب مفتوحا ، فيجب أن يحدد المقصود بالتفقات .

مقرر صاحب العزة محمود نكي سالم بك (مدير عام مصلحة الضرائب) الفرض من التكلفة هو أن يمسر مستحقها أن يعيش فقط ، وليس الفرض منها أن تكون سبيلا للإسراف أو الإثراء .

مقرر اللجنة المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - ونحن الذي يقدر هذا ؟

مقرر صاحب العزة الدكتور محمود نكي سالم بك (مدير عام مصلحة الضرائب) يقدر ذلك القضاء ومصلحه الضرائب في حالة الاتفاق . وعند الخلاف بين الممول ومصلحة الضرائب ، يرجع الأمر إلى القضاء .

الرئيس - ما رأى حضرة المقرر في أن تحمل الفقرة الثالثة المقدمة من الحكومة على الفقرة الثالثة ، مقدمة من اللجنة في هذه المادة .

**فقرة الشيخ الحرم السيد عبد الحميد الرمالي -** هل تستحق الضريبة من دخل تحقق بحكم قضائي في سنة ١٩٤٨ ولم يحصل إلا في سنة ١٩٤٩ ؟

**عفلة صاحب العزة محمود زكي سالم بك (مدير عام مصلحة الضرائب)** العبرة بوقت التحصيل .

**فقرة الشيخ الحرم محمد مرعي باشا -** تأخر مستأجر في تسديد إيجار سنة ١٩٤٨ ، ولم يدفع الإيجار إلا في سنة ١٩٤٩ ، فأية عذلة تقضى باعتبار هذا المبلغ من دخل سنة ١٩٤٩ وتؤخذ عنه الضريبة ؟

**الرئيس -** هذا إيراد يجب أن تدفع عنه الضريبة .

**فقرة الشيخ الحرم علي زكي الصراي باشا -** هل الضريبة تجب على أساس الإيراد المستحق أم المتحصل فعلا ؟

**عفلة صاحب العزة محمود زكي سالم بك (مدير عام مصلحة الضرائب)** المسألة تختلف من ضريبة إلى ضريبة . فبعض الضرائب يراعى فيها تاريخ الدفع ، والبعض الآخر يراعى فيه تاريخ الاستحقاق . ومع ذلك فالعبرة في الضرائب على الأيراد هي بتاريخ التحصيل .

**فقرة الشيخ الحرم نوريس دوس باشا -** لقد استغرقنا وقتاً طويلاً ، والساعة الآن التاسعة والنصف ، وإن لبدنك عليك حقاً . فها ترفع الجلسة الآن ؟ هل أنت متقدّمدا لاستقرار بحث المشروع .

**فقرة الشيخ الحرم علي زكي الصراي باشا -** لقد أجل أخذ الرأي على بعض المواد إلى جلسة دليّة ، وبذلك لا يمكن إتمام بحث المشروع الليلة ، ويمكن عقد الجلسة غداً .

**(عاد سعادة رئيس المجلس إلى تولى الرئاسة) .**

**الرئيس -** هل توفقون حضراتكم على تأجيل المناقشة في هذا المشروع لجلسة متقدّمدا ؟

( موافقة ) .

السنة التجارية لبعض الأشخاص أو بعض المنشآت المالية تبدأ مثلاً في أول أغسطس من كل عام وتنتهي في آخر يوليّه . فهل تستحق الضريبة عن الدخل من أول أغسطس سنة ١٩٤٨ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، أم أن الضريبة تستحق فقط بالنسبة للدة من أول يناير سنة ١٩٤٩ إلى آخر ديسمبر من هذا العام ؟

فإذا كان الجواب عن الجزء الأخير من سؤال بالإيجاب ، فما العمل إذا كانت العمليات التجارية غير قابلة للتجزئة ؟

**عفلة صاحب العزة عبد الحكيم مرفاعي بك (رئيس وزارة المالية) -** أجل حضرة الشيخ الحرم إلى نص المادة السادسة ، فهو صريح في أن الضريبة تفرض على الإيراد الذي حصل عليه الممول بالفعل خلال السنة التقويمية .

**فقرة الشيخ الحرم نوريس دوس باشا -** تفرض أوتريك في تجارة لمدة سنة تبدأ من أغسطس سنة ١٩٤٨ وتنتهي في يوليّه سنة ١٩٤٩ والإيراد الفعل من هذه السنة يصل إلى في نهاية يوليّه سنة ١٩٤٩ ، وهذا الأيراد يحضره إلى سنة ١٩٤٨ . فمن أية فترة تؤخذ الضريبة ؟

**عفلة صاحب العزة عبد الحكيم مرفاعي بك (رئيس وزارة المالية) -** تؤخذ الضريبة عن إيراد سنة ١٩٤٩

**فقرة الشيخ الحرم محمد فؤاد سراج الدين باشا -** هل هذا الأساس ، يستبعد كسب القطن عن عام ١٩٤٨

**عفلة صاحب العزة محمود زكي سالم بك (مدير عام مصلحة الضرائب)** الكلام الذي أشار إليه سعادة وكيل الوزارة هو أن الأرباح التجارية والصناعية تقسم في شهور السنة بقدر ما مضى من السنة الميلادية في داخل السنة التجارية . وبناء على ذلك ، فإن الربح التجاري والصناعي الذي يقع جزء منه في سنة ماضية ، والجزء الآخر في سنة ١٩٤٩ تؤخذ فيه الضريبة عن الجزء الأخير فقط .

هذا فيما يتعلق بالأرباح التجارية . أما فيما يتعلق بالقيم المنقولة ، فكل مبلغ يدفع خلال سنة ١٩٤٩ ، ولو كان من أرباح أومزايّا تحققت خلال السنة السابقة ، يعتبر من إيراد سنة ١٩٤٩

#### ١٥ - تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

من مشروع قانونين بإعطاء الحسابين الختامين لبيع الأرض والمساكن  
الدينية للبنين المالكين ١٩٤٥ - ١٩٤٦ و ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ، وتقررى  
ديوان المحاسبة من طرف الحسابين - تأجيله أسبوعاً

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل مناقشة هذا التقرير  
لمدة أسبوع ؟

( موافقة ) .

#### ١٦ - تقرير لجنة العدل والداخلية بمجتمعتين

من مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بشأن الأملمة وذخائرها -  
تأجيله أسبوعاً

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل مناقشة هذا التقرير  
لمدة أسبوع ؟

( موافقة ) .

#### ١٧ - تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل

من مشروع القانون المقدم من حضرة محمد خطاب بك (عضو المجلس سابقاً)  
باستئثار الأراضي المصلحة - تأجيله ثلاثة أسابيع

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل المناقشة في هذا التقرير  
لمدة ثلاثة أسابيع ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن ، هل أن  
تعتبر مستمرة وتعود للاجتماع غدا الساعة الخامسة مساء ، لمواصلة المناقشة  
في مشروع قانون الضريبة التصاعدية حتى نقرع منه في هذه الجلسة ؟

( موافقة ) .

( رفعت الجلسة الساعة الثامنة والدقيقة الأربعين مساء ) .



# الْجَبَسُ الشُّبُوحُ

## دور الاندوات العادى الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة العشرين

المعقودة علنا في يوم الثلاثاء غرة جمادى الأولى سنة ١٣٦٨ ، الموافق أول مارس سنة ١٩٤٩

#### ملخص

- ١ — مشروعات قوانين وأودة من مجلس النواب :
    - ( أ ) مشروع قانون بالإذن للحكومة في الارتباط من الآن في حدود مبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه ، بالاشتراك مع حكومة برنيسدا ، في إقامة نزان على بحيرة فكتوريا ... ٥٧٤
    - إسائه مباشرة إلى بلدان المانية والأشغال ... ٥٧٤
    - ( ب ) مشروع قانون بفتح اعداد إنشائي بمبلغ ١٧٠٠٠٠ جنيه في ميزانية جامعة تزداد الأول سنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ بإلياب الزراج " إمة تلاء المينة " ، تسوية التجاوز في إلياب المذكور ... ٥٧٥
    - ( ج ) مشروع قانون بفتح اعتماد إنشائي بمبلغ ٢٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ في قسم " وزارة العدل " ، فرع " إدارة قضايا الحكومة " ، إلياب " ماحيات وأجر مرمرات " ، قيمة تكاليف إنشاء بعض الوظائف ... ٥٧٥
    - إحاطة مباشرة إلى بلده المانية ... ٥٧٥
    - ( د ) مشروع قانون بفتح استعمال مكبات الدوث ... ٥٧٥
    - إحاطة مباشرة إلى بلده المانية ... ٥٧٥
  - ٢ — ود وزارة الأشغال السومية على الرغبات التي أديت في الدور المنقضى ... ٥٧٥
- ملحق رقم ٨٢
- ٣ — ودان على مرمرين ... ٥٧٦
- ملحق رقم ٨٣
- ٤ — مشروع القانون المراد من مجلس النواب بفرض ضريبة عامة على الإيراد ... ٥٧٦
- ملحق رقم ٧٦
- تقرير بلده المالية
- استقرار مناقشة مراده مادة فادة — بأجل أخذ الرأي على الاتراحات المقدمة في المادتين ١٥ و ٢٠ ، وحل المواد ١٣ وما بعدها ، وحل مشروع القانون بالهدا ، بالامر: إلى الجلسة المقبلة ... ٥٧٦

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة العشرين مساءً، برئاسة حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكيل باشا رئيس المجلس .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ عبد الرحمن بريهان نور، محمد عطية الناطر بك، السيد عبد الحميد الرمالى .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ماعدا :

الفائين :

أولاً - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

ابراهيم الطاهرى بك ، حسن رشوان حمادى بك ، عبد الحميد ابراهيم صالح باشا ، محمد عبد الحمادى باشا ، فهمى ويصا بك ، الشيخ منصور حسين السلواوى .

ثانياً - باعذار :

(١) عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد لطفي السيد باشا ، الأستاذ حسن عبد القادر ، رشوان محفوظ باشا ، عبد الرحمن الزاوي بك ، محمد ماهر باشا ، محمد طاهر باشا ، محمود خيرى باشا ، يوسف ذو الفقار باشا .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

اسماعيل صدق باشا ، الشيخ حسين صالح خليفة ، صالح مصطفى أبو رحاب بك ، محمد أمين يوسف بك ، محمد شريف صبرى باشا ، محمد شفيق باشا ، محمد نجيب الفرأبلى باشا .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ أحمد أبو الفتوح ، أحمد قرني بك ، أحمد همام حسين بك ، الأستاذ إسماعيل حمزة - حافظ رمضان باشا ، حسن حسن عزام بك ،

حسين عتاش باشا ، مازا جهنى باشا ، شارل بشرى حنا ، صادق وهبه باشا ، الشيخ فراج عبد الرحمن مجاهد ، محمد رشوان الزمر بك ، محمد عبد الجليل سمرة باشا ، الأستاذ محمد علي شرماوى ، الأستاذ محمد نجيب محمد جمعه ، محمود حمزة بك ، الأستاذ ميشيل رزق ، الشيخ يوسف يوسف الشرنوبى .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب الدولة ابراهيم عبد الحمادى باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، وحضرات أصحاب المالى : محمود حسن باشا وزير الدولة ، الدكتور نجيب اسكندر باشا وزير الصحة العمومية ، محمد عبد الرازق باشا وزير الأوقاف ، الفريق محمد حيدر باشا وزير الحربية والبحرية ، عباس أو حسين باشا وزير الزراعة ، مصطفى مرسى بك وزير الدولة ، محمد زكى علي باشا وزير الدولة ، حسين فهمى بك وزير المالية .

تولى السكرتيرية العامة أمين عمر العرب بك .

(أعلن حضرة صاحب السعادة الرئيس اقتراح الجلسة).

### ١ - مشروعات قوانين

ولادة من مجلس النواب - إحالتها مباشرة إلى اللجان المختصة

الرئيس - وردت من مجلس النواب أربعة كتب<sup>(١)</sup> ومنها مشروعات القوانين الآتية :

١ - مشروع قانون بالإذن للحكومة في الاتباط من الآن في حدود مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه ، بالاشتراك مع حكومة يوغندا ، في إقامة خزان على بحيرة فكتورييا .

(نظرة مجلس النواب بصفة مستعجلة ، وقد أحيل مباشرة إلى بلتيق أساليه والأشغال السابق إسماله إلهما عد وروده من الحكومة) .

(١) نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الأول :

" حضرة صاحب السعادة ورئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإذنه سادتك أن مجلس النواب نظر - بصفة مستعجلة - بمشروع القانون في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩ بقرار بلتيق الشؤون المالية وشؤون الأشغال العمومية مجتمعين من مشروع قانون بالإذن للحكومة في الاتباط من الآن في حدود مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه بالاشتراك مع حكومة يوغندا في إقامة خزان على بحيرة فكتورييا ، ووافق عليه بالصيغة للرافعة لهذا .

فالرجو التفعل بمشروع القانون المذكور على هيئة على الشيوخ .

وقضوا سادتك بقبول قانوني الاحترام ما

نحر بر ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩

٢ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٧,٠٠٠ جنيه في ميزانية جامعة فؤاد الأول للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بالباب الرابع "إعانة فلاح الميمنة" ، لتسوية التجاوز في الباب المذكور .

٣ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في قسم ١١ "وزارة العدل" ، فرع ٩ "إدارة قضايا الحكومة" ، باب ١ "ماهياب وأبجروميتاب" ، قيمة تكاليف إنشاء بعض الوظائف .

(أجلا مباشرة الى لجنة المالية لنظرها بطريق الاستعجال ، وتقدم تقريرها معهما بملحة يوم الاثنين المقبل) .

٤ - مشروع قانون ينظم استهلاك مكبات الصوت .

سبق أن أقره مجلس الشيوخ وصدقه مجلس النواب ، وقصد أجل مباشرة الى لجنة الداخلية .

٥ - رد وزارة الأشغال العمومية

على الرقيات التي أبدت في العدد الماضي

الرئيس - ورد كتاب "١" من وزارة الأشغال العمومية ومنه بيان بما تم في الرقيات البرلمانية ، الخاصة بهذه الوزارة التي أبدت بالمجلس أثناء دور الانعقاد المادى الثالث والعشرين ، سينت تصه في انضبطة .

١ - نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الثالث ،

"حضره صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بملحة المقودة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية من مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٧,٠٠٠ جنيه في ميزانية جامعة فؤاد الأول للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بالباب الرابع "إعانة فلاح الميمنة" ، لتسوية تجاوز الباب المذكور ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأمرني الفضل بعرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بخير قاتق الاحترام ما

أول مارس سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

فد حامد جوده

٢ - نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الثالث :

"حضره صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بملحة المقودة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية من مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٢٠٠ جنيه في قسم ١١ "وزارة العدل" ، فرع ٩ "إدارة قضايا الحكومة" ، باب ١ "ماهياب وأبجروميتاب" قيمة تكاليف إنشاء بعض الوظائف ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأمرني الفضل بعرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بخير قاتق الاحترام ما

أول مارس سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

فد حامد جوده

٣ - نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الرابع ،

"حضره صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بملحة المقودتين في ٢١ و ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون الداخلية من مشروع قانون ، وأقره من مجلس الشيوخ ، بتنظيم استهلاك مكبات الصوت ، ووافق عليه صلا بالصيغة المرافقة لهذا .

فأمرني الفضل بعرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بخير قاتق الاحترام ما

أول مارس سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

فد حامد جوده

٣ - ودان على عريضتين

الرئيس - ورد ودان<sup>(١)</sup> من وزارة الأوقاف على عريضتين، سيثبت نصهما في المضبطة .

٤ - مشروع القانون

المراد من مجلس النواب يفرض ضريبة تامة على الإيراد - تقرير لجنة المالية (٢) - استمرار مناقشة مرادة مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي من الاقتراحات المقدمة في المادتين ١٥ و ٢٠ ومن المواد ١٣ وما بعدها ، ومن مشروع القانون بالفصل بالاسم إلى الجلسة المقبلة

(المقرر حفرة الشيخ الفهم الفهم لإمام يجرى مذكور)

الرئيس - نظرنا أمس مواد المشروع حتى المادة ١٦ . وقضت اقتراحات تعرضها على حضراتكم ، وقد سمعتموها وناقشتموها أمس .

ففي المادة ١٣ ، تقدم اقتراح من حضرة الشيخ الفهم محمد برباشا ، أبدع فيه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ اسماعيل حمزة ، يطلب إلزامها ، وهذا نصه :

“ اقترح إلغاء المادة ١٣ ” .

وأود عند ما يطرح الموضوع - لأخذ الرأي عليه - أن يكون واضحاً أن المادة ١٣ تنص على أنه يجب على الأشخاص الذين لا يقع عليهم واجب الإقرار بمقتضى المادة السابقة أن يقدموا الإقرار في الأحوال الآتية :

١ - إذا كان الممول مالكاً لسيارة خاصة .

٢ - إذا كان له أكثر من محل سكن واحد في مصر أو في مصر وفي الخارج .

٣ - إذا كان له محل سكن واحد يزيد أرباحه أو قيمته الإجمالية من ١٥ جنيهاً شهرياً .

حضرة صاحب المعالي محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) - الحكومة تعارض في هذا الإلغاء .

الرئيس - المفهوم من هذه المادة أن الأشخاص الذين يقع عليهم واجب الإقرار فيها هم الممولون من الضريبة ومن الإقرار المنصوص عليه في المادة الثانية عشرة .

مفكرة صاحب المعالي محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) - ينص القانون في المادة ١٣ على أنه يجب على الممول الذي يزيد إيراد الصافي على حد الإعفاء أن يقدم إقراراً سنوياً .

الرئيس - أي أن الذين لا يقع عليهم عبء الضرائب بمقتضى المادة الثانية عشرة يقدمون الإقرار المنصوص عليه في المادة الثالثة عشرة .

وحمل الممول المشار إليه في المادة الثالثة عشرة ذمة الممول المشار إليه في المادة الرابعة عشرة ؟

مفكرة صاحب المعالي محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) - هناك ممول عليه واجب الإقرار حسب أحكام المادة ١٣ ، وهناك ممول آخر لا يقع عليه واجب الإقرار بمقتضى المادة الثانية عشرة ، ولكنه يقع عليه بمقتضى المادة الثالثة عشرة .

وقد نصت المادة ١٤ على أن هذا الإقرار يجب أن يتضمن زيادة عما جاء في المادة ١٣ :

“ ١ - عنوان محل السكن أو المبنى ، وعمل الإقامة الثانوية في مصر أو في الخارج ، وإيجار كل منها لو قيمتها الإجمالية ” .

وهذا تطبيق للمادة ١٣ إذا كان للمول أكثر من سكن واحد .

مفكرة الشيخ الفهم محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) - هل المقصود هو المول إطلاقاً ؟

مفكرة صاحب المعالي محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) - ونصت المادة ١٤ في البند الثاني على عدد السيارات المنصوصية التي يمتلكها وأوصافها . وهذا تطبيق للفقرة الأولى ، أي إن المول الذي لا يتسدى إرادته نصاب الإعفاء من الضريبة ، وهو ألف جنيه ، يجب عليه أن يقدم هذا الإقرار ، كما جاء في المادة الثالثة عشرة ، مضافاً إليه البيانات الواردة في المادة ١٤

الرئيس - هل معنى هذا أن المادة ١٤ تطبق على المول الوارد ذكره في المادة الثالثة عشرة ؟

وقدم اقترح من حضرة الشيخ المحترم محمد حسن العياشي باشا بأن تحمل الفقرة الثالثة من المشروع المقدم من الحكومة على الفقرة الثالثة من المشروع الذي وافقت عليه لجنة المالية . وقد وافق حضرة المفوض على ذلك ، مع إضافة كلمة " والفقرات " بعد كلمة " المعاشات " ، ولم تتعرض الحكومة على هذا ، ولم يعترض أحد من حضرات الشيوخ المحترمين .

أما المادة ١٦ ، فقد تمكّل فيها غالب باشا عن جارية ثلاثة الشهور الأولى ، وافق على أن تبدأ بعد السنة التي تستحق فيها الضريبة .

فقرة الشيخ المحترم محمد غالب باشا - أكتفى بهذا الإيضاح .

الرئيس - نل إذن المادة السابعة عشرة .

تليت المادة السابعة عشرة ، وهذا نصها :

### الفصل الثامن - دفع الضريبة وخصص الإقراوات

مادة ١٧ - على المول أن يؤدي الضريبة المستحقة من واقع إقراره في خلال ثلاثين يوما من تاريخ انقضاء الميعاد المحدد لتقديم الإقراوات .

الرئيس - انتهت مناقشة هذه المادة ، ويؤجل أخذ الرأي على الجلسة المقبلة .

وتليت المادة الثامنة عشرة .

تليت المادة الثامنة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٨ - تخصص مصلحة الضرائب الإقراوات .

ولما أن تطلب من المول بكتاب موصل عليه مع علم الوصول تقديم الإيضاحات والبيانات التي ترضى لزوما لما .

ويجب أن يشتمل الطلب بيان كافة النقط المطلوب إيضاحها أو تقديم بيانات عنها بما في ذلك :

( ١ ) الأعيان المالية .

( ٢ ) التكاليف الواجبة الخدم طبقا لسنة السابعة من هذا القانون .

ولما أن تطلب منه تقديم مبررات إنذاره من الناصر مايل على أن إراداته الفعلية تزيد على الإيرادات الواردة بإقراره .

تحدد مصلحة الضرائب موعدا للإجابة تأتيا لا يقل عن ثلاثين يوما .

فقرة الشيخ المحترم المرواح محمد علي باشا - أريد أن أعرف ما هي الأعيان المالية ؟

مفكرة صاحب المجلس العالي محمد علي باشا ( وزير الدولة ) - نعم .

فقرة صاحب المفكرة محمود زكي سالم بك ( مدير عام مصلحة الضرائب )  
الغرض ، يساند الرئيس ، من المادة ١٤ هو توضيح الإقرار الذي نصت عليه المادة ١٣ فقط .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد مرصع مرصع نور - هذه المادة لا تطبق على المول الوارد ذكره في المادة ١٣

فقرة صاحب المفكرة محمود زكي سالم بك ( مدير عام مصلحة الضرائب )  
لا تنطبق على من سره معروف من إقراره . أما القرائن الخارجية ، فالغرض منها هو الاحتذاء إلى الإيراد الحقيقي للدول الذي لم يقدم إقرارا .

فالغرض من المادة ١٤ هو توضيح الإقرار الذي يجب أن يتقدم به المول في المصارف بتقديم الإقرار المخصوص عليه في المادة ١٣ . فإذا قدم الإقرار تنفيذا لحكم المادة ١٣ ، لم يعد هذا المول ملزما بذكر البيانات الواردة في المادة ١٤ . أما المول الذي يرد الاحتذاء إلى دخله ، استنادا للقرائن الخارجية الواردة في المادة ١٣ ، فيجب عليه أن يوضح حالته طبقا لسنة ١٤

فقرة الشيخ المحترم محمد غالب باشا - لإيضاح هذا اللبس أقترح أن نقول : " يجب أن يتقدم الإقرار الذي يقدمه المول طبقا لسنة السابقة " ، فتكون المسألة بذلك واضحة .

فقرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا - وأحسن من هذا أن تضم المادة ١٤ إلى المادة ١٣

الرئيس - لدينا اقترح بإنهاء المادة ١٣ . فلما قيل ، ترتب عليه حتما إنهاء المادة ١٤

أما إننا رفض هذا الاقتراح ، فإن المادة ١٤ تبقى سواء أضيفت إليها العبارة التي يقترحها غالب باشا ، أو ضمت لسنة ١٣ ، فهاتان المادتان مرتبطتان ببعضهما ببعض تمام الارتباط .

وتنص الفقرة الأولى من المادة ١٥ على أنه :

" يجب على المول أن يوضح في إقراراتهم كافة البيانات الخاصة بحياتهم وأعيانهم المالية " .

وقد تقدم اقترح من حضرة الشيخ المحترم محمد فخر باشا بمحذف كلمة " بحياتهم " ، ووافقت الحكومة والمقرر ، ولم يعترض أحد من حضرات الشيوخ المحترمين على هذا الحذف .

**المقرر -** نص القانون على الإبقاء العائنية في المادة التاسعة ، وهي صريحة كما تليت على حضراتكم وناقضتها ، وتخص على ما يأتي :

” ينجم للمول من إرادته السنوية الكلي تحسباً جنينها نظير كل ولد من أولاده وزوجها الذين يولدون ، على ألا يتجاوز مجموع الإعانات للأبناء العائلية للمول مائتي جنيه “ .

**الرئيس -** انتهت المناقشة في هذه المادة ، ويؤجل أخذ الرأي عليها لجلسة المقبلة .

وتتل المادة التاسعة عشرة .

تليت المادة التاسعة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٩ - لمصلحة الضرائب الحق في تصحيح الإقرار ، ويتعين عليها في هذه الحالة أن تحظر المول بكتاب موسى عليه مع علم الوصول بالناصر التي ترى جعلها أساساً لربط الضريبة عليه ، وأن تدعوه إلى موافاتها تأبئة بملاحظاته على التصحيحات التي أجرتها ، وذلك في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الاستلام .

**الرئيس -** انتهت مناقشة هذه المادة ، ويؤجل أخذ الرأي عليها لجلسة المقبلة ، وتتل المادة العشرون .

تليت المادة العشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٠ - يقوم المدير العام لمصلحة الضرائب أو من يتسببه بربط الضريبة بطريق التقدير في خلال ستة أشهر من تاريخ استحقاقها في لأحوال الآتية :

( ١ ) إذا لم يقدم المول إقراراً في الميعاد المحدد في المادة السادسة عشرة .

( ٢ ) إذا لم يرد المول في الميعاد المحدد في المادتين ١٩ و ١٨ على ما طلبته مصلحة الضرائب من بيانات وإيضاحات وملاحظات على ما أجبرته من تصحيحات .

( ٣ ) إذا لم يوافق المول على التصحيحات التي أجرتها مصلحة الضرائب .

وفي هذه الأحوال تصبح الضريبة واجبة الأداء طبقاً للتقدير ، وإنما يكون للمول أن يطعن فيه أمام المحكمة الابتدائية متقدمة بجهة تجارية ، وذلك في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه بخطاب موسى عليه مع علم الوصول بقيمة الضريبة المربوطة عليه .

**مقرر الشيخ المرمم تروقي دوس باشا -** حضرات الشيوخ المحترمين ،

لعل هذه المادة من أخطر مواد مشروع هذا القانون إن لم تكن أخطرها جميعاً . لذلك أوجز أن ألفت النظر إلى آثارها ، وأرجو أنه أن يفتنا إلى تعديلها . فقد قضت المادة ١٩ بأن لمصلحة الضرائب الحق في تصحيح الإقرار .

أعني أنه إذا قرر المول أن الضريبة المستحقة عليه هي ٥٠٠ جنيه ، فمصلحة الضرائب لما الحق ...

**مقرر صائب المعالي محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) -** ليست الضريبة ، فالإقرار لا يتضمن الضريبة .

**مقرر الشيخ المرمم تروقي دوس باشا -** إن العناصر والبيانات التي يبنى عليها تقدير الضريبة هي التي تؤدي إلى تقرير الضريبة ، فالنتيجة واحدة على الممول .

تخص المادة ١٩ على ما يأتي :

” لمصلحة الضرائب الحق في تصحيح الإقرار ، ويتعين عليها في هذه الحالة أن تحظر المول بكتاب موسى عليه مع علم الوصول ، بالناصر التي ترى جعلها أساساً لربط الضريبة عليه ، وأن تدعوه إلى موافاتها تأبئة بملاحظاته على التصحيحات التي أجرتها وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الاستلام “ .

لقد اقترحت المادة العشرون ثلاث حالات :

الأولى ، إذا لم يقدم المول إقراراً في الميعاد المحدد في المادة السادسة عشرة ، فإذا مضى هذا الميعاد ولم يقدم المول الإقرار ، فمصلحة الضرائب الحق في تقدير الضريبة . وهذا أمر طبعي .

والحالة الثانية ، إذا لم يرد المول في الميعاد المحدد في المادتين ١٩ و ١٨ على ما طلبته مصلحة الضرائب من بيانات وإيضاحات وملاحظات على ما أجبرته من تصحيحات .

يعني أن المول قدم إقراره وفيه البيانات والعناصر المؤدية لتقدير الضريبة ، فنازعته المصلحة في هذا ، وقالت : لا ، وطالبت بالبيانات ، ولكنه لم يرد . وهذا طبعي أيضاً .

**مقرر صائب المعالي محمد حسن باشا (وزير الدولة) -** معنى ذلك أنه لا اعتراض لسماحتكم على هذه الحالة .

**مقرر الشيخ المرمم تروقي دوس باشا -** لا اعتراض على كل الحالتين السابقتين . ففي الحالة الأولى المول مقصر فيها ومهمل ، لأنه لم يقدم إقراره ، ولا سبيل لتقدير الضريبة عليه إلا بواسطة مصلحة الضرائب . وفي الحالة الثانية هو مهمل كذلك ، لأنه قصر في الرد على اعتراضات المصلحة وملاحظات على البيانات التي أدلى بها .

ما رأيت ولا سمعت أن أحد الخصمين يكون خصيا وحكماً وآب واحداً ، ويكون حكمه مشمولاً بالفاقد المجل من غير كفالة .

صحيح أن مصلحة الضرائب — وهي مصلحة حكومية — مفهوم أنها تتوخى العدل قدر ما تطيق . ولكن الفئتين تقول إن الياية خصم عدى ، ومع ذلك فهي حين تقبض على شخص ما ، فإن له أن يرفع معارضته إلى القاضي ليحكم بينه وبين الياية .

مضرة صاحب المال محمود عيسى باشا ( وزير الدولة ) — إن للياية ان تمس ، والله ان يعارض أمام القاضي .

مضرة الشيخ المرمز توفيق دوس باشا — إن على يقين من أن معالي الوزير لا يرضى عن قوله هذا في قرارة نفسه .

ومع الأسف الشديد أتت تصرفات مصلحة الضرائب حتى الآن تد أثبتت أن تقديرها كان مبالغاً فيها في كثير من الأحوال ، وأن القضاء أذسف كثيراً من أصحاب الدعايا ، وأظهر أن تقديرات المصلحة كانت خاطئة في أكثر من ٧٠٪ أو ٨٠٪ من القضايا التي نظرت أمام القضاء ، وأن رجال الضرائب كانوا حسبي النية ، أو أنهم تناولوا في القيام بواجباتهم . ولكن المخالفة — سواء الواجب لا يجوز أن تؤدي إلى تحارب بيوت الناس .

إن في تعديلات قانون سنة ١٩٣٩ — التي سيعرض على حضراتكم — ما يعطى مصلحة الضرائب الحق في أن تتخذ من الإجراءات التحفظية ما يجعلها تحصل على الضرائب ، حتى قبل تقديم الإفراجات . فلذا كانت هذه الإجراءات التحفظية موجودة ، فالواجب أن من قدم الإفراجات وماض في تقديرات المصلحة ، يدفع ما أقرو به ، وهذا لا شك فيه ، ولا يدفع الباقي إلا بعد أن يحكم القضاء بين الخصمين .

لقد أبلغني شيخ حاضر بهذا أنَّهُ أن يعرف حالة قدرت فيها الضريبة بمبلغ معين زيد على ما قدره المحل ، وأصبحت الضريبة واجبة الأداء ، فبعت ممتلكاته التي كان معجوزاً على ا مبلغ ٣٠٠ جنيه ، وكانت كل ما يملكه ، مع أنها في تقديره ، وتدير حضرة الشيخ المرمز كانت تساوى ٩٠٠ جنيه ، وقضى له باسترداد المبلغ ، فاسترد ٣٠٠ جنيه فقط . فذهب ليشتري بضاعة التي كانت قد بيعت ، فوجدها تساوى ٢٠٠٠ جنيه ، فأفلس . لذلك تخلصت باقتراح سأطوله عليكم ...

مضرة الشيخ المرمز محمد علي عيسى باشا — يحسن أن تتضمن المادة قيداً هو : إلا إذا كان الإفراج مخالفاً للاسس التي ليست محل تقدير ، بمعنى أن يدفع المحل ما سبق له أن ضمنه إفراجه ، بحيث لا يقل ما يدفعه عن الاسس التي ليست محل تقدير . فإذا ناقض في المشروع على ذلك ، تحقق العدل بين الطرفين ، ولا تكون المسألة تقديرية من جانب المحل أو من جانب الحكومة .

ولكن الحالة الثالثة هي الحالة الخطيرة المبلغ الخطورة ، لأن المحل قدم الإفراج في المباد ، وكتبت إليه المصلحة بعدم موافقتها على بياناته ، وأودعت ملاحظاتها ، وغام هو يواجه ورد عليها بما يراه . وإن ههناك نزاع قدم بين المصلحة والمحل ، وأبلى كل منهما فيه بياناته التي تؤكد في نظره صحة رأيه لما الحكم ؟

هذا هو الدس الخطير كل الخطورة ، إذ جاء في المادة أنه إذا لم يوافق المحل على التصحيحات التي أجرتها مصلحة الضرائب ، تصبح الضريبة واجبة الأداء ، طبقاً للتقدير ، وإنما يكون للمحل أن يضمن فيه أمام المحكمة الابتدائية متقدمة بجهة تجارية ، وذلك في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغه بخطاب موصى عليه مع علم الوصول بقيمة الضريبة المربوط . عليه .

معنى ذلك — أولاً أعاطب رجال القانون ، لرجال المال — أنه تقدم شخص ما بقراره وبياناته ، فنجس بينه وبين المصلحة خلاف أدنى فيه كل فريق منهما ، بحجه وسأيدته ولم يحصل اتفاق ، فأبى المصلحة — وهي أحد الخصمين — وتقدر الضريبة التي زاعا ، فكانت واجبة الأداء فوراً ، وحل المحل أن يضمن تقديرات المصلحة ، ثم يلجأ للمحكمة بعد ذلك لأن من قضت له بإلحاق ، استرد الفرق الذي قام عليه الخلاف .

مضرة الشيخ المرمز محمد عيسى العثماني — يسترده ، ولكن بعد تحارب ماله !

مضرة الشيخ المرمز توفيق دوس باشا — بعد كان المنتظر أن يعرض هذا القانون بعد القانون المعدل للتأويل رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، إذ أنه يعمل على تعديله .

وتعلمون حضراتكم أن تعديلات هذا القانون تقضى بأنه عند ما تقدر مصلحة الضرائب على محمول ما قدم إفراجه بما يفيد أن الضريبة المستحقة عليه ٣٠٠ جنيه ، فباعت المصلحة وتقدرتها بثلاثة آلاف جنيه — ولا أقول هذا المثل إعطائاً ، بل هو واقعة حال وقعت فعلاً — فزن هذه الضريبة التي قدرتها مصلحة الضرائب تصبح واجبة الأداء ، فحجزت المصلحة على المحل وتبيع كل ما يملكه .

والقانون السارى حتى الآن كان يقضى بأنه إذا طالب المحل رد الفرق بين الثلاثة الألاف جنيه والثلاثة جنيه ، حكم على الحكومة بفوائد عن هذا المبلغ ، كما حكم في قضية عبود باشا .

فأجرى تعديل لقانون سنة ١٩٣٩ — كي يدرى على هذا القانون — بأنه إذا قضى على المصلحة رد ما ناقضه ظلاً وعلواً ، فلا يجوز أن يحكم عليها بفوائد عن هذا المبلغ .

لما الذي يرتب من هذا ، يا حضرات الشيخ المحترمين ؟

عقرة صاحب العلاقات مصطفى سرمدى بك (وزير لدولة) - حضرات  
السيخ المحترمين ،

لقد استفاد حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا كثيراً من الخلف  
الذى وقع كثيراً بين مصلحة الضرائب والمولدين في خصوص ضريبة  
الأرباح التجارية . لكن مسألة الخلف فيها تسع ، لأن ضوابطها غير  
محددة . أما الضريبة التى بين أيديكم فهي ، كما قلت لحضراتكم في مرة  
سابقة ، ضريبة تكميلية سبقتها ضرائب أخرى تحدتدت 'وعيتها ، بمعنى أن  
وعاء هذه الضريبة هو مجموع أوعية أخرى سبق أن بحثت عند اقتضاء  
ضرائب أخرى .

عقرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا - ليس هذا دائماً ، لأنى حين  
أقدم إقراراً عن الضرائب النوعية المستعفة في سنة ١٩٣٩ ، أقدم إقراراً  
عن الضريبة العامة عن تلك السنة ، وهذا الإقرار الأخير هو الذى  
يبحث أولاً .

عقرة صاحب العلاقات مصطفى سرمدى بك (وزير لدولة) - لا ، بل  
العكس ، فإن إقرار الضريبة الوعية هو الذى يبحث أولاً . وإذا فرغ  
البلد من الضريبة الوعية ، ينتقل البحث إلى الضريبة العامة . وهذا  
ظاهر من صريح النص ، إذ إنها مفترضة على صافي الإيراد بعد استئصال  
الضرائب الأخرى .

وكلنا نريد الصالح العام ، ونريد أن يوضع اقتراح في وضعه الصحيح ،  
فلا يضار به أحد .

هذه الضريبة ، كما قلت لحضراتكم ، ضريبة تسبقها حتى ضرائب  
أخرى ، قد تكون ضريبة أراضي زراعية ، عرف كم دفع المول لحساب  
هذه الضريبة . ولكن نعرف كم يكون إيراده الذى يسد في وعاء ضريبة  
الضرائب ، تقوم بعملية حسابية مجال الخلف فيها إن لم يكن معلوما فهو  
محدود . وقد تكون ضريبة كسب العمل وسيجتدب يجب أن يحدد مقدار  
الكسب ، نعرف مقداراً ، ثم يستدل هذا التقدير ، وحاصل الطرح يصير  
وعاء الضريبة المعروضة على حضراتكم . ومثل هذا يقاوم في الضرائب  
الترجية لأخرى .

إذا كانت هذه هي طبيعة هذه الضريبة ، وكان مسلماً في كل لفظ من  
الفاظ قانونها أنها تقع على مبلغ سبق أن فرضت عليه ضرائب متنوعة ، فإن  
انخفض عليها ، وجب حتى أن يسوى هذا الخلاف ، وهذا صريح  
في نصوص القانون ، وسأشير إلى موضع صراحته حالاً - إذا كان الأمر  
كذلك ، فكيف تصور أن تكون هذه الضريبة محل خلاف كالمخلاف  
الذى يقع في شأن ضريبة الأرباح التجارية ؟ لا تصور أن هذا يمكن  
أن يكون . أما إن هذه الضريبة لا تصيب إلا المال الذى انتهى الجدل  
في الضريبة النوعية بشأنه ، فهذا واضح من النصوص الآتية ... -

عقرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا - وهذا هو نص اقتراحى :

## تعديل المادة ٢٠

الحالة الأولى كما هي .

الحالة الثانية كما هي .

الحالة الثالثة كما هي .

وفي الحالتين الأولى والثانية تصبح الضريبة واجبة لأداء طبقاً للتقدير  
وإنما يكون للمول الحق أن يعلن فيه أمام المحكمة الابتدائية الخ .

أما في الحالة الثالثة فيدفع المول الضريبة التى أقرها ، وإنما يدفع  
ما زاد على ذلك بعد صدور الحكم من المحكمة الابتدائية وطبقاً لتلك الحكم .  
ولمصلحة الضرائب أن تقصد الإجراءات التحفظية لتفصل على ما تارفع فيه  
المول من فرق الضريبة " .

عقرة الشيخ المحترم محمد برب باشا - هذا اقتراح عادل كل العدالة .

عقرة الشيخ المحترم محمد حسن العلوى باشا - بل هي العدالة بينها .

عقرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا - مسألة الصياغة المرجع فيها  
للى حضراتكم . ويصح أن يقال : " وإنما يدفع ما زاد على ذلك بعد حكم المحكمة  
الابتدائية ، وطبقاً لتلك الحكم . ولمصلحة الضرائب أن تقصد من الإجراءات  
التحفظية ما تراه " .

( أصوات : مولفون ) .

عقرة الشيخ المحترم محمد برب باشا - كنت أود أن أتكلّم في نفس  
اللفظ الذى تكلم فيها أنزيل المحترم توفيق دوس باشا . أما وقد شرحتها  
شرحاً زافياً ، فست في حاجة إلى الكلام ولكن أضيف إلى ما قاله  
صداة دوس باشا كلمة تعزية ، وهي أن أختي أن ترد علينا الحكومة  
قائمة ...

الرئيس - ألا ينتظر حضرة الشيخ المحترم حتى يسمع كلام الحكومة ؟

عقرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا - لا أعتقد إلا أن الحكومة  
ستوافق على الاقتراح .

عقرة الشيخ المحترم محمد برب باشا - وهو كذلك . غير أنى عطف  
لنسى بمق الكلام فيما بعد .

عقرة الشيخ المحترم حسين سرمدى باشا - أوافق على اقتراح سعادة  
دوس باشا .



هذه هي المسألة الأولى، وهي أن مسافة الخلف في شأن هذه الضريبة إن لم تكن معدومة فهي ضيقة محدودة .

الرئيس — أتفهم من هذا وفيهم المجلس أنه قيل أن تستوفي هذه الضريبة، يجب أن يكون قد تم تقدير جميع الضرائب الوعية والتي التزاع في شأنها .

مفكرة صاحب المالك مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) — قطعاً هذا هو المقصود .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ معين محمد بكري — إذا كانت الأمور، كما يقول معالي الوزير، هو أن الضريبة التعاضدية لا تنجي إلا بعد أن يقضى التزاع في شأن الضرائب الوعية — فعن نسلب ذلك، ويكون الخلاف بسيطاً. ولكن إذا فرضت الضريبة الوعية على تاجر، وقام خلاف في شأنها أمام بلان اعتدريه، ثم أمام المحاكم — وقد لا يقضى التزاع فيه إلا بعد خمس سنوات — قبل توقف مصلحة الضرائب بجاية الضريبة العامة المفروض فيها أنها ما شرعت إلا لإزالة ذلك البلد ؟

مفكرة صاحب المالك مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) — لن توقف جاية الضريبة العامة .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ معين محمد بكري — إذا أقررت الحكومة على ذلك، فعن نسلب بنظرها .

مفكرة صاحب المالك مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) — اعتقد أن الأمر يحتاج إلى بيان .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ معين محمد بكري — نظرية الحكومة تكون سليمة إذا كان التنفيذ في الضرائب الوعية على حسب لإقرارات، بمعنى أنه إذا قدم التاجر إقراراً، تنجي منه الضريبة الوعية على أساس الإقرار .

مفكرة صاحب المالك مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) — حضرات الشيوخ المحترمين ،

هذه الضريبة تقع على ما يأتي :

أولاً، إيراد الأراضي الزراعية . وهذا الإيراد سيقدر من واقع الترخية الإدارية التي اعتدت أساساً لضريبة الأطنان .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ معين محمد بكري — إن الضريبة الوعية يكتسب فيها أمام الحاكم مدة طرية قد تكون سنين أو ثلاثاً .

مفكرة صاحب المالك مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) — تنص المادة السادسة من مشروع القانون على ما يأتي :

« تفرض الضريبة على المجموع الكلي للإيراد السنوي الصافي الذي حصل عليه الممول ويحدد هذا الإيراد من واقع ما يمول من عقارات ورؤوس أموال مقفولة ومن المهن التي يزاولها والمزروعات والأجور والمكافآت والأجور والمكافآت والإيرادات المرتبة لدى الحياة .

هذه هي طبيعتها، إذ أنها ضريبة الضرائب، بمعنى أن وعاء الضريبة النوعية يتحدد ويعرف، وتعرف الضريبة النوعية كما ومقداراً، وتستعمل من هذا الوعاء، وتكون عنصر (Item) من المصارف التي تتكون منها الضريبة العامة . فكيف تتصورون حضراتكم أن خلافاً خطياً يقع بين الممول وبين مصلحة الضرائب ؟

إذا تعذر ذلك، وكان من المفهوم من لفظ «أون» المخرج ومن روحه ومن هذه المدة ثبات التي تتكون بعض الأعمال التحضيرية لقانون والتي صغرى في شأنها — إذا كان ذلك مفهوماً، فإن كما أو مهلتنا من المبالغ أو إيردا ما سوف لا بدخل في وعاء هذه الضريبة إلا إذا سوى شأنه، في خصوص الضريبة النوعية، تسوية نهائية .

مفكرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا — من أين أتى معالي الوزير بهذا التفسير ؟

مفكرة الشيخ المحترم غلب باشا بك — متى تم التسوية النهائية إذا كانت مصلحة الضرائب لا تزال تراجع صرائب تخمينة أعوام سابقة ؟

مفكرة صاحب المذمة محمود نكي سالم بك (مدير عام مصلحة الضرائب) — إن مصداق الضرائب مستخرج جميع المتاعرات قبل تطبيق هذه الضريبة، لأنه لا يمكن تطبيقها إلا إذا حوسب الممولون على السنة الحالية .

مفكرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا — جاء في مشروع التصديق الذي سيدخل على قانون سنة ١٩٣٩ أن مصلحة الضرائب عند الخلاف تتقدم وتصح الضريبة واجبة الأداء ويرفع الأمر للحكمة .

مفكرة صاحب المالك مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) — لم أتت معالي بكري . وإذا سمح سادة توفيق دوس باشا وترث قليلاً، فإن سأرد على هذه المسألة .

**مقرر الشيوخ المحترم الأستاذ مصطفى نصر** - سوف يرضى الأحيان من واقع دنائرت جدات المول .

**مقرر صاحب المالى مصطفى مرمى بك (وزير الدولة)** - وتتم هذه الضريبة أيضا على إيراد المقاربات المبنية ، والقسم وروس الأموال المتقولة وليس في هذا الذى أشير إليه ما يمكن أن يكون موضع خلاف سوى ضريبة الأرباح التجارية .

**مقرر الشيوخ المحترم فريد أبو شادي بك** - وكذلك ضريبة كسب العمل .

**مقرر صاحب المالى مصطفى مرمى بك (وزير الدولة)** - وكما قلت لحضراتكم في شأن هذه الضريبة إنها لا تفرض إلا على أوعية محددة ومصطنعة منها للمربية النوعية .

**مقرر الشيوخ المحترم توفيق دوس باشا** - يجب أن يقال : " نتحدث نهائيا " .

**مقرر صاحب المالى مصطفى مرمى بك (وزير الدولة)** - فإذا وقع الفرض ، وكانت المربية النوعية محل خلاف ، فلا أستطيع أن أقول إن مصلحة الضرائب توقف تحصيل الضريبة العامة إلى أنت يرضى هذا الخلاف .

والفصل النهائي في الضريبة النوعية سيجرى على هذا النزاع المتفرع عن النزاع في الضريبة العامة . هذه مسألة متفرعة منها في خصوص هذه الحالة فقط ، إذ يبدو الخلاف الذى أصبح أن يمتد فيه السفس من مصلحة الضرائب أو الخطأ . وهنا أود أن أقول أمرين :

الأمر الأول : إعطاء الحق لمصلحة الضرائب أن تتقدم ، وأن يكون تقديمها <sup>١٢</sup> ، وعلى المول أن يتظلم . وكل هذا ليس جديدا عندنا ، بل هو في قانون الضرائب المعمول به الآن . والشركات المساهمة ، وهي أكبر الممولين ، تقدم الإقرار . فإذا رافق مصلحة الضرائب كان بها ، وإن لم يرفقها فالمصلحة تطلب الضريبة وتبلغ ديونها .

**مقرر الشيوخ المحترم توفيق دوس باشا** - هذا ما نطلب تعديله .

**مقرر صاحب المالى مصطفى مرمى بك (وزير الدولة)** - إن القانون الدائم يعطى لمصلحة الضرائب بهذا الحق ، وإذا كان في حزمكم أنتم تدلوه ، فهذا شيء آخر . وإنما أود أن أقول إن من المقرر في هذه

القانون الإدارى أن مما مقررت به السلطات الإدارية ، إعانة لها على أدائها واجبها ، أنها تفتضى في قضاياها ، فهي تتميز عن الفرد بأنها تفتضى في قضاياها قضاءه يعقب عليه القضاء .

هذا مقرر ، إحضرات الشيوخ المحترمين ، في فقه القانون الإدارى ، وذلك في كل ضريبة ست . فالمحصل يطلب من المول دفع مبلغ ما . فإذا امتنع من الدفع ، توقع الجزاء عليه ، كما أن له أن يدفع المستحق عليه ثم يدارس فيه .

هذه سنة الإدارة وهي مقرر في فقه القانون الإدارى ، ولا قسطنطين الإدارة أن يؤدى واجبها إذا حرمتموها من هذه الحرية .

أظهروا حضراتكم إلى الاقتراح الذى يبرمه سعادة توفيق دوس باشا ، فهو يؤدى إلى العكس .

أرسل المول إقرارا عن حاله ، وبمقتضى هذا الإقرار في مصلحة الضرائب ، فوجدت أنه غير مطابق للواقع . فطبعا لاقتراح حضرة الشيوخ المحترم توفيق دوس باشا يكون المول غير ملزم بالمبلغ . فسادا تشمل مصلحة الضرائب في هذه الحالة ، وهي حالة الخلف ؟ هل هي التي تنحرف إلى المحكمة وتزعج الدهوى ؟ أم يذهب إليها المول ؟

إنكم لا تجدون تشريعا في الدنيا يلزم الحكومة أن تطلب إلى القضاء . ذلك أن الإدارة تتميز دائما عن الفرد في قضاياها . فإذا ما اختلفت معها المول ، فإنها تفتضى موقفا وتنفسد ، وعلى المول أن يلجأ إلى القضاء . أما أن يقع العكس ، فيفتد قضاهه ويكون الفرد هو القاضي والحكومة هي المقتضى عليها ، فهذا مالم يدل به أحد في شريعة من الشرائع .

وإلى أقولها كلمة ثانية ، وأقولها بلى ، ففى ، أوجسوا إلى الشرائع كافة فإن وجدتم فيها ما يعطى للفرد الحق في أن يكون قاضيا ، فلتقدم بها أما إذا لم تجدوا ، فأرجسوا إلى القانون وإلى القواعد المقررة ...

**مقرر الشيوخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجدى** - الحكومة لا تطلب إلا المحكمة أو لجنة التقدير ...

**مقرر صاحب المالى مصطفى مرمى بك (وزير الدولة)** - مشروع الحكومة أصلا كان ينص على أن تلعب الحكومة إلى لجنة التقدير . فإن كنتم ترون الانصباء إلى لجنة التقدير ، فنتناقص في ذلك .

**مقرر الشيوخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجدى** - لقد قال معالى الوزير إنه ليس على الحكومة أن تلجأ إلى الباشا للتقدير .

**مقرر صاحب المالى مصطفى مرمى بك (وزير الدولة)** - وهذه مئة لإدارة لا بد منها .

**مقرر الشيخ المحترم نوربني دوس باشا** - لقد ذكر محال مصدق مرمره عليه أنه لا توجد شريعة من الشرائع تقضي بأن تلعب الإدارة إلى القضاء . وقد قلت ، ولا زالت أكرر ، إن الشرح الفرنسي قضى ، في المواد ١٠-١١ و ١٢ و ١٥ من قانون ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧ ، أنه إذا قدم طعن في المهاد ، وقدم الطاعن كفاية للفرق بين تقديره وتقدير مصلحة الضرائب - وجب إغفال التنفيذ فيما يتعلق بهذا الفرق .

**مقرر صائب المعالي** (رئيس مجلس الوزراء) - الحكومة تقبل هذا بشرط دفع الكفالة .

**مقرر الشيخ المحترم نوربني دوس باشا** - ولقد قلت إن الحكومة تقف الإجراءات الاحتياطية . ودولة الرئيس يقول إنه يقبل هذا . ولم أكن أمانع في الموقعة على رأيه .

ولكن من الذي يقدر الكفالة ؟ هل مصلحة الضرائب هي التي تقوم بذلك ؟ إذا فعلنا هذا ، ولما في نفس الإشكال .

ولا يمكن أن يقال أكثر من أنه يمكن أن تقف مصلحة الضرائب الإجراءات الاحتياطية : ولا تنفذ بأكثر مما أقر به المحل . وبعد ذلك يفصل القضاء في الأمر .

**مقرر صائب المعالي** (وزير الدولة) - الذي أذكره وقته إنه من الجميع عليه في الشرائع كافة أن الإدارة بمنزلة تقضي في حقها .

**مقرر الشيخ المحترم محمد جبريل باشا** - حتى ولو كان من وراء ذلك خلاف البيوت ؟

**مقرر صائب المعالي** (وزير الدولة) - هي تقضي في حقها ، وهذا هو المقرر . في هذه القاعة أساتذة في القانون لهم مقامهم العالي ، يستطيعون أن يؤكدوا ما قلت من أن الإدارة هذه المرة التي أشرت إليها ، ومع ذلك فإن مشروع هذا القانون ، كما قدمته الحكومة بن إيدي حضراتكم ، وقد جاء في المادة ٣٣ ٤٠ ما يأتي :

**مقرر الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجدي** - لنفرض ثلاثاً أن محلاً قدر عليه ثلاثة آلاف من الجنيهات ، يتنا قدر لنصفه ٨٠٠ جنيه . فطفا لا اقتراح حضرة الشيخ المحترم دوس باشا ينفذ عليه بمبلغ اثنتان جنيه ، لا بالمبلغ الآخر . والمسالمة في حقيقتها مسألة تنفيذ .

**مقرر صائب المعالي** (وزير الدولة) - أحد أمرين ، إذا وقع خلاف . إما أن يكون أحدنا قاضياً ، وإما أن تلعب نفس الطرفين إلى الناضي - أما أن يلقي المحل نفسه ولا يلزم إلا بأقراره - وهذا ما يقول به حضرة الشيخ المحترم دوس باشا - فهذا ليس له نظير ، وما لم يقلبه شرع ، بل إن الإدارة هي التي تقضي على المحل ، وهو يدفع لإلغاء الخاء النظام ، قليلاً إلى القاضي .

**مقرر الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجدي** - هل يكون التنفيذ بمبلغ ٨٠٠ جنيه أو بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه ، لأن النزاع يدور - دول التنفيذ ؟

**الرئيس** - " قضى " تنفيذ معنى القضاء والتنفيذ .

**مقرر صائب المعالي** (مطعمي محمد غلاب باشا) - هناك - نعم ، هناك حل وسط ورد بمشروع الحكومة ، وسأتلوه على حضراتكم ...

**مقرر الشيخ المحترم محمود غلاب باشا** - هناك - هل قد ذكره محال الوزير أنه لا يصح أن نطلب الحكومة في حالة الخلاف إلى دفع الدعوى .

وأرى أن المحل هو الذي يجب عليه أن يدفع الدعوى بعد أن يدفع المبلغ الذي اعترف به ، ثم دفع الدعوى فيما زاد على ذلك في مبادئ معين . فإذا لم رفضها ، فالحكومة تنفذ عليه . وهذا هو الحل المقبول .

**مقرر الشيخ المحترم محمد حسن محمد إدرى باشا** - يجب عمل عاكم للضرائب لتيسير الإجراءات .

**الرئيس** - يتكلم كثير من معضرات الأعضاء في وقت واحد من نواح مختلفة . فكيف يمكن والحالة هذه أن يتمكن السكرتير من إثبات كل ما يقال في المظبطة ؟

ثم كيف يمكن ضبط الجلسة ؟

أوجو أن نبروا هذه المهمة بالمحافظة على النظام .

”ترطب القرية بطريقة التندير بمعرفة المجرم المصوص عليها في المادة ٥٠ وما بعدها من القانون رقم ١٩٣٩ لسنة ١٩٣٩ وأقرارات المحكمة لها، على أن يضم إلى الثلاثة الموظفين حضوان يختارهما المجرم إذا شاء ...“

وعلى كل حال نحن لا نريد إلى الحق والعدل، فإنا نعلم هذا ومشروع الحكومة كما قدمته، وكانت بملتمسك المالية هي التي رأيت غير ذلك، فما ذهب الحكومة وبخاصة أن هذه الضريبة بطبيعتها مجال الخلاف فيها محدود لأنها ضريبة تفردت وسبق أن تمجدد وعازها ؟

**مقرر الشيوخ المكرم الأستاذ محمد الجبوري** - إن التنازع في التنفيذ بالنسبة لالتندير الوارد في إقرار المجرم، وبالنسبة لتندير الذي تزعمه مصلحة الضرائب .

**مقرر صاحب المقام معالي مرعي بك (وزيدوله)** - إذا كنتم لا تريدون أن نضعوا مصلحة الضرائب حقها في التندير والتنفيذ، حين يقع الخلاف بينها وبين المجرم، فإن المشروع الأصلي الذي قدمته الحكومة موجود، ويتضمن على أن المجرم مشكك من ثلاثة من الموظفين وعرضين يختارهما المجرم، وإلا فكيف نوفي إذن من حق الدولة وحق الفرد ؟

**مقرر الشيوخ المكرم محمد مربر باشا** - ما شككتنا مطلقاً أن الحكومة تريد الحق، وأن بلجنا المالية هي التي أوجدت هذا الاشكال .

فما هو الحل الذي يراه معالي الوزير ويترشح إليه ضميره ؟

**الرئيس** - ما رأي حضراتكم في المادة ٢٢ من المشروع الذي قدمته الحكومة إذ ما نص فيها : أن اللجنة إذا تفرقت وجب على المجرم التنفيذ، ثم على الحق أن يلبأ إلى المحكمة الابتدائية ؟

**مقرر الشيوخ المكرم عبد الوهاب طلمت باشا** - الضريبة في هذه الحالة تكون واجبة الأداء طبقاً للتقدير، إلا إذا طعن المجرم في هذا التقدير في ظرف ثلاثين يوماً أمام المحاكم التجارية .

**مقرر صاحب المروءة إبراهيم عبد الهادي باشا** (رئيس مجلس الوزراء) ما ذهب إليه حضرة الشيخ المحترم دوس باشا أخفا عن القانون الفرنسي...

**مقرر الشيوخ المكرم توفيق دوس باشا** - لم أأخذ عن القانون الفرنسي شيئاً .

**مقرر صاحب المروءة إبراهيم عبد الهادي باشا** (رئيس مجلس الوزراء) - لقد استند حضرة الشيخ المحترم دوس باشا منذ هنية إلى القانون الفرنسي، ليبرو وأيه ضد دفاع زميل مصطفي مرعي بك .

وفي هذا الذي قاله ما ينبغي أن من تشريعات الضرائب ما لم يأخذ بالتنفيذ القوي بناء على تدريبات مصلحة الضرائب، ولكنه احتشأط في نفس الوقت حيطة واجبة، من حق الحكومة أن تأخذ بها .

تعملون حضراتكم أن هناك فرقاً كبيراً بين الإجراء التحفظي والكفالة. فالكفالة دائماً ضمان للمجرم، فيجعله مختاراً، مقدماً على أي حق آخر، أي أنه ضمان مع التخصص. ولكن الإجراء التحفظي ضمان للمجرم يضمن من له الحق من الحقوق الأخرى لدائن آخر كاشنا من كان ...

**مقرر الشيوخ المكرم توفيق دوس باشا** - حق الحكومة مقدم دائماً.

**مقرر صاحب المروءة إبراهيم عبد الهادي باشا** (رئيس مجلس الوزراء) - لابد من النص، لأن القانون لا يتصرف بالتقديم من غير نص .

**الرئيس** - وهذا يصير. فإذا أريد التقديم، كان من السهل وضع الصيغة اللازمة .

**مقرر صاحب المروءة إبراهيم عبد الهادي باشا** (رئيس مجلس الوزراء) لا أريد مطلقاً التمسك ولا إيقاع الضرر بأحد، وإنما المطلوب هو صون المصلحة العامة قبل كل شيء .

والحكومة تعمل دائماً لصالح الخواطة، لا لصالح فرد من الأفراد . وليس مما تهدف إليه أن تعظم أحداً من الناس . وهي تعلم أن المجرم إذا ما بدأ إلى المحاكم، فإنها ستصفه إن كان عفا .

لم يتبق بعد ذلك إلا مسألة واحدة، وهي أن تؤمن الحكومة في حالة الخلاف مع المجرم على استيفاء حقها . ويكون ذلك بتقديم كفالة، أو بإجراء تحفظي يعطيه الامتياز على كل من هذاها .

**مقرر الشيوخ المكرم توفيق دوس باشا** - إذن اتفقنا، ولا يحتاج الأمر إلا أن تضاعف كلمة واحدة إلى اقتراح ...

**الرئيس** - يحسن أن يجتمع كل من حضرات أصحاب الدولة والمالية وأية أذلة ولعز رئيس مجلس الوزراء ومصطفي مرعي بك وتوفيق دوس باشا والمقرر وعد المحكم الرفاعي بك وكل وزارة المالية، ليتداولوا الآن في

الرئيس - لتل المادة الثانية والعشرون .

تلّت المادة الثانية والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٢ - كل مخالفة لأحكام اللوائح التنفيذية لهذا القانون التي يضعها وزير المالية يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز مائتي قرش .

الرئيس - في ملاحظة على هذه المادة من حيث الصياغة . فقد جاءت فيها هذه العبارة " كل مخالفة لأحكام اللوائح التنفيذية لهذا القانون التي يضعها وزير المالية " . ويمكن أن يقال : " كل مخالفة لأحكام اللوائح التي يضعها وزير المالية تنفيذا لهذا القانون " .

فهل لأحد من حضراتكم اعتراض على هذه المادة معقولة كما يأتي :

" كل مخالفة لأحكام اللوائح التي يضعها وزير المالية تنفيذا لهذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز مائتي قرش " .

( لم يعترض أحد ) .

الرئيس - والآن لتل المادة الثالثة والعشرون .

تلّت المادة الثالثة والعشرون ، وهذا نصها :

الفصل العاشر - أحكام عامة

مادة ٢٣ - لا يجوز للمجالس المحلية سواء في ذلك مجالس المديرية أو المجالس البلدية والقرى أن تفرض ضريبة عمالة لهذه الضريبة أو أن تفرض ضرائب إضافية عليها .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على هذه المادة ؟

( لم يعترض أحد ) .

الرئيس - لتل المادة الرابعة والعشرون .

تلّت المادة الرابعة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٤ - في تطبيق هذا القانون تسري الأحكام الواردة في الفصل الأول من الكتاب أراج من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاصة بمرى الاصلاح وسر المنهنة . كما تسري أيضا الأحكام الموضحة في المواد من ٨٨ إلى ١٠٣ من هذا القانون المذكور .

صياغة النص الذي يكفل حق الحكومة والنيابته ، ويضمن في نفس الوقت عدم الاضرار بالتنفيذ القوي . وما ينتهون إليه يقدم للجلس ، ليبدى رأي فيه .

ويمكن الآن أن تترك هذا الموضوع جانبا ، ونستمر في مناقشة المواد الباقية من مشروع القانون ، وهي تتعلق بالاجرامات .

( لم يعترض أحد ) .

الرئيس - هذا ، وأرجو أن يكون فهو ما أننا سناخذ الرأي على الاقتراحات في الجلسة المقبلة ، كما استأذن المجلس في أن تأخذ الرأي بالنشاء بالامس على مشروع القانون في نفس الجلسة .

مضرة الشيخ المحترم حسين سرى باشا - كيف ذلك ؟

الرئيس - لقد قلت إلى استأذن المجلس .

مضرة الشيخ المحترم حسين سرى باشا - آسف .

الرئيس - إن المواد الباقية تخص بالإجراءات ، فأرى أن ننظرها حتى ينتهي حضرات الزلاء الذين عهد إليهم بوضع صياغة المادة العشرين من مجهم ، ولتتل المادة الحادية والعشرون .

تلّت المادة الحادية والعشرون ، وهذا نصها :

الفصل التاسع - الجزاءات

مادة ٢٥ - يعاقب من لم يقدم الإقرار في الميعاد أو قدمه ولم يسدد الضريبة في المدة المحددة لتلك بغرامة لا تزيد عن ألفي قرش وزيادة ما لم يدفع من الضريبة بمقدار لا يقل عن ٢٥٪ منه ولا يزيد على ثلاثة أمثاله .

ويعاقب بالقوة ذاتها كل محول أدلى ببيانات غير صحيحة في الإقرارات والأوراق التي تقدم تنفيذا لهذا القانون إلا إذا أثبت المسؤول عنها أن الخطأ غير متعمد .

ويسرى في العقوبة المحول الذي يقدم إقراره في خلال شهر من نهاية المدة المحددة لتقديم الإقرار إذا أثبت أن تأخره يرجع إلى عذر قوي .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم اعتراض ؟

( لم يعترض أحد ) .

**الرئيس** - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على هذه المادة ؟  
( لم يترصد أحد ) .

**الرئيس** - نل المادة الخامسة والعشرون .

تليت المادة الخامسة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٥ - تسرى الضريبة المقررة بهذا القانون لأول مرة في أول يناير سنة ١٩٥٠ عن إيرادات سنة ١٩٤٩

**الرئيس** - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على هذه المادة ؟

**مفكرة الشيخ المرحوم محمد صبيح سري باشا** - سمعت أن الحكومة في حاجة إلى المال ، لذلك قامت بفرض هذه الضريبة ، ومن هذا التشريع .

والذي أود أن تلاحظه الحكومة هو أن هذا قانون جديد ، وأنه سيطبق على عدد كبير من الموالين الذين لا يسكنون دفتار منتظمة .

لذلك أرى أن ينفذ هذا القانون ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٠ ، على ألا يسأل الممول عن سنة ١٩٤٩ كلها ، بل تترك له فرصة شهرين آخرين أو ثلاثة أشهر يمكنه فيها تنظيم دفتاره .

حقيقة إن هذا سيفوت على الحكومة جزءاً كبيراً من حصيلة الضريبة التي تنتظرها ، ولكن البديل يقتضي ذلك .

لهذا أرى أن يبدأ بتصيل الضريبة من أول مايو سنة ١٩٤٩

**مفكرة الشيخ المرحوم محمد صبيح الشراوي باشا** - يمكن لتحقيق هذا الفرض أن ينص في هذه المادة على أن سريان هذا القانون يبدأ بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

**مفكرة صاحب الملاك مصطفى مرعي بك ( وزير الدولة )** - الحكومة تعارض هذا ، أما وقد رأيت إقرار هذه الضريبة ، فلتكن ككل ضريبة يسرى مفعولها من يوم إقرارها .

وهذه الضريبة بر ، وزير البراجيلة .

وهذا الذي تفضل بقوله حضرة الشيخ المرحوم حسين مرعي باشا ، من أنه يرى أن يسأل بهذا القانون بعد ثلاثة أشهر من يناير سنة ١٩٤٩ ، يتنب عليه مضرة قد تصبح بحمل إيراد السنة .

**مفكرة الشيخ المرحوم محمد جبريل باشا** - إننا نحصل الإيراد شهراً قديماً .

**مفكرة صاحب الملاك مصطفى مرعي بك ( وزير الدولة )** - ليس كل الموالين سواء ، وليسوا كلهم من أصحاب المولات .

إن القاعدة العامة تقضى بتنفيذ القانون من يوم صدوره . والقول بتأجيل تنفيذ هذا القانون شهراً أو شهرين قد يحوق المصلحة عن تحصيل ضريبة فضلاً عن أنه قد يفتح أبواباً كثيرة للجدل والمنازعات ، خصوصاً وأن من المهن والحرف والصناعات ووجوه الكسب الأخرى ما يقضى له الإيراد سواء بحله وقد يكون شاقاً أن يحدد شهر معين من أشهر السنة لبدء التنفيذ .

لذلك أرجو حضراتكم - ولقد استقرأ رأيكم على اقراء هذه الضريبة - أن تتروا فضلكم بأن تترروا أن القانون نافذ ككل قانون آخر من تاريخ صدوره .

**مفكرة صاحب المفكرة محمد زكي سالم بك ( مدير عام مصلحة الضرائب )** - وبه هذه الضريبة هو نفس وبه جميع الضرائب الأوعية . وهذه الأوعية معروفة محددة ، وتقدر بطريقة آلية ، بحيث أنه إذا ما اقترض حدوث خلاف يوماً ما بين الممول ومصلحة الضرائب ، فإن نة هذا الخلاف بسيطة جداً ، ذلك أن الإيراد معروف محدد ، ولن يترتب على فرض هذه الضريبة وجوب إسلاك دفتار منتظمة أو الناية بمحصر الإيراد بطريقة خاصة .

لهذا فإن النص الذي أوردته المادة في حله ، وأرجو الموافقة عليه .

**مفكرة الشيخ المرحوم محمود غالب باشا** - أثبتت في الجلسة الماضية نقطة يجيل إلى أنه لم يفصل لها إلى الآن ، وهي هل هذه الضريبة ستفرض على ما حصل فعلاً خلال السنة ، أو أنها ستفرض على المستحق من هذه السنة ؟

ما ذا يكون الحال مثلاً إننا كان هناك شخص يملك أطيافاً أجرة في سنة ١٩٣٨ عن سنة ١٩٤٩ أو عن ثلاث سنوات وقبض قيمة الإيجار المستحق عن سنة ١٩٤٩ مقدماً ؟ هل يتخذ قيمة هذا الإيجار القبوضة في سنة ١٩٤٨ لإيراد سنة ١٩٤٩ ؟

**مفكرة الشيخ المرحوم محمد جبريل باشا** - الفرض التكملي هو الأهم .

فلذا كان الممول يتمكن بتقدير إرادته بهذه الطريقة الجزائية ، وهذا من حقه المطلق ، فلا شأن لنا بما يحصله ، وبما يستحق له ، لأن تقدير الإيراد بالقيمة الإدارية طريقة جزائية لا تلي الإيراد الحقيقي مصلته .

أما إذا طلب الممول أن تحاسب المصلحة على إرادته الحقيقي ، فإن العبرة في تقدير الضريبة فيها يتعلق بالأرباح التجارية هي بالمبلغ المستحق من السنة التي تحصل المحاسبة عليها .

أما فيما يتعلق بالقيمة المفقولة ، فإن العبرة هي بتاريخ الدفع حتما ، ولو كانت هذه المبالغ مستحقة من سنين سابقة ، ما دامت قد دفعت خلال السنة التي تستحق عليها الضريبة . ولعل هذا تفسر الضريبة العامة على الإيراد ، لأن العبرة في القيم المفقولة هي بتاريخ الدفع .

أما فيما يتعلق بالإيراد الحقيقي من الأراضي الزراعية والمباني ، فاعبرة بالمحاسبة الحقيقية . وإذا أعرب الممول عن رغبته أن أسب بالطريقة عن إيراداته ، فكل مبلغ يدفع له يدخل في إيراد السنة .

الرئيس - ل استيضاح من الحكومة :

جميع الأسهم تستحق أرباحها في نهاية العام ، وهذه الأرباح لا تدفع إلا بعد تقرير الجمعية العمومية ، أو في مارس من السنة التي فيها .

فهل أرباح الأسهم من سنة ١٩٤٨ التي تدفع في سنة ١٩٤٩ تعتبر إيرادا من سنة ١٩٤٨ أو من سنة ١٩٤٩ ؟

مفكرة صاحب المفكرة محمود زكي سالم بك ( مدير عام مصلحة الضرائب ) -  
تعتبر إيرادا من سنة ١٩٤٩

مفكرة الشيخ المحترم محمد حسن الصمغوني باشا - ولو كانت مستحقة من سنة ١٩٤٨ ؟

مفكرة صاحب المفكرة محمود زكي سالم بك ( مدير عام مصلحة الضرائب ) -  
العبرة بتاريخ الدفع .

مفكرة الشيخ المحترم محمد حسن الصمغوني باشا - هذا تفسير سليم .

مفكرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا - إن نظرية الحكومة بترتيبها تلاعب كثير . فقود الإعفاء من الأراضي الزراعية بمجرد عادة بقود

مفكرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا - لقد سمعت من حضرة مندوب الحكومة في الجلسة الماضية أن العبرة بما حصل فلا خلال السنة . وإن العبرة بما تطلب منه الضريبة هي بما يدفع للمول فلا خلال السنة المطلوب منها الضريبة ، أي الذي حصل فعلا في سنة ١٩٤٩ ، وهي السنة الأولى لاستحقاق هذه الضريبة . فسواء أكان المستحق من سنة ١٩٤٩ قد حصل قبلها أم بعدها ، فإن هذا لا يدخل في حساب الضريبة . هذا ما ذكره حضرة مندوب الحكومة . وأرى أن هذا غير مقبول ، وأنه يجب أن تكون العبرة بما يخص السنة ، سواء أكانت التحصيل قبلها أم بعدها .

هذا هو ما أراه . ولكن حضرة مندوب الحكومة وهو في نفس الوقت مدير مصلحة الضرائب ، قال في الجلسة الماضية إن العبرة بما يحصل فعلا خلال السنة المفروض عليها الضريبة ، سواء أكان المحصل من هذه السنة أم من سنة أخرى قبلها أو بعدها .

الرئيس - الواقع أن هذا الإشكال يقع ، أكثر الأمر ، في الأعيان والعقارات المبلية .

مفكرة الشيخ المحترم محمد مربر باشا - قد يقع هذا في حالات أخرى ، فقد يتراكم الخاضع في قضية ولا يقضى باقي أعابها إلا بعد انتهائها . وكذلك الحال في الطبيب الذي يجري عملية لمريض ولا يقضى باقي أعابها إلا بعد شفاء المريض .

مفكرة صاحب المفكرة محمود زكي سالم بك ( مدير عام مصلحة الضرائب ) - إن العبرة عند تحصيل هذه الضريبة بالإيراد الذي حصل عليه الممول فعلا وهذا يحقق العدالة في الضريبة ، لأنه لا يجوز أن نعترض إيرادا حيث لا إيراد . فلذا أخذنا بنظرية المستحق ، لا المدفوع ، فإن في هذا ظلمنا بينا ، لأنه قد تستحق مبالغ المدفوع ، ولكنها لا تحصل .

مفكرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا - إن هذا يفتح الباب للتلاعب .

مفكرة صاحب المفكرة الدكتور محمود زكي سالم بك ( مدير عام مصلحة الضرائب ) - توضيحا للوضع ، أقول إن الإيرادات التي يحصل عليها المول إما أن يطلب أن يحاسب عليها على حقيقتها ، وإما أن يكتب بالفقران التي فيها مشروع القانون ، ويستند عليها في تقدير الإيراد . وهي بالنسبة لإيراد الأعيان ، القيمة الإيجارية التي اتخذت أساسا لرفع ضريبة الأعيان ، وبالنسبة للعقارات المبلية القيمة الإيجارية التي اتخذت أساسا لرفع حوائك المبلين .

مرفوعة غير رسمية، ويمكن التلاعب فيها تقيدها وتبديله في كل وقت، ويمكن لفرق الرأى يستحق الإيجار من سنة ١٩٤٨ ولا يستلمه إلا في سنة ١٩٤٩ أن يعمل تاريخ استحقاق الإيجار مقدما أى في قبل سنة ١٩٤٩، وبذلك لا يعتبر هذا الإيجار من دخل سنة ١٩٤٩ كما أنه يستطيع أن يهرب الإيجار المستحق له من سنة ١٩٤٩ بأن يتفق مع المسافر على جعل الاستحقاق قبل سنة ١٩٤٩، وأنه دفع مقدما سنة ١٩٤٨

وبهذه الطريقة يقلص من دفع الضريبة .

مفكرة صاحب المفزة محمود زكى سالم بك (مدير عام مصلحة الضرائب) - نظرية الحكومة هي لصالح المولين ومن أمثلة ألا يحجب إيراد حيث لا إيراد، فلا بد من إيراد قبل، ولا بد من أن يكون في استطاعة المول أن يحصل على هذا الإيراد .

فلذا فرض أن المالك أجرة أراضي زراعية في سنة ١٩٤٨، فالمفروض أنه استلم الإيجار في نهاية سنة ١٩٤٨ أو في سنة ١٩٤٩ . وإذا دعى غير ذلك، واقترض أنه تسلم الإيجار مقدما، فهذه فرية على التلاعب . والبره دأما بالإيراد الخفي كما تناوهر حسابات المول مدعومة بالمستندات، وإزأى الأصل في تقديرها مصلحة الضرائب .

مفكرة الشيخ المكرم محمود غالب باشا - جرى العرف فيما يخص بالإيجار الأراضي الزراعية أن يدفع إيجار سنة مقدما أو نصفه .

مفكرة صاحب المفزة محمود زكى سالم بك (مدير عام مصلحة الضرائب) - لا بد أن يتم المسالك الدليل ثابتا في مواجهة مصلحة الضرائب على ذلك والقرينة ضده . ونحن نأخذ الضريبة عن الإيراد المدفوع في سنة ١٩٤٩ وإذا كانت لأول دعوى بغير ذلك، فالرأى للعضاء .

مفكرة الشيخ المكرم محمود غالب باشا - عقود الإيجار فرية، ويمكن تنقيها دائما، فما هي مصلحة الحكومة في أن تتسلك بنظريةها ؟

مفكرة صاحب المفزة محمود زكى سالم بك (مدير عام مصلحة الضرائب) - لا يمكن أن تفرض الحكومة للمول إيرادا حيث لا إيراد، فلا بد أن يكون في استطاعة المول الحصول على هذا الإيراد .

مفكرة الشيخ المكرم محمود غالب باشا - إذا كانت الحكومة مصره على ذلك فلا مانع، ولكن هذا ليس في مصلحتها .

مفكرة صاحب المفزة محمود زكى سالم بك (مدير عام مصلحة الضرائب) - هذا بهذا قانون مسلم به .

مفكرة الشيخ المكرم محمود زكى سالم بك (مدير عام مصلحة الضرائب) - سيبرى هذا القانون من سنة ١٩٤٩ وإذا فرض أن أجرت أليانا في سنة ١٩٤٥، ولم يدفع المسافر الإيجار إلا في سنة ١٩٥٠ بناء على حكم قضائى، فهل من العدالة الاجتماعية أن أدفع ضريبة عن مبلغ أو لى حصلت عليه في تاريخ استحقاقه سنة ١٩٤٥ ما دفعت عنه شيئا ؟

مفكرة صاحب المفزة محمود زكى سالم بك (مدير عام مصلحة الضرائب) - الأيراد وصل إليك في سنة ١٩٥٠، وبذلك يدخل ضمن الدخل، وتستحق عليه الضريبة، لأن العبرة بالإيراد الحقيقى .

مفكرة الشيخ المكرم نورى دوس باشا - لقد وصلنا إلى نتيجة في المادة العشرين وموضوع لحضراتكم، ما تم فيها :

كان التفكير كله ينصب على ألا تتصف مصلحة الضرائب مع المولين، وهناك بلان لا قدرتهس عليها في الثانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ كما نص عليها في مشروع الحكومة عن هذا الثانون، وبمقتضى هذا الثانون تقدم مصلحة الضرائب الضريبة المستحقة على المول . فلذا ما حصل خلاف، يطرح الأمر على لجنة التقدير . ومن أقرها، تصبح واجبة التنفيذ .

وهذه اللجنة تتشكل من خمسة أعضاء : ثلاثة من مصلحة الضرائب، واثنين يتخهما المول . ومن هذا يتبين أن الأغلبية لمصلحة الضرائب .

وقد سبق أن تقدمت لحضراتكم باقتراح يتضمن أن مصلحة الضرائب عند حصول الخلاف في التقدير تتخذ الإجراءات التنفيذية للحصول على الفرق بين ما أقره المول وفرضته مصلحة الضرائب . ورات الحكومة أن في بقاء بلان التقدير لمصلحة المول والحكومة على السواء، وانقضا على بقاء بلان التقدير، على أن يكون تشكيلها على الوجه الآتى :

عضوان من مصلحة الضرائب وعضوان من الممول يرأسهم قاض، فلا تكون أغلبية اللجنة لمصلحة الضرائب وعمل هذا التعديل هو في الثانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، ومعرض عليها مشروع قانون بتعديله، وقد وافق دولة رئيس الحكومة على تعديل هذه اللجنة عند نظر مشروع القانون المعدل للكونون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، وسيلد دولة رئيس الحكومة بتسريح يؤيد ما أديت به .



أما في الحالة الثالثة، فيؤدى الممول الضريبة من واقع اقراره وترتبط الضريبة بمعرفة الجان المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، وتصبح واجبة الأداء فور ولوطن في تقدير اام القضاء .

ولكن من مصلحة الضرائب والممول في مدى خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان قرار لجنة التقدير الطعن في تقدير اللجنة أمام المحكمة الابتدائية متقدمة بصفة تجارية .

**فقرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجدي** - هذا النص يرتب عليه وجود ثلاث درجات في التقاضي : لجنة التقدير برئاسة قاض ، والمحكمة الابتدائية وهي مشكلة من ثلاثة قضاة ، والمحكمة الاستئنافية وهي مشكلة من ثلاثة مستشارين .

ونحن بذلك نقصد الاجراءات ، وسيرتب على هذا زيادة عدد القضاة لئول رياسة لجان التقدير . ومن المستحسن أن نجعل الطعن على درجتين وأن يكون حكم المحكمة الابتدائية نهائيا واجبا الفناء، وأعتقد أن دولة رئيس الحكومة يوافق على ذلك .

**الرئيس** - فليقدم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجندي اقتراما بما يراه . وسنعرض الجلسة المقبلة المادة ٢٠ معدلة بالصيغة التي تلاها حضرة المقرر على حضراتكم لأخذ الرأي عليها ، وتلى المادة السادسة والشؤون .

تلى المادة السادسة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٦ - على وزاراتنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ولوزير المالية أن يصدر ما قد يقتضيه العمل به من التراوات واللوائح التنفيذية.

**الرئيس** - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على هذه المادة ؟

( لم يمتنع أحد ) .

**فقرة صاحب المرونة ابراهيم عبد الهادي باشا** (رئيس مجلس الوزراء) نعرض الحكومة بأنها توافق على أن تكون لجنة التقدير مشكلة من عضوين من مصلحة الضرائب وعضوين يختارهما الممول ، ويرأس هذه اللجنة قاض ، على أن يكون تقدير اللجنة نافذا

**فقرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا** - إن الحكومة تقبل تعديل تشكيل لجنة التقدير عند عرض مشروع القانون المعدل للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على الوجه الذي أدلى به دولة رئيس مجلس الوزراء .

**فقرة صاحب المرونة ابراهيم عبد الهادي باشا** (رئيس مجلس الوزراء) حينما يعرض هذا المشروع نوافق على تقرير هذا المبدأ .

**المقرر** - ويكون هذا التقدير أساسا لربط الضريبة وتصبح هذه الضريبة واجبة لاداء ولو ضمن في التقدير أمام القضاء . ولقد اتفقا على تعديل المادة ٢٠ بالصيغة الآتية :

مادة ٢٠ - يقوم المدير العام لمصلحة الضرائب أو من يكتدبه بربط الضريبة بطريق التقدير في خلال ستة أشهر من تاريخ استحقاقها في الأحوال الآتية :

١ - إذا لم يقدم الممول اقرارا في المياد المحدد في المادة السادسة عشرة .

٢ - إذا لم يرد الممول في المياد المحدد في المادتين ١٩ و ١٨ على ما طلبته مصلحة الضرائب من بيانات وإيضاحات وملاحظات على ما لجرته من تصحيحات .

٣ - إذا لم يوافق الممول على التصحيحات التي أخرجتها مصلحة الضرائب .

وفي الحالتين الأولى والثانية تصبح الضريبة واجبة الأداء طبقا للتقدير وإذا لم يكن للمول أن يطعن فيه أمام المحكمة الابتدائية متقدمة بصفة تجارية ، وذلك في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه ، بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ، بقيمة الضريبة المربوطة عليه .

المرئىس - إذن يستبعد الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد بدير باشا .

وحل تواقفون حضراتكم على ولعم الجلسه الآن هل أن نمود للاجتماع يوم الاثنين المقبل ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٣٨ ، الموافق ٧ مارس سنة ١٩٤٩ ، الساعة الخامسة مساء ؟

( موافقة ) .

( ونعت الجلسة الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والعشرين مساء ) .

المرئىس - انتهينا الآن من نظر المشروع وسنعرض الاقتراحات جميعها في أول الجلسة المقبلة دون مناقشة وبعد ذلك سيؤخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالتداه بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى .

( لم يعترض أحد ) .

حفرة الشيخ المحترم محمد مرزباشا - أنا متنازل من اقتراحى فيما يختص بخلاف المسألة ١٢

# مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

## دور الانعتاد العادى الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة الحادية والعشرين

المعقودة علنا في يوم الاثنين ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٦٨ ، الموافق ٧ مارس سنة ١٩٤٩

#### ملخص

دوم الصمت

- ١ — إجازات ... .. ٥٩٥
- ٢ — التصديق على مضيق اللطين السابقين ( ٢٨ فبراير وأول مارس سنة ١٩٤٩ ) ... .. ٥٩٥
- ٣ — مرسوم بتعديل تأليف الوزارة ... .. ٥٩٦
- ٤ — مرسوم بتعيين الأستاذ على أريب وزيرا للداخلية السورية ، والأستاذ عبد العزيز الصوفان وزير دولة ... .. ٥٩٦
- ٥ — استقالة حضرة الشيخ المحترم عبد الرزاق النجدي باشا من عضوية المجلس بمناسبة تعيينه رئيسا لمجلس الدولة —  
لير الاستقالة — إعلان علن المجلد ... .. ٥٩٧
- ٦ — مشروعات قوانين واحدة من مجلس النواب :  
( أ ) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ بمبلغ ٨٦٠٠٠ جنيه في الباب ٢ "مصرفات عامة" ، فرع ٢ "البرق" ، قسم ٩ "وزارة الداخلية" ، فصولية التبادلات في بعض البنوك ... ٥٩٧  
( ب ) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه في الباب ١١ "مصرفات سرية" ، باب ٢ "مصرفات عامة" ، فرع ١ "الديوان العام" ، قسم ٩ "وزارة الداخلية" ، لعدم كفاية ربط اليد المذكور لتبائة السنة المالية الحالية ... ٥٩٧  
( ج ) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ بمبلغ ٣٨٣٠٠ جنيه في القسم ١٢ "وزارة الأشغال السورية" ، فرع ٣ "مصلحة المبانى الأثرية" ، باب ٢ "مصرفات عامة" ... ٥٩٨  
٥٩٨ — فصولية التجاوزات في الباب المذكور ... .. ٥٩٨  
( د ) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ بمبلغ ١٠٥٠٠٠ جنيه في القسم ١٠ "وزارة الصحة السورية" فرع ١ "الديوان العام والصحة العامة" ، باب ١ "مبيعات وأجر ومرتبات" ، فصولية التجاوزات في الباب المذكور ... .. ٥٩٨  
٥٩٨ — إقامتها مباشرة إلى لجنة المالية ... .. ٥٩٨
- ٧ — كتاب من مجلس النواب بعدم الاندراج على الرسوم قانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٨ ، بإنشاء إدارة الكهرباء وتكاز بلدية القاهرة ، الذى سبق لمجلس الشيوخ إقراره ... .. ٥٩٨

## دلم المصفاة

## ٨ - مراسم بمشروعات قوانين :

(أ) مرسوم بمشروع قانون الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٤٩ بالإذن للحكومة في أن تأخذ من المال الاضطرالي العام ما يلزم لتحويل عملية شراء حديد في حدود مبلغ قدره ٣٠٠.٠٠٠ جنيه ، حل أن يرد إلى المال المذكور  
٥٩٩ يكون قد أخذ مع هذا الغرض وذلك عند التصرف في الحديد المذكور ... ..

(ب) مرسوم بمشروع قانون الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩ بالإذن للحكومة في أن تأخذ مبلغ ٤٥.٢٣٥ جنيهاً من الاضطرالي العام ، وذلك زيادة على مبلغ ١٣٢.٩٠٠ جنيه اقضى ونص في أصله من الاضطرالي بمقتضى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٨ ، للهدف انشاء مدرسة بجزيرة المدارس الزراعية المختصين بالانشطة الزراعية ...  
٥٩٩

(ج) مرسوم بمشروع قانون الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩ بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه في قسم ٨ "وزارة المصارف السورية" ، فرع ١ "الديوان العام والدائم" ، باب ٢ "مصرفات عامة" ، لمواجهة التوسع في المصروفات اللازمة لتوسيع العمل ...  
٥٩٩

(د) مرسوم بمشروع قانون الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩ بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٢٨ جنيهاً في قسم ٨ "وزارة الداخلية" ، فرع ٣ "الخمس" ، باب ١ "معايير وأجور مرتبات" ، قيمة تكاليف دفع وتطبيق نظام ويتكفل إلى أمير الأقاليم وقائمات على التوال ...  
٦٠٠ من قبل ... ..

(هـ) مرسوم بمشروع قانون الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩ بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه في قسم ١١ "تشييد وإصناف المبال" ، فقرة التجهيز المتعلق في هذا القسم ... ..  
٦٠٠

(و) مرسوم بمشروع قانون الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩ بتعديل المرسوم بمشروع قانون الصادر في ٢٤ يناير سنة ١٩٤٩ ، وذلك بإضافة ٢٥.٠٠٠ جنيه إلى مبلغ الـ ٢٥.٠٠٠ جنيه السابق طلب فتح اعتماد إضافي في ميزانية جامة قانون الأول لسنة المالية الحالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بالباب الرابع "إقامة غلاء المعيشة" ، فقرة تجاوز الباب المذكور ... ..  
٦٠٠

إحالتها إلى لجنة المالية ... ..  
٦٠٠

٩ - رد وزارة المواصلات على عرضة ... ..  
٦٠٠

ملحق رقم ٨٤

١٠ - لإدراج اتفاقية دودس وملحقاتها ... ..  
٦٠٠

١١ - اقتراح بمشروع قانون مقدم من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد الجيد الزمالي ، بإلغاء الفقرة على الأرباح الاستثنائية - إحالة إلى لجنة المالية والنجابة والصناعة بمقتضى ... ..  
٦٠٠

١٢ - الأسطة :

(أ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المدة رئيس مجلس الوزراء من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو القاسم ، من الحاح الجليل على أسس اتفاق دودس وتفاصيله - لإدراج الفرق المصيرية ... ..  
٦٠١

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المدة رئيس مجلس الوزراء من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد شوارى ، من حالة اللاجئين الفلسطينيين في سمرقندتها من البلاد العربية والمدة التي لا تقام لهم - الإجابة ... ..  
٦٠١

رقم الصفحة

- (ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المدة رئيس مجلس الوزراء والداخلية، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنن أبو الفضل، عن منع بعض تخفيض إلى دجال الأمن العام — الإجابة عنه ... ٦٠٣
- (د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الداخلية، من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الزمالي، عن تنفيذ إنشاء مكتب صحفية ملحق بالمخابرات والقروضيات المصرية — تأجيله أسبوعاً ... ٦٠٣
- (هـ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الخارجية ووزير الزراعة، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ كمال الدين الشريف عن إيفاد ملحقين زراعيين بالمفازات المصرية أسوة بالملحقين التجاريين — تأجيله أسبوعاً ... ٦٠٣
- (و) سؤال موجه إلى حضرة أصحاب المال وزير الأشغال العمومية والشؤون الاجتماعية والمعارف العمومية، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنن أبو الفضل، عن مساواة أمال الذكاء وقرعة الذين طلت مياه النيل على أملاكهم بسبب تخليع خزان أسوان — تأجيله أسبوعاً ... ٦٠٣
- (ز) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المعارف العمومية، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد نجيب محمد جمه، عن السبب في عدم إجازة شهادة الترخيص (Matriculation) من الكلية الأمريكية معاملة للجمعية كشهادة كلية فكتوريا — تأجيله أسبوعين ... ٦٠٤
- (ح) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المالية ووزير الصحة العمومية، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أبان، عن إصلاح النظام المتبع مع الموظفين والمحالين إلى المعاش الذين يطلبون استبدالاً قديماً أو عقاباً — الإجابة عنه ... ٦٠٤
- (ط) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير التوطين، من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الزمالي، عن خفض تكاليف الهيئة ومكثفة العمل — تأجيله أسبوعين ... ٦٠٤
- ١٣ — تقرير لجنة الاقتراحات والبرائض عن الاقتراحات التي نظرتها اللجنة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩ ... ٦٠٥  
ملحق رقم ٨٥
- الموافقة على التقرير، وإحالة الاقتراحات إلى اللجان المختصة ... ٦٠٥
- ١٤ — تقرير لجنة الاقتراحات والبرائض عن البرائض التي نظرتها اللجنة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩ ... ٦٠٥  
ملحق رقم ٨٦
- الموافقة على التقرير ... ٦٠٥
- ١٥ — تقرير لجنة المراسلات من اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمود عبد بك بناء على محلة مكتب السيد الأصغر على طراز فروع ... ١٠٥  
ملحق رقم ٨٧
- الموافقة على التقرير، وإحالة الاقتراح إلى وزارة المراسلات ... ٦٠٥
- ١٦ — مشروع القانون الراود من مجلس النواب بفتح اعتماد إنشاء مبلغ ٢٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩، قدم ١١ "وزارة العدل"، فرع ٦ "إدارة قضاء الحكومة"، باب ١ "مساعدات وأجر وصريات"، قيمة تكاليف إنشاء بعض الوظائف ... ٦٠٦  
تقرير لجنة المالية  
ملحق رقم ٨٨
- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة مادته مادة ثالثة — تأجيل أخذ الرأي عليه بالبدء بالاسم ... ٦٠٦  
من مشروعات القوانين الأخرى

- ٧- مشروع القانون الرابع من مجلس النواب - فتم اعتماد اضافى بمبلغ ١٧٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية جاسة نزاد الأول لسنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ بالباب الرابع "إعانة غلاء المعيشة" ، تسوية تجاوز الباب المذكور ... ... ٦٠٦  
تقرير لجنة المالية  
ملحق رقم ٨٩
- الموافق على مشروع القانون من حيث المبدأ - مطابقة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأى عليه بالتاء بالام مع مشروعات القوانين الأخرى ... ... ٦٠٦
- ١٨- مشروع القانون السادس من مجلس النواب بشأن تسجيل السفن التجارية ... ... ٦٠٧  
تقرير لجنة المواصلات  
ملحق رقم ٩٠
- مطابقة للمادتين الأول والسابعة - تأجيل أخذ الرأى بالتاء بالام على مشروع القانون مع مشروعات القوانين الأخرى ... ٦٠٧
- ١٩- مشروع القانون السادس من مجلس النواب بشأن الطرق العامة ... ... ٦٠٨  
تقرير لجنة المواصلات  
ملحق رقم ٩١
- مطابقة المواد السابعة والثانية والثالثة عشر - تأجيل أخذ الرأى بالتاء بالام على مشروع القانون مع مشروعات القوانين الأخرى ... ... ٦٠٩
- ٢٠- مشروع القانون الرابع من مجلس النواب بفرض ضريبة عامة على الأيراد ... ... ٦٠٩  
الموافق على المواد ١٣ وما بعدها - تأجيل أخذ الرأى بالتاء بالام على مشروع القانون مع مشروعات القوانين الأخرى ... ٦٠٩
- ٢١- أخذ الرأى على مشروعات القوانين الآتية :
- (أ) مشروع قانون فتم اعتماد اضافى بمبلغ ٢٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ ، قسم ١١ "وزارة العدل" ، فرع ٩ "إدارة قضاء الحكومة" ، باب ١ "عائلات وأجور صربات" ، لية تكليف إنشاء بعض الوظائف ... ... ٦١٣
- (ب) مشروع قانون فتم اعتماد اضافى بمبلغ ١٧٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية جاسة نزاد الأول لسنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ بالباب الرابع "إعانة غلاء المعيشة" ، تسوية تجاوز الباب المذكور ... ... ٦١٣
- (ج) مشروع قانون بفرض ضريبة عامة على الأيراد ... ... ٦١٣
- (د) مشروع قانون بشأن تسجيل السفن التجارية ... ... ٦١٣
- (هـ) مشروع قانون بشأن الطرق العامة ... ... ٦١٣
- الموافق عليها دلة واحدة بالتاء بالام ... ... ٦١٣
- ٢٢- تأجيل الاستجوابات لحين حضور حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الوزراء ... ... ٦٢١
- ٢٣- مشروع قانون المرافعات ، ومشروع القانون الرابع من مجلس النواب بتعديل المادة ٢٤ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ اتلاص إنشاء محكمة القضاة ... ... ٦٢١  
تقرير لجنة قانون المرافعات  
ملحق رقم ٩٢
- الموافق على مشروع قانون المرافعات ووض المشروع الثانى من حيث المبدأ - مطابقة مواد مشروع قانون المرافعات مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأى عليه بالتاء بالام إلى الأسبوع المقبل ... ... ٦٢٢
- ٢٤- مشروعا قانونين بامداد الحسابين الخامين بإسم الأثر والمعاهد المرفقة للسنتين الماليين ١٩٤٥-١٩٤٦ و ١٩٤٦-١٩٤٧ ، تقريراً ديوان الخاتمة عن ملحق الحسابات ... ... ٦٢٨  
تقرير لجنة الأوقاف والمعاد المرفقة  
ملحق رقم ٩٣
- الموافق على مشروعي القوانين من حيث المبدأ - مطابقة موادها مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأى عليها بالتاء بالام إلى الأسبوع المقبل ... ... ٦٢٩
- ٢٥- تأجيل بقى المسائل الواردة في جدول الأعمال إلى الجلسة المقبلة ... ... ٦٤٦

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والبقية العشر من مساء ، برئاسة  
حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسن هيكل باشا رئيس المجلس .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ عبد الرحمن نور ، محمد عطية الناظر بك ، السيد عبد الحميد  
الزماي ، الأستاذ عبد الرازق وهبه القاضي .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما عدا :

النائبين :

أولاً - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم الطاهرى بك ، الشيخ اسماعيل فواز ، حسن رشوان حمادى بك ،  
حسين عتاق باشا ، عبد الفتاح يحيى باشا ، حل عبد الهادى باشا ، فهمى  
، عصا بك ، محمد رشوان لؤى بك ، الشيخ منصور حسين السلوى .

ثانياً - باعذار :

(١) من جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد لطفى السيد باشا ، اسماعيل صدق باشا ، عبد الرحمن  
فتوح ، محمد توفيق راضى بك ، الأستاذ محمد سليم جابر .

(ب) من جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :  
الأستاذ اسماعيل حمزة ، سيد بهنس بك ، محمد شريف  
صبرى باشا ، محمد شفيق باشا ، محمد نجيب الترابى باشا ،  
يوسف ذو الفقار باشا .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ أحمد أبو الفتح ، أحمد هام حسين بك ، حافظ رمضان باشا ،  
جسمن عبد الرزكى ، سابع حشيش باشا ، شارل بشرى حياء ، عبد الله للموم باشا ،  
عبد بدير باشا ، محمد طاهر باشا ، الأستاذ ميشيل رزق ، الشيخ يوسف  
يوسف الشرونى .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب الدولة إبراهيم عبد الهادى باشا  
رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، وحضرات أصحاب المجالى : أحمد  
عبد خسيه باشا ووزير الخارجية ، أحمد عبد الغفار باشا ووزير الأشغال  
المعمية ، الأستاذ على السيد أيوب وزير المعارف المعمية ، إبراهيم مسوق  
أباظه باشا وزير المواصلات ، الأستاذ عبد الحميد عبد الحق وزير القنون ،  
عبد طه عبد الوهاب السباعى باشا وزير الدولة ، محمود حسن باشا

وزير الدولة ، الدكتور نجيب اسكندر باشا وزير الصحة العمومية ، حل  
عبد الرازق باشا وزير الأوقاف ، الفريق محمد جيدر باشا وزيراً لحرية  
والبحرية ، حمس أبو حسين باشا وزير الزراعة ، مصطفى مصرى بك  
وزير الدولة ، محمد زكى على باشا وزير الدولة ، الأستاذ عبد العزيز الصوفانى  
وزير الدولة .

تولى السكرتيرة العامة أمين عن العرب بك .

(أعلن حضرة صاحب السعادة الرئيس اقتراح الجلسة).

## ١ - إجازات

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم حسن رشوان حمادى بك  
إجازة لمدة شهر من اليوم ، لمرضه .

ويطلب حضرة الشيخ المحترم حسين عتاق باشا إجازة لمدة شهر (مارس)  
الحالى ، لمرضه .

ويطلب كل من حضرة الشيوخ المحترمين الشيخ اسماعيل فواز وعبد  
رشوان لؤى بك إجازة لمدة شهرين (مارس وأبريل) ، لمرضهما .

ويطلب حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الطاهرى بك إجازة لمدة أسبوعين  
من اليوم ، لمرضه .

ويطلب حضرة الشيخ المحترم عبد الفتاح يحيى باشا إجازة لمدة شهر  
من اليوم ، لمرضه .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

## ٢ - التصديق على مضبطين المجلستين السابقين

(٢٨ فبراير وأول مارس سنة ١٩٤٩)

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطين المجلستين  
السابقين ؟

(لم يعترض أحد) .

الرئيس - يصدق المجلس على مضبطين المجلستين السابقين .

(المادة الثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم ما

مصدق بقراره فى ٢١ ربيع الثانى سنة ١٣٦٨ (٢٧ فبراير سنة ١٩٤٩) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

رئيس مجلس الوزراء

إبراهيم عبد الهادى

إبراهيم عبد الهادى

٤ - مرسوم

تعيين الأستاذ على أيوب وزيراً للعارف السومية والأستاذ عبد العزيز الصوفان  
وزيراً دولة

الرئيس - ورد كتاب (١) من وزارة مجلس الوزراء ومعه صورة من  
المرسوم الصادر فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٩ ، بتعيين حضرة صاحب الجلالة  
الأستاذ على أيوب وزيراً للعارف السومية ، والأستاذ عبد العزيز الصوفان  
وزيراً دولة ، هذا نصه :

"نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، بتأليف  
الوزارة ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ؛

٣ - مرسوم

بتعديل تأليف الوزارة

الرئيس - ورد كتاب (١) من وزارة مجلس الوزراء ومعه صورة من  
المرسوم الصادر فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٩ ، بتعيين حضرة صاحب الجلالة  
أحمد محمد خشبة باشاً وزيراً للتجارة ، وإبراهيم دسوقي أباطه باشاً وزيراً  
للقواصل ، هذا نصه :

"نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، بتأليف  
الوزارة ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ؛

وسمنا بما هو آت :

(المادة الأولى)

قبلت استقالة رياض عبد العزيز سبب التصريح وزيراً للقواصل .

(المادة الثانية)

عين :

أحمد محمد خشبة باشاً وزيراً للتجارة .

إبراهيم دسوقي أباطه باشاً وزيراً للقواصل .

(١) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرّم بأن أرسل مع هذا إلى سادتك صورة من المرسوم الصادر فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٩ ، بتعيين حضرة صاحب الجلالة أحمد محمد خشبة باشاً وزيراً للتجارة ، وإبراهيم  
دسوقي أباطه باشاً وزيراً للقواصل .

وتفضلوا سادتك بقبول تائق الاحترام ما

٢ مارس سنة ١٩٤٩

(٢) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرّم بأن أرسل مع هذا إلى سادتك صورة من المرسوم الصادر فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٩ ، بتعيين حضرة صاحب الجلالة الأستاذ على أيوب وزيراً للعارف السومية ،  
الأستاذ عبد العزيز الصوفان وزيراً دولة .

وتفضلوا سادتك بقبول تائق الاحترام ما

٢ مارس سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس الوزراء

إبراهيم عبد الهادى



” حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أتشرف بأن أرفع لصادتكم استقالتي من عضوية مجلس الشيوخ بصدان  
عيلت رئيسا لمجلس الدولة .

وقضوا بقبول فائق الاحترام ما  
القائمة في اول مارس سنة ١٩٤٩ عبد الرزاق أحمد السهوى  
ولا شك أن المجلس بأسف لحرمائه من خدمات حضرة الزميل المحترم  
ويتجى له التوفيق في منصبه الجديد .  
والآن هل توافقون حضراتكم على قبول الاستقالة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقر المجلس قبول الاستقالة ، وأعلن خلوا للخل .

#### ٦ — مشروعات قوانين

ولدة من مجلس النواب — إحاطة مباشرة إلى بلنة المالية

الرئيس — وردت أربعة كتب<sup>(١)</sup> من مجلس النواب ، ومعها مشروعات  
القوانين الآتية ، وقد أحلتها مباشرة إلى بلنة المالية :

- ١ — مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ —  
١٩٤٩ بمبلغ ٨٦,٠٠٠ جنيه في الباب ٢ ” مصروفات عامة “ ، فرع ٢  
” الإوليس “ ، قسم ٩ ” وزارة الداخلية “ ، لتسوية الأجواز في بعض البنود .
- ٢ — مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ —  
١٩٤٩ بمبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه في البند ١١ ” مصروفات سرية “ ، باب ٢  
” مصروفات عامة “ ، فرع ١ ” الديوان العام “ ، قسم ٩ ” وزارة الداخلية “ ،  
لعدم كفاية ربط البند المذكور لتهاية السنة المالية الحالية .

ومعنا بما هو آت :

#### ( المادة الأولى )

مين :

الأستاذ على أيوب وزير المعارف العمومية ؛

عبد العزيز الصوفاني وزير دولة .

#### ( المادة الثانية )

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم ما

سد بقصر القبة في ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٣٦٨ ( ٢٧ فبراير ١٩٤٩ )

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

إبراهيم عبد الهادي

رئيس مجلس الوزراء

إبراهيم عبد الهادي

#### ٥ — استقالة

حضرة الشيخ المحترم عبد الرزاق أحمد السهوى بأشأن من عضوية المجلس  
بمباشرة تيميد رئيسا لمجلس الدولة — قبول الاستقالة — إعلان خلوا للخل

الرئيس — ورد كتاب من حضرة الزميل المحترم عبد الرزاق أحمد  
السهوى بأشأن ، باستقالته من عضوية المجلس بمباشرة تيميد رئيسا لمجلس  
الدولة ، هذا نصه :

(١) نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الأول :

” حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإبلاغ سادتكم أن مجلس النواب تقرر بجلسته المقفودة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩ ، تحرير بلنة الشؤون المالية عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة  
المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ بمبلغ ٨٦,٠٠٠ جنيه في الباب ٢ ” مصروفات عامة “ ، فرع ٢ ” الإوليس “ ، قسم ٩ ” وزارة الداخلية “ ، لتسوية الأجواز في بعض البنود ،  
روافق عليه بالصفة المرافقة لهذا .

فالمريو الفضل بمرض مشروع القانون المذكور من حيث مجلس الشيوخ .

وقضوا سادتكم بقبول فائق الاحترام ما

٢ مارس سنة ١٩٤٩

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الثاني :

” حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإبلاغ سادتكم أن مجلس النواب تقرر بجلسته المقفودة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩ ، تحرير بلنة الشؤون المالية عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية  
١٩٤٨ — ١٩٤٩ بمبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه في البند ١١ ” مصروفات سرية “ ، باب ٢ ” مصروفات عامة “ ، فرع ١ ” الديوان العام “ ، قسم ٩ ” وزارة الداخلية “ ، لعدم  
كفاية ربط البند المذكور لتهاية السنة المالية الحالية ، روافق عليه بالصفة المرافقة لهذا .

فالمريو الفضل بمرض مشروع القانون المذكور من حيث مجلس الشيوخ .

وقضوا سادتكم بقبول فائق الاحترام ما

٢ مارس سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
عبد حامد جوده

رئيس مجلس النواب  
عبد حامد جوده

## ٧ - كتاب

من مجلس النواب بعدم الاعتراض على المرسوم بقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٨ ، بإنشاء إدارة الكهرباء ، والمجاز بمدينة القاهرة ، التي سبق لمجلس الشيوخ إقراره

الرئيس - ورد كتاب<sup>(١)</sup> من مجلس النواب بأنه قد تجلس ٢٨ جلسة ١٩٤٨ سنة ١٩٤٨ عدم الاعتراض على المرسوم بقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٨ ، بإنشاء إدارة الكهرباء ، والمجاز بمدينة القاهرة .  
وقد سبق لمجلسكم الموقر إقرار هذا المرسوم بقانون .

٣ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٣٨٣,٣٠٠ جنيه في القسم ١٢ "وزارة لأشغال العمومية" فرع ٣ "مصلحة المياه الأميرية" باب ٢ "مصرفات عامة" ، لتسوية التجاوزات في الباب المذكور .

٤ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه في القسم ١٠ "وزارة الصحة العمومية" فرع ١ "الديوان العام والصحة العامة" ، باب ١ "مهايات وأجرومريتات" ، لتسوية التجاوزات في الباب المذكور .

== نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الثالث :

"حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المقفودة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي لمبلغ ٣٨٣,٣٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، القسم ١٢ "وزارة الأشغال العمومية" فرع ٣ "مصلحة المياه الأميرية" ، باب ٢ "مصرفات عامة" ، لتسوية التجاوزات في الباب المذكور ، ووافق عليه بأغلبية المرافقة هذا .

فالمجلس الفضل يرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما

٢ مارس سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

محمد حامد جبريل

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الرابع :

"حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المقفودة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي لمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، القسم ١٠ "وزارة الصحة العمومية" فرع ١ "الديوان العام والصحة العامة" ، باب ١ "مهايات وأجرومريتات" ، لتسوية التجاوزات في الباب المذكور ، ووافق عليه بأغلبية المرافقة هذا .

فالمجلس الفضل يرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ

وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما

٢ مارس سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

محمد حامد جبريل

(١) من الكتاب :

"حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإطلاع سادتك على أن مجلس النواب قد تجلس المقفودة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩ عدم الاعتراض على المرسوم بقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٨ ، بإنشاء إدارة الكهرباء ، والمجاز بمدينة القاهرة .

وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما

٢ مارس سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

محمد حامد جبريل

## ٨ - مراسيم بمشروعات قوانين

إحالتها إلى لجنة المالية

**الفرنسي** - "وردت أربعة كتب" (١) من وزارة المالية ومعها المراسم بمشروعات قوانين الآتية :

١ - مرسوم بمشروع قانون الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٤٩ بالإذن للحكومة في أن تأخذ من المال الاحتياطي العام ما يلزم لتحويل عملية شراء حديد في حدود مبلغ قدره ٣٠٠.٠٠٠ جنيه ، على أن يرد إلى المال المذكور ما يكون قد أخذ منه لهذا الغرض ، وذلك عند التصرف في الحديد المذكور ( مطلوب نظره بطريق الاستيعاب ) .

٢ - مرسوم بمشروع قانون الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩ بالإذن للحكومة في أن تأخذ مبلغ ٤٥.٢٣٥ جنيه من الاحتياطي العام ، وذلك زيادة على مبلغ ١٣٢.٩٠٠ جنيه الذي رخص في أخذه من الاحتياطي بمقتضى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٨ للسلف الخاصة بترجيح المدارس الزراعية المتخفين بالقطاعات الزراعية .

٣ - مرسوم بمشروع قانون الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩ بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه في قسم ٨ " وزارة المعارف العمومية " ، فرع ١ " لهدايا الأم والعلم " ، باب ٢ " مصروفات عامة " ، لمواجهة التوسع في المصروفات اللازمة لتوسيع التعليم .

(١) نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون الأول :

" حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ مصادرك صورة المرسوم بمشروع القانون الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٤٩ بالإذن للحكومة في أن تأخذ من المال الاحتياطي العام ما يلزم لتحويل عملية شراء حديد في حدود مبلغ قدره ٣٠٠.٠٠٠ جنيه ، على أن يرد إلى المال المذكور ما يكون قد أخذ منه لهذا الغرض ، وذلك عند التصرف في الحديد المذكور .

وقد أرسل هذا المرسوم إلى مجلس النواب ، لقرنه عليه بصفة الاستيعاب .  
وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ما

٧ مارس سنة ١٩٤٩

وزير المالية

حسن نص

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون الثاني :

" حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ مصادرك صورة من المرسوم بمشروع القانون الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩ بالإذن للحكومة في أن تأخذ مبلغ ٤٥.٢٣٥ ج من الاحتياطي العام وذلك زيادة على مبلغ ١٣٢.٩٠٠ جنيه الذي رخص في أخذه من الاحتياطي بمقتضى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٨ للسلف الخاصة بترجيح المدارس الزراعية المتخفين بالقطاعات الزراعية .

وقد أرسل هذا المرسوم إلى مجلس النواب ، لقرنه عليه .  
وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ما

٧ مارس سنة ١٩٤٩

وزير المالية

حسن نص

نص الكتاب الخاص بالمراسم بمشروعات القوانين الثالث والرابع والخامس :

" حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ مصادرك صورة من مراسيم بمشروعات القوانين الصادرة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩ بفتح اعتمادات إضافية في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، وهي :  
١ - ١٥٠.٠٠٠ جنيه في قسم ٨ " وزارة المعارف العمومية " ، فرع ١ " الهدايا العام والتعليم " ، باب ٢ " مصروفات عامة " ، لمواجهة التوسع في المصروفات

اللازمة لتوسيع التعليم .

٢ - ٢٨ جنيه في قسم ٩ " وزارة الداخلية " ، فرع ٣ " الخبز " ، باب ١ " ما هيأت وأبرزت " ، قيمة تكاليف دفع وظيفتي نائب رئيس مجلس أمناء المدارس  
وقامقام على التوالي من شهر .

٣ - ١٥٠.٠٠٠ جنيه في قسم ١١ " تنفيذ أضافات المياه " ، لتسوية التجهيزات المنصوص في هذا المرسوم .

وقد أرسلت هذه المراسم إلى مجلس النواب ، لقرنها عليه .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ما

٦ فبراير سنة ١٩٤٩

وزير المالية

حسن نص

**١٠ - لإدخال اتفاقية رودس وملحقاتها**

**الرئيس -** ورد كتاب <sup>(١)</sup> من رئاسة مجلس الوزراء ومعه صورة من اتفاقية رودس وملحقاتها باللغتين العربية والانجليزية لإيداعها مكتب المجلس ، وقد أودعت فلا .

**١١ - اقتراح بمشروع قانون**

قدم من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الزمال ، بإلغاء الضريبة الاستثنائية لإحالة إلى بلدى المالية والجماعة والصناعة مجتمعين ، نظره بصفة مستعجلة .

**الرئيس -** تقدم اقتراح بمشروع قانون من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الزمال بإلغاء الضريبة الاستثنائية ، ويطلب حضرته إحالته مباشرة إلى بلنة المالية ، لتتفرع من حيث الشكل ، ثم من جهة الموضوع .

**مقبرة الشيخ المحترم عبد السلام حمود بك -** أرى أن يحال هذا الاقتراح بمشروع قانون إلى بلدى المالية والتجارة والصناعة مجتمعين ، لأن هذه الضريبة الاستثنائية المقترحة فإنها مفروضة على الأرباح التجارية .

**مقبرة الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الزمالى -** لا مانع لدى من ذلك ، هل أن تنظره البتة بصفة مستعجلة .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح بمشروع قانون إلى بلدى المالية والتجارة والصناعة مجتمعين ، هل أن ينظر بصفة مستعجلة ؟  
( موافقة ) .

**٤ -** مرسوم بمشروع قانون الصادر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩ بفتح اعتماد إضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٢٨ جنيفاً فى قسم ٩ " وزارة المالية " ، فرع ٣ " الخمر " ، باب ١ " ماعيات وأجر ومرتبات " ، قيمة تكاليف دفع وتطبيقات قاعقام وبكششى إلى أميرالائى وقاعقام على التوالى من شهر .

**٥ -** مرسوم بمشروع قانون الصادر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩ بفتح اعتماد إضافى فى ميزانية السنق المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنه فى قسم ١١ " تنفيذ إصناف العمل " ، لتسوية التبايز التوقع فى هذا القسم .

**٦ -** مرسوم بمشروع قانون الصادر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩ بتعديل المرسوم بمشروع قانون الصادر فى ٢٤ يناير سنة ١٩٤٩ ، وذلك بإضافة ٢,٠٠٠ جنيه إلى مبلغ ال ٢,٠٠٠ جنيه السابق طلب فتح اعتماد إضافى به فى ميزانية جامعة قاروق الأول لسنة المالية الحالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بالباب الرابع " إعانة غلاء المشية " لتسوية تجاوز الباب المذكور .

هل توافقون حضراتكم على إحالته إلى بلنة المالية ؟  
( موافقة ) .

**٩ - رد وزارة المواصلات**

مل مرصنة

**الرئيس -** ورد رد <sup>(١)</sup> من وزارة المواصلات على حريضة سبق إحالتها إليها ، سيبت نصه فى المضبطة .

= نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون السادس :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ سادتك صورة من المرسوم بمشروع القانون الصادر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩ بتعديل المرسوم بمشروع قانون الصادر فى ٢٤ يناير سنة ١٩٤٩ ، وذلك بمائة ٢,٠٠٠ جنيه إلى مبلغ ال ٢,٠٠٠ جنيه السابق طلب فتح اعتماد إضافى به فى ميزانية جامعة قاروق الأول لسنة المالية الحالية ( ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ) بالباب الرابع " إعانة غلاء المشية " ، لتسوية تجاوز الباب المذكور .

وقد أرسل هذا المرسوم إلى مجلس النواب ، لمرنه طو .

وتفضلوا سادتك بقول قاتق الاحترام

٩ مارس سنة ١٩٤٩

وزير المالية

حسين حمى

(١) راجع المصق رقم ٨٤

(٢) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

" أشرف بأن أرسل ردى هذا صورة من اتفاقية رودس وملحقاتها باللغتين ، وبما التفضل بإيداعها مكتب المجلس .

وتفضلوا سادتك بقول قاتق الاحترام

٧ مارس سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس الوزراء

الحامد عبد الحامد

## ١٢ - الأسئلة

(أ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المدة رئيس مجلس الوزراء ،  
من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد أبو الفتح ، من الملاح المجلس  
على أسس اتفاق رودس وختمه - أيداع الإجابة عنه

## نص السؤال :

ألا يرى حضرة صاحب المدة ورئيس مجلس الوزراء ، وقد وقع اتفاق  
رودس ، إطلاع المجلس على أسس هذا الاتفاق وتفاصيله وما ينطوي عليه  
من ملحقات عسكرية وغير عسكرية ، وعلى تفاصيل المفاوضات التي دارت  
في شأنه والأدوار التي مرت به ؟

مع العلم بأنه لا يوجد ما يمنع من أن تتلى دولكم هذه المعلومات في جلسة  
مصرية ، إن كان لهذا ما يبرره ما

٢٥ فبراير سنة ١٩٤٩

محمد أبو الفتح  
عضو مجلس الشيوخ  
من دائرة البصرة - زيب

المجيبين - لقد أودعت اتفاقية رودس وملحقاتها باللغتين العربية  
والإنجليزية مكتب المجلس مع رسالة التي سبق أن تليت على حضراتكم ،  
فلا محل بعد هذا للإجابة عن السؤال .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المدة رئيس مجلس الوزراء ،  
من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد شمرى ، من حالة اللاجئين  
الفلسطينيين في مصر وغيرها من البلاد العربية - الإجابة عنه

## نص السؤال :

" ما هي حالة اللاجئين الفلسطينيين في مصر وغيرها من البلاد العربية ؟  
وما هي الموعنة التي تقدمتها الحكومة المصرية لهم ؟

ودل وصل إلى علم دولكم أن بعض الأقطار الشقيقة يصعب عليها  
تقديم الغذاء الكافي هؤلاء اللاجئين بسبب كثرة مدمدم وقلة موارد تلك  
البلاد ؟

ألا ترون دولكم أنه في مثل هذه الحالة يكون من الأصوب أن تقوم  
مصر بتقديم الموعنة هؤلاء اللاجئين في تلك البلاد ، حتى لا يضطروا لجوءاً ،  
فيتحقق غرض الصهيونيين من تشريدهم ؟

وإذا كان قد وصل إلى علم دولكم أن بريطانيا العظمى تقدمت بعض  
الموعنة إلى هؤلاء اللاجئين ، فهل يمكن لدولكم أن تتيوا مدى هذه  
الموعنة ؟

٢٩ يناير سنة ١٩٤٩

محمد شمرى  
شيخ الفكرة

مفكرة صاحب المدة مصطفى مرعي بك - (وزير المدة ، بالنيابة  
عن حضرة صاحب المدة رئيس مجلس الوزراء) - لقد صاحبت الحكومة  
المصرية بنسب وأفر في إغاثة اللاجئين الفلسطينيين ، سواء منهم من نزح  
إلى مصر أو شرد في فلسطين أو لجأ إلى البلاد العربية .

وبذلت مصر ، من جانبها ، كل موعنة للهيئات التي ألفت لإغاثتهم  
تجلبس الإغاثة الأصل التي شكلتها جامعة الدول العربية ، أو تلك الهيئات  
التي أسست بتكليفها هيئة الأمم المتحدة ، أو المنظمات الدولية الخيرية ،  
كالصندوق الدولي لإغاثة الطفولة ، ولجنة الأصدقاء الأمريكيين ،  
ومنظمة " الكويكرز " واللجنة الدولية للصليب الأحمر .

فمن نزح إلى مصر من اللاجئين ، ويقدر بنحو ستة آلاف لاجئ ،  
تتفق عليهم الحكومة المصرية . وقد أعدت لهم معسكراً خاصاً ، ووفرت  
لهم الغذاء والكساء الكافين ، وأنشأت مستشفى لعلاج مرضاهم ، وعبادة  
خارجية يرددون فيها . وعينت بصغارهم ، كي يواصلوا ما انقطع من  
مراحل تعليمهم على اختلاف درجاته . فأنشأت وزارة المعارف المصرية  
لهم مدرسة ابتدائية ألحقت بها ٢٩٠ طالباً بالبحر ، كما قبلت الوزارة  
نفسها ١١١٠ من الطلاب بالمدارس التابعة لها بالبحر أيضاً ، منهم  
٨٩٥ طالباً بالمدارس الأميرية ، ومنهم ١٦٣ طالباً بجامعة قواد الأول .  
وقبلت جامعة فاروق الأول ٥٢ طالباً ، تحملت الحكومة المصرية قيمة  
المصروفات المدرسية المستحقة عليهم .

وقد آوت وزارة المعارف المصرية الطلبة الفلسطينيين الذين انقطع  
صلتهم بأهلهم ، وقدمت مساعدات مالية لمن كان في حاجة إليها ،  
قدرة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه ، عدا إقامات مالية أخرى بلغت ٨٠٠ جنيه ،  
كما أعدت منهم في بيت الطلبة الشرقيين من يتكفون شهرياً ٢٥٠ جنياً  
ابتداء من شهر ديسمبر سنة ١٩٤٨ .

وقد قامت وزارة الصحة المصرية بتصيب وأفرق الإشراف على اللاجئين  
الوقائية والصحية للاجئين ، لخصتهم ضد الأمراض المعدية ، مما كان  
له الأثر الملموس في عدم حدوث أوبئة بين اللاجئين والمهاجرين ، وأمدتهم  
بمهمات وأدوية بلغت قيمتها ٢٩٠٠ جنيه .

وإنما ما أنفقت اللجنة العليا لشؤون مهاجري فلسطين على هؤلاء المهاجرين  
٢١٩ ألفاً من الجنيحات المصرية ، عند ما قدمه المجلس الأعلى لإغاثة  
اللاجئين ، إذ صرف لهم ١٠٠٠ مرتبة و ٥٠٠ غسدة و ٨٠٠ بطانية  
و كيأت كمية تزيين على ٧٠٠ طن من الدقيق والأرز والخبز والسكر والقهوة ،  
فربما يذلة من جهود مشكورة سيئات مرة بعد على وجمعية الهلال الأحمر ،  
فقد فن بالإشراف الفعل على شؤون اللاجئين والنساء بالانوار الصحية  
والاجتماعية ، وتوزيع الأغذية والملابس وتعلم المهاجرين بعض المهن  
اليدوية المفيدة .

والفعل المصري. على أن الحكومة المصرية تمكنت في ٢٥ يناير سنة ١٩٤٩ من إيفاد طلبة - من طريق الصارات - مكونة من مدرّسهم على الحدود وطبيب وقائى وأخصائى جيات ، وقيد أدب الإجراءات التى اتخذت إلى إيقاف بير المجرى .

وتسقى للجهود التى تقوم بها وزارة الصحة المصرية والميات الأخرى، فقد أوفدت وزارة الصحة المصرية بنة لوضع برنامج السير على الأرب فى تلك الجهات .

وقد بلغ عن الإخموة والمهاج والأصا والطوم التى أرسلتها وزلوة الصحة المصرية من مخازنها بحوالى ٢٦,٠٠٠ جنيه .

وعند ما حيت هيئة الأمم المتحدة بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين عامة ، وشكلت لجنة خاصة لإغاثتهم ، وجدت كل معارضة صادقة من الحكومة المصرية وقالت بما كلفت به من تيسر العمل للتفرغ والشن وتحزين مواد الإغاثة والمحافظة على الأقل بالسكك الحديدية وتقديم مواد الوقود اللازمة ومواد الغذاء والإحفاء من الرسوم الجمركية والضرائب وروم الاستيراد والتصدير ، والتيسر على موظفى جمعية الإغاثة فى سيل أداء عملهم ، مما هجرت قيمته بأكثر من ٦٥,٠٠٠ جنيه .

وصرفت الحكومة المصرية ١١٢,٨ طناً من الدقيق و ١٥٠ طناً من الأرز و ٥٥ طناً من الرز و ٢٤٢ طناً من السكر و ٢٦ طناً من الكوسين ، قدسها إلى المجلس الأعلى لإغاثة اللاجئين وجمعية الهلال الأحمر ، وبضها إلى اللاجئين الذين تحت إشراف السلطات العسكرية المصرية .

هذه، علما ما قامت به السلطات العسكرية المصرية من مساعدات قيمة فى هذا السيل .

كما أن وزارة المدافى المصرية أوفدت لجنة لبحث حالة التعليم فى فلسطين تولته لانتاح المدارس بها . فأخت دور التعليم فى المئات لها، واستبانت بأبدسين الفلسطينيين الذين كانت الإدارة المصرية تدفع مرتباتهم والموظفين المصريين ، وافضحت المدارس فى ٢١ شهر سنة ١٩٤٨

ولم تقف جهود الحكومة المصرية على مساعدة اللجنة التابعة لبيت الأمم المتحدة ومجلس الإغاثة الأعلى الذى شكلته الجامعة العربية ، بل عارزت مع المخطات الخيرية الدولية ، كالصندوق الدول لإغاثة الطفولة واللجنة الدولية للصليب الأحمر .

وقد كانت حالة اللاجئين فى البلاد العربية على وجه العموم تتأثر بتأثيرهم بمصر ، إلا أن بعض البلاد العربية طلبت معونة الجامعة العربية ، لعدم إمكان عمل مواردها الخاصة بالصرف على اللاجئين بسببها ، فادتها بالمال اللازم . كما أن المجلس الأعلى للإغاثة أمد بعضها بالمال والقيام والأعطية

وقد ساهمت مصلحة سكك حديد الحكومة المصرية فى نقل هؤلاء اللاجئين وأمتعتهم بما يقدر بمبلغ ٤,٠٠٠ ج.م ، ونقل جميع مواد الخزين والأدوات الخاصة بهم بالحدود بما يقدر بمبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه ، كما بلغت الإغاثات من الرسوم الجمركية حوالى ٧,٠٠٠ جنيه ، عدة الطرود التى استوردت وأرسلت "ترانزيت" . وقد بلغت ٦٠,٠٠٠ طن و ٤٠٠٠٠ حبة سكة حديدية من ما كولات وبلايس وأعطية .

وقد زار مندوبون هيئة الأمم المتحدة شخصوذا فى إغاثة اللاجئين ، وكذا كثير من الأجانب ، هؤلاء اللاجئين فى مقر إقامتهم ، فسلجوا ثمة ارتياحهم لحالة اللاجئين ، وشكروا الحكومة المصرية على ما قدمت لهم من مساعدات .

وبذلك طائفة أخرى من اللاجئين إلى مصر بلغ عددها ٤٠,٠٠٠ منهم آمنت لند تمسح على نفقتنا لإغاثة أو فى كسب بعض أولهم ، فبشرت لهم الحكومة المصرية ميل الطائفة والأمن وكسب الميش .

كما أنه عند ما تردى عرب فلسطين ، وفوت جموع تقدر بـ ٢٥,٠٠٠ لاجئ إلى بنطون غزة والحليل الخاصة بالسلطات المصرية ، فبارت الحكومة إهمارها وغريها من الجهات الخيرية وأتوت بجمعهم فى مسكرات أنيت لهم ، وإلى فى الحيام ، ومنهم السيطات المصرية (ر) الداليتى المصرى وبلاص الحدود المكي ، بالإيتناء مع المجلس الأعلى لإغاثة اللاجئين بإلأيتى والأعطية والمؤمن من دقيق وأرز وسكر ولحوم مجمولة ، ولحم واتخذت الإجراءات والقائنية والصحيحة بما تقدر تفعاها من نحن أهوية وأصايل بمبلغ ٢٥٧,٠٠٠ جنيه .

فهذا من أن الحكومة المصرية قد تمحت مبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه ، ترمها منها ، قيمة الفرق فى أسلاك كية من الدقيق والأرز المصدر لأغثة اللاجئين حاصبت عليها على أساس سعر الكفة بالدقيق وسعر التصدير للأرز .

وقد كان لوزارة الصحة المصرية فى فلسطين جهودات ملحوسة ، إذ جيبنت جميع الأمهين ضد الجدوى والولها والتفوق ، وأعدت تصنيفهم وتصنيفهم بسبب "د . د . ت" ، وقامت بالإشراف على الوحدات العلاجية والعربية وتنظيمها ، فأشارت فى غزة مزلزا للأمراض المعدية ومستشفى عروبيا وعيادة خارجية بمكب الصحة ، كما أنشأت بيت لهم مزلزا ومستشفى عروبيا ، وبغان يوس مكتب صحة وعيادة خارجية ، وأنشأت عيادات خارجية للاجئين بكل من مسكرات القولة والجديج والتبرسات وديو البلج وريخ ، وجميزا بالأدوية والمهمات الصحية من غوزيا ، وبيت صيدا من المال المطين بمسكرات اللاجئين للقيام بأعمال النظافة والتطهير .

وهذه الاحتياطات الكاملة لم تجبند لوفدة فى فلسطين سوى جده إصابايت مرض الجيوبى فى منطقة بيت لحم ، نظرا لانتفاع الايتيراف للصحة بسبب انتفاع الاتصال المباشر فى المدة الأخيرة بين جنه المنطقة

**مفكرة الشيخ المرحوم مؤخره محمد علي أبو الفضل** - لقد سبق أن قدمت هذا الاقتراح منذ سنة ، وقد وافقت عليه لجنتك المالية ، وأحالته المجلس إلى وزارة الداخلية ، ولم يصل شيء حتى الآن .

**مفكرة صاحب** : **أبو الوفاء إبراهيم عبد الوادئ** ( رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ) - متى قدم هذا الاقتراح ؟

**مفكرة الشيخ المرحوم مؤخره محمد علي أبو الفضل** - لقد قدمت هذا الاقتراح منذ سنة .

( د ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الشؤون : من حضرة الشيخ المرحوم السيد عبد الهادي المال ، عن تنفيذ إنشاء مكاتب صفية طبق للسفارات والقنصليات المصرية - تأجيله أسبوعاً

**مفكرة صاحب** : **أبو الوفاء إبراهيم عبد الوادئ** ( رئيس مجلس الوزراء ) أرجو تأجيل الإجابة ، نحن لهذا السؤال أسبوعاً ؟

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
( موافقة ) .

( هـ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الشؤون : من الزوجة ، من حضرة الشيخ المرحوم الأستاذ كمال الدين الشريف ، عن إنشاء مكتبتين في دارين بالسفارات المصرية أسوة بالمكتبتين التجاريتين - تأجيله أسبوعاً

**مفكرة صاحب** : **أبو الوفاء إبراهيم عبد الوادئ** ( رئيس مجلس الوزراء ) أرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعاً .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
( موافقة ) .

( و ) سؤال موجه إلى حضرات أصحاب المال وزير الشؤون السوية والتعاون الاجتماعية والمعاون السوية ، من حضرة الشيخ المرحوم الأستاذ أحمد حسن أبو الفضل ، عن سادة أحبال الكفا وقرعة آئين طخت مياه النيل على أنظمتهم بتجهيزه بخزان أسوان - تأجيله أسبوعاً

**مفكرة صاحب** : **أبو الوفاء إبراهيم عبد الوادئ** ( رئيس مجلس الوزراء ) أرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعاً .

والأون . وتولى الصرف على بعض المستشفيات الواقعة تحت نفوذ هذه البلاد وتزويدها - على قدر استطاع - بما يلزمها من مال وأغذية وأدوية ومهمات وسيارات إسعاف .

واحتقرت هذه المساعدات إلى أن تولت أخيراً هيئة الأمم المتحدة للاقتصاد بالأساس .

وقد وافقت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ، من تأجيلها ، على تخصيص مبلغ ٣٧ مليون دولار لمساعدة اللاجئين العرب ، يؤخذ من التبرعات التي تقدمها الدول ، ومن بينها بريطانيا التي أشار إليها حضرة الشيخ المرحوم في سؤاله ، على أن يوضع فوراً في ميزانية الهيئة نفسها خمسة ملايين من الدولارات تحت تصرف الوسيط الدولي لمساعدة هؤلاء اللاجئين .

لقد آمد هذا الجواب منذ أكثر من أسبوع ، وعرض الأمر بعد ذلك على مجلس الوزراء ، فقرر أن يمنح اللاجئين الفلسطينيين مبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه ، وكان ذلك فيما أذكر بحجة الأسبوع الماضي .

( ج ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وقدر الداخلية ، من حضرة الشيخ المرحوم الأستاذ أحمد حسن أبو الفضل ، عن منح ذلك الجيش إلى رجال الأمن هدايا - الإجابة : لا

نص السؤال :

" سبق أن تقدمتنا اقتراح ، في مارس سنة ١٩٤٨ ، بغرف بل غنيش رجال الأمن العام من ضباط البوليس وعضو في الإدارة وماوري المراكز وغنيش الضبط وكلاء المديرية والمحاكمات ، لأنهم يقومون بأعمال الأمن العام وما يحتاج إليه من انتقالات ليلا ونهاراً ، وأن على كاهلهم عبء الأمن ، وكثير منهم يذهب بحجة في سبيل الواجب أثناء مطاردة المجرمين والتهافت أترهم .

وقد أحيل الاقتراح إلى وزارة الداخلية ، للنظر فيه . فما الذي اتخذته الوزارة نحو ذلك ؟

ألا يرى حضرة صاحب الدولة ووزير الداخلية صرف بدل تغنيش رجال الأمن وقد لمس مجهودهم الذي يذوق أي مجهود آخر يقوم به موظفو الوزارات الأخرى الذين منحوا بدل تغنيش بسطاء ؟

٨ فبراير سنة ١٩٤٩  
شيخ الجزيرة  
أحمد أبو الفضل

**مفكرة صاحب** : **أبو الوفاء إبراهيم عبد الوادئ** ( رئيس مجلس الوزراء ) ، بالنيابة عن حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ( - إن هذا الاقتراح وفيه من المقترحات التي من شأنها تحسين حال رجال البوليس والإدارة هي جميعاً على غاية وزارة الداخلية .

ومن شأن هذا كله أن يطيل أجل تسليم الأرض بعض الوقت ولا يمكن أن يترتب على التأخير فى التسليم سقوط حق من تجاوز سنة الخامسة والسنتين طالما أنه يقدم طلبه قبل بلوغه تلك السن .

أما تحديد عدد من يكشف عليهم طابا بـ ١١٢ فى الشهر ، فإن هذه الوزارة تبنى بتقدير الأمر - بالاتفاق مع وزارة الصحة - لزيادة هذا العدد بما يكفل راحة المستبدلين .

**مفكرة الشيخ القرمزى** **مؤسسا السيد احمد أمال** - بلغ عدد المستبدلين فى عام ١٩٤٨ : ١٦٠٠ مستبدل ، ويوقع القومسيون الطبي العام الكشف الطبي على ١١٢ منهم فى الشهر . وهذا معناه أن تستغرق عملية الكشف الطبي كل هؤلاء خمسة عشر شهرا .

وقد تآتى أيام عطلة خلال مدة الكشف الطبي عليهم ، فتمتد هذه المدة إلى ستة عشر شهرا . ومعنى هذا أن الذين يطلبون توفيق الكشف الطبي عليهم فى ستة يدخل بعضهم فى سنة أخرى ، ويأتى عليهم الطالبون الجدد فى السنة التالية ، وتكون النتيجة الحتمية لهذا ارتباط المدل وتأخر هؤلاء المستبدلين ، المحدد لهم من الاستبدال من ٦٠ سنة إلى ٩٥ سنة ، مدة قد تكون سببا فى سقوط حقوق بعضهم فى الاستبدال .

بعد ذلك يأتى دور الإجراءات التى تتخذ فى وزارة المالية ، وقد تطول هى أيضا إلى سنيين . وأقول سنيين وأما أعرف ما أقول . هذا معناه أن ذلك العمل صورى وليس جديا . ناهيك أن هؤلاء المستبدلين يأتون أرضا بورا ويذهبون دم قلوبهم ويجهدون حتى خدمتهم الطويلة .

لكل هذا ، أرجو الحكومة أن توجه إليهم العناية . ولقد أشار المغفور له الملك فؤاد بأن يعطى المستبدلون ، الذين خدموا الدولة ، أرضا سليمة لا أرضا سقيمة بورا ، حتى لا تضيق حياتهم وأموالهم بهاء .

( ط ) مزال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الجوين ، من حضرة الشيخ القرمزى السيد عبدالحى الزبال ، من خفض تكاليف المعيشة وبمكافئة الفداء - تأجيله أسبوعين

**مفكرة صاحب المال** **مؤسسا عبد الحميد عبد الحى** ( وزير القسوين ) - أرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعين .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
( موافقة ) .

( ز ) مزال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المعارف العمومية ، من حضرة الشيخ القرمزى الأستاذ محمد نجيب محمد جهم ، من السبب فى عدم اجراءهات " التزكيات " ( Circulation ) من الكلية الأمريكية سادلة الجمعية كفاءة كلية كوكوبا - تأجيله أسبوعين

**مفكرة صاحب البروز** **مهم عبد الهانى باشا** ( رئيس مجلس الوزراء ) أرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعين .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
( موافقة ) .

( ح ) مزال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المالية وزير الصحة العمومية ، من حضرة الشيخ القرمزى الأستاذ السيد أحمد أبانج ، من إصلاح النظام المتبع مع الموظفين والمحالين إلى المعاش الذين يطلبون استبدالا تقديا أو عفايا - الإجابة عنه

**نص السؤال :**

" هل يعلم معالى وزير المالية أن عدد المستبدلين من الموظفين والمحالين كل المعاش ، سواء المستبدل منهم تقديا أو عفايا ، بلغ فى سنة ١٩٤٨ أكثر من ١٦٠٠ مستبدل ، وأن القومسيون الطبي العام يكشف على ١١٢ شخصا شهريا ، وأن المدة اللازمة للكشف صحيا على جميع المستبدلين هى خمسة عشر شهرا ، حيث سجل السنة التالية ( ١٩٤٩ ) تستقبل عددا لا يقل عن هذا العدد ؟

ألا يرى معالى الوزير أن هذا النظام يجب إصلاحه ؟

والأغرب من هذا أن يظل طلب المستبدل بين الكشف الطبي والإجراءات الإدارية الأخرى سنيين ، حتى تتم عملية الاستبدال . وهذا الاجراء القديم يقع مع أناس جاؤوا بالسنيين وخدموا بلادهم ووليهم ، مع العلم بأن حق الاستبدال يسقط إذا بلغ المستبدل الخامسة والسنتين .

السيد أحمد أبانج

٢١ فبراير سنة ١٩٤٩

**مفكرة صاحب المال الدكتور محمد مسكن** **باشا** ( وزير الصحة العمومية ) نظمت لأئحة الاستبدال المقررة إجراءات هذا الاستبدال ، فخذت مواجيد لتقديم الطلبات ، وأخرى لاستمعاء الطالبين من قرات لإحالتهم على القومسيون الطبي ، وناتفة لإجراء عملية الاقتراع بين المشتركين فى طلب قطع معينة .



١٣ - تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض<sup>(١)</sup>

عن الاقتراحات التي نظرتها اللجنة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩ - المواقفة  
على التقرير ، وإحالة الاقتراحات إلى اللجان المختصة

( المقررة حضرة الشيخ المحترم عبد توفيق داسي بك ) .

المقرر - بحثت اللجنة الاقتراحات الميينة في التقرير ، ودرأت قبولها  
إحالتها إلى اللجان المختصة على الوجه الآتي :

١ - الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ كمال الدين  
لشريف ، بإنشاء معهد خاص بالصناعة .

( رأت اللجنة إحالته إلى لجنة للمعارف ) .

٢ - الاقتراح المذموم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ كمال الدين  
لشريف ، بتأليف لجنة من كبار الفنيين لتنظيم الأعمال الإدارية بالوزارات

( رأت اللجنة إحالته إلى لجنة المالية ) .

٣ - الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ كمال الدين  
لشريف ، بإجراء التفتيش العمومي مع الفحص المتخصص على سيارات  
الأوتوبيس وسيارات الأجرة .

( رأت اللجنة إحالته إلى لجنة الصحة ) .

٤ - الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ كمال الدين  
لشريف ، بإنشاء دار حديثة لمجلس البرلمان في الفضاء المتخلف عن تكاثف  
لصر النيل .

( رأت اللجنة إحالته إلى لجنة الأشغال ) .

٥ - الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ كمال الدين  
لشريف ، بالاحتفال بأبيد الفضي لالبركان .

( رأت اللجنة إحالته إلى لجنة المالية ) .

٦ - الاقتراح المذموم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ كمال الدين  
لشريف ، بإنشاء معهد عال للويس السياسي .

( رأت اللجنة إحالته إلى لجنة الداخلية ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

١٤ - تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض<sup>(٢)</sup>

عن العرائض التي نظرتها اللجنة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩ - المواقفة  
على التقرير

( المقررة حضرة الشيخ المحترم عبد توفيق داسي بك ) .

المقرر - بحثت اللجنة العرائض الميينة في التقرير ، ودرأت قبولها وإحالتها  
إلى الوزارات المختصة ، كالوضع قرين كل مريضة .

كما اطلعت على الردود الواردة من الوزارات على بعض العرائض وأقرتها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

١٥ - تقرير لجنة المواصلات<sup>(٣)</sup>

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم عمود محسب بك ، بإنشاء محطة سكة حديد  
الأفصر على طراز فرعون - المواقفة على التقرير ، وإحالة الاقتراح  
إلى وزارة المواصلات

( المقررة حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك ) .

المقرر - بحثت اللجنة هذا الاقتراح بمضوضورة صاحب المزة خضر  
جبريك وكل مصلحة السكك الحديدية ، منوطاً عن وزارة المواصلات .

وبعد سماع البيانات التي أفضى بها حضرته أمام اللجنة ، قررت إحالة  
الاقتراح إلى وزارة المواصلات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

(١) راجع المحضر رقم ٨٥

(٢) » » ٨٦

» » ٨٧

**١٦ - مشروع القانون**

الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضاق بمبلغ ٢٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ١١ "وزارة العدل" ، فرع ٦ "إدارة قضايا الحكومة" ، باب ١ "محاكم وأجوريات" قيمة تكاليف إنشاء بعض الوظائف - تقرير لجنة المالية (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور) .

**المقرر** - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون ، وأطلعت على مذكرته الإيضاحية . وبناء على البيانات الواردة بها ، وافقت على فتح لائحة الإضاحي المطلوب ، وترجو من المجلس إقرار مشروع القانون بالصيغة الواردة من مجلس النواب .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتقل إلى مناقشة مادته مادة فائدة ، ولتلى المادة الأولى .

**تلت المادة الأولى ، وهذا نصها :**

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ١١ "وزارة العدل" فرع ٦ "إدارة قضايا الحكومة" باب ١ "محاكم وأجوريات" إنشاء بعض الوظائف قدره ٢٠٠ جنيه (ماتناجيه) قيمة تكاليف إنشاء بعض الوظائف .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وغير القسم المذكور .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى : ولتلى المادة الثانية .

**تلت المادة الثانية ، وهذا نصها :**

مادة ٢ - على وزيرى العدل والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأسر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة ، وأن يفسر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالثناء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

**١٧ - مشروع القانون**

الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضاق بمبلغ ١٧٠٠ جنيه ميزانية جامعة قواد الأول سنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ باب الرابع "إمارة طرابلس" ، قسم ١ "محاكم وأجوريات" ، فرع ١ "محاكم وأجوريات" ، قيمة تكاليف إنشاء بعض الوظائف - تقرير لجنة المالية (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور) .

**المقرر** - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون ، وأطلعت على مذكرته الإيضاحية . وبناء على الأسباب الواردة بها ، ولقتت اللجنة على فتح لائحة الإضاحي المطلوب ، وترجو من المجلس إقرار مشروع القانون بالصيغة الواردة من مجلس النواب .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتقل إلى مناقشة مادته مادة فائدة ، ولتلى المادة الأولى .

حين فهم صادق السكرتير العام لهذه الهيئة المواصلات ، وتبين لها أن التعديل الذي تناول المادة الأولى يجعل الإعفاء من تسجيل السفن قاصراً على سفن الصيد التجارية لإخضاع السفن ذات الحركات الآلية المشغلة بالصيد لإجراءات التسجيل التي يقرها القانون . وتعديل المادة السادسة أضاف إلى الأوراق والمستندات الواجب تقديمها شهادة رسمية شطب السفينة من سجل السفن الأجنبية التي كانت تابعة له ، وذلك بخلاف ما من ازدواج تسجيل السفن وما يؤدي إليه من أضرار بالغة .

ووافقت اللجنة على هذين التعديلات ، وترى من المجلس الموافقة عليها وإقرار مشروع القانون كما صاغه مجلس النواب .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — إذن نل الآن المادة الأولى معدلة .

تليت المادة الأولى معدلة ، وهذا نصها :

مادة ١ — لا يجوز لأية سفينة أن تخبر في البحر بحت العلم المصري إلا إذا كانت مسجلة وفقاً لأحكام هذا القانون .

وعنى من تسجيل السفن التجارية المخصصة للصيد وسفن (يخوت) للزحمة التي لا تزيد حمولتها الكلية على عشرة أطنان والتي لا تبصر عادة لمسافة أكثر من ثلاثة أيام بحرية من الشاطئ وكذا "المواصين" و "الراطمين" و "الصنادل" و "الزوارق" و "القاطرات" و "القوارب" و "الرافعات" و "الكراكات" و "قوارب النفاثة" وغير ذلك من المراكب العائمة التي تحصل عادة بوسائل الجيئة .

وبعد ذلك يجوز تسجيل هذه السفن أو المراكب إذا طلب مالكوها ذلك .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الأولى معدلة ، وتلتي المادة السابعة معدلة .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ — يفتح في ميزانية جامعة فؤاد الأول لسنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ بابالزجاج "إعانة غلاء المديشة" أملاً . اضاف قدره ١٧,٠٠٠ جنيه (سبعة عشر ألف جنيه) لتدوية تجاوز الباب المذكور .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من القسم ٢٠ "إعانة غلاء المديشة" من الميزانية العامة لسنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ ، امتناعاً عن حكم المادة السادسة من قانون ربط ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، وتلتي المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ — على وزيرى المعارف الصومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة ، وأن يشرى بالجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤمل أخذ الرأى بالتأنيء بالإسراع على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

## ١٨ — مشروع القانون

الحاج من مجلس النواب بشأن تسجيل السفن التجارية — تقرير لجنة المواصلات (١)  
— مناقشة المادتين الأولى والسابعة — تأجيل أخذ الرأى بالتأنيء  
بالإسراع على مشروع القانون مع مشروعات القوانين الأخرى  
(المرور حفرة الشيخ المحترم عماد الدين سليم باشا) .

القرار — سبق أن أقر المجلس مشروع هذا القانون ، ولقد عمل مجلس النواب المادتين الأولى والسابعة . ولقد جعلت اللجنة هذا التعديل بمحضرة حضرة صاحب المزة محمد ذكى بك مستشار الرأى ، وحضرة الأستاذ

وقد حصل فيما مضى أن يمت سفن من أجانب لمصريين ، ولم تمنح في شأنها الاحتياطات التي يقتضها مشروع هذا القانون من وجوب الحصول من جهة رسمية على إلغاء ملكية الأجنبي .

ولما كانت القوانين تسرى من تاريخ صدورها ، فإن العقود التي تكون قد أبرمت قبل ذلك لا يسرى عليها القانون .

وعلى ذلك فالسفن التي اشترت قبل ذلك لا تخضع لأحكام هذا القانون . ولقد وافقت الحكومة على ذلك أمام لجنة المواصلا .

**الرئيس -** إن ما ذكره الآن حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا أمر طبيعي ، ويثبت في المضبطة .

وهل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس -** يقر المجلس الموافقة على المادة السادسة معدلة . ويؤجل أخذ الرأي بالبناء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

## ١٩ - مشروع القانون

المعاد من مجلس النواب بشأن الطرق العامة - تقرير لجنة المواصلا (١) -  
مناقشة المواد السادسة والسابعة والثامنة عشرة - تأجيل أخذ الرأي بالبناء بالاسم على مشروع القانون مع مشروعات القوانين الأخرى

( المقررة حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك ) .

**القرار -** سبق أن أقر المجلس مشروع هذا القانون ، وقد عدل مجلس النواب المواد ٧ و ١٩ ، فبحثته اللجنة بحضور حضرة صاحب المزة محمد زكي بك مستشار الرأي ، وحضره الأستاذ حسين فهمي صادق سكرتير عام وزارة المواصلا . وتبين أن التعديل الذي تناول المادة السادسة قد أضاف إليها فقرة بأن تتحمل خزانة الدولة أيضا تكاليف إنشاء الصلاصات بين القرى الرئيسية والصلالاب في أراضي الحياض ، وما يستتزمه ذلك من أعمال صناعية . وتعديل المادة السابعة استبدل بالفقرة الأخيرة منها فقرة أخرى يتحقق بها تسليم السبل بين وزارة المواصلا ومجلس المديرية . وتعديل المادة ١٩ أضاف وزير الداخلية لتنفيذ القانون ، لأن مجلس المديرية تابع لوزارة الداخلية .

ووافقت اللجنة على هذه التعديلات ، وترجع من المجلس الموافقة عليها وإقرار مشروع القانون كما عدله مجلس النواب .

تتبع المادة السادسة معدلة ، وهذا نصها :

مادة ٦ - على مالك السفينة الذي يرغب في تسجيلها أن يقدم طلبا بذلك إلى مصلحة النقل مشتملا على البيانات الآتية :

( ١ ) اسم السفينة الحالي وأسمائها السابقة .

( ٢ ) ميناء التسجيل .

( ٣ ) تاريخ بناء السفينة ومكانه .

( ٤ ) عنوان المصنع الذي بنيت فيه السفينة .

( ٥ ) نوع السفينة ( شراعية أو ذات محرك ميكانيكي ) .

( ٦ ) حمولة السفينة .

( ٧ ) اسم ولقب وصانع أو إقامة المالك أو المالكين على الشيوخ مع بيان نصيب كل منهم .

( ٨ ) اسم الريان ورقم شهادته .

( ٩ ) الزمن إن وجد وتاريخه واسم البائع المزمين ولقبه وصناعته ومحل إقامته .

( ١٠ ) المجلد الذي وقع عليه على السفينة إن وجدت وجميع البيانات المتعلقة بهذه الأمور . وعليه أن يرفق بهذا الطلب جميع المستندات والوثائق ووجه خاص تلك التي تثبت ملكيته للسفينة وجديتها المصرية ، وكذلك شهادة رسمية بشطب السفينة من سجل السفن الأجنبي التي كانت تابعة له .

وتحتفظ مصلحة النقل بأصول المستندات والوثائق المقدمة أو صورها الرسمية أو الفوتوغرافية .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

**فقرة الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك -** هناك تخلف أدلة لجنة المواصلا لم يترس قدره أحد ، وهو أن السفن الشراعية الموجودة الآن لا يسرى عليها مشروع هذا القانون . فعلم إثبات هذا التخلف في المضبطة كان مصدر خطر ، ولهذا يجب أن يثبت في المضبطة .

إن السفن الشراعية الموجودة الآن لا يطلب من أصحابها أو مالكيها تقديم البيانات الواردة في المادة السادسة من هذا المشروع عند طلب تسجيلها .

**فقرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا -** يقضى القانون الجديد بأنه إذا بنيت سفينة من أجنبي إلى مصري ، وجب أن تملك ملكية الأجنبي قبل التصديق على ملكية السفينة الميمنة للمصري .

تليت المادة التاسعة عشرة ، وهذا نصها .

مادة ١٩ - على وزراء الداخلية والمواصلات والعدل تنفيذ هذا القانون ، ويحلل بمن تاريخ نشره بالجريدة الرسمية . ولوزير المواصلات أن يصدر كل ما يقتضيه هذا التنفيذ من قرارات .

نأسر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة عشرة معلقة .

ويؤجل أخذ الرأي بالبدء بالمشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

## ٢٠ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بفرض ضريبة عامة على الإيراد - الموافقة

على القرار ١٣ وما يفسح - أخذ الرأي بالبدء بالأمر على مشروع

القانون مع مشروعات القوانين الأخرى

( المقرر حضرة الشيخ المحترم الفكتور إبراهيم بن محمد ) .

الرئيس - نبدأ الآن بأخذ الرأي أولاً على الاقتراحات المقدمة في المواد ، ثم على المواد نفسها بالتسلسل ابتداء من المادة الثالثة عشرة إلى الوجة لآتي :

المادة ١٣ - كان قد تقدم فيها اقتراح من حضرة الشيخ المحترم عبد بدير باشا يطلب التنازل عنه ، وكان مؤيداً له فيمجلس حضرة الشيخ المحترم الأستاذ اسماعيل حمزة ، ولكنه لم يمحضر هذه الجلسة ، فهل يمكن أحد من حضراتكم بهذا الاقتراح ؟

( لم يمكن له أحد ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إبقاء المادة الثالثة عشر كما هي ؟

( موافقة ) .

والآن نقول إلى أخذ الرأي على المادة الرابعة عشرة ، وقد قدم فيها اقتراح بأن تدرج إلى المادة الثالثة عشرة لئلا تقرر المجلس إياها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - إذن تلت المادة السادسة معلقة .

تليت المادة السادسة معلقة ، وهذا نصها :

مادة ٦ - تحصل خزانة الدولة تكاليف إنشاء الطرق الرئيسية وتعديلها ووصفها وما يستلزمه ذلك من أعمال صناعية .

كما تحصل تكاليف إنشاء الوصلات بين القرى الرئيسية والصلاب في أراضي الخياض وما يستلزمه ذلك من أعمال صناعية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة معلقة ، وتلت المادة السابعة معلقة .

تليت المادة السابعة معلقة ، وهذا نصها :

مادة ٧ - يتحمل مجلس كل مديرية تكاليف إنشاء ما يدخل في حدودها من الطرق الإقليمية وتعديلها ووصفها وما يستلزمه ذلك من أعمال صناعية .

ويقرر مجلس كل مديرية بالاتفاق مع وزارة المواصلات في مبادأة أشهر قبل بداية السنة المالية مشروعات الطرق التي ينبع تنفيذها خلال السنة المالية التالية .

ويجوز تحميل ممول من مائة مائة تكاليف الطريق الذي يشأ لمنصته فقط إذا كان هذا الإنشاء باهلاً عليهم . كذلك تكاليف التعديل والرصف

وما يستلزمه من أعمال صناعية ومصاريف صيانة وترميم الأعمال الصناعية ( م ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة معلقة ، وتلت المادة الثامنة عشرة معلقة .

فما يتعلق بالديون المعقودة والمأثبات والغفقات التي يحتمل قانوناً دفعها اسم وعمل إقامة الدائن ونوع وتاريخ القيد المتيث لادبونية فإذا كان القيد رسمياً فيد كرس المحكمة الى وثق فيها القيد أو المحكمة التي صدر منها الحكم المقرر لادبونية ثم مقدار القوائد أو أفساط المعاش أو الغفقة المستوبة .

وفما يتعلق بالضرائب المباعدة يذكر نوع كل منها ومقداره وأجلها الى سددت فيها الضريبة ."

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة عشرة معدلة ، ولتلى المادة السادسة عشرة كما هي وارادة في التقرير .

تلى المادة السادسة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٦ - تقدم الاقترارات في خلال الثلاثة الشهور الأولى من كل سنة الى الزوج أو طبقاً للناذج التي يضمها وزير المالية ويشين على الممول أو الوكيل أو الورث أو الوصى أو التيم بحسب الأحوال أن يوقع الاقرار ويقدمه الى مصلحة الضرائب مقابل إيصال أو يرسله إليها بالبريد الموصى عليه مع علم الوصول .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة عشرة ، ولتلى المادة السابعة عشرة .

تلى المادة السابعة عشرة ، وهذا نصها :

### الفصل الثامن - دفع الضريبة وخفض الاقترارات

مادة ١٧ - على الممول أن يؤدى الضريبة لمستحقة من واقع إفراجه في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اقتضاء الميعاد المحدد لتقديم الاقترارات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة عشرة ، ولتلى المادة الثامنة عشرة .

كما تقدم اقتراح من حضرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا بعدم ضرورة ضمها إلى المادة ١٣ ، اكتفاء بإضافة عبارة " طبقاً للمادة السابقة " بعد كلمة " الممول " ، أى أن يكون صدر المادة كما يأتي :

" يجب أن يتضمن الإقرار الذي يقدمه الممول طبقاً لقاعدة السابقة ما يأتي " :

فهل توافقون حضراتكم على المادة الرابعة عشرة ، وهذا نصها مثلاً :

" مادة ١٤ - يجب أن يتضمن الإقرار الذي يقدمه الممول طبقاً للمادة السابقة ما يأتي :

( ١ ) عنوان محل السكن الرئيسي وعمل الإقامة الثانوية في مصر أو في الخارج وللملاك كل منها أو قيمتها الإجمالية .

( ٢ ) عدد السيارات المخصصة التي يمتلكها ولوصفاتها .

( موافقة ) .

الرئيس - إذن يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة عشرة . ولا محل بعد ذلك لمعرض اقتراح ضمها إلى المادة الثالثة عشرة ، ولتختل الآن إلى أخذ الرأي على المادة السادسة عشرة والاقتراحات المقدمة بشأنها :

تقدم اقتراح من حضرة الشيخ المحترم محمد بدر باشا بحذف كلمة " بمجائهم " من الفقرة الأولى من هذه المادة . وقد وافقت الحكومة وحضرة المقرر ولم يترضى أحد من حضرات الشيوخ المحترمين على هذا الحذف . فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

الرئيس - كذلك تقدم اقتراح من حضرة الشيخ المحترم محمد الشهابى باشا بأن محل الفقرة الثالثة المعدلة من الحكومة على الفقرة الثالثة في المشروع المندم من اللجنة . وقد وافق حضرة المقرر على ذلك . مع إضافة كلمة " والغفقات " بكلمة " المائاتات " ، ولم يترضى أحد من حضرات الشيوخ المحترمين .

فهل توافقون حضراتكم على هذه المادة معدلة بالنص الآتى :

" مادة ١٥ - يجب على المولين أن يوضحوا في إقراراتهم كافة البيانات الخاصة بإحيائهم المالية .

كما يجب عليهم الانتفاع بنفس الأحياء المنصوص عليها في المادة ٧ أن يقدموا بها ، بحيث الأحياء على الوجه الآتى :

تليت المادة الثامنة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٨ - تخصص مصصلة الضرائب الإقارات .

ولما أن طلب من المول بكتاب موسى عليه مع علم الوصول تقديم الإيضاحات والبيانات التي تزي لروما لها .

ويجب أن يشتمل الطلب بيان كافة النقط المطلوب إيضاحها أو تقديم بيانات عنها ، بما في ذلك :

( ١ ) الأعياء المالية .

( ٢ ) التكاليف الواجبة الخصم طبقا للمادة السابعة من هذا القانون ولما أن طلب منه تقديم مبررات إذا جمعت من العناصر ما يدل على أن إراداته الفعلية تزيد على الإيرادات الواردة بالقراءة .

تحدد مصصلة الضرائب موعدا للإجابة كتابة لا يقل عن ثلاثين يوما .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة عشرة ، وتتل المادة الثامنة عشرة .

تليت المادة الثامنة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٩ - لمصلحة الضرائب الحق في تصحيح الإقار وبتعين عليها في هذه الحالة أن تخضع المول بكتاب موسى عليه مع علم الوصول بالناسر التي ترى جعلها أساسا لربط الضريبة عليه وأن تدعوه إلى موافاتها كتابة بملاحظات على التصحيحات التي أجرتها ، وذلك في خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاستلام .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة عشرة ، وتتل المادة العشرون .

تليت المادة العشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٠ - يقوم المدير العام لمصلحة الضرائب أو من يحدده بربط الضريبة بطريق التقدير في خلال ستة أشهر من تاريخ استحقاقها في الأحوال الآتية :

( ١ ) إذا لم يقدم المول إقرارا في الميعاد المحدد في المادة السادسة عشرة .

( ٢ ) إذا لم يرد المول في الميعاد المحدد في المادتين ١٨ و ١٩ على ما طلبته مصلحة الضرائب من بيانات وإيضاحات وملاحظات على ما أجرت من تصحيحات .

( ٣ ) إذا لم يوافق المول على التصحيحات التي أجرتها مصلحة الضرائب .

وفي هذه الأحوال تصبح الضريبة واجبة الأداء طبقا للتقدير وإنما يكون المول أن يظن فيه أمام المحكمة الابتدائية متعقبة هيئة تجارية وذلك في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ إعلانه بخطاب موسى عليه مع علم الوصول بقيمة الضريبة المربوطة عليه .

الرئيس - فيما يخص هذه المادة ، اتفقت الحكومة وخدمة المقرر وحضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا مقدم اقتراح التعديل على النص الجديد للفقرة الثالثة من المادة ٢٠ ، ولم يعرض أحد من حضرات الشيوخ المحترمين . وعلى ذلك يصبح نص المادة ٢٠ كما يأتي :

مادة ٢٠ - يقوم المدير العام لمصلحة الضرائب أو من يحدده بربط الضريبة بطريق التقدير في خلال ستة أشهر من تاريخ استحقاقها في الأحوال الآتية :

( ١ ) إذا لم يقدم المول إقرارا في الميعاد المحدد في المادة السادسة عشرة .

( ٢ ) إذا لم يرد المول في الميعاد المحدد في المادتين ١٨ و ١٩ على ما طلبته مصلحة الضرائب من بيانات وإيضاحات وملاحظات على ما أجرت من تصحيحات .

( ٣ ) إذا لم يوافق المول على التصحيحات التي أجرتها مصلحة الضرائب . وفي الحالتين الأولى والثانية تصبح الضريبة واجبة الأداء طبقا للتقدير وإنما يكون المول أن يظن فيه أمام المحكمة الابتدائية متعقبة هيئة تجارية ، وذلك في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ إعلانه بخطاب موسى عليه مع علم الوصول بقيمة الضريبة المربوطة عليه .

أما في الحالة الثالثة فيؤدي المول الضريبة من واقع إقراره وتربط الضريبة بمعرفة الجان المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وتصحيح واجبة الأداء ولو ظن في التقدير أمام القضاء .

ولكل من مصلحة الضرائب والمول في مدى خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان قرار لجنة التقدير بظن في تقدير اللجنة أمام المحكمة الابتدائية متعقبة هيئة تجارية .

فهل توافقون حضراتكم على هذه المادة معدلة ؟

( موافقة ) .

تليت المادة الثالثة والعشرون، وهذا نصها :

#### الفصل العاشر - احكام عامة

مادة ٢٣ - لا يجوز للنيابات المحلية سواء في ذلك مجالس المديرات أو المجالس البلدية والقروية أن تفرض ضريبة مماثلة لهذه الضريبة أو أن تفرض ضرائب إضافية عليها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والعشرين ، ولتتل المادة الرابعة والعشرون .

تليت المادة الرابعة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٤ - في تطبيق هذا القانون تسرى الأحكام الواردة في الفصل الأول من الكتاب الرابع من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاصة بحق الاطلاع وسر المهنة ، كما تسرى أيضا الأحكام الموضحة في المواد من ٨٨ إلى ١٠٣ من القانون المذكور .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والعشرين ، ولتتل المادة الخامسة والعشرون .

تليت المادة الخامسة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٥ - تسرى الضريبة المفردة بهذا القانون لأول مرة في أول يناير سنة ١٩٥٠ عن إيرادات سنة ١٩٤٩

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والعشرين ، ولتتل المادة السادسة والعشرون .

تليت المادة السادسة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٦ - على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل في منعه ولوزير المالية أن يصدر ما قد يقتضيه العمل به من التراوات والواجبات التنفيذية .

أتمر بأن يسم هذا القانون بتمام الدولة ، وأن نشر في الجريدة الرسمية ونغذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة العشرين معدلة .

و ناسبة الموافقة على هذه المادة ، أرجو أن يثبت في هذه المضبطة ما جاء بمضبطة جلسة أول مارس على لسان الحكومة ، فقد صرح حضرة صاحب الدولة إبراهيم عبدالمجدي باشا رئيس مجلس الوزراء بأن الحكومة توافق على تقرير هذا البدء ، وهو أن تكون لجنة التقدير مشكلة من عضوين من مصلحة الضرائب وعضوين ينتخبهما المحل ، ويرأس هذه اللجنة قاض ، على أن يكون تقدير اللجنة نافذا ، وذلك عند عرض مشروع القانون المعدل للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

والآن ليثل باقي المواد كما جاءت بتقرير اللجنة ، ولتبدأ بالمادة الحادية والعشرين .

تليت المادة الحادية والعشرون ، وهذا نصها :

#### الفصل التاسع - الجزاءات

مادة ٢١ - يعاقب من لم يقدم الإقرار في الجهاد أو قدمه ولم يسدد الضريبة في المهلة المحددة لتلك بفرامة لاتزيد على أثنى قرش وزيادة المبلغ من الضريبة بمقدار لايزل عن ٢٥٪ منه ولا يزيد على ثلاثة أثمانه .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل مدلول ببيانات غير صحيحة في الإقرارات والأوراق التي تقدم تنفيذا لهذا القانون إلا إذا أثبت المسئول عنها أن الخطأ غير متعمد .

وعنى من العقوبة المحول الذي يقدم إقراره في خلال شهر من نهاية المدة المحددة لتقديم الإقرار إذا أثبت أن تأخره يرجع إلى عذر قهري .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والعشرين ، ولتتل المادة الثانية والعشرون .

تليت المادة الثانية والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٢ - كل مخالفة لأحكام اللوائح التنفيذية لهذا القانون التي يضمنها وزير المالية يعاقب عليها بفرامة لا تتجاوز مائة قرش .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والعشرين ، ولتتل المادة الثالثة والعشرون



الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والعشرين ؟

ولم يبق بعد ذلك إلا الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الزمالي بوضع نص جديد في مشروع هذا القانون يبنى قانون الضريبة على الارباح الاستثنائية . وقد قدم طلبا بمناقضته عنه ، لأنه قدم اقتراحا : مشروع قانون مستقل ضمنه اقتراحه ، وأحلتوه الليلة إلى لجنة المالية والتجارة والصناعة بجمعتين . وفي ذلك يعتبر الاقتراح المقدم في الجلسة الماضية كأن لم يكن .

وبناء على ذلك يؤخذ الرأى على مشروع هذا القانون بالتبني بالإس . في هذه الجلسة مع مشروعات القوانين الأخرى .

٢١ - أخذ الرأى

على ستة مشروعات قوانين - الموافقة عليها دفعة واحدة بالتبني . الاسم

الرئيس - الآن نأخذ للرأى على مشروعات القوانين الآتية :

(١١) أسماء حضرات الشيوخ الحاضرين :

الدكتور إبراهيم بويى مدكور ، أبراهيم زكى ، الأستاذ أحمد سحن أبو الفضل ، الدكتور أحمد رشيد عباد بك ، أحمد رمزي بك ، اللواء أحمد شريف باشا ، أحمد ميه بك ، اللواء أحمد طلبة باشا ، أحمد بل باشا ، أحمد فهمى حسين باشا ، أحمد قرقى باشا ، أحمد نور بك ، أحمد مصطفى أبو راسب ، أعلان قطاوى بك ، السيد أحمد أبانك ، أمين أحمد سعيد .

توفيق دوس باشا .

الدكتور جاد فخرى ، جمال الدين حيكان أبانك بك .

حامد القزى بك ، حسن السيد عبد بدوى باشا ، حسن بدوى الشربى بك ، حسن حسن حزام بك ، حسن شرارى باشا ، حسن صادق باشا ، الأستاذ حسن عبد القادر ، اللواء حسن عبد الرواب باشا ، حسن معلوم باشا ، حسين مصطفى حزم بك ، حسين سالم الفراب ، حسين سرى باشا ، الشيخ حسين صالح علفه ، الأستاذ حسين عبد الجنى ، خليل ثابت بك .

رياض عبد العزيز سيف النصر بك ، وأبى اسكندر بك ، وضوان محفوظ باشا .

الدكتور زكى مينايل بشارة .

الدكتور سليمان حوى باشا ، سليمان مصطفى خليل ، سيد القزى .

هشام السيد سلم باشا .

صادق وجه باشا ، صلاح الدين الشواي بك ، صليب سالى باشا .

طراف بل باشا .

الأستاذ عباس الجبل ، الأستاذ عباس محمود بغداد ، الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، الأستاذ عبد الرزاق وجه القناسى ، عبد الرحمن الراضى بك ، الأستاذ عبد الرحمن رحمان نور ، الدكتور عبد الرحمن حوض ، عبد السلام التنازل باشا ، عبد السلام محمود بك ، عبد السلام عبد القادر الفرزى الجمال ، عبد القوي أحمد باشا ، الشيخ عبد القادر عمر عبد الآخر ، عبد القليل زمرى مزوع ، عبد القليل راكم بك ، عبد الحميد صالح باشا ، السيد عبد الحميد الزمالي ، عبد الرواب طلف باشا ، عبد زكى الفراب باشا ، عبد الرزاق باشا ، عبد ماهر باشا .

الشيخ فراج عبد الرسم جمادة ، فريد أبو شامى بك .

الأستاذ كامل اسحق أبادير ، كمال الدين الشريف .

الشيخ عبد إبراهيم عباد بري ، عبد الحازى عبد وجه باشا ، عبد أمين يوسف بك ، عبد أمى باشا ، عبد حسن الشاوى باشا ، عبد حلى موسى باشا ، القزى عبد جيلد باشا ، عبد وضوان بك ، عبد زايد جلال ، عبد زكى بل باشا ، عبد الجليل سمرة باشا ، عبد عبد العزيز حمدي ، عبد عليه الشاغل بك ، الأستاذ عبد بل شرارى ، عبد فزاد سراج الدين باشا ، الأستاذ عبد عبد الوكيل ، الأستاذ محمود عبد نجيب عبد جهم ، الأستاذ محمود أبو الفتوح ، محمود حسن باشا ، محمود عبد عجب بك ، محمود حزم بك ، محمود خيرى باشا ، محمود غالب باشا ، محمود فزاد بك ، مصطفى مرسى بك ، الأستاذ ، مصطفى نصرت ، موسى سيف النصر موسى .

الدكتور نجيب اسكندر باشا .

واسف بطرس طالى باشا .

الدكتور عبد صوفى مكيال باشا .

١ - مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، قسم ١١ "وزارة العدل" فرع ٦ "إدارة قضايا الحكومة" ، باب ١ "معايير وأجور مرتبات" ، قيمة تكاليف إنشاء بعض الوظائف .

٢ - مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٧,٠٠٠ جنيه في ميزانية جامعة فواد الأول السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بالباب الرابع "إطاعة خلاه المعيشة" ، قسوة تجاوز الباب المذكور .

٣ - مشروع قانون يفرض ضريبة مائة على الإيراد .

٤ - مشروع قانون بشأن السفن التجارية .

٥ - مشروع قانون بشأن الطرق العامة .

( أخذ الرأى بالتبني بالإس على مشروعات القوانين الخمسة ، فكلت النتيجة الموافقة على مشروع القانون الأول والثاني والرابع والخامس بإجماع الحاضرين وعددهم ١٠٠ )<sup>(١)</sup> ، وعلى مشروع القانون الثالث بأغلبية الحاضرين وعددهم ٩٩ ، واستمع من الصوت على مشروع هذا القانون حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكى مينايل بشارة .

رئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروعات القوانين الخمسة .

ويفضل حضرة الشيخ المقيم الدكتور في ميخائيل بشارة بإبداء أسباب استناده .

قراءة الشيخ المزمع الدكتور في ميخائيل بشارة - لا يمكن رفض مشروع القانون ، لأن من أكبر المبادئ لهذه الضريبة . كما لا يمكن الموافقة على المشروع المروض ، لأنه قد احتوى عدة إضافات أهدت الضريبة أغلب جمعتها وفائتها .

لكل هذا ، امتنع عن التصويت .

### مشروع قانون

بشأن فرض ضريبة عامة على الإرادة ، كما أقره مجلس الشيوخ

نص: فارق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

### الفصل الأول - المتناضون للضريبة

مادة ١ - تخضع ضريبة عامة على الإرادة وتسمى على صافي الإرادة لكل الأشخاص الطبيعيين المقيمين في مصر أو كان موطنهم والأجانب المتوطنين في المملكة المصرية حتى لو كانت إراداتهم ناتجة من مصادر خارج مصر ، أما الأجانب غير المتوطنين في مصر فلا يخضعون للضريبة إلا على ذلك الجزء من الإرادة الذي ينتج في المملكة المصرية .

مادة ٢ - يعتبر الأجنبي متوطناً في مصر :

( ١ ) إذا اتخذ المملكة المصرية عملاً لإقامته الرئيسية .

( ٢ ) أو إذا كانت مصالحه الرئيسية في المملكة المصرية .

مادة ٣ - تخضع هذه الضريبة في أول يناير من كل سنة ، كما تضمن بوثقة المول أو انقطاع توطنه بالمملكة المصرية .

### الفصل الثاني - الإعفاء من الضريبة

مادة ٤ - يخفى من الضريبة :

( ١ ) الأشخاص الذين لا تجاوز مجموع إراداتهم ١٠٠٠ جنيه مصري سنوياً مضافاً إليها عند الاقتضاء مبلغ الإعفاء المصرح به للأجانب الدائمة المصنوع عليه في المادة التاسعة .

( ٢ ) السفراء والوزراء المتوفضون وضيعة من المظنين السياسيين والمتنازل والذين والفتصلين الأجانب بشرط الماملة بالمثل وفي حدود تلك الماملة .

### الفصل الثالث - محل وبطل الضريبة

مادة ٥ - تربط الضريبة على المول في محل إقامته في المملكة المصرية فإذا تعددت محال إقامته فيها تربط عليه الضريبة في المكان الذي يعتبر مقر عمله الرئيسي .

وإذا كان غير مقيم تربط الضريبة في المحل الذي توجد به مصالحه الرئيسية .

### الفصل الرابع - الإرادة المتناضعة للضريبة

مادة ٦ - تخضع الضريبة على المجموع الكلي للإرادة السنوية الصافي الذي حصل عليه المول ويحدد هذا الإرادة من واقع ما للمول من عداوات ودروس أموال مقبولة ومن المهن التي يزاومها والمرتبات والأجور والمكافآت والأرباح والمناخات والإيرادات الموقية لمدي الحياة .

ويكون تحديد إيراد عداوات المبينة على أساس القيمة الإجماعية التي اتخذت أساساً لربط هوائه المباني بمدخهم ٢٥٪ نظير الإدارة والاستهلاك .

ويكون تحديد إيراد الأراضي الزراعية على أساس القيمة الإجماعية التي اتخذت أساساً للضريبة الألبان بدخهم ٣٠٪ نظير الإدارة والصيانة واستهلاك المباني والآلات .

ومع ذلك يجوز تحديد إيراد العقارات مبنية كانت أو زراعية على أساس الإيراد الفعلي إذا طلب ذلك الممول في الفترة التي يجب أن تقدم خلالها الإقرارات السنوية وإلا سقط حق .

ويشترط للاستفادة من حكم الفقرة السابقة أن يسلك المول دفتر منظمة .

أما باقي الإيرادات فتحدد عليها القواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب التوجيه الخاصة بها .

ولا يخفى في الحساب عند تحديد المبالغ المتناضعة للضريبة الإيرادات المقررة من المزل المول للمول والذي يشبهه فعلاً وكذلك فوائد المستندات والقروض الحكومية والمبالغ العامة المنفذة من الضريبة بقانون خاص .

مادة ٧ - ينضم من الإيراد الخاضع للضريبة ما يكون قد دفعه المول من :

( ١ ) فوائد القروض وفوائد الديون التي في فتمه .  
( ٢ ) أقساط الإيرادات لدى الحياة والمعاشات والتعاقبات المترتبة عليها قانوناً أو تنفيذاً لحكم قضائي إذا تفرقت عليه بدون مقابل .

( ٣ ) كافة الضرائب المباشرة التي دفعها المول خلال السنة السابقة غير الضريبة العامة على الإيراد ، ولا يشمل ذلك مضاعفات الضريبة والتعويضات والقرائنات .

( ٤ ) الخسائر التي يكون قد استبدل لها المول في حالة بيع المنشأة أو وقف عملها والمتعلقة بسنة التصفية والسنوات الثلاث السابقة عليها .

ويحدد حكم التكاليف والتبرعات والإعانات المدفوعة للحكومة والهيئات البلدية والمؤسسات الاجتماعية التي فيها من الحكومة المصرية والتي يكون مركزها بمصر على ألا يتجاوز قيمتها ٣٪ من الإيراد السنوي الصافي الذي حصل عليه المول .

ويشترط في خصم المبالغ البالغة المذكور عدم دخولها في الحساب عند تقدير الإيرادات النوعية .

مادة ٨ - يحدد الإيراد الصافي الكلي من كافة المواد المذكورة بالمادة السادسة من واقع ما نتج منها خلال السنة السابقة بحد خصم المصاريف التي يستلزمها الحصول على الإيراد والمحافظة عليه .

### الفصل الخامس - الخصم للأعباء العائلية

مادة ٩ - ينضم للمول من إيراده السنوي الكلي نحوون جنبها نظير كل ولد من أولاده وزوجه الذين يمولهم على ألا يتجاوز مجموع الإضافات للأعباء العائلية للمول مائتي جنيه .

لا يمنع إضفاء الأعباء العائلية إذا زاد الإيراد المذكور على ألفي جنيه .

مادة ١٠ - يعتبر أن المول يمول ولده إذا لم يتجاوز سنه إحدى وعشرين سنة ميلادية ومع ذلك يعتبر أنه يموله حتى لو تجاوز هذه السن في الحالتين الآتيتين :

( ١ ) إذا كان يتأخر مقروبة .  
( ٢ ) إذا كان طالباً بأحد معاهد التعليم العالي المصرية أو الأجنبية على ألا يزيد سنه على خمس وعشرين سنة .

### الفصل السادس - سعر الضريبة

مادة ١١ - يحدد سعر الضريبة بعد استبعاد المبالغ المشار إليها في المادة الناجمة من الإيراد الكلي الصافي على الوجه الآتي :

من	إلى	سعر
١	١٠٠٠	١٠٠٪
١٠٠١	١٥٠٠	١٠٠٪
١٥٠١	٢٠٠٠	١٠٠٪
٢٠٠١	٢٥٠٠	١٠٠٪
٢٥٠١	٣٠٠٠	١٠٠٪
٣٠٠١	٤٠٠٠	١٠٠٪
٤٠٠١	٥٠٠٠	١٠٠٪
٥٠٠١	٦٠٠٠	١٠٠٪
٦٠٠١	٧٠٠٠	١٠٠٪
٧٠٠١	٨٠٠٠	١٠٠٪
٨٠٠١	٩٠٠٠	١٠٠٪
٩٠٠١	١٠٠٠٠	١٠٠٪
١٠٠٠١	١١٠٠٠	١٠٠٪
١١٠٠١	١٢٠٠٠	١٠٠٪
١٢٠٠١	١٣٠٠٠	١٠٠٪
١٣٠٠١	١٤٠٠٠	١٠٠٪
١٤٠٠١	١٥٠٠٠	١٠٠٪
١٥٠٠١	١٦٠٠٠	١٠٠٪
١٦٠٠١	١٧٠٠٠	١٠٠٪
١٧٠٠١	١٨٠٠٠	١٠٠٪
١٨٠٠١	١٩٠٠٠	١٠٠٪
١٩٠٠١	٢٠٠٠٠	١٠٠٪
٢٠٠٠١	٢١٠٠٠	١٠٠٪
٢١٠٠١	٢٢٠٠٠	١٠٠٪
٢٢٠٠١	٢٣٠٠٠	١٠٠٪
٢٣٠٠١	٢٤٠٠٠	١٠٠٪
٢٤٠٠١	٢٥٠٠٠	١٠٠٪
٢٥٠٠١	٢٦٠٠٠	١٠٠٪
٢٦٠٠١	٢٧٠٠٠	١٠٠٪
٢٧٠٠١	٢٨٠٠٠	١٠٠٪
٢٨٠٠١	٢٩٠٠٠	١٠٠٪
٢٩٠٠١	٣٠٠٠٠	١٠٠٪
٣٠٠٠١	٣١٠٠٠	١٠٠٪
٣١٠٠١	٣٢٠٠٠	١٠٠٪
٣٢٠٠١	٣٣٠٠٠	١٠٠٪
٣٣٠٠١	٣٤٠٠٠	١٠٠٪
٣٤٠٠١	٣٥٠٠٠	١٠٠٪
٣٥٠٠١	٣٦٠٠٠	١٠٠٪
٣٦٠٠١	٣٧٠٠٠	١٠٠٪
٣٧٠٠١	٣٨٠٠٠	١٠٠٪
٣٨٠٠١	٣٩٠٠٠	١٠٠٪
٣٩٠٠١	٤٠٠٠٠	١٠٠٪
٤٠٠٠١	٤١٠٠٠	١٠٠٪
٤١٠٠١	٤٢٠٠٠	١٠٠٪
٤٢٠٠١	٤٣٠٠٠	١٠٠٪
٤٣٠٠١	٤٤٠٠٠	١٠٠٪
٤٤٠٠١	٤٥٠٠٠	١٠٠٪
٤٥٠٠١	٤٦٠٠٠	١٠٠٪
٤٦٠٠١	٤٧٠٠٠	١٠٠٪
٤٧٠٠١	٤٨٠٠٠	١٠٠٪
٤٨٠٠١	٤٩٠٠٠	١٠٠٪
٤٩٠٠١	٥٠٠٠٠	١٠٠٪
٥٠٠٠١	٥١٠٠٠	١٠٠٪
٥١٠٠١	٥٢٠٠٠	١٠٠٪
٥٢٠٠١	٥٣٠٠٠	١٠٠٪
٥٣٠٠١	٥٤٠٠٠	١٠٠٪
٥٤٠٠١	٥٥٠٠٠	١٠٠٪
٥٥٠٠١	٥٦٠٠٠	١٠٠٪
٥٦٠٠١	٥٧٠٠٠	١٠٠٪
٥٧٠٠١	٥٨٠٠٠	١٠٠٪
٥٨٠٠١	٥٩٠٠٠	١٠٠٪
٥٩٠٠١	٦٠٠٠٠	١٠٠٪
٦٠٠٠١	٦١٠٠٠	١٠٠٪
٦١٠٠١	٦٢٠٠٠	١٠٠٪
٦٢٠٠١	٦٣٠٠٠	١٠٠٪
٦٣٠٠١	٦٤٠٠٠	١٠٠٪
٦٤٠٠١	٦٥٠٠٠	١٠٠٪
٦٥٠٠١	٦٦٠٠٠	١٠٠٪
٦٦٠٠١	٦٧٠٠٠	١٠٠٪
٦٧٠٠١	٦٨٠٠٠	١٠٠٪
٦٨٠٠١	٦٩٠٠٠	١٠٠٪
٦٩٠٠١	٧٠٠٠٠	١٠٠٪
٧٠٠٠١	٧١٠٠٠	١٠٠٪
٧١٠٠١	٧٢٠٠٠	١٠٠٪
٧٢٠٠١	٧٣٠٠٠	١٠٠٪
٧٣٠٠١	٧٤٠٠٠	١٠٠٪
٧٤٠٠١	٧٥٠٠٠	١٠٠٪
٧٥٠٠١	٧٦٠٠٠	١٠٠٪
٧٦٠٠١	٧٧٠٠٠	١٠٠٪
٧٧٠٠١	٧٨٠٠٠	١٠٠٪
٧٨٠٠١	٧٩٠٠٠	١٠٠٪
٧٩٠٠١	٨٠٠٠٠	١٠٠٪
٨٠٠٠١	٨١٠٠٠	١٠٠٪
٨١٠٠١	٨٢٠٠٠	١٠٠٪
٨٢٠٠١	٨٣٠٠٠	١٠٠٪
٨٣٠٠١	٨٤٠٠٠	١٠٠٪
٨٤٠٠١	٨٥٠٠٠	١٠٠٪
٨٥٠٠١	٨٦٠٠٠	١٠٠٪
٨٦٠٠١	٨٧٠٠٠	١٠٠٪
٨٧٠٠١	٨٨٠٠٠	١٠٠٪
٨٨٠٠١	٨٩٠٠٠	١٠٠٪
٨٩٠٠١	٩٠٠٠٠	١٠٠٪
٩٠٠٠١	٩١٠٠٠	١٠٠٪
٩١٠٠١	٩٢٠٠٠	١٠٠٪
٩٢٠٠١	٩٣٠٠٠	١٠٠٪
٩٣٠٠١	٩٤٠٠٠	١٠٠٪
٩٤٠٠١	٩٥٠٠٠	١٠٠٪
٩٥٠٠١	٩٦٠٠٠	١٠٠٪
٩٦٠٠١	٩٧٠٠٠	١٠٠٪
٩٧٠٠١	٩٨٠٠٠	١٠٠٪
٩٨٠٠١	٩٩٠٠٠	١٠٠٪
٩٩٠٠١	١٠٠٠٠٠	١٠٠٪
١٠٠٠٠٠١	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٪

(٣) إذا كان له محل سكن واحد يزيد إيجاره أو قيمته الإيجارية عن خمسة عشر جنيها شهريا .

مادة ١٤ - يجب أن يتضمن الإقرار الذي يقدمه المول طبقا لصفة السابقة ما يأتي :

(١) عنوان محل السكن الرئيسي ومحل الإقامة الثانوية في مصر أو في الخارج ولإعداد كل منها أو قيمتها الإيجارية .

(٢) عدد السيارات الشخصية التي يمتلكها وأوصافها .

مادة ١٥ - يجب على المولين أن يوضحوا في إقراراتهم كافة البيانات الخاصة بأعيانهم المالية .

كما يجب عليهم للاطلاع بنص الأعيان المنصوص عليها في المادة ٧ أن يقدموا بيانات تلك الأعيان على الوجه الآتي :

فيما يتعلق بالديون المقددة والمعاملات والتفقات التي يخضع قانونا دفعها اسم ومحل بقاة الفدان ونوع وتاريخ العقد المكتب للديونية فإذا كان العقد رسميا ، فيذكر اسم المحكمة التي وقع فيها العقد أو المحكمة التي صدر منها الحكم المقرر للديونية ، ثم مقدار الدوائد أو أقساط الماش أو التفتة السنوية .

وفيما يتعلق بالضرائب المباشرة يذكر نوع كل منها ومقداره وبالجهة التي سددت فيها الضريبة .

مادة ١٦ - تقدم الإقرارات في خلال الثلاثة الشهور الأولى من كل سنة على التوفيق أو طبقا للمازج التي يضعها وزير المالية ويتعين على المول أو الوكيل أو الولي أو الوصي أو القيم بحسب الأحوال أن يوقع الإقرار ويقدمه إلى مصلحة الضرائب مقابل إيصال أو يرسله إليها بالبريد الموصى عليه مع علم الوصول .

### الفصل الثامن - دفع الضريبة ومخصص الإقرارات

مادة ١٧ - على المول أن يؤدي الضريبة المستحقة من واقع إقراره في خلال ثلاثين يوما من تاريخ انقضاء الجهاد المحدد لتنفيذ الإقرارات .

مادة ١٨ - تبخص مصلحة الضرائب الإقرارات .

ولما أن تطلب من المول بتكليف موصى عليه مع علم الوصول تقديم الإيضاحات والبيانات التي ترى لزوما لها .

ويجب أن يشمل الطلب بيان كافة القطع المطلوب إيضاها أو تقديم بيانات منها بما في ذلك :

(١) الأعباء المالية .

### الفصل السابع - الإقرار بالإيرادات المتخاضة للضريبة

مادة ١٢ - يجب على المول الذي يزيد إيراده الصافي على حد الإعفاء الموضح في المادة السابقة أن يقدم إقرارا سنويا بإيراده الكلي . فإذا كان المول غائبا أو قاصرا أو عاجزا عليه فليزج بإوجب الإقرار الوكيل أو الولي أو القيم بحسب الأحوال وتبين في هذا الإقرار العناصر المكونة لما قد يكون لديه من أنواع الإيرادات الآتي بيانا :

(١) إيراد الأراضي الزراعية ( وفقا لما هو مبين بالمادة السادسة من هذا القانون ) .

(٢) إيراد المباني المبنية ( وفقا لما هو مبين بالمادة السادسة من هذا القانون ) .

(٣) إيراد القيم ورموس الأموال المتخولة المستمدة مما يلي :

(١) القيم المتخولة من أسهم وحصص تأسيس وسندات وسلفيات .

(ب) أرباح وأرباح أعضاء مجالس الإدارة في الشركات أو أي صاحب نصيب ومقابل الحضور .

(ج) حصة الشريك الموصى في شركات التوصية البسيطة .

(د) الديون والودائع والاستثمارات الأخرى .

(٤) الأرباح التجارية والصناعية .

(٥) المرتبات وما في حكمها والأجور والأرباح والمكافآت .

(٦) المعاشات والإيرادات المرتبة لدى الحياة .

(٧) أرباح المهن غير التجارية .

ويوضح الإقرار كل حدة الإيرادات المحصلة بطريق مباشر أو غير مباشر من الخارج مهما كان نوعها .

مادة ١٣ - يجب على الأشخاص الذين لا يقع عليهم واجب الإقرار بمقتضى المادة السابقة أن يقدموا الإقرار المنصوص عليه في المادة المذكورة في الأحوال الآتية :

(١) إذا كان المول مالك سيارة خاصة .

(٢) إذا كان له أكثر من محل سكن واحد في مصر أو في مصر في الخارج .

ويجوز من العقوبة المول الذي يقدم إقراره في خلال شهر من نهاية المدة المحددة لتقديم الإقرار إذا أثبت أن تأخيره يرجع إلى عذر قهري .

مادة ٢٢ - كل مخالفة لأحكام الأوامر التنفيذية لهذا القانون التي يصنعها وزير المالية يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش .

### الفصل العاشر - أحكام عامة

مادة ٢٣ - لا يجوز للميقات الخفية سواء في ذلك مجالس المدرجات أو المجالس البلدية والقروية أن تعرض ذميمة مماثلة لهذه الضريبة أو أن تعرض ضرائب إضافية عليها .

مادة ٢٤ - في تطبيق هذا القانون تسري الأحكام الواردة في الفصل الأول من الكتاب الرابع من قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ الخاصة بحق الإطلاع وسر المونة ، كما تسري أيضاً الأحكام لموصحة في المواد من ٨٨ إلى ١٠٣ من القانون المذكور .

مادة ٢٥ - تسري الضريبة المقررة بهذا القانون لأول مرة في أول يناير سنة ١٩٥٠ على إيرادات سنة ١٩٤٩

مادة ٢٦ - على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ولوزير المالية أن يصدر ما قد يقتضيه العمل به من القرارات وللوائح التنفيذية .

نأمر إن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

•••

### مشروع قانون

بشأن تسجيل السفن التجارية ، كما أقره مجلس الشيوخ

نحن قاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - لا يجوز لأية سفينة أن تسير في البحر تحت العلم المصري إلا إذا كانت مسجلة وفقاً لأحكام هذا القانون .

ويجوز من التسجيل السفن الشراعية المخصصة للسيد وسفن (بحوث) للفرقة التي لا تزيد حولها الكمية على عشرة أطنان والتي لا تجبر عادة لحساب أكثر من ثلاثة أبول بحرية من الشاطئ وكذا "لحوامين" و "البراطيم" و "الصنادل" و "زوارق" و "القاطرات" و "الغسوارب" و "الرافعات" و "الكراكات" و "قوارب الغطاسة" وغير ذلك من المنشآت العامة التي تعمل عادة بدخل المياه .

ومع ذلك يجوز تسجيل هذه السفن أو المنشآت إذا طلب مالكوها ذلك .

(٢) التكاليف الواجبة المصم طبقاً لقادة "مباينة" من هذا القانون ولا أن تطالب منه تقديم مبررات إذا جمعت من العناصر ما يدل على مل أن إيراداته الفعلية تزيد على الإيرادات الواردة بالقانون .

تحدد مصلحة الضرائب موعداً للجابة كتابة لا يقل عن ثلاثين يوماً .

مادة ١٩ - لمصلحة الضرائب الحق في تصحيح الإقرار وتعيين عليها في هذه الحالة أن تخطر المول بكتاب موصى عليه مع علم الوصول بالناصر التي ترى جعلها أساساً لربط الضريبة عليه وأن تدعو إلى موافقتها كتابة بلاحظاته على التصحيحات التي أجراها ، وذلك في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الاستلام .

مادة ٢٠ - يقوم المدير العام لمصلحة الضرائب أو من ينيده بربط الضريبة بطريق التقدير في خلال ستة أشهر من تاريخ استحقاقها في الأحوال الآتية :

(١) إذا لم يقدم المول إقراراً في الميعاد المحدد في المادة السادسة عشرة .

(٢) إذا لم يرد المول في الميعاد المحدد في المادتين ١٨ و ١٩ على ما طلبته مصلحة الضرائب من بيانات وإيضاحات وملاحظات على ما أجزته من تصحيحات .

(٣) إذا لم يوافق المول على التصحيحات التي أجزتها مصلحة الضرائب .

وفي الحالتين الأولى والثانية تصبح الضريبة ووجبة الأداء طبقاً للتقدير ، وإذا يكون للمول أن يعطى فيه أمام المحكمة الابتدائية متعلقة بهيئة تجارية ، وذلك في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه بطلب موصى عليه مع علم الوصول ببيعة الضريبة المربوطة عليه .

أما في الحالة الثالثة فيؤدى المول للضريبة من واقع إقراره وتربط الضريبة بمعرفة الجان المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ ، وتصبح واجبة الأداء فوراً ولو طعن في التقدير أمام القضاء .

ولكل من مصلحة الضرائب والمول في مدى خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان قرار لجنة التقدير الطعن في تقدير اللجنة أمام المحكمة الابتدائية متعلقة ببيعة تجارية .

### الفصل التاسع - الجزاءات

مادة ٢١ - يعاقب من لم يقدم الإقرار في الميعاد أو قدمه ولم يسدد الضريبة في المهلة المحددة لذلك بغرامة لا تزيد على ألفي قرش ويزداد ما لم يدفع من الضريبة بقدر لا يقل عن ٢٥٪ منه ولا يزيد على ثلاثة أضعافه .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل عمل أدلى ببيانات غير صحيحة في الإقرارات والأوراق التي تقدم تنفيذاً لهذا القانون إلا إذا أثبت المسجل عنها أن الخطأ غير متعمد .

مادة ٢ - تختص إدارة التفيتش البحرية بمصلحة النقل بتسجيل السفن ، وبشأن مكتب رئيسي للتسجيل بالإسكندرية .

ويعين وزير المواصلات بقرار منه الموانئ الأخرى التي تنشأ بها مكاتب التسجيل .

مادة ٣ - يمد في مكتب التسجيل سجل خاص يسمى "سجل السفن" ويحفظ بصورة منه في المكتب الرئيسي بالإسكندرية .

مادة ٤ - لا يجوز تسجيل أية سفينة قبل قيامها لتقدير حوثها بمعرفة إدارة التفيتش البحري وتبين بمرور قواعد هذا القياس وكذلك الرسوم الواجب تحصيلها نظير ذلك .

مادة ٥ - يجب على المالك قبل تسجيل السفينة أن يحصل على موافقة مصلحة النقل على اسم السفينة .

مادة ٦ - على مالك السفينة الذي يرغب في تسجيلها أن يقدم طلبا بذلك إلى مصلحة النقل مشتملا على البيانات الآتية :

( ١ ) اسم السفينة الحالي وأسمائها السابقة .

( ٢ ) ميناء التسجيل .

( ٣ ) تاريخ بناء السفينة ومكانه .

( ٤ ) عنوان المصنع الذي بنيت فيه السفينة .

( ٥ ) نوع السفينة ( شراعية أو قلات محرك ميكانيكي ) .

( ٦ ) حمولة السفينة .

( ٧ ) اسم ولقب وصناعة ومحل إقامة المالك أو المالكين على الشيوخ

مع بيان نصيب كل منهم .

( ٨ ) اسم الريان ورقم شهادته .

( ٩ ) الرهن إن وجد وتاريخه واسم الدائن المرتين ولقبه وصناعته ومحل إقامته .

( ١٠ ) المحوز التي وقعت على السفينة إن وجدت وجميع البيانات المتعلقة بهذه المحوز . وعليه أن يرفق بهذا الطلب جميع المستندات والوثائق ويوجه خاص تلك التي تثبت ملكيته للسفينة وجنسيته المصرية وكذلك شهادة رسمية بشطب السفينة من سجل السفن الأجنبي التي كانت تابعة له .

وتحفظ مصلحة النقل بأصول المستندات والوثائق المقدمة أو صورها الرسمية أو النسخة أو غيرها .

مادة ٧ - يدون في "سجل السفن" جميع البيانات الواردة في المادة السابقة ورقم تسجيل السفينة .

مادة ٨ - يجب على مالك السفينة أن يقوم بتنفيذ الإراءات الآتية

( ١ ) كتابة اسم السفينة على مقدمها من الجانبين بحروف ظاهر وبلون يختلف عن لون السفينة .

( ٢ ) كتابة اسم السفينة وميناء تسجيلها بذات الحروف على مؤخرها

( ٣ ) حفر رقم تسجيل السفينة وحملتها للصافية المسجلة على كمره الرئيسي .

( ٤ ) حفر فاطس السفينة بقياس الأقدام وأرقام واضحة على مقدمها ومؤخرها .

ومع ذلك يجوز لوزير المواصلات إعفاء سفن التزعة من تنفيذ كل هذه الاجراءات أو بعضها .

مادة ٩ - تسلم مصلحة النقل مالك السفينة بعد تسجيلها "شهادة تسجيل مصرية" مشتملة على جميع البيانات المدونة في "سجل السفن" .

ويجب الاحتفاظ بهذه الشهادة في السفينة وتقديمها إلى مصلحة النقل أو مكتب التسجيل بمجرد وصول السفينة إلى ميناء مصرى .

مادة ١٠ - تنطبق مصلحة النقل تسجيل السفينة في حالة عدم مراعاة الاشتراطات الخاصة بالجندية المصرية الواجب توافرها في الباردة وضباط الملاحة والمهندسين البحريين والريان أو الاشتراطات الخاصة بالطلاب البحريين .

وتعين هذه الاشتراطات بقرار من وزير المواصلات .

مادة ١١ - لا يجوز استعمال شهادة التسجيل للإستيراد للسفينة في ملاحاة مشروعة ولا يجوز التنازل عنها أو هبتها أو حبسها لأى سبب أو دين مهما كان نوعه .

مادة ١٢ - على مالك السفينة أو مغيرها أو ربانها أن يبادر إلى إلغاء مصلحة النقل أو مكتب التسجيل فوراً بالكتابة أى تغيير في البيانات الواردة في "سجل السفن" ويؤشر بهذا التغيير في السجل .

ويؤشر أيضا بهذا التغيير في شهادة التسجيل التي يجب على المالك أو المغير أو الريان تقديمها فوراً إذا كانت السفينة راسية في ميناء به مكتب تسجيل أو بمجرد وصولها إلى أحد هذه الموانئ ، وعلى المكتب الذى قام بالتأشير - إذا لم يكن هو المكتب الذى تم فيه التسجيل - أن يبلغ المكتب الأخير هذا التغيير لإيادته في سجل السفن .

مادة ١٣ - لا يجوز تغيير اسم السفينة إلا بموافقة مصلحة النقل .

مادة ٢٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من سر سفينته بناء على شهادة بطل مفعولها .

مادة ٢٣ - يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة كل مالك أو مجهز أو ربان أو ضابط أو شوه أو طمس أو محايى بيان من البيانات المنصوص عليها في المادة الثامنة إلا إذا كان ذلك بقصد التخلص من الوقوع في أسر العدو وهذا مع عدم الإخلال بتوقيع أية عقوبة أشد يقضى بها قانون العقوبات .

مادة ٢٤ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات كل مالك أو مجهز أو ربان أو ضابط أو شوه أو طمس أو محايى بيان من البيانات المنصوص عليها في المادة الثامنة .

مادة ٢٥ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً كل من حاز شهادة تسجيل سفينة واضع عن تسليمها لمالكها الحق في استعمالها . وذلك مع عدم الإخلال بتوقيع أية عقوبة أشد يقضى بها قانون العقوبات .

مادة ٢٦ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً كل مالك أو مجهز أو ربان مخالف أحكام المواد ٩ و ١١ و ١٢

مادة ٢٧ - يجوز الحكم بشطب تسجيل السفينة في الحالات المنصوص عليها في المواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٦

مادة ٢٨ - على وزراء المواصلات والخارجية والعدل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويسلح به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . ولوزر المواصلات أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .

أمر بأن يعمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

•••

### مشروع قانون

في شأن الطرق العامة ، كما أقره مجلس الشيوخ

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يقصد بالطرق العامة في هذا القانون ، الطرق المعدة فعلاً للزور العام عند صدوره وليست مملوكة للأفراد أو الهيئات الخاصة ، وكذلك كل طريق يشأ بعد صدوره بمرور مرسوم طبقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٢ - إذا غرقت السفينة أو احترقت أو كسرت أو استولى عليها العدو أو هلكت وجب على المالك أو المجهز أو الربان إبلاغ مصلحة النقل أو مكتب التسجيل في الحال وإعادة شهادة التسجيل إليها إذا كان ذلك ممكناً .

وإذا انتقلت ملكية السفينة لأجنبي وجب الإبلاغ بالمهمة المذكورة ذلك وإعادة شهادة التسجيل إليها . فإذا حدث هذا الانتقال في الخارج سلمت شهادة التسجيل إلى أقرب قنصلية مصرية .

وتقوم مصلحة النقل في الحالات المتقدمة بشطب تسجيل السفينتين سجل السفن .

مادة ٣ - إذا اكتسبت ملكية السفينة في الخارج كان للمالكها الحصول على شهادة تسجيل مؤقتة من القنصلية المصرية بدفع المستندات المقدمة منه ، ويسرى مفعول هذه الشهادة لمدة أقصاها ستة أشهر ، ويبطل مفعولها بمجرد وصول السفينة إلى ميناء مصرية في نفسه مكتب تسجيل .

مادة ٤ - يجوز لمصلحة النقل أن تصدر شهادة تسجيل مؤقتة تكون نافذة المفعول لمدة واحدة ولمدة أقصاها ستة أشهر إذا توافرت إمكان استيفاء أو استكمال المستندات المقدمة فيما بعد .

ولا يجوز تكرار إصدار هذه الشهادة إلا بترخيص من وزير المواصلات .

مادة ٥ - إذا فقدت شهادة التسجيل أو هلكت تصدر مصلحة النقل شهادة تسجيل ( بدل فاقد ) بعد التثبت من فقدتها أو هلاكها ، مع استقرار استيفاء نصوص القانون .

فإذا فقدت الشهادة أو هلكت في الخارج جاز للمالك الحصول من القنصلية المصرية على شهادة تسجيل مؤقتة وفقاً لأحكام المادة الخامسة عشرة .

مادة ٦ - إذا شطب تسجيل السفينة حفظت مستنداتها بمصلحة النقل لمدة خمسة وعشرين عاماً من تاريخ الشطب . أما السجلات فتحفظ بصفة دائمة .

مادة ٧ - لكل شخص أن يطلب الحصول على شهادة مشتملة على البيانات الواردة في سجل السفن .

مادة ٨ - جميع الرسوم التي تستحق تنفيذها لأحكام هذا القانون تعين بمرسوم .

مادة ٩ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من سبعت العلم المصري سفينة غير مسجلة .

ويجوز الحكم بمصادرة السفينة .

ويموز تحصيل مئولى منطقة معينة تكاليف الطريق الذى بنشأ لمقتضهم فقط إذا كان هذا الإنشاء بناء على طلبهم . وكذلك تكاليف التمدل والصرف وما يستلزمه من أعمال صناعية ومصاريف صيانة وترميم الأعمال الصناعية وتجديدها .

مادة ٨ - - يحصل الأفراد والهيئات تكاليف الأعمال الصناعية التى يطلبون إنشائها أو تعديلها بعد إتمام الطرق العامة ، وتقوم بتنفيذ تلك الأعمال مصلحة الطرق والكبارى .

فاذا كان الطالب من الأفراد أو من الهيئات الخاصة، وجب أن يدفع عند الطلب رسم لحص مقدار جنيته واحد ، ولا يرد هذا الرسم إلا كانت نتيجة الفحص .

ولا تنفذ الأعمال المذكورة إلا بعد دفع تكليفها مقدما طبقا لتقدير مصلحة الطرق والكبارى . فاذا جاوزت التكاليف الفعلية هذا التقدير وجب على أصحاب الشأن دفع الفرق ، وإلا حصل منهم طبقا للقواعد النبعة فى تحصيل أموال الدولة .

أما إذا كانت التكاليف الفعلية أقل من المدفوع منهم فيرد إليهم الفرق مادة ٩ - - تتحمل خزانة الدولة مصروفات صيانة الطرق العامة بنوعها وكذلك مصروفات ترميم الأعمال الصناعية بها وتجديدها .

مادة ١٠ - - تتولى مصلحة الطرق والكبارى على نفقتها تنفيذ الأعمال الخاصة بإنشاء أجزاء الطرق العامة الداخلة فى حدود المدن والناظر والقرى ويشيدونها ورصفها وصيانتها، وتحدد تلك الأجزاء بقرار من وزير المواصلات بعد الاتفاق فى شأنها مع المجالس البلدية أو القروية المختصة .

مادة ١١ - - لا يجوز لغير الحكومة بعد صدور هذا القانون فرض أشجار على جانبي الطرق عامة إلا بإذن خاص من مصلحة الطرق والكبارى، ويمنع ما يفرض من تلك الأشجار من الأتراك العامة ولو كان غارسها غير الحكومة .

مادة ١٢ - - ينظم المرور فى الطرق العامة بقرار من وزير المواصلات تبين فيه على الأخص الشروط التى تكفل عدم تعرضها للثقب وعدم تعطيل حركة المرور فيها .

مادة ١٣ - - يعاقب المجلس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يتعدى على الطرق العامة بإحداث الأعمال الآتية :

(أولاً) إحداث قطع أو حفر فى سطحها أو يولها أو أخذ أثره منها .

(ثانياً) وضع أو إنشاء أو استبدال أنابيب أو رائج تحتها بدون ترخيص من مصلحة الطرق والكبارى أو أحداث أى ثقب بالأعمال الصناعية الموجودة بها .

مادة ٢ - - يطبق هذا القانون على جميع الطرق العامة هذا ما أتى : (أولاً) الشوارع الداخلة فى حدود مدينة القاهرة .

(ثانياً) الشوارع والدروب الداخلة فى حدود المدن والناظر أو القرى التى لها مجالس بلدية أو قروية مع مراعاة ما نص عليه فى المادة العاشرة من هذا القانون .

(ثالثاً) جسور النيل والخيطان والزعز والمصارف العامة التى تتولى مصلحة الرى الإنشاف عليها وفقاً لأحكام الأمر المالى الصادر فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٤

فاذا سلم جسر منها إلى مصلحة الطرق والكبارى سرت عليه أحكام هذا القانون .

مادة ٣ - - يقصد بالأعمال الصناعية فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون كل ما ينشأ فوق الطرق العامة أو تحتها أو على جانبيها من الكبارى والناظر والأبراج والأنابيب والفرات العلوية والسفلية والمواط السائدة وأعمال التكية وغير ذلك من المنشآت الداخلة فى حدود الطرق .

مادة ٤ - - تقسم الطرق العامة الخاصة لأحكام هذا القانون إلى ٤ - ٤ :

(أولاً) طرق رئيسية ، ويدخل فيها الطرق الصحراوية والطرق الحصص للسياحات (أو تورتاد) .  
(ثانياً) طرق إقليمية .

مادة ٥ - - تتشأ الطرق العامة وتصل بمواسم يحدد وضعها طبقا للتقسيم الوارد فى المادة السابقة ، ويحدد هذا الوصف بالنسبة إلى الطرق الموجودة وقت بدء العمل بهذا القانون بقرار من وزير المواصلات .

مادة ٦ - - تتحمل خزانة الدولة تكاليف إنشاء الطرق الرئيسية وتعديلها ورصفها وما يستلزمه ذلك من أعمال صناعية .

كما تتحمل تكاليف إنشاء الوصلات بين القرى الرئيسية والصلاب فى أواضع الخياص وما يستلزمه ذلك من أعمال صناعية .

مادة ٧ - - يتحمل مجلس كل مديرية تكاليف إنشاء ما يدخل فى حدودها من الطرق الإقليمية وتعديلها ورصفها وما يستلزمه ذلك من أعمال صناعية .

ويقرر مجلس كل مديرية بالاتفاق مع وزارة المواصلات فى مبادسة أشهر قبل بداية السنة المالية مشروعات الطرق التى يزمع تنفيذها خلال السنة المالية التالية .



مادة ١٨ - يأنى الأمر العالمى الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ بشأن السكك الزراعية كما يأنى كل نص آخر يخالف أحكام هذا القانون .

نأمل بأن يصمم هذا القانون بمحتم المصلحة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
ونفذ كقانون من قوانين الدولة .

۲۲ - تأجیل

۲۲ - تا جیل

الاستجابات لحين حضور حضرة صاحب المولى رئيس مجلس الوزراء.

مفكرة صاحب المعلق مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) - حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء مشغول الآن في مجلس النواب ، فأرجو أن يُقبل نظر هذه الاستجوابات لحين حضوره .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل هذه الاستجابات لحين حضور دولة رئيس مجلس الوزراء ؟  
( موافقة ) .

٢٣- مشروع قانون المرافعات

ومشروع القانون الولاد من مجلس النواب بتدخل المادة ٢٤ من المرسوم  
بجائز رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ انطاس بإنشاء محكمة النقض — تقرير  
لجنة المرافعات (١) — الموافقة على مشروع قانون المرافعات وميض  
المشروع الذي من حيث المبدأ — ماقطة مواد مشروع قانون المرافعات  
مادة فائدة — تأجيل أخذ الرأي عليه بالبقاء بالأمر الال أصح  
القول.

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد حسن المشايخي بإشفا)

الرئيس - ورد كتاب<sup>(٢)</sup> من وزارة العدل بتدب حضرة الأستاذ د. عيسى إبراهيم حمود مدير عام إدارة الشريعة بوزارة العدل، وحضرة الأستاذ أحمد عين مزارى عضو الإخارة المذكورة لحضور جلسات المجلس أثناء نظره

(ثانياً) اغتصاب جزء منها أو إقامة منشآت عليها بدون إذن من مصلحة الطرق والكباري .

(رابعاً) إغراقها بمياه الري أو الصرف أو غيرها .

(خامساً) ازالة الأشجار المفروسة على جانبيها أو العلامات المينة للكلومترات .

وبعاقب بفرامة لا تزيد على خمسة جنهات كل من يتعدى على الطرق  
السامة بأحد الأعمال الآتية :

(أولاً) غرس أشجار فيها بدون إذن من مصلحة الطرق والجاري .

(ثانياً) شغلها بمقتولات بنون ترخيص من مصلحة الطرق والجاري .

(ثالثاً) وضع قافورات أو مخصبات عليها .

مادة ١٤ - مع عدم الإخلال بالمادة السابقة يوجب كل من خالف أحكام القرارات الصادرة بتنفيذ لهذا القانون بالحبس مدة لا تزيد على أسبوع وبغرامة لا يتجاوز مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٤ - فضلا عن العقوبات المنصوص عليها في المادتين السابقتين يحكم بالزام المخالف بدفع مصروفات رد الثمن إلى أصله ، ويكون تحصيلها بناء على تقدير مصلحة الطرق الكبارى على أساس ١٠ يصراف فلما مضافا إليه خمسة عشر في المائة . مقابل المصروفات الإدارية ، وتحصل طبقا للقواعد الشائعة في تحصيل أموال الدولة .

مادة ١٦ - في الأحوال المستحيلة التي ينجش فيها على سلامة المرور بحيث لا يفسى المرور إلا بإزالة المخالفة ، يجوز لمصلحة الطرق والكباري أن تقوم بإزالة المخالفة بدون انتظار المخالكة ، على أن تحصل مصروفات الإزالة من المخالف إذا حكم بإدائته ، ويكون تحصيلها على الوجه المين للمادة السابقة .

مادة ١٧ - يعتبر مهندسو مصلحة الطرق والكزرى وما اعلوهم من مامورى الضبطية القضائية لاثبات ما يقع من المخالفات لأحكام هذا القانون أو لأحكام القرارات المأدرة تنفيذا له .

(١) راجع الحق وقلم ٩٢

(2)

”حفلة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

زيجو من صادقكم الإنان لخرة الأستاذ بدي إبراهيم جوده مدير عام ادارة التشريع بوزارة العدل ، وحضره الأستاذ أحمد علي حجازي عضو الادارة المذكورة ، بحضور  
جلسات مجلس الشيوخ أثناء نظر تقرير لجنة المرافعات من مشروع قانون المرافعات الخاص بتعديل المادة ٢٤ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء  
محكمة القضاء .

وتفضلوا بقول قاضي الاحترام ما

۶ مارچ ۱۹۸۹ء

وقد بدأت فكرة تعديل هذه سنة ١٩٠٤ ، واستمر القانون يلزم في بلان متتابعة . ولكن قانون المرافعات القائم . سواء القانون الأهل أم القانون المخطط . لم يخل خلال هذه المدة الطويلة من تعديلات آتت فردية بمثابة . وكانت أهمها التعديلات التي أدخلت على القانون المخطط باقتراحات من الجمعية الصومية لمستشاري محكمة الاستئناف المخططة . وكان حظ القانون الأهل من التعديل يسيرا .

وبرغم كل هذه التعديلات بقي القانون يحمل طابع الجود وطابع الرجعية وطابع الظروف التي أحاطت بوضع قانون نابليون ، بل وضع القانون التي سبقته ، وهي المروقة بلاتعة كليبر (Colbert) .

وقد قدم فلا مشروع قانون البرلمان في سنة ١٩٤٤ ولكنه قامت عليه ، فذاته تقديمه ، امتراضات كثيرة قدرتها الحكومة ، فشككت بلحا أخرى ، كان في شرف عضويتها ، وقدم مشروعها إلى البرلمان ، وهو المروض على حضراتكم الليلة .

ويلاحظ في التعديل الذي ساد هذا القانون أنه يستهدف فرضا واحدا برغم كثرة التعديلات التي شملت المشروع كله . وهذا الفرض هو تخصيص أمر القضاء ، ومنع القضاة أن يقوم في سهل الدعوى وكفى الر تعطيلها ، ومنع الالتجاء إلى النوع الشكاية في كل مناسبة تعطيل الوصول إلى الحق من أقرب سبيل ، وتمكين سلطة القضاء من أن تيسر على الدعوى ، فلا تترك لإرادة المحصور كما كان طابع القانون القديم ، فقد كان يباب عليها أن القاضي يتنازع المحصور ، وأن موقعه كان سلبيا ، وأنه ينزل على حكم المحصور ، فإذا صوره له الدعوى بصورة ما ، وجاها متفقين على هذا التصور ، لم تكن لدى القاضي الوسيلة التي تمكنه من أن ينقذ من وراء هذا التصور إلى حقيقة النزاع وحقيقة المحصور . وواجه هذا القانون شؤون الضحايا فيسطها واختصر إحصاءاتها وعلى الأخص التنفيذ العقاري ، إذ كانت تفتتق تصنف بأكثر قيمة المقار .

وإذا أمطينا فكرة فيها قليل من التفصيل المجهل عن تعديل هذا القانون ، نراه قد أبرز النواحي الآتية إجمالا :

الغاية بالصياغة واستخلاص المصطلحات اللامعة دون خلط ، فامتثل كل مصطلح بمعنى ، واستقل كل معنى بمصطلح خاص .

والغاية باستكمال الأحكام العامة إذ كان قانون المرافعات القائم يفتلها أوبأى طرف منها دون بقية الأطراف .

وهي هذا المشروع بتجميع جميع الأحكام العامة ، واستيفائها لعدم المستطاع . فم تناول قانون المرافعات بصفة عامة صدر به القانون ، وما تناول كل باب صدر به الباب .

وعنى بترتيب الموضوعات ، فوضع كل موضوع في محله . وتناوبت الموضوعات على شكل منطوق منسق .

تقرير لجنة المرافعات من مشروع قانون المرافعات ، وعن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل المادة ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بإنشاء محكمة النقض .

فهل توافقون حضراتكم على حضورها ؟

( موافقة ) .

( حضر حضراتها ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع قانون المرافعات من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع قانون المرافعات من حيث المبدأ ؟

وهل توافقون حضراتكم على تقرير لجنة المرافعات عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب الخاص بتعديل المادة ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض ، وهو الذي يتضمن رفض هذا المشروع من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس رفض هذا المشروع من حيث المبدأ .

المقرر - حضرات الشيوخ المحترمين ،

يسرني أن أعرض ، بوصفي مقرا للجنة الخاصة التي شكلها المجلس لدراصة مشروع قانون المرافعات ، الأسس التي قام عليها التعديل حسب ما جاء في تقرير هذه اللجنة ، وقد وزعت على حضراتكم .

وقد أتيح للبأس أن ينظر القانون الثاني من القوانين الإدارية التي رتبها البلاد منذ عهد بعيد . ولعل الرغبة في تعديل قانون المرافعات كانت أشد وأسبق من الرغبة في تعديل أي قانون رئيسي آخر . فقد بدت جيوب قانون المرافعات عدة أشهر ، وتبين أنه قائم على نظم معقدة كثيرة الضغائن فتقع فترات عدة أمام مبنى التبة من المحصور لكي يستغلها في تعطيل سير المحصورة . من هنا سرت الفكرة بأن المصلح على الحق مع التنازل عن نصفه خير من الاحتكام عليه أمام القضاء .

( على من الرئاسة سعادة الرئيس ، وتولاها حضرة الشيخ الحليم الأستاذ محمد عبد الوكيل وكيل المجلس ) .

وعنى يمكن سلطة القضاء كما ينت ليرمين على سير الدعوى .

وعنى بصفة تعذر الأحكام حيث لا توجد نصوص تفرص على القاضي أن يحضر حكمة وينطق بأسياء في وقت معين مناسب . فكان المحصور في كثير من القضايا يحصلون على المنطق ولا يستفيدون من الحكم شيء لأن فائدة الحكم لا تخف عند النطق بمنطقه ، بل لابد أن يحصل المحصور على صوره ، وعلى الأخص الصورة التنفيذية ، لكي يتخذوا بهذه الصورة إجراءات مخفية أو تنفيذية أو يقتضوا لديه مواعيد الطعن .

أما الاختصاص على منطق ينطق به - مع ترك الأمر على الغائب فلا تاتي أسباب الحكم في موعد مناسب - فنية ضرر المحصور والمعالجة . ذلك بأن القاضي إذا لم يحضر أسباب حكمة في موعد مناسب ، كانت الأسباب بسبب عهد طويل إرتجالية أو نوا من الإرتجال . ولهذا استخدمت حكمة القضاء في المسائل الجارية مبدأ ليس له نص صريح في التشريع الآن ، وهو أن الحكم إن لم يتم خلال ثلاثين يوما يقع باطلا . وبنت حكمها على أنه بعد ثلاثين يوما ، حين تنقضي دور الجاليات ، تكون أسباب الحكم إرتجالية لا يطعن فيها إليها . ففى المشروع علاج هذا الموقف على وضع يمكن القاضي من أن يصدر حكا ، وإن يسببه في موعد مناسب دون إزعاج عليه أو تمت المحصور .

وعنى المشروع كذلك باختصاص الإجراءات وسرعة السير بها ، كما عني باختصاص إجراءات التنفيذ اختصارا كثيرا دون مساس بالقضاء . يجب أن تتوفر للدين والتصلين بالقضى المنفذ عليه .

واستحدث المشرع أحكاما جديدة اقتبسها من مصادر التشريع ، أو استلها من المصالح العملية ، ومن الغاروف التي واجهت القضاء في تطبيق هذه الأحكام . فاستحدث الفصل ، وهو إنكار وكالة الوكيل في الخصومة فيما قام به وقيامه بها ، وإما أمره إذا كان قد تجاوز به حدود وكرهه (Dépénen) ، واستحدث أحكاما ترمى إلى توسيع سلطة القاضي ، وإذ وسع سلطة قاضي التعصير ، بجلها تشمل كل مسألة قروية دون حاجة إلى اتفاق المحصور على تحكمه ، كما هو الوضع الآن ، بحيث تقتصر سلطة المحكمة - عند نظر الدعوى - على سماع المرافعات والحكم في الموضوع ، كما وسع اختصاص حكمة المواد الجزئية .

واستحدثت نظام اقتضاء الديون الصغيرة بأوامر على هراض ، حيث يكون الدين في حدود اختصاص القاضي الجزئي النهائي ، بحيث يكون الدين ثابتا بالكتابة . وذلك يخفف عن القضاء في جلساته الدادية قسقا كبيرا من العمل الذي يكون عملا رتيبا لا يحتل بمنا ولا مناقشة ولا دواصة . وهذا الحكم اقتبسه من التشريع الصيني ، بل إن التشريع لصيني ذهب فيه إلى أبعد مدى ، فلم يقصر على اختصاص القاضي الجزئي ، وإنما أجاز له في كل دين ، مهما بلغت قيمته ، ما دام ثابتا بالكتابة ولا ضرر على المحصور في ذلك ، لأنه سيكون لهم حق التظلم . يراعى أن هذا الظل يترد أن يقدم ، لأن مثل هذا الدين لا يمكن أن يقتض منه المدعى إلا إثبات الوفاء بالكتابة .

ويلاحظ فيما يتعلق بالدفع التي كثيرا ما اتخذت وسيلة لتأخير الفصل في النزاع إن المشروع قد واجه الدفع بعدم الاختصاص ، وهو أهمها ، بأن أجاز للقاضي بدل أن يحكم بعدم الاختصاص أن يحيل القضية إلى المحكمة المختصة ، فيوفر الوقت ويوفر المال ويوفر العنت ، خصوصا أن مسائل الاختصاص مسائل دقيقة يختلف فيها الفقه والقضاء ، فيجب ألا يوضع الخطر في الاختصاص في حرج ، على أنه سلخ القاضي بصلاح بيع البيت بهذا الحق . ففى حالة الحكم الذي يأتي بخصمه إلى محكمة غير مختصة ، ويرفعه اعتيادا على أنه لن يصيبه ضرر ، إذ يستطيع القاضي أن يحيل الدعوى إلى المحكمة المختصة . فضلا عن أنه إذا تبين ضنت المحصور وسوء نيته ، جاز له أن يقضى على رافع الدعوى بغرامة .

وكذلك - كما قلت حضراتكم - فى المشروع بصدى تعطيل سير الدعوى ، وعنى بالهيمنة عليها ، وبتقليل فرص تأخير الفصل في الدعوى بفتح أبواب الطعون . وأمكن تغليب هذا بتجديد موعد قيد الدعوى فإذا لم يتد به ، اعتبرت كأن لم تكن . وهذا ضمن أن يكون المدعى جادا في تدواه ، فلما أن يكون مستمدا فسير بها إلى نهايتها وإما أن يكون متخذا طريقا آخر من طرق الإلحاق والإحراج ، فيتحمل نتيجة موقفه .

ثم قلل فرص التيا ب ، لكي يمنع كثرة الأحكام القضائية وكثرة المعارضة وما يترتب عليها من تأخير سير الدعوى . فأجاز نظام إثبات التنية في صور التيا بجما ، سواء أكان المحصور فردا واحدا أم أفرادا متعددين ذاب بعضهم ببعض البعض ، وسواء أكانوا مدعى أم مدعى عليهم أم متداعيين . فكل هؤلاء يستطيع المحسم أن يطلب ادعيت فينتهم دون أن يتبدد الوضع الحالي الموجود في التشرع للأهل ، وهو أن يكون المحصور مدعى عليهم ، وأن يكونوا متعددين فيحضر البعض وينيب البعض . وفى هذا السبل أيضا منع استئناف الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع على استقلال لأن الوضع القائم الآن هو أن كل حكم يصدر ولو كان تهديدا يمكن استئنافه على استقلال ، فيبق الموضوع أمام المحكمة والفرع أمام محكمة ، فتقطع أوصال الدعوى ويترتب النزاع . وقد يؤدى الأمر إلى أن الحكم الفرعى يلقى ، ويكون قد صدر حكم في الموضوع بيني عليه ، فينهار الأصل والفرع ، فيضيع المال والوقت . فعالج التشريع الجليد كل هذه الأوضاع ، ونص على أن الأحكام التي تصدر ولم تنه الخصومة كلها أو بعضها لا تكون قابلة للاستئناف . وإلى التشريع الجليد تلك التفرقة بين الحكم التهديدى والحكم التعصيري ، وأصبحت كلها سواء ، لا تنظم المحكمة بتقيدها إذا تبين لها وجه الصواب فيها ، كما أنها لا تستأنف على استقلال .

كذلك - فى - دليل يمكن القضاء من أن يكشف عن تلك الوسائل التي يلجأ إليها المحصور بتصوير دعوى تمس مصالح طرف ليس في الخصومة ، أجاز للقضاء أن يخضع الغير إذا اكتشف له في الدعوى أن هناك مصالح ستراها المحصور دمس أشخاصا لا يختصوا في الدعوى . ووضع القواعد التي تضبط هذا الموضوع وتجعل القضاء متدخل في الخصومة من تلقاء نفسه ورسدعى أشخاصا سبق اختصاصهم في دعوى أخرى عن ربطه بالخصوم

ثم استحدثت المشروع نظام اقتضاء الخصومة ، لأن الرأى السائد الآن هو أن الخصومة لا تنقضى إلا بقتضاء الحق . فاستحدثت المشروع نظاما من مقتضاء أن تزول الخصومة من بين يدى القضاء وببى الحق ، وجعل لهذا موعدا خمس سنوات إذا بقيت القضية معلقة دون أن يحركها أحد — وربما يقل ما الفرق بين سقوط الخصومة واقتضاءها ؟

إن سقوط الخصومة يكون بمضى سنة من يوم إعلان الوردية . أما اقتضاءها فيعد مضى خمس سنوات من يوم وقفها ، أعلن الوردية أول لم يلقها ، إذ المفروض أن القضية لا تبنى بمجولة أكثر من هذه المدة .

كذلك نظم المشروع قواعد رد القضاء على نحو اكل ، وقرق بين أسباب عدم صلاحية القاضي وبين رده مما يترتب عليه بطلان الحكم ولو لم يطلب رده . كما بين الأسباب الأخرى التي تقضى بتقديم طلب الرد لتحقيقها . ففى الوضع الحالي قد لا يستطيع الخصم أن يتقدم بالرد في أثناء سير الخصومة ، لأنه لا يعلم أقرباء القاضي وأصحابه وما إلى ذلك . بغية المشروع الجديد واعتبر هذه الحالة عدم صلاحية يعلوها القاضي قبل أن يعلوها الخصوم فيجب أن ينقضى . وإن لم ينقضى — رده الخصوم أو لم يردده — بطلت أحكامه لقيام الشك في نزاهته .

**مقبرة الشيخ المرحوم الدكتور محمد علي باشا** — فى سؤال فى هذا الموضوع

**القرار** — يحسن أن تؤجل جميع الأسئلة إلى أن انتهى من هذا العرض .

**مقبرة الشيخ المرحوم علي زكى الصراي باشا** — أعلن أنه من الأسهل أن تقدم الأسئلة فى موضوعها وفى القطة التي تتناولها بها .

**مقبرة الشيخ المرحوم الدكتور محمد علي باشا** — هل حداث المشروع الحالات التي تنقضى عدم الصلاحية ، أم هى حالات عامة ؟

**القرار** — نعم حالات محددة ، وهى القرابة أو المصاهرة أو أن يبدى القاضي رأيا فى القضية ، إلى آخره .

**مقبرة الشيخ المرحوم الأستاذ عباس النجلى** — هل المراد بالقرابة والمصاهرة أن تكون بين الخصوم وبين القاضي ؟

**القرار** — هذه الحالات كلها مبنية فى المشروع ، وأنا لا أعرض لها بالتفصيل ، إنما أعرض للفكرة العامة التي قام عليها المشروع .

وابطة التزام كالوارث والشريك على الشيوع الذى يضار مركزه فيجوز أن تدخله المحكمة من تلقاء نفسها . فإذا لم تجد المحكمة ضرورة إلى ذلك أعطتها المشروع سلطة أن تخله بواسطة قلم الكتاب بملخص من الدعوى حتى يتيج له العلم بما فيتمثل إذا شاء .

كما أن المشروع الجديد قد قضى على ما يسمى فى العرف القضاى "نوم القضية فى التحقيق" ، إذ نحال على القاضي لتحقيقها تمام ولا يحركها إلا الخصوم . بفعل المشروع للقاضى الحق فى أن يحركها ، والمحكمة عدد أجيال لتحقيق لا يجوز تجاوزه إلا مرة واحدة لأعداء الخصم وقرار من المحكمة .

كذلك عدلت فى الإبيات بعض تلك الأوضاع القديمة البالية ، كما هو الحال فى استجواب الخصوم . فقد كان يجب إعلان الأسئلة للخصوم ، وبذلك يكون القانون قد أتاح لهم الفرصة لترتيب الردود وإعدادها ، وفى ذلك مقصودة للمعادلة وضياح الحق مع أن فكرة لاستجواب هى الوصول بها إلى امتزاج من طريق الأغتر الرذع للخصوم ، كما أجاز استجواب الوصى أو الولي فى أمور تشمل بصله .

كذلك نظم المشروع قواعد لإلزام الخصم بتقديم مستند يكون المدعى شريكه فيه ، أو يكون هو الأصل الذى يربط الطرفين ، تنتهى ذلك الجهة الفاعلة إن الخصم لا يكفل تقديم دليل ضد نفسه ، فأوجب أن يتقدم به الخصم ما دام هذا الدليل كان شركة أو أساسا لعلاقة نشأت بين الطرفين ، وترتب على عدم تقديمه نتائج معينة فى استخلاص الدليل .

كذلك أجاز المشروع رفع دعوى أصلية بالتدوير بدلا من انتظار الدعوى الموضوعية ، حتى لا يضيع الدليل على المدعى . وذهب المشروع فى ذلك إلى إبعاد الحدود ، فأجاز رفع دعوى معجلة بتحقيق الألة . وهذه المسألة كانت موضع خلاف بين القضاء . وكثير من المهام لم تأخذ بها .

كذلك واجبه المشروع وسائل التسجيل بالدعوى والقضاء على ركودها ومنع اتخاذ ركودها سلاحا مصلتا ، فلا هى انتهت إلى حكم ، ولا هى زالت من الوجود . بغية هذا المشروع فيها تعرفه بطلان المرافعة ، فصصح التسمية ، وسمها سقوط الخصومة ، وهو أن تمام الدعوى ثلاث سنوات ولا يتخذ فيها أى إجراء .

لقد أوجب التشريع القائم على الخصم أن يرفع دعوى أصلية بطلان المرافعة ، بغية المشروع الجديد وأجاز واشترط التحك به كدفع دون حجة لرفع دعوى .

قضى هذا المشروع على هذا البت كله ، وأقص أجل سقوط الخصومة من ثلاث سنوات إلى سنة واحدة ، وأقر حق الخصم فى التحك بهذا السقوط بمجرد اقتضاء الأجل ، ومن طريق الدفع به فى الخصومة إذا عملها الخصم .

وأظن أنه قد آن الأوان - بعد أن انقضى فترية مشرين أما على إنشاء محكمة النقض - لأن يخطو التشريع هذه الخطوة ، لتتاح الفرصة لأغنية المتخاصمين أن يلجأوا الى القضاء الأمل لتصحيح الأحكام النهائية الخاطئة ، وعلى الأخص بعد أن رفع نصاب قاضى المحكمة الجزئية الإنسان الى مائتين وخمسين جنها ، فأصبحت مثل هذه المناوئ جديدة بأن تمرض على محكمة النقض إذا وقع خطأ في تطبيق القانون أو بطلان الاجراءات .

وقد استمع ذلك أن وضعت اللجنة نصا كان موضع الاعتراض ، وهو النص الخاص بالفواتر الممنوعة لتواجه حالة تعدد الدوائر المدنية ، وما قد يحدث من العدول من مبدأ مقرر حتى يستقر القضاء .

فلما أعيد المشروع الى اللجنة أخيرا . دارت مناقشة حول هذا النص . فرأت اللجنة أن الدوائر وتعددها وتنازع ذلك التبدل ليست من شأن قانون المرافعات ، وإنما هو من شأن قانون نظام القضاء ، وليس على قوتون المرافعات إلا أن يبين أى نوع من الأحكام يجوز الطعن فيه بالنقض . وعلى الحكومة في مشروع القانون الخاص بنظام القضاء أن تواجه الدوائر اللازمة لنظر هذه الطعون في وضعها الجديد . ولذلك رأت اللجنة حذف المادة الخاصة بتعدد الدوائر ، بحيلة هذا الأمر الى مشروع قانون نظام القضاء الذى لا يزال في طريقه الى البرلمان .

أما فيما يتعلق بالطعن في الأحكام الابتدائية الانتباهية ، فقد أصرت اللجنة على استبقاء هذا الحكم بعد أن اقتضت بأه خطوة ضرورية لمصلحة العدالة ، خصوصا بعد أن استقر العمل في محكمة النقض ، ولأنه لا يجوز أن يقوم أى اعتبار يمنع العدالة من أن تجري مجراها .

كذلك استحدثت المشروع طريق طعن جديدة ، كانت موجودة في قانون الحاكم المخططة وفي لائحة ترتيب الحاكم الشرعية ، وإنما على وضع آخر ، وعلى ما استبقاها في المشروع الجديد " الاعتراض على الحكم من الخارج عن الخصومة " . فوجدنا هذا النظام بعد أن أسداه عنه مواطن النقد التي كان يتعرض لها حسب الأوضاع الحالية ، وجعلناه قاصرا على حالتين : الأولى ممثلة في الدعوى حكما كالفاش . ومن المتفق عليه أنه بطله المدين في الدعوى ، بحيث إنه إذا حكم في الدعوى في أمر يتعلق بماله ، فهذا الحكم يعتبر حجة على الفاش ، ولو أن الدائن ليس خضعا في الدعوى ، فاجزأ له أن يتعرض على الحكم إذا أثبت أن الحكم جاء نتيجة غش أو تدليس أو إهمال جسيم من المدين الذى يمثل في الدعوى . والثانية ما إذا حكم على مدين متضامن أو على شخص ملزم بالتزام غير قابل للتجزئة ، فاجزأ لبقية الدائنين أو المدينين المتضامنين أو الشركة في الالتزام أن يتعرضوا على الحكم ، فيصلحوا بل الاعتداء الى رفع دعوى نتيجة لهذا الحكم ، فيست قىام الخصومة بينهم .

كذلك على التشريع باستبعاد إجراءات عريضة ومعلقة ، فوضع نظام تصحيح الأخطاء المادية في الأحكام بأن تستطيع المحكمة من نقاه نفسها ، أو بناء على طلب أحد الخصوم ، تصحيح الأحكام وثبتت التصحيح على أصل الحكم بناء على طلب من على عريضة ، دون حاجة الى دعوى ترفع أو مراعاة تجري كما هو الحال الآن .

كذلك عالم المشروع موضوع اغفال المحكمة الفصل في بعض الطلبات فإذا أغفل القاضي أحد الطلبات ، أمكن الرجوع الى نفس المحكمة لتدارك ما فاتها الفصل فيه دون حاجة الى طريق الالتباس وأوضاه وشروطه بالطريقة التيمة الآن .

كذلك على المشروع بطريق الطعن في الأحكام ، فاختصر مواعيدها ، وجعل المعارضة مواعيد تبدأ من إعلان الحكم الغائب لا من وقت تنفيذه كما هو الشأن الآن . وبناء على ذلك جعل سقوط الحكم النهائي يرتبط بالإعلان ، لا بالتنفيذ . فلما الفكرة القديمة التي هيمنت على قانون نابليون وعلى أن الغائب لا يلزم ولا يعرف دفع الدعوى ولا صدور الحكم إلا بالتنفيذ وعلى فكرة خيالية تؤدي الى ضياع الوقت وتعطيل لإجراءات وضباع الحكم فيما لذلك . وقد لا يجد المحكم له شيئا ينفذ عليه ، فيضيق الحكم فيما لذلك .

كذلك أجاز التشريع الجديد - وهذه هي النقطة التي طالب فيها زميل المحترمين مصطفى حمري بك زكى على باشا العودة الى اللجنة لمسألة مرتبطة بها - الطعن بالنقض في الأحكام الابتدائية النهائية ، لأن الطعن بالنقض الآن قاصر على أحكام محكمة الاستئناف التي تسمى الاستئناف الناقلي . أما الأحكام النهائية التي تصدر من المحاكم الابتدائية ، فليس لها الآن طريق للطعن بالنقض إلا في حالات معينة ، وعلى حالة وضع اليد التي هيمنت في القانون الجديد دعوى الميازاة ، وكذلك حالة الاختصاص أما باقي المسائل القانونية المختلفة التي قد تغطى فيها المحكمة الابتدائية ، فلا سبيل لتصحيحها في الوقت الحاضر .

وهذا التعديل الذى وضع به حق الطعن بالنقض كان تعديلا طيبا : أولا - لأن الأصل في الطعن بالنقض أنه يكون سبيلا لإصلاح الأحكام النهائية جميعها ، دون نظائر مرتبة محكمة التي صدرت منها .

ثانيا - أن الطعن بالنقض لا يقصد به فقط أن نصل به الى مبدأ ، وإنما لإصلاح عيب في الحكم . فالنقض طريق للإصلاح لا لتقرير المبادئ ، ولأنه تقرير المبادئ يأتي نتيجة للاستقرار على رأى معين في مسائل قانونية معينة .

عند ما أنشئت محكمة النقض في مصر في سنة ١٩٣٦ ، قيل في المذكرة الإيضاحية الخاصة بإنشائها إن قصر حق الطعن أمامها على الأحكام النهائية في محكمة الاستئناف أريد به التخفيف عنها في أول نشأتها ، حتى إذا ما وقفت على قدميتها أمكن أن يبنى على عاقبتها بقية السبب .

ذلك لا يمنع من التفتيش له . فأدخلنا من بين أسباب خاصة القضاء أعضاء النيابة ما يسمى بالإهمال المهنى الجسم احتياطا لإهمال جسم يتصل بأمر ديمية وأخضة مقطوع بها ومع ذلك يقصر القاضي فى التفتيش بها وبنى حكمه على عدم وجودها . وقد أخذنا هذا الحكم من التشريع العرفى الذى أدخله عند تعديل قانون المرافعات فى سنة ١٩٢٣ فى المادة ٥٠٥ ، به أن قاضى الأمرين من مثل هذه الأخطاء المهنية الجسيمة .

كذلك كان التشريع الحال يقضى بأن خاصة القاضي لا يرتب عليها بطلان الحكم الذى أصدره أو اشترك فيه ، والعمل القضائى الذى قام به أو اشترك فيه ، مع أن المخزمة حسب الأسباب الموضوعه لها تقيدها الحتمية أن الحكم يجب عينا يجب أن يعنى من جميع التواضع . لهذا وضعتنا نسا أخذ به أيضا فى التشريع الحديث ، يقضى بأن حكم بصحة المخزمة يستلزم بطلان الحكم أو العمل الذى اشترك فيه القاضي . كما أجزأ للحكمة التى تحكم فى المخزمة بعد أن ترتب عليها بطلان الحكم أن تقضى فى موضوع الدعوى إذا كانت مواءمة الحكم فهو نوع من الـ "Evocation" أى ما يسمونه "دعوى التصدي" .

أما فيما يتعلق بالتحكيم ، فانه ، وإن لم يدخل عليه تعديلات إلا أنه جدير بالإشارة إليه ، لأننا نستقبل قريبا انتهاء المحاكم المختلطة . وقد تراءت فى المواجهات وأقوال تم من أن هناك رغبة فى استخدام التحكيم وسيلة للتخلص من قضاء القضاء الوطنى بحيث يفرض فى العقود التى تبرم مع المعتبرين على أى وضع كان شرط عام بفرض التحكيم فرضا ، وإن تنظم لهذا التحكيم هيئة هى خليط من المصريين والأجانب لكن تقضى طبقا للنص المفروض بحكم المقدم كعص عام .

وإن أجبر من فوق هذا المنبر بأن هذا الاتجاه أصح وأخذ طريقه إلى الوجود ، فإنه يعتبر امتدادا لقضاء المحاكم المختلطة على وجه آخر .

لذلك كانت هناك اتجاهات فى كثير من التشريعات أن ينص على أن شرط التحكيم العام الذى يفرضه الخصوم بعضهم على بعض فى عقودهم يكون باطلا ، لأن فكرة التحكيم هى فكرة وجود النزاع وقيامه بين الخصوم ، وهم أحرار فى أن يلجأوا إلى القضاء أو إلى التحكيم بعد ذلك .

أما ذلك المدين المقرم الذى يقبل كل شرط يفرض عليه حينما يقدر مقده ، فسيحل عليه هذا الشرط . وتكون النتيجة أولا الظهور بظهور عدم الثقة بالقضاء الوطنى ، وثانيا ضياع الرسوم التى كانت تأخذها الخزنة من المتقاضين ، ومن كل ناحية هو مظهر من مظاهر الاستناد للقضاء المختلط على وجه آخر .

هذه الفكرة لم تكن بين أيدينا عند ما ناقشنا هذا المشروع ، وكانت مستتمة من أذهاننا . ولكنى اردت الآن ، وبمقاسبة التحكيم ، إن أعرض على حضراتكم ما سمعته بخصوص هذا الموضوع ، خصوصا وإن صلاحية التحكيم هى موضع خلاف .

أما فيما يتعلق بالتفتيش ، فقد وضع المشروع حكما جديدا قضى على تلك الجزم التى توقع ولا يلزمها بيع ، فبق سلاصا مصلتا على رأس المدين ، فلا هى نفذت ولا هى رفعت . فخلنا هناك حدا أجل لدة التى تخفى بين الجزم والتفتيش بالبيع يسقط بهما الجزم ويترتب كأن لم يكن .

كذلك فترنا أوضاع مجزمال المدين لدى الغير ، وردتنا الأمر إلى وضه الطبيعى المعروف فى غير التشريع المصرى بميله يبدأ دائما بإجراء تحفظى ، ثم ينتهى بإجراء "تفتيش" ، فبنا كان النظام الحال بميله تنفيذيا فى صورة وتحفظيا فى صورة أخرى ، مع أنه داعى فى حياته وسيلة لمنع المحصور ليه من أن يورث لده أنه أو يسله ماله ، إذ يوجب عليه أن يحبس هذا المال حتى تم إجراءات الجزم والتفتيش .

كذلك كان النظام القائم يميز أن يوقع الجزم ويحس من الشخص أمواله لدى الغير بالغة ما بلغت بورقة يقدمها الشخص دون تحمل من القضاء فبنا تتطلب الجزم التحفظية الأخرى إذن القضاء . لا دام أنه ليس يده حكم أو سند تنفيذى ، وما دام أنه يدخل فى مداد الجزم التحفظية الأخرى ، فقد أوجبنا على موقع هذا الجزم أن يحصل على إذن القضاء حتى تنفذ الجزم الكيدية .

أما فيما يتعلق بالتفتيش على المعار ، فقد اختصرناه اختصارا كبيرا ، كما قلت فى مقدمة عرضي ، إذ قلت إن التفتيش على المعار كان متأثرا بالكرة القديمة من قيمة المعار وقدميته . ولذلك كانت التفتيش يستلزم إجراءات طويلة معقدة . فكان فى التشريع الأمل يستلزم بعد التفتيش على المدين بالوقاه قيام دعوى تسمى دعوى نزع الملكية تأخذ إجراءات وأوضاعا خاصة ، مع أنها لم تخرج من أنها استئذان من القضاء بالبيع ، فالتفتيش دعوى نزع الملكية والمعارضة فى تتيه نزع الملكية والمجزم . واكتفينا بالتفتيش وسجله ، وإيداع قاعة شروط البيع . وجعلنا المعارضة فيها وسيلة فتتح الميدان أمام ذوى المصلحة لتصفية كل نزاع . وبهذا الاختصار اختصرا الوقت والإجراءات والتعقبات .

كذلك أدخلنا فى باب التفتيش حكما يحل المدين ممنوعا من أن ينفذ على غير المال المحبوس تحت يده . فغناه من أن ينفذ على غير المال المخصص له ، حتى لا يترام فيه من المدينين المدينين ، ويستيق المال المرحوم له من باب الاحتياط ، ليجرد اليه فيما بعد ، وأوجبا عليه أن يتوقف دينه أولا من المال المخصص لوقاه دينه . ولا ينحصر إلى ذلك المال الآخر إلا إذا تبين أن هذا المال لا يفي بسداد كل دينه . وكان هذا الحكم واردا فى القانون المدين بشكل أوسع من قانون المرافعات فقلناه إلى مشروع هذا القانون ، بعد أن وسعنا نطاقه وجعلناه يتناول كل الأموال .

أما فيما يتعلق بخاصة القضاء وأعضاء النيابة فقد استحدثت المشروع سكرين جديدين . ومع أن ذلك قلما يحدث فى تاريخ القضاء ، إلا أن

## حضرات الشيوخ المحترمين ،

هذا عمل التعديلات الكبرى التي أدخلت على المشروع . أما التعديلات ذاتها فهي عديدة لا حصر لها ، تناولت كل أحكام المشروع ، ولكنها لم تخطع الصلة بين الحاضر والماضي ، وأظهرت المشروع في شكل يدل على تطور التشريع لواجب الصعوبات التي طرأت . والمشروع ولید العمل أكثر مما هو وليد الفقه المجرد .

لذلك لم توجد صعوبة عرضت للشغلين بالقانون إلا وبالجملة المشروع . واللجنة لم تنقل ذلك التراث القديم الذى خلقه القضاء المصرى في نسخة وسيمين هاما ، كما أنها لم تنقل الاتجاهات الحديثة فيما استحدثته من تعديلات .

( تصفيق ) .

**عضرة الشيخ المحترم جمال الدين عثمان بإذنك** — أنا أطلب التأجيل وهذا الطلب مقدم على فيه . اننى عضو باللجنة وقد خالفتها فيما أقرته بالنسبة للاقتراح بشروع قانون المقدم من حضرة النائب المحترم محمد توفيق خليل بك .

**القرر** — أحال المجلس الى لجنة المرافعات مشروع هذا القانون لاتصاله بقانون المرافعات . وانتهى رأى اللجنة فيه الى عدم قبوله ، لأن مبدأ تحديد مصاد النيابة لتقديم فيه مذكرة لا قيمة له .

إن محكمة النقض لا يمكنها أن تفصل في الطعن إلا اذا قدمت النيابة مذكرة ، ولا يمكن إغفال هذا الحكم ، إذ النول بأن المحكمة في حال عدم تقديم النيابة مذكرة في المبدأ أن تحكم في الطعن مستتية من تلك المذكرة يؤدي الى إضلال ركن هام في القضية ، لأن النيابة هي الموضع الوحيد للحايد ، ولا يمكن الاستغناء عن مذكرة ومن المصلحة الاطلاع عليها .

إن الطعن لا يمرض على المحكمة إلا بعد تقديم النيابة مذكرة . وتؤدي الموافقة على مشروع القانون الى أنه يجوز لرئيس المحكمة تحديد جلسة لنظر الطعن إذا ما تأخرت النيابة في تقديم مذكرة . ويقرب على ذلك أن يكون حضور النيابة في حقيقته اختياريا لها ، مع أن وجودها أمام محكمة النقض واشتراكها في القضية واجب عليها ، خصوصا وأنها الطرف المحاي في الدعوى وعصر حام من عناصر البحث المحايد دون أن تكون متأثرة بخدمة مصلحة خاصة .

فالبعض يؤيد ، والبعض الآخر يرد عليه ، ويقول إنه نظام غير صالح . ولا شك أن هذا النظام يقضى مادة الى القضاء ، فلا معنى إطلاقا لضياح الوقت مع المحكمين ما دام أن الأمر سينتهى حتما الى القضاء ، إما بطلب تنفيذ شروط التحكيم ، وإما بتوجيه طعن الى حكم المحكمين ذاته أو أوليائهم أو سقوط ولايتهم ، أو التزامهم حدود القانون أو غير ذلك .

وقد استيق التحكيم لواجب هذه الصورة الخاصة ، ولكن لا يجوز في نظري ، وإن اضطر الأمر الى إصدار تشريع جديد ، إبقاء هذا النظام يستل لتحقيق الفرض الذى ذكرته من طريق فرضه كمنع عام في العقود .

**عضرة الشيخ المحترم السيد محمد المير المرمالى** — النكرة التي يقول عنها حضرة المقرر موجودة عند البعض فضلا ، وقد كان هناك اجتماع من أيام احتذر مالى وزير التجارة من حضوره ، وزيد أن تعرف دأى الحكومة فذلك ؟

**المقرر** — هذه المسألة ليست من خصائص المشروع المعروض ، ولم تكن على اقتراح أو بحث أو نص أمام اللجنة ، ولكنى عرضتها هنا بمناسبة ما قيل وما حدث وما هو متظر حدوثه .

وهذا على سماع من حضرات الشيوخ المحترمين أنه الحكومة الى أن تشارك الأمر عند ما تبدو بوافده .

**عضرة صاحب المعالي محمود صبح باشا ( وزير الدولة )** — هل يطلب من الحكومة وضع تشريع يمنع اتخاذ التحكيم شرطا من شروط العقد ؟

**عضرة الشيخ المحترم على زكى البرادى باشا** — ولماذا لم تضع اللجنة نصا في المشروع يتضمن رأيا في هذا الشأن ؟

**عضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد هاشم جوصى مكرم** — لواجبنا الواقع في حينها ، لما لحاها خيرا من أن تبقى مناقشتنا على مجرد أفكار أو اتجاهات . أما ما أشار اليه معاذة المقرر لتدركه فهو حسن في لفت النظر . وأما أن نخطر خطرة تشريعية تكون ساجدة لأولائها في هذا سبق لحوادث .

**القرر** — لقد أوردت أن أتبه الى مسألة خطية لما شأنا على أن نالجها بمعدسة .

وقد أجات وزارة العدل بأن النيابة أدت واجبها على خير ما يؤدي ، وأفادت في دراسة القضايا ، وأفادت فائدة كبيرة ولم تتأخر في تقديم مذكراتها ، وأن محكمة القضاء تواجه القضايا بالقدرة اللازمة دون أن تستغل ، وأن الأمر لا يكتفى على هذا الوضع ، وإنما سبيل علاجه هو الوسائل الإدارية بزيادة عدد رؤساء النيابة الذين يعملون في القضاء المدني .

**مقرة الشيخ المحترم جمال الدين محمد ، بإظهاره .** أنا عضو بالجنة وأطلب التأجيل ، لأنني في حاجة إلى بيانات من الحكومة لاستيعابها عند ما أتكم في هذا الموضوع ، فضلاً عن أني متب الآن . وإن حضرة المقرر يتكلم في الموضوع الآن ، وهو موضوع خطير جداً وفيه تعطيل للقضايا .

**المقرر .** أنا أعارض في التأجيل في حد ذاته ، وقد سبق لحضرة الشيخ المحترم أن أبدى ملاحظاته بالجنة ، كما أنه قد كون رأيه في الموضوع ، ويستطيع أن يدل به إلى المجلس في هذه الجلسة .

**مقرة الشيخ المحترم جمال الدين محمد ، بإظهاره .** أنا متب الآن ، وأريد بيانات من الحكومة . وطلب التأجيل ينصب على الاقتراح بمشروع قانون الوارد من مجلس النواب .

**المقرر .** الاقتراح بمشروع قانون خاص بتعديل قانون محكمة القضاء ومشروع قانون المرافعات قد أدمجت فيه أحكام القضاء واستوفاهما . فالأمر الآن هو هل يجوز لمحكمة القضاء أن تنظر الدعوى دون أن تقدم النيابة مذكرة ، أم من الخير والمصلحة أن نتاح الفرصة دائماً لسامع أقوال النيابة وهي الطرف المفاد في الدعوى ؟

إذا كان الأمر راجعاً إلى تخصيص رجال النيابة ، فالرؤساء كفيلون بوضع حد لهذا التخصيص . وإذا كان سببه أن أعضاء النيابة أقل من حاجة العمل ، فسيهل إعداد العدد الكافي لمواجهة القضايا .

**مقرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين عمر الجدي .** لو حدثنا مياداً للنيابة لتقديم مذكراتها لانتهت القضايا بسرعة ولاضطرت الحكومة لإثارة من عدد رجال النيابة ، إذ لا معنى لأن تستمر القضية في محكمة القضاء ثلاث أو أربع سنوات ؟

**المقرر .** مشروع القانون المقترح لا يستقيم الآن ، لأنه يبدل مادة في قانون إنشاء محكمة القضاء التي استعصت عنه إدماج أحكامه في مشروع المرافعات . وقد رفضت اللجنة اقتراح حضرة النائب المحترم عند توفيق خليل بك من حيث المبدأ ، لأنه اعتبر حضور النيابة في حقيقة اختيارياً .

**مقرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا .** الأمر لا يحتاج إلى تأجيل وما أبداه حضرة المقرر غاية في الوجاهة .

**مقرة الشيخ المحترم جمال الدين محمد ، بإظهاره .** ما أبداه معادة المقرر هو رأيي الخاص وأنا أحكم إلى المجلس في طلب التأجيل .

**المقرر .** أنا أتكم باسم اللجنة . وقد أبدى حضرة الشيخ المحترم رأيه في اللجنة .

**مقرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين عمر الجدي .** إن في تحديد مياداً للنيابة لتقديم مذكراتها فائدة كبيرة لإنجاز القضايا .

**المقرر .** وما هو الجزاء على التأخير ؟

**مقرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين عمر الجدي .** تقدم الدعوى إلى محكمة القضاء .

**مقرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم يوسف مكرم .** مشروع قانون المرافعات لاخبار عليه من حيث المبدأ . وإذا كان هناك تعديل في مادة من مواده ، فيمكن الاحتكام إلى المجلس في نظر هذا التعديل .

**الرئيس .** مشروع القانون الذي تقدم به حضرة النائب المحترم بعد توفيق خليل بك قد رفضه المجلس من حيث المبدأ ، وعلى ذلك فوضوه متصل بالمادة ٤٤٣ ( التي أصبحت ٤٣٨ ) من مشروع قانون المرافعات . فها يرى حضرة الشيخ المحترم إرجاء كلامه إلى أن يتكلم حضرات الشيوخ المحترمين الذي تقدموا بعلاقتهم على مشروع قانون المرافعات ، وعندئذ يستطيع حضرة الشيخ المحترم أن يتكلم في المادة ٤٤٣ ، أما مشروع قانون المرافعات ، فقد ووفق عليه من حيث المبدأ .



**مفصلة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل -** أنا أنكم من حيث المبدأ في هذا القانون. فهل القوانين خاصة أم عامة ؟ وهل تطبق هذه القوانين في عاكم دون أخرى ؟ وهل هي لفرق من المصريين دون فريق ؟

إني أطلب بأن يكون المبدأ عاما والإصلاح شاملا .

**مفصلة الشيخ المحترم الدكتور محمد صبح عسكرا باشا -** فقد عدلت الحكومة بأن تقدم لأعنة المحاكم الشرعية في هذه الدورة ، وستحال الى اللجنة المختصة عند ورودها . ولحضره الشيخ المحترم الأستاذ الشيخ عباس الجبل أن يعضر اجتماعها ، حتى ولو لم يكن يحضروا فيها . وكل حكم أشار إليه سعادة المقدم يمكن اقتراحه ووضعه في لأعنة المحاكم الشرعية .

**مفصلة الشيخ المحترم الأستاذ محمد الجدي -** الذي يريد حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل هو تطبيق قانون المرافعات على المحاكم الشرعية .

**المقرر -** لا يتفق قانون المرافعات مع جميع الإجراءات الخاصة بتقاضى القضايا في المحاكم الشرعية .

**مفصلة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل -** أرجو أن تبادل الزودة بتقديم هذا المشروع ، حتى يتسنى الوقت لظنه .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على تقارير اللجنة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس -** لقد سبق أن واقفتم حضراتكم على مشروع قانون المرافعات من حيث المبدأ .

فلأخذ الرأي الآن على مواد قانون الإصدار ، وقفل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - ينشأ قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية المعمول به أمام المحاكم الوطنية ويستماض عنه بقانون المرافعات المدنية والتجارية المرافق لهذا القانون ، وكذلك ينشأ القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٣٣ الخاص بتجسير القضايا والمساوئ ٩ الى ٣٤ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة القضا والإبرام .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**مفصلة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل -** أشكر سعادة المقدم بيانه القيم الذي أظهر به مزايا هذا المشروع . وهي لا شك مزايا قيمة ونافعة . وأنا الآن لا أوجه كلامي إلى سعادة المقدم ، وإنما أوجهه إلى وزارة العدل .

في سنة ١٩٤٣ تمتد مشروع قانون بتعديل بعض مواد لأعنة المحاكم الشرعية ، بقاء مندوب وزارة العدل ، وطلب من اللجنة تأجيل النظر في هذا المشروع ، لأن وزارة العدل أقت لجنة لتعديل هذه الأئعة كلها . ومن ذلك الحين طوى هذا المشروع انتظار لمشروع الوزارة بتعديل هذه الأئعة التي صدرت سنة ١٨٨٠ ، وعدلت في حتى ١٨٩٧ و ١٩١٠ ، صدر التعديل الأخير في سنة ١٩٣١

**الرئيس -** نحن الآن نتكلم في قانون المرافعات .

**مفصلة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل -** نعم نحن نتكلم في قانون مرافعات المصريين .

ولكن هذا القانون يحظى به فريق من المصريين دون الآخر ، فإذا لم تستهذ وزارة العدل بتقديم لأعنة المحاكم الشرعية معدلة الى البرلمان على هذا الوضع الذي نعلمه الآن ...

**مفصلة صاحب المعالي محمد صبح باشا ( وزير الدولة ) -** لقد فرغت الحكومة من هذا العمل ، و تقدمه الى البرلمان قريبا .

**مفصلة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل -** متى تقدمه الحكومة ؟

**مفصلة صاحب المعالي محمد صبح باشا ( وزير الدولة ) -** ستقدمه الحكومة في هذه الدورة .

**مفصلة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل -** الواقع أن لأعنة المحاكم الشرعية مقتبسة من القانون الذي عدل بتديلا عاما ، وهذه التعديلات كلها التي أشار إليها سعادة المقدم في هذه الليلة تحتاج إليها لأعنة المحاكم الشرعية من غير استثناء .

**المقرر -** نحن على استعداد لإدخال هذه التعديلات على لأعنة المحاكم الشرعية عند ما ترد الى المجلس .

**الرئيس -** الطريق الوحيد هو أن يقدم حضرة الشيخ المحترم بإقرار في هذا الشأن ، أو يصحح موضع سؤال أو استجواب .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، وتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - ينافى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية المعمول به أمام المحاكم المختلطة هذا الكتاب الخامس الخاص بالإجراءات المتعلقة بمواد الأحوال الشخصية الصادر به المرسوم بقانون رقم ٩٤ الصادر في ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٧

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وتتل المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - كذلك ينافى كل ما كان مخالفا لأحكام القانون المرافق لهذا .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، وتتل المادة الرابعة .  
تليت المادة الرابعة ، وهذا نصها :

مادة ٤ - تطبق الأحكام الوقعية الآتية :

( أولا ) على المحاكم الابتدائية أن تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص قاضي محكمة المواد الجزئية بمقتضى أحكام هذا القانون ، وذلك بالحالة التي تكون عليها . وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن أمر الإحالة إليه مع تكليفه الحضور في المواعيد العادية أمام محكمة المواد الجزئية التي أحيلت إليها الدعوى .

ولاحرى أحكام الفقرة السابقة على الدعاوى المحكوم فيها بحضور أو غياب أو الدعاوى المرفوعة للنطق بالكم بل تبقى خاضعة لأحكام النصوص القديمة .

( ثانيا ) لإجراءات نزع الملكية المنظورة الآن أمام المحاكم الوطنية والتي يكون قد صدر فيها حكم بنزع الملكية يستمر السير فيها طبقا لأحكام النصوص القديمة ، فإنما لم يكن صدر فيها حكم بنزع الملكية أصبحت دعوى نزع

الملكية كأن لم تكن وتاتبع فيما يتعلق بالتنفيذ الإجراءات المقررة في هذا القانون ، وعلى القاضى المباشر للإجراءات إيداع قائمة شروط البيع في ميعاد ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ الحل بهذا القانون إذا كان لميعاد للنصوص عليه من المادة ٦٣٠ من القانون المرافق قد انقضى أو كان الباقى منه أقل من ثلاثين يوما .

( ثالثا ) لباشرة إجراءات التنفيذ العقارى الذى كان يجريه طبقا لقانون المرافعات المختلط إيداع قائمة شروط البيع خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون إذا لم يكن أنجز العقارى قد سجل . وخلال عشرين يوما من ذلك التاريخ إذا كان أنجز قد سجل .

( رابعا ) تسرى المواعيد التي استعملتها القانون من تاريخ العمل به .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة ، وتتل المادة الخامسة .

تليت المادة الخامسة ، وهذا نصها :

مادة ٥ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويصل به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩

فأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن يشرف بالجرادة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة .

وبناء على قرار المجلس السابق يكون من المعلوم أن جميع مواد مشروع قانون المرافعات التي لا تلت الآن يفيد أن المجلس قد وافق عليها مادة فسادة . كما وردت بتقرير اللجنة ، إذ إنه لم يقدم بشأنها أى اعتراض ، وذلك بناء على سوابق المجلس في مثل هذا التشريع .

أما المواد التي جاءت بتقريرى اللجنة الثانى والثالث فهي التي تقدمت فيها ملاحظات ، وقد أخذت اللجنة ببعضها ولم تأخذ بالباقي الآخر .

وعلى هذا ، فكل من يريد الكلام من حضرات الشيوخ المحترمين في أية مادة من المواد التي أقيمت فيها ملاحظات أحيلت إلى اللجنة أن يمرض رأيه على المجلس ليقرر في شأنها ما يراه . أما المواد التي لم تقدم فيها ملاحظات أحيلت إلى اللجنة فيعتبر المجلس موافقا عليها دون مناقشة . وهذا ما اتبع في مناقشة القانون المنقح ، وصدر به قرار من هذا المجلس .

**مقرر الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر** - أنا معارض للمادة ٤٨ (التي أصبحت ٤٦) .

**المقرر** - لماذا لم تقدم ملاحظاتك عنها إلى اللجنة ؟ لقد قرأ المجلس أن الذى يناقش هنا هو المواد التى تقدم بشأنها ملاحظات إلى اللجنة .

فهل هذه المادة مما قدمته ملاحظات ؟

**مقرر الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر** - نعم .

**المقرر** - هل هذه الملاحظات قدمتها حضرة الشيخ المحترم .

**مقرر الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر** - لا ، وإنما قدمت هذه الملاحظات من غيرى .

**الرئيس** - ما دامت المادة مما تجوز فيه المناقشة ، فلا مانع من أن يتكلم فيها أى عضو من حضرات الأعضاء .

**المقرر** - وهو كذلك .

**مقرر الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر** - لقد نصت المادة ٤٨ (التي أصبحت ٤٦) على أن القاضي الجزئى يحكم ابتدائياً مهما تكن قيمة الدعوى ، وانتهائياً إذا لم يتجاوز قيمتها خمسين جنياً ، بينما فى القانون الحالى عشرون جنياً يراد رفعها الآن إلى خمسين جنياً مع أنه من الجائز أن يكون مبلغ الخمسين جنياً ثروة لأعد المتقاضين . فلامنى لرفع هذا النصاب . وقد جاء فى الفقرة الأولى من المادة ٤٨ أن القاضي الجزئى يحكم ابتدائياً - مهما كانت قيمة الدعوى - فى المسائل الآتية :

" (١) دعاوى المطالبة بأجرة البائى أو الأرض ...

اليت لهذه المسائل أهمية ؟

**المقرر** - بلى ، لها أهمية .

**مقرر الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر** - من الجائز أن يكون العقد مزدوراً ويمنح الأمر إلى الطعن فيه بالتزوير .

جاء فى أحكام المادة ٤٨ - أ الحكمة الجزئية تخص بالحكم - ابتدائياً - مهما كثر قيمة الدعوى - وانتهائياً - إذا لم يتجاوز قيمتها خمسين جنياً فى الأحوال "أ" و"ب" و"ج" و"د" و"هـ" .

**المقرر** - وردت اعتراضات كثيرة على بعض المواد ، بعضها خاص بالصياغة ، وقليل منها خاص بالأحكام ، ومن هذه الاعتراضات اقترح من حضرة الشيخ المحترم مجلسى عيسى باشا بحذف المادة الخاصة بآبى الأقلية على ورقة الجلسة (المادة ٣٤٦) ، وقد أخذنا بهذا رأى ، منا لتمرير الثقة بالحكم ، ومنا لانشاء سر المداولات من طريق إبداء رأى الأقلية .

كما قدمت اقتراحات من حضرات الشيخ المحترمين : عبد الوهاب طلمت باشا ، وواهب اسكنكر بك ، وعلى زكى العرابى باشا .

وقد ناقشنا هذه الاقتراحات جميعها ، وأخذنا ببعضها ولم نأخذ ببعض الآخر . وأثبت ذلك فى التقرير الثانى الذى وزع على حضراتكم .

كذلك ناقشنا فى التقرير الثالث وجهتى نظر مالى محمد زكى على باشا ، ومعالى مصطفى سرعى بك ، ولم توافق اللجنة على حذف حق الطعن بالنقض فى الأحكام الابتدائية النهائية .

وأخذنا بوجهة النظر الخاصة بالأهلية (المادة الخامسة) ، ولم نأخذ ببقية وجهات النظر ولم نفل بحث الملاحظات التى قدمت إليها من هيئات خارج المجلس كجسلى الدولة وعصبة القضاء وغيرهما وغيره وأخذنا بكثير منها وأنا على أتم استعداد للرد على أية ملاحظة يبدونها حضرات الشيخ المحترمين .

**مقرر صاحب المعالي محمود مصر باشا (وزير الدولة)** - الذى يتسكك بملاحظاته من حضرات الشيوخ المحترمين ، ولم يقتنع برأى اللجنة ، فيفضل بالكلام .

**مقرر الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر** - فهم كثير من إخواننا أن هذه المواد ستناقش فى الجلسة الآتية ، فثلا المادة ٤٨ (التي أصبحت ٤٦) الخاصة باحتصاص القاضي الجزئى وكذلك المادة ٥٣ (التي أصبحت ٥١) ...

**الرئيس** - إذا كان لحضرة الشيخ المحترم اعتراض على أية مادة أبدت عنها ملاحظات ، فيفضل بإبدائها ، حتى يستطيع معادة المقرر أن يرد عليه .

**مقرر الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر** - أطلب التأجيل إلى الجلسة المقبلة .

**المقرر** - لا ، لا أوافق على التأجيل . لقد دوس القانون فى ثلاث سنوات .

**الرئيس** - أرجو حضرة الزميل المحترم ألا يتبدى المسائل المستحدثة على القانون القديم ، والتي أدخلت على القانون الجديد . إنك تتكلم من مسائل موجودة في القانون القديم منذ وضع .

**مضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر** - أليس جديدارغ النصاب الخاص بدعوى التويض من ١٥٠ إلى ٢٥٠ جنبها ؟ أو ليست دعوى التويض أيضا من المسائل الجديدة التي يجب أن أتناولها بالكلام ؟

**المقرر** - كل هذا موجود من قبل .

**مضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر** - هل كان لدعى الحق في دفع الدعوى ولو بليون جنبه أمام القاضي الجزئي ، ولو كانت الدعوى مستقلة عن الخسعة أو الخالفة ؟

**المقرر** - نعم وقد كنت استأذنا للرافعات . وهذا هو الرأي الذي أجمع عليه القضاء جميعا . فيجوز أن ترفع دعوى التويض مستقلة ما دامت عن جنحة أو مخالفة بالغة ما بلغت قيمتها .

**مضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر** - لقد كانت هذه المسئلة خلافية . وقد كانت توصيات الجمع ترفع مع الخسعة مهما كانت قيمتها . أما إذا كانت مستقلة ، فتح الاختصاص المادى .

**المقرر** - أنت تتكلم من الرأي الضعيف في القضاء ، ولكن الرأي القوي المجمع عليه أنك تستطيع أن ترفع دعوى كدع مدنى في جنحة للقاضي الجزئي بالغة ما بلغت . وإذا رفعت مستقلة ...

**مضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر** - وما حكم الدعوى المستقلة . وما حكم التويض الناشئ عن جنابة إذا رفعت به دعوى مستقلة ؟

**المقرر** - التويض الناشئ عن جنابة يقع الاختصاص العام ، لأن الجناية ليست من اختصاص القاضي الجزئي .

**مضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر** - ما هو السبب في هذه التفرقة ؟ هل يكون هذا تنزيها ؟

**المقرر** - إن القانون يريد أن يعزل للقاضي الجزئي حق الفصل في التويض عن الجرائم التي هي من اختصاصه ، سواء جازمته بالأصالة أو عن طريق التبعية . وهذه الناعة تطلق منذ ٧٥ عاما . فنحن لم نتمسك حكما جديدا .

وفي الفقرة ١٢٠ من هذه المادة ، رفعت القيمة ، في دعوى المطالبة بأجرة المأوى والأراضي ... الخ إلى ٢٥٠ جنبها ، بعد أن كانت هذه القيمة في القانون القديم ١٥٠ جنبها .

ولقد سألت بعض حضرات زملائي أعضاء اللجنة من السهر في ذلك ، فكان إجابات أن التبدل قد نشأ من خفض قيمة النقد . ولكن الشرح لا يجوز أن يرتبط بالقد هبوطا وارتفاعا . ولذا يحسن الرجوع إلى أحكام القانون القديم .

ولذا أكرر القول بضرورة الرجوع إلى القانون القديم بأن نجعل للقاضي الجزئي الحق في أن يحكم جنائيا نافية عشرين جنبها وابتدائيا نافية ١٥٠ جنبها .

أما ملاحظتي الثانية فتنبص على الفقرة ١٢٠ الخاصة بدعوى المطالبة بأجر التلمذ والصناع ... الخ .

فكيف يجوز أن يحكم قاضي الجزئي في دعوى التويض هذه مهما تكن قيمة الدعوى ؟

**المقرر** - هذا فيما يتعلق بالجمع فقط . وليس هذا بجديد ، إذ العمل يجري على ذلك منذ سنة ١٨٨٣ ، أى من وقت إنشاء المحاكم المختلطة ، ثم المحاكم الوطنية .

**مضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر** - المحاكم المختلطة غير الوطنية

**المقرر** - أو كذا حضرة الشيخ المحترم أن ذلك ليس بجديد بل اختصاص القاضي الجزئي .

**مضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر** - ولكنه جديد علينا في المحاكم الوطنية .

**المقرر** - هذا موجود في اختصاص القاضي الجزئي الوطنى من وقت أن وجد ، فله أن يفصل في هذه المسئلة بلغت قيمتها ما بلغت . وكل ما جدد هو دفع النصاب التام من عشرين إلى خمسين جنبها .

**مضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر** - أدهى من هذا ، دعوى التعويض عن الضرر الناشئ من ارتكاب جنحة أو مخالفة .

عندنا قضية جنائية لم يدع فيها تعويض مدنى. نأذا أريد دعوى التعويض، فان الوضـح يكون كالاتى: إن كانت التعويض فى حدود ٢٥٠ جنيه، رقت الدعوى أمام القاضى الجزئى. وإن كانت بأكثر من ذلك، رقت أمام المحكمة الابتدائية.

**الرئيس** - هو يريد تجميع هذا الحكم.

**مفكرة صاحب المحامى مصطفى مرعى بك (وزير الدولة)** - يتل إلى - إذا كنت قد فهمت كلام حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر أنه يهش إذا كان التعويض فى جنعة يبلغ مائة جنيه، رقت الدعوى أمام القضاء الجزئى. فإذا كانت التعويض بثلاثمائة جنيه، رقت أمام القضاء الابتدائى.

ونحن لو أخذنا الأمر بظاهره لكان لحضرة الشيخ المحترم الحق فى هذه البعثة. ولكن لو استبقنا الأمور، لآلفينا الزد موجودا، وهو أن التعويض إذا كان عن جنعة ورفع مرتبطا بها، كان المصل فيها للقاضى الجزئى، لأنه هو المختص، وله أن يفصل فى الدعوى مهما كان مبلغ.

ومن أجل هذا قدر الشارع أن يبقى القاضى هو القاضى، وأن تظل ولايته هى ولايته، بحيث لو رقت دعوى التعويض عن الجنعة مستقلة عنها تبقى أمام قاضيا ولكانت بملون جنيه.

أما الجنائية فهى ليست من اختصاص هذا القاضى بل من اختصاص محكمة الجنائيات. فلو رقت دعوى التعويض مرتبطة بالجنائية، فنظرها محكمة الجنائيات مهما كان مبلغ التعويض. فان انفصلت الدعوى المدنية ورقت مستقلة، فليس للقاضى الجزئى ولاية عليها إلا فى حدود اختصاصه العادى. ومن الواجب إذن، بل من الطبيعى أن نعود الى القاعدة الأصلية.

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر** - عند ما تحكم محكمة الجنائيات فى جنعة، فهذا عمل من اختصاصها، ولكن دعوى التعويض يجب الرجوع فيها الى القضاء 'المختص'، وهو القضاء الجزئى أو الابتدائى حسب المبلغ المدعى به.

وعلى العموم، قالذى أريد أن للقاضى الجزئى الحق فى الحكم بمبلغ التعويض، مهما بلغ مقداره، حتى رفع بصفة تبعية، ولو كان خارجا عن اختصاصه الأصلى. وكذلك الحال فى التعويض أمام محاكم الجنائيات مهما كان مقداره. أما إذا رفع التعويض مستقلا، سواء كان من جنابة أو جنعة، فإنه يقع الاختصاص الأصلى.

**الرئيس** - هذا هو الوضع، فان كان يسميه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر فيها. وإن كان لا يسميه فليقل أن يقدم اقتراحه. مكتوبا بما يراه.

**المقرر** - هل التعويض مطلوب من جنعة أم من جنابة ؟

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر** - ما الفرق بين الحالتين؟

**المقرر** - إن قانون المرافعات فى الأصل لا ينظم الدعاوى المدنية بالتبعية أمام القضاء الجنائى، ولكنه ينظم الدعاوى المدنية المستقلة أمام القضاء المدنى.

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر** - وما الحكمة فى هذا ؟

**المقرر** - هكذا اختصاصه.

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر** - لماذا إذن تذهب بالتعويض عن جريمة من اختصاص محكمة الجنائيات إلى المحكمة الكلية ؟

**الرئيس** - لأنه لا يصح أن ترفع دعاوى التعويض عن الجنابة أمام القاضى الجزئى إلا إذا كانت فى حدود اختصاصه العادى.

**المقرر** - القاضى الجزئى اختصاصان: عادى واستثنائى. فالاختصاص الاستثنائى هو الذى يتبرض لاسائل الواردة فى المادة ٤٤، فله أن يقضى فيها بشرط ألا تزيد القيمة على خمسين جنيها.

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر** - ما حكاكوى التعويض من جنعة إذا رقت مستقلة وأراد المدعى أن يرفعها بألف جنيه مثلا ؟

**المقرر** - هذه ترفع أمام القاضى الجزئى، لأن هذا من اختصاصه.

**الرئيس** - أظن أن المسألة قد وضحت ولم يبق أمام حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر إلا أن يتقدم بالافراح الذى يراه فى هذا الشأن مكتوبا.

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر** - إننى أعارض فى هذه المسألة لأنها لا تسير على نظام حسن. ومن رأى أن يقع التعويض القضية جنعة أو جنابة، فعندما أريد الادعاء بمتبقيات القضية الجنائية فإن من حق أن أرفعها أمام المحكمة الجزئية أو الابتدائية على أساس المبلغ الذى أطلبه ولكن هذا التشرع ... ..

**المقرر** - ما الذى يستشكل على حضرة الشيخ المحترم ؟

**مقرر الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين عكيل باشا** - لا شك أن أخذ الرأى على مجموع مواد مشروع هذا القانون بآية هذه المادة بقدر لجنة قانون الإجراءات الجنائية ، فلا تستطيع أن تبدل في المادة الخاصة بحصانة المحامى بما هو ثابت في مشروع قانون المرافعات ، لأن هذا يعتبر قراراً من المجلس ، ولا يمكن أن يتناقض مع نفسه بقرارين مختلفين .

**مقرر الشيخ المحترم على زكى الصرابى باشا** - لا يمكن أن يعدل هذا النص في مشروع قانون الإجراءات الجنائية تبديلاً خفياً ، على أساس أنه صرح في مشروع قانون المرافعات ، بل لا بد أن تجتمع اللجنة مع التنسيق الماديين قبل أن يت في أى منهما يأخذ بها المجلس .

**مقرر الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين عكيل باشا** - أحب أن أضيف ما يأتى بشأن هذين النصين : إن النص الذى ورد في مشروع قانون المرافعات ، والنص الذى ورد في مشروع قانون الإجراءات الجنائية لم يشيرا إلى المادة ٥١ من قانون المحاماة التى نظمت حصانة المحامى ، وهل تبقى هذه المادة ... ؟

**مقرر الشيخ المحترم على زكى الصرابى باشا** - لقد نص في مشروع الإجراءات الجنائية على الغائتها .

**مقرر الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين عكيل باشا** - هذه مسألة يجب أن تكون محل نظر ، لأنه لا يصح أن تبقى مادة دون أن يكون قد نص على غائتها أو إلغائها .

**المقرر** - كان مشروعاً قانونى المرافعات والإجراءات الجنائية خاليين من نص يقرر حصانة المحامى . فلما استعملت حصانة المحامى وضعت في قانون المحاماة ، ووضعت على أساس معين يمنع القاضي من أن يقضى على المحامى في الجلسة كما يقضى على أى شخص آخر ، بل يآمر القاضي بأن يجرى محضراً ، ويحيله على النيابة ليتخذ طريقه ، إما إلى مجلس التأديب وإما إلى محكمة الجنائيات .

وبعد هذا وقع التراجع بين مشروعى قانونى المرافعات والإجراءات الجنائية ، والأصل هو قانون المرافعات ، ومن استنق عليه أن ما يكتسبه من قوت الإجراءات الجنائية يكل بنصوص قانون المرافعات ، والأصل في نظام الجلسات أن سلطة القاضي فيها تستند من قانون المرافعات . وعند ما عدلت اللجنة مشروع قانون المرافعات ، وضعت النص المصمم ، وقالت " مع عدم الإخلال بنص المادة ٥١ من قانون المحاماة " .

وعند ما عرض المشروع على المجلس لأول مرة تم أميد لظهور اللجنة من جديد ، وضمت لجنة قوت الإجراءات الجنائية نصاً لم يرض المصممين وأخذت بجنا طويلاً ، ثم عدت مرة أخرى ، بل ولا يزال محل بحث ومناقشة حتى الآن .

**مقرر الشيخ المحترم محمود غالب باشا** - هل يجوز تقديم اقتراحات بتبديلات من الأحكام القائمة الآن ؟

أظن أنه لا يجوز مناقشة غير التبديلات الجديدة التى استحدثت . أما الأحكام القديمة فلا يجوز مناقشتها .

**الرئيس** - المشروع معروض على المجلس وباب الاقتراحات مفتوح

**مقرر الشيخ المحترم محمد عبدالقادر** - إنى أعارض في المادة ٤٨ وفي رفع المبلغ من ١٥٠ جنياً إلى ٢٥٠ جنياً . وأرى الاكتفاء بالمبلغ الأول .

**الرئيس** - لحضرة الزميل المحترم أن يقدم اقتراحاً مكتوباً بذلك .

**مقرر الشيخ المحترم على زكى الصرابى باشا** - المادة الخاصة بحصانة المحامى في الجلسة أمام المحكمة المدنية تعرض لها مشروع قانون الإجراءات الجنائية وما يلحقها ، فأصبحت حصانة المحامى أمام المحكمة المدنية متصوماً عليها في مشروع قانون المرافعات كما أصبحت حصانته أمام المحكمة الجنائية متصوماً عليها في مشروع قانون الإجراءات الجنائية .

والذى أحقده هو أنه يجب التنسيق بين القانونين فيما يتعلق بهذه المسألة لأنها مشتركة بين المشروعين . ويحل أن أجلسة قانون المرافعات قد طالت على وجه يختلف عن علاج لجنة قانون الإجراءات الجنائية ، فالتصان غير متفقين .

لذلك أرجو أن يحتفظ بهذين النصين من القانونين إلى ما بعد الفراغ منهما ، وقبل أخذ الرأى عليها معاً على أن تجتمع اللجنة للاتفاق على رأى واحد من المشروعين .

**المقرر** - أنا أعارض في هذا السبيل ...

**مقرر الشيخ المحترم على زكى الصرابى باشا** - أرجو من حضرة المقرر ألا يقاطعي إلى أنى أن تحتفظ بأسنادين من مشروعى قانونى المرافعات والإجراءات الجنائية إلى ما بعد الفراغ من نظر المشروعين ، لأن النصين يحتاجان إلى تنسيق ، ولا بد من اجتماع اللجنة معاً لتوفيق بين الماديين الوردتين على أمر واحد .

فلنتخذ الآن من مشروع قانون المرافعات هذا هذه المادة ، فبإجل أخذ الرأى عليها إلى أن يقضى المجلس من مشروع قانون الإجراءات الجنائية ، فبإجل الرأى على هذه المادة وعلى مشروع قانون الإجراءات الجنائية ، حتى يتمكن من التنسيق بين الماديين في المشروعين .

**القرار** - كيف هذا وأنا عضو في المجتين وكيف يرى حضرة الشيخ المحترم بهذه الرمية ؟

**فقرة الشيخ المحترم على زكي الصراي باشا** - أوجو من حضرة المقرر أن يفهم كلامي قبل أن يدل على، إذ الحقيقة هي غير المبدأ الذي قرره حضرته. وأطلبه إلى أنه يستجبل عن أن أريه بشئ لا تسمح به لدي. وإن لاحظ هذا من نفسي.

ليس قانون المرافعات في الواقع هو الأصل في نظام الملمات. بل الأصل هو قانون الإجراءات الجنائية لأن اختصاص القاضي الجنائي في حفظ النظام وقت الجلسة هو اختصاص كامل شامل، إذ أنه لا يمكن على كل إنسان في المسلة تقع منه أية جريمة سواء وقعت على المحكمة ذاتها أو على غير المحكمة من الحضور.

فالاختصاص الكامل الشامل في نظام المسلة هو للمحكمة الجنائية قبل كل شيء، وقانون المرافعات يحفظ بالأصل وهو أن المحاكم المدنية ليست حاكم جنائية، ولا تحكم في جريمة ما، سواء وقعت أم لا في غير جلساتها، ومواء وقعت عليها أو على غيرها، هذا هو لأصل بخلاف المحاكم الجنائية التي لم يخلفها الله إلا مثل هذا. وقد جاء قانون المرافعات استثناء من هذه المبادئ، وقال أن المحكمة المدنية لها أن تحكم في الحال على كل من تقع منه جريمة عليها أو على أحد أعضائها، ولكنها في هذه الحالة تحكم بصفها محكمة جنائية، لأنها عند ما تحكم في جريمة تقع في الجلسة إنما تنقلب إلى محكمة جنائية، حتى إن حكمها يستأنف لا أمام المحكمة المدنية الاستئنافية بل أمام المحكمة الجنائية الاستئنافية.

فالأصل هو قانون الإجراءات الجنائية، والقاضي المدني عند ما يتعرض إلى جريمة وقعت في جلسة التي رأسها ينتقل من ناض مدني إلى قاض جنائي، ويتبع في نظرها الإجراءات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية.

بناء على ذلك فالمرجع، سواء في المشروع القديم أو المعدل الجديد، وسواء في قانون تحقيق الجبايات أو في قانون المرافعات، لم يحفظ للمحاكم المدنية إلا حق الحكم والحرام في دائرة ضيقة جداً، إذ القاضي لا يحكم إلا في جريمة وقعت على المحكمة ذاتها، حيث أعطاه المشرع حق الدفاع الشرعي من نفسها بطريق الاستثناء.

**تليق** - حضرة المقرر أن أعارض في المبدأ الذي قرره والذي لا يوافق عليه أحد، إذ الأصل هو قانون تحقيق الجبايات، ولذلك يجب ألا يشذ مشروع قانون المرافعات عن مشروعة قانون الإجراءات الجنائية في مثل هذه الحالة لأن الأصل هو قانون تحقيق الجبايات في هذا الموضوع، بالتالي وليس قانون المرافعات.

فعل ضوء هذا كله، وعلى ضوء النص في القانون الأصل، وضمت لجنة نصاً، وإذا وافق عليه المجلس زالت بطله قانون الإجراءات الجنائية بل حكمه. والمادة التي وضعتها بطله قانون الإجراءات الجنائية، وكنت كأطية معارضا فيها، هي التي ستكون محل بحث لأنها وضعت على أساس أنها تجعل من القاضي بالنسبة لقاضي، إذا حدثت منه مسألة جنائية سلطة تمام يمكن أن تحمله على قاضي التحقيق لتحقيقها، وأضيف أمر لم يكن من سلطة القاضي ...

**فقرة الشيخ المحترم على زكي الصراي باشا** - هذا كلام في الموضوع رأيت أن يكون موضوعه عند الكلام في التفسير بين المادتين.

**القرار** - أريد أن أشرح هذا الموضوع. فالمسألة هي أن مشروع قانون الإجراءات الجنائية سينظره المجلس بعد أن يقر مشروع قانون المرافعات.

فالقدي حدث في لجنة قانون الإجراءات الجنائية أنها آتت بشقين، فإذا ارتكب المهاي أمراً جنائياً، أحاله القاضي على قاضي التحقيق. وإذا ارتكب أمراً فيستوجب المواخذة المدنية، أحاله على مجلس التأديب. ودرست بطله قانون المرافعات هذه المسألة على ضوء بحث بطله قانون الإجراءات الجنائية، ولم توافق على رأيا، وودت أن القاضي أن يحيل الأمر على قاضي التحقيق، لأنه سلطة تحقيق وقد انتهى الأمر بالحفظ. والإحالة عليه لا تمتد إلا الرغبة في التحقيق لكشف الحقيقة وجديتها أو عدم جدتها. أما أن تكون سلطة القاضي سلطة إمام، ففيه مساس بالمهاي قبل أن تتضح الحقيقة في التحقيق.

**فقرة الشيخ المحترم على زكي الصراي باشا** - نحن لا نخاض الآن بين رأيين، بل يجب أن يترك هذا للمجتنبين مجتمعين.

**القرار** - ما يريده سعادة الصراي باشا هو تعطيل قانون إلى أن يأتي قانون آخر ما يزال في علم النيب. وأعود فأقول إن الذي حصل هو أن اللجنة وضعت مادة جديدة استثنائية (١٣) بعد المادة ١٣١ (التي أصبحت ١٢٩)، نصها :

"استثناء من أحكام المادتين ١٢٧ و ١٣١ اللتين أصبحتا ١٢٥ و ١٢٩ إذا وقع التمدد أو الإخلال بنظام الجلسة من عام إنشاء قضاة، يراه به إلى الجلسة أو بسببه أقصرت المحكمة على تحرير محضر بذلك وأحاطه إلى القاضي لتحقيق لإجراء التحقيق".

إلى هنا نحن متفقون مع بطله قانون الإجراءات الجنائية، وكل ما في الأمر أننا نقسط على القاضي في إحالة المهاي إلى مجلس التأديب، لأنه لا يمكن ذلك، إذ أنه ليس سلطة إمام ولم تكن هذه السلطة في يوم من الأيام من سلطة القاضي.

**فقرة الشيخ المحترم على زكي الصراي باشا** - حقيقة هذا الموضوع هي عكس ما يقوله حضرة المقرر.

لهذا سب أن يمتنع التصديق مما جازا إلى جنبه وألا يوافق المجلس على مشروع قانون المرافعات الذى هو الاستثناء فى هذا الموضوع ، فبفضل متنا فى مبدأ أساسى فى قانون تحقيق الجنائيات ، الذى هو الأصل فى هذا الموضوع .

الذى أراه الآن أن تعرض مواد مشروع قانون المرافعات ويصدق المجلس عليها إلا هذه المسألة ، فيحفظ بها ، يؤجل أخذ رأى على مشروع هذا القانون حتى تجتمع الجلستان وتقرر المبدأ الواجب تفرره فى مشروعى القانونين .

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عيسى محمد البدرى** - الفكرة هى أنه نص فى القانون على حصانة المحمى ومماها ألا يحد عليه القاضي والجلسة ، وهذه مسألة متى عليها وقت طويل . فلما أريد التعديل ، أشير بنقل هذه المسألة من مشروع قانون المحاماة إلى مشروع قانون الإجراءات الجنائية . ومادة المقرر عرض لهذه الفكرة . وجاءت فى قانون المرافعات أو فى قانون الإجراءات الجنائية . فالخاتمة يجب أن يمتنع بهذه الحصانة ، وقد دارت مناقشات طويلة حول المسألة التى تنص على ذلك فى قانون المحاماة فى سنة ١٩٢٤ . وما ذنب أمامى ، واحضرات الشيوخ المحترمين ؟ إن القضاء حصانة ، فلا يزعم عليهم الدعوى ، وذلك بالنص فى قانون استقلال القضاء وكذلك لأعضاء البرلمان حصانة .

فيجب أن تكون للمحامين حصانة كذلك . فلما قلنا هذا ، قام حضرة الشيخ اعظم ، وأخذ عليها هذا الذى قوله . فهل يصح أن يحال عام من كبار المحامين إلى قاضى التحقيق الذى قد يكون أحد القضاة الجائزين ...

**الرئيس** - نحن لا نتكلم لأن فى الموضوع .

نحن لا نتكلم فى هذا الآن ، وإنما المسألة هى هل توافقون حضراتكم على إرجاء هذه المسألة الآن إلى أن يأتى مشروع قانون الإجراءات الجنائية ، فتجتمع الجلستان ويناقش الموضوع أمامهما ، حتى إذا وصلنا إلى حل كان بها ؟ ...

**مفكرة الشيخ المحترم عيسى محمد البدرى** - وكيف يعطل مشروع قانون المرافعات من أجل مادة واحدة ؟ ومن رأى أن يؤخذ رأى على اقتراح مسادة الشيخ المحترم زكى العرابى باشا .

**مفكرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طه باشا** - أمامنا الآن مشروع قانون المرافعات وقد استوفى بحثا ، وأخذ رأى عليه من حيث المبدأ ، كما أخذ رأى على مواد مادة مادة ، ولم تبق إلا هذه المسألة .

فهل يصح من أجلها أن يؤجل النظر فيه ؟

لا شك أن فى هذا تعميلا للشروع وإنما الذى يصح هو أنه من يرى من حضرات الشيوخ المحترمين تعديلا لهذه المسألة ، فليقدم به .

**الرئيس** - حتى الإرجاء مقدم فى النظر على الموضوع . فلما تقدم حضرة الشيخ المحترم زكى العرابى باشا ، وطلب التأجيل ، فهذا من حقه ، ويجب أن يحصل المجلس فى ذلك .

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عيسى محمد البدرى** - من المقول أن يكون التأجيل للشروع كذا ، ولم يمر العرف بتأجيل النظر فى مادة واحدة . من المشروع .

**الرئيس** - نريد أن تدين الأمر فى مادة وروية بعد بحث . ويجب إضاح هذه المسألة جيدا ، حتى يكون قرارا صادرا عن هيئة . فقد لوحظ أن لجنة لأحكام الجنائية تتألف لجنة لفحات . وقد تبارا من مناقشة جميع مواد هذا المشروع ، ولم يبق إلا هذه المسألة المطلوب تأجيل مناقشتها .

**مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عيسى محمد البدرى** - سيعرض فى الجلسة القادمة على المجلس مشروع قانون الإجراءات الجنائية . فلما ما كان هذا ذلك اعتراض فى هذا الصدد . فيمكن إيدؤه فى تلك الجلسة . ويمكن تأجيل مشروع قانون المرافعات كذا إلى الجلسة القادمة .

**مفكرة الشيخ المحترم على زكى العرابى باشا** - مشروع قانون الإجراءات الجنائية سيعرض فى الجلسة القادمة أى بعد أسبوع .

فلماذا لا تعرض مسألة الحصانة خلال هذا الأسبوع على الجنتين للاتفاق على رأى ؟

**مفكرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك** - إننى أؤيد رأى حضرة الشيخ المحترم على زكى العرابى باشا . وأطلب الكلمة لإبداء الحجة التى تؤيد هذا رأى .

**المقرر** - وهل يمتنع المقرر من الكلام ؟

**الرئيس** - لا يمكن ذلك .



**مقرر الشيخ المحترم الأستاذ فرير أبو سادى بك** - إن الرأى الذى اقترحه سادة الدكتور هيكل باشا يوفق بين وجهات النظر .

ولست أرى أن هناك نصا يتعارض مع نص قانون آخر، لأن قانون الإجراءات الجنائية أزال الزميل مشروعا وسعادة الزميل العربى باشا قطع الآن بأنه غير مستعمل لأن يترك من الرأى الذى قال به .

**مقرر الشيخ المحترم على زكى العربى باشا** - أنا لم أطلع بذلك ؟

**مقرر الشيخ المحترم الدكتور محمد حسن عيكل باشا** - سعادة الزميل العربى باشا يريد التنسيق ، لا أكثر .

**مقرر الشيخ المحترم الأستاذ فرير أبو سادى بك** - أنا أرى من مضبغة الوقت أن يجتمع المجمعان .

**مقرر الشيخ المحترم الدكتور محمد حسن عيكل باشا** - أقتراح ، وقد أصبحت المسألة على هذا الوضع ، التأجيل إلى الأسبوع المقبل ، حتى يعرض تقرير لجنة الإجراءات الجنائية وعندئذ يصح الموضوع بحثا وأقبا .

**مقرر الشيخ المحترم على زكى العربى باشا** - مادام أن مشروع الإجراءات الجنائية سينظر في جلسة الاثنين المقبل ، فإن أوافق أو أمتنع المجمعان خلال هذه المدة ليست هذه المسألة .

**المقرر** - أن أحضر اجتماع المجمعين ولتجتمعا دون حضورى ، وذلك لأنى بحثت هذه المسألة بحثا مستفيضا في المجمعين ، وأنا أحكم إلى المجلس .

**مقرر الشيخ المحترم على زكى العربى باشا** - ليكن ما تريد .

**مقرر الشيخ المحترم الدكتور محمد حسن عيكل باشا** - ما زلت أرى أن يؤجل الموضوع إلى الأسبوع المقبل وأنا واثق أننا سنصل إلى نتيجة .

**المقرر** - اتى موافق على التأجيل للأسبوع المقبل ومناقشة هذه المسألة أمام المجلس ، ولكنى لا أريد أن يربطنى أحد بحضور اجتماع المجمعين .

**مقرر الشيخ المحترم على زكى العربى باشا** - عند مناقشة مشروع قانون الإجراءات الجنائية يستطع من يريد أن يتقدم بأى اقتراح لتعديل هذه المسألة المؤجلة في مشروع قانون المرافعات .

**مقرر الشيخ المحترم فرير أبو سادى بك** - هذا لا يمكن ، فكيف نعدل في قانون المرافعات أثناء مناقشتنا لمشروع قانون الإجراءات الجنائية ؟

**المقرر** - إن المعروض علينا هو حصانة المحامى سواء في جلسة مدنية أو جنائية . ولا أعرض للقول بأن الاختصاص أصلا لقانون الاجراءات الجنائية أو فرعا لقانون المرافعات . وإنما أقول أننا وضعنا كلجنة للرافعات حصانة المحامى . وذلك بعد دراسة وبعد الوقوف على وجهات النظر ، وبعد أن عرضنا لوجهة نظر لجنة الإجراءات الجنائية لأحدى عضوي المجمعين ، فبينما أن حصانة المحامى يجب أن تبقى في الحدود التى له الآن مع استبدال عبارة "الإحالة على قاضى التحقيق" بعبارة "الإحالة إلى النيابة" ....

**مقرر الشيخ المحترم على زكى العربى باشا** - ونحن نتعارض في ذلك .

**المقرر** - وبعبارة أخرى إذا ارتكب المحامى جريمة في الجلسة فيحال إلى قاضى التحقيق .

أما المسألة التأديبية ، فلم يكن لها في يوم من الأيام علاقة بقانون الإجراءات الجنائية أو بقانون المرافعات ، إذ نص عليها في قانون المحاماة ونظمت فيه . وورد أن تستند وقوف المحامى موقف الاتهام في الحالة التى يكب فيها ما ارتكب . وأردنا أن نخلص القاضى والمحامى من المخرج ، فبما القاضى من أن يقدم الدعوى التأديبية .

**مقرر الشيخ المحترم على زكى العربى باشا** - وأنا لا أريد من المجلس أن يفصل في هذه المسألة الآن .

**المقرر** - إنى كقر لجنة المرافعات لا أرتبط برأى لجنة أخرى .

**مقرر الشيخ المحترم الدكتور محمد حسن عيكل باشا** - تقدر الامانة الداخلية في المادة ١٩٤ ما يأتى :

"إذا كان المجلس ، أثناء نظر مشروع ، قد قرر حكا في إحدى المواد من شأنه إجراء تعديل في مادة أخرى سبق أن وافق عليها ، فله أن يودع إلى مناقشة هذه المادة . وكذلك يجوز للمجلس إعادة المناقشة في مادة سبق تمهورها ، إذا أبدى لذلك أسباب جديدة" .

وإذا كان هذا المشروع سيؤجل حتى إلى الأسبوع المقبل على الأقل لأخذ الرأى ، ويستعمل في نفس الجلسة مشروع الإجراءات الجنائية ، وليس ما يمنع أن يتقدم أحد حضرات الأعضاء ويشير المناقشة في هذه المسألة التى طرحت لمناقشة وأعرض عليها حضرة الزميل المحترم العربى باشا ، لأنه يريد التنسيق بين المشروعين . إذا كان الأمر كذلك ، فيمكن خلال هذه المدة أن ننظر فيما لجنة الإجراءات الجنائية على ضوء ما رى من مناقشات وتقدم رأيا للمجلس ؟

**المقرر** - لا مانع ، وأنا أحكم إلى المجلس .

**الرئيس** - بهذا يكون المجلس قد وافق على مواد مشروع هذا القانون، وسيؤخذ رأى على المشروع بالتداع بالاسم فى الجلسة المقبلة .

#### ٢٤ - مشروعاً قانونين

باعتاد الحاسين الخاضعين لجامع الأزهر والمساعد الدينية ، السنين الماليتين ١٩٤٥ - ١٩٤٦ و ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ، وتقريرا ديوان المحاسبة عن طين الحاسين - تقريرة الأرفاق والمساعد الدينية (١) - المواقفة على مشروع القانونين من حيث المبدأ - مناقشة موادها مادة فائدة - تأجل أخذ الرأى عليها بالتداع بالاسم الى الأسبوع المقبل

(المقرر حصة الشيخ المكرم الدكتور فريد أبو شادى بك، بدلا من حصة الشيخ المكرم ابراهيم مذكور).

**الرئيس** - ورد كتاب (٢) من رئاسة مجلس الوزراء بطلب حضرات صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ عبد الرحمن حسن وكيل الجامع الأزهر، والأستاذ محمد بن رئيس الأمانة والأستاذ عبد الرزاق كمل مدير الحسابات، لحضور جلسات المجلس أثناء نظر مشروعى قانونين .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة).

(حضر حضراتهم).

**مقرر الشيخ المكرم محمد غالب باشا** - نعتقد أن ذلك ممكن، لأن المناقشة فى مواد مشروع قانون الزعمات انتهت ما عدا مادة حصة المحامى ، فيمكن مناقشتها لتسليم بين المشروعين .

**مقرر الشيخ المكرم الدكتور محمد حسين عيكل باشا** - قبل أخذ الرأى على مشروع هذا القانون فى جلسة تأقادة بالتداع بالاسم ، سيكون مشروع قانون الإبراءات الجسائية معروف حيزا على المجلس ، ويستطيع أحد حضرات الأعضاء أن يقترح تعديل أو مسألة الحسابات .

**الرئيس** - جاء فى الفقرة ثمانية من المادة ١٧٥ من اللائحة الداخلية ما يأتى :

"يجوز قبل البدء فى أخذ رأى على مشروع قانون فى مجموعه فى الجلسة التالية إعادة المناقشة فى مادة أو أكثر من موده إذا طلب ذلك مقرر اللجنة أو رؤسها أو الحكومة أو عشرة من الأعضاء" . وأرى أن فى هذا النص حلا لا تشكىل .

**مقرر الشيخ المكرم على زكى لمرادى باشا** - محل تطبيق هذا النص عند نظر مشروع نقد ون أواحد . ولكن عن يصدد مشروعين مختلفين

**مقرر الشيخ المكرم الدكتور محمد حسن عيكل باشا** - فهمت أن معالى محمد زكى على باشا سيطلب إعادة المناقشة فى هذه المسألة فى الجلسة المقبلة .

**مقرر صاحب المعالى محمد زكى باشا (وزير الدولة)** - فضا للتراع ما تقدم فى الجلسة المقبلة باسم الحكومة طلب إعادة المناقشة فى هذا الموضوع .

(١) رايح المثلث رقم ٩٢

(٢) نص الكتاب :

"حضر صاحب المعادة رئيس مجلس الشيوخ

شرف نائب رئيسه مساعد وزير استنادات جنة المجلس و حضور حصة صاحب الفضيلة الأستاذ عبد الرحمن حسن وكيل الجامع الأزهر والأعضاء محمد بن رئيس الأمانة والأستاذ عبد الرزاق كمل مدير الحسابات مجلس عند نظر تقريرة الأرفاق والمساعد الدينية عن مشروع نقد ون أواحد الحاسين الخاضعين لجامع الأزهر والمساعد الدينية الشيوخ

وعددا من أعضاء مجلس واد الأمانة

الغائرة فى ٢٧ من سنة ١٩٤٩

القرار - بحثت اللجنة مشروعى هذين القانونين وتقررن ديوان الحاسبة منهما مما لا اتصال موضوعهما، وذلك بحضور فضيلة وكيل الجامع الأزهر والمآهد الدينية وسعادة وكيل وزارة الأوقاف، لتوضيح فقط لمس الأوقاف المشمولة بنظر الوزارة .

وقد شامت اللجنة أن مجمع بين الوزارة وإدارة المآهد، كى تناقش هذه النقطة بحضور الطرفين، وتقتضيهما قرارات نهائية، بدلاً من تبادل مكاتبات لا تنقطع .

وقد أبدت اللجنة ملاحظاتها الواردة بالقرار، وهى ترجو من المجلس المرافقة على مشروعى القانونين المذكورين، مع مراعاة الملاحظات التى أبدها ديوان الحاسبة وأبدتها اللجنة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

الرئيس - وهل تقرون حضراتكم على مشروع القانون الأول، الخاص باقتاد الحساب الختامى للجامع الأزهر والمآهد الدينية لسنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦، من حيث المبدأ ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ، ولننقل إلى مناقشة مواده مادة مادة، وتتل المادة الأولى والجدولان رقم ١ و ٢ المرتبجان لمشروع القانون .

تتلى المادة الأولى والجدولان المذكوران، وهذا نصها :

مادة ١ - يستمد الحساب الختامى للإيرادات ومصروفات الجامع الأزهر والمآهد الدينية للسنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ بمبلغ ٧١٩,٨٧٨ جنيها للإيرادات ومبلغ ٦٥٩,٦٧٨ جنيها للمصروفات، على حسب الجدولين المرفقين رقم ١ و ٢

## جدول رقم ١

الفرق		المتحصل في سنة ١٩٤٥	الجملة	اعتادات إضافية	تقديرية سنة ١٩٤٥	أجواب الإيرادات
قص	زيادة	بجته	بجته	بجته	بجته	
بجته	بجته	بجته	بجته	بجته	بجته	
باب ١ - ربح الأوقاف						
—	١٩٨٠٤	٦٠٧٠٤	٤٠٩٠٠	—	٤٠٩٠٠	بند ١ - ربح الأوقاف ... .. ٤٠٩٠٠
باب ٢ - خصصات الأزهر والمعاهد الدينية						
—	—	٤٦٤٣٦٣	٤٦٤٣٦٣	٤٠٠٠	٤٦٠٣٦٣	بند ٢ - من وزارة المالية ... .. ٤٦٠٣٦٣
—	—	٥١٢٥	٥١٢٥	—	٥١٢٥	د ٣ - مرتب باقرتامة ... .. ٥١٢٥
١٣٧٨١	—	١١١٢١٩	١٢٥٠٠٠	—	١٢٥٠٠٠	د ٤ - من ميزانية الدولة ( قسم ٢٣ ) لإعانة غلاء المعيشة ... .. ١٢٥٠٠٠
١٣٧٨١	—	٥٨٠٧٠٧	٥٩٤٤٨٨	٤٠٠٠	٥٩٠٤٨٨	جملة باب ٢ ... ٥٩٠٤٨٨
باب ٣ - إيرادات أخرى						
—	٦٨٨٤	٥٧٠٨٤	٥٠٢٠٠	—	٥٠٢٠٠	بند ٥ - وفر الميزانية السابقة للأزهر والمعاهد ... .. ٥٠٢٠٠
—	١١١٠	٨٩١٠	٧٨٠٠	—	٧٨٠٠	د ٦ - ما يستطع من ماعيات الموظفين والمدرسين العاشات ... .. ٧٨٠٠
—	—	١٧٩٢	١٧٩٢	—	١٧٩٢	د ٧ - مبات ملكية ... .. ١٧٩٢
—	٢٧١٤	٦٢١٤	٣٥٠٠	—	٣٥٠٠	د ٨ - نصيب مهنى طنطا وقصور في التفرير ... .. ٣٥٠٠
—	٣٦٧	٨٦٧	٥٠٠	—	٥٠٠	د ٩ - اشتراكات جملة الأزهر وإيرادات أخرى متوقعة ... .. ٥٠٠
—	—	٦٠٠	٦٠٠	—	٦٠٠	د ١٠ - حبة المنصور لما بنى قاعده لتعليم القراءات بالأزهر ... .. ٦٠٠
—	١١٠٧٥	٧٥٤٦٧	٦٤٣٩٢	—	٦٤٣٩٢	جملة باب ٣ ... ٦٤٣٩٢
١٣٧٨١	٣٠٨٧٩	٧١٦٨٧٨	٦٩٩٧٨٠	٤٠٠٠	٦٩٥٧٨٠	المجموع ... ٦٩٥٧٨٠
صافي الزيادة ... ..						١٧٠٩٨

## جدول رقم ٢

الفرق		المصرف في سنة	الجملة	إضافات إستادات	رطب ميزانية ١٩٤٥	أبواب المصروفات
قص	زيادة	١٩٤٥	١٩٤٥	١٩٤٥	١٩٤٥	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
باب ١ - ماهيات ومصريات						
١٧٣٤١	-	٣٧٠٦٥٩	٣٨٨٠٠٠	٤٠٠٠	٣٨٤٠٠٠	١ بند - ماهيات ومصريات ... ..
باب ٢ - مصروفات عمومية						
٨٢	-	٦٨	١٥٠	-	١٥٠	٢ بند - مكافأة لبعض أعضاء المجلس الأهل للأزهر ... ..
-	١٣٠٥	٩٣٠٥	٨٠٠٠	-	٨٠٠٠	٣ د - مكافأة القائمين بأعمال الانتخابات ... ..
-	٢٨٠٥	١٣٨٠٥	١١٠٠٠	-	١١٠٠٠	٤ د - مصروفات انتقال وبدل سفر ... ..
-	١١٧	٧٤١٧	٧٣٠٠	-	٧٣٠٠	٥ د - أجراما كئي ومياه ونور ... ..
١٤٨	-	٢٠٢	٣٥٠	-	٣٥٠	٦ د - زعميات جزئية ... ..
٣٣٣	-	١٦٦٧	٨٠٠٠	-	٨٠٠٠	٧ د - نفقات عمومية ... ..
١٤٣٧	-	١٥٨	١٥٩٠	-	١٥٩٠	٨ د - أجرتشروجراندوجيلات ... ..
-	٣٥٧	٣٣٥٧	٢٠٠٠	-	٢٠٠٠	٩ د - برديوتلفونات وتلفونات ... ..
-	٢٤	٤٧٤	٤٥٠	-	٤٥٠	١٠ د - كمي لمطبخ الرضاة الدينية وبعض الخدمة ... ..
-	٧٦٦	٢٢٦٦	٢٥٠٠	-	٢٥٠٠	١١ د - مصروفات متنوعة ... ..
١٩٠٢	-	١٣٤٩٨	٣٥٤٠٠	-	٣٥٤٠٠	١٢ د - معاشات ومكافآت ... ..
-	٣٣٦١	٦٥٣٦١	٦٢٠٠٠	-	٦٢٠٠٠	١٣ د - بدل خبز العلماء والطلاب ... ..
٢	-	١٣٤٩٨	١٣٥٠٠	-	١٣٥٠٠	١٤ د - استحقاق العلماء والطلاب في الأوقاف ... ..
٣٥٩٩	-	١١٤٠١	١٥٠٠٠	-	١٥٠٠٠	١٥ د - إمامة لطلاب أنعام التخصص والإجازات ... ..
٢٠	-	٣٦٥	٣٨٥	-	٣٨٥	١٦ د - مكافأة المتفوقين من طلبة الكليات ... ..
٨١٨	-	٦٨٢	١٥٠٠	-	١٥٠٠	١٧ د - ستة فواد الأولى العلمية ... ..
-	-	-	-	-	-	١٨ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	١٩ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٢٠ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٢١ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٢٢ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٢٣ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٢٤ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٢٥ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٢٦ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٢٧ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٢٨ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٢٩ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٣٠ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٣١ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٣٢ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٣٣ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٣٤ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٣٥ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٣٦ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٣٧ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٣٨ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٣٩ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٤٠ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٤١ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٤٢ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٤٣ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٤٤ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٤٥ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٤٦ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٤٧ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٤٨ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٤٩ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٥٠ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٥١ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٥٢ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٥٣ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٥٤ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٥٥ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٥٦ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٥٧ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٥٨ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٥٩ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٦٠ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٦١ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٦٢ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٦٣ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٦٤ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٦٥ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٦٦ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٦٧ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٦٨ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٦٩ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٧٠ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٧١ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٧٢ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٧٣ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٧٤ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٧٥ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٧٦ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٧٧ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٧٨ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٧٩ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٨٠ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٨١ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٨٢ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٨٣ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٨٤ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٨٥ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٨٦ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٨٧ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٨٨ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٨٩ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٩٠ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٩١ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٩٢ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٩٣ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٩٤ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٩٥ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٩٦ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٩٧ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٩٨ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	٩٩ د - ... ..
-	-	-	-	-	-	١٠٠ د - ... ..

(تابع) جدول رقم ٢

أبواب المصروفات		رصيد ميزانية ١٩٤٥	احتياجات إضافية	الجملة	المتصرف في سنة ١٩٤٥	الفرق
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٥٥٢١٢٥	٤٠٠٠	٥٥٦١٢٥	٥٣٩٠٨٣	٨٦٣٥	٢٥٦٧٧	ما قبله ...
٥٠٠	—	٥٠٠	٥٠٠	٢١٨	٢٨٢	بند ١٨ - إمانة المعاهد الدينية الحرة
٥٨٠	—	٥٨٠	٤٣٠	—	١٥٠	بند ١٩ - ما يخص مستخدمى معهد طنطا من التذوق ...
٢٤٦٨	—	٢٤٦٨	٢٥٩٢	١٢٤	—	بند ٢٠ - مصروفات التعريب السكرى للطلبة ...
١٧١٦٧٣	—	١٧١٦٧٣	١٧١٦٦٤	٨٧٥٩	٨٧٦٨	جملة باب ٢ ...
٩١٠٠	—	٩١٠٠	٩١٠٠	٣٧٠	٨٧٣٠	باب ٣ - أعمال جديدة
٩١٠٠	—	٩١٠٠	٩١٠٠	٣٧٠	٨٧٣٠	بند ٣١ - منه مبلغ ٢٠٠ جنيه قسط راجع لوزارة الأوقاف من مبلغ ١٦٢٠ جنبها باى من أرض مشتركة لمعهد دمشق و ٤٠٠ جنيه لتقسيم تدريس علم تجويد القرآن وفرن الدرامات بكلية اللغة العربية و ٨٥٠٠ جنيه لمشروع إنشاء معهد بسوهاج ...
٦٠٠٧	—	٦٠٠٧	٥٧٦٦	—	٢٤١	باب ٤ - نشر الثقافة الإسلامية
٦٠٠٧	—	٦٠٠٧	٥٧٦٦	—	٢٤١	بند ٣٢ - نشر الثقافة الإسلامية في البلاد الغائبة والناحية بالبعثات الواقعة إلى الأمام ...
١٢٥٠٠٠	—	١٢٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠	١١١٢١٩	١٣٧٨١	باب ٥ - إمانة غلاء ...
٦٩٥٧٨٠	٤٠٠٠	٦٩٩٧٨٠	٦٩٩٧٨٠	٨٧٥٩	٤٨٨٦١	بند ٣٣ - إمانة غلاء المعيشة لأصحاب الماحيات والمربات والمعاشات وللعقاب أقسام التخصص والإجازات ...
٦٩٥٧٨٠	٤٠٠٠	٦٩٩٧٨٠	٦٩٩٧٨٠	٨٧٥٩	٤٨٨٦١	الجملة السومية ...
٤٠٠٠	—	٤٠٠٠	٤٠٠٠	—	—	صافي التخص ...
٤٠٠٠	—	٤٠٠٠	٤٠٠٠	—	٤٠٠٠	٤٠٠٠

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .

ويؤجل أخذ رأى بالبدء بالاسم على مشروع هذا القانون الى الأسبوع المقبل .

والان هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون الثانى ، الخاص باعتاد الحساب الختامى للجامع الأزهر والمعاهد الدينية لسنة المالية ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ، من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ، ولنتقل الى مناقشة مواده مادة فداء ، ولتلى المادة الأولى والجدولان رقا ١ و ٢ المرفقان لمشروع القانون .

تليت المادة الأولى والجدولان المذكوران ، وهذا نصها :

مادة ١ - يستمد الحساب الختامى لإيرادات ومصروفات الجامع الأزهر والمعاهد الدينية لسنة المالية ١٩٤٦ - ١٩٤٧ بمبلغ ٧٤٥,٩٥١ جنيها الإيرادات ومبلغ ٦٩٦,٩١٧ جنيها للمصروفات ، على حسب الجدولين المرفقين رقى ١ و ٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة وعلى الجدولين رقى ١ و ٢ المرفقين لمشروع القانون ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى وعلى الجدولين المذكورين ، ولتلى المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - تضاف زيادة الإيرادات على المصروفات وقدرها ٥٧,٢٠٠ جنيه الى إيرادات ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية لسنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ المالية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، ولتلى المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - على وزيرى المالية والأوقاف تنفيذ هذا القانون .

نأسر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن يشرف الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

## جدول رقم ١

ملاحظات	الفرق		المتحصل في سنة ١٩٤٦	الجلسة	اعتبارات إضافية	تقدير ميزانية سنة ١٩٤٦	أبواب الإيرادات
	قص	زيادة					
	جيه	جيه	جيه	جيه	جيه	جيه	
							باب ١ - ريع الأوقاف
	—	١٣١١٥	٦٢٧١٥	٤٩٦٠٠	—	٤٩٦٠٠	ند ١ - ريع الأوقاف ... ..
							باب ٢ - مخصصات الأزهر والمعاهد الدينية
	٣٦٦٧	—	٤٩٣٧١٦	٤٩٧٣٨٣	—	٤٩٧٣٨٣	بند ٢ - من وزارة المالية ... ..
	—	—	٥١٢٥	٥١٢٥	—	٥١٢٥	د ٣ - د ص مرتب الزمامة ... ..
	١٩٦٥٦	—	١٠٥٣٤٤	١٢٥٠٠٠	—	١٢٥٠٠٠	د ٤ - من ميزانية الدولة ( قسم ٢٣ ) لإطالة غلاء المعيشة ... ..
	٢٣٣٢٣	—	٦٠٤١٨٥	٦٢٧٥٠٨	—	٦٢٧٥٠٨	جلسة باب ٢ ... ..
							باب ٣ - إيرادات أخرى
	—	٧٠٠٠	٥٧٣٠٠	٥٠٣٠٠	—	٥٠٣٠٠	بند ٥ - وفر الميزانية الساجدة للأزهر والمعاهد الدينية ... ..
	—	١٠١٤	٨٨١٤	٧٨٠٠	—	٧٨٠٠	د ٦ - ما يستقطع من ماهيات الموظفين والمدرسين للماش ... ..
	—	—	١٧٩٢	١٧٩٢	—	١٧٩٢	د ٧ - هبات ملكية ... ..
	—	٤٤٧٥	٨٤٧٥	٤٠٠٠	—	٤٠٠٠	د ٨ - نصيب معمدي طنطا ودسوق في التذوق ... ..
	—	١٦٧٠	٣١٧٠	٥٠٠	—	٥٠٠	د ٩ - اشتراكات مجلة الأزهر وإيرادات أخرى متوقعة ... ..
	—	—	٦٠٠	٦٠٠	—	٦٠٠	د ١٠ - هبة المفخور لها بيا قائد لتعليم القراءات بالأزهر ... ..
	—	١٤١٥٩	٧٩٠٥١	٦٤٨٩٢	—	٦٤٨٩٢	جلسة باب ٣ ... ..
	٢٣٣٢٣	٢٧٢٧٤	٧٤٥٩٥١	٧٤٢٠٠٠	—	٧٤٢٠٠٠	المجموع ... ..
		٣٩٥١					صافي الزيادة ... ..



جدول رقم ٢

ملاحظات	الفرق		الجزء	إضافات	رابط ميزانيه سنة ١٩٤٦	أبواب المصروفات
	قص	زيادة	بنيه	بنيه	بنيه	
	٢٢٧١٨	—	٣٩٥٩٨٢	٤١٨٧٠٠	٤١٨٧٠٠	١ د - ماهيات ومرتبآت
	٧٦	—	٧٤	١٥٠	١٥٠	٢ د - مصروفات عمومية
	—	٤٤٥٠	١٢٤٥٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠	٣ د - مكافأة لبعض أعضاء المجلس الأعلى للأزهر
	—	٣٥٨٦	١٥٧٣٦	١٢١٥٠	١٢١٥٠	٤ د - مكافأة العاملين بحمل الامتحانات
	—	١٣٦١	٩١٤١	٧٧٨٠	٧٧٨٠	٥ د - مصروفات انتقال و بدل سفر
	—	٢٧	٣٧٧	٣٥٠	٣٥٠	٦ د - أجر أماكن ومياه وقور
	٨٣٠	—	١١٨٢٠	١٢٦٥٠	١٢٦٥٠	٧ د - ترتيبات جريئة
	١٤٣٧	—	١٥٣	١٥٩٠	١٥٩٠	٨ د - ترويضات عمومية
	—	٤٣٩	٢٧٥٩	٢٣٢٠	٢٣٢٠	٩ د - أجر نشر و جرائد ومجلات
	٣٧	—	٤٤٣	٤٨٠	٤٨٠	١٠ د - بررد وتيفونات وتغرفات
	—	١٧٩٤	٣٦٤٤	١٨٥٠	١٨٥٠	١١ د - كمالى الرياضة البدنية وبعض الخدمة
	٤٠٠٩	—	٣٤٩٩١	٣٩٠٠٠	٣٩٠٠٠	١٢ د - مصروفات متنوعة
	—	١٨٦٦	٦٤١٦٦	٦٣٢٠	٦٣٢٠	١٣ د - مساكنات ومكافآت
	١١٦٤	—	١٢٣٣٦	١٣٥٠٠	١٣٥٠٠	١٤ د - بدل خبز للماء والطالب
	٦١٥٢	—	٨٨٤٨	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥ د - استحقاق العلماء والطلاب في الأوقاف
	—	٧٢	٤٥٧	٣٨٥	٣٨٥	١٥ د - إمامة طلاب أقسام التخصص والإجازات
	٢٨٢٠	—	٢١٨٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	١٦ د - مكافأة المتفرجين من طلبة الكليات
	٢٨٤	—	٢١٦	٥٠٠	٥٠٠	١٧ د - منحة نقاد الأول العلمية
	٥١	—	٥٧٦	٦٣٠	٦٣٠	١٨ د - إمامة لعماد الدينية المحرة
	٢٢٢	—	٣٢٧٨	٣٥٠٠	٣٥٠٠	١٩ د - ما يخص مستخدمى معهد لفظا في التلويح
	١٧٠٨٢	١٣٥٩٥	١٨٣٦٤٨	١٨٧١٣٥	١٨٧١٣٥	٢٠ د - مصروفات التدريب العسكري للطلبة
٣٦	٣٠٢٧	—	—	٣٠٢٧	٣٠٢٧	أصل باب ٢
صافي القس ٤٦٠	١٤٠٥٥	١٣٥٩٥	١٨٣٦٤٨	١٨٤١٠٨	١٨٤١٠٨	يستبعد قيمة ٨٪ من الاعتمادات غير الحتمية للوفر
						جملة باب ٢
						باب ٣ - أعمال جديدة
	١٧٨٧	—	٥٦١٣	٧٤٠٠	٧٤٠٠	٢١ د - منه مبلغ ٢٠٠ جنيه قسط خامس لوزارة الأوقاف من مبلغ ١٦٢٠ جنيا باقى من أرض مشتركة لمعهد دسوق و ٢٧٠٠ جنيه تقسم كدراس علم تجويد القرآن وفق القراءات بكلية اللغة العربية و ٥٠٠٠ جنيه لمشروع الوحدة الطبية لعلاج طلاب الأزهر
						باب ٤ - نشر الثقافة الإسلامية
	٤٦٢	—	٦٣٣٠	٦٧٩٢	٦٧٩٢	٢٢ د - للنشر الثقافة الإسلامية في البلاد النائية والنامية والبحث الوافدة إلى الأزهر
						باب ٥ - إمامة لطلاب المبيتة
	١٦٦٥٦	—	١٠٥٣٤٤	١٢٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠	٢٣ د - إمامة لطلاب المبيتة لأصحاب الماهيات والمرتبآت والمساكنات والطلاب أقسام التخصص والإجازات
صافي القس ٤٥٠٨٣	٥٨٦٧٨	١٣٥٩٥	١٦٦٩١٧	١٧٤٢٠٠٠	١٧٤٢٠٠٠	الجملة المئوية

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة وعلى الجدولين رقمي ١ و ٢ المرفقين لمشروع القانون ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى وعلى الجدولين المذكورين ، وتتل المادة الثانية .  
تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - تضاف زيادة الإيرادات على المصروفات وقدرها ٤٩٠٣٤ جنيا إلى إيرادات ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية لسنة ١٩٤٧-١٩٤٨ المالية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وتتل المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - على وزير المالية والأوقاف تنفيذ هذا القانون كليهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويصدق كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ؟  
ويؤجل أخذ الرأي بالبدء بالام على مشروع هذا القانون إلى الأسبوع المقبل ؟

٢٥ - تأجيل

بأن المسائل الواردة في جدول الأعمال

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على تأجيل باقي المسائل المسائل الواردة في جدول الأعمال إلى الجلسة المقبلة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن ، على أن تعقد يوم الاثنين المقبل (١٤ جمادى الأولى سنة ١٣٦٨ ، الموافق ١٤ مارس سنة ١٩٤٩ ) الساعة الخامسة مساء ؟  
( موافقة ) .

( رُفعت الجلسة الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والتلاثين مساء ) .

# الجلس الشبوع

---

## مجموعة مضابط

دور الانعقاد العادى الرابع والعشرين

[ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٨ — أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ ]

---

الطبعة الاميرة بالقاهرة



# الْمَجْلِسُ الشُّبُوحُ

## دور الانعقاد العاды الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة الثانية والعشرين

المعقودة طنا في يوم الاثنين ١٤ جمادى الأولى سنة ١٣٦٨ ، الموافق ١٤ مارس سنة ١٩٤٩

#### ملخص

##### رقم الجلسة

- ١ - تلغ المجلس وفاة المفردة ابراهيم الطاعري بك عضو المجلس - وقف الجلسة عددا - إعلان على المجلس ... ٦٥١
- ٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة (٧ مارس سنة ١٩٤٩) ... ٦٥١
- ٣ - كتاب من مجلس النواب بالتحاق وكيل المجلس - قرار المجلس بإرسال كتاب تهمة إلى مجلس النواب ... ٦٥٢
- ٤ - مرسمان بشروعي قانونين :
  - (أ) مرسم بمشروع قانون بإعتماد تجديد تأجير قطعة أرض مساحتها ١٧ فدقا و ١٠ قراطا و ٦ أسهم من أملاك الدولة بولاية الجزيرة (تسم هادين ، محافظة مصر) إلى القادي الأمل للألعاب الرياضية ، بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنويا ، لمدة عشرين سنة ابتداء من التاريخ التالي لتبليغ هذه الاتجار السابقة ... ٦٥٢
  - (ب) مرسم بمشروع قانون بإعتماد تجديد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة ، تعرف برقم ١١٨١ سلسلة بمدينة السويس مساحتها ٤٣٣ و ٨٤ متر ، ومقدر ثمنها الأساس بمعدل ٧٨٠ جنيها ، إلى الجمعية التشريعية لصانوا العالمين بالكتاب والسنة الحميدة ، بإيجار اسمي قدره جنيه واحد ، لمدة عشرين سنة ، لإقامة مسجد طبيا ... ٦٥٢
- ٥ - مناقشة مباشرة إلى لجنة المالية ... ٦٥٢
- ٥ - رد وزارة الأوقاف على الالتماسات التي أبدتها المجالس أثناء دور الانعقاد السابق الثالث والعشرين ... ٦٥٢
- ٦ - رد وزارة الأشغال العمومية على عرضة ... ٦٥٢
- ٧ - أسئلة :
  - (١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المفردة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والحاكم العسكري العام ، من من حضرة الشيخ المحترم عبد غواد مرابع المدين باننا ، من المستغلين بأرام حكرية من غير الجواز الإبداء مع أئنا الشاكفة في الاقتراح بمشروع قرار المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد أحمد الصنع ، بالاعتماد الأحكام المقررة والمذكورة في المصحف ... ٦٥٢

## دوم الجلسة

- (ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الخارجية ، من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الزبال ، عن تنفيذ إنشاء مكاتب صحفية تابع بالمفارات والقنصليات المصرية - الإجابة عنه ... .. ٦٥٣
- (ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الخارجية ووزير الزراعة ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ كمال الدين الشريف ، عن إيجاد ملحقين زراعيين بالمفارات المصرية أسوة بالملحقين التجاريين - الإجابة عنه ٦٥٣
- (د) سؤال موجه إلى حضرات أصحاب المال وزراء الأشتال السورية والشؤون الاجتماعية والمعارف السورية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حتى أبو الفضل ، عن ملادة أحال الفكرة ورقة القرن طلت مياه النيل على أطلالهم بسبب تحلة نهران أسوان - الإجابة عنه ... .. ٦٥٤
- (هـ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المعارف السورية ، من حضرة الشيخ المحترم وغب استكدر بك ، عن أعضاء الهيئات - الإجابة عنه ... .. ٦٥٥
- (و) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الشؤون الاجتماعية ، من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الزبال ، عن صفة وضع مشروع توزيع الأراضي الزراعية على المجرمين للقطر - تناول حضرة الشيخ المحترم عنه ٦٥٥
- ٨ - تقرير لجنة تحقيق صفة السنوية عن موضوع صفة حضرة صاحب المولة الشيخ المحترم لإمام عبد الحميد بانها ٦٥٦
- طبق رقم ٩٦
- المراقبة على القرير ، وإعلان صفة حضرة دوله ... .. ٦٥٦
- ٩ - تقرير لجنة تحقيق صفة السنوية عن موضوع صفة حضرة صاحب المال الشيخ المحترم مصطفى مرمي بك ... ٦٥٦
- طبق رقم ٩٧
- المراقبة على القرير ، وإعلان صفة حضرة ساليه ... .. ٦٥٧
- ١٠ - تقرير لجنة تحقيق صفة السنوية عن موضوع صفة حضرة صاحب المال الشيخ المحترم جديك على بانها ... ٦٥٧
- طبق رقم ٩٨
- المراقبة على القرير ، وإعلان صفة حضرة ساليه ... .. ٦٥٧
- ١١ - مشروع القانون الراود من مجلس النواب يفتح اعتماد إنشائي يبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الصحة السورية لسنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ ، فرع ٥ "الهيروان العام والصحة العامة" ، باب ١ "معدات وأجهزة مختبرات" ، صفة التجاوز في الباب المذكور ... .. ٦٥٧
- تقرير لجنة المالية
- طبق رقم ٩٩

## رقم الصفحة

- ١٢ - مشروع القانون الصادر من مجلس النواب بتجديد اعتماد إسماعيل بعلق ٣٨٣٠٠ - بتوجيه من وزارة الأشغال السورية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، فرع ٣ "صلة للبلدية الأميرية" ، باب ٢ "مصرفات عامة" ، تسوية التباينات في الباب المذكور... ٦٥٨
- تقرير لجنة المالية ..... ملحق رقم ١٠٠
- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالاسم مع مشروحات القوانين الأخرى... ٦٥٨
- ١٣ - مشروع القانون المقدم من الحكومة بتعديل دائرة استعانة عمكين القاهرة وري سويح الإيتاجين التشريعيين ... ٦٥٩
- تقرير لجنة العدل ..... ملحق رقم ١٠١
- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالاسم مع مشروحات القوانين الأخرى ... ٦٥٩
- ١٤ - مشروع القانون الصادر من مجلس النواب بتكليف استعانة عمكين القاهرة وري سويح الإيتاجين التشريعيين... ٦٦٠
- تقرير لجنة الداخلية ..... ملحق رقم ١٠٢
- مناقشة المادة الأولى - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالاسم مع مشروحات القوانين الأخرى ... ٦٦٠
- ١٥ - مشروع قانون المرافعات... ٦٦١
- تقرير لجنة قانون المرافعات ..... ملحق رقم ٩٢
- مناقشة المادة ١٣٠ ٤٣٨٠ - أخذ الرأي عليه بالثناء بالاسم مع مشروحات القوانين الأخرى ... ٦٦١
- ١٦ - أخذ الرأي على مشروحات القوانين الآتية :
- (أ) مشروع قانون المرافعات ..... ٦٦٨
- (ب) مشروع قانون اعتماد الحسابات الخاصة بالأموال والمخازن المالية لسنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ ... ٦٦٨
- (ج) مشروع قانون اعتماد الحسابات الخاصة بالأموال والمخازن المالية لسنة المالية ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ... ٦٦٨
- (د) مشروع قانون بتجديد اعتماد إسماعيل بعلق ١٠٠٠٠٠ - بتوجيه من وزارة الأشغال السورية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، فرع ٣ "صلة للبلدية الأميرية" ، باب ٢ "مصرفات عامة" ، تسوية التباينات في الباب المذكور... ٦٦٨
- (هـ) مشروع قانون بتجديد اعتماد إسماعيل بعلق ٣٨٣٠٠ - بتوجيه من وزارة الأشغال السورية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، فرع ٣ "صلة للبلدية الأميرية" ، باب ٢ "مصرفات عامة" ، تسوية التباينات في الباب المذكور... ٦٦٨

دق نصفه

(د) مشروع قانون بتعديل دائرة اختصاص محكمة القاهرة وبقي سوفي الابتدائيين الفرعيين ... .. ٦٦٨

(ذ) مشروع قانون خاص بتنظيم استعمال مكبرات الصوت ... .. ٦٦٨

المواظقة عليها مدة واحدة بالقاء بالاصم ... .. ٦٦٨

١٧- ايجاع يلحق الحالة والأشغال يوم السبت القليل ، للظرف مشروع خزان بحيرة فككود يا ... .. ٧٣٢

١٨- تقرير لجنة قانون الإجراءات الجنائية من مشروع قانون الإجراءات الجنائية ، ومشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل المادة ٥١ من قانون تشكيل عا ك المخابرات والمخابراتين ١٥١ و ١٧١ من قانون تحقيق الجنائيات - تأجيله ... ٧٣٢

١٩- الاقتراح بمشروع قرو القديم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو الفتوح ، بإلغاء الأحكام القرينية والرقابة على الصحف ... .. ٧٣٢

طلب ايلقة سرية ، ثم اعلانتها طلبة ... .. ٧٣٢

قرواد المجلس الاستقلال إلى جعله الأعمال بعد أن سحب حضرة الشيخ المحترم اقتراحه ... .. ٧٣٢

٢٠- الاستعراضات :

( أ ) الاستعراض الموجه إلى حضرة مناسب القولا رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك ، من التنظيم الإداري وشبكة الموظفين ... .. ٧٣٢

( ب ) الاستعراض الموجه إلى حضرة صاحب القولة بدير الداخلية ، من حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك ، من اضطراب الميرد في شوارع القاهرة ... .. ٧٣٢

( ج ) الاستعراض الموجه إلى حضرات أصحاب القولة والمجال رئيس مجلس القولة بدير القونين ومدير كسالة ، من حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك ، من قتلا ... .. ٧٣٢

أجلها أسيرين ... .. ٧٣٢

٢١- تقرير لجنة قانون الإجراءات الجنائية من مشروع قانون الإجراءات الجنائية ، ومشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل المادة ٥١ من قانون تشكيل عا ك المخابرات والمخابراتين ١٥١ و ١٧١ من قانون تحقيق الجنائيات - تأجيله أسيرين ... .. ٧٣٢

٢٢- تقرير لجنة السلك والداخلية بجنسين عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بشأن الاسلحة وذخائرها - تأجيله أسيرين ... .. ٧٣٢

٢٣- تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والسلك عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب الخاص بفتح السلك المشترك - تأجيله ... .. ٧٣٢



## ١ - تبليغ المجلس

رقعة المفردة إبراهيم العامري بك عضو المجلس - وقف الجلسة  
حدادا - إعلان خلوا محل

الرئيس - يعزى أن أتى المجلس زميلا كريما هو المفردة إبراهيم العامري بك ، توفى إلى رحمة الله الأسمى ، ودفن اليوم .

وقد قامت هيئة المكتب بالاشتراك رسميا في تشييع جنازة نيابة عن المجلس .

وتفضل حضرة صاحب الجلالة الملك ، فأوفد من قبله مندوبا تشييع الجنازة . وقد رنمت إلى جلالته ، باسم المجلس واسمى ، أصدق عبارات الشكر .

وإلى باسم المجلس ، أعرب عن شديد الأسف على فقده . وسأرسل ، بموافقتكم ، كتاب تمزية إلى أسرته الكريمة .

عشرة صاحب البروة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) الحكومة تشاطر المجلس أسفه على الفقد الزايل ، ويتذكر بانظر مشاطرته الطويلة في جهود المد الوطني من أول النهضة الوطنية إلى الآن ، ويتذكر بانظر كذلك استقامته في كل ما اتجه إليه في عمله في هذا المجلس . كما كان هذا شأنه أيام أن كان عضوا بمجلس النواب ، وتسال الله له وافر الرحمة ، ولأمله كل عزاء جميل .

عشرة الشيخ المحترم علي زكي العربي باشا - والمعارضة تشارك سعادة رئيس المجلس ودوا - ورئيس مجلس الوزراء الأسف على فقد زميلا الزايل ، وترجو له الرحمة والغفران .

الرئيس - توقف الجلسة حدادا على الفقيد .

(وقفت الجلسة) .

الرئيس - أعيدت الجلسة ، وأعلن خلوا محل .

## ٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

(٧ مارس سنة ١٩٤٩)

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟

(لم يترفع أحد) .

الرئيس - يصدق المجلس على مضبطة الجلسة السابقة .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والنصف مساء ، برئاسة حضرة صاحب السادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس المجلس .

تولى السكرتيرية البهلانية حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ عبدالرحمن نور ، محمد عطية الناطر بك ، السيد عبدالحميد الزمالي .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ماضيا :

القائمين :

أولا - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الشيخ إسحاق فوزي ، حسن رشوان حمادي بك . حسين حنان باشا ، عبدالفتاح يحيى باشا ، فهمي وهب باشا ، محمد رشوان الزمر بك ، الشيخ منصور حسين أسلولوى .

ثانيا - باعتذار :

(١) عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد علي أبوستيت بك ، أحمد فهمي حسين باشا ، أحمد قرشي باشا ، أحمد لطفي السيد باشا ، حسن السيد بدواوى باشا ، عبدالسلام محمود بك ، الأستاذ محمد سالم جابر ، محمود خيرى باشا .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

إسماعيل صدق باشا ، الأستاذ عبد الرزاق وهبه القاضي ، محمد شريف صبرى باشا ، محمد شفيق باشا ، محمد نجيب الفراى باشا .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

حافظ رمضان باشا ، حسن شعراوى باشا ، شارل بشرى حنا ، صليب سامى باشا ، عبد الله ملوم باشا ، محمد بدير باشا ، محمد طاهر باشا ، الأستاذ محمد علي شعراوى ، الشيخ يوسف يوسف الشروني .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب الدولة إبراهيم عبد الهادي باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، وحضرات أصحاب المالى : أحمد عبدالغفار باشا وزير الأشغال العمومية ، إبراهيم صدوق باشا وزير المواصلات ، الأستاذ عبد الحميد عبد الحلق وزير القويون ، طه محمد عبد الوهاب السباعي باشا وزير الدولة ، محمود حسن باشا وزير الدولة ، الدكتور نجيب أسكنود باشا وزير الصحة العمومية ، الأستاذ محمد دوح رياض وزير التجارة والصناعة ، الفريق محمد حيدر باشا وزير الحربية والبحرية ، جلال فهم باشا وزير الشؤون الاجتماعية ، عباس أبو حسين باشا وزير الزراعة ، مصطفى مرعي بك وزير الدولة ، محمد زكي علي باشا وزير الدولة ، الأستاذ عبد العزيز الصوفاني وزير الدولة .

تولى السكرتيرية العامة أمين عز العرب بك .

( أعلن حضرة صاحب السادة الرئيس افتتاح الجلسة ) .

## ٣ - كتاب

من مجلس النواب بالتحب وكل مجلس - قرار المجلس لإرسال كتاب تهته إلى مجلس النواب

الرئيس - ورد كتاب<sup>(١)</sup> من رئاسة مجلس النواب بأن المجلس انتخب حضرة النائب المحترم عزيز مشرق وكيله ، دلا من حضرة صاحب المعالي الأستاذ على السيد أيوب وزير المعارف العمومية .

فهل توافقون حضراتكم على إرسال كتاب تهته ، باسم المجلس ، إلى مجلس النواب ؟

( موافقة ) .

## ٤ - مرسومان بمشروع قانون

إحالتها مباشرة إلى لجنة المالية

الرئيس - ورد كتاب<sup>(٢)</sup> من وزارة المالية، ومضمونه من المرسومين بمشروع القانونين الصادرين في ٧ مارس سنة ١٩٤٩ ، هذا بيانها :

(١) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أكرّم بإطلاع سادتك أنّ مجلس النواب انتخب حضرة النائب المحترم عزيز مشرق وكيله ، دلا من حضرة صاحب المعالي الأستاذ على السيد أيوب وزير المعارف العمومية .  
فأمرني الفصل بإحالة مجلس الشيوخ على ذلك .  
وتفضلوا سادتك بقبول تاتي الاحترام ما

١٩٤٩ سنة

١٢١ نص الكتاب :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرّم بأن أبلغ سادتك مرسومين من المرسومين بمشروع القانونين الصادرين في ١٧ مارس سنة ١٩٤٩ ، بتأجير وتجديد تأجير عتق الأرض الآتي بيانها :

١ - بإعطاء تجدد : تأجير قطعة أرض مساحتها ١٧ هكتاراً ١٥ قيراطاً ١٥ أسهم من أملاك الدولة بتأجير الجزيرة ( قسم عابدين ، محافظة مصر ) إلى النادي الأمل للألعاب الرياضية ، بإيجار اسمي قدره

٢ - بإعطاء تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بتأجير الجزيرة ( قسم عابدين ، محافظة مصر ) إلى النادي الأمل للألعاب الرياضية ، بإيجار اسمي قدره ١٧٨١ ملساً بمدة السنين ، مساحتها ٤٣٣٨٤ م٢ ، وقدرتها الأساس بحوال ٧٨٠ جنبا ، إلى اللجنة

الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية ، بإيجار اسمي قدره ١٧٨١ ملساً في السنة ، لمدة عشرين سنة ، لإقامة مسجد عليها .

رقد أرسل هذا المرسومين إلى مجلس النواب ، ليرضاهما عليه .

وتفضلوا سادتك بقبول تاتي الاحترام ما

١٣ مارس سنة ١٩٤٩

١١ نص الكتاب :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

مع أطلب تهنيتي ، أكرّم بأن أرسل إلى سادتك مع هذا ما تم في الرغبات البرلمانية الخاتمة بوزارة الأوقاف التي أيدتها لجنة الأوقاف والمعاد الهيئة على الشيوخ في دور انعاده الثالث والعشرين .

وتفضلوا سادتك بقبول تاتي الاحترام ما

(١) برامح الحق رقم ٩٤

١ - مرسوم بمشروع قانون بإعطاء تأجير قطعة أرض مساحتها ١٧ هكتاراً ١٥ قيراطاً ١٥ أسهم من أملاك الدولة بتأجير الجزيرة ( قسم عابدين ، محافظة مصر ) إلى النادي الأمل للألعاب الرياضية ، بإيجار اسمي قدره ١٧٨١ ملساً بمدة السنين ، مساحتها ٤٣٣٨٤ م٢ ، وقدرتها الأساس بحوال ٧٨٠ جنبا ، إلى اللجنة العالمية بالكتاب والسنة المحمدية ، بإيجار اسمي قدره ١٧٨١ ملساً في السنة ، لمدة عشرين سنة ، لإقامة مسجد عليها .

٢ - مرسوم بمشروع قانون بإعطاء تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بتأجير الجزيرة ( قسم عابدين ، محافظة مصر ) إلى النادي الأمل للألعاب الرياضية ، بإيجار اسمي قدره ١٧٨١ ملساً بمدة السنين ، مساحتها ٤٣٣٨٤ م٢ ، وقدرتها الأساس بحوال ٧٨٠ جنبا ، إلى اللجنة العالمية بالكتاب والسنة المحمدية ، بإيجار اسمي قدره ١٧٨١ ملساً في السنة ، لمدة عشرين سنة ، لإقامة مسجد عليها .

وقد أحلتها مباشرة إلى لجنة المالية .

## ٥ - رد وزارة الأوقاف

على الرغبات التي أيدتها المجلس أثناء دور الانعقاد العاشر الثالث والعشرين

الرئيس - ورد كتاب<sup>(٣)</sup> من وزارة الأوقاف ، ومضمونه بيان بماتم في الرغبات البرلمانية التي أيدت أثناء دور الانعقاد العاشر الثالث والعشرين ، بشأن الوزارة المذكورة ، سيثبت نصه<sup>(٤)</sup> في المضبطة .

رئيس مجلس النواب  
محمد حامد جوده

وزير المالية  
سعيد فهمي

وزير الأوقاف  
محمد علي الرزقي

وقد اختارت الوزارة الصحفيين الذين تلحقهم تلك المكاتب ، ولكن حتى الآن لم تعيينهم في وظائفهم ، فما هو السبب في ذلك ؟  
وحل عدلت الوزارة عن تنفيذ هذه الفكرة الصالحة ؟

١٣ فبراير سنة ١٩٤٩

عضو مجلس الشيوخ

عبد الحميد الرمال

مفكرة صاحب المال مصطفى مرعى بك (وزير الدولة) - كانت وزارة الخارجية اقترحت إدراج مبلغ ١٩,٠٩٢ جنيها في ميزانية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لإنشاء ثلاثة مكاتب صحفية في كل من واشنطن ولندن وباريس ، فرأت وزارة المالية البند بفتح اعتماد يبلغ تسعة آلاف جنيه ، أدرج في هذه الميزانية .

ولما كانت وزارة الخارجية حريصة على أن تختار لهذه المكاتب خبر المتاح وأصلحها من أصحاب الخبرة والدراية بالأعمال الصحفية ، فقد طلبت إلى وزارة المالية أن يكون تعيينهم بمكافآت تناسب ومصادرتهم وكفايتهم وواجباتهم الاجتماعية ، دون أن تتبدد في ذلك القواعد المالية .

والوزارة في سبيل الاتفاق مع وزارة المالية على الاجراءات الخاصة بهذا الموضوع ، وإلى أن يتم ذلك ، وهو ما ترجو الوزارة تحقيقه قريبا - ما رعت ينبغي سكرتير ثان ذى خبرة في الأعمال الصحفية للعمل بسفارتنا في باريس .

وتأمل الوزارة أن تم ، في اقرب وقت ، إنشاء بقية المكاتب واختيار موظفيها .

(ج) سؤال السجدة لـ حـ من المال وزير الخارجية ووزير الزراعة ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ كمال الدين الشريف ، عن اتحاد صحفيين نداميين بالسفارات المصرية أسوة بالصحفيين التجاريين - عن الإجابة عنه

نص السؤال :

« لماذا لا تعمل الوزارة على إضفاء لمصنفين زراعيين بالسفارات المصرية في الخارج ، أسوة بالمصنفين التجاريين ، وبلدان الزراعة أحوج ما تكون إلى مثل هؤلاء المصنفين ، حتى يمكننا الوقوف دائما على التطور العلمى والعمل للزراعة في الممالك المختلفة ، فيساعدنا ذلك على التنبؤ بمسئولنا الزراعى إلى الحد المطلوب ؟

٢٣ فبراير سنة ١٩٤٩

كمال الدين الشريف

عضو مجلس الشيوخ

٦ - رد على عريضة

الفرنسية - ورد رد<sup>(١)</sup> من وزارة الأشغال العمومية على عريضة سبق إحالتها إليها ، سيثبت نصه في المخططة .

٧ - استلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والملاحة والسكرى العام ، من حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا ، عن المتقاعين بأوامر عسكرية من غير اليهود - الإجابة عنه أثناء المناقشة في الاقتراح بمشروع قرار ، المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح ، بألفا . الأحكام العرفية والرقابة على الصحف

نص السؤال :

١ - ما عدد المتقاعين بأوامر عسكرية - من غير اليهود - إلى تاريخ تقديم هذا السؤال ؟

٢ - كم منهم اعتقل قبل يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ؟

٣ - كم من مجموع المتقاعين يقيم في معتقل الطور ؟  
وكم منهم يقيم في معتقلات القاهرة والإسكندرية وضواحيها ؟

فؤاد سراج الدين  
عضو مجلس الشيوخ

٢١ فبراير سنة ١٩٤٩

مفكرة صا - ابراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) أنا مستعد للإجابة عن هذا السؤال ، وأرجو أن يكون ذلك أثناء مناقشة الاقتراح بمشروع قرار المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - لاماغ لدى من ذلك .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الخارجية ، من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الرمال ، عن تنفيذ إنشاء مكتب صحفية لخلق السفارات والمقنونات المصرية - الإجابة عنه

نص السؤال :

« كانت الوزارة قد قررت إنشاء مكتب صحفية لخلق السفارات والمقنونات الملكية المصرية في الخارج ، لإخافة الأنبياء والبيانات الصحفية من مصر . وكان في ذلك وقع هام ، لا شك فيه .

أما عن منطقة قرية فقد تم اختيار منطقة التوسع الزراعي بها، وتحددت منافع الري والصرف بمجرة مصلحة المساحة، توطئة لتنفيذ قبل وصول ما كبتات الري والمراسير الصاعدة التي تقوم الوزارة بتجهيز مواصفاتها لطرحتها في المناقصة العامة قريباً.

أما عن اتحاد الكتوز العام بالقاهرة، فإنه سجل بوزارة الشؤون طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بتنظيم الجمعيات الخيرية والمنظمات الاجتماعية والتبرع للجوه الخيرية.

وقد تقدم الاتحاد المذكور - في حدود القانون سالف الذكر - بطلب الترخيص له بجمع التبرعات لتنفيذ أغراضه. وقد وافقت الوزارة على هذا الطلب، ورخصت للاتحاد بجمع التبرعات من الجمهور في مدينة القاهرة. وطيب أن باب التبرعات مفتوح لجميع من يرغب في التبرع، سواء من أهالي الدكة وقرية أم من غيرهم، بمعنى أن الترخيص ليس قاصراً على أعضاء الاتحاد أو أهالي البلدتين.

كان ببلد النوبة مدرسة واحدة ابتدائية في عتية. ونظراً لرغبة الوزارة في التيسر على أبناء هذه الجهة، أنشأت الوزارة في منتصف المسافة بين عتية وأسوان مدرستين ابتدائيتين في الدكة وقرية. والتلاميذ بهاتين المدرستين بالهان، كما تقدم لتلاميذ الكتب والأدوات بالهان. وأصبح بمدرسة الدكة الابتدائية سبعة فصول، بها ٢٠٥ تلميذ. وفي قرية سبعة فصول، بها ٢١٤ تلميذ.

ورغبة في رفع المستوى الصحي بين التلاميذ، تتم الوزارة بالتخصيص لهاتين المدرستين بصرف وجبات مطهية، بدلاً من الوجبات الخفيفة التي تصرف لهم حالياً.

**مفكرة الشيخ المحترم أوستة محمد حنّي أبو الحسن** - لقد قدمت هذا السؤال بعد أن رخصت وزارة الشؤون الاجتماعية "للاتحاد الكتوز العام" بجمع تبرعات لمساواة مدرستي الدكة وقرية الابتدائيتين والأعمال الخيرية الأخرى.

ولا شك أن أهالي الدكة وقرية تكبروا في حياتهم الاجتماعية بسبب تلبية نيران أسوان. وقد أفادت الدولة على حساب ضياع أملاكهم.

فهل يمكن لمؤلفي المشردين، وهم المال في الحال العامة، أن يجمعوا ما بين قتلهم وهم في أشد الحاجة للثقت ؟

إن واجب وزارة المعارف هو التعليم، وإنّي ما أقدم استجواباً في هذا الموضوع.

**مفكرة صاحب المجلس مصطفى مرعي بك (وزير الدولة)** - توافق وزارة الزراعة ببدئياً على إعداد ملحق زراعي وأمريكا وأستراليا وأوروبا، وقد شرعت في ذلك فعلاً.

وزراعة الخارجية ترحب بالعودة إلى اتباع نظام كان معمولاً به قبل الظروف التي نتجت عن قيام الحرب العالمية الأخيرة.

(د) سؤال موجه إلى حضرات أصحاب المجال وزارة الأشغال العمومية والتبذورات الاجتماعية والمعارف العمومية، عن خسارة الشح المحترم الأستاذ أحمد حنّي أبو الحسن، عن معارضة أهالي الدكة وقرية الهان طفت مياه النيل على أملاكهم بسبب تلبية نيران أسوان - إجابة عنه

نص السؤال :

"بما بإحدى الصحف أن وزارة الشؤون الاجتماعية رخصت "للاتحاد الكتوز العام" في القاهرة بجمع تبرعات لمساواة مدرستي الدكة وقرية الابتدائيتين والأعمال الخيرية الأخرى، وذلك ابتداء من ١٥ فبراير الحالي.

وحضرات أصحاب المجال الوزراء يعلمون حق العلم أن أهالي الدكة وقرية تكبروا في حياتهم الاجتماعية، حيث إن تلبية نيران أسوان سببت طغيان مياه النيل على أراضيهم وتخليهم ومنازلهم. وقد شردوا في مدينتي القاهرة والإسكندرية للبحث عن مرق لمعيشة، وسبق أن قررت الوزارة اعتماد حوال مليون جنيه لعمل طلبات وإيصال المياه إلى الأراضي الصحراوية، ووزارة الأشغال لم تقم باستحضار الطلبات أو تنفيذ ما وُعدت به.

فهل يرى حضرة صاحب المجال وزير الشؤون الاجتماعية أن هؤلاء المشردين الذين فقدوا أملاكهم لإسعاد باقي القطر، يمكن أن يجمعوا ما بين تقدم بمعاونة مدينتي الدكة وقرية والأعمال الخيرية الأخرى وهم في أشد الحاجة لما قد يتبرعون به ؟

وهل يرى حضرة صاحب المجال وزير المعارف أن ميزانية الدولة تتحيز عن معارضة مدرستي الدكة وقرية. وهذا يدخل في اختصاص الوزارة. وهو مقاومة المجهل "

فأ الذي اتخذته كل وزارة من جانبها نحو هؤلاء الملوك بين المشردين ؟

٢١ فبراير سنة ١٩٤٩  
أحمد حنّي أبو الفضل  
عضو الشيوخ

**مفكرة صاحب المجلس ممدوح فهمي** (وزير الشؤون الاجتماعية) - فيما يخص بمنطقة الدكة، فقد تم إنشاء مشروع ري وتركيب محطة طلبات لمساواة قدرها ٦٠٠ فدان في المكني. ونظراً لحاجة أهالي هذه المنطقة لتوسع الزراعي، فقد تجهز مشروع ري ٦٠٠ فدان أخرى، وتم إنشاء فروع الري والصرف بذلك المساحة، كما طرحت عملية توريد وتركيب محطة الطمبات بخطط الموازنة اللازمة في المناقصة السابعة، وتحت المظاريف، وسيتم في التنفيذ قريباً.

٢ - وعلى ضوء التجارب التى لمسها اللجنة المذكورة عند تطبيق هذه اللائحة، وتحقيقا للصالح العام، يحول مجلس الوزراء هذه اللجنة حتى الاستثناء منصوص اللائحة من حيث السن وتاريخ الحصول على الدبلوم بمدة يصح التساهل فيها ، ولا سيما أن الموازنة العلمية بين المرشحين مما يصعب ضبطه بقوانين جامدة ، لو طبقت بحرفيتها ، لأجلدت كثيرا من المتأخرين .

٣ - أما ما يقرره حضرة الشيخ المحترم من عقد امتحانات سرية مصحوبة بضمانات كافية لطالبى الالتحاق بالبعثات ، ليكون ذلك من موجبات الطمأنينة لكل مصري ، فلما ترى أن في تكوين اللجنة التى تضم من أعضائها حضرات أصحاب السادة والعهدة أعضاء اللجنة الوزارية الاستشارية (ومهمدرا جامعين نؤاد الأول وذا روق الأول ووكلاء وزارات المالية والداخلية والشؤون الاجتماعية ومعدل والمواصلات والأشغال والصحة والزراعة والتجارة والزراعة وأنه رف ) أو ضمانات لسلامة اختيار أعضاء البعثات ، خصوصا وأنهم جميعا ممن نجحوا وقت تخرجهم في الجامعات في امتحاناتهم النهائية .

وفضلا عن ذلك ، فإن النجاح في الدراسات العليا التى يوفرها هؤلاء الأعضاء ليس مقياسا كى المعلومات والمعارف التى حصلها الطالب فقط ، وإنما بمرآة الصحيح هو قدرته على تناول المسائل العملية بالبحث ، حتى إن الجامعات الأجنبية ذاتها لا قبل طليتها إلا بعد حصولهم على توكيد من أستاذ المادة التى يختصون فيها بأنهم جديرين بتابعة الدراسات العليا في الفرع المراد تخصصهم فيه .

وفيما يتعلق بالشيء الثانى من السؤال ، فالتا نودع مكتب المجلس البيانات المطلوبة التى تحتويها ستة كشوف (١) .

(د) سؤال موجه الى حضرة صاحب المحال وزير الشؤون الاجتماعية ، من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الرمالى ، عن صحة وضع مشروع لتوزيع الأراضي الزراعية على المبرزين الخريجين - تنازل حضرة الشيخ المحترم عنه

مضرة الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الرمالى - لقد خاضعت مع معالى الوزير في هذا الشأن ، واكتفيت بما صرح لي به . وإلى متنازل من سؤال هذا .

مضرة الشيخ المحترم الأستاذ عيسى محمد الجدى - لقد قدمت سؤالا الى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، من مدة شهرين ، عن جامعة الدول العربية .

(هـ) سؤال موجه الى حضرة صاحب المحال وزير المعارف السنية : من حضرة الشيخ المحترم راجب اسكندر بك ، عن أعضاء البعثات الإيبانية

### نص السؤال :

١ - ما هى الطريقة التى تتبعها لجنة البعثات لاختيار أعضائها ؟

وإذا كانت الفكرة الأساسية هي ولا شك اختيار الأصح والأكفأ ، فلما ترى معاليك أن من موجبات الطمأنينة لكل مصري - في شأن هذه البعثات وحسن اختيارها - أن يجرى ذلك على قاعدة امتحانات سرية ، مصحوبة بضمانات كافية لتفقد لطالبى الالتحاق بالبعثات ؟

٢ - الرجاء الفضل بإدراج مكتب المجلس بيانات بأسماء أعضاء البعثات عن العشر السنوات الماضية ، والواقع الذى تخصص فيه كل مبعوث منهم ، ومن ملو منهم ومن لم يجد مدد ، وسبب ذلك إن كان ، والعمل الذى الحق فيه عضو البعثة بعد عودته ، ومن لم يشغل منهم العمل الذى تخصص له وسبب ذلك ، ومن لم يلقى منهم بعمل حكوى مع بيان السبب أيضا .

٩ فبراير ١٩٤٩

راجب اسكندر

مفكرة صاحب المعالى مصطفى مرعى بك ( وزير الدولة ) - فيما يتعلق بالشيء الأول من السؤال :

١ - تنص لائحة البعثات الصادرة في ٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ على القواعد التى تتبع في اختيار أعضاء البعثات . وتلخص هذه القواعد فيما يلى :

(١) للشرع البعثات بكافة الطرق ، سواء في الصحف اليومية والوقائع الرسمية أو غيرها ، من طريق الإعلان ، لكن يظلم فيه كل من له مصلحة في التقدم للبعثات .

(ب) يشترط في طالب البعثة أن يكون حائزا على أعلى شهادة تمنح في الفرع المراد التخصص فيه ، من أن يكون الطالب حائزا لهذه الشهادة من إحدى الجامعات المبرزة في الكلية أو المدرسة التابع لها ، أو في الثلاث السنوات السابقة لهذه الخدمة .

فإذا كان المراد إعداد بعثة لغرض من الدراسات التى ليست لها شهادة خاصة ، فقرر اللجنة الوزارية الاستشارية للبعثات الشروط الواجب توافرها في كل حالة .

(ج) يجب أن يكون الطالب حاصلا على الأقل على ٦٥٪ من مجموع الدرجات ، و ٧٠٪ من مجموع العلوم الأساسية المرتبطة بالم تخصص فيه .

(د) يشترط ألا تزيد سن الطالب على ٢٨ سنة في أكتوبر التالى لاختياره .

٨ - تقرير لجنة تحقيق صحة العضوية<sup>(١)</sup>

من موضوع صحة عضوية حضرة صاحب الدولة الشيخ المحترم إبراهيم  
عبد الحمادى - الموافقة على التقرير ، وإعلان صحة عضوية دولته

( لقد قررت لجنة التحقيق صحة عضوية حضرة الشيخ المحترم محمود تواد بك . )

**التقرير -** بحثت اللجنة موضوع تحقيق صحة عضوية حضرة صاحب الدولة الشيخ المحترم إبراهيم عبد الحمادى باشا المدين عضواً بالمجلس بالمرسوم الصادر فى ١٥ يناير سنة ١٩٤٩ فى المحل الذى خلا بين حضرة صاحب السعادة عبد طوبى باشا سفيراً لمصر فى الباكستان ، وتبينت أن هذا المرسوم صدر صحيحاً دستورياً ، وأن حضرة الشيخ المحترم من إحدى الطبقات التى يكون منها عضواً بمجلس الشيوخ - طبقاً للآدين ٧٨ من الدستور ٥٥ من قانون الانتخاب - وهى طبقة الوزراء ، وأن شرط السن متوافقه .

لهذا قررت اللجنة صحة عضوية دولته .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس -** يقرر المجلس الموافقة على تقرير اللجنة ، وإعلان صحة عضوية حضرة صاحب الدولة إبراهيم عبد الحمادى باشا .

٩ - تقرير لجنة تحقيق صحة العضوية<sup>(٢)</sup>

من موضوع صحة عضوية حضرة صاحب المال الشيخ المحترم مصطفى مرمى بك -  
الموافقة على التقرير ، وإعلان صحة عضوية محاله

( لقد قررت لجنة التحقيق صحة عضوية حضرة الشيخ المحترم محمود تواد بك . )

**التقرير -** بحثت اللجنة موضوع تحقيق صحة عضوية حضرة صاحب المال الشيخ المحترم مصطفى مرمى بك المدين عضواً بالمجلس بالمرسوم الصادر فى ٢٨ يناير سنة ١٩٤٩ فى المحل الذى خلا بوفاته المرحوم مصطفى رشيد بك ، وتبينت أن هذا المرسوم صدر صحيحاً دستورياً ، وأن حضرة الشيخ المحترم من إحدى الطبقات التى يكون منها عضواً بالمجلس - طبقاً للآدين ٧٨ من الدستور ٥٥ من قانون الانتخاب - وهى طبقة الوزراء ، كما تبين أن شرط السن متوافقه .

لهذا قررت اللجنة صحة عضوية محاله .

**الرئيس -** لقد أرسل السؤال إلى الوزارة . وقد طلب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجندى الرد كتابة . وكنت أظن أن حضرة الزميل المحترم يوجه اليوم إلى رئاسة المجلس أو السكرية ، لأن حضرته يظن أنه وجه السؤال ولم ندرجه .

**حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى -** نعم ، قد طلبت أن تكون الإجابة كتابة .

**حضرة صاحب المال مصطفى مرمى بك ( وزير الدولة ) -** لقد أعدت الإجابة وستصل غداً .

**حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى -** ... ..

**الرئيس -** ... ..

**حضرة صاحب الدولة إبراهيم عبد الحمادى باشا ( رئيس مجلس الوزراء )**  
لدى أعمال فى مجلس النواب . فأرجو إذا وافق المجلس ، أن يبحث أولاً الاقتراح بمشروع اقتراح التقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح .

**الرئيس -** إن لدينا بعض أعمال لا تستغرق من وقت المجلس طويلاً ، ويمكن أن تنتهى منها ، ثم نخرج بعد ذلك لمناقشة الاقتراح بمشروع القرار .

**حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى -** أريد أن أناقش هذه المسألة البتة إذا وافق دولة رئيس مجلس الوزراء ... ..

**الرئيس -** هذه المسألة ليست مبرورة على المجلس الآن ، فلا على لإثبات ما يقوله حضرة الشيخ المحترم فى المضبطة .

فهل توافقون حضراتكم على عدم إثبات ما قاله حضرته فى المضبطة ، وعلى عدم نشره فى المصحف ؟

( موافقة ) .

عمال الأوقية ، ويرجع إلى تحقيق رغبة برلانية أيدت في العام الماضي بتكرار عملية التصدير ثلاث مرات في العام لمقاومة انتشار الحمى الراجعة والتيفوس . وقد استلزم هذا تأمين عدد كبير من المال تجاوزت أجهز ما كان مقررا لها في الميزانية .

لهذا واقتت اللجنة على فتح الاعتماد الإضافي المطلوب ، على أن يؤخذ من وفور ميزانية وزارة الصحة قسمها .

وترحب اللجنة من المجلس إقرار مشروع القانون بالصيغة الواردة من مجلس النواب .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولتنتقل إلى مناقشة مادتيه مادة فائدة ، ولتتل المادة الأولى .  
تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، قسم ١٠ "وزارة الصحة العمومية" ، فرع ١ "الدواجن العام والصحة العامة" ، باب ١ "ماهيات وأجروماتيات" ، اعتماد إضافي قدره ١٠٠,٠٠٠ جنيه (مائة ألف جنيه) ، لتسوية التجاوز في الباب المذكور .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور جلة ربط الفرع المذكور .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى المالية والصحة العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على تقرير اللجنة ، وإعلان صحة عضوية حضرة صاحب المالى مصطفى مرسى بك .

١ - تقرير لجنة تحقيق صحة العضوية (١)

عن موضوع صحة عضوية حضرة صاحب المال محمد زكى بل باشا -  
الموافقة على التقرير ، وإعلان صحة عضوية حاله

( القدر حضرة الشيخ المحترم محمد قواد بك ) .

**القرار** - بحثت اللجنة موضوع تحقيق صحة عضوية حضرة صاحب المال الشيخ المحترم محمد زكى بل باشا المعلن عضوا بالمجلس بالمرسوم الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٩٤٩ في المحل الذى خلا بوفاة المرحوم زكريا مهران باشا ، وتبينت أن هذا المرسوم صدر صحيحا دستوريا ، وأن حضرة الشيخ المحترم من إحدى البلديات التى يكون منها عضو مجلس الشيخ - طبقا للادتين ٧٨ من الدستور وهـ من قانون الانتخاب - وهى طبقة الوزراء ، كما تبين أن شرط السن متوافقه .

لهذا قررت اللجنة صحة عضوية حاله .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على تقرير اللجنة ، وإعلان صحة عضوية حضرة صاحب المال محمد زكى بل باشا .

١١ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ - ١٠٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الصحة العمومية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، فرع ١ "الدواجن العام والصحة العامة" ، باب ١ "ماهيات وأجروماتيات" ، لتسوية التجاوز في الباب المذكور - تقرير لجنة المالية (٢) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادتيه مادة فائدة - تأجيل أخذ رأى عليه بالامتناع مع مشروعات القوانين الأخرى

( القدر حضرة الشيخ المحترم الدكتور دك مختار بلشاه ) .

**القرار** - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون ، وأطلعت على مذكرة الإيضاحية وعلى البيانات المتصلة به ، تبين أن هذا التجاوز يقع في أوجه

نأمر بأ. يصمم هذا القاعة بفتح للدولة ، وأن يشرى الحرية لرحمة وينفذ نقادون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالبدء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

## ١٢ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إصافي يبلغ ٣٨٥٣٠٠ جنيه في برقية وزارة الأشغال العمومية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، فرع ٣ ، " مصلحة المبانى الأميرية " ، باب ٢ " مصروفات عامة " ، لتسوية التجاوزات في الباب المذكور - تقرير لجنة المالية (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مضافة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالبدء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

( لقر حصة الشيخ المحترم طراف على باننا ) .

الرئيس - نثبت (٢) وزارة الأشغال العمومية حصة صاحب العزة نقيب مشنوك و نيل مصلحة المبانى ، والأستاذ حامد غمار المفتش بتمتددة ، باني القصور الملكية ، لحضور الجلسة عند نظر مشروع هذا القانون .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضراتهما ) .

القرار - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون ، وأطلعت على مذكرة الإيضاح والبيانات المتصلة به ، وتبينت أن التجاوز يقع معطاه في اعتبارات العناية والترميم والأعمال الجديدة الصغيرة ، ويرجع إلى عدم كفاية المربوط لها .

لذلك وافقت اللجنة على فتح الاعتماد الإضافي المطلوب ، على أن يؤخذ من وفور ميزانية مصلحة المبانى نفسها ، وترجع من المجلس الموافقة على مشروع القانون بالصيغة الواردة من مجلس النواب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتنقل إلى مناقشة مادتيه مادة فائدة ، ولتلى المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نص :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، قسم ١٢ " وزارة الأشغال العمومية " ، فرع ٣ " مصلحة المبانى الأميرية " ، باب ٢ " مصروفات عامة " ، اعتماد إصافي قدره ٣٨٥٣٠٠ جنيه ( ثمانية وثلاثون ألفاً وثلاثمائة جنيه ) ، لتسوية التجاوزات في الباب المذكور .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الباب الثالث من ميزانية الفرع نفسه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

(١) تراجع المحقق رقم ١٠٠

(٢) نص الكتاب :

" حصة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

أ. ح. الفضل باستاذان المجلس لحصة صاحب العزة نقيب مشنوك وكل حصة المبانى ، والأستاذ حامد غمار المفتش بتمتددة مبانى القصور الملكية ، في حدود جلسة الاثنين ١٤ مارس سنة ١٩٤٩ ، أثناء نظر مشروع قانون بفتح اعتماد إصافي يبلغ ٣٨٥٣٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لتسوية بعض التجاوزات .

ونقتضوا بقبول واقر الاحترام

القاهرة في ١٣ مارس سنة ١٩٤٩



**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة الثانية .  
 تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ — على وزير المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون ، كل منهما فيما يخصه .  
 نأمر أن يعم هذا القانون بمقام الدولة ، وأن يشترط الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
 ( موافقة ) .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
 ( موافقة ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولتنقل إلى مناقشة مادتيه مادة فساد ، ولتلى المادة الأولى .  
 تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ — تحصل محكمة الواحات للبحرية الجزئية الشرعية من دائرة اختصاص محكمة بني سويف الابتدائية الشرعية . وتلحق بدائرة اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
 ( موافقة ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، وتتل المادة الثانية .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ — على وزير المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون ، كل منهما فيما يخصه .

نأمر أن يعم هذا القانون بمقام الدولة ، وأن يشترط الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
 ( موافقة ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالتدء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

### ١٣ — مشروع القانون

المقدم من الحكومة بتعديل دائرة اختصاص محكمة القاهرة بني سويف الابتدائية للترجيح — تقرير لجنة العدل (١) — الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة مادتيه مادة فساد — تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

( المقر حاضرة النسخ المحترم حمود فزاد بك ) .

**الرئيس** — تليت (٢) وزارة العدل حاضرة الأستاذ بلوى إبراهيم حمودة مدير عام إدارة التشريع بها ، لحضور جلسة المجلس عند نظر مشروع هذا القانون .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرة ) .

(١) براتب المبلغ رقم ١٠١

(٢) نص الكتاب :

« حاضرة صاحب السادة رئيس مجلس التشريع

زبون من سبيلكم الاذن لحضرة الأستاذ بلوى إبراهيم حمودة مدير عام إدارة التشريع بموافقة العدل لحضور جلسة المجلس أثناء نظر تقرير لجنة العدل من مرسوم مشروع قانون بتعديل دائرة اختصاص محكمة القاهرة ، وبني سويف الابتدائية للترجيح .

وقضوا بما دلتهم بقول قاضي الاحترام ع

تليت المادة الثانية، وهذا نصها :

مادة ٢ - كل وزير العدل تنفيذ هذا القانون، ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ثم أمر بأن يهضم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن يشرف في الجريدة الرسمية ويغذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المادة الثانية .

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالنسبة بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

#### ١٤ - مشروع القانون

المعاد من مجلس النواب الخاص بنظام استئصال مكبرات الصوت - تقرير لجنة الداخلية (١) - مادة المادة الأولى - تأجيل أخذ الرأي بالنسبة بالاسم على مشروع القانون مع مشروعات القوانين الأخرى

( المقررة لجنة الشيوخ المهتم من السلام التنازل بها ) .

الرئيس - تليت (٢) وزارة الداخلية - حضرة صاحب العزة أحمد مرتضى المراغى بك وكل الوزارة، لحضور الجلسة عند نظر مشروع هذا القانون.

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرة ) .

المقرر - نظرت اللجنة مشروع هذا القانون المعاد من مجلس النواب، والمحال إليها بجلسته أول مارس سنة ١٩٤٩، وذلك بحضور حضرة صاحب العزة أحمد مرتضى المراغى بك وكل وزارة الداخلية . فبين أن مجلس الشيوخ سبق أن أقره بجلسته ١٠ يناير سنة ١٩٤٩، ويست به إلى مجلس النواب، فأدخل عليه تعديلا في الفقرة الثانية من المادة الأولى بأن حذف منها الجملة الآتية :

"وإذا استندى استعماله الساعة الواحدة صباحا إلا في الأحوال الضرورية التي ترى المحافظة أو المديرية تجاوز فيها من هذا الميعاد" .

وبعد أن استنصحت اللجنة حضرة صاحب العزة وكل وزارة الداخلية عن الأسباب التي دعت إلى هذا التعديل، وافقت عليه كما ورد من مجلس النواب .

وترجو من المجلس الموقر إقرار مشروع القانون كما عدله مجلس النواب بالصيغة الواردة في التقرير .

حضرة الشيخ المحترم على زكى الصراي يلما - إن التعديل الذي أجراه مجلس النواب على هذه المادة يستبرأه .

الرئيس - ليس ذلك إضافة وإنما مجلس النواب التي الفقرات الأخيرة على أساس أن مكبر الصوت لا يخرج عن الدائرة التي فيها فلا داعي للنص على هذا .

والآن هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - لتل هذه المادة معدلة كما أقرها مجلس النواب .

(١) يراجع الملحق رقم ١٠٢

(٢) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بانيه - أرجو معاذتكم استئذان هيئة المجلس و حضور حضرة صاحب العزة أحمد مرتضى المراغى بك وكل وزارة الداخلية بجلست المجلس عند نظر تقرير لجنة الداخلية من مشروع القانون الخاص بنظام استئصال مكبرات الصوت .

وتفضلوا معاذتكم بشكر فائق للاعتراف ما

١٢ مارس سنة ١٩٤٨

**القرار** - المادة التي كانت محل اعتراض من حضرة الشيخ المحترم على زكي العرابي باشا باعتباره رئيساً للجنة قانون الإجراءات الجنائية - خاصة بمصانة المحامي في الجلسة. وقد انفتحت الجنتان على الصيغة التي ستل على حضراتكم. ومن محاسن الصاف أني تقيت من رقابة المحامين نصاً ظهر أنه يتفق مع النص الذي أقرته الجنتان. وعلى هذا، فقد أصبحت هذه المسألة مفروفاً منها.

وإلى حضراتكم نص المادة ١٣٠ كما اتفق عليه :

مادة ١٣٠ - استثناء من حكم المادتين ١٢٥ و ١٢٩ ، إذا وقع التعدي أو الإخلال بنظام الجلسة من محام أثناء قيامه بواجبه وبسببه ، حررت المحكمة عضواً بذلك .

والحكمة أن تقرر إحالة المحامي إلى قاضي التحقيق لإجراء التحقيق ، إذا كان ما وقع منه يستوجب مؤاخذه جنائياً ، وإلى رئيس المحكمة إذا كان ما وقع منه يستوجب مؤاخذه تأديبياً .

وفي الحالين لا يجوز أن يكون رئيس الجلسة التي وقع فيها الحادث أو أحد أعضائها عضواً في الهيئة التي تنظر الدعوى .

**مفكرة صاحب المحامي محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) - أية دعوى ؟**

**القرار** - التأديبية أو الجنائية .

**مفكرة صاحب المحامي محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) - إن هذا النص قامض ، فيجب بيان ذلك في الحالين .**

**القرار** - لقد جاء في المادة ميادة " وفي الحالين " ، وهذه تشمل الدعوى التأديبية والجنائية .

**مفكرة صاحب المحامي محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) - هذا النص قاصر ومبهم ، ولا بد من توضيحه .**

**القرار** - أرى أن يكتب بالتفسير في الجلسة .

**مفكرة الشيخ المرمم محمد فوزي سراج الدين باشا - هذا النص يدل على أن المقصود هو الدعوى التأديبية فقط .**

**الرئيس** - يصح أن يضاف إلى المادة بد كلمة " الدعوى " عازراً " الجنائية أو التأديبية إذا رقت " .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

تليت المادة الأولى معدلة ، وهذا نصها :

مادة ١ - لا يجوز تركيب أو استعمال ميكبرات الصوت في المحال العامة أو الخاصة أو في المنازل أو في الحفلات بحالة مؤقتة أو مستديمة إلا بناء على ترخيص سابق من المحافظة أو المديرية ، ولا يجوز استعمال هذه الميكبرات إلا لأغراض التي صدر الترخيص من أجلها ، ولا يجوز أية حال منع الترخيص إذا كان الغرض من استعمالها إذاعة الإعلانات .

ويجب ألا يستعمل ميكبر الصوت إلا في داخل مكان معد لذلك لا يقل مسطحة عن مائتي متر ، ولا يجاوز صوته الحاضرين .

ويجوز للمحافظة أو المديرية إلغاء الترخيص في أي وقت إذا رقت مخالفة لشروط الترخيص .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ويؤجل أخذ الرأي بالتدء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى الأخرى .

## ١٥ - مشروع قانون المرافعات

لجنة قانون المرافعات (١) - مناقشة المادتين ١٣٠ و ١٣١ - أخذ الرأي بالتدء بالاسم على مشروع القانون مع مشروعات القوانين الأخرى

( لقد حضرة الشيخ المحترم محمد حسن الشاذلي باشا ) .

**الرئيس** - لقد نظرنا في الجلسة الماضية قانون المرافعات ، ودار البحث فيه عن المادة ١٣٠ ، وهي الخاصة بمصانة المحامين في الجلسة . وكان المشروع مؤجلاً لأخذ الرأي عليه بالتدء بالاسم ، غير أنني فهمت أنه قد تم الاتفاق على أن توضع المادة المذكورة على الصورة التي سيتلوها على حضراتكم سعادة المقرر .

فهل توافقون حضراتكم على فتح باب المناقشة في هذه المادة ؟

( موافقة ) .

محكمة صاحب المحامي محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) - توافق على نص المادة بعد هذه الإضافة .

محكمة الشيخ المحترم أبو شادي بك - يسن أن يقال "إذا أقيمت"

الرئيس - لا مانع من ذلك .

محكمة الشيخ المحترم أبو شادي بك - يفهم من النص أنه إذا أحيل الأصل إلى قاضي التحقيق، فإنه يحيله إلى المحكمة المختصة إذا كانت هناك ضرورة . أما إذا كان واقع منه يستوجب مؤاخذه تأديبياً، فإنه يحال إلى رئيس المحكمة .

الرئيس - إذا حدث أمام القاضي أمر يستحق التأديب، فإنه يحيله إلى رئيس المحكمة .

محكمة الشيخ المحترم أبو شادي بك - إذا وقع تعد أو إخلال من المحامي، فإن المحكمة تحيله إلى قاضي التحقيق، وهو مستقل . فإذا رأى أن في الأمر جريمة، أحله إلى المحكمة المختصة . أما إذا لم ير في الأمر جريمة فإنه يحفظه . وإذا رأى أن هناك مؤاخذه تأديبية، فله أن يتخذ الطريق القانوني، وهذا ما أريد أن ينص عليه .

المقرر - سأوضح لحضرة الشيخ المحترم فريد بك أبو شادي الموقف : إن المادة ٥١ من قانون المحاماة تنظم المسؤولية التأديبية وتحققها، والمادة المطروحة تنظم حالة الجلسة . فبدلاً من أن يحكم القاضي المحامي كأمر الناس، يحيله إلى قاضي التحقيق أو إلى الجهة التأديبية . وقد يتبى أمر إسنائه إما بالحفظ أو برفع الدعوى أو الإحالة إلى النيابة باعتبارها المختصة بقريك الدعوى التأديبية، أو إلى رئيس المحكمة باعتباره مختصاً .

محكمة الشيخ المحترم أبو شادي بك - هذا هو التصريح الذي أريد أن أصل إليه، أي أن قضى التحقيق له الحق في أن يحيل الأمر إلى الجهة التأديبية .

المقرر - نعم، لقاضي التحقيق أن يحيل الأمر إلى جهة من الجهات المختصة لتحريك الدعوى التأديبية .

الرئيس - والان حل توافقون حضراتكم على أن يكون نص المادة ١٣٠ كما يأتي :

مادة ١٣٠ - استثناء من حكم المادتين ١٢٥ و ١٢٩، وإذا وقع التعدى أو الإخلال بنظام الجلسة من عام إنشاء قيامه وبواجبه وبسيده، حررت المحكمة محضراً بذلك .

والحكمة أن تقرر إحالة المحامي إلى قاضي التحقيق لإجراء التحقيق إذا كان موقوف منه يستوجب مؤاخذه جنائياً، وإلى رئيس المحكمة إذا كان موقوف منه يستوجب مؤاخذه تأديبياً .

وفي الختام لا يجوز أن يكون رئيس الجلسة التي وقع فيها الحادث أو أحد أعضائها عضواً في الهيئة التي تنظر الدعوى التأديبية أو العادية إذا أقيمت .

( موافقة ) .

الرئيس - اتفقا من هذه المادة .

ولقد تقدم اقتراح من حضرة الشيخ المحترم جمال الدين أباطة بك، ومعه عشرة من حضرات أعضاء المجلس تطبيقاً للمادة ١٧٥ من اللائحة الداخلية، بطلب فتح باب المناقشة في المادة ٤٤٣ من قانون المرافعات، وهذا نصه :

"أريد طبقاً للمادة ١٧٥ من اللائحة الداخلية إمادة المناقشة في المادة ٤٤٣ من قانون المرافعات، وإني أقترح تعديلها على الوجه الآتي :

بعد انقضاء المواعيد المنصوص عليها في المواد السابقة يرسل قلم الكتاب إلى النيابة العامة ملف القضية لتضيف إليها مذكرة تنافية بأقوالها خلال ستين يوماً من تاريخ وصولها إليها، فإذا انقضى هذا الميعاد ولم تقدم النيابة العامة مذكرة تنافيتها، جاز لرئيس المحكمة بتعديد جلسة لنظر القضية، ويكون للنيابة في هذه الحالة الحق في إبداء أقوالها بالجلسة " .

فهل توافقون حضراتكم على فتح باب المناقشة في هذه المادة ؟

( موافقة ) .

المقرر - إن المادة التي يريد تعديلها حضرة الشيخ المحترم هي المادة ٤٤٣ من المشروع والتي أصبحت المادة ٤٢٨، ونصها كما يأتي :

"بعد انقضاء المواعيد المنصوص عليها في المواد السابقة يرسل قلم الكتاب ملف الطعن إلى النيابة العامة .

وبعد أن تودع النيابة مذكرة بأقوالها يبين رئيس المحكمة المستشار المقرر وبالجلسة التي تنظر فيها القضية " .

فالكرة أن قانون محكمة القضاة - وقد أدرج الآن في قانون المرافعات - قد نظم مواعيد تقديم الطعون والمذكرات المفصلة للأسباب ومواعيد الرد عليها ورد الخصوم عليها ورد بضمهم حل بعض أخصاً، ثم بعد ذلك ترسل إلى النيابة لتقديم مذكرتها .

**الرئيس** - لقد رفضه المجلس وثبت ذلك في المضبطة . ولما أراد جمال الدين أباطه بك أن يثير هذا الموضوع ، كان حضرة الشيخ المحترم محمد عبد الوكيل بك وكيل المجلس هو المتولي رئاسة الجلسة ، فقال إن المادة ٤٤٣ من قانون المرافعات ستناقش فيها مناقشات حول هذا الموضوع ويستطيع جمال الدين أباطه بك أن يقدم باقتراحه عندما .

وبما أننا سننظر تلك المادة في هذه الجلسة ، فإن حضرة الشيخ المحترم جمال الدين أباطه بك تقدم باقتراحه اليوم .

**مضمة الشيخ المحترم علي زكي الصري بلشأ** - لقد أثير هذا الموضوع في الجلسة الماضية ، فهل رفض أم لم يرفض .

**مضمة الشيخ المحترم عباس النمل** - لم يرفض .

**مضمة الشيخ المحترم وهيب دوسي بك** - هذا الموضوع علق ولم يرفض

**المقرر** - الثابت في المضبطة أن مشروع القانون المقدم من حضرة النائب المحترم محمد توفيق خليل بك رفض من حيث المبدأ . ويلاحظ أن مشروع القانون الذي كان مقمدا بتعديل قانون إنشاء محكمة النقض قد ألغاه مشروع قانون المرافعات المعروض ، وسعادة رئيس الجلسة قال إن هذا الاقتراح تناوله مادة في مشروع قانون المرافعات الحالي .

ولكن رفض المشروع المقترح من حيث المبدأ لا يمنع من أن تصل مادة معروضة ، لا قانونا مصيره الإلغاء كما يتضمن ذلك المشروع الوارد من مجلس النواب ، فلا مانع من نظر هذه المادة الآن .

**مضمة الشيخ المحترم موقيس ووسي بلشأ** - نوافق على هذه المادة .

**المقرر** - هذا الاقتراح سبق أن أخذ مراحل عدة . وقد سبق بدراستل حين عرض على اللجنة التي وضعت مشروع هذا القانون في وزارة العدل ثم عرض على لجنة مجلس الشيوخ عندما ناقشت هذا المشروع ، ثم حل هذا المجلس في الجلسة الماضية . ولقد بينت وجهة النظر التي تبناها نقشت بعدم تنقيح النيابة بجمياد وإلزامها به .

ذلك لأن النيابة في محكمة النقض موجودة لغرض أساسي ، وهو أنها خصم لا يتقيد بوجهة نظر معينة ، وإنما يتقيد بما عليه مصلحة القانون والمداولة لحسب ؛ وأنها هي الجسم الوحيد الذي ليس له مصلحة في توجيه الدعوى ، نوجيها خاصا . وفي بحثها الهادف ما يضيء الطريق أمام المحكمة لتفصل في الموضوع في ضوء هذا البحث .

والشكوى التي يستند إليها حضرة المقترح هي أن النيابة لا تقدم مذكرتها في مواعيد ملائمة . ويصح من ذلك أن تبقى القضية معلقة ، إذ إن المحكمة لا تستطيع تحديد جلسة لها ، ولا تستطيع أن تنظرها إلا بعد أن تقدم النيابة مذكرتها .

فالتى يردى إليه حضرة المقترح هو أن يحدد ياد النيابة لتقديم مذكرتها فيه ، بحيث إذا لم تقدم النيابة مذكرتها في هذا المياد ، جاز للمحكمة أن تنظر الدعوى .

وهذا هو الاقتراح ... ..

**مضمة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين بلشأ** - لقد وافق مجلس النواب على ذلك .

**المقرر** - نعم .

**مضمة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين بلشأ** - أرى مشروع هذا القانون ؟

**المقرر** - لا .

**الرئيس** - قليل النص المقترح إذن .

**المقرر** - الاقتراح المقدم يراد فيه أن تجري المادة على هذا النص :

" بعد إقضاء الواجبات المنصوص عليها في المواد السابقة يرسل قلم الكتاب إلى النيابة العامة ملف القضية لتضيف إليها مذكرات كاتبة بأقوالها خلال ستين يوما من تاريخ وصولها إليها ، فإذا انتهى هذا المياد ولم تقدم النيابة العامة مذكرتها جاز لرئيس المحكمة تحديد جلسة لنظر القضية ، ويكون للنيابة في هذه الحالة الحق في إبداء أقوالها بالجلسة " .

**مضمة الشيخ المحترم علي زكي الصري بلشأ** - سبق أن أثير هذا الموضوع في الجلسة الماضية ، فإذا تم فيه ؟

**المقرر** - لقد رفضه المجلس .

**مضمة الشيخ المحترم علي زكي الصري بلشأ** - مادام المجلس قد رفضه فلماذا تناو الآن ؟

مضرة صاحب المالك محمد زكي على باشا (وزير الدولة) - لا ، بل رئيس نيابة أو عام هام .

مضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - آمنت بأنه رئيس نيابة فهل بكل رئيس النيابة نقضا ، وفي محكمة مكونة من خمسة مستشارين غير طرف الخصومة .

هذا كلام دعشت لسماعه .

ثم القول أنت النيابة خصم عابد قول آدمشي كذلك سماعه ، فهل المستشارون الخمسة غير عابدين ؟

مضرة الشيخ المحترم عباس الخيل - ليسو عابدين ولا متدخلين ولكنهم هم الحاكمون .

مضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - هؤلاء المستشارون الذين لا يتطرق شك في قدرتهم بل فهم وجهات النظر المختلفة التي تطرح عليهم من الخصوم - كل هؤلاء ينقصهم إثناء من رئيس نيابة بحيث وراهم يهدم برأى سليم ؟ هؤلاء ولا يمكن القول أنهم في حاجة لمساعدة لأن يبدى لهم رئيس نيابة رأيا مستقلا .

مضرة الشيخ المحترم محمد زكي العرابي باشا - هذا اعتراض على أساس وجود النيابة في القضايا المدنية .

مضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - إن النيابة قد وجدت لاحتالات متروكة بها ، ولا يمكن أن أردد كلمة العرابي باشا . وأنا بين وبين قضى مقتنع بأنه لم تأت قضية واحدة كان للنيابة رأى فيها ، لأن الأبحاث التي تستلزمها الدعوى ...

(أصوات : لا ، لا) .

مضرة الشيخ المحترم محمود فؤاد بك - إن لي اعتراضا على هذا القول فقد كنت مستمرا ...

مضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - أرجو عدم المقاطعة ، أرجو ألا يذكرني أحد صفته الأولى ، وأن يذكر أنه عضونا في مجلس الشيوخ فقط .

الرئيس - أرجو أن يكون مفهوما أن جميع المتكلمين هنا يتكلمون بوصفهم أعضاء في مجلس الشيوخ فقط .

حفا قد قيل في تقرير هذا الاقتراح إن النيابة ستأخر في تقديم مذكراتها ، مما يشأ عنه تعليق القضايا وتأخير الفصل فيها مدة طويلة . وهذا السبب في ذاته محل شك ، لأن الذي علمناه ، أثناء بحثنا ، أن تأخير النيابة في تقديم مذكراتها ليس السبب المباشر في تعليق القضايا ، وإنما السبب هو أن الوقت لم يتسع أمام المحكمة للفصل في كثير مما قدمت النيابة عنه مذكرات . ولكن المحكمة لم تفصل في هذه القضايا لكثرة العمل ، وإنما لم تسع الفرصة لنظرها . والنتيجة الحتمية لهذا ليست إبطاء العمل ، وإنما إعفاء النيابة من العمل ، فتقوت المواعيد دون أن تبدى رأيا ، وتختسر العدالة ولا يستفيد الخصوم .

ولقد قلت إن الأمر منحصر في واحد من اثنين : إما أن تكون النيابة مرهقة ، فيجب على الحكومة أن ترد المحكمة إلى المدد الكافي منهم . وإما أن تكون النيابة مقصرة ، فتعاضدها الحكومة . ولكنه لا يجوز بحال أن تعفى النيابة من مهمة خطيرة ، هي مصلحة العدالة ومصلحة القانون أولا وآخرا .

إن محكمة النقض ، كما تعلمون ، محكمة قانون قبل كل شيء ، ولو أن هذا الأتراح يعمل على إنجاز القضايا أو يحقق العدالة لوافقت عليه .

ولذلك أناشد المجلس أن يرفض الاقتراح ، لأنه لا يحقق عدالة على الإطلاق .

مضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك - إن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم جمال الدين أبانله بك اقتراح في محله . ولا يمكن أن يقال مطلقا إن معنى ذلك أن النيابة تقصر ويؤاخذ بالعدالة ، لأن للقاضي حق التقدير والبحث فيما يمرض عليه من المسائل . فترك الموضوع من غير تحديد يعطل العمل ، إذ كثيرا ما تلجأ المحكمة إلى الفصل في قضايا تأخر للمحاكم في تقديم مذكراتها .

لذلك أؤيد حضرة المقترح .

مضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - محبة حضرة الشيخ المحترم المشاوي باشا هي أن في هذا الاقتراح المقدم حرمانا للعدالة من رأى خصم عابد ، أثبت في كثير من القضايا أنه أدى واجبه ، وقام به في ميعاد معقول . ولكن التأثير كان ينشأ من ازدحام المحكمة بالعمل ، وإني أترض على وجهي نظري جميعا .

فالقول بأن طرفي الخصوم في قضية قض - وإبطاله في الصف الأول من اثنين جميعا من القانونيين - يحتاجون في قضيتهم إلى عمل يمثل النيابة لتسور المحكمة ، قول لا يقبله العقل ، خصوصا أن قضاء محكمة النقض لم من مؤهلهم ما يجتهد من هذه المساعدة .

**حضرة الشيخ المنعم وهيب دوسى بك** - أقرر أن عمل النيابة قد يكون فيه تسهيل لمهمة قضاء محكمة النقض . فإن كانت النيابة مرفقة بالعمل أو كان الوقت عندها لا يتسع لأعمالها ، أو كان العدد الموجود لا يكفي كما قال حضرة المقرر ...

**المقرر** - لم أقل ذلك ولقد نسبت إلى أقوال كثيرة لم أقولها .

**حضرة الشيخ المنعم وهيب دوسى بك** - الواقع الذى أدويه عن أن هناك قضايا كان أصحابها يصفون في ضرورة عرضها على محكمة النقض وكان الحاصل الوحيد هو النيابة من جراء عدم تقديم مذكراتها في الميعاد . ثم لماذا تمتاز النيابة علينا - نحن المحامين - ولنا مواعيد تقيدنا ؟ ومع ذلك فاستمعوا إلى ما قاله الاقتراح !!

ستون يوما مهلة لها ، ثم يجوز المحكمة أن تنتظر !! ؟ ولكن تقدرنا حضراتكم مرة وفي التعبير في النص المقترح ، أرجو أن تذكروا أنه بعد كل هذا التأخير لما أن تيدي رأيا في الجلسة عندما يطلب رئيس المحكمة نظر الدعوى .

كيف يجوز أن تترك أصحاب المصالح تحت رحمة مشاكل رجال النيابة ومشاكلهم .

إن الطريق الوحيد كما قال حضرة المقرر في الاكثار من أعضاء النيابة بل الطريق أن تكون النيابة قسما في مركز يتم عليها هذا ، فيصرف عمل النيابة في محكمة النقض على هذا العمل فقط ، فلا تشغل بتفتي ولا بسواه ذلك بأن النقض كما تعلمون حضراتكم لا يعطل تنفيذ الحكم . فإذا صدر حكم ببلغ ، استمر الحكم له في إجراءات التنفيذ ، فيجوز بيع الغار وفي هذه الأثناء يكون حضرة رئيس النيابة أو الأنوكاوى الصوى مشغولا باستدعائه لأمر كثيرة . وقد يتكرر هذا الاستدعاء ، فيذهب الخضم بعد ستة أشهر ليجد النيابة لم تقدم مذكرتها ، مما يلحق ضررا بالتخامين ويعطل مصالحهم .

**حضرة صاحب المرونة** **شيخ عبد الرزاق باشا** (رئيس مجلس الوزراء) حضرة المقرر لم يقل هذا .

**حضرة الشيخ المنعم وهيب دوسى بك** لقد قال المقرر ذلك ، وزاد عليه أن العطل كثيرا ما ينشأ من عدم تمكن المحكمة من الفصل في القضايا الكثيرة التي تزعمها .

**حضرة الشيخ المنعم وهيب دوسى بك** - لكن تبيين الرضخ الصحيح يجب أن يعرف ما إذا كانت الحالة تدعو إلى هذا الاقتراح أم لا ؟ وهل بحث حضرة المقترح الحالة على أساس من الواقع والاحصاءات ، فنرف أن هناك قضايا معلقة تستدعي هذا التعديد ، أم أنها أمور فورية نظرية بحتة ؟

**حضرة صاحب المرونة وهيب دوسى بك** - لو تطلعت قضية واحدة ، لكان في ذلك للكفاية .

**المقرر** - أنا أترض على هذا القول . فاللاج الذى يجب أن يكون هو أن قوى النيابة واجبة ، لا أن تمنى من عملها .

**حضرة صاحب المرونة** **شيخ عبد الرزاق باشا** (رئيس مجلس الوزراء) حينما أثير هذا الموضوع أمام مجلس النواب ، وأثير هذا الاقتراح ، تقدمت وزارة العدل بالأحصاءات القطعية ، ووثقت منها . ومن واقع الأرقام أن الذى أنجزته النيابة العمومية من مذكرات ، في عدد معين من القضايا تجاوز بكثير اقتدار محكمة النقض ذاتها ، وجاوز المبدأ الذى تستلزم استيفاءه من هذه القضايا ، حتى **لقد** محكمة النقض ثناء طيبا على الجهد الذى قدسته النيابة العمومية سواء من موعة ، أو من عدد القضايا التى قطعتها تحضيرا وإعدادا .

فالوضع على ما بدأ من خلال هذه المناقشة ، في حقيقته ، وهو مسألة علاج واقعية . فإذا سمح أن النيابة العمومية فيها تجزئة من القضايا وما تنهض به من وجوب تحرير مذكراتها ، قصرت عن أن تتبع حامية محكمة النقض واقتدارها على الفصل ، فحينئذ تكون قد بدت الحاجة إلى ضرورة إلزام النيابة بأنه يجب عليها - في ميعاد محدد - أن تعد القضايا حتى لا تتعطل محكمة النقض من النظر من الفصل كما يطرح عليها .

ولكن وقد صار مقروا بالأرقام أن النيابة العمومية تقبض من المذكرات في القضايا أكثر مما تستطيع محكمة النقض أن تفصل فيه ، فواقع الحال أننا نكون - على حد ما عبر به سعادة الشيخ المنعم وهيب دوسى بك - نبحث في أضرارنا نظرية ليس من شأننا أن نعين على سرعة الفصل في القضايا لأن محكمة النقض تنهض بأقصى ما يمكنها في هذا الباب ، وليس فيها مطلقا من مصلحة بالنسبة لأصحاب القضايا أنفسهم بحال من الأحوال ، لأن النيابة لم تنص . وإذا فزع الآن هو علاج فرضى نظري مؤدها أن على النيابة أن تقدم في ظرف معين جميع مذكراتها وهذا حسن . ولكن ماذا يفيد الفصل في القضايا أن تزيد النيابة في مقدرتها فيما يقدمه من مذكرات ، فترفعها من محصلة مذكورة في السنة مثلا إلى ألف ، إذا كانت محكمة النقض لا تستطيع أن تتجاوز الفصل في إربابها قضية .

وعلى ذلك فلا يكون من أثر هذا سوى تحميل الخيانة أعباء جديدة بزيادة عدد أعضاء النيابة ، لا تشي إلا لإجهاوا مواعيد معينة يبنى عليهم أن يستكملوا خلالها المذكرات . وهذا كله لا أثر له على سرعة الفصل في القضايا ولا على إشباع حاجة محكمة النقض . وهذا هو الجزل الذى يمتنى جدا إبرازه .

فإذا نحن وصلنا إلى اليوم الذى تستطيع فيه محكمة النقض أن تواجه هذه الأعباء وقصرت النيابة ، كان هذا الاقتراح وجيبا وكان في عمله إن لم تزد من ثلاثة قدها في الجهد الذى يواجه حالة الانتاج المتزايدة الجديدة . وبغير هذا نكون قد أرفقنا الخرافة من غير سبب .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك أبدأ حيث انتهى دولة رئيس مجلس الوزراء ، فأقول لماذا يريد دولة تميز النيابة عن الأفراد ؟

**مفكرة صاحب المجلس :** **بكر** (وزير الدولة) - أرجو أن يسمح لي بأن أقول كلمة في وظيفة النيابة أمام محكمة القضاء : وظيفة النيابة وظيفة بالغة الخطر لا من حيث أن رئيس النيابة الذي يتسلم الدعوى قبل القضاة يشكل من الخصوم ما يمكن أن يكون هؤلاء الخصوم قد تزكرو من قص في وجوه الدفاع ، بل هو أيضا قض يسبق القضاة إلى نظر الدعوى ، ويؤثر حجج الخصوم ويوازن بينها ويتهيئ فيها إلى رأى لا يراعى فيه إلا وجه القانون ويسوقه إلى القضاء ، فيدخل الاطمئنان في نفوس القضاة ، لأن مبناء أن صاحبه عايد وصاحبه حجة وصاحبه ثقة .

(تولى الرئاسة حضرة الشيخ المحترم معالي احمد عل باشا ، وكيل المجلس) حضرات الشيوخ المحترمين ،

بلغ من أمر أهمية النيابة أمام محكمة القضاء في فرنسا أن الكتب العلمية تقول في المسألة التي يختلف عليها في القانون " وانتهى النائب العام "Corbeau مثلا إلى رأى قال فيه .... وأقرت محكمة القضاء في فرنسا هذا الرأى وأمر النيابة في فرنسا أمام محكمة القضاء أمر بلغ من الخطر أن قول النائب العام أو الأفوكاتو المسمى يساق إلى أنه صاحب الفضل في تقرير المبدأ القانوني ، وأن المحكمة إذا قضت إنما تأخذ الرأى من صاحبه ، وهو النائب العام أو الأفوكاتو المسمى ، فكل اقتراح يقدم يمكن أن يسوغ لقضية من قضايا القضاء أن تنتظرها محكمة القضاء دون أن تبدى النيابة فيها رأيا ، أقول إن كل اقتراح يقدم من هذا النظر ، فيه غمط لحق النيابة بل فيه تعطيل لوظيفة محكمة القضاء ، لأن القاضي كأننا ما كان جسيده وكأننا ما كان علمه في حاجة إلى مدد الزيل الحمايد وإلى مدد الزيل الثقة . الذي يقول الرأى فيدخل في القاضي الاطمئنان . ويتسلل القاضي هذا ، فلا يجد من يسفقه به إلا الزيل الذي يمثل الحيدة والم لوجه السلم . فدعوا الاقتراح الذي يمكن أن يسمح لقضية ما أن تساق إلى قضاء القضاء قبل أن يخصصها النائب العام ، لأنه يترك وظيفة النيابة وهي عضو أصيل لازم في نظام محكمة القضاء .

في شيء واحد ، وهو أن القضايا قد تتيب لدى النيابة . وقد قال دولة رئيس مجلس الوزراء إن هذا قول لا تسفقه الأرقام ، بل تنكره وتنقضه . ولكن ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، هبوا أن شيئا من هذا قد يحدث في العلاج ؟ لا شيء أكثر من تخصيص يقع من النيابة في قضية يجب أن تنصرف فيها . وكل قضية من قضايا الدعوى الموصوفة في بدلية النيابة ، وهي أمانة عليها . فإذا تراخأت أو قصرت ، فما العلاج ؟ العلاج موجود ، وهو الشكوى إلى الرئيس ، والرئيس يشرف . وأخيرا يتبى الأمر إلى الوزير ، ثم إلى المسؤولية الوزارية ، ثم إلى حضراتكم . فالأمر هنا كالأمر هنا فإذا أحدث أن تأخر عضو النيابة أو رئيس النيابة في إعداد مذكرة ، فهذا لا يختلف من حالة رئيس النيابة إذا تأخر في تحقيق أو تصرف في جناية

لأن لا يجوز بأية حال إلما أن يستمر لهذا الاقتراح بما قيل من أن تهاوتا وقع من النيابة . فهنا غير صحيح بدلالة الأرقام . هذا فضلا عن أنه لا يسوغ عمل أن تقدم قضية إلى محكمة القضاء قبل أن يسمع فيها صوت الحيدة وصوت الحق وصوت السلم ، وهو صوت النيابة (تصديق)

**مفكرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك** - إن صوت الحيدة الذي يطمئن إليه خير قاضي محكمة القضاء لا يعمه الاقتراح لحسن الخط . لماذا ؟ إلى لا أتصور أنى سألت يوما إلى حضراتكم هنا واشكو إليكم بما قاله معالي مصطفى مرعي بك ، من أن محكمة القضاء لا يمكنها أن تستوجب القضايا التي تخرج عليها فريق الوقت ، وأنه يجب على الحكومة أن تعمل على إنشاء دائرتين أو ثلاث . ونحن في صدد قانون ينشأ الآن . وسين مطالب باحتلال تمديد على هذا القانون ، لا ترى الحكومة عملا له ، لأن معالي مصطفى مرعي بك يرى في كلامه أن قضاء محكمة القضاء يهمهم أن يكون هذا الصوت الحمايد مسموعا .

انظروا حضراتكم إلى مدى التجوز الذي يتضمنه الاقتراح بد السن يوما منحوعة لنيابة لتقدم فيها مذكرتها ولا عتدها " يجوز لرئيس المحكمة أن يقدم القضية بجلسة " وأكثر من هذا ، فانه بد فوات تلك المدة إذا لم يقدم عضو النيابة مذكرته ، وقد علم أنه تمديد للقضية بجلسة ، له أن يبدى أقواله في الجلسة ويقول للحكمة إن الرأى القانوني الصواب كيت وكيت ... أما أن يترك الأمر من غير تعديد مباد وعلى إطلاعه ، فهذا يمكن للإدارة الحكومية التي تقوم على هذا العمل من حقوق الناس وأرزاقها المرتبطة بالمالة .

وإن لا أقبل أن توضع مواجيد خصوم يرتبطون بها ولا ترتبط بها النيابة والذي أريد أن أقوله أنه ثبت أن هناك تأخرا طويلا ، في تقديم النيابة لمذكراتها بدون موعود . إن النيابة تمكث ثمانية أشهر دون أن تكتب مذكراتها ، ويظل المحكم مطالبا هذه المدة . أولا يمكن أن يطلب إليها تقديم المذكرة ، بل لا يمكن إلزامها بهذه إلا بعد تعديد الجلسة .

فإذا كنتم حضراتكم لا ترون رأى الاقتراح ، فهذا شأنكم .

**القرار** - لقد أثار حضرة الزميل المحترم وهيب دوس بك نقطة صغيرة ظن أن فيها كل الضمان ، وهي أن النيابة لما أن تدل برأيها في الجلسة . لكن هذا هو عيب الاقتراح الأساسي ، لأن نظام محكمة القضاء قائم على المذكرات الكتابية تبادل وتدوس ، وبني بدراستها قبل تعديد الجلسة ولا ينبغي من ذلك أن النيابة - طبعا للاقتراح - الحق في إبداء أوقاها أمام المحكمة ، لأن هذه الأحوال ستكون مرهجة .

إن المسألة هي أنه يجب أن توضع مذكرة ، وأن تنوس من المحكمة وهذه هي فكرة معالي وزير الدولة من أن النيابة تسبق القضاء إلى تحضير القضية لمحاكمها ودراستها .



فلا اقتراح يدور حول أن النيابة يكون محلها جوازا ، فهل ترون حضراتكم أن يكون محل النيابة في حكمة التفض جوازا ؟

مضرة الشيخ المحترم في فتاوى سراج العرب بل لا - لناخذ رأى على الاقتراح .

الرئيس - إن المسألة استوفت بحثا واستأثرت .

مضرة الشيخ المحترم السيد أحمد أباط - هل لي أن أهرف عدد القضايا التي حكمت فيها حكمة التفض في السنة القضائية ١٩٤٧-١٩٤٨ ، لأن هذا قد يثير المجلس ؟

القرر - ما أهمية هذا الإحصاء ؟

مضرة الشيخ المحترم السيد أحمد أباط - أهميته أن تعرف إلى أي الجهتين ننضم ، فقد نطلب زيادة عدد دوائر حكمة التفض .

القرر - الذي يهم حضرة الزميل السيد أباط هو أن النيابة قدمت من المذكرات ما تجاوز قدرة حكمة التفض على استيعابها ، هذا هو الذي يهم حضرة الزميل المحترم .

مضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد الوكيل - ما هو الحال في القول الأخرى بالنسبة للواحد التي تقدم النيابة فيها مذكرتها ؟

القرر - ليست هناك مواجد .

مضرة الشيخ المحترم جمال الدين عماد أباط - حدث قبل الجلسة الماضية ، وكنت أطلب الكلام فيها ، أن قال لي أحد حضرات رؤساء النيابة ، الذين اشتغلوا أمام حكمة التفض ، إنه يوجد بحكمة التفض سجل لعدد تواريخ مذكرات الخصوم ومذكرات النيابة ، ويتضح منه أن تاريخ تقديم مذكرات النيابة قد تأخرت أوسنتين . فأرجأت الكلام في تلك الجلسة ، وطلبت من المحكمة كشفا بيان تواريخ تقديم مذكرات الخصوم ومذكرات النيابة ، ولكن لم ألق هذا البيان .

وقد سمعت من نص إخواننا المحامين أيضا أن النيابة قد تتأخر في تقديم مذكراته سنتين أو ثلاث سنوات .

أما ما قيل من أن حكمة التفض تشتغل أكثر من طاقتها ، فهذا ملاحظ عند السلطة التنفيذية ، لا عند السلطة التشريعية ، لأنها هي التي تشرف على تنفيذ القانون .

إنما الذي أخصه من اقتراح هو حفظ حق أصحاب المصلحة في الاطلاع على ما يقع أمام حكمة التفض سنتين أو ثلاث سنوات بسبب تأخر النيابة في تقديم مذكراتها ، بينما لا تميل المحكمة مذكراتهم إذا تأخرت يوما واحدا عن الموعد المحدد لها .

الرئيس - انتهت المناقشة . وسيتل على حضراتكم نص الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم جمال الدين أباطه لي يؤخذ عليه رأى :  
١٣ اقتراح بتعديل المادة ٤٤٣ ( التي أصبحت ٤٣٨ ) من مشروع قانون المرافعات على الوجه الآتي :

"بعد اقتضاء المواجد المنصوص عليها في المواد السابقة يرسل فلم الكتاب إلى النيابة العامة ملف القضية لتضيف إليها مذكرات كتابية بأقوالها خلال ستين يوما من تاريخ وصولها إليها فإذا اقتضى هذا الميعاد ولم تقدم النيابة العامة مذكرتها ، جاز لرئيس المحكمة تعديد جلسة لنظر القضية . ويكون للنيابة في هذه الحالة الحق في إبداء أقوالها بالجلسة" .

فالواقف من حضراتكم على هذا الاقتراح يتفضل بالوقوف ؟

( وقتت أقلية ) .

الرئيس - يقرر المجلس رفض الاقتراح .

وقد تقدم اقتراح من حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك ، هذا نصه :

"اقتراح أن تضاف إلى المادة ٤٤٣ ( التي أصبحت ٤٣٨ ) فقرة أخيرة ، وهذا نصها :

"توقف المواجد المنصوص عليها في المواد السابقة وهذه المادة على المدة ما بين ١٥ يونيو إلى ١٥ أكتوبر" .

مضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - هذا اقتراح مستقل عن الاقتراح الذي تقدم به الزميل جمال الدين أباطه بك ورفضه المجلس . وحصل اقتراح أن أردت في حالة رفض اقتراح أباطه بك إما أن يضاف إلى المادة ٤٤٣ ، وإما أن تزدله مادة خاصة .

الرئيس - الموافق من حضراتكم على اقتراح حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك يتفضل بالوقوف ؟

( وقف أقلية ) .

الرئيس - يقرر المجلس رفض الاقتراح والموافقة على المادة ٤٤٣ ( التي أصبحت ٤٣٨ ) كما وردت في تقرير اللجنة ، وهذا نصها :

"بعد اقتضاء المواجد المنصوص عليها في المواد السابقة ، يرسل فلم الكتاب ملف الطعن إلى النيابة العامة .

وبعد أن تودع النيابة مذكرات بأقوالها بين رئيس اللجنة المستشار المقرر والجلسة التي تنظر فيها القضية" .

وهذا تكون قد اتينا من بحث مشروع قانون المرافعات .

( عاد إلى الرئاسة حضرة صاحب السعادة الدكتور عبد حسين هيكل باشا ، رئيس المجلس ) .

## ١٦ - أخذ رأى

على نسبة مشروعات القوانين - المرافقة عليها دفعة واحدة بالأداء بالإسم

**مجلس -** لتأخذ رأى الآن على مشروعات القوانين الآتية :

١ - مشروع قانون المرافعات .

٢ - مشروع قانون بإعتماد الحساب الختامي للعام الأزهر والمعادن الدفينة للسنة المالية ١٩٤٥-١٩٤٦

٣ - مشروع قانون بإعتماد الحساب الختامي للعام الأزهر والمعادن الدفينة للسنة المالية ١٩٤٦-١٩٤٧

٤ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية "وزارة الصحة العمومية" للسنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ ، فرع "الدريون العام والصحة العامة" ، باب "ماهيات وأجر ومرتبات" ، "تسوية التجاوز في الباب المذكور .

٥ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٨,٣٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية للسنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ ، فرع "مصلحة المياه الأميرية" ، باب ٢ "مصرفات عامة" "تسوية التجاوزات في الباب المذكور .

٦ - مشروع قانون بتعديل دائرة اختصاص محكمة القاهرة وعلى سوفي الابتدائيين الشرعيين .

٧ - مشروع قانون خاص بتنظيم استعمال مكبرات الصوت .

(أخذ رأى بالبناء بالإسم دفعة واحدة على مشروعات القوانين السابقة توافق عليها المجلس بإجماع الحاضرين ومدهم ١٠٢<sup>(١)</sup> )  
مضواها هذا مشروع قانون المرافعات ، وقد وافق عليه المجلس بأغلبية ١٠٢ عضو ، ورفضه حضرة الشيخ المحترم جمال الدين "مأن أبانه بك" .

**مجلس -** يقرر المجلس الموافقة على مشروعات هذه القوانين السبعة .

(١) أسماء حضرات القوم المحترمين :

الكتور إبراهيم بيومي مذكور ، إبراهيم زكي ، إبراهيم عبد الحفيظ ، أحمد إبراهيم صفا الله بك ، الأستاذ أحمد أبو الفتوح ، الأستاذ أحمد حزه ، الأستاذ أحمد حسن أبو الفضل ، الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك ، أحمد مرسى بك ، الأستاذ أحمد حريف باشا ، الأستاذ أحمد حريف باشا ، أحمد عبد القادر باشا ، أحمد عبد بك ، الأستاذ أحمد حله باشا ، أحمد علي باشا ، أحمد مصطفى أبو رباب بك ، أحمد قرط بك ، أحمد حسن حبيب بك ، الأستاذ إسماعيل حزه ، أعلان فطوى بك ، السيد أحمد أبانه ، أمين أحمد سيد .

توفيق حور باشا .

الكتور جاد فتحي ، الأستاذ جلال عبد الحفيظ ، جلال فهم باشا ، جمال الدين "مأن أبانه بك" .

حامد القرني بك ، حسن حسن حرام بك ، حسن صادق باشا ، حسن عبد الرزاق ، الفراء حسن عبد الوهاب باشا ، حسين مصطفى حزه بك ، حسين سالم القزاق بك ، حسين سري باشا .

الشيخ صالح خليفة ، الأستاذ حسين عبد الجبتي .

خليل ثابت بك .

واسم السكوني بك ، ونون محمود باشا .

أحمد رشيد زكي مختار بك .

سليم حبيب باشا ، الدكتور سليمان مزي باشا ، سليمان مصطفى خليل ، عبد العزيز .

نعمان السيد سالم باشا .

صادق وحيه باشا ، صالح مصطفى أبو رباب بك ، صلاح الدين قنوار بك .

سراف من باشا .

عاس أبو حسين باشا ، الأستاذ عاس الجبل ، الأستاذ عاس محمود القنادر ، الأستاذ عبد الحفيظ ، الأستاذ عبد الرزاق وحيه القنادر ، عبد الرحمن الرافعي بك ،

الأستاذ عبد الرحمن رمضان نور ، الدكتور عبد الرحمن عوض ، عبد الرحمن فخر ، عبد الستار عمران ، عبد السلام الشاذلي باشا ، الأستاذ عبد القادر عبد العزيز باشا ،

عبد القادر أحمد باشا ، الشيخ عبد الله محمد الأثر ، عبد الحفيظ إسماعيل حمزوح ، عبد الحفيظ واكد بك ، عبد الحفيظ صالح باشا ، السيد عبد الحفيظ الزمالي ، عبد الوهاب

طلعت باشا ، عبد زكي القرني باشا ، علي ناصر باشا .

الشيخ فراج عبد الرزاق مجاهد ، فريد أبو رباب بك .

الأستاذ كامل إسماعيل أبادير ، كمال الدين شريف .

الشيخ عبد إبراهيم عبد الله بيري ، عبد الوهاب الشكر ، عبد أمين يوسف بك ، عبد الله باشا ، عبد توفيق راشي بك ، عبد حسن الشاذلي باشا ، عبد حلي ميس باشا ،

عبد ونون بك ، عبد فايد جلال ، عبد زكي من باشا ، عبد الجبل أبو مرمر باشا ، عبد العزيز حمدي ، عبد الحفيظ القنادر بك ، عبد القادر الزمالي ، عبد نوادر سراج الدين باشا ،

الأستاذ عبد عبد الرزاق ، الأستاذ محمود أبو الفتوح ، محمود حسن باشا ، محمود أحمد حبيب حبيب بك ، محمود حزه بك ، محمود غالب باشا ، محمود فواد بك ، مصطفى عزمي بك ،

الأستاذ مصطفى نصرت ، الأستاذ مصطفى مدق .

الكتور محمد مصطفى باشا .

واسف بطرس طال باشا .

يوسف فوفه باشا .

دعوى نزع الملكية كأن لم تكن واقع فيها يتعلق بالتنظيم الإجراءات المقررة في هذا القانون وعلى الدائن المباشر للإجراءات ايداع قائمة شروط البيع في ميعاد ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون إذا كان الميعاد المنصوص عليه في المادة ٦٣٠ من القانون المرافق ؛ قد انقضى أو كان الباقي منه أقل من ثلاثين يوما .

(ثالثا) المباشرة إجراءات التنفيذ العقارى الذى كان يحرمه طبقا لقانون المرافعات المخطط ايداع قائمة شروط البيع خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون إذا لم يكن الحجز العقارى قد سجل . وخلال عشرين يوما من ذلك التاريخ إذا كان الحجز قد سجل .

(رابعا) تسرى المواضيع التى استحدثها القانون من تاريخ العمل به .  
مادة ٥ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ .

لأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم النولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ؛ ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

## قانون المرافعات المدنية والتجارية

### أحكام عامة

مادة ١ - تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها . ويستثنى من ذلك :

( ١ ) القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد ائصال باب المرافعة في الدعوى .

( ٢ ) القوانين المعدلة للمواعيد متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها .

( ٣ ) القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملغية أو منشئة لطريق من تلك الطرق .

مادة ٢ - كل إجراء من إجراءات المرافعات تم صحيحا ظل قانون معمول به يبق صحيحا ما لم ينص على غير ذلك .

ولا يجرى ما يتحدث من مواعيد السقوط إلا من تاريخ العمل بالقانون الذى استحدثها .

## مشروع قانون

### بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدناه :

مادة ١ - ينطبق قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية المعمول به أمام المحاكم الوطنية ويستثنى من قانون المرافعات المدنية والتجارية المرافق لهذا القانون ، وكذلك ينطبق القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٣٣ الخاص بمحضر القضاء والمواد من ٩ إلى ٣٤ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإلغاء محكمة القضاء والإيرام .

مادة ٢ - ينطبق قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية المعمول به أمام المحاكم المخططة هذا الكتاب الخماس الخاص بالإجراءات المتعلقة بمواد الأحوال الشخصية الصادر به المرسوم بقانون رقم ٩٤ الصادر في ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٧ .

مادة ٣ - كذلك ينطبق كل ما كان مخالفا لأحكام القانون المرافق لهذا .

مادة ٤ - تطبق الأحكام الرقعية الآتية :

( أولا ) على المحاكم الابتدائية أن تعجل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها بوجود لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص قاضي محكمة المواد الجزئية بمقتضى أحكام هذا القانون ، وذلك الحالة التى تكون عليها . وفى حالة غياب أحد الخصوم يعلق أمر الإحالة اليه مع تكليفه الحضور فى المواقف العادية أمام محكمة المواد الجزئية التى أحيلت اليها الدعوى .

ولا تسرى أحكام الققرة السابقة على الدعاوى المحكوم فيها حضوريا أو غيابيا أو الدعاوى الموجبة للتعلق بالحكم على تيق خاصية لأحكام لتصوص القديمة .

( ثانيا ) إجراءات نزع الملكية المنظورة الآن أمام المحاكم الوطنية التى لا يكون قد صدر فيها حكم بنزع الملكية يسهر السير فيها طبقا لأحكام لتصوص القديمة ، فإذا لم يكن صدر فيها حكم بنزع الملكية اعتبره

مادة ٣ - تختص المحاكم المصرية بالدعوى التي ترفع على الأجنبي الذي ليس له موطن أو سكن في مصر :

( ١ ) إذا كان له في مصر موطن محدد .

( ٢ ) إذا كانت الدعوى متعلقة بمقتول أو بغير موجود في مصر أو كانت ناشئة عن عقد أبرم أو نفذ أو كان مشروطا بتنفيذه في مصر أو كانت لدعوى ناشئة عن واقعة حدثت فيها .

( ٣ ) إذا كانت الدعوى متعلقة بتركة أفتحت في مصر أو بفلسطين شهر فيها .

( ٤ ) إذا كان لأحد الخصمين معه موطن أو سكن في مصر .

ترامة ٤ - لا يقبل أى طلب أو دفع لا يكون لصالحه فيه مصلحة قائمة بقرها القانون ، ومع ذلك تكن المصلحة المختلة إذا كان الفرض من الطلب الاحباط لدفع ضرر عميق أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه .

مادة ٥ - يجوز لمن يختص باعتباره وارثا أن يطلب تأجيل الدعوى حتى يتقضى الميراث المحدد في قانون بلد لتقرير الصفة التي يختص بها .

ويجوز ذلك للزوجة بعد انتهاء المشاركة في الأموال بسبب الوفاة أو الطلاق أو الفرقة .

ولا يحل هذا الطلب بحق الطالب في إيداع ما لديه من الدفوع بعد انتهاء الأجل .

مادة ٦ - إذا نص القانون على ميراث حتمي لرفع دعوى أو طعن أو أى إجراء آخر يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميراث مرحيا إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله .

مادة ٧ - كل إعلان أوتوبته أو اخبار أو تبليغ أو تنفيذ يكون بواسطة المحضرين بناء على طلب الخصم أو قلم الكتاب أو أمر المحكمة مالم نص القانون على خلاف ذلك .

ويقوم الخصوم أو وكلائهم بتوجيه الاجراءات وتقديم أوراقها للمحضرين لإعلانها أو تنفيذها .

ولا يسأل المحضرون إلا عن خطئهم في القيام بوظائفهم .

مادة ٨ - لا يجوز إجراء أى إعلان أو تنفيذ قبل الساعة السابعة صباحا ولا بعد الساعة الخامسة مساء ولا في أيام العطلة الرسمية إلا في حالات الضرورة وبأذن كتابي من قاضى الأمور الوتية .

مادة ٩ - إذا تراءى للمحضر وجه في الامتناع عن الاعلان وجب عليه عرض الأمر فوراً على قاضى الأمور الوتية ليأمر بعد سماع طالب الاعلان بإعلان الورقة أو بعدم إعلانها أو بما يرى إدخاله عليها من تغيير .

والمطالب أن يتظلم من هذا الأمر إلى غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية لتفضل نهائيا في التظلم بعد سماع المحضر والطالب .

مادة ١٠ - يجب أن تشمل الأوراق التي يقوم المحضرون بإعلانها على البيانات الآتية :

( ١ ) تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التي حصل فيها الاعلان .

( ٢ ) اسم الطالب ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه واسم من يمثله ولقبه ومهنته وموطنه كذلك إن كان يعمل لفنائه .

( ٣ ) اسم المحضر والمحكمة التي يعمل بها .

( ٤ ) اسم المعلن إليه ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه فان لم يكن موطنه معلوما وقت الاعلان فأمر موطنه كان له .

( ٥ ) اسم من سلمت إليه صورة الورقة وتوقيعه على الأصل أو إثبات امتناعه وسببه .

( ٦ ) توقيع المحضر على كل من الأصل والصورة .

مادة ١١ - تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو موطنه ويجوز تسليمها في الموطن المختار في الأحوال التي يبينها القانون .

مادة ١٢ - إذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب لإعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى وكيله أو خادمه أو إلى من يكون ساكنا معه مع إقراره أو إصهاره . فإذا لم يجد منهم أحدًا أو امتنع مع وجده عن تسلم الصورة وجب أن يسلمها على حسب الأحوال . الأمور القسم أو البتة أو المسئلة أو شيخ البلد الذي يتبع موطن الشخص في حاله .

ويجب على المحضر في ظرف أربع وعشرين ساعة أن يوجه إلى المعلن إليه في موطنه الأصل أو المختار كتابا موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الادارة .

وعلى المحضر أن يبين كل ذلك في حبه بالتفصيل في أصل الاعلان وصوره .

مادة ١٣ - من يلزمه القانون بيان موطنه غفله فلا يسل أو يكون ياته ناقصا أو غير صحيح يجوز إعلانه في قلم الكتاب بجميع الأوراق التي كان يصح إعلانها بها في الموطن المختار .

وإذا أثنى الخصم موطنه المختار ولم يخبر خصمه بذلك صح إعلانه فيه . وتسلم الصورة عند القضاء إلى جهة الادارة طبقا لإادة السابقة .

مادة ١٤ - فيما عدا ما نص عليه في قوانين خاصة تسلم صورة الاعلان على الوجه الآتي :

( ١ ) ما يتعلق بالهالة : للوزراء ومدبري المصالح الخاصة والمناطق والمدربين .

ويؤشر المحضر في ذيل أصل الرسالة بأنه سلم صورته لمكتب البريد على الوجه المقتضى .

مادة ١٧ - يسلم حامل البريد الرسالة للمعلم اليه أو لأحد الأشخاص المذكورين في المادة ١٢ .

فإن امتنع عن تسليمها أو لم يجد العامل من يسلمها أشر على علم الوصول بذلك وسلم الرسالة على الوجه المبين في المادة ١٢ ، وإذا تبين أن المرسل اليه قد غير عنوانه أشر العامل بذلك على خلاصة الرسالة وادعها لقلم المحضر .

مادة ١٨ - يسلم حامل البريد لقلم المحضرين علم الوصول مؤشراً عليه بما حصل وعلى المحضر التأشير بما يتم من ذلك على أصل الورقة ثم يسلمها للطالب مع علم الوصول .

مادة ١٩ - يتم الإعلان بتسليم الرسالة أو بالامتناع عن تسليمها ، ويحضر علم الوصول حجة على ذلك .

مادة ٢٠ - إذا عين القانون الحضور أو الحصول الإجراء ميعاداً مقدراً بالأيام أو بالشهور أو بالسنين فلا يجب من يوم التكليف أو التنبه أو حدوث الأمر المحذر نظر القانون جرياً لميعاد ، وينقضى الميعاد بالقضاء اليوم الأخير منه إذا كان طرماً يجب أن يحصل فيه الإجراء ، أما إذا كان الميعاد ما يجب اقتضاه قبل الإجراء فلا يجوز حصول الإجراء بعد انقضاء اليوم الأخير من الميعاد .

وإذا كان الميعاد مقدراً بالساعات كان حساب الساعة التي يبدأ منها والساعة التي ينقضى بها على الوجه المقتضى .

وتحسب للمواعيد للمعينة بالشهر والسنة بالتقويم الشمسي ما لم ينص القانون على غير ذلك .

مادة ٢١ - إذا كان الميعاد مبيهاً في القانون لحضور أو لمباشرة إجراء فيه زد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلومتراً بين المكان الذي يجب الاتصال به وبين المكان الذي يجب الاتصال إليه ، وما يزيد من الكسور على ثلاثين كيلومتراً يزداد به يوم على الميعاد ، ولا يجوز بأية حال أن يتجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام .

ويكون ميعاد المسافة خمسة عشر يوماً بالنسبة لمن يقع موطنه في مناطق الحدود .

مادة ٢٢ - مواعيد المسافة لمن يكون موطنه في الخارج هي :

( ١ ) ٣٠ يوماً لبلاد الواقعة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط .

( ٢ ) ٦٠ يوماً لبلاد أوروبا .

١ ما يتعلق بخاصة جلالة الملك : انظرها .

( ٣ ) ما يتعلق بالأشخاص العامة : انظرها فيما لا يؤثر .

( ٤ ) ما يتعلق بالشركات التجارية : في مركز ادارة الشركة لأحد الشركاء المقيمين أو لرئيس مجلس الادارة أو للمدير ، فإن لم يكن للشركة مركز تسلم أو واحد من هؤلاء لشخصه أو في موطنه .

( ٥ ) فيما يتعلق بالشركات المدنية والجمعيات والمؤسسات ومصار الأشخاص الاعتبارية : تسلم الصورة بمركز ادارتها انظرها فيما يتعلق بمقدد إنشائها أو نظامها ، فإذا لم يكن لها مركز تسلمت الصورة لثالث عنها لشخصه أو في موطنه .

( ٦ ) فيما يتعلق بالشركات الأجنبية التي لها فرع أو وكيل في مصر : تسلم الى هذا الفرع أو الوكيل .

( ٧ ) فيما يتعلق ببرجال الجيش ومن في حكمهم : تسلم الورقة بواسطة النيابة إلى قائد الوحدة التابع لها انتمى .

ب ( ٨ ) فيما يتعلق بالمسجونين : تسلم لعمود السجن .

( ٩ ) فيما يتعلق بحجارة السفن التجارية أو بغيرها : تسلم الريان .

( ١٠ ) فيما يتعلق بالأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج : تسلم لثابتة ، وعلى النيابة إرسال الصورة لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق السليمة .

( ١١ ) وإذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم وجب أن تشمل الورقة على أكثر موطن معلوم له في مصر أو في الخارج ، وتسلم صورته لثابتة .

وإذا امتنع من أخذت له الورقة عن تسلم صورته أو لم يكن يتوجب له أو امتنع عن التوقيع على أصلها بالاستلام أثبت المحضر ذلك في الأصل والصورة وسلم الصورة لثابتة .

مادة ٢٥ - الإعلان على يد المحضر يكون بطريق البريد في الأحوال التي يبينها القانون .

وكذلك يجوز الإعلان بهذا الطريق إذا اضطرها الطالب كتابة على أصل الورقة في الأحوال التي يكون فيها الإعلان في قلم المكتب أو في الوطن اختار بشرط أن يكون هذا الوطن مكتب أحد المحامين .

مادة ٢٦ - يقدم المحضر صورة الورقة المطلوب إعلانها لمكتب البريد في خلاصة غنوم ومبين عليه اسم المرسل اليه وبقية موطنه وعنوانه وتوقيع المحضر وصحة علمه في المحضر .

ويدخل في التقدير ما يكون مستحقا يرمث من التوالد والتضمينات والمصاريف وغيرها من الملحقات المقدرة القيمة ، وذلك مع مراعاة إراد الآتية :

مادة ٣١ - الدعوى المتعلقة بالمباني تقدر قيمتها باعتبار مائة وعشرون ضعفا لقيمة الضريبة المربوطة عليها والمتعلقة بالأراضي باعتبار ستين ضعفا لقيمة الضريبة كذلك .

فإذا كان المقار غير مربوط عليه ضريبة قدرت قيمته بحسب المستندات التي تقدم أو بواسطة خبير :

مادة ٣٢ - الدعوى المتعلقة بمن لوثفاق تقدر قيمتها باعتبار ربع قيمة المقار المقرر عليه الحق .

فإذا كانت متعلقة بمن انتفاع أو بالرقبة قدرت باعتبار نصف قيمة المقار .

مادة ٣٣ - تضامات قيمة البناء إلى قيمة الأرض إذا طلب الحكم بإزالة تبعها طلب ثبوت ملكية الأرض .

مادة ٣٤ - إذا كانت الدعوى بطلب تقدير قيمة معينة فحكم أو زيادتها إلى قيمة معينة قدرت بالقيمة السنوية المطلوب تقديرها أو بقيمة الزيادة في سنة مضروبا بكل منهما في عشرين .

مادة ٣٥ - إذا كانت الدعوى خاصة بإيراد فتقد عند المنازعة في سند تقيمه على أساس مرتب عشرين سنة إن كان مؤبدا وعلى أساس مرتب عشرين سنة إن كان لدى الحياة .

مادة ٣٦ - الدعوى المتعلقة بالغلال وضربها من المحاصيل تقدر قيمتها على حسب أصطارها في أسواقها العامة .

مادة ٣٧ - إذا كانت الدعوى بطلب حصة نقد أو إبطاله أو فسحه تقدر قيمتها بقيمة المقدود عليه وبالنسبة لمقدود البديل تقدر الدعوى بأكثر البديلين قيمة .

مادة ٣٨ - إذا كانت الدعوى بصحة الإيجار كان التقدير باعتبار مجموع الأجرة عن مدة الإيجار كلها ، وإذا كانت بصحة التنبيه بالإعلاء كان التقدير باعتبار أجرة المدة التي قام التراجع على إلتئاد العقد إليها .

وإذا كانت بفسخ الإيجار كان التقدير باعتبار أجرة المدة الوعدة في العقد أو الباقي منها حسب الأحوال ، فإن كانت مدة الإيجار أو للمدة الباقية تزيد على تسع سنين قدرت دعوى الفسخ على أساس تسعة أشهر الأجرة السنوية .

( ٣ ) ١٥٠ يوما للبلاد الأخرى .

ويجوز بأمر من قاضي الأمور الوقفية قصص هذه المواعيد تبعاً لسهولة المواصلات وظروف الاستعجال .

ولا يعمل بهذه المواعيد في حق من يمل من هؤلاء في مصر لشخصه أثناء وجوده بها ، إنما يجوز لقاضي الأمور الوقفية أو بحسب الأحوال المحككة عند نظر الدعوى أن تأمر بعد المواعيد العادية أو باعتبارها ممتدة على ألا يتجاوز في الحالين الميعاد الذي كان يستحقه لو أعلن في موطنه بالخارج .

مادة ٢٣ - إذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد إلى أول يوم عمل بعدها .

مادة ٢٤ - يترتب الإعلان على عدم مراعاة المواعيد والإجراءات المنصوص عليها في المواد ٧ و ٨ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٤ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ .

مادة ٢٥ - يكون الإجراء باطلا إذا نص القانون على بطلانه أو إذا شابه عيب جوهري ترتب عليه ضرر للنص .

مادة ٢٦ - يزول الإعلان إذا نزل عنه من شرع لمصلحة أو إذا رد على الإجراء بما يدل على أنه اعتده صحيحا أو قام بعمل أو إجراء آخر باعتباره كذلك فيها عدا الحالات التي يتعلق فيها الإعلان بالنظام العام .

مادة ٢٧ - يجب أن يحضر مع القاضي في الجلسات وفي جميع إجراءات الإثبات كاتب يتولى تحرير المحضر والتوقيع عليه مع القاضي وإلا كان العمل باطلا .

مادة ٢٨ - لا يجوز للمحضرين ولا للكتابة وغيرهم من أركان القضية أن يباشروا عملاً بائناً في حدود وظائفهم في الدعاوى الخاصة بهم أو بأزواجهم أو أقاربهم أو أصحابهم للدرجة الرابعة وإلا كان هذا العمل باطلا .

مادة ٢٩ - قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الابتدائية هو رئيس المحكمة لو من يقوم مقامه وبمحكمة المواد الجزئية هو قاضيا .

## كتاب الأول

في الدعاوى أمام المحاكم

## الباب الأول

في الاختصاص

الفصل الأول - في تقدير الدعاوى

مادة ٣٠ - في الأحوال التي يبين فيها القانون اختصاص المحكمة على أساس قيمة موضوع الدعوى تقدر هذه القيمة باعتبارها يوم رفع الدعوى

(ب) دعوى المطالبة بأجور الخدم والصناع والعمال ومهمات المستعملين.

(ج) دعوى التعريض عما يصيب أراضي الزراعة أو المصنوعات أو الثمار من ضرر بفعل إنسان أو حيوان والدعوى المتعلقة بالأضرار بالبلية وتطهير الرق والمساقي والمصارف.

(د) دعوى تعيين الحدود وتقديم المسائل المقررة بالقوانين والواقع أو الرث في يمتن بالأبوة أو الفسقات الفسوة أو الفرس [إذ] لم تكن الملكية أو الحق على نزاع.

(هـ) دعوى التعريض عن الضرر الناشئ عن ارتكاب جنحة أو مخالفة.

مادة ٤٧ - تختص محكمة المواد الجارية فلك بالمحكم ابتداء في :  
(١) دعوى الحياة.

(ب) طلب التعريض عن سلب الحياة أو الضدي عليها إذا وقع بالتعمية لدعوى الحياة.

مادة ٤٨ - لا يجوز أن يجمع المدعي في دعوى الحياة بينا وبين المطالبة بالحق والإسقاط ادعائه بالحياة.

ولا يجوز من المدعي عليه في دعوى الحياة أن يلجأ بالاستناد إلى الحق، ولا تقبل دعواه بالحق قبل الفصل في دعوى الحياة وتنفذ الحكم الذي يصدر فيها إلا إذا تعلل بالفضل عن الحياة لنفسه.

وكذلك لا يجوز الحكم في دعوى الحياة على أساس ثبوت الحق أو نفيه.

مادة ٤٩ - يتب في مقر المحكمة الابتدائية قاض مع قضائيا لحكم بضعة مؤلفة ومع عدم المساس بالحق.

(١) في المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات الضمانية بشرط ألا يمرض في حكمة تضميمها.

(ب) في المسائل المستعجلة التي يمتن عليها من فوات الوقت.

أما في خارج دائرة المدينة التي بها مقر المحكمة الابتدائية فيكون هذا الاختصاص محكمة المواد الجارية.

على أن هذا لا يمنع من اختصاص محكمة الموضوع أيضا بهذه الأمور إذا رعت لما بطرق الجدية.

مادة ٣٩ - إذا كانت الدعوى بين الدائن الحاجز والمدعي بشأن حجز مقول تقدر بقيمة الدين المحجوز من أجله سواء أكان النزاع على صفة الحجز أم كان على إجراء مؤقت متعلق به.

وإذا كانت بين دائن ومدين بشأن دفع حصة أو حق امتياز أو حصة في شيء أو حق اختصاص تقدر باختيار قيمة الدين المضمون.

فإذا كانت مقامة من الغير باستحقاقه للأموال المحجوزة أو المحملة بالحقوق المذكورة كان التقدير باختيار قيمة هذه الأموال.

مادة ٤٠ - دعوى صفة التوقيع ودعوى الزورير الأصلية تقدر قيمتها بقيمة الحق المثبت في الورقة المطلوب الحكم بصحة التوقيع عليها أو بزورها.

مادة ٤١ - إذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة ناشئة عن سبب قانوني واحد كان التقدير باختيار قيمتها جملة. فان كانت ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة كان التقدير باختيار قيمة كل منها على حدة.

مادة ٤٢ - إذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سبب قانوني واحد كان التقدير باختيار قيمة المدعى به بتمامه بغير التفات إلى نصيب كل منهم فيه.

مادة ٤٣ - إذا كان المطلوب جزاء من حق قدرت الدعوى بقيمة هذا الجزء إلا إذا كان الحق كله متنازعا فيه ولم يكن الجزء المطلوب باقيا منه فيكون التقدير باختيار قيمة الحق بأكمله.

مادة ٤٤ - إذا كانت الدعوى يطلب غير قابل للتقدير بحسب التواعد المتقدمة اعتبرت قيمتها زائفة على مائتين وخمسين جنيها.

## الفصل الثاني - في الاختصاص النوعي

مادة ٤٥ - تختص محكمة المواد الجارية بالمحكم ابتداء في الدعوى المدنية والتجارية المنقولة أو الفارية التي لا تتجاوز قيمتها مائتين وخمسين جنيها. ويكون حكمها ابتدائيا إذا لم تتجاوز قيمة للدعوى خمسين جنيها. وذلك مع عدم الإخلال بما للمحكمة الابتدائية من اختصاص شامل في الضلوس والصالح الواق وغير ذلك مما نص عليه في القانون.

مادة ٤٦ - تختص محكمة المواد الجارية كذلك بالمحكم ابتداء فيما تكن قيمة الدعوى وابتدائها إذا لم تتجاوز قيمتها خمسين جنيها فيما يأتي :

(١) دعوى المطالبة بأجرة المأني أو الأراضي وطلب الحكم بصحة الحجز على المنقولات الموجودة في الأمكة للموجرة وطلب إبطال هذه الأمكة وطلب فسخ الإيجار وطلب طرد المستجر. وذلك كله إذا كانت الأجرة لا تزيد على مائتين وخمسين جنيها في السنة.

مادة ٥٠ - لا تختص محكمة المواد الجزئية بالحكم في طلب القضاء ولا في سائر الطلبات المعارضة على الدعوى الأصلية إذا كانت قيمة هذه الطلبات متجاوزة لتصلب اختصاصها .

وإذا عرض عليها طلب من هذا القبيل جاز لها أن تحكم في الدعوى الأصلية وحدها إذا لم يترتب على ذلك ضرر كبير للمدعى ولا وجب عليها أن تحكم من تلقاء نفسها بإحالة الدعوى الأصلية والطلبات المعارضة بحالتها إلى المحكمة الابتدائية المختصة وحكم الإحالة يكون غير قابل للاستئناف .

مادة ٥١ - تختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتدائياً - جميع الدعاوى المدنية والتجارية التي ليست مع اختصاص محكمة المواد الجزئية ويكون حكمها نهائياً إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز مائتين وخمسين نجيباً

وتختص كذلك بالحكم في قضايا الاستئناف الذي يرفع اليها من الأحكام الصادرة ابتدائياً من محكمة المواد الجزئية أو من قاضي الأمور المستعجلة .

مادة ٥٢ - تحكم المحكمة الابتدائية في الطلبات الوقفية والمستعجلة وطلب ضمان وسائر الطلبات المعارضة مهما تكن قيمتها .

مادة ٥٣ - تختص محكمة الاستئناف بالحكم في قضايا الاستئناف الذي يرفع إليها عن الأحكام الصادرة ابتدائياً من المحاكم الابتدائية .

### الفصل الثالث - في الاختصاص المحلي

مادة ٥٤ - يتحدد اختصاص المحل للمحكمة على الوجه المبين في المواد الآتية :

مادة ٥٥ - في دعاوى الحقوق الشخصية أو المتقولة يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها موطن المدعى عليه فإن لم يكن له موطن بمصر فالمحكمة التي يقع بهدائرها مكانه .

وإذا تعدد المدعى عليهم كان الاختصاص للمحكمة التي يقع بهدائرها موطن أحدهم .

مادة ٥٦ - في الدعاوى العينية العقارية ودعاوى الحيازة يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها العقار أو أحد أجزائه إذا كان واقعاً في دوائر عام متعديداً .

وفي الدعاوى الشخصية العقارية يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها العقار أو موطن المدعى عليه .

مادة ٥٧ - في الدعاوى الجزئية التي ترفع على الحكومة أو مجالس المديريات والمجالس البلدية أو القروية أو غيرها من الهيئات العامة يكون

الاختصاص لمحكمة المواد الجزئية التي يكون في دائرتها مقر المحكمة الابتدائية مع مراعاة القواعد المتعلقة .

مادة ٥٨ - في الدعاوى المتعلقة بالشركات أو الجمعيات القائمة أو التي في دور التصفية أو المؤسسات يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها مركز إدارتها سواء أكانت الدعوى على الشركة أم الجمعية أم المؤسسة أم منبها الشركة أم الجمعية على أحد الشركاء أو الأعضاء أو من شريك أو عضو على آخر .

وعرض الدعوى إلى المحكمة التي يقع في دائرتها فرع الشركة أو الجمعية أو المؤسسة وذلك في المسائل المتصلة بهذا الفرع .

مادة ٥٩ - الدعاوى المتعلقة بالتركات التي يرفضها الدائن قبل قسمة التركة تكون من اختصاص المحكمة التي يقع في دائرتها محل افتتاح التركة وكذلك الدعاوى التي يرفضها بعض الورثة على بعض قبل القسمة .

مادة ٦٠ - في مسائل التظليس والإعسار المدني يكون الاختصاص للمحكمة التي قضت به .

مادة ٦١ - في المواد التي سبق فيها الاتفاق على موطن مختار لتصفيد عند يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها موطن المدعى عليه أو الموطن المختار لتصفيد .

مادة ٦٢ - في المواد التجارية يكون الاختصاص لمحكمة المدعى عليه أو للمحكمة التي في دائرتها تم الاتفاق وتسلم البضاعة أو التي في دائرتها يجب الوفاء .

مادة ٦٣ - في المنازعات المتعلقة بالتوريدات والأشغال وأجور المسكن وأجور العمال والصناع يكون الاختصاص للمحكمة التي في دائرتها تم الاتفاق أو قتل متى كان فيها موطن أحد الخصوم .

مادة ٦٤ - في الدعاوى المتعلقة بالنفقات المقررة يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها موطن المدعى عليه أو موطن المدعى .

مادة ٦٥ - في المنازعات المتعلقة بطلب قيمة مبلغ التأمين يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها موطن الشخص المؤمن عليه أو مكان المال المؤمن عليه .

مادة ٦٦ - في الدعاوى المتضمنة طلب اتخاذ إجراء وتقي يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها موطن المدعى عليه أو المحكمة المطروبة حصول الاجراء في دائرتها .

وفي المنازعات المستعجلة المتعلقة بتفديد الأحكام والسندات يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها التصفيد .



ويجوز في حال الضرورة القصوى تقص هذا الميعاد وجعله من ساعة إلى ساعة بشرط أن يحصل الإعلان للخصم نفسه إلا إذا كانت الدعوى من الدعاوى البحرية .

مادة ٧٤ - يكون تقص المواعيد في الأحوال المتقدمة بأمر من قاضي الأمور الوقفية . وتعلن صورته للخصم مع صحيفة الدعوى .

مادة ٧٥ - على المدعي بعد تسلمه أصل الصحيفة المعلقة أن يقدم لقلم الكتاب نقيذ الدعوى يبدول المحكمة في اليوم السابق لتاريخ الجلسة المحددة لنظرها على الأكثر .

والمدعي عليه أن يطلب قيد الدعوى يوم الجلسة نفسه بتقديم الصورة المعلقة له إذا لم يقيدھا المدعي .

وتقيد الدعوى التي يكون فيها التكليف بالحضور من ساعة إلى ساعة في الجلسة نفسها .

مادة ٧٦ - يجوز لرئيس الجلسة أن يأذن بقيد الدعوى في يوم الجلسة نفسه إذا وجد لذلك مقتضيا .

مادة ٧٧ - إذا سبق دفع الرزم بأكمله قبل إعلان الصحيفة وجب على قلم المحضرين تسليم الأصل لقلم الكتاب بعد إعلانه وعلى قلم الكتاب إجراء التقيد من تلقاء نفسه .

مادة ٧٨ - إذا لم يقيد الدعوى في اليوم المعين للجلسة جاز للمدعي أو للمدعي عليه تعليق جلسة أخرى وإعلان خصمه بها .

وإذا لم تقيد الدعوى خلال سنة من تاريخ الجلسة الأولى التي سبق تعييدها احتريت الدعوى كأن لم تكن .

مادة ٧٩ - إذا كان الخطأ أو النقص في بيانات صحيفة افتتاح الدعوى من شأنه أن يجهل بالمحكمة أو بالمدعي أو بالمدعى عليه أو بالمدعى أو بتاريخ الجلسة بطلت الصحيفة

إن وقع الخطأ أو النقص فيها علما ذلك من بياناتها جاز الحكم بالبطلان .

مادة ٨٠ - عدم مراعاة أحد الجلسات المنصوص عليها يرتب عليه طلاق صحيفة الدعوى .

مادة ٦٧ - تختص المحكمة التي تنظر الدعوى الأصلية بالحكم في الطلبات المعارضة

على أنه يجوز للمدعي عليه طلب الضمان أن يتمسك بعدم اختصاص المحكمة إذا أثبت أن الدعوى الأصلية لم تقم إلا بقصد جلبه أمام محكمة غير محكمته .

مادة ٦٨ - إذا لم يكن المدعي عليه موطن ولا سكن في مصر ولم يسمي المحكمة المختصة على موجب الأحكام المتقدمة يكون الاختصاص محكمة التي يقع في دارتها موطن المدعي أو سكنه فإن لم يكن له موطن لا سكن كان الاختصاص لمحكمة القاهرة

## الباب الثاني

### في رفع الدعوى وتعييدها

مادة ٦٩ - ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعي بصحيفة أعلن لأمده عليه على يد أحد المحضرين ما لم يقض القانون بغير ذلك

مادة ٧٠ - يجب أن تشتمل صحيفة افتتاح الدعوى على جميع البيانات الواجب ذكرها في أوراق المحضرين وعلى المحكمة المطلوب حضور الخصوم أمامها وعلى اليوم والساعة الواجب حضورهم فيها .

مادة ٧١ - يجب أن يبين في صحيفة الدعوى موضوعها وطلبات المدعي فيها بالأجياز وذلك في الدعاوى التي تختص محكمة المواد الجزئية بالحكم النهائي فيها ، وفي الدعاوى المستعجلة والدعاوى التي يوجب قانون الحكم فيها على وجه السرعة .

وفي غير هذه الدعاوى يجب أن يبين في الصحيفة وقائع الدعوى وأدلتها وطلبات المدعي وأساليبها .

مادة ٧٢ - ميعاد الحضور أمام المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف كون ثمانية أيام على الأقل في الدعاوى المدنية وثلاثة أيام في الدعاوى تجارية . ويكون الميعاد ثلاثة أيام أمام محاكم المواد الجزئية .

ويجوز في حال الضرورة تقص هذين الميعادين إلى ثلاثة أيام وإلى أربع وعشرين ساعة .

مادة ٧٣ - يكون ميعاد الحضور في الدعاوى المستعجلة أربعة وعشرين ساعة .

## الباب الثالث

## في حضور المحضرين وغيرهم

## الفصل الأول - في المحضرين

مادة ٨١ - في اليوم المعين لنظر الدعوى يحضر المحضرون بأنفسهم أو بمحضريهم من يوكّلونه مع المحامين بمقتضى تفويض خاص أو عام والمحكمة أن تقبل في النيابة عنهم من يختارونه من الأكابر أو الأصهار إلى الدرجة الثالثة.

مادة ٨٢ - يجب على الوكيل أن يثبت مكانه عن موكله. والمحكمة أن ترخص للوكيل عند الضرورة بإبداء تفويضه في مهلة تحدده. ويجب مع ذلك أن يحصل هذا الإبداء في جلسة المرافعة على الأكثر.

وعوز أن يعطى التفويض في الجلسة بتقرير يكون بمحضرها. ويحتل مقام الضمير مقام التصديق على توقيع الموكل.

مادة ٨٣ - بمجرد صدور التفويض من أحد المحضرون يكون موطن وكيله متحرراً في إعلان الأوراق اللازمة لسير الدعوى في درجة التقاضي الموكل حقوقها.

مادة ٨٤ - على الخصم الذي لا يكون له وكيل بالبلد الذي به مقر المحكمة أن يتخذ له موطناً فيه.

مادة ٨٥ - إذا تمرد الزكلاء بجواز لأحدهم الانفراد بالعمل في القضية فلم يكن ممنوعاً من ذلك بنفسه في التوكيل.

مادة ٨٦ - يجوز للوكيل أن ينهب غيره من المحامين إن لم يكن ممنوعاً من الإجابة صراحة في التوكيل.

مادة ٨٧ - كل ما يقرره الوكيل بمحضرو موكله يكون بمثابة ماقرره وكل نفسه إلا إذا تظاهرت منه أثناء نظر القضية في الجلسة.

مادة ٨٨ - إذا احتزل الوكيل أو حرّله موكله فذلك لا يمنع من سير الإجراءات إلا إذا أعلن الخصم تعيين بديله أو بزم الموكل على مباشرة الدعوى بنفسه.

مادة ٨٩ - لا يجوز للوكيل أن يتزلز الوكالة في وقت غير لائق.

مادة ٩٠ - لا يجوز لأحد قضاة المحاكم أن يقاتل أمام ولا لأحد من وكلائه ولا لأحد من الموقوفين بأنفسهم أن يكون وكيلاً عن الخصم

في الحضور أو المرافعة سواء أكان بالمباشرة أم بالوكالة أم بالافتاء ولم كانت الدعوى مقامة أمام محكمة غير المحكمة التابع هو لها.

ولكن يجوز لهم ذلك عن يمثلونهم قانوناً وزوجاتهم وأصولهم وفروعهم إلى الدرجة الثانية.

## الفصل الثاني - في الغياب

مادة ٩١ - إذا لم يحضر المدعى ولا المدعى عليه أو حضر المدعى عليه وحده ولم يبد طلبات ما، قررت المحكمة شطب الدعوى وألزمت المدعى بالمصاريف. فإذا بقيت الدعوى مشطوبة ستة شهور ولم يطلب المدعى السير فيها اعتبرت كأن لم تكن.

مادة ٩٢ - إذا حضر المدعى أو المدعى عليه في أية جلسة اعتبرت المحضرة حضورية في حقه ولو تخلف بعد ذلك.

ولكن لا يجوز للمدعى أن يبدى في الجلسة التي تخلف فيها خصمه طلبات جديدة أو أن يبدل أو يزيد أو ينقص في الطلبات الأولى. كما لا يجوز للمدعى عليه أن يطلب في غيبة المدعى الحكم له عليه بطلب ما.

مادة ٩٣ - إذا غاب المدعى في الجلسة الأولى وحضر المدعى عليه وحده وأبدى طلبات ما، أجلت المحكمة القضية إلى جلسة أخرى يعلن بها المدعى عليه. فان لم يحضر كان المدعى عليه بالخيار بين أن يطلب اعتبار الدعوى كأن لم تكن وبين أن يطلب الحكم في موضوعها. ويعتبر هذا الحكم حضورياً.

مادة ٩٤ - إذا تمرد للمدعى وتخلفوا كلهم أو بعضهم عن حضور الجلسة الأولى أجلت القضية إلى جلسة أخرى مع تكليف المدعى عليه إعلان المخلفين واعتبر الحكم الذي يصدر في القضية بعد ذلك حضورياً في حقهم جميعاً.

مادة ٩٥ - إذا لم يحضر المدعى عليه الجلسة الأولى حكمت المحكمة في غيبته بعد التحقق من صحة إعلانه.

على أنه يجوز للمدعى أن يطلب تأجيل القضية لجلسة أخرى يعلن إليها خصمه مع إعلانه بأن الحكم الذي يصدر يحتر حضورياً.

وتحرم المحكمة من تلقاء نفسها بطلان صحيفة افتتاح الدعوى إذا تبين بطلانها.

مادة ٩٦ - إذا تمرد للمدعى عليه ولم يحضر في الجلسة الأولى طبق أحكام المادة السابقة. أما إذا حضر بعضهم فيجب تأجيل القضية لجلسة أخرى يعلن إليها من لم يحضر مع إعلانه بأن الحكم الذي يصدر يعتبر حضورياً.

مادة ٩٧ - إذا حضر الخصم الطالب قبل انتهاء الجلسة اعتبر كل حكم صدر عليه فيها كأن لم يكن.  
مادة ٩٨ - الحكم الذي يصدر بأحكام الدعوى كأن لم تكن لا يجوز تطبيقه إلا خطأ في تطبيق القانون.

## الباب الرابع

### في إبلاغ أوراق القضية إلى النيابة العامة

مادة ٩٩ - حل النيابة أن تتدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية أو بالجنسية وإلا كان الحكم باطلاً.

مادة ١٠٠ - ويجوز لنيابة أن تتدخل أمام حاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية في القضايا الخاصة بالتصروعديني الأهلية والغالبين والأوقاف الخيرية والمهاجر والوصايا المرصدة لهم وفي حالات التنازع بين جهات القضاء وفي أحوال عدم الاختصاص لاستثناء الولاية وفي رد القضاة وأعضاء النيابة وعناصرهم وفي التنازل والصالح الوافي.

مادة ١٠١ - في غير الأحوال المبينة في لسانيتين السابقتين لا يعمين حضور النيابة في الجلسات العلنية.

مادة ١٠٢ - جمع الأحوال المبينة في المادتين ٩٩ و ١٠٠ يجب على كاتب المحكمة أعيان النيابة كتابة بمجرد قيد الدعوى.

مادة ١٠٣ - تمنح النيابة بناء على طلبها ميعاد ثمانية أيام على الأقل لتقديم مذكرة بأقوالها. ويبدأ هذا الميعاد من اليوم الذي يرسل لها فيه ملف القضية مشتملاً على مستندات الخصوم ومذكراتهم. ويجوز في القضايا المستعجلة نقص هذا الميعاد.

مادة ١٠٤ - يكون لدخول النيابة في أية حالة كانت عليها الدعوى قبل إقفال باب المرافعة فيها.

مادة ١٠٥ - يجوز للمحكمة في أية حالة تكون عليها الدعوى أن تأمر بإرسال ملف القضية لنيابة إذا عرضت فيها مسألة تتعلق بالنظام العام والآداب العامة.

مادة ١٠٦ - في جميع الدعاوى التي لا تكون فيها النيابة (إلا طرفاً) منضياً لا يجوز للخصم بعد تقديم أقوالها وطلباتها أن يطلبوا الكلام لا أن يقدموا مذكرات جديدة وإنما يجوز لهم أن يقدموا للمحكمة بياناً كتابياً لتصحيح الوقائع التي ذكرتها النيابة.

مادة ١٠٧ - ومع ذلك يجوز للمحكمة في الأحوال الاستثنائية التي ذكر فيها قبول تقديم مستندات جديدة أو مذكرات تكميلية أن تأذن في تقديمها وفي إعادة المرافعة وتكون النيابة أخص من الحكم.

## الباب الخامس

### في إجراءات الجلسات ونظامها

### الفصل الأول - في إجراءات الجلسات

مادة ١٠٨ - تجري المرافعة أمام محكمة المواد الجزئية في أول جلسة. وعلى الدعي أن يودع مستنداته قبل الكتاب عند قيد الدعوى. ويقدم الدعي عليه ما يكون لديه من مستندات في جلسة المرافعة نفسها.

وفي جميع الأحوال تسمى المحكمة الخصوم المواعيد المناسبة للاطلاع على المستندات والرد عليها.

وكذا اقتضت الحال تقدم مستندات أو طلبات عارضة أو إدخال خصوم حددت المحكمة الواجبات التي يجب أن يتم فيها ذلك.

مادة ١٠٩ - يحكم القاضي على من يتخلف من الخصوم عن إيداع مستنداته أو عن القيام بأي إجراء من إجراءات المرافعات في الميعاد الذي ضرب له وعلى من يشبه منهم في تأجيل الدعوى بسبب كان في إمكانه إيداعه في جلسة سابقة بإفراة لا تقل عن خمسة وعشرين قرشاً ولا تتجاوز مائتي قرش ويكون ذلك بقرار يثبت في محضر الجلسة له ما للأحكام من قوة تنفيذية. ولا يقبل الطعن فيه بأي طريق ولكن القاضي أن يقبل الخصم مع الإفراة كلها أو بعضها إذا أبدى علماً مقبلاً.

ويجوز للقاضي بطلب الحكم على الدعي بالإفراة أن يحد بوقت الدعوى لمدة ثلاثة أشهر إذا تخلف عن إيداع مستنداته في الميعاد أو عن تنفيذ أي إجراء كلفه به وذلك بعد سماع أقوال الدعي عليه. فإذا مضت مدة الوقت جعل قلم الكتاب الدعوى بكتاب موصى عليه لجلسة يحددها القاضي. وإذا لم يقدم الدعي ما أمر به القاضي قبل هذه الجلسة جاز للمحكمة بإحبار الدعوى كأن لم تكن.

مادة ١١٠ - في الدعاوى التي ترفع إلى المحكمة الابتدائية أو إلى محكمة الاستئناف يحضر الخصوم في اليوم والساعة المحددين بصحيفة افتتاح الدعوى أمام رئيس الدائرة أو من ينيبه من قضائهم لتصفية الدعوى ويكون ذلك في جلسة علنية.

مادة ١١١ - يختص قاضي التحقيق بما يأتي

(١) تحقيق صفات الخصوم ومثلهم والمحكم يمدد بقول الدعوى بالحالة التي هي عليها عند عدم بروت هذه الصفات.

مادة ١١٢ - يجب على الخصوم أن يقدموا في أول جلسة جميع الأوجه التي تدعو إلى طلب التأجيل

وعليه أن يقدموا لقاضي التحضير جميع الدفوع والطلبات المعارضة وطلبات ادخال التغير في الدعوى .

ويجب ابداء الدفع بعدم الاختصاص المثل أو بطلب إحالة الدعوى إلى محكمة أخرى والدفع بطلبان صحيفة افتتاح الدعوى على هذا الترتيب قبل إنشاء أي دفع أو طلب أو دفاع آخر وإلا سقط الحق فيه .

مادة ١١٣ - يجب على الخصوم أن يودعوا مذكرات كتابية وإليه بدفعهم مع صور منها بقدر عدد الخصوم ، وذلك في المواعيد التي يحددها قاضي التحضير .

ويقوم قلم الكتاب بتسليم هذه الصور للقوى العالمة .

ويجوز لقاضي المحكمة أن يأذن أو يأمر بتقديم مذكرات تكميلية فيما يرى استيفاء بحث من مسائل الدعوى وذلك في المواعيد التي تحددها القاضى .

مادة ١١٤ - إذا تخلف أحد الخصوم عن ابداء مستنداته ومذكراته أو عن القيام بأى أجراء من أجراءات المرافعات في الميعاد الذى ضرب له أو إذا تسبب أحد منهم في تأجيل الدعوى لسبب كان في الامكان ابداءه في جلسة سابقة طبق قاضى التحضير عليه المصادرة ١٠٩ مع جعل الغرامة من جنبة إلى عشرة جنيهات ومدة الوقت ستة أشهر بدلا من ثلاثة أشهر .

مادة ١١٥ - يحيل قاضى التحضير القضية إلى الجلسة التي يحددها أمام المحكمة متى أصبحت صالحة للمرافعة في موضوعها أو متى رأى أنه منع الخصوم أجالا كافية وأنه لا مناص من الفصل في الدعوى بالحالة التي بلغتها من التحضير

مادة ١١٦ - تكون الاحالة إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضى التحضير يلخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسانيدها كل منهم ودفعهم ودعاههم وما أصدره في القضية من قرارات أو أحكام ويطلب هذا التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة .

مادة ١١٧ - لا تقبل المحكمة بعد إحالة الدعوى عليها دفع أو طلب أو ورقة مما كان يلزم تقديمه لقاضى التحضير إلا إذا ثبت فإن أسباب تلك الدفع أو الطلب أو تقديم تلك الورقة طرأت بعد الإحالة أو كان الطالب فيها لها حجة أخلاية

(٢) الأمر باعلان الخصوم أو إعادة إعلانهم في الأحوال المتصورة عليها في القانون .

(٣) الحكم بطلب الدعوى أو باعتبارها كأنهم تكن لنياب للمضى في الجلسة الثانية أو باعتبار المعارضة في الحكم قنيائي كأن لم تكن .

(٤) تحديد المواعيد اللازمة لإيداع المستندات والمذكرات وتبادل الاطلاع عليها .

(٥) إثبات ما يقع في الجلسة من أقوال أو طلبات أو تنازلات أو اعترافات من الخصوم وكذلك ما يحدث بينهم من اتفاق أو صلح .

ويكون هذا الاتفاق وهذا الصلح قوة الاتفاق والصلح الذى يتم أمام المحكمة .

(٦) الأمر بضم قضية إلى أخرى منظورة أمام الدائرة ذاتها .

(٧) الأمر بضم ملف قضائي أو اداري أو محضر من محاضر تحقيق الشبهة أو البوليس أو صورة رسمية من ذلك .

(٨) تعيين الخبراء والانتقال للمعينة واستصدار الخصوم لاستجوابهم والأمر بإعطاء الشهود فيما يجوز إثباته بالشهادة وتوجيه الجهن الخاصة إذا تنازع في توجيهها والحكم على مقتضى حلفها أو النكول منها ويكون سلطته في اجراء الإثبات في هذه الأحوال سلطة القاضي للتعصب لتحقيق .

(٩) الحكم في الدفع بعدم الاختصاص أيا كان سببه و" الدفع بطلان صحيفة افتتاح الدعوى وفي الدفع بعدم قبول الدعوى أو باقتضاء لمن في المناهضة بعض المدة وفي الدفع بفساد الخصومة أو باقتضاءها لشيء للمدة .

(١٠) إحالة الدعوى على المحكمة المختصة والحكم بالنزاعة وفقاحكام المادة ١٣٥ من هذا القانون .

(١١) الفصل في طلب إحالة الدعوى إلى محكمة أخرى لقيام ذات النزاع أمامها أو للاضطرار .

(١٢) الفصل في قبول الطلبات المعارضة وطلبات التأجيل لرد عليها طلب اختصاص التغير وطلب ادخال تضامن .

(١٣) الأمر بضم الدفع إلى موضوع الدعوى .

وفي الأحوال المبينة بالفقرات ١ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ من هذه المادة لا يكون لقاضى سلطة الحكم إلا إذا كان الحكم في موضوع الدعوى مما يجوز استئنافه ؛ ومع ذلك يجوز له الحكم في هذه الأحوال إذا ائتمن الخصوم أمامه .

ومع ذلك إذا رأيت المحكمة خفيًا لعملاء يقول دفع أو طلب أو ورة جديدة جاز ما مع ذلك الحكم على حصص الذى وقع منه الإهمال بفرامة لا نقل من مالى قرش ولا تتجاوز ألف قرش

مادة ١١٨ - الدعاوى المستعجلة ودعاوى شهر الإفلاس والدعاوى البحرية متى كانت السفينة فى الميناء ودعاوى السندات الإذنية والكمبيالات وكل الدعاوى التى ينص القانون على وجوب اقتضال فيها على وجه السرعة ودعاوى التماس إعادة النظر جميعها تقدم مباشرة إلى المحكمة دون عرضها على التحضير . ويتمين على المدعى فيها أن يودع مستنداته قلم الكتاب عند قيد دعواه ويقدم المدعى عليه ما يكون لديه من مستندات فى جلسة المرافعة نفسها .

وفى جميع الأحوال تعطى المحكمة الخصوم المواعيد المناسبة للاطلاع على المستندات والرد عليها . وكلما اقتضت الحال تقديم مستندات أو طلبات عاجلة أو ادخال خصوم حددت المحكمة المواعيد التى يجب أن يتم فيها ذلك .

مادة ١١٩ - للمحكمة عند نظرها القضية أن تحكم بالمرافعات المنصوص عليها فى المادة ١١٤ فى الأحوال المشار إليها فى هذه المادة .

مادة ١٢٠ - تنفيذ أحكام المرافعات يكون بعد إظهار المحكوم عليه بكتاب موصى عليه من قلم الكتاب .

### الفصل الثانى - فى نظام الجلسة

مادة ١٢١ - تكون المرافعة علنية إلا إذا رأيت المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم إجراهما سرا محافظة على النظام العام أو مراعاة للأدب أو لحرمة الأسرة .

مادة ١٢٢ - يجب الاستماع إلى أقوال الخصوم حال المرافعة ولا يجوز مقاطعهم إلا إذا خرجوا عن موضوع الدعوى أو لعدوا على النظام أو وجه بعضهم إلى بعض سب أو طعنًا فى حق أجنبي عن الخصومة .

مادة ١٢٣ - ليس للخصوم أن يطلبوا إعادة الاستماع اليوم بعد إبداء إجابته للمرة الثانية . ويكون المدعى عليه آخر من يتكلم .

مادة ١٢٤ - للخصوم أن يطلبوا إلى المحكمة فى أية حال تكون عليها الدعوى إثبات ما اتفقوا عليه فى محضر الجلسة ويوقع عليه منهم أو من وكلائهم . فإذا كانوا قد كتبوا ما اتفقوا عليه ألحق المكتوب بمحضر الجلسة وأثبت عتراه فيه . ويكون لمحضر الجلسة فى الحالين قوة السند التفضيلى واعتباره . وتطلى صورته وفقا لقواعد المقررة لإعطاء صور الأحكام .

مادة ١٢٥ - ضبط الجلسة وإنارتها منوطان برئيسها . وله فى سبيل ذلك أن يخرج من قاعة الجلسة من يخل بنظامها فإن لم يمثل وتمادى كان للمحكمة أن تحكم على الفور بعقوبة أربعة وعشرين ساعة أو بتغريمه جنيا واحدا . ويكون حكمها بذلك غير جائز استئنافه . فإذا كان الإعلان قد وقع من يودون وظيفة فى المحكمة كان لها أن توقع عليه أثناء انعقاد الجلسة ما لرئيس المصلحة توقيعه من الجزاءات التأديبية .

مادة ١٢٦ - للمحكمة إلى ما قبل انتهاء الجلسة أن ترجع عن الحكم الذى تصدره بناء على المادة السابقة .

مادة ١٢٧ - للمحكمة ولو من تلقاء نفسها أن تأمر بمحو البهارات الجارية أو الخافضة للأدب أو النظام العام من أية ورقة من أو راق المرافعات أو للمذكرات .

مادة ١٢٨ - يأمر رئيس الجلسة بكتابة محضر عن كل جريمة وقع أثناء انعقادها وبما يرى اتخاذه من إجراءات التحقيق . فإذا كانت الجريمة التى وقعت جنائية أو جنحة كان له إذا اقتضت الحال أن يأمر بالقبض على من وقعت منه .

مادة ١٢٩ - للمحكمة أن تحكم من تقع منه أثناء انعقادها جنحة تعد على ميثاق أو على أحد أعضائها أو أحد الموظفين بالمحكمة وتحكم عليه فوراً بالقوة .

وللمحكمة أيضا أن تحكم من شهد زورا بالجلسة وتحكم عليه بالطردقة المقررة لشهادة الزور .

ويكون حكم المحكمة فى هذه الأحوال نافذا ولو حصل استئناف .

مادة ١٣٠ - استثناء من حكم المادتين ١٢٥ و ١٢٩ إذا وقع التصدى أو الإخلال بنظام الجلسة من محام أثناء قيامه بواجبه وبسببه حررت المحكمة محضرا بذلك .

وللمحكمة أن تقرر إحالة المحامى إلى قاضى التحقيق لإجراء التحقيق إذا كان ما وقع منه يستوجب مؤاخذه جنائيا وإلى رئيس المحكمة إذا كان ما وقع منه يستوجب مؤاخذه تأديبيا .

وفى الحالين لا يجوز أن يكون رئيس الجلسة التى وقع فيها الحادث أو أحد أعضائها عضوا فى الهيئة التى تنظر الدعوى الجنائية أو التأديبية إذا أقيمت .

مادة ١٣١ - إذا لم تصدر المحكمة حكمها بالجلسة فى ذكر المادة ١٢٩ أو إذا كانت الإجريمة من قبيل الجنائيات أمرت بالقبض على من وقعت منه الإجريمة وإحالة على النيابة لها كنه .

مادة ١٣٨ - إذا دفع بإحالة الدعوى إلى محكمة أخرى لارتباطه بدعوى أخرى مقامة أمامها وجب على المحكمة المقدم إليها الدفع أن تحكم فيه على وجه السرعة .

مادة ١٣٩ - كلما حكمت المحكمة في الأحوال المضمنة بالإحالة كان عليها أن تحدد الخصوم الجلسة التي يحضرون فيها أمام المحكمة التي أحيلت إليها الدعوى . وعلى قلم الكتاب إخبار الغائبين من الخصوم بذلك بكتاب موصل عليه .

مادة ١٤٠ - بطلان أوراق التكاليف بالحضور الناشئ عن حيب في الإعلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو عن عدم مراعاة مواعيد الحضور يزول بحضور الملن إليه . وذلك بغير إخلال بمقتضى التأجيل لاستكمال معاد الحضور .

مادة ١٤١ - الدفع ببطلان أوراق التكاليف بالحضور يجب إبداءه قبل الدفع بعدم قبول الدعوى وقبل أي طلب أو دفاع فيها أو في الطلب المعارض وإلا سقط الحق فيه ويجب إبداءه في صحيفة المعارضة أو الاستئناف وإلا سقط الحق فيه كذلك . ويجب وجوه البطلان في الورقة يجب إبداءها معاً وإلا سقط الحق فيها لم يبد منها .

مادة ١٤٢ - الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز إبداءه في أية حالة تكون عليها ولو في الاستئناف .

### الفصل الثاني - في اختصاص الغير وإدخال ضمان

مادة ١٤٣ - للمضمّن أن يدخل في الدعوى من كان يصح اختصاصه فيها عند رفضها . ويوجب في اختصاص الغير الأوضاع المعادة في التكاليف بالحضور .

مادة ١٤٤ - للمحكمة وله من تلقاء نفسها أن تأمر بإدخال :  
(١) من كان غنيا في الدعوى في مرحلة سابقة .

(ب) من ربطه بأحد الخصوم رابطة قضائية أو حق أو التزام لا يقبل التجزئة .

(ج) الزاوية مع المدعي أو المدعى عليه أو الشريك على الشيوع لأي منها إذا كانت الدعوى متعلقة بالتركة قبل قسمتها . أو بعد ذلك بالشيوع .

(د) من قد يضار من قيام الدعوى أو من الحكم فيها إذا بدت المحكمة دلائل جدية على التواطؤ أو الفسح أو التصغير من جانب الخصوم

وغيره المحكمة ميياداً لحضوره تأمر بإدخاله ومن يقوم به الخصوم بإحالة .

## الباب السادس

### في الدفع والإدخال والتدخل والطلبات المعارضة

#### الفصل الأول - في الدفع وفي الدفع بعدم قبول الدعوى

مادة ١٣٢ - الدفع بالباطل إبداءه قبل الترضي لموضوع الدعوى من (أ) الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالنظر في الدعوى .

(ب) الدفع بطلب إحالة الدعوى إلى محكمة أخرى .

(ج) الدفع ببطلان أوراق التكاليف بالحضور .

وهي من هذه الدفع على استقلال ما لم تأمر المحكمة نفسها إلى الموضوع وعندئذ تبين المحكمة ما حكمت به في كل منها على حدة .

مادة ١٣٣ - الدفع بعدم الاختصاص المحل والدفع بإحالة الدعوى إلى محكمة أخرى لقيام ذات النزاع أمامها أو لقيام دعوى أخرى مرتبطة بها يجب إبداءها معاً قبل الدفع ببطلان ورقة التكاليف بالحضور وقبل إبداء أي طلب أو دفاع في الدعوى أو في طلب المعارض الذي يوجه إليه الدفاع وإلا سقط الحق فيما .

ويسقط حق المعارض أو المستأنف في هذين الدفاعين إذا لم يبدما في صحيفة المعارضة أو الاستئناف .

مادة ١٣٤ - عدم اختصاص المحكمة بسبب عدم ولايتها أو بسبب لزوم الدعوى أو قسماً تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو في الاستئناف .

مادة ١٣٥ - يجوز للمحكمة إذا حكمت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بجائز إلى المحكمة المختصة . ويجوز لها عندئذ أن تحكم على المدعي بفرصة لا تتجاوز عشرة جنيهات تمنح كلها أو بعضها للمضمّن الآخر على سبيل التعويض .

مادة ١٣٦ - إذا اتفق الخصوم على التنازع أمام محكمة غير المحكمة المرفوعة إليها الدعوى أمرت هذه المحكمة بإحالة الدعوى إلى المحكمة التي اتفقا عليها .

مادة ١٣٧ - إذا دفع بإحالة الدعوى إلى محكمة أخرى لقيام نفس النزاع أمامها كان على المحكمة أن تحيل هذا الدفع بمجاد قريب إلى المحكمة التي دفع إليها النزاع أولاً للحكم في هذا الدفع على وجه السرعة وذلك ما لم يرد من طرف الخصوم المدعى أنه قد قصد به التهرب .

(ج) ما يتضمن إضافة أو تقييداً في سبب الدعوى مع بقاء موضوع الطلب الأصل على حاله .

(د) طلب الأمر بإجراء تحفظ أو وقف .

(هـ) ما تأذن المحكمة بتقديره مما يكون مرتبطاً بالطلب الأصل .

مادة ١٥٢ - للمدعى عليه أن يقدم من الطلبات المعارضة :

(١) طلب القاصة القضائية وطلب الحكم له بتضمينات عن ضرر لحقه من الدعوى الأصلية أو من إجراء فيها .

(ب) أى طلب يترتب على إجابته ألا يحكم للمدعى بطلباته كلها أو بعضها أو أن يحكم له بها مقدرة بقيد لمصلحة المدعى عليه .

(ج) أى طلب يكون متصلاً بالدعوى الأصلية بصفة لا تقبل التجزئة .

(د) ما تأذن المحكمة بتقديره مما يكون مرتبطاً بالدعوى الأصلية .

مادة ١٥٣ - يجوز لكل ذى مصلحة أن يتدخل في الدعوى منضجاً لأحد الخصوم أو طالباً الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى .

مادة ١٥٤ - يكون التدخل بصحيفة تلمن الخصوم قبل يوم الجلسة أو بطلب يقدم شفاهاً في الجلسة في حضورهم وبهت في محضرها ولا يقبل التدخل بعد إقفال باب المرافعة .

مادة ١٥٥ - تحكم المحكمة على وجه السرعة في كل نزاع يتعلق بقبول الطلبات المعارضة أو التدخل .

ولا يترتب على الطلبات المعارضة أو التدخل إرجاء الحكم في الدعوى الأصلية متى كانت صالحة للحكم فيها .

وتحكم المحكمة في موضوع الطلبات المعارضة أو في طلبات التدخل مع الدعوى الأصلية كلما أمكن ذلك ولا أسلفت الطلب المعارض أو طلب التدخل للحكم فيه بعد تحقيقه .

..

## الكتاب السابع

### في إجراءات الإثبات

#### الفصل الأول - أحكام عامة

مادة ١٥٦ - يجب أن تكون الوقائع المراد إثباتها متعلقة بالدعوى متجة فيها جازاً قبولها .

مادة ١٥٧ - إذا ثبتت المحكمة أحد قضائها المباشرة بإجراء من إجراءات الإثبات دون أن يبين تاريخاً للإجراء حدد القاضي المتدرب مدة التدقيق بما من نفعه نفسه أو بأمر من غيره يقدمه إليه أحد الخصوم .

مادة ١٥٥ - يجوز للمحكمة أن تكلف قلم الكتاب إعلان ملخص واث من طلبات الخصوم في الدعوى إلى أى شخص ترى المصلحة السئلة أو لإظهار الحقيقة أن يكون على علم بها .

مادة ١٥٦ - يجب على المحكمة في المواد المدنية إجابة الخصم إلى تأجيل الدعوى لإدخال ضمان فيها إذا كان الخصم قد كلف ضمانه والحضور خلال ثمانية أيام من تاريخ رفع الدعوى أو قيام السبب الموجب للقضاء أو إذا كانت الثأية الأيام المذكورة لم تنقص قبل الجلسة المحددة لظفر الدعوى .

وفيما عدا هذه الحالة يكون التأجيل لإدخال الضامن جوازياً للمحكمة .

ويراعى في تقدير الأجل الواعيد اللازمة لتكليف الضامن الحضور وفق الأوضاع العادية .

مادة ١٤٧ - يقضى في طلب الضامن والدعوى الأصلية بحكم واحد كلما أمكن ذلك ولا فصلت المحكمة في طلب الضامن بعد الحكم في الدعوى الأصلية .

مادة ١٤٨ - إذا أمرت المحكمة بضم طلب الضامن إلى الدعوى الأصلية يكون الحكم الصادر على الضامن عند الانقضاء حكماً للمدعى الأصل ولزمه يكن قد وجه إليه طلبات . ويجوز لطلب الضامن أن يطلب لتراجعه من الدعوى إذا لم يكن مطالبا بالتزام شخصي .

مادة ١٤٩ - إذا رأت المحكمة أن طلب الضامن لا أساس له جازها لحكم على مدعى الضامن بالتضمينات الناشئة عن تأخير الفصل في الدعوى الأصلية .

### الفصل الثالث - في الطلبات المعارضة من المدعى

ومن المدعى عليه ، وفي التدخل

مادة ١٥٠ - تقدم الطلبات المعارضة من المدعى أو من للمدعى عليه إلى المحكمة بصحيفة تلمن الخصم قبل يوم الجلسة ويجوز إيداعها شفاهاً في الجلسة في حضور الخصم وإثباتها في محضرها .

مادة ١٥١ - للمدعى أن يقدم من الطلبات المعارضة :

(١) ما يتضمن لصحيح الطلب الأصل أو تعديل موضوعه لمواجهة ظروف طرأت أو تبينت بعد رفع الدعوى .

(ب) ما يكون مكملاً لطلب الأصل أو مترتباً عليه أو متصلاً به بصفة لا تقبل التجزئة .

مادة ١٦٩ - يوجه الرئيس الأسئلة التي يراها الى الخصم ويوجه اليه أيضا ما يطلب الخصم الآخر توجيهه منها . وتكون الاجابة في نفس الجلسة الا اذا رأت المحكمة اعطاء مهلة للاجابة .

مادة ١٧٠ - تكون الاجابة في مواجهة من طلب الاستجواب ولكن لا يتوقف الاستجواب على حضوره .

مادة ١٧١ - تكون الأسئلة والأجوبة بالتفصيل والدقة بمحضر الجلسة. وبعد تلاوتها يوقع عليها الرئيس والكتاب والمستجوب - وإذا امتنع المستجوب عن الإجابة أو عن التوقيع ذكر في المحضر امتناعه وسببه.

مادة ١٧٢ - إذا كان للخصم علم بمنعه عن الحضور بنفسه جاز للمحكمة أن تطلب أحد قضائها لاستجوابه على نحو ما ذكر .

مادة ١٧٣ - إذا تخلف الخصم عن الحضور للاستجواب بغير عذر مقبول أو امتنع عن الإجابة بغير مبرر قانوني جاز للمحكمة أن تقبل الإثبات بشهادة الشهود والقرائن في الأحوال التي ما كان يجوز فيها ذلك .

مادة ١٧٤ - إذا كان المصمم عديم الأهلية أو ناقصها جاز استجواب  
 من يتوب عنه وجاز للمحكمة مناقشته هو إن كان مميزاً والأشخاص  
 المعنوية يجوز توجيه الاستجواب إلى من يمثلها قانوناً .

### الفصل الثالث - في إيمان الحاشية

مادة ١٧٥ - يجب على من يوجه لخصمه اليمين أن يبين بالدقة الوقائع التي يربط استحقاقه عليها ويذكر صيغة اليمين بعبارة واضحة جلية .

مادة ١٧٦ - للمحكمة أن تعدل صيغة اليمين التي يرضها الخصم بحيث تتوجه بوضوح ودقة على الواقعة المطلوب الحلف عليها.

مادة ١٧٧ - إذا لم يتنازع من رجعت إليه البعينة لا في جوازها ولا في تطبيقها بالدعوى وجب عليه إن كان حاضرا بنفسه أن ينفقها فوراً أو يردّها على خصمه وإلا اعتبر ناكلاً. ويجوز للمحكمة أن تقضي ميعاداً للحلف إذا رأت لذلك وجهاً. فإن لم يكن حاضراً وجب تكليفه على يد محضر الحضور لحلفها بالصيغة التي أقرتها المحكمة وفي اليوم الذي حددته فإن حضر وامتنع دون أن يتنازع أو تخلف بغير علم امتنعته نكلاً كذلك.

مادة ١٧٨- - إذا نازع من وجهت إليه الجبن في جوازها أو في تعللها بالدعوى ورفضت المحكمة تنازعه وحكمت بتعليفه ، يثبت في منطوق حكمها صيغة الجبن . ويعلم هذا المنطوق للخصم إن لم يكن حاضرا بنفسه .  
ويعلم ما نصر عليه في المادة السابقة .

مادة ١٧٩ - إذا كان لمن وجهت إليه الإيحاء علم يمنعه من الحضور  
أفادت المحكمة بأن هذا أحد قضاة المحكمة.

مادة ١٥٨ - إذا كان المكان الراجب إجراء الاتيات فيه بعيدا عن مقر المحكمة جاز ما أن تنطب لإجرائه قاضى محكمة المواد الجزئية الذى يقع هذا المكان فى دائرتها .

مادة ١٥٩ - يعين رئيس الدائرة عند الانقضاء من يخلف القاضي المتدعي .

مادة ١٦٠ - الأحكام الصادرة باجراءات الاثبات يجب اعلان منطوقها الى من لم يحضر النطق بها. وكذلك يجب اعلان الاوامر الصادرة بتعيين تاريخ اجراء الاثبات والا كان العمل لازما.

وهيكون الإعلان في جميع الأحوال بناء على طلب قلم الكتاب بمعداد يومين وبطريق البريد . وذلك كله ما لم ينص القانون على خلافه .

مادة ١٦٦ - كلما استلزم انمام الاجراء أكثر من جلسة أو أكثر من يوم ذكر في الحضر اليوم والساعة اللذان يحصل التأجيل اليهما . ولا هل لإختيار مه يكون غالبا بهذا التأجيل

مادة ١٦٢ - تقدم المسائل العارضة المتعلقة بإجراءات الاتيات للقاضي المتدرب وما لم يقدم له منها لا يجوز عرضه على المحكمة .

مادة ١٦٣ - ما يصدره القاضي المتطلب من القرارات في المسائل  
لللمارضة المذكورة يكون واجب النفاذ وللخصوم الحق في إعادة عرضها  
على المحكمة عند نظر القضية ما لم ينص القانون على غير ذلك .

مادة ١٦٤ - على القاضي المتبب إذا أحال القضية على المحكمة لأى سبب أن يحدد لها أقرب جلسة مع إعلان النائب من الخصوم بتاريخ الجلسة معرفة قلم الكتاب .

مادة ١٦٥ - للمحكمة أن تعدل مما أمرت به من إجراءات الاتبات بشرط أن تبين أسباب العلل بالخصر. ويجوز لها ألا تأخذ بنتيجة الاجراء بشرط أن تبين أسباب ذلك في حكمها.

### الفصل الثاني - في استجواب الخصوم

مادة ١٦٦ - للمحكمة أن تستجوب من يكون حاضرا من الخصوم  
إكل منهم أن يطلب استجواب خصمه الحاضر.

مادة ١٦٧ - للمحكمة كذلك أن تأمر بحضور الخصم لاستجوابه سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب خصمه . وعلى من تقرر استجوابه أن يحضر بنفسه الجلسة التي حددتها القرار.

مادة ١٦٨ - إذا رأت المحكمة أن الدعوى ليست في حاجة الى استجواب  
 بنفسه طلب الاستجواب



مادة ١٨٠ - تكون تأدية اليمين بأن يقول الحالف « احلف » ويذكر الصيغة التي أقرتها المحكمة .

مادة ١٨١ - لمن يكلف حلف اليمين أن يؤديها وفقا للأوضاع المقررة في هباته إذا طلب ذلك .

مادة ١٨٢ - يعتبر في حلف الأخرس وتكوله إشارة المعهودة إن كان لا يعرف الكتابة ، فان كان يعرفها فحلفه وتكوله بها .

مادة ١٨٣ - لا يجوز التوكيل في تأدية اليمين .

مادة ١٨٤ - يحضر محضر يحلف اليمين يومه الحالف ورئيس المحكمة أو القاضي المنتدب والكاتب .

### الفصل الرابع - في انتقال المحكمة للمعينة

مادة ١٨٥ - للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم أن تقرر الانتقال لمعينة المتنازع فيه أو أن تتدب أحد قضاتها لذلك .

وتحضر المحكمة أو القاضي محضرا تين فيه جميع الأعمال المتعلقة بالمعينة ولا كان العمل باطلا .

مادة ١٨٦ - للمحكمة أو لمن تتدبه من قضاتها حال الانتقال تعيين غير للاستعانة به في المعينة ، ولها وللقاضي المنتدب سماع من يرى سماعه من الشهود ، وتكون دعوة هؤلاء للحضور بطلب ولوشفا من كاتب المحكمة .

مادة ١٨٧ - يجوز لمن يخشى شياع معام واقعة يشتمل أن تصبح محل نزاع أمام القضاء أن يطلب في مواجهة ذوي الشأن وبالطرق المعتادة من قاضي الأمور المستعجلة الانتقال للمعينة . وتراعى في هذه الحالة الأحكام المبينة في المواد السابقة .

مادة ١٨٨ - يجوز للقاضي في الحالة المبينة في المادة السابقة أن يتدب أحد الخبراء للانتقال والمعينة ومسامع الشهود بغير يمين . وعندئذ يكون عليه أن يبين جلسة لسماع ملاحظات الخصوم على تقرير الخبير وأماله .

وتتبع التواعد المنصوص عليها في الفصل الخامس بالخبرة .

### الفصل الخامس - في شهادة الشهود

مادة ١٨٩ - على الخصم الذي يطلب الإثبات بشهادة الشهود أن يبين الوقائع التي يريد إثباتها كتابة أو شفاهة في الجلسة .

مادة ١٩٠ - للمحكمة من تلقاء نفسها أن تأمر بالتحقيق في الأحوال التي يجهل القانون فيها الإثبات بشهادة الشهود متى رأت في ذلك فائدة الحقيقة .

مادة ١٩١ - الحكم الذي يأمر بالإثبات بشهادة الشهود يجب أن يبين في منطوقه كل واقعة من الوقائع المأمور بإثباتها وإلا كان باطلا .

ويبين فيه اليوم الذي يبدأ فيه التحقيق والميعاد الذي يجب أن يتم فيه .

مادة ١٩٢ - لاذن لأحد الخصوم بإثبات واقعة بشهادة الشهود يقتضي دائما أن يكون الخصم الآخر الحق في تقيا بهذه الطريق .

مادة ١٩٣ - يكون التحقيق أمام المحكمة ويجوز لها - إذا خيف التعطيل - أن تتدب أحد قضاتها لإجرائه .

مادة ١٩٤ - يستمر التحقيق إلى أن يتم سماع جميع شهود الإثبات والثاني في الميعاد ، ويمرر سماع شهود التي في نفس الجلسة التي سمعت فيها شهود الإثبات إلا إذا حال دون ذلك مانع .

وإذا أجل التحقيق جلسة أخرى كان التعلل بالتأجيل بمثابة تكليف لمن يكون حاضرا من الشهود بالحضور لتلك الجلسة إلا إذا أعنتهم المحكمة أو القاضي صراحة من الحضور .

مادة ١٩٥ - إذا طلب أحد الخصوم خلال الميعاد المحدد للتحقيق مد الميعاد تحمك المحكمة أو القاضي المنتدب على القورفي الطلب بقراريته في محضر الجلسة .

وإذا رفض القاضي مد الميعاد جاز التظلم إلى المحكمة بناء على طلب شفوي يثبت في محضر التحقيق وتحكم فيه المحكمة على وجه السرعة . ولا يجوز الطعن بأي طريق في قرار المحكمة .

ولا يجوز للمحكمة ولا للقاضي المنتدب مد الميعاد أكثر من مرة واحدة

مادة ١٩٦ - لا يجوز بعد اقتضاء ميعاد التحقيق سماع شهود بناء على طلب الخصوم .

مادة ١٩٧ - إذا لم يحضر الخصم شاهده أو لم يكلفه الحضور الجلسة المحددة قررت المحكمة له القاضي المنتدب إلزامه بالحضارة أو بتكليفه الحضور لجلسة أخرى مادام الميعاد المحدد لإتمام التحقيق لم ينتقض فافا لم يقل سقط حقه في الاستشهاد به .

ولا يخل هذا بأي جزء آخر يترتب القانون على هذا التأخير .

مادة ١٩٨ - إذا رفض الشهود الحضور لجابة لدعوة الخصم وجب عليه تكليفهم الحضور لإدلاء الشهادة قبل التاريخ المحدد لسماعهم بأربع وعشرين ساعة على الأقل حدا مواعيد المسافة .

وعجز في أحوال الاستعجال تقص هذا الميعاد وتكليف الشهود الحضور بطريقة من قلم الكتاب بأمر من المحكمة أو القاضي المنتدب .

مادة ٢٠٨ - ومع ذلك يجب على الأشخاص المذكورين في المادة السابقة أن يؤدوا الشهادة عن تلك الواقعة أو المعلومات متى طلب منهم ذلك من أسرها لم على ألا يخل ذلك بأحكام القوانين الخاصة .م١.

مادة ٢٠٩ - لا يجوز لأحد الزوجين أن يشفي بغير رضاه الآخر ما أبلغه إليه أثناء الزوجية ولو بعد انقضاءها إلا في حالة رفع دعوى من أحدهما على صاحبه أو إقامة دعوى على أحدهما بسبب جناية أو جنحة وقعت منه على الآخر.

مادة ٢١٠ - يؤدي كل شاهد شهادته على القراء بغير حضور باقي الشهود الذين لم تسع شهادتهم .

مادة ٢١١ - على الشاهد أن يعرف عن اسمه ولقبه ومهنته وسنة وموطنه وإن بين قرابته أو مصاهرته ودرجتها إن كان قريباً أو صبراً لأحد الخصوم وبين كذلك إن كان خادماً أو مستخدماً عند أحدهم .

مادة ٢١٢ - على الشاهد أن يخلف مينا بأن يقول الحق ولا يقول إلا الحق ولا كانت شهادته مظة ويكون الحلف على حسب الأوضاع الخاصة بهائته أن طلب ذلك .

مادة ٢١٣ - توجب الأسئلة إلى الشاهد بكون من المحكمة أو القاضي المنتدب . ويجب الشاهد أولاً عن أسئلة الخصم الذي استشهد به ثم عن أسئلة الخصم الآخر دون أن يقطع أحد الخصوم كلام الآخر أو كلام الشاهد وقت أداء الشهادة .

مادة ٢١٤ - إذا التى الخصم من استجواب الشاهد فلا يجوز له بناء أسئلة جديدة إلا باذن المحكمة أو القاضي .

مادة ٢١٥ - لرئيس الجلسة ولأى من أعضائها أن يوجه للشاهد مبالغة مبالغة من الأسئلة مفيداً في كشف الحقيقة .

مادة ٢١٦ - تودى الشهادة شفاهاً . ولا يجوز الاستعانة بفكرات مكتوبة إلا باذن المحكمة أو القاضي المنتدب بحيث تسوق ذلك طبيعة الدعوى .

مادة ٢١٧ - تلت إجابات الشهود في المحضر ثم تلى على الشاهد ويوقع عليها بعد تصحيح ما يرى لزوم تصحيحه منها ، وإذا امتنع عن التوقيع ذكر ذلك وسببه في المحضر .

مادة ٢١٨ - يعتبر مصاريق الشهود بناء على طلبهم ويعطى للشاهد صورة من امر الشهود تكون نافذة على الخصم الذي استدعاه

مادة ١٩٩ - إذا كلف الشاهد الحضور تكليفاً صحيحاً ولم يحضر تحكم عليه المحكمة أو القاضي المنتدب بغرامة مقدارها مائة قرش ويثبت المحكوم في المحضر ولا يكون قابلاً للظن . وفي أحوال الاستعجال الشديد يجوز أن يصدر المحكمة أو القاضي أمراً بإحضار الشاهد .

وفي غير هذه الأحوال يؤثر إعادة تكليف الشاهد الحضور إذا كان لذلك مقتضى وتكون عليه مصاريق ذلك التكليف . فإذا تخلف بمحكم عليه بصفحة الغرامة المذكورة ويجوز للمحكمة أو القاضي إصدار أمر بإحضاره .

مادة ٢٠٠ - يجوز للمحكمة أو القاضي المنتدب إقالة الشاهد في الغرامة إذا حضر وأدى علماً مقبولاً .

مادة ٢٠١ - إذا حضر الشاهد وامتنع بغير مبرر قانوني عن أداء إيمين أو عن الإجابة بمحكم عليه طبقاً للأوضاع المختصة بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات .

مادة ٢٠٢ - إذا كان الشاهد علم بممنه من الحضور جاز أن يقتل إليه القاضي المنتدب لسباح أقواله فإن كان التحقيق أمام المحكمة جازاً ما أن تطلب أحد لغتها لذلك .

مادة ٢٠٣ - لا يجوز للشاهد ولو كان قريباً أو صبراً لأحد الخصوم إلا أن يكون غير قادر على التمييز بسبب هرم أو حادثة أو مرض أو لأي سبب آخر .

مادة ٢٠٤ - تسع أقوال من لم تبلغ منه أربع عشرة سنة بغير إيمين وعلى سبيل الاستعجال فقط .

مادة ٢٠٥ - من لا قدرة له على الكلام يؤدي الشهادة إذا أمكن أن يبين مراده بالكتابة أو بالإشارة .

مادة ٢٠٦ - الموظفون والمستخدمون والمكفنون بمنفعة عامة لا يشهدون ولو بعد تركهم العمل مما يكون قد وصل إلى علمهم في أثناء قيامهم به من معلومات لم تنشر بالطريق القانوني ولم تأذن السلطة المختصة في إداها ، ومع ذلك فلهذه السلطة أن تأذن لهم في الشهادة بناء على طلب المحكمة أو أحد الخصوم .

مادة ٢٠٧ - لا يجوز لمن علم من الحامين أو الوكلاء أو الأطباء وغيرهم من طريق مهنته أو صنته بواقعة أو معلومات أو شياً ولو بعد انتهاء خدمته أو زوال صفته أن يذكرها لم مقصوداً به فقط في كتاب جنائي أو جنحة .

مادة ٢١٩ - يشتمل حضر التحقيق على البيانات الآتية :

(٢) يوم ومكان وساعة بدء التحقيق وإنهائه مع بيان الجلسات التي استغرقتها .

(٢) أسماء الخصوم وأقاربهم وذكر حضورهم أو غيابهم وطلباتهم .

(٣) أسماء الشهود وأقاربهم وصانعتهم وموطن كل منهم وذكر حضورهم أو غيابهم وما صدر بشأنهم من الأوامر .

(٤) ما يهده الشهود وذكر تخليفهم المين .

(٥) الأسئلة الموجهة إليهم ومن تولى توجيهها وما نشأ عن ذلك من المسائل العارضة ولص إجابة الشاهد عن كل سؤال .

(٦) توقيع الشاهد على إجابته بعد إثبات تلاوتها وملاحظاته عليها .

(٧) قرار تقرير مصروقات الشاهد إذا كان قد طلب ذلك .

(٨) توقيع رئيس الدائرة أو القاضي المنتدب والكاتب .

مادة ٢٢٠ - إذا لم يحصل التحقيق أمام المحكمة أو حصل أمامها ولم تكن المرافعة في الدعوى قد تمت في نفس جلسة التي سمع فيها الشهود فإن للخصوم الحق في الاطلاع على محضر التحقيق .

مادة ٢٢١ - بمجرد انتهاء التحقيق أو القضاء الجداد المحدث لانعائه يحدد القاضي المنتدب أقرب جلسة لنظر الدعوى ويقوم قلم الكاتب بإخبار الخصم الغائب .

مادة ٢٢٢ - يجوز لمن يخشى فوات فرصة الاستشهاد بشاهد على وضوح لم يمرض بعد تمام القضاء ويحتمل عرضه عليه أن يطلب في مواجهة ذي الشأن سماع ذلك الشاهد .

ويقدم هذا الطلب بالطرق المعتادة لقاضي الأمور المستعجلة ويكون مصاريفه كلها على من طلبه وعند تحقيق الضرورة يحكم القاضي بسماع الشاهد متى كانت الواقعة مما يجوز إثباته بشهادة الشهود .

مادة ٢٢٣ - لا يجوز في هذه الحالة تسليم صور من محضر التحقيق ولا تقديمه إلى القضاء إلا إذا رأت محكمة الموضوع عند نظره جواز إثبات الواقعة بشهادة الشهود ، ويكون للخصم الاعتراض أمامها على قبول هذا الدليل كما يكون له طلب سماع شهود من أصلحته .

مادة ٢٢٤ - تابع في هذا التحقيق القواعد المتعلقة هذا ما نص عليه في المواد ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ٢٢٠

### الفصل السادس - في الخبرة

مادة ٢٢٥ - للمحكمة عند الاقتضاء أن تحكم بتبني محير واحد أو ثلاثة وأن تذكر في منطوق حكمها :

(١) بيان دقيقاً لمحيرة المحير والمصادر المراجعة التي يؤخذ بها في الظاهر .

(٢) الامانة التي يجب ابداعها خزنة المحكمة لحساب مصاريف المحير واتباعه والخصم الذي يكلف ابداع هذه الامانة والأجل الذي يجب فيه ابداعه وتبلغ الذي يجوز لتخير محير له مصروفاته .

(٣) الأجل المصروب لابداع تقرير المحير .

(٤) تاريخ الجلسة التي يوجب لها الثقة في المرافعة في حال ابداع الامانة وجلسة أخرى أقرب منها لنظر القضية في حال عدم ابداعها .

مادة ٢٢٦ - إذا اتفق الخصوم على اختيار محير له ثلاثة خبراء فله المحكمة اتفاقهم .

ولها عند هذه الحالة تختار المحكمة الخبراء من بين المقبولين أمامها إلا إذا قضت بغير ذلك ظروف خاصة . وعليها حينئذ أن تبين هذه الظروف في الحكم .

مادة ٢٢٧ - إذا لم تودع الامانة من الخصم المكلف بابداعها ولا من غيره من الخصوم كان المحير غير ملزم بأداء المأمورية وانفرد المحكمة سقوط حق الخصم الذي لم يتم بدفع الامانة في التمسك بالحكم الصادر بتعيين المحير إذا وجلت أن الأعداء التي أبدعها لذلك غير مقبولة .

مادة ٢٢٨ - في المصين التاليين لابداع الامانة يدفع قلم الكاتب المحير - بكتاب موصى عليه - ليطلع على الأوراق الودعة ملفت الدعوى بغير أن يسلمها ما لم تأذن له المحكمة أو الخصوم في ذلك وتسلم اليه صورة من الحكم .

مادة ٢٢٩ - إذا كان المحير غير مقيد اسمه في الجدول وجب أن يلفت أمام قاضي الأمور الوقفية وبغير ضرورة لحضور الخصوم ، بينما بأن يؤدي عمله بالصدق والامانة وإلا كان العمل باطلا .

مادة ٢٣٠ - للخبير خلال خمسة الأيام التالية لتاريخ تسلمه صورة الحكم من قلم الكاتب أن يطلب إعفائه من أداء مأموريته ورئيس الدائرة التي قبلته أو القاضي الذي عينه أن يعفيه منها إذا رأى أن الأسباب التي أبدعها لذلك مقبولة .

وجوز في الدعوى المستعجلة أن تقرر المحكمة في نفس حكمها بتقرير هذا الإعفاء .

فإذا لم يؤد المحير مأموريته ولم يكن قد أمضى من أداها جاز للمحكمة التي قبلته أن تحكم عليه بكل المصاريف التي تسبب في صرفها بلا فائدة وبالمصاريف التي كاد لها على ذلك بغير إعتلال بالامانة أو العجز .

مادة - ٢٣١ يجوز رد الخير :

(١) إذا كان قريباً أو صبراً لأحد المصنوع إلى الدرجة الرابعة أو كان له أولاد زوجته خصوصاً تأمة مع أحد المصنوع في الدعوى أو مع زوجته ما لم تكن هذه المصنوعة قد أقيمت من المصنوع أو زوجته بعد تعيين الخير بقصد رده .

(٢) إذا كان وكيلاً لأحد المصنوع في أعماله المصنوعة أو وصياً عليه أو قياً أو مظهره ورثته له بعد موته أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة برضى أحد المصنوع أو بالتقم عليه أو بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة المختصة أو بأحد منبريها وكان لهذا العضو أو للمدير مصلحة شخصية في الدعوى .

(٣) إذا كان له أو زوجته أو لأحد أقاربه أو أصحابه على مورد الطلب أو لمن يكرن هو وكيلاً عنه أو وصياً أو قياً عليه مصلحة في الدعوى القائمة .

(٤) إذا كان مستخدماً عند أحد المصنوع أو كان قد اعتاد مؤاكلة أحدكم أو مساكنته أو كان قد تلقى منه هدية قيمة .

المادة ٢٣٢ - يحصل طلب الرد بتكليف الخير المصنوع أمام المحكمة أو القاضي الذي عينه وذلك في ثلاثة الأيام التالية لتاريخ الحكم بتعيينه . إذا كان هذا الحكم قد صدر بخير ، طالب الرد والا في ثلاثة الأيام التالية لإعلان منطوق ذلك الحكم إليه .

مادة ٢٣٣ - لا يسقط الحق في طلب الرد إذا كانت أسبابه قد طرأت بعد هذا الجهاد . إذا قدم المصنوع الدليل على أنه لم يعلم بها إلا بعد انقضاء .

مادة ٢٣٤ - لا يقبل من أحد المصنوع طلب رد الخير المعلن بناء على اعتباره إلا إذا كان سبب الرد قد حدث بعد تعيينه .

مادة ٢٣٥ - يحكم في طلب الرد على وجه السرعة ولا يجوز الطعن في الحكم الصادر فيه بأي طريق .

وإذا رفض طلب الرد يحكم على طالبه بفرامة لا تقل من خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيهاً .

مادة ٢٣٦ - على الخير أن يحدد له عمله تاريخياً لاجل انقضاء حشره يوماً التالية لتكليفه للدور . المادة ٢٣٨ وعليه أن يدعو المصنوع بكتب موسى عليها ترسل قبل ذلك التاريخ بسبعة أيام على الأقل بتبريم فيها إمكان أول اجتماع ويومه وساعته .

وفي حالات الاستعجال يجوز أن ينص في الحكم على مباشرة العمل في ثلاثة الأيام التالية لتاريخ التكليف المذكور على الأكثر وعندئذ يعمى

المصنوع بإشارة برقية ترسل قبل الاجتماع الأول بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

وفي حالات الاستعجال القصوى يجوز أن ينص في الحكم على مباشرة المأمورية فوراً ودعوة المصنوع بإشارة برقية للحضور في الحال . وترتب على عدم دعوة المصنوع بطلان عمل الخير .

مادة ٢٣٧ - يجب على الخير أن يباشر أعماله ولو في غيبة المصنوع متى كانوا قد دعوا على الوجه الصحيح .

مادة ٢٣٨ - يسمح للخير أقوال المصنوع وملاحظاتهم وسمع به غير معين - أقوال من يضرهم أو من يرى هو سمع أقواله إذا كان الحكم قد أذن له في ذلك .

مادة ٢٣٩ - يجب أن يشتمل عرض أعمال الخير على بيان حضور المصنوع وأقواله وملاحظاتهم موقعاً عليها م ما لم يكن لديهم مانع من ذلك فيذكر في المحضر ، كما يجب أن تشمل على بيان أعمال الخير بالتفصيل وأقوال الأشخاص الذين سمعهم من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المصنوع وتوقيعاتهم .

مادة ٢٤٠ - على الخير أن يقدم تقريراً موقعاً عليه منه نتيجة أعماله ورأيه والأوجه التي استند إليها بإيجاز ودقة .

فإن كان الخير ثلاثة فلكل منهم أن يقدم تقريراً مستقلاً برأيه ما لم يرضوا على أن يقدموا تقريراً واحداً يذكر فيه رأى كل منهم وأصنافه .

مادة ٢٤١ - يودع الخير تقريره وعناصر أعماله قلم الكتاب ويودع كذلك جميع الأوراق التي سلمت إليه .

مادة ٢٤٢ - فإذا كان مقر المحكمة للمنظرة أمامها الدعوى يهدأ على عمل الخير جنة له إيداع تقريره وملاحظاته قلم كتاب أقرب محكمة له ، وعلى هذه المحكمة إرسال الأوراق المودعة إلى المحكمة التي تنظر الدعوى .

وعلى الخير أن يغير المصنوع بهذا الإيداع في الأربع والعشرين ساعة التالية لحصوله وذلك بكتاب موسى عليه .

مادة ٢٤٣ - إذا لم يودع الخير تقريره في الأجل المحدد في الحكم الصادر بتعيينه وجب عليه أن يودع قلم الكتاب قبل انقضاء ذلك الأجل مذكرة يبين فيها ما قام به من الأعمال والأسباب التي حالت دون إتمام عمله . وفي الجلسة المحددة لنظر الدعوى إذا وجدت المحكمة في مذكرة الخير ما يبرر تأخره منحه أجلاً لإكمال مسودته وإيداع تقريره .

فإن لم يكن ثم مرور ثلثه حكت عليه المحكمة بفرامة لا تزيد على خمسة عشر جنيهاً ومنحه أجلاً آخر لا . مسودته وإيداع تقريره

أو استبدلت به غيره وأزمت برده ما يكون قد قبضه من الأمانة لقلم الكتاب وذلك بغير إحتلال بالمرامات التأديبية والتعويضات إن كان لها وجه .

ولا يقبل الطعن في الحكم الصادر بأبدان الخبير وإلزامه برده ما قبضه من الأمانة .

وإذا كان التاجر ناشئا عن خطأ انقسم حكم عليه بغرامة لا تقل عن جنيه ولا تزيد على خمسة عشر جنيها . ويجوز الحكم بقرط حقه في التسك الحكم الصادر بتعيين الخبير .

مادة ٢٤٣ - للمحكمة أن تأمر باستدعاء الخبير في جلسة محددة لما تقتضيه من تقريره إن رأت حاجة لذلك . ويهدى الخبير رآه من هذا بأسمائه توجه إليه المحكمة مع لقاء نفسها أو بناء على طلب انقسم ما تراه من الأسئلة مفيدا لتقريرها في الدعوى .

مادة ٢٤٤ - للمحكمة أن تعيد المأمورية للخبير ليتناول ما فيه له من وجود الخطأ أو النقص في عمله أو يثبت . ولها أن تعيد بذلك للخبير لمر أولى ثلاثة غيوات آخرين وفولاء أن يستمروا بمعلومات الخبير السابق

مادة ٢٤٥ - للمحكمة أن تعين عمدا لإبداء رأيه شفاهة بالجلسة بدون تقديم تقرير ويثبت رأيه في المحضر .

مادة ٢٤٦ - رأى الخبير لا يقبل المحكمة .

مادة ٢٤٧ - تقدر العاقب الخبير ومصاريفه بأمر يصدر على حريفة من رئيس الدائرة التي عينه أو قاضي محكمة المواد الجزائية الذي عنه بمجرد صدور الحكم في موضوع الدعوى .

فإذا لم يصدر هذا الحكم في ثلاثة الأشهر التالية لإيداع التقرير لأسباب لا دخل للتقرير فيها قدرته انصاه ومصاريفه بغير انتظار الحكم في موضوع الدعوى .

مادة ٢٤٨ - يستوفى الخبير ما قدر له من الأمانة ويكون أمر التقدير لها إذا حليا واجب التفتيش على من طلب تعيينه من انقسم ، وذلك على انقسم الذي قضى بإلزامه بالمصاريف .

مادة ٢٤٩ - للخبير ولكل خصم في الدعوى أن يمارض في أمر التقدير وذلك في ظرف ثلاثة الأيام التالية لإعلانه .

مادة ٢٥٠ - لا تقبل المعارضة من انقسم الذي يجوز تنفيه أمر التقدير عليه إلا إذا سبقته إيداع الثاني من المبلغ المقرر غرامة المحكمة مع انقسمه لأداء المطلوب للخبير

مادة ٢٥١ - تحصل المعارضة بتقرير في قلم الكتاب وبموجب حل وضعا وقف تنفيذ الأمر . وتنتظر في غرفة المشورة بعد تكليف الخبير وانقسم الحضور بناء على طلب قلم الكتاب بمبدأ ثلاثة أيام . حل أنه إذا كان قد حكم نهائيا في شأن الإلزام بمصاريف الدعوى فلا ينقسم في المعارضة من لم يطلب تعيين الخبير ولم يحكم عليه بالمصاريف .

مادة ٢٥٢ - إذا حكم في المعارضة بتعويض ما قدر للخبير جاز لانقسم أن يفتح بهذا الحكم حل خصمه الذي يكون قد أدى للخبير مطلوبه على أساس أنه التقدير دون إحتلال بحق هذا انقسم في الرجوع عن الخبير .

## الفصل السابع - في الإثبات بالكتابة

### الفرع الأول

في طلب إلزام انقسم بتقديم ورقة كتبت بسند

مادة ٢٥٣ - يجوز انقسم في الحالات الآتية أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أية ورقة متاحة في الدعوى تكون تحت يده :

(١) إذا كان القانون يوجب مطالبة بتقديمها أو تسليمها .

(٢) إذا كانت مفترقة بينه وبين خصمه وتعتبر الورقة مفرقة على الأخص إذا كانت مفرقة لصلحة انقسمين أو كاتبة مبنية لالتزاماتها وحقوقها المتبادلة .

(٣) إذا استند إليها خصمه في أية مرحلة من مراحل الدعوى .

مادة ٢٥٤ - يجب أن يثبت في هذا الطلب :

(١) أوصاف الورقة التي يطلبها .

(٢) دعوى الورقة بغير ما يمكن من التفصيل

(٣) الراتبة التي يطلبها بها حليا .

(٤) الدلائل والظروف التي تزيد أنها تحت يد الخصم

(٥) وجه إلزام انقسم بتقديمها .

مادة ٢٥٥ - لا يقبل الطلب إذا لم يراع فيه أحكام المادتين السابقتين .

مادة ٢٥٦ - إذا أثبت الطالب طلبه أوامر انقسم بأن الورقة في حوزته أو سكت أمرت المحكمة بتقديم الورقة في الحال أو في أقرب موعد تحدده . وإذا أذكر انقسم ولم يقدم الطالب إثباتا كافيا لصلحة الطلب وجب أن يحلف التذكر بمينا ، بأن الورقة لا وجود لها وأنه لا يعلم وجودها ولا مكانها وأنه لم يفتها أو لم يعمل البحث عنها لعدم خصمه من الاستفهام بها .

مادة ٧٦٤ - يقتل منطوق الحكم الصادر بالتطبيق على :

(١) قذف أحد قضاة المحكمة لمباشرة التطبيق .

(٢) لعين عير أو ثلاثة عباد .

(٣) تحفة اليوم والساعة الذهبى يكون فيما التحقيق .

(٤) الأمر بابتاع الورقة المتفنى تحقيقها قلم الكتاب بعد بيان حالها على الوجه المين بالمادة السابقة .

مادة ٧٦٥ - يكلف قلم الكتاب تخيير المحضو أمام القاضي في اليوم والساعة المحددة لمباشرة التطبيق .

مادة ٧٦٦ - على المحضو أن يحضروا في الموعد المذكور، لتقديم ما لديهم من أوراق المضاعفة والاتفاق على ما يصلح من ذلك فإن اختلفت النظم المكلف بالإتيان به، على جاز الحكم بسقوط حقه في الإتيان، وإذا اختلفت خصمه جاز اعتدال الأوراق المقدمة للمضاعفة صالحة لها .

مادة ٧٦٧ - على النظم الذى تنازع في حصة الورقة أن يحضر بنفسه للاستكتاب في الموعد الذى يحدده القاضي لذلك ، فإن امتنع عن الحضور بغير علم مقبول جاز الحكم بحصة الورقة .

مادة ٧٦٨ - تكون مضاعفة الخط أو الإضفاء أو النظم أو بصفة الأصح الذى حصل انكاره على ما هو ثابت له لشهيد عليه الورقة من خط أو إضفاء أو نظم أو بصفة أصح .

مادة ٧٦٩ - لا يقبل المضاعفة في حالة عدم اتفاق النظم إلا :

(١) الخط أو الإضفاء أو النظم أو بصفة الأصح الموضوع على راق صفة .

(٢) الجزة التى بعد هذه النظم يصححه مع الورقة المتفنى فيها .

(٣) خطه أو إضفاؤه أو بصفة أصح الذى يكبه أمام القاضي .

مادة ٧٧٠ - يجوز للقاضي أن يأمر باحضار الأوراق الرسمية المطلوبة للمضاعفة عليها من الجهة التى تكون بها أو يقتل مع الخبير إلى محلها للاطلاع عليها بدون نقلها .

مادة ٧٧١ - في حال تسليم الأوراق الرسمية لقلم الكتاب تقوم الصور التى تلغ من مقام الأصل من كانت مضاعفة مع القاضي المتتبع والكتاب بطرق التى سلم الأصل، ومن أمده الأصل إلى خطه (وهو الصورة للمعرفة من إلى قلم الكتاب ويصوره بطلاناً) .

مادة ٧٥٧ - إذا لم يتم النظم بتقديم الورقة في الموعد الذى حدده المحكمة أو امتنع عن حلف الجين المذكورة احتيرت صورة الورقة التى قد عليها خصمه صحيحة مطابقة لأصلها ، فإن لم يكن خصمه قد قدم حصة مع الورقة جاز لأخط بقوله فيما يتعلق بشككها أو بوضوحها .

مادة ٧٥٨ - إذا قدم النظم ورقة للاستبدال بها في الدعوى فلا يجوز له سحبها بغير رضاه خصمه إلا بأذن كتاب من القاضي أو رئيس الدائرة .

مادة ٧٥٩ - يجوز للمحكمة أثناء سير الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف أن تأذن في إدخال البديل لإتمامه بتقديم ورقة تحت يده وذلك في الأحوال ومع مراعاة الاحكام والأوضاع المنصوص عليها في المواد السابقة .

## الفرع الثاني

### في إثبات حصة الأوراق

مادة ٧٦٠ - للمحكمة أن تعد ما تدب على الكشط والمحو والتحقير وفي ذلك مع العيوب المادية في الورقة من اسقاط قسمها في الإتيان ، أو إقصاها .

وإذا كانت حصة الورقة على شك في نظر المحكمة جاز لها مع تلقاء نفسها أن تلحق الموقوف الذى صدرت عنه أو الشخص الذى حررها ليبدى ما يوضح حقيقة الأمر فيها .

مادة ٧٦١ - إنكار الخط أو النظم أو الإضفاء أو بصفة الأصح إنما يرد على الأوراق غير الرسمية ، أما ادعاء الزور فيرد على جميع الأوراق الرسمية وغير الرسمية .

## المطلب الأول

في إنكار الخط أو الإضفاء أو النظم أو بصفة الأصح وفي تحقيق الخطوط .

مادة ٧٦٢ - إذا انكر من تلحق عليه الورقة خطه أو إضفاؤه أو غرضه أو بصفة أصح أو أنكر ذلك خلفه أو نائبه وكانت الورقة متبعة في النزاع ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لتكوين حقيقة الشك في شأن حصة الخط أو الإضفاء أو النظم أو بصفة أصح فلم المحكمة بالتطبيق بالمضاعفة أو بسماع الشهود أو بكليةما .

مادة ٧٦٣ - يجوز حضر لعين به حالة الورقة وأوصالها بماذا كانا ويوقع عليه رئيس الجلسة وكتاب المحكمة والمضرم ومحب التوقيع على الورقة من رئيس الجلسة والكتاب .

وعبب ان يعلن مدعى الزور خصمه في ثمانية الأيام التالية لقراره بذكره بين فيها شواهد الزور وإجراءات التحقيق التي يطلب إثباتها وإلا جاز الحكم بفسق إدعائه .

مادة ٢٨٢ - على مدعي الزور أن يسلم قلم الكتاب الورقة المطبوعة ! فإن كانت تحت يده أو صورها المعلقة إليه ، فإن كانت الورقة تحته يد المحكم أو الكاتب وجب إيداعها قلم الكتاب .

مادة ٢٨٣ - إذا كانت الورقة تحت يد الخصم جاز رئيس الجلسة بعد إطلاعه على التقرير أن يكلف فوراً أحد المحضرين بسلوك تلك الورقة أو ضبطها وإيداعها قلم الكتاب .

فإذا امتنع الخصم عن تسليم الورقة وتسلط ضبطها احتريت غير موجودة ولا يمنع هذا من ضبطها فيما بعد إن أمكن .

مادة ٢٨٤ - إذا كان الادعاء بالزور منتجاً في النزاع ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لاتقناع المحكمة بصحة الورقة أو تزويرها ورأت أن إجراء التحقيق الذي طلبه الطاعن في مذكرته منتج وجاز لأمره بالتحقيق .

مادة ٢٨٥ - يشتمل الحكم الصادر بالتحقيق على بيان الوقائع التي قبلت المحكمة تحقيقها والإجراءات التي رأت إثباتها بها وعلى سائر البيانات المذكورة في المادة ٢٦٤

مادة ٢٨٦ - يجري التحقيق للمرافعة طبقاً للأحكام المنصوص عليها في المطلب السابق .

ويجري التحقيق بشهادة الشهود وفقاً للقواعد المقررة لذلك .

مادة ٢٨٧ - الحكم بالتحقيق علناً بالمادة ٢٨٤ يرفق بصلاحيته الورقة لتفتيش دون إخلال بالإجراءات التحفظية .

مادة ٢٨٨ - إذا حكم بفسق مدعي الزور في إدعائه أو برفض حكم عليه بفرامه مقدارها خمسة وعشرون جنيناً .

ولا يحكم عليه بشيء إذا ثبت بعض ما ادعاه .

مادة ٢٨٩ - للمدعي عليه بالزور إنهاء إجراءات الإدعاء في أية حالة كانت عليها برفعه عن التمسك بالورقة المطبوعة فيها .

والمحكمة في هذه الحالة أن تأمر بضيء الورقة أو بمغفلها إذا طلب مدعي الزور ذلك لمصلحة مشروعة .

مادة ٢٩٠ - يجوز للمحكمة - ولو لم يدع أمامها بالزور - بالإجراءات المنقطة - أن تحكم برد أية ورقة وبطلانها إذا ظهر لها

مادة ٢٧٧ - يوقع الخبير والخصم والقاضي والكاتب على أوراق المرافعة قبل الشروع في التحقيق ، ويذكر ذلك في المحضر .

مادة ٢٧٣ - تراعى فيما يتعلق بأولى الخيرة القواعد المقررة في الفصل للعلاق بالخبرة .

مادة ٢٧٤ - لا تسمع شهادة الشهود إلا فيما يتعلق بإثبات حصول الكتابة أو الامضاء أو الختم أو بصمة الأصبع على الورقة المتضمنة تحقيقها لمن نسبت إليه .

وتراعى في هذه الحالة القواعد المقررة في الفصل الخاص بشهادة الشهود .

مادة ٢٧٥ - إذا حكم بصحة كل الورقة فيحكم على من أنكرها بفرامة من أربعة جنينيات إلى خمسة عشر جنيناً .

مادة ٢٧٦ - إذا قضت المحكمة بصحة الورقة أو بردها أو قضت بفسق الحق في إثبات صحته أدخلت في نظر موضوع الدعوى في الحال أو حددت لنظره أقرب جلسة .

مادة ٢٧٧ - يجوز لمن يده ورقة غير رسمية أن يستخلص من تشهد عليه تلك الورقة بغير بأنها بخطه أو بامضاءه أو بختمه أو بصمته أصبعه ! ولو كان الالتزام بالرد بها غير مستحق الادعاء ، ويكون ذلك بدعوى أصلية بالإجراءات المعتادة .

مادة ٢٧٨ - إذا حضر المدعي عليه وأقر ، ثبتت المحكمة إقراره وتكون جميع المصاريف على المدعي ويترتب له ومعرفاً به إذا سكت للمدعي عليه أو لم ينكره أو لم يسب إلى سواه .

مادة ٢٧٩ - إذا لم يحضر المدعي عليه تحكم المحكمة في شفته بصحة الخط أو الامضاء أو الختم أو بصمة الأصبع ، ويجوز المعارضة في هذا الحكم في جميع الأحوال .

مادة ٢٨٠ - أما إذا أنكر المدعي عليه الخط أو الامضاء أو الختم أو بصمة الأصبع فيجري التحقيق طبقاً للقواعد المنقطة .

## المطلب الثاني

### في الادعاء بالزور

مادة ٢٨١ - يكون الادعاء بالزور في أية حالة تكون عليها الدعوى مرفوعة في قلم الكتاب ، وتعقد في هذا التقرير كل مواضع الزور - للمدعي به وإلا كان باطلاً .

فيها على موجب الأقوال والطلبات الختامية أو أن تؤجلها بناء على طلب من قام مقام الذي توفي أو قد أهلية الخصومة أو من زالت صفته أو بناء على طلب الطرف الآخر .

مادة ٢٩٦ - - تعتبر الدعوى مهتأة للحكم في موضوعها متى كاذب الخصوم قد أبدوا أقوالهم وطلباتهم الختامية في جلسة المرافعة قبل الوفاة أو قد أهلية الخصومة أو زال الصفة .

مادة ٢٩٧ - - يترتب على انقطاع الخصومة وقف جميع مواعيد المرافعات التي كانت جارية في حق الخصوم وبطلان جميع الإجراءات التي تحصل أثناء الانقطاع .

مادة ٢٩٨ - - تستأنف الدعوى - - بها بتكليف بالخصم حضوره بطلب إلى من يقوم مقام الخصم الذي توفي أو قد أهلية للخصومة أو زالت صفته بناء على طلب الطرف الآخر أو بتكليف بطلب إلى هذا الطرف بناء على طلب أولئك .

وإذا تنازع من أعلن له التكليف بالحضور في السير في الدعوى حكمت المحكمة في تنازعه على وجه السرعة .

مادة ٢٩٩ - - كذلك تستأنف الدعوى سيرها إذا حضر الجلسة التي كانت محددة لنظرها ورث المتوفى أو من يقوم مقام من فقد أهلية الخصومة أو مقام من زالت عنه الصفة وباشر السير فيها .

مادة ٣٠٠ - - لا تقطع الخصومة بموت وكيل الدعوى ولا بانقضاء وكالته بالتسنى أو بالزل .

وقم محكمة أن تمنح أجلاً مناسباً للخصم الذي مات وكيله أو انقضت وكالته إذا كان قد باذر ضمن له وكيلاً جديداً خلال الخمسة عشر يوماً التالية لانقضاء الوكالة الأولى

### الفصل الثالث - في سقوط الخصومة وانقضائها بمضى المدة

مادة ٣٠١ - - لكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم العلم بالدعوى بفعل المدعى أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي .

مادة ٣٠٢ - - لا تبدئ مدة سقوط الخصومة في حالات الانقطاع إلا من اليوم الذي قام فيه من يطلب الحكم بسقوط الخصومة بإعلان ورقة خصمه الذي توفي أو من قام مقامه من فقد أهلية للخصومة أو مقام من زالت صفته بوجود المدعى بينه وبين خصمه الأصلي .

مادة ٣٠٣ - - يقدم طلب الحكم بسقوط الخصومة إلى المحكمة المختصة أمامها الخصومة المطلوب إسقاطها بالأوضاع المعتادة لرغبة المدعى .

يجلاء من حالها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ، ويجب عليها في هذه الحالة أن تبين في حكمها الظروف والقرائن التي استبانت منها ذلك .

مادة ٢٩١ - - يجوز لمن يخشى الاحتجاج عليه بورقة مزورة أن يخضع من يده تلك الورقة ومن يستفيد منها لبيع الحكم بتزويرها ويكون ذلك بدعوى أصلية ترفع بالأوضاع المعتادة .

وتزاع المحكمة في تحقيق هذه الدعوى والحكم فيها القواعد المنصوص عليها في هذا المطلب والطلب السابق عليه .

## الباب الثامن

### في وقف الخصومة وانقطاعها وسقوطها وانقضائها

#### بمضى المدة وتركها

### الفصل الأول - في وقف الخصومة

مادة ٢٩٢ - - يجوز وقف الدعوى بناء على اتفاق الخصوم على عدم السير فيها مدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ إقرار المحكمة لاتفاقهم ولكن لا يكون لهذا الوقت أثر في أي ميعاد حتى يكون القانون قد حدده لإجراء ما .

وإذا لم تعجل الدعوى في ثمانية الأيام التالية لنهاية الأجل اعتبر للمدعى تاركاً دعواه والمستأنف تاركاً استئنافه .

مادة ٢٩٣ - - في غير الأحوال التي نص فيها القانون على وقف الدعوى وجوباً أو جوازاً يكون للمحكمة أن تأمر بوقفها ظمراً وتعلق حكمها في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم .

وبجرد زوال سبب الوقف تستأنف الدعوى بقوة اتانون سيرها من النقطة التي وقفت عندها ، ويقوم قلم الكتاب بتسجيلها إذا اقتضت الحال

### الفصل الثاني

#### في انقطاع الخصومة

مادة ٢٩٤ - - ينقطع سير الخصومة بحكم اتانون بوقاة أحد الخصوم أو بفسخ أهلية الخصومة أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنتمن التائبين إلا إذا كانت الدعوى قد تبأت للحكم في موضوعها .

مادة ٢٩٥ - - إذا حدث سبب من أسباب الانقطاع المتقدمة وكانت الدعوى قد تبأت للحكم في موضوعها جاز للمحكمة أن تحكم



مادة ٣١١ - إذا قول الخصم مع قيام الخصومة عن إجراء أو ورقة من أوراق المرافعات صراحة أو ضمناً اعتبر الإجراء أو الورقة كأن لم يكن.<sup>١</sup>

مادة ٣١٢ - التزول عن الحكم يستلج التزول عن الحق الثالث .<sup>٢</sup>

•••

## الباب التاسع

### في رد القضاة عن الحكم

مادة ٣١٣ - يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من صماها ولو لم يرد أحد من الخصوم في الأحوال الآتية :

(أولاً) إذا كان قريباً أو صديقاً لأحد الخصوم إلى الدرجة الرابعة .

(ثانياً) إذا كان له أو لزوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجته .

(ثالثاً) إذا كان وكيلاً لأحد الخصوم في أماله الخصومية أو وصياً عليه أو قياً أو منظونة وراثته له أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة يوصى أحد الخصوم أو بالتقم عليه أو بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة المختصة أو بأحد مديريها وكان لهذا المقصود أو للمدير مصلحة شخصية في الدعوى .

(رابعاً) إذا كان له أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أسياره حل محو السب أو لمن يكون هو وكيلاً عنه أو وصياً أو قياً عليه مصلحة في الدعوى القائمة .

(خامساً) إذا كان قد أتى أو تراخى عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاة أو كان قد سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً أو كان قد أدى شهادة فيها .

مادة ٣١٤ - مل القاضي أو قضاؤه الأحوال المتضمنة الذكر ولو بالتوافق الخصوم يقع باطلا .

وإذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة التفتيش جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى .

مادة ٣١٥ - يجوز رد القاضي لأحد الأسباب الآتية :

(أولاً) إذا كان له أو لزوجته دعوى معاملة للدعوى التي ينظرها أو إذا جدد لأحدهما خصومة مع أحد الخصوم أو زوجته بعد تم

وجيز تقديم هذا الطلب على صورة الدعي إذا جهل المدعي دعواه بعد انقضاء السنة .

ويكون لتقديمه ضد جميع المدعين أو المستأنفين وإلا كان غير مقبول . إذا قلعة أحد الخصوم استفاد منه القانون .

مادة ٣٠٤ - الحكم ب سقوط الخصومة يترتب عليه سقوط الأحكام الصادرة فيها بإجراء الإنابات وإلغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك صحيفة الدعوى ولكنه لا يسقط الحق في أصل الدعوى ولا في الأحكام القطعية الصادرة فيها ولو كانت غيبية ولا في الإجراءات السابقة لتلك الأحكام أو الإقرارات الصادرة عن الخصوم أو الأيمان التي حلفوها .

حل أن هذا السقوط لا يمنع الخصوم أن يتسككوا بإجراءات التحقيق وأعمال الخبراء التي تمت ما لم تكن باطلة في ذاتها .

مادة ٣٠٥ - متى حكم بسقوط الخصومة في الاستئناف اعتبر الحكم المستأنف أنهالي في جميع الأحوال .

ومتى حكم بسقوط الخصومة في التماس إعادة النظر قبل الحكم بقبول التماس سقط طلب التماس نفسه . أما بعد الحكم بقبول التماس لتسري القواعد السالفة الخاصة بالاستئناف أو بأول درجة حسب الأحوال .

مادة ٣٠٦ - تسري المدة المقررة لسقوط الخصومة في حق جميع الأشخاص ولو كانوا عديمي الأهلية أو ناقصيها .

مادة ٣٠٧ - في جميع الأحوال تنقضي الخصومة بمضي خمس سنوات على كسر إجراء صحيح فيها .

### الفصل الرابع - في ترك الخصومة

مادة ٣٠٨ - ترك الخصومة لا يكون إلا إذا حصل إعلان من -  
أ. ك. لخصمه على يد محضر أو بتقرير منه في قلم الكتاب أو ببيان صريح في مذكرة موقع عليها منه أو من وكيله مع اطلاع خصمه عليها أو بإبدائه شفهاً بالجلسة وإثباته في المحضر .

مادة ٣٠٩ - لا يتم تركه بعد إبداء المدعي عليه طلباته إلا بقوله ومع ذلك لا يلتزم لاعتراضه على تركه إذا كان قد دفع مبلغ اختصاص المحكمة . إحالة القضية إلى محكمة أخرى أو ببطلان صحيفة الدعوى أو طلب غير ذلك مما يكون القصد منه منع المحكمة من المضي في صماح الدعوى .

مادة ٣١٠ - يترتب على تركه إلغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك صحيفة الدعوى والحكم على التارك بالمصاريف . ولكنه لا يمس ذلك الحق الموقوف به الدعوى .

وعلى طالب الرد أن يودع عند التقرير خمسة جنيات أو عشرين جنيًا أو ثلاثين حسب ما إذا كان المطلوب رده قاضيًا بمحكمة ابتدائية أو مستشارًا بمحكمة استئناف أو مستشارًا بمحكمة النقض .

مادة ٣٢١ - إذا كان الرد واقعًا في حق قاضٍ جلس لأول مرة لسماع الدعوى بحضور الخصوم جاز الرد بمذكرة تسلّم لكتاب الجلسة . وعلى طالب الرد تأييد الطلب بقلم الكتاب في اليوم نفسه أو في اليوم التالي وإلا سقط الحق فيه .

مادة ٣٢٢ - يجب على كاتب المحكمة رفع تقرير الرد إلى رئيسها وظف أربع وعشرين ساعة . وعلى الرئيس أن يطلع القاضي المطلوب رده على التقرير فوراً وأن يرسل صورة منه إلى النيابة .

مادة ٣٢٣ - على القاضي المطلوب رده أن يجيب بالكتابة على وقائع الرد وأسبابه خلال أربعة أيام التالية لإطلاعه .

مادة ٣٢٤ - إذا كانت الأسباب تصلح قانوناً للرد ولم يجب عليها القاضي المطلوب رده في الميعاد المحدد أو اعترف بها في إجابته أصغر رئيس المحكمة أمراً بتنحيه .

مادة ٣٢٥ - في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة السابقة يعين رئيس المحكمة في اليوم التالي لانتضاء الميعاد الدائرة التي تتولى نظر الرد وعليها أن تقوم بتحقيقه في غرفة المشورة ثم تحكم فيه على وجه السرعة بعد سماع أقوال طالب الرد وملاحظات القاضي عند الانتضاء وبمثل النيابة إذا تدخلت في الدعوى ويقل الحكم مع أسبابه في جلسة علنية .

مادة ٣٢٦ - إذا كان القاضي المطلوب رده مثنباً من محكمة أخرى رئيس المحكمة بإرسال تقرير الرد ومستنداته إلى المحكمة التابع هو لها لتطلعه عليها ويتلقى جوابه عنها ثم تعيدها إلى المحكمة الأولى لتتبع في شأنه الأحكام المقررة في المواد السابقة .

مادة ٣٢٧ - تحكم المحكمة عند رفض طلب الرد على الطالب بقرعة لا تقل عن خمسة جنيات ولا تزيد على خمسين جنيًا إلا إذا كان الرد منياً على الوجه الرابع من المادة ٣١٥. فنصته بـ يجوز إبلاغ القرعة إلى مائة جنيته .

مادة ٣٢٨ - يجوز لطالب الرد استئناف الحكم الصادر في طلبه بد قاضي محكمة المواد الجزئية أو قضاة المحكمة الابتدائية ولو كان موضوع الدعوى مما يحكم فيه نهائياً .

الدعوى المطروحة على القاضي ما لم تكن هذه الدعوى قد أقيمت بقصد رده عن نظر الدعوى المطروحة عليه .

(ثانياً) إذا كان المطلقة التي له منها ولد أو لأحد أقاربه أو أصحابه على عمود النسب خصومة قائمة أمام القضاء مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجته ما لم تكن هذه الخصومة قد أقيمت بعد قيام الدعوى المطروحة على القاضي بقصد رده .

(ثالثاً) إذا كان أحد الخصوم غادماً له أو كان هو قد اعتاد ملاكته أحد الخصوم أو مساكته أو ذن تلقى منه حيلة قبيل رفع الدعوى أو بعده .

(رابعاً) إذا كان بينه وبين أحد الخصوم عدواة أو مودة يرجع معها عدم استطاعته الحكم بغير ميل .

مادة ٣٢٦ - على القاضي في الأحوال المذكورة في المادة السابقة أن يغير المحكمة في غرفة المشورة أو رئيس المحكمة الابتدائية - على حسب الأحوال - بسبب الرد القائم به وذلك للآذن له بالتنحي . ويثبت هذا كله في محضر خاص يحفظ بالمحكمة .

مادة ٣٢٧ - يجوز للقاضي في غير أحوال الرد المذكورة إذا استعسر الحرج من نظر الدعوى لأي سبب أن يعرض أمر تنحيه على المحكمة في غرفة المشورة أو على رئيس المحكمة للنظر في إقراره على التنحي .

مادة ٣٢٨ - يجب تقديم طلب الرد قبل تقديم أي دفع أو دفاع وإلا سقطا حتى طالبه فيه .

فإذا كان الرد في حق قاضٍ مثنب فيقدم الطالب في ظرف ثلاثة أيام من يوم تنبيهه إذا كان قد أقر التنب بصادراً في حضور طالب الرد فإن كان صادراً في غيبته فالأمام الثلاثة تنبئ في يوم إعلانه به .

مادة ٣٢٩ - يجوز طلب الرد إذا حدثت أسبابه بعد المواعيد المقررة أو إذا أثبت طالب الرد أنه لم يعلم بها إلا بعد مضي تلك المواعيد .

مادة ٣٣٠ - يحصل الرد بتقرير يكتب بقلم الكتاب موقعه الطالب نفسه أو وكيله المفوض فيه بوكيل خاص وورقي التوكيل بالتقرير .

ويجب أن يشتمل تقرير الرد على أسبابه وأن يرقى به ما يوجد من الأوراق الواردة له .

## الباب العاشر

### في الأحكام

#### الفصل الاول - في إصدار الأحكام

- مادة ٣٣٨ - المدونة في الأحكام تكون سرا بين القضاة مجتمعين .
- مادة ٣٣٩ - لا يجوز أن يشترك في المدونة غير القضاة الذين سموا للمرافعة وإلا كان الحكم باطلا .
- مادة ٣٤٠ - لا يجوز للمحكمة أثناء المدونة أن تسمع أحد الخصوم أو وكيله إلا بحضور خصمه .
- كذلك لا يجوز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها .
- مادة ٣٤١ - تصدر الأحكام بأغلبية الآراء فإذا لم تتوافر الأغلبية وتشتب الآراء لأكثر من رأيين فالقريب الأقل عدداً أو القريب الذي ضم أحدث القضاة يجب أن ينضم لأحد الرأيين الصادرين من الأكثر حداً وذلك بعد أخذ الآراء مرة ثانية .
- مادة ٣٤٢ - يجب أن يكون القضاة الذين اشتركوا في المدونة حاضرين بثلاثة الحكم ، فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع على مسودة الحكم .
- مادة ٣٤٣ - يجوز للمحكمة عقب انتهاء المرافعة أن تنطق بالحكم في الجلسة ويجوز لها تأجيل إصداره إلى جلسة أخرى قريبة تمهيداً .
- مادة ٣٤٤ - إذا انتقضت الحال تأجيل إصدار الحكم مرة ثانية صرحت المحكمة بذلك في الجلسة مع تعيين اليوم الذي يكون فيه النطق به وبيان أسباب التأجيل في ورقة الجلسة وفي المحضر .
- مادة ٣٤٥ - ينطق بالحكم بثلاثة منطوقة أو بثلاثة منطوقة مع أسبابه ، ويكون النطق به علانية وإلا كان باطلاً .
- مادة ٣٤٦ - إذا نطق بالحكم عقب المرافعة يجب أن تدعى مسودة المشتعلة على أسبابها موقعا عليها من الرئيس والقضاة ومبيناً تاريخ إصدارها وذلك في ظرف ثلاثة أيام من يوم النطق بالحكم في القضايا المستعجلة وسبعة أيام في القضايا التي يحكم فيها على وجه السرعة وخمس عشرة يوماً في القضايا الأخرى . وإلا كان الحكم باطلاً .
- فان كان النطق بالحكم في جلسة أخرى غير جلسة المرافعة وجب أن تدعى مسودة حكمه قبل النطق به وإلا كان الحكم باطلاً كذلك .

مادة ٣٢٩ - يكون الاستئناف بتقرير يكتب بقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في خمسة الأيام التالية ليوم صدوره .

مادة ٣٣٠ - خلال ثلاثة الأيام التالية لتقرير الاستئناف يرسل كتاب المحكمة من تلقاء نفسه تقرير الاستئناف وملف الرد إلى محكمة الاستئناف .

مادة ٣٣١ - على قلم كتاب محكمة الاستئناف عرض الأوراق على رئيس المحكمة لإحالتها على إحدى دوائرها لنظرها وتصدر حكمها فيها على الوجه المبين بالمادة ٣٢٥ .

وعلى قلم كتاب محكمة الاستئناف إعادة ملف القضية إلى المحكمة التي حكمت في الرد ابتداءً وفي صورة من الحكم الاستئنافي وذلك خلال اليومين التاليين ليوم النطق بهذا الحكم .

مادة ٣٣٢ - يثبت على تقديم الرد وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيه نهائياً .

إنما يجوز للمحكمة في حال الاستعجال وبناء على طلب الخصم الآخر نذب قاضٍ بدلاً من طلب رده .

وكذلك يجوز طلب النذب إذا صدر الحكم الابتدائي برفض طلب الرد وطمح فيه بالاستئناف .

مادة ٣٣٣ - تتبع القواعد والاجراءات المنقولة عند رد عضو النيابة إذا كانت طرفاً منضا حجب من الأسباب المنصوص عنها في المادتين ٣١٣ و ٣١٥ .

مادة ٣٣٤ - إذا طلب رد جميع قضاة المحكمة الابتدائية أو بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكفي للحكم رفع طلب الرد وإيجابيات القضاة عليه لمحكمة الاستئناف فان قضت بقبوله أحالت الدعوى للحكم في موضوعها على أقرب محكمة ابتدائية .

مادة ٣٣٥ - إذا طلب رد جميع مستشاري محكمة الاستئناف أو بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكفي للحكم رفع طلب الرد إلى محكمة النقض ، فان قضت بقبوله حكمت في موضوع الدعوى الأصلية .

مادة ٣٣٦ - إذا طلب رد أحد مستشاري محكمة النقض حكمت في هذا الطلب دائرة غير الدائرة التي يكون هذا المستشار عضواً فيها .

ولا يقبل طلب رد جميع مستشاري محكمة النقض أو بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكفي للحكم في طلب الرد أو في موضوع الدعوى عند قبول طلب الرد .

مادة ٣٣٧ - إذا رفع القاضي دعوى تمريض على طالب الرد أو ضده بلاغا لجهة الاختصاص زالت صلاحته للحكم في الدعوى

وفي حالات أخرى ينص القانون فيها على أن يماد الطعن في الحكم يبدأ من وقت صدوره يتعين إيداع المسودة عند التعلق بالحكم وإلا كان الحكم باطلا كذلك .

ويكون المنسحب في البطلان ملزماً بالمصاريف والتضمينات إن كان لها وجه .

مادة ٣٤٧ - يجب أن تكون الأحكام مشتملة على الأسباب التي بنيت عليها وإلا كانت باطلة .

مادة ٣٤٨ - مسودة الحكم المشتملة على منطوقه وأسبابه تحفظ بالملف ولا تعطى منها صور ولكن يجوز للخصوم - إلى حين إتمام لنسخة الحكم الأصلية - الاطلاع عليها .

مادة ٣٤٩ - يجب أن يبين في الحكم المحككة التي أصلته وتاريخ إصداره ومكانه وما إذا كان صادراً في مادة تجارية أو مسألة مستعجلة وأسماء أعضاء اللذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته وعرض النيابة الذي أبدى رأيه في القضية إن كان . ويجب أن يذكر فيه كذلك أسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم وموطن كل منهم وحضورهم وغيابهم وأسماء وكلائهم إن كانوا ونص ما قدموه من طلبات أو دفاع أو دفع أو خلاصة ما استندوا إليه من الأدلة الواقعية والجميع القانونية ومراسل الدعوى ورأى النيابة . ثم تذكر بعد ذلك أسباب الحكم ومنطوقه

والتصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان أسماء القضاة اللذين أصدروا الحكم . وعرض النيابة الذي أبدى رأيه في القضية يترتب عليه بطلان الحكم .

مادة ٣٥٠ - يوقع رئيس الجلسة وكاتبها على نسخة الحكم الأصلية المشتملة على وقائع الدعوى والأسباب والمنطوق وتحفظ في ملف الدعوى وذلك في ظرف أربع وعشرين ساعة من إيداع المسودة في القضايا المستعجلة وسبعة أيام في القضايا الأخرى وإلا كان التسبب في التأخير ملزماً بالنقصينات .

مادة ٣٥١ - يسوغ إعطاء صورة بسيطة من نسخة الحكم الأصلية لكل إنسان ولو لم يكن له شأن في الدعوى وذلك بعد دفع الرسم المستحق .

مادة ٣٥٢ - صورة الحكم التي يكون التنفيذ بموجبها تبص بمخاتم المحكمة ويرفعها الكاتب بعد أن يقيئها بالصيغة التنفيذية . ولا تسمى إلا للخصم الذي تضمن الحكم عود منفعه عليه من تنفيذه ولا تسلم له إلا إذا كان أخيراً جزئياً تنفيذه .

مادة ٣٥٣ - لا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم إلا في حال ضياع الصورة الأولى .

مادة ٣٥٤ - إذا امتنع قلم الكاتب عن إعطاء الصورة التنفيذية الأولى جاز لطلبائها أن يقدم عريضة بشكواه إلى قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة التي أصدرت الحكم ليصدر أمره فيها على ما هو مقرّر في باب الأوامر على المرافعة .

مادة ٣٥٥ - تحكم المحكمة التي أصدرت الحكم على وجه السرعة في المنازعات المتعلقة بتسليم الصورة التنفيذية الثانية عند ضياع الأولى بناءً على تكليف بالخصوم من أحد الخصوم إلى خصمه الآخر .

### الفصل الثاني - في مصاريف الدعوى

مادة ٣٥٦ - يجب على المحكمة عند إصدار الحكم الذي تنتهي به الخصومة أمامها أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى .

مادة ٣٥٧ - يحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها . ويدخل في حساب المصاريف مقابل أتعاب المحاماة .

وإذا قلعت المحكوم عليهم جاز الحكم بقسمة المصاريف بينهم بالسوية أو بنسبة مصلحة كل منهم في الدعوى على حسب ما تقرره المحكمة ولا يلزمون بالتضامن في المصاريف إلا إذا كانوا متضامنين في أصل التزامهم القضي فيه .

مادة ٣٥٨ - للمحكمة أن تحكم بالتزام الخصم الذي كسب الدعوى بالمصاريف كلها أو بعضها إذا كان الحق مسلماً به من المحكوم عليه أو إذا كان المحكوم له قد تسبب في إتفاق مصاريف لا فائدة فيها أو كان قد ترك خصمه على جهول بما كان في يده من المستندات القاطعة في الدعوى أو يضمنون تلك المستندات .

مادة ٣٥٩ - إذا أخفق كل من الخصمين في بعض الطلبات جاز الحكم بأن يتحمل كل خصم ما دفعه من المصاريف أو يتقسم المصاريف بين الخصمين على حسب ما تقرره المحكمة في حكمها كما يجوز لها أن تحكم بها جميعاً على أحدهما .

مادة ٣٦٠ - مصاريف التمثيل يمكن بها على التمثيل إذا كانت له طلبات مستقلة وحكم بعدم قبول تدخله أو يرفض طلباته .

مادة ٣٦١ - يجوز للمحكمة أن تحكم بالتضمينات في مقابل الغقات الناشئة عن دعوى أو دفاع قصد بهما الكيد .

مادة ٣٦٢ - تقر مصاريف الدعوى في الحكم إن أمكن وإلا قدرها رئيس المحكمة التي أصدرت الحكم بأمر على عينة يقدمها المحكوم له وعلى هذا الأمر المحكوم عليه .

مادة ٣٧١ - لا يلزم ذكر الأسباب التي يبنى عليها الأمر إلا إذا كان مخالفاً لأمر سبق صدوره فستدعى يجب ذكر الأسباب التي انقضت إصدار الأمر الجديد وإلا كان باطلاً.

مادة ٣٧٢ - يجب على قلم الكتاب تسليم الطالب النسخة الثانية من عريضته مكتوباً عليها صورة الأمر وذلك في اليوم التالي لصدوره على الأكثر.

مادة ٣٧٣ - الطالب إذا صدر الأمر برفض طلبه ولزم صدوره على الأمر الحق في التظلم إلى المحكمة المختصة. إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك.

ويكون التظلم بتكليف الخصم المحضور أمام المحكمة وتمكن فيه على وجه السرعة بتأييد الأمر أو إلغائه.

مادة ٣٧٤ - يجوز رفع التظلم على سبيل التبع للدعوى الأصلية في أية حالة تكون عليها ولو أثناء المرافعة بالجلسة.

مادة ٣٧٥ - يكون للخصم الذي صدر عليه الأمر بدلا من التظلم للمحكمة المختصة الحق في التظلم منه لنفس الأمر مع تكليف خصمه الحضور أمامه ولا يمنع من ذلك قيام الدعوى الأصلية أمام المحكمة.

ويحكم القاضي في التظلم على وجه السرعة بتأييد الأمر أو إلغائه ويكون حكمه قابلاً لتعارض الطعن المرفوع للأحكام التي تصدر على وجه السرعة.

مادة ٣٧٦ - يسقط الأمر الصادر على عريضة إذا لم يقدم للتنفيذ في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره. ولا يمنع هذا السقوط من استصدار أمر جديد.

## الباب الثاني عشر

### في طرق الطعن في الأحكام

#### الفصل الأول - أحكام عامة

مادة ٣٧٧ - لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه ولا يجوز من قبل الحكم أو من قضى له بكل طلباته.

مادة ٣٧٨ - الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع سواء أكانت تلك الأحكام قطعية أم متعلقة بالاثبات أو بسير الإجراءات إذا يجوز الطعن في الحكم الصادر بوقف الدعوى وفي الأحكام الرقعية والمتصلة قبل الحكم في الموضوع.

مادة ٣٧٩ - يجوز لكل من الخصوم أن يعارض في تقدير المصاريف الصادر بها الأمر المشار إليه في المادة السابقة. وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف ثمانية الأيام التالية لإعلان الأمر. ويحدد المحضر أو قلم الكتاب اليوم الذي تنظر فيه المعارضة على حسب الأحوال أمام المحكمة في شرفة المشورة. ويعلن الخصوم بذلك قبل اليوم المحدد بثلاثة أيام.

#### الفصل الثالث - في تصحيح الأحكام وتصديرها

مادة ٣٨٤ - تنظر المحكمة تصحيح ما يقع من ملوك حكمها من إعطاء مادية بحتة كتابية أو حاسوبية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مراعاة. ويمرر كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ويوقعه هو ورئيس الجلسة.

مادة ٣٨٥ - يجوز الطعن في القرار الصادر بالتصحيح إذا تجاوزت المحكمة فيه حقها المنصوص عليه في المادة السابقة وذلك بطرق الطعن الخاصة في الحكم موضوع التصحيح. أما القرار الذي يصدر برفض التصحيح فلا يجوز الطعن فيه على استقلال.

مادة ٣٨٦ - يجوز للخصم أن يطلبوا إلى المحكمة التي أصدرت الحكم تسع ما وقع في منطوقه من مغرض أو لبهام. ويقدم الطلب بالأوضاع العادية لرفع الدعوى.

مادة ٣٨٧ - الحكم الصادر بالتفسير يعتبر من كل الوجوه متناً للحكم الذي يفسره ويسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية.

مادة ٣٨٨ - إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعة جناز صاحب الشأن أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه.

## الباب الحادى عشر

### في الأوامر التي تصدر على عريضة أحد الخصوم

مادة ٣٨٩ - في الأحوال التي يكون فيها للخصم وجه في استصدار أمر برفض عريضة يطلبه إلى قاضى الأمور الوقفية بالمحكمة المختصة تكون من نسختين متطابقتين ومشتعلة على وقائع الطلب وأسائده وقيمين موطن مختار الطالب في البلدة التي بها مقر المحكمة وتشفع بها المستندات المؤيدة لها.

مادة ٣٩٠ - يجب على قاضى الأمور الوقفية أن يصدر أمره بالكتابة على إحدى نسختي العريضة في اليوم التالي لتلقيها على الأكثر.

### الفصل الثاني - في المعارضة

مادة ٣٨٥ - يجوز للمعارض في كل حكم يصدر في الجلسة إذا لم يصير القانون بمثابة حكم حضوري أو إذا لم يمنع الطعن فيه بالمعارضة .

مادة ٣٨٦ - لا يجوز للمعارض في الأحكام الصادرة في المواد المسببة ولا في المواد التي يوجب القانون الحكم فيها على وجه السرعة .

مادة ٣٨٧ - يعتبر الطعن في الحكم النهائي بطريق آخر غير المعارضة نزولاً عن حق المعارضة .

مادة ٣٨٨ - مياد المعارضة خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان الحكم النهائي ما لم يقض القانون بغير ذلك .

مادة ٣٨٩ - رفع المعارضة يتكليف بالحضور أمام المحكمة أصدرت الحكم النهائي تزامي في الأوضاع المقررة لصحيفة التنازع الدعوى ، ويجب أن تشتمل صحيفة على بيان الحكم المعارض فيه وأسباب المعارضة ولا كانت باطلة .

مادة ٣٩٠ - إذا غاب المعارض في الجلسة الأولى لنظر المعارضة لما تحكم المحكمة باعتباره معارضته كأن لم تكن .

مادة ٣٩١ - يعتبر المعارض في حكم المدعى بالنسبة لسقوط الخصومة في المعارضة وتركها .

مادة ٣٩٢ - الحكم الصادر في المعارضة لا يجوز المعارضة فيه لا من واقعها ولا من المعارض ضده .

مادة ٣٩٣ - يصبح الحكم النهائي كأن لم يكن إذا لم يعلو خلال مدة الشهر من تاريخ صدوره .

### الفصل الثالث - في الاستئناف

مادة ٣٩٤ - يجوز للخصوم في غير الأحوال المستثناة بنص في القانون أن يستأنفوا الأحكام عاكمة المواد الجزئية أو الأحكام الابتدائية الصادرة في اختصاصها الابتدائي .

مادة ٣٩٥ - يجوز استئناف الأحكام الصادرة في المواد المسببة أي كانت المحكمة التي أصدرتها مع عدم الإخلال بما نص عليه في القفزة الأولى من المادة ٣٩٩

مادة ٣٩٦ - يجوز استئناف الأحكام الصادرة من محكمة المواد الجزئية في حدود نصها بالانتهائي بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم .

إعادة ٣٧٩ - تبدأ مواعيد الطعن من تاريخ إعلان الحكم ما لم ينص القانون على غير ذلك . ويكون الإعلان لنفس الحكم عليه أو في موطنه الأصلي .

ويجوز للمعاد في حق من أعلن الحكم ومن أعلن إليه .

ولا تبدأ مواعيد الاستئناف والتاس إعادة النظر والطعن بطريق النقض في الأحكام النهائية إلا من اليوم الذي تصبح فيه المعارضة غير مقبولة أو من اليوم الذي يحكم فيه باعتبارها كأن لم تكن .

مادة ٣٨٠ - يكون إعلان الطعن لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المين في ورقة إعلان الحكم .

مادة ٣٨١ - يترتب على عدم مراعاة مواعيد الطعن في الأحكام سقوط الحق في الطعن . وتنقضي المحكمة بالسقوط من تلقاء نفسها .

مادة ٣٨٢ - يقف مياد الطعن بموت المحكوم عليه ولا يزول الوقت إلا بعد إعلان الحكم إلى الورثة في آخر موطن كان لوطنهم واقعهما المواعيد التي يحددها قانون بلد اللجوء لاتخاذ صفة الوارث إن كان .

مادة ٣٨٣ - موت المحكوم له أثناء مياد الطعن يغير شخصه إعلان الطعن إلى ورثته بجهة دون ذكر أسمائهم وصفاتهم وذلك في آخر موطن كان لوطنهم .

وقد تم إعلان الطعن على الوجه المتقدم وجب إعادة إعلانه لجميع الورثة بأسمائهم وصفاتهم لأشخاصهم أو في موطن كل منهم قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن أو في الميعاد الذي تحدده المحكمة لذلك .

مادة ٣٨٤ - لا يفيد من الطعن إلا مع رفعه ولا يحتاج به إلا على من رفع عليه .

على أنه إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل لتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون في اختصاص الأشخاص معينين جاز لمن قوت مياد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه متضام إليه في طلباته . وإذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقي ولو بعد فواته بالنسبة لهم .

كذلك يفيد التضامن وطلب التضامن من الطعن المرفوع من أيهما في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية إذا اتحد دفاعهما فيها . وإذا رفع طعن على أيهما جاز الخصام الآخر فيه

مادة ٤٠٥ - يرفع الاستئناف بتكليف بالحضور تراضى فيه الأرواح المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى . ويجب أن تشتمل صحيفة على بيان الحكم المسأف وأسباب الاستئناف وإلا كانت باطلة .

مادة ٤٠٦ - يجب على المسأف أن يبين فى صحيفة الاستئناف موطنه مخاراً فى البلدة إلى بها مقر المحكمة المرفوع لما الاستئناف وإلا صبح أن يعلن إليه فى قلم كتاب تلك المحكمة الأوراق المتعلقة بغير الاستئناف .

مادة ٤٠٧ - على المسأف أن يقيد استئنافه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ آخر إعلان صحيح لصحيفة الاستئناف إلا إذا كان قد حده لتظره جلسة تقع فى أثناء هذا الميعاد فعندئذ يجب التقيد قبل الجلسة بيومين على الأقل . ويجوز فى حال تقصير ميعاد الحضور لثلاثة أيام إجراء التقيد فى نفس يوم الجلسة .

فاذا لم يقيد الاستئناف اعتبر كأن لم يكن وإن قيد بعد الموعد المذكورة حكم بطلان الاستئناف إذا طلب الخصم ذلك قبل العرض للموضوع .

مادة ٤٠٨ - إذا غاب المسأف فى الجلسة الأولى جاز للمسأف عليه أن يطلب الحكم غيابياً فى الاستئناف أو أن يطلب تأجيل القضية لجلسة أخرى يعلن بها المسأف فأن لم يحضرها كان الحكم الذى يصدر فى الاستئناف بمثابة حكم حضورى .

مادة ٤٠٩ - الاستئناف ينقل الدعوى بمآلاتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المسأف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط .

مادة ٤١٠ - يجب على المحكمة أن تنظر الاستئناف على أساس مايقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى .

مادة ٤١١ - لا تقبل الطلابة الجديدة فى الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها .

ومع ذلك يجوز أن يضاف إلى الطلب الأصل الأجر والقوائد والمرايات! وسائر الملحقات التى تستحق بعد تقديم الطلابة الختامية أمام محكمة الدرجة الأولى وما يزيد من التضمينات بعد صدور الحكم المسأف .

وكذلك يجوز مع بقاء موضوع الطلب الأصل على حاله تغيير مذهب والإضافة إليه .

مادة ٤١٢ - لا يجوز فى الاستئناف ادخال من لم يكن خصماً فى الدعوى الصادر فيها الحكم المسأف

ولا يجوز التدخل فيه إلا بمن يطلب التفهيم إلى أحد الخصوم أو بمن يجوز له الاعتراض على الحكم محلاً بالمواد ٤٥٠ وما بعدها .

مادة ٣٩٧ - ويجوز أيضاً استئناف جميع الأحكام الصادرة فى حدود النصاب الاتفاقي إذا كان الحكم صادراً على خلاف حكم سابق لم يعزقة الشئ المحكوم به . ويطلع الحكم السابق على المحكمة الاستئنافية إذا لم يكن قد صار انتائياً عند رفع الاستئناف .

مادة ٣٩٨ - تقدر قيمة الدعوى فيها يتعلق بنصاب الاستئناف على وفق أحكام المواد ٣٠-٤٤ ولا يحسب فى هذا التقدير الطلابة غير المتنازع فيها ولا المبالغ المروضة عرضاً فعلياً .

مادة ٣٩٩ - إذا قدم المدعى عليه طلباً عرضاً كان التقدير على أساس الأكبر قيمة من الطلبي : الأصل أو العارض .

ومع ذلك إذا كان موضوع الطلب العارض تضمينات من رفع للدعوى الأصلية أو هى طريقة السلوك فيها فتكون المبرة بقيمة الطلب الأصل وحده .

مادة ٤٠٠ - يكون التقدير بالتطبيق للقواعد المتقدمة على أساس آخر طلبات الخصوم أمام محكمة الدرجة الأولى .

مادة ٤٠١ - جميع الأحكام الصادرة قبل الفصل فى موضوع الدعوى يراضى تقدير نصاب استئنافها قيمة الدعوى .

ومع ذلك فالأحكام الصادرة فى مسائل الاختصاص والإحالة إلى محكمة أخرى يجوز استئنافها مهما تكن قيمة الدعوى .

مادة ٤٠٢ - ما لم ينص القانون على خلاف ذلك يكون ميعاد الاستئناف عشرين يوماً لأحكام محاكم المواد الجزئية وأربعين لأحكام المحاكم الابتدائية ويقصر هذان الميعادان إلى النصف فى مواد الأوراق التجارية .

ويكون الميعاد عشرة أيام فى المواد المستعجلة والمواد التى يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة أيا كانت المحكمة التى أصدرت الحكم .

مادة ٤٠٣ - إذا صدر الحكم بناء على غش وقع من الخصم أو بناء على ورقة مزورة أو بناء على شهادة زور أو بسبب عدم إظهار ورقة قاطعة فى الدعوى احتجها الخصم فلا يبدأ ميعاد استئنافه إلا من اليوم الذى ظهر فيه الغش أو الذى أقر فيه بالتزوير فاعله أو حكم بنبوته لوالذى حكم فيه على شاهد الزور أو اليوم الذى ظهرت فيه الورقة التى احتجرت .

مادة ٤٠٤ - استئناف الحكم الصادر فى موضوع الدعوى يقتضى حتماً استئناف جميع الأحكام التى سبق صدورها فى القضية ما لم تكن قيلة صراحة .

مادة ٤١٨ - مياد الاتماس ثلاثون يوما . ولا يبدأ فى الأحوال المنصوص عليها فى الفقرات الأربع الأولى من المادة ٤١٧ - إلا من اليوم الذى ظهر فيه النفس أو الذى أقر فيه بالتزوير فاعله أو حكم بثبوته أو الذى حكم فيه على شاهد الزور أو اليوم الذى ظهرت فيه الورقة المحتجزة .

ولا يبدأ المياد فى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة الأخيرة من المادة ٤١٧ من اليوم الذى يعلن فيه الحكم إلى من يمثل المحكوم عليه تمثيلا صحيحا .

المادة ٤١٩ - يرفع الاتماس بتكليف بالخصوم أمام المحكمة التى أصدرت الحكم بالأوضاع المعتادة لصحيفة افتتاح الدعوى . ويجب أن تشمل صحيفته على بيان الحكم المتمس فيه وأسباب الاتماس . وإلا كانت باطلة .

ويجوز أن تكون هذه المحكمة مؤلفة من نفس القضاة الذين أصدروا الحكم .

مادة ٤٢٠ - لا يترب على رفع الاتماس وقف تنفيذ الحكم .

مادة ٤٢١ - لا قيد المحكمة النظر إلا فى الطلبات التى تناولها الاتماس

مادة ٤٢٢ - تفصل المحكمة أولا فى جواز قبول الاتماس وإعادة النظر ثم تحدد جلسة للمرافعة فى الموضوع دون حاجة إلى إعلان جديد . على أنه يجوز لها أن تحكم فى قبول الاتماس وفى الموضوع بحكم واحد إذا كان الخصوم قد قلموا أمامها طلباتهم فى الموضوع .

مادة ٤٢٣ - إذا حكم برفض الاتماس يحكم على المتمس بترامة أربعة جنيتات وبالتنقيصات إن كان لها وجه .

مادة ٤٢٤ - الحكم الذى يصدر برفض الاتماس والحكم الذى يصدر فى موضوع الدعوى بعد قبوله لا يجوز الطعن فيما بالمعارضة أو بالاتماس .

### الفصل الخامس - فى النقض

مادة ٤٢٥ - للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض فى الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف أو من المحاكم الابتدائية بصفة انتائية أو فى استئناف أحكام المواد الجزئية . وذلك فى الأحوال الآتية :

(أولا) إذا كان الحكم الملغون فيه مبنيا على مخالفة لقانون أو خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله .

(ثانيا) إذا وقع بطلان فى الحكم .

(ثالثا) إذا وقع فى الإجراءات بطلان أثرى الحكم .

مادة ٤١٣ - يجوز للمتأنف عليه إلى ما قبل إقفال باب المرافعة أن يرفع استئنافا مقابلا بالإجراءات المعتادة أو بمذكرة مشتملة على أسباب استئنافه .

فإذا رفع الاستئناف المقابل بعد مضي مياد الاستئناف أو بعد قبول الحكم أو رفع الاستئناف الأصلى اعتبر استئنافا فرعيا يتبع الاستئناف الأصلى ويزول بزواله .

مادة ٤١٤ - تحكم المحكمة فى جميع الأحوال بقبول ترك الخصومة فى الاستئناف إذا نزل المتأنف عن حقه . كان مياد الاستئناف قد انقضى وقت الترك .

مادة ٤١٥ - الحكم بقبول ترك الخصومة فى الاستئناف الأصلى يستتبع الحكم بطلان الاستئناف الفرعى وتنازع المحكمة بمصاريفه من ترى إلزامه بها من الخصوم بناء على ما تتيحه من ظروف الدعوى وأحوالها .

مادة ٤١٦ - يجرى على قضية الاستئناف ما يجرى من القواعد على القضايا أمام محكمة الدرجة الأولى سواء فيما يتعلق بالإجراءات أو بالأحكام ما لم ينص القانون على خلافه .

### الفصل الرابع - فى التقاس إعادة النظر

مادة ٤١٧ - يجوز للخصوم أن ياتسروا إعادة النظر فى الأحكام الصادرة بصفة انتائية فى الأحوال الآتية :

(١) إذا وقع من الخصم غش كان من شأنه التأثير فى الحكم .

(٢) إذا حصل بعد الحكم إقرار بتزوير الأوراق التى أسس عليها أو قضى بتزويرها .

(٣) إذا كان الحكم قد بني على شهادة شاهد قضى بعد صدوره بأنها مزورة .

(٤) إذا حصل للمتمس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة فى الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمها .

(٥) إذا قضى الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو باكثر مما طلبوه .

(٦) إذا كان متعلق الحكم مناقضا بضمه لبعض .

(٧) إذا صدر الحكم على شخص ناقص الأهلية أو على جهة الوقف أو على أحد أعضاء القانون العام أو أحد الأشخاص المعنوية لم يكن ممثلا

بممثل صحيح فى الدعوى .



مادة ٤٣٢ - يجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال عشرين يوما من تاريخ الطعن الأوراق الآتية :  
(أولا) أصل ورقة إعلان الطعن إلى الخصوم .

(ثانيا) صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه .

(ثالثا) مذكرة بشرح أسباب الطعن المبينة في التقرير والمستنداته 'لزيلة له .

مادة ٤٣٣ - إذا بدأ للمدعى عليه في الطعن أن يقدم دفاعا فعليه أن يودع قلم كتاب المحكمة في ميعاد عشرين يوما من تاريخ انتهاء الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة مذكرة بدفاعه مشفوعة بالمستندات التي يرى تقديمها .

فإن فعل ذلك كان لرفع الطعن أيضا في ميعاد خمسة عشر يوما من اقتضاء الميعاد المذكور أن يودع قلم الكتاب مذكرة بالرد مشفوعة بالمستندات التي يرى تقديمها .

وفي حال تعدد المدعى عليهم في الطعن يكون لكل منهم عند الاقتضاء أن يودع في ميعاد خمسة عشر يوما المذكورة مذكرة بالرد على المذكرة المقدمة من المدعى عليهم الآخرين .

فلذا استعمل الطاعن حقه في الرد كان للمدعى عليه أن يودعها في ميعاد خمسة عشر يوما أخرى مذكرة بملاحظاتهم على هذا الرد .

مادة ٤٣٤ - يجوز للمدعى عليهم في الطعن قبل اقتضاء الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة السابقة أن يدخلوا في الطعن أي خصم في القضية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه لم يعلن بالظن من راعيه .

ويكون إدخاله باعلانه بالظن .

ولن أدخل أن يودع قلم كتاب محكمة النقض في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ إعلانه مذكرة بدفاعه مشفوعة بالمستندات التي يرى تقديمها .

وفي هذه الحالة لا تسري مواعيد الرد المنصوص عليها في الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من المادة ٤٣٣ إلا بعد اقتضاء ميعاد الثلاثين يوما [المذكورة في المادة ٤٣٣ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٤٩]

مادة ٤٣٦ - للخصوم أن يظنوا أمام محكمة النقض في أي حكم انتهائ - أي كانت المحكمة التي أصدرته - فصل في نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به سواء أدفع بهذا أم لم يدفع .

مادة ٤٣٧ - لا يترتب على الطعن بطريق النقض إيقاف تنفيذ الحكم .

ومع ذلك يجوز محكمة النقض أن تأمر بوقف التنفيذ مؤقتا إذا طلب ذلك في تقرير الطعن وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تلاؤه . ويحدد رئيس المحكمة بناء على عريضة من الطاعن جلسة لنظر هذا الطلب يعلن بها الخصم وتبلغ النيابة .

مادة ٤٣٨ - ميعاد الطعن بطريق النقض ثلاثون يوما .

مادة ٤٣٩ - يحصل الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب محكمة النقض ويقره الخاضع القبول أمامها الموكل من الطالب . ويشمل التقرير - خلافاً على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم - على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التي بني عليها الطعن وطلبات الطاعن ، فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه كان باطلا وحسب المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه .

ولا يجوز التمسك بعد ذلك بسبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت في التقرير . ومع ذلك فالأسباب المبينة على النظام العام يمكن التمسك بها في أي وقت . وللمحكمة أن تأخذ بها من تلقاء نفسها .

مادة ٤٤٠ - يجب على الطاعن قبل التقرير بالظن أن يودع خزنة محكمة النقض على سبيل الكفالة عشرة جنيهات إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة استئناف ، أو خمسة جنيهات إذا كان من محكمة ابتدائية أو محكمة مواد جزئية .

ولا يقبل قلم الكتاب تقريرا بالظن إذا لم يصحب بما يثبت ههنا الإبداع ، وتبقى الدولة من هذا الإبداع وكذلك من يفرض من الرسوم القضائية .

مادة ٤٤١ - في الخامسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن يجب على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه الطعن إليهم وإلا كان الطعن باطلا وحسب المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه .

يكون هذا الإعلان بورقة من أوراق المحضرين والأوضاع العادية .

ومعوز للمحكمة استثناء أن ترخص لحائى الخصوم والنيابة بإيداع مذكرات تكميلية إذا رأت بعد اطلاعا على القضية أنه لا غنى عن ذلك .  
وحينئذ توجب القضية جلسة أخرى وتحدد المواعيد التي يجب إيداع تلك المذكرات فيها .

مادة ٤٤٢ - تحكم المحكمة في الطعن بعد أن تلو المستشار المقرر تقريرا يلخص فيه أسباب الطعن والرد عليها ويحصر نقاط الخلاف التي تنازعها المحكوم عليه ويكون إبداء رأى فيها أو بعد سماع حائى الخصوم والنيابة العامة ويكون آخر من يتكلم .

مادة ٤٤٣ - إذا قبلت المحكمة الطعن تنقض الحكم المطعون فيه كله أو بعضه وتحكم في المدعى أريف .

مادة ٤٤٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض مخالفته لقواعد الاختصاص تنصرف المحكمة على الفصل في مسألة الاختصاص وعند الانقضاض تعين المحكمة المختصة التي يجب التداعى إليها بإجراءات جديدة .

فان كان الحكم قد نقض لغير ذلك من الأسباب تحيل القضية الى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم فيها من جديد بناء على طلب الخصوم ، وفي هذه الحالة يتعين على المحكمة التي أحيلت إليها القضية أن تتبع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها هذه المحكمة . ويجب ألا يكون من ضمن أعضاء المحكمة التي أحيلت إليها القضية أحد من القضاة الذين اشتركوا في إصدار الحكم المطعون فيه .

مادة ٤٤٥ - ومع ذلك اذا حكمت المحكمة بتنقض الحكم المطعون فيه مخالفته لقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله وكان الموضوع صالحا للحكم فيه جاز للمحكمة أن تسبقه لتحكم فيه .

مادة ٤٤٦ - إذا حكمت محكمة النقض بعدم قبول الطعن أو برفضه حكمت على رافعه بالمصاريف وجاز لها أن تحكم بمصادرة الكفالة كلها أو بعضها ، وإذا رأت أن الطعن أريد به الكيد فلها أن تحكم بالتعويض للمدعى عليه في الطعن .

مادة ٤٤٧ - يتوجب على نقض الحكم النافذ جميع الأحكام والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أسليا لها .

وإذا كان الحكم لم يتنقض إلا في جزء منه بقي نافذا فيما يتعلق بالجزاء الأخرى ما لم تكن مرتبة على الجزء المنقوض .

مادة ٤٣٥ - لكل من كان خصما في القضية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ولم يعلنه رافع الطعن بطلته أن يتدخل في قضية الطعن ليطالب الحكم برفض الطعن . ويكون تدخله بإيداع مذكرة يدفاهه قلم الكتاب قبل انقضاء الميعاد المحدد في الفقرة الأولى من المادة ٤٣٣ مشفوعة بالمستندات التي تؤيده .

مادة ٤٣٦ - المذكرات وحفاظ المستندات التي تودع باسم الخصم يجب أن تكون من أصل وصور بقدر عدد خصومه وأن يكون موقعا عليها من عاميه المقبول أمام محكمة النقض .

مادة ٤٣٧ - لا يجوز لقلم الكتاب لأى سبب أن يقبل المذكرات أو أوراقا بعد انقضاء المواعيد المحددة لها . إنما يجب عليه أن يحرر محضرا يثبت فيه تاريخ تقديم الورقة واسم من قلمها وصفته وسبب علم قبولها .

مادة ٤٣٨ - بعد انقضاء المواعيد المنصوص عليها في المواد السابقة يرسل قلم الكتاب ملف الطعن إلى النيابة العامة .

وبعد أن تودع النيابة مذكرة بأقوالها يعين رئيس المحكمة المستشار المقرر والجلسة التي تنتظر فيها القضية .

مادة ٤٣٩ - يغير قلم الكتاب حائى الخصوم الذين أودعوا مذكراتهم بتاريخ الجلسة المحددة قبل انعقادها بخمسة عشر يوما على الأقل ، وذلك بكتاب موصى عليه .

وتدرج القضية في جدول الجلسة ويعلق بالجلسة في قلم الكتاب قبل الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل .

مادة ٤٤٠ - لا يؤذن للخصم أن يحضروا بأنفسهم أمام المحكمة للنقض من غير عام مهم .

وليس للخصوم الذين لم يودع بأنفسهم مذكرات الحق في أن يتنبوا عنهم محاميا في الجلسة .

ولا يجوز إبداء أسباب شغوية في الجلسة غير الأسباب التي سبق للخصم يوم يأتها في الأوراق ، وذلك دون إخلال بحكم الفقرة الثانية من المادة ٤٢٩ .

وإذا لم يحضر عامون بالجلسة يحكم في القضية على أساس ما عليها من الأوراق .

مادة ٤٤١ - لا تقبل من الخصوم بالجلسة أوراق أو مذكرات

## الكتاب الثاني

### في التنفيذ

### الباب الأول

#### أحكام عامة

#### الفصل الأول - في السند التنفيذي وما يتصل به

مادة ٤٥٧ - التنفيذ الجبري لا يجوز إلا بسند تنفيذي .

والسندات التنفيذية هي الأحكام والأوامر والعقود الرسمية والأوراق الأخرى التي يعطيها القانون هذه الصفة .

ولا يجوز التنفيذ - في غير الأحوال المستثناة بنص في القانون - إلا بموجب صورة من السند التنفيذي عليها صيغة التنفيذ .

مادة ٤٥٨ - المحضرون ملزمون بإجراء التنفيذ بناء على طلب ذي الشأن متى سلمهم السند التنفيذي ، فإذا امتنع المحضر جاز لطالب التنفيذ أن يرفع أمره إلى رئيس المحكمة أو إلى قاضي محكمة المواد الجزئية التابع لها المحضر .

مادة ٤٥٩ - لا يجوز التنفيذ اقتضاء ملحق غير محقق الوجود أو غير معين المقدار أو غير حال الأداء .

مادة ٤٦٠ - يجب أن يسبق التنفيذ إعلان السند التنفيذي لنفس المدين أو لموطنه الأصل وإلا كان باطلا . ويشمل الإعلان على تكليف المدين الوفاء وبيان المطلوب وتعيين موطن غناير لطلاب التنفيذ في البلدة التي بها مقر محكمة المواد الجزئية التابع لها المدين .

ويجب عند الشروع في تنفيذ عقد رسمي بفتح اعتماد أن يطلع به مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية .

مادة ٤٦١ - يجب أن يكون المحضر الذي يقوم بهذا الإعلان أو بإجراء التنفيذ مفوضا في القبض وإعطاء الخاتمة إلا إذا كان المطلوب واجب الأداء بحسب نص سند التنفيذ في محل غير المحل الذي يحصل فيه الإعلان أو التنفيذ .

مادة ٤٦٢ - إذا توفي المدين قبل البدء في التنفيذ فلا يجوز التنفيذ قبل ورثته إلا بعد مضي ثمانية أيام من تاريخ إعلانهم بالسند التنفيذي . ويجوز المهجز بداية التنفيذ على المنقول ، والتعليه بنزع الملكية بداية التنفيذ على المنقول .

مادة ٤٤٨ - لا تجوز المعارضة في أحكام محكمة النقض النهائية ولا يقبل الطعن في أحكامها بطريق التماس إعادة النظر .

مادة ٤٤٩ - تنطبق في قضايا الطعن قواعد الإجراءات المنصوص عليها في الفصل الخاص بنظام الجلسات كما تنطبق فيها القواعد الخاصة بالأحكام الواردة في الباب الماشر بقدر ما تكون هذه القواعد أو تلك متفقة مع نصوص هذا الفصل .

### الباب الثالث عشر

#### في اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها

مادة ٤٥٠ - يجوز لمن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها أن يترضى على هذا الحكم بشرط إثباته غش من كان يظنه أو تواطؤه أو إهماله للجسيم .

وكذلك يجوز للدائنين والمدينين المتضامين وللدائنين والمدينين بالتزام في قابل للتجزئة الاعتراض على الحكم الصادر على دائن أو مدين آخر منهم .

مادة ٤٥١ - يرفع الاعتراض إلى المحكمة التي أصدرت الحكم بتكليف المحكوم له الحضور بالطرق المعتادة .

مادة ٤٥٢ - يجوز رفع الاعتراض على صورة طلب عارض بطريق التبعية لدعوى أخرى قائمة ما لم تكن المحكمة غير مختصة نوعيا بذلك أو كانت أدنى من التي أصدرت الحكم ، ففي هذه الحالة لا يجوز الاعتراض إلا بدعوى أصلية ترفع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم .

مادة ٤٥٣ - يبقى للخارج عن الخصومة الحق في الاعتراض على الحكم ما لم يسلط حقه بمضي المدة .

مادة ٤٥٤ - الاعتراض على الحكم لا يوقف التنفيذ ما لم تأمر المحكمة المرفوع إليها بوقفه لأسباب جديفة .

مادة ٤٥٥ - يترتب على الاعتراض على الحكم إعادة طرح الخصومة على المحكمة من جديد ، ولا يستفيد من الحكم الصادر فيه غير من رفعه ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

مادة ٤٥٦ - إذا حكمت المحكمة بعدم قبول الاعتراض أو برفضه أقرت المعارضة بقرينة لا تريد على حريق جتيا فضلا عن التضمينات إن كان لها وجه .

مادة ٤٦٩ - يجب الأمر بالنفاذ المجل رغم قابلية الحكم الاستئناف أو الطعن فيه بهذه الطريقة كالكفالة أو بدونها في الأحوال الآتية :

■ (١) إخراج المستاجر الذي انتهى عقده أو فسخ : ■

(٢) إخراج شاغل المقار الذي لا سند له إذا كان ماله للمدعي أو حقه غير موجود أو ثابتا بسند رسمى .

(٣) إجراء الإصلاحات العاجلة .

■ (٤) تقرير نفقة وقتية أو نفقة واجبة .

(٥) أداء أجور الخدم أو الصناع أو العمال أو مربيات المستعدين .

ويجوز في هذه الأحوال أن تأمر المحكمة بالنفاذ المجل بكفالة أو بدونها رغم قابلية الحكم للمعارضة أو الطعن فيه بهذه الطريقة .

■ مادة ٤٧٠ - يجوز الأمر بالنفاذ المجل بكفالة أو بدونها - سواء أكان الحكم قابلا للمعارضة أم للاستئناف أم طعن فيه بهاتين الطريقين في الأحوال الآتية :

(١) إذا كان الحكم ماليا على سند حرق لم يصحده المحكوم عليه .

(٢) إذا كان الحكم صادرا في دعاوى الحيازة .

(٣) إذا كان الحكم صادرا لمصلحة طالب التنفيذ في منازعة متعلقة به .

مادة ٤٧١ - إذا وصف الحكم خطأ بأنه ابتدائي أو بأنه الثاني أو رفضت المحكمة الأمر بالنفاذ مع وجوب الحكم به أو أمرت به في غير حالات وجوبه أو جوازه أو أمرت بالكفالة حيث لا يجوز الأمر بها أو رفضت الاعفاء منها مع وجوبه أو أمرت بالاعفاء منها مع وجوبها جاز لذى الشأن أن ينظم من ذلك إلى المحكمة الاستئنافية بتكليف خصمه الحضور بمجاداة ثلاثة أيام ، ويجوز ابتداء هذا التظلم في الجلسة أثناء نظر الاستئناف المرفوع عن الحكم .

ويحكم فيه على وجه السرعة مستقلا عن الموضوع .

مادة ٤٧٢ - يجوز لمحكمة المرفوع اليها الاستئناف أو المعارضة في جميع الأحوال متى رأت أن أسباب الطعن في الحكم يرجع منها لناؤه أن تأمر بوقف النفاذ للمجل إذا كان يخفى منه ، وتخرج ضرره جسم .

مادة ٤٦٣ - يصح قبل انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ وفاة المدين أن تعلن الأوراق المتعلقة بالتنفيذ إلى ورثته جملة في آخر موطن كان له فيه مقيم بغير بيان أسماءهم وصفاتهم .

مادة ٤٦٤ - يجوز للمحكمة في المواد المستعجلة أو في الأحوال التي يكون فيها التأخير ضارا أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير إعلان وفي هذه الحالة يسلم الكاتب للمودة المحضر وعلى المحضر أن يرددها بمجرد الانتهاء من التنفيذ .

## الفصل الثاني - في نفاذ المجل

مادة ٤٦٥ - لا يجوز تنفيذ الأحكام جبراً ما دام الطعن فيها بالمعارضة أو الاستئناف جائزاً إلا إذا كان النفاذ المجل منصوباً عليه في القانون أو مأموراً به في الحكم . إنما يجوز بمقتضاها اتخاذ الإجراءات التحفظية .

مادة ٤٦٦ - النفاذ المجل بغير كفالة واجب بقوة القانون للأحكام الآتية :

(١) الأحكام الصادرة في المواد المستعجلة أي كانت المحكمة التي أصدرتها والأوامر الصادرة على المرافض ، وذلك ما لم ينص في الحكم أو الأمر على تقديم كفالة .

(٢) الأحكام النهائية الصادرة في الاستئناف بتأييد الحكم للمستأنف والأحكام الصادرة في شية المعارضة بتأييد الحكم النهائي المعارض فيه والأحكام النهائية المحكوم باعتبار المعارضة فيها كأن لم تكن .

■ مادة ٤٦٧ - النفاذ المجل واجب بقوة القانون للأحكام الصادرة في المواد التجارية سواء أكانت قابلة للمعارضة أم للاستئناف أم طعن فيها بهاتين الطريقين وذلك بشرط تقديم كفالة .

مادة ٤٦٨ - يجب الأمر بالنفاذ المجل بغير كفالة سواء أكان الحكم قابلاً للمعارضة أم للاستئناف أم طعن فيه بهاتين الطريقين في الأحوال الآتية :

(١) إذا كان المحكوم عليه قد أقر بالالتزام .

(٢) إذا كان الحكم قد صدر لتفليد الحكم سابق حازر قوة الشبهة المحكوم به أو مشمول بالنفاذ المجل بغير كفالة أو كان مالياً على سند الأجنبي لم يضمن فيه بالتزوير . وذلك متى كاله المحكوم عليه محصياً في الحكم السابق أو طرفاً في السند .

ويجب الاعفاء من تقديم الكفالة في هذه الأحوال إذا كانت للمادة تجارية .

في المحضر فيها يتعلق برفع الاشكال وفي جميع الأحوال لا يجوز المحضر أن يتم التنفيذ قبل أن يصدر القاضي حكمه .

مادة ٤٨١ - لا يترتب على العرض القتل وقت التنفيذ إذا كان العرض على نزاع . إنما لقاضي الأمور المستعجلة أن يأمر بوقف التنفيذ مؤقتاً مع إيداع المروض أو مبلغ أكبر منه قيمته .

مادة ٤٨٢ - جميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ يحكم فيها على وجه السرعة .

مادة ٤٨٣ - إذا لقي المحضر مقاومة أو تعدياً وجب عليه أن يدخل جميع الوسائل التحفظية لمنع الاعتساف وأن يطلب مونة الله العاملة والسلطة المحلية .

الفصل الخامس - في الأموال التي لا يجوز التنفيذ عليها

مادة ٤٨٤ - لا يجوز الحجز على القراش اللازم للمدين وزوجه وأقاربه وأصحابه على عود السلب المقيمين معه في مبيضة واحدة ولا على ما يترتبه من الثياب .

مادة ٤٨٥ - لا يجوز الحجز على الأشياء الآتية إلا لقتضاء ثمنها أو مصاريف صيانتها أو نفقة مقررة :

(١) الكتب اللازمة لمهنة المدين وأدوات المهنة التي يستعملها بنفسه في عمله .

(٢) النقاد الحرة المملوكة له إذا كان من العسكريين مع مراعاة رتبته .

(٣) الحبوب والذائق اللازمين لقوته هو وعائلته لمدة شهر .

(٤) جاموسة أو بقرة أو ثلاث من الماعز أو التاجع مما ينتفع به المدين وما يترتب لفظاً لمدة شهر والخيول للمدين .

مادة ٤٨٦ - لا يجوز الحجز على ما يحكم به القضاء من المبالغ المقررة أو المرتبة مؤقتاً لنفقة أو لصفوف منها في غرض معين ولا على المبالغ والأشياء الموهوبة أو الموصى بها لتكون نفقة إلا بقدر الربع وفاء للدين نفقة مقررة .

مادة ٤٨٧ - المبالغ والأشياء الموهوبة أو الموصى بها مع اشتراط عدم جواز الحجز عليها . لا يجوز حجزها من دائي الموهوب أو الموصى له الذين نشأ بينهم قبل الهبة أو الوصية إلا للدين نفقة مقررة وبالنسبة للدين السابقة .

مادة ٤٨٨ - لا يجوز الحجز على أجور الحدم والصناع والعامل أو مرتبات المعلمين إلا بقدر الداي وعند التزم شخص تصفواؤه دون النفقة المقررة والنصف الآخر ما عداها .

مادة ٤٧٣ - يجوز تنفيذ الحكم المشمول بالناذرة للمجل قبل من زأزمهم الحكم من غير التصوم بخل أمر أو أداء شيء . ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

مادة ٤٧٤ - لا يجوز التعديل أو يؤدى المحكوم به ولا أن يجرى على أدائه إلا بعد إعلان الحكم عليه بالزم على هذا التنفيذ قبل وقوعه ؛ نهاية أيام على الأقل .  
ويصل بهذا الحكم إذا كان سند طالب التنفيذ حقناً رسمياً .

الفصل الثالث - في تقديم الكفالة

مادة ٤٧٥ - في الأحوال التي لا يجوز فيها تنفيذ الحكم أو الأمر إلا بكفالة يكون للزم بها الخيار بين أن يقدم كفيلاً مقنناً أو أن يودع خزنة المحكمة من النقود أو الأوراق المالية ما فيه الكفاية وبين أن يقبل إيداعاً ما يحصل من التنفيذ خزنة المحكمة أو تسليم الشيء المأمور بتسليمه في الحكم أو الأمر إلى حارس مقنن .

مادة ٤٧٦ - يكون إعلان خيار المزم بالكفالة إما على يد محضر بورقة مستقلة وإما ضمن إعلان سند التنفيذ أو ورقة التكليف بالوفاء .

مادة ٤٧٧ - لدى الشأن خلال ثلاثة الأيام التالية لهذا الإعلان أن يتنازع في اقتدار الكفيل أو الحارس أو في كفاية ما يودع .

وتحصل المنازعة بتكليف الخصم الحضور أمام قاضي محكمة المواد الجزئية التابع لها موطن المحكوم عليه وبحكم في المنازعة على وجه السرعة بحكم لا يستأنف .

مادة ٤٧٨ - إذا لم تقدم منازعة في اليلاد أو قلمت ورفضت أخذ على الكفيل في قلم الكتاب التمسك بالكفالة أو على الحارس قبل له الحراسة أو يكون المحضر المشتعل على تعهد الكفيل بمثابة سند تنفيذي قبله بالالتزامات المترتبة على تعهده .

الفصل الرابع - في اشكالات التنفيذ وسائر المنازعات المتعلقة به

مادة ٤٧٩ - يرفع ما يعرض في التنفيذ من اشكالات إلى قاضي الأمور المستعجلة إذا كان المطلوب إجراءً رسمياً . أما موضوع هذه الاشكالات فيرفع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم .

فإذا كن التنفيذ بمقدور رسمي رفع الموضوع إلى المحكمة المختصة بنظره .

مادة ٤٨٠ - إذا عرض عند التنفيذ إشكال وطلب رفعه إلى قاضي الأمور المستعجلة للمحضر أن يوقف التنفيذ أو أن يفسخ فيه على سبيل الاحتياط مع تكليف الخصوم في الجانب الحضور أمام القاضي ولو بعد ساعة رتبته عند الضرورة ويمكن التمسك بحصول هذا التكليف

من توافر الشروط المطلوبة لرسمية السند وفقا لقانون البلد الذى تم فيه ومن غلوه ما يخالف الآداب والنظام العام في مصر .

مادة ٤٩٧ - العمل بالتواضع للخدمة لا يخل بأحكام المعاهدات المحذورة أو التي تعقد بين مصر وبين غيرها من الدول في هذا الشأن .

## الباب الثاني

### في الحجز

الفصل الأول - في التنفيذ بحجز الموقوف لدى المدين ويحه

مادة ٤٩٨ - لا يجوز توقيع الحجز على ما في يد المدين من الموقوفات إلا بعد مضي يوم على الأقل من اعلان سند التنفيذ للمدين ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

مادة ٤٩٩ - لا يجوز حجز الثأر المتصلة ولا المزروعات القائمة قبل نضجها بأكثر من خمسة وخمسين يوما وإلا كان الحجز باطلا .

مادة ٥٠٠ - لا يجوز توقيع الحجز في حضور طالب التنفيذ .

مادة ٥٠١ - لا يجوز للمحضر كسر الأبواب أو قس الأقفال بالقوة لتوقيع الحجز إلا بمضور أحد مأموري الضبط القضاء . ويجب أن يوقع هذا المأمور على محضر الحجز وإلا كان باطلا .

مادة ٥٠٢ - لا يقضى الحجز نقل الأشياء المحجوزة من موضعها . ويجب أن يجرى محضر الحجز في مكان توقيعه وإلا كان باطلا .

مادة ٥٠٣ - يجب أن يشتمل محضر الحجز على البيانات الواجب ذكرها في أوراق المحضرين ، وعلى الموطن المختار الذي اتخذته المحاجر في البلدة التي بها مقر محكمة المواد الجزئية الواقع في دائرتها الحجز ، وعلى إعادة تكليف المدين الدفع إذا كان الحجز بمضوره أو في موطنه ، وعلى ذكر سند التنفيذ ومكان الحجز وما قام به المحضر من الاجراءات وما لقيه من العقبات والاعتراضات أثناء الحجز وما اتخذ في شأنها . ويجب أن تين فيه بالتفصيل مفردات الأشياء المحجوزة مع ذكر نوعها وأوصافها ومقدارها ووزنها أو مقياسها إن كانت مما يكال أو يوزن أو يقاس ويان قيمتها بالتقريب وأن يحدد فيه يوم البيع وساعته والمكان الذي يجرى فيه . ويجب أن يوقع عليه المحضر والمدين إن كان حاضرا ، ولا يعتبر مجرد توقيعه رضاه منه بالحكم .

مادة ٥٠٤ - إذا كان الحجز على ثأر متصلة أو مزروعات قائمة ، يجب أن يبين في المحضر بالذمة موضع الأرض واسم المحرض وتتم القطعة ومساحتها وحدودها ونوع المزروعات أو نوع الأشجار وعددها وما ينتظر أن يحصل أو يلقى أو ينتج منها قيمته على وجه التقدير بها

مادة ٤٨٩ - لا يجوز للدائن أن يتخذ إجراءات التنفيذ على مال المدين لم يخصص لوفاء حقه إلا إذا كان ما خصص لوفاء غير كات وعندئذ يكون التنفيذ على غير المال المخصص يأمر على عريضة من قاضي الأمور الوقفية .

مادة ٤٩٠ - العمل بالأحكام المتضمنة لا يخل بالتواضع المقررة أو التي تقرر في القوانين الخاصة بشأن عدم جواز الحجز أو التنفيذ أو التنازل .

## الفصل السادس - في الأمر بتنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الأجنبية

مادة ٤٩١ - الأحكام والأوامر الصادرة في بلد أجنبي يجوز الأمر بتنفيذها بنفس الشروط المقررة في قانون ذلك البلد لتنفيذ الأحكام والأوامر المصرية فيه .

مادة ٤٩٢ - يطلب الأمر بالتنفيذ بتكليف المحضر المحضوب بالأوضاع المعتادة أمام المحكمة الابتدائية التي يراد التنفيذ في دائرتها .

مادة ٤٩٣ - لا يجوز الأمر بالتنفيذ إلا بعد التحقق مما يأتي :

(١) أن الحكم أو الأمر صادر من هيئة قضائية مختصة وفقا لقانون البلد الذى صدر فيه وأنه حاز قوة الشيء المحكوم به وفقا لذلك القانون .

(٢) أن المحكوم قد كلفوا المحضور ومثلا تمثيلا صحيحا .

(٣) أن الحكم أو الأمر لا يتعارض مع حكم أو أمر سبق صدوره من المحاكم المصرية .

(٤) أن الحكم أو الأمر لا يتضمن ما يخالف الآداب أو قواعد النظام العام في مصر .

مادة ٤٩٤ - أحكام المحكمين الصادرة في بلد أجنبي يجوز الأمر بتنفيذها إذا كانت نهائية وقابلة للتنفيذ في البلد الذى صدرت فيه . وذلك مع مراعاة القواعد المينة في المواد السابقة .

مادة ٤٩٥ - تحكم المحكمة في طلب الأمر بالتنفيذ على وجه السرعة

مادة ٤٩٦ - السندات الرسمية القابلة للتنفيذ المحررة في بلد أجنبي يجوز الأمر بتنفيذها بنفس الشروط المقررة في قانون ذلك البلد لتنفيذ السندات الرسمية القابلة للتنفيذ المحررة في مصر .

١ وطلب الأمر بالتنفيذ بمريضة لقائه الأمور الوقفية بالحكمة الابتدائية التي يراد التنفيذ في دائرتها . ولا يجوز الأمر به إلا بعد التحقق

مادة ٥١٢- إذا لم يجد المحضر في مكان الحجز من يقبل الحراسة وكان للدين حاضراً كافه الحراسة ولا يتعد رفضه ايها. أما إذا لم يكن حاضراً فيجب على المحضر أن يتخذ جميع التدابير الممكنة للمحافظة على الأشياء المحجوزة وأن يبلغ الأمر على الفور لقاضي محكمة المواد الجزئية ليأمر إما بنقلها وإلزامها عند أمين يقبل الحراسة بمخاض الحاجز أو المحضر وإلا بتكليف أحد رجال الإدارة المحلية الحراسة مؤقتاً .

مادة ٥١٣- يوقع المحارس على محضر الحجز فإن لم يفعل لذكر أسباب ذلك فيه ويجب أن تسلم له صورة منه .

مادة ٥١٤- لا يجوز أن يستعمل المحارس الأشياء المحجوز عليها ولا أن يستأجرها أو يبيعها وإلا حرم من أجره الحراسة فضلاً عن إلزامه بالتعويضات. إنما يجوز له إذا كان ما لكها أو صاحب حق في الانتفاع بها أن يستعملها فيما يخصه له .

وإذا كان المحجز على ماشية أو عروض أو أدوات أو آلات لازمة لإدارة أو استغلال أرض أو مصنع أو مستغل أو مؤسسة جاز لقاضي الأمور المستعجلة بناء على طلب أحد ذوى الشأن أن يكلف المحارس الإدارة أو الاستغلال أو يتكبد به حارساً آخر يقوم بذلك .

مادة ٥١٥- لا يجوز المحارس أن يطلب إعفاءه من الحراسة قبل اليوم المحدد للبيع إلا لأسباب توجب ذلك ويرفع هذا الطلب بتكليف المحجز عليه والحاجز المحضون أمام قاضي محكمة المواد الجزئية بجميع يوم واحد ولا يجوز الطعن في الحكم الذي يصدر .

وعيد المحضر الأشياء المحجوزة عند تسلم المحارس بالإيد مهمته ويثبت هذا الإيد في محضر يوقع عليه هذا المحارس ويسلم صورة منه .

مادة ٥١٦- يجوز طلب الإذن بالبيع أو الحصاد من قاضي محكمة المواد الجزئية بمرسنة تقدم إليه من المحارس أو من أحد ذوى الشأن .

مادة ٥١٧- إذا انتقل المحضر لتوقيع الحجز على أشياء كان قد سبق حجزها وجب على المحارس عليها أن يبرز له صورة محضر الحجز وقدم الأشياء المحجوزة . وعلى المحضر أن يورد هذه الأشياء في محضر ويحجز على ما لم يسبق حجزه ويحجز حارس المحجز الأول حارساً عليها إن كانت في نفس المثل .

وسلم هذا المحضر بطريق البريد خلال اليوم التالي على الأكثر إلى الحاجز الأول وللدين والمحارس إذا لم يكن حاضراً والمحضر الذي أوقع المحجز الأول .

ويكون هذا الإعلان بمثابة معارضة في رفع المحجز وتكليف الحاجز بيع الأشياء المذكورة في المحضر في اليوم المين لذلك . كما يكون بمثابة حجز تحفظ يد المحضر على المبالغ المتحصلة من البيع .

مادة ٥١٥- إذا كان الحجز على مصوغات أو سيالك من ذهب أو فضة أو من معدن نفيس آخر أو على جواهرات أو أحجار كريمة فترز وتبين أوصافها بالدفعة في محضر الحجز .

وتقوم هذه الأشياء بمرة غير يمينه قاضي محكمة المواد الجزئية التابع له مكان التنفيذ بناء على طلب المحضر .

ويصور بهذه الطريقة تقوم الأشياء الثمينة الأخرى بناء على طلب الحاجز أو المحجز عليه .

وفي جميع الأحوال يرقن تقرير المحجز بمحضر الحجز .

لا يجب إذا اقتضت الحال نقلها لوزنها أو تقويمها أن توضع في حوز محرم وأن يذكر ذلك في المحضر مع وصف الأختام .

مادة ٥١٦- إذا وقع الحجز على نقود أو عملة ورقية وجب على المحضر أن يبين أوصافها ومقدارها في المحضر ويودعها خزانة المحكمة .

مادة ٥١٧- إذا لم يتم الحجز في يوم واحد جاز إتمامه في يوم أو أيام تالية بشرط أن تتابع وعلى المحضر أن يتخذ ما يلزم للمحافظة على الأشياء المحجوزة والمطلوب حجزها إلى أن يتم المحضر ، ويجب التوقيع على المحضر كلما توقفت إجراءات المحجز .

مادة ٥١٨- تصبح الأشياء محجوزة بمجرد ذكرها في محضر المحجز ولو لم يبين عليها حارس .

مادة ٥١٩- إذا حصل المحجز بحضور للدين أو في موطنه ، تسلم له صورة من المحضر على الوجه المين في المادة ١١ فإن كان المحجز قد حصل في غير موطنه وفي غيابه وجب إعلائه بالمحضر في اليوم التالي على الأكثر .

مادة ٥٢٠- يجب على المحضر عقب اقفال محضر الحجز مباشرة أن يلمن على باب المكان الذي توجد به الأشياء المحجوزة وعلى باب العمدة أو الشيخ أو المقر الإداري التابع له المكان وفي اللوحة المعلقة لذلك بمحكمة المواد الجزئية إعلانات مؤتمناً عليها من بين ثياب يوم البيع وساعته ونوع الأشياء المحجوزة ووصفها بالأجمال . ويذكر حصول ذلك في محضر يلمن بمحضر الحجز .

مادة ٥٢١- يبين المحضر حارساً على الأشياء المحجوزة ويختار هو هذا المحارس إذا لم يأت الحاجز أو المحجز عليه بشخص مقترح . ويجب تعيين المحجز عليه إذا طلب ذلك إلا إذا خيف التبدل وكان لذلك لثرف أسباب مقولة تذكر في المحضر .

ولا يجوز أن يكون المحارس غامداً للحاجز أو للمحضر ولا أن يكون قريباً أو صديقاً لأحدهما إلى الدرجة الرابعة .

مادة ٥٢٥ - يجوز في غير المحفوظات وعواصم المديرية أن يهذب إلى مشايخ البلاد بصق الاعلانات فيما عدا ما يجب وضعه منها في لوحة المحكمة .

مادة ٥٢٦ - يثبت الصق بشهادة من المحضر أو من شيخ البلد مصحوبة بنسخة من الإعلان . ويثبت تعليق الإعلان بالحكمة بذكره في دفتر مخصوص تحت يد الكاتب . ويثبت النشر بتقديم نسخة من الصحيفة موقع عليها من صاحب المطبعة أو من يقوم مقامه ومصدق على توقيعه من كاتب المحكمة .

مادة ٥٢٧ - إذا لم يحصل البيع في اليوم المعين في محضر المحضر أعيد الصق والنشر على الوجه المين في المواد السابقة وأعلن المحجور عليه بالشهادة للثبوت للصق قبل البيع بيوم واحد على الأقل .

مادة ٥٢٨ - يجري البيع بالزاد العلني بمناذاة المحضر بشرط دفع الثمن فوراً - ويجب ألا يبدأ المحضر في البيع إلا بعد أن يحدد الأشياء المحجورة ويحضر محضراً بذلك يبين فيه ما يكون قد قص منها .

مادة ٥٢٩ - لا يجوز بيع مصوغات أو سبائك من الذهب والفضة بشئ أقل من قيمتها الذاتية بسبب تقدير أهل الخبرة . فإن لم يتقدم أحد لشراؤها حفظت في خزانة المحكمة كما تحفظ النقود ليوفى منها حين الدين الحاجز وديون غيره من الدائنين .

مادة ٥٣٠ - إذا لم يتقدم أحد لشراء الخمر والمهرجات والأحجار الكريمة والأشياء القيمة أجل بيعها إلى اليوم التالي إن لم يكن يوم عطلة ، فإذا لم يتقدم مثلاً بالقيمة المقدرة أجل البيع إلى يوم الإثنين وأعيد النشر والتصق على الوجه المين في المادة السابقة وعندئذ تباع لمن يرضو عليه الزاد ولو بشئ أقل مما قومت به .

مادة ٥٣١ - الأشياء التي لم تقوم بوجبل بيعها اليوم التالي إن لم يتقدم أحد لشراء ولم يقبل الحاجز أخذها استيفاء لدينه بالقيمة التي يقدرها أهل خبرة يمينه المحضر ويذكر اسمه في محضر البيع .

مادة ٥٣٢ - يمكن لإعلان استمرار البيع له تأجيله أن يذكر المحضر ذلك علانية ويثبت في محضر البيع .

مادة ٥٣٣ - إن لم يدفع الرأى عليه الزاد الثمن فوراً وجبت إعادة البيع على ذمة بالطريقة المتقدمة بأي ثمن كان ويحضر محضر البيع متى تعطلها بقرق الثمن بالنسبة إليه .

مادة ٥١٨ - للدائن الذي ليس بيده سند تقبلي أن يحجز تحت يد المحضر على الثمن المتحصل من البيع بغير حاجة إلى طلب المحكم بصحة المحجز .

مادة ٥١٩ - يعتبر المحجز كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال سنة أشهر من تاريخ توقيعه إلا إذا كان البيع قد وقف باتفاق الخصوم أو بحكم المحكمة أو بمقتضى القانون . ومع ذلك لا يجوز الاتفاق على تأجيل البيع لمدة تزيد على ستة شهور من تاريخ الاتفاق .

مادة ٥٢٠ - لا يجوز إجراء البيع إلا بعد مضي ثمانية أيام على الأقل من تاريخ تسليم صورة محضر المحجز للمدين أو إعلائته به ولا يجوز إجراؤه إلا بعد مضي يوم على الأقل من تاريخ إنعام إجراءات الصق والنشر .

ومع ذلك إذا كانت الأشياء المحجورة عرضة للتلف أو يضائع عرضة لتقلب الأسعار فلقاضي محكمة المواد الجزئية أن يأمر بإجراء البيع من ساعة لساعة بناء على عرضة تقدم من الحارس أو أحد ذوي الشأن .

مادة ٥٢١ - يجري البيع في المكان الذي توجد فيه الأشياء المحجورة أولاً في أقرب سوق . ولقاضي محكمة المواد الجزئية مع ذلك أن يأمر بإجراء البيع - بعد الإعلان عنه - في مكان آخر بناء على عرضة تقدم له من أحد ذوي الشأن .

مادة ٥٢٢ - إذا كان المبلغ المحجور من أجله يزيد على مائتين وخمسين اجنياً أو كانت قيمة الأشياء المطلوب بيعها بسبب ما هي مقدرة به في محضر المحجز تزيد على هذا المقدار وجب الإعلان عن البيع بالنشر في إحدى الصحف اليومية المقررة لنشر الاعلانات القضائية ويذكر في الإعلان يوم البيع وساعته ومكانه ونوع الأشياء المحجورة ووصفها الإجمالي .

ويجوز للدائن الحاجز أو المدين المحجور عليه إذا كان المبلغ المطلوب يزيد على خمسين اجنياً أن يطلب من قلم الكاتب النشر على نفقته الخاصة

مادة ٥٢٣ - لكل من الحاجز والمحجور عليه في جميع الأحوال أن يطلب مبرضة تقدم لقاضي محكمة المواد الجزئية لصق عدد أكبر من الاعلانات أو زيادة النشر في الصحف أو بيان الأشياء المطلوب بيعها في الاعلانات بالتفصيل .

مادة ٥٢٤ - يجب قبل بيع مصوغات أو سبائك من الذهب أو الفضة أو من أي معدن تقيس آخر وبيع المهرجات والأحجار الكريمة إذا زادت القيمة المقدرة لها على مائة وخمسين اجنياً ، أن يحصل النشر في الصحف ثلاث مرات في أيام مختلفة قبل يوم البيع



مادة ٥٤١ - يحكم في دعوى الاسترداد على وجه السرعة .

مادة ٥٤٢ - إذا خسر المردد دعواه جاز الحكم عليه بغرامة لا تقل عن جنبيه ولا تزيد على عشرين جنبيه وذلك مع عدم الإخلال بالنفقات المتأثرة إن كان لها وجه .

### الفصل الثاني - في حجز ما للدين لدى الغير

مادة ٥٤٣ - يجوز لكل دائن بدين محقق الوجود حال الأداء أن يحجز ما يكون لديه لدى الغير من المبالغ أو الديون ولو كانت موجبة أو معلقة على شرط وما يكون له من الأعيان المنقولة في يد الغير .

مادة ٥٤٤ - لا يجوز للحاجز أن يضم لديه من الفوائد التي لم تحل أكثر من فائدة واحدة ولا أن يضم إليه في مقابل المصاريف أكثر من عشر مبلغ الدين على ألا يتجاوز ذلك العشر أربعين جنبيه .

مادة ٥٤٥ - إذا لم يكن بيد الدائن سند تنفيذي أو كان دينه غير معين المقدار فلا يجوز للحجز إلا بأمر من قاضي الأمور الوقفية بالحكمة الناتجة لما للدين يأذن فيه بالحجز ويقدر دين الحاجز تقديرًا مؤقتًا .

ومع ذلك فلا حاجة إلى هذا الإذن إذا كان بيد الدائن حكم ولو غير واجب النفاذ وكان الدين الثابت به معين المقدار .

مادة ٥٤٦ - يصدر القاضي أمره في طلب الإذن أو التصدير المؤقت بناء على حريضة يقدمها إليه طالب الحجز . وتبلغ في تقديم المريضة وإصدار الأمر فيها والنظم من الأمر الأوضاع والتواعد الخاصة بالأوامر على المراتب .

مادة ٥٤٧ - يحصل الحجز بدون حاجة إلى إعلان سابق إلى المدين بموجب ورقة من أوراق المحضرين تعلن إلى المحجوز لديه وتشتمل على البيانات الآتية - وإلا كان الحجز باطلا .

( ١ ) صورة الحكم أو السند الرسمي الذي يوقع الحجز بمقتضاه أو إذن القاضي بالحجز أو أمره بتقدير الدين .

( ٢ ) بيان أصل المبلغ المحجوز من أجله وفوائده والمصاريف .

( ٣ ) نفي محجوز لديه عن الوفاء بما في يده إلى المحجوز عليه أو تسليمه لغيره .

ويكون المحضر ملزماً باتن إن لم تستوفه من المشتري فوراً ولم يبادر بإعادة البيع على فته ويعتبر محضر البيع سنداً تنفيذياً بالنسبة إليه كذلك

مادة ٥٤٨ - يكف المحضر عن المضي في البيع إذا نتج عنه مبلغ كاف لوفاء الدين المحجوز من أجلها هي والمصاريف ، وما يوقع به ذلك من المحجوز تحت يد المحضر أو غيره ممن يكون تحت يده الثمن لا يتناول إلا ما زاد على وفاء ما ذكر .

مادة ٥٤٩ - يشتمل محضر البيع على ذكر جميع إجراءات البيع وما لقيه المحضر أثناءها من الاعتراضات والمقبات وما اتخذته في شأنها و شهور المحجوز عليه أو غيابه والتمن الذي رسبه للزاد على اسم من رسا عليه وتوقيعه .

مادة ٥٥٠ - إذا لم يطلب الدائن المباشر للإجراءات البيع في التاريخ المحدد في محضر الحجز جاز للحاجزين الآخرين طبقاً للمادة ٥١٦ أن يطلبوا إجراء البيع بعد اتخاذ إجراءات التمسك والنشر المنصوص عليها في المواد السابقة ويجب إعلان الشهادة المثبتة للفق إلى المدين المحجوز عليه وإلى الدائن الذي كان يباشر الإجراءات ، وذلك قبل البيع بيوم واحد على الأقل .

مادة ٥٥١ - إذا رفعت دعوى استرداد الأشياء المحجوزة وجب وقف البيع إلا إذا حكم قاضي الأمور المستعجلة باستمرار التنفيذ بشرط إيداع الثمن أو بدله .

مادة ٥٥٢ - يجب أن ترفع دعوى الاسترداد على الدائن الحاجز والمحجوز عليه والحاجزين المتدخلين وأن تشتمل صهيئتها على بيان واف لأدلة الملكية . ويجب أن تقيد قبل الجلسة المحددة بيوم على الأقل في المواد الجزئية ويومين فيها عدداً وأن يودع عند التقيد ما لديه من المستندات ولا وجب الحكم بناء على طلب الحاجز بالاستمرار في التنفيذ بغير انتظار الفصل الدعوى . ولا يجوز الطعن في هذا الحكم بأي طريق .

مادة ٥٥٣ - يحق للحاجز أن يمضي في التنفيذ إذا لم تقيد الدعوى أو إذا حكمت المحكمة بطلانها أو بإقائها عملاً بالمادتين ١٠٩ و ١١٤ أو إذا اعتبرت الدعوى كأن لم تكن أو حكم باعتبارها كذلك كما يحق له أن يمضي في التنفيذ إذا حكم في الدعوى بعدم الاختصاص ، أو بعدم قبولها أو بطلان صهيئتها أو بسقوط الخصومة فيها أو بقبول تركها فلا توقف البيع إلا كان هذا الحكم قابلاً للاعتناء .

مادة ٥٥٤ - إذا رفعت دعوى استرداد ثانية من مسترد آخر أو كان قد سبق رفضها من المسترد نفسه واعتبرت كأن لم تكن أو حكم باعتبارها كأن شط بها أو بعدم قبولها أو بعدم اختصاص المحكمة أو بطلان صهيئتها أو بسقوط الخصومة فيها أو بقبول تركها فلا توقف البيع إلا في حكم القاضي الأمور المستعجلة بإقائه لأسباب عامة .

مادة ٥٥٤ - يجوز للمحجوز عليه أن يرفع الدعوى يطلب رفع الحجز أمام المحكمة التابع لها . ولا يمنع على المحجوز لديه رفع الدعوى إلا إذا أبلغت إليه .

مادة ٥٥٥ - المحجوز لا يوقف استحقاق القوائد على المحجوز لديه ولا يمنع المحجوز عليه من مطالبته بالوفاء .

ويكون الوفاء بالإيداع في خزنة المحكمة التابع لها المحجوز لديه .

مادة ٥٥٦ - يجوز للمحجوز لديه في جميع الأحوال أن يوفى ما في ذمته بأبداعه خزنة المحكمة للمتقدمة الذكر ولو كان المحجوز مدعى بطلانه ما لم يرفع بالراضى أو تحكم المحكمة برفعه .

مادة ٥٥٧ - يبنى المحجور على المبالغ التي تودع خزنة المحكمة تنفيذا لأحكام المادتين السابقتين . وعلى قلم الكتاب إخبار الحاجز والمحجوز عليه بمحصل الإيداع في ظرف ثمانية أيام وذلك بكتاب موصى عليه .

ويجب أن يكون الإيداع مقترنا ببيان موقع عليه من المحجوز لديه بالمحجوز إلى وقت تمت يده وتاريخ إعلانها وأسماء الحاجزين والمحجوز عليه وصفاتهم وموطن كل منهم والسندات التي وقعت المحجوز بمقتضاها والمبالغ التي حجز من أجلها .

وهذا الإيداع يبنى عن التفرير بما في الذمة إذا كان المبلغ المودع كافيا للوفاء بدين الحاجز . وإذا وقع حجز جليدي على المبلغ المودع فأصبح غير كاف للوفاء جاز للحاجز تكليف المحجوز لديه التفرير خلال خمسة عشر يوما من يوم تكليفه ذلك .

مادة ٥٥٨ - يجب على المحجوز لديه رغم الحجز أن يبنى للمحجوز عليه بما لا يجوز حجزه بشرط حاجة إلى حكم بذلك .

مادة ٥٥٩ - إذا أودع في خزنة المحكمة مبلغ مساو للدين المحجوز من أجله وختم الوفاء المطلوب الحاجز عند الإقرار له به أو الحكم له بشيئ زال قيد الحجز عن المحجوز لديه . وإذا وقعت حجوز جديدة على المبلغ المودع فلا يكون لها أثر في حق الحاجز .

مادة ٥٦٠ - يجوز للمحجوز عليه أيضا أن يطلب من قاضي الأمور المستعجلة في أية حالة تكون عليها الإجراءات تقدير مبلغ يودعه خزنة المحكمة على ذمة الوفاء للحاجز . ويتبنى أثر الحجز بالنسبة إلى المحجوز لديه من وقت تنفيذ هذا الحكم بالإيداع ويصبح المبلغ المودع مخصصا للوفاء المطلوب الحاجز عند الإقرار له به أو الحكم له بشيئ .

مادة ٥٤٨ - يجب أن يشتمل إعلان الحجز على تعيين موطن مختار للحاجز في البلدة التي بها محكمة المواد الجزئية التابع لها موطن المحجوز لديه وعلى تكليفه التفرير بما في ذمته خلال خمسة عشر يوما .

ولا يجوز قلم المحضرين إعلان ورقة الحجز إلا إذا أودع المحالجز ذمته محكمة المواد الجزئية التابع لها موطن المحجوز لديه أو لحسابها مبلغا كافيا لأداء رسم عصر التفرير بما في الذمة ويؤثر بالإيداع على أصل الإعلان وصورته .

مادة ٥٤٩ - إذا كان الحجز تحت يد محصل الأموال العامة أو المديرين لها أو الأمناء عليها يجب أن يكون إعلاناته لأشخاصهم .

مادة ٥٥٠ - إذا كان المحجوز لديه مقبلا خارج مصر وجب إعلان الحجز لشخصه أو في موطنه بالخارج بالأوضاع المقررة في البلد الذي يقع فيه .

مادة ٥٥١ - يجب إبلاغ الحجز إلى المحجوز عليه بإعلان يشتمل على ذكر حصول الحجز وتاريخه وبيان الحكم أو السند الرسمي أو أمر القاضي الذي حصل الحجز بموجبه والمبلغ المحجوز من أجله وتعيين موطن مختار للحاجز في البلدة التي بها مقر المحكمة الواقع بدلاؤها موطن المحجوز عليه .

وإذا كان المحجوز عليه والمحجوز لديه يقيان في بلدة واحدة جاز إعلان الحجز إلى المحجوز عليه بنفس ورقة الحجز بعد إعلانها إلى المحجوز لديه .

ويجب أن يحصل إبلاغ الحجز أو إعلانه في ثمانية الأيام التالية لإعلانه إلى المحجوز لديه وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن .

مادة ٥٥٢ - في الأحوال التي يكون فيها الحجز بأمر من قاضي الأمور الوقفية يجب أن تشتمل ورقة إبلاغ الحجز أو إعلانه إلى المحجوز عليه على تكليفه الحضور أمام المحكمة التي يقيمها لسماع الحكم عليه بشيئ الدين المحجوز من أجله وصحة إجراءات الحجز وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن .

وإذا كانت دعوى الدين مرفوعة من قبل أمام محكمة أخرى قدمت دعوى صحة الحجز إلى نفس المحكمة تنتظر فيها مما .

مادة ٥٥٣ - إذا اختتم المحجوز لديه في دعوى صحة الحجز فلا يجوز أن يطلب غروجه منها ولا يكون الحكم فيها حجة عليه إلا فيما يتعلق بصحة إجراءات الحجز .

مادة ٥٦١ - إذا لم يحصل الإيلاء طبقاً للمادتين السابقتين وجب على المحجوز لديه أن يقرر بما في ذمته في قلم كتاب محكمة اللوات الجزئية التابع هو لما خلال الخمسة عشر يوماً التالية لإعلانه بالحجز وبذكر في التقرير مقدار الدين وسببه وأسباب اقتضائه إن كان قد اقتضى، وبين جميع المحجوز الموقفة تحت يده ويورد الأوراق المؤيدة لتقريره أو صوراً منها مصدقة عليها.

وإذا تعدد المحجزون مع علم كفاية المبلغ لوفاء حقوقهم جميعاً رجب على المحجوز لديه إيداعه خزنة المحكمة لتسيمة.

مادة ٥٦٨ - إذا طلب رفع الحجز فلا يجوز الأداء من المحجوز لديه إلا بعد الفصل في الدعوى.

مادة ٥٦٩ - للمحجوز لديه في جميع الأحوال أن يضم بما في ذمته قدر ما اقتضه من المصاريف بعد تقديرها من القاضي.

مادة ٥٧٠ - إذا لم يحصل الوفاء ولا الإيلاء كان للمحجز أن ينفذ على أموال المحجوز لديه بموجب سند التفيلى مرقاً به صورة رسمية من تقرير المحجوز لديه.

مادة ٥٧١ - إذا كان المحجز على أعيان متقولة يمت بالإجراءات المقررة لبيع المنقول المحجوز لدى المدين بدون حاجة إلى حجز جديد.

مادة ٥٧٢ - إذا كان المحجوز ديناً غير مستحق الأداء جاز بيعه بالإجراءات المقررة لبيع المحصن في الشركات.

ومع ذلك يجوز للمحجز إذا لم يوجد حازنون غيره أن يطلب اختصاصه بالدين كله أو يقدر حقه منه بحسب الأحوال. ويقدم هذا الطلب بتكليف المحجوز عليه والمحجوز لديه الحضور أمام محكمة المواد الجزئية التابع لها المحجوز لديه، ويترتب حكم المحكمة باختصاص المحجز بمثابة حوالة نافذة ولا يظن في هذا الحكم بأي طريق.

مادة ٥٧٣ - يجوز للدائن أن يوقع المحجز تحت يد نفسه على ما يكون ملتبساً به لديه، ويكون المحجز باعلاً إلى الدين يشتمل على البيانات الواجب ذكرها في ورقة إيلاء الحجز وعند الاقتضاء على تكليفه الحضور لسداد الحكم بصحة الحجز.

مادة ٥٧٤ - الحجز الواقع تحت يد إحدى المصالح الحكومية لا يكون له أثر إلا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ إعلانه ما لم يعلن المحجز المحجوز لديه في هذه المدة باسقاطه الحجز. فان لم يحصل هذا الإعلان أو لم يحصل تجديد كل ثلاث سنوات اعتبر المحجز كأن لم يكن مهما كانت الإجراءات أو الإضافات أو الأحكام التي تكون قد تمت أو صدرت في شأنه.

ولا تبدأ مدة الثلاث سنوات المذكورة بالنسبة إلى خزنة المحكمة إلا من تاريخ إيداع المبلغ المحجوز عليها.

مادة ٥٦١ - إذا لم يحصل الإيلاء طبقاً للمادتين السابقتين وجب على المحجوز لديه أن يقرر بما في ذمته في قلم كتاب محكمة اللوات الجزئية التابع هو لما خلال الخمسة عشر يوماً التالية لإعلانه بالحجز وبذكر في التقرير مقدار الدين وسببه وأسباب اقتضائه إن كان قد اقتضى، وبين جميع المحجوز الموقفة تحت يده ويورد الأوراق المؤيدة لتقريره أو صوراً منها مصدقة عليها.

وإذا كان تحت يد المحجوز لديه أعيان متقولة وجب عليه أن يقرر بالتقرير بياناً مفصلاً بها.

ولا يهفيه من واجب التقرير أن يكون غير ملتبس بالمحجوز عليه.

مادة ٥٦٢ - إذا كان المحجز تحت يد إحدى المصالح الحكومية وجب عليها أن تعطي المحجز بناء على طلبه شهادة تقوم مقام التقرير.

مادة ٥٦٣ - المحجز يتناول كل دين يتشأ للمدين في ذمة المحجوز لديه إلى وقت التقرير بما في ذمته ما لم يكن موقفاً على دين بهينه فقط.

مادة ٥٦٤ - ترفع دعوى المنازعة في تقرير المحجوز لديه أمام المحكمة المختصة التابع هو لها.

مادة ٥٦٥ - إذا لم يقرر المحجوز لديه بما في ذمته على الوجه وفي الميعاد المبينين في المادة ٥٦١ جاز للمحجز أن يطلب من محكمة المواد الجزئية التابع لها موطن المحجوز لديه تكليفه التقرير بما في ذمته في ميعاد تحدده لذلك بشرط ألا يزيد على خمسة عشر يوماً. فإذا لم يتم المحجوز لديه بالتقرير الميعاد الذي حددته المحكمة حكمت عليه بالفرامة لانتهاجول أربع المبلغ المحجوز من أجله تمتنع كلها أو بعضها للمحجز على سبيل التعويض، ويجوز استئناف الحكم الصادر بالفرامة إذا تجاوزت قيمتها التصالب الثاني لقاضي محكمة المواد الجزئية.

مادة ٥٦٦ - إذا أصر المحجوز لديه على الامتناع عن التقرير رغم تكليفه به على الوجه المبين في المادة السابقة أو قرر غير الحقيقة أو أنفى الأوراق الواجب عليه إيداعها لتأييد التقرير جاز الحكم عليه بالدائن الذي حصل على سند تنفيذي بدينه بالمبلغ المحجوز من أجله.

ويجب في جميع الأحوال إلزام المحجوز لديه بمصاريف الدعوى والتضمينات المترتبة على تصديره أو تأخيرها.

مادة ٥٦٧ - يجب على المحجوز لديه بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ تقريره أن يدفع إلى المحجز المبلغ الذي أقر به أو ما بينه وبين المحجز وذلك متى كان حقه وقت الدفع ثابتاً بسند تنفيذي وكانت الإجراءات لتلصص عليها في المادة ٤٧٤ قد رويها.

مادة ٥٧٥ - يجوز لتقاضى الأمور المستعجلة في أية حال تكون عليها الإجراءات أن يحكم في مواجهتها الحاجز بالإذن للمحجوز عليه في قبض دية من المحجوز لديه رغم المحجوز وذلك في الحالات الآتية :

(١) إذا وقع المحجوز بغير حكم أو سند رسمى أو أمر من قاضى الأمور الوقتية .

(٢) إذا لم يبلغ المحجوز إلى المحجوز عليه في الميعاد للتصريح عليه في المادة ٥٥١ أو إذا لم يتضمن التبليغ على رفع الدعوى بصحة المحجوز .

(٣) إذا كان قد حصل الإيداع طبقاً لمادة ٥٥٩

مادة ٥٧٦ - يعاقب المحجوز لديه بالمعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات إذا بطل الأسهم والسندات وغيرها من النقولات المحجوز عليها تحت يده إضراراً بالحاجز .

### الفصل الثالث - في حجز الإيرادات والأسمه

#### والسندات والحصى وبيعها

مادة ٥٧٧ - الأسهم والسندات إذا كانت لحاملها أو قابلة للتظهير يكون حجزها بالأوضاع المقررة لحجز المنقول لدى المدين .

مادة ٥٧٨ - الإيرادات المرتبة والأسمه الاسمية وحصى الأرباح المستحقين ذمة الأشخاص المعنوية وحقوق الموصين بحجز بالأوضاع المقررة لحجز ما للمدين لدى الغير . ولا يجوز حجزها إلا بسند تنبئى

مادة ٥٧٩ - حجز الإيرادات المرتبة والأسمه والحصى وغيرها تحت يد المدين بها يترتب عليه حجز ثمراتها وفوائدها ما استحق منها وما يستحق إلى يوم البيع .

مادة ٥٨٠ - الأسهم من أى نوع كانت والسندات القابلة للتداول والإيرادات الموثقة بتابع بمعرفة مسمار أو صيرنى يمتنع قاضى محكمة المواد الجزئية بناء على عريضة يقدمها إليه الحاجز وبين القاضى في أمره ما يلزم اتخاذه من إجراءات الإعلان .

مادة ٥٨١ - فيما عدا الحالة المبينة بالمادة السابقة يكون البيع بالأوضاع للبينة بعد .

مادة ٥٨٢ - يشرع المحجز في إجراء البيع بعد خمسة عشر يوماً من اربخ المحجز إذا لم يكن ثمة وجه بقرير المحجوز لديه بما في ذمته أو بعد خمسة عشر يوماً التالية للقرير إذا لم يتنازع فيه أو التالية لتاريخ الذى سار فيه الحكم الصادر في المنازعة في التقرير نهائياً .

مادة ٥٨٣ - يودع المحجز قائمة بشروط البيع قلم كتاب المحكمة الابتدائية أو محكمة المواد الجزئية التابع لها المحجوز لديه وذلك على حسب

قيمة الحقوق المطلوب بيعها ، ويجب أن تشمل القائمة على بيان اسم كل من المحجز والمحجوز عليه والمحجوز لديه ومهته وموطنه ونوع الحق المطلوب بيعه وقيمته الاسمية أو التسمية وبيان السند المئتمن لهذا الحق والتمثيلات والحقوق التابعة له وشروط المزايدة والتمن الاساسى .

ويحدد كاتب المحكمة في حضور المحجز جلسة للنظر فيها قلد يده ذوو الشأن من الاعتراضات على القائمة ويثبت ذلك في ذيلها .

مادة ٥٨٤ - لا يجوز تجديد جلسة للنظر في الاعتراضات قبل عشرة أيام أو بعد عشرين يوماً من تاريخ إخبار المحجوز عليه والمحجوز لديه بايداع قائمة شروط البيع .

مادة ٥٨٥ - يجب على كاتب المحكمة إخبار المحجوز عليه والمحجوز لديه بايداع القائمة خلال ثلاثة الأيام التالية لذلك .

مادة ٥٨٦ - لكل شخص أن يطعن على قائمة شروط البيع . ويجب على كاتب المحكمة أن يدون في ذيل القائمة جميع الملاحظات والمنازعات وأوجه البطلان التى يبنى عليها ذوو الشأن اعتراضاتهم .

مادة ٥٨٧ - يسقط الحق في الاعتراضات التى لا تبلى قبل اليوم السابق لتاريخ جلسة المعلن في القائمة .

مادة ٥٨٨ - تحكم المحكمة على وجه السرعة في الاعتراضات على القائمة بدون حاجة إلى تكليف بالحضور .

مادة ٥٨٩ - على كاتب المحكمة أن ينشر في إحدى الصحف اليومية [ويعلى في باب موطن المحجوز عليه إذا كان مقياً في مصر ، وفي الورقة المعلقة للإعلانات القضائية بالهكسة إعلاناً عن البيع مشتملاً على بيان اليوم الذى عينه الكاتب وعلى ملخص مبيانات قائمة الشروط .

ويجب أن يكون النشر والاصق خلال خمسة عشر يوماً التالية ليوم الجلسة المعنية في القائمة إن لم تقدم اعتراضات أو خمسة عشر يوماً التالية ليوم الذى صار فيه الحكم في الاعتراضات انتهائياً ، على أن يكون ذلك قبل اليوم المعلن للبيع بثمانية أيام على الأقل .

مادة ٥٩٠ - يجوز الأمر بزيادة الاعلان طبقاً لما هو مقرر في حجز النقولات وبيعها .

مادة ٥٩١ - يقبل القاضى المنتدب للبيع بالمحكمة الابتدائية أو قاضى محكمة المواد الجزئية مصاريف التنفيذ ويعان التقدير في الجلسة تمسك الزاماتاً .

## الفصل الرابع - في الحجز التحفظي على المتقول

مادة ٦٠١ - للدائن أن يوقع الحجز التحفظي على مقولات مدنيه في الأحوال الآتية :

(١) إذا لم يكن للمدين موطن مستقر بمصر .

(٢) إذا غشى الدائن فرار مدنيه وكان لذلك أسباب جدية .

(٣) إذا كانت تأمينات الدين مهددة بالضياع .

(٤) إذا كان الدائن حاملا لكيالة أو سند تحت الإذن وكان المدين تاجرا له توقيع على الكيالة أو السند يلزمه بالوفاء بحسب قانون التجارة .

(٥) إذا كان المدين تاجرا وقامت أسباب جدية يتوقع معها تهريب أمواله أو إخفاؤها .

مادة ٦٠٢ - لموجر العقار أن يوقع في مواجهة المستأجر أو المستأجر من الباطن الحجز التحفظي على المتقولات والثمرات والمحصولات الموجودة بالعين المؤجرة . وذلك ضمانا لحق الامتياز المقرر لعق القانون المدني .

ويجوز له ذلك أيضا إذا كانت تلك المتقولات والثمرات والمحصولات قد تقلت بدون رضاه من العين المؤجرة ما لم يكن قد مضى على نقلها ثلاثون يوما .

مادة ٦٠٣ - لمالك المتقول أن يوقع الحجز التحفظي عليه عند من يجوز .

مادة ٦٠٤ - لا يوقع الحجز التحفظي في الأحوال المتقدمة الذكر إلا بأمر من قاضي الأمور الوقتية بالمحكمة التابع لها موطن المحجوز عليه ولا يجوز الأمر به لحق غير حال الأداء أو غير محقق الوجود .

ومع ذلك فلا حاجة إلى هذا الأمر إذا كان بيد الدائن حكم غير واجب النفاذ .

ويطلب الأمر بمرضعة مسببة ويجب في الحالة المذكورة في المادة ٦٠٣ أن تتضمن الرضعة على بيان واثق للمتقولات المطلوب حجزها . وللقاضي قبل إصدار أمره أن يجري تحقيقا مختصرا إذا لم تكن المستندات المؤيدة للطلب . ويجوز أن يكون أمر بتوقيع الحجز بعد مهلة لا تزيد على ثلاثة أيام من تاريخ هذا الأمر للمطلوب الحجز عليه إلا في الحالة المذكورة في المادة ٦٠٣ .

مادة ٦٠٥ - يقع في الحجز التحفظي القواعد والإجراءات المنصوص عليها في الفصل الأول من هذا الباب عدا ما لم ينص منها بتحديد يوم البيع .

مادة ٥٩٢ - يجب التفرير في قلم كتاب المحكمة في اليوم السابق على اليوم المعين للبيع على الأكثر بأوجه البطلان في الاجراءات التالية لانتفاء البعاد المعين في المادة ٥٨٧

ويحكم القاضي على وجه السرعة في هذه الأوجه وفي غيرها من المسائل المارضة ويكون حكمه نهائيا .

مادة ٥٩٣ - إذا رأى القاضي بناء على طلب أحد ذوي الشأن تأخير البيع إلى أجل معين وجب الاعلان عنه على النحو المتقدم بيانه قبل حلول الأجل بثمانية أيام على الأقل .

ولا يجوز تأخير البيع لأكثر من ستين يوما .

مادة ٥٩٤ - تحصل الزايدة بمتأداة المحضر على الثمن الأساسي والمصاريف ويوقع القاضي البيع .

مادة ٥٩٥ - لا يجوز إيقاع البيع إلا لمن يبلغ الثمن تقدا في الجلسة أو لمن يكون معروفا بالاعتدال أو لمن يقدم كتبا مقننا .

مادة ٥٩٦ - يكون الحكم بالبيع نافلا لحق المبيع دون حاجة لإجراء ما . ويجب أن يشتمل الحكم على صورة من قائمة شروط البيع وعرض الزاد .

مادة ٥٩٧ - لا يسلم حكم البيع للرأى عليه المراد إلا بعد تنفيذه الشروط التي توجب القائمة تنفيذه قبل تسليم الحكم .

مادة ٥٩٨ - إذا لم يبلغ الرأى عليه المراد الثمن خلال شهر من تاريخ الحكم بالبيع أعيد بعد نشر الإعلانات ولصقتها البيع على ذمته بعد ثلاثة أيام من تاريخ تكليفه الدفع ممن يكون له حق في الثمن . ويشمل حكم مرمى الزاد إلزام الرأى عليه المراد الأول بفرق الثمن إن وجد .

ويجب إعلان الرأى عليه المراد المحضر للثمن لحصول التصق قبل البعاد المعين للبيع على ذمته بخمسة أيام على الأقل وعشرة أيام على الأكثر .

مادة ٥٩٩ - إذا رفع مباشر الإجراءات حجزه أو تأخر عن السير فيها ثلاثة أيام بعد تكليفه ذلك جاز لغيره من الحاجزين أن يحضروا في الاجراءات .

مادة ٦٠٠ - تابع القواعد المتقدمة في بيع ما يكون لتفضيلة من الحقوق والديون .

وإذا كانت الاعتراضات على قائمة شروط البيع متعلقة بالحق المراد يمه ويجب إيقاف إجراءات البيع إلى أن يفصل في النزاع من المحكمة المختصة .

(٢) وصف العقار مع بيان موقعه ومساحته وحدوده وأرقام القطع وأسماء الأحرار وأرقامها التي يقع فيها وغير ذلك مما يفيد في تعيينه وذلك بالتطبيق لقانون الشهر العقاري .

(٣) تعيين موطن مختار للدائن المباشر للإجراءات في البلد التي بها مقر محكمة التنفيذ .

(٤) إعلان الدائن بأنه إذا لم يدفع الدين خلال خمسة عشر يوما يسجل التنييه ويبيع عليه العقار جبرا .

وإذا لم تشتمل ورقة التنييه على البيانات ١ و ٢ و ٣ من هذه المادة كانت باطلة .

مادة ٦١١ - للدائن المباشر للإجراءات أن يستصلو بعبضية أمرا بالتخييص للمحضر بدخول المقار للحصول على البيانات اللازمة لوصف المقار ومشتلاته وله أن يتصحب من يعاونه في ذلك . ولا يجوز الطعن في هذا الأمر .

مادة ٦١٢ - يجري التنفيذ على المقار بالمحكمة الابتدائية أو محكمة المواد الخيرية التي يقع في دائرتها تبعاً لقيمة ما تناول التنفيذ عقارات تقع في دوائر محاكم متعددة كان الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها أحد هذه العقارات .

ويجري البيع أمام القاضي المنتدب للبيع في المحكمة الابتدائية أو أمام قاضي محكمة المواد الخيرية .

## الفصل الثاني - في تسجيل التنييه وآثاره

مادة ٦١٣ - يسجل التنييه قبل انقضاء ستين يوما على إعلانه وإلا اعتبر كأن لم يكن ولا يجوز تسجيله قبل مضي خمسة عشر يوما على إعلانه وعند تعدد المعلنين لا يبدأ سريان الميعاد إلا من تاريخ آخر إعلان .

ويكون التسجيل في كل مكتب من مكاتب الشهر التي تقع في دائرتها المقارات المبيته في التنييه .

مادة ٦١٤ - إذا تبين سبق تسجيل تنييه عن المقار ذاته قام مكتب الشهر بالتأشير بالتنييه الجليد على هامش تسجيل التنييه الأول مبيته تاريخ التنييه الجليد واسم من أعلنه وسند تنفيذه وأشر كذلك على أصل التنييه الجليد بعد تسجيله بما يفيد وجود التنييه الأول وتاريخ تسجيله واسم من أعلنه وسند تنفيذه .

ولا يجوز في حال من الأحوال المضي في الإجراءات على سبيل التعدد عن المقار الواحد وتكون الأولوية في المضي في الإجراءات لمن أعلن التنييه الأسبق في التسجيل .

ويجب أن يعلن الحاجز إلى المحجوز عليه محضر المحجز والأمر الصادر به إذا لم يكن قد أعلن به من قبل وذلك في ظرف ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ توقيعه وإلا اعتبر كأن لم يكن .

ويجب أن يشتمل إعلان محضر المحجز على تكليف المحجوز عليه الحضور أمام المحكمة في المواعيد المتأخرة لسماح الحكم بثبوت الحق وصحة المحجز وإلا اعتبر المحجز كأن لم يكن . ومع ذلك لا يلزم رفع دعوى صحة المحجز إذا كان قد وقع بناء على حكم لم يصبح بعد قابلاً للتنفيذ .

مادة ٦٠٦ - إذا كانت الدعوى بالحق مرفوعة من قبل أمام محكمة أخرى قدمت دعوى صحة المحجز إلى نفس المحكمة تنتظر فيها معاً .

!! مادة ٦٠٧ - إذا حكم بصحة المحجز فتجب الإجراءات المقررة لبيع المحجز الأول من هذا الباب أو يجري التنفيذ بتسليم المنقول في الحالة المشار إليها في المادة ٦٠٣ .

مادة ٦٠٨ - إذا وقع مؤجر المقار المحجز على مقولات المستأجر من الباطن طبقاً لمادة ٦٠٢ فإن إعلان المحجز لهذا المستأجر يعتبر أيضاً بمثابة حجز تحت يده على الأجرة .

وإذا كان المستأجر الأصل غير متفرع من التأجير من الباطن صح للمستأجر من الباطن أن يطلب رفع المحجز على مقولاته مع بقاء المحجز تحت يده على الأجرة بشرط اتباع الإجراءات الأخرى المقررة لهذا المحجز .

مادة ٦٠٩ - إذا حكم بإعلان المحجز التحفظي أو بإلغائه لاتعدام أساسه جاز الحكم على الحاجز بإفراغة لا تزيد على عشرين جنيتها فضلاً عن التضمينات للمحجز عليه .

## الباب الثالث

في التنفيذ على المقار

## الفصل الأول - في التنييه بنزع ملكية المقار

مادة ٦١٠ - يبدأ التنفيذ بإعلان التنييه بنزع ملكية المقار إلى المدين لشخصه أو لموطنه .

ويجب أن تشتمل ورقة التنييه على ما يأتي :

(١) بيان نوع السند التنفيذي وتاريخه ومقدار الدين المطلوب الوفاء به وتاريخ إعلان السند فإن لم يكن قد أعلن وجب إعلانه مع إعلان التنييه .

وتباع المحصولات والفرائد بالزاد أو بأية طريقة أخرى يأذن بها القاضى ويودع الحق خزنة المحكمة .

مادة ٦٢١ - عقود الاعيان الثانية التاريخ قبل تسجيل التثنية تنفذ في حق الحاجزين والدائنين المشار اليهم في المادة ٦٣٧ والراسى عليه المزاد وذلك بغير اخلاص بأحكام القانون المتعلقة بمقتضى الاعيان الواجبة الشهر أما عقود الاعيان غير الثانية التاريخ قبل تسجيل التثنية فلا تنفذ في حق من ذكرها الا اذا كانت من أعمال الادارة الحسنة .

مادة ٦٢٢ - اذا كان العقار مؤجرا فبعد التكاليف من الحاجز أو أى دائن يده سند تنفيذي للمستأجر يهدم دفع ما يستحق من الأجرة بعد تسجيل التثنية يقوم مقام المحجز تحت يده دون حاجة إلى أى اجراء آخر .

مادة ٦٢٣ - اذا وفى المستأجر الأجرة قبل هذا التكاليف صرح وقاؤه وسئل عنها المدين بوصفه حارصا .

مادة ٦٢٤ - المخالفات عن الأجرة المعجلة والمؤجلة بها يحتاج بها على الدائن الحاجز والدائنين المشار اليهم في المادة ٦٣٧ والراسى عليه المزاد اذا كانت ثابتة التاريخ قبل تسجيل التثنية . وذلك بغير اخلاص بأحكام القانون المتعلقة بالمخالفات الواجبة الشهر فاذ لم تكن ثابتة التاريخ قبل تسجيل التثنية فلا يحتاج بها عليهم الى المدة سنة .

مادة ٦٢٥ - تطبق العقوبات المنصوص عليها في المواد ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٦١ من قانون العقوبات على المدين اذا اعتسب الفرائد أو الإيرادات التى تلتحق بالعقار المحجوز أو اذا أنفد هذا العقار أو أنفد الفرائد .

### الفصل الثالث - في إنذار الحائز وفى تسجيله

مادة ٦٢٦ - إذا كان العقار المرهون في يد حائز آل إليه بوقت معلوم قبل تسجيل التثنية وجب لإنذاره بدفع الدين أو تخليه العقار وإلا جرى التنفيذ في مواجهته .

ويجب أن يكون الإنذار مصحوبا بتبليغ التثنية اليه وإلا كان باطلا .

مادة ٦٢٧ - يترتب على إعلان الإنذار في حق الحائز جميع الأحكام المنصوص عليها في المواد ٦١٧ و ٦٢٥ .

مادة ٦٢٨ - يجب أن يسجل الإنذار وأن يؤشر بتسجيله على هامش تسجيل التثنية خلال ستين يوما من تاريخ تسجيل التثنية وإلا سقط تسجيل التثنية .

مادة ٦٢٩ - اذا تبين سبق تسجيل إنذار الحائز عن العقار ذاته طبقت أحكام المادة ٦١٤ وإذا سقط تسجيل التثنية سقط تبعها تسجيل الإنذار

ومع ذلك يجوز لمن أعلن تثنيته لاحقا في التسجيل أن يطلب أن قاضى البيع بصفته قاضيا للأمر المستعجلة ولأسباب قوية أن يأذن له في الحلول محله في السير بالاجراءات .

ويحصل التأثير بأمر القاضى على هامش تسجيل التثنية السابق والتثنية اللاحق وذلك بمجرد طلبه بقرينة تقدم إلى مكتب الشهر .

مادة ٦١٥ - يترتب على تسجيل التثنية اعتبار العقار محجوزا .

ويسقط هذا التسجيل ويحصل شطبه بمجرد طلبه بقرينة تقدم إلى مكتب الشهر اذا لم يمتدح خلال المائتين والأربعين يوما التالية له التأثير على هامشه بما يفيد الاعيان . بإيداع قائمة شروط البيع أو صدور أمر قاضى لبيع بمذ هذا الميعاد .

مادة ٦١٦ - لا ينفذ تصرف المدين أو الحائز في العقار ولا ما يترتب عليه من رهن أو اختصاص أو امتياز في حق الحاجزين ولو كانوا دائنين عاديين ولا في حق الدائنين المشار اليهم في المادة ٦٣٧ ولا الراسى عليه المزاد اذا كان التصرف أو الرهن أو الاختصاص أو الامتياز قد حصل شهره بعد تسجيل تثنية نزع الملكية .

ومع ذلك ينفذ التصرف أو الرهن أو الاختصاص أو الامتياز المشار اليه اذا قام ذوو الشأن قبل اليوم المحدد البيع بإيداع مبلغ يكفى الوفاء بأصل الدين والفوائد والمصاريف التى للحاجزين والدائنين المشار اليهم سواء حلت ديونهم أو لم تحل مع اعلانهم جميعا بالإيداع وتكون هذه المبالغ المخصصة لوفاء ديون من ذكرها دون غيرهم من الدائنين فان لم يحصل الإيداع قبل انقاف البيع فلا يجوز لأى سبب منح ميعاد للقيام به .

مادة ٦١٧ - تلتحق بالعقار فرائده وإيراداته من يوم تسجيل التثنية ليروز منها ما يخص المدة التى تلى التسجيل كما يوزع ثمن العقار .

مادة ٦١٨ - اذا لم يكن العقار مؤجرا اعتبر المدين حارصا الى أن يتم البيع ما لم يحكم قاضى البيع بصفته قاضيا للأمر المستعجلة بخره من الحراسة أو بتجديد سلطته ، وذلك بناء على طلب الدائن الحاجز أو أى دائن يده سند تنفيذي .

وللمدين الساكن في العقار أن يبقى ساكنا فيه بدون أجرة .

مادة ٦١٩ - للمدين أن يبيع فرائد العقار وصلاته متى كان ذلك من أعمال الإدارة الحسنة .

مادة ٦٢٠ - لكل دائن يده سند تنفيذي أن يطلب بقرينة من قاضى البيع أمرا بتكاليف أحد المحضرين أو الدائنين أو غيرهم مصداق المحصولات وجنى الفرائد وبمعها .

الأولى، أن يطلب إلى قاضي البيع أن يصدر أمره بمد مهلة المبدأ خمسة عشر يوماً أخرى. وعلى قلم الكتاب عند صدور أمر القاضي بالاستئناف يخطر به الموظف المختص بمكتب الشهر، وعلى هذا الموظف أن يوقع على أصل الأمر بما يفيد علمه به وأن يؤشر به على هامش تسجيل التفتيش.

مادة ٦٣٣ - تشتمل ورقة الاخبار على ما يأتي :

- (١) تاريخ إيداع قائمة شروط البيع .
- (٢) تعيين المقارنات المحجوزة على وجه الإجمال .
- (٣) بيان الثمن الأساسي المحدد لكل صفقة .

(٤) تاريخ الجلسة المحددة للنظر فيما يشتمل تقديمه من الاعتراضات على القائمة وبين ساعة انعقادها وتاريخ جلسة البيع وساعة انعقادها في حالة عدم تقديم اعتراضات على القائمة .

(٥) إظهار المعلن بالأطلاع على القائمة وإيداع ما قد يكون لديه من لوجه البطلان أو الملاحظات بطريق الاعتراض عليها قبل الجلسة المشار إليها في الفقرة السابقة بثلاثة أيام على الأقل وإلا سقط حقه في ذلك .

وكذلك تشتمل ورقة الاخبار على إظهار بائع المقارن أو المقايض به بسقوط حقه في فسخ البيع أو المفاضلة إذا لم يبيع أحكام المادة ٦٥٠

مادة ٦٣٤ - يترتب للبطلان على مخالفة أحكام المواد ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٣

مادة ٦٣٥ - تمهد لنظر الاعتراضات أول جلسة عمل بعد انقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ انقضاء المبدأ المشار إليه في المادة ٦٣٢ ولا تقل للمدة بين هذه الجلسة وجلسة البيع عن ثلاثين يوماً ولا تزيد على ستين يوماً فإذا لم تبد اعتراضات اعتبر تعهد أولى هاتين الجلستين كأن لم يكن وفيه في إجراءات الإعلان عن البيع .

مادة ٦٣٦ - يخطر المحضر الذي قام بإعلان ورقة الاختيار بإيداع قائمة شروط البيع بمكتب الشهر بمحصول ذلك خلال ثمانية الأيام التالية ويوقع الموظف المختص على أصل الإعلان بما يفيد علمه بمحصوله ويؤشر بذلك على هامش تسجيل التفتيش .

مادة ٦٣٧ - جميع الدائنين المقتدة حقوقهم قبل تسجيل التفتيش وجميع الدائنين الذين تنبأهم يصبحون من تاريخ التفتيش بمحصول الإعلان المشار إليه في المادة السابقة طرفاً في الإجراءات .

ولا يجوز بهذا ذلك شطب التسجيلات والتأشيرات المتعلقة بالإجراءات إلا برضاء هؤلاء الدائنين جميعاً أو بمقتضى أحكام نائية عليهم .

## الفصل الرابع - في قائمة شروط البيع

مادة ٦٣٠ - يودع مباشر الإجراءات قلم كتاب محكمة التنفيذ قائمة شروط البيع قبل تسجيل التفتيش بمدة لا تقل عن تسعين يوماً .

ويجب أن تشتمل تلك القائمة على ما يأتي :

- (١) بيان السند التنفيذي الذي حصل التفتيش بمقتضاه .
- (٢) تاريخ التفتيش وتاريخ انذار الحائز إن وجد ورقى تسجيلهما وتاريخه .

(٣) تعيين المقارنات المبينة في التفتيش مع بيان موقعها وحدودها ومساحتها ورقم القطعة واسم الحوض ورقه وغير ذلك من البيانات التي تفيد في تعيينها .

(٤) شروط البيع والتمنن الأساسي .

(٥) تجزئة المقارن إلى صفقات إن كان للملك عمل مع ذكر الثمن الأساسي لكل صفقة .

ويعد في محضر الأيداع تاريخ الجلستين المشار إليهما في المادة ٦٣٣ مادة ٦٣١ - ترفق بقائمة شروط البيع :

- (١) شهادة ببيان الضريبة العقارية أو حواله المأني المقررة على المقارن المحجوز .
- (٢) السند الذي يشار التنفيذ بمقتضاه .
- (٣) التفتيش بنزع الملكية .
- (٤) انذار الحائز .

(٥) شهادة عقارية بالقيود لغاية تسجيل التفتيش وذلك عن مدة عشر سنوات سابقة .

مادة ٦٣٢ - يجب على قلم الكتاب خلال خمسة عشر يوماً التالية لإيداع قائمة شروط البيع أن يغيره بالدين والحائز والدائنين الذين سجلوا تنبأهم والدائنين أصحاب الرهن الحيازية والرعية وحقوق الاختصاص والامتياز الذين قيدت حقوقهم قبل تسجيل التفتيش ، ويحصل الاخبار عند وفاة أحد هؤلاء الدائنين لورثته جملة في الموطن المعلن في القيد .

ويجوز قلم الكتاب إذا عرضت أسباب قوية تحول دون إتمام إخبار أول الشأن بإيداع قائمة شروط البيع في المبدأ المخصوص عليه في الفقرة



في هذا الاعراض العقارات التي تخضع للإجراءات مؤقتا بالنسبة إليها ، ولكل دائن بعد مرمى المزداد الثاني أن يضي في التنفيذ على تلك العقارات إذا لم يكف عن ما يبيع لوفاء بمجه .

ويجوز كذلك للمدين أن يطلب بالطريق ذاته تأجيل إجراءات بيع العقار إذا أثبت أن صافي ما تملكه أمواله في سنة واحدة يمكن لوفاء حقوق الدائنين الحاجزين وجميع الدائنين الذين صاروا طرقا في الإجراءات . وبين الحكم الصادر بالتأجيل للموعد الذي تبدأ فيه إجراءات البيع في حالة عدم الوفاء ، مراعى في ذلك المهلة اللازمة للمدين ليستطيع وفاء هذه الديون .

مادة ٦٤٦ - تقدم الاعتراضات على قائمة شروط البيع بالتقرير بها ، في قلم كتاب محكمة التنفيذ .

ويحصل هذا التقرير قبل الجلسة المحددة للنظر في الاعتراضات بثلاثة أيام على الأقل ولا يسقط الحق في ذلك .

مادة ٦٤٧ - تفصل المحكمة التي تجري أمامها التنفيذ في الاعتراضات على وجه السرعة ، حضر الخصوم أو لم يحضروا .

مادة ٦٤٨ - للمحكمة عند النظر في أوجه البطلان الموضوعية أن تحكم ، دون سماع الخصم ، بالاستمرار في إجراءات التنفيذ مع تكليف الخصوم عند الاقتضاء رفع أصل النزاع إلى المحكمة المختصة .

مادة ٦٤٩ - للدائن مباشر الإجراءات ولكل دائن أصبح طرفا فيها وفقا لقاعدة ٦٣٧ أن يطلب بمرضية أمرا من قاضي البيع بتحديد جلسة البيع . ويصدر القاضي أمره بعد التحقيق من الفصل في جميع الاعتراضات المقدمة في الميعاد بأحكام وأجوبة النفاذ .

ويحدد القاضي في نفس الأمر اثنين الأساسيين للبيع إذا كان الحكم الصادر في الاعتراض قد قضى بتعليق في شروط البيع .

مادة ٦٥٠ - على بائع العقار أو المقايض به إذا أراد انتهاء إجراءات التنفيذ رفع دعوى التسخ لعدم دفع الثمن أو الفرق أن يرفها بالطرق المعتادة ويكون ذلك في ذيل قائمة شروط البيع قبل الجلسة المحددة للنظر في الاعتراضات بثلاثة أيام على الأقل ، ولا يسقط حقه في الاحتجاج بالتسخ على الرأى عليه المزداد .

كذلك يسقط الحق في إعادة البيع على المشتري المتخلف إذا لم يطلبها فهو الشأن ويكون ذلك في قائمة شروط البيع في الميعاد ذاته .

مادة ٦٥١ - إذا رفعت دعوى التسخ أو طلب إعادة البيع على المشتري المتخلف ودون ذلك في ذيل قائمة شروط البيع توقف إجراءات التنفيذ على العقار .

مادة ٦٣٨ - يعلن قلم الكتاب عن إيداع القائمة بالتشرف إلى إحدى الصحف اليومية المقررة للإعلانات القضائية وبالتصديق في اللوحة المدة للإعلانات بالمحكمة ، وذلك خلال ثمانية الأيام التالية لآخر إخبار بإيداع القائمة . ويودع عضو التطبيق ونسخة من الصحيفة ملف التنفيذ في ثمانية الأيام التالية للإعلان عن الإيداع .

مادة ٦٣٩ - لكل شخص أن يطالع على قائمة شروط البيع في قلم الكتاب دون أن يتلقاها منه .

مادة ٦٤٠ - كل شرط في قائمة شروط البيع يقضى بعدم ضمان الاستحقاق أو بأن يكون المشتري ساقط الخيار لا يترتب عليه إلا الإغفاء من التضمينات لا من رد الثمن .

مادة ٦٤١ - لكل دائن من الدائنين المقتلة حقوقهم وكل دائن يده سد تنفيذي أن يزيد على الثمن الأساسي بتقرير قلم الكتاب بدون في ذيل قائمة شروط البيع في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٦٤٦

الفصل الخامس - في الاعتراضات على قائمة شروط البيع

مادة ٦٤٢ - أوجه البطلان في الإجراءات السابقة على الجلسة المشار إليها في المادة ٦٣٣ سواء أكان أساس البطلان عيبا في الشكل أم في الموضوع وكذلك جميع الملاحظات على شروط البيع يجب على المدين والحازر والدائنين المشار إليهم في المادة ٦٣٧ إيداعها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع ولا يسقط حقهم في التمسك بها .

مادة ٦٤٣ - لكل ذي مصلحة من غير من ورد ذكرهم في المادة السابقة إيداع ما لديه من أوجه البطلان أو من الملاحظات بطريق الاعتراض على القائمة .

مادة ٦٤٤ - إذا كان التنفيذ على حصة شائعة في عقار فلكل دائن ذي حق مقيد رتب على أمان مقررة تدخل ضمنها تلك الحصة الشائعة أن يعرض رغبته في التنفيذ على تلك الأعيان المقررة ويطلب بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وقف إجراءات التنفيذ الخاصة بهذه الحصة .

ويحدد الحكم القاضي بوقف الإجراءات للمدة التي يجب أن تبدأ خلالها إجراءات التنفيذ على الأعيان المقررة .

مادة ٦٤٥ - لكل من المدين أو الحازر أن يطلب بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وقف إجراءات التنفيذ على عقار أو أكثر من العقارات الممتدة في التنفيذ إذا أثبت أن قيمة العقار الذي تظل الإجراءات مستمرة بالنسبة إليه تكفي لوفاء بحقوق الدائنين الحاجزين وجميع الدائنين الذين صاروا طرفا فيها وفقا لأحكام المادة ٦٣٧ ، وبين الحكم الصادر

## الفصل السادس - في إجراءات البيع

٢٥٢ مادة - يحصل البيع في المحكمة ، ويجوز للبائش الإجراءات والمدين والمخائر وكل ذي مصلحة أن يطلب بهريضة إذا من قاضي البيوع باجراه البيع في نفس العقار أو في مكان غيره .

٢٥٣ مادة - يعلن قلم الكتاب عن البيع قبل اليوم المحدد لإجرائه بمدة لا تزيد على ثلاثين يوما ولا تقل عن خمسة عشر ، وذلك بملصق إعلانات تشتمل على البيانات الآتي ذكرها :

( ١ ) اسم كل من مباشر الإجراءات والمدين والمخائر ولقبه ومهنته وموطنه الأصل أو المختار .

( ٢ ) بيان المقار على وفق ما ورد في قائمة شروط البيع .

( ٣ ) تاريخ محضر إيداع قائمة شروط البيع .

( ٤ ) الثمن الأساسي لكل صفقة .

( ٥ ) بيان المحكمة أو المكان الذي يكون فيه البيع وبيان يوم المزايدة وصاحبها .

٢٥٤ مادة - تملصق الإعلانات في الأماكن الآتي بينها :

( ١ ) باب كل عقار من المقارات المطلوب بيعها إذا كانت مسورة أو كانت من المباني .

( ٢ ) باب مقر العمدة في القرية التي تقع فيها الأحيان والباب الرئيسي للمركز أو القسم الذي تقع الأحيان في دائرته .

( ٣ ) اللوحة المعلقة للإعلانات بمحكمة التنفيذ .

وإذا تناول التنفيذ عقارات تقع في دوائر محاكم أخرى تملصق الإعلانات أيضا في لوحات هذه المحاكم .

ويثبت المحضر في ظهر إحدى صور الإعلان أنه أجرى التصق في الأماكن المنقطة الذكر ويقدم هذه الصورة لقلم الكتاب لإيداعها ملف التنفيذ .

٢٥٥ مادة - يقوم قلم الكتاب في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢٥٣ ، بنشر نص الإعلان عن البيع في إحدى الصحف اليومية المقررة للإعلانات القضائية ، ولا يذكر في هذا الإعلان حدود المقار .

٢٥٦ مادة - يجوز للحاجز والمدين والمخائر وكل ذي مصلحة أن يطلب بهريضة إذا من قاضي البيوع بنشر إعلانات أخرى عن البيع في الصحف

أو بملصق عدد آخر من الإعلانات بسبب أهمية المقار أو طبيعته أو لذو ذلك من الظروف ، ولا يترتب على طلب زيادة النشر تأخير البيع بأي حال ويجوز كذلك عند الاقتضاء الاقتصادي الإعلان عن البيع بأذن من القاضي .

ولا يجوز الطعن في الأمر الصادر بزيادة الإعلان أو نقضه .

٢٥٧ مادة - يجبر قلم الكتاب بطريق البريد الأشخاص الواردة ذكرهم في المادة ٦٣٢ بتاريخ جلسة البيع المحدد وفقا للمادة ٢٤٩ ويمكن البيع وذلك قبل الجلسة المذكورة بثلاثة أيام على الأقل .

٢٥٨ مادة - يكون الإعلان عن البيع باطلا إذا لم ترع فيه أحكام المواد ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ ، ويجب إيداع أوجه الإعلان بتقرير في قلم الكتاب قبل الجلسة المحددة للبيع بثلاثة أيام على الأقل وإلا سقط الحق فيها .

ويمكن قاضي البيوع أن أوجه الإعلان في اليوم المحدد للبيع قبل افتتاح المزايمة ولا يقبل الطعن في حكمه بأي طريق .

وإذا حكم بطلان إجراءات الإعلان أبطل القاضي البيع إلى يوم يحد وأمر بإعادة هذه الإجراءات .

وإذا حكم برفض طلب البطلان أمر القاضي باجراه المزايمة على الفور .

٢٥٩ مادة - تكون مصاريف إعادة الإجراءات التي يتولاها قلم الكتاب ويمكن بطلانها على حساب كاتب المحكمة أو المحضر للتسبب فيه بحسب الأحوال .

٢٦٠ مادة - إذا شرع في التنفيذ على المقار بمقتضى حكم معجل التنفيذ فلا تجرى المزايمة إلا بعد أن يصير الحكم نهائيا .

٢٦١ مادة - يقدر قاضي البيوع مصاريف إجراءات التنفيذ بما فيها مقابل أتعاب المحاماة ، ويعلن هذا التقدير في الجلسة قبل افتتاح المزايمة ويذكر في حكم رمى الزاد .

ولا تجوز المطالبة بأكثر مما ورد في أمر تقدير المصاريف ولا يصح حل أية صورة اشتراط ما يخالف ذلك .

٢٦٢ مادة - يتولى قاضي البيوع في اليوم المعلن للبيع إجراء المزايمة بناء على طلب مباشر التنفيذ أو للمدين أو المخائر أو أي دائن أصبح طرفا في الإجراءات وفقا للمادة ٦٣٧ ، وإذا جرت المزايمة بدون طلب أحد من هؤلاء كان البيع باطلا .

٢٦٣ مادة - يجوز تأجيل المزايمة بنفس الثمن الأساسي بناء على طلب كل ذي مصلحة إذا كان لتأجيل أسباب قوية ، ولا يقبل الطعن بأي طريق في الحكم الصادر في طلب تأجيل البيع .

مادة ٦٦٩ - يجب على من يرسو عليه المزاو أن يودع حال انقضاء الجلسة عشر اثنى الذي رسا به المزاو والمصاريف ورسوم التسجيل وبلغنا لحساب مصاريف النشر المنصوص عليه في المادة ٦٧٢ أو يقدم كغفلا بتمتد القاضي بشاره أو يودع أورالا مالية كالملة لضمان الرقاه بجلدها بالاع ولا أعده البيع فوراً على مشرولة المشتري .

وإذا كان الراسى عليه المزاو دائماً وكان مقدار دهنه ومرمته يبرران إضافه من الإيداع أعضاء القاضي .

مادة ٦٧٠ - يجوز الراسى عليه المزاو أن يقرر في قلم كتاب المحكة قبل انقضاء ثلاثة الأيام التالية ليوم البيع أنه اشترى بالتوكيل عن شخص معين اذا وافقه على ذلك كل من الموكل والكتليل عند الانقضاء وبهنا يبرأ الركيل وتعتبر الكفالة على الموكل .

مادة ٦٧١ - على المشتري أن يتخذ موطناً مختاراً في البلدة التي بها مقر المحكة إذا لم يكن ساكناً بها ، فان كان ساكناً وجب أن يبين عنوانه على رجه الملة .

مادة ٦٧٢ - خلال خمسة الأيام التالية لرسو المزاو يشر كاتب المحكة في إحدى الصحف اليومية المقررة للإعلانات القضائية إعلاناً يشتمل على البيانات الآتية ذكرها :

- ( ١ ) بيان إسمي بالمقاربات التي رسا مزادها .
- ( ٢ ) اسم الراسى عليه المزاو ومهنته وموطنه الأصلي أو المختار ،
- ( ٣ ) اثنى الذي رسا به المزاو .
- ( ٤ ) بيان حكم مرسى المزاو .

مادة ٦٧٣ - يجب على الراسى عليه المزاو أن يودع اثنى عزالة المحكة خلال ثلاثة الأشهر التالية لصحة البيع نهائياً إلا إذا كان دائماً أعفاه حكم مرسى المزاو من إيداع اثنى كله أو بعضه مراعاة لمقدار دهنه ومرمته .

### الفصل السابع - في زيادة العشر

مادة ٦٧٤ - لكل شخص ليس منزهاً عن الزيادة أن يقرر خلال الأيام العشرة التالية لرسو المزاو بالزيادة على اثنى بقرط ألا يقل ملة الزيادة عن عشر اثنى .

ويحصل تقرير الزيادة بمحضر في قلم كتاب المحكة التي صدر منها حكم مرسى للمزاو .

مادة ٦٦٤ - تبدأ للزيادة في جلسة البيع بمصاداة المحضر على اثنى الأساس والمصاريف .

وإذا لم يتقدم أحد للزيادة وكان أحد الدائنين قد قرر بالزيادة على اثنى الأساس وفقاً لمادة ٦٤١ ولم يحصل تعديل في شروط البيع حكم القاضي بعد ثلاث دقائق من افتتاح الزيادة بإيداع البيع لذلك الدائن باثنى الذي قرره ، وعند تعدد المقررين بالزيادة يحكم بالبيع اليوس لصاحب أكبر عرض فاذا تساوت العروض حكم بالبيع لصاحب العرض الأسبق .

وإذا لم يتقدم مشتر ولم يكن قد حصل تعديل في شروط البيع حكم القاضي بعد ثلاث دقائق من افتتاح الزيادة بالبيع على الحاجز باثنى الأساس .

فاذا لم يتقدم الحاجز يطلب البيع بالجلسة وطلبه غيره مع الدائنين المنصوص عليهم في المادة ٦٦٢ حكم القاضي بالبيع على حاله باثنى الأساس .

وفي غير الأحوال المنقطة الذكر يؤجل البيع إذا لم يتقدم مشتر مع تطبيق عشر اثنى الأساس مرة بعد مرة كلما انقضت الحال ذلك .

مادة ٦٦٥ - كل حكم يصدر بتأجيل البيع يجب أن يشتمل على تحديد جلسة لإجرائه في تاريخ يقع بعد ثلاثين يوماً وقبل ستين يوماً من يوم الحكم .

وبعاد الإعلان عن البيع في اليوم والبالغات والإجراءات المنصوص عليها في المزاو ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥

مادة ٦٦٦ - يجوز لكل شخص أن يتقدم للزيادة بنفسه أو بوكيل خاص عنه في هذا الأحوال المستتاة بالمادة التالية .

مادة ٦٦٧ - لا يجوز للمدين ولا القضاة الذين نظروا بأي وجه من الوجوه إجراءات التنفيذ أو المسائل المنفردة منها ولا المحامين الوكلاء عن مباشر الإجراءات أو المدين أن يتقدموا للزيادة بأنفسهم أو بطريق تسخير غيرهم ، وإلا كان البيع باطلاً .

مادة ٦٦٨ - يحكم في الجلسة فوراً بمرسو المزاو على من تقدم بأكبر عرض . ويعتبر العرض الذي لا يزداد عليه خلال ثلاث دقائق نهائياً للزيادة .

وبين القاضي قبل افتتاح الزيادة مقادير التدرج في العروض في كل حالة بخصوصها مراعاة في ذلك مقدار اثنى الأساس .

فإذا لم يطلب البيع أحد من هؤلاء الأشخاص أصدر القاضي حكمة باعتبار المقرر بالزيادة مشترطاً بالتى الذى قبل الشراء به فى تقريره .

مادة ٦٨٣ - تحصل الزيادة الجنبية ويقع البيع التافه طبقاً للأحكام المقررة فى شأن البيع الأول .

على أنه لا تجوز الزيادة بالمعشر على التى الذى رسا به الزاد فى البيع الثانى .

مادة ٦٨٤ - لكل من المدين والحائز أن يودع عزالة المحكمة حتى اليوم المحدد للزيادة الثانية مبلغاً يكفى لوفاء الديون والفوائد والمصاريف التى للمدين مباشر التنفيذ والدائنين الذين سجلوا لتيابهم والدائنين المقتلة حقوقهم ووفاء ما صرفه مقرر الزيادة بالمعشر فى إجراءات التقرير بها . ويعلم محضر الإيداع إلى الدائنين المتقدم ذكرهم وإلى مقرر الزيادة والرأى عليه الزاد .

ويجوز التجول عن الإيداع برضا هؤلاء الدائنين جميعاً .

وفى هذه الحالة يقر قاضى البيوع الناء حكم مرمى الزاد وشطب إجراءات الزيادة الثانية ويحصل التأشير بما يفيد ذلك بناء على طلب قلم الكتاب على حاشى تسجيل حكم مرمى الزاد بغير مصاريف .

### الفصل الثامن - فى حكم مرمى الزاد

مادة ٦٨٥ - يصدر حكم مرمى الزاد بتبليغ لأحكام ويشتمل على صورة من قائمة شروط البيع وبينان بالاجراءات التى انتهت فى تحديد يوم البيع والإعلان عنه وصورة من محضر الجلسة . ويشتمل منطوقه على أمر للمدين أو للحائز بتسليمه المحضر للرأى عليه الزاد .

ويجب ايداع نسخة الحكم الأصلية ملف التنفيذ فى اليوم التالى للبيع .

مادة ٦٨٦ - لا تسلم صورة الحكم التنفيذية للرأى عليه الزاد إلا بعد ايداع التى خزائن المحكمة ما لم يقضى حكم مرمى الزاد بغير ذلك ، وبعد إقامة الدليل على الوفاء بمسائر الشروط المقررة فى ذلك الحكم .

مادة ٦٨٧ - يقوم قلم الكتاب بتبليغ التابة فى ذوى الشأن بطلب تسجيل حكم مرمى الزاد خلال ثلاثة الأيام التالية لتصوره .

ويكون الحكم المسجل سنناً بملكية مع رسا عليه الزاد . على أنه لا ينقل إلى المشتري سوى ما كان للمدين أو للحائز من حقوق فى العقار للبيع .

ويكون الحكم سنناً للمدين أو للحائز وخلفهما فى استيفاء التى الذى رسا به الزاد .

لا يجب أن يودع مقرر الزيادة قلم الكتاب قبل ذلك لحس التى الجنبية والمصاريف التى قدرت عند البيع ومبلغاً يحدده قلم الكتاب لحساب مصاريف الاجراءات الخاصة بالبيع الثانى .

ويعين فى المحضر تاريخ الجلسة التى تجرى فيها الزيادة الجنبية وتكون أول جلسة نحل بعد انقضاء الثلاثين يوماً التالية لتاريخ هذا المحضر

مادة ٦٨٥ - يكون التقرير بالزيادة باطلاً إذا لم نزاع فيه أحكام للمادة السابقة ويجب ايداع أوجه البطان بتقرير فى قلم الكتاب قبل الجلسة المحددة للبيع بثلاثة أيام على الأقل ولا سقط الحق فيها .

وينظر قاضى البيوع فى أوجه البطان قبل افتتاح الزيادة ويحكم فيها على وجه السرعة .

مادة ٦٧٦ - يشتمل محضر التقرير بزيادة المعشر على تعيين موطن مختار لمقرر الزيادة فى البلدة التى بها مقر محكمة التنفيذ .

مادة ٦٧٧ - لا يجوز العلول عن التقرير بزيادة المعشر .

مادة ٦٧٨ - إذا تقدمت عدة تقارير بالزيادة كانت البعيرة بالتقرير المشتمل على أكبر عرض أو بالتقرير الأول عند تساوى العروض .

مادة ٦٧٩ - يقوم قلم الكتاب بتبليغ محضر التقرير بالزيادة خلال خمسة الأيام التالية لانقضاء مهلة التقرير بها إلى الرأى عليه الزاد والمدين والحائزين وإلى المقررين بالزيادة الآخرين وكذلك إلى الدائنين مباشر الاجراءات وجميع الدائنين الذين أصبحوا طرفاً فى الاجراءات وفقاً للمادة ٦٢٧ .

مادة ٦٨٠ - يجب على المحضر الذى يقوم بتبليغ التقرير بالزيادة أن يقدم أصل التبليغ خلال اليومين التالين له إلى قلم الكتاب الذى حصل فيه التقرير بالزيادة لتوقيع عليه والتأشير بما يفيد حصول التبليغ فى حاشى محضر التقرير بالزيادة .

مادة ٦٨١ - ينزل قلم الكتاب الإعلان عن البيع ويشتمل الاعلانات على اسم مقرر الزيادة ولقبه ومهنته وموطنه ومقدور التى الذى عرضه فضلاً عن البيانات التى تذكر فى اعلانات البيع الأول وفقاً من المادة ٦٥٣ .

ويرتب البطان على عدم مراعاة أى حكم من هذه الأحكام .

وتطبق بشأن الإعلان عن البيع الثانى أحكام المواد ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٨ .

مادة ٦٨٢ - تجرى الزيادة الجنبية بعد التحقق من أن التقرير بالزيادة قد بلغ إلى الرأى عليه الزاد الأول ، وذلك بناء على طلب أحد الأشخاص الوارد ذكرهم فى المادة ٦٦٢ أو مقرر الزيادة بالمعشر أو الرأى عليه الزاد الأول .

### الفصل التاسع - في انقطاع الاجراءات وفي الحلول

مادة ٦٩٣ - إذا لم يودع مباشر الاجراءات قائمة شروط البيع خلال المائة والعشرين يوما التالية لتسجيل التثنية جاز لكل دائي مقيد حقه ولكل دائن اعلان تثنية بزع ملكية المقار أن يندره في موطنه المختار بأن يفضي في الاجراءات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إنذاره .

فاذا انقضى الميعاد جاز لمن وجه الإنذار أن يكلف مباشر الاجراءات الحضور أمام قاضي البيوع بصفته قاضي الأمور المستعجلة لحكم بإحلاله عمله .

ولا يمنع من ذلك الحلول أن يبدى مباشر الاجراءات وظيفته للنقض فيها بعد فوات الميعاد المذكور .

مادة ٦٩٤ - على مباشر الاجراءات أن يودع قلم الكتاب أووراق الاجراءات خلال ثلاثة الأيام التالية لإعلانه بمنطوق الحكم القاضي بالحلول ولا كان مسؤولا عن التضييعات قبل من نقض له به .

ولا ترد لمباشر الاجراءات مصاريف ما باشره منها إلا بعد مرمى للزاد .

مادة ٦٩٥ - إذا شطب تسجيل تثنية الدائن المباشر للاجراءات برضاء هذا الدائن أو بسقوط التسجيل وفقاً لأحكام المادة ٦٩٥ أو بمقتضى حكم صدر بذلك فعل مكتب الشهر عند التأشير بهذا الشطب أن يوشر به من تلقاء نفسه على هامش تسجيل كل تثنية آخر يقتاتول نفس النصار ، وعليه خلال ثمانية الأيام التالية أن يغير بالدائنتين الذين سجلوا تلك التثنيات .

وللدائن الأسبق في تسجيل التثنية أن يسير في إجراءات التنفيذ من آخر إجراء صحيح على أن يحصل التأشير على هامش تسجيل تثنية بما يفيد الإخبار بإيداع قائمة شروط البيع خلال مائة وستين يوما من تاريخ التأشير عليه وفقاً لأحكام الفقرة السابقة .

ويسقط تسجيل هذا التثنية إذا لم يتم التأشير عليه بما يفيد ذلك في الميعاد المذكور ويحصل شطبه بمجرد طلبه بحريفة تقدم إلى مكتب الشهر .

### الفصل العاشر - في إعادة البيع على مسئولية

#### المشتري المتخلف

مادة ٦٩٦ - إذا تخلف من رسا عليه المزاد عن الوفاء بشروط البيع يهاد البيع على مسئولية بائعه وحده دون خلفائه ، وذلك بناء على طلب الدائن أو الحائز أو أحد الدائنين الذين أصبحوا طرفاً في الاجراءات

سلكاً لأحكام المادة ٣٢٧

مادة ٦٩٨ - إذا رسا مزاد النصار على الحائز لا يكون تسجيل حكم مرمى المزاد واجباً ويؤشر بالحكم في هامش تسجيل السند الذي غلقت بمقتضاء النصار أصلاً ، وفي هامش تسجيل إنذار الحائز .

مادة ٦٩٩ - لا يعلن حكم مرمى المزاد .

فاذا أراد من رسا عليه المزاد أن يتسلم النصار جبراً وجب عليه أن يكلف للدائن أو الحائز أو الخاسر على حسب الأحوال الحضور في مكان التسليم في اليوم والساعة المحددين لإجرائه على أن يحصل لإعلان بذلك قبل اليوم المعين للتسليم بيومين على الأقل .

وإذا كان في المقار متغولات تعلق بها حق لتثير المخجوز عليه وجب على طالب التسليم أن يطلب من قاضي الأمور المستعجلة اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على حقوق أصحاب الشأن .

مادة ٦٩٥ - يترتب على تسجيل حكم مرمى المزاد أو التأشير به وفقاً لحكم المادة ٦٩٨ تطهير المقار المبيع من حقوق الامتياز والاختصاص والرهون الرسمية والحيازية التي أعلن أصحابها بإيداع قائمة شروط البيع وأعيروا بتاريخ جلسته طبقاً للمادتين ٦٥٧ و ٦٣٢ فلا يقبل إلا حقهم في الغنم .

مادة ٦٩٦ - إذا لم يكن أحد الدائنين المشار إليهم في المادة السابقة قد أعلن بإيداع قائمة شروط البيع أو أعتبر بتاريخ جلسته جاز له أن يقرر بالزيادة بالمشر على الغنم الذي رسا به المزاد خلال ستين يوما من تاريخ اختياره يرسو المزاد والغنم الذي رسا به ، ويسار في إعادة البيع طبقاً للأحكام المقررة في الفصل السابق .

ولا يخل ذلك بحق هؤلاء الدائنين في التمسك بعدم الاحتجاج عليهم بإجراءات التنفيذ إذا كان في شروط البيع ما يمس حقوقهم أو يضر بمصالحهم .

ويسقط الحق في طلب الزيادة بالمشر وفي التمسك بعدم الاحتجاج بالاجراءات بمضي ثلاث سنين من تاريخ تسجيل حكم مرمى المزاد أو التأشير به وفقاً لحكم المادة ٦٩٨ .

مادة ٦٩٧ - لا يجوز المداخلة في حكم مرمى المزاد ولا يجوز استثناءه إلا لعب في اجراءات الزايدة أو في شكل الحكم أو لصنوده بعد رفض طلب وقف الاجراءات في حالة يكون وقفها واجباً قانوناً .

ويرفع الاستئناف بالطرق العادية خلال خمسة الأيام التالية لتاريخ النطق بالحكم وبحكم له على وجه السرعة .

مادة ٦٩٧ - لطالب البيع أن يكف المشتري الوفاء بشروط البيع وحل الخصص لإيداع باقي الثمن وملحقاته خزائن المحكمة أو أدائه مباشرة إلى أصحاب الحق فيه ، وذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ التكثيف .

إذا انقضى الميعاد ولم يتم المشتري المتخلف بأنوفاء جاز للبالغ أن يطلب إعادة البيع

ويكون ذلك بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي صدر منها حكم مرمى المزداد يرفق به أصل التكثيف المعان والسند المثبت للدين . فإذا كان طالب إعادة البيع هو المدين أو الحائز أكتفى بإرفاق التكثيف .

وبعين في محضر التقرير تاريخ الجلسة التي يمرى فيها البيع وتكون أول جلسة محل بعد الثلاثين يوما التالية له .

مادة ٦٩٨ - يقوم قلم الكتاب بتبليغ محضر التقرير لإعادة بيع خلال خمسة الأيام التالية لحصوله إلى المشتري المتخلف وإلى الدائنين الذين أصبحوا طرفا في الإجراءات وفقا لمادة ٦٣٧ وإلى الدائنين وتحتو .

مادة ٦٩٩ - يتولى قلم الكتاب الإعلان عن البيع . ويجب أن تشمل الإعلانات على اسم المشتري المتخلف واسم طالب إعادة البيع ولقب كل منها وموطنه ومهنته ، فضلا عن البيانات التي تذكر في إعلانات البيع الأول وفقا لنص المادة ٦٥٣

وينترب البطالان على عدم مراعاة أى حكم من هذه الأحكام .

وتعطين بشأن الإعلان عن البيع الثاني أحكام المواد ٦٥٤ و٦٥٥ و٦٥٦ و٦٥٨

١٠ - مادة ٧٠٠ - تحصل المزايدة بعد التحقق من حصول التبليغ عن إعادة البيع وذلك بناء على طلب أحد الأشخاص الواردة ذكرهم في المادة ٦٦٢

ويجب ابداء أوجه المنازعة في صحة طلب إعادة البيع بتقرير في قلم الكتاب قبل الجلسة المحددة لبيع بثلاثة أيام على الأقل ولا يستند بحق فيها وينظر قاضي البيع في النزاع قبل افتتاح المزايدة ، ويعكم فيه على وجه السرعة .

مادة ٧٠١ - تحصل المزايدة إلكترونية وتفتح لبيع طبقا للأحكام المقررة في شأن البيع الأول .

مادة ٧٠٢ - لا تقبل المزايدة من المشتري المتخلف ولو قدم كفالة

١١ - مادة ٧٠٣ - يلزم المشتري المتخلف بما يتخص من ثمن العقار وبالفوائد ، ويشمل حكم مرمى المزداد إلزام الراس عليه المزداد الأول بدق اثمن أن وجد ولا حق له في الزيادة بل يستحقها للمدين أو الحائز والدائنين .

مادة ٧٠٤ - لا يقبل التقرير بزيادة العشر بعد إعادة البيع إلى مسؤولية المشتري المتخلف إذا كان مرمى المزداد عليه قد سبقه تقرير .

بازيادة .

## الفصل الحادى عشر - فى دعوى الاستحقاق الفرعية

مادة ٧٠٥ - يجوز طلب بطلان إجراءات التنفيذ مع طلب استحقاق العقار المحجوز كله أو بعضه ، ولو بعد انتهاء الميعاد المذكور في المادة ٦٤٦ ، وذلك بدعوى ترفع بالأوضاع العادية ويخصم فيها ماهر الإجراءات والمدين أو الحائز وأول الدائنين المقيدين .

مادة ٧٠٦ - تقضى المحكمة في أول جلسة بوقف إجراءات البيع إذا أودع الطالب خزائن المحكمة المبلغ الذى يقدره قلم الكتاب لوفاء بمصاريف الدعوى ومقابل أتعاب المحاماة والمصاريف اللازمة لإعادة الإجراءات عند الاقتضاء وكانت صحيفة الدعوى قد اشتملت على بيان المستندات المؤيدة لما على على بيان دقيق لأدلة الملكية أو وقائع الحياة التي تستند إليها الدعوى .

مادة ٧٠٧ - إذا حل اليوم المعين لبيع قبل أن تقضى المحكمة بالإيقاف فلرفع الدعوى أن يطلب من قاضى البيع وقف البيع بشرط أن يودع ملف تنفيذ صورة رسمية من صحيفة الدعوى الملحة والإيداع الدال على إيداع الأمانة المشار إليها في المادة السابقة ، وذلك قبل الجلسة المحددة لبيع بثلاثة أيام على الأقل .

مادة ٧٠٨ - لا يجوز الضعن بأى طريق في الأحكام الصادرة وفقا للمواد السابقة بإيقاف البيع أو بالاضى فيه .

مادة ٧٠٩ - إذا لم يتناول دعوى الاستحقاق إلا جزءا من العقارات محجوزة فلا يوقف البيع بالنسبة إلى باقيها كحجوزة مستقلة كالمادة ٦٦٢ ومع ذلك يجوز لقاضى البيع أن يأمر بناء على طلب ذى الشأن بإيقاف البيع بالنسبة إلى كل الأعيان إذا دعت إلى ذلك أسباب قوية .

مادة ٧١٠ - يعدل قاضى البيع الثمن الأساسى إذا كان المتقاضى يجه جزوا من صفقة واحدة .

وكذلك يكون الشأن عند استدعاء إجراءات البيع بعد الفصل فى دعوى الاستحقاق .

مادة ٧١١ - إذا حكم برفض دعوى الاستحقاق حكم على راضيا بالتصميمات والمصاريف التي تسبب فيها .

## الفصل الثاني عشر - في بيع عقار المفلس وعدم الأهلية والغائب

مادة ٧١٢ - بيع عقار المفلس وعقار عديم الأهلية للأوفى ببيعهم وعقار الغائب بطريق الزايدة يجرى بناء على قائمة شروط البيع التي يردعها قلم كتاب المحكمة المختصة وكيل الدائنين أو عديم الأهلية أو الغائب .

١ مادة ٧١٣ - تفعل مله القائمة على ما يأتي :

( ١ ) الإذن الصادر بالبيع .

( ٢ ) تعيين المقار على الوجه المبين بالمادة ٦٣٠

( ٣ ) شروط البيع وأثنى الأساس الذي يقدره مأمور التنفيذ أو (أو الجهة التي أذنت ببيع عقار عديم الأهلية أو الغائب .

( ٤ ) مجزئة المقار إلى صفقات إذا اقتضت الحال مع ذكر اثنى الأساس لكل صفقة .

( ٥ ) بيان صفات الملكية .

مادة ٧١٤ - يرفع قائمة شروط البيع :

( ١ ) شهادة بيان القرابة العقارية أو حواله المباني المقررة على المقار .

( ٢ ) سجلات الملكية والإذن الصادر بالبيع .

( ٣ ) شهادة عقارية على مدقة المشر الساتر السابقة على إدراج القائمة

مادة ٧١٥ - يجرى قلم الكتاب بإبداء قائمة شروط البيع كلاً من الدائنين المرتبين ، هذا حالاً أو ربحاً وأصحاب حقوق الاختصاص والامتياز والقبالة العامة وذلك بالأوضاع وفي المواضع المنصوص عنها في المادتين ٦٣٢ و ٦٣٣ .

مادة ٧١٦ - للدائنين المذكورين في المادة السابقة وقبالة إدعاء لآ لم يبيع من أوجه الطلان والملاحظات على شروط البيع بطريق الاعتراض على القائمة . ويطبق في هذا الشأن أحكام المواد ٦٤٦ وما بعدها الواردة في الفصل الخامس من هذا الباب .

مادة ٧١٧ - تطبق على البيع المذكورة في هذا الفصل القواعد المتعلقة بإجراءات بيع المقار بناء على طلب الدائنين المنصوص عليها في الفصل السادس والأحكام الخاصة بزيادة المشر وإعادة البيع على مسترلة المشرى للمفلس وكذلك الأحكام الخاصة بمكر عري للمواد ،

## الفصل الثالث عشر - في بيع العقار لعدم إمكان قسمته وفي بيعه اختياراً

مادة ٧١٨ - العقار المملوك على الشيوع إذا أمرت المحكمة ببيعه لعدم إمكان القسمة بنهر ضرر يجرى ببيع بطريق الزايدة بناء على قائمة بشروط البيع يودعها قلم كتاب المحكمة المختصة من بيته التجميع من الشركاء .

مادة ٧١٩ - لتتعلق قائمة شروط البيع فضلاً عن البيانات المذكورة في المادة ٧١٣ على بيان جميع الشركاء وموطن كل منهم كما يرق بها ، فضلاً عن الأوراق المذكورة في المادة ٧١٤ صورة من الحكم الصادر بإجراء البيع .

مادة ٧٢٠ - يجرى قلم الكتاب بإبداء قائمة شروط البيع للدائنين المذكورين في المادة ٧١٥ وجميع الشركاء .

مادة ٧٢١ - لكل من الشركاء أن يهدى ما لديه من أوجه الطلان والملاحظات على شروط البيع بطريق الاعتراض على القائمة .

مادة ٧٢٢ - يجوز للمالك عقاراً مقرأ عليه حقوق امتياز أو اختصاص أو رهن ربحية أو حيازة لم يحصل تسجيل تنبه بزع ملكيته أن يبيعه أمام القضاء بناء على قائمة بشروط البيع يودعها قلم كتاب المحكمة المختصة

مادة ٧٢٣ - تطبق على بيع العقار لعدم إمكان قسمته وعلى بيعه اعتباراً بالأحكام المقررة لبيع عقار المفلس وعدم الأهلية والغائب فيما عدا إظهار القبالة العامة بإبداء قائمة شروط البيع .

## الباب الرابع

في التمتع بالمعاشرة والتوزيع بحسب درجات الدائنين

## الفصل الأول - في التقسيم بالمعاشرة

مادة ٧٢٤ - متى صار التحصيل مما بيع على الدين أو مما حذر لدى الغير أو مما سوى ذلك كافياً لقضاء جميع حقوق الدائنين المنصوص به بغير إجماله آخر . وعلى من يكون عنده هذا التحصيل ، سواء أكان المضر أم المجهز لديه أم كاتب المحكمة أم غيرهم من الأساء حسب الأحوال ، أن يبدل لكل من حضر منهم منه بعد تقديم سند أو بعد موافقة للمنفذ ، ثم يسلم الباقي للمنفذ .

مادة ٧٢٥- إذا لم يكف المحصل لتفشاء جميع حقوق الحاجزين ولم يتفقوا هم والمدعي على قسمته بينهم خلال خمسة عشر يوما التالية ليوم ايداع هذا المحصل خزانة المحكمة التابع لها موطن المجهور لديه أو المحكمة التابع لها مكان البيع قسم بينهم وفقا للأوضاع الشائعة بهد .

مادة ٧٢٦- إذا امتنع من عليه الإيداع أو تأخر فيه طولبه به أمام القاضي الأمور المستعجلة وطولبه بالتوائد والتضمينات إن كان لها وجه أمام المحكمة المختصة .

مادة ٧٢٧- المفار غير المرحون يجوز تقسيم قسمة بغير ايداع .

مادة ٧٢٨- سلم المردع كاتب المحكمة قائمة ببيان المجهوز الواقعة تحت يده .

مادة ٧٢٩- على من يتعذر تعجيل التقسيم طلب اجراءه بمرقعة يلحقها لقاضي محكمة المواد الجزئية إذا كان ما يراد تقسيمه لا يتجاوز مائتين وخمسين جنيا أو لقاضي المدين تقسيم من المحكمة الابتدائية إذا زاد على ذلك .

وعلى كاتب المحكمة يوم تقديم الطلب أن يقرئه بالجدول الخاص بتفشاء التقسيم وأن يقرئه على القاضي خلال الأيام الثلاثة التالية لتقديم المرقعة لإصدار أمره عليها بافتتاح إجراءات التقسيم .

مادة ٧٣٠- على كاتب المحكمة من تلقاء نفسه خلال الأيام الخمسة التالية لصدر الأمر إعلان الشروع في التقسيم بالتعيين على الوجه المدة لذلك بالمحكمة وبالشرع في إحدى الصحف اليومية المقررة للنشر للاعلانات القضائية .

مادة ٧٣١- على كاتب المحكمة أيضا خلال غمالة الأيام المذكورة إعلان الدائنين الحاجزين في موطن كل منهم اختيار المدين بمحاضر المجهوز ليقيموا إلى قلم الكتاب خلال ثلاثين يوما طلبتهم في التقسيم ومصلحتهم .

مادة ٧٣٢- يجب أن يشتمل كل طلب على بيان الموطئ المفار الدائنين في البيلة التي بها تقع المحكمة التي يكون التقسيم أمامها .

مادة ٧٣٣- لا يقبل طلب من أحد بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ وصول آخر إعلان ويسقط حق من لم يقدم من الدائنين في التقسيم مهما تكن صفته أو صفته دينة . وذلك بين إخلال بمقه في الرجوع على المذهب بالتضمينات ولا بمقه في الفسخ دينة في تقسيم أو توزيع آخر .

مادة ٧٣٤- يضع قاضي التقسيم قائمة الموقفة على موجه الأوراق المقلمة له خلال خمسة عشر يوما التالية لتفشاء مهلة تقديم .

مادة ٧٣٥- يستزل القاضي في القائمة الموقفة قبل التقسيم مقدار المصاريف المتفرقة في تحصيل المبالغ المتقاضى تقسيمها والمصاريف الخاصة بالحجرات التقسيم ، ثم يخصص للدائنين المتأخرين ما يدرى لهم . على حسب درجاتهم ، ما بين بعد ذلك يقسم بين الديون غير المتأخرة على التناسب .

مادة ٧٣٦- تبين في القائمة الموقفة درجات امتياز الديون المتأخرة ومقدار كل دين من أصل ومصروفاته وفي تحديد المقدار المقاوله .

مادة ٧٣٧- يجوز للمدعي يكون دينة مختارا على المقررات البيلة أن يطلب ولو قبل الشروع في التقسيم اختصاصه بكل المبالغ المتحصلة من قسمة المقررات أو بعضها وذلك بتكليف المجهوز عليه والحاجز وطالبه التقسيم وأسبق للدائنين المتأخرين في المجهوز أمام القاضي التقسيم بمهاد ثلاثة أيام . وإذا كان امتياز الطالب ودرجه غير متنازع فيها أمر القاضي بهذا التخصيص بعد استزلال المصاريف المشار إليها بالمادة ٧٣٥ ومصاريف إصدار الأمر .

مادة ٧٣٨- في ثلاثة الأيام التالية ليوم إقفال قائمة التقسيم الموقفة يكلف كاتب المحكمة الدائنين الحاجزين الذين قدموا طلباتهم في التقسيم والمدعي الإطلاع عليها والتقرير بالناقضة لها في مهلة خمسة عشر يوما من تاريخ آخر إعلان لم بذلك وإلا سقط منهم في المناقضة .

مادة ٧٣٩- تكون المناقضة في قائمة التقسيم الموقفة بتقريره قلم الكتاب .

وعلى كل من يناقش أن يبين أسباب مناقضته في تقريره أو في مذكرة يقدمها لقلم الكتاب في المهاد .

وعلى كاتب المحكمة أن يبين في تقريره المناقضة بحضور صاحبها لتوزيع الجلسة التي يمحدها قلم الكتاب لتقرير المناقضات جميعها وتكون جلسة الجلسة بعد غمالة الأيام التالية لتفشاء مهلة المناقضات .

مادة ٧٤٠- على قلم الكتاب تكليف المدعي ومن حصلت المناقضة في ديونهم وأسبق للدائنين الحاجزين غير المتأخرين المحصور أمام المحكمة بمهاد ثلاثة أيام .

مادة ٧٤١- لكل ذي مصلحة من الدائنين ولو لم يعلن للاطلاع على القائمة أن يتدخل في أية مناقضة ، ويجوز للمدعي سقط حقه في المناقضة أن يرفع في أية ساعة كانت عليها الدعوى إلى من قدم مناقضة في مهلة كما له أن يناقش في ديون من ناقضوا في دينة .

مادة ٧٤٢- تحكم المحكمة في المناقضات على وجه السرعة بناء على تقرير قاضي التقسيم .



مادة ٧٥١ - لا يترتب على إفلاس المدين المجهوز عليه بعد مضي  
١٠ أعين من تاريخ إعلانه إفلاسه إجراءات التصفية ولو حُدد للتوفيق عن الدين  
أربعين سنة من تاريخ الإفلاس.

مادة ٧٥٢ - ما يبق من ثمن العقار الموهون بعد توفية الديون المتأثرة بحسب مراتبها في التوزيع على الوجه المبين في الفصل الآتي يجري قاضي التوزيع قسمه بين المائتين غير الممتازين .

مادة ٧٥٣ - يقدم قاضي التقييم نصيب أى دائن بين دائتيه إذا طلبوا ذلك قبل عمل القائمة للزوجة .

مادة ٧٥٤ - إذا تأخر القاضي في إصدار قائمة التقسيم المؤقتة أو قائمة التقسيم النهائية عن الموعد المحدد له جاز للمحكمة الابتدائية التابع لها أن تحكم عليه بناء على طلب ذوي الشأن بالقوائد بعد سماع أقواله في خرقه المشروعة .

مادة ٧٥٥ - يجوز لكل ذي مصلحة أن يطلب إلى وقت تسليم امر الصرف إبطال التقسيم أو تعديله . وذلك بدعوى مباشرة بعد إعلان جميع ثلثي الذين وتكليفهم الحضور أمام المحكمة إلى حصل فيها التقسيم وذلك في الأحوال الآتية :

أولاً - إذا وقع تعارض بين القائمة المؤقتة أو الأحكام الصادرة من المناقصات وبين القائمة النهائية .

ثانياً - إذا لم يخطئ المدين أو أحد الدائنين للاطلاع على القائمة المرفقة والمناقضة فيها .

ثالثاً - إذا لم ينضم المدينع أو أحد الدائنين الواجب اختصاصهم في دعوى التناقص في القائمة المؤقتة طبقاً للمادة ٧٤٠ ويحكم في هذه الدعوى على وجه السرعة .

مادة ٧٥٦- بعد تسليم أوامر الصرف لاستحقاقها لا يكون لمن لم يعلن  
أو لم يتنصص حق إبطال إجراءات التقسيم وإنما يكون له الرجوع حل كتابه  
الحكمة المتسبب بالتضمينات إن كان لها وجه .

مادة ٧٥٧ - إذا اُبطلت إجراءات التقسيم بسبب إهمال كاتب المحكمة  
الزم بمصاريف إعدادها وبالتضمنيات إن كان لها وجه .

الفصل الثاني - في التوزيع بحسب درجات الدائنين

مادة ٧٥٨ - يكون توزيع ثمن العقار بين أرباب الديون المتأثرة بأصناف الرهن المحفوظة بالتقيد بحسب ترتيب درجاتهم المبنية في القانون.

مادة ٧٥٩-يجوز الشروع في التوزيع قبل إتمام التفتيش المحاسبية .  
ويكون التوزيع حائلا لأموال صرفه واجبة التفتيش على الرأسمال عليه لذا .

ولا يجوز إنشاء أسباب جديدة غير المشار إليها في المادة ٧٣٩ ،  
ذلك بدون إخلال بحق الخصوم في تقديم أوجه جديدة لتعزيز أسباب  
مناقضاتهم .

مادة ٧٤٣ - لا يتألف الحكم الصادر في الناقض من حكمة المبدأ  
الجزئية إذا كان المبلغ المتنازع فيه لا يزيد على خمسين جنيهاً ، ولا الحكم  
الصادر من المحكمة الابتدائية إذا كان المبلغ لا يزيد على مائتين وخمسين  
جنيهاً وذلك مهما تكن ديون الناقضين الآخرين والمبالغ التقضى  
تقسيمها .

مادة ٧٤٤ - يبدأ ميعاد استئناف الحكم الصادر في المناقصات تاريخ صلته .

مادة ٧٤٥ - إذا لم تقدم مناقضة أو قدمت وحكم فيها انتهائي أصدر القاضى من تلقاء نفسه قائمة الخصم الاتهابى خلال ثمانية الأيام التالية لانقضاء مهلة المناقضة أو لصيرورة الحكم فيها انتهائى . وعليه أن يبين فى القائمة مقدار ما خصمه لكل من اللاتين بعد استنزاع ما يخص دينه من العجز ، ومقدار القوائد .

مادة ٧٤٦ - يحكم كل من يخفق في مناقضته فضلا عن المصاريف  
التي لا يستحقها من القوة التي اقتضاها نظر المناقضة .

وتستغل هذه المصاريف والفوائد من التصيب المخصص في القائمة

مادة ٧٤٧ - يصرف المستحق لكل جاني من مخزاة المحكمة بناء على  
 اذن يصدر من كاتبها موقفا لقائمة التقسيم الانتهائي خلال ثمانية ايام من  
 تاريخ اصدار هذه القائمة .

مادة ٧٤٨ - على القاضي رغم المناقضات أن يصدر خلال الجلسة مشروما التالية لاقضاء مهاد المناقضات أوامر بصرف استحقاق اللاتين المتنازعة المضمنة في اللوحة على اللاتين المناقض في ديونهم .

مادة ٧٤٩ - المجز تحت يد قلم الكتاب بعد افتتاح القسم يكون ما بمجرد إعلان من الفنان متوفى لشكل إعلان حجز ما للمعين لدى الغير يكون إجراء آخر، وإما بتقديم طلبه في القسم مباشرة في قلم الكتاب أو قامت دعوى مع المجز قبل افتتاح القسم قبل المجز مع تقديم طلبه أن يطلب مع دعوى مع المجز في إجراءاته القسم ما لم تكن هذه الدعوى قد أصبحت ملزمة للمحكّمين.

مادة ٧٥٠ - "المسجوز الى بحث" بعد مضي "البلاد" المند لتقديم  
الطلبات في القسم لا يكون لها أثر ما .

مادة ٧٦٠ - ذوو الشأن في إجراءات التوزيع هم :

(١) المدين والمخائر .

(٢) دائتوهما أصحاب الحقوق الممتازة والرهون والاختصاصات المحفوظة بالقيود أو الدائتون المحولة لهم الديون المضمونة برهن أو امتياز أو الدائتون الذين حلوا محل الدائتين هذه الحقوق بحكم القانون أو الاتفاق أو الذين حصل التنازل لهم عن درجة في ترتيب الرهن إذا كان قد حصل التنازل بمقتضى هذه بها مش القيود الأصلية .

(٣) دائتوهما أصحاب الحقوق الممتازة المعفون من التقييد .

(٤) الراعى عليه المزداد .

(٥) الدائتون العاديون الحاجزون على الثمن .

مادة ٧٦١ - إذا لم يفتى ذوو الشأن فيما بينهم على توزيع الثمن كان لكل منهم متى صار البيع نهائياً أن يطلب افتتاح التوزيع بعريضة يقدمها إلى قاضي محكمة المواد الجزئية أو قاضي التوزيع بالحكمة الابتدائية التي تم أمامها بيع المقار مهما يكن مقدار الثمن المتقاضى توزيعه .

وعلى الطالب أن يبين له في عريضته موطنه في البلدة التي بها مقر المحكمة وأن يرقن العريضة بقائمة القيود المأخوذة على المدين أو المخائر إن كان .

مادة ٧٦٢ - على كاتب المحكمة يوم تقديم العريضة أن يقبضها بالجدول الخاص بقضايا التوزيع وأن يعرضها على القاضي خلال ثلاثة الأيام التالية ليصدر أمره عليها بفتح إجراءات التوزيع .

وعلى كاتب المحكمة إعلان هذا الأمر بالتطبيق في الورقة المعدة لذلك بالحكمة وبالنشر بإحدى الصحف اليومية المقررة لنشر الإعلانات القضائية

مادة ٧٦٣ - على كاتب المحكمة خلال عشرة الأيام التالية إصدار الأمر بفتح إجراءات التوزيع ، إعلان ذوى الشأن المذكورين في المادة ٧٦٠ وبشمول هذا الإعلان على تكليف الدائتين بتقديم طلباتهم في التوزيع خلال ثلاثين يوماً من تاريخه ، وعلى تكليف المدين والمخائر والراعى عليه المزداد الإطلاع على طلبات الدائتين ومستنداتهم وعلى تكليف ذوى الشأن كلهم الحضور أمام قاضي التوزيع في اليوم والساعة المعينين لذلك بعد ميعاد لا يقل عن ثمانين يوماً ولا يزيد على مائة للتمشيط ابتداء الوصول إلى تسوية ودية .

ويكون الإعلان للمدين والمخائر في موطنهما الأصلي وللبائتين في موطن كل منهم المختار في قيودهم أو حجزهم أو في حكم مرعى المزداد .

مادة ٧٦٤ - يقدم الطلب في التوزيع بعريضة يبين فيها الطالب موطنه مختاراً له في البلدة التي بها مقر المحكمة مشفوعة بالأوراق المؤيدة للطلب .

وكل اثن لا يقدم طلبه في التوزيع على الوجه الصحيح في الميعاد يسقط حقه في الاشتراك في إجراءات التوزيع .

وإذا حالت أسباب قوية دون إيداع الأوراق المؤيدة للطلب للقاضي أن يقرر قبول إيداعها يوم حضور صاحبها للجلسة .

مادة ٧٦٥ - يعد القاضي قائمة التوزيع المؤقتة على موجب الطلبات والأوراق المقدمة ويودعها قلم الكتاب قبل تاريخ الحضور أمامه بثلاثين يوماً على الأقل .

وفي الجلسة المحددة يناقش ذوو الشأن في القائمة .

وللقاضي السلطة التامة في تحقيق صحة الإعلانات والتوكيلات ، وقبول التدخل من كل ذى شأن لم يعلن أو لم يصح إعلانه ، وضم توزيع إلا آخر أو تعيين خبراء لتقدير ثمن أحماد مايع من المقاربات جملة . وله أن يوكل استمرار الاجتماع إلى يوم آخر يسميه في محضره ، على ألا يتجاوز التأجيل لثلاثين يوماً من التاريخ المعين للاجتماع الأول . وللقاضي فضلاً عن ذلك اتخاذ أى تدبير آخر يفتضيه حسن سير الإجراءات .

مادة ٧٦٦ - إذا حضر ذوو الشأن عن قدموا طلباتهم وانتهوا إلى اتفاق على التوزيع بتسوية ودية أثبت القاضي اتفاقهم في محضره ووقعه هو وللكاتب والحاضرون . ويكون لهذا المحضر ما للحكم الانتهاى من القوة .

مادة ٧٦٧ - تختلف أحد الدائتين عن الحضور يوم الجلسة لا يمنع إعم التسوية الودية بشرط عدم الإخلال بما أثبت للمختلف في القائمة المؤقتة وكذلك لا يمنع من أمامها مختلف المدين أو الحاجز أو الراعى عليه المزداد .

ولا يجوز لمن يتخلف أن يطعن في التسوية الودية التي أتبها القاضي بناء على اتفاق الخصوم .

مادة ٧٦٨ - إذا تمت التسوية بعد التقاضي خلال خمسة الأيام التالية قائمة التوزيع الأتاني بما يستحقه كل دائن من أصل وغوائد ومصاريف مع مراعاة ما جاء بالمادتين ٧٦٩ و ٧٤٥

وإذا تختلف جميع ذوى الشأن عن حضور الجلسة المذكورة في المادة ٧٦٥ أصدر القاضي القائمة المؤقتة انتهاياً .

مادة ٧٧٦ - تحصل المعارضة في قائمة التوزيع الانتهائي بقرار في قلم الكتاب يكون مشتملا على الأسباب التي بنيت عليها .

لا تقبل المعارضة إلا إذا كانت مبنية على وقوع خطأ في تطبيق الأسس المبنية في قائمة التوزيع المؤقت أو في الحكم الانتهائي الذي فصل

في المناقشات الخاصة بهذه القائمة أو لسبب طارئ بمداخلات محضر الشروع في التسوية الودية .

مادة ٧٧٧ - معين كاتب المحكمة في تقرير المعارضة بحضور صاحبه تاريخ الجلسة التي يحددها قلم الكتاب لنظر جميع المعارضات .

وتكون هذه الجلسة أول جلسة تحمل بعد خمسة الأيام التالية لانتهاء ميعاد المعارضات .

مادة ٧٧٨ - على قلم الكتاب تكليف المعارض في دهنه وآخر داهي أصاب حقه كاملا والمدين والرأى عليه المزداد والحاج إن كان ، المحضور أمام المحكمة بميعاد ثلاثة أيام .

وتحكم المحكمة في المعارضات على وجه السرعة .

مادة ٧٧٩ - تطبق في المناقضات والمعارضات أحكام المادتين ٧٤٣ و ٧٤٤

مادة ٧٨٠ - خلال الخمسة عشر يوما التالية لقيام من بعينه التعجيل باعلان قلم الكتاب بمنطق الحكم النهائي في المعارضات في قائمة التوزيع الانتهائي ينقل للقاضي التوزيع وعرض في الاجراءات على الوجه المبين بمادة ٧٦٨ وتطبق المادة ٧٧٠ من هذا الباب .

مادة ٧٨١ - المناقضات أو المعارضات في القائمة المؤقتة أو الانتهائية لا تمنع القاضي من الأمر بتسليم أوامر صرف لمستحقين من الدائنين المتقدمين في الدرجة على الدائنين المتنازع في ديونهم .

وقضائي أن يأمر أيضاً بتسليم أوامر الصرف لمستحقين من الدائنين الآخرين بشرط الاحتفاظ بمبلغ كاف للوفاء بالدون التي قدمت شأنها المناقضات أو المعارضات .

وقى كلتا الحالتين يأمر القاضي بتسليم أوامر الصرف على الخانة أو على الرأى عليه المزداد وبشطب القيود الخاصة بالدائنين التي لم يدرجها التوزيع

مادة ٧٦٩ - يوزع القاضي نصيب الدائن في التوزيع بين دائنيه إذا كانوا قد طلبوا ذلك قبل عمل القائمة المؤقتة .

مادة ٧٧٠ - يؤخذ من الدائن عند قبضه ما يستحقه في التوزيع قرار بقوله شطب ما له من قيود . وبشطب القيود خلاصة بالحقوقي التي لم يدرجها التوزيع بناء على طلب الرأى عليه المزداد بمجرد تقديم الأمر الصادر من القاضي بشطبها .

مادة ٧٧١ - الأمر الصادر بشطب القيود الخاصة بالحقوقي التي لم يدرجها التوزيع لا يحول دون قبض الدائنين ما يستحقون من ثمن القرار بحسب مراتبهم إذا استوفى الدائنون المتقدمون عليهم حقوقهم من غير هذا الأمر .

مادة ٧٧٢ - إذا لم يتم التسوية الودية لأغراض بعض ذوى الشأن بأمر القاضي ، فانتهت مناقضاتهم بالمحضر ويحدد لنظرها أمام المحكمة أول جلسة تحمل بعد خمسة أيام من تاريخ افعال المحضر مع انتهاء على ذوى الشأن في المناقضة بالحضور .

مادة ٧٧٣ - تحكم المحكمة في المناقضات على وجه السرعة .

ولا يجوز إبداء مناقضات جديدة غير التي ذكرت في المحضر طبقا لمادة ٧٧٢ وذلك بدون إدخال بحق المحضوم في تقديم أوجه جديدة لتأييد مناقضاتهم .

مادة ٧٧٤ - خلال الخمسة عشر يوما التالية لقيام من بعينه التعجيل باعلان قلم كتاب المحكمة بمنطق الحكم الانتهائي الصادر في المناقضات ويودع القاضي قائمة التوزيع الانتهائي محررة على أساس القائمة المؤقتة والحكم الصادر بتعديلها .

مادة ٧٧٥ - وخلال خمسة الأيام التالية لإيداع القائمة الانتهائية يكلف قلم الكتاب الدائنين المستحقين في التوزيع وأول دائن لم يصبه من التوزيع كامل دهنه والرأى عليه المزداد الاطلاع على القائمة المذكورة والمعارضة فيها إذا أرادوا خلال الخمسة عشر يوما التالية ليوم هذا التكليف والاسقط منهم في المعارضة .

مادة ٧٧٦ - يحصل المعارضة في قائمة التوزيع الانتهائي بقرار في قلم الكتاب يكون مشتملا على الأسباب التي بنيت عليها .

لا تقبل المعارضة إلا إذا كانت مبنية على وقوع خطأ في تطبيق الأسس المبنية في قائمة التوزيع المؤقت أو في الحكم الانتهائي الذي فصل في المناقضات الخاصة بهذه القائمة أو لسبب طارئ بمداخلات محضر الشروع في التسوية الودية .

مادة ٧٧٧ - معين كاتب المحكمة في تقرير المعارضة بحضور صاحبه تاريخ الجلسة التي يحددها قلم الكتاب لنظر جميع المعارضات .

وتكون هذه الجلسة أول جلسة تحمل بعد خمسة الأيام التالية لانتهاء ميعاد المعارضات .

مادة ٧٧٨ - على قلم الكتاب تكليف المعارض في دهنه وآخر داهي أصاب حقه كاملا والمدين والرأى عليه المزداد والحاج إن كان ، المحضور أمام المحكمة بميعاد ثلاثة أيام .

وتحكم المحكمة في المعارضات على وجه السرعة .

مادة ٧٧٩ - تطبق في المناقضات والمعارضات أحكام المادتين ٧٤٣ و ٧٤٤

مادة ٧٨٠ - خلال الخمسة عشر يوما التالية لقيام من بعينه التعجيل باعلان قلم الكتاب بمنطق الحكم النهائي في المعارضات في قائمة التوزيع الانتهائي ينقل للقاضي التوزيع وعرض في الاجراءات على الوجه المبين بمادة ٧٦٨ وتطبق المادة ٧٧٠ من هذا الباب .

مادة ٧٨١ - المناقضات أو المعارضات في القائمة المؤقتة أو الانتهائية لا تمنع القاضي من الأمر بتسليم أوامر صرف لمستحقين من الدائنين المتقدمين في الدرجة على الدائنين المتنازع في ديونهم .

مادة ٧٨٢ - يحكم على من يخفق في مناقشته أو في معارضته بمصاريفها وبالغوائد المستحقة من فرة التقاضى للدائن الذى حالت المناقضة أو المعارضة دون قبض استحقاقه أو للزوج ملكه عند الانقضاء .

وإذا أصاب الدائن الذى أئزم بالمصاريف شيئاً في التوزيع استرلت منه الغوائد والمصاريف . ويجب النص على ذلك في قائمة التوزيع النهائية .

مادة ٧٨٣ - إعادة البيع على مسئولية المشتري المتخلف أثناء إجراءات التوزيع أو بعد إصدار قائمة التوزيع النهائية لا يترتب عليها فتح توزيع جديد . إنما يكون على القاضى بناء على طلب أحد ذوى المصلحة تعديل القائمة وفقاً لنتائج المزايدة الجديدة وجعل أوامر الصرف واجبة التنفيذ قبل المشتري الجديد أو قبل الخزانة .

مادة ٧٨٤ - لكل من لم يكلف من ذوى الشأن الحضور أمام قاضى التوزيع أو الإطالع على القائمة النهائية أو الحضور في المعارضة في القائمة النهائية أن يطلب إلى وقت تسليم أوامر الصرف إبطال الاجراءات . وذلك إما بطريق التدخل في المناقضة أو المعارضة وإما بدعوى أصلية يرفعها بالطرق المعتادة .

وفصل في طلب الإبطال على وجه السرعة .

ولا يحكم بالإبطال الا لغيره يكون قد لحق بمفروق مدعيه ، فإذا حكم به أعيدت الاجراءات على نفقة المشتب فيه من موطن المحكمة وأئزم بالتضمينات إن كان لها وجه .

مادة ٧٨٥ - يميل بالمواد ٧٤٧ و ٧٤٤ و ٧٥٦

..

## الكتاب الثالث

في إجراءات وخصومات متروكة

### الباب الأول

في العرض والإيداع

مادة ٧٨٦ - للمدين ، إذا أراد تبرئة ذمته ما هو مقر به تقدماً كان أو غيره أن يعرضه فعلياً على دائته على يد محضر .

مادة ٧٨٧ - يحصل عرض ما لا يمكن تسليمه من الأعيان في موطن الدائن بمجرد تكليف الدائن على يد محضر يتسلمه .

مادة ٧٨٨ - يجب أن يشتمل محضر العرض أو ورقة التكليف على بيان مجلس التقود وعددها وبيان الشيء المرغوض بياناً دقيقاً وعلى شروط العرض وذكر قبول المرغوض أو رفضه .

مادة ٧٨٩ - إذا رفض العرض وكان المرغوض من التقود قام المحضر بإيداعه خزانة المحكمة في اليوم التالي لتاريخ المحضر على الأكثر .

وعلى الطالب اعلان الدائن بصورة من محضر الإيداع في ظرف ثلاثة أيام من تاريخه .

مادة ٧٩٠ - إذا رفض العرض ، وكان المرغوض شيئاً غير النقود ، جاز للمدين أن يطلب من قاضى الأمور المستعجلة تعيين حارس لحفظه في المكان الذى يمينه .

مادة ٧٩١ - يجوز طلب الحكم بصحة العرض أو بإبطاله وبصحة الإيداع أو عدم صحته بالطرق المعتادة لرفع الطلبات الأصلية أو المعارضة .

مادة ٧٩٢ - يجوز العرض الفصل حال المرافعة أمام المحكمة بدون إجراءات أخرى إذا كان من يوجه إليه العرض حاضراً .

وتسلم التقود المروضة عند رفضها لكاتب الجلسة لإيداعها خزانة المحكمة ويذكر في محضر الإيداع ما أثبت بمحضر الجلسة من تهريرات المتصوم خاصاً بالعرض ورفضه .

وإذا كان المرغوض في الجلسة من غير التقود تبين على المعارض أن يطلب إلى المحكمة تعيين حارس عليه لحفظه كما ذكر . ولا يقبل الطعن في الحكم الصليد بصين الخاص .

والمعارض أن يطلب على التقود الحكم بصحة العرض .

مادة ٧٩٣ - لا يحكم بصحة العرض الذى لم يعقبه إيداع إلا إذا تم إيداع المرغوض مع فواته الى استحققت لناية يوم الإيداع .

وتحكم المحكمة مع صحة العرض بتبرئة ذمة المدين مع يوم العرض .

مادة ٧٩٤ - لا يجوز رفع دعوى الخصامة قبل مضي ثمانية أيام على آخر اعلان .

مادة ٨٠٠ - تقدم دعوى الخصامة بتقريرى قلم كتاب محكمة الاستئناف التابع لما القاضى أو عضو النيابة ، يوقعه الطالب أو من يوكله فى ذلك توكيلاً خاصاً . ويجب أن يشتمل التقرير على بيان أوجه الخصامة وأدلتها وأن تودع معه الأوراق المريدة لها .

مادة ٨٠١ - تعرض الدعوى على إحدى دوائر محكمة الاستئناف بأمر من رئيسها بعد تبليغ صورة التقرير إلى القاضى أو عضو النيابة ودنظر فى غرفة المشورة فى أول جلسة تعقد بعد ثمانية الأيام التالية للتبليغ .

ويقوم قلم الكتاب باختيار الطالب بالجلسة .

مادة ٨٠٢ - تحكم المحكمة على وجه السرعة فى تعلق أوجه الخصامة بالدعوى ويجوز :<sup>١</sup> . وذلك بعد سماع الطالب أو وكيله والقاضى أو عضبه النيابة :<sup>٢</sup> . حسب الأحوال وأقوال النيابة العامة إذا تدخلت فى الدعوى .

مادة ٨٠٣ - إذا حكم بجواز قبول الخصامة وكان الحكم أحد قضايا المحكمة الابتدائية أو أحد أعضاء النيابة لديها حدد الحكم جلسة لنظر موضوع الخصامة فى جلسة غلنية أمام دائرة أخرى من دوائر محكمة الاستئناف ويحكم فيه بعد سماع الطالب والقاضى أو عضو النيابة القائم وأقوال النيابة العامة إذا تدخلت فى الدعوى .

أما إذا كان الخصام مستشاراً فى إحدى محاكم الاستئناف أو النائب العام أو المظن العام فتكون الإحالة على دائرة خاصة مؤلفة من سبعة من المستشارين بحسب ترتيب أقدميتهم .

مادة ٨٠٤ - إذا كان القاضى الخصام مستشاراً بمحكمة الاستئناف فصل فى جواز قبول الخصامة إحدى دوائر هذه المحكمة فى ذمة المشورة

فإذا حكمت بجواز قبولها أحالت نظر موضوع الخصامة إلى دائرة المحكمة المختصة .

مادة ٨١٥ - إذا قضى بعدم جواز الخصامة أو برفضها حكم من الطالب بمرافعة لا تقل عن خمسة وعشرين يوماً ولا تزيد على مائة يوم .  
التصميمات ان كانت لها وجه .

مادة ٧٩٤ - يجوز للمدين أن يقبل عرضاً سبق له رفضه ، وأن يتسلم ما أودع على ذمته إذا لم يكن للمدين قد رجع فى عرضه وأثبت المودع لديه أنه أخير مدته على يد محضر يترجمه على التسليم قبل حصوله بثلاثة أيام على الأقل . ويسلم المدين للمودع لديه صورة عرض الإيفاء المدلى به مع خاتمة بما قبضه .

مادة ٧٩٥ - يجوز للمدين أن يرجع عن عرض لم يقبله دائته وأن يستمر من خاتمة المحكمة ما أودعه متى أثبت أنه أخير ذاته على يد محضر يترجمه عن العرض وكان قد مضى على إقراره بذلك ثلاثة أيام .

مادة ٧٩٦ - لا يجوز الرجوع عن العرض ولا استرداد المودع بعد قبول المدين لهذا العرض أو بعد صدور الحكم بضمه العرض وصيروره نهائياً .

## الباب الثاني

### فى خصامة القضاة وأعضاء النيابة

مادة ٧٩٧ - تقبل خصامة القضاة وأعضاء النيابة فى الأحوال الآتية :

( ١ ) إذا وقع من القاضى أو عضو النيابة فى عملها غش أو تدليس أو غدر أو خطأ مهنى جسيم .

( ٢ ) إذا انتزع القاضى عن الإجابة على عرضة قدمت له أو عن الفصل فى قضية صالحة للتكم .

( ٣ ) فى الأحوال الأخرى التى يقضى فيها القانون بمسئولية القاضى والحكم عليه بالتقصينات .

وتكون الدولة مسئولة عما يحكم به من التقصينات على القاضى أو عضو النيابة بسبب هذه الأفعال ولها حق الرجوع عليه .

مادة ٧٩٨ - لا يثبت الاعتناع المثار إليه فى المادة السابقة إلا باعلانين على يد محضر يبينهما أربع وعشرون ساعة بالنسبة للأموال على الترافع وثلاثة أيام بالنسبة للأحكام فى القضايا الجزئية والمستعجلة وصجارية وثمانية أيام فى القضايا الأخرى .

بالتزوير ولا رد القاضى ولا خاصته ولا رد الخبير ولا العرض الفصل  
ولا قبوله ولا أى تصرف آخر يوجب القانون فيه تفويضاً خاصاً .

وكل ما يقع خلاصه ذلك يجوز التنصل منه .

مادة ٨١٢ - إذا كان التنصل من عمل متعلق بمقصومة قائمة وجب  
أن يحصل بقرار في قلم كتاب المحكمة القائمة أمامها الخصومة ، وأن يبين  
فيه موضوع التنصل وأسانيده وطلبات المتصل ، وذلك مع عدم الاعتراض  
بمحكم المادة ٨٧

ويعلن المتصل صورة من هذا التقرير إلى الوكيل وإلى باقى الخصوم  
في ظرف عشرة أيام من تاريخ التقرير مع تكليفهم الحضور أمام المحكمة  
المذكورة وإلا جاز الحكم بسقوط دعوى التنصل

مادة ٨١٣ - لا تقبل دعوى التنصل من عمل متعلق بمقصومة قائمة  
إذا رفعت بعد مضي ستة أشهر من تاريخ ذلك العمل .

مادة ٨١٤ - إذا كان التنصل من عمل غير متعلق بمقصومة قائمة  
رفضت دعوى التنصل بالطرق العادية إلى المحكمة إلى بداليتها موطن  
المدعى عليه .

مادة ٨١٥ - لا تقبل دعوى التنصل من عمل يبنى عليه حكم أصبح  
غير قابل الطعن بالمعارضة أو بالاستئناف إلا إذا رفضت في ظرف ثلاثين  
يوماً من ذلك .

مادة ٨١٦ - يحكم في دعاوى التنصل على وجه السرعة .

مادة ٨١٧ - يترتب على الحكم بقبول التنصل إلغاء التصرف المتصل  
منه وإلغاء جميع الاجراءات والأحكام المؤسسة عليه ويأزم الوكيل المدعى  
عليه بالتضمينات قبل المتصل وقبل غيره من الخصوم عند الاقتضاء .

وإذا حكم برفض التنصل أو بعدم قبوله أزم المتصل بفرامة لا تقل عن  
خمس جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهاً ، بالتضمينات .

مادة ٨٠٦ - إذا قضت المحكمة بصحة المخاصمة حكمت على القاضى  
أو عضو النيابة الخامس بالتضمينات والمصاريف ويطلق تصرفه .

ومع ذلك لا تحكم بطلاق الحكم الصادر لمصلحة خصم أكثر إلا بعد  
إحالة لا بداء أقواله .

مادة ٨٠٧ - يجوز للمحكمة التى قضت بطلاق الحكم في الحالة  
المذكورة في المادة السابقة أن تحكم في الدعوى الأصلية إذا رأته أنها  
صالحة للحكم وذلك بعد سماع أقوال الخصوم

مادة ٨٠٨ - الحكم في دعوى المخاصمة لا يجوز الطعن فيه إلا  
بطريق النقض .

مادة ٨٠٩ - يكون القاضى غير صالح لنظر الدعوى من تاريخ  
الحكم بجواز قبول المخاصمة .

### الباب الثالث - في التوكيل بالخصومة والتنصل

مادة ٨١٠ - التوكيل بالخصومة ينزل الوكيل سلطة القيام بالأعمال  
والاجراءات اللازمة لرفع الدعوى ومتابعتها أو الدفاع فيها ، واتخاذ  
الاجراءات التحفظية إلى أن يصدر الحكم في موضوعها في درجة التقاضى  
إلى وكل فيها وإعلان هذا الحكم وقبض الرسوم والمصاريف . وذلك بغير  
إعلان بما أوجب فيه القانون تفويضاً خاصاً .

أ وكل قيد يرد في سند التوكيل على خلاف ما تقدم لا ينجح به على  
الخصم الآخر .

مادة ٨١١ - لا يصح بغير تفويض خاص الإقرار بالحق المدعى به  
ولا التنازل عنه ولا الصلح ولا التحكيم فيه ولا قبول التمين ولا توجيهها  
ولا ردّها ولا ترك الخصومة ولا التنازل عن الحكم أو عن طريق من طرق  
الطعن فيه ولا رفع الحجز ولا ترك التأمينات مع بقاء الدين ولا الادعاء



وإذا رفض واحد أو أكثر من المحكمين توقيع الحكم ذكر ذلك فيه ويكون الحكم مع ذلك صحيحاً إذا وقته أغلبية المحكمين .

مادة ٨٤١ - يجب أن يصدر حكم المحكمين في مصر ولا ائتمه في شأنه القواعد المقررة للأحكام الصادرة في بلد أجنبي .

مادة ٨٤٢ - جميع أحكام المحكمين ولو كانت صادرة بإجراء من إجراءات التحقيق يجب إيداع أصلها مع أصل مشاركة التحكيم بمرقة أحدهم قلم كتاب المحكمة المختصة أصلاً بنظر الدعوى ، وذلك خلال خمسة الأيام التالية لصدورها ، ويحرر كاتب المحكمة محضراً بهذا الإيداع .

وإذا كان التحكيم وراداً على قضية استئناف أودع حكم المحكمين قلم كتاب المحكمة المختصة أصلاً بنظر هذا الاستئناف .

مادة ٨٤٣ - أحكام المحكمين لا تقبل المعارضة .

مادة ٨٤٤ - لا يصير حكم المحكمين واجب التنفيذ إلا بأمر يصدره قاضي الأمور الوقية بالمحكمة التي أودع أصل الحكم قلم كتابها ، أو على طلب أحد ذوي الشأن ، وذلك بعد الإخطار على الحكم ومشاركة التحكيم والتثبت من عدم وجود ما يمنع من تنفيذه .

ويوضح أمر التنفيذ بذيل أصل الحكم .

مادة ٨٤٥ - تختص المحكمة المشار إليها في المادة السابقة بكل ما يتعلق بتنفيذ حكم المحكمين .

مادة ٨٤٦ - تطبيق القواعد الخاصة بالنفاذ للمعجل على أحكام المحكمين .

مادة ٨٤٧ - يجوز استئناف الأحكام الصادرة من المحكمين طبقاً للقواعد المقررة لاستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم .

ولا يقبل الاستئناف إذا كان المحكومون مفوضين في الصلح أو كانوا محكمين في استئناف أو إذا كان الخصوم قد تنازلوا صراحة عن حق الاستئناف أو إذا كانت قيمة الدعوى لتجاوز النصاب النهائي للمحكمة المختصة أصلاً بنظرها .

ويرفع الاستئناف إلى المحكمة التي تختص بنظره فيها لو كان النزاع قد صدر له حكم ابتدائي من المحكمة المختصة .

مادة ٨٣٤ - يتبع المحكومون والخصوم الأصول والمواعيد المنجزة أمام المحاكم إلا إذا حصل إضفاء المحكمين منها صراحة . ويصدر الحكم منهم على مقتضى قواعد القانون .

مادة ٨٣٥ - المحكومون المقوضون بالصلح مغفون من التقيد بأوضاع الإجراءات وقواعد القانون .

مادة ٨٣٦ - يحكم المحكومون في النزاع على أساس ما يقدم إليهم من الخصوم ، ويجب على الخصوم في جميع الأحوال أن يقدموا دفاعهم ومستنداتهم قبل انقضاء الميعاد المحدد للحكم بخمسة عشر يوماً على الأقل وإلا جاز الحكم بناء على الطلبات والمستندات التي قدمها أحدهم ، وإذا كان ميعاد الحكم أقل من أربعة أسابيع وجب تقديم الدفاع والمستندات من الطرفين في النصف الأول من هذا الميعاد .

مادة ٨٣٧ - يتولى المحكومون مجتمعين إجراءات التحقيق ويوقع كل منهم على المحاضر ما لم يكنوا قد تدبوا واحداً منهم لإجراء معين وأثبتوا نذبه . تختص بالنسبة .

مادة ٨٣٨ - إذا عرضت خلال التحكيم مسألة أولية تخرج عن ولاية المحكمين أو طعن بظهور في ورقة أو اتخذت إجراءات جنائية عن غيرها أو عن حادث جنائي آخر ، وقف المحكومون عملهم ووقف الميعاد المحدد للحكم إلى أن يصدر حكم نهائي في تلك المسألة العارضة .

مادة ٨٣٩ - يرجع المحكومون إلى رئيس المحكمة المشار إليها في المادة ٨٤٢ لإجراء ما يأتي :

- (١) الحكم على من يتخلف من الشهود عن الحضور أو يمتنع منهم عن الإجابة بالإجراء المنصوص عليه في المادتين ١٩٩ و ٢٠١ .
- (٢) الأمر بالانابات القضائية .

مادة ٨٤٠ - يصدر حكم المحكمين بأغلبية الآراء بعد المناقشة فيما بينهم مجتمعين .

وتجب كتابته كما يكتب الحكم الذي يصدر من المحكمة .

ويجب أن يشتمل بوجه خاص على صورة من مشاركة التحكيم وعلى أقوال الخصوم ومستنداتهم وأسباب الحكم ومتعلوقه والمكان الذي صدر فيه وتاريخ صدوره وتوقيعات المحكمين .



مادة ٨٥٢ - يصدر الأمر بالدفع بناء على عريضة من الدائن أو وكيله يرفق بها سند الدين وما يثبت حصول التكليف بوفاته ويثبت هذا السند في قلم الكتاب إلى أن يمضي الميعاد المتصوص عليه في المادة ٥٤

ويجب أن يتخذ الطالب في العريضة موطناً مختاراً في البلدة التي بمقر المحكمة وأن يبين فيها المبلغ المطلوب دفعه من أصل وفائدة ومصاريف.

ويجب أن يبين في الأمر بالدفع المبلغ الهاجب دفعه من أصل وفائدة ومصاريف :

مادة ٨٥٣ - إذا رأى القاضي ألا يجيب الطالب إلى كل طلباته كان عليه أن يمتنع عن إصدار الأمر وأن يجلد جلسة لنظر الدعوى مع تكليف الطالب إعلان خصمه اليها .

مادة ٨٥٤ - يعلن المدين بالعريضة والأمر الصادر عليها بالدفع في موطنه أو في سكنه المشار إليه في المادة ٨٥١ ويجب أن يشتمل الإعلان على إنذاره بأنه إذا لم يتظلم من الأمر في ظرف ثمانية أيام يصبح الأمر نهائياً واجب النفاذ .

مادة ٨٥٥ - ميعاد التظلم ثمانية أيام من تاريخ إعلان الأمر إلى المدين .

ويحصل التظلم بتكليف الدائن الحضور أمام محكمة المواد الجارية المذكورة . وتعلن ورقة التكليف بالحضور في الموطن المختار للدائن ويقيد قلم المحضرين دعوى التظلم من تلقاء نفسه ويحكم فيها على وجه السرعة .

مادة ٨٥٦ - إذا لم يرفع التظلم في الميعاد يصبح الأمر بمثابة حكم نهائي .

مادة ٨٥٧ - يعتبر الأمر بالدفع كأن لم يكن إذا لم يعلن المدين في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره ، ولكن يبقى للدائن حق المطالبة به من الطرق المتعادة .

مادة ٨٥٨ - لا يقبل من الدائن طلب إلا إذا كان مصححاً بكامل الرسم النسبي ولا يؤخذ على التظلم من المدين إلا رسم إعلانه فقط .

مادة ٨٤٨ - يجوز فيما عدا الحالة الخاصة من المادة ٤١٧ الطعن في أحكام المحكمين بالتأمير إعادة النظر طبقاً للقواعد المقررة لذلك فيما يتعلق بأحكام الحاكم .

ويرفع التماس إلى المحكمة التي كانت من اختصاصها أصلاً نظر الدعوى.

مادة ٨٤٩ - يجوز طلب بطلان حكم المحكمين الصادر انتهائياً في الأحوال الآتية :

(١) إذا كان قد صدر بغير مشاركة محكم أو بناء على مشاركة باطله أو سقطت بتجاوز الميعاد أو إذا كان الحكم قد خرج عن حدود المشاركة .

(٢) إذا غرقت المواد ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢٢ :

(٣) إذا صدر الحكم من محكمين لم يميزوا طبقاً للقانون أو صدر من بعضهم دون أن يكونوا مآذونين بالحكم في غيبة الآخرين .

(٤) إذا وقع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم .

مادة ٨٥٠ - يرفع طلب البطلان بالأوضاع المتادة إلى المحكمة المختصة أصلاً بنظر النزاع .

ولا يمنع من قبول هذا الطلب تنازل الخصم عن حقه فيقبل صدور حكم المحكمين .

### الباب الخامس

في استيفاء الديون الصغيرة الثابتة بالكتابة :

مادة ٨٥١ - للدائن يدين من العقود لا يتجاوز خمسين جنيهاً إذا كان دينه ثابتاً بالكتابة وكان قد كلف المدين وقاه أن يستصدر من قاضي محكمة المواد الجارية التابع لها موطن المدين أمراً بدفعه .

ولا يجوز للقاضي أن يصدر هذا الأمر إلا إذا كان للمدين موطن أو سكن بذات البلدة التي بها مقر المحكمة وكان الدين حال الأداء ومعين للقسط .

مادة ٥ - ياقب المجلس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وبمراة لا تزيد على عشرة جنبات أو إحدى هاتين المقويتين كل من خالف حكما من أحكام هذا القانون . ويجوز فضلا عن ذلك مصادرة الآلات والأجهزة التي استعملت في ارتكاب الجريمة وإغلاق المحل الذى قام بتركيبها لمدة لا تتجاوز شهرا ، وفي حالة اللود يحكم على المخالف بأقصى العقوبة ، فضلا عن المصادرة وإغلاق المحل الذى قام بالتركيب لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

مادة ٦ - على وزيرى الداخلية والعمل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ولوزير الداخلية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

نأسر بأن يصم هذا القانون بناتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

## ١٧ - اجتماع لىتى المالية والأشغال

يوم السبت المقبل نظر في مشروع قانون بجهة تكتوريا

الرئيس - أيجزت اللجنة الفرعية تقريرها المتعلق بجهة تكتوريا . وبما أن لىتى المالية والأشغال ستجتمعان يوم السبت المقبل الساعة العاشرة والنصف صباحا ، فالمرجو من حضرات أعضاء المجلس أن يحضروا هذا الاجتماع . ومن يمه من حضرات الشيوخ المختصين هذا الموضوع ، فيستفضل بالحضور في الموعد المذكور .

## ١٨ - تقرير لجنة قانون الإجراءات الجنائية

عن مشروع قانون الإجراءات الجنائية ، وعن مشروع القانون الجديد من مجلس النواب يتسلسل المادة ٥١ من قانون تشكيل حاكم الإمارات والمكاتبين ١٥١ و ١٧١ من قانون تنفيذ المناات - بأجبه

(المقرر حرة الشيخ المرمع على ذكر العراق ياغا) .

الرئيس - هل يراد نظر مشروع قانون الإجراءات الجنائية الآن ؟

مضرة صاحب العلى محمد زكى على بستا (وزير الدولة) - طلب الحكومة تأجيل نظره لمدة أسبوعين .

القرار - وما سبب التأجيل ؟

مضرة صاحب العلى محمد زكى على بستا (وزير الدولة) - تريد الحكومة دراسة التعديلات الجديدة .

## مشروع قانون

بنتظم استعمال مكبرات الصوت ، كما أقره مجلس الشيوخ

## نحن فاروق الأول ملك مصر

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - لا يجوز تركيب أو استعمال مكبرات الصوت في المحال العامة أو الخاصة أو في المنازل أو في الحفلات بجهة مؤقتة أو مستديمة إلا بناء على ترخيص سابق من المحافظة أو المديرية ، ولا يجوز استعمال هذه المكبرات إلا للأغراض التي صدر الترخيص من أجلها ، ولا يجوز أية حال منع الترخيص إذا كان الغرض من استعمالها إذاعة الاعلانات .

ويجب ألا يستعمل مكبر الصوت إلا في داخل مكان معد لذلك لا يقل مسطحة عن مائتى متر ، ولا يتجاوز صوته الحاضرين .

ويجوز للمحافظة أو المديرية إلغاء الترخيص في أى وقت إذا وقعت مخالفة لشروط الترخيص .

مادة ٢ - يقدم طلب الترخيص الى المحافظة أو المديرية الواقع في دائرتها المحل ، وبين فيه الأغراض التي من أجلها يطلب تركيب المكبرات . وعلى المحافظة أو المديرية بعد معاينة المكان وأخذ رأى القسم أو المركز المختص أن يجيب بالقبول أو الرفض في خلال ثمانية أيام إن كان الطلب خاصا بمكبرات مستديمة ، وفي خلال ٢٤ ساعة إن كان خاصا بمكبرات مؤقتة ، وفي حالة القبول يصدر الترخيص ميينا فيه عدد مكبرات الصوت التي يرغب في تركيبها ومدة استعمالها ومواعيده وغير ذلك من الشروط التي ترى المديرية أو المحافظة فرضها بمحافظه على راحة الجمهور وأمنه .

ويجوز في الأحوال المستعجلة أن يقدم الطلب الى المركز أو قسم البوليس .

مادة ٣ - على أصحاب المحال والمنازل التي يكون بها مكبرات للصوت وقت العمل بهذا القانون الحصول على ترخيص بها وفقا لأحكامه أو إلزالتها خلال خمسة عشر يوما من ذلك التاريخ .

مادة ٤ - لا يجوز لأصحاب المحال المدة لتركيب مكبرات الصوت ولا للمحال ولا لغيرهم تركيب الأجهزة اللازمة في الأمكنة الموضحة في المادة الأولى إلا بعد التثبت من حصول صاحب الشأن على الترخيص المتعوض عليه في تلك المادة .

**الرئيس** - سناقش الطلب في جلسة سرية طبقا لنص المادة ١٠٢ من اللائحة الداخلية ؟

وتنزل القاعة من الموظفين وغيرهم والشرقات من الزائرين والصحفيين .

( أخلت القاعة من الموظفين وغيرهم والشرقات من الزائرين والصحفيين ، وعقدت الجلسة سرية في الساعة السابعة والدقيقة العشرين مساء ، ولم يبق بالقاعة سوى حضرات الشيخ المحترمين وحضر حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وحضرات أصحاب المعالي الوزراء ) .

وظلت الجلسة مغلقة بيئة سرية حتى الساعة السابعة والدقيقة الخمسين مساء ، وعندئذ أعيدت بيئة علنية ) .

**الرئيس** - لقد قرر المجلس في الجلسة السرية ما يأتي :

” أما وقد سحب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح اقتراحه ، فقد قرر المجلس الانتماء إلى جدول الأعمال “ .

٢ - الاستجابات .

(أ) الاستجابات الموجبة الى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء من حضرة الشيخ المحترم عبد أمين يوسف بك ، عن التنظيم الإداري ومشكلة الموظفين

(ب) الاستجابات الموجبة الى حضرة صاحب المعالي وزير الداخلية ، من حضرة الشيخ المحترم عبد أمين يوسف بك ، عن اضطراب المروءة في شوارع القاهرة

(ج) الاستجابات الموجبة الى حضرات أصحاب الدولة والمجالس رئيس مجلس الوزراء ووزير الحوقن ووزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم عبد أمين يوسف بك ، عن البلا

تأجيلها أسبوعين

**الرئيس** - والآن هل ترون حضراتكم أن لديكم من الوقت ما يسمح بنظر هذه الاستجابات ، وكذلك باقي المسائل الواردة في جدول الأعمال ؟

( أصوات : لا ، لتؤجل الجلسة ) .

**المقرر** - أعارض في التأجيل ، فقد أخذ هذا المشروع حظه من التأجيلات أكثر مما يجب ، وبخاصة فقد عد اللجنة مرتين . كما أن اللجنة وضعت نفسها تحت تصرف الحكومة ، وصممت رأيها وملاحظاتها ، فإذا براد بعد ذلك ؟

**الرئيس** - إذن هل يوافق سعادة المقرر على التأجيل أسبوعا ؟

**المقرر** - لا .

حضرة الشيخ المحترم محمد حسن العشماوى باشا - لعل الحكومة قد عدلت عن طلب التأجيل

حضرة صاحب المعالي بك (وزير الدولة) - لقد تحدثت إلى سعادة المقرر ليوافقنى على التأجيل أسبوعين ، لأنى لم أتم اطلاعى على المشروع ومراجعته ، وبينا أنا أتحدث إلى سعادة المقرر في ذلك ، فسمعت أن سعادة المستشار باشا يريد أن يتقدم باقتراح جديد له شأنه وقيمه فإذا كان الأمر كذلك ، ولدى حضرة الشيخ المحترم جليديريد أن يقدمه فهذا يشفع لى في طلب التأجيل أسبوعين إلى جانب السبب الأول .

**الرئيس** - إذن تترك هذه المسألة الآن ، وتنتظر في مشروع القرار بإلغاء الأحكام العرفية والمراقبة على الصحف .

١٩ - الاقتراح بمشروع قرار

القدم من حضرة الشيخ المحترم محمود أبو الفتح ، بإلغاء الأحكام العرفية والوزارة بأعلى الصحف - عقدت جلسة سرية ، ثم أعادتها عليه - قرار المجلس الانتقال إلى جدول الأعمال بعد أن سحب حضرة الشيخ المحترم الاقتراح

حضرة صاحب المروءة **إبراهيم عبد الهادى باشا** - قبل أن يبدأ حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح في شرح اقتراحه ، أرجو أن تكون المناقشة في جلسة سرية .

حضرة الشيخ المحترم محمد فتوفى سراج الدين باشا - أعارض على طلب السرية ، وأطلب أن تجري المناقشة علنية .

حضرة الشيخ المحترم على زكى الصراى باشا - سناقش هذا الطلب في الجلسة أيضا .

الرئيس - مارأى الحكومة في هذه الاستجابات ؟

مضرة صاحب العلماء عبد الحميد عبد الحفي ( وزير التوجيه ) -  
أطلب تأجيل مناقشة هذه الاستجابات لمدة أسبوعين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل المناقشة في هذه  
الاستجابات لمدة أسبوعين ؟

( موافقة ) .

١١ - تقرير لجنة قانون الإجراءات الجنائية

تأجيل أسبوعاً

مضرة الشيخ المحترم على زكي العربي بشأن - أرى ألا يرد مشروع هذا  
القانون إلى اللجنة ، ولكن التأجيل لمدة أسبوع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل مشروع هذا القانون  
أسبوعاً ؟

( موافقة ) .

٢٢ - تقرير لجنة العدل والداخلية

من مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بشأن الأسلحة وذخائرها - تأجيله أسبوعين

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل مشروع هذا القانون  
لمدة أسبوعين ؟

( موافقة ) .

٢٣ - تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل

من مشروع القانون الوارد من مجلس النواب الخاص بمقدار العمل المشترك - تأجيله ثلاثة أسابيع

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل مشروع هذا القانون  
لمدة ثلاثة أسابيع ؟

( موافقة ) .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة ، هل أن  
تتعد الجلسة التالية يوم الاثنين ٣١ جمادى الأولى سنة ١٣٦٨ ، الموافق  
٣١ مارس سنة ١٩٤٩ ، الساعة الخامسة مساء ؟

( موافقة ) .

( رُفعت الجلسة الساعة الثامنة مساء ) .

جدول مقارنة  
عن مشروع قانون المرافقات

أرقام المواد كلها وردت من الحكومة	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس النواب	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس الشيوخ	أرقام المواد كما وردت من الحكومة	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس النواب	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس الشيوخ
--------------------------------------	---	---	-------------------------------------	---	---

## قانون الإصدار

١	١ على أصلها	١ معدلة	٤	٤ معدلة	٤ معدلة
٢	٢ »	٢ »	٥	٥ »	٥ »
٣	٣ »	٣ »			

## أحكام عامة

١	١ على أصلها	٢١	٢١ على أصلها	١٩ على أصلها
٢	٢ »	٢٢	٢١ معدلة	٢٠ معدلة
٣	٣ »	٢٣	٢٢ »	٢١ »
٤	٤ معدلة	٢٤	٢٣ »	٢٢ »
٥	٥ على أصلها	٢٥	٢٤ على أصلها	٢٣ على أصلها
٦	٦ »	٢٦	٢٥ معدلة	٢٤ معدلة
٧	حذفت	٢٧	٢٦ على أصلها	٢٥ على أصلها
٨	٧ على أصلها	٢٨	٢٧ معدلة	٢٦ كما أقرها مجلس النواب
٩	٨ »	٢٩	٢٨ على أصلها	٢٧ معدلة
١٠	٩ معدلة	٣٠	٢٩ »	٢٨ على أصلها
١١	١٠ على أصلها	٣١	٣٠ »	حذفت
١٢	١١ »	٣٢	٣١ »	٢٩ معدلة
١٣	١٢ معدلة	٣٣	٣٢ معدلة	٣٠ كما أقرها مجلس النواب
١٤	١٣ »	٣٤	٣٣ على أصلها	٣١ على أصلها
١٥	١٤ »	٣٥	٣٤ »	٣٢ معدلة
١٦	١٥ »	٣٦	٣٥ »	٣٣ على أصلها
١٧	١٦ على أصلها	٣٧	٣٦ »	٣٤ »
١٨	١٧ »	٣٨	٣٧ »	٣٥ »
١٩	١٨ معدلة	٣٩	٣٨ »	٣٦ »
٢٠	١٩ على أصلها-	٤٠	٣٩ »	٣٧ »

أرقام المواد كما وردت من الحكومة	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس النواب	أرقام المواد كما وردت من الحكومة	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس النواب	أرقام المواد كما وردت من الحكومة	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس النواب
٤١	٤٠ على أصلها	٣٨ معدلة	٣٩ كما أقرها مجلس النواب	٤١	٦٨ معدلة
٤٢	٤١ معدلة	٣٩	٤٠ على أصلها	٦٩	»
٤٣	٤٢ على أصلها	٣٩	٤٠ على أصلها	٧٠	»
٤٤	٤٣	٣٩	٤١	٧١	»
٤٥	٤٤	٣٩	٤٢	٧٢	»
٤٦	٤٤	٣٩	٤٣	٧٣	»
٤٧	٤٦	٣٩	٤٤	٧٤	»
٤٨	٤٧ معدلة	٣٩	٤٤	٧٤	على أصلها
٤٩	٤٨	٣٩	٤٥	٧٥	معدلة
٥٠	٤٩ على أصلها	٣٩	٤٦	٧٦	»
٥١	٥٠	٣٩	٤٧	٧٧	»
٥٢	٥١	٣٩	٤٨	٧٨	»
٥٣	٥٢	٣٩	٤٩	٧٩	»
٥٤	٥٣ معدلة	٣٩	٥٠	٨٠	»
٥٥	٥٤ على أصلها	٣٩	٥١	٨١	»
٥٦	٥٥ معدلة	٣٩	٥٢	٨٢	»
٥٧	٥٦ على أصلها	٣٩	٥٣	٨٢	»
٥٨	٥٧	٣٩	٥٤	٨٣	»
٥٩	٥٨	٣٩	٥٥	٨٣	»
٦٠	٥٩ معدلة	٣٩	٥٦	٨٤	»
٦١	٦٠	٣٩	٥٧	٨٤	»
٦٢	٦١	٣٩	٥٨	٨٤	»
٦٣	٦٢ على أصلها	٣٩	٥٩	٨٤	»
٦٤	٦٣ معدلة	٣٩	٥٨	٨٤	»
٦٥	٦٤ على أصلها	٣٩	٥٩	٨٤	»
٦٦	٦٥	٣٩	٥٨	٨٤	»
٦٧	٦٦ معدلة	٣٩	٥٩	٨٤	»
٦٨	٦٧ على أصلها	٣٩	٥٨	٨٤	»
٦٩	٦٨	٣٩	٥٩	٨٤	»
٧٠	٦٩	٣٩	٥٨	٨٤	»

أرقام المواد كما وردت من الحكومة	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس النواب	أرقام المواد كما وردت من الحكومة	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس الشيوخ	أرقام المواد كما وردت من الحكومة	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس النواب
١٠١	٩٩ على أصلها	٩٧ على أصلها	١٢٧ على أصلها	١٠١	٩٩ على أصلها
١٠٢	٩٨	٩٨	١٢٨	١٠٢	٩٨
١٠٣	٩٩	٩٩	١٢٩	١٠٣	٩٩
١٠٤	١٠٠	١٠٠	١٣٠	١٠٤	١٠٠
١٠٥	١٠١	١٠١	١٣١	١٠٥	١٠١
١٠٦	١٠٢	١٠٢	١٣٢	١٠٦	١٠٢
١٠٧	١٠٣	١٠٣	١٣٣	١٠٧	١٠٣
١٠٨	١٠٤	١٠٤	١٣٤	١٠٨	١٠٤
١٠٩	١٠٥	١٠٥	١٣٥	١٠٩	١٠٥
١١٠	١٠٦	١٠٦	١٣٦	١١٠	١٠٦
١١١	١٠٧	١٠٧	١٣٧	١١١	١٠٧
١١٢	١٠٨	١٠٨	١٣٨	١١٢	١٠٨
١١٣	١٠٩	١٠٩	١٣٩	١١٣	١٠٩
١١٤	١١٠	١١٠	١٤٠	١١٤	١١٠
١١٥	١١١	١١١	١٤١	١١٥	١١١
١١٦	١١٢	١١٢	١٤٢	١١٦	١١٢
١١٧	١١٣	١١٣	١٤٣	١١٧	١١٣
١١٨	١١٤	١١٤	١٤٤	١١٨	١١٤
١١٩	١١٥	١١٥	١٤٥	١١٩	١١٥
١٢٠	١١٦	١١٦	١٤٦	١٢٠	١١٦
١٢١	١١٧	١١٧	١٤٧	١٢١	١١٧
١٢٢	١١٨	١١٨	١٤٨	١٢٢	١١٨
١٢٣	١١٩	١١٩	١٤٩	١٢٣	١١٩
١٢٤	١٢٠	١٢٠	١٥٠	١٢٤	١٢٠
١٢٥	١٢١	١٢١	١٥١	١٢٥	١٢١
١٢٦	١٢٢	١٢٢	١٥٢	١٢٦	١٢٢
١٢٧	١٢٣	١٢٣	١٥٣	١٢٧	١٢٣
١٢٨	١٢٤	١٢٤	١٥٤	١٢٨	١٢٤
١٢٩	١٢٥	١٢٥	١٥٥	١٢٩	١٢٥
١٣٠	١٢٦	١٢٦	١٥٦	١٣٠	١٢٦
	١٢٧	١٢٧	١٥٧		١٢٧
	١٢٨	١٢٨	١٥٨		١٢٨
			١٥٩		

أرقام المواد كما وردت من الحكومة	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس النواب	أرقام المواد كما وردت من الحكومة	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس النواب	أرقام المواد كما وردت من الحكومة	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس النواب
—	١٨٤ على أصلها	١٨٩	١٥٦ جديدة	—	١٨٢ على أصلها
١٦٠	١٨٥ »	١٩٠	١٥٧ كما أقرها مجلس النواب	١٥٧ معلقة	» ١٨٣
١٦١	١٨٦ »	١٩١	١٥٨ معلقة	١٥٨ على أصلها	» ١٨٤
١٦٢	١٨٧ معلقة	١٩٢	١٥٩ كما أقرها مجلس النواب	١٥٩ معلقة	١٨٥ كما أقرها مجلس النواب
١٦٣	١٨٨ »	١٩٣	١٦٠ على أصلها	١٦٠ على أصلها	١٨٦ معلقة
١٦٤	١٨٩ »	١٩٤	١٦١ »	١٦١ »	١٨٧ على أصلها
١٦٥	١٩٠ »	١٩٥	حذفت	حذفت	» ١٨٨
١٦٦	١٩١ معلقة	١٩٦	١٦٢ على أصلها	١٦٢ على أصلها	١٨٩ كما أقرها مجلس النواب
١٦٧	١٩٢ على أصلها	١٩٧	١٦٣ معلقة	» ١٦٣	» ١٩٠
١٦٩	١٩٣ »	١٩٨	١٦٤ كما أقرها مجلس النواب	١٦٥ معلقة	١٩١ معلقة
١٦٨	١٩٤ »	١٩٩	١٦٥ على أصلها	١٦٤ على أصلها	١٩٢ حذفت
١٧٠	١٩٥ »	٢٠٠	» ١٦٦	» ١٦٦	١٩٣ على أصلها
١٧١	١٩٦ »	٢٠١	١٦٧ كما أقرها مجلس النواب	١٦٧ معلقة	١٩٤ كما أقرها مجلس النواب
١٧٢	١٩٧ »	٢٠٢	١٦٨ معلقة	١٦٨ على أصلها	١٩٥ على أصلها
١٧٣	١٩٨ معلقة	٢٠٣	١٦٩ على أصلها	» ١٦٩	١٩٦ على أصلها
١٧٤	١٩٩ »	٢٠٤	١٧٠ معلقة	١٧٠ معلقة	١٩٧ على أصلها
١٧٥	٢٠٠ »	٢٠٥	١٧١ على أصلها	١٧١ على أصلها	» ١٩٨
١٧٦	٢٠١ »	٢٠٦	» ١٧٢	» ١٧٢	٢٠١ على أصلها
١٧٧	٢٠٢ »	٢٠٧	» ١٧٣	» ١٧٣	» ٢٠٢
١٧٨	٢٠٣ »	٢٠٨	» ١٧٤	» ١٧٤	» ٢٠٣
١٧٩	٢٠٤ »	٢٠٩	» ١٧٥	» ١٧٥	٢٠٤ على أصلها
١٨٠	٢٠٥ »	٢١٠	حذفت	» ١٧٦	» ٢٠٥
١٨١	٢٠٦ معلقة	٢١١	»	» ١٧٧	» ٢٠٦
١٨٢	٢٠٧ على أصلها	٢١٢	١٧٦ على أصلها	» ١٧٨	٢٠٧ على أصلها
١٨٣	» ٢٠٨	٢١٣	١٧٧ معلقة	» ١٧٩	» ٢٠٨
١٨٤	حذفت	٢١٤	» ١٧٨	» ١٨٠	حذفت
١٨٥	٢٠٩ معلقة	٢١٥	» ١٧٩	معلقة ١٨١	٢٠٩ معلقة
١٨٦	٢١٠ على أصلها	٢١٦	١٨٠ على أصلها	١٨٢ على أصلها	٢١٠ على أصلها
١٨٨	» ٢١١	٢١٧	» ١٨١	» ١٨٣	» ٢١١
١٨٧	» ٢١٢	١٢١	» ١٨٧	» ١٨٧	» ٢١٢



أرقام المواد كإدروت من الحكومة	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس النواب	أرقام المواد كإدروت من الحكومة	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس الشيوخ	أرقام المواد كإدروت من الحكومة	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس النواب
٢١٩	٢١٢	٢٤٩	٢٠٩	٢١٩	٢٣٨
٢٢٠	٢١٣	٢٥٠	٢١٠	٢٢٠	٢٣٩
٢٢١	٢١٤	٢٥١	٢١١	٢٢١	٢٤٠
٢٢٢	٢١٥	٢٥٢	٢١٢	٢٢٢	٢٤١
٢٢٣	٢١٦	٢٥٣	٢١٣	٢٢٣	٢٤٢
٢٢٤	٢١٧	٢٥٤	٢١٤	٢٢٤	٢٤٣
٢٢٥	٢١٨	٢٥٥	حذفت	٢٢٥	٢٤٤
٢٢٦	٢١٩	٢٥٦	٢١٥	٢٢٦	٢٤٥
٢٢٧	٢٢٠	٢٥٧	٢١٦	٢٢٧	٢٤٦
٢٢٨	٢٢١	٢٥٨	٢١٧	٢٢٨	٢٤٧
٢٢٩	٢٢٢	٢٥٩	٢١٨	٢٢٩	٢٤٨
٢٣٠	٢٢٣	٢٦٠	٢١٩	٢٣٠	٢٤٩
٢٣١	٢٢٤	٢٦١	٢٢٠	٢٣١	٢٥٠
٢٣٢	٢٢٥	٢٦٢	٢٢١	٢٣٢	٢٥١
٢٣٣	٢٢٦	٢٦٣	٢٢٢	٢٣٣	٢٥٢
٢٣٤	٢٢٧	٢٦٤	٢٢٣	٢٣٤	٢٥٣
٢٣٥	٢٢٨	٢٦٥	٢٢٤	٢٣٥	٢٥٤
٢٣٦	٢٢٩	٢٦٦	٢٢٥	٢٣٦	٢٥٥
٢٣٧	٢٣٠	٢٦٧	٢٢٦	٢٣٧	٢٥٦
٢٣٨	٢٣١	٢٦٨	٢٢٧	٢٣٨	٢٥٧
٢٣٩	٢٣٢	٢٦٩	٢٢٨	٢٣٩	٢٥٨
٢٤٠	٢٣٣	٢٧٠	٢٢٩	٢٤٠	٢٥٩
٢٤١	٢٣٤	٢٧١	٢٣٠	٢٤١	٢٦٠
٢٤٢	٢٣٥	٢٧٢	٢٣١	٢٤٢	٢٦١
٢٤٣	٢٣٦	٢٧٣	٢٣٢	٢٤٣	٢٦٢
٢٤٤	٢٣٧	٢٧٤	٢٣٣	٢٤٤	٢٦٣
٢٤٥	٢٣٨	٢٧٥	٢٣٤	٢٤٥	٢٦٤
٢٤٦	٢٣٩	٢٧٦	٢٣٥	٢٤٦	٢٦٥
٢٤٧	٢٤٠	٢٧٧	٢٣٦	٢٤٧	٢٦٦
٢٤٨	٢٤١	٢٧٨	٢٣٧	٢٤٨	٢٦٧

أرقام المواد كما وردت من الحكومة	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس النواب	أرقام المواد كما وردت من الحكومة	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس النواب	أرقام المواد كما وردت من الحكومة	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس النواب
٢٧٩	٢٧٢ معلقة	٢٧٩	٢٧٦ معلقة	٢٧٩	٢٧٢ معلقة
٢٨٠	٢٧٣ »	٢٨٠	٢٧٧ »	٢٨٠	٢٧٣ »
٢٨١	٢٧٤ على أصلها	٢٨١	٢٧٨ معلقة	٢٨١	٢٧٤ على أصلها
٢٨٢	٢٧٥ »	٢٨٢	٢٧٩ على أصلها	٢٨٢	٢٧٥ »
٢٨٣	٢٧٦ »	٢٨٣	٢٨٠ »	٢٨٣	٢٧٦ معلقة
٢٨٤	٢٧٧ »	٢٨٤	٢٨١ معلقة	٢٨٤	٢٧٧ على أصلها
٢٨٥	٢٧٨ معلقة	٢٨٥	٢٨٢ »	٢٨٥	٢٧٨ معلقة
٢٨٦	٢٧٩ على أصلها	٢٨٦	٢٨٣ »	٢٨٦	٢٧٩ على أصلها
٢٨٧	٢٨٠ »	٢٨٧	٢٨٤ »	٢٨٧	٢٨٠ »
٢٨٨	٢٨١ معلقة	٢٨٨	٢٨٥ على أصلها	٢٨٨	٢٨١ معلقة
٢٨٩	٢٨٢ »	٢٨٩	٢٨٦ على أصلها	٢٨٩	٢٨٢ »
٢٩٠	٢٨٣ »	٢٩٠	٢٨٧ معلقة	٢٩٠	٢٨٣ »
٢٩١	٢٨٤ »	٢٩١	٢٨٨ على أصلها	٢٩١	٢٨٤ »
٢٩٢	٢٨٥ على أصلها	٢٩٢	٢٨٩ معلقة	٢٩٢	٢٨٥ على أصلها
٢٩٣	حذفت	٢٩٣	٢٩٠ على أصلها	٢٩٣	حذفت
٢٩٤	٢٨٦ على أصلها	٢٩٤	٢٩١ معلقة	٢٩٤	٢٨٦ على أصلها
٢٩٥	٢٨٧ معلقة	٢٩٥	٢٩٢ على أصلها	٢٩٥	٢٨٧ معلقة
٢٩٦	٢٨٨ على أصلها	٢٩٦	٢٩٣ معلقة	٢٩٦	٢٨٨ على أصلها
٢٩٧	٢٨٩ معلقة	٢٩٧	٢٩٤ على أصلها	٢٩٧	٢٨٩ معلقة
٢٩٨	٢٩٠ على أصلها	٢٩٨	٢٩٥ »	٢٩٨	٢٩٠ على أصلها
٢٩٩	٢٩١ معلقة	٢٩٩	٢٩٦ معلقة	٢٩٩	٢٩١ معلقة
٣٠٠	٢٩٢ على أصلها	٣٠٠	٢٩٧ »	٣٠٠	٢٩٢ على أصلها
٣٠١	٢٩٣ معلقة	٣٠١	٢٩٨ على أصلها	٣٠١	٢٩٣ معلقة
٣٠٢	٢٩٤ على أصلها	٣٠٢	٢٩٩ »	٣٠٢	٢٩٤ على أصلها
٣٠٣	٢٩٥ »	٣٠٣	٣٠٠ معلقة	٣٠٣	٢٩٥ »
٣٠٤	٢٩٦ معلقة	٣٠٤	٣٠١ معلقة	٣٠٤	٢٩٦ معلقة
٣٠٥	٢٩٧ »	٣٠٥	٣٠٢ معلقة	٣٠٥	٢٩٧ »
٣٠٦	٢٩٨ معلقة	٣٠٦	٣٠٣ على أصلها	٣٠٦	٢٩٨ معلقة
٣٠٧	٢٩٩ »	٣٠٧	٣٠٤ على أصلها	٣٠٧	٢٩٩ »
٣٠٨	٣٠٠ معلقة	٣٠٨	٣٠٥ على أصلها	٣٠٨	٣٠٠ معلقة
٣٠٩	٣٠١ معلقة	٣٠٩	٣٠٦ على أصلها	٣٠٩	٣٠١ معلقة
٣١٠	٣٠٢ »	٣١٠	٣٠٧ على أصلها	٣١٠	٣٠٢ »
٣١١	٣٠٣ على أصلها	٣١١	٣٠٨ معلقة	٣١١	٣٠٣ على أصلها
٣١٢	٣٠٤ معلقة	٣١٢	٣٠٩ على أصلها	٣١٢	٣٠٤ معلقة
٣١٣	٣٠٥ على أصلها	٣١٣	٣١٠ »	٣١٣	٣٠٥ على أصلها
٣١٤	٣٠٦ معلقة	٣١٤	٣١١ »	٣١٤	٣٠٦ معلقة
٣١٥	٣٠٧ على أصلها	٣١٥	٣١٢ »	٣١٥	٣٠٧ على أصلها
٣١٦	٣٠٨ معلقة	٣١٦	٣١٣ »	٣١٦	٣٠٨ معلقة
٣١٧	٣٠٩ على أصلها	٣١٧	٣١٤ معلقة	٣١٧	٣٠٩ على أصلها
٣١٨	٣١٠ معلقة	٣١٨	٣١٥ »	٣١٨	٣١٠ معلقة
٣١٩	٣١١ على أصلها	٣١٩	٣١٦ »	٣١٩	٣١١ على أصلها
٣٢٠	٣١٢ معلقة	٣٢٠	٣١٧ »	٣٢٠	٣١٢ معلقة
٣٢١	٣١٣ على أصلها	٣٢١	٣١٨ »	٣٢١	٣١٣ على أصلها
٣٢٢	٣١٤ معلقة	٣٢٢	٣١٩ »	٣٢٢	٣١٤ معلقة
٣٢٣	٣١٥ على أصلها	٣٢٣	٣٢٠ على أصلها	٣٢٣	٣١٥ على أصلها
٣٢٤	٣١٦ معلقة	٣٢٤	٣٢١ »	٣٢٤	٣١٦ معلقة
٣٢٥	٣١٧ على أصلها	٣٢٥	٣٢٢ »	٣٢٥	٣١٧ على أصلها
٣٢٦	٣١٨ معلقة	٣٢٦	٣٢٣ »	٣٢٦	٣١٨ معلقة
٣٢٧	٣١٩ على أصلها	٣٢٧	٣٢٤ معلقة	٣٢٧	٣١٩ على أصلها
٣٢٨	٣٢٠ على أصلها	٣٢٨	٣٢٥ معلقة	٣٢٨	٣٢٠ على أصلها
٣٢٩	٣٢١ معلقة	٣٢٩	٣٢٦ معلقة	٣٢٩	٣٢١ معلقة
٣٣٠	٣٢٢ على أصلها	٣٣٠	٣٢٧ »	٣٣٠	٣٢٢ على أصلها
٣٣١	٣٢٣ معلقة	٣٣١	٣٢٨ »	٣٣١	٣٢٣ معلقة
٣٣٢	٣٢٤ على أصلها	٣٣٢	٣٢٩ معلقة	٣٣٢	٣٢٤ على أصلها
٣٣٣	٣٢٥ معلقة	٣٣٣	٣٣٠ معلقة	٣٣٣	٣٢٥ معلقة
٣٣٤	٣٢٦ على أصلها	٣٣٤	٣٣١ معلقة	٣٣٤	٣٢٦ على أصلها
٣٣٥	٣٢٧ معلقة	٣٣٥	٣٣٢ معلقة	٣٣٥	٣٢٧ معلقة
٣٣٦	٣٢٨ على أصلها	٣٣٦	٣٣٣ معلقة	٣٣٦	٣٢٨ على أصلها
٣٣٧	٣٢٩ معلقة	٣٣٧	٣٣٤ معلقة	٣٣٧	٣٢٩ معلقة
٣٣٨	٣٣٠ معلقة	٣٣٨	٣٣٥ معلقة	٣٣٨	٣٣٠ معلقة

أرقام المواد كما وردت من الحكومة	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس النواب	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس الشيوخ	أرقام المواد كما وردت من الحكومة	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس النواب	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس الشيوخ
٣٦٩	٣٦٠	٣٥٥	٣٦٩	٣٦٠	٣٥٥
٣٧٠	٣٦١	٣٥٦	٣٧٠	٣٦١	٣٥٦
٣٧١	٣٦٢	٣٥٧	٣٧١	٣٦٢	٣٥٧
٣٧٢	٣٦٣	٣٥٨	٣٧٢	٣٦٣	٣٥٨
٣٧٣	٣٦٤	٣٥٩	٣٧٣	٣٦٤	٣٥٩
٣٧٤	٣٦٥	٣٦٠	٣٧٤	٣٦٥	٣٦٠
٣٧٥	٣٦٦	٣٦١	٣٧٥	٣٦٦	٣٦١
٣٧٦	٣٦٧	٣٦٢	٣٧٦	٣٦٧	٣٦٢
٣٧٧	٣٦٨	٣٦٣	٣٧٧	٣٦٨	٣٦٣
٣٧٨	٣٦٩	٣٦٤	٣٧٨	٣٦٩	٣٦٤
٣٧٩	٣٧٠	٣٦٥	٣٧٩	٣٧٠	٣٦٥
٣٨٠	٣٧١	٣٦٦	٣٨٠	٣٧١	٣٦٦
٣٨١	٣٧٢	٣٦٧	٣٨١	٣٧٢	٣٦٧
٣٨٢	٣٧٣	٣٦٨	٣٨٢	٣٧٣	٣٦٨
٣٨٣	٣٧٤	٣٦٩	٣٨٣	٣٧٤	٣٦٩
٣٨٤	٣٧٥	٣٧٠	٣٨٤	٣٧٥	٣٧٠
٣٨٥	٣٧٦	٣٧١	٣٨٥	٣٧٦	٣٧١
٣٨٦	٣٧٧	٣٧٢	٣٨٦	٣٧٧	٣٧٢
٣٨٧	٣٧٨	٣٧٣	٣٨٧	٣٧٨	٣٧٣
٣٨٨	٣٧٩	٣٧٤	٣٨٨	٣٧٩	٣٧٤
٣٨٩	٣٨٠	٣٧٥	٣٨٩	٣٨٠	٣٧٥
٣٩٠	حذفت	حذفت	٣٩٠	حذفت	حذفت
٣٩١	٣٨١	٣٧٦	٣٩١	٣٨١	٣٧٦
٣٩٢	٣٨٢	٣٧٧	٣٩٢	٣٨٢	٣٧٧
٣٩٣	٣٨٣	٣٧٨	٣٩٣	٣٨٣	٣٧٨
٣٩٤	٣٨٤	٣٧٩	٣٩٤	٣٨٤	٣٧٩
٣٩٥	٣٨٥	٣٨٠	٣٩٥	٣٨٥	٣٨٠
٣٩٦	٣٨٦	٣٨١	٣٩٦	٣٨٦	٣٨١
٣٩٧	٣٨٧	٣٨٢	٣٩٧	٣٨٧	٣٨٢
٣٩٨	٣٨٨	٣٨٣	٣٩٨	٣٨٨	٣٨٣
٣٣٩	٣٣٠	٣٣٦	٣٣٩	٣٣٠	٣٣٦
٣٤٠	٣٣١	٣٣٧	٣٤٠	٣٣١	٣٣٧
٣٤١	٣٣٢	٣٣٨	٣٤١	٣٣٢	٣٣٨
٣٤٢	٣٣٣	٣٣٩	٣٤٢	٣٣٣	٣٣٩
٣٤٣	٣٣٤	٣٣٠	٣٤٣	٣٣٤	٣٣٠
٣٤٤	٣٣٥	٣٣١	٣٤٤	٣٣٥	٣٣١
٣٤٥	٣٣٦	٣٣٢	٣٤٥	٣٣٦	٣٣٢
٣٤٦	٣٣٧	٣٣٣	٣٤٦	٣٣٧	٣٣٣
٣٤٧	٣٣٨	٣٣٤	٣٤٧	٣٣٨	٣٣٤
٣٤٨	٣٣٩	٣٣٥	٣٤٨	٣٣٩	٣٣٥
٣٤٩	٣٤٠	٣٣٦	٣٤٩	٣٤٠	٣٣٦
٣٥٠	٣٤١	٣٣٧	٣٥٠	٣٤١	٣٣٧
٣٥١	٣٤٢	٣٣٨	٣٥١	٣٤٢	٣٣٨
٣٥٢	٣٤٣	٣٣٩	٣٥٢	٣٤٣	٣٣٩
٣٥٣	٣٤٤	٣٤٠	٣٥٣	٣٤٤	٣٤٠
٣٥٤	٣٤٥	٣٤١	٣٥٤	٣٤٥	٣٤١
٣٥٥	٣٤٦	حذفت	٣٥٥	٣٤٦	حذفت
٣٥٦	٣٤٧	٣٤٢	٣٥٦	٣٤٧	٣٤٢
٣٥٧	٣٤٨	٣٤٣	٣٥٧	٣٤٨	٣٤٣
٣٥٨	٣٤٩	٣٤٤	٣٥٨	٣٤٩	٣٤٤
٣٥٩	٣٥٠	٣٤٥	٣٥٩	٣٥٠	٣٤٥
٣٦٠	٣٥١	٣٤٦	٣٦٠	٣٥١	٣٤٦
٣٦١	٣٥٢	٣٤٧	٣٦١	٣٥٢	٣٤٧
٣٦٢	٣٥٣	٣٤٨	٣٦٢	٣٥٣	٣٤٨
٣٦٣	٣٥٤	٣٤٩	٣٦٣	٣٥٤	٣٤٩
٣٦٤	٣٥٥	٣٥٠	٣٦٤	٣٥٥	٣٥٠
٣٦٥	٣٥٦	٣٥١	٣٦٥	٣٥٦	٣٥١
٣٦٦	٣٥٧	٣٥٢	٣٦٦	٣٥٧	٣٥٢
٣٦٧	٣٥٨	٣٥٣	٣٦٧	٣٥٨	٣٥٣
٣٦٨	٣٥٩	٣٥٤	٣٦٨	٣٥٩	٣٥٤

أرقام المواد كما وردت من المحكمين.	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس النواب.	أرقام المواد كما وردت من الحكومة.	أرقام المواد كما وردت من المحكمين.	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس النواب.	أرقام المواد كما وردت من المحكمين.
٣٩٩	٣٨٩ حل أصلها	٣٨٤ معدلة	٤٣٠	٤٢٠ حل أصلها	٤١٥ حل أصلها
٤٠٠	» ٣٩٠	٣٨٥ حل أصلها	٤٣١	» ٤٢١	» ٤١٦
٤٠١	» ٣٩١	» ٣٨٦	٤٣٢	» ٤٢٢	» ٤١٧
٤٠٢	» ٣٩٢	٣٨٧ معدلة	٤٣٣	٤٢٣ معدلة	٤١٨ معدلة
٤٠٣	» ٣٩٣	» ٣٨٨	٤٣٤	» ٤٢٤ حل أصلها	» ٤١٩
٤٠٤	» ٣٩٤	٣٨٩ حل أصلها	٤٣٥	» ٤٢٥	» ٤٢٠ حل أصلها
٤٠٥	» ٣٩٥	» ٣٩٠	٤٣٦	» ٤٢٦	» ٤٢١
٤٠٦	» ٣٩٦	» ٣٩١	٤٣٧	» ٤٢٧	» ٤٢٢
٤٠٧	» ٣٩٧	» ٣٩٢	٤٣٨	» ٤٢٨	» ٤٢٣
٤٠٨	» ٣٩٨	٣٩٣ معدلة	٤٣٩	» ٤٢٩	» ٤٢٤
٤٠٩	» ٣٩٩	» ٣٩٤	٤٤٠	» ٤٣٠	» ٤٢٥ معدلة
٤١٠	٤٠٠ معدلة	» ٣٩٥	٤٤١	» ٤٣١	» ٤٢٦ حل أصلها
٤١١	» ٤٠١	٣٩٦ كما أقرها مجلس النواب	٤٤٢	» ٤٣٢	» ٤٢٧ معدلة
٤١٢	» ٤٠٢ حل أصلها	٣٩٧ معدلة	٤٤٣	» ٤٣٣	» ٤٢٨ حل أصلها
٤١٣	» ٤٠٣ معدلة	» ٣٩٨	٤٤٤	» ٤٣٤	» ٤٢٩ معدلة
٤١٤	» ٤٠٤ حل أصلها	٣٩٩ حل أصلها	٤٤٥	» ٤٣٥	» ٤٣٠
٤١٥	» ٤٠٥	» ٤٠٠	٤٤٦	» ٤٣٦	» ٤٣١
٤١٦	» ٤٠٦	٤٠١ معدلة	٤٤٧	» ٤٣٧	» ٤٣٢
٤١٧	» ٤٠٧	» ٤٠٢	٤٤٨	» ٤٣٨	» ٤٣٣
٤١٨	» ٤٠٨	» ٤٠٣ حل أصلها	٤٤٩	» ٤٣٩ معدلة	» ٤٣٤
٤١٩	» ٤٠٩	» ٤٠٤ معدلة	٤٥٠	» ٤٤٠	» ٤٣٥
٤٢٠	» ٤١٠	» ٤٠٥ حل أصلها	٤٥١	» ٤٤١ حل أصلها	» ٤٣٦
٤٢١	» ٤١١	» ٤٠٦ معدلة	٤٥٢	» ٤٤٢	» ٤٣٧ حل أصلها
٤٢٢	» ٤١٢ معدلة	» ٤٠٧	٤٥٣	» ٤٤٣	» ٤٣٨ معدلة
٤٢٣	» ٤١٣ حل أصلها	» ٤٠٨ حل أصلها	٤٥٤	» ٤٤٤	» ٤٣٩ حل أصلها
٤٢٤	» ٤١٤	» ٤٠٩	٤٥٥	» ٤٤٥	» ٤٤٠ معدلة
٤٢٥	» ٤١٥	» ٤١٠	٤٥٦	» ٤٤٦	» ٤٤١
٤٢٦	» ٤١٦	» ٤١١	٤٥٧	» ٤٤٧	» ٤٤٢
٤٢٧	» ٤١٧ معدلة	» ٤١٢ معدلة	٤٥٨	» ٤٤٨	» ٤٤٣
٤٢٨	» ٤١٨	» ٤١٣ كما أقرها مجلس النواب	٤٥٩	» ٤٤٩	» ٤٤٤
٤٢٩	» ٤١٩ حل أصلها	» ٤١٤ معدلة	٤٦٠	» ٤٥٠	» ٤٥٥

أرقام المواد كما وردت من الحكومة	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس النواب	أرقام المواد كما وردت من الحكومة	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس الشيوخ	أرقام المواد كما وردت من الحكومة	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس النواب
٤٦١	٤٥١ على أصلها	٤٤٦	معدلة	٤٨٠	معدلة
٤٦٢	» ٤٥٢	٤٤٧	على أصلها	٤٨	على أصلها
٤٦٣	» ٤٥٣	٤٤٨	معدلة	٤٨٢	معدلة
٤٦٤	» ٤٥٤	٤٤٩	على أصلها	٤٨٣	على أصلها
٤٦٥	حذفت	حذفت		٤٨٤	»
٤٦٦	٤٥٥ على أصلها	٤٥٠	معدلة	٤٨٥	»
٤٦٧	» ٤٥٦	» ٤٥١	»	٤٨٦	معدلة
٤٦٨	» ٤٥٧	٤٥٢	على أصلها	٤٨٧	على أصلها
٤٦٩	» ٤٥٨	٤٥٣	معدلة	٤٨٨	»
٤٧٠	» ٤٥٩	٤٥٤	على أصلها	٤٨٩	»
٤٧١	» ٤٦٠	٤٥٥	معدلة	٤٩٠	»
٤٧٢	» ٤٦١	٤٥٦	معدلة	٤٩١	»
٤٧٣	معدلة	٤٥٧	كما أقرها مجلس النواب	٤٩٢	»
٤٧٤	٤٦٢			٤٩٣	»
٤٧٥	على أصلها	٤٥٨	معدلة	٤٩٤	معدلة
٤٧٦	» ٤٦٤	٤٥٩	على أصلها	٤٩٥	على أصلها
٤٧٧	» ٤٦٥	٤٦٠	معدلة	٤٩٦	»
٤٧٨	معدلة	٤٦١	كما أقرها مجلس النواب	٤٩٧	معدلة
٤٧٩	» ٤٦٧	» ٤٦٢	»	٤٩٨	على أصلها
٤٨٠	» ٤٦٨	٤٦٣	معدلة	٤٩٩	»
٤٨١	» ٤٦٩	٤٦٤	كما أقرها مجلس النواب	٥٠٠	»
٤٨٢	على أصلها	٤٦٥	على أصلها	٥٠١	»
٤٨٣	» ٤٧١	» ٤٦٦	»	٥٠٢	»
٤٨٤	» ٤٧٢	٤٦٧	معدلة	٥٠٣	»
٤٨٥	» ٤٧٣	» ٤٦٨	»	٥٠٤	»
٤٨٦	» ٤٧٤	» ٤٦٩	»	٥٠٥	»
٤٨٧	» ٤٧٥	» ٤٧٠	»	٥٠٦	»
٤٨٨	» ٤٧٦	» ٤٧١	»	٥٠٧	»
٤٨٩	» ٤٧٧	٤٧٢	على أصلها	٥٠٨	»
٤٩٠	» ٤٧٨	» ٤٧٣	»	٥٠٩	»
٤٩١	معدلة	٤٧٤	كما أقرها مجلس النواب	٥١٠	»
٤٩٢	٤٧٩			٥١١	»
				٥١٢	»
				٥١٣	»
				٥١٤	»
				٥١٥	»
				٥١٦	»
				٥١٧	»
				٥١٨	»
				٥١٩	»
				٥٢٠	»
				٥٢١	»
				٥٢٢	»

أرقام لوائح وردت من الحكومة	أرقامها من المواد كما أقرها مجلس النواب	أرقامها من المواد كما أقرها مجلس الشيوخ	أرقام المواد كما وردت من الحكومة	أرقامها من المواد كما أقرها مجلس النواب	أرقامها من المواد كما أقرها مجلس الشيوخ
٥٢٣	٥١	٥٠٦	٥٥٣	٥٤١	٥٣٦
٥٢٤	٥١٢	٥٠٧	٥٥٤	٥٤٢	٥٣٧
٥٢٥	٥١٣	٥٠٨	٥٥٥	٥٤٣	٥٣٨
٥٢٦	٥١٤	٥٠٩	٥٥٦	٥٤٤	٥٣٩
٥٢٧	٥١٥	٥١٠	٥٥٧	٥٤٥	٥٤٠
٥٢٨	٥١٦	٥١١	٥٥٨	٥٤٦	٥٤١
٥٢٩	٥١٧	٥١٢	٥٥٩	٥٤٧	٥٤٢
٥٣٠	٥١٨	٥١٣	٥٦٠	٥٤٨	٥٤٣
٥٣١	٥١٩	٥١٤	٥٦١	٥٤٩	٥٤٤
٥٣٢	٥٢٠	٥١٥	٥٦٢	٥٥٠	٥٤٥
٥٣٣	٥٢١	٥١٦	٥٦٣	٥٥١	٥٤٦
٥٣٤	٥٢٢	٥١٧	٥٦٤	٥٥٢	٥٤٧
٥٣٥	٥٢٣	٥١٨	٥٦٥	٥٥٣	٥٤٨
٥٣٦	٥٢٤	٥١٩	٥٦٦	٥٥٤	٥٤٩
٥٣٧	٥٢٥	٥٢٠	٥٦٧	٥٥٥	٥٥٠
٥٣٨	٥٢٦	٥٢١	٥٦٨	٥٥٦	٥٥١
٥٣٩	٥٢٧	٥٢٢	٥٦٩	٥٥٧	٥٥٢
٥٤٠	٥٢٨	٥٢٣	٥٧٠	٥٥٨	٥٥٣
٥٤١	٥٢٩	٥٢٤	٥٧١	٥٥٩	٥٥٤
٥٤٢	٥٣٠	٥٢٥	٥٧٢	٥٦٠	٥٥٥
٥٤٣	٥٣١	٥٢٦	٥٧٣	٥٦١	٥٥٦
٥٤٤	٥٣٢	٥٢٧	٥٧٤	٥٦٢	٥٥٧
٥٤٥	٥٣٣	٥٢٨	٥٧٥	٥٦٣	٥٥٨
٥٤٦	٥٣٤	٥٢٩	٥٧٦	٥٦٤	٥٥٩
٥٤٧	٥٣٥	٥٣٠	٥٧٧	٥٦٥	٥٦٠
٥٤٨	٥٣٦	٥٣١	٥٧٨	٥٦٦	٥٦١
٥٤٩	٥٣٧	٥٣٢	٥٧٩	٥٦٧	٥٦٢
٥٥٠	٥٣٨	٥٣٣	٥٨٠	٥٦٨	٥٦٣
٥٥١	٥٣٩	٥٣٤	٥٨١	٥٦٩	٥٦٤
٥٥٢	٥٤٠	٥٣٥	٥٨٢	٥٧٠	٥٦٥

أرقام المواد كما وردت من الحكومة	ما يقابلها من المواد أقرها مجلس النواب	أرقام المواد كما وردت من الحكومة	ما يقابلها من المواد أقرها مجلس الشيوخ	أرقام المواد كما وردت من الحكومة	ما يقابلها من المواد أقرها مجلس النواب
٥٨٣	٥٧١ معدلة	٦١٣	٥٦٦ معدلة	٥٨٣	٥٧١ معدلة
٥٨٤	» ٥٧٢	٦١٤	» ٥٦٧	٥٨٤	» ٥٧٢
٥٨٥	٥٧٣ على أصلها	٦١٥	٥٦٨ على أصلها	٥٨٥	٥٧٣ على أصلها
٥٨٦	» ٥٧٤	٦١٦	٥٦٩ معدلة	٥٨٦	» ٥٧٤
٥٨٧	» ٥٧٥	٦١٧	٥٧٠ على أصلها	٥٨٧	» ٥٧٥
٥٨٨	» ٥٧٦	٦١٨	» ٥٧١	٥٨٨	» ٥٧٦
٥٨٩	٥٧٧ معدلة	٦١٩	٥٧٢ معدلة	٥٨٩	٥٧٧ معدلة
٥٩٠	٥٧٨ على أصلها	٦٢٠	» ٥٧٣	٥٩٠	٥٧٨ على أصلها
٥٩١	» ٥٧٩	٦٢١	حذفت	٥٩١	» ٥٧٩
٥٩٢	٥٨٠ معدلة	٦٢٢	٥٧٤ معدلة	٥٩٢	٥٨٠ معدلة
٥٩٣	» ٥٨١	٦٢٣	» ٥٧٥	٥٩٣	» ٥٨١
٥٩٤	٥٨٢ - ٢	٦٢٤	٥٧٦ على أصلها	٥٩٤	٥٨٢ - ٢
٥٩٥	» ٥٨٣	٦٢٥	» ٥٧٧	٥٩٥	» ٥٨٣
٥٩٦	» ٥٨٤	٦٢٦	٥٧٨ معدلة	٥٩٦	» ٥٨٤
٥٩٧	» ٥٨٥	٦٢٧	٥٧٩ على أصلها	٥٩٧	» ٥٨٥
٥٩٨	» ٥٨٦	٦٢٨	٥٨٠ معدلة	٥٩٨	» ٥٨٦
٥٩٩	» ٥٨٧	٦٢٩	٥٨١ على أصلها	٥٩٩	» ٥٨٧
٦٠٠	» ٥٨٨	٦٣٠	» ٥٨٢	٦٠٠	» ٥٨٨
٦٠١	» ٥٨٩	٦٣١	٥٨٣ معدلة	٦٠١	» ٥٨٩
٦٠٢	» ٥٩٠	٦٣٢	٥٨٤ على أصلها	٦٠٢	» ٥٩٠
٦٠٣	» ٥٩١	٦٣٣	٥٨٥ معدلة	٦٠٣	» ٥٩١
٦٠٤	» ٥٩٢	٦٣٤	٥٨٦ على أصلها	٦٠٤	» ٥٩٢
٦٠٥	» ٥٩٣	٦٣٥	» ٥٨٧	٦٠٥	» ٥٩٣
٦٠٦	» ٥٩٤	٦٣٦	» ٥٨٨	٦٠٦	» ٥٩٤
٦٠٧	» ٥٩٥	٦٣٧	٥٨٩ معدلة	٦٠٧	» ٥٩٥
٦٠٨	» ٥٩٦	٦٣٨	٥٩٠ على أصلها	٦٠٨	» ٥٩٦
٦٠٩	» ٥٩٧	٦٣٩	٥٩١ معدلة	٦٠٩	» ٥٩٧
٦١٠	٥٩٨ معدلة	٦٤٠	» ٥٩٢	٦١٠	٥٩٨ معدلة
٦١١	٥٩٩ على أصلها	٦٤١	٥٩٣ على أصلها	٦١١	٥٩٩ على أصلها
٦١٢	» ٦٠٠	٦٤٢	» ٥٩٤	٦١٢	» ٦٠٠
٦٠٩ كما أقرها مجلس النواب	٦١٠ معدلة	٦٢٧	٦٢٨ على أصلها	٦٠٩ كما أقرها مجلس النواب	٦١٠ معدلة
٦١١ كما أقرها مجلس النواب	٦١١ معدلة	٦٢٩	٦٢٠ على أصلها	٦١١ كما أقرها مجلس النواب	٦١١ معدلة
٦١٢	٦١٢ معدلة	٦٣٠	٦٢١ على أصلها	٦١٢	٦١٢ معدلة
٦١٣	» ٦١٣	٦٣١	٦٢٢ معدلة	٦١٣	» ٦١٣
٦١٤	» ٦٢٠	٦٣٢	٦٢٣ معدلة	٦١٤	» ٦٢٠
٦١٥	٦٢١ على أصلها	٦٣٣	٦٢٤ معدلة	٦١٥	٦٢١ على أصلها
٦١٦	٦٢٢ معدلة	٦٣٤	٦٢٥ على أصلها	٦١٦	٦٢٢ معدلة
٦١٧	٦٢٣ على أصلها	٦٣٥	٦٢٦ على أصلها	٦١٧	٦٢٣ على أصلها
٦١٨	» ٦٢٤	٦٣٦	٦٢٧ معدلة	٦١٨	» ٦٢٤
٦١٩	» ٦٢٥	٦٣٧	٦٢٨ على أصلها	٦١٩	» ٦٢٥
٦٢٠	٦٢٦ معدلة	٦٣٨	٦٢٩ على أصلها	٦٢٠	٦٢٦ معدلة
٦٢١	» ٦٢٧	٦٣٩	٦٣٠ على أصلها	٦٢١	» ٦٢٧
٦٢٢	٦٢٨ على أصلها	٦٤٠	٦٣١ معدلة	٦٢٢	٦٢٨ على أصلها
٦٢٣	» ٦٢٩	٦٤١	٦٣٢ معدلة	٦٢٣	» ٦٢٩
٦٢٤	٦٣٠ معدلة	٦٤٢	٦٣٣ على أصلها	٦٢٤	٦٣٠ معدلة

أرقام المواد كما وردت من الحكومة	ما قبلها من المواد كما أقرها مجلس النواب	أرقام المواد كما وردت من الحكومة	ما قبلها من المواد كما أقرها مجلس الشيوخ	أرقام المواد كما وردت من الحكومة	ما قبلها من المواد كما أقرها مجلس النواب
٦٤٣	٦٣١ على أصلها	٦٧٣	٦٣٥ على أصلها	٦٤٣	٦٥٤ معلقة
٦٤٤	» ٦٣٢	٦٧٤	٦٣٦ معلقة	٦٤٤	» ٦٥٥
٦٤٥	٦٣٣ معلقة	٦٧٥	» ٦٣٧	٦٤٥	٦٥٦ على أصلها
٦٤٦	٦٣٤ على أصلها	٦٧٦	» ٦٣٧	٦٤٦	٦٥٧ معلقة
٦٤٧	٦٣٥ معلقة	٦٧٧	» ٦٣٩	٦٤٧	» ٦٥٨
٦٤٨	» ٦٣٦	—	» ٦٣٠	٦٤٨	٦٥٩ جديدة
٦٤٩	٦٣٧ على أصلها	٦٧٨	» ٦٣١	٦٤٩	٦٦٠ على أصلها
٦٥٠	» ٦٣٨	٦٧٩	» ٦٣٢	٦٥٠	» ٦٦١
٦٥١	٦٣٩ معلقة	٦٨٠	» ٦٣٣	٦٥١	٦٦٢ معلقة
٦٥٢	» ٦٤٠	٦٨١	» ٦٣٤	٦٥٢	٦٦٣ على أصلها
٦٥٣	» ٦٤١	٦٨٢	» ٦٣٥	٦٥٣	٦٦٤ معلقة
٦٥٤	» ٦٤٢	٦٨٣	» ٦٣٦	٦٥٤	» ٦٦٥
٦٥٥	٦٤٣ على أصلها	٦٨٤	» ٦٣٧	٦٥٥	٦٦٦ على أصلها
٦٥٦	» ٦٤٤	٦٨٥	» ٦٣٨	٦٥٦	» ٦٦٧
٦٥٧	» ٦٤٥	٦٨٦	٦٣٩ على أصلها	٦٥٧	٦٦٨ معلقة
٦٥٨	» ٦٤٦	٦٨٧	» ٦٤٠	٦٥٨	حذفت
٦٥٩	٦٤٧ معلقة	٦٨٨	٦٤١ معلقة	٦٥٩	٦٦٩ معلقة
٦٦٠	» ٦٤٨	٦٨٩	» ٦٤٢	٦٦٠	» ٦٧٠
٦٦١	٦٤٩ على أصلها	٦٩٠	٦٤٣ على أصلها	٦٦١	» ٦٧١
٦٦٢	» ٦٥٠	٦٩١	٦٤٤ معلقة	٦٦٢	» ٦٧٢
٦٦٣	٦٥١ معلقة	٦٩٢	» ٦٤٥	٦٦٣	» ٦٧٣
٦٦٤	٦٥٢ على أصلها	٦٩٣	٦٤٦ على أصلها	٦٦٤	» ٦٧٤
٦٦٥	٦٥٣ معلقة	٦٩٤	٦٤٧ معلقة	٦٦٥	٦٧٥ على أصلها
٦٦٦	٦٥٤ على أصلها	٦٩٥	» ٦٤٨	٦٦٦	٦٧٦ معلقة
٦٦٧	٦٥٥ معلقة	٦٩٦	حذفت	٦٦٧	٦٧٧ على أصلها
٦٦٨	» ٦٥٦	٦٩٧	٦٤٩ معلقة	٦٦٨	» ٦٧٨
٦٦٩	٦٥٧ على أصلها	٦٩٨	٦٥٠ على أصلها	٦٦٩	٦٧٩ معلقة
٦٧٠	» ٦٥٨	٦٩٩	» ٦٥١	٦٧٠	» ٦٨٠
٦٧١	» ٦٥٩	٧٠٠	» ٦٥٢	٦٧١	» ٦٨١
٦٧٢	» ٦٦٠	٧٠١	٦٥٣ معلقة	٦٧٢	» ٦٨٢



أرقام المواد كما وردت من الحكومة	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس النواب	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس الشيوخ	أرقام المواد كما وردت من الحكومة	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس النواب	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس الشيوخ
٧٠٢	٦٩٠ على أصلها	٦٨٣ على أصلها	٧٣٢	٧٢٠ معدلة	٧١٣ معدلة
٧٠٣	» ٦٩١	٦٨٤ معدلة	٧٣٣	٧٢١ على أصلها	٧١٤ على أصلها
٧٠٤	» ٦٩٢	٦٨٥ على أصلها	٧٣٤	٧٢٢ معدلة	٧١٥ معدلة
٧٠٥	» ٦٩٣	٦٨٦ معدلة	٧٣٥	» ٧٢٣	» ٧١٦
٧٠٦	» ٦٩٤	» ٦٨٧	٧٣٦	٧٢٤ على أصلها	٧١٧ على أصلها
٧٠٧	» ٦٩٥	» ٦٨٨	٧٣٧	» ٧٢٥	» ٧١٨
٧٠٨	» ٦٩٦	» ٦٨٩	٧٣٨	٧٢٦ معدلة	٧١٩ معدلة
٧٠٩	٦٩٧ معدلة	» ٦٩٠	٧٣٩	» ٧٢٧	» ٧٢٠
٧١٠	٦٩٨ على أصلها	» ٦٩١	٧٤٠	٧٢٨ على أصلها	٧٢١ على أصلها
٧١١	» ٦٩٩	» ٦٩٢	٧٤١	٧٢٩ معدلة	٧٢٢ كما أقرها مجلس النواب
٧١٢	» ٧٠٠	» ٦٩٣	٧٤٢	٧٣٠ على أصلها	٧٢٣ معدلة
٧١٣	» ٧٠١	» ٦٩٤	٧٤٣	» ٧٣١	» ٧٢٤
٦١٤	» ٧٠٢	» ٦٩٥	٧٤٤	» ٧٣٢	» ٧٢٥
٧١٥	٧٠٣ معدلة	» ٦٩٦	٧٤٥	» ٧٣٣	٧٢٦ على أصلها
٧١٦	٧٠٤ على أصلها	» ٦٩٧	٧٤٦	» ٧٣٤	» ٧٢٧
٧١٧	٧٠٥ معدلة	» ٦٩٨	٧٤٧	» ٧٣٥	» ٧٢٨
٧١٨	» ٧٠٦	» ٦٩٩	٧٤٨	» ٧٣٦	٧٢٩ معدلة
٧١٩	» ٧٠٧	» ٧٠٠	٧٤٩	» ٧٣٧	» ٧٣٠
٧٢٠	٧٠٨ على أصلها	٧٠١ على أصلها	٧٥٠	» ٧٣٨	» ٧٣١
٧٢١	» ٧٠٩	» ٧٠٢	٧٥١	» ٧٣٩	» ٧٣٢
٧٢٢	٧١٠ معدلة	٧٠٣ كما أقرها مجلس النواب	٧٥٢	» ٧٤٠	» ٧٣٣
٧٢٣	٧١١ على أصلها	٧٠٤ على أصلها	٧٥٣	» ٧٤١	» ٧٣٤
٧٢٤	٧١٢ معدلة	٧٠٥ معدلة	٧٥٤	» ٧٤٢	» ٧٣٥ على أصلها
٧٢٥	٧١٣ على أصلها	» ٧٠٦	٧٥٥	» ٧٤٣	» ٧٣٦
٧٢٦	» ٧١٤	» ٧٠٧	٧٥٦	٧٤٤ معدلة	٧٣٧ معدلة
٧٢٨	» ٧١٦	٧٠٨ على أصلها	٧٥٧	٧٤٥ على أصلها	» ٧٣٨
٧٢٧	» ٧١٥	» ٧٠٩	٧٥٨	» ٧٤٦	» ٧٣٩
٧٢٩	» ٧١٧	» ٧١٠	٧٥٩	» ٧٤٧	» ٧٤٠
٧٣٠	» ٧١٨	» ٧١١	٧٦٠	» ٧٤٨	» ٧٤١
٧٣١	» ٧١٩	٧١٢ معدلة	٧٦١	٧٤٩ معدلة	» ٧٤٢

أرتم المواد كما وردت من الحكومة	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس النواب	أرتم المواد كما وردت من الحكومة	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس الشيوخ	أرتم المواد كما وردت من الحكومة	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس النواب
٧٦٢	٧٥٠ معدلة	٧٤٣	معدلة	٧٧٣	معدلة
٧٦٣	٧٥١ على أصلها	٧٤٤	على أصلها	٧٧٤	»
٧٦٤	» ٧٥٢	٧٤٥	معدلة	٧٧٥	»
٧٦٥	» ٧٥٣	٧٤٦	على أصلها	٧٧٦	على أصلها
٧٦٦	» ٧٥٤	٧٤٧	معدلة	٧٧٧	معدلة
٧٦٧	» ٧٥٥	٧٤٨	»	٧٧٨	»
٧٦٨	» ٧٥٦	٧٤٩	على أصلها	٧٧٩	»
٧٦٩	» ٧٥٧	» ٧٥٠	»	٧٨٠	»
٧٧٠	» ٧٥٨	٧٥١	معدلة	٧٨١	على أصلها
٧٧١	» ٧٥٩	٧٥٢	على أصلها	٧٨٢	معدلة
٧٧٢	» ٧٦٠	٧٥٣	معدلة	٧٨٣	على أصلها
٧٧٣	» ٧٦١	٧٥٤	على أصلها	٧٨٤	معدلة
٧٧٤	٧٦٢ معدلة	٧٥٥	معدلة	٧٨٥	»
٧٧٥	٧٦٣ على أصلها	٧٥٦	على أصلها	٧٨٦	»
٧٧٦	» ٧٦٤	» ٧٥٧	»	٧٨٧	»
٧٧٧	» ٧٦٥	٧٥٨	معدلة	٧٨٨	على أصلها
٧٧٨	» ٧٦٦	» ٧٥٩	»	٧٨٩	معدلة
٧٧٩	» ٧٦٧	» ٧٦٠	»	٧٩٠	على أصلها
٧٨٠	» ٧٦٨	» ٧٦١	»	٧٩١	»
٧٨١	» ٧٦٩	» ٧٦٢	»	٧٩٢	»
٧٨٢	٧٧٠ معدلة	» ٧٦٣	»	٧٩٣	»
٧٨٣	٧٧١ على أصلها	» ٧٦٤	»	٧٩٤	معدلة
٧٨٤	» ٧٧٢	» ٧٦٥	»	٧٩٥	على أصلها
٧٨٥	» ٧٧٣	» ٧٦٦	»	٧٩٦	معدلة
٧٨٦	» ٧٧٤	» ٧٦٧	»	٧٩٧	على أصلها
٧٨٧	٧٧٥ معدلة	» ٧٦٨	»	٧٩٨	»
٧٨٨	٧٧٦ على أصلها	» ٧٦٩	»	٧٩٩	»
٧٨٩	» ٧٧٧	» ٧٧٠	»	٨٠٠	»
٧٩٠	» ٧٧٨	» ٧٧١	»	٨٠١	معدلة
٧٩١	» ٧٧٩	٧٧٢	على أصلها	٨٠٢	»

أرقام المواد كما وردت من الحكومة	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس النواب	أرقام المواد كما وردت من الحكومة	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس الشيوخ	أرقام المواد كما وردت من الحكومة	ما يقابلها من المواد كما أقرها مجلس النواب
٨٢٢	٨١٠ على أصلها	٨٥٠	٨٠٣ معلقة	٨٢٢	٨١٠ على أصلها
٨٢٣	» ٨١١	٨٥١	» ٨٠٤	٨٢٣	» ٨١١
٨٢٤	» ٨١٢	٨٥٢	» ٨٠٥ على أصلها	٨٢٤	» ٨١٢
٨٢٥	» ٨١٣	٨٥٣	» ٨٠٦	٨٢٥	» ٨١٣
٨٢٦	» ٨١٤	٨٥٤	» ٨٠٧	٨٢٦	» ٨١٤
٨٢٧	» ٨١٥	٨٥٥	» ٨٠٨ معلقة	٨٢٧	» ٨١٥
٨٢٨	» ٨١٦	٨٥٦	» ٨٠٩ على أصلها	٨٢٨	» ٨١٦
٨٢٩	» ٨١٧	٨٥٧	» ٨١٠	٨٢٩	» ٨١٧
٨٣٠	» ٨١٨	٨٥٨	» ٨١١ معلقة	٨٣٠	» ٨١٨
٨٣١	» ٨١٩	٨٥٩	» ٨١٢	٨٣١	» ٨١٩
٨٣٢	» ٨٢٠	٨٦٠	» ٨١٣ على أصلها	٨٣٢	» ٨٢٠
٨٣٣	» ٨٢١	٨٦١	» ٨١٤ معلقة	٨٣٣	» ٨٢١
٨٣٤	» ٨٢٢	٨٦٢	» ٨١٥ على أصلها	٨٣٤	» ٨٢٢
٨٣٥	» ٨٢٣	٨٦٣	» ٨١٦	٨٣٥	» ٨٢٣
٨٣٦	» ٨٢٤	٨٦٤	» ٨١٧	٨٣٦	» ٨٢٤
٨٣٧	» ٨٢٥	٨٦٥	» ٨١٨	٨٣٧	» ٨٢٥
٨٣٨	» ٨٢٦ معلقة	٨٦٦	» ٨١٩ معلقة	٨٣٨	» ٨٢٦ معلقة
٨٣٩	» ٨٢٧ على أصلها	٨٦٧	» ٨٢٠	٨٣٩	» ٨٢٧ على أصلها
٨٤٠	» ٨٢٨	٨٦٨	» ٨٢١ على أصلها	٨٤٠	» ٨٢٨
٨٤١	» ٨٢٩	٨٦٩	» ٨٢٢ معلقة	٨٤١	» ٨٢٩
٨٤٢	» ٨٣٠	٨٧٠	» ٨٢٣ على أصلها	٨٤٢	» ٨٣٠
٨٤٣	» ٨٣١	٨٧١	» ٨٢٤	٨٤٣	» ٨٣١
٨٤٤	» ٨٣٢	٨٧٢	» ٨٢٥ معلقة	٨٤٤	» ٨٣٢
٨٤٥	» ٨٣٣	٨٧٣	» ٨٢٦ على أصلها	٨٤٥	» ٨٣٣
٨٤٦	» ٨٣٤	٨٧٤	» ٨٢٧	٨٤٦	» ٨٣٤
٨٤٧	» ٨٣٥	٨٧٥	» ٨٢٨	٨٤٧	» ٨٣٥
٨٤٨	» ٨٣٦	٨٧٦	» ٨٢٩	٨٤٨	» ٨٣٦
٨٤٩	» ٨٣٧	٨٧٧	» ٨٣٠	٨٤٩	» ٨٣٧
٨٥٠	» ٨٣٨	٨٧٨	» ٨٣١	٨٥٠	» ٨٣٨
٨٥١	» ٨٣٩	٨٧٩	» ٨٣٢	٨٥١	» ٨٣٩
٨٥٢	» ٨٤٠	٨٨٠	» ٨٣٣	٨٥٢	» ٨٤٠
٨٥٣	» ٨٤١	٨٨١	» ٨٣٤	٨٥٣	» ٨٤١
٨٥٤	» ٨٤٢	٨٨٢	» ٨٣٥	٨٥٤	» ٨٤٢
٨٥٥	» ٨٤٣	٨٨٣	» ٨٣٦	٨٥٥	» ٨٤٣
٨٥٦	» ٨٤٤	٨٨٤	» ٨٣٧	٨٥٦	» ٨٤٤
٨٥٧	» ٨٤٥	٨٨٥	» ٨٣٨	٨٥٧	» ٨٤٥
٨٥٨	» ٨٤٦	٨٨٦	» ٨٣٩	٨٥٨	» ٨٤٦
٨٥٩	» ٨٤٧	٨٨٧	» ٨٤٠	٨٥٩	» ٨٤٧
٨٦٠	» ٨٤٨	٨٨٨	» ٨٤١	٨٦٠	» ٨٤٨
٨٦١	» ٨٤٩	٨٨٩	» ٨٤٢	٨٦١	» ٨٤٩
٨٦٢	» ٨٥٠	٨٩٠	» ٨٤٣	٨٦٢	» ٨٥٠
٨٦٣	» ٨٥١	٨٩١	» ٨٤٤	٨٦٣	» ٨٥١
٨٦٤	» ٨٥٢	٨٩٢	» ٨٤٥	٨٦٤	» ٨٥٢
٨٦٥	» ٨٥٣	٨٩٣	» ٨٤٦	٨٦٥	» ٨٥٣
٨٦٦	» ٨٥٤	٨٩٤	» ٨٤٧	٨٦٦	» ٨٥٤
٨٦٧	» ٨٥٥	٨٩٥	» ٨٤٨	٨٦٧	» ٨٥٥
٨٦٨	» ٨٥٦	٨٩٦	» ٨٤٩	٨٦٨	» ٨٥٦
٨٦٩	» ٨٥٧	٨٩٧	» ٨٥٠	٨٦٩	» ٨٥٧
٨٧٠	» ٨٥٨	٨٩٨	» ٨٥١	٨٧٠	» ٨٥٨
٨٧١	» ٨٥٩	٨٩٩	» ٨٥٢	٨٧١	» ٨٥٩
٨٧٢	» ٨٦٠	٩٠٠	» ٨٥٣	٨٧٢	» ٨٦٠
٨٧٣	» ٨٦١	٩٠١	» ٨٥٤	٨٧٣	» ٨٦١
٨٧٤	» ٨٦٢	٩٠٢	» ٨٥٥	٨٧٤	» ٨٦٢
٨٧٥	» ٨٦٣	٩٠٣	» ٨٥٦	٨٧٥	» ٨٦٣
٨٧٦	» ٨٦٤	٩٠٤	» ٨٥٧	٨٧٦	» ٨٦٤
٨٧٧	» ٨٦٥	٩٠٥	» ٨٥٨	٨٧٧	» ٨٦٥



# الْمَجْلِسُ الشُّعْبِيُّ

## دور الانعقاد العادى الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة الثالثة والعشرين

المعقودة علناً في يوم الاثنين ٢١ جمادى الأولى سنة ١٣٦٨ ، الموافق ٢١ مارس سنة ١٩٤٩

### ملخص

#### دلم الجلسة

- ١ — تلغ المجلس وفاة المفوض له الشيخ يوسف يوسف الشروبي عضو المجلس عن دائرة كفر الشيخ — وقف الجلسة  
حدادا — إعلان علو المحل ... .. ٧٥٤
- ٢ — إيجازان ... .. ٧٥٥
- ٣ — المصدق حل مضبطة الجلسة السابقة (١٤ مارس سنة ١٩٤٩) ... .. ٧٥٥
- ٤ — درجاء اصحاب الصحف ومحرريها أنظروا الحقيقة فيما يشترن، وألا يذكروا شيئا مما يقع بالجلسات السرية ... .. ٧٥٥
- ٥ — مرسوم بمشروع قانون بإنشاء محكمة استئناف بمدينة المنصورة — إحالة إلى لجنة العدل ... .. ٧٥٦
- ٦ — طلب دفع الحماية البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم أحمد إبراهيم طه الله بك ، لغيره في إجراءات قضائية المناقشة ... .. ٧٥٦  
رقم ٦٦٢٢ م أول الاستماعية سنة ١٩٤٨ — إحالة إلى لجنة العدل ... ..
- ٧ — سرد وزارة المالية حل الرضيات التي أقيمت أثناء دور الانعقاد العادى الثالث والعشرين ... .. ٧٥٦  
ملحق رقم ١٠٣
- ٨ — اقتراح بدم من حضرة الشيخ المحترم محمد طه الجزار بك ، بأن تثنى مذكرة المعارف السورية حمام سباحة لبلدية القنطرة  
والمدارس بخاصة مديرية المحمية — إحالة إلى لجنة الاقتراحات والمرفق ... .. ٧٥٧

رقم الصفحة

٩ - أسئلة :

- ( أ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المرفة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والحاكم العسكري العام ، من حضرة الشيخ المحترم عد فراد سراج الدين باشا ، عن المظننين بأرامى عسكرية من غير اليهود — الإجابة عنه ... ٧٥٧
- ( ب ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الأشغال العمومية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنى أمير القنصل ، عن قتل مصرف أمخون من وسط البحر — الإجابة عنه ... ٧٥٧
- ( ج ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الماروف العمومية ، من حضرة الشيخ المحترم عد نجيب عد جمه ، عن السب في مدح أحياء شهادة " المتركوليشن " (Matschoulshon) من الكلية الأمريكية سادة الترجيحية كشهادة كلية فنكوريا — الإجابة عنه ... ٧٥٨
- ( د ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير التكوين ، من حضرة الشيخ المحترم السيد عد محمد الزوالى ، عن نفخ تكاليف الحفلة ومكافأة الفلاد — تأجيله أسبوعين ... ٧٥٨
- ( هـ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير التجارة والصناعة ، من حضرة الشيخ المحترم عد طوى المزار بك ، عن تصدير ألفة المصانع اليدوية لقادى ترفض طله المصانع عن العمل — تأجيله أسبوعين ... ٧٥٩
- ( و ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير التجارة والصناعة ووزير الشؤون الاجتماعية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أمانه ، عن إقالة سامل شركة السكر في الشيخ فضل — تأجيله أسبوعين ... ٧٥٩
- ( ز ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم فريد أبو زخادى بك ، عن موحه تقديم مشروع قانون ربط القرية على الأطنان الزراعية — الإجابة عنه ... ٧٥٩
- ( ح ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنى أمير القنصل ، عن شراء ١٨٠.٠٠٠ طن من خشب طاجية المبانى إلى الخشب — الإجابة عنه ... ٧٥٩
- ( ط ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عد سليم جابر ، عن مساواة جميع المرتفقين في منح الفلانات — الإجابة عنه ... ٧٦٠
- ١٠ - استعجاب موجه إلى حضرة صاحب المرفة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والحاكم العسكري العام ، من حضرة الشيخ المحترم عد فراد سراج الدين باشا ، عن استغلال الأحكام العقوبة في التصديق على حرية القتل والفساد — تعديلهم الملائمة فيه بعد أسبوعين ... ٧٦٠
- ١١ - تقرير لجنة المالية عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من المفردة ذكرى مهران باشا ، بخصوص البنك الأهل إلى بنك مركزي — تأجيله ستة أسابيع ، بناء على طلب سامل وزير المالية ، أمام اللجنة ... ٧٦١
- ١٢ - مشروع قانون ينص اعتماد إنفاق يبلغ ٣٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الداخلية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، فرح " البرلمان العام " ، باب ٢ " مصروفات عامة " ، يشد ١١ " مصروفات سرية " ، لعدم كفاية ربط قيد المذكر لتأية السنة المالية الحالية ... ٧٦١
- تقرير لجنة المالية  
الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مخالفة مادتيه مادة ثالثة — تأجيل أخذ الرأى طوله بالبناء بالاسم  
مع مخرجات الأخرى ... ٧٦٢

رقم الصفحة

١٣ - مشروع قانون بالإذن للحكومة في أن تأخذ مبلغ ٨٨٠.٠٠٠ جنيه من الاحتياطي العام ، لرابجة نفقات إعادة المصريين من فلسطين ، ولإيواء وإعالة المهاجرين إلى مصر من الفلسطينيين العرب ... ٧٦٢

تقرير لجنة المالية ... طلع رقم ١٠٥

الموافق على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بإتداء بالأسم مع مشروعات القوانين الأخرى ... ٧٦٤

١٤ - تقرير لجنة الشؤون الدستورية والأشعة الداخلية من اقتراح حشرة الشيخ المحرم جمال الدين أبيه بك تعديل المسادين ٤١ و ١١٥ من المسعود ... ٧٦٤

طلع رقم ١٠٦

الموافق على التقرير ، وحفظ الاقتراحين ... ٧٦٥

١٥ - تقرير لجنة قانون الإجراءات الجنائية من مشروع قانون الإجراءات الجنائية ، ومشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل المادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنابات والمسادين ١٥١ و ١٧١ من قانون تحقيق الجنابات ... ٧٦٥

تأجيله أسديما ... ٧٦٥

١٦ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتعديل اليه "ثانيا" من المساعدة ١٠٤ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٩ ، بإعادة تنظيم المطامع الأثرى ... ٧٦٥

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية ... طلع رقم ١٠٧

الموافق على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بإتداء بالأسم مع مشروعات القوانين الأخرى ... ٧٦٦

١٧ - أخذ الرأي على مشروعات القوانين الآتية :

( أ ) مشروع قانون بفتح اعتماد إنشائي بمبلغ ٣٠٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الداخلية لسنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ ، فرع ١ "المرور العام" ، باب ٢ "مصرفات عامة" ، بند ١١ "مصرفات سرية" ، لعدم كفاية ربط اليه المذكور نهاية لسنة المالية الحالية ... ٧٦٦

( ب ) مشروع قانون بالإذن للحكومة في أن تأخذ مبلغ ٨٨٠.٠٠٠ جنيه من الاحتياطي العام ، لرابجة نفقات إعادة المصريين من فلسطين ، ولإيواء وإعالة المهاجرين إلى مصر من الفلسطينيين العرب ... ٧٦٦

( ج ) مشروع قانون بتعديل اليه "ثانيا" من المساعدة ١٠٤ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٩ ، بإعادة تنظيم المطامع الأثرى ... ٧٦٦

الموافق عليها دفعة واحدة بإتداء بالأسم ... ٧٦٧

١٨ - تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والنسل من مشروع القانون المقدم من حشرة عبد خطاب بك (عضو المجلس سابقا) باستعمار الأراضي المستصلحة ... ٧٦٨

إتداه إلى لجنة المالية ، تم إلى لجنة العمل ، على أن يتقرر أمام المجلس بعد خمسة أسابيع ... ٧٧٠

تولى السكرتيرة العامة أمين عن العرب بك .  
( أعلن حضرة صاحب المائدة الرئيس افتتاح الجلسة ) .

### ١ - تبليغ المجلس

وفاة المغفور الشيخ يوسف يوسف الشروبي عضو المجلس من دائرة  
كفر الشيخ - وقف الجلسة حدادا - إعلان غفر المحل

الرئيس - يحزني أن أضي إلى المجلس زبلا كرميا ، هو المغفور له  
الشيخ يوسف يوسف الشروبي . توفي إلى رحمة الله يوم ١٦ الحالى ،  
وفدق فى اليوم التالى ببلدة الحمرة ( مركز كفر الشيخ ) .

وقد نلت هيئة المكتب حضرة الزبيل المحترم الدكتور جاد قنديل  
لتشيع جنازة الفقيد ببلدة ، نيابة عن المجلس .

وتفضل حضرة صاحب الجلسة الملك ، فأوفد من قبله مندوبا  
لتشيع الجنازة . وقد رفعت إلى جلالة ، باسم المجلس واسمى ، أصدق  
جارات الشكر .

وأتى ، باسم المجلس ، أحرب عن شديد الأسف على فقده . وسأرسل ،  
بموافقتكم ، كتاب تنزية إلى أسرته الكريمة .

مضرة صاحب المالى مصطفى مرعى بك ( وزير المولة ) - الحكومة  
تساطر المجلس أحفه لوفاة الشيخ المحترم ، وتذكر بالخير ما قدم من خدمات  
فى هذا المجلس ، وتسال له الرحمة ولأهله الصبر والسوان .

مضرة الشيخ المحترم على زكى المولى باشا - وأتى ، باسم المعارضة ،  
أبلى مزيد الأسف لتسارتنا بوفاة حضرة الشيخ المحترم الشيخ يوسف  
الشروبي ، وأبجو له الرحمة والرضوان .

الرئيس - توقف الجلسة حدادا على الفقيد .

( وقفت الجلسة ) .

الرئيس - أجدت الجلسة ، وأعلن غفر المحل .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والنصف مساء ، برئاسة حضرة صاحب  
السعادة الدكتور محمد حسين هيكى باشا رئيس المجلس .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ عبد الرحمن نور ، عبد عطية الناظر بك ، السيد عبد المجيد الرمالى ،  
الأستاذ عبد الرازق وهبه القاضي .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما هنا :

الفائين :

أولا - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد على أبوسيت بك ، الشيخ إسماعيل فواز ، حسن رشوان  
حمادى بك ، حسين عاتى باشا ، صليب سالى باشا ، عبد الفتاح  
يحيى باشا ، عبد رشوان الزمر بك .

ثانيا - باحتفال :

( ١ ) عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد قرشى باشا ، أحمد لطفى السيد باشا ، حسن حسن هزام بك ،  
حسن صادق باشا ، الأستاذ حسن عبد القادر ، الأستاذ  
حباس محمود المقاد ، عبد الفتوى أحمد باشا ، فهمى ربحا بك ،  
عبد المغازى عبد ربه باشا ، محمد أنسى باشا ، عبد طاهر باشا .

( ب ) عن جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

اللواء أحمد عطية باشا ، إسماعيل صدق باشا ، حسن شعراوى باشا ،  
محمد شريف صبرى باشا ، محمد شفيق باشا ، محمد نجيب  
الغزالى باشا .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ أحمد أبو الفتوح ، حسين مصطفى حمزه بك ، سالى حبشى باشا ،  
سيد جهنى بك ، شارل بشرى حنا ، عبد الله الموم باشا ، محمد عبد الغزال  
سمرة باشا ، الأستاذ محمد على شعراوى ، محمود حمزه بك ، الأستاذ ميشيل رزق .

وحضر من الوفاء حضرات أصحاب المالى :

الأستاذ على السيد أيوب وزير المعارف العمومية ، محمود حسن باشا  
وزير المولة ، الدكتور نجيب اسكنو باشا وزير الصحة العمومية ، على  
عبد الرازق باشا وزير الأوقاف ، الفريق محمد حيدر باشا وزير الحربية  
والبحرية ، جلال فهم باشا وزير الشؤون الاجتماعية ، عباس أبو حسين باشا  
وزير الزراعة ، مصطفى مرعى بك وزير المولة ، محمد زكى على باشا وزير  
المولة .



وعندئذ رأى الوفديون أن يسحبوا الاقتراح، حتى لا يمرى عليه التصويت في جلسة علنية .

واظن أن هذا القى نشر، وصححت الرقابة بنشره، بخلاف تمام الخفاة ما وقع في هذه الجلسة . فلقى تذكرة حضرته، وهو ثابت في عجز الجلسة : أن المجلس لم يناقش إطلاقاً موضوع مشروع القسور الخاص بالناء الأحكام العرفية، بل إن صاحب هذا الاقتراح بمشروع القرار يصحبه بد أن انسحب الشيوخ المارضون من المجلس، ولم يرض هذا المشروع بقرار، ولم تجر فيه أية مناقشة .

وكتت أرجو، والرقابة حل الصنف قائمة وشديدة كما تعرفونها، أن تمنع نشر قرار زائف منسوب إلى مجلس الشيوخ ولم يصدر منه .

لذلك فأتا أرجو سادة رئيس المجلس أن يلفت النظر إلى أن نسبة قرار غير صحيح إلى المجلس، لا يتفق مع الصديق ولا مع الاحترام الواجب توافره لهذا المجلس .

الرئيس - في الواقع، وكما تعلمون حضراتكم، أن الجلسة عقدت سرية ولم يتخذ المجلس قراراً في الموضوع ولم يناقشه، انسحب مشروع القرار، ولأن أحدنا لم يتكلم به . وأرجو هذه المناسبة أن يعزى حضرات أصحاب الصحف ومحريها الحقيقة بما يشعرون، ولا يذكر شياً عاماً يقع بالجلسات السرية . فأعضاء هذا المجلس، وهم يحضرون هذه الجلسة السرية، لا تسمح لهم ذكر ما يجري فيها، فأحرى بهم ممن لم يحضروا هذه الجلسة ألا يذكر شياً عنها .

فقرة الشيخ الخرمي محمد وهيب دوسي بك - إن ما نشر بالجلسة يتناقض مع ما ذكر بالمضبطة .

فقرة الشيخ الخرمي محمد وهيب دوسي بك - يا سادة الرئيس، لو أننا أردنا نشر ما دار بالجلسة السرية، هل كان يسمح لنا به ؟

الرئيس - التصرف في مثل هذا الموضوع من شأن الحكومة، وهي التي تسأل عنه .

فقرة الشيخ الخرمي محمد وهيب دوسي بك - لا تراع في أن الجلسة كانت سرية، ولا شك أيضاً في أن الصحافة منوها، ولكنه ما كان للرقابة أن تسمح بنشر شيء من الجلسة السرية .

فقرة الشيخ الخرمي محمد وهيب دوسي بك - لقد قرر المجلس الانتقال إلى جدول الأعمال، أي أنه لم يتخذ قراراً في الموضوع ولم تحصل مناقشة .

## ٢ - إجازتان

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم أحد على أبو ستيت بك إجازة لمدة شهر ونصف شهر ابتداء من ١٧ الحالى، لمرضه .

ويطلب حضرة الشيخ المحترم صليب سامى باشا إجازة لمدة ستة أسابيع من اليوم، لمرضه .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

## ٣ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

(١٤ مارس سنة ١٩٤٩)

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟

فقرة الشيخ المحترم جمال الدين محمد أبانك بك - لى ملاحظة على المضبطة، وقد أبدتها لسعادة رئيس المجلس .

الرئيس - أبدى لى حضرة الشيخ المحترم ملاحظته على مضبطة الجلسة السابقة، وهى أنه عند ما أخذ رأى على مشروع قانون المرافعات، قال إنه موافق على المشروع هذا المادة ٤٤٣

ولما كانت اللائحة الداخلية للمجلس تنص على أن الموافقة يجب ألا تكون مقررة بشرط، فقد ذكر اسمه ضمن موافق على المشروع . وحضرته يقول إنه لا يقصد بذلك عدم الموافقة على مشروع القانون، لأنه كان عضواً بلجنة المرافعات، واشترك في مناقشته بالجنة، ولكنه تحفظ إبداء لا يمنع من موافقته على المشروع .

والآن هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟

( لم يحضر أحد ) .

الرئيس - يصدق المجلس على مضبطة الجلسة السابقة .

٤ - رجاء أصحاب الصحف ومحريها

أن يقرأوا الحقيقة فيما يشعرون، ولا يذكر شياً عاماً يقع بالجلسات السرية

فقرة الشيخ الخرمي محمد وهيب دوسي بك - جاء في مجلة أسبوعية صدرت صباح السبت، أول أمس، العبارة الآتية تحت عنوان "الأحكام العرفية" :

"وقد طلب الوفديون في مجلس الشيوخ الناء الأحكام العرفية، ولكن أقلية أعضاء المجلس رفضت الموافقة على هذا الاقتراح بالجلسة السرية،

## ٦ - طلب رفع الحصانة البرلمانية

عن حضرة الشيخ المحترم أحمد إبراهيم طه الله بك ، السيد في إجراءات  
قضية الخافعة رقم ٦٦٢٧ م أول الإسماعيلية سنة ١٩٤٨ - إحالة  
إلى لجنة العدل

الرئيس - ورد كتاب<sup>(١)</sup> من وزارة العدل بطلب رفع الحصانة البرلمانية  
عن حضرة الشيخ المحترم أحمد إبراهيم طه الله بك ، السيد في إجراءات  
قضية الخافعة رقم ٦٦٢٧ م أول الإسماعيلية سنة ١٩٤٨  
فهل توافقون حضراتكم على إحالة إلى لجنة العدل ؟  
( موافقة ) .

## ٧ - رد وزارة المالية

على الرضيات<sup>(٢)</sup> التي أبدت أثناء عهد الاستعداد العادي الثالث والعشرين

الرئيس - ورد كتاب<sup>(٣)</sup> من وزارة المالية ومعه بيان بما تم  
في الرضيات البرلمانية الخاصة بالوزارة المذكورة التي أبدت أثناء عهد  
الاستعداد العادي الثالث والعشرين ، سببت نفعه في المضبطة .

الرئيس - إن ما تشر في الصحف اليومية كان مطالباً بما جاء في الجلسة  
العلنية، من أن المجلس انتقل إلى جدول الأعمال بعد سحب مشروع القرار  
الذي قدمه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو القتيح .

بقراءة الشيخ المحترم على ذلك المراسل بلساً - ولم تحصل مناقشة .

الرئيس - تم ، ولم تحصل مناقشة .

## ٨ - مشروع بمشروع قانون

بإنشاء محكمة استئناف بجهة المنصورة - إحالة إلى لجنة العدل

الرئيس - ورد كتاب<sup>(١)</sup> من وزارة العدل ومعه صورة من المرسوم  
بمشروع قانون بإنشاء محكمة استئناف بجهة المنصورة .

فهل توافقون حضراتكم على إحالة إلى لجنة العدل ؟  
( موافقة ) .

(١) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل مع هذا لصادركم صورة من المرسوم بمشروع قانون بإنشاء محكمة استئناف بجهة المنصورة ومذكره الإيضاحية ، دواء الفضل بمرضى على المجلس طبقاً للسادة ١٥  
من المرسوم .

وتفضلوا سادتكم بقبول باقي الاحترام ما

٢٠ مارس سنة ١٩٤٩

مدير العدل

أحمد مرسى بدو

(٢) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل مع هذا لصادركم قضية الخافعة رقم ٦٦٢٧ م أول الإسماعيلية سنة ١٩٤٨ الخاصة بمضرة الشيخ المحترم أحمد إبراهيم طه الله بك ، دواء الفضل بمرضى  
على المجلس لاستئناف في رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة ، السيد في الإجراءات القانونية فيها .

وتفضلوا سادتكم بقبول باقي الاحترام ما

٢٠ مارس سنة ١٩٤٩

مدير العدل

أحمد مرسى بدو

(٣) تراجع المحقق رقم ١-٢

(٤) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

جاء على كتاب المجلس رقم ٢٩٨ بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٤٩ ، بشأن الرضيات التي أبدت بالمجلس الحاضر أثناء عهد الاستعداد العادي الثالث والعشرين ، أشرف بأن أرسل مع  
هذا ما تم منها خاصة بوزارة المالية .

وتفضلوا سادتكم بقبول باقي الاحترام ما

٢٠ مارس سنة ١٩٤٩

بمدير المالية

صديق نصي

٢ - بلغ عدد المعتقلين الذين يقيمون بمعتقلات القاهرة والإسكندرية وضواحيهما يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٤٩ : ٧٠٧ معتقلا ، منهم ٤١٩ من غير اليهود .

عشرة الشيخ الهرم محمد فوزي سراج الدين باشا - الذي أستطيع أن أقوله الآن ، حليقا على هذه الإجابة ، هو أن هذا السبد كبير جدا ، خصوصا أني لاحظ أن عدد المعتقلين في الطور - وتعلمون حضراتكم ما تعل عليه كلمة " الطور " ، في الوقت الحاضر - قد بلغ ٣٦٤ معتقلا ، معظمهم من الطلبة والموظفين .

وأرى أنه إذا وجدت التهمة للاعتقال ، وهذا ما لا أعلم به في كل الأحوال ، وأحفظ بحق في مناقشته قريبا ولي نطرف خاص . فلا أقل من أن يكون اعتقال هؤلاء الشبان في القاهرة والإسكندرية ، ولا على إطلاقا لتسليمهم في الطور ، وإيادهم من كل وسائل الراحة . فليس المقصود هو الإضرار بهم ، بل المقصود هو تضاد ضررهم إن كان هذا صحيحا .

وأرجو من الحكومة أن تحيد النظر في هذا الموضوع أولا من حيث البدء ، وثانيا من حيث كثرة العدد . وأحفظ بهاق ملاحظاتي إلى وقت قريب .

( ب ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المجال وزير الأشغال العمومية ، من حضرة الشيخ الهرم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل ، عن نقل مصرف اشمون من وسط البنت - الإجابة عنه

### نص السؤال :

" مصرف اشمون يز بوسط بنهر اشمون ، وتلق في القافورات ، وهو مكان خطر على الصحة .

وقد سبق أن تقدمت باقتراح بنقل هذا المصرف ، ووافقت الوزارة على ذلك . ولأنني لم اتخذ أي إجراء لتقله ، مع علم سالككم أن وجوده في وسط البنت خطر على الصحة ، لأنه جارة من مستنقع ترعى فيه القافورات وتربى فيه الميكروبات .

فما الذي اتخذته الوزارة نحو تقله للحفاظ على الصحة العامة ، لأن وجوده في المكان الحالي خطر عليها ؟

٧ فبراير سنة ١٩٤٩

أحمد حنفي أبو الفضل "

### ٨ - اقتراح

مقدم من حضرة الشيخ الهرم محمد فوزي سراج الدين باشا ، بأن تقرر وزارة المعارف العمومية حاتم سياسة لطلبة المعاهد والمدارس باعامة مديرية المنوفية - بإسائه إلى لجنة الاقتراحات والمراض

المرتب - تقدم اقتراح من حضرة الشيخ الهرم محمد فوزي سراج الدين باشا ، بأن تقرر وزارة المعارف العمومية حاتم سياسة لطلبة المعاهد والمدارس باعامة مديرية المنوفية .

فهل تولفون حضراتكم على إسائه إلى لجنة الاقتراحات والمراض ؟ ( موافقة ) .

### ٩ - أسئلة

( ١ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المجلس رئيس مجلس الوزراء ودون الماطلة والحاكم العسكري العام ، من حضرة الشيخ الهرم محمد فوزي سراج الدين باشا ، عن المعتقلين بأوامر عسكرية من غير اليهود - الإجابة عنه

### نص السؤال :

" ١ - ما عدد المعتقلين بأوامر عسكرية - من غير اليهود - إلى تاريخ تقديم هذا السؤال ؟

٢ - كم منهم اعتقل قبل يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ؟

٣ - كم من مجموع المعتقلين يقيم في معتقل الطور ؟

وكم منهم يقيم في معتقلات القاهرة والإسكندرية وضواحيهما ؟

٢١ فبراير سنة ١٩٤٩  
فوزي سراج الدين  
عضو مجلس الشيوخ

حضرة صاحب المجال مصطفى مرعي بك ( وزير الدولة ) .

من القسم الأول من السؤال :

بلغ عدد المعتقلين بأوامر عسكرية من غير اليهود لسياسة يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٤٩ : ٨٠٢ من المعتقلين .

من القسم الثاني من السؤال :

بلغ عدد من اعتقل من غير اليهود بأمر عسكري قبل يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ : ٢٩١ معتقلا .

من القسم الثالث من السؤال :

١ - بلغ مجموع عدد المعتقلين الذين يقيمون بمعتقل الطور يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٤٩ : ٤١٤ معتقلا ، منهم ٣٦٤ من غير اليهود .

قد حصل عليها خارج القطر، عقب امتحانات أداها جميع أجزائها، وعلى حسب الشروط المعتادة بالمقر الشرعى للمدرسة أو الكلية الأجنبية، بشرط أن تكون تلك المدرسة موجودة ومقرها بها في البلد الذى هى تابعة له.

وفي أول أكتوبر سنة ١٩٣١، رأت وزارة المالية أن شهادة البكالوريا التى يقدم إليها طلبة كلية فكتوريا تمنحها جامعة بريطانية معترف بها قانوناً في بلادها، وأن أسئلة الامتحانات توضع في إنجلترا لجميع الطلبة الإنجليز والأجانب على السواء، لا يتميز بينهم. كما أن أوراق إجابة الطلبة ترسل إلى هذه الجامعة لتصحيحها مع أوراق الطلبة هناك، وتعلن نتيجة الجميع في وقت واحد. وبذلك تكون أحكام الأمر العالى سالف الذكر قد تحققت.

وعلى ذلك وافقت وزارة المالية على اعتبار البكالوريا المشار إليها صالحة لتوظيف حاملها في خدمة الحكومة المصرية، بشرط تأديتهم امتحاناً في اللغة العربية سادداً لامتحان شهادة التوجيهية في تلك اللغة. وقد أخذت وزارة المعارف العمومية بهذا الرأى.

كما أن جامعتي فؤاد الأول وفاروق الأول قبلان الحاصلين على هذه الشهادة في كليتهما، بشرط الحصول على مراتب معينة من التفوق في مواد الامتحان.

أما فيما يخص بالشهادة التى تمنحها الجامعة الأمريكية بمصر، فلا ينطبق عليها الأمر العالى سالف الذكر، حيث إن أسئلة امتحاناتها توضع في مصر وتصحح أوراق الإجابات عنها في مصر كذلك، أى خارج المقر الشرعى للجامعة نفسها، وهو أمريكا.

على أن بالجامعة الأمريكية نفسها لدراسة المناهج الثانوية المصرية يتقدم طلبته لامتحانات العامة لشهادة الدراسة الثانوية (القسم الخاص).

(د) مآل موجه إلى حضرة صاحب المآل وزير التكوين، من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الزمال، عن خفض تكاليف المعونة ومكافأة الطلاب — تأجيله أسبوعين

مفكرة صاحب المآل على أبوابك (وزير المعارف العمومية، والنيابة عن مآل وزير التكوين) — أرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال لمدة أسبوعين.

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تأجيل الإجابة عن هذا السؤال لمدة أسبوعين؟

(موافقة)

الرئيس — يقرر المجلس تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعين.

مفكرة صاحب المآل على أبوابك (وزير المالية) — المصرف الذى يمر بجنتر أشتون هو مصرف سيل، وهو مصرف ويصير بالمطالعات ولم تتجاوز مناسيب المياه به منسوب الفيضان المقرر.

وقد سبق أن بحثت الوزارة موضوع قل هذا المصرف خارج البلدة، فوجدت أن تكاليف ذلك تبلغ حوالى ٥٠.٠٠٠ جنيه، وهو مبلغ كبير لا يتناسب مع الفائدة المرجوة التى يمكن تحقيقها بتشديد رقابة المجلس البلدى، لمنع الأذى من إنشاء القافورات بالمصرف.

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد مصطفى أبو الفضل — إن ٥٠.٠٠٠ جنيه التى تقبل الحكومة إنها لازمة للشروع لا تواتر إطلاقاً الضرر الناجم من بناء القافورات في مصرف أشتون على الصحة العامة.

وما قدم استجواباً في هذا الموضوع.

(ج) مآل موجه إلى حضرة صاحب المآل وزير المعارف العمومية، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد نجيب محمد جده، عن الطلب في عدم اعطائه شهادة "المتروكيشن" (Matriculation) من كلية الأمريكية جامعة تربية كشادة كلية فكتوريا — الإجابة عنه

نص السؤال :

"معترف وزارة المعارف بشهادة "المتروكيشن" (Matriculation) التى يحصل عليها الطالب من كلية فكتوريا، وتعتبرها معادلة لشهادة التوجيهية. وفي الوقت ذاته لا تعتبر شهادة "المتروكيشن" التى يحصل عليها الطالب من الكلية الأمريكية، مع أن المنهج في الكليتين واحد، وربما كان في الثانية أكبر وأوسع ثقافة حسب ما لمسته بنفسى.

لما السرف التفرقة بين الشهادتين ؟

ولمأنا لا يكون ثنائية نفس المنزات الى الأولى وما لما من الاضرار؟

وهل حصلت غايات بين الوزارة وبعض الجهات في هذا الشأن ؟ وما الذى تم فيها ؟ وإذا كانت بعض الجهات قد طلبت ذلك ورفض الطلب، فما سبب هذا الرفض ؟

محمد نجيب محمد جده

٢٠ فبراير سنة ١٩٤٩

عضو الشيوخ

مفكرة صاحب المآل على أبوابك (وزير المعارف العمومية) — تفضى أحكام الأمر العالى الصادر في ١٠ أبريل سنة ١٩٣٧ بآلاتمترية شهادة اجنية معادلة لأية شهادة مصرية، إلا إذا كان صاحب الشهادة

**مفكرة صاحب المجلس محمد زكى على باشا (وزير الدولة) -** قدمت الحكومة في سنة ١٩٤٦ مشروع قانون بتعديل القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطنان ، وهو الآن قيد البحث بمجلس النواب .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المجلس وزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنى أبو الفضل ، من شراء ١٨٠,٠٠٠ طن من الخشب حاجة البالي إلى الخشب - الإجابة هـ

### نص السؤال :

« كان لقرار مبالغكم بمشتري ١٨٠,٠٠٠ طن من الخشب أعظم الأثر ، لأن في ذلك أكبر عامل حل لك الأزمة بالنسبة للسكان أولا ، ولرواج الخشب على اختلاف مناهجهم .

فهل هناك مانع لدى مبالغكم بأن تقيم هذه الحصة الوطنية القومية بأثرى بمشتري ١٨٠,٠٠٠ طن من الخشب ؟

ولا يخفى على مبالغكم أن البالي يحتاج إلى الخشب والخشب ، وفي كثرة إنشاء المباني فائقة الصنوع على اختلاف درجاتهم ؟

١٢ مارس سنة ١٩٤٩ أحمد حنى أبو الفضل  
عضو مجلس الشيوخ

**مفكرة صاحب المجلس محمد زكى على باشا (وزير الدولة) -** استوردت مصر خلال عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ كميات كبيرة من الأخشاب كغاية جد حاجات البلاد ، وما برحت مستمرة في الاستيراد .

وبل تلك الأخشاب - إن لم تكن كلها - تستورد من بلاد العملة العملة ، مما لا يستدعي تمخلا من جانب الحكومة لشراء الكمية التي يفتقرها حضرة الشيخ المحترم .

أما فيما يختص بالحديد ، فقد رأت الحكومة أن تتعاقد على شراء بعض الكميات التي عرضت عليها ، على أساس الدفع بالإستدانة ، حتى لا تضطر إلى استيراده بإحدى العملات النادرة كما كان متبعا .

وسرى أن أنهى إلى المجلس المقرر أن بعض بلاد العملة العملة ، أخذت تتساقط في تصدير الحديد إلى مصر ، مما سيكون له عظيم الأثر في تخفيف أزمة المسكن .

**مفكرة الشيخ المرحوم صلاح الدين الشولبي بك -** أرجو أن يكون هناك رقابة على بيع الأخشاب ، فلا يتاجر بغير أمر على التسليم ، وأن يحدد للأخشاب تسعيرة جديدة .

(هـ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المجلس وزير التجارة والصناعة ، من حضرة الشيخ المحترم طه البراد بك ، عن تصدير أقدع المصانع اليدوية لطاقي توقف هذه المصانع عن العمل - تأجيله أسبوعين

**مفكرة صاحب المجلس محمد زكى على باشا (وزير الدولة) -** أرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال لمدة أسبوعين .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
(موافقة) .

**الرئيس -** يقرر المجلس تأجيل الإجابة عن هذا السؤال لمدة أسبوعين .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المجلس وزير التجارة والصناعة ووزير الشؤون الاجتماعية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد باقر ، من إيقاف مامل شركة الكرفي الشيخ فضل - تأجيله أسبوعين

**مفكرة صاحب المجلس محمد زكى على باشا (وزير الدولة) -** أرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال لمدة أسبوعين .

**مفكرة الشيخ المرحوم الأستاذ السيد محمد باقر -** لقد أجيب عن سؤال مماثل لهذا في مجلس النواب ، ولا داعي لتأجيل الإجابة عنه الآن .

**الرئيس -** الحكومة تطلب تأجيل الإجابة لمدة أسبوعين ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

**الرئيس -** يقرر المجلس تأجيل الإجابة عن هذا السؤال لمدة أسبوعين .

(ز) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المجلس وزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك ، عن موعد تقديم مشروع قانون ربط الضريبة على الأطنان الزاوية - الإجابة هـ

### نص السؤال :

« متى يتقدم الحكومة إلى المجلس مشروع قانون ربط الضريبة على الأطنان الزاوية ؟

ألا يرى محالي الوزير أن الأمر لا يحتمل أى تأخير ، لأن الضريبة مستعجلة من أول يناير الماضي ، وتحصيلها يستلزم إنشاء سجلات وجرائد ، ولأن محصول الشوى على الأبواب ؟

٨ مارس سنة ١٩٤٩

عضو المجلس  
فريد أبو شادي

ولست البتة بجدد الملاوات ولا بأسمائها ، طالما أن أساس منع الملاوة هو وجود الموظف في الخدمة وقت تقريرها ، وقضاؤه الفترة المحددة بالقرار الصادر بها .

ولما كان المبدأ الأساسي لا يميز صرف ملاوتين في وقت واحد ، فقد جبت الملاوة الختية المستحقة لبعض الموظفين الملاوة الجديدة التي حل موقعها في أول مايو سنة ١٩٤٦ ، ولا إخماف في ذلك .

### ١٠ - استجواب

وجه إلى حضرة صاحب العدة رئيس مجلس الوزراء ومدير الداخلية والحاكم العسكري العام ، من حضرة الشيخ المفترم محمد فؤاد سراج الدين باشا ، عن استغلال الأحكام البرقية في التضييق على حرية البتة والصناعة — تحديد يوم ناقشة فيه بعد أسبوعين

مفطرة صاحب العدة مصطفى مرعي بك - أطلب مناقشة هذا الاستجواب بعد أربعة أسابيع .

مفطرة الشيخ المفترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - هذا الاستجواب جزء من مشروع القرار الذي كانت الحكومة مستعدة لمناقشته في الأسبوع الماضي ، والمهلة التي تطلبها الحكومة طويلة جدا .

مفطرة صاحب العدة مصطفى مرعي بك - إن القول بأن الاستجواب المزمع مناقشته هو بذاته ماورد في مشروع القرار السابق فيه يجوز .

هل أن مدة أربعة أسابيع ليست كثيرة ، إذا عرف أن الأمر الذي سيعرض للناقشة له من خطورة وأهميته ما لا ينكر . وقد تكلمت مع سعادة فؤاد باشا قبل ذلك . وأنا أطلب هذا الأجل كي تمتد الحكومة للناقشة التي سيديرها حضرة الشيخ المفترم فؤاد باشا .

مفطرة الشيخ المفترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - إني أقدر طلب محالي وزير الدولة كل التقدير . ولو أنه طلب مهلة للاستعداد بعد أن أقول كلمتي في هذا الاستجواب ، لكان الطلب معقولا . ولكنه يطلب أربعة أسابيع ، ليستعد الرد على شيء لم أفقه بعد . ولهذا أرى أن الأجل المطلوب طويل .

مفطرة صاحب العدة مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) - فأنتك قلت ما عندك بخصوص هذا الاستجواب ، تخلفت عن .

( ط ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب العدة وزير المالية ، عن حضرة الشيخ المفترم الأستاذ عبد سليم جابر ، عن مساهمة جميع الموظفين في منع الملاوات - الإجابة عنه

### نص السؤال :

قررت الحكومة في كادر سنة ١٩٣١ منع ملاوة (الملاوة الوحيدة) تصرف لجميع الموظفين ، وقد صرفت فعلا .

كما قررت في كادر سنة ١٩٣٩ منع ملاوة (الملاوة الختية الأولى) لجميع الموظفين ، وقد صرفت فعلا .

وفي ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٢ ، قرر مجلس الوزراء منع ملاوة ختية (الملاوة الختية الثانية) لجميع الموظفين والمستخدمين ، بشرط عدم تجاوز ماهايتهم مع هذه الملاوة نهاية مهروط الدرجة حسب كادر سنة ١٩٣٩ ، وقد صرفت فعلا .

وفي ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ، قرر مجلس الوزراء منع ملاوة (جديدة) لجميع الموظفين . وقد جاء في المادة ١٢ من كتاب وزارة المالية الدوري رقم ٢٤/٥/٢٣٤ ، المؤرخ ٢ أبريل سنة ١٩٤٧ ، الخاص بكيفية تطبيق قرار المجلس المشار إليه ، أن الموظف الذي منع الملاوة الوحيدة أو الختية الأولى أو الثانية في أول مايو سنة ١٩٤٦ يعتبر كأنه منع الملاوة الجديدة المشار إليها .

ومعنى ذلك أن بعض الموظفين قد منحو في الفترة من سنة ١٩٣١ إلى الآن أربع ملاوات (الوحيدة والختية الأولى والثانية والجديدة) ، في حين أن الفريق الآخر لم يمنع في نفس الفترة سوى ثلاث ملاوات فقط (الوحيدة والختية والجديدة) ، وهم من الملاوة الختية الثانية .

فهل يرى حضرة صاحب العدة العالي وزير المالية أن المادة ١٢ من كتاب المالية المشار إليه ، فضلا عما أوجده من التفرقة في معاملة بعض الموظفين من البعض ، لأنها تخالف قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٢ المنصوص فيه صراحة على منع جميع الموظفين الملاوات الختية الثانية ؟

وهل يمكن لماليه أن يأمر بإخفاء ما من شأنه مساواة هؤلاء الموظفين في المعاملة بأن يمنع الجميع الملاوات الأربع المشار إليها ؟  
١٢ مارس سنة ١٩٤٩

عبد سليم جابر

مفطرة صاحب العدة مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) - كانت الملاوات تمنح بصفة دورية بمقتضى أحكام كادر سنة ١٩٣١ ، إلى أن تقرر إيقافها إبان الأزمة الاقتصادية في سنة ١٩٣١ ولما سامت حال الموظفين تجاه ذلك ، وافقت الحكومة على منحهم ملاوات مختلفة الأسماء موحدة الفترات .

## ١١ - تقرير لجنة المالية

عن الاقتراح بمشروع قانون التقدم من النفقولة ذكرها مهران باشا ،  
بحول البنك الأمل إلى بنك مركزي - تأجيله سنة أسابيع ، بناء على  
طلب محال وزير المالية أمام اللجنة

الرئيس - تطلب اللجنة تأجيل النظر في مشروع هذا القانون لمدة سنة  
أسابيع ، بناء على طلب محال وزير المالية .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

## ١٢ - مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٠٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الداخلية لسنة  
المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، فرع ١١ "القبول العام" ، باب ٢  
"مصرفات عامة" ، بند ١١ "مصرفات سرية" ، لعدم كفاية رطل  
البنال كور لتغطية السنة المالية الحالية - تقرير لجنة المالية (١) - الموافقة  
على مشروع قانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فسادة -  
تأجيل أخذ الرأي عليه بإتداء بالإسراع مع مشروعات القوانين الأخرى

( المقد حصة لتشيخ المحترم عبد السلام محمود بك ) .

الرئيس - نعت (٢) وزارة الداخلية حضرة صاحب العزة عبد الرحمن  
مبارك بك وكيل الوزارة لظهور الجلسة عند نظر مشروع هذا القانون .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرة ) .

القرار - بمقت اللجنة مشروع هذا القانون ، وأطلعت على مذ ١٢  
الإيضاحية وعلى كتاب الميزانية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، ووافقت  
على فتح اعتماد الإضاحي المطلوب تقديرًا للظروف الحالية وما تله  
من العناية بشؤون الأمن العام .

فقرة الشيخ المزمع قرؤوه سريع المريح باشا - إذنت لليسمح لي  
بالكلمة أولاً ، وقستطيع أن تطلب التأجيل للرد على . ولو أن محال الوزير  
يشعر بما تشعربه الآن ، لما طلب التأجيل يوماً واحداً .

الرئيس - المروض الآن هو تحديد يوم لمناقشة . ومن حق  
الحكومة ، بعد أن تسمح المستوجب ، أن تطلب التأجيل .

مفكرة صاحب المحامي مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) - نحن نعلم  
أن هذا من حق الحكومة ، ولكن من الجدير أن يكون رد الحكومة غضب  
كلمة المستوجب ، خصوصاً في هذا الشأن الخطير .

فقرة الشيخ المزمع قرؤوه سريع المريح باشا - أعلن أن مدة أسبوعين  
كافية ، والحكومة بعد أن ألقى كلمتي أن تطلب مهلة للرد على . وعلى كل  
حال فالرأي الأمل للجلس ، ويمكن أن نصل على أسبوعين .

مفكرة صاحب المحامي مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) - نصل على  
على ثلاثة أسابيع .

( أصوات : يكتفي أسبوعان ) .

( أصوات : ثلاثة أسابيع ) .

الرئيس - الموافق من حضراتكم على أن تكون المناقشة بعد ثلاثة  
أسابيع يتفضل بالوقوف .

( وقف بعض من حضرات الأعضاء ، ولم يتبين الألبية من الأغلبية ) .

الرئيس - الموافق من حضراتكم على أن تكون المناقشة بعد أسبوعين  
يتفضل بالوقوف .

( وقفت أغلبية ) .

الرئيس - إذنت بمرح المجلس أن تكون المناقشة في هذا الاستجواب  
بعد أسبوعين .

(١) راجع الحق رقم ١٠٤

(٢) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشورى

أكرمت بأن أوجع من سادتك استئذان هيئة المجلس في حضور حضرة صاحب العزة عبد الرحمن مبارك بك وكل وزارة الداخلية لجلسات المجلس ١٢ نظر تقرير لجنة المالية عن  
مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٠٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الداخلية لمصرفات سرية ، وتقدير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٨٨٠.٠٠٠ جنيه  
لرأبحة تقانات إعادة المصروفين من فلسطين ولواء ولاية المهاجرين الفلسطينيين .

وتقبلوا معادتي بقبول قاتي الاحترام معاً

تحريراً في ٢٠ مارس سنة ١٩٤٩

وترجو اللجنة من المجلس إقرار مشروع القانون بالصيغة الواردة من مجلس النواب .

مقرر اللجنة الشيوخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت - حضرات الشيوخ المحترمين ،

مسألة المصروفات السرية أصبحت مضطربة من المضللات التي يجب أن تجد الحكومة لها حلا سريعا . فالاعتقادات التي تطلبها الحكومة سنويا تخففت في الزيادة سنة بعد سنة .

لقد كانت اعتيادات المصروفات السرية لوزارة الداخلية في سنة ١٩٤١-١٩٤٢ مبلغ ٤٧,٤٦٦ جنيه ، وفي سنة ١٩٤٢-١٩٤٣ كان ٤٤,٠٠٠ جنيه . وفي سنة ١٩٤٣-١٩٤٤ كان ٤٤,٠٠٠ جنيه أيضا ، وفي سنة ١٩٤٤-١٩٤٥ بدأ الاعتقاد في الزيادة إلى أن وصل إلى ١٠٤,٠٠٠ جنيه ، وفي سنة ١٩٤٥-١٩٤٦ ارتفع الاعتقاد إلى ١١٤,٠٠٠ جنيه ، وفي سنة ١٩٤٦-١٩٤٧ رجع أيضا إلى ١٠٥,٣٧٠ جنيهات ، وفي سنة ١٩٤٧-١٩٤٨ انخفض الاعتقاد إلى ١٣٩,٦٥٠ جنيه . وفي هذا العام سيكون مجموع اعتيادات المصروفات السرية ( بما فيه الـ ٣٠,٠٠٠ جنيه المطلوب اعتيادها لوزارة المالية ) مبلغ ١٩٩,٠٠٠ جنيه .

ولقد بلغ مجموع اعتيادات المصروفات السرية في جميع وزارات الحكومة في سنة ١٩٤١-١٩٤٢ : ٦٦,٦٣٥ جنيه ، ثم أصبح في سنة ١٩٤٨-١٩٤٩ مبلغ ٥٤٣,٤٠٠ جنيه ، ولا يدخل في هذا الحساب المصاريف السرية التي تصرفها وزارة الحربية والبحرية خصصا من اعتيادات الثلاثين مليوناً من الجنيهات .

ولقد بلغ مجموع اعتيادات المصروفات السرية لجميع وزارات الحكومة ومصاريفها الخمس السنوات الأخيرة مبلغ ١,٨٣٣,٦٥٤ جنيه ، أي ما يقرب من مليونين من الجنيهات ، وإلى أقدم هذه البيانات الحكومة ولحضراتكم ، حتى تكونوا على بينة من هذا الأمر الخطير .

مقرر اللجنة الشيوخ المحترم اللواء حسن محمد عبد الوهاب باشا - المحضرون الآن وهو اعتياد مبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه للمصروفات السرية خاص بوزارة الداخلية فقط ، وليس جميع وزارات الحكومة .

مقرر اللجنة الشيوخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت - لقد بلغت المصروفات السرية التي استندت لوزارة الداخلية هذا العام مبلغ ١٩٩,٠٠٠ جنيه وجميع وزارات الحكومة مبلغ ٥٤٣,٤٠٠ جنيه في هذا العام أيضا . ولقد بلغ المال الممتد لجميع وزارات الحكومة خلال خمس سنوات ما يقرب من مليونين من الجنيهات ، كما سبق أن أوضحت .

مقرر اللجنة الشيوخ المحترم اللواء حسن محمد عبد الوهاب باشا - في سنة ١٩٤٢-١٩٤٣ كانت جميع المصروفات السرية مخصصة لرياسة مجلس الوزراء ، وكانت جميع المصروفات السرية التي للوزارات المختلفة تسأل عنها رياسة مجلس الوزراء .

مقرر اللجنة الشيوخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت - لا، لم يكن لرياسة مجلس الوزراء في أية سنة من السنين أي اعتياد للمصروفات السرية ، بل يتضح من البيان الذي بين يدي أنه في سنة ١٩٤٢-١٩٤٣ صرف مبلغ ١٠١,٧٣٨ جنيهها للمصروفات السرية لجميع وزارات الحكومة . وفي سنة ١٩٤٣-١٩٤٤ صرف مبلغ ١٨٢,٥٩٠ جنيه لجميع الوزارات أيضا ، وفي سنة ١٩٤٤-١٩٤٥ صرف لجميع وزارات الحكومة مبلغ ١٨٢,١١١ جنيه .

الرئيس - إذن يتضح من كل ما قاله حضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت أنه يرضى الاعتقاد ولا يوافق عليه .

مقرر اللجنة الشيوخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت - لا ، لا . إنني أريد أن أتم كلامي في مشروع هذا القانون .

المقرر - ألاحظ أن حضرة الزميل المحترم نصرت بك قد مزج بين موضوعين . إن المطروح على حضراتكم هو اعتياد إضافي بمبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه للمصروفات السرية لوزارة الداخلية . والسبب في طلب هذا الاعتقاد معروف ، وحضرته يعلم الظروف والحاضرة التي دعت إلى طلب هذا الاعتقاد .

مقرر اللجنة الشيوخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت - أنا أنكم من المصروفات السرية للحكومة المصرية على اعتبار أنها تالة واحدة ، حيث إن هذه المصروفات قد زادت حتى أصبحت تحتاج إلى علاج .

المقرر - ليست هذه الفرصة الخاصة بمبحث المصروفات السرية للدولة كلها . وبطبيعة الحال سيكون بمبحث هذا الموضوع لجنة المالية بمجلسكم الموقر عند بحث مشروع الميزانية المعروض عليها الآن .

أما المعروض على حضراتكم الآن فهو فتح اعتياد إضافي بمبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه للمصروفات السرية لوزارة الداخلية . وسبب ذلك واضح إلى الظروف الحاضرة ، كما سبق أن أوضحت . وهذا هو ما اضطر الحكومة إلى أن تطلب زيادة الاعتيادات المخصص لها بمبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه ، ولا يصح أن تقبض هذه الفرصة لمعرض موضوع المصروفات السرية كله على حضراتكم .



مادة ٧ - هل ويرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .  
نأسر بأن يصم هذا القانون بتمام الدولة ، وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .  
ويؤمل أخذ الرأي بالتداء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

### ١٣ - مشروع قانون

بالأذن حكومتى أن تأخذ مبلغ ٨٨٠.٠٠٠ جنيه من الاحتياطى العام ، لرابحة قنات إعادة للصين من فلسطين ، وإبراء وإعانة المهاجرين الى مصر من الفلسطينيين العرب - تقرير لجنة المالية (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فادة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالتداء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى ( المقرر حضرة الشيخ المحترم فريد أبو حاضى بك ) .

الرئيس - تدب (٢) وزارة الداخلية حضرة صاحب العزة عبد الرحمن عمار بك وكيل الوزارة لحضور الجلسة عند نظر مشروع هذا القانون .  
فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
( موافقة ) .

( حضر حضرة ) .

المقرر - يبحث اللجنة مشروع هذا القانون في عدة جلسات بحضور مندوبين من وزارات الداخلية والمالية والشؤون الاجتماعية . وبعد أن سمعت البيانات التى يتطلبها البحث ، وافقت إزاء الحالة القائمة على وضع الاتحاد الإضافى المطلوب ، على أن تعمل الحكومة على معالجة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين ترحلوا إلى مصر ، بحيث لا يفاجأ البرلمان بإجراءات إضافية تؤخذ من الاحتياطى دون أن تعرف حدودها .

وترجو اللجنة من المجلس إقرار مشروع القانون ، الصيغة الواردة من مجلس النواب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

أقد كنت أول من تكلم فى هذا الموضوع فى جلستكم المالية ، قلت إنه من الواجب أن تبحث مسألة المصروفات السرية بصفة عامة ، وأن تضع لها قواعد لتسير الحكومة على مقتضاها ، ويضع من ذلك أن هذه المسألة لم تفتأ فى جلستكم المالية .

مقرر الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت - إننى ما فصلت من ذلك إلا تنبيه الحكومة إلى أن المصروفات السرية قد زادت لدوجة كبيرة لا يمكن السكوت عليها .

المقرر - أعوذ فأقول إن لجنة المالية ستبحث هذا الموضوع عند بحث مشروع المالية .

مقرر الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت - إذن حضرة المقرر يوافقنى هل أنه لا بد من إيجاد علاج لهذه الحالة الشاذة . وبناء على ما ذكرته ، أطلب رفض الاتحاد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتنقل إلى مناقشة مادته مادة فادة ، ولتلى المادة الأولى .  
تلى المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ٩ " وزارة الداخلية " ، فرع ١ " الديوان العام " ، باب ٢ " مصروفات عامة " ، بند ١ " مصروفات سرية " ، اعتماد إضافى قدره ٣٠.٠٠٠ جنيه ( ثلاثون ألف جنيه ) ، لعدم كفاية ربط البند المذكور لنهاية السنة المالية الحالية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافى من وفور الميزانية العامة استثناء من حكم المادة السادسة من القانون الخاص بربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة الثانية .  
تلى المادة الثانية ، وهذا نصها :

١٤ - تقرير لجنة الشؤون الدستورية واللائحة الداخلية<sup>(١)</sup>

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم جمال الدين أباطه بك تعديل المادتين ٤١ و ١١٥ من الدستور - المواظقة على التقرير ، وحفظ الاقتراحين

( المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد حسن الشهابى باننا ) .

المقرر - بحثت اللجنة هذين الاقتراحين ، وروت مع تقديمها للأسباب التى حفزت حضرة الشيخ المحترم أن يقدمها أن تعديل الدستور من وقت لآخر أمر خطير لا يلجأ إليه إلا لأسباب خطيرة ، كما أن شدة المحافظة على الدستور واستقرار أحكامه تقتضى عدم التعديل فيه من وقت لآخر ، لنقص أو غرض أو اختلاف فى التطبيق ، فهذا كله يمكن تلافيه بما يستقر عليه الرأى من مبادئ تتفق مع القواعد الأساسية التى قام عليها الدستور .

هذا ما رأته اللجنة بالإجماع ، ووافق عليه حضرة مقدم الاقتراحين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

حضرة الشيخ المحترم جمال الدين عثمان أباطه بك - لى تعليق على تقرير اللجنة .

الرئيس - هل حضرة الشيخ المحترم جمال الدين أباطه بك يريد أن يتكلم فى المادتين ٤١ و ١١٥ من الدستور ؟

حضرة الشيخ المحترم جمال الدين عثمان أباطه بك - لا ، لا .

حضرة الشيخ المحترم رفيع المسعود بك - إن حضرة الشيخ المحترم جمال الدين أباطه بك هو المقترح ، وقد وافق على التنازل .

حضرة الشيخ المحترم جمال الدين عثمان أباطه بك - السبب فى ذلك أن اللجنة لم تقدر ...

الرئيس - لقد أخبرنى حضرة الشيخ المحترم جمال الدين أباطه بك أن السبب الذى دفعه إلى قبول رأى اللجنة أنه ، مع تمسكه بالأسباب التى دفعته إلى تقديم اقتراحه ، قد اقتنع بأنها لا تقتضى تعديل الدستور .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتنقل إلى مناقشة مادتيه مادة فائدة ، ولتلى المادة الأولى .

تلى المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يؤذن للحكومة أن تأخذ من الاحتياطى العام ٨٨.٠٠٠ جنيه (ثمانية وثمانين ألف جنيه) لمواجهة نفقات إعادة الموقوفين بسلطين من المصريين غير القادرين وتكاليف إيواء وإسالة المهاجرين إلى الديار المصرية من الفلسطينيين العرب ، وذلك ملاوة على مبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه المأخوذ من الاحتياطى لهذا الغرض بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٨

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة الثانية .

تلى المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى المالية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأسر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة ، وأن يشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ووجبل أخذ الرأى بالبداة بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

فقرة الشيخ المزمع توقيب دوس بلدا - إذن تكون هذه دفة  
برلمانية .

الرئيس - هذا ما أنكم منه .

فقرة الشيخ المزمع جمال الدين حماد أبانك بك - هذه دفة برلمانية  
ماجت فيها مسائل حدثت فعلا. وقد قررت اللجنة أن الأسباب التي أبلغتها  
كان لها وجهتها ، وقد تناولت هذه المسائل بغير تعديل للدستور .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تحرير اللجنة وحفظ الاقتراحين ؟  
( موافقة ) .

#### ١٥ - تقرير لجنة قانون الإجراءات الجنائية

من مشروع قانون الإجراءات الجنائية ، ومن مشروع قانون قواعد  
جلسات الشواب بتعديل المادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنابات  
والسنتين ١٥١ و ١٧١ من قانون تحقيق الجنابات - تأييد أسبوما

( المقدم حرة الشيخ المزمع على ذلك القرار بالغا ) .

الرئيس - لقد طلبت الحكومة تأجيل مشروع هذا القانون أسبوما .

الرئيس - مرة أخرى تطلب الحكومة تأجيل هذا المشروع أسبوما ،  
لإدلاء ملاحظاتها . وإنى أوافق على هذا ، على أن يكون ذلك آخر تأجيل  
لهذا المشروع .

الرئيس - ومرة أخرى يوافق سعادة المقدم على طلب الحكومة  
تأجيل مشروع هذا القانون .

الرئيس - نعم ، مع وجاى أن تتفضل الحكومة بالاتصال بى وإبداء  
ملاحظاتها ، فأكون لها من الشاكرين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر مشروع هذا  
القانون أسبوما ؟

( موافقة ) .

#### ١٦ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بتعديل البند " ثانيا " من المادة ١٠٤ من المرسوم  
بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ ، بإعادة تنظيم المساح الأضر -  
تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية (١) - المرافقة على مشروع القانون  
من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - أخذ الرأى عليه بالغا  
بالامع مع مشروعات القوانين الأخرى

( المقدم حرة الشيخ المزمع الأستاذ ذكوان الدين الشريف ) .

الرئيس - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون بحضور حضرة صاحب  
الفضيلة وكيل الجامع الأزهر ومدير المعاهد الدينية ، وأطلعت على مذكرة  
التفسيرية وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ وما أدخل عليه  
من تعديل ، فتبين أن التشريع المزمع يضع الباب أيضا لطلبة الستين  
الأولى والثانية من القسم الابتدائى ، بحيث يستطيعون دخول امتحان  
الدور الثانى بغير قيد ولا شرط ، مساواة لهم بزملائهم طلبسة المعاهد  
فى السنوات الأخرى الابتدائية والثانوية .

لكن اللجنة لاحظت أن البرلمان بحلبيه قد أقر أخيرا قانونين بتنظيم  
المدارس الابتدائية والثانوية ، نص فيها على أن يقصر دخول امتحان  
الدور الثانى على المتفكرين عن الدور الأول بغير مقبول أو من رسبوا  
فى مادتين على الأكثر ، بشروط خاصة . وفى هذا ما يتلاقى تماما مع نص  
المادة ١٠٤ كما وردت فى المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ ، على أن  
تستيق نظم الامتحان فى المعاهد المصرية بقضى ألا يكون فى المعاهد الدينية  
نظام يختلف عما تبجه وزارة المعارف فى مدارسها الابتدائية والثانوية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولعل المادة الثانية .  
تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - هل رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يجمع هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤخذ رأى النفاذ بالإجماع على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

## ١٧ - أخذ رأى

على ثلاثة مشروعات قوانين - الموافقة عليها دفعة واحدة بالنفاذ بالإجماع

الرئيس - الآن لنأخذ رأى على مشروعات القوانين الآتية :

١ - مشروع قانون بفتح اتحاد إضافي بمبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الداخلية للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، فرع "الديوان العام" ، باب ٢ "مصرفات عامة" ، بند ١١ "مصرفات سرية" لعدم كفاية ربط البند المذكور لنهاية السنة المالية الحالية .

٢ - مشروع قانون بالإذن للحكومة أن تأخذ مبلغ ٨٨,٠٠٠ جنيه من الاحتياطي العام ، لمواجهة نفقات إعادة المصريين من فلسطين ، ولإيواء وإحالة المهاجرين إلى مصر من الفلسطينيين العرب .

٣ - مشروع قانون بتعديل البند "ثانياً" من المادة ١٠٤ من المرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٦ ، بإعادة تنظيم الجامع الأزهر .

لهذا لا يستطيع اللجنة أن تقرر التعديل المعروض ، وترى أن تعدل المادة ١٠٤ في بندها "ثانياً" بحيث تعود إلى ما كانت عليه في سنة ١٩٣٦ ، مع إياحة دخول امتحان الدور الثاني في كل السنوات الدراسية من القسمين الابتدائي والثانوي والقيود التي نصت عليها هذه المادة ، هل أن يطبق ذلك ابتداء من العام الدراسي القادم أسوة بما اتبع في المدارس الابتدائية والثانوية .

وترجو اللجنة من هيئة المجلس الموافقة على مشروع القانون بالصيغة التي اقترحتها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولتنقل إلى مناقشة مادتيه مادة ثالثة ، ولعل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يعدل البند "ثانياً" من المادة ١٠٤ من المرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٦ ، بإعادة تنظيم الجامع الأزهر ، المعلق بالمرسوم بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٣٧ ، بالقوانين رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨ ورقم ٣٦ لسنة ١٩٤١ ورقم ٥٩ لسنة ١٩٤٣ ورقم ١٣٣ لسنة ١٩٤٤ ، على الوجه الآتي :

" ( ثانياً ) الطلبة الذين رسبوا في امتحان الدور الأول في مادة أو مادتين في امتحانات التهادين الابتدائية والثانوية و امتحان النقل في القسمين الابتدائي والثانوي ، بشرط أن يكونوا حاصلين على مجموع مساو لمجموع التهادين الصغرى للواد ، وبشرط ألا تقل درجة الطالب في المادة التي رسب فيها عن نصف التهادين الصغرى المقررة لها .

ويعتبر الرسوب في إحدى المواد شفوياً وتجريبياً ورسوياً في مادة واحدة .

ويعتبر المتخلفون عن حضور الدور الأول أو إكمال جميع المواد ، ويعتبر الرسوبون فيها رسوباً فيه .

(أخذ رأى بالتدء بالامم على مشروعات القوانين الثلاثة ، فكانت النتيجة الموافقة على مشروعى القوانين الثانى والثالث بإجماع الحاضرين وصددهم ٩٣ (١) . أما مشروع القانون الأول فقد وافق عليه ٩٢ عضواً ، ولم يوافق عليه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت ) .

•••

### مشروع قانون

بتعديل البند "ثانياً" من المادة ١٠٤ من المرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٦ ، بإعادة تنظيم الجامع الأزهر ، كما أقره مجلس الشيوخ

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يعيدل البند "ثانياً" من المادة ١٠٤ من المرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٦ ، بإعادة تنظيم الجامع الأزهر ، المعدل بالمرسوم

بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٣٧ وبالتقوانين رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨ ورقم ٣٦ لسنة ١٩٤١ ورقم ٥٩ لسنة ١٩٤٣ ورقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٥ ، على الوجه الآتى :

"(ثانياً) الطالبة التى تسبوا فى امتحان الدور الأول فى مادة أو مادتين فى امتحان الشهادتين الابتدائية والثانوية وامتحان النقل فى التسمين الابتدائى والثانوى ، بشرط أن يكونوا حاصلين على مجموع مساو لمجموع التهايات الصغرى للواد ، وبشرط ألا تقل درجة الطالب فى المادة التى رصب فيها عن نصف النهاية الصغرى المقررة لها .

ويصير الرسوب فى إحدى المواد شقوياً وتحريراً وسوياً فى مادة واحدة . ويمتنع المتخفون عن حضور الدور الأول أو إكمالها فى جميع المواد ، ويمتنع الراسبون قيارسوا فيه " .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

(١) أسماء حضرات الشيوخ الحفزين :

الدكتور إبراهيم بوى مكتوف ، إبراهيم زكى ، أحمد إبراهيم حطا الله بك ، الأستاذ أحمد حزه ، الأستاذ أحمد حسن أبو الفضل ، أحمد رمزى بك ، اللواء أحمد شريف باشا ، أحمد ممد بك ، أحمد على باشا ، أحمد فهمى حسين باشا ، أحمد فركى بك ، أحمد مصطفى أبو رحاب ، أحمد مدام حسين بك ، الأستاذ إسماعيل حزه ، أعلان نظارى بك ، السيد أحمد أبان ، أمين أحمد سيد .

توفيق دوس باشا .

الأستاذ جلال عبد الحيد أبانك ، جلال فهم باشا ، جمال الدين مكان أبانك بك .  
حافظ رمضان باشا ، حامد القرزى بك ، حسن السيد محمد بدواوى باشا ، حسن بدوى الشربى بك ، الأستاذ حسن حسن عبد الله ، حسن محمد الوكيل ، الراحمين عبد القواب باشا و حسن مظفر باشا ، حسين سالم العرب ، حسين مرسى باشا ، الشيخ حسين صالح خليفه ، الأستاذ حسين محمد البنى .

خليل ثابت بك .

رياض عبد العزيز سيف الصديق ، رابع ألكندريك ، رشوان محفوظ باشا .  
الدكتور زكى ميخائيل بشارة .  
الدكتور سليمان مرسى باشا ، سليمان مصطفى خليل ، سيد القرزى .  
شحاته السيد سليم باشا .  
صادق وهبه باشا ، صالح مصطفى أبو رحاب بك ، صلاح الدين الشواربى بك .  
طراف على باشا .

مباس أبو حسين باشا ، الأستاذ عبد الرزق وهبه القاضى ، الأستاذ عبد الرحمن برهان نور ، عبد الستار حسن عمران ، عبد السلام التاشلى باشا ، عبد السلام محمود بك ، الأستاذ عبد القادر عبد العزيز الجبال ، الشيخ عبد الله عمر عبد الكرى ، عبد الحفيظ إسماعيل زمرع ، عبد الحفيظ واك بك ، عبد الحميد صالح باشا ، السيد عبد الحميد الزمال ، عبد الوهاب طفت باشا ، على زكى القراي باشا ، على عبد الرزق باشا ، على عبد الحافى باشا ، على ماهر باشا .

الشيخ فراج عبد الرحمن مجاهد ، فريد أبو شامة بك .

الأستاذ كامل إسماعيل أبدير ، كمال الدين الشريف .

الشيخ عبد إبراهيم عبد الله ببرى ، عبد أبو الصرغى ، عبد أمين يوسف بك ، عبد بدوى باشا ، عبد حسن الشمارى باشا ، عبد الحفيظ محمد حيدر باشا ، عبد زايد جلال ، عبد زكى على باشا ، عبد سليم جابر ، عبد عبد العزيز حدى ، عبد حليم النازك ، عبد علوى الجزارى بك ، عبد عزاد سراج الدين باشا ، الأستاذ عبد عبد الرزك ، محمود حسن باشا ، محمود أحمد محب بك ، محمد مرسى باشا ، محمود غالب باشا ، الأستاذ باشا ، محمود عزاد بك ، مصطفى مرسى بك ، الأستاذ مصطفى نصرت ، الشيخ منصور حسين الشواربى ، موسى سيف النصر موسى .

الدكتور نجيب ألكندر باشا .

واصف بطرس نال باشا .

يوسف خنجر القطار باشا .

هذا ، إلى أنه ليس هناك بلد واحد في العالم يحرم فيه الحكومة بمهمة فلاحا الأرض .

صحیح إن هناك مصالح للأُملاك تتولى الاشراف على ما تكشف عنه ماء البحر من أراض ، ولكن لا توجد مصلحة للأُملاك تصلح الأرض وتخلصها وتستغلها كما هو الحال عندنا . دلوئی هل بلد یقع مثل هذا النظام المتبع عندنا . إتی المحدثی أیا كان أن یذكر لی مثل هذا البلد .

مفكرة الشيخ المحترم فرید أبو سادی بك - أنا رجل محدود القهرم ، وأقر أنى ألهم ما یقولہ حضرة الزویل المحترم .

مفكرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك - لی كلمة قسبی ذلك الذى یقولہ حضرة للشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك ، وأظنها زریعة وتوفر طیه المجدد .

الرئيس - إن حضرة الزویل المحترم أمين يوسف بك لم یرد على أن قال إن الحكومات لا تشغل بالفلاحة ، وإنه یجهدی الحكومة فى أن تمله على بلد واحد من بلاد العالم یتأثر فیة الحكومة مهمة فلاحا الأرض .

مفكرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك - إن الموضوع المطروح على حضراتكم هو عبارة عن اقتراح بمشروع قانون یقصد به توزيع الأرض على المصدين وصغار الزراع . وقد مضت ثلاث سنوات وهو یدرس بین الحكومة والمجنة ، وقد تم الاتفاق بینهما على فكرة أساسیة ، الفرض منها تحريم بیع الأرض لكبار الملاك ، حتى لقد وصل الأمر إلى إقرار مبدأ هو ألا یستمر للکبار فى ملكیة أرضهم ، بل یجب طلعهم أن یقتزلوا من قدر منها یوزع على المصدين .

( أصوات : لم یحصل هذا ) .

الرئيس - قدم لی حضرة الزویل المحترم أمين يوسف بك اقتراما یتلخص فیما یأتى :

«إن هذا القانون ترك الحق المطلق للحكومة أن تستعمل أو لا تستعمل الأراضى ، وأن توزعها أو لا توزعها . ولذلك فإن المشروع أصبح حبا على ورق ، وأرجو من حضرة الشيخ المحترم أن یتلو اقتراحه على المجلس » .

## ١٨ - تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل

من مشروع القانون المقدم من حضرة عبد طالب بك ( عضو المجلس سابقا ) باستثمار الأراضى المستصلحة - إیالة إلى بلدة الماتية - ثم إلى بلدة القندل على أن یقرر أمام المجلس بعد خمسة أسابيع .

( المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن حسن عبد الله ) .

الرئيس - هل یريد أحد من حضراتكم التكلم فى مشروع هذا القانون من حیث المبدأ ؟

مفكرة الشيخ المحترم صلاح البرین الشومری بك - ما الفرض من هذا المشروع أولا ؟

مفكرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك - لی اقتراح یتعلق بهذا المشروع من حیث المبدأ ، وأرى عدم الموافقة علیه ، لأنه یوضعه الحال عدم المجدوى .

حضرات الشيوخ المحترمين ، لقد مضت ثلاث سنوات وهذا المشروع المقدم من حضرة صاحب العزة عبد خطاب بك ینظر بین الحكومة ومجلس الشيوخ . هذا المشروع الذى یهدف إلى تخفيف السبب من صغار الزارعین ... ..

مفكرة الشيخ المحترم فرید أبو سادی بك - ما معنى تخفيف السبب من صغار الزارعین ؟

مفكرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك - یعنى أن تعطى للمصدين والقلاخین أرضا یستغلونها ، لیصبحوا ملاکا بعد أن كانوا مستأجرین .

مفكرة الشيخ المحترم محمد بربر باشا - إن فى هذا تخفيفا للسبب من الکبار لا من الصغار .

مفكرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك - إن مشروع القانون یوضعه الحال لا وزن له ولا قيمة ، ولا یجوز أن یشتغل البرلمان بقانون لیست له نتیجة ، إذ أن ذلك لا یتفق والنظم النیابة .

**عقرة الشيخ الخرم عمر أمين يوسف بك** - أئو مل حضراتكم نص  
اقراس :  
" أقترح عدم الموافقة على هذا القانون إلا إذا أضيفت له المادة  
الآتية :

" تتولى الحكومة سنوياً توزيع ٥٠,٠٠٠ فدان على الأقل من أراضيها  
الصالحة للزراعة أو المستعملة بنفسها أو بواسطة إحدى الشركات " .  
٢١ مارس سنة ١٩٦٨  
عبد أمين يوسف "

**عقرة الشيخ الخرم عمر أمين يوسف بك** - ما هي المادة التي يريد  
حضرة الشيخ الخرم تقديم اقتراح إدخال هذا التعديل عليها ؟

**عقرة الشيخ الخرم عمر فؤاد سراج الدين بك** - هذا المشروع قانون  
يشتمل على تصرف في أراض من أملاك الدولة ، وهو لم يعرض على لجنة  
المالية ولم يجتبه ، مع أنها هي المختصة بنظر مثل هذه المسائل . ولذلك  
أقترح إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية لبحثه من الناحية  
المالية ، لأنه يشتمل على تصرف في أملاك الدولة . أما عرضي على المجلس  
دون أن تبدي لجنة المالية رأيا فيه ، فوضع غير سليم .

**عقرة الشيخ الخرم عمر أمين يوسف بك** - وأضيف إلى ماقاله  
سادة فؤاد سراج الدين بك أن مشروع هذا القانون يبالغ الملكية ويورد  
قيودا عليها ، وهو لذلك يتصل بلجنة العدل لأنه يمنع الميز على هذه الأراضي  
وينظر أوضاعا من أنص قواعد القانون المدني . ولهذا أقترح إحالة  
إلى لجنة العدل لتتأمله بالبحث ، لأنه بحاله المعروضة غير صالح للنظر .

**الرئيس** - ما هو رأي الحكومة ؟

**عقرة صاحب الملحق مصطفى مرعي بك (وزير الدولة)** - الذي هم  
الحكومة هو ألا يبق هذا المشروع بقانون بعد أن تأخر طويلا في المجلس  
مهلا ، وأن يسير بخطى أسرع من الخطى التي سار بها في الماضي .  
على أن الرأي للجاسر طبعيا . فان رأى إحالة مشروع هذا القانون إلى اللجنة  
التي تدميان الحق في نظره ، وهما لجنة المالية والعدل - فأرجو أن تكون  
الإحالة إلى هاتين اللجنتين مجتمعتين ، مع رجاء أن تنتهي اللجنتان من نظره  
في وقت قريب .

**عقرة الشيخ الخرم عمر أمين يوسف بك** - أظن أنه - من ، بعد  
أن تنتهي لجنة المالية من بحث مشروع هذا القانون ، أن يتناول إلى لجنة  
العدل .

**عقرة صاحب الملحق مصطفى مرعي بك (وزير الدولة)** - لقد جرتنا  
اجتماع بلجتي الداخلية والعدل عند بحث مشروع قانون الأسلمة والقضائ  
إذ كان لهذا الاجتماع فائدة كبيرة . فلذا كان ولا بد من عرض مشروع هذا  
القانون على بلجتي المالية والعدل ، فليعرض عليها مجتمعتين .

**الرئيس** - الواقع أن مشروع هذا القانون فيه نصوص تتعلق بلجنة  
المالية ونصوص أخرى تتعلق بلجنة العدل . فليجئنا المالية ليس لما أن  
ت في مسائل الجز وفيها بما لا يتصل بالناحية المالية ، ولجنة العدل  
تجيب لها كذلك أن تبحث الناحية المالية لهذا المشروع ولا كيفية تأليف  
اللجنة الدائمة واللجنة المؤقتة .

ويجئ إلى أنه من المستحسن أن نطلب إلى لجنة المالية بحث مشروع  
هذا القانون من الناحية المالية ، ثم يجيله هي مباشرة إلى لجنة العدل  
للتنظر في صياغته ، على أن يكون ذلك بطريق الاستعجال بالنسبة للجنة .

**عقرة الشيخ الخرم عمر أمين يوسف بك** - أرجو أن يكون مفهوما  
أن عمل لجنة العدل لن يكون قاصرا على بحث مشروع هذا القانون من  
حيث العناية لغيب ، بل سيكون من الناحية القانونية بوجه عام .

**عقرة الشيخ الخرم عمر أمين يوسف بك** - وأرجو من اللجنتين أن تبحثا  
اقراس الذي قدمته في هذه الجلسة أثناء إعادة النظر في مشروع هذا  
القانون .

**الرئيس** - هل يكفي أسبوعان للجنة المالية ؟

**عقرة الشيخ الخرم الدكتور إبراهيم جرمي مكرم** - إذا أحيل  
مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية ، فلها سنتين منه في أقرب وقت .

**عقرة الشيخ الخرم عمر أمين يوسف بك** - إن مدة أسبوعين لا تكفي  
لجنة المالية لاتتاه من بحث مشروع هذا القانون .

**الرئيس** - إن الحكومة تطلب نظر مشروع هذا القانون على وجه  
السرعة . فليجئنا المالية لبحثه في أسبوعين ولجنة العدل لبحثه كذلك  
في أسبوعين ، ويحضر بعد ذلك على المجلس ، لأنه من المستحسن تحديد  
المدة من الآن .

المجلس في الأوسع الخامس، هل أن يكون مفهوما أن اقتراح أمين يوسف بك  
سوف يحث كذلك في المجلس ؟

( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن ، هل أن  
تتخذ الجلسة التالية يوم الاثنين المقبل ( ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٣٦٨ ،  
الموافق ٢٨ مارس سنة ١٩٤٩ ) الساعة الخامسة مساء ؟

( موافقة ) .

( وضعت الجلسة الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء ) .

عضو المشيخ المحترم صلاح الدين الشومري بك - لا أنهم أن تضيع  
وقت المجلس في بحث مثل مشروع هذا القانون، فنعمل على توزيع الأوراق  
الزراعية المستصلحة على صغار الفلاحين في الوقت الذي لا نجد فيه زارعا  
للأراضي الصالحة للزراعة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر مشروع هذا  
القانون خمسة أسابيع ، هل أن يحال إلى لجنة المالية لبحثه في أسبوعين ،  
ثم يحيله إلى لجنة العدل لبحثه في أسبوعين أيضا ، ثم يعرض بعد ذلك على



# الجلسة الشهرية

## دور الانعقاد العادى الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة طناً في يوم الاثنين ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٣٦٨ ، الموافق ٢٨ مارس سنة ١٩٤٩

#### ملخص

##### رقم الصفحة

- ١ - إجازة ..... ٧٧٤
- ٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة (٢١ مارس سنة ١٩٤٩) ..... ٧٧٤
- ٣ - مرسوم بتعيين حضرة صاحب المآلى حسين نهي بك وصاحب القرة أحمد عل طوبه بك عضوين بمجلس الشيوخ ..... ٧٧٥  
حلف حضرتيها البين المستعزى - إحالة المرسوم إلى لجنة تحقيق صحة الصورية ..... ٧٧٥
- ٤ - مراسيم بمشروعات قوانين :
  - ( أ ) مرسوم بمشروع قانون بالموافقة على الاتفاق المبرم مع الشركة المالية قناة السويس البحرية ..... ٧٧٦  
إحالة إلى لجنة المالية والتجارة والصناعة بمجلسين ، لنظره بطريق الاستعجال ..... ٧٧٦
  - ( ب ) مرسوم بمشروع قانون بشأن الأمانة ..... ٧٧٦  
إحالة ومشروع القانون السابق بتعديده من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنى أبو الفضل في هذا الموضوع إلى لجنة الداخلية والتعاون الاجتماعي بمجلسين ..... ٧٧٦
  - ( ج ) مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه ..... ٧٧٦  
في قسم ١٠ " وزارة الصحة السوية " فرع هـ " المجالس البلدية والقروية " باب ٢ " مصروفات عامة " بقوة التباديل في الباب المذكور ..... ٧٧٦
  - ( د ) مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه في قسم ١٤ " وزارة المواصلات " ، فرع ٧ " مصلحة النقل " ، من ٨٤٠٠٠ جنيه في الباب الثاني و ٧٠٠٠ جنيه في الباب الثالث ، وذلك بقوة التباديل في بعض بنود طين الباجين ..... ٧٧٦
  - ( هـ ) مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه في قسم ١٤ " وزارة المواصلات " ، فرع ٢ " مصلحة السكك الحديدية " ، باب ٢ " مصروفات عامة " ، بقوة حساب المهمات الموجودة بمخازن المصلحة ..... ٧٧٧
  - ( و ) مرسوم بمشروع قانون بالموافقة على الاتفاق المبرم بين وزارة المالية والبنك الأهلي المصري في شأن قيام البنك المذكور بمسئلة فرض الحكومة المصرية قسمة قسطنطين بترجيح ، طبقاً للكتابات المطلوبة بينهما بتاريخ ١٣ و ١٧ يناير سنة ١٩٤٩ الموقعة ضمناً على القانون ..... ٧٧٧
  - إحالتها مباشرة إلى لجنة المالية ..... ٧٧٧

دوم السنة

- ٥ — موافقة مجلس النواب على مشروع القانون بتعديل دائرة إحصاءى عتق القاهرة وبنى سوف الإبتدائين للترميمين ،  
الذى سبق مجلس الشيوخ أن أقره ... ٧٧٧
- ٦ — مشروع قانون روادى من مجلس النواب مقترح من حضرة النائب المحترم محمود خيرت ، بتعديل المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ ، انطاس بملولة مهة الحلب ... ٧٧٧  
إحالة مباشرة إلى لجنة الصحة ... ٧٧٧
- ٧ — تقرير ديوان الحاسبة من الحساب أكتائى لمباح الأثرى والمعاد المالية لسنة المالية ١٩٤٧ — ١٩٤٨ ... ٧٧٨  
إحالة إلى لجنة الأوقاف والمعاد المالية ... ٧٧٨
- ٨ — ردان على عرضين ... ٧٧٨  
طبق رقم ١٠٨
- ٩ — حردو المباح الأثرى مل ما جاء بتقرير ديوان الحاسبة من مناقشات من الحساب أكتائى لسنة المالية ١٩٤٦ — ١٩٤٧ —  
إحالة إلى لجنة الأوقاف والمعاد المالية ... ٧٧٨
- ١٠ — مذكرة من الاتحاد القسالى المصرى بطلب تعديل قانون الانتخاب ومنع المرأة المصرية الحصة حقها فى الانتخاب والنيابى ... ٧٧٨  
إحالتها مباشرة إلى لجنة الشؤون المصرية ... ٧٧٨
- ١١ — اقتراح يقدم من عشرة من حضرات الشيوخ المحترمين ، بتعديل المادة ٥٩ من القضاة الداخلية ، بإبدال لجنة " لشؤون  
المستعمرة والقضاة الداخلية " إلى " لشؤون المستعمرة وقانون الانتخاب والقضاة الداخلية " ... ٧٧٩  
إحالة إلى لجنة الشؤون المصرية والقضاة الداخلية ... ٧٧٩
- ١٢ — أخطأ :
- ( أ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم هدى زاده مراج الدين بالها ،  
إلى: بان من الموقف الحالى فى فلسطين — الإجابة عنه ... ٧٧٩
- ( ب ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بوزير الداخلية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد  
حنى أبو الفضل ، من سائل خاصة بخرينة المسج الى أديت هذا العام — لجواب الإجابة عنه ... ٧٨٠
- ( ج ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الحال بوزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم سليمان مصطفى خليل ، من تعديل  
بوزارة القرد ، ولإعادة النظر فى تعديل لاحتيا الداخلية خاصة بى أسرار الحلق — الإجابة عنه ... ٧٨٢
- ١٣ — تقرير لجنة الداخلية من اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ كمال الدين للترفيه ، إنشاء سبه مال القربى السياسى ... ٧٨٢  
طبق رقم ١٠٩
- الموافقة على التقرير ، وبغض الاقتراح من ناحية إنشاء للعد ، وإحالة الأمور إلى وزارة الداخلية ... ٧٨٢
- ١٤ — تقرير لجنة الصحة من اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ كمال الدين للترفيه بإجراء التفتيش الحسى والتفتيش الحصى على  
مباريات الأثرى بى ومباريات الأثمة ... ٧٨٢  
طبق رقم ١١٠
- الموافقة على التقرير ، وإحالة الاقتراح إلى وزارة الصحة السومية ... ٧٨٢

## رقم الصفحة

١٥ - مشروع قانون بفتح امتداد إضافي في ميزانية وزارة الداخلية لسنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ م. ٨٩,٠٠٠ جنيه في الباب ٢  
"مصرفات عامة"، فرع ٢ "الجوريس"، تسوية بعض التجاوزات في بعض الجوريس ... ٧٨٤

ملحق رقم ١١١

تقرير لجنة المالية

المواصلة من مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالاسم مع  
مشرطات القوانين الأخرى ... ٧٨٤

١٦ - مشروع قانون بالإذن للحكومة في الارتباط من الآن في حدود مبلغ ٤٥٠,٠٠٠ جنيه بالاشتراك مع حكومة بورفدا  
في إقامة نهران على بحيرة فكتوريا ... ٧٨٥

ملحق رقم ١١٢

تقرير لجنة المالية والأشغال

المواصلة من مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - أخذ الرأي عليه بالثناء بالاسم مع مشروع  
القانون السابق ... ٧٩٠

١٧ - أخذ الرأي على مشروع القانونين الآتيين :

( أ ) مشروع قانون بفتح امتداد إضافي في ميزانية وزارة الداخلية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٨٩,٠٠٠ جنيه  
في الباب ٢ "مصرفات عامة"، فرع ٢ "الجوريس"، تسوية بعض التجاوزات في بعض الجوريس ... ٧٩١

( ب ) مشروع قانون بالإذن للحكومة في الارتباط من الآن في حدود مبلغ ٤٥٠,٠٠٠ جنيه بالاشتراك مع حكومة بورفدا  
في إقامة نهران على بحيرة فكتوريا ... ٧٩١

المواصلة عليها دفعة واحدة بالثناء بالاسم ... ٧٩٢

١٨ - مشروع القانون المراد من مجلس النواب بشأن الأسلحة وذخائرها ... ٧٩٢

ملحق رقم ١١٣

تقرير لجنة العدل والدخلة بمجلسين

المواصلة من مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالاسم مع  
الأسلحة القليلة ... ٧٩٢

١٩ - تقرير لجنة قانون الإجراءات المدنية عن مشروع قانون الإجراءات الجنائية، ومشروع القانون المراد من مجلس النواب  
بتعديل المادة ٥١ من قانون تشكيل حاكم البعثات والمندوبين ١٥١ و ١٧١ من قانون تحقيق البعثات ... ٨٠٠

تأجيله أسوأ ... ٨٠٣

٢٠ - استعرايات ٥

( أ ) الاستعرايات الموجهة إلى حضرة صاحب الدولة ونس مجلس الوزراء، من حضرة الشيخ المحترم عد أمين يوسف بك،  
عن التنظيم الإداري ومشكلة الموقوفين ... ٨٠٣

( ب ) الاستعرايات الموجهة إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية، من حضرة الشيخ المحترم عد أمين يوسف بك،  
عن اضطراب الميراث في الفروع القاهرة ... ٨٠٣

( ج ) الاستعرايات الموجهة إلى حضرات أصحاب الدولة والمعال ونس مجلس الوزراء ووزير التورن ووزير المالية، من  
حضرة الشيخ المحترم عد أمين يوسف بك، عن التلازم ... ٨٠٣

تأجيلها أسوأ ... ٨٠٣

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والنصف مساءً برئاسة حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس المجلس .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ عبد الرحمن نور ، محمد عطية الناظر بك ، السيد عبد الحميد الرمالي .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ما هنا :

التائين :

أولاً — بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك ، أحمد علي أبو ستيت بك ، الشيخ اسماعيل فوزي ، حسن رشوان حمادي بك ، حسين حنان باشا ، صليب ساسي باشا ، عبد الفتاح يحيى باشا ، محمد رشوان الزمر بك .

تائياً — باعتذار :

(١) من جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد مصطفى أبو رحاب ، اسماعيل صدق باشا ، حامد اللوزي بك ، الأستاذ حسن حسن عبد الله ، سيد اللوزي ، الأستاذ محمد سليم جابر ، محمود خيرى باشا ، محمود غالب باشا .

(ب) من جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

القواء أحمد عطية باشا ، عبد الرحمن فوح ، فهمي وصفا بك ، محمد المغازي حيدر بك ، محمد شريف صبرى باشا ، محمد شفيق باشا ، محمد تيب الفرايلى باشا .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

سباحيش باشا ، سيد بهنس بك ، شارل بشرى حتا ، فريد أبو شادي بك ، محمد بدر باشا ، محمد طاهر باشا ، محمد عبد الجليل حمزة باشا ، الأستاذ محمد علي شمراوى ، الأستاذ محمود أبو الفتوح ، الأستاذ ميشيل زرق .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب القوية ابراهيم عبد الهادي باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، وحضرات أصحاب المجالس : أحمد عبد الفتاح باشا وزير الأشغال العمومية ، محمود حسن باشا وزير القوية ، الدكتور نجيب اسكندر باشا وزير الصحة العمومية ، الأستاذ محمود رياض وزير التجارة والصناعة ، علي عبد الرازق باشا وزير الأوقاف ، الفريق محمد حيدر باشا وزير الحربية والبحرية ، عباس أبو حسين باشا وزير الزراعة ، مصطفى صرعى بك وزير القوية ، محمد زكي علي باشا وزير القوية ، حسين فهمي بك وزير المالية .

تولى السكرتيرة العامة أمين عن العرب بك .

(أمن حضرة صاحب السعادة الرئيس افتتاح الجلسة) .

## ١ - إجازة

الرئيس — يطلب حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد رشيد عبيد الله إجازة لمدة شهر من اليوم ، لموضه .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

## ٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

(٢١ مارس سنة ١٩٤٩)

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟

(لم يعترض أحد) .

الرئيس — يصدق المجلس على مضبطة الجلسة السابقة .

مفكرة صاحب المجلس المحترم محمد رشيد باشا (وزير الحربية والبحرية) :  
ل ملاحظة تليقاً على ما جاء في مضبطة الجلسة السابقة ، فقد ذكر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت عند الكلام عن المصروفات السرية ما يلي :

” ولا يدخل في هذا الحساب المصروفات السرية التي تصرفها وزارة الحربية والبحرية خصماً من اعتماد الثلاثين مليوناً من الجنيهات “ .

وإنني أقدر أن وزارة الحربية والبحرية لم تنفق شيئاً مطلقاً يدخل في بند المصروفات السرية ، كما أنها لم تصرف ملياً واحداً من اعتماد الثلاثين مليوناً من الجنيهات المخصصة لحلة فلسطين إلا ولديها المستندات الخاصة به . وستكون هذه المصروفات خاضعة لقابة ديوان المحاسبة عند تصفية مصروفات الحلة ، شأنها في ذلك شأن باقي مصروفات الميزانية .

(تصديق) .

وإنني أقدر أيضاً أن المبالغ التي صرفت مما تبرع به حضرات المواطنين الكرام لتفريقه عن جنود الجيش ، قد قيدت وبيئت أوجه صرفها مؤيدة بالمستندات . وهي وإن لم تكن مما يخضع للإشراف الحكومي ، إلا أني سأطلب من ديوان المحاسبة مراجعتها وتقديم تقرير عنها .

(تصديق) .

## (المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم م.

مدون بقصر القبة في ٢١ جمادى الأولى سنة ١٣٦٨ (٢١ مارس سنة ١٩٤٩) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الوزراء

إبراهيم عبد الهادي إبراهيم عبد الهادي إبراهيم عبد الهادي

الرئيس - ليغضل كل من حضري الزميلين المحترمين بحلفائين  
الاستورية المنصوص عليها في المادة ٩٤ من الدستور .

حضرة صاحب المعالي حسين فهمي بك - أقسم بالله العظيم أن أكون  
خلاصا للوطن وللك، مطيعا للدستور ولقوانين البلاد ، وأن أؤدي أعمال  
بالقمة والصدق .

(تصديق) .

عقبة الشيخ الهرمسي - أقسم بالله العظيم أن أكون  
خلاصا للوطن وللك، مطيعا للدستور ولقوانين البلاد ، وأن أؤدي أعمال  
بالقمة والصدق .

(تصديق) .

المرمسي - أهني حضري الشيخين المحترمين ، وبخال هذا المرسوم  
إلى لجنة تحقيق صحة المضيوية .

## ٣ - مرسوم

بتعيين حسين فهمي بك - وزير الداخلية - خلفا لحضرة الشيخ  
المرسوم إلى لجنة تحقيق صحة المضيوية

الرئيس - ورد كتاب<sup>(١)</sup> من رئاسة مجلس الوزراء ، ومعه صورة من  
المرسوم الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٤٩ ، بتعيين حضرة صاحب المعالي  
حسين فهمي بك وصاحب اليزة أحمد علي طوبه بك عضوين بمجلس الشيوخ  
هذا نصه :

لهم فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المواد ٧٤ و٧٧ و٧٨ من الدستور ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ؛

وعلى المرسومين الصادرين في ١٦ يناير سنة ١٩٤٥ و٧ مايو سنة ١٩٤٦ ؛

وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

(المادة الأولى)

. عين عضوا بمجلس الشيوخ كل من :

حسين فهمي بك في المحل الذي خلا بتعيين عبدالرزاق أحمد السنهوري باشا  
وكيلا لمجلس الدولة ، وأحمد علي طوبه بك في المحل الذي خلا وفاة المرحوم  
إبراهيم الطاهري بك .

(١) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرسل إلى سادتك مع هذا صورة من المرسوم الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٤٩ ، بتعيين حضرة صاحب المعالي حسين فهمي بك وصاحب اليزة أحمد علي طوبه بك عضوين  
بمجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام م.

٢٢ مارس سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس الوزراء

إبراهيم عبد الهادي

حتى أبو الفضل منذ خمس سنوات ، وقد أوقف نظر المشروع الأخير إلى أن تتسلم الحكومة بالمشروع الذي قدمته اليوم ، أما وقد قدمته ، فأرجو أن يضم هذا الاقتراح إلى مشروع الحكومة ليبحثا معا .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم حل إحالة هذا المرسوم، والاقتراح بمشروع قانون السابق تقديمه من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حتى أبو الفضل ، إلى بلتي الداخلية والشؤون الاجتماعية مجتمعين ؟  
( موافقة ) .

٣ - مرسوم بمشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٣,٥٠٠ جنيه في قسم ١٠ "وزارة" - "السوية"، فرع "المجالس البلدية والقروية"، باب ٢ "مصرفات عامة"، لتسوية التجاوز في الباب المذكور .

٤ - مرسوم بمشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٩١,٠٠٠ جنيه في قسم ١٤ "وزارة المواصلات" فرع ٧ "مصلحة النقل" من ٨٤,٠٠٠ جنيه في الباب الثاني و ٧,٠٠٠ جنيه في الباب الثالث، وذلك لتسوية التجاوزات المتوقعة في بعض بنود هذين البابين .

## ٤ - مراسيم بمشروعات قوانين

إسالتها إلى ايمان المحصة

**الرئيس** - وردت خمسة كتب<sup>(١)</sup> من وزارات التجارة والصناعة والداخلية والمالية ومعها صور من المراسم بمشروعات القوانين الآتية :

١ - مرسوم بمشروع قانون بالموافقة على الاتفاق المبرم مع الشركة العالمية لتجارة السويس البحرية .  
( مطلوب نظره بصفة عاجلة ) .

فهل توافقون حضراتكم على إحالته إلى بلتي المالية والتجارة والصناعة مجتمعين ، لنظره بطريق الاستعجال ؟  
( موافقة ) .

٢ - مرسوم بمشروع قانون بشأن الأئمة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على إحالته إلى بلتي الداخلية والشؤون الاجتماعية مجتمعين ؟

**مفكرة الشيخ المحترم علي زكي المصري باشا** - يشمل هذا المشروع اقتراح بمشروع قانون سبق تقديمه من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد

(١) نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون الأول :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أتشرف بأن أرسل لسادتكم مرسوماً بمشروع قانون بالموافقة على الاتفاق المبرم مع الشركة العالمية لتجارة السويس البحرية .  
وأرجو التفضل برضه على المجلس بصفة عاجلة .  
وتفضلوا سادتكم بقبول باقي الاحترام ما  
٢٤ مارس سنة ١٩٤٩

وزير التجارة والصناعة  
ممدوح رياض "

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون الثاني :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أتشرف بأن أهدم لسادتكم مرسوماً بمشروع قانون بشأن الأئمة ، رجاء التكرم برضه على محبة المجلس العزير .  
وتفضلوا سادتكم بقبول وافر الاحترام ما  
١٣ مارس سنة ١٩٤٩

وزير الداخلية  
إبراهيم عبد الحادي "

نص الكتاب الخاص بالمرسومين بمشروع القانونين الثالث والرابع :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أتشرف بأن أبلغ سادتكم مرسومين من المرسومين بمشروع القانونين الماعدين في ١٥ مارس سنة ١٩٤٩ ، يفتح اعتمادين إضافيين في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ويأتمناهما  
١ - ٣٥٠٠ جنيه في قسم ١٠ "وزارة السوية" ، فرع ٥ "المجالس البلدية والقروية" ، باب ٢ "مصرفات عامة" ، لتسوية التجاوز في الباب المذكور .  
٢ - ٩١٠٠٠ جنيه في قسم ١٤ "وزارة المواصلات" ، فرع ٧ "مصلحة النقل" ، من ٨٤٠٠٠ جنيه في الباب الثاني و ٧٠٠٠ جنيه في الباب الثالث ، وذلك لتسوية التجاوزات المتوقعة في بعض بنود هذين البابين .  
وقد أرسل هذان المرسومان إلى مجلس النواب ، لعرضهما عليه .  
وتفضلوا سادتكم بقبول باقي الاحترام ما  
٢١ مارس سنة ١٩٤٩

عكس القاهرة وبنى صوب الابتدائيين الشريطين، ووافق عليه كما أقره  
جلس الشيوخ .

### ٦ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب - إسنه مباشرة إلى لجنة الصحة

الرئيس - ورد كتاب (١) من مجلس النواب ومعه مشروع القانون المقترح  
من حضرة النائب المحترم محمود خيري، بتعديل المادة الرابعة من القانون  
رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٨، الخاص بإزالة مهنة الطب .  
وقد أحله مباشرة إلى لجنة الصحة .

٥ - مرسوم بمشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة  
المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٧٠٠,٠٠٠ جنيه في قسم ١٤ "وزارة  
المواصلات"، فرع ٢ "مصلحة السكك الحديدية"، باب ٢ مصروفات  
مادة "، لتسوية حساب المهمات الموجودة بخزان المصلحة .

٦ - مرسوم بمشروع قانون بالموافقة على الاتفاق المبرم بين وزارة  
المالية والبنك الأهلي المصري في شأن قيام البنك المذكور بخدمة قروض  
الحكومة المصرية لتغطية فلسطين بنوعيه، طبقاً للكتابات المتبادلة بينهما  
بتاريخ ١٣ و ١٧ يناير سنة ١٩٤٩ الملحقه تصوبها بهذا القانون .  
وقد أحله مباشرة إلى لجنة المالية .

### ٥ - موافقة مجلس النواب

على مشروع قانون سبق أن أقره مجلس الشيوخ

الرئيس - ورد كتاب (١) من رئاسة مجلس النواب بأن المجلس نظر  
بجلس ١٦ و ٢١ مارس سنة ١٩٤٩ مشروع قانون بتعديل دائرة اختصاص

١ - نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون الخامس :  
" حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرم بأن أبلغ سادتك صورة من المرسوم بمشروع القانون الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٤٩، بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٧٠٠,٠٠٠ جنيه  
في قسم ١٤ "وزارة المواصلات"، فرع ٢ "مصلحة السكك الحديدية"، باب ٢ "مصروفات مادة"، لتسوية حساب المهمات الموجودة بخزان المصلحة .  
وقد أرسل هذا المرسوم إلى مجلس النواب، لقرنه عليه .  
وتفضلوا سادتك بقول قاضي الإجماع ما  
٢١ مارس سنة ١٩٤٩

وزير المالية

سعيد حمدي

١ - نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون السادس :

" حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ  
أكرم بأن أبلغ سادتك صورة من المرسوم بمشروع القانون الصادر في ١٥ مارس سنة ١٩٤٩، بالموافقة على الاتفاق المبرم بين وزارة المالية والبنك الأهلي المصري في شأن قيام البنك  
للكو بخدمة قروض الحكومة المصرية لتغطية فلسطين بنوعيه، طبقاً للكتابات المتبادلة بينهما بتاريخ ١٣ و ١٧ يناير سنة ١٩٤٩ الملحقه تصوبها بهذا القانون، راجياً التكرم بقرض هذا  
المرسوم إلى المجلس .  
وتفضلوا سادتك بقول قاضي الإجماع ما  
٢١ مارس سنة ١٩٤٩

وزير المالية

سعيد حمدي

(١) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ  
أكرم بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المقررة في ١٦ و ٢١ مارس سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون التشريعية عن مشروع قانون بتعديل دائرة اختصاص عكس القاهرة  
ورب صوب الابتدائيين الشريطين، ووافق عليه بالهيئة التي ورد بها من مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بقول قاضي الإجماع ما  
٢٢ مارس سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

عبد الحليم عزمي

(٢) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ  
أكرم بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر - بصفة مستعجلة - بجلسته المقررة في ١٦ و ٢١ مارس سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون الصحية عن الاقتراح بمشروع القانون المقدم  
من حضرة النائب المحترم محمود خيري، بتعديل المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨، الخاص بإزالة مهنة الطب، ووافق عليه بالهيئة المرافقة لهذا، فأرسله لتفضل بقرض مشروع  
القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بقول قاضي الإجماع ما  
٢٢ مارس سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

عبد الحليم عزمي

## ٧ - تقرير ديوان المحاسبة

من الحساب الختامي لجامع الأزهر والمعاهد الدينية لسنة المالية ١٩٤٧-١٩٤٨ - إحالة إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

الرئيس - ورد كتاب<sup>(١)</sup> من ديوان المحاسبة ومعه تقرير الديوان من الحساب الختامي لجامع الأزهر والمعاهد الدينية لسنة المالية ١٩٤٧-١٩٤٨

فهل توافقون حضراتكم على إحالة إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية ، على أن تقدم تقريرها للجان عنه وعن مشروع القانون الخاص بالحساب الختامي لسنة المالية المذكورة مما ؟  
( موافقة ) .

## ٨ - ردان على عرضيتين

الرئيس - ورد ردان<sup>(٢)</sup> على عرضيتين من وزارة المواصلات ، سيجتصاهما في المضبطة .

## ٩ - رد الجامع الأزهر

على ما جاء بتقرير ديوان المحاسبة من مناقشات من الحساب الختامي لسنة المالية ١٩٤٦-١٩٤٧ - إحالة إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

الرئيس - ورد كتاب<sup>(٣)</sup> من رئاسة مجلس الوزراء ومعه رد الجامع الأزهر على ما جاء بتقرير ديوان المحاسبة من مناقشات من الحساب الختامي لجامع الأزهر والمعاهد الدينية لسنة المالية ١٩٤٦-١٩٤٧  
فهل توافقون حضراتكم على إحالة إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية ؟  
( موافقة ) .

## ١٠ - مذكرة من الاتحاد النسائي المصري

طلب تعديل قانون الانتخاب ومنع المرأة المصرية التصطية حقها الانتخاب والقبول - إحالتها مباشرة إلى لجنة الشؤون الدستورية

الرئيس - ووددت إلى رئاسة المجلس مذكرة من الاتحاد النسائي المصري<sup>(٤)</sup> بطلب تعديل قانون الانتخاب ومنع المرأة المصرية التصطية حقها الانتخاب والقبول .

(١) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل إلى سادتك مع هذا تقرير ديوان المحاسبة من الحساب الختامي لجامع الأزهر والمعاهد الدينية لسنة المالية ١٩٤٧-١٩٤٨ ، وذلك دجا الفضل برفعه إلى علكم المرفوع .  
وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما "

رئيس ديوان المحاسبة  
بسم الدين بركات "

(٢) مراجع المعلق رقم ١٠٧

(٣) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أمت مع هذا بصورة رد الجامع الأزهر بشأن ما جاء بتقرير ديوان المحاسبة من مناقشات من الحساب الختامي لسنة المالية ١٩٤٦-١٩٤٧ ، والمرفوع إلى البرلمان دجا الفضل بالمرفوع .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما "

٢٨ مارس سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس الوزراء  
إبراهيم عبد الحادي "

(٤) نص المذكرة :

## مذكرة مرفوعة

إلى حضرة صاحب السيادة الدكتور محمد حسين بك رئيس مجلس الشيوخ ، من الاتحاد النسائي المصري

" الاتحاد النسائي المصري ، وقد سعى على تأسيسه سنة وعشرون عاما ، تطورت في خلالها البنية التشريعية تطورا ملحوظا مشقة ، يجب برجال مصر - حكومة وشعبا - أن يوفروا الميلاد لكل المرأة المساواة في الحقوق السياسية ، فهدية بأختها التشريعية والمعد واليا كسنانا وكودسيا .

وليس التمدد من تحقيق هذا الطلب مراعاة المرأة لفريل ونصيه التشريعي ، أو عاوتها التحل عن واجباتها المنقمة في بناء الأسرة وإعداد الأجيال القادمة ، بل هو مظهر من مظاهر التطور العالمي وقد لتصوص انستورديتيان الأمم المتحدة ، وديعة في تمكين المرأة من المشاركة في خدمة الصالح العام ، وهي التي - ككليل قاما - تخضع قوانين البلاد وتدفع نصيبا من الضرائب . وقد حان الوقت لتحقيق "عدالة بين المرأة المصرية الشابة المنقمة حقها الانتخاب والقبول ، بد أن أسع نشاطها في الترويج للنظام والبر والخدمة الاجتماعية ، وتبنت أطلينا في المهن الحرة كالطب والمحاماة والصناعة والخدمة ، واضطعت كدتها بشريها بلادها في التزورات الدولية المناهضة ، وتجلت قدرتها على محاربة الجهل والفقر والمرض ، مما تثيرت منه حقبة الشعب المصري ، وجعل كل أب حرصا على تعليم بته وإعدادها للسل الخلدوس .

وإن شاء مصر ليلا الأمل قترمين في أن يال ملطين ما يستنتج من غاية قادة الجميع والقانون ، في ظل مولانا الملك القدي فادق الأول حفظه الله ما

رؤسة الاتحاد النسائي المصري

شيماء محمد



حضرة صاحب المجلس مصطفى مرعي بك (وزير الدولة، بالية من  
حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الوزراء) :

عن الشق الأول :

إننا في حالة هدنة عامة قورتها اتفاقية رودس التي أبرمت في ٢٤ فبراير  
سنة ١٩٤٩، والتي أودعتها الحكومة مكتب هذا المجلس المقرر .

عن الشق الثاني :

الذي حمل الحكومة المصرية على قبول شروط الهدنة الأخيرة هو  
الاستجابة لقرارات مجلس الأمن مع تحمى المصلحة .

عن الشق الثالث :

إن سياسة الحكومة الحاضرة إزاء المسألة الفلسطينية كانت ولا تزال  
تهلج إلى حماية حقوق أهل فلسطين ودفع العدوان عنهم .

عقبة الشيخ المرحوم محمد فؤاد سراج الدين باشا - لاحظ أن هذه  
الإجابة المتعسبة لا تنسج ما يدور في نفوسنا وأفئدتنا . فنحن نرغب أن  
نحجب عن كثير من الأمثلة التي تدرق أذهاننا وأن نقف على تفصيلات تحتاج إلى  
شرح وبيان، ولم أقصد حين تقدمت بهذا السؤال إلا أن تتاح للحكومة ولهذا  
المجلس - سواء أمامه أو أمام بلحته الخارجية - فرصة المناقشة في هذا  
الموضوع الهام، وهو موضوع فلسطين . وبخاصة أن هذه المسألة دخلت  
في طور جديد، يختلف كل الاختلاف عن الطور الأول الذي عرض  
ونوقش في هذا المجلس . ولذلك لا زلت أصر على أن تتبع الحكومة لهذا  
المجلس فرصة مناقشة الموقف في فلسطين بصفة عامة، وكذلك مناقشة السياسة  
التي تعتمدها الحكومة اتباعها إزاء هذه المسألة الخطيرة، سواء كانت هذه  
الفرصة، كما قلت، أمام بلحة الخارجية أو أمام المجلس . والأمس في هذا  
متروك لحضراتكم .

أما الاكتفاء في هذا الموقف الحاسم، وفي مثل هذه المسائل الخطيرة،  
بمثل هذا الرد المتعصب - فهذا ما لم أكن أنتظره، وأعتقد أنه لا يرضى  
حضرانكم ولا يرضى دولة رئيس مجلس الوزراء .

وقد أحلت هذه المذكرة إلى لجنة الشؤون الدستورية، لدراستها مع  
شرحات القوانين المتعلقة بهذا الموضوع والحالة إليها من قبل .

## ١١ - اقتراح

مقدم من عشرة من حضرات الشيوخ المحترمين، بتعديل المادة ٥٩ من  
اللائحة الداخلية، بإبدال " لجنة الشؤون الدستورية واللائحة الداخلية " إلى  
" لجنة الشؤون الدستورية وقانون الانتخاب واللائحة الداخلية " -  
إحالة إلى لجنة الشؤون الدستورية واللائحة الداخلية

الرئيس - تقدم اقتراح من حضرة الشيخ المحترم أحمد حمزى بك  
بمعه تسعة من حضرات الشيوخ المحترمين، بتعديل المادة ٥٩ من اللائحة  
الداخلية بإبدال " لجنة الشؤون الدستورية واللائحة الداخلية " إلى " لجنة  
لشؤون الدستورية وقانون الانتخاب واللائحة الداخلية " .

فهل لأحد من حضراتكم اعتراض على إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة  
لشؤون الدستورية واللائحة الداخلية ؟

( لم يعترض أحد ) .

## ١٢ - أسئلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء، من حضرة  
الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا، لإلقاء بيان عن الموقف الحالي  
في فلسطين - الإجابة عنه

نص السؤال :

" ألا يرى دولة رئيس مجلس الوزراء أن الوقت قد حان للإدلاء بالبيان  
بيان عن :

١ - الموقف الحالي في فلسطين .

٢ - الأسباب التي جعلت الحكومة المصرية على قبول شروط الهدنة  
الطامة الأخيرة .

٣ - سياسة الحكومة الحاضرة إزاء المسألة الفلسطينية .

محمد فؤاد سراج الدين

**مقرر صاحب الدولة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) :**  
بدأ حضرة الشيخ المحترم مقدم السؤال في تطبيقه بيان أن في نفسه أسئلة كثيرة ، كانت ينتظر الإجابة عنها والحق أنه ليس في طاقة الحكومة ولا في مقدورها ، وأعترف بهذا ، أن تطلع على سائر الأسئلة والنقوس . أما الحكومة فأعتقد أنها قد أجابت عن الأسئلة التي وجهت إليها بالقدر الذي تقتضيه الحالة . وليس لديها ما تخشى أن تدعيه على حضراتكم .

وقد طلبت من حضراتكم ، وأبحث في رجاكم ، أن تتمكنوا من أن أظهر كل ما خفي فيما يتعلق بمسألة فلسطين ، أما ما أدلى به هذه الجلسة فهو مجرد رد على سؤال وجه إلى الحكومة . فإن أردتم أكثر من ذلك ، فليدوني أسئلة أزدكم إجابة . وإنذا أردتم مناقشة ، فاطلبوا ما شئتم ، والحكومة في ذلك على استعداد للإدلاء بكل شيء .

**مقرر الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا -** إذن سأقدم طلبا للناقشة في هذا الموضوع .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء يعذر الداخلية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنى أبو الفضل ، عن سائل خاصة بفرضة الحج إلى أدب هذا العام - إيداع الإجابة

**نص السؤال :**

(أولا) ما عدد الحجاج الذين أدوا فرضة الحج هذا العام ؟

(ثانيا) ما مقدار التأمين الذي جمته الوزارة ؟ وهل رده الآن ، أو لم ترده ؟

(ثالثا) ما هي الأسباب التي أدت إلى أن الحكومة لم تستعصر غير ياترين وقد استمر قل الحجاج من ٢٣ أغسطس إلى حوالى ١٥ ديسمبر مع أن مدة الحج والزيارة لاستغرق أكثر من ١٨ يوما ؟

(رابعا) طلب حضرة صاحب السعادة أمير الحج إيجاد باخرة تصاعد الياترين اثنين كانتا تنقلان الحجاج ، وذلك لأنه رأى بينه وبينه الصب الشديد والفيضات الباهظة التي يتكبدها الحجاج من التلاء الفاحش وطول مدة الإقامة بدون مسوغ مطلقا . وقد اضطر كثير من الحجاج إلى بيع ما اشترؤوه أولا وحاجياتهم ثانيا ، حتى إن بعض السيدات باعت ما تملك من حل .

وعلاوة على طلب حضرة صاحب السعادة أمير الحج ، فإنني ألفت حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية ذلك ليلان الأمر . ولكن لا أنف لم تقدم أية مساعدة لولا أن الحجاج الذين لا نأب لم لا أنهم توجهوا إلى الأراضي المنقذة لتأدية الواجب الديني عليهم .

(خامسا) ما مقدار ما تلغسه الحكومة المصرية للطوفين عما تأخذ من الحجاج ؟

وهلا يمكن جعل هذا المبلغ يدفع من الحجاج مباشرة إلى المطوف ، لأن الحاج يدفع علاوة على ما تأخذ منه الحكومة أجرة المطوف ؟

(سادسا) ما هي الأسباب التي دعت الحكومة إلى ألا تمنح في الجرائد العامة العالية من إيجاد يواترين لقل الحجاج ذهابا وإيابا في موسم الحج فقط ؟

وهل هذه البواتر التي تنقل الحجاج حويقت بمعنى أنها تصلح ركوب الحجاج ؟

وهل يعلم دولة أن الحجاج يركبون في البواتر في المخازن المصدرة للنفط والمواشي ؟

وهل في نية الوزارة في الموسم المقبل أن تستمد من الآن للإعلان عن طلب يواترين بمعنى الكلمة ، وأن تعمل الترتيب لكيلا يمكن الحجاج أكثر من مدة الزيارة والحج فقط ؟

وهل يعلم دولته أن الحذامات المعدلة لوجود الحجاج بها مدة الكورتينة بالطور مظلما غير صالح ، لأن المتصلين الذين كانوا بالطور قد أغفروا المباني ؟

وقد وجدنا أن مندوبي وزارة الصحة بالطور متضررين من أن هذه المباني لم تعد للحجاج ، لأن مصابة المباني لم يتم بالإصلاحات ، حتى أن القائمين بالعمل في الطور كانوا يقبلون مددا عددا من الحجاج لعدم وجود حذامات كافية بالطور . وكان ذلك من أسباب مناهب لاحت لها للحجاج .

(سابعا) لقد اضطر كثير من ركاب الدرجة الثالثة أن يرحلوا بالطائرات ، وقد دفعوا لشركات الطيران الأجرة مع أنهم سبق أن دفعوا أجر البواتر .

فهل ردت الحكومة للحجاج هذه المبالغ ؟

١٩ مارس سنة ١٩٢٩ أحمد حنى أبو الفضل

**مقرر صاحب الملك مصطفى مرعي بك (وزير الدولة ، بالنيابة عن حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية) -** لقد استأذنت حضرة الشيخ المحترم مقدم السؤال ، وأستأذن المجلس كذلك في إيداع الإجابة سكرتيرية المجلس ، نظرا إلى أنها إجابة طويلة .

أودعت الإجابة ، وهذا نصها :

(أولا) عدد الحجاج الذين - افروا لأداء فرضة الحج في الموسم الماضي ٢٠,٣٩٤ حاجا . ويشمل هذا العدد المتخلفين من الموسم الأسبق - سبب ظهور وباء الكوليرا ومدهم ١٩,٠٩٦ من الحجاج .

ما قوتت بمدد العودة في المواسم السابقة مع تخدير حلد حجاج كل موسم وعدد البواخر التي استعملت في النقل ، كما يتضح من البيان التالي من الخمسة مواسم الأخيرة .

السنة	عدد الحجاج	عدد البواخر	مدة العودة	مدة عودة كل حاج
١٣٦٣ هـ (١٩٤٤ م)	٩,٧٦٦	٤	٤٣ يوما	٤,٤٦١ يوما
١٣٦٤ هـ (١٩٤٥ م)	١٤,٨٦٦	٤	٤١ »	٣,٧٧ »
١٣٦٥ هـ (١٩٤٦ م)	١٩,٠٥٣	٧	٤١ »	٢,١٦ »
١٣٦٦ هـ (١٩٤٧ م)	٦,٧٦٨	٢	١٥ »	٣,٢٢ »
١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م)	٢٠,٣٩٤	٧	٤٥ »	٢,٧ »

ملاحظات :

(١) موسم عام ١٣٦٤ هـ زادت فيه حولة البواخر بمقدار ٢٥ ٪ ، للرضية في سرعة نقل حجاج الطور بسبب زيارة جلالة الملك عبد العزيز لمرسى .

(٢) موسم عام ١٣٦٦ هـ ظهر فيه وياة الكوليرا .

ولاحظ في هذا البيان أنه استخدم في كل من المواسم الثلاثة الأولى أكثر من باخرين . ويرجع هذا إلى أن الشركة متعده النقل كانت تستجيز من تنفيذ عقد الاغاق في حنى الحرب بسبب شح أو انقار بواخرها . فكانت الوزارة تلجأ إلى بواخر مملوكة لشركات أخرى مصرية وغير مصرية ، بعضها صغير . وكان لا بد من قبولها بالنسبة للظروف التي كانت قائمة وقتئذ .

(خاصا) تتقاضى الحكومة السودانية من كل حاج مبلغ ٣٥ جنيا و ٥٩٠ مليا مقابل الرسوم وحوادث المطوفين والوكلاء والزمازمة والمؤسسات الخيرية وغيرها . ويقوم الوزارة بتحويل هذا المبلغ ضمن الرسوم والأجور وتستخدمه الحكومة السودانية ، غير أنه لا مل لها بما يتقاضاه المطوفون ومن في حكمهم من الوكلاء والزمازمة من هذا المبلغ .

وعدم تحويل هذه الرسوم فستتم مراجعة الحكومة السودانية ، ولكنه يخشى أن تشترها مستغلا في نظام السمل الداخلي في بلادها .

(سادسا) لا تطن الحكومة في الجرائد أو سواها عن بواخر لنقل الحجاج وفاقا لتعهد الحكومة في البند ١٨ من عقد الاغاق المبرم مع "شركة السابغ" الإشارة إليه .

(ثانيا) مقدار التأمين الذي تحصله الوزارة من راخي السفر الحج نحو خمسة جنيتات مصرية وهو مقرر على ركاب الدرجة الثالثة . ويحفظ به كآمانة ، يدفع منها للحاج ما يحتاجه في الحجاز أو في حجير الطور عند ختاد قنوده . وعلى أثر اقتضاء موسم عودة الحجاج ، تأخذ وزارة الداخلية في رد ما يتبقى من هذه التأمينات لأصحابها بعد عمل المراجعات الحسابية .

وقد أصدرت الوزارة تعليماتها للديريات والمحافظات برد الباقي من تأمينات الموسم الأخير .

(ثالثا) يرجع السبب إلى أن الحكومة سبق أن اخفقت مع شركة مصر للنقل والملاحة (شركة مصر للاحة البحرية الآن) بمقتضى عقد اتفاق مؤرخ ٢٢ يولي سنة ١٩٣٢ ، تمهدت فيه الشركة بنقل الحجاج لمدة عشرين عاما تبدأ من موسم سنة ١٩٣٥ وتنتهى في سنة ١٩٥٤ وتمهدت فيه الحكومة ، في البند ١٨ ، بالانسحاب بواخر ممرتها لنقل الحجاج ، ولأن لا تمهد بذلك إلى شركة أخرى طوال مدة سريان هذا الاتفاق .

ولما كانت الشركة المذكورة لا تملك سوى الباخرين "مصر" و "السودان" ، فقد رتبت مقررات الحجاج حاجها . وتمشيا مع سياسة الحكومة ، كان لا بد من تيسير السفر للراخين في تأدية فريضة الحج والزيارة . وقد بلغ صدمم ٣٠,٣٩٤ حاجا . ولقد استغرقت مدة القدوب ٤٤ يوما والثودة ٤٤ يوما .

والوزارة تلتس الضرورة التي تستوجب الرغبة الملحة في سرعة عودة الحجاج ، وتتدخل في حسابها دائما محاولة تقصير أمد القهاب أو الإياب بقدر الإمكان . ولكن الأمر يتوقف على الترتيب الذي تنضمه الحكومة السودانية في كل موسم لتنظيم تنقلات الحجاج الذين يقصدون الحجاز من مختلف أرافطار ، تبعا لحالة السيارات وكفايتها ، كما يتوقف ثانيا على كفاية الاستعداد في حجير الطور . ولذلك كلما زاد عدد الحجاج ، زادت الصعوبة في تحقيق هذه الرغبة .

أما ما يقوله حضرة الشيخ المحترم من أن مدة الحج والزيارة لا تستغرق أكثر من ١٨ يوما ، فقد يصح أن يقال هذا عن حالة فريضة الحج إذا فر في الفوج الأخير ، وبسداد انتهائه من مناسك الحج مباشرة يؤدي الزيارة بالطائرة ، ثم يعود إلى بلده بطريق الجو أيضا ، أما وقد بلغ عدد الحجاج هذا العام ٣٥٠,٠٠٠ ، فليس في المقدور أن يترك هذا العدد الكبير الحج والزيارة في ١٨ يوما .

(رابعا) لقد حرصت الوزارة على تقصير أمد الثودة ، فطلبت إلى الشركة متعده النقل بحجر باخرة فائقة تستخدم في الإياب . ولكنها لم توفق إلى الحصول على باخرة مستوفاة لشروط نقل الحجاج . فطلبت الوزارة إلى تيسير الثودة بطريق الجو لمن يرغب في ذلك ، كما اخفقت مع وزارة الصحة على جعل مدة الحجر الصحي يومين بدلا من ثلاثة بما تخفف من نظافة الحج . وعلى ذلك استغرقت الثودة ١٥ يوما ، وهي مدة ليست بالطويلة ، إذا

**حضرة صاحب المال مصطفى مرعي** (وزير البوالة ، بالنيابة عن  
معالى وزير المالية) — ليس من طبيعة بورصات العقود أن تستخدم كأداة  
لتحكم في الأسعار . والفرض من إعادة فتح البورصة الرجوع بالأمور إلى  
بحرانا الطبيعي ، وتأمين المعاملات بتسيير التغطية عليها .

وقد راعت الحكومة عند تفتين شؤون البورصة أن تحدد مقدار التقلبات  
هبطا أو صعودا ، لتحديد من احتمال تأثير المضاربات المفتعلة في السوق .

والحكومة تراقب الحالة من قرب ، وتوليها كل عنايتها . فإذا اقتضى  
الأمور إجراء ما ، قلن تتواءم في اتخاذه .

**حضرة الشيخ المحترم سليمان مصطفى خليل** — الفرض الذي أريد أن  
أصل إليه هو منع المضاربات المصطنعة في بورصة العقود . وقد لاحظنا  
أن دولة المنقولة القرائي باشا وزير المالية السابق كان حريصا جدا  
على مراقبة المضاربين ، ولذلك فقد ارتفعت في هذه أسواق الفطن حتى  
بلغت واحدا وعشرين جنبا للقطار ، وبعد وفاته انخفضت أسعاره بمقدار  
سبعة أو ثمانية جنيهات .

والمطلوب من معالى وزير المالية أن يعيد النظر في هذا الموضوع ،  
فلذا اقتضى الأمر ، فيعطل البورصة .

**حضرة صاحب المرونة** (رئيس مجلس الوزراء) :  
أشكر جدا لحضرة الشيخ المحترم تقديره لمجهود الطبيب الذي كانت ينيه  
المنقولة دولة القرائي باشا في هذا الموضوع ، شأنه في حرصه على جميع  
مراعى البلاد . ولكن في نفس الوقت ، أرجو حضرة الشيخ المحترم أن  
يبدأ دراسة الأمر ليرى أن الحكومة متيقظة حريصة ، وأن تقلبات  
الأسعار في السوق لا تحصل مطلقا بخلافه من جانب الحكومة ، فالقياس  
الذي أورده حضرته لم يلح على أساس . وذلك لأن السوق قد تزلت في عهد  
المنقولة القرائي باشا ثم ارتفعت . ثم عادت من بعده تزلت ثم ارتفعت  
وتكرر زولها وارتفاعها .

وهكذا فالحكومة حريصة جدا الحرس بخطة كل الرقطة ، تبذل كل  
جهودها لكي توقف جميع العوامل المصطنعة في السوق .

والبرهان التي تسد الشركة لفضل الجناح تبين قبل كل موسم بمصرقة  
بلحة صراقة برائر الجناح . وفيما يخص قول حضرة الشيخ المحترم ، إن  
الجناح يكون في مخازن معدة للعش والمواشي ، فالثابت هو أن البائعين  
"مصر" و "السودان" تتوازن عن غيرها بوجود أسرة لركاب الدرجة  
الثالثة ، وعددها حوالي ١٠٠ مصري في كل منها .

وفي موسم الحج المقبل ، ستراعى الوزارة تخصيص العدد الكافي من  
البواخر للتلل بحسب العدد الذي يتقدم بالرغبة في الحج . يضاف إلى هذا  
أن الوزارة شكلت لجنة للنظر في إدخال نظام السفر بطريق الجو في لائحة  
نقل الجناح .

وعن الشطر الثاني من هذا البند ، فنظرا إلى أن حجر العنبر الصحي  
تابع لمصلحة الحجر الصحي بوزارة الصحة ، فقد علمنا من المصلحة المذكورة  
أنها أدرجت في ميزانية عام ١٩٤٩ — ١٩٥٠ مبلغ ٧٠.٠٠٠ جنيه لعمل  
الإصلاحات اللازمة في الأقسام التي أنشئت بسبب وجود المعتقلين بالمحجر  
مدة الحرب ، لتصبح صالحة لإيواء الجناح .

(سابا) عاد بعض الجناح من ركاب الدرجات الأولى والثانية والثالثة  
ومعدهم ٥٠٨ من الجناح ، بطريق الجو ، كما عاديون حاجا بالباخرة "تالودي"  
المملوكة لشركة برائر البوسنة الخديوية . وهؤلاء ممن تسجلوا السفر ، ولم  
ينظروا أموالهم في المودة . وقد استطلعت الوزارة رأى إدارة الرأى لوزارة  
الدخيلة في صدد رد أجور البورصة بحرا هؤلاء الجناح ، وهي أخذت في تسوية  
هذا الأمر بما فيه صالح الجناح .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المالية ، من حضرة الشيخ  
المحترم سليمان مصطفى خليل ، من تسهل بورصة العقود ، وإعادة النظر  
في تعديل لاحتياج الدخيلة لحماية مستوى أسعار الفطن — الإجابة عنه

### نص السؤال :

"المستجوب والمشتغلون بزراعة الفطن يملكون أرباحهم من استقرار  
سليان المضاربة في بورصة العقود للفطن ، حتى هبطت أسعاره هبوطا  
فاحشا بلغ حوالي سبعة أجنبا للقطار الواحد بلا مبرر ، في الوقت الذي  
تنهال فيه الطلبات من جميع الدول قاطبة على وزارتي المالية والتجارة  
من كثير من الدول .

فلذا هذه الحالة ، ألا يرى معالى وزير المالية أن خير علاج هو إصدار  
قرار عاجل بتعطيل بورصة العقود ، توطئة لإعادة النظر في تعديل لاحتياجها  
الدخيلة ، لإيقاف تيار المضاربة الطاغية ، وحماية مستوى أسعار المحصول  
الرئيسي ؟

١٤ مارس سنة ١٩٤٩

سابق مصطفى خليل  
عضو مجلس الشيوخ من دائرة قانوس

**حضرة الشيخ المحترم سليمان مصطفى خليل** — وهذا عظيم جدا .

١٣ - تقرير لجنة الداخلية<sup>(١)</sup>

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ كمال الدين الشريف بإنشاء معهد عال للبوليس السياسى - الموافقة على التقرير ، ورفض الاقتراح من ناحية إنشاء المعهد ، وإحالة الأمر إلى وزارة الداخلية

( المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى باشا ) .

المقرر - بحثت اللجنة هذا الاقتراح بحضور حضرة صاحب العزة عبد الرحمن عمار بك وكل وزارة الداخلية . وبعد المناقشة ، قررت ، ورفض الاقتراح من ناحية إنشاء معهد عال للبوليس السياسى ، ورأت الاكتفاء بإحالة الأمر إلى وزارة الداخلية ، ليكون من مهمة كلية البوليس تخصيص فريق من الطلبة الذين لديهم الاستعداد للبحث فى الجرائم بالطرق العلمية الحديثة :

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

حضرة الشيخ المحترم عمر عيسى الصمراوى باشا - ينص قانون كلية البوليس الحالى على أن لوزارة الداخلية الحق فى إنشاء معهد عال لهذا الغرض والتشريع يبيح للحكومة أن تستحدث هذا النوع من الدراسة .

الرئيس - إن هذا مفهوم ، ولكن الحكومة تقول إنه لم يحن الوقت بعد لإنشاء هذا المعهد العالى .

حضرة الشيخ المحترم عمر عيسى الصمراوى باشا - إنما أردت أن أبين الموقف .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على تقرير اللجنة ، ورفض الاقتراح من ناحية إنشاء المعهد ، وإحالة الأمر إلى وزارة الداخلية .

١٤ - تقرير لجنة الصحة<sup>(٢)</sup>

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ كمال الدين الشريف بإجراء التعيينات على بعض المنسقين على سيارات الأتوبيس وسيارات الأجرة - الموافقة على التقرير ، وإحالة الاقتراح إلى وزارة الصحة العمومية

( المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور كى سينايل باشا ) .

المقرر - بحثت اللجنة هذا الاقتراح بحضور حضرة الدكتور يوسف أبو العز وكل مصلحة الرخص الطبية ، نائباً عن وزارة الصحة العمومية . ورأت أن الأئيد عملياً لتحقيق الفرض الذى يرى إليه حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح ، هو أن تقوم وزارة الصحة العمومية بإجراء التعيينات على سيارات الأجرة ، وأن تكلف شركات الترام والأوتوبيس فى العواصم والبنادر وشركات نقل الركاب فى الأرياف بالقيام بعملية التعقيم وورش العربات بالوسائل المطهرة ليلاً وقبل خروج العربات صباحاً .

وبناء على ذلك وافقت اللجنة على إحالة الاقتراح إلى وزارة الصحة العمومية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على تقرير اللجنة ، وإحالة الاقتراح إلى وزارة الصحة العمومية .

## ١٥ - مشروع قانون

يضع اعتماد إصافي في ميزانية وزارة الداخلية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩  
 يبلغ ٨٩٠٠٠ جنيه في الباب ٢ "مصرفات عامة"، فرع ٢ "بوليس"  
 تسوية بعض التجاوزات في بعض قبضه - تقريرة المالية (١) -  
 الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة -  
 تأجيل أخذ الرأي عليه بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

(المقرر ضرورة التبع المحترم عبد السلام محمد ك)

**الرئيس** - وقد كتب (٢) من وزارة الداخلية بتبعض حضرة صاحب  
 العزة عبد الرحمن عمار بك وكيل الوزارة لحضور جلسات المجلس أثناء نظر  
 مشروع هذا القانون .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرة ) .

**القرار** - بحثت اللجنة هذا القانون بحضور حضرة صاحب العزة  
 عبد الرحمن عمار بك وكيل وزارة الداخلية، وأطلقت على المذكرة الإيضاحية  
 ومن كتاب الميزانية للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩، وناقشت على تفاصيل  
 التجاوزات وأسبابها المبينة بالقرار، ورأى أن تبنى الحكومة بدراسة مشكلة  
 السيارات الحكومية، وما أجندتها أن تتحمل من سياسة الاستكثار إلى  
 سياسة الشراء، لأنه ثبت أن ما تكفده الدولة إيجارا لسيارة الواحدة  
 في السنة يكاد يساوي غيرها .

وفي راء ذلك، توافق اللجنة على وضع الاعتماد الإضافي المطلوب، وترجو  
 من المجلس إقرار مشروع القانون بالصيغة الواردة من مجلس النواب .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث  
 المبدأ ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ،  
 ولننقل إلى مناقشة مادته مادة فائدة، ولتلى المادة الأولى .

تلتي المادة الأولى، وهذا نصها :

مادة ١ - يضع في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩، قسم ٩  
 "وزارة الداخلية"، فرع ٢ "بوليس"، باب ٢ "مصرفات عامة"،  
 اعتماد إضافي قدره ٨٩٠٠٠ جنيه (سنة ومائتان ألف جنيه) لتسوية  
 التجاوزات في قبض البتوت .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الباين الأول وأتألف من  
 ميزانية الفرع نفسه .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى، ولتلى المادة  
 الثانية .

تلتي المادة الثانية، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى المالية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما  
 فيما يخصه .

وأمر بأن يضم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
 وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالاسم على مشروع هذا القانون مع  
 مشروعات القوانين الأخرى .

(١) راجع المجلد رقم ١١٠

(٢) نص الكتاب

" حضره صاحب السعادة رئيس مجلس النسخ

أكرم، بإيجاز ساداتكم أثناء ندوة حضره صاحب العزة عبد الرحمن عمار بك وكيل الوزارة لحضور جلسات المجلس أثناء نظره على مشروع قانون يضع اعتماد إصافي  
 يبلغ ٨٩٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الداخلية (فرع البوليس) لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩، تسوية بعض التجاوزات .

وتعقد ساداتكم بجول قاع الاحترام

٢٧ مارس ١٩٤٩



الأمر الأول — غرق شواطئ وموانئ بحيرة فكتوريا ، ولئن سلم به الإنجليز بأى حال من الأحوال ، بدليل تمسكهم بعدم رفع المياه في فكتوريا عن ثلاثة أمتار .

الأمر الثانى — وإما تصريف المياه الزائدة ، وهذا بسبب إغراق منطقة السدود من جديد ، ويتضررون عليه كذلك .

بنى مشروع خزان قبل حلقا ، وهذا أفتره الوزارة . أما لجنة الخبراء فلم تقطع فيه برأى .

هذا هو ملخص المشروعات التى تتعلق بالإنز فى بحيرة فكتوريا .

والذى ، بإحضرات الشيوخ المحترمين ، أبدى وجهة نظرى ، مع موافقتى على المشروع . وكل ما أقوله توجيهاً للحكومة أرجو أن تستمع إليها .

**مقرة الشيخ المحترم أحمد مرزى بك** — سبق لحضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت أن قال إنه موافق على هذا المشروع .

**مقرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت** — لقد قلت إنى موافق ولكن هذا لا يمنع من إبداء هذه التوجيهات .

**مقرة الشيخ المحترم أحمد مرزى بك** — لقد استقبل حضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت كلامه بقوله " مع موافقتى على المشروع ، لأنى أبدى الملاحظات الآتية " . فإذا كان حضرته موافقا على المشروع ، فلماذا يتردد عليه ؟

**مقرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت** — سأعرض لهذا .

**مقرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أمان** — لقد تكا فى اللجنة معاً ، ولقد وجهت سؤالاً قلت فيه : هل مبلغ ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيته يشمل التعميمات من الأراضي والموانئ التى على شاطئ البحيرة ؟ فأجابت الحكومة وأجاب المقرر بأن هذه المبالغ تشمل التعميمات .

ثم وجهت سؤالاً آخر : هل ستكون معاملتنا مع الأفراد أو مع الحكومة ؟ فكان الرد على هذا أن الحكومة هى التى نعاملها ، لا الأفراد .

**مقرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت** — نعم ، ولكن ليس لهذا علاقة بما أبدىه ، فنياً يتبقى هذه المشروعات أثناء المفاوضات ، تمسكت برغبتنا بأن يكون منسوب التخزين فى بحيرة البريت ١٥ متراً ، ولم نسمح بأكثر من ذلك .

وأما فيما يتعلق بمشروع شق قناة أو قنوات فى منطقة السدود — وهى المنطقة التى تضيع فيها المياه فى الوقت الحاضر — فإن كثيراً من كبار رجال الرى يجزمون بعدم إمكان ذلك ، لأنها عملية تستغرق وقتاً طويلاً لا يقل عن ثلاثين سنة . وذلك لأن الأمطار التى تهطل باستمرار لمدة ستة شهور كل عام تؤدى إلى ردم ما تم حفره فى العام السابق ، فضلاً عن غو المحاشير بأنواعها المختلفة نوا سريماً كثيفاً ، إذ يصل ارتفاعها فى بعض الأحيان إلى خمسة أمتار أو أكثر ، ويرتبط على ذلك سد الجزء المحفور من جديد .

وحتى إذا قامت الوزارة بشق قناة واحدة وحل مراحل وأقل اتساع ممكن ، فمن تستطيع إصبال بمصر الجبل بالنيل الأبيض فى أقل من سبع سنوات ، وهى مدة كافية لسدنا بمشائش مرة أخرى . ولم تبت لجنة الخبراء إلا فى هذا المشروع أيضاً .

وقد وضعت وزارة الأشغال تخطيطاً لهذه القناة أو قنوات قريباً من بحر الزراف . ولكن الإنجليز صمموا حل قناتها إلى الحفظة المالية التى تقع شرق بحر الزراف ، وتفضل سهل هذا البحر عن سهل بحر البيرو .

وحجهم على ذلك واهية ، وهى تتلخص فى أن تنفيذ المشروع على حسب تخطيط الوزارة سيكون من نتيجته أن تجسور القناة أو القنوات تمرقلى أنسياب المياه إلى المجرى الواسطة الموصلة إلى بحر الزراف . ويرتبط على ذلك حسبها فوق مساحات واسعة من أراضي المراعى ، مما يؤدى إلى إتلافها .

هذه الجهة مردود عليها بأنه يمكن تفادى هذا الضرر ، إذا كان له وجود . وذلك بشق مجارى فى هذه المنطقة توصل المياه إلى بحر الزراف بواسطة عدة براجم تنشأ خصيصاً لهذا الغرض كما هو وارد فى المشروع الأصل لجنة جونجىل .

وهنا ألفت الأنظار إلى أن مصر تأتىها المياه الصيفية من البحيرات الاستوائية ومنطقة السدود ، إذ إن مياه بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الفزال تفيض فى فصل الفيضان وتغمر مساحات السدود الشاسعة بالمياه العالية ، فتكون مستنقعات مؤقتة ، حتى إذا ما انخفض منسوب المياه فى البحار المذكورة ، ارتدت هذه المياه تدريجياً إليها ، فتصل إلى مصر فى الصيف وهو وقت الحاجة إليها .

وإذا ما أقيم خزان فكتوريا ، فإنه سيحجز مياه الفيضان هذه ، فيفيض المستنقعات ، وتغمر مصر من هذه الخزانات الطبيعية .

فإذا لم يتم مصر بشق هذه القناة أو القنوات ، فإن المياه سترتفع فى بحيرة فكتوريا نتيجة تخزينها . فإذا ما وصلت إلى الحد المقرر وهو ثلاثة أمتار ، فإننا نضيق أمام أحد أمرين :



لقد بدأ حضرة الشيخ المحترم كلامه بأنه موافق للمشروع ، ولا يمكن مجال من الأحوال أن يكون في نيته أو في خاطره إثارة ما يذغ موافقته هذه أو يريدها إلى عكس المقصود منها .

وما لا شك فيه أننا جميعا - في أثناء البحث - نعمل جاهدين على إثارة اهتمامنا على الصورة التي تحقق المصلحة العامة ، ولقد اتفق خاطري مع خاطر دولتي سري باشا في لحظة من اللحظات التي سمعت فيها بعض البيانات . وأنا موافق من أن حضرة الشيخ المحترم لا يقصد من كلامه هذا سوى التغير . فلو بغضل وجعل الحديث مقصودا على المشروع . لكن أفضل . وإذا بقي لديه بعد ذلك ما يدعو حربه الذي أقره وتقدمه جميعا لأن يثيره فالحكومة على أتم استعداد لسماعه والأخذ بإرشاده . وأعتقد أن حضرات إخواننا الخبراء مستعدون لأن يسمعوهم . وكذلك محالي وزير الأشغال مستعد لأن يسمع ملاحظات حضرة الشيخ المحترم .

وكلي رجاء أن نجعل حديثنا مقصودا على المشروع المروض . أما الاحتمالات ، فلا محل لها الآن . وأنا أقر وأتفق أن حضرة الشيخ المحترم يمرض الموضوع عرض الحريص ، لا عرض المشكل . وأرجو أن يوافقني على ذلك ، ما دامت الغاية التي تهدف إليها هي المصلحة العامة .

**مقرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الطيف السامح زعيم** - بسمح لي دولة رئيس الوزراء ، ونحن بصدد الموافقة على هذا المشروع ، أنت أول : إنه يجب أن نعلم ، ورتاح ضمائرنا لإقرار هذا المشروع .

لئن الواجب أن يترك لكل عضو الحرية في أن يقول ما يشاء .

**مقرة صاحب البروق** (رئيس مجلس الوزراء) - قل ما تريد .

**مقرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الطيف السامح زعيم** - الواجب يقضى بأن نسمع وجهات النظر المختلفة ، حتى نستطيع أن نكون بعد ذلك رأيا .

الرئيس - لاحظ ، كما لاحظ سعادة المقرر ، أن المسألة المروضة علينا خاصة بمشروع خزان بحيرة فكتوريا . أما المشروعات الأخرى وما قد يترتب عليها ، فلا تزال قيد البحث ، كما جاء في تقرير اللجنة المروض على حضراتكم . فكل حلتي من المشروعات المقبلة يمد خارجا عن الموضوع .

**مقرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الطيف السامح زعيم** - لقد جاء ذكر جميع هذه المشروعات في التقرير .

**المقرر** - أقر أن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت لم يمس المشروع المروض بعد .

**مقرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت** - أريد أن أبين ما سيقرب من تنفيذ هذا المشروع .

**المقرر** - أقول إن مشروع خزان بحيرة ألبرت وكويبا سيأتي الكلام فيها ، وستبحثون من الحديث فيما . والمسألة هي أن هذه المشروعات غير معروضة علينا الآن ، وحضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت لم يسمع كلاما فيها لولا من الحكومة ولا من المقرر ، كما أنها لم تدرس في جلستكم المشتركة ، حيث إنها خارجة عن نطاق البحث .

**مقرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك** - هل هذه المشروعات خارجة عن نطاق البحث لأنها لم تدرس ؟

**المقرر** - هذه المشروعات مدروسة وجاهرة ، ولكنها خارجة عن نطاق بحثنا الآن .

**مقرة الشيخ المحترم حسين سري باشا** - أغنى أن يكون في حضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت ما لا يتصل بالمشروع المروض .

**مقرة صاحب البروق** (رئيس مجلس الوزراء) - هذا صحيح ، وقد دار خاطري كذلك .

**مقرة الشيخ المحترم حسين سري باشا** - كنا نعمل لقائمة مصر فقط . وأعتقد أن ما يقوله حضرة الشيخ المحترم مصطفى نصرت من توجيهات يجب أن تكون موضع تقدير المسؤولين .

**المقرر** - لذلك أقترح إذا كان لدى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت توجيهات أو اقتراحات أو وصايا للحكومة ، أن يقدمها إلى مسادة وكل وزارة الأشغال مباشرة ، وفي الوقت متسع لسماح هذه التوجيهات والعمل بها ، إن صح أنها توجيهات صادقة ، صحيحة عملية .

**مقرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت** - كل ما أقوله هاتم مقصود به مصلحة مصر .

**مقرة صاحب البروق** (رئيس مجلس الوزراء) - لي رجاء أن يسمع لي مسادة الرئيس .

**مقبرة الشيخ الهرم:** فخر فؤاد سراج الدين باشا - الواقع أنه لا يمكن القول بأن نظر هذا المشروع الخاص بجزان فكتوري ما منفصل عام الانفصال عن باقي مشروعات أعمال النيل .

**القرار -** أريد أن أزيل المخاوف التي طغنت ببعض الأعضاء ، وذلك بشرح الموضوع شرحاً وافياً حتى تطمئن النفوس .

كنت أعتقد أن في تقرير هيئة المهندسين الكفائية ، وما كنت طالباً الكلام ، ولكنني لاحظت أنه قد ظهر في بعض الصفوف خاطئون وشبهون ، كما تبين لي أن في البعض الآخر مطمئنين إلى المشروع وراضين به ، وبين الإقدام على الموافقة على عمل هذا الخزان وبين الإجماع من المشاركة في عمل هذا السد ، بين هذا وذلك تحتاج مصر المسبولة إلى كل ما فيها من عقل مفكر وروى سيد رحمة ، حتى تصل إلى الحق ، وليس هذا لأن الحق غير واضح أو غير بين ، بل لأن جميع الحائزين هي جميع المطمئنين .

وهذا غريب ، فالساع هنا هو للمقتضى هناك .

يقولون إن هذا الخزان جيد من جسر بحوالي ١٠٠٠ كيلومتر ، وهذا البعد لا يطمئن لي عمله ولا إلى الاشتراك فيه . ويقولون إن في داخل حدود مصر ما يفتينا من هذا الخزان من الناحية الفنية ، فلماذا تصرف لللايين من الجنيتات ، وفي داخل حدود مصر متسع لكل ما يزيد من مياه ؟ يقولون إن الجيش المصري كان في هذه المنطقة قبل سنة ١٩٣٩ وطرد منها وخرج برئاسة أمين باشا ، فلماذا تريد أن تترك في هذه المنطقة صرة أخرى ؟

يقولون هذا وما شابهه ، وهذه الحجج بالذات هي جميع القائلين بالاشتراك في إنشاء السد .

ويقولون إن البحيرة الحالية وهي أكبر بحيرة مياه هذية في العالم بل أكبر من كل البحيرات المتبقية بالنيل ، هذه البحيرة مساحتها ٦٧,٠٠٠ كيلومتر مربع ، أي نحو ستة عشر مليوناً من الألفين يدمى يتراوح بين صفر وأربعين متراً في المياه ، وهذه البحيرة الضخمة تخرج منها النيل الأبيض من قبة عرشها . متراً تحتها الطبيعة في الصخر عند شلالات ريون وهذا المرض يدمى مياه طيبي يتراوح بين خمسة أوسنة لتسد .

( تولى الرئاسة معالي الشيخ الهرم أحمد علي باشا ، وكيل المجلس ) .

**مقبرة الشيخ الهرم:** فخر فؤاد سراج الدين باشا - إن عني المياه في هذه التفتة عشرون متراً .

**القرار -** وملسوب عتيق عند شلالات ريون ٧,٢٥٠ متراً وهو المنسوب الحالي ، فهذه الفتحة الضيقة يستطيع بسهولة ، من غير إقامة سد لتوليد الكهرباء ومن غير سد التخزين ، صمماً . وإذا ما صممت ،

**مقبرة الشيخ الهرم:** فخر فؤاد سراج الدين باشا - الواقع أنه لا يمكن القول بأن نظر هذا المشروع الخاص بجزان فكتوري ما منفصل عام الانفصال عن باقي مشروعات أعمال النيل .

**مجلس -** لم أقل إنه منفصل ، إنما أقول : إن التقرير المرفوع على المجلس يقول : إن المشروعات الأخرى على كبرها ما تم فيها من دراسات لم يبق في أحد منها بعد ، وقد يت فيها في المستقبل .

**مقبرة الشيخ الهرم:** فخر فؤاد سراج الدين باشا - إن زملي حضرة الشيخ إليهم الأستاذ مصطفى نصرت يريدكم الاطلة بنواحي الموضوع ، ولكن ذلك لا يمنع من أن أقر أن حضرة موافق على المشروع في مجلسه وتقصيه ، وكل ما يريد هو إبداء بعض الملاحظات الهامة على المشروع ، وأرجو ألا يكون لديه مانع من أن يابى بجاه دولة رئيس الحكومة ، وذلك بأن يدل على الحكومة بملاحظاته ، لتجملها موضع الدراسة والتحصيص .

وإنني لأتمنى هذه الفرصة لأقر لإخواني حضرات الشيوخ المحترمين إننا نحن المعارضة قد اشتكتنا في بحث هذا المشروع ، ودرسناه دراسة وافية . وألهم أن ضارنا مرعاة تمام الارتياح لوافقة عليه .

**مقبرة صاحب المعالي:** محمد عبد الغفار باشا ( وزير الأشغال العمومية ) : أرجو حضرة الشيخ الهرم الأستاذ مصطفى نصرت أن يتفضل بزيارتي ويبيد لي ملاحظاته ، ليجبها معاً .

**مقبرة الشيخ الهرم:** فخر فؤاد سراج الدين باشا - كل ما أرى إليه من هذا هو إيراد بعض التوجيهات النافعة .

**مجلس -** يريد حضرة الشيخ الهرم الأستاذ مصطفى نصرت أن يوجه نظر الحكومة إلى بعض الملاحظات ، والحكومة مستعدة لسماعها .

**مقبرة الشيخ الهرم:** فخر فؤاد سراج الدين باشا - نصرت - إذا كانت الحكومة مستعدة لذلك ، فإن على أتم استمداد ليجتأ مع المختصين من رجالها .

ولكن لرجاء واحد وهو أن تتم الحكومة أولاً يبحث مشاريع التخزين التي تدخل القطر للمصري . وشمال السودان . قبل أي مشروع آخر .

**مقبرة صاحب:** إدوية برهم عبد الرحمن باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) : نحن على أتم استمداد لسماع ملاحظات حضرة الشيخ الهرم .

**القرار -** أريد أن أعرض للموضوع في كلمة موجزة ....

**مقبرة الشيخ الهرم:** وعبد دوسي بك - أريد الكلام في هذا الموضوع .

هذه المخاوف عند إخواننا هي نفسها البواصت التي تدعو المصلحين إلى نصيح الحكومة بالمشاركة في بناء هذا البلد. ولتسبحوا إلى حضراتكم أن أضيف إلى ما تقدم نقطة دقيقة إلى حد ما .

في النيل ماء يزيد على الحاجة ، ويحول القشرون في الأنهار إن هذا الماء يسمى <sup>١</sup> «ماء البحار» . وقد عرضت لجان نوليغان لهذا الموضوع في مصر ، كانت الأولى سنة ١٩٢٠ ، والثانية سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ ، والظنفة ، يا اخواني ، في مياه النيل بالذات أن إحدى هذه اللجان الدولية وصلت إلى ما أسميته وقت المعين عن الولاة مطالب مصر ، وقالت إنه في هذا الوقت لابد من أن توقف كل قطرة في النيل وقرومه ويجره من مصر ، لأنه ثابت أن مصر وحدها استولت على الفيضان من المياه الواردة من النيل وقرومه في الفترة التي حدثت بتعاقدنا وبين انجلترا

هذه الفترة تبدأ في ١٨ يناير وتنتهي في ١٥ يولي من كل عام ،  
وللا يباح لغير مصر أخذ أية كمية من مياه النيل في هذه الفترة . أما فيما بعد  
هذا التاريخ ، وهو ما نسميه بمدة الفيضان ، فللماء يذهب بماء في البحر  
الأبيض المتوسط . وهذا الماء هو الذي يسمونه الماء الجاح . فكيف  
تكون طريقة تقسم هذا الماء ؟

في لجنة ١٩٦٠ بدا راين : رأى الخبير الأمريكي الذي يقول إن المياه المباح يضم القساوى بين الممالك التي تدعيه . وحالف هذا الرأي زميله في اللجنة ، وهما مندوب جامعة كيرج باجلترا وباشهندس الهند ، وللا إن قصة المياه - وكما يصدق قسمته بين مصر والسودان في هذه المرحلة - لا تميز لأن هناك عوامل أهم من عدد الدول المتفصلة . فهناك عوامل السكان والقدرة على الإنتاج والتوسع الزراعي وغير ذلك . ولا زرى أن تدخل في هذا البحث في هذا الدور ، وحسبنا أن تقرير إن لمصر حقوقا ماهرة يجب أن تسجل ويضم إليها جبل الأولياء ، لأنها أتت تنفيذ منذ سنة ١٩١٤ . واعتبرا لهذه التبة ، يجب أن تضمن من هذه مابره تزان جبل الأولياء ، ونضمن كذلك للسودان لغدا ضليلا في هذه الحقول . ولكن من الواجب أن تضم مابره تزان ستار لحده الحقوق ، وحسبنا ألا نأخذ بنظرية الأستاذ كوري المندوب الأمريكي في هذه المرحلة من البحث .

والنظرة التي استقرت بالنسبة للمال المباح أن صاحب الشيء هو صاحب الحق ، أي أن من يستطيع حجزه وأمواله وحسنه مكانه الذي يتزايد سنة بعد أخرى وأراضي التي يمكن استثمارها . ومن يستطيع حجز الممتلكات المالية أو الاستفادة بها استغناء فباصل - يكون له حق هذا المال المباح حتى يقرر الاستعجال استئجاره - فباصل هذه القوة التي يستطيع استئجاره جزء من هذا المال المباح يحصل حقه في الكفاية ، ويكون له حق الأولوية على من يليه في الدعوى على المال المباح .

اُرجو ان اكون واحدا في كلامي ، واسائل حضراتكم : هل يكفيكم هذا القدر ؟

أمكن جسر مياه النيل الواردة منها لمصر من سنة إلى خمس سنوات دون أن تتأثر أراضي البلاد المحيطة بالبحيرة ، وفدون أن تنقرق الموائى الموجودة عليها . وذلك لأن جميع المياه الخارجة إنفا ما حست لا يثر في منسوب البحيرة أكثر من ٢٨ سمترعنا في البقعة ، أى في الإثنى عشر شهرا .

فالمعلمون يقولون إن أخطر الطغيان موجود من غير إقامة سد. وإذا ما قامت في هذه البلاد حكومة غير موالية، أحمكتنا أن تقطع المياه عن مصر من غير أن تقوم سدا من هذه الفتحة. فهم كلنا الحاضرين لا يجوز أن نمرن بعبدين عن الاشتراك في إقامة السد، ولأننا نملك تكون سد تركيا عن صفنا التاريخي والطبيعي وفجده العجيبة، فعدا ذلك لنرى تتجاف ما نشته من قوة كهرائية اليوم. وقد نختصم فيها ما هو أنظلم من القوة الكهرائية.

طليعية البحيرة تقبها ليس من شأنها أن تطلعت الخافقين إذا غصوبا وقاطبا المشرق، وقلالوا لا تخرج من ديارنا وحسبنا ما في داخل حدودنا من مشروعات. وكذلك لا يزيد في اطمئناننا إذا تركت حكومة بغداد يحمل اليد مفتردة، بل العكس هو الصحيح، وهو الأذني إلى المنطق.

وإذا كان قليل قديماً إن من يضع يده على بحيرة فكتوريا يضع يده على حق مصر، فيجب أن تكون مصر يد لم تكن متاردة فبلى الأكل مع المتعاون مع الأيدي هناك لتسهر على مصالحها بنفسها، وليكون رجالها هم المسئولون عن عمل الخزانات وعمل ما تقتضيه وتحميه مصلحة مصر في هذه المناطق.

قضية التجزئة المزمع التوصل اليها عبر اللطيف اسماعيل عزوز - هذا من الوجهة السياسية فقط ، وأما من الوجهة الفنية فلم نسم شيئا بعد .

**القرية** - يقول المصنفون أيضاً إن الناحية الفنية وجدها تشد بأنه لا شيء من هذا الخزان ، وإنه ليس له بديل في داخل حدود مصر والسودان ، وإنه نظراً لطبيعة البصرة وقناراً لسمتها وموقعها ، فلا يمكن لأي مكان آخر في النيل على طول أن يلعب الدور الذي يلعبه خزان كمبوديا . ذلك لأنه يتكون رصيداً يبلغ نحو مائتي مليار من الأتار المحكية وهذا الرصيد يحتاج إليه مصر لطمحن على زراعتها إذا ما جاءت سنوات فيضيه تؤثر على الزراعة وصل دخلها القوي . بل إن هذا الخزان يمكنها أن تكون هذا الرصيد ترجع إليه في كل سنة من السنوات الفيضانية التي واجهتها كما ثبت بالدليل أنها واجهتها من سنة ١٨٧٠ إلى اليوم وهي السنوات التي توجد لها أرصدة دقيقة بين أيدينا . وهذا الرصيد الجديد تضييع أن يضبط معدل النسيب بطريقة إقليمية إلا لا يوجد في مصر أو في السودان مكان يسم مثل هذا الرصيد .

من الناحية الفنية ذاتها يجب الاشتراك في إقامة السد والافراد بالفاكة من المياه المخزونة ، لأن السد سيكون له وظيفة توليد الكهرباء عندهم ووظيفة تخزين المياه لمصر ولعربها .

الرائى للمراض و إنشاء هذا السد بالقات يستند إلى أن مصر لا تستطيع أن تستفيد من مياه هذا السد إلا إذا قامت بتنفيذ باقى حلقات مشروعات أعلى النيل . وأصحاب هذا الرأى يقولون باستعالة شق قناة جديدة فى منطقة السدود ، بينما يقول أنصار إقامة السد ، مع تسليمهم بوجود تنفيذ باقى مشروعات أعلى النيل لإمكان الاستفادة من سد فكتوريا . — بإمكان شق هذه القناة الجديدة المقترحة فى منطقة السدود . ويذهب فريق منهم إلى إمكان توسيع وتعميق القنوات الحالية إذا تم شق قناة جديدة وهو ما يريحه سعادة عثمان عزم باشا .

ولقد قلت أثناء اجتماع اللجنة الفرعية — وهو ما أخذت به اللجان — لفرض أننا نسلم بأن أصحاب الرأى للمراض و إنشاء هذا السد قد حضروا الاجتماع ، وأصرروا على رأيهم من أنه لا يمكن الاستفادة من مياه هذا السد البعيد إلا إذا تمت باقى مشروعات أعلى النيل وأهمها مستحيل التنفيذ ، وفرض أنهم لم ينتصروا بأراء الفئتين من الفريق الآخر ، وهم من كبار رجال الفن الهندسى ، فهل هناك من الأسباب والمبررات الأخرى ما يجعلنا على الموافقة على إنشاء السد المقترح ، رغم إصرارهم ، أم لا ؟ وقلت إن وجدت هذه الأسباب والمبررات ، حتى مع إصرارهم ، فلا داعى إذن لاستدعائهم .

هذا ولقد أثبت تحرير اللجنة من الأسباب ما حدا باللجنة الفرعية إلى الموافقة على المشروع . ولقد قلت إنه يكفينا أن نسجل حقوقنا التاريخية والعيسية فى منبع النيل الأول ، وأن نشترك فى عملية الإنشاء وصرف المياه والإشراف على عملية التخزين والصرف طوال السنين ، ويكفينا أن نضع يد مصر فى تلك المنطقة التى أصبحت الآراء من أن من يضع يده عليها يضع يده على حق مصر . كما يجب علينا أن نحاط من الآن ، حتى إذا ما تبين لنا أن من الممكن ومن المفيد إتمام باقى مشروعات أعلى النيل فى المستقبل كان الأساس موجودا .

كل هذه المزاي السياسية والاقتصادية للاستئبل — بصرف النظر عن الاستفادة حالا من مياه التخزين فى فكتوريا — تمثل فى قيمتها عندى ، بل تزيد على أربعة الملايين ونصف المليون من الجنيهات المطلوب متم احتياجها . ( تصفيق ) .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على تحرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتنقل إلى مناقشة مادته مادة فائدة ، ولتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ — يؤذن الحكومة فى الارتباط من الآن حدود ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ( أربعة ملايين ونصف مليون جنيه ) بالاشتراك مع حكومة يوغندا فى إقامة خزان على بحيرة فكتوريا .

**حضر** الشيخ القرم الدكتور إبراهيم موسى مكرم — إن ما قاله سعادة المقرر فى هذه القطة كاف .

**القمر** — إن العلم يتقدم ، وضروب الزراعة كل يوم فى تجمد ، وشرق إفريقيا ، وهى البلاد التى تضم تنجانيقا وكينيا و يوغندا ، أصبحت قاعدة جيدة للإمبراطورية الجديدة . من يدري ما سيكون عليه التوسع فى تعمير شرق أفريقيا فى المستقبل ، وما الذى سيستجد ...

**حضر** الشيخ القرم **أحمد مرقى بك** — إن يوغندا من أملاك مصر .

**القمر** — أود أن تكون يوغندا كذلك . المهم أن القاطلة تسير ، والعالم يتقدم ، والجيران تتحرك . لذلك أرجو أن تحرك مصر حركة إيجابية ولا تفت ولا تخاف ولا تخشى نفسها داخل حدودها . وأرجو أن تتذكروا وقد حاصرتم جميعا الضبة التى قامت حول إنشاء جبل الأولياء ولستم للتأخر التى ترتب عليه ، ولا أريد أن أترسل طويلا فى هذه القطة بأكثر من أن أقول إن جبل الأولياء هو الجزء المصرى الوحيد الذى يمكن جيش المصرى فى السودان أن يشم فيه الهواء ويشرب المياه المصرية .

وطل العموم هذا كل ما عندى أو بعض ما عندى ، إلا إذا رأيتم استفسارا أو استجلاء لبعض القطة .

**حضر** الشيخ القرم **أؤستاد عبد الطيف** **عاجل رزوع** — عارض المشروع المعروض بعض كبار المهندسين كوزير الأشغال السابق ووكيل الوزارة ، فلم تر اللجنة التى بحثت هذا الموضوع استدعاهم لسماع رأيهم ومناقشتهم ، وبخاصة أن هذا الموضوع قوى لا علاقة له بالسياسة ولا يتصل بجهة معينة دون أخرى ؟

**القمر** — أية لجنة يبنها حضرة الشيخ المحترم ؟

**حضر** الشيخ القرم **أؤستاد عبد الطيف** **عاجل رزوع** — بلحسا الأشغال والمالية ، فهناك معارضون من كبار المهندسين من وزراء سابقين ووكلاء وزارة وكبار مفتشى الرى من لم رأت فى هذا الموضوع وقد رد عليهم سعادة المقرر الآن فى كلامه ، فلم لا يكون ذلك الرد أمام اللجنة وفى مواجهتهم عند مناقشتهم فى وجهة نظرهم ؟

**القمر** — السبب بسيط ، وهو أن حضرات أعضاء اللجنة اقتنوا بما قلت بعد أن سمعوا وقرأوا كل ما قيل من الجانبين .

**حضر** الشيخ القرم **عبد السلام محمود بك** — لقد قرأنا كل ما قيل من الممارنين للشروع وسمعتنا ما أبدته الحكومة ، ثم اقتنوا بفائدة المشروع .

**حضر** الشيخ القرم **محمود سراج الدين باشا** — بوصفى أحد أعضاء اللجنة ، أرى من واجبى أن رد على السؤال الذى وجهه حضرة الشيخ المحترم عبد الطيف بك وزرع ، وقد أود سعادة المقرر أن يرد عليه بجملة موجزة .

والواقع أنى شخصيا كنت من الممارنين فى دعوة هؤلاء الممارنين ، لا قليلا من شأنهم ولا شكاف فنيهم أو مقدرتهم ، ولكن لأن المسألة فى نظرى لا تستندى هذه الدعوة . لذا أود أن يكون هذا واضحا لحضراتكم .

## ١٧ - أخذ الرأي

على مشروع قانونين - الموافقة عليهما دفعة واحدة بالبناء بالاسم

الرئيس - الآن لأخذ الرأي على مشروعى القانونين الآتيين :

- ١ - مشروع قانون ينتج اعتماد إضافي في ميزانية وزارة الداخلية للسنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ بمبلغ ٨٦,٠٠٠ جنيه في الباب ٢ "مصرفات عامة"، فرع ٢ "أبواب"، لتسوية بعض تناحورات في حصص البريد.
- ٢ - مشروع قانون بالإذن للحكومة في الارتباط من الآن في حدود مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه بالاشتراك مع حكومة يوغندا في إقامة حراة على بحيرة فكتوريا .

(أخذ الرأي على مشروعى القانونين المذكورين ، فكانت النتيجة الموافقة على مشروع القانون الأول بإجماع الحاضرين وعددهم ٩٧<sup>(١)</sup> وعلى مشروع القانون الثانى بأغلبية الحاضرين وعددهم ٩٤ ، ولم يوافق عليه اثنان من حضرات الشيوخ المحترمين ، هما حسن شراروى باشا وأستاذ عبد اللطيف زمزوع ، واستعن حضرة الشيخ المحترم ج. زكى العراب باشا عن إبداء رأيه ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المسألة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى، ولتس المادة الثانية.

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المسألة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤخذ الرأي بالبناء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروع القانون السابق .

(١) أسماء حضرات الشيوخ المحترمين الحاضرين :

أ.كتور إبراهيم بيوس ، دكتور إبراهيم زكى ، إبراهيم عبد الحادى باشا ، أحمد إبراهيم بك ، الأستاذ أحمد حمزة ، الأستاذ أحمد حنى أبو الفضل ، أحمد رمزي بك ، القواء أحمد تريف باشا ، أحمد عبد القادر باشا ، أحمد حيد بك ، أحمد على طوبى بك ، أحمد فهمى حسين باشا ، أحمد قرقى باشا ، أحمد قرقى بك ، أحمد حام حدين بك ، الأستاذ إسماعيل حمزة ، أصلا نطارى بك ، السيد أحمد أبانك ، أمين أحمد سعيد .

توفيق دوس باشا .

الأستاذ جلال عبد الحيد أبانك ، جلال فهم باشا ، جمال الدين عيان أبانك .

حسن السيد محمد بدرارى باشا ، حسن حسن عزام بك ، حسن شراروى باشا ، حسن صادق باشا ، الأستاذ حسن عبد القادر ، القواء حسن عبد الوهاب باشا ، حسن عبد الوكيل ، حسن عظيم باشا ، حسين مصطفى حمزة بك ، حسن سالم العراب ، حسين مري باشا ، حسين فهمى بك ، الأستاذ حسين محمد الجنيدى .

خليل ثابت بك .

رياض عبد العزيز سيف النصر بك ، وأبى استكونك ، وشوان محفوظ باشا .

الدكتور زكى ميخائيل بشارة .

مليان مصطفى خليل .

فحانة السيد سليم باشا .

صادق ربيع باشا ، صالح مصطفى أبو حجاب بك ، صلاح الدين الشواربى بك .

طراف من باشا .

جاس أبو حسن باشا ، جاس محمود العقاد ، عبد الرحمن الرافى بك ، الأستاذ عبد الرحمن ربحان نور ، أ.كتور عبد الرحمن عوض ، عبد الشكور حسن عمران ، عبد السلام الشاذلى باشا ، عبد السلام محمود بك ، الأستاذ عبد القادر عبد العزيز الجلال ، عبد القوي أحمد باشا ، الشيخ عبد الله عمر عبد الآك ، عبد الطيف إسماعيل زمزوع ، عبد الطيف واك بك ، عبد الله مكرم باشا ، عبد الحميد إبراهيم صالح باشا ، السيد عبد الحميد الزاوى ، عبد الوهاب طلعت باشا ، على زكى القراءى باشا ، على عبد الرزاق باشا ، على عبد الحادى باشا .

الشيخ فراج عبد الرزق مجاهد .

كمال الدين الشريف .

الشيخ عبد إبراهيم عبد الله بررى ، عبد أبو النصر القار ، عبد أمين يوسف بك ، عبد آسى باشا ، عبد حسن المشايرى باشا ، الدكتور محمد حسين هيكال باشا ، القريق محمد حيد باشا ، محمد رشوان بك ، عبد زايد جلال ، عبد زكى من باشا .

محمد عبد العزيز عيسى ، محمد عليو الناطرك ، محمد طوى الجبلونك ، محمد فؤاد مراح الدين باشا ، الأستاذ محمد عبد الوكيل ، الأستاذ محمد عبد جمه ، محمود أحمد عسب بك ، محمود حسن باشا ، محمود حمزة بك ، محمود فؤاد بك ، مصطفى مرسى بك ، الأستاذ مصطفى نصرت ، الشيخ منصور حسين الشواربى ، موسى سيف النصر موسى .

أ.كتور نجيب استكونك باشا .

وأصف طرس قال باشا .

يوسف ذوالفقار باشا .

أحمد من باشا .

الرئيس - يفضّل حضرة الشيخ المحترم على ذكر العراي باشا ببيان  
أسباب امتناعه عن إيداع رأيه في مشروع القانون الثاني .

فقرة الشيخ المحترم على ذكر العراي باشا - لقد امتنعت عن التصويت،  
لأنني لم أستطع تكوين رأي يرتاح إليه ضميري في هذا الموضوع .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانونين .

## ١٨ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بشأن الأسلحة وذخائرها - تقرير بلقيس الداخلية  
والعدل مختصين (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ -  
ماتنفسه موافقة مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالقاء بالام  
إلى الأسبوع المقبل

(القدرة حضرة الشيخ المحترم على حسن التشاور باشا)

الرئيس - ورد خطاب (٢) من وزارة الداخلية بتلعب حضرة صاحب  
العرز أحد مرضى المراعي بك وكل الوزارة لحضور جلسات المجلس أثناء  
نظر مشرعه هذا القانون . فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة )

( حضر مرتبه )

المرور - بحثت هيئة المجتمع بمشروع هذا القانون بحضور  
حضره صاحب الممان مصطفى مرعي بك وزير الدولة، وحضرة صاحب  
العرز أحد مرضى المراعي بك وكل وزارة الداخلية ، وحضرة الأستاذ  
دوي إبراهيم حوده مدير عام إدارة التشريع بوزارة العدل .

(١) يراجع الملحق رقم ١١٢

(٢) نص الخطاب :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

" أشرف أن أوجز معاكم استئذان هيئة المجلس في حضور حضرة صاحب العزة أحد مرضى المراعي بك وكل وزارة الداخلية بجلوسات المجلس من تقرير بلقيس الداخلية من مشروع  
قانون خاص بالأسلحة وذخائرها .

وتمسوا مساعدكم بتجديد تائق الاحترام ما

تحريراً في ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس الوزراء ومدير الداخلية

إبراهيم عبد الحامد

وقد رأت الهيئة ، نتيجة لهذا البحث ، أن مشروع القانون مع التسليم  
بلاحتياجات التي أدت إلى تقديمه في حاجة إلى بعض تعديلات أدخلتها  
عليه فضلاً عن الأسباب الواردة في التقرير، وهذا التعديل يشمل المواد ٢ و١  
و٣ و٤ و٥ و٦ و٧ و٨ و٩ و١٠ و١١ و١٢ و١٣ و١٤ و١٥ و١٦ ؛ وبذلك  
أصبح المشروع يتكون من ١٦ مادة بدلاً من ١٩

وترجو الهيئة إقرار مشروع القانون كما عدلته بالصيغة الواردة بمجلد  
المقارنة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة )

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث  
المبدأ ؟

( موافقة )

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ،  
ولنتقل إلى مناقشة موافقة مادة فائدة، ولتتل المسألة الأولى بالجدول "١"  
المشار إليه بها .

تمت المسألة الأولى بالجدول "١" المشار إليه بها ، وهذا نصها :

مادة ١ - يحظر بيع ترخيص من وزير الداخلية أو من ينييه عنه إحرار  
الأسلحة النارية بجميع أنواعها أو حيازتها أو الاتجار بها أو صنعها  
أو استيرادها وكذلك للأسلحة البيضاء المبنية في الجدول "١" الملحق بهذا  
القانون .

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ — لوزير الداخلية أو من يقيه منح الترخيص أو رفضه أو تعصير مدته أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تعقيده بأى شرط أو قيد يرى من المصلحة تعقيده به وله جمعه فى أى وقت ، وفى هذه الحالة يجب على صاحب السلاح أن يقدمه إلى المديرية أو المحافظة التابع لها محل إقامته إذا لم يتصرف فيه إلى إحد تجار الأسلحة المرخص لهم أو إلى شخص مرخص له فى عمله فى خلال شهر من تاريخ سحب الترخيص .

وعبب أن يكون القرار الصادر برفض الترخيص أو بسحب الرخصة مسببا .

وفى حالة التنازل عن السلاح المرخص به بالبيع أو غيره من التصرفات النافذة للملكة لأحد الأفراد أو لأحد تجار الأسلحة المرخص لهم يجب على المتنازل والمتنازل إليه إبلاغ ذلك المديرية أو المحافظة التى سلبت الترخيص خلال شهر من تاريخ التصرف وذلك بكتاب مسجل مصحوب بمل وصول .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، وتتل المادة الرابعة :

تليت المادة الرابعة ، وهذا نصها :

مادة ٤ — ينهى من الحصول على الترخيص بإحراز السلاح وحيازته :

( ١ ) أعضاء الأسرة المالكة .

( ٢ ) الوزراء الحاليون والسابقون .

( ٣ ) أعضاء مجلس البرلمان الحاليون والسابقون .

( ٤ ) الموظفون العاملون بالمعتمدين بأوصاف ملكية أو بمجاميع .

( ٥ ) مفتشون إدارة التفتيش العام بوزارة الداخلية .

( ٦ ) موظفو الحكومة العاملون والسابقون من درجة مدير عام فأعلى .

( ٧ ) الضباط المتقاعدون من رتبة القواء فأعلى .

وذلك بشرط أن يقدموا إلى مكتب البوليس الذى يقيم على إقامتهم بياناً كتابياً بما لديهم من الأسلحة وأوصافها وعددها وبكل تغيير يطرأ على هذا البيان خلال شهر من تاريخ حصولهم عليها أو التصرف فيها .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

جدول رقم " ١ "

بيان الأسلحة البيضاء

( ١ ) السيوف والنشيس (عدا سيوف الكسوة الرسمية وشيش المبادزة) .

( ٢ ) السونكات .

( ٣ ) المناجر .

( ٤ ) الرماح .

( ٥ ) السكاكين ذات الجدين والحد ونصيف .

( ٦ ) نصال الرماح .

( ٧ ) النبال وأصباها .

( ٨ ) عصا النشيس .

( ٩ ) الخشيش والقضبان المدببة أو المعقولة التى تثبت بالمصى الدبريس ( عصا تسمى بكذا ذات لشواله ) .

( ١٠ ) البيلط والسكاكين التى لا يسوغ إحرازها أو حملها سوى من ضرورة الشخصية أو للشرطة .

( ١١ ) الملكة الحديدية ( يونية ) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة وعلى الجدول المذكور ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى والجدول المذكور، لتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٥ — يرسى مقبول الترخيص من تاريخ منحه لمدة سنة ، ويجوز تجديده .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وتتل المادة الثالثة .

**مقرة الشيوخ المحترم عمر عطه الخاطر بك** - لاشك في أن قانون السلاح في الوقت الحاضر من الأهمية بمكان . وعلى هذا الاعتبار فلنأخذ بنحبه به جميعا ونوافق عليه . إلا أن لي ملاحظة بسيطة تتعلق بهذه المادة . فقد نص فيها على الطوائف التي تخفى من الحصول على الترخيص بإحراز السلاح وحيازته ، ولم يشمل هذا النص طائفة المدرسين والمحافظين السابقين الذين هم إلى هذه اللحظة يتمتعون بهذه الميزة . ولذلك فإنّي أترح (١) أن تكون الفقرة السابعة من هذه المادة كما يأتي :

” ٧ - مديرو الأقاليم والمحافظون السابقون والضباط المتقاعدون من رتبة لواء فأعل “ .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح ؟  
( موافقة ) .

**مقرة الشيوخ المحترم الدكتور إبراهيم يوسى مكرم** - لي استفسار يتصل بالفقرة ٦ من هذه المادة ، فقد نص فيها على إعفاء موظفي الحكومة العاملين والسابقين من درجة مدير عام فأعل من الحصول على الترخيص بإحراز السلاح وحيازته . فهل يدخل في هذا الحكم درجة المدير العام التي وردت في الميانية طبقا لقواعد التنسيق ؟

**المقرر** - قيل في الفقرة السادسة من هذه المادة بعد التعديل : ” موظفو الحكومة العاملين والسابقون من درجة مدير عام فأعل “ . وكان النص المقدم من الحكومة هو ” موظفو الحكومة السابقون من درجة مدير عام فأعل “ . فشمّل النص الجديد موظفي الحكومة العاملين من درجة مدير عام فأعل ، وكانت النجدة في عدم النص عليهم أنهم يمتنعون بمراسم ، فلا داعي لذكرهم . ولكن رد على ذلك بأن من بينهم من يمتنع الآن في هذه الدرجة بدون مراسيم ، ومن بين هؤلاء السكرتير العام والسكرتير العام المساعد لكل من مجلسي الشيوخ والبرلمان ، كما أن من بينهم أساتذة كلية الحقوق من درجة ” ١ “ و ” ٢ “ ، فإتهم يمتنعون بقرار من وزير المعارف ، ولذلك عدل النص ليشمل هؤلاء جميعا . فإذا وجد بين هؤلاء للمدرين من لم يمتنع بمراسم ، شملته الفقرة السادسة من هذه المادة .

**مقرة الشيوخ المحترم الدكتور إبراهيم يوسى مكرم** - هل أقم من ذلك أن هذا التعديل جرى بموافقة الحكومة ؟

(١) نص الاقتراح :

” أترح أن تكون الفقرة السابعة من المادة الرابعة من مشروع القانون بحسب ما أقرته بلتا العدل والداخلية مجلس الشيوخ كالاتي :

” ٧ - مديرو الأقاليم والمحافظون السابقون والضباط المتقاعدون من رتبة لواء فأعل “ .

**المقرر** - نعم .

**مقرة صاحب العالي مصطفى مرمي بك** ( وزير الدولة ) - الحكومة موافقة على التعديل . وعلى حال فإن هذا نص المادة وليس تغييرا .

**مقرة الشيوخ المحترم صولح الدين الشواربي بك** - لما قال فيمّل الإعفاء الذي ورد في هذه المادة أصحاب الأملاك والمزب وهم في حاجة إلى الإعفاء من الترخيص وفي حاجة ماسة إلى إحراز السلاح وحمله ؟

**المقرر** - نستطيع هذه الطوائف التي أشار إليها حضرة الشيخ المحترم أن تطلب بالطريق القانوني الترخيص لها بإحراز السلاح وحمله .

**مقرة الشيوخ المحترم صولح الدين الشواربي بك** - ولكني أريد إعفاء هذه الطوائف من طلب الترخيص لحاجتها الماسة إلى السلاح .

**المقرر** - يمكن لحضرة الشيخ المحترم أن يقدم اقتراحه كتابة .

**الرئيس** - والآن هل توافقون حضراتكم على المادة ؟ بعد تعديلاتها كما يأتي :

مادة ٤ - يفي من الحصول على الترخيص بإحراز السلاح وحيازته :

( ١ ) أعضاء الأسرة المالكة .

( ٢ ) الوزراء الحاليون والسابقون .

( ٣ ) أعضاء مجلسي البرلمان الحاليين والسابقين .

( ٤ ) الموظفون العاملون الممنون بأوامر ملكية أو بمراسم .

( ٥ ) مفتتو إدارة التفتيش العام بوزارة الداخلية .

( ٦ ) موظفو الحكومة العاملين والسابقون من درجة مدير عام فأعل .

( ٧ ) مديرو الأقاليم والمحافظون السابقون والضباط المتقاعدون من رتبة اللواء فأعل .





عبد الوهاب طلعت باشا من أن المالك إذا ما غير المظنونة تخويفاً أن يدفع زمناً جديداً ، فإن هذه مسألة خرقعة خفا ، ولكنها بيضاء من نطاق هذا القانون ولا يحتملها ولم يفكر فيها وأصح القانون ، وليس هنا موضعها .

**مقرة الشيخ المكرم الدكتور إبراهيم موسى مكرم** - هذا القانون لم يوضع للرسم .

**مقرة الشيخ المكرم عبد الوهاب طلعت باشا** - لأشك في أن الخضره المخصوصين يساهلون الخضره الزميين في المحافظة على الأمن الذى هو من أقدار واجبات الحكومة . وهذا ادعى لإخفاء الملاك من دفع رسوم جديدة ما دامت السنة لم تنته بعد والرخصة تتبع السلاح لمدة سنة .

**القرار** - ليست الرخصة للسلاح يحمله كائن من كان ، وإنما الرخصة لشخص معين .

**مقرة الشيخ المكرم عبد الوهاب طلعت باشا** - إننى أتكلم من الخضره المخصوصين ، وهم يساهلون الخضره النظاميين على حفظ النظام .

**للمرجع** - والآن هل توافقون خضراتكم على المادة السابعة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة . ولتلى المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٨ - يساقب المجلس مدة لا تزيد على سنة وبقرارة لا تجاوز شهرين جنبا أو بأحدى هاتين العنوين كل من وجد سائرا أو عمرا يغير ترخيص سلاحه من الأسلحة البيضاء المينة إلى الجلول ١٠ ١١ الملحق بهذا القانون .

**للمرجع** - هل توافقون خضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، ولتلى المادة التاسعة والجلول ١٢ المشار إليه .

**مقرة الشيخ المكرم الأستاذ إبراهيم زكى** - أريد إضاح المسائل الآتية :

عندى خفير خصوصى للزراعة ، وحصلت على رخصة باسمه ، ثم خرج هذا الخفير من خدمتى لأى سبب من الأسباب . فالسلاح سيق فى المركز باسمى حتى يبرن خفير جديد مكانه . فهل هذا الخفير الجديد يجب أن يحصل على رخصة جديدة برسم جديد أو يكفى بالرخصة القديمة ؟

**مقرة الشيخ المكرم على زكى** المبرال باشا - لا بد من رخصة جديدة . لماذا ؟ ذلك لأن الرخصة يراعى فيها شخصان : المالك والخفير . فإذا تغير الخفير ، فلا يكفى استعمال الرخصة القديمة ، ولا بد من الحصول على رخصة جديدة لخفير الجديد الذى يجب أن يكون واقفا تحت المراقبة ، وهل حالته تسمح باستخراج رخصة أو لا ؟

**مقرة الشيخ المكرم نور الدين دوس باشا** - الرسم الجديد ضرورى ولا بد من دفعه .

**مقرة الشيخ المكرم عبد الوهاب طلعت باشا** - هذا يؤدى إلى تعطيل الأعمال ، لأن الخضره المخصوصين كثيرا ما يتبرزون من وقت لآخر . فإذا حدث ما يستوجب تغيير الخفير ، فلا أرى حلا لاستخراج رخصة جديدة .

**مقرة الشيخ المكرم نور الدين دوس باشا** - هذه مسألة بسيطة ، والرسم لا يزيد على قروش معدودات .

**مقرة صاحب الميزة أحمد مرفعى** المسمى بك ( وكل وزارة الداخلية ) : كل خفير خصوصى له استمارة خاصة فيها بيانات عنه ، فتتبر هذا الخفير يقتضى تغيير الاستمارة الخاصة والتي تشمل بياناته جديدة ، فلابد من دفع رسم جديد لها .

**مقرة الشيخ المكرم عبد الوهاب طلعت باشا** - كيف يحصل ذلك ؟ بينا أن الرخصة السارية تسترح حتى تترأجلها ، ولو تغير المالك عدة مرات دون أن يدفع رسم جديد .

**القرار** - ما تكلم به حضرة الزميل المكرم عبد الوهاب طلعت باشا له وجهته ، وهو يناجى المسألة من الناحية المالية . ولكن الواقع أن القانون كما وضع لم يتعرض لهذه النقطة بالذات . ومن المبادئ المقررة أن الرخص شخصية وتنتهى إما بوفاة الشخص أو ترك العمل الذى منحت الرخصة من أجله . فإذا ما حل شخص محل صاحب الرخصة فلا بد من رخصة جديدة إذ لا تمتد الرخصة القديمة لهذا الجديد ، أما ما ذكره حضرة الشيخ المكرم

تليت المادة الثامنة والجدول المذكور ، وهذا نصها :

مادة ٩ - يعاقب بالغنى مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز خمس سنوات كل من وجد حائراً أو عرجاً بالذات أو بالواسطة وبيع ترخيص سلاحاً نارياً غير مأذون ذكره في الجدول "ب" الملحق بهذا القانون وكذلك كل من استورد شيئاً من ذلك أوصعه أو تجر به أو حصل لأحد على شيء منه .

فإذا كان الحائى من الأشخاص المنصوص عليهم في الفقرات الخمس الأولى من المادة السادسة يكون العقاب السجن .

ويكون العقاب الأشغال الشاقة المؤقتة إذا كان السلاح من الأنواع المينة في الجدول "ب" الملحق بهذا القانون على ألا تقل العقوبة بأي حال من الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات .

### جدول رقم ثانياً

بيان الأسلحة النارية الحربية

(١) المدافع الصغيرة كمدفع ثورن جين ، والمدفع الرشاش ، ومدفع كسبي ، والمترليوز .

(٢) البنادق التي تطلق برصاص ذات المؤامير (المشكلة) .

(٣) الرشقات المشخصة ذات الساقية .

(٤) الطينجات الأوتوماتيك المشخصة .

(٥) طينجات الإشارة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المسألة ونقل الجدول المذكور ؟

مقرر السج القرم فرقلوا سريع الترخيز بلش - تنص الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة على أن يكون العقاب الأشغال الشاقة المؤقتة إذا كان السلاح من الأنواع المينة في الجدول "ب" الملحق بهذا القانون ، على ألا تقل العقوبة بأي حال من الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات . وبني أرى أن في هذا تشديداً لا مبرر له ، بل إن فيه ضرراً بالغاً بالمصلحة العامة ، لأنه إذا فرض وحاز أحد الأعيان أو الوجهاء مسدداً أو طينجة بما تنطبق عليه المادة بدون رخصة فإن القاضي يجد نفسه أمام حالة اضطرابية تترجمه بالعقاب بالأشغال الشاقة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات . والمفروض في القضاء تقدير الظروف .

لذلك إذا أزمنا القاضي بهذا القيد ، فإنه يكون مضطراً لأن يتلمس أي سبب للحكم بالإبراء . هذا فضلاً عن أن نفس القانون الخاص بإحراز المقررات يميز للقاضي التزول بالعقوبة درجة واحدة . والمفروض في مشروع هذا القانون أن تكون أحكامه أخف ، فكيف يمكن أن ينص فيه على عقوبة أشد وأقسى من التي تفرض على إحراز المقررات ؟ لهذا أترح حذف العبارة الآتية من الفقرة الثالثة من المادة التاسعة وهي :

"على ألا تقل العقوبة بأي حال من الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات" .

مقرر صاحب المحامي مصطفى مرشدي بك (وزير الدولة) - إن هذا التبدل وضع قصداً ، لأنه لو أطلق النص وكانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة ولم يوجد هذا القيد ، لجاز للقاضي إذا طبق المادة ١٧ من قانون العقوبات أن يتزل بالعقوبة إلى الحبس ، ولأصبح له الحق في أن يحكم بإيقاف التنفيذ .

وهذا ما أردنا أن نضاهه لأن الأسلحة موضع البحث أو موضع العقاب هي من الأسلحة البالغة الخطر . ومن بينها مدافع التوري والبنادق المشخصة إلى غير ذلك . ويستطيع كل رجل نية أن يستبدل بها غيرها . ولما كانت هذه الأسلحة بالغة الخطر روعي ذلك عند وضع العقوبة ، فوضع العقاب المثلث ليد الباب أمام القاضي فلا يطبق أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات تطبيقاً يتزل بالعقوبة إلى الحبس مع إيقاف التنفيذ . ولذلك قيدنا القاضي وأزمنا بأن يحكم ، ولا يستعمل حقه في استعمال رأية حتى ولو أحاطت به ظروفها من كل جانب . وهذا ما حدث عند وضع العقوبة على إحراز المخدرات كالأفيون والحشيش .

والآن وقد بلغ خطر هذه الأسلحة ما حل عليه الحال ، وأصبح أمن البلاد الفاضل في خطر من هذه الناحية ، والآن وقد حكمت علينا الحوادث أن نتقدم بمشروع هذا القانون وفيه العقوبة المنظفة ليشعر حامل السلاح بالفارق بين العقوبة فيما مضى وفيما تريثونه الآن - الآن وقد وجد هذا كله وجب من أن نسد هذا الباب - لأن هذه التفرقة إن أتمت فتحتموها ، كان عليها أن تهملوا النص كله ، بل كان عليها أن تدعو هذا القانون ، لأنه لا قيمة له دون هذا النص .

مقرر السج عمر حمدي بك (وزير الدولة) - لقد أقرنا اختيار القانون الخاص بإحراز المقررات . وأرى أن يتل النص المقابل فيه للنص الموجود في مشروع هذا القانون ليتمكن التنسيق بينهما .

مقرر صاحب المحامي مصطفى مرشدي بك (وزير الدولة) - ينص قانون المقررات الذي أقره المجلس في المادة ١٠٢ د "على ما يأتي :

"يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة من استعمل أو شرع في استعمال المقررات استغلالاً من شأنه تريض أموال الغير لخطر" .

**مقرر** الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - إذن لا يوجد قيد للحد الأدنى الذى يحكم به القاضى .

**المقرر** - الواقع أن كلام حضرة الشيخين المحترمين محمد فؤاد سراج الدين باشا وعلى زكى السرايى باشا كلام له وجاحته ، ويجب أن تقف عند قليلا . فإسادة كما أقرتها اللجنة توجب على القاضى ألا يتزل فى حكمه عن ثلاث سنوات مهما تكن الاعتبارات والظروف ، ومهما يكن المتهم فى ظروف سيئة وأوضاع تعرض معها حياته وماله للخطر وطلب من أجل ذلك الرخصة ، ولكن إجراءاتها قد طالت لسبب ما ، ولذلك اضطر إلى حمل السلاح .

فى هذه الحالة يقدم هذا الشخص إلى القضاء ، فيحكم عليه أقاضى بثلاث سنوات على الأقل طبقا لهذا الص . فإنا لو أن هذا الشخص ارتكب جريمة قبل بهذا السلاح بإياز للقاضى أن يتزل عن العقوبة . أو يعاقب بأقل منها . صحيح إن هذه الأسلحة تشمل مدفع اتومى ولكنها تشمل أيضا غير ذلك . تشمل المسدس والبنادقة المشخنة .

هناك مسألة أخرى ، وهى أنه إذا كان قانون المفروعات لا يحدد للقاضى حدا أدنى من رتب أو الأيعد فى مشروع هذا القانون حد أدنى للعقوبة لأن فى التنفيذ حرجا على القاضى ، وفيه نوع من عدم الثقة به .

والواقع أنى كنت قاضيا ولست مثل هذه الحالة ، وأعلم أن هناك حرجا كبيرا فى تنفيذ القاضى بثل هذه القيود والأللال . فإنا إذا قدم شخص من أعيان طيب السمعة بهذه التهمة إلى القضاء ، كان على القاضى أن يقرر الظروف . أما إذا قدم هذا الشخص إلى القضاء ، والقاضى مكتوف اليدين بهذا القيد ، فإنه لا يستطيع تقدير ظروفه ، وإنما يجد نفسه مضطرا للحكم عليه بعقوبة لا تقل عن ثلاث سنوات . ولذلك فإن القاضى عند ما يجد نفسه فى هذا الطرف الدقيق يتزع إلى الحكم بالبراءة إذا وجد سبيلا إلى ذلك . ولهذا أطلب من حضراتكم إطلاق القيد حتى يتسنى حكم هذا اقتراح مع حكم قانون المفروعات .

**الرئيس** - تنص المادة ١٧ من قانون العقوبات على أنه يجوز فى مراتب - ذات - إذا انتقض أحول الحرية القائمة من أجلها الدعوى العمومية - وفاة القضاء - تبديل العقوبة . فتستبدل بعقوبة الأشغال الشاقة مثلا عقوبة السجن أو الحبس الذى لا يجوز أن ينقص عن ستة شهور .

**مقرر** صاحب القاضى المحترم سراج الدين باشا - لا مانع لدى الحكومة من رفع هذا القيد .

**مقرر** الشيخ المحترم على زكى السرايى باشا - مع رفع هذا القيد يجب التنسيق بين أحكام قانون المفروعات ومشروع هذا القانون .

**المقرر** - إذا أجاز للقاضى فى قانون المفروعات أن يتزل درجة رتبة بالمتهم ، فلا بد أن يتزل درجتين فى مشروع هذا القانون .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا بخفف العبارة الأخيرة من الفقرة الثالثة من المادة التاسعة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على المادة التاسعة معقولة بالصيغة الآتية :

"مادة ٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا يتجاوز خمس سنوات كل من وجد حائزا أو محرزا بالذات أو بالواسطة وبغير ترخيص سلاحا ناريا غير مأمور ذكره فى الجدول (ب) الملحق بهذا القانون وكذلك كل من استورد شيئا من ذلك أو صنعه أو اتجر به أو حصل لأسد على شيء منه .

فإذا كان الجاني من الأشخاص المنصوص عليهم فى الفقرات الخمس الأولى من المادة السادسة يكون العقاب السجن .

ويكون العقاب الأشغال الشاقة المؤقتة إذا كان السلاح من الأنواع المبينة فى الجدول "ب" الملحق بهذا القانون .

جدول رقم "ب"

بيان الأسلحة النارية الحربية

( ١ ) المدافع الصغيرة كدفع توى جن ، والمدافع الرشاش ، ومدفع مكسيك ، والمتراورز .

( ٢ ) البنادق التى تطاق برصاص ذات الموارى ( المشخنة ) .

( ٣ ) الرقترات المشخنة ذات الساقية .

( ٤ ) الطبنجات الأوتوماتيك المشخنة .

( ٥ ) طبنجات الإشارة .

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة وعلى الجدول المذكور ، وعلى المادة العاشرة .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة عشرة، وتتل المادة الرابعة عشرة.

تليت المادة الرابعة عشرة، وهذا نصها :

مادة ١٤ - يفرض رسم ترخيص قدره مائة قرش عن السلاح الواحد. فإذا تعدت الأسلحة، يفرض رسم قدره خمسة وعشرون قرشا عن كل سلاح آخر.

وفرض رسم تجديد قدره خمسون قرشا عن السلاح الأول وخمسة وعشرون قرشا عن كل سلاح آخر.

الرئيس - تقدم اقتراح من حضرة الشيخ المصطفى عبد الوهاب طالت باشا بتعديل المادة الرابعة عشرة على الوجه الآتي :

” يفرض رسم ترخيص قدره خمسون قرشا عن السلاح الواحد. فإذا تعدت الأسلحة، يفرض رسم قدره خمسة وعشرون قرشا عن كل سلاح آخر “.

” يزعم رسم تجديد قدره خمسة وعشرون قرشا عن السلاح الأول وعشرة قروش عن كل سلاح آخر “.

مقرر اللجنة - أقرم عبد الوهاب طالت باشا - الواقع أن الذي دعاني إلى طلب تعديل هذه المادة هو أن كل تخفيض في رسوم الترخيص يحمل السلاح فيه مساهمة للحكومة على حفظ الأمن.

القرار - لقد أثير اعتراض على أن هذه الرسوم عالية خصوصا في حالة رسم التجديد. وليست الفكرة في هذا الرسم في الواقع هي جمع المال، وإنما هي لأمننا إلى تجديد الرخصة. ولقد فهمت أن الحكومة لا تتأسع في تخفيض هذه الرسوم، ولست أدري إن كان فهمي صحيحا ؟

مقرر صان اللجنة - أحمد مرفوع عن بك (وكيل وزارة الداخلية): لا مانع لي من الترخيص.

مقرر صاحب المقام مضمين مرفوع بك (وزير الدولة) - الرأي الأمل للمجلس في هذا الموضوع.

تليت المادة العاشرة، وهذا نصها :

١٥ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ثلثية جنيته أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يحرز ذخائرا لا يستعمل في الأسلحة النارية بالمخالفة لأحكام المادة الخامسة.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة العاشرة، وتتل المادة الحادية عشرة.

تليت المادة الحادية عشرة، وهذا نصها :

مادة ١٦ - كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية عشرة، وتتل المادة الثانية عشرة.

تليت المادة الثانية عشرة، وهذا نصها :

مادة ١٧ - فضلا عن العقوبات المنصوص عليها في المواد من ٨ إلى ١١، يحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية عشرة، وتتل المادة الثالثة عشرة.

تليت المادة الثالثة عشرة، وهذا نصها :

مادة ١٨ - يعنى من العقاب الأشخاص الذين يجوزون أو يحرزون أسلحة أو ذخائر على وجه مخالف لأحكام هذا القانون في تاريخ العمل به إذا طلبوا الترخيص بها خلال سبعة أيام من هذا التاريخ أو قاموا خلال هذه الفترة بتسليم ما لديهم منها إلى مقر البوليس الذي يقبض على إقامتهم أو بتقديم الاطوار المنصوص عليه في المادة الرابعة، كما يعقون من العقوبات المقررة لأية جنسة تكون قد وقعت منهم في سبيل الحصول على تلك الأشياء.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

ولوزير الداخلية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه وإدخال أى تعديل على الجداولين الملحقين به .

نأسر بأن يعم هذا القانون بنجام الدولة ، وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة عشرة .

ويؤجل أخذ رأى النداء بالاسم على مشروع هذا القانون الى الأسبوع المقبل .

#### ١٩ - تقرير لجنة قانون الاجراءات الجنائية

عن مشروع قانون الاجراءات الجنائية وعن مشروع القانون الواحد من مجلس النواب بمعدل المادة ١٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات والمادة ١٥١ ، و١٧١ من قانون تحقيق الجنايات - تأجيله أسبوعاً

( المقرر حفرة الترخيص المهتم على ذلك القرار باننا ) .

الرئيس - نكتب<sup>(١)</sup> وزارة العدل حفرة صاحب العزة سليمان حافظ بك وكل الوزارة وحفرة الأستاذ بلوى ابراهيم حودة مدير عام إدارة التشريع بالوزارة لحضور جلسة المجلس أثناء النظر في مشروع هذا القانون .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضراتهما ) .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح ؟ ( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أن يكون نص المادة الرابعة عشرة كما يأتى :

" يفرض رسم ترخيص قدره خمسون قرشاً عن السلاح الواحد فاذا تعدلت الأسلحة يفرض رسم قدره خمسة وعشرون قرشاً عن كل سلاح آخر .

" ويفرض رسم تجديد قدره خمسة وعشرون قرشاً عن السلاح الأول وعشرة قروش عن كل سلاح آخر " .

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة عشرة ، وتتل المادة الخامسة عشرة .

تليت المادة الخامسة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٥ - يبنى القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ ، الخاص بإحراز وحل السلاح .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة عشرة ، وتتل المادة السادسة عشرة .

تليت المادة السادسة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٦ - على وزيرى الداخلية والعدل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) نص الكتاب :

" حفرة صاحب المادة ورئيس مجلس الشيوخ

رجو من ساداتكم الاذن لحفرة صاحب العزة سليمان حافظ بك وكل وزارة العدل وحفرة الأستاذ بلوى ابراهيم حودة مدير عام إدارة التشريع بوزارة العدل بمصود جلسة المجلس أثناء تقرير لجنة قانون الاجراءات الجنائية عن مشروع قانون الاجراءات الجنائية وعن مشروع القانون الواحد من مجلس النواب بمعدل المادة ١٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات والمادة ١٥١ ، و١٧١ من قانون تحقيق الجنايات .

وتفضلوا ساداتكم بتقولي الاحترام

١٢ مارس سنة ١٩٤٩

وزير العدل  
أحمد مرسى بك

مادة ٢١٧ - إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أن مخالفة أوجحة ثابتة ثبوتاً كافياً على شخص أو أكثر ترضع الدوى المحكمة المختصة بنظرها بطريق تكليف المتهم بالحضور .

وإذا رأت أن التهمة جناية تمحليها إلى قاضي التحقيق ما لم تكن من الجنات المنصوص عليها في المواد من ٥١ إلى ٥٤ و ٢٣٦ و ٢٤٠ فتحيلها إلى غرفة الاحكام .

مقرر السج المرمم عبد الوهاب طهت باشا - يجب أن يذكر بعد هذه المواد عبارة " من قانون العقوبات " .

المقرر - نعم ، تراد هذه العبارة في المادتين ٢٠٢ و ٢١٧

مقرر السج المرمم محمد صبيح السمرى باشا - مع موافقتي على هذه التعديلات ، فإن لي ملاحظة ، وهي أنني أخشى أن هذا التعديل يتعارض مع بعض أحكام هذا المشروع . ولتتضح بين أحكام المشروع . أقترح إعادة التقرير إلى اللجنة .

الرئيس - يقول معادة المقرر إن هذه التعديلات عرضت على اللجنة ووافقت عليها .

مقرر السج المرمم محمد صبيح السمرى باشا - لقد وافقتنا على هذه التعديلات . والذي نخشاه هو وجود تعارض بين المواد المعدلة وباقي مواد المشروع لأن آثار هذه التعديلات يجب أن تنعكسها على باقي مواد المشروع .

المقرر - ليس هناك ما يدعو إلى إعادة التقرير إلى اللجنة .

مقرر السج المرمم محمد صبيح السمرى باشا - لقد أجزأت النيابة بموجب هذا التعديل تحقيق بعض الجنات دون تدب أو رجوع إلى قاضي التحقيق في الذي تخلفه النيابة بعد إتمام التحقيق ؟

المقرر - المادة ٢١٧ من المشروع خاصة بتصرفات النيابة في التهمة بعد التحقيق . والتعديل الذي أدخل على الفقرة الأخيرة من هذه المادة يملئ للنيابة الحق في إحالة التهمة إلى غرفة الاتهام إذا كانت جناية .

مقرر السج المرمم محمد صبيح السمرى باشا - لقد كانت عندي فكرة أن المجلس سيجري تدليلاً في أحكام قاضي التحقيق . ووافقت المشروع ووجدت أن التعديل يفهمه بإحدى النيابة العامة قاضي التحقيق في بعض المواد .

المقرر - بناء على القرار السابق للمجلس ، بتأجيل نظر هذا المشروع لجلسة اليوم كطلب الحكومة ، قد اجتمعت مع حضرة صاحب الماع مصطفى مرعي بك وزير الدولة وحضرة صاحب العزة سليمان حافظ بك وكيل وزارة العدل .

وبعد تبادل الرأي ، اتفقنا على تعديل بعض أحكام هذا المشروع ، وقد أقرت اللجنة بالإجماع هذه التعديلات ، وهي تنحصر في منع النيابة سلطة التحقيق في الجنات المنصوص عليها في المواد من ٥١ إلى ٥٤ و ٢٣٦ و ٢٤٠ من قانون العقوبات .

وهذه الجرائم عند ارتكابها كانت جنماً ولكنها أصبحت جنات بسبب الظروف ، كما أبيع بموجب هذه التعديلات لقاضي التحقيق أن يتدب أحد أعضاء النيابة لتحقيق دعوى بالكلية ، أو أن يكلفه بعمل معين من أعمال التحقيق ، ويترب على ذلك تعديل أحكام بعض المواد بالصيغ الآتية :

مادة ٩٩ - إذا رأت النيابة العامة في مواد المخالفات والجنح أن الدعوى حافلة لرفعها بناء على استدلالات التي جمعت تكلف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة .

وللنيابة العامة في مواد الجنح والجنات المنصوص عليها في المادة ٢٠٢ إذا رأت أن هناك عللاً لإجراء تحقيق أن تحيل الدعوى إلى قاضي التحقيق أو أن تتولى هي التحقيق طبقاً للمادة ٢٠٢ وما بعدها من هذا القانون .

وإذا رأت في مواد الجنات الأخرى أن الاستدلالات التي جمعت كافية لتسريع في الدعوى تمحليها إلى قاضي التحقيق .

مادة ٧٣ - لقاضي التحقيق عند الضرورة أن يتدب أحد أعضاء النيابة لتحقيق الدعوى أو أن يكلفه أو يكلف أحد مأموري الضبط القضائي القيام بعمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق هذا استجواب المتهم ويكون للتدب في حدود تدب كل السلطة التي لقاضي التحقيق .

وله إذا دعت الحال لاتخاذ إجراء من الإجراءات خارج دائرة اختصاصه أن يكلف به قاضي تحقيق الجهة أو أحد أعضاء النيابة أو أحد مأموري الضبط القضائي بها .

وللقاضي المتدب أن يكلف بذلك عند الضرورة أحد أعضاء النيابة أو أحد مأموري الضبط القضائي طبقاً للفقرة الأولى .

ويجب على قاضي التحقيق أن يشغل بنفسه للقيام بهذا الإجراء كلما اقتضت مرحلة التحقيق ذلك .

مادة ٢٠٢ - للنيابة العامة أن تباشر التحقيق في مواد الجنح وفي الجنات المنصوص عليها في المواد من ٥١ إلى ٥٤ و ٢٣٦ و ٢٤٠ طبقاً لأحكام لقانون قاضي التحقيق مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المواد التالية .

**مقرة الشيخ الحرم محمد حسن الصمواوى باشا** - ما زال الموضوع الذى أثيره باليا .

**الرئيس** - يقول معادة الشهاوى باشا إن التعديل الذى أدخله اللجنة قد يؤدى إلى تضارب مع بعض أحكام المشروع . وقد بما يستدعى مراجعة المشروع جميعه من جديد ، للتنسيق بين أحكامه .

**المقرر** - لا داعى لهذه المخاوف مطلقا .

**مقرة الشيخ الحرم محمد حسن الصمواوى باشا** - أنهم ألا يجد التقرير إلى اللجنة إذا كانت النيابة لا تحقق بعض الجنايات . أما وقد أجاز لها تحقيق جنايات المود والمعاودة المستديرة والضرب المفضى إلى الموت دون رجوع إلى قاضى التحقيق أو تدب منه - فإذا يكون تصرف النيابة فى هذه الجرائم بعد تحقيقها ؟ هل تحيلها إلى محكمة الجنايات أو إلى غرفة الاتهام ؟

**المقرر** - لقد أجاز لها بموجب التعديلات الأخيرة فى المادة ٣١٧ حالة التهمة إلى غرفة الاتهام .

**مقرة الشيخ الحرم محمد حسن الصمواوى باشا** - لم هذه السجلة ؟

**المقرر** - نحن تبادل رأى ، وليست هناك عجلة .

**مقرة الشيخ الحرم محمد حسن الصمواوى باشا** - ما ينسب إلى هذا المشروع من نقص أو تضارب يوجه إلى كما يوجه إلى معادة المقرولا لأن عضو فى اللجنة .

وقد بحثت اللجنة هذا المشروع ثلاث سنوات متوالية ، فلا ضرر من تأجيله أسبوعا .

**مقرة الشيخ الحرم الدكتور إبراهيم يوسف مكرم** - نحن نوافقون على المشروع من حيث المبدأ ، وحتى نطعن إلى عدم تضارب النصوص

أما وقد أجزأت للنيابة اختصاصا فى تحقيق بعض الجنايات ، فيجب أن نستعرض مواد المشروع جميعها ليكون متسقا .

**المقرر** - التعديلات التى أدخلها لا تدعو إلى تعديلات أخرى فى بعض مواد المشروع .

**مقرة الشيخ الحرم محمد حسن الصمواوى باشا** - تجزئ الفقرة الثانية من المادة ١٧٦ لفرة الاتهام أن تدعو قاضى التحقيق ليقدم كل ما يلزم من إيضاحات .

فهل يجوز للفرقة بموجب هذا النص أن تدعو عضو النيابة إذا كان هو المحقق للنيابة ، أو أن تدعو قاضى التحقيق وهو لم يباشر شيئا فى تحقيق التهمة ؟

**المقرر** - لقد وضع المشروع على أساس أن يقوم قاضى التحقيق بإجراء التحقيق فى جميع الجنايات . والتعديلات التى أدخلها عليه فى هذه الجلسة بموافقة اللجنة لا يحصل تضارب بينها وبين باقى مواد المشروع . ذلك لأن الجنايات جميعها يحققها قاضى التحقيق ، وأجزأت للنيابة استثناء تحقيق بعض الجنايات ، وهى فى حقيقتها جنح عند ارتكابها ، ولكنها أصبحت جنايات لتظروف .

**مقرة الشيخ الحرم محمد فوزى سراج الدين باشا** - ما هى هذه الجنايات ؟

**المقرر** - هى جرائم المود وإحداث الطاعة المستديرة والضرب المفضى إلى الموت . ولاحظنا أن هذه الجرائم جنح وقت ارتكابها ، وقتنا إن حكمها حكم الجنح وجعلنا الاختصاص فى تحقيقها للنيابة .

وإلى هذه المناسبة أطلب من معالى وزير العدل فى مواجهة مندوبيه - إذ إن معاليه لم يحضر - أن يستر هذه الجرائم جنما فى مشروع قانون العقوبات الجديد مع تفاوت فى تقدير عقوبة الحبس لها يجعلها خمس سنوات أو ستة ، لأن عقوبة الحبس مهما طالت مدتها ، فهى عقوبة جنحة .

**مقرة الشيخ الحرم محمد فوزى بك** - قانون العقوبات الحالى يميز توقيع ضعف العقوبة فى حالة المود .



أو قصورها ، أرى أن يباد التقرير إلى اللجنة لمراجعته هل ضوء التعديلات الأخيرة .

**القرار -** لا مانع من مراجعة نصوص هذا المشروع على أن يبقى التقرير بالمجلس ، وتعقد اللجنة جلساتها يوم السبت القادم في الساعة العاشرة صباحا على أن ينظر في المجلس في جلسة الاثنين المقبل .

فقد التفت الخرم محمد من السماوى باشا - لا مانع لى من أن  
تتقد اللجنة جلستها يوم الجمعة أو الليلة، وسأحضر اجتماعها في الوقت الذى  
يحددها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر في هذا التقرير  
اصوباً، على أن تعقد اللجنة جلستها لمراجعة نصوص هذا المشروع على ضوء  
التعديلات الأخيرة ؟

(مواصلة) .

۲۰ - امتحانات

(١) الانتحاب الموجه الى حضرة صاحب اقدولة رئيس مجلس الوزراء من حضرة الك... كذا أمين يوسف بك، عن تنظيم الإداري ومشكلة المواطنين

(ب) 'دستگیر' المرجع الی حضرت صاحب الدولۃ وزیر المداخلۃ ، عن حضرت الشیخ المحترم محمد امین یوسف بک ، عن اضطراب المود فی موارد القاهرة

تأجيلها أسبوعين

المُرَبِّي - هل توافقون حضراتكم على تأجيل المناقشة في هذه الاستجوابات أسبوعين ؟

(مواقفة) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن ، على أن  
تتقد الجلسة التالية يوم الاثنين المقبل ٦ جمادى الثانية سنة ١٣٦٨ ، الموافق  
٤ أيلول سنة ١٩٤٩ ، الساعة الخامسة مساء ؟

(موافقة) .

( رفعت الجلسة العامة الساعة السابعة والدقيقة الخمس مساء ) .



# الاجلاس الشبوي

## دور الانعتاد العادي الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة الخامسة والعشرين

المعقودة علنا يوم الاثنين ٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٦٨ ، الموافق ٤ أبريل سنة ١٩٤٩  
( وعقدت بصفة سرية أثناء النظر في الاستجواب الوارد في الملخص برقم ٢٩ من الساعة السادسة والدقيقة  
الثامنة مساء حتى الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والعشرين مساء )

#### ملخص

#### دوم الجلسة

- ١ — إجابة ... .. ٨٠٩
- ٢ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة ( ٢٨ مارس سنة ١٩٤٩ ) ... .. ٨٠٩
- ٣ — قرار مجلس الوزراء بانتداب حضرة صاحب العولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ليقول أعمال وزارة الخارجية ،  
بالتأييد من حضرة صاحب المال أحمد محمد شيه باشا أثناء غيابها بالخارج ... .. ٨١٠
- ٤ — ثلاثة مراسيم بشروط فواتير :  
( أ ) مرسوم بمشروع قانون بفتح ائتماد إنشائي بمبلغ ٤١,٥٠٠ جنيه في قسم ١٠ "وزارة الصحة السورية" ، فرع ١  
"الديوان العام والصحة العامة" ، باب ٢ "مصرفات عامة" ، لتسوية القفلة المتعثرة لمستشفى فواد الأول  
( المواساة ) بالإسكندرية ، بإحباطها ... .. ٨١٠  
( ب ) مرسوم بمشروع قانون بفتح ائتماد إنشائي بمبلغ ٢١٠٠ جنيه في قسم ١٢ "وزارة الأشغال السورية" ، فرع ٣  
"حقله المائي الأبرية" ، باب ١ "مهمات وأجور مهنات" ، لتسوية التباين في هذا الباب ... .. ٨١١  
إحالتها مباشرة إلى لجنة المالية ... .. ٨١١  
( ج ) مرسوم بمشروع قانون بتصبح حطامى رودي في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ ، بتعديل أحكام القانون رقم ٩٢  
لسنة ١٩٤٤ ، بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ ... .. ٨١١  
إحالتها مباشرة إلى لجنة العدل ... .. ٨١١

• — مشروعا قانونين واردان من مجلس النواب :

- ( ١ ) مشروع قانون بالإذن للحكومة في الارتباط في السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ في حدود مائة ملايين من الجنيات  
زيادة على الإتماد المبرج الصروفات الإنشائية اللازمة لقوات المصرية بمناسبة الحالة القائمة بفلسطين ... .. ٨١١  
إحالة مباشرة إلى لجنة المالية ... .. ٨١١

## رقم الصفحة

- (ب) مشروع قانون منح من حصة الشاي المحرم المذكور بأية يك، بغرض رسم منتقل على أوراق المبيعات الضخية ... ٨١١
- بحسنه مشورة من بعض أعضاء الجمعية ... ٨١١
- ٦ - مراقبة مجلس النواب على مشروع قانون برائه نقابات واتحاد نقابات الطلبة الذى سبق لمجلس الشيوخ أن أقره ... ٨١١
- ٧ - مشروع مائة خمسة عشرة مادة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ :
- "السياسة العامة المالية والقضائية" ... ٨١٢
- القسم ١ "المخصصات المالية وديوان جلالة الملك" ... ٨١٢
- ودورها من مجلس النواب ، وهما مائة وخمسة فى المئة ... ٨١٢
- A - أسئلة :
- (١) سؤال موجه إلى حصة صاحب المظالم وزير الخزانة ، من حصة الشيخ المحترم السيد عبد المجيد الزمال ، عن خفض تكاليف المينة ومكافحة لعمالة - الإجابة عنه ... ٨١٢
- (ب) سؤال موجه إلى حصة صاحب المظالم وزير الخزانة ، من حصة الشيخ المحترم عبد طوى المزاروك ، عن تصدير خمسة المصانع اليدوية لنادى تونس هذه المصانع من الضل - الإجابة عنه ... ٨١٢
- (ج) سؤال موجه من حصة صاحب المظالم وزير الخزانة ومائة وخمسة فى المئة من حصة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد ، عن دفع من شركة الخبز إلى الشيخ فضل - تأجيله أسبوعا ... ٨١٢
- (د) سؤال موجه إلى حصة صاحب المظالم وزير المالية ، من حصة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، من هون المضربة حكومة بتفويض أحكام مالية - وعريقة الخليفة فى إعدام بعض القدامى فى خمسة وعشرة الفروخ ، والمبالغ التى حصلت من وفادات اردانة والمناوب والصحة - تأجيله أربعة أسابيع ... ٨١٢
- ٩ - تقرير لجنة الاقتراحات والمعارف عن الاقتراح الذى نظره يوم ٢٨ مارس سنة ١٩٤٩ ... ٨١٢
- الموافقة على التقرير ، وأحالة الاقتراح إلى لجنة المعارف ... ٨١٢
- ١٠ - تقرير لجنة الاقتراحات والمعارف عن المرائض التى نظرتها يوم ٢٨ مارس سنة ١٩٤٩ ... ٨١٤
- الموافقة على التقرير ... ٨١٤
- ١١ - تقرير لجنة المعارف عن اقتراح حصة الشيخ المحترم الأستاذ كمال المين الشريف إنشاء معهد خاص للصحة ... ٨١٤
- الموافقة على التقرير ، ودفع الاقتراح ... ٨١٤
- ١٢ - تقرير لجنة العدل عن طلب رقم خمسة ثمانية من حصة الشيخ المحترم أحمد إبراهيم صلا الله بك لغيره فى إجراءات قضائية المتأخرة رقم ٦٦٢٧ م (أول ، الأسبوعية) سنة ١٩٤٨ ... ٨١٤
- الموافقة على التقرير ، ودفع المسألة إلى النيابة من حصة الشيخ المحترم ... ٨١٤
- ١٣ - تقرير لجنة أجنبية عن مشروع قانون المرافعة عن الوثيقة الخاصة بالتبديلات التى أدخلت على دستور هيئة العدل الدولية التى أقرها مؤتمر مجلس الدول فى دورته السادسة وتسعين وثلاثين فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ... ٨١٤
- ١٤ - تقرير لجنة الخارجية عن مشروع قانون المرافعة على الاتفاق رقم ٨٠ الخاص بالتبديلات الجزئية للمعاهدات التى وافتت عليها هيئة العدل الدولية فى دوراتها الثامن والعشرين الأول الموقع بباريس فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ... ٨١٥
- إسقاطها فى سنة لتتضمن الاجابة والمسئل ، لتفترها بطريق الاستجواب ، على أن تتقدم التقريرين ليظهر المجلس فى الأسبوع المقبل ... ٨١٥
- ١٥ - تقرير لجنة الخارجية عن مشروع قانون المرافعة على البروتوكول المبرم بباريس فى ٢٧ مايو سنة ١٩٤٧ ، والمعدل لمعاهدة الطيران المرفق الأول المرفقة بتيكيتو فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ... ٨١٥
- إحالة إلى لجنة التواصلات ، لتفترها بطريق الاستجواب ، على أن تتقدم التقريرين ليظهر المجلس فى الأسبوع المقبل ... ٨١٥
- ١٦ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب يتم اعتماد إنشائي يبلغ ٤٠٠٠ جنيه فى ميزانية جاسة لفروق الأول لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ تسوية الجواز فى حالة غلاء المعيشة ... ٨١٥
- تقرير لجنة المالية ... ١١٨

رقم المصادق

الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بإقتداء بالاسم مع  
مشروعات القوانين الأخرى

٨١٥

١٧ - مشروع قانون مقدم من الحكومة بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ١٣٧ مسجلة بحدودها ١٧٧ مترا و ٩٥ سنتيمتراً ، ومقدومتها يبلغ ٢٦٦ جنيا و ٤٧٥ مليا ، إلى جمعية الأسماء السورية بقية ، لمدة عشرين سنة ، بإيجار أسس قدره ١٠٠ ملي في السنة ، لاستعمالها في أغراض أجنبية ، وذلك احتجازا من ١٩ مارس سنة ١٩٤٣ ...  
تقرير لجنة المالية  
ملحق رقم ١١٩

٨١٦

الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بإقتداء بالاسم مع  
مشروعات القوانين الأخرى

٨١٦

١٨ - مشروع قانون مقدم من الحكومة بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٢٥٥ مسجلة بحدودها ٤١٠ مترا و ٩٠ سنتيمتراً ، ومقدومتها يبلغ ٢٠٥٠ جنيا ، إلى مرة بعد مل الكبر ، بإيجار أسس قدره جنين واحد سنويا ، لمدة عشرين سنة ، بالاشتراطات المعتادة ، لإقامة مستوصف طبي ...  
تقرير لجنة المالية  
ملحق رقم ١٢٠

٨١٧

الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بإقتداء بالاسم مع  
مشروعات القوانين الأخرى

٨١٧

١٩ - مشروع قانون مقدم من الحكومة بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٣٠ و ٩٦٠ و ٤٣٩ بديماط ، مساحتها ٤٠٠ مترا و ٩٦٧ مترا ، و ريفها مساحتها ٢٠٩٣٨ مترا ، ومقدومتها جميعا يبلغ ٧٥٨٥ جنيا و ٦٠٠ ملي ، إلى جمعية أمراء المصدين ومكافة القرون بديماط ، بإيجار أسس قدره جنين واحد سنويا ، لمدة خمس عشرة سنة ، بالاشتراطات الموسومة لذلك ، لاستعمالها في إقامة منازل لمرض السل ...  
تقرير لجنة المالية  
ملحق رقم ١٢١

٨١٨

الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بإقتداء بالاسم مع  
مشروعات القوانين الأخرى

٨١٨

٢٠ - مشروع قانون مقدم من الحكومة بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٢٠٩ مسجلة بحدودها ١٧٧ مترا ، ومقدومتها يبلغ ١٠٢١ جنيا ، إلى جمعية المحافظة على القرآن الكريم (فرع الزقازيق) ، لاستعمالها في أغراض أجنبية ، لمدة عشرين عاما ابتداء من ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٥ - التاريخ التالي لتأية الإيجار السابق ، وبشأن الإيجار الأسس ...  
تقرير لجنة المالية  
ملحق رقم ١٢٢

٨١٨

الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بإقتداء بالاسم مع  
مشروعات القوانين الأخرى

٨١٩

٢١ - مشروع قانون مقدم من الحكومة بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٢٩٧ مسجلة بحدودها ١٧٧ مترا ، ومقدومتها يبلغ ٩٥٥ جنيا ، إلى محمد علي بديرية الشرقية ، بإيجار أسس قدره جنين واحد سنويا ، لمدة عشرين سنة ، لتقيم عليها المبرة مبنى مائة حادية خارجية لعلاج الفقراء بمجا ...  
تقرير لجنة المالية  
ملحق رقم ١٢٣

٨١٩

الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بإقتداء بالاسم مع  
مشروعات القوانين الأخرى

٨١٩

٢٢ - مشروع قانون مقدم من الحكومة بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة ، مساحتها ٢٠٢٨ مترا ، بمدينة الاسكندرية شارع شفيق باشا بالأرمانية ، ولإذن القيام عليها المخصص حاليا لمصلحة أمير المصنعي التابعة لوزارة الصحة السورية ، إلى الهيئة الصحية العالمية ، لتكون مقرا للهيئة الاقليمية للصحة شرق البحر الأبيض المتوسط التابعة لتلك الهيئة ، لمدة خمس سنوات ، بإيجار أسس قدره مائة ملي في السنة ...  
تقرير لجنة المالية  
ملحق رقم ١٢٤

٨٢٠

الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بإقتداء بالاسم مع  
مشروعات القوانين الأخرى

٨٢٠

٢٣ - مشروع قانون مقدم من الحكومة بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة ، مساحتها ١٧ فدان و ١٥ فريما و ٥٥٠ سم ، بتأجيرها (بمزرعة) قسم مايجين ، عاصمة مصر ، إلى النادي الأول للألعاب الرياضية ، بإيجار أسس قدره جنين واحد سنويا ، لمدة عشرين سنة ، ليعمل به في الألعاب الرياضية ...  
تقرير لجنة المالية  
ملحق رقم ١٢٥

٨٢١

الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بإقتداء بالاسم مع  
مشروعات القوانين الأخرى

٨٢١

## رقم الصفحة

- ٢٤ - مشروع قانون مقدم من الحكومة بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ١١٨٦ سلسلة بمدينة السويس ،  
 مساحتها ٢٣ ٤٢٣ متر مربع ، وستأجره ، ومقدر ثمنها الأساسي بحوالي ٧٨٠ جنيهاً ، إلى الجمعية الشرعية لتعاون الباطين بالكتاب  
 ٨٢١ ولسنة المحمدية ، بإيجار اسمي قدره جنيه واحد في السنة ، لمدة عشرين سنة ، لإقامة مسجد عليها .....  
 تقرير لجنة المالية  
 ١٢٦ ملحق رقم
- الموافق على مشروع قانون من حيث المبدأ - مناقشة مآثره مادة فائدة - أخذ الرأي عليه بالبناء بالاسم مع  
 ٨٢١ مشروعات القوانين الأخرى .....  
 ٢٥ - أخذ الرأي على مشروعات القوانين الآتية :
- (١) مشروع قانون خاص بالأشعة ونظائرها ..... ٨٢٢  
 (ب) مشروع قانون بفتح أعقاب إناث يبلغ ٤٠٠ جنيهاً في ميزانية جامعة قايو الأول لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩  
 لتسوية التبعيض في سنة غلاء المحقة ..... ٨٢٢  
 (ج) مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة لجمعية الأساقف السومية بجنزفة ، لمدة عشرين سنة ، بإيجار  
 اسمي قدره ١٠٠ جنيه سنوياً ..... ٨٢٢  
 (د) مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة لمبرة محمد علي الكبير بجنزفة أسوط ، لمدة عشرين سنة ، بإيجار اسمي  
 قدره جنيه واحد سنوياً ..... ٨٢٢  
 (هـ) مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة لمبرة أمير الصمد روين وسكافة الفرن بدماط ، لمدة خمس  
 عشرة سنة ، بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنوياً ..... ٨٢٢  
 (و) مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة لجمعية المحافظة على القرآن الكريم بجنزفة ، لمدة عشرين  
 سنة ، بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنوياً ..... ٨٢٢  
 (ز) مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة لمبرة محمد علي بديرية الشرقية ، لمدة عشرين سنة ، بإيجار اسمي  
 قدره جنيه واحد سنوياً ..... ٨٢٢  
 (ح) مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة لجمعية الصبية البالية بمدينة الاسكندرية ، لمدة تسع سنوات ،  
 بإيجار اسمي قدره ٥٠٠ جنيه سنوياً ..... ٨٢٢  
 (ط) مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة لنادي الأهل للألعاب الرياضية بمدينة القاهرة ، لمدة عشرين  
 سنة ، بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنوياً ..... ٨٢٢  
 (ي) مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة لجمعية الشرعية لتعاون الباطين بالكتاب والسنة المحمدية ، لمدة  
 عشرين سنة ، بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنوياً ..... ٨٢٢  
 الموافقة عليها دفعة واحدة بالبناء بالاسم ..... ٨٢٣
- ٢٦ - الاسعوب الموجه إلى حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والحاكم العسكري العام ، من حضرة الشيخ  
 الهرم محمد صادق مراد مدير باشا ، عن استغلال الأسلاك العسكرية في التصفيق على حربة القدر والصلابة ..... ٨٢٥  
 عقد الجلسة سرية ، ثم إداتها طلبة - مذكرة الاستعجاب بجللة سرية يوم الاثنين المقبل ..... ٨٢٦
- ٢٧ - مشروع قانون الإجراءات الحائنية ، ومشروع القانون الراود من مجلس النواب بتعديل المادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم  
 الأحداث والمحاكمين ١٥١ و ١٧١ من قانون تحقيق الجنائيات ..... ٨٢٦  
 تقرير لجنة قانون الإجراءات الجنائية  
 ١٢٧ ملحق رقم
- الموافق على مشروع القانون الأول ، ورفض مشروع القانون الثاني ، من حيث المبدأ - مناقشة مواد مشروع القانون  
 الأول من مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي على الاقتراحات وعلى مشروع قانون الإصدار بالبناء بالاسم إلى يوم الثلاثاء المقبل ..... ٨٢٦
- ٢٨ - مشروع القانون الراود من مجلس النواب بشأن تنظيم تجارة البلق ..... ٨٢٨  
 تقرير لجنة التجارة والصناعة  
 ١٢٨ ملحق رقم
- الموافق على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواده مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالبناء بالاسم إلى  
 يوم الثلاثاء المقبل ..... ٨٢٨
- ٢٩ - تدريس الشريعة الإسلامية والعلوم من مشروع القانون الراود من مجلس النواب الخالص بمقتضى العمل المشترك - إعادة  
 إلى السنة ، لشرح مشروعي القانونين الآتين :
- (١) مشروع قانون المواظفة على الوظيفة الخاصة بالمديريات التي أذنت على دستورية العمل الدولية التي أقرها مؤتمر العمل  
 الدولي في دور انعقاد التاسع والعشرين بجنزفة في ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦
- (ب) مشروع قانون المواظفة على الامتثال لـ ٨٠ الخاص بالمديريات الجزئية لمعادات التي وافقت عليها هيئة العمل الدولية  
 في دورات العمل والشرعية الأولى ، المرفوع عليها بجنزفة في ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦

محمد طاهر باشا ، الأستاذ محمود أبو الفتح ، الشيخ منصور حسين  
الساوى ، الأستاذ ميشيل رزق .

وحضر من الوزراء صاحب الدونة إبراهيم عبد الحادى باشا رئيس  
مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الخارجية بديا بة ، وحضر أصحاب  
المعالى : أحمد عبد التفار باشا وزير الأشغال العمومية ، إبراهيم  
دسوق أبانط باشا وزير المواصلات ، "الأستاذ عبد انخيد عبد الحق وزير  
التقوين - طه محمد عبد الوهاب السباعى باشا وزير الدولة ، محمود حسن  
باشا وزير الدولة ، الدكتور نجيب اسكندر باشا وزير الصحة العمومية ،  
الأستاذ محمود رياض وزير التجارة والصناعة ، على عبد الرازق باشا وزير  
الأوقاف ، الفريق محمد حيدر باشا وزير الحربية والبحرية ، عباس أبو حسين  
باشا وزير الزراعة ، مصطفى مرعى بك وزير الدولة ، محمد زكى على باشا  
وزير الدولة ، حسين فهمى بك وزير المالية .

تولى السكرتيرة العامة أمين عز العرب بك .

( أعلن حضرة صاحب السعادة الرئيس افتتاح الجلسة ) .

### ١ - إجازة

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم اللواء أحمد عطيه باشا إجازة  
لمدة شهر ابتداء من اليوم ، لمرضه .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

### ٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

( ٢٨ مارس سنة ١٩٤٩ )

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة  
السابقة ؟

( لم يعترض أحد ) .

الرئيس - يصدق المجلس على مضبطة الجلسة السابقة .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والنصف مساء ، برئاسة حضرة صاحب  
السعادة الدكتور محمد حسين هيكى باشا رئيس المجلس .

تولى السكرتير - البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ عبد الرحمن نور ، محمد عطيه الناظر بك ، السيد عبد الحميد  
الرمالى ، الأستاذ عبد الرازق وهبه القاضي .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما عدا :

الغائبين :

أولاً - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك ، اللواء أحمد عطيه باشا ، أحمد على  
أبو سبت بك ، الشيخ إسماعيل فواز ، حسن رشوان حمادى بك ،  
صليب سامى باشا ، عبد الفتاح يحيى باشا ، محمد رشوان الزمر بك .

ثانياً - باعتذار :

( ١ ) عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

حسن حسن مزام بك ، الأستاذ حسن عبد القادر ،  
اللواء حسن عبد الوهاب باشا ، سيد اللوزى ، صالح مصطفى  
أبو رسام بك ، وهيب دوس بك .

( ب ) عن جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

إسماعيل صدق باشا ، حامد اللوزى بك ، الدكتور سليمان  
عزى باشا ، صادق وهبه باشا ، عبد الرحمن قنوح ، محمد المنازى  
عبد ربه باشا ، محمد شريف صبرى باشا ، محمد شفيق باشا ،  
محمد نجيب القرنايلى باشا ، محمود خيرى باشا .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

سأبا حشيش باشا ، شادى بشرى حنا ، صلاح الدين الشواربى بك ،  
عبد الله اللوم باشا ، على عبد الحادى باشا ، عبد الحميد إبراهيم صالح باشا ،

## ٣ - قرار مجلس الوزراء

بانتداب حضرة صاحب المدة وجس على التوفاه ووزير الداخلية لى اعمال  
وزاره الخارجيه لى بنى حضره صاحب المدة ن احمده حشبه ن انا مناه به بالخارج

الرئيس - وردت (١) من حضرة صاحب المدة رئيس مجلس  
الوزراء ، ومعه صورة من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ ابريل سنة ١٩٤٩  
بانتداب دوله لى اعمال وزاره الخارجيه بالنبايه عن حضرة صاحب  
المعالى احمد محمد حشبه باشا أثناء غيابه بالخارج .

## ٤ - مراسيم بمشروعات قوانين

باجاها مافرة الى بلن المالية والعدل

الرئيس - وردت (٢) من وزارتي المالية والعدل ومعهما صورون  
المراسيم بمشروعات القوانين الآتية :

١ - مرسوم بمشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٤١,٥٠٠ جنيه  
في قسم ١٠ "وزارة الصحة العمومية" فرع ١ "الديوان العام والصحة  
العامة" ، باب ٣ "مصرفات عامة" ، لتسوية السلفة الممنوحة لمستشفى  
فؤاد الأول (المواساة) بالإسكندرية ، باضبارها اعامه .

(١) نص الكتاب :

"حضرة صاحب المدة وجس على مجلس شيوخ  
أشرف بان لى اعمال لى اعمال صدره من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ ابريل سنة ١٩٤٩ بانتداب لى اعمال وزاره الخارجيه .  
وتفضلوا سعادكم بقول دنى احترام  
القاهرة فى ٤ ابريل سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس الوزراء  
ابراهيم عبد الحادى

مجلس الوزراء  
قرار

قرر مجلس الوزراء بجلسته المدة فى ٣ ابريل سنة ١٩٤٩ أن يتولى حضرة صاحب المدة وجس على التوفاه ووزير الداخلية لى اعمال وزاره الخارجيه بالنبايه  
عن حضرة صاحب المدة احمد محمد حشبه باشا فى أثناء غيابه بالخارج .

رئيس مجلس الوزراء  
ابراهيم عبد الحادى

(٢) نص الكتاب الخاص بالمرسومين بمشروع القوانين الأول والثانى :

"حضرة صاحب المدة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بان لى اعمال صدره من المرسومين بمشروع القوانين الصادرين فى ٢٨ مارس سنة ١٩٤٩ بفتح اعتمادين إضافيين فى ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ وباتخاذ  
١ - ١٥,٥٠٠ جنيه فى قسم ١٠ "وزارة الصحة العمومية" فرع ١ "الديوان العام والصحة العامة" ، باب ٣ "مصرفات عامة" ، لتسوية السلفة الممنوحة لمستشفى فؤاد  
الأول (المواساة) بالإسكندرية ، باضبارها اعامه .

٢ - ٢١,٥٠٠ جنيه فى قسم ١٢ "وزارة الأشغال العمومية" فرع ٣ "محطة المياه الأميرية" ، باب ١ "مياهات وأجور ومياهات" ، لتسوية التجاوز فى هذا الباب .

وفند أرسل هذان المرسومون الى مجلس النواب لمرسوم عليه .

وتفضلوا سعادكم بقول نائق الاحترام

٣١ مارس سنة ١٩٤٩

وزير المالية  
حسن نسى

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون الثالث :

"حضرة صاحب المدة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بان لى اعمال صدره من المرسوم بمشروع قانون يصبح سطا دلى ورد فى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ بتعديل أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل  
ورسوم الخفض ومذكره الإيصاحيه .

وأوجبوا التفضل بمرسه على المجلس طبقا لقاعدة ٢٥ من الدستور .

وتفضلوا سعادكم بقول نائق الاحترام

٣١ مارس سنة ١٩٤٩

وزير العدل  
أحمد محمد خير



المدجج لاصرفقات الإضافية اللازمة للقوات المصرية بمناسبة الحاة القاعة  
بفلسطين .

وقد أحلتها مباشرة إلى لجنة المالية .

٢ - مشروع قانون مقترح من حضرة النائب المحترم محمد فكري  
أباظه بك ، بفرض رسم دمنة على أوراق الداملات الصحفية .

وقد أحلتها مباشرة إلى لجنة المالية والداخلية بمجتمعتين .

٦ - موافقة مجلس النواب

على مشروع قانون بإنشاء نقابات واتحاد نقابات لهن الطيبة التي سبق لمجلس

الشيوخ أن أقره

"رئيس - ورد كتاب (٢) من رئاسة مجلس النواب بأنه أقر مجلس  
٢٢ و ٢٨ مارس سنة ١٩٤٩ التعديلات التي أدخلها مجلس الشيوخ على  
مشروع القانون اقترح من حضرة النائب المحترم الدكتور نور الدين  
طرف ، بإنشاء نقابات واتحاد نقابات لهن الطيبة .

٢ - مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢١٠٠ جنيه  
في قسم ١٢ "وزارة الأشغال العمومية" ، فرع ٣ "مصلحة الماني  
الأميرية" ، باب ١ "مانيات وأجروصرتبات" ، لتسوية التجاوز  
في هذا الباب .

وقد أحلتها مباشرة إلى لجنة المالية .

٣ - مرسوم بمشروع قانون بتصحيح خطأ مادي ورد في القانون  
رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ ، بتعديل أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ ،  
بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ .

وقد أحلتها مباشرة إلى لجنة العدل .

٥ - مشروعا قانونين

وايدان من على النواب - أحلتها مباشرة إلى اللجان المختصة

لرئيس - ورد كتابان (١) من مجلس النواب ومعهما مشروعا  
القانونين الآتين :

١ - مشروع قانون بالإذن للحكومة في الارتباط في السنة المالية  
١٩٤٨ - ١٩٤٩ في حدود ثمانية ملايين من الجنيئات زيادة على الاعود

(١) نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الأول :

"حضرة صاحب السادة رئيس مجلس شيوخ  
أشرف بإطلاع سادتك أن على النواب نظر مجلسه المقودين في ٢٢ و ٢٨ مارس سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية من مشروع داور بإذن حكومة والارتباط والسنة المالية  
١٩٤٨ - ١٩٤٩ في حدود ثمانية ملايين من الجنيئات ، زيادة على الاتحاد المدجج الصروفات الإضافية اللازمة لقوات المصرية بمناسبة الحاة الدقة بفلسطين . ووافق عليه بالصيغة  
الرافعة لهذا .

فالرجو التفضل بعرض مشروع القانون المذكور على لجنة مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بقول قائق الاحترام ما  
٢٩ مارس سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
عنه عزيز مشرق

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الثاني :

"حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإطلاع سادتك أن على النواب نظر مجلسه المقودين في ٢٨ و ٢٩ مارس سنة ١٩٤٩ ، تقرير لجنة الشؤون المالية من مشروع القانون المقترح من حضرة النائب المحترم محمد فكري  
أباظه بك بفرض رسم دمنة على أوراق الداملات الصحفية ، ووافق عليه بالصيغة الرافعة لهذا .  
فالرجو التفضل بعرض مشروع القانون المذكور على لجنة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقول قائق الاحترام ما  
٢٩ مارس سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
عنه عزيز مشرق

(٢) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإطلاع سادتك أن على النواب نظر مجلسه المقودين في ٢٢ و ٢٨ مارس سنة ١٩٤٩ التعديلات التي أدخلها مجلس الشيوخ على مشروع قانون مقترح من حضرة النائب المحترم  
الدكتور نور الدين طرف بإنشاء نقابات واتحاد نقابات لهن الطيبة .  
وقدوافق المجلس على مشروع القانون بالصيغة النهائية التي أقرها مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقول قائق الاحترام ما  
٢٩ مارس سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
عنه عزيز مشرق

## ٧ - مشروع ميزانية الدولة

مجلس الشيوخ ١٩٤٩-١٩٥٠ " سياسة - ميزانية الاقتصاد " ، والقسم ١ " اقتصاد - ميزانية - ميزانية " - وودها من مجلس النواب ، وكتبها مباشرة إلى لجنة المالية

الرئيس - ورد كتابان (١) من مجلس النواب ، وسما :

١ - السياسة العامة للمالية والاقتصادية .

٢ - قسم ١ " الخصصات الملكية وديوان جلالة الملك " (المصرفات) .

وقد أحتمها مباشرة إلى لجنة المالية .

## ٨ - أسئلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المجلس ، وزير الشؤون ، من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد العزيز ، عن نفس تكاليف الميشة ومكافئة له - واحدة عنه

## نص السؤال :

" ماذا عملت الوزارة ، منذ إعادة إنشائها ، لتفحص تكاليف الميشة ؟

وهل حصل انخفاض محسوس فيها ؟

وإذا لم يكن حدث : فما هي المشروعات التي تتمتع الوزارة القيام بها لمكافئة الغلاء بشكل حاسم سريع ؟

٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩

عبد الحميد الرمالي  
عضو مجلس الشيوخ

(١) نص الكتاب الأول :

" حضرة صاحب السادة رئيس مجلس النواب : نقرا على ما تضمنته الميزانية المرفوعة في ١٤ و ١٦ و ٢١ و ٢٢ و ٢٨ مارس سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ " (مجلس الشيوخ - ميزانية - ميزانية) ، وكتبها من مجلس النواب ، وكتبها مباشرة إلى لجنة المالية

دعوى مجلس النواب  
عنه  
عز الدين شوقي

## نص الكتاب الثاني :

" حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ : نقرا على ما تضمنته الميزانية المرفوعة في ١٤ و ١٦ و ٢١ و ٢٢ و ٢٨ مارس سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ " (مجلس الشيوخ - ميزانية - ميزانية) ، وكتبها من مجلس النواب ، وكتبها مباشرة إلى لجنة المالية

دعوى مجلس النواب  
عنه  
عز الدين شوقي

نصرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ (وزير الدولة) - لقد أحتمها من الإجراءات ما تضمنه على السوق السوداء في المواد التموينية ، وعلى القدرة والسكر والكبريت ، ولزيت ، بعد أن كانت أثمانها مرفوعة مرتفعة أوتها فاحتسا .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المجلس ، وزير التجارة والصناعة ، من حضرة الشيخ المحترم عبد علي الجزاوي ، عن تصدير أقمشة المنصاع اليدوية لتفادي توقف هذه المنصاع عن العمل - الإجابة عنه

## نص السؤال :

" حضرة صاحب المجلس ، وزير التجارة والصناعة

تصلون معاليكم أن المنصاع اليدوية لنسج الأقطان زادت كثيرا أيام الحرب ، وهي تضم آلاف العمال ، وقد أصبح إنتاجها من الأقمشة مكمما في هذه المنصاع بدون تصرف ، لزيادتها على الحاجة

وأصحاب هذه المنصاع يقولون إنه لا علاج لهذه الحالة وتصريف هذه الأقمشة إلا بتشجيع مصدريها إلى السودان وبرقة وليبيا وغيرها .

فهل لمالي الوزير أن يعمل كل تسهيل لتصدير هذه البضائع إلى البلاد التي هي في احتياج إليها ، حتى تنفاد توقف هذه المنصاع عن العمل وما ينتج من هذا التوقف من الضرر العظيم ؟

هذا ما أرجو الإجابة عنه مع الشكر ما

٦ مارس سنة ١٩٤٩  
عبد علي الجزاوي  
عضو مجلس الشيوخ

(ج) سؤال موجه إلى حضرة الشيخ صاحب المال وزير التجارة والصناعة ووزير الشؤون الاجتماعية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباطة ، عن إقبال عامل شركة السكر الشيخ فضل — تأجيله أسبوعاً

**مفكرة صاحب المال الأستاذ محمود رباح** (وزير التجارة والصناعة) —  
لقد أتفقت مع حضرة الشيخ المحترم مقدم هذا السؤال على تأجيل الإجابة عنه أسبوعاً .

**الرئيس —** هل توافقون حضراتكم على تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعاً ؟  
( موافقة ) .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد اللطيف ، عن الدين المطروحة لمفوضية بتمتص استلام نهاية ، والطريقة المبعة في إعدام وقت النقد من فئة خمسة وعشرة الفروش ، والمبالغ التي اغلشت من وزارات الزراعة والمصارف والصحة — تأجيله أربعة أسابيع

**مفكرة صاحب المال مصطفى مرعي بك** ( وزير الدولة ) — أرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أربعة أسابيع .

**الرئيس —** هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
( موافقة ) .

#### ٩ — تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

عن الاقتراح الذي نظره يوم ٢٨ مارس سنة ١٩٤٩ — الموافقة على التقرير ، وإدانة الاقتراح إلى لجنة المعارف

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد توفيق وامي بك) .

**المقرر —** بمقتضى اللجنة الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد طوي الجزائر بك ، بأن تقوم وزارة المعارف بإنشاء حمام سباحة لطلبة المدارس والمدارس بمحكمة مديرية المنوفية ، وقررت بالإجماع قبوله وإحاطة إلى لجنة المعارف .

**الرئيس —** هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس —** يقرر المجلس الموافقة على تقرير اللجنة ، وإحالة الاقتراح إلى لجنة المعارف .

**مفكرة صاحب المال الأستاذ محمود رباح** (وزير التجارة والصناعة) — نظراً لزيادة الإنتاج المحلي من القزول والمنسوجات على حاجة البلاد خلال سنة ١٩٤٨ ، فقد وافق مجلس الوزراء على مبدأ تصدير الفائض منها على الإستهلاك المحلي .

وقد رخصت الوزارة بتصدير ٩٠٠٠ طن من فائض الإنتاج المحلي سنة ١٩٤٨ من القزول والمنسوجات ومستجات التريكو الخارج ، في حدود الحصص المقررة للصانع المنتجة للنزول . إلا أن حركة التصدير خارج لم نشط إلا أخيراً ، حيث بدأت معظم المصانع في تصدير الحصص المقررة لها ، مما يتسبب في تصريف المنسوجات اليدوية داخل البلاد .

أما ضمن المنسوجات إلى السودان ، فطلق من كل قيد . وتصدير لأقشة إلى برقة وطرابلس الآن بطريق المباشرة على الأغنام والإبل التي تتورد منها ، لتخفيف أزمة الجيوم .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد طوي الجزائر بك** — أشكر معالي الوزير على هذه الإجابة . وكل ما أرجوه هو تشجيع تصدير الأقشة اليدوية بجمع الطرق الممكنة ، لأن التصدير هو العامل الوحيد لتصريف منتجات هذه المصانع اليدوية .

نعم ، إن التصدير مباح إلى السودان ، كما جاء بإجاباتكم . ولكن المطلوب هو تشجيعه بكل الطرق ، حتى لا تقع هذه المصانع في أزمة تسبب خلوها ، في ذلك ضرر كبير ، كما لا ينبغي .

هذا ، ولقد لاحظت أن سعر القزول الذي تقدمه الحكومة إلى هذه المصانع قد ارتفع سعر الزمة منه من ١١٧ قرشاً إلى ١٤٠ قرشاً ، في حين أن إنتاج هذه المصانع الذي كانت تستولي عليه الحكومة بسعر ٦٢ ملياً لقر ند تخفض إلى أربعين ملياً . ومن ذلك يتضح أن المسألة الأساسية لهذه المصانع — وهي القزول — قد ارتفعت ثمنها ، في حين أن ثمن الناج منها — وهي الأقشة — قد انخفض سعرها .

لهذا أرجو الحكومة أن تعمل كل ما في وسعها لتسهيل التصدير ، وربما كان فيه إتقان هؤلاء التجار وعاملهم الذين هم في أشد الحاجة إلى مساهمة الحكومة .

# ١٠ - تقرير لجنة الاقتراحات والمرائض<sup>(١)</sup>

عن المرائض التي تلقيناها يوم ٢٨ مارس سنة ١٩٤٩ - الموافقة على التقرير

(القررة: حضرة الشيخ المحترم عبد توفيق واخى بك) .

القررة - بحثت اللجنة المرائض الميمنة في التقرير، وراة قبولها وإحالتها إلى الوزارات المختصة كالذين قررن كل عرضة . كما أملت على الزود الواردة من بعض الوزارات على المرائض السابق إحالتها إليها وأقرتها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

# ١١ - تقرير لجنة المعارف<sup>(٢)</sup>

عن الاقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ كمال الدين الشريف إنشاء معهد خاص للصحافة - الموافقة على التقرير ورفض الاقتراح

(القررة: حضرة الشيخ المحترم عبد حسن الشراى باننا) .

القررة - بحثت اللجنة هذا الاقتراح، وراة أنه يوجد فعلا معهد للصحافة ملحق بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول، وتشرط للقبول به درجة جامعية (الليسانس أو البكالوريوس)، وتؤدي الدراسة فيه منذ سنوات ، ومنحتها ثلاث سنوات . وهو يحقق جميع الأغراض التي يهدف إليها حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح .

لهذا رأت اللجنة أن هذا الاقتراح غير ذي موضوع ، وغررت وقضه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على تقرير اللجنة ، ورفض الاقتراح

# ١٢ - تقرير لجنة العدل<sup>(٣)</sup>

عن طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم أحمد إبراهيم عطا الله بك ، السيد إبراهيمات قضية المحاللة رقم ٦٦٢٧م (أول ، الاسماعيلية) سنة ١٩٤٨ الموافقة على التقرير ، ورفض الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم

(القررة: حضرة الشيخ المحترم أحمد دوى بك) .

الرئيس - ثبتت وزارة العدل في كتاب لها (٤) حضرة الأستاذ أحمد عثمان حزاوى عضو إدارة التشريع ، لحضور الجلسة أثناء نظر هذا الموضوع .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرة ) .

القررة - بحثت اللجنة هذا الطلب بحضور حضرة منقوب وزارة العدل، وحضرة الشيخ المحترم المطلوب رفع الحصانة البرلمانية عنه . وتبين أن موضوع المحاللة هو إقامة حجرة تحت كنك الاستحمام ، وفي ذلك مخالفة لشرط البعد المقيم بين حضرة الشيخ المحترم والمجلس البلدى . لهذا قررت اللجنة رفض الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم أحمد إبراهيم عطا الله بك ، السيد إبراهيمات قضية المحاللة رقم ٦٦٢٧م (أول ، الاسماعيلية) سنة ١٩٤٨.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على تقرير اللجنة ، ورفض الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم أحمد إبراهيم عطا الله بك .

(١) راجع الحق رقم ١١٤

(٢) > > ١١٥

(٣) > > ١١٦

(٤) نص الكتاب :

٢٢ حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

تجوز من مساعدتك الإذن لحضرة الأستاذ أحمد عثمان حزاوى عضو إدارة التشريع بوزارة العدل بحضور جلسة المجلس يوم الاثنين ، أبريل سنة ١٩٤٩ أثناء نظر :

١ - تقرير لجنة العدل عن طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم أحمد إبراهيم عطا الله بك ، السيد إبراهيمات قضية المحاللة رقم ٦٦٢٧م (أول ، الاسماعيلية) سنة ١٩٤٨

٢ - تقرير لجنة قانون الإجراءات الجنائية عن مشروع قانون الإجراءات الجنائية ، ومن مشروع القانون الواردة من مجلس النواب بتعديل المادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجلسات والمآدين ١٧١ و ١٥١ من قانون تحقيق الجنائيات .

وتقدموا مساعدتك بقبول وانظر الاحترام

٤ أبريل سنة ١٩٤٩

## ١٦ - مشروع قانون

ولقد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه في ميزانية جامعة فاروق الأول لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ لتسوية التجاوز في إعاة غلاء الميثة - تقرير لجنة المالية (١) - الواقعة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فساد - تأجيل أخذ الرأي عليه بالدهاء بالإام مع مشروعات القوانين الأخرى

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مذكور) .

**المقرر -** تاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٤٩ ، أحال المجلس إلى اللجنة مرسومًا بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه في ميزانية جامعة فاروق الأول لتسوية تجاوز في إعاة غلاء الميعشوق بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٤٩ أحيل إلى اللجنة مرسوم بمشروع قانون بتعديل المرسوم السابق بأضافة التي جنبه إلى الألفين الأولين للعرض نفسه . وفي ٢٩ منه ، ورد مشروع القانون من مجلس النواب بعد إقراره .

وقد بحثته اللجنة واطلعت على المذكرتين الإيضاحيتين . وتلاحظ أنه فضلاً عن عدم الدقة في تقدير الاعتماد الإضافي المطلوب ، قد جاء الطلب متأخراً ، وتأمل ألا يحدث مثل ذلك مستقبلاً .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على مشروع القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس -** وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

**الرئيس -** يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتنقل إلى مناقشة مادته مادة فساد ، وتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية جامعة فاروق الأول للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، بالباب الرابع " إعاة غلاء الميثة " اعتماد إضافي قدره ٤٠٠٠ جنيه ( أربعة آلاف جنيه ) لتسوية تجاوز الباب المذكور .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من القسم ٢٠ " إعاة غلاء الميثة " من الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩

## ١٣ - تقرير لجنة الخارجية

من مشروع قانون بالموافقة على الوثيقة التامة بالديلات التي أدخلت على دستور لجنة السبل الدولية التي أقرها مؤتمر الدل القبول في دور انعقاده التاسع والعشرين بمر بال في ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦

## ١٤ - تقرير لجنة الخارجية

من مشروع قانون بالموافقة على الاتفاق رقم ٨٠ المناس بالديلات البرية المعاهدات التي وافتت حالياً مية السبل الدولية في دوراتها الثمان والعشرين الأولى ، الواقع بمر بال في ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦

إحالة إلى لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل ، لتظرها طريق الاستعمال ؛ على أن تقدم التقريرين لتظرها المجلس في الأسبوع المقبل

## ١٥ - تقرير لجنة الخارجية

من مشروع قانون بالموافقة على البروتوكول المبرور بمر بال في ٢٧ مايو سنة ١٩٤٧ ، والمعدل لمادة الطيران الدل الأولى المسوقة بشكايج في ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٤

إحالة إلى لجنة المواصلات ، لتظرها طريق الاستعمال ؛ على أن تقدم تقرير لجنة المجلس في الأسبوع المقبل

**مقرر الشيخ المحرم على ز في السراي بلسا -** إن هذه المشروعات قوانين الثلاثة قد مرت جميعاً بلجنة الخارجية بإختيارها مسائل دولية لها إلى عرضت على اللجان المختصة وبجنت من ناحية الموضوع ، أن يكون من نصيبها الرض . ولذلك أرى أن تحال إلى اللجان المختصة .

**الرئيس -** هل يرى أحد من حضراتكم مانعاً من إحالتها إلى اللجان المختصة ، على أن يلاحظ أن هذه الموضوعات إما أن تقبل جملة أو ترفض جملة من غير تعديل ؟

وهل لدى الحكومة مانع من إحالتها إلى لجان الموضوع ؟

عفوة صاحب المروفة برأهم عبد الرأبي باشا (رئيس مجلس الوزراء) - ليس لدى الحكومة مانع . ومن باب الاحتياط ، أرى أن تراعى المواعيد التي قد تكون واردة في مشروعات هذه القوانين لتتظر طريق الاستعمال على أن تعرض على المجلس في الأسبوع القادم ، إذ من المعتدل أن تكون هناك مواعيد محددة قد تتأثر بتأثير النظر فيها بالجان .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على إحالة الموضوع الأول والثاني إلى لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل ، لتتظرها من حيث الموضوع بطريق الاستعمال ، وأن يحال الموضوع الثالث إلى لجنة المواصلات لتظرها بطريق الاستعمال كذلك ؛ على أن تقدم كل من اللجنتين تقريرها إلى المجلس لتظرها في الأسبوع المقبل ؟

( موافقة ) .

الرئيس - نعت وزارة المالية بكتاب<sup>(١)</sup> حضرة صاحب العزة محمود كزاره بك مدير عام مصلحة الأملاك الأميرية ، لحضور الجلسة أثناء نظر مشروع هذا القانون ومشروعات القوانين السبعة التالية .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرة ) .

المقرر - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون المقدم من الحكومة ، واطلعت على مذكرته الإيضاحية . وبناء على الأسباب الواردة في التقرير وافقت - تصحيحا للوقف - على تأجير هذه القطعة للجمعية ، حتى تستمر في تادية رسالتها .

ولهذا أقرت اللجنة مشروع هذا القانون ، وترجو من المجلس الموافقة عليه بالصيغة الواردة من الحكومة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتنقل إلى مناقشة مادتيه مادة فسادة ، ولنتل المادة الأولى .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولنتل المادة الثانية .  
تلت المادة الثانية ، وهذا نصها .

مادة ٢ - على وزيرى المعارف العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .  
نأسر بأن يجمع هذا القانون بنظام الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، ولجل أخذ رأى بالتداء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى في هذه الجلسة .

## ١٧ - مشروع قانون

مقدم من الحكومة بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بحرف رقم ٣٧ مسجلة بتقديس ، مساحتها ١٧٧ شرا ٦٥ سقيتر ، ويقدر عنها مبلغ ٢٦٦ جنيها و ٤٧٥ مليا ، إلى جمعية الأساقفة الصومية بشا فلة عشرين سنة بإيجار اس قدر ١٠٠ ملي في السنة لاستعمال في أغراض الجمعية ، وذلك ابتداء من ١٩ مارس سنة ١٩٤٣ - تقرير لجنة المالية<sup>(١)</sup> - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادتيه مادة فسادة - تأجيل أخذ رأى عليه ابتداء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

( المقرر حضرة الشيخ المحترم المكنى إبراهيم مكرم ) .

(١) راجع الملحق رقم ١١٨

(٢) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو سادتك التفضل باستئذان هيئة المجلس الموقر في حضور حضرة صاحب العزة محمود كزاره بك المدير العام لمصلحة الأملاك الأميرية جلسات المجلس أثناء نظر مشروعات قوانين مقدمنا الحكومة كل منها بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بإيجار اس ، ومديتها كالتالي :

( ١ ) بتأجير قطعة أرض بتقديس إلى جمعية الأساقفة الصومية بشا فلة عشرين سنة

( ٢ ) » » أسيرت إلى ميرة محمد علي الكبير .

( ٣ ) » » ديماط إلى جمعية أسرة المصدين ومكاشة الدون ديماط .

( ٤ ) » » يتجر الزقاق إلى جمعية المحافظة على القرآن الكريم ( فرع الزقاق ) .

( ٥ ) » » إلى حيرة محمد علي بدريه الشرقية

( ٦ ) » » بالاستكديرة إلى الهيئة الصحية العامة .

( ٧ ) » » بالقاهرة إلى النادي للأهل للألعاب الرياضية .

( ٨ ) » » بمدينة السويس إلى الجمعية التثريية لقانون السالمين بالكتاب والفس .

وتفضلوا سادتك بقبول تأق الاحترام ما

٢ أبريل سنة ١٩٤٩

في مديرية أسبوط ، كما حققته في بعض أنحاء المملكة المصرية . وكانت تود أن يمرض الأمر بادئ ذي بدء على البرلمان كقصد الدستور . وبناء عليه تخرج اللجنة مشروع القانون ، وترجع من المجلس الموافقة عليه بالصيغة الواردة من الحكومة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تحرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتقل إلى مناقشة مادتيه مادة لمادة ، ولنتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يستمد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٢٥٥ سلسلة جندرقا ومساحتها ١٠٠٠ أمتار مربعة ومقدرتها بمبلغ ٢٠٥٠ ج إلى مبرة محمد علي الكبير بإيجار أسمي قدره جنيه واحد سنويا ولدة عشرين سنة بالإشتراطات المتأداة لإقامة مستوصف عليها .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولنتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يبرم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويُجمل أخذ الرأي بالبدء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى في هذه الجلسة .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يستمد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ١٣٧ سلسلة جندرقا ومساحتها ١٧٧ مترا ٦٥٠ سقيا من المقروص قدرتها بمبلغ ٢٦٦ جنيها و٤٧٥ مليا إلى جمعية الإصاف السومية بقنا لدة عشرين سنة وإيجار أسمي قدره ١٠٠ ملي في السنة لاستعمالها في أغراض الجمعية وذلك اعتبارا من ١٩ مارس سنة ١٩٤٣

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولنتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يبرم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .  
ويُجمل أخذ الرأي بالبدء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى في هذه الجلسة .

## ١٨ - مشروع قانون

مقدم من الحكومة بتأجير قطة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٢٥٥ سلسلة جندرقا ومساحتها ١٠٠٠ أمتار ، ومقدرتها بمبلغ ٢٠٥٠ جنيها ، إلى مبرة محمد علي الكبير ، بإيجار أسمي قدره جنيه واحد سنويا ، ولدة عشرين سنة ، بالإشتراطات المتأداة لإقامة مستوصف عليها - تقرير لجنة المالية (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة لمادة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالبدء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

( المقروص حصة الشيخ المكرم الفكري إبراهيم مذكور ) .

**المقرر** - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون المقدم من الحكومة ، وأطلعت على مذكرته الإيضاحية . وبناء على الأسباب الواردة بالتقرير ، وافقت على تأجير هذه القطعة ، حتى تحقق تلك المؤسسة الاجتماعية رسالتها

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى، وتتل المادة الثانية.

تليت المادة الثانية، وهذا نصها :

٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون.

نأمر بأن يسم هذا القانون بقائم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية.

ويؤجل أخذ الرأي بالبناء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى في هذه الجلسة.

٢٠ — مشروع قانون

قدم من الحكومة بجدد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٢٠٩ سلسلة جند الزاقي، مساحتها ٩٧ متراً، ومقدومتها يبلغ ٥ - ٢١ جنيناً، إلى جمعية المحافظة على التراث الكرسي (فرع الزاقي)، لاستعمالها أغراض الجمعية، لمدة عشرين عاماً، ابتداء من ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٥ التاريخ التالي لثابتة الإيجار السابق، وبخس الإيجار الاسمي — تقرر. بـ ١٣١٥ (٢) الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة مادته مادة فائدة — تأجيل أخذ الرأي عليه بإلقاء الاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

( المقدرة خيرة الشيخ المزمع الفكوند ابراهيم مذكور ) .

**المقرر** — بمقت اللجنة مشروع هذا القانون المقدم من الحكومة،

واطلعت على مذكرة الإيضاحية. وبناء على الأسباب الواردة في التقرير توصي بالموافقة على هذا التجديد، لما تؤيده هذه الجمعية من رسالة عامة دينية وتعليمية.

ولمنا تقرر اللجنة مشروع هذا القانون، وتربو من المجلس إقراره بالصيغة الواردة من الحكومة.

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على تقرر اللجنة ؟

( موافقة ) .

١٩ — مشروع قانون

قدم من الحكومة بتأجير قطع أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٣٠ و ١٦٠ و ٤٣٦ و ٤٣٧ بمساحتها على التوالي ٩٩٧١ متراً و ٤٠٠٠ متر و ٩٦٦٧ متراً و ٤٣٦ و ٤٣٧ مساحتها ٢٠٠٢٣٨ متراً، ومقدومتها جميعاً يبلغ ٧٠٥٨٥ جنيناً و ٦٠٠ طلم إلى جمعية أسر المصددين ومكلفة الدولة بديماط، بإيجار اسمي قدره جنين واحد سنوياً، لمدة خمس عشرة سنة بالشرط الموضوعة لذلك، لاستعمال إقامة منازل لمرضى السل — تقرر بـ ١٣١٥ (١) — الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة مادته مادة فائدة — تأجيل أخذ الرأي عليه بإلقاء الاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

( المقدرة خيرة الشيخ المزمع الفكوند ابراهيم مذكور )

**المقرر** — بمقت اللجنة مشروع هذا القانون المقدم من الحكومة، واطلعت على مذكرة الإيضاحية. وبناء على الأسباب الواردة بالتقرير، وافقت على مشروع القانون، وهي تربو من المجلس إقراره بالصيغة الواردة من الحكومة.

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ، ولنتنقل إلى مناقشة مادته مادة فائدة، وتتل المادة الأولى.

تليت المادة الأولى، وهذا نصها :

مادة ١ — يتمدد تأجير قطع أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٣٠ و ١٦٠ و ٤٣٦ و ٤٣٧ بمساحتها على التوالي ٩٩٧١ متراً و ٤٠٠٠ متر و ٩٦٦٧ متراً و ٤٣٦ و ٤٣٧ مساحتها ٢٠٠٢٣٨ متراً، ومقدومتها جميعاً يبلغ ٧٠٥٨٥ جنيناً و ٦٠٠ طلم إلى جمعية أسر المصددين ومكلفة الدولة بديماط، بإيجار اسمي قدره جنين واحد سنوياً، ولمدة خمس عشرة سنة بالشرط الموضوعة لذلك لاستعمال إقامة منازل لمرضى السل.

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .



واقعت على تأجير قطعة الأرض إلى المرة ، لتخصيصها للغرض المطلوبة من أجله ، بشروط الإيجار الاسمي المتأدية في الأحوال المبالة .

ولهذا تجوز اللجنة من المجلس الموافقة على مشروع القانون بالصيغة الواردة من الحكومة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتنقل إلى مناقشة مادتيه مادة فائدة ، ولنتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يستمد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٢٩٧ سلسلة بيندر الزاقي مساحتها ٤٧٥ مترا ومقدر ثمنها بـ ٩٥٥ جنيا إلى مرة عد على بلدية الشرقية بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنويا ولمدة عشرين سنة لتقيم عليها المبة مبنى حيادة خارجية لعلاج الفقراء بجانا .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولنتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالبدا بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى في هذه الجلسة .

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ولنتنقل إلى مناقشة مادتيه مادة فائدة ، ولنتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يستمد تجديد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٢٠٩ سلسلة بيندر الزاقي مساحتها ٥٩٧ مترا ومقدر ثمنها بـ ١٠٢١ جنيا إلى جمعية المحافظة على القرأت الكرم ( فرع الزاقي ) لاستعمالها في أغراض الجمعية لمدة عشرين عاما ابتداء من ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٥ التاريخ التالي لتأجير الإيجار السابق وبنفس الإيجار الاسمي وقدره جنيه واحد سنويا وبالشروط الحالية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولنتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالبدا بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى في هذه الجلسة .

## ٢١ - مشروع قانون

مقدم من الحكومة : تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٢٩٧ سلسلة بيندر الزاقي ، مساحتها ٤٧٥ مترا ، ومقدر ثمنها بـ ٩٥٥ جنيا ، إلى مرة عد على بلدية الشرقية ، بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنويا ، ولمدة عشرين سنة ، لتقيم عليها المبة مبنى حيادة خارجية لعلاج الفقراء بجانا . - بقرينة المالة (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادتيه مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي على بقائه بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

( لقررة خيرة الشيخ الحزم الكندو إبراهيم مذكور ) .

**القرار** - بجئت اللجنة مشروع هذا القانون المقدم من الحكومة ، وأطلعت على مذكره الإيضاحية . وبناء على الأسباب الواردة في التقرير ،

## ٢٢ - مشروع قانون

مقدم من الحكومة بأجير قطعة أرض من أملاك الدولة ، مساحتها ٢٠٢٨ شرا ، بمدينة الاسكندرية بشوارع شتي باشا بالأزاريطة ، والمبنى المقام عليها المخصص حاليا لمصلحة الجبل الصفي ، التابعة لوزارة الصحة العمومية ، إلى الهيئة الصحية العالية ، لتكون مقرًا للهيئة الإقليمية لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط التابعة لتلك الهيئة ، لمدة تسع سنوات ، بإيجار اسمي قدره ١٠٠ مليم في السنة - تخبر بصفة المسابقة (١) - الموافق على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالنده بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

( المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور ل. راسم مذكور ) .

المقرر - بمقتضى اللجنة مشروع هذا القانون المقدم من الحكومة بحضور معادنة وكل وزارة الصحة للشؤون الطبية ، واطلعت على مذكرة الإيضاحية . وبناء على الأسباب الواردة في التقرير - تقررا للرضية التي حدثت بوزارة الصحة إلى تقديم هذا الاقتراح لتيسير الإقامة لهذه الهيئة بمصر في مكان لائق بها - توافق اللجنة على مشروع هذا القانون ، خصوصاً وقد قرر معادنة وكل الوزارة أنه قد اختير مكان أكثر مناسبتاً لمصلحة الجبل الصفي .

ولهذا ترحب اللجنة من المجلس بإقرار مشروع القانون بالصيغة الواردة من الحكومة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
( موافقة )

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتنقل إلى مناقشة مادتيه مادة فائدة ، وتتل المادة الأولى والكشف المرافق لمشروع القانون المشار إليه في هذه المادة .

تمت المادة الأولى ، والكشف المرافق لمشروع القانون المشار إليه في هذه المادة ، وهذا نصها :

مادة ١ - يتمد لإيجار قطعة الأرض المملوكة للدولة والهيئة المحدود بالكشف المرافق بالاسم مساحتها ٢٠٢٨ متراً مسطوحاً الواقعة بمدينة الاسكندرية شارع شتي باشا بالأزاريطة والمبنى المقام عليها المخصص حالياً لمصلحة الجبل الصفي ، التابعة لوزارة الصحة العمومية ، وذلك إلى الهيئة الصحية العالية لتكون مقرًا للهيئة الإقليمية لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط التابعة لتلك الهيئة لمدة تسع سنوات بإيجار اسمي قدره مائة مليم في السنة .

## ملحق

كشف يوضح حدود قطعة الأرض والمبنى المقام عليها المطلوب تأجيرها للهيئة الصحية العالية

قطعة أرض مساحتها ٢٠٢٨ متراً مسطوحاً بمدينة الاسكندرية شارع شتي باشا بالأزاريطة

حدها :

بحري - شارع الملكة نازلي .

شرق - شارع رقم ١٦٤٤

قيل - شارع السلطان عبد العزيز .

غربي - شارع شتي باشا .

وعلى هذه القطعة مبنى .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة وعلى الكشف المذكور ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى وعلى الكشف المرافق لمشروع القانون المشار إليه في هذه المادة ، وتتل المادة الثانية .

تمت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى المالية والصحة العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأسر بأن يبرم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالنده بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى في هذه الجلسة .

## ٢٣ - مشروع قانون

مقدم من الحكومة بتجديد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة، مساحتها ١٧ فداناً و ١٥٠ قيراطاً و ٦ أسهم، بناية الجزيرة (قسم حاجين، عاقلة مصر)، إلى النادي الأول للألعاب الرياضية، بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنوياً، لمدة عشرين سنة، ابتداء من التاريخ التالي لتبني عقد الإيجار السابق - تقرير لجنة المالية (١) - المرافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالبناء بالاسم مع شروطات القوانين الأخرى

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مكدود)

**القرار** - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون المقدم من الحكومة، وأطلعت على مذكرته الإيضاحية. وبناء على الأسباب الواردة بالقرار، وافقت على التجديد بالإيجار الاسمي نفسه، وبالشروط الموضوعة، تنجيها للنادي على المعنى في أداء وسائله الرياضية.

ولهذا تروجو اللجنة من المجلس إقرار مشروع القانون بالصيغة الواردة من الحكومة.

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة)

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة)

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ، ولنتنقل إلى مناقشة مادته مادة فائدة، ولتتل المادة الأولى.

**تليت المادة الأولى، وهذا نصها :**

مادة ١ - يستمد تجديد تأجير قطعة أرض مساحتها ١٧ فداناً و ١٥٠ قيراطاً و ٦ أسهم من أملاك الدولة بناية الجزيرة تبع قسم حاجين عاقلة مصر إلى النادي الأول للألعاب الرياضية بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنوياً ولمدة عشرين سنة ابتداء من التاريخ التالي لتبني عقد الإيجار السابق.

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة)

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى، ولتتل المادة الثانية.

**تليت المادة الثانية، وهذا نصها :**

مادة ٢ - رز - رز - المالية تنفيذ هذا القانون.

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة)

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية.

ويؤجل أخذ الرأي بالبناء بالاسم على مشروع هذا القانون مع شروطات القوانين الأخرى في هذه الجلسة.

## ٢٤ - مشروع قانون

مقدم من الحكومة بتجديد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ١١٨٦ مسجلة بمدينة السويس، مساحتها ٤٣٣ متراً و ٨٤ سنتيمتراً، ومطلوحتها الأساس بمساحة ٧٨٠ جنياً، إلى الجمعية الشرعية لطلاب المعلمين بالكتاب والسنة المحمدية، بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنوياً، لمدة عشرين سنة، لإقامة مسجد عليها - تقرير لجنة المالية (٢) - المرافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - أخذ الرأي عليه بالبناء بالاسم مع شروطات القوانين الأخرى

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مكدود)

**القرار** - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون المقدم من الحكومة، وأطلعت على مذكرته الإيضاحية. فتبين لها أن رصيد الجمعية ومواردها المالية تسعسان لها بإنشاء المسجد وتعميره والإنفاق عليه. ولهذا توافق اللجنة على تأجير قطعة الأرض المطلوبة بشروط الإيجار الاسمي المتبادلة في الأحوال المماثلة.

وتروجو اللجنة من المجلس الموافقة على مشروع القانون بالصيغة الواردة من الحكومة.

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة)

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة)

## ٢٥ - أخذ رأى

على عشرة مشروعات قوانين - الموافقة عليها دفعة واحدة بالثناء بالإجماع

الرئيس - الآن نأخذ رأى على مشروعات القوانين الآتية :

١ - مشروع قانون خاص بالأسلة وفخاثرها .

٢ - مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٤,٠٠٠ جنيه في ميزانية جامعة فاروق الأول للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لتسوية التجاوز في إعانة فلاء المعيشة .

٣ - مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة لجمعية الاسعاف العمومية ببندرقا ، لمدة عشرين سنة ، بإيجار اسمي قدر ١٠٠ مليم سنويا .

٤ - مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة - لمبر محمد علي الكبير بندير أسويط ، لمدة عشرين سنة ، بإيجار اسمي قدر جنيه واحد سنويا .

٥ - مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة لجمعية أسر المصعورين ومكافحة الفون بهباط ، لمدة خمس عشرة سنة ، بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنويا .

٦ - مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة لجمعية المحافظة على التراث الكرم بندير الرقازي لمدة عشرين سنة ، بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنويا .

٧ - مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة لمبر محمد علي بديرية الشرقية ، لمدة عشرين سنة ، بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنويا .

٨ - مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة للهيئة الصحية العالمية بمدينة الاسكندرية ، لمدة تسع سنوات ، بإيجار اسمي قدره مائة مليم سنويا .

٩ - مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة للنادي الأهل للألعاب الرياضية بمدينة القاهرة ، لمدة عشرين سنة ، بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنويا .

١٠ - مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة لجمعية التشريعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية ، لمدة عشرين سنة ، بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنويا .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولتنتقل إلى مناقشة مادته مادة فائدة ، ولتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يستمد بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بحرق ١١٨٦ مسجلة بمدينة السويس مساحتها ٤٣٣,٨٤ مترا ومقدر ثمنها الأساسي بحوالى ٧٨٠ جنيها إلى الجمعية التشريعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية بإيجار اسمي قدره جنيه واحد في السنة ولمدة عشرين سنة لإقامة مسجد عليها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

ناصر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن يشر في الجريدة الرسمية ويصدق كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤخذ رأى بالثناء بالإجماع على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى في هذه الجلسة .

مادة ٢ - يرمى مفعول الترخيص من تاريخ منحه لمدة سنة ويجوز تجديده .

مادة ٣ - لو وزير الداخلية أو من ينوب عنه الترخيص أو رفضه أو تقصير مدته أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقييده بأي شرط أو قيد يرى من المصلحة تقييده به ، وله بحسب أي وقت ، وفي هذه الحالة يجب على صاحب السلاح أن يقدمه إلى المديرية أو المحافظة التابع لها محل إقامته إذا لم يتصرف فيه إلى أحد تجار الأسلحة المرخص لم أو إلى شخص مرخص له في حله في خلال شهر من تاريخ سحب الترخيص .

ويجب أن يكون القرار الصادر برفض الترخيص أو بسحب الرخصة مسببا .

وفي حالة التنازل عن السلاح المرخص به للبيع أو بغيره من التصرفات النافذة للوكالة لأحد الأفراد أو لأحد تجار الأسلحة المرخص لم يجب على المنتازل والمتنازل إليه إبلاغ ذلك المديرية أو المحافظة التي سلمت الترخيص خلال شهر من تاريخ التصرف ، وذلك بكتاب مسجل مصحوب بمل وصول

( أخذ الرأي بالتداء بالاسم على مشروعات القوانين السابقة ، فكانت النتيجة الموافقة عليها بإجماع الحاضرين ومقدم ٩٦ عضوا ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروعات القوانين العشرة السابقة .



### مشروع قانون

بشأن الأسلحة وذخائرها ، كما أقره مجلس الشيوخ

محسن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يحظر بيع ترخيص من وزير الداخلية أو من ينيبه عنه لإسراز الأسلحة النارية بجميع أنواعها أو حيازتها أو الاتجار بها أو صنعها أو استيرادها وكذلك الأسلحة البيضاء المينة في الجدول ٢٣<sup>١</sup> الملحق بهذا القانون .

### (١) حضرات الشيوخ المحترمين :

الفتكوند إبراهيم يوسف ، الدكتور إبراهيم زكي ، إبراهيم عبد الحادي باشا ، أحمد إبراهيم صبا الله بك ، الأستاذ أحمد أبو القمح ، الأستاذ أحمد حزم ، أحمد رمزي بك ، اللواء أحمد شريف باشا ، أحمد عبد بك ، أحمد علي باشا ، أحمد علي طرطريك ، أحمد فهمي حسين باشا ، أحمد قرقى باشا ، أحمد بك ، أحمد لطفي السيد باشا ، أحمد مصطفى أبو حجاب ، أحمد هاشم حسين بك ، الأستاذ اسماعيل حزم ، السيد أحمد أبانك ، أمين أحمد سعيد .

توفيق دوس باشا .

الدكتور جاد قنديل ، الأستاذ جلال عبد الحيد أبانك ، جمال الدين حسان أبانك .

حافظ رمضان باشا ، حسن السيد بك ، بدواوي باشا ، حسن بدوي الشريف بك ، الأستاذ حسن حسن عبد الله ، حسن صادق باشا ، حسن عبد الرزاق ، حسن منظم باشا ، حسين مصطفى حزم بك ، حسين سالم القواب ، حسين مري باشا ، حسين حسان باشا ، الأستاذ حسين عبد الجبلي .

خليل أبانك .

رياض عبد العزيز سيف النصر بك ، راضى استكوند بك ، رشوان محفوظ باشا .

الفتكوند زكي مختار باشا .

سليمان مصطفى خليل ، سيد بهس بك .

ضياء السيد سليم باشا .

حاجس أبو حسين باشا ، الأستاذ عباس الجبل ، الأستاذ عباس محمود القادر ، الأستاذ عبد الرزاق وجيه القاضى ، عبد الرحمن الرانسي بك ، الأستاذ عبد الرحمن رحمان نور ، الدكتور عبد الرحمن حوض ، عبد السلام حسن عمران ، عبد السلام التنازل باشا ، عبد السلام محمود بك ، الأستاذ عبد الظاهر عبد الرزاق الجبال ، عبد القوي أحمد باشا ، الشيخ عبد الله عمر عبد الآخر ، عبد القليل ، اسماعيل زهيرج ، عبد القليل واكد بك ، السيد عبد الحيد الزمال ، عبد الوهاب طهنت باشا ، علي زكي الفران باشا ، علي عبد الرزاق باشا ، علي ماهر باشا .

فريد أبو شادي بك ، فهمي وصفا بك .

الأستاذ كامل الحق أبانك ، كمال الدين الشريف .

التشيخ عبد إبراهيم عبد الله بيري ، عبد الوهاب القادر ، عبد أمين يوسف بك ، عبد أنس باشا ، عبد بدر باشا ، عبد توفيق راضي بك ، عبد حسن الشاوي باشا ، عبد حلي حسين باشا ، عبد وضوان باشا ، عبد زايد جلال ، عبد زكي علي باشا ، عبد سليم جابر ، عبد الجليل أبو صمره باشا ، عبد طوى الخراز بك ، عبد قزاد مراح الدين باشا ، الأستاذ عبد الجليل ، الأستاذ عبد محمد محمد بك ، محمود حسن باشا ، محمود أحمد محسب بك ، محمود حزم بك ، محمود غالب باشا ، محمود قزاد بك ، مصطفى مرمي بك ، الأستاذ مصطفى نصرت ، موسى سيف النصر موسى .

الدكتور نجيب استكوند باشا .

واصف بطرس طالي باشا .

يوسف ذوالفقار باشا .

مادة ٤ - يعنى من الحصول على الترخيص بإحراز السلاح وحيازته :

(١) أعضاء الأسرة المالكة .

(٢) الوزراء الحاليون والسابقون .

(٣) أعضاء مجلسي البرلمان الحاليين والسابقين .

(٤) الموظفون العاملون المقينون بأوامر ملكية أو بمراسم .

(٥) مفتشو إدارة التفتيش العام لوزارة الداخلية .

(٦) موظفو الحكومة العاملون والسابقون من درجة مدير عام فأعلى .

(٧) مديرو الأقاليم والمحافظون السابقون والضباط المتقاعدون من رتبة اللواء فأعلى .

وذلك بشرط أن يقدموا إلى مكتب البوليس الذى يتبعه عمل إقامتهم بياناً كتابياً بما لديهم من الأسلحة وأوصافها وصدها وبكل تغيير يطرأ على هذا البيان خلال شهر من تاريخ حصولهم عليها أو التصرف فيها .

مادة ٥ - لا يجوز إحراز ولا حيازة الذخائر التى تستعمل فى الأسلحة إلا لمن كان مرخصاً له بإحراز السلاح وحيازته وكانت متعلقة بالأسلحة المرخص بها .

مادة ٦ - لا يجوز منح الترخيص المنصوص عليه فى المادة الأولى :

(١) الأشخاص الذين سبق الحكم عليهم بقبوة جنائية أو بقبوة خمس لمدة سنة أو أكثر فى جريمة من جرائم الاختداء على النفس أو المال .

(ب) الأشخاص الذين سبق الحكم عليهم بقبوة مقيدة لحرية فى جريمة مفرقات أو سرقة أو شروع فيها أو إخفاء أشياء مسروقة .

(ج) الأشخاص الذين سبق الحكم عليهم فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٩٨ "أ" و ٩٨ "ب" و ٩٨ "ج" و ٩٨ "د" و ٩٨ "هـ" و ١٧٤ من قانون العقوبات .

(د) الأشخاص الذين سبق الحكم عليهم فى أية جريمة استعمل فيها السلاح أو كان الجاني يحمل سلاحاً أثناء ارتكابه إذا كان الحمل ظروفاً مشدداً فيها .

(هـ) المتشربين ولشبهه فيهم والموضوعين تحت مراقبة البوليس .

(و) الأشخاص الذين سبق إدخالهم مستشفى أو مصحة للأمراض العقلية .

مادة ٧ - لا تسرى أحكام هذا القانون المتعلقة بإحراز السلاح وحيازته على رجال القوة العامة المسأفون لم فى حمل السلاح فى حدود القوانين واللوائح المعمول بها ، وطبقاً لنصوصها ولا على العمدة ومشايخ البلاد والمزب .

ويراعى فى حق العمدة والمشايخ وجوب الإخطار على النحو المبين فى المادة الرابعة .

مادة ٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيناً أو إحدى هاتين العقوبتين كل من وجد حائزاً أو محرزاً بغير ترخيص سلاحاً من الأسلحة البيضاء المبينة فى الجدول "أ" الملحق بهذا القانون .

مادة ٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز خمس سنوات كل من وجد حائزاً أو محرزاً بالذات أو بالواسطة وبغير ترخيص سلاحاً نارياً غير ماورد ذكره فى الجدول "ب" الملحق بهذا القانون ، وكذلك كل من استورد شيئاً من ذلك أو صنعه أو اتجر به أو حصل لأحد على شيء منه .

إذا كان الجاني من الأشخاص المنصوص عليهم فى الفقرات الخمس الأولى من المادة السادسة يكون العقاب السجن ويكون العقاب الأشغال الشاقة المؤقتة إذا كان السلاح من الأنواع المبينة فى الجدول "ب" الملحق بهذا القانون .

مادة ١٠ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ثمانية جنينيه أو إحدى هاتين العقوبتين كل من يحرز ذخائراً يستعمل فى الأسلحة النارية بانتحال لأحكام المادة الخامسة .

مادة ١١ - كل مخالفة لتسرى لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على عشرة جنينيات أو إحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٢ - فضلاً عن العقوبات المنصوص عليها فى المواد ٨ إلى ١١ ، يحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة .

مادة ١٣ - يعنى من العقاب الأشخاص الذين يحوزون أو يحوزون أسلحة أو ذخائر على وجه مخالف لأحكام هذا القانون فى تاريخ العمل به إذا طلبوا الترخيص بها خلال سبعة أيام من هذا التاريخ أو قاموا خلال هذه الفترة بتسليم ما لديهم منها إلى مقر البوليس الذى يتبعه عملهم أو بتقديم الإخطار المنصوص عليه فى المادة الرابعة ، كما يعقوب من العقوبات المقررة لأية جنحة تكون قد وقعت منهم فى سبيل الحصول على تلك الأشياء .

- (٩) التلشت والتضاربات المدببة أو المصقولة التي تثبت بالصمى والدبوس (عصا تنتهى بكوة ذات أشواك) .
- (١٠) البلبط والسكاكين التي لا يسوغ إخراجها أو حملها مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفة .
- (١١) الملكة الحديدية (بونيه) .

### جدول رقم "ب"

#### بيان الأسلحة النارية الحربية

- (١) المدافع الصغرى كدفع توى جن، والمدفع الرشاش، ومدفع مكسيم، والمترايوز .
- (٢) البنادق التي تطلق برصاص (ذات المواشير المشعنة) .
- (٣) الرقترات المشعنة ذات الساقية .
- (٤) الطينجات الأوتوماتيك المشعنة .
- (٥) طينجات الإشارة .

### ٢٦ - الاستجواب

الوجه إلى حضرة صاحب العدة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والحاكم السبرى، من حضرة الشيخ المحترم محمد فواد مراح الدين باشا، عن استغلال الأسكاح العسكرية في التضييق على حرية النشر والصحافة - عقد الجلسة سرية، ثم إحداها علنية - المناقشة في الاستجواب بجملة سرية يوم الإثنين المقبل

الرئيس - ورد كتاب<sup>(١)</sup> من وزارة الداخلية تستأذني فيه المجلس في حضور حضرة صاحب العدة عبد الرحمن حماد بك وكيل الوزارة، وحضرة الأستاذ توفيق صليب مدير قسم مراقبة النشر، جلسات المجلس أثناء المناقشة في هذا الاستجواب .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

(حضر حضراتها) .

مادة ١٤ - يفرض رسم ترخيص قدره خمسون قرشا عن السلاح الواحد. فإذا تعددت الأسلحة، يفرض رسم قدره خمسة وعشرون قرشا عن كل سلاح آخر .

وفرض رسم تجديد قدره خمسة وعشرون قرشا عن السلاح الأول وعشرة قروش عن كل سلاح آخر .

مادة ١٥ - يلغى القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص بإحراز وحمل السلاح .

مادة ١٦ - على وزيرى الداخلية والمعدل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه، ويحمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ولو وزير الداخلية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه وإدخال أى تعديل على الجدولين الملحقين به .

نأمر بأن يسم هذا القانون بناتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

### جدول رقم "١"

#### بيان الأسلحة البيضاء

- (١) السيوف والشيش (عدا سيوف الكسوة الرسمية وشيش المبارزة) .
- (٢) السونكات .
- (٣) الخناجر .
- (٤) الرماح .
- (٥) السكاكين ذات الحدين والحد ونصف .
- (٦) نصال الرماح .
- (٧) الببال وأصاها .
- (٨) عصا الشيش .

(١) نص الكتاب .

"حضرة صاحب المادة ورئيس المجلس الشيوخ  
أشرف بأن أرى مصادكم استئذان من المجلس في حضور حضرة صاحب العدة عبد الرحمن حماد بك وكل وزارة الداخلية، وحضرة الأستاذ توفيق صليب مدير قسم مراقبة النشر، جلسات المجلس أثناء مناقشة الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد فواد مراح الدين باشا، عن استغلال الأسكاح العرفية في التضييق على حرية النشر والصحافة .  
وتفضلوا مصادكم بقبول تقي الاحترام ما

تحريراً في ٤ أبريل سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية  
لراحم عبد الحامد

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع قانون الإجراءات الجنائية من حيث المبدأ .

وهل توافقون حضراتكم على تقرير لجنة قانون الإجراءات الجنائية من مشروع القانون الوارد من مجلس النواب المقترح من حضرة النائب المحترم محمد توفيق خليل بك ، بتعديل المادة ٥١ من قانون تشكيل عاكم الجنائيات والمادتين ١٥١ و ١٧١ من قانون تحقيق الجنائيات ، وهو الذي يتضمن رفض هذا المشروع ؟

( موافقة ) .

(تولى الرئاسة حضرة صاحب المحلى أحمد علي باشا، وكيل المجلس).

**القرار** - حضرات الزلاء المحترمين ،

نعرض على حضراتكم تقرير لجنة الإجراءات الجنائية من مشروع قانون الإجراءات الجنائية ، وتقرير اللجنة واف بالرفض . ومع ذلك أريد أن أحصى لحضراتكم ، بعبارة موجزة ، الفروق الموجودة بين مشروع القانون وتعديل اللجنة عليه من جهة ، وبين القانون القائم من جهة أخرى لنقفوا على ملحة هذا التشريع ... ..

**مقرر الشيخ المحرم توفيق درس باشا** - إن تقرير اللجنة الكفافية ، وبمسن الاكتفاء .

**القرار** - حقا إن التقرير وواف ، وكنت أريد أن أكتفي به ، ولكنني سأقصر كلامي على أهم النقط البارزة . فأقول إن القانون القائم يحل نظام التحقيق في يد النيابة العامة ، ولكن المشروع المعروض أوجد نظام قاضي التحقيق ، وركز التحقيق في يده . فلا تلك النيابة العامة لإجراء أي تحقيق إلا في جرائم الجرح فقط .

وقد ظهرت أخيرا رغبة في عدم تجريد النيابة العامة من سلطة التحقيق بحجة أنه قد لا يتيسر وجود المدد الكافي الآن من قضاة التحقيق ، وإلى أن يتم توافر المدد قد يرتبك العمل . وعلاجا لهذه الحالة ، رأت اللجنة أنه يمكن الوصول إلى غرض التخفيف عن عائق قاضي التحقيق من طريقين :

الطريق الأول إعطاء النيابة العامة سلطة التحقيق في بعض الجنائيات التي يكثر عددها مع قلة أمهيتها ، وهي جنائيات المود والضرب أو الجرح المنقضي إلى حاجة مستدعية أو إلى الموت ، وهي في الواقع تبدأ جنعا عادية إلى أن يقين أنها جنائيات لطرفوا خاصة خارجة عن ماهيتها أو من إرادة الخاطئ . وقد أبحاث اللجنة لنيابة العامة مباشرة تحقيق هذه الجرائم دون الرجوع إلى قاضي التحقيق .

**مقرر صائب الدروزة إبراهيم عبد الهادي باشا** (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية) - أوجو جعل الجلسة سرية أثناء نظر هذا الاستجواب .

**مقرر الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - أعارض في ذلك .

**الرئيس** - لتأمل القاعة من الموظفين وغيرهم والشرقات من الزائرين ورجال الصحافة .

(أعلنت القاعة من الموظفين وغيرهم والشرقات من الزائرين والصحفيين . وعقدت الجلسة سرية الساعة السادسة والدقيقة الثامنة مساء ، ولم يبق بالقاعة سوى حضرات الشيوخ المحترمين وحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء والوزراء ، وحضرني صاحبي المزة أمين عن العرب بك السكرتير العام وأبراهيم عبد الوهاب بك السكرتير العام المساعد ، وحضرة الدكتور سيد نوفل ، وكيل الإدارة التشريعية ، والمحترمين . وظلت الجلسة مقفولة بهيئة سرية حتى الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والعشرين مساء ، وعقدت أعيدت هيئة علنية ) .

**الرئيس** - قرر المجلس في جلسته السرية أن يناقش الاستجواب في جلسة سرية ، تخصص لنظره ، يوم الاثنين المقبل

## ٢٧ - مشروع قانون الإجراءات الجنائية

ومشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل المادة ٥١ من قانون تشكيل عاكم الجنائيات والمادتين ١٥١ و ١٧١ من قانون تحقيق الجنائيات - تقرير بلجنة قانون الإجراءات الجنائية (١) - الموافقة على مشروع قانون الإجراءات الجنائية ، ورفض مشروع القانون الثاني ، من حيث المبدأ - مناقشة مواد مشروع قانون الإجراءات الجنائية مادة فادة - تأجيل أخذ الرأي عليه ، ولهذا بالإسراع على الاقتراحات ومن مشروع قانون الإمداد إلى يوم الثلاثاء المقبل ( المقروء حضرة الشيخ المحترم علي ذكر العراب باشا ) .

**الرئيس** - نظمت وزارة العدل حضرة الأستاذ أحمد عثمان حجازي عضو إدارة التشريع لحضور جلسات المجلس أثناء نظر مشروع قانون الإجراءات الجنائية .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

(حضر حضراته) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على مشروع قانون الإجراءات الجنائية من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .



**القرار** — كل هذا جائز له بصفته من مأموري الضبطية القضائية، وضابط البوليس يمكنه أن يفعل ذلك أيضا، ولكن لا يعتبر عمله محض تحقيق.

**مضرة الشيخ المقرم محمود غلاب باشا** — معنى هذا أن لمضو النيابة الحق في تحقيق الواقعة إلى أن يحضر قاضي التحقيق.

**القرار** — لا شك في هذا. والتعديل الثاني الذي أدخلته اللجنة هو إحلال غرفة الاتهام محل قاضي الإحالة، فأصبحت هيئة مكونة من ثلاثة قضاة. وقد أدخلنا تصديلات على تشكيلها في حالة حق ندب مستشار تحقيق قضية معينة، فبمجلس غرفة الاتهام في هذه الحالة مكونة من ثلاثة مستشارين لإيجاد التماسق. وكان ندب قضاة التحقيق في أصل المشروع لوزير العدل بعد أخذ رأي مجلس القضاء، فرأينا جعل هذا التدب من اختصاص الجمعية العامة لكل محكمة لأن التحقيق أصبح من وظيفة القضاء، وللجمعية العامة بكل محكمة أن توزع العمل والاختصاص بين أعضائها.

أما فيما يتعلق بسرعة التحقيق، فقد استقيت كما وردت في المشروع المقدم من الحكومة. والأصل في التحقيق أنه غير سرى على المتهم، إلا إذا قضت الضرورة بذلك. وقد تمت النيابة دائما في تحقيقاتها على إسكان التفرقة بين المتهم وعاميه، وأجازت لنفسها منع الحامي من الحضور مع المتهم وقت استجوابه، أو وجدنا نصا يحرم ذلك، وأصبح المتهم وعاميه متلازمين بمقتضى النص الجديد، ولا يمكن الفصل بينهما. ومضى كانت لهم في جناية عام، فانه لا يجوز استجوابه إلا بعد دعوة عاميه للحضور إن وجد.

هذا وفي التشرع القائم نص من مقتضاه أن يحضر مع المتهم في الجناية أمام محكمة الجنايات عام للدفاع عنه، وقد توسع المشروع المقدم من الحكومة في هذه النقطه وقال بوجوب ندب عام له أيضا أمام قاضي التحقيق، ولكن منسوب الحكومة عاد وطلب حذف هذا النص، فحذفناه.

**مضرة الشيخ المقرم محمود غلاب باشا** — أفهم هذا إذا كان لهم عام حاضر. ولكن إذا بدئ التحقيق ولم يكن له عام معين حاضر، فهل يؤجل التحقيق؟

**القرار** — لا تنتظر حتى يحضر الحامي.

**مضرة الشيخ المقرم محمود غلاب باشا** — إذا قال المتهم أريد فلانا الحامي، وهذا الحامي غير حاضر، فهل يستمر استجوابه أو يؤجل إلى أن يحضر عامه؟

**القرار** — إذا كان المتهم قد عين عاميا بعينه وكان هذا الحامي حاضرا فانه يستدعى.

والطريق الثاني الذي وصلت إليه اللجنة لتخفيف الصبء عن قاضي التحقيق هو التوسع في ندب النيابة في التحقيق. وقد كانت المادة ٧٣ قضى بأنه يجوز لتأضي التحقيق ندب النيابة للعمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق، وكان المفهوم أنه لا يجوز ندبها التحقيق قضية بأكملها، فرؤى إجازة ندبها التحقيق قضية معينة كما دعت الضرورة لذلك. والمقصود من هذا تخفيف الصبء عن قاضي التحقيق، وسد الثغرة التي أوجدتها عدم توفر المدد الكافي من قضاة التحقيق، وهو على كل حال تدبير مؤقت، إلى أن يتوافر المدد الكافي منهم، وذلك لأن الفرض الأساسي من المشروع الملء هو قل التحقيق من يد النيابة العامة إلى يد قاضي التحقيق.

ويجب أن يكون مفهوما أن هذا تدبير مؤقت، لا قاعدة ثابتة مستديرة. أما التعديل الثاني ...

**مضرة الشيخ المقرم محمود غلاب باشا** — ما هي الجنايات التي جعلت من اختصاص قاضي التحقيق؟

**القرار** — كلها عدا جنايات العود والضرب أو الجرح المفضي إلى عاهة مستديرة أو إلى الموت.

**مضرة الشيخ المقرم محمود غلاب باشا** — الذي أريد أن أستفسر عنه هو: هل الواجب على عضو النيابة المختص في غير الجرائم الثلاث أن يخطر انتدابه من قاضي التحقيق أو يقوم فوراً بمباشرة التحقيق؟

**القرار** — إن أعضاء النيابة يتررون من رجال الضبطية القضائية، وبذلك يمكنهم القيام بجميع الأدلة وكتابة المحضر. وفي هذه الأثناء يكون الأمر قد أبلغ إلى قاضي التحقيق.

**مضرة الشيخ المقرم محمود غلاب باشا** — هل يقوم عضو النيابة فوراً دون انتظار لانتدابه من قاضي التحقيق؟

**القرار** — نعم.

**مضرة الشيخ المقرم محمود غلاب باشا** — وحتى إذا كانت الجناية جناية قل عمد مع سبق الإصرار، وهي حالة يقتضى الأمر فيها من عضو النيابة فتح محضر، فهل يجب عليه كذلك أن يفتح المحضر، وأن يقوم بجميع الإجراءات المستعجلة التي يقتضيها الحال دون انتظار لانتدابه من قاضي التحقيق؟

**القرار** — نعم، هذا مؤكد. ولكن عمله يتدرج استدلالات، لا تحقيقا.

**مضرة الشيخ المقرم محمود غلاب باشا** — من بين هذه الإجراءات استجواب المتهم، فهل له أن يستجوب المتهم قبل حضور قاضي التحقيق؟

**حضرة الشيخ المحترم محمود غلاب باشا** - وإذا كان المحامي غير موجود فهل يستمر المحقق في التحقيق بدونه أو يوقفه حتى يحضر ؟

**القرر** - يستمر التحقيق بلا شك . وهناك مسألة أخرى ، وهي أن للمحامي أن يبلغ على المحضر قبل استجواب المتهم حتى يكون حضوره مجدياً وإلا أصبح حضوره وعدم حضوره سواء ، ويكون الحق الذي أعطى للمحامي خالياً . فاعتراض على ذلك يوجب استثناء حالة السرية . فإذا كان التحقيق سرى ، فإنه يجب ألا يمكن للمحامي من الاطلاع . وقد تمسكنا في اللجنة بوجوب اطلاع المحامي على التحقيق في هذه الحالة . ومع أن السرية في فرنسا أوسع منها في مصر ، فإنه لا يجوز منع المحامي من الحضور في التحقيق وتمت استجواب المتهم . والنس صريح في وجوب وضع دوسيه الدعوى تحت تصرف المحامي حتى يبلغ عليه .

**حضرة صاحب المحامي محمود حسن باشا ( وزير الدولة )** - ماذا يكون عمل المحامي عند حضور استجواب المتهم ؟ إيلمه كيف يجب عن الأسئلة ؟

**القرر** - للمحامي أن يتصمم المتهم بعدم الإجابة عن الأسئلة التي توجه إليه في بعض الحالات ، أو أن يترشح عن توجيه السؤال إليه . وإلا لما كانت هناك فائدة من النص على حضوره مع المتهم . وعلى أي حال ، فهل لدى معالي الوزير اقتراح في هذا المصدد ؟

**حضرة صاحب المحامي محمود حسن باشا ( وزير الدولة )** - لا .

**حضرة الشيخ المحترم محمود غلاب باشا** - إذا كان المتهم يستشهد بشهود قى ، وأطلع المحامي على دوسيه القضية ، فإنه سيرفهم . وربما يحدث تأثير عليهم في الخارج ، وفي هذا خطر على سير التحقيق .

وإنني أتساءل : هل من مصلحة التحقيق أن يمكن المحامي من الاطلاع على أسماء الشهود ، فيستطيع - ولست أريد أن أتهم المحامي - التأثير في شهود التي يوافقوا المتهم على ما قاله ، مع أن المصلحة تقتضي بأن تسمح أقوال الشهود قبل أن يتمكن أحد من الاتصال بهم وتأثير فهم ؟

**القرر** - هذا في حالة شهود الإثبات . أما شهود القى فإن المتهم هو الذي يأتي بهم .

**حضرة الشيخ المحترم محمود غلاب باشا** - إنني أتأكد من شهود القى . فإدام للمحامي أن يحضر استجواب المتهم ، فله أن يستخدم هذا الحق . فإذا كان غالباً وحضر ، فله حق الاطلاع على المحضر . وما دام المتهم أن يستشهد بشهود قى على غياحه من محل الواقعة ، فهل من المصلحة أن يطلع المحامي وغيره على التحقيق ، وأنت يتمكن من معرفة شهود القى ، والاتصال بإقارب المتهم للتأثير في الشهود ؟ هذا ما أخشاه .

**القرر** - هل لدى حضرة الشيخ المحترم ما يقترسه في هذا الموضوع ؟

**حضرة الشيخ المحترم محمود غلاب باشا** - أرجو أن يقتضى حضرة المقرر بفكرة اللجنة . فلو لم أقتع وعرضت المادة ، قدمت اقتراحاً لتعديلها .

**القرر** - يحضر المحامي مع المتهم سواء كان التحقيق سرى أم علنياً ، ولا يمكن الفصل بينهما . وإذا قال المتهم إن لديه شهود قى ، يجب أن يمكن من استدعائهم . ويمكن للمحامي أن يتصل بهم عن طريق محاميه أو أقاربه قبل حلول الجلسة . فالخافز التي ينشأها حضرة الشيخ المحترم محمود غلاب باشا لا يمكن منها بآية حال . وهذه مسألة لا تتعلق بحضور المحامي وإعلامه أو عدم حضوره ، فالاحتمال موجود بين المتهم وشهوده ، سواء أكان له محام أم لا ، ويمكنه أن يتفق معهم على ما يشهدون به .

**حضرة الشيخ المحترم محمود غلاب باشا** - هل السرية ممنوعة قطعاً على المحامي ؟

**القرر** - هي ممنوعة في الاستجواب فقط ، فلا يمكن استجواب المتهم مفرداً بحجة أن التحقيق سرى ، وهذا هو المقرر في فرنسا ، ولا توجد حالة يخل فيها للمحامي إن التحقيق سرى فلا يحضره ، ومع ذلك فقد اتفقتنا إلى حل وسط ، فلفنا حق اطلاع المحامي على التحقيق مباهاً إلا إذا رأى المحقق ذلك ، وفي هذه الحالة الخاصة يجب ألا يطلع المحامي على التحقيق . وقد تم الاتفاق بين اللجنة وبين الحكومة على ذلك ، ووضع النص المرسوم على حضراتكم بهذا المعنى .

**حضرة الشيخ المحترم محمود غلاب باشا** - للمحامي حق الاطلاع على حالة السرية .

**القرر** - الأصل هو وجوب اطلاع المحامي على التحقيق ، إلا إذا رأى القاضي منه من ذلك بأمر صريح .

**حضرة الشيخ المحترم محمود غلاب باشا** - أكتفى بهذا .

**القرر** - هذا فيما يختص بالتحقيق . أما فيما يتعلق باختصاص المحاكم في الفصل في الجرائم ، فقد أتى المشروع - كما قدم من الحكومة - بالطريقة المبعة في القانون المخطط ، وهي تنص على أن الجنائيات تخدم لمحكمة الجنائيات ، والمخالفات لقاضي المخالفات . أما المصنف فقد قسمها المشروع بوجه عام إلى قسمين : جنح شديدة وجنح خفيفة . وقال إن المصنف الخفيفة ترفع إلى القاضي الجزئى كالمصادف وتؤسف أمام المحكمة الابتدائية . أما المصنف الشديدة ، فترفع مباشرة إلى المحكمة الابتدائية وتفضل فيها نهايتها كما تفضل محكمة الجنائيات في الجنائيات .

أصدرت النيابة أمراً بحفظ الشكوى وجب عليها أن تحظره بذلك ،  
والذى المدعى أن يمارس في هذا الأمر أمام غرفة الاتهام . فإذا رأت  
غرفة الاتهام السيد في الدعوى أمرت بإحالتها إلى المحكمة المختصة أو إلى  
قاضي التحقيق .

**مقبرة الشيخ الحرزم محمود غلاب باشا** - كانت هناك جمع كثيرة قليلة  
الأهمية كالبس ، لاجتماع النيابة بتحقيقها ، بل كانت تترك لدى المدعى  
حق رفضها بطريق مباشر كما شاء . وهذا ما جرى عليه العمل حتى الآن ،  
فهل هذه الجمع بعد التعديل الجديد يجب أن تحفظها النيابة ؟

**القرار** - ليس من الضروري هذا . وقد تكفي النيابة بحضر جمع  
الاستدلالات ترى إن كانت هناك شبهة قوية أم لا .

**مقبرة الشيخ الحرزم محمود غلاب باشا** - إن ما يجري عليه العمل هو أن  
النيابة ليست مكلفة بتحقيق مثل هذه التهم القليلة الأهمية ، وهذا يرجع  
إلى أنها كثيرة ويترتب عن تحقيقها إرهاق النيابة . إن العمل يجري الآن  
على أن من حق النيابة أن تحفظ القضايا لعدم الأهمية ، فن باب أول  
يكون لما حق عدم السيد في التحقيق . فكيف توفى بين هذا وبين حرمان  
المدعى الحق من رفع دعوى بالجنحة المباشرة ؟ إن هذا يؤدي إلى ألا تحفظ  
النيابة . وما دام الجنى عليه ممنوعا من رفع الدعوى المباشرة ، فليس له  
صيا " المحكة .

**القرار** - في هذه الحالة يقدم الجنى عليه شكوى إلى النيابة ضد فلان  
المتهم ، لأنه أرتكب كرت وكيت .

وليس معقولا أن النيابة تصرف بحدود الإطلاع على الشكوى ، بل لابد  
لها من إجراء تحقيق أو جمع استدلالات .

**مقبرة الشيخ الحرزم محمود غلاب باشا** - إن من حق النيابة أن تحفظ  
الجمع بعد تحقيقها لعدم الأهمية . فلما كان ظاهرا من الدلائل أن جنحة  
السب مدعية الأهمية ، فليس هناك معنى في أن تجري تحقيقها ، ومن  
باب أولى يكون للنيابة حق حفظ البلاغ قبل تحقيقه لعدم أهميته .

**القرار** - لا يمكن أن تستعمل النيابة حقها في الحفظ أو رفع الدعوى  
إلا بعد أن تبين ذلك .

**مقبرة الشيخ الحرزم محمود غلاب باشا** - إذا كان من حق النيابة حفة  
الدعوى لعدم الأهمية بعد إجراء التحقيق ، فلم نكفها بالتحقيق ، مع أن  
ظاهر أن كلمة " السب " غير مهمة ؟

ولم تقل اللجنة هذا الوضع ، وقالت إنه غير مفهوم ، إذ كيف تنظر  
الجمع الخفيفة من درجتين ، بينما الجمع الشديدة تنظر على درجة واحدة ،  
وهي إحدى الدرجتين اللتين تنظر فيهما الجمع الخفيفة ؟

وقالت اللجنة إما أن تنظر الجمع كلها على درجة واحدة كما هو الحال  
في الجنائيات ، وإما أن تنظر على النظام القائم . وقد رأت اللجنة إبقاء  
النظام المقرر في القانون القائم على ما هو عليه ، تفرغ جميع المحاكمات والجمع  
إلى المحكمة الجزئية وتسنف أمام المحكمة الابتدائية عدا جمع الصحافة  
والنشر التي تقع على غير الأفراد . ومع أننا في هذه الجرائم قد حرمت المهتم  
من مزينة نظر قضيتهم على درجتين ، فلما استعصنا على هذا بزيادة أكبر  
من الدرجتين بما في نظرنا وهي محكة الجنائيات .

**مقبرة صاحب العالى أرنست جبر الجبر عبد الحى ( وزير القنون )** - لما لنا  
تكون محكة الجنائيات أكبر من الدرجتين ؟

**مقبرة الشيخ الحرزم محمد حسن العشماوى باشا** - لأن أعضاءها  
مستشارون وهم أكثر خبرة .

**القرار** - أرجو ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن نعلموا أن الاقتراحات  
قد فات وقتها ولا يجوز تقديم اقتراحات جديدة . لقد أعطيت الفرصة  
لحضرانكم فلم تستعملوها ، وقد فات وقتها . ولكنى الآن أحيطكم علما  
بالفرق بين القانون القائم وهذا المشروع لتقرروا رأيكم في النهاية .

وكما قلت لحضرانكم إننا قد أجبنا على النظام القائم الذى يقضى بعدم  
التفرق بين الجمع في الأهمية بغضهما ترفع أمام المحاكم الجزئية وتسنف  
أمام المحاكم الابتدائية .

ومن المبادئ التى استمدت على المشروع حرمان المدعى المدعى من الحق  
الحقول له في القانون المعمول به الآن من رفع دعواه المدنية مباشرة أمام  
محكمة الجمع أو المحاكمات وتحريك الدعوى الجنائية .

الواقع أنه يوجد إلغاء هذا الحق ما يبرره ، فإن رأى المدعى المدعى  
وحده ليس فيه الضمان الكاف لصحة الاتهام ، لأنه كثيرا ما يكون مدفوعا  
بموامل شخصية تدفعه إلى الانتقام من خصمه بإيقاعه موقف الاتهام  
أمام المحكمة . ولا شك أن الدعوى إجراءات ، ولا معنى لأن تعطى  
السلطات كلها لمدعى واحد ، لأن التهم يجب أن يكون له الضمان الكاف .  
فترى ، لمصلحة التهم ، ألا ترفع عليه الدعوى إلا من النيابة العامة .  
وفي الوقت نفسه احتفظ لمصلحة الجنى عليه ، فأنتج له أن يقيم نفسه مدعى  
حقوقي مدنية في الشكوى التي رفضها لنيابة العامة . وفي حسنة الحالة إذا

**القرار -** تقرر عدم توافر عناصر الجريمة من الشكوى نفسها ، فالنيابة تقول بد الإطلاع على هذه الشكوى أرى حفظها ، وغرفة الاتهام ستوافقها على رأيها عند نظر النظام ، وغرفة الاتهام هي درجة ثانية للتحقيق ، وليست درجة أولى للمحاكمة .

**مفكرة الشيخ الفرم محمد غلاب باشا -** إذن فكل حق المدعى المدني هو أن يتظلم من قرارات المحلف .

**مفكرة الشيخ الفرم محمد حسن المشاوي باشا -** من أجل أن نبلغ أذى ضدياً نأتى بأذى كبير .

**القرار -** ومن أهم التعديلات الأساسية التي أدخلناها في القانون منح المحنى عليه الحقوق المنوطة لل مدعى في الدعوى الجنائية ولو لم يدع بحقوق مدنية . فقد جعلنا له الحق في أن يطلب رفعها وأن يتظلم من عدم رفعها . وقالت اللجنة إن المحنى عليه يجب أن يعطى هذا الحق سواء بسواء كالمدعى بالحقوق المدنية ، لأنه هو صاحب الشأن الأول وهو أيضاً صاحب الاختصاص وصاحب الحق الأول في الانتماء لنفسه وتوقيع العقاب على المتهم والخصام منه ، بصرف النظر عن رفعه دعوى مدنية للطالبة بتعويض .

وكثيراً ما يظهر المدعى المدني بمظهر المطالب بتعويض فيطلب ملياً واحداً وهو لا يبنى هذا الطلب دعوى مدنية ، بل يقصد تحريك الدعوى الجنائية .

كذلك جعلنا الحكم الحضوري والحكم النهائي يتشيان مع قانون المرافعات تقريباً ، فكل متهم لا يحضر أمام المحكمة يعد غائباً ، ويكون الحكم غيابياً في هذه الحالة . إلا أنه إذا كان قداماً على شخصه ولم يحضر ولم يتذر ، يجوز اعتبار الحكم حضورياً . كما أنه إذا حضر في الجلسة وتاجلت الدعوى ولم يتذر عن باقي الجلسات ، يعتبر الحكم حضورياً . وكل هذا قصد به اختصار الإجراءات عقيمة لا طائل تحتها .

ننقل الآن إلى الكلام من حصانة المحامي : كانت هذه الحصانة مقرر في قانون المحاماة ، ووجدنا أن موضعها الطبيعي ليس في قانون المحاماة ، بل في نظام النيابة أمام المحكمة . والقانون الذي يعطى رئيس الجلسة أو المحكمة حق حفظ النظام في الجلسة كان خلواً من النص على هذه المسألة ، فوضعتها في مشروع قانون الإجراءات الجنائية .

وكانت المحكمة عند ما تريد أن تحاكم محامياً ، تمحله إلى النيابة العامة لتحقيق منه . أما وقد استقلت سلطة التحقيق إلى قاضي التحقيق ، فقد أصبح هو عققا (Bai) ، فله أن يحقق الدعوى أو يحفظها طبقاً لنتيجة التحقيق .

**مفكرة الشيخ الفرم محمد غلاب باشا -** لقاضي التحقيق أو النيابة بحسب الأحوال .

**القرار -** نعم بحسب الأحوال . ولقد أعطينا المحكمة الحق في أن تقتصر الدفاع عن المتهم على محام واحد أو اثنين على الأكثر .

**مفكرة الشيخ الفرم محمد حسن المشاوي باشا -** لقد احتفظت لقاضي بالمعارضة في هذا الموضوع .

**القرار -** المفروض أن يوضع نظام لكل شيء ، ولا يمكن أن يترك شيء بدون نظام . وحق المتهم في الدفاع عن نفسه حق محترم .

**مفكرة الشيخ الفرم محمد غلاب باشا -** لقد كان أصل المادة في مشروع الحكومة ...

**القرار -** نحن الآن نفرض وجهة نظر اللجنة لا وجهة نظر الحكومة ، وكل شيء يحتاج إلى نظام . فإذا أسرف المتهم في الدفاع عن نفسه ووكّل حته عشرة من المحامين ، فلي هؤلاء المحامين أن ينظموا أنفسهم ، وينبأهم في الدفاع عن هذا المتهم اثنين منهم على الأكثر ، وأن يقصدا الدفاع بينهما . أما أن نسمع كل محام من هؤلاء الشررة ، فهذا أمر طويل .

كذلك أعطينا المحكمة السلطة الطبيعية المخولة لكل رئيس جلسة فلترئيس في مجلسي البرلمان الحق في أن يمنع المضمون الكلام ؛ إذا خرج عن الموضوع ، أو كرر كلامه ، أو جاءت على لسانه عبارات غير لائقة . وكذلك أعطيت المحكمة هذا الحق . فلها أن تمنع المتهم أو محاميه من الاستمرار في المرافعة ، إذا خرج عن موضوع الدعوى أو كرر قوله أو قول زميله .

وكان هناك شيء آخر ناقص في المشروع ، إذ يبيع القانون القائم الآن تدب المحامي في الجنائيات ، ويفرض عقوبة على المحامي المنتدب الذي لا يحضر ، أما المحامي الموكل فلا ينطبق عليه هذا النص ، إذا غاب وتسبب في تأجيل الدعوى بلا حذر ولا سبب معقول ، حالة أنه لا فرق بين الاثنين ، بل إن المحامي الموكل أحق بالقوبة من المحامي المنتدب ، وقد سويتنا في مشروع هذا القانون بين الاثنين . والمحامي الذي لا يحضر أمام المحكمة ، مهما كانت الجهة التي سمته ، يجب أن يكون للحكمة عليه سلطان وإن يكون لها حق توقيع العقوبة عليه .

وليس في القانون الفرنسى نفقة بين الحكم الصادر بالمعقوبة والحكم الصادر بالتضييعات. ولذلك عرنا النفقة بين الدعوى الجنائية والمدنية وقتنا ١٤ ظهر المتهم أو قبض عليه قبل سقوط المعقوبة بمعنى المدة، فان القضية في الدعوى تعود كما كانت.

وقد حذفت اللجنة من مشروع القانون الذى قدمته الحكومة للنص القائل بأنه يجوز محاكمة الجنائيات، بالنسبة لتهمة الهروب حسب احتياطيا، أن تأمر بالاحتياطى من مدة المعقوبة المحكوم بها المدة التى قضاهما المتهم في الحبس الاحتياطى. فإن هذا النص كان موجودا في قانون عقوبات سنة ١٨٨٣، وكانت الجنائيات تنظر أمام دوجتين: ابتدائية واستئنافية، وكان المتهم يتنازع الحكم باختياريه وكانت له مصلحة مؤكدة في إطالة أمد المحاكمة لأن هذه المدة تحسب له من مدة المعقوبة. فإذا تراءى محاكمة الاستئناف أن الاستئناف لم يقصد به إلا كسب الوقت، فانها تحسب عليه قصده ولا تستقر مدة الحبس الاحتياطى من المعقوبة.

ولما جعلت محاكم الجنائيات درجة واحدة وأحكامها نهائية لا تستأنف ألقى الشارع هذا النص لاندماج مبرره. ولكن المشروع المروض أحيانا هذا النص، فزينا أن لا مبرره وقررتنا حذفه.

وهناك نقطة أخرى أريد أن أتكم فيها، وهى حق محاكمة الجنائيات في أن تدخل في الدعوى متهمين آخرين أو وقائع أخرى وكان قد حدث خلاف أمام القضاء في حالة استعمال محاكمة الجنائيات هذا الحق، وهو:

هل ترفع الدعوى بالنسبة لهؤلاء المتهمين أول هذه الوقائع أمام المحكمة في الجلسة لنظرها والقضاء فيها أو أن من الواجب أن تصاد الدعوى إلى سلطة التحقيق؟

لقد حكمت محكمة النقض بأن الدعوى ترفع إلى المحكمة مباشرة. وقد رأينا أن هذا الحكم غير عادل، إذ أن التحقيق الابتدائى واجب وضرورى لتهمة، فلا عمل لجرماته من دور التحقيق في الجنائيات. ويجب حينئذ إعادة الدعوى إلى سلطة التحقيق لاستئنافه بالنسبة لهؤلاء المتهمين أول هذه الوقائع.

ونرى ذلك هنا: إن المحكمة التى تحرك الدعوى في الجنائيات يجب ألا تفصل فيها حتى يقدم الجلب بين سلطة الاتهام والحكم، فيجب أن نحال إلى قاضى التحقيق أولا، وهو يعمله بدوره إلى غرفة الاتهام لتصل بهد ذلك إلى محاكمة الجنائيات، على ألا يكون من أعضائها أحد القضاة الذين اشتركوا في إقامة الدعوى على المتهم، ليكون الفصل بين السلطات القضائية كاملا.

وقد أدخلنا مبدأ جديدا آخر، هو عدم جواز الحكم بعدم الاختصاص وحده، بل يجب على المحكمة الجزئية بعد أن تحكم بعدم الاختصاص أن تتنقل إلى سلطة إحالة في الحال، فتحيل المتهم إلى الجهة الواجب إحالته إليها. فان كانت هناك جنابة، تحيله إلى غرفة الاتهام أو قاضى التحقيق إذا لم يكن قد سبق تحقيق الدعوى. أما إذا سبق تحقيقها، فانها تحيله إلى غرفة الاتهام ولا تحمل القضية مسلفة، فتعود إلى النيابة. وهذا التعديل تسهيل مقبول للعمل.

أما الأوامر الجنائية، فقد استمد نظامها من القانون المنقذ، ثم أدخلت بقانون خاص في الحاكم الوطنية، ثم نقلت إلى مشروع قانون الإجراءات الجنائية. وقد لاحظنا فيه أن الأمر الجنائى يشمل المخالفة والجنحة على السواء. وقتنا: ما هو الفرض من الأمر الجنائى؟ الفرض هو استئذان القاضي في تحديد مبلغ بسيط يعرض على المتهم. فإذا دفعه عن طيب خاطر، أمضى من رفع الدعوى عليه. وهذا نوع من المصلحة في الدعوى. وقد أتى القانون بباب خاص للمصلحة في المخالفات.

ولهذا أخرجنا المخالفات من الأوامر الجنائية، وقصرناها على الجلب، وجعلنا الأمر الجنائى بمثابة صلح في الجلب، مع فرق: هو أن المبلغ في هذه الحالة الأخيرة غير عدد بالقانون كما هي الحال في المخالفات. فالقاضي هو الذى يحدده ولتهم أن يقبل تحديده أو لا يقبله. وفي الحالة الثانية، ترفع عليه الدعوى بالطرق العادية، ثم يصدر الحكم فيها ببراءته أو بإدانته.

وكان المتحم في مسألة الدفع بالطلاق، طبقا لبادئ القانونية أن المتهم إذا سكت عن الدفع به يعتبر راضيا، فزينا في ذلك خطرا وعجائبة عامة لواقع، فهذا السكوت يكون رضا إذا كان لتهمة عام بالجنحة وسكت، فان سكوته في هذه الحالة قد حدث في حضور مستشاره الذى يفهم القانون والإجراءات التيمية أكثر منه. ولكن إذا لم يكن لتهمة عام، وكان وحده في الجلسة وسكت عن إبداء الدفع بالطلاق، فلا يكون سكوته ميظلا لحقه في التمسك بالطلاق، أى أن السكوت لا يعتبر رضا ضمنيًا، إلا حيث يكون مع المتهم عام ولم يتسكك بالطلاق.

وقد أدخلنا تعديلا على الأحكام التباينية في الجنائيات، فإن القانون أقسام يفرق بين الحكم بالمعقوبة والحكم بالتبويض، ويقضى بأنه إذا حضر المحكوم عليه لها قبل خمس سنوات بعد نظر الدعوى في المحكمة. أما إذا لم يحضر إلا بعد خمس سنوات، فلا يباد النظر إلا في حكم فقط. وزينا أن الدعوى مادامت لم تنته بحكم نهائى فانها تبقى قائمة إلى أن تسقط للمعقوبة بمعنى المدة. وقتنا إنه لا فرق بين الدعوى الجنائية والدعوى المدنية، وإن ما يعبرى على الدعوى الجنائية يجب أن يعبرى على الدعوى المدنية،

عضرة صاحب الملك محمد نكي على باشا (وزير الدولة) - وإذا كان هناك ارتباط في التهمة ؟

القرر - تنظر التهمتان أمام محكمة ثانية .

عضرة الشيخ الميرزا محمد غلاب باشا - إذا كانت محكمة الجنائيات ترى إقامة الدعوى على نفس المتهم أو غيره أو إحالته على سلطة التحقيق ، فهل لهذه السلطة في هذه الحالة أن تأمر بحفظ الدعوى ؟

القرر - بكل تأكيد . فان سلطة التحقيق إن لم يكن لها حرية التقدير تصبح سلطة خيالية ، ويجب ألا يحرم المتهم من سلطة التحقيق التي لها حرية التقدير .

عضرة الشيخ الميرزا محمد غلاب باشا - إذا كانت التهمة التي تريد محكمة الجنائيات رفع الدعوى فيها واضحة لا تحتاج إلى تحقيق ، فهل من الضروري إحالتها إلى غرفة الاتهام ؟

عضرة الشيخ الميرزا محمد غلاب باشا - نعم ، لأنه لم يفتقد فيها قرار ، ولهذا تمحال إلى غرفة الاتهام .

عضرة الشيخ الميرزا محمد غلاب باشا - إن محكمة الجنائيات سلطة أعلى من غرفة الاتهام . فإذا رأت أن الجنائية ثابتة على المتهم المقدم لها أو على غيره ، وإحالتها إلى غرفة الاتهام ، ولم تكن التهمة محتاجة إلى تحقيق جديد ، فهل لغرفة الاتهام في هذه الحالة أن تصدر قراراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى ؟

القرر - نعم .

عضرة الشيخ الميرزا محمد غلاب باشا - ألا يكون هذا القرار الصادر من غرفة الاتهام مخالفاً لآراء سلطة أعلى منها ؟

القرر - لا .

عضرة الشيخ الميرزا محمد غلاب باشا - المفروض أن محكمة الجنائيات مشتكة من مستشارين ، وسلطتها أعلى لا شك من غرفة الاتهام . فهل الرأي الذي أبدته محكمة الجنائيات ، من إحالة القضية إلى غرفة الاتهام بعد اعتبار أنها ليست في حاجة إلى تحقيق جديد ، لأن الجنائية محققة فعلاً - فهل يجوز لغرفة الاتهام أن تبدي رأياً بأن الدعوى يجب تحقيقها ...

عضرة الشيخ الميرزا محمد غلاب باشا - من يحكم إنكس بأن القضية استوفت التحقيق وليست في حاجة إلى مزيد منه ؟ إن عكة الجنائيات تعرض للقضية عرضاً جانبياً على هامشها . وقد يتكشف الأمر أمام غرفة الاتهام . ولهذا يجب أن تترك لسلطة الاتهام وسلطة الحكم لها .

عضرة الشيخ الميرزا محمد غلاب باشا - المتهم الذي يقدم إلى عكة الجنائيات قد يعترف أمامها بتهمة أخرى غير التهمة الأولى .

عضرة الشيخ الميرزا محمد غلاب باشا - قد يكون الاعتراف غير صحيح ، أو تكتبه وقائع الاتهام .

عضرة الشيخ الميرزا محمد غلاب باشا - هل يمكن الطعن في قرار صادر من عكة الجنائيات واحترامه إذا صدر من غرفة الاتهام ؟

القرر - عكة الجنائيات لا تقول ، ولا يحق لها أن تقول ، إلى أرى أن التهمة ثابتة على المتهم لم تجري محاكته ، ولكننا نقول إن هذا المتهم يجب أن يحقق معه استناداً إلى شواهد أو قرائن تدل على اتهامه ، ولذلك يجب أن تحيله إلا سلطة التحقيق أولاً ، ولا يحل لها أن تقول - بنير تحقيق وبنير اتخاذ الإجراءات اللازمة - إلى أرى أن التهمة ثابتة ، ونفس الدعوى المطروحة أمامها لم تحل إليها إلا بعد أن حققها قاضي التحقيق وأصدرت فيها غرفة الاتهام قراراً بالإحالة . ولغرفة الاتهام في مسألة الإحالة أن تقرر إذا كان هناك محل لإجراء تحقيق تكيل أم لا .

كل هذا رايته ، وقلنا إن عكة الجنائيات في هذه الحالة يجب أن تحيل الدعوى إلى السلطة المختصة بالتحقيق .

عضرة الشيخ الميرزا محمد غلاب باشا - ألم يكن من الخير أن تقوم محكمة الجنائيات بتحقيق الوقائع والحكم فيها ؟

القرر - لا يمكن هذا ، لأن المقرر في الجنائيات أنه لا يجوز رفع الجنائية مباشرة لمحكمة الجنائيات ، بل لا بد من أن تمر أولاً على سلطة التحقيق ثم على سلطة الحكم . وهذا مبدأ أساسي .

عضرة الشيخ الميرزا محمد غلاب باشا - حتى بعد أن نظرنا عكة الجنائيات ؟

القرر - إنها لم تنظرها . وكل ما قوله عكة الجنائيات إنها وجدت شواهد ضد المتهم .

عضرة الشيخ الميرزا محمد غلاب باشا - حتى لو كانت الجريمة شهادة زور وقت أمامها ؟

وقد ارتاحت اللجنة لهذا النص، لأنه لا ينشأ منه ضرر مطلقاً. ففى كل الجرائم من جنائيات وجنح - لا يمكن التبليغ منها حتى ترفع الدعوى بل لا بد من عمل تحقيق ومعاينات وشهود إثبات وقى، إلخ، لتثبت من وقوع الجرائم ومعرفة فاعلها. وذلك يستغرق وقتاً طويلاً يكون مجال البحث فيه متسعاً، ويستمر المجلس الاحتياطي. وليس الأمر كذلك فى جرائم النشر، إذ أن المقالة تصدر وقفاً كل عناصر الجريمة والاتهام، لأن المتهم يحاكم على ما نشر دون سواء، فإن كانت الجريمة، كما ظهرت فى المقال، غير مستوفاة الأركان، فلا يمكن أن يستكمل هذا المنصر بالتحقيق من الخارج.

و بناء على ذلك يمكن دائماً رفع الدعوى فوراً فى الجنب من النيابة العامة. فإذا ظهرت الصحيفة الساعة السادسة صباحاً، فيمكن عند العاشرة صباحاً أن يعلن المحضر المتهم، ويطلب منه الحضور لمباح الحكم عليه.

**مقرر الشيخ المحرم محمود غالب باشا - أمن غير سؤال ؟**

**المقرر -** نعم، فالسؤال دائماً لمصلحة الدفاع، لا لمصلحة الاتهام، لأن الاتهام يتوفر من نفس المقال ولا يقوم على فيه.

**مقرر الشيخ المحرم محمود غالب باشا - ولكن يجب أن يسأل.**

**المقرر -** لا شك أنه يجب أن يسأل. ولكن هذه جريمة خاصة، فمسألة المجلس الاحتياطي لا تثار فى هذه الجريمة كما تثار فى بعض الجرائم. ونحن أخذنا هذه المادة، وأضفنا إليها بعض جرائم أخرى.

**مقرر الشيخ المحرم محمود غالب باشا - هل معنى ذلك أنه لا يجوز فيها المجلس الاحتياطي ؟**

**المقرر -** نعم، فجرائم النشر فى الجنب لا يجوز المجلس الاحتياطي فيها كبداً إلا فى جنح معينة، وهى التى ذكرتها، وقد أضفنا إليها الجنب التى تتضمن طعناً فى الأعراض أو تحريضاً على إفساد الأخلاق، أو إغراء على ارتكاب جرائم، أو تحريضاً على ارتكاب جنائيات القتل والتهب وأخفله بأمن الحكومة، وجرائم التحريض على عدم الاقياد للقوانين، أو تحميم الأعمال التى تمد جنائيات أو جنماً، وتوجيه اللوم إلى الملك والسيب فى حق الملك أو ولي العهد أو أحد أوصياءه المرش أو رؤساء الدول الأجنبية أو ممثلها السياسيين المعتمدين بمصر.

**المقرر -** المحكمة لا تنتظر إلا غداً يرفع أمامها وبعد أن يحال إليها.

**مقرر الشيخ المحرم محمود غالب باشا -** أليس لمحكمة الجنائيات أن تحكم فى جرائم شهادة الزور ؟

**المقرر -** جرائم الجلسة مستثناة، وشهادة الزور من جرائم الجلسة وهى جنحة.

**مقرر صاحب المحلى محمد زكى على باشا (وزير الدولة) -** لنفرض أن محكمة الجنائيات تنتظر فى قضية معينة فيها متهم معين، وفى أثناء سماع شهادة الشهود تبين للمحكمة أن أحدهم شريك فى الجريمة، فحسب ما سمعت يكون للمحكمة أن تحيل المتهم إلى قاضى التحقيق، ثم يحيله قاضى التحقيق إلى غرفة الاتهام، فإن ثبت عليه التهمة أحيل إلى دائرة أخرى فى حين أن المتهم شريك فى الجريمة. فكان التهمة قد جرئت ... ..

**المقرر -** الدعوى لا تجزأ هنا، لأنه إذا كان الارتباط غير قابل للتجزئة، نحال الدعوى إلى محكمة أخرى.

هذا، وهناك مسألة أخيرة أثارت كثيراً فى هذه القاعة وفى قاعة مجلس النواب، وهى مسألة المجلس الاحتياطي فى جرائم المصحف.

وأرجو أن يتأجنى معادة الشياوى باشا، فانى سأعرض لشيء جديد.

**مقرر الشيخ المحرم محمد حسن العشماوى باشا -** أرجو ألا نسمع شيئاً نرى إلى اللجنة، فإن سعادتك تحدثت بلسانها.

**المقرر -** لقد وجدت اللجنة أنه كثيراً ما طلب عدم جواز المجلس الاحتياطي فى جرائم الرأى إلا بضمانات كبيرة. وقد وجدنا الحل موجوداً فى القانون الفرنسى، وهو أنه فى جرائم المصحف - فى الجنب منها فقط لا فى الجنائيات - لا يجوز المجلس الاحتياطي إلا فى بعض جرائم معينة بإذات، وهى جرائم توجيه اللوم للوك أولئيس الجمهورية ورؤساء الحكومات وممثل الحكومات الأجنبية. وفيما عدا ذلك لا يجوز المجلس، ولو أنه قد حدث تعديل فيها بعد.

هل المارد بذلك توفير الوقت، وقد لا يكون الأمر في حاجة إلى الاستمرار في الدفاع وإلى الخروج عن الموضوع ؟

لذلك أطلب حذف هذه العبارة ، لأنها لا سند لها من الدلائل ولا من المصلحة . ولا أعرف ما الذي أمل هذا الحكم على أغلبية اللجنة ، لأنني كنت معارضا في هذا الموضوع ، بينما هو لا يقدم ولا يؤخر ، لأن اثنين من المحامين قد استمررا في المرافعة شهرا ، والاستمرار وعدمه مسألة تقديرية متروكة للقاضي .

**المقرر -** هذا الحكم يقتبس من القانون الإيطالي .

**فقرة الشيخ المحترم محمد حسن المشاوي باشا -** هو مقتبس من القانون الفاشيستي ، ونحن في دولة ديمقراطية . ولا يجوز بنا أو يُلجَأ أن نضمن مشروع القانون المعروض نصا فاشيستا من القانون الصادر سنة ١٩٣٢ في عهد موسوليني .

**الرئيس -** نخدم اقتراح من حضرة الشيخ المحترم محمد حسن المشاوي باشا ، هذا نصه :

” أقترح حذف العبارة الآتية من نهاية الفقرة الثالثة من المادة ٢٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وهي :

”ولا يجوز أن يزيد عدد المدافعين عن كل منهم عن اثنين“ .  
٤ أبريل سنة ١٩٤٩ محمد حسن المشاوي

وسأخذ الرأي عليه في الجلسة المقبلة .

**فقرة الشيخ المحترم محمد حسن المشاوي باشا -** أرجو أن نسمع قبل أخذ الرأي على اقتراح في الجلسة المقبلة أن أشرح مرة أخرى أمام أكثرية الأعضاء ، لئلا نكون من إبداء رأيهم فيه ، وليكون حكمهم عليه بعد سماع ما أقوله .

**فقرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طمب باشا -** يحسن هذا حتى يكون عدد الحاضرين من الأعضاء كبيرا

ومن العدل إجابة سعادة الشاوي باشا إلى طلبه ، لأن مشروع هذا القانون خاص بالحريات .

**فقرة الشيخ المحترم الدكتور محمد صبيح عيكل باشا -** أرجو أن يكون الكلام في الجلسة المقبلة مقصورا على الاقتراح .

**فقرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طمب باشا -** على ثلاث ملاحظات .

أول وضعت المادة على هذا الأساس . ولا يجوز المحس في الجلس إلا بما كانت من الجرائم التي ذكرتها .

هذا مرض سريع لظهور الفرق بين القانونين .

**فقرة الشيخ المحترم محمد حسن المشاوي باشا -** لي كلمة في جزئية من بنود المادة ٢٧٨ احتفظت لنفسى بحق الكلام فيها ، لأنني أعلم أن العمل في هذا القانون يسير على نحو ما أتبع في القانون المدني والمرافعات أي ، أنه لا يناقش من المواد إلا ما قدم منه ملاحظات .

**فقرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طمب باشا -** لقد لاحظت أن كلمة النيابة وردت مرة موصوفة بكلمة العامة ومرة أخرى بدون وصف . فيحسن توحيد المصطلح في جميع مواد القانون ، وأن تكون النيابة العامة .

**المقرر -** لا مانع من ذلك .

**فقرة الشيخ المحترم محمد حسن المشاوي باشا -** لي ملاحظة على جزئية من بنود المادة ٢٧٨ :

أضافت المادة ٢٧٨ كما عدلتها اللجنة أخيرا بالأغلبية فقرة جديدة هي :  
”والحكومة أن تمنع المتهم أو عايله من الاستمرار في المرافعة إذا خرج من موضوع الدعوى أو كرر أقواله“ .

وهذه الفقرة ليس لي اعتراض عليها ، لحكمها حق الحكمة دون نص . وإنما الذي أعارض عليه هو التحكم الذي أضادته أغلبية اللجنة دون مبرر ، وهو : ”ولا يجوز أن يزيد عدد المدافعين عن كل منهم عن اثنين“ .

فأنا لا أفهم حكمة هذا النص ، لأنه إذا خيف التكرار فالتكرار ممنوع بالحكم الوارد في صدر الفقرة . وإذا خيف الاستمرار خارج الموضوع ، فهو ممنوع أيضا . أما حق المتهم في الاستعانة بمحام أو اثنين ، فلا أفهم الحكمة منه . هل المقصود بذلك توزيع القضايا على أكبر عدد من المحامين أو أن كثرة مدعهم تؤدي إلى الإطالة في الكلام ؟

قد يحدث أن عايله واحدا تستغرق مرافعته عشرة أيام ، وقد يحدث أن عشرة عايله لا تستغرق مرافعتهم أكثر من جلسة واحدة . فالمسألة تدخل في عناصر الدعوى . وقد ضرب سعادة توفيق دوس باشا مثلا بخمس ، إذ أنه زافع عشرة أيام في قضية جريدة ”السياسة“ سنة ١٩٢٤ . والمسألة أن المبادئ التحكيمية تناقض مع موقف اللجنة ، فهي قد أسرفت في عانة المتهم ثم جاءت هنا وجرده من كل الضمانات ، مع أن الأمر لا يبدو أن المتهم يستعين بأكثر من عايل ، لأن كلامهم تخصص في ناحية ما .

فلماذا يقصر أمر الدفاع على عايلين ؟



ولأن اقتراح الرجوع الى النص الوارد في مشروع الحكومة للأسباب الآتية :

( أولا ) لأن النص الذي أقرته أغلبية اللجنة من شأنه إهدار حكمة الشارع في تقرير عقوبة الحبس في المخالفات الكثيرة ، سواء ماورد منها في قانون العقوبات أو في القوانين واللوائح الأخرى ، وهو بمثابة البناء لعقوبات الحبس المقررة في تلك القوانين وقانون الإجراءات الجنائية إنما هو في الأصل لتنظيم كيفية توقيع تلك العقوبات بما لا يضر من طبيعتها لا إلغاؤها .

( ثانيا ) إن هذا النص سيفضي الى مضاعفة عدد المخالفات بسبب ما يتولد في النفوس من الاستهتار ، والمثل يقول " إلى متى تعرف دينه آتله " . فكل واحد يرتكب مخالفة ويدفع خمسين قرشا .

**مفكرة الشيخ المرحوم محمد حسن المشهور باشا -** أي ان الجريمة أصبحت مسموعة .

**مفكرة الشيخ المرحوم عبد الرههاب طهعت باشا -** نعم ، وحتى اذا ارتكب الشخص كل يوم مخالفة ، فعقوبتها ان تزيد على خمسين قرشا . وهذا ليس باختيار النيابة ، فالتبائة أو مأمور الضبط القضائي كل منهما ملزم بان يمرض على ملتهم الصلح حتى ولو كان غائبا ، فانه يخطره ليدفع قيمة الصلح .

( ثالثا ) قالوا : لماذا لا نصلح في المخالفات ما دام الأمر في النظام القائم أن المخالفات يتصرف فيها بأوامر جنائية ، ومن غير حكمة . ولكن هذا قول فيه تجوز تحقيقه ، لأنه بحسب نظام الأوامر الجنائية للنيابة الحق في أن تقدم القضية إذا اعتقدت . بأن الحكم بالفراغة لا يدع منهم . ومن غير المحقول إذن أن تخفف هذه العقوبة مطلقا ، ونجعل الصلح مباحا لكل شخص .

( رابعا ) ان هذا النص الذي اقترح في مشروع هذا القانون ليس له ميل في أي قانون آخر في أية دولة من الدول التي سبقتنا في المدينة . وليس من المصلحة أن نعود المجتمع الآن على الاستهتار بالصدر ، فهذا يتدرج من الصغار الى الكبار .

لهذا أقترح إعادة نص المادة ١٩ من مشروع اللجنة الى ماورد في مشروع الحكومة ( المادة ٣٥ ) وهو كما يأتي :

" يجوز الصلح في مواد المخالفات إلا في الأحوال التي ينص القانون فيها على عقوبة غير للفراغة . وتحمي الدعوى الجنائية بدفع قيمة الصلح " .

**المقرر -** ليتفضل حضرة الشيخ المرحوم طهعت باشا بإبدائها الآن .

**مفكرة الشيخ المرحوم عبد الرههاب طهعت باشا -** سأتكلم في ثلاث مسائل :

المسألة الأولى خاصة بالمادة التي انتهت إليها أغلبية اللجنة من إباحة الصلح في كافة المخالفات التي يجوز الحكم فيها بالحبس والفراغة .

**المقرر -** النص على الحبس أو الفراغة .

**مفكرة الشيخ المرحوم عبد الرههاب طهعت باشا -** الحبس والفراغة أو إحدى هاتين العقوبتين ، كان المشروع المقدم من الحكومة يتضمن مع ماورد في قانون تحقيق الجنايات المختلط الصادر في سنة ١٩٣٧ الذي ينص على أنه :

" يجوز الصلح في مواد المخالفات إلا في الأحوال التي ينص القانون فيها على عقوبة غير للفراغة " .

أما قانون تحقيق الجنايات الأهل فقد نص في المادة ٤٦ منه على أنه :

" يجوز الصلح في مواد المخالفات إلا في الأحوال الآتية :

( أولا ) متى كان القانون قد نص على عقوبة للخالفة غير الفراغة .

( ثانيا ) إذا كانت المخالفة من مخالفات اللوائح الخاصة بالصلوات المدوية .

مع أنه في هذه اللوائح لا تزيد العقوبة في بعض المخالفات عن مائة قرش ومع ذلك حرم القانون إجراء الصلح فيها .

( ثالثا ) إذا كان الشخص الذي وقعت منه المخالفة قد حكم عليه في مخالفة أخرى أو دفع قيمة الصلح . في خلال ثلاثة الأشهر السابقة على وقوع المخالفة المنسوبة اليه .

**مفكرة صاحب المصالح محمد نكي علي باشا ( وزير الدولة ) -** العقوبة في مخالفات اللوائح ليست على الفراغة ، وإنما تتناول الإغلاق والمصادرة .

**مفكرة الشيخ المرحوم عبد الرههاب طهعت باشا -** أخلص من هذا الى أن اللجنة قد عرجت من حدود التبريد الواردة في المادة ٤٦ المشار إليها الى الإطلاق . وهذا لا يتفق مع نظام الهيئة الاجتماعية ، لأنه إن كانت المخالفات تنظر إليها كأنها من الهيئات إلا أن هذه المسائل الهيئة قد تكون في الغالب مبحث الشر .

**مقرر الشيخ المحترم محمد حسن العشماوى باشا -** كيف يصير معاملة المقرر على فكرته ، وقد لا تكون صائبة ؟

**مقرر الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا -** أوجه النظر إلى أن هناك ...

**المقرر -** هناك لأثرة لهذا المجلس .

**مقرر الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا -** ما أريد أن أقوله لا يبدو أن يكون استيفاسا ، ولعلك تريد به .

**المقرر -** لست في حاجة إلى الرد عليه الآن . أقول وفي هذه الحالة ما دام أنه لا ينتظر أن يحكم بأكثر من الفرامة ، فيجوز الصلح . أما إذا كان المجلس وجوبا ، فلا صلح .

وإذا كانت العقوبة هي الحد أو الإزالة أو الإغلاق فهذه مسائل خطيرة لا يجوز الصلح فيها والاستعانة عن الإغلاق والإزالة بتعيين قرشا غرامة .

هذه هي الأسباب التي دعت اللجنة إلى اقتراح النص الوارد في تقرير اللجنة .

**مقرر صاحب المحلى محمد زكي على باشا (وزير الدولة) -** أرى أن النص الذي قدمته الحكومة في هذا الصدد ربما كان أسلم من النص الذي رآه اللجنة . ومن مقتضى النص الذي قدمته الحكومة ، أنه لا يجوز الصلح في المخالفة إذا كان الحكم يقضى بالمحس على سبيل الجواز ، وأنا أنكلم من الناحية النظرية ، أي من الوجهة القانونية بصرف النظر عن الناحية العملية .

**المقرر -** ليس هذا من باب أولى في جرائم الجمع التي يبلغ المحس فيها سنة مع جواز الصلح ؟

وقد قدمت الحكومة مشروعها على أساس أن اللجنة يجوز الحكم فيها بالمحس إلى سنة ؟

**مقرر الشيخ المحترم محمد حسن العشماوى باشا -** لا يوجد نص يبيح الصلح في الجمع .

**المقرر -** هناك الأمر الجنائي .

**مقرر الشيخ المحترم محمد حسن العشماوى باشا -** يلاحظ أن الأمر الجنائي لا يتبرر صلحا .

**المقرر -** الحكمة التي حدثت بالجنة إلى قبول الصلح في المخالفات ولو كانت عقوبة المحس موجودة هي أن المخالفات في مجموعها جرائم نافذة جدا .

**مقرر الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا -** إن معظم التار من مستصغر الشرر .

**المقرر -** أرجو عدم المقاطعة ، فلمخالفات ثلاثة أنواع من العقوبات ، وهي : إما الفرامة أو المحس أو الحكم بنبه آخر كالإغلاق أو الإزالة ، وكان القانون القائم الآن لا يميز الصلح في المخالفات إلا إذا كانت عقوبتها الفرامة فقط ، أما إذا كان يحتمل أن يحكم فيها بالمحس أو بالإغلاق ، فلا صلح فيها .

وقد قلنا إن في هذا تشديدا بلامبر ، لأنه إذا كانت العقوبة هي المحس أو الفرامة بطريق اختيار للقاضي ، فأما جملة أحكام في المخالفات ، وأنا أتحدى من يأتي يحكم فيه القاضي بالمحس ، بل كلها تؤول إلى الفرامة بلا استثناء ، فإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا لا نحقق غرض الشارع وهو تغادي رغب هذا العدد المائل من المخالفات وشغل القضاء بها وأقلام الكتاب والمجسرين في التنفيذ ، مع أنها مسائل نافية لن يحكم فيها إلا بغرامة ، فأميز الصلح ، وبعرضه يخص المتهم من المحكم عليه بدفع غرامة محددة مقدما بقبلا .

أما إذا كان الحكم بالمحس وجوبا في مخالفة ، فقد حرمت الصلح فيها ، لأن المحس لا يستبدل به الفرامة بإرادة المتهم أبدا . فنحن نظرنا إلى اعتبارات عملية ، ثم اتينا إلى أنه في الأمر الجنائي في الجمع التي هي أشد مراحل من المخالفات ، والتي يحكم فيها حتى بالمحس أو بالفرامة ، وقد تكون بذات أو بألاف البنجات ، أبهر الصلح فيها متى تراءى للجنة أن اللجنة بحسب ظروفها التي وقعت فيها . ومع استعمال ظروف الرأفة يطلب من الظن أن القاضي لا يحكم فيها إلا بغرامة عشرة جنديات . فأبج للنابية أن تغادي المحس رأسا متى أصبحت اللجنة بحسب ظروفها نافذة لا تستحق عقوبة أكثر من عشرة جنديات . وبالمقاس إلى ذلك إذا جئت وقتنا إلى المخالفات التي لا يطلب من الظن الحكم فيها بأكثر من تعيين قرشا غرامة لتصلح فيها ، فلا تكون مغاير ، بل متممين مع روح الشارع بضم الجمع إلى المخالفات . وهذا ما أردنا تحقيقه ، حيث ثبت بالصلح أن عقوبة المحس لم توقع أبدا في حاكم المخالفات ...

**مقرر الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا -** كيف هذا ؟ عند ما نتكلم من شخص مخالفة ...

**المقرر -** أرجو عدم المقاطعة .

**مقرر الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا -** أردت أن أصحح واقعة .

**المقرر -** لا أريد تصحيحا وأنا مصر على فكرتي .

**القرار - لا .** ومتى وصل الأمر إلى المحكمة ، فقد انتهى كل شيء . وإذا كان حضرة الشيخ المحترم يريد إعطاء حق الاستئناف للنائب العام ، فلا مانع من ذلك .

**عقرة الشيخ المحترم عمر حسن الصمواوي باشا -** يحسن إعطاء النائب العام حق الاستئناف ليستقيم الأمر .

**القرار -** وأنا أوافق على ذلك .

**عقرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا -** المسألة الثالثة التي أريد أن أتكلّم عنها هي أنه ورد في المادة ٣٦٩<sup>(١)</sup> من المشروع المقدم من الحكومة ما يفيد أنه يجب على المحكمة قبل أن تصدر حكماً بالأعدام أن تأخذ رأي مفتي الجبهة الموجودة في دائرتها المحكمة ، ويجب إرسال أوراق القضية إليه . وإذا لم يبد رأيه في ميعاد الثلاثة الأيام التالية لإرسال الأوراق إليه ، تحكم المحكمة في الدعوى . وقد حذفت اللجنة نص المادة ، وقالت إن رأي المفتي غير ملزم للمحكمة ، فلا داعي لهذا النص . ولا أرى ممحلاً لحلف هذا التقليد الذي يبرت عليه الحاكم منذ إنشائها وانتقال سلطة الحكم إليها من القضاء ، لأنه يعتبر إلى حد ما ضماناً من الضمانات ليثبت الطمأنينة في نفس المتهم من أنه قد استغذت كل الوسائل لاستيفاء كافة شروط القصاص الذي قضت به الشرائع السالوية . هذا فضلاً عن أنه مرحلة لتلطيف حالة المتهم حتى لا يصلهم مرة واحدة بالحكم بالأعدام ، وفي إرسال الأوراق إلى المفتي ما يفيد وجهة نظر المحكمة . وكثيراً ما حدث أن المفتي يلاحظ بعض الملاحظات التي يترتب عليها عدول المحكمة عن الحكم بالأعدام ...

**عقرة الشيخ المحترم عمر حسن الصمواوي باشا -** لم يحصل ذلك مطلقاً . والواقع أن العرض على المفتي عبث وهزل ، ولا يصح المزول في موضوع الجدل .

**عقرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا -** لقد حدث هذا العدول نحو ثلاث مرات : مرة في سنة ١٩٠٠ ، ومرة في سنة ١٩٣٤ ، وثالثة في سنة ١٩٤٨ ، وكان ذلك في محكمة قنا . على أن هذه الحلقة التاريخية في التشريع المصري لا يصح محوها . لهذا أقترح إعادة المادة ٣٦٩ من مشروع الحكومة .

**عقرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا -** كيف يمكن أن يسوغ العقل أن إنساناً تنكر منه الحقائق في كل يوم ، ثم تقبل منه النيابة الصلح في هذه الحقائق ، وهو لا يميّز أي تشريع في أي بلد آخر .

هناك مسألة أخرى تتعلق بالمادة ٢٢ (فقرة ثانية) من مشروع اللجنة فقد جاء فيها ما يأتي :

”وللنائب العام أن يوجه إنذاراً إلى كل من تقع منه مخالفة لواجباته أو يخشى من عمله ...“ .

وهذا ولا شك بمناسبة لفت نظر . ثم جاء في هذه الفقرة بعد ذلك ما يأتي :

”كما له حق رفع الدعوى التأديبية عليه أمام الجهة المختصة إن كان لذلك محل وهذا لا يمنع من رفع الدعوى الجنائية“ .

وأرى أن يستبدل عبارة ”كما له حق رفع الدعوى التأديبية“ عبارة ”كما له أن يطلب رفع الدعوى التأديبية“ .

ذلك لأن الدعوى التأديبية ليست مماثلة مع الدعوى الجنائية في طريقة رفعها ، بل هي خاضعة لإجراءات تستلزم حتى موافقة السلطة التابع لها الموظف ، وهي التي تتولى عاكتة . كذلك من شأن هذا النص أن يحكم النائب العام في إرادة الوزير ، فضلاً عما في ذلك من تمازج بين السلطات من غير داع . هذا أقترح الرجوع بهذه الفقرة إلى النص المقدم في مشروع الحكومة ، لأنه هو الذي يمتنع مع النظم الإدارية في مصر .

**عقرة الشيخ المحترم عمر حسن الصمواوي باشا -** لاشك في أن الوزير سلطة تأديبية .

**القرار -** لاشك أن رجال الضبطية القضائية خاضعون في أداءهم وظواهرهم للنائب العام ، وهو المشرّف والرئيس المباشر لهم ، وهو خير من يقدر ما لرتبته مأمور الضبطية القضائية من مخالفات . ولاشك أن النائب العام الذي احترقنا سلطته في الحبس وتفتيش المنازل والتصرف في مصائرنا برفع الدعاوى إلى الجهات القضائية ، هذا النائب العام الذي له كل هذه السلطات كثير أن نأبي عليه حق تقديم مروره للسلطة التأديبية ؟!

**عقرة الشيخ المحترم عمر حسن الصمواوي باشا -** هل للنائب العام حق استئناف هذا الحكم ؟

(١) نص الاقتراح :

”إعادة المادة ٣٦٩ كما وردت في المشروع المقدم من الحكومة ، ونصها :

”يجب على المحكمة ، قبل أن تصدر حكماً بالأعدام ، أن تأخذ رأي مفتي الجبهة الموجودة في دائرتها المحكمة ، ويجب إرسال أوراق القضية إليه وإذا لم يبد رأيه في ميعاد الثلاثة الأيام التالية لإرسال الأوراق إليه ، تحكم المحكمة في الدعوى“ .

(٤) القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١، إخراج بالأوامر الجنائية .  
(٥) المواد من ٩٦ إلى ١٠٣ من لائحة السجون ، الصادر بها الأمر  
السلي المؤرخ في ٩ فبراير سنة ١٩٠١  
وبتراض من هذه القوانين جميعا بقانون الاجراءات الجنائية المرافقة .  
وكذلك يلغى كل حكم يخالف لأحكام القانون سابق الذكر .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى، وتلتم المادة الثانية .  
تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :  
( المادة الثانية )

على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويصل به اعتبارا من ١٥ أكتوبر  
سنة ١٩٤٩  
أمر بأن يسم هذا القانون بقائم العولة ، وأن ينشر في الجريدة  
الرسمية وينفذ كقانون من قوانين العولة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

## ٢٨ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بشأن تنظيم تجارة الجملة - بمقرر لجنة التجارة  
والصناعة (٢) - الموافق على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواد  
مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالنداء بالاسم إلى يوم الثلاثاء ١٢ أبريل  
( للقر حصة الشيوخ عند عدم السلام بمحور بك ، بدلا من حصة الشيوخ المحترم الأستاذ  
سيد الرزي ) .

**القرار** - بمقت اللجنة مشروع هذا القانون بمحضر متعريف وزارة  
التجارة والصناعة ، وتبينت أنه ينظم أسواق تجارة الجملة ، ويركز التعامل  
في مكان واحد مما يمكن معه الوصول إلى أسمار عادلة تطابق قاعدة العرض  
والطلب ، كما أنه يحقق الرقابة على بيع المنتجات والحاصلات الزراعية  
وقهرا ، فتجوز للمعاملات في جو من الثقة والاطمئنان .

**الرئيس** - تقدم اقتران<sup>(١)</sup> من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ واغب  
إبراهيم - الأوا - بقيد تعديل الفقرة الثانية من المادة ١٣٧ كما يأتي :  
"وعلى المحامي الذي يعين عن المتهم أن يبلغ ذلك قلم كتاب المحكمة أو  
مأمور السجن" .

**القرار** - لقد أشرنا إلى ذلك .

**فقرة الشيخ المحترم الأستاذ رافع مسكندر بك** - المفهوم من اقتران  
أن المحامي هو الذي يبلغ قلم كتاب المحكمة أو مأمور السجن .

**القرار** - والمحامي بطبيعة الحال وكيل عن المتهم . فإذا جاز لهم أن  
يلعن عن عاميه ، جاز للمحامي نفسه أن يدل ذلك بصفته وكلا عن المتهم .

**الرئيس** - والاقتران الثاني حذف الفقرة الثالثة من المادة ٢٧٨، ونصها :  
"والحكمة أن تمنع المتهم أو عاميه من الاستمرار في المرافعة إذا خرج من  
موضوع الدعوى أو كرر أقواله . ولا يجوز أن يزيد عدد المدافعين عن  
كل منهم عن اثنين" .

وسيتت نصا هذين الاقتراحين في المضبطة ، وسيؤخذ على رأي عليها  
مع الاقتراحات الأخرى في الجلسة المقبلة قبل أخذ الرأي على مشروع القانون  
بالنداء بالاسم .

والآن وقد انتهينا من بحث مواد قانون الإجراءات الجنائية ، سيحل  
حضراتكم مشروع قانون الإصدار ، على أن يؤخذ عليه الرأي بالنداء بالاسم  
يوم الثلاثاء ١٢ أبريل بمعد أخذ الرأي على الاقتراحات التي عرضت  
في هذه الجلسة .

وتلتم الآن مواد مشروع قانون الإصدار .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يلغى قانون تحقيق الجنابات المعمول به أمام المحاكم الوطنية  
وقانون تحقيق الجنابات المعمول به أمام المحاكم المختصة ، كإلغى القوانين الآتية :

- ( ١ ) القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ ، بتشكيل محاكم الجنابات .
- ( ٢ ) المرسوم بقانون الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٣٦ ، بجعل بعض  
الجنابات جنما إذا اقترنت بأعذار قانونية أو ظروف عطفية .
- ( ٣ ) المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ ، بشأن إعادة الاختيار .

(١) نص الاقتراحين :

"أفزع ؛

(أولا) لتعديل الفقرة الثانية من المادة ١٣٧ كالآل :

"وعلى المحامي الذي يعين عن المتهم أن يبلغ ذلك قلم كتاب المحكمة أو مأمور السجن" .

(ثانيا) حذف الفقرة الثالثة من المادة ٢٧٨ ، ونصها :

"والحكمة أن تمنع المتهم أو عاميه من الاستمرار في المرافعة إذا خرج من موضوع الدعوى أو كرر أقواله . ولا يجوز أن يزيد عدد المدافعين عن كل منهم عن اثنين" .

واغب مسكندر

(٢) يراجع المحرر رقم ١٣٧

(٤) (١) رسوم شغل المساحات بما لا يزيد على مائتي مليم المتر المربع شهريا .

(ب) رسوم الترخيص في التعامل بما لا يزيد على خمسة جنيهات سنويا .

(ج) رسوم الوزن بما لا يزيد على ١٥ مليا للوحدة التي يبينها وزير التجارة والصناعة .

(د) رسوم الترخيص في مزاوله مهنة الدلالة بما لا يزيد على خمسة جنيهات ورسوم التجديد بما لا يتجاوز جنيهين سنويا .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية، وتتل المادة الثالثة .  
تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - يحاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة من مائة قرش إلى خمسمائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام هذا القانون أو القرارات التي تصدر تنفيذا له .

ويجوز غير إخلال بالحاكمة الجنائية اخلاق المحل أو إزالة أسباب المخالفة بالطرق الإدارية أو إلغاء الترخيص في التعامل بحسب الأحوال على أن يكون ذلك بقرار مسبب يصدره وزير التجارة والصناعة ، ويجب في هذه الحالة عرض الأمر على المحكمة عند نظر موضوع المخالفة للفصل فيه ، ويجوز استئنافه بالطرق العادية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة، وتتل المادة الرابعة، والجدول الملحق بمشروع هذا القانون المشار إليها في هذه المادة .

تليت المادة الرابعة والجدول المذكورة ، وهذا نصها :

مادة ٤ - يكون لوظفين الذين يتدربون بقرار من وزير التجارة والصناعة أو من وزير الداخلية أو من وزير الصحة العمومية ، كل فيما يخصه ، صفة رجال الضبطية القضائية فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون أو القرارات التي تصدر تنفيذا له .

ولهم أن يدخلوا لهذا الغرض جميع الأماكن المعدة للاحتجار بالجملة في الأصفى المينة بالجدول الملحق بهذا القانون هذا الأجزاء المخصصة منها للسكنى ، ولهم فحص النفاذ وغيرها من الأوراق الخاصة بالتجارة .

وهم ملزمون بمراعاة سرالمهنة وفقا لما تقتضيه بالمادة ٣١٠ من قانون العقوبات، وإلا استحقوا العقوبات المنصوص عليها فيها .

لهذا أقرت اللجنة بتدليلات مجلس النواب على مشروع القانون ، ولكنها رأيت أن يؤخذ رأى وزارة الداخلية مع وزارة الصحة العمومية عندما تبين وزارة التجارة والصناعة الأماكن التي تخاف فيها أسواق البلدة ، وذلك رعاية للأمن الذي هو من شأن وزارة الداخلية . وقد عدلت الفقرة الخاصة بذلك في المادة الأولى بما يطابق هذا الغرض .

وجد أن انتقلت اللجنة إلى سوق البلدة تخضر والفاكية بروض الفرج ، ووقفت على نظام التعامل ، رأيت وجوب وضع حد أقصى للفتح يجوز أن يبيع به مقدرا على أساس تكاليف الحاصلات وإضافة ربح مقبول ، كما رأيت وضع لوحات في مدخل كل سوق تبين فيها أسعار المبيعات يوميا . وبناء على ذلك وافقت اللجنة بالإجماع على مشروع القانون معدلا بالصيغة الواردة بالقرار .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ، ولتنقل إلى مناقشة مواده مادة المادة ، وتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - لا يجوز إنشاء أو استغلال حوائط أو أسواق أو حلقات أو غيرها للتعامل بالجملة في الأصناف المينة بالجدول الملحق بهذا القانون في غير الأماكن التي يبينها وزير التجارة والصناعة لهذا الغرض بقرار يصدره بعد أخذ رأى وزاري الداخلية والصحة العمومية .

ويجوز لوزير التجارة والصناعة بقرار منه إضافة جداول أخرى أو تعديل مشتملات الجدول .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى، وتتل المادة الثانية .  
تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - يبين وزير التجارة والصناعة بقرار منه :

( ١ ) الأحكام والشروط الخاصة بشغل المساحات في الأماكن المشار إليها في المادة السابقة .

( ٢ ) التدابير الخاصة بنظام التعامل .

( ٣ ) التدابير اللازمة المحافظة على النظام والصحة العامة .

الجدول رقم ١  
الحاصلات الزراعية

(١) الحبوب

القمح	قشر القمح	السمسم	الأرز المبيض
الذرة	الذرة	البرسيم	الأرز الشير
الذرة	الذرة	بذر الكتان	البسلة الحافة
الحلبة	الحلبة	الفرطم	الفرص
القمح	القمح	الفريك	البن
الحنظل	الحنظل	القويح الحافة	الحنافة

(ب) الخضروات والفواكه

الاسبانخ	الطماطم	الهندية	الموز
البامية	الفاصوليا	البريقال	الكزبرة
الباذنجان	الفجل الرومي	البرقوق	الكرز
البسلة	الفاصل	البسلة	النارنج
البطاطا	الفوكيا	البطخ	اليوسفي
البطاطس	الذرة	الفتحاح	البطيخ
البقدونس	القرع السلي	البن	الشمام
البنجر	القمح	الجوانف	السيجور
الثوم	القمح	القمح	الحيار
الحريير	الكزات أبو شوشة	الزمان	الفناء
الجزر	الكرفس	الزيتون الأخضر	الفاوون
الحمازة (الحبة)	الكرب	السفرجل	الستراوى
الخرفوف	الكشك المشاط	الشيك (خراولة)	البصل
الحنظل	الكوسة	المنب	القمص
الرجلة	اللفت	الفتحة	المجوة
السليفل	القويح الخضراء	الليمون	البندق
الشكرويا	المونيا	المسحور	الأوفوة
الطرطوفة	التمناح	المشمش	القراصية

الجدول رقم ٢

المنتجات الحيوانية

الجلود | الصوف

الجدول رقم ٣

الأسماك والطيور

الأسماك | الطيور

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة وعلى الجدول الملحق بمشروع القانون ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة ، وعلى الجدول المذكورة ، وتتل المادة الخامسة .

تليت المادة الخامسة ، وهذا نصها :

مادة هـ - تسرى أحكام هذا القانون على محافظتي القاهرة والقلايكة  
ويجوز أن تسرى بقرار من وزير التجارة والصناعة على أية مدينة أخرى .

ولوزير التجارة والصناعة أن يعهد بقرار متعلق الترفيع التجارية المصرية بإنشاء وإدارة الأماكن التي تخصص للتعامل بالجملة طبقاً لأحكام هذا القانون ، على أن يكون إنشاء هذه الأماكن وإدارتها خاضعين لإشراف وزارة التجارة والصناعة .

ويجوز له أن يعهد بهذا الاختصاص - بالاتفاق مع وزير الداخلية أو وزير الصحة العمومية بحسب الأحوال - إلى مجالس المديريات أو المجالس البلدية وفي هذه الحالة تصدر القرارات المشار إليها في المادة الثانية من هذا القانون من وزير الداخلية أو من وزير الصحة العمومية بعد أخذ رأي وزير التجارة والصناعة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة ، وتتل المادة السادسة .

تليت المادة السادسة ، وهذا نصها :

مادة ٦ - ينش القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم تجارة الجملة للمحاصيل الزراعية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة ، وتتل المادة السابعة .

تليت المادة السابعة ، وهذا نصها :

مادة ٧ - على وزراء التجارة والصناعة والداخلية والصحة العمومية تنفيذ هذا القانون ، ولم يكل فيما يخصه إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

ويصل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يعمر هذا القانون بنصام الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة .

ويؤجل أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالبدء بالامم إلى يوم الثلاثاء ١٢ أبريل .

## ٢٩ - تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل

من مشروع القانون الوارد من مجلس النواب الخاص بقصد العمل المشترك -  
إعادته إلى اللجنة ، نظره مع مشروعين القانونين الآتيين :

١ - مشروع قانون بالمراقبة على الوثيقة الخاصة بالتعديلات التي أدخلت  
على دستور هيئة العمل الدولية التي أقرها مؤتمر العمل الدولي في دور انعقاده  
التاسع والعشرين بجنيف في ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦

٢ - مشروع قانون بالمراقبة على الاتفاق رقم ٨٠ الخاص بالصداقات  
الجزئية لمعادنات التي وافقت عليها هيئة العمل الدولية في دوراتها الثامن والعشرين  
الأول ، المرفع عليها بجنيف في ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦

المرتب - لم يبق في جدول الأعمال إلا النظر في تقرير لجنة الشؤون  
الاجتماعية والعمل عن مشروع القانون الخاص بقصد العمل المشترك .  
وهذا المشروع يتصل . شروحي قانونين نظرها المجلس في أول الجلسة ؛  
أولها خاص بالتعديلات التي أدخلت على دستور هيئة العمل الدولية التي  
أقرها مؤتمر العمل الدولي ، وثانيها خاص بالتعديلات الجزئية للمعاهدات  
التي وافقت عليها هيئة العمل الدولية .

وبناء على طلب حضرة الشيخ المحترم علي زكي المرابي باشا ، أحيل  
هذان المشروعان إلى لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل ، للنظر فيها بصفتها  
لجنة الموضوع . وقد طلب حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك  
أن يرد إلى هذه اللجنة مشروع قانون عقد العمل المشترك ، لتتفرع هذه  
المشروعات الثلاثة معا ، نظرا إلى الاتصال الموجود بينها ، والحكومة  
توافق على ذلك .

فهل توافقون حضراتكم على رد هذا التقرير إلى اللجنة للسبب المتقدم ؟

( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة ، على أن تعقد  
الجلسة التالية يوم الاثنين المقبل ( ١٢ جمادى الثانية سنة ١٣٩٨ ، الموافق  
١١ أبريل سنة ١٩٤٩ ) الساعة الخامسة مساء ؟

( موافقة ) .

( رخصت الجلسة الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والعشرين مساء ) .



# مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

## دور الانعقاد العادى الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة السادسة والعشرين

المعقودة علنا ، ثم بصيغة سرية ، في يوم الاثنين ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٣٦٨ ، الموافق ١١ أبريل سنة ١٩٤٩

#### ملخص

دلم الصفة

الاستعجاب الموجه إلى حضرة صاحب المصلحة رئيس مجلس الوزراء، ووزيرة الداخلية والمهام العسكرية العام ، من حضرة  
الشيخ المحترم عبد فؤاد مراح الدين باشا ، عن استنلال الأحكام العرفية في التدقيق على حرية النشر والاعتداء ... .. ٨٤٤  
عقد الجلسة بيئة سرية — قرار المجلس أن تتم مناقشة هذا الاستعجاب في جلسة سرية يوم الاثنين المقبل ... .. ٨٤٤

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما عدا :

القائمين :

أولا — بإجازات <sup>(١)</sup> ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك ، اللواء أحمد عطيه باشا ، أحمد علي  
أبو سبت بك ، الشيخ إسماعيل فؤاد ، محمد رشوان الزمر بك .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والنصف مساء ، برئاسة حضرة صاحب  
السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس المجلس .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ عبد الرحمن نور ، محمد عطيه الناظر بك ، السيد عبد الحميد  
الرمالى ، الأستاذ عبد الرازق وهبه القاضي .

(١) حضر حضرة الشيخ المحترم ملب ساي باشا ، تظلا من هذا اليوم من إجازته .

ثانياً - باعتماد :

## الاستجواب

الموجه إلى حضرة صاحب الممة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والحاكم العسكري العام، من حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا، عن استغلال الأحكام العرفية في التضييق على حرية النشر والصحافة - عقد جلسة بيئة سرية - قرار المجلس أن تم مناقشة هذا الاستجواب في جلسة سرية يوم الاثنين المقبل

(١) عن جلسة اليوم، حضرات الشيوخ المحترمين :

الدكتور جاد قنديل، عبد الستار حسن عمران، عبد الفتاح يحيى باشا، محمد المازى عبد ربه باشا، وهيب دوس بك .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع، حضرات الشيوخ المحترمين :

فهى ويصا بك، محمد شريف صبرى باشا، محمد شفيق باشا، محمد نجيب الزبائيل باشا، محمود فؤاد بك .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ إسماعيل حمزه، إسماعيل صدق باشا، حسن محمد الوكيل، الدكتور زكى ميتايل بشاره، ساما حبشى باشا، الدكتور سليمان عزمى باشا، سيد بهنس بك، عبد الرحمن قنوح، الأستاذ عبد العليق زعزوع، عبد المجيد إبراهيم صالح باشا، محمد طاهر باشا، الأستاذ محمود أبو الفتاح، الأستاذ ميشيل زكى .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب الدولة إبراهيم عبد الهادى بأشارئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الخارجية بالنيابة، وحضرات أصحاب المالى : أحمد عبد الغفار باشا وزير الأشغال العمومية، إبراهيم دسوقى أباطه باشا وزير المواصلات، الأستاذ عبد المجيد عبد الحق وزير التكوين، طه محمد عبد الوهاب السباعى باشا وزير الدولة، محمود حسن باشا وزير الدولة، الدكتور نجيب إسكندر باشا وزير الصحة العمومية، الأستاذ ملحوح رياض وزير التجارة والصناعة، الفريق محمد حيدر باشا وزير الحربية والبحرية، جلال فهيم باشا وزير الشؤون الاجتماعية، عباس أبو حسين باشا وزير الزراعة، مصطفى مرعى بك وزير الدولة، محمد زكى على باشا وزير الدولة، حسين فهى بك وزير المالية .

تولى السكرتيرة العامة أمين هنر العرب بك .

(أعلن حضرة صاحب السعادة الرئيس افتتاح الجلسة) .

الرئيس - تذكرون حضراتكم أنه قد تقرر في الجلسة الماضية أن يناقش في جلسة سرية الاستجواب الموجه من حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا إلى حضرة صاحب الملة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والحاكم العسكري العام، عن استغلال الأحكام العرفية في التضييق على حرية النشر والصحافة .

و بناء على ذلك تقبل القاعة من الموظفين وغيرهم والشرفات من الزائرين ورجال الصحافة .

[ أخلت القاعة من الموظفين وغيرهم والشرفات من الزائرين ورجال الصحافة، وعقدت الجلسة بيئة سرية الساعة الخامسة والدقيقة الأربعين مساءً . ولم يبق بالقاعة سوى حضرات الشيوخ المحترمين وحضرة صاحب الملة رئيس مجلس الوزراء وحضرات أصحاب المالى الوزراء، وحضرة صاحب الملة عبد الرحمن حماد بك وكيل وزارة الداخلية وحضرة الأستاذ توفيق صليب مدير قسم مرافقة النشر بوزارة الداخلية بناء على إذن من المجلس في الجلسة السرية السابقة .

وحضر حضراتنا صاحبي الملة أمين هنر العرب بك السكرتير العام وإبراهيم عبد الوهاب بك السكرتير العام المساعد وحضرة الدكتور السيد نوقل وكيل الإدارة التشريعية والمحتفلون .

وظلت الجلسة مقفولة بيئة سرية حتى الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والأربعين مساءً، وعندئذ أعلنت بيئة علنية ] .

الرئيس - قرر المجلس في جلسته السرية أن تم مناقشة هذا الاستجواب في جلسة سرية تخصص لذلك يوم الاثنين المقبل .

فهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن، على أن تعقد الجلسة الثانية غدا ( الثلاثاء ١٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٦٨، الموافق ١٢ أبريل سنة ١٩٤٩) الساعة الخامسة مساءً، وأن يكون نظام الجلسات في الأسبوع القادم هو نفس النظام الذى اتبع في هذا الأسبوع، فنكون جلسة يوم الاثنين سرية وجلسة يوم الثلاثاء للاحتمال العادية ؟

( موافقة ) .

(رعت الجلسة الساعة الثامنة والدقيقة الخمسين مساءً) .

# الْجَسَسُ الشَّيْخُ

## دور الانعقاد العادى الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة السابعة والعشرين

المعقودة علنا في يوم الثلاثاء ١٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٦٨ ، الموافق ١٢ أبريل سنة ١٩٤٩

#### ملخص

##### درم الصحة

١ — إجابة ..... ٨٤٩

٢ — الصديق على مضبطة الجلسة السابقة ( ٤ أبريل سنة ١٩٤٩ ) ..... ٨٤٩

٣ — مرسوم بمشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ يبلغ ٨٥٠٠ ، في قسم ١٢ "وزارة الأشغال السومية" ، فرع ٤ "صلصة اليكاثيكا والكهراة" ، باب ١ "طاعات وأجور مرتبات" تقوية للتجارز

في الباب نفسه ..... ٨٥٠

إسالة مباشرة إلى لجنة المالية ..... ٨٥٠

٤ — ردود أسام مشروع ميزانية المدة للسنة المالية ١٩٤٩ — ١٩٥٠ (المصروفات) الآتية من مجلس النواب :

( أ ) القسم ٢ "العين السام" ..... ٨٥٠

( ب ) القسم ٤ "مجلس الوزراء" ..... ٨٥٠

( ج ) القسم ١٢ "وزارة الأشغال السومية" ..... ٨٥٠

إسالتها مباشرة إلى لجنة المالية ..... ٨٥٠

## رقم المصلحة

٥ - مشروعا قانونين واردان من مجلس النواب :

٨٥١ (١) مشروع قانون بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ ، اتلاص بضريبة الأطنان ... .. ٨٥١

٨٥١ إحالة مباشرة إلى لجنة المالية ... .. ٨٥١

٨٥١ (ب) مشروع قانون ينص خمسة اعتمادات إضافية على ميزانية وزارة الأوقاف لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ... .. ٨٥١

٨٥١ إحالة مباشرة إلى لجنة الأوقاف والمجاهد الدينية ... .. ٨٥١

٨٥١ ٦ - موافقة مجلس النواب على التصديق على مشروع القانون بتظيم المصادقات والإحصاءات ... .. ٨٥١

٨٥١ ٧ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٦ ، يضم دوائر العلم إلى جامعة آزاد الأول  
إحالة مباشرة إلى لجنة المعارف ... .. ٨٥١

٨٥٢ ٨ - موافقة مجلس النواب على الأمر العسكري رقم ٧٦ بشأن إغلاق بيوت الباهرات ... .. ٨٥٢

٨٥٢ ٩ - سحب موافقة مجلس النواب على مشروع القانون المقدم من الحكومة بتظيم صناعة أجهزة إنشاء الحرق وتجهيزها ... .. ٨٥٢

٨٥٢ ١٠ - مل - مكانين خالين لجنس المالية والعدل ... .. ٨٥٢

٨٥٢ ١١ - استقالة حضرة الشيخ المحترم عبد الكريم صهيرو باشا عضو المجلس ... .. ٨٥٢

٨٥٢ ١٢ - رد على حريضة ... .. ٨٥٢

لحقه رقم ١٢٩

٨٥٢ ١٣ - اقتراح مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر ، عن إخراج القمح من التسعيرة ، ومصادقة القانونين  
من توريد القمح المطلوب منهم لثابت سنة ١٩٤٨ ، واستصدار حق من جميع المحكوم عليهم بقنوات منقذة الحرية في جميع  
مواد القوانين ... .. ٨٥٢

٨٥٢ إحالة إلى لجنة الاقتراحات والبرائش ... .. ٨٥٢

١٤ - استأ :

٨٥٢ (١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب القولة وزير الداخلية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي ، عن مشروع  
القانون الملحق لقانون السد - الإجابة عنه ... .. ٨٥٢٨٥٤ (ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب القولة وزير الداخلية ، من حضرة الشيخ المحترم أحمد قري بك ، عن وظائف السد  
والصالحات التابعة بمديرية البصرة - الإجابة عنه ... .. ٨٥٤٨٥٤ (ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الأشغال السوية ووزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ  
مياس الجبل ، عن بيع حصة الأملاك بجزء من مساحة شارع ابن مالك بالبصرة ، وعن ترخيص معاملة تنظيم بالبناء -  
الإجابة عنه ... .. ٨٥٤

رقم الصفحة

- ( د ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المجال وزير المصايد السورية ، من حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد إبراهيم  
بالجاء أينا ، عما أهدت الرقادة من إجازات على أئمة الأطباء والمهندسين - تأجيل أسبوعين ... ٨٥٥
- ( هـ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المجال وزير المصايد السورية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ،  
من تطبيق كادر قضاء على ميثاق التدوين بالمعاد العليا ، أسوة بميثاق التدوين بولايات الجاسين - تأجيل أسبوعين ٨٥٦
- ( ز ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المجال وزير التجارة والصناعة ووزير الشؤون الاجتماعية ، من حضرة الشيخ المحترم  
الأستاذ عبد أحد أياض ، من إقبال سائل شركة السكر في الشيخ فضل - تأجيل أسبوعين ... ٨٥٦
- ( ز ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المجال وزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم أحمد عام بك ، من كليات القطن  
في تلكها الحكومية ، وعن كسها في الجيوب القطنية - الإجابة مع ... ٨٥٦
- ١٥ - مشروع قانون الإجازات اجنائية ... ٨٥٧
- أخذ الرأي على الاقتراحات المقدمة في مشروع القانون - تأجيل أخذ الرأي عليه بالقاء بالاسم مع شروط القوانين الأخرى ٨٦٥
- ١٦ - مشروع قانون بالمراقبة على الوثيقة الخاصة بالتبديلات التي أدخلت على دستور دية العمل المؤجلة التي أقرها مؤتمر العمل  
العمل في دور انعقاده الثاني - تشرين بتمثال في ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ... ٨٦٦
- تقررا بلقي الخالوية والشؤون الاجتماعية والعمل  
ملحق رقم ١٣٠
- المراقبة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته الوحيدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالقاء بالاسم مع  
شروط القوانين الأخرى ... ٨٦٦
- ١٧ - مشروع قانون بالمراقبة على الاتفاق رقم ٨٠ الخاص بالتبديلات المؤجلة للعائدات التي واظقت عليها هيئة العمل المؤجلة  
في دوراتها الثالث والعشرين الأولى ، الواقع بتمثال في ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ... ٨٧٧
- تقررا بلقي الخالوية والشؤون الاجتماعية والعمل  
ملحق رقم ١٣١
- المراقبة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته الوحيدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالقاء بالاسم مع  
شروط القوانين الأخرى ... ٨٧٧
- ١٨ - مشروع قانون بالمراقبة على البروتوكول المؤجل بتمثال في ٢٧ مايو سنة ١٩٤٧ ، والمجلد الخاصة بالبريد الفضل المؤجل  
المؤجلة بتمثال في ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ... ٨٨٠
- تقررا بلقي الخالوية والمواسلات  
ملحق رقم ١٣٢
- المراقبة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته الوحيدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالقاء بالاسم مع  
شروط القوانين الأخرى ... ٨٨٠

دوم النقطة

١٩ - تم تمرير بقية الشئون المستورية المتعلقة بالامانة الداخلية من خلال اقتراحات ومشروعات قوانين مقدمة من بعض حضرات الشيوخ المحترمين  
بتعديل بعض مواد قانون الانتخاب ...  
٨٨١

طبق رقم ١٣٣

الموافقة من التفرير ، وإسالة اقتراح سعادة عدل طوي باننا وحضرة الشيخ المحترم أحمد دوي بك الى بقية الداخلية  
ليتمها من جهة الموضوع ...  
٨٨٢

٢٠ - استجوابات :

( أ ) الخافضة الى الاستجواب الموجه الى حضرة صاحب المعلقة وهي مجلس الوزراء ، وحضرات اصحاب المال والارز برالمحابة  
وزير التجارة والصناعة ووزير التورين ، من حضرة الشيخ المحترم عد أمين يوسف بك ، من الثلاثاء - فوالا المجلس  
الاستقلال الى جدول الاعمال ...  
٨٨٢

( ب ) الاستجواب الموجه الى حضرة صاحب المعلقة وهي مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم عد أمين يوسف بك ،  
من التفتيم الاداري وشبكة الموظفين - تأجيل الخافضة فيها وبة اماجح ...  
٨٩٢

( ج ) الاستجواب الموجه الى حضرة صاحب المعلقة وزير الداخلية ، من حضرة الشيخ المحترم عد أمين يوسف بك ،  
من اضطراب الرورق في شرايع القاهرة - تأجيل الخافضة فيها وبة اماجح ...  
٨٩٢

٢١ - مشروع قانون ملدم من الحكومة بتصبح خطا ماضي رورق في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ ، بتعديل أحكام قانون  
رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ ، بشأن رسوم التسجيل والحفظ ...  
٨٩٣

طبق رقم ١٣٤

تمرير بقية البند

الموافقة من مشروع القانون من حيث المبدأ - مخالفة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالبدء بالاسم مع  
مشروعات القوانين الأخرى ...  
٨٩٣

٢٢ - تمرير بقية البند من مشروع القانون المقدم من الحكومة بإنشاء محكمة استئناف بدمية المقصورة - تأجيله أسبوعا ...  
٨٩٣

٢٣ - تمرير بقية البند من مشروع القانون المقدم من مجلس النواب بوضع قواعد قتل رجال القضاء أعضاء المجلسين المرشحين الحاكم  
المختلة الى الحاكم الوطنية وتحديد أهدافهم - تأجيله أسبوعا ...  
٨٩٤

٢٤ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتعديل المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ ، لتكاس برارولة حمة  
الطب ...  
٨٩٤

طبق رقم ١٣٥

تمرير بقية البند

الموافقة من مشروع القانون من حيث المبدأ - مخالفة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالبدء بالاسم مع  
مشروعات القوانين الأخرى الى الجلسة المقبلة ...  
٨٩٤

٢٥ - تمرير بقية الشئون المتعلقة بالامانة الداخلية من مشروع القانون المقدم من مجلس النواب بفتح السبل المشترك - تأجيله أسبوعين ...  
٨٩٥

٢٦ - تمرير بقية الزامات من مشروع القانون المقدم من مجلس النواب لتكاس بإنشاء نقابة لعين الزراعة - تأجيله أسبوعين ...  
٨٩٥

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والتعصف مساءً برئاسة حضرة صاحب السعادة الدكتور عبد حسين هيكل باشا رئيس المجلس .

تولى السكرتيرية البهائية حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ عبد الرحمن نور، عبد طه الناظر بك، السيد عبد الحميد الرمالى، الأستاذ عبد الرزاق وجيه القاضي .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما عدا :

الغائبين :

أولاً - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الدكتور أحمد رشيد ميدان بك ، اللواء أحمد طه باشا ، أحمد علي أبو سميت بك ، الشيخ إسماعيل فواز ، صليب سامي باشا ، عبد المنزلي عبد ربه باشا ، عبد رشوان الزمر بك .

ثانياً - باحتذار :

( ١ ) من جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد لطفي السيد باشا ، صلاح الدين الشواربي بك ، عبد الرحمن الزاوي بك ، عبد الستار حسن عمران ، عبد الفتاح يحيى باشا ، الشيخ عبد الله عمر عبد الآخر ، علي ماهر باشا ، وهيب دوس بك ، يوسف ذو الفقار باشا .

( ب ) من جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

فهو ويصا بك ، عبد شفيق باشا ، عبد نجيب الترابي باشا ، محمود فؤاد بك .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ أحمد أبو الفتوح ، الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل ، الأستاذ إسماعيل حمزة ، إسماعيل صفيق باشا ، حافظ رمضان باشا ، حسن عبد الوكيل ، حسين سالم الغراب ، الدكتور زكي ميخائيل ، شاره ، ساياحوش باشا ، الدكتور سليمان عزي باشا ، سليمان مصطفى خليل ، شارل بشري حنا ، ميدان تلوم باشا ، عبد الحميد إبراهيم صالح باشا ، الشيخ فراج عبد الرحمن مجاهد ، عبد توفيق راضي بك ، عبد طاهر باشا ، الأستاذ عبد مل شرواي ، الأستاذ محمود أبو الفتوح ، محمود حمزة بك ، الأستاذ ميشيل رزق .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب الدولة إبراهيم عبد الهادي باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الخارجية بالنيابة ، وحضرات أصحاب المآل : محمود حسن باشا وزير الدولة ، الدكتور نجيب إسكندر باشا وزير الصحة العمومية ، القريق عبد حيدر باشا وزير الحربية والبحرية ،

جلال نعيم باشا وزير الشؤون الاجتماعية ، حباس أبو حسين باشا وزير الزراعة ، مصطفى مرعي بك وزير الدولة ، عبد زكي علي باشا وزير الدولة ، حسين فهيم بك وزير المالية .

تولى السكرتيرية العامة أمين عز العرب بك .

( أعلن حضرة صاحب السعادة الرئيس افتتاح الجلسة ) .

١ - إجازة

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم عبد المنزلي عبد ربه باشا إجازة لمدة شهر من اليوم ، لمرضه .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

( ٤ أبريل سنة ١٩٤٩ )

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟

حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طه باشا - في ملاحظتين على مضبطة الجلسة السابقة :

الأولى خاصة بما ورد في الصفحة ٣١ :

" إنه عند نقل الفقرة الثالثة من المادة ٤٦ من قانون تحقيق الإلحاقات الأهل مسقط العبارة الآتية :

" في خلال ثلاثة الأشهر السابقة على وقوع المخالفة " .

وملاحظتي الثانية أنه قد مسقت عند الكلام من المادة ٣٣ فقرة ثانية " من مشروع اللجنة العبارة الآتية :

" وأرى أن يستبدل بعبارة " كما له حق رفع الدعوى التأديبية " عبارة " كما له أن يطلب رفع الدعوى التأديبية " وذلك بعد العبارة الآتية الواردة في الصفحة ٣٣ :

" كما له عند رفع الدعوى التأديبية عليه أمام اللجنة المختصة أن يكتف بطلبه على ، وهذا لا يمنع من رفع الدعوى التأديبية " .

فأرجو إضافة هذا التصحيح على مضبطة الجلسة السابقة .

الرئيس - سيلاحظ هذا ، والآن هل لأحد من حضراتكم ملاحظة أخرى على مضبطة الجلسة السابقة ؟

( لم يتردد أحد ) .

الرئيس - يصتق المجلس على مضبطة الجلسة السابقة .

### ٣ - مرسوم بمشروع قانون

إحالة إلى لجنة المالية

الرئيس - ورد كتاب<sup>(١)</sup> من وزارة المالية، ومعه صورة من المرسوم بمشروع قانون الصادر في ٤ أبريل سنة ١٩٤٩ بفتح أعداد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه في قسم ١٢ "وزارة الأشغال العمومية"، فرع ٤ "مصناعة الميكانيكا والكهرباء"، باب ١ "ماحيات وأجر مرتبات"، في تسوية يتجاوز في الباب نفسه .

وقد أحلته مباشرة إلى لجنة المالية .

(١) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرمته بإطلاع سادتك بمعية من المرسوم بمشروع القانون الصادر في ٤ أبريل سنة ١٩٤٩ بفتح أعداد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه في قسم ١٢ "وزارة الأشغال العمومية"، فرع ٤ "مصناعة الميكانيكا والكهرباء"، باب ١ "ماحيات وأجر مرتبات"، في تسوية يتجاوز في الباب نفسه .

وقد أرسل المرسوم إلى مجلس النواب ، لمرتب عليه .

وتفضلوا سادتك بشيئكم فائق الاحترام

٤ أبريل سنة ١٩٤٩

وزير المالية  
سعيد نصير

(٢) نص الكتاب الأول :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرمته بإطلاع سادتك أن مجلس النواب تقر بلجته المقررة في ١٣ أبريل سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ (المصروفات) ، قسم ٢ "الدين العام" ، وراق على أعمدة هذا القسم على الصورة الواردة بقرار لجنة المراق لهذا .

فالمجلس الفضل برض ذلك من جهة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بشيئكم فائق الاحترام

٧ أبريل سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
محمد حامد جويعة

نص الكتاب الثاني :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرمته بإطلاع سادتك أن مجلس النواب تقر بلجته المقررة في يوم الاثنين ٤ أبريل سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ (المصروفات) ، قسم ٤ "مجلس الوزراء" ، وراق على أعمدة هذا القسم على الصورة الواردة بتقرير لجنة المراق لهذا .

فالمجلس الفضل برض ذلك من جهة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بشيئكم فائق الاحترام

٧ أبريل سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
محمد حامد جويعة

نص الكتاب الثالث :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرمته بإطلاع سادتك أن مجلس النواب تقر بلجته المقررة في يوم الاثنين ٤ أبريل سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ (المصروفات) ، قسم ١٢ "وزارة الأشغال العمومية" ، وراق على أعمدة هذا القسم على الصورة الواردة بتقرير لجنة المراق لهذا .

فالمجلس الفضل برض ذلك من جهة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بشيئكم فائق الاحترام

٧ أبريل سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
محمد حامد جويعة

### ٤ - زدود

بعض أقسام مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ (المصروفات) من مجلس النواب - إحالتها مباشرة إلى لجنة المالية

الرئيس - وردت ثلاثة كتب<sup>(٢)</sup> من مجلس النواب ، ومعها أقسام مشروحات ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ (المصروفات) التي نظرها المجلس بجلسي ٤ و ٥ أبريل الحالي، ووافق على التعديلات أيجاباً ، وهي :

(أولاً) القسم ٢ "الدين العام" .

(ثانياً) القسم ٤ "مجلس الوزراء" .

(ثالثاً) القسم ١٢ "وزارة الأشغال العمومية" .

وقد أحلتها مباشرة إلى لجنة المالية .





## ٨ - موافقة مجلس النواب

على الأمر العسكري رقم ٧٦ بشأن إغلاق بيوت العمارات

الرئيس - ورد كتاب (١) من رئاسة مجلس النواب بأنه نظر بجلسته في ١١ أبريل سنة ١٩٤٩ الأمر العسكري رقم ٧٦ بشأن إغلاق بيوت العمارات، ووافق عليه .  
وقد سبق إحالة الأمر المذكور إلى لجنة العدل عند وروده من الحكومة .

## ٩ - عدم موافقة مجلس النواب

على مشروع قانون نظم من الحكومة

الرئيس - ورد كتاب (٢) من رئاسة مجلس النواب بأنه نظر بجلسته في ١١ أبريل الحالي مشروع القانون المقدم من الحكومة بتنظيم صناعة أجهزة إطفاء الحريق وتجارتها، وقرروضه .

١٠ - مل

مكتبة قانون مجلس نقابة المحللين

الرئيس - خلا مكانا للجنح المالية والعدل بسبب الوفاة أو التخل، فهل يوافقون حضراتكم على طلبها من الوجه المقترح فيما يلي :

## لجنة المالية :

عبد الحميد إبراهيم صالح باشا ، بدلا من المنفوق له ذكريا مهران باشا .

## لجنة العدل :

أحمد طوبجيك ، بدلا من الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر تخليه منها .

(١) نص الكتاب :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أكرم بإطلاع ساداتكم أن مجلس النواب تقر بجلسته المقررة في يوم ١١ أبريل ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون التشريعية من الأمر العسكري رقم ٧٦ بشأن إغلاق بيوت العمارات ،  
ورواق طه .

ومع هذا تقرير اللجنة المذكورة .

وتفضلوا ساداتكم بقبول باقي الاحترام ما

١٢ أبريل سنة ١٩٤٩

نص الكتاب :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرم بإطلاع ساداتكم أن مجلس النواب نظر بجلسته المقررة في ١١ أبريل سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون التجارية والصناعية عن مشروع قانون تعديل من الحكومة بتنظيم صناعة أجهزة إطفاء الحريق وتجارتها ، ووافق على ما جاء في اللجنة بتقريرها من رفض مشروع القانون المذكور .

ومع هذا تقرير اللجنة المذكور .

وتفضلوا ساداتكم بقبول باقي الاحترام ما

١٢ أبريل سنة ١٩٤٩

## ١١ - استقالة

حضرة الشيخ المحترم محمد شريف صبري باشا عضو المجلس بالمجلس -

إعلان عن التخل

الرئيس - ورد إلى كاتب من حضرة صاحب المقام الرفيع محمد شريف صبري باشا باستقالته من عضوية المجلس ، سبيل نصه على حضراتكم .

على الكاتب وهذا نصه :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

نظرا لرضيتي في التخل عن عضوية مجلس الشيوخ ، أرجو ساداتكم التفضل بعرض استقالتي على هيئة المجلس ، ذاكرا بأنني لمساداتكم ولحضرات الأعضاء المحترمين تلك الفتحة التي قضيتها بينكم ، داعيا لكم بالتوفيق والسداد في خدمة البلاد .

وتفضلوا ساداتكم بقبول باقي الاحترام ما

شريف صبري "

٢١ ذريعة ١٩٤٩

الرئيس - لا شك أن المجلس بأصف لحرماته من خدمات حضرة صاحب المقام الرفيع شريف صبري باشا ، ويتبقى له التوفيق في كل أعماله ويتقبل بالتقدير عبارات العلية التي وجهها إلى وإلى حضرات زملائه المحترمين .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك - هل سعى سعادة رئيس المجلس لدى حضرة الشيخ المحترم محمد شريف صبري باشا لإقناعه بفسح استقالته ؟

رئيس مجلس النواب

محمد عزيز شريف

رئيس مجلس النواب

محمد عزيز شريف

## ١٤ - أسئلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب العولة وزير الداخلية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي ، من مشروع القانون المعدل لقانون العمد - الإجابة عنه

## نص السؤال :

" هل انتهت الحكومة من إعداد مشروع القانون المعدل لقانون العمد الذي وعد متلوب الوزارة في لجنة الداخلية ، عند نظر الاقتراح المقدم من تعديل ، بأنه سيتم في ظرف شهر واحد ، وقد مضى الآن على هذا الوعد أكثر من ثلاثة أشهر ؟

ألا يرى دولة الوزير أن الحاجة ماسة إلى إصدار هذا القانون ؟

إبراهيم زكي

٢٩ مارس سنة ١٩٤٩

عضو مجلس الشيوخ

حضرة صاحب العمد العالي مصطفى مرعي بك (وزير العولة بالنيابة ، من حضرة صاحب العولة وزير الداخلية) - صغى الحكومة من تعديل قانون العمد قريباً ، وهي ترجو أن تتقدم به في هذا الدور .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي - لقد وعدت الحكومة بتقديم مشروع هذا القانون إلى مجلس الموقر ، وبجلسة ١٧ يناير سنة ١٩٤٩ حضر مندوب من وزارة الداخلية ، وقرر أن الحكومة ستقدم إلى المجلس في أقرب فرصة بالتشريع المعدل .

والآن قد مضت ثلاثة أشهر ولم يتحقق هذا الوعد ، وأخشى ألا يتحقق كذلك ما وعد به حضرة صاحب العمد العالي مصطفى مرعي بك وزير العولة الآن من أن الحكومة ستقدم بمشروع القانون في أقرب فرصة ، خصوصاً أن الحاجة ماسة جداً إلى مشروع هذا القانون في الظروف الحاضرة .

الرئيس - ورد لي هذا الكتاب منذ أمد طويل . ولقد تناولت فيه مرة مع رفته ، ودعوت به لإلحاح أن يمدل عن استقالته ، ولكنه احتذر من عدم إمكانه قبول رجائي ، وأصر على الاستقالة .

حضرة الشيخ المحترم محمد مبريد باشا - يرحم الله ، في الواقع ، أن يترك المجلس زميل عزيز علي . وفي الحقيقة أن احتذائه دليل على كرامة تامة ، لأنه رأى أنه لا يمكنه أن يقوم بواجبه كعضو في المجلس على الوجه الذي يرضاه .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على قبول هذه الاستقالة ؟ ( مواصلة ) .

الرئيس - يقرر المجلس قبول الاستقالة ، ويعلن خلوه لصل .

## ١٢ - ود على حريضة

الرئيس - ورد رد<sup>(١)</sup> من وزارة المالية على حريضة سبق إحالتها إليها سببت تصد في المضبطة .

## ١٣ - اقتراح

مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر - إحالة إلى لجنة الاقتراحات والبرائض

الرئيس - تقدم اقتراح من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، من إحراج الفصح من التسمية ، ومغااة المتأخرين عن توريد الفصح المطلوب منهم لغاية سنة ١٩٤٨ ، واستصدار صفو عن جميع المحكوم عليهم بمقوبات مقيدة للحرية في جميع مواد القوانين .

هل توافقون حضراتكم على إحالته إلى لجنة الاقتراحات والبرائض ؟

( مواصلة )

٤ - كيف استقلت مساحة أراض هذا الشارع من مساحة عامة إلى ملك خاص ؟

٥ - ما نص المرسوم الصادر بإنشاء كوبرى فى هذه المنطقة ؟ وما تاريخه ؟ وهل نشر بالوقائع المصرية ؟

٦ - هل يمكن حثثيا تعيين موقع الكوبرى قبل اختيار أراض النهر وتياراته وفائضيه ومحمه وطبيعة أرضه ؟

٧ - هل اتخذ أى إجراء لإنشاء هذا الكوبرى ؟ وهل وضعت مرسومه ومقاييسه ، وحدت تاريخ إقامته ؟ وما ذلك التاريخ ؟

٨ - هل إنشاء الكوبرى وتعيين مكانه يقع تحتلط الشوارع ، أم إن تحتلط الشوارع هو الذى يقع البدء فى إنشاء الكوبرى ؟

٩ - أول هل أصبحت الوسيلة لإنشاء الكوبرى غاية مقصودة لتضمها ؟

١٠ - إذا لم يكن إنشاء الكوبرى متوقفا ، وإذا لم يكن قد بئى فى إجراء الإنشاء ، فكيف سيقت مصلحة الأملاك والتنظيم إنشاء الإجراء والإنشاء ؟ ولمصلحة من هذا السبق ؟

١١ - كم تتكلف خزنة الدولة فى تعديل شارع ابن مالك ؟

وكم تكلف ثمتا لما تترحه من الملكية ، توسيعا لهذا الشارع ؟

١٢ - هل تسع ميزانية الدولة للتفقات الكتيرة فى لا حاجة إليه الآن ؟

وهل تسع ميزانية الدولة لتفقات إنشاء الكوبرى بين اللجنة والميل ، مع وجود كوبرى الجلاء وكوبرى عباس طرق هذه المنطقة ؟

عاس الجبل

٢٤ أبريل سنة ١٩٤٩

عضو مجلس الشيوخ

مقرر صاحب القرار **عيسى قحى بك** - أسأذن المجلس فى إيداع الإجابة سكرتيرية المجلس ، نظرا إلى أنها إجابة طوية .

أودعت الإجابة ، وهذا نصها :

١ - تقوم مصلحة الأملاك ببيع زوائد التنظيم ، وذلك بعد إخطار من مصلحة التنظيم وتحديد مسطح هذه الزوائد .

أما مقدار المساحة من الزوائد التى قامت مصلحة التنظيم بإحلالها لمصلحة الأملاك عنها ، فهي حوالى ٢٧٢ متر مربع تقع أمام الراجحة القبيلة لقطعة أرض مملوكة لخزنة الأستاذ **أبى سراج** الذين لم يخلص .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة مقرر اللجنة : من حضرة الشيخ المحترم أحمد قرق بك ، عن وظائف المد والمناخ الشاغرة بمديرية الجيزة - الإجابة عنه

نص السؤال :

"ما عدد وظائف المد والمناخ الشاغرة فى بلاد مديرية الجيزة الآن ؟ وما السبب فى عدم عقد لجنة الشياخات من شهر سبتمبر سنة ١٩٤٨ الآن ، مع أن القانون صريح فى أن تمقد اللجنة كل شهرين مرة على الأقل ؟ وإذا كانت هناك وظائف شاغرة ، فبني هذا لجانة إلى هذه الوظائف ؟

أحمد قرق

٢٨ مارس سنة ١٩٤٩

عضو مجلس الشيوخ

مقرر صاحب القرار **عيسى قحى بك** (وزير الدولة) - يبلغ مجموع عدد وظائف المد بمديرية الجيزة ١٩٦ عمدة ، والشياخات على اختلافها ٩٧٠ وظيفة .

والشاغرها منها الآن ١٦ عملية و ٨٩ شاخية ، ومن بين هذه الوظائف الأخيرة ما خلا فى غضون شهر مارس الماضى .

هذا وتمتد حالا الإجراءات الخاصة بالتعيين فى كثير منها .

أما عن لجنة الشياخات بهذه المديرية فإن آخر جلسة من جلساتها عقدت فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، ثم أخذت المديرية بمدت قرب وجود العدد الكافى من الوظائف الصالحة أوراقها للعرض على اللجنة حتى يتم لديها عشر عمليات وستتعاون شاخية ، فقررت عقد اللجنة فى ٢٣ أبريل الحالى .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب القرار مقرر اللجنة المصرية ومقرر

المالية ، عن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عاس الجبل ، عن نص مصلحة الأملاك جوا من مساحة شارع ابن مالك بالجيزة ، وعن ترخيص مصلحة التنظيم بالإجابة - إيداع الإجابة عنه

نص السؤال :

١ - هل باعت مصلحة الأملاك الناجمة لوزن المال جزام من مساحة شارع ابن مالك بالجيزة ؟

وما مقدار المساحة التى بيعت من هذا الشارع ؟

٢ - هل رخصت مصلحة التنظيم البناء فى الأرض المبيعة من هذا الشارع ؟ وهل أنتم بما بناء تملا ؟

٣ - هل البيع والترخيص بالبناء تملا مساحات أخرى فى هذا الشارع غير هذا الجزء ؟

٧ - ليس لدينا علم بذلك ، وبالاتصال بمصلحة الطرق ، تبين أنه لم يتخذ أى إجراء نحو إنشاء هذا الكوبرى .

٨ - مشروعات التخطيط ، فى مثل هذه الحالة ، تكون عادة على أساس أن تكون الشوارع الموصلة للكوبرى والكوبرى نفسه وحدة متممة لبعضها .

وقد روى فى دراسة هذا المشروع الشوارع القائمة فضلا . والموقع المقترح لإنشاء الكوبرى يفصل ما بين مطلقى جزيرة منيل الروضة والمنطقة المخصصة لإنشاء وتوزيعها إلى الجامعة المصرية بنجانب أعضائها وكلياتها . وزيادة الضغط المتوقع نتيجة لذلك ، وكل ما تم هو تعديل فى خطوط تنظيم شارع ابن مالك فقط ، ليشتمل مع التخطيط المقترح لإنشاء الكوبرى عليه مستقبلا :

٩ - الغاية المنشودة من إنشاء هذا الكوبرى هي تسهيل وصول طلبة الجامعة والأساتذة والجمهور من الشاطئ الغربى إلى الشاطئ الشرقى ، توفيراً للوقت وسبل المواصلات ، ويكون الاتصال بين كلية الطب وبقية أقسام الجامعة اتصالاً مباشراً يسيراً للجميع ، وتحشياً مع مقتضيات العصر الحاضر .

١٠ - المصلحة التى دعت إلى البدء فى إنشاء الشوارع الموصلة للكوبرى المذكورة هي التمهيد لإنشاءه ، حتى لا تقع أمام الأهر الواقع فى وهو إنشاء البوارج التى تقوم حركة المرور أمام مدخله .

١١ - تتكلف خزانة الدولة فى تنفيذ هذا الشارع وجعله ممرى ٣٠ متراً ، بدلاً من ١٥ متراً وهو عرضه الحالى ، مبلغ ٧١,٩٤٠ جنيهاً .

١٢ - الصفقات التى تصرف من ميزانية الدولة الآن لتوسيع هذا الشارع هي لتفادى الزيادة فى تكاليف نزع الملكية مستقبلاً فى حالة إنشاء العوارض على جانبيه هذا الشارع ممره الحالى .

(د) سؤال موجه الى حضرة صاحب المجلس وزير المعارف السوية ، من

حضرة الشيخ القرم عبد الحليم إبراهيم صالح باشا ، ها أمانة الوزارة من إجراءات

على أزمة الأقطار والمهندسين - أجابه أسبوعين

حضرة صاحب المجلس محمد نكي على باشا (وزير الدولة ، بالتباضع حضرة صاحب المجلس وزير المعارف العمومية) - أوبو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال لمدة أسبوعين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

وقد قدر فرعونيين تبين أراضى الحكومة بمدينة القاهرة ثمة لهذه الزيادة بأربع المئتين جنيهاً ، وراعى عند تقديره أن القطعة مستطيلة الشكل ، طولها ٣٥ متراً وعرضها ٨٠ متراً ، ولا يخفى هذه الزيادة ، باعتبار كفاية أرض حضرة الأستاذ أنيس سراج الدين ، مع وجود واجهة له حالي على خط التنظيم المثلث وله حتى ارتفاع عليها ، وأن الواجهة المستقبلية تكافئ فى الطول الواجهة الحالية .

وقد اجتمعت المصلحة هذا التبن فى ٢٩ مارس سنة ١٩٤٨ ونظراً لأن الفقرة الخامسة من المادة الثانية من شروط وفيد بيع الأملاك الأميرية تقضى بيع زوائد التنظيم بالمشاركة فيما كان مقدراًها ، ولما لاحظته المصلحة من عدم إمكان الانقاع بهذه الزيادة كقطعة مستقلة ، فقد عرض عليها على حضرة الأستاذ أنيس سراج الدين بمبلغ ٢,١٠٠ جنيه قبل الشراء وسدد مبلغ ١١٢٥ جنيهاً و ٣٠٠ مليم بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٤٨ تأمينا لذلك ، تحت تصديق المصلحة على البيع من هذه ، ولم يتم احتداد البيع لأن ، لاستيفاء بعض البيانات .

٢ - تقدم إلى مصلحة التنظيم طلب بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ من الأستاذ أنيس سراج الدين ، لترخيص له بإنشاء عمارة سكنية على قطعة أرض مملوكة له بهذا الشارع . وبدراسة الموضوع ، تبين أن هناك زوائد تنظيم منهو منها بالشطر الثانى من السؤال الأول ، وأخطرت مصلحة الأملاك عنها والمصلحة حتى الآن لم تصدر ترخيص البناء المطلوب ، حيث إن مصلحة الأملاك لم تقطر مصلحة التنظيم بإتمام بيع هذه الزوائد .

وقد لاحظت مصلحة التنظيم أن حضرة مقدم الطلب قد شرع فى البناء فعلا على منواله الشخصية . والمصلحة لا تتكهن من التعرض له بالإيقاف حيث إن المباني التى شرع فى إنشائها مطابقة لنصوص قانون المباني رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ودخلت من خط التنظيم المعتمد .

٣ - لم تصدر المصلحة أية ترخيصات أخرى بالمباني فى هذا الشارع كما أنه لم يتقدم أحد بطلب مشتري زوائد تنظيم فى هذا الشارع غير المذكور آنفاً ، على الرغم من وجود زوائد أخرى .

٤ - بمجرد صدور المرسوم الملكى الخاص بتعديل خطوط التنظيم ، تخرج المصلحة من الشارع التى كانت فى الأصل مضمرة حاملة إلى ملكية خاصة بالحكومة تصرف فيها بالبيع .

٥ - لم يمشد الكوبرى المراد إنشاؤه ، وبطبيعة الحال لم يصدر به مرسوم ملكى . واضتمت الشوارع لمداخل الكوبرى ، حتى لا تصبح المباني التى تقام على الشوارع المؤدية له قبة فى سبيل تنفيذ مستقبلاً .

٦ - اختيار موقع الكوبرى المراد إنشاؤه تم طبقاً للرغبة التى أبدتها لذلك ، عمدة الوقف بالتقريب . ولم تعمل أية دراسة تفصيلية لهذا الموضوع .

(ز) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المالى وزير المالية، عن حضرة الشيخ المحترم أحمد همام بك، عن كيات القطن التي تملكها الحكومة، وعن ممتلكاتها المحيطة بالمحيط المختل - على الإجابة عنه

### نص السؤال :

« أرجو التكرم بإلقاء بيان شامل عن كيات القطن الباقية بأصنافه التي تملكها الحكومة حتى الآن، وعن الكية التي تماقت منها الفول الأجنبية على شرائها، وعن أطفال الزارعين التي صدرت للخارج والتي استهلكها عليا، وعن مثيلتها في السنة الماضية في مثل هذا الأسبوع .

وهل وزارة المالية ستدخل في أمر هذا المحيوط الشديد الذي لحق بالمشج من جراء :

(أولا) ما تذهب به الجرائد يوميا عن الدول الأجنبية التي دخلت بالفعل وتستدخل مشترية، حتى إذا كان ذلك صحيحاً، لما يقى قطار واحد .

وهذا من دواى تباطؤ المشج في مرض أقطانه للبح، حرصاً منه على ارتفاع السوق .

(ثانياً) تلاعب بعض التجار والميسرة في بورصة القمح، حتى حصل هذا المحيوط المختل .

فهل يمكن أن تتدخل الحكومة، على وجه السرعة، لمنع التلاعب واتخاذ التمن في محصول رئيسي معول عليه من جميع الطبقات ؟

وهل يمكن للحكومة، علاجاً للوقف، أن توقف بيع أقطانها الآن، حتى تتخطى حالة السوق، مع اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق حدة هذا المحيوط ؟

أحمد همام

٢٠ مارس سنة ١٩٤٩

عضو مجلس الشيوخ

مفردة صاحب المالى حسين فهمي بك (وزير المالية) - يبلغ مخزون الحكومة من القطن حتى يوم ٢ أبريل الحالى ١٩٩٢، ١٥٤٠٠ قنطاراً، منها ١٤٠٣،٩٦٠ قنطاراً من الكرك .

وقد حرصت الحكومة، منذ بداية الموسم الحالى، على الامتناع عن بيع شئ من مخزونها إلا بالقد العسير، وفي صفقات لا تيسر عقدها من السوق الحرة .

ولفتت حملة مبيعاتها من بداية الموسم لقاية آخر مارس الماضى، ٣٢٠،٦٠٩ قنطير، بيع بعضها بالزاد والبعض الآخر تنفيذاً لاضافات تجارية .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المالى وزير الأوقاف المصرية، عن حضرة الشيخ المرحوم الأستاذ حسن عباد دود - أستاذ كاتر القوقل في معهد التدريس بإقطة العليا، أسرة بيئات التدريس بكنيات - استعين - تأجيله أسبوعين

مفردة صاحب المالى محمد زكى على بك (وزير الدولة، بالنيابة عن حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية) - أرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال لمدة أسبوعين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(مواظفة) .

(و) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المالى وزير التجارة والصناعة ووزير الشؤون الاجتماعية، عن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أبان، عن إقتال معامل شركة السكر القير - مثل - تأجيله أسبوعاً

مفردة صاحب المالى مصطفى مرعى بك (وزير الدولة، بالنيابة عن حضرة صاحب المالى وزير التجارة والصناعة ووزير الشؤون الاجتماعية) لقد سبق أن أبلت الإجابة عن هذا السؤال، ولكنى أرجو من المجلس المحوق تأجيل الإجابة عنه أسبوعاً آخر .

مفردة الشيخ المحترم فؤاد السيد أحمد أبان - لقد طلب تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أكثر من مرة . وقد علمت بأن آلات معامل شركة السكر في الشيخ فضل متفككة .

الرئيس - على أية حال، لن نناق المعامل في مدى هذا الأسبوع .

مفردة الشيخ المحترم فؤاد السيد أحمد أبان - قد يكون في ردى على إجابة الحكومة ما يقع المجلس برأى في هذا الأسبوع، خصوصاً أن هناك قوانين تحمي الشعب مما يمرى الآن .

الرئيس - معنى هذا أن حضرة شيخ المحترم يطلب إلى الحكومة عدم تأجيل الإجابة بعد ذلك .

والآن هل توافقون حضراتكم على تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعاً ؟

(مواظفة) .

## ١٥ - مشروع قانون الإجراءات الجنائية

أخذ الزعماء على الاقتراحات المقدمة في المشروع - تأجيل أخذ الرأي عليه ابتداء بالاسم مع مناقشة القوانين الأخرى

الرئيس - تأخذ الرأي الآن على الاقتراحات المقدمة في مشروع قانون الإجراءات الجنائية .

الاقتراح الأول مقدم من حضرة الشيخ المحترم راجب اسكندر بك ، وهذا نصه :

” أقرح تعديل الفقرة الثانية من المادة ١٢٧ كالتالي :

” وكل المحامي الذي يبين عن المتهم أن يبلغ ذلك قلم كاتب المحكمة أو مأموري السجن “ .

فقرة الشيخ المحترم محمد حسن المشاوي باشا - ليست المادة في هذا الخصوص محتاجة الى أية تعديل ، لأن التعديل لا يتفق ودقة الصياغة القانونية فلا شك أن المحامي حق الإعلان ، لأنه وكيل عن المتهم .

فقرة الشيخ المحترم راجب اسكندر بك - المفروض أن المتهم في بعض الأوقات لا يعلم بتوكيل محام عنه في حالة التلبس وفي حالة السرعة فالمحامي الذي يوكل مفروض فيه أنه يبلغ .

فقرة الشيخ المحترم محمد حسن المشاوي باشا - مفروض أن هذا الحق للمحامي الذي يوكل وللمحامي الذي يبين .

فقرة الشيخ المحترم علي زكي المرادي باشا - تستطيع أن تجعل حق التبليغ للمحامي وللمتهم على السواء .

فقرة الشيخ المحترم حسين سري باشا - حضرات الشيوخ المحترمين :

أعتقد أن مجلس الشيوخ ليس المكان الصالح لصياغة المواد . وقد سمعت أحد حضرات الشيوخ المحترمين يقول إن التعديل لا يتفق ودقة الصياغة القانونية وآخر يقول غير هذا ...

إذا كان الأمر كذلك ، فإني أترح إعادة مشروع هذا القانون إلى اللجنة .

الرئيس - إن هذا المشروع مؤلف من مئات المواد . فإذا كانت اللجنة قد انتهت من مناقشة المدبروع وجميع التعديلات المقترحة ، ولم يبق إلا مسألة أو مسألتان ، فلا داعي لإعادة المشروع إلى اللجنة .

وكانت جلسة المصدر من القطع إلى الخارج حتى يوم ٦ أبريل ١٩٤٩، ٤٣٢ قطاراً يقابلها ٨٧٧،٩٦٢ قطاراً عن المدة قصها من الموسم الماضي . وبلغ المستهلك عملياً في جلته ٦٥٣،٨٣٦ قطاراً، يقابلها ٦٢٤،٣٥٠ قطاراً في الموسم الماضي .

والحكومة توالي مراقبة السوق عن كثب، لإزالة كل أثر مصطنع فيها .

وعزوز الحكومة من الأطفال في ٢ أبريل سنة ١٩٤٩ بالأصناف محصول ١٩٤٥ - ١٩٤٦ كما يلي :

الصف	مقدار
كرتك	١,٣٧٤,٩٥٨ ... ..
جيرة ٧	٩٠,٦٥٨ ... ..
منوق	٤٣,٣٦١ ... ..
آمون	١,٢٢١ ... ..
ملكي	٤٧٦ ... ..
معرض	٧٥٠ ... ..
يتم أبض	١٧ ... ..
وفير	٣٣ ... ..
مطاع	٣٣ ... ..
مطلوب	٤٧٣ ... ..

١,٨١١,٩٩٠

محصول ١٩٤٨ - ١٩٤٩

كرتك ... .. ٢٩,٠٠٢

الجلية ... .. ١,٥٤٠,٩٩٢

أما إذا كان المقصود هو اختصار الوقت ، فقد يستغرق عام واحد في مراجعته مدة تزيد على ما يستغرقه عشرة عامين . وقد ذكرنا في الإلية حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا أن دفاعه في إحدى القضايا استغرق عشرة أيام . لذلك أقترح حذف عبارة " ولا يجوز أن يزيد عدد المدافعين عن كل منهم عن اثنين " .

المقرر - أوافق على حذف هذه العبارة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على حذف عبارة " ولا يزيد عدد المدافعين عن كل منهم عن اثنين " من الفقرة الثالثة من المادة ٢٧٨ ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس حذف هذه العبارة .

وقد قدم حضرة الشيخ المحترم واغب اسكندر بك اقتراحا بحذف الفقرة الثالثة من المادة ٢٧٨

مقرر الشيخ المحترم رغب اسكندر بك - ليست هذه الفقرة موجودة بمشروع الحكومة ، وإنما أضفناها اللجنة إلى المادة .

وقد أراحت اللجنة أن تحدث نصا لم يفترض أن يكون على بحث أو مناقشة . وقد ذكرت اللجنة عن هذا النص في تقريرها أنه جفى طبعيا ، لكنها رأت وجوب النص عليه . فإذا كان هذا الحق طبعيا ، فإنا لا أرى عللا للنص عليه . فذلك بأنه من الممكن أن ترتب بالجمعية بنسب القاضي والمحاكى طريقة المرافعة ، ولم يحدث مطلقا أن حدث خلاف بين المحامين والنقضاء على طريقة المرافعة .

لذلك أرى أن يترك الأمر في ذلك إلى الحكمة والدفاع بدون نص ، لأن وجود النص يسطى سلطة للحكمة في تقييد الدفاع وتوجيه المناقشة . لذلك أرى أن هذا النص لا لزوم له ، وأقترح حذفه .

المقرر - لا أنهم لماذا يشكو حضرة الشيخ المحترم من هذا النص . فالنص يشمل أميين :

الأول : عدم الخروج عن موضوع الدعوى .

والثاني : عدم التكرار في المرافعة .

ولمنا النص نظير عندنا في المجلس ، ويجب أن يوجد في كل جماعة تتكلم . فلما وجه الشكوى من هذا ؟

لقد قرر المجلس الآن حذف النص الخاص بقصر عدد المدافعين عن كل منهم عن اثنين . وقد قبلت حذف هذا الحكم ، لا لأنى أوافق على الحذف ، ولكن لأغراض تطيل هذا المشروع .

مقرر الشيخ المحترم على زكى الصراوى باشا - لا مانع من تعديل هذه الفقرة بإضافة العبارة الآتية في آخرها :

" كما يجوز لمحامي أن يتولى هذا الإقرار أو الإعلان " .

مقرر الشيخ المحترم رغب اسكندر بك - أوافق على هذا التعديل .

مقرر الشيخ المحترم محمد حسن المشاوى باشا - ليس في هذا خلاف لأن الوكيل يكلفه مالكه الموكل من خصائص هذا الأمر .

مقرر الشيخ المحترم توفيق دوس باشا - ليس هناك ضرر في حذف الإضافة .

الرئيس - إذن تلى الفقرة معللة لأخذ رأى عليها .

تليت الفقرة الثانية من المادة ١٢٧ مصلحة بالصيغة الآتية :

" وعلى المتهم أن يبلغ ذلك قلم كتاب المحكمة أو مأمور الوجين . كما يجوز لمحامي أن يتولى هذا الإقرار أو الإعلان " .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الفقرة الثانية من المادة ١٢٧ بهذه الصيغة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - إذن يصبح نص الفقرة الثانية من المادة ١٢٧ كالآتي :

" وعلى المتهم أن يبلغ ذلك قلم كتاب المحكمة أو مأمور السجن ، كما يجوز لمحامي أن يتولى هذا الإقرار أو الإعلان " .

المقرر - يقدم اقتراحان على المادة ٢٧٨ : الأول من حضرة الشيخ المحترم محمد حسن المشاوى باشا ، والثاني من حضرة الشيخ المحترم واغب اسكندر بك .

حضرة الشيخ المحترم محمد حسن المشاوى باشا - لقد احتفظت لعضي في الجمعية السابقة أن أشرح اقتراح . وسأجل كتابتي موجزة ، فليبد اقتريحت حذف عبارة " ولا يجوز أن يزيد عدد المدافعين عن كل منهم عن اثنين " من الفقرة الثالثة من المادة ٢٧٨ ، لأنه إذا كان المقصود عدم الخروج عن الموضوع ومنع التكرار ، فإن عدم هذه الفقرة كفيل بذلك .



هذا المبلغ يحدد اطلاعاً على المحضر بدون سماع شهود أو مراقبة. وقد تبلغ العقوبة المقررة في القانون لجنحة الحبس لمدة سنة وغرامة مائة جنيه، ومع ذلك يمكن بدلاً من الحبس توقيع العقوبة بأمر جاني بخرامة لا يتجاوز ثلاثة شهور. فإذا قبل المتهم هذه الغرامة أصبحت بمثابة حكم نهائي وسقطت عنه الدعوى. فإن لم يقبلها رُفع عليه الدعوى بالطريق المعتاد وتحكم المحكمة بما تراه. وإذا كان الأمر كذلك في المجلس. فلماذا لا يجوز الصلح في المخالفات إذا كانت العقوبة هي الغرامة لغاية مائة قرش أو الحبس لغاية أسبوع بطريق التخيير؟ حيث نجد في معظم الحالات، بل في ٩٩ في الألف إن لم يكن ألف في الألف منها، لا يحكم بالمجلس مطلقاً، بل يحكم بالغرامة إلى مائة قرش، ولذا قلنا إن هذا مبرر لقبولية من المجلس والمخالفات البسيطة.

وبذلك يمكن التخلص من عدد جائل من قضايا المخالفات.

**مقرة الشيخ الخرم محمود غاب باشا** — هل يجوز الصلح في عقوبة المصادرة؟

**القرر** — عقوبة المصادرة لا يجوز فيها الصلح مطلقاً، وهذه وجهة نظر اللجنة.

**مقرة الشيخ الخرم محمد حسن السراوي باشا** — ليست هذه وجهة نظر اللجنة كلها؛ لأنني ماؤس فيها.

**القرر** — هذه وجهة نظر الغالبية والجنة هي الغالبية.

**مقرة الشيخ الخرم عبد الوهاب طه باشا** — ينص القانون في كثير من المخالفات هل تكون العقوبة فيها الغرامة إلى مائة قرش والحبس مدة أسبوع أو إحدى هاتين العقوبتين.

ومنى هذا أن كل مخالفة تقاس بمقدار الظروف المحيطة بها، فإن كان التهم يستحق الغرامة وقعت عليه هذه العقوبة، وإذا كانت لا يرتفع إلا بالحبس وقع اقتاضى عليه عقوبة الحبس، وهذا ما قضى به التشريع، فهما لتركيبات المخالفة في كل يوم، بل في كل ساعة، فكل النيابة ونياب الضبطية القضائية أن يتصالحوا مع المتهم على أن يدفع مبلغ معين قرشاً. وبهذا أصبحت المخالفات التي يجوز الحكم فيها بالحبس مسخرة بمسيرة قرشاً مهما تكن. وهذا لا يمكن أن يقره أى تشريع في العالم.

**مقرة صاحب الديار مصطفى مرعي بك (وزير الدولة)** — الواقع الذي يجري به العمل أن المخالفات التي تكون عقوبة الحبس فيها واجبة، قل أو ندر أن يحكم فيها إلا بالغرامة. وعلى ذلك يكون فتح باب التسليح في كل هذه المخالفات لا خطريه، بل إن فيه تيسيراً.

**مقرة الشيخ الخرم أحمد علي علوي بك** — إن مراقبة المجلس على حذف النص التماس بتحديد عدد المدانين يؤكد الحاجة إلى النص لمنع التكرار وعدم الخروج على موضوع الدعوى.

**الرئيس** — الواقع من حضراتكم هل اقتراح بضرورة التسليح المحرم والمجلس استكبر بك يتفضل بالوقوف.

(لم ينف أحد).

**الرئيس** — إذن يصبح نص الفقرة التالية من المادة ٢٧٨ كالتالي:

"والحكمة أن تمنع المتهم أو عاينه من الإستراف في المرافعة إذا خرج من موضوع الدعوى أو كرر أفعاله".

**الرئيس** — وهناك اقتراح لحضرة الشيخ المحرم عبد الوهاب طلعت باشا خاص بالمادة ١٩ من مشروع الجية، ويقترح حضرة استبدال المادة ٢٥ من مشروع الحكومة بهذه المادة.

**القرر** — أصل المشروع مقدم من الحكومة فيما يخص بالصلح في المخالفات على أساس القانون التام.

والنص المقدم من الحكومة يقضى بجواز الصلح في المخالفات إذا كان القانون لا يقضى فيها بغير الغرامة.

ومنى الصلح أن يؤخذ التهم متخادى من رفع الدعوى أن يدفع غرامة قدرها خمسة شهور قرشاً، ويدفع قيمة الصلح تتقضى الدعوى. وهناك احتمالان إذا ما رقت الدعوى، قد يحكم بخرامة التهم، وقد يحكم بمجبه واحد غرامة.

**مقرة صاحب الديار محمود حسن باشا (وزير الدولة)** — وقد يحكم بخرامة قروش غرامة.

**القرر** — الصلح في المخالفات قصد به عدم إطالة الإجراءات. فيمكن أن يعزل المتهم عقوبة ومن دفع قيمة الصلح.

والمشروع كما قدم من الحكومة قدم بهذا المعنى. ودأت اللجنة أن المشروع كما قدم من الحكومة أدخل نظام الأوامر التنفيذية، وهو غير الصالح في المخالفات. فالأمر بالإنفاذ قصد به تنفيذ الإجراءات في المجلس. فإذا ما رأيت لزيادة البامة. أن اللجنة بحسب ظروفها يمكن فيها بالغرامة إلى مبلغ معين، فلها بدلاً من رفع الدعوى أن تطلب من القاضي تقرير مبلغ يجوز لهم أن يدفعه ويتخادى به رفع الدعوى عليه، والقاضي يقرر

**الرئيس** — لا أرى مانعا من قبول هذا الاقتراح إذا كان النائب العام هو الذي يرغب الدعوى .

**المقرر** — القانون صريح جدا في أنه رجال الإدارة الموزعون لم صفة الضبطية القضائية يكونون في هذه الوظيفة تحت إشراف النائب العام ، لأنهم يقومون بمثل قضائي — وهو التحقيق — تحت إشراف الموظف الأعلى المباشر للتحقيق ، وهو دون سواء الذي يمكنه أن يقتدر أعمالهم ويحكم عليها ، إن كانت خيرا أو شرا ، بما له من إشراف على هؤلاء الموظفين ، وبما له من رقابة عليهم . فله أن ينذرهم ، والإنذار يعتبر عقوبة في قانون التأديب . وقد خطونا خطوة ثانية ، ولنا إن المسؤولية قد تكون أشد ولا يتكفى فيها الإنذار ، إذ قد يكون التقصير شديدا .

**الرئيس** — نحن الآن بصدد مناقشة اقتراح حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا ، وأنا أعرف أن للنائب العام أن يطلب رفع الدعوى التأديبية على الموظف .

**المقرر** — قلنا إن النائب العام هو الذي رفضها ، لأنه رئيس التحقيقات كلها وهو الذي يرغب الدعوى في الجمع مباشرة على الموظفين وغير الموظفين أمام المحاكم ، وهو الذي يجمع عناصر المسؤولية كلها ، وهو أحق وبطل بتقديرها . وقد قلنا إنه يرغب الدعوى أمام المحاكم التأديبية المختصة بمحاكمة هذا الشخص ، ولجلس التأديب أن يحكم بما يراه سواء بالإحالة أو بالبراءة .

**الرئيس** — السبب بسيط جدا ، وهو أن الوزير مسئول عن موظفيه في هذه الحالة .

**المقرر** — ما معنى أن الوزير مسئول ؟ إن الوزير مسئول في حدود القانون ، فالوظائف المقصرة إذا كان يستحق التأديب ، فمن مصلحة الوزير أن يعاقب . وإذا كان الموظف بريئا ، فإن مجلس التأديب سيحكم ببراءته ، ولا ضرر من أن يقوم النائب العام بإحالة موظف تحت إشرافه وتحت إدارته إلى مجلس التأديب والمجلس يحكم بما يراه .

**مقرر الشيخ المحترم محمد غلاب باشا** — أنا لا أوافق على هذا .

**مقرر الشيخ المحترم فر بر أوشادى بك** — الواقع أنه ليس مفهوما أن يستمر النقص على ما جاء بتقرير اللجنة . وأنا أؤيد زميل طلعت باشا في اقتراحه . ومع احتيازي لسعادة النائب العام ولما له من سلطة واسعة منحه إياها القوانين ، أرى أن مبدأ المسؤولية الزاوية يقتضى منا أن نحصل ذلك الحق في يد الوزير المختص . ولا أنهم أن يوجه النائب العام إظهارا إلى المدير أو المحافظ ، على أساس أنه من رجال الضبطية القضائية ، إذا ما قصر في واجب من واجبه .

وقد يكون من المفيد في هذا المقام أن أقول لحضراتكم إن ما يجري عليه العمل في كثير من البلاد إذا ما وقعت مخالفة ، كخاتمة المورد مثلا ، أن يتولى رجل البوليس الذى يضبط هذه المخالفة أمر تحصيل الغرامة . وهذا تبسيط في الإجراءات ، له قيمته العملية التي لا يستهان بها .

**مقرر الشيخ المحترم محمد علي عيسى باشا** — قانون الأوامر الجنائية قد أقره البرلمان ، والحكمة في تطبيقه هي تجيب المتهمين من أن يتقدموا على الحاكم . فمن المصلحة إقرار هذه المادة .

**مقرر الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا** — أرجو أن أوجه النظر إلى خطورة ما أدخل به مسأل مصطفى مرعى بك ، إذ من شأنه أن كل تشرع في الحاضر أو في المستقبل ينص على عقوبة للمخالفة بالفراسة أو الحبس يكون هزلا لا معنى له .

**مقرر صاحب المعلق مصطفى مرعى بك** (وزير الدولة) — هل تريد من الحاكم أن ينظر الآلاف من القضايا ؟ إننا نريد تبسيط الإجراءات .

**الرئيس** — الموافق من حضراتكم على اقتراح حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا ، وهو الذى قل على حضراتكم ، فيغفل بالوقوف .  
(لم يلق فيه حضرة مقدم الاقتراح) .

**الرئيس** — إنني أقدر المجلس رفض هذا الاقتراح ، ولننتقل لنظر اقتراح آخر مقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا إذ يفتح حضرته الرجوع بالفقرة الثانية من المادة ٢٢ إلى نصها الوارد في مشروع الحكومة ، وهو :

«ولنا» ب العام أن يوجه إنذارا إلى كل من تقع منه مخالفة لواجباته أو تقصير في عمله . ولا يمنع ذلك من رفع الدعوى الجنائية عليه أو محاكمته تأديبا بمعرفة الجهة المختصة التابع لها إن كان لذلك محل » .

**مقرر الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا** — المقصود من هذا الاقتراح ألا يتولى النائب العام رفع الدعوى التأديبية على مأموري الضبطية القضائية إلا بعد موافقة الوزير المختص على طلبه . وهذا يمتنع مع نظام الدعوى العمومية والنظام الإداري .

**مقرر الشيخ المحترم فر بر أوشادى بك** — أنا مؤيد لزميل عبد الوهاب طلعت باشا في اقتراحه ، فهناك من الموظفين من تقيم في عماكهم إجراءات خاصة بعت عليها القوانين واللوائح الإدارية ، وهؤلاء هم الذين يمتنعون في وظائفهم بمقتضى مراسيم .

**الرئيس** - يقول حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك إنه موافق على الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا ، بينما هو عارض جانباً منه في نفس الوقت ، وينص الاقتراح على ما يأتي :

الرجوع بالفقرة الثانية من المادة ٢٢ إلى نصها الوارد في مشروع الحكومة :

"وللنائب العام أن يوجه إنذاراً إلى كل من قنع منه مخالفة لواجباته أو تقصير في عمله . ولا يمنع ذلك من رفع الدعوى الجنائية عليه أو عاقلته تأديبياً بمعرفة الجهة المختصة التابع لها إن كان لتلك عمل " .

**حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك** - فهمت من نص الاقتراح أن توجيه الإنذار ورفع الدعوى التأديبية هما من عمل الجهة المختصة ، إذ يجب أن يوجه الإنذار والجزاء الإداري بواسطة الجهة الرئيسية للوظف .

**القرار** - إن الإنذار موجود في مشروع الحكومة الذي تقدمت به اليان .

**الرئيس** - ليس لنا شأن بمشروع الحكومة ، إنما زيد رأي سعادة المقرر في هذه المسألة .

**القرار** - لقد قال حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك إن لكل موظف رئيساً ، فلا يجوز مهاجمة موظف إلا بعد الرجوع إلى رئيسه . فلكل موظف رئيس إلا موظفي الضبطية القضائية ، فهم رئيسان . ومعلمهم فيما يتعلق بالدعوى التأديبية تابع بنص القانون للنائب العام ، وهو المشرف عليهم ، وله حق إنذارهم . وفيما هذا ذلك ، فلم رئيس آخر وهو المدير .

**الرئيس** - ما رأى سعادة المقرر فيما قاله حضرة الشيخ المحترم غالب باشا ؟

**القرار** - لا يرفع النائب العام الدعوى إلا بعد جمع عناصرها ، وله الحق في أن يستدعي مأموري الضبطية القضائية . وهو لا يرفع الدعوى عليهم إلا بعد استدعائهم ، فلماذا نخشى النائب العام ؟ إنه لا يهاجم موظفاً إلا إذا كان واقعاً من إدانته ، بعد أن يستدعيه ويسمع دفاعه .

**حضرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا** - هل يجوز أن يسأل موظف أمام محقق قضائي ، كوكيل نيابة أو رئيس نيابة ، في موضوع إداري ؟

**القرار** - هو موضوع إداري ، ولكنه متصل بالقضاء .

**القرار** - إذن فنخرجوا المديرين والمحافظين من مجال الضبطية القضائية .

**حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك** - ليس هذا هو الحل الطبيعي ، ولكن لكل موظف رئيس مسئول من أداء عمله . فإذا قصر هذا الموظف ، فعلى النائب العام أن يطلب توجيه الإنذار إليه وعاقبته تأديبياً . فإذا كان الجزء الذي يرقمه رئيس هذا الموظف ، في نظر النائب العام غير رادع ، فله أن يرفع الدعوى التأديبية عليه . وإذا اقترح النائب العام جزاء معيناً ولم تتزل الجهة الرئيسية لهذا الموظف ضد رأيه ، فله أن يرفع الدعوى الجنائية عليه .

أما أن تعطى النائب العام ، بموجب هذا الاقتراح ، أن يرفع الدعوى الجنائية والتأديبية ويوجه الإنذار للوظفين دون الرجوع إلى الجهة المختصة التابع لها الموظف ، فهذا أمر غريب .

**حضرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا** - حتى في الدعوى الجنائية ، ليس للنائب العام رفع الدعوى الصورية على موظف إلا بعد أخذ رأي الوزارة التابع لها هذا الموظف ، وذلك طبقاً لتعليمات النائب العام القائمة الآن .

**القرار** - هذا غير صحيح .

**حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك** - هذا موجود ، في قانون نقابة الأطباء لا يجوز رفع الدعوى على طبيب إلا بعد أخذ رأي نقابة الأطباء .

**حضرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا** - يطعن النائب العام على التصفيات التي تجري في جنائية أو غيرها ، وقد يقع تقصير من المحقق ، لظروف أو ملاحظات تقتضي اتهام المذنب فيها وقع منه من تقصير أو خطأ ، فلا يجوز أن يباح للنائب العام رفع الدعوى الصورية سواء أكانت تأديبية أم جنائية إلا بعد عمل تحقيق في موضوع التقصير نفسه ، أما أن يحاكم الموظف من غير أن يسأل ويدون إجراء تحقيق لإثبات هذا التقصير ، فذلك لا يجوز . إذ قد نبهت التحقيق في موضوع التقصير برأيه أو مدعوه ، بحيث لا يستحق رفع دعوى تأديبية عليه .

لهذا أدى أنه لا يجوز إباحة رفع الدعوى مباشرة من غير تحقيق ، ولا يباح أيضاً أن ترفع الدعوى من غير أن يرجع إلى الجهة الرئيسية للحصول على موافقتها .

لكل هذا أوافق على الاقتراح .

وأما غيره ممن يتصلون بعمله ، فسلطتم أن يطلبوا وأن يعطوا الأخطاء التي وقع فيها الموظف الإداري . إن للنايب العام أن يرفع الدعوى العمومية إن رأى ذلك ، ولكنه ليس صاحب شأن في الدعوى التأديبية إلا في دعوى الحامين ، فإن له حق تحريكها مثل رئيس المحكمة الجنائية والاستئناف .

وأذكر أنني قد استرسلت في المجلس وسألت مفرد اللجنة : ماذا يكون الحال إذا حكم مجلس التأديب بالإبراء ؟ هل النايب العام أنت يستأقب ويرفع الأمر للمجلس المقتضوس ، ويعلم في مجلس الوزير ، ويعتبر رتبته وعلاواته وما إلى ذلك ؟ أم ماذا فعل ؟

إنني أرجو المجلس وأناشدكم أن تمنحونا هذا الخلط وهذا الطغيان من سلطة على أخرى . إن هذا التصيب أن يقتصر على أن يكون النايب العام أن يطلب توقيع العقوبة الإدارية أو الإنذار أو إحالة الموظف القضائي إلى مجلس التأديب . فإذا لم يجب الوزير هذا الطلب ، ففعل له وجهة نظر ورايا . ولا يبين من البال أن هناك مسؤولية وزارية أمام البرلمان ، أما أننا نعرض أن النايب العام يطلب توقيع الجزاء ، حين يطلبه - متحدياً وأن الوزير يرضى - يرضى - متعدياً أو متنازلاً ، فهذه مسألة لا يمكن أن يقوم على أساسها التشريع .

**محضر الشيخ المحترم محمود غلاب باشا** - إن النايب العام يمثل في الهيئة التأديبية ، فلا يجوز له إذن أن يرفع الدعوى ويفصل فيها .

**محضر صائب الدروزي مرافقهم** - عن الرأى باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) الواقع أن حضرة الشيخ المحترم محمد حسن الشياوي باشا قال ما كنت أريد أنت أقره . وأنا أؤيد كل ما قاله حضرة الزميل المحترم فريد أبو شادي بك .

على اقتراح حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك ، وهذا نصه :

" وللنايب العام أن يطلب إلى إجنه المختصة النظر في أمر كل من تقع منه مخالفة في واجباته أو تقصير في عمله ، وله أن يطلب رفع الدعوى التأديبية عليه ... الخ "

**محضر الشيخ المحترم محمد حسن الشياوي باشا** - أذكر أن يضاف لهذا الاقتراح عبارة :

" وهذا كله لا يمنع من رفع الدعوى الجنائية . "

**الرئيس** - والآن هل توافقون حضراتكم على الاقتراح بالنسبة الآتي : " وللنايب العام أن يطلب إلى الجهة المختصة النظر في أمر كل من تقع منه مخالفة في واجباته أو تقصير في عمله ، وله أن يطلب رفع الدعوى التأديبية عليه ، وهذا كله لا يمنع من رفع الدعوى الجنائية . "

( موافقة ) .

**محضر الشيخ المحترم محمود غلاب باشا** - نتيجة التحقيق هي عما كانه الموظف تأديباً ، وكل النايب العام لا يحقق إلا في موضوع جنائي .

**المقرر** - القانون هو الذي يخول النايب العام هذه الاختصاصات ، وجعله مشرفاً على الدعوى التأديبية .

**محضر صائب الدروزي مرافقهم** - عن الرأى باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) هذا تنظيم لإشراف النايب العام على الناحية الإدارية .

**المقرر** - إنه من الوجهة الإدارية تحت إشراف النايب العام ، وله حق اتخاذ الطرفين التأديبي والجنائي .

**محضر الشيخ المحترم محمد حسن الشياوي باشا** - حضرات الشيوخ المحترمين ،

إنني أتكل بوصفي مضموا في هذه اللجنة معارضا للنص الذي تقدمت به المجلس ، فيجب علينا أن نكون حريصين على الأوضاع الدستورية التي تقتضي فصل السلطات والتوازن بينها وتحقيق المسؤولية الوزارية ، وأن يكون الموظفون تابعين للوزير في شؤونهم الإدارية والتأديبية ، وألا تطلق سلطة على أخرى ، فكذا إن أساس السلطة القضائية المستور ، فانه كذلك أساس للسلطين التنفيذية والتشريعية .

ولا يجوز أن تخط في الأوضاع الدستورية ، تطلق سلطة على أخرى دون مبرر .

إن النايب العام رئيس للضبطية القضائية ، يعني أنه يشرف عليها فيما ويشرف عليها قضائياً ويكلفها بالتحقيق . يفرج حيث قبضت ، ويقض حيث خرج ، كما أن له أن يرفع الدعوى العامة . أما أن يباشر سلطة إدارية في أقوى مظاهرها ، وهي التأديب ، فخط للأوضاع ، وتوهين للقواعد الدستورية .

للنايب العام أن يطلب من الوزير المختص ما يشاء ، فله أن يطلب أن يحاكم الموظف ، وأن يتنذر ، كما أن له أن يوجه التهمة . أما أن يباشر الدعوى التأديبية من طريق الإنذار - وهي سلطة للوزير في الجزاء - أو يحيل إلى مجلس التأديب ، فهذا وضع يخالف الدستور .

فالنص كما تقدمت به اللجنة يخالف نظرية فصل السلطات .

إن الرئيس الإداري هو الذي يؤدب ، والرئيس الإداري هو الذي يحيل إلى مجالس التأديب .

مفكرة صاحب الملاك محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) - في كلمة في هذا الشأن .

القرار - أعطوا المفتي رأيا قاطعا في القضية ، وأنا اسم برأيكم .

مفكرة صاحب الملاك محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) - إن المشروع المقدم من الحكومة قد وودت به هذه المادة ، والحكومة متسكة بهناه النص الذي قدمت ، وترد إضافة المادة ٣٩٩ القديمة إلى القانون الجديد.

حضرات الشيوخ المحترمين ،

إن إرسال الأوراق إلى المفتي قبل إصدار الحكم بالإعدام كان خطأا اتبع منذ وضع قانون تحقيق الجنايات . ثم ، والحكمة التي حدث بالشراح إلى إرسال الأوراق إلى المفتي لإبداء الرأي فيها هي حكمة عالية ، لأن الحكم بقوة الإعدام ليس من الأحكام البسيطة ، بل هو حكم له وزنه .

فعلما يقضى القاضي بالإعدام - في جريمة يستحق مرتكبها الإعدام يقضى عليه الواجب أن يقر ، فهو وإن كان يقيم العدالة ويصل من هذا القصاص حياة للناس ، إلا أنه من الخير لهم وللدالة للثابت في حالة الحكم بالإعدام . فإعطاه مهلة ثلاثة أيام تجمل القاضي يفكر فيها ويراجع نفسه .

وأنا كقاض أقرر أنه كثيرا ما يجدد القاضي حكايا يكتبه ويضعه في المظروف ويختمه ليطلق به في الصباح ، ثم يدخل منه في الصباح . وأنا لا أفهم سرا إن كانت تلك .

مفكرة الشيخ المحرم أوستا حسن عبدالقادر - إذن فأعطه أسبوعا بدل ثلاثة أيام .

مفكرة صاحب الملاك محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) - فأقول بأن المحكمة غير مقيدة برأي المفتي لا يرد مطلقا رغم هذا النص . فالمحكمة غير مقيدة برأي الخبير ، ومع ذلك فإن القانون يمتح على المحكمة الاستئناس برأيه في حين ترى ضرورة الاستئناس برأيه . وعلى الرغم من ذلك لا يمتح على القاضي أن يتبني برأيه .

وقد حدثت في أكثر من مرة أن عدل القاضي من الحكم بالإعدام ، لأن المفتي عندما يطلع على أوراق القضية - كما قال حضرة المفرد وأواقه على قوله - يطلع عليها من ناحية أخرى ، هي ناحية الاستدلال بالقرينة ، ويكون رأيا له فيقته ، ذلك بأن القضايا الجناية التي ليس فيها شاهد رؤية أو شروط معينة ، أو أن الاستدلال فيها بالقرينة ، يجب أن تتوافر فيها أسباب معينة .

مفكرة الشيخ المحرم محمد زكي علي - أفهم من هذا أن الدعوى الجناية لا ترفع إلا بموافقة الجهة الإدارية .

( أصوات : لا ، لا )

مفكرة الشيخ المحرم صبيح محمد الجدي - تنوي هذه المسألة ، أقول إن النائب العام يرى في بعض الأحيان أن تحفظ الدعوى العمومية إذا طلب من الجهة المختصة أن تعيل ... ..

الرئيس - هذه مسألة لا تستوجب النص عليها .

مفكرة الشيخ المحرم صبيح محمد الجدي - أنا أقول إنه في بعض الأحيان تكون القضية ثابتة جنائيا ، وبالرغم من هذا يرى النائب العام - حفظا لكرامة جهة من الجهات - أن تكون المسألة تأديبية .

الرئيس - لقد نص على أن يكون للنائب العام حق رفع الدعوى التأديبية.

مفكرة الشيخ المحرم صبيح محمد الجدي - إنني أذكر مسألة من المسائل وقعت في وزارة الصحة ... ..

الرئيس - لقد اتينا من هذه المسألة .

وهناك اقتراح ثالث مقدم من حضرة الزميل المحترم عبدالوهاب طلفت باشا يتعلق بالمادة ٣٩٩ من مشروع الحكومة .

المقرر - توضيحا لهذه المسألة ، أقول إن القانون القائم مادة تعضي بأن محكمة الجنايات لا يجوز لها أن تحكم بالإعدام إلا بعد أن ترسل الأوراق إلى المفتي وتأخذ رأيه . ورأي المفتي استشاري ، والقانون يحدد له ثلاثة أيام فقط مهما بلغت جسامه الجناية ، وقد تتكون من عشر مبلغ عدد صلواته الآلاف ، وليس له إلا ثلاثة أيام . فإذا لم يستطع المفتي أن يدور القضية في هذه المدة القصيرة ، فإن المحكمة تضرب صفحا عن رأيه وتحكم في الدعوى . وإذا استطاع أن يدور القضية ويبدى رأيه ، فإن المحكمة لا تتبني برأيه ، وتستطيع أن تهمله وتحكم بما تقرره .

ولما جاء المشروع المقدم إلى حضراتكم ونقل هذا النص بيته ، قلنا إن هذا إجراء لا يجره منه مطلقا ، وليس من كرامة الإفتاء أو المفتي أن يجمل قوله جثا لا يقيد المحكمة بشئ ، ونضطره إلى أن يقوم بعمل صوري في ثلاثة أيام لا تلزم المحكمة بانتظاره . إن هذه إجراءات لا طائل تحتها .

ثم إن المفتي بطبيعة الحال سينظر القضية من وجهة تخالف الوجهة التي نظرت إليها محكمة الجنايات . ولذلك لا يمكن أن يكون رأيه أي وزن ، قلنا إن من المحر حلف هذه المسألة ، ففي حفظها حفظ لكرامة المفتي .

وهذه القواعد التي يستند إليها المفتي في القضية تؤثر في رأى القاضى الجنائى ، ولقد تأثر بها بالفعل أكثر من مرة . وحل ذلك فإن الحكومة ترى بقاء هذه المادة ، تحرياً لاحتمال واحد في الألف أو واحد في المليون للدول عن التطلق بحكم الإعدام الى غيره .

ولذا رأى ، يا حضرات الشيوخ المحترمين أنه من مصلحة العدالة إبقاء النص ، وليس من الخير أن نحرم العدالة منه ، فنعرض حياة واحد في المليون للحكم بالإعدام .

**فقرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم يوسف مكرور** — أنا لا أنهم إلى أى مدى تشتت إشكاليات لا تدرى حقيقة مدلولها العمل . ففى حكمة الجنائيات ، عندما يسمع الناس أن المحكمة أحالت أوراق المتهم إلى المفتي فضاء عندهم أن الحكم سيصدر بالإعدام . ولذلك يجب ، إن كان القصد تخفيف الوقف ، أن نضع صيغة أو عبارة تفيد أن الحكم سيصدر بالإعدام كان يقال في التطلق بالحكم إن المتهم استحق الجزاء الأكبر أو أى تعبير آخر .

على أنه من ناحية أخرى ، فالذى يبدو من منطق معالى وزير الدولة عد زكى حل باشا أننا غير راضين بدرجة واحدة في الجنائيات . فإذا كان الأمر كذلك ، وإذا كان القضاء من درجة واحدة لا يكتفى في الموضوع — وجب الرجوع إلى قضاء آخر .

وقد قرأنا في الصحف منذ أربعة أيام أن المفتي رأى رأياً في قضية ، وحكمة النقص قالت إنه ليس سلطة ، وليس اختصاصاً . فهل يعد هذا نقي اختصاصات تشد بعضها بعضاً دون مقتضى ؟ يحسن أن نواجه الواقع ونسأله الأمور كما هي .

**الرئيس** — هل لأحد من حضراتكم ملاحظات جديدة ؟

**فقرة الشيخ المحترم الأستاذ ميمون محمد الجبري** — إذا أرادت الحكومة أن تجعل من المفتي درجة قضائية في الجنائيات فليكن رأيه محترماً .

**الرئيس** — لم يقل أحد إن إحالة الأوراق إلى المفتي في الجنائيات درجة من درجات القضاء الجنائى .

**فقرة الشيخ المحترم الأستاذ ميمون محمد الجبري** — لا يجوز أن يجعل من رأى المفتي في جنابة على هذه كما فعلت محكمة القضاء في حكمها الذى أشار إليه حضرة الشيخ المحترم الدكتور مذكور .

**الرئيس** — لقد قيل هذا الكلام ، ولا جديد فيه .

**فقرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلفت باشا** — تأييداً لما ذكره معالى زكى حل باشا وزير الدولة ، من أنه حدث أن أبلى المفتي رأياً واحترمه محكمة الجنائيات ، أمضى ما يمل على أن هذا حدث بصفة رسمية في مسألتين . وفى الثالثة ليست لدى أوراق رسمية فيها ، وإنما أقرها تحت مسئوليتي .

فى سنة ١٩٠٠ ، وقت أن كان المرحوم الإمام الشيخ عبد صفيه مفتياً للديار المصرية ، أخذ رأيه في الجنابة رقم ٤٤٤ لسنة ١٩٠٠ ، فأبلى رأياً بأن يحكم على المتهم بقبولة تقديرية يبقى معها المتهم حياً ، لأنها في نظره لم تستوف أركان القصاص .

**فقرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم يوسف مكرور** — لقد حدث هذا فى سنة ١٩٠٠ ، ونحن الآن فى سنة ١٩٤٩ !

**فقرة الشيخ المحترم الأستاذ ميمون عبد الغادر** — نريد مبدأ توافق عليه الحكومة .

**فقرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلفت باشا** — وحدث في المرة الثانية فى سنة ١٩٣٤ فى الجنابة رقم ١٣٦٤ لسنة ١٩٣٤ ( مصر الجديدة ) أن أبلى مفتية المفتي أن ليس في القضية ما يكتفى لإثبات تهمة الاشتراك قبل المتهم الثانى . وحتى رفعت الدعوى بالطريق الشرعى : لا يحكم عليه بالإعدام ويبقى حياً ، وقد أخذت محكمة الجنائيات بهذا رأى .

وحدث في المرة الثالثة فى سنة ١٩٤٨ فى حكمة جنائيات قنا أن فضيلة المفتي أبلى رأيه في جنابة ، وقال إن الأدلة غير كافية والقصاص غير متوفر فطلعت المحكمة عن الحكم بالإعدام ، وكانت المحكمة غير مقيدة برأيه .

فليس هناك ما يمنع من بقاء النص كما ورد في مشروع الحكومة ، لأن فيه ضماناً لقيم ولكل الوسائل التي تؤدي إلى ثبوت القصاص الذى ورد في الشرائع الجزائية .

**الرئيس** — انتهت المناقشة الآن ، فالواقف من حضراتكم على أن تبقى المادة ٣٦٩ الخاصة بالمفتي والتي وردت في مشروع الحكومة يتفضل بالوقوف .

( وقف عدد من الأعضاء لم تعيين منه الأغلبية ) .

**الرئيس** — فأخذ رأى بالطريق المكسب ، فالواقف من حضراتكم على حذف المادة التي وردت في مشروع الحكومة ، وبعبارة أخرى الواقف من حضراتكم على تحرير اللجنة يتفضل بالوقوف .

( وقتت أغلبية ) .

**الرئيس** — يجرد المجلس الموافقة على تحرير اللجنة فاجتازت على حذف المادة ٣٦٩ من مشروع الحكومة .

**مقرر السيد المحترم محمد علي عاوية بك .** — إذن فاني أوافق على تعديل اقتراح على النحو الآتي :

” أقرح في حالة إقرار المادة ١١ من المشروع أن تعدل الصيغة بحيث تستبدل عبارة ” فلها أن تحرك الدعوى بالنسبة ل هؤلاء الأشخاص أو بالنسبة إلى هذه الوقائع “ بعبارة ” لما أن قيم الدعوى على هؤلاء الأشخاص “ .

**الرئيس .** — والآن هل توافقون حضراتكم على الاقتراح وعلى نص المادة ١١ من المشروع معدلة على أساسه بالصيغة الآتية ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس .** — يقرر المجلس الموافقة على المادة ١١ بالصيغة الآتية :

” مادة ١١ — إذا رأت محكمة الجنايات في دعوى مرفوعة أمامها أن هناك متهمين غير من أقيمت الدعوى عليهم ، أو وقائع أخرى غير المستندة فيها إليهم ، أو أن هناك جنابة أو جنحة مرتبطة بالتهمة المرفوعة عليها ، فلها أن تحرك الدعوى بالنسبة إلى هؤلاء الأشخاص ، أو بالنسبة لهذه الوقائع ، وتحيلها إلى قاضي التحقيق أو تحيلها في الجرائم المبينة في المادة ٢٠٢ إلى النيابة لتحقيقها والتصرف فيها طبقا للباب الثالث أو الرابع من الكتاب الأول من هذا القانون .

والحكمة إن تندب أحد أعضائها للقيام بإجراءات التحقيق . وفي هذه الحالة تسمى على العضو المنتخب جميع الأحكام الخاصة بقاضي التحقيق .

وإذا صدر قرار في نهاية التحقيق بإحالة الدعوى إلى المحكمة بسبب إحالتها إلى محكمة أخرى ، ولا يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى .

وإذا كانت المحكمة لم تفصل في الدعوى الأصلية وكانت مرتبطة مع الدعوى الجديدة ارتباطا لا يقبل التجزئة ، وجب إحالة القضية كلها إلى محكمة أخرى “ .

**الرئيس .** — الآن قد انتهينا من مناقشة مشروع قانون الإجراءات الجنائية ، وسيؤخذ الرأي عليه في الجلسة المقبلة مع قانون الإصدار الذي تم ووافقتم عليه مادة فساد في اللغة المسامية .

وهناك اقتراح من حضرة الشيخ المحترم أحمد علي علوية بك ونصه كما يأتي :

” أقرح في حالة إقرار المادة ١١ من المشروع أن تعدل الصيغة بحيث تستبدل عبارة ” فلها أن توجه التهمة إلى هؤلاء الأشخاص أو بالنسبة إلى هذه الوقائع “ بعبارة ” لما أن قيم الدعوى على هؤلاء الأشخاص “ .  
أحمد علي علوية “

تذكرون حضراتكم المناقشة التي دارت في الجلسة الماضية بين سعادة المقرر وبين حضرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا حول الحالة التي يكتنفها بالحكمة أن هناك تهمة أخرى أو أن هناك متهمين آخرين أمام محكمة أخرى ، وهي المبر عنها بالفرنسية ” Droit d'évocation “ . فقد ورد في المشروع المرفوع على حضراتكم أن المحكمة تقيم الدعوى ، ثم تحيلها إلى التحقيق ، ولم جرا . ويرى حضرة الزميل أحمد علي علوية بك أن عبارة ” تقيم الدعوى “ فيها شيء من التجاوز ويحسن أن يقال ” توجه التهمة “ لأن التهمة هي التي تكون محل تحقيق .

**المقرر .** — عبارة ” تقيم الدعوى “ اصطلاح قانوني ، فإحالة الدعوى إلى قاضي التحقيق معناها إقامة الدعوى ، ويعبر عنها بالفرنسية ” Mettre en mouvement de l'action publique “ أي تحريك الدعوى المدنية . وهذا هو المقصود من عبارة ” إقامة الدعوى المدنية “ .

**الرئيس .** — تحريك الدعوى المدنية غير إقامتها .

**المقرر .** — عبارة ” يحرك المدعي المدعى الدعوى أمام المحكمة “ يعني يقبضها .

**الرئيس .** — حين يقال إن المدعي المدني يرفع الدعوى المدنية يكون معنى ذلك أنه يقبضها .

**المقرر .** — لا أرى هذا .

**الرئيس .** — إذا كان سعادة المقرر يوافق على التعبير بتحريك الدعوى بدلا من إقامتها ! واكتفى حضرة الشيخ المحترم صاحب الاقتراح بهذا ، أسكن التوفيق بين الرأيين .

## ١٦ - مشروع قانون

الموافق على الوثيقة الخاصة بالتدليات التي أدخلت على دستور هيئة العمل الدولية التي أقرها مؤتمر العمل في دور انعقاده التاسع والعشرين بقرتال في ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦ - تقرير بلن الشورى والتدليات الاجتاعية والعمل (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته الوحيدة - تأجيل أخذ الرأى عليه إلساء بالام مع مشروعات القوانين الأخرى

(مقرولة الخارجية : حضرة الشيخ المحترم وعبد دوس بك ) .

(مقرولة التدليات الاجتاعية والعمل : حضرة الشيخ المحترم وشوان محفوظ باننا ) .

**الرئيس** - نذبت (٢) وزارة الخارجية حضرة الدكتور عبد على شأت لحضور جلسة مجلس الشيوخ أثناء النظر فى هذا التقرير والتقريرين التاليين له .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرته ) .

**الرئيس** - بحث لجنة الخارجية مشروع هذا القانون، وهو يتضمن الموافقة على الوثيقة الخاصة بالتدليات التي أقرها المؤتمر العام لهيئة العمل الدولية التي أدخلت على دستور هذه الهيئة واقتضاها حل عصبة الأمم كما تنصل ببعض اعتبارات أخرى . كذلك يوسد بالوثيقة ملحق بين أغراض هذه الهيئة وأهدافها والمبادئ التي يجب أن يسترشدها أعضاءها . وقد سبق أن صدر به تصريح خاص استخدمه مؤتمر عام هيئة العمل الدولية في ١٠ مايو سنة ١٩٤٤

ونظرا للأغراض النبيلة والمبادئ الإنسانية التي تهدف إليها هذه الهيئة وما ترى إليه من تحقيق السلام والأمان العالمى ، وضع هذا الدستور .

(١) راجع المحرق رقم ١٢٩

(٢) نص الكتاب :

” حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ سادتك أنى قد انتسبت حضرة الدكتور عبد على شأت ، لحضور جلسة مجلس الشيوخ اليوم أثناء النظر فى تقرير الآتى :

١ - تقرير بلن الخارجية والتدليات الاجتاعية والعمل عن مشروع قانون الموافقة على الوثيقة الخاصة بالتدليات التي أدخلت على دستور هيئة العمل الدولية التي أقرها مؤتمر العمل فى دور انعقاده التاسع والعشرين بقرتال فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦

٢ - تقرير بلن الخارجية والتدليات الاجتاعية والعمل عن مشروع قانون الموافقة على الاتفاق رقم ٨٠ الخاص بالتدليات الجزئية المعاهدات التي وافتت عليها هيئة العمل الدولية فى دوراتها الثمانى والعشرين الأول المرفق بمقرتال فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦

٣ - تقرير بلن الخارجية والمراسلات عن مشروع قانون الموافقة على البروتوكول المرفق بمقرتال فى ٢٧ مايو سنة ١٩٤٧ والمعدل لهادة للوران الذى القى العمل الموافقة بشكاكو

د - برسة ١٩٤٤

وتفضلوا سادتك بقبول تائق الاحترام عا

١٢ أبريل سنة ١٩٤٩

لذلك ترى اللجنة الموافقة على الوثيقة الخاصة بتعديل دستور الهيئة ، وترى من المجلس إقرار مشروع القانون بالهيئة التي أقرها مجلس النواب .

كما بحثت لجنة الشؤون الاجتاعية والعمل من ناحية الموضوع ، ورأت أن التعديل الجديد لدستور هيئة العمل الدولية لا يرتب التزامات جديدة على مصر من وجهة النظر الحالية إلا ما أضيف إلى المادة ١٩ منه ، من وجوب إبلاغ مكتب العمل الدولى أسباب عدم الأخذ بالاتفاقية إذا رأى عدم الخضوع لها . أما فى حالة قبولها الاتفاقية ، فلها تنصص لأحكامها .

لهذا توافق اللجنة بإجماع الآراء على مشروع القانون وعلى تقرير لجنة الخارجية .

فهل توافقون حضراتكم على تقريرى اللجنة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولننتقل إلى مناقشة مادته الوحيدة . قتل هذه المادة والوثيقة الملحق بمشروع القانون .

تليت المادة المذكورة والوثيقة الملحق بمشروع القانون ، وهذا نصها :

( مادة وحيدة )

ورفق على الوثيقة الخاصة بالتدليات التي أدخلت على دستور هيئة العمل الدولية التي أقرها مؤتمر العمل الدولى فى دور انعقاده التاسع والعشرين بقرتال فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦ والملحق نصها بهذا القانون .

نأسر بأن يسم هذا القانون بناتم الفولة ، وأن يقر فى الجرنال الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مدير للتحريرى بالنيابة

إبراهيم عبد الحامد



## وثيقة تعديل دستور هيئة العمل الدولية

انضم المؤتمر العام لهيئة العمل الدولية ببناء على دعوة مجلس إدارة مكتب العمل الدولي في دورته التاسعة والعشرين في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٦ بمدينة مونتريال ووافق على إدخال بعض التعديلات المبينة على دستور الهيئة (موضوع البند الثاني من جدول أعمال الدورة المذكورة) - وقرر المؤتمر في ٩ أكتوبر ١٩٤٦ الموافقة على الوثيقة التالية الخاصة بالتعديلات المراد إدخالها على دستور الهيئة - والتي سيطبق عليها وثيقة تعديل دستور هيئة العمل الدولية لعام ١٩٤٦

### ( المادة الأولى )

ابتداء من سريان وثيقة التعديل هذه يعمل بدستور هيئة العمل الدولية والمبينة لمصوغه في العامود الأول للمصغ هذه الوثيقة على الوجه المعدل المبين في العامود الثاني .

### ( المادة الثانية )

يوقع رئيس المؤتمر والمدير العام لمكتب العمل الدولي على نسختين طبق الأصل لوثيقة التعديل هذه - وتودع إحداها محفوظات مكتب العمل الدولي وترسل الأخرى إلى سكرتير عام الأمم المتحدة لتسجيلها طبقاً لل مادة ١٠٢ من الميثاق - ويقوم المدير العام لهيئة العمل الدولية بإقامة أعضائها بصورة من وثيقة التعديل مجمدة مطابقتها للأصل .

### ( المادة الثالثة )

( ١ ) تبلغ التصديقات الرسمية على وثيقة التعديل أو قبولها إلى المدير العام لمكتب العمل الدولي الذي يقوم بإبلاغها إلى أعضاء الهيئة .

( ٢ ) تسرى وثيقة التعديل هذه وفقاً لنصوص المادة ٣٩ من دستور هيئة العمل الدولية .

( ٣ ) يحدد دخول هذه الوثيقة دور التنفيذ يقوم المدير العام لمكتب العمل الدولي بإبلاغ ذلك إلى أعضاء هيئة العمل الدولية وسكرتير عام الأمم المتحدة وجميع الدول الموقعة على ميثاقها .

## دستور هيئة العمل الدولية

### مقدمة

حيث إن السلام العالمي الدائم لا يمكن أن يقوم إلا على أساس من العدل والاجتهاد .

وحيث إن بعض حالات العمل تنطوي بالنسبة لمعد عظيم من الناس على كثير من الظلم والبؤس والحرمان الأمر الذي يولد في نفوسهم شعوراً بعدم الرضا وهو شعور من القوة بحيث يفضي منه على السلام العالمي والانسجام العام المنشود .

وحيث إنه من الضروري المبادرة بصلاح هذه الحالة : مثال ذلك ما يتعلق بتنظيم ساعات العمل وتحديد مدة قصوى للعمل اليومي أو الأسبوعي واختيار العمال ومكافحة البطالة وحمان حصول العامل على أجر يحق له مستوى لا يقل عن العيش وحماية العمال من الأمراض العنسية وأمراض الصناعة ومن إصابات العمل وحماية الأطفال والصبية والنساء وترتيب معاش العمال في حالي الشيخوخة والحجز والدفاع عن مصالح العمال المشتغلين في بلاد أجنبية والعمل على تأييد مبدأ المساواة في الأجر عند التساوي في العمل ومبدأ حرية تكوين النقابات وتنظيم التعليم الفني والتدريب على العمل ... وما شاكل ذلك من مبادئ أخرى .

وحيث إذا امتنع أية دولة عن الأخذ بنظام روجعته في مبادئ الانسانية قد يعرقل جهود باقي الدول الرامية في تحسين حالة عاملها .

لذلك رأى المتفاوضون السامون بدافع من عاطفتي العدل والانسانية ورغبة منهم في تحقيق سلام عالمي دائم وبقصد الوصول الى تحقيق الأغراض الواردة ذكرها في هذه المقدمة الموافقة على دستور هيئة العمل الدولية هذا .

## الباب الأول - تكوين الهيئة

### ( مادة ١ )

( ١ ) تنشأ هيئة دأغة يهده إليها بتحقيق الأغراض الواردة ذكرها في مقدمة هذا الدستور وفي التصريح الذي صودق عليه في فيلادلفيا بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٤٤ الخاص بأهداف هيئة العمل الدولية والمرفق نصه بهذا الدستور .

( ٢ ) أعضاء هيئة العمل الدولية هم الدول التي كانت متضمنة للهيئة في أول نوفمبر سنة ١٩٤٥ وكل دولة أخرى تكتسب العضوية طبقاً لأحكام الفقرتين ٣ و ٤ من هذه المادة .

( ٣ ) لكل دولة منتظمة لعضوية هيئة الأمم المتحدة وكذلك لكل دولة تنضم لعضوية هذه الهيئة بغض النظر عن حجمها الصناعية بالتطبيق

(٣) لكل عضو يتولى العلاقات الدولية لأقطار ليست جزءا من أراضيه أن يمين لكل من مندوبيه بصفة مستشارين إضافيين :

(١) من يختارهم كممثلين لكل من هذه الاقطار وذلك بالنسبة للمائل التي تدخل في دائرة اختصاص ذلك القطر .

(ب) من بينهم محاولة مندوبيه في المسائل الخاصة بالأقطار التي لا تتخضع بالحكم الذاتي .

(٤) فيما يتعلق بالأقطار التي يشترك عضوان أو أكثر في ادارتها يجوز تعيين من يتولى مساواة مندوبي هؤلاء الأعضاء .

(٥) يتعهد الأعضاء بتعيين المندوبين والمستشارين الفنيين غير الحكوميين بالاتفاق مع الهيئات الصناعية الأكثر تمثيلا سواء لطائفة أصحاب العمل أو لطائفة العمال في بلد كل عضو إن وجدت .

(٦) لا يجوز للشار الفنى أن يشترك في المناقشة ما لم يطلب له الكلمة المندوب الذي يحبه وبسبب ترخيص رئيس المؤتمر له بذلك ، ولا يجوز له الاشتراك في التصويت .

(٧) يجوز لكل مندوب تعيين أحد المستشارين الفنيين لقيام مقامه بشرط أن يقدم من ذلك مذكرة إلى رئيس المؤتمر . وللشار التام مقام المندوب حق الاشتراك في المداولات وفي التصويت .

(٨) ترسل حكومة كل عضو إلى مكتب العمل الدولي بياناً باسماء مندوبيها ومستشاريهم الفنيين .

(٩) يمرض أوراق اعتماد المندوبين والمستشارين المرافقين لهم على المؤتمر للتحقق منها ، ويجوز للمؤتمر أن يقرر بأغلبية ثلثي المندوبين الحاضرين رفض قبول أى مندوب أو أى مستشار يرى أن تعيينه غير متفق مع أحكام هذه المادة .

#### (مادة ٤)

(١) لكل مندوب أن يعطى صوته مستقلا في كل المسائل الخروضة للدولة فيها أمام المؤتمر .

(٢) إذا اقتصر أحد الأعضاء على تعيين مندوب واحد غير حكومي جاز لهذا المندوب أن يشترك في مناقشات المؤتمر دون أن يكون له حق التصويت .

(٣) إذا رفض المؤتمر بناء على السلطة المخولة له بمقتضى المادة ٣ قبول مندوب أى عضو طبقت نصوص هذه المادة كما لو كان المندوب المراد قبوله يمين .

لأحكام ميثاقنا أن تنضم إلى هيئة العمل الدولية بشرط إبلاغ مدير عام مكتب العمل الدولي بقبول الدولة المذكورة قبولاً رسمياً للالتزامات الواردة بمستور هيئة العمل الدولية .

(٤) ويجوز أيضا للمؤتمر العام لعملة العمل الدولية أن يعين إلى عضوية الهيئة أعضاء آخرين بقرار يصدر بأغلبية ثلثي المندوبين الذين حضروا الاجتماع على أن تشمل هذه الأغلبية ثلثي المندوبين الحكوميين الذين حضروا واشتركا في التصويت ويصبح هذا الانضمام نافذا ابتداء من الوقت الذي ترسل فيه حكومة العضو الجديد إلى مدير عام مكتب العمل الدولي بلافا قبولها رسمياً للالتزامات التي تضمنها دستور الهيئة .

(٥) لا يجوز لأى عضو في هيئة العمل الدولية أن يسحب منها إلا إذا أعلن مدير عام مكتب العمل الدولي برفقته في الانسحاب ويسرى مفعول هذا الإعلان بعد ستين من تاريخ إرساله للمدير العام بشرط أن يكون العضو في ذلك الوقت قد قام ببيع الالتزامات المالية المترتبة على عضويته ، وإذا كان العضو قد صادق على اتفاقية ما فإن انسحابه لا يؤثر على استمرار نفاذ الالتزامات المترتبة عليها أو المتوقعة بها حتى نهاية المدة المحددة للعمل بها .

(٦) إذا انتهت عضوية إحدى الدول في الهيئة أتبع في إعادة انضمامها ما ورد من أحكام بالفقرتين ٣ و ٤ من هذه المادة حسب الحالة .

#### (مادة ٥)

تتألف الهيئة الدالة من :

(١) مؤتمر عام تمثل الأعضاء .

(ب) مجلس إدارة مكون وفقاً لما نص عليه بالمادة ٧

(ج) مكتب عمل دولي يشرف عليه مجلس الإدارة .

#### (مادة ٣)

(١) يحق للمؤتمر العام لعملة الأعضاء دورة اعتماد كلما دعت الحاجة إلى ذلك وصل الأقل مرة واحدة في السنة ويمثل العضو في كل دورتها بيمه مندوبين اثنان منهم يمثلان الحكومة واثنان يمثل أحدهما أصحاب العمل والأخر العمال .

(٢) يجوز لكل مندوب أن يصاحب مستشارين فنيين لا يزيد عددهم عن اثنين لكل مسألة من المسائل المدرجة في جدول أعمال الدورة . وإذا كانت بعض المسائل التي سيناقشها المؤتمر بالبحث تتعلق بشؤون النساء بصفة خاصة وجب أن يكون أحد المستشارين الفنيين سيداً .

(٧) ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً ووكيلين حل ان يكون أحد الثلاثة من ممثلي الحكومات والثاني من ممثلي أصحاب العمل والثالث من ممثلي العمال .

(٨) يضع مجلس الإدارة لائحته الداخلية ويجمع في المواعيد التي يبينها ويجب عقد اجتماع خاص اذا تقدم بذلك طلب كتابي من اثني عشر عضواً من أعضاء المجلس .

#### (مادة ٨)

(١) يدير مكتب العمل الدولي مدير عام يمينه مجلس الإدارة ويتلقى المدير العام التعليمات من المجلس ويكون مسئولاً أمامه عن حسن سير العمل بالمكتب وعن كافة ما يهده به إليه من أعمال .

(٢) يحضر المدير العام أو من يقوم مقامه جميع جلسات مجلس الإدارة .

#### (مادة ٩)

(١) يتولى مدير عام مكتب العمل الدولي تعيين موظفي المكتب طبقاً للقواعد التي يسندها مجلس الإدارة .

(٢) يجب على المدير العام أن يختار أشخاصاً من جنسيات مختلفة مراعيًا في ذلك صالح العمل بقدر الإمكان .

(٣) يجب أن يكون بين هؤلاء الأشخاص عدد من النساء .

(٤) تكون لوظائف المدير العام وبقية الموظفين الصفة الدولية دون سواها بحيث لا يجوز لهم أن يطلبوا أو يتقوا تعليمات من أية حكومة أو من أية سلطة أخرى خارجة من الهيئة كما يجب عليهم أن يتمتعوا عن أي عمل لا يتفق مع مركزهم كوظائف دوليين مسؤولين أمام الهيئة وحدها .

(٥) يتعهد كل عضو في الهيئة باحترام الصفة الدولية التي للمدير العام ولوظفائه وبالإبلاغ بالتأثير عليهم في تأدية وظائفهم .

#### (مادة ١٠)

(١) يختص مكتب العمل الدولي بجمع وتوزيع المعلومات المتصلة بتنظيم حالة العمال ونظام العمل تنظيمياً دولياً وبنوع خاص بحث المسائل المقترحة تقديمها إلى المؤتمر للنقاش فيها تمهيداً لمقدمات دولية وكذلك بإجراء كافة الأبحاث التي يطلب المؤتمر أو مجلس الإدارة القيام بها .

٢ - ويقوم المكتب طبقاً لتوجيهات مجلس الإدارة بما يأتي :

(١) إعداد الوثائق الخاصة بمختلف الموضوعات المدرجة بم جدول أعمال المؤتمر .

#### (مادة ٥)

يقعد المؤتمر في المكان الذي يحدده مجلس الإدارة ما لم يكن للمؤتمر قد قد في اجتماع سابق مكاناً آخر .

#### (مادة ٦)

كل تغيير في مقر مكتب العمل الدولي يجب أن يكون بقرار من المؤتمر بأغلبية ثلث أصوات المنوبين الحاضرين .

#### (مادة ٧)

(١) يتكون مجلس الإدارة من ٣٢ شخصاً كالآتي :

١٦ يمثلون الحكومات ٨ يمثلون أصحاب العمل ٨ يمثلون العمال .  
(٢) تمين الدول الصناعية الكبرى ثمانية من الستة عشر شخصاً الذين يمثلون الحكومات والثمانية الآخرون يمينهم الأعضاء الذين ينتخمونهم لفرض المنوبين الحكوميين في المؤتمر على ألا يكون من بين هؤلاء المنوبين الآخرين مندوبو الأعضاء الثلاثة آفرو الذكر . ويجب أن يكون من ضمن الستة عشر عضواً المنوبين في المجلس ستة من دول غير أوروبية .

(٣) يقرر مجلس الإدارة كلما دعت الظروف من هي الدول الصناعية الكبرى ، ويضع القواعد التي تكفل بحث جميع المسائل المتعلقة بتعيين الدول الصناعية الكبرى بواسطة لجنة محايدة وذلك قبل أن يتخذ المجلس أي قرار بهذا الشأن .

وكل استئناف يقدمه أي عضو ضد قرار مجلس الإدارة بشأن تعيين الدول الصناعية الكبرى يفصل فيه المؤتمر على أن يظل قرار مجلس الإدارة نافذ المفعول إلى أن يصدر المؤتمر قراره في الاستئناف المرفوع إليه .

(٤) ينتخب مندوبو أصحاب العمل في المؤتمر الأشخاص الذين يمثلون أصحاب العمل في مجلس الإدارة كما ينتخب مندوبو العمال في المؤتمر الأشخاص الذين يمثلون العمال في المجلس . ويجب أن يكون اثنان من كل طائفة منهما لاثنين لدول غير أوروبية .

(٥) مدة عضوية مجلس الإدارة ثلاث سنوات وإن لم تم انتخابات مجلس الإدارة عقب انقضاء هذه المدة لأى سبب من الأسباب يظل مجلس الإدارة قائماً بعمله إلى أن تم الانتخابات المذكورة .

(٦) يجوز لمجلس أن يقرر طريقة شغل الأمانة المالية وتعيين البدل وما شا كل ذلك بشرط موافقة المؤتمر .

(ب) تقديم كل مساعدة ممكنة للحكومات بناء على طلبها فيما يتعلق بصيانة القوانين على أساس قرارات المؤتمر وتحسين الإجراءات الإدارية ونظم التفتيش .

(ج) تأدية الواجبات التي تفرضها عليه أحكام هذا الدستور فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقيات تنفيذاً فعلياً .

(د) تحرير وإصدار نشرات تناول موضوعات الصناعة والعمل ذات الأهمية الدولية باللغات التي يختارها مجلس الإدارة .

٣ - ومن العموم يكون للكتب كل السلطات والاختصاصات التي يرى المؤتمر أو مجلس الإدارة تخويله بإحداها .

#### (مادة ١١)

لصالح الحكومة المختصة بالشؤون المالية في كل دولة متضمنة إلى عضوة هيئة العمل الدولية أن تتصل مباشرة بالمدير العام عن طريق ممثلها الحكومي بمجلس إدارة مؤتمر العمل الدولي فإن لم يكن لها ممثل فمن طريق أي موظف آخر تتيحه وتتمتده الدولة المذكورة لهذا الغرض

#### (مادة ١٢)

(١) تتعاون هيئة العمل الدولية في حدود هذا الدستور مع أية هيئة دولية عامة يوكل إليها تنسيق نشاط الهيئات ذات الطابع الدولي العام وتكون متخصصة في نوع ما من الأعمال كما تتعاون مع الهيئات ذات الطابع الدولي العام التي تقوم بنوع ما من الأعمال التي تحتاج إلى التخصص وتتعلق بمسائل بعضها متصل ببعض .

(٢) هيئة العمل الدولية أن تتخذ الإجراءات اللازمة لاشتراك ممثل الهيئات ذات الطابع الدولي العام في مداولاتها دون أن يكون لهم حق التصويت .

(٣) هيئة العمل الدولية أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتدليل الرأي عند الحاجة مع الهيئات الدولية غير الحكومية المعترف بها بما فيها الهيئات الدولية لأصحاب الأعمال والعمال والزراع والتعاونيين .

#### (مادة ١٣)

(١) لمهمة العمل الدولية أن تبرم مع هيئة الأمم المتحدة اتفاقيات بشأن المسائل المالية والميزانية .

(٢) إلى أن يبرم اتفاق بهذا الشأن وفي أي وقت آخر لا يكون هناك اتفاق معمول به يجب اتباع ما يأتي :

(١) يدفع كل عضو نفقات سفر وإقامة مندوبيه ومستشاريه التقنيين ومجمعيه في دورات انعقاد المؤتمر أو مجلس الإدارة بحسب الحالة .

(ب) أما المصروفات الأخرى الخاصة بمكتب العمل الدولي وباتجاهات المؤتمر أو مجلس الإدارة فيدفعها مدير عام مكتب العمل الدولي خصماً على الميزانية العامة لهيئة العمل الدولية .

(ج) يقر المؤتمر بأغلبية المتدوين الحاضرين الأحكام المتعلقة بالتصديق على ميزانية هيئة العمل الدولية وتحديد انصبة الأعضاء في المصروفات وتحصيلها ويجب أن تتضمن هذه الأحكام نصاً يفي بأن يكون اعتماد الميزانية وطريقة توزيع النفقات على الأعضاء بحسب نسبة لمكة من ممثل الحكومات .

(٣) يتحمل الأعضاء نفقات هيئة العمل الدولية حسب النظام المتبع بالتطبيق للفقرة ١ والفقرة ٢ ج من هذه المادة .

(٤) كل عضو من أعضاء الهيئة يتأثر من سداد قيمة اشتراكه يبرم من إعطاء صوته في المؤتمر وفي مجلس الإدارة وفي الجان كما يحرم من التصويت في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وهذا كله بشرط أن يكون المبلغ المتأخر مساوياً لقيمة الاشتراك المستحق عليه من السنتين السابقتين أو أكثر منه . على أنه يجوز للمؤتمر أن يقرر بأغلبية ثلثي المتدوين الحاضرين السماح لهذا العضو بالتصويت إذا اتضح له أن عدم الدفع يرجع إلى ظروف لا يملك العضو التحكم فيها .

(٥) مدير عام مكتب العمل الدولي مسئول أمام مجلس الإدارة عن التصرف في أموال هيئة العمل الدولية .

#### الباب الثاني - الإجراءات

#### (مادة ١٤)

(١) يضع مجلس الإدارة جدول الأعمال الخاص بدورات انعقاد المؤتمر بعد بحث كل اقتراح يقدم من حكومة أي عضو أو من هيئة ذات صفة تمثيلية بالتطبيق للاحدة ٣ أو من أي هيئة دولية عامة .

(٢) يضع مجلس الإدارة القواعد التي تكفل أعداد الاتفاقيات والتوصيات أعداداً فنياً صحيحاً كما تكفل تبادل الرأي بشأنها بين الأعضاء الذين يهمهم الأمر أكثر من غيرهم . إما عن طريق عقد مؤتمر تمهيدي في أية وسيلة أخرى وذلك قبل تصديق المؤتمر على هذه الاتفاقيات والتوصيات .

#### (مادة ١٥)

(١) يقوم المدير العام بوظيفة سكرتير عام للمؤتمر وعليه أن يرسل لكل من الأعضاء جدول أعمال كل دورة قبل افتتاحها بأربعة أشهر كما يرسله عن طريق الأعضاء إلى المتدوين في الحكوماتين تم تم معهم .

(٣) وفي كلتا الحالتين يجب لاستناد أية اتفاقية أو توصية أن تكون قد حازت عند التصويت النهائي بالمؤتمر ثلثي أصوات ذات المنويين الحاضرين .

(٤) عند اعداد أية اتفاقية أو توصية ذات صفة عامة يجب على المؤتمر أن يراعى حالة البلاد التي تخضع فيها ظروف الصناعة اختلافاتا جوهرية بسبب الجبل أو عدم تقدم الصناعة عندما كاليا أو بسبب أية ظروف خاصة أخرى وعلى المؤتمر أن يقترح ما يرى ادخاله على الاتفاقية أو التوصية في تعديل يتناسب وحالة البلاد المذكورة .

(٥) تعتمد صورتان من الاتفاقية أو التوصية بالتوقيع عليهما من رئيس المؤتمر والمدير العام وتودع احدهما محفوظات مكتب العمل الدولي والأخرى لدى سكرتير عام هيئة الأمم المتحدة ويرسل المدير العام صورة طبق الأصل من الاتفاقية أو التوصية لكل عضو من الأعضاء .

• في حالة الاتفاقية تتخذ الاجراءات الآتية :

(١) تبلغ الاتفاقية للأعضاء للتصديق عليها .

(ب) يتعهد كل عضو بأن يقوم في خلال سنة على الأكثر من انتهاء دورة المؤتمر ( وإذا تعذر ذلك لظروف استثنائية ففى أقرب وقت ممكن بحيث لا يزيد على أى حال عن ثمانية عشر شهرا من انتهاء الدورة ) بمعرض الاتفاقية على السلطة أو السلطات المختصة لاصدار التشريع اللازم بشأنها أو لاتخاذ أى إجراء آخر .

(ج) يخطر الأعضاء مدير عام مكتب العمل الدولي بالاجراءات التي اتخذت طبقا لأحكام هذه المادة لمعرض الاتفاقية على السلطة أو السلطات المختصة مع موافاته بكتابة المعلومات عن هذه السلطة أو السلطات ومما اتخذته من اجراءات .

(د) في حالة حصول العضو على موافقة السلطة أو السلطات المختصة يقوم بإبلاغ التصديق الرسمي على الاتفاقية لمدير العام وتتخذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ أحكام تلك الاتفاقية .

(هـ) إذا لم يحصل العضو على موافقة السلطة أو السلطات المختصة فلا يكون عليه أى التزام آخر سوى إخطار مدير عام مكتب العمل الدولي في قرات ملائمة يبعدها مجلس الادارة بمحکم القانون والعرف الناتج بالنسبة للسائل الواردة في الاتفاقية ويجب أن يتضمن هذا الاخطار على مدى ما تم من تنفيذ أى نص منصوص على الاتفاقية أو ما يخطر بباله منها من طريق التشريع أو الاجراءات الادارية أو عقود العمل الجماعية أو أية وسيلة

(٦) يجب إرسال التقارير الخاصة بكل موضوع من المواضيع الواردة في جدول الأعمال إلى الأعضاء بحيث تصلهم في وقت يسمح لهم بمشاهدة بحثها كليا قبل انعقاد المؤتمر وعلى مجلس الإدارة وضع القواعد التي تكفل تنفيذ هذا النص .

(مادة ١٦)

(١) لحكومة كل عضو من الأعضاء أن تمارض في إدراج مسألة أو أكثر من المسائل الواردة في جدول الأعمال على أن تبين أسباب المعارضة في مذكرة ترسلها إلى المدير العام ويبلغها إلى أعضاء الهيئة .

(٢) تبين المسائل التي عارض فيها مدرجة في جدول الأعمال إذا ما قرر المؤتمر فك بأغلبية ثلثي أصوات المنويين الحاضرين .

(٣) كل مسألة أخرى من غير ما ذكر في الفقرة السابقة يقرر المؤتمر بنفس الأغلبية بينما تدرج في جدول أعمال الدورة التالية .

(مادة ١٧)

(١) ينتخب المؤتمر رئيسا واثلاثة وكلاء يكون أحدهم مندوبا حكوميا والثاني مندوبا من أصحاب الأعمال والثالث عن البالد . ويضع المؤتمر لأغلبية تنظيم أعماله ويجوز له أن يبين بلانا لبعض أى موضوع وتقديم تقريره .

(٢) تكون جميع القرارات بالأغلبية المطلقة للمنويين الحاضرين ، وذلك فيما عدا ما نص عليه صراحة في هذا الدستور أو في أية اتفاقية أو وثيقة أخرى تخول المؤتمر سلطات معينة أو بمنعضى النظام المتعلق بشؤون المالية والميزانية المعمول به طبقا للمادة ١٣

(٣) لا يمتد أى قرار اتخذ متى كان عدد الأصوات التي حازها أقل من نصف عدد المنويين الحاضرين في الاجتماع .

(مادة ١٨)

يجوز للمؤتمر أن يضم إلى الجبان التي يكونها مندوبين فنيين ليس لهم حق التصويت .

(مادة ١٩)

(١) يجوز للمؤتمر عند ما يأخذ باقتراح ما في شأن أى موضوع من المواضيع المدرجة بعمله الأعمال أن يقرر ما إذا كان هذا الاقتراح :

(١) يتخذ شكل اتفاقية دولية أو .

(ب) شكل توصية إذا كان الموضوع أو بعض جوانبه لا يسمح بوضعه في الحال في شكل اتفاقية .

أخرى وأن يذكر بالتقرير الصوبات التي تمنع أو تؤخر التصديق على هذه الاتفاقية .

(٦) في حالة التوصية :

(١) تبلغ التوصية بلج الأعضاء لبحثها وتوطئة للعمل بها عن طريق التشرح أو خلافة .

(ب) يشهد كل عضو بأن يقوم في خلال سنة على الأكثر من انتهاء دورة المؤتمر (و إذا تعذر ذلك لظروف استثنائية في أقرب وقت ممكن بحيث لا تتجاوز المهلة على أى حال ثمانية عشر شهرا من انتهاء دورة المؤتمر) بعرض التوصية على السلطة أو السلطات المختصة لإصدار التشريع اللازم أو اتخاذ أى إجراء آخر .

(ج) يحظر الأعضاء مديرام مكتب العمل الدولي بالإجراءات التي اتخذت طبقاً لأحكام هذه المادة لعرض التوصية على السلطة أو السلطات المختصة مع بيان نوع هذه السلطة أو السلطات وعن الإجراء الذي اتخذته .

(د) وبخلاف عرض التوصية على السلطة أو السلطات المختصة لا يكون على الأعضاء أى التزام آخر سوى إخطار مديرام مكتب العمل الدولي في قترات ملائمة يحددها مجلس الإدارة بمحالة التشريع والعرف المتبع في بلادهم بالنسبة للأمور التي تنصب عليها التوصية مع بيان مدى ما اتخذ أو ما ينظر اتخاذه نحو تنفيذ أحكام التوصية وكذلك التبدلات التي يرى إدخالها على هذه الأحكام لإمكان الانضمام إلى التوصية أو تطبيق أحكامها .

(هـ) بالنسبة للدول المكونة من ولايات متعددة تطبق الأحكام الآتية :

(١) فيما يتعلق بالاتفاقيات والتوصيات التي ترى الحكومة المركزية أنه يجب طبقاً لدستورها أن تتخذ إجراء بشأنها تكون التزامات الدولة المذكورة هي نفس التزامات الأعضاء الآخرين .

(ب) فيما يتعلق بالاتفاقيات والتوصيات التي ترى الحكومة المركزية بحسب نظامها الدستوري أن قيام الولايات التي يتألف منها الاتحاد أو المديريات أو المقاطعات بعمل منفرد بالنسبة لكل أو بعض المسائل الواردة فيها يكون أجدي من أى عمل تقوم به هي يجب عليها اتباع ما يأتي :

(١) أن تتخذ في خلال الثمانية عشر شهرا التالية لفض دور الانقضاء الإجراءات اللازمة وفقاً لأحكام دستورها ودستور الولايات والمديريات والمقاطعات لعرض الاتفاقيات والتوصيات على السلطات المختصة للاتحاد والولايات والمديريات والمقاطعات قصد استصدار التشريع اللازم أو إجراء أى عمل آخر .

(٢) إن تتخذ للاتفاق مع الحكومات والولايات والمديريات والمقاطعات ذات الشأن ما يلزم من الإجراءات لتبادل الرأي من حين إلى آخر فيما بين سلطات الولايات والمديريات والمقاطعات من جهة أخرى قصد الوصول إلى تسويق العمل في دائرة الاتحاد تطبيقاً يكفل تنفيذ أحكام الاتفاقيات والتوصيات .

(٣) إن تعذر مديرام مكتب العمل الدولي بالإجراءات التي اتخذت لتطبيق هذه المادة بعرض الاتفاقيات والتوصيات على السلطات المختصة في الاتحاد وفي الولايات والمديريات والمقاطعات مع إبلاغه كل البيانات اللازمة بشأن السلطات المذكورة وما اتخذته من قرارات .

(٤) فيما يتعلق بالاتفاقيات التي لم تنضم إليها يجب عليها .

أن تقدم إلى مديرام مكتب العمل الدولي في قترات متناسبة من الزمن يحددها مجلس الإدارة ومن كل اتفاقية من الاتفاقيات المذكورة تقريراً عن حالة التشريع والعرف المتبع في الاتحاد أو في الولايات أو المديريات أو المقاطعات بشأن موضوع الاتفاقية مع إيضاح مدى ما اتخذ أو ما ينظر اتخاذه في سبيل تنفيذ الاتفاقية بطريق التشريع أو بالطرق الإدارية أو بواسطة عقود العمل الجماعية أو بآلة طريقة أخرى .

(٥) فيما يتعلق بالتوصيات يجب عليها :

أن تقدم إلى مديرام مكتب العمل الدولي في قترات متناسبة من الزمن يحددها مجلس الإدارة ومن كل توصية من التوصيات تقريراً عن حالة التشريع والعرف المتبع في الاتحاد أو الولايات والمديريات والمقاطعات بشأن موضوع التوصية مع إيضاح مدى ما اتخذ أو ما ينظر اتخاذه في سبيل تنفيذ أحكام التوصية مع بيان التبدلات التي يرى إدخالها على تلك الأحكام لإمكان الانضمام إلى تلك التوصية أو تطبيقها .

(٨) لا يجوز مطلقاً أن يكون تصديق المؤتمر على أية اتفاقية أو توصية أو لانضمام أى عضو لأحدى الاتفاقيات أثر ما على أى قانون أو حكم قضائي أو عرف متبع أو اتفاق يضمن للعامل شروطاً أكثر فائدة مما هو مقرّر في الاتفاقية أو التوصية .

(مادة ٢٠)

يرسل مديرام مكتب العمل الدولي إلى مسكرير هام هيئة الأمم المتحدة كل اتفاقية تم التصديق عليها بالجمعية المتضمن ذكرها كي تسجل طبقاً للآلة ١٠٢ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة ولكنها لا تكون ملزمة إلا لأعضاء الذين صدقوا عليها .

(مادة ٢١)

(١) اذا عرض على المؤتمر أى مشروع اتفاقية للنظر فيه بصفة نهائية ولم يجوز موافقة ثلث أصوات المنوبين الحاضرين جاز اعتباره اتفاقا خاصا فيما بين الأعضاء الذين يرغبون في ذلك .

(٢) كل اتفاقية تهم بالكيفية المتضمن ذكرها يجب على الحكومات ذات الشأن أن ترسلها الى مدير عام مكتب العمل الدولى والى سكرتير عام هيئة الأمم المتحدة لتسجيلها طبقا لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

(مادة ٢٢)

يتعهد كل عضو بأن يقدم الى مكتب العمل الدولى تقريرا سنويا عن الاجراءات التى اتخذها فى سبيل تنفيذ الاتفاقيات التى صادق عليها . وتجوز هذه التقارير بالشكل الذى يقرره مجلس الادارة ويجب أن يتضمن الايضاحات التى يطلبها المجلس المذكور .

(مادة ٢٣)

(١) يجب على المدير العام أن يعرض على المؤتمر فى اجتماعه التالى مباشرة ملخصا للبيانات والتقارير التى قدمت له من الأعضاء تطبيقا للمادة ٢٢ و ١٩

(٢) يتعين على كل عضو أن يرسل الى الهيئات المشار اليها فى المادة ٣ صورا من البيانات والتقارير للهيئة الى المدير العام بالتطبيق للمادتين ١٩ و ٢٢

(مادة ٢٤)

كل شكوى تقدم الى مكتب العمل الدولى من أية هيئة من هيئات اصحاب العمل والعمال ضد أحد الأعضاء بسبب عدم تنفيذه اتفاقية انضم اليها تنفيذا مرضيا يجوز لمجلس الإدارة أن يعيها على حكومة العضو المشكوك منه كما يجوز له أن يكلف الحكومة المذكورة بأن تقدم عن المسألة موضوع الشكوى مالبها من بيانات .

(مادة ٢٥)

إذا لم تصل بيانات الحكومة المشكوك فيها فى مدة مقبولة أو وصلت ولكنها وجدت غير مرضية جاز لمجلس الإدارة أن يذيع موضوع الشكوى كما يجوز له اذاعة البيانات إذا رأى ذلك .

(مادة ٢٦)

(١) لكل عضو أن يتقدم بالشكوى لمكتب العمل الدولى ضد أى عضو آخر إذا كان يعتقد أن هذا الأخير لا يتنفيذ بطريقة مرضية اتفاقية انضم اليها الاثنان بالتطبيق للأحكام السابعة .

(٢) لمجلس الادارة قبل إحالة الشكوى الى لجنة التحقيق طبقا لما هو منصوص عليه فيها على أن يتصل بالحكومة المشكوك فيها بالطريقة المينة بالمادة ٢٤

(٣) إذا رأى مجلس الادارة أنه ليس من الضروري إحالة الشكوى الى الحكومة المشكوك فيها أو إذا لم يتفق من الحكومة المذكورة فى مدة مقبولة ردًا يراه مرضيا فله أن يشكل لجنة تحقيق لبحث الشكوى وتقديم تقرير عنها .

(٤) المجلس أن يتخذ نفس الاجراء سواه من تلقاء نفسه أو بناء على شكوى أحد المنوبين بالمؤتمر .

(٥) إذا أثبتت أمام مجلس الإدارة مسألة ما بالتطبيق للمادتين ٢٥ و ٢٦ بحق حكومة العضو المشكوك فيها إذا لم يكن لها ممثل بالمجلس أن تترك مندوبا يمثلها فيه أثناء المداولة فى موضوع الشكوى على أن تخطر الحكومة المذكورة بتاريخ الاجتماع قبل ختله بوقت كاف .

(مادة ٢٧)

إذا ما حوالت الشكوى الى لجنة تحقيق بالتطبيق للمادة ٢٦ قبل كل عضو سواه أكان له أم لم يكن له شأن مباشر بموضوع الشكوى أن يوافق اللجنة بما قد يكون لديه من بيانات من الموضوع .

(مادة ٢٨)

مضى انتهت لجنة التحقيق من بحث الشكوى بحثا وانفا بعد تقريرا بما اتضح لها من الوقائع التى تمكن من تحديد مدى النزاع وبما ترى التوصية باتخاذ من الاجراءات لحسمه مع تحديد الوقت الذى يجب أن يتم فيه ذلك .

(مادة ٢٩)

(١) على مدير عام مكتب العمل الدولى أن يرسل تقرير لجنة التحقيق الى مجلس الإدارة والى كل من الحكومات التى لها شأن بموضوع الشكوى كما يجب عليه أن يسل على نشره .

(٢) وعلى كل من الحكومات ذات الشأن أن تحظر مدير عام مكتب العمل الدولى فى غضون ثلاثة أشهر مما إذا كانت قبل التوصيات الواردة فى تقرير لجنة التحقيق ، وفى حالة رفضها تلك التوصيات عليها أن تبين ما إذا كانت تريد إحالة النزاع الى محكمة العمل الدولية .

(مادة ٣٠)

في اختصاص السلطة التي تباشر الحكم الذاتي في الإقليم المذكورة أو كانت غير قابلة للتطبيق لعدم ملائمتها للظروف المحلية أو كانت تستوجب تدخل تعديلات عليها بليلها ملائمة تلك الظروف .

(٢) على كل عضو أقيم اتفاقية ما أن يبادر بمد إرادتها بأقرب وقت إلى إرسال إقرار لمدير عام مكتب العمل الدولي مينا فيه مدى ما يتعهد به من تطبيق أحكام الاتفاقية بالنسبة للإقليم غير المذكورة في الفقرتين ٤ و ٥ من هذه المادة ويشمل الإقرار ما تضي الاتفاقية بذكره من البيانات .

(٣) لكل عضو أرسل إقرارا بالتطبيق للفقرة السابقة أن يرسل من وقت لآخر طبقا لنصوص الاتفاقية أقرارا جديدا يحد به محتويات أي إقرار سابق ويوضح به الحالة القائمة بالنسبة للإقليم المشار إليها في الفقرة السابقة .

(٤) إذا كانت موضوع الاتفاقية يدخل في اختصاص السلطة التي تباشر الحكم الذاتي في إقليم متصل من أرض الوطن فعل العضو المسؤول عن العلاقات الخارجية لهذا الإقليم أن يبلغ الاتفاقية في أقرب فرصة ممكنة إلى حكومة الإقليم المذكور حتى تستطيع إصدار تشريع بها أو اتخاذ أي إجراء آخر . والعضو بذلك - بالاتفاق مع حكومة هذا الإقليم أن يرسل المدير العام لمكتب العمل الدولي إقرارا بقبول الالتزام بأحكام الاتفاقية نيابة عن هذا الإقليم .

(٥) يجوز تقديم إقرار بقبول الالتزام بأية اتفاقية لمدير عام مكتب العمل الدولي :

(أ) من اثنين أو أكثر من أعضاء الهيئة بالنسبة لأي إقليم تحت إدارتهم المشتركة .

(ب) من أية سلطة دولية مسؤولة عن إدارة أي إقليم تنفيذيا لميثاق هيئة الأمم المتحدة أو لأي ميثاق آخر خاص بهذا الإقليم .

(٦) يترتب على قبول الالتزام بأية اتفاقية بالتطبيق للفقرتين ٤ و ٥ الموافقة نيابة عن الإقليم المختص على الالتزامات المنصوص عنها في تلك الاتفاقية وكذلك الالتزامات التي تنشأ من الاتفاقيات المبرمة تطبيقا لأحكام دستور الهيئة ويجوز أن تتضمن إقرارات القبول التعديلات المقترحة إدخالها على نصوص الاتفاقية بليلها متفقة مع للظروف المحلية .

في حالة ما إذا لم يتخذ أي عضو الإجراءات المنصوص عنها في الفقرات ٥ (ب) ٦ ، ٦ (ب) ٧ ، ٧ (ب) ٨ من المادة ١٩ بخصوص أية اتفاقية أو توصية يكون لكل عضو آخر الحق في دفع الأمر إلى مجلس الإدارة وإذا ثبت للمجلس أن هناك تعصيا دفع بذلك تقريرا إلى المؤتمر .

(مادة ٣١)

قرار محكمة العدل الدولية بشأن كل نزاع أو موضوع يعرض عليها بالتطبيق للمادة ٢٩ نهائى لا يقبل الاستئناف .

(مادة ٣٢)

لمحكمة العدل الدولية أن تؤيد أو تفسد أو تلغى قرارات أو توصيات لجنة التحقيق .

(مادة ٣٣)

إذا لم يتم أي عضو في المهلة المقررة بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة التحقيق أو في قرار محكمة العدل الدولية حسب الأحوال جاز لمجلس الإدارة أن يقترح على المؤتمر اتخاذ أي إجراء يراه مناسباً لضمان تنفيذ تلك التوصيات .

(مادة ٣٤)

الحكومة المقصرة أن تخطر مجلس الإدارة في أي وقت بأنها اتخذت الخطوات اللازمة لتنفيذ توصيات لجنة التحقيق أو قرار محكمة العدل الدولية حسب الأحوال كما لها أن تطلب من المجلس أن يشكل لجنة تحقيق تتولى تحري صحة أفعالها وفي هذه الحالة تطبق أحكام المواد ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ وإذا جاء تقرير لجنة التحقيق أو قرار محكمة العدل الدولية في صالح الحكومة المتهمة بالتقصير تدين على مجلس الإدارة أن يوصى فوراً بإيقاف أي إجراء اتخذ بالتطبيق لأحكام المادة ٣٣

الباب الثالث - أحكام عامة

(مادة ٣٥)

(١) يتعهد الأعضاء بتطبيق الاتفاقيات التي أبرموها وفقا لأحكام هذا الدستور على الأقاليم التي ليست جزءا من أرض الوطن والتي يتولون هويتها الدولية ويشمل ذلك الأقاليم الراهنة تحت وصايتهم والتي يتولون فيها السلطة الإدارية إلا إذا كانت المسائل التي تتضمنها الاتفاقية داخلة



## الباب الرابع - إجراءات متنوعة

(مادة ٣٩)

تكون لجنة العمل الدولية الشخصية القانونية ولها بنوع خاص الحق في :

- (١) التفتيش .
- (ب) تملك الأموال المنقولة والثابتة والتصرف فيها .
- (ج) التفاوض .

(مادة ٤٠)

(١) يكون لجنة العمل الدولية في كل بلد من بلاد أعضائها جميع الامتيازات والحصانة التي تمنحها من تادية رسالتها .

(٢) يكون كذلك للجنة في المؤتمر ولأعضاء مجلس الإدارة وللديار العام ولوظفي مكتب العمل الدولي من الامتيازات والحصانة ما يكفل لهم حرية القيام بأعمالهم المتصلة بجهة العمل الدولية .

(٣) تحدد هذه الامتيازات والحصانة بأقضى مستقل تعدد الهيئة الواقعة عليه من الأعضاء .

### ملحق

#### تصريح بشأن أغراض وأهداف هيئة العمل الدولية

اعتمد مؤتمر عام هيئة العمل الدولية في دورته السادسة والعشرين المنعقدة بمدينة فلاديفيا بتاريخ . . . سنة ١٩٤٤ هذا التصريح الخاص بأغراض وأهداف هيئة العمل الدولية والمبادئ التي يجب أن يسترشدها أعضاؤها .

أولاً - يذكر المؤتمر تأييده للمبادئ الأساسية التي روجت في إنشاء الهيئة وينوع خاص ما يأتي :

- (١) ليس العمل سلمة .
- (ب) حرية التعبير عن الرأي والائحاد شرط لاغنى عنه لاستقرار التقدم .
- (ج) الصلابة إغما وجدت خطر يهدد رفاهية الناس .

(د) مكافحة الفقر واجب عام لا يجوز التهاون فيه ويجب أن تساهم فيه كل أمة على حثتها كما تساهم فيه الدول بمجهود جماعي مستمر ومسبق يشترك فيه كل قدم المساواة ممثلو الهالك وأصحاب العمل

(٧) لكل عضواً سلطة دولية أرسل إقراراً بالتطبيق للفقرتين ٤ و٥ من هذه المادة أن يرسل من وقت لآخر بالتطبيق لنصوص الاتفاقية إقراراً جديداً يجلد به مضمون أى إقرار أو ينقض به قبوله الالتزام بأية اتفاقية نيابة عن الاقليم صاحب الشأن .

(٨) إذا لم يقبل الالتزام باتفاقية ما نيابة عن أحد الأقاليم المشار إليها في الفقرتين ٤ و٥ من هذه المادة فليس له شأن من الأعضاء أو السلطات الدولية أن يبلغ مدير عام مكتب العمل الدولي أحكام القانون والعرف المتبع بهذا الاتفاقية بالنسبة للسائل الواردة في الاتفاقية ومدى ما أخذ به من أحكام الاتفاقية أو ما ينتظر الأخذ به منها سواء أ كان ذلك عن طريق التشريع أم الاجراءات الادارية أو عقود العمل الجماعية أو أى إجراء آخر مع ذكر الصعوبات التي تمنع أو تؤخر قبول هذه الاتفاقية .

(مادة ٣٦)

كل تعديل لأحكام هذا الدستور يوافق عليه المؤتمر بأغلبية ثلثي أصوات المتدورين الحاضرين يكون نافذاً متى أقره أو قبله ثلثا أعضاء هيئة العمل الدولية بما فيهم خمسة من الخمسة الأعضاء المختارين في مجلس الإدارة بصفتهم أهم الدول الصناعية وفقاً لأحكام الفقرة الثالثة من المادة ٧ من هذا الدستور .

(مادة ٣٧)

(١) كل موضوع أو نزاع يتناقض بتفسير هذا الدستور والاتفاقيات التي يبرمها الأعضاء في المستقبل عملاً بهذا الدستور يرضى على محكمة العدل الدولية للفصل فيه .

(٢) ومع ما ذكر بالفقرة السابقة يجوز لمجلس الإدارة أن يرضى على المؤتمر الموافقة القواعد اللازمة لإنشاء محكمة تختص بالبت على وجه السرعة في أى موضوع أو نزاع يحيله مجلس الإدارة عليها أو يحال إليها بالتطبيق لأحكام أية اتفاقية ويكون خاصاً بتفسير نصوصها . وتكون جميع أحكام وآراء محكمة العدل الدولية مقيدة للمعالم التي تشكل على الوجه المبين في هذه الفقرة . وكل حكم أو رأى يصدر من هذه المحكمة يجب إبلاغه إلى أعضاء هيئة العمل الدولية على أن تعرض ملاحظات الأعضاء بشأنها على المؤتمر .

(مادة ٣٨)

(١) لجنة العمل الدولية أن تعدد من المؤتمرات الاقليمية وتنفذ من الوكالات الاقليمية ما يحمو إليه الحاجة لتشر أغراضها ومبادئها .

(٢) يعد مجلس الإدارة القواعد التي تحدد سلطة المؤتمرات الاقليمية واختصاصاتها والاجراءات التي تسير عليها وتعرض هذه القواعد على المؤتمر العام للموافقة عليها .

وأصحاب العمل في إيجاد سياسة اجتماعية واقتصادية والعمل على تنفيذها .

(و) تصمم نظام التأمين الاجتماعي بحيث يحصل كل ذي حاجة الى هذا النوع من الحماية على الدخل الذي لا يخفى له عند علاج الطبيب الكامل .

(ز) المحافظة على حياة العمال وصحتهم في جميع الأعمال التي يقومون بها .

(ح) حماية الطفولة والأمومة .

(ط) توفير ما يلزم من وسائل التغذية والسكن والترفيه والثقافة .

(ي) ضمان تكافؤ الفرص فيما يتعلق بالتعليم والتدريب المهني .

رابعا - لما كان المؤتمر على ثقة من أن التوسع في موارد الانتاج العالمية وهو التوسع الذي يتطلبه تحقيق الأغراض المبينة بهذا التصريح يمكن الوصول اليه عن طريق عمل منظم في الميدان الدولي والوطني وعلى الأخص اتخاذ الاجراءات التي من شأنها زيادة الانتاج والاستهلاك ومع انفليات الاقتصاديات الخطيرة وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في المناطق المتفرقة لذلك وزيادة استقرار الأسعار العالمية للواد الأولية والغذائية ورفع التجارة الدولية الى مستوى أكثر ثباتا، فان ذلك يعد المؤتمر بأن تقوم هيئة العمل الدولية بموازنة جميع الهيئات الدولية التي قد يصعد اليها بجزء من الأعباء المشار اليها بالاشتراك في العمل على تحسين الصحة والثقافة واليسر لجميع الشعوب .

خامسا - يؤكد المؤتمر أن المبادئ المشار اليها في هذا التصريح واجبة التطبيق بأكملها على جميع شعوب العالم وإنه وإن وجب تطبيقها مراعاة ما يفتته كل أمة من التقدم الاجتماعي والاقتصادي فإن تطبيق المبادئ المذكورة تدريجيا على الشعوب التي ما زالت تابعة لغيرها وكذلك تطبيقها على الشعوب التي وصلت الى مرحلة حكم نفسها بنفسها أمر مهم لجميع العالم المتحدين .

التوصيات المقدمة هي النصوص الرسمية لدستور هيئة العمل الدولية لسنة ١٩٤٦ الذي أقره مؤتمر عام هيئة العمل الدولية في اليوم التاسع من شهر أكتوبر سنة ١٩٤٦ في دورته التاسعة والعشرين المنعقدة في مدينة سترال .

يتميز كل من النصين الفرنسي والانجليزي لهذه الوثيقة نصا أصليا وإقرارا بذلك قد وقع عليهما بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٤٦

مدير عام مكتب العمل الدولي رئيس المؤتمر

اندوار فيلان هيفري ميشل

والحكومات بمناقشات حرة وقرارات ديمقراطية الفرض منها العمل على تحقيق الخير المشترك .

ثانيا - لما كان المؤتمر مقتنعا بما دلت عليه التجربة من صحة التصريح الذي يضمته دستور هيئة العمل الدولية والذي مؤداه أن السلام العالمي الدائم لا يمكن أن يقوم إلا على أساس من العمل الاجتماعي لذلك فهو يؤكد ما يأتي :

(أ) لكل إنسان إما كان منصره أو جنسه أو اعتقاده الحق في السعي وراء رفاهية المادي والمعنوي دون المساس بحريته أو كرامته أو أمنه الاقتصادي أو حقه في تكافؤ الفرص .

(ب) تحقيق الشروط التي تؤدي الى بلوغ هذه الناية يجب أن يكون هدف كل سياسة أهلية أو دولية .

(ج) جميع برامج العمل والاجراءات الأهلية والدولية لاسيما ما كان منها ذا صفة اقتصادية أو مالية يجب النظر اليها من هذه الناحية واعتماد ما كان منها كفيلا لتحقيق الهدف الأساسي .

(د) تتم على هيئة العمل الدولية أن تبحث على ضوء الهدف الأساسي جميع برامج العمل والتدابير الاقتصادية والمالية .

(هـ) يكون لهيئة العمل الدولية إذ تقوم بإداء الواجبات المفقاة على عاتقها وبعد مراعاتها لجميع العوامل الاقتصادية والمالية المتعلقة بكل موضوع الحق في أن تضمن قراراتها وتوصياتها ما تراه مناسبا من الأحكام .

ثالثا - يتصرف المؤتمر بأن من واجب هيئة العمل الدولية أن تسعى لدى مختلف الدول لوضع برنامج يكفل تحقيق المسائل الآتية :

(أ) توفير العمل لرفع مستوى المعيشة .

(ب) استخدام العمال في أعمال يستطيعون فيها إظهار أقصى كفاءتهم ومعلوماتهم والاشتراك على أحسن وجه في تحقيق الرخاء العام .

(ج) توفير وسائل التدريب ونقل العمال من عمل لآخر بما في ذلك هجرتهم للعمل أو الإقامة وهذا كله كوسيلة لضمان تحقيق الأغراض المذكورة آنفا .

(د) تمكين جميع العمال من الاشتراك اشتراكا عادلا في جنس نماز كل تقدم فيما يتعلق بالأجور والكسب ومدة العمل وبأق شروطه وضمان حد أدنى للأجور لكل من يشغل عملا ويكون في حاجة الى مثل تلك الحماية .

(هـ) الاعتراف بحق المفاوضة الجماعية وتعاون أصحاب الأعمال مع العمال في سبل تحسين نظام الانتاج تحسينا مستمرا واشتراك العمال

وترى اللجنة الموافقة على هذا الاتفاق، وتزجرو من المجلس إقرار مشروع القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب .

فهل توافقون حضراتكم على تقريرى البتتين ؟

(مواقفة) .

الرجس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ؟  
(موافقة)

**الرئيس -** يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ، ولتنتقل الى مناقشة مادته الوحيدة . قتل هذه المادة والاتفاق المصنف بمشروع قانون .

تلت المادة المذكورة والاتفاق الملحق بمشروع القانون، وهما نصهما:

( مادة وحيدة )

ووفق على الاتفاق رقم ٨٠ الخاص بالتعديلات الجزئية للعاهدات التي وافت عليها هيئة العمل الدولية في دوراتها الثماني والعشرين الأولى الموقع بتاريخ ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦ والمحقق فيه هذا القانون .

نأمل بأن يصمم هذا القانون بخاتم النبوة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
وتنفذ كقانون من قوانين النبوة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المسألة وعلى الوثيقة الملحقة بمشروع القانون ؟

(مواقفة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة المذكورة وعلى الوثيقة الملحقة بمشروع القانون .

وإذا جمل أخذ الرأي بالنسبة بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

١٧ - مشروع قانون

بالحفاظ على الاتفاق رقم ٨٠ الخاص بالعمليات البحرية المعاهدات التي وافقت عليها هيئة العمل الدولية في دوراتها الثاني والعشرين الأولى ، الموافق ١٩٤٩ في كيريبات ١٩٤٩ ، تقرير لجنة الخلقية والتشاور الاجتماعي والعمل (١) — الحافظة على مشروع القانون من حيث الجاء — متفقة معه

(مدرسة الخارجية : حضرة الشيخ المحترم وهيب موسى بك) .

(مقرينة الشؤون الاجتماعية والعمل : خيرة الشيخ المحترم وشوان محفوظ باشا) .

الرئيس - بحث لجنة الخارجية مشروع هذا القانون ، وتبين لها أن المؤتمر العام لحية العمل الدولية في أثناء دور انعقاده التاسع والعشرين في جنيف وافق على مقترحات ترى إلى تعديل الاتفاقيات التي سبق أن وافق عليها في دوراته الثاني والعشرين الأولى تعديلا جزئيا يتعلق بضمان تأديته طبقا للاختصاصات التي تنص هذه الاتفاقيات على إسنادها إلى مكتب عام عصبة الأمم ، وإدخال بعض تعديلات أخرى استدعاهل حال العصبة وتعديل دستور هيئة العمل الدولية .

وقد رأى المؤتمر وضع هذه المقترحات في شكل اتفاقية دولية اقربها في جلسته المقبودة في ٩ أكتوبر ١٩٤٦ وأساسها "اتفاقية سنة ١٩٤٦ بتعديل الأحكام الختامية للاضافات السابقة".

القبض والتصريحات التي قام بتسجيلها طبقاً لأحكام الاختصاصات التي صادق عليها المؤتمر في دوراته الخمس والعشرين الأولى بعد تعديلها طبقاً للأحكام السابقة من هذه المادة وذلك كي يتولى سكرتير عام هيئة الأمم المتحدة تسجيلها طبقاً لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الهيئة .

#### (مادة ٢)

(١) تحذف عبارة "عصبة الأمم" من الفقرة الأولى من مقدمة كل من الاتفاقيات التي أقرها مؤتمر العمل الدولي في دورات انعقاده الثانی عشرة الأولى .

(٢) تحل في مقدمة كل من الاتفاقيات التي أقرها مؤتمر العمل الدولي في دورات انعقاده السبع عشرة الأولى "عبارة" بالتطبيق لأحكام دستورية العمل الدولية " محل عبارة " بالتطبيق لأحكام القسم الثالث عشر من معاهدة فرساي والأقسام المقابلة لها في معاهدات الصلح الأخرى " أو أية عبارة مماثلة لها وذلك في جميع الاتفاقيات التي أقرها مؤتمر العمل الدولي في دورات انعقاده الخمس والعشرين الأولى والتي تتضمن البند الأخير وشبهاتها .

(٣) تحل عبارة " بالشروط المبينة في دستور هيئة العمل الدولية " محل عبارة " بالشروط المبينة في القسم الثالث عشر من معاهدة فرساي والأقسام المقابلة لها في معاهدات الصلح الأخرى " أو أية عبارة مماثلة لها وذلك في جميع الاتفاقيات التي أقرها مؤتمر العمل الدولي في دورات انعقاده الخمس والعشرين الأولى والتي تتضمن البند الأخير وشبهاتها .

(٤) تحل عبارة " المادة ٣٧ من دستور هيئة العمل الدولية " محل عبارة " المادة ٤١٨ من معاهدة فرساي والمواد المقابلة لها في معاهدات الصلح الأخرى " أو أية عبارة مماثلة لها وذلك في جميع الاتفاقيات التي أقرها مؤتمر العمل الدولي في دورات انعقاده الخمس والعشرين الأولى والتي تتضمن العبارة المشار إليها وشبهاتها .

(٥) تحل عبارة " المادة ٣٥ من دستور هيئة العمل الدولية " محل عبارة " المادة ٢١١ من معاهدة فرساي والمواد المقابلة لها في معاهدات الصلح الأخرى " أو أية عبارة مماثلة لها وذلك في جميع الاتفاقيات التي أقرها مؤتمر العمل الدولي في دورات انعقاده الخمس والعشرين الأولى والتي تتضمن العبارة الأخيرة .

(٦) تحل كلمة " اتفاقية " محل عبارة " مشروع اتفاقية " في مقدمة الاتفاقيات التي أقرها المؤتمر في دورات انعقاده الخمس والعشرين الأولى وفي جميع المواد التي وردت فيها هذه العبارة الأخيرة .

(٧) في مواد جميع الاتفاقيات التي أقرها مؤتمر العمل الدولي في دورات انعقاده الثامن والعشرين يستأمن عن كلمة " مدير " بعبارة " مدير عام " .

(٨) تميزاً لكل اتفاقية من الاتفاقيات التي أقرها مؤتمر العمل الدولي في دورات انعقاده السبع عشرة الأولى من الأخرى تدعى في مقدمة كل

#### الاتفاقية رقم ٨٠

الخاصة بتعديل الاتفاقيات التي سبق الموافقة عليها من المؤتمر العام لهيئة العمل الدولية في الدورات الثماني والعشرين الأولى بتدليلاً جزئياً يتعلق ببيان تأدية بعض الاختصاصات التي تنص تلك الاتفاقيات على استنادها إلى سكرتير عام عصبة الأمم وإدخال بعض تعديلات أخرى استناداً إلى العصبة وتعديل دستور هيئة العمل الدولية .

#### المؤتمر العام لهيئة العمل الدولية

المنعقد في مونتريال بناء على دعوة مجلس إدارة مكتب العمل الدولي بتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٦ في دور انعقاده التاسع والعشرين

حيث إن المؤتمر قد وافق على المقترحات الخاصة بتعديل الاتفاقيات التي سبق الموافقة عليها من المؤتمر العام لهيئة العمل الدولية في الدورات الثماني والعشرين الأولى بتدليلاً جزئياً يتعلق ببيان تأدية بعض الاختصاصات التي تنص الاتفاقيات على استنادها إلى سكرتير عام عصبة الأمم وإدخال بعض تعديلات أخرى استناداً إلى العصبة وتعديل دستور هيئة العمل الدولية وهو الموضوع الذي يشمل البند الثاني من جدول أعمال المؤتمر .

وحيث إن المؤتمر يرى وضع هذه المقترحات في شكل اتفاقية دولية لذلك قرر في جلسته المنعقدة في ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦ اعتماد الاتفاقية الآتية نصها وإطلاق عليها اسم :

" اتفاقية ١٩٤٦ بتعديل الأحكام الختامية للاتفاقيات السابقة " .

#### (مادة ١)

(١) في الاتفاقيات التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في دورات انعقاده الخمس والعشرين الأولى محل عبارة " مدير عام مكتب العمل الدولي " محل " سكرتير عام عصبة الأمم " وعبارة " مدير عام " محل " سكرتير عام " وعبارة " مكتب العمل الدولي " محل " سكرتيرية " وذلك في جميع الفقرات المشتتة على العبارات المشار إليها .

(٢) يكون تسجيل قرارات الانضمام إلى الاتفاقيات والتعديلات ونواتج القبض والتصريحات المنصوص عنها في الاتفاقيات التي أقرها المؤتمر في دورات انعقاده الخمس والعشرين الأولى لدى مدير عام مكتب العمل الدولي من الأثر ما تسجلها لدى سكرتير عام عصبة الأمم طبقاً للأحكام الأصلية للاتفاقيات المذكورة .

(٣) حل مدير عام مكتب العمل الدولي أن يوافق سكرتير عام هيئة الأمم المتحدة بجميع المعلومات الخاصة بما ذكر في قرارات الانضمام ووافق

منها من نستعين أصليتين موقع عليهما منه تودع إحداهما محفوظات مكتب العمل الدولي وتبقى الثانية تحت يد سكرتير عام هيئة الأمم المتحدة لتسجيلها وفقا لحكم المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة وعلى المدير العام أن يرسل الى كل عضو من أعضاء هيئة العمل الدولية نسخة من الاتفاقيات المذكورة مؤشرا عليها بما يفيد مطابقتها للاصل .

#### (مادة ٧)

خلافا لما قد يكون متصورا عنه في الاتفاقيات التي أقرها المؤتمر في دورات انعقاده الثاني والعشرين الأولى لا يقرب حتما على انضمام أى عضو الى هذه الاتفاقية تقضى أى من الاتفاقيات المذكورة كما أن تنفيذ هذه الاتفاقية لا يحول دون الانضمام في المستقبل إلى أية اتفاقية منها .

#### (مادة ٨)

(١) في حالة اقرار المؤتمر لاتفاقية جديدة بتعديل هذه الاتفاقية بتدريج كلي أو جزئيا يبيع الآتي ما لم تنص الاتفاقية الجديدة على خلافه :

(١) يقرب حتما على انضمام أى عضو إلى الاتفاقية الجديدة المدة تقضى الاتفاقية الحالية وذلك بشرط أن الاتفاقية الجديدة تكون قد دخلت دور التنفيذ .

(ب) لا يجوز الانضمام إلى الاتفاقية الحالية بعد تاريخ دخول الاتفاقية الجديدة المدة دور التنفيذ .

(٧) تظل الاتفاقية الحالية مارية المفعول شكلا وموضوعا بالنسبة للأعضاء الذين انضموا إليها ولم ينضموا إلى الاتفاقية الجديدة المدة.

#### (مادة ٩)

تعد النصوص الفرنسية والإنجليزية لهذه الاتفاقية نصوصا أصيلة . النصوص المذكورة أعلاه هي النصوص الرسمية للاتفاقية التي أقرها المؤتمر العام لهيئة العمل الدولية في دورته التاسعة والعشرين المنعقدة في مدينة جنيف والمنتهية في اليوم التاسع من شهر أكتوبر سنة ١٩٤٩

واعتمادا لما حار التوقيع عليها بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ من :

مدير عام مكتب العمل الدولي      رئيس المؤتمر  
إدوارد فيلان      هينري ميشل

منها عبارة "ويطلق عليها اسم " ويذكر بعد هذه العبارة اسم الاتفاقية مختصرا كما أقره مكتب العمل الدولي .

(٩) ترمم جميع الفقرات غير المرفقة في كل اتفاقية أقرها المؤتمر في دورات انعقاده الأربع عشرة الأولى .

#### (مادة ٣)

بعد أن تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول يعتبر عضو الهيئة الذي يرأس مدير عام المكتب انضمامه إلى إحدى الاتفاقيات التي أقرها المؤتمر في دورات انعقاده الثاني والعشرين الأولى كأنه انضم إلى تلك الاتفاقية كما عدت بموجب هذه الاتفاقية .

#### (مادة ٤)

يوقع رئيس المؤتمر ومدير عام مكتب العمل الدولي على نصتين من هذه الاتفاقية تودع إحداها محفوظات مكتب العمل الدولي وتبقى الثانية تحت يد سكرتير عام هيئة الأمم المتحدة لتسجيلها وفقا لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الهيئة المذكورة . ويرسل المدير العام إلى كل عضو من أعضاء هيئة العمل الدولية نسخة من هذه الاتفاقية مؤشرا عليها بمطابقتها للاصل .

#### (مادة ٥)

(١) تبلغ قرارات الانضمام إلى هذه الاتفاقية إلى مدير عام مكتب العمل الدولي .

(٢) تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول من تاريخ إبلاغ عضوين من أعضاء هيئة العمل الدولية بقرار انضمام كل منهما إلى المدير العام .

(٣) بمجرد صدوره هذه الاتفاقية نافذة المفعول ويردود بلاغات تالة أخرى إلى مدير عام مكتب العمل الدولي بانضمام أعضاء آخرين إليها ينظر المدير العام جميع أعضاء هيئة العمل الدولية وسكرتير هيئة الأمم المتحدة بذلك .

(٤) كل عضو ينضم إلى هذه الاتفاقية يعتبر يجرّد انضمامه سلميا بصحة كل عمل تم القيام به بالتطبيق لهذه الاتفاقية في الفترة الواقعة بين بدء سريان مفعول الاتفاقية لأول مرة وبين تاريخ انضمامه .

#### (مادة ٦)

هذه المادة هي هذه الاتفاقية دور التنفيذ يضع مدير عام مكتب العمل الدولي الصيغ الرسمية للاتفاقيات التي أقرها المؤتمر في دورات انعقاده الثاني والعشرين الأولى كما عدت بالتطبيق لأحكام هذه الاتفاقية ويكون كل

كلية لجنة المواصلات من ناحية الموضوع ، ووافقت على البروتوكول وعلى مشروع القانون .

نهل توافقون حضراتكم على تمرير البعيتين ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولتنتقل إلى مناقشة مادته الوحيدة . فتل هذا المادة والبروتوكول المرافق لمشروع القانون .

تمت المادة المذكورة والبروتوكول المرافق لمشروع القانون ، وهذا نصها :

( مادة وحيدة )

ووفق على البروتوكول المحرر بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٤٧ والمرافق نصه لهذا القانون والمعلق لمحاكمة الطيران المدني الدولي الموقعة بشيكاغو في ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤ التي ووفق عليها بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٤٧

نأمر بأن يسم هذا القانون بناتم النولة ، وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين النولة .

### بروتوكول

خاص بتعديل معاهدة الطيران المدني الدولي

الجمعية العامة لجمعية الطيران المدني الدولي ؛

بما أنها دعيت إلى الانعقاد في مونتريال بناء على طلب المجلس الموقت للجمعية العامة للطيران المدني الدولي ؛

وبما أنها عقدت أول اجتماع لها في ٦ مايو سنة ١٩٤٧ ؛

وبما أنها رأت أنه من المرغوب فيه تعديل معاهدة الطيران المدني الدولي الموقعة بشيكاغو في ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ؛

فقد وافقت بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٤٧ طبقا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٤٤ من معاهدة الطيران المدني الدولي الموقعة بشيكاغو في ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤ على التعديل المقترح الآتي المعاهدة المذكورة والذي سيكون موضوعه المادة ٩٣ مكررة :

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة وعلى الاتفاق الملحق بمشروع القانون ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة المذكورة وعلى الاتفاق الملحق بمشروع القانون .

ويجوز أخذ الرأي بالنداء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

### ١٨ - مشروع قانون

بالموافقة على البروتوكول المحرر بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٤٧ ، والمعلق لها معاهدة الطيران المدني الدولي الموقعة بشيكاغو في ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤ - تقريرا بشأن الخارجية والمواصلات (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادة الوحيدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالنداء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

( مقرونة بالخارجية : حقرة الشيخ المحترم وعبد حسن بك ) .

( مقرونة بالمواصلات : حقرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك ) .

الرئيس - بحثت لجنة الخارجية مشروع هذا القانون ، وهو يتضمن البروتوكول المحرر بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٤٧ الذي يهدف إلى تعديل معاهدة الطيران المدني الدولي الموقعة بشيكاغو في ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤ والتي سبق عرضها على البرلمان وصدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٤٧ بالموافقة عليها .

وقد دعيت الجمعية العامة لجمعية الطيران المدني الدولي إلى الانعقاد في مونتريال بناء على طلب المجلس الموقت للجمعية العامة للطيران المدني الدولي ، وعقدت أول اجتماع لها في ٦ مايو سنة ١٩٤٧ ، ورأت أنه من المرغوب فيه تعديل معاهدة الطيران المشار إليها بإضافة المادة ٩٣ مكررة إليها . ومن مقتضى التعديل إدخال حكم جديد يقضي بسقوط مسؤولية أية دولة متعاقدة من الهيئة في أحوال خاصة تقدرها هيئة الأمم المتحدة . وبعبارة أخرى أنه يستبعد من الهيئة كل دولة تحمل بالالتزامات التي يفرضها هيئة الأمم المتحدة ، تلك الالتزامات التي تهدف إلى استقرار السلام والأمن الدولي .

وترى اللجنة الموافقة على هذا البروتوكول ، وترجو من المجلس إقرار مشروع هذا القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب .

(المادة ٩٣ مكررة)

(١) مع عدم الإخلال بأحكام المواد ٩١ و ٩٢ و ٩٣ السابقة :

(١) كل دولة توصي الجمعية العامة للأمم المتحدة بإسقاط عضويتها من المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة أو المرتبطة بها ، تسقط عضويتها من تلقاء نفسها في هيئة الطيران المدني الدولي .

(٢) كل دولة تقصى عن هيئة الأمم المتحدة عقد من تلقاء نفسها عضويتها في هيئة الطيران المدني الدولي ما لم توص الجمعية العامة للأمم المتحدة بخلاف ذلك .

(ب) كل دولة عقد عضويتها في هيئة الطيران المدني الدولي بالتطبيق لأحكام الفقرة ٢ " السابقة يجوز بموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة إعادتها إلى عضوية هيئة الطيران المدني الدولي بناء على طلبها وموافقة أغلبية المجلس .

(ج) أعضاء الهيئة الذين يوقف استكمال حقوقهم وامتيازاتهم بصفتهم أعضاء في هيئة الأمم المتحدة يوقف أيضا - بناء على طلب هذه الهيئة - استكمال حقوقهم وامتيازاتهم بصفتهم أعضاء في هيئة الطيران المدني الدولي .

وقررت في ١٦ مايو سنة ١٩٤٧ طبقا للفقرة ٢ " من المادة ٩٤ من المائدة أن التعديل سالف الذكر لا يصبح نافذا إلا بعد التصديق عليه من ثمان وعشرين دولة متعاقدة كما كلفت في نفس التاريخ السكرتير العام لهيئة الطيران المدني الدولي وضع بروتوكول يتناول هذا التعديل المقترح ويجب أن يوقع هذا البروتوكول رئيس وسكرتير عام الجمعية العامة الأولى .

لذلك ، وطبقا لقرار الجمعية العامة سالف الذكر :

يعرض هذا البروتوكول للتصديق عليه من كل دولة صدقت على المائدة الخاصة بالطيران المدني الدولي أو انضمت إليها . وترسل وثائق التصديق إلى السكرتير العام لهيئة الطيران المدني الدولي لإيداعها بحفظات الهيئة ويبلغ سكرتير عام الهيئة فوراً كافة الدول المتعاقدة بتاريخ إيداع كل وثيقة تصديق على هذا البروتوكول .

يبدأ تنفيذ هذا التعديل المقترح في اليوم الذي تودع فيه وثيقة التصديق الثامنة والعشرون ، وذلك بالنسبة لجميع الدول التي تكون حتى ذلك التاريخ قد صدقت على هذا البروتوكول ويبلغ السكرتير العام للهيئة كافة الدول الأطراف في المائدة أو الموصلة لها تاريخ بدء تنفيذ هذا البروتوكول .

وبعد تنفيذ التعديل المقترح بالنسبة لكل دولة تصدق فيها بعد على البروتوكول من يوم إيداع وثيقة تصديقها بحفظات الهيئة .

إتباعاً لما تقدم ، وقع رئيس وسكرتير عام الجمعية العامة الأولى لهيئة الطيران المدني البحري بما لحما من تفويض في ذلك من الجمعية العامة .

جوز نشر في اليوم السابع والعشرين من شهر مايو سنة ١٩٤٧ من نسخة واحدة باللغة الإنجليزية والفرنسية والأسبانية لكل منها نوبة رسمية واحدة ، وبين هذا البروتوكول بوجه محفوظات هيئة الطيران المدني الدولي ، ويرسل السكرتير العام لهيئة مدونة مطبوعة لاسل لكل الدول الأطراف في مائدة الطيران المدني الدولي المرفقة في شيكاغو بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وكذلك إلى الدول التي وقعت هذه المائدة .

أودس . ديكنفورد  
رئيس الجمعية العامة الأولى  
البروتوكول  
سكرتير عام الجمعية العامة الأولى

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة وعلى البروتوكول المرفق لمشروع القانون ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة المذكورة وعلى البروتوكول المرفق لمشروع القانون .

ويؤجل أخذ الرأي بالنسبة للاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

١٩ - تقرير لجنة الشؤون الدستورية واللجنة الداخلية<sup>(١)</sup>  
من ثلاثة اقتراحات ومشروعات قوانين مقسمة من بين مشروعات الشيوخ العشرين ، يتبدى بعض مواد قانون الانتخاب - الموافقة على التقرير ، وإحالة اقتراح سجاد على طريقة يافا وحضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك إلى لجنة الداخلية لبحثها من جهة الموضوع ( القروض والشيخ المحترم الأستاذ عبد الهادي ) .

الرئيس - لقد وزع التقرير على حضراتكم ، فهل توافقون عليه ؟

حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك - على كلمة بسيطة ، وهي أنه من بين الاقتراحات الواردة في هذا التقرير اقتراح لي يتلخص في أني اشترطت في الناخب سيرة القراءة والكتابة ، وإلى تنازل عن هذا الاقتراح مؤقتاً دون سواه ، لأن لدى وجهته نظر تخالف وجهة نظر اللجنة أريد أن أبلغها ، ولكني لا أحب أن أحصل نظر التقرير .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على تنازل حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك عن اقتراحه الذي أشار إليه .

والآن هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة وعلى المبادئ التي قررتها وهي : أولاً - إن المادة الأولى من قانون الانتخاب التي تقصر حق انتخاب على الرجال دون النساء هي مادة دستورية وليس فيها ما يخالف نصوص الدستور أو أحكامه . وثمة الموضوع أن تبحث مسألة منح إناء حق الانتخاب من وجهة الموضوعية في نطاق المبادئ التي تقررت .

## ٢٠ - استجوابات

(١) المناقشة في الاستجواب الموجه للحضرة صاحب المدة وهي  
جلس الوزراء وحضرات اصحاب المال وزير المالية ووزير التجارة والصناعة  
ووزير الترميم ، من حضرة الشيخ المقرم محمد أمين يوسف بك عن القلاء -  
قراء المجلس الانتقال إلى جدول الأعمال

## نص الاستجواب

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أوجو سعادتك بتوجيه الاستجواب الآتي لحضرة صاحب  
الدولة ورئيس مجلس الوزراء وحضرات اصحاب المال وزير المالية ووزير  
التجارة والصناعة ووزير الترميم عن القلاء .

وتفضلوا سعادتك بقبول باقي الاحترام ما

محمد أمين يوسف

الرئيس - لحضرة الشيخ المقرم الأستاذ محمد أمين يوسف بك ثلاثة  
استجوابات مطروحة في جدول الأعمال ، ويريد حضرة البلية المناقشة  
في واحد منها ، وهو الاستجواب الخاص بالقلاء ، ولقد اتفق على ذلك  
مع معالي مصطفى مرعي بك وزير الدولة .

مفردة صاحب المعالي مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) أوجو الاكتفاء  
بمناقشة استجواب القلاء البلية ، ولي كلمة في هذا الموضوع أوجو أن  
يسمح لي حضرة المستجوب بالاجابة .

مفردة الشيخ المقرم محمد أمين يوسف بك - سأشرح استجوابي في كلمة  
موجزة ، وبعد ذلك يستطيع معالي مرعي بك أن يفي كلمته .

مفردة صاحب المعالي مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) - وهو كذلك .  
(تولى رئاسة الجلسة حضرة صاحب المعالي أحمد علي باها ، وكيل المجلس)

مفردة الشيخ المقرم محمد أمين يوسف بك - حضرات الشيوخ المحترمين ،  
إن الاستجواب المقدم من بشأن القلاء قد مضى على الاقتراحات التي قدمت  
بصدده خمس سنوات . وقد سبق أن تكلمت في الموضوع الذي سأتمكم  
فيه البلية في أربع دورات ماضية ....

مفردة الشيخ المقرم محمد أمين يوسف بك - كنت أحب أن تبدأ  
مناقشة هذا الاستجواب في أول إحدى الجلسات القادمة لاجمعيه ....

مفردة الشيخ المقرم محمد أمين يوسف بك - بعد أن انتهى من كلامي ،  
يستطيع حضرة الزميل المقرم عبد السلام محمود بك أن يقول ما يريد .

أقول لقد سبق عرض اقتراحات خاصة بهذا الموضوع في الدورات  
الخمس الماضية . وهو يتم الشعب أجمعه ، لأنصحب بجلسته للجللة حصانة  
ونصبة تتصل بمصلحة الجمهور كله ،

ثانياً - إن اشتراط معرفة القراءة والكتابة في الناخبين ذكرها كانوا  
أو إننا بخلاف أحكام الدستور الذي يشترط في المادتين ٧٤ و ٨٢ أن  
يكون الانتخاب لثلاثة أضعاء مجلس الشيوخ وجميع أعضاء مجلس  
النواب بالاقتراع العام ، وهذا النظام يتناقض مع كل شرط خاص بالكفاية  
أو النصاب المالي في الناخبين .

ثالثاً - إن الشرط الخاص بمعاينة من يتنقح عن ابداء رأيه في الانتخاب  
وهو غير ممنوع من ذلك يقتضي التساؤل هو شرط غير مخالف لأحكام  
الدستور ومن الجائز من الوجهة الموضوعية إضافته إلى قانون الانتخاب .

رابعاً - إن شرط إبطال الأصوات التي تعطى شفوياً على اطلاقه  
مخالف لأحكام الدستور، ولكن لا مانع من الوجهة الدستورية من اشتراط  
إبطال الأصوات التي تعطى شفوياً ممن يعرفون القراءة والكتابة ، مع  
تقديمهم على إعطاء أصواتهم كتابة .

خامساً - إن التعديلات الخاصة بحق دفع الدعوى من المرشح الذي  
أهمل ادراج اسمه في كشف المرشحين إلى المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها  
مقر دائرة الانتخاب والخاصة بتقديم الناخب ورقة تحقيق الشخصية عند  
إعطاء صوته ، والخاصة بمعاينة كل من يحمل طلب ادراج اسمه في جدول  
الانتخاب من الرجال أولاً يبدى رأيه في الانتخاب وهو غير ممنوع من ذلك  
قانوناً ليس فيها ما يخالف نصوص الدستور أو أحكامه ، ويكون بعضها  
من الوجهة الموضوعية .

( مواصلة )

مفردة الشيخ المقرم محمد زكي العراقي باشا - أرى أن اقتراح قد  
سقط إذ لا على مبدأ دستوري ، هو أن النساء ممنعن حق الانتخاب  
بمقتضى الدستور ، والأناؤ قد قرر المجلس أن المادة الأولى من قانون الانتخاب  
ليس فيها ما يخالف الدستور فقد أصبح لاجل لاقتراح .

الرئيس - هل توافقوا حضراتكم على استبعاد اقتراح حضرة الشيخ  
المقرم محمد زكي العراقي باشا للأسباب التي ذكرها . وعلى إحالة اقتراح  
كل من حضرة صاحب السعادة محمد علي علوبة باشا وحضرة الشيخ المقرم  
أحمد رمزي بك علما بما جاء فيه متعلقا باشتراط معرفة القراءة والكتابة  
لتنافله صه - إلى لجنة الموضوع وهي لجنة الداخلية ، لبحثها من وجهة  
الموضوع على ضوء المبادئ التي قررها المجلس ؟

( مواصلة )

الرئيس - لئن يقال على من الاقتراحين مشروع قانون إلى لجنة الداخلية



فأذا قدمت استجوابي اليوم ، فأني لا أقدمه باعتبار أن الحكومة القائمة  
سئولة عن حالة البلاد ، بل أقدمه باعتبار أن القصر قد حدث من  
حكومات سابقة في سياستها من عهد بيد في معالجة هذا الموضوع معالجة  
صحبة ، وهذا القصر يجعل التجار الخشبيين يسلون دائما على انتهاز القصر  
لعماله المستملكين معاملة قاسية في كل الأصناف الأساسية للبيئة .

أنا لم أقدم هذا الاستجواب لجرد الاعتراض على سياسات الحكومات  
المختلفة ، بل إنني سأقدم اقتراحات عملية سبق لحكومات مصر أن قامت  
بها في أوقات مختلفة ، وأتحت النتائج التي نرجو أن تصل إليها الآن .

أثلا تشكيل لجنة القنن العليا الموجودة الآن ليس من شأنه أن يحل  
دراسة موضوع البلاد ومعالجته دراسة شاملة متبينة وذلك لجهة أسباب:  
فهذه اللجنة مشكلة من بعض الوزراء ووكلاء الوزارات وبعض الموظفين.  
ولا ينبغي أن لدى الوزراء أعمالا كثيرة أخرى تقتضي منهم وقتا طويلا .  
وتانيا لوخط أن بعض الموظفين في مثل هذه اللجان يميلون إلى تأييد رأي  
وزيرهم . وكثيرا ما يتلون على هذا الرأي ، وفي هذا من القصور ما فيه .

فجنة القنن العليا يجب أن تكون مشكلة من بين الأشخاص الذين  
درسوا هذا الموضوع في حكومات مختلفة ، ولهم دراية خاصة بموضوع  
البلاد ، وعندما خيرة سابقة تجعل لأرائهم قيمة ، وتكون طريقة متبينة  
لتنوير الحكومة فيما يجب أن يتخذ من الوسائل لمعالجة البلاد .

كنت أنتظر أن تبدي الحكومة اقتناعها بوجهة النظر التي أديتها ،  
وتصرح بأنها مقتنعة بالاستناد من كل الناصر إلى هذا المسألة خاصة فيما  
يتعلق بالبلاد والوسائل العملية لمعالجته ومكافحته . وقد حدث أن حكومتين  
سابقتين حينما في لجنة القنن العليا أشخاصا من فيرجبال الحكومة ، وذلك  
عقب الحرب الأولى ، عندما اشتد الفقر والاضطرت الحكومة أن تستورد  
من الخارج المواد الأساسية للتصنيع وكان رئيس اللجنة وقتئذ — على  
ما أذكر — زينا الفاضل ، على عيشيقي باشا ، شاما انصوفاته . وكنت  
من أعضاءها مع المرحوم سيد خشي بك وكثيرين من فيرجبال الحكومة .

لكن نتاج مسألة من المسائل يجب أن يفكر الإنسان أولا ، ثم يدرس  
الوسائل المروضة . ثم ينظر فيما يجب عمله من التشريعات . وبعد ذلك  
يراقب التنفيذ حتى يصل إلى نتيجة .

القطعة الثانية التي أريد أن أنكل فيها هي أنه — عندما تبحث موضوع  
البلاد — يجب ألا اكتفى بأن نقول فلان الذي يبيع بأثمان عالية ،  
ولا رقابة من مجهر عليه ، إن المصلحة تقتضي خفض الأسعار ، بل يجب  
ألا تقوم بعمل إيجابي ، كما حدث ذلك في عهد المرحوم أحمد حيد  
الوهاب باشا ، عندما كان وكلا لوزارة المالية في عهد وزارة دولة  
صديق باشا ، إذ وضع القواعد التي يمكن بها مكافحة غلاء المعيشة ، وكان  
من أهمها أن التاجر إذا لم يبيع بالأثمان المحددة ، فإن الحكومة تتولى  
فتح محل آخر يبيع نفس هذه السلع بالأسعار المحددة .

ولا ننظرنا حضراتكم أن هذا الاقتراح غير عمل ، وإنما نجد هذا العمل  
بذاته شيئا في بلاد كثيرة من بلاد العالم عند ما ترتفع الأسعار ارتفاعا  
غير طبيعي ، فيقومون بعمل ما يسمى " بالتأميم " . ومن مقتضى ذلك  
أن تتولى الحكومة الإشراف على توزيع المواد الأساسية وتوزيعها للجمهور  
بالأسعار المحددة ، ولو أدى ذلك في بعض الأحيان إلى خسارتها ، وذلك  
في يمكن الجمهور من أن يعيش ويراها الحالة .

إن حضراتكم ولا شك أدركت من جملة الموظفين ، والأشخاص ذوي  
الإدراك المحدود ، فهم في الواقع في حالة بؤس شديد وشقاء ، لا يحس بها  
الإلام ، انصهم ، والقرصيون منهم . ولا محل لأن نتأثر بمشاعر اللطائف التي  
تغلب على دور الملاهي والسنيما وغيرها ، لأنها طوائف قليلة العدد ،  
ولا تمثل حالة البلاد ، لاقى المدن ولا في الأقاليم .

ولا شك في أنه قد قامت في الأيام الأخيرة حركة نشاط كبيرة بعثت من  
وزارات القنن والتجارة . فقد فكر في إرسال بيانات لشراء المشايخ وغيرها  
من السودان والبلدان الأخرى . وبهذه المناسبة أريد أن أقول لحضراتكم  
إن رجل واحد يكسب الجزاء فيه ٢٤٠ قرشا في السنة في الفترة بين شرائه  
حيما ووصول إلى السلك لما للطبخ ، وذلك لأنه يكسب قرشين في الرطل  
الذي يبلغ عنه ١٤ قرشا طبقا للتسيرة المقررة . ويجب ملاحظة أن رأس  
مال الجزائر يدور مرة كل ثلاثة أيام والسنة فيها ١٢٠ دورة ، فيكون  
مكسبه ٢٨٠٠ قرشا في الرطل الواحد سنويا . وكذلك الحال مع البقالين وغيرهم  
من التجار ، فأنهم يملكون كيف أثرى هؤلاء التجار باتباع هذه الطريقة .

ثانيا — أحب أن أنبه حضراتكم إلى مسألة نقل المشايخ حية من  
السودان إلى مصر ، فإنه يكلفنا المائة مائة . وقد بحثت بنفسي هذا  
الموضوع عند التجار وفي وكالة السودان ، فبين أن السبل الذي تمه  
أحد مشرعيها يتكلف من السودان لمرشد مشرعيها ، خلاف  
ما يكسبه التاجر وما يكسبه الجزار . وبعبارة أخرى فإن هذه المسألة حين  
تتبع تكون المسألة فيها قد بلغت ثقلها أو أربابها .

وقد نهت المسعورين إلى الحل العمل الذي أراه في هذا الموضوع ،  
وهو أنه بدلا من استيراد المشايخ حية من السودان ، فإنه يحسن أن نذهب  
ونوضع في تلاجبات ، كما يحصل ذلك في كل بلاد العالم . لأن اللحم تره  
في أستراليا وكندا مذبوحة ومحفونة في تلاجبات . ونوزع بهذه الطريقة  
في كل أنحاء العالم . ووزارة الصحة تتعرف بأن هذه الطريقة صحيحة  
ولا ضرر منها ، فضلا عما فيها من توفير كثير من نفقات النقل ، وما يتفق  
من المشايخ أثناء نقلها فيه . فضلا عن توفير نفقات النقل في حالة الذبح  
لا تزيد على خمسة في المائة ، بينما نفقات نقلها وهي حية تصل إلى مائة  
في المائة ، مع ملاحظة أن العربة التي تنقل مشرعيها رأسا حية تنقل  
أربابها رأس مذبوحة ، أي مشرعي ضحا .

وهناك مسألة أخرى أروج أن أوجه النظر إليها ، وهي أن لبعض تجار  
الحرم طريقة شيطانية في تحديد الأسعار . فكل أنهم يذهبون إلى زاوية  
الأوقاف ولديها ماشية كثيرة ، وشترن منها ، واشتبها بأثمان مضاعفة ،  
ويأخذون ورقة بهذه الأثمان ، ويقدمونها لوظف الشخص بالتسيرة .  
فيجاءهم يشترون ما يحتاجون إليه من ماشية أخرى بأثمان أقل من ذلك  
بكثير ، ويسترون هذه الورقة صلاحا في قدم للتسيرة العالي . وهذه  
الطريقة الشيطانية يتوصلون إلى إجتاز أموال الجمهور ورفع الأسعار .

وهناك ملح كثيرة ما تزال أسرارها عالية ، رغم الحماة والممة والجهود  
التي بذلت في معالجة البلاد .

هناك أيضا ما هو أهم من هذا كله ، وهو مسألة الرقابة والتفتيش .  
ولا يمكن الوصول إلى نتيجة حاسمة في أمر ما إلا إذا وجدت رقابة حقيقية  
في تنفيذ التشريع . ولهذا الغرض يجب إيجاد العهد الكافي من الموظفين .

وأوجه نظر الحكومة كذلك إلى أن العدد الموجود الآن للقيام بأعمال  
التكوين لا يكفي بعد أن سرح معظم موظفي التكوين .

وقد وافقت لجنة التكوين بمجلسكم الموقر على ما طلبته وزارة التكوين من زيادة في موفلتها ، وطلبت من لجنة المالية الموافقة على ذلك .

وأرجو في ختام كلامي ، وبعد أن مضى أربعة أشهر على هذا الاستجواب  
 أن نسمع من الحكومة كلمة مطمئنة ، وإني واثق من أن رجال الحكومة  
 شهد الناس غيرة على مصالح الجمهور .

كما أرجو من المعارضة أن تناقش في هذه المسألة وبخاصة وقد كان  
م شائق الحكم فيها معنى فانما ما شكلت لجنة عليا لتبني برنامجا جديدا  
للاشتراك فيها تقبيل جمع الكفائات ، ووضعنا سياسة رشيدة تؤدي  
للتخفيف الآم الناس ، وتشعرهم بأن مجلس الشيوخ من أشد العاملين على  
مساهمة حالتهم وتحصروا الطوائف ذات الدخل المحدود لأنهم في أشد  
الحاجة إلى المساعدة .

لقد كنت فكرت في بعض الاقتراحات التي تتعلق بتحسين حالة الموظفين  
أرباب المعاشات ، بعد أن بلغت حالة الغلاء ونسبتها إلى ٦٠٠ ٪  
٥٠٠ ٪ ، بل إلى أكثر من ذلك في بعض السلع . وليس يصحح ما قبل  
أن أن نسبة الغلاء لم تزد على ٢٨٠ ٪ .

أقول كنت فكرت في بعض الاراحات التي تعالج هذه الحالة ، ولكني  
لا أجعل ذلك مادام الاستجابات الاخرى مستجبل . ولا يفرحني أن أقول:  
أن التقدير الذي قيل فيما يتعلق بأن الغلاء لا يزيد على ٢٨٠ ٪ هو عبارة  
عن متوسط الغلاء في كل شؤون الإنسان . والواقع أن الغلاء فيما يتعلق  
بشؤون المعيشة زاد على ٤٠٠ ٪ ، كما قلت .

لقد قدمت هذا الاستجواب ، وأرجو أن أسمع كلمة صريحة مطمئنة من الحكومة ، وأن توافق على تشكيل لجنة التتبع العليا وأن تمثل فيها كل الميقات والتناصر لكي تعمل وترشد الحكومة الى الوسائل الصحيحة من مسألة التتبع .

مفكرة صاحب المجلس مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) - أوجو  
 ن يأذن المجلس الحكومة بأن تلتق ردها على هذا الاستجواب بعد أسبوع.

هفتره الحج مخموم هر الموم محمود بكه - ائى لا ارجب فى أن  
نمعرض لموضوع الغلاء الآن ، لأن موضوع التلاء موضع هام جدا ،ولى  
فيه بحث كنت اود أن أقدم به الليلة .

إن الكلام من الفلاة يقتضى بيان أسبابه، والوسائل التي تتخذ لملاجه، وهل هذه الوسائل كافية. ثم أتى بعد ذلك الكلام في غلاء المواد الغذائية. وهذا يحتمل أن الحديث من غلاء الأقمشة، وغلاء الأقمشة يحتمل أن الكلام

من شكوى مصائب النزل والتسج . والحديث في هذا يسوقنا إلى الكلام  
عن هبوط أسعار الأقطان وأثره في غلاء الميشية . لذلك أطلب تأجيل هذا  
الموضوع ، حتى يتفضل معالي وزير التورين بالمحضور هنا ولست أعي  
بهذا أن حضرات أصحاب الممالي الوزراء الحاضرين ليس فيهم الكفاية  
ولما نريد حضوره لتناقشه فيما جرى عليه العمل في مقاومة الغلاء ، ومن  
أثر هبوط أسعار القطن وأسعار الأسمه والسندات في الغلاء .

مفكرة صاحب المالك مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) - إن  
الحكومة تدر خطورة هذا الموضوع وأهميته . ولذلك ترجو أن يكون  
بها عليه في مدة الجلسة المقبلة .

فقرة الشيخ محمد بن أبي بكر - حضرات الشيوخ  
المؤمنين :

إن موضوع الفداء موضوع خطير له أهميته . وقد يكون أهم الأسباب التي تدعو الجمهور إلى الشكوى في هذه الظروف . وقد قال بحق حضرة زبيل المحترم عبد أمين يوسف إن أصحاب القروش أو الحنجات المحددة أصبحوا ضراطين على الميثة .

ولقد مضت فترة طويلة على انتهاء الحرب ، فلا مبرر إذن لاستمرار  
الغلاء ، ولو أن باب الاستيراد قد فتح على مصراعيه في جميع المواد ، كما  
صحت بشأن المنسوجات ، لأمكن للناس أن يعيشوا .

فمن ناحية المنسوجات أمكن للناس أن يشتروا الأقمشة اللازمة لكسائهم بأصناف معتدلة ، واضطرت مصانع الغزل والنسيج إلى خفض أسعارها لمواجهة المنافسة . ولكن الخطورة تتجلى واضحة في مسألة الغذاء .

وإني لا أظن إذا قلت إن كثيرا من أعضاء مجلس الشيوخ لا يمكنهم إيراد المجهود من البيض إلا بصعوبة ، ولا تزال أسرار الميثة بعد تقضاء خمس سنوات في الحرب في ارتفاع مطرد . ولتصرف مثلا بمائة ألف دولار أسرار الفاكهة ، فإن غالبية الشعب لا تستطيع الحصول عليها . ومن الواجب أن تعمل على خفض أسعارها بكل الوسائل ، وبهنا إن نطلب إلى الزارعين وأصحاب المصانع أن يعطوا من أرباحهم الكبيرة .

لماذا وقف مكتوف الأيدي أمام استقلال رجل كان يكسب في السنة ألف جنيه ، فأصبح هذا الاستقلال يكسب خمسة عشر ألف جنيه. لماذا لا تفتح باب استيراد الفاكهة من إيطاليا ومن الشام وغيرها ، حتى تنزل أسعار الفاكهة ، أسوة بما حدث من هبوط في أسعار المنسوجات بعد ضم باب استيرادها من جميع أنحاء العالم ؟

وهناك مسألة أخطر من هذا كله ، وهي ارتفاع أسعار الحنظل ، فإنه ليس في مقدور الفرد أن يشتري حنظرا في اليوم بثلثين أو عشرين قرشا . وفي اعتقادي أن السبب في ذلك يرجع إلى ارتفاع إيجارات الأقطان . فلو أنه قد سلت قوانين تحد من ارتفاع إيجارات الأراضي الزراعية ، لما وصل الأمر إلى هذا الحد .

زيد أن تعرف ما تتوى الحكومة عمله في الظروف الحاضرة لمنع ارتفاع أسعار الحنظل حتى يشترى الحنظل بثمنها قاصدا بواجبها ، خصوصا أن في هذا تيسيرا لمجبرة الشعب من أصحاب الدخل المحدود الذين لا يمكنهم العيش في هذه الظروف القاسية . وإن شمر الشعب بذلك إلا إذا رأى أن أسعار الحنظل مثلا قد هيئت من أحد عشر قرشا إلى خمسة قروش أروسة مقولة ، حتى تخفى على أسباب الفناء المعطمة .

استدل بدقك إلى مسألة الحبوب وأسعارها ، وإن لا تكامل لماذا لا تترك الحكومة السوق حرة ، فلا تتدخل فيها بالشراء ؟ إن الحكومة تشتري إردب القمح بثلاثة جنيهات ولو أنها قد تركت السوق حرة ، لانخفاض سعر الإردب إلى جنيهين أو جنيهين ونصف جنيه ، فيمكن الأفراد الحصول على حاجتهم في يسر . إن تدخل الحكومة لا يفيد إلا بعض كبار المزارعين . وإن استقرار ارتفاع الأسعار يؤدي إلى التدمير وقديسر هذا التدمير بأن هناك خطرا من الشيوعية وما إلى ذلك من المبادئ الهدامة .

والواقع أنه إذا خفضت إيجارات الأقطان ، فستتخف أسعار الحنظل . نحن لا ننظر منكم سوى العدالة الشاملة ، وأن تتمكنوا غاليتها الشعب من الحصول على حاجيات المعيشة ، وذلك بالعمل على خفض الأسعار .

وأخيرا أشكر حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك على أنه أتاح لنا الفرصة للحديث في هذا الموضوع الخطير ، لأنه أساس المشاكل الحالية ، خصوصا وقد أصبح القند المتداول في البلاد مائتين وستين مليوناً من الجنيهات ، فلا بد أن تلتصم الحكومة بعلاج هذا الفناء .

حضرة صاحب الملقى محبة . سرعى بك ( وزير الدولة ) — أسباب الفناء ، يا حضرات الشيوخ المحترمين كثيرا ما يرجع إلى علل خارجية لا سلطان للحكومة عليها ، ومنها ما يرجع إلى علل داخلية لم تال الحكومة بهذا في مكائحتها ولحد منها .

ومن الأسباب الخارجية أن مصر تتولى اقتصادها على استيراد مواد لا بد لها أن تستوردها ، وقد غلت وارتفعت أسعار هذه المواد في مواطن إنتاجها ، فكان طبيعيا أن ترتفع أسعارها في مصر لهذه الأسباب ، فسلطان الحكومة عليها يكاد يكون معلوما .

حضرة صاحب المرقعة إبراهيم عبد الهادي باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) — إلى أسأل حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجندى : من الذى منع استيراد الفناء ؟ وسؤالى هذا ليس اعتراضا ، بل استيضاحا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — إن الذى أقصد قوله هو أن هناك قوانين زراعية تعطى الحق لوزير الزراعة في منع دخول بعض وسائل الفناء إذا كانت مصابة بمرض معينة . وقد كانت هذه فكرة معالي وزير الزراعة السابق . وقد صارنى أكثر من مرة بأنه منع دخول بعض وسائل الفناء ، حرصا على مصلحة الإنتاج المحلي . لقد كنا قبل ذلك نشترى مشر بقرالات بقرش واحد ، فأصبحتنا نشترى البرقالة الواحدة بقرشين أو أكثر .

حضرة صاحب المرقعة إبراهيم عبد الهادي باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) متى اشترى حضرة الشيخ المحترم البرقالات المشر بقرش واحد ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — إن الذى أطالب به الحكومة هو فتح باب استيراد الفناء من الأسواق الخارجية ، حتى تنخفض أسعارها ، فيتمكن المجهزون من الحصول عليها بأسعار مقولة . ليس من الغريب أن تشتري أقة الفناء بأربعين قرشا ، بينما تباع في إيطاليا بجمعة قروش ، ثم تأتي وزارة الزراعة فتضع استيراد الفناء من الخارج بجمعة أنها مصابة بمرض من الحشرات ؟

معنى هذا أنه إذا استوردنا خمسة صناديق من الفناء ، وأعدمت الوزارة أربعة منها بسبب إصابتها بهذه الحشرة ، فإن التاجر في هذه الحالة يكون مضطرا إلى إضافة ثمن الصناديق التي أعدمت إلى ثمن الصناديق الباقى ، فترفع بذلك الأسعار أضغاف أضغاف ثمن الشراء ، ويصبح ثمن الأقة خمسين قرشا . ولا يوجد من يشتريها ، فتلف لدى البائع ويحضر في صفقته .

لماذا لا يرسل مندوب وزارة الزراعة إلى الخارج لحماية الرسائل ، والتحقق من غلوا من الحشرات قبل استيرادها ، فيمكن بذلك خفض أسعار الفناء المستوردة ؟

وهناك مثل آخر أقدمه على أن ترفع باب الاستيراد من الخارج في خفض أسعار الحنظل ، وهو أن سعر الأقة من القل ( المايش ) بعد أن كان خمسين قرشا ، أصبح يتراوح بين عشرة قروش وعشرين قرشا . ولا معنى بعد هذا لأن قف مكتوف الأيدي أمام استدلال أصحاب البساتين والتغافيش الواسعة الذين لا يفتقون بالرجل المعتدل المعقول .

إما فيما يتعلق بأسعار الحنظل ، فقد كنا نشترى الرطل منها مدة الحرب في جميع العهود بمائتين قرشا ونصف ، فهل يقل أن نشترى الآن بعد أن انتهت الحرب ، وبعدة جلاء القوات الإنجليزية عن المدن المصرية واستيرادها إليها من الخارج بأحد عشر قرشا ونصف قرش ؟

ومن أسباب الغلاء، بد سياسة النقد، الزيادة في نفقات الإنتاج الزراعي بسبب الزيادة في أسعار البنادق والوقود والقيم الإيجارية في الأراضي الزراعية، وهي الناحية التي أثارها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجندى.

أما ثمن البنادق فقد انخفض، بناء على ماسارت عليه الحكومة من الاستئجار من امتياز البنادق. وقد ترتب على ذلك انخفاض سعره وإطلاق سعره.

أما الوقود السائل فالتناقص على سياسة التوسع في الاستيراد منه، صميا وراء انخفاض سعره، فإنتاجنا المحلي فيه زاد إلى حد ما، وترجى أن يستمر في الزيادة، وكلا العاملين يتهيأ حتى يتم خفض سعره وإطلاق تداوله.

بقيت المشكلة الشائكة، وهي مشكلة ارتفاع القيمة الإيجارية للأراضي الزراعية. إن هذا الارتفاع هو الملة أو بعض الملة في ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، كالخضر والفاكهة، ولا تنسوا، يا حضرات الشيوخ المحترمين، أن كل علاج صناعي أو تشريعي لهذه المشكلة يكون على حساب قانون التداول كما يكون على حساب العرض والطلب، والإقدام على هذا العلاج يتطلب للمزيد من الشورى، ومع ذلك فينبى إيدكم مشروع مقدم من أحد حضرات الشيوخ المحترمين وهو فيد البحث في هذا المجلس وأرجو أن يقولوا كلمته فيه فإن قلتم بالتدخل لتحديد الإيجار فستلزم الحكومة على رأيكم، وإن قلتم تركوها لقانون العرض والطلب فستعمل الحكومة بما تريدون.

يا حضرات الشيوخ المحترمين، إن الأمر دقيق ويجب على الحكومة أن تحريث، وأن تخطر رأيكم خصوصا وأن هذا الرأي متروك لتشريع بين يديكم.

ومن أسباب الغلاء أيضا أن بعض فئات الرسوم الجمركية قد زادت، وأن أجور النقل على خطوط السكك الحديدية قد زادت أثناء الحرب بسبب ازدياد أسعار الوقود وارتفاع أجور العمال. وهنا تراضى الحكومة اختيارين: الأول التيسير على المستهلكين، والثاني مراعاة صالح الخزانة والموازنة بين هذين الاختيارين تستلزم الأثر. ومع ذلك لما كادت هذه الحكومة أن تلى الحكم حتى قررت تخفيض أجور السكك الحديدية على خطوط الرئيسية بما يوازي ٥٠٪ من الزيادة التي كانت عليها أثناء الحرب.

ومن أسباب الغلاء مشكلة الماشي.

إن حركة البناء والتعمير وقفت سبع سنوات كاملة، الأمر الذي ترتب عليه أن أصبح السكن مشكلة كبرى. وقد رأت الحكومة حلا لهذه المشكلة، وتعميرا لمناخنة السكن، أن تنشئ مدينة للعامل تضم ٦٥٠٠ مسكن يبيع بـ ٦٥٠٠ حالة.

ومن الأسباب الخاجية أيضا أن ما في حوزة مصر من العملة الصعبة لا يتكافأ مع ثمن هذه السلع. ومن هنا كان انخساف هذه المنتجات في الأسواق أقل بكثير من المطلوب. ومن هنا أيضا قام بسبب انخساف، لا سلطان للحكومة عليه.

ومن أسباب الغلاء الملل الداخلي، وهي زيادة النقد وأوراق العملة المتداولة، فقد كانت لا تتعدى ٢٢ مليونا من الجنيهات في سنة ١٩٣٧، فقفز هذا الرقم إلى ثمانية أمثاله، فأصبح ١٦١ مليونا من الجنيهات.

كذلك الودائع والحسابات المأجورة في البنوك فقد بلغ رقمها إلى ٢٦٠ مليونا من الجنيهات. وكانت في سنة ١٩٣٩: ٣٥ مليونا من الجنيهات. هذه أرقام أمامي. وهذه الزيادة في النقد المتداول وفي النقد المدخرين شأنها، كما تعرفون حضراتكم، أن تضاعف القوة الشرائية لئلا. فإذا ضعفت القوة الشرائية لئلا، ارفع ثمن السلع حتى.

والسبيل الوحيد للحد من هذا العامل من عوامل الغلاء هو امتصاص النقد الزائد. ووسائل الامتصاص ثلاث: قروض عامة، وتوسع في سياسة الاستيراد، وتوسع في سياسة الإنشاء والتعمير. وقد أخذت الحكومة بالوسائل الثلاث.

أما القرض، فقد عقدت الحكومة قرضين غطى كل منهما في بعض دقائق، وهما قرض القطن وقرض فلسطين. وأما عن سياسة التوسع في الاستيراد، فقد سارت عليها الحكومة إلى آخر غايتها. وقد كانت قيمة الواردات في سنة ١٩٤٦: ٨٣ مليونا من الجنيهات، فقفزت في سنة ١٩٤٧ إلى ١٠٣ ملايين من الجنيهات، فقفزت في سنة ١٩٤٨ إلى ١٧٢ مليونا من الجنيهات.

مقرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت - ما مقدار العملة الصعبة من هذه المبالغ؟

مفردة صاحب المعالي مصطفى عمرى بك (وزير الدولة) - ليس منى البيان مع الأسف.

أما التوسع في الإنشاء والتعمير، وهو وسيلة من وسائل امتصاص النقد الزائد كما تشرفت ببيان ذلك حضراتكم، فقد سارت الحكومة فيه إلى آخر طاقة أداها الفنية، لأن التعمير لا يقتضى المال طيب، بل يقتضى أيضا الأداة الفنية. فلا بد من وجود المعلمين إذا أردنا إنشاء مدارس، ولا بد من وجود الأطباء إذا أردنا إنشاء مستشفيات. ولقد سرت في سياسة التعمير بفضل ما أقررتوه في برنامج السنوات الخمس إلى آخر طاقة الأداة الفنية.

من هذا ترون حضراتكم أن الحكومة قد استنفدت وسائل امتصاص النقد الثلاث كما هي مقررة عند ملء الأهواء.

مثالة . فلم تسكت . وكذا قد استحضرتا ذرة لكي يخلط بها دقيق المدن ، فقلنا بإرسالها إلى الريف ، لتباع بالخبز الذي يبطيه الفلاح ، ولتعمل الخبزة الفرق . وكانت النتيجة أنه في خلال شهرين يتأخر وفراير استولى الفلاحون على ٢١٤,٠٠٠ أردب من القمح .

وبلغ ما تكتبه الحكومة من فرق في السعر - إذ بيعت كلة القمح بـ ١٠ قرشا فقط ، في حين أن سعرها أكثر من ذلك - في هذه العملية مبلغ ١,٩٠٠,٠٠٠ جنيه .

ولعل حضراتكم أحسنم بذلك أكثر منا . وبهذا استطاع الفلاح أن يشبع ، لأن رغيف القمح هو طعامه الرئيسي .

ولم يفتنا أن نحسن الرغيف في المدن ، فقلنا لا خلط بعد اليوم مع بقايا قصب السكر . لقد كانت الحكومة تدفع مليونين ونصف مليون من الجنيهات ، لكي يباع الرغيف بجنه عند ما كان غلوها . وكان هذا القمح أقل من الخبز التجاري .

كانت الحكومة تدفع الفرق وهو ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه ، ثم قلنا ليصبح الرغيف أبيض ، ولتسجل الحكومة الفرق مع المحافظة على وزنه . وقد أدى ذلك إلى زيادة ما تحتله الحكومة فوق المليونين ونصف المليون من الجنيهات بمبلغ ١,٣٠٠,٠٠٠ جنيه .

#### حضرات الشيوخ المحترمين ،

هوذا بلذا كركم إلى شهر ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، غداة تشكيل الحكومة الثالثة ، فلنكم نذكر أن السوق السوداء نشطت أي نشاط في السكر والذرة ، إذ بلغ بين أمة السكر ، فيما انتهى إليها من مصادر محترمة ، ثلاثين قرشا والذرة ١٥ قرشا ، وبخاصة في الأقاقيم .

لم يفتنا أن نتابع هذه الحال . بعد أن تبين لنا أن السبب راجع إلى أمرين :

أولها : أن أداة المواصلات عجزت عن أن تصل بقرارات التوزيع في مواضعها .

وثانيها : أن المقررات في كثير من البطاقات ، خصوصا الصغيرة منها ضئيلة لا تفي بالحاجة . يضاف إلى ذلك مقررات الحال العامة الصغيرة . فأنهم وزراة القمح منوهوا بتوجيهات دولة رئيس الوزراء إلى تنظيم النقل . فأنها بقرارات التوزيع تصل في مواضعها . ثم عاد إلى البطاقات ذات المقررات الصغيرة ، فضاعفها أو زادها . فكانت النتيجة أنه قد أصبح في استطاعتنا أن نقول مطمئنين إن السوق السوداء قد انتهت تماما فيما يتعلق بالسكر والذرة .

وقد أقررت حضراتكم الاتحاد المسالي الآتية هذه المساكن التي طلبته الحكومة السابقة . وقد مايت بنفسى هذه المدينة ، فسمرت إذ رأيت أن ٦٠٠ منزل من المنازل المتناقلة عليها قد تم بناؤها . ولا ينقص لاحتياجها إلا أن تمهد الطرق وتشا فيها المرافق العامة .

أما باقي المساكن فتكون ثمانية بيوت الله في شهر أكتوبر المقبل . ومع ذلك لم تر الحكومة الحاضرة أن مشكلة السكن فاصرة على الحال ، فظف عند الحد الذي رمته الحكومة السابقة . لم تكتف الحكومة بهذا بل رأت أن الأزمة أخذت يمتدح الطبقة المتوسطة ، وأنه يستوى فيها العامل ووزير العامل ، بل لعل من هم أكثر من الطبقة المتوسطة يشكون من أزمة المساكن ، ولهذا رأت الحكومة أن تشكل لجنة لتفريع هذه الأزمة . بل لقد بلغ من اهتمام الحكومة بهذه المشكلة أن رأى دولة رئيس الحكومة أن يرأس هذه اللجنة بنفسه مع فكرة مشافهة .

وقد اجتمعت هذه اللجنة طويلا ، وبحثت عدة اقتراحات قدتها مجلس الوزراء ، فأقرها ولطعم قرأتوها . ولا أراي في ساجة لأن أقولها عليكم ، بل يمكنني أن أقول إن تفريع الأزمة يقوم على عاملين :

العامل الأول : أن نعمل على خفض تكاليف البناء ، فسعودا ما استطعنا من مواد البناء ، ولو اقتضانا الأمر أن تستورد الحكومة بنفسها هذه المواد وتبيعها بدون كسب . كل ذلك لكي تنزل أسعار مواد البناء من حديد وغيره . ثم أجرينا هذا الحكم على أراضي البنا ، وأردنا أن نزل بأسعارها ، وكذا نصل إلى هذا بعد أن كانت أسعارها تصعد إلى السماء من قوط ما ارتفعت . فرائنا تقسم الأراضي التي تملكها الحكومة وتسويتها وحرصنا للبيع بشروط حسنة ميسرة ، كل ذلك ميا لخفض تكاليف البناء .

والعامل الثاني : هو الفروع في البناء ، ففوضت معالي وزير المالية في أن يتناقل مع شركة على أن تبنى لنا ألف مسكن بشروط سهلة ، على أن يلاحظ في إمداد هذه المساكن أن تكون في حدود طاقة الطبقات المتوسطة . وأجرتنا لأعضاء أن يكون الموظفين حق الأولوية على هذه المساكن .

ومما نحبها إليه ، ونرجو أن ينال تأييدهم ، أننا انجهدنا إلى الاستعانة بالمصعد من مال الوقف في يد وزارة الأوقاف ، وقلنا لنصرف هذا المال لإنشاء مساكن عممية بشروط يتفق عليها بين وزارة الأوقاف ووزارة المالية ، وذلك من أموال البديل الذي في يد وزارة الأوقاف ، وهو غير قليل ، إلى غير ذلك من القرارات .

#### حضرات الشيوخ المحترمين ،

وليت هذه الحكومة الحكم في ديسمبر ، وإذا بالقرعة وهي غداة الأهلين في الرغب فيبيع لإداحة أن بلغ ثمن أردب القمح ٤٠٠ قرش وغبن التكلفة ٢٥ قرشا ، والله سمعت بنفسى الصعوبات تحدث من الريف صاروة

ما يشتره المستهلك مما أطلق تداوله من إنتاج القطن يشتره مسرا بجن ملاحظ فيه أن مقدار القطن منه ٤٥ رطلا، وإذا زاد على ذلك تحتمل الحكومة الفرق.

حضرات الشيوخ المحترمين،

كانت النتيجة أن الأقسمة القطنية أصبحت في متناول اليد، وأصبح كثير من يحمل البطاقات لا يستعملها، لأن الفرق بين سعر فاش البطاقة وسعر الأقسمة الحرة أصبح مليات قليلة.

من أجل هذا، واجهنا موقفا جديدا هو أن المستهلك بدأ ينصرف من استعمال بطاقته، واجتمع مع هذا الجليد جديد آخر، هو أن مصانفا كانت قد أكثرت من المظارف، فإذا بالإنتاج أكثر من الاستهلاك، إذ أصبح الإنتاج ٣٣٠ مليونا من الامتار، في حين أن حاجة الاستهلاك هي ٢٥٠ مليون متر.

واجهنا هذا الجليد، واجتمعنا لدراسته، وهياً لنا أحد حضرات النواب المحترمين في مجلس النواب فرصة مناقشة الأمر ولم تنته منه بعد إلى سياسة معينة، وإن كانت طلائع هذه السياسة بدت فيما ذكره دولة رئيس الوزراء. وهذه السياسة يراد بها التبريل للمستهلك.

قال حضرة الشيخ المحترم عبد أمين يوسف بك: نود ألا نعتبر الخم رقفا كالفاكهة. والحكومة لم يفتأ أن تنهى، ولكن طلة اللؤلؤ هذا الأمر أن إنتاجنا الحيواني الذي يمكن تفسيره للذبح محدود ولا يسائر النمو البشري فلا بد لنا من الاستيراد من السودان ورقة. ويقوم أمانتنا في سبيل ذلك عقبات لثقل. وقد قامت عقبة أخرى، وهي أن اليونان زاحمتنا في استيراد ماشية الذبح من ورقة.

(عاد سعادة الرئيس إلى تولى رئاسة الجلسة.)

وقد شغلت هذه المسألة الحكومة، فقررت إغداد وفد إلى برقة ومثل رأسه وكيل وزارة التوطين، ليفاوض الحاكم هناك في شأن زيادة ماشية الذبح. وقد عاد الوفد بعد أن اتصل بولي الشأن ب برقة، وانتهى إلى اتفاق لم يعرض على مجلس الوزراء بعد، ولكن نرجو أن يعرض قريبا. وهذا الاتفاق يقوم على أساس أن يضمن ضمانا حكوميا، لأنه سيكون عن طريق حاكم برقة. وقد نص على أن نأخذ من ماشية برقة مالا يقل من ١٢٠,٠٠٠ رأس. وهذا الوفد بعد أن أتم مهمته في برقة سيبتذل إلى السودان.

هذا ما استعلمنا أن نقوله في المحرم، وسيأتي بأحسن النتائج.

ولدي لأبعد كثيرا عند ما أقول إن الصايون قد أجه هذا الانجلاء نفسه فقه الزيت استوجبت قلة إنتاج الصايون. ولهذا كانت هناك أزمة في شهر ديسمبر. وقد تداركت الحكومة هذا الأمر، فصاعقت كمية الزيت للصايون، وبذلك زاد إنتاجها. وانتهت السوق السوداء بالنسبة للصايون، كما اختفت بالذبة للسكروالزيت.

أما فيما يتعلق بالكساء فقد سارت الحكومة على سياسة تكفل المستهلك سحبا، وعلى وجه الأوزم، قدرا مميئا من منسوج القطن، بغلجت لكل فرد خمسة أمتار ونصف متر. ولهذا أخضعت لنظام البطاقات ١١٢ مليونا من الأمتار، وسعرها حتى يكون السعر في طاقة المستهلك، بقطع النظر من السعر التجاري. وقتنا: ليربط السعر على أساس أن ثمن قطار القطن ٣١,٥ ريال. فإذا زاد على ذلك، احتملت الحكومة الفرق. وقد بلغ هذا الفرق مليونا ونصف مليون من الجنيحات.

ولم نقف عند هذا الحد، بل قلنا: فشكل البطاقات على قدر الضرورة، ولكن لتجرب بجزاها منطقة أخرى، هي ما يزيد على ١١٢ مليونا من الأمتار. الخاصة لنظام البطاقات ...

مقرر الشيخ المحترم الأستاذ محمد محمد الوكيل - أعلن أنه قد وقع بعض الخطأ فيما ذكره معالي الوزير عن سعر القطن الذي حددته بـ ٣١,٥ ريال.

مقرر صاحب المجلس مصطفى سرعني بك (وزير الدولة) - إن السعر المحدد بـ ٣١,٥ ريال هو لأقسمة البطاقات. أما الأقسمة الأخرى، فمحدد بسعر ٤٥ ريالاً.

مقرر الشيخ المحترم الأستاذ محمد محمد الوكيل - إذن يجب أن يخفض السعر أكثر من ذلك، لأن هذا سعر القطن الأمريكي.

مقرر صاحب المجلس مصطفى سرعني بك (وزير الدولة) - الحكومة أرادت أن تضمن للمستهلك قدرا من الأقسمة القطنية قدره خمسة أمتار ونصف متر، بمعنى أنه يلعب بالبطاقة إلى الخارج، فيأخذ هذه الكمية بالسعر الذي قدرته الحكومة، مراعية في ذلك طاقة الفقير.

واختفى لأسباب فنية على أن يكون هذا السعر على أساس أن سعر قطار القطن ٣١,٥ ريال. هذا بخصوص بطاقات الأقسمة الشعبية ومجموعها ١١٢,٠٠٠,٠٠٠ متر، ولكن مصانفا القطنية في مصر ترفع ٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ متر لا تخضع لنظام البطاقات، ولو تركت السوق لارتفع سعرها وارتفع سعر القطن. فإعادة المستهلك، قلنا ليربط هذا السعر على أساس ٤٥ ريالاً للقطار. وهذا ما قصده حضرة الشيخ المحترم الأستاذ بك محمد الوكيل.

لم تخف الحكومة في حاجتها بالمستهلك عند حد ضمان خمسة أمتار ونصف متر لكل فرد، وضمان سعر معين للقطن بـ ٣١,٥ ريال لكل قطار في أقسمة البطاقات، بل أكثر من ذلك قالت الحكومة إن

مفكرة صاحب الملاك مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) - إن الرقم القياسي ، يؤخذ عادة على الجلفة ، ولا يصح أن أقول إن إحصاء مثل كان قبل الحرب جنينان ، فصار عشرة جنينات ، بل يجب أن أراعي تحديد الرقم القياسي كما يحدد في جميع الدول على أساس أثمان الحاصلات وأجرة الترام وأجرة القطار وغيرها .

فالرقم يجب أن يحدد على هذا القياس . وقد انتهت الحكومة من تحديد الرقم القياسي لغلاء المعيشة ، فكان ٢٧٨ ، وشركة شل قدرته بـ ٣٦٤ . أما الأرقام فهي التي تنطق في مبلغ الحال فيما يخص بثلاء المعيشة .

مفكرة الشيخ المرحوم السيد محمد باقر - هل تأكل الشعوب الأثمن كما يأكل الشعب المصري وكما يبيع الشعب المصري ؟

مفكرة صاحب الملاك مصطفى مرعي بك - إننا نأكل أكثر منهم . إن المسألة مسألة نسبية ، وقد قلت إنها كانت قبل الحرب ١٠٠٪ ، وأصبحت ٣٠٠٪ . ثم زلت إلى ٢٦٤٪ .

هذه المقارنات ملحوظة فيها حالة الشعوب قبل الحرب وبعدها ونفقات المعيشة ، وكذلك الحال في شعبنا .

هذه صحيفة الحكومة في شأن الغلاء .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

إني - وقد قصدت أن أوجز - طامع في أن أكون قد أفنتكم بأن الحكومة قد استغرقت غاية الجهد في هذا السبيل .

ولولا أن دولة رئيس مجلس الوزراء سمع على أن التي بياني الليلة ، لأجلته أسبوعاً . فلكننا تألم ، وكلنا ملوه إحصائياً بموجة الغلاء والارزفة في مكائته ما استطاع إلى ذلك سبيلاً .

هذه صحيفتنا قدمها لقرائنا لم نخرجها ولا وسماً في هذا .

ومع ذلك فلم أن تصعوا الحكومة وتسيروا عليها ، وطلياً أن نزل على نصيحتكم وإرشادكم .

مفكرة الشيخ المرحوم محمد أمين يوسف بك - لقد كنا اتفقنا على فكرة لجنة التوزيع . فما الذي حصل في هذا الشأن ؟ إن الحكومة لم ترد على ذلك .

مفكرة الشيخ المرحوم محمد أمين يوسف بك - إننا نزيد أن تكون الحكومة هي المسئولة ، ففكرة تكوين اللجان فكرة خاطئة ، إذ إن فيها من المآخذ ما يجعلنا نخرج من تكوينها .

أما عن الفاكهة فأننا نشاطر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجندى في أن الفاكهة والخضر قد ارتفع سعرهما . ويضاف من وقع ذلك أنها يجبان إنتاجاً عالياً . ولكن يرجع ارتفاع سعرهما في الأصل إلى العوامل التي تحدثت عنها . وزيادة الإنتاج الزراعي وما قلته عنه يصلح للرد على مسألة الفاكهة ، لأنها ليست إلا بعض الإنتاج الزراعي .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

لا أريد أن أطيل عليكم أكثر من ذلك ، إنما أطعم في أن تسمعوا إحصاء مقارناً عن الغلاء ، وهو موجبة عالية . فلم تنكبه مصر وحدها ، إنما اكوى العالم كله بناره . ويبدو من الأرقام القياسية لنفقات المعيشة ما بذلت الحكومة من جهد في مكافحة الغلاء . فأننا قلنا إن الرقم الأساسي لنفقات المعيشة قبل الحرب ١٠٠ ، وقد وصل في بلجيكا إلى ٣٩٦ ، وفي أسبانيا إلى ٤٤٧ ، وفي تركيا إلى ٣٤٣ ، وفي الهند إلى ٣٠٣ ، وفي لبنان إلى ٤٨٥ ، وفي العراق إلى ٧١٦ ، وفي السودان إلى ٤٦٥ .

وهذا البيان الأخير لم يأت في من وزارة التجارة إنما قرأته من نشرة للبنك الأهل واحتفظ لوزارة التجارة بالرد على ذلك إذا استدعى الأمر ، لأنني قلت هذا الإحصاء عن نشرة البنك الأهل كما سبق لي أن أوضحت .

مفكرة الشيخ المرحوم محمد أمين يوسف بك - هذا إحصاء خاطئ .

مفكرة صاحب الملاك مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) - هذه هي الأرقام القياسية لنفقات المعيشة في البلاد الأخرى إذا علمت بعد ذلك أن الرقم القياسي في مصر هو ٢٧٨ .

مفكرة الشيخ المرحوم محمد أمين يوسف بك - لم يذكرنا مصالي مصطفى مرعي بك الرقم القياسي لنفقات المعيشة في كل من إنجلترا والولايات المتحدة .

مفكرة صاحب الملاك مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) - أصرح فأقول إن الرقم القياسي لنفقات المعيشة في مصر هو ٢٧٨ كما قدرته الحكومة وقد قامت شركة شل بعمل تحديد لنفقات المعيشة بلغ ٣٦٤ ، وهو جيد من كل منظر ، إلا ما من المكاتب والمجاء الذين لم يكتفهم المتأثرة .

مفكرة الشيخ المرحوم محمد أمين يوسف بك - هناك تفصيل في تحديد وشركة شل في البيان الذي أحيط به لمالي الوزير . فبما يتفق بالغذاء والكساء صل الرقم القياسي لنفقات الغذاء والكساء إلى ٤٠٠٪ و ٥٠٠٪ .





**مقرر الشيخ الخرم فرير أبو شادي بك** - من حقنا أن نقول لك إن الحكومة عملت كل ما استطاعت عمله ، فقل لنا الاقتراحات التي تقدمتها .

**مقرر الشيخ الخرم فرير أمين يوسف بك** - لقد اقترحت فعلا .

**مقرر الشيخ الخرم فرير أبو شادي بك** - قل ملاحظتك .

**الرئيس** - لقد اقترح بطل أن تجلب ماشية الذبيح من السودان أن يطلب القمح محفوظا في الشلالات ، كما اقترح تأليف لجنة استشارية لتسوين .

**مقرر الشيخ الخرم فرير أمين يوسف بك** - هل الحكومة الآن تعتبر آثان المحوم أحسن بمآلاتها الحاضرة مع قلة الاستيراد آثانا طليعية ، أو أن فيها مبالغات ، ويمكن مكافحة الفلاء للدرجة ما إلى الحد المقبول ؟ هذا هو السؤال الأول .

**الموضوع الثاني** : لماذا يمنع الحكومة من أن يكون هناك لجنة مثل اللجان التي وجدت في جميع الحكومات السابقة ، والتي وعدت دولة رئيس الحكومة السابق رحمه الله بتكوينها ؟

**الموضوع الثالث** : المراقبة الشديدة ونقص محلات تنافس تجار المحوم وفيرهم ، كما حصل في الماضي .

**مقرر صاحب المروزة إبراهيم عبد الرزاق باشا** (رئيس مجلس الوزراء) استمعوا لي حضراتكم أن أوجه ببالس الشكر للروح الطيبة التي بدت من جانب المجلس في شأن التكوين ، وهذا واجب حق علي .

**حقيقة** أنا لا أفهم بعد أن تفضل صاحب الاستجواب ، فاني بما هو أهله على عمل الحكومة وعلى جهدها المتواصل في هذا الباب ، لا أفهم بعد ذلك - الاستمرار في الاستجواب .

فالواقع أن مسائل متنازعة أثيرت في بعض جوانب المجلس ، ولعل من فرط حسن الظن التناء على جهود الحكومة . ولا شك أن أول ما تبدأ به الحكومة هو مسألة التكوين الأساس ، وأن تعمل جاهدة كي توفره لجميع السكان في البلاد فغيرهم قبل غنيمهم وأن تبدأ منه بالرفق . واعتقد أننا حدود المجد المتواضع فسر بأن هناك شيئا من الرضا من هذا المجهود ، وزميل معالي مصطفى مرعي بك قد شرع بالأحصاء والبيان لاسماء الذي اتخذته الحكومة في هذا شروا وأانيا مبسطا ظاهرا ، وكان علينا بهذا الرفق أن تنهى إلى الأساس الشعبي الأهم . قطعة السكر بالنسبة للفقير أساس غذائي وأساس يقتضى الضرورى .

**مقرر الشيخ الخرم الأستاذ أمين محمد الجبري** - أنا أشكركم على هذا العمل - ولكن الذي ألفت النظر إليه هو أن قانون المساكن قد عدل فهناك إشارات صحت في سنة ١٩٤١ لا تسرى عليها الزيادات القانونية ، فالت الحكومة في عمارة شويكار أو عمارة سيف الدين واستأجرتها بأكثر من الأجرة المقررة .

**مقرر صاحب المعالي مصطفى مرعي بك** (وزير الدولة) - ألا يكفيك أن الحكومة تعمل من هذا ، ففقر الاختلاء .

**مقرر الشيخ الخرم الأستاذ أمين محمد الجبري** - لقد استأجرت الحكومة بأكثر من الأجرة التي قررها القانون .

**مقرر صاحب المعالي مصطفى مرعي بك** (وزير الدولة) - أنا لم استأجر .

**مقرر الشيخ الخرم الأستاذ أمين محمد الجبري** - لقد ضرت الحكومة المال ، ويمن أن تنيد قيمة الايجار .

**مقرر صاحب المعالي مصطفى مرعي بك** (وزير الدولة) - ليس هناك اقتصادي يقول هذا .

**الرئيس** - لقد انتهت المسألة .

**مقرر الشيخ الخرم فرير أمين يوسف بك** - إننا لم نكنه وأنا أريد الكلام .

**مقرر الشيخ الخرم عبد السلام محمود بك** - لقد أجبت مسألة الفلاء إلى حين مناقشة السياسة المالية العامة ، فكيف يسمح لأمين بك أن يتكلم ؟

**مقرر الشيخ الخرم فرير أمين يوسف بك** - أنا صاحب الاقتراح . وأنا أود أن استفسر هل المراد برفع الحكومة أن آثان الحاجيات الآن طليعية أم لا ؟

ولقد كنت أضرت جهود الحكومة في أول كلامي ، وقلت إذا الحكومة عملت أقصى ما يمكن من العمل لمكافحة الفلاء ، وأن النشاط الأخير دل على اتجاه عظيم ، وطننا مسلمون بهذا .

ولعل ، وأنا لا أستطيع أن أتردد من فضل رضاكم في هذا ، قد شعرت من جانب المجلس بالرضا عن المجهود الذي بذلته الحكومة في هذا الباب .

وأعتقد أن الشكوى قد انقطعت من ناحية السكر ، وكذلك فيما يتعلق بالبتول ، كما أعتقد أن الحالة في البلاد سارت على أتم وأكمل مسان الرضا والراحة .

حضرات الشيوخ المحترمين ، هذه مسائل شديدة الاتصال بحياة الشعب والجمهور . وليسمح لي الأستاذ حسين الجندى أن أقول إنه قد يحتل إهمالاً ، أو إهمال الحكومة إذا عد هذا إهمالاً ، إذ أأخر قليلاً في علاج أمر الفاكهة ، حتى أتم أمر الرغيف وأمر السكر أو البترول وأمر الزيت وأنا لا أعتبره خطأ ، وإنما أؤكد تماماً أنه حتى الفاكهة تفكر فيها الحكومة وتدرس موضوعها . دراسة كاملة ، وقد أشار الأستاذ حسين الجندى إلى إرسال بعض المختصين في شؤون الحشرات الراقية في الخارج قبل أن تصل الفاكهة إلى البلاد فقدم ، ويحل التجار البضائع السليمة قيمة ما تلف فتضاعف الأثمان . ونحن نفكر جدياً في هذا الموضوع . ولكن أرجو أن تكون عادين مع موظفي وزارة الزراعة أن نموا أى نوع من الفاكهة لأن فيه حشرة . وحضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجندى يعرف وكلنا جميعاً متفقون على أنه يكفينا الحشرات التي تهال على حاصلينا وزراعتنا وكان من الواجب على حضرة الزميل السيد أبانخ بك أن يذهب في شرح هذا الموضوع ، لأن هذه المسائل خطيرة الشأن ولا ينبغي فيها العلاج المؤقت ويجب ألا يشيخا ارتفاع أثمان الفاكهة أن حشرة من الحشرات قد تفضي على كل زراعة الأشجار الموجودة عندنا والتي تميزنا في زراعتها من حضرات السنين .

والآن أنتقل إلى الأسئلة التي وجهها إلى الحكومة حضرة الشيخ المحترم عد أمين يوسف بك .

فن السؤال الأول : أقول لو أن الحكومة كانت مستعدة للقبول إلى أن إيمان الحوم في السوق طيعية عملة ، ما احتاجت إلى إرسال البعوث إلى برقة والسودان للعمل على استيراد المشايخ .

حضررة الشيخ المحترم عد أمين يوسف بك - لقد تكلمت عن إيمان الحوم بسبب الحالة الحاضرة .

حضررة صاحب المرونة ابراهيم عبد الرادى باشا (رئيس مجلس الوزراء) أنا أنكم بأسط عبارة وحدتي سهل . وواضح فيه أن الحكومة تريد لا تآكل من مواشى النجم ، ومن هذا أن أسعار الحوم الآن لا ترضى الحكومة ، ولا تراها ميسرة للناس في حاجتهم إلى الحوم . هنا كلام واضح .

وعن السؤال الثاني وهو موضوع الجنة ، فقد فكرت كثيراً في هذه المسألة وفي مسائل من طرازها . وإنى أؤكد لحضراتكم بأنه ليس أسهل على طاقتي لحاكم المسؤول من تشكيل الجبان . وأؤكد لحضراتكم إنى أشفق على كثير

من إخواني من فرط ما يلاقون من الإحراق في العمل . ولا أحب أن أزيد في هذا الباب الآن . وليست عندي القدرة للتكلم فيه .

ولكننى أؤكد لحضراتكم تأكيداً أحس بقلبي من وراءه أنه ليس من هؤلاء الزملاء جميعاً رجل يهتم من راحته دقيقة واحدة ، وأن الكثيرين إن لم يكونوا كلهم يعملون على حساب مهنهم ، وإن كانوا يتوارون . ويسمح لي سعادة أمين يوسف بك أن نعالج هذه المسائل بالسرعة التي يحس ضرورتها وبعد ذلك تأتي مسألة تأليف الجبان والرفاسة .

وإذا كان هناك أحد من قوى الخبرة يريد أن يبدل لنا بارشاد أوفصح فاني أقدم له ألف شكر في كل لحظة على كل إشارة أو توجيه ، خصوصاً في هذا الباب .

وقد ألف الناس في المسألة رجلاً يتهاون في شؤون الثورين ، ونحن نعيش في حياة نائية قائمة على أساس خدمة الشعب ورضاه ، فهل يمكن أن يتصور أمين يوسف بك أن يكون عندي مقتضى إلى إرواحة الناس من متاههم وإرضائهم وأن أقام قبل أن أصل من هذا المعضد إلى نتيجة ؟

مفسرة الشيخ المحترم عد أمين يوسف بك - إن حضرة صاحب البولية ابراهيم عبد الحادى باشا يعرف رأى .

حضررة صاحب المرونة ابراهيم عبد الرادى باشا (رئيس مجلس الوزراء) وإنى أنتظر من كل ذى خبرة أن يهتدي برأيه إلى نتائج خبره ، فإذا تبهرت الحكومة في تنفيذ الاقتراح طيب نافع ، فساطلكم بالحقيقة من فوق هذا المنبر ؟ وإذا قصرنا عنه فمرف ذلك .

الرئيس - أظن أن الموضوع قد استوفى بحثاً فهل توافقون حضراتكم على الانتقال إلى جدول الأعمال ؟ ( موافقة ) .

(ب) الاستجواب الموجب إلى الحضرة صاحب المرونة يعطى لس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم عد أمين يوسف بك ، من النظر الأدنى ومشكلة الموردين تأجيل المناقشة فيه أربعة أسابيع

(ج) الاستجواب الموجب إلى الحضرة صاحب المرونة وزير الداخلية ، من حضرة الشيخ المحترم عد أمين يوسف بك ، من اضطراب الموردين شوارع القاهرة - تأجيل المناقشة فيه أربعة أسابيع

الرئيس - لقد تم الأخذ بالبي بين الحكومة وبين حضرة الزميل عد أمين يوسف بك على تأجيل المناقشة في هذين الاستجوابين أربعة أسابيع .

هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

## ٢١ - مشروع قانون

مقدم من الحكومة بمصحح ضايع، وروى في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ بتعديل أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل والحفظ -  
تقرير لجنة العدل (١) - المرافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ -  
مناقشة مادته مادة واحدة - تأجيل أخذ الرأي على المادة بالاسم مع مرفقات القوانين الأخرى

(القرار حضرة الشيخ المحترم على ذكر العراب بأخا رئيس اللجنة فنياب حضرة الشيخ المحترم المقرر) .

القرار - بمقتضى اللجنة مشروع هذا القانون بحضور حضرة مندوب وزارة العدل، ودرأت أن الأمر لا يصلح حصول خطأ عند الطبع في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨، بتعديل أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤، بشأن رسوم التسجيل والحفظ، وفك زيادة صفر على بين الرقم ١٥، فأصبح ١٥٠ بدلاً من ١٥. ولهذا قررت اللجنة تصحيح هذا الخطأ المادى، وتربو من المجلس لإقرار مشروع القانون كما ورد من الحكومة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ، ولتنتقل إلى مناقشة مادته مادة واحدة، ولتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى، وهذا نصها :

مادة ١ - تصحح الفقرة ٣ من البند "أولاً" من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ سالف الذكر على الوجه الآتى :

" ٢ - ألا تقل قيمة الأملاك المملوكة من قيمتها الإجمالية السنوية المتخذة أساساً لربط العوائد عليها مضروبة في خمسة عشر" .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى، ولتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون، ويصدر به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨

نأمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة، وأن يشترط بالجريدة الرسمية، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالبناء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

## ٢٢ - تقرير لجنة العدل

من مشروع القانون المقدم من الحكومة بإنشاء محكمة استئناف بدمشق  
النصورة - تأجيل أسبوعاً

مقدمة الشيخ المحترم حسين محمد الحمدي - إن حضرة المقرر غير موجود لشرح الموضوع، وقد رجعت دولة رئيس مجلس الوزراء تأجيل نظر المشروع، لأنى أريد أن أتكم في موضوع مشروع هذا القانون من حيث الإرهاق الذى سيكبدكم لتقاضون والمحامون بالشرقية مثلاً بمباشرة قضائهم بحكمة الاستئناف المزمع إنشاؤها بالمنصورة .

الرئيس - إن الأستاذ حسين الحمدي يتكلم باسم عماد مديرية الشرقية .

مقدمة الشيخ المحترم فريد أبو راسدى بك - إذا سلك الأمر كذلك فسامو مديرية النوية يطلبون إنشاء محكمة استئنافية في شين الكوم .

مقدمة الشيخ المحترم على ذكر العراب بأخا - حضرة المقرر غائب ويعين تأجيل نظر مشروع هذا القانون إلى الأسبوع المقبل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر مشروع هذا القانون أسبوعاً ؟

(موافقة) .

المذكور بموافقة وزارة الصحة العمومية، لسايتين من أن تطبيق هذا النص يصحف بالطلبة الذين سافروا إلى الخارج قبل صدور هذا القانون، حيث إنه لم يكن يوجد هذا الفيد، خصوصا أن هذا الإحفاء تشجع الطلبة المصريين الذين لا يتيسر لهم الالتحاق بكليات الطب في مصر على السفر إلى الخارج لتعلم هذه المهنة مما يؤدي مستقبلا إلى سد حاجة البلاد الآن للأطباء من مختلف الفروع.

وقد أدخلت اللجنة تعديلا على هذه المادة بإضافة عبارة "في إحدى الجامعات الأجنبية المعترف بها من الحكومة المصرية" بعد كلمة "دبلوم" تبرايا لحواجز الإحفاء، وحذف عبارة "الذين كانوا تحت الإشراف بالفعل لإدارة البعثات التابعة لوزارة المعارف العمومية طوال مدة دراستهم الطبية لأن إشراف إدارة البعثات لا دخل له في تقدير المؤهلات.

وترجو اللجنة من المجلس الموقر الموافقة على مشروع القانون بالصيغة المصدلة.

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ، ولنتنقل إلى مناقشة مادتيه مادة فائدة، وتتل المادة الأولى :

تلت المادة الأولى، وهذا نصها :

مادة ١ — تمثل المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨، الخاص بترأفة مهنة الطب على الوجه الآتى :

مادة ٤ — يجوز لوزير الصحة العمومية أن يعفى من تأدية الامتحان من يتولى أساتذة أو أساتذة مساعدين بإحدى كليات الطب المصرية وكذلك المصريين الحاصلين على درجة أو دبلوم من إحدى الجامعات الأجنبية

## ٢٣ — تقرير لجنة العدل

من مشروع القانون الوارد من مجلس النواب يوضع قواعد قتل رجال القضاء وأعضاء النيابة من المصريين فى الحاكم المختلفة إلى الحاكم الوطنية وتحديد أعضائهم — تأجيله أسبوعا

**مقرر** صاحب المجلس **مصطفى مرعى بك** ( وزير الدولة ) — أرجو تأجيل نظر مشروع هذا القانون لمدة أسبوعين .

**مقرر** الشيخ **الحرم محمد حسن العشماوى باشا** — يحسن أن يكون التأجيل أسبوعا واحدا .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر مشروع هذا القانون أسبوعا ؟

( موافقة ) .

## ٢٤ — مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بتعديل المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨، الخاص بترأفة مهنة الطب — تقرير لجنة الصحة (١) — الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة مادتيه مادة فائدة — تأجيل أحد الرأى عليه بالتأجيل بالاسمع مع مشروعات القوانين الأخرى إلى الجلسة المقبلة

( المقرر حضرة الشيخ الحرم فريد أبوشادى بك ) .

المقرر — بحثت اللجنة مشروع هذا القانون بحضور حضرة صاحب المزة الـ.كتور عيسى حمدى المازنى بك الوكيل المساعد لوزارة الصحة العمومية، وهو المشروع المقترح من أحد حضرات أعضاء مجلس النواب والذي يرمى إلى تعديل المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ الخاص بترأفة مهنة الطب التى تمنح على الطلبة المصريين الحاصلين على دبلومات طبية من جامعات أجنبية تأدية امتحان خاص عند قيد أسمائهم فى سجل الأطباء بوزارة الصحة العمومية، وذلك بإجازة إحقاقهم من الامتحان

٢٥ — تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل  
عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب انقاص بفداسل المشترك -  
تأجيله أسبوعين

مقرر الشيخ الحرزم عبد السلام محمود بك - لى كلام فى مشروع هذا  
القانون ، والوقت لا يسمح بذلك . فارجو أن يؤجل نظره لمدة أسبوعين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل مشروع هذا القانون  
لمدة أسبوعين ؟

( موافقة ) .

٢٦ — تقرير لجنة الزراعة

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب انقاص بإنشاء قنابة لهن  
ازراعية — تأجيله أسبوعين

مقرر الشيخ الحرزم فرير أبو شادى بك - مشروع هذا القانون فى حاجة  
إلى قسمة من الوقت لمناقشته ، فارجو أن يؤجل نظره لمدة أسبوعين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل مشروع هذا القانون  
لمدة أسبوعين ؟

( موافقة ) .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة ، هل أن  
تمتد الجلسة التالية يوم الاثنين المقبل ( ١٩ جادى الثانية سنة ١٣٦٨ ،  
الموافق ١٨ أبريل سنة ١٩٤٩ ) الساعة الخامسة مساءً ، هل أن يكون مفهوما  
أنه قبل انعقاد الجلسة بصيغة سرية سيؤخذ رأى على جميع مشروعات  
القوانين التى تم نظرها فى هذه الجلسة والجلسة الماضية ؟

( موافقة ) .

( رقت الجلسة الساعة الثامنة والدقيقة الأربعين مساءً ) .

المعترف بهامن الحكومة المصرية معاملة لدرجة بكالوريوس الطب والجراحة  
المصرية إنا كانوا حاصلين على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان أو ما يعادلها  
وكانوا مدة دراستهم الطبية حسنى السير والسلوك مواظبين على تلقى دروسهم  
العلمية والعملية طبقا لبرنامج المعاهد التى تخرجوا منها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة  
ثانية .

تلى المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزير الصحة العمومية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به  
من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

ناصر بأن يسم هذا القانون بإناتم البعولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذالرأى بالبند بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات  
القوانين الأخرى إلى الجلسة المقبلة .



# الْمَجْلِسُ الشَّيْخِي

## دور الانعقاد العاды الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة الثامنة والعشرين

المعقودة علنا يوم الاثنين ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٦٨ ، الموافق ١٨ أبريل سنة ١٩٤٩

[ عقدت بصفة سرية أثناء النظر في الاستعجاب الوارد في المخص رقم ١١ من الساعة السادسة والسابعة والثامنة مساء إلى الساعة العاشرة والحادية عشرة مساء ]

### ملخص

#### رقم الصفحة

١ — إجازة ..... ٩٠٠

٢ — التصديق على ميثاقى الوطنيين السابقين (١١ و ١٢ أبريل سنة ١٩٤٩) ..... ٩٠٠

٣ — مرسوم بإسناد أد مقترح القانون الخاص بوضع قواعد تسليح رجال القضاء وأسماؤه للرجال في المحاكم المختصة إلى المحاكم الوطنية وتحديد أعضائهم ..... ٩٠١

٤ — موافقة مجلس النواب على القسم ١٠ "مقالة السنة الثموية" من مشروع "قانونة العامة لسنة المالية ١٩٤٩ — ١٩٥٠ (المصروفات) ..... ٩٠١

إحالة مقابلة إلى لجنة المالية ..... ٩٠١

٥ — رد وقارة المالية على خريطة ..... ٩٠٢

لحق رقم ١٣٦

٦ — ردوا وقائق العدل والحرية والبحرية على الزيارات التي أجريت في العهد الملكي ..... ٩٠٢

لحق رقم ١٣٧

رقم الصفحة

٧ — تقرير لجنة الشؤون الدستورية والأمن الداخلية عن اقتراح تعديل المادة ٥٩ من اللائحة الداخلية، بإبدال ”لجنة الشؤون الدستورية والأمن الداخلية“ بـ ”لجنة الشؤون الدستورية وقانون الانتخاب واللائحة الداخلية“ ... ٩٠٢

ملحق رقم ١٣٨

الموافقة على التقرير، وقبول الاقتراح ... ٩٠٢

٨ — مشروع قانون وارد من مجلس النواب يفتح أروبة امتدادات إضافية في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ :

الأول يبلغ ٢,٩٥٩ جنيا في ميزانية الإدارة العامة ... ٩٠٢

والثاني يبلغ ٤,٥٠٠ جنيه في ميزانية الأوقاف الخيرية ... ٩٠٢

والثالث يبلغ ١٠٠ جنيه في ميزانية أوقاف الحرمين الشريفين ... ٩٠٢

والرابع يبلغ ٥٠٠ جنيه في ميزانية الأوقاف الأهلية ... ٩٠٢

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية ملحق رقم ١٣٩

الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة مواد مادة غادة — تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى ... ٩٠٣

٩ — تقرير لجنة العدل عن مشروع القانون المقدم من الحكومة بإنشاء محكمة استئناف بمدينة القصص ... ٩٠٤

تأجيله أسبوعين ... ٧٠٤

١٠ — أخذ الرأي على مشروعات القوانين الآتية :

( أ ) مشروع قانون بشأن تسليم تجارة الجلفة ... ٩٠٤

( ب ) مشروع قانون بالموافقة على الوثيقة الخاصة بالتدويلات التي أدخلت على دستور هيئة العمل المبرمة التي أقرها مؤتمر العمل الدولي في دور انعقاده التاسع والعشرين بباريس في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ... ٩٠٤

( ج ) مشروع قانون بالموافقة على الاتفاق رقم ٨٠ انكس بالتدويلات الجزئية للعاهدات التي وافقت عليها هيئة العمل الدولية في دوراتها الثاني والعشرين الأولى ، المرفق بباريس في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ... ٩٠٤

( د ) مشروع قانون بالموافقة على المبرور كوله المرفق بباريس في ٢٧ مارس سنة ١٩٤٧ ، والمعلق الخاصته الطيران المدني الدولي المرفقة بشيكاجو في ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ... ٩٠٤

( هـ ) مشروع قانون بتبسيط نظام ما معدود في القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٨ بتعديل أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل والخط ... ٩٠٤

( و ) مشروع قانون بتعديل المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ ، انكس بزيادة هيئة الطب ... ٩٠٤

( ز ) مشروع قانون يفتح أروبة امتدادات إضافية في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ ... ٩٠٤

( ح ) مشروع قانون بالإجراءات الخاصة ... ٩٠٤

الموافقة على ملحق واحدة بالاسم ... ٩٠٥



رقم الصفحة

- ١١ - الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب المقولة رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية والحاكم العسكري العام ، من حضرة الشيخ المحترم عبد قزاد مراح الدين باشا ، عن استغلال الأحكام العرفية في التصديق على حرية النشر والصحافة ... ٩٠٦
- عقد الجلسة بينة مرية ، لاستمرار المناقشة في الاستجواب ، ثم إعادتها طنية ... ٩٠٦
- قرار المجلس الانتقال إلى جدول الأعمال ... ٩٠٦

١٢ - أسئلة :

- ( أ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقالي وزير المواصلات ، من حضرة الشيخ المحترم عبد بدرباشا ، عن السبب في زيادة أجور السفر بالقطارات السريعة ، وفي مضاعفة أجور التفاريقات أيام الجمع والأعياد ، وفي عدم تخفيض ثمن الكرنيتات ما بين مصر وطهران — تأجيله أسبوعاً ... ٩٠٦
- ( ب ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقالي وزير الصحة السورية ، من حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك ، عن الأسباب التي منعت تسليم المجرمة الصحية بكتريسه — تأجيله أسبوعاً ... ٩٠٦
- ( ج ) سؤال موجه إلى محقق صاحب المقالي وزير التجارة والصناعة ووزير الشؤون الاجتماعية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ البديع أحد أباعه ، عن إقبال معامل شركة السكر في الشيخ فضل — الإجابة عنه ... ٩٠٦
- ( د ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقالي وزير التجارة والصناعة ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، عماضه الوزارة في الشكوى من منع السيد براكب المحركات ومن وضع كسرج خاص بالسك الصغير — إيداع الإجابة عنه ، لقيام حضرة الشيخ المحترم مقدم السؤال ... ٩٠٨

- ١٣ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بالإذن للحكومة في أخذ ما يلزم لتحويل عملية شراء حديد من المال الاحتياطي العام في حدود مبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه ... ٩٠٨
- إحالة إلى لجنة المالية ... ٩٠٨

- ١٤ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ ، انقاص برافعة صادرات الماحلات الزرامية ... ٩٠٩
- تقرير لجنة التجارة والصناعة طبق رقم ١٤٠ ... ٩٠٩

- المناقشة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة مواده مادة فائدة — تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالإسم إلى الأسبوع المقبل ... ٩٠٩
- ١٥ - تقرير لجنة الداخلية والشؤون الاجتماعية والمصل بمقتضى من مشروع القانون المقدم من الحكومة بشأن الأندية ... ٩١٠
- تأجيله أسبوعاً ... ٩١٠

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة العشرين مساءً برئاسة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد عبد الوكيل، وكيل المجلس .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ محمد الرحمن نور، محمد عطية الناظر بك، السيد محمد الحميد الرمالى  
الأستاذ محمد الرزاق وجيه القاضي .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ماعدا :

القائمين :

أولاً - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين (١) :

الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك، اللواء حمد عطية باشا، أحمد حلم أبو ستيت بك  
الشيخ إسماعيل فواز ، محمد الغازي محمد ربه باشا ، محمد أمين يوسف بك  
محمد شوان الزمر بك .

ثانياً - باعذار :

(١) الدكتور محمد حسين ميكل باشا ، لحضوره اجتماعات مجلس الاتحاد البرلماني الدولي بمدينة نيس بفرنسا .

(ب) عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد قرني باشا ، أحمد لطفي السيد باشا ، حسن السيد  
بدروى باشا ، محمد الفتاح يحيى باشا ، محمد طاهر باشا ، وعيب  
دوس بك .

(ج) من جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

حسن حسن مزمار بك ، الأستاذ حسن عبد القادر ، محمد  
حلى ميسى باشا ، محمد شفيق باشا ، محمد نجيب القرناي باشا ،  
محمد فؤاد بك .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

إسماعيل صدق باشا ، حافظ رمضان باشا ، حسن شعروى باشا ،  
الدكتور زكي ميتايل بشارة ، سايأ حبشى باشا ، الدكتور سليمان  
عزى باشا ، عبد الله الموم باشا ، الشيخ محمد إبراهيم عبد الله بربرى ،  
الأستاذ محمود أبو الفتوح ، الأستاذ ميشيل زق .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب الدولة إبراهيم عبد الهادى باشا  
رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الخارجية بالنيابة ، وحضرات  
أصحاب المجالس : أحمد عبد الغفار باشا وزير الأشغال العمومية ، الأستاذ  
محمد الحميد عبد الحق وزير التكوين ، محمد حسن باشا وزير الدولة ، الدكتور  
نجيب إسكندر باشا وزير الصحة العمومية ، الأستاذ محمود رياض وزير  
التجارة والصناعة ، حل عبد الرزاق باشا وزير الأوقاف ، الفريق محمد  
حيدر باشا وزير الحربية والبحرية ، جلال فهم باشا وزير الشؤون  
الاجتماعية ، عباس أبو حسين باشا وزير الزراعة ، مصطفى مرعى بك  
وزير الدولة ، محمد زكى حل باشا وزير الدولة .

تولى السكرتيرية العامة أمين عن العرب بك .

( أعلن حضرة الأستاذ المحترم الرئيس افتتاح الجلسة ) .

### ١ - إجازة

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك إجازة  
للمدة ثلاثة أسابيع من اليوم ، لمخرجه .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

### ٢ - التصديق على مضبطين المجلسين السابقين

( ١٢ و ١٣ أبريل سنة ١٩٤٩ )

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطين المجلسين  
السابقين ؟

( لم يترشح أحد ) .

الرئيس - يصدق المجلس على مضبطين المجلسين السابقين .

محضره صاحب المعالى أحمد مرسى سرى (وزير العدل) - ما بذل جهدي ك أقدم إلى البرلمان المرسوم بمشروع القانون الجديد الخاص بهذا الموضوع في الأسبوع القادم بإذن الله .

#### ٤ - موافقة مجلس النواب

مل القسم ١٠ "وزارة الصحة العمومية" من مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ (المصروفات) - إحاطة مباشرة إلى لجنة المالية

الرئيس - ورد كتاب (٣) من مجلس النواب بأنه نظر بملحة ١١ أبريل سنة ١٩٤٩ "وزارة الصحة العمومية" من مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ (المصروفات) ، ووافق على أبحاثه . وقد أحلت هذا المقدم إلى لجنة المالية مباشرة .

#### ٣ - مرسوم

باسترداد مشروع القانون الخاص بوضع قواعد قتل رجال القضاء وأعضاء النيابة من المصروفين في المحاكم المخططة إلى المحاكم الوطنية وتعميد أحكامهم

الرئيس - ورد كتاب (١) من حضرة صاحب المعالى وزير العدل ومعه صورة من المرسوم (٢) الصادر بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٤٩ ، باسترداد مشروع القانون الخاص بوضع قواعد قتل رجال القضاء وأعضاء النيابة المصروفين في المحاكم المخططة ضد نهاية فترة الانتقال إلى المحاكم الوطنية وتعميد أحكامهم .

ومشروع القانون المذكور كانت قد قلمت لجنة العدل بمقرها حته بعد أن ورد من مجلس النواب ، وأدرج بمجلد أعمال جلسة العدد رقم ٤ فيها على ذلك المرسوم يستعمل من جدول الأعمال .

#### (١) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ  
أكرمت بأن أرسل مع هذا السادةكم صورة من المرسوم الصادر بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٤٩ باسترداد مشروع القانون الخاص بوضع قواعد قتل رجال القضاء وأعضاء النيابة المصروفين في المحاكم المخططة ضد نهاية فترة الانتقال إلى المحاكم الوطنية وتعميد أحكامهم ، وكذلك صورة من مذكر الإيضاحية .

وتفضلوا سادةكم بخبركم وإقرار الالتزام  
١٨ أبريل سنة ١٩٤٩

#### (٢) نص المرسوم :

#### مرسوم

باسترداد مشروع القانون الخاص بوضع قواعد قتل رجال القضاء وأعضاء النيابة المصروفين في المحاكم المخططة ضد نهاية فترة الانتقال إلى المحاكم الوطنية وتعميد أحكامهم

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير العدل وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

وصحنا بما هوأت :

(مادة واحدة) يترد من البرلمان مشروع القانون الخاص بوضع قواعد قتل رجال القضاء وأعضاء النيابة المصروفين في المحاكم المخططة ضد نهاية فترة الانتقال إلى المحاكم الوطنية وتعميد أحكامهم التي هي رقم ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ولم يتم إقراره بأقراغ ثنائي من المجلسين  
مصدق من قبله في ١٢ جمادى الثانية سنة ١٣٦٨ (١١ أبريل سنة ١٩٤٩) .

العدل

أحمد مرسى سرى  
رئيس مجلس الوزراء  
أحمد عبد الحادي

وزير العدل  
أحمد مرسى سرى

#### (٣) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرمت بالإحاطةكم سادةكم أن مجلس النواب نظر بملحة ١١ أبريل سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ (المصروفات) قسم ١٠ "وزارة الصحة العمومية" ، ووافق على أبحاثه هذا القسم على الصورة المقررة بقرار اللجنة المرافق لهذا .

فالمجلس الفضل بوضع ذلك على عتبة مجلس الشيوخ .

١٣ أبريل سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
محمد حريز مرقى

## ٥ - رد على عريضة

الرئيس - ورد رد<sup>(١)</sup> من وزارة المالية على عريضة سبق حالتها إليها، وصيبت نص هذا الرد في المضبطة.

## ٦ - ردًا

وزارت العدل والحربية والبحرية على الرغبات التي أيدت في العهد الماضي

الرئيس - ورد كتابان<sup>(٢)</sup> من وزارتي العدل والحربية والبحرية، ومعهما بيانان بما تم في الرغبات البرلمانية التي أيدت بالمجلس أثناء دور الانقضاء المادى الثالث والعشرين، مستبنتها في المضبطة.

٧ - تقرير لجنة الشؤون الدستورية والألحقة الداخلية<sup>(٣)</sup>

عن المزارع بتعديل المادة ٥٩ من الألحقة الداخلية بإبدال " لجنة الشؤون الدستورية والألحقة الداخلية " لجنة الشؤون الدستورية وقانون الانتخاب والألحقة الداخلية - الموافقة على القرار، وقبول الاقتراح

( المقررة حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك )

## ٨ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بمنح أربعة امتيازات فخرية في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ :

الأول بمبلغ ٢,٩٥٩ جنياً في ميزانية لإزالة العامة

والثاني بمبلغ ٤,٠٠٠ جنياً في ميزانية الأوقاف الخيرية

والثالث بمبلغ ١٠٠ جنياً في ميزانية أوقاف الحرمين الشريفين

والرابع بمبلغ ٥٠٠ جنياً في ميزانية الأوقاف الأهلية

تقرير لجنة الأوقاف والمعاد الفرية (٤) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواده مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالاسمع مشروعات للقرارتين الأخرى

( المقررة حضرة الشيخ المحترم همام السيد سليم باشا )

القرار - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون بحضور حضرة صاحب العزة وكل وزارة الأوقاف وحضرة مدير حساباتها، واستقرت على البيانات التي قدمتها الوزارة إليها. وكان مشروع القانون المقدم من الحكومة يتضمن خمسة امتيازات إضافية، وقد تبين للجنة أن مجلس النواب أجل النظر في أحد هذه الاعتبارات المقترحة بمبلغ ١,٠٨٠ جنياً حتى ترد البيانات

وقد بحثت اللجنة هذا الاقتراح بجلستها المقودة يوم ١١ أبريل سنة ١٩٤٩، ورأت أنه اقتراح مقبول، لأن قانون الانتخاب إنما هو أداة من أدوات أعمال الدستور، بل إن بعض مواده مشتركة بينه وبين الدستور. فلجنة الشؤون الدستورية أولى الجمان بنظرها بمخصص به، ثم إن هذه اللجنة تخصص بالألحقة الداخلية المنظمة للأعمال الداخلية للمجلس، فهي أولى بنظر قانون الانتخاب الذي يقوم عليه المجلس، فضلاً عن أن بين الدستور وقانون الانتخاب والألحقة الداخلية ارتباطاً يعمل بعضها متما لبعضها الآخر.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة )

(١) رابع المجلس رقم ١٢٥

(٢) د د د ١٣٦

(٣) د د د ١٣٧

(٤) د د د ١٣٨

ويؤخذ هذا الاعتداء الإضافى من وفر المبلغ المطلوب من وزارة المالية لموازنة ميزانية الأوقاف الخيرية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يور المجلس الموافقة على المادة الثانية ، ولتلى المادة الثالثة .

تلى المادة الثالثة ، وهذا نصها :

( المادة الثالثة )

يفتح فى ميزانية أوقاف الحرمين شريعتين للسنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ القسم ١ " مصروفات إيمان الحرمين " فرع ١ " مصروفات المائى " باب ١ " ماهيئات ومريبات " اعتماد إضافى قدره ١٠٠ جنيه (مائة جنيه) ، لسد التجاوز المتوقع فى هذا الباب .

ويؤخذ هذا الاعتداء الإضافى من زيادة إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين على مصروفاتها .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، ولتلى المادة الرابعة .

تلى المادة الرابعة ، وهذا نصها :

( المادة الرابعة )

يفتح فى ميزانية الأوقاف الأهلية للسنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ القسم ١ " مصروفات إيمان الأوقاف الأهلية " فرع ١ " مصروفات المائى " باب ١ " ماهيئات ومريبات " اعتماد إضافى قدره ٥٠٠ جنيه (خمسة مائة جنيه) ، لسد التجاوز المتوقع فى هذا الباب .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافى من زيادة إيرادات الأوقاف الأهلية على مصروفاتها

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الى طلبتها بجلسته من وزارة الأوقاف خاصة بهذا الاعتداء ، ثم ينظر فيه حل حدة . وقد أقر المجلس باقى الاعتداءات لما لها من صفة الاستعجال .

والجنة ، بناء على الأسباب الواردة فى التقرير ، وافقت على مشروع القانون كما ورد من مجلس النواب ، وهى ترجو من المجلس إقراره .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولتنقل إلى مناقشة مواد مادة فائدة ، ولتلى المادة الأولى .

تلى المادة الأولى ، وهذا نصها :

( المادة الأولى )

يفتح فى ميزانية الإدارة العامة لوزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ القسم " الإدارة العامة " اعتماد إضافى يبلغ ٢٩٥٩٩ جنهما زالفين وتسعمائة وتسعة وخمسين جنهما فى فرع ١ " الديوان العام " باب ٢ " مصروفات عامة " ، وفلك لسد التجاوز المتوقع فى هذا الباب .

ويؤخذ هذا الاعتداء الإضافى من وفر المبلغ المطلوب من وزارة المالية لموازنة ميزانية الإدارة العامة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة الثانية .

تلى المادة الثانية ، وهذا نصها :

( المادة الثانية )

يفتح فى ميزانية الأوقاف الخيرية للسنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ القسم ٢ " إمامة علماء الميعة " اعتماد إضافى قدره ٤٠٠٠ جنيه (أربعة آلاف جنيه) ، لسد التجاوز المتوقع فى هذا القسم .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة ، وتتل المادة الخامسة .

تليت المادة الخامسة ، وهذا نصها :

( المادة الخامسة )

على وزيرى الأوقاف والمالية تنفيذ هذا القانون .

نأسر بأن يعيم هذا القانون بمقام الدولة ، وأن يشرفى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة .

والآن هل توافقون حضراتكم على أن يؤخذ الرأى بالنسبة بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى فى هذه الجلسة ؟

( موافقة ) .

٩ - تقرير لجنة العدل

من مشروع القانون المقدم من الحكومة بإنشاء محكمة استئناف ببلدية المنصورة - تأييده أسبوعين

عضو صاحب المقام أحمد مرسى مرابط ( وزير العدل ) - أوجب تأجيل نظر مشروع هذا القانون لمدة أسبوعين ، لأنه يناقش البسلة فى مجلس النواب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

١٠ - أخذ الرأى

على ثمانية مشروعات لقوانين - الموافقة عليها دفعة واحدة بالقاء بالاسم

الرئيس - الآن لنأخذ الرأى على مشروعات القوانين الآتية :

١ - مشروع قانون بشأن تنظيم تجارة البجلة \* .

٢ - مشروع قانون بالموافقة على الوثيقة الخاصة بالتعديلات التى أدخلت على دستور هيئة العمل الدولية التى أقرها مؤتمر العمل الدولى فى دور انعقاده التاسع والعشرين بجنيفال فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦

٣ - مشروع قانون بالموافقة على الاتفاق رقم ٨٠ الخاص بالتعديلات الجزئية للمعاهدات التى وافتت عليها هيئة العمل الدولية فى دوراتها الثمانى والعشرين الأولى ، الموضع بجنيفال فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦

٤ - مشروع قانون بالموافقة على البروتوكول المبرم بجنيفال فى ٢٧ مايو سنة ١٩٤٧ ، والمختل لمعاهدة الطعان المدنى الدولى الموقعة بشيكاجو فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤

٥ - مشروع قانون بتصحيح خطأ مائى ورد فى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ ، بتعديل أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ ، بشأن رسوم التسجيل والحفظ .

٦ - مشروع قانون بتعديل المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ ، الخاص بمزاولة مهنة الطب \* .

٧ - مشروع قانون بفتح أربعة امتدادات إضافية فى ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩

٨ - مشروع قانون الإجراءات الجنائية \* .

بيان أسباب امتناعه عن إبداء رأيه في مشروع قانون الاجراءات الجنائية .

حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا - لقد امتنعت من إبداء رأيي ، لأن في مشروع هذا القانون بعض أحكام لا أراها في المصلحة .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروعات القوانين الثانية السابقة .

( أخذ الرأي بالنفاذ بالاسم على مشروعات القوانين الثانية دفعة واحدة فكانت النتيجة الموافقة عليها بإجماع الحاضرين وعددهم ١٠٣<sup>(١)</sup> ) ما عدا مشروع قانون الاجراءات الجنائية فقد وافق عليه ١٠٢ من حضرات الأعضاء ، وامتنع حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا عن إبداء رأيه ) .

الرئيس - ليتفضل حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا

(١) أسماء حضرات الدخول المختارين :

الدكتور إبراهيم بويى ، الدكتور إبراهيم بويى ، زكى ، إبراهيم عبد الهادى باشا ، أحمد إبراهيم صفا الله بك ، الأستاذ أحمد أبو الفتح ، الأستاذ أحمد حرم ، الأستاذ أحمد حنى أبو الفضل أحمد وزى بك ، اللواء أحمد شريف باشا ، أحمد عبد بك ، أحمد علي باشا ، أحمد علي أبو ستيت بك ، أحمد علي طوبى بك ، أحمد فهمى حسين باشا ، أحمد قرى بك ، أحمد مصطفى أبو رهاب ، أحمد همام حسين بك ، الأستاذ إسماعيل حزم ، أعلان قطارى بك ، السيد أحمد أبانته .

الأستاذ جلال عبد الحليم أبانته ، جمال الدين حسان أبانته بك .

حامد القرزى بك ، حسن بدوي الشريف بك ، الأستاذ حسن حسن عبد الله ، حسن وشوان حامد بك ، حسن صادق باشا ، حسن عبد الوكيل ، اللواء حسن عبد الوهاب باشا ، حسن منظم باشا ، حسين مصطفى حزم بك ، حسين سالم الغرب ، حسين مري باشا ، الشيخ حسين صالح طيفه ، حسين حسان باشا ، حسين فهمى بك ، الأستاذ حسين عبد الباقى .

خليل ثابت بك .

رياض عبد العزيز سيف الصريك ، واصل أسكندر بك ، وشوان محفوظ باشا .

سليمان مصطفى خليل ، سيد الكرنى ، سيد عيسى بك .

شارل بوشى ستا ، شهاب السيد سليم باشا .

صادق وهبه باشا ، صالح مصطفى أبو رهاب بك ، صلاح الدين الشواروى بك ، صليب سامى باشا .

طراف علي باشا .

عيسى أبو حسين باشا ، الأستاذ عباس أبجل ، الأستاذ عباس محمود النقاد ، عبد الرحمن الزافى بك ، الأستاذ عبد الرحمن بهان نور ، الدكتور عبد الرحمن حوض ، عبد الرحمن فوج ، عبد السلام الشاذل باشا ، عبد السلام محمود بك ، الأستاذ عبد الظاهر عبد العزيز الجمال ، عبد الفتاح أحمد باشا ، الشيخ عبد الله محمد عبد الآك ، عبد الحليم إسماعيل زعزوع ، عبد الحليم واك بك ، السيد عبد الحليم الزمال ، عبد الوهاب طلعت باشا ، علي زكى البراق باشا ، علي عبد الأرنؤ باشا ، علي عبد الهادى باشا ، علي ماهر باشا .

الشيخ فراج عبد الرحمن مجاهد ، فريد أبو شادى بك ، فهمى وهبى بك .

الأستاذ كامل إسحق أبادير ، كمال الدين الشريف .

عبد أبو النصر القمار ، عبد أنسى باشا ، عبد بدر باشا ، عبد توفيق راضى بك ، عبد حسن المشهور باشا ، الفريق عبد حيدو باشا ، عبد وشوان بك ، عبد زايد جلال ، عبد سالم جابر ، عبد زكى علي باشا ، عبد عبد الجليل سره باشا ، عبد عبد العزيز هدى ، عبد عطية الماظر بك ، عبد طوى المراروك ، عبد ذرا مراح ابن باشا ، الأستاذ عبد عبد الوكيل ، الأستاذ عبد نجيب عبد جمه ، محمود حسن باشا ، محمود أحمد محسب بك ، محمود حزم بك ، محمود غالب باشا ، مصطفى مرسى بك ، الشيخ منصور حسين الشواروى ، موسى سيف الصرموسى .

الدكتور نجيب أسكندر باشا .

واصف بطرس غالب باشا .

## ١١ - الاستجواب

الموجه إلى حضرة صاحب المقرة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والحاكم  
المسكن العام، من حضرة الشيخ المحترم عد فؤاد سراج الدين باشا، عن  
استغلال الأحكام العرفية في التضييق على حرية الصحافة والصحافة، عند الجلسة  
جديدة سرية، استمرار المناقشة في الاستجواب

**مقرة صاحب المقرة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء  
ووزير الداخلية) -** أودع أن يجب المجلس الموقر لحضرة صاحب المقرة  
سيد الرحمن عمار بك وكيل وزارة عداسية وحضرة الأستاذ توفيق  
صليب مدير المطبوعات بحضور الجلسات أثناء نظر الاستجواب المقدم من  
حضرة الشيخ المحترم عد فؤاد سراج الدين باشا، عن استغلال الأحكام  
العرفية في التضييق على حرية الصحافة.

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضراتها ) .

**الرئيس -** تذكرت. حضراتكم أنه تقرر نظر هذا الاستجواب  
في جلسة سرية. وقد نظري في جلسة يوم الاثنين الماضي، وتقرر استمرار  
مناقشته في جلسة سرية بعد اليوم. وبناء على ذلك تقرر القاعة من  
الموظفين وغيرهم، والشرفات من الزائرين ورجال الصحافة.

[ أخلت القاعة من الموندفين وغيرهم: الشرفات من الزائرين ورجال  
الصحافة وحفدت الجلسة بيئة سرية الساعة السادسة والدقيقة الخامسة  
ساعة. ولم يبق إلا القاعة سوى حضرات الشيوخ الثلاثة وحضرة صاحب  
المقرة رئيس مجلس الوزراء، وحضرات أصحاب المقرة المال والوزراء، وحضرة  
صاحب المقرة سيد الرحمن عمار بك وكيل وزارة الداخلية وحضرة الأستاذ  
توفيق صليب مدير المطبوعات .

وحضر حضرات صاحب المقرة أمين عن العرب بك السكرتير العام وإبراهيم  
عبد الوهاب بك السكرتير العام المساعد وحضرة الدكتور سيد نوفل وكيل  
الإدارة التشريعية والمختزلون .

وظلت الجلسة منعقدة بيئة سرية حتى الساعة الثامنة والدقيقة العاشرة،  
وعندئذ أعيدت بيئة علنية ] .

**الرئيس -** قرر المجلس في الجلسة السرية الموافقة على الاقتراح الآتي

نصه :

"بعد سماع الاستجواب وبين دولة رئيس مجلس الوزراء والمناقشات،  
تقرر الاستقلال إلى جدول الأعمال " .

فلتتظر الآن باقي المسائل الواردة بحلول أعمال جلسة الغد

## ١٢ - الأسئلة

( أ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقرة وزير المواصلات، عن حضرة  
الشيخ المحترم عد فؤاد باشا، عن السبب في زيادة أجور السفر باقطاعات  
الخدمة، وفي ضائقة أجور التفرقات أيام الجمع والأعياد، وفي عدم  
تغطية ثمن التكريرات ما بين مصر وطوان - تأجيله أسبوعاً

**مقرة صاحب المقرة المحامي محمد نكي علي باشا (وزير الدولة) -** أودع تأجيل  
الإجابة عن هذا السؤال أسبوعاً .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( ب ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقرة وزير الصحة العمومية، عن  
حضرة الشيخ المحترم فريد أبو خدي بك، عن الأسباب التي منعت تسليم  
الحمولة الصحية بكفر سيد - تأجيله أسبوعاً

**مقرة صاحب المقرة الدكتور نجيب اسكندر باشا (وزير الصحة العمومية)**  
أودع تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعاً .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( ج ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقرة وزير التجارة والصناعة ووزير  
التعاون الاجتماعية، عن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد الباشا،  
عن إقبال عامل شركة الكفر في الشيخ فضل - الإجابة عنه

**نص السؤال :**

" هل يعلم سالي وزير التجارة والصناعة أن شركة السكر قررت إقبال  
عاملها في الشيخ فضل ؟

وماذا اتخذت ساليه من الإجراءات في وقت بدأت البلاد تستورد فيه  
السكر من الخارج ؟



أخرى تحمل على صناعة السكر في الشيخ فضل. فإذا ما تم هذا، فإن القوائم التي تمود على المال وعلى المنطقة كلها ستكون جمة .

لذلك، وإلى أن تبين نتيجة هذه الدراسة، سرفجى البت في موضوع إقتال المصنع .

**مفكرة الشيخ المحترم مؤسسة البر محمد أبلا -** إن هذا الموضوع من الأهمية بمكان . ذلك لأن السكر مادة غذائية من أهم الضروريات للإنسان . والدليل على ذلك أن حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ذكر في بيانه الذي ألقاه ردا على الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك ما يلي :

« قطعة السكر بالنسبة لتوفير أساس غذائي وأساس يقتطع الضروري » .

هذا ما قاله دولة رئيس مجلس الوزراء ، فما بالك إذن شركة السكر بدأت بالقفل في تخليك الآلات في هذا المصنع ، وبذلك تسترحم البلاد من حوالى ١٠٪ من إنتاج السكر ؟

**مفكرة صاحب المال مؤسسة محمود رباحي ( وزير التجارة والصناعة ) -** فقط .

**مفكرة الشيخ المحترم مؤسسة البر محمد أبلا -** إنني لا أكتفى بالأسباب التي ذكرها معالي وزير التجارة والصناعة ، ولكنني أستاذل أين القانون الذي يجرى ٦,٠٠٠ عامل ويمنع خراب منطقة يسكنها حوالى ٤٠,٠٠٠ نسمة ؟

إن هذه الشركة إذا ما سمحت على تخليك مصنعها ، فإن هذه المنطقة تصبح خرابا ، وهذا يخالف الأعراس التي نسي إليها جميعا .

أما وقد ورد حضرة صاحب المال وزير التجارة والصناعة في مجلس النواب بأن ينظر في عدم تخليك آلات هذا المصنع ، وإن يعمل على إحيائه ، في حين أن الآلات تتحلك فلا ، فاني أصر على أن يلقى حضرة صاحب المال وزير الشؤون الاجتماعية بيانا في هذا الموضوع، خصوصا أن لديه قانونا يمتع على هذه الشركة ألا تتحلك آلات هذا المصنع . إن كل ما أرجو هو أن يظل العمل مستمرا في هذا المصنع ، خصوصا أن هذه الشركة قد منحت ثلاثة ملايين ونصف المليون من الجنيهات لتجديد آلاتها .

**مفكرة صاحب المال مؤسسة محمود رباحي ( وزير التجارة والصناعة ) -** كنت أعتقد أن في إجابة الكفاية ، فقد ذكرت فيها ما أشار إليه حضرة الشيخ المحترم مقدم السؤال مدا قطعة واحدة، هي أن السكر مادة أساسية لهذه الإنسان ، وإن في هذه القطعة متفني مع حضرة تمام الإقتان

وبما هي التزامات الشركة قبل الحكومة والشعب المصري ، جسد إن أمانتها الحكومة بمبالغ طائلة للقيام بالتزاماتها ؟

وماذا اتخذ معالي وزير الشؤون الاجتماعية من الإجراءات لحماية العمال والصناع والزراعيين الذين اعتادوا زراعة القصب في تلك المنطقة ؟

٨ مارس سنة ١٩٤٩

السيد أحمد أبلا

موضوع الشيوخ

**مفكرة صاحب المال مؤسسة محمود رباحي ( وزير التجارة والصناعة )** معيت الحكومة بموضوع إقتال مصنع الشيخ فضل مجرد أن علمت به ، حرصا منها على صوالح العمال والزراعيين .

وموضوع إقتال هذا المصنع موضوع قديم ، فقد قرر مجلس إدارة الشركة إقتاله في عام ١٩١٤ ، غير أن ظروف الحرب وقتذاك ، وحاجة البلاد إلى السكر ، حالت دون تنفيذ هذا القرار .

ويرجع النافع إلى التفكير في إقتال هذا المصنع إلى ثلاثة أسباب :

( أولا ) ضالة المساحة المزروعة قسبا في هذه المنطقة بالنسبة للتاطق الأخرى ، وقد أخذت تقل في السنوات الأخيرة ، فكتت في موسم ١٩٤١-١٩٤٢ : ٣,٥٠٠ فدان ، فانخفضت إلى أقل من ٣,٠٠٠ فدان في المواسم الأخيرة .

وعلى ذلك فإن نسبة إنتاج هذا المصنع تبلغ ٥٪ من الإنتاج العام .

( ثانيا ) متوسط محصول الفدان بهذه المنطقة ضئيف إذا ما قورن بإبلجات القليلة .

( ثالثا ) انخفاض نسبة الحلاوة في القصب نتيجة لعدم ملائمة الجو ، مما له أثره الطبيعي في الإنتاج .

ونظرا عن هذا ، فإن ماعلا آخر يسل في الحسبان ، وهو آلات المصنع التي أصبحت قديمة وتحتاج إلى كثير من الصيانة والتجديد التي قدر بحوالى ٧٠٠,٠٠٠ جنيه . ومن الطبيعي أن يترك أولو الشأن في صلاحية صرف مثل هذا المبلغ على مصنع الشيخ فضل ، والحالة فيه كما بينا ، أو الاستفادة به في المناطق الجنوبية التي تجود فيها زراعة القصب عسولا وحلاوة .

على أنه لم يفت الحكومة مراعاة صالح الزراعيين والعمال ، فقد عبرت الأمر ، واتى إلى أن يبقى المصنع قائما لمدة سنة على الأقل . وبذلك يستطيع الزراعيون خلال هذه المدة أن يقوموا بزراعة القصب الجديد وتوريد محصوله ، وكذلك توريد الحلاوة إلى المصنع في الموسم المقبل .

أما بالنسبة للعمال ، فلم أن الشركة وعلت أن تستقدمهم جميعا في مصانعها الأخرى إذا ما أفل المصنع ، إلا أن الشركة أخلت في دراسة إنشاء صناعة

وتأمين المشتكين فيها على أرواحهم ، وتوفير أسباب الراحة لهم . وكان استعمالها في الفترة ما بين الحريين المائتين كإجراء في أغلبه على الصيادين الأجانب الذين وصلوا في عام ١٩٤٠

وحسب انتهاء الحرب الأخيرة ، نجحت الوزارة استئجار وحوس الأموال المصرية في صناعة الصيد البحري بمراكب المحركات الآلية ، لفتح مجال العمل للصيادين الوطنيين ، ووضعت لذلك القواعد والأنظمة ، وأمرها بتحديد عدد تراخيص هذه المراكب في البحرين الأبيض والأحمر بما يناسب وقدرة مناطق الصيد فيها على الإنتاج ، محافظة على ثروتها المائية . ولم يبد حتى الآن ما يؤدي إلى وقوع أضرار للثروة المائية ، نتيجة لاستعمال هذه المراكب في حدود المبلغ المرخص به .

#### عن الشطر الثالث :

إن صيد وبيع وحيازة الأسماك الصغيرة ممنوع في البحيرات وشواطئها والحلقات المجاورة لها ، بمقتضى القرار الوزاري رقم ٨١ لسنة ١٩٤٠ . وكل مخالفة لأحكام هذا القرار تستوجب مصادرة الأسماك الصغيرة ، وكذلك الأسماك الأخرى التي توجد معها مهما كان طولها .

#### ١٣ - مشروع قانون

رأبده من مجلس النواب بالإذن للحكومة في أخذ ما يلزم قبول عملية شراء حديد من المال الاحتياطي العام في حدود مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه - إحاطة إلى لجنة المالية

الرئيس - ورد كتاب <sup>(١)</sup> من مجلس النواب بالإذن للحكومة في أخذ ما يلزم قبول عملية شراء حديد من المال الاحتياطي العام في حدود مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه .

فهل توافقون حضراتكم على إحاطة إلى لجنة المالية ؟

( موافقة ) .

(د) - سؤال موجه إلى حضرة صاحب المالدوز التجارة والصناعة ، عن سفرة الشيخ المزمع الأستاذ حسن عبد القادر ، حاضره الوزارة في الشكوى من منع الصيد بمراكب المحركات ومن وضع تشريع خاص بالسك الصغير - الإجابة عنه

#### نص السؤال :

١ - ما الذي فعلته الوزارة بخصوص الشكوى التي قدمها الأستاذ عباس منصور المهندس بخصوص منع الصيد بمراكب المحركات في البحر الأحمر ، حفاظاً للثروة المائية ؟

٢ - وما الذي فعلته أيضاً بخصوص هذه المسألة بالسك الساحل البحر الأبيض المتوسط ، خصوصاً بعد أن نشرت جريدة " الأساس " بتاريخ ٢١ و ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٨ أن الصيد في هذا الساحل بمراكب المحركات مضر أيضاً بالثروة المائية ؟

٣ - هل يوجد لدى الوزارة مانع من وضع تشريع يعاقب كل من يصطاد أو يحرز أو يبيع السمك الصغير إذا كان من أنواع مخصوصة ؟

حسن عبد القادر

١٩ أبريل سنة ١٩٤٨

#### عضو مجلس الشيوخ

سفرة صاحب المال الأستاذ محمود بسياسه (وزير التجارة والصناعة) - نظراً لغياب حضرة الشيخ المزمع مقدم هذا السؤال ، فإن استأذن المجلس في إبداء الإجابة عنه سكرتيرة المجلس .

أودعت الإجابة ، وهذا نصها :

عن الشطرين الأول والثاني :

إن الصيد بمراكب المحركات الآلية في المياه المصرية يرجع تاريخه إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى ، وذلك تنمياً مع تطور الصيد ، وأخذاً بالوسائل الحديثة المؤدية إلى كثرة الإنتاج مع قلة التقلات وسرعة النقل ،

(١) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإطلاع سادتكم أن مجلس النواب نظر بجلسته المقررة في ١١ و ١٨ أبريل سنة ١٩٤٩ بتقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون بالإذن للحكومة في أخذ ما يلزم قبول عملية شراء حديد من المال الاحتياطي العام في حدود مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه ، معروض عليه بالهيئة المرافقة لهذا .

فالمجلس الفصل بعرض مشروع القانون المذكور على لجنة مجلس الشيوخ .

وتفويضاً سادتكم بترك باقي الاستاذ .

١٨ أبريل سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

عبد حامد بوهده

## ١٤ - مشروع قانون

وإذ من مجلس النواب بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠،  
الخاص بمراقبة صادرات المحاصيل الزراعية - تقرير لجنة التحقيق والدراسة (١)  
- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواده مادة  
لغة - تأجيل أخذ الرأي عليه بإلقاء بالاسم إلى الأشهر القليلة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك)

المقرر - بمقتضى اللجنة مشروع هذا القانون بحضور مندوبين من وزارة  
التجارة والصناعة، وأطلعت على مذكرة الإيضاحية، وتبين أن النقص  
من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ هو المحافظة على صحة البلاد الزراعية،  
وتشجيع المستوردين الأجانب على الإقبال على شراء الفائض من محصولاتها  
الزراعية في الحدود التي رسمها القانون.

وقد أوجبت المادة الثانية منه تقديم إقرار من المصدريين يحتوي على  
البيانات التي يرضونها قراراً وزارياً، ولكنها لم تعرض لها بطراً على هذه  
البيانات من تغييرات بعد التصديق. ولما كان الغرض من هذه البيانات  
هو معرفة حقيقة حال المصدريين وبيان مركزه المالي وسمته التجارية وكل  
تغيير يطرأ على ما ذكر من بيانات له تأثير كبير على حالته هذه، فقد سد  
هذا النقص بإضافة فقرة جديدة إلى تلك المادة تجب تعديل كل تغيير،  
وذلك ما حققته المادة الأولى من مشروع القانون المزمع.

ولما كان طلب تدوين البيانات وما يطرأ عليها من تغييرات يتطلب  
رسوماً، فقد عدلت المادة التاسعة من القانون رقم ٦٢ المذكور بحيث  
توجب دفع الرسوم التي يحددها وزير التجارة والصناعة بعد موافقة مجلس  
الأزواء عند طلب تدوين البيانات أو تعديلها. وقد حققت المادة الثانية  
من المشروع المزمع تعديل هذه المادة، فأصبح نصها الجديد يوجب  
دفع هذه الرسوم.

وقد أدخلت اللجنة تعديلات لفظية على مادتي مشروع القانون المزمع  
لتكونا واضحتين، ولا عرض فيها. وتزير اللجنة من المجلس إقرار مشروع  
القانون بالصيغة الموضحة بالجدول المرفق.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تحرير اللجنة ؟

(موافقة).

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث  
المبدأ ؟

(موافقة).

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث  
المبدأ، ولنقل إلى مناقشة مواده مادة لغة، وتتل المادة الأولى.

تليت المادة الأولى، وهذا نصها :

مادة ١ - تضاف إلى المادة الثانية من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠  
الخاص بمراقبة صادرات المحاصيل الزراعية فقرة جديدة بالنص الآتي :

"ويجب على المصدر أو من يمثله قانوناً أو وكيل التفليس (الستدليك)  
بحسب الأحوال أن يطلب تدوين أي تعديل يطرأ على البيانات المقدمة منه  
في سجل المصدريين، وذلك طبقاً للأوضاع وفي المواعيد التي يقررها وزير  
التجارة والصناعة".

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة).

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى، وتتل المادة  
الثانية.

تليت المادة الثانية، وهذا نصها :

مادة ٢ - تعدل المادة التاسعة من القانون سالف الذكر على الوجه  
الآتي :

"يحدد وزير التجارة والصناعة بموافقة مجلس الوزراء الرسوم الخاصة  
بالقيد في سجل المصدريين وتكوين البيانات فيه أو تعديلها وكذلك رسوم  
التحصيل والتنظيم وتسليم المستخرجات والشهادات ورسم الأراضي عند  
الترخيص باستعمال أرض مكتب مراقبة الصادرات".

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة).

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية، وتتل المادة  
الثالثة.

تليت المادة الثالثة، وهذا نصها :

مادة ٣ - على وزير التجارة والصناعة تنفيذ هذا القانون، ويصل  
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

نأمر بأن يصح هذا القانون بمقتضى الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .  
ويؤجل أخذ الرأى بالبناء بالاسم على مشروع هذا القانون إلى الأسبوع المقبل .

١٥ - تقرير لجنى الداخلية والشؤون الاجتماعية  
والعمل مجتمعين  
عن مشروع قانون المقدم من الحكومة بشأن الأمية - تاجهه أسبوعين

مقرر السج المحترم قرأه ~~مجلس الشيوخ~~ باشا - أطلب تأجيل نظر مشروع هذا القانون لمدة أسبوعين .

الرئيس - هل لدى الحكومة مانع من التأجيل ؟

مقرر صاحب العلى محرزكى على باشا ( وزير الدولة ) - لا مانع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر مشروع هذا القانون لمدة أسبوعين ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - والآن وقد انتهينا من نظر جميع المسائل الواردة بمجدول أعمال جلستى اليوم والغد ، فهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة ، على أن تعقد الجلسة التالية يوم الثلاثاء الموافق ٢٧ جادى الآخرة سنة ١٣٦٨ ( ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٩ ) الساعة الخامسة مساء ؟  
( موافقة ) .

( رفعت الجلسة الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والعشرين مساء ) .

ويجوز بغير إخلال بالحاكمة الجناحية إغلاق المحل أو إزالة أسباب المخالفة بالطرق الإدارية أو إلغاء الترخيص في التعامل بحسب الأحوال على أن يكون ذلك بقرار مسبب يصدره وزير التجارة والصناعة ، ويجب في هذه الحالة عرض الأمر على المحكمة عند نظر موضوع المخالفة للفصل فيه ويجوز استئنافه بالطرق العادية .

مادة ٤ - يكون للوظفين الذين يتدبرون بقرار من وزير التجارة والصناعة أو من وزير الداخلية أو من وزير الصحة العمومية ، كل فيما يخصه ، صفة رجال الشرطة القضائية فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون أو القرارات التي تصدر تنفيذها .

ولم أن يدخلوا لهذا الغرض جميع الأماكن المدة للتجار بالجملة في الأصفاء المبنية بالجدول الملحقة بهذا القانون وما الأجزاء المخصصة منها للسكن ولم يخص الذوات وفيها من الأوراق الخاصة بالتجارة .

وم مليون برامدة سر المنة وفقا لمقتضى به المادة ٣١٠ من قانون العقوبات وإلا استحقوا العقوبات المنصوص عليها فيها .

مادة ٥ - تسرى أحكام هذا القانون على محافظتي القاهرة والإسكندرية ويجوز أن تسرى بقرار من وزير التجارة والصناعة على أية مدينة أخرى .

ولوزير التجارة والصناعة أن يحدد بقرار منه إلى الترف التجارية المصرية بإنشاء وإدارة الأماكن التي تخصص للتعامل بالجملة طبقا لأحكام هذا القانون ، على أن يكون إنشاء هذه الأماكن وإدارتها خاضعين لإشراف وزارة التجارة والصناعة .

ويجوز له أن يحدد لهذا الاختصاص - بالاشتراك مع وزير الداخلية أو وزير الصحة العمومية بحسب الأحوال - إلى مجالس البلديات أو المجالس البلدية .

وفي هذه الحالة تصدر القرارات المشار إليها في المادة الثانية من هذا القانون من وزير الداخلية أو من وزير الصحة العمومية بعد أخذ رأي وزير التجارة والصناعة .

مادة ٦ - ينشئ القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم تجارة الجملة لمعاملات الزراعة .

مادة ٧ - على وزراء التجارة والصناعة والداخلية والصحة العمومية تنفيذ هذا القانون ، ولم كل فيما يخصه إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

ويصل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ونفذه كقانون من قوانين الدولة .

## مشروع قانون

### بتنظيم تجارة الجملة ، بما أتوه مجلس الشيوخ

نحن فاروق الأول ملك مصر

قد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - لا يجوز إنشاء أو استغلال حوانيت أو أسواق أو حلقات أو غير ذلك للتعامل بالجملة في الأصناف المبينة بالجدول الملحقة بهذا القانون في غير الأماكن التي يبينها وزير التجارة والصناعة لهذا الغرض بقرار يصدره بعد أخذ رأي وزير الداخلية والصحة العمومية .

ويجوز لوزير التجارة والصناعة بقرار منه إضافة جداول أخرى أو تعديل مشتملات الجدول .

مادة ٢ - يمين وزير التجارة والصناعة بقرار منه .

١ - الأحكام والشروط الخاصة بشغل المساحات في الأماكن المشار إليها في المادة السابقة .

٢ - التدابير الخاصة بنظام التعامل .

٣ - التدابير اللازمة للحفاظ على النظام والصحة العامة .

٤ - (١) رسوم شغل المساحات بما لا يزيد على مائتي ملي لقر المربع شهريا .

(ب) رسوم الترخيص في التعامل بما لا يزيد على خمسة جنيهات سنويا .

(ج) رسوم الوزن بما لا يزيد على ١٥ مليا الوحدة التي يبينها وزير التجارة والصناعة .

(د) رسوم الترخيص في مزاول مهنة الدلالة بما لا يزيد على خمسة جنيهات ورسوم التجديد بما لا يتجاوز جنيدين سنويا .

مادة ٣ - يتأهب المجلس مدة لا تزيد على شهر وبقراره من مائة قرش إلى خمسين قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام هذا القانون أو القرارات التي تصدر تنفيذها .

الجدول رقم ١  
الحاصلات الزراعية

(١) الجيوب

[illegible]

(ب) التلخيص والمناقشة

الأسبانخ	الطاطم	البرقال	الكوز
اللبانة	الفاصوليا	البرقوق	التارنج
البادنجان	النبال الرومي	البشمة	البوسنى
البصلة	الفلفل	البيلج	البطبخ
البطاطة	الفنوكيا	الضاح	الشمام
البطاطس	الفول	الدين	المجود
البلدقوس	الفرع الجسل	الجلوافة	الشلال
البهمر	القفاس	اللموخ	القتاد
البروم	القرنيط	الريان	القارون
البربرير	الكراث أو شوشة	الزيتون الأخضر	الستالوى
الجزر	الكرفس	السفرجل	البصل
الحجازة "الحليزة"	الكرب	الثليك "قرارلا"	القمص
الحشوف	الكشكش الحاشط	النبى	الجبوة
الحسن	الكوسة	القشقة	البلند
الحلة	اللفت	الليمون	الأبو فودة
الحسفييل	اللوبيا الخضراء	المشجور	القصابية
الساقي	المزخيا	المشش	
الشكوريا	الصناب	الموز	
الطرطونة	المنبة	الكتري	

المجلد رقم ٧

## المشكلات اليونانية

## البحار | الصوف

### المحلول رقم ٣

الإنسان والطير

الأعمال | الطيور

### مشروع قانون

بتعديل المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨  
لتلخيص بمزاولة مهنة الطب ، كما أقره مجلس الشيوخ

نحن فاروق الاول ملك مصر

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا  
عليه وأصدناه :

مادة ١ - تعدل المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨  
لتلخيص بمزاولة مهنة الطب على الوجه الآتى :

مادة ٤ - يجوز لوزير الصحة العمومية أن يعفى من تأدية الامتحان من  
يبتون أساتذة أو أساتذة مساعدين بإحدى كليات الطب المصرية وكذلك  
المصريين الحاصلين على درجة أوديلوم من إحدى الجامعات الأجنبية المعترف  
بها من الحكومة المصرية معادلة للدرجة بكالوريوس الطب والجراحة  
المصرية إذا كانوا حاصلين على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان أو ما يعادلها  
وكانوا مدة دواستهم الطبية حسن السير والسلوك فوالحين على تلقى دروسهم  
الطبية والعملية طبقا لبرنامج المعاهد التى تخرجوا منها .

مادة ٢ - على وزير الصحة العمومية تنفيذ هذا القانون ، ويجعل به  
من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

أصدر بأن يصح هذا القانون بإتمام المصادقة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

## مشروع قانون الاجراءات الجنائية

## الكتاب الأول

في الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق

## الباب الأول

في الدعوى الجنائية

## الفصل الأول

فيمن له رفع الدعوى الجنائية ، وفي الأحوال  
التي يتوقف فيها رفعها على شكوى أو طلب

مادة ١ - تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى الجنائية  
ومباشرتها ، ولا ترفع من غيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون .

ولا يجوز ترك الدعوى الجنائية ، أو وقفها أو تعطيل سيرها إلا في الأحوال  
المبينة في القانون .

مادة ٢ - يقوم النائب العام بنفسه أو بواسطة أحد أعضاء النيابة  
العامة بمباشرة الدعوى الجنائية كما هو مقرر بالقانون .

ويجوز أن يقوم بأداء وظيفة النيابة العامة من بين لذلك من غير هؤلاء  
بمقتضى القانون .

مادة ٣ - لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى  
شفهية أو كتابية من المني عليه ، أو من وكاله الخاص ، إلى النيابة العامة ،  
أو إلى أحد ماوردى القبط القضائي في الجرائم المنصوص عليها في المواد  
١٨٥ و ٢٧٤ و ٢٧٧ و ٢٧٩ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨  
من قانون العقوبات ، وكذلك في الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون .

ولا تحبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المني عليه بالجرمة  
وبمرتكبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

مادة ٤ - إذا تعدد المني عليهم ، يكفي أن تخدم الشكوى من أحدهم .  
وإذا تعدد المتهمون وكانت الشكوى مقدمة ضد أحدهم ، تعتبر أنها  
مقدمة ضد الباقين .

•••  
مشروع قانون

باصدار قانون الإجراءات الجنائية ، كما أقره مجلس الشيوخ

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا  
عليه وأصدرناه :

## (المادة الأولى)

ينفي قانون تحقيق الجنائيات المعمول به أمام المحاكم الوطنية وقانون  
تحقيق الجنائيات المعمول به أمام المحاكم المختلطة ، كما تنفي القوانين الآتية :

- ١ - القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ بتشكيل محاكم الجنائيات .
- ٢ - المرسوم بقانون الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٢٦ يحصل بعض  
الجنائيات جنماً إذا ارتزت بأصدار قانونية أو ظروف غففة .
- ٣ - المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٦ بشأن إعادة الاعتبار .
- ٤ - القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ الخاص بالأوامر الجنائية .

• - المواد من ٩٦ إلى ١٠٣ من لائحة السجون الصادر بها الأمر  
الحالى المؤرخ في ٩ فبراير سنة ١٩٠١

ويستأخذ من هذه القوانين جميعا بقانون الإجراءات الجنائية المرافق .

وكذلك ينفي كل حكم يخالف لأحكام القانون سابق الذكر .

## (المادة الثانية)

على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويصل به اعتباراً من ١٥ أكتوبر  
سنة ١٩٤٩

نأمر بأن يصح هذا القانون بناتم الدولة ، وأن ينفذ في الجريدة الرسمية ،  
ونفذ كقانون من قوانين الدولة .



## الفصل الثاني

### في إقامة الدعوى الجنائية من محكمة الجنايات أو محكمة النقض

مادة ١١ - إذا رأت محكمة الجنايات في دعوى مرفوعة أمامها أن هناك متهمين غير من أقيمت الدعوى عليهم، أو وقائع أخرى غير الستة فيها عليهم، أو أن هناك جناية أو جنم مرتبطة بالتهمة المرفوعة عليها، فلها أن تحرك الدعوى بالنسبة إلى هؤلاء الأشخاص، أو بالنسبة لهذه الوقائع، وتحيلها إلى قاضي التحقيق أو تحيلها إلى الجرائم المينة في المادة ٢٠٢ إلى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها طبقاً للباب الثالث أو الرابع من الكتاب الأول من هذا القانون.

والحكمة أن تندب أحد أعضائها للقيام بإجراءات التحقيق. وفي هذه الحالة تسرى على العضو المنسوب جميع الأحكام الخاصة بقاضي التحقيق.

وإذا صدر قرار في نهاية التحقيق بإحالة الدعوى إلى المحكمة، وجب إحالتها إلى محكمة أخرى. ولا يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى.

وإذا كانت المحكمة لم فصل في الدعوى الأصلية وكانت مرتبطة مع الدعوى الجديدة ارتباطاً لا يقبل التجزئة، وجب إحالة القضية كلها إلى محكمة أخرى.

مادة ١٢ - الدائرة الجنائية بمحكمة النقض عند نظر الموضوع بناء على الطعن في المرة الثانية حتى إقامة الدعوى طبقاً لما هو مقرر في المادة السابقة.

وإذا طعن في الحكم الذي يصدر في الدعوى الجديدة للمرة الثانية، فلا يجوز أن يشترك في نظرها أحد المستشارين الذين قرروا إقامتها.

مادة ١٣ - محكمة الجنايات أو محكمة النقض في حالة نظر الموضوع إذا وقت أنصاف من ثباتها الإخلال بأوضاعها، أو بالاحترام الواجب لها، أو بالتأثير في قضائها، أو في الشهود، وكان ذلك من صدد دعوى منظورة أمامها أن تحم الدعوى الجنائية على المتهم طبقاً للمادة ١١

مادة ٥ - إذا كان المني عليه في الجريمة لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة، أو كان مصاباً بعاقة في عقله، خدم الشكوى من له الولاية عليه.

وإذا كانت الجريمة واقعة على المال، تحيل الشكوى من الوصي أو القيم وتقيم في هاتين الحالتين جميع الأحكام المنظمة الخاصة بالشكوى.

مادة ٦ - إذا تنازعت مصلحة المني عليه مع مصلحة من يمثله أو لم يكن له من يمثله، تقوم النيابة العامة مقامه.

مادة ٧ - ينقض الحق في الشكوى بموت المني عليه.

وإذا حدثت الوفاة بعد تقديم الشكوى، فلا تؤثر على سير الدعوى.

مادة ٨ - لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات فيها إلا بناء على طلب كتابي من وزير العدل في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٨١ و ١٨٢ من قانون العقوبات، وكذلك في الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون.

مادة ٩ - لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات فيها في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٨٤ من قانون العقوبات إلا بناء على طلب كتابي من الهيئة أو رئيس المصلحة المني عليها.

وفي جميع الأحوال التي يشترط القانون فيها لرفع الدعوى الجنائية إذا طلب من المني عليه أو غيره لا يجوز اتخاذ إجراء في الدعوى إلا بعد الحصول على هذا الإذن أو الطلب.

مادة ١٠ - لمن قدم الشكوى أو الطلب في الأحوال المشار إليها في المواد السابقة أن يتنازل عنها في أي وقت إلا أن يصغر في الدعوى حكم نهائي. وتنقض الدعوى الجنائية بالتنازل.

وفي حالة تعدد المني عليهم لا يمتنع التنازل إلا إذا صدر من جميع من قدموا الشكوى.

والتنازل بالنسبة لأحد المتهمين يعد تنازلاً بالنسبة لباقيين.

وإذا خوف الشاك، فلا يخلل حقه في التنازل إلى ورثته إلا في دعوى الزنا، فكل واحد من أولاد الزوج الشاك من الزوج المشكومة أن يتنازل من الشكوى وتنقض الدعوى.

## الفصل الثالث

### في انقضاء الدعوى الجنائية

مادة ١٤ - تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ، ولا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات ، إذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى .

مادة ١٥ - تنقضى الدعوى الجنائية في مواد الجنايات بمضى عشر سنين من يوم وقوع الجريمة ، وفي مواد الجنايات بمضى ثلاث سنين ، وفي مواد المخالفات بمضى ستة ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

مادة ١٦ - لا يوقف سريان المدة التي تسقط بها الدعوى الجنائية لأي سبب كان .

مادة ١٧ - تنقطع المدة بإجراءات الاتهام أو التحقيق أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال إذا اقتضت في مواجهة المتهم ، أو إذا أخطرها بوجه رسمي ، وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع .

وإذا تعددت الإجراءات التي تنقطع المدة ، فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء .

ولا يجوز في أية حال أن تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من ضلعا .

مادة ١٨ - إذا تعدد المتهمون ، فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يرتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة .

مادة ١٩ - يجوز الصلح في مواد المخالفات إذا لم ينص القانون فيها على عقوبة الحبس بطريق الوجوب أو على الحكم بشئ آخر غير الغرامة أو الحبس .

ويجب على محرر المحضر في الأحوال السابقة أن يمرض الصلح على المتهم ويثبت ذلك في المحضر ، وإذا لم يكن المتهم قد سئل في المحضر ، وجب أن يمرض عليه الصلح بإخطار رسمي .

مادة ٢٠ - يجب على المتهم الذي يرغب في الصلح أن يدفع في ظرف ثلاثة أيام من يوم مرضه عليه مبلغ خمسة عشر قرشا في الحالة التي لا يحاسب فيها القانون بغير الغرامة ، وخمسين قرشا في الحالة التي يميز فيها القانون بالحكم بالحبس أو الغرامة بطريق الخيرة .

ويُدفع المبلغ إلى خزنة المحكمة أو إلى النيابة العامة أو إلى أي شخص مرخص له بذلك من وزير العدل .

وتنقضى الدعوى الجنائية بدفع مبلغ الصلح .

## الباب الثاني

### في جمع الاستدلالات ورفع الدعوى

## الفصل الأول

### في مأموري الضبط القضائي وواجباتهم

مادة ٢١ - يقوم مأمور الضبط القضائي بالبحث عن الجرائم ومراقبة ، وجمع الاستدلالات التي يلزم للتحقيق والدعوى .

مادة ٢٢ - يكون مأمورو الضبط القضائي تابعين للنائب العام وخاضعين لإشرافه فيما يتعلق بأعمال وتعليماتهم .

والنائب العام أن يطلب إلى الجهة المختصة النظر في أمر كل من تقع منه مخالفة لواجباته ، أو تقصير في عمله ، وله أن يطلب رفع الدعوى التأديبية عليه . وهذا كله لا يمنع من رفع الدعوى الجنائية .

مادة ٢٣ - يكون من مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم : أعضاء النيابة العامة .

وكلاء المديرات والمحاكمات .

حكمدادو البوليس في المديرات والمحاكمات ، ووكلاؤهم ، ومساعدوهم .

مفتشو الضبط ، ووكلاؤهم .

مفتشو البوليس ، ومساعدوهم .

مأمورو المراكز والأقسام واليات ، ووكلاؤهم .

سائرون الادارة .

مفتشو وضباط المباحث الجنائية .

معاونو البوليس ، والملاحظون ، والصلوات .

الكونستبلات المحظرون على ديورم كلية البوليس .

رؤساء قطب البوليس .

العمد ، ومشايخ البلاد .

مشايخ الخفر .

مأمورو السجون ، ووكلاؤهم ، وضباط مصلحة السجون .

حكمدادو بوليس السكك الحديدية ، وضباطه .

نظار ووكلاء عطلات السكك الحديدية الحكومية .

لومندان أماسي المجاهدة ، وضباطه .

مادة ٢٩ - لا مأمور الضبط القضائي أثناء جمع الاستدالات أن يسعوا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية، ومرتكبها، وأن يسألوا المتهم عن ذلك، ولم أن يمتنعوا بالأطباء وغيرهم من أهل الخبرة وطلبا رأيهم شفويا أو بالكتابة .

ولا يجوز لم تحليف الشهود أو المعاهد الذين لا إذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماع الشهادة بين .

## الفصل الثاني

### في التلبس في الجريمة

مادة ٣٠ - تكون الجريمة تلبسا باحال ارتكابها أو طبع ارتكابها بوجهة بشرية .

وتعتبر الجريمة تلبسا باإذا تبع المني عليه مرتكبها، أو تبينه العامة مع الصياح أو وقوعها، أو إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملا آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراقا أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها، أو إذا وجدت به في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك .

مادة ٣١ - يجب على مأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بمناهة أو جنة أن يخل غورا إلى عمل الواقعة ويوازن الآثار المادية للجريمة، ويحافظ عليها، ويثبت حالة الأماكن والأشخاص، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة، ويسمع أقوال من كان حاضرا، أو من يمكن الحصول منه على إيضاحات في شأن الواقعة ومرتكبها .

ويجب عليه أن يخطر النيابة العامة غورا بانتقاله .

مادة ٣٢ - لا مأمور الضبط القضائي عند انتقاله في حالة التلبس بالجرائم أن يمنع الحاضرين من مبارحة عمل الواقعة أو الابتعاد عنه حتى يتم تحرير المحضر، وله أن يستحضر في الحال من يمكن الحصول منه على إيضاحات في شأن الواقعة .

مادة ٣٣ - إذا خالف أحد من الحاضرين أمر مأمور الضبط القضائي وفقا لأحكام السابقة، أو امتنع أحد ممن داهم عن الحضور، يذكر ذلك في المحضر .

ويجوز على الخالف بالجلس مدة لا تزيد على أسبوع وبغرامة لا تتجاوز مائة قرش، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويكون الحكم بذلك من المحكمة الجزئية بناء على المحضر الذي يحرره مأمور الضبط القضائي .

وجميع الموظفين المخول لهم اختصاص مأمور الضبط القضائي يقتضي قانون. ومع ذلك لجميع الموظفين المخول لهم هذا الاختصاص يقتضي مراسر صادرة قبل العمل بهذا القانون تنق لم هذه الصفة .

والدريز والمخافين أن يؤدوا الأعمال التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي .

مادة ٣٤ - يجب على مأمور الضبط القضائي أن يقبلوا التلبينات والشكاوى التي ترد إليه بشأن الجرائم، وأن يهوا بها غورا إلى النيابة العامة. ويجب عليه وصل مرسومهم أن يحصلوا على جميع الإيضاحات، ويعبروا الماينات اللازمة لتسبل تحقيق الوقائع التي تبلغ إليهم، أو التي يظنون بها بأية كيفية كانت، وعليهم أن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة .

ويجب أن تثبت جميع الإجراءات التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي في محضر موقع ماها منهم بين با وقت اتخاذ الإجراءات وسكان حصوله. ويجب أن تشمل تلك المحاضر زيادة مل ما تقدم توقيع الشهود والخبراء الذين سمعوا. وترسل المحاضر إلى النيابة العامة مع الأوراق والأشياء المصوبة .

مادة ٣٥ - لكل من لم يوقع جريمة يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى منها بغير شكوى أو طلب أن يبلغ النيابة العامة أو أحد مأمور الضبط القضائي منها .

مادة ٣٦ - يجب على كل من صم من الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عامة أثناء تأدية عمله أو بسبب تأديته بوقوع جريمة من الجرائم التي يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى منها بغير شكوى أو طلب، أن يبلغ منها غورا النيابة العامة، أو أقرب مأمور من مأمور الضبط القضائي .

مادة ٣٧ - لكل من يدعى حصول ضرره من الجريمة أن يقدم نفسه مدعيا بمحق مدنية في الشكوى التي يقدمها إلى النيابة العامة، أو إلى أحد مأمور الضبط القضائي .

وفي هذه الحالة الأخيرة يقوم المأمور المذكور بتحويل الشكوى إلى النيابة العامة مع المحضر الذي يحرره .

وعلى النيابة العامة عند إحالة الدعوى إلى قاضي التحقيق أن تحيل معها الشكوى المذكورة .

وخصوصا الطعن في القرار الذي تصدده النيابة العامة بقبول المدعى المدنى في التحقيق أو عدم قبوله. ويرفع الطعن إلى قاضي التحقيق أو إلى القاضي الجزئي حيث لا يوجد قاضي تحقيق، ويكون قراره نهائيا .

مادة ٣٨ - الشكوى التي لا يدعى فيها مدعيا بمحق مدنية تعد من قبيل التلبينات، ولا يعتبر الشاكي مدعيا بمحق مدنية إلا إذا صرح بذلك في شكواه أو في ورقة مقدمة معه بذلك، أو إذا طلب في أحد محاضرها ما

## الفصل الثالث

### في القبض على المتهم

مادة ٣٤ - لأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في الأحوال الآتية :

( أولا ) في الجنايات .

( ثانيا ) في أحوال التلبس بالجنح إذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر .

( ثالثا ) إذا كانت الجريمة جنحة معاقبا عليها بالحبس وكان المتهم موضوعا تحت مراقبة البوليس أو كان قد صدر إليه إنذار باعتباره متشرفا أو مشتبها فيه ، أو لم يكن له محل إقامة ثابت ومعلوم في مصر .

( رابعا ) في جنح السرقة والنصب والفساد والتدليس الشديدين ومقاومة رجال السلطة العامة بالقوة أو العنف والقيادة والاعتداء بالنساء والأطفال وانتهاك حرمة الآداب ، وفي الجنح المنصوص عليها في قانون تجريم زراعة المواد المخدرة أو الاعتداء فيها أو حيازتها أو استعمالها .

مادة ٣٥ - إذا لم يكن المتهم حاضرا في الأحوال المبينة في المادة السابقة ، جاز لأمور الضبط القضائي أن يصدر أمرا بضبطه وإحضاره ويذكر ذلك في المحضر .

ويتخذ أمر الضبط والإحضار بواسطة أحد المحضرين ، أو بواسطة رجال السلطة العامة .

مادة ٣٦ - يجب على أمور الضبط القضاء أن يسمع قورا أقوال المتهم المضبوط . وإذا لم يأت بما يبرئه ، يرسله في مدى أربع وعشرين ساعة إلى النيابة العامة المختصة .

ويجب على النيابة العامة أن تستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة ، ثم تأمر بالقبض عليه أو بإطلاق سراحه .

مادة ٣٧ - لكل من شاهد الجاني متلبسا بجناية أو جنحة يجوز فيها قانونا الحبس الاحتياطي ، أن يسلمه إلى أقرب رجال السلطة العامة دون احتياج إلى أمر بضبطه .

مادة ٣٨ - لرجال السلطة العامة ، في الجنح التلبس بها التي يجوز الحكم فيها بالحبس ، أن يحضروا المتهم ويسلموه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي .

ولم ذلك أيضا في الجرائم الأخرى التلبس بها إذا لم يكن معرفة شخصية المتهم .

مادة ٣٩ - إذا كانت الجريمة التلبس بها مما يتوقف رفع الدعوى عنها على شكوى ، فلا يجوز القبض على المتهم إلا إذا صرح بالشكوى من

ملك متدعيا . ويجوز في هذه الحالة أن تكون الشكوى لمن يكون حاضرا من رجال السلطة العامة .

مادة ٤٠ - لا يجوز القبض على أي إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانونا .

مادة ٤١ - لا يجوز حبس أي إنسان إلا في السجون المخصصة لذلك . ولا يجوز لمأمور أي سجن قبول أي إنسان فيه إلا بمقتضى أمر موقع عليه من السلطة المختصة ، وألا يبقيه بعد المدة المحددة بهذا الأمر .

مادة ٤٢ - لكل من أعضاء النيابة العامة وقضاة التحقيق ورؤساء وكلاء المحاكم الابتدائية والاستئنافية زيارة السجون العامة والمركبة الموجودة في دوائر اختصاصهم ، والتأكد من عدم وجود محبوس بصفة غير قانونية ، ولم أن يظلموا على دفاتر السجن وعلى أوامر القبض والحبس ، وأن يأخذوا صورا منها ، وأن يتصلوا بأي محبوس ويسمعوا منه أي شكوى يريد أن يبديها لهم . وحل مدبر وموظفي السجن أن يقدموا لهم كل مساعدة لحصولهم على المعلومات التي يطلبونها .

مادة ٤٣ - لكل مسجون الحق في أن يقدم في أي وقت لأمور السجن شكوى كتابية أو شفوية ، ويطلب منه تبليغها للنيابة العامة أو لقاضي التحقيق . وحل الأمور قبولها وتبليغها في الحال بعد انتهائها بمثل يمد لذلك في السجن ولكل من علم بوجود شخص محبوس بصفة غير قانونية ، أو في محل غير مخصص للقبس ، أن يبلغ أحد أعضاء النيابة العامة أو قاضي التحقيق المختص . وعلى كل منهما بمجرد علمه أن يتخذ قورا إلى الحل الموجود به المحبوس ، وأن يقوم بإجراء التحقيق ، وأن يأمر بالإفراج عن المحبوس بصفة غير قانونية . وعليه أن يحضر محضرا بكل ذلك .

مادة ٤٤ - تُسرى في حق الشا في المواد ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ ولو لم يدع بمحقق مدني .

## الفصل الرابع

### في دخول المنازل وتفتيشها وتفتيش الأشخاص

مادة ٤٥ - لا يجوز لرجال السلطة الدخول في أي محل مسكون إلا في الأحوال المبينة في القانون ، أو في حالة طلب المساعدة من الداخل ، أو في حالة الحريق أو الفرق أو ما شابه ذلك .

مادة ٤٦ - في الأحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لأمور الضبط القضائي أن يقتضيه .

وإذا كان المتهم أجنبي ، وجب أن يكون التفتيش بمعرفة أجنبي يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي .

مادة ٤٧ - لأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن يقتض مثل المتهم ، ويضبط فيه الأشياء والأوراق التي تمهد في كشف الحقيقة إذا اتضح له من أدلته قوية أنها موجودة فيه .

مادة ٥٧ - لا يجوز نزع الأختام الموضوعة طبقاً للقانون ٥٣ و٥٤ إلا بحضور المتهم أو وكيله ومن ضبطت عنده هذه الأشياء، أو بعد دعوته من ذلك .

مادة ٥٨ - كل من يكون قد وصل إلى عمله بسبب التفتيش معلومات من الأشياء والأوراق المضبوطة وأفضى بها إلى أى شخص غير ذى صفة أو انتفع بها بطريقة كانت، يعاقب بالعقوبات المقررة بالمادة ٣١٠ من قانون العقوبات .

مادة ٥٩ - إذا كان لمن ضبطت عنده الأوراق مصلحة عاجلة فيها، تعطى له صورة منها مصدق عليها من مأمور الضبط القضائي .

مادة ٦٠ - لمأمور الضبط القضائي في حالة قيامهم بواجباتهم أن يستعينوا مباشرة بالقوة العسكرية .

### الفصل الخامس

في تصرفات النيابة العامة في التهمة بعد جمع الاستدلالات

مادة ٦١ - إذا رأت النيابة العامة أن لا محل للسير في الدعوى، تأمر بحفظ الأوراق .

مادة ٦٢ - إذا أصدرت النيابة العامة أمراً بالحفظ، وجب عليها أن تنقله إلى المحامي عليه وإلى المدعي بالحقوق المدنية. فإذا توفي أحدهما، كان الإعلان لورثته جملة في محل إقامته .

ولكل منهم أن يتظلم من هذا الأمر إلى غرفة الاتهام في الثلاثة الأيام التالية لتاريخ إصداره .

مادة ٦٣ - يحصل التظلم بتقرير في قلم كاتب المحكمة مع إيداع كفالة قدرها أربعة جنديات أو مواد الجنديات، وجنيتها في مواد البلع، وجنيه واحد في مواد الخلفات .

ولا يقبل قلم الكاتب التقرير إذا لم يصحب بما يدل على إيداع الكفالة، ما لم يكن المتظلم قد أقر بقرار من لجنة المساعدة القضائية .

مادة ٦٤ - تحصل غرفة الاتهام في التظلم بعد الإطلاع على الأوراق، وسماع أقوال المحامي عليه والمدعي بالحقوق المدنية أو ورثتهما، والإيضاحات التي تبينها النيابة العامة والمتهم .

فإذا رأت غرفة الاتهام السير في الدعوى الجنائية، تصدر أمراً بإحالتها إلى المحكمة المختصة، أو إلى قاضي التحقيق أو إلى النيابة العامة في الجرائم المالية في المادة ٢٠٢ .

ويجوز للحكم بمصادرة الكفالة كلها أو بعضها إذا لم يقبل التظلم، أو إذا رفض .

ولا يجوز للطعن في القرار الذي يصدر من غرفة الاتهام .

مادة ٤٨ - لمأمور الضبط القضائي، ولو في غير حالة التلبس بالجرم، أن يفحصوا منازل الأشخاص الموقوفين تحت مراقبة البوليس إذا وجدت أوجه قوية للاشتباه في أنهم ارتكبوا جريمة أو جنمة، ويكون التفتيش على الوجه المبين في المادة ٥١ .

مادة ٤٩ - إذا قامت أثناء تفتيش منزل المتهم قرائن قوية ضد المتهم أو شخص موجود فيه لم أنه يفتي مبدئياً بفيد في كشف الحقيقة، جاز لمأمور الضبط القضائي أن يقتضيه .

مادة ٥٠ - لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجرم الجاري جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها .

ومع ذلك إذا ظهر حرض أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازات جرمية، أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى، جاز لمأمور الضبط القضائي أن يضبطها .

مادة ٥١ - يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه كلما أمكن ذلك، وإلا يجيب أن يكون بحضور شاهدين، ويكون هذان الشاهدان بقدر الإمكان من أقارب البالغين أو من القاطنين معه بالمنزل أو من الجيران، ويثبت ذلك في المحضر .

مادة ٥٢ - إذا وجدت في منزل المتهم أوراق مخومة أو منقطة بأية طريقة أخرى، فلا يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يضبطها .

مادة ٥٣ - لمأمور الضبط القضائي أن يضبطوا الأختام على الأماكن التي بها آثار أو أشياء تفيد في كشف الحقيقة، ولهم أن يقيموا حراساً عليها .

ويجب عليهم إخطار النيابة العامة بذلك في الحال، وعلى النيابة إذا ما رأت ضرورة ذلك الإجراء أن ترفع الأمر إلى قاضي التحقيق أو إلى القاضي المبرز حيث لا يوجد قاضي تحقيق لإقراره .

مادة ٥٤ - لحائز القرار أن يتظلم أمام القاضي في الأمر الذي أصدره برفضه تقديمها إلى النيابة العامة، وعليها رفع التظلم إلى القاضي فوراً .

مادة ٥٥ - لمأمور الضبط القضائي أن يضبطها الأوراق والأسلحة والآلات، وكل ما يمكن أن يكون قد استعمل في ارتكاب الجريمة، أو تسبب في ارتكابها، أو ما وقعت عليه الجريمة، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة .

وتعرض هذه الأشياء على المتهم، ويطلب منه إبداء ملاحظاته عليها. ويصل بذلك محضر يوقع عليه من المتهم، أو يذكريه امتناعه عن التوقيع .

مادة ٥٦ - توضع الأشياء والأوراق التي تضبط في حوز منقذ وتربط كلها أمكن، ويكتب عليها ويكتب على شريط داخل انتم تاريخ المحضر المحرر بضبط تلك الأشياء، ويشار إلى الموضوع الذي حصل الضبط من أجله .

مادة ٧٠ - لا يجوز لقاضي التحقيق مباشرة التحقيق في جريمة معينة إلا بناء على طلب من النيابة العامة أو بناء على إحالتها إليه من الجهات الأخرى المنصوص عليها في القانون .

مادة ٧١ - لقاضي التحقيق أن يحيل الحكم في القضايا المدنية أو القضايا الجنائية التي لم يباشر تحقيقها فيها .

### الفصل الثاني

في مباشرة التحقيق وفي دخول المدعى بالحقوق المدنية والمسؤول عنها في التحقيق

مادة ٧٢ - متى أحيلت الدعوى إلى قاضي التحقيق كان اختصاصا بدون غيره بتحقيقها .

مادة ٧٣ - لقاضي التحقيق عند الضرورة أن يندب أحد أعضاء النيابة العامة لتحقيق الدعوى أو أن يكلفه أو يكلف أحد مأموري الضبط القضائي القيام بعمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق هذا استجواب المتهم ، ويكون للتدوين في حدود ندر كل السلطة التي لقاضي التحقيق فيها هذا سلطة الجوس الاحتياطي والصرف في القضية في نهاية التحقيق .

وله إذا دعت الحال لاتخاذ إجراء من الإجراءات خارج دائرة اختصاصه أن يكلف به قاضي تحقيق الجهة أو أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي بها .

وللقاضي المتدوب أن يكلف بذلك عند الضرورة أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي طبقا لفقرة الأولى .

ويجب على قاضي التحقيق أن يتخلل بنفسه للقيام بهذا الإجراء كلما اقتضت مصلحة التحقيق ذلك .

مادة ٧٤ - يجب على قاضي التحقيق في جميع الأحوال التي يندب فيها غيره لإجراء بعض تحقيقات أو بين المسائل المطلوب تحقيقها والإجراءات المطلوب اتخاذها .

ولمتدوب أن يجري أي عمل آخر من أعمال التحقيق ، أو أن يستجوب المتهم في الأحوال التي ينشئ فيها فوات الوقت متى كان متصلا بالعمل للمتدوب له ولازماء في كشف الحقيقة .

مادة ٧٥ - يكون لقاضي التحقيق مالهكمة من الاختصاصات فيما يتعلق بنظام الجلسة . ويجوز للطن في الأحكام التي يصدرها ولقاضيها موقرر للطن في الأحكام الصادرة من القاضي الجزئي .

مادة ٧٦ - يستصحب قاضي التحقيق في جميع إجراءاته كتابته من كتاب المحكمة بولم هذا المحضر ، وتحتفظ هذه المحاضر مع الأوامر وبقي الأوراق في لثم كتاب المحكمة .

مادة ٧٥ - إذا مضت ثلاثة أشهر على تقديم الشكوى ولم تتخذ النيابة العامة قرارا فيها ، جاز لكل من الجنئي طيه والمدعي بالحقوق المدنية أو ورتهم أن يتظلم من ذلك إلى غرفة الاتهام طبقا لمادة ٦٣ وبدون كفالة . ولغرفة الاتهام في هذه الحالة أن تأمر إما بحفظ الدعوى ، وإما بإحالتها إلى المحكمة المختصة أو إلى قاضي التحقيق أو إلى النيابة العامة حسب الأحوال .

مادة ٦٦ - إذا وأت النيابة العامة في مواد المخالفات والجمع وأن الدعوى صالحة لرخصها بناء على الاستدلالات التي جمعت ، تكلف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة .

وللنيابة العامة في مواد الجمع والجنابات المنصوص عليها في المادة ٢٠٢ إذا رأت أن هناك عملا لإجراء تحقيق أن تحيل الدعوى إلى قاضي التحقيق ، أو أن تتولى هي التحقيق طبقا لمادة ٢٠٢ وما بعدها من هذا القانون .

وإذا رأت في مواد الجنابات الأخرى أن الاستدلالات التي جمعت كافية لتحويل الدعوى ، تحيلها إلى قاضي التحقيق .

### الباب الثالث

في التحقيق بمعرفة قاضي التحقيق

### الفصل الأول

في تعيين قاضي التحقيق

مادة ٦٧ - يندب في كل محكمة ابتدائية قاض أو أكثر للتحقيق ويجوز أن يندب قضاة التحقيق في المحاكم الجزئية .

ويكون ندب قضاة التحقيق وتعيين العمل بينهم بقرارات الجمعية العامة .

وتعين اختصاصي قاضي التحقيق طبقا لمادة ٢٢٠

مادة ٦٨ - لو وزير العدل أن يطلب من محكمة الاستئناف ندب مستشار للتحقيق برتبة معينة أو جرائم من نوع معين ، ويكون التدب بقرار من الجمعية العامة . وفي هذه الحالة يكون المستشار المتدوب هو المختص دون غيره بإجراء التحقيق من وقت مباشرته العمل .

مادة ٦٩ - في حالة غياب قاضي التحقيق أو مرضه أو حصول مانع وقت آخر لديه ، يجوز لرئيس المحكمة أن يندب محله قاضيا من قضاة التحقيق ، ومن قضاة المحكمة عند الضرورة :

مادة ٧٧ - يرسل قاضي التحقيق إلى رئيس المحكمة في كل شهر بياناً باسم في القضايا التي لديه. وعلى رئيس المحكمة مراقبة قيام قضاء التحقيق ورفعة الإلزام بأعمالهم بالسرعة اللازمة، وصراحتهم بالإصلاح المقررة في القانون.

مادة ٧٨ - تستبرأ إجراءات التحقيق ذاتها والنتائج التي تصدر عنها من الأسرار. ويجب على قضاء التحقيق وأعضاء النيابة العامة ومساعدتهم من كتاب وقضاة وغيرهم ممن يتصلون بالتحقيق أو يحضرون بسبب وتوقيتهم أو مهنتهم عدم إفشاءها، ومن يخالف ذلك منهم يعاقب طبقاً للمادة ٣١٠ من قانون العقوبات.

مادة ٧٩ - لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يدعى بمقوق مدنية أثناء التحقيق في الدعوى.

وفصل قاضي التحقيق نهائياً في قبول هذه الصفة في التحقيق.

مادة ٨٠ - لنيابة العامة ولتتهم والجنى عليه والذي بالحقوق المدنية والمسؤول منها ولو كلاً منهم أن يحضروا جميع إجراءات التحقيق. وقاضي التحقيق أن يجري التحقيق في فيهم متى رأى ضرورة ذلك لإظهار الحقيقة، ويجوز انتهاء تلك الضرورة فيجب لهم الإطلاح على التحقيق.

ومع ذلك لقاضي التحقيق أن يباشر في حالة الاستعجال بعض إجراءات التحقيق في غيبة الخصوم. ولغولاء الحق في الإطلاح على الأوراق المثبتة لهذه الإجراءات.

والخصوم الحق دائماً في استصحاب موكلهم في التحقيق.

مادة ٨١ - يخطر الخصوم باليوم الذي يباشر فيه القاضي إجراءات التحقيق وبمكاتبها.

مادة ٨٢ - يجب على كل من المني عليه والذي بالحقوق المدنية والمسؤول منها أن يبين ٤ علا في البلدة المكان فيها مركز المحكمة التي يجري فيها التحقيق إذا لم يكن فيها. وإذا لم يفعل ذلك، يكون إعلاناً في لقم الكتاب بكل ما يترتب إعلانه وجميعاً.

مادة ٨٣ - لنيابة العامة الإطلاح في أي وقت على الأوراق التي يجب على ماجرى في التحقيق، على ألا يترتب على ذلك تأخير السير فيه.

مادة ٨٤ - لنيابة العامة وبإذن الخصوم أن يقدموا إلى قاضي التحقيق المفروض والطالبات التي يزعم تقديمها أثناء التحقيق.

مادة ٨٥ - يفصل قاضي التحقيق في ظرف أربع وعشرين ساعة في الفروض والطالبات المقدمة إليه، ويبين الأسباب التي يستند إليها.

مادة ٨٦ - إذا لم تكن أوراق قاضي التحقيق صدرت في مواجهة الخصوم، تبلغ إلى النيابة العامة وطعناً أن تلتها لم في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدورها.

مادة ٨٧ - لتتهم والجنى عليه والذي بالحقوق المدنية والمسؤول منها أن يطبقوا على قضيته أشاء التحقيق صوراً من الأوراق أيا كان نوعها، إلا إذا كان التحقيق حاصلًا بغير حضورهم بناء على قرار صادر بذلك.

## الفصل الثالث

### في تدب الخيرة

مادة ٨٨ - إذا استلزم إثبات الحالة الاستعانة بطبيب أو غيره من الخبراء، يجب على قاضي التحقيق الحضور وقت العمل وملاحظته.

وإذا اتضح الأمر إثبات الحالة بدون حضور قاضي التحقيق نظرًا إلى ضرورة القيام ببعض أعمال تحضرية أو بتجارب متكررة أو لأي سبب كرهه وجب على قاضي التحقيق أن يصدر أمراً يبين فيه أنواع التحقيقات وما يراد إثبات حالته.

ويجوز في جميع الأحوال أن يؤدي الخبير مأموريته بغير حضور الخصوم.

مادة ٨٩ - يجب على الخبراء أن يحلفوا أمام قاضي التحقيق بمطعم أن يبدوا رأيهم بالصدق وعليهم أن يقدموا تقريرهم كتابة.

مادة ٩٠ - يستد قاضي التحقيق ميداد تقرير يقدمه بقره فيه، وللقاضي أن يستعمل به غيراً آخر إذا لم يقدم التقرير في المياد المحدد.

مادة ٩١ - لتتهم أن يستعين بخبير استشاري ويطلب تمكنه من الإطلاح على الأوراق وصار ما سبق تقديمه بغير المين من قبل القاضي، على ألا يترتب على ذلك تأخير السير في الدعوى.

مادة ٩٢ - الخصوم ود الخبير إذا وجدت أسباب قوية تدعو لذلك، ويقدم طلب الرد إلى قاضي التحقيق للفصل فيه، ويجب أن تبين فيه أسباب الرد. وعلى القاضي الفصل فيه في مدة ثلاثة أيام من يوم تقديمه.

ويرتب هذا الطلب عدم استقراء الخبر في عمله إلا في حالة الاستعجال بأمر من القاضي.

## الفصل الرابع

في الانتفال والتفتيش وضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة

مادة ٩٣ - يتفق قاضي التحقيق إلى أي مكان كلما رأى ذلك ليلت حالة الأئمة والأشياء والأشخاص ووجود الجرم ماديا وكل ما يلزم إثبات حالته .

مادة ٩٤ - تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق، ولا يجوز الالتجاء إليه إلا في تحقيق مفتوح، وبناء على تهمة موجهة إلى شخص مقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جريمة أو جنحة أو باشتراكه في ارتكابها، أو إذا وجدت قرائن على أنه حائز لأشياء تتفق بالجرم .

وقاضي التحقيق أن يقتض أي مكان ويضبط فيه الأوراق والأشياء والآلات وكل ما يحتمل أنه استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج منها أو وقعت عليه وكل ما يفيد في كشف الحقيقة .

مادة ٩٥ - يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه إن أمكن ذلك .

وإذا حصل التفتيش في منزل غير المتهم يدعى صاحبه للضرورة بنفسه أو بواسطة من ينوب عنه إن أمكن ذلك .

مادة ٩٦ - على قاضي التحقيق كلما رأى ضرورة للانتقال للأماكن أو للتفتيش أن يضبط بذلك النيابة العامة .

مادة ٩٧ - لقاضي التحقيق أن يقتض المتهم، وله أن يقتض غير المتهم إذا اتضح من أمارات قوية أنه يخفي أشياء تفيد في كشف الحقيقة . ويراعى في التفتيش حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٦

مادة ٩٨ - لقاضي التحقيق أن يضبط لدى مكاتب البريد كافة الخطابات والرسائل والبرائد والمطبوعات والبرود، ولدى مكاتب التفرغات كافة الرسائل التفرغية، كما يجوز له مراقبة المحادثات التليفونية متى كان ذلك فائدا في ظهور الحقيقة .

مادة ٩٩ - لا يجوز لقاضي التحقيق أن يضبط لدى المخاصم من التهم أو الخبير الاستشاري الأوراق والمستندات التي سلمها التهم لها لأداء المهمة التي عهد إليها بها ولا المراسلات المتبادلة بينهما في القضية .

مادة ١٠٠ - يطلع قاضي التحقيق وحده على الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى المضبوطة، على أن يتم هذا إذا أمكن بحضور المتهم والمخاترك أو الرسالة إليه ويدون ملاحظاتهم عليها .

وله عند الضرورة أن يكلف أحد أعضاء النيابة العامة بفرض الأوراق المذكورة . وله حسب ما يظهر من النقص أن يأمر بضم تلك الأوراق إلى ملف القضية أو يعدها إلى من كان حائزا لها أو إلى الرسالة إليه .

مادة ١٠١ - الأشياء التي تضبط ينبع بموجب أحكام المادة ٥٩

مادة ١٠٢ - لقاضي التحقيق أن يأمر المخاترك برى ضبطه أو الإطلاع عليه بتقديره . ويسرى حكم المادة ٢٨٧ على من يخالف ذلك الأمر، إلا إذا كان في حالته من الأحوال التي ينوبه القانون فيها الانتفاع عن أداء الشهادة .

مادة ١٠٣ - تبلغ الخطابات والرسائل التفرغية المضبوطة إلى المتهم أو الرسالة إليه، أو تعطى إليه صورة منها في أقرب وقت، إلا إذا كان ذلك إضراراً بسير التحقيق .

ولكل شخص يدعى حقا في الأشياء المضبوطة أن يطلب إلى قاضي التحقيق تسليمها إليه . وله في حالة الرفض أن يتظلم أمام غرفة الاتهام، وأن يطلب سماع أقواله أمامها .

## الفصل الخامس

في التصرف في الأشياء المضبوطة

مادة ١٠٤ - يجوز أن يؤمر به الأشياء التي ضبطت أثناء التحقيق ولو كان ذلك قبل الحكم، ما لم تكن لازمة للسير في الدعوى أو للاقتصاد .

مادة ١٠٥ - يكون رد الأشياء المضبوطة إلى من كانت في حيازته وقت ضبطها .

ولإذا كانت المضبوطات من الأشياء التي وقعت عليها الجريمة أو المتحصلة منها، يكون ردّها إلى من فقد حيازتها بالجريمة، ما لم يكن لمن ضبطت منه حق في حيازة بقضى القانون .

مادة ١٠٦ - يصدر الأمر بالرد من النيابة العامة أو قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام . ويجوز للملك أن تأمر بالرد إذا نظر الدعوى .

مادة ١٠٧ - لا يمنع الأمر بالرد دعوى الثان من المطالبة أمام المحاكم المدنية بما لم من حقوق، وإنما لا يجوز ذلك التهم أو المدعى بالحقوق المدنية إذا كان الأمر بالرد قد صدر من المحكمة بناء على طلب أيهما في مواجهة الآخر .



مادة ١١٥ - يسمع القاضي كل شاهد على أفراد، وله أن يوجه الشهود بعضهم ببعض وبالتمت.

مادة ١١٦ - يطلب القاضي من كل شاهد أن يبين اسمه وإليه وسه وصناعته وسكنه وعلاقته بالتمت، وتدون هذه البيانات وشهادة الشهود بغير كشط أو تحشير.

ولا يتمد أي تصحيح أو شطب أو تخرج إلا إذا صدق عليه القاضي والكتاب والشاهد.

مادة ١١٧ - يضع كل من القاضي والكتاب إمضاءه على الشهادة وكذلك الشاهد بعد تلاوته عليه وإقراره بأنه مصر عليها، فإن امتنع من وضع إمضاءه أو ختمه أو لم يمكنه وضعه أثبت ذلك في المحضر مع ذكر الأسباب التي يبيدها. وفي كل الأحوال يضع كل من القاضي والكتاب إمضاءه على كل صفحة أولا بأول.

مادة ١١٨ - عند الانتهاء من سماع أقوال الشاهد، يجوز المحضرون إنشاء ملاحظاتهم عليها.

ولم أن يطلبوا من قاضي التحقيق سماع أقوال الشاهد من قط أخرى يبينونها.

وللقاضي دائما أن يرفض توجيه أي سؤال ليس له تعلق بالدعوى، أو يكون في صيغته مساس بالنزاهة.

مادة ١١٩ - تطبق فيما يختص بالشهود أحكام المواد ٢٨٦ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١.

مادة ١٢٠ - يجب على كل من دعى للحضور أمام قاضي التحقيق تأدية شهادة أن يحضر بناء على الطلب المهرر إليه، وإلا جاز للقاضي الحكم عليه بعدم سماع أقوال النيابة العامة بدفع غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات. ويجوز له أن يصدر أمرا بتكليفه بالحضور تأتيا بمصاريف من طرفه، أو أن يصدر أمرا بضبطه وإحضاره.

مادة ١٢١ - إذا حضر الشاهد أمام القاضي بعد تكليفه بالحضور تأتيا أو من تلقاء نفسه وأبدى أمثارا مقبولة، جاز إضاؤه من القراءة بعد سماع أقوال النيابة العامة، كما يجوز إضاؤه بناء على طلب يقدمه إذا لم تستطع الحضور بنفسه.

مادة ١٠٨ - يقرر بالرد ولو من غير طلب.

ولا يجوز النيابة العامة ولا لقاضي التحقيق الأمر بالرد عند المنازعة، ويرفع الأمر في هذه الحالة أو في حالة وجود شك فيمن له الحق في تسلّم الشيء إلى غرفة الاتهام بالحكمة الابتدائية بناء على طلب قاضي الشات لتأمر بما تراه.

مادة ١٠٩ - يجب عند صدور أمر بالحفظ، أو بأن لا وجه لإقامة الدعوى أن يفصل في كيفية التصرف في الأشياء المضبوطة، وكذلك الحال عند الحكم في الدعوى إذا حصلت المطالبة بالرد أمام المحكمة.

مادة ١١٠ - العسكرة أو لفرقة الاتهام أن تأمر بإحالة المحضوم للقاضي أمام الحاكم المدنية إذا رأته موجبا لذلك، وفي هذه الحالة يجوز وضع الأشياء المضبوطة تحت الحراسة، أو اتخاذ وسائل تحفظية أخرى نحوها.

مادة ١١١ - الأشياء المضبوطة التي لا يطلبها أصحابها في ميعاد ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء الدعوى تصبح ملكا للحكومة بغير حاجة إلى حكم يصدر بذلك.

مادة ١١٢ - إذا كان الشيء المضبوط مما يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظه ففقات تستغرق قيمته، جاز أن يأمر ببيعه بطريق المزاد العام من سمحت بذلك مقتضيات التحقيق، وفي هذه الحالة يكون لصاحب الحق فيه أن يطالب في الميعاد المبين في المادة السابقة بالتمن الذي يج به.

## الفصل السادس

### في سماع الشهود

مادة ١١٣ - يسمع قاضي التحقيق شهادة الشهود الذين يطلب المحضوم سماعهم عالم يعلم القائمة من سماعهم.

وله أن يسمع شهادة من يرى لزوم سماعه من الشهود من الوقائع التي تثبت أو تؤدي إلى ثبوت الجريمة وظروفها وإسنادها إلى التهم أو براءتها منها.

مادة ١١٤ - تقوم النيابة العامة بإعلان الشهود الذين يقرر قاضي التحقيق سماعهم. ويكون تكليفهم بالحضور بواسطة المحضرين، أو بواسطة رجال السلطة العامة.

وللقاضي التحقيق أن يسمع شهادة أي شاهد يحضر من تلقاء نفسه، وفي هذه الحالة يثبت ذلك في المحضر.

ولا يجوز للمامى الكلام إلا إذا أذن له القاضي، وإذا لم يأذن له وجب إثبات ذلك في المحضر .

مادة ١٢٨ - يجب السماح للمامى بالإطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة ما لم يقرر القاضي غير ذلك .

## الفصل الثامن

### في التكليف بالحضور وأمر الضبط والإحضار

مادة ١٢٩ - قاضى التحقيق في جميع المواد أن يصدر حسب الأحوال أمرا بحضور المتهم، أو بالقبض عليه وإحضاره .

مادة ١٣٠ - يجب أن يشتمل كل أمر على اسم المتهم وإلقبه وصناته وهل إقامته ولقبته المنسوبة إليه وتاريخ الأمر وإصداره للقاضى والتمم الرسمى .

ويشمل الأمر بحضور المتهم فضلا عن ذلك تكليفه بالحضور في ميعاد معين .

ويشمل أمر القبض والإحضار تكليف رجال السلطة العامة بالقبض على المتهم وإحضاره أمام القاضى ، وإذا رفض الحضور طوعا في الحال .

ويشمل أمر الحلبس تكليف مأمور السجن بقبول المتهم ووضعه في السجن مع بيان مادة القانون المنطبقة على الواقعة .

مادة ١٣١ - تمنى الأوامر إلى المتهم بمجرد معرفة أحد المحضرين أو واحد رجال السلطة العامة ، وقسم له بصورة منها .

مادة ١٣٢ - تكون الأوامر التي يصدرها قاضى التحقيق بخلافه في جميع الأراضي المصرية .

مادة ١٢٢ - إذا حضر الشاهد أمام القاضى واستمع من أقام الشهادة أو من حلف أمين ، يحكم عليه القاضي في الجمع والخصائيات بعد سماع أقوال الشاهد بالجلس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، أو بفرصة لا تزيد على ستين جنيا .

ويجوز إعفاؤه من كل أو بعض العقوبة إذا عدل عن امتناعه قبل انتهاء التحقيق .

مادة ١٢٣ - يجوز الطعن في الأحكام الصادرة على الشهود من قاضى التحقيق طبقا للمادتين ١٢٠ و ١٢٢ . وتزاعى في ذلك القواعد والأوضاع المقررة في القانون .

مادة ١٢٤ - إذا كان الشاهد مريضا أو لديه ما يمنعه من الحضور تسمع شهادته في محل وجوده ، فإذا انتقل القاضى لسماع شهادته وتبين له عدم صحة المنع جاز له أن يحكم عليه بالجلس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بفرصة لا تتجاوز عشرة جنيات .

والحكم عليه أن يظن في الحكم الصادر عليه بطريق المارضة أو الاستئناف طبقا لما هو مقرر في المواد السابقة .

مادة ١٢٥ - يقدر قاضى التحقيق بناء على طلب الشهود المصاريف والتوصيات التي يستحقونها بسبب حضورهم لأداء الشهادة .

## الفصل السابع

### في الاستجواب والمواجهة

مادة ١٢٦ - عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق ، يجب على المحقق أن يثبت شخصيته ، ثم يحيطه علما بالتهمة المنسوبة إليه ويثبت أقواله في المحضر .

مادة ١٢٧ - في خير حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة ، لا يجوز للحق في الجنائيات أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محاميه بحضور إن وجد .

وعلى المتهم أن يعلن اسم محاميه بتقرير يكتب في قلم تطلب المحكمة أو إلى مأمور السجن كما يجوز لمحاميه أن يتولى هذا الإقرار أو الامتناع .

مادة ١٣٩ - يجب على قاضي التحقيق قبل أن يصدر أمرا بالحبس أن يسمع أقوال النيابة العامة .

مادة ١٤٠ - النيابة العامة أن تطلب في أي وقت حبس المتهم احتياطيا .

مادة ١٤١ - يجب عند إيداع المتهم السجن بناء على أمر الحبس أن تسلم صورة من هذا الأمر إلى مأمور السجن بعد توقيعه على الأصل بالاستلام .

مادة ١٤٢ - لا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والإحضار وأوامر الحبس بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدورها، ما لم يتمدها قاضي التحقيق لمدة أخرى .

مادة ١٤٣ - لا يجوز لمأمور السجن أن يسمح لأحد من رجال السلطة بالاتصال بالهياوس داخل السجن إلا بإذن كتابي من قاضي التحقيق، وعليه أن يدون في دفتر السجن اسم الشخص الذي سمح له بذلك ووقت المقابلة وتاريخ ومضمون الإذن .

مادة ١٤٤ - لقاضي التحقيق في كل الأحوال أن يأمر بعدم اتصال المتهم بالهياوس بغيره من المسجونين وبألا يزوره أحد، وذلك بدون إخلال بحق المتهم في الاتصال دائما بالمدافع عنه بدون حضور أحد .

مادة ١٤٥ - ينتهي الحبس الاحتياطي حتى بمضي خمسة عشر يوما على حبس المتهم، ومع ذلك يجوز لقاضي التحقيق بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم، أن يصدر أمرا بد الحبس مدة أو مددا أخرى لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوما .

على أنه في مواد الجرح يجب الإفراج حتى من المتهم المقبوض عليه بعد مرور ثمانية أيام من تاريخ استجوابه إذا كان له محل إقامة معروف في مصر، وكان الحد الأقصى للقبو المقررة قانونا لا يتجاوز ستة أسابيع، ولم يكن مكانا وسبق الحكم عليه بالحبس أكثر من ستة .

مادة ١٤٦ - إذا رأى قاضي التحقيق مدا ليس الاحتياطي زيادة على ما هو مقرور بالمادة السابقة، وجب قبل انقضاء المدة السابقة الذكر عرض الأدوار على غرفة الاتهام لتصدر أمرا بما تراه بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم .

مادة ١٣٣ - إذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور دون عذر مقبول، أو إذا خيف هربه، أو إذا لم يكن له محل إقامة معروف إذا كانت الجريمة في حالة تلبس، جاز لقاضي التحقيق أن يصدر أمرا بالقبض على المتهم وإحضاره ولو كانت الواقعة ما لا يجوز فيها حبس المتهم احتياطيا .

مادة ١٣٤ - يجب على قاضي التحقيق أن يستجوب فوراً المتهم المقبوض عليه، وإذا تمرد ذلك يودع في السجن إلى حين استجوابه، ويجب ألا تزيد مدة إيداعه على أربع وعشرين ساعة. فإذا مضت هذه المدة، وجب على مأمور السجن تسليمه إلى النيابة العامة. وعليه أن تطلب في الحال إلى قاضي التحقيق استجوابه، وعند الانقضاء تطلب ذلك إلى القاضي الجاني أو رئيس المحكمة أو أي قاض آخر يعبه رئيس المحكمة، وإلا أمرت بإخلاء سبيله .

مادة ١٣٥ - إذا قبض على المتهم خارج دائرة المحكمة التي يجري التحقيق فيها، يرسل إلى النيابة العامة بالجهة التي قبض عليه فيها. وعلى النيابة العامة أن تتحقق من جميع البيانات الخاصة بشخصه، وتعيظه عليها بالواقعة المنسوبة إليه، وتدون أقواله في شأنها .

مادة ١٣٦ - إذا اعترض المتهم على قله أو كانت حالته الصحية لا تسمح بالقل يحضر قاضي التحقيق بذلك وعليه أن يصدر أمره فوراً بما يقي .

## الفصل التاسع في أمر الحبس

مادة ١٣٧ - إذا تبين بعد استجواب المتهم أو في حالة هربه أن الدلائل كافية، وكانت الواقعة جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر، جاز لقاضي التحقيق أن يصدر أمرا بحبس المتهم احتياطيا .

ويجوز دائما حبس المتهم احتياطيا، إذا لم يكن له محل إقامة ثابت ومعروف في مصر وكانت الجريمة جنحة معاقب عليها بالحبس .

مادة ١٣٨ - لا يجوز الحبس الاحتياطي في الجرح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر إلا إذا كانت الجريمة تتضمن طعنا في الأعراض أو تعريضاً على إفساد الأخلاق أو إذا كانت من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٧ و ١٧٩قرة ثانياً ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ من قانون العقوبات .

مادة ١٥٠ - يدفع مبلغ الكفالة من المتهم أو من غيره ، أو يكون ذلك بإيداع المبلغ المقدّر في خزنة المحكمة هذا أو سندات حكومية أو مضمونة من الحكومة .

ويجوز أن يقبل من أي شخص ملء التمهّد بدفع المبلغ المقدّر للكفالة إذا أدخل المتهم بشرط من شروط الإفراج ويؤخذ عليه التمهّد بذلك في حضور التحقيق أو بتقرير قلم الكاتب . ويكون للحضر أو التقرير قوة السند الواجبة للتنفيذ .

مادة ١٥١ - إذا لم يتمّ المتهم بغير مضمون مقبول بتنفيذ أحد الالتزامات المفروضة عليه ، يصبح الجزء الأول من الكفالة ملكاً للحكومة بغير حاجة إلى حكم بذلك .

ويرد الجزء الثاني للمتهم إذا صدّق الدعوى بقرار بأن لا وجه ، أو حكم بالبراءة .

مادة ١٥٢ - لقاضي التحقيق إذا رأى أن حالة المتهم لا تسمح بتقديم كفالة أن يزيه بأن يقدم نفسه لمكتب البوليس في الأوقات التي يحددها له في أمر الإفراج مع مراعاة ظروفه الخاصة .

وله أن يطلب منه اختيار مكان للإقامة فيه غير المكان الذي وقت فيه الحرية ، كما له أن يحظر عليه ارتياد مكان معين .

مادة ١٥٣ - الأمر الصادر بالإفراج لا يمنع قاضي التحقيق من إصدار أمر جديد بالقبض على المتهم أو بحجسه ، إذا قويت الأدلة ضده أو أدخل بالشروط المفروضة عليه ، أو وجدت ظروف تستدعي اتخاذ هذا الإجراء .

مادة ١٥٤ - إذا أجل المتهم إلى غرفة الاتهام أو إلى المحكمة يكون الإفراج عنه إن كان محبوباً أو حوسماً إن كان مغرباً عنه من اختصاص الجهة المحال إليها .

وفي حالة الإحالة إلى محكمة الجنايات يكون الأمر في غير دور الاعتقاد من اختصاص غرفة الاتهام .

وفي حالة الحكم بعدم الاختصاص تكون غرفة الاتهام هي المختصة بالنظر في طلب الإفراج أو الجلس إلى أن ترفع الدعوى إلى المحكمة المختصة .

مادة ١٥٥ - لا يقبل من المعنى عليه أو من المدعى بالحقوق المدنية طلب حبس المتهم ولا تسمح منه أقوالاً في المناقشة المتعلقة بالإفراج عنه .

ولغرفة الاتهام مد الجلس مددا متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوماً إلى أن ينتهي التحقيق .

ولما عند الأمر بمد مدة الجلس الاحتياطي أن تتحدد للقاضي أجلاً لإتمام التحقيق ، فإذا لم يتمّ التحقيق في هذا الأجل ، وجب عرض الأوراق عليها في نهاية هذا الأجل ، ولما في هذه الحالة أن تصدر أمراً بأن لا وجه للإقامة الدعوى ، أو بإحالتها إلى المحكمة المختصة ، أو باستمرار التحقيق مع حبس المتهم أو الإفراج عنه .

## الفصل العاشر

### في الإفراج المؤقت

مادة ١٤٧ - لقاضي التحقيق في كل وقت سواء من تلقاه نفسه أو بناء على طلب المتهم أن يأمر بعد سماع أقوال النيابة العامة بالإفراج المؤقت عن المتهم إذا كان هو الذي أمر بحجسه احتياطياً ، على شرط أن يشهد المتهم بالحضور كلما طلب وبالا يفر من تنفيذ الحكم الذي يمكن أن يصدر ضده .

فإذا كان الأمر بالجلس الاحتياطي صادوا من غرفة الاتهام بناء على استئناف النيابة العامة الأمر بالإفراج السابق صدوره من قاضي التحقيق ، فلا يجوز صدور أمر جديد بالإفراج إلا منها .

مادة ١٤٨ - في غير الأحوال التي يكون فيها الإفراج واجباً حتماً ، لا يفرض من المتهم ضمان أو بذر ضمان إلا بعد أن يمين له خلا في الجهة الكائن بها مركز المحكمة إن لم يكن مقبلاً فيها .

مادة ١٤٩ - يجوز تطبيق الإفراج المؤقت - في غير الأحوال التي يكون فيها واجباً حتماً - على تقديم كفالة .

وبقدر قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام ، إذا كان أمر الإفراج صادراً منها ، مبلغ الكفالة . ويخصص جزء معين منه ليكون جزاء كافياً لتخلف المتهم عن الحضور في جميع إجراءات التحقيق والدعوى ولتقديم تنفيذ الحكم والقيام بكافة الواجبات الأخرى التي تفرض عليه . ويخصص الجزء الآخر لدفع ما يأتي بترتيبه :

(أولاً) المصاريف التي دفعها مجبلاً المدعى بالحقوق المدنية .

(ثانياً) المصاريف التي صرفتها الحكومة .

(ثالثاً) المصاريف المسببة التي قد يحكم بها على المتهم .

والحكمة في هذه الحالة أن تحكم بعدم الاختصاص، إذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تفويض العقوبة إلى حدود الجمع .

مادة ١٩٢ - يفضل قاضي التحقيق في الأمر الصادر بالإحالة إلى المحكمة الجزئية أو غرفة الاتهام في استنفاص حبس المتهم احتياطياً، أو الإفراج عنه ، أو في القبض عليه وحسبه احتياطياً ، إذا لم يكن قد قبض عليه أو كان قد أفرج عنه .

مادة ١٩٣ - تشمل الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق طبقاً للواد ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦١ على اسم ولقب ومن المتهم وعلى ميلاده وسكنه وصناعته وبيان الواقعة المنسوبة إليه وصفها القانوني .

### الفصل الثاني عشر

#### في استئناف أوامر قاضي التحقيق

مادة ١٩٤ - للنيابة العامة أن تستأنف ولو لمصلحة المتهم جميع الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق سواء من تقاض نفسه ، أو بناء على طلب الخصوم .

مادة ١٩٥ - الجنى عليه والذى بالحقوق المدنية استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى .

مادة ١٩٦ - يلجج الخصوم أن يستأنفوا الأوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص ، ولا يوقف الاستئناف سير التحقيق . ولا يترتب على القضاء بعدم الاختصاص بطلان إجراءات التحقيق .

مادة ١٩٧ - لا يجوز لغير النيابة العامة استئناف الأمر الصادر بالإحالة أمام المحكمة المختصة بالنظر في أصل الدعوى، وذلك مع عدم الإخلال بما للتمم من الحق في أن يثبت أن الواقعة التي انبثت عليها الحالة لا يباقي عليها القانون .

مادة ١٩٨ - يحصل الاستئناف بتقرير في قلم الكتاب في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأمر أو التبليغ أو الإعلان حسب الأحوال .

مادة ١٩٩ - يكون ميعاد الاستئناف بالنسبة للنائب العام عشرة أيام .

مادة ٢٠٠ - يقع الاستئناف إلى غرفة الاتهام، وتصل فيه على وجه الاستيعال .

مادة ٢٠١ - لا يجوز تنفيذ الأمر الصادر بالإفراج المؤقت قبل اقتضاء ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ١٩٨ و قبل الفصل في الاستئناف إذا رفع في الميعاد .

مادة ٢٠٢ - إذا رفض الاستئناف المرفوع من المني عليه أو من المدعى بالحقوق المدنية، جاز لفرقة الاتهام أن تحكم عليه بالتمريض التابعة من وضع الاستئناف .

### الفصل الحادى عشر

#### في انتهاء التحقيق والتصرف في الدعوى

مادة ١٥٦ - متى انتهى التحقيق يرسل قاضي التحقيق الأوراق إلى النيابة العامة ، وعليها أن تقدم له طلباتها كتابة خلال ثلاثة أيام إذا كان المتهم محبوساً وعشرة أيام إذا كان مغرباً عنه .

وعليه أن يخطر بأق الخصوم ليبدوا ما قد يكون لديهم من أقوال .

مادة ١٥٧ - إذا رأى قاضي التحقيق أن الواقعة لا يباقي عليها القانون، أو أن الأدلة على المتهم غير كافية، يصدر أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، ويخرج من المتهم الحبس وإن لم يكن محبوساً لسبب آخر .

مادة ١٥٨ - إذا رأى قاضي التحقيق أن الواقعة مخالفة ، يحيل المتهم إلى المحكمة الجزئية ، ويخرج عنه إن لم يكن محبوساً لسبب آخر .

مادة ١٥٩ - إذا رأى قاضي التحقيق أن الواقعة جنسة ، يحيل المتهم إلى المحكمة الجزئية ما لم تكن الجزية من الجمع التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر - هذا الجمع للضرر بأفراد الناس، فيحيلها إلى محكمة الجنايات .

مادة ١٦٠ - على النيابة العامة عند صدور القرار بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية أن تقوم بإرسال جميع الأوراق إلى قلم كتاب المحكمة في ظرف يومين، وإعلان الخصوم بالحضور أمام المحكمة في أقرب جلسة وفي المواعيد المقررة .

مادة ١٦١ - إذا رأى قاضي التحقيق أن الواقعة جنائية ، يحيلها إلى غرفة الاتهام ، ويكلف النيابة العامة بإرسال الأوراق إليها فوراً .

ومع ذلك يجوز له بدلاً من تقديم الدعوى إلى غرفة الاتهام أن يصدر أمراً بإحالتها إلى المحكمة الجزئية ، إذا رأى أن الجناية قد اقترنت بأحد الأعداء القانونية أو بظروف غففة من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجمع .

على أن ذلك لا يجوز له إذا كان القتل جنائياً ارتكبت بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر .

ويصدر أمر الإحالة المذكور بناء على طلب النيابة العامة ، أو من قضاة المجلس القاضي. ويجب أن يشمل على بيان الأعداء أو الظروف المخففة التي ين عليها .

## الفصل الثالث عشر

## في غرفة الاتهام

مادة ١٧٣ - تشكل غرفة الاتهام في كل محكمة ابتدائية من ثلاثة من قضاتها .

وفي حالة ما اذا كانت التحقيق قد باشره أحد مستشاري محكمة الاستئناف ، تشكل غرفة الاتهام من ثلاثة من مستشاري تلك المحكمة .

مادة ١٧٤ - تعقد غرفة الاتهام مرة في كل أسبوع، ويجوز طعنها في غير الأيام المبينة لاعتقادها كلما اقتضت الحال ذلك .

ولها أن تعقد جلساتها في غير مقر المحكمة .

مادة ١٧٥ - في الأحوال التي يجب فيها عرض الأمر على غرفة الاتهام ترسل النيابة العامة الأوراق فوراً إلى قلم كاتب المحكمة، وتعلن الخصوم لتقديم مذكراتهم والحضور في ظرف ثلاثة أيام .

مادة ١٧٦ - تعقد غرفة الاتهام جلساتها في غير علانية ، وتصدر أوصارها بعد سماع تقرير من أحد أعضائها والإطلاع على الأوراق ومذكرات الخصوم وسماع الإيضاحات التي ترى لزوم طلبها منهم .

ويجوز أن يدعى قاضي التحقيق أو عضو النيابة العامة الذي قام بإجراء التحقيق ليقدم كل ما يلزم من الإيضاحات .

مادة ١٧٧ - لغرفة الاتهام عند النظر في مذ الحس الاحتياطي ، أو في الاستئنافات التي يرضها الخصوم ، أو في الأوامر الصادرة بالإحالة إليها من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة ، أن تجري تحقيقاً تكليفاً .

مادة ١٧٨ - لغرفة الاتهام عند النظر في مذ الحس الاحتياطي ، أو في الاستئنافات التي ترفع لها من قرارات قاضي التحقيق ، أن تصدر الموضوع وتؤول بنفهمها لإتمام التحقيق ، ثم تصدر أمرها طبقاً لمادة ١٨٢

مادة ١٧٩ - لغرفة الاتهام عند استعمالها حق التصدي طبقاً لمادة السابقة ، أو عند إحالة الدعوى إليها من قاضي التحقيق طبقاً لمادة ١٦١ أو من النيابة طبقاً لمادة ٢١٧ ، أن تشكل في الدعوى وقائع أخرى ، أو أشخاصاً آخرين ، وأن تجري التحقيق اللازم لذلك .

مادة ١٨٠ - في الأحوال المتقدمة في المواد الثلاث السابقة ، يجوز لفرفة الاتهام أن تدب أحد أعضائها ليقوم بإجراء التحقيق ، ويكون للقاضي المدعوب كل السلطة المخولة لقاضي التحقيق .

ولها أن تدب لذلك قاضي التحقيق أو عضو النيابة العامة الذي قام بإجراء التحقيق .

مادة ١٨١ - متى انتهى التحقيق المذكور في المادة ١٧٨ ، ينظر الخصوم للإطلاع عليه ، ثم يرسل إلى النيابة العامة طبقاً لما هو مقرر في المادة ١٥٦

مادة ١٨٢ - إذا رأت غرفة الاتهام عند إحالة الدعوى إليها طبقاً لمادة ١٦١ أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على التهمة وترجحت لديها إدانته ، تأمر بإحالتها إلى محكمة الجنايات .

ويجوز لها إحالتها إلى المحكمة الجزئية طبقاً لمادة ١٦١

وإذا رأت أن الواقعة جنسية أو مخافة ، تأمر بإحالتها إلى المحكمة المختصة بنظرها .

وإذا وجد شك في وصف التهمة إن كانت جنسية أو جنائية ، يجوز إحالتها إلى محكمة الجنايات بالوصفين لشككهما تراه .

وتحوم النيابة العامة بإرسال الأوراق فوراً إلى المحكمة المحالة إليها الدعوى .

وإذا رأت أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون ، أو كانت الدلائل غير كافية ، تصدر غرفة الاتهام أمراً بدم وجود وجه لإقامة الدعوى ، وتأمر بالفراغ من التهمة ما لم يكن محسوساً لسبب آخر .

مادة ١٨٣ - إذا كانت الواقعة سبق الحكم فيها نهائياً من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأنها جنائية ، سواء أكانت الدعوى أحيلت إليها من النيابة أم من قاضي التحقيق أم من غرفة الاتهام ، يجب على غرفة الاتهام إذا رأت أن هناك وجهاً للسفر للدعوى أن تنقلها إلى محكمة الجنايات . ومع ذلك إذا رأت أن الواقعة جنسية أو مخافة ، جاز لها أن تنقلها إلى محكمة الجنايات بالوصفين لشككهما تراه .

مادة ١٨٤ - يبين الأمر الصادر بالإحالة الجزئية المستندة لهم جميع أركانها المكتوبة لها ، وكافة الظروف المشددة أو المخففة للعقوبة ، ومادة القانون المراد تطبيقها .

مادة ١٨٥ - إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة ، تحال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكاناً باحداها .

فإذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة ، تحال إلى المحكمة الأعلى درجة .

مادة ١٩٣ — يبلغ أمر الإحالة إلى النيابة العامة خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدوره . ويجب إعلانه إلى باقي الخصوم في ميعاد ثلاثة أيام .

وعلى النيابة أن تكلف المتهم على وجه السرعة بالحضور أمام المحكمة المختصة حسبما جاء في أمر الإحالة .

مادة ١٩٤ — إذا صدر أمر بإحالة المتهم بمناية إلى محكمة الجنايات في حقّه ثم حضر أو قبض عليه تنظر الدعوى بمحضره أمام المحكمة .

مادة ١٩٥ — إذا طرأ جد صدور الأمر بالإحالة ما يستوجب إجراء تحقيقات تكميلية ، كان للنيابة العامة أن ترفع الأمر ، إلى قاضي التحقيق أو تجري هي التحقيق إذا كان أمر الإحالة صادرا منها ، ولهذا الغرض ، وقدم محضر التحقيق إلى المحكمة .

## الفصل الرابع عشر في الطعن في أوامر غرفة الاتهام

مادة ١٩٦ — للنايب العام والجنّي عليه والذي بالحقوق المدنية الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى .

مادة ١٩٧ — للنايب العام الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بإحالة الجاني إلى المحكمة الجزئية ، أو بأن الواقعة جسيمة أو عاقلة .

مادة ١٩٨ — لا يجوز الطعن المذكور في المادتين السابقتين إلا نطقاً في تطبيق نصوص قانون أو في تأويلها . ويحصل الطعن بالأوضاع وفي المواعيد المقررة للطعن في الأحكام بطريق النقض .

مادة ١٩٩ — تحكم المحكمة في الطعن بدسّام أوّال النيابة العامة وبقاء الخصوم . فإذا قبل الطعن ، تبعد المحكمة القضية إلى غرفة الاتهام معبئة بالحرمة المكتوبة لها الأفعال المرتكبة .

## الفصل الخامس عشر

### في العودة إلى التحقيق لظهور دلائل جديدة

مادة ٢٠٠ — الأمر الصادر من قاضي التحقيق أو من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى يمنع من العودة إلى التحقيق إلا إذا ظهرت دلائل جديدة قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية .

ويعد من الدلائل الجديدة شهادة الشهود والحاضر والأوراق الأخرى التي لم تعرض على قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام ، ويكون من شأنها تقوية الدلائل التي وجدت غير كافية أو زيادة الإيضاح المؤدي إلى ظهور الحقيقة .

ولا يجوز العودة إلى التحقيق إلا بناء على طلب النيابة العامة .

مادة ١٨٦ — في أحوال الارتباط التي يجب فيها دفع الدعوى من جميع الجرائم أمام محكمة واحدة ، إذا كان بعض الجرائم من اختصاص المحاكم العادية وبعضها من اختصاص محاكم استئنافية ، يكون رفع الدعوى بجميع الجرائم أمام المحاكم العادية ، إلا في الحالة المنصوص عليها في المواد ٦٦ وما بعدها من الدستور .

مادة ١٨٧ — تفصل غرفة الاتهام في المجلس الاحتياطي طبقاً لحكم المادة ١٦٢

مادة ١٨٨ — عند ما تصدر غرفة الاتهام أمراً بالإحالة إلى محكمة الجنايات ، تكلف كلا من النيابة العامة والمدعي بالحقوق المدنية والمتهم أن يقدم لما في الحال فأعانة بالشهود الذين يطلب أن توسع شهادتهم أمام المحكمة مع بيان أسماؤهم ومحال إقامتهم والوقائع التي يطلب من كل منهم إلقاء الشهادة عنها .

وتتسع غرفة الاتهام لأعانة ثمانية بالشهود المذكورين ، وتكلف النيابة العامة بإعلامهم ما لم تر أن شهادتهم لا تأثيرها على الدعوى ، أو أن القصد من طلب حضورهم المطلق أو التكاليف .

ولفرقة الاتهام أن تزيد في هذه الأعانة فيما بعد ، بناء على طلب المتهم أو المدعي بالحقوق المدنية شهوداً آخرين . ويجب إخطار النيابة العامة بهذا الطلب قبل الفصل فيه بأربع وعشرين ساعة .

مادة ١٨٩ — يعلن كل من الخصوم شهوده الذين لم يدعوا في الأعانة السابقة بالحضور على يد محضر من خفّضه مع إيداع مصاريف اشتغالهم بقلم الكتاب .

مادة ١٩٠ — يجب على النيابة العامة وبقاء الخصوم أن يملأ كل منهم الآخر قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل بأسماء الشهود المعلنين من قبله ولم تخرج أسماؤهم في الأعانة المذكورة ، مع بيان موضوع شهادة كل منهم .

مادة ١٩١ — تبين غرفة الاتهام من طفاها نفسها مدافعا لكل منهم بمناية صدر أمر بإحالة إلى محكمة الجنايات ، إذا لم يكن قد اتّفق من يقوم بالدفاع عنه .

وإذا كان لدى المدافع المعلن من قبل غرفة الاتهام أمداً أو مواعيد يريد التمسك بها يجب عليه إبداؤها بدون تأخير . فإذا طرأت عليه بدلا أو صل مكلف القضية إلى رئيس محكمة الاستئناف وقبل فتح دور الانقضاء ، وجب تقديمها للرئيس محكمة الاستئناف . فإذا طرأت عليه بدلت دور الانقضاء تقدم إلى رئيس محكمة الجنايات . وإذا قبلت الأضرار ، يبين مدافع آخر .

مادة ١٩٢ — يرسل في الحال ملف كل قضية صدر فيها أمر إحالة من غرفة الاتهام أو المحكمة الابتدائية هيئة استئنافية إلى رئيس محكمة الاستئناف . وإذا طلب المدافع من المتهم ميعادا للاطلاع على ملف القضية ، فمعه غرفة الاتهام أو المحكمة ميعادا لا يجاوز عشرة أيام يتفق أثناءها ملف القضية في قسم الكتاب حتى يقضى للدفاع الاطلاع عليه من غير أن يتخلل من هذا العمل .

## الباب الرابع

### في التحقيق بمعرفة النيابة العامة

مادة ٢٠٦ - يجب على النيابة العامة في الجنائيات المجلس بما أن تقتل فوراً إلى عمل الواقعة طبقاً للمادتين ٣١ و ٣٢ من هذا القانون ويجب عليها أن خطر قاضي التحقيق بانتقالها دون أن تكون ملزمة بانتظاره وذلك في غير الجرائم المنصوص عليها في المادة التالية .

مادة ٢٠٧ - النيابة العامة أن تباشر التحقيق في مواد الجلب وفي الجنائيات المنصوص عليها في المواد من ٥١ إلى ٥٤ و ٢٣٦ و ٢٤٠ من قانون العقوبات طبقاً للأحكام المقررة لقاضي التحقيق مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المواد التالية .

مادة ٢٠٨ - لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه .

مادة ٢٠٩ - الأمر بالمجلس الصادر من النيابة العامة لا يكون نافذ المفعول إلا لمدة الأربعة الأيام التالية لقبض على المتهم ، أو تسليمه لنيابة إذا كان مقبوضاً عليه من قبل .

ولا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والإحضار وأوامر المجلس الصادرة من النيابة العامة بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدورها ما لم تخصصها النيابة العامة لمدة أخرى .

مادة ٢١٠ - إذا رأت النيابة العامة مد المجلس الاحتياطي، وجب قبل انقضاء مدة الأربعة الأيام أن تمرض الأوراق على قاضي التحقيق أو على القاضي الجزئي حيث لا يوجد قاضي تحقيق ليصدر أمراً بما يراه بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم .

وللقاضي مد المجلس الاحتياطي لمدة أو لعدة متتالية بحيث لا يزيد مجموع مد المجلس على خمسة وأربعين يوماً .

مادة ٢١١ - في غير الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ إذا لم يته التحقيق بعد انقضاء مد المجلس الاحتياطي المذكور في المادة السابقة، وجب على النيابة العامة إرسال الأوراق إلى قاضي التحقيق ليتولى إجراء التحقيق .

وللقاضي التحقيق في هذه الحالة مد المجلس الاحتياطي ثلاثين يوماً . فإذا لم يته التحقيق بعد ذلك، وجب عرض الأوراق على غرفة الاتهام مد المجلس الاحتياطي كالمقرر في المادة ١٤٦

مادة ٢١٢ - النيابة العامة أن تخرج عن المتهم في أى وقت بكتلة أو بغيره كقاعدة .

مادة ٢٠٨ - قاضي التحقيق أو القاضي الجزئي حيث لا يوجد قاضي تحقيق أن يقدم كفالة للإفراج من المتهم كلما طلبت النيابة العامة الأمر باستناد المجلس . وتراعى في ذلك أحكام المواد من ١٤٩ إلى ١٥٣

مادة ٢٠٩ - لا يجوز لنيابة العامة في التحقيق الذي تجريه تفتيش غير المتهمين، أو منازل غير المتهمين، أو ضبط الخطابات والرسائل في الحالة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ٩٤ إلا بناءً على إذن من قاضي التحقيق أو القاضي الجزئي حيث لا يوجد قاضي تحقيق .

مادة ٢١٠ - قاضي التحقيق كلما عرضت عليه الأوراق بناءً على المواد السابقة أن يتولى بنفسه التحقيق في الدعوى .

مادة ٢١١ - تسرى على التهود في التحقيق الذي تجريه النيابة العامة الأحكام المقررة أمام قاضي التحقيق .

ويكون الحكم على الشاهد الذي يتبع من الحضور أمام النيابة العامة ، والذي يحضر ويتبع من الإجابة ، من القاضي الجزئي في الجهة التي طلب حضور الشاهد فيها ، حسب الأحوال للمنفعة .

مادة ٢١٢ - إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أن الواقعة لا يحاط عليها بالقانون، أو أن الدلائل غير كافية للإتهام ، تصدر أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ، وتأمّر بالإفراج من المتهم ما لم يكن مجبواً لسبب آخر .

مادة ٢١٣ - للجنى عليه وللحق في المدنية الطعن في الأمر المذكور في المادة السابقة أمام غرفة الاتهام ، ويقع في ذلك أحكام المواد ١٦٥ وما بعدها .

مادة ٢١٤ - للنائب العام أن يلقى الأمر المذكور في مدة الثلاثة أشهر التالية لصدوره ، إلا أنه لا يجوز له ذلك إذا صدر قراؤه من غرفة الاتهام برفض الطعن المرفوع لما من هذا الأمر .

مادة ٢١٥ - للجنى عليه وللحق في المدنية والمدنية والنائب العام الطعن بطريق النقض في القرار الصادر من غرفة الاتهام برفض الطعن المقدم من المتهم عليه من المدعى بالحق في المدنية في الأحوال والأوضاع المقررة في المادتين ١٩٨ و ١٩٩

مادة ٢١٦ - الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى وفقاً للمادة ٢١٢ لا يمنع من العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة طبقاً للمادة ٢٢٠

مادة ٢١٧ - إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أن مخالفته أو جنة ناشئة ثبوتاً كافياً على شخص أو أكثر ترفع الدعوى للحكمة المختصة بنظرها بطريق تكليف المتهم بالحضور .

وإذا رأت أن التهمة بجناية ، تعيها إلى قاضي التحقيق ما لم يكن من الجنائيات المنصوص عليها في المواد من ٥١ إلى ٥٤ و ٢٣٦ و ٢٤٠ من قانون العقوبات فتعيها إلى غرفة الاتهام أو إلى المحكمة المختصة طبقاً للمادة ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠ و ١٠٠١ و ١٠٠٢ و ١٠٠٣ و ١٠٠٤ و ١٠٠٥ و ١٠٠٦ و ١٠٠٧ و ١٠٠٨ و ١٠٠٩ و ١٠١٠ و ١٠١١ و ١٠١٢ و ١٠١٣ و ١٠١٤ و ١٠١٥ و ١٠١٦ و ١٠١٧ و ١٠١٨ و ١٠١٩ و ١٠٢٠ و ١٠٢١ و ١٠٢٢ و ١٠٢٣ و ١٠٢٤ و ١٠٢٥ و ١٠٢٦ و ١٠٢٧ و ١٠٢٨ و ١٠٢٩ و ١٠٣٠ و ١٠٣١ و ١٠٣٢ و ١٠٣٣ و ١٠٣٤ و ١٠٣٥ و ١٠٣٦ و ١٠٣٧ و ١٠٣٨ و ١٠٣٩ و ١٠٤٠ و ١٠٤١ و ١٠٤٢ و ١٠٤٣ و ١٠٤٤ و ١٠٤٥ و ١٠٤٦ و ١٠٤٧ و ١٠٤٨ و ١٠٤٩ و ١٠٥٠ و ١٠٥١ و ١٠٥٢ و ١٠٥٣ و ١٠٥٤ و ١٠٥٥ و ١٠٥٦ و ١٠٥٧ و ١٠٥٨ و ١٠٥٩ و ١٠٦٠ و ١٠٦١ و ١٠٦٢ و ١٠٦٣ و ١٠٦٤ و ١٠٦٥ و ١٠٦٦ و ١٠٦٧ و ١٠٦٨ و ١٠٦٩ و ١٠٧٠ و ١٠٧١ و ١٠٧٢ و ١٠٧٣ و ١٠٧٤ و ١٠٧٥ و ١٠٧٦ و ١٠٧٧ و ١٠٧٨ و ١٠٧٩ و ١٠٨٠ و ١٠٨١ و ١٠٨٢ و ١٠٨٣ و ١٠٨٤ و ١٠٨٥ و ١٠٨٦ و ١٠٨٧ و ١٠٨٨ و ١٠٨٩ و ١٠٩٠ و ١٠٩١ و ١٠٩٢ و ١٠٩٣ و ١٠٩٤ و ١٠٩٥ و ١٠٩٦ و ١٠٩٧ و ١٠٩٨ و ١٠٩٩ و ١١٠٠ و ١١٠١ و ١١٠٢ و ١١٠٣ و ١١٠٤ و ١١٠٥ و ١١٠٦ و ١١٠٧ و ١١٠٨ و ١١٠٩ و ١١١٠ و ١١١١ و ١١١٢ و ١١١٣ و ١١١٤ و ١١١٥ و ١١١٦ و ١١١٧ و ١١١٨ و ١١١٩ و ١١٢٠ و ١١٢١ و ١١٢٢ و ١١٢٣ و ١١٢٤ و ١١٢٥ و ١١٢٦ و ١١٢٧ و ١١٢٨ و ١١٢٩ و ١١٣٠ و ١١٣١ و ١١٣٢ و ١١٣٣ و ١١٣٤ و ١١٣٥ و ١١٣٦ و ١١٣٧ و ١١٣٨ و ١١٣٩ و ١١٤٠ و ١١٤١ و ١١٤٢ و ١١٤٣ و ١١٤٤ و ١١٤٥ و ١١٤٦ و ١١٤٧ و ١١٤٨ و ١١٤٩ و ١١٥٠ و ١١٥١ و ١١٥٢ و ١١٥٣ و ١١٥٤ و ١١٥٥ و ١١٥٦ و ١١٥٧ و ١١٥٨ و ١١٥٩ و ١١٦٠ و ١١٦١ و ١١٦٢ و ١١٦٣ و ١١٦٤ و ١١٦٥ و ١١٦٦ و ١١٦٧ و ١١٦٨ و ١١٦٩ و ١١٧٠ و ١١٧١ و ١١٧٢ و ١١٧٣ و ١١٧٤ و ١١٧٥ و ١١٧٦ و ١١٧٧ و ١١٧٨ و ١١٧٩ و ١١٨٠ و ١١٨١ و ١١٨٢ و ١١٨٣ و ١١٨٤ و ١١٨٥ و ١١٨٦ و ١١٨٧ و ١١٨٨ و ١١٨٩ و ١١٩٠ و ١١٩١ و ١١٩٢ و ١١٩٣ و ١١٩٤ و ١١٩٥ و ١١٩٦ و ١١٩٧ و ١١٩٨ و ١١٩٩ و ١٢٠٠ و ١٢٠١ و ١٢٠٢ و ١٢٠٣ و ١٢٠٤ و ١٢٠٥ و ١٢٠٦ و ١٢٠٧ و ١٢٠٨ و ١٢٠٩ و ١٢١٠ و ١٢١١ و ١٢١٢ و ١٢١٣ و ١٢١٤ و ١٢١٥ و ١٢١٦ و ١٢١٧ و ١٢١٨ و ١٢١٩ و ١٢٢٠ و ١٢٢١ و ١٢٢٢ و ١٢٢٣ و ١٢٢٤ و ١٢٢٥ و ١٢٢٦ و ١٢٢٧ و ١٢٢٨ و ١٢٢٩ و ١٢٣٠ و ١٢٣١ و ١٢٣٢ و ١٢٣٣ و ١٢٣٤ و ١٢٣٥ و ١٢٣٦ و ١٢٣٧ و ١٢٣٨ و ١٢٣٩ و ١٢٤٠ و ١٢٤١ و ١٢٤٢ و ١٢٤٣ و ١٢٤٤ و ١٢٤٥ و ١٢٤٦ و ١٢٤٧ و ١٢٤٨ و ١٢٤٩ و ١٢٥٠ و ١٢٥١ و ١٢٥٢ و ١٢٥٣ و ١٢٥٤ و ١٢٥٥ و ١٢٥٦ و ١٢٥٧ و ١٢٥٨ و ١٢٥٩ و ١٢٦٠ و ١٢٦١ و ١٢٦٢ و ١٢٦٣ و ١٢٦٤ و ١٢٦٥ و ١٢٦٦ و ١٢٦٧ و ١٢٦٨ و ١٢٦٩ و ١٢٧٠ و ١٢٧١ و ١٢٧٢ و ١٢٧٣ و ١٢٧٤ و ١٢٧٥ و ١٢٧٦ و ١٢٧٧ و ١٢٧٨ و ١٢٧٩ و ١٢٨٠ و ١٢٨١ و ١٢٨٢ و ١٢٨٣ و ١٢٨٤ و ١٢٨٥ و ١٢٨٦ و ١٢٨٧ و ١٢٨٨ و ١٢٨٩ و ١٢٩٠ و ١٢٩١ و ١٢٩٢ و ١٢٩٣ و ١٢٩٤ و ١٢٩٥ و ١٢٩٦ و ١٢٩٧ و ١٢٩٨ و ١٢٩٩ و ١٣٠٠ و ١٣٠١ و ١٣٠٢ و ١٣٠٣ و ١٣٠٤ و ١٣٠٥ و ١٣٠٦ و ١٣٠٧ و ١٣٠٨ و ١٣٠٩ و ١٣١٠ و ١٣١١ و ١٣١٢ و ١٣١٣ و ١٣١٤ و ١٣١٥ و ١٣١٦ و ١٣١٧ و ١٣١٨ و ١٣١٩ و ١٣٢٠ و ١٣٢١ و ١٣٢٢ و ١٣٢٣ و ١٣٢٤ و ١٣٢٥ و ١٣٢٦ و ١٣٢٧ و ١٣٢٨ و ١٣٢٩ و ١٣٣٠ و ١٣٣١ و ١٣٣٢ و ١٣٣٣ و ١٣٣٤ و ١٣٣٥ و



## الفصل الثاني

### في اختصاص المحاكم الجنائية

في المسائل المدنية التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية

مادة ٢٢٣ - يجوز رفع الدعوى المدنية، مهما بلغت قيمتها، بتوضي الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحاكم الجنائية لتطرحها مع الدعوى الجنائية.

مادة ٢٢٤ - تختص المحكمة الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

مادة ٢٢٥ - إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى، وجب وقف الأول حتى يتم الفصل في الثانية.

مادة ٢٢٦ - إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية، يجب على المحكمة الجنائية أن توقف الدعوى، وتحدد لهم أو المدعي بالحقوق المدنية أو المعنى عليه على حسب الأحوال أجلًا لرفع المسألة المذكورة إلى الجهة ذات الاختصاص.

ولا يمنع وقف الدعوى من اتخاذ الإجراءات، أو التحقيقات الضرورية، أو المستعجلة.

مادة ٢٢٧ - إذا اقتضى الأجل المشار إليه في المادة السابقة ولم ترفع الدعوى إلى الجهة ذات الاختصاص، يجوز للمحكمة أن تصرف النظر من وقف الدعوى وتفضل فيها.

كما يجوز لها أن تحدد لهم أجلًا آخر إذا رأَتْ أن هناك أسبابًا مقبولة تبرر ذلك.

مادة ٢٢٨ - تتبع المحاكم الجنائية في المسائل غير الجنائية التي تفصل فيها تبعًا للدعوى الجنائية طرق الإبتداء المقررة في القانون الخاص بتلك المسائل.

## الفصل الثالث

### في تنازع الاختصاص

مادة ٢٢٩ - إذا قدست دعوى من جريمة واحدة أو عدة جرائم مرتبطة إلى جهتين من جهات التحقيق أو الحكم تابعين لمحاكمة ابتدائية واحدة وقررت كل منهما نهائيًا اختصاصها أو عدم اختصاصها وكان الاختصاص منحصراً فيهما، يرفع طلب تعيين الجهة التي تفصل فيها إلى دائرة الحكم المختصة بالمحاكمة الابتدائية.

## الكتاب الثاني

### في المحام

## الباب الأول

### في الاختصاص

## الفصل الأول

### في اختصاص المحاكم الجنائية في المواد الجنائية

مادة ٢١٨ - تحكم المحكمة الجزئية في كل فعل يعد بمقتضى القانون عسافاً أو جنحة هذا الجنب التي تم بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد. وتحكم أيضاً في الجنائيات التي يميلها إليها قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام أو النيابة العامة طبقاً للواد ١٦١ و١٨٢ و٢١٧ أو التي تقرر من نظرها طبقاً للمادة ٣٠٩

مادة ٢١٩ - تحكم محكمة الجنائيات في كل فعل يعد بمقتضى القانون جنائية وفي الجرائم الأخرى التي ينص القانون على اختصاصها بها.

مادة ٢٢٠ - يتعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة، أو الذي يقع فيه المزمع، أو الذي يقضى عليه فيه

مادة ٢٢١ - في حالة تشروع تبعية الجريمة أنها وقعت في كل محل وقع فيه عمل من أعمال اليد في التنفيذ. وفي الجرائم المستمرة يعتبر مكانا للجريمة كل محل تقوم فيه حالة الاستمرار. وفي جرائم الاضياد والجرائم المتتابعة يعتبر مكانا للجريمة كل محل يقع فيه أحد الأفعال المانعة فيها.

مادة ٢٢٢ - إذا وقعت في الخارج جريمة من الجرائم التي تنص عليها أحكام القانون المصري ولم يكن مرتكبها يحمل إقامة في مصر ولم يضبط فيها ترفع عليه الدعوى في الجنائيات أمام محكمة جنائيات القاهرة وفي الجنب أمام محكمة ما بين الجزئية.

ويجوز في حالة التلبس أن يكون التكليف بالحضور بغير ميداء ، فإذا حضر المتهم وطلب إعطائه ميداءا لتحصير دفاعه ، تأذن له المحكمة بالميداء المقرر بالقررة الأولى .

مادة ٢٣٧ - تبان ورقة التكليف بالحضور لشخص المعلن إليه ، أو على إقامته ، بالطرق المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

وإذا لم يؤد البحث إلى معرفة محل إقامة المتهم ، يسلم الإعلان للسلطة الإدارية التابع لها آخر محل كان يقيم فيه في مصر . ويعتبر المكان الذي وقعت فيه الجريمة آخر محل إقامة المتهم ما لم يثبت خلاف ذلك .

مادة ٢٣٨ - يكون إعلان المجرمين إلى أمور السجن أو من يقوم مقامه ، ويكون إعلان الضباط وضباط الصف والعساكر الذين في خدمة الجيش إلى إدارة الجيش .

وعلى من يجب تسليم الصورة إليه في الحالتين المذكورتين أن يوقع على الأصل بذلك . وإذا امتنع عن التسليم أو التوقيع ، يمكن عليه من قاضي المواد الجزائية بغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات . وإذا أصر بعد ذلك على امتناعه ، تسلم الصورة إلى النيابة العامة بالمحكمة التابع لها المحضر تسليمها إليه أو إلى المطلوب لإعلامه شخصيا .

مادة ٢٣٩ - المحصوم أن يطعوا على أوراق الدعوى بمجرد إعلانهم بالحضور أمام المحكمة .

## الفصل الثاني

### في حضور المحصوم

مادة ٢٤٠ - يجب على المتهم في جلسة مناقبته بالمجلس أن يحضر بنفسه .

أما في الجلسات الأخرى وفي المناقشات ، فيجوز له أن ينيب عنه وكلاء لتقديم دفاعه عوضا عن عدم الإقبال بما للحكمة من الحق في أن تأمر بمحضره شخصيا .

مادة ٢٤١ - إذا لم يحضر الخصم المكلف بالحضور حسب القانون في اليوم المبين بورقة التكليف ، ولم يرسل وكلاء عنه في الأحوال التي يسوغ فيها ذلك ، يجوز الحكم في غيبته بعد الإطلاع على الأوراق .

ومع ذلك إذا كانت ورقة التكليف بالحضور سلمت لشخص الخصم ، يجوز للحكمة إذا لم يقدم مغرا يبرر غيابه أن تقرر احتياط الحكم بحضوره ، وعليها أن تبين الأسباب التي استندت إليها في ذلك .

مادة ٢٤٠ - إذا صدر حكم بالاختصاص ، أو بعدم الاختصاص من جهتين ثابتين لمحكمتين ابتدائيتين أو من محكمتين ابتدائيتين أو من محكمتين من محاكم الاستئناف أو من محكمة عادية ومحكمة استئنافية يرفع طلب تعيين المحكمة المختصة إلى محكمة القضاء .

مادة ٢٤١ - لكل من المحصوم في الدعوى تقديم طلب تعيين المحكمة التي تحصل فيها بمرضية مشفوعة بالأوراق المؤيدة لهذا الطلب .

مادة ٢٤٢ - تأمر المحكمة بعد إطلاعها على الطلب بإيداع الأوراق في قلم الكتاب ليطلع عليها كل من المحصومين الباقيين ، ويقدم مذكرة بأقواله في مدة العشرة الأيام التالية لإعلانه بالإيداع ، ويرتب على أمر الإيداع وقف السير في الدعوى المقدم بشأنها الطلب ، ما لم تر المحكمة غير ذلك .

مادة ٢٤٣ - تبين محكمة القضاء أو المحكمة الابتدائية بعد الإطلاع على الأوراق المحكمة أو الجهة التي تتولى السير في الدعوى ، وتتمسك أيضا في شأن الاجراءات والأحكام التي تكون قد صدرت من المحاكم الأخرى التي قضت بإلغاء اختصاصها .

مادة ٢٤٤ - إذا رفض الطلب ، يجوز الحكم على الطالب إذا كان غير النيابة العامة أو من يقوم بوظيفتها لدى جهات الحكم الاستئنافية بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات .

## الباب الثاني

### في محاكم المناقشات والجلسات

## الفصل الأول

### في إعلان المحصوم

مادة ٢٤٥ - مجال الدعوى في الجلسات والمناقشات بناء على أمر يصدر من قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام ، أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة .

وعجزا عن الاستثناء من تكليف المتهم بالحضور إذا حضر بالجلسة ووجهت إليه التهمة من النيابة العامة وقيل المحكمة .

مادة ٢٤٦ - يكون تكليف المحصوم بالحضور أمام المحكمة قبل انعقاد الجلسة يوم كامل في المناقشات ، وبثلاثة أيام كاملة على الأقل في الجلسات ، غير مواعيد مسافة الطريق ، وذلك بناء على طلب النيابة العامة .

وتذكر في ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التي تنص على العقوبة .

مادة ٢٤٨ — استثناء من الألف المخصوص عنها من المادتين السابقتين ، إذا وقع من المادتين أثناء قيامه بواجبه في الجلسة ، وبسببه ما يجوز اعتباره تشويشا خلافا للنظام أو ما يستدعى مؤاخذه جنائيا بمجرده رئيس الجلسة محضرا بما حدث .

والحكمة أن تقرر إحالة المادتين إلى قاضي التحقيق لإجراء التحقيق إذا كان ما وقع منه يستدعى مؤاخذه جنائيا ، وإلى رئيس المحكمة إذا كان ما وقع منه يستدعى مؤاخذه تأديبيا .

وفي الحالتين لا يجوز أن يكون رئيس الجلسة التي وقع فيها الحادث أو أحد أعضائها عضوا في الهيئة التي تنتظر الدعوى .

مادة ٢٤٩ — الجرائم التي تقع في الجلسة ولم تتم المحكمة الدعوى فيها حال انقضاءها ، يكون نظرها وفقا للقواعد العادية .

## الفصل الرابع

### في تنفي القضية ورودهم من الحكم

مادة ٢٥٠ — يتمتع كل القاضي أن يشترك في نظر الدعوى إذا كانت الجرمية قد وقعت عليه شخصيا ، أو إذا كان قد قام في الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائي ، أو بوظيفة النيابة العامة ، أو المداخلة من أحد من الخصوم ، أو أدى فيها شهادة ، أو بأمر معلن من أعمال أهل الخبرة .

ويعتبر عليه كذلك أن يشترك في الحكم إذا كان قد قام في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة ، أو أن يشترك في الحكم في الطعن إذا كان الحكم المعلن فيه صادرا عنه .

مادة ٢٥١ — الخصوم ود القضية عن الحكم في الحالات الواردة في المادة السابقة ، وفي سائر حالات الرد المبينة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

ولا يجوز رد أعضاء النيابة العامة ولا مأموري الضبط القضائي .  
ويستبرأ المني عليه فيما يتعلق بطلب الرد بمثابة خصم في الدعوى .

مادة ٢٥٢ — يتمتع كل القاضي إذا قام به سبب من أسباب الرد أن يصرح به للحكمة تفصيلا في أمر تحميته أو غرفة المشورة . وعلى القاضي الجزئي أن يصرح بالأمر من رئيس المحكمة .

وفيما عدا أحوال الرد المقررة بالقانون يجوز للقاضي إذا قامت لديه أسباب يستشعر منها الخرج من نظر الدعوى أن يصرح أمر تحميته على المحكمة ، أو على رئيس المحكمة حسب الأحوال للفصل فيه .

مادة ٢٥٣ — يقدم طلب الرد للحكمة المنظورة أمامها الدعوى تفصيلا فيه ، ويترتب ذلك الإجراءات والأحكام المقررة بقانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

وإذا كان المطلوب رده قاضي التحقيق أو قاضي المحكمة الجزئية ، فإن الفصل في طلب الرد يكون من اختصاص المحكمة الابتدائية .

ولا يجوز في تحقيق طلب الرد استجواب القاضي ، ولا توجيه أيمن إليه .

مادة ٢٤٢ — يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند التنازل على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف من الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يهتم عنده بقولها .

مادة ٢٤٣ — وإذا وقعت الدعوى على عدة أشخاص عن واقعة واحدة ، وحضر بعضهم وتحلف البعض الآخر في تكليفهم بالحضور حسب القانون ، فيجوز للحكمة أن تؤجل الدعوى للجلسة المقبلة تأمر بإعادة إعلان تخلف من الحضور إليها مع تبليغهم إلى أنهم إذا تخلفوا عن الحضور في هذه الجلسة فيجوز اعتبار الحكم الذي يصدر حضوريا ، فإذا لم يحضره بعد ذلك وتبين للحكمة أن لا مبرر لعدم حضورهم ، فلها أن تقرر إحياء الحكم حضوريا بالنسبة إليهم ، وعليها في هذه الحالة أن تبين الأسباب التي استندت إليها في ذلك .

مادة ٢٤٤ — في الأحوال المتقدمة التي يعتبر الحكم فيها حضوريا ، يجب على المحكمة أن تحقق الدعوى أمامها كما لو كان الخصم حاضرا .

ولا تعلل المعارضة في الحكم الصادر في هذه الأحوال ، إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام مذنم منه من الحضور ، ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ، وكان استثناءه غير جائز .

مادة ٢٤٥ — إذا حضر الخصم قبل انتهاء الجلسة التي صدر فيها الحكم عليه في غيبه ، ويجب إعادة نظر الدعوى في حضوره .

## الفصل الثالث

### في حفظ النظام في الجلسة

مادة ٢٤٦ — ضبط الجلسة وإدارتها متوطان رئيسها ، وله في سبيل ذلك أن يخرج من قاعة الجلسة من يخل بنظامها . فإن لم يتدخل وتعدى ، كان للحكمة أن تحكم في الغور بمسبه أو بما وعشرين مائة أو بتفريعه جنبا واحدا . ويكون حكمها بذلك غير جائز استثناءه . فإذا كان الاختلال قد وقع ممن يؤدي وظيفة في المحكمة ، كان لها أن توقف عليه أثناء انعقاد الجلسة ما لرئيس المحكمة توقيعه من الإجراءات التأديبية .

والحكمة إلى ما قبل انتهاء الجلسة أن ترجع عن الحكم الذي تصدره .

مادة ٢٤٧ — إذا وقعت جريمة أو مخالفة في الجلسة ، يجوز للحكمة أن تهم الدعوى على المتهم في الحال ، وتحكم فيها بعد سماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم .

ولا يتوقف رفع الدعوى في هذه الحالة على شكوى أو طلب ، وإذا كانت الجرمية من الجرائم المخصوص عليها في المواد ٣ و ٩ و ٨ من هذا القانون . أما إذا وقعت جنائية ، يصدر رئيس المحكمة أمرا بإحالة المتهم إلى قاضي التحقيق بدون إخلال بمحكم المادة ١٣ من هذا القانون .

وفي جميع الأحوال يجرى رئيس المحكمة عضوا أو أمرا بالقبض على المتهم إذا اقتضى الحال ذلك .

## الفصل الخامس

### في الادعاء بالحقوق المدنية

مادة ٢٥٤ - لمن لحقه ضرر من الجريمة أتت بغير نفسه مدعيها بمقوق مدنية أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها الدعوى حتى صدور القرار باقتال باب المرافعة طبقاً للقاعدة ٢٧٨ ، ولا يقبل منه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية .

ويحصل الادعاء مدنياً بإعلان المتهم على يد محضر ، أو بطلب في الجلسة المنظورة فيها الدعوى إذا كان المتهم حاضراً ، وإلا وجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعي بإعلان التهم بطلبها إليه .

فإذا كان قد سبق قبوله في التحقيق بهذه الصفة ، فاحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة تشمل الدعوى المدنية .

ولا يجوز أن يرتب على تسلم المدعي بالحقوق المدنية تأخير الفصل في الدعوى الجنائية ، والا حكت المحكمة بعدم قبول دخولها .

مادة ٢٥٥ - إذا كان من لحقه ضرر من الجريمة فاقد الأهلية ولم يكن له من يمثل قانوناً ، جاز للمحكمة المرفوعة أمامها الدعوى الجنائية بناءً على طلب النيابة العامة أن تعين له وكلاً يدي بالحقوق المدنية بالنيابة عنه . ولا يرتب على ذلك في أية حال الزامه بالمصاريف القضائية .

مادة ٢٥٦ - ترفع الدعوى المدنية بتعويض الضرر على المتهم بالجريمة إذا كان بالغا ، وعلى من يمتلئنه كان فاقد الأهلية . فإن لم يكن له من يمتلئنه ، وجب على المحكمة أن تعين له من يمتلئنه طبقاً للقاعدة السابقة .

ويجوز رفع الدعوى المدنية أيضاً على المسؤولين عن الحقوق المدنية عن فعل المتهم .

وللنيابة العامة أن تسلم المسؤولين عن الحقوق المدنية ، ولو لم يكن في الدعوى مدع بمقوق مدنية ، فتحكيم عليهم بالمصاريف المستحقة للحكومة .

ولا يجوز أمام المحاكم الجنائية أن ترفع دعوى الضمان ، ولا أن يحصل في الدعوى غير المدعي عليهم بالحقوق المدنية والمسؤولين عن الحقوق المدنية .

مادة ٢٥٧ - للسؤال عن الحقوق المدنية أن يدخل من نفاذ نفسه في الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها .

وللنيابة العامة والمدعي بالحقوق المدنية المعارضة في قبول تسخله .

مادة ٢٥٨ - يجب على المدعي بالحقوق المدنية أن يبين له علا في البلدة المكان فيها حرك المحكمة ما لم يكن مقياً فيها ، ويكون ذلك بتقرير في ظهر الكتاب ، وإلا مع إعلان الأوامر إليه بتسليمها إلى ظهر الكتاب .

مادة ٢٥٩ - على المدعي بالحقوق المدنية أن يدفع الرسوم القضائية . وعليه أن يودع مقدماً الأمانة التي تقدمها النيابة العامة أو قاضي التحقيق أو المحكمة على ذمة أتعاب ومصاريف الخبراء والشهود وغيرهم . وعليه أيضاً إيداع الأمانة التكبيلية التي قد تنظم أثناء سير الإجراءات .

مادة ٢٦٠ - لكل من التهم والمسؤول عن الحقوق المدنية والنيابة العامة أن يمارض في الجلسة في قبول المدعي بالحقوق المدنية إذا كانت الدعوى المدنية غير جائزة أو غير مقبولة . وتعمل المحكمة في المعارضة بهد سماع أقوال الخصوم .

مادة ٢٦١ - لا يمنع القرار الصادر من قاضي التحقيق بعدم قبول المدعي بالحقوق المدنية من الادعاء مدنياً بهد ذلك أمام المحكمة الجنائية ، أو من رفع دعواه أمام المحكمة المدنية .

ولا يرتب على القرار الصادر من المحكمة بقبول الدعوى المدنية بطلان الإجراءات التي لم يشترك فيها المدعي بالحقوق المدنية قبل ذلك .

والقرار الصادر من قاضي التحقيق بقبول المدعي بالحقوق المدنية لا يلزم المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى .

مادة ٢٦٢ - تنقض الدعوى المدنية بعض المدة المقررة في القانون المدني .

وإذا سقطت الدعوى الجنائية بهد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها ، فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها .

مادة ٢٦٣ - للمدعي بالحقوق المدنية أن يترك دعواه في أية لحظة كانت عليها الدعوى ، ويلزم بدفع المصاريف السابقة على ذلك ، مع عدم الإخلال بحق التهم في التعويضات التي كان لها وجه .

ولا يكون لهذا الترك تأثير على الدعوى الجنائية .

مادة ٢٦٤ - يعتبر ترك المدعي مدع حضور المدعي أمام المحكمة بغير مندر مقبول بهد إعلانه لشخصه أو عدم إرساله وكلاً عنه وذلك عدم إبائه طلبات بالجلسة .

مادة ٢٦٥ - إذا ترك المدعي بالحقوق المدنية دعواه المرفوعة أمام المحاكم الجنائية ، يجوز له أن رفعها أمام المحاكم المدنية ما لم يكن قد صرح بترك الحق المرفوع به الدعوى .

مادة ٢٦٦ - يرتب على ترك المدعي بالحقوق المدنية دعواه أو عدم قبوله مدعياً بمقوق مدنية استبعاد المسؤول عن الحقوق المدنية من الدعوى إذا كان دخوله فيها بناءً على طلب المدعي .

مادة ٢٦٧ - إذا رفع من تاله ضرر من الجريمة دعواه بطلب التعويض إلى المحكمة المدنية ، فمرفوعة الدعوى الجنائية ، جاز له إذا ترك دعواه أمام المحكمة المدنية أن رفعها إلى المحكمة الجنائية مع الدعوى الجنائية .

مادة ٢٧٥ - بعد سماع شهادة شهود الإثبات يسمع شهود النفي، وسالون معرفة التهم أولاً، ثم معرفة المسئول عن الحقوق المدنية، ثم معرفة النيابة العامة، ثم معرفة المجني عليه، ثم معرفة المدعى بالحقوق المدنية. ولتتهم والمسئول عن الحقوق المدنية أن يوجها الشهود المذكورين أسئلة مرة ثانية لإيضاح الواقع التي أدوا الشهادة عنها في أجوبتهم عن الأسئلة التي وجهت إليهم.

ولكل من الخصوم أن يطلب إعادة سماع الشهود المذكورين لإيضاح أو تحقير الواقع التي أدوا شهادتهم عنها، أو أن يطلب سماع شهود غيرهم لهذا الغرض.

مادة ٢٧٦ - للحكمة في أية حالة كانت عليها الدعوى أن توجه لشهود أي سؤال ترى لزومه لظهور الحقيقة، أو تأخذ الخصوم بذلك.

ويجب عليها منع توجيه أسئلة للشاهد إذا كانت غير متعلقة بالدعوى، أو غير جائزة القبول، ويجب عليها أن تمنع من الشاهد كل كلام بالتصریح أو التابيح وكل إشارة مما ينفى عليه اضطراب أفكاره أو تخوفه.

ولها أن تمنع من سماع شهادة شهود عن وقائع ترى أنها واضحة وضوحاً كافياً.

مادة ٢٧٧ - لا يجوز استجواب المتهم إلا إذا قبل ذلك.

وإذا ظهر أثناء المرافعة والمناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم إيضاحات عنها من التهم لظهور الحقيقة، يفتت القاضي إليها ويرخص له بتقديم تلك الإيضاحات.

وإذا امتنع المتهم عن الإجابة، أو إذا كانت أقواله في الجلسة مخالفة لأقواله في محضر جمع الاستدلال أو التحقيق، جاز للحكمة أن تأمر بتلاوة أقواله الأولى.

مادة ٢٧٨ - بعد سماع شهادة شهود الإثبات وشهود النفي، يجوز للنيابة العامة ولتتهم ولكل من باقي الخصوم في الدعوى أن يتكلم. وفي كل الأحوال يكون المتهم آخر من يتكلم.

وللحكمة أن تمنع المتهم أو محامييه من الاستمرار في المرافعة إذا خرج عن موضوع الدعوى أو كرر أقواله.

وبعد ذلك تصدر المحكمة قرارها بإغلاق باب المرافعة، ثم تصدر حكماً به المداولة.

مادة ٢٧٩ - يجب أذبحر محضر بما يجري في جلسة المحكمة، ويوقع على كل صفحة منه رئيس المحكمة وكاتبها في اليوم التالي على الأكثر.

ويشمل هذا المحضر عن تاريخ الجلسة، وبين ما إذا كانت طنية أو سرية، وأسماء القضاة والمكاتب، وعشر النيابة العامة المحاضر بالجلسة

مادة ٢٦٨ - إذا رفعت الدعوى المدنية أمام الحاكم المدنية، يجب وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائياً في الدعوى الجنائية المقامة قبل رفعها، أو في إنشاء السير فيها.

على أنه إذا أوقف الفصل في الدعوى الجنائية لجئون المتهم، يفضّل في الدعوى المدنية.

مادة ٢٦٩ - يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام الحاكم الجنائية الإجراءات المقررة بهذا القانون.

مادة ٢٧٠ - لتتهم أن يطالب المدعى بالحقوق المدنية أمام المحكمة الجنائية بتعويض الضرر الذي لحقه بسبب رفع الدعوى المدنية عليه إذا كان لذلك وجه.

## الفصل السادس

في نظر الدعوى وترتيب الإجراءات في الجلسة

مادة ٢٧١ - يجب أن تكون الجلسة طنية، ويجوز للحكمة مع ذلك مراعاة للنظام العام أو محافظة على الآداب، أن تأمر بسماع الدعوى كلها أو بعضها في جلسة سرية، أو تمنع ثقات معينة من الحضور فيها.

مادة ٢٧٢ - يجب أن يحضر أحد أعضاء النيابة العامة جلسات المحاكم الجنائية. وعلى المحكمة أن تسمع أقواله، وتفضل في طلباته.

مادة ٢٧٣ - يحضر المتهم الجلسة بين قیود ولا أطلاق، إنما تجرى عليه الملاحظة اللازمة.

ولا يجوز إجاده من الجلسة أثناء نظر الدعوى إلا إذا وقع منه تنويع يتعدى ذلك، ورو هذه الحالة تستمر الإجراءات إلى أن يمكن السير فيها بحضوره، وعلى المحكمة أن توقفه على ما تم في ذمته من الإجراءات.

مادة ٢٧٤ - يبدأ التحقيق في الجلسة بالمناداة على الخصوم والشهود، ويسأل التهم عن اسمه ولقبه وسنه وصناعته وعمل إقامته ومولده، وتكلى التهمة الموجهة إليه بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور على حسب الأحوال، ثم تقدم النيابة والمدعى بالحقوق المدنية إن وجد طلبتهما.

وبعد ذلك يسأل التهم عما إذا كان متزناً بارتكاب الفعل المستدالي، فإذا انتفى جاز للحكمة الاستئناف باعتزافه والحكم عليه بتبر سماع الشهود، وإذا قسم شهادته لشهود الإثبات، ويكون في جلال أسئلة للشهود من النيابة العامة أولاً، ثم من المجني عليه، ثم من المدعى بالحقوق المدنية، ثم من المتهم، ثم من المسئول عن الحقوق المدنية.

ونقابة العامة والمجني عليه والمدعى بالحقوق المدنية إن استجوبوا الشهود المذكورين مرة ثانية لإيضاح الواقع التي أدوا الشهادة عنها في أجوبتهم.

وأسماء المصوم والمدفين عنهم وشهادة الشهود أقوال المصوم، ويشتر فيه إلى الأوراق التي تلي وتحت وسائر الإجراءات التي تحت، وتحتن به الطلبات التي قدمت أثناء نظر الدعوى، وما يقتضى به في المسائل الفرعية، ومنطوق الأحكام الصادرة، وغير ذلك مما يجري في الجلسة .

## الفصل السابع

### في الشهود والأدلة الأخرى

مادة ٢٨٠ - يكلف الشهود بالحضور بناء على طلب المصوم بواسطة أحد المحضرين أو أحد رجال الضبط قبل البسطة بأربع وعشرين ساعة غير مواعيد المسافة، إلا في حالة التيسر بالبرية فإنه يجوز تكليفهم بالحضور في أي وقت ولو سفها بواسطة أحد مأموري الضبط القضائي أو أحد رجال الضبط . ويجوز أن يحضر الشاهد في الجلسة بنير إعلان بناء على طلب المصوم .

وللعلمة إنشاء نظر الدعوى أن تستدعي وتسمع أقوال أي شخص ولو بإصدار أمر بالضبط والاحتجاز إذا دعت الضرورة لذلك . ولما أن تأمر بتكليفه بالحضور في جلسة أخرى .

وللعلمة أن تسمع شهادة أي إنسان يحضر من تلقاء نفسه لإبداء معلومات في الدعوى .

مادة ٢٨١ - يتأدى على الشهود بأسمائهم، وبعد الإجابة منهم بحجوزن في العرفة المخصصة لهم، ولا يخرجون منها إلا بالتأويل لأدلة الشهادة أمام المحكمة، ومن تسمع شهادته منهم يبقى في قاعة الجلسة المحين إقفال باب المرافعة، ما لم ترخص له المحكمة بالخروج، ويجوز عند الاقتضاء أن يعيد شاهد أثناء سماع شاهد آخر، وتوقع مواجهة الشهود بعضهم بعض .

مادة ٢٨٢ - إذا تخلف الشاهد من الحضور أمام المحكمة بعد تكليفه، جاز الحكم عليه بدفع غرامة التوبة العامة بدفع غرامة لا تتجاوز جنيتها في المخالفات، ولا عشرة جنديات في الجتمع، ولا ثلاثين جنيتها في المخالفات.

ويجوز للحكمة إذا رأيت أن شهادته ضرورية أن تجلج الدعوى لإعادة تكليفه بالحضور، ولما أن تأمر بإقضي عليه وإحضاره .

مادة ٢٨٣ - إذا حضر الشاهد بعد تكليفه بالحضور مرة ثانية أو من تلقاء نفسه وأبدى أمذاراً مقبولة، جاز إعاقته من المرافعة بدفع غرامة لا تتجاوز جنيتها العامة .

وإذا لم يحضر الشاهد في المرة الثانية، جاز الحكم عليه بغرامة لا تتجاوز ضعف الحد الأقصى المقرر في المادة السابقة، وللعلمة أن تأمر بإقضي عليه وإحضاره في نفس الجلسة، أو في جلسة أخرى تجلج إليها الدعوى.

مادة ٢٨٤ - للحكمة إذا احتذر الشاهد بأخذ مقبولة من عدم إكماله الحضور أن تنقل إليه وتسمع شهادته بعد إخطار النيابة العامة وباقي المصومين، ومصوم أن يحضر أو يأخضهم أو بواسطة وكلائهم، وأن يوجهوا للشاهد الأسطة التي يرون لزوم توجيهها إليه .

مادة ٢٨٥ - إذا لم يحضر الشاهد أمام المحكمة حتى صدور الحكم في الدعوى، جاز له الطعن في حكم الترامة بالطرق المتادة .

مادة ٢٨٦ - يجب على الشهود الذين بلغت سنهم أربع عشرة سنة أن يحضروا بينا قبل أداء الشهادة على أنهم يشهدون بالحق ولا يقولون إلا الحق .

ويجوز سماع الشهود الذين لم يبلغوا أربع عشرة سنة كاملة بدون حلف يمين على سبيل الاستدلال .

مادة ٢٨٧ - إذا امتنع الشاهد من أداء اليمين أو عن الإجابة في غير الأحوال التي يجيزها القانون فيها ذلك، حكم عليه في مواد المخالفات بالمجلس مدة لا تزيد على أسبوع أو بغرامة لا تزيد على جنينه مصرى، وفي مواد الجتمع والمخالفات بالمجلس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على ستين جنيتها .

وإذا عدل الشاهد عن استناده قبل إقفال باب المرافعة يعني من العقوبة المحكوم بها عليه كلها أو بعضها .

مادة ٢٨٨ - لا يجوز رد الشهود لأي سبب من الأسباب .

مادة ٢٨٩ - يجوز أن يتنع عن أداء الشهادة ضد اسمهم أصوله وقروعه وأقاربه وأصحابه إلى الدرجة الثانية وزوجه ولو بعد انقضاء رابطة الزوجية، وفك ما لم تكن بالحرية قد وقعت على ذلك، أو هل أحد أقاربه أو أصحابه الأقربين، أو إذا كان هو المبلغ عنها، أو إذا لم تكن هناك أدلة إثبات أخرى .

مادة ٢٩٠ - تسمى أمام المحاكم الجنائية القواعد المقررة في قانون المرافعات لمنع الشاهد من أداء الشهادة أو لإعاقته من أدائها .

مادة ٢٩١ - يسمح المدعى بالحقوق المدنية كشاهد ويحلف ابين .

مادة ٢٩٢ - للحكمة أن تقر بتلاوة الشهادة التي أديت في التحقيق الابتدائي أو في محضر جمع الاستدلال أو أمام الخير إذا تضمن سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب .

مادة ٢٩٣ - إذا قرر الشاهد أنه لم يعد يذكر واقعة من الوقائع يجوز أن يتل من شهادته التي أداها في التحقيق أو من أقواله في محضر جمع الاستدلال أو في محضر جلسة هذه الواقعة .

## الفصل التاسع

### في الحكم

مادة ٣٠٣ - لا تتاح للمحكمة ما هو مدون في التحقيق الابتدائي ، أو في محاضر جمع الاستدلالات ، إلا إذا وجد في القانون نص على خلاف ذلك .  
مادة ٣٠٤ - تعتبر المحاضر المحررة في مواد المناقشات حجة بالنسبة للوقائع التي يثبتها المأمورون المختصون الى أن يثبت ما ينفيها .

مادة ٣٠٥ - يحكم القاضي في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته . ومع ذلك لا يجوز له أن يبنى حكمه على أي دليل لم يطرح أمامه في الجلسة .

مادة ٣٠٦ - يصدر الحكم في الجلسة العلنية ولو كانت الدعوى نظرت جلسة سرية . ويجب إبثابة في محضر الجلسة ، ويوقع عليه رئيس المحكمة والكتاب .

واللحكمة أن تأمر باتخاذ الوسائل اللازمة لمنع المتهم من مغادرة قاعة الجلسة قبل النطق بالحكم أو لرفعان حضوره في الجلسة التي يؤجلها الحكم ، ولو كان ذلك بإصدار أمر مجبه إذا كانت الواقعة مما يجوز فيها الحبس الاحتياطي .

مادة ٣٠٧ - إذا كانت الواقعة غير ثابتة أو كان القانون لا يحاطب عليها ، تحكم المحكمة ببراءة المتهم ويخرج عنه إن كان مغبوسا من أجل هذه الواقعة وحدها .

أما إذا كانت الواقعة ثابتة وتكون فعلا معاقبا عليه ، تنقض المحكمة بالقوة المفردة في القانون .

مادة ٣٠٨ - إذا تبين للحكمة الجزئية أن الجريمة المحالة اليها من اختصاص محكمة الجنايات ، تحكم بعدم اختصاصها .

وإذا كان الفعل جنحة من الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد ، تحيلها الى محكمة الجنايات .

أما إذا كان الفعل جنائية وكانت الدعوى قد تم تحقيقها بمعرفة أو بمعرفة سلطة التحقيق ، وورأت أن الأدلة كافية ، تحيلها الى غرفة الاتهام ، وتكلف النيابة بإرسال الأوراق فوراً الى الجهة المحالة اليها ، وإن لم يكن قد تم تحقيقها تحيلها الى قاضي التحقيق أو الى النيابة العامة في الجرائم المبينة في المادة ٢٠٣ لتحقيقها والتصرف فيها .

وإذا ورأت أن الأدلة غير كافية ، تصدر أمراً بإن لا يوجه لاقامة الدعوى وتكون الأوراق التي تصدرها المحكمة الجزئية بالإحالة الى غرفة الاتهام ، أو بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، قابلة للطعن طبقاً للواد ١٦٤ وبمدها كما لو كانت صادرة من قاضي التحقيق .

مادة ٣٠٩ - إذا ورأت المحكمة أن الفعل جنائية ، ورثه من الجنايات التي يجوز لقاضي التحقيق إحالتها اليها طبقاً للمادة ١٦١ ، فلها بل الحكم بعدم الاختصاص لأن تصدر قراراً بنظرها وتحكم فيها .

وكذلك الحال إذا تناقضت شهادة الشاهد التي أداها في الجلسة مع شهادة أو أقواله السابقة .

مادة ٢٩٤ - للحكمة أن تأمر ، ولو من تلقا مقصدا أثناء نظر الدعوى ، بتقديم أي دليل زاه لازماً لتطوير الحقيقة .

مادة ٢٩٥ - للحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أن تعين خيراً واحداً أو أكثر في الدعوى .

مادة ٢٩٦ - للحكمة من تلقاء نفسها ، أو بناء على طلب الخصوم ، أن تأمر بإعلان الخبراء ليقدموا إيضاحات بالجلسة من التقارير المقدمة منهم في التحقيق الابتدائي أو أمام المحكمة .

٢٩٧ - إذا تعذر تحقيق دليل أمام المحكمة ، جاز لها أن تتدب أحد أعضائها أو قاضيا آخر لتحقيقه .

## الفصل الثامن

### في دعوى التزوير القرعية

مادة ٢٩٨ - للنيابة العامة ولسائر الخصوم ، في أية حالة كانت عليها الدعوى ، أن يطلعون بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية ومقدمة فيها .

مادة ٢٩٩ - يحصل الطعن بتقرير قلم كتاب المحكمة المنظورة أمامها الدعوى ، ويجب أن تبين فيه الورقة الملعون فيها بالتزوير والأدلة على تزويرها

مادة ٣٠٠ - إذا رأت الجهة المنظورة أمامها الدعوى وجها لسير في تحقيق التزوير ، تحيل الأوراق الى النيابة العامة . ولها أن توقف الدعوى الى أن يفصل في التزوير من الجهة المختصة إذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة الملعون فيها .

مادة ٣٠١ - في حالة إيقاف الدعوى بقضي في الحكم أو القرار الصادر بعدم وجود التزوير بإلزام مدعى التزوير ببراءة قدمها خمسة وعشرون جنتها .

مادة ٣٠٢ - إذا حكم بتزوير ورقة وجميعها كلها أو بعضها ، تأمر المحكمة التي حكمت بالتزوير بإلحائها أو تصحيحها حسب الأحوال ، ويسمح بذلك محضر يقر على الورقة بمقتضاها .

## الفصل العاشر

### في المصاريف

مادة ٣١٦ - كل متهم حكم عليه في جريمة يجوز إلزامه بالمصاريف كلها أو بعضها .

مادة ٣١٧ - إذا حكم في الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائي، جاز إلزام المتهم المتأفف بكل مصاريف الاستئناف أو بعضها .

مادة ٣١٨ - إذا برئ المحكوم عليه غيابيا بناء على معارضته، يجوز إلزامه بكل أو بعض مصاريف الحكم التأييدي وإجراءاته .

مادة ٣١٩ - لمحكمة القضا والإبرام أن تحكم بمصاريف الطعن كلها أو بعضها على المتهم المحكوم عليه إذا لم يقبل طلبة أو إذا رفض .

مادة ٣٢٠ - إذا حكم على عدة متهمين بحكم واحد بطرعية واحدة، فاطين كانوا أو شركاء، فالمصاريف التي يحكم بها تحصل منهم بالتساوي، ما لم يقض الحكم بتوزيعها بينهم على خلاف ذلك، أو إلزامهم بها متضامين .

مادة ٣٢١ - إذا لم يحكم على المتهم بكل المصاريف، وجب أن يحدد في الحكم مقدارا ما يحكم به عليه منها .

مادة ٣٢٢ - يكون المدعى بالحقوق المدنية ملازما للحكومة بمصاريف الدعوى . وينبغي في تقدير هذه المصاريف وكيفية تحصيلها ما هو وارد في لائحة الرسوم القضائية .

مادة ٣٢٣ - إذا حكم بإدانة المتهم في الجريمة، وجب الحكم عليه للمدعى بالحقوق المدنية بالمصاريف التي تحملها . وللحكمة مع ذلك أن تخفف مقدارها إذا رأت أن بعض هذه المصاريف كان غير لازم .

إلا أنه إذا لم يحكم للمدعى بالحقوق المدنية بتعويضات، تكون عليه المصاريف التي استلزمها دفع الدعوى . أما إذا قضى له ببعض التعويضات التي طلبها . - - - - - تقدير هذه المصاريف على نسبة تبين في الحكم .

مادة ٣٢٤ - يعامل المستول من الحقوق المدنية معاملة المتهم فيما يخص بمصاريف الدعوى المدنية .

مادة ٣٢٥ - إذا حكم على المتهم بمصاريف الدعوى الجنائية كلها أو بعضها، وجب إلزام المستول من الحقوق المدنية معه بما حكم به . وفي هذه الحالة تحصل المصاريف المحكوم بها من كل منهما بالتضامن .

والنائب العام الطعن في القرار الصادر بنظر الجنائية في هذه الحالة بطريق الاستئناف، ويصل فيه على وجه الاستعجال . ولا تنتظر الدعوى الأبعد فوات ميعاد الاستئناف أو بعد الفصل فيه .

وتتبع في الفصل في الجنائيات التي تنظر أمام المحكمة الجزئية، سواء أحييت إليها جرائر من سلطة التحقيق أم فُردت هي نظرها، الإجراءات المقررة في مواد الجمع .

مادة ٣١٠ - لا يجوز معاقبة المتهم من واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور . كما لا يجوز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى .

مادة ٣١١ - للحكمة أن تقدر في حكمها الوصف القانوني للفعل المستدعي، ولها تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي تثبت من الصديق لغير المرافعة في الجلسة، ولو كانت لم تذكر بأمر الإحالة أو بالتكليف بالحضور .

ولها أيضا إصلاح كل خطأ مادي وتدارك كل سهو في عبارة الاتهام بما يكون في أمر الإحالة، أو في طلب التكليف بالحضور .

وعلى المحكمة أن تنبه المتهم إلى هذا التنبيه، وأن تمنحه أجلا لتحضير دفاعه بناء على الوصف أو التعديل الجديد إذا طلب ذلك .

مادة ٣١٢ - كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم، وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص ينبغي عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية، فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف .

مادة ٣١٣ - يجب أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بني عليها . وكل حكم بالإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة، والظروف التي وقعت فيها، وأن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه .

مادة ٣١٤ - يجب على المحكمة أن تفصل في الطلبات التي تقدم لها من الخصوم، وتبين الأسباب التي تستند إليها .

مادة ٣١٥ - يجب أن يجرى الحكم بأصابعه كاملا في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الإمكان، ويوقع عليه رئيس المحكمة وكتاتيبها، وإذا حصل مانع للرئيس، يوقعه أحد القضاة الذين اشتركوا معه في إصداره . وإذا كان الحكم صادرا من محكمة جزئية وكان القاضي الذي أصدره وضع أسبابه بطله، يجوز لرئيس المحكمة الابتدائية أن يوقع بنفسه على نسخة الحكم الأصلية أو يندب أحد القضاة لتوقيع عليها بناء على تلك الأسباب . فإنا لم يكن القاضي قد كتب الأسباب بطله بطل الحكم مخلوه من الأسباب .

ولا يجوز تأخير توقيع الحكم من الثانية الأيام المقررة إلا لأسباب قوية . وتلك كل حال يظل الحكم إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع .



مادة ٣٣١ - إذا حضر الخصم الذي لم يقبل الأمر الجانبي في الجلسة المحددة تنظر الدعوى في مواجهته وفقاً للأبرامات العادية.

ولاحظة أن تحكم في حدود العقوبة المقررة بقوة أشد من الغرامة التي قضى بها الأمر الجانبي .

أما إذا لم يحضر تعود للأمر قوته ويصبح بمثابة حكم نهائي واجب التنفيذ.

مادة ٣٣٢ - إذا تعدد المتهمون، صدر ضدهم أمر جانبي وقروا عدم قبوله وحضر بعضهم في اليوم المحدد لنظر الدعوى ولم يحضر البعض الآخر تنظر الدعوى بالطرق المعتادة بالنسبة لمن حضر وصيحب الأمر نهائياً بالنسبة لمن لم يحضر .

مادة ٣٣٣ - إذا ادعى المتهم عند التنفيذ عليه أن حقه في عدم قبول الأمر لا يزال قائماً لعدم إعلانه بالأمر أو نفي ذلك من الأسباب ، أو أن ما ناضه قهر أو منعه من الحضور في الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، أو إذا حصل إشكال أكثر في التنفيذ ، يقدم الإشكال إلى القاضي الذي أصدر الأمر ليفصل فيه بين مرافعة ، إلا إذا رأى عدم إمكان الفصل فيه بمناخه أو بد. من تحقيق أو مرافعة ، يحدد يوماً لينظر في الإشكال وفقاً لإجراءات المادة ٥٠ ، ويكلف المتهم وباقي الخصوم بالحضور في اليوم المذكور . فإذا قبيل الإشكال تجري المادة ٥١ وفقاً للمادة ٣٣١

## الفصل الثاني عشر

### في أوجه البطلان

مادة ٣٣٤ - يترتب البطلان على عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بأى إجراء جوهري .

مادة ٣٣٥ - إذا كان البطلان واجباً لعدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة أو بولائها بالحكم في الدعوى أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة المروضة عليها أو بغير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام ، جاز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ، ونقض به المحكمة ولو بغير طلب.

مادة ٣٣٦ - في غير الأحوال المشار إليها في المادة السابقة يسقط الحق في الدفع ببطلان الإجراءات الخاصة بجميع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي أو التحقيق بالجلسة في الخصم والجانبيات إذا كان التهم مجام وحصل الاجراء بمضوره بدون اعتراض منه .

أما في مواد الطائقات فيعتبر الإجراء صحيحاً إذا لم يترتب عليه التهم ولو لم يحضر منه محام في الجلسة .

وكذلك يسقط حق الدفع بالبطلان بالنسبة للنيابة العامة إذا لم تحمك به في حقه .

## الفصل الحادى عشر

### في الأوامر الجانبية

مادة ٣٣٦ - للنيابة العامة في مواد الخصم التي لا يمكن فيها بغير المجلس والغرامة ، إذا رأت أن الجريمة يجب غزوفها تخفى فيها عقوبة الغرامة لغاية عشرة جنينيات غير التضمينات وما يجب رده والمصاريف ، أن تطلب كتابة من قاضي المحكمة الجزئية التي من اختصاصها نظر الدعوى أن يوقع العقوبة على المتهم بأمر يصدره على الطلب ، بناء على معارض جمع الاستدلالات أو أدلة الالابات الأخرى بغير إجراء تحقيق أو سماع مرافعة .

مادة ٣٣٧ - لا يقضى في الأمر بغير الغرامة والتضمينات وما يجب رده والمصاريف ، ولا يجوز أن يتجاوز الغرامة عشرة جنينيات .

مادة ٣٣٨ - يرفض القاضي إصدار الأمر إذا رأى :

(أولاً) أنه لا يمكن الفصل في الدعوى بمآلتها التي هي عليها ، أو بدون تحقيق أو مرافعة .

(ثانياً) أن الواقعة ظراً لسوابق التهم ، أو لأى سبب آخر ، تستوجب توقيع عقوبة أشد من الغرامة التي يجوز صدور الأمر بها .

ويصدر القاضي قراره بالرفض بتأثير على الطلب الكتابي المقدم له ، ولا يجوز الطعن في هذا القرار .

ويترب على قرار الرفض وجوب السير في الدعوى بالطرق العادية .

مادة ٣٣٩ - يجب أن يبين في الأمر ، فضلاً عما قضى به ، اسم المتهم والواقعة التي عوقب من أجلها ومادة القانون التي طبقت والأسباب التي هي عليها .

ويعلن الأمر إلى المتهم والمدعى بالحقوق المدنية على التودج الذي يقرره وزير العدل .

مادة ٣٤٠ - لكل من الخصوم أن يعلن عدم قبوله للأمر الجانبي ويكون ذلك بتقرير في قلم كاتب المحكمة في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ صدوره بالنسبة للنيابة العامة ومن تاريخ إعلانه بالنسبة لباقي الخصوم .

وتترتب على هذا التقرير سقوط الأمر واعتباره كأن لم يكن .

ويحدد الكاتب اليوم الذي تنظر فيه الدعوى أمام المحكمة مع مراعاة المواعيد المقررة في المادة ٣٣٦ وبنيه على المقرر بالحضور في هذا اليوم ويكلف باقي الخصوم والشهود بالحضور في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٠٣

أما إذا لم يحصل اعتراض على الأمر بالطريقة المنقمة يصبح بمثابة حكم نهائي واجب التنفيذ .

مادة ٣٤٤ - في الحالة المتصوص عليها في المادتين ٣٤٢ و ٣٤٣ تنص المدة التي يقضيها المتهم تحت الملاحظة أو في الجزء من مدة العقوبة التي يحكم بها عليه .

مادة ٣٤٥ - إذا صدر أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى، أو حكم براءة المتهم، وكان ذلك بسبب عامة في قله، تأمر الجهة التي أصدرت الأمر أو الحكم، إذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة عقوبتها الحبس بمحضر المتهم في أحد المحال المخصصة للأمراض العقلية إلى أن تأمر بالجهات المختصة بإخلاء سبيله .

## الفصل الرابع عشر

### في محاكمة الأحداث

مادة ٣٤٦ - تشكل محكمة للأحداث في دائرة كل محكمة جزئية من قاضي يتدرب لما بالطريقة التي يتدرب بها القاضي الجزئي، وتشكل في صامحة كل مديرية وفي كل محافظة محكمة للأحداث لنظر القضايا التي تختص بها المحاكم التي مقرها في صامحة المديرية أو المحافظة .

مادة ٣٤٧ - تختص محكمة الأحداث بالفصل في الجنائيات والجنح والمخالفات التي يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة . وفي مواد الجنائيات تقدم القضية مباشرة إلى محكمة الأحداث بمعرفة قاضي التحقيق أو النيابة العامة حسب الأحوال . فإذا كان مع المتهم الصغير من تزيد سنه على خمس عشرة سنة بصفة فاعل أو شريك نفس الجرم وكانت سن الصغير تتجاوز اثني عشرة سنة، جاز تقديم الصغير وحده إلى محكمة الأحداث أو إحالة القضية إلى غرفة الاتهام بالنسبة إلى جميع المتهمين تأمر بإحالتهم إلى محكمة الجنائيات . فإذا كانت سن الصغير تقل عن اثني عشرة سنة كاملة، وجب تقديم الصغير وحده إلى محكمة الأحداث .

أما في مواد الجنح والمخالفات، فتكون محكمة الأحداث هي المختصة بنظر الدعوى بالنسبة إلى جميع المتهمين .

وتختص محكمة الأحداث أيضا بالنظر في قضايا الأحداث المشتربين .

مادة ٣٤٨ - لا يجوز أن يحبس الصغير الذي تقل سنه عن اثني عشرة سنة كاملة احتياطيا، على أنه إذا كانت ظروف الدعوى تستدعي اتخاذ إجراءات تحفظي ضده، يجوز للنيابة العامة أو قاضي التحقيق كما يجوز المحكمة عند إحالة الدعوى إليها الأمر بتسليمه مؤقتا حتى يفصل في الدعوى إلى شخص مؤتمن أو إلى معهد خيري معترف به من وزارة الشؤون الاجتماعية أو جمعية خيرية مشغولة بشؤون الأحداث ومعترف بها كذلك للملاحظة وتقديمه عند كل طلب .

مادة ٣٣٧ - إذا حضر المتهم في الجلسة بنفسه أو بواسطة وكيل عنه، فليس له أن يتكلم بطلان ورقة التكليف بالحضور، وإنما له أن يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أي نقص فيه وإعطائه ميعادا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى . وعلى المحكمة إجابته إلى طلبه .

مادة ٣٣٨ - يجوز للقاضي أن يصحح، ولو من تلقاء نفسه، كل إجراء يتخذ من بطلانه .

مادة ٣٣٩ - إذا تقرر بطلان أي إجراء، فانه يتناول بجميع الآثار التي ترتب عليه مباشرة، ولزم إعادته متى أمكن ذلك .

مادة ٣٤٠ - إذا وقع خطأ مادي في حكم، أو في أمر صادر من قاضي التحقيق أو من غرفة الاتهام أو من النيابة العامة، ولم يكن يترتب عليه البطلان، تنزل الهيئة التي أصدرت الحكم أو الأمر بتصحيح الخطأ، من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم، وذلك بعد تكليف الخصوم بالحضور .

وبعض بالتصحيح في غرفة المشورة بعد سماع أقوال الخصوم، وبإشراف الأمر الذي يصدر على هامش الحكم أو الأمر .

ويتبع هذا الإجراء في تصحيح اسم المتهم ولقبه .

## الفصل الثالث عشر

### في المتهمين المعتمدين

مادة ٣٤١ - إذا دعا الأمر إلى فحص حالة المتهم العقلية، يجوز لقاضي التحقيق أو النيابة العامة أو المحكمة المنظورة أمامها الدعوى حسب الأحوال أن يأمر بوضع المتهم إذا كان محبوسا احتياطيا تحت الملاحظة في أحد المحال الحكومية المختصة لذلك لمدة أو لمدد لا تزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوما بعد سماع أقوال النيابة العامة والمدافع عن المتهم إن كان له مدافع . ويجوز إذا لم يكن المتهم محبوسا احتياطيا أن يؤمر بوضعه تحت الملاحظة في أي مكان آخر .

مادة ٣٤٢ - إذا ثبت أن المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة في عقل طرأت بعد وقوع الجريمة ويقف رفع الدعوى عليه أو عاقلته حتى يعود إليه رشده .

ويجوز في هذه الحالة لقاضي التحقيق أو النيابة العامة أو غرفة الاتهام أو المحكمة المنظورة أمامها الدعوى، إذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة عقوبتها الحبس، إصدار الأمر بمحضر المتهم في أحد المحال المخصصة للأمراض العقلية إلى أن يتقرر إخلاء سبيله .

مادة ٣٤٣ - لا يجوز إيقاف الدعوى دون اتخاذ إجراءات التحقيق التي يرى أنها مستحقة أو لازمة .

ولا يجوز أن تزيد مدة إيداع الصغير على أسبوع إذا كان الأمر صادرا من النيابة العامة، ما لم يوافق قاضي التحقيق أو القاضي الجرمي على ممتحا .

مادة ٣٤٩ - إذا كانت ظروف الأحوال تقتضي حبس الصغير القى تزيد على ستة أشهر عشرة سنة احتياطيا، وجب وضعه في مدرسة إصلاحية أو عمل معين من الحكومة أو في معهد خيري معترف به .

مادة ٣٥٠ - يجب في مواد الجلسات والجلسات قبل الحكم على المتهم الصغير التحقق من حالته الاجتماعية والبيئة التي نشأ فيها والأسباب التي دفعت إلى ارتكابه الجريمة، ويعزز الاستانة في ذلك بموظفي وزارة الشؤون الاجتماعية وضيعة من الأطباء والخبراء .

مادة ٣٥١ - يكون للوطين الذين بينهم وزير الشؤون الاجتماعية صفة مأموري الضبط القضائي فيما يختص بالجرائم التي تقع من الأحداث .

مادة ٣٥٢ - تتبع أمام محكمة الأحداث في جميع الأحوال الاجراءات المقررة في مواد الجلسات ما لم يوجد نص يخالف ذلك .

مادة ٣٥٣ - يجب في مواد الجلسات أن يكون للمتهم أمام محكمة الأحداث محام يدافع عنه، فإذا لم يكن قد اختار محاميا، عينه قاضي التحقيق أو النيابة العامة أو غرفة الاتهام أو المحكمة من يدافع عنه من المحامين، ويخضع في ذلك ما هو مقرر أمام محكمة الجلسات .

مادة ٣٥٤ - لا تخيل المطالبة بمقوق مدنية أمام محكمة الأحداث .

مادة ٣٥٥ - تقدر جلسات حاكم الأحداث في غرفة المشورة، ولا يجوز أن يحضر المحاكمة سوى أقارب المتهم ومندوبي وزارة الشؤون الاجتماعية والجمعيات الخيرية المشتغلة بشؤون الأحداث .

مادة ٣٥٦ - للمحكمة أن تسمع الشهود في غير مواجهة المتهم، على أنه لا يجوز الحكم بالإدانة إلا بعد إتمامه بمؤدى شهادتهم عليه .

ويجب أن يكون التلق بالحكم في جلسة علنية .

مادة ٣٥٧ - لا يقبل من المتهم الصغير استئناف الحكم الصادر عليه بالتوبيخ، أو بتسليمه لوالديه أو لمن له الولاية عليه .

مادة ٣٥٨ - كل إجراء مما يوجب القانون إعلانه إلى المتهم يبلغ بقدر الإمكان إلى والديه أو إلى من له الولاية على نفسه، وبإذ لا يستعملوا في مصلحة الصغير كل طرق الطعن المقررة له في الحكم الصادر ضده، على أن يكون ذلك على أساس الإجراءات التي تكلف في حقه هو .

مادة ٣٥٩ - الحكم الصادر بإرسال المتهم إلى مدرسة إصلاحية أو عمل آخر أو بتسليمه إلى غير والديه أو إلى غير من له الولاية عليه يكون واجب التنفيذ ولو مع حصول استئنافه .

مادة ٣٦٠ - المتهم المحكوم بإرساله إلى مدرسة إصلاحية أو إلى عمل آخر يكون لإعدامه فيه بمقتضى أمر من النيابة العامة يجوز على التوفيق الذي يقرره وزير العدل .

مادة ٣٦١ - يرفع الاستئناف في قضايا الأحداث إلى قاضى المحكمة الابتدائية التي تخصص لذلك، وينظر على وجه السرعة .

مادة ٣٦٢ - راتب قاضى محكمة الأحداث تنفيذ الأحكام الصادرة على المتهمين الصادر في دائرة محكته .

مادة ٣٦٣ - يكون لكل إصلاحية أو عمل آخر معد لقبول الأحداث المتهمين أو المحكوم عليهم لجنة للإشراف عليهم وللمباشرة الاختصاصات الأخرى المقررة لها في القانون . وتشكل هذه اللجنة من قاضى محكمة الأحداث رئيسا ويمثل النيابة العامة أمام المحكمة المذكورة وموظفين وزارة الشؤون الاجتماعية ينوبه نائب وزيرا .

مادة ٣٦٤ - المحكمة لا تصدر الحكم على المتهم الصغير أن تميد النظر في أى وقت في الحكم الصادر منها بناء على طلب النائب العام من رؤى أن العقوبة المحكوم بها إما كان نوعها لا تلائم حالة المتهم عليه . ولا يجوز عند إعادة النظر الحكم بغير العقوبات الخاصة بالأحداث .

مادة ٣٦٥ - إذا حكم على منهم على اعتبار أنه أساء أكثر من خمس عشرة سنة، ثم تبين بأوراق رسمية أنها دون ذلك، يرفع النائب العام الأمر للمحكمة التي أصدرت الحكم لإعادة النظر فيه وفى هذه الحالة يوقف تنفيذ الحكم . ويعزز اتخاذ الإجراءات التحفظية المنصوص عليها في المادة ٢٤٨، ويخضع عند إعادة النظر القواعد والإجراءات المقررة لها في الأحداث .

وإذا حكم على المتهم بقوبة من العقوبات الخاصة بالمتهمين الأحداث، ثم تبين بأوراق رسمية أن سنة تزيد على خمس عشرة سنة، جاز للنائب العام أن يطلب من المحكمة التي أصدرت الحكم أن تميد النظر في حكمها وتحكم وفقا للقانون .

مادة ٣٦٦ - يكون الإفراج عن المحكوم عليهم الموضوعين بالإصلاحية أو إلى عمل آخر بناء على طلب اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٦٣ بعد أخذ رأى مدير الإصلاحية أو العمل . وتبلغ قرارات الإفراج لوزارة الشؤون الاجتماعية يجرى صدورها .

مادة ٣٦٧ - يكون تنفيذ العقوبات المكيدة لقرية المحكوم بها على من لم يبلغوا من السابعة عشرة في أماكن خاصة منفصلين عن غيرهم من المحكوم عليهم .

## الفصل الخامس عشر

### في حماية المخني عليهم الصغار المعنويين

مادة ٣٦٨ - يجوز عند الضرورة في كل جنابة أو جنحة تقع على نفس الصغير الذي لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة أن يؤمر بتسليمه إلى شخص موثوق يشهد بصلاحته والحفاظ عليه، أو إلى معهد خيري معترف به من وزارة الشؤون الاجتماعية حتى يفصل في الدعوى. ويصدر الأمر بذلك من قاضي التحقيق، أو من النيابة العامة في الجرائم التي تقوم بتفتيقها طبقاً لقاعدة ٢٠٢، سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب النيابة، أو من غرفة الاحكام، أو من المحكمة المنظورة أمامها الدعوى على حسب الأحوال.

وإذا وقعت الجنابة أو الجنحة على نفس متوهم، جاز أن يصدر الأمر بإيداعه مؤقتاً في مصحة أو مستشفى الأمراض العقلية أو تسليمه إلى شخص موثوق على حسب الأحوال.

## الباب الثالث

### في محاكم الجنائيات

## الفصل الأول

### في تشكيل محاكم الجنائيات وتحديد أدوار انعقادها

مادة ٣٦٩ - تشكل محكمة أو أكثر لجنائيات في كل محكمة من محاكم الاستئناف، وتؤلف كل منها من ثلاثة من مستشاريها.

مادة ٣٧٠ - تعين الجمعية السامية لكل محكمة من محاكم الاستئناف في كل سنة بناء على طلب رئيسها من يعهد إليه من مستشاريها القضاء بمحاكم الجنائيات.

مادة ٣٧١ - تتعد محاكم الجنائيات في كل جهة بها محكمة ابتدائية، وتشكل دائرة اختصاصها مائتسلة دائرة المحكمة الابتدائية، ويجوز إذا اقتضت الحال أن تتعد محكمة الجنائيات في مكان آخر يبينه وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف.

مادة ٣٧٢ - تتعد محاكم الجنائيات كل شهر مالم يصدر قرار من وزير العدل يخالف ذلك.

مادة ٣٧٣ - يحدد تاريخ افتتاح كل دورة من أدوار انعقاد قبله شهر على الأقل بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف، وينشر في الجريدة الرسمية.

مادة ٣٧٤ - يعد في كل دورة جدول للقضايا التي تنظر فيه، وتوالت محكمة الجنائيات جلساتها إلى أن تنهى القضايا المقيدة بالجدول.

مادة ٣٧٥ - إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعينين لدور من أدوار انعقاد محكمة الجنائيات، يتبدل به آخر من المستشارين يتبدله رئيس محكمة الاستئناف.

ويجوز عند الاستعجال، وإلى أن أن يتبدل مستشار آخر أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية أو وكيلها عند وجود مانع لدى رئيس المحكمة. ولا يجوز أن يستمر ذلك أكثر مما يؤمّر بحضور المستشار، ولا يجوز في هذه الحالة أن يشترك في الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين.

مادة ٣٧٦ - تنحل الدعوى في الجنائيات بناء على أمر من غرفة الاتهام أو من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية.

## الفصل الثاني

### في الإجراءات أمام محاكم الجنائيات

مادة ٣٧٧ - يكون تكليف التهم والشهود بالحضور أمام المحكمة قبل الجلسة بكتابة أيام كاملة على الأقل.

مادة ٣٧٨ - فيما عدا حالة العذر أو المانع الذي يثبت صحة عيب على المحامي سواء أكان معنياً من قبل غرفة الاتهام أو رئيس المحكمة أم كان موكلان من قبل المتهم أن يذاع من التهم في الجلسة أو يمين من يقوم مقامه، وإلا حكم عليه من محكمة الجنائيات بغرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مع عدم الإخلال بالمحاكمة التأديبية إذا اقتضتها الحال.

والمحكمة إعتاقاً من الترامة إذا أثبت لما أنه كان من المستعجل عليه أن يحضر في الجلسة بنفسه أو أن يبين عنه غيره.

مادة ٣٧٩ - للمحامي المدين من قبل غرفة الاتهام أو رئيس المحكمة أن يطلب تقديم أصناف له من الخزانة العامة إذا كان المتهم فقيراً، وقد عدل المحكمة هذه الأصناف في حكمها في الدعوى.

ولا يجوز للطنن في هذا التقدير رأى وجه.

مادة ٣٨٠ - المحامون المقبولون للراضة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مخصين دون دفعهم بالراضة بأنواع محكمة الجنائيات.

مادة ٣٨٩ - يتل في الجلسة أمر الإحالة ثم الأدواق المثبتة لإعلان التهم وحصول النشر والطق ، وتبدي النيابة العامة والمدعي بالحقوق المدنية ، إن وجد ، أقوالها وطلباتها ، وتسمع المحكمة الشهود إذا رأيت ضرورة لذلك ثم تفصل في الدعوى .

مادة ٣٩٠ - إذا كان التهم مقبلاً خارج المحكمة المصرية ، يطل إليه أمر الإحالة وورقة التكليف بالحضور بحمل إقامته إن كان معلوماً ، وذلك قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بشهر على الأقل غير مواعيد المسافة . فإذا لم يحضر بعد إعلانه ، يجوز الحكم في غيبه .

مادة ٣٩١ - لا يجوز لأحد أن يحضر أمام المحكمة ليدافع أو ينوب عن التهم النائب . ومع ذلك يجوز أن يحضر وكلاء أو أحد أقرابه أو أصحابه ويبدى علوه في عدم الحضور . فإذا رأت المحكمة أن العلو مقبول ، تبين مباداً لحضور التهم أمامها .

مادة ٣٩٢ - تخلف صورة الحكم الصادر عن التهم النائب بالعقوبة في الأماكن المينة بالمادة ٣٨٨ ، وتشر في الجريدة الرسمية بناء على طلب النيابة العامة .

مادة ٣٩٣ - كل حكم يصدر بالإحالة في غيبة التهم يستلزم حتماً حرمانه من أن يتصرف في أمواله أو أن يديرها أو أن يرفع أية دعوى باسمه . وكل تصرف أو القيام يتعهد به المحكوم عليه يكون باطلاً من نفسه .

وتبين المحكمة الابتدائية الواقع في ذاتها أموال المحكوم عليه حارساً لإدارتها بناء على طلب النيابة العامة أو كل ذي مصلحة في ذلك ، وللمحكمة أن تقيم الحارس الذي تنصبه بتقديم كفالة ، ويكون تابعاً لها في جميع ما يتعلق بالحراسة وتقديم الحساب .

مادة ٣٩٤ - تنهى الحرمان بصدور حكم حضوري في الدعوى أو يموت التهم حقيقة أو حكماً وفقاً لقانون الأحوال الشخصية ، وبصدورها الحرمان يقدم الحارس حساباً عن ذلك .

مادة ٣٩٥ - ينفذ من الحكم النهائي كل العقوبات التي يمكن تنفيذها .

مادة ٣٩٦ - يهرز تنفيذ الحكم بالتضييعات من وقت صدوره . ويجب على المدعي بالحقوق المدنية أن يقدم كفالة ، ما لم ينص الحكم على خلاف ذلك أو تقرر المحكمة الابتدائية إحضارها .

وتنهي الكفالة بمضي خمس سنوات من وقت صدور الحكم .

مادة ٣٩٧ - لا يسقط الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنايات في جنائية بمضي السنة ، وإنما تسقط العقوبة المحكوم بها ، ويصبح الحكم نهائياً بغير طعنه .

مادة ٣٨١ - كل رئيس محكمة الجنايات عند وصول ملف القضية إليه أن يحدد المور الذي يجب أن تنظر فيه القضية ، وعليه أن يحد جدول قضايا كل دور من أدوار القضاء ، ويرسل صور ملفات القضايا إلى المستشارين المعينين للدور الذي أحييت إليه ، ويأمر بإعلان التهم والشهود بالمور واليوم الذي تحدد لنظر القضية .

مادة ٣٨٢ - لكل من النيابة العامة والتهم والمدعي بالحقوق المدنية والمستول عنها أن يواضع في سماع شهادة الشهود التي لم يسبق إعلانهم بأسمائهم .

مادة ٣٨٣ - لمحكمة الجنايات في جميع الأحوال أن تأمر بالقبض على التهم وإحضاره ، ولما أن تأمر بحبسه احتياطياً ، وأن تخرج بكفالة أو بتفويض كفالة عن التهم المحبوس احتياطياً .

مادة ٣٨٤ - تتبع أمام محاكم الجنايات جميع الأحكام المقررة في الجمع والمخالفات ، ما لم ينص على خلاف ذلك .

ولا يجوز الطعن في أحكامها إلا بطريق النقض أو إعادة النظر .

مادة ٣٨٥ - إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مبينة في أمر الإحالة وقبيل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة ، فلها أن تحكم بعدم الاختصاص وتحيلها إلى المحكمة الجزئية .

أما إذا لم تتركها إلا بعد التحقيق ، تحكم فيها .

مادة ٣٨٦ - لمحكمة الجنايات إذا أحييت إليها جنحة مرتبطة بجناية ورأت قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن تفصل الجنحة وتحيلها إلى المحكمة الجزئية .

## الفصل الثالث

في الإجراءات التي تتبع في مواد الجنايات

في حق المتهمين العائنين

مادة ٣٨٧ - إذا صدر أمر بإحالة تهم بجناية إلى محكمة الجنايات ولم يحضر يوم الجلسة ، قبيل المحكمة الدعوى لإعادة تكليفه بالحضور . ويجوز أن تصدر أمراً بالقبض عليه إن كان مقرباً عنه .

مادة ٣٨٨ - يجب أن تنشر قبل الجلسة الموجلة إليها للدعوى بتجانية أيام صورة من أمر الإحالة ومن ورقة التكليف بالحضور بالجرية الرسمية ، وأن تعلق صورة منها في باب قاعة الجلسة وصورة أخرى على مسكن التهم إذا كان معلوماً وصورة ثالثة على باب مقرباً من الأمارة التي بها مسكنها .

مادة ٣٩٨ - إذا حضر المحكوم عليه في جنيته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة، يبطل حتماً الحكم السابق صدوره. سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمينات ويبدأ نظر الدعوى أمام المحكمة.

ولذا كان الحكم السابق بالتضمينات قد نفذ تأمر المحكمة برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها.

إذا توفى من حكم عليه في جنيته يبدأ الحكم في التضمينات في مواجهة الورثة.

مادة ٣٩٩ - لا يترتب على غياب المتهم تأخير الحكم في الدعوى بالنسبة لغيره من المتهمين معه.

مادة ٤٠٠ - إذا غاب المتهم بمحنة مقدمة إلى محكمة الجنايات، تنع في شأنه الإجراءات المصولة بها أمام محكمة الجلس. ويكون الحكم الصادر فيها قابلاً للمارضة.

## الكتاب الثالث

### في طرق الطعن في الأحكام

## الباب الأول

### في المعارضة

مادة ٤٠١ - قبل المعارضة في الأحكام النهائية الصادرة في المخالفات والجلس من كل من المتهم والمسؤول عن الحقوق المدنية في ظرف ثلاثة الأيام التالية لإعلانه بالحكم النهائي خلاف مباداة مسافة الطريق، ويجوز أن يكون هذا الإعلان بلفظ على التوقيع الذي يقرره وزير العدل.

ومع ذلك إذا كان إعلان الحكم لم يحصل لشخص المتهم، فإن مباداة المعارضة بالنسبة إليه فيما يخص بالعقوبة المحكوم بها يبدأ من يوم علمه بمصولة الإعلان، وإلا كانت المعارضة جائزة حتى تسقط الدعوى بمضي المدة.

مادة ٤٠٢ - لا تقبل المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية.

مادة ٤٠٣ - تحصل المعارضة بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم، وتسلمت بحضور في الجلسة التي يعلدها كاتب المحكمة في التقرير مع مراعاة أن تكون أقرب جلسة يمكن نظر المعارضة فيها. ويجب على النيابة العامة تكليف باقي الخصوم في الدعوى بالحضور في مباداة أربع وعشرين ساعة عن إعلان الشهود جلسة للذكورة.

مادة ٤٠٤ - يترتب على المعارضة إعادة نظر الدعوى بالنسبة إلى المعارض أمام المحكمة التي أصدرت الحكم النهائي. ولا يجوز أية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه.

ومع ذلك إذا لم يحضر المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى، تعتبر المعارضة كأنها لم تكن. وللحكمة في هذه الحالة أن تأمر بالتنفيذ المؤقت ولو مع حصول الاستئناف بالنسبة للتوصيات المحكوم بها، وذلك على حسب ما هو مقرر بالمادة ٤٧٠.

ولا يقبل من المعارض أية حال المعارضة في الحكم الصادر في جنيته.

## الباب الثاني

### في الاستئناف

مادة ٤٠٥ - يجوز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجلس :

(١) من المتهم إذا حكم عليه بغير الترامة والمصاريف، أو بترامة تزيد على خمسة جنيهات.

(٢) من النيابة العامة إذا طلبت الحكم بغير الترامة والمصاريف، أو بترامة تزيد على خمسة جنيهات وحكم بجرامة المتهم أو لم يحكم بمأطئته.

مادة ٤٠٦ - يجوز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجلس من المدعى بالحقوق المدنية ومن المسؤول عنها أو لاتهم فيما يخص بالحقوق المدنية مهما إذا كانت التوصيات المطلوبة تزيد عن النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً.

مادة ٤٠٧ - يجوز استئناف الحكم الصادر في الجرائم المرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً لا يقبل التجزئة في حكم للمادة ٣٧ من قانون العقوبات، ولو لم يكن الاستئناف جائزاً استئناف إلا بالنسبة لبعض هذه الجرائم فقط.

مادة ٤٠٨ - لا يجوز قبل أن يفصل في موضوع الدعوى استئناف الأحكام التصديرية والتوقيفية والصادرة في مسائل فرعية.

ويترتب حتماً على استئناف الحكم الصادر في الموضوع استئناف هذه الأحكام.

ومع ذلك لجميع الأحكام الصادرة بعدم الاختصاص يجوز استئنافها، كما يجوز استئناف الأحكام الصادرة بالاختصاص إذا لم يكن للحكمة ولاية الحكم في الدعوى .

مادة ٩٠ ع - يحصل الاستئناف بتقرير قلم كتاب المحكمة، التي أصدرت الحكم في ظرف عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم المحضوري، أو الحكم الصادر في المعارضة، ومن تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة في الحكم النهائي، أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن .  
لقتاب العام أن يستأنف في ميعاد ثلاثين يوماً من وقت صدور الحكم .  
وله أن يقرر بالاستئناف في قلم كتاب المحكمة المختصة بنظر الاستئناف .

مادة ٩١ ع - الأحكام الصادرة في غيبة المتهم والمعتمة حضورياً طبقاً للواد ٢٤١ في ٢٤٤ يبدأ ميعاد استئنافها بالنسبة للمتهم من تاريخ اعلانه بها .

مادة ٩١ ع - يحدد قلم الكتاب للاستئناف في تقرير الاستئناف تاريخ الجلسة . ولا يكون هذا التاريخ قبل مضي ثلاثة أيام كاملة . وتكلف النيابة العامة الخصوم الآخرين بالحضور في الجلسة التي حددت .

مادة ٩٢ ع - إذا استأنف أحد الخصوم في مدة العشرة الأيام المقررة، بمقتضى ميعاد الاستئناف، له حق الاستئناف من باقي الخصوم خمسة أيام من تاريخ انتهاء العشرة الأيام المذكورة .

مادة ٩٣ ع - يرغب الاستئناف المحكمة الابتدائية الكائنة في دائرتها المحكمة التي أصدرت الحكم . ويقدم من مدة ثلاثين يوماً على الأكثر إلى الدائرة المختصة بنظر الاستئناف في مواد المخالفات والمجمع .

وإذا كان المتهم محبوساً، وجب على النيابة العامة نقله في الوقت المناسب السجن بالجهة الموجودة بها المحكمة الابتدائية، وينظر الاستئناف من وجه السرعة .

مادة ٩٤ ع - يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً موقفاً عليه، ويجب أن يشمل هذا التقرير ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة التثبت والقرائن وجميع المسائل الفرعية التي رفضت والإجراءات التي تمت .

ويعد ثلاثة هذا التقرير - قبل إبداء رأى في الدعوى من واضم التقرير أو بقية الأعضاء، تسمع أقوال المتأنف والأوجه المستند إليها في استئنافه، ثم يتكلم بعد ذلك باقي الخصوم، ويكون المتهم آخر من يتكلم . ثم تصدر المحكمة حكمها بعد اطلاعها على الأوراق .

مادة ٩٥ ع - يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية وأجبة النفاذ، إذا لم يتقدم لتنفيذ قبل يوم الجلسة .

مادة ٩٦ ع - تسمع المحكمة الاستئنافية بنفسها، أو بواسطة أحد القضاة تشديداً لذلك، الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة، واستثنى كل نقص آخر في إجراءات التحقيق .

ويسوغ لما في كل الأحوال أن تأمر بما ترى لزومه من استيفاء محض أو سماع شهود .

ولا يجوز تكليف أي شاهد بالحضور إلا إذا أمرت المحكمة بذلك .  
مادة ٩٧ ع - إذا تبين للحكمة الاستئنافية أن الجريمة من اختصاص محكمة الجنائيات، تحكم بعدم الاختصاص .

وإذا كان الفعل جنمة من المجمع التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد، فتحيلها إلى محكمة الجنائيات .

أما إذا كان الفعل جنمة، وكانت الدعوى قد تم تحقيقها أمام سلطة التحقيق أو أمام محكمة أول درجة، ودرأت أن الأدلة كافية على المتهم وترجيحت لديها إدانته، فتحيلها إلى محكمة الجنائيات، وتقوم النيابة العامة بإرسال الأوراق إليها فوراً، وإذا لم تكن قد تم تحقيقها فتحيلها إلى قاضي التحقيق أو إلى النيابة العامة في الجرائم المبينة في المادة ٣٠٢ .

وإذا رأت أن الأدلة غير كافية، تصدر أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى . ويكون الأمر الصادر من المحكمة بإسالة الدعوى إلى محكمة الجنائيات أو بأن لا وجه لإقامتها قابلاً للطعن طبقاً للواد ١٩٦ إلى ١٩٩ كما لو كان صادراً من غرفة الاتهام .

مادة ٩٨ ع - المحكمة الاستئنافية إذا رأت أن الفعل المحكوم فيه باعتباره جنمة يعد من الجنائيات التي يجوز لغاضي التحقيق إحالتها إلى المحكمة الجزئية لحقها للسنة ١٩٦١، تصدر قراراً بنظرها وتحكم فيها .

وللقتاب العام أن يطعن في القرار الصادر بنظر الجنائية في هذه الحالة بطريق النقض، إذا كانت قد بنى على خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها . ويفصل في الطعن على وجه الاستعجال، وينتهي على رفضه إيقاف الفصل في الدعوى .

مادة ٩٩ ع - إذا ألقى الحكم الصادر بالتوصيات، وكان قد نفذ تنفيذاً مؤقتاً، ترد بناءً على حكم الاتهام .

مادة ١٠٠ ع - إذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة العامة، فللمحكمة أن تؤيد الحكم أو تلتزمه أو تعدله سواء ضد المتهم أو لمصلحته .  
ولا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة .

أما إذا كان الاستئناف مرفوعاً من غير النيابة العامة، فليس للحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف .

مادة ١٠١ ع - يقع في الأحكام النهائية والمعارضة فيها أمام المحكمة الاستئنافية ما هو مقرر أمام محاكم أول درجة .

مادة ١٠٢ ع - إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع، ودرأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلاً في الإجراءات أو في الحكم، تصحح البطلان وتحكم في الدعوى .

أما إذا حكمت بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعي يرتب عليه منع السير في الدعوى، وحكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وباختصاص المحكمة أو برفض الدفء الفرعي بنظر الدعوى، يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة تحكم في موضوعها .

مادة ٢٨ ع - لا يجوز ابداء أسباب أخرى أمام المحكمة غير الأسباب التي سبق بيانها في المياد المذكور .

ومع ذلك فالمحكمة أن تنقض الحكم المصلحة المتهم من تلقا نفسها ، إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة للقانون ، أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقا للقانون ، أو لأولى ولاية لها بالفصل في الدعوى ، أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى .

مادة ٢٩ ع - على قلم الكاتب أن يعطى لصاحب الشأن بناء على طلبه صورة من الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ النطق به . فإذا تعذر ذلك ، يقبل الطعن من صاحب الشأن في ظرف عشرة أيام من تاريخ اعلانه بإيداعه قلم الكاتب .

ويجب على صاحب الشأن في هذه الحالة أن يحصل على شهادة من قلم الكاتب بعدم وجود الحكم في المياد المذكور . وعليه أن يحضره في ظرف أربع وعشرين ساعة على الأكثر بالمثل الذي يضاهيه في البلية الكائن بها مركز المحكمة ليمن فيه بإيداع الحكم ، وإلا صح اعلانه في قلم الكاتب .

مادة ٣٠ ع - إذا لم يكن الطعن مرفوعا من النيابة العامة أو من المحكوم عليه بطريقة مقيدة بحرية ، يجب لقبوله أن يودع رافعه مبلغ خمسة جنيهات كفالة يخصص لوفاء الغرامة المنصوص عليها في هذه المادة . ولا يسرى ذلك على من سبق من إيداع المبلغ المذكور بقرار من لجنة المساعدة القضائية .

ولا يقبل قلم الكاتب التقرير بالظن إذا لم يصحب بما يدل على هذا الإيداع ، أو شهادة رسمية من جهة الإدارة دالة على فقر رافعه .

ويحكم من دافع الطعن بغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات إذا لم يقبل الطعن أو إذا رفض .

ويجوز الحكم بهذه الغرامة في مواد الجنب والمخالفات على المحكوم عليه بقوبة مقيدة بحرية إذا لم يقبل طعنه أو إذا رفض .

مادة ٣١ ع - يكلف الخصوم بالحضور بناء على طلب النيابة العامة قبل الجلسة بخمسة أيام على الأقل .

مادة ٣٢ ع - تحكم المحكمة في الطعن بعد تلاوة التقرير الذي يضمن أحد أعضائها وسماح أقوال النيابة العامة والمدعين من الخصوم ، ولا يجوز خصوم أنفسهم أن يتكلموا إلا إذا أذنت لهم المحكمة .

## الباب الثالث

### في النقض

مادة ٢٣ ع - لكل من النيابة العامة والمحكم عليه وكذا المستول من الحقوق المدنية والمدعى بها فيما يخص بمقروم فقط الطعن أمام محكمة النقض في الأحكام النهائية الصادرة من الدرجة ، وذلك في الأحوال الآتية :

(١) إذا كان الحكم المطعون فيه مبني على مخالفة للقانون ، أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله .

(٢) إذا وقع في الحكم بطلان ، أو إذا وقع في الإجراءات بطلان أثر في الحكم .

والأصل اختيار أحد الإجراءات قد روجت أثناء الدعوى ، ومع هذا فلصاحب الشأن أن يثبت بكافة الطرق أن تلك الإجراءات أخلت أو خولفت ، وذلك إذا لم تكن مذكورة في محضر الجلسة ولا في الحكم . وإذا ذكر في أحدهما أنها أتمت ، فلا يجوز إثبات عدم اتباعها إلا بطريق الطعن بالردور .

مادة ٢٤ ع - لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا انتهى عليها مع السير في الدعوى .

ومع ذلك فالأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص المتعلق بالولاية يجوز الطعن فيها على حدة .

مادة ٢٥ ع - لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا .

مادة ٢٦ ع - للنيابة العامة والمدعى بالمفروق المدنية والمستول منها كل فيما يخص به الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنائيات في غيبة المتهم بجمالية .

مادة ٢٧ ع - يحصل الطعن بتقرير في قلم كاتب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف ثمانية عشر يوما من تاريخ الحكم المخضوري ، أو الصادر في المعارضة ، أو من تاريخ انقضاء مياد المعارضة ، أو من تاريخ الحكم باختيارها كان لم تكن .

ويجب إيداع الأسباب التي بني عليها الطعن في هذا المياد أيضا ، وإلا سقط الحق فيه .



مادة ٤٢٤ ع - إذا كان الحكم صادرا بقوة الإعدام ، فليالحق الذي قام بالدفاع عن المتهم مولا كان أو مينا أن يقوم بإجراءات الطعن بطريق النقض في الحكم إذا كان ذلك وجه . وهذا بغير إخلال بما للحكم عليه من الحق في رفع الطعن بنفسه أو بواسطة عام آخر .

مادة ٤٢٣ ع - امتناع من الأحكام المختصة ، يجوز للنائب العام أن يطلب من محكمة النقض الحكم بإلغاء ما يقع في أي حكم أو قرار أو أمر أو إجراء صادر من أية هيئة قضائية في المواد الجنائية يكون فيه تجاوز لسلطتها . ولا يقبل هذا الطلب مادام من الممكن إصلاح الخطأ بطريقة أخرى .

ويرفع الطلب بتقرير قلم الكتاب تبين فيه الأسباب ، ويمكن فيه بغير مراعاة .

ولا يقبل الطلب إذا قدم بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم أو القرار أو الأمر أو الإجراء المطعون فيه .

## الباب الرابع

### في إعادة النظر

مادة ٤٤٤ ع - يجوز طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالمعقوبة في مواد الجنائيات والجنح في الأحوال الآتية :

( ١ ) إذا حكم على المتهم في جريمة قتل ، ثم وجد المدعى قتل حيا .

( ٢ ) إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة ، ثم صغر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة جنبا ، وكان بين الحكمين تناقض بحيث يستتبع منه براءة أحد المحكوم عليهم .

( ٣ ) إذا حكم على أحد الشهود أو الخبراء بالمعقوبة لشهادة أزرور وضا لأحكام الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات ، أو إذا حكم بتوريير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى ، وكان للشهادة أو تقرير الخبر أو الورقة تأثير في الحكم .

( ٤ ) إذا كان الحكم مينا على حكم صادر من محكمة مدنية أو من إحدى محاكم الأحوال الشخصية وأثنى هذا الحكم .

( ٥ ) إذا حدث أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة ، وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه .

مادة ٤٤٥ ع - في الأحوال الأربع من المضافة السابقة ، يكون لكل من النائب العام والمحكوم عليه أو من يمثله قانونا إذا كان مدم الأهلية أو مفقودا أو لأقاربه أو لزوجيه بعد موته حق طلب إعادة النظر .

وإذا كان الطالب غير النيابة العامة ، فعليه تقديم الطلب إلى النائب العام بمرضية تبين فيها الحكم المطلوب إعادة النظر فيه ، والوجه الذي يستند عليه ، وشغفه بالمستندات المؤيدة له .

مادة ٤٢٣ ع - إذا غاب أحد الخصوم ولم يحضر وكيل عنه ، يمكن في الدعوى في ضيقه ، ولا يجوز المعارضة في الحكم الذي يصدر إلا إذا ثبت أن الغائب لم يعلن إعلانا قانونيا .

مادة ٤٢٤ ع - إذا رفض الطعن موضوعا فلا يجوز أية حال لمن وصفه أن يرغب طعنا آخر عن ذات الحكم السابق الطعن فيه لأي سبب كان .

مادة ٤٣٥ ع - إذا قدم الطعن أو أسبابه بعد الجهاد أو كانت الأسباب غير مقبولة لتعلقها بالموضوع ، تحكم المحكمة بعدم قبول الطعن .

وإذا كان الطعن مقبولا وكان مينا على الحالة الأولى الميمنة بالمادة ٤٢٣ ع ، تصحح المحكمة الخطأ وتحكم بتعويض القانون .

وإذا كان مينا على الحالة الثانية في المادة المذكورة ، تنقض المحكمة الحكم وتعيد الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد مشككة من قضية آخرين . ومع ذلك يجوز عند الانقضاء إحالتها إلى محكمة أخرى .

وإذا كان الحكم المنقوض صادرا من محكمة استئنافية أو من محكمة جنائيات في جنحة أو مخالفة وقت في جلستها ، تعاد الدعوى إلى المحكمة الجنائية المختصة أصلا بنظر الدعوى لتتظرو حسب الأصول المعتادة .

مادة ٤٣٦ ع - إذا اشتملت أسباب الحكم على خطأ في القانون أو إذا وقع خطأ في ذكر نصوصه ، فلا يجوز نقض الحكم متى كانت العقوبة المحكوم بها مقررة في القانون الجزئية ، وتصحح المحكمة الخطأ الذي وقع .

مادة ٤٣٧ ع - يسقط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بمعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة .

مادة ٤٣٨ ع - لا ينقض من الحكم إلا ما كان متعلقا بالأوجه التي بنى عليها النقض ، ما لم تكن الجزئية غير ممكنة .

وإذا لم يكن الطعن مقدما من النيابة العامة ، فلا ينقض الحكم إلا بالنسبة إلى من قدم الطعن ما لم تكن الأوجه التي بنى عليها النقض تتصل بغيره من المتهمين معه في الدعوى . وفي هذه الحالة يمكن بتعويض الحكم بالنسبة إليهم أيضا ولو لم يقدموا طعنا .

مادة ٤٣٩ ع - إذا كان نقض الحكم حاصلا بإنشاء على طلب أحد من الخصوم غير النيابة العامة ، فلا يضار بطلته .

مادة ٤٤٠ ع - إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا بقبول دفع قانوني مانع من السير في الدعوى ، ونقضت محكمة النقض ، وأمادت القضية إلى المحكمة التي أصدرته لنظر الموضوع فلا يجوز هذه المحكمة أن تحكم بمكس ما قضت به محكمة النقض .

مادة ٤٤١ ع - إذا طعن مرة ثانية في الحكم الصادر من المحكمة الحالة البها الدعوى ، تحكم محكمة النقض في الموضوع . وفي هذه الحالة تلغ الإجراءات المقررة في المحاكمة عن الجزئية التي وقعت .

مادة ٤٥٣ - كل حكم صادر بالبراءة بناء على إعادة النظر ، يجب نشره على نفقة الحكومة في الجريدة الرسمية بناء على طلب النيابة العامة وفق ريتين بينهما صاحب الشأن .

مادة ٤٥٤ - يترتب على إلغاء الحكم المطعون فيه سقوط الحكم بالتعويضات ، وجوب رد ما نفذ به منها بدون احتلال بقواعد سقوط الحق بمضي المدة .

مادة ٤٥٥ - إذا رفض طلب إعادة النظر ، فلا يجوز تجديد بناء على ذات الوقائع التي بنى عليها .

مادة ٤٥٦ - الأحكام التي تصدر في موضوع الدعوى بناء على إعادة النظر من غير محكمة النقض ، يجوز الطعن فيها بجميع الطرق المقررة في القانون .

ولا يجوز أن يقضى على المتهم بأشد من العقوبة السابق الحكم بها عليه .

### الباب الخامس في قوة الأحكام النهائية

مادة ٤٥٧ - تنقض الدعوى الجنائية بالنسبة للهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها إليه بصور حكم نهائي فيها بالبراءة أو بالإدانة .

وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية ، فلا يجوز إعادة نظرهما إلا بالظن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون .

مادة ٤٥٨ - لا يجوز الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائياً بناء على ظهور أدلة جديدة أو ظروف جديدة أو بناء على تغيير الوصف القانوني للجريمة .

مادة ٤٥٩ - يكون الحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالإدانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائياً فيما يتعلق بوقوع الجريمة ويوصفها القانون ونسبتها إلى فاعلها . ويكون الحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى على انتفاء التهمة أو على عدم كفاية الأدلة . ولا تكون له هذه القوة إذا كان مبني على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون .

مادة ٤٦٠ - لا تكون الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها .

مادة ٤٦١ - تكون الأحكام الصادرة من محاكم الأحوال الشخصية في حدود اختصاصها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية في المسائل التي يترتب عليها الفصل في الدعوى الجنائية .

ويرفع النائب العام الطلب سواء كان مقبلاً منه أو من غيره مع التحقيقات التي يكون قد رأى إجماعها على محكمة النقض بتقريرين في رأيه والأسباب التي يستند عليها .

وعليه أن يرفع الطلب إلى المحكمة في الثلاثة الأشهر التالية لتقديره .

مادة ٤٦٢ - في الحالة الخامسة من المادة ٤٤٤ يكون حق طلب إعادة النظر للنائب العام وحده سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن . وإذا رأى له عللاً ، يرفعه مع التحقيقات التي يكون قد رأى لزومها إلى لجنة مشكلة من أحد مستشاري محكمة النقض واثنين من مستشاري محكمة الاستئناف تعيين كلا منهم الجمعية العامة بالحكمة الناتجة لها . ويجب أن يبين في الطلب الواقعة أو الورقة التي يستند عليها .

وتفصل اللجنة في الطلب بعد الإطلاع على الأوراق واستيفاء مآثره من التحقيق ، وتامر بإحالة إلى محكمة النقض إذا رأت قبوله .

ولا يقبل الطعن في الأمر الصادر منها بقبول الطلب أو عدم قبوله .

مادة ٤٦٣ - لا يقبل النائب العام طلب إعادة النظر من المتهم أو من يمثل حقه في الأحوال الأربع الأولى من المادة ٤٤٤ إلا إذا أودع الطالب خزنة المحكمة مبلغ خمسة جنيئات كدفعة ، تخصص لوفاء الغرامة المنصوص عليها بالمادة ٤٥٤ ، ما لم يكن قد أحضر من إيداعه بقرول من لجنة المساعدة القضائية بحكمة النقض .

مادة ٤٦٤ - تمن النيابة العامة للمصوم جلسة التي تحدد لنظر الطلب أمام محكمة النقض قبل انعقادها بثلاثة أيام كاملة من الأقل .

مادة ٤٦٥ - تفصل محكمة النقض في الطلب بعد سماع أقوال النيابة العامة والمصوم ، وبعد إجراء مآثره لازماً من التحقيق بنفسها أو بواسطة من تندبه لذلك . فإذا رأت قبول الطلب تمسك بإلغاء الحكم وتقضى ببراءة المتهم إذا كانت البراءة ظاهرة ، وإلا تفصل الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم مشكلة من قضاة آخرين للفصل في موضوعها ما لم تره إجماع ذلك بنفسها .

ومع ذلك إذا كان من غير الممكن إعادة المحاكمة كما في حالة وفاة المحكوم عليه أو غيبته أو سقوط الدعوى الجنائية بمضي المدة ، تنظر محكمة النقض موضوع الدعوى ، ولا تلقي من الحكم إلا ما يظهر لها خطأه .

مادة ٤٦٥ - إذا توفى المحكوم عليه ولم يكن الطلب مقبلاً من أحد الأقارب أو الزوج ، تنظر المحكمة الدعوى في مواجهة من تمسك للدفاع عن ذكراه ، ويكون بقدر الامكان من الأقارب . وفي هذه الحالة تمسك عند الاقتضاء بغير ما يمس هذه الذكري .

مادة ٤٦٦ - لا يترتب على طلب إعادة النظر إيقاف تنفيذ الحكم إلا إذا كان صادراً بالإعدام .

مادة ٤٦٧ - في الأحوال الأربع الأولى من المادة ٤٤٤ ، يحكم على طالب إعادة النظر إذا كان غير النائب العام بغرامة لا تزيد على خمسة جنيئات إذا لم يحل عليه .

## الكتاب الرابع

### في التنفيذ

## الباب الأول

### في الأحكام الواجبة التنفيذ

مادة ٤٦٢ - لا يجوز توقيع العقوبات المقررة بالقانون لأية جريمة إلا بمقتضى حكم صادر من محكمة مختصة بذلك .

مادة ٤٦٣ - لا تنتفد الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية إلا متى صارت نهائية، ما لم يكن في القانون نص على خلاف ذلك .

مادة ٤٦٤ - يكون تنفيذ الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية بناء على طلب النيابة العامة وفقاً لما هو مقرر بهذا القانون .

والأحكام الصادرة في الدعوى المدنية يكون تنفيذها بناء على طلب المدعى بالحقوق المدنية وفقاً لما هو مقرر بقانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

مادة ٤٦٥ - على النيابة العامة أن تبادر إلى تنفيذ الأحكام الواجبة التنفيذ الصادرة في الدعوى الجنائية . ولها عند اللزوم أن تستعين بالقوة العسكرية مباشرة .

مادة ٤٦٦ - الأحكام الصادرة بالفراة والمصاريف تكون واجبة التنفيذ فوراً ، ولو مع حصول استئنافها . وكذلك الأحكام الصادرة بالحبس في سرقة ، أو على منتهم حادثة أو ليس له محل إقامة ثابت بمصر ، وكذلك الحال في الأحوال الأخرى إذا كان الحكم صادراً بالحبس ، إلا إذا قدم المتهم كفالة بأنه إذا لم يستأنف الحكم لا يقر من تنفيذه عند اقتضاء مواعيد الاستئناف ، وأنه إذا استأنفه يحضر في الجلسة ولا يقر من تنفيذ الحكم الذي يصدر . وكل حكم صادر بقوة الحبس في هذه الأحوال بين فيه المبلغ الذي يجب تقديم الكفالة به .

وإذا كان التهم مجسوساً حبساً احتياطياً ، يجوز للحكمة أن تأمر بتنفيذ الحكم تنفيذاً مؤقتاً .

والحكمة عند الحكم بالتوقيضات لدى المحقق المدنية أن تأمر بالتنفيذ المؤقت ، ولو مع حصول الاستئناف على حسب المقرر بالمادة ٧٠

مادة ٤٦٧ - تنفذ أيضاً العقوبات التبية للعقوبة لحرية المحكوم بما عوقبه الحبس إذا خضعت عقوبة الحبس ، طبقاً للمادة السابعة .

مادة ٤٦٨ - يفرج في الحال من التهم المحبوس احتياطياً ، إذا كان الحكم صادراً بالبراءة ، أو بقوة أخرى لا يقتضى تنفيذها الحبس ، أو إذا أصر في الحكم بوقف تنفيذ العقوبة ، أو إذا كان التهم قد قضى في الحبس الاحتياطي مدة العقوبة المحكوم بها .

مادة ٤٦٩ - في غير الأحوال المتقدمة ، يوقف التنفيذ أثناء الميعاد المقرر للاستئناف بالمادة ٤٠٩ وأثناء نظر الاستئناف الذي يرفع في المدة المذكورة .

مادة ٤٧٠ - يجوز تنفيذ الحكم التبياني بالعقوبة إذا لم يعارض فإن الحكم عليه في الميعاد المبين بالفقرة الأولى من المادة ٤٠١

والحكمة عند الحكم بالتضمينات لدى المحقق المدنية أن تأمر بالتنفيذ المؤقت مع تقديم كفالة ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف بالنسبة لكل المبلغ المحكوم به أو بعضه ، ولها أن تنفى الحكم له من الكفالة .

مادة ٤٧١ - للحكمة عند الحكم غيابياً بالحبس مدة شهر فأكثر ، إذا لم يكن التهم على إقامة معين بالمملكة المصرية ، أو إذا كان صادراً ضده أمر بالحبس الاحتياطي ، أن تأمر بناء على طلب النيابة العامة بالتقيض عليه وسهه .

ويحس التهم عند القبض عليه تنفيذاً لهذا الأمر حتى يحكم في المعارضة التبرعها ، أو ينقض الميعاد المقرر لها . ولا يجوز أية حال أن يسق في الحبس مدة تزيد على المدة المحكوم بها . وذلك كله ما لم تر الحكمة المروعة إليها المعارضة الإخراج عنه قبل الفصل فيها .

مادة ٤٧٢ - لا يترتب على الطعن بطريق النقض إيقاف التنفيذ إلا إذا كان الحكم صادراً بالإعدام أو كان صادراً بالاختصاص في الحالة المينة بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٢٤

## الباب الثاني

### في تنفيذ عقوبة الإعدام

مادة ٤٧٣ - متى صار الحكم بالإعدام نهائياً ، وجب رفع أوراق الدعوى فوراً إلى الملك بواسطة وزير العدل .

وينفذ الحكم إذا لم يصدر الأمر بالعفو أو بإبدال العقوبة في ظرف أربعة عشر يوماً .

مادة ٤٧٤ - يودع المحكوم عليه بالإعدام في السجن بناء على أمر تصدره النيابة العامة على التوفيق الذي يقرره وزير العدل إلى أن ينفذ فيه الحكم .

مادة ٤٨٢ — لكل محكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أن يطلب بدلاً من تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشفيه خارج السجن وفقاً لما هو مقرر بالمواد ٥٧٨ وما بعدها ، وذلك ما لم ينص في الحكم على حرمانه من هذا الخيار .

مادة ٤٨٣ — بحسب اليوم الذي يبدأ فيه التنفيذ من مدة العقوبة ، ويفرج عن المحكوم عليه في اليوم التالي ليوم انتهاء العقوبة في الوقت المحدد للإفراج عن المسجونين .

مادة ٤٨٤ — إذا كانت مدة عقوبة الحبس المحكوم بها على المتهم أربعاً وعشرين ساعة ينتهى تنفيذها في اليوم التالي للقبض عليه في الوقت المحدد للإفراج عن المسجونين .

مادة ٤٨٥ — تجدد مدة العقوبة المقيّدة للحرية من يوم القبض على المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ ، مع مراعاة إقصاها بمقدار مدة الحبس الاحتياطي ومدة القبض .

مادة ٤٨٦ — إذا حكم براءة المتهم من الجريمة التي حبس احتياطياً من أجلها ، وجب خصم مدة الحبس من المدة المحكوم بها في جريمة أخرى يكون قد ارتكبها أو حقق معه فيها في أثناء الحبس الاحتياطي .

مادة ٤٨٧ — يكون استنزال مدة الحبس الاحتياطي عند تمدد العقوبات المقيّدة للحرية المحكوم بها على المتهم من العقوبة الأخف أولاً .

مادة ٤٨٨ — إذا كانت المحكوم عليها بعقوبة مقيّدة للحرية حبل في الشهر السادس من الحمل ، جاز تأجيل التنفيذ عليها حتى تضع حملها وتمضى مدة شهرين على الوضع .

فإذا رأى التنفيذ على المحكوم عليها أو ظهر في أثناء التنفيذ أنها حبل ، وجبت معاملتها في السجن معاملة المجرمين احتياطياً حتى تمضي المدة المقررة بالفقرة السابقة .

مادة ٤٨٩ — إذا كان المحكوم عليه بعقوبة مقيّدة للحرية مصاباً بمرض يهدد بذهابه أو يسبب التنفيذ حياته بالخطر ، جاز تأجيل تنفيذ العقوبة عليه .

مادة ٤٩٠ — إذا أصيب المحكوم عليه بعقوبة مقيّدة للحرية بمجنون ، وجب تأجيل تنفيذ العقوبة حتى يبرأ . ويجوز للنيابة العامة أن تأسر بوضعه في أحد المحال المخصصة للأمراض العقلية ، وفي هذه الحالة تستنزل المدة التي يقضيها في هذا المحل من مدة العقوبة المحكوم بها .

مادة ٤٩١ — إذا كان محكوماً على الرجل وزوجه بالحبس لمدة لا تزيد على سنة ولو من جرائم مختلفة ، ولم يكنا مسجونين معاً ، جاز

مادة ٤٧٥ — لأقارب المحكوم عليه بالإعدام أن يقابلوه في اليوم الذي عين تنفيذ الحكم ، على أن يكون ذلك بعيداً عن محل التنفيذ .

وإذا كانت ديانة المحكوم عليه تقرض عليه الاعتراف أو غيره من القروض الدينية قبل الموت ، وجب إجراء التسهيلات اللازمة لتمكين أحد رجال الدين من مقايضة .

مادة ٤٧٦ — تنفذ عقوبة الإعدام داخل السجن ، أو في مكان آخر مستور ، بناء على طلب النيابة من النائب العام يبين فيه استيفاء الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٤٧٣

مادة ٤٧٧ — يجب أن يكون تنفيذ عقوبة الإعدام بحضور أحد وكلاء النائب العام ومأمور السجن وطبيب السجن أو طبيب آخر تشفيه النيابة العامة . ولا يجوز لغير من ذكروا أن يحضروا التنفيذ إلا بإذن خاص من النيابة العامة . ويجب دائماً أن يؤخذ للدفاع عن المحكوم عليه بالحضور .

ويجب أن يتل من الحكم الصادر بالإعدام منطوقه والتهمة المحكوم من أجلها على المحكوم عليه ، وذلك في مكان التنفيذ يسمح من الحاضرين . وإذا رغب المحكوم عليه في إبداء أقوال ، حرر وكيل النائب العام محضراً بها . وعند تمام التنفيذ ، يمرر وكيل النائب العام محضراً بذلك ، ويثبت فيه شهادة الطبيب بالوفاة وساعة حصولها .

مادة ٤٧٨ — لا يجوز تنفيذ عقوبة الإعدام في أيام الأعياد الرسمية أو الأعياد الخاصة بديانة المحكوم عليه .

مادة ٤٧٩ — إذا أصيب المحكوم عليه بالإعدام بمجنون يوقف تنفيذ الحكم عليه ويوضع في أحد المحال المخصصة للأمراض العقلية بالمكان المخصص للمسجونين بناء على أمر من النيابة العامة حتى يبرأ .

ويوقف تنفيذ عقوبة الإعدام على الحبل إلى ما بعد شهرين من وضعها .

مادة ٤٨٠ — تدفن الحكومة على نفقتها جثة من حكم عليه بالإعدام ، ما لم يكن له أقارب يطلبون القيام بذلك . ويجب أن يكون الدفن ببر احتفال ما .

## الباب الثالث

في تنفيذ العقوبات المقيّدة للحرية

مادة ٤٨١ — تنفذ الأحكام الصادرة بالعقوبات المقيّدة للحرية في السجون المخصصة لذلك بمقتضى أمر يصدر من النيابة العامة على التوزيع الذي يقرره وزير العدل .

مادة ٤٩٩ - إذا تعددت العقوبات المحكوم بها لجرائم وقعت قبل دخول المحكوم عليه السجن، يكون الإفراج على أساس مجموع مدد هذه العقوبات.

أما إذا ارتكب المحكوم عليه أثناء وجوده في السجن جريمة، يكون الإفراج على أساس المدة الباقية عليه وقت ارتكابه هذه الجريمة، مضافاً إليها مدة العقوبة المحكوم بها عليه من أجلها.

مادة ٥٠٠ - إذا كان المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية قد قضى مدة في الحبس الاحتياطي واجباً خصمه من مدة العقوبة، يكون الإفراج عنه على أساس باقى المدة المحكوم بها عليه.

وإذا صدر العفو بتفويض مدة العقوبة، فلا يدخل في حساب المدة الواجب قضاءها في السجن للإفراج المدة التي لا يصبح بقتضى العفو تنفيذها.

مادة ٥٠١ - تختص اللجنة المنصوص عليها بالمادة ٤٩٥ من هذا القانون بالنظر في جميع ما هو متعلق بالإفراج تحت شرط.

مادة ٥٠٢ - متى تيسرت اللجنة من الأبحاث التي تجريها توافر الشروط المنصوص عليها بالمادة ٤٩٧، تقرر الإفراج عن المسجون بعد أخذ رأى إدارة السجن، ويصدر الأمر بالإفراج من الوزير المختص بناء على هذا القرار.

مادة ٥٠٣ - لا يجوز منح الإفراج تحت شرط إلا إذا وفى المحكوم عليه الالتزامات المالية المحكوم بها عليه من المحكة الجنائية في الجريمة، وذلك ما لم يكن من المستحيل عليه الوفاء بها.

مادة ٥٠٤ - تعين اللجنة في القرار الذى تصدره بالإفراج الشروط التي ترى إلزام المفرج عنه بمراعاتها من حيث محل إقامته وطريقة عيشه.

مادة ٥٠٥ - يوضع المفرج عنه تحت مراقبة البوليس مدة توازى المدة الباقية من العقوبة. ولا يجوز أن تزيد مدة المراقبة على خمس سنوات، وتحسب هذه المراقبة من مدة المراقبة الواجبة بناء على الحكم.

ومع ذلك يجوز للجنة أن تخفف مدة المراقبة، أو أن تحفى المحكوم عليه منها كلية.

مادة ٥٠٦ - يبلغ أمر الإفراج إلى وزير الداخلية بمجرد صدوره، ويسلم المسجون إلى جهة الإقامة مع أمر الإفراج وصورة من قرار اللجنة. وعلى جهة الإدارة أن تخرج عنه فوراً، وأن تسلمه مذكرة يبين فيها اسمه والعقوبة المحكوم بها عليه ومدتها والتاريخ المقرر لأعضائها وتاريخ الإفراج تحت شرط، ويدكر فيها الشروط التي وضعت للإفراج عنه والواجبات المفروضة عليه منه فيها إلى أنه إذا خالف الشروط أو الواجبات المذكورة أو إذا وقع منه ما يدل على سوء سيره، يلغى الإفراج عنه ويعد إلى السجن كما هو مفرد بالمعاقبة التالية.

تأجيل تنفيذ العقوبة على أحدهما حتى يفرج عن الآخر. وذلك إذا كانا يكفلان صغيراً لم يتجاوز خمس عشرة سنة كاملة، وكان لهما على إقامة معروف بمصر.

مادة ٤٩٢ - للجنة العامة في الأحوال التي يجوز فيها تأجيل تنفيذ العقوبة على المحكوم عليه أن تطلب منه تقديم كفالة بأنه لا يفر من التنفيذ عند زوال سبب التأجيل، ويقدر مبلغ الكفالة في الأمر الصادر بالتأجيل.

ولها أيضاً أن تشترط لتأجيل التنفيذ ما تراه من الاحتياطات الكفيلة بمنع المحكوم عليه من الحرب.

مادة ٤٩٣ - لا يجوز في غير الأحوال المبينة في القانون إخلاء سبيل المسجون المحكوم عليه قبل أن يستوفى مدة العقوبة.

مادة ٤٩٤ - يعين لكل لجان أو معين محمى فاض من قضاة المحكة الابتدائية الكائن بذاتها الليان أو السجن يقوم بمراقبة تنفيذ العقوبات، ولبلأشرة الاختصاصات الأخرى الخولة له بقتضى القانون. ويكون تعيينه بقرار من وزير العدل برواقعة الجمعية الساسة للمحكة.

مادة ٤٩٥ - يكون لكل لجان أو معين عام لجنة للإشراف عليه ولبلأشرة الاختصاصات الأخرى الخولة لها بقتضى القانون.

وتشكل هذه اللجنة من رئيس المحكة الابتدائية الكائن بذاتها الليان أو السجن (رئيساً) ومن قاضى السجن واحد وكلاء النيابة العامة وموظف من وزارة الداخلية وموظف من وزارة الشؤون الاجتماعية يتدبه لتلك الوزير التاج له بصفة أعضاء.

مادة ٤٩٦ - تشمل اختصاصات القاضى واللجنة في كل معين عام المسجون المركزية التي يقرر الوزير المختص إحاطتها به.

## الباب الرابع

### في الإفراج تحت شرط

مادة ٤٩٧ - يجوز الإفراج تحت شرط عن كل محكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا كان قد أمضى في السجن ثلاثة أرباع مدة العقوبة، وتبين أن سلوكه أثناء وجوده في السجن يدعو إلى الثقة بتقويم نفسه، وأنه موافق بكونه له بعد الإفراج وسيلة مشروعة للارتزاق، على الأقل المدة التي تخفى في السجن عن قسمة شهود على أية حال.

أما إذا كانت العقوبة بالأشغال الشاقة المؤبدة، فلا يجوز الإفراج إلا إذا أمضى المحكوم عليه في السجن عشرين سنة على الأقل.

مادة ٤٩٨ - إذا كان المحكوم عليه من المجرمين الأحداث الذين تقل سنهم من خمس عشرة سنة كاملة، يجوز الإفراج عنه متى توافرت الشروط المبينة بالمادة ٤٩٧ بغض النظر عن المدة التي قضاها في السجن.

وفي جميع الأحوال يجوز للجنة إلى حين انتهاء مدة العقوبة أن تُلغى القرار الذي أصدرته متى زال سببه . وتبلغ قرارات اللجنة للوزير المختص لتنفيذها .

مادة ١٢ - - إذا كان المحكوم عليه بالأشغال الشاقة غير قادر بسبب ماعه أو مرضه على أداء عمل من الأعمال المخصصة للمحكوم عليهم بهذه العقوبة ، جاز للجنة المذكورة بموافقة رأى طبيب السجن والطبيب الشرعي وطبيب إخصائي تختاره أن تقرر نقله إلى سجن عام .

وللجنة في أي وقت أن تُلغى القرار الصادر بذلك متى زال سببه .

## الباب الخامس

### في تنفيذ المبالغ المحكوم بها

مادة ١٣ - - عند تسوية المبالغ المستحقة للحكومة من الغرامات وما يجب رده والتعويضات والمصاريف ، يجب على النيابة العامة قبل تنفيذها إعلان الحكم عليه بمقدار هذه المبالغ ، ما لم تكن مقدرة في الحكم .

مادة ١٤ - - يجوز تحصيل المبالغ المستحقة للحكومة بالطرق المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أو بالطرق الإدارية المقررة لتحصيل الأموال الأميرية .

مادة ١٥ - - إذا لم يدفع المتهم المبالغ المستحقة للحكومة ، تصدق النيابة أمراً بالإكراه البدني وفقاً للأحكام المقررة بالمواد ١٩ وما بعدها .

مادة ١٦ - - إذا حكم بالغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف معاً ، وكانت أموال المحكوم عليه لا تفي بذلك كله ، وجب توزيع ما يتحصل منها بين ذوى الحقوق على حسب الترتيب الآتي :

( أولاً ) المصاريف المستحقة للحكومة .

( ثانياً ) المبالغ المستحقة للدعوى المدنية .

( ثالثاً ) الغرامة وما تستحقه الحكومة من الرد والتعويض .

مادة ١٧ - - إذا حبس شخص احتياطياً ، ولم يحكم عليه إلا بغرامة ، وجب أن ينقص منها عند التنفيذ عشرة قروش عن كل يوم من أيام الحبس المذكور . وإذا حكم عليه بالحبس والغرامة معاً ، وكانت المدة التي قضاه في الحبس الاحتياطي تزيد على مدة الحبس المحكوم به ، وجب أن ينقص من الغرامة المبلغ المذكور عن كل يوم من أيام الزيادة المذكورة .

مادة ١٨ - - تقاضى المحكمة الجزئية في الجهة التي يجري التنفيذ فيها أن ينزع التهم في الأحوال الاستثنائية بناء على طلبه وبعد أخذ رأى النيابة العامة أجلًا لنفع المبالغ المستحقة للحكومة ، أو أن يأذن له بدفعها على أقساط ، بشرط ألا تزيد المدة على تسعة أشهر . ولا يجوز الطعن في الأمر الذي يصدر بقبول الطلب أو رفضه .

وإذا تأخر المتهم في دفع قسط ، حلت باقي الأقساط . ويجوز للقاضي الرجوع في الأمر الصادر منه ، إذا جد ما يدعو لذلك .

مادة ٥٧ - - إذا خالف المخرج عنه الشروط التي وضعت للإفراج أولاً يتم بالإيجابيات المفروضة عليه ، أو وقع منه ما يدل على سوء سيره ، يلغى الإفراج ويعاد إلى السجن ليستوفى المدة الباقية من عقوبته في يوم الإفراج عنه .

ويكون إلغاء الإفراج بأمر من الوزير المختص بناء على قرار صادر من اللجنة المتخصص عليها بالمادة ٤٩٥ ، سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب رئيس النيابة العامة أو مدير أو محافظ الجهة التي بها المخرج عنه .

ويجوز للجنة أن تجري مازي تفرعه من التحقيقات .

مادة ٥٨ - - يرسل رئيس النيابة العامة أو المدير أو المحافظ إذا رأى إلغاء الإفراج تخيراً للجنة يبين فيه الأسباب التي يستند إليها في طلبه .

وله عند الضرورة أن يأمر بالقبض على المخرج عنه ، وعليه أن يرسله مع التقرير في ظرف أربعة أيام إلى رئيس اللجنة .

ورئيس اللجنة إذا لم ير محلاً للقبض أن يأمر بإخلاء سبيله بكفالة أو بذير كفالة ، وله أن يأمر بحبسه . ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس على خمسة عشر يوماً إلا بموافقة اللجنة .

وإذا أُلغى الإفراج ، تحسم المدة التي قضيت في الحبس من المدة الواجب تنفيذها بعد إلغاء الإفراج .

مادة ٥٩ - - إذا لم يبلغ الإفراج المؤقت حتى التاريخ الذي كان مقرراً لانتهاه العقوبة المحكوم بها ، يصبح الإفراج نهائياً . فإذا كانت العقوبة المحكوم بها الأشغال الشاقة المؤبدة ، يصبح الإفراج نهائياً بعد مضي عشر سنوات من تاريخ الإفراج المؤقت .

ومع ذلك إذا حكم في أي وقت على المخرج عنه في جناية أو جنحة من نوع الجريمة السابق الحكم عليه من أجلها ارتكباها في مدة الإفراج المبينة بالفقرة السابقة ، جاز إلغاء الإفراج إذا لم يكن قد مضى خمس سنوات من تاريخ الحكم الثاني .

مادة ٦٠ - - يجوز بعد إلغاء الإفراج أن يفرج عن المسجون مرة أخرى ، إذا توافرت الشروط المبينة بهذا الباب . وفي هذه الحالة تعتبر المدة الباقية من العقوبة بعد إلغاء الإفراج كأنها مدة عقوبة محكوم بها . فإذا كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ، فلا يجوز هذا الإفراج قبل مضي خمس سنوات .

مادة ٦١ - - إذا أصيب المسجون بجنون ، تقرر اللجنة إرساله إلى أحد المآل الممدة للأمراض العقلية .

وإذا أصيب المسجون بمرض يتولد بالموت ، جاز للجنة أن تقرر الإفراج عنه مؤقتاً .

ولا يجوز في الحالتين صدور القرار من لجنة إلا بموافقة رأى طبيب السجن والطبيب الشرعي وطبيب إخصائي تختاره اللجنة .

## الباب السادس

### في الإكراه البدني

مادة ٥١٩ - يجوز الإكراه البدني لتحقيق المبالغ الناشئة عن الجريمة المقتضى بها العقوبة ضد مرتكب الجريمة . ويكون هذا الإكراه بالحس البسيط ، وتقدر مدته باعتبار يوم واحد من كل عشرة قروش أو أقل .

ومع ذلك ففي مواد المخالفات لا تزيد مدة الإكراه على سبعة أيام للفرامة ولا على سبعة أيام للعصا وما يجب رده والتعويضات .

وفي مواد الجلبع والجنائيات ، لا تزيد مدة الإكراه على ثلاثة أشهر للفرامة وثلاثة أشهر للعصا وما يجب رده والتعويضات .

مادة ٥٢٠ - لا يجوز التنفيذ بطريق الإكراه البدني على المحكوم عليهم الذين لم يبلغوا من العمر خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكاب الجريمة ولا على المحكوم عليهم بقبضة الحبس مع وقف التنفيذ .

مادة ٥٢١ - تسرى أحكام المواد ٤٨٨ - ٤٩١ فيما يتعلق بالتنفيذ بطريق الإكراه البدني .

مادة ٥٢٢ - إذا تعددت الأحكام وكانت كلها صادرة في مخالفات أو في جنح ، أو في جنائيات ، يكون التنفيذ باعتبار مجموع المبالغ المحكوم بها . وفي هذه الحالة لا يجوز أن تزيد مدة الإكراه على ضعف الحد الأقصى في الجلبع والجنائيات ولا على واحد وعشرين يوما في المخالفات .

أما إذا كانت الجرائم مختلفة النوع ، يراعى الحد الأقصى المقرر لكل منها . ولا يجوز بآية حال أن تزيد مدة الإكراه على ستة أشهر للفرامات وستة أشهر للعصا وما يجب رده والتعويضات .

مادة ٥٢٣ - إذا كانت الجرائم المحكوم فيها مخففة ، تستثنى المبالغ المدفوعة أو التي تحسبت بطريق التنفيذ على ممتلكات المحكوم عليه أولا من المبالغ المحكوم بها في الجنائيات ثم في الجلبع ثم في المخالفات .

مادة ٥٢٤ - يكون تنفيذ الإكراه البدني بأمر يصدر من النيابة العامة على التزوج الذي يقدره وزير العدل ، أو شرع فيه في أي وقت كان بعد إعلان التهم طبقا للمادة ٥١٣ ، وبد أن يكون قد أمضى جميع مدد العقوبات المقررة للمتهم المحكوم بها .

مادة ٥٢٥ - ينتهى الإكراه البدني متى صار المبلغ المأوى للخدمة التي قضاه المحكوم عليه في الإكراه محسوبا على مقتضى المواد السابقة مساويا للمبلغ المطلوب أصلا ، بعد استئصال ما يكون المحكوم عليه قد دفعه أو تحصل منه بالتنفيذ على ممتلكاته .

مادة ٥٢٦ - لا تبرا دمة المحكوم عليه من المصاريف وما يجب ردوه بالتعويضات بتنفيذ الإكراه البدني عليه ، ولا تبرا من الفرامة إلا باعتبار عشرة قروش من كل يوم .

مادة ٥٢٧ - إذا لم يقع المحكوم عليه بتنفيذ الحكم الصادر له من الحكومة بالتعويضات بعد التنبية عليه بالغرم ، جاز لحكمة الجلبع التي يدارتها على ، إذا ثبت لديها أنه قادر على الدفع ، وأمرته به فلم يتنل ، أن تحكم عليه بالإكراه البدني . ولا يجوز أن تزيد مدة هذا الإكراه على ثلاثة أشهر ، ولا يضم من التوضيحات نظير الإكراه في هذه الحالة ، وتضع الدفوى من المحكوم له بالطرق المتدثرة .

مادة ٥٢٨ - للمحكوم عليه أن يطلب في أي وقت من النيابة العامة قبل صدور الأمر بالإكراه البدني إبطاله بعمل يدهي أو ساعتي يقوم به .

مادة ٥٢٩ - يستثنى المحكوم عليه في هذا العمل بلا مقابل لأحدى جهات الحكومة أو البلديات مدة من الزمن مساوية لمدة الإكراه التي كلفت يجب التنفيذ عليه بها ، وتعين أنواع الأعمال التي يجوز تشييل المحكوم عليه فيها وألجها والإدارية التي تقر هذه الأعمال بمقرر يصدر من الوزير المختص .

ولا يجوز تشييل المحكوم عليه خارج المدينة الساكن بها أو المركز التابع له . ويراعى في العمل الذي يفرض عليه يوميا أن يكون قادرا على انجازه في ظرف ست ساعات بحسب حالة بيته .

مادة ٥٣٠ - المحكوم عليه الذي تقرر معاملة بمقتضى المادة ٥٢٨ ولا يحضر إلى العمل المدد لشغله أو يتنكب من شغله أو لا يتم العمل المفروض عليه تأديته يوميا بلا مدد تراه جهات الإدارة مقبولا ، يرسل إلى السجن لتنفيذ عليه بالإكراه البدني الذي كان يستحق التنفيذ به عليه ويحسم له من مدته الأيام التي يكون قد أتم فيها ما فرض عليه تأديته من الأعمال .

ويجب التنفيذ بالإكراه البدني على المحكوم عليه الذي اختار الشغل بدل الإكراه ، إذا لم يوجد عمل يكون من وراء شغله فيه فائدة .

مادة ٥٣١ - يستثنى من المبالغ المستعقة للحكومة من الفرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف مقابل شغل المحكوم عليه بأخبار مبلغ عشرة قروش عن كل يوم .

## الباب السابع

### في الإشكال في التنفيذ

مادة ٥٣٢ - كل إشكال من المحكوم عليه في التنفيذ يرفع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم . ومع ذلك إذا كان النزاع خاصا بتنفيذ حكم صادر من محكمة الجنائيات ، يرفع إلى غرفة الإتهام بالمحكمة الابتدائية .

مادة ٥٣٣ - يقدم النزاع الى المحكمة بواسطة النيابة العامة على وجه السرعة، ويعلن ذور الشاؤ بالجلسة التي تحدد لنظره، وتفصل المحكمة فيه في غرفة المشورة بعد سماع النيابة العامة وذوى الشأن. والمحكمة أن تجري التحقيقات التي ترى لزومها، ولها في كل الأحوال أن تأمر بوقف التنفيذ حتى يفصل في النزاع.

وللنيابة العامة عند الاقتضاء وقبل تقديم النزاع الى المحكمة أن توقف تنفيذ الحكم مؤقتا.

مادة ٥٣٤ - اذا حصل نزاع في شخصية المحكوم عليه، يفصل في ذلك النزاع بالكيفية والأوضاع المقررة في المادتين السابقتين.

مادة ٥٣٥ - في حالة تنفيذ الأحكام المالية على أموال المحكوم عليه، اذا قام نزاع من ذور المتهم بشأن الأموال المطالب بالتنفيذ عليها، يرفع الأمر الى المحكمة المدنية طبقا لما هو مقرر في قانون المرافعات.

## الباب الثامن

في سقوط العقوبة بمضي المدة ووقاة المحكوم عليه

مادة ٥٣٦ - تسقط العقوبة المحكوم بها في جناية بمضي عشرين سنة ميلادية، إلا عقوبة الإعدام فانها تسقط بمضي ثلاثين سنة.  
وتسقط العقوبة المحكوم بها في جنحة بمضي خمس سنين.  
وتسقط العقوبة المحكوم بها في مخالفة بمضي سنتين.

مادة ٥٣٧ - تبدأ المدة من وقت صيرورة الحكم نهائيا، إلا اذا كانت العقوبة محكوما بها غيابيا من محكمة الجنايات في جناية، تبدأ المدة من يوم صدور الحكم.

مادة ٥٣٨ - تسقط المدة بالقبض على المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية وبكل إجراء من إجراءات التنفيذ التي تتخذ في مواجهته أو تصل الى علمه.

مادة ٥٣٩ - في غير مواد المخالفات، تسقط المدة أيضا إذا ارتكب المحكوم عليه في خلالها جريمة من نوع الجريمة المحكوم عليه من أجلها أو مماثلة لها.

مادة ٥٤٠ - يوقف سريان المدة كل مانع يحول دون مباشرة التنفيذ سواء كان قانونيا أو ماديا.

مادة ٥٤١ - لا يجوز للمحكوم عليه بالإعدام أو بالأشغال الشاقة في جناية قتل أو شروع فيه أو ضرب أفضى إلى موت أن يقيم بدسقوط عقوبته بمضي المدة في دائرة المديرية أو المحافظة التي وقعت فيها الجريمة إلا إذا رخصه في ذلك المدير أو المحافظ فإذا خالف ذلك، يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد على سنة.

وللمدير أو المحافظ أن يأمر بالفاء الترخيص إذا رأى ما يدعو لذلك. ويكلف المحكوم عليه أن يتخذ له في مدة عشرة أيام محل إقامة خارج دائرة المديرية أو المحافظة، وإذا خالف المحكوم عليه ذلك يعاقب بالعقوبة المتقدمة.

ولوزير الداخلية في جميع الأحوال المذكورة أن يبين للمحكوم عليه محل إقامة. ويتبع في ذلك الأحكام الخاصة بمراقبة البوليس.

مادة ٥٤٢ - تتبع الأحكام المقررة لمضي المدة في القانون المدني فيما يختص بالتعويضات وما يجب رده والمصاريف المحكوم بها. ومع ذلك فلا يجوز التنفيذ بطريق الإكراه البدني بعد مضي المدة المقررة لسقوط العقوبة.

مادة ٥٤٣ - اذا توفى المحكوم عليه بعد الحكم عليه نهائيا، تنفذ العقوبات المالية والتعويضات وما يجب رده والمصاريف في تركته.

## الباب التاسع

في رد الاعتبار

مادة ٥٤٤ - يجوز رد الاعتبار الى كل محكوم عليه في جناية أو جنحة، ويصدر الحكم بذلك من محكمة الجنايات التابع لها محل إقامة المحكوم عليه، وذلك بناء على طلبه.

مادة ٥٤٥ - يجب لرد الاعتبار :

(أولا) أن تكون العقوبة قد نفذت تنفيذا كاملا، أو صدر عنها صفو أو سقطت بمضي المدة.

(ثانيا) أن يكون قد انقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة أو صدور الصفو عنها مدة ست سنوات إذا كانت عقوبة جناية، أو ثلاث سنوات إذا كانت عقوبة جنحة. وتضاعف هذه المدة في حالي الحكم للعود وسقوط العقوبة بمضي المدة.

مادة ٥٤٦ - إذا كان المحكوم عليه قد وضع تحت مراقبة البوليس بعد انقضاء العقوبة الأصلية، بتدنى المدة من اليوم الذي تقضى فيه مدة المراقبة.

وإذا كان قد أفرج عن المحكوم عليه تحت شرط، فلا بتدنى المدة إلا من التاريخ المقرر لانقضاء العقوبة أو من التاريخ الذي يصبح فيه الانراج تحت شرط نهائيا.

مادة ٥٤٧ - يجب للمحكوم برد الاعتبار أن يوق المحكوم عليه كما ما حكم به عليه من غرامة أو رده أو عويض أو مصاريف. والمحكمة أن تحايز من هذا إذا أثبت المحكوم عليه أنه ليس له مال يستطيع منها التغطية.



وإذا لم يوجد المحكوم له بالتعويضات أو الرد أو المصاريف، أو امتنع من قبولها، وجب على المحكوم عليه أن يودعها طبقاً لما هو مفرد في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية. ويجوز له أن يستردها إذا مضت خمس سنوات ولم يطلبها المحكوم له .

وإذا كان المحكوم عليه قد صدر عليه الحكم بالتزامن، يكفي أن يدفع مقدار ما ينصحه شخصياً في الدين . وعند الاقتضاء تمين المحكمة الحصة التي يجب عليه دفعها .

مادة ٥٤٨ - في حالة الحكم في جريمة خالصة، يجب على الطالب أن يثبت أنه قد حصل على حكم يرد اعتباره التجارى .

مادة ٥٤٩ - إذا كان الطالب قد صدرت عليه عدة أحكام، فلا يحكم بـرد اعتباره إلا إذا تحققت الشروط المنصوص عليها في المواد السابقة بالنسبة إلى كل حكم من أحكامها، على أن يراعى في حساب المدة استنادها إلى أحدث الأحكام .

مادة ٥٥٠ - يقدم طلب رد الاعتبار بحريضة إلى النيابة العامة، ويجب أن يشتمل على البيانات اللازمة لتحديد شخصية الطالب، وأن يبين فيها تاريخ الحكم الصادر عليه والأماكن التي أقام فيها من ذلك الحين .

مادة ٥٥١ - تجسرى النيابة العامة تحقيقاً بشأن الطلب للاستيناق من تاريخ إقامة الطالب في كل مكان نزل من وقت الحكم عليه ومدة تلك الإقامة وتوقف على سلوكه ووسائل ارتقاؤه، ويوجه عام تتحقق كل ما تراه لازماً من المعلومات. وتضمن التحقيق إلى الطلب وترفعه إلى المحكمة في ثلاثة أشهر التالية لتقديمه بتقرير يدون فيه رأيها . وتبين الأسباب التي بني عليها، ويرفق بالطلب :

(١) صورة الحكم الصادر على الطالب .

(٢) شهادة بسوابقه .

(٣) تقرير عن سلوكه أثناء وجوده في السجن .

مادة ٥٥٢ - تنظر المحكمة الطلب وتفصل فيه في غرفة المشورة . ويجوز لها سماع أقوال النيابة العامة الطالب، كما يجوز لها استيفاء كل ما تراه لازماً من المعلومات .

ويكون إعلان الطالب بالحضور قبل الجلسة بثمانية أيام على الأقل . ولا يقبل الطعن في الحكم إلا بطريق القرض خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله. وتبطل في الطعن الأوضاع والموايد المقررة للطعن بطريق القرض في الأحكام .

مادة ٥٥٣ - متى توافر الشرطان المذكوران في المادة ٥٤٤، تحكم المحكمة بـرد الاعتبار إذا رأت أن سلوك الطالب منذ صدور الحكم عليه يدعو إلى العفو بتقرير قسه .

مادة ٥٥٤ - ترسل النيابة العامة مسودة من حكم رد الاعتبار إلى المحكمة التي صدر منها الحكم بالطعنة للتأشير به على هامشه، وتأمراً بأن يؤشر به في قلم السوابق .

مادة ٥٥٥ - لا يجوز الحكم بـرد اعتبار المحكوم عليه إلا مرة واحدة .

مادة ٥٥٦ - إذا رفض طلب رد الاعتبار بسبب راجع إلى سلوك المحكوم عليه، فلا يجوز تجديده إلا بعد مضي سنتين . أما في الأحوال الأخرى فيجوز تجديده متى توافرت الشروط اللازمة توافرها .

مادة ٥٥٧ - يجوز إلغاء الحكم الصادر بـرد الاعتبار إذا ظهر أن المحكوم عليه صدرت ضده أحكام أخرى لم تكن المحكمة علمت بها، أو إذا حكم عليه بـرد الاعتبار في جريمة وقعت قبله .

ويصدر الحكم في هذه الحالة من المحكمة التي حكمت بـرد الاعتبار بناء على طلب النيابة العامة .

مادة ٥٥٨ - رد الاعتبار بحكم القانون :

(أولاً) إلى المحكوم عليه بقوبة جناية ، أو بقوبة جنحة في جريمة سرقة ، أو إخفاء أشياء مسروقة ، أو نصب ، أو خيانة أمانة، أو زور ، أو شروع في هذه الجرائم وبق الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٥٠ و ٣٧٧ و ٣٧٨ من قانون العقوبات ، متى مضى على تنفيذها أو العفو عنها أو سقوطها اثنا عشرة سنة بدون أن يصدر على المحكوم عليه سبلاً لاحكام بقوبة في جناية أو جنحة .

(ثانياً) إلى المحكوم عليه بقوبة جنحة أو في أية جريمة أخرى متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات دون أن يصدر عليه حكم في جناية أو جنحة إلا إذا كان الحكم قد اعتبر المحكوم عليه حائلاً أو كانت العقوبة قد سقطت بمضى المدة تكون المدة اثني عشرة سنة .

مادة ٥٥٩ - إذا كان المحكوم عليه قد صدرت ضده عدة أحكام، فلا يرد اعتباره إليه بحكم القانون إلا إذا تحققت بالنسبة لكل منها الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة . على أن يراعى في حساب المدة استنادها إلى أحدث الأحكام .

مادة ٥٦٠ - يترتب على رد الاعتبار عمو الحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل ويزول كل ما يترتب عليه من انقضاء الأهلية والحرمات من الحقوق ووسائل الآثار الجنائية .

مادة ٥٦١ - لا يجوز الاحتجاج بـرد الاعتبار على الغير فيما يتعلق بالحقوق التي تترتب لهم من الحكم بالادانة ، على الأخص والتعويضات .

## أحكام عامة

في الإجراءات التي تتبع في حالة فقد الأوراق أو الأحكام

مادة ٥٦٢ - إذا فقدت النسخة الأصلية للحكم قبل تنفيذه أو فقدت أوراق التحقيق كلها أو بعضها قبل صدور قرار فيه، تتبع الإجراءات المقررة في المواد الآتية.

مادة ٥٦٣ - إذا وجدت صورة رسمية من الحكم، فهذه الصورة تقوم مقام النسخة الأصلية.

وإذا كانت الصورة تحت يد شخص أو جهة ما، فتصدر النيابة العامة أمرا من رئيس المحكمة إلى أصدرت الحكم بتسليمها ولن أخذت منه أن يطلب تسليمه صورة مطابقة بتبر مصاريق.

مادة ٥٦٤ - لا يترتب على فقد نسخة الحكم الأصلية إعادة المحاكمة، متى كانت طرق الطعن في الحكم قد استنفذت.

مادة ٥٦٥ - إذا كانت القضية منظورة أمام محكمة النقض ولم يتيسر الحصول على صورة من الحكم، تقضى المحكمة بإعادة المحاكمة كانت جميع الإجراءات المقررة للطعن قد استوفيت.

مادة ٥٦٦ - إذا فقدت أوراق التحقيق كلها أو بعضها قبل صدور قرار فيه، يباد التحقيق قيا فقدت أوراقه.

وإذا كانت القضية مرفوعة أمام المحكمة، تتولى هي إجراء ما تراه من التحقيق.

مادة ٥٦٧ - إذا فقدت أوراق التحقيق كلها أو بعضها، وكان الحكم موجودا والقضية منظورة أمام محكمة النقض، فلا تباد الإجراءات إلا إذا رأت المحكمة عكس ذلك.

## في حساب المدد

مادة ٥٦٨ - جميع المدد المئوية في هذا القانون تحسب بالظهور الميلادي.

## جدول بأرقام مواد مشروع قانون الإجراءات الجنائية

كما أقرته اللجنة وما يقابلها من المواد في أصل المشروع كما قبلته الحكومة

المادة المقابلة من المشروع كالمادة الحكومة	المادة من المشروع كما أقرته اللجنة	المادة المقابلة من المشروع كما قدمت الحكومة	المادة من المشروع كما أقرته اللجنة	المادة المقابلة من المشروع كما قدمت الحكومة	المادة من المشروع كما أقرته اللجنة
—	٥٧ (جديدة)	٧٠	٢٩	٢١,٦	١
٩٠	٥٨	٧١	٣٠	٢٢	٢
٩١	٥٩	٧٧	٣١	٢٤	٣
٩٦	٦٠	٧٨	٣٢	١٣ ف ٢ و ١٤	٤
—	٦١ (جديدة)	٧٩	٣٣	١٦	٥
٤٠	٦٢	٨٢, ٨٠	٣٤	١٧	٦
٤١	٦٣	٨١	٣٥	١٨	٧
٤٢	٦٤	٨٠ ف ١	٣٦	٢٥	٨
٤٣	٦٥	١٠	٣٧	٢٦	٩
٩٧	٦٦	١١	٣٨	١٥	١٠
٩٨	٦٧	١٢	٣٩	٢٧	١١
١٠٠	٦٨	٢	٤٠	٢٨	١٢
١٠٢	٦٩	—	٤١ (جديدة)	٢٦٧	١٣
١٠٣	٧٠	—	٤٢ ( )	٢٩	١٤
١٠١	٧١	—	٤٣ ( )	٣١	١٥
١٠٤	٧٢	—	٤٤ ( )	٣٢	١٦
١٠٥	٧٣	—	٤٥	٣٣	١٧
١٠٦	٧٤	٣	٤٦	٣٤	١٨
١٠٧	٧٥	٨٣	٤٧	٣٥	١٩
١٠٨	٧٦	٨٤	٤٨ (جديدة)	٣٦	٢٠
١٠٩	٧٧	—	٤٩	٦٥	٢١
١١٠	٧٨	٨٥	٥٠	٦٦٤	٢٢
١١١	٨٠	٨٦	٥١	٦٨, ٦٧	٢٣
١١٢	٨١	٨٧	٥٢	٦٩	٢٤
١١٣	٨٢	٨٨	٥٣	٨	٢٥
١١٤	٨٣	٨٩	٥٤	٩	٢٦
١٨٣	٨٤	٩٠	٥٥	٣٧	٢٧
١٨٤	٨٥	٩١	٥٦	٣٨	٢٨
١٨٥	٨٦	٩٢			
١٨٥	٨٧	٩٣			
١١٥	٨٨	٧٢			
١١٧	٨٩	٧٣			
١١٨	٩٠	٧٤			
١١٩	٩١	٧٥			
١٢٠	٩٢	٧٦			
١٢١	٩٣	٧٧			
١١٦	٩٤	٧٨			

المادة من المشروع كما أقرته اللجنة	المادة المقابلة من المشروع كما قدمت الحكومة	المادة من المشروع كما أقرته اللجنة	المادة المقابلة من المشروع كما قدمت الحكومة	المادة من المشروع كما أقرته اللجنة	المادة المقابلة من المشروع كما قدمت الحكومة
٩٤ (جديدة)	—	١٣٨ (جديدة)	—	٢٠٧٢٠٠	١٨٢
٩٥	١٢٢	١٣٩	١٥٥	٢٠٢	١٨٣
٩٦ (جديدة)	—	١٤٠	١٥٦	٢٠٤	١٨٤
٩٧	١٢٣	١٤١	١٥٧	٢٠٩٢٠٨٢٠٦٢٠٥	١٨٥
٩٨	١٢٥	١٤٢	١٥٨	٢٤٨	١٨٦
٩٩	١٢٧	١٤٣ (جديدة)	—	٢١٠	١٨٧
١٠٠	١٢٨	١٤٤	١٥٩	٢١١	١٨٨
١٠١ (جديدة)	—	١٤٥	١٦٠	—	١٨٩ (جديدة)
١٠٢	١٢٩	١٤٦	١٦١	—	١٩٠ (جديدة)
١٠٣ (جديدة)	—	١٤٧	١٦٢	٢٥٦	١٩١
١٠٤	٥٩٧	١٤٨	١٦٥	٢٦٠	١٩٢
١٠٥	٥٩٨	١٤٩	١٦٦	٢١٢	١٩٣
١٠٦	٥٩٩	١٥٠	١٦٧	٢١٣	١٩٤
١٠٧	٦٠٠	١٥١	١٦٨	٢١٤	١٩٥
١٠٨	٦٠١	١٥٢	١٦٩	٢١٥	١٩٦
١٠٩	٦٠٢	١٥٣	١٧١	٢١٦	١٩٧
١١٠	٦٠٣	١٥٤	١٧٢	٢١٧	١٩٨
١١١	٦٠٤	١٥٥ (جديدة)	—	٢١٨	١٩٩
١١٢	٦٠٥	١٥٦	١٧٤	٢١٩	٢٠٠
١١٣	١٣٠	١٥٧	١٧٥	٩٤	٢٠١
١١٤	١٣١	١٥٨	١٧٦	٢٢٠	٢٠٢
١١٥	١٣٢	١٥٩	١٧٧	٩٥	٢٠٣
١١٦	١٣٣	١٦٠ (جديدة)	—	٢٢٢	٢٠٤
١١٧	١٣٤	١٦١	١٧٨	٢٢٣	٢٠٥
١١٨	١٣٥	١٦٢	١٨١	٢٢٤	٢٠٦
١١٩	١٣٦	١٦٣	١٨٢	٢٢٥	٢٠٧
١٢٠	١٣٧	١٦٤	١٨٦	٢٢٦	٢٠٨
١٢١	١٣٨	١٦٥	١٨٧	٢٢٧	٢٠٩
١٢٢ (جديدة)	—	١٦٦	١٨٨	٢٢٨	٢١٠
١٢٣	١٤٠	١٦٧	٢٢١	٢٢٩	٢١١
١٢٤	١٤١	١٦٨	١٨٩	٢٣٠	٢١٢
١٢٥	١٤٢	١٦٩	١٩٠	٢٣١	٢١٣
١٢٦	١٤٣	١٧٠ (جديدة)	—	٢٣٢	٢١٤
١٢٧	١٤٤	١٧١	١٩١	٢٣٣	٢١٥
١٢٨ (جديدة)	—	١٧٢	٢٠٣	٢٣٤	٢١٦
١٢٩	١٤٦	١٧٣	١٩٢	٢٣٥	٢١٧
١٣٠	١٤٧	١٧٤	١٩٣	٢٣٦	٢١٨
١٣١	١٤٨	١٧٥	١٩٤	٢٣٨	٢١٩
١٣٢	١٤٩	١٧٦	١٩٥	٢٣٩	٢٢٠
١٣٣	١٥٠	١٧٧	١٩٦	٢٤٠	٢٢١
١٣٤	١٥١	١٧٨	١٩٧	٢٤١	٢٢٢
١٣٥	١٥٢	١٧٩ (جديدة)	—	٢٤٢	٢٢٣
١٣٦	١٥٣	١٨٠	١٩٨	٢٤٩	٢٢٤
١٣٧	١٥٤	١٨١	١٩٩	٢٥٠	٢٢٥

المادة المقابلة من المشروع كما قدسته الحكومة	المادة من المشروع كما اقتره اللجنة	المادة المقابلة من المشروع كما قدسته الحكومة	المادة من المشروع كما اقتره اللجنة	المادة المقابلة من المشروع كما قدسته الحكومة	المادة من المشروع كما اقتره اللجنة
٥٩٠	٣٠٢	٥٥	٢٦٤	٢٥١	٢٢٦
٣٠٤	٣٠٣	٥٧	٢٦٥	٢٥٣	٢٢٧
٣٣١	٣٠٤	٥٨	٢٦٦	٢٥٤	٢٢٨
٣٠٦	٣٠٥	٥٩	٢٦٧	٢٥٦	٢٢٩
٣٠٧	٣٠٦	٦٠	٢٦٨	٢٥٧	٢٣٠
٣٠٨	٣٠٧	٦٢	٢٦٩	٢٥٨	٢٣١
٢٤٢	٣٠٨	٢٧٨	٢٧٠	٢٥٩	٢٣٢
٣٣٦	٣٠٩	٢٨٠	٢٧١	٢٦٠	٢٣٣
٣١٠	٣١٠	٢٣	٢٧٢	٢٦١	٢٣٤
٣١١	٣١١	٢٨١	٢٧٣	٢٧٣	٢٣٥
٣١٣	٣١٢	٢٨٢	٢٧٤	٢٧٤	٢٣٦
٣١٤	٣١٣	٢٨٣	٢٧٥	٢٧٥	٢٣٧
٣١٥	٣١٤	٢٨٤	٢٧٦	٢٧٦	٢٣٨
٣١٦	٣١٥	٢٨٥	٢٧٧	٢٧٩	٢٣٩
٤٨٣	٣١٦	٢٨٦	٢٧٨	٣٣٤	٢٤٠
٤٨٤	٣١٧	٣١٧	٢٧٩	٤١٥	٢٤١
٤٨٥	٣١٨	٢٨٧	٢٨٠	٤١٦	٢٤٢
٤٨٦	٣١٩	٢٨٨	٢٨١	٤١٨	٢٤٣
٤٨٧	٣٢٠	٢٨٩	٢٨٢	٤١٩	٢٤٤
٤٨٨	٣٢١	٢٩٠	٢٨٣	٤٢٠	٢٤٥
٤٨٩	٣٢٢	٢٨٩	٢٨٤	٢٦٣	٢٤٦
٤٩٠	٣٢٣	٢٨٩	٢٨٥	٢٦٤	٢٤٧
٤٩٢	٣٢٤	٢٩١	٢٨٦	-	(جديدة) ٢٤٨
٤٩٣	٣٢٥	٢٩٢	٢٨٧	٢٩٥	٢٤٩
٣٣٨	٣٢٦	٢٩٣	٢٨٨	٢٦٨	٢٥٠
٣٣٩	٣٢٧	٢٩٣	٢٩٩	٢٦٩	٢٥١
٣٤٠	٣٢٨	٢٩٤	٢٩٠	٢٧٠	٢٥٢
٣٤٢	٣٢٩	٢٩٦	٢٩١	٢٧٢	٢٥٣
٣٤٥	٣٣٠	٢٩٨	٢٩٢	٤٤	٢٥٤
٣٤٤	٣٣١	٣٠٠	٢٩٣	٤٥	٢٥٥
-	٣٣٢	٣٠١	٢٩٤	٤٦	٢٥٦
٣٤٦	٣٣٣	٣٠٢	٢٩٥	٥٢	٢٥٧
٣١٨	٣٣٤	٢٩٧	٢٩٦	٤٨	٢٥٨
٣١٩	٣٣٥	٣٠٣	٢٩٧	٤٩	٢٥٩
٣٢٠	٣٣٦	٥٨٦	٢٩٨	٥٠	٢٦٠
٣٢٢	٣٣٧	٥٨٧	٢٩٩	٥١	٢٦١
٣٢٤	٣٣٧	٥٨٨	٣٠٠	٥٣	٢٦٢
٣٢٤	٣٣٨	٥٨٩	٣٠١	٥٤	٢٦٣

المادة من المرسوم كما اقترهته الحكومة	المادة من المرسوم كما اقترهته الجنة	المادة المقابلة من المرسوم كما قدمت الحكومة	المادة من المرسوم كما اقترهته الجنة	المادة المقابلة من المرسوم كما قدمت الحكومة	المادة من المرسوم كما اقترهته
٤٤٣	٤١٦	٣٥٥	٣٧٧	٣٢٥	٣٣٩
—	٤١٧ (جديدة)	٣٥٧	٣٧٨	٣٢٦	٣٤٠
—	٤١٨ (جديدة)	٣٥٨	٣٧٩	٤٠٩	٣٤١
٤٤٥	٤١٩	٣٥٩	٣٨٠	٤١٠ ف ٢٠١	٣٤٢
٤٤٦	٤٢٠	٣٦٢	٣٨١	٤١٠ ف ٣	٣٤٣
٤٤٧	٤٢١	٣٦٦	٣٨٢	٤١١	٣٤٤
٤٤٨	٤٢٢	٣٦٧	٣٨٣	٤١٢	٣٤٥
٤٤٩	٤٢٣	—	٣٨٤ (جديدة)	٣٨٧	٣٤٦
٤٥٠	٤٢٤	٣٤٣	٣٨٥	٣٨٨	٣٤٧
٤٥١	٤٢٥	٣٤٧	٣٨٦	٣٨٩	٣٤٨
٤٥٢	٤٢٦	٣٧١	٣٨٧	٣٩٠	٣٤٩
٤٥٣	٤٢٧	٣٧٢	٣٨٨	٣٩١	٣٥٠
٤٥٣ ف ٢	٤٢٨	٣٧٥	٣٨٩	٣٩٢	٣٥١
٤٥٤	٤٢٩	٣٧٣	٣٩٠	٣٩٣	٣٥٢
٤٥٦	٤٣٠	٣٧٤	٣٩١	٣٩٤	٣٥٣
٤٥٨	٤٣١	٣٧٦	٣٩٢	٣٩٥	٣٥٤
٤٥٩	٤٣٢	٣٧٧	٣٩٣	٣٩٦	٣٥٥
٤٦٠	٤٣٣	٣٧٨	٣٩٤	٣٩٧	٣٥٦
٤٦١	٤٣٤	٣٧٩	٣٩٥	٣٩٧	٣٥٦
٤٦١	٤٣٤	٣٨٠	٣٩٦	٣٩٨	٣٥٧
٤٦٢	٤٣٥	—	٣٩٧ (جديدة)	٣٩٩	٣٥٨
٤٦٣	٤٣٦	٣٨٤، ٣٨٢، ٣٨١	٣٩٨	٤٠٠	٣٥٩
٤٦٤	٤٣٧	٣٨٥	٣٩٩	٤٠١	٣٦٠
٤٦٥	٤٣٨	٣٨٦	٤٠٠	٤٠٢	٣٦١
٤٦٦	٤٣٩	٤٢٢	٤٠١	٤٠٣	٣٦٢
٤٦٦ ف ١	٤٤٠	٤٢٣	٤٠٢	٤٠٤	٣٦٣
٤٦٧ ف ٢	٤٤١	٤٢١	٤٠٣	٤٠٥	٣٦٤
٤٦٨	٤٤٢	٤٢٦	٤٠٤	٤٠٦	٣٦٥
—	٤٤٣ (جديدة)	٤٢٧	٤٠٥	٤٠٧	٣٦٦
٤٦٩	٤٤٤	٤٢٩	٤٠٦	٤٠٨	٣٦٧
٤٧٠	٤٤٥	٤٣٠	٤٠٧	٤١٤	٣٦٨
٤٧٢	٤٤٦	٤٣١	٤٠٨	٤١٥	٣٦٩
٤٧٣	٤٤٧	٤٣٢	٤٠٩	٤١٨	٣٧٠
٤٧٤	٤٤٨	—	٤١٠ (جديدة)	٤١٩	٣٧١
٤٧٥	٤٤٩	٤٣٣	٤١١	٣٥٠	٣٧٢
٤٧٦	٤٥٠	٤٣٥	٤١٢	٣٥١	٣٧٣
		٤٣٦	٤١٣	٣٥٢	٣٧٤
		٤٤١	٤١٤	٣٥٤	٣٧٥
		٤٤٢	٤١٥	٣٧٣ ف أخيرة	٣٧٦

المادة من المشروع كما اقترهته اللجنة	المادة من المشروع كما اقترهته اللجنة	المادة المقابلة من المشروع كما قدمت الحكومة	المادة من المشروع كما اقترهته اللجنة	المادة المقابلة من المشروع كما قدمت الحكومة	المادة من المشروع كما اقترهته اللجنة
٥٤٠	٥٣٦	٥١٧	٤٩١	٤٧٧	٤٥١
٥٤١	٥٣٢	٥١٨	٤٩٢	٤٧٨	٤٥٢
٥٤٢	٥٣٣	٥١٩	٤٩٣	٤٧٩	٤٥٣
٥٤٣	٥٣٤	٥٢٠	٤٩٤	٤٨٠	٤٥٤
٥٤٤	٥٣٥	٥٢١	٤٩٥	٤٨١	٤٥٥
٥٤٥	٥٣٦	٥٢٢	٤٩٦	٤٨٢	٤٥٦
٥٤٦	٥٣٧	٥٥٤ و ٥٥٥	٤٩٧	—	٤٥٧ (جديدة)
٥٤٧	٥٣٨	٥٥٦	٤٩٨	—	» ٤٥٨
٥٤٨	٥٣٩	٥٥٧	٤٩٩	—	» ٤٥٩
٥٤٩	٥٤٠	٥٥٨	٥٠٠	—	» ٤٦٠
٥٥٠	٥٤١	٥٥٩	٥٠١	—	» ٤٦١
٥٥١	٥٤٢	٥٦٠	٥٠٢	١	٤٦٢
٥٥٣	٥٤٣	٥٦١	٥٠٣	٤٩٤	٤٦٣
٥٧١	٥٤٤	٥٦٢	٥٠٤	٤٩٥	٤٦٤
٥٧٢ ف ٢ و ٣	٥٤٥	٥٦٣	٥٠٥	٤٩٦	٤٦٥
٥٧٢ ف ٣ و ٤	٥٤٦	٥٦٤	٥٠٦	٤٩٧	٤٦٦
٥٧٢ ف ٤ و ٥ و ٦	٥٤٧	٥٦٥	٥٠٧	٤٩٨	٤٦٧
٥٧٢ فقرة أخيرة	٥٤٨	٥٦٦	٥٠٨	٤٩٩	٤٦٨
٥٧٣	٥٤٩	٥٦٧	٥٠٩	٤٤٠	٤٦٩
٥٧٤	٥٥٠	٥٦٨	٥١٠	٤٤١	٤٧٠
٥٧٥	٥٥١	٥٦٩	٥١١	٤٤٢	٤٧١
٥٧٦	٥٥٢	٥٧٠	٥١٢	٤٥٧	٤٧٢
٥٧٧	٥٥٣	٥٧١	٥١٣	٤٩٧	٤٧٣
٥٥٨	٥٥٤	٥٧٢	٥١٤	٤٩٨	٤٧٤
٥٧٩	٥٥٥	٥٧٣	٥١٥	٤٩٩	٤٧٥
٥٨٠	٥٥٦	٥٧٤	٥١٦	٥٠٠	٤٧٦
٥٨١	٥٥٧	٥٧٥	٥١٧	٥٠١	٤٧٧
٥٨٢	٥٥٨	٥٧٦	٥١٨	٥٠٢	٤٧٨
٥٨٣	٥٥٩	٥٧٧	٥١٩	٥٠٣ و ٥٠٤	٤٧٩
٥٨٤	٥٦٠	٥٧٨	٥٢٠	٥٠٥	٤٨٠
٥٨٥	٥٦١	٥٧٩	٥٢١	٥٠٦	٤٨١
٥٩١	٥٦٢	٥٨٠	٥٢٢	٥٠٧	٤٨٢
٥٩٢	٥٦٣	٥٨١	٥٢٣	٥٠٨	٤٨٣
٥٩٣	٥٦٤	٥٨٢	٥٢٤	٥١٠	٤٨٤
٥٩٤	٥٦٥	٥٨٣	٥٢٥	٥١١	٤٨٥
٥٩٥	٥٦٦	٥٨٤	٥٢٦	٥١٢	٤٨٦
٥٩٦	٥٦٧	—	٥٢٧ (جديدة)	٥١٣	٤٨٧
—	٥٦٨ (جديدة)	٥٨٥	٥٢٨	٥١٤	٤٨٨
		٥٨٦	٥٢٩	٥١٥	٤٨٩
		٥٨٧	٥٣٠	٥١٦	٤٩٠





# الْمَجْلِسُ الشَّيْخِي

## دور الانعقاد العادى الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة التاسعة والعشرين

المعقودة علنا يوم الثلاثاء ٢٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٦٨ ، الموافق ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٩

### ملخص

#### رقم الجلسة

- ٩٦٦ — إجتماع ... ..
- ٩٦٦ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة ( ١٨ أبريل سنة ١٩٤٩ ) ... ..
- ٩٦٧ ٣ — مرسوم باسترداد مشروع القانون المقدم من الحكومة بتعديل بعض الأحكام الخاصة بالقرض على الأرباح الاستثنائية ... ..
- ٩٦٧ ٤ — مرسوم بمشروع قانون وارد من الحكومة بإلغاء القرض الخاص على الأرباح الاستثنائية المقررة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ... ..
- إحالة إلى لجنة المالية والتجارة والصناعة بمقتضى ... ..
- ٥ — مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٩,١٢٥ جنيا في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ ... ..
- في الباب الثالث من الفرع ١ من القسم ٧ " وزارة التجارة والصناعة " ، لتغطية مصروفات الإصدار عن أسم الحكومة في البنك الصناعي ... ..
- ٩٦٧ — إحالة إلى لجنة المالية ... ..
- ٩٦٨ ٦ — مشروع قانون وارد من مجلس النواب خاص بتنظيم وصول المراكب بالسواحل ... ..
- ٩٦٨ — إحالة مباشرة إلى لجنة التجارة والصناعة ... ..
- ٧ — موافقة على النواب على مشروعات القوانين الآتية :
- ( أ ) مشروع القانون الخاص بإعانة باب جديد إلى قانون العقوبات بشأن القرضات ... ..
- ( ب ) مشروع قانون بإنشاء مدرسة ثانوية عسكرية ... ..
- ( ج ) مشروع قانون بفتح أسماء الضامين القبريين أمام المحاكم المختصة في سجلات قضاة الضامين لدى المحاكم الوطنية ... ..

دلم الفصل

٨ — موافقة مجلس النواب على أحد أحكام مشروع ميزانية العمدة ( المصروفات ) ، قسم ٥ " وزارة الخارجية " ... ١٦٦

إسالة مباحرة إلى لجنة المالية ... ١٦٦

٩ — موافقة مجلس النواب والوزير على الرغبات التي أيدت في المردود للمجلس ... ١٦٦

طبق رقم ١٤١

١٠ — موافقة مجلس النواب ... ١٦٦

طبق رقم ١٤٢

١١ — أسئلة :

( أ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقرة رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم زيد أبو ناض بك ، عما قامت به الحكومة لانتفاء أراضى قطن ، وإيضاح سياسة الحكومة في شأن هذه الفكرة على ضوء الحالة الراهنة في قطن — الإجابة عنه ... ١٧٠

( ب ) سؤال موجه إلى حضرة نائب القائد وزير المعارف العمومية ، من حضرة الشيخ المحترم عبد الله بن أحمد صالح باشا ، عما أعدته الحكومة من إجراءات لحل أزمة الأطباء والمختصين — إيداع الإجابة عنه لكتاب حضرة الشيخ المحترم ... ١٧٠

( ج ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المعارف العمومية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، من تطبيق كادر القضاء على خيرات العموم بالمحاذة العليا أسرة بيئات العموم بكتابات الماسكين — إيداع الإجابة عنه لكتاب حضرة الشيخ المحترم ... ١٧١

( د ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المواصلات ، من حضرة الشيخ المحترم أحمد حمام بك ، عن جعل نهاية خط سكة حديد طرابلس من محطة السليمة قريب — إيداع الإجابة عنه لكتاب حضرة الشيخ المحترم ... ١٧١

( هـ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المواصلات ، من حضرة الشيخ المحترم أحمد حمام بك ، عن وصف طريق جسر طراد النيل ما بين أسبوط وطيا بالحكام — إيداع الإجابة عنه ، لكتاب حضرة الشيخ المحترم ... ١٧٢

( ز ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير القسطنطينية ، من حضرة الشيخ المحترم زيد أبو ناض بك ، عن الأسباب التي منعت قسم المصلحة العمومية من التوسع — الإجابة عنه ... ١٧٢

( ز ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الزبال ، عن العمل من اشتراك الحكومة في سائر أعمال المصنفين للمصنفين — إيداع الإجابة عنه ، لكتاب حضرة الشيخ المحترم ... ١٧٣

١٢ — اقتراح مشروع قرار من مجلس من حضرة الشيخ المحترم قد يدعى باشا ، بفتح الحكومة إلى إعانة أسباب تخفيف الأثقال المالية

استجابة لحين حضور حضرة الشيخ المحترم ... ١٧٣

رقم الصفحة

- ٩٣ - تقرير لجنة التدوين الاجتماعية والعمل ولجنة المالية ولجنة العدل من مشروع القانون المقدم من حضرة عد خطاب بك ( عضو المجلس سابقا ) باستثمار الأراضي المستصلحة ... .. ٩٧٢
- ٩٧٤ - تأجيله حتى تقدم لجنة العدل بتقريرها ... .. ٩٧٤
- ٩٤ - تقرير لجنة تحقيق صحة الضحية من موضوع صحة ضحية حضرة الشيخ المحترم حسين فهمي بك ... .. ٩٧٤
- ملحق رقم ١٤٣
- ٩٧٤ - المرافعة من التقرير ، وإعلان صحة ضحية حضرة الشيخ المحترم ... .. ٩٧٤
- ٩٥ - تقرير لجنة تحقيق صحة الضحية من موضوع صحة ضحية حضرة الشيخ المحترم أحمد علي طوبه بك ... .. ٩٧٤
- ٩٧٤ - إعادته إلى اللجنة بناء على طلب المقرر ... .. ٩٧٤
- ٩٦ - تقرير لجنة تحقيق صحة الضحية من موضوع صحة ضحية حضرة الشيخ المحترم عبد رشوان الزربك والطنس المتقدم انتخابه ... .. ٩٧٤
- ٩٧٤ - إعادته إلى اللجنة بناء على طلب المقرر ... .. ٩٧٤
- ٩٧ - تقرير لجنة المحلف من اقتراح حضرة الشيخ المحترم عبد طوى الزوار بك ، بأن تنقذ وزارة المعارف العمومية حامسباحة لطلبة المعاهد والمدارس بخاصة مديرية المتوفية ... .. ٩٧٥
- ملحق رقم ١٤٤
- ٩٧٥ - المرافعة على التقرير ، وإضافة الاقتراح إلى وزارة المعارف العمومية ... .. ٩٧٥
- ٩٨ - تقرير بلش المالية والهيأة والصناعة من مشروع القانون المراد من مجلس النواب بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، انماض بفرض ضريبة على إيرادات دوس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والعامة وكسب العمل ، ومن الاقتراح مشروع قانون المقدم من المرحوم ذكريا مهران باشا ( عضو المجلس سابقا ) بإضافة فترة جديدة إلى المادة السادسة من القانون المذكور ... .. ٩٧٥
- ٩٧٥ - تأجيله إلى الأسبوع المقبل ... .. ٩٧٥
- ٩٩ - مشروع القانون المراد من مجلس النواب بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٩١٣ لسنة ١٩٣٩ ، انماض صرية أحيان ... .. ٩٧٦
- تقرير لجنة المالية
- المرافعة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته عادة قادة - تأجيل أخذ الرأي بانتهاء يلزم إلى الأسبوع المقبل ... .. ٩٨٧
- ٩٨٧ - تأجيله إلى الأسبوع المقبل ... .. ٩٨٧

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والنصف مساء ، برئاسة حضرة صاحب المئالي أحمد علي باشا وكل المجلس .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين : الأستاذ عبد الرحمن نور ، عبد عطية النافذ بك ، السيد عبد الحميد الرمالي ، الأستاذ عبد الرزاق وعبد القاضى .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما عدا :

التائين :

أولاً - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك ، اللواء أحمد عطية باشا ، أحمد علي أبو مقيت بك ، الشيخ إسماعيل نواز ، صليب ساسى باشا ، عبد المنافى عبد ربه باشا ، عبد أمين يوسف بك ، عبد رشوان الزمر بك ، عبد طاهر باشا ، الأستاذ محمود أبو القفتح .

ثانياً - باحتذار :

(١) الدكتور محمد حسين هيكل باشا ، الدكتور زكى ميخائيل بشارة لحضورهما اجتماعات مجلس الاتحاد البرلمانى العلوى وبلطانه بمدينة نيس بفرنسا .

(ب) عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد رمزى بك ، الدكتور جاد قنديل ، حسن السيد بدرأوى باشا ، الأستاذ حسن عبد القادر ، حسن مظلوم باشا ، الدكتور سليمان عزى باشا ، صادق وعبد باشا ، عبد الرحمن فتوح ، عبد الفتاح يحمى باشا ، على ماهر باشا ، محمد أنسى باشا ، محمد بدير باشا ، وهيب دوس بك .

(ج) عن جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

جمال الدين عثمان أباطه بك ، الشيخ حسين صالح خليفة ،

الشيخ عبد الله عمر عبد الآخر ، محمد شفيق باشا .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ أحمد أبو الفتوح ، أحمد همام حسين بك ، إسماعيل صدق باشا ، حافظ رمضان باشا ، حسين سالم الغربا ، ساجد حبشى باشا ،

شارل بشرى حنا ، عبد الله الموم باشا ، عبد الحميد إبراهيم صالح باشا ، عبد أبو النصر القادر ، عبد رشوان بك ، الشيخ منصور حسين السلاوى ، الأستاذ ميشيل رزق .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب الدولة إبراهيم عبد الحادى باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الخارجية بالنيابة ، وحضرات أصحاب المئالي : أحمد عبد الغفار باشا ووزير الأشغال العمومية ، الأستاذ علي السيد أيوب وزير المعارف العمومية ، إبراهيم صدوق أباطه باشا وزير المواصلات ، الدكتور نجيب إسكندر باشا وزير الصحة العمومية ، الأستاذ محمود رياض وزير التجارة والصناعة ، علي عبد الرزاق باشا وزير الأوقاف ، الفريق محمد حيدر باشا وزير الحربية والبحرية ، جلال فهم باشا وزير الشؤون الاجتماعية ، عباس أبو حسين باشا وزير الزراعة ، مصطفى صرحى بك وزير الدولة ، محمد زكى علي باشا وزير الدولة ، حسين نصفى بك وزير المالية .

تولى السكرتيرية العامة أمين عن العرب بك .

( أعلن حضرة صاحب المئالي الرئيس افتتاح الجلسة ) .

١ - إجازات

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم عبد طاهر باشا إجازة لمدة أربعة أشهر من اليوم ، ل سفره إلى الخارج للاستشفاء .

ويطلب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو الفتوح إجازة لمدة شهر من يوم ١٨ أبريل الحالى ، ل سفره إلى الخارج .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

(١٨ أبريل سنة ١٩٤٩)

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟

( لم يعترض أحد ) .

الرئيس - يصدق المجلس على مضبطة الجلسة السابقة .

وقد أحته مباشرة إلى لجنة المالية .

فقرة التجّ القرم ترفيق روس باشا - اطلب إحالة هذا المرسوم بشروع قانون إلى بلنقى المالية والتجارة والصناعة مجتمعتين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المرسوم بشروع قانون إلى بلنقى المالية والتجارة والصناعة مجتمعتين ؟

( موافقة ) .

٥ - مشروع قانون

وتريد من مجلس النواب - إحالة مباشرة إلى لجنة المالية

الرئيس - ورد كتاب (٣) من رئاسة مجلس النواب ، ومعه مشروع قانون نظره المجلس بملحق ١٨ و ١١ أبريل سنة ١٩٤٩ بفتح اعتماد إضافي يبلغ ١٩,١٢٥ جنيا في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في الباب

٢ - مرسوم

باستداه مشروع القانون القديم من الحكومة بتعديل بعض الأحكام الخاصة بالضريبة على الأرباح الاستثنائية

الرئيس - ورد كتاب (١) من وزارة المالية ، ومعه صورة من المرسوم الصادر بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٤٩ ، باستداه مشروع القانون القديم من الحكومة بتعديل بعض الأحكام الخاصة بالضريبة على الأرباح الاستثنائية .

وبناء على ذلك يستدر مشروع القانون المذكور من اللجنة المال إليها ، ويستبعد من جدول أعمال المجلس .

٤ - مرسوم بمشروع قانون

واتد من الحكومة - إحالة إلى بلنقى المالية والتجارة والصناعة مجتمعتين

الرئيس - ورد كتاب (٣) من وزارة المالية ومعه صورة من المرسوم بمشروع قانون الصادر في ١٨ أبريل سنة ١٩٤٩ ، بإلغاء الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية المفروضة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤٩

(١) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبحث عن هذا صورة من المرسوم المؤرخ ١٨ أبريل سنة ١٩٤٩ ، باستداه مشروع القانون الخاص بتعديل بعض الأحكام الخاصة بالضريبة على الأرباح الاستثنائية ، وكذلك صورة من المرسوم بمشروع قانون المؤرخ ١٨ أبريل سنة ١٩٤٩ بإلغاء الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية المفروضة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤٩ ، رجا الفضل برهته على المجلس المحترم .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام

القاهرة في ٢١ أبريل سنة ١٩٤٩

(٣) يراجع نص الكتاب السابق .

(٣) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب قد بطلت عليه المنقذين في ١١ و ١٨ أبريل سنة ١٩٤٩ تخريجة القانون المالية من مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي يبلغ ١٩,١٢٥ جنيا في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في الباب الثالث من القسم ٧ ( وزارة التجارة والصناعة ) لتفصيل صروفات الاسد لرم أهم الحكومة في البنك الصناعي ، وراق طيه بالصحة المرافقة لهذا .

فالمجلس الفضل برهته مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام

٢١ أبريل سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

عبد الحليم محمد

الثالث من الفرع ١ من القسم ٧ "وزارة التجارة والصناعة"، الخطبة  
مصرفات لإصدار عن أسهم الحكومة في البنك الصناعي، ووافق عليه.  
وقد أحلته مباشرة إلى لجنة المالية .

## ٦- مشروع قانون

وارد من مجلس النواب — إحالة مباشرة إلى لجنة التجارة والصناعة

الرئيس — ورد كتاب<sup>(١)</sup> من رئاسة مجلس النواب، ومعه مشروع  
قانون أقره مجلسي ١١ و ١٨ أبريل سنة ١٩٤٩ خاص بتنظيم رسوم المراكب  
بالسواحل .  
وقد أحلته مباشرة إلى لجنة التجارة والصناعة .

## ٧ — موافقة مجلس النواب

على ثلاثة مشروعات قوانين بالصيغة التي أقرها مجلس الشيوخ

الرئيس — وردت ثلاثة كتب<sup>(٢)</sup> من رئاسة مجلس النواب بأمر  
بمجلسي ١١ و ١٨ أبريل سنة ١٩٤٩ مشروعات القوانين الثلاثة الآتية  
بالصيغة التي أقرها مجلس الشيوخ، وهي :

١ — مشروع القانون الخاص بإضافة باب جديد إلى قانون العقوبات  
بشأن المقررات .

٢ — مشروع قانون بإنشاء مدونة قانونية عسكرية .

٣ — مشروع قانون قيد أسماء المحامين القبولين أمام المحاكم المختلطة  
في جدول قابة المحامين لدى المحاكم الوطنية .

(١) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظر بمجلسه المنعقد في ١١ و ١٨ أبريل سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون التجارية والصناعة عن مشروع قانون بتنظيم رسوم المراكب بالسواحل  
ورافق عليه بالصيغة المرافقة هذا .

فالمرجو الفضل بعرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

١٩ أبريل سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
عبد حامد جوده

(٢) نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الأول :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظر بمجلسه المنعقد في ١١ و ١٨ أبريل سنة ١٩٤٩ مشروع القانون الخاص بإضافة باب جديد إلى قانون العقوبات بشأن المقررات  
ورافق عليه بالصيغة التي أقرها مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

١٩ أبريل سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
عبد حامد جوده

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الثاني :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظر بمجلسه المنعقد في ١١ و ١٨ أبريل سنة ١٩٤٩ مشروع قانون وارد من مجلس الشيوخ بإنشاء مدونة قانونية عسكرية ورافق عليه بالصيغة  
التي أقرها مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

١٩ أبريل سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
عبد حامد جوده

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الثالث :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظر بمجلسه المنعقد في ١١ و ١٨ أبريل سنة ١٩٤٩ التعديلات التي أدخلها مجلس الشيوخ على مشروع قانون قيد أسماء المحامين القبولين أمام  
المحاكم المختلطة في جدول قابة المحامين لدى المحاكم الوطنية، ورافق على مشروع القانون بالصيغة التي أقرها مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

١٩ أبريل سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
عبد حامد جوده

في الرغبات البرلمانية التي أبديت بالمجلس أثناء دور الانعقاد المادى الثالث والعشرين الخاصة بالوزارة المذكورة ، سيثبت نصه في المضبطة .

كذلك ورد خطاب (١) من وزارة الشؤون الاجتماعية ، ومعه بيان بما تم في الرغبات البرلمانية التي أبديت بالمجلس أثناء دور الانعقاد المادى الثالث والعشرين الخاصة بالوزارة المذكورة ، سيثبت نصه في المضبطة .

١٠ - جردود على عرائض

الرئيس - وردت وردود (٢) من بعض الوزارات على عرائض سبق إحالتها إليها ، ستثبت نصوصها في المضبطة .

## ٨ - موافقة مجلس النواب

على اعتماد مشروع ميزانية القوة (المصروفات) قسم "مزايا الخاريجة" -  
لما له مباشرة إلى لجنة المالية

الرئيس - ورد خطاب (١) من مجلس النواب بأنه نظر من مشروع ميزانية القوة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ (المصروفات) ، قسم "وزارة الخارجية" ، ووافق على اعتماداته بجلسته ١٨ أبريل الحالى .  
وقد أحلتها مباشرة إلى لجنة المالية .

## ٩ - رد (٣) وزلوتي الزراعة والشؤون الاجتماعية

على الرغبات التي أبدت في العهد السابق

الرئيس - ورد خطاب (٣) من وزارة الزراعة ، ومعه بيان بما تم

(١) نص الكتاب :

"خيرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإذنه سادتك أن مجلس النواب نظر بملحه المتقدمة في يوم الاثنين ١٨ أبريل سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع ميزانية القوة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ (المصروفات) قسم "وزارة الخارجية" ، ووافق على اعتماداته بجلسته ١٨ أبريل سنة ١٩٤٩ .  
فالمرجو بفضل همز ذلك على لجنة مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بقبول تائق الاحترام ما  
١٩ أبريل سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
عبد حامد جوده

(٢) يراجع القانون رقم ١٤٥

(٣) نص الكتاب :

"خيرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
إني ألقى إلى كتاب المجلس رقم ٦ - ١١/٢٦ بتاريخ ٦ الجادى ، بشأن الرغبات التي أبدت أثناء دور الانعقاد المادى الثالث والعشرين خاصا بهذه الوزارة ، أشرف بأن أرسل معه بيان الرغبات التي أبدت وما تم في كل منها .  
وتفضلوا سادتك بقبول تائق الاحترام ما  
١٩ أبريل سنة ١٩٤٩

وزير الزراعة  
عباس أبو حسين

(٤) نص الكتاب :

"خيرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
بالإشارة إلى كتاب رقم ٦ - ١١/٢٦ (١٢٨) المؤرخ ٦ أبريل سنة ١٩٤٩ ، أشرف بأنه أرسل لسادتك رد الوزارة على الرغبات التي أبدت في دور الانعقاد المادى الثالث والعشرين خاصا بالخزينة .  
وتفضلوا سادتك بقبول تائق الاحترام ما  
١٩ أبريل سنة ١٩٤٩

وزير الشؤون الاجتماعية  
جلال فهم

(٥) يراجع القانون رقم ١٥١

**مفكرة الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك** - قصدت من توجيه هذا السؤال، أن أضع الأمر بين يدي المجلس، ثم أترك للحكومة أن تصرف في هذه المسألة على الوجه الذى يضمن مصلحة الخزانة.

أنشئت هذه الشركة للأغراض التى نص عليها فى قانون إنشائها، وما من شك فى أن موظفى الشركة ومديريها والمكان المورجى للشركة تستفيد أموالاً من رأس مال الشركة الذى ساهمت فيه الحكومة المصرية بمبلغ ١٠٥.٠٠٠ جنيه، وساهمت الدول العربية مع الحكومة المصرية فى ربح رأس المال المتبقى ٢٥٠.٠٠٠ جنيه، وساهم باقى المساهمين بمبلغ ٧٠.٠٠٠ جنيه.

وإذا ظلت الحال كما هى الآن، فإن المبالغ التى ساهمت بها الحكومة ستصرف فى بضع سنين فى أجور وقفات ومربحات وفوائد الأسهم، وهذا بغير شك لا يرضى الحكومة وليس من مصلحة الخزانة.

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقال وزير المافى السورية من حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد إبراهيم صالح باشا، عما أعدته الوزارة من إجراءات لحل أزمة الأطباء والمهندسين - إيداع الإجابة عنه، لقيام حضرة

لجنة المصغر

### نص السؤال

"إن البلاد تعاني أزمة فى الأطباء والمهندسين، وهم عماد نهضتنا الحالية. فإذا أعدت الوزارة من إجراءات عاجلة ومستقبلية لحل هذه الأزمة؟

وهل فكرت الوزارة، بصفة مؤقتة، فى الاستعانة بأكثر عدد من كبار العلماء المالمين ليتولوا الأستاذية فى جامعاتنا الحالية، أو ما يزمع إنشاؤه من الجامعات، بصفة مؤقتة، إلى أن يتم تعليم وإنضاج أستاذة مصريين ليتولوا هذه الأستاذية، خصوصاً أن الطب والمهندسة لا يزال التعليم فيهما بلغة أجنبية؟

وهل اتعمت الوزارة إرسال أكبر عدد من شباب مصر مختلف الجامعات فى سويسرا وبلجيكا وفرنسا وإيطاليا، ليتسع المجال لأكثر عدد ممكن من هؤلاء الشبان، بدلاً من قصره على بريطانيا وأمريكا، كما هو حاصل الآن؟

وهل اتعمت الوزارة كذلك إرسال تواج الممدرسين ليتلقوا دراسات مالية فى التخصص الفنى، لإعدادهم للأستاذية المستقبلية بالجامعات فى جميع هذه الممالك، بدلاً من قصرها على بريطانيا وأمريكا، حتى تتمكن مصر من إسراع الخطى لحل هذه الأزمة، لمواجهة مقتضيات نهضتها؟

عبد الحميد إبراهيم صالح

٢٨ مارس سنة ١٩٤٩

مفكرة صاحب المقال الأستاذ على أبوب (وزير المافى) - نظر الثواب حضرة الشيخ المحترم مقدم هذا السؤال، فأني أستاذة حضراتكم فى إيداع الإجابة سكرتارية المجلس.

### ١١ - أسئلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقال رئيس مجلس الوزراء، من حضرة الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك، عما قامت به الشركة المساهمة لإيجاد أراضى فلسطين، وإيضاح سياسة الحكومة فى شأن هذه الشركة على ضوء الحالة الراهنة فى فلسطين - الإجابة عنه

### نص السؤال :

"فى مايو سنة ١٩٤٧، صدر قانون بإنشاء شركة مساهمة لإيجاد أراضى فلسطين بالوسائل التى حددها هذا القانون. وساهمت الحكومة المصرية فى هذه الشركة بمبلغ مائة ألف وخمسة من الجنيهات. ونص القانون على أن تضمن الحكومات العربية للمساهمين وبما قدره ٥٪ من قيمة الأسهم التى اكتتبوا بها.

ومنذ ذلك الوقت والحكومة تقفل مرتبات الموظفين وقفات إدارية الشركة، كما تمنع المساهمين أرباح أسهمهم.

فأرجو دولتكم أن تفضلوا بيان ما قامت به هذه الشركة إلى الآن من نشاط لتحقيق الأغراض التى أنشئت من أجلها.

كما أرجو إيضاح سياسة الحكومة فى شأن هذه الشركة على ضوء الحالة الراهنة فى فلسطين ما

فرير أبو شادي

١٢ أبريل سنة ١٩٤٩

**مفكرة صاحب المقال محمد زكى على باشا** (وزير الدولة)، بالنيابة عن حضرة صاحب المقال رئيس مجلس الوزراء - صدر مرسوم ملكى بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٧، بالمرعى بتأسيس شركة مساهمة مصرية تدعى "الشركة العقارية العربية"، تقوم بنشاطها فى فلسطين، وذلك بإقراض الملاك من العرب سلفاً لشراء الأمصة والآلات الزراعية، وكذا شراء الأراضى الزراعية، واستصلاحها ثم بيعها للعرب.

غير أن ظروف الحرب التى نشبت فى فلسطين، عيق تأسيس الشركة بوقت قصير، حالت حتى الآن دون تحقيق هذه الأغراض.

ولا تعمل الحكومة مرتبات موظفى الشركة أو مصروفاتها الإدارية. وكل ما التزمت به الحكومة هو ضمان ربح أدنى قدره ٥٪ (رأس المال المكتتب به فى حدود ٢١,٠٠٠ جنيه سنوياً، ويسرى هذا الضمان لمدة عشر سنوات.

والحكومة معنية بتتبع أحوال الشركة، والمأمول أن تتاح للشركة فرصة العمل فى الغرب المائل لتحقيق الأغراض التى تكونت من أجلها لخير فلسطين وأبنائها العرب.



أودعت الإجابة ، وهذا نصها :

”على جامعتنا الأول والثاني البلاد من وجود أزمة الأطباء والمهندسين . وقد ساهمت مساهمة فعالة في معالجة أسباب هذه الأزمة ، ولا تزالان تبدلان جهودهما في الوصول إلى الحل الذي يتفق منغضيات النهضة في البلاد .

وتلخص هذه الجهود فيما يلي :

( أولا ) توسعت الجامعات في قبول الطلبة بكلياتها ، ولا سيما ، كلية الطب والهندسة ، توسعا كبيرا ، وذلك رغم ضيق المعامل المستشفيات .

( ثانيا ) استقدمت الوزارة فضلا بعض الأساتذة الأجانب العاملين في الأستاذية في كليات الجامعات ، وهي تضم الآن نخبة ممتازة منهم . على أمل استقدام لاستقدام من تدعو الحاجة إليهم ، رغم الصعوبات التي تلب أمام سفر بعضهم وخاصة الألمان منهم .

( ثالثا ) أوقدت الجامعات عددا كبيرا من مبعوثيها إلى جامعات بقرى وأمريكا بسبب مساهمة برامج الدراسة الطبية في هذه الجامعات دراسة في مصر . وبالرغم من أن صعوبة اللغات تحول دون إرسال عدد كبير من المبعوثين إلى البلاد الأوروبية الأخرى ، فقد أرسلنا بعض البعثات ، وسيسرا حينما نأتنا ضرورة ذلك .

( رابعا ) توفد الجامعات الكثير من أعضاء هيئة التدريس في مهمات طبية وإجازات دراسية تهدف إلى التخصص الفني والعلمي ، وإعدادهم أعداد الكافي لتولى الأستاذية .“

( ج ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المعارف السومية : من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، عن تطبيق كادر القضاء على هيئات التدريس بالمداهم العليا أسرة : هيئات التدريس بكليات الجامعات - إيداع الإجابة مع - لهيأت حضرة الشيخ المحترم

نص السؤال :

”هيئات التدريس بالمداهم العليا ، كالمعهد العالي للعلوم المالية والتجارية من المعاهد التابعة لوزارة المعارف السومية ، تتساوى في المؤهلات هيئات التدريس بكليات جامعتي فؤاد الأول وفاروق الأول .

وقد استصدرت الوزارة قرارا من مجلس الوزراء بتطبيق قواعد كادر ضاء على هيئات التدريس بكليات الجامعات دون المعاهد العليا .

هل لمعالى الوزير أن يتفضل بإصدار قرار من مجلس الوزراء بتطبيق در القضاء على هيئات التدريس بالمداهم العليا ، أسرة هيئات التدريس بات الجامعات ، عملا بمبدأ المساواة والمثالية ؟

حسن عبد القادر  
عضو الشيوخ

٢٨ مارس سنة ١٢٩٩

حضرة صاحب المال الأستاذ : ( وزير المعارف السومية ) - نظرا لقيام حضرة الشيخ المحترم مقدم هذا السؤال ، استأنف حضراتكم في إيداع الإجابة سكرتيرة المجلس .

أودعت الإجابة ، وهذا نصها :

”أخذت أوضاع المعاهد العالية التابعة لوزارة المعارف في الاستقراء ، وأخذت تدرك في مناجيها وأقسامها وأهدافها ، أن معاهد التعليم العالي تامل التعليم الجامعي ، ولكنها ليست نفسها مكررة من الكليات ، وأن مهمتها ليست محصورة في تفرغ أزمة الطلاب التوجيهية كل عام . وقد وضعت الوزارة المخطط لتنظيم هيئات التدريس بها والمجالس اللازمة لها . وسيكون أول ما ينظر فيه المجلس الأعلى لتلك المعاهد هو وضع النظام الذي يطبق على هيئات التدريس بها .“

( د ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المعارف ، من حضرة الشيخ المحترم أحد همادك ، عن جعل نهاية خط سكة حديد حلوان مع محطة السيدة زينب - إيداع الإجابة مع - لهيأت حضرة الشيخ المحترم

نص السؤال :

”يتم معالى الوزير أن خط سكة حديد حلوان يمتدح جانيا عظيم الأهمية من المباني الأهلية بالسكان وجميع دور الحكومة تقريبا ، ما بين محطة السيدة زينب وباب اللوق . وهذا يستوجب كثرة المرور المتعارض مع السكة الحديدية . ولهذا استوجب تمدد الحوادث الحتمية التي تقع من جراء هذا التعارض مع المسيرة وراكي السيارات وخلافها ، علاوة على الضوضاء التي تخلق بالدواوين الحكومية والمنازل المجاورة لها . والقاهرة في غنى عنها الآن لشدة المرور ، وزيادة عدد السكان المتوالي سنة بعد سنة .

والحوادث التي حصلت واستحصل في المستقبل لا يمكن تخافها إلا بتعطيل حركة المرور وإقفال المرافقاتها كلها باستقرار حسب مواجيد القطارات . وهذا طمعا يشل الحركة تماما .

فهل يأمر معالى الوزير - بعد كل ما حصل - بأن يجعل نهاية الخط عند محطة السيدة زينب والاستثناء عن الجزء الموصل لنهاية باب اللوق وأن يستبيح السكان بطريق المواصلات الأخرى الكثيرة ، حتى يكون مثله كمثل خط المسرح الذي ينتهي عند محطة كوبري السيون الذي لم نسمع من حصول حادثة واحدة فيه ، وبعد ذلك ينتقل الركاب بوسائل النقل المختلفة إلى أعمالهم ومصالحهم ، مع العلم بأن الفرق عظيم بين سكان خط المرج وخط حلوان ؟

وإنما كان خط المرج يمتد إلى ميدان الملكة فريدة أو أي ميدان آخر مثلا ، كان لا يخلو من وقوع الحوادث التي تشاهدها الآن في هذا الطريق ؟

عضو مجلس الشيوخ  
أحمد همام

١٢ أبريل سنة ١٢٩٩

حضرة صاحب العالى ارفعهم وسوق األم باشا (وزير المواصلات) —  
نظرا لغياب حضرة الشيخ المحترم مقدم هذا السؤال : أستأذن حضراتكم  
في إبداء الإجابة عنه سؤرية المجلس .

أودعت الإجابة ، وهذا نصها :

”سبق أن بحثت مصلحة السكة الحديدية كثيرا من الحلول في شأن خط  
حلوان عند دراسة مشروع كهربته . وكان ضمن ما رأته جعل نهاية الخط  
بمحطة السيدة زينب ، بدلا من باب اللوق ، وقد عارض في ذلك سكان  
خط حلوان .

وليس من المصلحة أن تقصر المصلحة خطوطها في الوقت الذى تعمل  
فيه شركة المترو على مد خطوطها إلى ميدان الاسماعيليه .

أما الاعتراضات التى يشير إليها سؤال حضرة الشيخ المحترم ، فسوف  
لا يكون لها أثر يذكر عند ما يشرع في تسير عربات الدبزل لتصل محل  
القطارات البخارية ، وذلك اعتبارا من الخريف المقبل .

ولا يفوت أن أذكر أن المرافقات الواقعة بين السيدة زينب وباب اللوق  
ليست لها وإيات بمقل تتمثل حركة المرور ، بل هي من ملاقات مفتوحة ،  
ولها أبراس كهربائية وأنوار تتدرج بمرور القطار لساعته ، مثلها مثل  
الأنوار الأوتوماتيكية الموجودة بمفازى الطرق لتنظيم حركة المرور ،  
ولا تتمثل شيئا .“

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب العالى وزير المواصلات ، من حضرة  
الشيخ المحترم أحمد هام بد ، من وصف طريق جسر طراد النيل ما بين  
أسبوط وطا بالمكدام — إبداء الإجابة عنه ، فهاج حضرة الشيخ المحترم

نص السؤال :

”هل يمكن أن تجرى الوزارة عملية وصف جسر طراد النيل للمسى  
” طريق “ ما بين أسبوط وطا بالمكدام ، حيث إن هذا الطريق يتصر  
المرور عليه في معظم أوقات السنة ، إبعده عن المياه ، ولوقوعه في وسط  
الحياض التى تروى ريا شوايا فقط ، حيث تقمر المياه الحياض في شهرى  
سبتمبر وأكتوبر فقط ، وباقى أشهر السنة يصبح بعيدا كل البعد عن اليد  
بالدالة والمياه التى تسهل عملية الإصلاح والتجهيد . وفي هذه الحالة يتصر  
المرور عليه تسهرا شديدا ، بخلاف الجزء الذى يمتد من الجزيرة إلى أسبوط  
الذى امتدت يد الوزارة إلى إصلاحه بالمكدام ، ويژه منه كثير بالاسمحت  
المسلك ، مع العلم بأنه كان مهندا تمجيدا لا يقل عن وضعه الحالى ، فقيام  
ترة الإبراهيمية بجواره ومولاه بالإصلاح اليومى .

فهل يأمر معان الوزير ويضيف حسنة من حسنته في إصلاح طرق  
المواصلات ، وأن يضيف هذا الجزء المتكرد على مثيله ، حتى يسهل  
المرور عليه بالمعى الصحيح ؟

عضو مجلس الشيوخ  
أحمد هام

١٣ أبريل سنة ١٩٤٩

حضرة صاحب العالى ارفعهم وسوق األم باشا (وزير المواصلات) —  
نظرا لغياب حضرة الشيخ المحترم مقدم السؤال أستأذن حضراتكم في إبداء  
الإجابة سكرتيرية المجلس .

أودعت الإجابة ، وهذا نصها :

”إن الطريق المذكور يقع بالمناطق الحوضيه ، وحكه فيها حكم جمع  
الطرق الواقعة بالمديريات قبل أسبوط . وقد انحصر في مشروعات السنوات  
التاس على المناطق بجرى أسبوط .

أما صيانة الطرق بمناطق الحياض ، فإن المصلحة تعمل على إيجاد وسيلة  
لسد هذا القصر في فرصة قريبة ، إما ببلج تمسك الأتربة وتطهيرها ،  
وأما بالرصف “.

(ر) سؤال موجه إلى حضرة صاحب العالى وزير البصة السموية ،  
من حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى بد ، عن الأسباب التى تمت تسلم  
المجموعة السموية بكفر سعد — إبداء الإجابة عنه

نص السؤال :

”منذ عام تقريبا ، أفتح حضرة صاحب الإحالة مولانا الملك مشروعات  
الوزارة بمنطقة كفر سعد ، ومنها مجموعة سمية .

فأشى الأسباب التى تمت تسلم هذه المجموعة لتؤدى رسالتها نحو أصحاب  
الإقطاعات والمتممين الذين أودعت عليهم أراضى الحكومة ؟

فريد أبو شادى

٤ أبريل سنة ١٩٤٩

حضرة صاحب العالى المحترم رئيس السكة باشا (وزير البصة السموية)  
لا تدخل منطقة كفر سعد ضمن النواص المقررة لإنشاء مجموعات سمية بها  
بمقتضى تقسيم الملكة إلى مناطق مجموعات . وتبين ناحية كفر سعد المجموعة  
الصعبة ببيت أبو غالب التى تبعد عنها نحو أربعة كيلو مترات .

وقد قامت مصلحة الأملاك بإنشاء مبنى لقيادة خارجية بها ، ولم تخطر  
بها الوزارة حتى ينظر في ترتيب إدارتها .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى بد — قصبت من هذا السؤال  
أن ألت النظر إلى أن هذه المجموعة قد تم لإنشائها وإنشائها منذ أكت  
من عام ولم تسلمها مصلحة الأملاك الأيرية إلى وزارة البصة سمى الآن  
لتؤدى الفرض التى لإنشئت من أجله .

## ١٣ - تقارير

لجنة الشؤون الاجتماعية والسل ولجنة المالية ولجنة العدل من مشروع القانون  
المقدم من حضرة محمد خطاب بك (عضو المجلس سابقا) باستثمار الأراضي  
المستصلحة - تأجيله حتى تقدم لجنة العدل تقريرها

الرئيس - يؤجل مشروع هذا القانون حتى تقدم لجنة العدل تقريرها .

قصة الشيخ المحترم مؤسسه عباس الخليل - اني لا اوافق على تأجيل  
هذا المشروع ، بل ارى استيفاده كما قرر المجلس الآن استيفاده الاقتراح  
بمشروع القرار المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد بدر باشا الخاص بدعوة  
الحكومة الى معالجة اسباب تدعور الأوراق المالية ، وذلك لأن حضرة  
مقدم مشروع هذا القانون أصبح غير عضو في المجلس .

قصة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا - لا يمكننا استيفاد مشروع  
هذا القانون كما يطلبه قصة الشيخ المحترم ، وذلك لأنه قد أحيل الى بعض  
الجان ، ولم تقدم إحدى هذه الجان تقريرها .

قصة الشيخ المحترم مؤسسه عباس الخليل - لقد سبق أن تبنى سادة  
رئيس المجلس اقتراحين لأحد حضرات أعضاء المجلس السابقين . وما أن  
صاحب هذا الاقتراح ليس من بين أعضاء المجلس الآن ، فلما أن يتباه أحد  
حضرات الأعضاء الحاليين ، وإما أن يستبعد من جدول أعمال المجلس ،  
ولا يمكن للجنة أن تقترح مشروما .

الرئيس - لقد سبق لهذا المجلس إحالة مشروع هذا القانون الى لجنة  
الشؤون الاجتماعية التي قدمت تقريرها عنه ، ثم قرر حاله أيضا الى لجنة  
المالية ، على أن تحيله الى لجنة العدل بعد أن تنتهي من بحثه . وورد الآن  
تأجيل نظر هذا المشروع الى أن تقدم لجنة العدل تقريرها .

قصة الشيخ المحترم مؤسسه عباس الخليل - اني أنكم في مسألة شكية  
الرئيس - ليس الآن محل نظر المسائل الشكية .

قصة الشيخ المحترم مؤسسه عباس الخليل - أقول لقد قرر المجلس الآن  
استيفاد الاقتراح بمشروع القرار المقدم من زميلنا محمد بدر باشا لنيابة ،  
في حين أن هذا المشروع لا صاحب له ، ومن الواجب أن يتنا أحد  
حضرات الأعضاء إذا ما أريد نظره أمام المجلس .

قصة الشيخ المحترم مؤسسه عبد الرحمن برهان نور - لقد تبنت  
الحكومة مشروع هذا القانون .

(ذ) سؤال موجه الى حضرة صاحب المال وذير المالية ، من حضرة  
الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الزامل ، عن الدول من اشتراك الحكومة  
في مساكن الموظفين المتقنين - إدراج الإجابة ، فلياب حضرة الشيخ المحترم

نص السؤال :

حضرة صاحب المال وزير المالية

أرجو التفضل بالإجابة عن السؤال الآتي :

ألا ترون سمايكم ، أنه لمناسبة وضع قانون جديد للمساكن ، يحسن  
الدول من اشتراك الحكومة في مساكن الموظفين المتقنين ، بحيث يؤول  
المساكن كله الى فوجهم ، وفي ذلك تحقيق للمساواة الاجتماعية وطمأنينة  
لوظفين كل فوجهم من بدهم ، كان فيه نوعا من التامين الاجتماعي  
الصحيح الذي تعمل الحكومة الآن على تنظيمه بين عمال المصانع ؟

وتفضلوا سمايكم بقبول وافر الاحترام

١٣ ابريل سنة ١٩٦٩  
عضو مجلس الشيوخ  
عبد الحميد الزامل

قصة صاحب المال محسن فحسي (وزير المالية) - نظرا لنياب  
حضرة الشيخ المحترم مقدم هذا السؤال ، فاني أستاذ حضراتكم في إدراج  
الإجابة عنه سكرتيرية المجلس .

أودعت الإجابة ، وهذا نصها .

"إن تحديد معاش الموظف عند تركه الخدمة وأصعب ورسته من بعده  
سعى على أساس الحصة التي استقطعت من مرتبه أثناء الخدمة والحصة  
التي ساهمت بها الحكومة ونوائد استتار ما تجمع من هاتين الحصتين ، وذلك  
وفقا للقواعد الحسابية المقررة بواسطة الإحصائيين .

فإذا ما أريد الخروج من هذه القواعد وصرف المعاش لقوة بنفس  
القدر الذي كان يصرف للموظف ، وجب إما زيادة الحصة التي يساهم بها  
الموظف أثناء خدمته لتكون رأس مال المعاش ، وإما خفض مقدار المعاش  
الذي يتبع له في حياته . وكلا الأمرين ليس من مصلحة الموظف في شيء .  
وعلى كل حال فإنه يبدو بالملاحظة أن مصروفات الأسرة لا بد أن تقل  
بعد وفاة مورثها بمقدار ما كان يخصه منها "

## ١٤ - اقتراح بمشروع قرار

مقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد بدر باشا ، بدعوة الحكومة الى معالجة  
اسباب تدعور الأوراق المالية - استيفاده حين حضور حضرة الشيخ المحترم

الرئيس - نظرا لنياب حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح بمشروع  
قرار ، فيستبعد الاقتراح من جدول الأعمال حتى يحضر .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على تقرير اللجنة ، وإعلان صحة عضوية حضرة الشيخ المحترم حسين فهمى بك .

#### ١٥ - تقرير لجنة تحقيق صحة العضوية

عن موضوع صحة عضوية حضرة الشيخ المحترم أحمد مل طوبه بك - إعادة إلى اللجنة بناءً على طلب المقرر

(المقرر حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا) .

#### ١٦ - تقرير لجنة تحقيق صحة العضوية

عن موضوع صحة عضوية حضرة الشيخ المحترم عبد رشوان الزمر بك والطنم المقدم في انتخابه - إعادة إلى اللجنة بناءً على طلب المقرر

(المقرر حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا) .

**المقرر** - طلب إلى حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا إعادة التقرير الخاص بموضوع صحة عضوية حضرة الشيخ المحترم عبد رشوان الزمر بك إلى اللجنة لاستيفاء البحث الذى تقدم به الطاعن ، ولهذا أطلب إحادته إلى اللجنة

كما أن هناك بيانات يراد استيفائها في موضوع صحة عضوية حضرة الشيخ المحترم أحمد مل طوبه بك ، مما يقتضى تأجيل نظره .

**مقرر** الشيخ المحترم الأستاذ ناس المجل - هل هناك طعن خاص بعضوية حضرة الشيخ المحترم أحمد مل طوبه بك ؟

**المقرر** - وإذا لم يكن هناك طعن ، أفلا تستطيع اللجنة استرداد تقريرها لاستيفاء بحث موضوع صحة العضوية ؟

**مقرر** الشيخ المحترم الأستاذ عباس المجل - ما هو طلب سعادة المقرر فيما يختص بموضوع صحة عضوية حضرة الشيخ المحترم أحمد مل طوبه بك ؟

**الرئيس** - لقد طلب حضرة الزميل مقرر اللجنة إعادة التقرير الخاص بموضوع صحة عضوية حضرة الشيخ المحترم أحمد مل طوبه بك إلى اللجنة لاستيفاء بحث موضوع صحة عضويته .

**مقرر** الشيخ المحترم الأستاذ عباس المجل - وما سبب هذا الطلب ؟

**الرئيس** - إن الاقتراح بمشروع القرار الذى قرر المجلس استبعاد اليوم بمت البنا حضرة مقدمه يطلب عدم إدراجها في جدول أعمال هذه الجلسة نظراً لقيامه .

ولكنه كان قد أدرج فلا ، ولهذا فقد استبعد بناءً على طلب حضرة مقدمه الذى يطلب ألا يدرج حتى يتحضر .

أما الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة عبد خطاب بك عضو المجلس سابقاً ، فقد سبق المجلس أن قرر إحالته إلى اللجان الثلاث التى ذكرتها الآن ، وقد قدمت لجانها منها تقريرهما عنه ، أما لجنة العدل فلم تقدم تقريرها عن مشروع هذا القانون بعد .

ومع ذلك فالمقرر فى الفقه البرلماني أن الاقتراح لا يستعجل بالعضوية مقدمه .

إذاً ما أراد حضرة الشيخ المحترم إبداء ملاحظاته في هذا الشأن ، فوض فذلك منعرض المشروع على المجلس .

والآن هل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر مشروع هذا القانون إلى أن تقدم لجنة العدل تقريرها عنه ؟

(موافقة) .

#### ١٤ - تقرير لجنة تحقيق صحة العضوية

عن موضوع صحة عضوية حضرة الشيخ المحترم حسين فهمى بك - الموافقة على التقرير ، وإعلان صحة عضوية حضرة الشيخ المحترم

(المقرر حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا) .

**المقرر** - أحيل إلى اللجنة بجملة ٢٨ مارس سنة ١٩٤٩ ، المرسوم الذى أدر بتعيين حضرة الشيخ المحترم صاحب المعالي حسين فهمى بك ، عضواً بالمجلس فى المجل الذى خلا بتعيين حضرة صاحب السعادة عبدالرزاق أحمد الشورى باشا رئيساً لمجلس الدولة ، ليبحث صحة عضويته .

وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع وتبينت أن المرسوم صدر صحيحاً دستورياً ، وأن حضرة الشيخ المحترم من إحدى الطبقات التى يكون منها عضو مجلس الشيوخ ، طبقاً للمادة ٧٨ من الدستور و٥٥ من قانون الانتخاب ، وهى طبقة الوزراء ، كما تبين أن شرط السن متوافر فى معاليه .

لذلك قررت اللجنة صحة عضوية معاليه ، وترجو من المجلس الموافقة على رأينا .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

**المقرر -** عند ما يطلب رئيس اللجنة أو مقررها إعادة تحريرها إليها ، يجب أن يبادر فورا ويدون مناقشة ، وذلك طبقا لأحكام اللائحة الداخلية للجلس . واستنادا إلى ذلك ، أطلب إعادة هذا التقرير إلى اللجنة .

**مفردة الشيخ المحترم مؤسسا مجلس العدل -** لقد فهمت أن حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة يريد تأجيل نظر هذا التقرير .

**المقرر -** إننى لا أريد التأجيل ، بل أريد إعادة التقرير إلى اللجنة . ولا يجوز المناقشة في هذا الطلب متى كان الطالب هو رئيس اللجنة أو مقررها ، وأنا أجمع الآن بين هاتين الصفتين .

**مفردة الشيخ المحترم مؤسسا مجلس العدل -** لم يكن هذا طلب حضرة المقرر بادئ الأمر .

**الرئيس -** يريد تقريراً بلجنة تحقيق صحة العضوية لأشخاص بموضوع صحة عضوية كل من حضرتى الشيوخ المحترمين عدوشوان الزمريك وأحمد على طوبه بك إليها بناء على طلب حضرة المقرر .

## ١٧ - تقرير لجنة المعارف

من اقتراح حضرة الشيخ المحترم عد طوى الجسواريك ، أن تنهى وزارة المعارف الصومية حام سباحة لطلبة المعاهد والمدارس بصاحبة مديرية الخوفية - الموافقة على التقرير ، وإحالة الاقتراح لوزارة المعارف الصومية

( المقرر حضرة الشيخ المحترم عد حسن الشاوى باشا ) .

**المقرر -** يبحث اللجنة هذا الاقتراح ، بحضور حضرة صاحب العزة سكرتير عام وزارة المعارف ، الذى أفضى بأن الوزارة لا تمنع فى إنشاء الحمام موضوع الاقتراح ، وأنها تمد بالسي فى تغيير المال ، سواء عن طريق فتح احتياذ أو من الوفورات ، بعد استيفاء الإجراءات القانونية .

واللجنة قررت المناقشة على الاقتراح ، وإحالة إلى وزارة المعارف الصومية .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على تحرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس -** يقرر المجلس الموافقة على التقرير ، وإحالة الاقتراح إلى وزارة المعارف الصومية .

## ١٨ - تقرير لجنة المالية والتجارة والصناعة

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ الخاص بفرض ضريبة على إيرادات ودروس الأموال المتقولة والأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل ، ومن الاقتراح بمشروع قانون التقدم من المرحوم ذكريا مهران باشا (عضو المجلس سابقا) بإحالة فترة تجديده لصاحبة الساحة من القانون المذكور - فأجبه إلى الأسبوع المقبل

**مفردة صاحب الملحق محمد زكى على باشا (وزير الدولة) -** أرجو تأجيل نظر هذا التقرير أسبوعا .

**مفردة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا -** هل تناقض الحكومة فى شيء مما ورد فى هذا التقرير ؟

**مفردة صاحب الملحق محمد زكى على باشا (وزير الدولة) -** إن السبب الذى من أجله أطلب تأجيل نظر هذا التقرير أسبوعا ، هو أن ملحق وزير المالية مشغول فى نظر هذا الموضوع بالذات فى مجلس النواب .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر هذا التقرير إلى الأسبوع المقبل ؟

( موافقة ) .

**١٩ - مشروع القانون**

لإيراد من مجلس النواب بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الألمان - بتقرير لجنة المالية (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - ماقننة مادته مادة قادمة - تأجيل أخذ الراى عليه بالثناء بالاسم إلى الأسبوع المقبل

(المقرر حصة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك) .

**الرئيس -** ورد كتاب (٢) من وزارة المالية يتدبى حضرة صاحب العزة الدكتور عبد الحكيم الرفاعى بك وكيل الوزارة لحضور الجلسة أثناء النظر فى مشروع هذا القانون ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟ (موافقة) .

(حضر حضرة) .

**المقرر -** بحثت اللجنة مشروع هذا القانون ، واطلعت على مذكرة الإيضاحية وعلى المناقشات التى دارت حوله بمجلس النواب وعلى البيانات التى حصلت عليها من مراقبة تعديل الضرائب ، وتبينت أن الضريبة على الألمان سبق أن حددتها الأوامر المالى الصادر فى سنة ١٨٩٩ بنسبة ٢٨,٦٤٪ من قيمتها الإجمارية ، على أن يكون حداها الأقصى ١٦٤ قرشا ، ثم أعيد تقدير القيمة الإجمارية للأراضى الزراعية بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ ، فحددت الضريبة بنسبة ١٦,٦٪ على ألا تزيد أيضا على ١٦٤ قرشا للفدان الواحد ، وذلك لمدة عشر سنوات انتهت فى ديسمبر سنة ١٩٤٨

وترى اللجنة أن المشروع المروض وهو يرمى إلى إلغاء الحد الأقصى لهذه الضريبة فيه تحقيق للعدالة والمساواة بين طوائف المولدين وتيسيق بين أسعار الضرائب المباشرة المختلفة وصون لموارد الخزنة العامة ، كما ترى أن ملاك الأراضي الزراعية يعضون لضرائب إضافية أخرى كرسوم مجالس المديرىات وضريبة الطرق الزراعية وغيرها .

لهذا توافق اللجنة على خفض سعر الضريبة إلى ١٤٪ ، وبهذا تكون حصيلة هذه الضريبة ٧,٧٣٣,٧٠٢ من الجنيئات ، أى زيادة قدرها ٢,٢٨٩,٩٨٨ جنيها على حصيلة هذه الضريبة فى سنة ١٩٤٦

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على مشروع القانون كما أقره مجلس النواب .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

**مقرر الشيخ المحترم لؤس القزوينى -** حضرات الشيوخ المحترمين ،

إن مشروع هذا القانون المروض على حضراتكم اللبية يتلقى بصميم الحياة فى مصر ، وهو مرتبط ارتباطا وثيقا بأدى شؤونها ، ألا وهى الشؤون الزراعية .

الضريبة مفروض فيها ومسلم بأن تكون حاجة ملحة محتاج إليها البلاد ، والزراع هو الوحيد فى هذه الأمة الذى يقع عليه دائما أكبر النعم ، إذ تؤخذ منه محاصيله بأجسب الأثمان مساهمة منه فى خدمة المجموع ويعطيه من طواعية واختيار ، ويؤمر بالأ يزرع فى أرضه أنواعا معينة ينجم أن فى زراعة هذه الأنواع إضرارا بباقي الأمة ، فيرضخ لهذا .

ترتب عليه ضريبة فتؤخذ كاملة غير منقوصة ، وهى الضريبة الوحيدة التى تحصل ، وتحصل بحق وفى حينها . ثم لا بد من تعميلها وإن طال عليها الأمد ، يمكن جميع الضرائب الأخرى إذ يتهرب المولون كثيرا جدا من دفعها ، اللهم إلا المزارع ، فإنه يدفع والجزم مسلط على رقبته .

تزداد الضريبة الآن لأننا تنقصنا الصعداء فى فترة من الزمن ونسبنا الأيام الماضية من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٤٠ يوم أن كان يسجز أكبر الزارعين من دفع ما عليه من الضرائب ، ولم نر أحدا قط تقدم وطلب إلى الحكومة الرافعة بؤلاء الزارعين وخفض الضريبة عنهم ، بل كانوا يدفعونها من دماهم ومن أموالهم ومن مواشيهم ، ضريبة كاملة غير منقوصة .

(١) يراجع المحل رقم ١٤٤

(٢) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أرسلوا الفضل باستئذان جهة المجلس المقرر فى حضور حضرة صاحب العزة الدكتور عبد الحكيم الرفاعى بك وكيل الوزارة جلسات المجلس أثناء غل

١ - تقرير لجنة المالية والتجارة عن مشروع القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على إيرادات دروس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية وكسب البصل ، وعن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من المرحوم زكريا حجاز باشا بأضافة فترة جديدة لقادة السادة من القانون المذكور .

٢ - تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الألمان .

وتفضلوا سادتك بخير لائق الاحترام

٢٤ أبريل سنة ١٩٤٩

جاء هذا القانون وأراد الشارع أن يسوى بين الناس فيه وقال إنه لا يجوز أن تذهب الضريبة عند حد معين وهو ١٦٤ قرشا بل تؤخذ على قيمة الإيجار الذى تستحقه الأطنان الآن .

**المقرر -** لا ، بل تؤخذ على نصف القيمة الإيجارية .

**مقرر الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكى -** ولما رأيت اللجنة ، أو رأت الحكومة أن هذا الإيجار متاقل فيه جدا ، إذ الفدان الذى كان يؤجر بخمسة جنيهات ، رأيت اللجنة أنه يساوى ثلاثين جنينا ، وهذه زيادة عظيمة جدا . أمام هذا رأت الحكومة أنها لا تستطيع أن تقدر الضريبة على هذه القيمة الإيجارية كلها ، فقالت نكتفى بربط الضريبة على نصف القيمة الإيجارية .

**مقرر الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك -** هذا " حال " .

**مقرر الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكى -** إن الفلاحين لا يقولون ذلك ، لأنه إن كان اليوم " حال " فهو " مقيم " هذا .

لقد رأت الحكومة أن فرض ضريبة ...

**الرئيس -** أرجو حضرة العضو المحترم أن يتكلم من مبدأ المشروع .

**مقرر الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكى -** إننى أتكلم من مبدأ فرض هذه الضريبة علينا .

**المقرر -** هل معنى هذا أنه لا يجوز فرض ضريبة على الأطنان الزراعية؟

**مقرر الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكى -** لم يقل أحد بهذا .

**المقرر -** إذن معنى ذلك أنه ليست هناك معارضة .

**مقرر الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكى -** هل أنا قلت : " لا هربوا الصلاة " ، ولم أتم الآية الشريفة .

**مقرر الشيخ المحترم الأستاذ عبد اللطيف مسعود عيل زعزوع -** ما هو أساس الضريبة ؟

**مقرر الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكى -** ما هو ذا أحد حضرات الشيوخ المحترمين يسأل عن أساس الضريبة .

**مقرر الشيخ المحترم محمد حسن البعناوى باشا -** إن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكى يتكلم من صميم المبدأ .

**مقرر الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكى -** أنا أتكلم من صميم المبدأ . حال الحكومة أن تقدر ضريبة على القيمة الإيجارية الآن ، لأنها وجدت أنها منتهى القلق ، فقالت أنا أكتفى بالنصف ، فالفدان الذى كان يؤجر بخمسة جنيهات وروى أنه يؤجر الآن بثلاثين جنينا ، تقدر الضريبة على نصف إيجاره وهو ٥ : جنينا ، وعلى هذا تكون الحكومة قد أخذت ضيفا ما كانت تأخذه من قبل .

يضاف إلى هذا حذف الشرط الأخير الذى كان يحول بين المالك وبين الاستمرار فى إيجاره وهو فرض حد أعلى قدره ١٦٤ قرشا . فقالت تعقل الآن ١٦٤ قرشا وتقدر الضريبة على إيجاره الذى قد يكون له نصيب من الصبة الآن ، والآن فقط ، إذ الأسعار عالية . ولكن قد لا يكون له نصيب من الصبة بعد سنتين ، خصوصا وأسعار القطن فى تدهور فحينئذ تقل القيمة الإيجارية مع بقاء هذه الضريبة يكون المالك فى هذه الحالة ملزما بها ، لأن الجيز المقارى مسلط على رقبته ، وقد ظلت الجوزات المقارية طوال هذه السنين تلاحقه من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٣٤ أينما كان وإنما سار حتى بدأ الانتعاش وابتدأ الفلاح ينقص ريقه ، لأنه بدأ يتحمل من الديون المقارية فإذا به يتعرض عليه ضريبة بأقصى حد .

لقد كانت نسبة الضريبة ١٦ ٪ / فرؤى تخفيضها إلى ١٤ ٪ / فى مجلس النواب ، هل أنه إذا حصلت شكوى أو إذا حدث نزول فى الأسعار تنزل الحكومة قيمة الإيجار المقدر يومئذ . يا سبحان الله ! منطق معكوس هوادث ، لا يمكن لعالم أن يفهمه أو يتفهمه إطلاقا .

أظلل أنا والسيوف مصلت على رقبتي أدفع الضريبة ، فإذا زلت الأسعار تفكر الحكومة حينئذ فى أن ترجعنا بخفض الضريبة أو رفعها وقد لا نذكر فى ذلك ؟

مالنا ولهذا ، لاسميا والأمر بين يديكم الآن ؟ فعل حد قول المثل المسمى " دخل بيت الظالم وطلعتي سالم " ، فلماذا تدخل أنفسنا فى المأزق الحربية ونحن عند بر السلام ، ثم نتمسح راحة من حكومة قد لا تكون عندها راحة . إننا فى غنى عن هذا .

والذى أرى أنه أن تعمد الحكومة هذه الضريبة لمدة مؤقتة مقدارا متنازلا على الأكم . فإذا ما استقرت حالة الانتعاش ، فالمرجون جميعا يساهمون مع هذه الحكومة ، لأنهم يرون أن الأموال التى يدفعونها تنفق فى مصالحهم . ولكن فى الوقت نفسه إذا حلت الضائقة ، فإنتا تكون بمجيى من هذا .

هذا فيما يتعلق بالمبدأ العام لمشروع القانون المعروض أما صغر الضريبة فسوف أتحدث عنه عند تلاوة المواد ، لأن هذا السرىقاتى أيضا مع المدالة .

**المقرر -** حضرات الشيوخ المحترمين : حتى سنة ١٩٣٩ ، كانت الضريبة على الأطنان الزراعية كما تدعون حضراتكم على الضريبة الوحيدة فى مصر . لهذا كان لا بد للشرع - والفلاح المصرى أو مالك الأرض

**القرار -** لقد كان نصب أمين بلان التقدير أن توضع تخديراتهم على أساس القيمة الإيجارية لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦ الزراعية . وهذا ثابت تماما . وكان مفهوما أن كل مالك أرض زراعية إذا لم يرضه هذا التقدير - وقد أعلن به - أن يلجأ إلى بلان الاستئناف وأن يتظلم ، أما أن حضرة الشيخ المحترم يريد أن يعمل سر يان هذا التشريع لمدة سنتين فأني أعيد الكرة وأقول إن هذا غريب لأن هذا مئة أن تبدأ الجان أعمالها من التقدير وقد لا تقبى بعد سنتين .

وإن رادنا جميعا هو المصلحة العامة ، والمصلحة العامة فقط .

**مقرة الشيخ المحترم أوستاد إبراهيم زكي -** إن الفلاح هو العمود الفقري لهذه الأمة ، فكل إصلاح له يكون في الصالح العام .

**القرار -** لقد حرصنا كل الحرص على أن تأخذ في اللجنة تصريحنا من الحكومة بأنه إذا هبطت القيمة الإيجارية في أية سنة من السنين ، كان عليها أن تتدخل في الأمر لحماية ملاك الأراضي الزراعية ، وأن تعمل على تخفيض الضريبة .

**مقرة الشيخ المحترم محمد حسن العشماوي باشا -** وما المانع في أن تعمل لحماية الملاك من الآن ؟

**القرار -** هل يعلم حضرة الشيخ المحترم العشماوي باشا كم تتكلف الدولة لمعالجة الأراضي الزراعية وتقدير قيمة إيجارها ؟  
( ضجة ) .

**مقرة الشيخ المحترم أوستاد عبد الطيف السامح زعزوع -** هل هناك إرهاب في الزراع أم لا ؟

إن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي يقول إن هناك إرهابا ، فاهو ود حضرة المقرر ؟

**القرار -** لقد قلت ، يا سيدي ، إن مجلس الوزراء قرر أن تربط الضريبة على أساس نصف القيمة الإيجارية . ومعنى هذا أن القندان المورج يتلاني جنينا ربطت الضريبة عليه على أساس خمسة عشر جنينا ، وقلت إن الحد وضع فكان ١٤ . فما من شك في أنه لا يجوز أن يقال في هذا المجلس إن مالك الأرض الزراعية يدفع أقل من بائع الطعمية ومن التاجر

**مقرة الشيخ المحترم أوستاد إبراهيم زكي -** في جميع بلاد العالم يعطى مالك الأرض الزراعية إمامة حكومية ليخرج من هذه الأرض فله . وهذا

الزراعة هو الذي يجعل الضريبة دون غيره من التجار والصناع - أن يحدد أو أن يضع حدا أقصى لهذه الضريبة . وبعد سنة ١٩٣٩ صدر قانون يفرض ضرائب توعية على الأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل وأرباب المهن الحرة وما إلى ذلك من أنواع الضرائب المختلفة . وقد أقرت هذه حضراتكم وعرض عليكم في الدورة الماضية بل لقد كان مروضاً على حضراتكم الليلة مشروع قانون من من المجلس الآتية بتعديل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص برفع سعر الضريبة في ذلك القانون إلى ١٤ ٪ .

وكان لابد - كي يكون مفهوما للجميع أن الحكومة أو أن البرلمان إنما يبتدئ العدالة والمساواة بين دافعي الضرائب المختلفة في هذه البلاد - أن يكون سعر ضريبة الأرباح الزراعية كسعر الضرائب الأخرى التوعية التي يدفعها كل عمال غير الفلاح - ولقد تكلم حضرة الزميل المحترم إبراهيم زكي بك من التقدير وعن الظلم ، وفاته أن بلان التقدير كانت مشكلة من الممد ومن أعضاء مجالس المديرية ومن مناصرين من بلان تقدير الضرائب ، وأن القانون وضع لهذا قودا وسمع بتدعيم تظلمات ، وقد قدمت الجان الاستئنافية ونظرت في هذه التظلمات وانتقلت إلى الأراضي وعالمتها . كل هذا تم قبل أن يعرض القانون على حضراتكم .

حضرات الشيوخ المحترمين :

لم يفت اللجنة ، كما لم يفت مجلس النواب ولا لجنته المالية ، أن تشير إلى أن الحكومة تمل بصراحة أنه إذا تدهورت القيمة الإيجارية إلى حد محسوس وجب عليها أن تتدخل لخفض سعر الضريبة .

إن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي يريد أن يحدد سر يان هذه الضريبة بستين وهو أمر غريب ، وغريب جدا !!

**مقرة الشيخ المحترم أوستاد إبراهيم زكي -** لماذا هو غريب ؟

**القرار -** لأن بلان تقدير الضرائب قضت سنتين كاملتين في حماية أرض كل حوض وتقدير القيمة الإيجارية لكل حوض - ستان كاستان هما سنة ١٩٤٥ و ١٩٤٦ . إذ إن بلان التقدير لم تته إلا في سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، وظلت الجان الاستئنافية تظر التظلمات حتى ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، بل لقد كانت تظر بعض حالات الظلم في سنة ١٩٤٩

**مقرة الشيخ المحترم أوستاد إبراهيم زكي -** إن الأراضي الموجودة معروفة ولا تحتاج إلى معانة ، ونحن نقدر ضريبة على أرض زراعية والقيمة الإيجارية قد وضعت بالنسبة لحالة الانتاش الموجودة في البلاد - فإذا أنزلت قيمة المحاصيل تنزل قيمة الإيجار والضريبة . وإذا زادت قيمة المحاصيل تزيد الضريبة .



### هل تعرفون حضراتكم ماذا كانت النتيجة ؟

لقد كانت النتيجة أن أكبر قيمة إيجابية تربط عليها الضريبة في التعديل المعروض هي ٧٥ جنيهاً للفدان ، وأكبر مددته قدره هذه القيمة الإيجابية هو خمسون فداناً في جميع القطر .

القرار - مشروناً ندانا في جزيرة دار السلام .

**عقرة الشيخ الحرم الدكتور إبراهيم يوسف مكرز -** إذا انتهى بنا الأمر إلى هذه الأرقام ، بدانا وأما أننا أمام ضريبة تصاع حين نقول إنها تتلاقى مع الواقع - ذلك بأنه قد لوحظ فيها حقيقة كل تلك الظروف التي يمكن أن تلاحظ الآن . ماذا نريد ؟ نريد أن نؤقتها ، لأن الأسماء يمكن أن تتغير . ولكن البرلمان موجود والحكومة موجودة ، وهناك مثل قريب : عندما كنا نقاش الأربع الاستثنائية ، قلنا لا نقض قانون الضريبة المقولة إلا بعد البت في موضوع الأرباح التجارية . وقد حدث أن تقدم اقتراح من شيخ محترم وحدث أن التفت الحكومة مع المجلس وأدلت من جانبها العدة لدراسة الموضوع . وإذا فالواجب أن نقض الضريبة على أساس هذا الأمر . ويوم يتغير السعر فحين موجودون ، وعند ذلك تقدم بالقرارات اللازمة .

حضرات الشيوخ المحترمين :

لا شك في أن الملكية الزراعية طوال سنوات الحرب الماضية قد جرت في الطريق الذي جرت فيه أسعار الحرب على كثير من المحاصيل الزراعية فإذا ما جئنا اليوم لتغيير تشريعيها الخاص بضريبتها ، ولم نلاحظ إلا تلك الملاحظة الحاضرة ، فلا شك في أن هذه الضريبة تتفق مع التوزيع العام للمال بين المولدين جميعاً من المصريين على اختلاف طبقاتهم . ولست في حاجة إلى أن أقول بعد ذلك كله إنه ليس هناك ما يدعو إلى التقيد ، أما سر الضريبة أوالحد الأعلى له فإني أؤجل الكلام فيه إلى أن يفصل المجلس في موضوع المبدأ .

**عقرة الشيخ الحرم محمد حسن السحاروك باشا -** حضرات الشيوخ المحترمين :

كلنا نعلم أن مجلس الشيوخ كانت سابقاً إلى إقرار أي وضع يتفق بالضرائب أو تحقيق العدالة لمواجهة أعباء الدولة . فإذا كانت قد قامت ضحية في هذا اليوم فلها أسبابها ولها سندتها المشروع ، لأننا كلنا نعلم أنه يجب صرف الجهود إلى حسن استغلال الأراضي الزراعية وزيادة إنتاج في هذا الطريق .

إننا قد لاحظنا هجرة وانصرافاً عن الزراعة لما تحمله من مشقة وكبح وكبح . ولا يجوز أن نشجع هذه الهجرة وهذا الانصراف من طريق زيادة الأعباء على الريف ، لكيلا ينصرف الناس عنه أكثر مما هو حاصل الآن .

**عقرة الشيخ الحرم الدكتور إبراهيم يوسف مكرز -** حضرات الشيوخ المحترمين :

أظن أن من الخيران أن ننظر إلى هذه المسألة في شيء من المروءة ، كإنسين الموقف في وضوح :

إن المسألة ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، تتعلق في قطعتين :

أولاهما على من تفرض هذه الضريبة ؟

وثانيهما هل تقضى الضريبة يوم تفرض مع القيمة الفعلية أو لا تقضى ؟

فأما على من تفرض هذه الضريبة ، فهي قطعا على كل مالك لأطيان زراعية ورطبت عليها ضريبة ما . ولكنني أحب أن أقول فوراً إن حضراتكم والبرلمان مجلسيه منذ سنوات مضت قد دوج على وقع الضريبة عن صغار الملاك ولما يصعد إلى نحو مليون جنيه من أصل الضريبة العقارية . وأظن أنه يجب أن نستفيد من البحث فوراً الجانب الاجتماعي ، الجانب الذي لا بد منه لزيادة صغار الملاك . فهذا امر قد يتكفل به باب آخر ، بعد ذلك .

**عقرة الشيخ الحرم الأستاذ إبراهيم زكي -** وقت عن ؟

**عقرة الشيخ الحرم الدكتور إبراهيم يوسف مكرز -** إلى أوجه هذا الكلام لمأى الرئيس . حفرة الشيخ الحرم تكلم دون أن يخالطه أحد . وقد قلت في بدء حديثي إننا نريد أن نتكلم بهودة ودفق حتى نستبين الموقف ، ولن نستبين شيئاً على هذا النحو .

**الرئيس -** أرجو حضرة الشيخ الحرم الأستاذ إبراهيم زكي ألا يخالط حضرة المشكلم .

**عقرة الشيخ الحرم الدكتور إبراهيم يوسف مكرز -** حضرات الشيوخ المحترمين :

لا نزاع في أن الجانب الاجتماعي والجانب الإحفاء في الضريبة العقارية قد تبتم إليه جميعاً ، وتبتم إليه الحكومة كاتبة إليه البرلمان قبل اليوم . وقد أقررتهم وأختم به في الوقت الذي كانت الضريبة عليه دون المستوى الذي يقترح الآن .

نقل بعد ذلك إلى من يتجاوزون حد الإعفاء ومن تفرض عليهم هذه الضريبة . هل هذه الضريبة تتفق مع الواقع أو لا تتفق ؟

لا شك في أن بلان التقدير ، والوسائل التي سلكتها الحكومة للوصول إلى هذا التقدير ، قد عملت ما استطاعت على أن تقدم صورة من القيمة الفعلية للإيجارات ، هل أن هذه الصورة - كما أشار إليها زميل المحرم مقرر اللجنة - صورة استثنائية . ومن أجل ذلك خلصت إلى نصف القيمة .

ولكل هذا أناشدكم إن أردتم إقرار هذه الضريبة أن تجمدوها بعد وأن تخفضوا قيمتها بناء على اقتراح سيقدم .

أما القول بأن قهر هذه الضريبة الآن ، وإذا تبين أن الحالة تغيرت بعد ذلك ، فالبرلمان موجود ، فمثل هذا لا يصلح دافعا عن تشريع ؟ وأنا لم أسمع أن تشريها غير صالح بذايع عنه بهذه الطريقة .

**مفكرة الشيخ المحرم الدكتور إبراهيم يوسفى مذكور -** هذا التشريع صالح لكل الصلحية .

**مفكرة الشيخ المحرم محمد حسن العشماوى باشا -** لقد قدمت اقتراحا يا ، تكونت الضريبة ١٠٪ ، وبذلك يزيد الإيراد بمقدار ثلاثة ملايين على ما تجبىه الضريبة الحالية .

**القرر -** من قال ذلك ؟

**مفكرة الشيخ المحرم الدكتور إبراهيم يوسفى مذكور -** لن تأتى بهذا المبلغ .

**مفكرة الشيخ المحرم محمد حسن العشماوى باشا -** إذن فاهو مقدار الزيادة؟

**مفكرة الشيخ المحرم الدكتور إبراهيم يوسفى مذكور -** ليست هناك زيادة ، لأنك ستقص الضريبة بمقدار الثلث .

**مفكرة الشيخ المحرم محمد حسن العشماوى باشا -** لقد رفعت الحد الأقصى ، فهل لم تجد غير الفلاح لترفع الضريبة عليه ؟

**مفكرة الشيخ المحرم الدكتور إبراهيم يوسفى مذكور -** الثروة الزراعية هي الثروة الرئيسية في البلد .

**مفكرة الشيخ المحرم محمد حسن العشماوى باشا -** إن إيراد القدان يبلغ خمسة عشر جنينا ، ويؤدى ضريبة مقدارها ثلاثة جنينات ، بينما الذى يؤخذ من أصحاب مئات والوف الأفندية لا يصل إلى هذه النسبة . فأرجو أن تجمدوا خمسة مائة لسان هذه الضريبة ، أما القول بأننا نترقب الحالة ، فلذا زال الزواج الحال في المستقبل تتدخل بمشروع جديد ، فهذا كلام لا يقال ، لأن التدخل سيكون بعد وقوع الضرر .

( تصفيق )

قبل فيما سمعته الآن إن الفلاح أو مالك الأرض الزراعية جنى كثيرا أثناء الحرب ، ونسبنا أنه تحمل كثيرا من الأعباء في الأجور وفي الأسمدة وفي الصفقات ، وأنه كانت أول من ساهم في خدمة الشعب بينما كانت الطوائف الأخرى من مستغل الأموال يتمتعون بمتع الحرب . وكان الفلاح يقدم محصوله بأسعار قليلة لا تتكافأ مع مجهود والقيمة المالية للحصولات في سبيل تخمين الأمة ، ولا يزال يقدم الفلاح لإردب القمح بثلاثة جنينات بينما استوردناه من الخارج بسعر مائة جنينات للإردب ، فالفلاح يضحى بأربعة جنينات عن طواعية ورضا واختيار تخمين البلاد ، ويجب لذلك أن يعامل بالعدل وأن ننظر نظرة اجتماعية إلى أن الريف يكون الأغلبية الساحقة ، وأن في تدميمه تدميما للأمة ، وأنه كما قال زبيل الأستاذ إبراهيم زكى الصمود الفكري للأمة فلا تحطمه وتقضى عليه بهذه الزيادة التي لا أرى لها مبررا وهو إطلاق الحد الأعلى . ولذا أنا لأننا لم ننظر إلى ما يتحمله من الأعباء . ومن التريب أنهم نسوا ضريبة مجالس المديرات مع أنها تصل إلى ١١٪ ، وتريد ، كما نسوا ضريبة الطرق .

وكذلك نسوا الأجور وارتفاعها فأصبح أجر العامل يصل إلى عشرين أو خمسة وعشرين قرشا بعد أن كان أربعة قروش . ونسوا أيضا الأسمدة والصفقات . ونسوا ما يجب أن يتوافر للاستغلال الزراعى من طرق حديثة وما تقتضيه هذه الطرق الحديثة من نفقات . ونسوا أن عمادة كله على الزراعة ويجب أن يكون عمادنا على الزراعة ، وحتى في الصناعة عمادنا فيها تشييط الزراعة وزيادة الإنتاج . وهل سدت أوصاقت مصادر الضرائب مع أن الباب واسع على تلك المنافع الكثيرة من الثروة التي تأتي عن يسر ؟ أما الثروة التي تأتي عن عسر وعن مشقة وعن كسح فابعدوا مؤقتا عنها .

**مفكرة الشيخ المحرم الأستاذ حسين محمد الجبرى -** هناك أيضا ضريبة على المؤجر من الباطن .

**مفكرة الشيخ المحرم محمد حسن العشماوى باشا -** سيأتى ذكرها بعد ، والذي أهمه أن تعبه الجهود لتخفيف عن الملاك الزراعيين . جاء على لسان صديق الدكتور مذكور أن الحكومة أحقت صفار الملاك وهم الذين يملكون قدانا ..

**القرر -** وكى مليوناً يبلغ معددهم ؟

**مفكرة الشيخ المحرم محمد حسن العشماوى باشا -** أليس الذين يملكون المئات والألوف من الأفندية هم سند وعماد سواد الفلاحين مالكي القليلة ، وفي النهاية تقع هذه الزيادة على عاتق الفلاح الصغير ، فكأنك تظلم الفلاح الصغير وتحملة أعباء من طريق غير مباشر ، كالتبريد إذا ارتفعت بالضريبة فإنه يحملها المستهلك .

مفردة صاحب المالك مصطفى مرعى بك (وزير الدولة) — تحدث حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكى عن ملك الأرض الزراعية كيف أنهم احتملوا فوق عاقبتهم ، وقال إنهم كانوا وحدهم الذين يدفعون الضرائب في الماضي ولا يمكن بدونها سواهم . كما قال إنهم أمروا أن يزوروا أراضيهم على نحو معين لا يجوزونه ، وأنهم ألزموا أن يبيعوا محصولاتهم ببن لا يتعدوه .

كل هذا صحيح ، وكل هذا حق ، ولكن أرجو ألا يفهم هذا القول على عمل أن ملك الأرض الزراعية في حاجة إلى من يدفع عنه في هذا المجلس ، وأرجو ألا يعمل هذا القول على عمل أن الحكومة التي تقدمت بمشروع هذا القانون الذى ين أبديكم في حاجة إلى من يثير شفتها على ملك الأرض الزراعية . فالحكومة ، بل كل من تظلمه مصر ومجمله أرضها ، ولم حق العلم أن الفلاح هو حبيب الاقتصاد القوي ، ويصلح حق العلم أن ملك الأرض الزراعية هو عماد القوة الزراعية ، وأن البلاد بغير ما بقيت الزراعة بغير .

( تصفيق ) .

كل هذا حق ولكن أرجو ألا يفوتكم ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن النظر إلى حق الملكية قد تغيرت ، وتغيرت كثيرا ، فلم تعد الملكية حقا مطلقا ، كما كانت في الماضي ، بل أصبحت الملكية وظيفة اجتماعية ، ووظيفة يؤديها المالك لحساب الجماعة .

مفردة الشيخ المحترم الأستاذ اسماعيل حمزة — وهذا رأيك أنت ، فهذه النظرية نظرية قاصرة .

مفردة صاحب المالك مصطفى مرعى بك (وزير الدولة) — لا بد أن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ اسماعيل حمزة — رغم مقاطعته إلى — أن أكرر ماقلته ، من أن الصحيح في فقه القانون ، وفقه الاقتصاد ولم الاجتماع أن الملكية قد تغيرت النظرية بها ، فيعد أن كانت الملكية حقا مطلقا في الماضي ، فتبدلت بعد ذلك وزادت التبدل ، ثم زادت ، ثم زادت حتى أصبحت برأى الجميع وظيفة اجتماعية ، ومن الخير أن تبقى هكذا .

( أصوات لا . لا ) .

مفردة الشيخ المحترم الأستاذ اسماعيل حمزة — هذا كلام سابق لأوانه .

مفردة الشيخ المحترم محمد حسن العشماوى باشا — لم يقر قانون المرافعات ولا القانون المدنى هذه النظرية ، فالملكية هي الملكية ، عقيدة بالمصلحة العامة . أما القول بأنها وظيفة اجتماعية فلا . . .

مفردة صاحب المالك مصطفى مرعى بك (وزير الدولة) — لو أن حضرات الشيوخ المحترمين الذين يصرون على مقاطعتي اضطرروا حتى أين مدلول كلمة وظيفة اجتماعية ، لما قاطعوني ، لأنى ، وأنا أقول إن الملكية وظيفة اجتماعية ، لا أعنى ولا يمكن أن أعنى أن حق الملكية قد اندثر وأنه قد استباح . ولكن أريد أن أقول إن حق الملكية ليس حقا مطلقا ، ومن ذا يقول إن حق الملكية حتى مطلق ؟

مفردة الشيخ المحترم الأستاذ زهير الطيف اسماعيل زعزوع — نريد من معالى الوزراء أن يدلل على أن الفلاح لا يرقى بهذه الضريبة .

مفردة صاحب المالك مصطفى مرعى بك (وزير الدولة) — إلى أرحب بهذا الكلام ، وأرجو من حضرة قائله أن يتفضل ويقول بعد أن أين وجهة نظري . فليس من الخير أن أقاطع على هذا النحو . لذلك أرجو أن تكوني أين وجهة نظري ، وأتم بعد ذلك أصحاب الرأي . لماذا يعتبركم لو انتظرتكم على حتى تتيبونا وجهة نظر الحكومة ؟

وقد هذا المقام نفسه ، أود أن أذكر أن مالك البنا قد طبقت عليه هذه النظرية تماما ، النظرية القائلة بأن الملكية ليست حقا مطلقا ، وإنما هي وظيفة اجتماعية . ذلك أنه قد صدر قانون الإعانات الزراعية الذى يلزم مالك الأرض ألا يؤجرها إلا في حدود معينة ...

مفردة الشيخ المحترم الأستاذ اسماعيل حمزة — هذا شيء آخر :

مفردة صاحب المالك مصطفى مرعى بك (وزير الدولة) — لماذا ؟

مفردة الشيخ المحترم الأستاذ زهير الطيف — وكيف تركت الحكومة لأصحاب المأوى الجديدة أن يؤجروا الفرق الواحدة بنحو سبعة جنيهات دون قيد ؟

الرئيس — أرجو عدم المقاطعة ، ولتدع معالى وزير الدولة يتم كلامه .

مفردة صاحب المالك مصطفى مرعى بك (وزير الدولة) — لقد قلت ما قلت لفائدة ، هي أن أباعد بين هذا المجلس وبين الجلو الذى يمكن أن يصور فيه أن مالك الأرض الزراعية في حاجة لمن يستير الإشفاق عليه ...

مفردة الشيخ المحترم الأستاذ زهير الطيف اسماعيل زعزوع — نحن لا نريد إلا تحقيق العدالة .

مفردة صاحب المالك مصطفى مرعى بك (وزير الدولة) — أرجو عدم المقاطعة ، وأرجو أن أتذك على أن تم كلامي .

مقرر صاحب المجلس مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) - إذا كان  
يرضيك أن تقدم الحكومة مشروعاتها دون أن تتألف عنها فالأمر لحضراتكم.  
وهذه المقاطعة تجعل من السيد بل أن أسبق في بيان.

قلت إن تاريخ التشريع المالي يتم رفع هذا القيد الذي يرجع إلى يوم  
أن كانت الضريبة ٢٨٪. أما الآن فأرى وقد انخفضت الضريبة أن  
يحتمل هذا القيد لأن قضاء سيكون على حساب الخزنة. يجب رفع هذا  
القيد تحقيقا لمساواة مادام الممول غير الزارع يدفع ١٤٪. يتغير قيد واحد.

لقد طمس مالك الأرض الزراعية كثيرا في الماضي لأنه احتمل  
الضريبة وحده وقد كان ذلك لأن سيادتنا التشريعية لم تكن كاملة، وكل  
هذا فلا يجوز أن يأخذ مالك الأرض من الماضي التيسر حجة لكي يظلم  
سواه اليوم أو يأخذ امتياز على حساب غيره فإذا كان هذا الغير يدفع ١٤٪  
فيجب أن يدفع هو ١٤٪ أيضا.

والجاءة الثالثة أن مالك الأرض الزراعية يدفع الضريبة الآن على أساس  
١٦٪. وستخفض فيردع إلى ١٤٪. بناء على ما قرره مجلس النواب  
وبلغتمك المسألة الموقرة.

لقد كان سعر الضريبة ١٦٪. قتل إلى ١٤٪. فلا ترون أن في ذلك  
موضوع رفع قيد الحد الأمل؟ على أي اقتراح: ضد من يقوم برفع هذا  
القيد؟ يقوم ضد مالك الفدان الذي تريد قيمته الإجمالية على النسبة المقررة.  
هل ترون أن أصحاب هذا الفدان من الكثرة بحيث إننا نضع هذا الخرق  
في المساواة في العدالة من أجلهم؟

إن الجليل في الضريبة وفي كل نظام ضرائبي أن يكون الأساس المساواة  
وأن يصوب الجميع في السبب العام، وإذا كان الفلاح قد ظلم في الماضي  
فلا يجوز أن يتفقدنا مسوغا لكي نظلم غيره في المستقبل، وإذا كان قد قام  
في الماضي فلا يمكن أن يتخذ ذلك بابا يدخل من امتياز مادام الشارع  
لا يطلب إلا بالمساواة بين ما يدفعه التاجر وجميع المزارعين. هذا هو وجه  
الحق الذي يجب أن تترواه حضراتكم وكل حال فالأمر لكم.

(تصفيق).

المقرر - أماني بياني من مراقبة تعديل الضرائب من القيمة  
الإجمالية ليرد أن أتوجه على حضراتكم لكي ألقى ضوءا بين لحضراتكم  
الحقيقة، فالأراضي الزراعية التي قدسرت قيمتها الإجمالية بما فوق  
٢٠ جنبا بلغت ٥٠٣١ فداناً.

والأراضي التي قيمتها الإجمالية من ١٥ جنبا إلى ٢٠ جنبا بلغت  
١٤١ ألف فدان في القطر جميعه.

وستعطي الضريبة عليها وكل أساس نصف القيمة الإجمالية كما قلت  
في جهاتي.

مقرر الشيخ المحترم مؤسس جبر الطيف اسماعيل زنتوع - أنا لم  
أقاطع بل استؤخ.

مقرر صاحب المجلس مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) - على كل  
حال أرجو عدم المقاطعة.

هذا القانون الذي بين أيديكم لا يرفع الضريبة على الأرض الزراعية،  
تلك الضريبة التي بدأت على أساس ٢٨٪. والقانون الذي وضعها على هذا  
الأساس هو الذي وضع الحد الأمل لها، لأنه كان من غير المعقول أن يدفع  
مالك الأرض الزراعية ٢٨٪ أي ثلث إيراده ولا يرفع القيد الذي يضع  
الحد الأمل لهذه الضريبة.

كان طليعا والشارع في سنة ١٩٢٩ ينقل كهل الفلاح ومالك الأرض  
الزراعية بضريبة مقدارها نحو ثلث القيمة الإجمالية أن يعمل ذلك مقررا  
بجد أمل، ولذلك يرجع تاريخ الحد الأمل إلى سنة ١٩٢٩ عند ما كانت  
الضريبة ٢٨٪. وكل الأثر إلى ١٤٪ قرشا.

هذا الأساس بعد ذلك في أواخر سنة الأزمة الزراعية، ووطدت الضريبة  
في سنة ١٩٣٩ بعد أن حبط بها الشارع من ٢٨، ٦٤٪ إلى ١٦٪. ومع  
ذلك بقي القيد بالحد الأمل وهو ١٦٪ قرشا. لماذا؟ ذلك لأننا كنا  
في أشد الأيام سوادا بالنسبة لمالك الأرض الزراعية. أقول انخفضت  
الضريبة إلى ١٦٪، وكان من الطبيعي أن من الحق وقد انخفضت  
الضريبة أن يرفع القيد الذي اقتضاه ارتفاع الضريبة وخفضها عند ما وضعت  
سنة ١٩٢٩، ولكن لم يرفع القيد لشيء واحد، ولشيء واحد فقط، هو  
أنه في سنة ١٩٣٩ عند ما وضع هذا الأساس الثاني لهذه الضريبة كانت  
هناك أزمة بل كانت أشد الأيام حلكة، ومع ذلك انخفضت الضريبة  
من ٢٨٪ إلى ١٦٪. وبقي القيد بالأثر تجاوز ١٦٪ قرشا، بعد هذا تغير  
الحال ودمر إثم الفلاح من الضائفة واستطاع مالك الأرض الزراعية أن  
يجد فيها الموضع عما كانه.

وحقيقة أنه كأبد كثيرا. ولكن حقيقة أيضا أنه عوض عن ذلك كثيرا.  
وإذا نحن شروع الذي بين أيديكم يريد أن يرد المسائل إلى وضعها الطبيعي  
فينبغي هذا القيد ويقول إنه لم يبق من مقتضى لوجوه.

إن ذلك القيد إننا وضع وقت أن كانت الضريبة ثلث القيمة الإجمالية  
وهو يرفع الآن تحقيقا لمساواة والمالة الاجتماعية، وإلا فكيف يجوز أن  
يحق التاجر الصغير والصانع الصغير وكل ذي مورد خاضع للضريبة ١٢٪  
اليوم؟ وغدا سيكون بين أيديكم قانون يرفع هذه القيمة إلى ١٤٪. أقول  
كيف تستمخون أن يدفع هؤلاء ١٤٪. بينما مالك الأرض الزراعية لا يدفع  
مثل هذه النسبة عن نصف القيمة الإجمالية.

مقرر الشيخ المحترم مؤسس جبرهم زكي - من الذي قال إنه يراه  
بلد أن مالك الأرض الزراعية لا يدفع الضريبة؟

وفي الفترة الماضية ، وفي هذا الوقت الذى نشر فيه جميعا بحاجة الدولة إلى المال لتنفيذ أوجه الإصلاح الضخمة — أقول ليس بتريب في هذا الوقت أن يتحمل مالك الأرض الزراعية عبئا جديدا فوق ما يتحمل ، وخاصة إذا كان هذا العبء معقولا إلى حد بعيد .

والتشريع المعروض على حضراتكم يشمل تعديلين . أولهما في صالح المالك بلا شك ، إذ خفض سعر الضريبة من ١٦٪ إلى ١٤٪ .

والتعديل الثانى ، هو رفع قيد الحد الأعلى الذى كانت مقدار له مائة وأربعة وستون قرشا عن فقدان والواقع كما رأيت — من الإحصاءات التى تقدم بها حضرة المقرر — أن رفع قيد الحد الإعلان يأتى به لإعداد حدود من أصحاب الأقطان الزراعية . هذا فضلا عن أن مثل هذا القيد ليس له مثل أو نظير في أى قانون من قوانين الضرائب . ليس له مثل أو نظير في ضريبة كسب العمل أو الضريبة التصاعدية أو الضرائب على المهن المختلفة . فإنه لم ينص في أى قانون منها على أنه لا يجوز أن يدفع أكثر من مبلغ كذا . إن كل التشريعات فيها فئات ونسب مئوية . فمثلا إذا كان الكسب كذا يدفع ١٠٪ ، وإذا ارتفع يرتفع سعر الضريبة إلى ١٥٪ ، أو ٢٠٪ إلى أن تصل النسبة في قانون الضرائب التصاعدية إلى ٥٠٪ فلم يذكر في شرح من هذه التشريعات شرط ألا يزيد ما يدفع على كذا . إن رفع مثل هذا القيد يرجع إلى الوضع الطبقي السليم في كل التشريعات الخاصة بالضرائب .

وقد اعترض على طول مدة السنوات العشر . وأرد على هذا هو أنه إذا ما تبنيت الظروف الاقتصادية خلال هذه المدة ، ورؤى أن في الضريبة إجحافا بالمالك ، أصبح الأمر في متناول السهولة .

إن في يد الحكومة وفي أيدي حضراتكم اعتباركم الحقيقة التشريعية إذا ما رأيتم أن أسعار المحاصيل تدرت ووصلت في انخفاضها إلى الحد الذى ترونه يؤثر في عمالة هذه النسل . أقول إن في أيدينا جميعا إذا رأينا ذلك تعديل هذه النسب . وليس هذا بجديد ولا يستحيل علينا بحال من الأحوال .

يقع بهذا أنه إذا تذكرتم حضراتكم أن هناك قانونا جديدا أقرتموه منذ أمد قريب ، وهو القانون الخاص بالضريبة التصاعدية ، غنم أن ما يدخل لملك من هذه الأقطان سيخضع لقانون الضرائب التصاعدية ، وأن هذه الضريبة ستخضع من مجموع دخله الذى ستفرض عليه هذه الضريبة . وسيكون لذلك نتيجة تخفيض فئات هذه الضريبة تخضع للقانون الآخر ، وهو قانون الضرائب التصاعدية .

أول كلما زاد الزر ، فقل المالك تحت فئة دفع ضريبة أكثر من التى قبلها ، والذى أقصد من هذا أن الذى سبق قلنا أن يتبع صاحب الأرض ، بل إنه سيخضع للضريبة التصاعدية ، وإليه كذا زاد أو دهر . خضع لفئة دفع ضريبة أقل .

عضو الشيوخ المحترم الأستاذ محمد علي شعراوي — هل يوجد بيان عن القيمة الإجمالية لأراضي مديرية المنيا ؟

المقرر — البيان الذى يردى عن أراضي القطر كله وليس لدى لمديرية المنيا بيان خاص .

عضو الشيوخ المحترم محمد حسن المشهور باشا — هذا البيان يحتاج إلى مراجعة .

أرجوا بالضريبة إلى ١٦٪ كما كانت في السنين الشديدة على أساس القيمة الإجمالية . فشتان بين حوض أو بلد كان يحار القفان فيه خمسة جنيهات فأصبح ليحار الآن ثلاثين أو أربعين جنيها بنجر مبر .

إننى أتساءل هل يحتاج نخالة الحكومة إلى جباية كل هذه الأموال ؟ لقد فرضت الحكومة الضريبة التصاعدية وأخضع السلاح لها ، كما فرضت عليه قبل ذلك ضريبة التركات . والذى أريد أن أقرره من فوق هذا المنبر — وأرجو الموافقة عليه — هو الاقتراح الذى ستقدم به ، بأن تكون هذه الضريبة ١٠٪ فقط ولمدة خمس سنوات .

عضو الشيوخ المحترم عبد الحليم محمد بك — هل هذه هي المدللة ؟

عضو الشيوخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكى — هذا هو من المدللة . لقد أخذ فتح الفلاح بأجناس الأثمان ، بينما ترك يشتري السباد بأغلاها من السوق السوداء .

عضو الشيوخ المحترم محمد فوزى سراج الدين باشا — حضرات الشيوخ المحترمين :

إننى أخالف زميل حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكى فيما ذهب إليه . وإنى أرى عظمنا أن هذا التشريع المعروض على حضراتكم تشرح عادل جدا . وأؤكد لحضراتكم أنى لو اعتقدت عكس ما أقول لقننه ، لأن لدى من الشجاعة ما يسمح لي بأن أجاهر برأى مهما كان هذا الرأى من فوق هذا المنبر . وليس برأى في هذا الموضوع بل بلدي فأتى عضو اللجنة المالية التى أقرت هذا المشروع . ولقد كنت من الموافقين عليه ، فوفى القليله ليس بجديد . وإنما هو تأييد لموقف اللجنة المالية .

والواقع أنه في هذا الوقت الذى تفرض فيه ضرائب جديدة لأول مرة على طوائف من الناس لم تكن خاضعة لأية ضريبة من الضرائب ، وفي هذا الوقت الذى تبلغ فيه فئات الضرائب طائفة من الطوائف كالصناع والتجار وبعض التشريعات التى أقرتموها في هذه الفترة

عضرة الشيخ المحترم صموح البرين الشواربي بك - ما هي هذه الالتزامات ؟

المقرر - المصارف والترع والمستشفيات والملاجئ والمدارس .

عضرة الشيخ المحترم الدكتور ابراهيم يوسف مكرور - انظروا إلى ميزانية وزارة الأشغال لتعرفوا مقدار الالتزامات المطلوبة من الدولة .

عضرة الشيخ المحترم صموح البرين الشواربي بك - إن الوزارة تطهر المصارف بد الجفاف " التدوير عليه نصف الميشة " .

عضرة الشيخ المحترم أؤستاذ ابراهيم زكى - أقول كلمة صريحة . هل الحكومة أن تتكلم حق الرقبة وتترك لنا حق المضخة ؟

مفكرة صاحب المعالي محمد زكى على باشا ( وزير الدولة ) - يدهشنى أن أسمع أين تذهب هذه الضرائب . فهل معنى هذا أن الحكومة تجب هذه الأموال لنفسها ؟

عضرة الشيخ المحترم صموح البرين الشواربي بك - أنا أقول إن التدوير عليه نصف الميشة .

عضرة الشيخ المحترم أؤستاذ ابراهيم زكى - ما زال الفلاح يشرب ماء الترع وهو غير مريح .

المقرر - هذه دعائية ليس هنا موضعها . انظروا إلى ميزانية وزارة المعارف كم بلغت ، كما أن ميزانية وزارة الأشغال ارتفعت كثيرا ، وأن الفلاح يمتننا جميعا .

عضرة الشيخ المحترم أؤستاذ ابراهيم زكى - إن الفلاح يرحق إذا ذرع ، ويحق إذا لم يزرع .

عضرة الشيخ المحترم السيد احمد الباطر بك - لا يمكن أن تصل بهذه المناقشة إلى قرار لمصلحة الفلاح . ونحن بمولون وملوك أراض زراعية ولا يمكن أن تصل إلى نتيجة يمثل هذا الخامس .

المقرر - لا يجوز أن يكون للفلاح امتياز ، يجب التسوية بين الفلاح والصانع والمعامل والتاجر .

لهذا ولما يحيط بنا جميعا من ظروف سبق أن أشرت إليها ، ومنها أننا نقرر ضرائب جديدة على طوائف لم تكن خاضعة للضريبة من قبل ، وتزيد في أسعار الضرائب الأخرى - لهذا كله اعتقد أنه إذا ما طلب من مالك الأرض الزراعية أن يساهم أيضا في هذا البذل يجزئه قليل لن يؤثر في مجموع دخله ، كان هذا الطلب عادلا ومعقولا ومتفقا مع الظروف التي تحيط بنا الآن .

مفكرة الشيخ المحترم محمد حسن الصمراوي باشا - إن معظم الضرائب تقم على كاهل الفلاحين ، وهم السواد الأعظم من الأمة .

عضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سريج البرين باشا باشا - إن الضرائب جمع على كاهل الطوائف الأخرى كما تقع على الفلاح .

مفكرة صاحب المعالي محمد زكى على باشا ( وزير الدولة ) - حضرات الشيوخ المحترمين :

يبدولى أن المناقشة في هذا الموضوع جاءت بعيدة من الغطة الحساسة فيه . واسمحوا لي أن أبين لحضراتكم بالأرقام أن هذه الزيادة في الضريبة الحالية لا تستطيع الحكومة أن تجبي منها أكثر من ٢,٢٨٩,٠٠٠ جنيه . فإذا أضفيت هذه الضريبة إلى ما يجب ضللا الآن وصلت ضريبة الأطنان المقابلة إلى ٧,٧٢٣,٠٠٠ من الجنيهات .

المقرر - منها مليونان لإعفاء صغار الملاك .

مفكرة صاحب المعالي محمد زكى على باشا ( وزير الدولة ) - انظروا حضراتكم نسبة ما يجب بمقتضى هذه الضريبة إلى ميزانية الدولة ، إن ميزانية الدولة في هذه السنة تبلغ حوالى ١٨٥ مليوناً من الجنيهات لا يدفع منها ملاك الأراضي الزراعية سوى ٧,٧٢٣,٠٠٠ من الجنيهات .

صبعة ملايين من الجنيهات تخرج منها مليونان وكسور المقدرة للإعفاء من صغار الملاك فكانت الضريبة هي خمسة ملايين من الجنيهات من ١٨٥ مليوناً من الجنيهات مقدار ميزانية الدولة من المصروفات .

عضرة الشيخ المحترم محمد حسن الصمراوي باشا - ليس هذا مبررا لقرض ضريبة .

مفكرة صاحب المعالي محمد زكى على باشا ( وزير الدولة ) - أفهم ما يقصده حضرة الشيخ المحترم المشاوي باشا ونحن نتكلم الآن عن هذه الضريبة . المطلوب من الدولة الآن أن تقدم بالتزامات مالية كبيرة ، وهذه الالتزامات من المصروفات يجب أن تواجهها الدولة بزيادة في الإيراد عن طريق الضرائب .

مفكرة الشيخ المحترم محمد حسن العشماوى باشا - لم يتكلم أحد من رفق هذا القيد :

مفكرة الشيخ المحترم محمود غلاب باشا - إذن رفع هذا القيد لا اعتراض عليه ، والمشرع أزال هذا القيد وليس له نظير. وإنى أنظر إلى الموضوع من ناحية العدالة والمساواة .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ بهيم زكى - الاقتراض قائم على حالة الانقراض القائم الآن فى إيجار الأراضي الزراعية ، فإذا ماخض فى الستين المقبلة ، فكيف يقتضى الدفع على هذا التقدير ؟

مفكرة الشيخ المحترم محمود غلاب باشا - لقد راعت الحكومة فى تقدير الإيجار مبنى المظف على الملاك فقد قدر على أساس نصف الإيجار . فالقائد الذى يصاره ٥٠ أو ٤٠ أو ٣٠ جنيهاً جعل إيجاره فى تقدير هذه الضريرة نصف ، على أن الحكومة قد تعهدت فى الحد كالمائة بتخفيض نسبة الضريرة إذا ماخض إيجار الأطنان بدرجة محسوسة فى المستقبل ، ومن حقنا أن نتقدم بمشروع قانون تخفيض هذه الضريرة . وإنى أرى أن هذا المشروع فيه راحة بالفلاح .

مفكرة صائب الدروزة ابراهيم عبد الرهمن باشا (رئيس مجلس الوزراء) - حضرات الشيوخ المحترمين :

لم يعرف التاريخ أبداً أن الضرائب تقابل بالتعويضات .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - إلا هنا .

( ضحك ) .

مفكرة صائب الدروزة ابراهيم عبد الرهمن باشا (رئيس مجلس الوزراء) - فالظاهرة التى تبدو أحياناً من بعض صفوف حضرات الشيوخ المحترمين هى ظاهرة إلى حد ما طبيعية . ولكن يا حضرات الزلاء المحترمين دعونا نواجه واجباتنا بشجاعة . أنا لا أرى مطلقاً أن يكون بيننا فى كل يوم فى هذا الشأن حديث مواد عن ضرورات الحياة وضرورات النهضة وضرورات التقدم وضرورات صيانة المجتمع التى تقادى بها وتتأخر بها فى كل يوم وفى التى تحمل علينا مشيئتها .

وإنى أؤكد تأكيداً قاطعاً أن الشارع المصرى لا يسبق الحوادث ولكنه يأتى فى أعقابها ويعد تبث منها ، وهى تسبق فى الوجود وعلى مشيئتها عليه وعلى الناس جميعاً .

مفكرة صاحب العالى أرنكى على باشا ( وزير الدولة ) - حضرات الشيوخ المحترمين : تطالب الحكومة أن يكون للبلد جيش قوى يستطيع أن يصد هجمات الغزاة والمعتدين . وتطالب الحكومة بأن تجعل التعليم منشراً فى البلاد ، وأن يكون جزء كبير منه بالإنجلى . كما تطالب بأن تقوم بأعباء مالية كثيرة لتحسين الحالة الصحية فى البلاد ، والحالة الاجتماعية فى سيل الخفيف من العيال وصغار الموظفين وإصنافهم .

كل هذا تطالب به الحكومة فى كل يوم فضلاً عن المشروعات العامة من إنشاء طرق الرى والسكك الحديدية وغيرها من المشروعات الهامة . وكل هذا يستدعى تخففات .

لقد تعهدنا بمزامنة الدولة على اعتبار أن المصروفات تبلغ ١٨٥ مليوناً من الجنيهاً ، ونحن الآن فى حاجة إلى ٢٠ مليوناً من الجنيهاً لتواجه الزيادة التى طرأت والتى تستلزمها المرافق العامة . ولو أن هذه الضريرة ستها الحكومة تضع حصصها فى الاحتياطى لكن الاقتراض على فرض هذه الضريرة معقولاً . ولكن هذه الضريرة يقصد بها مواجهة هذه التخففات وهى لا تبلغ إلا مليونين جنيهاً وكسوا من ٢٠ مليوناً من الجنيهاً التى تحتاجها الحكومة لمواجهة المشروعات فى هذا العام .

مفكرة الشيخ المحترم محمود غلاب باشا - أنا لا أنظر إلى هذا المشروع النظرة التى ينظرها حضرة صاحب العالى محمد زكى على باشا وليس المبرر لهذا التعديل زيادة الدخل لأننا فى حاجة إلى مشروعات ، ولكنى أشعر أن مبررات التعديل هى تحقيق العدالة والمساواة .

فهل هذا التعديل يتنافى مع العدالة والمساواة التى نشدها أم يتفقهما ؟

المشروع المروض خفض النسبة من ١٦٪ إلى ١٤٪ أى أن النسبة انخفضت بما عليه الآن .

وهذه النسبة الجديدة تتفق مع نسبة الضرائب النوعية الأخرى ، ولا يجوز أن يقال إن النسب فى الأرباح تختلف بين التاجر والصانع والزراع وإنه على هذا الأساس تفرض الضرائب ، بل يجب أن تكون الضرائب على أساس ثابت من العدالة والمساواة ، وما دامت الضريرة النوعية قائمة على أساس ١٤٪ فى الضرائب الأخرى ، فلا يجوز أن تخفف الضريرة الزراعية عن هذا الحد .

والقانون القائم يعمل هذا أقصى للضريرة إذ يجعلها لا تزيد على ١٦٪ قرشاً للفدان الواحد مهما بلغت قيمته الإيجارية ، وقد أتى المشروع المروض على حضراتكم هذا القيد ، فهل تتحقق العدالة بوجود هذا القيد أم لا ؟

إنه يتب على وجود هذا القيد أن الفدان الذى يصاره ٣٠ أو ٤٠ جنيهاً فى العام يعطى منه ١٦٪ قرشاً فى حين أن الفدان المقدّر لإيجاره ١٥٠ جنيهاً يعطى عنه نفس المبلغ ، فهل بهذا القيد تتحقق العدالة ؟ لا .

حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشواربى بك - لى كلمة بسيطة ،  
هى تكملة لما قاله دولة رئيس مجلس الوزراء .

إن الحكومة تعرض علينا ضرائب من حين لآخر كيف تشاء ...

حضرة الشيخ المحترم حسن صادق باشا - لا تعرض الحكومة الضرائب  
كيف شئت ، وإنما تفرض الضريبة بموافقة البرلمان ، وأنت ضويفه .

حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشواربى بك - لقد فرضت الضرائب  
التصادعية وغيرها ، وليس هذا موضوع كلامى ، وإنما أنكرت عن حالة  
التفاح الذى يزرع حقله بنفسه ويتكف نفقات كبيرة ، فإن آلات  
الدرس منها كبير ، ووزارة الزراعة هى التى تحد منها . فإذا كانت هى  
التي تحد من هذه الآلات ، فلماذا لا تخمس منها المبدد الكاف ؟

حضرة الشيخ المحترم مؤيد عبد الرحمن برهان نور - ليس لهذا علاقة  
بالموضوع المروض .

حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشواربى بك - كل ما أطلبه هو  
أن تسهل لنا الحكومة الحصول على الآلات اللازمة للزراعة والأسمدة .

حضرة صاحب الدعوة إبراهيم عبد الرزاق باشا (رئيس مجلس الوزراء) -  
إن الأسمدة متوافرة فى البلاد .

حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشواربى بك - كل ما أطلبه هو  
أن تسهل لنا الحكومة الحصول على تلك الآلات الزراعية لزيادة الإنتاج ،  
حتى إذا ما فرضت ضريبة عليناها دون تدمير . فإذا لم تيسر لنا الحكومة  
استيراد هذه الآلات وفرضت علينا ضريبة ، فلماذا لا نأخذ من هذه  
أرباحها مهما تكن هذه الضريبة بسيطة .

لماذا أطلب إلى الحكومة ، وأمل وعيد فيها ، أن تعمل على توفير هذه  
الآلات الضرورية ببيع أنواعها .

هريش - مودى مشروع القانون المروض على حضراتكم الآن هو  
حذف الحد الأدنى للضريبة على الأطنان وقدره ١٦٤ قرشا على القطن ،  
مع جعل سعر الضريبة ١٤٪ من القيمة الإجمالية للقطن بدلاً من ١٦٪ .  
في مشروع الحكومة . أى أن تفرض على الأطنان ضريبة مع هذه القيود ،  
فغير الموافق على هذه القيود أمامه متسع لمناقشة هذا الموضوع عند عرض  
المواد الخاصة به على المجلس .

أنى أرجو حضراتكم أن تتفضلوا بالموافقة على الضريبة المطلوبة . وقد  
بحثت وقلت بحثاً من جميع الوجوه . بحثت من ناحية عدالتها ومساواتها  
وبحثت من ناحية امتداد نظر الشارع إلى ما صير أن يصير إليه إحصار  
الأراضي . فإذا كانت اليوم قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً بمناسبة ارتفاع  
أسعار المعاصيل فقد جعل القياس في الإيجار إلى النصف وليس عليه جميعه  
كما هو بحق حضرة الشيخ المحترم غالب باشا . ما وجه الاعتراض على هذا  
المشروع ؟ والتشريع في الديك يوم تم بالبلاد ضاحكة تترك بمسئول الإيجار .  
فأتم لهذا ولعل هذا اليوم ، كما أت أيضاً اليوم الذى نحن فيه الآن . فيطلب  
إليكم أن تقرروا ما تحتاجه البلد في كل وقت بحسب ما تلى ظروفه .

فبعد الحاجة مع وجود اليسر ، يطلب إليكم رفع الضريبة أو تخفيضها ،  
فإذا جاء يوم من الأيام وصارت الإيرادات إلى حال يظلم فيها القبول  
بأسفاره في دفع هذه الضريبة التى تقررونها اليوم ، فأت ويؤخذ لها ،  
ولكن أن تطلبوا ما شئتم وأن تقيموا التشريع الذى ترونه .

إن الأمر الآن ليس أمر الحكومة وحدها ، فالتشريع شركة بينكم  
وبينها ، ومرشد الهادى إلى حضراتكم .

أرجو أن تتفضلوا بالإسماعف بأن تسرعوا بإفاد هذه القوانين ، لأن  
كل تأخير في إصدارها أتم أعلم بواقعه . وليس منا من يفضل الآخر مطلقاً  
فيا يبنى من التبصر في المستقبل فيا يبنى من المسارعة إلى إصدار هذه  
القوانين .

وإنى إذ تشرفت بأن أتوجه إلى هيئة المجلس كلها بهذا ، فأنى أرجو  
أن أتوجه إلى زياتنا المحترم - الذى كان يشير الآن إلى الماء النقي والماء  
غير النقي والذى يموت والذى يبيح - بأن يتفضل فيعف عن إثارة هذه  
الأشياء . فالمال الذى يبيح ، يبيح توصيل الماء النقي إلى من يحرص  
حضرته على توصيله إليه .

والمال الآن حينما يبيح ، يبيح ليوصل الطبيب إلى مقر المرضى ،  
وليوصل الدواء إلى المحتاجين إليه . والمال الآن حينما يبيح ، يبيح ليوصل  
النور والماء إلى كل من يعيش في أرض مصر . فلا داعى مطلقاً لأن نكرر  
هذه الانفاظ ، أو نتساجل بهذه المعانى وهذه العبارات .

ولحضرة الزميل أن يمتنع يوم يجرى في المال إسراف لا يقره أمين .  
وله أن يضرب على اليد التى تسرف ، وأن يمنع الإسراف ، وأن يوجهه  
إلى حيث يصلح من النفس ويصلح من المال .

وأنى في الواقع لا أرى الكلام سبيلاً على أبداً ، لأنى أرى الموضوع  
من البساطة ومن الجلاء ، ومن القوة بحيث يستطيع أن يدافع عن نفسه ،  
ولا يحتاج منى أو من سوى إلى دفاع .



**المقرر** - هذا لا يجوز. وإذا أراد حضرة الشيخ المحترم تعديل القانون القائم، فله أن يقدم اقتراحاً بمشروع قانون بذلك.

**الرئيس** - الواقع أنه لا يمكن أخذ الرأي على هذا الاقتراح، لأنه تصدى لقانون أكثر معمول به الآن وغير معروض على المجلس.

والآن هل توافقون حضراتكم على المادة الأولى ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى، ولتلى المادة الثانية .  
تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - هل وزيائنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٩

ولوزير المالية أن يتخذ ما قد يقتضيه تنفيذ من القرارات .

نأمر بأن يجمع هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالنداء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

٢ - تأجيل باقي المواد

الواردة في جدول الأعمال للاسبوع المقبل

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تأجيل باقي المواد الواردة في جدول الأعمال إلى الأسبوع المقبل ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - والآن هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة ، على أن تعقد الجلسة التالية يوم الاثنين ٤ وجب سنة ١٣٦٨ ، الموافق ٣ مايو سنة ١٩٤٩ ، الساعة الخامسة والنصف مساء ؟

( موافقة ) .

( رفعت الجلسة الساعة الثامنة مساء ) .

والآن غير المواقف على مشروع القانون من حيث المبدأ يفضل بالوقوف.  
( لم يقف أحد ) .

**الرئيس** - إذن يقرر المجلس بالإجماع الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ .

ولنتقل الآن إلى مناقشة مادتيه مادة فائدة ، ولتلى المادة الأولى .  
تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - تعمل المادة الثالثة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاصة بضريبة الأطنان على الوجه الآتي :

" مادة ٣ - تكون الضريبة بنسبة ١٤٪ من الإيجار السنوي للأراضي، وعند تحديد ضريبة فقدان تجبر كسور القرض الصاغ إلى قرش كامل " .

**الرئيس** - تقدم اقتراح من بعض حضرات الشيوخ المحترمين ، هذا نصه :

" تقترح تعديل المادة الثالثة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ على الوجه الآتي :

" تكون الضريبة اثنى عشر في المائة من نصف القيمة الإجماعية ، على أن تكون مدتها خمس سنوات بدلا من عشر سنوات " .

إبراهيم زكي ، حسن الركاب ، أحمد قرشي ، فراج حيد الرحيم ، كامل إسحق إداير ، محمد المشاي ، عبد السلام الشافلي ، حسن شعراوي ، حيد اللطيف زعزوع ، أحمد أبو الفضل ، محمود حمزة ، عبد الطاهر الجبال ، حسن حسن مزام " .

( أصوات : لقد كان أصل الاقتراح أن تكون الضريبة ١٠٪ ، فكيف أصبح ١٢٪ ) ؟ .

**مقرر الشيوخ المحترم الدكتور إبراهيم يوسف** - أعارض في عرض الاقتراح على هذه الصورة ، وذلك لأننا درجنا على تقديم الاقتراح في صورة واضحة ومحددة واحدة. أما أن يكون هناك اقتراح في هذه الحالة من التشكك ، فلا يمكن أن يؤخذ عليه الرأي في هذا المجلس مجال .

**المقرر** - وأنا أيضا أعارض في هذا الاقتراح ، لأن المادة الخاصة بمدة العشر السنوات غير معروضة الآن ، وهي مادة خاصة بقانون قائم صدر من البرلمان وغير معروض على المجلس الآن .

**مقرر الشيوخ المحترم عبد السلام الشافلي** - هذا الاقتراح إنما وافق عليه المجلس ، فاه يعمل القانون القائم .



# الْمَجْلِسُ الشَّعْبِيُّ

## دور الانعقاد العاды الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة الثلاثين

المعقودة طناً في يوم الاثنين ٤ رجب سنة ١٣٦٨ ، الموافق ٢ مايو سنة ١٩٤٩

### ملخص

#### رقم الجلسة

- ١ — إعلانات ..... ١٩٣
- ٢ — المصدق من ضبطة الجلسة السابقة (٢٦ أبريل سنة ١٩٤٩) ..... ١٩٣
- ٣ — التراجع سفرة الشيخ المحترم عبد جبريأنا أن يصدر المجلس قراراً بتكريمه الأبن من ما أجده من عمة في تعذيب الإبراهيم... ١٩٤
- ٤ — مشروع قانون ولوه من مجلس النواب بإنشاء محكمة استئناف بمدينة القصصوة ..... ١٩٥
- ٥ — إخطاره مباشرة إلى لجنة العدل ..... ١٩٥
- ٥ — التكاين التبادلان بين حكومة سفرة صاحب الجلالة وحكومة شرق الأردن بشأن اتفاق الهدنة الدائمة المعقودة في ريدس بين قوه الأوفى وقوه اليهودي ..... ١٩٥
- ٦ — إيداعها مكتب المجلس ..... ١٩٥
- ٧ — الاخوان المال بين الحكومة المصرية وحكومة الملكة القصدة للفرقة في ٣١ مارس سنة ١٩٥٩ ..... ١٩٥
- ٨ — إيداع مكتب المجلس ..... ١٩٦

رقم الصفحة

أ - أسئلة :

( أ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بالنيابة ، من حضرة الشيخ المحترم محمد  
فواد مرزاغ المين باشا ، عن الاتحاد القوي أبرم بين حكومتنا مصر وفرنكا الأردن - الإجابة عنه ٩٩٦

( ب ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بالنيابة ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ  
حسن البدي ، عن استكمال المطالب الوطنية بإتمام الجلاء عن مصر والسودان ، وعدم ارتباط مصر بمصلحة الملكة  
المتحدة في حلف الأطلسي أو ميثاق العمل العربي - الإجابة عنه ٩٩٦ ... ..

( ج ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ،  
عن جمع جميع مصحات القزليات والمصالح الحكومية بالقراد البقي في كبر كل سنة - إيداع الإجابة عنه ، فنياب حضرة  
الشيخ المحترم... ٩٩٨ ... ..

( د ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن البدي ، عن  
الاستعانة بمهندسين في شرف حل تنظيم حركة المهد - الإجابة عنه ٩٩٨ ... ..

( هـ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير القواملات ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن البدي ، عن  
تنفيذ الفرق الواقعة ( الفرقة ) التي توتيتة دمشق ( مركوبليس ) - الإجابة عنه ٩٩٨ ... ..

( و ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الأشغال العمومية ووزير التجارة والصناعة ، من حضرة الشيخ المحترم  
الأستاذ حسن البدي ، عن تنفيذ هذه الاحتياز المرح لشركة ترام القاهرة ، وإعادة الأجرة إلى ما كانت عليه من قبل ،  
وعدم حقوقه على سلم القويات - تأجيله أسبوعين ٩٩٩ ... ..

( ز ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الأشغال العمومية ، من حضرة الشيخ المحترم أحمد عام بك ، عن تطوير  
المصاريف الواقعة في حوض بني صميم ( مركوبليس ) - الإجابة عنه ٩٩٩ ... ..

( ح ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الأشغال العمومية ووزير الصحة العمومية ، من حضرة الشيخ المحترم محمد  
علي المرزويك ، عن عمل جابر بمصحة القوية - الإجابة عنه ٩٩٩ ... ..

( ط ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الصحة العمومية ، من حضرة الشيخ المحترم عبد طوي الجزاريك ، عن  
إقامة مستشفى الأمراض المعدية بالإسكندرية على قطعة أرض من تكتات مصطفى باشا - الإجابة عنه ١٠٠٠ ... ..

( ي ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الصحة العمومية ، من حضرة الشيخ المحترم أحمد عام بك ، عن إنشاء  
مستشفى فكلب بعميرة أسيرط - الإجابة عنه ١٠٠٠ ... ..

( ك ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير القواملات العمومية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ،  
عن التأجيل بتعليم القيات في مدارس القواملات القوية لتسهيل ملابس السيدات - إيداع الإجابة عنه ، فنياب حضرة  
الشيخ المحترم... ١٠٠٠ ... ..

## رقم الجلسة

- ( ل ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المجال وزير التجارة والصناعة ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد شعراوي ،  
 ١٠٠٠ من مقتضى سعر الحديد — الإجابة عنه
- ( م ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المجال وزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، عن  
 البريون المطروحة للحكومة بمقتضى أحكام نهاية ، والطريقة المتبعة في إعداد ورق النقد فئة خمسة وعشرة قروش ،  
 والمبالغ التي انقضت من مزاوات الزكاة والمخاريف السومية والخدمة السومية — إيداع الإجابة عنه ، لعلب حضرة  
 الشيخ المحترم .....  
 ١٠٠٠
- ٨ — الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب المجال وزير المواصلات ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين البعلبي ، من عركو  
 مصلحة السكك الحديدية الحالي ، ومن الحالة التي وصلت إليها مصلحة البريد من سوء الإدارة وتأخير توزيع المراسلات —  
 تحديد يوم لثلاثة فيه يندأ رؤية أساميج .....  
 ١٠٠٢
- ٩ — تقرير لجنة الاقتراحات والمرائض عن الاقتراح الذي نظره اللجنة يوم ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٩ .....  
 ١٠٠٢
- مجلس رقم ١٤٦
- المواظقة على التقرير ، وإحالة الاقتراح إلى لجنة التجارة والصناعة والمالية .....  
 ١٠٠٢
- ١٠ — تقرير لجنة الاقتراحات والمرائض عن المرائض التي نظرتها اللجنة يوم ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٩ .....  
 ١٠٠٢
- مجلس رقم ١٤٧
- المواظقة على التقرير .....  
 ١٠٠٢
- ١١ — تقرير لجنة المالية عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من المفوضه زكريا مهران باشا ( عضو المجلس سابقا ) بمطويع اليك  
 الأصل إلى بنك عركي .....  
 ١٠٠٣
- تأجيله ثلاثة أسابيع .....  
 ١٠٠٣
- ١٢ — تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والمسل من مشروع القانون المرفوع من مجلس النواب بخصوص بطء فصل المشترك .....  
 ١٠٠٣
- إحالة إلى لجنة التجارة والصناعة .....  
 ١٠٠٣
- ١٣ — مشروع القانون المرفوع من مجلس النواب بمقتضى اعتماد إحصاء برباغ ١٩٤٥ جنباً في القسم ٧ "مزاولة التجارة والصناعة"  
 فرع ١ "المران العام" ، باب ٣ "أعمال جديدة" ، لفنية مصروفات الإصلاح من أسهم الحكومة في بنك للمصارف .....  
 ١٠٠٣
- تقرير لجنة المالية
- المواظقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة مادته مادة ثالثة — تأجيل أخذ الرأي عليه بإتداء بالاسم مع  
 مشروعات القوانين الأخرى .....  
 ١٠٠٣

## رقم الصفحة

- ١٤ - مشروع قانون وايد من مجلس النواب بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٦ ، يضم دارالعلوم إلى جامعة  
عزاد الأول ... .. ١٠٠٤
- مقرر لجنة المفاوض  
١٤٩ رقم  
الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مخالفة مواده مادة واحدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالانسداد بالاسم مع  
مقررات القوانين الأخرى ... .. ١٠٠٤
- ١٥ - مقرر لجنة المالية من مشروع قانون بالإذن للحكومة في أن تأخذ من المال الاحتياطي العام ما يلزم تمويل عملية شراء  
طيد في حدود مبلغ خمسمائة ٥٠٠.٠٠٠ جنيه ، كل أن يرد إلى المال المذكور ما يكون له أخذ من هذا المبلغ ، وذلك على  
المصرف في المبدأ المذكور ... .. ١٠٠٤
- إيجاده إلى الجهة ... .. ١٠٠٧
- ١٦ - مشروع القانون بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٢٩ ، لتلخص بشرية الأحياء ... .. ١٠٠٧
- مع باب الثالثة له - تأجيل أخذ الرأي على مشروع القانون بالانسداد بالاسم مع مقررات القوانين الأخرى ... .. ١٠٠٧
- ١٧ - مشروع القانون لتقديم من الحكومة بمجلس النظام في حالة العلم ... .. ١٠١٠
- مقرر لجنة المفاوض والمجلس  
١٥٠ رقم  
الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مخالفة مواده مادة واحدة - إضافة إلى المبتين ، بناء على طلب رئيس  
الجهة ، كل أن يتقدم أسير ... .. ١٠١١
- ١٨ - مشروع قانون بإنشاء محكمة استئناف بمدينة القصيرة ... .. ١٠١٤
- مقرر لجنة العدل  
٩٥١ رقم  
الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مخالفة مواده مادة واحدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالانسداد بالاسم مع  
مقررات القوانين الأخرى إلى الأسماء ... .. ١٠١٩
- ١٩ - مشروع قانون بالإذن للحكومة في الارتباط في السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في حدود ثمانية ملايين من المليونيات زيادة  
على الامتياز للخصم لعمليات الإنسانية للقرات المصرية بمناسبة الحالة القائمة في فلسطين ... .. ١٠٢٠
- مقرر لجنة المالية  
١٥٢ رقم  
الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مخالفة مواده مادة واحدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالانسداد بالاسم مع  
مقررات القوانين الأخرى إلى الأسماء ... .. ١٠٢١
- ٢٠ - تأجيل إلى المفاوضة الرائدة في تعديل الأعمال إلى لجنة المالية ... .. ١٠٢٢

المواصلات ، محمود حسن باشا وزير الدولة ، الدكتور نجيب اسكندر باشا وزير الصحة العمومية ، الأستاذ مفلح رياض وزير التجارة والصناعة ، علي عبد الرزاق باشا وزير الأوقاف ، الفريق محمد حيدر باشا وزير الحربية والبحرية ، أحمد مرسى بدويك وزير العدل ، عباس أبو حسين باشا وزير الزراعة ، مصطفى مرعي بك وزير الدولة ، محمد زكي علي باشا وزير الدولة .

تولي السكرتيرية العمامة أمين عز العرب بك .

( أعلن حضرة الشيخ المحترم الرئيس افتتاح الجلسة ) .

## ٩ - إجلازات

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم أحمد علي أبو ستيت بك اهداء إجازته شهرا من اليوم لمرضه .

ويطلب كل من حضرات الشيوخ المحترمين : الدكتور عبد الرحمن عوض ومحمد توفيق راضي بك وحسن بدرأوى باشا إجازة لمرضهم ، الأول والثاني لمدة شهر من اليوم ، والثالث لمدة شهر ونصف .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

## ٢ - التعديقي على مضبطة الجلسة السابقة

( ٢٦ أبريل سنة ١٩٦٩ )

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة المقنونة في ٢٦ أبريل سنة ١٩٦٩ مع العلم بأنه قد ورد على لسان رئيس الجلسة بالعصمة ١٧ :

”رسم ذلك فالمرور في الفقه البرلمان أن الاقتراح يسقط بزوال عضوية مقدمه“ .

وصحة العبارة أن الاقتراح لا يسقط بزوال عضوية مقدمه .

( لم يترشح أحد ) .

الرئيس - يصدق المجلس على مضبطة الجلسة السابقة بالتصحيح المختار إليه .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة الأربعين مساء ، برئاسة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد عبد الوكيل ، وكيل المجلس .

تولي السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ عبد الرحمن نور ، محمد عطية الناطر بك .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما عدا :

التابعين :

أولا - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الواء أحمد عطية باشا ، أحمد علي أبو ستيت بك ، حسن السيد بدرأوى باشا ، صليب ساهي باشا ، الدكتور عبد الرحمن عوض ، محمد المغازي حيدر به باشا ، محمد أمين يوسف بك ، محمد توفيق راضي بك ، محمد طاهر باشا ، الأستاذ محمود أبو الفتح .

ثانيا - بسبب المرض ، حضرات الشيوخ المحترمين :

محمد شفيق باشا ، محمد نجيب الغرايل باشا .

ثالثا - باحتضار :

عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد مصطفى أبو رباح ، إسماعيل صدق باشا ، حسن حسن عزام بك ، حسن رشوان حمادي بك ، حسن صادق باشا ، الأستاذ حسن عبد القادر ، حسين سالم الدواب ، حسين سري باشا ، عبد الفتاح يحيى باشا ، الشيخ عبد الله عمر عبد الآخر ، السيد عبد الحميد الرمالي ، علي ماهر باشا ، الأستاذ كمال الدين الشريف ، وهيب فوس بك .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ أحمد أبو الفتح ، الشيخ اسماعيل فواز ، حسن عبد الوكيل ، الدكتور زكي ميخائيل بشارة ، سابا حبشي باشا ، الدكتور سليمان عززي باشا ، شاول بشرى حنا ، صادق وهبي باشا ، عبد الله اللوم باشا ، عبد الحميد صالح باشا ، محمد رشوان الزمر بك ، عبد الجليل سمرة باشا ، الشيخ منصور حسين السلواوي ، الأستاذ ميشيل زوق .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب الدولة إبراهيم عبد الهادي باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الخارجية ، وحضرات أصحاب المآل ، أحمد عبد الغفار باشا وزير الأشغال العمومية ، الأستاذ علي السيد أروبي وزير المواصلات العمومية ، إبراهيم مسروق باشا وزير

## ٣ - اقتراح

حضرة الشيخ المحترم عددينا أن يصدر المجلس قرارا بشكر رجال الأمن على ما أبدوه من معة في تعقب الإزيميين

## مقرة الشيخ المحترم محمد بن محمد بن باشا - حضرات الشيوخ المحترمين :

تطوبن مابله رجال البوليس من معة يشكون عليها في تعقب الارهابيين تعبا نتج عنه ضبط كيات هائلة من المرفقات والأسلحة كانت تكفى قيا يقولون للسلف القاهرة والاسكندرية معا . وارى تشجيا لم ولنبرهم وحنا لم حل القيام بواجبهم أن يقرر جلستكم الموقر إرسال خطاب لحضرة صاحب الدولة وزير الداخلية بوصفه الرئيس الأعلى للهيئة المهمة على حفظ الأمن في البلاد تشكره فيه على ما أبداه رجاله من المعة ، ونطلب إلى دولته أن يبلغ شكرا وتقديرنا إلى رجال البوليس جميعا على بذلهم ذلك الجهود العظيم .

مقرة الشيخ المحترم المؤسس أحمد حتى إبراهيم - حيثما لو استبدنا بهذا الشكر والتقدير خيرا ماديا يرفع مستوى معيشتهم كرفع مرتباتهم مثلا .

مقرة الشيخ المحترم محمد بن باشا - هل توافقون حضراتكم على ما ذكرته ؟ يحسن أن يؤخذ الرأي على ذلك .

مقرة صائب الدرة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) - أرجو ألا تكون طريقة المناقشة بهذا الشكل .

إن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حتى أبو الفضل يشكم بطريقة لا ترضى أحدا أبدا . أنا لا أقصد أنها ترضى أحدا بل أنه أولا ترضيه - ولكني أعي أن حسنة الطريقة لا ترضى إلا تعاقب المجلس . إن الأمور لا تقاس هكذا ، فكل إنسان يستطيع أن يحتفظ بما يبنى بخته ، وما يبنى لأوضاع هذا المجلس ، وكل إنسان له كرامة في ذاته ، فإذا هو دخل هذا المجلس وجب أن تزداد كرامته .

مقرة الشيخ المحترم المؤسس أحمد حتى إبراهيم - إن هذا الكلام لا ينع .

مقرة صائب الدرة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) - فضل فائق يا سعادة الرئيس . هل يرضيك حسنا ؟ أنا أفهم أن يطلب تشكم الإذن فيؤذن له بالكلام ، أما أن يكون الكلام على هذه الطريقة فأمر لا أظنه يرضى أحدا .

الرئيس - أرجو عدم المناقشة .

مقرة الشيخ المحترم محمد بن محمد بن باشا - لاشك في أننا جميعا متعطون للجهود التي يبذل من جانب رجال البوليس نحو ضبط هذه المواد التي ذكرها حضرة الشيخ المحترم عددينا باشا ، ولكن هذا الموضوع الذي أثاره حضرة الشيخ المحترم عددينا باشا ، والذي أثاره حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حتى أبو الفضل لم يرد في جدول الأعمال ، ولما أراد اقتراح شيء إن يسلط به الطريق الطيب الذي تقوده اللجنة .

مقرة الشيخ المحترم محمد بن محمد بن باشا - إنني لم أقتراح إعطاء مال ، وإنما أنا أرجو مجلسنا الموقر أن يشكر رجال البوليس على أعمالهم .

مقرة الشيخ المحترم محمد بن محمد بن باشا - ليست هناك سوابق لهذا .

مقرة الشيخ المحترم على زكي العراقي باشا - زيادة على ما قاله زميل المحترم عددينا فؤاد سراج الدين باشا أقول : إن المجلس لا يجوز أن يصدر قرارا إلا في أمر معروض عليه بعد مناقشته وفهم أسيا به . فإذا كان رجال البوليس قد قاموا بواجبهم فهم يستحقون الثناء أو المكافأة ولا شك ، ولكن من الذي يقدر هذا ؟ إن الذي يقدر ذلك هو رئيس دولة وزير الداخلية ، لأنه المطلع على أعمالهم ، وهو الذي يقدرها . أما نحن فلا نعرف شيئا بوصف كوننا جلما تشرييا .

نحن لا نعرف شيئا من أعمال الموظفين في دوائر اختصاصهم ، فهذا أمر بطيئة من اختصاص وزير الداخلية وحده ، وهو الذي يمكنه أن يشكرهم ، وهو وحده الذي يمكن أن يقترح مكافأتهم على حسب الأحوال .

مقرة الشيخ المحترم المؤسس عباس النجل - إذا رأى المجلس أن رجال البوليس عملوا شيئا يستحق الشكر فلا مانع من ذلك .

مقرة الشيخ المحترم محمد بن محمد بن باشا - لا يجوز عرض هذا الأمر على المجلس طبقا للأذعة لأنه لم يرد في جدول أعمال الجلسة .

مقرة الشيخ المحترم محمد بن محمد بن باشا - سافند اقتراحا في هذا الشأن .

مقرة الشيخ المحترم على زكي العراقي باشا - أنا أعارض في الاقتراح من حيث المبدأ .

الرئيس - تنص المادة ١٣٣ من اللاذعة الداخلية على ما يأتي :

لكل عضو قدم اقتراحا بمشروع قرار أن يطلب مناقشة اقتراحه فوراً في الجلسة إذا أُلحِقَ في ذلك مقرة من الأعضاء تحالفاً .





## ٦ - الاتفاق المالي

بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة المقود في ٣١ مارس سنة ١٩٤٩ - بإيداعه مكتب المجلس

المرتب - ورد إلينا كتاب<sup>(١)</sup> من ممالي وزير المالية ومعصومة من الاتفاق المالي بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة المقود في ٣١ مارس سنة ١٩٤٩ ، ومن الخطابات المتبادلة في هذا الشأن بين رئيسي هيئتي المفاوضات المالية التجارية .

وتذكرون حضراتكم أنه لم يشر الاتفاق المالي المصري المقود في ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٧ ، قدمه فضيلة الشيخ المحترم الأستاذ محمد علي شعراوي استجوابا عن وجوب عرض الاتفاق المذكور للبرلمان ، تنفيذًا لحكم المادة ٤٦ من الدستور . فقرر المجلس ، بجلسته ٩ يولييه سنة ١٩٤٧ ، إحالة الموضوع إلى لجنة الشؤون الدستورية التي انتهت من تقريرها واستعرضه على المجلس بجلسته ٩ مايو الحالي .

فهل توافقون حضراتكم على إيداع الاتفاق الجديد مكتب المجلس ، على أن يرحل البيت في أمر إحالته إلى اللجنة المختصة حتى يفصل المجلس في تقرير لجنة الشؤون الدستورية المشار إليه ؟

( موافقة ) .

## ٧ - أمثلة

(١) - سؤال موجه إلى حضرة صاحب العزلة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بالنيابة ، عن حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا ، من الإذلاء ، يبين عن الاتفاق الذي أبرم بين حكومتهم مصر وفرنسا الأردن -

الإجابة عنه

### نص السؤال :

" ألا يرى دولة رئيس الوزراء الإذلاء المجلس ، أو لجنة الخارجية ، بيان عن الاتفاق الأخير الذي أبرم بين حكومتهم مصر وفرنسا الأردن ؟

٢١ أبريل سنة ١٩٤٩

فؤاد سراج الدين "

### (١) نص الكتاب :

" حضرة صاحب العزلة رئيس مجلس الوزراء

حضرة صاحب العزلة محمد نكي علي باشا (وزير العزلة) - أودعت مكتب المجلس الخطابين المتبادلين بين حكومة حضرة صاحب العزلة وحكومة شرق الأردن .

(ب) - سؤال موجه إلى حضرة صاحب العزلة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بالنيابة ، عن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين البغدادي ، من استكمال المطالب الوطنية بإتمام الجلاء عن مصر والسودان ، وعدم ارتباط مصر بصفة الملكة المتحدة في حلف الانطلي أو ميثاق الدول القريبة -

الإجابة عنه

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد البغدادي - أودع ثلاثة أسئلة .  
في السؤال ، وهذا نصه :

" ألا ترون ذلكم أن الوقت قد آن لصارحوا الأمة بسياسةكم نحو استكمال المطالب الوطنية ، بإتمام الجلاء عن مصر والسودان ، وحل مسألة السودان على أساس الوحدة مع مصر ؟

وما هي الوسائل التي اقترعتم إتباعها للوصول إلى هذه الغاية ؟

وهل تتفق سياستكم مع سياسة المنفردة القرائشي باشا ، رحمه الله ، الذي صرح صراحة قبل وفاته بأن لا مفاوضة إلا بعد الجلاء ؟

وأخيرا ، ألا ترون مصلحة البلاد ألا ترتبط مصر بصفة الملكة المتحدة أو غيرها في حلف الانطلي أو ميثاق الدول القريبة ، بل تتخذ مصر موقفها عند الانضمام في ضوء مصلحتها الخاصة ؟

حسين البغدادي "

حضرة صاحب العزلة محمد نكي علي باشا (وزير العزلة) - إن سياسة الحكومة واضحة في العمل على استكمال مطالب البلاد الوطنية بما يحقق الجلاء والوحدة . وكل سبيل يتفق لإبادة أعدائها لا يصح أن تردده الحكومة في سلوكه .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد البغدادي - حضرات الشيوخ المحترمين :

أشرت أن أمثلة لبلادكم على هذا صوره من الاتفاق المالي بين الحكومة المصرية وبين حكومة الملكة المتحدة المقود في ٣١ مارس سنة ١٩٤٩ وكذا من الخطابات المتبادلة بين رئيسي هيئتي المفاوضات المالية التجارية وأرجوا التفضل بالتعليق على إيداعها مكتب المجلس .

وتفضلوا ساداتكم بقول تائق الاحترام

القاهرة في أبريل سنة ١٩٤٩

وزير المالية

حسين فهمي "

(٢) راجع المجلد رقم ١٤٦

هذا صيا ، ولكني أؤكد أن السؤال لا يمكن أن تستنبط منه حكاية الـ ١٠٠.٠٠٠ جندى . هذا كلام مع ، احتياى الكبير للزبيل المحترم حسين الجندى ، أعتقد أنه كلام مرسل .

**مفطرة الشيخ المحترم مؤسسة حسين عمر الجندى** - لا . هذا ليس كلاما مرسلًا . فوزير الخارجية يقول إنه يزاول كل يوم عملا قد يكون من أعمال المفاوضة ولقد طلبت أن تجيب الحكومة عن هذا السؤال وأن ترتبط أمانا في هذه الظروف بالارتباطات التي ترتبط بها دولة المنفوره له التقرضى باشا .

**مفطرة صاهب المرويه ابراهيم عمر الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء)** - حضرة الشيخ المحترم يتالم لأنى أصف الكلام بأوفر أوصافه أدبا فأقول إنه كلام مرسل . فهل أستطيع أن أقول إن هذا الكلام محدد لكى أرضيه . يقول إن خشبه باشا تخاف من فعل لدية دليل على هذا الكلام ؟

نا ارجو حضرة الشيخ المحترم ألا يستغل كرم رئيس الجلسة في التوسع في تطبيق اللائحة واحتمال أن تسكت الحكومة على هذا ليسمع الناس كلاما غير صحيح .

**مفطرة الشيخ المحترم مؤسسة حسين عمر الجندى** - وهل نعم أذنا؟ انى ساعد على هذا الكلام .

**مفطرة الشيخ المحترم مؤسسة عبد اللطيف اسماعيل زعزوع** - كان يحسن أن يطلب حضرة الزميل المحترم بآنا من الحكومة لا أن يقدم مؤالا .

**مفطرة صاهب المرويه ابراهيم عمر الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء)** - وهل هذا ذى ؟ ارجوك ألا تقضب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجندى بالافتراض عليه ويكنى أن افترض عليه أن .  
(ضحك) .

**مفطرة الشيخ المحترم مؤسسة حسين عمر الجندى** - أنت تعرف نبقى وضرى .

**مفطرة صاهب المرويه ابراهيم عمر الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء)** - أنا يا مبدى المحترم لا يمكن بحال من الأحوال أن أمر ضيرك ولا أن أشكك في نيتك . ولكنى وجوتك أن يكون لإخوانك مثل هذا الحق . بيت . فلا يقال إن هناك مفاوضات . ولا يقال إننا نزلنا إلى هذا الخصم . فيه قد الناس أنا وقتنا في البز - (ضحك) - مع أن هذا يحدث ونحدثه .

**مفطرة الشيخ المحترم مؤسسة حسين عمر الجندى** - إذن فقد انتهت .

كنت أود ، وقد مضى على وفاة المنفوره له دولة التقرضى باشا مودة تقرب من ثلاثة أشهر وأربعة أن يرد عليه شخصيا من دولة رئيس الوزراء .

**مفطرة صاهب المرويه ابراهيم عمر الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء)** - يا أنى أنا موجود بالجلسة كما ترى .

(ضحك) .

**مفطرة الشيخ المحترم مؤسسة حسين عمر الجندى** - من فضلك يا باشا - لقد طالبت في سؤالى بأن يصاحب دولة الرئيس البلاد بالسياحة التى يمتنعها وهل تتفق والسياسة التى اتبعتها المنفوره له دولة التقرضى باشا في المدة الماضية ؟

ولكنى ما قد رأيت حضراتكم أن الإجابة جاءت مقتضبة بسيطة خالية من كل ارتباط أو عهد يقيده دولته أمام حضراتكم فبيد من التهود التى نود أن نسمعها .

أنا لم أشأ أن أقدم استجوابا في هذا الصدد ولكنكم ترون حضراتكم أن هناك مفاوضات ، ومعال وزير الخارجية يأخذ ويعطى ، والصحف تقول إن القوة زادت في فايد حتى بلغت ١٠٠.٠٠٠ جندى . كل ذلك ونحن لا نقرر بل تركنا المسألة الداخلية بل والخارجية في هذه المدة دون أن نعمل عملا مهما حتى وصلنا إلى هذه الدرجة .

حضرات الشيوخ المحترمين :

سأتم ببيتاني الاطلنطى وبيتاني البحر الأبيض المتوسط ، ستم كل هذه المسائل وعلتم أن الأمم ترتبط باتفاقات تحدث فيها معاهدة رئيس مجلس الشيوخ اليوم وسماها مسألة الارتباط مع الدول القوية . ونحن نريد أن نسلك المسلك الذى اتبعه المنفوره له دولة التقرضى باشا ، وهو ألا ترتبط ببسطة الملكة المتحدة ولا بأى ميثاق من الموائى التى تقدمت بها الدول القوية ومنها إنجلترا ، وليكن نريد أن نكون بلحا صايدا .

يكفى يا حضرات الشيوخ المحترمين ما حدث لنا من جراء مسألة فلسطين ويكفى أننا وصلنا إلى حال تعرفوناهم لا نستطيعون أن نتكلموا فيها .

**الرئيس** - إن اللائحة تحتم أن يكون التعليق بإيجاز ، فإذا كنت تريد أن تستجوب الحكومة فن الواجب اتباع ما يقتضى به اللائحة .

**مفطرة صاهب المرويه ابراهيم عمر الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء)** - السؤال طويل حقيقة ولكن هذا ليس ذى ، فقد كان ممكنا أن يوضع هذا السؤال على كثرة مراده في مشير كلمات ، ولكن حضرة الشيخ المحترم اختار الإطالة في السؤال . ولقد أجبته بالقدم الذى يلقى الرد وليس

هذا ، وقد قل عدد رجال المرور الذين ينظمون حركة المرور .

أفلا ترون ، يا صاحب الدولة محافظة على أرواح الجمهور — أوت تستين الحكومة بخيرتي يشرف على تنظيم حركة المرور ووضع القواعد والتعليمات اللازمة لذلك ، وتعليمها الفارة ؟

٢٤ أبريل سنة ١٩٤٩

حسين الجندى

معصرة صاحب العالي محمد نكي على باشا ( وزير الفولة ) يرجع اشتداد حركة المرور بمدينة القاهرة إلى ازدياد عدد سكانها في السنوات الأخيرة زيادة كبيرة ، وإلى سوء تخطيط شوارعها منذ قدم ، وإلى نشأة المنطقة التجارية بها في دائرة ضيقة . ورغم هذا ، فقد سار قلم المرور في عمله على أحدث النظم ، واستنبط الأساليب الخفيفة لتنظيم الحركة وتأمين سلامة الجمهور ، ومن هذا :

١ — مطالبة مصلحة التنظيم بتوسيع الكثير من الشوارع ، وقد تم فعلا توسيع بعضها ، بل شرعت مصلحة التنظيم في إنشاء عارضي الجلاء والكورنيش وغيرها ، مما سيرتب عليه تخفيف حركة المرور عن المنطقة المزدهرة بوسط المدينة .

٢ — جعل المرور في اتجاه واحد في بعض الشوارع الهامة ، وتنظيمه في الميادين ومفارق الطرق ، ووضع لافتات خاصة ، والإكثار من العلامات الضوئية .

ولقد كان لهذه الوسائل وغيرها — بما لا ياقول المرور بمدينة القاهرة جهدا في إدخاله على نظامه أو استنباطه — الأثر في خفض نسبة الحوادث إلى عدد السيارات . فكانت هذه النسبة على التعاقب في سنة ١٩٤٤ : ٣٠٪ ، وفي سنة ١٩٤٦ : ٢١٪ ، وفي سنة ١٩٤٨ : ٢٠٪ .

هذا ولئن اتخذي الأمر تدب خيري في يشرف على تنظيم حركة المرور ، فإن الحكومة لن تردد في الاستماعة به .

( أ ) مؤال موجه إلى حضرة صاحب العالي وزير المواصلات ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجندى ، من تنفيذ الطريق الزواصي ( الوصلة ) التي تربط دهمشا ( مركز بليس ) — الإجابة عنه

نص السؤال :

« ما هي الأسباب التي أدت إلى عدم تنفيذ الطريق الزراعي ( الوصلة ) الذي يربط دهمشا ( مركز بليس ، شرقية ) ، ويوصل الطريق من بيت محلا ( خط ميت جابر ) بطريق مينا القصب إلى أبراش ؟

( ج ) مؤال موجه إلى حضرة صاحب العالي رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، من بيع جميع محتيات الوزارات والمصالح الحكومية بالمزاد العلني في آخر كل سنة — ايداع الاجابة عنه لنياب حضرة الشيخ المحترم

نص السؤال :

« هل لدى الحكومة مانع من بيع جميع محتيات الوزارات والمصالح الحكومية بالمزاد العلني في آخر كل سنة ، بدلا من الطريقة التي تسير عليها الآن ومن قديم الزمن جميع الوزارات والمصالح ، كوزارات الزراعة والمعارف والأوقاف ومصلحة السجون والملاجئ ، خصوصا بعد أن ظهر من تقارير ديوان المحاسبة أن بعض المصالح تجامل الكثيرين من المشتريين لهذه المحتيات ؟

١٨ أبريل سنة ١٩٤٩

حسن عبد القادر

عضو الشيوخ من مدينة مطا

الرئيس — نظرا لنياب حضرة الشيخ المحترم مقدم السؤال تودع الإجابة :

نص الإجابة :

إن لأهمية المخازن والمشتريات ، المتعلقة في يونيو سنة ١٩٤٨ ، طابعت جميع البواب التي كانت تؤخذ على طريق بيع محتيات الوزارات والمصالح .

واللائحة صريحة في وجوب عرض محتيات كل وزارة على باقي الوزارات ، لاستيفاء حاجاتها منها أولا ، وبيع الفائض بالمزاد العام .

وهناك بعض حالات أشارت إليها اللائحة ، لا يمتس فيها بيع المحتيات عن طريق المزاد العام . فما يتجه مثلا قسم البساتين ، يوبيا وعلى مدار السنة ، من الصناعات الزراعية لا يمكن تكديسه حتى نهاية العام ليبيعه بالمزاد خشية التلف . ويقاس على هذا الخضر التي يقتضى تصرفها السبلة الزائفة ، وكذا المحاصيل التي تتجج بكميات قليلة ، أو المصنوعات التي تم حسب الطلب . على أنه في مثل هذه الحالات ، نصت اللائحة على تقدير ثمن التكافيل الفعلية ، مضافا إليها نسبة معينة لتنطية النفقات العامة ، وهذا السعر يشتري به جميع الأفراد على السواء .

( د ) مؤال موجه إلى حضرة صاحب العالي رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجندى ، من الاستماعة بخيرتي يشرف على تنظيم حركة المرور — الإجابة عنه

نص السؤال :

« لقد اغتلت حركة المرور بالقاهرة ، بازدياد عدد السكان ، وكثرة وسائل المواصلات من سيارات وأوتوبيسات وعربات للقل وغيرها ، حتى أصبح المرور في الشوارع متعثرا ، بل وخطرا على الأمن .

حضرة صاحب المالكى **أحمد عبد الغفار باشا** (وزير الأشغال) - المصارف المشار إليها في سؤال حضرة الشيخ المحترم جارة عن جار صفة لا يزيد عرض قاعها عن مترين ، والقرص منها قاصر على صرف موطء الحوض .

وروالى تفتيش الرى تطهيرها كلها احتاجت للتطهير ، وكان آخر تشغيل بها فى سنة ١٩٤٧ ، وسيقوم بتطهيرها هذا العام أيضا .

ولم يحدث أن تأخر سببها صرف مياه هذا الحوض عن المواعيد المقررة ، رغمًا عن التأجيلات التى تحصل عادة في إطلاق المياه بالحوض استجابة لطلب الأهالى بالنسبة لكثرة الزراعات الصيفية به .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المالكى وزير الأشغال السومرية

وزيد الصحة السومرية ، من حضرة الشيخ المحترم عد طوى الجزار بك من عمل جار جامعة المنوفية - الإجابة عنه

### نص السؤال :

"حضرتا صاحبي المالكى وزير الأشغال السومرية ووزير الصحة السومرية . سبق أن طلبنا مرات حمل جبار جامعة المنوفية ، خصوصا أن مشروع مياه الشرب قد تم بها منذ أكثر من ربع قرن ، وأدخلت المياه بالمنازل ولا تصرف لها .

وماليكيا تملأان الضرر الجسم الذى ينتج من عدم تصريف المياه على نفس . يأتى السكن ، وسياسة الحكومة تميم هذه المشروعات المفيدة النافعة عافظة على المصلحة العامة .

فهل لما ليك أن تشرفا في الحال في إعداد هذا المشروع وتنفيذه ، وقد أقره المجلس البلدى ، كما طلبة أخيرا عدالى وزير الصحة المالكى ، عافظة على الصحة العامة ؟

هذا ما لارجو الإجابة عنه مع الشكر ما

١٨ أبريل سنة ١٩٤٩

محمد طوى الجزار

عضو مجلس الشيوخ

حضرة صاحب المالكى **أحمد عبد الغفار باشا** (وزير الأشغال) - تعمل الوزارة على تميم الجارى بالمديريات والمحافظات ، وتقوم حاليا بتنفيذ جارى الحملة الكبرى وديباطوراس البر وتوسيع مجارى يور سيد والسويس والمنصورة والقاهرة .

مع العلم بأن الوصلة المذكورة صدر عنها مرسوم ملكي فى سنة ١٩٤٥ ، وخطط الطريق بمعرفة مهندس الطرق فى سنة ١٩٤٦ ما

٢٤ أبريل سنة ١٩٤٩

حسين الجندى

حضرة صاحب المالكى **أبراهيم وسوقى باشا** (وزير المواصلات) اتخذت الإجراءات للتنفيذ ، والوزارة فى سبيل الحصول على اللوحات التصميمية من الرى ، وبعد ذلك تتخذ الإجراءات المعتادة .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المالكى وزير الأشغال السومرية ووزير المالية والصناعة ، من حضرة الأستاذ حسين الجندى ، عن تنفيذ عقد الايجاز المنوح لشركة ترام القاهرة ، وإعادة الأجرة إلى ما كانت عليه من قبل ، وعدم الوقوف على سلم العربات - تأجيله أسبوعين

حضرة صاحب المالكى **أحمد عبد الغفار باشا** (وزير الأشغال السومرية) - أرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعين .

الفرقى - هل توافقون حضراتكم على تأجيل الإجابة أسبوعين ؟  
(مواظفة) .

(ز) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المالكى وزير الأشغال السومرية ، من حضرة الشيخ المحترم أحمد حام بك ، عن تطوير المصارف الواقعة فى حوض بنى سمح (مركز أبى تيج) - الإجابة عنه

### نص السؤال :

"يقع فى حوض بنى سمح (مركز أبى تيج ، مديرية أسيوط) بعض المصارف الرئيسية والفرعية لتسهيل الانتقال بالمرآكب الشراعية وتصريف المياه الحوضية إلى نهر النيل .

وهذه المصارف أصبحت الآن عديمة الفائدة ، لعدم تطهيرها من سنين مضت ، وأصبح قاع المصرف الآن مساويا للأرض المحيولة له . ومن هذا يأتى التأخير فى الزراعة الشتوية من مواجدها المعتادة ، ويقترب على ذلك ضعف المحصول لتأخير مجاد الزراعة .

فهل للوزارة أن تجرى عملية التطهير ، حتى يمكن الاستفادة منها الفائدة المرجوة التى أقيمت من أجلها ؟

١٩ أبريل سنة ١٩٤٩

أحمد حام

( ي ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الجلالة وزير الصحة السورية ، عن  
حضرة الشيخ المحترم أحمد جام بك ، عن إنشاء مستشفى للكلب بمدينة  
اسيوط — الإجابة عنه

### نص السؤال :

هل يمكن أن تنشئ الوزارة مستشفى للكلب بمدينة اسيوط ، خصوصا  
أن إنشاء هذا المستشفى يخفف كثيرا من الضغط الواقع على مستشفى الكلب  
بالقاهرة ، علاوة على ما يملكه لسكان مديريات الصيد جميعا قريبا من  
الراحة وسرعة الانتقال ؟

١٩ أبريل سنة ١٩٤٩ .

أحمد هام

مفكرة صاحب المجلس الدكتور نجيب السكندري باشا (وزير الصحة السورية) -  
قررت الوزارة عملا بإنشاء فرع لمعالجة داء الكلب بمدينة اسيوط ، والبحث  
طرق للاعداد للملح .

( ك ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المجلس وزير المعارف السورية ،  
عن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، عن الناية بتعليم البنات  
في مدارس الفنون الطرزية تفصيل ملابس السيدات — إيداع الإجابة  
عن كتاب حضرة الشيخ المحترم

### نص السؤال :

هل لدى الوزارة مانع من تعديل النظام المتبع في مدارس الفنون  
الطرزية ، وأنت ترى الوزارة بتعليم البنات تفصيل الملابس الداخلية  
والتأرجيح السيدات تأدية تضارع غاية المحلات الأجنبية المنتشرة في القطر  
المصري ، لأن المتخرجات من مدارس الفنون الطرزية أظهرن لا يعرفن  
تفصيل الملابس ، حتى ضفت أبصارهن ضجعا تاما من التطرير الذي  
يخبر من المسائل الكالية ؟

أما تفصيل الملابس ، فهو من المسائل الضرورية للبنات ، حتى إن  
الكثيرين من الرجال — مع الأسف الشديد — يفتخرون بهذه الحرفة  
ويشتغلون بها ، كما هو مشاهد في جميع المدن .

حسن عبد القادر

١٩ أبريل سنة ١٩٤٩

عضو الشيوخ من مدينة طعنا

الرئيس — دودع الإجابة مكتوبة المجلس لكتاب حضرة الشيخ المحترم  
بعدم السؤال .

وقد قدمت الوزارة تكاليف مشروع جاري مدينة شين الكوم  
في سنة ١٩٣٩ بنحو ١٢٤.٠٠٠ جنيه . ولما كان قد مضى عشر سنوات  
على هذه الدراسة ، فإن الأمر يستلزم إعادة عمل مباحث جديدة وتقرير لهذا  
المشروع .

وقد كتب لوزارة المالية لإدراج اعتماد مبلغ ٣٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية  
القبلة للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ وهي قيمة تكاليف الأعمال التمهيدية  
التي يمكن تنفيذها خلال هذه السنة في مشروعات جاري شين الكوم  
بما وني سويح ، على أن تدرج باقي التكاليف في ميزانيات السنوات  
التالية .

( ط ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المجلس وزير الصحة السورية ، عن  
حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزار بك عن إقامة مستشفى الأمراض  
الصدية بالإسكندرية على قطعة أرض من تكتات مصطفى باشا —  
الإجابة عنه

### نص السؤال :

مفكرة صاحب المجلس وزير الصحة العمومية

اطلعت على حديث لمالك بك يوم ١٥ "الأحرام" الصادر يوم ١٧ الحالي  
عن المستشفيات ، جاء به ما يأتي :

"إنكم مع الأسف ، لم تهتدوا إلى مكان بالإسكندرية لإقامة مستشفى  
عليه للأمراض الصدرية ، رغم البحث المستمر منذ سنتين .

وحيث إن وجود هذا المستشفى ضروري ، خصوصا بمدينة الإسكندرية  
كما يرى معالي الوزراء ، فما المانع من إقامته على قطعة أرض من  
تكتات مصطفى باشا وهي ملك الحكومة ، ويبلغ مساحتها نحو ١٣٠ فدانا  
وولها كما لا يخفى عظمى ؟

هذا ما أرجو الإجابة عنه مع الشكر

١٨ أبريل سنة ١٩٤٩

محمد طوى الجزار

عضو مجلس الشيوخ

مفكرة صاحب المجلس الدكتور نجيب السكندري باشا (وزير الصحة العمومية) -  
مطلعة أرض تكتات مصطفى باشا مكررة يشغلها الجيش .

ولقد استعرضت الوزارة عدة مواقع ، وهي في حيل الانتهاء من البحث  
في اختيار إحداها بالاتفاق مع بلدية الإسكندرية في الترتيب المناسب لهذا .

## نص الإجابة :

تتولى الوزارة فعلا هيئة كبيرة بتدريس مادة التفصيل بمعايير القنون الطرزيه بإسماها القانون والمال .

في القسم الثانوي يدرس للطالبات التفصيل والتطريز جميعا ، وتصب مادة التفصيل من الحصص أكثر من تصيب مادة التطريز .

وفي القسم العالي يتفرع الطالبات إلى شيتين : إحداهما يدرس لها مادة التفصيل بتوسع ، والثانية تدرس لها مادة تفصيل الملابس الداخلية والتطريز .

( ل ) سؤال وجه إلى حضرة صاحب المال وزير التجارة والصناعة ،  
مؤرخة الفتح المحترم الأستاذ محمد شعراوي ، عن تحقيق سر الحيد -  
الإجابة عنه

## نص السؤال :

« ما هي الأسباب الداعية لعدم تخفيض سعر الحديد في مصر في الوقت الذي انخفض سعره في البلاد المشجة له بمجوال ٢٥٪/ تقريباً في مدى الثلاثة الأشهر الأخيرة ؟

١٩ أبريل سنة ١٩٤٩  
محمد شعراوي  
شيخ التركة »

حضرة صاحب المال الأستاذ محمود - ( وزير التجارة والصناعة ) -  
ولو أن أسعار الحديد انخفضت في موطن إنتاجه ، إلا أن الراسل الأولى منه يسمرها الحديد لم تصل إلى السوق المصرية . وستحدد الأسعار عند ورودها على أساس تكاليف الاستيراد الفعلية ، مضاعفا إليها نسبة الربح المعتادة .

( م ) سؤال وجه إلى حضرة صاحب المال وزير المالية ، عن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، من الديون المطروقة للحكومة بمقتضى أحكام نهائية ، والطريقة المثبتة في إعدام ورق القدفة خمسة وعشرة قروش ، والمبالغ التي اخضعت من وزارات الزراعة والمعارف والسوية والصحة السوية - إيداع الإجابة عنه لثياب حضرة الشيخ المحترم

## نص السؤال :

١ - ما مقدار الديون المطروقة للحكومة بمقتضى أحكام نهائية يلجئ لوزارات ؟

وهل تقلدت الأحكام المذكورة بمعرفة قسم القضاء في مبادها القانوني ، أم أن بعضها سقط بمضى المدة الطويلة ؟

٢ - ما هي الطريقة المثبتة في إعدام ورق النقد الحكومي فئة الخمسة والعشرة قروش من إصدار غير صالح للاستعمال ؟

٣ - ما مقدار المبالغ التي اخضعت من وزارات : الزراعة والمعارف والصحة والصحة العمومية ؟

وهل تم التحقيق بخصوصها أم لا ؟

٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩  
حسن عبد القادر  
عضو الشيوخ »

الرئيس - تودع الإجابة مكتوبة للمجلس لثياب حضرة الشيخ المحترم  
مقدم السؤال .

## نص الإجابة :

١ - الديون المطروقة للحكومة :

طلبت وزارة المالية إلى مختلف الوزارات والمصالح موافقاتها بالبيانات المطروقة ، وعدد ورودها ستودعها مكتب المجلس .

٢ - إعدام أوراق النقد البالية :

أوراق النقد البالية من فئة الخمسة والعشرة قروش تعدم بمدحصرها ، وفك بإحراقها في قرن معد لذلك بمبنى وزارة المالية تحت رقابة لجنة مشكلة برئاسة المدير العام للإمداد والتوريدات والخزانة وعضوية وكيله وصراها الخزانة العامة وكبير المصارف ووكيله واثنين من مفتشي الحسابات .

٣ - المبالغ الخسنة من وزارات الزراعة والمعارف والصحة :

بلغت جملة ما اخضعت من وزارات الزراعة والمعارف والصحة في العهد الأخير حوالي ٢١٩,٠٠٠ جنيه ، وبينها :

جنيه  
١٣,٠٠٠ من وزارة الزراعة .

٢١٦,٠٠٠ المعارف .

١٧,٠٠٠ الصحة .

ولا يزال التحقيق الإداري وتحقيق النيابة مستمرا .

كيفية إعدام الأوراق المالية :

تسلم الخزانة العامة من المحافظات والمديريات والبنوك والشركات أوراق النقد البالية من فئة الخمسة والعشرة قروش على هيئة باكوات يحتوي كل منها على عدة ورقة .

#### ٩ - تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض<sup>(١)</sup>

عن الاقتراح الذي نظره اللجنة يوم ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٩ - المواقة  
هل تقرير ، وإحالة الاقتراح إلى لجنة التجارة والصناعة والزراعة

(القررة خضرة الشيخ المحترم عد توفيق واضي بك) .

**القرار** - بمقتى اللجنة الاقتراح المشار إليه في التقرير المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، بإخراج القمح من التسعيرة ، وسماطة المتأخرين عن توريد القمح المطلوب لتأية سنة ١٩٤٨ ، واستصدار خفون من جميع المحكوم عليهم بقنوات مقيدة تجارية في جميع مواد التوزيع. ورأت اللجنة بالإجماع اعتباره اقتراحاً برغبة ، وإحالة إلى لجنة التجارة والصناعة والزراعة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم هل تقرير اللجنة ؟

(مواقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس المواقة هل تقرير اللجنة ، وإحالة الاقتراح إلى لجنة التجارة والصناعة والزراعة .

#### ١٠ - تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض<sup>(٢)</sup>

عن العرائض التي نظرتها اللجنة يوم ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٩ - المرافعة  
هل تقرير

(القررة خضرة الشيخ المحترم عد توفيق واضي بك) .

**القرار** - بمقتى اللجنة العرائض الميمنة بالتقرير ، ورأت إحالتها إلى الوزارات المختصة ، كلكين قرين كل حريضة . كما أحملت كل الودود الواردة من الوزارات عن بعض العرائض وأقرتها .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم هل تقرير اللجنة ؟

(مواقة) .

ويقوم صياغة الخزانة بعد محتويات تلك الباكوات وتقريرها تحت إشراف كبير الصياغة أو وكيله واثنين من مفتشي الحسابات ، ثم تصاب في زكائب معينة سنة كل منها ٨٠٠ باكو من فئة ١٠ قروش قيمتها ٨٠٠٠ جنيه أو ١٢٠٠ باكو من فئة خمسة قروش قيمتها ٦٠٠٠ جنيه .

وتتم التبعة بإشراف اللجنة السابقة الذكر ، ثم يجهزها الأعضاء بأختامهم تمهيداً لإحراقها . وتتكون لجنة الإحراق برئاسة المدير العام للإدارة والثروات والخزانة وعضوية وكيله ومراقب الخزانة المأمون كبير الصياغة ووكيله واثنين من مفتشي الحسابات .

وقيل عملية الإحراق يقوم الرئيس بفتح بعض الزكائب وحصر محتوياتها للتأكد من صحتها .

ثم توضع الزكائب في الفرن الذي أمد بالوزارة خصيصاً لتلك العملية ، ويصب عليها البنزول ، وتشعل النيران ، وتبقى اللجنة أمام الفرن المسعة الكافية لتأكد من اشتعال النيران بجميع الزكائب ، ثم ينلق بثلاث أقفال تسلق مفاتيحها الرئيس ، ويختم باب الفرن بالشمع بأختام كبير الصياغة أو وكيله ومفتشي الحسابات ، وتقوم اللجنة بعمل محضر بما تم إحراقه .

وفي اليوم التالي للإحراق ، تقوم اللجنة بفتح الفرن ، للتأكد من أن النيران قد أمت من كافة الزكائب ومحتوياتها ، وأنها أصبحت رماداً .

#### ٨ - الاستجواب

الموجه إلى حضرة صاحب المال وزير المواصلات ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين عبد الجندى ، عن مركز مصلحة السكك الحديدية المال ، وعن الحالة التي وصلت إليها مصلحة البريد من سوء الإدارة وتأخير توزيع المراسلات - تمديد يوم فائقة نه بعد أربعة أسابيع

**مضرة صاحب المال إبراهيم رسوق بإقراراً** (وزير المواصلات) - أوجب أن تكون المناقشة في هذا الاستجواب بعد أربعة أسابيع .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم هل المناقشة في هذا الاستجواب بعد أربعة أسابيع ؟

(مواقة) .

**الرئيس** - توجد بعض تقارير واردة بالجدول لا يستغرق نظرها وقتاً طويلاً فهل توافقون حضراتكم هل نظرها حتى يؤخذ عليها الرأي في هذه الجلسة مع مشروع القانونين المؤجلين لأخذ الرأي من الجلسة الماضية ؟

(مواقة) .



## ١١ - تقرير لجنة المالية

من الاقتراح مشروع قانون المقدم من المفوضة ذكرا مهران باشا (مضرو)  
المجلس سابقا) بخوبى البك الأمل الى بنك مركى - تأجيله ثلاثة أسابيع

مقرر السج المحرم الدكتور ابراهيم جوسى مكرور - أودع تأجيل  
نظر مشروع هذا القانون ثلاثة أسابيع حتى تقدم اللجنة تقريرها مع العلم  
بأن الحكومة توافق على التأجيل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

## ١٢ - تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل

عن مشروع القانون الصادر من مجلس النواب يتعلق بقصد العمل المشترك -  
إسكان الى لجنة التجارة والصناعة

مقرر السج المحرم عبد السلام محمود بك - أرى إسالة مشروع هذا  
القانون الى لجنة التجارة والصناعة لدراسته .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

## ١٣ - مشروع قانون

يختص امتداد إحصاءى ببلغ ١٩١٢٥ جنيا فى القسم ٧ "وزارة التجارة والصناعة"  
فرع ١ "الديوان العام"، باب ٣ "أعمال جديدة"، فقرة مصروفات  
الإصدار من أسم الحكومة فى البنك الصناعى - تقرير لجنة المالية (١) -  
الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فسادة -  
تأجيل أخذ الرأى عليه بالبناء بالاسم مع مشروحات القوانين الأخرى

(المقرر حشرة الشيخ المحرم الدكتور ابراهيم مقدود) .

القرار - بحث اللجنة مشروع هذا القانون ، واطلعت على مذكرة  
الإيضاحية ، وتبين أن الإحتياج الإضافى المطلوب هو تنفيذ قانون قائم  
خاص باشتراك الحكومة فى إنشاء البنك الصناعى ، وذلك لتنظيم نفقات  
الإصدار من الأسم التى اكتب فيها المؤسسون ويبلغ نصيب الحكومة  
نحو ١٩١,٢٥٠ جنيا بما يماثل ٥١٪ من رأس المال ، ويطلبها  
فى الصفحات ١٩,١٢٥ جنيا باعتبار عشرة قروش عن كل سهم .

لهذا توافق اللجنة على مشروع القانون بالصيغة الواردة من مجلس النواب.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث  
المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ،  
ولنتقل الى مناقشة مادته مادة فسادة ، ولتلى المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ٧  
"وزارة التجارة والصناعة" فرع ١ "الديوان العام" باب ٣ "أعمال جديدة"  
إحتياج إضافى قدره ١٩,١٢٥ جنيا ( تسعة عشر ألفا ومائة وخمسة وعشرون  
جنيا ) لتنظيم مصروفات الإصدار من أسم الحكومة فى البنك الصناعى .  
ويؤخذ هذا الإحتياج الإضافى من وفور الميزانية العامة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة  
الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى التجارة والصناعة والمالية تنفيذ هذا القانون  
كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بتمامه الفعولة ، وأن يشر فى الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، ويؤجل أخذ  
الرأى بالبناء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروحات القوانين  
الأخرى .

## ١٤ - مشروع القانون

المراد من مجلس النواب بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٦  
بضم دار العلوم إلى جامعة فؤاد الأول - تقرير لجنة المعارف (١١) -  
الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواد مادة فائدة -  
تأجيل أخذ الرأي عليه بالبدء بالأسماء مع مشروعات القوانين الأخرى

(المرور خيرة الشيخ المحترم محمد حسن الشناي بأنا) .

القرار - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون بحضور حضرة صاحب  
الدرجة الدكتور إبراهيم شوقي بك مدير جامعة فؤاد الأول وإبراهيم مصطفى بك  
وبعد سماع الشياآت التي قدمها كل من حضرتيهما واقتت على مشروع  
القانون كما ورد من مجلس النواب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث  
المبدأ ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ،  
ولنتنقل إلى مناقشة مواده مادة فائدة ، ولتتل المادة الأولى .  
تليت المادة الأولى، وهذا نصها :

مادة ١ - تضاف إلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٦، بضم دار العلوم  
إلى جامعة فؤاد الأول ، مادة جديدة برقم ٦ مكررة ، يكون نصها كالتالي :

" مادة ٦ مكررة - يصح في تعيين أعضاء هيئة التدريس بكلية دار  
العلوم في جامعة فؤاد الأول التجاوز عن الشرطين الأولين من الشروط  
المبينة في المواد ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ بشروط تولف  
أعضاء هيئة التدريس بجامعة فؤاد الأول وتاديبهم المعلن بالمرسوم بقانون  
رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥ وبالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٤٢ " .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتتل المادة  
الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - يعمل بالتجاوز المصوص عليه في المادة السابقة ابتداء  
من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٦ مالم يذكر حتى نهاية السنة  
الجامعية ١٩٥٠ - ١٩٥١ بالنسبة لهيئة التدريس بكلية ، هذا أعضاء  
هيئة تدريس اللغة العربية وآدابها وعلوم الشريعة الإسلامية فيقسم هذا  
التجاوز بالنسبة إليهم حتى نهاية السنة الجامعية ١٩٥٤ - ١٩٥٥ .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، ولتتل المادة  
الثالثة .

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - على وزير المعارف الصورية تنفيذ هذا القانون ، ويصل  
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
نأمر بأن يسم هذا القانون بجامع الدولة ، وأن يخسر في الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .

ويجوز أخذ الرأي بالبدء بالأسماء على مشروع هذا القانون مع مشروعات  
القوانين الأخرى .

## ١٥ - تقرير لجنة المالية

من مشروع قانون باللائن الحكومية في أن تأخذ من المال الاحاطل العام  
ما يزم تمويل عملة فراء جديد في حدود مبلغ مائة ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه  
على أن يحد إلى المال لفة كدرا ما يكون قد أخذ منه هذا الغرض ، وظله  
قد تصرف في الخيد المذكور - إضافة إلى هذه

(المرور خيرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن بدران نيد) .

خيرة الشيخ المحترم فؤاد عمر على شحروني - أطلب الكلمة

الرئيس - من ناحية المبدأ أم من ناحية الموضوع ؟

**القرار** - أوجو عدم المناقشة لأن لم أقطع حضرة الزميل ، كما أوجوه أن يقررت حتى يتم كلامي .

**الواقع** أن الكلام الذي يقوله حضرة الزميل الأستاذ عبد علي شرماوي يظهر أنه أن البطاء أطول من مدة محددة في ديسمبر ويقرين منه أيضا أنه يعترض على البطاء لمجرد أن أحدا أرسل له نصيبا كلمة في هذا الموضوع .

**قصة الشيخ المقرم مؤسس شرماوي** - لدى بيانات ومستندات رسمية في كل استصدار لتفديتها إلى المجلس .

**الرئيس** - أوجو حضرة الشيخ المقرم الأستاذ عبد علي شرماوي أن يترك حضرة المقرم يشكلم ثم يرد عليه .

**المقرر** - نغضض أنه عطاء صحيح ووارد من الحكومة ، فماذا نأخذ به الآن وقد اتينا به ، وهل كلمة من هنا وكلمة من هناك تؤثر على البطاء ؟

**قصة الشيخ المقرم مؤسس شرماوي** - أورد على هذا بأن أقدم المجلس نشرة الأسهم الصادرة في أمريكا وكذلك جريدة وارد بها الأسهم اليوم ومنها يظهر أن السهم في أمريكا ١١٥ جنيا لطيفين حضرة المقرم من أن لا تكلم حالا ولا أصبح أن يقال عن ذلك .

( هنا أقدم حضرة الشيخ المقرم نشرة وصيفة أمريكيتين نحو بأن أسامر الحديد ) .

**قصة الشيخ المقرم فرم أبو شادي بك** - مالى يمنع من رد التقرير إلى اللجنة حتى تستولى بمحت الموضوع ؟

**الرئيس** - لقد أدلى حضرة الشيخ المقرم الأستاذ عبد علي شرماوي بوجهة نظره ويريد حضرة المقرم أن رد على حضرة ، ثم بعد ذلك يقرر المجلس ما يراه .

**قصة الشيخ المقرم فرم أبو شادي بك** - هل مناقش الآن المستندات التي تقدم بها حضرة الشيخ المقرم الأستاذ عبد علي شرماوي ؟

**القرار** - الواقع أن مقر اللجنة حين يكتب تقريره عن موضوع ما إنما يبرهن رأى اللجنة أو أغلبيةها ، ولا يمكن أن يمتنع هذا الجدل . وقد جاء في تقرير اللجنة ما يأتي :

" وحدث أن تقدم بعد ذلك بعض جهات التوريات التي استعجبت قبل الارتباط بطلب ستانسة العرض الأول بأسماء قبل عما ارتبط به ..... "

**قصة الشيخ المقرم مؤسس شرماوي** - سأطلب رد المقرم إلى اللجنة لاستكمال البحث .

**حضرات الشيوخ المحترمين :**

لقد بحثت إضافة الحديد في اللجنة بحثا لم يكن كاملا ، إذ من حيث السهم كان مدار البحث على أساس الأرقام التي قدمتها الحكومة ، وكانت هذه الأرقام مهيئة على متوسط السهم بين شهر ديسمبر ومارس يعني أنه إذا كان السهم في شهر ديسمبر ثمانية قروش والسهم الآن ستة قروش فيكون أساس البحث على متوسط السهم بين ستة وثمانية أى على أساس سبعة قروش لا على أساس السهم الحاضر . وقد وصفتي بعض البيانات من الأسهم الحالية وهي نقل كثيرا عن السهم المتفق عليه ، فسم الحديد في بليكا الآن حوالى خمسة وعشرين جنيا للطن ، فإذا أضفنا إليه جنيتان ونصف للطن ونصف جنيتان فيكون السهم عند وصوله إلى الاسكتندرية ثمانية وعشرين جنيا تقريبا ، ويكون الفرق بينه وبين السهم الوارد في الانفاق أربعة جنيتات ، أى حوالى ١٦٠.٠٠٠ جنية في الصفقة . لذلك أطلب رد التقرير إلى اللجنة حتى تبحث في هذه الناحية .

وسأله أنرى هي مسألة جودة الحديد وهل هو حديد جيد أم لا ؟ وهل هذا الحديد حديد إيطالى مع أن إيطاليا لا تعتبر دولة متعبة له ولا هي تصدره ؟ وهل هذا الحديد مستخرج من مناجم الحديد أو هو حديد أميد صهره من الحديد المنزوعة ؟ هناك فرق كبير في السهم والى البوادة ، وهذه النقطة لم يعضها اللجنة أيضا .

بيت مسألة أخرى وهي في نظري أهم من هذا - ذلك أن الحكومة تخبر أنها ستبيع الحديد الذى مستورده بسعر الطن ٢٨ جنيا ، فكيف يكون هناك حديد بهذا السهم في الوقت الذى ادخلت الحكومة له سعرا محددا هو ٤٥ جنيا للطن ؟ - ولا أنهم كيف تم بيع الكمية التي مستوردة بالسهم المنخفض أو كيف تتحكم الحكومة من مراقبة عملية البيع ؟ ولا اعتقد أنه يوجد تاجر من الغفلة يبيع الحديد بالسعر الأدنى مع إمكانية بيعه بالسعر المحدد في التسمية . فكل هذه المسائل لم يمتكل بحثها ولذلك أطلب رد التقرير إلى اللجنة .

**القرار** - من العجيب أن حضرة الشيخ المقرم الأستاذ عبد علي شرماوي كان أحد حضرات أعضاء اللجنة الذين حضروا مناقشة هذا الموضوع واستمر حاضرا إلى نهايتها ولم يبد أى اعتراض ، بل كان من الموافقين على المشروع .

**قصة الشيخ المقرم فرم أبو شادي بك** - وهل هذا يمنع من رد التقرير إلى اللجنة ؟

**قصة الشيخ المقرم مؤسس شرماوي** - اعتقد أن المجلس قد استعمل اللجنة في دفع تقريرها إليه .

وهذا نفس ما قاله حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد حل شرماوى الآن حل وجه الضبط. وهو نفس الكلام الذى قيل فى اللجنة بحضور حضرته والذى أحصل رأى بعد أن استمع إليه، ولا يخفى على حضراتكم أن المقرر لا يثبت فى التقرير إلا ما يستقر عليه رأى اللجنة ولا يأتى بجديد من حده. ثم جاء فى التقرير ما يأتى :

"..... وتختلف عنه فى الكيفية ومواعيد التسليم مما يسمح وحده بتفضيل العرض المرتبط به، والمحكومة - وإن ارتبطت بهذا الإجراء الذى حقق غرضها فى بث روح التنافس بين التجار لمصلحة المستهلكين وفى مقدورها دائماً التحلل من الارتباط مادام أنه لم يتشكل شكله بموافقة البرلمان عليه طبقاً لما أضيق عليه فيه - لم تر داعياً للعدل عما ارتبطت به حتى لا تزعزع ثقة المتعاملين معها بقبول مثل هذه العروض المتتوية، على أن القرعة مازالت ساحة للقاتلين تحكمهم من الاستنزاد بالسوق الحرة يتنافسون فيها بما شأست لم أصول التجارة الحرة، لأن الحكومة لم تقصد من استيراد تلك الكمية وقف البيوت الأخرى من الاستيراد، وإنما أرادت أن تدمم المركز الاحتياضى لقادة المطالبة حتى تستجيب دائماً لطلبات السوق فى يسر ومرونة ودون إرهاق ولا مضاربة".

وبعبارة أخرى فإن اللجنة استعرضت إمكان أن يكون هناك خطأ أقل من هذا الطء، وردت بالكلام الذى تولته على حضراتكم. وهذا ولا شك رأى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد حل شرماوى لأنه قد وافق منا على هذا، ولا أدري ما ذا بعد ذلك ! لقد كتب التقرير يوم الخميس الموافق ٢٨ أبريل الماضى وتابقت اللجنة الموضوع فى يوم الأربعاء ٢٧ أبريل الماضى، ففى استجبت هذه البيانات وجاءت هذه الأوراق الجديدة ؟

**مقدمة الشيخ المحترم الأستاذ عبد اللطيف اسماعيل زعزوع** - على ضوء البيانات التى أشار إليها حضرة الزميل المحترم الأستاذ عبد حل شرماوى كيف يمكن لنا أن نقر مشروع هذا القانون مع وجود فرق كبير فى الأسعار يسفده شرماوى بك بنحو ١٦٠.٠٠٠ جنيه، وهىوا حضراتكم أن شرماوى بك ليس عضواً فى لجنة المالية ثم تقدم بهذه البيانات الجديدة، فهلا يحسن رد التقرير إلى اللجنة لبحث المشروع على ضوء هذه البيانات الجديدة ؟

**المقرر** - إذن الوضع الآن أن أحد حضرات الأعضاء يقول : مندى مرض يقيح أقل من العرض الذى ورد فى تقرير اللجنة ...

**مقدمة الشيخ المحترم الأستاذ محمد على شرماوى** - أنا لم أقل عندى عرض، لأنى لست تاجراً ولا مسامراً .

**المقرر** - إذن ما الذى تريد أن تفعله ؟

**مقدمة الشيخ المحترم الأستاذ محمد على شرماوى** - أنا أقول إن السمر الدولى الجديد أقل من السمر الذى ورد فى التقرير .

**المقرر** - لماذا لم تمل ذلك فى اللجنة عند مناقشة المشروع ؟

**مقدمة الشيخ المحترم الأستاذ محمد عبد الله** - لى سؤال بسيط . مع من حصل هذا الارتباط ؟ هل حصل مع الشركة أو مع المصنع، أو مع شخص معين ؟

**المقرر** - هذه المسألة لاتهمنى كثيراً . ولقد تداولنا فى هذه المسألة فى اللجنة واتهمت المداولة إلى النتيجة التى وردت فى التقرير. ولقد بلغ اهتمام حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الحنسى عضو لجنة المالية بهذا الموضوع حد التخلف عن حضور جلسات اللجنة لىأتى إلى هنا ويشير هذه الاعتراضات على هذا النحو . لماذا لم يحضر حضرة جلسات اللجنة لىأتى اعتراضاته هناك لمناقشتها ؟

**مقدمة الشيخ المحترم الأستاذ محمد عبد الله** - حاشا لم أحضر جلسات اللجنة عند بحث هذا الموضوع .

**المقرر** - وهل عبد الرحمن نور هو الذى أخذ الصفة حتى توجه إليه هذه الأسئلة ؟

**مقدمة الشيخ المحترم فرير أبو شادى بك** - لا مانع من رد التقرير إلى اللجنة، ومن يريد من حضراتكم أن يتكلم أو يناقش الموضوع فانه يستطيع ذلك أمامها .

**الرئيس** - يستمر حضرة المقرر فى كلامه حتى ينتهى منه .

**المقرر** - يجازى الآن اتان من حضرات أعضاء لجنة المالية، ومن رآهم إعادة التقرير إلى اللجنة، ولا أستطيع أن أعرف رأى باقى حضرات أعضائها .

**مقدمة صاحب المجلس الأستاذ محمود ربحه** ( وزير التجارة والصناعة ) رد التقرير من حق المقرر دائماً .

**المقرر** - هذا حق، ولكنى أردت الاستئناس برأى حضرات أعضاء اللجنة .

**مقدمة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم موسى مكرم** - يحسن رد التقرير إلى اللجنة .

المقرر - لا مانع، وأطلب رد التقرير إلى اللجنة ؟

الرئيس - إنني رد التقرير إلى اللجنة بناء على طلب حضرة المقرر .

## ١٦ - مشروع قانون

بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأرباح - فتح باب المناقشة فيه - بأجل أحد الأرباع من مشروع القانون ابتداء بالاسم مع شروط القوانين الأخرى

الرئيس - قدم اقتراح<sup>(١)</sup> من أكثر من عشرة من حضرات أعضاء المجلس يطلب فتح باب المناقشة في المادة الثالثة المعدلة من مشروع القانون الخاص بضريبة الأرباح . وذلك طبقاً لأحكام اللائحة .

فهل توافقون حضراتكم على فتح باب المناقشة ؟

( موافقة ) .

فقرة الشيخ المقرم عبد الوهاب طمست بأشاً - إخواني المحترمين : الواقع أننا جميعاً متفقون على أن تسدّى ضرائب الأرباح مع سائر الضرائب الأخرى، وهذا ما لم يختلف فيه مطلقاً، ولكن عند ما تقدم زميل المحترم المشاوي بأشاً باقتراح تخفيض ضريبة الأرباح إلى ١٢٪، ليساوي أصحاب الأرباح مع دافعي الضرائب الأخرى، واقترن هذا الاقتراح بحالة توقيتية بعدة معينة رأى مآل رؤوس الجلسة وتخشى لا يعرض هذا الاقتراح لأن يجرأ منه غير معروض على المجلس . والمسألة التي نريد أن نوجه النظر إليها هي أن طالع ضريبة الأرباح إذا دفع ١٤٪ كما يدفع أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب المهن التجارية والصناعية يكون في الواقع قد دفع أكثر من ١٤٪ لأن هناك مجالس المديريات وهي مجالس نهاية داءة وهي تعرض ضريبة على الأرباح بصفة مطردة لا تقل عن ١١٪ الآن . ( أقصى الضريبة الإضافية، هي ١١٪ من ضريبة الأرباح ) . فإذا كان الزارع يدفع ١٤ جنيهاً من إعانات قدرها ١٠٠ جنيه فهو يدفع أيضاً ١٥٤ قرشاً مطردة على ١٤ جنيهاً، فكأنه يدفع خمسة عشر جنيهاً ونصف جنيه وأربعة قروش فإذا أضفنا إلى هذا أن هناك ضرائب أخرى تكاد تكون مستديرة كضريبة الطرق الزراعية وضرائب أخرى من حق مجالس المديرية أن يقررها، فتكون

النتيجة أنه يدفع أكثر من ١٦٪ . في حين أن أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب المهن التجارية والصناعية لا يدفعون أكثر من ١٤٪، فهل هذه هي المسألة التي نشهدنا ؟ يضاف إلى ذلك ما يقاسيه أصحاب الأرباح بسبب الآلات السباوية والأرضية وهم يعملون ويكونون ليصلوا في آخر الأمر إلى ما يقتاتون به . فكيف يقاسون مع الذين يستندون الأرباح في ميسرولين من غير خصم ولا آفات ؟ إن من العدالة لكي تسادى ضريبة الأرباح بالضرائب الأخرى أن تنزل إلى ١٢٪، حتى إذا أخيفت إليها الضريبة الإضافية وهي ضريبة مجالس المديريات يصبح أصحاب الأرباح متساوين مع أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب المهن التجارية والصناعية . ولعل المسألة من الواضح بحيث تقتضي عن المزيد من التشرح، ولذلك أرجو أن توافقوا حضراتكم على تعديل فقة الضريبة من ١٤٪ إلى ١٢٪ . وسأقدم اقتراحاً مكتوباً بهذا المعنى .

حضرة الشيخ المقرم أحمد رمزي بك - لم يبين القانون السنة التي تربط على أساسها القيمة الإيجارية بل نص على أن تؤخذ الضريبة بنسبة ١٤٪ من نصف القيمة الإيجارية، لكن لم يبين كما قلت السنة التي قدمت فيها القيمة الإيجارية مع أنه ثبت في تقرير بلجتي المالية لمجلس النواب والشيخ أنها سنة ١٩٤٦ وبسببها ١٩٤٥/١٩٤٦ زراعية . ولقد طعنت من بعض من اشتغلوا في بلان التقدير أنها قدمت عن سبتي ١٩٤٨/١٩٤٧ مع أن تقرير بلجتي المالية في مجلسي الشيخ والخبز والنواب يبين أن التقدير كان على أساس سنة ١٩٤٥/١٩٤٦ لأن القيمة الإيجارية بذلك زادت زيادة كبيرة، ولا يمكن أن تكون أساساً لتقدير الضريبة لأن حالة الأرباح مبرورة، فهي في سنة طيبة بينما تكون في ثلاث سنوات مثلاً غير ذلك، فلا تقل قيمة إيجارها . إن الذي يتقص المشروع - خصوصاً بعد أن طعنت حضراتكم أن التقدير حصل في سنة ١٩٤٨ وأنا أنكم من بعض جهات مديرية العقيلة - أن القانون لم يبين السنة التي حصل منها التقدير، فقد انتقلت بلان التقدير في سبتمبر سنة ١٩٤٨ وقدرت القيمة الإيجارية من سبتمبر سنة ١٩٤٨ وذلك خلافاً لما جاء في تقرير بلجتي المالية لمجلسي الشيخ والنواب من أن التقدير قد حصل في سنة ١٩٤٥/١٩٤٦ الزراعية، ولا شك أن هناك فرقا كبيراً بين التقدير الذي حصل في سنة ١٩٤٥/١٩٤٦ الزراعية وبين التقدير الذي حصل في سنة ١٩٤٨

بلنك يصبح هذا القانون بحيث لا يطابق بإطنه ظاهره، فظاهره فيه الرحمة وباطنه من قبله العذاب . ولذلك أرجو أن يذكر بنص صريح

(١) نص الاقتراح :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

بهدفية : نرجو أن تعرضوا على المجلس المحترم فتح باب المناقشة في المادة الثالثة المعدلة من مشروع القانون الخاص بضريبة الأرباح ما

والمستفاد : عبد الوهاب طمست ، إبراهيم زكي ، عبد الحسي ، عبد نجيب عبد جبه ، عبد الشاوي ، فراج عبد الرسم ، جلال أباه ، خليل ثابت ، جمال الدين أباه ، عبد الله أباه .

في القانون أن القيمة الإيجارية التي جاء على أساسها التقدير هي سنة ١٩٤٤ - ١٩٤٦ الزراعية كما ورد في تقريرى الجنتين بالمجلس .

كذلك لم يبين لنا القانون ما هي طريقة التظلم من التقدير ، وقد لوحظ دأباً وجوب النص على العناصر القضائية التي يقدم لها التظلم في مثل هذه الحالات تحقيقاً للمدالة . وقد ذكرت اللجنة أن الحكومة أخطرت جمهور الملوك بالتقديرات ، وأنا أريد الناس أقرروا أنه لم يصل إلى ملهى هذا الإخطار .

**مقرر الشيخ المحترم مؤسساً ومما جليل حمزه** - لى كلمة في التعديل ، لا تقي أزيد اقتراح التخفيض إلى ١٢٪ .

هجة هذا التشرع أنه قد روى فيه تحقيق المدالة الاجتاعية ، كما هو مفهوم من مصادره ومن روحه ، بحيث يجب أن يتعمل صاحب الأيطان نصيبه من الأرباح التي تواجه الدولة . هذا صحيح وأساسه . ويجب تحقيق هذا الفرض وهو المدالة الاجتاعية المساواة بقدر الامكان ، ولا شك أننا لو قارنا بين ما يدفعه أصحاب المهن الأخرى من ضريبة على الأرباح التجارية أو ضريبة كسب العمل إلى غير ذلك من أنواع الضرائب المختلفة ، وبين ما سيدفعه أصحاب الأيطان بمقتضى هذا التشرع - كما أشار إلى ذلك حضرات الزملاء المحترمين طلعت ياغا والمشارى باشا - لوجدنا أن الضريبة التي يدفعها التجار وأصحاب المهن الأخرى تقتضى مع أرباحهم . فالذا زاد كسبهم زادت حصيلة الضريبة وإن قص قصص . ولكن هذا التشرع يفرض ضريبة على أساس تقدير يعمل به لمدة عشر سنوات . وإنى أكرر التصريح الذى أدلت به الحكومة من أنه إذا طرأ على حالة الإيجارات ما ينعو إلى إعادة النظر في تعديل القيم المقدرة في هذا التشرع ، فإنه من الممكن للحكومة ولحضراتكم أن تتقدموا بمشروع قانون ممدل له .

هذا وقد زحج به وطلعت إليه كل الاطمئنان . ولكنى أتساءل : هل إذا نفذ هذا القانون مدة ستين أو ثلاث ، ثم حدثت كارثة حلت بالبلدان هل يتقدم بمشروع قانون ممدل لهذا القانون - أتساءل هل تحقق خلال هذه المدة المساواة بين ما يدفعه أصحاب الأيطان وبين ما يدفعه أصحاب المهن الحرة الأخرى من ضريبة على كسب العمل أو ضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ؟

**كلا !** تملون حضراتكم أن صاحب الأيطان معرض للكسب أو الخسارة وفقاً لحالة الحصول . فمن الجائز أن تنقص الغلة نتيجة لإجهاد الأرض . ومن الجائز كذلك أن يصاب الحصول بدموة أو آفة تقتل الغلة . وكل هذا لا يبدل في حساب تقدير الضريبة . وفي هذه الحالة يكون صاحب الأيطان ملزماً بدفع الضريبة مع أن إرادته قد قص قصا كبيرا لأصايب خارجة عن إرادته ، فيما يدفع أصحاب المهن الأخرى الضرائب تبعاً لحالة كسبهم أو إيرادهم . ترون حضراتكم من هذا أن التناقص غير موجود . وإنى أخشى ألا تحقق المدالة الاجتاعية . وإنى أرى مع

مراعاة كل الاحتمالات ، ومع مراعاة الابتعاد بقدر المستطاع عن حالة الرضاء الموجودة الآن - أرى أنه من الأنسب ومن المدالة تخفيض الضريبة إلى ١٢٪ . كما جاء في الاقتراح المقدم من بعض حضرات الشيوخ المحترمين .

( تصفيق ) .

( تولى الرئاسة حضرة صاحب السعادة رئيس المجلس ) .

**المقرر -** يجيل إلى أن تقرير لجنة المسالية لم يكن واضحاً والوضوح الكاف ليقين منه حضرات الزملاء الذين تكلموا وبه الصواب فيه . تكلم حضراتهم من المدالة ، وكردوا هذه الكلمة مراراً . وإنى أناشدهم كتقدير أن يتوخوا المدالة عندما أعرض عليهم وجه الفرق بين دافى الضرائب النوعية الأخرى وبين دافى ضرائب الأيطان . فقد أشار بعض حضرات الزملاء إلى أن أصحاب الأيطان يدفعون ضريبة أخرى هي ضريبة مجالس المديرات . وإنى أقرر لحضراتكم أن أقصى حد لهذه الضريبة هو ١١٪ من الضريبة وليس من القيمة الإجمالية . ولغات حضراتهم أن ضريبة المباني ، وهي ١٢٪ ، التي يريدون تسوية ضريبة الأيطان بها ، دفع فوقها أصحاب الأملاك ٢٠٪ منها ضريبة خفر في المدن ، هذا عدا ما للمجالس البلدية والمحلية . وفوق هذا كله تحصل المجالس البلدية والمحلية ضريبة على الأرباح التجارية والصناعية من أصحاب هذه المباني ، وتصل هذه الضريبة الأخيرة إلى ٢٠٪ من ضريبة المباني . ويضاف إلى ذلك أن بعض المجالس البلدية ، ومنها بلدية الإسكندرية تحصل ضريبة قدرها ٥٪ على ضريبة الأرباح الاستثنائية .

**مقرر الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا -** كيف يقارن حضرة المفرد الضريبة التي يحصلها مجلس المديرية من أصحاب الأيطان الزراعية بالضريبة التي تحصلها المجالس البلدية والمحلية ؟ إن الضريبة الإضافية يدفعها أصحاب الأيطان وحدهم ويقنع منها الكافة .

**المقرر -** إن الضريبة التي تحصلها المجالس البلدية والمحلية يتعلم منها الجميع في المدن سواء كانوا من دافى الضرائب أم غيرهم . والحال كذلك في الضريبة التي تحصلها مجالس المديرات من أصحاب الأيطان ، فيقتنع بها من غير دافى الضرائب المستخدمون والعلم والعمال الزراعة .

تكلم حضرة الشيخ المحترم أحد زمري بك من ناحية التقدير ، وردا على ما قاله حضرتي أذكر أن تحديد مهة بلان تقدير هذه الضريبة صدمه قانون في سنة ١٩٢٥ ، وقد عين هذا القانون بلاناً مشكلة من موظف واثنين من أعضاء مجلس المديرية ، وموظف قى من مراقبة تعديل الضرائب . وهذه اللجنة انتقلت إلى القرى وعاينت الأراضي ووضعت التقديرات الخاصة بالقيم الإجمالية ، وقد أمنت هذه التقديرات في منازل العمدة والمشايع والأحيان وفي الجريدة الرسمية .

ولقد فتح باب الكلام وشكلت الجبان لظفر الشكوى، وكادت كل لجنة يبرأه وكل الميرية واثنين من الأعيان. وقد بحثت هذه الجبان الشكوى وفرضت منها وأقل هذا الباب منذ سبتمبر سنة ١٩٤٨. وحضره الشيخ المحترم أحمد حمزى بك عام ويلى أنه إذا قات موعدا طين، فلا يمكن الاحتجاج بأنه لا يلى بالموعد. ولقد ضربت لحضراتكم مثلا مؤيدا بالإحصاءات الدقيقة، وقلت فى الجلسة الماضية إن الألبان الزراعية التى تدفع منها هذه الضريبة بمقتضى مشروع هذا القانون، والتى قدرت قيمتها الإجمالية بأكثر من خمسة عشر جنيها، يبلغ مقدارها ١٤٩ ألف فدان فى القطر كله. ولو جرحتم حضراتكم فى القيمة الإجمالية فى سنة ١٩٣٨، لو جرحتم أن إيراد بعض الألبان بلغ ثمانية عشر جنيها، وتسعة عشر جنيها، وشرعن جنبا للفدان.

ولكن مجلس الوزراء يرى - والضرورة تكون مستمرة مدة عشر سنوات - أن يضع حدا لها، لأن هناك ارتفاعا طارئا في قيم الإيجارات والحاجيات، فليس بقليل أن تيجي الضريبة على أساس نصف القيمة الإيجارية. فليس هناك والحالة هذه عمل للقيمة والخوف والمهل، فإن الضريبة وبطت على أساس نصف القيمة الإيجارية لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦ الزامية.

يتساءل حضرة الشيخ المحترم أحد مرضى بك : كيف صرفت الجبان القيم  
 للاجارية ؟ وإني أسأله : ألا يوجد في القرى عمدة يسألون عن قيم  
 الاجارات ؟

مفكرة الشيخ الحرم المكي محمد بن عبد الله - لقد كان التقدير عن سنة ١٩٤٨  
بينا ذكر في تقدير القيمة أنه كان سنة ١٩٤٥-١٩٤٦

المغرب - لقد صدرت الأوامر والمنشورات بأن يكون التقدير على أساس سنة ١٩٤٥-١٩٤٦، لأن الجبان بدأت مهمتها في هذه السنة. ومن الطبيعي أن مهمة كهذه لا يمكن أن تبقى في مدى شهر أو شهرين. ولقد استغرقت مهمة هذه الجبان ستين كالمطين، ولم يكن تقدير هذه الجبان جزاءً وإنما كان بناء على ما تتيحه بعد اطلاعها على عقود الإيجارات والتحقيق والسؤال عن قيم إيجار هذه الأراضي في سنة ١٩٤٥-١٩٤٦، ومع ذلك فإن في استطاعة حضراتكم أن تطلبوا وزارة المالية بتقديم النيات الرسمية التي تقتضها فرضت الضريبة في سنة ١٩٤٨

فقرة الشيخ الحرم أحمد مرتضى بك - ما المانع من أن يذكر أن  
التقدم كان على أساس الجوار سنة ١٩٤٥-١٩٤٦ ؟

**القرار -** لقد صند هذا قرار من مجلس الوزراء .

مقدرة التبج المحرم على زكي الصراحي بآثامه - لا مانع من النص على هذا.

**القرار — هناك مانع، لأن هذا يعتبر إغواء في التشريع .**

لقد بدأت الجبانة سنة ١٩٤٤-١٩٤٦ بتقدير القيمة الإجمالية للأراضي  
وكانت تستطع أن تتبين من عملها في جوعنة أشهر أوسع.  
والأراضي المصدت إليها في تقدير القيمة الإجمالية في عمل التقدير على أساس  
ما كان عليه في سنة ١٩٤٥-١٩٤٦ والجبانة كانت تسترشد برأي المصد  
ومشايخ البلاد من القيمة الإجمالية للأراضي. والتقدير الذي تقوم به هذه  
الجانبة على طرق القيمة المختلفة.

حقرة السج المحرم عبد اللطيف - ماعيل مزروع - هل نصف القيمة الإيجارية لسنة ١٩٤٥ أو سنة ١٩٤٦ تحادل القيمة الإيجارية في سنة ١٩٣٠ ؟ نحن نريد أن نضع الضريبة ولكن على أساس العدالة الاجتماعية .

القرن - لاشك أن إحصاء سنة ١٩٣٠ أقل من نصف إحصاء سنة ١٩٤٥  
أوسنة ١٩٤٦. ومع ذلك فقد أوتبعت الحكومة بأنه إذا قصت القيمة  
الإحصائية بشكل عكسي ، فإنها تتدخل بتمرجع التخصيص الضريبة .  
وماذا يعني حضرة الشيخ المحترم وهو صاحب سلطة تشرعية وبسطية ؟  
سأقدم مشروع قانون بتخصيص الضريبة ؟

المربيين - كل ما قبل في هذه الجلسة معاد من الجلسة السابقة . ولقد قدم اقتراح ...

القرار - أساس هذا الاقتراح العدالة الاجتماعية، مع أنى سبق أن  
ينت ... ..  
(مضد)

**المرتب** - عندما وضعت الحكومة مشروع هذا القانون ، وطلبت  
على أساس نصف القيمة الإجمالية ، وفوضت الضريبة بنسبة ١٤ ٪ /  
إنما أرادت بذلك أن تسوي بين الضرائب المختلفة مقارنة وغير متساوية  
وزراعية وغير زراعية ، وعلى ذلك فإن جعل الضريبة ١٤ ٪ / - قنانية ١٣ ٪ /  
في ناحية أخرى ليس فيه مساواة بين الضرائب المختلفة .

فقرة التجزئة المزمع عبد الوهاب طبعها - هذه مساواة ولا شك، ولا يمكن المقارنة بين أنواع الضرائب ، وقدرها ما يراه الزماع من هنت الطلحة في الأرض والسماء .

**الفرق -** فرق بين دعوى الأموال الثابتة ودعوى الأموال المنقولة .

مفكرة صاحب العمل محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) - حضرات الشيوخ  
المختارين : مشروع القانون المعروض على حضراتكم بتعديل القانون رقم ١١٣  
لسنة ١٩٣٩ ، قصد به تعديل المادة الثالثة من هذا القانون ، لأنها تخص

بأن تكون الضريبة على الأراضي الزراعية بنسبة ١٦٪ على الأقل بدلاً من ١٤٪. في مقابل إلغاء الحد الأقصى للضريبة ، أن تخفص سعر الضريبة من ١٦٪ إلى ١٤٪. تحقيقاً للمصلحة الاجتماعية ، والمساواة بين طوائف الموالين ، والتيسير من أعمار الضرائب المبصرة المختلفة . وقد قبلت الحكومة هذا الوضع .

لذلك يجب أن تكون المناقشة في هذا المشروع منحصرة في رفع الحد الأقصى للضريبة .

**مقرة الشيخ المرحوم محمود خطاب باشا** — لم يترشح أحد على إلغاء الحد الأقصى للضريبة .

**مقرة الشيخ المرحوم محمد زكي علي باشا** — وليس هناك عمل مطلقاً الكلام من تخفيض سعر الضريبة من ١٤٪ إلى ١٢٪ ، لأنها حسب القانون القائم ١٦٪ وكانت ١٦٪ في المشروع المقدم من الحكومة . ولكن اللجنة خفضت النسبة إلى ١٤٪ وقبلت الحكومة هذا التخفيض . ولا يجوز أن يتبرر قبول الحكومة لهذا التخفيض ليطلب خفض جديد لهذه النسبة التي قبلتها الحكومة وهي ١٤٪.

**مقرة صاحب المالك محمد مصطفى بك (وزير المالية)** — إن النسبة الحقيقية هي ٧٪ من قيمة الأرباح جميعه ، لأن الـ ١٤٪ مستوخذ على نصف القيمة التجارية .

**الرئيس** — قدم حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا اقتراحاً هذا نصه :

« أقترح تعديل نسبة الضريبة إلى ١٢٪ بدلاً من ١٤٪ من المادة الثالثة المعدلة » .

فن يوافق من حضراتكم على هذا الاقتراح فيفضل بالتوقف ؟  
(وقفت أغلبية) .

**الرئيس** — يقرر المجلس المرافعة على هذا الاقتراح ، وتعديل المادة ١٢ من الضريبة ١٢٪ بدلاً من ١٤٪ . ويجوز أخذ الرأي على هذا المشروع بالجلسة المقبلة .

**مقرة صاحب المرحوم عبد الحميد باشا (رئيس مجلس الوزراء)** — حضرات الشيوخ المحترمين ، لقد حولت هذه المسألة بشيء من السرعة . ويتبرر لي هذا أن القانون القائم هو الذي يستمر العمل به . وعلى ذلك ستكون نسبة الضريبة ١٦٪ .

**مقرة الشيخ المرحوم صلاح الدين الشاربي بك** — إذن لماذا قدم لنا هذا المشروع ؟

**مقرة صاحب المالك محمد مصطفى بك (وزير المالية)** — معنى ذلك أنت الضريبة ستجني على أساس القيمة التجارية كلها .

## ١٧ — مشروع القانون

المقدم من الحكومة بمقتضى النظام في مساعد التلم — يقرر المجلس المرافعة (١) — المرافعة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة مواد المادة — إضافة إلى اللجنة بناء على طلب رئيس اللجنة على أن يتطرح أسبوع

(المقرر حضرة الشيخ المرحوم محمد حسن الشاربي باشا) .

**مقرة الشيخ المرحوم أبو سنان مصطفى نصرت** — الواقع أن هذا القانون مهم جداً ، ويجب أن يبحث بمنا دقيقة وأرجو أن يؤجل لمدة أسبوع لبحثه .

**القرار** — حضرات الشيوخ المحترمين — أحكام هذا المشروع بقانون تأخذ بمرسوم بقانون . وكل ما هنالك أننا أردنا أن نخفف العقوبة على الطلبة الذين يستجيبون إلى الأحراب ، بغلطانها غرامة بدلاً من الحبس . فنحن جئنا لطلب تخفيفاً لا تشديداً .

**مقرة الشيخ المرحوم مؤسدة مصطفى نصرت** — أرى أن لا ضرر من تأجيل هذا المشروع لمدة أسبوع إذ إنه مقدم من سنة ١٩٤٦

**الرئيس** — التعديل لم يتناول إلا العقوبة فقط .

**القرار** — تناولوا بالتخفيف لا بالتشديد .

**مقرة الشيخ المرحوم مؤسدة مصطفى نصرت** — ومع ذلك فأرى أن يؤجل هذا المشروع لمدة أسبوع لبحثه لأعيته .

**مقرة صاحب المالك مؤسدة علي أبووب (وزير المعارف)** — لا محل لتأجيل مطلقاً .



وتد على وجه الخصوص من وسائل الإغراء والتعريض للأعمال الآتية:

- (١) الوقوف بالقرب من معاهد التعليم لتجسيع التلاميذ أو الطلبة .
- (٢) إذاعة أخبار صحفية أو كاذبة عن إضراب تلاميذ أو طلبة معاهد تعليم أخرى .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - يحاقب بنفس العقوبات كل من دعا للتلاميذ أو الطلبة إلى الاشتراك بأية طريقة كانت في تمرير أو توقيع أو نشر أو توزيع احتجاجات ذات صبغة سياسية داخلية أو خارجية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، ولتلى المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - يحاقب بنفس العقوبات المتقدمة كل من اجترأ بواحدة الإيحاء أو الصياح أو الخلب أو المحررات أو المطبوعات أو أية طريقة من طرق النشر من الدعوة إلى حمل من الأعمال المنصوص عليها في المادتين السابقتين أو على تحييده أو على لوم أو تحقير الممتنعين عنه .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، ولتلى المادة الرابعة .

تليت المادة الرابعة ، وهذا نصها :

مادة ٤ - يحاقب كذلك بنفس هذه العقوبات كل من هيج أديبا أو مديبا أو ماليا على ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة دون أن يشترك مباشرة في ارتكابها .

**الرئيس** - الموافق من حضراتكم على تأجيل نظر هذا المشروع بفضل بالوقوف .

( لم يلف أحد ) .

**القرار** - بحث الجتان مجتمعين هذا المرسوم بمشروع قانون بحضور صاحب العزة اسماعيل محمود الثاني بك وكيل وزارة المعارف العمومية مندوبا عنها ، وتليت أن المرسوم بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٥ ، الخاص بحفظ النظام في معاهد التعليم ، وضع على أثر إلغاء الأحكام الرقعية وإلغاء الأمر العسكري الخاص بحفظ النظام في معاهد التعليم تبعا لذلك .

وقد قتل المرسوم بقانون المشار إليه أحكام الأمر العسكري دون تعديل . ونص هذا المرسوم بقانون يسوى في العقوبة بين جريمة النص على الإغلاط وبين جريمة الاستجابة لدعوة الإضراب ، مع أنه يبين التفرقة بينهما لاختلاف مستوى المسؤولية الجنائية . ومن المثل أن تكون العقوبة على هذه الاستجابة أخف من عقوبة التعريض . وقد وافقت اللجنة على المشروع ، بعد أن أدخلت عليه تعديلات لتوبة طفيفة تبين من الجدول القانون ، وبعد أن حذفت العبارة الأخيرة من المادة الخاصة ، كما رأت حذف الحد الأدنى لقراءة المنصوص عليها في المادة المذكورة .

والهيئة ترجو من المجلس الموافقة على مشروع القانون كما عدته .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير الهيئة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يمرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولننقل إلى مناقشة مواد مادة مادة ، ولتلى المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يحاقب المجلس صفة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة من مشرطن إلى خمسين جنيا كل من أخرى أو حرض أو هيج بأية طريقة كانت تلاميذ أو طلبة المدارس أو الكليات أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها على القيام بمظاهرات في داخل المعاهد أو خارجها أو الانتاع من تلق الدروس أو مغادرة معاهد التعليم أو الإقطاع عنها ، مهما كان القرض من التعريض أو الإغراء أو التشجيع أو التظاهر أو المغادرة أو الإقطاع ، ويصرف النظر عن الأثر المترتب عليه .

**المقرر** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**المقرر** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة ، وتتل المادة الخامسة .

تليت المادة الخامسة ، وهذا نصها :

مادة ٥ - كل تلميذ أو طالب يشترك بأية صورة كانت في أية مظاهرة أو في الامتناع عن تلقى الدروس أو مناداة معاهد التعليم أو الانقطاع عنها يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها .

**مقرر الشيخ المقرم على زكي المصراي باشا** - تعاقب المادة الأولى من هذا القانون من يمرض الطلبة على الإضراب أو الانقطاع عن تلقى الدروس سواء أكان المعرض طالبا أم غير طالب .

والمادة الخامسة تعاقب كل تلميذ أو طالب يشترك بأية صورة كانت في أية مظاهرة وهذا لا غبار عليه، ولكن ما على ذلك وهو الجزء الثاني من هذه المادة هو عمل الإضراب، إذ نص فيه على عقاب كل طالب امتنع عن تلقى الدروس أو غادر معاهد التعليم أو انقطع عنها .

**مقرر صاحب الكمال أحمد مرسى محمد بك** ( وزير العدل ) - المقصود بغير ذلك ، لأن الطريقة في هذه الحالة تطبق إذا كان الامتناع بفعلد إيجاد هياج أو شغب .

**مقرر الشيخ المقرم على زكي المصراي باشا** - إن جريمة الطالب الذي امتنع عن تلقى العلوم هي أنه تخلف عن سماع الدروس، ويكون كل ما صدر من الطالب في هذه الحالة هو مخالفة مدرسية .

إن القانون في جوهره يعاقب كل شخص يمرض على الإضراب ، ويعاقب كل طالب اشترك في أية مظاهرة ، وهذا لا شك يستحق العقوبة .

ولكن الطالب الذي لم يشترك في المظاهرة ولم يفل بالنظام ، بل أدخل برأيه نحو نفسه بامتناعه عن تلقى العلوم ، مثل هذه المخالفة من الطالب لما حظوتها الإدارية من المودة بأن يرم من الامتنان أو يرت من المدرسة ، وهذا من شأن إدارة المدرسة ، أما أن نجعل ذلك جريمة لأن الطالب تخلف عن الدرس فهذا ما لا يمكن أن يعاقب عليه ، ولا يمكن أن نعتبه جريمة .

فد يكون سبب تخلف الطالب عن الدراسة في يوم معين هو خوفه من الأشرار ومن المشايخين وخشية الاعتداء عليه ، إن كثيرا من آباء الطلبة يجيزون أولادهم في أيام الإضرابات ، لاحيا في الانقطاع عن الدرس أو حيا في الإضراب ، ولكن خوفا منهم من الشغب وخوفا من المهرضين وما قد يخال الطالب من أذى ، فلا يمكن أن يعتبر انقطاع الطالب عن الدرس جريمة يعاقب عليها، لأن الانقطاع عن الدرس هو عمل سلمي محض وقد يكون عمله مبررا بأسباب مقبولة أو أن ولي أمره يمتنى عليه، ولذلك أقترح حذف السطر الثاني بأكمله من المادة وهذا نصه :

"أو في الامتناع عن تلقى الدروس أو مناداة معاهد التعليم أو الانقطاع عنها".

**مقرر الشيخ المقرم قويس موسى باشا** - هذا الاقتراح في عمله :

**المقرر** - حضرات الشيوخ المحترمين :

هكذا الاقتراح لا هل له وليس على مناصرة الشيخ المقرم رئيس اللجنة أن أخالته كل المخالفة فيها ذهب إليه ، لقد حدد صور لكم المسألة من صورة تلميذ خائف لا يريد الذهاب إلى المدرسة يوم الإضراب، وليست المادة بهذا المعنى ولا تؤدي إلى على الإطلاق، وهناك مثل الجزائي معناه أنه إذا رأينا شخصا يمد في الشارع فإن هذا لا يلفت النظر، إنا إذا رأينا كل من بالشوارع يمدولان هذا يلفت النظر .

فإضراب الموظفين والمال والطلبة والامتياز دعوة التعريض والامتناع عن العمل نتيجة لذلك ، هو عمل المواخذة ، لأنه تعطيل لمرافق عام من مرافق الدولة، ولا شك في أن إضراب الطلبة تعطيل لمرافق التعليم ولأنه تدمير سابق بين دافع ومستجيب الدعوة .

أما القول بأن الطالب المنتع خاف من الذهاب إلى المدرسة ، أو أن أهله منعوه من التوجه إليها خوفا من الشغب والاعتداء عليه ، فهذه الأسباب كلها محل تقدير المحكمة للحكم برأته ، وتقدر مدى المسؤولية الجنائية في عمله أو نته، وهل هذه القوانين وضعت لأحكام عامة ، ولكي يضم من لا يفهم أن التعليم وصالح الأمة في تعطيل إبنائها لا يجوز أن يثبت بها عن طريق تعريض المهرضين ثم يستعجب لم أتروا .

إننا نريد أن نهي المستجيبين لدعوة الإضراب من تعريض المهرضين ، كما نهي الناس من الجريمة . أما القول إن الامتناع عن تلقى الدروس هو مسألة مدرسية فهذا ليس صحيحا ، لأنه يراد به تعطيل مرافق من مرافق الدولة وهو التعليم ، فعرض المسألة على هذا الوضع لا يستقيم .

**مفكرة الشيخ المحترم على زكي العرابي باشا** - إذا حصل تحريض على الإضراب ولم يشترك فيه الطالب ولم يشترك في مظاهرة أو في إحدى شئب لا في معاهد التعليم ولا في الشارع ، ولكن كل ما نسب إليه أنه انضبط في سكوت وبدون إخلال بالنظام من تلقى دروسه ، فأى ربيعة في هذا ؟ ! الطالب لم يأت عملاً يخل بالنظام ، ولكنه حر في أن يسمع الدرس أو لا يسمعه . وأنا لا أستبعد أن أجل من هذا الفعل جريمة يعاقب عليها القانون ، بناء على هذا ، أصير على حذف السطر الثاني من المادة الخامسة .

**مفكرة صاحب المعالي المحامي أحمد مرسي محمد بك ( وزير العدل )** - هل معنى لم يقصد بهذا التشريع معاقبة التلميذ الكسلان أو المتكاسل ولا معاقبة الذي يخل بواجبات المواظبة في الحضور للدراسة أو في أن يدخل الفصل لتلقي الدرس في ساعة معينة . لم يقصد أبداً هذا التشريع أن يكون أداة تأديب للتبذير غلطاته المدرسة . وإنما يلاحظ أنه تحت تأثير فكرة خاطئة ارتفعت عوامل تحريض ، تقوم في ذهن بعض التلاميذ الرغبة في الإخلال بالنظام ، والإخلال بالنظام طرق ومظاهر متعددة ، منها أن يعصموا بالمدرسة ويعموا المدرسين من مباشرة أعمالهم ، وقد ينتج عن هذه الحالات حوادث مؤسفة كما حصل ، فهم لم يتظاهروا في الطريق ولم يخرجوا في مواكب ولم يتخللوا عن الحضور إلى المدرسة ولكنهم يتصمون بمدارسهم ، كما يحل أيضاً أن يكون مظهر الإخلال بالنظام أن يبعوا فيما بينهم على الامتناع جملة عن الحضور إلى المدرسة .

هذه حالات مختلفة من الطرق التي قد يعمد إليها البعض في ظرف من الظروف للإخلال بالنظام ، والمادة إذا تعنت في صياغتها نجد أنها قد تكلفت بالتزام المقصود من هذا التشريع ، وملاحظات سعادة الشيخ المحترم على زكي العرابي باشا على ما تضمنته من قيمة كبيرة من ناحية العدل والوقوف السليم ، إلا أن المسألة تستحق تحقيقاً ما يريد سعادته لأنها تنص على أن كل تلميذ أو طالب يشترك في مظاهرة أو يشترك بأية صورة كانت في الامتناع عن تلقى الدروس ، يعاقب ، ولا تنص على حالة من يتخلف عن تلقى الدروس ، فالطالب أو التلميذ الذي يعاقب بحسب أحكام هذه المادة ، هو الذي اشترك مع آخرين في عمل جماعي له صورة الاتحاق أو التوافق مع جماعة ، أو اشترك بأية صورة كانت في هذا العمل .

**مفكرة الشيخ المحترم نور الدين محمد الجدي** - إن تفسير سعادة المقرر لهذه المادة يخالف ما أدلى به معالي وزير المعارف .

**مفكرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا** - لدى اقتراح يحل هذا الإشكال .

**مفكرة الشيخ المحترم على زكي العرابي باشا** - لقد قانون سعادة المقرر من إضراب الطلبة وإضراب الموظفين وهناك فرق كبير بين الحالتين ، فالموظف لا يذهب إلى المصلحة التابع لها لفائده الخاصة بل عليه واجب عام يأخذ به أجرة ويجب أن يؤديه .

فإذا قصر الموظف في قيامه بواجبه العام نحو الدولة فإنه يؤخذ على ذلك مواظبة مدنية أو تأديبية أو جنائية . ولكن الطالب حر في أن يدخل المدرسة أو لا يدخلها ، حر في أن يتعلم أو أن يبقى جاهلاً .

**مفكرة صاحب المعالي المحامي أحمد مرسي محمد بك ( وزير العدل )** - هل معنى هذا أن يباع للطلاب أن يمتنع بنظام المدرسة ؟ ...

**مفكرة الشيخ المحترم على زكي العرابي باشا** - أرجو معالي وزير العدل ألا يخطئني ، وأنا لا أرى بالمقاطعة مطلقاً ولو كانت من مقاعد الوزراء .

إن الطالب حر في أن يذهب إلى المدرسة أو لا يذهب إليها ، فإذا ذهب إليها فلما يذهب بدافع مصلحة الشخصية ، وإذا انقطع عن المواظبة على الدراسة فلما يخل بمصاحته الخاصة ، فالتعاون المعروض الآن لا يتعرض لهذه المسألة ، إلا من الناحية العامة وهي ناحية الشعب أو ناحية التحريض أو منع الطلبة بالإكراه من تلقى الدروس أو تحريضهم على القيام بمظاهرة تخل بالنظام العام ، ويستوى في ذلك الطالب وغير الطالب . فالمادة الأولى من هذا المشروع لا خلاف فيها ولا معارضة ، أما المادة الخامسة فلأنها تنص على ما يأتي : " كل تلميذ أو طالب يشترك بأية صورة كانت في أية مظاهرة يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنياً " .

هذا في حله ، أما معاقبة التلميذ الذي يمتنع عن تلقى الدروس ...

**مفكرة صاحب المعالي المحامي محمد زكي على باشا ( وزير الدولة )** - لا ، لا .

**مفكرة صاحب المعالي المحامي أحمد مرسي محمد بك ( وزير العدل )** - المادة لا تستعمل على هذا الوضع .

**المقرر** - معنى الامتناع في هذه المادة هو استجابته لدعوة التحريض على الإضراب والاشتراك فيه .

**مفكرة الشيخ المحترم على زكي العرابي باشا** - أرجو معالي الوزير وسعادة المقرر اللجنة عدم مقاطعتي من حق أن أنكم خطأ أو صواباً من غير أن يقاطعتي أحد طبقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

**المقرر** - نعم لك هذا .

**الرئيس** - لبيت في المضبطة اقتراح إضافة عبارة «إخلالا بالنظام» إلى المادة الخامسة لأن حضرة المقرر قد وافق على ذلك ، ولكن يدور البحث في الهيئة على ضوء هذا النص .

**عقبة الشيخ المحترم على زكي العراقي باشا** - لا يأسى .

**الرئيس** - لقد قيل هذا في الجلسة ولا بد أن يثبت في المضبطة كل ما قيل في الجلسة .

**عقبة الشيخ المحترم على زكي العراقي باشا** - فليثبت في المضبطة مادار في الجلسة حول هذا النص على لسان من قاله ، لعل أساس أن هناك فكرة معينة في هذا الموضوع تأخذ بها الهيئة .

**الرئيس** - إذن يرد التقرير إلى لجنة المعارف والمعدل على أن يقدم التقرير عن هذا المشروع في الأسبوع المقبل لما تقتضيه بالمجلس .

**عقبة الشيخ المحترم على زكي العراقي باشا** - لا مانع من ذلك .

## ١٨ - مشروع قانون

إنشاء محكمة استئناف مدنية المنصورة - تقرير لجنة العدل (١) - العراق  
على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة موادّه مادة لمادة - تأجيل  
أخذ الرأي على المادة بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى إلى الأسبوع المقبل

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد عز الدين) .

**المقرر** - إن القانون المزمع اللبنة يتطلب إنشاء محكمة استئناف رابعة يكون مقرها مدينة المنصورة ، ويكون اختصاصها نظر قضايا محاكم المنصورة والقازقي وبور سعيد الابتدائية ، واعتقد أن حضراتكم لا تعارضون في إنشاء محكمة استئناف رابعة بل وخامسة أيضا ، لأن البلاد في حاجة لأكثر من ذلك - وإنما قد يترتب بضمكم بمجة أن المشروع تضمن اختصاص محكمة القازقي والمنصورة وبور سعيد الابتدائية ، فالنسبة لمحكمة القازقي المختصة بنظر قضايا مديرية الشرقية ، فالمعروف أن غالبية بلاد مديرية الشرقية أقرب للمنصورة من مصر التي تنظر قضاياهم الاستئنافية الآن هذا ليس ومنا القمع ، فهما أقرب لمصر من المنصورة . أما مركزها وكثير مقر ومركز قاقوس ومركز القازقي نفسه فأقرب للمنصورة من مصر حسب المسافة بالكيلومتر ، لأن المسافة بين القازقي والمنصورة ٦٠ كيلومترا في حين أنها بين القازقي ومصر ٨٠ كيلومترا .

**الرئيس** - أرى أن يكون نص المادة كالآتي " كل عيب أو طالب يشترك بأية صورة كانت في أية مظاهرة أو في الانتعاج عن تلقى الدروس أو مناداة معاهد التعليم أو الاعتصام منها ، إخلالا بالنظام يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا " .

**المقرر** - أي إنه يشترط مسئولية الطالب أو التلميذ أن يكون عنده القصد السيئ الذي يخل بالنظام .

**عقبة الشيخ المحترم قزوين دوس باشا** - أقترح أن يكون نص المادة كما يأتي :

" كل تلميذ أو طالب يشترك بأية صورة كانت في أية مظاهرة أو في الانتعاج عن تلقى الدروس أو مناداة معاهد التعليم أو الاعتصام منها إخلالا بالنظام يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا " . وهذا فيه معنى الإضراب ومعنى الاجتماع عليه .

**المقرر** - للإخلال بالنظام أو بغير ذلك إذا شئت ، لم كل هذا ؟ ، أنه لم يخرج عن إيجاب القصد السيئ عند الطالب المنتعج عن الدروس .

**عقبة الشيخ المحترم قزوين دوس باشا** - ويكون فيها معنى الإضراب الجماعي .

**المقرر** - يكفي بالنص على عبارة " إخلالا بالنظام " التي اقترح إضافتها معادة رئيس المجلس للدلالة على سوء النية .

**الرئيس** - هل هذا التعديل يرضى حضرة الشيخ المحترم العراقي باشا ؟

**عقبة الشيخ المحترم على زكي العراقي باشا** - لا - أنا لا أوافق على هذا التعديل وقد ظهر لي بعد هذه المناقشة أن المسألة تحتاج إلى تحديد للمعنى المقصود وإلى صياغة دقيقة ، وبصفتي رئيسا لجهة البتة أطلب إعادة التقرير للهيئة لبحث هذه المسألة .

**الرئيس** - إذن يرد التقرير إلى الهيئة على أن ينظره المجلس في الأسبوع القادم .

**المقرر** - على أن يختص بمقرر غيري لهذا المشروع .

**عقبة الشيخ المحترم على زكي العراقي باشا** - كما تريد .

أما هو تعديل لفظي بالناء حرف الجاء فالجلس قرر نظرها المشروع في هذه الجلسة ، فإذا قرر الآن إعادتها للقرار إلى لجنة العدل ، يكون قد تناقض مع قراره الذي أصدره أول الجلسة ، فيجب أن ينظر هذا القرار في هذه الجلسة . وليس في ذلك ما يتناقض مع أي وضع من الأوضاع التي يجب أن يسير عليها المجلس عند نظرها التعديل اللفظي البسيط .

**حضرة الشيخ المحترم علي زكي المصري باشا** - الأوضاع الصحيحة هي الآتي :

**الرئيس** - هل المجلس قرر هذا أو لم يقره ؟ فإن كان قد قرّر أن ينظر القرار في هذه الجلسة ، ورأى أن هذا التعديل وهو حذف حرف الجاء ليس تعديلاً موضوعياً بل هو شكلي قصد به رعاية القواعد النحوية . فيجب ألا يمارس المجلس قراره .

**حضرة الشيخ المحترم علي زكي المصري باشا** - كيف يعرف المجلس الآن أن التعديل هو في حرف الجاء ؟

**حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا** - الحل بسيط - ينظر المشروع كما قدمت الحكومة ونحن نضع حرف الباء .

**حضرة الشيخ المحترم علي زكي المصري باشا** - هذا حل غير سليم فنحن لانتظر المشروع لأن كما قدمت الحكومة ، بل ننظره كما قدمه مجلس النواب .

**الرئيس** - أحب أن أسأل حضرة الزميل المحترم في هذه المسألة الشكلية : لنفرض أن المجلس قرر رد الموضوع إلى اللجنة لتنظره من حيث الشكل ، أفلا يكون معنى ذلك أنه ينتج على اللجنة نظره من حيث الموضوع ؟

**حضرة الشيخ المحترم علي زكي المصري باشا** - لماذا ؟

**الرئيس** - لأن مجلس النواب لم يتعرض للقانون من حيث الموضوع بل تعرض له من حيث القواعد النحوية .

**حضرة الشيخ المحترم علي زكي المصري باشا** - من الذي يقول هذا ؟ الذي يقول ذلك هو اللجنة . فهي التي ترى إلى أي مدى تعرض مجلس النواب للمشروع وكيف حله .

**الرئيس** - لكن متصفيين ، إن الرسالة كتبت على المجلس وقرر نظره الموضوع في هذه الجلسة فيجب أن ينظر ، وليغضل حضرة الشيخ المحترم السيد أحمد إياحه .

**حضرة الشيخ المحترم السيد أحمد إياحه** - قرر حضرة المقرر الآن أن معظم أمثال الشريعة لا يمارسون في إلحاق محكمة الزقازيق بمحكمة المنصورة الاستثنائية ، ونسئ أي يجانبه يمثل لمدينة الزقازيق والبلاد الجاورة لها .

**حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم موسى مكرور** - تقضى اليوم محكمة المنصورة وهذا يأتي دور محكمة الزقازيق .

**القرر** - من جهة المسافة وغالبية السكان نجد أن مركز الزقازيق كله مركز هيا وكفر صقرو ومركز فاقوس أقرب للمنصورة من مصر .

وأما محكمة بورسعيد فهي أقرب لمصر بالنسبة للواصلات من المنصورة ولكن هذه القطعة أثبتت في اللجنة ، وردت الوزارة بأن السكك الحديدية تصلح بحيث يصل الإنسان إلى المنصورة بسرعة .

**حضرة صاحب المحامى أحمد مرسى محمد بك (وزير العدل)** - كما نريد أن نسمع المترشحين قبل أن يتكلم المقرر .

**القرر** - المترشحون لا يرون ضم الزقازيق للمنصورة . وهذا هو ما فهمت من المترشحين .

**الرئيس** - إن هذا الكلام قد قيل خارج الجلسة ، فلا يصح أن يرد هنا .

**حضرة الشيخ المحترم علي زكي المصري باشا** - هناك ملاحظة ، هي أن حجر لجنة العدل قدم الآن على أساس المشروع كما ورد من الحكومة ، وفي هذه الأثناء عرض المشروع على مجلس النواب فأقره مع تعديل لفظي بسيط .

**حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا** - إن التعديل في حرف الباء فقط

**حضرة الشيخ المحترم علي زكي المصري باشا** - أنا أنكم في مسألة شكلية لا في مسألة موضوعية ، ولذا فقد كان الترتيب الطبيعي أن تنظر لجنة العدل في مشروع القانون كما أقره مجلس النواب لا كما قدمت الحكومة وأظن أن الطريق الطبيعي يقضى أن يعاد القرار إلى اللجنة لترفع تقريرها عنه على أساس ما أقره مجلس النواب سواء بتعديل أو غير تعديل . هذه مسألة شكلية وليست موضوعية . ولكنا الآن نتجاهل قرار مجلس النواب ونناقش المشروع كما قدمت الحكومة ونناقش رأى اللجنة فيه .

**القرر** - ليس أمانته قرار مجلس النواب .

**حضرة الشيخ المحترم علي زكي المصري باشا** - يجب أن يعرض علينا .

**حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد خير الوكيل** - هذه المسألة عرضت في أول الجلسة ، وأخذ قرار من المجلس . نظرنا في هذا الجلسة ، لأن التعديل

المقرر - أنا لم أقل أنهم لا يمارضون .

**مقرر الشيخ الحرم السيد أحمد أمان** - وحضرنا المقرر اتمدق كلامه على المسافات . والمسافات ليست هي القياس الوحيد في هذا الموضوع . فقد كانت قضاء الزقاق ، أي مديرية الشرقية ، تنظر في دائرة واحدة استثنائية في القاهرة وتحملها إلى مدينة المنصورة بمشعر الناس صعبا كثيرة ويقال من راحتهم وما يتنوع من العاصفة ، إذ إن معظم أهالي الشرقية أوجه لهم إلى بناء بمصر وعملها وبجاعتها ولم فيها مصالح وأصدقاء وإن توجههم إلى مدينة لاشأن لهم بها ولا مصلحة لهم فيها ، عمل يتناقض مع رغبة معالي الوزير في التوسع وفي الإكتفاء من إنشاء المحاكم لإراحة المتقاضين ، بل هذا على التقيض في ظاهره وفي باطنه .

إن مديريتي الشرقية والدقهلية متداخلتان في حدودهما ويمتدتان جنباً إلى جنب . فلو أنت أخذت بنظرية المسافات قلقت ضلوا المحكمة الزقاقية محكمة مركبتين غير وهو أهم من المحكمة الدقهلية ويبعد عن الزقاق ٢٥ كيلو مترا وعن المنصورة ٩٠ كيلو مترا .

**مقرر الشيخ الحرم فرير أبو شادي بك** - ٣٥ و ٤٢ كيلو مترا .

**مقرر الشيخ الحرم السيد أحمد أمان** - الواقع أني أريد أن اكلم معالي الوزير بلنته فهو رجل قضائي ، ولقد تعود الحكمي أن يقول إن المادة كلها لا تطبق علينا إذ إن في تطبيقها خطأ . وعمود أن يرفع قضه ويقول إن في الإبرامات خطأ - فيجب أن ينقض الحكم - وفي مذكرة وزير العدل جاء به أن يتداركه وأن يعمل من مصلحة الناس كما يتنوع وكما يريدون . فقد جاء في مذكرة : ولأن مدينة المنصورة مركز وسط بين بورسعيد والزقاقين ... انظروا إلى الأوضاع لقد دوسم إيطاليا يا حشايو باشا - أنت ناسي بحيرة المنة التي تحول بين بورسعيد والدقهلية .

**مقرر الشيخ الحرم محمد حسن العشماوي باشا** - أرجو أن لا تتعرض ، فإن رأي الشخصي أن تنشأ المحكمة الاستثنائية بمدينة الزقاقين .

**مقرر الشيخ الحرم السيد أحمد أمان** - ولأن مدينة المنصورة هي مركز وسط بين بورسعيد والزقاقين وعلى مقربة من جميع سكان شرق الدلتا على السواء كما جاء بمذكرة معالي وزير العدل . فهل هذا صحيح ؟ إن الزقاقين بينهما وبين القاهرة ٧٠ كيلو مترا وأبو حماد تبعد عنها ٥٠ كم . وليس بينهما وبين القاهرة ٤٥ كم . على سكة المائدة ، وهما بينهما وبين الزقاقين ثلاثة كيلو مترات . إن هذا الوصف غير طبيعي وغير صحيح مع الأسف . ثم إن الأكابر ليس الآتي من بورسعيد يمر على الزقاقين ولا يمر على المنصورة ، وليس هناك خط حديدي يمر بحيرة المنة ، وإنما هي القوارب التي تستغرق يوما كاملا .

إننا إذا خاطبنا معالي الوزير بلنته المعدل ، فإنتا نرى أن يصح الأضرار ويجب الرضا بالتمسك . وإن نحن خاطبنا بلنته الشفقة نرى أنه يرسم الأحوال فهم جميعا لا يرغبون في هذا التحول ، ولا يريدون ترك العاصمة لكي يذهبوا إلى مدينة لا شأن لهم بها ، وإذا كنتم تريدون في التيسير على أصحاب القضايا بكثرة إنشاء المحاكم فإن المبررات الكثيرة التي ذكرت بعضها تخبر أن يظل أهالي الشرقية في حالتهم الاستثنائية بمحكمة مصر - إن العشماوي باشا يقول إن المنصورة هروس الملائك .

**مقرر الشيخ الحرم محمد حسن العشماوي باشا** - لقد قلت هذا خارج المجلس .

**مقرر الشيخ الحرم السيد أحمد أمان** - وأنا أقول إن القاهرة هي مدينة الملائك ، ولذلك أرجو وألح في الرجاء أن نحتاج هذه الرغبة باثباتا في دائرتنا الاستثنائية بالقاهرة كما نحن لنكون من الشاكرين لمعالي الوزير ، ولقد أكرم الحكيم .

**مقرر صاحب المعالي أحمد محمد مرسي بمديري (وزير العدل) - حضرات الشيخ المحترمين :**

لم تخطئ وزارة العدل لأن الحساب المادي المسافات ولا في مذكرة من أن مدينة المنصورة مركز وسط بين مدن شرق الدلتا . فمدينة المنصورة منذ إنشاء المحاكم المختلطة مركز التقاضي لهذه الجهة من القطر المصري ، فهي مركز التقاضي للزقاقين والقتال والنصرة فالتقاضي المختلطة في التحالفات وفي القضايا الجزئية والكلية تنظر جميعا في المنصورة ولم يشك أحد من هذا الوضع وبخاصة بعد أن انتشرت الطرق الزراعية وأصبحت المواصلات بالقطار لا يعمل لها حساب مطلقا ، فالقرب والبعد ليس بالمسافات التي يقطعها القطار . وفي أثناء كلامي سأذكر لحضراتكم المسافات بالكيلومترات ولكني قبل ذلك أوجه النظر إلى أن الذي تلجأ إليه الوزارة وتهدره عند ما تتمد إلى إنشاء محكمة هو أن تطلب إحصاء عن القضايا لتعرف في أي جهة تنضم إليها المحكمة وبعد ذلك تبحث من عمل لها المكان الذي يشرط لوجود المحكمة تنضم إليه النظر عند انتهائها ، وبعد ذلك تنظر في راحة الأهليين ومن منهم يستعمل عنها تقريبا في سفره وانتقاله فتعالج هذه الحالة بقدر ما يستطاع وراحة الناس جميعا ليست في مقدور أحد مطلقا .

سأذكر لحضراتكم بيان من مدققنا في الاستئناف التي تتكون من اختصاص محكمة المنصورة وذلك من خمس السنوات الأخيرة ، وأعتقد أن هذا البيان سيخفف من حدة المعارضة عندما تستمع إليه ، فليس لكل الناس قضايا في المنصورة ولا كل المتقاضين سيذهبون إليها بل على العكس ، فإن الذي سيذهب منهم قليل جدا ، وهو مع ذلك لن يذهب إليها لأنه سيؤكل عنه ما بين يتولون الدفاع عنه في مثل هذه القضايا الكبيرة .

يبقى بعد ذلك مركزان قلت عنها في مجلس النواب إن الرواية لا يمكنها من أجلها أن تقصد التقسيم الإداري لأنها لم تجد لها حلا خصوصا أن القضايا التي يمكن أن ترد منها لا تستأهل أن ينشأ لها دائرة مدنية وحتى نصف دائرة مدنية .

وهذان المركزان هما :

المسافة منه إلى المنصورة	المسافة منه إلى مصر	اسم المركز
٢٠٥	٢٠٥	بليس
٨٩	٥٨	...
٨٧	٦٣	...
		مينا القمح

تقول حضراتكم من هذا أن الأغلبية الساحقة من سكان مديرية الشرقية تستقيم بهذا الانتقال ولن تضار مطلقا بالذهاب إلى المنصورة بدلا من مصر أنا الآخر ضار يا سيدي بأن الناس لم مصالح في مصر وليست لهم مصالح في المنصورة هو اعتراض لا يجوز أن يوجه للشرع لأنني لست بصدد تفصيل بلد على آخر ، فكل بلد في القطر المصري من أقصاه إلى أقصاه في حاجة إلى عكة ولا بد من إنشائها سواء أكانت مزداية بالصور أو غير مزداية على شطرها ، وعندما نحتاج مدينة زقازيق إلى إنشاء عكة استئنا فلن تتوانى الوزارة في إنشائها .

أما ما يقوله حضرة الشيخ المحترم السيد أباطه بك من أن الضرورة تقضي ببقاء الحالة على ما هي عليه فإنه ينطبق على جميع سكان القطر المصري بما فيها أسيوط والإسكندرية وفي كل منها عكة استئنا فلو كانت الحكا تشأ حسب حاجة الناس لما أنشئت خارج القاهرة أية عكة لأن مصالحهم كلها في القاهرة ، وهذا يصدق على الإسكندرية وططا .

ولأنه مما يميز الزقازيق أن تتألف من عطا ومأصل لها ، فقد أنشئت عكة استئنا في الإسكندرية وشملت دائرة اختصاصها عطا مع أن أغلب حراؤها الجنوبية أقرب إلى مصر وسهولة المواصلات منها إلى مصر وأوفر بكثير من المواصلات بين الزقازيق ومصر ومع ذلك لم تشك مدينة عطا وسبب هذا أن العمل يصل للصحة العامة والوزارة لم تقصد أن تنسأ إلى أحد من الناس ولا إلى بلد من البلاد .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد إبراهيم يوسف مكرم - ولو كانت الحكا أنشئت في الإسكندرية لكان دفاع مالك الوزر في عطفه .

أقول لحضراتكم إن الوزارة وجدت أن عدد قضايا الزقازيق ٥٣٣ قضية بتوسط ١٠٦ في السنة وعدد قضايا المنصورة ٨١٦ قضية بتوسط ١٦٣ قضية في السنة ، فأنه نظرا في هذه الحالة إلى مدينة المنصورة .

وبعد ذلك بحثنا عن المكان فوجدنا أنه في يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ستؤول إلى الوزارة سرائي الحكا المخططة وهي لم تكن تسمى ماذا ستعمل بها ، وأنجبتها بعد ذلك إلى البحث في راحة المتقاضين فوجدنا أن الماتوس قضايا بعد تطبيق قانون المرافعات الجديد ستؤول إلى ستن قضية لأن الاختصاص تغير إذ أصبح نصاب القاضي الجزئي النهائي حصين جنيا ويمكن حكما قابلا للاعتناء لثانية ٢٥٠ جنيا ، وبذلك سيؤول عدد القضايا التي تفصل فيها الحاكم الكلية ابتدائيا إلى النصف تماما .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد محمد أباطه - إذا كان الأمر كذلك فلا داعي لإنشاء الحكا .

حضرة صاحب المصالح المحترم مرسى بك ( وزير العدل ) - هذه ليست مناقشة ، فالذين يجتهدون السب كما يقول حضرة الشيخ المحترم السيد أباطه بك ليسوا بالكثيرين بل هم قلة والحكومة عند ما تعمل علا تنظر إلى مصلحة الكثرة ، وليس إلى مصلحة الأقلية ، والمبادئ الديمقراطية والاشراكية تقتضي أن يراعى الحاكم عند حكمة الكثرة من الشعب ، على أن الأمر سيكون حينئذ عند ما نسمعون حضراتكم مقدار المسافات بين مراكز الشرقية وبين كل من المنصورة ومصر .

حضرة الشيخ المحترم سليمان مصطفى خليل بك - المسافات قريبة وإنما الانتقال هو الشاق .

حضرة صاحب المصالح الأستاذ محمد مرسى بك ( وزير العدل ) - عدد مراكز مديرية الشرقية تسعة ، منها سبعة مراكز أقرب إلى المنصورة منها إلى مصر ، وبجانبها كلاً :

المسافة منه إلى المنصورة	المسافة منه إلى مصر	اسم المركز
٢٠٥	٢٠٥	الزقازيق
٧١	٧٦	...
٧٩,٥	١٣١,٥	...
٦١	١١٢	...
٢٩	١٠٨	...
٤٨	٩٩	...
٥٧	٩٠	...
٨٩	٩٥	...

وألا أأراض في إنشاء محكمة استئناف في المنصورة ولكن أريد تحسين العدالة في الأحكام في الزقازيق وبورسعيد وما إليهما ، ومن رأي بدلا من أن نعين أحد عشر مستشارا في المنصورة أن يكونوا تسعة مستشارين فقط وبذلك يؤول المخرج الذي يواجبنا .

خذوا مثلا أنشأوا القديس التي تبعد عن القاهرة ثلاثين كيلو مترا ، فلها تستأنف قضاياها في المنصورة طبقا للنظام الجديد .

والواقع أنه لا يوجب لكثرة افتتاح الحاكم مثلا مستشارين محكمة أسيوط يستكون القاهرة ، ولا يمكن أن يكون مقر عملهم إلا مدة قليلة ، وهذا مما يسلط أمر القضاة في دوائرهم وما يعمل الناس أجرامهم في حق منها بإسعاد الوزير .

**مقرة الشيخ المحترم محمد منى الصنوبر باشا** - أرجو حضرة الشيخ المحترم أن يوجه كلامه إلينا لأننا نحن الذين نستغفل في الموضوع ويجب أن نتفق أولا .

**مقرة الشيخ المحترم أؤستاذ معين محمد الجدي** - الذي أرجوه من دولة رئيس الحكومة أن يسل على إنشاء محكمة استئناف في الزقازيق تسهلا للقضاة في بورسعيد وسوف أقدم باقتراح في هذا الموضوع .

**مقرة الشيخ المحترم أؤستاذ السيد أحمد أباز** - إن المسألة ليست مسألة مديرية من المديريات كالشرقية أو الدقهلية بل هي المصلحة العامة التي تتوخاها وإدراجة بجمهور المتقاضين والأهالي ، وقد أدل محالي وزير العدل ببيان من المتوسط السوي لعدد القضايا الاستئنافية التي تخص مديرية الشرقية في مدة خمس سنوات فوجد أن عددها ١٠٠ في السنة . وقد سمعت من محالي أن التكم في هذا الموضوع لمصلحة المحامين بالشرقية وإني أؤكد لماليه ولحضراتكم أن القضايا في استئناف محكمة مصر لا يוכל فيها من حاملي إرقازيق أكثر من ١٠٪ ، والمحامون من حضرات الشيخ الموجودون هنا إذا تناقروا في هذا البيان أرجو أن يمارضوني فيها أقول . هذا فوق ما يتكبداه الأهالي من نفقات مالية وعناء جسدي .

**مقرة صاحب المحامي أحمد مرسى بر بلك (وزير العدل) سماه التفقات** المالية التي يتكبداه الأهالي .

**مقرة الشيخ المحترم أؤستاذ السيد أحمد أباز** - كل القضايا يוכל فيها كما أسلفنا ٩٠٪ من حاملي القاهرة وسيترتب على نقل القضايا إلى محكمة المنصورة إما توكل بحام جديد أو نقل الحامي من مصر إلى المنصورة وهذا سيضاهي الأعباء . هذا فضلا عن أن القضايا المستبعدة من سطح المتقاضين إلى البحث من المحامين المختارين في القاهرة وهم موزعون فيها .

**مقرة الشيخ المحترم أؤستاذ معين محمد الجدي** - حضرات الشيوخ المحترمين :

المصلحة العامة هي الأساس في هذه المسألة . لقد سمعت من محالي وزير العدل أن بليس ومينا القمح وأبو حاد أقرب إلى مصر منها إلى المنصورة ولكن تصح المغارة يجب أن يكون مركزها هو مدينة الزقازيق التي بها المحكمة الكلية .

**مقرة صاحب المحامي أحمد مرسى بر بلك (وزير العدل)** - هل حضرة الشيخ المحترم يتكلم عن المحامين أو الأهالي .

**مقرة الشيخ المحترم أؤستاذ معين محمد الجدي** - مدينة الزقازيق هي المركز الأساسي لمراكز مديرية الشرقية واحتساب المسافات يجب أن يكون بين هذه المراكز والزقازيق يقال ما هي المسافة بين أبي حاد والزقازيق وكذلك بالنسبة لبليس ومينا القمح ومدينة انشاص التي ستكون في القريب العاجل مركزا ومستنشا في محكمة .

**مقرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طه باشا** - العلة في إنشاء محكمة الاستئناف بمدينة المنصورة وجود سرائ المحكمة المختلطة بها .

**مقرة الشيخ المحترم أؤستاذ معين محمد الجدي** - إذا كانت هذه هي العلة لما المانع من بناء دار المحكمة في بلد آخر فالمنصورة كانت تابعة إداريا وقضائيا للزقازيق وإني لأفهم كيف لا يدافع أحد من الوزراء أبناء الشرقية أو أحد من شيوخها عنها أن في جعل قضايا الاستئناف الخاصة بمديرية الشرقية من اختصاص محكمة استئناف المنصورة ظلما فادعاها إلى المديرية . وهل هناك ظلم أكثر من أن نقاضي الذي يقيم في بورسعيد يركب القطار ويمر بالزقازيق يقال له استمر في ركوب القطار إلى المنصورة . هذا ليس من العدل في شيء .

فالمنصورة مدينة كبيرة في قضاياها فلتنشا فيها محكمة استئنافية وارتكوا المتقاضين في الزقازيق كما هم . وإني لأعجب كيف أنه لا يوجد وزير أو شيخ من الشيوخ يتكلم لصالح الشرقية ويدافع عنها في هذه المسألة بل إنني أسمع من يقول إن المصلحة العامة تقتضي أن تكون المحكمة الاستئنافية في المنصورة ، أما الشرقية فليس بها إلا ١٠٠ قضية مستزلة إلى النصف ويحسن أن تنفي في اختصاص محكمة استئناف مصر . هل نظامنا نحن أهالي الشرقية وطنينا إنشاء محكمة استئناف في الزقازيق ؟ لو أنشئت المحكمة الاستئنافية في ططا لوافقتنا على ذلك ، وإننا نخصب لها مرض على مشروع قانون بإنشاء محكمة استئناف السكة . إننا أراض في أن تدخل مدينة ططا ضمن دائرة اختصاصها حتى لا تكون المسألة متراخا وردي .



بأوامر تصدرها المحكمة من تلقاء نفسها إلى المحكمة المختصة بمقتضى هذا القانون، وذلك بطلبات محددة وبالحالة التي هي عليها وبدون مصاريف. وفي حالة غياب أحد الخصوم يمن إلى الأمر مع تكليفه الحضور في المواعيد العادية. ولا يسرى هذا القانون على القضايا الموجهة للنظر بالحكم فيها، بل تحكم فيها المحكمة المنظورة أمامها الآن تلك القضايا.

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية، ولتلى المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة، وهذا نصها :

( المادة الثالثة )

يعدل جدول مرتبات رجال القضاء والنيابة المنصوص طيفق المادتين ٨ و ٨٢ من قانون استقلال القضاء والمحقق بالقانون المذكور كالآتي :

( أ ) تستبدل عبارة " رؤساء محاكم استئناف الاسكندرية والمنصورة وأسيوط " بعبارة " رئيسا محكمى الاستئناف بالاسكندرية وأسيوط " .

( ب ) تستبدل عبارة " وكلاء محاكم استئناف الاسكندرية والمنصورة وأسيوط " بعبارة " وكلاء محكمى الاستئناف بالاسكندرية وأسيوط " .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة، ولتلى المادة الرابعة .

تليت المادة الرابعة، وهذا نصها :

( المادة الرابعة )

هل وزير العدل تنفيذهذا القانون، ويصل بمن ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩  
نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

مقرر صاحب المحامى أحمد مرسى بربركة (وزير العدل) - سيقوم بقرار  
ديزل لهذا الغرض ....

مقرر الشيخ محرم لؤسنا العبد أحمد أنان - أنا شيخ أنكل باسم  
كل مصرى ومن حق أن أنكل من بور سعيد المسكنة التي لم يتكلم من  
مصلحة المتقاضين فيها أحد . فكل يذهب المتقاضى إلى المنصورة يترك  
أكبر بور سعيد - مصر في مدينة الزقازيق لينقل إلى القطار الذهاب  
إلى المنصورة وهو شبه قطارات البضاعة وليس في نوافذه زجاج بل لازالت  
نوافذه تحمى بضلف من الخشب . وليس من العدل أن نجثم المتقاضى هذه  
المشقات وهو من سيم أبناء البلاد، وهذا هو الطريق الوحيد للوصول إلى  
المنصورة عن طريق الزقازيق .

**الرئيس** - والآن هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على مشروع التناون من حيث  
المبدأ ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ،  
ولنتقل إلى مناقشة مواده مادة فادة، ولتلى المادة الأولى .

تليت المادة الأولى، وهذا نصها :

( المادة الأولى )

تنشأ محكمة استئناف في مدينة المنصورة، وتشمل دائرة اختصاصها محاكم  
المنصورة والزقازيق وبور سعيد الابتدائية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى، ولتلى المادة  
الثانية .

تليت المادة الثانية، وهذا نصها :

( المادة الثانية )

جميع القضايا المنظورة الآن أمام محكمة استئناف مصر والتي أصبحت  
بمقتضى المادة السابقة من اختصاص محكمة استئناف المنصورة تحال

**عضو الشيوخ المحترم علي زكي العراقي باشا** - نريد شيئا من البيانات حتى نستطيع إبداء رأينا .

**الرئيس** - الذي حدث أن لجنة المالية أودعت أن تستوعب وأن تحفظ كل البيانات الخاصة بهذا الموضوع ، فاجتمعت جمعية مربية وبهذا اجتماعها دولة رئيس الوزراء ومعالى وزير الحربية والبحرية ، وأدليا إليها بمعلومات وبيانات مصغفة ، وعلى أساس هذه المعلومات والبيانات ، وافقت اللجنة بإجماع الآراء على مشروع القانون .

**عضو الشيوخ المحترم علي زكي العراقي باشا** - كما اتهمت اللجنة بعد الإدلاء إليها بالبيانات والمعلومات اللازمة ، نريد نحن أن نتقن أيضا ، وإن كان الأمر يحتاج إلى عقد جلسة مربية فلا مانع من ذلك ، إذ من حقنا أن نتقن على المعلومات والبيانات الكافية إرضاء لضمائرنا .

**القرر** - من بين هذه البيانات قسط ليس فيه شيء من السرية . فتعلمون حضراتكم أن هذه التجاوزات ترتبت على أساس طول المدة ، وزيادة في عمليات لم تكن في الحسبان عند تقدير الاعتماد المدرج بالميزانية . فقد كان عددا لها وقت معين . ولكن هذا الزمن قد طال واستطال الظروف فعملونها أيضا . وتعلمون فوق ذلك أن تلك العمليات كان مفروضا فيها أول الأمر أن تتم بإعداد قوات عديدة أيضا ، ولكن العمليات اتسعت فاستلحمت زيادة هذه الأعداد . وكل ذلك بطبيعة الحال يقتضي تكاليف أكثر فيما يتعلق بالامدادات وفيما يتعلق أيضا بنفقات الغذاء والكساء ، وما يتعلق أيضا بالمرتبات الإضافية ، وكان من نتيجة هذا والعمليات مستمرة ، تسع من وقت لآخر ، أن تصرف الحكومة في الاعتماد الذي لديها فتوظف بعضه في الطليات العاجلة والبعض الآخر تلجأ بشأنه إلى البرلمان لتسكيل ما فاتها .

والمهم الذي شاعت اللجنة أن تتأكد منه هو أن المبلغ الذي قدر منذ البداية للتمتد والمسدات الحربية لم يحصل فيه أي تجاوز مطلقا ، كما أن اللجنة شامت أن تتأكد أيضا من أن هذه البطاقات قد استكلت إجراءاتها الشكلية . ولو أن الاعتماد الذي أقرتموه قد أعطى الحكومة من كل القيود الخاصة ولكن وكل وزارة الحربية قرر أمام اللجنة صراحة أنه قد احتيط لكل هذه البطاقات . وقد امتكلت أوضاعها بالشكلية كلها ، فتمسك كل

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المسألة الرابعة .

ويؤجل أخذ الرأي ابتداء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى إلى الأسبوع المقبل .

## ١٩ - مشروع قانون

بالإذن للحكومة في الارتباط في السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في حدود ثمانية ملايين من الجنيحات زيادة على الاعتماد المسدود لقرورات الإضافية للقرورات المصرية بمناسبة الحالة القائمة في فلسطين - بمقررة بلغة المالية (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادتيه مادة فادة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى إلى الأسبوع المقبل

( المقررة حضره الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بكور ، بدلا من حضرته الشيخ المحترم الأستاذ عبد الحل شراوى لانسراة من الجلسة ) .

**الرئيس** - تدبت وزارة الحربية والبحرية حضرته الأستاذ عبد مصطفي غريب لحضور مناقشات المجلس أثناء نظر مشروع هذا القانون .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرته ) .

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

**عضو الشيوخ المحترم علي زكي العراقي باشا** - ليس أمامنا معلومات من هذا المشروع حتى نستطيع إبداء الرأي فيه .

**الرئيس** - لقد قدمت لجنة المسألة تقريرها عن هذا الموضوع ، وأعتقد أن فيه الكفاية .

**عضو الشيوخ المحترم علي زكي العراقي باشا** - ليس في التقرير بيانات كافية . وإذا كان هناك بيانات سرية فلا مانع من الإدلاء بها في جلسة سرية .

**عضو صائب الروثة إبراهيم عبد الهادي باشا** ( رئيس مجلس الوزراء ) - لقد تضمن تقرير اللجنة البيانات الكافية .

**فقرة السج المزمع عمر الوهاب طبعاً** - لا أرى جدالاً الذي أدلى به حضرة الشيخ المزمع مقرر اللجنة من حاجة إلى طلب عقد جلسة سرية لهذا الغرض .

**الرئيس** - لنسرد عرض حضرة المقرر الأمر على حضراتكم ، فهل توافقون حضراتكم على تحرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتنقل إلى مناقشة مادته مادة فائدة ، وتتل المادة الأولى :

مادة ١ - يؤذن للحكومة في الارتباط في السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ في حدود ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه ( ثمانية ملايين جنيه ) زيادة على الاعتماد المدرج في ميزانية السنة المذكورة للصروفات الإضافية اللازمة للقوات المصرية بمناسبة الحانة القائمة في فلسطين .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، وتتل المادة الثانية :

مادة ٢ - على وزيرى الحرية والبحرية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .  
نأمر بإن يسم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

ذلك أن هناك أدتيا الت حلت ، وهي - خاصة بمعدات كانت لحكومة قد افقت عليها من قبل قدماوزت الاعتاد تبعاً لذلك وتقدمت الى البرلمان بطلب اعتماد مبلغ ثمانية ملايين من الجنيهاً المعروضة الآن .

ولقد شاعت اللجنة أن تبين الأرقام في قصيلها فمضت عليها بيانات يكتفى أن أعرض على حضراتكم رؤسائها . لأن التفاصيل لا أظن أن وقت المجلس يتسع لها ، أو يدخل في ثناياها .

**المقرر** - لا أظن أن المجلس يريد التوسع في التفاصيل أو الدخول في ثناياها .

ثلاثاً فيما يتعلق بالمساهيات والمزيتات قد زاد الرقم بمقدار مليون ومائتى ألف من الجنيهاً تبعاً للأسباب التي قدمتها ، وهي أن المدة قد استطاعت وأن المدد قد زاد .

وقد زاد الرقم المقدر للثقلات الحربية بمقدار مليون وثلاثين ألفاً من الجنيهاً ومنها الثقلات بالسكك الحديدية ولقوريات . ولقد زاد الرقم المقدر للآلات والمهمات تبعاً لزيادة المدد وتعرض الملابس في الميدان للتلطف .

كل هذه الأرقام هي التي انتهت بنا إلى هذا التجاوز الذي بلغ قدره ثمانية ملايين من الجنيهاً .

ولقد كان المبلغ المخصص سلاح الطيران الملكي لبرين ألفاً من الجنيهاً ولكن هذا الرقم صمد إلى سقاة واسعة وستين ألفاً من الجنيهاً . وهناك مبلغ لم يدخل في الحساب عند التقدير . فذلك أن الجيش قد احتل بعض المناطق ولا بد من مال لإدارة هذه المناطق ، بل ولا بد من تغذية أهلها وقد طلب لهذا الغرض نصف مليون من الجنيهاً .

فلك هي البحوث التي قامت بها بحكم المالية وانتهت بها إلى الموافقة على مشروع هذا القانون واللجنة لا تزداد لحظة واحدة في أن تضع بين أيدي حضراتكم أى بيان يطلبه أحد من حضراتكم .

**فقرة السج المزمع على زكى البراوى باشا** - بعد سماع بيان حضرة المقرر لازلت عند رأي الأول من طلب عقد جلسة سرية لسماع جميع التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، ويؤجل أخذ  
الرأى بالتداء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين  
الأخرى إلى الأسبوع المقبل .

## ٢١ - تأجيل

باقى الواردة فى جدول الأعمال إلى الجلسة المقبلة

نتج همزم توقيب ووس ماشا - لقد تأخر الوقت وأرى تأجيل  
جميع المسائل الباقية فى جدول لأعمال إلى جلسة الأسبوع القادم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل باقى المواد الواردة فى  
جدول الأعمال إلى الجلسة المقبلة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن ، على أن  
تعقد الجلسة التالية يوم الاثنين المقبل ١١ رجب سنة ١٣٦٨ ( الموافق ٩  
مايو سنة ١٩٤٩ ) الساعة الخامسة والنصف مساء ؟

( موافقة ) .

( رفعت ابلا - ن الساعة الثامنة والأربعين مساء ) .

# الْمَجْلِسُ الشَّعْبِيُّ

## دور الانعتاد العادى الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة الحادية والثلاثين

المعقودة علنا في يوم الاثنين ١١ رجب سنة ١٣٦٨ ، الموافق ٩ مايو سنة ١٩٤٩

[عُقدت بصفة مربية أثناء النظر في مشروع القانون الوارد في الخصم رقم ١٦ من الساعة السادسة مساء إلى الساعة التاسعة وأخاطبة العشرين مساء]

### ملخص

#### رقم الصفحة

- ١ — إجازة... ١٠٢٥
- ٢ — التصديق على مضبطة الجلسة السابعة (٢ مايو سنة ١٩٤٩) ... ١٠٢٥
- ٣ — مرسوم بتعيين حضرة أحمد إمام الطاهر القنبدى عضواً لمجلس الشورى — حلف حضرة الأمين الدستورية — إحالة المرسوم إلى لجنة تحقيق صحة التكملة ... ١٠٢٦
- ٤ — اعلان انتخاب حضرة محمد فهمي ليمسوى بك عضواً بمجلس الشورى من دائرة كفر الشيخ — حلف حضرة الأمين الدستورية — إحالة موضوع تحقيق صحة العضوية إلى لجنة تحقيق صحة العضوية ... ١٠٢٦
- ٥ — محاولة الانتداء على معادة رئيس مجلس النواب — قرار المجلس الرسمى كتاب تهمة لسادته واستنكار لفظه أثناء اجراءه ... ١٠٢٧
- ٦ — مناقشة السجامة المالية العامة لزيادة الدولة يوم الاثنين ١١ رجب سنة ١٣٦٨ ... ١٠٢٧
- ٧ — مرسوم بمشروع قانونين :
  - ( أ ) مرسوم بمشروع قانون بإضافة ميادة إلى الفقرة "هـ" من المادة الثانية من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المزارعين والمساكين ... ١٠٢٧
  - إحالة مباشرة إلى لجنة العدل ... ١٠٢٧
  - ( ب ) مرسوم بمشروع قانون بشأن الإضافة المصرية ... ١٠٢٧
  - إحالة إلى لجنة الرواصلات ... ١٠٢٧
- ٨ — مشروع قانون وارد من الحكومة تم من مجلس النواب بشأن دفع العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨ ، الخاص بالأحكام العرفية ... ١٠٢٨
- إحالة مباشرة إلى لجنة العدل ... ١٠٢٨
- ٩ — مشروع ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٤٩ — ١٩٥٠ (المسودات) القسم ١٣ "وزارة الزكاة" وقسم ١٦ "وزارة الشؤون الاجتماعية" ... ١٠٢٨
- إحالتها مباشرة إلى لجنة المالية ... ١٠٢٨

## رقم الصفحة

١ - موافقة على التراب على مشروع القوانين الآتية كما أقرها مجلس الشيوخ :

- ( أ ) مشروع قانون بتعديل المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ ، الخاص بإزالة حجة الطب ... ١٠٢٩
- ( ب ) مشروع قانون بشأن الأسلحة وذخائرها ... ١٠٢٩
- ١٠ - ودأقار الحاصلات والمعارف السعودية على الزبائن التي أيدت في العهد الملكي ... ١٠٢٩  
ملحق رقم ١٥٤
- ١٢ - وعدود على عراض ... ١٠٢٩  
ملحق رقم ١٥٥
- ١٣ - استجوابان :

- ( أ ) الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب المحلة رئيس مجلس الوزراء من حضرة الشيخ المحترم عبد أمين يوسف بك ، عن التنظيم الإداري ومشكلة الموظفين ... ١٠٣٠
- ( ب ) الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب المحلة وزير الداخلية ، من حضرة الشيخ المحترم عبد أمين يوسف بك ، عن اضطراب المروحي شوارع القاهرة ... ١٠٣٠
- تأجيل إلى الله ... ١٠٣٠
- ١٤ - إعادة المناقشة في مشروع القانون الخاص بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ ، الخاص بضريبة الأرباح ، بناء على طلب المقروطين الساعة ١٧٥ من الجلسة الداخلية ... ١٠٣٠
- ١٥ - تأجيل أخذ الرأي في مشروعات القوانين الساتر الموافقة عليها حتى ينظر مشروع القانون الخاص بالأحكام الجزئية ... ١٠٣٠
- ١٦ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب باستئصال القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ ، الخاص بالأحكام الجزئية ... ١٠٣٠  
تقرر بطلان الفصل
- طلب الجلسة سرية ، ثم أجازتها عليه ... ١٠٣١
- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ومناقشة مواد مادة قاعدة والموافقة عليه كما أقره مجلس النواب في الجلسة السرية - أخذت الرأي عليه بالثناء بالاسمع مع مشروعات القوانين الأخرى ... ١٠٣١
- ١٧ - أخذت الرأي على مشروعات القوانين الآتية :

- ( أ ) مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٠ ، الخاص بمراقبة صادرات الحاصلات الزراعية ... ١٠٣٢
- ( ب ) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي يبلغ ١٩١٢٥ جنيهاً في القسم ٧ "وزارة التجارة والصناعة" ، فرع ١٣ "الهيدروا العام" ، باب ٣ "أعمال جديدة" ، فصول صفروقات الإصدار عن أسهم الحكومة في البنك الصناعي ... ١٠٣٢
- ( ج ) مشروع قانون بالاذن تمكينة في الارتباط في السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في حدود ثمانية ملايين من الجنيئات زيادة على الاعتماد الموجه للصفروقات الإضافية لقنوات المسيرة بتسمية الحافة القائمة في فلسطين ... ١٠٣٢
- ( د ) مشروع قانون بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٦ ، يضم دوائر العلوم إلى جامعة قواد الأول ... ١٠٣٢
- ( هـ ) مشروع قانون بتمهيد السبل القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨ ، الخاص بالأحكام الجزئية ... ١٠٣٢
- الموافقة عليه وحالة بالثناء بالاسمع ... ١٠٣٢
- ١٨ - تقرير لجنة الشؤون الدستورية وقانون الانتخاب واللائحة الداخلية من اللجنة الدستورية الخاصة بوضع الأخلاق المال المصري الإنجليزي المقوق في ٣٠ هريفة سنة ١٩٤٧ من البرلمان عليها الساعة ٤٩ من المستور ... ١٠٣٣  
ملحق رقم ١٥٧
- الموافقة على التقرير ... ١٣٣٤
- ١٩ - تأجيل إلى الموعد الواردة في جدول الأعمال إلى جلسة الله ... ١٠٣٤

وحضر من الوزراء حضرة صاحب الدولة إبراهيم عبد الله ، وزير المالية ،  
الوزراء ووزراء الداخلية ووزراء الخارجية بالنيابة ، وحضرات أصحاب المجالس :  
أحمد عبد القادر باشا ، وزير الأشغال العمومية ، الأستاذ علي السيد أيوب  
وزير المعارف العمومية ، إبراهيم صدوق باشا ، وزير الموصلات ،  
طه عبد الوهاب السباعي باشا ، وزير الدولة ، الأستاذ عبد الحميد عبد الحلق  
وزير القنون ، محمود حسن باشا ، وزير الدولة ، الدكتور نجيب اسكندر باشا  
وزير الصحة العمومية ، الأستاذ محمود رياض وزير التجارة والصناعة ،  
علي عبد الرزاق باشا ، وزير الأوقاف ، الفريق محمد عبد باشا ، وزير الحربية  
والبحرية ، جلال فهم باشا ، وزير الشؤون الاجتماعية ، أحمد حمزة بك  
وزير العدل ، عباس أبو حسين باشا ، وزير الزراعة ، مصطفى مرعي بك  
وزير الدولة ، عبد زكي علي باشا ، وزير الدولة ، حسين فهمي بك ، وزير  
المالية .

تولى السكرتيرة العامة أمين عن العرب بك .

( أعلن حضرة صاحب السعادة الرئيس افتتاح الجلسة ) .

## ١ - إجازة

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم اسماعيل دواز إجازة لمدة شهرين  
من أول مايو الحالي ، لمرضه .

نهل تواظفون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

## ٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

( ٢ مايو ١٩٤٩ )

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة  
السابقة ؟

( لم يترشح أحد ) .

الرئيس - يصدق المجلس على مضبطة الجلسة السابقة ،

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والنصف مساء ، برئاسة حضرة صاحب  
السعادة الدكتور محمد حسين ميكل باشا رئيس المجلس .

تولى السكرتيرة العامة حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ عبد الرحمن نور ، محمد علي الناظر بك ، الأستاذ عبد الرزاق  
وهبه القاضي .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما عدا :

الغائبين :

أولاً - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد علي أبو ستيت بك ، الشيخ اسماعيل نواز ، حسن السيد بدواوي  
باشا ، الدكتور عبد الرحمن حوض ، محمد المفازي عبد ربه باشا ، محمد  
توفيق راضي بك ، محمد طاهر باشا ، الأستاذ محمود أبو الفتوح .

ثانياً - بسبب المرض حضرات الشيوخ المحترمين محمد شفيق باشا ،  
محمد نجيب التوابي باشا .

ثالثاً - باحتذار .

( ١ ) من جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد لعلي السيد باشا ، حسن حسن هزام بك ، سيد بهس بك ،  
عبد السلام الشاذلي باشا ، عبد الفتاح يحيى باشا ، السيد  
عبد الحميد الرماني ، وهيب دوس بك .

( ب ) من جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الشيخ حسين صالح خليفة ، عبد الستار حسن عمران ، الأستاذ  
محمد محمد الوكيل .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد قريشي باشا ، أحمد همام حسين بك ، اسماعيل صدق باشا ، حسن  
عبد الوكيل ، حسين مصطفى حمزة بك ، سابع حوشي باشا ، سليمان مصطفى  
خليل ، عبد رشوان الزمر بك ، الأستاذ عبد نجيب عبد جمه ، الأستاذ  
منجبل فذك .





## ٦ - مناقشة السياسة المالية العامة

لمناقشة الجلسة يوم الاثنين المقبل

الرئيس - سيبدأ المجلس في مناقشة السياسة المالية العامة لمشروع ميزانية الدولة يوم الاثنين المقبل . وقد قيد بعض حضرات الزملاء المحترمين أسماهم والموضوعات التي يريدون الكلام فيها .

فالمرجو من حضرات الأعضاء الذين يرغبون في الكلام أن يقيموا أسماهم والموضوعات التي سيتناولونها قبل جلسة يوم الاثنين التالي .

## ٧ - مرسومان بمشروع قانونين

إحالة الأول : ... إلى لجنة العدل ، وحالة الثاني : إلى لجنة العدل

الرئيس - ورد كتاب (١) من وزارة العدل ، ومعه صورة من المرسوم بمشروع قانون بإضافة عبارة إلى الفقرة "هـ" من المادة الثانية من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين ، وقد أحلتها مباشرة إلى لجنة العدل .

ورود كتاب (٢) من رئاسة مجلس الوزراء ، ومعه صورة من المرسوم بمشروع قانون الصادر في ٢ مايو سنة ١٩٤٩ ، بشأن الإذاعة المصرية .

فهل توافقون حضراتكم على إحالته إلى لجنة المواصلات ؟

( موافقة ) .

حضرة الشيخ المحترم في قمه العيسى بالله - أحلف بالله العظيم أن أكون غفلة للوطن وللك ، مطيعاً للمستور ولقوانين البلاد ، وأن أؤدي أعمالاً بالقيمة والصدق .

( تصديق )

الرئيس - أهنيء حضرة الزميل المحترم ، وبإعمال موضوع صحة العضوية إلى لجنة تحقيق صحة العضوية .

## ٨ - محاولة الاعتداء

على حادثة رئيس مجلس النواب - قرار المجلس إرسال كتاب تهمة لسادة وادنتكار هذه المحاولات الإجرامية

الرئيس - حضرات الزملاء المحترمين ،

فعلين حضراتكم ما كان من محاولة الاعتداء على زيبنا حضرة صاحب السادة الأستاذ عبد حامد جوده رئيس مجلس النواب ، وهو حادث إجرامي نستذكره جميعاً ونأسف له غاية الأسف

فهل توافقون حضراتكم على إرسال كتاب تهمة لسادته واستنكار هذه المحاولات الإجرامية ؟

( موافقة ) .

(١) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بأن أرسل لسادتك مع هذا صورة من المرسوم بمشروع قانون بإضافة عبارة إلى الفقرة "هـ" من المادة الثانية من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين ، رجاء انفضل بمرسه على المجلس طبقاً للمادة ٢٥ من الدستور .  
وتفضلوا سادتك بقبول تاتي الاحترام  
٥ مايو سنة ١٩٤٩

وزير العدل

أحمد مصطفى باشا

(٢) نص الكتاب :

حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بأن أرسل لسادتك مع هذا صورة من المرسوم الصادر في ٢ مايو سنة ١٩٤٩ بمشروع قانون الإذاعة المصرية ، رجاء انكرم بمرسه على المجلس .  
وتفضلوا سادتك بقبول تاتي الاحترام  
٥ مايو سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس الوزراء

إبراهيم عبد الحامد

## ٨ - مشروع قانون

وأورد من الجلسة من مجلس النواب - لحالته مباشرة إلى لجنة العدل

**الرئيس -** وزير (١) من وزارة الداخلية، ومعه صورة من المرسوم بمشروع قانون شمس الدين المملوكي رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨، الخاص بالأحكام الجزائية، وقد حتمت مباشرة إلى لجنة العدل.

ثم ورد كتاب (٢) من وزارة مجلس النواب بأنه نظر، بملحة ٣ مايو سنة ١٩٤٩، مشروع القانون المذكور بصفة مستعجلة وأقره. وقد أحتمت كذلك إلى لجنة العدل التي أقرت نظره وقدمت تقريرها عنه، وهو مشروع من حضراتكم بملحة ٣ مايو.

**عضو الشيوخ -** السيد الأستاذ الدكتور عبد الحليم زعزوع - لم يصلنا التقرير حتى الآن. ولربما يكون قد وصل لحضرات الشيوخ المقيمين بالقاهرة.

## ٩ - مشروع ميزانية الدولة

للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ (المصروفات) القسم ١٣ وزارة الزراعة "والقسم ١٦ وزارة الشؤون الاجتماعية" - ورد دوماً من مجلس النواب وإحالتها مباشرة إلى لجنة المالية

**الرئيس -** ورد كتابان (٣) من مجلس النواب أنه نظر بملحة ٣ مايو سنة ١٩٤٩ القسم ١٣ وزارة الزراعة "من مشروع ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠، ووافق على اعتمادات أبوابه، كما نظر بملحة ٣ مايو سنة ١٩٤٩ القسم ١٦ وزارة الشؤون الاجتماعية" من مشروع ميزانية الدولة المذكورة، ووافق على اعتمادات أبوابه.

وقد أحتمتا مباشرة إلى لجنة المالية.

(١) نص الكتاب

**حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ**  
أشرف بالبحر على هذا المرسوم من المرسوم بمشروع قانون بشأنه الفصل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨، الخاص بالأحكام الجزائية، وجاء التفضل برضه على هيئة المجلس، وقضوا بمصادقته بغيره على الاحترام ما

٤ مايو سنة ١٩٤٩

(٢) نص الكتاب

**حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ**  
أشرف بالبحر على هذا المرسوم من المرسوم بمشروع قانون بشأنه الفصل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨، الخاص بالأحكام الجزائية، وجاء التفضل برضه على هيئة المجلس، وقضوا بمصادقته بغيره على الاحترام ما

٤ مايو سنة ١٩٤٩

(٣) نص الكتاب الأول

**حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ**

أشرف بالبحر على هذا المرسوم من المرسوم بمشروع قانون بشأنه الفصل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨، الخاص بالأحكام الجزائية، وجاء التفضل برضه على هيئة المجلس، وقضوا بمصادقته بغيره على الاحترام ما

٤ مايو سنة ١٩٤٩

نص الكتاب الثاني

**حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ**

أشرف بالبحر على هذا المرسوم من المرسوم بمشروع قانون بشأنه الفصل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨، الخاص بالأحكام الجزائية، وجاء التفضل برضه على هيئة المجلس، وقضوا بمصادقته بغيره على الاحترام ما

٤ مايو سنة ١٩٤٩

دعوى مجلس النواب  
عبد الحليم زعزوع

دعوى مجلس النواب  
عبد حامد جوده

دعوى مجلس النواب  
عبد الحليم زعزوع

## ١١ - ردًا وزارتي المواصلات والمعارف العمومية

على الرغبات التي أيدت في لعمري المدني

**الرئيس** - ورد كتابان<sup>(١)</sup> من وزارتي المواصلات والمعارف العمومية ومع كل منهما بيان<sup>(٢)</sup> ياتم في الرغبات البرلمانية التي أيدت إنشاء عدد الانتقاد المادى الثالث والعشرين ، سيثبت نصها في المضبطة .

## ١٢ - ردود على عرائض

**الرئيس** - وردت<sup>(٣)</sup> ردود من بعض الوزارات على عرائض سبق إحالتها إليها ، ستكتب نصوصها في المضبطة .

## ١٠ - موافقة مجلس النواب

على مشروع قانونين كما أقرها مجلس الشيوخ

**الرئيس** - ورد كتاب<sup>(١)</sup> من رئاسة مجلس النواب بأنه نظر بمجلسه المقودين في ٢٦ أبريل ٢٠ مايو سنة ١٩٤٩ التصديق الذي أدخله مجلس الشيوخ على مشروع قانون بتعديل المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ ، الخاص بزيادة مهنة الطب ، ووافق عليه بالصيغة النهائية التي أقرها مجلس الشيوخ .

**الرئيس** - ورد كتاب<sup>(٢)</sup> من رئاسة مجلس النواب بأنه نظر بمجلسه المقودين في ٢٣ مايو سنة ١٩٤٩ التعديلات التي أدخلها مجلس الشيوخ على مشروع القانون الخاص بالأسلحة وذخائرها ، ووافق عليه بالصيغة النهائية التي أقرها مجلس الشيوخ .

(١) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظر بمجلسه المقودين في ٢٦ أبريل ٢٠ مايو سنة ١٩٤٩ التصديق الذي أدخله مجلس الشيوخ على مشروع قانون بتعديل المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ ، الخاص بزيادة مهنة الطب ، ووافق عليه بالصيغة النهائية التي أقرها مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول تاتي الاحترام

٢ مايو سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
عبد العزيز مشرف

(٢) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظر بمجلسه المقودين في ٢٣ مايو سنة ١٩٤٩ التعديلات التي أدخلها مجلس الشيوخ على مشروع قانون الخاص بالأسلحة وذخائرها ، ووافق عليه بالصيغة النهائية التي أقرها مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول تاتي الاحترام

٢ مايو سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
عبد العزيز مشرف

(٣) نص الكتابين :

"حضرة صاحب المالى رئيس مجلس الشيوخ

أشرف براءة سادتك بالبيانات الخاصة بالرغبات التي أيدت في دور الانتقاد المادى الثالث والعشرين ، لتتفضلوا بإبلاغه إلى الممان المختصة لتيسر لها درس مشروع ميزانية العمارة التي هي في مدد دراسته الآن .

وتفضلوا بقبول تاتي الاحترام

٥ مايو سنة ١٩٤٩

وزير المواصلات  
أبراهيم مصطفى باشا

"حضرة صاحب المالى رئيس مجلس الشيوخ

ودا على ما جاء بكتاب المجلس المؤرخ ٦ أبريل سنة ١٩٤٩ بشأن مراقبة سادتك بما يتم في الرغبات التي أيدت في دور الانتقاد المادى الثالث والعشرين الخاصة بوزارة المعارف ، أشرف بأن أرسل إلى سادتك رضى هذا البيان المطروح .

وتفضلوا سادتك بقبول تاتي الاحترام

٨ مايو سنة ١٩٤٩

وزير المعارف العمومية  
علي أدهب

(١) جامع المحرر رقم ١٥٣

(٢) د د ١٥٤

### ١٣ - استجوابان

(أ) الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب المرء رئيس مجلس الوزراء - من حضرة الشيخ المحترم عبد أمين يوسف بك ، التعليم الإداري ومشتكا الموقنين

(ب) الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب سيرة وزير الداخلية ، من حضرة الشيخ المحترم عبد أمين يوسف بك ، عن اضطراب المرد في شوارع القاهرة تأجيلها إلى حد

الرئيس - لقد انفتحت مع حضرة الشيخ المحترم عبد أمين يوسف بك على تأجيل المناقشة في هذين الاستجوابين جلسة غد

مقرر الشيخ المحترم عبد الرحمن باشا - أرجو تأجيل المناقشة في الاستجوابات إلى أن تتهيأ من مناقشة الميزانية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل المناقشة في هذين الاستجوابين إلى جلسة غد ؟  
( موافقة ) .

### ١٤ - إعادة المناقشة

في مشروع القانون رقم ١١٣ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ ، الخاص بضريبة لأطيان ، الذي طلب تقرره مسبقا لقادة ١٧٥ من اللائحة الداخلية

الرئيس - تقدم طلب<sup>(١)</sup> من حضرة زميل المحترم فريد أبو شادي بك لإعادة المناقشة في مشروع القانون الخاص بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ ، الخاص بضريبة لأطيان ، الذي سيؤخذ عليه ، الرأي اللبلة بالبناء بالاسم .

ولما كان حضرته هو المقرر في مشروع هذا القانون ، فمن حقه أن يقدم وحده بهذا الطلب طبقا لقادة ١٧٥ من لائحة المجلس الداخلية .

لنؤسس<sup>(٢)</sup> محمد رشيد رشاد نور - تنص الفقرة الثانية من المادة ١٧٥ من اللائحة الداخلية على ما يأتي :

" يجوز قبل البدء في أخذ الرأي على مشروع قانون في مجموعه في جلسته التالية إعادة المناقشة في مادة أو أكثر من مواد ذلك طلب ذلك مقررا بمجلس أو رئيسها أو الحكومة أو عشرة من الأعضاء "

(١) نص الكتاب ،

" حضرة صاحب السعادة رئيس المجلس

بعد التماس ، بناء على الفقرة الأخيرة من المادة ١٧٥ من اللائحة ، أرجو الفصل بأن تقرر ما إذا كان يجوز إعادة المناقشة في مشروع القانون الخاص بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ ، الذي سيؤخذ عليه على أية حال .

وهذهوا ساداتكم بخير على الاحترام ما

٢ مايو سنة ١٩٤٨

يراجع الملحق الذي رقم ١٥٥

مقرر الشيخ المحترم محمد فؤاد سليم الدين باشا - إعادة المناقشة في هذا المشروع تستغرق مدة طويلة قد تزيد على ساعتين ، ويحسن أن ننظر أولا مشروع القانون الخاص باستقرار العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالأحكام العرفية إذا كان في التبة نظره اللبلة .

مقرر صاحب الدعوة إبراهيم عبد الرحمن باشا (رئيس مجلس الوزراء) - مناقشة قانون الضرائب لا تستغرق وقتا طويلا ، وعلى كل حال ليس هناك مانع من أن نبدأ بنظر قانون الأحكام العرفية .

مقرر الشيخ المحترم أبو البرهم زكي - المجلس غير موافق على إعادة المناقشة في قانون الضرائب ، وليؤخذ الرأي على القانون اللبلة .

الرئيس - لقد أعدت المناقشة فضلا ، بتأهيل طلب المقررة طبقا لقادة ١٧٥ من اللائحة الداخلية .

### ١٥ - تأجيل أخذ الرأي

على مشروعات القوانين السابق المرافقة عليها حتى يطر مشروع القانون الخاص بالأحكام العرفية

الرئيس - سيطلب العمل بقانون الأحكام العرفية في ١٥ مايو الحالي ، فليس توافقون حضراتكم على نظره أولا ، حيث إنه مطلوب نظره بطريق الاستئصال ، ثم يؤخذ الرأي عليه مع مشروعات القوانين الأخرى الموجلة لأخذ الرأي ؟  
( موافقة ) .

### ١٦ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب باستقرار العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨ ، انتماء بالأحكام العرفية - تقرر لجنة العدل (٣) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ومناقشة موادها مادة فادة والمراقبة عليه كما أقر مجلس النواب في جلسته السرية - أخذ الرأي عليه بالبناء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

( تقرر حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك ) .

المقرر - قدمت الحكومة مشروع قانون بمد العمل بالقانون الخاص بالأحكام العرفية ، وقد نظره مجلس النواب ، وأحيل إلى مجلس الشيوخ . فنظرته لجنة العدل بمجلسكم الموقر ، وقد أدخلت اللجنة على المشروع بعض

مقرر الشيخ المحترم على أن يركب المراكب بالأسا - وأنا كذلك وضعت المشروع من حيث المبدأ .

مقرر الشيخ المحترم الأستاذ محمد سليم جابر - هذا غير وارد في التقرير .

المقرر - هذا الكلام لا محل له هنا ، ولا داعي السؤال عن رأي أغلبية اللجنة أو أقرتها ، لأن كل إنسان يمكنه عمله هو لا يقل غيره ، ولكل رأي للناس . فإذا كان حضرة الشيخ المحترم مرافعا لما جاء في تقرير اللجنة ، فليقره ، وإلا فليرفضه وبين وجهه نظره للجلس .

الرئيس - والآن ، فلننتقل إلى أخذ الرأي على المشروع من حيث المبدأ ، فهل يريد أحد من حضراتكم أن يتكلم في مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

مقرر صاحب الدعوة إبراهيم عبد الوهاب (رئيس مجلس الوزراء) - رجو أن تكون المناقشة في جلسة سرية .

مقرر الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين بالأسا - هل تكون الجلسة سرية بعد أن تكلم حضرة . قور ؟

مقرر صاحب الدعوة إبراهيم عبد الوهاب (رئيس مجلس الوزراء) - إن ما قاله حضرة مقرر اللجنة ضد المشروع المقدم من الحكومة . وكان من حق أن أحاط بجمل الجلسة سرية قبل أن يتكلم حضرة المقرر ، ولكن تجاوزت عن هذا الحق .

المقرر - لنحل القاعة من المولفين وغيرهم والشرقات من الزائرين ورجال الصحافة .

( أخلت القاعة من المولفين وغيرهم والشرقات من الزائرين ورجال الصحافة ، وعقدت الجلسة ببيتة سرية الساعة السادسة مساء ، ولم يبق بالقاعة سوى حضرات الشيوخ المحترمين وحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وحضرات أصحاب المجالس الوزراء وحضر بالجلسة بناء على إند من المجلس حضرة صاحب الغزة أمين عن العرب بك السكرتير العام وإبراهيم عبد الوهاب بك السكرتير العام المساعد وحضرة الأستاذ محمد القباني مدير الإدارة التشريعية وحضرة الدكتور سيد نوفل وكيل الإدارة التشريعية والمختارون . وظلت الجلسة مقفولة ببيتة سرية حتى الساعة التاسعة والثلاث ، وعندئذ أعيدت ببيتة طنية ) .

الرئيس - وافق المجلس بملسته السرية على مشروع القانون من حيث المبدأ ، وناقش مواده مادة مادة ، ووافق عليه بالصيغة الواردة من مجلس النواب ، ولم يبق إلا أخذ الرأي عليه بالنقل بالاسم .

بتدليلات هامة . وفي الوقت ذاته قبلت المشروع من حيث المبدأ ، لا ظهر من أن الحاشية في البلاد وحالة الجيش تستلزمان بقاء الأحكام لمرفية . كذلك رأيت اللجنة أن مدة سنة طويلة ، بغلقتها ستة أشهر . في خلال هذه المدة إذا تبين للحكومة أن الحالة تستدعي امتداد القانون لمدة أخرى ، تقدم بالتشريع اللازم . وقد قصدنا من تعصير المدة معالجة الحال ، لأن الحالة العامة تتأثر بالأعمال المسادية والفضائية .

وإن الأحكام المرفية ليست مرغوبة لقائم ، ولكنها مما قد تدعو إليه المصلحة العامة .

وبناء على ذلك ، رأيت اللجنة إدخال تعديلات هامة ، هي :

( أولا ) قصر المدة على ستة أشهر بدلا من سنة .

( ثانيا ) أن تميد للصحافة حرثها كاملة ، غذفت من المشروع ذلك النص للقتل بضرورة إرسال ست نسخ من كل عدد أو ملحق أو طبعة ثانية من الصحف والنشرات إلى الجهة الإدارية قبل توزيعها بنصف ساعة على الأقل ، لأن في ذلك حرجا وتعطلا للصحيفة . إن في القانون الصام عقوبات رادة لكل من يرتكب مخالفة بواسطة المطبوعات سواء أكانت جنسية أم جنائية غير احتياج إلى عرض النسخ قبل توزيعها بنصف ساعة ، إذ قد يفوت ميعاد توزيع الجريدة ، فصاب بغير مبلغ .

يجب للانتقال من حال إلى حال أن تندرج في رفع الأحكام المرفية شيئا فشيئا ، وكذلك في تخفيف أحكامها وتحقيق حرية الصحافة ومنع الرقابة عليها .

هذا ما رأيت اللجنة حذفه سواء أكان من جهة منع الرقابة أم من جهة توقيع العقوبة على رئيس التحرير ، وحاشية الحاكم الواردة في المادة كما وردت من مجلس النواب ، وهي المادة التي تقضى بمقبوبة المجلس أو الغرامة .

كذلك رأيت اللجنة - لسرعة الفصل في أمر المقبوض عليهم سواء قبل صدور القانون أو بعده - أن تمجد موعدا تبث فيه اللجنة الموكول إليها أمر الفصل في أمرهم ، لأن حرية الناس ليست رخيصة . فيجب أن تصدر هذه اللجنة قرارها بسرعة ، إما بإسقرار القبض عليهم أو بالإفراج عنهم .

هذا هو مجمل تقرير اللجنة .

مقرر الشيخ المحترم الأستاذ محمد سليم جابر - هل هذا رأى اللجنة كلها أو أغليتها ؟

المقرر - ذلك رأى جميع أعضاء اللجنة ما عدا حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن الزاوي بك الذي رفض المشروع من حيث المبدأ .



## ١٨ - تقرير لجنة الشؤون الدستورية

## وقانون الانتخاب واللائحة الداخلية (١)

من القطة الدستورية الخاصة بوضع الاتفاق المال المصري الإنجليزي المقود في ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٧ من البرلمان طبقا لادة ٤٦ من الدستور المرافقة من التقرير

( التقرير حضره الشيخ المحترم أحد رمزي بك بالنيابة عن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الوكيل مقرر اللجنة المنتخب )

القرار - بجلسته ٩ يولية سنة ١٩٤٧ ، عرض على المجلس استجواب موجه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد علي شعراوي ، عن وجوب عرض الاتفاق المالي

المصري الإنجليزي المقود في ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٧ ، على البرلمان قبل فثاده طبقا لأحكام الدستور. وقد نفس الجلسة قرر المجلس إحالة الاستجواب المذكور إلى لجنة الشؤون الدستورية ، لبحث موضوع وجوب عرض الاتفاق على البرلمان من الوجهة الدستورية .

وقد انتهت الدورة في اليوم التالي لعرض الاستجواب ، فلم يتمكن لجنة نظره إلا في الدورة التالية . وقد عقدت لذلك خمس جلسات حضر بعضها حضراتا صاحب العزة عبد الحكيم الناجي بك وكيل وزارة المالية وأبو اليمين سالم بك مستشار الرأي مجلس الدولة ، مندوبين عن حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء .

- الدكتور نعيم اسكندر باشا

وأصف طرس طاش باشا

(٢) أسماء حضرات الشيوخ المحترمين الذين ناقروا على مشروع القانون الخاص بالأحكام الجزئية :

الأستاذ إبراهيم زكي ، أحد إبراهيم الناصري ، إبراهيم عبد الحمدي باشا ، الأستاذ أحمد أبو الفتح ، الدكتور أحمد زويد عبد الله بك ، أحد رمزي بك ، القراء أحد هريش باشا ، أحد عبد الفتاح باشا ، أحد عبد بك ، القراء أحد عليه باشا ، أحد علي باشا ، أحد علي بك ، أحد نسي حسين باشا ، أحد مصطفى أرواح باشا ، أعلان فتاوى بك ، السيد أحد آياته ، أمين أحد سيد .

توفيق درويش باشا

بحال الدين حبان باشا بك

حاتم القرني بك ، حسن بديل الشريش بك ، الأستاذ حسن حسن عبد الله ، حسن وثوان حامدي بك ، حسن صادق باشا ، الأستاذ حسن عبد القادر ، القراء حسن عبد الوهاب باشا ، حسن طاهر باشا ، حسن حبان باشا ، حسين نسي بك .

خليل ثابت بك

وباش عبد العزيز سيف النصر بك ، وأحب اسكندر بك ، وثوان شقوط باشا

سيد القرني

محمد السيد سالم باشا

سليح مصطفى أرواح باشا ، صلاح الدين الشوارب بك ، طراف علي باشا

حاجس أبو حسن باشا ، الأستاذ حاس الجبل ، الأستاذ حاس محمد العتاد ، الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، الأستاذ عبد الرزاق دمي القاض ، الأستاذ عبد الرحمن بهان نور ، عبد السلام محمد بك ، عبد الفتاح أحد باشا ، الشيخ عبد الله محمد عبد الأتر ، عبد الحفيظ واك بك ، عبد الحميد صالح باشا ، عبد الوهاب حكمت باشا ، علي عبد الرزاق باشا .

وبناء على الأسباب الواردة بالقرارات اللجنة بالإجماع أن الاتفاق السالى المصرى الانجليزى المفقود فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧ يرتب عليه مسائل بحقوق الأفراد الخاصة والعامة . ونتيجة لذلك ترى وجوب مرض الاتفاق المذكور على البرلمان لموافقة عليه طبقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من الدستور . وقد وافقت الوزارة الحالية مشكورة على رأى اللجنة .

وتبرج اللجنة من المجلس الموافقة على رأياها .

هذا ، وقد جاء فى السطر قبل الأخير من النهر الأول من الصفة الثامنة من تقرير اللجنة عبارة "وفىما ينص بمسائل الاتفاق المذكور بحقوق المصريين الخاصة ... " ، " ، وصحتها : " بحقوق المصريين العامة " . فيقتضى تصحيح هذه العبارة بملحق المضبوطة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على تقرير اللجنة . أما من جهة عرض الاختصاصات المشار إليها ، فعند ما تقدمها الحكومة الى البرلمان سوف نحال الى الجان المختصة .

== فريد أبو شاذى بك .

كمال الدين الشريف

الشيخ محمد ابراهيم عبدالله بربرى . محمد أبو النصر القنار ، محمد أمين يوسف بك ، محمد أسى باشا ، محمد بدر باشا ، محمد حسن الشاوى باشا ، محمد حلى موسى باشا ، القريق محمد جعفر باشا ، محمد زايد جلال ، محمد زكى من باشا ، محمد سليم جابر ، محمد عطيه الناصر بك ، محمد طوى الخزار بك ، الأستاذ محمد من شمرولى ، محمد نهى اليسوى بك ، محمود حسن باشا ، محمود أحمد عبيد بك ، طالب باشا ، محمود نواز بك ، مصطفى محمد بك ، الشيخ منصور حسين السراوى ، موسى سيف النصر موسى .

الدكتور نجيب أكتدر باشا

(٣) أسماء حضرات الشيوخ المحترمين الذين رفضوا مشروع القانون الخاص بالأحكام العرفية :

الدكتور ابراهيم بيومى بك ، محمد أحمد ابراهيم عطا الشيب ، الأستاذ أحمد حسن أبو الفضل ، الأستاذ اسماعيل حمزه ، الأستاذ حسين محمد الجندى ، الدكتور زكى غانم باشا ، محمد الرحمن الرافى بك ، محمد الرحمن صوح ، الأستاذ عبد القاهر عبد العزيز الجلال ، الأستاذ عبد الحليف اسماعيل زعزوع ، على زكى البرانى باشا ، محمد نواز مراح الدين باشا ، محمود حمزه بك ، واصف بلس طالى باشا .

(٤) تراجع الحق رقم ١٥٦

## ١٩ - تأجيل

بأنى المواد الواردة فى جدول الأعمال الى جلسة لند

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على تأجيل باقى المواد الواردة فى جدول الأعمال الى جلسة لند ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن ، على أن تعقد الجلسة التالية غدا الثلاثاء ١٢ رجب سنة ١٣٦٨ ( ١٠ مايو سنة ١٩٤٩ ) الساعة الخامسة والنصف مساء ؟

( موافقة ) .

( رفعت الجلسة الساعة الخامسة والنصف مساء ) .



« مادة ٦ مكررا - يصح في تعيين أعضاء هيئة التدريس بكلية دار العلوم في جامعة فؤاد الأول التجاوز عن الشرطين الأولين من الشروط المبينة في المواد ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٣٣ بشرط توظيف أعضاء هيئة التدريس بجامعة فؤاد الأول وتأديبهم المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥ وبالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٤٢ »

مادة ٢ - يصل بالتجاوز المنصوص عليه في المادة السابقة ابتداء من تاريخ العمل بقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٦ سالف الذكر حتى نهاية السنة الجامعية ١٩٥٠ - ١٩٥١ بالنسبة لهيئة التدريس بالكلية ، هذا أعضاء هيئة تدريس اللغة العربية وآدابها وعلوم الشريعة الإسلامية فيستمر هذا التجاوز بالنسبة إليهم حتى نهاية السنة الجامعية ١٩٥٤ - ١٩٥٥

مادة ٣ - حل وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ، ويحل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بحزم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

### مشروع قانون

بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٦ ، يضم دار العلوم

إلى جامعة فؤاد الأول ، كما أقره مجلس الشيوخ

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدناه :

مادة ١ - تضاف إلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٦ يضم دار العلوم إلى جامعة فؤاد الأول مادة جديدة رقم ٦ مكرر ، يكون نصها كالتالي :



# الْجَلْسَةُ الشُّبُوحُ

## دور الانعقاد العاشر والرابع والعشرون:

### مضبطة الجلسة الثانية والثلاثين

المعقودة طناً في يوم الثلاثاء ١٢ رجب سنة ١٣٦٨ ، الموافق ١٠ مايو سنة ١٩٤٩

### ملخص

#### رقم الصفحة

١ - إجازة ..... ١٠٤

٢ - جدول مجلس النواب على هيئة المجلس برئاسة عمادة رئيس مجلس النواب من الحوادث الإجرائية ..... ١٠٤

٣ - مشروعات قوانين واحدة من مجلس النواب :

( أ ) مشروع قانون يفتح امتداد إمتاني في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ببلغ ١٧٠.٠٠٠ جنيه في الباب الثالث من القسم ٨ "وزارة المصارف السوفية" ، لفراء أرض ايضاً معاهد التعليم ..... ١٠٤

( ب ) مشروع قانون بالتنازل بالجمان من قطع أرض من أملاك الدولة بالاسكندرية الى حمية الواحدة الإجمالية بالإسكندرية ..... ١٠٤

( ج ) مشروع قانون مقترح من حضرة الشيخ المحترم اللواء أحمد حليمة بإنشاء بتعديل الفقرة "..." من المادة الرابعة من ..... ١٠٤  
المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٥ ، انطاس بالمخاضات العسكرية (عنه مجلس النواب) ..... ١٠٤

إحالتها إلى لجنة المالية ..... ١٠٤

رقم الصفحة

٤ - استجوابان

(١) الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء، من حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك،  
عن التنظيم الإداري ومشكلة الموقر، ... .. ١٠٤٢  
تأجيله أسبوعين ... .. ١٠٤٢

(ب) الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب الميزة وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك من  
اضطراب المرد في شوارع القاهرة ... .. ١٠٤٢  
تأجيله أسبوعين ... .. ١٠٤٢

٥ - مشروع القانون المقدم من الحكومة بحفظ النظام في ساحل العجم ... .. ١٠٤٢

تقرير بلقي الماروف والعدل مجتمعين  
ملحق رقم ١٥٠

استقرار منافسة مواده مادة فادة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالتدلي بالأمم إلى الأسبوع المقبل ... .. ١٠٤٢

٦ - مشروع القانون المراد من مجلس النواب بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٤٥، انقضاء باسفرار  
العمل ببعض التدابير المختلفة بالأمن العام ... .. ١٠٤٢

تقرير لجنة التجارة والصناعة  
ملحق رقم ١٥٧

المراقبة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فادة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالتدلي بالأمم إلى  
الأسبوع المقبل ... .. ١٠٤٢

٧ - مشروع القانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن الرافعي بك، بمنح الأجانب من تمك القضاة والأداس الزراعية  
في الفلحة المصرية ... .. ١٠٤٤

تقرير لجنة العدل  
ملحق رقم ١٥٨

المناقشة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواده مادة فادة - إيداعه إلى اللجنة بتدلي طلب الحكومة  
تظهر بلغة العدل بمدة لجنة المناقشة مع مشروع القانون المظنر أمام اللجنة الأخيرة ... .. ١٠٤٥

## دوم الجلسة

- ٨ - مشروع القانون المقدم من الحكومة بشأن الأندية ، والاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حسن أبو القحط ، الخاص بإلغاء القمار ... .. ١٠٠٢
- تقرر بلغي الداخلية والشؤون الاجتماعية والعدل مجتمعين  
ملحق رقم ١٥٩
- رفض الاقتراح بمشروع قانون - المراقبة على مشروع القانون بشأن الأندية من حيث المبدأ - مخالفة مواد مادة قاعدة -  
إحالة المادة ٢٣ إلى لجنة العدل لمناقشتها ... .. ١٠٠٢
- ٩ - تقرر بلغي المالية والتجارة والصناعة عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٩ ، الخاص بفرض ضريبة على إيرادات ودوس الأموال المغفلة والأرباح التجارية وغير التجارية والصناعة وكسب العدل ، وعن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من المحرم ذكره مهراي باشا ( عضو المجلس سابقا ) بإضافة فقرة جديدة المادة السادسة من القانون المذكور ... .. ١٠٦٠
- تأجيله للمدعم الاثنين المقبل ... .. ١٠٩٠
- ١٠ - تقرر بلغي المالية عن مشروع قانون بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ ، الخاص بضريبة الأرباح ... .. ١٠٦٠
- تأجيل إعادة المناقشة فيه إلى الاثنين المقبل ... .. ١٠٦٠
- ١١ - تقرر بلغي الزراعة عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب الخاص بإنشاء نقابة للمهين الزراعي ... .. ١٠٦٥
- إحالة له إلى لجنة أن ينظر أمام المجلس بعد أسبوعين ... .. ١٠٦٥
- ١٢ - مشروع القانون بإعطاء عمكة استئناف بديلة للصورة ... .. ١٠٦٥
- تأجيله إلى يوم الاثنين المقبل ... .. ١٠٦٥

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة الأربع مساءً، برئاسة حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس المجلس .

تولى السكرتيرة أربلية حضرة الشيخ المحترم محمد عطية الناظر بك .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما عدا :

الغائبين :

أولاً - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد علي أوستيت بك ، الشيخ اسماعيل قواز ، حسن السيد بدر اوى باشا ، الدكتور حيدر احن موص ، محمد المازي حيدر بك ، عبد توفيق راضي بك ، محمد رشوان الزمر بك ، محمد طاهر باشا ، الأستاذ محمود أبو الفتح .

ثانياً - بسبب المرض ، حضرة الشيخين المحترمين محمد شفيق باشا ، محمد نجيب الغرايل باشا .

ثالثاً - بإحضار :

( ١ ) من جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ أحمد حزه ، أحمد رمزي بك ، أحمد لطفي السيد باشا ، حسن حسن عزام بك ، الأستاذ عباس الجبل ، الأستاذ عبد الرحمن نور ، عبد الفتاح نجدي باشا ، السيد عبد الحميد الزملي ، محمد ماهر باشا ، الأستاذ كمال الدين الشريف ، وهيب دوس بك .

( ب ) من جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :  
الشيخ حسين صالح خليفه ، عبد الستار حسن عمران ، الأستاذ محمد عبد الوكيل .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ إبراهيم زكي ، الأستاذ أحمد أبو الفتوح ، أحمد همام حسين بك ، الأستاذ اسماعيل حزه ، اسماعيل صدقي باشا ، حافظ رمضان باشا ، حسن شعراوي باشا ، حسين مصطفى حزه بك ، واهب اسكندر بك ، صاها حنين باشا ، الدكتور سليمان مزي باشا ، سليمان مصطفى خليل ، سيد بهس بك ، شارل بشري حنا ، صلاح الدين الشواربي بك ، صليب سامي باشا ، عبد السلام الشاذلي باشا ، عبد الله الموم باشا ، محمد أبو القصر القادر ، محمد رضوان بك ، محمد عبد الجليل مره باشا ، الأستاذ محمد نجيب محمد جمعه ، محمد حزه بك ، الأستاذ ميشيل زكي .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب الدولة إبراهيم عبد الهادي باشا ورئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الخارجية بالنيابة ، وحضرات اصحاب المجالس : أحمد عبد الغفار باشا وزير الأشغال العمومية ، الأستاذ علي السيد أيوب وزير المعارف العمومية ، إبراهيم دسوقي باشا وزير المواصلاات ، محمود حسن باشا وزير الدولة ، الدكتور نجيب اسكندر باشا وزير الصحة العمومية ، محمد الزاوي باشا وزير الأوقاف ، الفريق محمد حيدر باشا وزير البحرية ، أحمد مرسي بك وزير العدل ، عباس أبو حسين باشا وزير الزراعة ، مصطفى مرعي بك وزير الدولة ، محمد زكي علي باشا وزير الدولة ، حسين فهمي بك وزير المالية .

تولى السكرتيرة العامة أمين عز العرب بك .

( أعلن حضرة صاحب السعادة الرئيس افتتاح الجلسة ) .

١ - إجازة

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم محمد رشوان الزمر بك إجازة لأثر العود ، لمرضه .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

٢ - رد مجلس النواب

على تهيئة المجلس بمناسبة تهيئة سعادة رئيس مجلس النواب من الملائكة الإبراهيم

الرئيس - واقفتم حضراتكم ، بمجلسه الأسمى ، على إرسال كتاب تهيئة إلى مجلس النواب بمناسبة تهيئة سعادة رئيسه من الملائكة الإبراهيم الذي تعرض له .

وقد تقيت اليوم كتاباً من سعادة الزميل المحترم رئيس مجلس النواب ، هذا نعمه :

حضرة صاحب السعادة الزميل المحترم الدكتور محمد حسين هيكل باشا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد فيسري إبلاغ سعادتكم قرار المجلس شكركم وشكر حضرات الشيوخ المحترمين على كريم تهنتكم الرقيقة بمناسبة الحادث الإبراهيمي الذي تعرضت له .

وإني ، إذ أشرف بإبلاغكم هذا القرار ، أرجو أن تقبلوا والمجلس للوفور شكرى الخالص .

وتغضوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام

١٠ مايو سنة ١٩٤٤

رئيس مجلس النواب

عبد الحميد حميد

## ٣ - ثلاثة مشروعات قوانين

وادة من مجلس النواب - إحالتها إلى لجنة المالية

الرئيس - وردت ثلاثة كتب <sup>(١)</sup> من مجلس النواب ، ومنها ثلاثة مشروعات قوانين ، هي :

١ - مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ بمبلغ ١٧٠.٠٠٠ جنيه في الباب الثالث من القسم ٨ "وزارة المعارف العمومية" ، فرع ١ "الديوان العام" ، لشراء أرض لبض مهاد التعلیم .

٢ - مشروع قانون بالتنازل بالجان من قطع أرض من أملاك الدولة الإسكندرية إلى جمعية المواساة الإسلامية بالإسكندرية .

٣ - مشروع قانون مقترح من حضرة الشيخ المحترم اللواء أحمد عطيه باشا بتعديل الفقرة (ب) من المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ ، الخاص بالمعاملات العسكرية (عقده مجلس النواب) .

فهل توافقون حضراتكم على إحالتها إلى لجنة المالية ؟

(موافقة) .

## نص الكتاب الأول :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المقعودين في ٢ و ٣ مايو سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ بمبلغ ١٧٠.٠٠٠ جنيه في الباب الثالث من القسم ٨ "وزارة المعارف" ، فرع ١ "الديوان العام" ، لشراء أرض لبض مهاد التعلیم ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .  
فالرجو الفضل بعرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بخير ، فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب

محمد حامد جوده

## نص الكتاب الثاني :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المقعودين في ٢ و ٣ مايو سنة ١٩٤٩ ، تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون بالتنازل بالجان من قطع أرض من أملاك الدولة بالإسكندرية إلى جمعية المواساة الإسلامية بالإسكندرية ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .  
فالرجو الفضل بعرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بخير ، فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب

محمد حامد جوده

## نص الكتاب الثالث :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المقعودين في ٢ و ٣ مايو سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع القانون المقترح من حضرة الشيخ المحترم اللواء أحمد عطيه باشا ، بتعديل الفقرة "ب" من المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ ، الخاص بالمعاملات العسكرية ، ووافق عليه عدلا بالصيغة المرافقة لهذا .  
فالرجو الفضل بعرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بخير ، فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب

محمد حامد جوده

## ٤ - استجوابات

(١) الاستجواب الموجب الـ حضرة صاحب المفارقتين مجلس الوزراء،  
من حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك، عن تنظيم التجار ومشتكى  
الموظفين - تأجيله أسبوعين

حضرة صاحب المفارقتين مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) - لقد اتفق  
مع حضرة الشيخ المحترم المستجوب على تأجيله أسبوعين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
( موافقة ) .

(ب) الاستجواب الموجب الـ حضرة صاحب المفارقتين وزير الداخلية ، من  
حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك، عن اضطراب البريد شوارع  
القاهرة - تأجيله أسبوعين

حضرة صاحب المفارقتين مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) - اختلفت  
كلنا مع حضرة الشيخ المحترم المستجوب على تأجيل هذا الاستجواب  
أسبوعين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
( موافقة ) .

## ٥ - مشروع القانون

للقدم من الحكومة بمحفظ النظام في معاهد التعليم - تقرير بلقي الممارف  
والبلد بمجمعتين (١) - استعراض مناقشة مواد مادة لائحة - تأجيل أخذ  
الراي عليه بالثناء بالاسم الى الأسبوع المقبل

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد حسن الشامي باشا) .

الرئيس - تبيت وزارة المعارف الصومية بكتاب (٢) منها حضرة  
صاحب المفارقتين اسماعيل محمود القباي بك وكيل الوزارة لحضور جلسة المجلس  
أثناء ظهر مشروع هذا القانون .

هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
( موافقة ) .

( حضر حضرة ) .

الرئيس - لقد كان كل الخلاف منصبا على نص المادة الخامسة .

المقرر - عند معارضة هذه المادة في الجلسة الماضية ، أثير اعتراض  
من حضرة الشيخ المحترم من زكي الرابي باشا بأن لا محل لعقاب الطالب  
المتنح عن الدراسة أو الذي غادر المدرسة ، لأن العقاب قد ينال طالبا  
أقطع عن الدراسة توفيقا من شر الإضراب ، أو أن والده يكون قد احتجزه  
خشية للتأنيح إلى تعصيه من الإضراب .

وقد ناقشنا هذا في اللجنة ، واتينا إلى رفع هذا القيس ، وأردنا أن  
نبرز فك المتي ، فأضفت إلى المادة العبارة الآتية :

"وبقصد الإخلال بالنظام أو تعطيل الدراسة " .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على التقرير الثاني للجنة بمجمعتين ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - إذن لنبدأ بمناقشة المادة الخامسة ممثلة . ولتتل هذه  
المادة .

تليت المادة الخامسة ممثلة ، وهذا نصها :

مادة ٥ - كل تلميذ أو طالب يشترك بأية صورة كانت وبقصد الإخلال  
بالنظام أو تعطيل الدراسة في أية مظاهرة أو الامتناع من تلقى الدروس  
أو مناداة معاهد التعليم أو الإقطاع عنها مقاب بفراملا بتجاوز عشرين  
جنيها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة ممثلة ، ولتتل المادة  
السادسة ممثلة .

تليت المادة السادسة ممثلة ، وهذا نصها :

مادة ٦ - يلغى المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٥ ، الخاص بمحفظ  
النظام في معاهد التعليم وكل ما يخالف هذا القانون من أحكام .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(١) راجع المحضر رقم ١٥٩

(٢) نص الكتاب :

" حضرة صاحب المفارقتين مجلس الشيوخ  
أقرت بأن أرسو سالك الفصل بالصرح حضرة صاحب المفارقتين اسماعيل محمود القباي بك وكيل الوزارة لحضور جلسة المجلس  
بلقي المعارف والبلد من المرسوم بمشروع قانون " بمحفظ النظام في معاهد التعليم " .  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما



**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة .

ويحل أخذ الرأي بالتصويت على مشروع هذا القانون إلى الأسبوع المقبل .

## ٦ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٤٥ ، الخاص بإستقرار العمل ببعض التدابير المنقحة بالأمن العام .  
تقرير لجنة التجارة والصناعة (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادتيه مادة فائدة - لأجل أخذ الرأي عليه بالتصويت بالأسبوع المقبل

( المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك ) .

**القرار** - بمقتضى اللجنة مشروع هذا القانون بحضور حضرة مدير إدارة التشرع وزارة التجارة والصناعة . وبعد أن أطلعت على مذكرته الإيضاحية وتقرير مجلس النواب عنه ، وأت الموافقة عليه كما ورد من الحكومة وبما أقره مجلس النواب ، لأن قيود الصيد والاقتراب من الشواطئ وضعت لغرض الحرب . وما أن الحرب قد انتهت ، فقد وجب إلغاء هذه القيود لكي يباشر الصيادون نشاطهم على الوجه الأكمل .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على مشروع القانون كما ورد من مجلس النواب .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتقل إلى مناقشة مادتيه مادة فائدة ، ولنتل المادة الأولى .

**القرار** - لقد عدلت المادة بإضافة عبارة " وكل ما يخالف هذا القانون من أحكام " والسبب في ذلك أن هناك قانونا كان قد صدر سنة ١٩٢٩ في غيبة البرلمان يتضمن هذه الأحكام أو أغلبها ، ويهدف إلى تحقيق أغراض هذا القانون .

فلما عاد البرلمان عرض هذا القانون عليه ، غير أن مجلس النواب لم يقره ، فاضطررنا إلى ذلك . ثم بحث دستور في المجلس ، انتهى إلى أن هذا القانون لم يكن هناك عمل لمرضه على البرلمان ، لأن ما يمرض على البرلمان من قوانين إنما هي القوانين التي تصدر في الفترة التي بين دورى الانعقاد . وهذا القانون صدر في ظل حالة " Goup d'état " ، أى صدر في غيبة البرلمان وليس في عطلة برلمانية .

أما إذا صدرت القوانين والبرلمان مثل أو الحياة الدستورية معطلة ، كما حدث في سنة ١٩٢٩ فلأنها تظل نافذة في ظل الأمر الذي صدرت في كنفه .

**مقرر صائب** **الدولة** **عبد الهادي** باشا (رئيس مجلس الوزراء) - ما معنى في " ظل الأمر الذي صدرت في كنفه " .

**القرار** - لقد صدر أمر ملكي في سنة ١٩٢٩ بإقامة نظام للدولة بعد أن حطل الدستور . وفي ظل هذا الأمر ، صدرت قوانين بإحداث نظام للدولة غير النظام الذي قرره الدستور . فنفيا لما صاده أن يكون من شبه لنظام هذا القانون ، يجب أن يسم الحكم .

**الرئيس** - هناك شبهة وإن القانون لا يزال قائما . فأريد نفياً للشبهة أن تضاف هذه العبارة إلى المادة السادسة فيصبح نصها كالآتي :

" يلغى المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٥ الخاص بحفظ النظام في معاهد التعليم وكل ما يخالف هذا القانون من أحكام .

والآن هل توافقون حضراتكم على هذه المادة معدلة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة معدلة ، ولنتل المادة السابعة .

تلقت المادة السابعة ، وهذا نصها :

مادة ٧ - كل وزيرى العدل والمعارف المنوطة بتنفيذ هذا القانون ، وبمصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
نأمر بأن يسم هذا القانون بقائم الدولة ، وأن يشر في الجريدة الرسمية . ويعد كقانون من قوانين الدولة .

تلت المادة الأولى، وهذا نصها :

مادة ١ - يبطل العمل بأحكام المرسوم بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٤٥ الخاص باستمرار العمل ببعض التدابير المتعلقة بشؤون الأمن العام، وذلك فيما يتعلق بأحكام الأمر الملى (قال) رقم ٤ لسنة ١٩٤٥ الصادر في أغسطس سنة ١٩٤٥ والخاص بفرض قيود على الصيد أو التمتع أو الاقتراب من الشاطئ في المياه الإقليمية المصرية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى، وتتل المادة الثانية .

تلت المادة الثانية، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى التجارة والصناعة والداخلية تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ناصر بأن يحم هذا القانون بجات الدولة، وأن يشرى بالجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ رأى بالبناء بالاسم على مشروع هذا القانون إلى الأسبوع المقبل .

## ٧ - مشروع القانون

المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن الرافى بك، مع الأجانب من تلك القنارات والأراضي الزراعية في المملكة المصرية - تقرير لجنة العدل - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - متعلقة بواحدة مادة واحدة - إعادة إلى اللجنة باء على طلب الحكومة لتظهر لجنة العدل بمعية لجنة المالية مع مشروع القانون المطلوب أمام اللجنة الأخيرة .

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن الرافى بك) .

الرئيس - تلتب وزارة العدل بكتاب (٣) حضرة الأستاذ أحمد عثمان جزاوى العضو بإدارة التشريع بوزارة العدل بحضور جلسة المجلس أثناء النظر في مشروع هذا القانون .

هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

حضر الشيخ المحترم محمد على شعراوى بك - حضرات الشيوخ المحترمين، إننى أعارضنا من حيث المبدأ على مشروع هذا القانون الذى يراد به منع الأجانب من تلك ملكات عقارية فى مصر، لأن فى إقراره مخالفة لاتفاقية مونترو التى نصت بصراحة على أنه لا يجوز ... .

حضره صاحب المعالي مصطفى مرعى بك (وزير الدولة) - لقد فصل المجلس فى هذه النقطة .

المقرر - أحيل هذا الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية لتظهر هذه النقطة بالذات، ففصلت فيها، وقررت أن منع تلك الأجانب عقارا فى مصر لا يخالف معاهدة مونترو، وقد أقرها المجلس على وجهه نظرها .

(١) راجع الملحق رقم ١٥٩

(٢) نص الكتاب :

حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ  
ترجم من ساداتكم الإذن لحضرة الأستاذ أحمد عثمان جزاوى العضو بإدارة التشريع بوزارة العدل بحضور جلسة المجلس أثناء النظر في تقرير لجنة العدل من الاقتراح مشروع قانون الملحق من حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن الرافى بك مع الأجانب من تلك القنارات والأراضي الزراعية فى المملكة المصرية .

رأى حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ الإقرار به

القاهرة ٤ مايو ١٩٤٩

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ،  
وننتقل الى مناقشته مادة لمادة ، ونسأل المسألة الأولى .

نظمت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون يحظر على الأجانب صواه أكانوا أشخاصا طبيعيين أم معنويين اكتساب ملكية الأراضى الزراعية بالملكية المصرية .

ويتضمن هذا الحظر الملكية التامة كما يشمل ملكية الرقبة أو حق الانتفاع.

ويجب باطلا كل تصرف يصدر لأجنبي مخالفا لأحكام هذا القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

مضرة الشبغ المحرم مسين سره باءا - نعم ، ومع موافقتي على مبدأ القانون ، لى استفسار أرجو أن يرد عليه من الوجهة القانونية .

تعلنون حضراتكم ان الحكومة بصدد عمل مشروعات رى كبيرة ، وهذه المشروعات تستدعى استصلاح الأراضى بالقطر المصرى . وتعلنون حضراتكم كذلك أن عدد سكان القطر المصرى يزداد زيادة كبيرة جدا . يجب مواجهتها بطرق كثيرة ، من أهمها زيادة الأراضى التى تستصلح .

وقد كان في الشرف أن أكون في وزارة الأشغال في قرأت غفلة ،  
وقد حكمت الحكومة بشيئين في لجنة الخبراء التي تنظر في المشروعات  
الأخرى . وكانت القطة المسألة هي ، ما مقدرة الحكومة في استصلاح  
الأراضي ستوا ؟ وما هو الواجب عليها حيال هذه المسألة ، حتى يمكن  
التغلب مع زيادة عدد السكان . ومع المسائل الأخرى ، في يتعلق بالصناعة  
وعلاها ؟

فوجدنا أنه في الماضي كانت مقدرة الحكومة - سواء وزارة الأشغال  
برجالها الفنيين في شق الأرع والمصارف، أو وزارة المالية فيما يتعلق بمصلحة  
الأموال - في استصلاح الأرض في الفترة بين سنة ١٩٣٥ لغاية الحرب  
الأخيرة : ١٨.٠٠٠ فدان في السنة ، يمكن أن تفصل لأن إلى ٢٥.٠٠٠  
فدان في السنة .

وأعتقد أن زميلي في لجنة الخبراء يوافقني على أنه من الواجب أن تزيد في الاستصلاح ، بحيث يصل إلى ٥٠.٠٠٠ أو ٦٠.٠٠٠ فدان في السنة.

وإلى أسئلة الآن : من الذى يستطيع استصلاح باقى الأراضى بعد أن تستوعب الحكومة قدرتها فى الاستصلاح ، وهى لى تتعدى ٢٥,٠٠٠ هكتار فى السنة فى الأراضى تحت القامحة ؟

حقيرة النج المزمع طرحه على شعراوي بك - أنا لا أزال مصرا على رأيي  
من أن هذا الصيغ يخالف أخاقيات موقرة .

أما النقطة الثانية التي أريد شرحها ، فهي ألا يرى منى مطلقا  
للعلاج الأجانب من تمكك المقاربات في مصر ، فقد استفادت البلاد فيما مضى  
من إبحاث هؤلاء الأجانب التي جاءت نتيجة تملكهم العقار في مصر ،  
إذ أوجدوا أصنافا جديدة للقطر والقمح ، وزادوا من الثروة العامة  
الاقتصادية في البلاد .

للعلوية الأجانب في مصر فوائد لا تنكر كما ترون . ولهذا فانا لا أرى خطرا من تملكهم مقارنات في المملكة المصرية .

لقد كنت أفهم، عندما يراد تحريم الملكية على الأجانب، أن قصر  
على من يهدد كائناتها واصلاتها كالهود، فهؤلاء يهددوننا أكثر من الأجانب،  
وفي نيلهم ما يهدد استقلال البلاد.

ولذلك فانا لا أوافق على مشروع هذا القانون .

مفكرة الشيخ المزمع عبد السلام محمود بك - أرى إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المسالية كي تعرف مدى أثره على الثروة العقارية لأنه يتعلق بالثروة العامة .

مفكرة الشيخ المزمع محمد حسن المشعل بالثا - ان مشروع هذا القانون قد بحث في اللجنة بحضور مندوبين من وزارات المالية والخارجية والعدل، وبحضور محامي مصطفى مرعي بك وزير الدولة . وبحثت اللجنة جميع نواحيه المالية والاقتصادية ، وانتهى الأمر إلى أنه يوجهه الحالي لا يؤتمل مصلحة مصر الاقتصادية . وكان في هذا المشروع حظر أوسع من ذلك ، ففضي الحظر حتى أصبح بصورة الحالية .

محرمه الشيخ المزمع لفرار أبو شادي بك - ما دمتما قد عهزنا لهذه  
التواضع المالية والاقتصادية ، فأرى إحاطته إلى لجنة المالية كما طلب  
نزعلي عبد السلام محمود بك .

الرئيس - الواقع أن لكل القوانين نواحي متصلة مالية واقتصادية واجتماعية ، فإذا أخذنا نطلب إحالة إلى لجنة المالية ، وجب أن تعرض القوانين على جميع بلان المجلس ، وهذا شيء غير مسور .

ومع ذلك إذا رأى المجلس عند تلاوة المواد ما يقتضى إحالة هذا المشروع إلى اللجنة ما ، فلا مانع من ذلك .

والآن هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
(مناقشة)

الجواب من ذلك هو الشركات المصرية ، فلو تكونت شركة وقفا لقانون الشركات برأس مال ملك المصريين فيه ٥١٪ وبالقاب للأجانب ، فهل لتل هذه الشركة الحق في تلك الأراضي ؟

**مفكرة صاحب المحامى مصطفى مرعى بك (وزير الدولة) -** حكم القانون في هذه المسألة هو أن كل شركة مساهمة تأسس في مصر شركة مصرية لقانون المصري هو الذى أقر وجودها ، وصارت بهذا الإقرار شركة مصرية ، سواء أكان رأس مالها خالصا للمصريين أم كان بعضه للمصريين والبعض الآخر للأجانب . وهى بذلك لا تقع تحت طائلة الخطر الوارد في المادة الأولى من مشروع القانون المزمع .

**مفكرة الشيخ المحترم حسين سرى باشا -** هذهمى القطعة الأولى . والقطعة الثانية هى : هل - مع أمالنا في التوسع الزراعى ومع الحالة التى نراها في تكوين الشركات المصرية - فكرت اللجنة التى درست مشروع القانون المزمع فيما إذا كان من الممكن لشركة أجنبية يكون أغلب رأس مالها أجنبيا مساهمة ومعاونة الشركات المصرية ؟ يبنى هل فكرت اللجنة في أنه مجرد أن يتم استصلاح بعض الأراضي ، لن نجد الشركات المصرية اللجنة الكافية للعمل ؟

وهل فكرت اللجنة في السماح لشركات أجنبية في استصلاح الأراضي بشرط ؟ ومثل هذه الشركات لا ترغب في استغلال أموالها في تلك بل في الاستصلاح ، والحكومة لعل في أن تضع ما تريد من شروط وقيود في عقد تأسيس الشركة أو في قانونها النظامي ، بحيث لا تبا ، هذه الأراضي بسند استصلاحها إلا للمصريين ؟ فما الذى تخشاه الحكومة أو تخشاه اللجنة ؟

**مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا -** مثل هذه الشركات لا تملك الأراضي ، بل تستأجرها لمدة طويلة .

**مفكرة الشيخ المحترم حسين سرى باشا -** أنا أقصد إلى أن هذه الشركات تملك ، لأنه لا يمكن لأية شركة من هذه الشركات التى ترغب في استغلال أموالها أن تخصص من وراء هذا الاستغلال إلى تلك في حد ذاته ، بل هى تملك الأراضي لكي تستصلحها ، ثم تقسمها وتبيعها للأهالى بشرط أن يكون ذلك للمصريين . هل فكرت اللجنة في ذلك ؟

**مفكرة صاحب المحامى مصطفى مرعى بك (وزير الدولة) -** سارو على هذه النقطة .

**مفكرة الشيخ المحترم حسين سرى باشا -** إنى أسأل اللجنة لا الحكومة .

**مفكرة صاحب المحامى مصطفى مرعى بك (وزير الدولة) -** لقد كنت في الجواب على ذلك .

ينجلى إلى أن حضرة الشيخ المحترم سرى باشا يريد قبل كل شيء أن يرى هل في إذا وجدت شركة بمال أجنبي وأسست في مصر ، تكون شركة مصرية خالصة ، أو تكون شركة غير مصرية إذا كان لأجانب مال فيها ،

وردد على هذا السؤال هو أن المقرد في القانون أن الشركة لا تكون أجنبية أبدا إلا إذا أسست خارج القطر المصري . أما أن أسست هى في مصر تزولا على أوضاع القانون المصري ، فهى شركة مصرية حقا ولو كان مالها كله لأجانب .

**مفكرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم موسى مكرم -** ينص قانون الشركات على أن كل شركة تأسس وقفا لنصومه ، يتج أن تكون هناك نسبة معينة من رأس مالها للمصريين .

**مفكرة صاحب المحامى مصطفى مرعى بك (وزير الدولة) -** قلت إن كل شركة تأسس في مصر تزولا على أوضاع القانون المصري تكون شركة مصرية بقطع النظر عن أصحاب المال فيها . وعلى ذلك لا تكون الشركة أجنبية في حكم القانون إلا إذا أسست خارج القطر المصري تزولا على أحكام قانون غير هذا القانون .

**مفكرة الشيخ المحترم حسين سرى باشا -** هذهمى الإجابة عن سؤال الأول

**مفكرة صاحب المحامى مصطفى مرعى بك (وزير الدولة) -** هذا هو الفارق بين الشركة المصرية والشركة الأجنبية . أما ما ذكره حضرة الشيخ المحترم حسين سرى باشا خاصة بالحالة المنتظرة لاستصلاح الأراضي التى يعمل الخبراء الهندسيون على زيادة ماء النيل في شاتها ، فلما لا شك فيه أن ما ذكره حضرة الشيخ المحترم في محله من حيث إنه يشير إلى حاجتنا إلى أن نأخذ من إصلاح الأراضي البور ، وما ذكره من أن الحكومة لا تملك أن تنهض أديانها وحدها على القيام بعملية الاستصلاح ، بل يجب أن يتشبع مع الأداة الحكومية جهد الفرد والجماعة ، فهو في محله أيضا .

وردا على ذلك ، أقول إن مشروع القانون المزمع على حضراتكم لا يؤثر بحال على النشاط الجارى في هذه الناحية ، لأن الشركات التى تأسس في مصر كالنا ما كان أصحاب المال فيها أجانب أو مصريون ، سيكون في وسعهم أن يساهروا في عملية استصلاح الأراضي البور ، وليس يشترط أبدا لكي يتمكن الحكومة من الامتانة بمجهود الشركات لاستصلاح الأراضي البور أن تبدأ فصلهم الأراضي ، لأن في هذا خطرا وضرا . ويمكن هذا الحاجة وهى حاجة الإصلاح ، أن يستقر الرأى على استصلاح قطعة أرض معينة فتضع الحكومة من طريق الأداة الفنية المناقصة على أساس ما يزمع لهذه الأراضي . وشركات الاستصلاح تستخدم بطاقتها ومن يرسو عليها المطاع ، فأخذ الأراضى ، وتصلحها .

**مفكرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا** - لا يوجد قانون بهذا الوصف.

**مفكرة الشيخ المحترم مؤسسه السيد احمد انال** - من الجائز ألا يكون هناك قانون ، وإنما هذا هو المتبع في مصلحة الأملاك .

**مفكرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا** - إن ما يقوله حضرة الشيخ المحترم منى باشا هو أنه إذا وجدت شركة أجنبية غير مؤسسة في مصر ، ورأت من مصلحتها أن تشتري من الحكومة جزءا من الأراضي البور كاتة ألف فدان أو مائتي ألف تستصلحها ثم يبيعها بمعدل إلى المصريين ، فهل يمنع ذلك مشروع القانون المروض ؟

**مفكرة صاحب الديار مصطفى مرعي بك ( وزير الدولة )** - نعم . يمنع ذلك مشروع هذا القانون ، وكان يلزم لصالح هذا البلد أن يكون ذلك ممنوعا من مائة سنة .

**مفكرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا** - نحن لا نريد إلا المصلحة العامة ، وقد أكون غلطاً وقد تكون مبالغ غلطاً . وأرجو أن تكون المناقشة بهذه ، فالمسألة لا تحتاج لكل هذا .

علا شاك فيه إن هذا القانون يمنع ، وعلى مرعي بك يقول إن هذا المتبع - حلال ، وأن الحكومة لا تملك الشركة الأجنبية الأراضي ، بل تضع شروطاً ، ناقصة لاستصلاح مائتي ألف فدان مثلاً ، وبمذلك تقدم الشركات لتأجير هذه الأرض ، ولا أدري لمن تكون ملكية هذه الأراضي ؟ المفروض أن تكون في ملك الحكومة ، فالحكومة مثلاً لديها قطعة أرض مساحتها مائة ألف فدان تريد استصلاحها ، وليس عندها المال أو الجهد الكافي لذلك ، فتضع عملية الاستصلاح في مناقصة للشركات الأجنبية التي ترفض في استئجار أموالها في مثل هذا الشأن . هذا ليس عملياً إطلاقاً ، لأن مثل هذه العملية لا تطبق إلا للشركات المغالوة ، ومعنى ذلك أن الحكومة تفترض من هذه الشركات إما مالها وإما جهدها وإما الاثنين ، وهذا غير عملي .

والذي يحصل هو الآتي : عندنا مثلاً شركة الاتحاد العقاري ، موجودة الآن في مصر ، وهناك شركات أخرى شبيهة بها ، فإذا عملت هذه الشركات الآن ؟ إنها تشتري من مصلحة الأملاك بعض قطع من الأراضي تستصلحها ثم يبيعها ، وهذه الشركات لا يمكن أن تستثمر أموالها في عملية استصلاح لا تتلها إلا ١/١٠ أو ١/٢٠ ، وإنما الذي فعله أنها تشتري الفدان بجن ضئيل لأنه بور ، ثم تعمل فيه بجهدها ومالها وتبيعه بمعدل بالتقسيم لأجل طويل القلائص .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد فتوح سراج الدين باشا** - هي تبيعه بشرة انشاء .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد عبد باشا** - هل يفهم من ذلك أنه لا يجوز لشركة أن تشتري الأراضي وتستصلحها ؟

**المرئيين** - إن معنى مصطلح مرعي بك في هذه النقطة يقصد الشركات الأجنبية .

**مفكرة صاحب الديار مصطفى مرعي بك ( وزير الدولة )** - أقول إذا كانت المسألة مسألة الحاجة إلى جهد الشركات لكي ينضم إلى جهد الحكومة ، ليعمل الجهدان بالاضطرار باستصلاح ما نحن في حاجة إلى استصلاحه من الأراضي البور - فيمكننا ذلك أن نوضح المناقصات وأن يكون عمل الشركات الاستصلاح في مقابل المال ، لا أن تملك الأراضي البور ثم تستصلحها ثم يبيعها .

**مفكرة الشيخ المحترم للدكتور احمد علي باشا** - لماذا أبيع للشركات الدالة إن تملك الأراضي البور ؟

**مفكرة صاحب الديار مصطفى مرعي بك ( وزير الدولة )** - هذا لحكمة ما نملك فيها حد الكلام في المادة الثانية ، وإنما أنا في مقام الرد على ملاحظة حضرة الشيخ المحترم حسين سري باشا .

**المرئيين** - هل يريد أحد من حضراتكم التكلم في هذه المادة أيضاً ؟  
- **مفكرة الشيخ المحترم حسين سري باشا** - نعم .

**مفكرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا** - وأنا أيضاً .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد علي عيسى باشا** - كيف تملك ؟ هذه مسألة تحتاج إلى بحوث قانونية ، لأن الشركة وهي في سبيل استصلاح الأراضي ثم يبيعها تكون مالكة ، فلا يجوز ...

**مفكرة صاحب الديار مصطفى مرعي بك ( وزير الدولة )** - قلت إن الشركة تستصلح الأراضي ، ثم تملكها للحكومة . وتكون الملكية بذلك عملية استصلاح فقط .

**مفكرة الشيخ المحترم مؤسسه السيد احمد انال** - أقصد أن الحكومة لا تبيع الأراضي المستصلحة للأجانب أبداً ، وهذا وفقاً لقانون معمول به في مصلحة الأملاك العامة .

«المصريون لى القانون سواء ، وهم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسة وفيما عليهم من أواجبات والتكاليف العامة ، لا تميز بينهم فى ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين ...» .

وفذلك لأنه إما أن يكون اليهود مصريين أو أجانب . فإن كانوا مصريين ، فلا محل للتفريق بينهم وبين غيرهم من أرباب الأديان الأخرى . وإن كانوا من الأجانب فالخطر لشملهم بذلك . فذلك لا أرى محلاً لمرض هذا الاقتراح على حضراتكم .

مقدمة الشيخ المحترم عبد القوي أحمد باشا - لى سؤال يتصل بهذه المادة ، إذ إنه لم يرد فى مشروع هذا القانون ولا فى مذكرته التفسيرية شيء من التفتيش بطريق الشفنة .

وحضراتكم تدعون أن الشفنة جائئة إن كان هناك ملك من الشيوخ ، أو كان هناك حدان أو أحد ومالك . فهل الخطر يشمل هذه الحالة ؟

مقدمة الشيخ المحترم محمد حسن المشاوي باشا - هذا علمه للمناقشة فى المادة الثانية من المشروع وفيما أحوال الاستثناء .

مقدمة صاحب الملاك مصطفى مرعي بك ( وزير الدولة ) - لقد نص مشروع القانون على حظر التفتيش لأجانب بأى طريق من طرق التفتيش ولو كان بطريق الشفنة .

مقدمة الشيخ المحترم علي زكي المصري باشا - ردنا على ما أتاهه حضرة الشيخ المحترم عبد القوي أحمد باشا ، وهو يستفهم من الشفنة ، أقول إن حكمها حكم البيع تماماً ، لأن الشفنة يشتري من المالك بدلاً من المشتري الأصل ، فبئى حرم البيع حرمت الشفنة تبعاً لذلك .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على المادة الأولى ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - استثناء من حكم المادة السابقة يجوز للأجنبي اكتساب ملكية الأرض الزراعية فى الأحوال الآتية :

( أ ) إذا آلت إليه بطريق الإرث .

( ب ) إذا كانت موقوفة وآلت إليه بسبب انتهاء الوقف .

( ج ) إذا كان الأجنبي يتكا مزارعاً مزارعته ورستاً عليه نزاع الأرض الموقوفة له بالصلح سنة ١٩٢٨ من قانون الميراثين .

مقدمة الشيخ المحترم قويس دوس باشا - لا بأس فى ذلك . والفكرة الأساسية لأرباب الأموال الأجنبية لاستثمار أموالهم فى استصلاح لأراضى البور ، هى أن هذه العملية ستعود عليهم بفائدة كبيرة . فإذا اتج ما يقول محالى مصرى بك زالت هذه الفكرة ، ولم يبق لغيرهم حافز لاستثمار أموالهم هنا فى مصر ، ولا تصدو المسألة إلا أنها تصبح مسألة استصلاح صحارة أو غزان يوضع لها دفتر مـ: ارطات ( cahier des charges ) . وإذا كانت الأمر كذلك ، فمن يقدم أحد من أرباب الأموال الأجنبية لاستثمار ماله فى عملية الاستصلاح ، لى تعود عليه بفائدة ٣ ٪ أو ٤ ٪ .

مقدمة الشيخ المحترم محمد حسن المشاوي باشا - المشروع الآن هو مناقشة المادة الأولى ، فيحسن إرجاء هذه المناقشة إلى أتب ممرض المادة الثانية التى تتصل بها ، لأنها المادة التى تنص على الاستثناء لقاعدة عدم تملك الأجانب .

مقدمة الشيخ المحترم قويس دوس باشا - أنا مرضت لما مرضت له ، ودأ على ما جاء فى كلام دولة حسين سرى باشا . وليس هناك ما يمنع من أن نجري المناقشة الآن ونستكملها ، ثم نضعها فى المادة الثانية بدلاً من إرجائها والعود إليها مرة ثانية .

مقدمة الشيخ المحترم محمد حسن المشاوي باشا - ما زلت أقول إن المادة الأولى ليست موضع هذه المناقشة ، لأنها إما تمرض البدأ بحسب . فيحسن أن نجري هذه المناقشة بعد الانتقال إلى المادة الثانية .

مقدمة الشيخ المحترم قويس دوس باشا - ما دمنا قد تكلمنا ما تفصل وتناقشنا فى مسألة عرض لما دولة سرى باشا ، فيحسن أتب نستكمل مناقشتنا وننتهى منها ولا نعود إليها .

مقدمة الشيخ المحترم محمد حسن المشاوي باشا - عند ما تعرض للمادة الثانية يصبح أن نجري هذه المناقشة ، لأن حصولها الآن يفيد أن حضرة الشيخ المحترم يعارض فى المبدأ الذى تقرره المادة الأولى .

مقدمة الشيخ المحترم قويس دوس باشا - على كل حال أنا لا أعترض فى المبدأ .

الرئيس - تقدم اقتراح من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد محلى شعراوى بإضافة عبارة تفيد الخطر على البور من تملك الأجانب الزراعية . وهذا الاقتراح لا يجوز مرفعه فى المجلس لما فيه لى المصلحة العامة من المستوفى لى القول .

**مقرر الشيخ المحرم عبد السلام محمود بك** - وما هو الحكم إن كان القائم بالاستثمار والنشاط أفراد من الأجانب ؟

**المقرر** - لا يجوز أن يكون للأفراد الأجانب من النشاط إلا ما يجري في حدود التشريع المصري ، ومن أراد منهم أن يستثمر أمواله ، وجب عليه أن يساهم في شركة مصرية . وهذا هو المبدأ الذي يجرى عليه العمل في كل الدول .

**مقرر الشيخ المحرم عبد السلام محمود بك** - وأما المسألة الأجنبية التي يستثمر الآن في ألمانيا وفي الزراعة جتنا يحظر عليه هذا الاستثمار سيتقل دون شك من هذا الطلاق إلى نطاق الصناعة والتجارة ، ويستثمر فيها ، ولا شك أن ذلك سيكون له أثر كبير على قيمة الأراضي الزراعية وعلى إيراداتها .

إن هذا الموضوع يحتاج إلى دراسة مالية وأبحاث اقتصادية تقوم بها بلتكم المالية ، إذ يجب دراسة أثر هذا الاستثمار على التجارة والصناعة .

وكان من الأصح لجنة العدل أن تترك الأمر للظروف الطبيعية ، لأن وأما المال المصري يتكون ويعد وأما المال الأجنبي من التجارة والصناعة والزراعة ، فلم هذا الاستئصال ؟ ولماذا لا يترك الأمر لمسير سيرها طبيعياً ، ويحال إلى لجنة المالية لدراسة ؟

**المقرر** - لقد درست لجنة العدل الموضوع دراسة وافية بحضور مساعدة وكل وزارة المالية .

**مقرر الشيخ المحرم محمد حسن الصنعوني باشا** - الذي أنهى أن المجلس أقر مبدأ المشروع ، فلا أرى حلاً لهذه المناقشة .

**مقرر الشيخ المحرم عبد السلام محمود بك** - كيف حال ذلك في مسألة خطيرة وفي غاية الأهمية ؟

**مقرر الشيخ المحرم حسين سري باشا** - أسف لأن لا أوافق مطلقاً على الرأي الذي أبداه مالاً مصري بك في مسألة استثمار أراضي بديل مقاولات وشروط ، لأن هذا حل غير عملي ولا يقبله أحد لا من لأفراد الأجانب ولا من الشركات .

والذي أرجوه وأتمناه أن يأتي اليوم الذي تكون فيه جميع المرافق المصرية على اختلافها في أيدي المصرية . أما أن نكلم من الوطنية وغيرها . فاني أؤكد لحضراتكم أنني لست أقل وطنياً من غيري ، ولقد بينت لحضراتكم الصعوبة العملية التي تواجهها ونظمها بأديتنا ، وهي خاصة باستصلاح أراض كثيرة . فنكرنا في الطريقة التي نفعها ، حتى يساعدنا الأجانب في تحقيق هذا الغرض .

**الرئيس** - نخدم اقتراح يتعلق بهذه المسألة من حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا يطلب فيه إضافة فترة إلى هذه المسألة نصها كما يأتي :

« إذا كان الأجنبي شركة غرضها إصلاح الأراضي البور على أن يكون بينهما بعد إصلاحها للمصريين ، وبشروط تضعها الحكومة »

**مقرر الشيخ المحرم علي زكي العراقي باشا** - الشركة الأجنبية المؤسسة خارج مصر ، والتي تحتفظ بمجنيبتها الأجنبية ، لا يجوز بحكم القوانين أن تملك الأراضي الزراعية ، وإنما الطريق مقترح أمامها لاستصدار مرسوم بتبصرها إن كان لها مصلحة حقيقية في أن تملك هذه الأراضي ، وهذا ميسر لها دائماً . وبناء على ذلك لا محل مطلقاً لتعديل النص .

**مقرر الشيخ المحرم محمد سعيد باشا** - وهذا بالضبط ما قلناه بعدد شركات الزيوت فانكره .

**مقرر الشيخ المحرم عبد الوهاب طه باشا** - لا شك مطلقاً في أن هذا الاقتراح الذي قدمه حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا جدير بالدرس والتأني ، ولا يصح مطلقاً أن يناقش ارتباطاً دون بحث . لذلك أرى أنه يحسن إعادة النظر في اللجنة ، لاستيفاء هذا البحث .

**المقرر** - لقد بحثت اللجنة هذا الاقتراح بما وافيا ، والواقع أننا استعرضنا في اللجنة جميع المسائل والموضوع التي تشمل بهذا الموضوع . وجرى البحث بحضور معالي مصطفى مرعي بك ممثلاً للحكومة ومساعدة الدكتور عبد الحكيم الرفاعي بك ممثلاً لوزارة المالية ومساعدة الأستاذ جويد رافق بك ممثلاً لوزارة الخارجية ، وقد تم لنا بحث الموضوع من جميع النواحي .

**مقرر الشيخ المحرم حسين سري باشا** - وهل شهد هذا الاجتماع مندوب من وزارة الأشغال واشترك في البحث ؟

**المقرر** - اكتفت اللجنة بأن شهد اجتماعها معالي مصطفى مرعي بك مندوباً عن الحكومة ، فهل مشروع هذا القانون ينع استثمار النشاط الأجنبي في مصر بالنسبة للأراضي الزراعية ؟ لقد تبين للجنة أنه لا يمنع من ذلك ، لمنا ؟ ذلك لأنه إن كان الغرض من استثمار النشاط الأجنبي أن يكون نشاطاً خصب ، أي أنه لا يمتد أن يكون استغلالاً ، فيمكن أن يكون ذلك في نطاق شركات مصرية بأموال أجنبية ، وقانون الشركات لا يمنع ذلك ، وبهذه الطريقة لا يضار الأجانب .

أما إذا كان الغرض أن تكون الشركة أجنبية بكل معنى الكلمة ، ولا يكون الغرض الاستصلاح ، فيجب أن نقول « لا » ونقف عند هذا الحد ، فلا نسبح بهذا التلاعب ، ولذلك أرجو هذه المسألة كما هي .

إننا لن نتقاضى الشركات أجراً على إصلاح الأخطاء، ويقف الأمر عند هذا الحد.

حقيقة إنه إذا وضع الأمر بهذه الصورة، فلا يمكن أن تأتي شركة أجنبية لتتقاضى أجراً على إصلاح هذه الأراضي ثم تخشى هناك فروض كثيرة يمكن تصورها، منها أن تستمر الشركة في هذه العملية وتجني من وراء ذلك ربحاً. ومن فاك أيضاً أنه يمكن أن يكون من بين شروط العقد أن تترك الأرض فترة من الزمن للشركة لتستغلها وتستثمرها على أن تؤول ملكيتها بعد ذلك إلى الحكومة، أو على المنتج في عقود الامتياز التي تمنح للشركات، مثل شركة المياه وشركة النود وشركات الأوتوبيس.

**مقبرة الشيخ المرحوم محمود خطاب باشا** - هذه الفكرة ينص عليها هذا التشريع فهو يمنح الأجانب من تلك الرقبة وحسب الانتفاع.

**مقبرة الشيخ المرحوم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - لأى سبب يمنع ؟ لقد وقفت لا لأرد على ما أثاره حضرة الشيخين المحترمين توفيق دوس باشا وحسين سرى باشا، وإنما لأقول إن هناك مشروع قانون أقرته لجنة المالية وهو في طريقه إلى هذا المجلس. وفي هذا التشريع نص صريح يحرم على الحكومة أن تبيع أراضيها إلا لأعضاء الأرازمين من المصريين الذين لا يملكون أرضاً. وأكث من ذلك أن المصريين الذين لهم حق الشراء من الحكومة لأن ملكيتهم تقل عن خمسة أفدنة أصبح لا يجوز للحكومة أن تبيعهم أرضاً، لأن هناك تشريعاً يمنع البيع - حتى للمصريين - إلا لأعضاء الأرازمين، وألا بشروط معينة في مشروع القانون الذي أشرت إلى أنه في طريقه إليكم.

**مقبرة الشيخ المرحوم حسين سرى باشا** - هل هذا الحظر ميسر على الأراضي البور والمستصلحة على السواء ؟

**مقبرة الشيخ المرحوم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - إن الحظر يشمل جميع أراضي الحكومة.

**مقبرة الشيخ المرحوم حسين سرى باشا** - إنه إذا حمل بهذا النص فلن يمكننا استصلاح الأراضي إطلاقاً.

**مقبرة الشيخ المرحوم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - الذي أريد أن أتبي إلى هو أنه - تخيفاً لتخفيف التشريعات - أطالب أن يمد هذا التقرير إلى لجنتي المالية والمعدل المراجعة مع مشروع القانون الذي تبنته لجنة المالية، حتى يمكن أن يكون هناك تناسق في التشريع.

**مقبرة الشيخ المرحوم الدكتور إبراهيم موسى مكرم** - هل إن يقال مشروع القانون الذي يشير إليه معاذة فؤاد سراج الدين باشا إلى لجنتي المالية والمعدل أيضاً - فلابد أن يمتد.

ولم أريد مطلقاً أن أزعج الحظر عن الأجانب، وإنما أريد أن أقول إنه في الفترة التي نحن فيها الآن وإلى خمسين سنة قادمة على الأقل يجب أن يعاوننا الأجانب في استصلاح الأراضي، وهي على كل حال ملك الحكومة ولا على مطلقاً لأن فرض شروطاً قاسية على هؤلاء الأجانب الذين تريد منهم المساعدة على استصلاح أراضيها.

ولأريد أن نواجه صعوبة عدم تقدم الشركات لهذه المساعدة فإن لم نضع حلاً مختصاً من هذه الصعوبة فسيتسر حكومة اليوم وحكومات الغد أن هذه الطريقة غير عملية، وستواجهنا الصعوبة التي أشرت إليها مما قريب.

لقد ذكر لحضراتكم مساعدة الزبيل العراي باشا أن هذه الصعوبة يمكن أن نتفادها باستصدار مرسوم بتخصيص الشركة. وأنا أستاذ - ماذا تخشى ونحن نعلم أن كل هذه المسائل بيد الحكومة، وهي التي تملك البيع كما تملك أن تتولى هذه الشؤون ...

**مقبرة الشيخ المرحوم عبد الحليم محمود بك** - ولم هذه العجلة التي ياد بها إقرار هذا المشروع ؟

**مقبرة الشيخ المرحوم حسين سرى باشا** - أقول ذلك وبخاصة إن البلاد قادمة على أزمة شديدة جداً بسبب تزايد عدد السكان في مصر ...

**مقبرة الشيخ المرحوم عبد الحليم محمود بك** - أنا أريد دولة تسرى بأها فيما يذهب إليه.

**مقبرة الشيخ المرحوم حسين سرى باشا** - لكل ما تقدم، أرجو حضراتكم أن تنظروا إلى هذا الموضوع نظرة عملية، ولا تظنوا طغافاً أني أعارض في البدء، لقد وقفت عليه، وإنما أريد المساعدة وأن نسرع في الاستصلاح، وبخاصة أن عدد السكان في مصر يزداد زيادة هائلة، مما قد يؤدي إلى مجاعة كبيرة لا ندري كيف نتفادها.

**المرئوس** - لاحظ الآن أن المناقشة تحولت من حظر التملك للأجانب إلى موضوع الاستصلاح. فهل تلك الأرض إلى كائن من كان بنية الاستصلاح، أو إن ملك وسيلة أخرى غير التملك لتحقيق هذا الغرض ؟

قال خضرة الزبيل المحترم دوس باشا إنه من غير الطبيعي أن يستول أجني على أرض زراعية، فينقل عليها ويستصلها إلى آخر ما هناك من شروط، ثم يسلمها للحكومة بعد ذلك سالغة نظيره. / / ثم يبيعها لحسابها. يقول مساعدك لحضراتكم إن هذا غير معقول. ومن رأي أنه لا على مطلقاً لتوسع في المناقشة أكثر من ذلك.

**مقبرة الشيخ المرحوم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - الواقع - يا حضرات الشيوخ المحترمين، أن أريد على ما أثاره حضرة الشيخين المحترمين - دوس سرى باشا وتوفيق دوس باشا في منتهى المسوية.



**مقرر الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم يوسف مكرم -** ليس النص على إطلاقه بهذا الشكل .

**مقرر صاحب المرونة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) -** لقد طلبت الحكومة إعادة تقرير اللجنة لتتفرغ في الاقتراح بالتعديل.

**المقرر -** إذا قرر المجلس ذلك ، أنزل على قراره .

**مقرر صاحب العلاقات محمد زكي علي باشا (وزير المالية) -** إن من حق الحكومة أن تطلب إحالة الاقتراح بالتعديل إلى لجنة المالية إذا رأت ذلك

**المقرر -** ليس للمجلس رأي في هذا ؟

**مقرر الشيخ المحترم توفيق دوس باشا -** ما دامت الحكومة قد طلبت إحالة الاقتراح بالتعديل إلى لجنة المالية لإيجاد اتفاق بينه وبين التشريع المطروح عليها والنحاص بتوزيع الأراضي على صغار الزارعين ، فن واجبنا أن نستجيب إلى طلبها .

**المقرر -** إن الرأي في النهاية للمجلس .

**مقرر صاحب المرونة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) -** إن لحضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن بك قدره ومكانته . ونحن نعلم معه بأن الرأي الأخير للمجلس ، ولكننا نطلب أن تبحث لجنة المالية والعمل بمقتضى هذا الموضوع ليبحثه على ضوء ما أثير هنا من ملاحظات .

**المقرر -** إن النقطة التي سار عليها العمل في هذا المجلس تخصي بأنه لا بد من التقرير بمجرد طلب الحكومة أو المقرر ، وإنما يجب أخذ رأي المجلس في ذلك .

**الرئيس -** والآن ، هل توافقون حضراتكم على رد التقرير إلى لجنة المالية والعمل ، لتتفرغ بمقتضى مع مشروع القانون الذي أشار إليه حضرة الشيخ المحترم محمد نواد سراج الدين باشا والمنظور أمام لجنة المالية ؟

( موافقة )

**مقرر صاحب المرونة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) -** ينجل إلى ، يحضر الشيوخ المحترمين ، أنه يحسن من ناحية التشريعية الصراحة أن يحدد النظر في مشروع هذا القانون مرة أخرى ، لأن الفرض القائم الآن لا يناقش إلا أمرتلك الشركات المساهمة . ولكن القانون يعرف أنواعاً أخرى من الشركات ، لما شخصية منوية ، كالشركات المساهمة ، فهل يسمح لهذه الشركات بالمثل ؟ وهل قصد بمشروع هذا القانون محجور التملك على الأجنبي إطلاقاً . أم قصد به تحريم ذلك من طريق الشركات المساهمة ؟ ثم ما شأن هذه الشركات الأخرى ذات الشخصية المنوية ؟ هل تعتبر مصرية ؟ وإلى أي حد ؟ أقول إنه لا توجد رقابة منا عليها بينما أن الشركات المساهمة قد يمكن معرفة إلى أي حد ينطبق عليها ما يفرضه قانون شركات المساهمة . ذلك لأنه لا يمكن أن يصدر المرسوم بإنشائها إلا بعد استيفاء النسب للمعينة فيما يتعلق برأس المال أعضاء مجلس الإدارة ، وليس لنا هذا الإشراف فيما يتعلق بالشركات الأخرى ذات الشخصية المنوية .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى قد أوضح حضرة الشيخ المحترم محمد نواد سراج الدين باشا أن هناك مشروع قانون في طريقه إلى حضراتكم بعد أن وافقت عليه بلجته المالية . وبمقتضى هذا اقتراح ، لا يجوز للحكومة أن تباع أطمانيها الزراعية إلا لصالح الزارعين المصريين . وضماناً لإيجاد التماسق في التشريع ، أرى أن يبقى مشروع القانون تحت نظر لجنة المالية ولجنة العدل ، على أن يكون مفهوماً أن اللجنتين سيتحجان جميع الخواطر والاقتراحات والاعتراضات التي أثيرت الليلة في هذا المجلس . ونوق هذا كله تدبر اللجنتان الأمر من ناحية الاعتبارات المالية .

**مقرر الشيخ المحترم حسين سري باشا -** والاعتبارات العملية كذلك .

**مقرر صاحب المرونة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) -** لهذا أرجو حضراتكم الموافقة على إعادة التقرير لتتفرغ اللجنتان بمقتضى اقتراح التعديل ، على أن يكون مفهوماً أنه ليس النقص من هذا هو تعطيل هذا التشريع ، وإنما النقص منه هو التنسيق .

كذلك أرجو أن تتفرغ اللجنتان من نظره في فترة لا تتجاوز أسبوعين أو ثلاثة أسابيع .

**المقرر -** الفكرة التي أبدتها حضرة الشيخ المحترم نواد سراج الدين باشا لا أرى مطلقاً أنها تؤدي إلى إعادة التقرير إلى اللجنة ، بل أراها على العكس تؤدي إلى وجوب إقرار هذا التشريع الليلة . يقول سعادة الشيخ المحترم إن هناك تشريعات أخرى لجنة المالية يقضي بعدم جواز بيع أراضي الحكومة لتبريد صغار الزارعين من المصريين ... ..

## ٨ - مشروع القانون

المقدم من الحكومة بشأن الأندية، والاقتراح مشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنى أبو الفضل الخاص بألعاب القمار - تقرير لجنة الداخلية والشؤون الاجتماعية والمجلس مجتمعين (١) - رفض الاقتراح بمشروع قانون - الموافقة على مشروع قانون بشأن الأندية من حيث المبدأ - مناقشة مرادة مادة فسادة - إحالة المادة ٢٣ إلى لجنة العدل لمناقشتها

(المقرر حضرة الشيخ المحترم بعد عمله التاريخ)

الرئيس - ورد كتاب (٢) من وزارة الداخلية بتدب حضرة صاحب العزة عبد الرحمن عمار بك وكيل الوزارة بحضور جلسات المجلس أثناء نظر مشروع هذا القانون والاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنى أبو الفضل الخاص بألعاب القمار وورد كذلك كتاب (٣) من وزارة الشؤون الاجتماعية بتدب حضرة الأستاذ أنور أحمد مدير إدارة البحوث الفنية بالوزارة .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة)

(حضر حضراتها)

القرار - بحثت هيئة المجتنب مجتمعين مشروع هذا القانون المقدم من الحكومة والاقتراح بمشروع قانون السابق تقدمه من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنى أبو الفضل خاصاً بألعاب القمار، وذلك بحضور كل من حضرة صاحب العزة عبد الرحمن عمار بك وكيل وزارة الداخلية

(١) راجع المجلد ١٦٠

(٢) نص الكتاب

"حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بأن أرفع سادتك استئذان هيئة المجلس المقرر في حضور حضرة صاحب العزة عبد الرحمن عمار بك وكيل وزارة الداخلية، جلسات المجلس أثناء نظر تقرير لجنة الداخلية والشؤون الاجتماعية والمجلس عن مشروع القانون الخاص بالأندية .

وتفضلوا سادتك بتقبل ذاتي الاحترام ما

٢ مايو سنة ١٩٤٩

(٣) نص الكتاب

"حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بأن أرفع سادتك تفضل بالصرح لحضرة الأستاذ أنور أحمد مدير إدارة البحوث الفنية في حضور جلسات المجلس عند نظر تقرير لجنة الداخلية والشؤون الاجتماعية والمجلس عن المشروع بمشروع قانون بشأن الأندية، والاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنى أبو الفضل الخاص بألعاب القمار .

وتفضلوا سادتك بتقبل ذاتي الاحترام ما

١٧ أبريل سنة ١٩٤٩

وحضرة الأستاذ أنور أحمد مدير إدارة البحوث الفنية بوزارة الشؤون الاجتماعية وحضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنى أبو الفضل مقدم الاقتراح.

وقد تبين للهيئة أن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم سبق أن بحثته لجنة العدل، ورفضت عنه تقريراً إلى المجلس بعدم الموافقة عليه، ثم تقرر إعادته إليها، فبحثت ثانية، وعند نظره بجلسته ١٣ يناير سنة ١٩٤٤، تقرر إرجاء النظر فيه حتى يتقدم الحكومة بمشروع وصدت به، بنظم ألعاب القمار والأندية. وقد برزت الحكومة الحالية بالوعد، فقدمت مشروع القانون المعروض بشأن الأندية .

وقد بحثته هيئة المجتنب، ووافقت عليه بعد أن أدخلت عليه تعديلات في المواد ٨ و ٩ و ١١ و ٢٣ كالآتي يندول المقارنة .

كما قررت الهيئة بالإجماع عدم الموافقة على الاقتراح بمشروع قانون الخاص بألعاب القمار، لأن في القوانين القائمة، ومنها قانون العقوبات ومشروع القانون بشأن الأندية، ما يفي بالقرص الذي قصد إليه حضرة المقترح .

وبناء على ذلك، ترجو الهيئة من المجلس الموافقة على رأيها :

(أولاً) بعدم الموافقة على الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنى أبو الفضل، الخاص بألعاب القمار .

(ثانياً) الموافقة على مشروع القانون بشأن الأندية كما أقره .

رئيس مجلس الوزراء ومدير الداخلية  
لدايم عبد الحامد

مدير الشؤون الاجتماعية  
جلال هميم

ويصحب الإبلان بثلاث نسخ من لأئحة النظام الأساسى للنادى ، وبيان أسماء أعضائه المؤسسين ، وأخر بأعضاء مجلس الإدارة أو الهيئة التنفيذية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وتتل المادة ؟

تلت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

### ( المادة الثالثة )

يجب تضمين لأئحة النظام الأساسى للنادى ما يأتى :

( ١ ) اسم النادى ومقره .

( ٢ ) أسماء الأعضاء المؤسسين وأسمائهم وجنسياتهم ومهنتهم ومجال إقامتهم

( ٣ ) الأضراس التى أتت من أجلها .

( ٤ ) شروط العضوية واشتراكات الأعضاء وطرق إسقاط عضويتهم .

( ٥ ) طريقة انتخاب أو تعيين مجلس الإدارة أو الهيئة التنفيذية التى تمثل النادى .

( ٦ ) اختصاصات مجلس الإدارة أو الهيئة التنفيذية والعضو المنتخب للإدارة أو المديرين لها .

( ٧ ) اختصاصات الجمعية العمومية والقواعد المتعلقة بسير العمل فيها

( ٨ ) موارد النادى وكيفية استغلالها أو التصرف فيها ومراقبة صرفها

( ٩ ) القواعد المانعة بإسكالك الحسابات ووضع الميزانية والحساب الختامى وإقرارها .

( ١٠ ) الإجراءات الواجب إتخاذها لتعديل لأئحة النظام الأساسى أو لحل النادى .

( ١١ ) الوجوه التى تتفق فيها أموال النادى فى حالة حله .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، وتتل المادة الرابعة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تمرير البنية ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على ماأته البنية من عدم الموافقة على الاقتراح بمشروع قانون المقدمين حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنى أو الفضل الخاص بأعمال القلر .

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولتنقل إلى مناقشة مواده مادة فائدة ، وتتل المادة الأولى .

تلت المادة الأولى ، وهذا نصها :

### ( المادة الأولى )

لا يجوز ضم ناد أو قلر من مكان إلى آخر إلا بعد إبلان المحافظة أو المدير ذاك بكتاب موصى عليه قبل فتح القادى أو قلر بثلانين يوما على الأقل .

لأننا كان النادى المطلوب فتحه أو قلر سبق الحكم بإغلاقه بالتطبيق لأحكام هذا القانون أو أى قانون آخر وجب الحصول على ترخيص سابق من المحافظة أو المديرية قبل الفتح أو النقل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، وتتل المادة الثانية .

تلت المادة الثانية ، وهذا نصها :

### ( المادة الثانية )

تب أن يهدم الإبلان المنصوص عليه فى البنية السابقة إلى المحافظ أو المدير على الإبلان الذى يوضع لهذا الغرض موقعا من أعضاء الهيئة العمومية للنادى أو من رئيس النادى وسكرتيره وأمين صندوقه .

تليت المادة الرابعة ، وهذا نصها :

#### ( المادة الرابعة )

على رئيس النادي أو من يقوم مقامه إبلاغ المحافظ أو المدير كل تعديل طرأ على هيئته الإدارية أو في لأئحة نظامه الأساسي في خلال ثلاثين يوما من إجراء هذا التعديل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة ، وتتل المادة الخامسة .

تليت المادة الخامسة ، وهذا نصها :

#### ( المادة الخامسة )

يجوز نصح النادي أو قبله بعد انتهاء الثلاثين يوما المشار إليها في المادة الأولى ، لم يئن المحافظ أو المدير خلال هذه المدة معارضة في ذلك بكتاب موصى عليه ، وهذا مع عدم الإخلال بما جاء في الفقرة الثانية من المادة المذكورة .

ويجب أن تكون المعارضة سببية ومستندة إلى أحد الأسباب الواردة في المادة السادسة .

وكل إبلاغ من نوع ناد أو قبله لا يعمل به في خلال ستة أشهر من انقضاء أجل المعارضة بغير كأن لم يكن .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة ، وتتل المادة السادسة .

تليت المادة السادسة ، وهذا نصها :

#### ( المادة السادسة )

يكون للمافظ أو للمدير حق المعارضة في فتح النادي أو قبله استنادا إلى أحد من باب الآتية :

( ١ ) عدم صلاحية المجلس من الناحية الصحية أو الاجتماعية .

( ٢ ) مخالفة لأئحة النظام الأساسي للنادي لقانون أو النظام العام أو للأداب .

( ٣ ) أن يكون من بين أعضاء النادي المؤسسين أشخاص لا يجوز أن يكونوا أعضاء بالتطبيق لحكم المادة الثامنة .

( ٤ ) عدم استيفاء الإبلاغ للشرط المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة .

( ٥ ) أن يكون النادي قد أنشئ بقصد أحياء ناد آخر سبق إغلاقه أو بقصد اتخاذه متاراً لذلك .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة ، وتتل المادة السابعة .

تليت المادة السابعة ، وهذا نصها :

#### ( المادة السابعة )

يكون لكل ناد مجلس إدارة يختار من بين أعضائه ويكون مسؤولاً أمامهم عن تصرفاته المالية والإدارية .

ويختار مجلس الإدارة من بين أعضائه عضواً مندوباً للإدارة يكون مسؤولاً عن تنفيذ أحكام هذا القانون وتبلغ المحافظة أو المديرية هذا الاختيار مع إقرار من العضو المختار بقبول المهمة . كما يجوز لمجلس أن يعين مديراً مسؤولاً من غير أعضائه النادي .

ويجب أن يراعى عند انتخاب مجالس الإدارة للاتينية التي يشترك في عضويتها مصريون وأجانب أن تكون نسبة عدد الأعضاء المصريين في مجلس الإدارة عاظمة على الأقل للنسبة إلى مجموع أعضاء المشتركين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة ، وتتل المادة الثامنة .

تليت المادة الثامنة ، وهذا نصها :

#### ( المادة الثامنة )

يعد لكل ناد سجل خنوم يخاتم المحافظة أو المديرية على كل صفحة من صفحته في قيد فيه أسماء الأعضاء ومجال إقامتهم وتاريخ انضمامهم بعضوية النادي وقية الاشتراك وتاريخ أداء الاشتراكات ولرقام الإيصالات المقتضية للإعفاء

ويجب أن يكون لكل عضو ومشارك صورة فوتوغرافية محفوظة في إدارة النادي .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة، ولتتل المادة التاسعة.

تليت المادة التاسعة ، وهذا نصها :

( المادة التاسعة )

لا يجوز للأشخاص الآتي ذكرهم أن يكونوا أعضاء بالأندية :

( ١ ) المحكوم عليهم بقوة جنائية أو بقوة جنحة في جريمة سرقة أو اختلاس أموال عامة أو إخفاء أشياء مسروقة أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو نصب أو خيانة أمانة أو غش بالتدليس أو إخفاء جرمين أو هتك عرض أو فعل ناعم أو تخريب على القصر أو الفجور والمسك إرادة عمل للقاهرة أو إدارة بيوت للعدارة السرية أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في قانون المفدرات، وذلك ما لم يمد اعتبارهم .

( ٢ ) الأشخاص الذين كانوا يستلخون أو يدبرون عمال همومة أو عمال للامم وحكم عليهم باغلاقها لأسباب: تصل بالأداب إذا لم يحض على اقتضاء العقوبة المحكوم بها خمس سنوات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة، ولتتل المادة العاشرة.

تليت المادة العاشرة ، وهذا نصها :

( المادة العاشرة )

لا يجوز لقب القادر الأندية إلا ترخيص خاص من وزارة الداخلية ويحدد هذا الترخيص سنويا وتعين في الرخصة أنواع ألعاب القادر التي يسمح بلبها في النادي .

ولوزير الداخلية أن يدين بقرارات يصرفها الألعاب التي تنبهر من ألعاب القادر والتي لا يجوز ممارستها إلا ترخيص .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة العشرة ، ولتتل المادة الحادية عشرة .

تليت المادة الحادية عشرة ، وهذا نصها :

( المادة الحادية عشرة )

لا يجوز الترخيص في لعب القادر للأندية الملحقة بالجيميات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية أو التابعة لقطاعات الهلال أو الخاصة بمعاهد الطب وطلابها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية عشرة ، ولتتل المادة الثانية عشرة .

تليت المادة الثانية عشرة ، وهذا نصها :

( المادة الثانية عشرة )

لا يجوز للأندية المرخص لها في لعب القادر أن تسمح لنبر الأعضاء الذين أمضوا في عضوية النادي ستة أشهر على الأقل ولا للقصر أو للصغار عليهم بالاشتراك في ألعاب القادر .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية عشرة ، ولتتل المادة الثالثة عشرة .

تليت المادة الثالثة عشرة ، وهذا نصها :

( المادة الثالثة عشرة )

لا يجوز تقديم مشروبات روحية أو مخمرة في النادي غير الحصول على ترخيص في ذلك من وزارة الداخلية . وللمدة الوزارة الحق في منح هذا الترخيص أو رفضه أو تعديده مدته أو تعليقه بأي شرط تراه لازما .

ولا يجوز تقديم المشروبات المذكورة للقصر أو للصغار عليهم أو لمن هم في حالة سكرين .

كما لا يجوز استخدام النساء في تقديم هذه المشروبات .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة عشرة ، وتتل  
المادة الرابعة عشرة .

تليت المادة الرابعة عشرة ، وهذا نصها :

( المادة الرابعة عشرة )

لا يجوز في المدن فتح الأندية قبل الساعة السادسة صباحا وبعد منتصف  
الليل من ١٥ أكتوبر إلى ١٤ أبريل ولا قبل الساعة الخامسة صباحا  
وبعد الساعة الواحدة صباحا من ١٥ أبريل إلى ١٤ أكتوبر . أما في القرى  
فيكون ميعاد إغلاقها في المدة الأولى في الساعة التاسعة مساء وفي المدة  
الثانية من الساعة العاشرة مساء .

ويجوز للحافظ أو المدير بقرار يصدره في المناسبات التي يراها أن يمد  
هذه المواعيد في ناد أو أكثر كما يجوز له بعد موافقة وزير الداخلية أن  
يعطى رخصا خاصة لبعض الأندية لتبقى مفتوحة بعد المواعيد المقررة .  
ويجوز له في القرى أن يقصر المواعيد المقررة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة عشرة ، وتتل  
المادة الخامسة عشرة .

تليت المادة الخامسة عشرة ، وهذا نصها :

( المادة الخامسة عشرة )

لا يجوز أن يكون من بين أعضاء الأندية المرخص لها في لعب القمار  
أو في تقديم مشروبات روية أو خمرية موظفوها أو من يتناولون منها اجرا  
أو مكافأة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة عشرة ، وتتل

المادة السادسة تليت المادة حجرة ، وهذا نصها :  
( المادة السادسة عشرة )

يكون لكل ناد سجلات مخومة بناتم المحافظة أو المديرية على كل صفحة  
من صفحاتها لتفيد إيراداته ومصروفاته .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة عشرة ، وتتل  
المادة السابعة عشرة .

تليت المادة السابعة عشرة ، وهذا نصها :

( المادة السابعة عشرة )

يفرض وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الشؤون الاجتماعية على الأندية  
التي يرخص لها في لعب القمار وصما سنويا يتناسب وإيرادات كل ناد من  
اللمب بحيث لا يجاوز الرسم نصف هذه الإيرادات ، وتخصص حصيلة هذا  
الرسم للجوه التي يمينها وزير الشؤون الاجتماعية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة عشرة ، وتتل  
المادة الثامنة عشرة .

تليت المادة الثامنة عشرة ، وهذا نصها :

( المادة الثامنة عشرة )

يحد كل ناد سجلا خاصا تليد فيه أسماء الزائرين .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة عشرة ، وتتل  
المادة التاسعة عشرة .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والعشرين ، وتتل المادة الثانية والعشرون .

تليت للمادة الثانية والعشرون ، وهذا نصها :  
( المادة الثانية والعشرون )

كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى العقوبتين .

ويكون عضو مجلس الإدارة المنتدب لإدارته أو مديره المعين مسؤولاً عن كل مخالفة لأحكام هذا القانون .

ويكون مسؤولاً كذلك كل من خالف من الأشخاص التابيين للنادي أحكام المواد من العاشرة إلى الثالثة عشرة .

ويحرم بإغلاق النادي عند مخالفة المادة الأولى أو إذا كانت البيانات المشار إليها في المادتين الثانية والثالثة كاذبة .

كما يحكم بالإغلاق ومصادرة أدوات والتقود وغيرها من الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة عند مخالفة المادة العاشرة .

ويحكم كذلك بإغلاق النادي عند مخالفة المادة العشرين .

ويحكم بالإغلاق مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر عند مخالفة أى حكم آخر من أحكام القانون ، وفي حالة العود يحكم بالإغلاق نهائياً .

وكل ذلك مع عدم الإخلال بالعقوبة الأشد التي يقضى بها قانون آخر .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والعشرين ، وتتل المادة الثالثة والعشرون .

تليت المادة الثالثة والعشرون ، وهذا نصها :

( المادة الثالثة والعشرون )

يتولى إثبات الجرائم التي تقع مخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المقتضية له الموظفون الذين يتدبرون لمذ الفرض بقرار يصدره وزير الداخلية بالأغلاق مع وزير الشؤون الاجتماعية . ويكون لهم حق دخول هذه الأندية وتفتيشها لفنتيت من إتينا لا تخالف لأغمة نظامها الأساسي ، وأن غلة أموالها وإيراداتها وما يجمعه من اشتراكات أو تبرعات أو وصايا أو هبات تصرف في الأغراض التي أنشئت من أجلها . ويكون لهم في هذا الشأن صفة قضاة النسبية القضائية .

تليت المادة التاسعة عشرة ، وهذا نصها :

( المادة التاسعة عشرة )

يجوز للنادي بموافقة وزارة الشؤون الاجتماعية قبول الوصايا والهبات والتبرعات بشرط ألا تكون مقيدة بقيود تنافي الأغراض التي أنشئ للنادي من أجلها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة عشرة ، وتتل المادة العشرين .

تليت المادة العشرين ، وهذا نصها :

( المادة العشرين )

لا يجوز لأى ناد أن ينسب أو يشارك أو ينضم إلى جمعية أو هيئة أو ناد مقرر خارج المملكة المصرية قبل الحصول على ترخيص في ذلك من وزارة الشؤون الاجتماعية والداخلية .

وكذلك لا يجوز لأى ناد قبل الحصول على ترخيص من الوزيرين المذكورين أن يسلم أو يحصل مباشرة أو بالواسطة أو بأية طريقة كانت على نقد أو منافع من أى نوع من شخص أو جمعية أو هيئة أو ناد في خارج المملكة المصرية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة العشرين ، وتتل المادة الحادية والعشرون .

تليت المادة الحادية والعشرون ، وهذا نصها :

( المادة الحادية والعشرون )

تسرى أحكام هذا القانون على الأندية القائمة عند العمل به وعليها أن تتقدم بالإبلاغ أو يطلب الترخيص المنصوص عليها في هذا القانون خلال شهرين من تاريخ العمل به .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

وفي حالة مخالفة أحكام المواد ١٠ و ١٢ و ١٣ ، يجوز للنيابة العمومية بناء على طلب هؤلاء الموظفين أن تتقدم للقاضي الجسري في خلال أربع وعشرين ساعة يطلب إغلاق النادى كإجراء تحفظي حين الفصل في القضية نهائيا من غير إخلال بالمحاكمة الجنائية .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

**مقرر السج المحرم على رى الصراى باشا** — لى ملاحظة على هذه المادة ، ذلك أنها تحول أوزير الداخلية ، لاختلاف مع وزير الشؤون الاجتماعية تدعى الموظفين الذين تكون لهم صفة الضبطية القضائية ، بمعنى أن هؤلاء الموظفين حق ضبط الجرائم وتحريك المحاضر .

وهذا المبدى يرجع بصفة عامة إلى قانون الإجراءات الجنائية الذى وافق عليه المجلس منذ أيام ، ومن بين مواده مادة صريحة تنص على أن هذه الصفة لا يجوز منحها لأحد — فوق من حددتهم القانون — إلا بقانون . ومشروع هذا القانون المعروض على حضراتكم يبيح منح هذه الصفة لموظفين بقرار و زراى ، وهو ما يخالف المبدأ الذى تقتضى فى قانون الإجراءات الجنائية الذى يترتب — ويحق — القانون العام للأجرامات — فى جميع الجرائم سواء أكانت منصوص عليها فى قانون العقوبات أم فى اللوائح الخاصة .

وتقدم سبق أن أحالت لجنة التجارة والصناعة إلى لجنة العدل مشروع القانون الخاص بإعلامات التجارية ، وكان يتضمن نصا بهذا المعنى . فقررت لجنة العدل أن هذا النص غير جائز ، وأرسلت قرارها إلى لجنة التجارة والصناعة لتمديد مشروع قانون على أساسه — لأنه لا يمكن منح صفة الضبطية القضائية إلى أشخاص غير المحدثين فى الجدول المقرر فى قانون الإجراءات الجنائية إلا بقانون .

**الرئيس** — سيتولى إثبات الجرائم رجال الضبط القضائية .

**مقرر السج المحرم على رى الصراى باشا** — رجال الضبط القضائية اختصاص عام فى ضبط جميع الجرائم المنصوص عليها فى اللوائح الخصوصية وفى القوانين العامة .

**مقرر السج المحرم على رى الصراى باشا** — لسا محتاجين لإطلاقا بالنسبة للتوادر لإيجاد نص لنصنى على أشخاص صفة الضبطية القضائية . فالقوانين فى كنف الذخيلة والبوايس من رجال الضبط القضائية . ومنع هذه الصفة جائز بالنسبة لقوانين بيده من نطاق الأمن وعن نطاق وزارة الداخلية ، كالقوانين الخاصة بالتجارة والبحرية .

**الرئيس** — الفكرة التى أدت بالمرشح إلى وضع هذا النص أنه يتعزز لأموال التبرعات والهبات ، فكيف يجوز لهم التفتيش مع مخالفة للقانون الأساس ، ؟

**مقرر السج المحرم على رى الصراى باشا** — نص فى القانون على أشخاص يتقدمهم وزير الشؤون بالاختصاص مع وزير الداخلية . ولا يجوز أن تترك للوزير أن يرسل رجال الضبط ، فيندب كتابا يقوم بأعمال الضبطية القضائية . ولا يجوز أن يكون من رجال الضبط القضائى إلا أشخاص على ثقة . ويمكن تمثيل النص بحيث تكون هذه الصفة ، بنص القانون ، لمفتشى وزارة الشؤون الاجتماعية .

**مقرر السج المحرم على رى الصراى باشا** — رجال الضبط القضائى لهم اختصاصات خطيرة ، فلم حق دخول المنازل والتفتيش ، ولم حق القبض فى حالة التلبس بالجريمة وفى غيرها ، وهذه السلطة لا تحول لأى إنسان بخلاف الوزير .

**مقرر السج المحرم على رى الصراى باشا** — يمكن تمثيل هذه المادة بحيث ينص فيها على مفتشى وزارة الشؤون الاجتماعية الذين يخصهم الوزير لهذا الغرض ، فتكون لهم صفة مامورى الضبط القضائى بنص القانون . وبذلك تتفادى منح هذه الصفة لأشخاص يتقدمهم الوزير .

**مقرر صاحب المقامى محمد زكى على باشا** ( وزير الدولة ) — إن الملاحظة التى أبدتها حضرة الشيخ المحترم المراسى باشا لأشياء فيها من الناحية القانونية ، رجال الضبط القضائى يحدد القانون ، فلا يترك للوزير إرساء هذه الصفة على من يشاء . ورجال الضبط القضائى منصوص عليهم فى قانون تحقيق الجنائيات ومشروع الإجراءات الجنائية . وإذا نص على رجال الضبطية القضائية ، فيكونون بذلك مرسومين . لأنهم مذكورون على سبيل الحصر فى القوانين العامة .

والنوع الثانى الذى قصده هذا المشروع هو منح صفة الضبطية القضائية لأشخاص آخرين ليسوا من رجال الضبط ، وهم مفتشو وزارة الشؤون الاجتماعية لسا لهذه النوادر من اتصال بالشؤون الاجتماعية ، حتى يكون لهم حق إثبات الجرائم التى تقع مخالفة لهذا القانون .

**مقرر السج المحرم على رى الصراى باشا** — رجال الضبط القضائى غير محتاجين لنص ، لأن أعمال الضبط من خصائص واجباتهم .

**مقرر السج المحرم على رى الصراى باشا** — قصدا لنص عليهم لأجل أنهم استبعدوا من إثبات هذه الجرائم

**مقرر صاحب المقامى محمد زكى على باشا** ( وزير الدولة ) — يمكن النص على مفتشى وزارة الشؤون الاجتماعية الذين يخصهم الوزير لهذا الغرض بالاختصاص مع وزير الداخلية .



**عضو الشيوخ المحترم عبد الوهاب طلمت باشا** - ما الفرق بين الموظفين والمفتشين ؟

**عضو الشيوخ المحترم محمد حسن العشماوي باشا** - إذا نص على الموظفين فيجوز أن يخصص الوزير كعبة للقيام بأعمال الضبط القضائي .

**عضو صاحب المحامي محمد زكي علي باشا ( وزير الدولة )** - إذا وافق المجلس على هذا التعديل ، تخفف العبارة الأخيرة من الفقرة الأولى ، ونصها :

" ويكون لم في هذا الشأن صفة رجال الضبطية القضائية " .

**عضو الشيوخ المحترم محمد حسن العشماوي باشا** - لا عمل لهذه الفقرة إذا أخذنا بهذا التعديل .

**عضو الشيوخ المحترم عبد الوهاب طلمت باشا** - لقد جربنا على التعبير دائماً برجال الضبط القضائي ، بدلاً من رجال الضبطية القضائية .

**الرئيس** - يتلى النص بعد التعديل :

" يتولى إثبات الجرائم التي تقع مخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المفصلة له رجال الضبط القضائي ومفتشو وزارة الشؤون الاجتماعية الذين يخصصهم لذلك وزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير الداخلية ، ويكون لهم حق دخول هذه الأندية وتفتيشها ... " .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذا النص ؟

**عضو الشيوخ المحترم محمد زكي البراي باشا** - ما النرض من دخولهم في هذه النوادي ؟

**عضو صاحب المحامي محمد زكي علي باشا ( وزير الدولة )** - النرض من دخولهم مراجعة الدفاتر وتفتيش من تنفيذ أحكام هذا القانون والالتزامات المفروضة على الأندية ومديرها .

**عضو الشيوخ المحترم محمد زكي البراي باشا** - هل الأندية مفتوحة أم لا ؟

**عضو صاحب المحامي محمد زكي علي وزير الدولة** - لا يعتبر كذلك . ولذلك وضع هذا المشروع على الحكومة حتى التثبت من تنفيذ الأغراض التي أنشئت من أجلها هذه النوادي ، وبذلك يكون رجال الضبط والمفتشين بوزارة الشؤون دخول هذه الأندية وتفتيشها ، للتثبت من أنها لا تخالف لأغراضها ، وأن غلة أموالها وإيراداتها وما تجعه من اشتراكات أو تبرعات أو وصايا أو هبات تصرف في الأغراض التي أنشئت من أجلها .

**عضو الشيوخ المحترم محمد زكي البراي باشا** - لا أطمئن كثيراً للتعديلات التي تطرأ فجأة في الجلسة ، وأرى إحالة هذه المسألة إلى لجنة العدل ، لبحثها وصياغتها .

**عضو الشيوخ المحترم محمد حسن العشماوي باشا** - أنا أوافق على هذا ، وأرى إحالة هذه المسألة إلى لجنة العدل . ولكن على ضوء كلامي الذي سأقوله الآن ، لأن له أهمية ، إذ إن الفقرة الأولى من هذه المادة فيها خلط ، لأنها نصت على إثبات الجرائم ، وأجازت التفتيش لهذا الغرض ، كما أجازت دخول الأندية لمراجعة أعمال الجمعية وكيفية إدارتها ، ولولم يترتب على هذه الأعمال مخالقات حتمية فإذا قصد أن يكون رجال الضبط القضائي حق الدخول لتفتيش ولو لم يؤد إلى جريمة ، فإننا بذلك نجيز الدخول لأعمال لا تتفق بارتكاب الجرائم والدخول في هذه النوادي بقصد التفتيش على إيراداتها وتصرفاتها لمعرفة صحة تصرفاتها . فتكون هذه المسألة مستقلة لا علاقة لها بالإجراءات الجنائية .

**عضو صاحب المحامي محمد زكي علي باشا ( وزير الدولة )** - يمكن جعل هذا العمل الإداري المصروف منفرة مستقلة ، ليكون التفتيش لضبط الجرائم فقرة أول في المادة ويكون الدخول لمراجعة أعمال الجمعية لتتعلق من تطبيق أحكام هذا القانون فقرة ثانية فيها .

**عضو الشيوخ المحترم محمد حسن العشماوي باشا** - التحقن من تطبيق أحكام هذا القانون ليس من اختصاص رجال الضبط القضائي .

**عضو صاحب المحامي محمد زكي علي باشا ( وزير الدولة )** - هذه الفقرة لها مكان : الأول أعمال تصل بإبائهم وهي من خصائص عمل الضبط القضائي والشرط الباقي التحقن من تطبيق أحكام القانون فيما يتعلق بإدارة النوادي ويمكن جعل كل حكم في فقرة مستقلة .

**عضو الشيوخ المحترم محمد زكي البراي باشا** - كل هذا سيكون محل بحث اللجنة .

**الرئيس** - تحال هذه المسألة إلى لجنة العدل ، مع العلم بأن باقي مواد المشروع أمروا المجلس .

إذا كان المجلس سينظر مشروع قانون المهن الزراعية ، فلن يمكن الجلية من نظر مشروع قانون الضرائب . وأرى ...

**مقرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا** - قوانين الضرائب قوانين عامة ، لا يمكن بنجها الجلية .

**مقرة الشيخ المحترم نوفس دوس باشا** - سه رغب بعض حضرات معاوني الحكومة في الانصراف إذا ما قررا المجلس تأجيل نظر القانون الخاص بضرية الأطنان ، فينبى أن تبت في هذا الموضوع .

**مقرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بوسى مكرور** - أرجو ملاحظة أن هناك ملاحظة على المشروع الخاص بضرية الأطنان مشروع قانون خاص بتعديل أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، الخاص بفرض ضريبة على إيرادات ديمس الأموال المقولة ولأرباح التجارية وغير التجارية والصناعة وحل كسب العمل فاذا أجل نظر هذين المشروعين ، فأرجو أن ينظروا في جلسة الاثنين المقبل .

**مقرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا** - أرجو أن ينظروا في أول الجلسة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر مشروع القانون الخاص بالضرية إلى جلسة الاثنين المقبل ، على أن ينظروا في أول جلسة ؟  
( موافقة ) .

## ١١ - تقرير لجنة الزراعة

عن مشروع القانون المراد من مجلس النواب إنشاء هيئة للمهن الزراعية - إنجدة إلى اللجنة ، على أن ينظر أمام المجلس بمدايرين ( المقروصة لتفتح المحرم ، الأستاذ السيد أحمد أياض )

**الرئيس** - سمعت<sup>(١)</sup> وزارة الزراعة حضرة صاحب الهيئة الدكتور محمد الحلواني بك وكل الوزارة لحضور الجلسة .

هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرة ) .

**مقرة الشيخ المحترم علي زكي الصراي باشا** - وعهد اللجنة تقريرها لينظر في المجلس بعد أسبوعين .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على حالة هذه المادة إلى لجنة العدل ، على أن تقدم تقريرها لينظر في المجلس بعد أسبوعين .  
( موافقة ) .

**الرئيس** - لتل المادة الرابعة والعشرون .

تليت المادة الرابعة والعشرون ، وهذا نصها :

( المادة الرابعة والعشرون )

هل وزراء الداخلية والشؤون الاجتماعية والعدل كل منهم فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويسمى به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .  
ولوز يرى لداخلية والشؤون الاجتماعية أن يصعدوا القرارات اللازمة لتنفيذه .

نأمر بأن يسم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر بالجريدة الرسمية وأن ينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والعشرين .

## ٩ - تقرير لجنة المالية والتجارة والصناعة

عن مشروع القانون المراد من مجلس النواب تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على إيرادات ديمس الأموال المقولة والأرباح التجارية وغير التجارية والصناعة وكسب العمل ، وعن الاقتراح بمشروع قانون التقدم من المحرم ذكره بمهران باشا ( عضو المجلس سابقا ) بإضافة فقرة جديدة لفائدة السادة من القانون المذكور - تأجيله إلى يوم الاثنين المقبل

## ١٠ - تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون تعديل المادة الثالثة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضرية الأطنان - تأجيل المناقشة إلى يوم الاثنين المقبل

( تولى الرئاسة حضرة الشيخ المحترم أحمد الحلواني بك وكل المجلس )

**مقرة الشيخ المحترم نوفس دوس باشا** - هل سينظر مشروع قانون الضرائب الجلية ؟

(١) نص الكتاب ٥

= حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرجو سادتك الفضل بالتصريح لحضرة صاحب الهيئة الدكتور محمد الحلواني بك وكل الوزارة لقررة الزراعة بمشوردة المجلس المندما الساعة الخامسة والعشرون يوم الاثنين الموافق ٩ مايو الحالي أثناء التفرغ لتحرير لجنة الزراعة من مشروع قانون إنشاء هيئة للمهن الزراعية .

وتفضلوا سادتك بقول فائق الاحترام

تحريما ٨ مايو سنة ١٩٤٩

إن مشروع هذا القانون يضم تخريص الماعاد الزراعية العليا والمعاد الزراعية المتوسطة ومن درجتهم من تخريص المدارس الأجنبية ، وإن لجنة الزراعة بعد اجتماعها المتكررة ، وبعد اجتماعها بالثنتين العاليتين والمتوسطة ، وبعد سماع أقوالها أكتفت أن تصل إلى هذا الموقف .

والواقع أن وزارة الزراعة كانت تسمى تخريص الماعاد المتوسطة الذين في الدرجة الثامنة معاوى زراعة . ونحن حسب نص القانون وحسب اتفاقنا مع وزارة الزراعة سنباتهم هذه التسمية ، وليس في هذا ما يدعو إلى اللبس لأن المعاوى الذين رقى إلى الدرجة السابعة يسمى "مساعدا مهندسين" والذي رقى من هؤلاء إلى الدرجة السادسة يسمى "مهندسا" شأنه في ذلك شأن الحاصلين على بكالوريوس الزراعة .

**مفكرة صاحب المعلق محمد زكي على باشا - (وزير الدولة) كيف لمسى تخرج المدارس المتوسطة مهندسا ؟**

**المقرر -** قد اعترض نواب المدارس الزراعية المتوسطة على تسميتهم معاوين ، وقالوا يريد أن تكون مساعدا مهندسين ، ولدى برقيات كثيرة من جماعتهم وبمقتضى هذا المعنى .

والى أضغ هذا الأمر أمام حضراتكم لتعكموا فيه .

لقد مضى على هذا القانون ستان في هذا المجلس . وهذه المسألة أتم الذين تمسكون فيها ، لا اللجنة ولا الحكومة .

وهناك اعتراض لحضرة الزميل المحترم عبد القوي أحمد باشا يقول فيه إن المهندسين ...

**مفكرة الشيخ المحترم عبد القوي أحمد باشا -** لم اعترض ولم أنكم مطلقا في هذا القانون مع حضرة مقرر اللجنة ، وأقول إن وزارة الزراعة أرسلت خطايا رسميا للجنة المهندسين تقول فيه بعد أن صدر قانون تسمية المهنة الهندسية .

"ما حكم المهندس الزراعي ؟ وهل يشمل هذا القانون ؟"

وقد أحالت اللجنة هذا الخطاب إلى المستشار القانوني للنهاية ، سماوة الشياوي باشا ، فقال سعادته "إنه يجوز أن يحدث التباس في هذا الأمر" فيحسن لهذا دراسة الموضوع في اللجنة . وأنا منضم إلى رأى معالي زكى على باشا في هذا الشأن ، وأرجو إرجاء النظر في مشروع هذا القانون حتى نتاح له دراسته .

**المقرر -** قبا على هذا يصح لنا أن نمنع منع دكتوراه في الآداب لوفى القانون .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد منير المصطفى باشا -** إذا استقر رأى المجلس على تأجيل نظر هذا المشروع فاني أقترح إعادة التقرير إلى اللجنة لنستغل فترة التأجيل ، لإعادة بحثه ودراسة بالجنة ، حيث إن في بعض اقتراحات تتفق بمواد كثيرة منه . أما إذا قرر المجلس نظره الآن ، فسابدى ملاحظتي عليه .

**المقرر -** لقد أعيد هذا المشروع إلى اللجنة أكثر من مرة ، بل أكثر من مرات وأرجو ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن نظروه البلية . وهو من السهولة والبساطة بمكان كبير .

وقد اتفقت مع حضرة الشيخ المحترم محمد المشاوي باشا ومعالي وزير الزراعة على ما يصح أن يكون اعتراضا ، وأن اللجنة ترى فيه رأيا . لذلك أرجو حضراتكم أن تصحوا بعض الوقت ، لترىوا جمهورا كبيرا ينتظر صدور هذا التشريع . وإن يقام في المجلس ستين أمر غير مستغنى عن الناحية الأدبية .

**مفكرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا -** من واجباتنا نظر هذا المشروع .

**مفكرة صاحب المعلق محمد زكي على باشا (وزير الدولة) -** مشروع هذا القانون بعد أن قدمته الحكومة إلى المجلس وأحيل إلى لجنة الزراعة ، أدخلت عليه عدة تعديلات ، ومن رأى أن اللجنة لا تمكك إدخال هذه التعديلات على مشروع هذا القانون لا من الوجهة القانونية ولا من الوجهة المستوية . وأرى إحالة هذا المشروع إلى لجنة العدل ، لأنه حاصل باشاه نقابة للمهن الزراعية ، وكان النص كما قدم من الحكومة يقسم الزراعيين ، فثنين أو شثنين : فئة المتخرجين في الجامعات والحاصلين على دبلومات من المدارس الزراعية العالية ، وفئة المتخرجين في المدارس الزراعية المتوسطة .

ولكن اللجنة قسمت الخريجين ثلاث فئات : فئة المهندسين الزراعيين وفئة المهندسين الزراعيين المساعدين وفئة معاوى الزراعة ، وهذه التسميات لا يصح مطلقا أن توضع في المشروع ، لأنه إذا كانت هذه التسميات موجودة اليوم ، فقد تزول في الغد ، والتفوقه الصحيحة هي التي وردت في مشروع الحكومة بتسميتهم شثنين : شعبة الحاصلين على المؤهلات العالية وشعبة الجالبيين على شهادات من إحدى المدارس الزراعية المتوسطة . وبناء على ذلك أرجو دراسة هذا الموضوع دراسة واقية .....

**المقرر -** الواقع أن معالي زكى على باشا تكلم في الموضوع ، مع أنه قد اعترض على ما سأله من الكلام فيه .

مفكرة صاحب الملاك محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) - أنتم تريدون جعل جميع المدارس الزراعية المتوسطة مهندسين .

القرار - لا ، لم نعلم كذلك ؟

مفكرة الشيخ المرحوم علي زكي الصراي باشا - مثل هذه المسائل يجب أن تبحث في اللجنة .

مفكرة الشيخ المرحوم محمد حسن المشايخي باشا - ليس على حضرات الشيوخ المعتبرين بأن أدل بكلمة في هذا الموضوع ، لأننا نرجوا من موضوع البحث إلى خصائص وتفاصيل المشروع .

إن مسألة تقسيم تخريجي المدارس الزراعية إلى مهندسين ومساعد ومعاون لا تحتاج إلى إحالتها إلى لجنة العدل ، لأن هذا ليس من اختصاصها . لقد سبق أن أقر البرلمان نواحيين الخاصة بإنشاء قنابات للهنديين وللصغبيين وللعمال وفيزيم . وفي قانون نقابة الهندسيين عرفنا المهندس ومساعد المهندس ، وقلنا لكي يصبح المساعد مهندسا يجب أن يعض هذا معينا من السنين . والمشروع المروض ليس بهذا في الشرح ، إذ إنه ينص على أن تخريجي المدارس الزراعية المتوسطة يمنحون ألقاب مهندسين ومعاونين ومعاونين بعد استيفاء شروط معينة ، ولا داعي لاستثناء الألقاب معينة ، فالمساعدة والمعاونية بمعنى واحد . فالمعاون يصبح مساعدا بعد مدة معينة ، والمساعد يصبح مهندسا إذا برهن على كفاية ومقدرة في مد معينة . وهذه الألقاب التي يمنحها القانون لا تنقيد وزير الزراعة ، لأنها ألقاب ثابتة لا يترتب عليها درجات . فوزير الزراعة يسمي من الزراعيين "إخصائيا أول" أو "إخصائيا ثانيا" ، ووزير الأشغال يطلق على بعض مهندسيه "مفتشا" أو "وكيل خضيش" أو "مدير أعمال" أو "مساعد مدير أعمال" . وهؤلاء جميعا يسمون كلمة "مهندسين" . فهذه الألقاب تمنح في حالة التخصص .

ولم يوضع قانون النقابة لينظم هذه الأمور ، إنما هو ينظم طائفة تعمل عملا يصح تنظيمه بقانون ، لما له من الأهمية والمنظورة في ثروة البلاد . ومن الواجب تنظيمه تنظيميا يمنع البعث ، حتى لا يفسد في هذه المهنة الفنية من هو غير كفء لها .

فإذا كان المراد من التأجيل دراسة الموضوع ، فلا مانع من ذلك ، أما إذا كان يراد إحالته إلى لجنة العدل ، فلا أوافق على ذلك ، لأنها غير مختصة بذلك .

وإذا كانت هناك اقتراحات أو تعديلات معينة ، فهذه تظهر عند مناقشة المواد ، ولجلسة عند ذلك أن يقبل فيها أو يميلها إلى اللجنة لدراستها .

مفكرة صاحب الملاك محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) - معنى هذا أن حضرة الشيخ المرحوم عبد الشياوي باشا لا يريد إحالة التقرير إلى اللجنة .

الرئيس - هل تريد الحكومة رد التقرير إلى لجنة العدل أو إلى لجنة الزراعة ؟

مفكرة صاحب الملاك محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) - تطلب الحكومة رد التقرير إلى لجنة العدل والزراعة .

القرار - لقد قُلت لجنة الزراعة مشروع هذا القانون بما ، وليس ندعنا من مزيد . وكل القوانين الخاصة بالقنابات مرت بهذه الطريقة كما قال ذلك المشايخي باشا .

مفكرة صاحب الملاك محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) - أرجو حضرة المقرر أن يرجع لنص المادة الثالثة من مشروع هذا القانون .

الرئيس - ألم تكن الحكومة ممثلة عند نظر المشروع في اللجنة ؟

القرار - نعم ، كانت ممثلة .

مفكرة صاحب الملاك محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) - وهل وافقت الحكومة على هذه التعديلات .

القرار - نعم وافقت الحكومة على هذه التعديلات .

مفكرة صاحب الملاك محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) - لم نوافق الحكومة على هذه التعديلات .

مفكرة الشيخ المرحوم محمد علي الجزار بك - الواقع أن هذا القانون منذ أن ورد إلى مجلس الشيوخ والائلاف الشديد قائم بين تخريجي المدارس الزراعية العالية وبين تخريجي المدارس الزراعية المتوسطة . ونحن إذا ما أقرنا هذا القانون ، فيجب علينا أن نقره على أساس إرضاء الطرفين .

ولا يصح مطلقا أن يصدر قانون يكون سببا في زيادة الخلاف بين هاتين الطائفتين ، وهو في الحقيقة طائفة واحدة ، سواء أ كانوا من تخريجي المدارس الزراعية العالية أم من تخريجي المدارس الزراعية المتوسطة .

لقد زاد الخلاف بين هاتين الطائفتين ، وكان من نتيجة ذلك أن اجتمعوا مرات ، واقتطعوا مع سعادة حسين عنان باشا ، وحذروا أخفا كتابيا بذلك . فلماذا لا ينقذ هذا الاتفاق ؟

إننا إذا أردنا الخير لم - ونحن لا نعمل إلا للخير - فن الواجب أن نخذ ما اتفقوا عليه . وهذا أمر طيب وسير .

**مقرر الشيخ المحترم حسين علي باشا** - مشروع هذا القانون مروض على المجلس منذ سنتين ، فإن كانت الحكومة طوال هذه المدة حتى الآن لا تبتدي بعض الاعتراضات والاقتراحات ؟

لقد لاحظت أن هذا المشروع كان يدرج دائما في قوائم جدول أعمال المجلس ، ولا أنهم سببا لهذا .

وإذا كان لدى معالي زكي علي باشا فكرة أو تعديل ، فيقدم بها الآن ولا داعي لإحالة المشروع إلى لجنة العدل . كما أنه لا داعي لإعادته إلى لجنة الزراعة ، لأنها قتته بها .

**مقرر صاحب المعالي محمد زكي علي باشا (وزير الدولة)** - لا ضرورة لإحالة إلى لجنة العدل ، إذا لم تر ضرورة لهذا .

**الرئيس** - أرى أن ننتقل إلى مناقشة المواد ، وأما كانت هي الحكومة تعديلات لبعضها ، فتقدم بها .

**مقرر صاحب المعالي محمد زكي علي باشا (وزير الدولة)** - لقد وضع مشروع هذا القانون على أساس آخر غير الأساس الذي وضعت الحكومة ...

**مقرر الشيخ المحترم محمد حسن المشعل باشا** - لا ، لا .

**مقرر صاحب المعالي محمد زكي علي باشا (وزير الدولة)** - لقد نص المشروع كما قدمت الحكومة في المادة الأولى منه على أن تنشأ نقابة لأرباب المهن الزراعية يكون مركزها القاهرة . ونص في المادة الثانية على الشروط التي يجب توافرها في عضو النقابة ونص في المادة الثالثة على أن تكون النقابة من شعثين أحدهما تمثل المهندسين الزراعيين الحاصلين على مؤهلات عالية والثاني تمثل الممارسين على نهضة من إحدى الممارسين الزراعية المتوسطة . أي أن هناك نوعين (d.ux catégories) ، أحدهما المؤهل العالي ، والثاني المؤهل المتوسط .

ولكن اللجنة وضعت أساسا آخر يختلف عن هذا الأساس ، وقالت في المادة الأولى من مشروعها : تنشأ نقابة للمهندسين الزراعيين يكون مركزها القاهرة ، وتؤلف من المهندسين الزراعيين والمهندسين الزراعيين المساعدين والمعاونين المقيدة أسمائهم بالسجلات المشار إليها في هذا القانون .

**القرار** - هذا تمسق في البحث وأكثر دقة وضبطا .

**مقرر صاحب المعالي محمد زكي علي باشا (وزير الدولة)** - لا ، لا . فإن هو المهندس الزراعي ؟ ومن هو مساعده المهندس ؟ ومن هو المعاون ؟

يجب علينا أن نقر المشروع بما يرضى هاتين الطائفتين . ولهذا أرجو من اللجنة - إذا كانت قد خلقت الاتفاق الذي اتفقا عليه - أن تعدل من رأيا وتتخذ الاتفاق الذي تم بين الطائفتين ، ليصدر القانون وفقا لمصلحتها .

**القرار** - تؤكد أننا نستعمل إلى هذه النتيجة إذا ما بحثنا مشروع القانون الآن .

**مقرر الشيخ المحترم محمد علي الجزاريك** - الذي قصدته من كلمتي أن نعدل عملا يوفق بين الطرفين ، لأنه في كل جلسة من جلسات المجلس تأتي لنا مئات البرقيات من الخريجين تنصج بالشكوى . وكل فائق - كما سبق أن قلت - أنه لا بد وأن نعدل عملا يرضى الجميع ، ويتفق مع رغباتهم ، ويحقق مصالحهم .

**القرار** - دعونا ننظر مشروع هذا القانون ، حتى نحقق الآمال المعلقة على إقراره .

**مقرر الشيخ المحترم حسين علي باشا** - سبق للمجلس - عندما عرض عليه مشروع هذا القانون في أول الأمر - أن أقره من حيث المبدأ . وعلى ذلك فلا داعي للكلام الآن في المبدأ ، ولننتقل إلى مناقشة المواد . أما أن تؤجل القانون بعد أن مضى عليه عامان أجل خلالها من أسبوع إلى أسبوع ومن شهر إلى شهر ومن دورة إلى دورة ، فهذا يضر المتضمنين من صدور هذا القانون ، الذين من تأخيرهم ، وهم فئة مسؤولة إلى حد كبير من الوزارة التي هي أساس الثروة في البلاد .

ولا أظن أنه ، في بلد زراعي كصرها نقابة للمهندسين وللأطباء والممارسين وغيرهم ، لا تنشأ نقابة للزراعيين في الآن . وكان الواجب يقضى بأن تكون أول نقابة لهم .

لذلك أرجو أن ننتقل إلى مناقشة مواد المشروع . أما الاعتراضات التي أبدعها من هذا المشروع بعض حذرات الشيوخ المحترمين ، فيمكن تصفية كل خلاف بشأنها عند مناقشة المواد .

**مقرر الشيخ المحترم علي زكي المرادي باشا** - إذا كان الحكومة ، وهي صاحبة المشروع ، بعض الاقتراحات والاعتراضات على بعض مواد ، وهي تطلب دراستها ، فلماذا لا تعطينا هذه الفرصة للدراسة ؟

لأنه لا يجوز أن يطرح هذا الأمر في المجلس ونناقش ويبت فيه في حين أنه يحتاج إلى دوية وتفكير .

**محضر الشيخ المحترم محمد حسن الصمغوني باشا** - لو أن معالي رضى على باشا كان متجبا تطورات مشروع هذا القانون ، لاطمان .

وقد عرض المشروع في آخر سنة ١٩٤٦ أو سنة ١٩٤٧ ، فاعترضت على أساسه وعلى كثير من أحكامه . وبعد أن وافق المجلس على إقراره من حيث المبدأ ، رأى أن يباد إلى اللجنة لبحثه على ضوء ملاحظات ومناقشات المجلس . ثم بحث ومدرس ، واشتركت الحكومة في بحثه .

**الرئيس** - هل كان للحكومة اعتراض عليه ؟

**محضر الشيخ المحترم محمد حسن الصمغوني باشا** - لا ، لا . لقد كنت ألامترض على القانون ، لأنه لم يترصد لزبا ولا للمقدمات . فساد اللجنة مرة أخرى ، ودرس واستكمل ، وجاء للجلس حيث بحث ونوقش ، ثم أعيدت اللجنة مرة ثانية ، فاستقرت عليه ، وانتقل من مرحلة إلى أخرى ومن دورة إلى دورة ، حتى انتهى إلى المجلس الليلة .

وإذا فالقانون من حيث المبدأ ومن حيث الأساس ملبول ، والتعديلات المقترحة هي التي يجب أن تكون موضع الجدل والمناقشة .

لقد كانت الحكومة في سنة ١٩٤٧ غاضبة لتأجيله . ولقد أتهمت على لسان وزير زراعتها إذ ذاك بأن عامل من عوامل تأجيل وتعطيل قانون تقرب فئة الزعماء من الله .

فالكلام في المبدأ والأساس لاجل له اليوم ، وما يراد من تعديلات يمكن أن يرد على المراد . ولا يجوز أن تسبب الحكومة في تعطيل قانون كهذا ، خصوصا وأن الطاقة في الخارج تهم وتقول إن هناك تيارات تعمل على تعطيل مشروع هذا القانون ، في حين أنها نفذت قوانين أخرى كقانون المهن الهندسية ، رغم ما أثير حوله من اختلافات تلتها عليها .

لئن مصلحة الحكومة أن تستغل هذه الطاقة ، وأن تملأ قلوبهم قنعة ، ألا طلبا إلى وسيلة تعطيل هذا القانون .

**محضر صاحب المعالي محمد رضى على باشا** (وزير الدولة) - أسف أن يعتقد حضرة الشيخ المحترم الشماوى باشا أن الحكومة تمارض القانون أو تستعمل على تعطيله . فكل هذا خارج عن نطاق البحث الآن ، ولكن الحكومة لها الحق لكل الحق في أن تطلب رده إلى اللجنة . وأنا بلسانها مصر على ذلك .

**الرئيس** - ما هي اعتراضات الحكومة ؟

**المقرر** - لقد كان مستعبد الحكومة بمثالا في اللجنة ، ووافق على التعديلات والمقترحات الجديدة ، بل كانت هذه التعديلات بتدبيره على طلبه .

**محضر صاحب المحضر محمد السكيوتى بك** (رئيس وزارة الزراعة) - هناك تضيق بسيط قد يترتب على المجلس ، هو أن المشروع قد أعيدت لجنة رغبة التوفيق بين الفئتين اللتين لا تزالان عنفتين على أحكام المشروع كما هو الآن . والوزارة لا تلتزم إلا أن تكون استجابة مرضية للفريقين على السواء .

والوزارة لا تطلب إلا أن تكون الألقاب غير منطبقة على الوظائف . فله وظائف ألقابا ، خاصة حسب أعمال الموظفين .

أما من حيث التعديل ، فأقول إن المناقشة التي دارت في اللجنة كانت حول الألقاب وتبريف المهندس ومساعد المهندس والمعاون . أما التعديلات التي أدخلت على الماد الأولى والثانية والثالثة ، والتي خالفت بها اللجنة مجلس النواب ، فلم يكن للوزارة فيها دخل ، ولم تعلم بها إلا عند فواته التقرير . وبعد ذلك قالوا لأجل المجلس ، إن شاء ردت التقرير للجنة وإن شاء ناقشه اللجنة .

**محضر الشيخ المحترم محمد حسن الصمغوني باشا** - ألم يعرف القانون "المهندس" و"مساعد المهندس" ؟

**محضر صاحب المعالي محمد رضى على باشا** (وزير الدولة) - لا ، لم يرد في القانون تعريف لهم .

**الرئيس** - لقد أجل المشروع مددا طويلة .

**محضر الشيخ المحترم أبوستاد عبد القادير اسماعيل زهرورع** - أرى أن يرد التقرير إلى اللجنة ، لتضاض إليه التعديلات المطلوبة ، على أن ينظر في المجلس بعد أسبوع .

**المقرر** - أنا غير متصف . وتقريظنا المؤرخ مايو سنة ١٩٤٨ كان خلوا من معاون ومساعد مهندس ومهندس ، بناء على اتفاق الطرفين . لكن وكيل الوزارة عندما حضر اجتماع اللجنة ، أشار بإدخال هذا النص لأن من بين موظفيه من معاون ومساعد مهندس ومهندس . فخالفا لإجماع هذه اللجنة ، في رضى الحكومة . ولكننا لم نقبل في أرضائها ووضع القانون وفق رغبات الحكومة وشأننا لإجماع الفريقين . ولكن معالي الوزير جاء وقال إن كلمة معاون لا تنهني ...

**محضر صاحب المعالي محمد رضى على باشا** (وزير الدولة) - إن الحكومة مصر على إعادة تقرير اللجنة ، ثم إن المدة الآن غير قانونية ، فمن يتأخض المشروع الآن ؟

## ١٢ - مشروع قانون

بإشء محكمة استئناف بمدينة المنصورة - تأجيله إلى جلسة الاثنين المقبل

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر مشروع هذا القانون إلى جلسة الاثنين المقبل ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن ، هل أن تعقد الجلسة التالية يوم الاثنين المقبل ١٨ رجب سنة ١٣٣٨ ، الموافق ١٦ مايو سنة ١٩٤٩ ، الساعة الخامسة والنصف مساء ؟  
( موافقة ) .

( رفعت الجلسة الساعة الثامنة والبققة العاشرة مساء ) .

الرئيس - أرى أن يؤجل نظر هذا المشروع أسبوعين لتصل الحكومة خلالها بالقرار ، ليرف ملاحظاتها .

قصة الشيخ المزمع منى المصطفى بإشء - أرجو أن يرد التقرير إلى اللجنة ، لتتظر تعديلات الحكومة ، هل أن يأتى التقرير إلى المجلس بعد أسبوعين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إعادة التقرير إلى اللجنة ، هل أن ينظره المجلس بعد أسبوعين ؟

( موافقة ) .





# الجمعية التشريعية

## دور الاعتاد العادي الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة الثالثة والثلاثين

المعقودة طناً في يوم الاثنين ١٨ رجب سنة ١٣٦٨ ، الموافق ١٦ مايو سنة ١٩٤٩

#### ملخص

##### رقم الحصة ٤

١ — تبليغ المجلس وثيقة المفقودة عند تجميع التواقيع بشأن مشروع المجلس المعلن — وقف الجلسة سعاداً — إعلان طر المحل ... ١٠٧٠

٢ — إيجازات ... ١٠٧٠

٣ — التصديق على مضيق المجلسين السابقين (١٠ و ١١ مايو سنة ١٩٤٩) ... ١٠٧١

٤ — مراسم مشروعيات قوانين :

( أ ) مرسوم بمشروع قانون يوضع قواعد تسليح رجال القضاء وأعضاء النيابة المصربين في الحاكم المخططة عند نهاية فترة

الانتقال إلى الحاكم الوطني وتحديد أعضائهم ... ١٠٧١

( ب ) مرسوم بمشروع قانون نظام القضاء ... ١٠٧١

وحالتها مباشرة إلى لجنة العدل ... ١٠٧١

( ج ) مرسوم بمشروع قانون بالإذن للحكومة في أن تأخذ من الاحتياط العام مبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه ، لأرجحية طلبات

وإعادة الموجودين فلسطين من المصربين ، وتكاليف إجراء وإقامة المهاجرين إلى الديار المصرية من الفلسطينيين العرب ... ١٠٧١

إسائه مباشرة إلى لجنة المالية ... ١٠٧١

( د ) مرسوم بمشروع قانون بفرض ضريبة على الأرباح غير الموقوفة في الشركات المساهمة وشركات الترخيم بالأمم ... ١٠٧٢

إسائه إلى لجنة المالية ... ١٠٧٢

( هـ ) مرسوم بمشروع قانون بشأن مكافحة البطالة ... ١٠٧٢

رقم الجلسة

- ٥ - ورد رقم ٨ "مزاوة الماروف السومية" ونسب "مزاوة المالية" من التام بمزاوة المالية لسنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ...  
 (المصروفات) من على الثواب ...  
 ١٠٧٢ ...  
 ١٠٧٢ ...  
 ٦ - مراقبة مجلس الثواب على التعديلات التي أدخلها مجلس الشيوخ على مشروع قانون المرافعات المدنية والجزائية ...  
 ١٠٧٣ ...  
 ٧ - وردان على مرتبتين ...  
 ١٠٧٣ ...  
 طبق رقم ١٦٠

- ٨ - اقتراح مقدم من عشرة من حضرات الشيوخ المحترمين ، بإضافة مادة جديدة إلى الأنظمة الداخلية لتكون فيها ١٣١ -  
 إحالة إلى لجنة الشؤون العسكرية وقانون الانتخاب والأنظمة الداخلية ...  
 ١٠٧٣ ...  
 ٩ - أسئلة :

- ( ١ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ، من حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك ، عن وضع نظام  
 لنوع ضوابط السيارات في مدينة القاهرة - الإجابة عنه ...  
 ١٠٧٣ ...  
 (ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الأشغال السومية ، من حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك ، عما  
 تستند إليه إدارة مصنع نور الكهرباء والقناطر بالقاهرة في جباية المصنات - الإجابة عنه ...  
 ١٠٧٤ ...  
 (ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الأشغال السومية ووزير التجارة والصناعة ، من حضرة الشيخ المحترم  
 الأستاذ حسين الجبلي ، عن تنفيذ عقد الإيجار لشركة ترام القاهرة ، ولجادة الأجية إلى ما كانت عليه  
 من قبل ، وعدم الوقوف على سلم العربات - الإجابة عنه ...  
 ١٠٧٤ ...  
 (د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المواصلات ، من حضرة الشيخ المحترم هادي طهري الجراويك ، عن نقل  
 فرع مصلحة الفرائض والمخزونات بشين الكوم إلى الميناء الجديد - الإجابة عنه ...  
 ١٠٧٦ ...  
 (هـ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الشؤون الاجتماعية ، من حضرة الشيخ المحترم المكتوب إبراهيم مكتور ،  
 عن صرف مكافآت لأعضاء مجلس إدارة بنك التليف الإزماني والمصارف الخيرية بجمعية الخيرية ، ومكافأة ذلك  
 لقانون الجمعيات الخيرية - تأجيله أسبوعاً ...  
 ١٠٧٦ ...  
 ١٠ - الاستدواب الموجه إلى حضرة صاحب المال وزير الزراعة ، من حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طهري ، عن  
 الحقول المروية التي أتت أرضها من إحدى منابر الملك - تحديد يوم المناقشة فيه بعد أسبوعين ...  
 ١٠٧٦ ...  
 ١١ - مشروع القانون بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ ، الخاص بضريبة الأرباح - إعادة المناقشة فيه -  
 تأجيله إلى آخر الأمر على ما جاء في ملاحظات القراءات الأخرى ...  
 ١٠٧٦ ...

## رقم الصفحة

١٢	— طلب مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين عبد الجدى وسنة ١٣٦٨ ، الموافق ١٦ مايو سنة ١٩٤٩
١٠٨٥	في مشروع القانون الخاص بإنشاء محكمة استئناف بمدينة المنصورة
١٠٨٥	تناول مقدمه مع
١٣	— أخذ رأى على مشروعات القوانين الآتية :
١٠٨٦	( ١ ) مشروع قانون يحفظ النظام فى مساعد التعليم
١٠٨٦	( ب ) مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٤٥ ، الخاص باستمرار السبل بعض القضاير المتعلقة بالأمن العام
١٠٨٦	( ج ) مشروع قانون بإنشاء محكمة استئناف بمدينة المنصورة
١٠٨٦	( د ) مشروع قانون بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ ، الخاص بضريبة الأرباح ...
١٠٨٩	المواظقة عليها دفعة واحدة بالتدء بالاسم
١٠٨٧	١٤ — مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بنظام وسر المراكب بالسواحل
	تقرير لجنة التجارة والصناعة
١٠٨٧	المواظقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة مواد مادة فائدة — إعادة إلى اللجنة بناء على طلب المقرر
١٠٨٨	١٥ — مشروع القانون المقدم من الحكومة والاقترح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد الهادي الرمال بإنشاء الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية
	تقرير لجنة الحاشية والتجارة والصناعة
١٠٨٩	رفض الاقتراح بمشروع قانون والمواظقة على مشروع القانون المقدم من الحكومة من حيث المبدأ — مناقشة مواد مادة فائدة — تأجيل أخذ الرأى على المادة الأولى إلى الأسبوع المقبل
١٠٩٢	١٦ — مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بإنشاء طوابع دفعة لصالح صندوق نقابة الصحفيين
	تقرير لجنة الحاشية والمداخلة
١٠٩٣	المواظقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة مواد مادة فائدة — تأجيل أخذ الرأى عليه بالصداء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى
١٧	١٧ — تقرير لجنة الحاشية والتجارة والصناعة عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، الخاص بفرض ضريبة على إيرادات وموس الأموال المغفلة والأرباح التجارية وغير التجارية والصناعية وكسب السبل ، وعن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من المرسوم ذكرها بمهران باننا (صدر المجلس سابقا) بإضافة فقرة جديدة إلى المادة السادسة من القانون المذكور
١٠٩٥	أوجه إلى الأسبوع المقبل

## ١ - تليغ المجلس

وقاء المنفورة - عدي نجيب الترايلي باشا عضو المجلس المين - وقت الجلسة  
حدادا - إعلان خلا المجل

المريسين - يحزن أن أنى إلى المجلس زميلا كريما ، هو المنفورة  
عدي نجيب الترايلي باشا . توفي إلى رحمة الله تعالى (١٥ مايو الحال) .  
وقد قامت هيئة المكتب بالإشتراك رسميا في تشييع جنازته نيابة عن  
المجلس .

وتفضل حضرة صاحب الجلالة الملك فأود من قبله مندوبا لتشيع  
الجنازة . وقد وقعت إلى جلالة ، باسم المجلس واسمي ، أصدق عبارات  
الشكر .

وإني ، باسم المجلس ، أعرب عن شديد الأسف على فقده . وأسأله ،  
بواقفكم ، كتاب تعزية إلى أسرته الكريمة .

حضرة صاحب العطاء - س م م بك (وزير الدولة) - والحكومة  
تشارك المجلس الموقر أسفه لوفاة المرحوم عدي نجيب الترايلي باشا .

وإننا لنذكر له جهده الصادق في خدمة بلاده وملكه ، كما نذكر ما قدمه  
من جهد كريم في الحياة النيابية . وأسأل الله أن يحزل له الثواب ، وأن يلهم  
الله حسن العزاء .

حضرة الشيخ المرمي على ركي (المرابي باشا) - وإني ، باسم المعارضة ،  
أبدي من مبد أسفى لوفاة زميلا المنفورة له الترايلي باشا ، ونرجو له الراحة  
والغفران .

المريسين - والآن توقف الجلسة حدادا .

( أوقفت الجلسة ) .

المريسين - أعيدت الجلسة ، وأعلن خلا المجل .

## ٢ - إجازات

المريسين - يطلب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عدي نجيب عدي جمه  
إجازة لمدة أربعة أسابيع من اليوم ، لسفره إلى الخارج .

ويطلب حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذل باشا ثلاثة أسابيع  
من اليوم ، لمرضه .

ويطلب حضرة الشيخ المحترم عدي الغازي مديريه باشا شهرا من اليوم ،  
لأنه لا يزال مريضا .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

اجتمع المجلس الساعة السادسة مساء ، برئاسة حضرة صاحب السعادة  
الدكتور عدي حسين هيكيل باشا ، رئيس المجلس .

تول السكرتيرة العامة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عدي الرحمن  
برهان نور .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما عدا :  
النائبين :

أولا - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد علي أبو ستيت بك ، الشيخ إسماعيل فواز ، حسن السيد بدراوى باشا  
الدكتور عدي الرحمن حوض ، عبد السلام الشاذل باشا ، عدي المنفى  
عدي ربه باشا ، عدي توفيق راضى بك ، عدي رشوان الزسر بك ، عدي طاهر باشا ،  
الأستاذ عدي نجيب عدي جمه ، الأستاذ محمود أبو الفتوح .

ثانيا - بسبب المرض ، حضرة الشيخ المحترم عدي شفيق باشا .

ثالثا - باعتذار :

( ١ ) من جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

حافظ رمضان باشا ، حسن مظلوم باشا ، الأستاذ عدي الرازي  
وجهه القاضي ، علي ماهر باشا ، عدي عليه التظربك .

( ب ) من جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ إسماعيل حزه ، حسن حسن حزام بك ، حسين مصطفى  
حزه بك ، سليمان مصطفى خليل ، الشيخ عبد السلام محمد الآخر ،  
السيد عدي الحميد الزمالي ، فهمي وهيب بك ، عدي أنسى باشا ،  
عدي بدر باشا ، وهيب دوس بك .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد حمام حسين بك ، إسماعيل صدق باشا ، حسن شعراوي باشا ،  
ما حسن باشا ، سيد هس بك ، عدي المظلوم باشا ، عدي أمين يوسف بك ،  
محمود حزه بك ، الأستاذ ميشيل زرق .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب الدولة إبراهيم عدي المادى باشا  
رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الخارجية بالنيابة ، وحضرات  
أصحاب العطاء : أحمد عدي التفار باشا وزير الأشغال العمومية ، الأستاذ  
عدي الحميد عدي الحق وزير القوتين ، محمود حسن باشا وزير الدولة ، الدكتور  
عدي بكسندر باشا وزير الصحة العمومية ، الأستاذ محمود رياض وزير  
التجارة والصناعة ، علي عدي الرازي باشا وزير الأوقاف ، الفريق عدي  
عدي باشا وزير الحرية والبحرية ، أحمد حمصى بدر بك وزير العدل ،  
مياس أبو حسين باشا وزير الزراعة ، مصطفى مرعى بك وزير الدولة ،  
عدي زكى علي باشا وزير الدولة ، حسين فهمي بك وزير المالية .

تول السكرتيرة العامة أمين عز العرب بك .

( أعلن حضرة صاحب السعادة الرئيس افتتاح الجلسة ) .

## ٣ - التصديق على مضبطين المجلسين السابقين

(١٠ مايو سنة ١٩٤٩)

**الرئيس** - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطين المجلسين السابقين ؟

**عضو الشيوخ المحترم أبو سنان** - ورد في مضبطة جلسة ٩ مايو سنة ١٩٤٩ أني كنت أحد الموقعين على قانون مد العمل بالأحكام العرفية ، في حين أنني كنت من الراضين له ، ولعلنا أرجو تصحيح هذا .

**الرئيس** - لقد سمعنا منك : نعم ، ومع هذا فإن الذي يقول لا يغير شيئاً في قرار المجلس بالنسبة للإقالية والأكثرية .

**عضو الشيوخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين** - لقد نشرت في الصحف أسماء حضرات الشيوخ المصريين المؤيدين والمعارضين .

**الرئيس** - يثبت هذا في المضبطة .

**عضو الشيوخ المحترم ساطع الدين** - يشمل جدول أعمال جلسة الليلة أخذ الرأي على مشروع القانون بإنشاء محكمة استئناف المنصورة مع أني تقدمت بطلب بفتح باب المناقشة في المشروع .

**الرئيس** - لعل حضرة الشيخ المحترم يذكر أنه لما تقدم الاقتراح الخاص بمشروع قانون ضريبة الأتبان من حضرة المقرر ، أردنا أننبداً المناقشة فيه . لكن عضرة الشيخ المحترم فؤاد سراج الدين باشا قال إن المناقشة في هذا الموضوع تستغرق ساعتين ، ورأى أن يبدأ في مناقشة

## (١) نصا لكاتب

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أكرّم بأن أرسل مع هذا لسانكم صورة من المرسوم بمشروع قانون يوضع قواعد لقتل رجال القضاء وأعضاء النيابة المصريين في الحاكم المختلة عند نهاية فترة الانتقال إلى الحاكم الوطني وتحديد أدهمهم ، ومذكره الإضاحية ، وجاء الفضل برهنه على المجلس طبقاً لقاعدة ٢٥ من المحصور .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

١٢ مايو سنة ١٩٤٩

وزير العدل  
أحمد حسن بد

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرّم بأن أرسل لسانكم مع هذا صورة من مرسوم بمشروع قانون نظام القضاء ومذكره الإضاحية ، وجاء الفضل برهنه على المجلس طبقاً لقاعدة ٢٥ من المحصور .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

١٥ مايو سنة ١٩٤٩

وزير العدل  
أحمد حسن بد

## (٢) نصا لكاتب

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أكرّم بأن أبلغ سادتك صورة من المرسوم بمشروع القانون الصادر في ٩ مايو سنة ١٩٤٩ ، بالإذن للحكومة بأن تأخذ من الاحتياط العام مبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه ، لمواجهة نفقات إعادة المجردين بفسطن من المصريين وتكاليف المعاد وإزالة المهاجرين إلى الديار المصرية من الفلسطينيين العرب .

وهو أرسل هذا المترجم إلى مجلس النواب ، لعهذه مله .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

١٤ مايو سنة ١٩٤٩

وزير المالية  
محمد نجيب

مشروع قانون الأحكام العرفية وأقره المجلس على رأيه . وبهذا لم يبق الوقت لتبليغ المجلس الطلب المقدم من حضرة الزميل الأستاذ حسين الجندي ، وسأبانه في هذه الجلسة . فليتمنن حضرة .  
وبناء على ذلك يصدق المجلس على مضبطين المجلسين السابقين .

## ٤ - مراسيم بمشروعات قوانين

إحالتها مباشرة إلى المجلس المختصين

**الرئيس** - ورد كتابان (١) من وزارة العدل ، ومع أولها صورة من المرسوم بمشروع قانون يوضع قواعد قتل رجال القضاء وأعضاء النيابة المصريين في الحاكم المختلة عند نهاية فترة الانتقال إلى الحاكم الوطني وتحديد أدهمهم ، ومع ثانيهما صورة من المرسوم بمشروع قانون نظام القضاء .

وتذكر أن حضراتكم أن المشروع الأول سبق أن قدمته الحكومة للبرلمان ثم استردته بمرسوم بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٤٩ . فلما أحله مباشرة إلى لجنة العدل التي كان عملاً إليها من قبل .

وحل توافقون حضراتكم على إحالة المرسوم بمشروع القانون الثاني إلى لجنة العدل ؟

( موافقة ) .

ورود كتاب (٢) من وزارة المالية ، ومعه صورة من المرسوم بمشروع قانون الصادر في ٩ مايو سنة ١٩٤٩ بالإذن للحكومة في أن تأخذ من الاحتياط العام مبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه لمواجهة نفقات وإعادة المجردين بفسطن من المصريين ، وتكاليف إيواء وإزالة المهاجرين إلى الديار المصرية من الفلسطينيين العرب .  
وقد أحله مباشرة إلى لجنة المالية .

٥ - ورود

تسعين من أصنام ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠  
(المصروفات) من مجلس النواب - إساتها مباشرة إلى لجنة المالية

الرئيس - ورد كتابان (١) من مجلس النواب بأنه نظر بجلسته  
المعقودة في ١٩ و ٢٦ أبريل و ٩ مايو سنة ١٩٤٩ قسم ٨ "وزارة المعارف  
العمومية" من مشروع ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠  
(المصروفات) ، ووافق على اعتمادات أبواب هذا القسم .

كما نظر بجلسته ١٠ مايو سنة ١٩٤٩ من مشروع ميزانية الدولة القسم ٦  
"وزارة المالية" ، ووافق على اعتمادات هذا القسم .  
وقد أجيلا مباشرة إلى لجنة المالية .

ورد كتاب (١) من حضرة صاحب المحال وزير المالية ، ومعه صورة  
من المرسوم بمشروع قانون بفرض ضريبة على الأرباح غير الموزعة على  
الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم .

فهل توافقون حضراتكم على إحالته إلى لجنة المالية ؟  
(موافقة) .

الرئيس - ورد كتاب (٢) من حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ،  
ومعه صورة من المرسوم بمشروع قانون بشأن مكافحة الدعارة .

فهل توافقون حضراتكم على إحالته إلى لجنى الداخلية والعدل مجتمعين ؟  
(موافقة) .

(١) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبحث مع هذا المرسوم بمشروع قانون بفرض ضريبة على الأرباح غير الموزعة في الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم الصادر في ٩ مايو سنة ١٩٤٩ ، وبما أفضله  
بمضنه على المجلس المؤرخ .

وتفضلوا سادتيكم بقبول دقي الاحترام ما

١٦ مايو سنة ١٩٤٩

وزير المالية

حسين فهمي

(٢) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل مع هذا إلى سادتيكم صورة من مشروع مرسوم بمشروع قانون بشأن مكافحة الدعارة وبما أفضله بمضنه على هيئة المجلس .

وتفضلوا سادتيكم بقبول وافر الاحترام ما

القاهرة في ١٦ مايو سنة ١٩٤٩

وزير الداخلية

إبراهيم عبد الحاميد

(٣) نص الكتابين :

"حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإطلاع سادتيكم أن مجلس النواب نظر بجلسته المعقودة في ١٩ و ٢٦ أبريل و ٩ مايو سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية  
١٩٥٠ - ١٩٤٩ (المصروفات) قسم ٨ "وزارة المعارف العمومية" ووافق على اعتمادات أبواب هذا القسم على الصورة الواردة بتقرير اللجنة المرافق لهذا .

فأرجو التفضل بمضنه ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتيكم بقبول فائق الاحترام ما

١٢ مايو سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

عبد حامد جوده

"حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإطلاع سادتيكم أن مجلس النواب نظر بجلسته المعقودة في ١٩ و ٢٦ أبريل و ٩ مايو سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٥٠ - ١٩٤٩ (المصروفات) قسم ٦ "وزارة المالية" ، ووافق على اعتمادات أبواب هذا القسم على الصورة الواردة بتقرير اللجنة المرافق لهذا .

فأرجو التفضل بمضنه ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتيكم بقبول فائق الاحترام ما

١٠ مايو سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

عبد حامد جوده

## ٩ - الأستاذة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب القلم وزير الداخلية ، من  
حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك ، من وضع نظام لمنع ضوضاء السيارات  
في مدينة القاهرة - الإجابة عنه

## نص السؤال :

"اشتهرت مدينة القاهرة بأنها أكثر مدن العالم ضجيجاً وضوضاء، وزاد  
الطين بلة من هذه الناحية ما في السيارات الجديدة الفائقة من أبواق  
وزمادات فاجرة توقف النيام ورجع المرضى والأطفال .  
الآمرى دولة الوزراء أن الأوان آن للشروع في تلاني هذه الحالة، ومعالجة  
هذه البروى وفقاً بالناس ؟

إن في قلب القاهرة ثلاثة شوارع كبيرة ، هي شارع قصر النيل وشارع  
سليمان باشا وشارع ثروت باشا، جعل مرور السيارات فيها في اتجاه واحد .

فإذا حظر على السيارات في هذه الشوارع الثلاثة التفتح في أبوابها أو  
ضمايرها ، ولزمت بالالتحليو تسرعة سيرها الحدة الأنصى المدين نواده  
المرور ، فلا يسمع لها أن تمدو في هذه الشوارع الثلاثة كن يقلت من  
الموت .

إذا عمل بهذا النظام على سبيل التجربة لمدة شهر ، وتبين أنه هذا  
النظام يفي بنوع الضجيج والزعاج المشهورين الآن في هذه الشوارع الثلاثة  
طبق على شوارع أخرى وحل الأحياء التي كانت تنتم بالهدوء كحي الزمالك  
وحى جاردن سيتي وغيرها ، ثم حل سواها ، فإن القاهرة الجميلة تتغير من  
حالة توشك أن تقتت أصحاب أهلها وتورث كثيرين أمراضاً شديدة .

فهل يسمح دولة الوزير بالعمل بهذه التجربة ، أو يطلب من المختصين  
وضع نظام يكفل راحة الناس من هذا المصائب ؟

خليل ثابت

٤ مايو سنة ١٩٤٩

عن مجلس الشيوخ

## ٦ - موافقة مجلس النواب

على التعديلات التي أدخلها مجلس الشيوخ على مشروع قانون المرافعات  
المدنية والتجارية .

الرئيس - ورد خطاب <sup>(١)</sup> من مجلس النواب بأنه نظر ، بجلسته  
المعقودتين في ١٩ و ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٩ ، التعديلات التي أدخلها  
مجلس الشيوخ على مشروع قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ووافق  
عليه بالصيغة التي أقرها مجلس الشيوخ .

## ٧ - ردود على اعتراض

الرئيس - وردت ردود <sup>(٢)</sup> من بعض الوزارات على اعتراض سيق  
ماتها إليها ، سنثبت تصورها في المخططة .

## ٨ - اقتراح

مقدم من حضرة من حضرات الشيوخ المحترمين ، بإضافة مادة جديدة إلى  
اللائحة الداخلية يكون رقمها ١٣١ - إسناله إلى لجنة الشؤون الدستورية  
وقانون الانتخاب واللائحة الداخلية

الرئيس - تقدم اقتراح من حضرة من حضرات الشيوخ المحترمين ،  
بإضافة مادة جديدة إلى اللائحة الداخلية يكون رقمها ١٣١ ، بإضافة طرح  
موضوع النقاش في الجلسة بقصد تبادل الآراء بين الحكومة والمجلس  
في المسائل الهامة .

فهل توافقون حضراتكم على إحالته إلى لجنة الشؤون الدستورية بقانون  
الانتخاب واللائحة الداخلية ، لنظره من حيث الشكل ثم من حيث  
الموضوع ؟

(موافقة) .

(١) عن النائب

" حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ  
أكرم بولايخ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المعقودتين في ١٩ و ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٩ التعديلات التي أدخلها مجلس الشيوخ على مشروع قانون المرافعات المدنية والتجارية  
واقبله بالصيغة التي أقرها مجلس الشيوخ  
وعرضها سادتك بقبول فائق الاحترام ما  
١٢ مايو سنة ١٩٤٩

(٢) بإيجاز المقدم





**عقرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى** - الذى اقله إن معالى وزير الأشغال لم يرد على سؤالى فيها يتعلق باحتياطي الشركة الذى لا يدفع عنه ضريبة الأرباح ، وهذه شركة أجنبية بلجيكية . ولكن تبيينوا حضراتكم مقدار أرباح الشركة عن سنة ١٩٤٥ - ولم أتكن من معرفة أرباحها عن سنة ١٩٤٢ - أقول لحضراتكم إن أرباحها بلغت ... ..

**عقرة الشيخ المحترم محمد عبد القليل أبو صرمانا** - هذا سؤال وليس باستجواب .

**عقرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى** - لا أدري لماذا يقف منى المجلس هذا الموقف في مسألة كهذه ؟

**الرئيس** - ليقدم حضرة الشيخ المحترم باستجواب في هذا الموضوع .

**عقرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى** - أريد بهذه المعلومات التى أقولها حضراتكم أن يحفظها معالى الوزير ، فهل قامت الشركة بالتجديدات المطلوبة لقاطراتها ومقطوراتها ؟

**الرئيس** - ليقدم حضرة الشيخ المحترم استجوابا إذا شاء .

**عقرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى** - سأطلب تحويل هذا السؤال إلى استجواب ، وهذا من حق ، وذلك لى يناقش في الأسبوع المقبل .

**الرئيس** - ليقدم حضرة الشيخ المحترم الاستجواب ، وإن لم يستطع لإدراجه بمحلول الأعمال في أقرب جلسة .

**عقرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى** - إن من المقطوع به أن الشركة لم يتم عمل تجديدات في عرباتها ولا في قاطراتها ، وهى تبثت بأرباحها إلى بلجيكا ، والدليل على هذا ما تشاهدونه حضراتكم مسبباً ازدهام القرام بالركاب ، وهذه مسألة عامة تهتم البلاد .

**الرئيس** - أكرر القول لحضرة الشيخ المحترم بأنه من المأمور أن يقدم استجواباً في هذا الموضوع ليعول فيه ما يشاء .

**عقرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى** - سأحول هذا السؤال إلى استجواب ، وليس هناك شبهة قانونية في ذلك .

**الرئيس** - أرجو أن يقدم حضرة الشيخ المحترم باستجوابه كتابة .

**عقرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى** - هذه مسألة لا يعرف أحد عنها شيئاً . والذي قيل هو أن عقد امتياز شركة القرام مد خمس سنوات ، وبأن المبلغ الخاص بالشركة أن العقد مد سبعا وعشرين سنة أخرى ولم يرد إلى المجلس شيئ عن ذلك ، والذي أريده من هذا التعليق أن يصح معالى وزير الأشغال النقطة التى أدلى بها ، لأن هذه مسألة دقيقة لا بد ما أود معرفته هو هل مد عقد امتياز الشركة الذى ينتهى سنة ١٩٥١ مدة سبعا وعشرين سنة أخرى بحيث ينتهى في سنة ١٩٧٨ ؟

**الرئيس** - هل وردت هذه الوقائع في السؤال ؟

**عقرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى** - أما احتياطي الشركة ، فلم يرد عنه شيء في إجابة معالى وزير الأشغال .

**عقرة الشيخ المحترم محمد رفوف سراج الدين باشا** - هذا الموضوع أخطر من أن يناقش على هذا الوجه ، فأرجو من الزميل الأستاذ حسين الجندى أن يبحث مسألة مد الامتياز ويقدم عنها استجواباً .

**عقرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى** - لم يرد في إجابة معالى وزير الأشغال شيء من الاحتياطي . ويظهر أن معاليه تلقى الإجابة من الموظفين ثم تلاها في المجلس .

**الرئيس** - من الطبيعى أن يطلب معالى وزير الأشغال من المختصين إمداد الرد على سؤال الزميل الأستاذ حسين محمد الجندى .

**عقرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى** - هؤلاء المختصون لا يوتق بهم ، ويجب أن يتحقق معهم ، ف لدى الشركة احتياطي قدره نصف مليون من الجنيهات ، ولم يتم باى تجديد في قاطراتها وعرباتها . والدليل على ذلك ما تشاهدونه حضراتكم من ازدهام الركاب على سلم عربات القرام ، وأمن شوهة أحد الركاب على سلم القرام ... ..

**عقرة صاحب المعالي محمد عبد القادر باشا (وزير الأشغال العمومية)** : موضوع مد الامتياز الذى يتكلم عنه حضرة الشيخ المحترم لم يرد في السؤال ، وأنا لا أعرف إن كان امتياز هذه الشركة قد مد إلى سنة ١٩٧٨ أو لم يمد . وأؤكد لحضرة الشيخ المحترم أنه لو زاروا في مكنتي لزودته بكل المعلومات في هذا الموضوع . وكل ما تستدعيه المصلحة والقانون أوافق عليه .

أما مسألة الاحتياطي ، فالواقع أنى لا أعرف أن لدى الشركة منه نصف مليون من الجنيهات . فلما كانت هناك مخالفة ، فليس لي مصلحة في التستر عليها .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المالح وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم عبد طوى الجزائر يك من نقل مصلحة التفرقات والتلفونات بين الكوم إلى المبنى الجديد - الإجابة

نص السؤال :

حضرة صاحب المالح وزير المواصلات

أقامت الوزارة مبنى جديداً بين الكوم لقرع مصلحة التفرقات والتلفونات على أحسن حال ، مما تستحق عليه الشكر .

فأما أسباب عدم الانتقال إلى المبنى الجديد الآن ، بعد أن تم تشييده ، خصوصاً ومكانته المالح غير لائق وضار بالصحة .

وحل للمالح الوزير أن يأمر بالنقل حالاً للكان الجديد ، في ذلك راحة للجمهور ومحافظة على صحة المواطنين ؟

هذا ما أرجو الإجابة عنه ، راجياً تنفيذ النقل .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

١٤ مايو سنة ١٩٤٩  
عبد طوى الجزائر  
عضو مجلس الشيوخ

مفكرة صاحب المالح المحترم عبد الحميد بن باديس ( وزير الأشغال ، بالنيابة عن محالي وزير المواصلات ) - المبنى الجديد أحد تركيب سقالات أوتوماتيكية يشمل ٨٠٠ خط . وسيوصى على شرائه من الخارج عقب اعتماد الميزانية . ولا يمكن شغل هذا المبنى بالستال الحلى ، لأنه يوق تركيب الأجهزة الأوتوماتيكية .

والمصلحة ، تسييراً للجمهور ، ستفتح الكابينة ومكتب التفرقات في المبنى الجديد قريباً .

مفكرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزائر يك - أرجو ألا يطول الوقت في تحويل التليفونات الحالية إلى تليفونات أوتوماتيكية ما قامت المصلحة قد قررت أن تكون التليفونات أوتوماتيكية ، وأرجو كل الرجاء أن يكون المبلغ اللازم لإجراء هذا التحويل مدرجاً في الميزانية ، لأن في تنفيذ هذا إراحة للجمهور وتحقيقاً للمصلحة ، ولذا أكرر الرجاء في أن تسرع وزارة المواصلات في هذا التنفيذ .

(هـ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المالح وزير الشؤون الاجتماعية ، من حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مسكور ، من صرف مكافآت لأعضاء مجلس إدارة بنك التليفات والزوايا والتعاون الخطين لجمعية التضامن - ومناقشة ذلك لقانون الجمعيات التعاونية - تأجيله أسبوعاً

مفكرة صاحب المالح محمدي سمرعي بك ( وزير الدولة ) - أرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعاً .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

١ - الاستجابات

الوجه إلى حضرة صاحب المالح وزير الزراعة ، من حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمان طخت باها ، من الحفل التوعذية التي أنشأت أرضاً من أبيه صغار الملاك - تحديد يوم المناقشة فيه بعد أسبوعين

مفكرة صاحب المالح عباس أبو صبح باشا ( وزير الزراعة ) - أرجو أن تكون المناقشة في هذا الاستجواب بعد أسبوعين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

١١ - مشروع القانون

بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٢٩ الخاص بمر. الأمان - إعادة المناقشة فيه

الرئيس - نذرت وزارة المالية صاحبي التزعة الدكتور عبد الحكيم الرعي بك وكيل وزارة المالية ، والسيد حشيش بك ليكون مصلحة الأموال المقررة ، لحضور جلسات المجلس أثناء النظر في هذا المشروع .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضراتهما ) .

الرئيس - وافق المجلس بجلسته ٩ مايو سنة ١٩٤٩ ، على طلب إعادة المناقشة في مشروع القانون بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٢٩ ، الخاص بضريبة الأمان ، بناء على طلب حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك المقرر ، وأجلت المناقشة إلى جلسة اليوم .  
فلم حضرة المقرر كلامه .

قدرت اللجنة القيمة الإيجارية، ونشر في الجريدة الرسمية بيان بالموايد التي ستر فيها الجبان على كل مديرية. وقدرت الجبان الاستئناف بعد أن أعلنت هذه التقديرات في الجريدة الرسمية، وحددت ثلاثون يوما لكل مالك لينظم خلالها، ومن ينظم تغفل بشأن الاستئناف لتتقن شكواه وتقدر القيمة الإيجارية لأرضه. بعد هذا وضع البيان الذي عرض علينا وقيمه القيمة الإيجارية لكل حوض في جميع أنحاء المملكة المصرية.

ولقد تقدمت الحكومة بالمشروع المروض على حضراتكم على أساس ١٦٪ من نصف القيمة الإيجارية، وهذه قدرت على أساس ما كانت عليه في سنة ١٩٤٥-١٩٤٦ الزراعية، بمعنى أن اللجنة عند ما كانت تمر سنة ١٩٤٧ أو ١٩٤٨ كانت - رى ما كانت عليه القيمة الإيجارية للقدان في القرية في عام ١٩٤٥ - ١٩٤٦، ذلك لأن وزارة المالية لاحظت أن القيمة الإيجارية لسنة ١٩٤٧-١٩٤٨ كانت مرتفعة، فأعطت تعليمات إلى الجبان ليكون التقدير على أساس سنة ١٩٤٥-١٩٤٦ الزراعية، ومع هذا قرر مجلس الوزراء أن تؤخذ الضريبة على أساس نصف القيمة الإيجارية للأراضي الزراعية حيث إن القيمة الإيجارية في هذه السنين مرتفعة.

والمشروع المروض قدم إلى مجلس النواب، الحكومة على أساس ١٦٪ من القيمة الإيجارية بدون حد أقصى، ذلك لأن الضريبة كما تعلمون حضراتكم ...

الرئيس - لقد قيل هذا أكثر من مرة وموضعا الآن هو الكلام في نسبة الضريبة، وهل تكون ١٢٪ أو ١٤٪؟ أما كونها قدرت على أساس ١٦٪، أو على أساس التقدير في سنة ١٩٤٥/٤٦، وما إلى ذلك، فهذا الكلام قيل مرارا ولا محل لتكراره.

عقدة الشيخ القرم محمد عبد الله - هل يسمح حضرة المقرر بأن يبين لنا كيف اقتنع بأن يكون سعر الضريبة ١٤٪؟

عقدة الشيخ القرم محمد رمزي بك - يريد معاذة الرئيس أن يقصر الكلام على سعر الضريبة وعما إذا كانت ١٢٪ أو ١٤٪، ونحن نقول إن فتح باب المناقشة يفتح المناقشة في الموضوع كله، ولكل منا أن يبدى رأيه دون أن يتقيد بشيء.

الرئيس - لقد تكلمنا كثيرا في هذا الموضوع ولا محل للتكرار، وإذا كان عند حضرة الزميل المحترم أحد رمزي بك اقتراح فليقدمه مكتوبا.

عقدة الشيخ القرم محمد رمزي بك - عندي اقتراح سأقدمه.

عقدة الشيخ القرم عبد الوهاب طلعت باشا - أحفظ لنفسي بحق الرد على حضرة المقرر بعد أن يبدى ما عنده من بيانات.

المقرر - إن شاء، يحاضرات الشيوخ المحترمين، نريد أن نصل إلى الحقيقة وإلى أن يتقنع كل منا بوجه الصواب، لأن هذه المسألة لا تتعلق بشخص وإنما تتعلق بالمصلحة العامة.

الرئيس - أذكر لحضراتكم أن المجلس وافق على المادة الثالثة من مشروع هذا القانون كما وردت من مجلس النواب، ثم طلب عشرة من حضرات الأعضاء إعادة المناقشة، فعدل المجلس من قراره الأول إلى قرار آخر، واعتبره حضرة المقرر أن من - قد يمكن الأمانة لداخلية، مادام أنون لم يؤخذ عليه الرأي بالإنهاء بالأمس، أن يطلب فتح باب المناقشة من جديد، وأن يبدى مآله من أسباب جديدة، فلك أرجو من حضراتكم أن تناقش هذه المسألة وتنتهي منها، حتى نستطيع أن نأخذ الرأي على مشروع القانون في هذه الجلسة.

عقدة الشيخ القرم عبد الوهاب طلعت باشا - ليس لنا اعتراض مطلقا على طلب فتح باب المناقشة.

المقرر - على كل حال يمتنع قبل الدخول في صميم المشروع أن أبين لحضراتكم كيف تقدر القيمة الإيجارية للأراضي الزراعية. إن القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ وضع الأسس التي تم عليها عملية تقدير القيمة الإيجارية. فقد قسم الأرض إلى أحواض بحسب طبيعة كل حوض وبحسب قيمته الانتاجية. كما قضى القانون بأن تشكل اللجنة التي تقسم القرية من مندوب من وزارة المالية ومن المصلحة وأحد المشايخ ومن أحد المساحين. وبعد ذلك تمر لجنة أخرى، هي لجنة تقدير القيمة الإيجارية، وهي مكونة من مندوب من وزارة المالية وآخر من مصلحة المساحة وثالث من وزارة الزراعة.

وتنشر قرارات لجنة التقدير في الجريدة الرسمية، وتعلن في المراكز. وهناك خطوات لتنظيم والاستئناف. وبعد أن تؤدي الجبان مأموريتها لا يكون هناك محل لأن يأتي شيخ أو نائب أو أحد المزارعين، ويحول كيف قدرت الضريبة؟

الرئيس - هل هناك دواع لهذه الليات؟

(أصوات: لا).

المقرر - هذا هو الذي أقصده من بياني. وإذا كان المجلس يرى أن هذه المسألة واضحة ولا تستحق الكلام، فاني لا أتحدث فيها.

**المقرر -** لو وجعتم إلى المضيطة لوجدتم أن أساس الاقتراح يحمل الضريبة ١٧٪. كان مبنيًا على ما يأتي :

(أولاً) تحقيق المساواة بين دافعي ضرائب الأطنان ودافعي الضرائب الأخرى .

(ثانياً) أن الأطنان الزراعية تحصل ضرائب أخرى ترفع قيمة الضريبة إلى أكثر من ١٤٪ كرسوم مجالس المديريات وضريبة الطرق الزراعية . والواقع أن هذا الكلام على إطلاقه لا يستقيم . صحيح إن حواء الماني ١٢٪ ، وصحيح هناك رسوم مجالس المديريات بعدها الأقصى ١١٪ من الضريبة . لا شك في هذا ، ولا يخفى أن ضريبة الماني يؤخذ منها بالإضافة إليها ٢٠٪ منها ، ضريبة حقير في جميع مدن المملكة ، وبذلك ترفع ضريبة الماني من ١٢٪ إلى ١٤٫٤٪ . وهناك ضريبة أخرى تتراوح بين ٥٪ و ٦٠٪ ... ..

**مقرر الشيخ المزمع الموصلة إبراهيم زكي -** هل تبلغ المساكن ضريبة في حالة خلوها ؟

**مقرر الشيخ المزمع عمر مسعود** - ترفع الضريبة في هذه الحالة .

**المقرر -** هل ترفع الضريبة عن الأراضي الزراعية إذا أخرجها النيل ؟

**مقرر الشيخ المزمع الموصلة إبراهيم زكي -** لم يجب حضرة المقرر عن جوابي .

**المقرر -** إذا استقر الخلل لأكثر من ستة شهور ، ترفع الضريبة . وإذا حدث بعد ذلك ، عادت الضريبة ، وهذا هو ما يجري عليه العمل .

**مقرر الشيخ المزمع الموصلة السيد أحمد أباطم -** إذا كانت الأرض بوراً وكان مدم إصلاها بسبب خارج من إرادة المالك ترفع عنها الضريبة .

**المقرر -** قلت إن ضريبة الماني ترتفع إلى ١٤٫٤٪ ، كما قلت إن هناك ضريبة أخرى تختلف بين ٥٪ و ٦٠٪ ، وهي التي تتقاضاها المجالس البلدية والمحلية وهي ٥٪ في معظم المجالس . وهناك مجالس تتقاضى ٤٠٪ مثل مديناط و ٥٠٪ مثل شين الكوم و بليس وطوخ ، وذلك من ضريبة حواء الماني ... ..

**مقرر الشيخ المزمع عمر مسعود** - هذه الضرائب تجبى نظير خدمات خاصة .

**المقرر -** أرجو استاذي الشافعي باشا أن يتركني حتى يتم كلامي .

**مقرر الشيخ المزمع عمر مسعود** - ومن حق استاذك أن يبادر إلى التصحيح .

**مقرر الشيخ المزمع الدكتور إبراهيم يوسف مكرم -** هذا في حمرة الدرس لا في مجلس الشيوخ .

**المقرر -** ليقل زبيل أو استاذي الشافعي باشا ما يريد أن يقول .

إنني قائلون بأن ضريبة الماني ممتاز أو تفل من ضريبة الأطنان وأنه يجب أن تخفض إلى ١٢٪ ، قول لا يتفق مع الواقع . أضيف إلى ذلك أنه صدر قانون أقره هذا المجلس بشأن الطرق الزراعية يقضي بأن كل من يدفع ضريبة أقل من خمسة جنيهات لا يتحمل ضريبة الطرق الزراعية . فاللؤلؤ تشق الطرق وتصونها وترعها ، أما الوصلات بين كل قرية وقرية ، فيتحملها مجلس المديرية . وهناك بعض مجالس مديريات لم تفرض ضريبة طرق من خمس سنوات مضت .

إني أستاذ لعلام هذه الضجة ؟ إن ملاك الأراضي الزراعية الذين ينفون إعفاء تاماً من الضرائب يبلغ عددهم مليوناً ونصف المليون . وهم الذين يدفعون ضريبة تفل من جنبيين . كما أنه يبقى من جنبيين من مقدار الضريبة نصف مليون من الأطنان الذين يقل ما يدفعونه عن عشرة جنيهات . ولا يزيد عدد الذين يدفعون الضريبة كاملة على نصف مليون مولى .

قل إن الضرائب التي تجبى على الماني إنما تجبى نظير أداء خدمات خاصة ، وأود أن أذكر حضراتكم أن الدولة تصرف سنوياً من ميزانيتها تسعة ملايين من الجنيهات على الري والصرف للأراضي الزراعية ، في حين أن الدولة لا تتفق ملياً واحداً على الماني .

**مقرر الشيخ المزمع إبراهيم زكي -** إن الحكومة تتقاضى ضريبة قدومها جنيته على كل قطار من القطن ، ومعنى هذا أنها تحصل على تسعة ملايين من الجنيهات .

**مقرر الشيخ المزمع الموصلة السيد عبد القادر -** إنني لا أرى محلاً لمقاطعة حضرة المقرر على هذا الوجه . دعوه يتكلم ، ثم لكم بعد ذلك أن تردوا عليه . أما إذا كنتم لا تريدون دفع هذه الضريبة فهذا أمر آخر .

**المقرر -** حضرات الشيوخ المحترمين ،

يتلخص الموقف في أمرين : إما أن تقروا مشروع القانون كما تقدمت به بتمتكم المالية ، وكما وافق عليه مجلس النواب أي على أساس أن يكون الضريبة ١٤٪ ، وإما ألا تقروه فيسقط هذا التشريع ، ولا يحقق بقوله عدالة أو مساواة بين دافعي الضريبة الواحدة .

**مقرر الشيخ المزمع عمر مسعود** - لم يبق هذا التشريع ؟  
أليس من الجائز أن يقر مجلس النواب التعديل الذي يبيد عليه ؟

**القرء** - أضرب لحضراتكم مثلا : في مركز شرين بلدة "أوجلال"، اوقعت القيمة الإيجارية للفدان من حنيه ونصف جنيه إلى سبعة جنيهات. واوقعت القيمة الإيجارية في بعض الأراضي من جنيين ونصف جنيه إلى عشرة جنيهات. فهل يدفع مالك هذه الأراضي ما يدفعه مالك لأرض في المنيا، وهي الأرض التي استقرت من أمد طويل ولم يتداولها الإصلاح بلونتها ؟

هل هذه هي العدالة التي ننشدها ؟

**مقرة الشيخ المحترم صبري باشا** - إن مجرد وجود حد أقصى للضريبة معناه عدم تحقيق العدالة، لأن مالك الفدان الذي يؤجر بشرين جنيها سيدفع ما يدفعه مالك الفدان الذي يؤجر بخمسين جنيها .

فلندع التحدث عن الإصلاح . ولنتهم أن العدالة لا يمكن تحقيقها مع وجود الحد الأقصى .

**مقرة الشيخ المحترم صبري باشا** - حضرات الشيوخ المحترمين :

منذ أسابيع قليلة ، كنت أبحث أنا وزميل حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا إلى رجل أمريكي من رجال الأعمال مما دفعه من الضرائب، فقال إنه إذا كان كسبه يصل إلى مائة ألف جنيه في السنة ، وحصل منه على عشرة آلاف جنيه ، فإنه يترتب نفسه الرجل المخطوط . ذلك أن حكومة واشنطن تقاضي ٨٥٪ ضريبة ، وفوق ذلك تتقاضى حكومة الولايات إنتاج لها ضريبة تتراوح بين ٤٪ و ٥٪ و ٦٪ ومع ذلك فاني أحس دائما أن هذه المقارنة تفتقر إلى السمع ، فلا داعي لجري وراء ما تفعله أمريكا أو فرنسا أو إنجلترا . وعلى كل فلنبعث أمرنا هنا إذا كنا لا نريد أن نجري وراء ما تفعله الأمم الأخرى .

إن حضرات الزملاء المحترمين الذين يقولون بجعل سعر الضريبة ١٢٪ / جريا وراء العطف على الفلاح ، يفسون اعتبارا هاما . وهو أن جزاء كبيرا من الميزانية الاحتياطية والاحتياطي يقدر بشرات الملايين وقد يزيد على ثمانين مليونا من الجنيهات ، وسوف يتفق في الخمسة والعشرين سنة المقبلة ، إذا تمت إرادة الحكومات المتعاقبة على ضبط النيل وإصلاح الأراضي الزراعية .

تجدون من مخافة هذه الأرقام أن مبالغ باهظة ستوقف على مصلحة الفلاح ، كما أوقفت من قبل على إصلاح الري والصرف والطرق الزراعية . يضاف إلى هذا أننا قد نغاضنا منذ سنة في أن الأراضي الزراعية في القطر المصري تبلغ سبعة ملايين من الأقدنة .

أقول لحضراتكم إنه في سنة ١٩٤٥ قام البعض بحث قصير ونشره ، وبطل هذا البحث على خطأ هذا التقدير للأراضي الزراعية لأنه ذهب إلى حد أن قال إن الأراضي الزراعية في القطر المصري تقدر بـ تسعة ملايين من الأقدنة ، وربما سمعت حضراتكم بعد هذا إن المحقق بعد الدراسة ،

**القرء** - لقد تقدمت الحكومة بمشروع هذا القانون على أساس أن يكون سعر الضريبة ١٤٪ . ولقد وافق مجلس النواب على هذا . ومن حق أن افترض أن مجلس النواب لن يوافق على التعديل المقترح . وفي هذه الحالة يسقط مشروع هذا القانون .

إنني أرجو بإحاح أن يتقوا بالملك إلى لتروا أن الضريبة الحالية، وهي على أساس ١٦٪ مع وجود الحد الأقصى وهو ١٦٤ قرشا للفدان تأتي بحصيلة تقدرها سبعة ملايين من الجنيهات، وأن الضريبة على أساس ١٤٪ مع عدم وجود الحد الأقصى تبلغ حصيلتها ٧,٧٣٢,٠٠٠ جنيه .

**مقرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا** - هل هذه الضريبة بدون إعانات ؟

**القرء** - إن الحكومة مسيلة بالإعانات . ومعنى - إقرار هذا التشريع وتطبيق الغنائم القديمة وهي ١٦٪ مع حد أقصى قدره ١٦٤ قرشا للفدان - معنى هذا أن أقصى تقدير لقيمة الفدان الإيجارية يصبح عشرة جنيهات وخمسة وعشرين قرشا .

أقبلون حضراتكم ما الذي يحدث إذا بقيت هذه النسبة ؟ الذي يحدث هو أن جميع ملاك الأراضي الزراعية التي كانت قيمتها الإيجارية جنيين أو ثلاثة جنيهات ، وارتفعت قيمتها الإيجارية إلى أكثر من ٣٥٠٪ كالأرض - لن الدنا التي ارتفعت قيمتها الإيجارية من جنيه ونصف جنيه إلى عشرة جنيهات - أقول إن جميع ملاك هذه الأراضي سينابون مع ملاك الأراضي في المنوفية والبحيرة والمنيا وأسيوط التي لم ترتفع قيمتها الإيجارية أكثر من ٣٣٪ ، والتي كانت دائما تتراوح قيمتها الإيجارية بين جشرين ونجسة وخمسين جنيا .

فهل هذه هي العدالة التي يشجعها مجلس الشيوخ ؟

وهل من العدالة ألا يتساوى دافعو الضريبة الواحدة ؟

وهل من العدالة أن يدفع صاحب الأرض الذي أتفق المجال والمجهد على إصلاحها حتى ارتفع قيمتها الإيجارية من خمسة جنيهات إلى عشرة جنيهات ، هل من العدالة أن يدفع مالك هذه الأرض ما يدفعه مالك لأرض البعيدة في البحيرة أو المنوفية ، هذه الأرض التي كانت قيمتها الإيجارية مرمقة ؟

**مقرة الشيخ المحترم طراف علي باشا** - إن المالك الأول قد استفاد من إصلاح لروحه باربعين جنيها قيمتها الإيجارية أكثر من ٥٠٠٪ ، بينما لم يستفد المالك الثاني شيئا .

**القرار -** ما الدليل على صحة ذلك ؟

**حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا -** هذا ما قاله زميلي المحترم في سنة ١٩٣٩ ، وهو يقوم بشرح ما عليه الحال في الدول الأخرى . جاءت الحكومة بعد ذلك في سبتي ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ وطلبت من بلان التقدير أن يحدد تقدير الإعانات الزراعية فرفضت القيمة الإجمالية من ٣٣ مليوناً إلى ١١٠ ملايين من الجنيهات .

**القرار -** يجب أن يخبرى حضرة الشيخ المحترم الحقيقة ، فقد قلوت للإعانات الألبان التي تجي منها الضريبة بأربعة وخمسين مليوناً من الجنيهات .

**حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا** أرجو ألا يخطئني حضرة المقرر ، رآه لا أنكم ، لا يمتنعون . وما هو ذا تقرير لجنة المالية يذكر " وقد بلغ نصف القيمة الإجمالية ٥٥,١٩٩,٣٠٠ من الجنيهات " أي إن القيمة الإجمالية بلغت أكثر من ١١٠ ملايين من الجنيهات بعد أن كانت ٣٣ مليوناً .

ومادامت ضريبة الألبان تجي على أساس القيمة الإجمالية لا على أساس صافي الربح كما في الضرائب الأخرى فإنه من العدل أن تكون النسبة ١٢٪ بحيث تتفق مع العدالة الاجتماعية التي يشهدونها . واللجنة ومجلس النواب قصداً يجعل الضريبة ١٤٪ إن تكون النسبة موحدة بين هذه الضريبة والضرائب الأخرى ، ضرائب الأموال المدفوعة والأرباح التجارية والصناعية ، حتى تتحقق العدالة بين سكان القطر جميعه . ولكن أصحاب الأرض لا يتمكنون بما يتمتع به غيرهم من حد الإعفاء .

على أن أصحاب الألبان الزراعية يتحملون ضرائب أخرى علاوة على ضريبة الألبان - فهم يدفعون ضريبة أخرى مؤبدة سيدفعونها دائماً طالما أن هناك مجالس مديريات ، ومقدار هذه الضريبة ١١٪ . ولقد تراءى إلى أن لجنة شكلت لتعديل قانون مجالس المديريات تنظر في رفع هذه الضريبة الإضافية من ١١٪ إلى ٢٥٪ لموازنة الأعباء المالية في هذه المجالس .

**القرار -** هذا كلام غير صحيح ، ويظهر أن حضرة الشيخ المحترم طلعت باشا يقرر أن الضريبة الإضافية لمجالس المديريات ستقلع إلى ٢٥٪ من طريق الاستنتاج .

**حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا -** أقول إنه تراءى إلى ، والضريبة الإضافية لا يتكافأ زميل حضرة الشيخ المحترم مقدرة اللجنة . وعلى كل حال ، إذا أضفنا ١١٪ وهي الضريبة الإضافية ، لوجدنا أن نسبة الضريبة تزيد على ١٥٪ فإذا قدرنا كذلك الفرق بين حد الإعفاء المقرر لصغار ملاك الأراضي - وقد كان جنتها ثم زيد هذا الإعفاء إلى جنتين لمن لا تتجاوز ضريبة ألبانها عشرة جنيئات - وبين حد الإعفاء في الضرائب الأخرى الخاصة بالأموال المدفوعة والأرباح

ستفقر عن أن مقدار الأراضي الزراعية هو عشرة ملايين من الألفنة بعد أن كانت سبعة ملايين . ماضى هذا ؟ سواء أن الفرق بين ما كان مرجحاً لإصلاحه وهو سبعة ملايين وبين ما يمكن إصلاحه الآن هو ثلاثة ملايين من الألفنة ، ولو كان في أمريكا لأرصدت الملايين اللازمة لهذا الإصلاح لضخم . ولألفت الحكومة لجنة صغرية يهدها إليها بإخراج هذا المشروع خلال عشر سنوات .

**حضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت -** ومن أين تأتي بالمياه ؟

**حضرة الشيخ المحترم صبرى باشا -** تأتي بها من النيل .

**حضرة الشيخ المحترم عبد القوي أحمد باشا -** أضيف إلى ما قلت أن التراوات الدولة كثيرة ، وأن أعباء الميزانية ضخمة . وللحكومة كل العذر إذا تسكت إن يكون سعر الضريبة ١٤٪ . إن لم يكن أكثر من هذا . إننا إن لم نأسر غيرنا نخلفنا من الركب ، ووقفنا صرعى التقليد البلية ، وعدنا إلى الأيام التي كنا لا تنفق فيها على الجيش أو المرافق الاجتماعية أو غيرها . تلك الأيام التي لم تكن تدفع فيها إلا ضريبة لا تكاد تذكر .

حسبنا ما مضى ، ولننظر إلى المستقبل وإلى الأعباء التي يتطلبها . لذلك أرجو من حضراتكم الموافقة دون تأخر من أن يكون سعر الضريبة ١٤٪ .

**حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا -** إخواني المحترمين .

الواقع أن زميلي المحترم فريد بك أبو شادي وحيد القوي أحمد باشا تناولوا الأمر من وجهة نظر للوجهة التي قصدتها ، وكما علمون حضراتكم لا قصد إلا أن يتمتع كل مواطن بالعدالة الاجتماعية وأن يكونوا سواء في حد الإعفاء وقد رجعت إلى مضابط سنة ١٩٣٩ لأعرف السرف في تخفيض ضريبة الألبان من ٢٨٪ إلى ١٦٪ ، فوجدت أنه عندما قدرت الضريبة على أساس ٢٨٪ كانت القيمة الإجمالية للألبان الزراعية بمصر ١٧٧ مليوناً من الجنيهات .

فلما أريد تقدير القيمة الإجمالية وبلغت ٣٣ مليوناً رؤى أن تقلل حصيلة الضريبة المقررة على الألبان كما هي خفضت النسبة من ٢٨٪ في سنة ١٩٣٩ إلى ١٦٪ نظراً لارتفاع أسعار الألبان الزراعية ، إلى ٣٣ مليوناً من الجنيهات . وقد حدث في المجلس عند مناقشة قانون سنة ١٩٣٩ الخاص بالضريبة على الألبان مناقشات طويلة ، وكانت شديدة ، أذكر منها ما قاله زميل محترم هو الآن في يدى الله ، من أن ضريبة الألبان في مصر أكبر منها في فرنسا وغيرها . وقد ضرب مثلاً فرنسا ، لأنها بلد زراعى . ولأنى أؤكد لحضراتكم أن ضريبة الألبان في مصر أعلى من أية ضريبة على الأراضي الزراعية في الدول الأخرى التي تجي فيها الضريبة على صافي الإيراد .

( أصوات : هذا غير صحيح ) .

**مقرر الشيخ المزمع عبد الوهاب طلعت باشا** - هناك ضرائب أخرى خفية لا تقع إلا على أصحاب الأراضي الزراعية ، ومنها ضريبة الآفات الزراعية فالحكومة تتولى مقاومة دودة القطن ، ويبلغ الفلاح نفقات المقاومة بالآلة ما بلغت .

**المقرر -** وهل هذه ضريبة ؟

لا يجوز مطلقاً اعتبار مقاومة الآفات الزراعية ضرائب . وإذا أحصل الفلاح مقاومة هذه الآفات ، هلكت زراعته .

**مقرر الشيخ المزمع عبد الوهاب طلعت باشا** - هذه ضريبة خفية تهي من الفلاح ، وهناك ضرائب أخرى ، فالحكومة تستولى على بذرة القطن ٧٥ قرشاً وقيمتها ١٥٠ قرشاً . كما تستولى على جنيه من كل قطار من القطن ، وهذه كلها يتحملها الزارع . ( ضحكة ) .

**المقرر -** أليق أن يقال مثل هذا الكلام في مجلس الشيوخ ؟  
يجب أن تتحرى الحقيقة ، وألا تورد بيانات غير صحيحة .

**مقرر الشيخ المزمع عبد الوهاب طلعت باشا** - إنى أقول هذا الكلام وأنا مسئول عنه .

ولكل هذه الإحتيارات مفردة ومجتمعة ، أردنا أن نعدل بين أنواع الضرائب المختلفة ، حتى تتساوى الأعباء بين داعياها ، ولذلك أرجو التمسك بقرار المجلس السابق بحمل ضريبة الأطنان ١٢٪ .

هناك نقطة أخرى أحب أن أوجه إليها النظر ، وهي مسألة لها أهميتها . عندما قرر المجلس في الجلسة المسماة بـ " ضريبة الأطنان ١٢٪ " ، قال دولة رئيس الحكومة إن ضريبة الأطنان ستكون ١٦٪ . وفقاً للقانون القائم . ثم قال معالي وزير المالية إن الضريبة تكون ١٦٪ بالنسبة للقيمة الإجمالية كلها .

والى أرى من دقة التشريع أن ينص في القانون على أن تكون الضريبة على نصف القيمة للإعارة لتقدر سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ . وبغير هذا لا يكون هناك تبرج دقيق ، لأن في استطاعة مجلس الوزراء أن يعدل عما قرره من قبل ويقرر جعل الضريبة على القيمة الإجمالية كلها وفقاً للقيمة التي قررها ، وسأقدم بإقتراح في هذا الشأن .

**مقرر الشيخ المزمع أحمد رمزي بك** - أريد أن أنكم في تعديل هذا القانون .

**مقرر -** المعروض على المجلس الآن إقتراح بفتح باب المناقشة في المادة الثانية .

التجارية والصناعية وكسب العمل ، وهي دخول تنفع بعد أدنى للإعفاء يتراوح بين ١٠٠ جنيه و ١٥٠ جنيهاً ، لوجدنا أن النسبة التي تجبى من متوسط الحال من أصحاب الأطنان أعلى كثيراً من غيرهم ، وهذا مادي إلى تخفيض ١٤٪ إلى ١٢٪ .

**مقرر الشيخ المزمع عبد السلام محمود بك** - يجب أن يلاحظ أن الإعفاء في ضرائب كسب العمل والأرباح التجارية والصناعية وروى فيه ما يبذل هؤلاء الممولون من عمل ذكى . وهذا بخلاف أصحاب الأطنان الزراعية ، فعلمهم عمل جبان .

**مقرر الشيخ المزمع عبد الوهاب طلعت باشا** - أصحاب الأطنان لا يتمتعون بمثل هذا الإعفاء وأساس كل شيء المال ، سواء ما كان يشتري به أطنان أم غير أطنان .

**المقرر -** الإعفاء المقدّر للأطنان الزراعية هو جنيان لمن لا يتجاوز ضريبة أطنانه عشرة جنيان .

**مقرر الشيخ المزمع عبد الوهاب طلعت باشا** - الجنيان المقدّران للإعفاء في الضرائب الزراعية يبادلان ما يقرب من أربعين جنيهاً في الضرائب الأخرى . ومع ذلك يتنفع دافع الضرائب الأخرى بإعفاء يبلغ ١٥٠ جنيهاً . ويستظنون البيلة مشروع قانون يعمل حد الإعفاء في ضرائب كسب العمل من ٦٠ جنيهاً إلى ١٥٠ جنيهاً . وهذا ما رأته بلنكم المالية تخفيفاً للأعباء المالية بالنسبة لدافعى ضرائب كسب العمل .

**المقرر -** هذه البيانات غير صحيحة .

**مقرر الشيخ المزمع عبد الوهاب طلعت باشا** - أماى تقرير لجنة المالية من تعديل مشروع القانون الخاص بفرض الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المتقولة والأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل ، وقد جاء في الصفحة الثالثة منه ما نصه :

" أما فيما يتعلق بكسب العمل ، فقد وُثِّق دفع حد الإعفاء فيه ، ووضع الأعباء المالية موضع الاعتبار وبهذا سوت بينه وبين الأرباح التجارية والصناعية " .

لماذا تكون الأعباء المالية موضع الاعتبار فيما يتعلق بالضرائب على رؤوس الأموال المتقولة والأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل . ولا تكون كذلك بالنسبة لمتوسط الحال من أصحاب الأراضي ، اليس لم تأخذت من أرباحهم ؟

**مقرر الشيخ المزمع الدكتور إبراهيم بوسى مكرم** - إذا زاد الدخل من حد معين ، أتى الإعفاء في الضرائب المذكورة .

**مقرر -** ما يقال البيلة قيل في الجلسة الماضية ، وأرجو ألا تكرر المناقشات التي دلت حول هذه الضريبة .

**مفكرة الشيخ القرم أحمد رمزي بك** - بسدى اقتراح بمناقشة هذا المشروع .

**الرئيس** - يجب أن نراى الأولوية فى طلب الكلام . فلكلة لحضرة الشيخ المحترم حسين سرى باشا ، ثم أحد رمزي بك ، ثم محمود طالب باشا ، ثم أحد على طوبه بك .

**مفكرة الشيخ القرم حسين سرى باشا** - حضرات الشيوخ المحترمين ، لن أنكم طويلا فى هذه المسألة ، لأنها بسيطة وبسطة .

وقد تكلم حضرة الشيخ المحترم ملئت باشا وساق لنا مقارنة بين الضريبة فى فرنسا ونظيرها فى مصر . كما ذكر حضرة الشيخ المحترم عبد القوى أحد باشا مقارنة أخرى بين الضريبة فى أمريكا وبينها فى مصر . على أن المة رة غير مستساغة ، فإن مصر تروى أرضها من النيل ، فى حين أن فرنسا تعتمد على روى أراضيها من الأمطار . والحكومة عجيبة نظير المشروعات التى تتطلبها حالة البلاد إلى أموال كثيرة . زانى أعلم بما أن الكلام فى ضريبة الأطنان شديد ، لأننا جميعا للاحون .

**مفكرة الشيخ المحترم أؤسته عبر اللطيف** - ساعين رزوع - يجب أن نراى المصلحة العامة أولا .

**مفكرة الشيخ القرم حسين سرى باشا** - الكلام فى ضريبة الأطنان ثقيل على النفس ، ولكن أروجكم أن تعلموا أن الحكومة تدفع وتدفع وتستمر تدفع مستقبلا مبالغ ضخمة جدا لتتمكن من أن تأخذ القيمة الإجمالية الحالية الآن وفى الماضى وفى المستقبل ، وتستمر الحكومة فى الإنفاق على الرى حتى ولو تم إصلاح الأرضى لا إلى عشرة ملايين من الألفنة ، كما يقول زميل عبد القوى أحمد باشا ، بل لو بلغت مساحة الأرضى المستصلحة ١٨ مليوناً من الألفنة ، فإن الحكومة ستظل تدفع لعمل المصارف وشق الترع والتطهير والقناطر واستحضار طلبات . فكل هذه مصاريف ستحملها الحكومة حاليا ومستقبلا .

لهذا أروج حضراتكم أن نقاروا بين ما تتحملة الحكومة من نفقات للتاجر والصانع ، وما تتحملة من نفقات فى سبيل الفلاح ، وإذا كانت هناك عدالة ، وجب أن نقضى كل اعتبار وأن ننظر إلى الصانم والتاجر والزراع نظرة واحدة فكلها سواء ، وما هو ممرض علينا مشروع قانون لرفع الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل بجمعها ١٤٪ . فإذا ما احتاجت الحكومة مستقبلا إلى مبالغ ضخمة من المال ، ورات دفع هذه الضريبة إلى ٣٠ ٪ أو ٢٤ ٪ . لمواجهة الإصلاحات الاجتماعية - فيجب ألا نتردد فى إقرار الضرائب مادام المقصد منها الإصلاح الاجتماعى ، وأروجكم ويدون ذلك منقطة أن نبقى على الموقف بجمع ضريبة الأطنان ١٤ ٪ . كما اقترحت لجنة المالية بجمعكم الموفر .

( تصفيق ) .

**مفكرة الشيخ القرم أحمد رمزي بك** - سوف أنكم فى مسألة أخرى خلاف المسألة التى تتعلق بنسبة ١٢ ٪ و ١٤ ٪ ، وهذه المسألة تتلاقى بالمادة نفسها ، وسوف أقدم باقتراح فى هذا الشأن . والصحيح أن هذا الاقتراح الذى أقدمه سبق أن تكلمت عنه فى جلسة ماضية ، وهو اقتراح تسلم به بلنا المالية فى مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، كما تسلم به الحكومة أيضا فى مذكرة الإيضاحية . ولكن الغريب فى الأمر أنه عند ما نريد أن نضع هذا الأمر المسلم به فى نص المادة نسمع صيحات بالاضراض من حضرة المقرر بعدم إضافة هذا النص الذى أقرره .

**القرم** - زيجو من حضرة الزميل المحترم أن يتولينا النص الذى يقترحه .

**مفكرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك** - تعلمون حضراتكم أن الحكومة قد قامت بحماية أراضي الزراعية فى سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ الزراعية ، وقد ترقى قيمتها الإجمالية على أساس القيمة الإجمالية لسنة ١٩٤٦ ، وهذا الأمر مسلم به كما سبق القول من بلنى المالية بالمجلس ومن الحكومة أيضا . إذ جاء فى تقرير لجنة المالية بمجلس الشيوخ ما يأتى :

“ وقد قامت وزارة المالية خلال سنى ١٩٤٧ و ١٩٤٨ بتقدير إجمار الأطنان الزراعية على أساس ما كانت عليه فى السنة الزراعية ١٩٤٦ - ١٩٤٧ وبما أن القيمة الإجمالية وقت تقدير الجان كانت مرتفعة إلى حد كبير ، فقد قرر مجلس الوزراء أن يكون ربط الضريبة على أساس نصف هذه القيمة ” .

كما جاء أيضا فى تقرير لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب فى هذا الموضوع ما يأتى :

“ وكما كانت مدة العمل بذلك التقدير الذى وضع فى سنة ١٩٣٥ تنهى فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ وكانت الظروف القائمة لا تصلح أساسا لتعديرات يستمر العمل بها عشر سنوات ، فقد قرر مجلس الوزراء فى ٣٠ يوليو سنة ١٩٤٦ أن يكون ربط الضرائب من أول سنة ١٩٤٩ لمدة عشر سنوات على أساس نصف قيمة الإجمار فى السنة الزراعية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ ”

وهكذا يستمر التقرير من هذا النحو ، فهذا المبدأ أريد أن أضعه نص المادة ، حتى لا تكون الحكومة مطلقة التصرف فيما بعد . وبناء على ذلك أقترح تعديل المادة ٣ كما يأتى :

مادة ٣ - تكون الضريبة بنسبة ... ٪ من نصف القيمة الإجمالية للأرضى فى سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ الزراعية ، وعند تحديد ضريبة فقدان تجبر كسور القرش ... الخ .

**مفكرة الشيخ القرم أؤسته مصطفى نصرث** - لقد حددت القيمة الإجمالية وانتهى الأمر .



**مفكرة صاحب المذمة عبد الحكيم الرفاعي بك** (وكيل وزارة المالية) -  
إن الحسيلة تقدر بمبلغ ٧,٧٣٣,٧٥٠ جنيهات على أساس ١٦٪ مع حد أقصى ١٦٤ قرشا .

**مفكرة صاحب المذمة إبراهيم عبد الرزاق باشا** (رئيس مجلس الوزراء) -  
حضرات الشيوخ المحترمين ،

أعتقد أن الموضوع قد استوفى مناقشة، ولم يبق فيه مجال من الأحوال  
مكان للزبد يمكن أن يجد فيه السامع شيئا جديدا .

إني لا أستطيع أن أنهم حقيقة هذا الخلاف وهل أي أساس يشعب.  
فذلك ساحول أن أضع أمام حضراتكم صورة صحيحة لمقتضى الفارق بين  
وجهات النظر ، وأن أحدد مقدار ما يتأثر بها من الأطنان في مصر .

إذا سرتا بمشروع القانون على أساس القانون القائم ، وهل أساس  
نسبة ١٦٪ من مجموع القيمة الإجمالية المتخذة أساسا للضريبة في المشروع  
يوصلنا ذلك إلى مبلغ ٨,٧٩٤,٨٣٤ جنيه . والقانون مع نسبة ١٢٪  
يوصلنا إلى ٦,٥٩٦,١٢٥ جنيه . وإن كانت الضريبة على أساس ١٦٪  
من القيمة الإجمالية كاملة مع حد أقصى قدره ١٦٤ قرشا ، وكانت  
الحسيلة ٨,٧٦٤,٧٤٥ جنيه . والقانون مع نسبة ١٤٪ يوصلنا إلى  
٧,٩٩١,٧٠٠ جنيه . وهذه الفروق ليست هي الفروق التي تحدث خلافا  
في وجهة النظر .

إنما أريد أن أقرر لحضراتكم أن مشروع هذا القانون إذا أتم لم يستفصلوا  
بالموافقة عليه كما تشرفت الحكومة بعرضه على أساس ١٤٪ ، سوف  
يسقط ويستمر القانون القائم نافذا . وهذا القانون هو الذي يقرر ١٦٪  
من كامل القيمة الإجمالية وليس ١٤٪ على أساس نصف القيمة الإجمالية .  
فما هو الوضع إذن ؟ الوضع هو أن الذي ينشبت باستبقاء الحد الأقصى  
الذي هو ١٦٤ قرشا تخفيفا للدلالة في يتحقق له غرضه ، في حين أن هذا  
الحد لأطنان على حسب الاقتراح القائم سوف يحقق العدالة بين الزاهدين  
أنفسهم .

إن مجموع الأراضي التي يجرى فقدان الواحد منها بمبلغ خمسة جنيهات  
سنويا تقدر بنحو ٢٠,٠٠٠ فدان في القطر المصري كله . والأراضي التي  
تزد قيمتها الإجمالية ١٥ جنيه لا تصل إلى ٢٠٠,٠٠٠ فدان . فكل  
هذا الجدل القائم قائم على أساس أن هذه الـ ٢٠,٠٠٠ فدان تقل قيمة  
إجمالية حالية ولا يراد أن تتجاوز الضريبة عليها ١٦٤ قرشا .

**مفكرة صاحب المذمة عبد الحكيم الرفاعي بك** (وكيل وزارة المالية) -  
الحقيقة أن الأراضي التي قيمتها الإجمالية ١٥ جنيهات أكثر تبلغ  
١٤٣,٠٠٠ فدان فقط .

**مفكرة الشيخ المرحوم عبد الوهاب** - نعمت باشا - لقد والى المجلس على  
إطلاق الحد .

**مفكرة الشيخ المرحوم المرحوم مصطفى بك** - ما أريد هو أن تكون الضريبة  
بنسبة ١٦٪ من نصف القيمة الإجمالية للأراضي في سنة ١٩٤٥ -  
١٩٤٦ الزراعية .

**مفكرة الشيخ المرحوم المرحوم مصطفى بك** - ولكن القيمة الإجمالية  
قدرت في سنة ١٩٤٨ أيضا .

**المقرر** - ما الذي يقصده حضرة الشيخ المحترم أحد زمري بك من  
اقتراحه ؟

**مفكرة الشيخ المرحوم المرحوم مصطفى بك** - إني أقصد من أقرس أنه إذا  
خالفت الحكومة ما جاء في تقارير الجان يكون ذلك على مقاضاتها أمام  
الحاكم .

**مفكرة صاحب المذمة عبد الحكيم الرفاعي بك** (وزير المالية) - لقد ربطت  
الضريبة وانتهى الأمر .

**مفكرة الشيخ المرحوم المرحوم مصطفى بك** - أريد أن تكون الضريبة كما  
سبق القول بنسبة ١٦٪ من المائة على أساس نصف القيمة الإجمالية  
لسنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ الزراعية . فلما كنتم صادقة في تقاريركم فلا تتحشوا  
شيئا لأنني أريد أن أجيل ما جاء في هذه التقارير في المادة نفسها ، حتى  
إذا حدثت مخالفة في المستقبل فتح أمامنا باب التقاضي ضد الحكومة .

**المقرر** - هل أي أساس يكون ذلك ؟

**مفكرة الشيخ المرحوم المرحوم مصطفى بك** - لا نستطيع أن نرجع  
في التقدير لأنه حمل في سنة ١٩٤٨

**مفكرة الشيخ المرحوم المرحوم مصطفى بك** - إني أعلم ذلك .

**مفكرة الشيخ المرحوم المرحوم مصطفى بك** - إذا أصر حضرة الشيخ  
المحترم على طلبه فلابد من إعادة الأمر إلى الجان .

**مفكرة الشيخ المرحوم المرحوم مصطفى بك** - كل ما أريد هو طولي الذي  
سبق أن كونه صادرا ، وهو أن تكون الضريبة بنسبة ١٦٪ من نصف  
القيمة الإجمالية للأراضي في سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ الزراعية ، كما أريد  
أن أجيل في المادة ما اعترفت به الحكومة وما اعترفت به بلتا المالية  
بمجلس البراءة .

**مفكرة الشيخ المرحوم المرحوم مصطفى بك** - أريد أن استفسر من  
الحكومة عن مقدار حصيلة المبالغ التي تأخذها الحكومة في ظل القانون  
القائم .

محكمة صاحب المروء إبراهيم عبد الوهاب باشا (رئيس مجلس الوزراء) - هل هذه طريقة المناقشة؟ ألا يستطيع أن أقاطعك عندما تتكلم؟ وهل يظن حضرة الشيخ المحترم أنه يقاطعه لي يستطيع أن يفوت على فكرة أو يعطل مني حجة أريد أن أعلل بها مجلسي؟

محكمة الشيخ المحترم عبد الوهاب طهنت باشا - إلى لا أقصد المفاصلة.

محكمة صاحب المروء إبراهيم عبد الوهاب باشا (رئيس مجلس الوزراء) إن الوضع هو كما يشهده حضراتكم فالبالغ كلها بين ١٤ ٪ مع حد مطلق، و ١٦ ٪ مع حد أقصى ١٦٤ قرشا، مقاربة جدا. إن نسبة ١٦ ٪ مع تحديد حد أقصى سوف تعطل خزانة الدولة مقدارا كبيرا إذا فرض على القيمة الإيجارية كاملة لأنها تعطل مليوناً من الجنيهات زيادة عما تعطيه نسبة ١٤ ٪ مع حد مطلق. والحقيقة أنني لا أفهم هل مجلس الشيخ عندما يتقدم له الحكومة بمشروع قانون يخفف من مجموع الضرائب العامة عن كاهل المولدين مليوناً من الجنيهات في الكل أي في المجموع، يقض هذا المجلس كما يقض حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طهنت باشا؟ أنني لا أفهم هذا بل أفهم أنه لو أن مشروع الحكومة يرفع قيمة الضريبة لكن الأمر مما يستوجب القضاة. ولكن ما هي المسألة؟ إن الفرق كله بإحضرات الشيخ المحترمين أنه مع ١٦ ٪ بعد أقصى ١٦٤ قرشا تظل الأحوال السعيدة - ولا أريد أن أعدد مناطق معينة بالذات - لا تتسدى ضريبةها ال ١٦٤ قرشا، وفي نفس الوقت تكون الأحوال الأخرى، غير السعيدة، أي "الغباء" مثلها في تحمل الضريبة على أساس ال ١٦٤ قرشا، أو ال ١٣٠ قرشا وهذا حرام.

فقد طلب مجلسكم الموقر تحقيق العدالة بين التاجر والزراع، فهلا ترون حضراتكم أنه من الأول أن نقي العدالة بين زراعي وأخضر؟ إننا إذا ما حققنا هذه العدالة بين الزارعين أخضرهم أو لنا بعد ذلك أن نتكلم في تحقيق العدالة بينهم وبين الآخرين.

لقد تكلم الآن دولة الشيخ المحترم حسين سري باشا كلاما معددا قصيرا، ولكنه كلام بليغ، وأنا لا أفهم مطلقا أن نسمع الناس أن هذه ضريبة ظالمة، بل يجب أن يفهم الناس أن الفلاح سوف يتفجع بخصوبة هذه الضرائب بمشروعات الري والصرف والمصارف المحلية والصحية، وما إلى تلك المشروعات النافعة التي يعود نفعها عليه.

لقد قيل إنه قد تحدث بعض التغليات في أسعار الحاصلات الزراعية في بعض الأوقات مما يحدث فروقا، وهزات واسعة، وهذا صحيح. ولكن مشروع القانون المعرض على حضراتكم احتاط لكل هذا الأمر فقدر الضريبة على أساس نصف القيمة الإيجارية في سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ ولم ينص على كل القيمة، وذلك احتياطا لما عسى أن يحدث في المستقبل.

حضرات الشيخ المحترمين - إنني أؤكد لكم حضراتكم أنني أجهت نفسي كتبنا لأجد مصلا فهو لكل هذا الخلاف، فلم أجد له مصلا

إلا أن كل هذا دفاع ينصب على تميز الأراضي شديدة الخصب، شديدة القوة، عالية السعر، لا يرضى المدايم عنها أن يتحمل في أعباء الضريبة العامة نصيبه، كما تتحمل بقية الأراضي.

وإن أرجو بإحضرات الشيوخ المحترمين أن تتفصلوا بالتالي على هذه المسألة وأن يسمع أولا الزارعين أن تكون بينهم مساواة، فلا يميز أحدهم على الآخر. إن صاحب الأرض الطيبة محروم من حكم، وكفانه من نعمة الله أنها تنال له عطف طيبة. فإمام المساواة ربو المساواة.

هذا ما أردت أن أخلص به كمحصل لكل هذه المناقشات، وترون حضراتكم في النص الذي تقدمت به أننا نرفع عن كاهل المولدين مليوناً من الجنيهات، فليس لأحد أن يظهرنا بمظهر آخر.

محكمة الشيخ المحترم الأستاذ عبد اللطيف اسماعيل زعزوع - لقد سمعنا في الجلسة الماضية أن الفرق هو ٢٨٠,٠٠٠ جنيه.

محكمة صاحب المروء إبراهيم عبد الوهاب باشا (رئيس مجلس الوزراء) ما لقي يرحم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد اللطيف زعزوع؟ سوف أذكر لك الحقيقة كما تكون راضيا.

إنني عندما ما قول إن هناك فرقا قدره مليون من الجنيهات. فهنا الفرق بين نسبة ١٦ ٪ من كامل القيمة الإيجارية مع حد أقصى ١٦٤ قرشا وبين ١٤ ٪ من نصف القيمة الإيجارية مع عدم التقييد بعد أقصى.

يقول حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد اللطيف زعزوع إنه سمع أن الفرق هو ٢٨٠,٠٠٠ جنيه وهذا الفرق هو بين ١٦ ٪ وبين ١٢ ٪. إن الإحصاءات هي كما يثبت بالحضراتكم، والضريبة بمقتضى القانون المطبق الآن تعطي أكثر من ثمانية ملايين من الجنيهات، وهي بالتشريع الذي تقدمت به أي على أساس نسبة ١٤ ٪ دون حد أقصى، ترفع عن كاهل المولدين مليوناً وكونوا من الجنيهات، إذ سوف يحصل منها سبعة ملايين وكونوا.

لكل ذلك لا أفهم كيف يمكن أن تلام الحكومة عندما تقدم بمثل مشروع هذا القانون المروء؟ (تصفيق).

الرئيس - أباي اقتراحان: أولا متعلق بنسبة الضريبة ١٤ ٪، و ١٢ ٪، وثانيا مقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك بتعديل صيغة المادة.

وأحب قيل أن تأخذ الرأي على الاقتراحين أن أقول لحضراتكم إنني أريد أن أوصل اليوم أخذ الرأي على مشروع القانون الخاص بإنشاء محكمة استئناف بمدينة المنصورة، حتى إذا أتينا إلى رأي في مشروع هذا القانون، فإننا تأخذ الرأي عليه بالبدء بالأمم مع مشروعات القوانين الأخرى التي لم يطلب فتح باب المناقشة فيها. فالمرافق من حضراتكم هل أن تكون الضريبة ١٤ ٪ كما وردت بمشروع القانون من مجلس النواب يتفضل بالوقوف (وقفت أغلبية).

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على أن تكون الضريبة ١٤٪.

والآن أعرض على حضراتكم اقتراح حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك، هذا نصه :

أقترح تعديل نص المادة الثالثة كما يأتي :

"مادة ٣ - تكون الضريبة بنسبة ١٤ ٪ من نصف القيمة الإجمارية للأراضي في سنة ١٩٤٥-١٩٤٦ الزراعية . وعند تحديد ضريبة فقدان تجبر كسور القرش..... الخ ".

المقرر - هذا غير مقبول شكلا ، لأن المعروض على المجلس هو تعديل لمادة الثالثة من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاصة بمر الضريبة . أما الاقتراح المعروض فينصب على المادة الثانية .

مقرر صاحب الصلة عبد الحكيم الرفاعي بك وكيل وزارة المالية - إن هذا الاقتراح ينصب على المادة الثانية من القانون رقم ٥٣ سنة ١٩٣٥ . فهو يطلب النص على أن تكون النعمة الإجمارية هي القيمة الثالثة ، إذ هي متعلقة بمر الضريبة بل له علاقة بالمادة الثانية ، لأن عديد إجراءات السنة التي تربط على أساسها الضريبة إنما يكون على أساس المرسوم بقانون الصادر سنة ١٩٣٥ كما هو منصوص عليها في المادة الثانية ، لا الاقتراح لا علاقة له بالمادة الثالثة .

( أصوات : يحسن أن تأخذ الرأي على هذا الاقتراح يا معالي الرئيس ) .

الرئيس - إن هذه تشكيكات لا موضع لها .

مقرر الشيخ المحترم أحمد رمزي بك - إنهم يتحدثون عن المادة الثانية من القانون القديم . فعندما قول القيمة الإجمارية في ١٠ سنين ، فأى سنة تلك التي قصدتها ؟

مقرر الشيخ المحترم حسين سري باشا - لقد قدم حضرة الزميل المحترم أحمد رمزي بك اقتراحا ، وأرجو أن يعرض على المجلس .

مقرر الشيخ المحترم أحمد رمزي بك - لكن الحكومة تكلمت ....

مقرر صاحب البروق إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) - إن تكلم الحكومة بهذا فكذلك .

الرئيس - أرى أن اقتراح رمزي بك قائم ، وأنه منصب على المادة الثالثة ، وعلى ذلك يؤخذ الرأي عليه - فالواقف من حضراتكم على الاقتراح الذي تقدم به حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك ، والذي تولوه على حضراتكم ، يتفضل بالوقوف .

( وقتت أقلية ) .

الرئيس - إنني يقرر المجلس ونقض الاقتراح المذكور ، ويقرر الموافقة على المادة كما وردت من مجلس النواب .

ويشاء على ذلك يؤخذ الرأي على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى في هذه الجلسة .

١٢ - طلب

مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجندى ومعه تسعة من حضرات الشيخ المحترمين ، بفتح باب المناقشة في مشروع القانون الخاص بإنشاء محكمة استئناف بمدينة المنصورة - تنازل مقدمه عنه

الرئيس - تقدم طلب من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجندى ومعه تسعة من حضرات الشيخ المحترمين ، بفتح باب المناقشة في مشروع القانون الخاص بإنشاء محكمة استئناف بمدينة المنصورة ، هذا نصه :

مقرر صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

بعد الاحترام ، زجرو أن تنفضوا بفتح باب المناقشة في مشروع القانون الخاص بإنشاء محكمة استئناف بمدينة المنصورة ، لأن المناقشة لم تتم بسبب أن عدد الأعضاء الحاضرين لم يزد على عشرة .

حسين الجندى ، أحمد عطائه ، أحمد قرني ، عبد الطيف زعزوع ، حسين الغراب ، محمد رضوان ، عبد الرحمن فتوح ، محمود حمزة ، أحمد حتى أبو الفضل ، دكتور جاد قنديل .

فهل توافقون حضراتكم على فتح باب المناقشة في مشروع القانون المذكور ؟

مقرر الشيخ المحترم أبو السعود محمد باشا - أرى أن يؤخذ الرأي على مشروع القانون الخاص بإنشاء محكمة استئناف بمدينة المنصورة لأن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين عبد الجندى قد تنازل عن طلبه .

مقرر الشيخ المحترم أبو السعود محمد الجندى - لقد تنازلت وزميلاتي عن طلبه .

### ١٣ - أخذ الرأي

على أربعة مشروعات قوانين - المراقبة طيلة مدة واحدة بالتدريج بالاسم

الرئيس - إذن لناخذ الرأي على مشروعات القوانين الآتية :

١ - مشروع قانون يحفظ النظام في معاهد التمام<sup>(١)</sup> .

٢ - مشروع قانون بتعديل بعض أحكام الرسوم بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٤٥ ، الخاص باستقرار العمل ببعض التناجز المتلفة بالأمن العام .

٣ - مشروع قانون بإنشاء محكمة استئناف بمدينة المنصورة .

٤ - مشروع قانون بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ ، الخاص بغيرية الألبان .

( أخذ الرأي على مشروعات القوانين المذكورة ، فكانت النتيجة الموافقة على مشروع القوانين الأول والثاني بإجماع الحاضرين وعددهم ٩١<sup>(٢)</sup> )

وعلى مشروع القانون الثالث بأغلبية ٩٠ ، ولم يوافق حضرة الشيخ الفقيه الأستاذ جمال الدين عثمان أبانته بك

وعلى مشروع القانون الرابع بأغلبية ٨٧ ، ولم يوافق حضرات الشيوخ المحترمين : أحمد رمزي بك وحسن عبد الوكيل وعبد الوهاب طلعت باشا والأستاذ محمد عبد الوكيل )

( نخل صادة الرئيس عن رئاسة الجلسة ، وتولاهما حضرة الشيخ الفقيه الأستاذ محمد عبد الوكيل ، وكيل المجلس ) .

(١) مشروع هذا القانون ، كما قرأه على مجلس الشيوخ وادع بزيادة المصطف .

(٢) حضرات الشيوخ المحترمين الحاضرين :

الافتكرو لإبراهيم جويس ، الدكتور إبراهيم زكي ، إبراهيم عبد الهادي باشا ، أحمد إبراهيم الطاهر ، الأستاذ أحمد حسن أبو الفضل ، الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك ، أحمد رمزي بك ، أحمد شريف باشا ، أحمد عبد الغفار باشا ، أحمد عبد بك ، القراء أحمد صلي باشا ، أحمد علي باشا ، أحمد علي طوبه بك ، أحمد فهمي حسين باشا ، أحمد قريش باشا ، أحمد قريش بك ، أحمد نضر السيد باشا ، أصلاص قناري بك ، السيد أحمد أبانته ، أمين أحمد سعيد .

وقد درس باشا .

الأستاذ جلال عبد الحميد أبانته ، جمال الدين عثمان أبانته بك .

حامد أنزوي بك ، حسن بدوي شريف بك ، الأستاذ حسن عبد الله ، حسن صادق باشا ، الأستاذ حسن عبد الله در ، حسن عبد الرزاق ، القراء حسن عبد الوهاب باشا ، سام الغراب ، حسين مري باشا ، حسين حاد باشا ، حسين فهمي بك ، الأستاذ حسين محمد الحدي .

خليل ثابت بك .

د ياض عبد النور سيف ، الدكتور هادي ، وأحمد اسكندر بك ، رشوان محفوظ باشا .

الافتكرو زكي صناعيل باشا .

سليمان حمزي باشا ، سيد القوي .

شارد بشري ، حنا ، شعاع السيد سالم باشا .

صادق وهب باشا ، صلاح الدين الخواوي بك .

طراف علي باشا .

حماس أبو حسين باشا ، الأستاذ عباس محمود القاد ، الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، الأستاذ عبد الرحمن برهان توبه ، عبد الرحمن فرح ، عبد السلام حسن عزوان ، عبد السلام محمود بك ، الأستاذ عبد الظاهر عبد العزيز ارمال ، عبد الفتاح يحي باشا ، عبد القوي أحمد باشا ، عبد الحافظ وساميل زعزوع ، عبد الحافظ واك بك ، عبد الحميد صالح باشا ، عبد الوهاب طلعت باشا ، علي زكي الغراب باشا ، علي عبد الرازق باشا ، علي عبد الحمادي باشا .

الشيخ فراج عبد الرسم ، محمد ، فريد أبو شادي بك .

كمال الدين الشريف .

الشيخ عبد إبراهيم عبد الله بربري ، عبد أبي النصر القاد ، عبد حسن الشافعي باشا ، عبد حاملي جويش باشا ، القريق محمد سيدو باشا ، عبد وضوان بك ، عبد زايد جلال ، عبد زكحل باشا ، عبد سليم جابر ، عبد طوي البراريك ، عبد طوي القيسوي بك ، الأستاذ محمد عبد الرزاق ، محمود حسن باشا ، محمود آ - - - سيد ، محمود طيبي باشا ، محمود كاسب باشا ، حمود فواد بك ، مصطفى مرسى بك ، الأستاذ مصطفى نصرت ، الشيخ منصور حسين السقاري ، حوس صوف النصر مود .

الافتكرو بغيره ، استكاف باشا .

فرعقة ، برزق باشا .

شعاع القاد ، الزم لكده محمد علي باشا .

(٢) رسوم رسو المراكب على السواحل بما لا يزيد على خمسة مليات عن كل طن أو جزء منه من مقدار حمولة المركب الرسمية لكل أوج وعشرين ساعة أو جزء منها .

(٣) رسوم شغل أرض الساحل بما لا يزيد على خمسة عشر مليا من كل متر مربع أو جزء منه من أرض الساحل لكل أوج وعشرين ساعة أو جزء منها .

(٤) عقابل إيجار الساحل أو أرض الساحل بما لا يزيد على ثلثائة ملي من كل متر مربع أو جزء .

**فقرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت -** هل نحن نوافق على المبدأ أم على المواد ؟

**الرئيس -** هل المواد .

**فقرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت -** نى كلام : فهناك رسوم يحصل على المراكب عند رسوها فى أى مكان مقداره جنينان عن كل متر طول وهو رسم تحصله مصلحة التنظيم ، وفى هذا القانون لم تذكر أى شيء ، عما إذا كان هذا الرسم سيحصل أم لا يحصل . وهل سيحصل مع الرسم الذى يقرره المشروع المفروض أو أنه سيلغى بعد فرض هذا الرسم ؟

إن هذه النقطة غير واضحة . ولا يصح أن تحصل رسوم مرتين على شيء واحد . فلهذا أتاحتها أسأل حضرة المقرر عما إذا كان رسم التنظيم ومقداره جنينان عن كل متر طول سيحصل أم لا ؟

**مقرر صاحب الديار محمد نكي على باشا (وزير الدولة) -** هذه مسألة أخرى ، لأن المادة الثانية تنص على شغل أرض الساحل بالضائع المرغوب فى شغلها أو تقربها ، وهذا موضوع يختلف عما يتكلم فيه حضرة الشيخ المحترم ، ليس له علاقة بالديارات .

**فقرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت -** كل مركب رسو فى أى ج دفع التنظيم رسما لقره جنينان عن كل متر طول . وقد فرضت الحكومة الآن ضريبة أخرى . فهل تحصل الضريبتان أم ضريبة واحدة ؟

**فقرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد السلام محمود -** أرجو حضرة الشيخ المحترم أن يقرأ الفقرة الرابعة من المادة .

**فقرة الشيخ المحترم مصطفى نصرت بك -** ها هو نصها :  
«عقابل إيجار الساحل أو أرض الساحل بما لا يزيد على ثلثائة ملي من كل متر مربع شهريا» .

## ١٤ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب عظيم رسو المراكب بالسواحل - تقرير لجنة التجارة والصناعة (١) - المرافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواده مادة فائدة - إيداعه إلى اللجنة بناء على طلب المقرر

؛ المقرر حضرة الشيخ المحترم خليل قاتبك .

**المقرر -** يبحث اللجنة مشروع هذا القانون بحضور كل من حضرة مدير إدارة التشريع ومدير الأسواق والسواحل . وبعد أن أطلعت على المذكرة الإيضاحية للمشروع ، وأتت أن المصلحة العامة تقتضى بإقرار المشروع ، خصوصا بعد أن نشطت حركة النقل النليل تبعا لزيادة الحركة التجارية .

وقد أقرت اللجنة جميع مواد مشروع هذا القانون ، ما عدا المادتين الرابعة والخامسة ، فقد أدخلت عليهما تعديلا كللين بالتقرير .

وترجو اللجنة من المجلس إقرار مشروع القانون بالصيغة التى أقرتها .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

**الرئيس -** وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
(موافقة) .

**الرئيس -** يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولينتقل إلى مناقشة مواده مادة فائدة ، ولتلى المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - لا يسمح رسو المراكب والبواخر النيلية التى تتشحن أو تفريغ البضائع إلا فى السواحل التى تبين وتحدد بمعرفة وزير التجارة والصناعة بعد الاتفاق مع وزير الأشغال العمومية وفى المناطق التى تبين داخل حدود هذه السواحل على حسب نوع البضائع المرغوب فى شغلها أو تفريغها .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

**الرئيس -** يقرر المجلس المرافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - يمين وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره :

(١) الشروط الخاصة برسو المراكب والبواخر النيلية على الساحل وشغل أرض الساحل بالبضائع المرغوب فى شغلها أو تفريغها .

وأنا أقصد الفقرة الرابعة منها ، وهي تنص على ما يأتي :

" مقابل إيجار الساحل أو أرض الساحل بالزيادة على ثلثية مليح  
عن كل متر مربع شهريا " .

مفكرة صاحب الملاك محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) - نحن بصدد  
موضوع بوتر البضائع .

مفكرة صاحب الملاك نوسة محمود رباحه (وزير التجارة والصناعة)  
ما هو اعتراض حضرة الشيخ المحترم لأنني لم أسمع ؟

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت - التنظيم يحصل جنينين  
عن كل متر طول للبضاعة الآن .

وتفرض الحكومة ثلاثين قرشا عن كل متر مربع للساحل ، فهل يحصل التنظيم  
جنينين بموجب هذا القانون وتحصل الحكومة أيضا ثلاثين قرشا عن كل  
متر مربع في الشهر ؟

مفكرة الشيخ المحترم غلب ثابت بك - أنا المقرر ، وأطلب إعادة  
التقرير إلى اللجنة حتى تتحقق مما يقوله حضرة الشيخ المحترم .

الرئيس - إنني أريد التقرير إلى اللجنة بناء على طلب المقرر .

## ١٥ - مشروع القانون

المقدم من الحكومة والاقترح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم  
السيد عبد المجيد الرمال بإلغاء الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية -  
تقرير لجنة بنين المالية والتجارة والصناعة (١) - رفض الاقتراح بمشروع  
قانون ، والحرافة على مشروع القانون المقدم من الحكومة من حيث  
المبدأ - مخالفة مواده مادة فسادة - تأجيل أخذ الرأي على المادة  
الأول إلى الأسرع المقبل

( المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مذكور ) .

المقرر - أحيل الاقتراح بمشروع قانون إلى هيئة المحجطين في ٧ مارس  
سنة ١٩٤٩ ، ثم أحيل إليهما الرسم بمشروع قانون في ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٩ .  
وقد بحثت الهيئة بحضور حضرة صاحب العزة عبد الحكيم الرماحي بك  
وكل وزارة المالية . وبناء على الأسباب الواردة في التقرير ، رأيت الهيئة  
الموافقة على المشروع المقدم من الحكومة بنصه دون الاقتراح بمشروع قانون  
المقدم من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد المجيد الرمال ، وذلك بالإجماع  
إلا واحدا يرى الإبقاء على ضريبة الأرباح الاستثنائية لتلائم على مكافحة  
الغلاء .

- وترجو اللجنة من المجلس إقرار مشروع القانون الوارد من الحكومة .

وهذا إيجار الساحل يفرض عليه ما لا يزيد على ثلثية مليح عن كل متر مربع  
شهريا .

مفكرة صاحب الملاك محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) - أي قانون هذا ؟

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت - بموجب مشروع هذا القانون .

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك - إن بلدية الاسكندرية  
تتقاضى رسوما على الأرصفة .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت - أنا أنكم عن الموانئ كلها .

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك - في مدينة الاسكندرية  
تحصل البلدية ، ويحصل النظام في القاهرة ، رسوما بسيطة من أجل إصلاح  
الرصيف . وفيما عدا ذلك يدفع التاجر إيجارا للرصيف على ما يفرغ من  
البضائع ، فالوجود لأن هو إيجار الرصيف .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت - إيجار الرصيف يؤخذ منه  
ضريبة ، وهناك التنظيم يحصل جنينين عن كل متر طول . فهل الضريبتان  
متحصلتان معا ؟

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك - إن ما يقوله حضرة  
الشيخ المحترم عن تحصيل جنينين عن كل متر طول شيء لم أسمع به ،  
وهو غير موجود .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت - أنا أطلب إعادة التقرير  
لجنة بحث هذه المسألة .

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك - أرجو أن يعاد التقرير  
إلى اللجنة حتى تأتي لنا بالقانون الذي يقول بتحصيل هذه الرسوم .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت - القانون موجود والتنظيم  
بأخذ جنينين عن كل متر طول .

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك - أنا غير مسلم بوجود  
هذا القانون .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت - أنت لم تبحث ، وهذه  
ليست غلطتي . وأنا أطلب إعادة التقرير لجنة بحثه . ثم إن المادة الثانية  
تقول " يعين وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره " :

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تحرير الجملة ؟

( مواقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على رفض الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الرمالى ؟

( مواقة ) .

الرئيس - بقرار المجلس رفض الاقتراح بمشروع قانون المذكور . وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون المقدم من الحكومة من حيث المبدأ ؟

حضره الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك - أنا أعارض المشروع من حيث المبدأ .

حضرات الشيخ المحترمين - إن ضريبة الأربع الاستثنائية في الحقيبة ليست ضريبة بمعنى الكلمة ، وإنما هي مصادرة للأرباح الاستثنائية التي يجنيها التجار وأصحاب المصانع بسبب ظروف الحرب ، والفكرة فيها هي منع أصحاب المتاجر والمصانع من الاستفادة من عجز الحرب القائمة ، وابتهاج حاجة الناس إلى الغذاء والكساء للجلب على دفع أثمان باهظة ، ويجنون حضراتكم في المذكرة الإيضاحية التي تقدم بها قانون الضريبة الاستثنائية ما يأتي ، وسأتلوه على حضراتكم .

حضره الشيخ المحترم عمر حسن الصمغوني باشا - هل يريد حضرة الزميل المحترم عبد السلام محمود بك بقاء هذه الضريبة ؟

حضره الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك - نعم .

حضره الشيخ المحترم عمر حسن الصمغوني باشا - كيف هذا ؟ والقانون الذي أنشأناه قال إنها تنهى بعد الحرب .

حضره الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك - ينص قانون الضريبة الاستثنائية على إلغائها بعد إبرام معاهدات الصلح ، وبعد زوال الظروف الاستثنائية .

حضره الشيخ المحترم عمر حسن الصمغوني باشا - مشروع القانون مروض تقدمت به الحكومة صاحبة الشأن .

حضره الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك - لقد ورد في المذكرة تفسيرية لقانون الضريبة الاستثنائية " إن الكثيرين من أصحاب الأعمال سيجوا يكسبون أرباحاً طائلة ما كانوا يكسبون في الأحوال العادية ، لدالة الاجتياحية تقتضى أن يساهم الأولون في الأعباء العامة ، أو على الأقل يتعلق بإجفائه الطارئ على أرباحهم العادية " .

هذا هو السبب الأول . فالأرباح الاستثنائية وضعت لأجل أن تساهم الحكومة وتأخذ نصيباً من الأرباح الزائدة على الأرباح العادية من التجار أصحاب المصانع .

والسبب الثاني أن الضريبة الاستثنائية وضعت لمنع الغلاء ، وقد جاء في المذكرة التفسيرية شاملاً بذلك ما يأتي :

" ترى أمثال هذه التشريعات التي فرض آخر ، وهو الحد من رفع الأسعار ، والواقع أنه في أثناء الحروب والازمات الكبرى يعمد كثيرون من التجار من قصد أو عن اضطرار إلى زيادة الأسعار زيادة فاحشة ، ومع أن الحكومات تلجأ عادة إلى فرض الأسعار الإلزامية بالنسبة إلى كثير من المواد والمخاضيل ، فإن هذا التدبير لا يمكن أن يشمل إلا المواد الخاضعة . فالأرباح الاستثنائية وضعت لفرضين : الفرض الأول - بما أن التجار وأصحاب المصانع يكسبون مكاسب غير عادية . فيجب عليهم أن يساهموا في الأعباء العامة بنصيب . الفرض الثاني - إن الشارع أراد أن يمنع الغلاء بأن يأخذ هذه الضريبة الاستثنائية على الأرباح .

حضره الشيخ المحترم مؤسسه حسن عبد الفارور - الرحمة يا حضرة الزميل المحترم !

حضره الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك - الواقع أن حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد الفارور يشكو الأزمة ، ولكن أقرب إلى حضراتكم الفكرة ، أقول إننا نخاف الغلاء أمرين : الأول - أن نحدد ربح التاجر في الجملة ، والثاني - أن نحدد ربح التاجر في التجزئة ، وبيد بعد ذلك أن نحدد ربحي آخر السنة . ومن أجل هذا لما وضع قانون الضريبة الاستثنائية وضع بفكرة تحديد ربح التاجر الذي يحققه آخر السنة ، ولما كان التاجر يعرف أن جزءاً كبيراً من أرباحه سيذهب إلى الخزانة العامة ، فهو لا يبالى في رفع الأسعار ويخففها فينتفع المستهلكون ، أي إن الغلاء لا يمكن الحد منه إلا بثلاث وسائل :

الوسيلة الأولى - تحديد الأرباح على السلع في الجملة ، والوسيلة الثانية تحديد الأرباح على السلع في التجزئة ، والوسيلة الثالثة تحديد ربح التاجر في آخر السنة .

فلما أردنا أن نسجد الربح التاجر النهائي يستطیع التاجر أن يتهرب من القانون ولا يهتم الأرباح في أسواق الجملة ، ولا الأرباح في أسواق التجزئة ، ويعني الأرباح كما يريد . هذه هي الفكرة في تشريع قانون الضريبة الاستثنائية .

حضره الشيخ المحترم مؤسسه حسن عبد الفارور - وما عرض حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك ؟

القرر - غرضه بقاؤها .

حضره الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك - لما طلبت لجنة المسالية إلى حضراتكم رفع الضريبة الاستثنائية ، ذكرت في تقريرها ثلاث مسائل : الأولى - أن الضريبة الاستثنائية كانت سبباً في رفع الأسعار .

وإلى حضراتكم أوجه التي تسوقها لجنة المسالية في صدد قانون الضريبة التصاعدية . فهي تقول : ما دامت الضريبة التصاعدية قد قررت بقانون ، فليس يجب حمل للضريبة الاستثنائية . وهذه حجة غير صحيحة ، فالضريبة

التصادية موجودة في فرنسا وبلجيكا من زمن قديم ، ومع ذلك فيمجرد أن أعلنت الحرب فرضت فرنسا وبلجيكا الضريبة الاستثنائية ، وإذا فلا تناقض بين الضريبتين .

فالضريبة التصاعدية تؤخذ على مجموع الإيراد ، زراعي أو صناعي أو تجاري ، بينما الضريبة الاستثنائية تؤخذ على الأرباح الصناعية والتجارية لمنع التجار وأصحاب المصانع من الغشاة في أرباحهم وإرهابهم المستهلك . وعلى كل حال ، فالأمر لحضراتكم .

**القرر -** الواقع ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن هذه النقطه التي أثارها حضرة الزميل المحترم عبد السلام محمود بك ، أخذنا من التقرير ، لم نقت بلحتكم المالية .

وقد بينت تماما أن الضريبة الاستثنائية هذه ، وإن كانت قد فرضت بقصد محاربة الغلاء ، فإن التجربة العملية - مع الأسف - أثبتت أنها لم تحقق هذه الناية في شيء ، والأخلة فتمت على هذا .

وفوق ذلك ، فقد اشتركت خصيصا في لجنة من بلجان مكلفه الغلاء في سنة ١٩٢٥ ، فثبت من التقارير الرسمية أن الضريبة الاستثنائية لم تحصل إلى هذه الناية . بل أرى الاحتاد أن الضريبة الاستثنائية إذا كانت في رأى حضرة الزميل عبد السلام محمود بك تمنع المولين من الغشاة ورفع الأسعار ، فإن الحكومة تقول إنها مستحق محاربة الغلاء من طريق آخر غير طريق الأرباح الاستثنائية ، وتستعمل ميزانيتها على هذا الأساس . ونحن نشكرها على ذلك الانجاء ، ونطالبها بمكافئه الغلاء .

وفي الوقت الذي ترغ فيه عن طائفة من المولين حبه هذه الضريبة ، فلا شك أننا نقابل ذلك بالشكر ، خصوصا إذا لاحظتم حضراتكم أن هذه الضريبة حقيقة ذات حصيلة كبرى كما هو ظاهر من التقرير . فالضريبة على الأرباح الاستثنائية خلال ثمانى سنوات بلغت حصيلتها ما يزيد على ضريبة الأرباح التجارية العادية مرة ونصف مرة . وهذه هى الأرقام :

حصيلة الأرباح التجارية من سنة ١٩٢٩ إلى سنة ١٩٤٨ هـ ٢٩ مليونا من الجنيهات ، في حين أن حصيلة الأرباح الاستثنائية من سنة ١٩٤١ - ١٩٤٢ إلى سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بلغت ٣٧ مليونا من الجنيهات . وفى تكملة يرى أن الحكومة وأن وزير المالية الذى يتقدم بالموافقة على إلغاء الضريبة الاستثنائية ابتداء من سنة ١٩٥٠ ، جديران بالشكر والتقدير .

**مقرر الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك -** الواقع أن الضريبة الاستثنائية ليست ضريبة بالفعل ، وإنما هى مصدر لتلاذذ الأرباح الاستثنائية .

**الرئيس -** هل عند حضرة الزميل عبد السلام محمود بك اقتراح ؟

**مقرر الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك -** لا .

**مقرر الشيخ المحترم قويس دوس باشا -** لى كلمة في هذا الموضوع .

**الرئيس -** هل حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا يمارض المبدأ ؟

**مقرر الشيخ المحترم قويس دوس باشا -** لا .

**الرئيس -** إذن نأخذ الرأى على المبدأ .

فهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

**الرئيس -** يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنشر في مناقشة مواده مادة فسادة . فقتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - تلغى الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية المقررة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ ويعدل التزام كل مول بها من أرباحه الاستثنائية في خلال سنة ١٩٥٠ من التاريخ المقابل لتاريخ الذى بدأ فيه مريان الضريبة الخاصة عليه في سنة ١٩٤٠

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على المادة الأولى ؟

**مقرر الشيخ المحترم قويس دوس باشا -** أقترح تعديل المادة الأولى بحيث ينص فيها : " ويعدل التزام كل مول بها من أرباحه الاستثنائية في خلال سنة ١٩٤٩ بدلا من سنة ١٩٥٠ " . وأرجو تأجيل المناقشة في هذا الاقتراح إلى الجلسة المقبلة .

**القرر -** لعل من الخير التفرق في مشروع قانون إلغاء الضريبة الاستثنائية مع مشروع القانون الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على الإيرادات ودروس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية . وكان بوى أن ينظر مشروع هذا القانون قبل نظر مشروع قانون إلغاء الضريبة الاستثنائية .

وربما أن يأتى مشروع القانون الأول في ترتيب الجدول قبل مشروع القانون الثانى .

**الرئيس -** لقد بدأ المجلس نقلا في مناقشة مشروع قانون إلغاء الضريبة الاستثنائية ، وتليت المادة الأولى منه . فإذا كان لحضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا اعتراض على تلك المادة ، فيمكنه أن يستشهد بمشروع القانون الآخر إذا أراد .



**مفكرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا** - ( مدير مصلحة الضرائب ) - وهل هذا معناه أن هناك تناقضا بين الضريبيين ؟

**مفكرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا** - هذا ما قالته الحكومة في مذكرتها ، وإن الضريبة العامة على الإرادة قد تغيرت في سنة ١٩٤٩ وذلك لتبويض الخزانة ، كما سبق القول ، عما تنفقه من حصيله الضريبة على الأرباح الاستثنائية ، فلا معنى لأن تبقى الضريبتان في سنة ١٩٥٠

**مفكرة الشيخ المحترم محمد حسن الصوامي باشا** - ليس هناك ما يمنع من وجود الضريبيين أثناء دور الانتقال ، كما أنه لا مانع من وجودهما تشريعا .

**مفكرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا** - من الناحية التشريعية يمكن عمل كل شيء ، ولكننا لا نأهم كيف يمكن الجمع بين هاتين الضريبتين ؟ ليس اعتراضا على الناحية التشريعية ، لقد قالت الحكومة أمام هيئة بلجي المالية والتجارة والصناعة إنها لا تعرف مقدار الحصيله من سنة ١٩٤٩ من الضريبة العامة على الإرادة ، افترضوا حضراتكم أن الضريبة في سنة ١٩٥٠ جاءت حصيلتها أقل مما قدرته الحكومة ، فمن ذلك أنها تستمر إلى سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥١ ... ..

**مفكرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طعنت باشا** - نعل السبب في هذا أن الحكومة تقدمت بمشروع الميزانية قبل أن تتقدم بمشروع هذا القانون ، وفي هذه الحالة ما كان لها أن تتحلل من هذه الضريبة وهي تعتمد عليها ، ولذا وضعتها في صلب الميزانية لتصل إلى موازنتها ، والمساءلة في غاية الوضوح ولا تحتاج إلى كل هذا .

**مفكرة صاحب الديار حسين فحسي بك** (وزير المالية) - يضاف إلى ذلك أن الخزانة في حاجة إلى مزيد من المال .

**مفكرة صاحب الديار محمد زكي علي باشا** (وزير الدولة) - إن تحصيل الضريبة لمدة سنة أخرى لن يؤثر كثيرا في الموضوع .

**مفكرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا** - المسألة مسألة مبدأ ، وما قامت الحكومة قد قالت في مذكرتها إن الضريبة العامة على الإرادة هي لتبويض الخزانة عما تنفقه من حصيله ضريبة الأرباح الاستثنائية ، فلا يبقى بعد ذلك ما يمكن أن يقال في الجمع بين الضريبتين . وإذا كانت المسألة أننا في حاجة إلى مزيد من المال لفترض ضريبتان من طرفي

**مفكرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا** - إذا لم يكن يمكننا تأجيل إلى الأسبوع المقبل ، فأرجو التأجيل إلى جلسة الند ، لمرضى أقراسي ومتناقشة ، وأخذ الرأي عليه .

**الرئيس** - إن جلسة الند مخصصة لمناقشة السياسة العامة المالية للدولة .

**مفكرة الشيخ المحترم الدكتور محمد صبيح عيكل باشا** - يمكن لحضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا أن يشرح اقتراحه الآن ، وفي الجلسة المقبلة سيكون حضرات الأعضاء قد اطلموا على المناقشة في المضبطة ، فإذاعن لأحد من حضراتكم أن يتكلم في هذا الموضوع فسنبجس الإجراء القانوني في هذا الشأن ، ونقع باب المناقشة في تناول الجميع .

**مفكرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا** - أنا أقتبح إنشاء الضريبة الاستثنائية خلال سنة ١٩٤٩ بدلا من سنة ١٩٥٠ وحتى في ذلك أن المذكرة التفسيرية لمشروع القانون المرفوض تقول " وفي سنة ١٩٤٦ قدمت الحكومة إلى البرلمان مشروع قانون بتعديل بعض أحكام هذه الضريبة إلى أن قالت "يراجع أن الحكومة في ذلك الوقت كانت قد قدمت إلى البرلمان مشروع قانون بفرض ضريبة عامة على الإرادة الكلي ، وذلك لتبويض الخزانة عما تنفقه من حصيله الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية " .

فذلك جاء في مذكرة الحكومة ما يأتي :

" وإذا كان البرلمان على وشك إقرار مشروع القانون الخاص بفرض ضريبة عامة على الإرادة ، فترى وزارة المالية إنشاء الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية ، وأعلنت لذلك مشروع القانون المرافق ، وهو يتضمن إنشاء هذه الضريبة وبطلان التزام كل عول بها في خلال سنة ١٩٥٠ من التاريخ المقابل لتاريخ الذي بدأ فيه سريان هذه الضريبة عليه في سنة ١٩٤٠ " .

إذن لمشروع هذا القانون كان قد وضع قبل إقرار قانون الضريبة العامة على الإرادة . وتقول الحكومة في مذكرتها إن الفرض من فرض ضريبة على الإرادة هو تبويض الخزانة العامة عما تنفقه من حصيله الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية ، ولذلك لا يمكن الجمع بين الضريبتين بإعتراف الحكومة ذاته .

**مفكرة صاحب المفكرة الدكتور محمد زكي سالم بك** (مدير مصلحة الضرائب) - ولذا لا يمكن الجمع بين الضريبتين ؟

**مفكرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا** - فك لأن الضريبة العامة على الإرادة كانت لتبويض الخزانة عما تنفقه من حصيله الضريبة على الأرباح الاستثنائية .

مضرة صاحب المعالي حسين فهمي بك (وزير المالية) - أوجو ملاحظة أن ضريبة الأرباح الاستثنائية هي ضريبة ضعيفة ، بمعنى أن النفع عنها لا يكون قويا .

مضرة الشيخ المحترم قويس دوس باشا - إذن كان من الواجب رفع هذه الضريبة تحقيقا للمصلحة ، ولا يكفي أن يقال زيد مزيدا من المال على أي نحو .

القرر - الواقع أني لم أكن أتوقع أن يبدى معادة الزميل المحترم دوس باشا هذا الاعتراض بعدما قلته من أرقام هي في منتهى الوضوح .

إن ما تلاه على حضراتكم معادته من المذكرة التفسيرية ، مع احتراي له ، لا أفهم أنه يوصلنا إلى ما يرى إليه ، لأن المسألة ذات جاتين : ضريبة استثنائية تجتمع مع ضريبة تصاعدية ، هذا تشرح موجود وجرى عليه العمل في كل بلاد العالم ، ولا يوجد أي مانع يمنع من الجمع بين الضريبتين إذا وجدت الظروف التي تقتضي ذلك . وما جاء في مذكرة الحكومة لا يزيد على كونه معادلة لثباتية لا أكثر .

وفي سنة ١٩٤٦ قدمت الحكومة للبرلمان مشروع قانون بتعديل بعض أحكام الضريبة الاستثنائية ، إذ خفض سعرها على أن تلتى خلاصة (١٩٤٨) ولكن انظروا حضراتكم ، لدينا مبلغ خمسة ملايين وثلاثة وأربعة وعشرين ألف جنيه حصيلة العام الماضي من الضريبة الاستثنائية ، في حين أننا لا نستطيع أن نأخذ من الضريبة التصاعدية أكثر من مليون ونصف المليون من الجنيهات حسب تقدير ، ولا أمك بمحك القانون أن أجبي من هذا المبلغ شيئا قبل أبريل سنة ١٩٥٠ ، فكيف يمكن معادلة الميزانية بهذه الحالة وكيف يمكن لخزينة أن تحصل على المال وأن تدفع منه للوظفين والرافق والمشروعات ابتداء من ١٥ مايو سنة ١٩٤٩ إلى خمسة شهور تالية أو عشرة ؟ إن كل ما جاء في المذكرة التفسيرية ينصب على هذه النقطة . أما من الوجهة التشريعية ، فلا تناقض مطلقا بين الضريبتين معا ، ولا أرى ما يدعو لتغيير تاريخ بدء إلغاء هذه الضريبة كما يطلب حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا .

مضرة الشيخ المحترم قويس دوس باشا - أنا لا أوافق على هذا الرأي وأتوقع تغيير التاريخ في خلال سنة ١٩٥٠ ، بأن يذكر في خلال سنة ١٩٤٩ .

الرئيس - يؤجل أخذ الرأي على هذا الاقتراح وعلى المادة الأولى إلى الأسبوع المقبل ، ولتلى المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - يستمر العمل بأحكام الفقرة الأخيرة من المادة ٧ من القانون السابق الذكر .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ ( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، ولتلى المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ ( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .

## ١٦ - مشروع القانون

الاردن من مجلس النواب باشا ، طرأ دقة تصالح معقول تمامه الصحين - تقريره على المالية والمالية (١) - الموافقة على مشروع قانون من حيث المبدأ - مائة مائة مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه إلى الأسبوع المقبل

( المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك ) .

القرر - بحثت هيئة المبحثين مشروع هذا القانون في ثلاث جلسات ، حضر إحداها حضرة النائب المحترم محمد فكرى أبازة بك . لقد قدم الاقتراح بصيغته قريبا للصحين . وتلخص المذكرة الإيضاحية في أنه يلزم تدبير موارد لقائة الصحين ، لتواجه بها أعباءها المتزايدة من إنشاء صندوق المعاشات لأعضائها ، ووضع نظام خاص بالتأمين الاجتماعي ، وذلك بإشياء طرأ دقة تصالح على الأوراق والمعاملات الصحية ، وتضاف حصيتها إلى صندوق القابة ، على أن تخصص لها تقوم به القابة لصالح أعضائها من التآييات والمعاشات والإعانات ، أسوة بتقاضي المحامين والأطباء .

وقد وافق مجلس النواب على هذا المشروع مدلا ، ووافقت عليه هيئة المبحثين مع التعديلات الموصحة بمعدل المقارنة .  
والهيئة ترجو من المجلس إقرار مشروع القانون بالصيغة المبينة بالتقرير .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، ولتتل المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - الأوراق التي يُلصق عليها طابع الدفعة هي الإيصالات أو القوائم الخاصة ، وعقود النشر والإعلان ، وعقود الاستئجار في دور الصحافة ، والبطاقات الصحفية ، وطلبات سفر الصحفيين ، وطلبات القيد في جدول الصحفيين ، وطلبات التصريح بإصدار صحف أو مجلات وطلبات تعيين رؤساء التحرير ، وكذلك صفحات الدفاتر المسجلة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة، ولتتل المادة الرابعة .

تليت المادة الرابعة ، وهذا نصها :

مادة ٤ - تكون ثفات طوابع الدفعة على النحو الآتي :

( ١ ) ٣ مليات عن كل صفحة من صفحات الدفاتر المسجلة .

( ٢ ) • مليات عن البطاقات الصحفية أو تجديداتها وكذلك عن اشتراكات المواصلات التي تمنح لهم .

( ٣ ) • مليات عن كل تذكرة من تذاكر الحفلات ذات الإيراد التي تقامها نقابة الصحفيين أو إحدى دور الصحافة والنشر .

( ٤ ) ١٠ مليات عن كل طلب سفر للصحفيين ، و ٢٠ مليا عن التصريح بالسفر .

( ٥ ) ٣٠ مليا عن كل عقد من عقود النشر أو عقود الإعلان وكذلك عقود الاستئجار الخاصة بالتحرير في دور الصحافة والنشر .

( ٦ ) ٣٠ مليا عن كل طلب من طلبات القيد في جدول الصحفيين أو تعيين رئيس تحرير - أو من طلبات الخاصة بالتعيين أو تجديد القيد .

( ٧ ) ١٠ جنيهات عن ترخيص بإصدار صحيفة يومية ، و ٥ جنيهات عن الترخيص بإصدار أية صحيفة أخرى .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة ، ولتتل المادة الخامسة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ، ولتنتقل إلى مناقشة مواده مادة فائدة ، ولتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - تنشأ طوابع دفعة حسب الفئات الواردة في هذا القانون ، وتضاف حصبتها إلى صندوق نقابة الصحفيين ، وتخصص لما تقوم به النقابة لصالح أعضائها من التأمينات والمعاشات والإعانات .

ويجب لصق هذه الطوابع على عقود الإعلانات الصحفية وأوراق التعامل مع دور الصحافة والنشر ونقابة الصحفيين وشركات الإعلانات والأنباء الصحفية وفروعها بصرف النظر عن جنسية أصحابها ومصادر أموالها ما دامت تؤول نشاطها في المملكة المصرية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - استثناء من الفقرة ٦ من المادة ٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ بإنشاء نقابة للصحفيين يترد خاضعا لأحكام هذا القانون الصحفيون والمجلات بكافة أنواعها وشركات الأنباء وفروعها وكذلك الهيئات التي تتشكل بالشر أو بالطبع أو إلى قوم - لإعلان - على أية صورة كانت .

وتطبق أحكام هذا القانون على الأشخاص الذين يعمرون أكثر من مقالة وأربعة أشهر ولو كانت من بحوث علمية - كما تعتبر الشرائح التي تخصص لفائدة هيئة معينة في حكم المجلات البوردية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة )

تليت المادة الخامسة ، وهذا نصها :

مادة ٥ - تكون ثلث الدفعة تكميلية على الإيصالات أو الفواتير المخلصة على الوجه الآتي :

( ١ ) خمسة مليات من الإيصالات أو الفواتير المخلصة التي تبدأ قيمتها من جنيه مصري واحد وتقل عن ٢٠٠ جنيه مصري .

( ٢ ) عشرة مليات من الإيصالات أو الفواتير المخلصة التي تبدأ قيمتها من ٢٠٠ جنيه مصري وتقل عن ١٠٠٠ جنيه مصري .

( ٣ ) ثلاثين مليا من الإيصالات أو الفواتير المخلصة التي تبدأ قيمتها من ١٠٠٠ جنيه مصري فما فوق .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة ، وتتل المادة السادسة .

تليت المادة السادسة ، وهذا نصها :

مادة ٦ - تسدد دور الصحافة والنشر ثلث الدفعة عن طلبات إصدار الصحف والمجلات وطلبات تعيين رؤساء التحرير وتعديل هذه الطلبات وصفحات دفتارها المسجلة ، وكذلك عن الإيصالات أو الفواتير المخلصة الصادرة منها .

ويسدد الصحفي ثلث الدفعة عن طلب القيد في جدول الصحفيين ، وهذا الاستخدام وطلبات السفر ، والإيصالات أو الفواتير المخلصة الصادرة لمصلحة إلى إحدى دور الصحافة أو لنشر أبحاثه الصحفيين ، والبطاقات الشخصية ، واشتراكات المراسلات .

أما بالنسبة لعقود النشر والإعلان فتعمل كل متعاقدة قيمة الدفعة المستحقة على الفسخ الخاصة به ، فإن حوت نسخة واحدة من العقد تحمل المتعاقدان الدفعة مناصفة .

ويتم حامل التذكرة بقيمة الدفعة المقررة المستحقة على تذكرة الحفلات ذات الإيراد التي يقيمها نقابة الصحفيين أو إحدى دور الصحافة والنشر .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة ، وتتل المادة السابعة .

تليت المادة السابعة ، وهذا نصها :

مادة ٧ - لا تقبل دور الصحافة والنشر ونقابة الصحفيين وشركات الأنباء والإعلانات والصحف وغيرها وقروها استملاك الأوراق المنصوص عليها في هذا القانون إذا لم يكن ملصقا عليها طوابع الدفعة المقررة به .

ويجاقب كل صحفي على مخالفة أحكام هذا القانون بغرامة لا تزيد على ٢٠ جنيها ، وفي حالة العود تضاعف العقوبة .

وتعتبر مخالفة إخلالا بواجبات المهنة ويرفع أمره إلى لجنة القيد والتأديب لما كتته تأديبيا حسب نص المادتين ٢٥ و ٢٦ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٩ الخاص بإنشاء نقابة الصحفيين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

مفكرة الشيخ المحترم محمد حسن المشاري باشا - إن المادة السابعة

جاءت بدلا في قوانين النقابات . فليتنا نقابات للعاملين والأطباء والمهندسين وأزاريين وللمعلمين إلخ إلخ من نقابات ، وليس فيها مثل ما جاء في هذه المادة ، فقد جاء فيها ما يأتي :

ويجاقب كل صحفي على مخالفة أحكام هذا القانون بغرامة لا تزيد على ٢٠ جنيها وفي حالة العود تضاعف العقوبة .

ولا شك أن النامية من مشروع هذا القانون هي أن يأتي بمصلحة لصندوق الاعانات والمخاضات لا أكثر من ذلك . فهي عملية إجتماعية صرفة ، جازها عقوبة تأديبية . ولكن لا يمكن أن يكون الجزاء عقوبة بغرامة على من يخالف لصق طوابع الدفعة المقررة ، ولم يفكر المشرع ولا بمثل أنه فكر في ذلك ، لأن الجزية هي إخلال بالنظام الاجتماعي ، ولا توجد إلا تلك ، أنس هذا الإخلال أو ضاق .

ومن البعد في التشريع أن نجعل من مخالفة بسيطة كعدم وضع دمنة ، أو عدم استملاك أوراق منصوص عليها في مشروع هذا القانون جريمة ترتب لها عقوبة مع أنها لا تزيد على حد كرتها إخلالا بواجب المهنة .

إن التشريع لا يستقيم على هذا الوجه ، ولذلك أقترح حذف الفقرة الثانية من هذه المادة وتعديل الفقرة التي تبدأ بما يأتي :

وتعتبر مخالفة أحكام هذا القانون إخلالا بواجبات المهنة ويرفع أمرها إلى لجنة القيد والتأديب لما كتته تأديبيا وفقا لنص المادتين ٢٥ و ٢٦ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٩ الخاص بإنشاء نقابة الصحفيين .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم موسى مكرم - وماذا يكون الحال فيما يتعلق بأصحاب هذه الصحف الذين قد يخالفون أحكام هذا القانون ؟

تليت المادة الثامنة ، وهذا نصها :

مادة ٨ - على وزيرى الداخلية والمالية كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ولما إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

نأمر بأن يهيم هذا القانون ، بنظام الدولة ، وأن يلتزم بالحرية الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة .

ويؤجل أخذ رأى ذلك بالاسم إلى الأسبوع المقبل .

#### ١٧ - تقرير بلحنى المالية والتجارة والصناعة

عن مشروع القانون الرأى من مجلس النواب بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على إيرادات وعروس الأموال المقلدة والأرباح التجارية وغير التجارية والصناعة وكسب الفسائل ، وعن الاقتراح بمشروع قانون التقدم من المرحوم زكريا مهران باشا (عضو المجلس سابقاً) بإضافة فقرة جديدة لقاعدة السادسة من القانون المذكور - فأجبه إلى الأسبوع المقبل

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إرجاء النظر في هذا التقرير إلى الأسبوع المقبل ؟

( موافقة ) .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة ، هل أن تعود للاستئناف الساعة الخامسة والنصف مساءً ، وتعتبر مستمرة ، وأن تخصص للنظر في تقرير لجنة المالية من " السياسة العامة المالية والاقتصادية " ؟

( موافقة ) .

( رفعت الجلسة الساعة الثامنة والدقيقة الأربعين مساءً ) .

**فقرة الشيخ المحترم محمد حسن العشماوى باشا -** إن أصحاب المصحف أعضاء في القاية . وليس هناك قانون من قوانين القابات نص فيه على عقوبة من يخالف في وضع الدفعة إلا ما نص عليه في قانون الدفعة التي تنقاسها الحكومة . أما حصيلة هذه الدفعة التي تجبى طبقاً لأحكام مشروع هذا القانون ، فهي كما قلت تجبى لصالح صندوق الإعانات والمعاشات ، ولا يمكن اعتبارها جريمة بأي حال .

**مفردة صاحب المجلس محمد زكي باشا ( وزير الدولة ) -** الحكومة توافق على اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد حسن العشماوى باشا .

**فقرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طه باشا -** يحسن إعادة مشروع القانون إلى اللجنة ليتبين على ضوء ما دار من مناقشات ، ويبحث اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد حسن العشماوى باشا ، خصوصاً والمسألة تحتاج إلى مراجعة قانون إنشاء نقابة الصحفيين .

**فقرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسن عيكل باشا -** صوّخذ الرأى على مشروع هذا القانون في الأسبوع المقبل . ويمكن لحضرة الشيخ المحترم أن يرجع إلى قانون إنشاء نقابة الصحفيين في هذه الفترة ، فإن كانت له ملاحظات استطاع أبداً في الجلسة المقبلة .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على المادة السابعة معدلة كما يأتي :

مادة ٧ - لا تقل دور الصحافة والنشر وقاية الصحفيين وشركات الأنباء والإعلانات الصحفية وغيرها وفروعها استثمار الأوراق المنصوص عليها في هذا القانون إذا لم يكن ملصقاً عليها طوابع النسخة المقررة .

وتعتبر مخالفة أحكام هذا القانون اختلافاً بواجبات المهنة يرفع أمرها إلى لجنة القيد والتأديب لها كة مرتكبها تأديباً وفقاً لنص المادة ٣٦ و ٣٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ الخاص بإنشاء نقابة الصحفيين .

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة معدلة ، ولتلى السادسة الثامنة .

## مشروع قانون

خاص بحفظ النظام في معاهد التعليم ، كما أقره مجلس الشيوخ

## نحن فاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو غرامة من عشرين إلى خمسين جنيهًا كل من أغرى أو حرض أو شجع بأية طريقة كانت تلاميذ أو طلبة المدارس أو الكليات أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها على القيام بمظاهرات في داخل المعاهد أو خارجها أو الامتناع عن تلقى الدروس أو مفادرة معاهد التعليم أو الانضمام عنها مهما كانت الغرض من التحريض أو الإغراء أو تشجيع أو التفاهر أو المفادرة أو الانقطاع وبصرف النظر عن الأجر المترتب عليه .

وتصد على وجه الخصوص : وسائل الإغراء والتحريض لأفعال الآتية :

(١) الوقوف بالقرب من معاهد التعليم لتجمع التلاميذ أو الطلبة .

(٢) إذاعة أخبار صحيحة أو كاذبة عن إضراب تلاميذ أو طلبة معاهد تعليم أخرى .

مادة ٢ - يعاقب بنفس العقوبات كل من دعا التلاميذ أو الطلبة إلى الاشتراك بأية طريقة كانت في تحريض أو توقيع أو نشر أو توزيع احتجاجات ذات صبغة سياسية داخلية أو خارجية .

مادة ٣ - يعاقب بنفس العقوبات المتقدمة كل من اجترأ بواسطة الإيحاء أو الصياح أو الخطب أو المحررات أو المطبوعات أو أية طريقة من طرق النشر على الدعوة إلى عمل من الأعمال المنصوص عليها في المادتين السابقتين أو على تحييده أو على لوم أو تحقير الممتنعين عنه .

مادة ٤ - يعاقب كذلك بنفس هذه العقوبات كل من شجع أدبيا أو ماديا أو ماليا على ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة دون أن يشترك مباشرة في ارتكابها .

مادة ٥ - كل تلميذ أو طالب يشترك بأية صورة كانت وببصد الإخلال بالنظام أو تعطيل الدراسة في أية مظاهرة أو الامتناع عن تلقى الدروس أو مفادرة معاهد التعليم أو الانقطاع عنها يعاقب غرامة لا تتجاوز عشرين جنيهًا .

مادة ٦ - يعفى المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٥ الخاص بحفظ النظام في معاهد التعليم وكل ما يخالف هذا القانون من أحكام .

مادة ٧ - على وزيرى العدل وأعيان العومية تنفيذ هذا القانون ويعدل به من تاريخ نشره . الجريدة الرسمية .

نذكر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

# الْمَجْلِسُ الشَّعْبِيُّ

## دور الاستعداد العادي الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة الرابعة والثلاثين

المعقودة علنا في يوم الثلاثاء ١٩ رجب سنة ١٣٦٨ ، الموافق ١٧ مايو سنة ١٩٤٩

#### ملخص

#### رقم الصفحة

- ١ - إجازة ..... ١٠٩٩
- ٢ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب يفتح اعتماد إصناف يبلغ ٧٥٨,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، فتراجعة للتصريفات المستحقة من آخرات الحرب ..... ١٠٩٩
- إضافته مضافة إلى لجنة المالية ... ١١٠٠
- ٣ - موافقة مجلس النواب على بعض أحكام مشروع ميزانية الوزارة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ "المصروفات" : قسم ٢١ "دوران المحاسبة" وقسم ١٤ "وزارة المواصلات" ..... ١١٠٠
- إحالتها مضافة إلى لجنة المالية ..... ١١٠٠
- ٤ - موافقة مجلس النواب على مشروعات قوانين أقرها مجلس الترخيص ، وهي :
  - ( أ ) مشروع قانون بتنظيم تجارة الخبث ..... ١١٠٠
  - ( ب ) مشروع قانون خاص بمراقبة صادرات المحاصيل الزراعية ..... ١١٠٠
  - ( ج ) مشروع قانون باعتماد تأجير قطعة أرض من أملاك الوزارة بما عليها من مبان بمدينة الإسكندرية إلى الهيئة الصحية الدولية ، لتكون مقرا للهيئة الدولية لخلق قرن البحر الأبيض المتوسط ..... ١١٠٠
- ٥ - رد على حريضة ..... ١١٠٠

## رقم الصفحة

٦ - مشروع ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

" السياسة العامة المالية والاقتصادية " ... .. ١١٠٠

ملحق رقم ١٦٥

تقرير لجنة المالية

١١٠١ ... .. كلمة حضرة الشيخ المحترم عبد السلام حمزة بك

١١٠٤ ... .. » » » الأستاذ عبد الحليم زعوع

١١٠٧ ... .. » » » اللواء حسن عبد القوام باشا

١١٠٩ ... .. » » » صلاح الدين قنولربا بك

١٩١٢ ... .. » » » محمد حسن الشاذلي باشا

١١١٥ ... .. » » » الأستاذ السيد أحمد أبانخ

١١١٨ ... .. » » » صاحب المال وزير المالية

١١١٨ ... .. المرافعة من القارئ

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ اسماعيل حمزة ، حسن حسن عزام بك ، حسين مصطفى حمزة بك ، سليمان مصطفى خليل ، الشيخ عبد الله عمر عبد الأكر ، السيد عبد الجيد الزمالي ، نهى وبصا بك ، محمد أنسي باشا ، محمد بدير باشا ، وهيب دوس بك .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

اسماعيل صدوق باشا ، حافظ رمضان باشا ، حسن شراوى باشا ، صاباحشى باشا ، الشيخ فراج عبد الرحيم جمادى ، الأستاذ ميشيل رزق .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب الدولة ابراهيم عبد الحادى باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الخارجية بالنيابة ، وحضرات اصحاب المطالي : أحمد عبد الغفار باشا وزير الأشغال العمومية ، ابراهيم دسوق أبانخ باشا وزير المواصلات ، محمود حسن باشا وزير الدولة ، الدكتور نجيب اسكندر باشا وزير الصحة العمومية ، الأستاذ محمود رياض وزير التجارة والصناعة ، علي عبد الرازق باشا وزير الأوقاف ، الفريق محمد حيدر باشا وزير الحربية والبحرية ، أحمد مرسى بدر بك وزير العدل ، عباس أبو حسين باشا وزير الزراعة ، مصطفى مرسى بك وزير الدولة ، محمد زكى علي باشا وزير الدولة .

تولى السكرتيرة العامة أمين عبد العرب بك .

( أعلن حضرة صاحبه المتابعة الرئيس اقتراح الجلسة )

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة الأربعين مساء ، برئاسة حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين مكيك باشا رئيس المجلس .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرة الشيخ المحترم الدكتور ابراهيم مذكور أصغر الأعضاء سناً ، ثم حضرة الشيخ المحترم محمد عطية الناظر بك .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما عدا :

القائمين :

أولاً - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد علي أبو صيت بك ، الشيخ اسماعيل فواز ، حسن السيد بدراوى باشا ، الدكتور عبد الرحمن عوض ، عبد السلام الشاذلي باشا ، محمد المغازى عبد ربه باشا ، محمد توفيق راضى بك ، محمد رشوان الزمر بك ، محمد طاهر باشا ، الأستاذ محمد نجيب محمد ، الأستاذ محمود أبو الفتح .

ثانياً - بسبب المرض حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا .

ثالثاً - بافتادار :

( ٢ ) عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد لطفى السيد باشا ، الأستاذ حسن عبد القادر ، الأستاذ عباس الجبلى ، الأستاذ عبد الرازق وهبة القاضي ، عبد الفتاح وهبي باشا ؛



إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ بمبلغ ٧٥٨,٠٠٠ جنيه في الباب الثالث من القدر ١ من القسم ١٢ "مزايا الأشغال العمومية"، لمواجهة التبعيضات المستحقة عن أضرار الحرب. ووافق عليه بالصيغة المرافقة.

وقد أحيل مباشرة إلى لجنة المالية.

### ٣ - موافقة مجلس النواب

على بعض أقسام ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩-١٩٥٠

**الرئيس -** ورد كتابان (٣) من مجلس النواب أنه نظر، يجلسه المقودة في ١٦ مايو سنة ١٩٤٩، قسم ٢١ "ديوان المحاسبة"، من مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩-١٩٥٠ (المصرفات)، ووافق على اعتمادات هذا القسم.

كما نظر قسم ١٤ "مزايا المواصلات"، من مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩-١٩٥٠ (المصرفات)، ووافق على اعتماد هذا القسم. وقد أحيل مباشرة إلى لجنة المالية.

### ١ - إجازة

**الرئيس -** يطلب حضرة الشيخ المحترم إعلان نقاوى بك إجازة من ٢٣ مايو الحالى إلى آخر المدة، لسنه إلى الخارج لتتيل مصر في مؤتمر الاتحاد الدولى للسيارات بمدينة لشبونة بالبرتغال.

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

### ٢ - مشروع قانون

وأيد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ بمبلغ ٧٥٨,٠٠٠ جنيه في الباب الثالث من القدر ١٢ من القسم ١٢ "مزايا الأشغال العمومية"، لمواجهة التبعيضات المستحقة عن أضرار الحرب - إحالة إلى لجنة المالية مباشرة

**الرئيس -** ورد كتاب (١) من مجلس النواب بأنه نظر، يجلسه المقودتين في ١٠ و ١٦ مايو سنة ١٩٤٩، مشروع قانون بفتح اعتماد

#### (١) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر، يجلسه المقودتين في ١٠ و ١٦ مايو سنة ١٩٤٩، تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ بمبلغ ٧٥٨,٠٠٠ جنيه في الباب الثالث من القدر ١٢ من القسم ١٢ "مزايا الأشغال العمومية"، لمواجهة التبعيضات المستحقة عن أضرار الحرب، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا

المرجع الفضل بمرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بخير فائق الاحترام

١٧ مايو سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
عبد العزيز مشرقى

#### (٢) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر، يجلسه المقودة في ١٦ مايو سنة ١٩٤٩، تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩-١٩٥٠ (المصرفات) قسم ٢١ "ديوان المحاسبة"، ووافق على اعتمادات هذا القسم على الصيغة الواردة بتقريره المرافق لهذا .  
فالمرجع الفضل بمرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بخير فائق الاحترام

١٧ مايو سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
عبد العزيز مشرقى

#### "حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر، يجلسه المقودة في ١٦ مايو سنة ١٩٤٩، تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩-١٩٥٠ (المصرفات) قسم ١٤ "مزايا المواصلات"، ووافق على اعتمادات هذا القسم على الصيغة الواردة بتقريره المرافق لهذا .  
فالمرجع الفضل بمرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بخير فائق الاحترام

١٧ مايو سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
عبد العزيز مشرقى

#### ٤ - موافقة مجلس النواب

مل ثلاثة مشروعات قوانين أقرها مجلس الشيوخ

**الرئيس -** ورد كتاب <sup>(١)</sup> من مجلس النواب بأنه نظر بجلسته المقودة في ١٦ مايو سنة ١٩٤٩ التعديل الذي أدخله مجلس الشيوخ على مشروع قانون تنظيم تجارة الجلبا .

وقد وافق عليه بالصيغة التي أقرها مجلس الشيوخ .

**ورد كتاب <sup>(٢)</sup> من مجلس النواب** بأنه نظر بجلسته المقودة في ١٦ مايو سنة ١٩٤٩ مشروع القانون الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٥ ، الخاص بمراقبة صادرات الحاصلات الزراعية .

وقد وافق عليه بالصيغة التي أقرها مجلس الشيوخ .

**ورد كتاب <sup>(٣)</sup> من مجلس النواب** أنه نظر بجلسته المقودين في ١٠ و ١٦ مايو سنة ١٩٤٩ مشروع القانون بإعتاد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بما عليها من مبان بمدينة الإسكندرية إلى الهيئة الصحية العالمية ، تكون مقرًا للهيئة الإطيمية لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، ووافق عليه بالصيغة التي أقرها مجلس الشيوخ .

(١) نص الكتاب :

**حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ**

أشرف بإيجاز سادتك أن على النواب نظر بجلسته المقودة في ١٦ مايو سنة ١٩٤٩ ، التعديل الذي أدخله مجلس الشيوخ على مشروع قانون تنظيم تجارة الجلبا ، وقد وافق على مشروع القانون بالصيغة النهائية التي أقرها مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول تاتي الاحترام ما  
١٧ مايو سنة ١٩٤٩

(٢) نص الكتاب :

**حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ**

أشرف بإيجاز سادتك بما أن على النواب أقر بجلسته المقودة في ١٦ مايو سنة ١٩٤٩ مشروع القانون الخاص بتعديل أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٥ ، الخاص بمراقبة صادرات الحاصلات الزراعية التي سبق لمجلس الشيوخ أن وافق عليه .

وتفضلوا سادتك بقبول تاتي الاحترام ما  
١٧ مايو سنة ١٩٤٩

(٣) نص الكتاب :

**حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ**

أشرف بإيجاز سادتك أن على النواب نظر بجلسته المقودين في ١٠ و ١٦ مايو سنة ١٩٤٩ مشروع قانون وأود من مجلس الشيوخ بإعتاد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بما عليها من مبان بمدينة الإسكندرية إلى الهيئة الصحية العالمية ، تكون مقرًا للهيئة الإطيمية لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط لتسع سوات ، بإيجاز اسمي لهذه مادة طبع في السنة .

وتفضلوا سادتك بقبول تاتي الاحترام ما  
١٧ مايو سنة ١٩٤٩

(٤) تراجع المحضر رقم ١٦٤

(٥) د د ١٦٥

(٦) نص الكتاب :

**حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ**

أرجو التفضل باستئذان المجلس الموقر في حضور :

- حضرة صاحب البرة عبد الشافي بك عبد المتعال وكيل الوزارة .
- حضرة صاحب البرة الدكتور عبد الحليم الزاوي بك وكيل الوزارة .
- حضرة الدكتور محمد توفيق يونس مساعد مدير عام الميزانية بالوزارة .
- حضرة الأستاذ جريس عبد الله مساعد مدير عام الميزانية بالوزارة .

وبجبات المجلس أثناء مناقشة تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية للمرة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠  
تفضلوا سادتك بقبول تاتي الاحترام ما  
١٥ مارس ١٩٤٩

#### ٥ - رد على عريضة

**الرئيس -** ورد من وزارة الزراعة <sup>(١)</sup> رد على عريضة سبق إحالتها إليها ، مبيت نصه في المضبطة .

#### ٦ - مشروع ميزانية الدولة

لجنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ - تقرير لجنة المالية <sup>(٢)</sup> -  
السياسة العامة المالية والاقتصادية <sup>(٣)</sup> - الواقعة على تقرير

(المقرر حاضرة الشيخ المحرم حسن سادة باشا) .

**الرئيس -** ورد كتاب <sup>(١)</sup> من وزارة المالية يندب كل من حضرات عبد الشافي عبد المتعال بك والدكتور عبد الحليم الزاوي بك وكيل الوزارة والدكتور محمد توفيق يونس بك والأستاذ جريس عبد الله مساعد مدير عام الميزانية لحضور الجلسة عند نظر تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة ، لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة )

( حضر حضراتهم ) .

رئيس مجلس النواب  
عه عزيز مشرق

رئيس مجلس النواب  
عه عزيز مشرق

رئيس مجلس النواب  
عه عزيز مشرق

٦ - تشييط التبادل التجاري مع السودان ، وشغل وظيفة الخبير الاقتصادي المصري .

٧ - تمهد وسائل النقل عامة ، بركة وبحرية وجوية .

٨ - مكافحة ارتفاع نفقات المعيشة في حزم ودقة ، وخاصة بإحكام الإقابة على الاعتمادات التقديرية التي تمنح للعمليات التجارية لتيسر استيراد السلع الضرورية ، أو بالالتجاء إلى إهانة متجعي السلع الضرورية على حساب الكياليات .

٩ - تنفيذ ما سبق ترديده في شتى المناسبات من تشكيل لجنة برئاسة تمثل فيها الحكومة ، لتضع القواعد اللازمة للتنسيق بين الإيرادات والمصروفات ، ولتشديد النظر في توزيع العمل بين الوزارات والمصالح ، وتدرس مشكلة الموظفين دراسة شاملة من حيث عددهم ومرتباتهم وحاجة العمل إليهم .

١٠ - متابعة السيد في تنظيم مصلحة الضرائب كيلا يضيع حل الدولة حق من حقوقها .

١١ - وجوب تقيمة الإيرادات وضبط المصروفات حتى تتماثل نفقات الدولة مع الدخل السنوي العام ، وبناء تقديرات الميزانية إيرادات ومصروفات على أسس واقعية .

**مذكرة الشيخ المحترم عبد الله محمد بك - حضرات الشيوخ المحترمين ،** سألتكم إلى حضراتكم الليلة عن موضوعين : الموضوع الأول هو رفع مستوى المعيشة ، والموضوع الثاني هو الفلاد ، وهذان الموضوعان متصلان بعضهما ببعض أوثق الصلة .

إن رفع مستوى المعيشة لا يكون إلا بزيادة الإيراد للأمة ولل فرد ، وزيادة الإيراد لا تكون إلا باحتلال موارد جديدة . ولدى أموش حل حضراتكم ثلاثة موارد جديدة إن هي استنلت - ويمكن استغلالها فزمن قصير - ارفعوا الأمانة كثيرا جدا . وتضاعف إيراد الفرد المصري وحسن مستوى معيشته .

أما المورد الأول ، فهو إصلاح الأراضي وتقسيمها بين المدمين . وهذا المشروع معروض على حكومتكم المالية ، فلا حل للتكمية في هذا الآن . ولكني أحب أن أقول لحضراتكم إن إيطاليا منذ عشرين سنة أصطلحت مليونين من الألفنة في ثلاث عشرة سنة بطرحها في مناقصة بين الشركات . فلذا كان إصلاح مليونين من الألفنة في ثلاث عشرة سنة أمرا ممكنا منذ عشرين سنة ، فهو أمر أسهل الآن .

لذلك أرجو أن تتبع هذه الطريقة وتطرح ما تريد من الأطيان الجور في بلدنا على الشركات المالية مقابلة إصلاح ، وأن تقرض المال اللازم لهذه العملية من البنك الدولي للإنشاء والتعمير . وهذا البنك لم يوجد إلا لئلا هذه العملية .

**المقرر -** وزع على حضراتكم تقرير اللجنة عن السياسة المالية العامة ، وأطلعت عليه طبعا ، فلا حاجة لي إلى تكرار ما ورد فيه ، وإنما ينبغي قبل البدء في مناقشته أن أحص بعض أخطاءه .

ورد في المود الأول من المصعفة السادسة تحت الجدول الخاص بإنتاج المصانع الباردة الآتية :

١٧٠٪ ، بينما زادت القيمة ٣٩٥٪ . ويتضح من ذلك أن مجموع الكيات زاد في هذه الفترة نحو

والصحيح أن مجموع الكية زادت في العشر السنوات الأخيرة بمقدار ٢٩٠٪ ، وأن القيمة زادت بنسبة ٥٥٠٪ .

وردد في السطر الأخير من المود الأول من المصعفة الثانية وفي السطر الأول من المود الثاني منها العبارة الآتية :

”وفي ودائع الأفراد نقص أيضا يصل إلى أربعة ملايين من الجنيحات“ .

والصحيح أن في ودائع الأفراد لأجل وحساباتهم الجارية زيادة كبيرة . وهذا الصحيح يتفق مع الفقرة الأخيرة من فصل ”ج“ الخاص بالحسابات الجارية والودائع بالبنوك .

أما مجموع حسابات صناديق التوفير ، فقيا نقص كما هو ظاهر من الأرقام . أريد قبل المناقشة أن أشير إلى ما يلحق من أن هناك تعديلات في الميزانية ستمثل البنا ، وأن هذه التعديلات ليست طفيفة ، لأنها تتناول حوالى العشرين مليوناً من الجنيحات . وكما نود - وقد تأخرنا في نظر الميزانية - أن نذكرها هذه التعديلات حتى ندرسها ونحن في جو الميزانية لأنه لا ينبغي على حضراتكم أن دراسة الميزانية في الجان تحتاج إلى مجهود كبير . فلكي تكون ملاحظتنا كاملة على الميزانية نرجو من الحكومة ألا تتأخرنا في ذلك في إرسال هذه التعديلات .

أما تقرير اللجنة في ذاته ، فواضح ولا يتطلب أي توضيح . ولبي على استمداد الرد على جميع الملاحظات التي يبدتها حضرات الأعضاء .

ولقد اختتمت اللجنة تقريرها عن السياسة العامة المالية والاقتصادية بالمقترحات الآتية :

١ - سرمة البت في موضوع البنك المركزي وإعادة تقويم رصيد الذهب ، وعرض التشريع الخاص بملك على البرلمان في هذه البورة ليعتد وإقراره .

٢ - مراقبة بورصة الأوراق المالية عن كتب ، والقضاء على أي عامل من عوامل التلاعب فيها .

٣ - العناية بمحصول القطن والجد في تصريف المخزون منه ، وتنظيم عملية تصدير الفائض من محصول الأرز ، وجاء أن يوفر لنا ذلك ما ينقصنا من محلات صعبة وأدوات وآلات للتبويض وإزالة الصنعة .

٤ - العودة إلى الفورة الزراعية العادية والمداومة على إعلان السياسة المالية الكاملة وإعداد لمدة تنفيذها ، ورسم سياسة بيعلة المسمى لاستصلاح الأراضي الجور .

٥ - وضع برنامج كامل لسياسة صناعة سليمة تقوم على استغلال ثروة البلاد الزراعية والمعدنية ، ومنع تصدير المواد الخام التي يمكن تحويلها عليها إلى مواد مصنوعة .

## حضرات الشيوخ المحترمين ،

إننا إذا استطعنا إصلاح مليونين من الأقدية في مثل هذه المدة ارتفع مستوى المعيشة ارتفاعاً عظيماً. فإذا زاد الزراعي ، وهو يبلغ الآن ٢٠ مليون جنيه ، سيصبح ٣٠ مليون جنيه . وعاملنا الزراعيون الزائدون على الحاجة في بعض المديرات سيكثر عليهم الطلب ، فتتحسن الأجور .

والمشروع الثاني لزيادة الدخل هو إنشاء أسطولين لصيد الأسماك . فإن مصر تملك أطول سواحل على البحرين الأبيض والأحمر . وهي تتنازع في هذا على أية دولة أخرى . والبحر لأحر بحر بكر . وكان المنتظر والواجب أن تستخرج منها ما يقدر بالملايين من الجنيهات سنوياً من الأسماك والأصداف والحبار وغيرها للاستهلاك المحلي والتصدير . ولكن للأسف ، فإننا نستورد من أوروبا وفرنسا وحتى إيطاليا سمكاً مقدداً وطيباً سردين . والسبب في ذلك هو أننا تركنا هذين البحرين يورداً كالأراضي البور . فصائدونا يفرار كغافلين تماماً . يستخدمون أدوات صيد بدائية مع مراكب شرابية صغيرة لا يستطيعون بها المضي زمناً طويلاً في البحار . إما المراكب فوات المحركات الآلية المهواة بالبالستات التي تستطيع أن تقطع أياماً وشهوراً في البحار ، فإنها وقفت على الأقدام الأخرى .

هذا مورد إرادي لأمة ولقدرد مضنون وسريع . وكل ما نحتاج إليه هو أسطولان للصيد : واحد للبحر الأبيض والأحمر والبحر الأحمر . وتجار الأسماك والصيادين مستعدون لتقديم المال . ولكن كل ما نطلبون هو تدخل الحكومة لتأليف شركات منهم تساهم الحكومة فيها بأقل مبلغ ممكن ، ليضمنوا وجودها بينهم حسن الإدارة والنظام ، وإحضار خبراء من الأجانب ممن لم يدركوا مواطن الأسماك وبقي ثروات البحار .

لقد تدخلت حكومتنا كندا واليابان بين تجار الأسماك والصيادين ، وأنشأت بينهم شركات ، وساهمت فيها الحكومتان بالمال ، ومدتهم بال الخبراء والبحارين . فأصبحت كندا واليابان - بفضل ذلك - من أكبر مصدري الأسماك في العالم . وأصبح صيد البحر فيها أساس صناعة وتجارة هائلة . فما الذي يعقدنا عن إنشاء الأسطولين ؟

إن المال موفور لدى تجار الأسماك والصيادين ، وهم لا يطلبون أكثر من أن تأتي الحكومة وتؤلف منهم شركات ، وتأخذ منهم المال وتبني لهم الأساطيل وتأتيهم بالخبراء يعلمونهم كيف يصيدون . وأن يصيدون . وكما أن الزرعة أمنت في مصر أساس صناعات زاهرة ، فإن الأسماك وبقي ثروات البحار ستكون أساس صناعات أيضاً ، منها صنع المراكب وحفظ الأسماك وصناعات الأصداف .

والمشروع الثالث هو إنشاء الأسطول التجاري : تعلمون حضراتكم أنه لا تقوم لأمة صناعة ولا تجارة إلا على ظهور برانرها ، تنقل عليها مصنوعات وتجارتها إلى الأسواق الخارجية . وتعلمون حضراتكم أننا لا نملك من البواخر إلا ٩٠ ألف طن ، في حين أن اليونان تملك

قبل الحرب ١٧٠ مليون طن . وتعلمون حضراتكم أننا ندفع أجور شحن الخارج على الصادرات والوارد ٢٠ مليون جنيه سنوياً ومثلها للتأمين البحري . وتعلمون حضراتكم ما يصيب أقطاننا من كساد عندما نرفض بعض البواخر قبل أقطاننا لاعتبارات قومية . وتعلمون أن مصلحة السكان الحديديين تدفع ربع مليون جنيه أجور شحن على مشترياتنا من الخارج في الوقت الحاضر على الأقل ، وأننا لذلك كانت اعترفت شراء مراكب خاصة .

لهذه الاعتبارات اقترحت سنة ١٩٤٦ على حضراتكم إنشاء شركة مساهمة تساهم الحكومة فيها لبناء أسطول تجاري مصري . وحيث كيف أن إنشاء هذا الأسطول يستدعي حتى إنشاء أحواض لبناء السفن وإصلاحها وترميمها . وأن هذا الأسطول وتلك الأحواض تتطلب مهندسين وقباطنة وضباطاً وفوتية وعمالاً وصناعاً . وأن هذا كله سيهدو إلى إنشاء كيانات ومدارس بحرية .

تصوروا حضراتكم هذه الغلطات وما تستتبعه من الأذى العاملة ، وما ستدركه من الإيراد لأمة وللأفراد .

هذه الأسباب هي التي دفعتني إلى أن أقترح على حضراتكم سنة ١٩٤٦ إنشاء أسطول تجاري ، ولكن قادم بعض أصحاب المراكب من المصريين خارج هذا المجلس اقترأوا اختياراتي ، فأثرت أن ينضم للمشروع في لجنة المالية .

ولكنني اليوم أؤثر إلى إيك أن بعض البرلمان والحكومة في تكوين الشركة المقترحة لإنشاء الأسطول دفاعاً عن حياتنا الاقتصادية والسياسية .

ولقد ابتلينا بجزءاً من الصناعة والتجارة والبحرية يدوية ، وترددت البحارة استيراد الشرق بقتل صناعاته وتجارته ، وإخراجه بضائعاتها وتجاراتها . وهي منتشرة حتى الأسطول التجاري . ولست أدري كم تملك هي الآن من رأس المال في المراكب المصرية ، وهل ترى يسرها مشروعي وهل تركتها تسبقت ، ونحن أقدم منها في الشرق وأغنى ، وأهل الشرق أهدأ ؟ لا أعظمك تزفون .

لو كان لدينا هذا الأسطول أيام الحملة الفلسطينية لتدبر الحال في فلسطين . فقد كان حاداً للحرب يمرض علينا ، ولكن لم يكن لدينا مراكب لنقله ، وقد رفض أصحاب المراكب نقله .

تفضل بعض أصحاب المراكب المصريون وأخبروني أن المال لا يتقصم وأنهم يرجون بدراسة اشتراك الحكومة معهم في إنشاء الأسطول . وإلى أرى أن الوقت قد حان لتدعو الحكومة المشتغلين بالأمرة التجارية إلى مؤتمر لوضع أسس الشركة التي أدعو إليها .

أما إنشاء الأسطول بالقطاعي فوقيتنا لا يتسع له ، والدولة التي أشتر إليها أن تهيئنا في حربها الاقتصادية التي منتفها علينا بيد أن تهيئ عمار مشغولة نه .

فن المعقول إذن أن تقلل من بيع القطن بالعملة السهلة، وأن توجبه كثيرا من الصادرات إلى بلاد العملة الصعبة، ولو بشيء من التضحية في السعر.

أما من طلب أصحاب مصانع النسيج بأن تنفع لهم الحكومة بإعانة من الاستهلاك الشعبي للأقمشة، وإعانة من تصدير الفائض من الأقمشة إلى الخارج، فإني أحذر من إعطاء إعانة قبل درس حالة مصانع الأقمشة الفنية والمالية.

فالإعانة قد تكون دواء وقد تكون سماً.

تستند مصانع الأقمشة من ارتفاع أسعارها بارتفاع سعر القطن وبهذه إتساع الآلات بالنسبة للآلات في الخارج، وبهذه دواية المال، ولكنني أضيف إلى هذه الأسباب أسباباً أخرى، وهي التبدل في المكافآت والمزايا وقيم الكويزات والمصاريف العامة.

فيجب إذن قبل النظر في أية إعانة أن تنخفض المصانع هذه المصاريف والمكافآت والمزايا وقيم الكويزات، وأن تتفق احتياطيها في إحضار الآلات الجديدة وإحضار خبراء لتستطيع مصانعها أن تتج بنفس الكفاية الفنية والمالية التي للمصانع في الأمم الأخرى.

غير ذلك يتبين لنا ما إذا كان هناك حاجة للإعانة أم لا، ولكن الإعانة قبل ذلك، أو على الأقل قبل تحري حقيقة الحال في هذه المصانع ستكون سبباً في إضفاء اليوب.

مشكلة القطن كلها من تصدير وزغل ونسج يجب أن تكون موضع دراسة موحدة في لجنة كبرى تقسم إلى بلجين فرعين: أحدهما للتصدير والأخرى للنزل والنسيج. أما حل كل مشكلة على حدة فتؤدي إلى تناقض في القرارات. وشكراً لحضراتكم.

(تصفيق).

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الطيف زمزم عن أن يلقى كلمته الآن نظراً لأن لديه بعض أمهات.

مقرر اللجنة المحترم الأستاذ عبد الطيف زمزم عن - أن مضطرب السفر بقطار الساعة الثامنة لأحذار عامة.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أن يلقى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الطيف زمزم كلمته الآن؟

(موافقة).

هذه هي المشروعات الثلاثة التي أعتقد - إن هي ظففت - أنها ترفع مستوى المعيشة في زمن قصير لكثرة إيرادها، وتعتمد خدماتها التي تتطلب إحدى عاملة فلا تقي يد في مصر عاملة.

إن أزمة الغلاء كانت أزمة عالمية سببها نقص الانتاج بعد الحرب، وقد حملت الدول كلها على زيادة الانتاج، وبخفض الاستهلاك مدة الأربع السنوات الماضية فنجحت. فالانتاج الآن في العالم كبير وأخذ في الازدياد، وعملت تكاليف المعيشة في كثير من الأمم. وفي مصر الحيوط محسوس وإن كان بطيئاً، ولكنه مستمر.

ولكن في كلمة من المهم والمفارقة، لأن أسعارها منخفضة.

أما من المهم - فإن الحكومة قامت بواجبها، فأرسلت وكلاً لوزارة التوزيع إلى السودان وطرابلس، ومع هذا يظهر لي أن كمية المشايخ غير كافية للاستهلاك. ولذلك أقدم بإقتراح فيه شيء من الصنف، ولكن الظروف تجبره وهو أننا نعمل ما حملناه في زمن الحرب بأن نمنع التبغ يومين في الأسبوع، وأظن أن هذا الإجراء يحسن الحالة بالنسبة للم.

أما من الفاكهة - فإن الحكومة لا تسمح بدخول الفاكهة الأجنبية إلا بعد انقضاء موسم الفاكهة المصرية، ولكن هذا الإجراء يكون صحيحاً لو أن الفاكهة المصرية تكني الاستهلاك، وكان ورود الفاكهة الأجنبية يزل بالأسلوح تحت مستوى مصاريف الانتاج.

والحقيقة إن الفاكهة الأجنبية لا تملز بالأسعار - وإذا وددت - إلى هذا المستوى، ولذلك أرجو إعادة النظر في هذا القرار. لم بعد الغلاء يخيفني وإنما الذي يخيفني هو كثرة الانتاج في العالم ورخصه والمزاخلة التي ستكون بينه وبين إنتاجنا.

بدأنا نسمع نداء من متجعي الأقطان وتجارة الحكومة بالعمل على رفع سعر القطن، ونداء آخر مضاداً من أصحاب مصانع النسيج بالعمل على خفض سعره أو دفع إعانة لهم من الحكومة.

هذا التناقض في الطلبات انتفاضة بسلة واحدة، وهي القطن بشريرة اقتصادية، ويبدو لنا أن تكون لنا سياسة له: موحدة تشمل تصريف القطن كله بتصديره واستهلاكه بضعة عجا.

أما من طلب تجار الأقطان - فقد جربنا إلى الآن في تصدير القطن على الطريقة لتحويل تصديره إلى بلاد العملة السهلة بسبب دفعها أسعاراً مرتفعة، ولكن قدرة هذه البلاد على مد مصر بما تحتاجه ضعيفة. فكل زيادة في تصدير القطن إليها لا تعطينا شيئاً، إذ أصبح واضحاً لنا أننا لا نفيد من أروصدنا الامتريالية التزاكية بسبب عدم قدرة بريطانيا على طلبه طلياً، وكذلك فإن زيادة صادراتنا من القطن إلى دول العملة السهلة تعني لنا تراكم أروصدنا اميتريالية جديدة، كما هو ظاهر من الميزان الجاهز.

### محكمة الشيوخ المحترم الموسر عبد اللطيف اسماعيل زحزوح - حضرات الشيوخ المحترمين،

توبي، لنا مناقشة الميزانية العامة للدولة فرصة نل فيها بما بين لنا من ملاحظات، وما نراه من آراء واقتراحات تكون في مصلحة هذا الوطن العزيز، وشعبه المخلص الأمين. وليس كلامي منصبا على مناقشة الأرقام، فهذا متروك للاختصاصيين من حضراتكم في المسائل المالية، ولكنني سألقى نظرة عامة على الميزانية، لعل المختصين يصلون الى وضع ينض هذه الأمة الى المستوى الكريم اللائق بها ليحقق ما نرجوه لها من مكانة ممتازة.

#### حضرات الزملاء،

من المتعارف دائما أن الميزانية عند تقديرها يجب أن يراعى فيها الشمول والشموع، بحيث يتجمل بكل حرق من مرافق الدولة وكل جزء من أجزاء الأمة بدون تمييز أو تفرق. ولكننا نلاحظ دائما قيص ذلك، فبينما يتجمل إقليم بكل شيء نجد إقنايا آخر محروما من كل شيء، ولا أدري لذلك من سبب إلا سوء حظ الإقليم الآخر، حيث لم يكن من بين أهله وزير أو مؤمن منصب خطير. أمانا مثل واضح ظاهر وهو إقليم بن سويف الذي اشتهر بوعاته وهدوء الحال فيه، فقد سرق هذا الإقليم وسائل الإصلاح منذ زمن طويل فهو في حاجة شديدة إلى المستشفيات المركزية والقروية، وإلى الوحدات الصحية والزراعية، وإلى المراكز الاجتماعية والتأهيلية وإلى إنشاء الطرق وتبسيطها، وإلى ردم البرك والمستنقعات التي كانت سببا في انتشار الأوبئة وإلى المياه الصالحة للشرب في القرى، فهذه مدينة أحتيايا المدينة وهي جامعة المركز المسمى بإسماها، ويبلغ عدد سكانها عشرين ألف نسمة، وبها إدارة البوليس والإصحاف والمدرسة الابتدائية بجميع موظفيها وموظفون يملكون الوزارات المختلفة، وهذا لا يجبا يشربون تارة من المياه الملونة في الترع، وتارة أخرى من المياه الزاكرة في بطون الترع والمصارف.

وإذا ولتم وجوهكم بحمدية في سويف فلن تجدوا إلا البؤس والفناء فالمستشفى الأميري بها أصبح مهدما ضيقا لا يقاسم مع مركز هذا الإقليم الذي كثرت الأمراض به واقتضت به المستنقعات والبرك. ولم يكن هذا شأن المستشفى فقط، بل هذه حالة عامة في جميع أنحاء المدينة، وقد دج صوت الشغب في طلب تجديد هذا المستشفى أو قتله، وفي طلب إنشاء الجارى لهذه المدينة، كما قدمت اقتراحين بهذا المعنى إلى لجنة المجلس الموقر ولكن دون فائقة.

أوقفت أعمال التنظيم في المدينة كصرف الشوارع وغيرها، وتمطلت الإدارة فيها بسبب عطل أصاب الآلات منذ سنتين، ولا نعلم متى يتم إصلاحها، فلم ذلك عند ربي وعند إدارة البلديات.

هذه بن سويف تشكو لحضراتكم ما ماسها من ضرر وما أصابها من إهمال في معالجتها وتفرط في حقوها، لعل الله، يوفق المسؤولين لإصلاح هذه الحال التي هي في أمس الحاجة إلى العلاج.

هنا وضع خاص دفعت إليه إخلاصى لأداء الأمانة، ووفاء بمهدي لشعب قد شرقي يقننه وشعبي بحبه وعطفه، بل لقد وقف يميني في القلية الطعام وفي يوم الشدة النكراء، فإذا انتقلت إلى شؤوننا السامة الداخلية فاني أجدها متراية الأطراف متعددة التواشي، ولا أدري بأيسر أبدا، فكلمها في نظر المواطن المختص في الأهلية سواء.

فهذه وزارة الشؤون الاجتماعية على الرغم من إنشائها منذ عدة سنوات ما زالت ضعيفة الأثر محدودة النشاط، وهذه مشكلة التسول ما زالت قائمة وما زال التسولون من كل لون والمتشرذمون من كل نوع في كل مدينة وقرية حتى بلغ خرابهم العاصمة على مرأى ومسعم من التسولين، ومن السجيب أنى قرأت حديثا لعمالي وزير الشؤون الاجتماعية في إحدى الصحف يقول فيه "إن مشكلة التسول لن تحل إطلاقا إذ تنازعها ثلاث سلطات، العدل والداخلية، والشؤون الاجتماعية"، ويرى ماله حلا لهذه المشكلة تركيز هذه السلطات الثلاث في سلطة واحدة، ويدهشني لم لا ينفذ ماله ذلك وهو عضو عامل في الحكومة، مادام يرى أن هذا هو الدواء الناجع لهذا الداء الخطير؟

ثم هذه هي مشكلة البناء وقد بقيت وصمة في جبين مصر الإسلامية مدى ستين عاما حتى وافق الله الحكومة الحاضرة لإصدار أمر عسكري بإلغائه، ونحن مع تقديرنا لهذا الموقف المشرف وشكرنا الحكومة على البناء هذه الجريئة الشجاعة، تأخذ عليها أنها لم تصدر أمرا بمصادرة صالات الرقص والكاباريات والمسابح الخلية، طالبا بأن تفرض العقوبة الشرعية، فهي كيفية يرد المتدين على الأعراس، وتوجيه الشباب المتطف إلى الزواج بعد أن أضرب عنه منذ زمن.

ثم يدعشني أن تنظر الحكومة إلى المنكرات هذه النظرة، فتعزم بعضها، وتحل البعض الآخر. وإلا فما الفرق بين جريمة الزنا وشرب الخمر والميسر والربا؟ كل ذلك منتشر ومباح، بل ومصرح به رسميا من الحكومة، وتحسبونه هينا وهو عندنا عظيم. ثم ندعى بهذا ونقول إن الدين الرسمى للدولة هو الإسلام كنص الدستور، وقد نصبت قوله تعالى في كتابه الكريم: "أخوفون بعض الكتاب وتكفرون بعضا جزءا من فضل ذلك منكم إلا أنى في الحياة الدنيا. ويوم القيامة يردون الى أشد العذاب وما الله بناتل عما عملون".

#### حضرات الزملاء المحترمين،

لا يفتنى - وأنا أتحدث إلى حضراتكم في شؤوننا الداخلية - إن لعبكم عما يحتاج من خبري ويتاج في أنحاء نفس من الإعجاب والتقدير بموقفنا الجليل المصري الباسل في معركة فلسطين حيث دخلنا بداعي القنبلة والخنزرة لاحتقاد أهالي هذا البلد المقدس الذين اضطهدوا في أوطانهم، وأتبعوا من ديارهم ظلمة وعدوانا، فأبل بلاد حسنا، وأظهر من الشجاعة والسيالة والصبر على المكاره ورياسة الجناش والنيات أمام قوات العدو الحاقى التي فوقه طيفا وعدة فكان حوثا صادقا للؤمنين الصابرين، ومثلا صالحا

حضرة الشيخ المحترم مؤسس جريدة الطيف اسماعيل زعزوع - أوجوب أن يكون دولة رئيس الوزراء ممن يستمعون القول فينبغي أحسنه .

حضرة صاحب الدوحة إبراهيم عبد الرهمن باشا (رئيس مجلس الوزراء) الواقع أن حضرة الشيخ المحترم قد بدأ كلامه بعدما حسنا، ولكن لكي يستقيم صدر الكلام مع مجرة أوجوبه - وهو يعلم الآن أن في مثل هذه الفتنة كثيرا من الظالمين المتعدين يتنادى ويتوالى مثل ما يقول - ألا يقول إن الناس أخذوا ظلمًا ، وأخذوا بالشيء؟ وهذا الكلام الذي يقوله حضرة كلام جميل من حيث العبارة العربية ، وهو من حيث الاطراد في كلام الخطيب طيب ومتقن . ولكني أرى أن الموقف في حق من مثل هذا الكلام .

وأرجو حضرة عضو المحترم - لكي يعنى استمع الكلام فاقب أحسنه - أن يضرب لنا بعض الأمثلة من وقائع معينة بالنيات . فيقول مثلا : فينا أنا قادم من بني صوف حينما كنت أبحث في حالة اليأس والشفاه القريب من وجود المستعصمات حول المستشفى ، هناك قالت طائلة من المائلات أخذت ظلمًا وحسبت ظلمًا . أو يقول حضرة إنني حينما كنت ذايبا إلى هذا المستشفى لأقرب من أعمال موظفيه، علمت أن ظلمًا تعرفت ظلمًا . أما أنا يقول حضرة كلاما مرسلًا ، فأظن أن الوقت الحاضر لا يحمل مثل هذا الكلام النظري ، ولو أن الكلام النظري في ذاته كلام جميل .

حضرة الشيخ المحترم مؤسس جريدة الطيف اسماعيل زعزوع - ألبت هناك لجنة حكومية خاصة تبحث حالات المعتقلين ؟

حضرة صاحب الدوحة إبراهيم عبد الرهمن باشا (رئيس مجلس الوزراء) نعم .

حضرة الشيخ المحترم مؤسس جريدة الطيف اسماعيل زعزوع - إن هذه اللجنة تبحث حالات المعتقلين ، فإنا تبين لها أنهم أبرياء أفرجت عنهم ، وهذا ما كنت سأقول الآن لو أن دولة رئيس الوزراء صبر قليلا .

حضرة صاحب الدوحة إبراهيم عبد الرهمن باشا (رئيس مجلس الوزراء) ألا يعلم حضرة الشيخ المحترم أن النيابة السعودية تقدم أناسا لعدة وقد قديرها أنهم مذنبون ، ثم تأتي المحكمة وتبرئ ساحتهم ؟

حضرة الشيخ المحترم مؤسس جريدة الطيف اسماعيل زعزوع - أألم أقل خير ذلك .

حضرة صاحب الدوحة إبراهيم عبد الرهمن باشا (رئيس مجلس الوزراء) - أوجوب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الطيف زعزوع ألا يلقى القول بظنًا ، وأن يسرد لنا وقائع معينة إن كانت لديه وقائع .

للجائدين المعتقلين ، فكل جبين مصر بالفار ، وألبسها ثوب المجد والفتار . ونحن مع تقديرنا لهذا الموقف الرقيب ، وشكرنا لعمالي وذي الرحمة والبحرية على خطواته في سبيل القوض بالبيض وترقيته ، نذكره (فان الذكرى تنفع المؤمنين) أن يتدارس الماضي ، وأن يستخرج منه البر ، وأن يتلاقى بمحكمة في المستقبل ما وقع من قصير ونشط ، وأن يتبدل بمجهودهم في المهودة في تحسين الجيش : ضباطه وجنوده ، وزيادة عدده وصلاحه ، وإنشاء المصانع للذخيرة والأسلحة ، وإرسال البعثات العسكرية إلى الدول الكبرى لتلقي العلوم الحديثة في فنون الحرب ، وليقتطروا يوما يتبدل فيه الأرض وتهد الجبال ، وهو يوم قريب حسنهنا بعيدا وحسبه فيرة قريبا ، فلا يحتاج إلى غيره من الدول التي عاهدته فتقضت العهد ، تلك الدول التي وقعت إلى جانبته في ميدان القتال غلبت عليها أطامها وفرت من هذا الميدان .

وكتنايل ، وقد علمتنا التجارب الماضية ، بل التجارب القاسية ، أن الألام الضعيفة الزلازل لا يسع لها نداء ، ولا يستجاب لها وجاه . قال تعالى وهو أصدق القائلين في كتاب العزيز :

”وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل تربون به حذوا وعدوكم“ .

وإذا انتقلت بكم إلى وزارة الداخلية ، وهي الموطأ بها حفظ الأمن ، وبث روح الطمأنينة بين الناس ، فإني أعتقد أنك تشاركوني شعوري فيما وصلت إليه حالة الأمن في البلاد المصرية ، فقد كثرت في الأيام الأخيرة حوادث الاعتداء على أرواح الزعماء المعتقلين ، حتى وقع كثير منهم صرعى بأيدي الماشين الأمنيين من أبناء هذا الوطن بشكل لم يافه التاريخ ، وذلك على صراى ومسح من المسؤولين ، بل وسيف الأحكام الرقعية صلت على الزناب .

إن واجب الحكومة الأول هو القضاء على هذه الفوضى بالبيض على المجرمين وتنقيب آثارهم في كل مكان ، وفي أي زمان . والضرب على أيدي الماشين الذين يمتدحون في الأرض فسادا ، أولئك الذين ضل مسعهم في الحياة الدنيا وهم يحسون أنهم يستحقون صنفا .

نعم هذا واجب الحكومة ومن حقها ، وإن لم نضل فإذنت واجبا نحو البلاد ، ولكن هناك حقوقا للأمة وكرامة للشعب يجب أن تحفظ وتضامن ، فمن المؤلم أن تستغل الحكومة هذه الأحداث كخسائر الحريات وتنتدى على الأمنيين الأبرياء ، ولا تفرق بين آثم وبراء فقد أخذت الظلمة ، وعاقبت بالشيء ، فلا نسمع إلا موطئا قد قل بغيره ، وآخر قد فصل بدون جريمة وثالثا قد اعتقل بدون تهمة .

حضرة صاحب الدوحة إبراهيم عبد الرهمن باشا (رئيس مجلس الوزراء) - أوجوب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الطيف زعزوع ألا يلقى القول بظنًا ، وأن يسرد لنا وقائع معينة إن كانت لديه وقائع .

فإن أرى هذه الشؤون أكثر إشكالا وأشد تعقيدا . فهذه قضية البلاد أصبحت في ركود ومعرض حتى ليخيل لره أنه ليست لمصر الآن حقوق أو مطالب أجمت عليها الأمة بجميع طبقاتها، وقامت عن بكرة أيها الطالب بها وبجهاذ في سبيلها .

ومن السجيب أن تقف من بريطانيا في مسألة الأرصدة الاستثنائية موقف الدليل المستجدي بدلا من موقف السيد الطالب بمجته المتقضي لدينه . ونصف هذا الدين - لا كله - يمكن تنفيذ مشروعات الإصلاح في مصر - حتى تصبح دولة عظيمة بين دول العالم أجمع .

لقد توالت علينا الأحداث في السودان في الأشهر الأخيرة بشكل يحرك الحسيدة . فن تجاهل لحقوق مصر ، إلى تشكيل المواطنين الأحرار ، إلى تشكيل جمعية تشرية ومجلس تنفيذي لم تترك فيه مصر ، إلى تصريحات خطيرة لسكران السودان الإداري تشدد بأوخم المواقف في طلاقة مصر بالسودان . كل ذلك والحكومة ما كانت راضية كأن السودان ليس جزءا من وادي النيل ولا يرتبط به علاقة في كثير أو قليل . ويتساءل الناس ماذا دعي الساسة والعلماء ، ورجال الحركة الوطنية ، وزعماء الشباب في النهضة المصرية ؟ رأى شيء ألغام من الدفاع عن حقوق البلاد والمطالبة بها ، والجهاذ في سبيلها ؟ وما غرهم بأنهم التي ذكرت لم جهودهم ، وحفظت لم تضحياتهم ، فرغتهم إلى القفص ، وجعلت منهم القادة والأمة ؟

أضربهم كراسي الحكم وزهو السلطان ؟ أم غرهم مام فيه من ثراه ونعيم ؟ وما عندهم ينفذ وما عند الله باق !!!

أم رضوا لأنهم بالحياة الدليلية بدلا من الحياة الخالدة الصعبة ؟ فاستبدلوا بما هو أرق ما هو زائل أم هم من أحداث السالم ساهون ؟ ألا فليجروا ، فهذا وقت الجهاد ، بل هذا وقت الإشراف والتضحية بالنفس والمال والسلطان . فالأمة ما زالت تعقد الآمال عليهم .

ألم يعلموا أن السالم في اضطراب وقلق ؟ وأن جو السياسة داج ضئير النجم ، ونذر الحرب تأتينا من كل مكان ؟ ! فقامت كل أمة تمد نفسها لهذا اليوم وما فيه من أخطار . فهل أضلت مصر نفسها ؟ وهل بحثت موقعها من الحرب القادمة وهي وشيكة الوقوع ؟ وهل قرروا معارضاها ووسائلها الاشتراك في الحرب ؟ وإلى جانب من تقف البلاد ؟ الأقول القرب وقد تخيلا في سبيل نصرتها كل غال ونفيس من أموال وبنيين . فلم يجن نعمة ولا نفعاً ، ولا استندت البلاد حقا موضوعا ولا مطلباً مستصفا ؟ أم لدول الشرق وقد جعلها ؟ ولكن الأنباء تأتينا وما يذاع عنها لا يتفق مع ديننا ومبادئنا ؟ أم هي ستسلمت الحياذ ؟ وهل ذلك في الإمكان ؟ كل هذه أمور تحتاج إلى بحث وتحصيل .

مصره الشيخ المحترم مؤسسه عبد الطيف اسماعيل زعزوع - أنالام  
أهل ظنا ، ولكني قلت إن الحكومة استغلت ...

مصره صاحب الدولة إبراهيم - الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) -  
لاقل إن الحكومة استغلت الحكم العرفي في ارتكاب ظلم .

مصره الشيخ المحترم مؤسسه عبد الطيف اسماعيل زعزوع - أنالام  
لقل إنها استغلت الحكم العرفي ، ولكني قلت إنها استغلت الأحداث .

مصره صاحب الدولة إبراهيم - الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) -  
أعتقد أنه لا توجد أية حكومة مطلقا تنفي أن تقع مثل هذه الأحداث لتستغلها .

مصره الشيخ المحترم مؤسسه عبد الطيف اسماعيل زعزوع - أوجو  
دولة رئيس الوزراء أن يترتب حتى أتى من كلامي . وأعتقد أنه بعد سماحه سيكون إن شاء الله مرتاح الضمير .

لقد أختبر القدر ...

مصره صاحب الدولة إبراهيم عبد الوارث باشا (رئيس مجلس الوزراء) -  
وهل هناك الآن ذبح أم هناك طمانينة ؟

مصره الشيخ المحترم مؤسسه عبد الطيف اسماعيل زعزوع - إنه القدر  
البالغ ، حتى أصبح المرء يقابل أخاه فيقول له : أنت سعد فقد جك سعيد .  
إن الحسنة في نفسها حسنة ، ولكنها من المخلصين لأوطانهم أحسن .  
والسبئية في نفسها سيئة ، ولكنها من أهل الدفاع عن الحريات أسوأ .  
فادبروا بالحسنة السيئة .

وأرجو أن تدلوا في أحكامكم ، وأن تستمعوا إلى قول الصباحي الذي  
مز مل عمر وهو قائم تحت الشجرة فقال :

« حكيت فبعلت ، فأمنت فمنت يا عمر » .

مصره صاحب الملقى مؤسسه إبراهيم دسوقي أنالام باشا وزير المواصلات  
ولكن عمر قتل آخر الأمر !

مصره الشيخ المحترم مؤسسه عبد الطيف اسماعيل زعزوع - حضرات  
الزبلاء الجوتيين ،

ولما انحلت بك إلى شؤوننا الخالجية ، فارجو أن تطوفوا للجانك  
الصانعة والوكيل الروحية . وأرجو حية الرئيس أن يخطر على البال ،

مصره صاحب الدولة إبراهيم - الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) -  
وما هو رأيك في هذا ؟



الرئيس - لا قس فوك !

مقرة الشيخ الحرم حسن محمد عرابي باشا - حضرات الشيوخ المحترمين ،

تحدث حضراتكم في السنة الماضية عن الجيش، وطلبت إلى الحكومة أن تمنح قسما في تسليمه وتدريبه وإعادته حتى يصبح قادرا على تحمل المهام الجسام التي تقع على عاتق الجيوش في زماننا هذا الخائف بالأحداث والمغالبات والاعتداءات .

وقد كان لمجلس الموقر فضل سابق في لفت نظر الحكومة إلى أهمية العناية بالجيش وشد أزى وزارة الحربية والبحرية في الساسة التي اعترفتها لتقوية الجيش وتدعيم أداؤه .

ولم تمنح أيام ممدودات حتى وقع الحدث المنتظر، ودعى جيش مصر لأداء واجبه الأسمى في ميدان الشرف والتضحية . وقتت البلاد تنظر إلى جيشها الباسل وهو يروض أول معركة له في البر والبحر والحو، ويدفع الصمات الصهيونية الغضبية بغلاصه وأوكارها، ويتناضل أحدث الأسلحة والمعدات الحربية الأوربية والأمريكية، التي استعان بها الصهيونيون، قس بذلك عن روح منوبه عالية، ونجاعة نادرة، ومستبداء طيب .

وقد خضعت فقدرتم ذلك كله وقررت توجيه التعية إلى الجيش ومطالبة الحكومة أن تستمر في تقويته وتزويده بأقوى الأسلحة وأوفر اعداد .

( تملى من الرياسة حضرة صاحب السعادة الرئيس . وتولاها حضرة الشيخ الحرم أحمد بل باشا ) .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

وفيما يتلقى بينانية وزارة الحربية والبحرية ، أقول لنا في زمن تكون أموره على القوة، ولا سيل فيه للأمن والسلامة إلا إذا كان الجيش قادرا على رد العدوان .

تصادف حياة الأمم أوقات تعرض فيها سلابتها لخطر، فلا يصح البلاد منه إلا الجيش ، الجيش القوي الذي يستطيع أن يحمي الحمى ، ويصون الكرامة، وفي هذا السيل تبون التضحية، ويسهل بذل النفس والنفيس، ولهذا فإن أنظر إلى الميزانية التي تطلبها وزارة الحربية ، وفي قضى الرغبة في أن تضاعف ، وهكذا تعمل الدول عامة، فإن أكثر من نصف ميزانية الدولة تصرف على الجيش عن طيب خاطر ، لأن ما يزيد هو أن يصبح جيشنا قويا ، وهذا يتوقف على السلاح الحديث ، والتدريب الجيد ، والروح الشنوية العالية .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

لأن أحد لحكومة الحاضرة عاتبا بالجيش وأخص بالذكر معالى وزير الحربية ، للجهود الضخم المضى المتواصل الذي بذله ويذله لتدعيم الجيش .

الرئيس - إن حضرة الزميل المحترم يصدور في قوله عن الآية الكريمة " وذكرا فإن الذكرى تنفع المؤمنين " فهو مذكر لا ممت !

مقرة الشيخ الحرم أوسا محمد الطليح اسماعيل عزعوز - إن لي رأيا بأبيه . أقول إن كل هذه أمور تحتاج إلى بحث وقيص بل إلى درس وتفكير من دعوس كبيرة عجرة وعقول حليمة مفكرة . ومن يدعى لعم وحده - وخاصة في قضية أمة - فهو خطن في ادعائه وزعمه ، الله يقول " وفوق كل ذي علم علم " خصوصا أن البلاد تحتاج الآن مرحلة دقيقة في حياتها بل في المرحلة الأخيرة في حاضرها ومستقبلها ، سيتقرر فيها مصيرها إلى جبال عديدة .

فذلك أرى أن يكون الموجه للسياسة في البلاد جميع أصحاب الأفكار الناجية والآراء الصائبة والقلوب المطفئة الخالصة والنفوس الحليمة الواسعة وطينا أن تظهر قلوبنا من الإحقاد ونفوسنا من الأراض والأمراض ، وأن تقف البلاد جميعا قوة متحدة وصفا واحدا في مواجهة ما يهدد من أخطار ، خصوصا وحل رأس الأمة اليوم ملك صالح محب لشعبه مخلص لوطنه مقدس لحرق بلاده ، يسره أن تتحد القوى وتتآلف القلوب . ( تصفيق هام ) .

بل هو حصن الأمة الحصين الذي تهرع إليه البلاد إذا حزب الأمر واشتد الخلاف بين الأحزاب ، فإذا هو الزمان الماسر والقاتل الحكيم، ونذكر ولا ننسى، بل يجب أن نسيبل ذلك الموقف التاريخي الراجع الذي وقفه جلالة المغفور له الملك فؤاد الأول في عام سنة ١٩٣٦ ، إذ رأى يتأقب بصره ويعد نظره أن مصلحة البلاد في اتحادها وتضامنها .

فأمر رئيس ديوانه صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا باستدعاء الزعماء والرؤساء ودعى المحاكم في هذا البلد ، فاجتمعوا جميعا في حضرة وأحكام بكتلة الوطنية الخالصة ، فخرجوا من لدنه وقد صفت قلوبهم فاجتمعوا جميعا حول مائة واحدة ونحت فكرة واحدة ، بل ونحت راية واحدة هي راية الوطن المقدس ، فخرجت مصر بعد قليل من الزمان بقصد معاهدة التحالف بينها وبين بريطانيا ، فإذا كان الاتحاد في عام ١٩٣٦ لازما لقد معاهدة فهو اليوم لزم لإنهاء هذه المعاهدة وإزالة ما فيها من قيود وأغلال .

وإذا كان تضافر القوى والمسلم في ذلك السام واجبا فهو اليوم لوجب، ونحن بصدد استكمال استقلال البلاد ومواجهة ما تخضض عنه الأيام المغلبة من أخطار .

قال تعالى وهو أصدق القائلين :

" وإن هذا صراط مستقيما يتبعوه . ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سيله . ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون "

والسلام عليكم ورحمة الله .

( تصفيق ) .

أما عن الجيش المراتب ، فقد طليت في العام الماضي إدماج الجيش المراتب في الجيش العامل ، وتصدل قانون التجنيد فيما يخص الجيش المراتب بما يتفق وهذه السياسة ، أمي تجنيد الشبان جميعا لهذه القوات ، ثم يؤخذ منها ما يلزم للجيش العامل ، والباقي يكون تحت طالت للجيش العامل واحتياطيه . ثم تكون وحدات الأمن الداخلي وحماية المواصلات من بين أفرادها . وكذلك يمكن تدريب بعض هؤلاء على مقاومة الطائرات ، كما يمكن لمراسلهم وقت الحرب إلى مسكرات صد الحصار ، وفي هذا ضمان لتجنيد وتدريب كافة أبناء الشعب حتى يقوموا بواجبهم في حالة الحرب .

وأرجو أن ينفذ مشروع المدرسة الحربية الإعدادية لتأسيس الحاجة إلى هذا المعهد الذي كان لمرصة من شيد قبل مائة عام . مثل هذا المعهد سيخرج للبلاد نخبا عسكريا ممتازا من الضباط الذين تشرّبوا بالروح العسكرية ، فيكون هؤلاء أساس الجيش القوي وأمل مصر في غدها الحافل .

أما عن الجيش الاحتياطي ، فقد سبق أن أثبت لحضراتكم أن عماد الدفاع عن البلاد هي القوات الاحتياطية ، التي دربت مدة الخدمة العاملة وتم تسميتها ، وأن قانون التجنيد الجديد حدد الخدمة العسكرية الإلزامية بأربعين شهرا ، ثلاثة بالجيش العامل ، وثلثتها بالجيش الاحتياطي ، وهذا معناه أن الجيش الاحتياطي نحو ثلاثة أمثال الجيش العامل ، فإذا كانت قواتنا العاملة قد وصلت إلى مائة ألف ، صف وعسكري ، فالقوة الاحتياطية ستزيد عن ربع مليون عسكري .

ولاحظت أنه مدرج بميزانية هذا العام مبلغ ضئيل جدا لثلاثة ألوية احتياطية ، أي تسع كتائب من المشاة ، وكان يجب للائتفاع هؤلاء الجنود المدربين أن تدرج الاعتادات الكافية لتنظيمهم كوحدات الجيش العامل تماما ، وتدريبهم جميعا مدة شهر في العام ، كما يجب دمج الاعتادات اللازمة لتوفير الأسلحة والمعدات اللازمة لهم ، حتى إذا ما دعت الظروف تهيئة هذه القوة ، كانت كاملة التسليح والتدريب .

حضرات الشيوخ المحترمين ، طالبت الحكومة في العام الماضي بوضع سياسة ثابتة للجيش ، تتناول إعادة النظر في تنظيمه على أساس الفرق المشاة والفرق المدرعة . كذلك النظر في برامج التدريب بلحمه تدريبا عمليا وإقيا ، وإلى لا أزال أحاطل بذلك ، وأود أن تتعاون جميعا مهما اختلفت أرائنا السياسية في تنفيذها وعلى بعمل قرض وطني ، حتى يمكن الوصول بقوة الطيران والبحري والبحرية إلى المستوى الذي يتفق وموقعنا الجغرافي ، ولعلنا اليوم في أشد الحاجة إلى وضع هذه السياسة العملية ، فإن كفاية التنظيم والتسليح والتدريب هي أمي قايما ، وقد اطلعت على مسطور قليلة في كتاب " الدفاع عن الوطن " الذي وضعه أحد الضباط الشبان للتدليل على مطالب الجيش الحديث قال :

" إن شؤون العالم ما زالت تتطور على طول الفترة العسكرية ، فالعمل اللازم لتوق الحرب ، هو الاستعداد للحرب " .

لقد أسفرت معركة فلسطين ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، عن دروس وعظات جدية بالملاحظة والاعتبار ، ولعل أول هذه الدروس وأجدها بالتقدير هو خطر الاعتماد على التسير . فيجب عند وضع سياسة للجيش أو خطة حرية لعملياته ، أن تكون على أساس الاعتماد على النفس ، حتى لا تأتي الظروف الحربية والأوقات الخطيرة ، وننظر فلا نجد الحلفاء ولا نشعر بالأصدقاء .. وننظر فنجد أنفسنا وحدنا أمام خصومنا على حين غرة ومن غير مابق لخار ، فواجب الموقف كله وحدنا ، وتحمل الأعباء جميعها وحدنا .

كذلك نعلمنا من معركة فلسطين ضرورة تجهيز الأسلحة والعتاد وتوفير حاجياتنا قبل المعركة ، ما أن نضع أنفسنا تحت رحمة الغير ، وننظر الأسلحة " والجبهة " من الآخرين نخطأ جسم ، يجب ألا تقع فيه بعد اليوم ، وهذا يقتضي أن نشرع فورا في عمل مصانع للأسلحة والذخيرة الصغيرة والمتوسطة والتغذية مهما كلفنا ذلك .

وقد تبين لي من مشروع ميزانية وزارة الحربية هذا العام أنه مدرج ضمن الباب الثالث أعمال جديدة ٢/٧ مليون جنيه للبدء في إنشاء مصانع للأسلحة والذخيرة الصغيرة والمتوسطة ، ومصانع الفرقصات ، وجميع طائرات ، وهو مبلغ ضئيل ، ولكنه على كل حال خطوة لا بأس بها .

ونما يخص سلاح الجو الملكي ، فقد أثبت التجارب أن الطائرات هي عماد الحرب الحديثة في جميع العمليات الهجومية والدفاعية ، بل إنها أساس النصر في الحروب . وهذا يحتم علينا العناية بالسلاح الجوي الملكي وإثمه ليعمل ، بل ويشرف ، أن أمر لحضراتكم من عميق التأثير الذي شمر به عند ما سمعت بأبناء الحرب الجوية في فلسطين ، وما فصله طيارونا بالوسائل الذين هزتهم من قبل حين كنت مدبرا لسلاح الطيران الملكي ، وأدركت في تلك المرحلة قوة استمدادهم ، ومقدار ما ينتظرهم إذا ما جاءتهم الطائرات الحديثة . وإلى أعيب بالحكومة أن تزيد اهتمامها بتزويد هذا السلاح بالطائرات الحربية الحديثة ، وأن تبنى حيازة خاصة بمصانع وورش سلاح الطيران ، فإن الكفاية والبراعة المعروفة في مهندسينا وعمالنا جدرة بانتاج الطائرات في المستقبل .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

والآن أصدقكم على السلاح الجوي الملكي ، في خلال حرب فلسطين حدثت حدث لا بد وأنه من مشاهيركم وحاز تقديركم ، ألا وهو اشتراك البحرية المصرية في القتال وهجومها الموفق ، المرة بعد المرة ، على شواطئ فلسطين التي احتلها الصهيونيون ، وفي ظني أن كثيرين لم يقدروا أن في مصر مراكب حربية ، ولا غنيين في عمليات القتال البحري .

إذن لا بد لهذه البلاد من أسطول قوي ، فصر تطل على بحرين عظيمين ، وتملك قال السويس ، ولا بد لها من السيطرة البحرية في هذه المنطقة الإستراتيجية الحيوية .

## حضرات الشيوخ المحترمين ،

إن حرباً ثالثة ذات مجال مالي شاسع تجمع اليوم جميعها المنفردة ، ولن يكون من المنسرح تقادها ، نظراً لما بين المسكرين الشرق والغربي من خلافات سياسية . إن موقع مصر الجغرافي الذي يجعل منها مركزاً استراتيجياً هاماً في كل حرب كبرى ، يمتّ قِيام دولة مستعدة ، يكون في مقدمتها جيش من الطراز الأول ، وقوة جوية وبحرية تشد أزرها .

أما التدريب فهو إعداد الجنود للقتال بكفاية . والتدريب الجليد فوقت السلم هو الذي يكسب الحرب ، ولهذا ينبغي بذل كل جهد لإنجاح تدريب الجيش على المراحل المختلفة في التدريب الفردي ، والتدريب المشترك بالوحدات الصغرى أولاً ، ثم الوصول بهسداً للتدريب إلى مستوى الفرقة .

ويجب أن يكون التدريب شاملاً بمعنى أنه يجرى عند حدود مصر الشرقية والغربية ليتعود الجنود على أرض المارك المتظرفة وجوها ، وأن تتوافر جميع أدوات وحاجيات التدريب ، لكي يكون تدريباً عملياً كاملاً ، تحقّق البيانات العملية ، والمناورات النهائية واليلية .

والآن أصدقكم عن البعثات إلى الخارج :

لقد أتيج لي خلال خدمتي الطويلة في الجيش ، أن أقف على تطورات التدريب والتنظيم والتسلّح . ويسرني أن أنهي لحضراتكم أنه قد صار لدينا ضباط مدربون أكفاء ، وإخصائيون في جميع الفروع ، ولم تعد بحمد الله في حاجة إلى بعثات عسكرية ، أو خبراء عسكريين من الخارج .

غير أنني أرى إلزاماً علينا أن نبعث بعثات من ضباطنا الشبان إلى الكليات العسكرية في أمريكا وبريطانيا ، وأيضاً لإرسال بعضهم لشهود وسائل التدريب والمناورات . فهذه البعثات ضرورية جداً للتعود من كل هام وجديد في شؤون التدريب والتنظيم والتسلّح ، والثقافة العسكرية السامة .

هذا وإني أرجو أن يتم وضع قوانين التبعة العامة ، والنتيجة الجزئية ، ونصبة الوحدات ماجلاً .

## حضرات الشيوخ المحترمين ،

لقد صدر مرسوم ملكي بتشكيل مجلس الجيش الأمل ، وانتخب أعضاؤه ، كما تحدد اختصاصه ، غير أنه لم يجتمع مرة واحدة خلال السنوات الماضية ، لمباشرة اختصاصاته . فأرجو أن يباد النظر في المرسوم المذكور ، بما يتفق والنظم الحديثة المثبتة في الدول الأخرى ، والتوسع في اختصاصه بحيث يكون مسئولاً عن ترشيح وانتخاب الضباط الأركان حرب الذين يتقنون المراكز الرئيسية في الجيش المسؤولين عن تنظيمه وتدريبه وسدائه وأسلحته .

وتعلمون حضراتكم أن قانون الماشات العسكرية ينص على إحالة الضباط إلى الماش بتقدي من الإحالة بأعمار متفاوتة لكل رتبة . والآن ، ومع زيادة الجيش ، فإن الضباط الذين يحالون على الماش يكونون في سن مبكرة جداً في الوقت الذي اكتسبوا فيه الخبرة والدراية ، وبدأ الجيش ينقص خبرتهم .

وقد كان أغلب الضباط يمضون مدة خدمتهم بالسودان وأضيف لهم مدد إضافية إما مضاعفة ، أو نصف مام من كل مام ، فيما يكفل منحهم ماشاً كاملاً ، ومكافأة عن مدة خدمتهم التي تزيد على مدة الخدمة المقررة .

واليوم والخدمة بالسودان محدودة جداً ، والممدد الإضافية قليلة جداً ، فأرى أن يفتي هذا النظام ، وبالأخص لأنه مرقق للإزانية ، وأن يستمر الضباط في الخدمة إلى سن الستين .

## حضرات الشيوخ المحترمين ،

هذه ملاحظات وآمال ، أو لإن شتم فهي آمال الأمة أمثلها روح القومية ، وحسب الوطن ، راجياً أن يصل الجيش في عهد قائده الأمل إلى المستوى اللائق به وما كان له من عهد وسؤدد في عهد سائكن الجلمان المخفوف له رأس الأسرة العلوية الكريمة .

وأسأل الله أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير والفلاح في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم فاروق الأول ، حفظه الله .

( تصفيق ) .

## مقدمة الشيخ محمد صديق الدين الشولبي بك - حضرات الشيوخ

المحترمين ، في كل عام يطلع كل عضو من حضراتكم ملاحظاته عما تجر به الدولة من أعمال خاصة بالمرافق العامة . وإذا كان لأحد أن يتكلم في شيء فإن محور كلامه يجب أن يكون حول مرفق الأمن العام . فأقول لحضراتكم إنه في ركود شديد ولم يتناوله التجديد ، إذ المشاهد الآن أنه يحتاج البلاد موجبة من الإجراء ، ووقت لم تكن لوزارة الداخلية فيها لم تكن في استعداد لمواجهة . فنذ أربعة أشهر أقسمت البلاد إلى مسكرين : مسكر الحكومة ومسكر مضاد لها .

وكل ما أطلبه من وزارة الداخلية أن تنبه إلى ذلك في المستقبل ، وتعمل على استئجاب الأمن ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً . وأعتقد أن السبب في اختلال الأمن العام هو مزاوله من سوء إدارة التفيتش في وزارة الداخلية ، وسوء توزيع مفتشيها وعدم قيامهم بما يجب عليهم من واجبات ، وانحصارهم على الإعمال القاتنة التي لا نهدي على الأمن العام شيئاً .

وأضرب لحضراتكم مثلاً ، تعرفون حضراتكم أن بادرة التفيتش بوزارة الداخلية مفتشين موزعين على جميع جهات القطر ، وكما ننظر من هؤلاء أن يقيم كل منهم في إقامته ليكون مأمراً بالبحث بسلام كل شيء فيه ،

يعلمنا متوقنين على أوروبا ، ولكنها تتكلف ألقا من الجنيئات نحن أحوح إليها لعمري على أعمال أخرى ، كسيط مواهب القطارات وإصلاح القطارات القديمة وتغيير أجزائها التالفة من بناتم وشابر ، حتى لا تساعد قطارات تدمير من سحب من الدخان الذي يدخل إلى العربات فيضيق الركاب .

ويجب على وزارة المواصلات ، بدلا من أن تصرف آلاف الجنيئات في استيراد العربات الفارسة ، أن تهتم بإصلاح العربات التي تخرج هذه العربات ، حتى تصل في مواعيدها . كما يجب عليها أن تعمل على راحة الناس خصوصا في المسافات الطويلة ، وذلك بإتصاف المسافات بين المقاعد .

وللإطلاع أن هناك إسرافا في الزيوت والمازوت المستعملين في القطارات ، حتى إننا نراها مائلة على انعطاف المحمدية ويجب المحافظة عليها بالإدراك الزيت يساق من القطارات ، وإذا كان سبب ذلك يرجع إلى خلل فيها ، فيجب حل المصلحة أن تصلح الخلل .

وإنني أطلب وزارة المواصلات بأن تقرر بوليس للسكك الحديدية للعمل على حفظ النظام داخل العربات وراحة الركاب ، وأن تعمل على صيانة قاطراتها بجلب الآلات الثقيلة اللازمة لتلك الصيانة التي لا تتفق فيها الفرطة والمقطعة ، ويجب أن تهتم المصلحة بسائق القطارات ، وصدم كثرة تغييرهم لأن طيهم يتوقف إلى حد كبير تجنب الأخطار الكثيرة الحدوث الناشئة من جهل بعضهم بمجاله القاطرة التي يقودها وما فيها من عيوب قبل القيام بها .

نرجو أن تعمل وزارة المواصلات على تحقيق الملاحظات التي أبديتها لإصلاح حالة السكة الحديد ، حتى لا يتكاثف الناس ويستعملوا "الأوتوبيسات" وهوسائق القطار الأخرى ، مما يقلل إيرادات السكة الحديد . كذلك لاحظ أنه لا داعي لأن تجري سيارات نقل الركاب إلى جانب خطوط السكة الحديد ، لأن ذلك "إرباضا" لإربادها ، ويجب أن تبقى هذه السيارات مقصورة على النقل في داخل البلاد التي بها طرق ريفية ممهدة .

انتقل إلى الكلام عن الطرق ، وقد لاحظت أن الطرق تمهد بالمكدام ولكنا لاحظنا أنه لا يمر أكثر من سنة إلا وتهدم هذه الطرق وتقسو حالتها وتصبح غير صالحة للاستعمال ، وتضع الصفقات التي اتفقت عليها هيأه متشاور . وكنت أفضل أن تبقى هذه الطرق بجوانبها الأولى دون إصلاح أو تمديد ، حتى لا تتفق عليها هذه الصفقات الطالفة دون أن تستفيد منها شيئا . كذلك لاحظت أن الطريق من مصر إلى قلوب مديد يتصف بمكدام ، ولا أدرى لماذا لا يجد هذا الطريق تمجيذا كاملا حتى يصبح صالحا للاستعمال . فلا يتكبد المسافر ما يتكبد الآن من مشقة وعناء ، وبخاصة ونحن ندفع تخلف أنواع الضرائب كاملة وبعضها إلى جانب الرسوم التي تقاضاها مجالس المحافظات ،

ويجب ألا يقتصر عملهم على مجرد التفيتش الشكل أو حضور لحان الشبانات لتدبير السند ومشايخ البلاد ، وكذا يعرف أن مفتش الداخلية في الماضي كان له روعة وهيبة ، وكان يؤدي واجبه نحو الأمن العام بكل صدق وإخلاص . فكان يحيط بكل حوادث إلتيمه ويستمع إلى ما يصل إلى علمه من شكوى ، وكان لا يرحل إلا بعد أن يلقى جيبته تقريران أحدهما يرفعه إلى مدير الأقليم والآخر إلى وزير الداخلية ، وكان المفتش في الماضي لا يحرقه عود الموصلات في سبيل ثأدية واجبه .

إن وزارة الداخلية هي الأداة التنفيذية لجميع الوزارات من مالية وأشغال وصحة وغيرها . ومع ذلك فلها نطق وكيلان ، في حين أن وزارة المعارف لها أمانة وكلاء . ونسأل من السبب في ذلك يقولون هذا وكلل تنجم الثاني وهذا وكلل التلميز الإلزامي وهذا وكلل تعليم البنات وهكذا . أما الداخلية وهي الدمامة وحجر الزاوية في بناء الدولة ، فلا الأمر فيها يقتصر على وكيلين ، مع أن الصامرة وسددها تحتاج إلى وكيل . فالذي يجب هو أن يكون في وزارة الداخلية وكلاء وزارة للإشراف على العمل السياسي والمباحث لحائية ومجالس المدرجات وغير ذلك من فروع "وزارة الإدارة" ، وذلك لتتبع وزارة الداخلية صلة جميع ما يجري في المملكة المصرية .

لقد تفق المحرمون في أساليبهم الإجرامية ، وقد شاهدت البلاد في الآونة الأخيرة ما وصلوا إليه من إجرام . فرائد السيارات المحملة بالمتفجرات تنفجر واحدة تلو الأخرى أمام دار روعة النحاس باشا ، وأخرى أمام دار شركة الاتصالات الشرقية ، وأعتقد أنه لا يمكن أن نطمح الحكومة على ذلك لأنها فوجئت مفاجأة بهذه الحوادث ، ولم تكن مستعدة لها ، والذي يجب عليها الآن أن تتخذ من طرق مقاومة الإحرام ، ولو باستعمال الآلات والسيارات والموتوسيكلات ، بشرط فرض رقابة شديدة على استعمالها كيلا يستعملها الموظفون في أعمالهم الخاصة . وبذلك يتمكن رجال الأمن من الحد من هذه الموجة التي تتجتاح البلاد فيطمعن الناس على أرواحهم وأموالهم ، وتكون مقاومة التهريب مجدية ، فلا تبقى هذه المقاومة عهود: بوساطتها التي لا تتفق مع العصر الذي يعيش فيه العالم الآن .

وأعتقد أنه يجب علينا أن نوفر لوزارة الداخلية الوسائل اللازمة لتتبع هذه الأعباء ، وإلا فلا تكون لها فائدة وهي العمود النقي في بناء الدولة . ولم يكن بعد الوقت الذي تنفصل فيه ، ويقولون إننا قضينا على القرضي لمجرد التوفيق الذي صادقه وزارة الداخلية في الكشف عن الخنازير والمتفجرات المدفونة والحياء ، أوفى التبع على كثير من المحرمين والمشهورين ، ويجب في احتفادي أن نتكلم بأمر دينا ، ولو أقتضى الأمر أن نضحي بالنصف الفاسد في سبيل صلاح النصف الآخر وفلاحه .

انتقل بعد ذلك إلى موضوع الطرق والكباري والسكك الحديدية ، فأقول أريد أن لا يمر . فوزارة المواصلات تقدم على مشروعات كثيرة من زيادة خطوط القطار لأنها تفتح طرق جديدة للشرق والوسط الخوف العلوي وسط القطار ، وهذه المشروعات ما هي إلا عمل جهل

كذلك لاحظت أن الحصول على ثلاثية المدارس في هذه الأيام والسبب حصول ضياع لا يمكن مطلقاً تسليح الطالب بالمدّة "الكافية" من العلم. ولا شك أن حضراتكم تلاحظون أن من يتكلم للماء والراعيين في مختلف العلوم والفنون، ولعل ذلك راجع إلى أنه في أيامكم كانت البرامج أقوى مما هي الآن، كذلك لم يكن نظام الملاحق ونلاحق الملاحق التي ابتدعت هذه السنين الأخيرة. وكان من نتائجها أن يتخرج الطالب وغو ضعيف الحصول قليل العلم في الوقت الذي تحتاج البلاد فيه إلى شريحة قوية سليمة مزودة بالعلوم والمعارف والفنون، وأرى في هذا الصدد العمل على إلغاء الملاحق، وأن لا تخشى الطلبة إذا خطرونا هذه الخطوة، حتى نمد البلاد حياة منظمة قوية، وأن نعمل على انتشار العلم لنخرج رؤوساً مفكرة تستفيد منها البلاد، وكذلك نكسب من إلغاء الملاحق تلك الصفقات الطائلة التي تتفق في هذا السبيل.

انتقل الآن إلى الكلام عن وزارة الشؤون الأجنبية. فقد لاحظت أن الوزارة قد أصدرت عدة تشريعات عمالية كان من نتيجتها أن أقبل الفلاحون وأهل الأرياف على المدن الكبيرة للاشتغال بمختلف الأعمال، تاركين وراعتهم الأراضي الزراعية خالية من الأيدي العاملة.

وقد فكرت الحكومة في توزيع بعض الأراضي الزراعية على صغار الفلاحين، وهؤلاء لن يستطيعوا أن يقدموا الحكومة كيات المحبوب التي تتطلبها منهم، بينما في مقدور أصحاب الانطاعات الكبيرة أن يقدموا بهذا. إذ كره لحضراتكم أني وجدت مقداراً كبيراً من الفصح المطلوب مني ومن غيري من صغار الفلاحين، وكان أولى ألا تقلد البلاد الأخرى في هذه النظم الحديثة، لأن ذلك يصيب البلاد بأذى كبير. وكان من واجب الحكومة بدلاً من أن تقوم بهذه التشريعات والنظم المبتذلة أن توفر للفلاح الصحة والعلاج الكافي، حتى تسلم أجسامهم، وتصح أبنائهم فلا يمشون عالة يتفكرون ما يجود به عليهم الحكومة من مال.

انتقل الآن إلى الكلام عن الري والصرف ومراوى الترع، فأما في حالة شديدة إلى نهاية الحكومة ...

**مقرر الشيخ محرم محمد حسن الصفاقى بأشأ -** لقد استنفذت حضرة الشيخ المحترم الوقت المحدد له في التلاحة الداخلية للكلام، فنرجوه أن يفتح الفرصة لغيره من حضرات الأعضاء حتى يمدوا آراءهم وملاحظاتهم.

**مقرر الشيخ المحترم صمويل البرن الشومري بك -** إني على استعداد لأن أترك المنبر، إذا كان حضرة الشيخ المحترم المشاوي يشار يريد الكلام.

**مقرر الشيخ محرم الدكتور محمد حسن عيسى بأشأ -** أعتقد أن الأئمة الفاضلة لا تعطى حضرة الشيخ المحترم أكثر من نصف ساعة للكلام. وفيه انتهت هذه الجلسة.

انتقل الآن إلى الكلام عن وزارة الحربية والبحرية. فقد لاحظت أن الحكومة استصدرت من البرلمان قانون التجنيد الإجباري، ولكنها لم تعد العلة الكافية الصالحة لتنفيذ هذا القانون. ولو أنها احتفظت بالنظام القديم، وهو نظام القرعة الذي كان يد من ميزانية الدولة أموالاً كثيرة، فربما كان هذا أصح وأفضل. ولكن الحكومة عملت في هذا المجال كما تعمل مصلحة التنظيم عندما تترج ملكية أحد المباني لمصلحة العامة، ثم تقف عند هذا الحد. فلا هي تهدم وتبني للعرض الذي كانت ترواه ولا هي تترك لأصحابه الأصليين يستغلونه ويستفيدون منه وتوفر على نفسها هذه الصفقات التي تحبها. أعود فأقول إن الحكومة استصدرت قانون التجنيد ولم تعد لتنفيذ العدة اللازمة من ثيابات وخيام وملايش لمهندوسن الأسلحة والمعدات الحربية اللازمة لتدريبهم، وغيرها وغيرها، مما تتطلبه حاجة الجيش. وأعتقد أن وزير الحربية لا ذنب له في ذلك، فلو أن الحكومة أعطته المبالغ اللازمة لتنفيذ هذا القانون وغيره لما تردد لحظة واحدة في إنشاء جيش قوى يحمونه وأسلحته ومعداته وتكاته وغير ذلك.

وأرى أنه يجب على الحكومة أن تقوم بهذا الواجب أو تعود إلى النظام القديم. وهو نظام القرعة، وقد كان يخرج منها في كل سنة نحو مئتين ألفاً لا يفضلون الجندية، فضلاً عما خسره الحكومة بإلغاء هذا النظام من بدل الاقتراع مما كان يبلغ مئات الآلاف من الجنيحات، وهذا المبلغ كانت تستطيع الحكومة أن تنفقه على المرافق العامة للدولة. كذلك لم تعمل الحكومة شيئاً بالنسبة للبرلمان الموجودين في مختلف أنحاء البلاد وتركزت موضوعهم دون أن تبت فيه، ودون أن تسميه أي اهتمام، مع أن عليهم ما على المصريين من واجبات ولم ملهم من حقوق.

انتقل بعد ذلك إلى الكلام عن وزارة المعارف. فقد أنشأوا مساكين للطلبة الجامعيين، ولا شك أن هذا عمل عظيم، ولكن بقدر ماله من منافع بقدر ماله من حسيب كبيرة. فلا يخفى على حضراتكم أن الطالب الذي يجوع في هذه المساكن يستطع أن يرشو البواب بمشقة قروش، ليسهل له أمر الخروج والدخول في ساعات متأخرة من الليل. وهذا لا شك مما يتنافى مع الفكرة من إنشاء هذه المساكن، لأن في ذلك مضية لأوقات التلاميذ بالسرور، وعدم استدراك دروسهم، وترك الفرصة لهم لارتياح الملاحه الليلية والمراقص، وما إلى ذلك من مفاسد. ولا شك أن هذا لم يكن الغرض من إنشاء هذه المساكن، وإن كان إنشاء هذه الأنظمة قد تشبهت بما تفعله البلاد الأوروبية، فيجب أن نضع النظام الذي هو هؤلاء الطلبة من هذه المفاسد التي أشرت إليها.

ومن رايحة أنا إننا لو حظ على بعض الطلبة سلوك هذا الطريق الموعج، وعدم الخضوع للنظم الصالحة التي توضع لهذه الغاية - فيجب أن يخرج هذا الطالب من الانتفاع بالإقامة في هذه المساكن، ليكون مرة أخرى للطلبة، وهذا من التفتن الجامعات الأوروبية التي قلنا فيها هذا النظام، **يقل جاشي كاشي وأحمد الطوبه**.

وقد ثبت من الجواب أن الشخص الذي كوكت أميته عندما تنقطع صلة بمطالبة الكتب والدراس يوجد أميا كما كان ، وهذه الجواب مقروءة ، وذلك طلت علينا المحكمة منذ خمس سنوات بقانون لمكالفة الأمية ، ونشر الثقافة العامة بين الكبار . فقد قيل في مذكرة هذا القانون إننا نريد أن ننقص الأمية من طوفان : تكافؤ أمية الصغار ، فلما خرجوا إلى المحيط الجكار اتصلت ثقافتهم ، وكوكت أميتهم ، وإن تحلقوا من دور التعليم تتكافؤ في خارجها لتكافؤ أميتهم . ثم تحفى السنوات ولا تقدم .

لقد خرجت بولونيا من الحرب النظم الأولى سنة ١٩١٨ ، وكانت تحت نير الحكم الروسى والألمان ، وكان فيها ما يقرب من ٨٠٪ من الأميين ، وتعلمون حضراتكم كيف كانت الأمية وقضت عليها في عشر سنوات . لقد كانت الأمية بكل الوسائل واستعملت في سبيل ذلك جميع الأمكنة حتى إنهم استعملوا في ذلك عربات السكك الحديدية ، ولقد فرض على الكبير أن يعلم الصغير وعلى صاحب العمل أن يعلم عماله ، وعلى رب العائلة أن يعلم صغاره ، وأعلنت حرب شواء على الأمية حتى زالت بعد عشر سنوات . ونحن لا نزال نكافؤ الأمية فلا ننقص منها شيئا ، ولا يزال يقدم إلينا اقتراح بقصر حق الانتخاب على المدنين بالقرى والكافة فيريد على ذلك بأن الأخذ بهذا الاقتراح يضع على أكثر من ٨٠٪ من أهل البلاد حق الانتخاب . ولا نزال نشترط في قانون العمد بأن يكون العمد مدنا بالقرى والكافة . يقال إننا لن نجد عمدا كافرين يعرفون القراءة والكتابة . إن هذه وصمة لا تزول إلا بعمل جدى .

يقال لابد من إعداد وسائل الثقافة من أمكنة ومن أساتذة ذوي مؤهلات عذاته لابد من إتقان المال الطائل في هذا السبيل ، مع أن الأمية يجب أن تكافؤ في مصر على طريقة حرب الصصابات ، لأننا نلاحظ حتى نجد جيشا كامل العمد من أساتذة متقنين مزدوين بالمعلومات العالية والأمانا التي تتوافر فيها السعة والصحة .

يجب أن نستعين هذا الترفق إلى مرحلة أخرى ، ونبدأ أولا بأن نثقل الشعب من حالته إلى شعب مستعير ، ثم بعد ذلك نتصافر في الإصلاح ، ونرفع بمستوى الشعب .

إن مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية والمالية ترجع إلى أننا لم نمد شيئا مستعيرا ، ولذلك تسن القوانين تبذل الجهود للتخلص منها فتصعب حيا على ورق . نعالج الأوضاع الاجتماعية فثقل الماشقة والمنت لأن الشعب غير مستعير . نضيق بالمدنيين وقول إن في مصر أزمة مدنيين . ذلك لأن المحيط يحيط جهل فلا تنفسر بمجانبة إلى علم أو متعلمين ، ونحن في ذلك كأننا نخرج الكساد من مصانع تقيها في أعالي النيل حيث تقوم هراة لا يشعرون بمجانبة إلى الكساد ، ثم تقول إننا ما نقتجه يزيد على حاجة الشعب .

إن الشعب الباعل لا يعمل ولا يفسح المجال للمدنيين ، ونحن لا نزال نعيش على مستوى ثقافتنا المنعطف ، إذ لا تزال نسبة المتعلمين في الصعيد ٦٪ وتمتلك هذه النسبة في الريف إلى أقل من ذلك .

مضرة الشيخ المزمع حر من المسماري باشا - أوجو حضرة الشيخ المزمع أن يترك لنيره من الزملاء المجال ، لينكسوا ويبدأوا كرامهم اكتفاء بما أدلى به من ملاحظات كثيرة من أكثر الوزراء .

مضرة الشيخ المزمع صلاح الدين الشوربى بك - على كل حال لم يبق من كلتي إلا الكلمة صنية .

مضرة الشيخ المزمع حر من المسماري باشا - الواقع أن حضرة الشيخ المزمع قد تجاوز حقه في الكلام .

مضرة الشيخ المزمع صلاح الدين الشوربى بك - ملاحظي الأخرية تتلق بمسألة العرف وهي تمتعا جيدا ، وقد لاحظت أن الحكومة تتشوق الصارف للمنع الذي تأخذ منه ، ولكنها لا تسبل عملية العرف مما يترتب عليه أن تترك المياه وتتصاعد منها الزواجر الكريمة ، مما يضر بالصحة العامة ، ويترتب عليه انتشار الأوبئة والأمراض . ولقد أوجه نظر الحكومة إلى ملأنة ذلك . ( تصفيق )

مضرة الشيخ المزمع حر من المسماري باشا - يشرق أن إلى زميلي حضرة الشيخ المزمع صلاح الدين الشوربى بك في كلمته ، ولو أنه لم يترك مبالا لقال ، ولا مجالا لسلال ، وأساط في كلمته بكل وزارة .

حضرات الشيوخ المحترمين ، إنني لن أبلبل عليكم وإنما أنا في موقف هذا انضمام اللجنة المالية غير متكر جهدها وإخلاصها في أداء مهمتها ، ولكني كنت أطمع منها بتقريرى زواجر الثقافة والاجتماعية ، فهي وإن كانت قد تكلمت في الاقتصاديات فكلهم أن الوضع الثقافي والاجتماعي في البلاد أثره في اقتصادياتها ، وإننا ما دمنا لا نرتكن في سياستها العامة في تصريف أموال البلاد وتوجيه نشاطها على أساس صالح من الثقافة العامة الشاملة ، ومن مستوى اجتماعى مناسب ضاعت كل جهودنا الاقتصادية جتا .

تلمست في همة اللجنة المالية حديثا من الجهود التي بذلت في سبيل نشر الثقافة والعمل على خلق شعب مستعير فلم أجد دعوة قوية صنيقة لصديق هذا القرض ، وحشدا للجهود المالية وضربها في سبيل تحقيق هذه الرسالة . وإننا ونحن في منتصف القرن العشرين لا تزال البلاد تتم به ٩٠٪ من الأميين أو نحو ذلك . وفي ٩٥٪ من الأليات . وإن قيل في بعض الإحصاءات إن النسبة وصلت إلى ٨٠٪ أو ٧٥٪ فنادخلوا في صميمها نجسوا أن ال ٢٥٪ الذين كوكت أميتهم عاد منهم حوالي ٢٠٪ أميين . وإننا نكلم من فوق هذا المبر من علم وغيرة وتجربة ، فانه لا يكتفى أن تكافؤ الأمية بين الأفراد . بل يجب أن نجلب الشخص أن يلق في محيط أى فيريد أميا كما كان .

جانبه في خدمة المصلحة العامة . ثم تأتي في سياسة التعليم العام وتكيف الشعب فتنص قواعد يجب أن تقرها الحكومة كما تقرها معاهد التعليم الحر ، وذلك لا يوجد في مصر تعليم حر ، إنما هو تعليم بكل أوضاعه ومناهجه ونظمه وامتحاناته ، مع أن المقصود من التعليم الحر هو أن يكون خرجا من هذا "الروتين" الحكومي إلى سياسة عامة شاملة يسودها التنوع .

لكل هذا نجد التعليم الصناعي والتجاري في المدارس الحرة ضعيف الأثر إذ أصبحت هذه المعاهد كلها تقتصر على نظام التعليم الابتدائي والثانوي وأصبحت تتعاون مع المعاهد الأولية على حل مشكلة الإقبال ، وليس لما ذهب هذا إلى حد آخر ، بينما يجب أن يكون هدف التعليم الحر هو العناية بتنوع المعنومات بما يلائم أغراض الكفاة .

لقد كثرت عدد المدارس الثانوية وأخرجت الألوف فلم يملوا لمواجهة الحياة لأن التعليم الثانوي إنما يعد لمرحلة أعلى ، ولذلك اتجه الكثيرون منهم إلى الجامعيين حتى ضاقت بهم وأصبحت كأنما هما دور السبيل .

انعدمت قناعات البحث ، وانعدمت المكتبات للاطلاع ، وانعدمت صلة الأستاذ بطلابه ، وانعدمت البحوث العلمية والتوفر عليها ، وانعدم الاتصال بين الأستاذ وطلابه في معاهدنا العالية ، ولم يعد الأستاذ يستطيع أن يوجه تلاميذه بتوجيه الصحيح ، وكان كل ذلك نتيجة الإقبال وتوسع نطاق التعليم ، لأن التعليم النظري أقل كلفة ، فيحضر عدد من الطلاب يستمع إلى المحاضر ، ولكن التعليم الفني ، وهو يحتاج إلى استمدادات خاصة من ورش ومعامل ، كلما صدق بطلابه ، حلت أزمته على حساب الكليات النظرية ، حيث يجتمع ألف أو ألفان يستمعون إلى أستاذ واحد بينما التعليم في الكليات العملية يحتاج إلى معامل وهي لا تتسع بقبول عدد كبير من الطلاب . وقد يكون الضيق راجعا إلى عدم القدرة المالية ، ويجب أن تكون الميزانية أول ما توضع ، توجه إلى التعليم ، وأن يكون لتعليم السليم الصحيح الخط الأول من الميزانية ،

وأن تكون هناك سياسة تحظى بتوجيه قوى الأمة إلى مختلف مرافق التعليم . وعلى الأخص ذلك التعليم الذي له أثره في الحياة الاقتصادية ورفع مستواها وتكسيف العالم في خدمة الصناعة والزراعة والتجارة . ولذلك بقينا في مراقبتنا العامة نعمل في أضيق الحدود ، وبقيت الصحراء هي الصحراء .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

أرجو ألا يكون هذا الميزر كبير هيئة الأمم المتحدة ، يلي من فوقه كل خطيب ما يراه ثم لا يتبع قوله آتيا ويؤسفني أني قد قلت كلاما من هذا النوع كان يبعث في صدري من سنين مضت وسمعه كافة وزراءنا ونحسوا له ، ووجدوا بقيقته لكنني أرجو في هذه المرة أن أجدقول هذا أثر إن كان صحيحا مقننا ، وإلا فيجب على الحكومة أن تحق على هذا الميزر لند أقوالى . أما أن ألقى كلاما ينتهى الأمر به إلى المضطربة شئت لها ثم تطوى ، أو إلى وعد ياتي ثم يطوى لأن هذا لا يستقيم به سياسة عامة ،

ومع هذا فانا نبذل جهودنا في نشر الثقافة في المدن والواصح ، فثنا في ذلك مثل وجب جهد في إثارة غرفة معينة عتله فيضف إلى أنوارها نورا حتى يضيئ نورها البصر بينما تقفل باقي غرف المتزل مظلمة ، إنما تضم للنور كله في غرفة واحدة بدلا من توزيعه على الغرف كلها ، كل شيء يصرف على العاصمة فيستمتع سكانها الذين يملكون مليونين بمجم الخيرات فثنا لم معاهد التعليم المختلفة بينما لا يتنج باقي سكان القطر وعددهم ١٧ مليونا شيء .

لذلك قبل إن مصر شبيهة بطنل رأسه مخضمة وجسمه ضئيل ، ومثل هذا النوع من الخلوقات فلما يحميا حياة سليمة .

كنت أعتقد من اللجنة المالية - ولقد اختصتها مع الحكومة - إن تسأل الحكومة ماذا فعلت في سبيل نشر الثقافة العامة أو لتعليم النش ؟ وهل يزال التعليم في البلاد قائما على أساس معاهد تضيق بين فيها ؟ وهل تزال المشاكل تحمل أرباعا في أضيق الأوقات ؟ لقد وجد للحكومة منفذ لنشر الثقافة وهو الجامعة الشعبية أو مؤسسة الثقافة الشعبية وهذه لا يبعدها وقت أو مكان ، يمكن أن تكافح من طريقها جهل هذا الشعب في هراة إذا اختمرت في الرف ، في كل مكان ، وأدت رسالتها .

ومع ذلك فان هذه الجامعة أنشئت منذ أربع سنوات ولا تزال اعتاداتها ضيقة ، وأظن الظن أنها ازدادت هذا العام ضيقا ، في حين أن هذا النوع من الدراسة في البلاد الأخرى علم الشعب ، وكشف عن استمداده ، وتخرج كثيرا من الرغما .

وفي هذا النوع من الدراسة يمد من تضيق به المعاهد الأخرى منفذا لتعلمه ، ويمكن لمن اضطره ظروف الحياة إلى العمل مبكرا فلم يتابع دراسته أن يدرس حتى يصل إلى المرحلة النهائية ، فيجمع بين شؤون الحياة والثقافة .

إن هذا النوع من التعليم كان جذريا بوزارة المعارف أن تخصص له نصف ميزانيته ، وأن تعد قليلا في سياسة إنشاء المعاهد التي يحدد فيها العدد ، والتي توجه إلى الأعداد واللغات والشهادات .

والواقع أنه يجب على وزارة المعارف أن تنمي هذه الناحية فتخلق بذلك التوازن .

إننا نعيش يا حضرات الشيوخ المحترمين في وضع استعراضي ، ترف في العلم وترف في التعليم . تضم الجامعات - ومستضاف إليها جامعة الخلق حوالي عشرين ألفا من الطلبة . بينما لا تزال نسبة الأمية في البلاد ٩٠٪ ، وكيف يمكن أن نوفي بين هذا الترف وبين هذا السواد الجاهل من الشعب ؟ يتكلم المتكلم فلا يجد سامعا ، ويدعو الداعي فلا يجد مجيئا ، ويكتب الكاتب فلا يجد قارئا ، وتقوم الحكومة بمشروعات ، فلا يجد هوتا من الشبهة التي يمكن أن تملأ أصفارها وتلده السيرة إلى أن يكون من

الموضوع الثاني هو وزارة الشؤون الاجتماعية ، لأنها هي السند الثاني للمستوى الثاني . ولقد سمعت أخيراً من محال وزيرها ما أثبت في أنه يعرف تماماً رسالة هذه الوزارة . ولكن الواقع أن الوزارة لا تتبع سياستها العلمية ولا يخطر على بال أن وزارة الشؤون أقبلت لتصلح المجتمع ، فالجميع لا يصلح بها وحدها ، بل يصلح بالتعاون بين الوزارات والمؤسسات المختلفة . ومن واجب وزارة الشؤون الاجتماعية رسم السياسة والإشراف والإعانة . لذلك نادى البرلمان دائماً بأن تخفف هذه الوزارة من حيثها ، ولا تشغل بالموظفين والتربيات والتفغات والموظفات والتحققات ، وأن تعرف رسالتها ، فهي وزارة درس وتوجيه وإشراف .

هذه هي الرسالة التي تؤيدها الوزارة الآن ، ومن التواهي للدولة حقا أن في البلاد جمعيات قامت قبل إنشاء وزارة الشؤون يشغل فيها رجال وسيدات ، يعملون بكفائاتهم ووقتهم ومالهم لتغير هذا البلد .

وقد طلب البرلمان إلى وزارة الشؤون أن تضع الصبء فوق هذه الجمعيات التي أصبحت نموذجاً يستند به ، لأن الوزارة تنفق الكثير والقيمة ضئيلة ، فإذا ليست بالنتيجة التي تصل إليها هذه الجمعيات . ومع ذلك انتفعت الاعانات التي تمنح لهذه الجمعيات وهي تنقص في كل عام .

قد فرضت ضريبة برمحصل ، ولا تنفق من الإعانة لجمعيات الإيمايع يسيرة . إذ بلغت الاعانات التي تنفقها وزارة الشؤون لجمعيات نصف ما كانت تنفقه عليها من قبل . فالجمعية التي كانت تصرف لها إعانة قدرها ثلاثون ألف جنيه ، يتكفى بصرف ثلاثة آلاف جنيه لها ، مع أن هذه الجمعيات سند وزارة الشؤون في أداء رسالتها ، وكان من واجب الوزارة أن تساعدها وتشد أزرها وتدفع عليها ، لتوفر لها نفسها نفقات كثيرة ، فإن قرشاً واحداً تنفقه الوزارة تقابلها الجمعية بمائة قرش .

إن هذه المؤسسات قامت في مصر لمكافأة الفقر والمرض والجمل ، والارتفاع بالمستوى الاجتماعي بما تنفقه . وإلى أسافل : ليس من حق وزير المالية ، ومن حق بلدي المالية ، أن يطلبوا وزارة الشؤون الاجتماعية بأن تلبوا إلى الجمعيات للتبؤ بهذه الأحماء ؟ فهي إذ تقدم إلى هذه الجمعيات قرشاً يراد إلى المجتمع مئات . ولما لا تريد الاعانات المخصصة لجمعيات إلى نصف مليون لتقابلها الجمعيات بملايين الجنيهات ؟ بدلا من أن تكون ميزانية وزارة الشؤون المرحفة بمرتبات الموظفين ؟

وإني أحرص على ملجأ في الدائرة الثالثة ، وقد طلبت من وزارة الشؤون الاجتماعية أن تقل عن مؤسسة ، تشرف رياضة رئيسها حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا ، على أن يكون تحت الوزارة من هذه المؤسسة بدون موظفين ، حتى لا أشغل عنه المرتبات الضخمة دون أي إنتاج . فلتكن سياسة الوزارة أن تفي بالخدمات الاجتماعية جميعها على حق

الجمعيات ، وأن تكون مهمة الوزارة مقصورة على أمرين : أولها ، أن تنهى بدروس الحالات ومشاكل وتحرى الوسائل التي تنهيها الأمم المتحضرة (رفع مستوى الشعب والثاني إيجاد ميزانية من الإعانات تعطى للهيئات والمؤسسات تحت إشراف الوزارة ورقابتها ، لكي تؤدي إلى المنهج والخطوة التي تهدف الوزارة إلى تحقيقها ، وعلى الوزارة أن ترسم خريطة مجتمع سليم ، وأن تكون خطتها تحقيقها ، لا أن ترعى الانحلال وتتكلم من الترف والمظاهر الاجتماعية التي لم تصل إلى مستواها بعد . ولا يجوز أن تكلم الحقيقة ويجب أن تصارح ، وأن نعلن أننا الواجب أولاً هو الانخراط بسواد الشعب ثم النظر في المكالات والجميلات .

هذه الكلمة هي التي أردت أن أقولها مختصا ، حالاً أننا خطونا في الميدان الاجتماعي والثقافي خطوات ، فلا أستطيع أن أكرر الجهود التي بذلت في سبيل إصلاح المجتمع في السنين الأخيرة ، ولكننا نحسب والعالم يطير .

فلذا كنا أحسن من الأمل ، فلا يزال في المؤخرة . وإذا كان قد حدث لنا زمامة الشرق ، فيجب أن نكون جديرين بهذه الثقة ، وأن نتوفر لنا جميع المقومات الثقافية والاجتماعية التي تجعلنا جديرين بهذه الزمامة بين الأمم الشقيقة ، ولا يجوز أن نكون دومهم في المستوى العلمي والثقافي . وإني أؤكد لو أن اللجنة المالية عنت كثيراً بمشاكلنا ، لحلت كثيراً مما نشكو منه .

إننا نشكو أزمة الأطباء ، ولذلك عالت الوحدات الصحية ، ونشكو أزمة المهندسين ، ولذلك عطلت كثيراً من المشروعات المتصلة بالمرافق العامة ، بينما نشكو النخسة في غير ذلك من أنواع الطاقات الأخرى . ويجب أن يكون هناك توازن وارتباط بين ما تتطلبه الحياة وبين الإمداد لمواجهة كافة الإصلاحات .

القرص - سأرد على حضرة الشيخ المحترم المتأني باشا . فالجنة المالية لا رسم الخطط ، وإنما أمم الذين ترسمونها

محضره الشيخ المحترم محمد عيسى الصمراوي باشا - رسم الحكومة لنفسها سياسة تهدف إلى أمرين : أولها ، أن تحقق استئانة الشعب في أقرب وقت ، ومن أيسر السبل ، وأن تتخذ مؤقناً من الإشراف لتصل إلى الطائفة العامة ، لتصفقها من إيسر سبل ، وبأقل نفقات لأن مواردها محدودة . ولأمر الثاني ، أن تنهي الحكومة بسياسة التعليم ، وأن تنفق وتكثف مع طلاب البلاد ، ولا تكتف بالمعاهد المالية بالطلبة حيث يتفرجون ويلطون الوظائف .



وكذلك أفريقيا يتعلق برجال الإدارة، ولا تدري إلى أى النتائج ستوصلنا هذه السياسة . وتأكدوا أن هذه الطريقة من أخطر الطرق على البلاد لأنها ستسوقها إلى أوحش العواقب .

نقل بعد ذلك إلى كيفية وضع الميزانية في المصالح . فكل مدير قسم يحضر المدير العام - الذى يجه بطبيعة الحال أن يضيق ميزانية مصلحته كما يصبح رئيسا كبيرا تجرى به السيرة من مصر إلى الاسكندرية - مشروعا ضمما لميزانية قسمه ، فيوافق المدير العام على ما يقدم إليه من الاقتراحات ، توضع الميزانية على هذه القواعد . ومع الأسف الشديد تأتي الميزانية إلى الجبان هنا فلا تدرس الدراسة الكافية ولا تتسقى في جنبها ، وذلك لأنها تدرس غالبا في وقت الصيف ، تضر الميزانية في المجلس في أكل من لمع البصر ، وبين الفقير فقيرا والجاهل جاهلا والمريض مريضا ، وتصرف الميزانية في الهواء فلا يتبقى شيء منها على هؤلاء البائسين . ولدى أسئلة كثيرة على ذلك . فقد درست ميزانية وزارة الزراعة بتسقى ، واستطيع أن أتحدث في ذلك كل من يريد أن يتكلم في هذا الموضوع . وسأضرب بعض الأمثلة البسيطة ، لأنني حرص على ألا أضيق من وقتكم شيئا ، خصوصا وقد جاء دورى في الكلام متأثرا .

من الربيع جدا أن أسرف في بناء وتشيد الوحدات الطبية التي أصبحت عنوانا سيئا . فقد قصحت زمنا قصيرا ثم أغلقت . وكذلك الحال في الوحدات الاجتماعية والوحدات الصحية والمجموعات الزراعية . أتدرون حضراتكم ماذا أدرج في ميزانية وزارة الزراعة لهذه المجموعات ؟ لقد خصص مبلغ مليون جنيه . وكسور تلك المجموعات التي تعمل في القرى ، إذ من الضروري أن يقيم الماوان أو المهندس في القرية ، فيقام له بناء يكفل نزاهة البوالة مبلغ ١٢,٠٠٠ جنيه .

وهذه المجموعات ، من زراعة وصحية وبيطرية ، كان يمكن وضعها في بناء واحد، مثلاً في ذلك مثل مركز البوليس ومقر المديرية إذ يتجمع في بناء واحد الضابط والمهندس والطبيب وغيره ، وبذلك لا يكون لكل وزارة معنى خاص . وإنني أتساءل ما الضرورة لإنشاء بعض الحقول النموذجية بأحضرار الشيوخ والوزراء ؟ تلك الحقول التي يديرها بعض المتخرجين في المدارس الزراعية المتوسطة ، أرواشب مدينة التخرج لا يفقه من الحياة العملية شيئا وتكلف هذه الحقول الخزانة آلاف الجنيهات ثم تزوج فيها الخضر والفاكهة في حين لا يزرع فيها القطن وهو عماد ثروة البلاد ؟ ولم ألق لمن يكون إدارتها ؟ وهذا أمر تألم له النفس أشد الألم . وفي الوقت الذي تبني فيه منشآت يسر لها الناظرون قط ، تستأجر البوالة عمالوات بمجوال ٢ مليون جنيه . بعد أن أصبح منها سكانها وهم العائلات البائسة المسكينة التي تترجهم السلطات أثناء الحرب لتحل الحكومة عنهم ، في حين أن تكلفت قصر النيل خالية لا يشغلها أحد، وهذا أمر لا يبعدت إلا في دولة لا يحاسب لها .

قصة الشيخ الهرم عمر حسن السمساري باشا - هناك ديوان للعامة يختص بمثل هذه الأمور .

فيجب أن تخرج في تنوع التعليم إخراجا يتفق مع مرافق البلد وساحتها حتى لا تشكو أزمة المهندسين وأزمة الأطباء ، ولا يجوز أن تكون في سنة ١٩٥٠ تدرج في مداخل الأمية ولا تزال تفتشنا وتطل نهشتنا ، وتعمل على الحكومة مهنتها . ( تصفيق ) .

القرم - لقد اختتمت حضرة الزميل المحترم السمساري باشا اللجنة المالية ، واللجنة المالية ليس فيها إخصائيون في جميع المرافق . وإن ما يشكو منه سادة السمساري باشا تشكو منه اللجنة المالية ، لأنها درجت ، عندما يريد إليها مشروع الميزانية ، على أن ترسل خطابات إلى جميع الجبان وأولادها بلغة المعارف ، تطلب إليها أن تبتدى ما لديها من ملاحظات على مشروع الميزانية .

وإن أسف أن أقول إن هذه الخطابات ترسل كل عام إلى الجبان ولجنة المعارف لتبدي ملاحظاتها على الميزانية ، فإذا كان هناك خطأ ، فالحظا مرده إلى حضرة الزميل المحترم السمساري باشا ، لأنه السكرتير البرلماني لجنة المعارف .

قصة الشيخ الهرم عمر حسن السمساري باشا - لم يقل سادة المقر: هل كلامي في علمه أولا ؟

قصة الشيخ الهرم عمر حسن السمساري باشا - إن الميزانية التي تقدمت بها الحكومة هذا العام هي أضيق ميزانية منذ بدء الحياة البناية في البلاد إلى الآن . وهي مثقلة بمشروعات منها ما هو ضرورى ولازم للبلاد ، ومنها ما هو غير ضرورى . فإذا تكلفت أو درست بعض الميزانيات ، فإني قد تناولت في دراستي ناحيتين الناحية الأولى توفر على البلاد بعض المصاريف أو بعض التفتقات التي يمكن للبلاد أن تستغنى عنها بلا إسراف وبلا مبالغة ، والناحية الأخرى هي الناحية التي قصرت فيها الميزانية عن التوسع والصرف وهي ناحية لازمة للبلاد . ومنها ما أشار إليه سادة السمساري باشا وفيه من حضرات الزملاء ، وهي مرافق عامة يجب أن نحلى حقها ، ويجب أن ينظر إليها بعين الجدل لا بعين الاستهتار . فإذا تكلفت من الناحية الأولى ، وهي الإسراف في الميزانية ، فإني أستطيع أن أقول حضراتكم إن الحكومة منذ سنة ١٩٤٢ إلى الآن عملت على ترضية بعض الطوائف على حساب الأمة ، فضاخت لها الأمور ، وأغدقت عليها الكثير من مال الأمة الذي يجب أن يتفق على ردى جميع أفرادها لإرضاء جماعة خاصة .

إن ترضية الطوائف من أخطر ما شهده البلاد ، فإن كل حكومة منذ ذلك العهد إلى الآن تأتي فتعطى باليمين طائفة ، فتترو طائفة أخرى ، فتضطر الحكومة إلى إرضائها . وكل ذلك كما قلت على حساب البلاد . فقد أرادت الحكومة القضاء ، ومن يهدم المهندسين الذين منحتهم بدل تخفيض وملاوات وغير ذلك ، كما أرادت كذلك رجال البوليس وقالت إنه من الواجب أن يأخذوا راحتهم وإن يعطوا من المال ما يستحقون ،

وإذا طلبنا إلى وزير الصحة أن يقلل من عدد سيارات وزارته ، نترجم لنا بانتشار مرض الكوليرا والأمراض المتوطنة وأن مجلس الوزراء قد اعتد لها مبلغ مليون من الجنيهات ، ومن الواجب أن يكون لدى الأطباء العاملين على مقاومة هذا المرض سيارات ليسهل انتقالهم من مكان إلى آخر .

وإذا ما طلبنا إلى وزير الأشغال الإقلال من عدد سيارات وزارته ، احتج بأن القيضان عال وسيقطع الجسور . وكذلك الحال إذا ما طلبنا إلى وزير الحربية الاقتصاد في عدد سيارات وزارته فلا يصح محرم فلسطين .

وإذا ما طلبنا ذلك إلى وزير المواصلات يقول إن لاشراف على الطرق والكبارى يستدعى وجود عدد كاف من السيارات . وهكذا أخذت زمام هذا الأمر من يدها جميعا .

إن سيارات الحكومة تستعمل للترعة ، وهذا لا يليق ، لأن البلاد ممن من هذا ، وسيارة الركوب الحكومية تكلف الدولة في السنة حوالي ٥٠٠ جنيه . وفيها الكثير يعمل " ثمرة ملاي " فما معنى هذا ؟

**مقبرة الشيخ الخرم الموسى السيد أحمد مرسى جده بك (وزير العدل) -**  
كم تكلف سياراتك ؟ هل يقل ما يصرف عليها شهريا من ٤٠٠ جنيا ؟

**مقبرة الشيخ الخرم السيد محمد أظ -** اتنى أراعى الاقتصاد التام في الصرف عليها ، ولكن الرقم الذى تكلفه السيارة الحكومية بالضبط - كما يتضح من تقرير ديوان المحاسبة هو ٥١٧ جنيا لسيارة الركوب . أما سيارة الصندوق (S'ation Wagon) فتكلف ٥٨٦ جنيا .

**مقبرة الشيخ الخرم على زكى الصراي باشا -** أعشى أنت تكون الإحصائية غير صحيحة ، فهم أكثر من ذلك ، وأنت تقلل من الأرقام .

**مقبرة الشيخ الخرم السيد أحمد أظ -** هل ما ذكرته قليل ؟

**مقبرة الشيخ الخرم على زكى الصراي باشا -** نعم هو قليل بالنسبة للواقع .

**مقبرة الشيخ الخرم السيد أحمد أظ -** إنى مكلف بهذا .

**مقبرة الشيخ الخرم على زكى الصراي باشا -** إن سائق السيارة الحكومية يتقاضى ستة عشر جنيا في الشهر ، وامتلاك البنزين سبعة وأربعة على معطونه ؟

**مقبرة الشيخ الخرم الموسى السيد أحمد أظ -** إن المصالح لا تتم كثيرا ديوان المحاسبة ولا تبتأ بملاحظاته . ولقد كنت موقفا وأمرتلك الأمور حتى المعرفة وأنكلم الآن بلغة الموظفين .

**المقرر -** هل كان حضرة الشيخ المحترم يفعل ذلك عند ما كان موقفا ؟

**مقبرة الشيخ الخرم الموسى السيد أحمد أظ -** لم أقص ذلك لأن الديوان لم يكن قد بدأ بملاحظاته بعد . هناك ملاحظة أخرى . أريد أن أوجه نظر حضراتكم إليها . وهي تتعلق بمسألة مرت أمام هذا المجلس وهي خاصة بوضع الدرجات في شكل هرمى . فهناك في بعض الوزارات وظائف ليس لها من يستحقها ومطلقة على الرف . ولقد جاءنى بعض الموظفين ورجوى أن أتحدث مع بعض حضرات أصحاب المعالي الوزراء ليربطهم على بعض هذه الدرجات ، وهي من الدرجات الأولى والثانية ، قائلين أنهم يريدون أن يربطوا على هذه الدرجات لأنهم لم يعضوا في الدرجة التى يتغلونها إلا سنة واحدة .

**مقبرة صاحب المعالي حسين قيس بك (وزير المالية) -** مما لا شك فيه أن أصحاب المعالي الوزراء لم يقبلوا هذا الزيادة .

**مقبرة الشيخ الخرم الموسى السيد أحمد أظ -** إنى لم أتكم مع أصحاب المعالي الوزراء في مثل هذا الموضوع ، وأظن أن حضراتهم يؤيدوننى في ذلك تماما ، لأننى لا أستطيع أن أطلب مثل هذه الطلبات غير المعقولة .

وكل ما أوديه أن أطلب إليكم حذف هذه الدرجات ، لأن هذا الأمر قد يثقل على الموظفين روحا غريبة . لحضراتكم لا تعرفون إلى أى حد وصل الاستهتار في الوظائف وما يحدث في هذا الشأن ، وهذا ما نلسه جميعا .

لقد تكلمنا فيها نسمى أن وظيفة مدير عام وظيفة رهيبة ، وأن شاغلها يدين بمرسوم ملكى . وقد كان عدد هذه الوظائف في ذلك الوقت لا يبدو خمس عشرة وظيفة . أما الآن ففى بعض المصالح مديران عامان يتنافس كل منهما صاحبه ، ولكل منهما حزب وأنصار . وقد ترتب على ذلك عدم وجود الانسجام في العمل بينهما . ولا شك أن هذا وضع غير سليم للدولة بل هو وضع مزعج بالحكم والحكام .

وهناك مرض خطير جدا يعلنه جميع حضرات الوزراء والشيوخ والنواب ولم ينجحوا في شفاة للزيادة منه ذلك المرض هو التبل هو السيارات الحكومية فإذا ما طلبنا إلى وزير الداخلية أن يقلل عدد هذه السيارات رد بأن الأمن العام يقتضى وجودها ، وأريد أن أقول بحسب المناسبة إن المأمورين فيها معنى كانوا يركبون اغليل ساعات مريبة ، أما الآن فانهم يجتنبون بأن يهجم من الأمراض ما يمنعهم من ركوبها . مع العلم بأن المراكز الآن قد خافت فارتبها ، فبعد أن كان مركز الرزاز يقبى بيدها من مينا القمع وينتهى في الاسماعيلية قسم المركز الآن إلى ثلاثة مراكز ، وهذه هي الحال في المراكز الأخرى .

لقد كان المدير يكتسب قديما خمس سنوات في إقليمه، فيتعرف أحواله ويحصل على إصلاحه، هذه ملاحظة أوجه نظر الحكومة إليها وأرجو أن أن تال عنايتها .

وثمة نقطة أخرى ألفت النظر إليها . فخصومات الحكومة وإسرافها يتم عن غنى وزراء، بينما الاحتياطى العام مدين . أنا أعلم أن الاحتياطى موجود لمواجهة الشدائد، ولكن نغفل به كل مجزى بلدا . فالواجب أن تقتصد في الاقراض ولا تسرف فيه . هناك مشروعات لها إيراد، كالسكة الحديد ومن مصر والمنصورة، وقد عمرت البلاد التي تخرجها وتضخم فيها المحاصيل والثروات، فلماذا يبق هذا الطريق لا يسير عليه إلا قطار واحد ينظر فيه عند عط رئيسي . كلا أوشك تلتقيهما ؟

إن مساحة مركز غافوس تبلغ مساحته مديرية القليوبية وقد أصحلت أرضه وازداد عمرانه وكثرت محاصيله ، وبالرغم من ذلك لا يصل إليه إلا قطاران تنافسهما السيارات ، فلماذا لا تبال هذه المرافق العامة من تفكير الحكومة قسطها المريع ؟

أما القليوبات فشكلتها قد استصمت على الحال والعلاج ، وكثرت بصدها الشكوى وموت ، وأصبح مثل ومثل لا يستطيع تركيب جهاز تلفون إلا بعد الحاح ورجاء . وهذا شيء فير طبيعى ولا نظيره في غير بلدنا .

خبره صاحب المحامى محمد زكى باشا (وزير الدولة) - ينال عن ذلك شكوى أياها بك .

مقرر الشيخ المرحوم السيد أحمد أباز - وماذا يفعل ؟ إنه عاجز ، فأعطوه ما يبنى ، أو انتشوا له مصصا كما أنشأت لوزارة الحرية . أما أن يحملوا له جهازا من بلجيكا ، وأكثر من هولندا (وسوف يشا) من فرنسا . فهذه حال تحتاج إلى مهندسين من كل بلاد العالم كي يشرفوا عليها .

وكانت الأخيرة خاصة بوزارة المعارف . وتتلخص في أنت الحكومة تسرف - كما قال سعادة المستشار باشا - في الحماية إسرائيل لا أحده فلا هو في مصلحة البلد ، ولا في مصلحة الخزنة العامة ، ولا في مصلحة التعليم والتوضي به ، ولا في مصلحة الثقافة العامة . إنه إسراف قصد به الحصول على تصديق التلاميذ وإعجابهم . فالأمر أن يكون التعليم العالي بالمحروقات ، لا أن يكون التلميذ الفقير ثابته فيمضى الحماية ، لقد قرأت اليوم محاضرات شكروا الحكومة على منع الحماية لمن لم يسد المصروفات من طلبه الجامعة ، ثم إنى أعرف أن مشروعات قد أرسلت من وزارة المعارف إلى نظام المدارس الثانوية تمحى تحصيل المصروفات المدرسية . ثم أنتبتها بعد ذلك بمسرة أيام بمشروعات أخرى لتساعل في التحصيل ، وهذا شيء لا يحقره منطلق سليم .

(مستحق) .

مقرر الشيخ المرحوم السيد أحمد أباز - أحب وأرجو ألا أكون قد أغفلت عليكم - أنت أنتقل إلى التواضع العامة . وسأترك الأرقام إلى الجلسة القادمة - فأقول إن هناك مصصيات كان يجب أن تكون الحكومة فيها حجة كريمة ، وأبدأ بوزارة الصحة :

إن البلديات لا داعى لبقائها تابعة لوزارة الصحة - وقد قلت ذلك فيما مضى - فمجلس المجلس البلدى دائما هو مدير الإقليم ، وهو تابع لوزارة الداخلية .

أما فيما هذا ذلك من الإجماعات فيدرس ويبحث في وزارة الصحة وهذا وضع لا يستقيم ، وكأني بالحكومة تدير البلديات شيئا يستطيع أن يهنئ بنفسه في حين أن كل عمل البلديات إنما هو وصف شارع أو توصيل جدار . هل أتى لا أرى قانونا يغير الملاك على توصيل بيوتهم إلى الجارى ، وهذا شيء غريب .

مقرر الشيخ المرحوم السيد محمد حسن العشماوى باشا - هناك مشروع قانون في هذا الشأن ولكنه تأتم منذ سنة ١٩٤١ يدعو أن الحالة الاقتصادية لا تسمح بتنفيذه .

مقرر الشيخ المرحوم السيد أحمد أباز - إن البلديات تعاني الأمرين فهي تشكو قلة الإيراد، على حين يستغرق موظفوها نصف ميزانيتها وتضطر الحكومة في كثير من الأحيان إلى تسليفها . وحالة البلديات بالغة السوء فقد تعطى وأورد التور في بنى سوفيك كما سمعت من أحد الخلفاء وقد قلت في السنة الماضية إن وأورد التور في ديات قد تعطى .

وإن الإذاعة لا تسمح في الزقاقى بعد الساعة العاشرة ، لأن قوة الكهروياء تضعف من جراء إضاءة الحوانيت والمحال . فهذه ناحية تحتاج إلى معاه الحكومة وإلى نظرة جديده .

إن البلديات صرف على عام منوط به نظافة الشوارع النظرة والمحافظة على صحة الجمهور ولكن شيئا من ذلك لا يحدث لأن الميزانية يتفق نصفها على الموظفين .

مقرر صاحب المحامى أحمد مرسى سرى باشا (وزير العدل) - ولماذا تستكثر البلديات من الموظفين ؟

مقرر الشيخ المرحوم السيد أحمد أباز - إنما السياسة الخيرية التي تتولى بهذا البلد، وهناك قطعا أخرى تتولى بوزارة الداخلية، فهل تصدقون حضراتكم أن مديرية الشرقية قد تولى عليها خمسة مديريين خلال سنتين ويصعب سادهم مما قرب ؟ فهل هذا نظام حكم ؟ وكيف يقضى الدين أن يعرف الطبيب ويمنع أكله في هذه الفترة القصيرة ؟

«غرفة صاحب المال حسين فهمي بك» (وزير المالية) - حضرات  
الشيخ المحترمين ،

أوجه الشكر الجليل والشكر المحترم المالية ، ولحضرة رئيسها وأعضائها  
المحترمين ، وإنه لمن دواعي اعتباط الحكومة أن تتلاقى وجهات النظر ،  
وأن تكون اللمعة التي تود الحكومة انتهاجها ، والتي رسمتها لنفسها متفقة  
مع وجهة نظري لجنة المالية الموقرة .

ثم أتى بالشكر الجزيل إلى حضرات الشيخ المحترمين الذين تعاقبوا على  
هذا المبرر ومضوا باستمرار سياسة البلاد المالية من تواجها المخططة ،  
وأبدوا من الملاحظات والنصائح والإرشادات ما استعنا به ووجهناه ، وما  
تعد بأن نجعله محل العناية الخاصة والاهتمام والدراسة ، وما نعد بأن نجعله  
تصب أمينا عند تنفيذ السياسة الحكومية في شتى مرافق البلاد جميعا  
وأشكر لحضراتكم جميعا حسن انصانتكم .

(تصديق) .

«الرئيس» - أتيننا من مناقشة السياسة العامة للمالية والاقتصادية لميزانية  
الدولة ، والآن هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

«الرئيس» - وهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن على أن تعقد  
الجلسة التالية يوم الاثنين المقبل ٢٥ رجب سنة ١٣٨٨ ، الموافق ٢٣ مايو  
سنة ١٩٤٩ ، الساعة الخامسة والنصف مساء .

(موافقة) .

(دغمت الجلسة الساعة الخامسة والديقيقة الخامسة مساء) .

# الجمعية التشريعية

## دور الاعتدال العادي الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة الخامسة والثلاثين

المعقودة علنا في يوم الاثنين ٢٥ رجب سنة ١٣٦٨، الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٤٩

#### ملخص

##### رقم الجلسة

- ١١٧٢ — إيلقان ... ..
- ٢ — تصديق على نصيقي المجلسين السابقين (١٦ و ١٧ مايو سنة ١٩٤٩) ... ..
- ٣ — مواسم بمشروعات قوانين :
- ( أ ) مرسوم بمشروع قانون بتعديل مشروع القانون الخاص بربط ميزانية وزارة الأوقاف بـ ١٩٤٩ — ١٩٥٠ ١١٧٣
- ( ب ) مرسوم بمشروع قانون بإعداد الحساب الخاص لوزارة الأوقاف لسنة ١٩٤٧ — ١٩٤٨ ... .. ١١٧٣
- إحالة إلى لجنة الأوقاف والمعاد الفنية ماهرة ... .. ١١٧٣
- ( ج ) مرسوم بمشروع قانون بتعديل المواد ٣ و ٤ و ٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ باستغلال القضاء ... .. ١١٧٣
- إحالة إلى لجنة العدل ماهرة ... .. ١١٧٣
- ( د ) المرسوم بمشروع قانون بشأن مكافحة المحلة ... .. ١١٧٣
- إحالة إلى لجنة العدل والقانون الاجتماعية بدلا من لجنة الداخلية والعدل ... .. ١١٧٣
- ٤ — انتخاب رئيس ومكتب لجنة الداخلية ... .. ١١٧٣
- ٥ — إسالة المرسوم بقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٤ بتعديل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٣ الخاص بتسفيد المراتز الانتخابية ... .. ١١٧٣
- أعضاء مجلس النواب إلى لجنة الشؤون الدستورية وقانون الانتخاب بدلا من لجنة الداخلية ... .. ١١٧٣
- ٦ — طلب وضع الحصة السياسية من حصة الشيخ المحترم فريد أبراهيم بك السري في قضية الخافقة رقم ٣٩٦ سنة ١٩٤٨ (موقوف) ... .. ١١٧٣
- إحالة إلى لجنة العدل ... ..
- ٧ — رد على عرضة ... .. ١١٧٤
- ١١٧٤ طبق رقم ١٩٦

رقم الجلسة

أ - الأسماء :

- (١) مزال موجه إلى حضرة صاحب الدفلة ورئيس مجلس الوزراء والمحاكم العسكرية العام ، من حضرة الشيخ المحترم فزاد سراج الدين باشا ، عن أسباب منع الزلاية تشریان فی بعض الصحف ردًا علی بیان دولة رئيس مجلس الوزراء انالاس بالاحكام الرفیعة - الإجابة عنه ... ١١٢٤
- (ب) مزال موجه إلى حضرة صاحب الدفلة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمحاكم العسكرية العام ، من حضرة الشيخ المحترم فزاد سراج الدين باشا ، عن أسباب احتفال الأستاذ حامد الشریفی - الإجابة عنه ... ١١٢٥
- (ج) مزال موجه إلى حضرة صاحب الدفلة وزير الداخلية ، من حضرة الشيخ المحترم فزاد سراج الدين باشا ، عن موعد إعلان التقسيم الجديد للدوائر الانتخابية حتى یکن تقدیه البرلمان فی هذه الدورة - الإجابة عنه ... ١١٢٦
- (د) مزال موجه إلى حضرة صاحب الدفلة وزير الداخلية ، من حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك ، عن سبب إعفاء أصحاب السیارات الذين یسوقون میارهم من الاعتماد المقرره علی السائقین - الإجابة عنه ... ١١٢٧
- (هـ) مزال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير العدل ، من حضرة الشيخ المحترم محمود فزاد بك ، عن التخصیص لمأمور ومساعدی النيابة بالسفر بالدرجة الأولى - الإجابة عنه ... ١١٢٨
- (و) مزال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير العدل ، من حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك ، عن السلطة التي تتحمل أمر الزواج والطلاق لطوائف غیر الإسلامية فی مصر - الإجابة عنه ... ١١٢٩
- (ز) مزال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الصحة السویدية ، من حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا ، عما اتخذ من إجراء فی شأن ارتفاع تكلفت البلاج - الإجابة عنه ... ١١٣٠
- (ح) مزال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الصحة السویدية ، من حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا ، عن القيام بمهمة طموية عامة علی القیاب والمهاجر - الإجابة عنه ... ١١٣١
- (ط) مزال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الصحة السویدية ، من حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزی بك ، عن سببه عدم صرف حریات مستخدمی حاکم إلیا بة الشی من تبرؤ فی المأخذ - تأییدیه أسدیه ... ١١٣٢
- (ی) مزال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير التجارة والصناعة ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد سلم جابر ، عن الشركات التي طلبت الترخیص لها بالیث من البرزخ فی الأراضي المصرية - الإجابة عنه ... ١١٣٣
- (ك) مزال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الشؤون الاجتماعية ، من حضرة الشيخ المحترم امكتدی إبراهیم مدكور، عن صرف مكائن لاصفاء مجلس إدارة بنك التسلف الأوامر والمصارف المنطین لمجمیعات الصاریة ، وما تعلق ذلك لقانون الجمعیات التعاونیة - الإجابة عنه ... ١١٣٤
- (ل) مزال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك ، عن الحراسین لأموال المسجونین والإطالیین - الإجابة عنه ... ١١٣٥
- (م) مزال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد شمراری ، عن زيادة فرض یس التیتر فلفا من الخزین لدى الحكومة - الإجابة عنه ... ١١٣٦
- ٩ - مشروع القانون بإنشاء الضریة الخاصة علی الأرباح الاستثنائیة ... ١١٣٧
- الحفاظة علی المادة الأولى - تأیید أخذ الرأی علیه بالثناء بالاسم مع مشروع القانون الآخر ... ١١٣٨
- ١٠ - مشروع القانون بإنشاء طوائع مدنة لصالح مصروفیة السجون ... ١١٣٩
- إعادة المناقشة فی بناء علی طلب المقترط علی المادة ١٧٥ من اللائحة الداخلية - تأیید أخذ الرأی علیه بالثناء بالاسم مع مشروع القانون السابق ... ١١٤٠
- ١١ - مشروع القانون المقدم من الحكومة بشأن الأمکیة ... ١١٤١
- تقریرة العدل
- تقریرة المکتم ١٩ و ٢٣ - تأیید أخذ الرأی بالثناء بالاسم علی مشروع هذا القانون مع مشروع قانونی الأخری ... ١١٤٢

## رقم الصفحة

١٢- أخذ الرأي مل مشروع القانونين الآتيين :

( أ ) مشروع قانون بإلغاء الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية ... ١١٣٥

( ب ) مشروع قانون بإنشاء طوامج دمنة لصالح معوق ثمانية الصنفين ... ١١٣٥

الموافقة عليها دمنة واحدة بالثناء بالاسم ... ١١٣٥

١٣- مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ( المصروفات ) :

## تقرير لجنة المالية

طبق رقم ١٦٥

١- " الخصصات الملكية وديوان جلالة الملك " - إقرار ... ١١٣٧

٢- " الدين العام " - إقرار ... ١١٣٨

٣- " مجلس الوزراء " - إقرار ... ١١٣٨

١٤- عود إلى مشروع القانون بشأن الأمانة ... ١١٣٨

الموافقة على المادتين ١٩ و ٢٣ - تأجيل أخذ الرأي على مشروع القانون بالثناء بالاسم إلى الأسبوع المقبل ... ١١٣٨

١٥- تقرير لجنة المالية على الاقتراح مشروع قانون المقدم من المفوضية ذكرها مهرايانا ( عضو المجلس سابقا ) بتحويل الجبل ... ١١٣٩

الأمل إلى بنك مركزي - تأجيل أسبوعين ... ١١٣٩

١٦- مشروع القانون المقدم من الحكومة بإضافة عبارة إلى الفقرة ٢٥ هـ من المادة الثانية من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٤

بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المزارعين والمستأجرين ... ١١٣٩

## تقرير لجنة العدل

الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي على طوله بالثناء بالاسم إلى الأسبوع

المقبل ... ١١٣٩

١٧- تقرير لجنة تحقيق صحة الضريبة عن موضوع صحة ضريبة تشيخ الشيخ أحمد طوبه بك ... ١١٣٩

## طبق رقم ١٦٩

الموافقة على التقرير ، وإعلان صحة ضريبة حقيرة الشيخ المحترم ... ١١٤٠

١٨- تقرير لجنة المالية والتجارة والصناعة عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤

لسنة ١٩٣٩ ، الخاص بفرض ضريبة على إزادات وروس الأموال المقتولة والأرباح التجارية وغير التجارية والصناعية

وكسب السل ، ومن الاقتراح مشروع قانون المقدم من المرحوم ذكرها مهرايانا ( عضو المجلس سابقا ) بإضافة فقرة

جديدة إلى المادة السادسة من القانون المذكور ... ١١٤٠

إعادة إلى اللجنة ، بناء على طلب المقرر ... ١١٤٠

١٩- مشروع القانون المقدم من الحكومة يرسع قواعد تسلي وبيع الفضا وأعضاء النيابة المسمين في الحاكم المخططة عند نهاية

فترة الانتقال إلى الحاكم الوطنية وتحديد أعضائهم ... ١١٤٠

## تقرير لجنة العدل

طبق رقم ١٧٠

استمر المناقشة في المبدأ إلى الجلسة المقبلة ... ١١٤٥

٢٠- تأجيل إلى المراء التالية في جعل الأعمال ... ١١٤٦

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة الخمسين مساءً، برئاسة حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا، رئيس المجلس .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرتنا الشيفين المحترمتين الأستاذة عبد الرحمن نور، محمد عطيه الفاخر بك .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين : ما عدا :

القائمين :

١ - أولاً - بإجازات، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد علي أبو ستيت بك، الشيخ إسماعيل نواز، إعلان قطاوى بك، حسن السيد بدواوى باشا، سيد بهنس بك، الدكتور عبد الرحمن عوض، محمد السلام الشاذلى باشا، محمد المغازى حيدريه باشا، محمد توفيق راضى بك، محمد رشوان الزمرى بك، محمد طاهر باشا، الأستاذ محمد نجيب محمد جمعه،

ثانياً - بسبب المرض، حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا .

ثالثاً - باحذار :

(١) عن جلسة اليوم، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد رمزي بك، حسن شعراوى باشا، حسين مبرى باشا، محمد الفتاح يحيى باشا، علي ماهر باشا، الشيخ محمد إبراهيم عبد الله بربري، محمد أبو النصر القار، محمد زايد جلال .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع، حضرات الشيوخ المحترمين :

الواء حسن عبد الرواب باشا، الأستاذ عبد اللطيف زعزوع، السيد عبد الحميد الرمالي، فهمى وهيب بك، وهيب دوس بك .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ إبراهيم زكى، إسماعيل صدق باشا، حافظ رمضان باشا، حسن رشوان حمادى بك، سابع حبشى باشا، سليمان مصطفى خليل، شارل بشرى حنا، صادق وهب باشا، صليب سامى باشا، علي عبد الحمادى باشا، الشيخ فراج عبد الرحمن مجاهد، محمد جبر باشا، محمد عبد الجليل سمرة باشا، الأستاذ محمود أبو الفتوح، الأستاذ ميشيل رفقة .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب البعثة إبراهيم عبد الحمادى باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الخارجية بالنيابة، وحضرات أصحاب المعالي : الدكتور نجيب اسكندر باشا وزير الصحة العمومية، الأستاذ محمود رياض وزير التجارة والصناعة، علي عبد الرازق باشا وزير الأوقاف، الفريق محمد حيدر باشا وزير الحربية والبحرية، جلال فهم باشا وزير الشؤون الاجتماعية، أحمد مرعى بدويك وزير العدل، عباس أبو حسين باشا وزير الزراعة، مصطفى مرعى بك وزير البعثة، محمد زكى علي باشا وزير البعثة، حسين فهمى بك وزير المالية .

تولى السكرتيرة العامة أمين عز العرب بك .

( أعلن حضرة صاحب السعادة الرئيس افتتاح الجلسة ) .

٩ - إجازات

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم سيد بهنس بك إجازة لمدة شهرين اليوم، لمرضه . كما يطلب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد سليم جابر إجازة ابتداء من غد إلى آخر البعثة، لمرضه خارج القطر .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

٢ - التصديق على مضبطني المجلسين السابقين

( ١٦ و ١٧ مايو سنة ١٩٤٩ )

الرئيس - لقد أبدى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد اللطيف زعزوع بعض ملاحظات على كلتي مضبطة الجلسة الأخيرة، وسيراها تصحيحها .

والآن هل لأحد من حضراتكم ملاحظة أخرى على مضبتي المجلسين السابقين ؟

( لم يعترض أحد ) .

الرئيس - يصدق المجلس على مضبتي المجلسين السابقين .



وقد قرر المجلس بجلسته ١٦ مايو سنة ١٩٤٩ إحالة مشروع قانون بشأن مكافأة الدعاية إلى بلتي الداخلية والعدل مجتمعين .

ولما كان هذا الموضوع من اختصاص لجنة الشؤون الاجتماعية ، فهل توافقون حضراتكم على إحالة الرسوم إلى بلتي العدل والشؤون الاجتماعية مجتمعين ؟

(موافقة) .

#### ٤ - انتخاب

رئيس موقت لجنة الداخلية

الرئيس - ورد كتاب (٣) من لجنة الداخلية بأنه نظرا لتغيب حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلي باشا رئيسها في إجازة مرضية ، قررت انتخاب حضرة الشيخ المحترم وشوان محفوظ باشا رئيسا مؤقتا لها .

#### ٣ - مراسيم بمشروعات قوانين

إحالتها إلى السادة الخصة

الرئيس - ورد كتابان (١) من وزارة الأوقاف مؤرخان في ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ مع أحدهما مرسوم بمشروع قانون بتعديل مشروع القانون الخاص بربط ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ومع ثانيهما مرسوم بمشروع قانون بإعداد الحساب السنوي لوزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٧ - ١٩٤٨

وقد أحلتها إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية مباشرة .

وردد كتاب (٢) من وزارة العدل بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٤٩ ومعه مرسوم بمشروع قانون بتعديل المواد ٣ و ٥ و ٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ ، باستقلال القضاء .

وقد أحلتها إلى لجنة العدل مباشرة .

#### (١) نص الكتاب الأول :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل مع هذا مرسوما بمشروع قانون بتعديل مشروع القانون الخاص بربط ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ وتفضلوا سادتك بتقبل وافر الاحترام ما

١٢ مايو سنة ١٩٤٩

مذرة الأوقاف

على عبد الرزاق "

#### نص الكتاب الثاني :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل مع هذا مرسوما بمشروع قانون بإعداد الحساب السنوي لوزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٧ - ١٩٤٨ وجاء الفضل بمنحه على المجلس . وتفضلوا سادتك بتقبل وافر الاحترام ما

١٢ مايو سنة ١٩٤٩

مذرة الأوقاف

على عبد الرزاق "

#### (٢) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل سادتك مع هذا مرسوما بمشروع قانون بتعديل المواد ٣ و ٥ و ٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ باستقلال القضاء . ومذكورة الإيضاحية ، وجاء الفضل بمنحه على المجلس طبقا لقاعدة ٢٥ من الدستور .

وتفضلوا سادتك بتقبل وافر الاحترام ما

١٩ مايو سنة ١٩٤٩

مذرة العدل

أحمد ميسر بدر "

#### (٣) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

بموجب تهيئتيك حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلي باشا رئيس لجنة الداخلية في إجازة مرضية ، أشرف بإبلاغ سادتك أن لجنة الداخلية اجتمعت مساء اليوم وقررت انتخاب

رئيسا مؤقتا لها .

وتفضلوا سادتك بتقبل وافر الاحترام ما

١٧ مايو سنة ١٩٤٩

رئيس لجنة الوقت

والمرافق المحترم "



إن الصحف تستطيع أن تنشر ذلك البيان مرة بل مرات ، بل إلى مستند للتوسط في نشره . وأرد أن أذكر لحضرتكم أنه لا يصح مطلقاً أن نجعل من هذه المسائل البسيطة ما بين صدق أو عدم صدق ، أو أن نلوكو في كل وقت . أو كما تكلمت الحكومة قبل لما إن هذا غير صحيح ؟ إن هذا لا يليق ! : أننا إذا ما دققنا النظر فيها فسنمته السؤال وجدنا أنه عليه غير صحيحة . فقد قال حضرة الشيخ المحترم مقدم السؤال إن الرقابة تمتت الأمر في بعض الجرائد كالبلاغ ، ثم عاد فقال إن جريدة البلاغ تنشره مرات .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والحاكم العسكري العام ، من حضرة الشيخ المحترم فؤاد سراج الدين باشا ، عن أسباب اعتقال الأستاذ حامد الشريني عند الإجابة :

### نص السؤال :

”ما هي الأسباب التي من أجلها اعتقل الأستاذ حامد الشريني من أعيان طنطا ورئيس لجنة الوفد المركزية بها وعضو مجلس مديرية الغربية ؟ فؤاد سراج الدين“

١٦ مايو سنة ١٩٤٩

مفكرة صاحب الدولة محمد إبراهيم عبد الرزاق باشا (رئيس مجلس الوزراء) : نعم ، أرجو أن تبني إلى أن الأستاذ حامد الشريني هو رئيس لجنة الوفد المركزية بطنطا !

مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - وهو أيضاً عضو مجلس مديرية الغربية .

مفكرة صاحب المعالي : نعم ، يكتمل (وزير الدولة) - تكشف التحقيق في حادث من الأعمال الإيجابية الأخيرة من اتهام عصام الدين حامد الشريني الطالب بجماعة فؤاد الأول ، وأوضح أنه من بين الإضرابيين المخطئين على الأمن العام ، ومن أعضاء الجماعة المنحلة . وعند تعقيب ، تبين أنه تخلف عن كنيته ، وفاد مسكته . فكف رجال البوليس بمديرية الغربية بالبحث عنه في منزل والده حامد الشريني أفندي الذي يقم بطنطا . وقد قش المنزل فجر يوم ١٦ مايو الحالي ، فلم يثر على أنهم ، واقتضى الأمر اصطحاب رجال البوليس والد المتهم عند عودتهم إلى طنطا لاستجواب وسائل بجمعهم من مقر والده .

وعقب الفراغ من استجواب رجال الأمن ، غادر حامد الشريني أفندي مركز البوليس في الحال . ولما استمر التحقيق طلبه في اليوم التالي ، أي في ١٢ مايو ، استدعى من عنده مناعة لمركز طنطا ينكبها أحد أقاربه كان قد أوى إليها ، بل وإن جماعة من أقارب حضرة الشيخ المحترم مقدم السؤال زاوروه فيها .

فإن هذا يبين أن حامد الشريني أفندي لم يثقل ، ولم يصدر أمر باعتقاله ، ولم يبق في مركز البوليس إلا الفترة التي اقتضى الحال إخفاء مداراهم خلافاً

مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - أنا أنهم تماماً أن ليان نشر في جريدة ”البلاغ“ في التاريخ الذي أشار إليه معالي الوزير هو ١٠ مايو الحالي ...

مفكرة صاحب الدولة محمد إبراهيم عبد الرزاق باشا (رئيس مجلس الوزراء) : كذلك نشره مرة أخرى .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - نعم نشره مرة أخرى . إنه في المرة الأولى لم يصدر إجازة من الرقابة إلا في الساعة الواحدة بعد الظهر ، فنشر في الطبعة الثانية ، وأعيد نشره في اليوم التالي بدون إذن من رقابة ، ولكن السؤال منصب على منع نشره في باقي الصحف ، فأنا أنهم لا تسمح الرقابة بنشره في صحيفة معينة وتسمح بنشره في باقي الصحف . أخرى وفي نفس التاريخ ، وهذا هو الغريب ، وهذا ما قدمت السؤال من أجله ، وحين قدمت هذا السؤال كنت أعرف أنه نشر في الطبعة الثانية من جريدة البلاغ ، وأنه كذلك نشر في اليوم التالي .

مفكرة صاحب الدولة محمد إبراهيم عبد الرزاق باشا (رئيس مجلس الوزراء) : المسألة في غاية البساطة ، ولما أقرر أمام المجلس الموقر وحل ملا من الدلائل أن ما تنشره أية جريدة من الجرائد تستطيع باقي الصحف أن تنشره ، وقد قال حضرة الشيخ المحترم مقدم السؤال إن جريدة البلاغ تنشره بدون إذن الرقابة ، وهكذا كانت تستطيع الجرائد الأخرى أن تنشره ، ولكن المعروف أن الصحف لا ترضى عادة أن تنشر شيئاً سبق أن نشر في صحيفة أخرى ، وأنا لا أستطيع أن أكره الصحف على نشر ما لا ترى تنشره .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - لا ، لا هذا غير صحيح .

مفكرة صاحب المعالي أحمد مرسى برديك (وزير العدل) - هل تمت الرقابة النشر ؟

مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - نعم لقد منع الرقيب النشر .

مفكرة صاحب الدولة محمد إبراهيم عبد الرزاق باشا (رئيس مجلس الوزراء) : لنذع حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا يعلق على الإجابة كما يرى .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - إذن أطلب إحالة الموضوع على لجنة تحقيق برلمانية لتصل إلى الحقيقة .

مفكرة صاحب الدولة محمد إبراهيم عبد الرزاق باشا (رئيس مجلس الوزراء) : لا يلحق أن يقال هذا الكلام بل هذا المجلس المحترم .

**حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - أخشى أن أقول أيضا إن هذا يخالف الواقع ، فيغضب دولة رئيس مجلس الوزراء مرة أخرى . أما ما جاء في الإجابة فهو صحيح عدا ما قيل من أن الأستاذ الشربيني أوى بإختياره إلى عزية صهره . والواقع والذي أعرفه ويعرفه شيوخ مديرية الغربية أنه اجفل في عزية صهره وهو أحد الثواب السعدين ، ثم كلف ألا يادرها لمدة أربعة أيام ، وحضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر تكلم من شخصيا في هذا الموضوع .

**حضرة الشيخ المحترم فؤاد سراج الدين باشا** - تكلمت حقيقة مع حضرة الشيخ المحترم فؤاد سراج الدين باشا في هذا الموضوع ، ولكنني لم أذكر أن الأستاذ الشربيني معطل ، وإنما قلت إنه أوى إلى عزية صهره بإختياره .

**حضرة الشيخ المحترم فؤاد سراج الدين باشا** - لقد قال حضرة الشيخ المحترم فؤاد سراج الدين باشا إنه سمع ما سمع من جميع شيوخ الغربية وما هو أحد حضرات شيوخ الغربية يعني ذلك .

**حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - إنى أوجه كلامي لدولة رئيس مجلس الوزراء ، وليس للأستاذ عباس الجبل ، ولا أدري إن كان هو الحاكم العسكري أم دولة رئيس مجلس الوزراء . إن هذا النوع من الاحتفال فريد في بابيه وجديده . والذي حصل يا حضرات الشيوخ المحترمين هو أن الأستاذ الشربيني لم يحتفل في قسم من أقسام الجبل ، ولكنه كلف بالإقامة في جهة معينة ، وغير صحيح أنه كان حرا في حركته وتقلباته ، ولكنه كلف ألا يادر مكان إلا بأمر الجبل .

وقد جاء في جريدة "الأساس" ، وهي لسان حال الحكومة : "قامت شخصية كبرى في الغربية بجهود كبيرة حتى تم القبض على عصام الشربيني" . وأما أقدم سؤال من عصام الشربيني ، وهل أداه التحقيق أم لا ؟ ولكنني قلعت للاستمعان من الأستاذ حامد الشربيني الولد ، إذ إن القبض على الولد حتى يظهر الابن الذي يراد القبض عليه أمر جديد . وليست هذه المرة الأولى ، بل هي تحصل وتكرر دائما . فكثيرا ما يقبض على الآباء والأخوة للوصول بذلك إلى القبض على المتهم المراد القبض عليه ، وهذا مبدأ جديد وخطير يرجع بنا إلى القرون الأولى .

**حضرة صاحب ندوة ادمع عبد الرزاق باشا (رئيس مجلس الوزراء)** : كان يكفي حضرة الشيخ المحترم فؤاد سراج الدين باشا - لو أنه قصد إلى تفتيز الحقيقة ، ولم يقصد التجريح - كان يكفي أن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر الذي استشهد به ، يقول : لا ، فإن حامد الشربيني لم يكن معطلا ، ولو كان معطلا ، كما يدعى ، ما استطاع اقارب سراج الدين باشا وأصحابه زيارته في منزله .

لست في حاجة إلى أن أتمثل التملات . ولو أني أردت القبض على حامد القدر باني لفتحت ، ولو كان هناك رجل عادل حريص على صالح الأمن وسلامة البلاد ما أخذ على - إذا اطلعت ذاتي في سبيل الوصول إلى أحد هؤلاء الأشخاص الخطيرين - أن أعطى مرة في القبض على أبيه أو أخيه .

( تصفيق ) .

وأؤكد لحضراتكم أنه لا يتعنى مطلقا أن أتمثل وزر الخطأ في القبض على حامد الشربيني أو غيره ، في سبيل أن أخلق جرثومة فاسدة من قرواها ، مخافة على أمن هذا البلد لا على أمي أنا .

( تصفيق ) .

ولكن الحق هو الذي قررته وليس غيره ، وإنى أؤكد لحضراتكم فون ذلك أنني تأملت كثيرا أن تكون السؤال يحير أمرا هو أقرب إلى المحاكاة منه إلى الحقيقة ، وإن ينص السؤال على أن حامد الشربيني رئيس لجنة الوفد . ليس . وجب من أعيان البلاد من كبار الزارعين ومن البيوت الطيبة ، بل هو فرد كلي هذا مواطن له حق الاحترام والمباينة ؟ فما معنى إضافة عبارة "رئيس لجنة الوفد في هذا السؤال ؟ - ربما يتوهم القارئ أو السامع ، ويحدثت الشيوخ المحترمين ، أن هناك صفنا سياسيا بين وبين رؤساء تلك اللجنة ، بل في لأن أتمنهم . وإنى أرى أن هذا زيا قاطعا . وأؤكد لحضراتكم والبلاد جميعا من ذوق هذا المثير أن كل إقتناع من السامع ما هو "عزيمة" وأنا أول من يدينون بإعتبارها وتقدريتها . وإن ذكره زياتي ، قال من الأخوة ، إن في سبيل أداه واجب . وأرى في تصرف من تصرفنا في التناكية يحزب من الأخوة الأبرار . والناصب كاتيب يشهدون كيف استعمل الحكم العرفي بينهم ، وهم يلجئون إلى كل طريق المستقيم أو أنه يسير إلى هدف واحد . عزيمة معرو وتخليها من الجارية .

( أ تيق حاد ) .

(ج) سؤال : وجه إلى حضرة صاحب العولة وزير الداخلية ، من حضرة الشيخ المحترم فؤاد سراج الدين باشا ، من موطن إعلان القسم الجديد بتدوير الانتخابية من حيث تدويره فيلمان في هذه العروة - الإجابة

**نص السؤال :**

"جاء في خطاب العرس : ذكر أن الحكومة مستعدة للإعلان في هذا الدور مشروع القانون الخاص بزيادة عدد دوائر الشيوخ والنواب التي تقتضيها زيادة عدد السكان حسب الإحصاء الأخير .

ففي تتمم الحكومة إعلان التصديق الجديد للدوائر الانتخابية وقد آمنت المديرات والمحاكمات وضعت منذ أمم جديد ، حتى يمكن تقديمه للبرلمان في هذا الدور ؟

**فؤاد سراج الدين**

١٠ مايو ١٩٤٩

(٥) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الممال وزير العدل، عن حضرة الشيخ المزمع محمد فؤاد بك - عن ترخيص لملازم وسامى النيابة بالاشتراك بالدرجة الأولى - بالإجابة عنه .

### نص السؤال :

" قرر مجلس الوزراء بجلسته ٨ مايو الحالى ترخيص لضباط البوليس الذين عمل بهم من رتبة الصاغ والملازم الإدارية بالسفر بالدرجة الأولى للسلك الحديدي والبراق التيلي أنشاء تنقلاتهم المصلحية .

ومثل هذا الترخيص كان بموجباً من عهد إنشاء المحاكم الوطنية لملازم وسامى النيابة العمومية ، ولم يجرى منه إلا من سنة أربع سنوات تقريباً .

فهل يرى محالى وزير العدل - بعد صدور قرار مجلس الوزراء المشار إليه - السادة بالملازمين والمساعدين من أعضاء النيابة إلى حائهم الأولى ، والترخيص لهم بالسفر بالدرجة الأولى ، عندما يتنقلون لأعمال مصلحية ؟

محمد فؤاد

١٩٤٩ مارس ٩

عضو المجلس "

مضرة صاحب الممال أحمد مرعى بك ( وزير العدل ) - قبل تقديم هذا السؤال ، تقدمت وزارة العدل إلى مجلس الوزراء بمذكرة تطالب فيها الموافقة على إصدار قرار بإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٣٩ ، وتتمرجح لحضرات أعضاء النيابة جميعاً بالسفر بالدرجة الأولى ، أسوة بما أتبع مع غيرهم من موظفى الوزارات الأخرى .

وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٥ مايو سنة ١٩٤٩ على هذه المذكرة .

مضرة الشيخ المزمع محمد فؤاد بك - أشكر محالى الوزير على كل حال ، ويستوى عنى أن تكون إجابة هذه الرخصة قبل تقديم هذا السؤال أو بعده .

( د ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الممال وزير العدل ، عن حضرة الشيخ المزمع محمد فؤاد بك ، عن السلطة التي يتولى أمر الزواج والطلاق لغيره من الإجابة عنه .

### نص السؤال :

" إذا شاء غير مسلم من رعايا صاحب المملكة مصر أن يتزوج من امرأة مسلمة من غير المسلمين أو من غير مسلمة من غير المسلمين ، فما هي الهيئة أو السلطة التي تتولى عقد الزواج على الملوك المنقسم من منظم بلدان أوروبا وأمريكا ؟

مضرة صاحب الممال محمد مرعى بك ( وزير الدولة ، بالنيابة عن حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ) - ورد في خطاب العرض الأخير أن الحكومة ستقدم لبرلمان في هذا المورد مشروع القانون الخاص بزيادة عدد دوائر الشيوخ والنواب التي تقتضيا زيادة السكان حسب الإحصاء الأخير .

والوزارة لا تزال عند ومعدا الذي تضمنته خطاب العرض ، وفيه وعد صريح بأن الحكومة ستقدم هذا القانون خلال هذه الدورة .

( د ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ، عن حضرة الشيخ المزمع خليل ثابت بك ، عن سحب إطاء أصحاب السيارات الذين يسوقون سياراتهم من الامتحان القروض على القانون الجورن - الأجابة عنه

### نص السؤال :

" لماذا ينفى أصحاب السيارات الذين يسوقون سياراتهم من الامتحان المفروض على القانونين المسجلين ، نفى أى بلدان العالم يرون هذا النظام ؟

لقد تبين أن كثيراً من حوادث السيارات وإصابات يحدث من جانب السائقين المالكين بسبب جهلهم للعمل أو ضعف خبرتهم أو لإضرارهم فيهم تحول دون اتقان العمل ما

١٩٤٩ مارس ٩

خليل ثابت

المسوق على الشيوخ "

مضرة صاحب الممال مصطفى مرعى بك ( وزير الدولة ، بالنيابة عن حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ) - تجوب لائحة السيارات توافر شروط خاصة في مالك السيارة الذي يطلب ترخيصاً بقيادةها ، ومن هذه الشروط أن يكون سليم النظر صحيح الجسم بما يكفل حسن القيادة .

ولما كانت اللائحة قد صدقت في سنة ١٩١٣ ، وهي رغم ما أدخل عليها من تعديل في حاجة إلى إصلاح يسار مقتضى الحال ، لهذا قد أعدت وزارة الداخلية مشروع قانون خاص بالسيارات ، هو الآن على بحث مجلس القل الاستشاري .

و ين ما تضمنته هذا المشروع وجوب عقد اختبار على أصحاب السيارات الذين يطلبون الترخيص لم بقيادةه .

من "المصري" الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ :

## الشكوى من ارتفاع نفقات العلاج

### مسئولية الدولة وواجب الأطباء

يقيم الدكتور راشد البراري الأستاذ بجامعة قواد الأول

لنا بحاجة إلى تأكيد القول بأن المرض من أكبر أعداء هذا الشعب ، ولهذا جعلت الحكومات المتعاقبة مكافئته بوسائلها الخاصة أحد أهدافها الرئيسية ومجهر الزاوية في براعه الإصلاحية . وبالرغم من الجهود المبذولة ما زالت الأغلبية الساحقة من أفراد الجمهور تعتمد على الأطباء المحصنين نظرا للنقص الكبير في عدد المستشفيات ، بحيث لا تستطيع سد الحاجات فضلا عما يلقاه الجمهور فيها من شتى ألوان التقصير ، المعادة فير السمنة ، مما لا فائدة ترجى من إنكاره أو محاولة التستر عليه وهو معروف مشهور .

ولقد تعالت الشكوى في السنوات الأخيرة من ذلك الارتفاع البالغ الذي طرأ على نفقات العلاج ، كأنما الصعقة قد أصبحت من الواردات الأجنبية ، وبخاصة من بلاد العملة الصعبة . فمن جهة ، عهد الأطباء إلى مضاعفة رسم الكشف على المريض ولم يقف الأمر عند حد كبراهم من أهل الخبرة الطويلة ، بل أصبح هذا الأمر قاعدة صريحة لدى المحدثين من تخرجي كليات الطب ، بحيث أصبح يخيل اليها أن الطب صار مهنة لا بد لصاحبها من تحقيق أرباح المايل في أقرب فرصة . ويحاول هؤلاء تبيير هذا العمل بأن تكافئ المشية كلها أطراد ارتفاعها . غير أننا نلاحظ أن ارتفاع نفقة العلاج كان أسرع خطى وأعظم حدة منه في دخول طوائف صغار الموظفين . وآباء والفلاحين ، وهم النسبة الغالبة من هذا الشعب . وكذلك لم تحاول الدولة أن تزيد نفقات التلم الجامعي ، بل إنها قد بلغت إلى خفضها إلى جانب التجاوز كل عام من المأثر على طلبة الكليات جيمنا من رسوم القيد . وأكثر من هذا ، فإن قانون ضريبة أرباح المن الحرة لا يأتى على الأطباء سوى صبه قاه ، وعده ميزة لم بقياس إلى غيرهم من المواطنين .

ومن الظواهر التي غشت بشكل يدعو إلى التساؤل المقرون بالسحب والدفعة ما درج بغير الأطباء على أسميته "الكشف الخصوصي" ، وأجره ضعف الأجر العامي . فيذهب الواحد منهم إلى حياته متأخرا ، حتى يكون قد امتلأت بمن يقصدها ، وبعد أن يكون المال من طرول الانتظار قد تسرب إلى نومهم ، فيحاولون الخلاص بدفع الرسم مضاعفا ، مع أن مدة الكشف ونتيجته واحدة . ومن المصائب التي تضحك في هذا الجو الشاذ أن خدم البيادة يحاورون التجار ، فيقاضون تأوة من المرضى لا تهل في الغالب عن خمسة قروش .

ونحب أن نشير كذلك إلى أمر له جانب كبير من الخطورة والأهمية ، ذلك أن الكثيرين من الأطباء ، ون من الأمهات لم أن يصغروا المرضاهم الأهمية الواضحة من العلاج ، وكلها من علاج التي ، وبهذا ناهي الوجود

وإذا لم يكن في مصر هيئة أو سلطة حكومية لهذه ، لا يرى مسالى الورى أن الألوان أن لإنشاء هذه السامة ، ولا سيما أن الطوائف غير الإسلامية في مصر لا تتبع نظاما واحدا في أمر الزواج والطلاق ؟

١٢ مايو سنة ١٩٤٩

خليل ثابت

عضو مجلس الشيوخ

مفكرة صاحب المال أحمد مرسى بر بلك ( وزير العدل ) - من الشطر الأول من السؤال : يمكن توثيق عقود الزواج المدنية بكتاب التوثيق ، تطبيقا لقاعدة الثالثة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ ، متى كانت شرعية الزوجين تسمح بذلك طبقا لقواعد القانون الدولى الخاص .

ولا هل إذن للشطر الثانى من السؤال ، لأن السلطة الحكومية المطلوب وجودها قد أنشئت فعلا بمقتضى القانون سالف الذكر .

( ز ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الصحة السومية ، من حضرة الشيخ المزمع عبد الوهاب طنت باشا ، عما اتخذ من إجراء من شأن ارتفاع نفقات العلاج - الإجابة به

### نص السؤال :

\* حضرة صاحب المال وزير الصحة العمومية

وجهت لمعاليمك في العام الماضي ، بعد بيان في صمد معالجة الفلاء سؤالا من حضرات الأطباء ومفاداة الكثير منهم في اقتضاء أجور العلاج بما يرقع الناس ويقدمهم عن المعالجة ، خصوصا ولستشفيات العامة لا تزال قليلة العدد . ورجوت من معاليمك الاتصال بالنقابة السامة للأطباء في ذلك أو اتخاذ ما ترونه من إجراء مناسب .

وقد أجبت معاليمك بأنكم كنتم إلى النفاة في هذا الأمر ، وهذا اليوم أطلع في جريدة "المصري" على مقال لأستاذ بجامعة قواد الأول بعنوان "الشكوى من ارتفاع نفقات العلاج مسؤولية الدولة وواجب الأطباء" يرد فيه ما تفتت به اليك ، ويبر فيه تحيرا صادقا عن شعور الناس في هذا الأمر .

فأجبت به إلى معاليمك رجاء الاطلاع عليه ، والتفضل بالإدلاء إلى المجلس بما انتهى إليه مساك في نقابة لأطباء ، أو ما اتفقوه من إجراء في هذا الشأن .

وأرجو التفضل بقبول فائق الاحترام ما

١٢ مايو سنة ١٩٤٩

سيد الوالد طنت

عضو الشيوخ

تتمتع بصلاح الناس جميعا وعلاقتهم بالأطباء ، وتحتاج إلى تدخل الحكومة أو النقابة لتخفيض أجور الأطباء .

**مضرة صاحب المحامي حبيب أسكندر باشا ( وزير الصحة العمومية ) :**  
المسألة تحتاج إلى وضع تشريع لتحقيق هذه الناية .

( ح ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحامي وزير الصحة العمومية ، من  
حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلمت باشا ، من التماس بمجلة تطهير عامة  
على القباب والمخارم — الإجابة عنه

نص السؤال :

« لا يرى معالي الوزير وقد أهل الصنف أن تقوم الوزارة بمجلة تطهير عامة في المدن والقرى على القباب والمخارم ، وقاية للصحة العامة ؟ »

عبد الوهاب طلمت

١٢ مايو ١٩٤٩

عضو الشيوخ »

**مضرة صاحب المحامي حبيب أسكندر باشا ( وزير الصحة العمومية ) :**  
تقوم الوزارة الآن بعمل الأبحاث اللازمة بمدة قری تحت إشراف إخصائين للوصول إلى أفضل الطرق لمكافحة الذباب .

كما قامت بإعادة تشكيل لجنة من جميع الهيئات المختلفة لمكافحة الذباب واتخذت تدبیرة عين شمس تقرير البقال وإعدادهم فنياً لتلك الأعمال .

ومن أهم وسائل مكافحة التخلص من الفضلات . وقد وضع فعلاً مشروع لهذا الغرض - لتحويل تلك الفضلات في القاهرة إلى سماد ، ومن المنتظر الانتهاء منه في بمرسة

وأحب أن أبین لحضرة الشيخ المحترم أن المقاومة في القرى ليست من السهولة التي تبدو أول الأمر ، وذلك نتيجة الأماك التي يتوالد فيها الذباب ولضعف المستوى الصحي بالقرى ، كما ظهر من الأبحاث التي أجريت على بعض قرى مديرية القليوبية ، حيث كانت نتيجة أن هذا المستوى بلغ ١٨ ٪ تقريباً .

ومع ذلك فإن الوزارة جادة في مقاومة هذه الحشرات بالقرى التي تسمح به الامتدادات المالية المقتضبة لهذا الغرض بميزانية الوزارة بأقسام الملاوي والأوبئة وإدارة الحشرات الطبية .

وتأمل الوزارة زيادة هذه الامتدادات ، حتى يمكن الارتفاع بالحالة الصحية بالقرى والمثل إلى المستوى اللائق .

**مضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلمت باشا —** إن مقاومة الذباب والمخارم لا يمكن أن تنتظر أعمال البنان ، ومن واجب وزارة الصحة أن تمنى هذه المسألة غاية غاية ، والبرهان على استعداد أن يمنع الوزارة كل الامتدادات اللازمة لتحقيق هذا الغرض .

فباع في السوق السوداء ، مع أنه من المبسوط عليهم - لو رغبوا في ذلك - أن يشيروا بالدواء الذي يمكن تركيزه في الصيدليات بجناز أقل بكثير . حقيقة لابد من استخدام العلاج الباع ، ولكن ينبغي أن يكون الاحتياج إليه الحل الأخير الذي لا مفر منه ولا مئاس .

وتتمتع بشكوى الجمهور ارتباطاً إذا ما تلقى الأمر بالعملات الجراحية ورسوم الإقامة بالمستشفيات الخاصة . والواقع أن التضخم في هذه النواحي صار شاذاً إلى درجة تجعل التمتع بهذا النوع من التطبيب في حكم المستحيل بالنسبة إلى الرجل المتوسط أو العادي ، حتى ولو بلغ إلى الاستغناء بربا فاحش كما يحدث كثيراً وكما يعرفه الجميع .

إننا نعلم أن تقتضي من الجادين ما تشاء من مبالغ ، ولكن هناك اعتبار آخر في حالة ذوي الدخل الضئيل ، ذلك هو اعتبار المروءة والإنسانية أولاً وقبل كل شيء .

هذه كلمة تبرير فيها ، بقدر ما يستعان من الإيجاز ، عن الألم العام . لما الذي يتعين عمله لمواجهة هذا الموضوع الخطير الذي يتصل بصحة الجمهور وبجياة الأفراد ؟ إننا نتوجه إلى نقابة الأطباء ، وأرجو منها العمل على التخفيف عن الناس ، إذ هناك شيء اسمه المصلحة العامة .

وعلى وزارة الصحة أن تتدخل في الأمر ولو عبر طريق التشريع ، فتعمل دون الارتضاع الذي لا معنى له في فترات العلاج ، وهو لا يقل أهمية وضروية عن الغذاء والكساء . إن الوسائل التي تؤدي إلى زوال الشكوى المتصاعدة من البهل الوصول إليها ، لو حتى بها المسؤولون . وكذلك يرى الإكثار من عدد المستشفيات في كل مكان ليرد إليها الفقراء ومتوسط الحال ، ومن الممكن تدير مسألة الأطباء اللازمين للعمل فيها ، فهذه قضية قوية تقتضي العناية والتجديد . ولو أننا في عهد ما قبل الحرب ، وسيود قريباً ، لطالبنا بفتح أبواب البلاد أمام الأطباء الأجانب ، بحيث إذا كثر حدهم لكان من أبلست أن يسرى مفعول قانون الغرض ، وأن يصير في المستطاع هبوط الأجور أو أمان العلاج في ظل المنافسة كما يقول رجال الاقتصاد .

هذه كلمة موجزة ، ونختتمها بالإشارة إلى المسؤولية الملقاة على عاتق الدولة ، فضلاً عن واجب الأطباء الإنساني ، وذكر أن نعمت الذكري .

**مضرة صاحب المحامي حبيب أسكندر باشا ( وزير الصحة العمومية ) —** سبق أن قلت ببلغ رغبة حضرة الشيخ المحترم إلى نقابة الأطباء . وقد أرسل إلى حضرة القريب خطاً أوضح فيه أن قانون النقابة يسمح بالنظر في جميع الشكاوى الخاصة بالأطباء . وتأخذ النقابة في الاعتبار الحالة الاجتماعية للمريض في حالة حدوث خلاف بينه وبين الطبيب المعالج .

**مضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلمت باشا —** لينصح لي معالي الوزير أن أقول إن مسألة مرض شكوى قديمة لا تجدى عطفاً ، والمسألة

٣ - أمام الشطر الأخير من السؤال ، فالمشترط للاضام الشركات لهذه الاشتراطات .

ومع ذلك ، فغرف لا تستمر مطبوعة المناجم والمهاجر في حجز المساحات التي طلبتها الشركات التي لا تقبل التعاقد على أساس الشروط التي تضعها الحكومة ، وبذلك يتقدم من إنشاء من الشركات المصرية وغيرها بطلب الترخيص لها من هذه المساحات وفقاً للقواعد المعمول بها .

(ك) سؤال سوجه إلى حضرة صاحب اللعل وزير الشؤون الاجتماعية ، من حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور ، عن صرف مكافآت لأعضاء مجلس إدارة بنك التليف الزراعي والمصارف التي تملكها الجمعيات التجارية ، ومطابقة ذلك لقانون الجمعيات التجارية - الإجابة عنه

### نص السؤال :

"تنص المادة ٥٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ ، انخلاص الجمعيات التعاونية المصرية على ألا يتقاضى أعضاء مجالس الإدارة بولان المراقبة في الجمعيات التعاونية على اختلافها أجراً على عملهم .

ولا شك أن بنك التليف الزراعي والتعاوني قد أحصى بالتشريع الأخير في جانب منه جزءاً من هذه الجمعيات .

أفلا يرى معالي الوزير أن عضوية مجلس الإدارة فيه يسرى عليها ما يسرى على مجالس الإدارة في الجمعيات التعاونية من عدم جواز تقاضي أجر عمل هذه العضوية ، خصوصاً أنها تخيل للجمعيات التعاونية ؟

والأرى معالي الوزير أن صرف مكافآت لأعضاء مجلس إدارة هذا البنك المثلين للجمعيات التعاونية يتناقض مع المادة الآتية الذكر ؟

وهل لاحظ ذلك في القانون الأساسي لبيتك وبدو وضعه الجديد ؟

٢ مايو ١٩٤٩

إبراهيم مدكور

شيخ الحوامدية

مفكرة صاحب المجلس العالي فيقول فيقول ( وزير الشؤون الاجتماعية ) - بنك التليف الزراعي والتعاوني ، في وضعه الحال ، لا يخرج من كونه شركة مساهمة يخضع لقانون الشركات . ويقضى البند الثاني والثلاثون من نظام البنك على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بواقع ٣٠٠ جنيه في السنة لكل منهم . واشتراك الجمعيات التعاونية في رأس ماله وفي إدارته لا يخرج من هذا الوضع .

أما القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ انخلاص الجمعيات التعاونية المصرية ، فلا يسرى إلا على الجمعيات التعاونية المسجلة طبقاً لأحكامه .

(ط) سؤال سوجه إلى حضرة صاحب المجلس العالي وزير الصحة العمومية ، من حضرة الشيخ المحترم أحمد ومزى بك ، عن سبب عدم صرف مميزات مستغنى حمام إمامة الشيوخ من جهاز توفير السكنى - تأجيله أسبوعاً

مفكرة صاحب المجلس العالي فيقول فيقول ( وزير الصحة العمومية ) : أرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعاً .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

(ز) سؤال سوجه إلى حضرة صاحب المجلس العالي وزير التجارة والصناعة ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد السلام جابر ، عن الشركات التي طلبت الترخيص لها بالبحث من البترول في الأراضي المصرية - الإجابة عنه

### نص السؤال :

١ - ما عدد الشركات التي طلبت الترخيص لها بالبحث من البترول في الأراضي المصرية ؟

وهل كل هذه الشركات قبلت مشاريع العقود والوائج التي أعتبتها الوزارة تطبيقاً لقانون المناجم الصادر في سنة ١٩٤٨ ؟

٢ - ما عدد الشركات المصرية منها ؟

٣ - وفي حالة عدم قبول الشركات لهذه الاشتراطات ، هل ترى الوزارة عدم الاستمرار في حجز المساحات التي طلبتها ، وهي تقريباً كل ماله قيمة بترولية ، حتى يقوم من إنشاء من الشركات المصرية بطلب لترخيص منها ؟

١٠ مايو ١٩٤٩

عبد السلام جابر  
عضو مجلس الشيوخ

مفكرة صاحب المجلس العالي فيقول فيقول ( وزير التجارة والصناعة ) :

١ - عدد الشركات التي طلبت الترخيص لها بالبحث من البترول في الأراضي المصرية ستة . وقد أمدت الوزارة مشاريع عقود والوائج ، تطبيقاً لقانون المناجم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٨ وهي على وشك الانتهاء من وضع المعينة النهائية لها .

٢ - من الشطر الثاني من السؤال ، فإن عدد الشركات المصرية منها واحدة فقط تحت التأسيس وهي " الشركة الأهلية للأعمال المالية والتجارة " .



وبعض المرسوم بشأن رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ ألا يقبل العطن في أي تدير أو عمل أو تصرف صدرت تحت نظام الحراسة .

(م) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد شراري ، عن إشاعة فرض بعض التجار لهذا من المزون لدى الحكومة - الإجابة عنه

### نص السؤال :

« هناك إشاعة بأن الحكومة ستفرض بعض التجار لهذا من المزون لهذا ، هل أن تستلم قدرا بمائته من المصنوع الجليل . ونسب من هذه الإشاعة تزول في أسرار القطن .

فهل لهذه الإشاعة أساس من الصحة ؟

وإذا كانت صحيحة ، فما رأى الوزارة بالنسبة لهذا النور ؟

وإذا كانت هذه الإشاعة لا أساس لها من الصحة ، فما هي الأسباب التي منعت من تكذيبها في الوقت المناسب ؟

وهل التجار الذين يطلبون إقراضهم القطن هم أنفسهم التجار الذين كانوا يدعون منذ شهرين أو ثلاثة أن الطلب على القطن المصري ضليل ولهم يشترون علم تصرف بمحصول القطن ، المصري وغيرها من الإشاعات والمقالات التي تلاها الانخفاض في أسعار القطن بنسبة ٢٥٪ ؟

١٢ مايو سنة ١٩٤٩ محمد شراري

شيخ فكرية

مفردة صاحب المال حسين فهمي بك ( وزير المالية ) - الإشاعة التي أشار إليها حضرة الشيخ المحترم لا أساس لها من الصحة .

وقد كتبت الحكومة ببيان مندوبها في البورصة الإشاعات التي من شأنها أن تؤثر في السوق تأثيما مصلحا .

### ٩ - مشروع القانون

بالإضافة إلى المادة الخامسة على الأرباح الاستثنائية - المراقبة على المادة الأولى - تأجيل أخذ الرأي عليه ، وهذا بالإسراع مع مشروع القانون الآخر

الرئيس - لدينا بعض أسئلة موجبة تتصل بأخذ الرأي بحسن أن ينظرها المجلس قبل المناقشة في الاستجابات . منها الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس بشأن تعديل المادة الأولى من مشروع القانون الخاص بإلغاء الضريبة الاستثنائية وهذا نصه :

« أقتراح تعديل المادة بحيث ينص فيها :

ويطلب التزام كل مول بها من أرباحه الاستثنائية في خلال سنة ١٩٤٩

بدلا من سنة ١٩٥٠ . »

فلما وافق من حضراتكم على هذا الاقتراح بتفضل بالوقوف .

(وقفت أجابة) .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك ، عن الحراسين لأموال الألمان والبريطانيين - الإجابة عنه

### نص السؤال :

« أنشأت الحكومة في أثناء الحرب العالمية الثانية حراسين : أحدهما لأموال الألمان والآخرى لأموال البريطانيين .

الإزال حاتان الحراسان قائمتين ؟ وهل عيئت الحكومة موصلا لنهايتها ؟

وما مصير الأموال التي استولت الحراسان عليها ؟

وهل يشرف ديوان الحراسة على أعمال الحراسين ؟ وإذا لم يكن هذا من اختصاصه ، فمن هو الذي يشرف هذا الإشراف ؟

١٢ مايو سنة ١٩٤٩

خليل ثابت

عضو مجلس الشيوخ

مفردة صاحب المال حسين فهمي بك ( وزير المالية ) - وافقت مصر بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٧ على اتفاق التوبيضات الألمانية الموقعة عليه ببغداد في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، وبمقتضى ذلك الاتفاق أن تكون من كل الأموال الألمانية المخصصة للتوبيض وحدة واحدة قسم على الدول كل بقدر الحصة المئوية التي خصصت لها . ومن في الاتفاق على أن تصفى في مدى خمس سنوات الأموال الألمانية الخاضعة لسلطان الحكومات الموقعة عليها .

والحراسة على الأموال الألمانية تجد في إجراء هذه التصفية ، وهي تقدم تقارير دورية لوكالة التوبيضات عن الأموال التي تصفى وفقا للقواعد والقيود المقررة في هذا الشأن .

ويشرف على حسابات الحراسات خبراء محاسبين متمثلون ، وترسل إلى وزارة المالية ميزانيات الحراسات مشفوعة بمذكرات من حالتها المالية خلال السنة .

أما الحراسة الإيطالية ، فقد سوى أمرها بالاتفاق المصري الإيطالي الموقعة عليه ببغداد في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، واعتمد ذلك الاتفاق بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٧ ، وصدر مرسوم واحد في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، والآخر في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٨ ، شرعا في الواقع المصرية بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٨ ، وقد نص فيها على أنها نظام الحراسة وتعميد القواعد لتنفيذ الاتفاق سالف الذكر ، ومع مراعاة الأحكام التي وردت في الاتفاق التكميلية بين الحكومتين المصرية والإيطالية في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٧ و ٢٨ مارس سنة ١٩٤٨ ، وقد سلمت الحراسة ما في حيازتها من الأموال إلى مستعفيها بإجراءات رسمية .

فذلك اقترح تعديل المادة السابعة على النحو الآتي :

”وتعتبر مخالفة المحض لآى حكم من أحكام هذا القانون إخلالا  
بواجبات المهنة يجوز رفضه إلى لجنة القيد والتأديب وفقا لنص المادتين  
٢٥ و ٢٦ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ بإنشاء نقابة الصحفيين “ .

هل أن يكون مفهوماً أن كلمة ”محض“ تشمل صاحب الصحيفة والمحرر .

**حضرة الشيخ المرحوم الدكتور إبراهيم يوسف** : أريد أن  
أستفسر عن أمرين : الأمر الأول هو هل تشمل كلمة ”محض“ صاحب  
الصحيفة ؟

**الرئيس** - يعتبر صاحب الصحيفة صحفياً بقلبي قانون نقابة  
الصحفيين .

**حضرة الشيخ المرحوم الدكتور إبراهيم يوسف** : أريد أن  
أستفسر عنه هو جواز عدم رفع المخالفة إلى لجنة القيد  
والتأديب . فحين نفرض ربما إما أن يترتب على عدم دفعه اختصاص  
وعقوبة ، وإما ألا يترتب . وفي هذه الحالة لا معنى لفرض الرزم . فإذا  
جعلت العقوبة جوازية فهل هناك داع لهذا النص ؟

**المقرر** - يترك للجنة التقدير في رفع أمر المخالفة إلى لجنة القيد  
والتأديب أو عدم رفضه .

**الرئيس** - وضع هذا النص على غرار النص الوارد في قانون نقابة  
المحاميين ، لأن النقابة هي صاحبة المصلحة . وقد ترى النقابة أن الصحفي  
من المعضوم ما يمنحها من رفع الدعوى عليه .

**حضرة الشيخ المرحوم محمد حسن المشعل** : قدمت في الجلسة  
المسائية اقتراحاً بحذف عقوبة الغرامة المأذونة التأديبية . والذي  
أفهمه من قانون نقابة الصحفيين أن الالتقاء إلى عضويتها ليس إجبارياً .  
فيمكن أن أكون صحفياً ، ومع ذلك لا أكون عضواً في النقابة .

**الرئيس** - لا . ومشروع هذا القانون خاص بإنشاء طوارق دفعة  
لصالح صندوق نقابة الصحفيين . أى إن هذه الرسوم تحصل لصالح  
الصحفيين المقيدين في الجدول .

**حضرة الشيخ المرحوم محمد حسن المشعل** : هل يلزم الصحفي غير  
المقيد في الجدول بدفع هذه الدفعة ؟

**الرئيس** - يقرر المجلس رفض الاقتراح . ولأن هل توافقون حضراتكم  
على المادة الأولى ، وهذا نصها :

”مادة ١ - تلقى الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية المقررة  
بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية  
المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٢ ويعدل التزام كل محمول بها من أرباحه  
الاستثنائية في خلال سنة ١٩٥٠ من التاريخ المثل لتاريخ القيد بدأ فيه  
سريان الضريبة الخاصة عليه في سنة ١٩٤٠ “ .

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى . ويؤخذ الرأي  
بالنداء بالأمر على مشروع هذا القانون في هذه الجلسة مع بقية مشروعات  
القوانين الأخرى .

## ١٠ - مشروع القانون

الخاص بإنشاء طوارق دفعة لصالح صندوق نقابة الصحفيين ، لإعادة المخالفة  
فيه ، بناء على طلب المقرر طبقاً للمادة ١٧٥ من اللائحة الداخلية - تأجيل  
أخذ الرأي عليه بالنداء بالأمر مع مشروع القانون السابق

( المقرر حضرة الشيخ المرحوم عبد السلام محمود بك ) .

**الرئيس** - تقدم إلى طلب من حضرة الشيخ المرحوم عبد السلام  
محمود بك بمقرر لجنتي المساءة والمداخلة عن مشروع القانون الخاص بإنشاء  
طوارق دفعة لصالح صندوق نقابة الصحفيين يدفع باب المخالفة في المادة  
السابعة من مشروع هذا القانون ، بناء على أسادة ١٧٥ من اللائحة  
الداخلية .

**المقرر** - وافق المجلس في الجلسة السابقة على مشروع هذا القانون ،  
وتقدم ورد في المادة السابعة ما هي :

”وتعتبر مخالفة أحكام هذا قانون إخلالا بواجبات المهنة يرفع أمرها  
إلى لجنة القيد والتأديب لمحاكمة مرتكبها تأديبياً وفقاً لنص المادتين  
٢٥ و ٢٦ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ الخاص بإنشاء نقابة  
الصحفيين “ .

وأريد أن أبرز في القانون أن المخالفة للمعاقب عليها هي التي تقع من  
الصحفي . كما أن محاكمته تكون جوازاً ، وذلك لكي يتسق هذا المشروع  
مع القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ بإنشاء نقابة الصحفيين ، لأنه جعل  
محاكمة الصحفي جوازية .

"وتعتبر مخالفة أحكام هذا القانون إخلالا بواجبات المهنة يجوز رفعه إلى لجنة القيد والتأديب وفقا لنصر المادتين ٢٥ و ٢٦ من المانوم رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ بإنشاء نقابة الصحفيين".

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على الاقتراح . والآن هل توافقون حضراتكم على المادة السابعة معدلة بالصيغة الآتية :

"مادة ٧ - لا تقبل دور الصحافة والنشر . ونقابة الصحفيين وشركات الأنباء والاعلامات الصحفية وغيرها . وفرعها استعمال الأوراق المنصوص عليها في هذا القانون إذا لم يكن ملصقا عليها طوابع الدفعة المقررة به .

وتعتبر مخالفة أحكام هذا القانون إخلالا بواجبات المهنة يجوز رفعه إلى لجنة القيد والتأديب وفقا لنصوص المادتين ٢٥ و ٢٦ من المانوم رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ بإنشاء نقابة الصحفيين".

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة معدلة . ويؤخذ الزأى بالذات . بالامم على مشروع هذا القانون مع باقي مشروعات القوانين الأخرى .

## ١١ - مشروع القانون

القدم من الحكومة بشأن الأندية - تقرير لجنة السند (١) - مناقشة

المادتين ١٩ و ٢٣ - تأجيل أصد الزأى بالذات . بالامم على مشروع

هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى

( المقرر حفرة الشيخ المحرم أحد من طوبه بك ) .

**مقرر صاحب الطائى محمد زكى على باشا** ( وزير الدولة ) - عدلت المادة ١٩ بان أضفت إليها لجنة فترة ثانية نصها كالآتى :

ولوزارة الشؤون الاجتماعية حق الإشراف المال على هذه الأندية للثبوت من أن أموالها تصرف للأغراض التى أنشئت من أجلها .

وقد عدلت اللجنة أيضا المادة ٢٣ ، وكانت الفقرة الأولى من هذه المادة كما وردت بمشروع الحكومة بنص الآتى :

**الرئيس** - إنه لا يعتبر مصفيا إلا إذا كان مقيدا بالجدول . وقانون نقابة الصحفيين حدد الذين يعتبرون مصفيين ، وهم أصحاب الصحف ، وأصحاب وكالات الأنباء ، ورؤساء التحرير ، والمحررون . وبذلك تحدد من يمكن اختيارهم مصفيين ومن عداهم لا يعتبر مصفيا . ولولا هذا لاعتبر كل من كتب مقالة في صحيفة ، أو من كان تحت التبرين مصفيا يمكن مناقشته إذا لم يضع طابع الدفعة على المقال الذى يكتبه .

**مقرر الشيخ المحرم محمد حسن الصمراوى باشا** - نعمت من بعض رجال الصحافة أن سبب وضع عقوبة الغرامة هو أن من بين الصحفيين من ليسوا من أعضاء النقابة . فأريد أن تتناول العقوبة هؤلاء ، لأنه لا يمكن تقديمهم للمحاكمة التأديبية .

**الرئيس** - كانت الفكرة السابقة في الجلسة الماضية أن كلمة "مصفى" لا تشمل صاحب الصحيفة ، ولذلك أطلق النص . وأما الآن قانون نقابة الصحفيين وفيه أن كلمة "مصفى" تشمل صاحب الصحيفة .

**مقرر الشيخ المحرم محمد حسن الصمراوى باشا** - هب أنى مصفى وغير مقيد بالجدول . فإذا يكون الحال ؟

**الرئيس** - لا يعتبر غير المقيد بالجدول مصفيا ، وقد حدد قانون نقابة الصحفيين من يعتبرون مصفيين ، فمن عداهم لا يعتبر مصفيا .

**مقرر الشيخ المحرم محمد حسن الصمراوى باشا** - اقترحت في الجلسة الماضية أن تحذف كلمة "مصفى" وأن يطلق النص لينطبق على أصحاب الجريدة وكل مخالف لأحكام مشروع هذا القانون . وبذلك تعتبر المخالفة لأحكام مشروع هذا القانون إخلالا بواجبات المهنة يرفع أمرها إلى لجنة القيد والتأديب .

**الرئيس** - لقد بين قانون نقابة الصحفيين من يعتبرون مصفيين . ويمكن الرجوع إلى تفسير كلمة "مصفى" إلى هذا القانون .

**الرئيس** - ينص مشروع القانون في المادة السابعة منه على أن المخالفة تعتبر إخلالا بواجبات المهنة ، ولا يمكن اختيار غير المصفى عملا بواجبات المهنة . وكذلك الحال في الخاص والعطيب .

**مقرر الشيخ المحرم محمد حسن الصمراوى باشا** - الدفعة في قانون نقابة اليمن الاحتسبة بدفعها المهندس القيد وغيره . وما دامت المخالفة تقع من فرضها عليهم مشروع هذا القانون ، فما الفائدة من النص بل المصفى ؟ ولماذا أوجب الموافقة على أن يكون نص هذه الفقرة كما يأتى :

القرار - إن المحكمة التي دعت اللجنة إلى أن تجري هذا التمهيد واضحة في تقريرها الذي قدم لحضراتكم .

ففي جلسة ١٠ مايو سنة ١٩٢٩ وجه حضرة الشيخ المحترم حل زكي السراي باشا سؤالاً إلى معالي محمد زكي مل باشا وزير الدولة من وصف هذه الأنكبة :

حل من من الحال العامة أم الخاصة ؟

فأجاب معالي محمد زكي مل باشا وزير الدولة بأنها لا تعتبر من الحال العامة وهذا تقرير لحقيقة قانونية ثابتة ، ومن تقرير أنها حال خاصة يجب أن يسرى عليها حكم القانون العام .

والقانون العام ، وخاصة مشروع قانون الإجراءات الجنائية الذي أقره في هذه الدورة وقانون تحقيق الجنابات المعمول به الآن لا يميزان بين جنس الحال الخاصة إلا لضبط الجرائم بعد اتخاذ إجراءات الإذن بالفتيش إن لم تكن الجرمية متلبها بها ، وفيها هذا فلك لا يجوز دخول الحال الخاصة ولا فتحها للبحث عما إذا كانت هناك جرائم وقعت أم لا . فدخول الحال الخاصة للبحث عن الجرائم لا يقول به القانون العام ، ولا مشروع قانون الإجراءات الجنائية .

من أجل هذا رأت اللجنة أن توافق بين القانون العام وبين المحافظة على حرية الأنكبة ، وقد اتفق مع الحكومة على أنها من الحال الخاصة . وقد وضعت اللجنة نصب عينها أنه إن جاز حقيقة الحكومة أن تأذن لرجال الضبط القضائي أن يفتشوا الأنكبة ، فهناك مسائل متعلقة بمبدأ عام . وهذا المبدأ أهم بكثير من حوادث فردية قد تحقق فيها حكمة الفتحش ، من أن القانون العام قد نص على الإجراءات التي تتبع بشأن هذه الحوادث .

لذلك رأت اللجنة ، وقد وضعت نصب عينها المبدأ العام ، أنه وإن كانت هناك بعض أنكبة تسمح أن تفتش ، فهناك غالبية الأنكبة الخاصة ، ومنها أنكبة جنابات محترمة ، وأكيدة الأحزاب السياسية . فهذه الأنكبة من حقها أن تطلب حماية القانون الذي يقضي بأن حرية الحال الخاصة يجب أن يكفلها القانون . فإن أجزأت الفتحش ، فهناك احتمال لإساءة هذا الحق وفي هذا اعتداء على حرية الأماكن الخاصة .

من أجل هذا رأت اللجنة أن توافق بين القانون العام وبين المحافظة على حرية الأنكبة الخاصة . ولذلك حذفنا العبارة الأخيرة من الفقرة الأولى من المادة ٢٣ التي تعتبر بدعة في القانون العام ، لأنه لا يجوز دخول هذه الحال للبحث عن الجرائم .

وقد رأت اللجنة أنه هذه الأنكبة يجوز أن تغلب حيات أو جرمات أو إصابات من الحكومة ، كالأندية الرياضية . وفي هذه الحالة يسرى عليها

” يتولى إثبات الجرائم التي تقع مخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ، الموظفون الذين يتدعون لهذا الفرض بقرار يصدره وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الشؤون الاجتماعية ، ويكون لهم حق دخول هذه الأنكبة وفتحها للبحث من أنها لا تخالف لأحكام نظامها الأساسي وأن غلة أموالها وإيراداتها وما يجمع من اشتراكات أو تبرعات أو وصايا أو هبات تصرف في الأغراض التي أنشئت من أجلها . ويكون لهم في هذا الشأن صفة رجال الضبطية القضائية “

والفرض من هذه الفقرة تحقيق أمرين :

الأول إثبات الجرائم التي تقع مخالفة لأحكام هذا القانون .

والثاني التحقق من أن الأموال التي تجمع لهذه الأنكبة تنفق في شؤونها ، حتى لا تجمع الأموال في الظاهر لفرض وتنفق لفرض آخر ، إذ يجب صرفها في شؤون هذه الأنكبة .

وقد أجيل هذا المشروع إلى لجنة العدل بعد مناقشة المجلس لتقرير بلغي الداخلية والشؤون الاجتماعية ، بناء على المناقشات في المادة ٢٣ وأدخلت لجنة العدل تعديلات على الفقرة الأولى من المادة ٢٣ ، وأصبح نصها كالآتي :

” يتولى إثبات الجرائم التي تقع مخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له رجال الضبط القضائي ومفتشو وزارة الشؤون الاجتماعية الذين ينصرون لهذا الفرض بقرار يصدر من وزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير الداخلية “ .

ولا اعتراض لنا على استبدال عبارة ” رجال الضبط القضائي ومفتشو وزارة الشؤون الاجتماعية “ بعبارة ” الموظفون الذين يتدعون لهذا الفرض بقرار يصدره وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الشؤون الاجتماعية “ ، لأن العبارة خشيت أن يقوم بسبيل الضبط القضائي كنية . ولذلك جعلت هذا الحق لمفتشي وزارة الشؤون الاجتماعية .

ولكن اعتراضاً ينصب على حذف عبارة ” ويكون لهم حق دخول هذه الأنكبة وفتحها للبحث من أنها لا تخالف لأحكام نظامها الأساسي “ وأن غلة أموالها وإيراداتها وما يجمع من اشتراكات أو تبرعات أو وصايا أو هبات تصرف في الأغراض التي أنشئت من أجلها ، ويكون لهم في هذا الشأن صفة رجال الضبطية القضائية “ .

لذلك هذه العبارة يترتب عليه منع مفتشي وزارة الشؤون الاجتماعية من دخول الأنكبة وفتحها ومعرفة مواردها وضبط مصروفاتها والتحقق من جهات الصرف ، ومن أن الأموال التي تجمع تصرف في الأغراض التي أنشئت من أجلها هذه الأنكبة .

مقرر الشيخ المحترم محمد حسن الصملي باشا - لقد حذفنا اللجنة هذه العبارة منها .



## مشروع قانون

بإتشاء طوابع دفعة لصالح صندوق نقابة الصحفيين ،  
كما أقره مجلس الشيوخ

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تنشأ طوابع دفعة ، حسب الفئات الواردة في هذا القانون وتضاف حصبتها إلى صندوق نقابة الصحفيين ، وتخصص لها تقوم به النقابة لصالح أعضائها من التأمينات والمعاشات والإجازات .

ويجب لصق هذه الطوابع على عقود الإعلانات الصحفية وأوراق التعامل مع دور الصحافة والنشر وقاية الصحفيين وشركات الإعلانات والأنباء الصحفية وفروعها بصرف النظر عن جنسية أصحابها ومصادر أموالها مادامت تزاوئ نشاطها في المملكة المصرية .

مادة ٢ - استثناء من الفقرة ٩ من المادة ٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ بإنشاء نقابة للصحفيين يعتبر خاصاً لأحكام هذا القانون الصحف والمجلات بكتابة أنواعها وشركات الأنباء وفروعها وكذلك الهيئات التي تتكفل بالنشر أو الطبع أو التي تقوم بإعلانات على أية صورة كانت . وتنطبق أحكام هذا القانون على الأشخاص الذين يجرؤون أكثر من مقالة واحدة في الشهر ولو كانت من بحث مدنية - كما تعتبر المنشورات التي تخصص لفائدة هيئة مدنية في حكم المجلات العنصرية .

مادة ٣ - الأوراق التي يعلق عليها طابع الدفعة هي الإيصالات أو الفواتير المخصصة ، وعقود النشر والإعلان ، وعقود الاستخدام في دور الصحافة ، والبطاقات الصحفية ، وطلبات سفر الصحفيين ، وطلبات التقييد في جدول الصحفيين ، وطلبات التصريح بإصدار صحف أو مجلات وطلبات تمييز رؤساء التحرير وكذلك صفحات الدفاتر المسجلة .

مادة ٤ - تكون فئات طوابع الدفعة على النحو الآتي :

- ( ١ ) ٣ مليات من كل صفحة من صفحات الدفاتر المسجلة .
- ( ٢ ) ٥ مليات من البطاقات الصحفية أو تجديدها وكذلك اشتراكات المواصلات التي تمنع لم .
- ( ٣ ) ٥ مليات من كل تذكرة من تذاكر الحفلات ذات الإيراد التي يجيها نقابة الصحفيين أو إحدى دور الصحافة والنشر .
- ( ٤ ) ١٠ مليات من كل طلب سفر للصحفيين ٢٠ مليوناً للتصريح بالسفر .
- ( ٥ ) ٣٠ ملياً من كل عقد من عقود النشر أو عقود الإعلان وكذلك عقود الاستخدام الخاصة بالتحرير في دور الصحافة والنشر .

( ٦ ) ٣٠ ملياً من كل طلب من طلبات التقييد بمجلد الصحفيين أو تمييز رئيس تحرير ، ونظماً عن الطلبات الخاصة بالتغيير أو التحويل في ذلك .

( ٧ ) ١٠ جنيتات من الترخيص بإصدار صحيفة يومية ، و٥ جنيتات من الترخيص بإصدار أية صحيفة أخرى .

مادة ٥ - تكون فئات الدفعة كترجيماً على الإيصالات أو الفواتير المخصصة على الوجه الآتي :

( ١ ) خمسة مليات من الإيصالات أو الفواتير المخصصة التي تبدأ قيمتها من جنيه مصري واحد وتقل عن ٢٠٠ جنيه مصري .

( ٢ ) عشرة مليات من الإيصالات أو الفواتير المخصصة التي تبدأ قيمتها من ٢٠٠ جنيه مصري وتقل عن ١٠٠٠ جنيه مصري .

( ٣ ) ثلاثين ملياً من الإيصالات أو الفواتير المخصصة التي تبدأ قيمتها من ١٠٠٠ جنيه مصري فأكثر .

مادة ٦ - تسدد دور الصحافة والنشر فئات الدفعة من طلبات إصدار الصحف والمجلات وطلبات تمييز رؤساء التحرير وتعديل هذه الطلبات وصفحات دفاتر المسجلة ، وكذلك عن الإيصالات أو الفواتير المخصصة الصادرة منها .

ويستد الصحفي فئات الدفعة من طلب التقييد في جدول الصحفيين ، وعند الاستخدام وطلبات السفر والإيصالات أو الفواتير المخصصة الصادرة لمصلحة من إحدى دور الصحافة أو النشر أو نقابة الصحفيين ، والبطاقات الشخصية ، واشتراكات المواصلات .

أما بالنسبة لعقود النشر والإعلان فيتعامل كل متعامل قيمة الدفعة المستحقة على النسخة الخاصة به فإن حوت نسخة واحدة من العقد يحمل المتعاملان الدفعة متساوية .

ويقوم حامل التذكرة بقيمة الدفعة المقررة المستحقة على تذاكر الحفلات ذات الإيراد التي يجيها نقابة الصحفيين أو إحدى دور الصحافة والنشر .

مادة ٧ - لا تخيل دور الصحافة والنشر ونقابة الصحفيين وشركات الأنباء والإعلانات الصحفية وغيرها وفروعها استهلاك الأوراق المنصوص عليها في هذا القانون وإنما يمكن مصلفا عليها طوابع الدفعة المقررة به .

وتعتبر مخالفة أحكام هذا القانون إخلالاً بواجبات المهنة يجوز رفعه إلى لجنة التقييد والتأديب وفقاً لنص المادتين ٢٥ و ٣٦ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ بإنشاء نقابة الصحفيين .

مادة ٨ - على وزيرى الداخلية والمالية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولما إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

أمر بأن يسمع هذا القانون ، بنات الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** - لننظر أولاً أقسام الميزانيات الواردة بالجدول .  
**مضرة الشيخ المحترم** على ركي المراتب بلساً - لقد بدأنا في مناقشة مشروع قانون الأتية ، ويسمن أن تم مناقشته .  
**الرئيس** - الميزانيات المدرجة بجلية اليوم لا مناقشة فيها، وسأخذ الرأي من الأرقام الواردة بها فقط .  
**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٩٩٨٠٠ جنيه المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" ، وقدره ٩٩٨٠٠ جنيه ؟  
 ( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٩٩٨٠٠ جنيه المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .

فرع ٤ "معية حضرة صاحبة الجلالة الملكة نازلي"

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجور مرتبات" ، وقدره ٣,٣٧٠ جنيه ؟  
 ( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣,٣٧٠ جنيه المقدر للباب الأول "ماهيات وأجور مرتبات" .  
 وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٦٠٠ جنيه ؟  
 ( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦٠٠ جنيه المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" .

فرع ٥ "معية حضرة صاحبة العظيمة السلطنة ملك"

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجور مرتبات" وقدره ١,٧٠٣ جنيه ؟  
 ( موافقة )

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٧٠٣ جنيه المقدر للباب الأول "ماهيات وأجور مرتبات" .  
 وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٤٠٠ جنيه ؟  
 ( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٤٠٠ جنيه المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" .

١٣ - مشروع ميزانية الدولة

للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ (المصرفات) - تقرير لجنة المالية (١)

قسم ١ "المخصصات الملكية وديوان جلالة الملك" - إقرار  
 (المقدرة مضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن نود)

فرع ١ "مخصصات جلالة الملك"

**الرئيس** - أودع لهذا الفرع اعتماد قدره ١٠٠,٠٠٠ جنيه، وهو مقدر بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٨ ، فلا يؤخذ عليه الرأي .

فرع ٢ "مخصصات حضرات أعضاء البيت الملكي"

**الرئيس** - قدّر لهذا الفرع في مشروع الميزانية اعتماد قدره ١٠٠,٠٠٠ جنيه وهو مقدر كذلك بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٨ ، فلا يؤخذ عليه الرأي .

فرع ٣ "ديوان جلالة الملك"

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجور مرتبات" ، وقدره ٢٥,٧١٠ جنيهات ؟  
 ( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٥,٧١٠ جنيهات المقدر للباب الأول "ماهيات وأجور مرتبات" .  
 وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" ، وقدره ٩١,٧٣٠ جنيه ؟  
 ( موافقة ) .

قسم ٢ "الدين العام" - إقرار

(المقرر حصة الفسخ المزمع الأستاذ حسين عبد الجبار)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على اعتمادات قسم ٢ "الدين العام" المقدرة بمبلغ ٥,٦٥٧,٨٠٠ جنيه ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على اعتمادات قسم ٢ "الدين العام" ، وقدرها ٥,٦٥٧,٨٠٠ جنيه .

قسم ٤ "مجلس الوزراء" - إقرار

(المقرر حصة الفسخ المزمع الأستاذ عبد الرحمن تود)

فرع ١ "رئاسة مجلس الوزراء"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "مهمات وأجور ومرتبات" ، وقدره ٢٨,٥٠٠ جنيه ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٨,٥٠٠ جنيه المقدر للباب الأول "مهمات وأجور ومرتبات" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" ، وقدره ٦١,٧٣٠ جنهما ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦١,٧٣٠ جنبا المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" ، وقدره ٢٥٠,٠٠٠ جنيه ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .

١٤ - عود

إلى مشروع القانون بشأن الأمانة - الموافقة على المادتين ١٩ و ٢٣ تأجيل أخذ الرأي عليه إلى يوم الثلاثاء الأسبوع المقبل

عضو صاحب المقام محمد زكي علي (وزير الدولة) - لا مانع لدى من الموافقة على نص المادة ٢٣ ، لأنه تبين لي أن وزارة الداخلية قبله .

الرئيس - والآن نقتل المادة التاسعة عشرة كما مدتها الجلسة .

تليت المادة التاسعة عشرة معدلة ، وهذا نصها :

(المادة التاسعة عشرة)

يجوز للنادي بموافقة وزارة الشؤون الاجتماعية قبول الوصايا والهبات والقرارات بشرط ألا تكون مفيدة بغيره تنافي الأغراض التي أنشئ النادي من أجلها .

ولو وزارة الشؤون الاجتماعية حق الإشراف المال على هذه الأمانة تثبت من أن أموالها تصرف في الأغراض التي أنشئت من أجلها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة عشرة معدلة ، وتتل المادة الثالثة والعشرون معدلة .

تليت المادة الثالثة والعشرون معدلة ، وهذا نصها :

(المادة الثالثة والعشرون)

يتولى إتيان الجرائم التي تقع خالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المتخذة له رجال الضبط القضائي ومفتش وزارة الشؤون الاجتماعية الذين يخصصون لهذا الغرض بقرار يصدر من وزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير الداخلية .

وفي حالة خالفة أحكام المواد ١٠ و ١٢ و ١٣ يجوز للجنة العامة أن تقدم للقاضي الجزئي في خلال أربع وعشرين ساعة بطلب إفلاق النادي كإجراء تحفظي لحين الفصل في القضية نهائيا من غير إخلال بالحكمة الإدارية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والعشرين معدلة .

ويؤجل أخذ الرأي على التنازع بالاسم مع مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى إلى الأسبوع المقبل .



تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

( المادة الأولى )

يضاف إلى الفقرة "هـ" من المادة ٢ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين الباردة التالية :

"ويستثنى من ذلك الأماكن المؤجرة بقصد استعمالها لتدوير التعليم الحرة أو الحكومية".

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى للمادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

( المادة الثانية )

على وزير العمل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأسر بأن يعم هذا القانون نظام الدولة ، وأن يشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويجوز أخذ الرأي بالتدريج بالاسم على مشروع هذا القانون إلى الأسبوع المقبل .

١٧ - تقرير لجنة تحقيق صحة العضوية<sup>(١)</sup>

عن موضوع صحة عضوية حضرة الشيخ المنزه أحمد على طلبة بك - الموافقة على التقرير ، وإعلان صحة عضوية حضرة الشيخ المنزه

( القدر حضرة الشيخ المنزه توفيق دوس باننا ) .

القرار - أحيل إلى هذه اللجنة بجلعة ٢٨ مارس سنة ١٩٤٩ الرسوم الصادرة بتعيين حضرة الشيخ المنزه أحمد على طلبة بك عضواً بالمجلس في المحل الذي خلا بركة الرواح إبراهيم الطاهر بك .

وقد دعت اللجنة إلى المجلس بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٩ تقريرا ذكرت فيه أنها تحيل أن الرسوم صدرت جميعاً دستورياً ، وأن حضرة

## ١٥ - تقرير لجنة المالية

عن الاقتراح بمشروع قانون التقدم من المنفرد لذكرها جردان باننا ( حضور المجلس سابقاً ) بشمول البنك الأهل إلى بنك مركزي - تأجيله أسبوعين

الرئيس - لم تقدم لجنة المالية تقريرها حتى الآن عن هذا الموضوع .

حضرة الشيخ المنزه الدكتور إبراهيم يوسف مسرور - أرجو تأجيل النظر في مشروع هذا القانون أسبوعين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

## ١٦ - مشروع القانون

القدم من الحكومة بإضافة مادة إلى الفقرة "هـ" من المادة الثانية من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٤٧ ، بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين - تقرير لجنة العدل (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواد مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالتدريج بالاسم إلى الأسبوع المقبل

( القدر حضرة الشيخ المنزه دوس حسن الشعللي باننا ) .

القرار - رأت اللجنة الموافقة على مشروع هذا القانون كما ورد من الحكومة ، لأنه يهدف إلى تحقيق سياسة الحكومة في تيسير تحصيل العلم بوضع حد لاستعمال حق المسالك في عدم الأماكن المؤجرة بقصد استعمالها مدارس حكومية أو حرة . وأبدى رأي في اللجنة يعارض النص المقدم من الحكومة ، لأنه يحول بين المسالك وطريقة إنشاء ثروته ، ورأى أنه إذا أثر التعديل وجب النص على تمويل المسالك ، ولكن اللجنة لم تأخذ به .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولتنقل إلى مناقشة مواد مادة فائدة ، ولتلى للمادة الأولى .

## ١٩ - مشروع قانون

د ر - من مجلس النواب يوضع قواعد قتل رجال القضاء وأعضاء النيابة للمصريين  
في المحاكم المختلطة عند نهاية فترة الانتقال إلى المحاكم الوطنية وتحديد أقدامهم -  
تقرير لجنة العدل (١) - استراوا الثلاثة في البداية إلى الجلسة التالية

(المقرر خضرة الشيخ المحترم محمد حسن الشاوي باشا) .

الرئيس - نالت (٢) وزارة العدل حضرة صاحب العزة سليمان حافظ بك  
وكل مجلس الدولة لإدراك الرأي والتشريع لمصير جلسة المجلس أثناء  
التنازل عن تقرير لجنة العدل من الرسوم بمشروع قانون يوضع قواعد قتل  
رجال القضاء وأعضاء النيابة للمصريين في المحاكم المختلطة عند نهاية فترة  
الانتقال إلى المحاكم الوطنية وتحديد أقدامهم .

هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث  
المبدأ ؟

حضرة الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك - إنني أعارض مشروع هذا  
القانون من حيث المبدأ .

الرئيس - إن معنى مطارضة هذا القانون من حيث المبدأ ألا يتقبل  
القضاء المصريون الذين يعملون في المحاكم المختلطة إلى المحاكم الوطنية .

حضرة الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك - الذي أريد أن أقوله  
إن مشروع هذا القانون قد تضمن بعض القواعد ...

الشيخ المحترم من إحدى الطبقات التي يكون منها عضو مجلس الشيوخ  
طبقاً للمادة ٧٨ من الدستور و ٥٥ من قانون الانتخاب ، وهي طبقة  
مستشاري محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها ،  
إذ إن حضرة مستشار محكمة النقض والإيرام ، وأن شرط السن متوافر  
فيه . لذلك قررت صحة عضويته .

ولما عرض التقرير عن المجلس بجلسته ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٩ ، أريد  
إلى اللجنة بناء على طلب مقروها .

وقد أعادت اللجنة بحث الموضوع فلم تجد ما يستدعي تغيير تقريرها  
السابق .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على التقرير ، وإعلان صحة عضوية  
حضرة الشيخ المحترم .

## ١٨ - تقرير بلجتي المالية والتجارة والصناعة

عن مشروع القانون المراد من مجلس النواب بتعديل بعض أحكام القانون  
رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ الخاص بفرض ضريبة على إيرادات دواوين الأموال  
المفولة والأرباح التجارية وغير التجارية والصناعية وكسب البذل ، وعن  
الاقتراح بمشروع قانون المقدم من المرجح ذكره بأمران باشا (عضو المجلس  
سابقاً) بإضافة فترة جديدة لخدمة السادة من القانون المذكور - إضافة  
إلى اللجنة ، بناء على طلب المقرر

(المقرر خضرة الشيخ المحترم الدكتور إيرام بك كور) .

المقرر - أرجو إعادة التقرير إلى اللجنة لأن هناك بعض البيانات  
التي يريها بها .

الرئيس - يجاد التقرير إلى بلجتي المالية والتجارة والصناعة .

(١) راجع المحضر رقم ١٧٠

(٢) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

ترحب من سادتك الإذن لصاحب العزة سليمان حافظ بك وكل مجلس الدولة لإدراك الرأي والتشريع بمصير جلسة المجلس أثناء التنازل عن تقرير لجنة العدل من الرسوم بمشروع قانون يوضع قواعد  
قتل رجال القضاء وأعضاء النيابة للمصريين في المحاكم المختلطة عند نهاية فترة الانتقال وتحديد أقدامهم .

وتفضلوا سادتك بقوله وأمر الإحرام ما

**القرار -** تم . إذا لم يصدر هذا التشريع فيتعاد شاعله هذه الوظائف بأوضاع المعاش المقررة قانونا . فإذا ما أرادت الحكومة أن تأخذ أحدا منهم ولم يكن هناك تشريع يخوض عليها أخذهم ، فإنما تأخذ طبقا لقانون استقلال القضاء القائم ، وهذا القانون القائم يتكلم عن أشخاص يبدون عن القضاء ويريدون أن يبتلوه ، بينما هؤلاء القضاة ليسوا يبدون عن القضاء المصري ، هم قصاص مصريون وعلماء مصريون ، وقد سبق لأغليتهم العمل في القضاء المصري ، ولكنهم احتيروا تأدية مهمة القضاء في قضاء مصري آخر .

فطلان الوضع من أي تشريع ينظمه يتنبى به إلى النتائج الآتية ، إما إلغاء الوظيفة وإلا حق لشاعليها في المطالبة بوظيفة ، وإما حلف من الحكومة عليه باستيفاء ، فإخذه با تطبيق قانون استقلال القضاء .

وهذا القانون يعمل للأسر جوازيا ، لأنه ينص على نسبة معينة ، إذ لا يجوز أن تمين الحكومة قضاء من الخارج إلا بنسبة معينة انظر الثلث أو الربع حسب مستوى الوظائف .

فإذا ما أرادت الحكومة تعيين هؤلاء القضاة جميعا ، فإن مقدم يتجاوز النسبة المقررة في قانون استقلال القضاء ، إذ يجب تعيين قاضيين من الباطل مقابل تعيين قاض من الخارج .

ويتنبى الأمر إلى نتيجة أخرى ، هي أن أحد القضاة مثلا من كانوا يعملون في القضاء الوطني انتقل إلى القضاء المختلط ، وكان أقدم من زملائه في القضاء الوطني فإنه يظل إذا ما طبق عليه قانون استقلال القضاء ، مع ملاحظة أن كلمة قاض في المحاكم المختطة تطلق عن القاضي وعلى وكيل المحكمة ورئيسها .

وهذا يخالف ما يجري عليه العمل في القضاء الوطني . كما يوجد أيضا في المحاكم المختطة مستشارون مصريون بنسبة معينة ، طبقا لمادة مورتو التي قضى بأن يكون للأجانب ثلثا هذه الوظائف حتى نهاية فترة الانتقال ، فلا يفسح المجال للوطنيين في هذه المحاكم إلا بضعف شديد ، بينما ينص المجال لهم إذا ظلوا في القضاء الوطني . وبهذا يتنبى الأمر إلى أن القاضي الذي ظل في المحاكم الوطنية ولم ينتقل إلى المحاكم المختطة يصل إلى درجة رئيس محكمة أو مستشار ، في حين أن زميله الذي نقل إلى المحاكم المختطة ، بينما الأداة وظيفته قضائية بمرسوم ملكي ويؤجلات أهله لذلك تطبق عليه منه حوده إلى القضاء الوطني قواعد قانون استقلال القضاء ، ولا يمين مستشارا إلا إذا كان قد أمضى أربع سنوات في وظيفة قاض بالمحكمة المختطة ، بينما هذه القاعدة لا تطبق في القضاء الوطني .

(تخل حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس المجلس عن رئاسة الجلسة ، وتولوا حضرة الشيخ الشيوخ العظم الأستاذ محمد عبد الوكيل وكيل المجلس) .

فمن زيد أن نصل بين قضاء المحاكم الوطنية وقضاة المحاكم المختطة الذين كانوا يعملون في المحاكم الوطنية بما مضى ، والذين كان من بينهم من هو أقدم من بعض قضاة المحاكم الوطنية ، وكل ما هناك أنه كتب

**الرئيس -** إن القواعد التي يشير إليها حضرة الشيخ المحترم عليها عند مناقشة مواد المشروع .

**القرار -** لا إذن أن المبدأ على مناقشة .

**حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طبعث باشا -** فرق بين أن يكون النقل بحكم القانون ، وبين أن يكون النقل جوازيا .

**القرار -** لا إذن أن هناك زعما على المبدأ ، لأن المحاكم المختطة ستبقى في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، ويتبين أن يتقرر مصير القضاء المصري في هذه المحاكم ، ومشروع القوانين المزمع ينظم هذا المصير . فإذا كان هناك بعض اقتراحات فعل ذلك عند مناقشة القواعد التي اقترحتها الحكومة وأقرتها اللجنة ، والتي يجري بتقاضيها النقل من القضاء المختلط إلى القضاء الوطني القائم الآن .

**مقرر الشيوخ المحترم عبد الوهاب طبعث باشا -** إن أرض مشروع هذا لقانون من حيث المبدأ ، لأنه لم يكن له دواع مطلقا .

**الرئيس -** لو رفض مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ، فعنى ذلك أنه يدم أن تبنى المحاكم المختطة على وظائف قضاة المصريين في هذه المحاكم .

**مقرر الشيوخ المحترم نور الدين عباس المحلل -** إن النقل من مكان إلى آخر لا يبدو أن يكون مسألة إدارية .

**مقرر الشيوخ المحترم فرهم أبو شادي بك -** هذا كلام في محله ، لأن النقل من مكان إلى آخر لا يحتاج إلى إصدار تشريع .

**القرار -** أرجو أن تحاولي أن تعرض مبدأ مشروع هذا القانون في كلمة واحدة جدا ، مادام أن بعض حضرات الشيوخ المحترمين يريدون أن يتكلموا في المبدأ . فكما سبق أن قلت حضراتهم إن المحاكم المختطة ستبقى في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وبذلك يؤول كل ترابها إلى القضاء الوطني . فإذا ترك الأمر دون تشريع تكون النتيجة كما أشار إلى ذلك سعادة رئيس المجلس إلغاء وظائف القضاء فيها ، ولا يكون لشاعلي هذه الوظائف حق الانتقال إلى المحاكم الوطنية ، وكل ما يعطى لهم يكون عبارة عن نوع من التقدير ، أي منحة .

**مقرر الشيوخ المحترم نور الدين عباس المحلل -** إنها لا تعد منحة ، لأنها مبطون مطلقا أو مكافأة .

**مقرة الشيخ الحرم الأوسلاميين عمر الجدي** - ألا يجوز تعيين قاض في المحاكم المختلطة مستشارا في المحاكم الوطنية ؟

**القرر** - لا يجوز ذلك إلا إذا كان هذا القاضي قد أمضى أربع سنوات قاضيا في المحاكم المختلطة ، وقد يكون من بين هؤلاء الذين كان يعمل معهم في القضاء الوطني ، والذين كان يسلمهم في الألفية من أصبح مستشارا قديما في المحاكم الوطنية .

فهذا التشريع المعروض ينظم الحالة لأنه يتطلب عمل قيرد قانون استقلال القضاء ، وبذلك يتاح لمن لم يسبق خدمة في القضاء الوطني أن يهودوا إلى الصف مع إخوانهم ، فلا يضار أحدهم لأنه نرج من القضاء الوطني إلى قضاء مصري آخر .

**مقرة الشيخ الحرم فرمر أبو شادي بك** - الذي أرجو أن ألت النظر إليه هو أننا سنناقش هذا التشريع في الحدود التي ذكرها الأستاذة المقرر ، أي إن رآه المجلس في مناقشة هذا التشريع سيكون في حدود المدلة والمساواة .

**القرر** - هذا أمر طبيعي . فإن يكون رآه المجلس الظلم . لأن المجلس يتولى المدلة دائما .

**مقرة الشيخ الحرم عبد الوهاب طفت باشا** - حضرات الشيوخ المحترمين ،

لقد حاولت أن أضع نفسي بصواب هذا التشريع وضروته ، فلم أستطع إقناعها . وكل الرمن من طائفتي نحو إخواني قضاء المحاكم المختلطة ، فإن نفسي لم تستطع أن تؤثر الباطلة على المدلة وكل الدستور .

تنص المادة ١٢٦ من الدستور على أن تعيين القضاة يكون بالكيفية وبالشرط التي يقرها القانون ، وقد صدر في ضوء هذه المادة قانون استقلال القضاء الذي كان مقفزة من مفاتر الوزارة التي أصدره .

وبعد أن صدر هذا القانون جرت حركات قل كثيرة بين قضاة المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة فلا نستطيع مطلقا أن نمن تشريعا يتدخل فيه البرلمان لوضع حقوق وامتيازات لطائفة من الناس تقل بمساواتهم مع إخوانهم الذين كانوا زملائهم بالأس ، لأن هذا يتناقض مع مبدأ المساواة ومع القواعد التي يكتنفها الدستور .

لقد اشترط قانون استقلال القضاء قواعد التمييز ، كما اشترط قواعد لفضل القضاة ، واشترط كذلك أن يتدخل مجلس القضاء الأعلى فيما يتعلق بالتعيين والرفع والترقية القضاء . فإجراء تشريع يتناول نقل القضاة من المحاكم المختلطة إلى المحاكم الأهلية دون تدخل مجلس القضاء الأعلى مخالف صراحة الدستور وللقانون استقلال القضاء . ولذا جاز التهاون في شيء

إلى قضاء مصري كالقضاء الذي نرج منه . فقد ما يعود مثل هذا الشخص يجب أن يسترد مكانته بين زملائه ، فلا فرق بينه وبينهم ، حتى لا يضار بسبب قبوله العمل في قضاء مصري آخر . وقد كنا جميعا حريصين ، خصوصا بعد إبرام معاهدة مونترو ، على أن نلج جميع الوظائف في المحاكم المختلطة بالمصريين لا نكتال القسبة التي قررتها معاهدة مونترو ، ولذا ترك الأمر دون سن قانون فلا يصور تنظيم هذه الحالة .

إنقاذ من قانون ينظم الحالة ، يراعى فيه قواعد قانون استقلال القضاء ، وأوضاع من لم يسبق خدمة في القضاء الوطني ، وما وصل إليه زملائهم ، تحقيقا للمدالة بين الرجال الذين شغلوا المناصب القضائية المصرية كما جاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع هذا القانون ، وعلى ذلك فمن الضروري وضع هذا التشريع ، أما فيما يتعلق بتفاصيل قواعد النقل لفضلها عند مناقشة المواد ، لا عند مناقشة المبدأ .

**مقرة الشيخ الحرم الأوسلاميين عمر الجدي** - التي فهمت من كلام سعادة المقرر أنه لا يجوز لقاض وطني أن ينتقل إلى المحاكم المختلطة ، كما أنه لا يجوز عكس ذلك .

**القرر** - أنا لم أقل هذا . والذي قلته أنه لا بد من وضع تشريع لفضل هؤلاء القضاة المصريين من المحاكم المختلطة إلى المحاكم الوطنية ، لأن هناك قوانين قائمة تنصح بقبوا وحوائل تجنب هؤلاء القضاة المصريين في المحاكم المختلطة أن ينتقلوا إلى القضاء الوطني في الوضع الملائم لهم .

**مقرة الشيخ الحرم الأوسلاميين عمر الجدي** - وهل هناك ما يمنع من نقل هؤلاء القضاة المصريين الذين يعملون في المحاكم المختلطة إلى المحاكم الوطنية ، والذين لا يزيد عددهم على ثلاثة وعشرين قاضيا ، دون إثارة هذه الضجة ؟

**القرر** - هذا غير جائز لأنه لو أريد نقلهم من غير أن يصدر هذا التشريع فسوف تضطر الحكومة إلى تطبيق قواعد قانون استقلال القضاء عليهم .

**مقرة الشيخ الحرم الأوسلاميين عمر الجدي** - اعتقد أنه لا علاقة لقانون استقلال القضاء بنقل قاض من المحاكم المختلطة إلى المحاكم الوطنية .

**القرر** - إن قانون استقلال القضاء ينظم كل التبعيات في القضاء الوطني ، سواء أكان من يراد إلحاقهم بهذا القضاء من بين قضاة المحاكم المختلطة أم من غيرهم .

فلذا لم يوضع هذا التشريع ، فسوف يطبق عليهم قواعد قانون استقلال القضاء ، التي تنص بتعيين نسبة معينة ، وهذه النسبة لا تستوجب كل هؤلاء القضاة .

إن الذي سدا بالحكومة إلى أن تستصدر تشريعا خاصا بهذا القدر هو أن هذه المواد والقواعد الخاصة بنقل القضاة المصريين من المحاكم المختلطة إلى المحاكم الوطنية لا تنطبق مطلقا ، وبذلك أغلب الأحوال ، مع النظام القائم ، وأما به قانون استقلال القضاء .

**مضرة الشيخ المحترم فرير أبو ساري بك - هذه جهة لنا .**

**مضرة صاحب المحامي محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) -** إذ إن أقدسية القضاء الذين يتولون من المحاكم المختلطة إلى المحاكم الوطنية تتحدد وتظهر بطريقة غائقة لما هو متصور عليه في قانون استقلال القضاء ، ولهذا يجب أن يكون هذا بقرار على الأحكام القانونية المقررة بقانون آخر .

**مضرة الشيخ المحترم فرير أبو ساري بك -** أليست هذه امتيازات ؟ (جهة) .

**مضرة صاحب المحامي محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) -** نحن نتكلم الآن في مشروع هذا القانون من حيث المبدأ .

**مضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طه بك -** إنكم تجرون حركات قضائية بين المحاكم الأهلية والمختلطة منذ أمديد .

**مضرة صاحب المحامي محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) -** هناك فرق كبير جدا بين الحركات الفردية التي ينقل فيها بعض القضاة من المحاكم الوطنية إلى المحاكم المختلطة أو العكس . وبين الحالة الآن - فكل هذه الحركات كانت تجري في ظل قانون استقلال القضاء وكانت تخضع لأحكامه ، وكانت هذه الحركات تمر على المجلس الأعلى ويرأى فيها النسب ، الخ ...

أما الحالة الموجودة الآن فهي حالة تصفية القضاء المختلط ، وهي تتناول عددا قليل من المستشارين والقضاة الوطنيين في المحاكم المختلطة يجب أن يتنقلوا إلى القضاء الأهل ، وأن ينظر وجودهم وامتيازاتهم ورواتبهم ومراتبهم . وهذا النظام في ذاته يخالف ما نص عليه في قانون استقلال القضاء . وذلك يجب أن يكون هذا الأمر بقرار على نص عليه .

هذه هي الفكرة ، وبعد ذلك نتكلم في التفاصيل .

**مضرة الشيخ المحترم فرير أبو ساري بك -** إن المحاكم المختلطة عامكة استثنائية ومتصاحبة استثنائية ، وهذا القانون يريد أن يظل هذا الاستثناء إلى ما لا نهاية .

فلا يصح بمال أن تتأول في شيء ، بمس السلطة القضائية المقدسة التي يجب أن يجري العدل بين أعضائها على قدم المساواة ، ولا يصح أن نقاضي من القضاء الوطنيين مجلس ليعلم العدالة بين الناس ويحاييه مثل صاوي يضرب العدالة في الصميم .

إنني لا أتصور هذا مطلقا ، والتشريع الذي يراد بنا أن نتدخل فيه إنما هو تشريع لتطبيق حالات معينة ، وقد سبق لمجلس القضاء الأهل أن قال كلمته فيها حين قرر أنه لا يمكن وضع تشريع لكل حالة على حدة ، ورفض الموافقة على هذا التشريع . ولعل حضرة صاحب المحامي مصطفى مرعي بك وزميل المحترم أحمد طوبه بك يستغلان أن يحدثنا في هذا الشأن .

وما دام مجلس القضاء الأهل سيتدخل في شؤون القضاء الذين يتولون من المحاكم المختلطة إلى المحاكم الأهلية ، فيجب أن يؤخذ رأي في هذه المسألة ، إذ إنه لا وجهة نظر خاصة في هذا التشريع ، خصوصا أنه قانون استقلال القضاء يجعل من سلطة الوزير أن يأخذ رأي في مثل هذه الشؤون ، ولكن هذا التشريع لم يؤخذ فيه رأي مجلس القضاء الأهل مع أنه يتدخل في شؤون القضاء الذين يتولون من المحاكم المختلطة إلى المحاكم الأهلية .

وعل ذلك فإن يستطع أن يصرف بالحرية التي كان يتصرف بها لو أنه كان قد أخذ رأيه بأذى ذي يده .

إن إقرارنا هذا التشريع يضع مجلس القضاء الأهل أمام الأمر الواقع والرأي عندى أن رجال القضاء المختلط إما أن تتوافر فيهم الشروط المقررة في قانون استقلال القضاء ، فيجوز وزير العدل الحركة بينهم وبين رجال القضاء الأهل - وإما ألا تتوافر فيهم هذه الشروط فيكون في وظائف الدولة الأخرى مجال منسج لكتفائهم . هذا ما أردت أن أوجه النظر إليه ، لأن وضع تشريع خاص يقتضيه مزايا خاصة حسب الفناء الامتيازات لفئة من القضاة ، معناه أن تنقل هذه الامتيازات إلى القضاء الأهل بما يمس العدالة في صميمها بين رجال نطلب إليهم أن يطبقوا قواعد العدل لا قواعد الوطاف .

من أجل هذا أطالب إلى حضراتكم رفض مشروع هذا القانون من حيث المبدأ .

**مضرة صاحب المحامي محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) -** حضرات الشيوخ المحترمين ،

إن المسألة تتحصر في شطرين : أولهما ، هل هناك ضرورة أو حاجة قانونية لوضع هذا التشريع أم لا ؟ وثانيهما ، هو مناقشة النصوص الموضوعية لنقل القضاة من المحاكم المختلطة إلى المحاكم الوطنية ، وفيما إذا كانت هذه النصوص ممتثلة للعدالة أو فيها إجحاف ؟ وهذه المسألة الأخرى ستناقشها عند المناقشة في النصوص .

ومن أجل ذلك وبناء على طلبهم بحيث الحكومة مشروع هذا القانون بعد أن قدم المجلس وأدخلنا التعديل على النص الذي اتفقت عليه - بحضور حضرة صاحب المآلى زكى بل باشا - مع حضرات الذين شرفوني بالزيارة من على القضاة .

وعلى هذا أستطيع أن أقول لكم إن هؤلاء الزملاء المحترمين من قضاة المحاكم الوطنية الذين كتبوا هذا البيان مترجمين به على مشروع هذا القانون قد انتهى اعتراضهم ، لأن الحل الذى قدّمته لهم قد قبله من معظمهم . ( أصوات : لا ، لا ) .

مضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا - هذا تصريح خطير ، فلا يجوز أن تبنى به نيابة عن قوم فائين .

الرئيس - أرجو عدم المقاطعة .

مضرة صاحب المآلى مصطفى مرعى بك ( وزير الدولة ) - إذا كان ذلك باحضرات الشيخ المحترمين ، وكان المعترض إنما يترشح لمحنة أن هذا التشريع فيه أخطاء ، فالمحنة ساقطة ، ذلك بأن الذين نقل عنهم سيضارون بهذا التشريع لا اعتراض لهم على المبدأ . فكيف يوجد هنا من يترشح على هذا التشريع من حيث المبدأ ؟

إن أصحاب الحق ، وهم قضاة قد قبلوه من حيث المبدأ ، ونحن لا نقدر في شأن من الشؤون العامة ولا في حقوق جماهير ، ولكنا نتحدث في حقوق قضاة هم أدرى الناس بها ، وقد اجتمعت صفوهم المختارة ، وكتبت ما كتبت بعد تفكير وتدبر فلم تقترض على المبدأ . بل لم تحصل من تفاصيل المشروع سوى أمره ، فكيف بعد هذا يمكن أن يقال إن هذا التشريع لا يقره المجلس من حيث المبدأ ، أو كيف يوجد بعد هذا من بين حضرات الشيوخ المحترمين من يترشح عليه من حيث المبدأ ؟

مضرة الشيخ المحترم أحمد علي عمار بك - لنترك الكلام في التفاصيل الآن . وأنا على أية حال موافق على التشريع من حيث المبدأ .

مضرة صاحب الدولة مصطفى مرعى بك ( وزير الدولة ) - إذا المبدأ مفروغ منه ، لأن أصحاب الحق لا يناقشونه ، أما أن يقول بعض حضرات الشيوخ المحترمين إن رأى صاحب الحق هنا لا يفتنى ، لأن هنا من بين حضرات الشيوخ المحترمين من هو أكثر حرصا من أصحاب الحق على حقوقهم فهو قول أرجو به ، لأنكم هنا تمثلون مجموع الأمة ، فيصح بل يجوز أن يكون بينكم من هو أشد حرصا من صاحب الحق على حقه .

ولكن الحق باحضرات الشيوخ المحترمين هو حق القضاة ، والقضاة أدرى بمشهم ، ومهما كبرنا بهذا المجلس فلا يصح ولا يجوز أن نتصور أنه يكون حرصا على حق القضاة أكثر من حرص القضاة على حقه .

مضرة صاحب المآلى مصطفى مرعى بك ( وزير الدولة ) - لا ، لا .

مضرة الشيخ المحترم أحمد علي عمار بك - إن الاستثناء يجب أن يبنى باتهام عاكة .

المقرر - إن هؤلاء القضاة لم تعينهم البولي الأجنبية ، بل جعلتهم مصر بإقتراح من وزير العدل وموافقة من مجلس الوزراء .

مضرة صاحب المآلى مصطفى مرعى بك ( وزير الدولة ) - حضرات الشيوخ المحترمين ،

لا أشك في أن حضرات الشيوخ المحترمين الذين يترشحون على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ إنما يترشحون عليه غيرة منهم على حضرات القضاة الوطنيين ، ولذا منهم أن هذا المشروع المروض إذا وطبق عليهم ، كان من شأنه أن يوقع غنا أو افتقارا بل حقوقهم . وهذه غيرة مشكورة عاطفة محمودة ، ولكني أود أن أطمئن حضرات الشيوخ المحترمين .

واليك البيان :

إن مشروع القانون المروض عليكم الليلة أحيل على مجلس القضاة للأهل أيام كنت متشرفا بحضوره ، حين كنت قاضيا ، وكان لى رأى فيه أخذت الوزراء بالكبير منه . ولا أقول إنها أخذت به كله ، وإنما أقول سارت رغبة مجلس القضاة إلى غاية بيده جفا .

بعد هذا وضع مشروع القانون ، وأحيط حضرات الزملاء من القضاة الوطنيين علما بتفاصيله ، فاجتمعوا وأصدروا بيانا مكتوبا بالو اثنى توقيت أن هذا الاقتراح ميثاق الليلة لأحضرته مى .

وقد تضمن هذا البيان اقتراحا على فقرة من مادة في مشروع هذا القانون دون أى اعتراض على التشريع في ذاته من حيث المبدأ .

مضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا - لى استيضاح .

الرئيس - أرجو عدم المقاطعة .

مضرة صاحب المآلى مصطفى مرعى بك ( وزير الدولة ) - أود فأقول إن هذا الذى كتبه حضرات القضاة لم يترشوا فيه على التشريع من حيث المبدأ ، وإنما اعتراضوا على فقرة واحدة من مادة واحدة في مشروع هذا القانون ، ومنهم باحضرات الشيوخ المحترمين من شرفنى بالزيارة في مكنتي حيث سلموني مذكرةهم ، وكان ذلك بحضور معالى زميل زكى بل باشا . وبعد حديث طويل ، اتفقت معهم على الحل .

أن نخلص منها . فلذا آن الأوان الآن لأن نخلص منها ، وكان فيها مصريون وأجانب ، وكان تعيينهم هناك لم يجر بناء على قانون استقلال القضاء ولكن بناء على قواعد روى فيها الاستثناء أولا وأخيرا .

**القرر** - هذا غير صحيح .

**عضو الشيوخ المحترم محمود غالب باشا** - ليس بصحيح ما يقال من أنه قد روى في تعيين قضاة المحاكم المخططة أى استثناء .

**عضو الشيوخ المحترم محمد أنسى باشا** - لم يحصل أى استثناء أبدا .

**القرر** - وهل كان تعيين القضاء المصريين في المحاكم الوطنية استثناء ومحسوبة قبل قانون استقلال القضاء ؟

**عضو الشيوخ المحترم أوستاز جاس الجبل** - حضرة المقرر لم يفهم غرضي من كلمة استثناء . ولذلك فإن حضرة يعقب على كلامي بأنه غير صحيح . أقول إن إنشاء المحاكم المخططة في هذه البلاد استثناء والتعيين في المحاكم الاستثنائية استثناء كالأصل ، والفرع يقع الأصل .

**القرر** - أنا فاهم لما يقوله حضرة الزميل الأستاذ جاس الجبل ، وصقوة القضاء الوطنيين مروا بالمحاكم المخططة .

**عضو الشيوخ المحترم أوستاز جاس الجبل** - أطلب من سعادة الرئيس استقرار المناقشة في البدء إلى الجلسة المقبلة ، لأنه لا يمكن أخذ الرأي على المبدأ البلية .

**عضو الشيوخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا** - لا يمكن أخذ الرأي الآن على المبدأ ، لأن المدعى غير قانوني .

**عضو الشيوخ المحترم محمود غالب باشا** - كان يجب أن يثار هذا الاعتراض قبل الدخول في مناقشة مشروع القانون ، حتى لا نضيع الوقت على اقتضا .

**عضو الشيوخ المحترم جاس الجبل** - المناقشة جائزة من غير أن يكون المدعى قانونيا .

**الرئيس** - إذن يؤجل أخذ الرأي على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ إلى جلسة الاثنين المقبل .

**عضو الشيوخ المحترم فريد أبو شادي بك** - هذا الكلام لا يقال هنا ، لأننا نعمل الأمة .

**عضو الشيوخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا** - أنا لم أتكلم في الموضوع صفة شخصية ، ولا أبحث عن رضا القضاة أو قضاة ، وإنما أنظر إلى الأمر من الوجهة الدستورية ، واحترام الشروط الموضوعية لمن يتولون سلطة القضاء .

**عضو الشيوخ المحترم الدكتور إبراهيم يرمي** - إذا استقرت المناقشة على هذا النحو ، فلن نستطيع أن نصل إلى نتيجة .

**الرئيس** - إن حضرتي الشيوخ المحترمين عبد الوهاب طلعت باشا وفريدا أبو شادي بك شديدا الحرص على معاوضة هذا المشروع ، ولا يجوز أن تكون المعارضة على هذه الصورة من المقاطعات . فلرجو أن ينظروا إلى أن يتبنى معالي الوزير من كلمته ثم يديها براجها فيما بعد .

**عضو صاحب المعالي مصطفى مرعي بك** (وزير الدولة) - أظن أنني لست محتاجا إلى أن أعول أكثر من هذا بخصوص مبدأ مشروع القانون المعروض .

**الرئيس** - والآن هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

**عضو الشيوخ المحترم أوستاز جاس الجبل** - العدد القانوني غير متوافر لأخذ الرأي على مشروع القانون من حيث المبدأ ، وهذا قرار لا يصدر إلا إذا وجدت الأغلبية .

**القرر** - أجدد كل يوم أوضاعا جديدة للعمل !

**الرئيس** - لقد استأذنت المسألة ، وقال حضرات الأعضاء المعارضين لبدء المشروع ما يريدون ، وقالت الحكومة كلمتها .

**عضو الشيوخ المحترم أوستاز جاس الجبل** - لقد قل معالي مصطفى مرعي بك وزير الدولة المسألة من مسألة دستورية قانونية إلى مسألة شخصية . ولم يخطر ببال ، وأنا أعارض مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ، أن أخوض في مصالح أشخاص قد يلحقهم ضرر أو يزول عنهم ضرر .

ما فكرت في هذا ، وإنما فكرت في أن المحاكم المخططة حاكم استثنائية ، وكانت البلاد مقيدة بها ، وكانت تتسلسل على كنفها ، وقد أطاح الله لنا

٢٠ - تأجيل

بأنى المواد الواردة فى جدول الأعمال إلى الجلسة المقبلة

حضرة الشيخ المحترم على رضى الربانى باشا - على هذا ، أعتقد أنه يجب أن تؤجل المواد الباقية فى الجدول إلى الجلسة المقبلة

الرئيس - تؤجل جميع المواد الباقية فى الجدول إلى الجلسة المقبلة  
وهى :

١ - الاستجوابان الموجهان إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، من حضرة الشيخ المحترم عبد أمين يوسف بك ، الأول عن تنظيم الإدارى ومشكلة الموظفين ، والثانى عن اضطراب المرور فى شوارع القاهرة .

٢ - تقرير لجنة الزراعة عن المشروع بقانون الوارد من مجلس النواب الخاص بإنشاء نقابة للفن الزراعية .

٣ - تقرير لجنة المواصلات عن المرسوم بمشروع قانون الإذاعة المصرية

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على دفع الجلسة ، هل أن تؤجل الجلسة التالية يوم الاثنين المقبل ٢ شعبان سنة ١٣٦٨ ، الموافق ٣٠ مايو سنة ١٩٤٩ ، الساعة الخامسة والنصف مساء ؟

( موافقة ) .

( دفعت الجلسة الساعة السابعة والدقيقة الخمسين مساء ) .



# الْجَلْسَةُ الشُّبُوحُ

## دور الانعقاد العاشر الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة السادسة والثلاثين

المعقودة طناً في يوم الاثنين ٢ شعبان سنة ١٣٦٨ هـ الموافق ٣٠ مايو سنة ١٩٤٩

#### ملخص

##### درج الصحة

١ — تبلغ المجلس وفاة المفردة حسن صادق باشا عضو المجلس المدين — وقف الجلسة حداً — إعلان غزو المجلد ... ١١٥٠

٢ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة (٢٣ مارس سنة ١٩٤٩) ... ١١٥١

٣ — مراسم بمشروعات قوانين :

( أ ) — مرسوم بمشروع قانون بشأن أجور الانتفاع ببناء الآبار الارتوازية ... ١١٥١

إحالة بمبادرة إلى لجنة الأفضال ... ١١٥١

( ب ) — مرسوم بمشروع قانون بتعريض الموظفين الأجانب بالمحاكم المختصة التي سيستفي من خدمتهم بمناسبة إنشاء هذه المحاكم في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ... ١١٥١

( ج ) — مرسوم بمشروع قانون بإضافة ٣٠٠٠٠ جنيه إلى مبلغ الـ ٧٠٠٠٠٠ جنيه السابق طلب فتح اعتماد إضافي به في ميزانية سلطة السكان الحديدية بالباب الثاني (مصرفات عامة) لتسوية حساب المهمات الموجودة بمخازن السلطة أخذاً من وفور الميزانية العامة ... ١١٥٢

( د ) — مرسوم بمشروع قانون بإضافة ٢٠٠٠٠ جنيه إلى مبلغ الـ ٧٨٨٠٠٠ جنيه السابق طلب فتح اعتماد إضافي به في ميزانية سلطة السكان الحديدية بالباب الثاني (مصرفات عامة) لتسوية التجاوزات المترتبة في بعض بلاد هذا الباب ... ١١٥٢

( هـ ) — مرسوم بمشروع قانون بمعد عرض مشروع قانون التعريفة الجبركية ومشروع القانون الخامس برسم الإسراع على العمل ... ١١٥٢

( و ) — مرسوم بمشروع قانون يمدد ميزانية مجلس غزاد الأول الأهل بالبحث لسنة المالية ١٩٤٩ — ١٩٥٠ ... ١١٥٢

## قوله

- ( ز ) مرسوم بمشروع قانون بامداد تجديد تأجير قطعة أرض مساحتها ٤٣٧,٧ مترًا شجاع أبي سيفين بمصر القديمة إلى جمعية الثقافة الإسلامية في قم الخليج بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنويًا ولفئة مئتين سنة ... ١١٥٢ ...
- إحاطة بمباشرة إلى لجنة المالية ... ١١٥٢ ...
- ( ح ) مرسوم بمشروع قانون خاص بالمخاضات المدنية ... ١١٥٢ ...
- إحاطة إلى لجنة المالية ... ١١٥٣ ...
- ٤ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بشأن الإقراض على دعوى ... ١١٥٣ ...
- إحاطة بمباشرة إلى لجنة التجارة والصناعة ... ١١٥٣ ...
- بورد قسم ٩ " وزارة الداخلية " من مشروع مبرأة العلة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ( المصروفات ) ... ١١٥٣ ...
- إحاطة بمباشرة إلى لجنة المالية ... ١١٥٣ ...
- ٦٥ - ردهد على مرافض ... ١١٥٣ ...
- ملحق رقم ١٧١
- ٧ - طول حضرة الشيخ المحترم حسين سرى باشا محل المنفردة حسن صادق باشا في عضوية لجنة المالية ... ١١٥٣ ...
- ٨ - الترحاب رغبة من حضرة الشيخ المحترم عد علي الجزار بك ، بتنظيم حركة المرد ... ١١٥٤ ...
- إحاطة إلى لجنة الاقتراحات والعرائض ... ١١٥٤ ...
- ٩ - أسئلة :
- ( أ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، من متى بدأ لايس لفتش التفتيش أسوة بما أدى المراكز وما في الإدارة - إيداع الإجابة عنه ، لنياب حضرة الشيخ المحترم ... ١١٥٤ ...
- ( ب ) سؤال موجه إلى حضرات أصحاب الدولة والمالي وزير الداخلية ووزير الأوقاف ووزير الشؤون الاجتماعية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حني أبو الفضل ، عن تشكيل لجنة من الوزراء الثلاثة لظفر في صرف الإجازات وضمان وصولها إلى مستحقيها - الإجابة عنه ... ١١٥٤ ...
- ( ج ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الصحة للصومانية ، من حضرة الشيخ المحترم أحمد ومزي بك ، عن سبب عدم صرف مبرات مستضى حمام إيماءه الشهي من شهر توفير للمأوى - الإجابة عنه ... ١١٥٤ ...
- ٩٠ - استجابات :
- ( أ ) الاستجابات الموجهة إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم عد أمين يوسف بك ، عن التنظيم الإداري ومشتكى الموظفين - تأجيله أسبوعين ... ١١٥٥ ...
- ( ب ) الاستجابات الموجهة إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ، من حضرة الشيخ المحترم عد أمين يوسف بك ، عن اضطراب المرد في شوارع القاهرة - تأجيله أسبوعين ... ١١٥٥ ...
- ( ج ) الاستجابات الموجهة إلى حضرة صاحب المال وزير المواصلات ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين عد الجندى ، عن مركز مصلحة السكك الحديدية المال ، وعن الحالة التي وصلت إليها مصلحة البريد من سوء الإدارة وتأخير توزيع المراسلات - تأجيله أسبوعين ... ١١٥٥ ...
- ( د ) الاستجابات الموجهة إلى حضرة صاحب المال وزير الزراعة ، من حضرة الشيخ المحترم عد الوهاب طلعت باشا ، عن الحقل الزراعي التي انتمت لأرضها من إحدى مساكن الملك - تنازل حضرة الشيخ المحترم عنه ... ١١٥٥ ...

رقم الصفحة

١١ - ليس لمشور الحكومة حق التقدم بتبديلات في مشروع الميزانية التقدم من الحكومة أثناء نظره في لجنة المالية ... .. ١١٥٥

١٢ - مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩-١٩٥٠ (المسودات) :

تقرير لجنة المالية

ملحق رقم ١٦٥

قسم ٥ "وزارة الخارجية" - إقرار ... .. ١١٥٧

٢١ "دوران الخامسة" - إقرار ... .. ١١٥٧

١٣ - بيان من شكوى حفرة التبغ المحترق محمد وضوان بك من إجراءات اتخطا للبريس حول منزله ... .. ١١٥٨

١٤ - مشروع لقانون التقدم من الحكومة يرضع قواعد قسمل ديال القضاء وأعضاء النيابة المصيرين في الهاكم اخفقت عند نهاية فترة الانتظار إلى الهاكم كوطنية وتعميد أعضائهم ... .. ١١٥٨

تقرير لجنة العدل

ملحق رقم ١٧٠

استمرار المناقشة في المبدأ - مناقشة المواد مادة قاعدة - تأجيل أخذ الرأي بالانتهاء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى ... .. ١١٥٨

١٥ - تقرير لجنة الأشغال من اقتراح حفرة التبغ المحترق الأستاذ كمال الدين الشريف إنشاء دار جديدة لمجلس البرلمان ... .. ١١٧٢

ملحق رقم ١٧٢

المناقشة على التقرير، وإجراء تخليد الاقتراح ... .. ١١٧٢

١٦ - مشروع لقانون التقدم من الحكومة بتعديل المواد ٣ و ٤ و ٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣، باستغلال القضاء ... .. ١١٧٢

تقرير لجنة العدل

ملحق رقم ١٧٣

المناقشة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة قاعدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالانتهاء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى ... .. ١١٧٢

١٧ - مشروع القانون التقدم من الحكومة بشأن الإزالة المصيرية ... .. ١١٧٥

تقرير لجنة الواسطات

ملحق رقم ١٧٤

المناقشة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة موادها مادة قاعدة - إيداعه إلى اللجنة لبحث المادة الخامسة مع لجنة الشؤون الدستورية ... .. ١١٧٥

١٨ - تقرير لجنة الزواجر من مشروع لقانون الفراد من مجلس النواب انكاس بإنشاء قاعة للزواجر ... .. ١١٧٨

إيداعه إلى اللجنة ... .. ١١٨٢

١٩ - تقرير لجنة المالية من مشروع القانون الفراد من مجلس النواب بالإذن للحكومة في أخذ ما يلزم تمويل عملية شراء حديد من المال الإحتياطي العام في حدود مبلغ ٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيه ... .. ١١٨٢

تأجيل ثلاثة أسابيع ... .. ١١٨٢

وحضر من الوزراء حضرة صاحب الدولة إبراهيم عبد الهادي باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الخارجية بالنيابة، وحضرات أمهات المال: أحمد عبد الغفار باشا ووزير الأشغال العمومية، إبراهيم صوفى أباطه باشا ووزير المواصلات، الأستاذ عبد المجيد عبد الحق وزير القنون، الدكتور نجيب اسكندر باشا ووزير الصحة العمومية، الأستاذ ممدوح رياض وزير التجارة والصناعة، القنصل محمد حيدر باشا وزير الحربية والبحرية، جلال فهم باشا ووزير الشؤون الاجتماعية، أحمد مرسي بدر بك وزير العدل، عباس أبو حسين باشا وزير الزراعة، مصطفى مرعي بك وزير الدولة، محمد زكي علي باشا وزير الدولة، حسين فهمي بك وزير المالية.

تولى السكرتيرة العامة أمين عز العرب بك.

( أعلن حضرة صاحب العادة الرئيس افتتاح الجلسة ) .

### ١ - تبليغ المجلس

وقراءة المنفردة حسن صادق باشا عضو المجلس المميز - وقت الجلسة  
حدادا - إعلان خطر الحفل

الرئيس - يرحب أن أتى إلى المجلس زميلا كريما هو المنفردة حسن صادق باشا، رئيس لجنة المالية بالمجلس، إذ فاجأه الأجل بكرة الصباح يوم ٢٥ مايو الحال.

وقد قامت هيئة المكتب بالاشتراك وسعيًا في تشييع جنازة نياحة من المجلس.

وتفضل حضرة صاحب الجلطة الملك، فأولع من قبله مندوبا لتشيع الجنازة، وقد رقت إلى جلافة - باسم المجلس واسمي - أصدق عبارات الشكر.

وإني، باسم المجلس، أصرب من شعور الأسف الشديد على فقده، وسأرسل بموافقتكم كتاب تمزية إلى أسرته الكريمة.

مفردة صاحب القاد أحمد مرسي بك (وزير العدل) - تشارك الحكومة المجلس في أسفه لوفاة المنفردة حسن صادق باشا، وتذكر له ما كان عليه من الخلق الحيد والكفاية المنارة، وبخاصة في عمله كوزير للتمك المالية.

رحم الله الفقيد وحة واسعة وألمه آله الصبر.

حضرة الشيخ المحترم هو زكي الصراي باشا - إننا جياشتم بالأسف الشديد لفقده هذا الزميل الكريم، إذ عرف بيقظة بدانة الخلق.

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة الخمسين مساء، برئاسة حضرة صاحب السعادة الدكتور عبد حسين هيكل باشا، رئيس المجلس.

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين:

الأستاذ عبد الرحمن نور، عبد عطيه الناظر بك، السيد عبد المجيد الرائي، الأستاذ عبد الرزاق وهبه القاضي.

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين، ما عدا:

التائبين:

أولا - بإجازات، حضرات الشيوخ المحترمين:

أحمد مل أبو ستيت بك، الشيخ اسماعيل فواز، إعلان قضاوى بك، حسن السيد بدراوى باشا، سيد هنيس بك، الدكتور عبد الرحمن عوض، عبد السلام الشاذل باشا، عبد المنازي عبد رب باشا، عبد توفيق راضي بك، عبد رشوان الزمر بك، الأستاذ محمد سليم جابر، عبد طاهر باشا، الأستاذ عبد نجيب عبد جمه.

ثانيا - بسبب المرض: حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا.

ثالثا - باعتذار:

(١) عن جلسة اليوم، حضرات الشيوخ المحترمين:

الأستاذ إسماعيل حمزه، حسن حسن عزام بك، الأستاذ حسن عبد القادر، عبد الفتاح يحيى باشا، علي ماهر باشا، محمود فؤاد بك.

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع، حضرات الشيوخ المحترمين:

اللواء أحمد عطيه باشا، أحمد فهمي حسين باشا، الشيخ حسين صالح خليفة، صادق وهبه باشا، الشيخ عبد الله عمر عبد الآمن، فهمي ويصا بك، وهيب دوس بك.

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين:

إسماعيل صادق باشا، حسن شمراوى باشا، حسين مصطفى حمزه بك، سابي حشيش باشا، صليب ساهى باشا، ميد الله اللوم باشا، الشيخ فراج عبد الرحمن مجاهد، الشيخ محمد إبراهيم عبد الله بررى، محمد عبد الجليل سمرة باشا، الأستاذ محمد علي شمراوى، الأستاذ محمود أبو الفتاح، الشيخ مندور حسين السلواوى، الأستاذ ميشيل زرق.

نسال الله أن يتممه برحمته ، وأن يلهم آله الصبر الجليل .

هرئيس - والآن توقف الجلسة سعادتاً .

(وقفت الجلسة) .

هرئيس - أعيدت الجلسة ، وأعلن خلوا محل .

## ٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

(٢٣ مايو سنة ١٩٤٩)

هرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟

مفكرة الشيخ المرحوم علي زكي الصراي باشا - في العدد الثاني من الصفحة السادسة عشرة من مضبطة الجلسة الأخيرة، ذكر على لسان أبي سالت : هل التوازي تعتبر من الحال العامة ، أو الخاصة ؟ فأجاب محالي جد زكي هل باشا أنها لا تعتبر من الحال الخاصة ، والواقع أنه يريد أن يقول إنها لا تعتبر من الحال العامة.

مضرة صاحب المحامي محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) - نعم المقصد أن أقول إنها لا تعتبر من الحال العامة .

هرئيس - يسمح ذلك في المضبطة .

والآن هل لأحد من حضراتكم اقتراح على مضبطة الجلسة السابقة ؟

(لم يترشح أحد) .

الرئيس - يصدق المجلس على مضبطة الجلسة السابقة .

## ٣ - مراسيم بمشروعات قوانين

(إحالتها إلى اللجان المختصة)

هرئيس - وردت سبعة كتب<sup>(١)</sup> ومنها المراسم بمشروعات القوانين الآتية :

١ - مرسوم بمشروع قانون بشأن أجور الانتفاع بياه الآبار الارتوازية .

(أحيل مباشرة إلى لجنة الأشغال) .

٢ - مرسوم بمشروع قانون بتعيين الموظفين الأجانب بالمحاكم المختطة الذين يستثنى عن خدمتهم بتأسيب إلغاء هذه المحاكم في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩

(١) نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون الأول :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

تخرف بأن نبش إلى سعادتك مع هذا بأربعين نسخة من المرسوم الصادر بتاريخ ١١ وجب سنة ١٣٦٨ (٩ مايو سنة ١٩٤٩) بوضع مشروع القانون الخاص بشأن أجور الانتفاع بياه الآبار الارتوازية من البرلمان ، ومنه أريدون نسخة من مذكرة الإيضاحية الخاصة بهذا المشروع وبهذه الفضل برهنه من المجلس . وقد أرسل في تاريخه مجلس النواب .

وتفضلوا سعادتك بخبره لائق الاحترام ما

٢٤ مايو سنة ١٩٤٩

وزير الأشغال السورية  
أحمد عبد القادر

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون الثاني :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

تخرف بأن نزل مع هذا السادتك صورة من مرسوم بمشروع قانون بتعيين الموظفين الأجانب بالمحاكم المختطة الذين يستثنى عن خدمتهم بتأسيب إلغاء هذه المحاكم في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ومذكرة الإيضاحية ، وبهذه الفضل برهنه من المجلس طبقاً لقاعدة ٢٥ من الدستور .

وتفضلوا سعادتك بخبره لائق الاحترام ما

٢٩ مايو سنة ١٩٤٩

وزير العدل  
أحمد مكي باشا

- ٥ - مرسوم بمشروع قانون بمد مباد عرض مشروع قانون الترفية البحرية ومشروع القانون الخاص برسم الإنتاج على البرلمان .
- ٦ - مرسوم بمشروع قانون ربط ميزانية مجلس فواد الأول الأهل للبحوث لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠
- ٧ - مرسوم بمشروع قانون بامتداد تجديد تأجير قطعة أرض مساحتها ٤٣٧٧٠ مترًا بشوارع أبي سيفين بمصر القديمة إلى جمعية الشفلة الإسلامية في تم الخليج بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنويًا وليلة عشرين سنة .
- ( أجلت مباشرة إلى لجنة المالية ) .

- ٣ - مرسوم بمشروع قانون بإضافة ٣٠٠,٠٠٠ جنيه إلى مبلغ آل جنيه السابق طلب فتح اعتماد إضافي به في ميزانية مصلحة السكك الحديدية بالباب الثاني ( مصروفات عامة ) لتسوية حساب المهمات الموجودة بمخازن المصلحة أخذًا من وفور الميزانية العامة .
- ٤ - مرسوم بمشروع قانون بإضافة ٢٠٠,٠٠٠ جنيه إلى مبلغ آل جنيه السابق طلب فتح اعتماد إضافي به في ميزانية مصلحة السكك الحديدية بالباب الثاني ( مصروفات عامة ) لتسوية التجاوزات المتوقعة في بعض بنود هذا الباب .

نص الكتاب الخاص بالمرسومين بمشروع القانونين الثالث والرابع :  
" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ سادتك مرسومين من المرسومين بمشروع القانونين الصادرين في ٢٣ مايو سنة ١٩٤٩ الآتي بأتهما :

- ١ - يضاف ٣٠٠,٠٠٠ جنيه إلى مبلغ ٧٠٠,٠٠٠ جنيه السابق طلب فتح اعتماد إضافي به في ميزانية مصلحة السكك الحديدية بالباب الثاني ( مصروفات عامة ) لتسوية حساب المهمات الموجودة بمخازن المصلحة أخذًا من وفور الميزانية العامة .
- ٢ - يضاف ٢٠٠,٠٠٠ جنيه إلى مبلغ ٧٨٨,٨٠٠ جنيه السابق طلب فتح اعتماد إضافي به في ميزانية مصلحة السكك الحديدية بالباب الثاني ( مصروفات عامة ) لتسوية التجاوزات المتوقعة في بعض بنود هذا الباب .

وقد أرسل هذا المرسوم إلى مجلس النواب ، لقرضها عليه .  
وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما

٢٦ مايو سنة ١٩٤٩

مدير المالية  
حسين حمدي

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون الخامس :  
" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ سادتك وفق هذا المرسوم بمشروع قانون بمد مباد عرض مشروع قانون الترفية البحرية ومشروع القانون الخاص برسم الإنتاج على البرلمان لمدة سنة تقضى بأتهما .

الحدود البرلمانية لسنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ، وبما تقتضيه بمرحله من المجلس الموقر بصفة عاجلة .

وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما

٢٦ مايو سنة ١٩٤٩

مدير المالية  
حسين حمدي

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون السادس :  
" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ سادتك مرسوم من المرسوم بمشروع القانون الصادر في ٢٣ مايو سنة ١٩٤٩ يربط ميزانية مجلس فواد الأول الأهل للبحوث لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

وقد أرسل هذا المرسوم إلى مجلس النواب ، لقرضه عليه .

وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما

٢٦ مايو سنة ١٩٤٩

مدير المالية  
حسين حمدي

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون السابع :  
" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ سادتك مرسوم من المرسوم بمشروع القانون الصادر في ٢٣ مايو سنة ١٩٤٩ بامتداد تجديد تأجير قطعة أرض مساحتها ٤٣٧٧٠ مترًا بشوارع أبي سيفين بمصر القديمة إلى جمعية الشفلة الإسلامية في تم الخليج بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنويًا وليلة عشرين سنة ابتداء من ٤ يناير سنة ١٩٤٤ التاريخ التالي لتبائة عقد الإيجار السابق لاستعمالها في أغراض الجمعية وبالشروط الموضوعة لذلك .

وقد أرسل هذا المرسوم إلى مجلس النواب لقرضه عليه .

وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما

٢٦ مايو سنة ١٩٤٩

مدير المالية  
حسين حمدي

٨ - مرسوم بمشروع القانون الخاص بالمعاملات المدنية .  
 هل توافقون حضراتكم على إحالته إلى لجنة المالية ؟  
 ( موافقة ) .

#### ٤ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب - إحالته مباشرة إلى لجنة التجارة والصناعة

الرئيس - ورد كتاب <sup>(١)</sup> من مجلس النواب بأنه نظر بجلسته المقفولة في ١٠ و ٢٣ مايو سنة ١٩٤٩ مشروع قانون الإقراض على رهون ، ووافق عليه .

وقد أحلته مباشرة إلى لجنة التجارة والصناعة .

#### ٥ - ورود

قسم من أمام مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ (المصرفات) من مجلس النواب - إحالته مباشرة إلى لجنة المالية

الرئيس - ورد كتاب <sup>(٢)</sup> من مجلس النواب بأنه نظر بجلسته المقفولة

في ٢٣ مايو سنة ١٩٤٩ قسم ٩ "وزارة الداخلية" من مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ (المصرفات) ، ووافق على اعتمادات هذا القسم .

وقد أحلته مباشرة إلى لجنة المالية .

#### ٦ - ردود على عرائض

الرئيس - ورد <sup>(٣)</sup> من وزارة المالية ودان على حريضتين ، سيثبت نصهما في المضيطة .

#### ٧ - حلول

حضرة الشيخ المزمع حسين سري باشا محل المقفولة حسن صادق باشا في قضية لجنة المالية

الرئيس - مقترح أن يحل حضرة الشيخ المحترم حسين سري باشا عضواً بلجنة المالية في المكان الذي خلا بوفاء المقفولة حسن صادق باشا .

هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون الثامن :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

تشرّف بأنت نرسل إلى سادتك مع هذا نصين من المرسوم الصادر في ٢٣ مايو سنة ١٩٤٩ بمشروع القانون الخاص بالمعاملات المدنية والمذكورة الإيضاحية ، وجاء الفضل برحه على المجلس .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

٢٨ مايو سنة ١٩٤٩

(١) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المقفولة في ١٠ و ٢٣ مايو سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون التجارية والصناعة عن مشروع قانون الإقراض على رهون ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالرجو الفضل برحه مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ -

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

٢٤ مايو سنة ١٩٤٩

(٢) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المقفولة في ٢٣ مايو سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع الميزانية العامة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ (المصرفات) قسم ٩ "وزارة الداخلية" ، ووافق على اعتمادات هذا القسم على الصورة الواردة بتقرير لجنة المرافق لهذا .

فالرجو الفضل برحه ذلك على هيئة مجلس الشيوخ

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

٢٤ مايو سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

محمد حامد جوده

رئيس مجلس النواب

محمد حامد جوده

**٨ - اقتراح برغبة**

إحالة إلى لجنة الاقتراحات والمرائض

**الرئيس** - قدم حضرة الشيخ المحترم محمد على الجزاير بك اقتراحاً بتنظيم حركة المرور .

فهل توافقون حضراتكم على إحالة إلى لجنة الاقتراحات والمرائض ؟  
( موافقة ) .

**٩ - أسئلة**

( ١ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المصلحة وزير الداخلية - من حضرة  
الشيخ المحترم الأستاذ حسن حيد القادر ، عن منح بدل ملابس لمفتشى الضبط  
أسرة بأموري المراكز ومعاون الإدارة - لزيادة الإجابة عنه ، فنوب  
حضرة الشيخ المحترم مقدم السؤال

**نص السؤال :**

" صدور قرار مجلس الوزراء بمنح بدل ملابس قيمته أربعة جنيهات شهرياً لمخضرات ضباط البوليس وأموري المراكز ومعاوني الإدارة ، ولم يقرر شيء لحضرات مفتشى الضبط مع أنهم يتولون الإشراف على الحوادث ، كما يقومون بالتفتيش على أعمال الضبط والسجن بالمراكز ويضمهم وأخوانهم المأمورين كأحد واحد ، حتى إلى الدرجات التي تخصها لهم العناية فوزعها الوزارة بحسب الأقدمية المطلقة بين المفتشين والمأمورين .

فهل يجوز بعد ذلك أن يحرم مفتشو الضبط من بدل الملابس الذي قررته مجلس الوزراء ، خصوصاً أن عددهم في جميع أنحاء القطر المصري تسعة عشر ؟

حسن حيد القادر  
عضو الشيوخ "

١٦ مايو ١٩٤٩

**الرئيس** - نظراً لنياب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ ناظر حسن حيد القادر مقدم السؤال تودع الإجابة .

**مفكرة صاحب المال محمد زكي علي باشا (وزير الدولة)** - تقرر صرف بدل ملابس لضباط البوليس وأموري المراكز ومعاوني الإدارة ، لمواجية النفقات الإضافية التي يتحملونها بسبب تعرض ملابسهم للتلف السريع ، نتيجة قيامهم بأعمال شاقة تتصل بالأمن العام وتتطلب كثرة التثقل .

ومفتشو الضبط وكلاهما وإن كانت أعمالهم تقتضي الانتقال أحياناً ، إلا أن تغطيتهم مملوكة مملوكة له نظراً في المصالح الحكومية الأخرى .

( ب ) سؤال موجه إلى حضرات أصحاب المصلحة والمحال وزير الداخلية ووزير الأوقاف ووزير الشؤون الاجتماعية ، عن حضرة مفتشى الضبط المحترم الأستاذ أحمد حفي أبو الفضل ، عن تشكيل لجنة من الوزراء الثلاثة لفتح صرف الإياحة وشحان وصولها إلى مستحقها - الإجابة عنه

**نص السؤال :**

" يوجد لدى وزارة الشؤون الاجتماعية ولدى وزارة الأوقاف ولدى قاسم باشا وطلعت باشا التابرين حضرة صاحب السعادة محافظ مصر مبالغ تصرف على التقراء حسب تقدير صاحب المال وزير الأوقاف والشؤون الاجتماعية وصاحب السعادة محافظ مصر ، وكل منهم يصرف بدون أن يعرف إن كان الشخص الذي صرف له أخذ من الجهات الأخرى من ماله . وقد علمنا أن هناك أشخاصاً يأخذون من هذه الجهات بدون علم بعضها البعض ، فخلق تكرار الإعطاء ، وعدم وجود بيان لكل الجهات المذكورة ، وتنظيم العمل وتوجيهه ، هل هناك مانع من تشكيل لجنة من وزراء الشؤون الاجتماعية والأوقاف والداخلية ، للنظر في المبالغ المستحقة ، وحصر المبالغ جميعها في هذه الجهات ، حتى يضمن وصول الإحسان لمن يستحق ؟

أحمد حفي أبو الفضل  
عضو الشيوخ "

١٦ مايو سنة ١٩٤٩

**مفكرة صاحب المال محمد زكي علي باشا (وزير الدولة)** - إن النظام المتبع في صرف مبالغ وزارتي الأوقاف والشؤون الاجتماعية ووقفي قاسم باشا وأحمد باشا طلعت يقتضي بسملى تحريات تتناول معرفة ما إذا كانت هناك موارد لأصحاب الطلب من أى باب غير الجهة المتصلة .

وعمل ضوء هذه التحريات يتقرر الحرمان أو الإعطاء ، إذ قد يكشف استقصاء حالة صاحب الطلب عن حاجته إلى مزيد من العون ، وإن كانت هذه حالات قليلة مقلدة بشروط كثيرة .

هذا ويصاد التحري عن أصحاب المرتبات الخيرية مرة كل سنتين . إلا إذا طرأ ما يستدعي إعادة البحث خلال هذه الفترة .

( ج ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الصحة السوية ، عن حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك ، عن سبب عدم صرف مرتبات مستحقها حام أمانة الشيوخ من شهر توفير الماضي - الإجابة عنه

**نص السؤال :**

" يشكو مستخدمو حام أمانة الشيوخ عدم صرف مرتباتهم من شهر توفير الماضي . وقد أبرزوا هذه الشكوى في يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٤٩ على صفحات جريدة " المصري " ، ولا تزال الشكوى قائمة .

فلم تصرف مرتباتهم ؟ ومتى تصرف لهم ؟

١٦ مايو سنة ١٩٤٩

أحمد رمزي  
مجلس الشيوخ "



(د) الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب المار ذير الزواجة ، من حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلت باشا ، عن الحقول الفروجية التي أخرجت أرضها من أيدي سائر الملاك — تنازل حضرة الشيخ المحترم عنه ، واستيفاده

مفكرة صاحب المار حاسي نوح، جن باشا (وزير الزواجة) — لقد اتفقت مع حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلت باشا مقدم هذا الاستجواب على أن يتنازل عنه، عن أن نخرس معاً وجهة نظره وملاحظاته وأرجو أن نصل إلى نتيجة لصالح العام .

نمرة الشيخ علي: مر عبد الوهاب طلت باشا — أوافق على ذلك .  
الرئيس — إذن يستبعد هذا الاستجواب .

## ١١ — ليس لمندوبي الحكومة

حق التقدم بطلبات في مشروع المزاينة المقدم من الحكومة أثناء نظره في لجنة المالية

الرئيس — بمناسبة عرض مشروع ميزانية وزارة الخارجية ، أود أن أوجه النظر إلى أنه لاحظ أن بعض حضرات المندوبين الذين بعث بهم لتمثيل الحكومة أمام لجنة المال — سو — في مجلس الشيوخ أو لنواب — عند نظر الميزانية ، يقدمون على تقديم اقتراح بوجه بعض الأعيان التي أدرجت في مشروع ميزانية المندوبين . وكثير ما أخذت لجنة هذا الاقتراح ، فتريد أن تعرض على مجلس الوزراء . وكثير ما أخذت لجنة هذا الاقتراح ، فتريد في الاعتراض المطلوب ، فذكر أنها لن تفعل ذلك إجابة لطلب الحكومة من غير أن يعرض الأمر على مجلس الوزراء .

فهل توافقون حضراتكم على إرجاع هذا الموضوع إلى لجنة الشؤون الدستورية لدراسة وتقديم تقرير فيه ، ليضع المجلس القواعد والتقاليد التي يجرى عليها في هذا شأن في الميزانيات المقبلة ؟

مفكرة الشيخ النعم علي : في البراني باشا — أمارس في إحالة هذا الموضوع إلى لجنة الشؤون الدستورية ، وأرى أن مشروعات القوانين التي تقدم من الحكومة إلى البرلمان بمجموع ، لا تملك الحكومة ، ولا مندوبها أن تعمدوا بغير مرسوم ، وهذا أمر لا نزاع فيه لأنه مبدأ مقبول ، فلا يملك الوزير صاحب الشأن ولا مندوبه أن يقترح تعديلاً في مرسوم أمام اللجنة . هذا مبدأ مسلم به . وإذا كان حصل خطأ في التطبيق ، فيمكنه لفت التعرّف فقط ، ونحن حين نلجأ إلى لجنة الشؤون الدستورية إنما نفضل ذلك لبحث مبدأ متنازع عليه . أما هذه المسألة فهي مسألة تطبيق ، ولا محل لإحالتها إلى لجنة الشؤون الدستورية .

مفكرة صاحب المار الدكتور نجيب السكندر باشا (وزير الصحة العمومية) بالنسبة لبعض ملايات مالية ، تأخر صرف أجور هؤلاء العمال مدة أربعة أشهر ، وقد صدرت التعليمات بصرف المبالغ المستحقة هؤلاء العمال فوراً .

## ١٠ — استجوابات

(١) الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب الدولة رؤس على الزواجة ، من حضرة الشيخ المحترم عبد أمين يوسف بك ، عن التنظيم الإداري ومشكلة الموظفين — تأجيله أسبوعين

مفكرة صاحب المار محسن مرعي بك (وزير الدولة) — لقد اتفقت مع حضرة الشيخ المحترم عبد أمين يوسف بك مقدم هذا الاستجواب على تأجيل المناقشة فيه لمدة أسبوعين .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

(ب) الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب المار ذير الزواجة ، من حضرة الشيخ المحترم عبد أمين يوسف بك ، عن اضطراب الرواد في شوارع القاهرة — تأجيله أسبوعين

مفكرة صاحب المار محسن مرعي بك (وزير الدولة) — لقد اتفقت مع حضرة الشيخ المحترم عبد أمين يوسف بك مقدم هذا الاستجواب على تأجيل المناقشة فيه لمدة أسبوعين .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

(ج) الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب المار ذير الزواجة ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين عبد الجباري ، عن مركز مصلحة السكك الحديدية للمال ، ومن المالية التي وصلت إليها مصلحة البريد من سوء الإدارة وتأخير توزيع المراسلات — تأجيله أسبوعين

مفكرة صاحب المار مرهم وسوقه باشا (وزير المواصلات) — أرى أن تأجيل المناقشة في هذا الاستجواب لمدة أسبوعين .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

محضر : صاحب المروءة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) أغلب على أن الاقتراحات التي ترد على الاقتراحات التي تقدم بها الحكومة تأخذ وضعا جديدا لا حل أنه طلب من جانب الحكومة عدلته المرسوم ، بل حل أنه رأى رأته اللجنة ، أو اقتراح من اللجنة ذاتها وحسابها . وإذا كان الأمر مقصورا على مجرد تعديل من جانب الحكومة لا تحره اللجنة فهي ليست مجرة بحال من الأحوال على قوله . فإذا قبلته وتقدمت بالزيادة فلما تقدم بها على أنها أمر أرفضت وراقت عليه وتبته هي .

محضر الشيخ المحترم إبراهيم يوسف مكرور - الواقع بإحضرات الشيوخ المحترمين - وقد قضيت زما طويلا في عضوية لجنة المالية - أقول إنه ليس هناك عمل بضع وقت بلجنة المالية ، ويضع صويات في طريقها أكثر من تلك الاقتراحات الفرعية التي تقدم بأشكال مختلفة ، فلما إن يتناها أحد حضرات الأعضاء أو مندوب الوزارة . والأساس في حقيقته يرجع ، كما أشار ديلة رئيس مجلس الوزراء ، إلى إجماع أو توجيه أو رغبة من جانب الحكومة أو منمها . والذي يحصل هو أن اللجنة تقول مادة "أقترح" ، ويكون وراء ذلك في الواقع رغبة أو اقتراح من جانب الحكومة أو منمها .

الرئيس - لكي تكون المناقشة على أساس ، أذكر لحضراتكم أن الذي حدا بي إلى إنشاء هذه الملاحظة هو أنه جاء في تقرير لجنة المالية من ميزانية وزارة الخارجية ما يأتي :

"... هذا وقد تقدمت الوزارة إلى لجنة الشؤون المالية مجلس النواب باقتراحات لتسريع إدارة المصاغة وللدعاية تلغ تكاليفها ٤٥٤٠٠٠ دينار ، كما طلبت ١٢٠٠٠٠ دينار لمواجهة نفقات الدعاية في ميادين الصحافة والإذاعة والسينما وبزيادات البعثات الصحفية والكتب والفتريات والمجلات ..."

فلو أن الأمر كان قد اقترح مباشرة من اللجنة ما كنت تعرضت له ، ولكن ورود هذه الفقرة في التقرير هي التي جعلتني على التقدم باقتراح .

محضر صاحب المروءة : إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) - الملاحظة على ما فغضل عرضها مساعدة الرئيس حقيقة تسبقت النظر . ولكن التقرير لم يبين تفصيل ما جرى . والتفصيل في هذا الأمر أن لجنة المالية في مجلس النواب أرفأت من عند نفسها تميز هذا الجزء من وزارة الخارجية وهو المتعلق بالصحافة والدعاية وغيرها ، وطلبت إلى ممثل وزارة الخارجية على ضوء المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع أن يقدم ببعض البيانات في هذا الصدد ، فاقضى حصل على وجه الفقه هو أن اللجنة هي التي اقترحت ، ولم يكن لوزارة الخارجية إلا أن سهلت للجنة ما رأت ، وقدسنت لها ما طلبت من بيانات . وعلى حال لقد أثير هذا الموضوع وأحطنا به علما ، وسيلاحظ هذا في المستقبل إن شاء الله .

محضر الشيخ المحترم إبراهيم يوسف مكرور - ما زلت من رأي مساعدة رئيس المجلس وأطلب إحالة الموضوع إلى لجنة الشؤون الدستورية .

محضر الشيخ المحترم علي زكي الصراي باشا - المبدأ مسلم به ، ولم يتم حوله نزاع . وهماي الحكومة متفقة معنا في ذلك ، إذ تقول إن مندوبيها لا يطلبن تعديلات ، وإن للجنة الحرية أن تبني الاقتراحات التي تراها ، ثم تقدم بما ترى من تعديلات . وبما أن الحكومة تنبأ من غائقة هذا المبدأ الدستوري ، فأرى أن تقتصر المسألة على لفت النظر لحسب .

محضر الشيخ المحترم أوستة عباس النظمي - هل يوجد في تقرير لجنة هذا المجلس المالية شيء من هذا ؟

الرئيس - إن ما تلوته قد جاء في تقرير لجنة المالية لمجلس الشيوخ ، وهو مأخوذ من تقرير لجنة المالية مجلس النواب .

محضر الشيخ المحترم علي زكي الصراي باشا - إذن كان لجنة المالية لمجلس الشيوخ قد أخذت بما جاء في تقرير لجنة المالية مجلس النواب .

الرئيس - نعم لقد أخذت به .

محضر الشيخ المحترم حسين سري باشا - لا أرى ما يدعو إطلاقا إلى إحالة هذا الموضوع إلى أية لجنة ، وإذا صح - كما فهمت الآن - أن هذا هو ما ورد في تقرير لجنة المالية مجلس النواب فيكون رأيا لمجلس النواب ليس لنا أن نتعرض له بالموافقة أو بالرفض .

هل أتى أرى أنه لا يجوز أن يأتي أي مندوب من الحكومة مباشرة إلى اللجنة ، بعد أن تقدمت الحكومة بمشروع الميزانية للجلسة ، ويطلب تعديلا في بند من بنود الميزانية .

الرئيس - نحن لا نتناقص حق اللجنة في نظر هذه التعديلات ، وإنما نتناقص ما يحسن من بعض حضرات مندوبي الوزارات المختلفة عند ما يتقدمون باقتراحات تخمين تعديلا لبعض بنود الميزانية ، وما دام أن حضرة الشيخ المحترم علي زكي الصراي باشا يرى أنه لا داعي لإحالة هذا الموضوع إلى لجنة الشؤون الدستورية ، وأنه يكفي توجيهه النظر إلى أنه ليس لمندوبي الحكومة حق طلب تعديل بند من بنود الميزانية ، وما دام أن حضرة صاحب البولة رئيس مجلس الوزراء يرى أن هذه الملاحظة ستراعى في المستقبل . مادام الأمر كذلك ، فنكتفي بتوجيه هذه الملاحظة ، وأرجو أن يراعى ذلك مستقبلا .

## قسم ٢١ "ديوان المحاسبة" - إقرار

(المقرر حصة الشيخ المحترم الدكتور إمام مذكور)

المقرر - بحث اللجنة مشروع هذا القسم ، ووافقت على الاعتمادات المقدرة له كما أقرها مجلس النواب .

وقد أقرت الشرط الذي اشترطه مجلس النواب فيما يتعلق بالترقية إلى الدرجة المرفوعة من مدير عام "ب" إلى مدير عام "أ" أن يكون قدمضى على الموظف ستان على الأقل في درجة مدير عام "ب" .

وفيما يتعلق بشراء سيارة لوكلير الديوان ، وافقت اللجنة على المبلغ المقترح دون أن يكون في هذا تسلم منها أى مبدأ ، وتطالب أن ترسم الحكومة معالم استعمال سيارات الدولة في وضوح .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجرومراتيات" وقدره ١٠٩,٣٦٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٠٩,٣٦٠ جنيها ، المقدر للباب الأول "ماهيات وأجرومراتيات" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٨,٣٢٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٨,٣٢٠ جنيها ، المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٣٥,٢٠٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٥,٢٠٠ جنيها ، المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .

## ١٢ - مشروع ميزانية الدولة

لغة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ (المصرفات) - تقريرة المالية (١)

## قسم ٥ "وزارة الخارجية" - إقرار

(المقرر حصة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن خد)

المقرر - أعدت وزارة الخارجية مشروع ميزانيتها لهذا العام على أساس اعتمادات السنة الماضية ، ثم تقدمت إلى وزارة المالية بثلاثة ملاحق تضمنت مطالب جديدة اقتضتها حاجة العمل وتوزيع أعمال الوزارة ووقع بعض المفوضيات إلى سفارات .

وقد بحثت اللجنة هذه المطالب ، وانتهت بالاتفاق مع وزارة الخارجية والمالية إلى الموافقة على الوظائف والاعتمادات على التفصيل الوارد بالمحاولات الملحقة بالقرار . وقد وافق مجلس النواب على ذلك .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجرومراتيات" وقدره ٣٩٤,٤٠٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٩٤,٤٠٠ جنيها ، المقدر للباب الأول "ماهيات وأجرومراتيات" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٦٧٩,٤٢٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦٧٩,٤٢٠ جنيها ، المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٦٥,٠٠٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦٥,٠٠٠ جنيها ، المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .

أقدمية المستشار أو المحامي العام الأول في المحاكم المختلطة تالية لأقدمية ذلك المستشار أو المحامي العام .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

**مفكرة الشيخ المزمع** عبد الوهاب طلعت باشا - أقتراح استبدال عبارة " يجوز نقل مستشاري محكمة الاستئناف المختلطة المصريين " بعبارة " يقل مستشارو محكمة الاستئناف المختلطة المصريون ... " أي أن يكون النقل جوازيا لا حتميا .

**القرار** - النقل هنا حتى ينص القانون .

**مفكرة الشيخ المحترم علي زكي السراي باشا** - لقد وافق المجلس على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ . ومقتضى هذا المبدأ هو : هل ينقل القضاة المصريون في المحاكم المختلطة إلى المحاكم الوطنية أم لا ؟ وبما أن المجلس قد وافق على هذا المبدأ فيعتبر النقل حتميا ، ولم يبق بعد ذلك إلا شروط النقل . فلنتناقش فيها كيف شئنا . أما مبدأ النقل فقد يت فيه المجلس رأي .

**القرار** - إن إقرار مشروع القانون من حيث المبدأ معناه تحميم النقل ، ويبقى بعد ذلك مناقشة كيفية النقل . وهذا ما تتناوله مواد مشروع هذا القانون .

**مفكرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا** - هل معنى هذا أن النقل حتى ، مقضى به ؟

**القرار** - نعم حتى مقضى به بالشرح ، وإلا كان في قانون استقلال القضاء ما يكفي .

**الرئيس** - والآن هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ ( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، وتل المداة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - ينقل القضاة ورؤساء النيابة في المحاكم المختلطة ممن لهم خدمة سابقة في القضاء الوطني إلى مثل وظائف زملائهم فيه ، ويلون في الأقدمية من كان سابقا عليهم من زملائهم حين نقلهم إلى القضاء المختلط . وإذا كان قتل القاضي أو رئيس النيابة تطبيقا للقاعدة المتقدمة إلى وظيفة مستشار بالمحاكم الوطنية أو ما يعادلها فإنه لا في الأقدمية جميع مستشاري

١٣ - بيان

من شكوى حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب بك عن إجراءات اتخذها مجلس حول منزله

**الرئيس** - حدثني حضرة الزميل عبد الوهاب بك عن إجراءات اتخذها البوليس يوم الجمعة الماضي حول منزله . ولما اتصلت بالحكومة في هذا الشأن ، علمت منها أنها مهيئة بحث الأمر .

١٤ - مشروع القانون

أقدم من الحكومة يرفع قرائع تقبل ديال انقضاء وأعضاء النيابة المصريين في المحاكم المختلطة حشداية فترة لا تتجاوز عا كالتوصية وتحدد قوتهم - تقرير طرقة العدل - - - - - مناقشة المواد مادة مادة تأجيل أحد المرشحين - - - - - الامم مع شروط القوانين الأخرى ( المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد حسن السراي باشا ) .

**الرئيس** - تذكرون حضراتكم أن هذه المسألة أجنبت لأخذ الرأي على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ - أم إن المناقشة في المبدأ قد تمت نفا وإثباتا .

وأظن أن مجرد الاطلاع على مسندة النيابة يكفي قليلا . إثبات ذلك . وكل ما في الأمر أنه عرض على المشروع في أحد زوايا في الجلسة الماضية بأن تعدد غير قانوني .

والآن هل توافقون حضراتكم على مشروع قانون من حيث المبدأ ؟ ( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ . ولنتنقل إلى مناقشة مواد مادة مادة - وتل المداة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يقل مستشارو محكمة الاستئناف المختلطة المصريون والمحامي العام الأول عند شربة فترة الانتقال إلى محاكم الاستئناف الوطنية بمرتباتهم التي يتقاضونها ، ويحترق أقدميتهم بالنسبة إلى زملائهم في محاكم الاستئناف الوطنية من تاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم في وظائفهم .

ومع ذلك إذا كانت أعدم قد سبق أن شغل وظيفة عام عام أول أو مستشار ملكي اعتبرت أقدميته من تاريخ تعيينه في هذه الوظيفة .

إذا كان تعيين المستشار أو المحامي العام الأول في المحاكم المختلطة ونفس التاريخ الذي عين فيه مستشار أو محام عام في المحاكم الوطنية اعتبر

كذلك إذا كان هؤلاء الرجال قد سبقوا زملائهم في المحاكم الوطنية لأنهم يوضعون في موضعهم. وذلك جريا على المبدأ الذي يجب أن ينفذ سواء بالنسبة للترقية أو عند الفن في هذه الوظائف. كذلك وضع المشرع استثناء من القضاة الذي يخص بأن "مضى لا يتناول مرتبا أكثر مما هو مقرره في قانون استقلال القضاء".

لقد أجزأ رجال الله ما المختلط، عند قتلهم، أن يحفظوا عورتاتهم مع  
أهالكات طالية أو - ومجردة لنفثه الأوجاب الذين كانوا يعملون معهم.

كذلك رأى واضعو المشروع أن كثيرين من رجال القضاء المختلط قد حصلوا على شهادة المادة، وأكل هؤلاء هم في إجازات من جامعات بعض البلاد الأوروبية . وإن قانون استقلال القضاء يشترط فيمن يعين في القضاء الوطني، ويكون حاصلا على شهادة من دولة أجنبية، أن يحصل على شهادة المعادلة، لما بين نشرحات من فوق .

كل هذه المسائل واخر فيها واضعو المشروع رجال القضاء المختططين  
تقديرًا لخدمتهم. لأنهم ساروا في هذه الزاوية شواهد ما كان يجب  
حتى انتاب الوضع. يهدد أن كان كل يملئه رجال القضاء المختططين  
بتهويعهم من ملائم في خفضه. فالتب الوضع حتى أصبحت لهم  
امتيازات. كأنها المحاكم بخطة لا تزال باقية، أو أنها تريد أن تتسكك  
دائمًا بامتيازات حتى ين أبناء للبد انفسهم.

هذه هي المسألة التي أشرف بعرضها على حضراتكم .

رجال القضاء المخطط يتناولون «عقبات السادة الثانية» إلى القضاء الوطني مع زملائهم ، بمعنى أن القاضي في أعيانكم تخططة التخرج في سنة ١٩٢٠ مثلا عندما يتقل إلى القضاء الوطني ينقل في درجة مستشار إذا كان زملاؤه قد وصلوا إلى هذه الدرجة

وجه الخطأ أو الملاحظة هذه المادة أن رجال القضاء الوطن  
يصلون إلى طائفة قاض من طائفة أو وكلاء محكمة أو رئيس محكمة  
ولا يرفقون إلى وضعية مستقلة. فليس هذا الأمر، وهذه  
خطوة لها عديد. فلهذا الأمر، وطائفة يستشار بحكم  
لاستيفاء أو بحكمه القضاء. فليس هذا الأمر، ولا مرة  
لاقتضاة أو هذا شعب.

من أجل هذا رأى رؤساء عمالها بظنهم وظنهم مبنين على طيلة لأشهر  
يصلحون له الوظيفة أكثر من صاحبهم لوظائف أخرى . والاختيار  
لوظائف الصغار أنزل مروه فحينئذ : الأولى هي هيئة الوزارة التي ترشح  
وعدها للتفتيش والتفتيش : والأدبية هي مجلس القضاء الأعلى الذي تعرض  
عليه هذه الترشيحات . قال ما اتفق رأي المحققين كان هذا الاختيار بناء  
على شخص يتفق . وإذا كان هناك خلاف بين رأي الوزارة ومجلس  
القضاء عرض الأمر على مجلس الوزراء مع بيان وجهة نظر مجلس القضاء  
الأعلى

حاكم الاستئناف الوطنية أو من يعاينهم المعينين قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩، كما أنه لا يسبق في الأقدسية مستشاري محكمة الاستئناف المختلطة والمحامي العام الأول فيها المعلنين إلى حاكم الاستئناف الوطنية.

أما القضاء ورؤساء النيابة الذين لم تكن لهم خدمة سابقة في القضاء الوطني، فيقولون إلى القضاء الوطني في الفترة والأقدمية المناسبة لحائهم بحسب القواعد المنصوص عليها في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ باستقلال القضاء المعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٨، مع مراعاة ما يأتي :

(١) فيمن يتقل إلى وظيفة مستشار أو ما : انلها أن يكون قد قضى  
عشرين سنة مل الأقل في الاشتغال بعمل قانوني .

(ب) فيمن يتقل إلى وظيفة رئيس محكمة أو ما يمثّلها أن يكون قد قضى ثمانى عشرة سنة على الأقل في الاشتغال بعمل قانونى .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن ينتقل القاضي أو رئيس النيابة في المحاكم  
المنتمية إلى القضاء الوطني درجة أقل من وكل محكمة أو ما يسمونها ،  
على الأقل إلى درجة رئيس محكمة إلا بعد مضي العشرة سنة  
المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

مفتي الشريعة المحترمة أحمد علي عابد - حضرات الشيخ  
المفتون :

تعد مناقشة هذا المشروع في الجلسة الماضية بادرت إلى القول :  
 لا أترض على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ . ذلك لأني متنب  
 مع اللجنة في ترجيحها الفكرة التي دعت إلى وضع هذا المشروع حتى لا يترتب  
 من إلغاء الحكم المختلفة الأثر الذي كان سيترب عليه قانونا من إلغاء  
 الوظائف ، وبالتالي خروج شاغليها منها . فقرأت الحكومة أن ترى رجال  
 القضاء الذين خدموا البلاد والقضاء . الفترة السابقة بأن يقرر عدم  
 خروجهم بعد الإلغاء وعلاقتهم في القضاء المختلط . وأن يتغلبوا إلى مشل  
 وظائفهم في القضاء الوطني .

وقد راى واضعوا هذا المشروع رجال القضاء المختط ، كما هو ظاهر ، حتى لا يلحق بهم أى ظلم من جراء هذا الفعل ، بمنزلة أنه قد وضع مبدأ هام ينقل هؤلاء الرجال إلى القضاء الوطنى ، عل أن يوضعوا فى الوضع الذى كان فيه زملاؤهم عندما كانوا فى القضاء الوطنى . فلذا كانوا قد تأملوا أو فاضتهم ترقية فى الحامكة المختلفة وتأملوا عن زملائهم فى القضاء لفرم ، فإتهم برفوهم إلى الدرجة التى فيها زملاؤهم .

مفكرة صاحب المحامي أحمد مرسى برر بك (وزير العدل) - ليست  
الدية في التبين بوظيفة مستشار ببدل السنين ، ولكن العبة بالزمانة .

مفكرة الشيخ المزمع أحمد علي عاوي بك - هذه الملاحظة من محامي  
الوزير تدعى إلى أن أستوضح محاليه بهذا السؤال :

أليس هناك مستشارون في القضاء الوطني لم زملاء رؤساء محاكم أو  
وكلاء محاكم أو قضاة درجة أولى ؟

مفكرة صاحب المحامي أحمد مرسى برر بك (وزير العدل) - سأرد على  
حضرة الشيخ المحترم فيما بعد .

مفكرة الشيخ المزمع أحمد علي عاوي بك - سبب التفرقة ، بالحضرات  
الزملاء المحترمين ، هو أن الاختيار لوظائف مستشارين بين رجال القضاء  
الوطني إنما يتم بالاختيار وبضمانات مبررة لها هيئات . أما هذا  
القانون ، فإذا الوزارة بغضاه مزمنة بأن تبين قاضي المحكمة المختطة مستشارا .

مفكرة الشيخ المزمع نور الدين دوس باشا - لأن له زملاء مستشارين  
في القضاء الوطني .

مفكرة الشيخ المزمع محمد أنسي باشا - على أي أساس يختار رجال  
القضاء المختلط لوظائف المستشارين إذا عرض الأمر على مجلس القضاء  
الأعلى ؟

مفكرة الشيخ المزمع فردي أبو شادي بك - يستعمل على التقارير .

مفكرة الشيخ المزمع أحمد علي عاوي بك - الوزارة ممثلة بواسطة  
وكيلها في مجلس القضاء الأعلى ، وستعرض على المجلس تقارير عن المرشحين .

مفكرة الشيخ المزمع محمد أنسي باشا - قد يكون ذلك مقبولا عن ترقية  
رجال القضاء الوطني إلى وظائف مستشارين ، ولكنه لا يوجد خلف أي  
من رجال القضاء المختلط أو رجال النيابة المختطة تقارير . ومعنى ذلك أن يكون  
النقل إلى وظيفة مستشار بالحاكم الوطنية مرهدة إلى اللزامة ، وهذا  
ما لا يمكن التسليم به .

مفكرة الشيخ المزمع أحمد علي عاوي بك - لقد ضمنت اقتراح أن يضم  
إلى مجلس القضاء الأعلى رئيس محكمة الاستئناف العام بما .

مفكرة الشيخ المزمع محمد أنسي باشا - معنى ذلك أنه سيكون الاعتماد على  
المختلط .

تقاضى مشروع القانون المرسوم على حضراتكم عن كل هذه الضمانات  
وجعل العبة للأقدسية دون غيرها ، مبنى أنه إذا كان للقاضي المختلط  
زملاء بالقضاء الوطني وصل بعضهم أو كلهم إلى وظائف مستشارين ،  
فيحكم هذا المشروع بنقل القاضي المختلط إلى وظيفة مستشار ، وهذا هو  
وجه الخلط أو الملاحظة على المادة الثانية من هذا المشروع .

وتحقيقا لفكرة الاختيار للقضاء العالي التي روي فيها تخدير رجال القضاء  
المختلط ، وبين الأوضاع السليمة الصحيحة التي تتفق مع قانون استقلال  
القضاء ، ومع المصلحة العامة ، أقترح إضافة عبارة " مع مراعاة ما تنص  
به المادة ٣٦ من قانون استقلال القضاء " بأثر الفقرة ١ " من المادة  
الثانية .

مفكرة صاحب المحامي أحمد مرسى برر بك (وزير العدل) - هذه  
الفقرة خاصة بمن ليس له سابق خدمة بالقضاء الوطني .

مفكرة الشيخ المزمع أحمد علي عاوي بك - إذن يكون عمل هذه  
الإضافة في صدر المادة الثانية ، لأن الذي أفضده باقتراح عرض الأمر  
على مجلس القضاء الأعلى ، وحتى لا يخل - كما ترى في الجواب - أن  
هناك خلافا بين رجال القضاء الوطني وبين رجال القضاء المختلط ظهر أثره  
من حدة بعض المناقشات التي حصلت ، أقترح أن يضم إلى مجلس القضاء  
الأعلى رئيس محكمة الاستئناف المختطة والنائب العام المختلط . وأعتقد أن  
هذا الاقتراح يتفق مع ما نعرفه جميعا ، مع التسليم بأن غالبية رجال القضاء  
المختلط هم ممن نعرفهم لم بالكفاية والتزاهة والقدرة . ولكن زملائهم  
في القضاء الوطني لم يمتروا في وظائف القضاء العالي إلا بعد اختيارهم ، دون  
مراعاة لأقدسية ، بل روي في ذلك المصلحة العامة دون غيرها .

مفكرة صاحب المحامي أحمد مرسى برر بك (وزير العدل) - هل هذا  
صحيح ؟

مفكرة الشيخ المزمع أحمد علي عاوي بك - إذا كنا نتبع في التبين في  
وظائف المستشارين في القضاء الوطني قاعدة الاختيار فلا غشاضة في أن  
نسير على هذه السبلة بالنسبة لرجال القضاء المختلط منذ تعلمهم للقضاء الوطني  
مع العلم بأن من بين قضاة المحاكم المختططة من حينوا في عهد المستشار  
الانجليزي .

القرار - كذلك يوجد في القضاء الوطني من حين في هذا العهد .

مفكرة الشيخ المزمع أحمد علي عاوي بك - مثل هؤلاء الذين حينوا  
في ذلك العهد لم ينقلوا إلى وظائف مستشارين رغم الوزارة وبمقتضى  
قانون . ولكن بموجب هذا المشروع سيحين مستشارون بالحاكم الوطنية  
من بين رجال القضاء المختلط الذين أمضوا صعدا من السنين في القضاء  
المختلط .

المر - وبذلك يكون النقل ارجحاً إلى وظائف مستشارين .

مفردة الشيخ المزمع أحمد علي عاود بك - حضرات الشيخ المحترمين ،

إن رجال القضاء الوطني لا يمتنون في وظائف مستشارين إلا بعد أخذ رأى مجلس القضاء ، ولكن يراد ما الآن أن نقل رجال القضاء المختلط إلى هذه الوظائف دون أخذ رأى أحد .

مفردة الشيخ المزمع محمد أنسي باشا - هذا هو الوضع المتبع .

مفردة الشيخ المزمع أحمد علي عاود بك - تنفيذ هذا المبدأ ينقل رجال القضاء المختلط الذين لم خدمة سابقة بالقضاء الوطني إلى مثل الوظائف التي بها زملائهم ، وهذا مبدأ سليم طلب تنفيذه . ولكننا نجد امتثاله في آخر المادة الثانية يقضى بالإبقاء القاضي أو رئيس النيابة المختلط في درجة أقل من درجة وكيل محكمة . وحتى نفهم الأثر المترتب من هذا المشروع ، يحسن أن نعرض تيجمة تطبيقه عملياً .

لقد كنت متسرفاً بحضورتي مجلس القضاء الأعلى الذي عرضت عليه الوزارة مشروع هذا القانون ، وإحدى هذا المجلس ملاحظته عليه . كذلك كنت عضواً به في الصيف الماضي عند ما عرضت عليه الحركة القضائية الوطنية . وبذلك هذا أردت أن أرى أثر هذا الاستثناء ، وهل هو في تطبيقه ينطبق عليه قول مؤيدي هذا المشروع من أنهم لا يمتصون منه إلا المساواة بين رجال القضاء الوطني ورجال القضاء المختلط ، أو أنه استمراراً لامتيازات كما قلت ؟

هؤلاء القضاة ورؤساء النيابة الذين يسرى عليهم هذا الاستثناء ينقلون بمكة إلى درجة وكيل محكمة ، مع أنهم حسب أقدانيتهم ما كانوا يصلون إلى درجة أكثر من درجة قاض من الدرجة الأولى في المحاكم الوطنية . وهؤلاء الذين أشير إليهم ست كان يجب أن ينقلوا إلى قضاة من الدرجة الأولى طبقاً للقاعدة العامة .

وهناك ست أترون لم يكونوا قد التحقوا بالقضاء الوطني من قبل . هؤلاء الست يقول مؤيدو هذا المشروع إن الوزارة رأت فيها مضرة إلى عدم تعلقهم إلى درجة أقل من درجة وكيل محكمة ، ولم هذا ؟ سأعرض من حضراتكم هذا المطلب . فلذا رأيتم أن سليم فأقرره .

مفردة الشيخ المزمع مؤسس السيد أحمد أباطر - هل أي وضع كان ينقل القضاء ووكلاء النيابة من القضاء المختلط إلى القضاء الوطني ؟

المر - كانوا ينقلون طبقاً لقواعد قانون استقلال القضاء .

مفردة الشيخ المزمع أحمد علي عاود بك - تكون المسألة واضحة تماماً أمام حضرة الوكيل المحترم حسب أن الذين إن وظيفة قاض بالمحاكم المختلطة

تتمثل وظيفته رئيس ووكيل محكمة في القضاء الوطني ، كما تشمل القضاة وليست مستعديتات كما هو الحال في القضاء الوطني . ومن أجل هذا يوجد من رتب القضاء الحاليين في المحاكم المختلطة من تخرج في سنة ١٩٠٩ ، وهؤلاء مستقاملون بلوغهم سن السنين ، ومن بينهم أيضا من تخرج سنة ١٩٣٧

مفردة صاحب المجلس أحمد مرسى مر بك ( وزير العدل ) - إن الذي تخرج سنة ١٩٣٧ هو في وظيفة رئيس نيابة .

مفردة الشيخ المزمع أحمد علي عاود بك - إن الذي أخصه تخرج سنة ١٩٣٦

مفردة صاحب المجلس أحمد مرسى مر بك ( وزير العدل ) - ولا هذا أيضا ، إذ إن أحدث قاض بالمحاكم المختلطة تخرج سنة ١٩٣٣

مفردة الشيخ المزمع أحمد علي عاود بك - سأبين لحضراتكم أن المطلب الذي يطرحه هذا المشروع مطلق مشدود ، لأن المادة الخامسة من قانون استقلال القضاء التي بينت الشروط التي يجب توافرها لتعيين في الوظائف القضائية المختلفة ، قالت :

” متى توافرت الشروط المبينة في هذا القانون جاز أن يعين رأساً في وظائف قضاة الدرجة الأولى ، ورؤساء وكلاء المحاكم الابتدائية ، والمحاكم المدنية في المادة “ .

مفردة صاحب المجلس أحمد مرسى مر بك ( وزير العدل ) - من هؤلاء ؟

مفردة الشيخ المزمع أحمد علي عاود بك - أنا أرحب بمقاطعات مجال وزير العدل ، فقد تزد إليه في فرصة أخرى . وقد جامع هذه المسألة بين :

( أ ) في وظائف قضاة الدرجة الأولى وكلاء النائب العام وأساتذة الحقوق وغيرهم .

( ب ) في وظائف وكلاء ورؤساء المحاكم الابتدائية من تتوافر فيهم الشروط المبينة في هذا القانون .

أي إن الوزارة إذا رأت أن تستفيد من قاض في المحاكم المختلطة جاز لها أن تنقله إلى القضاء الوطني ، وتمنيه رأساً في وظيفة رئيس أو وكيل محكمة . ومعنى هذا أن الوزارة تستعرض ما لديها من وظائف شاخرة في القضاء الوطني . ثم تستعرض المرشحين . وأمامها رجال القضاء المختلط فلذا رأت أن تستفيد من كفايتهم في القضاء الوطني جاز لها أن تبينهم رأساً في وظائف وكلاء محكم ، متى توافرت فيهم الشروط المبينة في القانون من مدة وفيها .

المقرر - أحب ألا يستمرل حضرة الشيخ المحترم في الشروط ، إذ إنه ليس هناك شرط للجنة ، وإنما الشروط الواجبة هي حصول المرشح على الليسانس ، واشتراط من معينة .

( تحفل حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكيل باشا رئيس المجلس عن رئاسة الجلسة ، وتولاهما حضرة الشيخ المحترم أحمد علي باشا وكيل المجلس ) .

حضرة الشيخ المحترم أحمد علي عاوي بك - لقد رأيت الوزارة أخيراً أولدت أنها وضمت إليها على منطلق قوى حيث إن القانون يقول : "إن الوزارة إذا رأت أن اثنين قاضين في المحاكم المختصة في القضاء الوطني ، جاز لها أن تضيف في وظيفة وكيل محكمة" . مثله في ذلك مثل باقي أمثليات الواردة في المادة التي تقول : "يعين وظائف وكلاء المحاكم وقضاة المحاكم المختصة للمهام الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف مدة ١٢ سنة" .

فهل يقول غافل - بناء على هذا المنطق الذي لا زلت أقول إنه مشهود - إن المحامي الذي قضى ١٢ سنة والمهام له حق على الوزارة - إذا ما رأت أن تضيف في وظيفة قضائية - أن تضيفه في وظيفة وكيل محكمة ؟ لا يقول أحد بهذا .

معنى هذا أن الهيئات التي يجوز أن يعين منها في وظيفة وكيل محكمة رأساً ، متروكة أمرها للوزارة ، فهي التي تختار من تريد من بين رجالها وتنتظر إلى سنة تجربته والدرجات التي وصل إليها زلائه . فلو طبقنا هذا المنطق الذي تقول به الوزارة ، لكان من نتيجته أن كل عام أو كل سنتين يلقانون من الظراء يجب على الوزارة أن تضيفه إذا ما رأت التعيين .

يظهر لكم يا حضرات الشيوخ المحترمين غرابة هذا المنطق . والنتيجة التي ترتب عليه أنه بمحك القانون سيقبل رجال القضاء المختلط إلى القضاء الوطني في وظيفة قضاة من الدرجة الأولى ، ولكن هذا القانون يلزم الوزارة بتعيينهم في وظائف وكلاء محاكم ، خلافاً ، وبدء هؤلاء اثنا عشر ، منهم ستة سبق لهم أن اشتغلوا في القضاء الوطني والسنة الآخرون لم يسبق لهم الاشتغال فيه . أما الذين سبق لهم الاشتغال في القضاء الوطني فيعودون إلى مثل وظائف زملائهم فيه . وأما الذين لم يسبق لهم الاشتغال في القضاء الوطني فإنهم ينقلون إلى المحاكم الوطنية بمقتضى هذه المادة إلى وظيفة وكيل محكمة .

فن بابي المساواة بين من لهم سابق خدمة في القضاء الوطني ومن ليس لهم سابق خدمة فيه ، تقول الوزارة إنه يجب أن ينقل الجميع إلى وظائف وكلاء محاكم .

حضرة صاحب المحامي أحمد مرسى بر بك ( وزير العدل ) - من أين جاء حضرة الشيخ المحترم بهذا العدد ؟ إن مددكم ليس اثني عشر بل هو ثمانية : أربعة لهم سابق خدمة في القضاء الوطني ، وأربعة ليس لهم سابق خدمة فيه .

حضرة الشيخ المحترم أحمد علي عاوي بك - أؤكد لمحامي الوزير أن العدد هو كما ذكره اثنا عشر ، ستة وستة . فإذا رجع معاليه إلى الأوراق سيجد أن هؤلاء الستة الذين يطلب من حضراتكم أن تحروا وضعهم في وظائف وكلاء محاكم ، تخرج أسلهم في سنة ١٩٣٧ .

حضرة صاحب المحامي أحمد مرسى بر بك ( وزير العدل ) - إن هذا الذي يشير إليه حضرة الشيخ المحترم ، تخرج في سنة ١٩٣٧ ، هو في وظيفة رئيس نيابة ومينى كذلك وماهية ٩٠٠ جنيه في السنة .

المقرر - يوجد من بين قضاة المحاكم المختلطة من هم أدنى من رؤساء النيابة .

حضرة الشيخ المحترم أحمد علي عاوي بك - حضرات الشيوخ المحترمين ، لقد تخاضت أن أمرض لسألة المرتبات ولكن بكل أسف ، يريد معالي وزير العدل أن تكون الحاجة أو الأذلة التي تبرر هذا العمل هي أن حضرات الرجال الذين أنكف من أصرهم يقبضون مرتبات عالية .

وأرجو أن يثبت في أذهان حضراتكم أن رجال القضاء الوطني لا يجهن أمر المرتبات ولا ما كانت تقفده وزارة العدل على رجال القضاء المختلط من مزايا ، لأنها كانت ترى في ذلك الوقت أن يقاوى المصريون مع الأجانب في مرتباتهم ، فرفعت مرتبات رجال القضاء المختلط من المصريين ، ولم يترض على هذا أحد من رجال القضاء الوطني ، فلتفقد طعيم ما شاء على ألا يعمل رجال القضاء الوطني في مركز أعتبره أنا المركز الثاني لرجال القضاء المختلط ، أو عبارة أخرى يكونون مرحوسين لهم .

فإذا قل قاض أو رئيس نيابة في القضاء المختلط إلى القضاء الوطني ، ووضع في درجة رئيس نيابة أو وكيل محكمة طبقاً لهذا القانون ، فلا ظن أننا نجد مصفاً يمكنه أن يدعى أن رئيس النيابة هذا أو وكيل المحكمة في مركز يدان مركز قاض من الدرجة الأولى في المحاكم الوطنية ، ولا أظن أننا نجد مصفاً يقول إن هذا الموظف ليس في مركز الرئيس بالنسبة لقضاة المحاكم الوطنية .

والظاهر أن معالي وزير العدل بياقته أراد أن يمد علينا الطريق ، لأن هذا التطبيق هو الذي سيثير شعورك يا حضرات الشيوخ المحترمين ، فانه أراد منكم أن تحروا مشروعا يضع موطناً للقضاء المختلط تخرج في سنة ١٩٣٧ في وظيفة وكيل محكمة في القضاء الوطني .



وتجسده، وعضو شimal في دائرة - اصل على لقب الباشوية ، في حين أن رئيس الدائرة حاصل على لقب البكوية من الدرجة الثانية. وهذه اعتبارات لا قيمة ولا شأن لها في تنظيم العدل في دوائر القضاء .

مفكرة الشيخ المحترم نور الدين دوس باشا - هل مرتباتهم باقية كما هي ؟

مفكرة الشيخ المحترم ، سحر على عاوي بك - نعم ، إن مرتباتهم باقية كما هي .

ولقد رأى القانون أن من بين رجال القضاء المختلط أشخاصا غير حاصلين على شهادة الماطلة ، وهؤلاء سخدم بالضبط عشرة .

مفكرة الشيخ المحترم محمد أنسي باشا - تحسبا لهذه النقطة أقول إنه كان الوزير الحق في تعيين قاض غير حاصل على شهادة الماطلة من كل ثلاثة قضاة .

مفكرة الشيخ المحترم ، سحر على عاوي بك - إن بالقضاء المختلط أربعين قاضيا سيضاهون منهم ثلاثة لبلوغ السن القانونية ، والباقيون وعددهم سبعة ولا تون بينهم عشرة قضاة لا يحملون شهادة الماطلة. وأرجو أن ينسى سادة الزبيل المحترم عدد أنسي باشا أنه كان قاضيا في الحاكم المختلط لأنه كان إلى جانب هذا مستشارا في القضاء الوطني .

إن قانون استقلال القضاء يشترط ألا يكون قاضيا في القضاء الوطني إلا من كان حاصل على شهادة الماطلة ، ولكن المشروع الذي أسامته فيه استثناء هؤلاء العشرة ولم يمتنع أحد على هذا .

مفكرة صاحب المجلس ، أحمد مرسى سر بك ( وزير العدل ) - وهل أنت معترض على هذا ؟

مفكرة الشيخ المحترم أحمد على عاوي بك - لا ، أنا لا أعترض على هذا .

إن بالحاكم الوطنية مائتين وثمانيه وخمسين قاضيا من قضاة الدرجة الأولى ، منهم مائتان وأحد عشر قاضيا ، ونحسة وأربعون وكيلا نيابة مختارا ، وإثنان في الإدارة التشريعية ، وكل هؤلاء متخرجون وموظفون في القضاء الوطني ، قبل الكثيرين من هؤلاء الذين استغنوا عنهم - بحكم هذا القانون - على رأس الثانية والخمسين ومائتي قاض .

مفكرة صاحب المجلس ، أحمد مرسى سر بك ( وزير العدل ) - هل يريد حضرة الشيخ المحترم أن يقرر أن الثانية والخمسين ومائتي قاض كلهم متخرجون قبل سنة ١٩٣٦ و ١٩٣٧ ؟

ومعالي الوزير يعلم ويذكر أننا في مجلس القضاء الأعلى في الصنف الماضي أردنا بناء على طلب الوزارة أن تطبق قواعد التنقيح على رجال القضاء الوطني ، فوضعت الوزارة قاعدة : هي أنه لا يجوز أن يرقى إلى وظيفة قاض من الدرجة الأولى من مضى عليه أقل من أربع عشرة سنة .

تصوروا يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أننا اضطررنا أن نبقى القاضي المتخرج سنة ٣٥ - مع أن الدور قد أدركه - قاضيا من الدرجة الثانية ، على حين أن الوزارة ذاتها ترى الآن أنه من الإحصاف ومن المساواة بين رجال القضاء الوطني والمختلط أن نطلب إليكم أنت تميئوا أن تخرج سنة ١٩٣٦ و ١٩٣٧ وكل محكمة .

القرار - هو الآن رئيس نيابة فلا ، بمرسوم ملكي .

مفكرة الشيخ المحترم أحمد على عاوي بك - أرجو أن أذكر مسادة المقرر بأن القواعد الناشئة في القضاء الوطني تقضي بأنه إذا أريد تعيين موظف أو شخص من الخارج - مهما تكن وظيفته - فإنه يدخل في عراب هذا القضاء في الدرجة التي يؤهله لها تاريخ تخريجه ، وقوله لما ألمة التي قضاه .

وأظن ، يا حضرات الزلاء الأفاضل ، أنكم قد لاحظتم أني لم أفسس أحدا من رجال القضاء المختلط حق ، وأني بدأت كلتي بتعديري لما هؤلاء القضاة ورؤساء النيابة من كفاية وشعور بالواجب . والامثلة مائة واضحة ، فبين صدوقنا حمزة الرميل المزم محمد أنسي باشا غير مثل لما أقول ، ولو أنه هم بمعارضتي ومقاطعتي .

إن المسألة لم تكن مسألة تعصب للقضاء وطني ولا لرجال قضاء مختلط ، ولذلك اجتهدت يا حضرات الزلاء الأفاضل أن أذكر لحضراتكم وقائع وقواعد هي التي مرصتها على حضراتكم .

إن الذي ترتب على هذه الفقرة الأخيرة من المادة الثانية ، ليست المساواة التي نادى بها معالي مصطفى مرعي بك في الجلسة الماضية . بل على التعيين من ذلك عدم المساواة ، فهؤلاء الستة الذين ليست لهم خدمة سابقة سيحيون بناء على نطاق الوزارة في وظائف وكلاء حاكم .

إن الوزارة لاتريد أن تظلم قضاة الحاكم المختلط الذين سبق لهم خدمة في القضاء الوطني ، ولكنها حين تفعل ذلك تسلك معهم في سلك واحد الستة الآخرين فيصبح معهم اثني عشر .

إنني أرجو أن يستبعد معالي الوزير مسألة المرتبات والمزاينة فلا يحتاج بها ، لأن هذه مسألة مفروغ منها ، ومعاليه أول من يعرف أنه كان يوجد في دوائر حاكم الاستئناف والقض مرسوم أكبر مرتبا من

تصبحا له حق - فله بادة لم الكفاءة والشهادة لم بالخدمة الوطنية. ولكن أرجو أن أنتظر حضراتكم إلى أن هؤلاء ليسوا من عامة الناس، وأنهم لا يقتنرون إلا بالمنطق ولا يقتننون إلا بالدليل المحسوس الذي هو خلاصة هذا المشروع، وما خلاصته إلا الظلم وعدم المساواة التي ستحقق رجال القضاء الوطني.

إن هذه المسألة قد أخذت بشيء من عدم التدقيق، فإن جاز هذا عند أية هيئة أو أقرته أية إدارة أخرى، فإنه لا يبق مجلس الشيوخ الموقر أن يقرها. وأتم الآت، يا حضرات الشيوخ المحترمين، قد وضعت وستضعون بعد ١٥ أكتوبر أمانة القضاء بين أيدي قضائنا هؤلاء، وستكلفونهم أن يكونوا حاة القانون، وأن يقضوا بأحكامهم على الموضوعات والمجربة، فلا أقل من أن يحرموا ظهورهم في هذه المحكمة، فلا تبرزوا فتتهم في أن العدالة متعبة بين من تطلب منهم إقامة العدالة.

(تصفيق)

مفكرة صاحب المجلس أحمد مرسي بربرك (وزير العدل) - هذا كلام جديد.

مفكرة الشيخ المرحوم توفيق وسن باشا - لقد ذكر محال مصطفى مرعي بك في الجلسة الماضية أن القضاء قد احتجوا وطلبوا تعديل هذا المشروع، وأنهم قد قبلوه بعد التعديل.

مفكرة صاحب المجلس مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) - لقد طبقوا على المشروع بتقرير مكتوب.

مفكرة الشيخ المرحوم أحمد علي علقم بك - لقد أنشئت مقاطعات محال وزير العدل هذه النقلة - فقد ذكر محال مصطفى مرعي بك مسائل الأولى أن وفدا من القضاء قد زاره في مكتبه، وكان ذلك بحضور محال ذلك على باشا وأبوا موافقتهم على هذا المشروع.

مفكرة صاحب المجلس مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) - لقد كانوا متحدثين باسم القضاء وتأمين منهم وقدموا مذكرة مكتوبة.

مفكرة الشيخ المرحوم أحمد علي علقم بك - ولم يكلف ماليه بهذا، بل وجه مايشيه الشيخ القوي لرجال هذا المجلس حيث كان: ولست أدري

مفكرة الشيخ المرحوم أحمد علي علقم بك - لقد وضعت في آخر جلسة مجلس القضاء - وكنت حضرتها - قاعدة تمنع من تعيين من لم ينتج قبل سنة ١٩٣٥ قاضيا في الدرجة الأولى.

مفكرة صاحب المجلس أحمد مرسي بربرك (وزير العدل) - لا، بل قبل سنة ١٩٣٤.

مفكرة الشيخ المرحوم أحمد علي علقم بك - أظن أن أحدث قاض في الدرجة الأولى يخرج قبل سنة ١٩٣٤.

مفكرة صاحب المجلس أحمد مرسي بربرك (وزير العدل) - يجب ألا نأخذ السنين قياسا، فهناك مستند من ترميزي سنة ١٩٣٠.

مفكرة الشيخ المرحوم أحمد علي علقم بك - ليس على محال الوزير أن إذ كره، وأن أشبه له رغم أنه لم يبين من بينهم من المتخرجين سنة ١٩٣٠ إلا لكفاءة شاذة كانت على قدره وتقدر على القضاء. أما هنا وفي هذا التشرع فإن هؤلاء سيوضعون في هذه المراكز الشاذة رغمًا على وجهه ومن مجلس القضاء. فهل هذا منطقي يستقيم؟

مفكرة صاحب المجلس أحمد مرسي بربرك (وزير العدل) - إن ثلاثة الرؤساء للهيئة المتخرجين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٣٧ من أكفأ الشبان وأنشطهم وأكثرهم حياء في العمل وهم مقبولون على عملهم كأحسن ما يمكن أن يتصور.

مفكرة الشيخ المرحوم أحمد علي علقم بك - لقد أشدت، يا حضرات الشيوخ المحترمين، بفضل رجال القضاء المختلط، وفي ذات الوقت أرجو - والوالاب على قدر المشقة - أن تذكروا أيضا بالاحترام والتقدير رجال القضاء الوطني.

وإذا كان من يبتلى من يقطن في أقاصي الريف وأعلى الصعيد والبلاد النائية، فقد رأى كيف قامى رجال القضاء الوطني ماقدسه قياما واجيب.

أضيف: إن إلى ذلك كلمة أقروها أمامكم، وقد خبرت القضاء الوطني أكثر من ربع قرن في الخدمة وأكثر من نصف هذه المدة في القضاء العالي، أقول كلمة صريحة أقدر جدتها، وهي أن هذا القضاء جدير بأن تقرروا به حياء وأن تباروا به من الأمم هؤلاء هم القضاء الذين أراد أن يبرزوا بكلمة مسؤولة بالشهادة لم. كما أرى نعتزا من محال الوزير - ولعله يكون

مفكرة صاحب المجلس المحترم أحمد مرسى بر بلك (وزير العدل) - هل هم  
شيوخ ؟

مفكرة الشيخ المحترم أحمد على علوي بلك - الملاحظة الثانية هي التي  
أبدعها معالي مرعي بلك في الجلسة الماضية من أن مجلس القضاء الأعلى  
أبدى ملاحظات أخذ بأغلبها ، ولهذا أرى أن أختتم كلمتي بهذا الرأي الذي  
بست به مجلس القضاء الأعلى إلى معالي وزير العدل ، ما دمت قد ذكرته  
واضحنا إليه .

هذا المجلس الذي يضم أعضاء يمثلون رجال القضاء الوطني بحق ، لأن  
القضاء الوطنيين الذين تسلموا من القضاء الوطني إلى المختلط هم أبناءهم ،  
وكانوا مروحيين لهم ، وهؤلاء الأعضاء هم المهيمنون على أمورهم .

قال مجلس القضاء بعد أن عرض لفكرة الموظفين الذين لم يسبق لهم  
تمييز في القضاء الوطني :

" لاخلع عليهم يسبقون زملاءهم الذين كانوا قبلهم في ترتيب الكادر ،  
ولم يكن هناك ما يحول دون ترفيعهم إلى وظائف وكلاء محكم أو رؤساء  
نيابة في القضاء الوطني إلا أن الدولة لم يصل إليهم ، وعدد هؤلاء ، كما  
هو ظاهره ، كثير لا يستهان به ، ومنهم على ما تبين من مطالعة الكادر من  
لا يمكن بحال أن يسمح بأن يتخطاه فيه عن يمينه في الترتيب " .

ثم قال :

" وهذا وإن اختار هؤلاء في القضاء المختلط ما كان يعرض على مجلس  
القضاء ولا كان يجري وفقا لقواعد ثابتة ، كما أنه ما كان يلاحظ فيه  
ما يلاحظ عند الترقية إلى وظائف وكلاء محكم أو رؤساء نيابة في القضاء  
الوطني . ذلك كله يرى المجلس أن يكون نقل القضاء ورؤساء النيابة  
بالمختلط إلى القضاء الوطني على أساس أن يوضع كل منهم بحسب أقدميته  
مع زملائه في القضاء الوطني ، كما هو جار عليه العمل الآن ، ولم يكن  
عمل نقلهم من أحد " .

وأخيرا اختتم التقرير بما يأتي :

" ما تقدم صحيح بالنسبة إلى قضاء المحاكم المختلطة ورؤساء النيابة بها  
الذين لهم خدمة سابقة في القضاء الوطني ، فمن باب أولى يكون بالنسبة  
إلى من لم تكن لهم خدمة سابقة في القضاء الوطني ، والذين أبجأت المسألة  
الثالثة من المشروع تمييزهم في وظائف وكلاء محكم بال قضاء الوطني عند  
نهاية فترة الانتدال ، إذ يلاحظ في شأنهم أنهم إذ رفقوا في داخل السلطة  
المختلط إلى وظائف قضاء ورؤساء نيابة ، كانت ترفيعاتهم سرية بحكم النظام  
المختلط نفسه ، نظرا إلى تلك عدد أعضاء النيابة بالنسبة إلى عدد القضاة ،  
ونظرا إلى ما طرأ على هذا النظام من زيادة في عدد القضاة المصريين تفتيقا  
لإحتياجات موقرو ، فلم يكن تمييزهم في وظائفهم أي ضابط ، وقد وصلوا

بعد أن قبل أولو الشأن مشروع هذا القانون ، كيف يراض فيه أحد من  
العلم إلا إذا كان بعض حضرات الشيوخ أكثر خبرة من أصحاب الشأن  
أنفسهم .

ولا أنظر أن أحد هذا من حيث الشكل القانوني ، ولكني وأنا أقدر  
صديق مرعي بلك أشقت عليه من هذه الواقعة التي ذكرها ، لأنه إذا قابل  
الواحد منا أربعة أو خمسة منهم أو قالوا له إنهم يظنون بلسان  
القضاء ، فلا أنظر أن هذا من الدقة التي يصح أن نفي عليها مثل النتائج  
التي يقول بها .

مفكرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا - معنى ذلك أنهم لم يكونوا  
متمدين من القضاء .

مفكرة الشيخ المحترم أحمد على علوي بلك - إذا كان هؤلاء الأربعة  
أو الخمسة أو من يسميهم مكتب معالي الوزير يتصرفون متكلمين بلسان  
القضاء ، فلماذا أتى إزماعي بالطلبات ومن طريق " الترتيب " من البلاد  
لا من القاهرة فقط من رجال القضاء الوطني الذين يشتبهون بها ؟ وإذا  
كانت المسألة مما يقبل فيه الاستفتاء ...

مفكرة صاحب المجلس المحترم أحمد مرسى بر بلك (وزير العدل) - هذا  
الكلام لا يصح أن يقال على هذا الشكل .

مفكرة الشيخ المحترم أحمد على علوي بلك - الواقعة الثانية التي ذكرها  
معالي مرعي بلك لا أدعي ...

مفكرة صاحب المجلس المحترم أحمد مرسى بر بلك (وزير العدل) - لا يصح  
أن تجعل من القضاة فرقتين متماخمتين ، والوزارة إنما تهدف إلى المصلحة  
العامة ، وليس هدفها مصلحة هؤلاء ، ولا هؤلاء .

وحضرة الشيخ المحترم ملو به بلك أول من يعلم أي عملت للقضاة أكثر  
كما كان يستلج أحد أن يصحله .

فقد حصلت مراتبهم ومراكزهم وزدت في عدد درجات قضاة الدرجة  
الأولى ، فبعد أن كانوا مائة وصلوا إلى ٢٥٨ قاضيا ، فلا يجوز بعد ذلك أن  
تزدح بغير خصومة بينهم .

مفكرة الشيخ المحترم أحمد على علوي بلك - كما تزيد أن نفس الأشخاص  
بسمياتها ، سمحت في الجلسة الماضية أننا يجب أن نقبل رجال القضاء  
المختلط في القضاء الوطني وأن المصلحة تقتضي بدم النظر فيهم . ولو  
فكرنا قليلا بإسماي الوزير لأدركنا أن مصلحة رجال القضاء المختلط هي فيها  
أقرب وفيها أسره ، لأنه ليس من الخير ولا من مصلحتهم أن يدخلوا  
في القضاء الوطني بمقتضى قانون ، وأن يشرب رجال القضاء المختلط أنهم  
شيوخ معتون .



**مفكرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج البرق باشا - وما حكم الإنعقاد ؟**

**مفكرة صاحب المحامي أحمد مرسى بر بلك (وزير العدل) -** سائل إلى هذه النقطة . وأنا الآن أتكلم في الموضوع من حيث مراكم ، حيث هم بمرتباتهم . فإذا وجد من يؤم قاضٍ برتب أعلى من مرتب رئيس محكمة خلقاً له اسم شرف لأن مرتبته ١١٠٠ جنيه في السنة ، ومرتب قاضٍ الدرجة الأولى ٦٠٠ جنيه في السنة ، فلا يستقيم الأمر إذا أصبح قاضياً من الدرجة الأولى وهو يتقاضى مرتباً مقداره ١٠٠٠ جنيه أو ٩٠٠ جنيه .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد علي عيسى باشا -** أي إنه سيظل إلى وظيفة ويكمل محكمة من غير اختصاصها .

**مفكرة صاحب المحامي أحمد مرسى بر بلك (وزير العدل) -** نعم ، وليس في هذا أقيات على أحد من رجال القضاء الوطني .

**مفكرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا -** وما الذي سيكون عليه النظام في الجلسات ؟

**مفكرة صاحب المحامي أحمد مرسى بر بلك (وزير العدل) -** سيكون هؤلاء القضاة نظام آخر .

**مفكرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا -** أقصد من استفساري رياسة الجلسة .

**مفكرة صاحب المحامي أحمد مرسى بر بلك (وزير العدل) -** يكون رئيساً على من هو أحدث تجرباً منه .

**مفكرة الشيخ المحترم أحمد علي علوي بلك -** كنا رجال قانون ، نوكل المحكمة حين يجلس في مجلس القضاء مع قاضٍ من الدرجة الأولى تكون الرئاسة لهذا القاضي الأخير . فأى قانون يسمح بذلك ؟

**القرار -** ستكون لهم دوائر خاصة .

**مفكرة الشيخ المحترم أحمد علي علوي بلك -** وهل هذه الدوائر الخاصة مستندية ، أم إننا سيجعل في باطن المحاكم الوطنية دوائر محاكم مختلطة ؟ هذا وضع خطير نضع به قليلاً كالاقتراحات التي بدأت بمنع تمكيدت إلى الصيغة التي كذا أن تخلص منها .

**القرار -** هؤلاء القضاة قضاء مصريون ، وليسوا أجانب .

**مفكرة صاحب المحامي أحمد مرسى بر بلك (وزير العدل) -** سنقدم حالاً . فلنا كيف ينقل هؤلاء القضاة من المحاكم المختلطة إلى المحاكم الوطنية . إنهم قضاة لم يربطوا بمرتباتهم منها ، وهم مصريون ، ولا يمكن أن يقال بالاستثناء عنهم كما قيل في الجلسة الماضية . بل إن تعيين غيرهم أو تعديلهم ثم تعيينهم من جديد .

ولم تفكر في هذا ، وإنما فكرنا أولاً ما فكرنا في أن يقل هؤلاء كمرالهم . وهم عبارة عن فريقين : فريق اشتغل في المحاكم الوطنية ولم يزلوا كانوا معهم ونخرجوا معهم واشتغلوا معهم وترقوا في المحاكم الوطنية ، فقلنا إن هؤلاء يتقلون مع زملائهم . أما الفريقين اشتغلوا في المحاكم المختلطة ولم يشتغلوا في المحاكم الوطنية من قبل فقد وضعنا القواعد لنقلهم إلى القضاء الوطني ، وهي أن يستوفوا الشروط المنصوص عليها في قانون استقلال القضاء مع قيود وأيناء مشددة .

**مفكرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طه باشا -** الأصح أن يقال مع استثناءات .

**مفكرة صاحب المحامي أحمد مرسى بر بلك (وزير العدل) -** بل هي قيود فوق قيود قانون استقلال القضاء ، فلنا لا يجوز أن عين في وظيفة مستشار إلا من معنى عليه عشرون سنة على الأقل مشتغل بعمل قانوني ، ولا يمكن أن عين في وظيفة رئيس محكمة إلا من معنى عليه ثمان عشرة سنة في عمل قانوني مستمر ، وما إن صرنا هؤلاء القضاة جميعاً هي مرتبات وكلاهما المحاكم على الأقل ، لأنهم من يتناول ١١٠٠ و ١٢٠٠ و ٩٠٠ و ٨٠٠ جنيه على التوالي - رأينا أن نخلق لهم وظيفة وكل محكمة ، ولكنها ليست الوظيفة المتعارف عليها ، وإنما نخلق لهم وظائف تناسب مع مرتباتهم ولا يشتغلون وظائف القضاء الوطني ، حتى لا يفتقوا حجر عثرة في سبيل ترقية القضاة الوطنيين .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد غالب باشا -** معنى ذلك أنهم سيقلون إلى دوائرهم ويأخذون القابالاً وظافات .

**مفكرة صاحب المحامي أحمد مرسى بر بلك (وزير العدل) -** بدلاً من أن نسميها قاضياً درجة أولى نسميها وكيل المحكمة ، فالمسألة لا تمسو التسمية .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد علي عيسى باشا -** يعني ذلك أنهم سيكونون قضاة زائدة على الدوائر الحالية ؟

**مفكرة صاحب المحامي أحمد مرسى بر بلك (وزير العدل) -** نعم وتستغرق هذه الدوائر الزائدة ٩٦ وظيفة وليس في هذا بإحضرات الشيوخ أي أقيات على القضاء الوطني ، بل على العكس فإن هذه الوظائف وهذه المرتبات سيمنحها القضاء الوطني مع الزمن .

ومعنى هذا أنت أقديته في وظيفة وكيل محكمة عددة مدة اشتغاله في القضاء ، وبالملة التصوص طليا في قانون استقلال القضاء ، أى إذا كان قد قضى ١٢ سنة يكون الذى قضى ١٥ سنة أقدم منه .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا** - لغرض أنه اشتغل ١٨ سنة .

**مفكرة صاحب المعالي أحمد مرسى بر بلك (وزير العدل)** - إذا خلت وظيفة أمام هذا القاضي رقى إليها بعد ١٨ سنة .

**مفكرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طه باشا** - هل رقى إليها بمحكم القانون ؟

**مفكرة صاحب المعالي أحمد مرسى بر بلك (وزير العدل)** - ما يجب عن كل سؤال في دوده .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا** - عندنا قاض مختلط أمضى ١٨ سنة في القضاء ونقل إلى القضاء الأعلى في درجة وكيل محكمة، وظلت وظيفة رئيس محكمة، وكان هناك قاض أهلك أمضى أكثر من ١٨ سنة، فمن يقدم منها على الآخر في الترقية ؟

**مفكرة صاحب المعالي أحمد مرسى بر بلك (وزير العدل)** - تطبق في هذه الحالة قواعد قانون استقلال القضاء . ومع ذلك فاني سأذكر لحضراتكم كل الفروض التي يمكن أن تعرض لنا في صدد تطبيق هذا القانون . لقد طبق هذا القانون في الحركة القضائية الأخيرة ، وأؤكد لحضراتكم أن الذين لم يصلوا إلى درجة وكيل محكمة لا يريد عدمهم على ثمانية ، وبعد الحركة القضائية المقبلة سيظل هذا العدد إلى أربعة فقط ، لأن الذين لم يصلوا إلى وكيل محكمة هم تجميع سنة ١٩٣١ وسنة ١٩٣٢ وسنة ١٩٣٣ وسنة ١٩٣٤ ، وأثنان أحدهما خرج سنة ١٩٣٦ والثاني سنة ١٩٣٧ ، وستبقى بعد ذلك إلا خمسة أو ستة ، منهم ثلاثة رؤساء نيابات سيشتغلون رؤساء نيابات إلى أن تصفى القضايا . فكان هذه الضجة التي أريت من أجل اثنين من القضاء مقابل أربع وعشرين درجة سيشتغل القضاء الوطنيون بأربع منها ، هذا الوظائف الأخرى .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا** - الواقع أنت هذين الاثنين من القضاء سيتقدمان على زملائهما .

**مفكرة صاحب المعالي أحمد مرسى بر بلك (وزير العدل)** - أودع الاتسى أن كل قانون لابد أن يجد صوابات عند التطبيق ، ولعل هذا القانون هو ألى القوانين استنفا ، فإنه عند ما قبل ١٤ أكتوبر من

**مفكرة صاحب المعالي أحمد مرسى بر بلك (وزير العدل)** - يا حضرات الشيخ المحترمين ،

أودع أن سأكلموا أن كرامة القضاء مستعان عند جلوسهم معاً بالترتيب الذى يستعمله الزاوة .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا** - إذا خلت وظيفة رئيس محكمة ، فمن الذى يرقى إليها ؟

**مفكرة صاحب المعالي أحمد مرسى بر بلك (وزير العدل)** - رقى إليها الأقدم من جهة القضاء الوطنى . فإذا كان القاضي المتخرج سنة ١٩٣٧ والمتنقل إلى القضاء الوطنى لم يرض عليه ثمان عشرة سنة طلياً للادة الثالثة موضوع المناقشة ، فلا يرقى إلى تلك الوظيفة ، بل يبقى شاغلاً للقب وكيل محكمة إلى أن يستوفى تلك المدة .

**مفكرة الشيخ المحترم أحمد علي علقم بك** - بمحكم هذا الوضع يتبرر ويكفي المحكمة هذا أقدم من الذى له أكثر من عشرين سنة في القضاء الوطنى

**مفكرة صاحب المعالي أحمد مرسى بر بلك (وزير العدل)** - أقديته ويكيل المحكمة لا يميل لها حساب إلا بعد ١٨ سنة .

**مفكرة الشيخ المحترم أحمد علي علقم بك** - كيف هذا ، وهذه القواعد تعيد من ؟

**مفكرة صاحب المعالي أحمد مرسى بر بلك (وزير العدل)** - هذا هو نص القانون .

**المقرر** - إذا لم يتولى وكيل المحكمة المخلول من المحاكم المختلطة سنة ثمان عشرة سنة فلا يرقى .

**مفكرة الشيخ المحترم نورفوس دوس باشا** - هذه القطعة هي على الخلاف وهي كل شيء في الموضوع ، ونريد أن نفهمها على حقيقتها .

**مفكرة صاحب المعالي أحمد مرسى بر بلك (وزير العدل)** - تنص الفقرة الأخيرة من المادة الثانية على ما يأتي :

”وفى جميع الأحوال لا يجوز أن ينتقل القاضي أو رئيس النيابة في المحاكم المختلطة إلى القضاء الوطنى في درجة أقل من وكيل محكمة أو ما يعادلها“ .

أى درجة وكيل محكمة بالاسم فقط . وجاء في تلك الفقرة أيضا :  
”على ألا يزيد إن درجة رئيس محكمة إلا بعد مضي التاني عشرة سنة المتصوص عليها في الفقرة السابقة“ .

هناك خارج هذه القاعدة سوى ثلاثة رؤساء نيابة اثنين من القضاة هؤلاء هم كل من يشد من هذا القانون .

مقرر الشيخ المحترم أحمد علي علوب بك - ولماذا لا تطبق القاعدة الإسلامية لأنها في نظري أصح وأسلم من تطبيق الاستثناء ؟

مقرر صاحب المعالي أحمد مرسى بربك (وزير العدل) - الأياكي أن يوضع هؤلاء في آخر الكادر مع زملائهم ؟ فستبقى سنون طويلة لن نعمل فيها حركات قضائية متتالية إلا بسبب إحالة بعض المستشارين إلى المعاش .

مقرر الشيخ المحترم نعمي علي علوب بك - كم عدد الذين ستطبق عليهم هذه القاعدة ؟

مقرر صاحب المعالي أحمد مرسى بربك (وزير العدل) - هناك أربع مشرورون وظيفة نشتت خصيصا لهذا الغرض، ومع ذلك فإن القضاء الوطني سيستفيد بأربع وظائف مستشارين منها .

مقرر الشيخ المحترم خير محمد عيسى بلشا - هذه الوظائف مستشارية خصيصا لهذا الغرض لا أخذنا من وظائف القضاء الوطني .

مقرر صاحب المعالي أحمد مرسى بربك (وزير العدل) - أعود فأقول إنه ليس من الحكمة وضع قاضين ضد بعضهم، ومع ذلك فإن هذا الاستثناء لا يستحق هذه الضجة لأنها مسألة صغيرة ولا تستحق أن يقوم رجل فاضل مثل الشيخ المحترم أحمد علي علوب بك بشيء ما. فإن من فاضل، ويطلبنا بحماية ظهر القضاة الوطنيين من العدوان. لقد كنت أعتقد أن مساعدته آخر من يقول بهذا الكلام، وهو يعرف جيدا ويعرف كيف أؤدي واجبي مرايا جانب العدالة .

مقرر الشيخ المحترم أحمد علي علوب بك - ولكن معالي الوزير لم يضع هذا الاستثناء ولم يكن من تفكيره .

مقرر صاحب المعالي أحمد مرسى بربك (وزير العدل) - حقيقة أن لجنة العدل مجلس الشيوخ هي التي وضعت الاستثناء، ولكنني درستة واقتنعت به، ووجدت أنه لن يؤثر. وأرجو ألا يظن أحد أنني بعد هذه العناسة سأطبقه تطبيقا يضارب رجال القضاء الوطني .

مقرر الشيخ المحترم أحمد علي علوب بك - لو أن معالي الوزير يتوجع في الوظائف القضائية وأحس بأن أحد زملائه الذين خرجوا بعده بشر سنوات تقدم عليه أو أصبح في وظيفة تتماثل وظيفته لأخذه هذا الذي نحن عليه .

مقرر صاحب المعالي أحمد مرسى بربك (وزير العدل) - هل كل حال هذه الفوارق موجودة دائما في كل زمان وفي كل مكان. ففي القضاء ومجلس الدولة مثلا يوجد من يخبرني سنة ١٩٣٠ اثنين أحدهما مستشار والآخر قاضي مستشار. كما أن هذه الفوارق موجودة في القضاء الوطني، فهناك من يخبرني سنة ١٩٣٣ مستشارون في محكمة النقض والإيرام، وزملاء لهم رؤساء محاكم، وآخرون يزال قاضيا من الدرجة الأولى، وهذا القاضي من أكفأ القضاة ...

مقرر الشيخ المحترم خير محمد عيسى بلشا - يجب ترقية هذا القاضي الذي يقول عنه معالي الوزير أنه من أكفأ القضاة .

مقرر صاحب المعالي أحمد مرسى بربك (وزير العدل) - لو أن الأمر يسدلى وسدى لأصغته. وكل حال فإن الفوارق لا يمكن أن تكون سببا لأن يفتقد الإنسان نظاما جديدا يزيد أن يطبق ويتم في مدهوه، وبخاصة أنه لا يسبب صعبا، وعلى لأخص أن هناك من بين رجال القضاء المختلط من وصل مرتبته إلى ١٠٠٠ جنيه سنويا، فهل يتخل عليه بأن يكون وكيل محكمة ؟

مقرر الشيخ المحترم خير أبو شادي بك - لي سؤال. هل المراسم التي صدرت شتين حضرات القضاة قد اشترطت فيها أن تنتهي مدة خدمتهم في ١٤ أكتوبر القادم أم لا ؟

مقرر صاحب المعالي أحمد مرسى بربك (وزير العدل) - لا، لا يوجد هذا الشرط .

مقرر الشيخ المحترم خير أبو شادي بك - الذي أعرفه أنت هذا الشرط موجود .

مقرر صاحب المعالي أحمد مرسى بربك (وزير العدل) - الذي حصل أن القضاة الأجانب الذين حينما بدءوا مهدهم مودرو كانت تؤخذ عليهم تعهدات بالأبلا وتوصيات عدد آخر، بهم .

مقرر الشيخ المحترم خير أبو شادي بك - هناك سؤال آخر. هل عمل معالي الوزير أن من بين رجال القضاء الوطني الأكفاء من نقلوا إلى وظائف قضائية، فلما أعيدوا إلى القضاء الوطني وكانت مرتباتهم هله الزهوا بأن تنخفض هذه المرتبات إلى مثل مرتبات زملائهم ؟

مقرر صاحب المعالي أحمد مرسى بربك (وزير العدل) - هذا فإيا مع "فارق"، فإن الحالة هنا مختلفة، إذ إن قصة المحاكم المختلفة ينتقلون إلى القضاء الوطني بمرتباتهم ومزاياهم. وأؤكد لحضر تكم أنك سترون في هذا القانون وفي تنفيذ صورته العدالة والمصلحة العامة على قدر الإمكان .

ولا شك أنه من المصلحة البامة ألا يزل هؤلاء القضاة، ولا سيما أنهم متخصصون للفصل في القضايا التي تقلت معهم إلى القضاء الوطني، وقد تمروا عليها، ويبلغ عددها نحو ٦,٠٠٠ قضية ابتدائي ونحو ٦٠٠ قضية في الاستئناف.

حضرة الشيخ المحترم محمد علي طهري بك - لا شك أن هذه القضايا التي تبلغ نحو ٦,٠٠٠ قضية لا يمكن القضاء المختلون نظرها والفصل فيها وحدهم.

حضرة صاحب المعالي أحمد مرسى محمد بك (وزير العدل) - هل كل حال ستخصص ثلاث دوائر لنظر هذه القضايا والفصل فيها.

حضرة الشيخ المحترم محمد فرهاد سراج الدين بك - وهل ستقيم أوراق هذه القضايا إلى اللغة العربية؟

حضرة صاحب المعالي أحمد مرسى محمد بك (وزير العدل) - ابتداء من يوم ١٥ أكتوبر المقبل ستكون كل ورقة تخدم، وكل المرافعات باللغة العربية.

حضرة الشيخ المحترم أبو الحسن محمد الجبوري - وما هو الحكم بالنسبة للأوراق المقدمة في القضايا القديمة؟

حضرة صاحب المعالي أحمد مرسى محمد بك (وزير العدل) - كل ذلك سيقدم إلى اللغة العربية، ولا يكون باللغة الفرنسية إلا أوراق الملف الأصلي.

وكما قلت لحضراتكم إن يبق من رجال القضاء المختلط بعد الحركات القضائية المقبلة التي ستمثل نخبي سنة ١٩٣١ إلا ثلاثة رؤساء نيابة واثنتان من القضاة. وإذا ظهر أن هناك أكثر من هذا العدد فكون مسؤولاً أمام حضراتكم.

حضرة الشيخ المحترم محمد فرهاد سراج الدين بك - لماذا لا يتقل هؤلاء إلى السلك السياسي؟

حضرة صاحب المعالي أحمد مرسى محمد بك (وزير العدل) - لقد احتضنت هؤلاء بوظائف خاصة في مجلس الدولة، إذ إن تطبيق هذا القانون سيضر كثيرين، ومن يضار به سيكون أكثر من يستفيد به.

حضرة الشيخ المحترم أحمد علي طهري بك - هل كان من الأصح بدلاً من وضع قاعدة استثنائية هؤلاء القضاة المسنة أن يوزعوا على بعض الوزارات الأخرى؟ وهل هناك حاجة ملحة إلى الاحتفاظ بهم في القضاء؟

حضرة صاحب المعالي أحمد مرسى محمد بك (وزير العدل) - قلت لحضراتكم إن الذين سيضارون من تنفيذ هذا القانون سيخلون إلى وظائف أخرى خارج القضاء لأن هذا القانون اشترط فيمن يرين مستشاراً أن يضي ٢٠ سنة، في عمل قضائي، ومنهم من لم يرض هذه المدة في السلك القضائي لأنه كان في السلك السياسي، وخمسة لا يرضي أن أطبق عليهم هذا القانون بحريته. فمن يضار من هذا القانون سيتقل بدرجته إلى وظيفة أخرى، سواء في مجلس الدولة أو في وزارة الخارجية، حتى لا يصاب أحد منهم بضرر، وبعدهم لا يزيد على أربعة أو خمسة.

وأحب أن ألفت نظر حضرة الشيخ المحترم أحمد بك على طهري بك إلى أن كثيرين من زملاء هؤلاء الذين خرجوا في سنة ٢٥ سنة ٢٦ سنة ٢٧ يشغلون وظائف مستشارين في عام في درجة وكلاء، محاكم، ولولا هذا النص الاستثنائي، لما وصلوا مطلقاً إلى درجة وكلاء، فكل من يرضون أن يكون هؤلاء قضاة درجة أولى، في حين أن زملائهم قد أصبحوا مستشارين، وفي حين أن معظم هؤلاء القضاة كانوا يضارون من القضاء الوطني لكفايتهم ويمينون في المحاكم المختلطة لهذا السبب؟

لكل ما تقدم قلت هذا النص، لأنني وجدت أنه يصلح حالة بعض هؤلاء القضاة. ولو أن حضرة الشيخ المحترم تفضل وتعام مع لييت له الأسباب التي دعني إلى قبول هذا النص الذي يصلح من شأن خمسة عشر قاضياً. فذلك أرجوا أن تفضلوا حضراتكم بالموافقة على هذه المسألة.

حضرة الشيخ المحترم محمد آسي باشا - لي ملاحظة على ما ورد على لسان زميل الشيخ المحترم أحمد طهري بك، إذ قال إن بعض قضاة المحاكم المختلطة سيصبحون رؤساء لبعض قضاة المحاكم الوطنية. ولأن أشتي أن يفهم من هذا التعبير أن القضاء رئيساً ومسواً، في حين أن هذا الوضع غير موجود إطلاقاً في القضاء.

الرئيس - هل زال حضرة الشيخ المحترم أحمد طهري بك تمسكاً باقتراحه؟

حضرة الشيخ المحترم أحمد علي طهري بك - نعم.

حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طهري بك - لازلت غير مقتنع بكلام معالي الوزير.

الرئيس - قدم اقتراح من حضرة الشيخين المحترمين أحمد طهري بك وعبد الوهاب طهري بك بأن يحذف الفقرة الأخيرة من المادة الثانية، هذا نصه:

"تقترح حذف الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من مشروع القانون الخاص بوضع قواعد نقل رجال القضاء وأعضاء النيابة للمصريين في المحاكم"



تليت المادة الرابعة ، وهذا نصها :

مادة ٤ - تسترط تطبيق أحكام المواد السابقة ألا تترد من المستشارين ورجال القضاء وأعضاء النيابة في المحاكم المختلطة على الستين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة ، وتتل المادة الخامسة .

تليت المادة الخامسة ، وهذا نصها :

مادة ٥ - إذا كان المرتب الذى يتقاضاه أحد رجال القضاء أو النيابة في المحاكم المختلطة يزيد على أقصى مربوط الوظيفة التى تقل إليها احتفظ له بهذا المرتب بصفة شخصية . أما إذا نقص عنه فيصنع مرتب الوظيفة التى يتقل إليها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة ، وتتل المادة السادسة .

تليت المادة السادسة ، وهذا نصها :

مادة ٦ - يضى من شرط الحصول على إجازة المسافطة المستشارون والقضاء وأعضاء النيابة عند تقلهم إلى القضاء الوطنى .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة ، وتتل المادة السابعة .

تليت المادة السابعة ، وهذا نصها :

مادة ٧ - لا تسرى أحكام القوانين الأخرى التى تتعارض مع أحكام هذا القانون عند تطبيقه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

تنتقل إلى المحاكم الوطنية : ذلك لأن في بنائها ما يخل بتحقيق المساواة بين أفراد الأسرة القضائية ؟

جيد العواب طلعت ، أحد طوبى "

فالموافق من حضراتكم على هذا الاقتراح فيفضل بالوقوف .

( وقف حضرة الشيخين المحترمين صاحبي الاقتراح ) .

الرئيس - إذن يقرر المجلس رفض الاقتراح .

والآن هل توافقون حضراتكم على المادة الثانية ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وتتل المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - تراعى القواعد الآتية فى نقل وكلاء النائب العام ومساعدى النيابة في المحاكم المختلطة إلى النيابة الوطنية وفى تعديدهم أقدميتهم .

يعتبر مساعدو النيابة في المحاكم المختلطة كأنهم كانوا في وظائف وكلاء نيابة من الدرجة الثالثة في المحاكم الوطنية من تاريخ تعيينهم وتلى أقدميتهم زملائهم في المحاكم الوطنية الذين عينوا حينئذ منهم فى ذلك التاريخ فى هذه الوظيفة .

ويعتبر وكلاء النائب العام من الدرجة الثانية في المحاكم المختلطة كأنهم كانوا في وظائف وكلاء النائب العام من الدرجة الثانية في المحاكم الوطنية من تاريخ تعيينهم . ومع ذلك إذا كان قد مضى على تخرجهم تسع سنوات فأنهم يعتبرون كوكلاء نيابة من الدرجة الأولى وتلى أقدميتهم زملائهم في المحاكم الوطنية الذين عينوا فى هذه الوظيفة من تاريخ بلوغ مدة تخرجهم تسع سنوات .

ويعتبر وكلاء النائب العام من الدرجة الأولى في المحاكم المختلطة كأنهم كانوا في وظائف وكلاء النائب العام من الدرجة الأولى في المحاكم الوطنية من تاريخ تعيينهم ، ومع ذلك إذا كان قد مضى على تخرجهم خمس عشرة سنة اعتبرتهم أقدميتهم مع زملائهم من وكلاء النائب العام من الدرجة الأولى المتأزلة الذين عينوا فى هذه الوظيفة فى تاريخ بلوغ مدة تخرجهم خمس عشرة سنة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، وتتل المادة الرابعة .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة ، وتتل المادة التاسعة .

تليت المادة التاسعة ، وهذا نصها :

مادة ٨ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون وله إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة .

ويجبل أخذ الرأى بالنسباء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

١٥ - تقرير لجنة الأشغال (١)

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ كمال الدين الشريف بإنشاء دارجة من مجلس البرلمان - الموافقة على التقرير ، وإرجاء تنفيذ الاقتراح

( المقررة للشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد إمام )

المقرر - بحثت اللجنة هذا الاقتراح بحضور حضرة صاحب العزة على فريد بك وكيل وزارة الأشغال العمومية ، وقد رأيت إرجاء تنفيذ الآن لأن الالتزامات الهامة التي على الحكومة القائمة كثيرة ، خصوصاً أن الحكومة لم تتم إلى الآن بتفيذ برامج الباني الخاصة بالتعليم وغيره من الشؤون الجوهرية .

لذلك لم ترعلا الموافقة على تنفيذ مثل هذا الاقتراح .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على التقرير ، وإرجاء تنفيذ الاقتراح .

١٦ - مشروع القانون

المقدم من الحكومة بتعديل المواد ١٥ و ١٦ من القانون رقم ١٩٤٣ لسنة ١٩٤٣ باستقلال القضاء - تقرير لجنة العدل (٢) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادتيه مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأى عليه بالنسباء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

( المقررة للشيخ المحترم أحمد على ملو به بك ) .

المقرر - بحثت اللجنة مشروع القانون بحضور حضرة صاحب العزة سليمان حافظ بك وكيل مجلس الدولة لتسمى أراى والتشريع .

وقد رأيت أن المشروع مقبول من حيث المبدأ ، لأن المواد الثلاث خاصة ببيان الهيئات الصالحة للتميين منها رأساً في وظائف القضاء ، وقد جدت منذ صدور قانون استقلال القضاء هيئات جديدة ، فكان من الطيبى تعديل القانون القائم ليساير ما جد من أوضاع .

أما عن التعديلات فهي تتلخص في القواعد الآتية :

أولاً - رأيت اللجنة النص على طائفة الظراء ، على أن يكون تعديدها بمرسوم ، وضماناً لعدم الإصراف في هذا الأمر اشترطت ألا يكون اعتبار العمل نظماً إلا بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى .

ثانياً - ضمت اللجنة إلى الهيئات التي أوردتها المشروع هيئة تدوين القانون بلكية البرليس .

ثالثاً - حرصت اللجنة على أن تنص على أن تكون مدة الاشتغال بالعمل القانوني متواليه . وهناك تعديلات أخرى هي خاصة بالتنسيق والتغيرات التنظيمية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولتتلى إلى مناقشة مادتيه مادة فائدة ، وتتل المادة الأولى .



التنسيق بين النظامين - نظام مشروع هذا القانون ، ونظام مجلس الدولة الذي سبق المجلس أن وافق عليه ، من أن النظراء الذين نص عليهم لاختلاف فهم من الآن - أردنا ألا تغفل الباب بحيث يكون لوزارة العدل بعد ذلك أن تعرض على مجلس القضاء الأعلى كل من ترى أنه يمكن أن يقوم بحق بديل يعتبر نظيراً . لأنه لوحظ حصول بعض الإسراف من قبل في إصدار المراسم . ففرقتا بين تعيين النظراء الذين لا خلاف من الآن في أنهم نظراء ، ورتبنا الباب مفتوحاً لننعم ، ووضنا الضمانات الخاصة بذلك . وهي موافقة مجلس القضاء الأعلى .

الملاحظة حضرة الشيخ المحترم ، وإن كانت شكلية ، إلا أنه في الواقع يمكن أن يسير العمل بهذها .

فقرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم موسى مذكور - بشأن هل ذلك أسأل محالي وزير العدل ، هل نظام النظراء القديم باق كما هو ما دام أن مرسوم ١٢ أغسطس قائماً وهو المرسوم الذي يحدد طائفة النظراء ومن بينهم تسعة نظراء نص على ثلاثة منهم في مشروع القانون المعروض على حضراتكم وسكت عن البقية الباقية . وسأولى هو ، هل معنى هذا أن من لم ينص عليهم قد حكم عليهم بأنهم لا يدخلون في مداد النظراء ؟

القرر - أأ بالنتيجة من اللجنة أقول لا .

فقرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم موسى مذكور - أظن أن محالي الوزير موافق على هذا . وقد سمع معاً ما في السؤال .

القرر - كانت الفكرة لدى الوزارة هي إقفال الباب . وفكرة لجنة العدل مجلس الشيوخ التي وضعت هذا التعديل والتي تطلب من حضراتكم إقراره ، أن المسألة بماتها ليست حكا على من ليس فيها بأنه ليس من النظراء .

فقرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم موسى مذكور - إنني مع تسجيل تصريح حضرة الشيخ المحترم بقوله اللجنة ، لأزالت أطلب تصريحاً من محالي الوزير في هذه النقطة .

فقرة صاحب المحال أحمد مرسى بدر بك (وزير العدل) - إنني كنت أرى التخصص في الوظيفة ، بحيث يتقن كل عمله .

فقرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم موسى مذكور - هل معنى هذا أن الحكومة كانت ترى ألا تأخذ بنظام النظراء ؟

القرر - هكذا كان رأي الحكومة .

(ب) المستشارون المكيون والمستشارون المكيون المساعدون بإدارة قضايا الحكومة ومجلس الو - ومدير عام قسم قضايا وزارة الأوقاف العمومية بشرط أن يكون في درجة مستشار ملكي .

(ج) المحامون الذين اشتغلوا أمام محكمة القضاء والإبرام مدة خمس سنوات متوالية .

(د) أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بكليات التجارة بالجامعات المصرية متى شغلوا كراسيهم مدة لا تقل عن خمس سنوات .

مادة ٦ - بشرط فين يبين مستشاراً بمحكمة القضاء والإبرام أن يتوافر فيه أحد الشروط الآتية :

(١) أن يكون قد شغل وظيفة مستشار بإحدى محاكم الاستئناف .

(ب) أن يكون قد شغل وظيفة محام عام أو رئيس محكمة القاهرة الابتدائية أو رئيس محكمة الاسكندرية الابتدائية أو مدير عام إدارة المحاكم أو مدير عام إدارة التتبع أو مستشار ملكي بإدارة قضايا الحكومة أو مستشار مجلس الدولة .

(ج) أن يكون من أساتذة كليات الحقوق أو أساتذة القانون بكليات التجارة بالجامعات المصرية العاملين والسابقين الذين مضى على تخرجهم عشرون سنة وعلى حصولهم على درجة أستاذ ثمان سنوات .

(د) أن يكون من المحامين الذين اشتغلوا أمام محكمة القضاء والإبرام مدة ثمان سنوات متوالية .

المجلس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

فقرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم موسى مذكور - أريد أن أسأل سادة المقرر عما لي :

لم ينص قانون ١ لتلايل القضاء على النظراء وترك ذلك للرئيس ، فإذا بالجهة تنص في تعديلها على بعض النظراء وتبقى الباقي للرئيس . فلم لم ينص على النظراء جميعاً بالنص عليهم في هذا القانون ؟ إنني أفضل أن يترك الأمر كله للرئيس .

القرر - هذه المادة تشبه تقريباً المادة ٤٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة الذي أقره هذا المجلس المؤقت في هذه الدورة . فقد ذكرت هذه المادة النظراء الذين لا خلاف من الآن في أنهم نظراء ، وتركنا بعد ذلك للرئيس أن يحدد باقي النظراء ، وذلك بعد موافقة الجمعية العمومية لمجلس الدولة . وهنا يقوم مقام الجمعية العمومية مجلس القضاء الأعلى .

## ١٧ - مشروع القانون .

القدم من الحكومة بشأن الإذاعة المصرية - تقرير لجنة المواصلات (١) -  
المواقف على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواد مادة ثالثة -  
تأجيل أخذ الرأي عليه بالتأجيل بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

(القدرة حاضرة للشيخ المحترم توفيق دوس باغا رئيس اللجنة ، بدلا من حصة الشيخ المحترم خليل ثابت بك) .

الرئيس - وقد كُتب (٢) من وزارة المواصلات بتدبير حصة صاحب العزة الأستاذ محمد قاسم بك المدير العام للإذاعة المصرية لحضور جلسة المجلس أثناء النظر في المرسوم بمشروع قانون الإذاعة المصرية .

هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرة ) .

القرار - وافقت اللجنة على مشروع القانون مع بعض التعديلات في مواد الأسباب الميمنة في المذكرة التفسيرية ، وهي استكمال أحكام المرسوم الصادر في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، الخاص بإنشاء لإدارة الإذاعة الإسلابية المصرية ، ووضع قواعد ثابتة مفصلة تكون دستوراً لهذه المؤسسة العامة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، وانتقل إلى مناقشة مواد مادة ثالثة ، وتتل المادة الأولى .

مادة الشيخ المحترم على زكي العراقي بإنشاء - إن اللجنة أدخلت نظام الغاء في مشروع هذا القانون لتنسيق بينه وبين قانون إنشاء مجلس الدولة .

مادة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بركس مسكور - هل المرسوم المعمول به والخاص بالنظر على تنفيذ ؟

مادة الشيخ المحترم على زكي العراقي بإنشاء - مازال مرسوم ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٧ قائماً ، لا تركاً لتحديد النظام بمرسوم ، ويستوى أن يكون المرسوم المحدد لذلك سابقاً لمشروع هذا القانون أو لاحقاً له . ولا فرق بين مرسوم سابق ومرسوم لاحق . وقد وافق على هذا النص مندوب الحكومة في اللجنة ، والحكومة مسئولة عما يقوله مندوبها أمام اللجنة .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، وتتل المادة الثانية .

تتل المادة الثانية ، وهذا نصها :

( المادة الثانية )

على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بن يصم هذا القانون بمقام الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويُرجى أخذ الرأي بالتأجيل بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

(١) راجع المحرر رقم ١٧٤

(٢) نص الكتاب :

" حصة صاحب المادة رئيس مجلس الشيوخ

رئيس مجلس الشيوخ من تدبير حصة صاحب العزة الأستاذ محمد قاسم بك المدير العام للإذاعة المصرية لحضور جلسة المجلس أثناء النظر في المرسوم بمشروع قانون الإذاعة المصرية .

مدير المواصلات

إبراهيم صولبي

وقد ضلوا بغيره لائق الاحترام

٢٢ مارس سنة ١٩٤٩

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - الإذاعة المصرية هيئة مستقلة قائمة بذاتها تسمى "الإذاعة المصرية" وتعلق برئاسة مجلس الوزراء وتكون لها الشخصية المعنوية وفقا لأحكام القانون .

مقرر صاحب المعلن محمد زكي على باشا (وزير الدولة) - النص الواردة من الحكومة في المادة الأولى يقضى "بفتح هذه الهيئة الشخصية المعنوية بما يستتبع ذلك من مزايا وحقوق وفقا لأحكام هذا القانون" وقد عدلت اللجنة هذا النص بأن حذفته منه عبارة "بما يستتبع ذلك من مزايا وحقوق" ، والنص على الصورة الواردة في تعديل اللجنة معيب ولا يستقيم قانونا ، فلما أن يقتصر على القول : بأن تكون للجمعية الشخصية المعنوية ، وهذا يتضمن التمتع بها القانونية لهذه الشخصية ، وإما أن يبقى النص على أصله كما قدمته الحكومة .

المقرر - أوافق على حذف عبارة "وفقا لأحكام هذا القانون" .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على حذف عبارة "وفقا لأحكام هذا القانون" ؟  
( موافقة ) .

مقرر الشيخ المزمع على زكي المصري باشا - ألحقت المادة الأولى هيئة الإذاعة برئاسة مجلس الوزراء . ولا أقوم أن رئيس مجلس الوزراء يكون رئيسا لسلطة من مصالح الدولة أقل من وزارة . ولذا لا تلحق الإذاعة بوزارة من الوزارات تكون أقرب إليها من غيرها ؟

مقرر صاحب المعلن محمد زكي على باشا (وزير الدولة) - هذا النظام ليس متبعا في مصر وحدها ، فالإذاعة في فرنسا تتبع رئاسة مجلس الوزراء . والحكمة في ذلك أن الإذاعة أداة من أدوات السياسة العامة في الدولة ، فيجب أن تكون خاضعة لرئاسة مجلس الوزراء .

مقرر الشيخ المزمع على زكي المصري باشا - ما دام الأمر كذلك ، فلا مانع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المادة الأولى بالنص الآتي :  
" الإذاعة المصرية هيئة مستقلة قائمة بذاتها تسمى "الإذاعة المصرية" وتعلق برئاسة مجلس الوزراء وتكون لها الشخصية المعنوية " .  
( موافقة ) .

الرئيس - بمقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، وتتل المادتين الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - تختص هذه الهيئة بتنظيم شؤون الإذاعة في المملكة المصرية وإدارتها متوخية في أداء وظيفتها سياسة قوية تهدف إلى تقوية الروح القومية وتعزيز التقاليد الصالحة وتنقيف الشعب والارتقاء به وبالآباء الداخلية والخارجية ، وإسماع صوت مصر في العالم مبتعدة عن كل ما يثير الأحقاد والضغائن بين طبقات الشعب وبين طوائفه الدينية المختلفة أو ما يثير النفوس ضد نظام الدولة القائم والحريات والحقوق التي يكفلها الدستور ، كما يجب عليها الابتعاد عن الترويج لسياسة أو مبادئ أي حزب أو الدخول في المنازعات الحزبية ، ولا يدخل تحت هذا المظهر إذاعة ما يلقي من بيانات أو بدور من مناقشات عامة في مجنى البرلمان .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - بمقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وتتل المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - تتولى هيئة الإذاعة شؤون جمع محطات الإذاعة التي توجد بالمملكة المصرية ويكون لها مصفحة خاصة حق القيام بالأعمال الآتية :

- ١ - إنشاء استوديوهات في أي بلد من بلاد الدولة .
- ٢ - الاتحاق مع محطات الإذاعة الأجنبية على تبادل الاذاعات معها
- ٣ - نشر المجلات والمصحف والمطبوعات الخاصة بالإذاعة .
- ٤ - إقامة حفلات للترفيه في الجمهور بأجر أو بلا أجر .
- ٥ - جمع الأغاني داخل البلاد وخارجها وإذاعتها .
- ٦ - تحك حقوق التأليف والتلحين والإذاعة والعلامات الخاصة والأعلام وغير ذلك مما له علاقة برسالة الإذاعة .
- ٧ - بيع منتجات الإذاعة من اشترطه تسجيله واسطوانات ومطبوعات موسيقية أو رقابة وغير ذلك .
- ٨ - إنشاء أقسام دراسية لإتمام استعداد الفنانين المتقدمين للإذاعة ولإعداد الموظفين الفنيين والإداريين الذين يحتاج اليهم وإرسال بنات الخراج ممن ترى فيهن نفقا في الإدراك لاستيفاء ديوانهم واستكمال استعدادهم .

ويحدد مجلس الإدارة شروط الالتحاق بهذه الأقسام .

٩ - تكوين فرق موسيقية وعضائية تكون تابعة لهيئة الإذاعة .

والذي ذكر في تقرير اللجنة تبريرا لهذه الإضاعة العبارة الآتية :

« وأضافت في المادة الخامسة إلى عضوية مجلس الإدارة رئيسي بلنحي الموصلات في مجلس الشيوخ والنواب ليكون البرلمان ممثلا في هذه الهيئة التي تنظم شؤون الإضاعة ، وأموه بعض اللجان الحكومية التي يمثل فيها البرلمان برئيسي اللجنتين المختصتين في المجلسين أو بعض حضرات أعضائها » .

فقرة الشيخ المقرم على زكي العراقي باشا - كل مصلحة عمومية تؤدي وظيفة قومية .

مفكرة صاحب المجلس المحامي محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) - يترتب على ذلك أن كل مشروع يقع وزارة من الوزارات يكون رئيسا للجنة البرلمانية مختار فيها ، على أنه نص في المادة الخامسة على عبارة « خمسة أعضاء من بين المختارين بالشؤون العامة وخاصة ما يتصل منها بالإضاعة » . والواقع أن من بين هؤلاء الخمسة ثلاثة من أعضاء مجلس الشيوخ الآن .

المقرر - يكون تعيينهم بسبب اتصالهم بأعمال الإضاعة ، لا بصفتهم أعضاء في البرلمان .

مفكرة صاحب المجلس المحامي محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) - لا أنهم الصلة في أن ينص في المشروع على أن يكون رئيسا بلنحي الموصلات بالمجلسين مضمون مجلس الإدارة . ولم لا يقع التعيين على رئيسي بلنحي الشؤون الاجتماعية أو الخارجية ؟

فقرة الشيخ المقرم على زكي العراقي باشا - أو المطرف مثلا ؟

المقرر - لقد أضافت اللجنة إلى أعضاء مجلس الإدارة رئيسي بلنحي الموصلات بالبرلمان ، وكان هذا بموافقة مندوب الحكومة .

مفكرة صاحب المجلس المحامي محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) - ومن هو هذا المندوب ؟

المقرر - إلى أقدم وقائع حصلت باللجنة ، وكان مندوب الحكومة هو حضرة وكيل مصلحة التليفونات .

مفكرة الشيخ المقرم محمد حسن المشاوي باشا - أنا أطلب حذف عضوية أعضاء البرلمان ، لأن تعيينهم في وظائف إدارية لا يتفق والأوضاع الدستورية .

المقرر - هذا يخالف ما يقول به محامي محمد زكي علي باشا ، وإذا كان سبب الحذف هو إبداء حضرة الشيخ المقرم محمد المشاوي باشا رأيي أداني على الحذف .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، وتتل المادة الرابعة .

تتل المادة الرابعة ، وهذا نصها :

مادة ٤ - تكون الإضاعة باللغة العربية ، ويجوز فضلا عن ذلك أن تؤدي إضاعات إضافية باللغة الأجنبية التي يعينها مجلس الإدارة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة ، وتتل المادة الخامسة .

تتل المادة الخامسة ، وهذا نصها :

مادة ٥ - يكون للإضاعة المصرية مجلس إدارة مؤلف على الوجه الآتي :

رئيس مجلس الوزراء أو من يندبه من الوزراء ... .. رئيسا

رئيس بلنحي الموصلات في مجلس الشيوخ والنواب ... ..

وكيل وزارة الموصلات ... ..

الداخلية ... ..

الخارجية ... ..

المعارف المصومية ... ..

الشؤون الاجتماعية ... ..

مفتش عام مصلحة التلغرافات والتلغرافات ... ..

مدير الإضاعة ... .. أعضاء

المستشار الفني للإضاعة ... ..

خمس أعضاء من بين المختارين بالشؤون العامة وخاصة

ما يتصل منها بالإضاعة يعينون بمرسوم بناء على عرض رئيس

مجلس الوزراء ويكون تعيينهم لمدة ثلاث سنوات ويجوز

تجديد تعيينهم كلهم أو بعضهم ، وإذا خلا عمل أحدهم قبل

انتهاء مدة عضويته من قبل منتهى عضويته هذا الأخير

في الوقت الذي تنهى فيه عضويته ملحقه ... ..

مفكرة صاحب المجلس المحامي محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) - لقد أضافت اللجنة إلى أعضاء مجلس الإدارة عضوين : هما رئيسا بلنحي الموصلات في مجلس الشيوخ والنواب ، والحكومة لم تضم سببا لهذا مطلقا .

أما إننا لم يؤخذ برأى معادته في رد على اعتراض معالي وزير الدولة .

**حضرة الشيخ المحترم محمد حسن العشماوي باشا** - ليس في هذا مراعاة للمصلحة العامة . وهل يجوز أن أكون عضواً يجلس لإدارة الأمانة ، لأن الظروف جعلتني رئيساً للجنة ؟

**القرار** - أطلب رد التقرير إلى اللجنة على أن يجتمع معها لجنة الشؤون الدستورية لصياغة هذه المسألة في ضوء المناقشات التي حصلت .

**الرئيس** - رد التقرير إلى اللجنة بناء على طلب حضرة المقرر .

وهل توافقون حضراتكم على أن يجتمع لجنة الشؤون الدستورية مع لجنة المواصلات للاشتراك في بحث المشروع ؟  
( مواظفة )

## ١٨ - تقرير لجنة الزراعة

عن مشروع القانون المراد من مجلس النواب انقاص مساحة الغابات الزراعية - بإعادة تسمية

( المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباظة ) .

**الرئيس** - ورد<sup>(١)</sup> كتاب من وزارة الزراعة مندوب حضرة صاحب العزة الدكتور محمد علي الكيلاني بك وكيل الوزارة لأتوة الزراعة لضور جلسة المجلس أثناء النظر في مشروع هذا القانون .

هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( مواظفة ) .

( حضر حضرة ) .

**حضرة الشيخ المحترم محمد حسن العشماوي باشا** - حضرات الشيوخ المحترمين ،

سألتكم في مبدأ مشروع هذا القانون ، وإذا أقرني المجلس على وجهة نظري فسيعود هذا المشروع إلى اللجنة مرة أخرى .

**حضرة الشيخ المحترم محمد حسن العشماوي باشا** - لا يجوز دستورياً أن يكونوا المشرفون على الهيئة التنفيذية عميلين في بلدان خاصة بالسلطة التنفيذية . وإذا كان هناك خلاف في ذلك فأرجو إحالة الأمر على لجنة الشؤون الدستورية ، لأن هذا وضع شاذ .

**القرار** - الذي يقول به حضرة الشيخ المحترم العشماوي باشا في محله ، إلا أن هناك في مجلس الأمانة خمسة أعضاء من بين المنتخبين بالشؤون العامة ، من بينهم ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الشيوخ ، كما يقول معالي محمد زكي علي باشا ، فإننا لم يوضع نص يمنع تعيين أعضاء الشيوخ فلا عمل لحلف رئيسي بلقى المواصلات يجلس الشيوخ والنواب .

**حضرة الشيخ المحترم محمد زكي علي باشا** - إن شئت ثبتت في المضبطة ما يفيد عدم تعيين أعضاء من البرلمان في مجلس الإدارة ، والحكومة توافق على ذلك .

**حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم جبري مكرم** - هذه تعديلات كثيرة ، ويحسن إعادة التقرير إلى اللجنة .

**حضرة صاحب المعالي محمد زكي علي باشا ( وزير الدولة )** - إننا أردت منع أعضاء البرلمان من عضوية مجلس إدارة الأمانة ، فيجب ألا يكون من بينهم أعضاء في أية لجنة من اللجان الحكومية وهذا لا يتفق والمصلحة العامة .

**حضرة الشيخ المحترم محمد حسن العشماوي باشا** - هناك لجان تشكل لعمل في، كوضع تشريع ، يندب لها أعضاء من البرلمان . ولكن مجلس الأمانة مسئول ادارياً ومالياً وهو مباشر عملاً تنفيذياً ، ولا أفهم السبب في حرص معالي وزير الدولة على تعيين ثلاثة من أعضاء الشيوخ على إدارة الأمانة .

**حضرة صاحب المعالي محمد زكي علي باشا ( وزير الدولة )** - أنا حرص على المصلحة العامة ولم أقل إني حرص على تعيين أحد من أعضاء مجلس النواب ، لأن التعيين سيكون بمرسوم ، وقد يجوز لأبدين أحد من الشيوخ أو النواب .

(١) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أخبرني بأن أروع من صدادتكم الفعل بالترحيل لحضرة صاحب العزة الدكتور محمد علي الكيلاني بك وكيل الوزارة لأتوة الزراعة بحضور جلسة المجلس المحددة الساعة الخامسة والعشرون مساءً يوم الاثنين الموافق ٣٠ مايو الحال أثناء النظر في تقرير لجنة الزراعة عن مشروع قانون انقاص مساحة الغابات الزراعية .

رفضوا مساعدتي بقول قائل الاحترام

٢٩ مايو سنة ١٩٤٩



عرض على المجلس آخر مرة ، وقد أُمِد المشروع إلى اللجنة ووجد مساهمة أن يحضر اجتماعها ليبدل آرائه ، ولكنه لم يشرف اللجنة . لهذا نظرت اللجنة المشروع على ضوء المصلحة العامة وما يتفق مع الوضع السليم .

هناك متخرجون في المدارس الزراعية المتوسطة يحملون لقب معاون ، وهذا اللقب ليس غريبا علينا ، فهناك معاون تباية ومعاون بوليس ومعاون موانث .

**فقرة الشيخ المحترم محمد حسن الشيرازي باشا - هذه وظائف .**

**المقرر -** لقد بحثت اللجنة المشروع وقررت حذف هذه الوظائف ، وهذا واضح في تقرير اللجنة إذا كان مساهمة قد أطلع عليه ، لأن هذا القانون لا يقيد الوزارة بطلب مطاها ، والمادة الأخيرة صريحة في هذا ، أما أن يقول مساهمة الشيرازي باشا ، إن هناك لقب معاون يجب أن يُلغى من المشروع فهذا وضع غير سليم .

إن مساهمة الشيرازي باشا قارن المتخرج في الزراعة المتوسطة بالمهندس . وهذا قياس مع الفارق ، فالمهندس يقوم بأعمال فنية ويحمل مسؤولية خاصة ، وهناك فرق في الأعمال والمسؤوليات بين تخرجي المدارس المتوسطة والمهاعد العليا ، فالقانون يهتم على تخرجي المدارس الزراعية المتوسطة أن يقضوا مدة معلومة في القرين ، فكيف منحهم لقب مهندس قبل انقضاء فترة القرين ؟

**فقرة الشيخ المحترم محمد حسن الشيرازي باشا -** لقد أعطى هذا اللقب لزميله المهندس .

**المقرر -** لقد أعطينا هذا اللقب لزميله الحاصل على شهادة البكالوريوس ، والذي تخرج في المهاعد الهندسية العليا .

**فقرة الشيخ المحترم محمد حسن الشيرازي باشا - لا . لا .**

**المقرر -** نحن هنا نقرض خاترا لا نقرض طائفة معينة . وإلى على اعتماد لإرضاء تخرجي المدارس المتوسطة . لقد ظل هذا القانون ثلاث سنوات في المجلس .

فلما كانت هناك مادة تترضون عليها ، فإنه يمكن تعديلها إنشاء نظر مشروع القانون ، أما أن يقول القانون مرة أخرى ، فهذا ما لا يتفق والمصلحة ، وفي آخر مرة عرض فيها هذا المشروع وجد مساهمة الشيرازي باشا بحضور اجتماع اللجنة ، ولكنه لم يحضر .

**فقرة الشيخ المحترم محمد حسن الشيرازي باشا -** لقد حضرت اجتماع اللجنة وأخفنا على لقب مهندس ومساعد مهندس .

وإلى آسف أن هذا المشروع سبق أن رد إلى اللجنة أربع مرات . والسبب في ذلك أن اللجنة لم تستقر على رأي . وقد اضطررت أن أطلبه مرة في كل مرة . وقد رد في أول مرة ، لأنه مشروع قانون غير صالح . فلما أصح ، أدخلت اللجنة عليه بعض التعديلات ، فأصبح غير صالح مرة أخرى ، وهكذا .

هذا المشروع بقانون كان قد في على أن هناك مهتسا زراعيًا ومهتسا زراعيًا مساعدا . فالمهندس هو تخرج المهاعد العليا أو كلية الزراعة والمهندس الزراعي المساعد هو تخرج المدارس الزراعية المتوسطة .

إن هناك شروطا تتوافق في المهندس الزراعي المساعد أوجدما القانون ليصبح مهتسا ، بلغات اللجنة واقضت فقط "معاون" وهو اللفظ الذي تواضعت عليه وزارة الزراعة ، مع أننا قلنا في القانون ألا ترتبط مصالح الحكومة في شغل الوظائف الزراعية الفنية بما ورد في هذا القانون ، خاصة بألقاب أعضاء هذه النقابة .

ولا يعرف قانون نقابة المهن الهندسية إلا المهندس والمهندس المساعد ، فالمهندس هو تخرج المعهد العالي والمهندس المساعد هو ما دون ذلك . تخرج الفنون والصناعات هو مهندس مساعد . ولم يقل أحد إنه معاون . وكلمة "معاون" متقحة على التشريع ، فلا تسف فيها اللغة ولا تعرفها الأوضاع .

وزارة الأشغال تسمى مفتش رى ومدير أعمال ومدير أعمال مساعد . ولقانون المهن الهندسية لا يعرف مع ذلك إلا المهندس والمهندس المساعد . والمشروع المروض على حضراتكم ينظم مهنة حرة لا علاقة لها بالوظائف ولا بالألقاب التي يمنحها الوزير ولا بشروط الكادر .

لا أتصور أن توجد مصطلحات لا معنى لها ، ونحن لا نعرف إلا المهندس وهو الأصل ، على أن التعبير بمعاون على اعتراض ولا لزوم له . فأصحاب المهن الزراعية هم تخرجي المهاعد الزراعية ، وسبق أن اعتبروا مهندسين ومهندسين مساعدين في قانون المهن الهندسية ، فلا داعي للفرقة في التسميات .

**فقرة الشيخ المحترم صلاح البربري الشيرازي بك -** هؤلاء خدمم الابتدائية فقط ونحن الذين قبلنا الأوضاع .

**فقرة الشيخ المحترم محمد حسن الشيرازي باشا -** المساهمة الفنية إما متوسطة أو عليا ، وتخرجي المعهد العالي من المهندسون وتخرجي المهاعد المتوسطة من المهندسون المساعدين ، على أن المهندس المساعد بعد استيفاء شروط معينة يصبح مهندساً . وإذا واقضت حضراتكم على حذف لفظ "معاون" فإن الأمر يقضى بإعادة النظر إلى اللجنة لحذف هذا اللفظ من جميع مواد المشروع .

**المقرر -** حضرات الشيخ المحترمين ،

هذا القانون ، كما قال مساهمة الشيرازي باشا ، أدرج في جدول الأعمال مرات ومرات ، وقد طلب مساهمة تأجيل النظر في هذا المشروع عندما

من هذا ، خصصاً أن هذه التسمية لا تفرق الأوضاع الأساسية لتكوين هذه القاية أو الحقوق التي أعطيت للتخريجين في المعاهد العليا ، إذ قيد عدد تخريج المدارس المتوسطة الذين لم يحق الانتخاب لمجلس القاية بنصف عدد تخريج المعاهد العليا ولا يتخطى النصف إلا من بين تخريج المعاهد العليا ؟

من ذلك نرى أنه قد حصلت حقوق الطائفة الأخيرة تماماً ، ولم يبق إلا هذا القلب البسيط الذي يحرص على الاستعانة به تخريج المدارس المتوسطة . ولقد ارتضه لجنة في أحد تقاريرها ، كما رصدها الطرفان . وهذا الوضع لا يغير من أحكام القانون ، وإنما يرضى طاقة كبيرة . فلمصلحة من تحدثت تفرقة بين الطرفين ؟

أرجو أن توافقوني على منع هذا القلب لتخريج المدارس الزراعية المتوسطة ، وبهذا رضى عشرة آلاف شخص من تخريج هذه المدارس ولا توجد هذه التفرقة .

لقد اتفق تخريج المدارس المتوسطة مع مساهمة حسين عثان باشا على هذا الوضع ، فلماذا ندره ؟ إن لأرجو حصة المفرد أن يوافقني على هذا الرأي ، حتى يرى مشروع هذا القانون التور ويصبح قانوناً من قوانين الدولة يرضاه الجميع ورضاه من سيطبق عليهم ومن وضع لمصلحتهم .

المقرر - أشكر حضرة الشيخ المحترم عبد الوكيل بك لأنه يرى إلى أن يعيش أفراد الطائفتين في وفاق وسلام .

وإذا كان هناك خلاف فهو بسبب هذا القلب ، والجنة لم تكن شديدة التسامح به ، ولكن وزراء الزراعة هي التي لفتت النظر إلى أن الأقطاب ليست لها قيمة ، فلماذا ذكرت في القانون فلا تبعها مطلقاً .

الرئيس - وهل يوافق حضرة مقرر اللجنة على هذا ؟

المقرر - إذا كان المجلس يرى أن مسألة مساعد مهندس يبدأ بها تخريج مدارس الزراعة المتوسطة فلا مانع لدينا من ذلك . وإن ما جاء بهذا الخصوص من مضمون الثلاث المواد الأولى ، ونستطيع بتكملة بسيطة أوفى تفصيل للموضوع .

مقرر الشيخ المحترم صلاح الدين الشواربي بك حضرات الشيوخ المحترمين ، توجد وثائق أصحابنا ذوق كفاءة واحدة وحاصلون على شهادة واحدة فالمتخرج من الحقوق عندما يمين ينتج لقب معاون نيابة ولا ينتج لقب وكيل نيابة .

مقرر الشيخ المحترم محمد حسن العمري باشا - هذا الكلام يقال عند التبرير في الوظائف ، ولكننا نريد عقاباً حقيقياً .

المقرر - إذا كان لمساعدة الشيخ المحترم العمري باشا ملاحظات على المشروع فلنقبض بإبدائها في المجلس ، أما أن يؤجل المشروع مرة أخرى فهذا تعجيل لا داعي له .

مقرر الشيخ المحترم محمد حسن العمري باشا - لينظر اقتراحى ، فلما إن قبيلة المجلس أو يرضه ، فينتهى الإشكال .

مقرر الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم موسى مذكور - هل صحيح أن التفرقة كانت قائمة على أساس مهندس ومساعد مهندس ؟

المقرر - نعم . هذا صحيح .

مقرر الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم موسى مذكور - إذا كان الأمر كذلك ، فما الذى جد في هذه النقطة بالذات حتى فُيرت اللجنة هذا الوضع ؟

المقرر - جاءت وزارة الزراعة وقالت إن لقب معاون لا يقيدنى بشيء لأن الم معاون بعد مضي خمس سنوات يصبح مساعد مهندس ، وبعد خمس سنوات أخرى يصبح مهندساً .

وقلت إنه يصبح مهندساً بعد عشر سنوات ، خمس منها يقضيها في التبرير في وظيفة معاون ، وخمس أخرى يقضيها في وظيفة مساعد مهندس ، وهذا النص لم نضمه حيناً ، فلقد حضر معالي وزير الزراعة وكتبها اجتماع اللجنة ، وقالوا لنا مرتبطين بهذه الأقطاب ، وليست لها قيمة عندنا ، فقد يكون هناك مساعد فني وآخر مساعد إحصائي ، فلا يهم في نظر الوزارة أن يكون الموظف مهندساً أو غير ذلك ، لأننا لا نتعرف بهذه الأقطاب .

لذلك وضعنا في القانون الجديد مادة تحمل وزارة الزراعة من مسؤولية هذه الأقطاب .

فلما سمعنا أعضاء لقب بائنه مهندس فإن الوزارة يجوز لها أن تجعله "فراً" .

مقرر الشيخ المحترم الأستاذ محمد الركيل - المسألة تنحصر في إنشاء قاية للهن الزراعية . حصل خلاف بين تخريج المعاهد العالية وتخريج المدارس المتوسطة ، وهذه الثانية لمصلحة هاتين الطائفتين ، وقد اتفقتنا فيما بينهما كتابة على موضوع التسمية ، حيث اتفق الطرفان على حل يرضى كلاهما .

ولكن لجنة الزراعة في هذا المجلس بالرغم من الحضر المتفق عليه كتابة وإنهى أرضى عشرة آلاف من التخريجين في المدارس المتوسطة ، تخالف هذا الاتفاق ، وتعيد تفرقة بين هاتين الطائفتين ، فلمصلحة

عصمة الشيخ المحترم محمد حسن الصمراوي باشا - لم تعرض الأمر إلى المجلس، فإن أقر معالي الوزير انخفض الإشكال .

عصمة صاحب المعالي محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) - إن مشروع الحكومة ينص على المهندسين الزراعيين ، وهم خريجو المعاهد العالية كغريغ ، وخريجو المدارس المتوسطة كغريغ آخر .

وليس عند الحكومة مانع من استبقاء لقب المهندس الزراعي بالقبلة لخريج المعاهد العالية ، وهذه الطريقة لا يصبح هناك محل للنص على مساعد المهندسين والمعاونين .

عصمة صاحب المعالي محمد زكي الصمراوي باشا - أقرت أن يرد التقرير إلى اللجنة لصياغته بناءً على هذا التعديل .

القرار - إذا ورد المشروع إلى اللجنة، فهل يعمد الصمراوي باشا بأن يحضر اللجنة وقت صياغة مشروع هذا القانون ؟

عصمة الشيخ المحترم محمد حسن الصمراوي باشا - أنا لا أتمهد بشيء . فقد كان موقف اللجنة مني غريباً ؛ تنص على رأي في الجلسة الأولى، وفي الثانية من الجلسة الثانية ترجع اللجنة من رأي الذي أتيته إليه أولاً ، وهكذا .

القرار - لقد حدثت اللجنة موعدها حسب وقتك، ولكنك أخففت موعدها ولم تحضر .

عصمة الشيخ المحترم محمد حسن الصمراوي باشا - لقد كان عندي مامم صافرت له، وكان الواجب عليك أن تعزى لأن لا تثقني .

عصمة الشيخ المحترم محمد حسن باشا - إن الخلاف دُرّجول اسم . فالحكومة تريد إبقاء لقب معاون وأهله لا تتصل به، فأقرت قبل التقرير إلى اللجنة أن تنقح على ما إبداه معالي زكي علي باشا ، فأنا أوافق على اقتراحه، وأراه مقبولاً . ولترك اللجنة تسمى ما شاء ، ونسحب الوزارة لقب من تريد ما تريد ، وأن تشمل الصياغة تعديل المواد التي لها صلة بالمادة الثالثة .

هذا وإلى أرجو أن يكون رد اللجنة هذه المرة مجدياً حتى نصل به إلى قرار في هذا المشروع، إذ لا ينبغي أن يحضرناكم أنه استغرق بين المجلس واللجنة أكثر من سنتين ، فمن الخير أن يفت في هذه المرة .

وإني أستمع حضرات الأعضاء فأطلب إليهم الانتظار بضرب الوقت، حتى نسمع كلمة معالي الصمراوي باشا .

عصمة الشيخ المحترم محمد حسن الصمراوي باشا - إنني أنكم من أراء فئة واحدة، والواجب ألا نحاج فرقة، وأن نقول الحق خالصاً لوجه الله .

أذكر أن قاضي أهلي كتب له قاض في محكمة الخط آياً بدءاً بعبارة "حضرة زليل" ، قرأه وقتئذ أن في هذا التعبير جرماً لشعور القاضي الأمل وحضراً لحقوه ؟

إن من الواجب أن نراه كفاءة الشخص ، وأن نحفظ لمصاحب الشهادة العليا حقه في اللقب .

ولا يجوز أن نسوي بين حامل البكالوريا الذي تخرج في مدرسة عليا وبين حامل الشهادة الابتدائية الذي تخرج في مدارس الزراعة المتوسطة . ويجب أن نضع الأمور في نصابها فنميز بينهما من حيث الألقاب .

ولمّا فأننا لا أوافق القائلين بعدم مراعاة الألقاب في هذه القضية .

عصمة الشيخ المحترم محمد حسن الصمراوي باشا - إن وجه الخلاف عصور في أن حضرة الشيخ المحترم يتصور أن هذه الألقاب لوطنية، وأن لها علاقة بالبكالوريا والدرجات والمراتب ، وقلة أنها لقابة حرة ، ونحن نجعلها في المعاداة عامون ، فأنا عام وسعيد عام مثل .

الرئيس - إن مشروع هذا القانون يراد به عمل نقابة للفن الزراعية، ونحن لا نعارض مبدأه ، ولكن الخلاف قائم على الألقاب ، وهي : (معاون ومساعد مهندس ومهندس) وأرى أن نزيل الكلام في هذا ، حتى يبين موعد تلاوة المواد فيستطيع أن يبدى كل معترض اعتراضه ، وأن يقرّر ما يشاء .

عصمة الشيخ المحترم محمد حسن الصمراوي باشا - لقد سبق للمجلس أن أقر مشروع هذا القانون من حيث المبدأ . فلما الآن مطالبين بالموافقة عليه من حيث المبدأ ، ولكن هذه الألقاب هي التي ينبغي ويقوم عليها هذا القانون ، والواجب أن تعدل ، ولا يمكن تعديلها في المجلس أرتجالاً . وكل الخلاف أن التشريع ينظم القابة ثلاث طوائف، وأنا أقترح جعلها لطاقنتين، وأرى أن يرد التقرير إلى اللجنة لإعادة صياغة مواد المشروع . في ضوء ما أقرته .

عصمة صاحب المعالي محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) - عند ما تقدمت الحكومة بمشروعها لم تعرض لهذه الألقاب ، بل نصت على حلة شهادة الزراعة العليا والشهادات المتوسطة، ولكن اللجنة هي التي خلقت ألقاب المصان والمعاون ومساعد المهندس والمهندس ، وقالت إن من يخرج في المدرسة المتوسطة يطلق عليه لقب معاون ، ومن أمضى خمس سنوات يصبح مساعد مهندس ، ومن أمضى عشر سنوات يصير مهندساً .

فوافقت الحكومة على ذلك، غير أن هذا الوضع لا يجب معاملة الصمراوي باشا الآن .

وحسب الخلاف . غير أن في شرطا واحدا ، هو أن يحدد صراحة المشاوي بإشارة موعد انعقاد اللجنة ، بعد ذلك أطلب رد مشروع القانون إلى اللجنة .

**الرئيس** - يقرر المجلس رد التقرير إلى اللجنة بناء على طلب المقرر .

## ١٩ - تقرير لجنة المالية

عن مشروع القانون لقرارد من مجلس النواب الصادر في ١٤ أيلول ١٩٤٨  
تقريباً لمدة ترأسه من السيد الأستاذ العام في حيدر مينا ، ٣٠٠٠٠٠ جنيه  
تأجيل ثلاثة أسابيع

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر في مشروع هذا القانون ثلاثة أسابيع ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على أن ترفع الجلسة الآن على أن  
تتعدا للجلسة المقبلة يوم الاثنين المقبل ٩ شبان سنة ١٣٦٨ الموافق ٦ يونيو  
سنة ١٩٤٩ ، الساعة الخامسة والنصف مساء ؟

( موافقة ) .

( رقت الجلسة الساعة الثامنة مساء ) .

**مقرر الشيوخ المزمع طرحه من المشاوي بإشارة** - إن هذا القانون  
يبنى على القرب ، وحماية القرب ، وينص على أنه على عاقل كل من يتصل  
لقرب مهندس ومهندس مساعد ومعاون ، ولم يكن مستوفيا للشروط دون  
أن يكون مقيدا .

فهذا التعديل المطلوب لا تلحقه حدود مهنة ولا وظيفة .

ولذلك ليس هناك نصوص عقاب .

لهذا نحن نعرض لجمعية خيرية أو لجامعة مهنة ؟ الواجب أن يرد التقرير  
إلى اللجنة ولكن بعد أن يصدر المجلس قرارا يحسم به الخلاف ويبين ما  
كان القانون ينظم القابة لفتين أو لثلاث .

أما إن تحذف الألقاب ثم يطالب القانون بمجانبتها ، فهذا متعلق  
لا يستقيم .

**مقرر الشيوخ المزمع طرحه من المشاوي بإشارة** - الواقع أن المادة التي تنص على  
العقاب تشمل كل عضو في القابة حتى ولو كان معاوناً .

**مقرر الشيوخ المزمع طرحه من المشاوي بإشارة** - إن معالي الوزير قد  
أن الحكومة توافق على حذف الألقاب وجعل القابة بين ترحيبي للمعاد  
الزراعية العليا والمندوب المتوسطة .

**الرئيس** - حضرات الشيوخ المحترمين ،

إن هذه الألقاب قد استعملها الموظفون وقبوا بها فعلا وهرقوا بها  
في محلم ، ولا مانع لدى اللجنة من أن تنصهم ما شاعروا ، ونوحيها للوقت



## رقم الفقرة

- ٥ - مرسوم باسترداد مشروع قانون بتعديل المواد ٩٨ "أ" و ٩٨ "ب" و ٩٨ "ج" و ٩٨ "د" و ٩٨ "هـ" من قانون الخمرات ..... ١١٨٩
- ٦ - انتخاب رئيس لجنة المالية ..... ١١٨٩
- ٧ - وردة على مرافض ..... ١١٨٩
- ملحق رقم ١٧٥
- ٨ - رد مذكرة المداخلات على الرغبات التي أبدت في العهد الماضي ..... ١١٨٩
- ملحق رقم ١٧٦
- ٩ - أمانة ،
- ( ١ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المداخل وزير التكوين ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، من في الزيف وطلعه وعدم استيلاء الحكومة على في من المحصولات - لإدخال الإجابة عنها باب حضرة الشيخ المحترم ..... ١١٨٩
- ( ب ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المداخل وزير التجارة والصناعة ووزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، عن تأجير جلة طلع من بحيرة المزلّة ، وعن طلة الأسماك في البحيرات خصوصاً في بحيرة المزلّة والبرلس - تأجيله أسبوعاً ..... ١١٩١
- ( ج ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المداخل وزير التجارة والصناعة ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، عن شكوى الصيادين بدمياط وعزبة البرج من عدم التصريح لهم بشباك الجرفى مراكمهم كما صرح ليريم - تأجيله أسبوعاً ..... ١١٩١
- ( د ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المداخل وزير التجارة والصناعة ، من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى البراويك ، عن منع استيراد الأقمشة القطنية من الخارج وتضييق تصدير القطن من طلة الأقمشة - تأجيله أسبوعاً ..... ١١٩١
- ١٠ - اقتراح بشروع فراو مقدم من سفرة الشيخ المحترم فريد أبو شاذى بك وعشرة من حضرات الشيوخ المحترمين ، بأن يجرى الحكومة في سياستها التضييق على البحر الذى سارت طوله في السنوات الماضية ..... ١١٩١
- الافتتاح بيان عمال وزير التكوين والانتقال ، إلى جعل الأعمال ..... ١١٩٢
- ١١ - تقرير لجنة المالية عن الاقتراح بشروع قانون المقدم من المفضولة ذكرى مهراو باشا ، بخصوص اليك الأهل إلى يتكسركى تأجيله سنة أسبوع ..... ١١٩٢
- ١٢ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضال مبلغ ١٧١٠٠٠ جنيه في ميزانية مذكرة المداويف السورية لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٤٩ شراء أراض ليض معاهد التعليم ..... ١١٩٢
- تقرير لجنة المالية
- المرافعة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة موادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأى عليه بالام ..... ١١٩٢
- مع مشروعات القوانين الأخرى ..... ١١٩٢
- ١٣ - مشروع قانون بانتقال إيمان من طلة أوش من أملاك الحملة بالإسكندرية بحماية الواساة الإسلامية بالإسكندرية ..... ١١٩٤
- تقرير لجنة المالية
- المرافعة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة موادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأى عليه بالتسديد بالاسم ..... ١١٩٤
- مشروعات القوانين الأخرى ..... ١١٩٤







## ٣ - مرادى بمشروعات قوانين

إحالتها مباشرة إلى مجلس المالية وهكذا

الرئيس - ورد كتاب <sup>(١)</sup> من وزارة المالية بتلويح ٣٠ مايو سنة ١٩٤٩ ، ومعه المرسوم بمشروع القانونين الآتيين :

١ - مرسوم بمشروع قانون بتعديل ربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٥٠ - ١٩٤٩

٢ - مرسوم بمشروع قانون باستبعاد مبلغ ٣,٧٥٠,٥٠٠ جنيه من المبالغ المخصصة من المال الاحتياطي العام لبرنامج السنوات الخمس .

ورد كتاب آخر من وزارة المالية بتاريخ ٥ يونيو الحالي ، ومعه المرسوم بمشروع القانونين الآتيين :

١ - مرسوم بمشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ١٧٤ سلسلة ، مساحتها ٢١٠ أمتار يتفرع عنها مركزا أساسا بمديرية قنا بما عليها من مبنى ، وقد قدر ثمنها بالملي ببلغ ٢٧٠ جنبا إلى فرع جمعية الإسعاف بالبنو المذكور ، لاستعمالها في أغراض الجمعية ، بإيجار اسمي قدره ١٠٠ طلم سنويا ، ولمدة عشرين سنة ابتداء من ٢٦ يناير سنة ١٩٣٦

٢ - مرسوم بمشروع قانون بتحديد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٥٩ سلسلة بتنكر منافع ، مساحتها ١١٩٤,٧٥ متر ، وقد قدر ثمنها بنحو ٧٧٠ جنبا إلى جمعية المحافظة على القرآن الكريم بمضافه ، لاستعمالها في أغراض الجمعية ، وذلك بإيجار اسمي قدره جنيه واحد في السنة ولمدة عشرين سنة ابتداء من التاريخ التالي لتبني عقد الإيجار .

وقد أحلتها مباشرة إلى لجنة المالية .

(١) نص الكتاب

خضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أعترف بأن المبلغ سادس مائة مائة من المرسومين بمشروع القانونين الصادرين في ٣٠ مارس سنة ١٩٤٩ الآتي يأتيها :

١ - مرسوم بمشروع قانون بتعديل مشروع القانون الخاص بربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

٢ - مرسوم بمشروع قانون باستبعاد مبلغ ٣,٧٥٠,٥٠٠ جنيه من المبلغ المخصص من المال الاحتياطي العام لبرنامج السنوات الخمس .

وقد أرسل طابان المرسومين إلى مجلس النواب لمعرضها عليه .

وهذا ما تقتضيه من الجداول .

وخلصوا سادس مائة مائة على الاحترام ما

٣٠ مارس سنة ١٩٤٩

وزير المالية  
حسن نسيم

(٢) نص الكتاب

خضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أعترف بأن المبلغ سادس مائة مائة من المرسومين بمشروع القانونين الصادرين في ٣٠ مارس سنة ١٩٤٩ الآتي يأتيها :

١ - بتحديد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ١٧٤ سلسلة مساحتها ٢١٠ أمتار يتفرع عنها مركزا أساسا بمديرية قنا بما عليها من مبنى وقد قدر ثمنها بالملي ببلغ ٢٧٠ جنبا إلى فرع جمعية الإسعاف بالبنو المذكور لاستعمالها في أغراض الجمعية بإيجار اسمي قدره ١٠٠ طلم سنويا ، ولمدة عشرين سنة ابتداء من ٢٦ يناير سنة ١٩٣٦

٢ - بتحديد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٥٩ سلسلة بربط منافع مساحتها ١١٩٤,٧٥ متر وقد قدر ثمنها بنحو ٧٧٠ جنبا إلى جمعية المحافظة على القرآن الكريم بمضافه ، لاستعمالها في أغراض الجمعية وذلك بإيجار اسمي قدره جنيه واحد في السنة ولمدة عشرين سنة ابتداء من التاريخ التالي لتبني عقد الإيجار .

وقد أرسل طابان المرسومين إلى مجلس النواب لمعرضها عليه .

وخلصوا سادس مائة مائة على الاحترام ما

وزير المالية  
حسن نسيم

القاهرة في ٥ يونيو سنة ١٩٤٩

٤ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب

الرئيس - ورد خطاب (٣) من مجلس النواب مؤرخ ٣٠ مايو سنة ١٩٤٩ بأن المجلس نظر بجاسته المرفوعة في ٢٣ و ٣٠ مايو سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون التشريعية عن مشروع قانون بأضافة عبارة إلى الفقرة "هـ" من المادة ٢ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٨، بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين .  
وقد سبق أن قدمت الحكومة هذا المشروع إلى مجلس الشيوخ، فأحيل إلى لجنة العدل ونظرة المجلس، وأحيل أخذ الرأي عليه بالنسبة بالأمم إلى هذه الجلسة .

ورود خطابان (١) من وزارة العدل مؤ خان في ٥ يونيه سنة ١٩٤٩، ومعهما صورة من المرسومين بمشروع القانونين الآتيين :

- ١ - مرسوم بمشروع قانون بإنشاء محكمة ابتدائية فيها وأصول.
  - ٢ - مرسوم بمشروع قانون بإنشاء أربع محاكم ابتدائية شرعية بدمشق والجزيرة والقيوم وسوهاج .
- وقد أحلتها مباشرة إلى لجنة العدل .

(١) نص الكتاب الأول :

"حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرم بأن أرسل إلى سادتك مع هذا صورة من مرسوم بمذرع قانون بإنشاء محكمة ابتدائية فيها وأصول ومذكرة الإيضاحية ، وجاء الفضل برئت على المجلس طبقا لقاعدة ٢٥ من الدستور .

وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما

في ٥ يونيه سنة ١٩٤٩

وزير العدل

أحمد مرعي باشا

نص الكتاب الثاني :

"حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرم بأن أرسل مع هذا إلى سادتك ، صورة من مرسوم بمشروع قانون بإنشاء أربع محاكم ابتدائية شرعية بدمشق والجزيرة والقيوم وسوهاج ومذكرة الإيضاحية ، وجاء الفضل برئت على المجلس طبقا لقاعدة ٢٥ من الدستور .

وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما

هـ يونيه سنة ١٩٤٩

وزير العدل

أحمد مرعي باشا

(٢) نص الكتاب :

"حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرم بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجاسته المرفوعة في ٢٣ و ٣٠ مايو ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون التشريعية عن مشروع قانون بأضافة عبارة إلى الفقرة "هـ" من المادة ٢ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٨ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين ، ووافق عليه بالصيغة المرفقة لهذا .

فارجو الفضل برئت مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما

٣٠ مايو سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

عبد الحليم خوري

## ١ - رد وزارة الداخلية

على الطلبات التي أيدت في العود المنفى

الرئيس - ورد (١) من وزارة الداخلية رد على الطلبات الخاصة بها التي أيدت بالمجلس في دور الانعقاد السادس والثلاث والعشرين، سببت فيه في المضطربة.

## ٢ - أسئلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المجال وزير الشؤون، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن مهديان، من من الرغيف وخطه وعدم استيفاء الحكومة على من من المصنوعات - إيداع الإجابة عنه بطلب حضرة الشيخ المحترم

## نص السؤال :

«علت أن الوزارة تريد تنقيص ثمن الرغيف الموجود الآن إلى ثلاثة مليات، مع أنها تخسر في العمالة الحالية نحو السنة الملازمين من الخبزات. والواقع أن الرغيف الموجود الآن لا يتطابق إلا سكان المدن فقط، سواء كانوا من الفقراء أو المتوسطين أو الأغنياء دون بقية السواد الأعظم من الأمة، وهم المزارعون الساكنون في القرى.

## ٣ - مرسوم

باسترداد مشروع قانون

الرئيس - ورد كتاب (١) من معالي وزير العدل بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٤٩ ومعه مرسوم باسترداد مشروع قانون بتعديل المواد ٩٨ و ٩٨ "ب" و ٩٨ "ج" و ٩٨ "د" و ٩٨ "هـ" من قانون العقوبات السابق تقديمه إلى المجلس بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٤٨

وبناء على ذلك لا يترتب مشروع هذا القانون قائما بالمجلس أو بالجنة التي أحيل إليها.

## ٤ - انتخاب رئيس لجنة المالية

الرئيس - ورد كتاب (٢) من لجنة المالية بتاريخ أول يونيو سنة ١٩٤٩ بأنها أختارت حضرة الشيخ المحترم حسين سري أستاذا رئيسا لها.

## ٥ - ردود على عرائض

الرئيس - وردت (٣) ردود على عرائض من بعض الوزارات. سببت نصها في المضطربة.

## (١) نص الكتاب :

«حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الوزراء :  
أشرف بأن أرسل لصادركم مع هذا صورة من المرسوم الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٩٤٩ باسترداد مشروع قانون بتعديل المواد ٩٨ "أ" و ٩٨ "ب" و ٩٨ "ج" و ٩٨ "د" و ٩٨ "هـ" من قانون العقوبات السابق تقديمه إلى المجلس بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٤٨

وتفضلوا بتقبل سعادتك على الالتزام ما

٥ يونيو سنة ١٩٤٩

## (٢) نص الكتاب :

«حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الوزراء :  
أشرف بإبلاغ سعادتك أن لجنة المالية قررت جعلتها المقررة في ٣١ مايو سنة ١٩٤٩ انتخاب رئيسا لها وتفضلوا بتقبل سعادتك على الالتزام ما

أول يونيو سنة ١٩٤٩

رئيس لجنة المالية

حسين سري

(٣) تراجع المحقق رقم ١٧٥

(٤) د. ج. د. ١٧٦

ولعل حضرة الشيخ المحترم قد لمس ما كان لهذا التدبير من أثر التخفيف على الفقراء في الريف ، حيث نزل سعر القدر من ٣٥ قرشاً إلى ٢٠ قرشاً الكلية الواحدة

أما سياسة الأخذ من القنادين ، فإنها تختل فيما تجرى عليه الوزارة من بيع الدقيق الفائز بما يقرب من نصف سعر التكلفة ، وهذا الدقيق خصص لصناعات الحلوى والخبز الأبيض والمكرمة ، ويبلغ ما تحصله الوزارة من هذا الباب نحو ٩٨٢,٠٠٠ جنيه . وهذا المبلغ مرصود مع الإيرادات التوقيفية الأخرى لمواجهة ما تلغسه الحكومة من إعانات المحبوب وفيها .

ومن هذا يقين أن الإعانة التي تحصلها الخاتمة يفيد منها سكان الحضر وأهل الريف على السواء . والبالغ من تصرف هذا الباب إنما يؤخذ من موارد خاصة استنبطها القنون ، وريفاً وأغلب واقع على الطبقات البائسة في المدن ، إذ تؤخذ من الدقيق الفائز بالريفي والحين وزيت الصناعات وما إليها . ونتيجة ذلك أن الوزارة تحصل مستهلك الدقيق الفائز بما يقرب من نصف التكاليف كما يتناقص ما يربح من ربحهم بواجبها في عدم الخبز العادي من دقيق الفصح الصافي إلى الغالية ، مستخدمين من سكان المدن . وليس وذلك أي تجاوز للمالوف ، فإن أهل البلاد يربحون مستهلكو الفصح ، ومن حقهم على الحكومة أن تقوم بتدبير لهم عند ما يدر من متاعب المخلوق الأرواح الماشية .

ومن العدل أن يحصل خلط الرغيف بالثالث من القدر أو الأربعة ويكون منه خمسة مليات ، مع شدة المراقبة على المطاحن . ويرتفع بمن الرغيف من الفصح الخالص إلى قرش صاغ ، وبهذه الطريقة تقل خسارة الحكومة كثيراً عما هي عليه الآن .

أما الذي ينفع المزارعين حقاً ، فهو عدم استيلاء الحكومة على شيء من محصولاتهم ، بل يتكون أحراراً يتصرفون تبعاً للرغبتين ، الطلب ، مع منع التصدير إلى الخارج يتناوباً بتصرع من الوزارة ، خصوصاً إذا لوحظ أن معظم القنادين بعملية توريد الفصح هم المستأجرون لا الملاك .

وقد ارتفع إيجار الأطنان إلى حد غير معقول ، حتى وصل إلى ٥٠ جنيهاً في بعض البلاد . وقد وعدت الحكومة مراراً بالتدخل في هذا الأمر ، ولم تفعل شيئاً لغاية الآن . يضاف إلى ذلك ما يلاقيه هؤلاء المستأجرون عند توريد من رؤساء الشئون ومن حصارف البلاد من الغش ، الأهم ، ومن عدم الدقة ، حيث لا رقابة عليهم عند الاستلام في الشئون . ويقع هذا حتماً على جميع القضايا الموجودة الآن في الحياض وصدور المغوعن المسجونين منهم ، لأنهم لم يخطروا من توريد ما طلب منهم في الثلاث السنوات الماضية ( ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ )

٢١ مارس ١٩٤٩

حسن عبد القادر

عضو الشيوخ

الرئيس - نظراً لتياب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر مقدم السؤال تودع الإجابة سكرتيرة المجلس .

### نص الإجابة :

ذهب حضرة الشيخ المحترم إلى أن الوزارة تتفق في عملية الحالية لتقنين بلاد باختر وستة ملايين من الجنيهات . أد الرغيف الموجود الآن لا يتنفع به إلا سكان المدن سواء كانوا من الفقراء أو المتوسطين أو الأغنياء دون بقية السواد الأعظم من الأمة وهم الزارعون الساكنون في القرى . وقد انتهى حضرة من ذلك إلى اقتراح خلط الرغيف وبه خمسة مليات ، ورفع ثمن الرغيف من الفصح الخالص إلى قرش صاغ .

والواقع أن جانباً كبيراً من الملايين التي تنفقها الوزارة يتصرف إلى التخفيف من أهل القرى ، وأن السياسة التي يدعو إليها حضرة الشيخ المحترم بالأخذ من الأغنياء لإعانة الفقراء مطبقة بمخالفاتها . ذلك أن إعانة الجريب تستغرق من ميزانية الوزارة نحو ٣,٣٩٩,٠٠٠ جنيه منها ٣,٧٠٠,٠٠٠ جنيه مرصودة لإعانة الرغيف الذي يستهلك أهل البادية والبادية وقدره ٢,٣٩٩,٠٠٠ جنيهه يصرف لإعانة القدر الشامية التي تستوردها الحكومة وتوزعها على أهل الريف بالسعر الجريب .

وتنظر الوزارة باهتمام في خفض أسعار الدقيق والخبز لتيسير على الطبقات الفقيرة التي تستغرق ثمن الخبز جانباً كبيراً من ميزانيتها المتواضعة . ولا يزال هذا الموضوع محل دراستها .

أما القول بأن المدول من الاستيلاء على المحصولات يفيد الزاوين فإن الحاصل جميعها منافع من الاستيلاء ، مادام أن نسبة قليلة من محصول الفصح والوزارة تستورد الفصح بكميات كبيرة لاستكمال ما يلزم لمطالبي الاستهلاك .

ولا يمكن أن يقال بترك الأمر في هذا المحصول للرغبتين والطلب ، فإن الناجم منه الآن أقل من حاجة الاستهلاك . وهو إلى جانب ذلك أساس غذاء الشعب ، وقد يلجأ بعض المنتجين والتجار إلى تزنيه ورفع أسعاره مما يرهق المستهلكين وهو ما تسعى الحكومة لتلافيه .

أما إيجار الأطنان ، فليس من اختصاص هذه الوزارة النظر فيه .

هذا وقد عينت الوزارة بحماية الزارعين بما قد يقع عليهم من تعطيف أو مضايقة ، فأجازت لكل زارع أن يلجأ إلى وزان مرخص للحصول

## ١٠ - اقتراح بمشروع قرار

يخدم من حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك ، وحشرة من حضرات الشيوخ المحترمين ، بأن تجرى الحكومة في سياستها القمعية على النحو الذي سارت عليه في السنوات الماضية - الانكفاء بجان مال وزير القوين ، الانتقال إلى جدول الأعمال

**الرئيس** - يخدم من حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك الاقتراح بمشروع قرار مؤيد من حشرة من حضرات الشيوخ المحترمين ، بأن تجرى الحكومة في سياستها القمعية على النحو الذي سارت عليه في السنوات الماضية .

وطبقا للسادة ١٣٢ من اللائحة يجوز المناقشة فوراً في هذا الاقتراح ، هل أن الحكومة أو لشرة من الأعضاء أن يطلبوا ألا تجرى المناقشة إلا بعد ثمانية أيام .

وأذن أن يمتنع ، قبل مناقشة مشروع هذا القرار ، أن ينظر المجلس في تقارير الجبان ، كي يمكن أخذ الرأي عليها في هذه الجلسة مع مشروعات القوانين الأخرى .

**مفكرة صاحب المجلس** - يخدم من حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك (وزير الدولة) - العرض من مشروع القرار قد تحقق ، وقد أصدرت الحكومة تعليماتها ، ومبتلوا على حضراتكم محالي وزير القوين في بيان قصير .

**الرئيس** - ينطوي مشروع القرار على الفكرة الآتية :

كانت الحكومة في السنوات الماضية تأخذ فانض القمع عن يديها أن ينعوه بالسر الرسمى ، ثم عدل في هذا العام عن هذه السياسة .

ويريد أصحاب مشروع القرار أن تسيير الحكومة على سياستها السابقة .

وسيلي محالي وزير القوين على حضراتكم بياناً في هذا الموضوع :

**مفكرة صاحب المجلس** يخدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد (وزير القوين) - الترتب الوزارة في سياستها القمعية هذا العام نفس القواعد الرئيسية التي اتبعت في الأعوام الماضية ، وهي محصورة في ميدان هامين :

أولها : الاستيلاء على جزء من المحصول للوفاء بما تلزم به الحكومة من ضمان تعوين أهل المدن . وثانيها : ذلك ، أصدرت الوزارة القرار رقم ٧٢ بالاستيلاء على جزء من محصول القمح الناتج في موسم ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ، كما حددت للاستلام نفس الأسعار التي سبق تقريرها لمحصول القمح في موسم ١٩٤٧ - ١٩٤٨ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ - ١٩٤٩ ، أي ثلاثة جنيهات للإردب من القمح البلدى ، وثلاثة جنيهات و ٢٠٠ مليم الهنسى في درجة نظافة ٧٢ قنطار .

منه على كل وزن بكية القمح إلى أمدها القويده ، وبهذا المستند يمكنه أن يجام أمين الشونة إذا حاول إتصاص كيته . كما ظلمت المادة العاشرة من القرار الوزاوى رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٩ ، بخصوص الاستيلاء على جزء من محصول القمح ، طريقة التنظيم من تقدير أمين الشونة لدرجة نظافة القمح وعلاوة على ذلك ، فإن المهندسين الزراعيين والمواطنين المتابعين للتقنين يقومون بالمرور على الشون لتحقيق من دقة تقدير درجات النظافة .

هذا إلى اعتماد الوزارة في كل وقت لتلقى الشكاوى ، وتطلب الموظفين المختصين في الديوان العام لمطابقتها على الفور .

ولم يفت الوزارة ما قد يتعرض له الحازنون من عنت بعض الصيارفة في صرف ثمن القمح المورد ، فأجازت لمورد القمح أن يصرف الثمن من البنك أو من الصراف ، أى الجهتين يختار . وأوجبت في جميع الحالات صرف الثمن خلال ثمان وأربعين ساعة على الأكثر من وقت استلام القمح .

ومن هذا يتبين أن الوزارة لم تدع وسيلة لحاية الزارع إلا أخذت بها وأنه لأجل الشكوى لزيادة هذه التدابير التي عاجلت الأمر من جميع نواحيه .

(ب) سؤال موجه إلى محضر محالي وزير التجارة والصناعة ووزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، من تأجير حصة قطع من بحيرة القنطرة ، ومن فقه الأحكام في البحيرات خصوصاً في بحيرة القنطرة والبلقى - تأجيله أسبوعاً

**مفكرة صاحب المجلس** مصطفى مرمي بك (وزير الدولة) - أوجز تأجيل الإجابة من هذا السؤال أسبوعاً .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
( موافقة ) .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المجلس محالي وزير التجارة والصناعة ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، من شكوى الصيادين بدسائط وحويلة لايج من عدم التصريح بشباك الجرف في مراعيهم كاصح لغيرهم - تأجيله أسبوعاً

**مفكرة صاحب المجلس** مصطفى مرمي بك (وزير الدولة) - أوجز تأجيل الإجابة من هذا السؤال أسبوعاً .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
( موافقة ) .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المجلس محالي وزير التجارة والصناعة ، من حضرة الشيخ المحترم محمد على الجباريك ، من عدم استيراد الآلة التقنية من الخارج وتسيير تصديرها من هذه الآلة - تأجيله أسبوعاً

**مفكرة صاحب المجلس** مصطفى مرمي بك (وزير الدولة) - أوجز تأجيل الإجابة من هذا السؤال أسبوعاً .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - هل يكتفى الحكومة التأجيل أسبوعين ؟

**حضرة صاحب المروءة إبراهيم عبد الهادي باشا** (رئيس مجلس الوزراء) - أرجو أن يكون المجلس على قمة أننا لا ترك وقتاً، ويجرد أن نقرض من دراسته أمد أن تقدم به .

**حضرة الشيخ المرحوم حسين سري باشا** - سمعت اللجنة صباح اليوم الحكومة في هذا الموضوع، وأرسلت إلى رئاسة المجلس كتاباً أرجو أن يتكرم معالي الرئيس بتلاوته على المجلس .

وإذا أراد المجلس أي استيضاح ، فانا على استعداد لتقديمه .

**الرئيس** - ليلى الكتاب .

على الكتاب ، وهذا نصه :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإبلاغ مصادركم أن اللجنة استمعت اليوم لمعالي وزير المالية فيما يتعلق بالمخطوطات التي تمت في موضوع البنك المركزي ، فحين لما أن اللجنة التي شكلت من قبل لدراسة هذا الموضوع دفعت أخيراً تقريراً عن بحثها لمعالي الوزير ، وهو الآن بصدد دراسته واتخاذ الخطوات للتقدم بالقرار اللازم .

لذا ترى اللجنة أن الموضوع يقتضى نسخة من الوقت لاستكمال بحثه ، وحينذاك يمكنها أن تقدم إلى المجلس رأى قاطع فيه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

رئيس لجنة المالية  
« حسين سري »

٦ يونيو سنة ١٩٤٩

**الرئيس** - هل ترون حضراتكم تأجيل مشروع هذا القانون سنة أسابيع ؟ وهل توافقون ، إذا فضت الدورة قبل هذا الميعاد ، هل إن يدوج في جدول أعمال أول جلسة في الدورة المقبلة ؟

( موافقة )

وثانيتها : قبول الكليات التي يقدمها المزارعون من فائض زراعتهم ، ملاوة على الكليات التي تقرر الاستيلاء عليها ، وذلك بنفس الأسعار المحددة لاستلام حصص الحكومة .

وقد أصدرت الوزارة تعاليمها بذلك إلى البنوك المستمدة .

**حضرة الشيخ المرحوم فريد أنوشاري بك** - يكتفى مقدم مشروع القرار بهذا البيان :

**الرئيس** - إننا انتهت المناقشة في مشروع القرار بالبيان الذي على الآن . فهل توافقون حضراتكم على الانتقال إلى جدول الأعمال ؟

( موافقة )

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على الانتقال إلى جدول الأعمال .

١١ - تقرير لجنة المالية

من الاقتراح بمشروع قانون التقدم من المفوضية ذكر يا مهرا باشا ، يجوز ليك الأهل إلى بنك مركزي - تأجيله سنة أسابيع

**الرئيس** - لقد تأجيل هذا المشروع منذ أسبوعين إلى جلسة اليوم ولكن لجنة المالية لم تقدم تقريرها بعد .

**حضرة الشيخ المرحوم الدكتور إبراهيم موسى مكرور** - لقد انتهت اللجنة إلى قرار سيوضع الآن بين يدي سعادة الرئيس .

**الرئيس** - هل تريد اللجنة أسبوعين آخرين لتقديم تقريرها ؟

لقد وعدت الحكومة أن تقدم مشروعها أو أن تبدي ملاحظاتها على المشروع المروض ، ولكن الموضوع لا يزال يرسل من جلسة إلى أخرى ولعل حضراتكم تذكر أن المفوضية ذكر يا مهرا باشا قل ، في الجلسة التي توف فيها ، أنه يضع هذا المشروع ودعوة أمام المجلس . فهل يريد المجلس الاحتفاظ بهذه الدعوة أو إسقاط الموضوع ؟

**حضرة صاحب المروءة إبراهيم عبد الهادي باشا** (رئيس مجلس الوزراء) - لن يسقط المشروع . إن شاء الله - إذ أنه قد وضع في مكانه الصوت ، وستطلب الحكومة في وقت قريب تقريرها .

## ١٢ - مشروع قانون

يضع أبعاد إضافية يبلغ ١٧١,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المعارف السوية  
للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لشراء أراضٍ لبعض معاهد التعليم -  
تقرير لجنة المالية (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ -  
مناقشة مواد مادة فساد - تأجيل أحد الرأي عليه بالتسديد بالاسم مع  
مشروعات القوانين الأخرى

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مكيو).

القرار - بحثت اللجنة هذا المشروع ، فتبنت أن تجلس الوزراء قد  
وضع برنامج إنشاء مدارس لوزارة المعارف وزرع على خمس سنوات .  
وقد قدر لهذا البرنامج مبلغ ٧٠٠,٠٠٠ جنيه لشراء الأراضي ، وبحسب تخمين  
الأرض من الميزانية العادية ابتداء من ميزانية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ . أما تكاليف  
البناء وقدرها ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، فتتولى من احتياطي استهلاك القرض  
الوطني الطويل الأجل .

وقد راسب عن الأرض من ميزانية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ١٧١,٠٠٠ جنيه،  
وتكاليف بناء ستة مدارس ثانوية وأبتدائية بمبلغ ٢٧٩,٠٠٠ جنيه. فقدمت  
الحكومة بمشروع هذا القانون يطلب فتح اعتماد بالمبلغ الأول ، وبالإذن  
للحكومة في الارتباط من الآن بالمبلغ الثاني .

واللجنة توافق على سياسة وزارة المعارف البتائية ، وترجو الموافقة على  
مشروع القانون كما أقره مجلس النواب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث  
المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث  
المبدأ ، ولنتنقل إلى مناقشة مواد مادة فساد ، ولنتل المادة الأولى .

تتبع المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ٨  
( وزارة المعارف السوية ) فرع ١ ( الديوان العام والتعليم ) باب ٣ ( أعمال  
جديدة ) اعتماد إضافي قدره ١٧١,٠٠٠ ( مائة وواحد وسبعون ألف جنيه )  
لشراء أرض لبعض معاهد التعليم .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من غير الميزانية العامة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولنتل المادة  
الثانية .

تتبع المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - يؤذن للحكومة في الارتباط من الآن في حدود ٢٧٩,٠٠٠ ج  
( مائتين وتسعة وسبعين ألف جنيه ) إنشاء بنية لست مدارس ثانوية  
وأبتدائية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، ولنتل المادة  
الثالثة .

تتبع المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - على وزراء المالية والمعارف السوية والأشغال العمومية  
تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه .

نأمر بأن يسم هذا القانون بجام الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .

ويؤخذ الرأي بالتسديد بالاسم على مشروع هذا القانون في هذه الجلسة مع  
مشروعات القوانين الأخرى .

۱۳۔ مشروع قانون

بالتنازل للبحان عن قطعة أرض من أملاك الدولة بالإسكندرية لجمعية الخواصة الإسلامية بالإسكندرية — تحرير لجنة المالية (١) — الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة مادته مادة فائدة — تأجيل أخذ الرأي عليه بالنداء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

(المرحومة الشيخة المحترمة الأستاذة حسني عبد الجباري).

**المرحوم -** ورد كتاب (٧) من وزارة المالية باستئناف هيئة المجلس في حضور حضرة صاحب العزة عمود كراهة بك المدير العام لخدمة الأملاك الأميرية بجلسات المجلس، أثناء نظر تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون بالتنازل بالمان عن قطعة أرض من أملاك الدولة بالإسكندرية إلى جمعية المواصاة الإسلامية بالإسكندرية.

**فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟**

( موافقة ) .

(حاضر حضره)

**القرار -** بحث اللجنة هذا المشروع ، وتبنت أن جمعية المواطنة الإسلامية طلبت إلى الحكومة أن تنازل لها إيجان من أرفع قطع من الأرض من ممالك الدولة بالإسكندرية ، تشجيعاً لها على المضي في عملها الإنساني الجليل .

وتد وافقت اللجنة على المشروع كما أخره مجلس النواب .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة).

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
( موافقة ).

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتقل إلى مناقشة مادته مائة فائدة ، وثلاث المادة الأولى.

تلي - المادة الأولى ، وهذا بها :

مادة ١ - يستند التنازل بالمجان عن القطع الآتية من أملاك المحرمة  
بالإسكندرية إلى جمعية المؤاساة الإسلامية بالإسكندرية .

(أولاً) القنطرة رقم ٦١٣ ومساحتها ٧٦٩,٩٠ متراً مربعاً منها ٤٧٨٩ متراً مربعاً جنوباً و١٧٦ متراً مربعاً إلى القنطرة رقم ٦١٣ الملاصقة لخاوالاساق تتنازل عنها إلى الجمعية لتخصيصها مما للقيادة الخارجية المجانية ودعوى التبرع.

(تانيا) القطة رقم ٦٧٩ ومساحتها ١١١٧٧,١٦ مترا مربعا  
١٠٩٢٨ جنبا و ٧٨١ مليا لإقامة مئلا للشيوخ المسجون والأطفال  
اليتام عليها .

(ثالثاً) القطنان رقم ٦٠٣ و ٦٢٢ ومساحتها ٢٩٠٧ أستر مربعة  
٣١١٨,٥٠٠ متراً مربعا على التوالي ومسقدر ثمنها بمبلغ ٩٢٢٨ جنيا  
٩٣٦ مليا باعتبارها زوائد تنظيم أمام المستشفى الخاص بالجمية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(مواصلة)

المجلس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، وتصل المادة الثانية .

قلت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - عل وزيري المالية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما  
فما يخصه .

نأمل بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة، وأن يشرف في الجريمة الرمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(مواقفة) .

**الرُّبْع - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .**

ويؤخذ الرأي بالتناء بالاسم على مشروع هذا القانون في هذه الجلسة مع مشروعات القوانين الأخرى .

(١) يراجع الحق رقم ١٧٨

(۳) نص الكتاب :

”حضرة صاحب العادة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التفضل باستدانة هيئة المجلس القومي لحقوق الإنسان صاحب القدره عمود كرامه بك المير العام لحفلة الأملوك الأميرة جلست المجلس أثناء نظرتهم لجنة المالية من مشروع قانون بالتنازل بالمان من قلعة أرض من أملاك الدولة بالإسكندرية إلى جمعية المروسة الإسلامية بالإسكندرية .

وَقَضُوا أَسَدًا لَكُمْ يَهْدِي إِلَى الْإِحْتِرَامِ مَا





( أخذ رأى على مشروعات القوانين المذكورة دفعة واحدة بالنسبة بالاسم ، فكانت النتيجة الموافقة عليها بإجماع الحاضرين وعددهم ٨٦ )  
عضوا ، ما عدا مشروع قانون بوضع قواعد نكل رجال القضاء وأعضاء النيابة من المصريين في المحاكم المختلطة إلى المحاكم الوطنية وتحديد أقدميتهم فقد وافق عليه المجلس بأغلبية ٨٠ صوتاً ، ولم يوافق عليه ستة من حضرات الأعضاء وهم حضرات الشيخ المحترمين — أحمد علي حلوب بك ، عبدالرحمن الراعي بك ، عبد الوهاب طلعت باشا ، فريد أبو شادي بك ، الأستاذ جمال الدين الشريف ، محمود فؤاد بك ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مشروعات القوانين السابقة .

٢ — مشروع قانون بإضافة عبارة إلى الفقرة ٢٢٢ من المادة الثانية من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين .

٣ — مشروع قانون بوضع قواعد نكل رجال القضاء وأعضاء النيابة من المصريين في المحاكم المختلطة إلى المحاكم الوطنية وتحديد أقدميتهم .

٤ — مشروع قانون بتعديل المواد ٣ و ٥ و ٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٣ باستقلال القضاء .

٥ — مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٧١,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المعارف العمومية للسنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ لشراء أراض لبعض معاهد التمام .

٦ — مشروع قانون بالتنازل بالمجان عن قطعة أرض من أملاك الدولة بالإسكندرية بلعنة المؤسسة الإسلامية بالإسكندرية .

#### (١) أسماء حضرات الأعضاء الحاضرين :

الدكتور إبراهيم بيومي مذكور ، إبراهيم زكي ، إبراهيم عبد الحامد باشا ، أحمد إبراهيم الطاهري ، الأستاذ أحمد أبو الفتح ، الأستاذ أحمد جزء ، الأستاذ أحمد حنق أبو الفضل ، الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك ، أحمد عبد الشفار باشا ، أحمد عبد بك ، أحمد علي باشا ، أحمد علي طوبوك بك ، أحمد هسي حسين باشا ، أحمد قرشي باشا ، أحمد فرنز بك ، أحمد طلق السيد باشا ، أحمد حمام حسين بك ، السيد أحمد أياض ، أمين أحمد سيد .

مرفق حوس باشا .

الأستاذ جلال عبد الحيد أياض ، جمال الدين حنق أياض بك .

حافظ رمضان باشا ، الأستاذ حسن حسن عبد الله ، حسن حسن عزام بك ، حسن عبد الزكل ، أفراد حسن عبد الرحاب باشا ، حسن مظلوم باشا ، حسين مصطفى حوز بك ، حسين سري باشا ، حسين صانق باشا ، حسين هسي بك .

خليل ثابت بك .

رياض عبد البرز سبب الشريك ، وأهب استكرهك ، وشوان محفوظ باشا .

الدكتور ذكي ميخائيل بشارة .

الدكتور سليمان حمزي باشا ، سليمان مصطفى خليل ، عبد القوي .

علاء السيد سليم باشا .

صالح وعبد باشا .

طراف علي باشا .

عاس أبو حسن باشا ، عبد الرحمن الراعي بك ، الأستاذ عبد الرحمن ربحان نور ، عبد الرحمن قوح ، عبد السوا حسن عمران ، عبد السلام محمود بك ، الأستاذ عبد القادر عبد العزيز إجمال ، عبد القوي أحمد باشا ، الشيخ عبد الله حمزة الأثر ، عبد الحليم إسماعيل زعزوع ، عبد الحليم واكد بك ، السيد عبد الحميد الزمالي ، عبد الوهاب طلعت باشا ، علي عبد البراني باشا ، علي عبد الرزاق باشا ، علي عبد الحامد باشا .

فريد أبو شادي بك .

الأستاذ كامل إسحق أياض ، جمال الدين الشريف .

الشيخ عبد إبراهيم عبد الله بري ، عبد القوي القادر ، عبد أمين يوسف بك ، عبد آمي باشا ، عبد حسن الشامي باشا ، عبد علي هسي باشا ، القوي عبد حيد باشا ، عبد وشوان بك ، عبد زائد جلال ، عبد زكي علي باشا ، عبد حمدي إسماعيل حمزة باشا ، عبد صلي لاناظريك ، عبد طري الجزاويك ، محمد هسي القيسوي بك ، الأستاذ عبد عبد الزكل ، محمود أحمد حنق بك ، محمود حمزة بك ، محمود شعري باشا ، محمود نائب باشا ، محمود فؤاد بك ، الأستاذ مصطفى نصرت ، موسى سبب الشريك .

الدكتور نجيب استكرهك باشا .

سبب الشريك باشا .

(٦) اختصاصات مجلس الإدارة أو الهيئة التنفيذية والمضروب للإدارة أو المدير المعين لها .

(٧) اختصاصات الجمعية العمومية والقواعد المتعلقة بسير العمل فيها .

(٨) موارد النادي وكيفية استغلالها أو التصرف فيها ومراقبة صرفها .

(٩) القواعد المتعلقة بإسلاك الحسابات ووضع الميزانية والحساب الختامي وإقرارها .

(١٠) الاجراءات الواجب اتخاذها لتعديل لائحة النظام الأساسي أو لحل النادي .

(١١) الوجوه التي تتفق فيها أموال النادي في حالة حله .

#### ( المادة الرابعة )

على رئيس النادي أو من يقوم مقامه إبلاغ المحافظ أو المدير كل تعديل يطرأ على هيئة الادارية أو في لائحة نظامه الأساسي في خلال ثلاثين يوما من إجراء هذا التعديل .

#### ( المادة الخامسة )

يجوز فتح النادي أو نقله بعد اعضاء الثلاثين يوما المشار اليها في المادة الأولى مالم يعلن المحافظ أو المدير خلال هذه المدة معارضته في ذلك بكتاب موسى عليه ، وهذا مع عدم الاختلال بما جاء في الفقرة الثانية من المادة المذكورة .

وعبب أن تكون المعارضة مسببة ومستندة إلى أحد الأسباب الواردة في المادة السادسة .

وكل إبلاغ عن فتح ناد أو نقله لا يعمل به في خلال ستة أشهر من اعضاء أجل المعارضة يعتبر كأن لم يكن .

#### ( المادة السادسة )

يكون لحافظ أو المدير حق المعارضة في فتح النادي أو نقله استنادا إلى أحد الأسباب الآتية :

١ - عدم صلاحية المحل من الناحية الصحية أو الاجتماعية .

٢ - مخالفة لائحة النظام الأساسي للنادي للقانون أو للنظام العام أو للأداب .

٣ - أن يكون من بين أعضاء النادي المؤسسين أشخاص لا يجوز أن يكونوا أعضاء بالتطبيق لحكم المادة الثامنة .

•••

#### مشروع قانون

بشأن الأندية ، كما أقره مجلس الشيوخ

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

#### ( المادة الأولى )

لا يجوز فتح ناد أو نقله من مكان إلى آخر إلا بعد إبلاغ المحافظة أو المديرية وذلك بكتاب موسى عليه قبل فتح النادي أو نقله بثلاثين يوما على الأقل .

فإذا كان النادي المطلوب فتحه أو نقله سبق الحكم بإغلاقه بالتطبيق لأحكام هذا القانون أو أى قانون آخر وجب الحصول على ترخيص سابق من المحافظة أو المديرية قبل الفتح أو النقل .

#### ( المادة الثانية )

يجب أن يقدم الإبلاغ المنصوص عليه في المادة السابقة إلى المحافظ أو المدير على النموذج الذي يوضع لهذا الغرض موقعا من أعضاء الهيئة التأسيسية للنادي أو من رئيس النادي وسكرته وأمين صندوقه .

ويصحح الإبلاغ ثلاث نسخ من لائحة النظام الأساسي للنادي وبيان أسماء أعضائه المؤسسين وآثر بأعضاء مجلس الإدارة أو الهيئة التنفيذية .

#### ( المادة الثالثة )

يجب أن تتضمن لائحة النظام الأساسي للنادي ما يأتي :

( ١ ) اسم النادي ومقره .

( ٢ ) أسماء الأعضاء المؤسسين وألقابهم وجنسيتهم ومهنتهم ومحل إقامتهم .

( ٣ ) الأغراض التي أنشئ من أجلها .

( ٤ ) شروط العضوية واشترآكات الأعضاء وطرق إسقاط عضويتهم .

( ٥ ) طريقة انتخاب أو تعيين مجلس الإدارة أو الهيئة التنفيذية التي تمثل النادي .

٤ - عدم استيفاء الإبلاغ للشروط المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة .

٥ - أن يكون النادي قد أنشئ بقصد إحياء ناد آخر سبق لإخلاقه أو بقصد اتخاذه متاراً لذلك .

### ( المادة السابعة )

يكون لكل ناد مجلس إدارة يختار من بين أعضائه ويكون مسؤولاً أمامهم من تصرفاته المالية والإدارية .

ويختار مجلس الإدارة من بين أعضائه عضواً مندوباً للإدارة يكون مسئولاً عن تنفيذ أحكام هذا القانون وتبلغ المحافظة أو المديرية هذا الاختيار مع إقرار من المصو المختار بقبول المهمة . كما يجوز للمجلس أن يمين مديراً مسئولاً من غير أعضاء النادي .

ويجب أن يرعى عند انتخاب مجالس الإدارة للأندية التي يشترك في عضويتها مصريون وأجانب أن تكون نسبة عدد الأعضاء المصريين في مجلس الإدارة مماثلة على الأقل لنسبتهم إلى مجموع أعضاء المشتركين .

### ( المادة الثامنة )

يعد لكل ناد سجل عنوم بمجان المحافظة أو المديرية على كل صفحة من صفحاته يفيد فيه أسماء الأعضاء ومجال إقامتهم وتاريخ انضمامهم بعضوية النادي وقيمة الاشتراك وتاريخ أداء الاشتراكات وأرقام الإيصالات المثبتة للأداء .

ويجب أن يكون لكل عضو مشترك صورة فوتوغرافية مخفوفة في إدارة النادي .

### ( المادة التاسعة )

لا يجوز للأشخاص الآتي ذكرهم أن يكونوا أعضاء بالأندية :

١ - المحكوم عليهم بغرامة جناية أو بقوية جناية في جريمة سرقة أو اختلاس أموال عامة أو إخفاء أشياء مسروقة أو تزوير أو استهلاك أوراق مزورة أو نصب أو خيانة أمانة أو تقالس بالندليس أو إغواء مجرمين أو هتك عرض أو فعل فاضح أو تعريض القصر على الفجور والنسق أو إدارة محل للقمار أو إدارة بيوت للدعارة السرية أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في قانون المخدرات ، وذلك ما لم يعد اعتبارهم .

٢ - الأشخاص الذين كانوا يستولون أو يدبرون محال محمية أو محال للأمن وحكم عليهم بإغلاقها لأسباب تحصل بالآداب إذا لم يقض على اقتضاء العقوبة المحكوم بها خمس سنوات .

### ( المادة العاشرة )

لا يجوز لب القمار في الأندية إلا بترخيص خاص من وزارة الداخلية ويحدد هذا الترخيص شروطاً وتعين في الرخصة أنواع الألعاب القمار التي يسمح بعبها في النادي .

ولوزير الداخلية أن يمين بقرارات يصدرها الألعاب التي تعتبر من ألعاب القمار والتي لا يجوز مزاولتها إلا بترخيص .

### ( المادة الحادية عشرة )

لا يجوز الترخيص في لعب القمار للأندية الملحقة بالجمعيات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية أو التابعة لقطاعات البعث أو الخاصة بمساعدة التعليم وطلابها .

### ( المادة الثانية عشرة )

لا يجوز للأندية المرخص لها في لعب القمار أن تسمح لغير الأعضاء الذين أمضوا في عضوية النادي ستة أشهر على الأقل ولا للقصر أو للصغير منهم بالاشتراك في ألعاب القمار .

### ( المادة الثالثة عشرة )

لا يجوز تقديم مشروعات روجية أو عمرة في النوادي بغیر الحصول على ترخيص في ذلك من وزارة الداخلية ، وهذه الوزارة الحق في منح هذا الترخيص أو رفضه أو تعديده مدته أو تقييده بأي شرط تراه لازماً .

ولا يجوز تقديم المشروعات المذكورة للقصر أو للصغير عليهم أو لمن هم في حالة سكرين .

كما لا يجوز استخدام النساء في تقديم هذه المشروعات .

### ( المادة الرابعة عشرة )

لا يجوز في المدن فتح الأندية قبل الساعة السادسة صباحاً وبعد منتصف الليل من ١٥ أكتوبر إلى ١٤ أبريل ولا قبل الساعة الخامسة صباحاً وبعد الساعة الواحدة صباحاً من ١٥ أبريل إلى ١٤ أكتوبر ، أما في القرى فيكون مباح إغلاقها في المدة الأولى في الساعة الخامسة مساءً وفي المدة الثانية من الساعة العاشرة مساءً .

ويجوز المحافظ أو المدير بقرار يصدره في المناسبات التي يراها أن يمد هذه الموايد في ناد أو أكثر ، كما يجوز له بعد موافقة وزير الداخلية أن يعطى رخصاً خاصة لبعض الأندية لتبقى مفتوحة بعد الموايد المقررة .

ويعزله في القرى أن يقصر للموايد المقررة .

## (المادة الثانية والعشرون)

كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالمجلس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بأحدى العقوبتين .

ويكون عضو مجلس الإدارة المنتخب لإدارته أو مديره المعين مسؤولاً عن كل مخالفة لأحكام هذا القانون .

ويكون مسؤولاً كذلك كل من خالف من الأشخاص التابعين للنادي أحكام المواد من العاشرة إلى الثالثة عشرة .

ويجوز بإغلاق النادي عند مخالفة المادة الأولى أو إذا كانت البيانات المشار إليها في المادتين الثانية والثالثة كاذبة .

كما يحكم بالإغلاق ومصادرة الأدوات والنفود وغيرها من الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة عند مخالفة المادة العاشرة .

ويحكم كذلك بإغلاق النادي عند مخالفة المادة العشرين .

ويجوز الإغلاق مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر عند مخالفة أى حكم آخر من أحكام القانون . وفي حالة البود يحكم بالإغلاق نهائياً .

وكل فذك مع عدم الإخلال بالعقوبة الأشد التي يقضي بها قانون آخر .

## (المادة الثالثة والعشرون)

يتولى إتيان الجرائم التي تقع مخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنقذة له رجال الضبط القضائي ومفتش وزارة الشؤون الاجتماعية الذين يخصصون لهذا الغرض بقرار يصدر من وزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير الداخلية .

وفي حالة مخالفة أحكام المواد ١٠ و ١٢ و ١٣ يجوز للنيابة العامة أن تقدم للقاضي الجزئي في خلال أربع وعشرين ساعة بطلب إغلاق النادي كإجراء احتفظي لحين الفصل في القضية نهائياً من غير إخلال بالمادة الجنائية .

## (المادة الرابعة والعشرون)

على وزراء الداخلية والشؤون الاجتماعية والعدل كل منهم فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويصدر به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ولوزير الداخلية والشؤون الاجتماعية أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .

أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة ، وأن ينشر بالجريدة الرسمية وأن يتخذ كقانون من قوانين الدولة .

## (المادة الخامسة عشرة)

لا يجوز أن يكون من بين أعضاء الأندية المرخص لها في لعب التنزل أو في تقديم مشروبات روحية أو خمرية موظفوها أو من يتناولون منها أجراً أو مكافأة .

## (المادة السادسة عشرة)

يكون لكل ناد سجلات غنوية بنظام المحافظة أو للمديرية على كل صفحة من صفحاتها قيد إيراداته ومصروفاته .

## (المادة السابعة عشرة)

يفرض وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الشؤون الاجتماعية على الأندية التي يرخص لها في لعب القمار رقماً سنوياً يتناسب وإيرادات كل ناد من اللعب بحيث لا يتجاوز الرسم نصف هذه الإيرادات . وتخصص حصيلة هذا الرسم للجوء التي يبينها وزير الشؤون الاجتماعية .

## (المادة الثامنة عشرة)

يعد كل ناد سجلاً خاصاً تخيد فيه أسماء الزائرين .

## (المادة التاسعة عشرة)

يجوز للنادي بموافقة وزارة الشؤون الاجتماعية قبول الرصايا والمبات والتبرعات بشرط ألا تكون معينة بقبول تنافى الأعراس التي أنشأه النادي من أجلها .

ولوزارة الشؤون الاجتماعية حق الإشراف المالي على هذه الأندية لتتأكد من أن أموالها تصرف في الأعراس التي أنشئت من أجلها .

## (المادة العشرون)

لا يجوز لأى ناد أن يسب أو يشتم أو يشتمك أو ينضم إلى جمعية أو هيئة أو ناد مقره خارج المملكة المصرية قبل الحصول على ترخيص في ذلك من وزارة الشؤون الاجتماعية والداخلية .

وكذلك لا يجوز لأى ناد قبل الحصول على ترخيص من الوزارتين المذكورتين أن يتسلم أو يحصل مباشرة أو بواسطة أو بأية طريقة كانت على نقد أو منافع من أى نوع من شخص أو جمعية أو هيئة أو ناد في خارج المملكة المصرية .

## (المادة الحادية والعشرون)

تسرى أحكام هذا القانون على الأندية القائمة عند العمل به وعليها أن تقدم بإبلاغ أو بطلب الترخيص المنصوص عليها في هذا القانون خلال شهرين من تاريخ العمل به .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن ينتقل القاضي أو رئيس النيابة في المحاكم المختصة إلى القضاء الوطني في درجة أقل من وكيل محكمة أو ما يعادلها، على ألا يبقى إلى درجة رئيس محكمة إلا بعد مدة اثنتي عشرة سنة المتخصص فيها في الفقرة السابقة.

مادة ٣ - تراعى القواعد الآتية في نقل وكلاء النائب العام ومساعدى النيابة في المحاكم المختصة إلى النيابة الوطنية في تحديد أقدميتهم.

يعتبر مساعداً للنيابة في المحاكم المختصة كأنهم كانوا في وظائف وكلاء نيابة من الدرجة الثالثة في المحاكم الوطنية من تاريخ تعيينهم، وتل أقدميتهم زملاءهم في المحاكم الوطنية الذين عينوا معهم في ذلك التاريخ في هذه الوظيفة.

ويعتبر وكلاء النائب العام من الدرجة الثانية في المحاكم المختصة كأنهم كانوا في وظائف وكلاء النائب العام من الدرجة الثانية في المحاكم الوطنية من تاريخ تعيينهم. ومع ذلك إذا كان قد مضى على تخرجهم تسع سنوات فإنهم يعتبرون كوكلاء نيابة من الدرجة الأولى وتل أقدميتهم زملاءهم في المحاكم الوطنية الذين عينوا في هذه الوظيفة من تاريخ بلوغ مدة تخرجهم تسع سنوات.

ويعتبر وكلاء النائب العام من الدرجة الأولى في المحاكم المختصة كأنهم كانوا في وظائف وكلاء النائب العام من الدرجة الأولى في المحاكم الوطنية من تاريخ تعيينهم. ومع ذلك إذا كان قد مضى على تخرجهم خمس عشرة سنة اعتبرت أقدميتهم مع زملائهم من وكلاء النائب العام من الدرجة الأولى المختارة الذين عينوا في هذه الوظيفة في تاريخ بلوغ مدة تخرجهم خمس عشرة سنة.

مادة ٤ - يشترط تطبيق أحكام المواد السابقة ألا تزيد من المستشارين ورجال القضاء وأعضاء النيابة في المحاكم المختصة على السنين.

مادة ٥ - إذا كان المرتب الذى يتقاضاه أحد رجال القضاء أو النيابة في المحاكم المختصة يزيد على أقصى مربوط الوظيفة التى تقل إليها احتفظ له بهذا المرتب بصفة شخصية، أما إذا نقص عنه فيمنع مرتب الوظيفة التى ينتقل إليها.

مادة ٦ - يخفى من شرط الحصول على إجازة المعاملة للمستشارين والقضاة وأعضاء النيابة عند نقلهم إلى القضاء الوطنى.

مادة ٧ - لا تسرى أحكام القوانين الأخرى التى تتناول مع أحكام هذا القانون عند تطبيقه.

مادة ٨ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون، وله إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه.

أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة، وأن يشترط الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

## مشروع قانون

بوضع قواعد نقل رجال القضاء وأعضاء النيابة المصريين في المحاكم المختصة عند نهاية فترة الانتقال إلى المحاكم الوطنية وتحديد أقدميتهم، كما أتته مجلس الشيوخ

نحن فاروق الأول ملك مصر

فرد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

مادة ١ - ينتقل مستشارو محكمة الاستئناف المختصة المصريين والمحامى العام الأول عند نهاية فترة الانتقال إلى محاكم الاستئناف الوطنية بمرتباتهم التى يتقاضونها وتعتبر أقدميتهم بالنسبة إلى زملائهم في محاكم الاستئناف الوطنية من تاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم في وظائفهم.

ومع ذلك إذا كان أحدهم قد سبق أن شغل وظيفة عام عام أول أو مستشار ملكى اعتبرت أقدميته من تاريخ تسميته في هذه الوظيفة.

ولذا كان تحيين المستشار أو المحامى العام الأول في المحاكم المختصة من نفس التاريخ الذى من فيه مستشار أو عام عام في المحاكم الوطنية اعتبرت أقدمية المستشار أو المحامى العام الأول في المحاكم المختصة تأليه لأقدمية ذلك المستشار أو المحامى العام

مادة ٢ - ينتقل القضاة ورؤساء النيابة في المحاكم المختصة من لم خدمة سابقة في القضاء الوطنى إلى مثل وظائف زملائهم فيه، ويكون في الأقدمية من كان سابقا عليهم من زملائهم حين نقلهم إلى القضاء المختلط. فإذا كان قل القاضي أو رئيس النيابة تطبيقا للقاعدة المتقدمة إلى وظيفة مستشار في المحاكم الوطنية أو ما يعادلها فإنه على في الأقدمية جميع مستشارى محاكم الاستئناف الوطنية أو من ياتلهم الميعين قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩، كما أنه لا يسبق في الأقدمية مستشارى محكمة الاستئناف المختصة والمحامى العام الأول فيها المعلنين إلى محاكم الاستئناف الوطنية.

أما القضاة ورؤساء النيابة الذين لم تكن لهم خدمة سابقة في القضاء الوطنى فيعملون إلى القضاء الوطنى في الدرجة والأقدمية المناسبة لمراتهم بحسب القواعد المتخصص عليها في القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٣ باستئصال القضاء المعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٨ مع مراعاة ما يأتى:

(أ) فيمن ينتقل إلى وظيفة مستشار أو ما يعادلها أن يكون قد قضى حشرين سنة على الأقل في الاشتغال بعمل قانونى.

(ب) فيمن ينتقل إلى وظيفة رئيس محكمة أو ما يعادلها أن يكون قد قضى ثمانى عشرة سنة على الأقل في الاشتغال بعمل قانونى.

(ب) المحامون من الدرجة الأولى المتأهلة لإدارة قضايا الحكومة والمتدربون من الدرجة الأولى بمجلس الدولة .

(ج) المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف مدة تسع سنوات متوالية .

(د) الأساتذة المساعدون بولايات الحقوق والأساتذة المساعدون في علم القانون بولايات التجارة بالجامعات المصرية وبكلية البوليس والمحامون من الدرجة الأولى المتأهلة بقسم قضايا وزارة الأوقاف العمومية وقسم قضايا الخاصة والأوقاف الملكية والمشتغلون بعمل يعتبر مبرسوم بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى نظرا لعمل إدارة قضايا الحكومة متى أمضوا أربع عشرة سنة متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة للدرجة قاض من الدرجة الأولى .

ثانيا - في وظائف وكلاء المحاكم الابتدائية :

(١) وكلاء المحاكم الابتدائية السابقون ومن سبق أن شغل وظيفة مماثلة بمقتضى القانون .

(ب) النواب من الدرجة الأولى والثانية بإدارة قضايا الحكومة ومجلس الدولة وقسم قضايا وزارة الأوقاف العمومية .

(ج) المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف مدة اثني عشرة سنة متوالية .

(د) أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بولايات التجارة بالجامعات المصرية .

(هـ) المشتغلون بعمل يعتبر مبرسوم بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى نظرا لعمل إدارة قضايا الحكومة متى أمضوا ست عشرة سنة متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة للدرجة وكيل محكمة ابتدائية :

ثالثا - في وظائف رؤساء المحاكم الابتدائية

(١) رؤساء المحاكم الابتدائية السابقون ومن سبق أن شغل وظيفة مماثلة بمقتضى القانون .

(ب) النواب الأول بإدارة قضايا الحكومة ومجلس الدولة وقسم قضايا وزارة الأوقاف العمومية .

(ج) المحامون الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض والإبرام مدة ثلاث سنوات متوالية .

## مشروع قانون

بتعديل المواد ٣ و ٥ و ٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ باستقلال القضاء ، كما أقره مجلس الشيوخ

## نحن فاروق الأول ملك مصر

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الاتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

## ( المادة الأولى )

تعدل المواد ٣ و ٥ و ٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ باستقلال القضاء على الوجه الآتي :

مادة ٣ - يمين قضاة الدرجة الثانية من الهيئات الآتية :

(١) وكلاء النائب العام من الدرجة الأولى .

(ب) وكلاء النائب العام من الدرجة الثانية الذين شغلوا هذه الوظيفة مدة سنتين متوالتين أو أمضوا في وظائف النيابة تسع سنوات متوالية .

(ج) المحامين من الدرجة الأولى بإدارة قضايا الحكومة والمتدربين من الدرجة الثانية بمجلس الدولة .

(د) المحامين الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية .

(هـ) أعضاء هيئة التدريس بولايات الحقوق وأعضاء هيئة تدريس القانون بولايات التجارة بالجامعات المصرية وبكلية البوليس والمحاميين بقسم قضايا وزارة الأوقاف العمومية وقسم قضايا الخاصة والأوقاف الملكية والمشتغلين بعمل يعتبر مبرسوم بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى نظرا لعمل إدارة قضايا الحكومة متى أمضوا تسع سنوات متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة للدرجة قاض من الدرجة الثانية .

مادة ٥ - متى توافرت الشروط الأخرى المهيئة في هذا القانون جاز أن يمين رأسا :

أولا - في وظائف قضاة من الدرجة الأولى .

(١) قضاة الدرجة الأولى السابقون ومن سبق أن شغل وظيفة مماثلة بمقتضى القانون .

إدارة الحاكم أو مدير عام إدارة التشريع أو مستشار ملكي بإدارة قضايا الحكومة أو مستشار مجلس الدولة .

(ج) أن يكون من أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بكليات التجارة بالجامعات المصرية العاملين والسابقين الذين مضى على تخرجهم عشرين سنة وعلى حصولهم على درجة أستاذ ثمانى سنوات .

(د) أن يكون من المحامين الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض والإيرام مدة ثمانى سنوات متوالية .

### (المادة الثانية)

على وزير العدل تنفيذ هذا القانون، ويصلح به من تلويح نشره في الجريدة الرسمية .

وأمر بأن يبعث هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

### ١٨ - مشروع ميزانية الدولة

لغة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ (المصروفات) - تقرير لجنة المالية (١)

### قسم ٦ "وزارة المالية - إقرار"

القدوة حرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مذكور

الرئيس - تمت (٢) وزارة المالية حضرة صاحب الصفة الدكتور عبد الحكيم الرفاعي بك وكيل الوزارة لحضور جلسة المجلس أثناء نظر مشروع ميزانية وزارة المالية .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

(حضر حضرة) .

(د) أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بكليات التجارة بالجامعات المصرية متى شغلوا كراسيهم مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

(هـ) المشتغلون بعمل يختبر بمرسوم بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى نظرا لعمل إدارة قضايا الحكومة متى مضوا ثمانى عشرة سنة متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة لدرجة رئيس محكمة ابتدائية .

ومع ذلك لا يجوز أن يمين في وظيفة رئيس محكمة القاهرة الابتدائية أو رئيس محكمة الاسكندرية الابتدائية إلا من يجوز تعيينه في وظيفة مستشار بحاكم الاستئناف .

وأبعا - في وظائف المستشارين بحاكم الاستئناف :

(١) مستشارو حاكم الاستئناف السابقون ومن سبق أن شغل وظيفة مماثلة بمقتضى القانون .

(ب) المستشارون المكيون والمستشارون المكيون المساعدون بإدارة قضايا الحكومة ومجلس الدولة ومدير عام قسم قضايا وزارة الأوقاف العمومية بشرط أن يكون في درجة مستشار ملكي .

(ج) المحامون الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض والإيرام مدة خمس سنوات متوالية .

(د) أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بكليات التجارة بالجامعات المصرية متى شغلوا كراسيهم مدة لا تقل عن خمس سنوات .

مادة ٦ - يشترط فيمن يمين مستشارا بمحكمة النقض والإيرام أن يتوافر فيه أحد الشروط الآتية :

(١) أن يكون قد شغل وظيفة مستشار بأحدى حكاهم الاستئناف .

(ب) أن يكون قد شغل وظيفة محام عام أو رئيس محكمة القاهرة الابتدائية أو رئيس محكمة الاسكندرية الابتدائية أو مدير عام

(١) راجع للمقرر رقم ١٦٥

(٢) نص الكتاب :

حضرة صاحب الصفة رئيس مجلس الشيوخ

أدبر الفضل باستئذان مع المجلس المؤرخ في حضور حضرة صاحب الصفة الدكتور عبد الحكيم الرفاعي بك وكيل الوزارة جلسات المجلس أثناء طرح تقرير لجنة المالية من مشروع ميزانية

وزارة المالية لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

وقضوا سادسكم بخير لائق الاستمرار

وزارة المالية

٦ يومية سنة ١٩٤٩

"صحة نص"



**القرار -** من أمم ما يفت النظر في مشروع ميزانية وزارة المالية  
الاحتياجات الخاصة بإنشاء ديوان الموظفين والمشات . وقد أنشئ هذا  
الديوان تحقيقاً لرغبة إبتدأ بلتكم المالية ، وهي تحب بهذا الديوان .  
ولكن لجنة الشؤون المالية مجلس النواب رأيت أن يسبق عمل الديوان  
أو يشترطه على الأقل لجنة تضم رجال الحكومة ورجال الأعمال والبرلمانيين  
وذلك بمرسوم يحدد مهمتها وأجلها ، لتقوم بإرجاع نظام العمل في كل  
وزارة ومصلحة .

وبناء على ذلك ، استبعدت تلك اللجنة احتياج ديوان الموظفين مؤقتاً .  
وعر موافقة بلتكم المالية على الاستبعاد ، فإنها طالب بتأليف اللجنة  
المقترحة في أقرب فرصة .

**مقرر الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي -** أرجو معالي وزير المالية ،  
وقد فرس هذا القرار ، أن يحمل على غيه بأن يزود هذه المصلحة ليرى  
بينه ويقف بنفسه على سير العمل هناك .

**مقرر صاحب المعالي -** منى بك (وزير المالية) - سأذهب  
إن شاء الله لزيارة هذه المصلحة .

**مقرر -** لقد وعد معالي الوزير بأنه يزود مصلحة الجمارك ، كما يريد  
حضره الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي .

**مقرر الشيخ المحترم عبد الوهاب طهعت باشا -** أرجو أن أسمع أيضاً  
من حضره مقرر اللجنة أو من معالي وزير المالية عما اقترحه اللجنة من  
تشكيل هيئة برلمانية حكومية ، لدراسة ومراجعة نظام العمل في كل وزارة  
ومصلحة ، بعد أن أرى إنشاء ديوان الموظفين ، حتى ينظر في أمر هذه  
اللجنة المطلوب تشكيلها .

**مقرر الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي -** لقد حدث هذا التنفيذ  
الذي أشرت إليه نتيجة لخروج كثير من الموظفين المصريين الفتيين .

**القرار -** هذه المسألة نتيجة اتفاق بين الجانبين ، وقد عرض موضوعها  
على لجنة المالية بمجلس النواب ، كما عرض على بلتكم المالية . فصرح  
مستوب وزارة المالية بأن الوزارة ستبدأ بتشكيل هذه اللجنة البرلمانية  
الحكومية التي تمهد لإنشاء هذا الديوان . وما جاء في تقرير اللجنة عن هذا  
الموضوع هو تسجيل لهذا الاتفاق ، ويسرى أن يسجل أيضاً في المظبطة .

**القرار -** أرجو أن يبين حضره الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي  
ما ذكره عن التخفيض الذي أشار إليه ، فإن هناك زيادات في هذه  
المصلحة لا شك فيها . ولست أدري علام تنصب هذه الملاحظة من حيث  
الأرقام ، إذ إن هناك دوجات منشأة في مصلحة الجمارك ودوجات  
سرفع .

**مقرر الشيخ المحترم عبد الوهاب طهعت باشا -** هل يسمح معالي وزير  
المالية بإبداء رأيه في هذا الموضوع ؟

**مقرر الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي -** هناك تخفيض في هذا الباب  
يبلغ نحو ٩٠ ألف جنيه ، وهذا معناه أن كثيراً من الفتيين قد تركوا  
وظائفهم .

**مقرر صاحب المعالي حسين فهمي بك (وزير المالية) -** أنا موافق  
على ما ذكره حضره المقرر .

**القرار -** أرجو مرة أخرى أن يرجع حضره الشيخ المحترم إلى تفاصيل  
للزيادة ، إذ إن التخفيض الذي أشار إليه صوري لا يقصد به المساهمت  
القطعية . والحقيقة أن في هذا الباب زيادة ، وليس فيه تخفيض .

**مقرر الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي -** يوجد في الباب الأول  
من ميزانية مصلحة الجمارك تخفيض ، ولئن جاز التخفيض في مصلحة من  
المصالح ، فإنه لا يجوز مطلقاً في مصلحة الجمارك وهي تمد الحكومة بمبالغ  
طائلة تدخل ضمن إيرادات الدولة .

**مقرر الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم زكي -** كل ما أرجوه هو أن يولى  
وزير المالية عنايته لهذا الموضوع .

لقد كنت يوم الخميس الماضي في مصلحة الجمارك . فرأيت عجبا . رأيت  
الجمهور مندهما على الأيدي العاملة هناك . وبالرغم من نشاط هذه الأيدي  
العاملة وما تبذلها من جهود ، فإن أصحابها لا يستطيعون إنجاز العمل ،  
لأنه متاكم رغم أنه دقيق ولفى ويحتاج إلى زيادة الأيدي العاملة . وأضرب  
لك مثلاً بسيطاً ...

**مقرر الشيخ المحترم عبد الوهاب طهعت باشا -** ورد في الباب الثالث  
" أعمال جديدة " من فرع ٦ " مصلحة الأملاك الأميرية " مبلغ  
١٦٠,٤١٠ جنيهات لمصروفات صيانة الأراضي المستصلحة ، وبلغ  
٢٣٠,٠٠٠ جنيهات لمواصلة عملية إصلاح أراض بورل على جديدة ، مع  
رغم التعديرات التي تكافئ هذه المبلغات من ١٢٨,٧٠٠ جنيه إلى ٥٨٣,٧٠٠ جنيه  
بسبب زيادة المساحة المنتظر إصلاحها بمقدار ٧,٨٥٠ فداناً .

ولتحكم المالية فيما يتعلق بالميزانية تسليم به لضرورة العمل ، وإن كانت  
تطالب دائما بأن يحى هذا من طريقه المادى الذى أشارت إليه من قبل .

أما فيما يتعلق برفع وظيفة مدير عام المطبعة من درجة مدير عام "ب" إلى  
درجة مدير عام "أ" ، فإنها لا تقرر فى إدارة لا تتطلب رياستها وظيفة  
فى درجة مدير عام "أ" ، خصوصا والمقترح درجة شخصية لا يستفيد منها  
شافل الوظيفة الحالى .

وإذن لا يستبدل شىء نظير هذا الرفع من المنظور عدم صرفه .

فلذا وافق المجلس على رأى اللجنة ، وجب إعادة مشروع ميزانية هذه  
الوزارة إلى مجلس النواب للاتفاق على التفاصيل ، حتى لا يكون هناك  
فارق بين ما أقره المجلس .

فهل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — إذن يؤخذ رأى على الأرقام حيث وافقت عليها اللجنة  
كما أقرها مجلس النواب .

رفع ١ "الدويان العام"

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول  
"ماحيات وأجور ومهمات" وقدره ٥٠١,٣٨٠ جنيها ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥٠١,٣٨٠ جنيها المقدر  
للباب الأول "ماحيات وأجور ومهمات" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثانى "مصرفات  
عامة" وقدره ٩٣٥,٤٥٠ جنيها ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٩٣٥,٤٥٠ جنيها المقدر  
للباب الثانى "مصرفات عامة" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة"  
وقدره ٣٤,٠٠٠ جنيها ؟

( موافقة ) .

فهل يرى معالى الوزير أن من مصلحة الخزانة أن تتولى الشركات —  
من طريق المناقصة — إصلاح هذه الأراضى ، بدلا من أن تقوم الحكومة  
بهذا الإصلاح ؟

**القرار** — هناك قانون خاص يبيع أراضى الحكومة ، وهو الذى يحدد ذلك .

**فقرة الشيخ المرحوم عبد الوهاب طه** باشا — أرجو أن أوزر بكلمة  
فى هذا الموضوع من معالى وزير المالية .

**فقرة الشيخ المرحوم عبد القوي أحمد** باشا — المسألة التى أثارها حضرة  
الشيخ المرحوم لاتصل بأرقام الميزانية ، وإنما تتعلق بالسياسة العامة . وكان  
الواجب إبداها عند مناقشة هذه السياسة ، وليس عليها الآن .

**فقرة الشيخ المرحوم أبو سنار السيد أحمد** أباط — تاريخ إصلاح  
الأراضى فى مصلحة الأملاك يدل دلالة واضحة على أن الفندان الذى تستصلحه  
مصلحة الأملاك يتكلف أقل مما تتكلفه الشركة التى تقوم بهذا  
الاستصلاح ...

**الرئيس** — نحن الآن فى صدد أخذ رأى على أرقام الميزانية ، وليس  
هنا محل بحث أو إبدا رأى فى السياسة العامة . وهذه المسائل التى عرضتم  
لها الآن كان على مناقشتها عند عرض السياسة العامة ، أو تقدم أسئلة  
خاصة بها . وأنا أعلم أن يقال : "يرفع رقم كذا أو يزيد رقم كذا" ،  
ويقتصر الأمر على ذلك .

**فقرة الشيخ المرحوم عبد الوهاب طه** باشا — عند نظر الميزانية نتيج  
اللائحة الداخلية أن أسأل الأسئلة التى نحن فى مناسبة الموضوع المطروح  
للمناقشة .

**الرئيس** — جرت عقايد هذا المجلس المقرر على أن المناقشة فى الميزانية  
لا تكون إلا عند عرض السياسة العامة . أما عند عرض أقسام الميزانية  
الخاصة بالوزارات ، فتكون المناقشة مقصورة على الأرقام فقط .

وأرجو أن يسجل فى المضبطة الملاحظة الآتية التى وردت فى تقرير  
لجنة المالية .

" كذلك رأت اللجنة — بالاتفاق مع وزارة المالية — رفع وظيفة مدير  
عام المطبعة من درجة مدير عام "ب" إلى درجة مدير عام "أ" مع قيام  
التأثير الخاص بتعيينها إلى الدرجة الأولى عند خلوها من شافلها ، ومع  
استبعاد مبلغ عمال للفرق وقدره ١٠٠ جنيها لتطور عدم صرفه .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٤,٥٠٠ جنيه المقدّر للباب الثالث «أعمال جديدة» .

### فرع ٢ «مصلحة الضرائب»

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول «ماهيات وأجرومريبات» وقدره ١,٠٧,٧٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٠٧,٧٠٠ جنيه، المقدّر لـ «باب الأول «ماهيات وأجرومريبات» .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني «مصرفات عامة» وقدره ٢١١,٣٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢١١,٣٠٠ جنيه، المقدّر للباب الثاني «مصرفات عامة» .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث «أعمال جديدة» وقدره ٧٠,٩٥٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧٠,٩٥٠ جنيه، المقدّر للباب الثالث «أعمال جديدة» .

### فرع ٣ «مصلحة المساحة»

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول «ماهيات وأجرومريبات» وقدره ٥٠٠,٠٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه، المقدّر للباب الأول «ماهيات وأجرومريبات» .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني «مصرفات عامة» وقدره ٨٧,٤٥٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٨٧,٤٥٠ جنيه المقدّر للباب الثاني «مصرفات عامة» .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث «أعمال جديدة» وقدره ٢٩٥,٧٥٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٩٥,٧٥٠ جنيه، المقدّر للباب الثالث «أعمال جديدة» .

### فرع ٤ «مصلحة الإحصاء»

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول «ماهيات وأجرومريبات» وقدره ٥٣,٥٥٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥٣,٥٥٠ جنيه المقدّر للباب الأول «ماهيات وأجرومريبات» .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني «مصرفات عامة» وقدره ٨٥,٤٥٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٨٥,٤٥٠ جنيه المقدّر للباب الثاني «مصرفات عامة» .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث «أعمال جديدة» وقدره ٣٤,٣٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٤,٣٠٠ جنيه المقدّر للباب الثالث «أعمال جديدة» .

## فرع ٥ "المطبعة الأميرية"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجر ومرتبات" وقدره ٤٤,٣٤٠ جنيتها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٤٤,٣٤٠ جنيتها، المقدر للباب الأول "ماهيات وأجر ومرتبات" .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٧٤٩,٣٩٠ جنيتها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧٤٩,٣٩٠ جنيتها المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٣٠,٠٠٠ جنيتها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧٠,٠٠٠ جنيتها، المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .

## فرع ٦ "مصلحة الأملاك الأميرية"

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجر ومرتبات" وقدره ١٧٦,٨٠٠ جنيتها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٧٦,٨٠٠ جنيتها المقدر للباب الأول "ماهيات وأجر ومرتبات" .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ١٧٨,٩٠٠ جنيتها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٧٨,٩٠٠ جنيتها المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٧٧٧,٤٠٠ جنيتها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧٧٧,٤٠٠ جنيتها المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .

## فرع ٧ "مصلحة البحاركة"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجر ومرتبات" وقدره ٣٠٣,٣٠٠ جنيتها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٠٣,٣٠٠ جنيتها، المقدر للباب الأول "ماهيات وأجر ومرتبات" .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٣٣٢,١٥٠ جنيتها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٣٢,١٥٠ جنيتها، المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ١٨٠,٠٠٠ جنيتها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٨٠,٠٠٠ جنيتها المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .

## قسم ١٠ " وزارة الصحة العمومية " - إقرار

(المرحمة حفصة الشيخ المحترم الدكتور ذكي ميتايل بنشاه)

الرئيس - نثبت<sup>(١)</sup> وزارة الصحة العمومية حضرات أصحاب السعادة  
والعزة : الدكتور علي توفيق شوشه باشا وكيل الوزارة للشؤون الطبية، وعبد  
عبد الخالق الطوي بك وكيل الوزارة للأوقاف العامة، والدكتور عبد نفيع بك  
وكيل الوزارة المساعد للشؤون الطبية، وحضرتي الأستاذين كامل مرجان  
مدير إدارة الميزانية، وخبيل إبراهيم عطيه رئيس قسم الميزانية ، أثناء نظر  
ميزانية وزارة الصحة العمومية للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضراتهم ) .

القرار - وافقت وزارات المالية والصحة في العام الماضي على رغبة  
بلتكم المالية بتعميم مصلحة الجمر الصحي بفصل ميزانية هذه المصلحة إيرادا  
أومصرفا عن ميزانية الدولة ، حتى يتحقق لها استقلالها وحريتها في استخدام  
مواردها فيما هي في حاجة إليه .

وقد ورد في مشروع ميزانية المصلحة لهذا العام بيان مقادير إيراداتها  
ومصرفاتها ، ولكن هذا البيان لا يحقق الرغبة المطلوبة ، وترجو اللجنة أن  
تتميز وزارة المالية ما بدأت به من استغلال ميزانية هذه المصلحة، وذلك بفصلها  
فصلًا تامًا عن ميزانية الدولة إيرادا ومصرفا .

أما من حيث الشكل للميزانية ، فقد كانت كما قدمت من الحكومة  
مؤلفة من خمسة فروع : الفرع الأول منها ، وهو الديوان العام والصحة  
العامة ، وجازت تقديراته ستة ملايين ونصف مليون جنيه . فرأت اللجنة  
لشؤون المالية بمجلس النواب - لكي تتحقق أوسع رقابة على هذه الميزانية -  
أن توزع الفرع الأول على ثلاثة فروع . كما أضافت فروعين آخرين ،  
أصبحت فروع هذه الوزارة ثمانية .

(١) نص الكتاب :

" حفصة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

حيث إن خبر برفعة المالية عن ميزانية وزارة الصحة العمومية لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ قد أدرج ضمن جدول أعمال المجلس بجلسته التي ستعقد في الساعة الخامسة واثلاثين من  
يوم الاثنين ٩ الحالي ، تأمل التكرم بالصرح لحضرات أصحاب السعادة والعزة :

- الدكتور علي توفيق شوشه باشا ، وكيل الوزارة للشؤون الطبية .
- عبد الخالق الطوي بك ، وكيل الوزارة للأوقاف العامة .
- الدكتور عبد نفيع بك ، وكيل الوزارة المساعد للشؤون الطبية .

وحضرات السادة كامل مرجان مدير إدارة الميزانية وخبيل إبراهيم عطيه رئيس قسم الميزانية بمجلس النواب أثناء مناقشة ميزانية الوزارة .

مدير الصحة العمومية

عبد الحكيم

وتعذرنا عما قد يخلو من الإهمال

٩ يونيو سنة ١٩٤٩

الرئيس - هناك خلاف في التفاصيل بين تقريرى بلتكم المالية  
لمجلس الشيوخ والنواب عن مشروع ميزانية وزارة الصحة في موضوعين :

( الأول ) أضافت بلتكم المالية إلى اعتمادات الدارين الأول والثاني  
من الفروع ٤ " مصلحة الصحة القروية " مبلغ ١,٥٢٤ جنيهاً لرفع درجات  
سائقى اللوريات من ٤ جنيئات إلى ٥ جنيئات، مقابل استبدال مبلغ مماثل  
من جلة اعتمادات البابين .

وهذه الإضافة ، وإن لم يترتب عليها تغيير في جلة اعتمادات البابين  
المذكورين ، إلا أنها مترتبة للمصلحة لإدراج المبلغ في مفردات البابين .

وبسبب هذه الإضافة تغيرت اعتمادات البابين في تفاصيلهما عن  
الصورة التي أقرها مجلس النواب .

فلذا وافق المجلس على هذه الإضافة ، وجب إعادة مشروع الميزانية  
إلى مجلس النواب .

( الثاني ) كذلك وافق مجلس النواب على اقتراح بلتكم للشؤون المالية  
بتخصيص ٥٠,٠٠٠ جنيه لمصليات إدخال النور الكهربائي بالمجموعات  
الصحية ومبانيها من اعتمادات الصحة القروية .

ولم توافق بلتكم المالية على هذا التخصيص للأشباب الواردة  
في تقريرها . وفي هذا مغايرة لما أقره مجلس النواب .

فلذا وافق المجلس على رأى بلتكم المالية ، اقتضى الأمر إعادة مشروع  
الميزانية إلى مجلس النواب .

حفصة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الخالق الطوي زعمرو - هل هذه  
الإشارة خاصة بالوحدات الصحية ، أم خاصة بغير ذلك ؟

القرار - خاصة بالوحدات الصحية .

**عقرة صاحب المعلق الدكتور نجيب بكسندر باشا (وزير الصحة) -**  
الذي أريد أن أيقنه حضراتكم هو أن هذا الرقم ممتد، ولكن صرفه  
سيكون بعد تقديم مشروع لدروس .

والواقع أن هذا المشروع قد دسسته وزارة الصحة، ووجدت أن  
تكاليف كل مجموعة تبلغ نحو ١,٩٥٠ جنيهاً. وأظن أن مشروع إدارة  
المجموعات الصحية بالكهرباء هو من أهم المشروعات .

لذلك فهذا المبلغ لن يصرف إلا بعد استيفاء درس هذا المشروع .

**القرار -** هذا المبلغ سيؤخذ من مجموع اعتمادات الصحة القروية،  
وهي ميزانية قائمة بذاتها. فالمبلغ الذي سيؤخذ لهذه الإدارة سيكون من هذا  
الاعتماد، وبعد دراسة المشروع دراسة وافية .

**عقرة الشيخ المرحوم أبو سريته اللطيف اسماعيل زعزوع -** الإبراهيمات  
التنية لإدارة هذه المجموعات من اختصاص وزارة الصحة، أما نحن فلنا  
لا نعترض إلا للأرقام وحدها . لذلك أوافق على المبلغ المطلوب لعمليات  
الإدارة بالمجموعات الصحية .

**القرار -** لقد تبين لجنة أثناء بحث هذا الموضوع أن ذلك المشروع  
لم يدرس الدراسة الكافية .

**عقرة الشيخ المرحوم أبو سريته اللطيف اسماعيل زعزوع -** هذه  
الدراسة من اختصاص وزارة الصحة، وليست من اختصاصنا .

**القرار -** يجب أن يكون اعتماد المبلغ ميتاً بالتفصيل .

وعل كل حال فلا اعتمادات باقية، والأرقام متفق كما هي حتى تتم  
دراسة الموضوع .

**الرئيس -** والآن هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

فرع ١ " الديوان العام "

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول  
" ماهيات وأجرومرتبات " وقدره ١,٠٤٤,٥١١ جنيهاً ؟

( موافقة ) .

**الرئيس -** يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٠٤٤,٥١١ جنيهاً المقدر  
للباب الأول " ماهيات وأجرومرتبات " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني " مصروفات  
عامة " وقدره ١,١٩٧,٤٠٠ جنيهاً ؟

( موافقة ) .

**الرئيس -** يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,١٩٧,٤٠٠ جنيهاً المقدر  
للباب الثاني " مصروفات عامة " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث " أعمال جديدة "  
وقدره ٩٩٢,٥٠٠ جنيهاً ؟

( موافقة ) .

**الرئيس -** يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٩٩٢,٥٠٠ جنيهاً المقدر  
للباب الثالث " أعمال جديدة " .

فرع ٢ " مصلحة الطب العلاجي "

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول  
" ماهيات وأجرومرتبات " وقدره ٤٣٠,٣٤٩ جنيهاً ؟

( موافقة ) .

**الرئيس -** يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٤٣٠,٣٤٩ جنيهاً المقدر  
للباب الأول " ماهيات وأجرومرتبات " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني " مصروفات عامة "  
وقدره ٧٨٦,٠٠٠ جنيهاً ؟

( موافقة ) .

**الرئيس -** يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧٨٦,٠٠٠ جنيهاً المقدر  
للباب الثاني " مصروفات عامة " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث " أعمال جديدة "  
وقدره ٢٤٦,٠٠٠ جنيهاً ؟

( موافقة ) .

**الرئيس -** يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٤٦,٠٠٠ جنيهاً المقدر  
للباب الثالث " أعمال جديدة " .

وَهَلْ تَوَافَقُونَ حَضْرَاتَكُمْ عَلَى الْمِخْلُفِ الْمَقْدَرِ لِلْبَابِ الثَّالِثِ "أَعْمَالٌ جَدِيدَةٌ"  
وَقَدَرَهُ ٣٩٥,٠٠٠ جَنِيهِ ؟

(مَوَافَقَةٌ) .

الرَّئِيسُ — يَقْرُرُ الْمَجْلِسُ الْمَوَافَقَةَ عَلَى مِخْلُفِ ٣٩٥,٠٠٠ جَنِيهِ الْمَقْدَرِ  
لِلْبَابِ الثَّالِثِ "أَعْمَالٌ جَدِيدَةٌ" .

فَرَجٌ ٥ "مَصْلَحَةُ الرِّخْصِ"

الرَّئِيسُ — هَلْ تَوَافَقُونَ حَضْرَاتَكُمْ عَلَى الْمِخْلُفِ الْمَقْدَرِ لِلْبَابِ الْأَوَّلِ  
"مَاهِيَاتٌ وَأَجْرُ مَرْمِيَّاتٍ" وَقَدَرَهُ ٢٨,٩٠٠ جَنِيهِ ؟

(مَوَافَقَةٌ) .

الرَّئِيسُ — يَقْرُرُ الْمَجْلِسُ الْمَوَافَقَةَ عَلَى مِخْلُفِ ٢٨,٩٠٠ جَنِيهِ الْمَقْدَرِ لِلْبَابِ  
الْأَوَّلِ "مَاهِيَاتٌ وَأَجْرُ مَرْمِيَّاتٍ" .

وَهَلْ تَوَافَقُونَ حَضْرَاتَكُمْ عَلَى الْمِخْلُفِ الْمَقْدَرِ لِلْبَابِ الثَّانِي "مَعْرُوفَاتٌ  
عَامَةٌ" وَقَدَرَهُ ٧,٦٠٠ جَنِيهِ ؟

(مَوَافَقَةٌ) .

الرَّئِيسُ — يَقْرُرُ الْمَجْلِسُ الْمَوَافَقَةَ عَلَى مِخْلُفِ ٧,٦٠٠ جَنِيهِ الْمَقْدَرِ لِلْبَابِ  
الثَّانِي "مَعْرُوفَاتٌ عَامَةٌ" .

فَرَجٌ ٦ "مَصْلَحَةُ الْمُسْتَشْفِيَّاتِ الْجَامِعِيَّةِ"

الرَّئِيسُ — هَلْ تَوَافَقُونَ حَضْرَاتَكُمْ عَلَى الْمِخْلُفِ الْمَقْدَرِ لِلْبَابِ الْأَوَّلِ  
"مَاهِيَاتٌ وَأَجْرُ مَرْمِيَّاتٍ" وَقَدَرَهُ ٣٦٠,٥٠٠ جَنِيهِ ؟

(مَوَافَقَةٌ) .

الرَّئِيسُ — يَقْرُرُ الْمَجْلِسُ الْمَوَافَقَةَ عَلَى مِخْلُفِ ٣٦٠,٥٠٠ جَنِيهِ الْمَقْدَرِ  
لِلْبَابِ الْأَوَّلِ "مَاهِيَاتٌ وَأَجْرُ مَرْمِيَّاتٍ" .

وَهَلْ تَوَافَقُونَ حَضْرَاتَكُمْ عَلَى الْمِخْلُفِ الْمَقْدَرِ لِلْبَابِ الثَّانِي "مَعْرُوفَاتٌ  
عَامَةٌ" وَقَدَرَهُ ٥٤٦,٣٠٠ جَنِيهِ ؟

(مَوَافَقَةٌ) .

الرَّئِيسُ — يَقْرُرُ الْمَجْلِسُ الْمَوَافَقَةَ عَلَى مِخْلُفِ ٥٤٦,٣٠٠ جَنِيهِ الْمَقْدَرِ  
لِلْبَابِ الثَّانِي "مَعْرُوفَاتٌ عَامَةٌ" .

فَرَجٌ ٣ "مَصْلَحَةُ الصَّحَّةِ الْوَقَائِيَّةِ"

الرَّئِيسُ — هَلْ تَوَافَقُونَ حَضْرَاتَكُمْ عَلَى الْمِخْلُفِ الْمَقْدَرِ لِلْبَابِ الْأَوَّلِ  
"مَاهِيَاتٌ وَأَجْرُ مَرْمِيَّاتٍ" وَقَدَرَهُ ٥٢٢,٣٧٠ جَنِيهِ ؟

(مَوَافَقَةٌ) .

الرَّئِيسُ — يَقْرُرُ الْمَجْلِسُ الْمَوَافَقَةَ عَلَى مِخْلُفِ ٥٢٢,٣٧٠ جَنِيهِ الْمَقْدَرِ  
لِلْبَابِ الْأَوَّلِ "مَاهِيَاتٌ وَأَجْرُ مَرْمِيَّاتٍ" .

وَهَلْ تَوَافَقُونَ حَضْرَاتَكُمْ عَلَى الْمِخْلُفِ الْمَقْدَرِ لِلْبَابِ الثَّانِي "مَعْرُوفَاتٌ  
عَامَةٌ" وَقَدَرَهُ ٤٠٠,٠٠٠ جَنِيهِ ؟

(مَوَافَقَةٌ) .

الرَّئِيسُ — يَقْرُرُ الْمَجْلِسُ الْمَوَافَقَةَ عَلَى مِخْلُفِ ٤٠٠,٠٠٠ جَنِيهِ الْمَقْدَرِ  
لِلْبَابِ الثَّانِي "مَعْرُوفَاتٌ عَامَةٌ" .

وَهَلْ تَوَافَقُونَ حَضْرَاتَكُمْ عَلَى الْمِخْلُفِ الْمَقْدَرِ لِلْبَابِ الثَّالِثِ "أَعْمَالٌ جَدِيدَةٌ"  
وَقَدَرَهُ ٣٦,٣٠٠ جَنِيهِ ؟

(مَوَافَقَةٌ) .

الرَّئِيسُ — يَقْرُرُ الْمَجْلِسُ الْمَوَافَقَةَ عَلَى مِخْلُفِ ٣٦,٣٠٠ جَنِيهِ الْمَقْدَرِ لِلْبَابِ  
الثَّالِثِ "أَعْمَالٌ جَدِيدَةٌ" .

فَرَجٌ ٤ "مَصْلَحَةُ الصَّحَّةِ الْقُرُوبِيَّةِ"

الرَّئِيسُ — هَلْ تَوَافَقُونَ حَضْرَاتَكُمْ عَلَى الْمِخْلُفِ الْمَقْدَرِ لِلْبَابِ الْأَوَّلِ  
"مَاهِيَاتٌ وَأَجْرُ مَرْمِيَّاتٍ" وَقَدَرَهُ ٢٤١,٧٠٠ جَنِيهِ ؟

(مَوَافَقَةٌ) .

الرَّئِيسُ — يَقْرُرُ الْمَجْلِسُ الْمَوَافَقَةَ عَلَى مِخْلُفِ ٢٤١,٧٠٠ جَنِيهِ الْمَقْدَرِ  
لِلْبَابِ الْأَوَّلِ "مَاهِيَاتٌ وَأَجْرُ مَرْمِيَّاتٍ" .

وَهَلْ تَوَافَقُونَ حَضْرَاتَكُمْ عَلَى الْمِخْلُفِ الْمَقْدَرِ لِلْبَابِ الثَّانِي "مَعْرُوفَاتٌ  
عَامَةٌ" وَقَدَرَهُ ٢٠٦,٠٠٠ جَنِيهِ ؟

(مَوَافَقَةٌ) .

الرَّئِيسُ — يَقْرُرُ الْمَجْلِسُ الْمَوَافَقَةَ عَلَى مِخْلُفِ ٢٠٦,٠٠٠ جَنِيهِ الْمَقْدَرِ  
لِلْبَابِ الثَّانِي "مَعْرُوفَاتٌ عَامَةٌ" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ١٤٠,٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٤٠,٠٠٠ جنيه المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .

فرع ٧ " مصلحة الحجر الصحي "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجروصريات" وقدره ١٠٧,٢٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٠٧,٢٠٠ جنيه المقدر للباب الأول "ماهيات وأجروصريات" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني " مصروفات عامة " وقدره ٤٤,٦٥٠ جنيها ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٤٤,٦٥٠ جنيها المقدر للباب الثاني " مصروفات عامة " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٣١,٦٥٠ جنيها ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣١,٦٥٠ جنيها المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .

فرع ٨ " المرافق العامة "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب لأول "ماهيات وأجروصريات" وقدره ١٨٢,٤٨٠ جنيها ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٨٢,٤٨٠ جنيها المقدر للباب الأول "ماهيات وأجروصريات" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني " مصروفات عامة " وقدره ٦٨,٧٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦٨,٧٠٠ جنيه المقدر للباب الثاني " مصروفات عامة " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .

فرع ٩ " البلديات "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجروصريات" وقدره ٨١,٤٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٨١,٤٠٠ جنيه المقدر للباب الأول "ماهيات وأجروصريات" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني " مصروفات عامة " وقدره ٩٧٨,٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٩٧٨,٠٠٠ جنيه المقدر للباب الثاني " مصروفات عامة " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ١٠,٤٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٠,٤٠٠ جنيه المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .



## قسم ١٢ "وزارة الأشغال العمومية"

تأجيله إلى الأسبوع المقبل

(المقرر: حضرة الشيوخ المتمردون طرف على يائنا) .

الرئيس - نقيب (١) : وزارة الأشغال العمومية حضرت أصحاب العزة حامد مايايا بك وصبري الكزلي بك وحل فريد بك ووزارة الأشغال العمومية بموهم الأستاذ عبد المجيد الشريف مدير الميزانية بالوزارة ، لحضور الجلسة أثناء نظر ميزانية وزارة الأشغال لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

(حضر حضراتهم) .

المقرر - فقد بدأت الحكومة في تنفيذ الخطوة الأولى من سلسلة مشروعات الري الكبرى ، فقد تمت إلى البرلمان طلب المال اللازم لها في الاشتراك مع حكومة يونغدا في إنشاء نهران على بحيرة فيكتوريا ، يعني اللجنة أن تطلب الوزارة بوضع سياسة مالية كاملة في ضوء مقترحات لجنة الخبراء ، وإعداد البعثة لتنفيذها .

ولقد نظمت وزارة الأشغال إلى مشروع ري ٢٥٠,٠٠٠ فدان في مديرية قناريا أرتوايا واللجنة - مع ما انفقت على التوسع الزراعي بكل الوسائل - تحتفظ رأيها في كل ما يتعلق بوسائل تمويل هذا المشروع .

وقد بحثت اللجنة برنامج المدارس المراد إنشاؤها وتكاليف كل منها كما هو وارد في مشروع الميزانية مائة ولسا كان هذا البرنامج متصل بالحقائق وأي تغيير فيه يجب أن ينصب عن البرامج في جلته ، وكانت طريقة تمويله تحول دون فتح باب التعديل فيه بغير حساب ، فهو إنما يؤول من مورد معين محدود .

وأخيرا فإن برنامج الأبنية اللازمة لمعاد التعمير ليس مجرد أمكنة لحبس بل يتصل اتصالا وثيقا بالسياسة التعليمية في مجتها ، ويجب أن يكون الفصل فيه لوزارة المعارف .

لذلك رأيت بلجنتنا المالية رفض اعتمادين أحدهما مجلس النواب بناء على اقتراح بلجنته المالية بإنشاء مدرستين ثانويتين غير متدججتين ببرنامج الأبنية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد اللطيف السامحيل زهرزوع - لي استفسار . وهو هل أدرج مبلغ تحسين حال مهندسي الري ؟ فانهم مغبونون حيناً شديداً ، في حين أنهم يقومون بأعمال جليلة النفع وخطيرة .

الرئيس - هل لدى حضرة الشيخ المحترم اقتراح معين في هذا الصدد ؟ فلا يمكن الكلام في هذا الأمر على هذا النحو ، لا سيما أن تقرير اللجنة عن ميزانية هذه الوزارة وزع منذ أيام ، فكان في استطاعة حضرة الشيخ المحترم أن يقدم بعد دراسته لهذا الموضوع إلى المختصين باقتراحه في هذا الشأن ويبيد الأسباب التي تجبره . وبذلك كان يمكن إدخال التعديل الذي يراه حضرة ، أما الآن فإن حضرة الشيخ المحترم يتكلم كلاما عاما .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد محمد أمال - هناك اعتماد قدره ١٥٠,٠٠٠ جنيه في باب الأعمال الجديدة لمصلحة الري ، وهو خاص بالمصاريف المنطاة .

وإني أفهم أن هذه المصاريف تكون لزراعات خاصة وفي مساحات لا تتجاوز مائة فدان أو مائتي فدان ، لا أن تعم على نحو واسع لا رقابة عليه فذلك أن تسميها لن يؤدي إلى نتيجة وينتج مضية للمال .

حضرة صاحب المعالي محمد عبد الغفار بانشا ( وزير الأشغال العمومية إن ما قاله حضرة الشيخ المحترم يخالف الواقع مخالفة تامة . فقد جربت المصاريف المنطاة في منطقتين بالمنوية ، فأتت التجربة بنتيجة إجماع . وادرج هذا المبلغ للقيام بتجربة في أراضى الحكومة في سوا والمجربة .

أما القول بأن هذه مبالغ ضائعة ، فهذا لا يصح أن يقال ، إلا إذا كانت الروقة تم تزويله . وأما أعلم أن حضرة الشيخ المحترم ممن مارر الزرعة ، فلا يجوز أن يلقى الكلام على عوامته هكذا .

وإذا كان حضرة الشيخ المحترم أو أحد حضراتكم يرغب في مشاهد التجربة ، فلي على استعداد لأن أرسل معه المختصين لشرح التجربة ونتائجها

(١) نص الكتاب .

حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ أربو أن تغفلوا باستناد أن ليس لحضرات أصحاب السيادة حامد بك مايايا وصبري الكزلي وحل فريد بك ووزارة الأشغال وسهم الأستاذ عبد المجيد الشريف مدير الميزانية في حضور جلسة المجلس يوم الاثنين ٦ يونيه سنة ١٩٤٩ أثناء نظر ميزانية الوزارة .

وتغفلوا ما يليك يقول باقي الاحترام

٦ يونيه سنة ١٩٤٩

مدير الأشغال العمومية

أحمد عبد الغفار

**عقرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أبانك** - حسن جدا أن يشهد معالي الوزير بنجاح التجربة في المنوفية . ولكنني أقر أن ما قاله معاليه لا يطابق المشاهدات والتجارب التي أجريتها بنفسى . فقد وضعت أنا بيب في سقا في مساحة قدرها ٩٠٠ فدان ، فأنشئت هذه الأنايب واضطرونا إلى الاستغناء عنها .

ولا شك أنه لا معنى لاناك المال على أنايب توضع في الأرض ، ثم تسد بعد أيام فتنظر إلى ألتها . ولهذا أرى أن إدراج الاعتقاد الخاص بالمصارف المظلة لا موجب له .

ولدى من المجمع المؤبدة بالإبراهيم ما يمكنني للرد على ما قاله معالي الوزير

**عقرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت** - الواقع أن المصارف المظلة أجريت عنها تجارب في مصلحة الأملاك . ولكن هذه التجارب لم تكن كاملة فلم تتجس .

ولكن تجربة المصارف المظلة نجحت في مديرية المنوفية ، ونجحت كذلك في كثير من الزراعات الخاصة في المديرية الأخرى . أما أن مصلحة الأملاك أحملت فشلت التجربة ، فإن هذا شيء آخر .

**عقرة الشيخ المحترم السيد أحمد أبانك** - لقد نجحت التجربة في مساحات ضيقة .

**عقرة صاحب المعالي أحمد عبد الغفار باشا** (وزير الأشغال العمومية) - لقد أجريت التجربة في ٢٩٠٠ فدان في منوف ، وفي جزء كبير يبلغ ١٥٠ فدان في مركز قويسنا .

وإذا أراد حضرات الأعضاء أن يشاهدوا التجربة ليرى نتائجها الطيبة ، فائق على استمداد لأن أرسل معهم من يشرحها لهم ، ليرى الفرق الكبير في حالة الأرض بعد تنفيذ هذه التجربة والمنفعة الكبرى التي عادت على الأرض منها .

**عقرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزاز بك** - لا شك أن المصارف المظلة أفادت المناطق التي أنشئت فيها ، ومن بين هذه المناطق منطقة منوف ، وقد شاهدتها بنفسى ، وهي تسر كل من يراها .

وقد أنشأت الجمعية الزراعية هذه المصارف في قنايتها ، فأنت بتأنيج طيبة .

**عقرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أبانك** - نحن لا ننكر فائدة المصارف المظلة إذا أنشئت في مساحات ضيقة .

**عقرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزاز بك** - عندما عرض القانون الخاص بالمصارف المظلة في هذا المجلس الموقر ، طلبت أن تعمم هذه المصارف لعمارتها الجلييلة .

وأنتي أعترض على أننا نرى كل يوم نتمتع بمبلغا لإجراء تجارب للمصارف المظلة نريد أن نثبت نجاحها ، وأطلب أن نتمتع بمبلغا كبيرا لتعميمها ، خصوصا وأن الجمعية الزراعية قد أخذت بها منذ زمن طويل .

ومن الواجب على الوزارة أن تضع في هذا الشأن سياسة عامة تسير عليها وأن تدروس هذه الفكرة من جميع نواحيها . فإن كانت هناك عيوب كما يقول حضرة الشيخ المحترم السيد أحمد أبانك فمن الممكن تلافيها .

**عقرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد الركن** - لا شك عندي حسب معلوماتي في أن ما قاله معالي وزير الأشغال صحيح .

ولا شك عندي في أن ما قاله حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أبانك صحيح أيضا . فلك لأن تربة أراضي المنوفية تختلف في تكوينها عن تربة أراضي سوا . إن المصارف المظلة لا تصلح حسب ما سمعته من بعض المهندسين القديرين الذين يتناولون دراسة هذا الموضوع ومتابعة ما يكتب عنه في المجلات العلمية الأجنبية - لا تصلح هذه المصارف إلا في الأراضي الصفراء أو الرملية ذات المساق .

أما في الأراضي السوداء الثقيلة المتأصلة التربة كسوا وشمال الدلتا ، فيجب أن تعمل فيها التجارب بمجر شديد ، حتى لا تصرف مبالغ كبيرة ثم لا تنجح التجربة فيها كما نجحت في المنوفية . وأنا أطلب أن تمنح الوزارة عن القيام بهذه التجربة على نطاق واسع . وإنما يجب أن تجرى على نسق ضيق ، حتى إذا ما ثبتت صلاحيتها يمكن أن تنتقل على نطاق واسع في شمال الدلتا .

**عقرة صاحب المعالي أحمد عبد الغفار باشا** (وزير الأشغال العمومية) - أعد حضرات الشيوخ المحترمين أن الوزارة ستبنى بكل الملاحظات التي أبدت في هذا الشأن ، وأن المصارف لن تنشأ إلا في الأراضي الصالحة لها .

**الفرح** - هناك خلاف بين ما أقره مجلس النواب وبين ما وافقت عليه بلتكم المالية في تفاصيل الاعتدال الخاص بإنشاء مدرستين ثانويتين بالسلاويين وحى بولاق . وقد وردت خصميه في المصفاة الثالثة من تقرير اللجنة . حيث ورد فيها ما يلي :

**مقرر** صاحب المجلس الأستاذ علي أبو برك (وزير المعارف السورية) -  
وزارة المعارف تود أن يبق هذا الاتفاق . والواقع أن الوزارة لم يؤخذ بها  
أمام لجنة المالية عندما تعرضت لبحث هذا الموضوع .

وقد أبدت اللجنة رأيها مؤيداً للأسباب التي وودت في تقريرها .  
ولا أريد أن أعرض لما كان متعلفاً بالنق أو الأوضاع الشككية لثباتية .  
ولكن اللجنة أودت في تقريرها العبارة الآتية :

" وأخيراً برنامج الأبنية اللازمة لمساعد التعليم ليس مجرد إعداد أمكنة  
الحسب ، بل يتصل اتصالاً وثيقاً بالسياسة التعليمية في مجملها . ويجب أن  
يكون الفصل فيه لوزارة المعارف ، وأي تغيير في هذا البرنامج دون حلها  
يحل الأمر مجرد بناء مع أنه قبل كل شيء تعليم "

هذا صحيح . وأستطيع أن أضمن حضرات الشيوخ المحترمين إلى أن الوزارة  
من جانبها على استعداد للقيام بإعداد هاتين المدرستين للتعليم فوراً لو أن  
البناء كان ممكناً .

فالوزارة فيما يتعلق بالأداة التعليمية والأدوات الفنية على استعداد لتوفيرها .

**القرار** - لقد وضع برنامج للبناني اللازمة للدارس في برنامج السنوات  
الخمس . ولا شك أنه قد روعي اختيار المناطق الأكثر حاجة لهذه المدارس ،  
فلم لم توضع هاتان المدرستان بين المدارس المبنية في هذا البرنامج ، إن كانت  
هاتان المنطقتان المطلوب إنشاء المدرستين فيهما من أكثر المناطق احتياجاً  
لدارس الثانوية ؟

**مقرر** الشيخ محمد عمر محمد مشهور باشا - يسافر من السيلان  
إلى المنصورة يومياً ثمانية طلاب ليتقوا العلم في مدارسها الثانوية ، فهل  
يرضى حضرة الشيخ المحترم المقرب بهذا ؟

**القرار** - إني أسأل معالي وزير المعارف .

**مقرر** الشيخ محمد عمر محمد مشهور باشا - سألنا ، فقد كنت  
وزيراً للمعارف ، وأنا أعرف أهل هذه المنطقة وأعلم ظروفها جيداً .

**القرار** - إن لم لم توضع هاتان المدرستان من بين المدارس التي وودت  
في برنامج السنوات الخمس ؟

**مقرر** الشيخ محمد عمر محمد مشهور باشا - خطا تدارك . شكركم  
الله ثم رجوع إلى الله . دعوا من هذه الشكليات ...

" قد أضافت لجنة الشؤون المالية لمجلس النواب إلى اعتمادات هذا  
البرنامج المبلغين الآتين :

جنب

٥٥,٠٠٠ إنشاء مدرسة ثانوية بالسيلان .

٢٠,٠٠٠ إنشاء مدرسة ثانوية في بولاق بمدينة القاهرة .

٤٧,٠٠٠ المجلة .

على أن تستبعد للنظر عدم صرفه من مجلة اعتماد البرنامج .

وتلاحظ اللجنة أن هذين المبلغين لا يمكن إقرارهما للأسباب الآتية :

١ - هذا برنامج متصل بالمخلفات وأي تغيير فيه يجب أن يتصحب على  
البرنامج في مجملها ، وما أشبهه بمشروع السنوات الخمس . ومشروع القانون  
الذي اعتمد به هذا البرنامج يحمل منه وحدة متصلة بالأجزاء .

٢ - طريقة تحويل هذا البرنامج تحول دون فتح باب للتعديل فيه  
بغير حساب ، فهو إما يمول من مورد معين محدد ، ولست هنا بصدد  
ميزانية عاجية ، وإن أضى هذا الاعتماد جزءاً منه .

٣ - وأخيراً برنامج الأبنية اللازمة لمساعد التعليم ليس مجرد إعداد  
أمكنة لحسب ، بل يتصل اتصالاً وثيقاً بالسياسة التعليمية في مجملها ،  
ويجب أن يكون الفصل فيه لوزارة المعارف ، وأي تغيير في هذا البرنامج دون  
حلها يحل الأمر مجرد بناء مع أنه قبل كل شيء تعليم .  
لهذا كله ترفض اللجنة الاعتمادين الآتيين الذكر "

لذا أقدمت حضراتكم وجهة نظر اللجنة ، وجب رد هذه الميزانية إلى  
مجلس النواب .

**مقرر** الشيخ محمد عمر محمد مشهور باشا - أرى أن رد هذا  
التقرير إلى اللجنة المالية لا إلى مجلس النواب . ذلك لأن ما مضى من  
المعلومات يدل على أن حضرات أعضاء اللجنة المالية لم يحاطوا علماً بتفاصيل  
الأدوار التي مر بها هذا الموضوع بين وزارتي المعارف والأشغال .

والواقع أنه لولا الحاجة الملحة لهاتين المدرستين ، لما اقتضت وزارة  
المعارف ، ولما سلبت بوجبه نظر اللجنة المالية لمجلس النواب . وأظن أن  
مسأل وزير المعارف حاضر ويستطيع أن يفسر هذا الموضوع ، وأن يقول  
إن هذه الزيادة في عملها ، وأنه يوافق عليها ويرحب بها . ولعلك أطلب  
رد التقرير إلى اللجنة .

**الرئيس** - حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن حسن عبد الله يمارض  
في جنف اللجنة لهذا الاعتماد ، ويحتج في ذلك على أن وزارة المعارف  
واقعت عليه بموجب طلبه الذي رد التقرير إلى اللجنة .

المقرر - إن المسألة لم تدس من الناحية الفنية .

مقرر الشيخ المحترم محمد حسن الصمراوي باشا - دوست .

المقرر - ليست تكاليف إنشاء مدرسة أتي جنبه ، بل قد تبلغ تكاليفها مائة ألف جنيه ، وكان يجب درس هذا الاعتاد قبل وضعه في الميزانية . وإنشاء المدارس بحث من الناحية الفنية في برنامج السنوات الخمس مما يوجب الاعتاد حل هذه النقطة ، حتى يكون أمام البرلمان صورة فنية صحيحة لتكاليف إنشاء المدارس .

مقرر الشيخ المحترم محمد حسن الصمراوي باشا - وهل يحرم على البرلمان إضافة اعتادات للزيادة ؟

المقرر - حل يضيف أتي جنبه لإنشاء مدرسة ؟

مقرر الشيخ المحترم محمد حسن الصمراوي باشا - يضيف ما يشاء .

المقرر - يجب أن يكون الاعتاد صحيحا .

مقرر الشيخ المحترم محمد حسن الصمراوي باشا - موضوع إنشاء المدارس الثانوية درس في وزارة المعارف . وهناك مدارس مكونة من ٢٤ فصلا وأخرى من ١٢ فصلا أو عشرة فصول أو خمسة فصول . وكل موضوع يعود حول نطاقه ، ولا أفهم السبب في هذا الحساب العسير .

المقرر - وهل مبلغ أتي جنبه يكفي لإنشاء مدرسة ثانوية ؟

مقرر صاحب المجلس المحترم عبد العار باشا ( وزير الأشغال العمومية ) - المبلغ المقدر هو اعتاد مبدئي .

المقرر - وهل قصد بضالة المبلغ أن نوافق حل الاعتاد ؟

الواجب يقضى بأن تكون الاعتادات كافية لشروط المراد إنشاؤها حتى يكون أمام البرلمان صورة صحيحة للتشروع .

مقرر الشيخ المحترم محمد حسن الصمراوي باشا - ولماذا لا نطلب الصورة الصحيحة ؟

مقرر صاحب المجلس المحترم عبد العار باشا ( وزير الأشغال العمومية ) - إن المبلغ المقدر لإنشاء المدرسة هو في حقيقة مبلغ وضري لشراء أرض ، وحتى ترتبط الحكومة في الميزانية المقبلة بأعداد الاعتاد اللازم للإنشاء .

( نقل عن الرئاسة حضرة صاحب المائدة الدكتور محمد حسين هيكيل باشا رئيس المجلس ، وتولى الرئاسة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد عبد الوكيل وكل المجلس ) .

مقرر الشيخ المحترم محمد حسن الصمراوي باشا - إنشاء مدرسة بالملاويين يكلف مبلغ ٢٥,٠٠٠ جنيه .

مقرر الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم موسى مكرم - الواقع بالحضرات الشيخ المحترمين أن لجنة المالية ترغب بكل بناء مدرسة جديدة ، ولكن يدعشني حقيقة أن أجمع معالي وزير المعارف الحالي ، ومن معالي وزير المعارف الأسبق ، يمرضان هنا المدرسة ثانوية في مكان معين ، مع أن هذا من سلطة وزير المعارف المطلقة ...

مقرر الشيخ المحترم محمد حسن الصمراوي باشا - أرجو حضرة الزميل المحترم أن يرجع إلى تقارير لجنة المالية في السنوات السابقة ، فانه قد نص فيها على إنشاء البلاد المراد إنشاء مدارس بها ، والجنة تسمى المناطق وأكثرها احتياجا للدارس .

مقرر الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم موسى مكرم - حضرات الشيوخ المحترمين ،

وعما عن المقاطعات في المناقشة ، فإن حضراتكم قد أقرتم في هذه الجلسة لبرنامج هذا العام مبلغ ١٧١ ألف جنيه لإنشاء عدد من المدارس الأولية ، منها تسع مدارس ثانوية بين وسبع مدارس للبنات وغيرها . وأنا أفكر لحضراتكم ، بناء على الأوضاع الدستورية والبرلمانية والإدارية .

أن معالي وزير المعارف حارطيق في أن يحدد الأماكن لهذه المدارس كما يرى وكما تقتضي حاجة العمل ، فلا أفهم مطلقا ، ومن يديه مبلغ ٥٠ مليون جنيه لإنشاء مدارس في مدى خمس سنوات ، أن يخرج مبلغا مينا لإنشاء مدرسة في بلد معين .

أرجو ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، ألا نطلب لهذا الوضع ، لأن حدوده بعيدة لا تنهي . أفكرا أبيت رغبة لإنشاء مدرسة بطرح اعتاد لها ! حل أن الموضوع للمعرض من اختصاص وزير المعارف ، وأمانة اعتاد بإنشاء تسع مدارس ثانوية يستطع أن يحل هذه المدرسة إحداها ، وبذلك تيسر المسألة سريعا لطبيعي ، ولا نطلب إلى هذه الوسيلة .

مقرر صاحب المجلس المحترم علي الجويش ( وزير المعارف العمومية ) - هناك اعتاد في ميزانية العام الماضي مشابه لهذا الموضوع .

**مقرة الشيخ المحترم محمد حسن بن الامام عيسى باشا** - خاطبكم كعضو بالمجلس.

**مقرة الشيخ المحترم الدكتور ابراهيم يوسف** - لا تكون الغاطية على هذا الوضع ، على ان الأمر ليس مجرد اعتماد ، لأن المبلغ الذي أضافته لجنة المالية لمجلس النواب يؤخذ قرضاً من احتياطي القرض الوطني طويل الأجل ، وهذا الاحتياطي محدود بمبلغ معين يقتضى لعشرين سنة لبناء مجموعة من المدارس ، وعند انتهاء الأجل يجب أن يصد المبلغ المقرض . وإذا أخذنا بالنظرية المعروضة ، كان معنى هذا أن تنقضي لأن الأمر خير ، ولأنه يتعلق بإنشاء مدرسة ، وعند انتهاء مياد القرض الوطني بمد الأجل لأن المبالغ انضقت في خير .

شئت أن أضع هذا الأمر أمام حضراتكم ، ولا يمكن أن تمس المشروعات احتياطي القرض الوطني ، لأنه ارتباط دائم مستمر وله نتائجه . فإذا كنتم تريدون بنا أن نقتصر على مقتصرات على حساب عدد مرتبط بمبالغ معينة ومواعيد معينة ، وعند السداد لا يكون لدينا المبالغ المقترضة ، فالأمر لكم . ومن أجل هذا رأيت بحتكم رفض هذا الاعتماد .

**مقرة صاحب المالك احمد عبد الغفار باشا** ( وزير الأشغال ) - أرى بعد هذا النقاش إعادة التقرير إلى اللجنة كما اقترح ذلك حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن حسن عبد الله . وعند بحثه بالجنة ينبغي مندوبون من وزارات الملوغ والمالية والأشغال لبحث الموضوع ، على أن تجتبه في مئة أسبوع .

**مقرة الشيخ المحترم حسين سري باشا** - سأتكلم بوصفي رئيساً للجنة المالية .

أثيرت الليلة مواضيع حساسة كبيرة ، وتكلم أحد حضرات الزملاء بأن يلقي تهمة على تقرير لجنة المالية بسوء تقديرها في رفض اعتماد المدرسة . كل هذا يحوّن إلى أن أرو بحضراتكم للاشفاق في الكلام في هذا الموضوع .

وقد ذكر أحد حضرات الشيوخ المحترمين أنه إذا درست مسائل ومشروعات فيها خير ، فقتضها لجنة المالية . فأنذا ترك الأمر على الغالب ، قدمت طلبات كثيرة فيها خير . وبإسم اللجنة المالية ، أرجو أن تحذفوا هذه اللجنة من لجان المجلس . وكل ما يقدم لحضراتكم يرضى هنا ، وما دام هو خير فقتضموه !

أما في الموضوع ، فالجنة لا ترى مطلقاً داعياً لإعادة التقرير إليها ، لأنها درست ، ولحضرتكم الرأي الأعلى .

**مقرة الشيخ المحترم عبد الحميد ابراهيم صالح باشا** - يا إخواني . إنني عندما أنظر إلى موضوع أنظر إليه من ناحية جوهره ومبادئه ، ولا يفتي الشكيات وأين تخف ومن أين تأتي ؟ ولأن أرى أن الأمة وللبلدان يطلبان دائماً التوسع في سياسة التعليم .

فإذا ما أضافت لجنة المالية لمجلس النواب مبلغاً في الميزانية لإنشاء مدرستين ، فلا شك أن هذا خير . وإذا ما وافقتها الحكومة ، كان ذلك خيراً أيضاً . وإذا ما أقر مجلس النواب هذا الاعتماد ، كان خيراً كذلك .

لذلك لا أفهم السبب في رفض هذه الإضافة ما دامت الأموال متوفرة . هل نريد التوسع في التعليم ؟ أم لا .

هل نجعل على التعليم بالمال ؟ طبعاً لا .

إنني لسألاً لا أنظر لمظهر الموضوع ، ويجعله الأساس دائماً ، فلا نتجيب الوقت في النظر للشكيات دامت في سبيل تحقيق أهداف مؤكدة ، وكلنا يتجنى أن يأتي يوم تكون فيه بلاد القطر حاضرة بالمدارس .

**مقرة الشيخ المحترم محمد حسن المشراوي باشا** - أياضاً في إنشاء مدرسة في القرن العشرين ؟

**مقرة الشيخ المحترم الدكتور ابراهيم يوسف** - لقد أشار حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد ابراهيم صالح باشا إلى نقطة في غاية الخطورة ، وهو أن كل اقتراح بأرقام فيه خير يرضى على لجنة المالية فهو خير ، وإذا سمحت الاعتمادات بذلك كان خيراً ، وإذا لم تسمح فهو خيراً أيضاً .

**مقرة الشيخ المحترم محمد حسن المشراوي باشا** - الاعتمادات تسمح .

**مقرة الشيخ المحترم الدكتور ابراهيم يوسف** - بلغة المالية يجتهد ودرست جيداً ، وهي لا تنتظر للسبلاوين أو الدقهلية .

**مقرة الشيخ المحترم محمد حسن المشراوي باشا** - أنا أوافق عن الاعتماد لقائه ، وليست السبلاوين بلدى . وإن لأعجب أن يحذف اعتماد خاص بإنشاء مدرسة في القرن العشرين .

**القرار** - قد يكون إنشاء مدرسة صناعية أفضل من إنشاء مدرسة ثانوية .

**مقرة الشيخ المحترم الدكتور ابراهيم يوسف** - هذا النوع من النقاش من مجال وزير مملوك سابق ، لا يؤدي إلى نتيجة .

مضرة صاحب المال المحرم عبد الغفار باشا (وزير الأشغال) - إنظر  
إن التقرير يناد إلى اللجنة إذا ما طلب الوزير ذلك .

الرئيس - ليس هذا من حق الوزير، ويجب أخذ رأى المجلس  
ليقرر ما يراه .

والآن، فليفضل بالوقوف من رى الموافقة على رد التقرير إلى لجنة  
المالية كما طلب معالي وزير الأشغال .

مضرة الشيخ المحرم صبرى باشا - أرى تأجيل هذا الموضوع إلى  
الجلسة القادمة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل أخذ الرأى إلى الأسبوع  
المقبل ؟  
( موافقة ) .

### قسم ١٣ "وزارة الزراعة" - إقرار

(المقرض مضرة الشيخ المحرم الأستاذ أحمد سنى أبو الفضل) .

الرئيس - نذبت <sup>(١)</sup> وزارة الزراعة حضرة صاحب العزة الدكتور  
هدى على الكيلان بك وكيل الوزارة والأستاذ أحمد فهمى سالم مدير إدارة  
الميزانية بهذه الوزارة لحضور الجلسة عند نظر هذا الموضوع .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضراتهما ) .

القرار - يوجد اختلاف فى أرقام ميزانية وزارة الزراعة بين مجلس  
النواب ولجنة المالية . وقد أوضح القرار هذا اختلاف فى الصفحة  
الأولى تحت عنوان " عملية التلقيح المزروع " ، إذ جاء فيه ما يأتى :

#### ٧ - عملية التلقيح المزروع :

لاحظت اللجنة ، متفقة مع لجنة الزراعة ، أن الاعتماد المذروح لمصلحة  
التلقيح وقدره ١٠٠ ألف جنيه مبالغ فيه ، لا سيما وقد انخفضت قيمة  
اللقاح ، ووافقت الوزارة على ذلك وقالت إن الاعتماد خفض بمقدار  
٤٥,٠٠٠ جنيه فى تعديلات الميزانية .

ولكن تبين من مراجعة التعديلات أن التخفيض تناول بنوداً أخرى،  
فقرأت اللجنة خفض الاعتماد بهذا المقدار وقصره على ٥٥,٠٠٠ جنيه .

مضرة الشيخ المحرم مؤسسه السيد احمد أبانظر - حضرات الشيوخ  
المحترمين :

عند ما تصفحت ميزانية وزارة الزراعة ، وجدت أرقاماً فيها إسراف  
ظاهر ، خصوصاً فى بنود البناء . فقد خصصت الوزارة لبناء المجموعات  
الزراعية حوالى مليون جنيه وزيادة .

ولا يخفى على حضراتكم أننا قادمون على عهد تتطلب فيه ميزانية الدولة  
الوفير من المال ، ونحتاج إلى الاقتصاد فى نواح كثيرة . وأما  
المبالغ التى تحتاج إليها المجموعات الزراعية ، فلقد بدأت وزارة الزراعة  
فى إنشاء حوائى المشربين أو الآلاتين والمشربين من المجموعات الزراعية ،  
تتكلف المجموعة البسيطة منها لا المركبة حوالى ألفى حشر ألفاً من المجهيزات .

وكل مجموعة تخصص لها مساحة مهيئة للإرشاد ، ويجوزها حقل  
للتجارب ، وفيه ذلك من أغراض الوزارة .

(١) نص الكتاب :

١ - اقتراح مشروع قرار بأن تسمى الحكومة فيما بينها  
الهيئة على النحو الذى سارت عليه فى السنوات الماضية .

٧ - مشروع فى ميزانية وزارة الزراعة لسنة المالية  
١٩٨٩ - ١٩٩٠

خيرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرى من سادتك الفضل بالصرح بحضرة صاحب العزة الدكتور هدى على الكيلان بك وكيل الوزارة والأستاذ أحمد فهمى سالم مدير إدارة الميزانية بهذه الوزارة بحضور جلسة  
المجلس المندع لها الساعة الخامسة والنصف من مساء يوم الاثنين الموافق ٦ يونيو الجارى أثناء انظر فى الموضوعين الحاضرين بهال .

وتفضلوا سادتك بخير كل تائق الاحترام

٦ يونيو سنة ١٩٨٩

مقررة الزراعة

بذلك يتوافر لدينا طلائق من هذا النسل نستطيع أن نوزعها على المجموعات الزراعية المختلفة التي شتتاً فيها بعد. ولا شك في أن هذا خير. وهم في حاجة أيضاً إلى إيجاد نموذج صالح لتربية الواجب يتخذون منه قدوة صالحة تكون بمثابة إرشاد لهم في تربية دواجنهم، فيستطيعون أن يقلدوا هذه الحظائر على قدر طاقتهم، فبدلاً من أن يبتغوا بالطوب الأحر، فثمن بالطوب البني.

ولأجل أن تتج هذه المجموعات يجب أن يكون بموارها حقل يزرع نصفه برياً لا كل هذه الحيوانات، والنصف الآخر يكون حقلاً نموذجياً يزرع فيه القمح والقمح والحضر ومشاتل لأشجار الفاكهة والأشجار الخشبية، فيتخذ منها الفلاحون نموذجاً يقتدون به في زراعتهم، وشتلات طيبة لزراعتهم.

وقد قصد بانشاء هذه المجموعات أنها عندما تفتح في جميع المراكز محل المجموعة الزراعية بالمركز على التفتيش الزراعي في البلدية، وبذلك يجب أن يكون في كل مركز مجموعة زراعية ليحقق هذا الغرض ومنها تتفرع الوحدات الزراعية في المستقبل.

والواقع أنه إذا كان هناك طلب للفلاحين، فإنما هو توجيه اللوم إلى وزارة الزراعة على عدم تميمها هذه المجموعات. ومن الواجب علينا الأخذ بأسباب التقدم واتباع أحدث الطرق العلمية في الزراعة. ولا شك في أن المجموعات الزراعية بإعطائها أحدث التاجج تساعد على ذلك.

ولا شك في أن وجود المجموعات الزراعية يكون حافزاً على تقدم البيئة الزراعية في البلاد، وهذا من غير شك إرشاد على الفلاحين يتخذون منه قدوة صالحة يسعون عليها.

ولا أنهم إطلاقاً كلف يراد منا أن نقلل عدد هذه المجموعات ونحن في بلد زراعي يعتمد على الزراعة قبل كل شيء.

وفي اعتقادي أن تعمم هذه المجموعات أهم من الصحة وأهم من كل شيء آخر، لأن البلب بلد زراعي والفلاحون في حاجة إلى المثل الطيب.

بناء على ذلك فإني أعارض في تقليل هذا المبلغ، وأرجو أن تناوؤوا معي في تقليله.

**مفكرة الشيخ الحرم أوستة السيد محمد باقر** - يسرى أن أسمع صوت معالي أحمد عبد القادر باشا. وفي الواقع أنا لا أعارض في الفرض، لأنه عرض سليم، ولكن القول شيء والتنفيذ شيء آخر.

**مفكرة صاحب المعالي أحمد عبد القادر باشا (وزير الأشغال العمومية)** - متى ذلك أن حضرة الشيخ الحرم استعفا على التنفيذ.

وقد جاء في ميزانية الوزارة هذا المبلغ أن يبلغ مليوناً بانيه بضعة الفكة الباني التي تم والبعض الآخر للإنشاءات الجديدة. وأنا لا رأي في هذا، فلهذا بدئ بإنشاء المجموعات الزراعية في سنة ١٩٤٦، على ما أظن. ثم أختيرت الوزارة تعمل على اختيار مواقعها، ولما على اختيار هذه المواقع ملاحظات كثيرة لا أريد إنارتها، وإنما يكفي أن أقول لحضراتكم إن المجموعة الزراعية بالأراضي لا تبعد من تفتيش الزراعة بأكثر من مائتي متر، والمفروض في هذه المجموعات الزراعية أن تكون بعيدة عن المدن.

ومن رأي أن يكتب بالمجموعات التي أشتتت ضللاً ويحدث لها مبلغ إضافي لفكة الناقص منها، على أن تستمر الوزارة في إيجاد التفتيش الذين يقومون بالإرشاد في هذه المجموعات وليقيموا كما يتم أي موظف، وبذلك توفر على الدولة الآن حوالي مبلغ المليون من الجنيئات حتى تثبت صلاحية هذه الفكرة.

ولا شك في أن هذه الفكرة مفيدة، إنما الأسراف فيها يجعلها مبالغا فيها. فإنا لا أظن على الفكرة في ذاتها لأنها سليمة، وإنما الإسراف في البناء هو الذي أمترض عليه.

ورأي أنه ما دام حقاً في الكلام فاصراً على اقتراح الأرقام، فأرى أن يدرج في الميزانية مبلغ عشرة آلاف أو عشرين ألفاً من الجنيئات لفكة المشتات بدلاً من مبلغ ٨٠٠,٠٠٠ جنيه المودج لهذا الغرض.

ورأي أن يكتب بما عمل، وبذلك نزل المعامرين والمهندسين وغيرهم وليقيموا في منازل بالإيجار...

**مفكرة صاحب المعالي أحمد عبد القادر باشا (وزير الأشغال العمومية)** - ليست المباني المقصودة خاصة بسكنى الموظفين، إذ ليس بهذه المجموعات مساكن للموظفين، وإنما هم يسكنون بالإيجار. ومن حق أن أتكم في هذا الموضوع، لأنني أنا المسؤول عنه.

**مفكرة الشيخ الحرم أوستة السيد محمد باقر** - فليكم معالي الوزير، لأنه يعني أن يعرف حضرات الأعضاء تفصيلات هذا الموضوع.

**مفكرة صاحب المعالي أحمد عبد القادر باشا (وزير الأشغال العمومية)** - تتكون المجموعة الزراعية من مستشفى بيطري وحظيرة للطلائح التي يجب أن توجد في كل مجموعة، وحظيرة أخرى، للدواجن ومكتب للتفتيش.

ولا شك في أن كل جهة في حاجة ملحة إلى مستشفى بيطري يعالج فيها الفلاحون مواشهم بالإنسان، وهم في حاجة أيضاً إلى طلائح مختارة تحسن نسل الحيوانات، وكل مجموعة بها ثلاثة فحول من الخناوس وبجمل بقروصان وحمار قيرسي، ووبرور الزن يمكن أن نحصل على طلائح يمد التفتيش بين مواشها وبين الطلائح التي نستوردها من الخارج.

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباط - أنا لا أريد الدخول في التفاصيل .

مفكرة صاحب المجلس المحامي أحمد عبد الغفار باشا (وزير الأشغال العمومية) - لماذا لا يريد حضرة الشيخ المحترم الدخول في التفاصيل ؟

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباط - نحن نؤمن بالشديد والبناء ، والله يعلم ما يدخل هذا البناء .

مفكرة صاحب المجلس المحامي أحمد عبد الغفار باشا (وزير الأشغال العمومية) - إذا كان لدى حضرة الشيخ المحترم شيء مستر ، فليظهره .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباط - إن كلامي واضح صريح . وأريد أن أحقق الأغراض التي تهدف إليها الوزارة دون إصرار ، لأن الدولة مقبلة على مشروعات هامة .

مفكرة صاحب المجلس المحامي أحمد عبد الغفار باشا (وزير الأشغال العمومية) - ليس هناك إصرار فيما تطلبه الوزارة لإنشاء تلك المجموعات الزراعية .

الرئيس - إن المناقشة على هذه الطريقة لا تنتج .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباط - لا زلت أقول إنني لا أعترض على الفرض . ولكن أعترض على نصب على الوسيلة ، لأنها - بنية . فهناك فرق شاسع بين أن تسافر إلى الإسكندرية في صالون ، وأن تسافر في قطار خاص .

وربما أن ينظر إلى هذا الإصرار بين الجد ، على أن فوجئت بتقديم ميزانية وزارة الزراعة والأشغال . وكنت سأقدم باقتراحات كثيرة من هذا النوع لا تؤثر على مشروعات الدولة ولكنها توفر الكثير من المال .

يكمل هذه المجموعات ، أن تستقر الحكومة عشرين فدانا لكل مجموعة ، وقد روي أن هذا حل تقبل على الدولة ، تخففت المساحة إلى عشرة أفدنة .

ولقد تقدم أحد حضرات الشيوخ المحترمين باستجواب نتيجة للاجتماع بالملكيات الصغيرة ، حيث دخل ضمن هذه المساحات ملكيات تبلغ عشرة قراريط . وقد نظم أصحاب هذه الملكيات الصغيرة ، فلماذا لا تستأجر الحكومة هذه الأراضي بدلا من شرائها ؟ إذ الواجب ألا تقيم هذه المنشآت ، حتى تتأكد من صلاحية هذه المجموعات .

مفكرة صاحب المجلس المحامي أحمد عبد الغفار باشا (وزير الأشغال العمومية) - نحن لا نطلب إلا الأخذ من الملكيات الصغيرة إلا إذا لم نجد ملكيات كبيرة قريبة من المجموعات الزراعية .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباط - المشاهد أن الاختيار سيح . ولقد ضربت لحضراتكم مثلا بالمجموعة الزراعية التي تبعد عن بندو الزقازيق بحوالي مائتي متر . وهذه المجموعة لا يحتاج البندو إليها ، ومن الواجب أن تكون هذه المجموعة في سميم الريف ....

مفكرة صاحب المفكرة الدكتور محمد علي بكيتوني بك (وكيل وزارة الزراعة) - يبغى مبنى التفتيش الزراعي الحالي بـ زقازيق .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباط - أما الطلاقي التي تحدثتها محال أحد عبد الغفار باشا فانه يعلم مقدار كفايتها من ناحية الانتاج .

مفكرة صاحب المجلس المحامي أحمد عبد الغفار باشا (وزير الأشغال العمومية) - إننا نعلم مقدار كفاية الطلاقي ، فلماذا نطلب العلم من الله في معرفة هذه الكفاية . ( ضحك ) .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباط - أنا لا أعارض في الفرض ، فهو هام وشريف ، وأنا لا أريد محالي وزير الزراعة السابق ومعال وزير الزراعة الحالي في سمو الفرض ، ولكني أعارض في الوسيلة لأنها سيئة .

مفكرة صاحب المجلس المحامي أحمد عبد الغفار باشا (وزير الأشغال العمومية) - لماذا ؟

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباط - أقول إنها سيئة لأن فيها إصرافا شديدا ، فقد كانت الجمعية الزراعية تقوم بهذه المهمة فترسل حصانا في كل مركز لتحسين الإنتاج الحيواني .

وفصلا كان الإنتاج سائرا في طريق التحسن ، دون أن تتكلف خزاعة الدولة هذا المليون من الجنيهات المراد إقراره .

مفكرة صاحب المجلس المحامي أحمد عبد الغفار باشا (وزير الأشغال العمومية) - إن قيام الجمعية الزراعية بهذه المهمة يكلفها مبالغ كبيرة ، لأن خيولها غزارة من سلالة أصيلة وتكلف تربيتها كثيرا من النفقات .

وكان لدى الجمعية الزراعية خمسون حصانا ، فحبط هذا العدد إلى أربعين . وقد رجوت الجمعية الزراعية لكي يكون في مصر مائة حصان - إن يكون لوزارة الزراعة خمسون حصانا والجمعية الزراعية خمسون أخرى ، ونحن دائما نتعاون مع الجمعية الزراعية .



**حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أبانك** - يقع خفتيش بلونر في مديرية قنا ويبلغ حوالى ألفى فدان ، وستدفع الحكومة ثمنه ٦١,٣٠٠ جنيه لعمل تجاربها ، مع أن ثنائيشها في هذه المنطقة كثيرة ومن الممكن الاستثناء عنه ، وحسب أن أنكم للصحة العامة والصناعة العامة فحسب ، وهذا يكفى .

ثم إن بين اعتبارات الميزانية مبلغ عشرة آلاف جنيه مرصودة على غايه قنا ، ولما سالت عن هذا المشروع تبين أن عبارة عن أخبار غرست لتحسين الجو .

**حضرة الشيخ المحترم محمود أحمد محسب بك** - إن هذا مشروع جبل النافحة عظيم النفع .

**حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أبانك** - نعم إن المشروع جليل وأما لا أعترض على الفرض الذى من أجله أنشئ ، ولكن اعتراضى على التكليف الباهظة . فكيف يستسيح عقل أو بحر منطق إخفاق عشرة آلاف من الجنيهات على ما ترى فدان ؟ !

**حضرة صاحب المعالى أحمد عبد الغفار باشا** (وزير الأشغال العمومية) - لقد ابتدأ مجلس مديرية قنا فرض هذه الماية ولكنه نجح من المضي فردايتها إذ كلفته ما لا طاقة له به ، وكانت الفكرة تهدف إلى حماية هذه المنطقة من رياح السموم وما تسفوه من رمالها . ولما كان المجلس "مل" ، تقدم للوزارة يطلب إليها رعاية القاية لجزءه من مواصلة الاتفاق عليها ، ويدفع لها سنويا مبلغ السنة الآلاف جنيه التى كان يتفقها المجلس على القاية .

ورأيت - وقد كتبت وزيرا للزراعة حينذاك - أن الواجب يقضى على الوزارة أن تتولى النسابة لأنها تحقق بعض ما تهدف إليه الوزارة ، وتتفق مع بعضها في أن يكون لها في كل منطقة وفى كل تربة وفى كل جزء محلة تجارب .

فلما استقرت الوزارة خفتيش بلونر لأنه مكون من أرض ومالية صرف وأخرى رملة بها كثير من الحصى ، وثالثة طبيعتها طينية سوداء ، واستجرب الوزارة فيه زراعة أشجار المأكهة . واستجرب فيه تربية الماشية ترى ما إذا كانت تستجود في المناطق الحارة ، وهل ستفعل التجربة فيه تربية أخبار الجرسى كما نجحت في أسبوط ؟ فإن من أهم واجبات الوزارة إجراء التجارب المختلفة - سواء أكانت تجربة أشجار أم تجربة حيوان أم تجربة نبات - في كل الأجواء ، وقد دل مثلا فطن جيزة ٣١ على شدة محله للحرارة ، فهو يجود في المنطقة التى بها خفتيش بلونر .

**حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أبانك** - أنا لا أعترض على ناحية البانى في ميزانية وزارة الزراعة فقط .

من بين اعتبارات هذه الوزارة مبلغ ١٢٨,٦٠٠ جنيه لإقامة حجرين بيطرين أحدهما برفع والآخر بداروا . فلم هذا الإسراف وذلك البذخ ؟ نحن نمرون بالتشديد وإعلاء البناء ؟ أجبني يا معالى الوزير .

**حضرة صاحب المعالى أحمد عبد الغفار باشا** (وزير الأشغال العمومية) - لقد فصلت الوزارة بإنشاء هذين الحجرين إلى حماية الثروة الحيوانية والدفاع عنها ضد تسرب الأمراض . فغير خاف أن الطاعون البقرى قد دهمنا عند استيراد الماشية من السودان .

إن الواجب يقضى بأن تحمي ثروة البلاد الحيوانية والزراعة . ولا يكون ذلك إلا بإنشاء الحجر .

وسياق الوقت الذى تطلب فيه وزارة الزراعة إنشاء حجر للزروعات . فهذه مسألة حيوية كان يجب أن توجد منذ خمسين سنة مضت . فلا يجوز - وقد تأخرت البلاد في إنجاز هذه المشروعات - أن نسمع من حضرات الشيوخ من يترضى على هذه المشروعات التى تفتقر إليها البلاد ، ويرميها في ذلك بالسرف والبذخ .

**حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أبانك** - لقد كانت هذه الحماية - حماية الثروة الحيوانية - موجودة من قديم ومن قبل أن تنشأ هذه الحجر . وكان للدفاع المنفذ لحماية هذه الثروة محققا بدون تكاليف وبدون نفقات طائلة .

إن البلد لم تلوث إلا بأبقار أوروبا ، أخبار الجرسى وغيرها .

**حضرة صاحب المعالى أحمد عبد الغفار باشا** (وزير الأشغال العمومية) - لم أكن أحب أن أسمع مثل هذا القول من حضرة الشيخ المحترم ، فقد كان في تناوله أن يطلع على كل المعلومات فلا يلحق القول جرأفا ، فالطاعون لم يأت من أخبار أوروبا ، ولكنه ودد من السودان . وأنا بصفة كوفى وزيرا سابقا للزراعة ، أقدر أن ما قاله حضرة الشيخ المحترم غير صحيح .

**حضرة الشيخ المحترم السيد أحمد أبانك** - الواقع أن الوزارة تحصى في مشروعاتها وتتوسع فيها توسعا لا يتشى مع مقدراتها الفنية ، ولا يتفق وحاجاتها الحقيقية . فهناك مثلا اعتبارات قدره ٦١,٣٠٠ جنيه لشراء خفتيش بلونر ، مع أن ثنائيشها موفورة وكثيرة لدى الوزارة ، وللمناطق كلها محلة لديها .

**حضرة الشيخ المحترم محمد عدوى الجزاير بك** - ما هو خفتيش بلونر وأين

وإذن فالزراعة قائمة على هذه الشجيرات وعلى الشجر الخشب . ولكن فيها من البلب الضخمة والمواد المشيدة ما يليق باستقبال الغلاء والكبراء ، وفيها يرتفع الموظف ويصعد ، وفيها من الأبار الرومانية ما يروى شلالات الصغيرة من نجات الزيتون . فالمصلحة محدودة كما ترون - مراتكم ، ولكن المبلغ المقرر لها ختم كور يبلغ الخمسين ألف جنيه .

ومن بين بنوده هذا المبلغ خمسة مقرر ألف جنيه لبناء مسجد وعلامة الألف جنيه لبناء منزل للإمام . ولا أدري كيف يكون هذا المبلغ بين نفقات المزرعة - المخصصة للزراعة - وكيف يتبرع وزارة الزراعة اختصاص وزارة الأوقاف وتبقى إنشاء المساجد ودور الأئمة ...

**مقرر صاحب المصالح عيسى أرمعن باشا (وزير الزراعة) -** لقد كان حضرة الشيخ المحترم يناقش في البقية كيف وضعت مبالغ البنود المختلفة . وأظنه كان مقتنعا بما جاء في الميزانية ، وأظن أن الوزارة لا يجوز أن تلام إذا هي عملت على إحياء الشجيرات الغريبة في بلد ناه كهدا البلد ، خصوصا وقد رأت أحد الانجليز ، وهو مستر براملي ، قد بنى بهذا البلد مسجدا .

هذا ولا أظن أن على الوزارة حرجا إذا هي قامت بعمل على إصلاح الصحارى ، فذلك شيء مقرر في أهداف السياسة الاقتصادية ، وليس في هذا ما يضغط .

**مقرر الشيخ المحترم المؤسس السيد محمد أنط -** لقد مر علينا في لجنة الزراعة طلب تصريح بإشراء آلات لمصر الزيتون في سيوه وبرج العرب وصرهي مطروح ، فوافقت اللجنة .

ولما قمنا لمشاهدة هذه المعاصر وجدنا أبنية عالية نفخة ، ولكنها مقلقة ، ليس بواحد منها ما يئنة واحدة تطمن زيتونة واحدة ، ولا ندري إلى متى تظل هكذا !

أفلا ترون بعد ذلك ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن من الخير كل الخير لمن الواجب أن ترفع أمثال هذه المبالغ التي لتأتج للدولة شيئا ؟

وهناك موضوع آخر يكلف الدولة ربع مليون من الجنيئات ، وهو موضوع الرش والتخزين والتخفيف ، وقد يصعد مبلغه إلى أربابئة ألف جنيه إذا أضيفت نفقات السيارات والمواعيلات (الموتوسيكلات) لماذا على الوزارة لو أضفت تمهنا من ذلك ، واستراحت من هذه الصعاب ؟ وماذا عليها لو أنها اكتفت بالإشراف على تنفيذ قانون التخزين ، خصوصا وفي البلد شركات هي أقدر على أداء هذه المهمة ؟

ثم إن الزارع من جهة حرص كل الحرص على صيانة أشجاره التي تدر عليه الربح والكسب ، فهو لن يحمل تمهيرا .

لهذا أرجو أن يكون هذا الموضوع على عناية الوزارة .

إن ما يتفق ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، في سبيل التجارب واستنباط الأصناف سواء أكانت من القطن بأنواعه أم من الحبوب على اختلافها لا يجوز أن يكون موضع نقد أو لوم أو اعتراض ، فهمة الوزارة الأولى هي إجراء التجارب والإشراف عليها . ولو أنها لم تفعل ذلك خالفت أهم أهدافها واستحققت من أجل ذلك كل لوم وتبريح .

إن ميزانية الوزارة قليلة إذا قيست إلى ميزانية مثيلاتها في الخارج ، لميزانية وزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية ثاني ميزانية في الدولة .

ولا يمكن للوزارة أن تصل إلى أهدافها ، ولا أن تحقق أغراضها . إلا إذا ضوعفت ميزانيتها ، ففى هذا الإسراف ، كما يقول حضرة الشيخ المحترم . كل خير عسى يعود على المنهج والنتائج .

**مقرر الشيخ المحترم المؤسس السيد محمد أنط -** أيرضىكم يا حضرات الشيوخ المحترمين ، رغم كل ما قاله معالي الوزير - أن يتفق على ما نرى فدان عشرة آلاف جنيه ؟

**مقرر صاحب المصالح محمد عبد القادر باشا (وزير الأشغال العمومية) -** نعم يرضيهم ذلك . وأجب أن أقول لك أكثر من ذلك إن وزارة الأشغال ستشقى أبارا ارتوازية في هذه المنطقة من أجل غاية قضا .

**مقرر الشيخ المحترم المؤسس السيد محمد أنط -** ولماذا لا تترك هذه البناية لمجلس المديرية المتواضعة يرعاها ويتولاها ويتفق عليها كما كان الشأن قبل ذلك ؟

**مقرر صاحب المصالح محمد عبد القادر باشا (وزير الأشغال العمومية) -** لقد أنشئ مجلس المديرية من جراء هذه البناية ، ولم يقدم للوزارة بالتنازل إلا بعد أن تجز من الاتفاق عليها بمجزا مطلقا .

**المؤسس محمد الشيخ المحترم السيد محمد أنط -** لقد ادخوت الفصل المتصل إلى آخر ملاحظاتي ، وحاشا أن أسوقه إلى حضراتكم .

هناك ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، شيء يسمى برج العرب . هذا البرج هو أرض فاحلة بالصحراء الغربية ، وكان لى شرف تلبية دعوة معالي وزير الزراعة لزيارته ، ولقد رأيته ودرست ما فيه . فانا إن كنت تكلمت فأنما أتكلم عن صدق وشيئين .

إن أرض برج العرب بها قدر قد زودت فيه أشجار الزيتون ، والباقى يزرع شعيرا ويسقى بماء المطر ويحيا عليه . ولا شيء غير ذلك ، اللهم إلا عشرة أفدنة زودت أشجارا منذ أكثر من عشرين سنة . وبها فدانان من دون أن لزوا .

الزراعة في أنحاء المملكة . فليس هناك أى إسراف فيها . إن الإسراف لا يظهر إلا برؤية العين . وأكبر من حضراتكم أن يزور مجموعة زراعية وله أن يحاسب الوزارة إن كانت قد أسرفت .

مزرعة بلوتو — كانت للوزارة مزرعة في المطاعة ، وآثر محضون الوزارة على أن يكون لها في كل مديرية مزرعة ، حتى إذا سلطت على محصول أو الفاكهة التي تصلح للزراعة في هذه الجهات أسكن الرءى على ذلك ردا سليما .

وما يقال عن ذلك ، يقال أيضا عن الأسمدة والعمليات الزراعية والموايد . إذ لا بد أن تكون على هيئة فنية زراعية لتجيب على مثل تلك الأسئلة ولتجيب إجابة خيالية ، وليست نتيجة لتجارب عملية .

لذا طلبت الوزارة لما سلخت منها مزرعة المطاعة أن تأخذ مزرعة بلوتو بالاشتراك مع الجامعة المصرية لتستغل ما لها فيها وتعمل على إدارتها بالاعتماد على مجلس قلمه حوالى اثنين وخمسين جنبا للفدان . وهذه مصلحة قوية تكسبها رأس مال الحكومة بأشتره هذا المبلغ الضئيل وتكسب بها فوائد فنية علمية وعملية ، وليس للوزارة رغبة خاصة في أن تكثر المزارع في القطر المصري لمجرد الرغبة في الابتكار منها .

غاية قنا — طلبت منا بلدية قنا أن تأخذ هذه الغاية ، بدلا من أن تقبل وتحت . وهذه الغاية تبلغ مساحتها ١٠٠٠ فدان . وتستعمل الوزارة على زراعتها بالأشجار الخشبية والفاكهة ، وإذا لم الحال ، كما تستعمل الوزارة على إحياء تلك المنطقة التي هي حارة من وادي . والوزارة حين تقوم بذلك إنما تقوم به للصحة العامة .

برج العرب — لقد زار حضرة الشيخ المحترم السيد أحمد أباطه مزرعة برج العرب ، وقد استندح كل من زارها للأعمال التي قامت بها الوزارة فيها . وبما سمعته في شأنها إلى اليوم غير ما سمعته هذه الساعة .

لقد ركب حضرة الشيخ المحترم السيد أحمد أباطه من الإسكندرية إلى برج العرب ، وقد أنشأ الطريق قال حضرته إنه لم يكن في هذه المنطقة زراعة منذ عشر سنوات وقد أصبح فيها الآن زراعة مستمرة على طول الطريق من أشجار زيتون وفاكهة ، وأضاف إلى ذلك أنه يرجو أن تمتد هذه الزراعة حتى مدينة السلام ، وهو مائس إلى وزارة الزراعة .

حقرة الشيخ القرم السيد أحمد أباطه — ما يقوله الكيلاني بك صحيح . ولكن المسافة من الإسكندرية إلى برج العرب زدت كلها تينا بمفرقة الأهالي لا بمفرقة وزارة الزراعة .

حقرة صاحب الميزة الدكتور محمد علي بك الكيلاني ( وكيل وزارة الزراعة ) — لقد زومت بتشجيع من وزارة الزراعة .

حقرة الشيخ المحترم محمد عدوى الجزار بك — إن مبالغ البضيرة المدرجة في هذا الباب ترد للوزارة بالنال لأنها تبخر بالأجر .

حقرة الشيخ القرم الأستاذ السيد أحمد أباطه — لا بأس ، ولكن لا يمكن تصور مدى الحسارة التي تحيق بالميزانية من جراء هذا .

إن الحكومة في هذا البلد تحمل كل عبء ، وتضع أضعاف كل شيء ، وتحمق نفسها على كل أمر . فلماذا لا تترك الشركات تتولى الأمر الذي تحسنه ؟ !

لماذا أرى أن ذلك المبلغ — مبلغ ربح المليون جنيه ومطعافه — في استطاعة الحكومة الاستغناء عنه .

هذه ملاحظاتى عرضتها ، والأمر لحضراتكم .

حقرة الشيخ القرم السيد محمد الجيد الرمالي بك — لقد تكلمت في موضوعات كثيرة ، وتعرضت بالعقد لأمور متعددة ، ولكلك لم تتقدم باقتراحات معينة ، فما الذي يترحمه حضرة الزميل المحترم ؟

الرئيس — هل لحضرة الشيخ المحترم السيد أحمد أباطه اقتراحات معينة ؟

حقرة صاحب الميزة الدكتور محمد علي الكيلاني بك ( وكيل وزارة الزراعة ) — حضرات الشيوخ المحترمين ،

إن حضرة الشيخ المحترم السيد أحمد أباطه رجل زراعي ، ونحن نحب بكل اقتراحاته ، ولكن للأسف أقصر حضرته على صدر الآلة « ولا تقروا الصلاة » ولم يكلمها . وفي بعض الحالات رأى الأشياء بمنظار أسود ، وكنت أربو وقد زار بعض الأماكن التي تكلم فيها أن يراها بالعين المجردة . وأصحوا لي حضراتكم أن أرد ردا موجزا على النقاط التي أثارها حضرته .

الإسراف في مبانى المجموعات الزراعية — الإسراف ممتد أننا نبنى قصورا ومبانى لا يجوز أن تكون مبانى حكومية أو مجموعات زراعية أو أننا نبنى مبانى لا حاجة لها . وهذا غير صحيح .

إننا ننفذ القانون الذى أقره البرلمان ، وننفذ القانون الذى تقتضيه المصلحة العامة ، ونبنى المباني التي نص عليها هذا القانون ، والتي سردها محلى وزير الأشغال .

فباني المجموعات الزراعية مبان بسيطة ومادية ، ويمكن لحضراتكم رؤيتها في أى وقت عند مروركم بالحقول والمراكو . وهذه المجموعات تبنى في المراكو ، والغرض منها أن تكون مراكز للإرشاد ونشر الثقافة

**عقرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد محمد أباطة** - تم تشجيع من وزارة الزراعة ، وكل منطقة الصحراء زودت بدون اعتبارات وإسراف ومباني بمسكن ألف جنيه .

**عقرة صاحب المزرعة محمد علي الكيلاني بك** ( وكيل وزارة الزراعة ) - من يسع كلام حضرة الشيخ المحترم من مزرعة برج العرب يعتقد أن منها ١٢ فداناً مزرعة زيتونا وفدانين تروغ لوزا ، وكان الله بالسر طيبا .

هذا غير صحيح ، فمزرعة برج العرب تبلغ مساحتها ١٢٠٠ فدان ، يروغ منها ما يقرب من مائة أو مائة وخمسين فداناً أشجار زيتون ولوز وضيق وحلويات . وكل هذه المساحة تستعمل للتجارب حتى يمكن نشرها في المناطق الصحراوية التي يشكو جديها كل إنسان ، ويقاسل لهاذا لايجل من الصحراء جنة خضراء ؟

وأكثرها ذكركه أن هناك مزرعة جديدة هي الأولى من نوعها ، وهي واقعة على شاطئ البحر يروغ فيها التفاح والبرقوق والعنب من أنواع جلبت من الخارج ، وذلك لاثباتها على طريق توزيعها على الفزارعين .

وإن في هذا المقام أشكر الموظفين المصريين القليلين في وزارة الزراعة على ما قاموا به في هذه الناحية من أعمال الرش والتفجير والتبجير - كلتي الأخيرة من الرش والتفجير والتبجير هي أن الوزارة كانت ترجو أن تقل الشركات المزمرة التي تنقنها و يتقنها الزارع على هذه العملية . والوزارة تمنع فعلا في الجرائد عن ذلك حتى تتقدم الشركات التي ترضي بشروطها . ونحن على استعداد لأن تعطى الشركات المواد ، لأنه ليست هناك جميات للقيام بذلك .

وأرجو أن يكون مفهومنا أن مصاريف الرش والتفجير والتبجير تسترددها الوزارة مرة ثانية . وإذا كان حضرة الشيخ المحترم السيد أحمد أباطة يقول إن بعض الزارع يمكنه أن يقوم بهذه العملية ، فانتا زحبه بذلك ، ولكن هل يدلنا حضرة على من يقوم بذلك من الزارع ؟

أعتقد أنه لو كان عند حضرة الشيخ المحترم السيد أحمد أباطة حقيقة ، لجأ إلى الوزارة يطلب منها تدخينها أو ردها .

**محمديس** - هل لحضرة الشيخ المحترم السيد أحمد أباطة اقتراحات محددة على الاتعدادات ؟

**عقرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد محمد أباطة** - نعم ، وسأجملها .

**عقرة الشيخ المحترم حسين علي أباطة** - حضرات الشيوخ المحترمين ، لا أدرى من هذا الغفاس الطويل في مشروعات سبق أن بحثناها ونقدها وبدأت في تنفيذها ، وما وجدت إلا المصلحة الزراعية في مصر ؟ من منا يقول إن المجموعات الزراعية ليست لها فائدة ؟

إننا نرجو أن يكون لكل ١٠.٠٠٠ فدان مجموعة زراعية ، وهذه الطريقة العملية التي يمكن أن نستفيد منها الفلاح ليل بكل النتائج العملية التي وصلنا إليها وزارة الزراعة . وإننا نظننا إلى ما يصرف من هذا القليل في بلدنا آخر ، لوجدنا أن ما يصرف في مصر على الزراعة أقل بكثير مما تجوده البلاد الأخرى في سبل ترقية زراعتها ، مع أن الزراعة فيها ليست أساس الثروة كما هو الحال في مصر .

إنني أرجو من معالي وزير الزراعة أن يعمل جادا على نشر المجموعات الزراعية في كل ناحية ، لأن فيها كل الخير .

**عقرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد محمد أباطة** - لم يترض أحد على نشر المجموعات الزراعية .

**عقرة الشيخ المحترم حسين علي أباطة** - ألم يطلب حضرة الشيخ المحترم أباطة بك حقل مساحته ٨٠٠.٠٠٠ جنيه ، وترك ١٠.٠٠٠ جنيه للتذكرا ؟

**عقرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد محمد أباطة** - إن كل المشروع مبان ، ويمكن أن يقوم المشروع بغير هذه المباني .

**عقرة الشيخ المحترم حسين علي أباطة** - إن المباني ضرورية ، إذ يجب التفكير في راحة الموظفين الذين يحلون خارج المدن ، لأنهم إذا لم يجدوا السكن اللائق وكل وسائل الراحة ، فلن يؤدوا واجبهم . وإننا أخطأوا ، فهم مدفونون .

لست أول بلد في العالم يقوم بهذا . وإذا نظرنا إلى أية محطة تجارب في أوروبا ، لوجدنا أن المباني تنسج لسكنى الموظفين .

هذا فضلا عن الأديلة ووسائل المعيشة الخاصة بهم ، لأن الموظف يجب أن يكون مرتاحا في معيشته ، كي يقوم بعمله على الوجه الأكمل .

**عقرة الشيخ المحترم كمال الدين الشربف** - أليس من المستحسن تقص المباح المتراض عليها ؟

**عقرة الشيخ المحترم حسين علي أباطة** - أما من مزرعة بلونج ، فكلنا يعلم أنفا وأسون من أنقر والمدريات . وهما أحوال البلاد في المملكة المصرية إلى تشييط الزراعة فيها لتكسب الأراضي خصباً . فتخرج محصولا أوفر وأحسن . وكل بعدنا يستدعي دراسة خاصة .

وهذه المنطقة كان بها فحش المطاعة ، ولكن استفيض عنه بمزرعة بلونج . وهذه الزرعة إن هي إلا تواة لإمداد الزراع بالشتل والإرشاد وما إلى ذلك من التواصي التي تفيدهم .

**مقرر الشيخ المحترم حسين بنه باشا** - الذي أرجوه أن تنسج زراعة الزيتون في المناطق المنخفضة في داخل الصحراء .

وهناك نوعان من الزراعة ، زراعة على شاطئ البحر، وأخرى في الداخل وقد رأيت يبنى زراعة زيتون لا تشكف إلا غرس الشجر، لكي يحصل منها بعد ثلاث سنوات على إيراد ، يعلم الله إلى كم من السنين سيستمر ، لأن غير الزيتون قد يسمر إلى ألف سنة . وكل ما هنالك ، هو اختيار الأرض ، حتى تكون قد أوجدنا ثروة لا تكلف شيئا .

ولي رجاء أكبر وهو خاص بسدل التفتيش الذي يمنع لزراعيين ، ولست أقصد مطلقا تغييرا في الأرقام ، لأن هذا ليس عمله الآن . ولكني أرجو من مدي وزير الزراعة أن ينال هؤلاء الزراعيون حظا أوفر من الإنصاف ينصحبهم بل تفتيش ، مساواة لهم بزملائهم المهندسين ، والمساواة في الظلم مثل ما يقولون .

**مقرر صاحب المكي عباس أنور بن باشا (وزير الزراعة)** - ستكون هذه المسألة موضع رعاية الوزارة إن شاء الله .

**مقرر الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الرمالي** - أرجو معرفة المرتب الشهري لإمام المسجد .

**القرر** - يتحدد المرتب عادة حسب المؤهلات .

**مقرر صاحب المكي أحمد عبد القادر باشا (وزير الأشغال العمومية)** - أقام مستر براملي مسجدا في برج العرب ، ووجدت الوزارة أن هذا المسجد لا يبنى بالقرص ، فكرت في إقامة مسجد في مكان آخر ومثل لإمام المسجد ، وهذا أمر ضروري في الصحراء ، ولذلك أقررت هذه المبالغ في الميزانية .

**مقرر الشيخ المحترم محمد حسن الصمراوي باشا** - إن مبلغ ثلاثة الآلاف من الميزانية المدججة لإنشاء منزل أمام المسجد مبلغ كبير ، ويمكن لذلك مبلغ ألف جنيه .

**الرئيس** - تقدم اقتراح من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباطه ، هذا نصه :

١) « اقترح رفع المبالغ الآتية من ميزانية وزارة الزراعة في هذا العام :

( ١ ) ٥٠.٠٠٠ جنيه المقررة لبرج العرب .

( ٢ ) ١٠.٠٠٠ جنيه لمناجاة قنا لتظل مع مجلس المديرية .

( ٣ ) ٢٨.٢٥٨ جنيه لإقامة منشآت جديدة للسجور الزراعي .

أما عن غابة قنا فقد زرتها أكثر من مرة ، وكانت أولى زياراتي لها عندما اشتد أسرها وكانت تحتاج إلى مال للصرف عليها . ولم يكن هذا المال موجودا في ذلك الوقت ، وقامت شركة السكر بالمساعدة في إصلاحها ، أبدت المجلس البلدي ببعض الطلبات .

وهذا يد كرتي بمزرعة الجبل الأصفر - فقد فكر في سنة ١٩٢٢ في زراعة حين فداها تخصص منها قطعة لإنشاء غابة وقام الاقتراض من ذلك من بيت الدائم لزراعة القنابة ومن حيث ما يدره القدان من غلة . وأذكر أنه بعد عشر سنوات حضرت أشعاب هذه الغابة في مزاجاة امة ، فرما المزارع يبلغ ١١ أو ١٢ جنيها للقدان ، واستمتت الوزارة عن بيع وبذلك ثلثات أو أربع سنوات ، قامت الحرب وبيع تاج القدان بأزيد على ١٥٠ جنيها .

من الجائر ألا تكون للبحر المرسود لغابة قنا فائقة عاجلة ترضى منه ، لكن يجب أن نعمل حساب المستقبل ، وأن يكون عندنا أشعاب نواجهها ظروف الحرب ، وما إلى ذلك من ظروف يكون للأشعاب فائقة نية فيها .

**مقرر الشيخ المحترم السيد أحمد أباطه** - كم كان عمر الأشجار لما بيعت ؟

**مقرر الشيخ المحترم** - عا باشا - كان عمرها ١٥ سنة .

**مقرر صاحب المكي أحمد عبد القادر باشا (وزير الأشغال العمومية)** - قد بيع تاج القدان بثلاثمائة جنيه . للقدان البور الذي يزرع كانوا ، ولا يصرف عليه شيء ، بيعت أشعابه بعد الحرب بهذا المبلغ .

**مقرر الشيخ المحترم أوستاذ السيد أحمد أباطه** - ولكن سيصرف على غابة قنا مبلغ ١٠.٠٠٠ جنيه ، لأن دينا سيكون بواسطة الآلات . وقد ثبت أن الذي اختار هذا المشروع كان مديرا .

**مقرر الشيخ المحترم حسين بنه باشا** - أما فيما يخص برج العرب ، فسياسة التوسع في الزراعة في الصحراء يجب أن تكون موضع رعاية الحكومة في كل وقت وفي كل مكان . وليس في برج العرب فقط ، بل لابد من إيجاد خطة رئيسية للأبحاث والشتلات وكل الأشياء اللازمة للتوسع الزراعي في الصحراء .

**مقرر الشيخ المحترم أوستاذ السيد أحمد أباطه** - ولكن هل هذا يستدعي بناء جامع بخمسة عشر ألف جنيه مع وجود جامع هناك ؟

**مقرر الشيخ المحترم محمد حسن الصمراوي باشا** - أرجو حضرة الشيخ المحترم السيد أحمد أباطه أن يماض في شيء آخر ، ولا يماض في بناء الجامع .

(٤) ١٢٨,٦٠٠ جنيه لإقامة عجوين بطرين بضع ودرلو .  
واقترح رفع مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه من ميزانية السنة القادمة م  
السيد أحمد أباطه

فن يوافق من حضراتكم على هذا الاقتراح ، فيفضل بالوقوف ؟  
( لم يبق سوى حضرته وحضرة الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الرمالى ) .

الرئيس - يقرر المجلس رفض الاقتراح ، ولتقل إلى أخذ رأى  
على الاعتادات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدد للباب الأول  
" ماهيات وأجر وصريات وقدره ٩١٤,٠٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٩١٤,٠٠٠ جنيه المقدد  
للباب الأول " ماهيات وأجر وصريات " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدد للباب الثانى " مصروفات عامة "  
وقدره ٢,١٠٥,٩٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢,١٠٥,٩٠٠ جنيه المقدد  
للباب الثانى " مصروفات عامة " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدد للباب الثالث " أعمال  
جديدة " وقدره ١,٤١٣,٠٢٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٤١٣,٠٢٠ جنيها المقدد  
للباب الثالث أعمال جديدة .

## ١٩ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب الخاص بالأحداث المتشردين - تقرير بلقيس العدل  
والشؤون الاجتماعية عشرين (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث  
المبدأ - مناقشة مواد مادة فائدة ما عدا المادة الأولى فخريل مناقشة  
الى الأسبوع المقبل

( المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد حسن الشاذلى بشار ) .

القرار - بجنت اللجان مشروع هذا القانون ، فأدخلنا عليه تعديلات  
وروى فيها أن يكون مشروع القانون أكثر تحقيقا للغرض الذى وضع من  
أجله . فأحكم هذا المشروع لارضى لغلاب الحدث ، وإنما قصد بها  
وضع أحكام لصون الحدث وتبنيته لحياة شريفة مفرقة .

فلذلك لم ينص المشروع على حد أدنى لمن الحدث الذى تخلى عليه  
أحكام القانون ، ورفضت اللجنة الأخذ بما اقترحه أحد أعضائها من  
وجوب التنسيق بين أحكام هذا المشروع وأحكام قانون العقوبات  
أو أحكام مشروع قانون الإجراءات الجنائية ، إذ لاحتمة بين مشروع  
القانون وبين قانون العقوبات أو قانون الإجراءات الجنائية ، فكل منها  
يعمل في ميدان مستقل من الآخر .

ولذلك فقد عنت اللجان بالناحية الاجتماعية ، وأدخلنا على المشروع  
الوارد من مجلس النواب التعديلات المبنية بالجدول المرفق الملحق بالتقرير

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ،  
ولتنتقل إلى مناقشة مواد مادة فائدة ، وتلى المادة الأولى .

تلى المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يعتبر الحدث ذكرا كان أو أنثى الذى لم تبلغ سنه ثمانى عشرة  
سنة ميلادية كاملة منشردا فى الحالات الآتية :

( ١ ) إذا وجد مسولا - ويتر من أعمال التسول عرض سلع تافهة  
أو القيام بأعمال بلوانية .

( ب ) إذا مارس جمع أعقاب السجائر أو غيرها من الفضلات  
أو المهملات .

( ج ) إذا قام بأعمال تتصل بالدمارة أو الفسق أو إفساد الأخلاق  
أو القمار أو خدمة من يقومون بهذه الأعمال .

( د ) إذا خالط المتشردين أو المشتبه فيهم أو الذين اشتهر عنهم سوء  
السيرة .

( هـ ) إذا كان سعى السلوك وما رقا من سلطة أبيه أو وليه أو وصيه  
أو أمه ، إذا كان الولي متوفى أو غائبا أو عديم الأهلية .

( و ) إذا لم يكن له محل إقامة مستقر أو كان بيت عادة فى الطرقات .

( ز ) إذا لم يكن له وسيلة مشروعة لتعيش ولا حامل مؤتى وكان أبوا  
مخولين أو مسجونين أو غائبين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، وتتل المادة الرابعة

تليت المادة الرابعة ، وهذا نصها .

مادة ٤ - يجوز بأمر من النيابة العامة وضع الحدث المشرط مؤقتاً في معهد من المعاهد المختصة لاصلاح الأحداث والمعترف بها من وزارة الشؤون الاجتماعية حتى يفصل في أمره .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة ، وتتل المادة الخامسة

تليت المادة الخامسة ، وهذا نصها :

مادة ٥ - يصدر الحكم بأحد التدابير المبينة في المادة الثالثة ساء على طلب النيابة العامة .

وينظر الطلب في جلسة غير علنية ، ولا يجوز استئناف الحكم الذي تصدره إلا لخطأ في تطبيق القانون .

ويقع في نظر الطلب والحكم فيه وفي المعارضة والاستئناف القواعد والإجراءات والمواعيد المقررة في مواد الجلس .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة ، وتتل المادة السادسة .

تليت المادة السادسة ، وهذا نصها :

مادة ٦ - يكون الحكم واجب النفاذ برغم المعارضة فيه أو استئنافه .  
ويكون التنفيذ يقتضى أمر من النيابة العامة طبقاً للصيغة التي يقررها وزير العدل بلاخفاق مع وزير الشؤون الاجتماعية .

مادة السبع المزمع على زكي العربي باشا - أريد أن أناقش هذه المادة . ولا أدري هل يسمح وقت المجلس الآن بهذه المناقشة ، أو أنه من تأجيلها للجلسة المقبلة . إلى أن ترك تقدير هذه المسألة لسعادة رئيس المجلس .

الرئيس - لا مانع من أن نستمر في نظر المواد التي لا اعتراض عليها . ويحل المواد التي تحتاج إلى المناقشة إلى أول الجلسة المقبلة .

مادة السبع المزمع على زكي العربي باشا - لا مانع من هذا ، وعليه زجو تأجيل المادة الأولى إلى الجلسة المقبلة .

الرئيس - تؤجل مناقشة المادة الأولى إلى الأسبوع المقبل ، وتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - إذا ضبط الحدث في إحدى الحالات الواردة في المادة سابعة امتدعى البوليس متولى أمره وصلبه انذاراً مكتوباً بمراقبة حسن بالحدث في المستقبل وبأن عودته إلى إحدى هذه الحالات من شأنها ليق أحكام هذا القانون ، ويجوز تتولى أمر الحدث التظلم من الإنذار ل النيابة المختصة خلال عشرة أيام من تاريخ تسلمه الإنذار ويكون قرار باية في هذا التظلم نهائياً . وإذا عاد الحدث إلى ارتكاب أمر من الأمور لشار إليها في البتد سألته الذكر عوقب ، تتولى أمره بفرامة لا تتجاوز مائتي رش .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وتتل المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - إذا عاد الحدث إلى ممارسة أمر من الأمور المبينة في حالات المادة ١٠٠٠ و١٠٠١ و١٠٠٢ من المادة الأولى بهذا الإنذار المنصوص به في المادة الثانية أو وجد في حالة من الحالات الأخرى المبينة في المادة الأولى حكم القاضي بتسليمه لوالديه أو لمن له حق الرقاية على نفسه أو لشخص وطني يتعهد برتيته وحسن سيره ، أو إلى معهد خصص لرعاية الأحداث رسترف به من وزارة الشؤون الاجتماعية .

ويكون تعيين المبلغ الذى يقرم به المسئول عن الثقة أو مال الحدث وتحديد مواعيد دفعه بأمر على عريضه تقدم من النيابة العامة بتامل طلب صاحب الشأن ، وتجرى بالنسبة لهذا الأمر طرق التنظيم بالطنن المقررة فى قانون المرافعات .

وتحصل المبالغ المقررة بالطرق المنصوص عنها فى الأمر المالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - بقرار المجلس الموافقة على المادة الخامسة ، وتلت المادة العاشرة .

تليت المادة العاشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٠ - يجوز بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية اخلاء سبيل الحدث المشرذ الذى عهد به إلى معهد اصلاحى أو إلى شخص مؤتمن بعد تخضية ستين على الأقل ، وذلك بعد أخذ رأى إدارة المعهد فى الحالة الأولى واستطلاع رأى الشخص المؤتمن فى الحالة الثانية .

ويظل سبيل الحدث حتماً إذا بلغت سنه إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - بقرار المجلس الموافقة على المادة العاشرة ، وتلت المادة الحادية عشرة .

تليت المادة الحادية عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١١ - فى الحالة ١٢ المنصوص عليها فى المادة الأولى لا يجوز للنيابة العامة أن تطلب من المحكمة الحكم بأى تدبير من للتدابير المنصوص عليها فى المادة الثالثة إلا بناء على إذن سابق من ولى الحدث أو وصيه أو أمه على حسب الأحوال .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - بقرار المجلس الموافقة على المادة السادسة ، وتلت المادة السابعة .  
تليت المادة السابعة ، وهذا نصها :

مادة ٧ - يقرب من الحكم بتسليم الحدث إلى والديه أو لمن له حق الولاية على نفسه أو إلى الشخص المؤتمن وضحه تحت اشراف جهة مشرفة برعاية الأحداث تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية أو معترف بها منها . وعلى هذه الجهة أن تقدم للنيابة العامة تقارير دورية عن حالة الحدث وما تشير به فى شأنه طبقاً للنظام الذى يراه وزير الشؤون الاجتماعية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - بقرار المجلس الموافقة على المادة السابعة ، وتلت المادة الثامنة .

تليت المادة الثامنة ، وهذا نصها :

مادة ٨ - يجوز للنيابة العامة بناء على التقارير المقدمة لها أن تطلب من المحكمة إعادة النظر فى الحكم الذى أصدرته ، وللحكمة فى هذه الحالة أن تصدر عن حكمها إلى ما تراه ملائماً لحالة الحدث من للتدابير الأخرى المنصوص عليها فى المادة الثالثة من هذا القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - بقرار المجلس الموافقة على المادة الثامنة ، وتلت المادة التاسعة .

تليت المادة التاسعة ، وهذا نصها :

مادة ٩ - فى حالة الحكم بتسليم الحدث إلى غير المزمين بنفقته يجوز للقاضى أن يلزم بتكاليفه كلها أو بعضها الشخص المزم بالانفاق عليه قانوناً كما يجوز - إن كان الحدث ذاك مال - أن يأمر بحصول هذه التكاليف كلها أو بعضها من ماله .



الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية عشرة ، وتل  
المادة الثانية عشرة .

تل المادة الثانية عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ست أشهر وبغرامة لا تجاوز  
مائة جنيه كل من أخفى حداً حكماً بتسليمه لشخص أو جهة بالتطبيق لأحكام  
هذا القانون ، وكذا كل من دفعه لفرار أو أمانته عليه بأية وسيلة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية عشرة ، وتل  
المادة الثالثة عشرة .

تل المادة الثالثة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٣ - تسرى أحكام هذا القانون على مخالفتي القاهرة  
والاسكندرية وعلى البلاد الأخرى التي تبين بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة عشرة ، وتل  
المادة الرابعة عشرة .

تل المادة الرابعة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٤ - ينشئ القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨ بشأن الأحداث المشردين  
وينشئ كل نص في القوانين الأخرى يتعارض مع أحكام هذا القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة عشرة ، وتل  
المادة الخامسة عشرة .

تل المادة الخامسة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٥ - على وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل والداخلية تنفيذ هذا  
القانون كل فيما يخصه ، ويصدر به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأسر بأن يحسم هذا القانون بناتم البعثة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
ويتخذ كقانون من قوانين البعثة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة عشرة .

ويجوز مناقشة المادة الأولى من مشروع هذا القانون للجنة المقبلة  
على أن تجري مناقشتها في بداية الجلسة ثم يؤخذ الرأي بالتدريج بالاسم  
على مشروع القانون بعد ذلك .

والآن هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة ، على أن تعقد الجلسة  
المقبلة يوم الاثنين القادم ١٦ شعبان سنة ١٣٣٨ ، الموافق ١٣ يونيو  
سنة ١٩٤٩ ، الساعة الخامسة والنصف مساء ؟

( موافقة ) .

( وضت الجلسة الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة عشرة .



# مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

## دور الانعقاد اعدادى الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة الثامنة والثلاثين

المعقودة علنا في يوم الاثنين ١٦ شعبان سنة ١٣٦٨ ، الموافق ١٣ يونيه سنة ١٩٤٩

#### ما يخص

#### رقم الصفحة

- ١ — إجازات ..... ١٢٣٢
- ٢ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة (٦ يونيه - سنة ١٩٤٩) ..... ١٢٣٢
- ٣ — مرسوم بتعيين حصرق شمس الدين عبد القفار باشا والشيخ محمّد خديج غراب عضوين بالمجلس — صف حصرق باشا اليه المستورية — إحالة المرسوم إلى لجنة تحقيق صحة الضريبة ..... ١٢٣٣
- ٤ — مرسومان بمشروع قانونين :
  - (أ) مرسوم بمشروع قانون بشأن نظام موظفي الدولة ..... ١٢٣٤
  - إحالة مباشرة إلى لجنة المالية ..... ١٢٣٤
  - (ب) مرسوم بمشروع قانون ، بطمينة الجانح الأزهر والاعادة الدينية لسنة ١٩٤٩ — ١٩٥٠ ..... ١٢٣٤
  - إحالة مباشرة إلى لجنة الأوقاف والمعاد الدينية ..... ١٢٣٤
- ٥ — مشروعا قانونين واردان من مجلس النواب :
  - (أ) مشروع قانون بإنشاء مجلس أعلى للبحوث ..... ١٢٣٤
  - إحالة مباشرة إلى لجان الداخلية والصحة والأعمال ..... ١٢٣٤
  - (ب) مشروع قانون يشرط تحفظ أعضاء هيئة التدريس بجامعة قازوق الأزل وتأسيس ..... ١٢٣٤
  - إحالة مباشرة إلى لجنة المعارف ..... ١٢٣٤
- ٦ — مراقبة مجلس النواب على مشروع القانون ١ اص تصحيح خطأ مادي في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٦ ، بتبديل أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم طلب بل واقعة به في حق من سرق التيجان أو قرع بها ..... ١٢٣٥

رقم الصفحة

٧ - رد على عرضة ..... ١٢٣٥

طبق رقم ١٨٣

٨ - تصحيح الأخطاء السابقة التي تقع في القوانين التي يقرها البرلمان ..... ١٢٣٥

٩ - أسئلة :

( أ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعلقة والمعال وزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أبانة ، عن بيع أراض على تربة القديرة بجميرة لأهالي هذه المنطقة هل أساس الشروط الموضوعة -

الإجابة عنه ..... ١٢٣٧

( ب ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعلقة والمعال وزير التجارة وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، عن تأجيل خطة قطع من بجميرة القديرة ، ومن لغة الأسماك في البحيرات خصوصا في بجميرة القديرة والبراس - الإجابة عنه

..... ١٢٣٨

( ج ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعلقة والمعال وزير التجارة والصناعة ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، عن شكوى الصابدين بدمياط ومخبرة البرج من عدم التصريح لم يشيك البرق مراكم كاسرح لتييم - الإجابة عنه

..... ١٢٣٩

( د ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعلقة والمعال وزير التجارة والصناعة ، من حضرة الشيخ المحترم عبد طوي الجزاويك ، عن مع اميراد الأتلة القطية من الخناج وتشييع تصدير القطن من هذه الأتلة - الإجابة عنه.....

..... ١٢٣٩

١٠ - استجوابات :

( أ ) استجواب موجه إلى حضرة صاحب المعلقة والمعال وزير المراسلات ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين البقعي ، عن مركز مصلحة السكة الحديدية الخال ، ومن الحكة التي وصلت إليها مصلحة البريد من سوء الإدارة وأخير عرض

المراسلات - تأجيل المناقشة لحد ثلاثة أسابيع ..... ١٢٤٠

( ب ) استجواب موجه إلى حضرة صاحب المعلقة ورئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم عبد أمين يوسف بك ، عن الخلق الإداري ومشكلة الموظفين - تأجيله إلى حين النظر في قانون التعريف ..... ١٢٤١

..... ١٢٤١

( ج ) استجواب موجه إلى حضرة صاحب المعلقة وزير الداخلية ، من حضرة الشيخ المحترم عبد أمين يوسف بك ، عن اضطراب المرد في شوارع القاهرة - تأجيله إلى أن يناقش عنه نظرية وزارة الداخلية ..... ١٢٤١

..... ١٢٤١

١١ - مشروع القانون الفردي من مجلس النواب الخاص بالأحداث المقترحين ..... ١٢٤٢

طبق رقم ١٨٢

تقرى بلدى العدل والقانون الاجتماعية

ناتجة من الجلسة الأولى - تأجيل أخذ الرأي بأهواء بالاسم عز، مشروع القانون إلى الأسبوع المقبل ..... ١٢٤٢

## رقم الصفحة

١٢ - مشروع ميزانية المصلحة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ (المسروقات) :

ملحق رقم ١٦٥

تقرير لجنة المالية

١٢٤٦ ... ١٢٤٦ "وزارة الأشغال السوية" - قرار ...

١٢٤٩ ... ١٢٤٩ "وزارة المعارف السوية" - قرار ...

١٢٥٥ ... ١٢٥٥ "وزارة الداخلية" - قرار ...

١٢٥٦ ... ١٢٥٦ "وزارة الشؤون الاجتماعية" - إضافة إلى النص ...

١٢٥٦ ... ١٢٥٦ "البيانات المالية" - إدماجه في ميزانية وزارة المعارف السوية ...

١٢٥٦ ... ١٢٥٦ "المعاملات والمكتبات" - قرار ...

١٢٥٦ ... ١٢٥٦ "إمارة عمارة المعينة" - قرار ...

١٢٥٧ ... ١٢٥٧ - مشروع قانون يمدد مهلة عرض مشروع قانون الترخيف الجبركية ومشروع القانون الخاص برسم الإنتاج على البلدان لمدة سنة تقضى بانتهاء الدورة المالية لسنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ...

ملحق رقم ١٨٤

تقرير لجنة المالية

١٢٥٧ ... ١٢٥٧ المواقفة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالبناء بالاسم إلى الأسبوع المقبل ...

١٢٥٧ ... ١٢٥٧ ١٤ - مشروع القانون المقدم من الحكومة بامتداد تجديد تأجير قطعة أرض بمصر القديمة إلى جمعية الثقافة الإسلامية بضم الخلق بمدينة القاهرة ...

ملحق رقم ١٨٥

تقرير لجنة المالية

١٢٥٧ ... ١٢٥٧ المواقفة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالبناء بالاسم إلى الأسبوع المقبل ...

١٢٥٨ ... ١٢٥٨ ١٥ - مشروع القانون الراود من مجلس النواب بفتح احتياذ إضافي بمبلغ ٧٥٨,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال السوية لسنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ المالية - قسمينات المستحقين أنشروا الحرب ...

ملحق رقم ١٨٦

تقرير لجنة المالية

١٢٥٨ ... ١٢٥٨ المواقفة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالبناء بالاسم إلى الأسبوع المقبل ...

١٢٥٩ ... ١٢٥٩ ١٦ - تقرير لجنة الشؤون الدستورية وقانون الانتخاب واللائحة الداخلية والمواضلات بتجسيين عن لائحة الدستورية الخاصة بجواز تعيين أعضاء من البرلمان في مجلس إدارة الإذاعة المصرية ...

ملحق رقم ١٨٧

تقرير لجنة المالية

١٢٦٧ ... ١٢٦٧ المواقفة على القرار ...

١٢٦٧ ... ١٢٦٧ ١٧ - تقرير لجنة المواضلات عن مشروع قانون الإذاعة المصرية ...

١٢٦٧ ... ١٢٦٧ تأجيل استمرار النظر فيه أسبوعين ...

١٢٦٧ ... ١٢٦٧ ١٨ - مشروع القانون الراود من مجلس النواب بإنشاء نقابة لعلم الزراعة ...

ملحق رقم ١٨٨

تقرير لجنة الزراعة

١٢٦٧ ... ١٢٦٧ المواقفة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالبناء بالاسم إلى الأسبوع المقبل ...

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة الخمسين مساء ، برئاسة حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس المجلس .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ عبد الرحمن نور ، محمد عطية الناطر بك ، السيد محمد الحميد الزمالي ، الأستاذ عبد الرزاق وجيه القاضي .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما عدا :

الثانيين :

أولاً — بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد مل أبوسيت بك ، الشيخ إسماعيل فواز ، أصلان قطاوى بك ، حسن السيد بدرأوى باشا ، الشيخ حسين صالح خليفه ، الأستاذ عباس الجبل ، فهمى وبصا بك ، محمد المنازى عبد ربه باشا ، محمد بدير باشا ، محمد رشوان الزمر بك ، الأستاذ محمد سليم جابر ، وأصف بطرس غالى باشا .

ثانياً — بسبب المرض ، حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا .

ثالثاً — بإعتذار :

( أ ) عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد رمزى بك ، اللواء أحمد عطية باشا ، حسن رشوان حامدى بك ، عبد الفتاح يحيى باشا ، على ماهر باشا .

( ب ) عن جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد فهمى حسين باشا ، الأستاذ إسماعيل حمزه ، حسن شرأوى باشا ، صادق وجيه باشا ، عبد الرحمن الرافى بك ، عبد السلام الشاذلى باشا ، الأستاذ كمال الدين الشريف ، محمد أبو النصر الفار ، محمود خيرى باشا ، وهيب دوس بك .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ أحمد أبو الفتوح ، أحمد همام حسين بك ، إسماعيل صدق باشا ، حافظ رمضان باشا ، حسن حسن عزام بك ، سباب حشيش باشا ، شارل بشرى حنا ، صلاح الدين الشوارى بك ، صليب سامى باشا ، عبد الله مالموم باشا ، عبد الحميد صالح باشا ، الشيخ فراج عبد الرحمن مجاهد ، محمد توفيق راضى بك ، الأستاذ محمد على شرأوى ، الأستاذ محمود أبو الفتوح ، الشيخ منصور حسين السلواوى .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب الدولة إبراهيم عبد الهادى باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، وحضرات أصحاب المالى : أحمد عبد النصار باشا وزير الأشغال العمومية ، الأستاذ على السيد أيوب وزير المرافق العمومية ، إبراهيم دسوقي أبانطه باشا وزير المواصلات ، الأستاذ عبد الحميد عبد الحى وزير القوتين ، الأستاذ محمود رياض وزير التجارة والصناعة ، على عبد الرزاق باشا وزير الأوقاف ، الفريق محمد حيدر باشا وزير الحربية والبحرية ، جلال فهم باشا وزير الشؤون الاجتماعية ، عباس أبو حسين باشا وزير الزراعة ، مصطفى صرعى بك وزير الدولة ، محمد زكى على باشا وزير الدولة ، حسين فهمى بك وزير المالية .

تولى السكرتيرة العامة أمين عن العرب بك .

( أعلن حضرة صاحب السعادة الرئيس افتتاح الجلسة ) .

## ١ — إجازات

الرئيس — يطلب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل إجازة من اليوم الى آخر الدورة ، لمرضه .

ويطلب حضرة الشيخ المحترم محمد بدير باشا إجازة لمدة أربعة أسابيع من اليوم ، لمرضه .

ويطلب حضرة الشيخ المحترم فهمى وبصا بك إجازة لمدة ستة أسابيع من اليوم ، لمرضه .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

## ٢ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

( ٦ يونيو سنة ١٩٤٩ )

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟

( لم يعترض أحد ) .

الرئيس — يصلى للمجلس على مضبطة الجلسة السابقة .

## (المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم ما

مدرقصر القبة في ١٠ شبان سنة ١٣٦٨ (٧ يونيه سنة ١٩٤٩).

## فاروق

بامر حضرة صاحب الجلالة

وزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الوزراء

إبراهيم عبد الهادي إبراهيم عبد الهادي إبراهيم عبد الهادي

الرئيس - يستقبل حضرات الشيوخ المحترمين شمس الدين عبد الغفار باشا  
والشيخ محمود أحمد غراب بمجلس الشيوخ المنصوص عليها في المادة  
٩٤ من الدستور .

حضرة الشيخ الهرم شمس الدين عبد الغفار باشا - أقسم بالله العظيم  
أن أكون مخلصا للوطن وللك ، مطيعا للدستور ولقوانين البلاد ، وأن  
أؤدي أعمالي بالثقة والصدق .

( تصديق ) .

حضرة الشيخ الهرم الشيخ محمود أحمد غراب - أقسم بالله العظيم أن  
أكون مخلصا للوطن وللك ، مطيعا للدستور ولقوانين البلاد ، وأن أؤدي  
أعمالي بالثقة والصدق .

( تصديق ) .

الرئيس - أخيه حضرة الشيوخ المحترمين ، ويحال المرسوم إلى لجنة  
تحقيق صحة العضوية .

## ٣ - مرسوم

بتعيين ضوئين مجلس الشيوخ - خلف حضرتي الدين المستورة -  
إحالة المرسوم إلى لجنة تحقيق صحة العضوية

الرئيس - ورد كتاب<sup>(١)</sup> من رئاسة مجلس الوزراء ومعه صورة من  
المرسوم الصادر في ٧ يونيه سنة ١٩٤٩ ، بتعيين شمس الدين عبد الغفار باشا  
والشيخ محمود أحمد غراب عضوين مجلس الشيوخ . وسيتلى المرسوم على حضراتكم .  
على المرسوم ، وهذا نصه :

## مرسوم

بتعيين عضوين مجلس الشيوخ

## لجن فاروق الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المواد ٧٤ و ٧٧ و ٧٨ من الدستور ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ؛

وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

## (المادة الأولى)

عين عضوا في مجلس الشيوخ كل من :

شمس الدين عبد الغفار باشا في المحل الذي خلا بوفاته المرحوم  
عبد نجيب الغرابي باشا ؛

الشيخ محمود أحمد غراب في المحل الذي خلا بوفاته المرحوم حسن  
صادق باشا .

(١) نص الكتاب :

"حضرة صاحب الجلالة رئيس مجلس الشيوخ  
أكرم بأن أرسل إل سادتك مع هذا صورة من المرسوم الصادر في ٧ يونيه سنة ١٩٤٩ ، بتعيين حضرة صاحب الجلالة شمس الدين عبد الغفار باشا وحضرة الشيخ محمود أحمد غراب  
عضوين مجلس الشيوخ .  
وتحتفلوا سادتك بقوله تاتي الاحترام ما

٩ يونيه سنة ١٩٤٩

#### ٤ - مرصومان بمشروع قانون

إحالتها مباشرة إلى المجلس الخامس

الرئيس - ورد كتاب (١) من وزارة المالية ومعه صورة من المرسوم بمشروع القانون الصادر في ٧ يونيو سنة ١٩٤٩ ، بشأن نظام موظفي الدولة .

وقد أحلته مباشرة إلى لجنة المالية .

وردد كتاب (٢) من وزارة المالية ومعه صورة من المرسوم بمشروع القانون الصادر في ٧ يونيو سنة ١٩٤٩ يربط ميزانية الجمارك الأرض والمعاهد الدينية للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

وقد أحلته مباشرة إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية ، لغرض دراسة تمهيدية حتى يرد من مجلس النواب .

#### ٥ - مشروعا قانونين

إيرادان من مجلس النواب - إحالتها مباشرة إلى اللجنة الخاصة

الرئيس - ورد كتاب (٣) من مجلس النواب بأنه نظر بجلساته المعقودة في ٢٣ و ٢١ مايو ١٩٤٩ بوجوب مشروع قانون بإنشاء مجلس بلدي لمدينة القاهرة ، وقد أحلته مباشرة إلى لجان المالية والصحة والأشغال .

وردد كتاب (٤) من مجلس النواب أيضا بأنه نظر بجلسته المعقودتين في ٣٠ مايو و ٦ يونيو سنة ١٩٤٩ مشروع قانون بشروط توظيف أعضاء هيئة التدريس بجامعة فاروق الأول وتأديبهم ، وقد أحلته مباشرة إلى لجنة المعارف .

(١) نص الكتاب :

حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ سادتك صورة من المرسوم بمشروع القانون الصادر في ٧ يونيو سنة ١٩٤٩ بشأن نظام موظفي الدولة ، وأرجو التفضل بمرس هذا المرسوم على المجلس .

وقد أرسل هذا المرسوم إلى مجلس النواب ، لغرض طيه .

وتفضلوا سادتك بتقبل باقي الاحترام ما

٨ يونيو سنة ١٩٤٩

وزير المالية

سعيد نصي

(٢) نص الكتاب :

حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ سادتك صورة من المرسوم بمشروع القانون الصادر في ٧ يونيو سنة ١٩٤٩ يربط ميزانية الجمارك الأرض والمعاهد الدينية للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

وقد أرسل هذا المرسوم إلى مجلس النواب ، لغرض طيه .

وتفضلوا سادتك بتقبل باقي الاحترام ما

١١ يونيو سنة ١٩٤٩

وزير المالية

سعيد نصي

(٣) نص الكتاب :

حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلساته المعقودة في ٢٣ و ٢١ مايو ١٩٤٩ بوجوب مشروع قانون بإنشاء مجلس بلدي لمدينة القاهرة ، ووافق عليه بالصيغة المرفقة هنا .

فالرجو التفضل بمرس مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بتقبل باقي الاحترام ما

٧ يونيو سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

محمد حامد محمود

(٤) نص الكتاب :

حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المعقودتين في ٣٠ مايو و ٦ يونيو سنة ١٩٤٩ بوجوب مشروع قانون بشروط توظيف أعضاء هيئة التدريس في جامعة فاروق الأول وتأديبهم ، ووافق عليه بالصيغة المرفقة هنا .

فالرجو التفضل بمرس مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بتقبل باقي الاحترام ما

٧ يونيو سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

محمد حامد محمود





في الجلسة الرسمية . والمجلس ، عندما يوافق على تشرح ، يصدر قراراً وهو مطمئن إلى تقرير لجنة المختصة في هذا الموضوع . والمفروض في هذه اللجنة أنها تراعى الدقة في الأرقام والإحالات والصنع .

فلما ما مر قانون أو صود قرار من المجلس وفيه هذا الخطأ ، انقسمت الآراء . فقد يرى البعض أنه يمكن إجراء هذا التصحيح بقرار يصدر من رئيس المجلس . وقد يرى البعض أنه يصح عرض هذا الأمر على المجلس في جلسة مثل هذه الجلسة ليصدر المجلس قراره بالتصحيح . وقد يرى آخرون أن إبداء الرأي في هذه الأخطاء في الجلسة قد يؤدي إلى نتائج خطيرة ، وإن أولى الجهات بدراسة هذا الموضوع هي اللجنة التي كلفت بادئ الأمر بمبحث هذا الموضوع ، ووضعت تقريرها عنه وقدمته إلى المجلس ، فأصدر قراره بناء على هذا التقرير .

فلما كانت اللجنة أبدت رأياً وهي عالمة بهذا الخطأ وعلى أساس وجوده ، أو أنها رأت أن الخطأ خطأ مادي قائم ، فلما هي التي تهدر كل ذلك . والواقع أنه ولو أن هذه الأخطاء بسيطة ولا أثر لها في الخطوة ، إلا أنه ما دام هناك احتمال ولو ضئيل للوقوع في خطأ كبير ، فإن من الواجب علينا أن نتخذ في ذلك منتهى الحيلة .

وإذا وقع في الأحكام التي تصدرها المحكمة تطبيقاً لقانون ، خطأ ، فإن هذا الخطأ يرضى من قس المحكمة لتصحيحه . ولما كانت القوانين هي الأصل ولما قيمتها وأهميتها ، فيحسن أن نبت في الوسيلة التي يمكن بها إراء تصحيح الخطأ الذي يقع فيها . وإلى أرى أن يرضى الأمر على اللجنة المختصة التي سبق لها أن بحثت هذا الموضوع وقدمت تقريرها عنه إلى المجلس ، فأصدر قراره بناء على ما ورد في التقرير ، فيمكن أن تبحث موضوع هذا الخطأ ، ثم تقدم بتقريرها إلى المجلس ليصدر قراراً يكون له قوة القانون الذي صدر من قبل .

**مقرر الشيخ المحترم الدكتور زكي سميان** بشره - هذا الخطأ الذي أشار إليه خطاب وزارة الصحة العمومية نتج عن تعديل المادة ٥٩ من قانون تقايات المهن الطبية بإدخال فترة جديدة ، وهو في الأصل اقتراح بمشروع قانون ورد من مجلس النواب . ولم يلاحظ مجلس النواب تعديل الإحالة من الفقرة الخامسة إلى السادسة ، وأحيل هذا القانون إلى لجنة الصحة بمجلس الشيوخ ، وكان لي شرف التقرير فيها في هذا القانون . ولقد غاب هنا هذا الخطأ ، وهو على كل حال لا يمت بصلة لموضوع القانون . وكل الذي أوجوهه أنه إذا كان المجلس سيأخذ بالنظرية الفرجية التي يقول بها حضرة الشيخ المحترم أحمد علي ملو به بك ، من وجوب بحث هذه الأخطاء في اللجنة التي بحثت الموضوع من قبل ، أقول ، كل الذي أوجوه أنه يمر هذا القانون كما مررت من قبله قوانين عدة ، وذلك خشية أن يشغل تنفيذها خصوصاً أن في تحليل تطبيق هذا القانون ضرراً كبيراً بالأطباء .

**الرئيس** - يقول حضرة الشيخ المحترم أحمد علي ملو به بك إنه يرى إحالة هذا الموضوع إلى لجنة الشؤون الدستورية لبحثه ، وإنه يرى على كل حال أن لجنة الموضوع هي المختصة بمبحث هذه الأخطاء . وحضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي سميان بشره مع تسليمه بهذا الرأي ، يرى عدم تعطيل تنفيذ القانون لأن في ذلك إضراراً بالأطباء .

**مقرر الشيخ المحترم محمد علي عيسى** بشره - لماذا يحال هذا الموضوع إلى لجنة الشؤون الدستورية ؟

**الرئيس** - التي فهمت من كلام حضرة الشيخ المحترم أحمد علي ملو به بك أنه يرى إحالة الموضوع إلى لجنة الشؤون الدستورية ، ليست أي إحالات تخص تصحيح مثل هذه الأخطاء عند وقوعها ؟ وهل عند إبلاغ هذه الأخطاء إلى البرلمان يمكن تصحيحها مباشرة في الجلسة ، أو أنه يجب إحالتها إلى اللجنة التي سبقتها نظر الموضوع ؟ قد يكون خطأ المادى تأخير خطير ، ولكن يغفل إلى أن الحالت التي نحن بصدها ليست بالحالة الخطيرة ، ويمكن أن يكون للمجلس رأى فيها في الجلسة .

**مقرر الشيخ المحترم علي زكي العراقي** بشره - لا يوجد أي خلاف يستدعي عرض الأمر على لجنة الشؤون الدستورية ، فقد أصبح من المسلم به إلى الآن أن الأخطاء المادية في أي قانون يجوز تصحيحها ، بل يجب تصحيحها ، وأن المجلس وحده هو المختص بالتصحيح ، لأن في هذا نوعاً من رجوع المجلس في قرار صدر منه .

لا نزاع في هذا ، ولا شبه نزاع في أنه يجوز أن ترفع إلى المجلس هذه المسألة من ناحية بحثها فيمكن لرئيس المجلس أو أياً من أعضائه أو الوزير أن يطلب إلى المجلس تصحيح هذا الخطأ . ولكن لا يجوز أن يتولى الوزير إجراء التصحيح بنفسه ، لأن القرار الذي يتضمن الخطأ لم يصدر منه ، ولذلك فهو لا يملك تصحيحه . هذه هي القاعدة ، وإذا كانت المسألة واضحة بحيث لا تحتاج إلى إحالتها إلى اللجنة التي سبق أن بحثت الموضوع وأقرته وعرضته على المجلس ، فأصدر المجلس قراره بناء على هذا العرض ، فيمكن للمجلس أن يصدر قراره بالتصحيح ، ولا أحيى الموضوع إلى اللجنة التي سبق لها نظره .

بناء على ذلك لا يمكن هناك مسألة دستورية . يستدعي الأمر إحالتها إلى لجنة الشؤون الدستورية .

**مقرر الشيخ المحترم محمد علي عيسى** بشره - وكيف تقع هذه الأخطاء المادية ؟ يجب العمل على تلاف هذا الخطأ مستقبلاً ، وقبل اعتماد الطبع . يقول حضرة الشيخ المحترم بمحصول خطأ مادي في القانون الذي يذكر لفظ "نافذة" بدلاً من "نافذة" ، ولذلك يجب تلاف حصول خطأ مستقبلاً ، ويكون ذلك بأوامر إدارية .

**مفكرة الشيخ المرحوم أحمد علي عاوي بك** - الخطأ كانت مبررة  
في الصيغة وقت أن عرض المشروع على المجلس ، وقد بحثت اللجنة المشروع  
وبه خطأ ، ونحن متفقون على أنه يجب تصحيح الخطأ .

**الرئيس** - نحن متفقون على أنه إذا كانت الصيغة التي بلغت هي التي  
حصل فيها الخطأ المساء ، فلا يملك تصحيحها غير المجلس الذي أصدر  
هذه الصيغة .

**مفكرة الشيخ المرحوم قويس دوس باشا** - لا شك في ذلك .

**الرئيس** - هناك أخطاء واضحة لا يحتاج الأمر فيها إلى حالة المشروع  
إلى اللجنة ، وهذه الأخطاء يصححها المجلس . أما الأخطاء الأخرى ،  
فيجب إحالتها إلى لجنة الموضوع .

**مفكرة الشيخ المرحوم أحمد علي عاوي بك** - أخشى إذا عرضت المسألة  
بهذه البساطة أن يظن أن الخطأ بسيط ، لأنه لم يعرض على اللجنة التي درست.

**الرئيس** - على كل حال سيرعرض الأمر دائماً على المجلس . ومع التسليم  
بأنه قد تعرض حالات يحال فيها المشروع إلى لجنة الموضوع ، فإن الخطأ  
المعرض الآن على حضراتكم بسيط . وبد سماح أقوال حضرة مقرر اللجنة ،  
هل توافقون حضراتكم على إجراء هذا التصحيح ؟

( موافقة ) .

## ٩ - أسئلة

(١) سؤال وجه إلى حضرة حامي الدولة والمعالدين على الوزراء وزير  
المالية ، من حضرة الشيخ المرحوم الأستاذ السيد أحمد أياطة ، عن بيع  
أراض على ترعة الوادي ( مديرية البصرة ) لأحالي هذه المنطقة على أساس  
التردد الموضوعة - الإجابة عنه

## نص السؤال :

” أعلنت مصلحة الأملاك الأميرية عن بيع أراض بمديرية البصرة على  
ترعة الوادي بجملة تعقد بالمصلحة يوم ١٢ يونيه الحالي .

وقد أضعف في من المباشرة أسس أنها أرض رملية على حافة الصحراء ،  
وليس لها قصات على ترعة الوادي . وبالرغم من هذا ، فإن أهالي البلاد  
الواقعة في زمامهم مستأخرون لها بطريق الخفية وزارعون معظم مساحاتها  
بطريقا . واحدى القرى ( الحدين ) يبلغ عدد سكانها عشرة آلاف نسمة ،  
وزمامها ١,٥٠٠ فلان .

**الرئيس** - الذى يحصل أن الوزارة المختصة ترسل عددا كافيا من  
مشروع القانون إلى مجلس الوزراء لتوزيعه على الوزراء ، ثم يحال بعد  
ذلك إلى البرلمان .

**مفكرة الشيخ المرحوم محمد علي عيسى باشا** - الخطأ يحصل دائما بعد  
تصديق البرلمان على القوانين .

**الرئيس** - ليس هذا ضروريا ، قد يكون الخطأ المساء في مشروع  
القانون الذى قلمته الحكومة . وسيرعرض على حضراتكم تصحيح خطأ  
مادى في مشروع قانون ذكر فيه لفظ ” قيام ” بدلا من ” قياس ” ،  
وهذا الخطأ ورد في مشروع الحكومة . ولا يشترط أن يكون الخطأ  
من المضطه ، قد يكون الخطأ من الحكومة أو اللجنة التي نظرت  
المشروع .

**مفكرة الشيخ المرحوم محمد علي عيسى باشا** - ويجوز أن يكون الخطأ  
في الصيغة التي صدرت من المجلس . ويمكن العمل على تلافى الأخطاء  
من المطبعة . وكما قال حضرة الزميل المحترم الراى باشا ، إن الأخطاء المساءية  
يجوز تصحيحها ، وقد أتى قسم القضاء بذلك .

**الرئيس** - لا جدال في ذلك ، ولكن أى الجهات هي المختصة بإجراء  
التصحيح ؟

**مفكرة الشيخ المرحوم محمد علي عيسى باشا** - يجب إجراء الترتيبات اللازمة  
حتى لا يحصل خطأ مستقبلا .

**مفكرة الشيخ المرحوم أحمد علي عاوي بك** - هذا متروك للوزارات  
ومجلس الوزراء ولجنة التي تبحث المشروع . وإلى ما تعرض للتصحيح  
في هذا الخطأ ، وكلنا متفقون على وجوب التصحيح ، وأن المجلس هو الذى  
يقدر إجراء هذا التصحيح .

**مفكرة الشيخ المرحوم محمد علي عيسى باشا** - لا أنهم المسلة في طلب  
إحالة هذا الموضوع إلى لجنة الشؤون الدستورية ، وهذه أخطاء مطبعية  
لا بد من تصحيحها .

**مفكرة الشيخ المرحوم أحمد علي عاوي بك** - أردت أن يضع المجلس  
قائمة .

**مفكرة الشيخ المرحوم محمد علي عيسى باشا** - إذا كان المجلس قد نظر  
المشروع وأقره ثم حصل خطأ مادي ، فهل يحال المشروع إلى لجنة الشؤون  
الدستورية لمناقشة الأخطاء المساءية واستبدال لفظ ” تافع ” بلفظ ” تافه ” ؟

وهي لا تقتل ولا تقتل البطيخ في هذه الحوش . وبعد أن تمكك من الزمن يصفي هذا الماء ، ويتابع بمعرفة هؤلاء المستأجرين .

فضلا من ذلك فان هؤلاء المستأجرين الحق في أن يشترؤا ما استأجروه بطريق المباشرة من وزارة المالية .

فهل هذا الحل جائز بمقتضى اللوائح المعمول بها الآن ؟

وهل أخذ رأى وزير التجارة في مثل هذه الأعمال ؟

وهل هذا العمل من شأنه القضاء التام على الإسماك كما حصل فعلا أم لا ؟

وهل بحث إدارة المصايد عن الأسباب التي أدت الى قلة الأسماك في البحيرات ، خصوصا بحيرة المتلة والبرلس ؟

٢٢ مايو سنة ١٩٤٩ حسن عبد القادر  
عضو الشيوخ

حضرة صاحب المجلس الأستاذ **محمد رباح** (وزير التجارة والصناعة) -  
شئني الوزارة واقعة تأجير أية قطعة من بحيرة المتلة أو في أية بحيرة أخرى لاستغلالها في صيد الأسماك .

أما الحوش والحواجز التي يشير إليها حضرة الشيخ المحترم ، فهي ممنوعة بمقتضى أحكام قانون المظبوطات الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ الذي قرر عقوبة لمركبتها "الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تزيد على خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين" .

وقد تقدمت الوزارة إلى البرلمان بمشروع قانون لتشديد عقوبة هذه المخالفة الضارة بمطعمها "الحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تزيد على خمسين جنيها" بدلا من الحبس الحالي . وما زال مشروع هذا القانون قيد بحث بمجلس الموقر .

وتعني الوزارة عناية خاصة بالقضاء على هذه الحوش لتأثيرها الضار بالثروة المائية بالبحيرات ، وتخصص مبالغ سنوية في الميزانية لإزالة هذه الحوش .

أما عن أسباب قلة الأسماك في البحيرات ، فيرجع إلى تأثير موجة البرد الشديدة في هذا العام التي قضت على كميات هائلة من الأسماك. وقد تمكنت الحفلة بمصن الجو .

فأرى دولة رئيس الوزراء ومعالى وزير المالية في بيع هذه الأراضي للأحالي ، وهم على استعداد لمشتراها ودفع الثمن على أساس الشروط الموضوعية ، وهذه إحدى الفرص للإفكار من الملكيات المصنفة في ناحية يصعب بحق الجهل والفقر والمرض ؟

السيد أحمد إياطة

٤ يونيو سنة ١٩٤٩

حضرة صاحب المجلس **محمي بك** (وزير المالية) - سبق أن خصصت مساحة قدرها ٤٠٠ فدان بالشاطئ الأيمن لقرعة الترابية ليهيأ لوائح أريد وأهالي المنطقة .

وقد خصصت أخيرا مساحة أخرى قدرها ٥٥٠ فداناً لتوزعها على أهالي ناحية الحدين .

ومتخصص مساحة تالية قدرها ١٠٠٠ فدان لتوزيع على أهالي القرى المجاورة .

فالطروح في المزاد بعد هذا يجلسي ١٢ و ١٩ يونيو الحالي لا يتجاوز ٢٥٠٠ فدان روي في بيها ما يتطلبه إصلاحها من نفقات مرقعة وجهود خاصة بحيث لاتصلح للبيع إلا للقادرين على مثل مثل هذه النفقات والجهود.

**حضرة الشيخ المرحوم الأستاذ محمد إياطة** - الملاحظ أن هذه الأراضي زرعها الأهالي فعلا ، في حين أن معالي الوزير يقول إن الأهالي ليس لهم عليها سلطان ، وهي مزروعة بطريق الخفية أو بالإيجار من مصلحة الأملاك . وقد مايتها بالفعل ، وانتفض أن إحدى البلدان وتمدادها عشرة آلاف فدان ، وزمادها ألف وخمسمائة فدان ، منها ألف فدان مملوكة لكار الملاك ، والخمسمائة يملكها المصلحة وبعض الأهالي ، وبق الملاك لا يكون شروى تغير . مع أن هذه فرصة لأن تنفذ الحكومة أغراضها ومبادئها التي كلفتها ملايين الجنيحات في كفرو سعد وغيرها من البلدان ، وتصل هؤلاء الناس هذه الأراضي التي زرعوها . ولكن هناك ملاحظة إذ كرها من الأسف الشديد ، وهي أني علمت أن الحكومة قد باحت ٨٠٠ فدان من هذه الأرض لبعض الشركات كي تكون وسيطا بينها وبين الأهالي .

(ب) سؤال موجه إلى حضرت محامي المجلس وزير البحيرات والصناعة وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، عن تأجير قطعة قطع من بحيرة المتلة ، وعن قلة الأسماك في البحيرات خصوصا في بحيرة المتلة والبرلس - الإجابة عنه

نص السؤال :

"أجرت وزارة المالية حملة قطع من بحيرة المتلة ، وهؤلاء المستأجرون وضعوا حواجز في البحيرة على ما استأجروه ، قسى في حرفهم "بالحوش" ، تدخل فيها الأسماك المصنفة وتتخذ من الحشائش الموجودة في قاع البحيرة ،

مع هذه الأقسمة ، وأصبح من الواجب حماية هذه الصناعة من التباور ،  
تقديرا من خلق هذه المصانع وما يترتب عليه ، خصوصا وهي تنهك في  
صناعتها جزءا عظيما من محصول البلاد الرئيسي .

لهذا أرجو أن يصل معالي الوزير على عدم تشجيع استيراد الأقسمة  
القطنية من الخارج ، بل ومنعها ، تقديرا للضرر العظيم المؤكد الذي  
سيترتب حتما من اتباع هذه السياسة ( سياسة تشجيع الاستيراد أو إباحته ) .

وأرجو أيضا ضرورة تشجيع تصدير الفائض من هذه الأقسمة القطنية  
بجميع الطرق وبمضجعة ، حتى تتفادى البلاد أزمة في مقدورها تقاديا .

محمد طوى الجزولي

١٥ مايو ١٩٤٩

عضو مجلس الشيوخ

مفكرة صاحب المقالي الأستاذ محمود رباصمه (وزير التجارة والصناعة):  
كان الإنتاج من الأقسمة الخلية قبل الحرب لا يفي بحاجة الاستهلاك  
المحل . وأخذت الوزارة في سنة هذا النقص عن طريق تشجيع التوسع  
في هذه الصناعة فأنشئت عدة مصانع في البلاد تبلغ قدرها الإنتاجية حاليا  
نحو ٦٠ ألف طن من الخيوط والأقسمة ، وحين أن الاستهلاك لا يصلو  
٤٥ ألف طن . فباعت كيات من إنتاج المصانع تبلغ ١٥ ألف طن  
في السنتين السابقتين (١٩٤٧ و ١٩٤٨) . وقد رتب كل ذلك زيادة  
العرض على الطلب ، فهبطت الأسعار .

أما من المنافسة الخارجية ، فلما حتى الآن لا تلعب دورا يذكر ،  
ذلك لأن الوارد من الأقسمة القطنية في السنتين الماضيتين لم يتعد سبعة  
آلاف طن ، أي حوالي ٧,٣٪ من الاستهلاك المحلي سنويا ، فضلا عن  
أن بعض الأنواع المستوردة لا تتيج حليا كالقطيفة مثلا .

وعما جاء بمسؤول حضرة الشيخ المحترم عن انخفاض أسعار الأقسمة  
اليدوية ، فإنه أمر طبيعي . ذلك لأنها تأثرت بانخفاض أسعار الأقسمة  
الميكانيكية الأكثر جودة منها ، ولزيادة العروض على الطلب كما أسلفت  
القول .

وقد تحولت الآن أغلب الأنوال اليدوية لإنتاج أنواع معينة من الأقسمة  
التي نجد إقبالا عليها ولا تتعرض للنافسة ، كالنظيلة والأحزمة والأطلس  
والألابجة وقاش التلغ .

وبشأن دعم صناعة الأقسمة القطنية ، فإن الوزارة المعنية بدراسة هذه  
الناحية ، وشكلت لجنة لبحث حالة صناعة الغزل والنسيج نهيدا لوضع  
سياسة تضمن دعم هذه الصناعة عن طريق خفض تكاليف الإنتاج ورفع  
مستوى هذه الصناعة مع تشجيع إنتاج الغزل الرفيع بنوع خاص والبحث  
عن أسواق خارجية يمكن تصدير منتجاتها إليها .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقالي وزير التجارة والصناعة ، من  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، عن شكوى الصيادين بدمياط  
وحدة البرج من عدم التصريح لهم بشباك البحر في مراكم كاسر فيرم —  
الإجابة عنه

### نص السؤال :

"فترات في جريدة الأهرام المصادرة بتاريخ ٢٠ الحالى أن الصيادين  
بمياط وعزبة البرج يشكون من عدم التصريح لهم بشباك البحر في مراكم ،  
بأسرهم ليريد ، مع أنهم قاموا بجميع الاشتراطات التي طلبتها اللجنة .  
قد ذكروا إسماء من صرحتم لم الوزارة بدمياط ورشيد وغيرهما من البلاد  
لأحرى .

فأرجو من الوزارة بيان الأسباب التي بنى عليها عدم التصريح لمؤلاء  
تتطلبون دون غيرهم ؟

حسن عبد القادر  
عضو الشيوخ

٢١ مايو ١٩٤٩

مفكرة صاحب المقالي الأستاذ محمود رباصمه (وزير التجارة والصناعة):  
برزت الوزارة موضوع التراخيص لراكب ذات المركبات الآلية للعمل  
ن المصايد البحرية على المجلس الاستشاري للصايد المشكل بمقتضى المرسوم  
لصادر في ٢١ يونيو سنة ١٩٤٨

وقد وضع المجلس بجلسته ١٠ أبريل الماضي القواعد الواجب مراعاتها  
عند منح هذا النوع من التراخيص في منطقة رشيد ودمياط . وقد أصدرنا  
القرار الوزاري رقم ١٧٦ لسنة ١٩٤٩ بتشكيل لجنة لمعاينة المراكب الموجودة  
بمنطقة دمياط وعزبة البرج ، تمهيدا لصراف التراخيص لها في حدود  
القواعد التي أوصى المجلس بتطبيقها .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقالي وزير التجارة والصناعة ، من  
حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزولي ، عن منع استيراد الأقسمة القطنية  
من الخارج وتشجيع تصدير الفائض من هذه الأقسمة — الإجابة عنه

### نص السؤال :

"انتشرت صناعة النسيج بمصر انتشارا عظيما ، ونظرا لاستهلاك القطن  
المصري الذي هو أحسن الأنواع في هذه الصناعة ، وبسبب ارتفاع سعره ،  
نجحت الحكومة استيراد الأقسمة القطنية ، وهي مصنوعة من أطنان معينة  
وأمر بزيادة أقل جودة من الأطنان المصرية ، وبطبيعة الحال أرخص منها .  
وزادت في مصر الآلات والمساكنات التي تعمل في هذه الصناعة زيادة  
كبيرة ، فضلا عن نحو ٨٠ ألف طن يلقى بضمها بطاقات ، والبعض  
الأخر تتعامل مع الشركات للتبر بمضجعة إلى مكتب بيع الغزل . لهذا انخفاض

المحر والبقاء ، وليس هذا في المعاملة ، خصوصا أن المصانع تشتغل بالوقود المصري .

وإن على كل حال أشكر معالي الوزير ، لأنه اهتم بهذا الموضوع ، ورأى تشكيل لجنة تساعد على تشجيع التصدير بجميع الوسائل .

**مفكرة صاحب المعالي محمود ربيع صوبك** (وزير التجارة والصناعة) :  
ستكون ملاحظة حضرة الشيخ المحترم محل عناية الوزارة .

### ١٠ - استجوابات

(١) الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات ،

من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين البستاني ، عن مركز مصلحة السكك الحديدية المائي ، ومن الحالة التي وصلت إليها مصلحة البريد من سوء الإدارة وتأخير توزيع المراسلات - تأجيل مناقشة فيه بعد ثلاثة أسابيع

**الرئيس -** تليت (١) الحكومة حضرة صاحب السعادة عبد المجيد بدر باشا مدير مصلحة السكك الحديدية بحضور جلسات المجلس أثناء مناقشة الاستجواب .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرة ) .

**الرئيس -** فقد انفق حضرة الشيخ المحترم مقدم الاستجواب مع الحكومة على تأجيل المناقشة ثلاثة أسابيع ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

أما عن منع استيراد الأقمشة القطنية من الخارج ، فإن الوزارة تجمل هذا الموضوع ضمن مجموعتها ، وتدرس فئات الرسوم الجمركية المعمول بها ، وما إذا كان من الصالح العام رفعها إذا دعت الحال .

وأود أن أسترعى النظر إلى آت من المستود كلية لا يتفق وصالح الصناعة ، وذلك لحاجتها إلى تعرف آخر ما وصلت إليه وسائل التجهيز والإخضاع والوقوف في صناعة الأقمشة بما يعود على صناعة المحلية بالفائدة . كما أن أسواقنا في حاجة لاستيراد بعض الأنواع التي لا تنتجها مصانعنا . وهذا أمر يجب أن تأخذ في الحسبان ، وطالب أن الوارد ياتي في الحدود الصيقة التي ذكرت نسبها فيما سلف .

وفيا بخص بتشجيع تصدير الغزل والأقمشة القطنية ولو بتخصيصه ، لإحاطة أن الإنتاج المحلي من الخيوط ينقسم إلى غزل سميك ورفيع . فمن الأول ، نجد أن المقي في تصريف الفائض من إنتاجه هو الفرق بين أسعار القطن المصري وأسعار الأقطان الأجنبية الأقل جوده نسبيا . والعلاج الذي يمكن التفكير فيه هو : إما استيراد أقطان رخيصة لخلطها وهذا غير مسلم به لصالح الإنتاج الزراعي الأهل ، أو منح إعانة تصدير وهو ما تقوم الحكومة بدراسته من جميع النواحي حتى لا تتورط في سياسة ارتجالية .

أما الغزل الرفيع ، وهو يبدأ عادة من مرة ٥٠ فما فوقها فيصنع غالبا من القطن المصري في جميع أنحاء العالم ، وبذلك تتكافأ فرصتنا مع فرص غيرها . وقد يكون في مضاعفة تصديره علاج الحالة التي تواجهها صناعة الغزل والنديج . ولما أخذت الوزارة في توجيه المصانع المحلية إلى زيادة إنتاجها من الخيوط الرفيعة للتصدير .

وعلى العموم فإن اللجنة المشكلة بالوزارة لدراسة الحالة قد قطعت شوطا كبيرا في دراستها ، وستقدم قريبا بتوصياتها ، وستخذ الوزارة الإجراءات اللازمة لتنفيذها .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزائريك** - كل ما أريد من معالي الوزير أن يشجع تصدير هذه البضائع ، لأن أكثر من مائتين ألف نول تعمل على الإنتاج . فإذا لم تشجع هذه الصناعة بالتصدير ، فيكون مصيرها

(١) نص الكتاب :

"حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الشيخ  
مد التنية ، أرجو التفضل بالاذن لحضرة صاحب السادة عبد المجيد بدر باشا مدير عام السكك الحديدية بحضور جلسة يوم الاثنين الموافق ١٣ يونيو سنة ١٩٤٩ أثناء نظر الاستجواب  
المقدم من حضرة الشيخ المحترم حسين البستاني .  
وتعصروا سالكم بيقول فائق الاحترام ما

(ب) الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب الدفلة رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك ، عن تنظيم الادولى ومشكلة الموظفين — تأجيله الى حين النظر في مشروع قانون التوظيف

الرئيس — نذبت<sup>(١)</sup> الحكومة حضرة الأستاذ أحمد قنديل مراقب عام مستندى الحكومة لحضور جلسات المجلس أثناء مناقشة هذا الاستجواب. فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
(موافقة) .  
(حضر حضرة) .

الرئيس — هل هذا الاستجواب يتصل بمشروع قانون التوظيف ؟  
حضرة صاحب المالئ — نرى على أساس (وزير دولة) — لا شك في ذلك.  
حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك — لقد مضى على تقديم هذا الاستجواب ستة أشهر . فإذا كان يراد تأجيله ، فلننازل عن حقوقنا البرلمانية وأنا متمسك بمناقشته الآن ونقل الحكومة ما تشاء .

حضرة صاهب الدفلة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) — لا شك أن هذا الاستجواب يرتبط بمشروع قانون التوظيف ، وأرى أن تظهر الميزانية أولاً ، وأعتقد أن حضرة الشيخ المحترم مقدم الاستجواب يرى ما نأمن من ذلك .

حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك — هناك مسائل أخرى في هذا الاستجواب لاتصل بقانون التوظيف .

حضرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا — يجب مناقشة هذا الاستجواب الآن .

حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك — تأجيل هذا الاستجواب معناه عدم مناقشة في هذه الدورة .

حضرة الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الرمالي — نحن لا نوافق على التأجيل .

حضرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا — يجب مناقشة الاستجواب الآن أو استبداده من الجدول .

حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك — كل الذي يعني أن أقوله أن حالة صغار الموظفين سيئة جداً ، ونحن نسمع دائماً عن حوادث خطيرة ، ونريد وهذا أكيداً بنظر هذا الاستجواب قبل نهاية الدورة .

حضرة صاهب الدفلة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) — لقد قدمت الحكومة للبلان مشروع قانون التوظيف ، وقد يروق هذا المشروع حضرة الشيخ المحترم مقدم الاستجواب ، وله عند نظره أن يدخل عليه من التعديلات ما يحقق رغبته ، إن اقتضى الحال هذا .

حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك — هل ينظر قبل انتهاء الدورة ؟  
أني أريد وهذا من رئيس الحكومة بهذا .

حضرة صاهب الدفلة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) — تعد الحكومة بهذا .

حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك — هذا يكفي .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تأجيل هذا الاستجواب الآن ، على أن ينظر عند نظر مشروع قانون التوظيف ؟  
(موافقة) .

(ج) الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب الدفلة وزير الداخلية ، من حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك ، عن اضطراب الدورق شوارع القاهرة — تأجيله على أن ينظر عند نظر ميزانية وزارة الداخلية

حضرة صاهب الدفلة إبراهيم عبد الهادي باشا (وزير الداخلية) — إن موضوع هذا الاستجواب يرتبط بموضوع تمزيق الموظفين ، وعمله عند نظر ميزانية وزارة الداخلية .

حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك — نعم إنه مرتبط بميزانية وزارة الداخلية .

الرئيس — إذا كان موضوع هذا الاستجواب مرتبطاً بميزانية وزارة الداخلية ، كما رأى دولة رئيس الحكومة ، ووافق حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك ، فهل توافقون حضراتكم على تأجيل المناقشة

(١) نص الكتاب

"حضرة صاحب السادة ورئيس مجلس الشيوخ

أرجو الفضل باستدانة هيئة المجلس الموقر في حضور حضرة الأستاذ أحمد قنديل المراقب العام لمستندى الحكومة بالوزارة جلسات المجلس أثناء مناقشة الاستجواب المقدم الى حضرة صاحب الدفلة رئيس مجلس الوزراء من حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك عن تنظيم الادولى ومشكلة الموظفين .

وتفضلوا سادتي بخير فائق الاحترام

وديع الدفلة

حسين فهمي

٨ مايو سنة ١٩٤٩

في هذا الاستجواب، هل أن يكون حضرة الشيخ المحترم مقدمه حق الكلام في موضوعه عند نظر ميزانية وزارة الداخلية ؟

( موافقة ) .

## ١١ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب الخامس بالأحداث الثمينة - جري على العدل  
والنور والجماعة (١) - مادة الأولى - تأجيل أخذ الرأي بالبناء  
بالاسم على مشروع القانون إلى الأسبوع المقبل

( القرو حضرة الشيخ المحترم عند حسن الشئلى بيا ) .

الرئيس - وافق المجلس في الجلسة السابقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ثم حل مواده ما عدا المادة الأولى ، فقد أجت مناقشتها إلى هذه الجلسة .  
والآن نقتل هذه المادة .

تبليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يعتبر الحدث ذكر كان أو أنثى الذي لم تبلغ منه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة منشردا في الحالات الآتية :

- ( أ ) إذا وجد متسولا - ويعتبر من أعمال التسول عرض صلح تافهة أو القيام بالجاب بهلوانية .
- ( ب ) إذا مارس جمع أعقاب السجائر أو فغيرها من الفضلات أو المهملات .
- ( ج ) إذا قام بأعمال تتصل بالبطالة أو النسق أو إفساد الأخلاق أو القتل أو خدمة من يقومون بهذه الأعمال
- ( د ) إذا خالط المتشردين أو المشتبه فيهم أو الذين اشتهر عنهم سوء السيرة .

( هـ ) إذا كان سيء السلوك ومارقا من سلطة أبيه أو وليه أو وصيه أو أمه إذا كان الولي متوفى أو غائبا أو عديم الأهلية .

( و ) إذا لم يكن له محل إقامة مستقر أو كان بيت حادق في الطرقات .

( ز ) إذا لم يكن له وسيلة مشروعة للتعيش ولا حامل مؤتمن ، وكان أبواه متوفين أو مسجونين أو غائبين .

مقرر الشيخ المحترم على زى العراقى بيا - لقد احتفظت لنفسى في الجلسة المسامية على الكلام في هذه المادة .

القرر - لم يبق من مشروع هذا القانون إلا مادة واحدة هي المادة الأولى ، حيث أقر المجلس بقية مواده في الجلسة السابقة .

الرئيس - إن حضرة الشيخ المحترم هل ذكر العراقى بيا يريد أن يتكلم في هذه المادة ، وأن يوضح رأيه فيها .

مقرر الشيخ المحترم على زى العراقى بيا - قبل أن أتكلم في المادة الأولى من مشروع هذا القانون ، أودع سكرتيرية المجلس أن لاحظ أنه قد جاء في بعض مواد هذا القانون لفظ " المتشردين " ، ولكن الهيئة قوت أن يكون هذا اللفظ " المتشردين " .

القرر - فقد قررت الهيئة لفظ " المتشردين " لا " المتشردين " .

مقرر الشيخ المحترم على زى العراقى بيا - إذا كان الأمر كذلك ، فليد التقرير إلى الهيئة ، لأنها قوت لفظ " المتشردين " لا " المتشردين " كما يقول حضرة المقرر .

القرر - معها كما تشاء ، ولا داعى لإعادة التقرير إلى الهيئة .

مقرر الشيخ المحترم على زى العراقى بيا - لقد استبدل المشروع بكلمة " المتشردين " كلمة " المتشردين " لاني كما استعملها في القوانين السابقة . أما المعمول به الآن فكلية " متشردين " .

لماذا تساءلت في جلسة هيئة التفتيش عن صحة كلمة " متشردين " من الناحية اللغوية . فأجابني حضرة الزميل المحترم الأستاذ العقاد ، وهو جهة في اللغة ، بأن هذه الكلمة صحيحة . قلت : إن كان هذا اللفظ صحيحا فظفره ، ولا داعى للتغيير الذي لا مبرر له .

وعلى ذلك وافقت الهيئة على لفظ المتشردين ، ولم يعترض حضرة مندوب الحكومة .

الرئيس - من الناحية اللغوية : المتشرد هو الذي تنرد بنفسه ، والمتشرد هو الذي شرده غيره .

مقرر الشيخ المحترم على زى العراقى بيا - مشروع القانون المعروض خاص بالذين تنردوا بأنفسهم .

القرر - إن كلمة " مشرد " هي المقصودة في مشروع هذا القانون . وليست كلمة " متشرد " ، لأن هذا المشروع يهتم بالأحداث المتشردين الذين شردهم أنفسهم .



**مقرر الشيخ المزمع على زكي الصراي بلشاً -** انتقل الآن إلى الكلام في هذه المادة من ناحية الموضوع .

اعترض في هذه المادة كل تحديد من الحدث المتشرد بخلاف عشرة سنة .  
لقد حدد القانون الجنائي من الحدث الذي يسأل جنائياً بسبع سنوات . وهو الحد الأدنى للمسؤولية . وقيل بلونه هذه السن لا يسأل ولا مسؤولية عليه مطلقاً في أي عمل من الأعمال . وسدنت منه القصوى بنس عشرة سنة ، وفيها بين السابعة والخامسة عشرة بحال الحدث معاملة خاصة في الجرائم التي تقع منه . وفيها بين من السابعة والثانية عشرة لا يحكم على الحدث بقوية الحبس أو بأشد منها ولا بقوية الفرامة ، ولكنه يرسل إلى الإصلاحية لإصلاحه . وفيها بين من الثانية عشرة والخامسة عشرة توقع عليه العقوبات القانونية بحيث لا تتجاوز الحبس . ويجوز للقاضي مع ذلك أن يستبدل بالحبس إرساله إلى الإصلاحية لتقويمه وتثقيفه حتى لا يوجد له ارتكاب الجريمة . وفيها بين الخامسة عشرة والسابعة عشرة توقع عليه العقوبات المقررة في قانون العقوبات كلها ، ما عدا عقوبة الأشغال الشاقة والإعدام . وبعد من السابعة عشرة يصيب رجلاً أمام القانون الجنائي يسأل جنائياً كما يسأل أي رجل .

ولما صدر قانون سنة ١٩٠٨ الخاص بالأحداث المتشردين ، أقرم الشارع فيه نفس السن المقررة في قانون العقوبات ، فقال إن الحدث هو من لم يتجاوز من الخامسة عشرة ، وتكلم عما إذا وقع الحدث في التشرد يدل أن يقع في الإحرام والتشرد عشرة تؤدي إلى الإحرام ، وملاحج الحدث في هذه المرحلة هو إرساله إلى الإصلاحية لا أكثر ولا أقل .

فلما إن التكبير حاليين : التشرد والإحرام . وكذلك الحدث يكون مقشرداً أو مجرماً . والمالة تتماق يوضع الحد الفاصل بين الصغير والكبير . فما هي السن التي يعد الشخص فيها حداً أو صغيراً بحال معاملة خاصة لانه صغير أو حدث ؟ وما هي السن التي يكون بعدها كبيراً يسأل مسؤولية جنائية كاملة أمام القانون الجنائي وتوقع عليه كل العقوبات ؟

هذا الحد واضح بين في قانون العقوبات وفي قانون الأحداث المتشردين المعمول به الآن . فالحدث طبقاً لهذا القانون هو الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة ولا يسأل جنائياً .

ولكن جاء المشروع العروض واستحدث أمراً جديداً ، إذ قال : إن الحدث المتشرد هو الذي لم يتجاوز منه ثمان عشرة سنة . فنياً بين من الخامسة عشرة والثامنة عشرة ، نرى أن الشخص في هذه المرحلة إذا تشرد فهو حدث ، وإذا أجم فهو كبير ، يحكم عليه بالحبس والسجن إلى خمس عشرة سنة إذا ارتكب جنائية ، ويحكم عليه بالأشغال الشاقة والإعدام إذا بلغ سبع عشرة سنة . ولكنه إذا تشرد قول : لا ، هذا ولد صغير سحت لا يمكن أن تتركه لأحكام قانون العقوبات ، بل يرسل إلى الإصلاحية ويحاط بها معاملة خاصة .

ولا يتصور أن حداً عمره خمس أو ست سنوات تشرد نفسه . فالمشرد هو المجهل ، والأحداث المتشردون هم المجهلون ، وقد اتفق كل قسميتهم " مشردين " أما القول بأن هذا التغير جاء من غير طلة ، فهذا غير صحيح والفرض من هذا القانون هو حياة الأحداث . لهذا أوجب المجلس أن يوافق كل كلمة " المشرد " .

**مقرر الشيخ المزمع على زكي الصراي بلشاً -** إنني آسف أشد الأسف لحدث هذا الخلاف بين مقرر الهيئة ورئيسها أمام المجلس فيما وافقت عليه الهيئة .

وإذا كان الأمر محل خلاف ، فاني أرى أن يباد التقرير إلى الهيئة للصياغة ، وأعود فأكر أن الهيئة قررت كلمة " مشردين " .

**المقرر -** لا داعي لإعادة التقرير إلى الهيئة مادام الأمر واضحاً أمام المجلس .

**الرئيس -** يجب أن نسمع رأى الحكومة في ذلك .

**مقرر الشيخ المزمع على زكي الصراي بلشاً -** لماذا نسمع رأي الحكومة ؟ المرسوم أمانة الآن هو هل قررت الهيئة كلمة " مشردين " أو " مشردين " ؟

**مقرر صاحب المحامي -** في بلشاً ( وزير العدل ) - عندما قدم المشروع من الحكومة كان اللفظ المستعمل " مشرد " ، ولكن الهيئة عدلته إلى " متشرد " ، وقد قالت الهيئة في المادة الأولى " يعتبر الحدث ذكراً كلاً أو أُنثى الذي لم تبلغ منه ثمان عشرة سنة ميلادية كاملة متشرداً ... " ، ولم تستعمل لفظ " مشرد " . وعلى ذلك فقد سار القانون في جميع مواد كل كلمة " متشرد " ، على أن التشرد في الواقع هو حالة نسبية تقوم بذات الحدث .

**مقرر الشيخ المزمع على زكي الصراي بلشاً -** إن كلمة " متشرد " أتبع من ناحية المعنى ، ولا خطأ فيها من ناحية اللفظ .

**الرئيس -** هل يوافق سعادة المقرر كل كلمة " متشرد " ؟

**المقرر -** لا مانع من ذلك .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على استبدال كلمة " متشرد " بكلمة " مشرد " في جميع مواد مشروع هذا القانون ؟

. وأطرح فكرة النص على الحد الأدنى لمن المسؤولية الجنائية وهو سبع سنوات إذ ليس هناك مسؤولية جنائية على الحدث وإنما هي طرق وقاية للحدث لا تتصل بالمسؤولية الجنائية بأي صلة ويستفيد منها الحدث كلما أهله منه للاستفادة . فقد يكون الحدث دون سن السابعة ويؤثر فيه المثل السيء والبيئة الضارة ويتبين انتقاله منها ووضعه في معهد اصلاح أو في كنف بيئة تساعد ظروفها وتوجيهاتها على اصلاح الحدث . ولذلك لم تالمية الأخذ بما اقترحه أحد أعضائها أو على الأصح رئيسا من وجوب التنسيق بين أحكام هذا المشروع وأحكام قانون العقوبات أو أحكام مشروع قانون الاجراءات الجنائية .

(تعمل من راسمة الجلسة حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس المجلس ، وتولاهوا حضرة الشيخ المحترم أحمد علي باشا وكيل المجلس).

هذا في واد ونحن في واد . ولكن سعادة رئيس اللجنة ، وهو أستاذنا في الجنائي ، يطلب دائما القانون الجنائي على كل قانون آخر .

والواقع أن فكرة هذا القانون هي أن الحدث المتشرد لم يرتكب جريمة لا قتل ، ولا دودن القتل ، ولا سرقة ، ولا تخلف . فلذا قرأنا نصوص القانون نجد أن ما يرتكبه الحدث المتشرد ما يأتي :

إذا وجد متسوفا ، إذا مارس جمع أعقاب السجاري ، إذا قام بأعمال تتصل بالمعارة أو خلع من يقومون بهذه الأعمال ، إذا خالط المتشردين ، إذا كان من السبوك وبارا من سلطة أبيه ، إذا لم يكن له عمل إقامة ... الخ . فآين هذا من الجرائم والعقاب ؟ ! ! إننا نريد أن نرفع بالحدث إلى سن الثامنة عشرة ، فقد تبين من البحوث الاجتماعية الصحيحة - وأرجو أن تصدقوني في هذا لأنني أعمل في هذا الميدان - أن شرا ما يبل به الحدث هو أن يترك في سن السادسة عشرة - وهذه هي طريقة الملاجئ حين تخرج الحدث في هذه السن - وكان الواجب أن يخلط في هذه السن - فصره في أخطر من إلى أخطر حياة ، فيبقى به الأمر إلى الضياع والإجرام .

وقد أريد برفع السن أن يوسع نطاق الوقاية ، وأن تنصب على السن الخطرة . وكلنا أبناء واجتماعيون ، ونعرف أن من الخطر هي من المرافقة وما يقاربها . فلما لنا ولحدث الجرم ، ولما لنا ومن الخامسة عشرة التي وردت في قانون العقوبات ؟

إننا لإذا حدث لم يرتكب شيئا ، وإنما جنت عليه البيئة وجنى عليه الفقر والإهمال والحسابة . فليس الأمر يتعلق بجريمة ارتكبا الحدث المتشرد على الإطلاق .

إنما كما نريد أن توسع نطاق من الحماية بأن يجله ١٨ سنة ، يقال فقوا عند سن الخامسة عشرة ، وأتركوه بعد هذه السن تعمل فيه مفاصد البيئة كما تعمل ؟

هذا في نظري لا يستقيم ، ولا يتشبه مع أحكام قانون العقوبات . خذوا مثلا : لنفرض أن شخصا بلغ سن السابعة عشرة ، فهو يستمر حدثا يحكم مشروع هذا القانون ، ويجب أن نعتي برتيته في الإصلاحية ، لأنه صغيرا لم يرد قويمه ، بينما إذا ارتكب جريمة قتل ، فهو مسئول جنائيا ويمكن الحكم عليه بالإعدام . وهذا في نظري لا يتشبه مع القانون القائم . والحدث هو الحدث سواء تشرد أو أجرم حتى يبلغ الخامسة عشرة . وفيما بين سن الخامسة عشرة والسادسة عشرة ، فهو رجل كبير في نظر قانون العقوبات ، يسأل مسؤولية كاملة ، بينما يصره المشروع المعروض حدثا صغيرا يجب برتيته وإرساله للإصلاحية لإيماده من وسط الجرمين في السجن . وهذا فيه مفهوم ، لأن الحدث لا يمكن أن يكون حدثا وكبيرا في وقت واحد . لهذا أرى وجوب توحيد السن وتعديل المسألة الأولى من مشروع هذا القانون كما هي في قانون الأحداث المتشردين المعمول به الآن وكما هو مقرر في قانون العقوبات ، وذلك بأن يكون الحدث المتشرد ذكرا كان أو أنثى هو الذي لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة ميلادية كاملة ، بدلا من سن الثامنة عشرة .

الفر - إنني باسم الهيئة جميعها - فيما عدا رئيسا - أعارض هذا الاقتراح أشد المعارضة .

فالخلاف بين اللجنة ورئيسها خلاف على مبدأ التشريع أكثر منه خلاف على السن وحتى لو سلمنا معه ، وجعلنا السن ١٥ سنة ، فأننا نظل نعتقد في ذلك بأن سعادة رئيس اللجنة يترج زنة بعيدة كل البعد عن فكرة التشريع وحكمته .

إن هذا التشريع تشريع وقائي ، وليس تشريعا جنائيا ، ولا صلة له بالمسؤولية الجنائية : منها وأوراعها وجرائها والمحاكمة ضها . وهو قانون اجتهائي انتزع من النظريات الاجتماعية الحديثة ، واتخذت الأمم التي جئحت إلى هذه الناحية مثلا يتخذ في هذه المسألة .

لذلك كان يكفيني في الرد على معالي رئيس اللجنة أن أرد ما يأتي من تقرير اللجنة ذاتها :

" أدخلت على مشروع القانون تعديلات كثيرة ووعي فيها أن يكون مشروع القانون أكثر تحفظا لفرض الذي وضع من أجله . إذ إن أحكامه وقائية بقصد بها حماية الحدث من معقبات أعمال تعصف إلى حياة التشرد والاعلال الخلق وحمايته من البيئة التي تؤدي به إلى هذا المصير . ولا حظ أن أحكام هذا المشروع لا ترى أعقاب الحدث وليست التأثير الواردة به نوعا من الإغرامات الجنائية ولا الطلب الذي يقدم إلى المحكمة لاتخاذ تدبير من هذه التدابير بمثابة دعوى جنائية . والأمر كله لا يبدو وضع أحكام تصوب إلى شعوبته حياة شريفة ثمرة وتجنبه شرور الإهمال والبيئة السيئة ، ولذا لم ينص المشروع على ما أدنى من الحدث الذي تطبق عليه أحكام هذا المشروع "

فالحديث المتشدد في تطبيق هذا القانون هو من قبل سنة ١٨ سنة، وليست هناك مجافاة بين نصوص هذا القانون ونصوص قانون العقوبات.

**مقرر الشيخ المحرم على زكي الصراي باشا** — أنا لا أقول إن هناك لبساً يراد إزالته بالنسبة التي يقترحه عمالي ووزير الدولة. فمرواف القانون إنما يقصد الأحداث المتشددون دون سواهم، ولكنني أسأل من هو الحدث على العموم؟

**مقرر صاحب المعالي محمد زكي علي باشا (وزير الدولة)** — هو هذا. هو الحدث المتشدد الذي زاد حمايته بهذا القانون وليس هو الذي يتضمن القانون العقوبات.

**مقرر الشيخ المحرم على زكي الصراي باشا** — هناك في الجرائم، وهنا في التشدد، عامل مشترك في القانونين، هو الحدث.

**القرر** — ليس الحدث المتشدد عاملاً مشتركاً.

**مقرر الشيخ المحرم على زكي الصراي باشا** — قد يقع الحدث في تشدد أو يقع في إجرام، والقانون في حالة الأحداث المخبرين يقرر لم نفس العلاج المقرر للأحداث المتشددين وهو الإصلاحية.

**القرر** — ليس هذا علاجاً، ولكنه نصاب إلى الإصلاحية إثر جريمة.

**مقرر الشيخ المحرم على زكي الصراي باشا** — إذا الإصلاحية عامل مشترك في الإجرام والتشدد كعلاج مشترك بين المجرم والمتشدد. فالعلاج واحد لداين مختلطين وهو الإصلاحية، ومع ذلك فإن قانون العقوبات يقول: يجوز للقاضي أن يستبدل بالعقاب الإصلاحية ويعدل من العقاب، هذا هو الوضع القانوني، وأنا الآن أسألك، لماذا يرسل المتشدد إلى الإصلاحية حتى من ١٨ ولا يرسل إليها الحدث المجرم إلا إلى سن الخامسة عشرة؟

**القرر** — لأنه أجرم.

**مقرر الشيخ المحرم على زكي الصراي باشا** — في نظري أن القانون القائم سواء أكان قانون العقوبات للإجرام أم قانون الأحداث للتشدد أسلم من الوضع المطالب لأن السن فيها واحدة، ولأنه يتكلم من الحدث الذي لم يتجاوز سن الخامسة عشرة سواء أجرم أو تشدد ولكن التشريع الجديد يفرق بين الحدث المجرم والحدث المتشدد.

أقول هذا وعندنا وزارة شؤون اجتماعية؟ لقد كان الأولى بهذه الوزارة أن تنقح وتحتج. نحن نريد بهذا القانون أن نحى حداً يرسا لم يجرم، وإنما أجمعت عليه الهيئة وحيات التشدد، ونريد أن نمد الحامية من ١٥ سنة إلى ١٨ سنة، وأن نبيح في هذه الفترة لعمل صالح وصناعة تنجبه البوز والسؤل والاضطراب، وأن ننقذه وننشله كذلك.

من الذي قال إن الحدث في غير حاجة إلى وقاية في سن دون السابعة وهو في كنف والدته سبق السلوك؟

وهل يمكن أن تسمى الوقاية عقاباً؟

إنني لا أحافيه، بل ألتزم إجرأً وتديراً وقائياً. ومثل هذا التشدد يصدر به قرار من المحكمة، ولما أن نعدل من قرارها إذا وجدت ما هو أنفع لتقوم أوضاع الحدث وانتشاله من الفساد.

وهذا التشريع وضعناه كذلك تحت رقابة وإشراف اجتماعيين نقدمه عنه خلال هذه الفترة تقارير مفصلة، تكون محل دراسة، وهي التي توجه القاضي فيما يصدر من قرارات تناسب الحدث وتحقق أغراض الإصلاح.

لما دتم حضراتكم تسبعلون فكرة المسؤولية الجنائية والعقاب والجريمة من هذا التشريع استجاباً تاماً، وترون أنه وسيلة لحماية الحدث الذي أوجدته ظروف الحياة السيئة في وضع يؤدي به إلى الإهمال والضياع، فإن صيغ معادة زكي الصراي باشا جميعها تسقط وتلزم. ولكنكم إن سلمتم بما قال آباء القانون. وغير لكم حينذاك أن ترفضوا مشروع هذا القانون من حيث المبدأ.

**مقرر صاحب المعالي محمد زكي علي باشا (وزير الدولة)** — حضرات الشيوخ المحترمين، لا جدال في أن ما قاله معادة على زكي الصراي باشا صحيح فيما يتعلق بالحدث في قانون العقوبات، ولكن المسألة المروضة مسألة أخرى هي مسألة الحدث المتشدد، والحدث في قانون العقوبات له سن معينة محددة من ٧ إلى ١٥ سنة، بينما الحدث في قانون التشدد هو من لا تزيد سنه على ١٨ سنة، وإزالة لكل ليس وإيهام، أفتج أن تبدل المادة الأولى بما يأتي:

”في تطبيق أحكام هذا القانون يعتبر الحدث ذكراً كان أو أنثى...“

ولكن الذي يعني قوله هو أنه لا تناقض بين هذا القانون وقانون العقوبات. لأننا أمام قانون من قوانين الإصلاح الاجتماعي. لم يراع المشرع عند وضعه، جرائم تركب أو عقوبات توقع، ولكنه أراد أن يصلح هذه الثلاثة فلم يرض أن يهبط بالنسبة أو يلق بها أو يحددها، فيجعلها تتراوح بين سبع سنوات وخمس عشرة سنة تطبيقاً لقانون العقوبات لأنه ليس يصدر عقوبات، وليس يصدر عقاب على جرائم، ولكنه يصدر إصلاح.

(١) إذا وجد مسؤول - ويعتبر من أعمال التسول عرض سلع تانية أو القيام بأعمال جهلانية .

(ب) إذا مارس جمع أعقاب السجائر أو غيرها من الفضلات أو المهملات.

(ج) إذا قام بأعمال تصل بالعامة أو القسق أو إفساد الأخلاق أو القذر أو خسة من يقومون بهذه الأعمال .

(د) إذا خالط المشردون أو المشتبه فيهم أو الذين اشتهر منهم سوء السيرة .

(هـ) إذا كان سبى السلوك ومارقا من سلطة أبيه أو وليه أو وصيه أو أمه إذا كان الولي متوفى أو غائبا أو عديم الأهلية .

(و) إذا لم يكن له عمل إقامة مستقر أو كان بيت عادة في الطرقات.

(ز) إذا لم يكن له وسيلة مشروعة لتعيش ولا عائل مؤتمن وكان أبواه متوفين أو مسجونين أو غائبين .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ويؤجل أخذ الرأى بالتدء بالاسم على مشروع القانون إلى الجلسة المقبلة .

## ١٢ - مشروع ميزانية الدولة

للمدة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ (المصروفات) - تقرير لجنة المالية (١)

قسم ١٢ "وزارة الأشغال العمومية" - إقرار

(القررة حصة الشيخ المحترم طواف على باشا)

الرئيس - تعبت وزارة الأشغال حضرات أصحاب العزة حامد سليمان بك، وعبد صبرى الكردى بك ، وعلى قريد بك ، وكلاء الوزارة لحضور الجلسة .

القرر - تذكرون حضراتكم أن المجلس تناقش في الجلسة السابقة في مشروع ميزانية وزارة الأشغال العمومية وتقدم طلب برد التقرير إلى اللجنة لإعادة بحث الاعتادين الذين أضافهم مجلس النواب لأعضاء مدرسة ثانوية بالسنبلاوين ومدونة ثانوية بحى بولاق ، فقرر تأجيل هذا الموضوع إلى هذه الجلسة .

مقرر صائب العلى الأستاذ على أكرمب (وزير المعارف العمومية) - أرجو من المجلس أن يقر الاعتادين كما وردا من مجلس النواب ، وأنا على اعتماد التقرر على رأى المجلس ، وإنما أفضل أن يقر بقاء الاعتادين .

وقى نهارى أن الواجب يقضى إما بأن نرفع من الحدث في قانون العقوبات إلى ١٨ سنة ، وإما بأن نخفض من الحدث في التشريع الجديد إلى ١٥ سنة ، لأن الحدث واحد في الحالين .

القرر - هذان أمران ، وحدتان مختلفتان .

مقرر الشيخ المحترم نورفيس دوس باشا - أعتقد أن اقتراحه الذى ذكر على باشا ينهى النزاع ويمنع الخلاف وهو إضافة عبارة :

"في تطبيق أحكام هذا القانون" .

القرر - هذا أمرا لا خلاف فيه .

مقرر الشيخ المحترم عبد الهواهب طلعت باشا - نعم لا خلاف ، لأن هذا التشريع تشريع خاص بالإصلاح الإجتماعى ولا شأن له بقانون العقوبات .

مقرر الشيخ المحترم على زكى العرابى باشا - لقد قدمت اقتراحا بتعديل المادة الأولى .

الرئيس - تقدم اقتراح من حضرة الشيخ المحترم على زكى العرابى باشا هذا نصه :

تعديل المادة الأولى كالآتى :

يعتبر الحدث ذكرا كان أو أنثى الذى يبلغ خمس عشرة سنة ميلادية كاملة ... الخ .

فالوافق من حضراتكم على ذلك يتفضل بالوقوف .

(لم يبق إلا حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح) .

الرئيس - إنذ يقر المجلس رفض الاقتراح المذكور .

والآن نأخذ الرأى على المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يعتبر الحدث ذكرا كان أو أنثى الذى لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة متشردا في الحالات الآتية :

### فرع ٢ "الرى"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجروصريات" وقدره ٧٥٧,٣٠٠ جنيه ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧٥٧,٣٠٠ جنيه المقدر للباب الأول "ماهيات وأجروصريات" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثانى "مصرفات عامة" وقدره ٢,٣٦٢,٣٠٠ جنيه ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢,٣٦٢,٣٠٠ جنيه المقدر للباب الثانى "مصرفات عامة" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٣,٣٠٠,٠٠٠ جنيه ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣,٣٠٠,٠٠٠ جنيه المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .

### فرع ٣ "مصلحة المباني"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجروصريات" وقدره ١٥٩,٤٠٠ جنيه ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٥٩,٤٠٠ جنيه المقدر للباب الأول "ماهيات وأجروصريات" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثانى "مصرفات عامة" وقدره ٩٣٣,٣٠٠ جنيه ؟

(موافقة) .

مفكرة الشيخ الحرم مدين سري بلشا - يدهشنى كثيرا تصريح معالى وزير المعارف . وهاهو معالى وزير الأشغال قد حضر الآن ومعاليه سيكتفى مؤونة الرد على معالى وزير المعارف .

مفكرة صاحب المعالى أحمد عبد الغفار باشا (وزير الأشغال) - بعد أن سألت معالى وزير المالية، ووافق على عدم دمج هذين الاعتمادين لايسنى إلا الموافقة على وى بحتكم المالية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تحرير المجلة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يؤخذ رأى على الاعتمادين .

### فرع ١ "الدبوان العام"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجروصريات" وقدره ٤٤,٣٩٠ جنيتها ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٤٤,٣٩٠ جنيتها المقدر للباب الأول "ماهيات وأجروصريات" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثانى "مصرفات عامة" وقدره ٢٠,٣٦٠ جنيتها ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٠,٣٦٠ جنيتها المقدر للباب الثانى "مصرفات عامة" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ١٥,١٥٠ جنيتها ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٥,١٥٠ جنيتها المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦٢٣,٣٠٠ جنيه المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ١,٦٤٠,٠٠٠ جنيه ؟

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٦٤٠,٠٠٠ جنيه المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة".

فرع ٤ "مصلحة الميكانيكا والكهرباء"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول "ماهيات وأجرومريتات" وقدره ٢٦٣,٣٣٢ جنها ؟

(موافقة).

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٦٣,٣٣٢ جنها المقدّر للباب الأول "ماهيات وأجرومريتات".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٨٨٦,٠٠٠ جنيه ؟

(موافقة).

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٨٨٦,٠٠٠ جنيه المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٧٤٥,٠٠٠ جنيه ؟

(موافقة).

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧٤٥,٠٠٠ جنيه المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة".

فرع ٥ "مصلحة التنظيم"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول "ماهيات وأجرومريتات" وقدره ١٧١,٤٠٠ جنيه ؟

(موافقة).

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٧١,٤٠٠ جنيه المقدّر للباب الأول "ماهيات وأجرومريتات".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ١,٢١٩,٦٠٠ جنيه ؟

(موافقة).

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٢١٩,٦٠٠ جنيه المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٥٠٠,٠٠٠ جنيه ؟

(موافقة).

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة".

فرع ٦ "مصلحة المجارى الرئيسية"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول "ماهيات وأجرومريتات" وقدره ٨٥,٥٨٨ جنها ؟

(موافقة).

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٨٥,٥٨٨ جنها المقدّر للباب الأول "ماهيات وأجرومريتات".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٣٤٦,٥٠٠ جنيه ؟

(موافقة).

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٤٦,٥٠٠ جنيه المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٥٠٠,٠٠٠ جنيه ؟

(موافقة).

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة".

وترى بلحكم المالية أن الفكرة في ذاتها سليمة ، وتوافق عليها .

والتعديل الثاني هو إدماج القسم ١٧ "البنات" من ميزانية المصارف في الفروع ٨ من وزارة المعارف .

مفكرة صاحب المجلس الأستاذ علي العروب (وزير المعارف العمومية)  
حضرات الشيوخ المحترمين ،

في ملاحظة على تقرير اللجنة ، وهي أنه في وزارة المعارف درجات لمدير عام "ب" رفضت لجنة الشؤون المالية مجلس النواب ثلاثاً منها إلى درجة مديراً "١" . ولني تحبب على هذا الرغ زيادة تذكر في أرقام الميزانية ، وهي عبارة عن مديراً البنات ومدير عام تعليم البنات ومدير عام التعليم الأول . هذه التراكم مع التطور الذي حصل في التعليم - في نظمه وفي المبالغ المخصصة للصرف عليها - أصبحت من الأهمية بمكان فوق ما كان لها من قبل ، فلكل كان تصرف لجنة المالية مجلس النواب متفقا مع الأوضاع الصحية الحالية ، ولم يعترض عليه أحد وقد أقرها مجلس النواب على ذلك .

أما لجنة المالية بمجلس الشيوخ ، فقد قالت في تقريرها ما يأتي :

"وأما دفع ٣ درجات لمدير عموم من "ب" إلى "١" ، فإن اللجنة ترى ، أنه وقد شرط بشرط خاص وهو مضي عامين من آخر ترقية ، لا عمل له في الميزانية الحالية ، إذ أنه لا يستفيد منه أحد عملياً وقد سبق أن أخذت بهذا المبدأ في ميزانية وزارة المالية ، وأقرها المجلس على ذلك .

لهذا ترى عدم الموافقة على هذا الرغ ، وبهذا تخفف اعتمادات هذا الباب بمقدار ٢٢٥ جنياً .

وتصبح جلته ٦٥٨٩٤٧٥ جنياً ، بدلاً من ٦٧٢٧٠٠ جنياً .

ولا شك في أن هذا الذي قوله بلحكم المالية وتقتصر عليه ، مدناه ومدلوله أنها لا ترى اعتراضاً على دفع هذه الدرجات فضلاً للاعتبارات التي وأنها لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب ، والتي جاراها المجلس فيها . وإنما رأيت أنه لا يستحقها فضلاً لأن في خلال السنة المالية الحالية أحد . وبناء على ذلك لا يكون هناك عمل لهذا الرغ .

وأنا أوجو أن تخروفي حضراتكم على أن هذا السبب لا يستدعي المدلول من الرغ ، لأنه يفرض صحته ، فإن هذا الأساس الذي تنهف إليه بلحكم المالية لا يضر أحداً ما دام كل ما فيه هو دفع قيمة هذه الوظائف أدبياً ، وهي وظائف رئيسية خطيرة . على أن الحقيقة التي أحب أن أحيط بالمجلس عليها هي أن اثنين من هؤلاء الثلاثة الذين يشغلون هذه الدرجات يستحقان الترقية قبل نهاية سنة ١٩٤٩ المالية .

فرع ٧ "إدارة الغاز والكهرباء لمدينة القاهرة"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول "مياهات وأجور صرّيات" وقدره ١٩٦,٠٠٠ جنية ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٩٦,٠٠٠ جنياً المقدّر للباب الأول "مياهات وأجور صرّيات" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ١,١١٠,٠٠٠ جنية ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,١١٠,٠٠٠ جنية المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث "إعمال جديدة" وقدره ٤٨٩,٠٠٠ جنية ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٤٨٩,٠٠٠ جنية المقدّر للباب الثالث "إعمال جديدة" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر لأبواب أخرى وقدره ١٠٥,٠٠٠ جنية ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٠٥,٠٠٠ جنية المقدّر لأبواب أخرى .

قسم ٨ "وزارة المعارف العمومية" - إقرار  
(القررة: الشيوخ المحترمين الدكتور إمام مدكد) .

القررة - في هذا القسم تعديلان يحسن تنويههما :  
أما التعديل الأول فهو زيادة عدد فروع الوزارة ، فقد أصبحت ١٤ فروعاً بدلاً من ٧ كما هو وارد في المشروع المقدم من الحكومة ، وذلك لأن لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب رأيت أن تضم الفروع الأول "الديوان العام والتعليم" المقدّر له مبلغ ١٧,٣٣٧,٨٠٠ جنية إلى ثمانية فروع ، وطلبت من وزارة المعارف أن توزع المبلغ المذكور على ثمانية الفروع .

هناك درجات رفعت في ميزانيات وزارات أخرى ، وقد رفعت رفا لا يستفيد منه أصحابها فوراً ، ونحن في ظرف ميزانية لست في حاجة أن أوضحه .

فراحت بلمتكم المالية والميزانية مشحونة هذا الشغل الذي تلبسونه ، أن يكون هناك سبيل للتخفيف عنها من هذا الطريق ، خصوصاً أن في الميزانية المروضة فيها درجة مديراً "ب" أخرى جديدة أُنشئت باسم الوضع المرمي لسكربت عام الوزارة ولم تمارض بلمتكم المالية في إقامتها .

وإنذا للوضع المرمي كان له تقدير في نظر اللجنة بدليل أن السكربت العام يكون في وظيفة مدير عام "ب" بعد وكالة الوزارة للمساعدين . ثم نظرت اللجنة بعد ذلك في الدرجات المقترحة التي اقترحت متأخرة بعد أن درست الميزانية في وزارة المالية وجلس الوزراء وهي لا يستفيد منها أحد فوراً .

إن البيانات التاريخية التي قال فيها معالي الوزير معروفة للجنة فهناك اثنتان لا يخفى مستأن طبعاً إلا في يونيو المقبل والأخرى في ديسمبر المقبل . كل هذه البيانات كانت تحت نظر اللجنة ولكنها رأت بالرغم من هذا كله أن أصحاب هذه الوظائف قد رفعوا إلى مدير عام "ب" ورأت في وزارات أخرى أن هذا القيد في ظروف الميزانية الحالية ليس الأمر الذي يتوسع فيه ، مع ملاحظة أن بلمتكم المالية باسم الحقوق والترتبة لم تردده أن توافق على مقترحات أخرى في ميزانية وزارة المعارف تكلف الخزنة أكثر بكثير من اقتراح رفع أربع درجات من مدير عام "ب" إلى مدير عام "ب" لا تكلف إلا أربعة أوصياء جنية ، أقول لم تردده اللجنة في أن توافق على مبلغ ١٢٥,٠٠٠ جنية لرفع ٢٠٠ درجة مدرسو من رجال وزارة المعارف ذوي المؤهلات السالفة من الدرجة الخامسة إلى الرابعة وهم الذين اقتضى عليهم زمن طويل دون أن يرقوا ، يد أن تمت لدى اللجنة من الإحصاءات أن من بين هؤلاء المدرسين عدداً من الحاصلين على الشهادات العالية في سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣١ .

كل هذا أذكره أمام حضراتكم لاين ب بلمتكم المالية وضعت في الاعتبار كل ظروف وزارة المعارف ، ورأت أن الوضع العمل بالنسبة للدرجات مديري العموم المقترحة لا يقرها الآن لا من الناحية المبررة ولا من حيث الاقتراح ، لأنني أعتقد أنه يمكن النظر في أمر هؤلاء الموظفين الرئيسيين في وزارة المعارف في حوادة أثناء العام فإن كانت هناك مقترحات للوزارة ، فلنقدم بها في ميزانية العام القادم . وبلمتكم المالية وقد رفضت رفاً على هذا النحو في ميزانيات مرت على هذا المجلس وأقرها من بينها ميزانية وزارة المالية وفيها على سبيل التمثيل درجة مدير عام المطبعة الأميرية ، فقد طلب رفضها من درجة مدير عام "ب" إلى مدير عام "ب" ، فصارضت اللجنة في ذلك وأقرها المجلس على ما رأت . فلم يكن هناك بد من أن سير على المبدأ الذي رجمته ، وإلا

وإذا ما قبل تبريراً للعلل من الرق من أنه لن يستفيد منها أحد ، فإن هذا القول لا يتفق مع الواقع أخفاقاً تاماً . قد يكون هذا صحيحاً اليوم ونحن في الثالث عشر من شهر يولييه ، إذ لا يستفيد منها أحد ، ولكن قبل أن ينتهي العمل بهذه الميزانية وقبل انتهاء السنة المالية الحالية التي تتروى حضراتكم ميزانياتها ، سيكون اثنتان من هؤلاء الثلاثة قد استحقا الترقية بالقييد الذي وضعه مجلس النواب وهو مضي ستين .

وبناء على ذلك ، أوجب أن توافقوا حضراتكم على إلغاء الرق كما كان ، لأنني أرى في هذا الرق معنى من المعاني الأدبية الذي لا يكلف كثيراً ، فضلاً عن أنه يمتع على النشاط . وماذا يضيرنا في أن نلتمس للموظفين قيمة وظائفهم وكل منهم يشرف على عمل له أثر في الحركة الثقافية في البلاد . فملا مديراً البعثات يشرف على أكثر من ألفي مبعوث ما بين مبعوث من الحكومة أو مبعوث من الأهالي ، فهؤلاء عبارة من شبه جامعة يدرسون في الخارج ويبلغ معددهم حوالي ألفين أو يزيدون .

**مقرر الشيخ المكرم طراف على باشا - كم حدد موظفي إدارة البعثات بوزراء المعارف ؟**

**مقرر صاحب المعالي الأستاذ علي أديب (وزير المعارف العمومية) -** هناك موظفون كثيرون وقد تكلف بدم وظائف إدارة البعثات عشرة آلاف جنية . وقد أقرتم حضراتكم هنا وفي مجلس النواب هذا التعميم . إنضم الدرجات لا يكلف شيئاً ، وتقولون عنه إنه لا يرتب عليه صرف فعل وماذا يضيرنا إذا رفعتنا من شأن هؤلاء الموظفين ، لنشعرهم بأن هذه الوظائف ذات مسئولية كبرى .

عندنا في وزارة المعارف خمسة وكلاء وزارة في الميزانية ، منهم ثلاثة وكلاء أسبقين واثنتان مساعدون هذا مديري الجامعيين وهما في مرتبة وكيل وزارة . أي إنه في وزارة المعارف سبعة في درجة وكيل وزارة ، ووكيل وزارة مساعد ، وإذا كان الأمر كذلك فإن النظام المرمي للكلد يسمح بهذه الزيادة أو هذا الرق الذي لا ينشأ عنه زيادة في المصروفات .

إنني أرجو من المجلس أن يقر الاقتراح ويقر هذا الرق كما ورد من مجلس النواب ، والأمور متروكة لحضراتكم .

**المقرر -** حضرات الشيوخ المحترمين ، المسألة التي أثارها معالي وزير المعارف كانت موضع بحث وبحث طويل في بلمتكم المالية . وأحب أن أحصح ورقاً ذكره معاليه ، ذلك أنب تعديل اللجنة ينصب على أربع وظائف لا ثلاث ، وهي التي رفعت من درجة مدير عام "ب" إلى مدير عام "ب" باقتراح في مجلس النواب . ولم تنظر لجنة المالية بمجلس الموقر إلى هذه المسألة من ناحية وزارة المعارف وحدها بحسب ، بل رأت أن



### فرع ٢ "معاهد المعلمين والمعلمات"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "مهايات وأجرومرتبات" وقدره ٤٥٦,٢٦٢ جنيتها ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٤٥٦,٢٦٢ جنيتها المقدر للباب الأول "مهايات وأجرومرتبات" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ١٩٨,٤٩٠ جنيتها ؟

( موافقة )

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٩٨,٤٩٠ جنيتها المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٦٨,٩٧٠ جنيتها ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦٨,٩٧٠ جنيتها المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .

### فرع ٣ "التعليم الفني"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "مهايات وأجرومرتبات" وقدره ٧٧٤,٣١٠ جنيتها ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧٧٤,٣١٠ جنيتها المقدر للباب الأول "مهايات وأجرومرتبات" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٣٨٧,١٠٣ جنيتها ؟

( موافقة ) .

كانت متناقضة مع نفسها ، ولا أعلن حضراتكم هرون أو ترضون لها أن تنف وقفها متناقضا .

تلك هي الأسباب التي دفعتها إلى عدم الموافقة على هذا الرض مع تخديرها لكل رجال وزارة المعارف جميعا والجهود التي يقومون بها .

هجرة الشيخ المقرم صين سرى باثا - وأضيف إلى ذلك أن في الزعم نفرة في المعاملة بين الوزارات المختلفة .

المقرر - إنني أشكر دولة رئيس لجنة المالية لإبداء هذا الصهب . ولذلك تصر الجبة على وأبها في عدم الموافقة على التعديل المقترح .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة .

( موافقة ) .

الرئيس - إنني يؤخذ الرأي على الإتمادات ؟

### فرع ١ "الديوان العام والمناطق"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "مهايات وأجرومرتبات" وقدره ٦٦٠,٤٧٥ جنيتها ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦٦٠,٤٧٥ جنيتها المقدر للباب الأول "مهايات وأجرومرتبات" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ١٨٠,٥٦٠ جنيتها ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٨٠,٥٦٠ جنيتها المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ١٤٥,٢٠٧ جنيتها ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٤٥,٢٠٧ جنيتها المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٨٢٦,٨٤٠ جنيا المقدّر للباب الثاني "مصروفات عامة".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني "مصروفات عامة" وقدره ٣,٦٥٢,٧٦٠ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣,٦٥٢,٧٦٠ جنيا المقدّر للباب الثاني "مصروفات عامة".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ١,٧٩١,٣٤٦ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٧٩١,٣٤٦ جنيا المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة".

فرع ٦ " الثقافة العامة "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول "ماهيات وأجور مرتبات" وقدره ٦٩,٩٨٠ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦٩,٩٨٠ جنيا المقدّر للباب الأول "ماهيات وأجور مرتبات".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني "مصروفات عامة" وقدره ١٤٥,١٩٤ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٤٥,١٩٤ جنيا المقدّر للباب الثاني "مصروفات عامة".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٥٠,٤١٠ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥٠,٤١٠ جنيا المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة".

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٨٧,١٠٣ جنيا المقدّر للباب الثاني "مصروفات عامة".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ١٣٨,٧٠٠ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٣٨,٧٠٠ جنيا المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة".

فرع ٤ " التعليم العام "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول "ماهيات وأجور مرتبات" وقدره ٣,٣٣٤,٨١٣ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣,٣٣٤,٨١٣ جنيا المقدّر للباب الأول "ماهيات وأجور مرتبات".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني "مصروفات عامة" وقدره ٢,٣٧٧,٣٢٨ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢,٣٧٧,٣٢٨ جنيا المقدّر للباب الثاني "مصروفات عامة".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ١٨٥,٣٢١ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٨٥,٣٢١ جنيا المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة".

فرع ٥ " التعليم الأولى "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول "ماهيات وأجور مرتبات" وقدره ٨٢٦,٨٤٠ جنيا

( موافقة ) .

## فرع ٧ "الصحة المدرسية"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجرومريتات" وقدره ١٣٦,٤٢٨ جنيها ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٣٦,٤٢٨ جنيها المقدر للباب الأول "ماهيات وأجرومريتات"

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٥٦,٨٥٠ جنيها ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥٦,٨٥٠ جنيها المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة"

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٣٦,٩٣٣ جنيها ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٦,٩٣٣ جنيها المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة"

## فرع ٨ البنات

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجرومريتات" وقدره ٥٦,١٠٠ جنيها ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥٦,١٠٠ جنيها المقدر للباب الأول "ماهيات وأجرومريتات"

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٣٠,٨٧٠ جنيها ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٠,٨٧٠ جنيها المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة"

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٦٠,٩٥٦٠ جنيها ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦٠,٩٥٦٠ جنيها المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة"

## فرع ٩ "مصلحة الآثار المصرية"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجرومريتات" وقدره ٦٦,٣١٠ جنيها ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦٦,٣١٠ جنيها المقدر للباب الأول "ماهيات وأجرومريتات"

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٣١,٢٣٠ جنيها ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣١,٢٣٠ جنيها المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة"

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٩٢,٠٠٠ جنيها ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٩٢,٠٠٠ جنيها المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة"

## فرع ١٠ "دار الآثار العربية"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجرومريتات" وقدره ٥,٦٨٠ جنيها ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣,٣٩٠ جنيا المقدر للباب الأول "ماحيات وأجرومريتات".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصرفوات عامة" وقدره ١,٧٥٠ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٧٥٠ جنيا المقدر للباب الثاني "مصرفوات عامة".

فرع ١٣ " مجمع فواد الأول للغة العربية "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماحيات وأجرومريتات" وقدره ١٧,٩٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٧,٩٠٠ جنيه المقدر للباب الأول "ماحيات وأجرومريتات".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصرفوات عامة" وقدره ٣,١٧٠ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣,١٧٠ جنيا المقدر للباب الثاني "مصرفوات عامة".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "إعمال جديدة" وقدره ٦,١٦٠ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦,١٦٠ جنيا المقدر للباب الثالث "إعمال جديدة".

فرع ١٤ " دار الكتب المصرية "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماحيات وأجرومريتات" وقدره ٤٤,١٦٠ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٤,٦٨٠ جنيا المقدر للباب الأول "ماحيات وأجرومريتات".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصرفوات عامة" وقدره ٤,١٨٠ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٤,١٨٠ جنيا المقدر للباب الثاني "مصرفوات عامة".

فرع ١١ " إدارة حفظ الآثار العربية "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماحيات وأجرومريتات" وقدره ٨,٤٢٠ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٨,٤٢٠ جنيا المقدر للباب الأول "ماحيات وأجرومريتات".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصرفوات عامة" وقدره ١,٣١٠ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٣١٠ جنيا المقدر للباب الثاني "مصرفوات عامة".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "إعمال جديدة" وقدره ٣٠,٥٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٠,٥٠٠ جنيه المقدر للباب الثالث "إعمال جديدة".

فرع ١٢ " المتحف القبطي "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماحيات وأجرومريتات" وقدره ٣,٣٩٠ جنيا ؟

( موافقة ) .





## ١٣ - مشروع قانون

بد مباد عرض مشروع قانون الترخيف الجركية ومشروع القانون الخاص برسم الإنتاج على البرلمان لمدة سنة تقضى بانتهاء الفترة البرلمانية لسنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ - بتقرير لجنة المالية (١) الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادتيه مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

(المقرر حضرة الشيخ الحزيم الدكتور د. إمام مذكور)

القرار - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون ، وأطلعت على تقاريرها السابقة في هذا الموضوع . وهي مع موافقتها على مذ مباد عرض مشروع قانون الترخيف الجركية ومشروع القانون الخاص برسم الإنتاج على البرلمان سنة أخرى ، تطالب الحكومة بالانتهاء من دراسة الرسوم الجركية ورسم الإنتاج على ضوء القواعد الاقتصادية السليمة وإعداد العدة لتقرير السياسة الجركية الجديدة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولتنقل إلى مناقشة مادتيه مادة فائدة ، ولتلى المادة الأولى .

تلت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يبدأ المباد المعين بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٨ لعرض مشروع قانون الترخيف الجركية ومشروع القانون الخاص برسم الإنتاج على البرلمان لمدة سنة تقضى بانتهاء الفترة البرلمانية لسنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة الثانية .

تلت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزرائنا كل فنيا ينصه تنفيذ هذا القانون ، ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية . ويؤجل أخذ الرأي بالثناء بالاسم على مشروع هذا القانون إلى الأسبوع المقبل .

## ١٤ - مشروع القانون

القدم من الحكومة باعداد تعديد تأجير قطعة أرض بصر القديمة إلى جمعية الشفقة الإسلامية بم الخليل - بتقرير لجنة المالية (٢) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادتيه مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالاسم إلى الأسبوع المقبل

(المقرر حضرة الشيخ الحزيم الدكتور د. إمام مذكور)

القرار - بحثت اللجنة هذا المشروع ، وقد تبينت أن الجمعية عملت على تحقيق أغراضها ، إلا أن اللجنة تلاحظ أن تعديد التأجير متأخر من مواعيد بضع سنوات ، إذ إن الإيجار انتهى في ٣ يناير سنة ١٩٤٤ . وهي تأسف لهذا التأخير الذي لا يؤذن بمهر كاف على أموال الدولة أملة ألا يتكرر مرة أخرى .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .





## ١٦ - تقرير (١)

لجنة الشؤون السودانية وقانون الانتخاب واللائحة الداخلية والمراسلات  
محدثين من اللجنة السودانية الخاصة بجواز تعيين أعضاء من البرلمان على مجلس  
إدارة الإذاعة المصرية - المراقبة على التقرير

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد حسن الشناوي باشا) .

المقرر - بحثت اللجنة هذا الموضوع بحضور حضرة صاحب المصالح  
عبد زكي على باشا وزير الدولة وحضرة صاحب العزة محمد قاسم بك مدير  
عام الإذاعة .

وقد رأت هيئة اللجنة بالاجماع أنه لا يجوز مطلقاً أن ينص في مشروع  
القانون المذكور على تعيين أعضاء البرلمان من شيوخ أو نواب بصفتهم  
البرلمانية أعضاء في مجلس إدارة الإذاعة المصرية الذي هو هيئة حكومية  
ذات اختصاص إداري وتنفيذي . لأن هذا التمييز يتنافى مع مبدأ فصل  
السلطات .

وقد وافقت الحكومة على هذا الرأي .

ورأت الهيئة بالأغلبية أنه من الملائم دستورياً أن ينص في مشروع  
القانون على منح تعيين أعضاء البرلمان في مجلس إدارة الإذاعة . ولم توافق  
الحكومة على هذا الرأي بحجة أن التعديل يجب أن يكون بقانون الانتخاب .

وأريد أن تصحح عبارة وردت في العمود الأول من الصفحة الثانية  
وهي " فقد نصت المادة الثامنة من الدستور القسري الصادر في  
سنة ١٨٧٥ على حالات عدم الجمع .... " بالعبارة الآتية :

"... فقد نصت المادة الثامنة من القانون الأساسي القسري الصادر  
في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٧٥ على حالات عدم الجمع .... " .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تحرير اللجنة ؟

المقرر - حضرات الشيوخ المحترمين ،

عند ما بحثت لجنة الشؤون الدستورية موضوع جواز تعيين أعضاء  
البرلمان من نواب وشيوخ بصفتهم البرلمانية أعضاء في مجلس إدارة  
الإذاعة الذي أنشئ في المجلس وأجل إليها - انتهت إلى الرأي الذي ضمنته  
تقريرها ، وكانت تحت تأثير أن عضو البرلمان - سواء أكان بصفته

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث  
البدء ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ،  
ولنتنقل إلى مناقشة مادتيه مادة فائدة ، ولنتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ١١  
" وزارة الأشغال العمومية " فرع ١ " الديوان العام " باب ٣ " أعمال  
جديدة " اعتماد إضافي قدره ٧٥٨,٠٠٠ جنيه ( سبعة وثمانمائة وخمسون  
الف جنيه ) لمواجهة باقي التوضيحات المستعجلة عن أضرار الحرب .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولنتل المادة  
الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون  
كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بناتم الدولة ، وأن يفسر بالجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالبناء بالاسم على مشروع هذا القانون إلى الأسبوع  
المقبل .

البرلمانية أم بصفته الشخصية - لا يجوز له أن يجمع بين عمل حكومي إداري تنفيذي وبين عضويته في البرلمان ، لأن مجلس إدارة الإذاعة هو في الواقع هيئة حكومية ذات اختصاص إداري وتنفيذي ، وهي بهذه الصفة تخضع لإقامة البرلمان . فقي تعيين أعضاء البرلمان في المجلس المذكور إنترك للسلطة التشريعية في أعمال السلطة التنفيذية ، وهو أمر غير جائز دستوريا .

إن يجمع عضو البرلمان بين عضويته في البرلمان وبين عمل حكومي استشاري كمصنوعة في هيئة استشارية من يسان أو يجلس أمر لا يجب فيه ولا اعتراض عليه . أما لو كان يكون عضوا في هيئة تنفيذية إدارية حكومية تبين للمواطنين وترقيم وتصلهم وقراراتها وتكون لها السلطة الكاملة تقريبا في إصدار قرارات تكون نافذة من تلقاء نفسها حسب نص القانون ، إلا إذا اعترض عليها دولة رئيس الوزراء . وعندئذ يرفع هذا الاعتراض إلى مجلس الوزراء ، فهذا ما لا يجوز .

إن اختصاصات مجلس إدارة الإذاعة تختلف عن اختصاصات كل هيئة تعرفونها حضراتي ، كمجلس الاستشاري المتعاون والمجلس الاستشاري للعدل أو مجلس التصنيع الأمل . فكل هذه الهيئات فيها أعضاء من البرلمان لأن عملها يقتصر على دراسات عملية وأعمال فنية . وليس لأي مجلس من تلك المجالس سلطة تنفيذية أو إدارية على الإطلاق . ونحن قد أشرنا في تقرير اللجنة إلى بعض المواد التي تبين اختلاف هذا المجلس عن المجلس الأخرى التي نرى فيها ، لأنه يظهر أنه وقع في روع الناس أنه يراد بالتصريح على أعضاء البرلمان الفتيين أن يكونوا أعضاء في مجلس إدارة الإذاعة .

ولكننا في الواقع لم نعرض في تقرير منع الجمع بين عضوية البرلمان وعضوية مجلس الإذاعة إلا من الناحية التي ذكرناها ، وهي أن هذا المجلس هيئة إدارية تنفيذية حكومية . وكان رأي اللجنة بالإجماع أنه لا يجوز لأعضاء البرلمان بصفتهم هذه ، أن يكونوا أعضاء في مجلس إدارة الإذاعة .

ثم جرى البحث في هل للأعضاء أن يكونوا أعضاء في مجلس إدارة الإذاعة من طريق صفاتهم أم من طريق إسمائهم . وقد رأيت اللجنة عدم الموافقة على ذلك لنفس الحكمة ، لأنه سواء أكان العضو بنفسه أم بصفته في هيئة حكومية خاضعة للبرلمان ، ظن يتغير الأمر بمد ذلك .

جرى البحث ، فبما إذا كان من الجائز أن ينص في مشروع القانون المزمع على تحريم تعيين أعضاء البرلمان في مجلس إدارة الإذاعة . إن الأمر التي سبقتنا كانت تنص على ذلك ، وكان استاذي محامي زكي على باشا وزير الدولة ممثلا للحكومة في اللجنة ، وكان من رأيه أنه لا يجوز أن ينص على التحريم إلا في قانون الانتخاب ذاته ، ووجهه في ذلك أن المادة ٩٢ من الدستور تنص على ما يأتي :

« لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، وبما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى » .

فكل حالة من أحوال عدم الجمع يراد إساقها ، يجب أن تكون بتعديل في قانون الانتخاب ذاته . فهاهنا الذي يحيل إلى قانون الانتخاب بكل الأوضاع ، وقانون الانتخاب شرع حاد ، وكل شرع خارج قانون الانتخاب يكون مغلا في الواقع لقانون الانتخاب . ولا يتصور أن يصير الدستور في البرلمان أنت يبدل في قانون الانتخاب من طريق إصدار قوانين أخرى .

وعند ما تكلم الدستور عن قانون الانتخاب ، تكلم عنه كأنه مكمل له ، خصوصا أن حالات عدم الجمع تحدث بسبب لايكن أن تكون في ذهن المشرع ، ولم يكن يستطيع حصرها .

وإذا رجعنا إلى السوابق التشريعية ، لوجدنا أنه في فرنسا دأبوا من أن القانون الأساسي قد نص في المادة الثامنة منه على حالات عدم الجمع وحصرتها في الموظفين العموميين الذين يتقاضون مرتباتهم من الدولة ، فإن ذلك لم يمنع المشرع الفرنسي من إضافة أحوال جديدة من أحوال عدم الجمع في قوانين خاصة صدرت بعد ذلك . فقد نص في قانون ١٧ نوفمبر سنة ١٨٩٧ الخاص بمد امتيازات بنك فرنسا « لأنه بنك الدولة وتشرف عليه وتمتته » على أنه لا يكون أعضاء من أعضاء البرلمان . كما نص في قانون الخاص بشركة « الساجيري ماريتيم » وغيرها من الهيئات التي منحت هذه الامتيازات على عدم جواز الجمع .

وهذا الحرج الذي يأتي من الجمع بين العضوية في الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية التي تبين الموظفين لاستقيم معه الأمور ، لأن من حق عضو البرلمان أن يستجوب السلطة التنفيذية في هذه الشؤون .

وهذه الاستقامة يمكن تصورها في التشريع الخاص بالقانون الإذاعة . لذلك ، اقترحت اللجنة أن ينص في مشروع القانون المزمع على البرلمان - والمطلوب فيه أن يبين في مجلس إدارة الإذاعة خمسة من غير رجال الحكومة - عدم تعيين أحد من أعضاء الهيئة التشريعية ، لأن هذا المجلس ذو سلطة إدارية تنفيذية . وليس هناك حرج في أن يكون أعضاء البرلمان أعضاء في أي مجلس آخر ، لأنهم يشاركون فيه عملا من اختصاصهم . أما كونهم يؤدون وظيفة في الحكومة إلى جانب عملهم التشريعي ، فهذا وضع لاستقيم معه الأمور .

مفردة صاحب المحامي محمد زكي على باشا ( وزير الدولة ) - حضرات الشيوخ المحترمين ،

عند ما قدمت الحكومة مشروع هذا القانون ، ذكرت فيه أن هيئة الإذاعة هي هيئة مستقلة ألحقت برئاسة مجلس الوزراء .

**مقرر الشيخ المرحوم أوستاذ محمد عمر الوكيل** — لا يوضح هذه البقرة أقول لحضراتكم ، بصفة كوني رئيسا للجنة الشؤون الدستورية ، إن ما يقصده حضرة صاحب المال مجد ذكرى على باشا هو ما قصدناه ، بل إننا قمنا إلى أبعد من ذلك ، وهو أننا قررنا أنه لا يجوز لعضو البرلمان بصفته البرلمانية أن يكون عضوا في هيئة حكومية ذات اختصاص إداري أو تنفيذي. وهذه النظرية وددت في كتب الفقه ، ونوقشت في المؤتمرات الدولية .

فالله ليست رئاسة لجنة المواصلات ، وإنما الملة الحقيقية هي الصفة البرلمانية ، واشتراك عضو الهيئة التشريعية في هيئة تنفيذية ، لأن هذا يتنافى مع قاعدة فصل السلطات ، ولا يحق للأعضاء أو الاستقلال بين السلطات المختلفة بهذا علوه نظرية فصل السلطات ، فالجاء الموضوع من هذه الناحية .

ولذلك رأيت الهيئة أنه لا يجوز لعضو البرلمان بصفة عامة أن يكون عضوا في مجلس إدارة الإذاعة المصرية ، قياسا على ذلك لا يجوز لرئيسي بلعتي المواصلات في مجلس البرلمان أن يكونا عضوين في مجلس الإدارة للإذاعة المصرية ، إذ إنهما عضوان في البرلمان .

لذلك قررت الهيئة أنه لا يجوز لأي عضو من أعضاء البرلمان بصفة عامة أن يكون عضوا في هيئة تنفيذية ، وهذا الخطر يسرى على جميع أعضاء البرلمان سواء أكانوا رؤساء بلجان أم سكرتيري بلجان أم أعضاء .

**مقرر صاحب العلي محمد زكي علي باشا ( وزير الدولة )** — هذا الرأي لم يمرض عليا في الهيئة ، وإنما الذي عرض ووافق أنا عليه هو أنه لا يجوز مطلقا أن يذكر أن العضو في لجنة كذا أو الرئيس لهذه الهيئة يكون عضوا في مجلس إدارة الإذاعة بمحكم وطنيته . وموافقني كانت هي أنه — بناء على قاعدة فصل السلطات — لا يجوز ومصلحة الإذاعة إدارة تابعة للسلطة التنفيذية النص على أن يكون رئيسا بلعتي المواصلات بمجلس البرلمان أعضاء في مجلس إدارتها .

استقبل بعد هذا إلى مسألة أخرى :

ورد في تقرير الهيئة أنها ترى أن ينص في القانون على أنه لا يجوز تعيين أحد أعضاء البرلمان عضوا في مجلس إدارة الإذاعة .

حضرات الشيخ المحترمين ،

نحن مقبلون بأحكام الدستور . ولقد نصت المادة ٩٢ على أنه لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، وفيما عدا ذلك بمحدد قانون الانتخاب أحوال مهم الجمع الأخرى . وقد نص قانون الانتخاب في المادة السبعين منه على ما يأتي :

وقد أحيل هذا القانون إلى لجنة المواصلات ، فأدخلت عليه تعديلا والمادة الخامسة التي تنص على أعضاء مجلس الإذاعة . ويقضي هذا التعديل بأن يكون رئيسا بلعة المواصلات في مجلس الشيوخ ومجلس النواب عضوين في مجلس الإدارة .

ولقد اقترحت الحكومة بطبيعة الحال على إدخال هذا التعديل ، لأنه يقضي على قاعدة فصل السلطات ، إذ لا معنى للنص على أن يكون رئيسا للجمعية عضوين في مجلس إدارة الإذاعة بمحكم وطنيتهما ، مثلها في ذلك مثل وكيل الوزارة . ولما اقترحت الحكومة على هذا التعديل ، قال سعادة الشيخ المحترم محمد حسن المشايدي باشا إنه يوافق على أنه لا يجوز أن يكون رئيسا للجمعية عضوين في مجلس الإدارة ، بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك ، فيقول إنه لا يجوز أن يكون في مجلس الإدارة أي عضو من أعضاء البرلمان .

أحيلت هذه المسألة إلى لجنة الشؤون الدستورية بجمعية مع لجنة المواصلات . ولما عرض هذا التعديل على الهيئة ، وأنت بالإجماع حنق هذا التعديل . ولكن الذي أسفت له أن الهيئة ذكرت في تقريرها . إنني وافقت على ما ذهب إليه من تحريم الجمع بين عضوية البرلمان وعضوية مجلس الإدارة إطلافا ، في حين أن مسألة البحث كانت التعديل الذي أدخلته لجنة المواصلات . فقد جاء في تقرير الهيئة :

”رأت المجتات مجتمعين بالإجماع أنه لا يجوز مطلقا أن ينص في مشروع القانون المروض على تعيين أعضاء البرلمان من شيوخ أو نواب بصفته البرلمانية أعضاء في مجلس إدارة الإذاعة المصرية ، لأن المجلس المذكور هو في الواقع هيئة حكومية ذات اختصاص إداري وتنفيذي ، ويقوم على مؤسسة تتناول إصابات من ميزانية الدولة “ .

**مقرر الشيخ المرحوم أوستاذ محمد عمر الوكيل** — الصفة البرلمانية تعتبر جنسا ، رئاسة المجان تعتبر في لغة المنطق نوعا . والجنس أهم من النوع . وإذا قيل بعدم جواز تعيين أعضاء البرلمان في مجلس إدارة الإذاعة ، كان هذا أهم ، لأن صفة العضوية تشمل الأعضاء جميعا ومنهم رؤساء المجان وسكرتيروها .

**مقرر صاحب العلي محمد زكي علي باشا ( وزير الدولة )** — ذكرت الهيئة في تقريرها أن عضوية البرلمان تمنع الشخص من أن يكون عضوا في مجلس إدارة الإذاعة . والذي حدث في اجتماع الهيئة أنه عندما عرض التعديل الذي أدخلته لجنة المواصلات على مشروع القانون ، بأن يكون رئيسا بلعتي المواصلات في البرلمان عضوين في مجلس إدارة الإذاعة ، وأنت الهيئة عدم جواز ذلك . أما أنت بصفته العضوية البرلمان تمنع من العضوية في مجلس إدارة الإذاعة ، فهذا أمر كبر .

الإذاعة عمل تنفيذي وإداري ، فلا يصح والحالة هذه الجمع بين عضوية هيئة تشريعية والاشتراك في عمل تنفيذي ، وكان واجباً أن تقتصر المسألة على هذا . والتبيل مفهوم ، وهو أن عضو البرلمان لا يصح أن يكون عضواً في هيئة تقوم بعمل تنفيذي قد يكون موضع مناقشة في المجلس ، وهذا لا يصح .

أما مسألة أن الهيئة تقترح أن ينص في مشروع القانون على أنه لا يجوز لأي عضو في البرلمان أن يكون عضواً في مجلس إدارة الإذاعة المصرية . فهذا من قبيل تعميل الحاصل . فإذا كانت الهيئة أفتت بأنه لا يصح لعضو البرلمان أن يكون عضواً في هيئة تنفيذية ، وحذفت لذلك التعديل الذي أدخلته لجنة المواصلاات الخاصة بتمتين رئيسي بلجتي المواصلاات ، وأتت بالتحريم إطلاقاً - إذا كان الأمر كذلك فلا داعي إلى الدخول في مناقشة حول تعميل المادة ٦٠ من قانون الانتخاب الخاصة بتعديد حالات عدم الجمع أو عدم تعديله .

وإذا كان المبدأ هو عدم الجمع ، فلماذا ينص في هذا القانون بالذات ؟ لقد أبلت اللجنة وجهة نظرها ، فإذا أقرها المجلس فلا داعي للنص .

**مفكرة الشيخ المحترم قزويني دوس باشا** - لما عرض مشروع القانون على اللجنة تناولت بحث اللغتين ما ، وهما تحرين عضو البرلمان لصنفته أو لشخصه . وقد اقترح حضرة الشيخ المحترم عهد المشايخي باشا عند نظر المشروع بالمجلس أنه لا يمكن لرئيسي بلجتي المواصلاات مجلسي البرلمان أن يكونا أعضاء مجلس إدارة الإذاعة . وقد قلت وقتئذ بصفتي مقرراً للجنة إنه بناء على هذا لا يجوز أن يكون أحد أعضاء البرلمان عضواً في ذلك المجلس لا بصفته ولا بشخصه .

وقد أضيفت هذه المسألة على لجنة الشؤون الدستورية لبحث هاتين اللغتين ونصبت فيها اللجنة ما ، وقالت إنه يكفي - كما يقول مالي الرئيس - بهذا النص . فلماذا عيئت الحكومة عضواً من أعضاء البرلمان بصفته الشخصية . فربما لأن يكون هذا الإجراء من جانبها على استيواراب وعلى عدم مراقبة على هذا الإجراء . فقلنا لم لا تستعمل الوفاقية من الآن ؟ ويكون البحث هل يجوز أن ينص على ذلك في قانون خاص غير قانون الانتخاب أو لا ؟ فيبحث هذه المسألة من جميع نواحيها ...

**الرئيس** - وما معنى أن تتخذ الوفاقية بالنسبة لهذا القانون بالذات فنص فيه هل ذلك ؟

**مفكرة الشيخ المحترم قزويني دوس باشا** - بل مستندنا في كل حالة تمرض علينا مشابهة لهذه المسألة .

لا يجمع بين عضوية أي المجلسين وتولي الوظائف السامية بأموالها والمقصود بالوظائف السامية كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الأموال العمومية ويدخل في ذلك كل موظفي الدولة . مستغنى مجلسي المديرية والمجالس البلدية وكل موظفي وزارة الأوقاف ومستغنيها وكذلك السعد ويستثنى الوزراء من حكم عدم الجمع .

وأضيف بعد ذلك إلى الاستثناء من عدم الجمع الوكلاء البرلمانين للوزارات . ولقد راجعت الدستور الفرنسي الصادر في سنة ١٨٧٥ ، فبين أن المادة الثامنة نصت على حالات عدم الجمع وحصرتها في الموظفين العموميين الذين يتقاضون مرتباتهم من خزنة الدولة .

وراجعت كذلك الدستور الجديد الفرنسي الصادر في سنة ١٩٤٦ ، فوجدت أن هناك خلافاً بين دستورنا والدستور الفرنسي . فالدستور الفرنسي ينص على أن حالات عدم الجمع بينها القانون ( Loi ) ومعنى ذلك أي قانون كان . فلم يقل كما قال الدستور المصري بأنه ينص على أحوال عدم الجمع في قانون الانتخاب .

وما دام الدستور حدد الجهة التي تبين أحوال عدم الجمع ، وما دامت المادة ٩٢ من الدستور تنص على أن أحوال عدم الجمع الأخرى يحددها قانون الانتخاب - ما دام الأمر كذلك - فإن الجهة التي تحدد أحوال عدم الجمع الأخرى هي المادة ٩٠ من قانون الانتخاب .

**مفكرة الشيخ المحترم علي زكي المصري باشا** - هل تلك حكمة ؟ وما هي ؟

**مفكرة صاحب الديار محمد زكي علي باشا** وزير الدولة - نعم .

**مفكرة الشيخ المحترم أحمد علي عابد بك** - هل يحتاج تعديل قانون الانتخاب إلى إجراءات طويلة ؟

**مفكرة صاحب الديار محمد زكي علي باشا** - عند ما أريد استثناء الوكلاء البرلمانين من قاعدة الجمع ، عدلت المادة ٦٠ من قانون الانتخاب وأضيفت فيها هذا التعديل فيما بعد . ويمكن إذا فكر في عمل استثناء آخر إجراء تعديل في هذه المادة ، إذ إن قانون الانتخاب يمكن تعديله كأي قانون آخر .

**الرئيس** - الذي كان مروضاً على اللجنة للبحث فيه هو : هل يجوز أن ينص في مشروع القانون الخاص بالإذاعة المصرية على أن رئيسي بلجتي المواصلاات في مجلسي البرلمان يكونان عضوين في مجلس إدارة الإذاعة المصرية ؟

بمقتضى الهيئة هذا الموضوع ، واتت إلى أن هذا لا يجوز ، لأنها عضوان في البرلمان ، والبرلمان هيئة تشريعية ، وعمل مجلس إدارة

**مقرر الشيخ المحرم مؤسسه محمد محمد الوكيل** - هل لدى الحكومة فكرة تعيين أحد أعضاء البرلمان بصفته الشخصية بمجلس إدارة الإذاعة ؟

**مقرر صاحب المعلق محمد زكي علي باشا** (وزير الدولة) - هذه المسألة تتعلق بالسلطة التنفيذية ، ونحن نتكلم الآن من الناحية التشريعية ومع التسليم جدلاً بعدم جواز تعيين أحد أعضاء البرلمان بصفة شخصية . فهل ينص في كل قانون على ذلك أو يحصل النص في قانون الانتخاب ؟

ينص قانون الانتخاب على عدم الجمع بين عضوية البرلمان والوظائف العامة . ولذلك رأيت اللجنة في تقرير رأيها أن تعتبر مجلس إدارة الإذاعة هيئة تنفيذية من هيئات الحكومة . وإلى أحلاف رأى اللجنة فيما ذهبت إليه .

فهل يعتبر عضو مجلس إدارة الإذاعة موظفاً حكومياً ؟

**المقرر** - لم تقل موظفاً . بل قلنا إنه يباشر عملاً تنفيذياً من أعمال الحكومة ، والحكمة التي حذت بالنص هي عدم الخلط بين أمرين : أن يكون الشخص رقيباً ومراقباً .

**مقرر الشيخ المحرم مؤسسه محمد محمد الوكيل** - إنا نعتقدون على أنه ليس بموظف محض .

**مقرر صاحب المعلق محمد زكي علي باشا** (وزير الدولة) - إنا لماذا يحرم من التعيين في مجلس الإدارة ؟

**المقرر** - الحكمة التي أملت التحريم قائمة .

**مقرر صاحب المعلق محمد زكي علي باشا** (وزير الدولة) - إذا كان محسب التحريم هو الأخذ بالقاعدة الأصلية ، وهي وجوب الفصل بين السلطات ، وأنه لا يجوز الجمع بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية - فإني أقول بأن عضو البرلمان إذ يختار لعضوية مجلس إدارة الإذاعة لا يختار لأنه عضو في إحدى اللجان أو لأنه يمثل لجنة معينة ، بل يختار لشخصه . ولذلك لا ينطبق على هذا الشرط إطلاقاً لأن هذه الإذاعة بحسب قانونها هي هيئة مستقلة بذاتها لها شخصية معنوية .

**المقرر** - مجلس الدولة هو هيئة مستقلة قائمة بذاتها ، ومع ذلك فهي حكومية .

**مقرر الشيخ المحرم مؤسسه محمد محمد الوكيل** - إنا المسألة أعمق مما يتصور أو تعرض به الآن .

إن العرض الذي يرمضه حضرة صاحب المعلق محمد زكي علي باشا وزير الدولة ما كان يمكننا أن نوافق عليه وأن نترك الحكومة هذا الأمر . قلنا ما بينت الحكومة أحدنا من أعضاء البرلمان في مجلس إدارة الإذاعة ، كان ذلك الإجراء من جانبها محل مسالة .

فمى تكون هذه المسألة ؟

من المقطوع به فيها أن قواعد عدم الجمع يجب أن ينص عليها في التشريعات ، ولا يمكن مطلقاً أن تستجج استنتاجاً من القواعد العامة . ومن أجل ذلك كان الموظفون في فرنسا قبل تعديل الدستور في سنة ١٨٤٨ يجمعون بين صفة النيابة وبين الوظائف العامة . وقد تمكن الوزير الفرنسي الشهير "جيزو" من أن يوجد له أكثرية مصطنعة من مثل هؤلاء الأعضاء الذين كانوا يشتغلون وظائف عامة ، ويشغلون وظائف برلمانية في نفس الوقت . فقالت فرنسا إنه ينبغي أن يقوم إصلاح برلماني يمحاه إصلاح قانون الانتخاب ، وإن عدم الجمع لا بد أن ينص عليه في التشريعات . فإذا تركنا هذه النقطة دون أن نبحثها لكان تقريرنا ناقصاً . وإذا لم ينص في مشروع القانون المقروض على هذه الحالة من أحوال عدم الجمع ، فأنا أقول إن الوزارة تكون محقة في تعيين عضو البرلمان بصفته الشخصية . وقاعدة عدم الجمع يجب النص عليها في التشريعات القائمة .

من أجل هذا وجدت أحوال عدم الجمع في القوانين الانتخابية وفي الدساتير في فرنسا وبلجيكا وغيرها من البلدان . ولم يستند إلى هذه القواعد العامة لثقرر حالة من حالات عدم الجمع استنتاجاً من هذه القواعد العامة فيما عرض من أحوال .

طرات بعد ذلك في الحياة الفرنسية والبلجيكية أمور اضطرتهم إلى سن تشريعات متعددة وفي مناسبات متعددة يحرمون فيها عدم الجمع ، لأنهم قالوا إن قاهة عدم الجمع لا يمكن أن تستجج استنتاجاً ، وإنما يجب أن ينص في خصوص كل حالة مما إذا كانت تطبق عليها قاعدة عدم الجمع .

من أجل هذا نص في تقرير اللجنة على هذه الحالة بالثبات ، وإذا كان التقرير تناول من هذا النص لكان ناقصاً وإلى أحفظ نص نصي بالكلمة لشرح مسالة النص على عدم الجمع في القوانين الأخرى .

**قصة الشيخ الهرم نوريس دوس باشا - النص ضروري .**

**قصة الشيخ الهرم محمود غلاب باشا - لاداعي للنص في صمد بله مدينة .**

**قصة الشيخ الهرم نوريس دوس باشا -** يقول معالي محمد زكي هل باشا إن هذه اللجنة لا ملاقة لها بالسلطة التنفيذية ، وعند التنفيذ يقول معالي جيتوا في هذه اللجنة أعضاء البرلمان بصفتهم الشخصية .

**قصة الشيخ الهرم محمود غلاب باشا -** هذه النقطة لا أتفق فيها مع معالي زكي هل باشا .

وأرى كما رأيت اللجنة ، أنه لا يجوز الجسم بين عضوية المجلس وبين عضوية أية لجنة تنفيذية حكومية ، وأرى أن المجلس موافق على هذا الرأي ، وأظن الحكومة توافق عليه أيضا .

**قصة الشيخ الهرم نوريس دوس باشا -** إن هذه اللجنة تنفيذية .

**قصة الشيخ الهرم محمود غلاب باشا -** الذي لا أوافق اللجنة عليه ، هو أنه لا محل للنص في هذا القانون بالذات على تحريم هذا الجمع ، لأن هذا التحريم قاعدة عامة لا تختص بها هذه اللجنة بالذات ، بل تشمل لجنة الإنعامة وغيرها من الجوانب الأخرى الكثيرة .

**قصة الشيخ الهرم علي زكي الصراي باشا -** هل يفضل حضرة الشيخ المحترم محمود غلاب باشا النص العام الوارد في قانون الانتخاب ؟

**قصة الشيخ الهرم محمود غلاب باشا -** أنا لا أتكلم عن الناحية الدستورية الموضوع ، هل هو جائز أو غير جائز ، وإنما أرى أنه لا معنى مطلقا لأن ينص على هذا المبدأ في قانون الإنعامة بالذات دون غيره من القوانين .

وأظن أن فكري أصبحت واضحة .

**قصة الشيخ الهرم عبد الوهاب طاعت باشا -** إذا صرحت الحكومة بما قاله سعادة غلاب باشا ، نكون متفقين .

**قصة الشيخ الهرم الأستاذ محمد عمر الوكيل -** مجالس المديرية ومجالس البلديات " والقروية " هي جميعا هيئات مستقلة لها شخصيات متبوعة ، ومع ذلك فهي هيئات حكومية ولها اختصاصات تنفيذية .

**القرار -** الجسامة والأزهر من الهيئات المستقلة ، ومع ذلك فهي هيئات حكومية تعمل من ميزانية الدولة .

**قصة صاحب المعالي محمد زكي باشا (وزير الدولة) -** هذه الهيئات تأخذ إعانة من الحكومة .

**قصة الشيخ الهرم الأستاذ محمد عمر الوكيل -** أعضاء هذه الهيئات لا يجوز أن يجمعوا بين عضويتها وعضوية البرلمان .

**قصة الشيخ الهرم محمود غلاب باشا -** لا خلاف في الرأي بعدم الجمع بين عضوية البرلمان وعضوية مجلس إدارة الإنعامة ، والحكومة تتفق مع المجلس في هذا الرأي . ولكن نقطة الخلاف هي : هل ينص في هذا المشروع على عدم جواز الجمع أم لا ينص ، إلى متفق مع حضرة صاحب المعالي رئيس الجلسة في عدم النص . وليس معنى هذا أنه لا يجوز دستوريا . إذ النص جائز .

عندما عرض هذا المشروع على اللجنة أضافت إلى أعضاء مجلس إدارة الإنعامة رئيسي لجنتي المواصلات في مجلسي البرلمان . ثم رؤى أنه لا يجوز الجمع بين عضوية البرلمان وعضوية مجلس إدارة الإنعامة . ولذلك استبعد هذا النص ، وأصبح المشروع في أحكامه مطابقا لما قرره مجلس النواب .

وما دام المبدأ متفقاً عليه ومسلماً به منا ومن الحكومة ، فلا خوف من عدم النص في المشروع على مبدأ عدم الجمع ، وإذا كنا ننص في هذا المشروع لمن الواجب أن ينص كذلك في القوانين الأخرى .

**قصة الشيخ الهرم الأستاذ محمد عمر الوكيل -** هذا جائز .

**قصة الشيخ الهرم محمود غلاب باشا -** أي أنه يجب النص في جميع التشريعات التي تشكل فيها لجان .

**قصة الشيخ الهرم الأستاذ محمد عمر الوكيل -** هذا هو المتبع في البلاد الأخرى عندما يراد تطبيق قاعدة عدم الجمع .

**القرار -** ينص في كل تشريع يعرض على البرلمان .

**قصة الشيخ الهرم محمود غلاب باشا -** مادام المبدأ متفقاً عليه ، فلا داعي للنص في قانون الإنعامة ، وإلا كان ذلك سبباً لنقص التشريعات الأخرى .

**مقرر الشيخ محمد توفيق دوس باشا** - يستفاد من هذا أن الحكومة ترى مع المجلس أن هيئة الإذاعة هيئة إدارية تنفيذية .

**مقرر صاحب الدروة إبراهيم عبد الرهمن باشا** (رئيس مجلس الوزراء) : لا ، لا ، لا ، استمع لي يا باشا ...

**مقرر الشيخ محمد توفيق دوس باشا** - إذن التراجع قائم .

**مقرر صاحب الدروة إبراهيم عبد الرهمن باشا** (رئيس مجلس الوزراء) - لا يمكن أن يكون هناك نزاع، فالحكومة ترى أولاً ترى هذا شيء آخر، وإنما إذا رأى المجلس هذا أو أقره فإن الحكومة تتر ما أقره المجلس وتحظره إذ قد يحدث بعد عشرين سنة أن يظهر شخص له نظرية جديدة في هذا الباب يستطيع أن يقع المجلس بها ، وليس مطلوباً مني أكثر من احترام قرار المجلس في هذا السبيل .

**مقرر الشيخ محمد مؤنس المحرم عمر الوكيل** - حضرات الشيوخ المحترمين،

لقد قلت قبل هذه اللحظة إن المسألة أعني ما ناقشت، وأكرر هذا القول الآن بعد ما سمعت من حضرة الشيخ المحرم محمود غالب باشا، مع احترامي الكبير لشخصه وعلوه وفضله، إلا أن الكلام الذي قيل، إن لم يرد عليه، فإننا نكون مقصرون في التعبير الكامل في حياتنا الدستورية .

يجب أن نفهم فكرة عدم الجمع على حقيقتها التشريعية والدستورية، بعد أن تعتمد القواعد العامة تطبيقاً تطبيقاً سليماً .

وفكرة عدم الجمع تقوم على مبدأين أساسيين لا على مبدأ واحد .

**المبدأ الأول** - هو مبدأ فصل السلطات ووجوب عدم تدخل بعضها في اختصاصات البعض الآخر، ومقتضى هذا المبدأ لا يكون العضو مشتركاً في ميتين في آن واحد .

**المبدأ الثاني** - هو عدم التأثير على أعضاء البرلمان، والتأثير بهم من مواطن الشبهات والشكوك وعدم إلقاءهم تحت المؤثرات والمغريات المختلفة. فيناء على المبدأ الأول، قدرت المسابير وقوانين الانتخاب، في جميع بلدان العالم تقريباً، وجوب عدم الجمع بين عضوية البرلمان وبين إحدى الوظائف العامة، مع استثناء الوزراء ومن في حكمهم من هذه القاعدة، على أن بعض الدول لا تأخذ بهذا الاستثناء .

ولا أريد أن أشرح هذه النظرية طويلاً لأن المادتين ٦٥ و ٦١ من قانون الانتخاب تصتا على هذه القاعدة بطريقة واضحة واضحة .

في المبدأ الثاني، وهو عدم التأثير على أعضاء البرلمان .

**مقرر صاحب الدروة إبراهيم عبد الرهمن باشا** (رئيس مجلس الوزراء) : حضرات الشيوخ المحترمين،

الواقع أن الوضع على تمام محته وفي حدوده الدقيقة المضبوطة، كما وضعه مالي رئيس الجلسة وكما وضعه سعادة غالب باشا، كما أن وجهة نظر اللجنة سليمة من الناحية الدستورية تماماً، ولكن على أي أساس جاء هذا ؟

الأصل أن رئيس اللجنة كان قد اقترح أن يضم رئيساً لجمعية المواصلات بالمجلسين إلى عضوية مجلس إدارة الإذاعة، وهذا يعطى حضراتكم الفكرة الواضحة . إنه لأول وهلة، ليست المسألة في الوزن التنفيذي الذي يتناق مع طبيعة عضوية مجلس الشيوخ، والحكومة في حد تنقيحها، عندما تقدم لاختيار الأشخاص مثل هذه المراكز، لا تقدم على أنهم شيوخ ولا على أنهم نواب، إنما تقدم لا اختيارهم لصفات ومعارف فنية أخرى خاصة .

والذي أثار جانب الخلاف في الموضوع، هو القول بأن الهيئة التشريعية تمل في صلب التشريع أن يكون أعضاء مجلس إدارة الإذاعة من رجالها لا بصفتهم النيابية ولا بصفتهم الفنية ولا على أن هذا ورائي ولا على أن هذا مهندس يستطيع أن يمارس من الناحية الفنية في اللاسلكي، بل على أنه عضو أورويس لجنة، وهذا وضع يختلف ...

**مقرر الشيخ محمد توفيق دوس باشا** - هذا مسلم به، والباقي ؟

**مقرر صاحب الدروة إبراهيم عبد الرهمن باشا** (رئيس مجلس الوزراء) - اثبتنا من الخلاف، ولم يبد هناك خلاف مطلقاً، لأن الاقتراح الأصل الذي كان معروضاً على اللجنة هو هذا ...

**مقرر الشيخ محمد توفيق دوس باشا** - هل ترى الحكومة جواز تعيين أحد أعضاء المجلسين، بصفته الشخصية ولكفايته الفنية، عضواً في لجنة الإذاعة، أولاً ترى ذلك ؟

**مقرر صاحب الدروة إبراهيم عبد الرهمن باشا** (رئيس مجلس الوزراء) - هذه المسألة لا تستحق كل هذا .

لقد رأى مجلس الشيوخ أنه لا يستقيم مع طبيعة قسم السلطات . والعلّة في هذا أن الشيخ يختار في هيئة لما نصيب في التوجيه الإداري، وهذه الهيئة التي لما نصيب في التوجيه الإداري لا ترى الحكومة مانعاً من أن تأخذ بوجهة نظر اللجنة فيها .

فهذه المسألة لا تحتاج إلى خلاف، ولكنها في الوقت نفسه لا تقتضي مطلقاً أن تكون محل نص . وأنا لا أرى أن تريد كثيراً في العبارة، لأن الكلام فيها واضح .

لاحظ المشروعون في البلاد المختلفة أن هناك أشخاصا ليسوا موظفين عموميين وإنما يمارسون أعمالا فردية بحجة أو مالية أو تجارية أو صناعية . ونظرا لعلاقتهم الخاصة مع الدولة أو مع الحكومة كالشركات الكبرى للنفط والبنك المال، والمدرين والمحافظين والأعضاء مجالس إدارة الشركات الكبرى التي تنتج قوى عظيمة نتيجة للنفع التي تمنحها إياها الدولة ، من طريق إعانتها أو من طريق ضمان ربح أو من طريق إعطاء احتكرات أو استغلالات أو غير ذلك ، رأى المشروعون أنه من الحكمة ومن المصلحة العامة أن تمتد قاعدة عدم الجمع إلى هؤلاء الأشخاص ، ولو أنهم ليسوا موظفين عموميين . فقالوا إن أمثال هؤلاء الأشخاص لا يجوز أن يجمعوا بين عضوية هذه الشركات وبين عضوية البرلمان ضمانا لحيدتهم واستقلالهم فيما يصدرونه من قرارات عامة في مهمتهم المقدسة . ولقد صدر في إنجلترا عام ١٧٨٢ ...

**مقرة صاحب المروعة إبراهيم عبد الرهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) -**  
كل هذا مسلم به .

**مقرة الشيخ المرحوم الأستاذ محمد الركني -** لو أن هذا مسلم به ، لاتبى الموضوع . لقد نص ثلاث قوانين على أن يمتنع عضو البرلمان لا يجوز له أن يدافع عن الحكومة بأجر . فقد صدر قانون بهذا المعنى في بلجيكا سنة ١٩٣١ ، ونص في بعض القوانين الأخرى في بلدان أخرى على أن جميع الموردين للدولة لا يجوز لهم مطلقا أن يجمعوا بين عضوية البرلمان وبين العمل في الشركات التي تورد . كما نصت بلدان أخرى في بعض قوانينها على أن الشركات الممثلة أو التي يكون للحكومة مصلحة فيها ، أو التي تكون طرفا فيها أو التي تمنحها الحكومة امتيازات خاصة ، لا يجوز لمديرها الجمع بين العمل فيها وبين عضوية البرلمان . فالتقوانين القرعية يجب أن ينص فيها على أحوال عدم الجمع في مثل هذه الأحوال . أما قانون الانتخاب أو الدستور ، فلا ينص فيه إلا على القواعد العامة ، كعدم الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب أو العضوية البرلمانية والوظيفة العامة أو عدم الجمع بين عضوية البرلمان والمهنية . وقانون الانتخاب هو الذي ينص على القواعد العامة . أما الحالات غير العامة ، فإني أخالف حضرة الزميل المحترم غالب باشا فيما ذهب إليه بشأنها وأرى أن النص على عدم جواز الجمع يكون فيها .

إن الدستور وقانون الانتخاب لا يمتنعان إلا على الحالات العامة والقواعد الأساسية .

أما الحالات الضمنية ، فلا تنظر إلا في مناسباتها ، فكما عرض مشروع قانون خاص ينظر البرلمان فيما إذا كان من مصلحة الحياة النيابية أن تقرر قاعدة عدم جواز الجمع في شأنه أو لا تقرها فإذا روى من المصلحة تقررها قررنا في هذا القانون ، وإذا روى أنها ليست من المصلحة فلا يقرها في القانون الخاص الماروض أمامه .

وبناء عليه رأيت الجئان أن الأسس التي قامت عليها فكرة عدم الجمع موقوفة في مشروع هذا القانون . من أجل هذا كانت اللجنة عمدة كل الحق في أن تدعو المجلس إلى أن يقرر عدم جواز الجمع في نصوص هذا القانون ، فإذا لم تقرروا هذه القاعدة جاز للحكومة أن تعين بعض أعضاء البرلمان في مجلس إدارة الإذاعة المصرية بصفتهم الشخصية لأن أحوال عدم الجمع يجب أن ينص عليها في التشريعات ، وهذا ماقره فقهاء الدستور .

**مقرة صاحب المعالي مقرة صاحب المروعة باشا (رئيس مجلس الوزراء) -**  
أعتقد أنه يجب علينا - إذا لم يكن مقصودا بحد هذا أن تتدخل هذا البحث الدستوري الشهي المحب لنا جميعا - أن تدخل في الدور العمل وهو الفصل في القرارين اللذين ودعا في تقرير اللجنة .

أمانة تقرير اللجنة ثم القانون ، وأرى أن يؤخذ الرأي على التقرير ، ثم ننقل إلى القانون في ذاته ، ونرى ما إذا كان المجلس يأخذ بالقرع ضرورة إضافة نص في القانون بعدم الجمع ، أو يكفي بما أدلت به الحكومة من بيان وودع يربطها في هذا الشأن ، وبذلك تنهى عمليا .

**مقرة الشيخ المرحوم علي زكي العراقي باشا -** الموافقة على التقرير معناها الموافقة على القانون ، لأنه جزء منه .

**مقرة صاحب المروعة إبراهيم عبد الرهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) -**  
لا ينبغي إلزام المجلس مطلقا بتقرير اللجنة ، لأنه اقترح من جانبها . فإذا نظر المجلس بعدم ذلك مشروع القانون ، فله كامل حريته في أن يأخذ بما يقدم من اقتراحات أو لا يأخذ بها .

هذا هو الواقع ، وإلا فلن تنهى من هذا الموضوع مطلقا .

**الرئيس -** يؤخذ رأي المجلس أولا على تقرير اللجنة ، وعند نظر مشروع القانون يكون لمجلس الحق في أن يبدى رأيه في موضوع النص في المشروع على عدم جواز الجمع .

**مقرة الشيخ المرحوم علي زكي العراقي باشا -** هذا الاقتراح جزء من التقرير ، ومعنى موافقتنا على التقرير هو الموافقة على وجوب النص على عدم جواز الجمع .



## ١٨ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب الخاص بإنشاء قاية لبن الزراعة - تقرير لجنة الزراعة (١) - المرافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مضافة مواد مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه ابتداء بالأمم مع شروطا القوانين الأخرى

(المقرر حصة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحد أباظه)

الرئيس - سبق أن نذبت وزارة الزراعة بكتاب (٢) حضرة صاحب العزة محمد علي الكيلاني بك وكل وزارة الزراعة لحضور جلسة المجلس إنشاء نظر مشروع هذا القانون .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة)

(حضر حضرة)

المقرر - هذا هو التقرير السادس الذي تقدمه اللجنة إلى المجلس من مشروع هذا القانون، إذ سبق أن قدمت تحسنة تقارير، وكان يسعد التقرير إلى اللجنة لإمادة بحثه على ضوء المناقشات التي دارت حوله .

لقد درست اللجنة المشروع، ورأت أنه يحقق كثيرا من الأغراض التي كان يسعى الزراعيون من زمن لتحقيقها .

وأدخلت اللجنة تعديلات على بعض مواد المشروع، وحذفت عبارة "معاون زراعي" . وأضافت مادة جديدة إلى المشروع، هي المادة ٧٥ والفرض منها هو الإشارة إلى أن الألقاب الموجودة بالمشروع هي الألقاب قديمة ولا صلة لها بالوظيفة الحكومية، وما إليها، التي يشغلها عضو القاية، وذلك رضا لكل ليس، ويستقيم التشريع ويؤدي المقصود منه.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة)

مقرر صاحب العزة إبراهيم عبد الرزاق باشا رئيس مجلس الوزراء - ليس في غير الأعمال البرلمانية ما يحل المجلس حالا على أن يتخذ قرارا ميعنا . فإذ لا بدت رأيا المستورى في القبط التي عرضت عليها، ولما جلس أن يقول في تقريرها مآراء .

الرئيس - عند ما يوافق المجلس على التقرير، يوافق على المسألة الدستورية فيما يتعلق بعدم جواز الجمع، ويوافق على أن اللجنة اقترحت أنه عند نظر القانون يوضع نص بهذا .

أما اقتراح إضافة نص أو تعديل نص، فذلك يكون باقتراح من أحد حضرات الأعضاء يقدم كتابة عند نظر مشروع القانون . فإذا وافق المجلس على تقرير اللجنة بتفصيلاته، فإن له الحق عند نظر القانون أن ينظر فيما يقترحه حضرات الأعضاء .

مقرر الشيخ المحترم محمود غالب باشا - معنى ذلك أن الموافقة على تقرير اللجنة لا تتناول نصا من نصوص القانون، ولا تلزم حضرات الأعضاء أن يضعوا نصا بذاته .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة)

## ١٧ - تقرير لجنة المواصلات

من مشروع قانون الإذاعة المصرية - تأجيل استمرارية أسبوعين

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر في مشروع هذا القانون أسبوعا ؟

مقرر الشيخ المحترم فوقيوس دوس باشا (المقرر) - بصفة كونى المقرر أرجو أن يؤجل نظر مشروع هذا القانون لمدة أسبوعين، لاضطرارى للنتيب عن حضور الجلسة المقبلة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر مشروع هذا القانون لمدة أسبوعين ؟

(موافقة)

(١) برامج الحق رقم ١٨٨

(٢) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسو من ساداتكم الفضل بالمرحح لحضرة صاحب العزة الدكتور محمد علي الكيلاني بك وكل الوزارة بحضور لجنة المجلس المحدثا لائحة الخامسة والصف من مسايرم الاثنين الموافق ١٣ برهه الحال أثناء النظر في تقرير لجنة الزراعة من مشروع القانون الخاص بإنشاء قاية لبن الزراعة .

وتفضلوا ساداتكم بخيرك فائق الاحترام ما

١٢ برهه سنة ١٩٤٩

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتقل إلى مناقشة مواد مادة فائدة ، ولتتل المادة الأولى .  
تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - تنشأ نقابة لأرباب المهن الزراعية يكون مركزها القاهرة .  
الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - يشترط فمين يكون عضواً بالنقابة ما يأتي :

( ١ ) أن يكون مصرياً مقيماً في المملكة المصرية أو متدياً للعمل في أحد البلاد الأجنبية .

( ٢ ) أن يكون حاصلًا على إحدى الشهادات الملية في المادة التالية .

( ٣ ) أن يكون عمود البيرة حسن السمعة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، ولتتل المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - تتألف النقابة من فقي المهندسين الزراعيين والمهندسين الزراعيين الساعدين :

( ١ ) المهتمسون الزراعيون :

ويتشبر مهتمسا زراعيًا في حكم هذا القانون من حصل على درجة بكالوريوس الزراعة من إحدى كليات الجامعات المصرية أو بكالوريوس أخذ المعاهد العليا الزراعية أو على دبلوم من مدرسة الزراعة بالجيزة أو مدرسة الزراعة العليا أو على شهادة زراعية تتفق وزارتا المعارف والزراعة على اعتبارها معادلة لاحدى الشهادات المذكورة بعد أخذ رأى مجلس النقابة .

( ب ) المهتمسون الزراعيون الساعدون :

ويتشبر مهتمسا زراعيًا ساعداً من حصل على دبلوم الزراعة المتوسطة أو على شهادة زراعية أخرى تتفق وزارتا المعارف العمومية والزراعة على اعتبارها معادلة لهذه الدبلوم بعد أخذ رأى مجلس النقابة .

ويتشبر المهندسين الزراعي الساعدين مهتمسا زراعيًا إذا كان قد منح قبل صدور هذا القانون لقب مهندس زراعي بقرار وزاري ، وكان في الدرجة السادسة على الأقل ، أو كان قد مارس لمدة عشر سنوات بعد تخرجه أعمالاً زراعية فنية يشترها وزير الزراعة بعد أخذ رأى مجلس النقابة كافة لاعتباره مهتمسا زراعيًا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، ولتتل المادة الرابعة .

تليت المادة الرابعة ، وهذا نصها :

أغراض النقابة

مادة ٤ - أغراض النقابة هي :

( أولاً ) ترقية المرافق الزراعية في المملكة المصرية .

( ثانياً ) تنمية روح الإخاء والتعاون بين أصحاب المهن الزراعية والمحافظة على حقوقهم وعلى كرامة مهنتهم ، والسعى في ترقية شؤونهم الأدبية والمادية بكل الوسائل المشروعة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

فاذا لم يتكامل العدد أجل الاجتماع أسبوعين وتكون مداولات الجمعية العمومية الثانية صحيحة أيا كان عدد الأعضاء الحاضرين .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة ، وتتل المادة الثامنة .

تليت المادة الثامنة ، وهذا نصها :

مادة ٨ - ترسل لكل من الأعضاء دعوة خاصة لحضور الجمعية العمومية قبل انقضاءها بأسبوعين على الأقل ، يبين فيها زمان الاجتماع ومكانه وجدول أعمال الجمعية .

ويشتر ذلك في صحتين يوميتين يبتارها مجلس النقابة . ولا يجوز لجمعية العمومية أن تنظر في غير المسائل الواردة في جدول أعمالها . ومع ذلك يجوز لمجلس أن يرض للنقابة المسائل الباجلة التي طرأت بعد توجيه الدعوة وتمت دراستها .

ولكل عضو من أعضاء النقابة حق تقديم أى اقتراح إلى الجمعية العمومية على أن يقدم من طريق مجلس النقابة قبل انقضاء الجمعية العمومية بثلاثة أسابيع على الأقل .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة ، وتتل المادة التاسعة .

تليت المادة التاسعة ، وهذا نصها :

مادة ٩ - تختص الجمعية العمومية بما يأتى :

( ١ ) اعتماد انتخاب أعضاء مجلس النقابة .

( ٢ ) انتخاب القريب والوكيل الأول من بين أعضاء مجلس النقابة ممن تنطبق عليهم الفقرة الأولى من المادة الثالثة ومارسو المهنة ١٥ سنة على الأقل .

واختاب وكيل ثان من بين أعضاء مجلس النقابة من المهندسين الزراعيين القين يطبق عليهم الحكم الأخير من المادة الثالثة ومارسو المهنة ١٥ سنة على الأقل .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة ، وتتل المادة الخامسة .

تليت المادة الخامسة ، وهذا نصها :

مادة ٥ - يكون للنقابة الشخصية المتوية ، ويكون لها جمعية عمومية ومجلس نقابة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة ، وتتل المادة السادسة .

تليت المادة السادسة ، وهذا نصها :

مادة ٦ - تؤلف الجمعية العمومية من المهندسين الزراعيين المشار إليهم في الفقرة الأولى من المادة الثالثة ومن نصف مددهم من المهندسين الزراعيين المشار إليهم في الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة ، فاذا لم يبلغ مددهم النصف المذكور أكل السدد من المهندسين الزراعيين الساعدين بترتيب قيد أسمائهم في سجلات النقابة .

ويرأس القريب الجمعية العمومية وفى غيبته رأسها الوكيل الأول ، فاذا غاب رأسها الوكيل الثانى ، وعند غيابهم تكون الرئاسة لأكثر الحاضرين سنا من القين تنطبق عليهم الفقرة الأولى من المادة الثالثة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة ، وتتل المادة السابعة .

تليت المادة السابعة ، وهذا نصها :

مادة ٧ - لا يحضر الجمعية العمومية إلا الأعضاء القين دعوا رسم الاشتراك السنوى المستحق إليهم إذابة تاريخ اجتماعها المادى ويسفد اجتماعها السنوى المادى بعد ظهر يوم الجمعة الثانى من شهر يناير من كل سنة فى الموعد الذى يحدده مجلس النقابة ، ويجوز دعوها إلى اجتماع غير مادى فى مدى شهر من تاريخ طلب تقديمه مشرة على الأقل من أعضاء مجلس النقابة أو مائة على الأقل من الأعضاء المقيدين، ولا تكون مداولات الجمعية العمومية صحيحة إلا إذا حضر الاجتماع أكثر من نصف الأعضاء القين يتألف منهم الجمعية .

تليت المادة الحادية عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١١ - يؤلف مجلس الشابة من - ششرين عضوا يمثلون الفئتين ويكونون من الأعضاء القديسين بالسجل قبل أول يناير من سنة الانتخاب ويختصون على الوجه الآتي :

( ١ ) خمسة من تطبيق عليهم الفقرة الأولى من المادة الثالثة بشرط أن يكون قد مضى على تخريجهم ١٥ سنة .

( ٢ ) خمسة من تطبيق عليهم الفقرة المذكورة ولم يمض على تخريجهم ١٥ سنة .

( ٣ ) خمسة من تطبيق عليهم الفقرة الثانية من المادة الثالثة بشرط أن يكون قد مضى على تخريجهم ١٥ سنة على الأقل .

( ٤ ) خمسة من تطبيق عليهم الفقرة المذكورة ولم يمض على تخريجهم ١٥ سنة وتختص كل فئة من الفئتين مندوبة بجمعية عمومية يمثلها المذكورين وفقا لادتين ٣٣ و ٢٤ على أن توفي كل فئة المراكز الانتخابية بمثلها في مجلس الشابة كل عام .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية عشرة ، وتتل المادة الثانية عشرة .

تليت المادة الثانية عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٢ - تكون العضوية في مجلس الشابة لمدة سنتين . وتقسط بالقرعة بعد انتهاء السنة الأولى عضوية عشرة من أعضاء المجلس من المذكورين في المادة السابقة منهم أربعة من المذكورين في الفقرة الأولى وثلاثة من المذكورين في الفقرة الثانية واثنان من المذكورين في الفقرة الثالثة والعضو المذكور في الفقرة الرابعة ويجوز إعادة انتخاب الأعضاء الذين سقطت عضويتهم .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية عشرة ، وتتل المادة الثالثة عشرة .

تليت المادة الثالثة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٣ - يرأس مجلس الشابة الشيب ، وفي خيجه الوكيل الأول وعند غيابهما يرأسها الوكيل الثاني وعند غيابهم تكون الرئاسة لأكبر الأعضاء سنا من المذكورين في الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة .

ويقوم الشيب أو من يحمل محله بمثل الشابة لدى الجهات الإدارية والقضائية .

ويكون انتخابهم بالأغلبية المطلقة للحاضرين ، فإذا لم يتل أحد المرشحين هذه الأغلبية أعيد الانتخاب بين الاثنين اللذين تالا أكثرية الأصوات وعند التساوى يقترح بينهما . ويكون انتخاب الشيب والوكلاء لمدة سنة ولا يجوز انتخابهم لأكثر من سنتين متتاليتين .

( ٣ ) اقتراح تعديل قانون الشابة .

( ٤ ) إقرار اللائحة الداخلية التي يضعها مجلس الشابة وما يدخل عليها من التعديلات .

( ٥ ) بحث أعمال الشابة وصندوق المعاشات عن السنة المنتهية .

( ٦ ) اعتماد الميزانية السنوية .

( ٧ ) اعتماد الحساب الختامي للسنة المنتهية بعد الإطلاع على تقرير مراقبي الحسابات .

( ٨ ) تعيين مراقبي الحسابات .

( ٩ ) النظر فيما يهم الشابة من مسائل يرى مجلس الشابة أو وزير الزرامة عرضها عليها ، أو يتضمنها طلب عقد الجمعية العمومية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة ، وتتل المادة العاشرة .

تليت المادة العاشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٥ - تكون قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة لأراء الأعضاء الحاضرين فإذا تساوت أراء تكون الأربحية للفرق الذي منه الرئيس ، وفي حالة تعديل قانون الشابة يشترط أن يكون القرار بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الحاضرين . ولا يجوز النظر في تعديل بأي حال إلا إذا حضر على الأقل ثلث الأعضاء الذين تتألف منهم الجمعية العمومية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة العاشرة ، وتتل المادة الحادية عشرة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة عشرة ، ولتسل المادة الرابعة عشرة .

تليت المادة الرابعة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٤ - ينتخب مجلس النقابة من بين أعضائه أمين الصندوق السكرتير وممثل النقابة في المجال المنصوص عليها في هذا القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ،

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة عشرة ، ولتسل المادة الخامسة عشرة .

تليت المادة الخامسة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٥ - إذا فقد أحد أعضاء المجلس شرطاً من شروط الأهلية لانتخاب - منعت عضويته وأصدر المجلس قراراً بذلك .

وللمجلس أن يقرر سقوط عضوية من غاب عن جلساته خمس مرات متوالية بغير عذر يقبله المجلس ، وذلك بعد دعوته أمامه لمساء أفعاله .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة عشرة ، ولتسل المادة السادسة عشرة .

تليت المادة السادسة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٦ - إذا خلا مركز الرئيس بالوفاة أو الاستقالة أو أي سبب آخر حل محله الوكيل الأول إلى أن تنتخب الجمعية العمومية في أول اجتماع لاحق خلفاً له .

وإذا خلا مكان عضو من أعضاء مجلس النقابة حل مكانه - وليلقى منه - العضو الحاصل على أكبر عدد من الأصوات بعد آخر من انتخب للمجلس من نفس الفئة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة عشرة ، ولتسل المادة السابعة عشرة .

تليت المادة السابعة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٧ - يختص مجلس النقابة بما يأتي .

أولاً - العمل على تحقيق أغراض النقابة .

ثانياً - إعداد اللائحة الداخلية للنقابة وما يرى إدخاله عليها من التبدلات على أن تصدق بقرار من وزير الزراعة بعد تصديق الجمعية العمومية ثالثاً - تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .

رابعاً - إدارة أموال النقابة وتحصيل الرسوم المستحقة على الأعضاء وقبول الهبات والتبرعات والإعانات وسائر الموارد الأخرى والإشراف على حسابات النقابة .

( خامساً ) إصدار الميزانية السنوية والحساب الختامي .

( سادساً ) الوساطة بين الأعضاء وأصحاب الأعمال لقض المنازعات التي تقوم بينهم .

( سابعاً ) الوساطة بين الأعضاء لحسم كل نزاع ينشأ بينهم بسبب مهتهم .

( ثامناً ) النظر في الشكاوى الناتجة من تصرفات الأعضاء .

( تاسعاً ) الفصل في المنازعات الناشئة بين المستحقين للإعانات وبين أعضاء لجنة صندوق الإعانات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة )

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة عشرة ، ولتسل المادة الثامنة عشرة .

تليت المادة الثامنة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٨ - يجتمع مجلس النقابة مرة على الأقل في كل شهر بناء على دعوة من القريب أو من يتوب عنه ويجتمع أيضاً كلما دعت الضرورة لذلك بدعوة القريب أو من يتوب عنه أو بناء على طلب ستة على الأقل من أعضاء المجلس بكتاب مسهب ، ولا تكون مداولات المجلس صحيحة إلا بحضور عشرة أعضاء على الأقل يكون من بينهم القريب أو من يتوب عنه . وتصدر القرارات بأغلبية الآراء . فإذا تساوت الأصوات رجح رأى الفريق الذي منه الرئيس .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة عشرة ، وتنتسب المادة التاسعة عشرة .

تليت المادة التاسعة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٩ - يؤلف مجلس النقابة من ربن أعضائه أو غيرهم من أعضاء النقابة لجنة تختص بفحص الشكاوى التي تقدم ضد أحد الأعضاء وتعرض تقريرها على المجلس .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة عشرة ، وتنتسب المادة العشرون .

تليت المادة العشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٠ - تقدم طلبات الترخيص لمضوية مجلس النقابة ولرئاسة النقابة ووكالاتها قبل انعقاد الجمعية العمومية بثلاثة أسابيع على الأقل .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة العشرين ، وتنتسب المادة الحادية والعشرون .

تليت المادة الحادية والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢١ - لو وزير الزراعة أن يظن في صحة انعقاد الجمعية العمومية أو في قرارها بانهاء انتخاب أعضاء مجلس النقابة ، وذلك بتقرير يبلغ إلى سكراتارية محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في خلال ١٥ يوما من تاريخ إبلانه قرار الجمعية العمومية كما يجوز لتسعين عضوا على الأقل من حضروا الجمعية العمومية صنع في ذلك القرار وفي صحة انعقاد في خلال ١٥ يوما من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية ، وذلك بتقرير مسهب ومصدق على الامضاءات الموقعها عليه والإكائن الطعن غير مقبول .

وتختص محكمة القضاء الإداري في الطعن على وجه الاستعجال في جلسة سرية وذلك بعد سماع أقوال نائب من إدارة قضايا الحكومة وأقوال القريب أو وكيل النقابة وأحد الأعضاء مقدمي الطعن أو من يمثلهم .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والعشرين ، وتنتسب المادة الثانية والعشرون .

تليت المادة الثانية والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٢ - إذا قبل الطعن المشار اليه في المادة السابقة بطلت قرارات الجمعية العمومية وأعيدت دعوتها إلى الاجتماع في مدى ثلاثين يوما من تاريخ قبول الطعن . وتدعى كذلك في حالة الحكم بطلان عملية الانتخاب بالنسبة إلى القريب أو أحد الوكيلين أو ثلاثة فأكثر من أعضاء مجلس النقابة في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ الحكم بالبطلان . فإذا كان مدد من إبطى انتخابه أقل من ذلك حل محله من يليه من المرشحين وفقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة ١٦

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والعشرين ، وتنتسب المادة الثالثة والعشرون .

تليت المادة الثالثة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٣ - تتولى كل فئة من الفئتين المنصوص عليها في المادة الثالثة انتخاب الأعضاء الذين يمثلونها في مجلس النقابة . وتجري عملية الانتخاب بالنسبة إلى الفئة المترو عنها في الفقرة الأولى من المادة المذكورة صباح يوم انعقاد الجمعية العمومية للنقابة وبعد ظهر اليوم السابق لانعقاد الجمعية العمومية بالنسبة إلى الفئة المترو عنها بالفقرة الثانية من تلك المادة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والعشرين ، وتنتسب المادة الرابعة والعشرون .

تليت المادة السابعة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٧ - يجوز للطلاب أن يطلعن في القرار الذي يصدر برفض القيد ، وذلك في خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ إعلانه بهذا القرار .

ويفضل مجلس القضاة في الطعن بعد تكليف الطاعن بالحضور بكتاب مسجل مصحوب بلم الوصول لسماع أقواله ، ويكون قرار المجلس برفض الطعن نهائيا .

ومع ذلك يجوز للطلاب أن يحدد طلبه بعد مضي ستين على الأقل من تاريخ إعلانه بالقرار النهائي .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والعشرين ، وتتل المادة الثامنة والعشرون .

تليت المادة الثامنة والعشرون ، وهذا نصها :

في واجبات أعضاء القضاة

مادة ٢٨ - يؤدي عضو القضاة تخين الآتية أمام هيئة مؤلفة من ثلاثة أعضاء يختمهم مجلس القضاة من بين أعضائه :

” أقسم بالله العظيم أن أؤدي على بالقامة والصدق ، وأن أحافظ على سر المهنة وأحترم قواعدها وقوانينها “ .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والعشرين ، وتتل المادة التاسعة والعشرون .

تليت المادة التاسعة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٩ - لا يجوز لعضو القضاة أن يقوم بأي عمل يتناقض مع كرامة المهنة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

تليت المادة الرابعة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٤ - يشرف على عملية الانتخاب لمجلس القضاة هيئة يختصها المجلس القائم من بين أعضائه بحيث تمثل الفئات المختلفة . وبالنسبة لانتخاب أول مجلس للقضاة يتولى الإشراف على عملية الانتخاب اللجنة المشار إليها في المادة ٧١

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والعشرين ، وتتل المادة الخامسة والعشرون .

تليت المادة الخامسة والعشرون ، وهذا نصها :

في القيد

مادة ٢٥ - يكون لكل من المهندسين الزراعيين في حكم الفقرة الأولى من المادة الثالثة والمهندسين الزراعيين في حكم الفقرة الأخيرة من هذه المادة والمهندسين المساعدين سجل خاص يقيد فيه الأعضاء مرتبة أحوالهم بحسب تواريخ تخرجهم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والعشرين ، وتتل المادة السادسة والعشرون .

تليت المادة السادسة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٦ - يقدم طلب القيد إلى مجلس القضاة بالشروط والأوضاع التي تقرها اللائحة الداخلية ، وعلى طالب القيد أن يدفع رسما قدره جنيه واحد . ويقرر المجلس قيد الاسم في السجل بمسند التصديق من توافر شروط القبول في الطالب ، فإذا رفض القيد وجب أن يكون قراره سديا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والعشرين ، وتتل المادة السابعة والعشرون .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والثلاثين ، وتل  
لمادة الثالثة والثلاثون .

تليت المادة الثالثة والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٣ — يصدر أمر بتنفيذ قرار مجلس الشفابة بتقدير الأتباب  
من رئيس المحكمة الابتدائية المختصة أو القاضي الجزئي بحسب الأحوال.  
ويحصل كل نائب المحكمة من هذا الأمر رسماً بنسبة ٢٪ من المأثقيته  
الأولى من الأتباب المقدرة بـ ١٠٪ هما زاد على ذلك ولا يكون أمر التقدير  
نافذا إلا بعد انتهاء مهلة التظلم .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والثلاثين ، وتل  
المادة الرابعة والثلاثون .

تليت المادة الرابعة والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٤ — لنصو الشفابة ولصاحب العمل حق التظلم من قرار المجلس  
في الفترة الأيام التالية لإعلانه إليه ، وذلك بتكليف خصمه بالحضور  
أمام المحكمة المختصة .

ويجوز الطعن في الأحكام الصادرة في التظلم بجميع أوجه الطعن العادية  
وغير العادية ما عدا المارضة . وتنتج في ذلك القواعد المنصوص عليها  
في قانون المرافعات .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والثلاثين ، وتل  
المادة الخامسة والثلاثون .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والعشرين ، وتل  
المادة الثلاثون .

تليت المادة الثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٥ — لكل عضو أن يدفع خلال شهر يناير من كل سنة  
لمصندوق الشفابة رسم اشتراك قيمته جنيه واحد . فإذا لم يدفع في الميعاد  
المحدد كلف بالدفع بكتاب مسجل مصحوب بعلم وصول وبعد انقضاء  
شهر من تاريخ هذا التكليف دون أن يقوم بالدفع يجوز لمجلس الشفابة شطب  
اسمه من السجل ولا يقبل طلب إعادة قيده به إلا بعد دفعه رسم القيد  
المقرر على الطلب الجديد مع المتأخر عليه من رسوم الاشتراك .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثلاثين ، وتل  
الحادية والثلاثون .

تليت المادة الحادية والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٦ — لا يجوز لمعضو الشفابة اتخاذ إجراءات قضائية ضد عضو  
آخر بسبب عمل من أعمال المهنة قبل الحصول على إذن كتابي بذلك من  
مجلس الشفابة .  
ويجوز في حالة الاستعجال صلوع هذا الإذن من القاضي .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والثلاثين ، وتل  
المادة الثانية والثلاثون .

تليت المادة الثانية والثلاثون ، وهذا نصها :

في الأتباب

مادة ٣٧ — إذا لم يتفق كتابة على قيمة الأتباب بين صاحب العمل  
وعضو الشفابة لا يجوز لأيهما أن يرفع الأمر إلى القضاء قبل مرضه على  
مجلس الشفابة ، ويجب على المجلس أن يصدر قراره في خلال ستين يوماً  
من تاريخ تقديم الطلب ، فإذا لم يصدر قراره في هذا الميعاد جاز الالتجاء  
إلى القضاء ، ولا يمنع ذلك من اتخاذ الإجراءات التحفظية التي يراها كل  
منهما ضرورية للحفاظ على حقوقه .



تليت المادة الثامنة والتلاتون ، وهذا نصها :

مادة ٣٨ — تكون العقوبات التأديبية :

( ١ ) الإنذار .

( ٢ ) التوبيخ .

( ٣ ) الوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ستة .

( ٤ ) محو الاسم من سجل النقابة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والتلاتين ، وتتل المادة التاسعة والتلاتون .

تليت المادة التاسعة والتلاتون ، وهذا نصها :

مادة ٣٩ — يجب على الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة والخاصة تبليغ النقابة من كل مانوقعه من عقوبات تأديبية على أعضاء النقابة التابعين لها .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والتلاتين ، وتتل المادة الأربعون .

تليت المادة الأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٠ — تولى الهيئات التأديبية للنقابة من درجتين ، وولف الدرجة الأولى من :

الوكيل الأول ، وفي حالة غياب الوكيل الثاني رئيسا .

أستاذ بإحدى كليات الزراعة بالجامعات المصرية يختاره مجلس النقابة .

عضو يمينه مجلس النقابة لمدة سنة من بين أعضائه من الفئة التي ينتمي إليها المقدم للتأديب .

وتؤلف الدرجة الثانية من :

الققيب رئيسا .

تليت المادة الخامسة والتلاتون ، وهذا نصها :

مادة ٣٥ — يسقط حق العضو في المطالبة بالانساب عند عدم وجود اتفاق كتابي عليها بمضى خمس سنوات ميلادية من تاريخ آخر عمل قام به .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والتلاتين ، وتتل المادة السادسة والتلاتون .

تليت المادة السادسة والتلاتون ، وهذا نصها :

مادة ٣٦ — يجب على عضو النقابة أن يرد لصاحب العمل عند الطلب جميع المستندات والأوراق الخاصة به ويجوز للعضو أن يستخرج صورة رسمية منها لتأيد طلباته ، على أن يرجع بمصاريفها على خصمه إذا صدر القرار أو الحكم لمصلحته .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والتلاتين ، وتتل المادة السابعة والتلاتون .

تليت المادة السابعة والتلاتون ، وهذا نصها :

مادة ٣٧ — يحاكم أمام الهيئة التأديبية الأعضاء الذين يرتكبون أمورا تخلف بشرفهم أو ماسة بكرامة مهنتهم أو يهملون في تأدية واجباتهم . أما الأعضاء من موظفي الحكومة فلا يحاكمون أمام هذا المجلس إلا فيما يقع منهم بسبب مزاوله مهنتهم خارج أعمال وظيفتهم وينسب موظفو الهيئات ذات النفع العام وأعضاؤها في حكم موظفي الحكومة إذا كان لهذه الهيئات نظم تأديبية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والتلاتين ، وتتل المادة الثامنة والتلاتون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والأربعين، وتل  
المادة الرابعة والأربعون .

تلّت المادة الرابعة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٤ - يعلن المتهم بالعضو أمام الهيئة التأديبية بكتاب مسجل  
مصحوب بمطروص قبل تاريخ الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل ويوضح  
في هذا الكتاب مصادر الاعتراض ومكانه ومطعن التهمة أو التهم المسبوبة إليه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والأربعين، وتل  
المادة الخامسة والأربعون .

تلّت المادة الخامسة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٥ - يجوز لكل من المتهم وحيث التأديب أن يكلف بالعضو  
على يد محضر الشهود الذين يرى سماعتهم، ومن تخلف من هؤلاء الشهود  
عن الحضور بشرط مقبول أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة أو شهد  
زورا أمام هيئة التأديب يحال إلى النيابة العامة ويجرى في شأنه أحكام قانون  
الطوارئ وتحقيق المناوبات الخاصة بمواد الجمع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والأربعين، وتل  
المادة السادسة والأربعون .

تلّت المادة السادسة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٦ - يجوز المعارضة في قرار مجلس التأديب الصادر في غيبة  
المتهم وذلك في خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانه بالقرار على يد عضو  
وتكون المعارضة بتقرير يرد في سجل مدد لذلك .

ومستشار الدولة لوزارة الزمامة أو من يتوب عنه .  
وعضو يمينه مجلس النقابة لمدة سنة من بين أعضائه على الوجه المبين  
باللائحة الداخلية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأربعين، وتلّت المادة  
الحادية والأربعون .

تلّت المادة الحادية والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٦ - يقوم بالتحقيق لجنة توفى من :

( ١ ) عضوين يمثلان الفئتين يتخبطا كل سنة مجلس النقابة .

( ب ) موظف قى من مجلس الدولة بإدارة الرأى لوزارة الزمامة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والأربعين، وتلّت  
المادة الثانية والأربعون .

تلّت المادة الثانية والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٧ - ترعى الدعوى إلى مجلس التأديب بناء على قرار مجلس  
النقابة . ويتولى أحد أعضائه لجنة التحقيق الاتهام أمام مجلس التأديب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والأربعين، وتلّت  
المادة الثالثة والأربعون .

تلّت المادة الثالثة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٨ - يجوز للعضو المتهم أن يحضر بنفسه أو يوكل من يشاء  
من أعضاء النقابة أو من المحامين للدفاع عنه .

ولمجلس التأديب أن يأمر بحضور المتهم شخصيا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والأربعين ،  
وتتل المادة السابعة والأربعون .

تليت المادة السابعة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٧٤ - يجوز لمن صدر لقرار ضده كما يجوز للقيب بناء على طلب لجنة التحقيق أن يستغفب القرار أمام هيئة الدرجة الثانية .

ويكون ميعاد الاستئناف ثلاثين يوما من تاريخ إعلان القرار إلى المتهم إذا كان حاضرا أو من تاريخ انتهاء ميعاد المرافعة إذا كان غائبا .

ويجوز لمن صدر ضده قرار من هيئة الدرجة الثانية بحواسبه من السجل أو وقفه عن العمل أن يتظلم منه إلى محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانه بالقرار ويكون التظلم بقرار يودع سكرتيرة المحكمة المذكورة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والأربعين ، وتتل المادة الثامنة والأربعون .

تليت المادة الثامنة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٨٤ - تكون جلسات مجلس التأديب بدرجته ومحكمة القضاء الإدارى سرية ، ويصدر الحكم علنا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والأربعين ، وتتل المادة التاسعة والأربعون .

تليت المادة التاسعة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٩٤ - يعلن قرار مجلس التأديب إلى المتهم على يد محضر فى خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره ويقوم مقام الإعلان تسليم صورة القرار إلى المتهم بإيصال .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والأربعين ، وتتل المادة الخمسون .

تليت المادة الخمسون ، وهذا نصها :

مادة ٩٥ - يجب على مجلس الغابة تبليغ القرارات التأديبية النهائية إلى الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة والخاصة التابع لها المتهم فى خلال أسبوع من تاريخ صدورها .

وإذا كان الحكم التام صادرا بالوقف أو بحواسبه نشر منطوقه دون الأسباب فى الجريدة الرسمية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخمسين ، وتتل المادة الحادية والخمسون .

تليت المادة الحادية والخمسون ، وهذا نصها :

مادة ٩٥ - يجوز لمن صدر قرار بحواسبه من السجل أن يطلب من هيئة الدرجة الثانية التأديبية بعد مضي خمس سنوات ملاحمة من تاريخ القرار التام إصدار قرار بإنهاء أثر عقوبة الحواسب - فإذا أوجب إلى طلبه كان له الحق فى طلب إعادة قيد اسمه فى السجل وتعتبر أقدميته من تاريخ التقيد الجديد .

وإذا قررت الهيئة رفض طلبه جاز له تجديده مرة أخرى بعد ثلاث سنوات من تاريخ إعلانه بقرار الرضى .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والخمسين ، وتتل المادة الثانية والخمسون .

تليت المادة الثانية والخمسون ، وهذا نصها :

تليت المادة الخامسة والخمسون ، وهذا نصها :

مادة ٥٥ هـ - يتكون رأس مال الصندوق من الموارد الآتية :

( أولا ) أربع مطبوعات الثغابة .

( ثانيا ) نصف رسوم القيد .

( ثالثا ) نصف الاشتراكات السنوية .

( رابعا ) الهبات والوصايا المصلحة هذا الصندوق وسائر الموارد الأخرى

( خاصا ) فوائد التسهيلات المتجمدة للثغابة .

( سادسا ) ماقدره الدولة من إعانات لصالح الصندوق .

( سابعا ) ما يحصله مجلس الثغابة من علاوة دسنة فشا خصيصا لصندوق المعاشات والإعانات ويكون الصافي الإجمالي على الأوراق الآتية :

( ١ ) عقود الأعمال الزراعية وعقود إيجار الأطنان التي أبرم مع المصالح الحكومية أو المؤسسات العامة أو الخاصة أو الأفراد ويكون عضو الثغابة طرفا فيها .

( ب ) جميع الشكاوى التي تقدم لمجلس الثغابة .

وتكون قيمة الطابع كالآتي :

لم

٥٠ للفقود الزراعية وعقود إيجار الأطنان التي لا تجاوز قيمتها ١٠٠ جنيه

١٠٠ للفقود الزراعية وعقود إيجار الأطنان التي تزيد قيمتها على ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه .

٢٠٠ للفقود الزراعية وعقود إيجار الأطنان التي تزيد قيمتها على ٥٠٠ جنيه ولا تجاوز ١٠٠٠ جنيه وتزداد مائة ملم لكل ألف جنيه تزيد على الألف الأولى .

١٠ عن كل شكوى تقدم لمجلس الثغابة .

ولا يجوز لصالح والميزات ذات الضع العام أو الأفراد الصالح بالمستندات الواردة ذكرها بهذه المادة إلا إذا كان ملصقا عليها طابع الدفعة المقررة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

مادة ٥٢ هـ - إذا حصل من شطب اسمه من السجل على مستندات تثبت برامته جاز له أن يتمسك من مجلس تأديب الدرجة الثانية وبمحكمة القضاء الإداري على حسب الأحوال إعادة النظر في القرار الصادر بتسليم اسمه .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والخمسين ، وتتل المادة الثالثة والخمسون .

تليت المادة الثالثة والخمسون ، وهذا نصها :

مادة ٥٣ هـ - إذا تم حضور من أعضاء الثغابة بجماعة أو جماعة متصلة بمهته وجب على النيابة إخطار الثغابة قبل البدء في التحقيق ، وللقريب أو لمن يندبه من أعضاء مجلس الثغابة حضور التحقيق مالم تستقر سرهته وإذا رأت النيابة أن التهمة المستندة لعضو الثغابة ثابتة ولكنها لا تستوجب المحاكمة الجنائية أبلغت نتيجة التحقيق إلى مجلس الثغابة للنظر في عاكرته تأديبا إذا رأى علا لذلك .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والخمسين ، وتتل المادة الرابعة والخمسون .

تليت المادة الرابعة والخمسون ، وهذا نصها :

في صندوق المعاشات والإعانات

مادة ٥٤ هـ - فشا للثغابة صندوق المعاشات والإعانات يكون مقره القاهرة ويقوم بتدبير معاشات وإعانات ودية أو دورية طبقا لأحكام هذا القانون .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والخمسين ، وتتل المادة الخامسة والخمسون .

أولا - أن يكون قد دفع رسم اشتراك القاية منذ بدء اشتراكه .

ثانيا - أن يثبت عجزه صحيا عن مزاولة المهنة بقرار من القومسيون الطبي العام .

ثالثا - أن يكون فقيرا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والخمسين ، ولتلى المادة الستون .

تليت المادة الستون وهذا نصها :

مادة ٦٠ - مجلس القاية الحق في حرمان العضو من كل أو بعض ما يكون قد تقرر له من مناش إذا حكم عليه جنائيا أو تأديبيا بمقوبة لأسر  
يس الشرف .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الستين ، ولتلى الحادية والستون .

تليت المادة الحادية والستون ، وهذا نصها :

مادة ٦١ - في حالة وفاة صاحب الماش يجوز لمجلس القاية أن يصرف لأرملته وأولاده القصر وأبويه إذا كانا عاجزين عن الكسب ماعاشا  
يوازي نصف الماش المقر له بشرط التثبت من فقرهم .

ويستحق الأرملة أو الأرامل الربع والأبوان الربع مناصفة والأولاد  
القصر الباقي حسب منسوبة . فإن لم يكن بين ورثته أحد من هؤلاء قسم  
ما كان يستحقه على الموجودين منهم بالنسبة المتقدمة ، وينتهي ماعاش كل  
وارث بوقاته وتنفق الأرملة حقا في الماش بزواجها والقصر ببلوغ سن  
الرشد وزواج الإناث منهم وينقطع ماعاش الورثة بالقضاء خمس سنوات  
على وفاة العضو ولجنة الصندوق أن تقرر استمرار صرفه حتى يتبين لها زوال  
الأسباب التي رتب من أجلها الماش .

ومجلس القاية أن يقرر ماعاشا أو إعانة لورثة العضو الذي يتوفى من  
غير مورد ويكون توزيع الماش طبقا لأحكام السابقة .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والخمسين ، ولتلى  
المادة السادسة والخمسون .

تليت المادة السادسة والخمسون ، وهذا نصها :

مادة ٥٦ - يدير صندوق المعاشات والإعانات تحت إشراف مجلس  
قاية ، لجنة مؤلفة من سبعة أعضاء يختارهم مجلس القاية من بين أعضاءه  
سنة وسنة ويكون منهم القريب وأحد الوكيلين وأمين الصندوق .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والخمسين ، ولتلى  
المادة السابعة والخمسون .

تليت المادة السابعة والخمسون ، وهذا نصها :

مادة ٥٧ - لا تكون قرارات لجنة الصندوق نافذة إلا إذا صدق  
عليها مجلس القاية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والخمسين ، ولتلى  
المادة الثامنة والخمسون .

تليت المادة الثامنة والخمسون ، وهذا نصها :

مادة ٥٨ - تتبين اللائحة الداخلية القواعد التي تتبع في إدارة الصندوق .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والخمسين ، ولتلى  
المادة التاسعة والخمسون .

تليت المادة التاسعة والخمسون ، وهذا نصها :

مادة ٥٩ - لا يكون لعضو القاية الحق في مناش أو إعانة إلا إذا  
توافرت فيه الشروط الآتية :

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والستين ، وتتل  
المادة اثنتا عشرة وستون .

تليت المادة الثانية والستون ، وهذا نصها :

مادة ٦٢ - لمجلس القضاة أن يمد النظر في كل وقت في المعاشات  
أو الإجازات السابق تقديمها وقتها لما تقتضيه حالة الصندوق أو حالة  
الشخص المتضرع بالمعاش أو الإجازة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والستين ، وتتل  
المادة الثالثة والستون .

تليت المادة الثالثة والستون ، وهذا نصها :

مادة ٦٣ - المعاشات والمرتبات الشهرية والإجازات الوظيفية تعتبر  
تفقة فلا يجوز تحويلها أو إلغائها أو التنازل عنها للفرع عدم الإخلال  
بأحكام المادة ٤٣٧ من قانون المرافعات الأمل والمادة ٤٩٩ من قانون  
المرافعات المختلط .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والستين ، وتتل  
المادة الرابعة والستون .

تليت المادة الرابعة والستون ، وهذا نصها :

مادة ٦٤ - تخدم طلبات الإجازة مكتوبة إلى مجلس القضاة وعلى لجنة  
صندوق المعاشات والإجازات الفصل فيها في مدى ثلاثين يوما على الأكثر  
من تاريخ وصول الطلب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والستين ، وتتل  
المادة الخامسة والستون .

تليت المادة الخامسة والستون ، وهذا نصها :

مادة ٦٥ - كل خلاف ينشأ بين لجنة الصندوق والطلابين للإجازة يكون  
الفصل النهائي فيه لمجلس القضاة على ألا يشترك فيه في هذه الحالة من اشترك  
من أعضائه في لجنة الصندوق .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والستين ، وتتل  
المادة السادسة والستون .

تليت المادة السادسة والستون ، وهذا نصها :

مادة ٦٦ - إذا طرأ لأي سبب من الأسباب ما يحس بكان القضاة  
المالي فلا أعضاء وحدهم مجتمعين هيئة جمعية عمومية حل الصندوق المنشأ  
بمقتضى هذا القانون وأن يقرروا في هذه الحالة طريقة استعمال أو توزيع  
ما بالصندوق من وصيد .

ولكى يكون قرار الجمعية قانونيا يجب ألا يقل عدد الحاضرين فيها عن  
ثلاثي عدد الأعضاء المقيدين وأن يصدر قرار بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين  
قالا لم يتوافر العدد المذكور في الاجتماع الأول يدعى الأعضاء للاجتماع بعد  
أسبوعين وتكون قرارات الجمعية في هذا الاجتماع صحيحة إذا حضرها نصف  
عدد الأعضاء ، وتكون قراراتها أيضا بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والستين ، وتتل  
المادة السابعة والستون .

تليت المادة السابعة والستون ، وهذا نصها :

أحكام عامة ووظيفة

مادة ٦٧ - يحظر على الجمعية العمومية ومجلس القضاة التدخل  
في المنازعات السياسية والحزبية والمخالفات الإدارية .

# مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

## دور الانعتاد العادى الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة التاسعة والثلاثين

المعقودة علناً في يوم ٢٣ شعبان سنة ١٣٦٨ ، الموافق ٢٠ يونيو سنة ١٩٤٩

### ملخص

#### درم الصنف

- ١ - إجازات ... .. ١٢٨٩
- ٢ - الصديق على مضبطة الجلسة السابقة (١٣ يونيو سنة ١٩٤٩) ... .. ١٢٨٩
- ٣ - كتاب وزارة مجلس الوزراء باستدباب معالي وزير العدل لمرأى أعمال وزارة الصحة السومية أثناء غياب معالي وزيرها في الخارج ١٢٩٠
- ٤ - كتاب وزارة مجلس النواب عن تصحيح خطأ مادي في مشروع قانون بإنشاء قناتات واتحاد قناتات المهن الطبية ... ١٢٩٠
- ٥ - كتاب وزارة المواصلات بطلب تصحيح حيوات في مشروع قانون بشأن تسجيل السفن التجارية ... ١٢٩١
- ٦ - لجانة مراسم بمشروعات قوانين :
- ( أ ) مرسوم بمشروع قانون بتعديل بعض مواد قانون الطغرات ... ١٢٩١
- ( ب ) مرسوم بمشروع قانون بإضافة فترة إلى المادة ١٦ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماك وتنظيم العلاقات بين المرحومين والمستأجرين ... ١٢٩١
- ( ج ) مرسوم بمشروع قانون بشأن البعثات ... ١٢٩١
- إحالتها مباشرة إلى لجنة العدل ... ١٢٩١
- ( د ) مرسوم بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بقرية الأحيان ... ١٢٩٢
- ( هـ ) مرسوم بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات وروس الأحوال المعفولة وعلى الأرباح التجارية وغير التجارية والصناعية وعلى كسب السبل ... ١٢٩٢
- ( و ) مرسوم بمشروع قانون بالإذن بزيادة المبلغ المأذون للحكومة بإصدار قرض به في مصر لمواجهة تكاليف إنشاء محطة معالجة لإقامة مدينة القاهرة من ثلاثة ملايين من الجنيهات إلى ٨.٣٠٠.٠٠٠ جنيه ... ١٢٩٢
- إحالتها مباشرة إلى لجنة المالية ... ١٢٩٢

رقم الصفحة

( ز ) مرسوم بشروع قانون باعصامات مجلس إدارة السكة الحديدية والخطارات والخطوط ... ١٢٩٢

إحالة ماضرة إلى لجنة المراسلات ... ١٢٩٢

( ح ) مرسوم بشروع قانون بالترخيص لمكينة في القضاة مع فركا الملح والطين الأظينة على استغلال ملاحات المكس وملاحات بطيم ... ١٢٩٢

إحالة ماضرة إلى لجنة التجارة والصناعة ... ١٢٩٢

٧ - مشروعا قانونين لوردان من مجلس النواب :

( أ ) مشروع قانون باستبدال مارة " درية دكتور في الآداب من معهد الآداب " بمارة " درية دكتور في الآداب " ... ١٢٩٢

إحالة ماضرة إلى لجنة المفاوض ... ١٢٩٢

( ب ) مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقسم القضاة والقضاة ... ١٢٩٢

إحالة ماضرة إلى لجنة التجارة والصناعة ... ١٢٩٢

٨ - تقرير ديوان المحاسبة عن الحساب الخاص لوزارة الأوقاف لسنة المالية ١٩٤٧ - ١٩٤٨ ... ١٢٩٤

إحالة ماضرة إلى لجنة الأوقاف والمعاد المالية ... ١٢٩٤

٩ - مله المال الخالية بلجنة الحسابات ... ١٢٩٤

١٠ - مرسوم على مرافق ... ١٢٩٤

طعن رقم ١٨٩

١١ - اقتراحات :

( أ ) اقتراح من حضرة الشيخ المحترم حسن محمد القزقل ، بأن تقوم بذورة الأوقاف بمصل حوض دشتا إلى حوضين ... ١٢٩٤

( ب ) اقتراح من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حفي أبو القزقل ، بتكليف جهة واحدة بصرف الإجازات لمستطاعها من الفقهاء بدلا من تشيها في أكثر من جهة ... ١٢٩٤

( ج ) اقتراح من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد نجيب محمد جبه ، بتكليف الجهات الحكومية المختصة باتخاذ الإجراءات رفع القرية البديرة عن أحال ططا وملاكا حيث لا يوجد لها مقابل ... ١٢٩٤

إحالة إلى لجنة الاقتراحات والمرافق ... ١٢٩٤

١٢ - أمثلة :

( أ ) مژال موجه إلى حضرة صاحب المبرة رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم محمد طبري المزارويك ، عن احترام رأي الأطباء عند الكشف على المرتفقين وتعليم أولاد موزفط الطواف المتصرف في لبنان في جميع مراحل التعليم ومرة في جهاز تسمية معاشه - الإجابة عنه ... ١٢٩٤

( ب ) مژال موجه إلى حضرة صاحب المبرة رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم سليمان مصطفى خليل ، عن ضرورة الفصل بين شخصي أحمد الساسكي في أنشئت أثناء الحرب ومعه - الإجابة عنه ... ١٢٩٦





رقم الجلسة

١٣ — تقرير لجنة الاتراحات والقوانين عن الاقتراح الذي تقره اللجنة يوم ١٢ يونيو سنة ١٩٤٩ ... .. ١٣٠١

ملحق ورق ١٩٠

الموافقة على التقرير، وإحالة الاقتراح إلى لجنة الداخلية ... .. ١٣٠١

١٤ — تقرير لجنة الاتراحات والقوانين عن الرافض أن تقرها اللجنة يوم ١٢ يونيو سنة ١٩٤٩ ... .. ١٣٠١

ملحق ورق ١٩١

الموافقة على التقرير ... .. ١٣٠١

١٥ — تقرير لجنة العدل عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم سليل سامي باشا، يتعلق المادة السابعة من الأمر العالي الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ المنفصل من لائحة ترشيح المحاكم الأخية ... .. ١٣٠٢

أجبه حتى يتبرع تقرير اللجنة عن مشروع قانون نظام القضاء ... .. ١٣٠٢

١٦ — مشروعا قانونين ولوردان من مجلس النواب :

( أ ) مشروع قانون بإنشاء محكمة ابتدائية فيها رؤساء ... .. ١٣٠٢

( ب ) مشروع قانون بإنشاء أوج حاكم ابتدائية حرية بدنيورالجنة والقيد ومحتاج ... .. ١٣٠٢

١٧ — مشروع القانون المقدم من الحكومة بإنشاء محكمة ابتدائية فيها رؤساء ... .. ١٣٠٣

تقرير لجنة العدل

ملحق ورق ١٩٢ .

الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة مواده مادة فسادة — تأجيل أخذ الرأي عليه بالبناء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى ... .. ١٣ ٣

١٨ — مشروع القانون المقدم من الحكومة بإنشاء أوج حاكم ابتدائية حرية بدنيورالجنة والقيد ومحتاج ... .. ١٣٠٣

تقرير لجنة العدل

ملحق ورق ١٩٣

الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة مادته مادة فسادة — تأجيل أخذ الرأي عليه بالبناء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى ... .. ١٣٠٤

١٩ — مشروع القانون المقدم من الحكومة الجديد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة يتدرجها للخدمة المحافظة على القرآن الكريم ... .. ١٣٠٥

تقرير لجنة المالية

ملحق ورق ١٩٤

الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة مادته مادة فسادة — تأجيل أخذ الرأي عليه بالبناء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى ... .. ١٣٠٥

## رقم الصفحة

- ٢٠- مشروع القانون المقدم من الحكومة بإعداد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بما عليها من مبنى يتناولها إلى فرع جمعية الإصاف بإسنا بإيجار اسنى ... ١٣٠٦
- تقرير لجنة المالية ... ١٩٥ رقم
- الموافق على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادتيه مادة فسادة - تأجيل أخذ الرأى عليه بالثناء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى ... ١٣٠٦
- ٢١- مشروع القانون المقدم من الحكومة بالإذن للحكومة فى أن تأخذ مبلغ ٤٥٠٢٣٥ جنيها من المال الاحتياطى علاوة على ١٣٢,٩٠٠ جنيه المرمى بأخذه بقتضى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٨ السلف الخامسة بمرعى المدارس الزراعية المتخفين بالإضافات الواجبة ... ١٣٠٧
- تقرير لجنة المالية ... ١٩٦ رقم
- الموافق على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادتيه مادة فسادة - تأجيل أخذ الرأى عليه بالثناء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى ... ١٣٠٧
- ٢٢- مشروع القانون المقدم من الحكومة بتوصى الموظفين الأجانب بالهاكم المخططة الذين يستثنى من خدماتهم بمناسبة إفساد طه الهاكم فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ... ١٣٠٨
- تقرير لجنة المالية ... ١٩٧ رقم
- الموافق على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواجدة مادة فاداة - أخذ الرأى عليه بالثناء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى ... ١٣٠٨
- ٢٣- أخذ الرأى على مشروعات القوانين الآتية :
- ( أ ) مشروع قانون خاص بالأحداث القصرين ... ١٣٠٩
- ( ب ) مشروع قانون خاص بإنشاء قابة لهن الواجبة ... ١٣٠٩
- ( ج ) مشروع قانون خاص بمذمب اد عرض مشروع قانون الصرخة المجرمة ومشروع القانون الخاص برسم الإنتاج على البرلمان لمدة سنة تقضى بانتهاء الدورة البرلمانية لسنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ... ١٣٠٩
- ( د ) مشروع قانون بإعداد تجديد تأجير قطعة أرض بمصر القديمة إلى جمعية للتشفة الإسلامية بقم التلج بمدينة القاهرة ... ١٣٠٩
- ( هـ ) مشروع قانون بفتح امتداد إساقى بمبلغ ٧٥٨,٠٠٠ جنيه فى ميزانية وزارة الأشغال السوية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لتوفيات المستقة من أضرار الحرب ... ١٣٠٩
- ( و ) مشروع قانون بإنشاء مكتبين ابتدائين فى داسوان ... ١٣٠٩
- ( ز ) مشروع قانون بإنشاء أربع محاكم ابتدائية بخرمة بنبهود والبحيرة والقويس وسواحج ... ١٣٠٩
- ( ح ) مشروع قانون بجدد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بخرمستانه إلى جمعية المحافظة على القرآن الكريم بإيجار اسنى ... ١٣٠٩



وزير التجارة والصناعة ، كل عيد الزاقي باشا وزير الأوقاف ، الفرعي محمد حيدر باشا وزير الحرية والبحرية ، جلال فهم باشا وزير الشؤون الاجتماعية ، عباس أبو حسين باشا وزير الزراعة ، مصطفى صرعي بك وزير القولة ، محمد زكي كل باشا وزير الدولة ، حسين فهمي بك وزير المالية ، عيد العزيز الصوفاني بك وزير القولة .

تولى السكرتيرية العامة أمين عز العرب بك .

( أعلن حضرة صاحب السعادة الرئيس افتتاح الجلسة ) .

## ١ — إجازات

الرئيس — يطلب حضرة الشيخ المحترم محمد المغانزي عيد ربه باشا مدة إجازته لأكثر الدوة .

ويطلب حضرة الشيخ المحترم أحمد لطفي السيد باشا إجازة من اليوم لأكثر الدوة ، لمرضه .

ويطلب حضرة الشيخ المحترم أحمد فهمي حسين باشا إجازة لمدة عشرة أيام من اليوم ، لمرضه .

ويطلب حضرة الشيخ المحترم حسن صرم باشا إجازة من اليوم لأكثر الدوة ، لمرضه .

فهل توافقون حضراتكم كل ذلك ؟

( موافقة ) .

## ٢ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

( ١٢٣ هـ سنة ١٩٤٩ )

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة كل مضبطة الجلسة السابقة ؟

( لم يعترض أحد ) .

الرئيس — يعيد المجلس كل مضبطة الجلسة السابقة ،

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة الخمسين مساء ، برئاسة حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس المجلس .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين : الأستاذ عبد الرحمن نور ، السيد عيد الحميد الرمالى ، الأستاذ عيد الزاقي وعبد القاضى .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما عدا :

الغائبين :

أولاً — بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد كل أبو سميت بك ، أحمد فهمي حسين باشا ، أحمد لطفي السيد باشا ، الشيخ اسماعيل فوزي ، أميران قطاوى بك ، حسن حسن مزام بك ، الشيخ حسين صالح خليفه ، سيد بهنس بك ، الأستاذ عباس الجمل ، فهمي ويصا بك ، محمد المغانزي عيد ربه باشا ، محمد بدر باشا ، محمد رشوان الزمر بك ، الأستاذ محمد سليم جابر ، محمد طاهر باشا ، واصف بطرس طال باشا .

ثانياً — بسبب المرض ، حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا .

ثالثاً — باحتذار :

( ١ ) عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد إبراهيم الطاهرى ، أمد رمزي بك ، اللواء أحمد عطية باشا ، ضحاة السيد سلم باشا ، عيد الفتح يحيى باشا ، الشيخ عيد اللاه عمر عيد الآخر ، كل ماهر باشا ، عيد المشاوى باشا ، عيد زايد جلال ، محمد عطية الناظر بك .

( ب ) عن جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

توفيق دوس باشا ، حسن السيد بدر اوى باشا ، الأستاذ حسن عيد القادر ، حسين مصطفى حمزه بك ، رشوان محفوظ باشا ، رياض سيف النصر بك ، محمود خيرى باشا ، وعبد دوس بك .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد قرشى باشا ، اسماعيل صدق باشا ، حسن رشوان حمادى بك ، حسن شعراوى باشا ، حسين سالم الغراب ، سايا حشيش باشا ، شارل بشرى حنا ، صلاح الدين الشوارى بك ، عيد الله كالم باشا ، الشيخ فراج عيد الرحمن مجاهد ، عيد عيد الجليل صبره باشا ، الأستاذ محمود أبو الفتح ، محمود حمزه بك .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب الدوة إبراهيم عيد الحادى باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، وحضرات أصحاب المجال : أحمد محمد خشية باشا وزير الخارجية ، أحمد عيد الفار باشا وزير الأشغال العمومية ، الأستاذ كل السيد أيوب وزير المعارف العمومية ، إبراهيم دسوق باشا وزير المعارف ، محمد حسن باشا وزير الدولة ، الأستاذ محمد رياض

### ٣ - كآب رياسة مجلس الوزراء

بانتداب معالى وزير العدل لىل اأمال وزارة الصحة السومية أثناء غياب  
معالى وزيرها فى الخارج

**الرئيسى** - وود من رياسة مجلس الوزراء كآب<sup>(١)</sup> ومعه صورة قرار  
مجلس الوزراء الصادر فى ١٢ يونيو سنة ١٩٤٩ بانتداب معالى وزير العدل  
لىل اأمال وزارة الصحة العمومية أثناء غياب معالى وزيرها فى الخارج .

(١) نص الكآب :

"حضرة صاحب الساعة ورئيس مجلس الشيوخ

أكرف بأ أن أرسل إلى سادتك مع هذا صورة من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢ يونيو سنة ١٩٤٩ بانتداب حضرة صاحب المعالى وزير العدل لىل اأمال وزارة الصحة السومية .  
وتفضلوا سادتك بقول فائق الاحترام ما

١٤ يونيو سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس الوزراء  
أبراهيم عبد الحامى

### مجلس الوزراء

- قرار

قر مجلس الوزراء بجلسته المقفولة فى ١٢ يونيو سنة ١٩٤٩ أن يتولى حضرة صاحب المعالى أحمد مرسى بديك وزير العدل اأمال وزارة الصحة السومية بالتأية من حضرة صاحب المعالى  
نحيب استكثافاً أثناء مدة غياب فائق الخارج .

رئيس مجلس الوزراء  
أبراهيم عبد الحامى

(٢) نص الكآب :

"حضرة صاحب الساعة ورئيس مجلس الشيوخ

أكرف بإبلاغ سادتك أن المجلس كآب قد واقفا على الاقتراح بآقانون الخدم من حضرة النائب المحترم الدكتور نور الدين طراف بإنشاء قآابات واتحاد قآابات المهن الطبية .  
وقد أأارت المادة ١٩ من دى الثلاثة بما كة أعضاء اللقاية إلى خاققة الأحكام الواردة فى البند "خاسا" من المادة ٩٩

على أن المجلس منظر هذه المادة الأخيرة ادخلها تدبيلاً بإضافة بند جديد تحت رقم "أرلا" ، وبذلك أصبح رقم البند "خاسا" المشار إليه فى المادة ١٩ "سادسا" ، وكان يستلزم  
ذلك طبية الحال تصحيح الإشارة الواردة فى المادة ١٩ إلى هذا البند .

على أن هذه المادة قد مررت فى المجلس ودى تضمن هذا الخطأ الحامى ذلك أرسل حضرة صاحب المعالى وزير الصحة السومية كآب إلى المجلس يطلب تصحيح الخطأ الحامى المذكور .  
وقد عرض الأمر على المجلس بجلته يوم الاثنين ١٣ يونيو سنة ١٩٤٩ ، ووافق على إبداء هذا التصحيح .  
وقد ألفتنا ذلك إلى معالى وزير الصحة السومية بتاريخ اليوم .

وتفضلوا سادتك بقول فائق الاحترام ما

١٤ يونيو سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس الوزراء  
عبد العزيز

### ٤ - كآب رياسة مجلس النواب

من تصحيح خطأ حامى فى مشروع قانون بإنشاء قآابات واتحاد قآابات  
المهن الطبية

**الرئيسى** - وود كآب<sup>(٢)</sup> من رياسة مجلس النواب بأن هذا المجلس  
قد وافق بجلته ١٣ يونيو سنة ١٩٤٩ على تصحيح خطأ حامى وقع فى المادة  
١٩ من مشروع قانون قآابات واتحاد قآابات المهن الطبية .

وتذكرون حضراتكم أن مجلسنا قد وافق على هذا التصحيح بالجلسة  
السابقة ، بناء على طلب معالى وزير الصحة العمومية .

## ٥ - كتاب وزارة المواصلات

يطلب تصحيح عبارات في مشروع قانون بشأن تسخير المدن التجارية

**الرئيس** - ورد خطاب<sup>(١)</sup> من وزارة المواصلات يطلب فيه تصحيح بعض عبارات وردت في مشروع قانون بشأن تسجيل السفن التجارية التي سبق أن وافقتم عليه .  
 فقد جاء بالمادة الثانية عبارة "تختص ادارة التفتيش البحرية" وصحتها "تختص ادارة التفتيش البحري".  
 وجاء في المادة الرابعة عبارة "لا يجوز تسجيل أية سفينة قبل قيامها" وصحتها "قياسها".  
 وجاء في المادة السادسة "على مالك السفينة" وصحتها "مالك السفينة".  
 فهل توافقون حضراتكم على إجراء هذه التصحيحات ؟  
 (موافقة) .

**الرئيس** - يبلغ هذا التصحيح الى مجلس النواب والى وزارة المواصلات

(١) نص الكتاب :

"حضره صاحب المحال رئيس مجلس الشيوخ  
 إطلاعاً إلى كتاب المجلس رقم ٨ - ١٦٥٢ / ١ بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٤٩ الذي وافقتموا به بصورة مشروع القانون المشار إليه بانه ، بعد أن وافق عليه مجلس البرلمان  
 لرفع الاحتياط المحكي للصدق عليه ،  
 أكتشف باحاطة سادتك أننا لاحظنا أنه جاء بالمادة الثانية عبارة "تختص إدارة التفتيش البحرية" وصحتها "تختص إدارة التفتيش البحري" ، كما جاء بالمادة الرابعة "لا يجوز تسجيل أية سفينة قبل قيامها" وصحتها "قياسها" ، كما جاء بالمادة السادسة "على مالك السفينة" وصحتها "مالك السفينة" .  
 فنرجو سادتك التنبه بالنظر ، وموافقاتنا بنسبة مخصصة من المشروع .  
 ونفضلوا سادتك بتبول فائق الاحترام ما  
 ١٢ يونيو سنة ١٩٤٩

وزير المواصلات  
 إبراهيم دسوقي أباطه

(٢) نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون الأول :  
 "حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
 أكتشف بأن أرسل مع هذا لصادتكم صورة من مرسوم بمشروع قانون بتعديل بعض مواد قانون القنولات ومذكراته الإيضاحية ، رجاء التفضل بمرسه على المجلس طبقاً لمادة ٢٥ من الدستور .  
 ونفضلوا سادتك بتبول فائق الاحترام ما  
 ١٣ يونيو سنة ١٩٤٩

وزير العدل  
 أحمد مرسي بدر

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون الثاني :  
 "حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
 أكتشف بأن أرسل مع هذا لصادتكم هذا مرسوم الصادر بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٤٩ بمشروع قانون بأضافة فقرة إلى المادة ١٦ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين ومذكراته الإيضاحية ، وجاء انتقل بمرسه على المجلس طبقاً لمادة ٢٥ من الدستور .  
 ونفضلوا سادتك بتبول فائق الاحترام ما  
 ١٥ يونيو سنة ١٩٤٩

وزير العدل  
 أحمد مرسي بدر

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون الثالث :  
 "حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
 أكتشف بأن أرسل مع هذا لصادتكم مشروعين صورة من مرسوم بمشروع قانون بشأن الجمعيات رجاء التفضل بمرسه على المجلس .  
 ونفضلوا سادتك بتبول فائق الاحترام ما  
 ١٦ يونيو سنة ١٩٤٩

وزير الداخلية  
 إبراهيم عبد الحاميد

## ٦ - ثمانية مراسيم بمشروعات قوانين

حاضر ١٠ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١

٤ - مرسوم بمشروع قانون ، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأرباح .

٥ - مرسوم بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية وغير التجارية والصناعية وعلى كسب العمل .

٧ - مرسوم بمشروع قانون باختصاصات مجلس إدارة السكك الحديدية والتلفونات .

٦ - مرسوم بمشروع قانون بالإذن بزيادة المبلغ المسدود للحكومة

وقد أحله مباشرة إلى لجنة المواصلات .

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون الرابع :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبحث مع هذا المرسوم بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ ، الخاص بضريبة الأرباح الصادر في ١٣ يونيو سنة ١٩٤٩ ، وبناءً على فضل برهنة على المجلس المراد .

وتفضلوا سادتيكم بقبول فائق الاحترام ما

١٩ يونيو سنة ١٩٤٩

وزير المالية

حسين فهمي

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون الخامس :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبحث مع هذا المرسوم بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية وغير التجارية والصناعية وعلى كسب العمل الصادر في ١٣ يونيو سنة ١٩٤٩ ، وبناءً على فضل برهنة على المجلس المراد .

وتفضلوا سادتيكم بقبول فائق الاحترام ما

١٩ يونيو سنة ١٩٤٩

وزير المالية

حسين فهمي

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون السادس :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبحث مع هذا المرسوم بمشروع القانون الصادر في ١٣ يونيو سنة ١٩٤٩ ، بالإذن بزيادة المبلغ المسدود للحكومة بإصدار قرض به في مصر لمواجهة تكاليف إنشاء محطة جديدة لإقامة مدينة القاهرة من ٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه إلى ٤٣٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه ، وذلك في الوقت الذي تراه الحكومة مناسباً وبالشرط والأوضاع التي يحددها وزير المالية بموافقة مجلس الوزراء ، على أن يؤذن وزير المالية بأن يأخذ من الاحتياطي العام ، ويستخدمها بسحب هذا المبلغ ، ما يلزم من هذه الزيادة لتنفيذ المشروع المذكور على أن يرد إلى الاحتياطي ما يكون قد أداه ، وذلك من حصيلة القرض .

وقد أرسل هذا المرسوم إلى مجلس النواب لمرعته عليه .

وتفضلوا سادتيكم بقبول فائق الاحترام ما

٢٠ يونيو سنة ١٩٤٩

وزير المالية

حسين فهمي

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون السابع :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل لما أبحث مع هذا السخينة من المشروع أعلاه بند مرعته على مجلس الوزراء وموافقة حضرة صاحب الجلالة الملك على إحالة إلى البرلمان وبناءً على فضل برهنة على المجلس ومرعته بكل أسفة صوة من المذكرة الضمنية .

وتفضلوا سادتيكم بقبول فائق الاحترام ما

٢١ يونيو سنة ١٩٤٩

وزير المواصلات

إبراهيم مصطفى



تقرير لجنة التربية والتعليم عن مشروع قانون باستبدال عبارة "درجة دكتور في الآداب من معهد الآثار" بعبارة "درجة دكتور في الآثار".

وورد كتاب<sup>(١)</sup> ثان بأن مجلس النواب نظر تقرير لجنة الشؤون التجارية والصناعية عن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بجمع التديس والنش.

وقد أحلت مشروع القانون الأول إلى لجنة المعارف مباشرة ، وأحلت مشروع القانون الثاني إلى لجنة التجارة والصناعة مباشرة .

٨ - مرسوم بمشروع قانون بالترخيص للحكومة في التعاقد مع شركة للتحصيل والبيع الأحملة على استغلال ملاحات الحس وملاحات بطيم . وقد أحلته مباشرة إلى لجنة التجارة والصناعة .

#### ٧ - مشروعا قانونين

واردان من مجلس النواب - إحاطتا مباشرة إلى المجمعين المختصين

الرجس - وورد كتاب<sup>(١)</sup> من رئاسة مجلس النواب بأن المجلس نظر

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون ثان :

"سفرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرم بأن أئس من سادتك أنه قد صدر بتاريخ ٢٣ ماہرسة ١٩٤٩ مرسوم بإسالة مشروع قانون بالترخيص للحكومة في التعاقد مع شركة التح والبيع الأحملة على استغلال ملاحات الحس وملاحات بطيم على الألمان ، وقد أرسل المرسوم بمشروع القانون إلى مجلس النواب بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩٤٩

ونظر الأهمية هذا الموضوع ما يخص نظر مشروع القانون في الهدنة الحالية .

لذا أكرم بأن أرسل نسخة من المرسوم بمشروع القانون والرقائق الخاصة به .

ورجوا الفضل ، في حالة الموافقة ، برضه على المجلس .

وتفضلوا سادتك بقول نافي الاحترام ما

٢٠ يونيه سنة ١٩٤٩

وزير التجارة والصناعة  
مصر وياض "

(١) نص الكتاب :

"سفرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرم بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المنعقدة في ١٣ و ١٤ يونيه سنة ١٩٤٨ تقرير لجنة شؤون التربية والتعليم عن مشروع قانون باستبدال عبارة "درجة دكتور في الآداب من معهد الآثار" بعبارة "درجة دكتور في الآثار" ، وراق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فارجوا الفضل برضه مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقول نافي الاحترام ما

١٤ يونيه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
مجلس شيوخ

(٢) نص الكتاب :

"سفرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرم بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المنعقدة في ١٣ و ١٤ يونيه سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون التجارية والصناعة عن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بجمع التديس والنش ، وراق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فارجوا الفضل برضه مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقول نافي الاحترام ما

١٤ يونيه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
مجلس شيوخ

## ٨ - تقرير ديوان المحاسبة

عن الحساب الختامي لوزارة الأوقاف لسنة المالية ١٩٤٧-١٩٤٨  
إحالة ماهرة إلى لجنة الأوقاف والمعاد المذكية

الرئيس - ورد من رئاسة ديوان المحاسبة كتاب<sup>(١)</sup> وصح تقرير الديوان  
عن الحساب الختامي لوزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٧-١٩٤٨  
وقد أحلته مباشرة إلى لجنة الأوقاف والمعاد الدينية ، لتنظر مع الحساب  
الختامي المذكور .

## ٩ - ملء محال خالية بلجنة الحسابات

الرئيس - خلت ثلاثة محال في لجنة الحسابات ، أحدها بتعيين محالي  
جلال فهم باشا وزير الشؤون الاجتماعية ، واثنان بوفاء المنفوره لما حسن  
صادق باشا وزير كز مهران باشا .

فهل توافقون حضراتكم على أن يحل حضرات الشيوخ المستقرين :  
عبد القوى أحمد باشا على المنفوره له حسن صادق باشا ، وعبد السلام  
عموديك على جلال فهم باشا ، والأستاذ السيد أحمد أباطله على المنفوره له  
زكريا مهران باشا .

( موافقة ) .

## ١٠ - ردود على عرائض

الرئيس - ورد<sup>(٢)</sup> من وزارة التجارة والصناعة خمسة ردود على عرائض ،  
مكتوب تصورها في المضبطة .

## ١١ - ثلاثة اقتراحات

إحالتها إلى لجنة الاقتراحات والعرائض

الرئيس - تقدم من حضرة الشيخ المحترم حسن عبد الوكيل اقتراح  
بأن تقوم وزارة الأشغال العمومية بفصل حوض دشنا إلى حوضين .

وتقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حفي أبو الفضل بتشكيل  
جهة واحدة بصرف الاعانات لمستحقها من الفقراء ، بدلا من تسببها في  
أكثر من جهة .

وتقدم اقتراح من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد نجيب محمد جمعه بتشكيل  
الجهات الحكومية المختصة باتخاذ الاجراءات لرفع الضريبة البلدية عن  
أهالي طنطا وملاكمها حيث لا يوجد لها مقابل .

فهل توافقون حضراتكم على إحالتها إلى لجنة الاقتراحات والعرائض ؟

( موافقة ) .

## ١٢ - أسئلة

(١) مژال موجه إلى حضرة صاحب المذلة رئيس مجلس الوزراء ، من  
حضرة الشيخ المحترم محمد مدي المزاريك ، عن احترام رأى الأطباء  
الكثف على الوثائق وتعليم أولاد موظف المعارف المتسرب إلى الجان في جمع  
مراحل الضم ومرة يتجاز قوة مساهمة - الإجابة عنه

نص السؤال :

” ذكرت الجرائد أن أحد موظفي وزارة المعارف ، واسمه محمود حسين  
السيد عبد المال ، أقر بأن أتى بنفسه من غرفة الثالث إلى الشارع  
قنوق على الأثر ، ووجد في جيبه ورقة يقول فيها إن سبب اقتحاره هو  
إرهاقه بالعمل .

وإن كان هذا الاقتحار لا يدل لإحلال نقص في عقل فاعله ... وضمف  
في إيمانه ، إلا أنه ثبت أن الطبيب المختص بإدارة الصحة المدرسية  
أوصى بأن يسند إلى المذكور عمل لا يكون فيه إجهاد عقل ، حتى لا تحدث  
لديه مضاعفات . ومع ذلك لم يتم المصلحة بتنفيذ ما أشار به طبيبها ،  
واسفر الخلف في عمله المرحق . وزيادة على ذلك ، فقد طلب المذكور  
إجازة ، فرفض طلبه وترتبت على كل ذلك هذه النتيجة .

فهل لدولة رئيس مجلس الوزراء إزاء هذا الحادث الحزن أن يأمر :

( أولا ) باحترام رأى الأطباء عند كشفهم على موظف ، وتنفيذ ما  
يأمر به محافظة على الصحة العامة .

(١) نص الكتاب :

” حضرة صاحب المذلة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل إلى سادتك عن هذا تقرير ديوان المحاسبة عن الحساب الختامي لوزارة الأوقاف لسنة المالية ١٩٤٧-١٩٤٨ ، وذلك ربه الفضل بمنه إلى مجلسكم الدور .  
وتفضلوا سادتك بقول قاتني الاحترام ما

١٤ يونيو سنة ١٩٤٩

رئيس ديوان المحاسبة  
عيسى المين بركات

(٢) مجامع الحق رقم ١٨٩

وفك أن العمل جرى على أن يقوم كل موظف بمراجعة ٢٠ استقالة في اليوم ، ففُتحت إدارة الحسابات في التخفيف عنه إلى أبعد مدى ، فلم يكلف إلا بمراجعة استقالتين طوال اليوم ، بل وأمر زملاؤه بمعاوته في مراجعتها .

ودرع هذا التيسر الذي خص به والإجازات المرضية المتلاحقة في فترة قصيرة طلب في شهر أبريل الماضي إجازة اعتيادية ، فنع ١٥ يوما ، عاد بعدها إلى العمل إلى أن توفاه الله .

ومن هذا يتضح أن الوزارة لم تهمل نصيحة الطبيب في التخفيف عنه ، بل سارت في هذا السبيل إلى الحد الذي جعل وجوده في إدارة الحسابات يكاد يكون بغير عمل .

أما تعليم أبنائه بالبحان في جميع مراحل التعليم وتسوية معاشه في أقرب وقت ، فإن الوزارة ستؤدى واجبها الإنساني نحو أبنائه الذين فقدوا بموت أبيهم أكبر عون . ولن تناخر في القيام بواجبها هذا إلا رغما فتشكل المعلومات التي تبين إلى أي حد يمكن التعاقب في مساعدتهم .

أما أنه قد وجدت في ملفه ورقة كتب فيها أنه اتحلر لسبب إرهابه بالعمل ، فلا أصل له .

مفكرة الشيخ المحترم محمد علوي المزاريك - هذه البشارة وردت في المصحف ، وقد قلته في سؤالى عنها . وأنا لا أعرف هذا الموظف ، وإنما وجهت هذا السؤال من باب الشفقة . وقد طلبت في سؤالى أن تقوم وزارة المعارف بتعليم أولاد هذا الموظف بالبحان ، فهل يوافق معالي الوزير على ذلك ؟

مفكرة صاحب المعالي الأستاذ علي أبووب (وزير المعارف العمومية) : الأخبار التي قرأها حضرة الشيخ المحترم يظهر أنه قد حصل فيها لبس ، فقد قيل إنه وجدت في جيبه صورة مريضة أو مشروع مريضة يشكو فيها إلى الوزير ، ويطلب فيها التخفيف عنه في العمل ، ولكنه لم يقدمها لأنه اقتنع بالحالة الواقعية وبحسن الرواية .

مفكرة الشيخ المحترم محمد علوي المزاريك - قد طلبت أيضا في سؤالى الإسراع في البيت في تسوية معاش هذا الموظف ، إذ لا يصح ألا يت فيه إلا بعد سنة أو أكثر .

مفكرة صاحب المعالي الأستاذ علي أبووب (وزير المعارف العمومية) : ستولى الوزارة هذه المسألة عنايتها .

(٢١) أن يأمر بتعليم أبنائه هذا المتحرر بمدارس الحكومة وبمساعدتها بالبحان في جميع مراحل التعليم خصوصا وهو من رجاله .

(٢٢) أن يأمر بإعجاز تسوية معاشه في أقرب وقت ، حتى لا يشرب وروثه بالضييق في معيشتهم ، خصوصا وقد ذكرت بعض الجرائد أن من أسباب انتحاره الضيق المالى وقلة مرتبه ، على أن تكون الحكومة طيبة في تسوية هذا المعاش ، مراعية في ذلك جميع ظروف هذا المتحرر مستقبل أبنائه .

هذا ما أوجبه الإجابة عنه . ولا شك عندى في أن دولة رئيس مجلس الوزراء - بما عرف عنه من الشفقة والرحمة وسعيه الخير - سيعمل ما يشتر أولاد هذا الأرحل بسطفه الكريم ما

محمد علوي المزاريك

٦ يونيو سنة ١٩٤٩

عضو مجلس الشيوخ

مفكرة صاحب المعالي الأستاذ علي أبووب (وزير المعارف العمومية) : لقد كان لمحدث الذي انتهى بوفاته المرحوم محمود حسين عبدالمال افندى أثره على عميق في نفوسنا ، وهذا لا يمنع من إيضاح الوقائع على حقيقتها .

حصل المرحوم على شهادة الدراسة الثانوية في سنة ١٩٢٤ ، وفي تلك السنة ألقى بوظيفة كتابية بوزارة المعارف في الدرجة الثامنة ، ثم ظل يحصل على العلاوات الدورية إلى أن تمتع الدرجة السادسة في أول سنة ١٩٤٣

وكان آخر مرتب يتقاضاه المرحوم محمود حسين عبدالمال افندى في وظيفته الإدارية بوزارة المعارف ١٧ جنيا و ٥٠٠ ملي ، يضاف إليها علاوة غلاء قدرها سبعة جنيات و ٢٥٠ ملي . وأكبر أبنائه وهو مدرس بالمدارس الابتدائية يحصل على مرتب قدره ١٣ جنيا و ١٧٤ ملي . وقد تمك رحمه الله من زلزال اشتراه في سنة ١٩٣٨ بمبلغ ٤٥٠ جنيا يسكن في جزه منه ، ويؤجر الباقي بمبلغ ٤٥٠ قرشا شهريا . كما ترك بصندوق التوفير بالبريد ٢٠١ جنيه وكسوبا .

وفي ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، طلب إحاطته على الكشف الطبي ، فكان التشخيص " ضعف عام نتيجة بول سكري " ، ومنع إجازة قدرها عشرة أيام . ثم منع إجازة مرضية أخرى في فبراير سنة ١٩٤٩ بسبب الأرق العصبي . وعاد بعد شهر واحد ، فطلب إحاطته على الكشف الطبي . فبين أنه مصاب بارتفاع في الضغط الدموي ، ومنع إجازة قدرها ١٢ يوما . وجاء في التقرير الطبي : " تحسنت حالته ، ويبدو لمرضه ، ونصح أن يعود إليه بعمل ليس فيه إجهاد " .

فطلبت إدارة الحسابات التي يعمل بها قبله إلى إدارة أخرى . وترينا ثم تكبر إليه ، فتمت تاريخ حوالة إلى الإدارة لمستند إليه أي عمل مرهق

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المصلحة رئيس مجلس الوزراء ، عن حضرة الشيخ الحزيم سليمان مصطفى خليل ، عن ضرورة التسهيل لفتح أسواق المسكن التي أنشئت أثناء الحرب ، ويطلب - الإجابة عنه

### نص السؤال :

"علما بأن في نية الوزارة إصدار أمر عسكري بتخفيض قيمة إيجار المساكن التي أنشئت أثناء من الحرب وبمعدن نسبة ثلاثين بالمائة من قيمتها الحالية ، وذلك لوضع حد للذلة في الأجور التي استغلها الملاك نظرا لأزمة المساكن في تلك المدة حتى وصل إيجار الحجرة الواحدة إلى تسعة جنيهات بل أكثر .

فإذا كان هذا صحيحا ، وهو ما نعتقه ، أفلا يرى دولة رئيس الوزراء ضرورة التسهيل بهذا الإجراء ، ورحمة بالناس ، وتخفيفا للعبء الذي يمانيه السكان الذين اضطرتهم الظروف القاسية للتعرض لاستيلاء بعض الملاك وجشعهم ؟

وملا يرى أيضا دولة الرئيس أن تنفيذ هذا الإجراء فوراً يعتبر من ضمن الحلول الحاسمة للتخفيف من أزمة المساكن التي لا تزال تعالجها الوزارة من جميع نواحيها ؟

سليمان مصطفى خليل  
عضو مجلس الشيوخ

٩ ربه سنة ١٣١٩

مفكرة صاحب المصلحة معالي مرمي بك (وزير الدولة) - إنسلة الحاكم العسكري لا تتسع لتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر . ومن هذا يكون إصدار الأمر الذي أشار إليه حضرة الشيخ الحزيم خارجا عن اختصاص الحاكم العسكري .

هذا إلى أنه ليس من المصلحة العامة في شيء أن يجرى التدخل فيما بين ملاك المباني الجديدة ومستأجريها ، لما قد يترتب على ذلك من وقف حركة البناء أو الحد من نشاطها ، مما يؤدي إلى استغلال أزمة المساكن . ولا شك أن وجود السكن وإن ارتفعت أجرته خير من عدم وجوده .

مفكرة الشيخ الحزيم مؤسسا سليمان مصطفى خليل - كنت استظرون الحكومة أن تحدد من جشع الملاك بالنسبة للمستأجرين . وأما لم أوجه سؤالاً إلى الحاكم العسكري بالذات ، وإنما وجهته إلى الحكومة ، وكنت أأمل أن تتضمن الإجابة أنها تعتمد الحد من هذا الجشع .

مفكرة صاحب المصلحة معالي مرمي بك (وزير الدولة) - ليس من سياسة الحكومة أن تتدخل لا من طريق التشريع العسكري أو التشريع العادي بين الملاك والمستأجرين في شأن المساكن الجديدة . وراي الحكومة أن مثل هذا التشريع ضار بأفق الضرر ، وقد يقب عليه وقف حركة البناء أو تخفيفها ، وهذا ليس من المصلحة في شيء .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المصلحة رئيس مجلس الوزراء ، عن حضرة الشيخ الحزيم خليل ، ما من إعادة ما كان تحت تصرفه من مساكن للمالكات ومكاتب لدى الأعمال لفرع أزمة المساكن - الإجابة عنه

### نص السؤال :

"إذ لم تستحسن الحكومة لا استئناف ما كان تحت تصرفه من مساكن لفرع أزمة المساكن في القاهرة والمصالح والإدارات الحكومية التي تعيد في بيان ليست الحكومة في القاهرة إلا يحسن بها أن تعيد هذه المباني فتكون مساكن للمالكات ومكاتب لدى الأعمال المالية والتجارية والأطباء والمحامين والأندية ، فضلاً عن غيرها من أزمات المساكن في القاهرة ؟

٨ ربه سنة ١٣١٩

خليل ثابت  
عضو مجلس الشيوخ

مفكرة صاحب المصلحة معالي مرمي بك (وزير الدولة) - تشغل الآن بعض المصالح الحكومية أجزاء من هذه التكاثرات ، وهي مخازن البوليس ومخازن طلبات المياه ومصلحة الأرصاء البحرية والمستشفى العسكري للقائمين من الجنود ومخازن التربة من الجنود ، وتستغل فيها قريبا مصلحة الطيران المدني .

وتعتمد هذه التكاثرات وقدم ما بها من يعملان من العسك إصداها لتكون مساكن للمالكات ومكاتب لدى الأعمال .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المصلحة رئيس مجلس الوزراء معالي مرمي بك - عن حضرة الشيخ الحزيم محمد حلو القاضي ، عن سبب التفرقة في المعاملة بين الوكيلين المختصين من جهة العريضة وبين لجان المظالم لأبواب أخرى من حيث صرف مرتبات المكالات - تأجيله أسبوعين

مفكرة صاحب المصلحة معالي مرمي بك (وزير الدولة) - أطلب تأجيل الإجابة عن هذا السؤال لمدة أسبوعين .

مرفس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
(مواقفة) .

أفلا يرى دولة الوزير أن هذه الحالة صارت جدية بالنتيجة والاهتمام ، حرصا على راحة الجمهور ، وتمكين الموظفين من النهوض بعملهم في جو من السكينة والصحة ؟

إن هذه الإدارة مصير إيراد مالي ذكر لخزينة الدولة ، فلماذا يضمن عليها بما هي أهل له ، لاسيما أن عملها في زيادة مطردة؟ وحذا لو تفضل دولة الوزير بالجليل ، فأرسل من يتفقد أقسام هذه الإدارة ، فيرى مالا يكاد يصدق من شدة التزام وكثرة الطالبين وقلة عدد الموظفين بالنسبة لكثرة العمل وما يتصل به من وجوب التدقيق الكثير في الأحوال الحاضرة .

خليل ثابت

٨ ربه ١٩٤٩

العضو بمجلس الشيوخ

مفكرة صاحب المحامي مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) - زادت الأعمال التي تقوم بها إدارة الجوازات والمجلسية زيادة مطردة ، نتيجة تنفيذ القانون الخاص بمراقبة الأجانب وقانون الشراكب واتساع حركة السفر، مما حدا بالوزارة إلى المساهمة بتزويد الإدارة بالموظفين واستقبال المباني اللازمة لها .

ولئن بدا قص في عدد الموظفين ، فإن الحكومة تستعمل جادة حل استكمال . وكذلك بالنسبة إلى الأماكن ، فقد بادرت باستئجار مساكن متقاربة بعد أن تضرع العمل إلى إدارات لمراقبة الأجانب والإقامة والجوازات والمجلسية . ودخلة الوزارة أكيدة في جمع هذه الإدارات في مبنى واحد عندما يتيسر السبل إلى ذلك .

مفكرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك - لقد رجوت دولة رئيس مجلس الوزراء أن يقره مندوبا إلى قسم الوثائق الكائن بشارع قصر البني للتعلم لإدارة الجوازات والمجلسية . ويحسن أن يذهب دولته بنفسه ليرى التزام الشديد كما يرى مئات من الناس مزدحمين في غرف صغيرة ، ويغوم بالعمل موظف واحد وهو مضطرب لمواجهة هذا الزحام في كل يوم ، والحكومة ملتزمة بأن تعمل بأسرع ما يمكن على ما فيه راحة الجمهور وفائده ، لأنها تتقاضى من الناس أموالا نظير ما تؤديه من عمل .

مفكرة صاحب المحامي مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) - حضرة الشيخ المحترم مقدم السؤال حق كل الحق ، وأنا أعد باسم الحكومة بإزالة أسباب هذه الشكاوى .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المفكرة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، عن حضرة الشيخ المحترم محمد رضوان بك ، من تجميع الإدولت النظامية بالجوازات والمجلسية في مبنى واحد كبير به صالات كبيرة - الإجابة به

### نص السؤال :

" ما الذي حدا بوزارة الداخلية إلى جعل الإدارة العامة للجوازات والمجلسية في مبنى وإدارة صرف الوثائق المصرية في مبنى وإدارة عمل فينا المروج في مبنى آخر ، مما يرقح طالبي السفر أرهاقا كبيرا ؟

وكيف تختار وزارة الداخلية لهذه الإدارات مباني صغيرة ضيقة ليس فيها صالات واسعة جلوس طالبي السفر ، مما جعلهم يتكلمون في طرقات ضيقة ؟

وما السبب في عدم وجود العدد الكافي من الموظفين ، إذ تستحيل على هذه القلة في الواقع أن تميز العدد الضخم المتقدم من طالبي الجوازات المصرية وطالبي المرور ؟

وهذا يصح عمل مبنى كبير ، به صالات كبيرة تصلح لهذه الإدارات ، كما هو متبع في جميع الممالك الأجنبية ، وتجمع هذه الإدارات جميعا في مبنى واحد ؟

محمد رضوان

٦ ربه ١٩٤٩

شيخ الرعايا

مفكرة صاحب المحامي مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) ، إن الحكومة تشارك حضرة الشيخ المحترم برغبته في ضم جميع أقسام الإدارة الخاصة بالجوازات والمجلسية في مبنى واحد ، وفي أن يتوفر العدد الكافي من الموظفين لهذه الأقسام .

ولقد بذلت الوزارة الجهد - رغم أزمة المساكن - في استئجار أقرب الأماكن لمبنى الإدارة الرئيسي ، حتى تحفظ من مشقة الجمهور قدر الطاقة .

كما أنها بادرت إلى ملء جميع الوظائف التي اعتدت في ميزانية العام الماضي ، واستأجر إلى ملء الوظائف الجديدة التي أدرجت في سنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المفكرة وزير الداخلية ، عن حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك ، عن قلة عدد الموظفين بالنسبة إلى كثرة العمل في أقسام إدارة جوازات السفر والمجلسية - الإجابة به

### نص السؤال :

" ترحم إسماء إدارة جوازات السفر والمجلسية المقيمة في حي الأنوارين لزوما ما ليس له مثيل ، وبمبنى موظف هذه الإدارة والناس هناك شديدا يسبب ضيق المكان وقلة عدد الموظفين .

(ط) سؤالا موجه إلى حضرة صاحب المجلس الأعلى للدراسة والبحوث ورئيس مجلس الوزراء ورئيس اللجنة السودانية، من حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا، من أجل:  
الحصول على إجابة عن سؤاله - في شأن موسم الحج - في شأن الإجابة عن سؤاله - في شأن الإجابة عن سؤاله المحترم

### نص السؤال :

"الشيخ : الحج إلى مكة المكرمة التي تقربها الحكومة للحجاج إلى جدة وفترات متتالية ، وتتضمن مدة الذهاب في نحو ٣٠ يوما من بداية الموسم . وفي هذه الحالة لا يقضي الحجاج إلا مدة الانتقال من السويس إلى جدة ، وهي غالباً يومان فقط على السفينة .

ولكن قضت ظروف البحر الصعبة أن يكون البحر إلى الحجاج في الطور . ولقد الاماكن المخصصة للحجاج بالطور ، تضطر البواخر أن تقف محطة إلى أن تتهيأ مدة البحر ، وبالتالي يبقى معظم الحجاج مدة طويلة في الأوقات الجارية .

وكررت الشكاوى من الحجاج، وحرص على الحكومة - لإزالة الشكاوى وتخفيفاً على الحجاج في النفقات وفي طول غربتهم - أن يجعل البحر الصعي الواسع الدولي البحر الصعي لا تمنع في ذلك مطلقاً . فاجبر على الحجاج غير المصريين يصل في بيروت ، ومستشفيات الحيات موجودة بكل بلد ، وبها كل الأمراض المديدة . فهل هذا من شأنه يقل هذه المستشفيات إلى الصعوبة ، مع أننا في عصر تقدم فيه الطب ووسائل الوقاية ؟ فلو مع وجود هذا البحر في الماضي ، فلا يصح مطلقاً وجوده في موانئه الآن . ويحيى أنه لو تم جعل البحر في السويس لفصرت مدة الحج كثيراً وقيل هذه الحجاج من بقائهم في الجاز أو دترماً تتطلبه الضرورة ، وطبعا تقل نفقاتهم هناك ، وكذلك في الانتقال إلى البواخر .

فهل يرى دولة رئيس الوزراء ومعالى وزير الصحة جعل البحر الصعي في السويس ، سواء كان في الشاطئ الأميري أو في الشاطئ الأفريقي ، وبذلك يتوفر جسر الطور للعاملين ، وتتوفر للحجاج أسباب الراحة وقصر المدة وقلة المصاريف في عبور السويس ؟

١٩ يونيو سنة ١٩٦٩

توفيق دوس

شيخ دائرة القومية

الرئيس - نظرا لغياب حضرة الشيخ المحترم مقدم السؤال بتودع  
مكتوبة المجلس .

### نص الاجابة :

"إن الأغراض التي يشهدا حضرة الشيخ المحترم من توفير أسباب الراحة للحجاج وتخفيف النفقات وتيسير المدة التي يقضونها في الحج لا تتفق وجعل البحر الصعي بيناه جده ، وذلك لعدم اكتمال الاستعدادات الصحية ، كما قررت ذلك لجنة الخبراء المصريين التابعة للهيئة الصحية العالمية عند زيارتهم بلده عام ١٩٤٧

(ز) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ، من حضرة الشيخ المحترم على ذلك الرأى باشا ، من إسماعيل الطليات لرجال البوليس بصدور قانون مكررات الصوت وضرورة النفاذ بتفاهة - الإجابة عنه

### نص السؤال :

"صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم استعمال مكررات الصوت ، وقد نص فيه على أنه لا يجوز تركيب مكبر الصوت إلا بترخيص سابق ، وأنه لا يجوز أن يستعمل إلا في داخل مكان مع ذلك لا يقل مسطحة عن مائتي متر ، ولا يتجاوز صوته الحاضرين .

كما نص على أنه لا يجوز بحال من الأحوال منع الترخيص إذا كان الغرض من استعماله إدامة إعلانات . وفرضت فيه عقوبة الحبس والغرامة على من يخالف هذه الأحكام ، فضلا عن مصادرة الآلات والأجهزة التي استعملت في ارتكاب الجريمة .

وقد نشر هذا القانون بالوقائع الرسمية بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٤٩ ، وأصبح معمولاً به من تاريخ ١ مايو الماضي ، ولكن رغم ذلك لا زالت الميكروفونات تستعمل كما كانت بدون أدنى تحفظ ، وتغلغز راحة السكان ليلا وتضج مضاجعهم ، وتطوف السيارات بالشوارع وفيها الميكروفونات لإدامة الإعلانات بصوتها المزيج ، كان القانون لم يصدر . ويحرم كل ذلك على مرأى ومسعى من البوليس دون أن يتم اتخاذ الإجراءات التي يقضي بها القانون ، كان هذا القانون قد صدر ليقيم سببا على ورق . فهل لدولة وزير الداخلية أن يصدر التعليمات اللازمة لإصدار البوليس بإصدار هذا القانون ، ومطالبهم بضرورة النفاذ بتفاهة ؟

١٢ يونيو سنة ١٩٤٩

على ذلك الرأى

حضرة صاحب المجلس الأعلى سريي بك (وزير الدولة) - بتاريخ ٥ - يونيو سنة ١٩٤٩ ، أصدرت الوزارة التعليمات إلى جميع المحافظات والمديريات لتنفيذ القانون الخاص بتنظيم استعمال مكررات الصوت .

هذا وقد أميد إخطار تلك الجهات بضرورة الشد في حراطة تنفيذ أحكامه بكل دقة .

(ح) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ورئيس مجلس الوزراء ووزير الأشغال السودانية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت ، من تكليف مشروع كهرة تران أسوان - تأجيله أسبوعين

حضرة صاحب المجلس الأعلى محمد عبد العزيم باشا (وزير الأشغال العمومية) :  
أطلب تأجيل الإجابة عن هذا السؤال لمدة أسبوعين .

الرئيس - على توافقكم حضراتكم على ذلك ؟

(مواقة) .

**فقرة ١٠١** "المرمؤسة" سر أحمد أظ - لي كلمة قصيرة :عل  
معال وزير الخارجية يكون قد أفاض إضافة كبيرة بشئ له قيته في هذا  
الموضوع لفرق من المصريين هم الوزراء ، أكثر مما سمعنا في هذه  
الليلة ولا ينبغي أننا هنا أعضاء مجلس الشيوخ المسؤولون أمام الأمة ،  
ونحن الذين نعمل الأمة ورضياتها ، وكان يسرنا أن نسمع من محل الوزير -  
الذي سافر وجاب البلاد وقابل المظالم والكبراء - أكثر مما قال هذه  
الليلة .

وعلى كل حال لا ينبغي إلا أن أقول له : الحمد لله على السلامة .

**فقرة ١٠٢** صاحب المكالمة **أحمد محمد خنجر** باشا (وزير الخارجية) - أشكر  
حضرة الشيخ المحترم .

(ك) سؤال وجه إلى حضرة صاحب المكالمة وزير الأشغال العمومية : من  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، عامم في تعديل لأحكام  
والجسود في توصيل مياه النيل إلى بطم والجرج - إيداع الإجابة عنه  
فإناب حضرة الشيخ المحترم

نص السؤال :

"(أولاً) ما الذي تم في تعديل لأحكام القرج والجسود ؟

(ثانياً) ما الذي تم في توصيل مياه النيل إلى بطم والجرج ، حتى  
يخضع أهالي تلك الجهات بالشرب منها وري أراضيهم ، بدلاً من استهلاك  
مياه المصرف رقم ٦ ، حتى ضفت صحتهم وتفت أراضيهم ، وهم يزبدون  
الآن على الخمسين ألف نسمة ، خصوصاً وأن مياه الشرب المرشحة لم تصل  
إليهم الآن ، وكذلك جميع إقليم البرلس ؟

حسن عبد القادر  
عضو الشيوخ

أول يونيو سنة ١٩٤٩

**المرئوس** - نظرا لأناب حضرة الشيخ المحترم مقدم السؤال ، فودع  
الإجابة سكرية المجلس .

نص الإجابة :

"من الجزء الأول من السؤال :

أقرت الوزارة مشروع قانون الري الجديد بمس إبدال التعديلات  
الضرورية ، كما انتهى قسم الري من مراجعته . وقد أحيل قسم التشريع  
لوضعه في الصيغة النهائية ، ترواية لإحاطته إلى مجلس الوزراء فال  
تصديق عليه وإصداره .

إما معزل السويس بوضه الحالي ، فهو صير لا يتسع لهذا العدد الضخم  
من المهاج الذين يتزايدون عاماً بعد عام . وعلاوة على ذلك ، فإن وقته غير  
ملائم لتسول المهاج من الوجبة الصحية القربة من الأاكر المساعدة  
بالسكان .

ولو فرض واتسع لاستقبال هؤلاء المهاج ، فإن مدة البودة والمجر  
ستظل كما هي عليه .

(د) سؤال وجه إلى حضرة صاحب المكالمة وزير الخارجية : من حضرة  
الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد الله ، عن طلب القاء بيان من اتجاهات  
السياسة الدولية وما يرض مصر منها - الإجابة عنه

نص السؤال :

"لقد اطلعت على شك من اتجاهات السياسة الدولية وما يرض مصر  
منها أثناء زيارتي لأمريكا وبعض الدول الأوروبية ، فهل لما ليك أن  
تتلوا بياناً من ذلك ، ليتربط الطريق ، ولتربط معلوماتنا بمعلوماتكم ،  
ولتدرف مركز مصر الدولي في وسط هذا التناق الدولي ؟

وإنه من التبر أن تستدير الأمة ، وفي مقدمتها شيوخها ونوابها ، بما  
هو حاصل ، وأن تكونوا في حكم هذا جرم من سنة وزدوا الخارجية  
في أدنى الأمم وأعرقها ديمقراطية وحرية ما

السيد أحمد أباناه

١١ ربه سنة ١٩٤٩

**فقرة ١٠٣** صاحب المكالمة **أحمد محمد خنجر** باشا (وزير الخارجية) - مذهبان  
ينازعان الأمم ، ويبنى كل منهما السيطرة عليها جميعها ، وهذا في حذر  
مواصل وتدافع مستمر . فلا غرو أن يصل كل من الاستكان من أحواله  
والاستراة من قوته ومدته وسلطانه . ولولا ما استيقته كل من نتائج  
الحرب إلى هي شيت بينهما وما تجره عليها من ويلات وتدمير وإفناء ،  
لما بقى السلم في هذا العالم البائس عل . تلك هي الحالة الفلكة المضطربة  
للدول ، وذلك هو مجمل غاياتها واتجاهاتها .

وفيما يتعلق بمصر ، فيسرى أن أقول إنني بما اخصت به من مركز  
جغرافي ، وبما أحرزت من تاريخ حائل ماجد أضاء للانسانية الأولى  
طريقها نحو الحضارة الحديثة ، وبما أودع الله تربتها من مناج وموارد ،  
وما بهاها من مزايا تفيض إنفا هي أحكم استغلالها بركة وخيراً - أقول  
إن مصر بهذا وبغيره تثير اهتمام الدول جميعاً . وهي تود ، في جعلها ، أن  
تصبح لأمم والمصريين الفرص لاطراد نهوضهم في مختلف ضروب النشاط  
العلمي والثقافي والاقتصادي حتى يستكفوا استقلالهم استكالا  
يؤتاهم المكاة اللاهقة بهم ، ويسر لهم المساهمة بتصميم في تبيد التناق  
الدول الحاضر . وهذه الدول في جعلها تنظر بين النقلة كل خطوة تتخطوها  
مصر في هذا السيل ، وترى فيها خافزا على مد يد المعونة التي تطلب منها  
لتصحيح هذه الغنايات .

وفيما يخص الجزء الثاني :

توافرت المياه العذبة منذ بطيم ، ولم يبق لإتمام القنطرة المرجوة من مشروع بحيرة غير تنفيذ المرحلة الأخيرة من كلاً ٣٥,٥٠٠ لتهاية. ويجابر تنفيذها فعلا في الوقت الحاضر ، ويتنظر تنوها هذا العام .

أما مسألة إمداد هذه البلدة بالمياه المرشحة ، فذلك أمر لا يختص به مقاررة الصلة .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المالح وزير الأشغال العمومية ، من حضرة الشيخ المحترم محمد علي الطاهر ، عن الوقت الذي ستقدم فيه الحكومة نتيجة دراستها لاقتراح تجميع أحزمة الطاء - إمداد الإجابة به لنواب حضرة الشيخ المحترم

نص السؤال :

"سأل أن تحققت باقتراح في أوائل الدورة الماضية بشأن توحيد أحزمة مظهر المصيرين .

وله إحال المجلس هذا الاقتراح إلى لجنة الأشغال التي رأت بدورها إحالته إلى وزارة الأشغال العمومية ، بعد أن رجب به متوجها من حيث المبدأ وروعه بدراسته .

وله صرت الدورة الماضية ، وأوشكت هذه الدورة أيضا على نهايتها ، ولم تستقدم الحكومة نتيجة دراستها ، فتي تستقدم بهذه النتيجة ؟

محمد علي الطاهر

١١ يونيو سنة ١٩٤٩

الرئيس : نظرا لنياح حضرة الشيخ المحترم مقدم السؤال ، تودع الإجابة مكتوبة المجلس .

نص الإجابة :

أرى أن يوجه هذا السؤال إلى دولة رئيس الحكومة ، فإنه متصل بالسياسة العامة لا بسياسة اللباني .

(م) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المالح وزير المالحين العمومية ، من حضرة الشيخ المحترم محمد علي الطاهر ، عن إنشاء مدرستين ثانويتين في الشهداء والبايجور ببلدية المنقية - الإجابة به

نص السؤال :

"أثبات وزارة الداخلية مركزين جديدين ببلدت الشهداء والبايجور مديرية المدونية ، كاثباتات وزارة العدل حكمتين جديدين ببايجين البديين .

فهل لمالح وزير المالحين أن يشرع بمدستين ثانويتين ببايجين البديين ، وذلك لراحة المرحطين وأبنائهم وأمال البلاد القاطنة لمدين المركزين ، وخصوصا أن ببايجين البديين مدارس ابتدائية تفتدى المدرستين المطلوبتين ، مع العلم بأن البلاد القاطنة لها بها من كثرة السكان ما يستدعي الإسراع في تلبية رغبتهن ؟

هذا ما أرجو من معالي الوزير الإجابة عنه ، هل أن يكون التنفيذ في أول السنة المكتوبة ، مع الشكر .

١٢ يونيو سنة ١٩٤٩

محمد علي الطاهر

عضو مجلس الشيوخ

مقبرة صاحب المالح لؤسان على أرباب (وزير المالحين العمومية) - تستمر الوزارة إنشاء فصلين ثانويين في أول العام الدراسي المقبل يلحقان بمدرسة الشهداء الابتدائية ، كما ستنتظر في تحقيق ما يطلبه حضرة الشيخ المحترم بالنسبة لبلدة الباجور ، وذلك إذا أتمنى للوزارة تدمير المكان اللازم لها .

مقبرة الشيخ المحترم محمد علي الطاهر - أشكر معالي الوزير .

(ن) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المالح وزير المالحين العمومية ووزير

الشؤون الاجتماعية ، من حضرة الشيخ المحترم محمد نوران بك ، عن عمل "مستاد"

دعوى كيريدية القاهرة - تأجيله أسبوعا

مقبرة صاحب المالح جمال فرهم باشا (وزير الشؤون الاجتماعية) - أرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة)

(س) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المالح وزير المالحين العمومية ، من حضرة

الشيخ المحترم خليل ثابت بك ، عن السلفه اتفاق مع حكومة الألبانيين

لاستيراد المسميات ، وفيه في تخرج أزمة المم في مصر - تأجيله أسبوعا

مقبرة صاحب المالح مصطفى مرعي بك - أرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة)



وإذا كانت هالك أسباب فنية أو قانونية ، فلماذا لا تعمل الحكومة على تقليصها ، خصوصا وصحيح كثر الشيخ العاصمة المديرية تشمل المدن في القريب المآجل ؟

السيد أحمد أباطة

١٩ يونيو سنة ١٩٤٩

حضرة صاحب المعالي **عيسى قاسم** بك (وزير المالية) - عرضت ليح في سنة ١٩٤٩ أراض بكفر الشيخ ، بيع منها ٥١ قطعة مساحتها ١٧,٤٠٠ متر. وبالنظر إلى أن المرسوم الملكي ينقسم تلك الأراضي لم يصدر بعد ، ون المرافق إمامة لم ين عملها جاء ، فقد وقف اليه . وقتا طين استصدار المرسوم وعمل المرافق . ول الحكومة تنفي باتخاذ الإجراء السريع لتخليق هذا العمل .

وسيصخص جن مرافق بكفر الشيخ من المبلغ المصدج ، بزيادة السنة المالية الحالية لتكاليف إنشاء المرافق بالمدن والبلدان .

### ١٣ - تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض (١)

عن الاقتراح الذي تقدمه اللجنة يوم ١٣ يونيو سنة ١٩٤٩ - الموافقة على التقرير ، وإحالة الاقتراح إلى لجنة الداخلية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد توفيق واضي بك) .

المقرر - بمقت اللجنة الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزار بك ، بتنظيم حركة المرور . وقد قررت قبوله وإحاله إلى لجنة الداخلية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على التقرير ، وإحالة الاقتراح إلى لجنة الداخلية .

### ١٤ - تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض (٢)

عن العرائض التي تقدمها اللجنة يوم ١٣ يونيو سنة ١٩٤٩ - الموافقة على التقرير

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد توفيق واضي بك) .

المقرر - بمقت اللجنة العرائض المبنية في التقرير ، ودرأت قبولها وإحالتها إلى الوزارات المختصة كالمين قرين كل عريضة . كما اطلت على الردود الواردة من بعض الوزارات على العرائض السابق إحالتها إليها وأقرتها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على التقرير ؟

(موافقة) .

(ع) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة ، من حضرة الشيخ المحترم سليمان مصطفى خليل ، عن عدم توزيع ملكية صغار الملاك لقرودات الزراعة - الإجابة عنه

### نص السؤال :

" إنشاء مناقشة المجلس بجلسته الأخيرة ميزانية وزارة الزراعة ، وعند الملاحظات التي أبدتها حضرة الشيخ المحترم السيد بك أحمد أباطة ، وكان من بينها الوحدات الزراعية ، قام وزير الأشغال الحسائي ووزير الزراعة السابق وصرح أن الوزارة لا تنزع ملكية صغار الملاك للوحدات الزراعية وقد اضبطنا لهذا التصريح .

ألا يرى معالي الوزير - لكن تطعن القلوب - أن يصرح بأنه أصدر تعليماته فعلا إلى مختلش الزراعة بالمديرات والأقسام المختصة بعدم توزيع ملكية صغار الملاك للوحدات الزراعية وقصرها على كبار الملاك أو تفتايش وزارة الأوقاف ، وهي متوفرة في جميع الجهات والمحمد لله ؟

٨ يونيو سنة ١٩٤٩

سليمان مصطفى خليل

عضو مجلس الشيوخ

حضرة صاحب المعالي **جاسس أبو صبح** باشا (وزير الزراعة) - تراعى الوزارة في اختيار مواقع المجموعات الزراعية أن تكون لدى كبار الزراع ما أمكن ، وألا تلبأ إلى أصحاب الملكات الصغيرة إلا عند الضرورة القصوى .

مقرر الشيخ المحترم **عبد السلام مصطفى خليل** - لا حاجة إلى ذكر عبارة "الضرورة القصوى" التي وردت في الإجابة .

(ف) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباطة ، عن سبب عدم اعتماد أراضي الباء التابعة لخدمة الألاك بكفر الشيخ - الإجابة عنه

### نص السؤال :

" بندر كفر الشيخ يضيق بأحله ، والأراضي المحيطة به تابعة للأوقاف الملكية ومصابة للألاك . وقد قسمت الأخيرة قطعة أرض منذ سنة ١٩٣٥ ليبيها للأحالي البياء عليها ، وفصلا حددت جلسات البيع ، وروست بعض القطع من المشترين .

فلماذا لم يمتد البيع إليهم ؟

## ١٥ - تقرير لجنة العدل

من الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم صليب سامي باشا ،  
بمعدل المادة السادسة من الأمر السامي الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٢  
للمنتقل من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية - تأجيله حتى يتلخص بتقرير اللجنة  
من مشروع قانون نظام القضاء .  
القرار بحضرة الشيخ المحترم محمد حسن الشهابي باشا ) .

الرئيس - ورد كتاب (١) من وزارة العدل بالإذن لحضرة الأستاذ  
أحمد عثمان حجازي العضو بإدارة التشريع بوزارة العدل بحضور جلسة  
المجلس أثناء النظر في هذا الاقتراح بمشروع قانون ، ونظر هاتير لجنة  
العدل المدعوة بمعدل أعمال جلسة اليوم .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرة ) .

مقرر الشيخ المحترم صليب سامي باشا - أرجو تأجيل نظر تقرير  
لجنة العدل من هذا الاقتراح بمشروع قانون حتى يعرض على المجلس تقرير  
لجنة العدل من مشروع قانون نظام القضاء ، لأن اقتراس تعديل لمشروع  
نظام القضاء .

(١) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

تجوز من سعادتك الإذن لحضرة الأستاذ أحمد عثمان حجازي العضو بإدارة التشريع بوزارة العدل بحضور جلسة المجلس أثناء النظر في :

( ١ ) تقرير لجنة العدل من الاقتراح بمشروع القانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم صليب سامي باشا بمعدل المادة ٦ من الأمر السامي الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٢ للمنتقل من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

( ٢ ) تقرير لجنة العدل من المرسوم بمشروع قانون إنشاء محكمة ابتدائية في بنا وأسون .

( ٣ ) تقرير لجنة العدل من المرسوم بمشروع قانون إنشاء أربع محاكم ابتدائية شرعية بدستور والجنة والقانون وسوهاج .

( ٤ ) مرسوم بمشروع قانون يقرر بعض المرفوضات الأجانب بالمحاكم المختصة الذين يستثنى من خدماتهم بمسألة قضاء المحاكم في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩

وتفضلوا سادتك بقبول والاحترام ما

٢٠ يونيو سنة ١٩٤٩

(٢) نص الكتاب :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظر بمجلسه المصغرة في ٢٠ يونيو سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون التشريعية من مشروع قانون إنشاء محكمة ابتدائية في بنا وأسون ، وعرف  
عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالرجو التفضل بعرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول والاحترام ما

٢٠ يونيو سنة ١٩٤٩

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظر بمجلسه المصغرة في ٢٠ يونيو سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون التشريعية من مشروع قانون إنشاء أربع محاكم ابتدائية شرعية بدستور والجنة والقانون وسوهاج .

فالرجو التفضل بعرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول والاحترام ما

٢٠ يونيو سنة ١٩٤٩

الرئيس - وهل مشروع قانون نظام القضاء سينظر في هذه الدورة ؟

مقرر الشيخ المحترم صليب سامي باشا - نعم .

الرئيس - إذن هل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر في هذا  
التقرير حتى يعرض تقرير اللجنة من مشروع قانون نظام القضاء لينظر ما  
في جلسة واحدة ؟

( موافقة ) .

١٦ - مشروعا قانونين واردان من مجلس النواب

الرئيس - ودمن مجلس النواب كتابان (١) ومعهما مشروعا القانونين  
الآتين :

١ - مشروع قانون بإنشاء محكمة ابتدائية في بنا وأسون .

٢ - مشروع قانون بإنشاء أربع محاكم ابتدائية شرعية بدستور والجنة والقانون وسوهاج .

وقد سبق إحالة هذين المشروعين إلى لجنة العدل عند تقديمهما من  
الحكومة ، وقد قدمت اللجنة بتقريرها عنهما ، وسينظران الآن .

وزير العدل

أحمد عيسى باشا

مه : رئيس مجلس النواب

مركز شرق

مه : رئيس مجلس النواب

مركز شرق

## ١٧ - مشروع القانون

القدم من الحكومة بإنشاء مجتعيين ابتدائيين فيها وأسوان - تقرير لجنة العدل (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواده مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالأساس مع شروطات القوانين الأخرى

(القرار حصة الشيخ محمد عزاد بك) .

القرار - بحثت اللجنة هذا المشروع ، ورأت الموافقة عليه ، لأن إنشاء محكمة فيها وأخرى بأسوان من شأنه تقرب القاضي من المتقاضين وعدم إرهاق الأهالي بالتنقل من جهة لأخرى . هذا إلى أن إنشائها يتفق مع مبدأ تعميم المحاكم الابتدائية في عواصم المديرية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولتنتقل إلى مناقشة مواده مادة فائدة ، ولتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

## (المادة الأولى)

تتأهأ محكمة ابتدائية بكل من مدينتي فيها وأسوان ، ويشمل دائرة اختصاص الأولى مراكز مديرية القليوبية ، والقناية مراكز مديرية أسوان .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها .

## (المادة الثانية)

جميع القضايا المنظورة الآن أمام عكلى مصر وقنا الابتدائيين وإلى أصبحت بمقتضى المادة السابقة من اختصاص عكلى فيها وأسوان

الابتدائيين بحال بأوامر تصدرها كل محكمة منهما من قضاء نفسها إلى المحكمة المختصة بمقتضى هذا القانون ، وذلك بلسات محددة وبالحال التي هي عليها وبدون مصاريف ، وفي حالة غياب أحد الخصوم يظل إليه الأمر مع تكليفه بالحضور في المواعيد المبينة .

ولا يسرى هذا القانون على القضايا الموقلة لتتعلق بالحكم فيها بل تحكم فيها المحكمة المنظورة أمامها الآن تلك القضايا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، ولتتل المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

## (المادة الثالثة)

على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به اعتباراً من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٩

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظم القولة ، وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين القولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .

ويؤجل أخذ الرأي بالأساس على مشروع هذا القانون مع شروطات القوانين الأخرى في هذه الليلة .

## ١٨ - مشروع القانون

القدم من الحكومة بإنشاء أربع محاكم ابتدائية عربية بدنبو والبرية وقهرم وسوطا - تقرير لجنة العدل (٢) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواده مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالأساس مع شروطات القوانين الأخرى

(القرار حصة الشيخ محمد عزاد بك) .

القرار - بحثت اللجنة هذا المشروع ، ورأت الموافقة على إنشأ المحاكم الأربع لتقريب التقاضي بين المتقاضين وعدم إرهاق الأهالي بالتنقل

من جهة إلى أخرى . هذا إلى أن إنشاء هذه المحاكم يتشى مع مبدأ تعميم المحاكم الابتدائية الشرعية في عواصم المديرات .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتنقل الى مناقشة مواده مادة فائدة ، ولنتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - تنشأ محكمة ابتدائية شرعية في كل من مدن دمهور والجزيرة والقيوم وسوهاج .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولنتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - تشمل دائرة اختصاص محكمة دمهور الابتدائية الشرعية مديرية البصرة التي تفصل من دائرة اختصاص محكمة الاسكندرية الابتدائية الشرعية هذا مركزى رشيد وكفر الدوار ، كما تشمل مركزى سدوق وفوه اللذين يفصلان من دائرة اختصاص محكمة طنطا الابتدائية الشرعية .

وتشمل دائرة اختصاص محكمة الجزيرة الابتدائية للشرعية مديرية الجزيرة التي تفصل من دائرة اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية .

وتشمل دائرة اختصاص محكمة النجوم الابتدائية للشرعية مديرية القيووم التي تفصل من دائرة اختصاص محكمة بنى سويف الابتدائية الشرعية .

وتشمل دائرة اختصاص محكمة سوهاج الابتدائية للشرعية مديرية جرجا التي تفصل من دائرة اختصاص محكمة أسبوط الابتدائية الشرعية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، ولنتل المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - جميع القضايا والمواد المنظورة الآن أمام محاكم الاسكندرية وطنطا والقاهرة وبنى سويف وأسبوط الابتدائية الشرعية والتي أصبحت يقتضى المادة الثانية من اختصاص المحاكم الابتدائية الأربعة المنشأة تحال بأوامر تصدرها المحكمة من تلقاء نفسها الى المحكمة المختصة بقتضى هذا القانون وبالحالة التي هي عليها وبغير معاريف بللسة محددة ، وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن اليه الأمر مع تكليفه بالحضور في المواعيد العادية ولا يسرى هذا القانون على القضايا المؤجلة لقتل بالحكم فيما بل تحكم فيها المحكمة المنظورة أمامها الآن تلك القضايا .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

**مفكرة صاحب المجلس المحم مرسى بر بلك (وزير العدل)** - أرجو الموافقة على التعديل الذى أدخله مجلس النواب على هذه المادة ، ومن مقتضاه أن ينص على أن تظل استئنافات محكمة سوهاج الشرعية أمام محكمة أسبوط الشرعية ، واستئنافات محكمة دمهور الشرعية أمام محكمة الاسكندرية الشرعية . وذلك لأنه من المعلوم أنه لا توجد إلا محكمة عليا شرعية واحدة في القاهرة ، تذهب دائرة منها إلى أسبوط والأخرى إلى الاسكندرية . وهذا التعديل وارد في المشروع كما أقره مجلس النواب .

**الرئيس** - يلاحظ ان هذا التعديل لا يجوز تقديمه الآن من الحكومة ، لأنه تعديل في المشروع الأصل ، ويجب استصدار مرسوم به وعرضه على اللجنة من جديد .

**مفكرة صاحب المجلس المحم مرسى بر بلك (وزير العدل)** - هذه إضافة فقط ، وليست تعديلا في المشروع .

**مفكرة الشيخ المكرم عزي زكي الصرايى ياسا** - لم ملاحظة صغيرة ، وهي أنه لو كان لهذه الإضافة على ما ترددنا في تبني هذا الطلب إذا وافقنا عليه . ولكن الواقع أن هناك دائرة من دوائر محكمة مصر الشرعية العليا تنقل إلى أسبوط لفصل في القضايا الداخلة في اختصاص أسبوط ، ومنها قضا وسوهاج . وكل ما جاء به مشروع القانون المروض البلية هو أنه جزأ اختصاص إلى جزأين بد أن كان الاختصاص واحدا . والواقع أن هذه الفاترة التي تنتظر بطيعة الحال القضايا الأخرى التي أشرت إليها . فإنما ما انتفع معالي الوزير بهذا التفسير ، فإنه يفتتن من الاقتراح بالإضافة وعن إعادة التقرير والموضوع إلى اللجنة كما بينى الحكومة عن تقديم مرسوم جديد بالتعديل .

## ١٩ - مشروع القانون

القدم من الحكومة لمجدي تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة يعرضها  
للجمعية المحافظة على القرآن الكريم بإيجار اسي - تقرير لجنة المالية (١)  
- المحافظة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة  
ثلاثة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالاسم مع مشروعات القوانين  
الأخرى

(المقرر لجنة التحقيق المحترم الدكتور ابراهيم مذكور)

الرئيس - ورد كتاب (٢) من وزارة المالية بانتداب حضرة صاحب  
الغزة محمود كزاره بك المدير العام لمصلحة الأملاك الأميرية لحضور جلسة  
الجلسة أثناء نظر مشروع هذا القانون .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرة ) .

المقرر - بحثت اللجنة هذا المشروع ، ووافقت عليه إذ تبين أن هذه  
الجمعية عملت على تحقيق أغراضها من المحافظة على القرآن الكريم ، إلا أنها  
تلاحظ أن هناك خللاً وتقصيراً في عمليات التأجير ، بحيث لا تقدم مشروعات  
القوانين الخاصة بها إلى البرلمان إلا بعد فوات الموعد .

وتزجوا اللجنة أن تتدارك وزارة المالية الأمر في حينه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث  
المبدأ ؟

( موافقة ) .

حضرة صاحب المال أحمد مرسى برك ( وزير العدل ) - أريد  
أن يكون مفهوماً أن الوضع الحالي لا يتغير فيما يختص بالاستئناف .

الرئيس - هل يكفي محال الوزير بهذا التفسير .

حضرة صاحب المال أحمد مرسى برك ( وزير العدل ) - أنا أكتفي  
بذلك .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على المادة الثالثة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة معلقة كما أقرتها  
لجنة العدل ولتسل المادة الرابعة .

تليت المادة الرابعة ، وهذا نصها :

مادة ٤ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به اعتباراً  
من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٩

أمر أن يصمم هذا القانون بنظام الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة .

ويؤجل أخذ الرأي بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات  
القوانين الأخرى في هذه الجلسة .

(١) راجع المخطوط رقم ١٩٤

(٢) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أقرت أن أرسو سادتك بفضل استئذان عنة المجلس المقرر في حضور حضرة صاحب الغزة محمود كزاره بك المدير العام لمصلحة الأملاك الأميرية جلسات المجلس أثناء نظر في تقرير  
لجنة المالية من :

( ١ ) مرسوم مشروع قانون بمجدي تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة يعرضها للجمعية المحافظة على القرآن الكريم بإيجار اسي .

( ٢ ) مرسوم مشروع قانون بإعطاء تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بما عليها من مبنى يتبرأ من فرع جمعية الإصفاة بإسنا بإيجار اسي .  
وتفضلوا سادتك بقبول تائق الاستام ما

٢٠ هـ سنة ١٩٤٩

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولننقل إلى مناقشة مادتيه مادة فادة ، ولتلى المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يستمد تجديد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٥٩ سلسلة ببندر مغانة مساحتها ١١٩٤,٧٥ م٢ ومقدر ثمنها بنحو ٧٧٠ ج إلى جمعية المحافظة على التراث الكرم بمغانة لاستغلالها في أغراض الجمعية وذلك بإيجار إسمي قدره جنيه واحد في السنة ولمدة عشرين سنة ابتداء من التاريخ التالي لنهاية عقد الإيجار .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

أُمر بأن يسم هذا القانون بقانون الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويغذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي ابتداء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

## ٢٠ - مشروع القانون

أقدم من الحكومة يا هذا تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بما يلي من مبنى بندر إسم إلى فرع جمعية الإصاف بإسم بولجار إسمي - تقرير لجنة المالية (١١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادتيه مادة فادة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالنسبة بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

( المقروضة للشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مكدود ) .

الرئيس - تدبى وزارة المالية حضرة صاحب العزة محمود كواره بك المدير العام لمصلحة الأملاك الأميرية بكتابها مائلت الذكر لحضور جلسة اليوم أثناء نظر مشروع هذا القانون .

القرار - يبحث اللجنة هذا المشروع ، ووافقت عليه ، غير أن لها ملاحظتين :

أولاهما الطلب والتقديم في عمليات التأجير بحيث لا تقدم مشروعات القوانين الخاصة بها إلى البرلمان إلا بعد فوات الموعد ، وترجو اللجنة أن تتشارك وزارة المالية الأمر في حبه .

وثانيتهما أن وزارة الصحة تصرفت في أملاك الدولة المتروكة تحت يدنا دون الرجوع إلى وزارة المالية ، وهو تصرف خاطئ لا تقره اللجنة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولننقل إلى مناقشة مادتيه مادة فادة ، ولتلى المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يستمد تجديد قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ١٧٤ سلسلة مساحتها ٢١٠ أمتار ببندر إسم بمركز إسم بمديرية قناباطيا من مئى ومقدر ثمنها بالبنين يبلغ ٢٧٠ ج إلى فرع جمعية الإصاف بالبندر المذكور لاستغلالها في أغراض الجمعية بإيجار إسمي قدره ١٠٠ مليم سنو وللمدة عشرين سنة ابتداء من ٢٦ يناير سنة ١٩٢٩

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها ،

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

أُمر بأن يسم هذا القانون بقانون الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويغذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
(موافقة).

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ،  
ولنتطل إلى مناقشة مادتيه مادة المادة الأولى .  
بليت المادة الأولى وهذا نصها :

مادة ١ - يؤذن الحكومة في أن تأخذ مبلغ ٤٥٢٢٥ جنيا من محسنة وأربعين ألفا ومائتين وخمسة وثلاثين جنيا من الاحتياطي العام ، وذلك زيادة على مبلغ ١٣٢,٩٠٠ جنية التي رخص في أخذه من الاحتياطي بمقتضى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٨ للسلف الخاصة بخريري المدارس الزراعية للمتمتعين بالاطلاعات الزراعية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذا المادة ؟  
(موافقة).

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، وتل الماد الثانية .

بليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .  
أمر بأن يجرم هذا القانون بنجام الدولة ، وان ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
(موافقة).

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالتدء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالتدء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

## ٢١ - مشروع القانون

القدم الحكومة بالإذن الحكومة في أن تأخذ مبلغ ٤٥٢٢٥ جنيا من المال الاحتياطي عملة من ١٣٢,٩٠٠ جنية الرئيس يأخذ بمقتضى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٨ للسلف الخاصة بخريري المدارس الزراعية للمتمتعين بالاطلاعات الزراعية - بقرار بغة المادة (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مائدة مادتيه مادة مادة - تأجيل أخذ الرأي بالتدء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

(القرار بغيره الشيخ الحزم الله كندراهم مذكرة)

**الرئيس** - تبث (١) وزارة المالية حضرة صاحب العزة محمود كزاه بك المدير العام لمصلحة الأملاك الأميرية لحضور جلسة اليوم أثناء نظر مشروع هذا القانون .

هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

(حضر حضرة) .

**القرار** - بحثت اللجنة هذا المشروع ، ووافقت عليه ، إذ قد سبق لها أن وافقت على تخصيص مبلغ ١٣٢,٩٠٠ جنية للسلف الخاصة بخريري المدارس الزراعية للمتمتعين بالاطلاعات الزراعية ، إلا أن اللجنة تلاحظ أن الأمر يتطلب رقابة أدق وإشرافا أكمل ، وهي أن يكون في مشاركة وزارة الشؤون الاجتماعية أخيرا في هذا الإشراف ما يحقق الغرض من إصطاء هذه السلف .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

(١) راجع للسف رقم ١٩٦

(٢) نص الكتاب :

حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرم بأن أرفع سادتك بفضل استئذان منة المجلس الفرقي حضور حضرة صاحب العزة محمود كزاه بك المدير العام لمصلحة الأملاك الأميرية جلسات المجلس أثناء النظر في تقرير لجنة المالية من مرسوم بمشروع قانون بالإذن الحكومة في أن تأخذ مبلغ ٤٥٢٢٥ جنيا من المال الاحتياطي عملة من ١٣٢,٩٠٠ جنية الرئيس يأخذ بمقتضى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٨ للسلف الخاصة بخريري المدارس الزراعية للمتمتعين بالاطلاعات الزراعية .

وتتفضل سادتك بقبول باقي الالتزام ما

محرم إلى ٢٠ يونيو سنة ١٩٤٩

## ٢٢ - مشروع القانون

القديم من حكومة سوريا العربية الأولى. ولما تم التخلي عن خدمته بمدة سنة هـ. والخاص في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ -  
تقريره الحالي ١١ - اذ في مشروع القانون من حيث المبدأ -  
مادة مادة مادة - أخذ أرى عليه بذلك. بالاسم مع مشروعات  
القوانين الأخرى

(المقرر حضرة الشيخ اعظم الدكتور إبراهيم بكور)

المقرر - حيث ان هذا المشروع ، تبين ان وزارة العدل قسمت  
الموظفين الى اربع فئات : الفئة الأولى أربع طوائف بحسب مدة خدمتهم  
وسنهم ، ووصفت كالتالي :  
١ - فئة تقاعدا خاصة بقدس والمكافأة .

وقد رأيت اللجنة موافقة وزارة العدل على أن يعامل هؤلاء الموظفون  
بمستوى ، بما يوسع قطعتهم مصرفي مؤتمرو مؤتمرو .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث  
المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ،  
ولتنقل إلى مناقشة مواد مادة - مادة ، ولتنقل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

### ( المادة الأولى )

يخضع الموظفون الذين يتبعون الحكومة الخاضعة الذين يستغنى عن خدمتهم  
لنظامية القضاء هذه الخاضعة في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ بموجبها طبقا  
للقواعد المبينة في الأوامر التالية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( وافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتنقل المادة  
الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

### ( المادة الثانية )

إذا كانت مدة خدمة الموظف تتجاوز الحق في معاش وكانت سنة لا تقل  
عن ثلاث وخمسين سنة منح الفرق بين صافي المرتب وصافي المعاش بشرط  
الزيادة مقداره على مرتب ستين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، ولتنقل المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

### ( المادة الثالثة )

إذا كانت مدة خدمة الموظف تتجاوز الحق في معاش ، وكانت سنة لا تقل  
عن ثلاث وخمسين سنة ، أضيفت إلى مدة خدمته ستان مع منحه بموجبها  
بوازي الفرق بين صافي المرتب وصافي المعاش عن مدة الستين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، ولتنقل المادة الرابعة .

تليت المادة الرابعة ، وهذا نصها :

### ( المادة الرابعة )

الموظفون الذين التحقوا بخدمة المحاكم الخاضعة قبل ٨ مايو سنة ١٩٣٧  
وكانت مدة خدمتهم لا تتجاوز الحق في معاش يمنعون زيادة من المكافأة



القانونية مويضا يوازي مرتب سدين أو مثل المكافاة التي يستحقونها  
أيما أكبر قيمة .

وأما الذين التحفوا بالخدمة بعد ذلك التاريخ فيمتحنون زيادة عن  
المكافاة القانونية مويضا يوازي مرتب سنة واحدة أو نصف المكافاة  
أيما أكبر قيمة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة ، وتتل الماد  
الخاصة .

تلي المادة الخامسة ، وهذا نصها :

( المادة الخامسة )

على وزيرى العدل والمالية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويميل  
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بنظام الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة .

ويؤجل أخذ الرأى بالنهائى بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات  
القوانين الأخرى .

٢٣ - أخذ الرأى

على أحد عشر مشروع قانون - الموافقة عليها دفعة واحدة بالنهائى الام .

الرئيس - الآن لأخذ الرأى على مشروعات القوانين الآتية :

١ - مشروع قانون خاص بالأحداث المتشردين .

٢ - مشروع قانون خاص بإنشاء نقابة لعن الزراعية .

٣ - مشروع قانون يمد ميعاد عرض مشروع قانون الترمجة البحرية  
ومشروع القانون الخاص بريم الانتاج على البرلمان لمدة سنة تتهى بانتهاء  
الدورة البرلمانية لسنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠

٤ - مشروع قانون بإعتاد تجديد تأجير قطعة أرض بمصر القديمة  
لى جمعية الشقة الإسلامية قم الخليج بمدينة القاهرة .

٥ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافى بمبلغ ٧٥٨,٠٠٠ جنيه فى ميزانية  
وزارة الأشغال العمومية لسنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، للتصويضات المستحقة  
من أضرار الحرب .

٦ - مشروع قانون بإنشاء هيكلين ابتدائيين بينها وأسوان .

٧ - مشروع قانون بإنشاء أربع محاكم ابتدائية شرعية بمينى  
والجيزة والقويسم وسوهاج .

٨ - مشروع قانون تجديد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بمينى  
مغانه الى جمعية المحافظة على القرآن الكريم بإيجار اسنى .

٩ - مشروع قانون بإعتاد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بما  
طحا من مبنى بمينى إسنه الى فرع جمعية الإسكان بإسنا بإيجار اسنى .

١٠ - مشروع قانون بالإذن للحكومة فى أن تأخذ مبلغ ٤٥,٢٢٥ جنيها  
من المال الاحتياطى علاوة على ١٣٢,٩٠٠ جنيه المرخص بأخذه بمقتضى  
القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٨ السلف الخاصة بمخرجهى المدارس الزراعى  
المتضمن بالإقطاعات الزراعية .

١١ - مشروع قانون بمؤيض الموظفين الأجانب بالحاكم المظلة  
الذين يستثنى عن خدماتهم بمناصبه إنشاء هذه الحاكم في ١٤ أكتوبر  
سنة ١٩٤٩

(أخذ الرأي على مشروعات القوانين المذكورة دفعة واحدة بالنداء بالاسم فكلت النتيجة الموافقة عليها بإجماع الحاضرين ومقدم ٨٢<sup>(١)</sup> عضواً).

• • •

## مشروع قانون

نشان الأحداث المتشردین ، كما أفرد مجلس الشيوخ

الحسن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يعتبر الحدث ذكراً كان أو أنثى الذي لم يتبعه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة منشوراً في الحالات الآتية :

(٢) إذا وجد منسولا - ويمتبر من أعمال التسول عرض ملح نافذة أو القيام بالجاب بهلواة .

(ب) إذا مارس جمع أعقاب السجائر أو غيرها من الفضلات أو المهملات.

(ج) إذا قام بأعمال تتصل بالدعارة أو الفسق أو إفساد الأخلاق أو الفلأ أو خلسة من يقومون بهذه الأعمال .

(د) إذا خالط المتشردين أو المشتبه فيهم أو الذين اشتهر عنهم سوء السيرة .

(٥) إذا كان سيء السلوك ومارقاً من سلطة أبيه أو وليه أو وصيه أو أمه إذا كان الولي متوفى أو غائباً أو عديم الأهلية .

(و) إذا لم يكن له محل إقامة مستقر أو كان يبيت عادة في الطرقات .

(ز) إذا لم يكن له وسيلة مشروعة للتميش ولا عائل مؤتمن وكان أبواه متوفين أو مجنونين أو غائبين .

مادة ٧ - إذا ضبط الجند في إحدى الحالات الواردة في المادة السابقة استدعى البوليس متولى أمره وسلمه لإذارة مكتوبة بمراقبة حسن سير الحدث في المستقبل وبأن عودته إلى إحدى هذه الحالات من شأنها تطبيق أحكام هذا القانون ويجوز لتولى أمر الحدث التظلم من الاختيار إلى النيابة المختصة بخلال عشرة أيام من تاريخ سلمه الإنذار ويكون قرار النيابة في هذا التظلم نهائيا وإذا عاد الحدث إلى ارتكاب أمر من الأمور المشار إليها في البند ساقطة الذكر عوقب متولى أمره بغرامة لا تتجاوز مائتي قرش.

مادة ٣ - إذا عاد الحدث إلى ممارسة أمر من الأمور المبينة في الحالات أ و ب و ج ود من المادة الأولى بعد الإذعان المنصوص عليه في المادة الثانية أ و ب ود في حالة من الحالات الأخرى المبينة في المادة

(١) أمما، حضرات الأعضاء المراقبون .

الدكتور إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي الحادي باشا، الأستاذ أحمد أبو الفتح، الأستاذ أحمد جزء، الأستاذ أحمد حنن أبو الفضل، الدكتور أحمد شيه عبد الله بك،  
الأستاذ أحمد قريش باشا، أحمد عبد القادر باشا، أحمد بن علي باشا، أحمد بن علي بك، أحمد قرطبك، أحمد عبد غني باشا، أحمد حامد حسين بك، الأستاذ اسماعيل جزء، الأستاذ  
عليه أحمد أبانته، الأستاذ أمين أحمد سعيد.

چند نفیس پاشا : جمال الدین صادق آبادی  
حافظ رمضان پاشا : حسن بزرگ شیرازی  
الاستاذ حسن حسن جد آقہ : حسن جد القزلباشی ، الواسع محمد الوهاب پاشا ، حسین سری پاشا ، حسین حیات پاشا ، حسین نفیس پاشا ، الاستاذ حسین جد البندی ۔

• خليل ثابت بك

داف اکترپه

الذکور ذکی بہتیل بشارہ .

سابا حبیبی یاشا ، الدكتور سلیمان عزى یاشا ، سلیمان مصطفى خليل ، عبد القوی .

شمس الدين عبد النصار باشا .

صادق و ہدایت ، صالح مصطفیٰ اور وہ اپنی ، صلیب ماری ایشا ۔

طراف علی باشا .

جاس أسيرين باشا ، عبد الرحمن الزامل بك ، الأستاذ عبد الرحمن نويرة ، الدكتور عبد الرحمن عوض ، عبد السلام حسن حوران ، عبد السلام الشاذل باشا ، عبد السلام حمود بك ،  
الأستاذ عبد الظاهر عبد العزيز الجبال ، عبد القوي أحد باشا ، عبد الحفيظ إسماعيل زعزوع ، عبد الحفيظ واكد بك ، عبد الحميد صالح باشا ، السيد عبد الحميد الزمالي ، عبد الرحمان بنت باشا،  
بلال ترك البراز باشا ، علي عبد الهادي باشا .

فرید ابرو شادی بک

الأستاذ كامل إسحق أفندي ، كمال الدين الشريف ، محمد أبو النصر القاد ، محمد أمين يوسف بك ، محمد أنس باشا ، محمد علي حيد باشا ، القزويني محمد حيد باشا ، عذر ضوان بك ، محمد كرم باشا ، محمد طوي الخزار بك ، الأستاذ محمد علي شماری ، محمد سراج الدين باشا ، محمد تقي البیهیوی بك ، الأستاذ محمد عبد الوکیل ، الأستاذ محمد نجیب بك ، محمد جید ، الأستاذ محمود جید فراب ، محمود حسن باشا ، محمود أحمد محسب بك ، محمود غالب باشا ، محمود قواد بك ، مصطفى مرعی بك ، الأستاذ مصطفى نصرت ، الشيخ منصور حسین الطوالی ، الأستاذ

• يوسف ذوالفقار پاشا

مادة ١ - يجوز بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية إغلاص سيل الحدث للمتشردين الذين عهد به إلى معهد إسلامي أو إلى شخص مؤتمن بعد تغطية ستينين على الأقل، وذلك بعد أخذ رأى إدارة المعهد في الحالة الأولى واستطلاع رأى الشخص المؤتمن في الحالة الثانية .

ويجوز سبيل الحدث حتى إذا بلغت سنه إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة .

مادة ١١ - في الحالة (أ) المنصوص عليها في المادة الأولى لا يجوز للنيابة العامة أن تطلب من المحكمة الحكم بأى تدبير من التدابير المنصوص عليها في المادة الثالثة إلا بناء على إذن سابق من رولى الحدث أو وصيه أو أمه على حسب الأحوال .

مادة ١٢ - يقابى بالحس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بقرارة لا تتجاوز مائة جنيه كل من أخفى حدثاً حكم بتسليمه لشخص أو جهة بالتطبيق لأحكام هذا القانون وكذا كل من دفعه للفرار أو أمانه عليه بأية وسيلة .

مادة ١٣ - تسمى أحكام هذا القانون على ما تقتضى القاهرة والاسكندرية وعلى البلاد الأخرى التى تبين بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية .

مادة ١٤ - ينشأ القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨ بشأن الأحداث المتشردين وفى كل نص من القوانين الأخرى يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ١٥ - على وزراء الشؤون الاجتماعية والعدل والداخلية تنفيذ هذا القانون كل فى اختصاصه ، ويصدر به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

### مشروع قانون

بإنشاء قاعة للمهن الزراعية ، كما أقره مجلس الشيوخ

محسن قاروق الأول ملك مصر

قر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تنشأ قاعة لأرباب المهن الزراعية يكون مركزها القاهرة

مادة ٢ - يشترط فمين يكون عضواً بالجامعة ما يأتى :

(١) أن يكون مصرياً مقيماً فى الملكية المصرية أو متديداً للعمل فى أحد البلاد الأجنبية .

الأولى حكم القاضى بتسليمه لوالديه أو لمن له حق الولاية على نفسه أو لشخص مؤتمن يتعهد برتيته وحسن سيره أو إلى معهد مخصص لرعاية الأحداث ومعترف به من وزارة الشؤون الاجتماعية .

مادة ٤ - يجوز بأمر من النيابة العامة وضع الحدث المتشرد مؤقتاً فى معهد من المعاهد المخصصة لإصلاح الأحداث والمعترف بها من وزارة الشؤون الاجتماعية حتى يفصل فى أمره .

مادة ٥ - يصدر الحكم بأحد التدابير المبينة فى المادة الثالثة بناء على طلب النيابة العامة .

وينظر الطلب فى جلسة غير علنية ، ولا يجوز استئناف الحكم الذى يصدره إلا لخطأ فى تطبيق القانون .

ويتبع فى نظر الطلب والحكم فيه فى المعارضة والاستئناف القواعد والإجراءات والمواعيد المقررة فى مواد الجمع .

مادة ٦ - يكون الحكم واجب التنفيذ رغم المعارضة فيه أو استئنافه . ويكون التنفيذ بقبض أسر من النيابة العامة طمناً للصيغة التى يقرها وزيره ، لا بالتفويض بوزير الشؤون الاجتماعية .

مادة ٧ - يترتب على الحكم بتسليم الحدث إلى والديه أو لمن له حق الولاية على نفسه ، أو إلى الشخص المؤتمن وضعه تحت إشراف جهة مختلفة برعاية الأحداث تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية أو معترف بها منها .

وعلى هذه الجهة أن تقدم للنيابة العامة تقريراً دورياً عن حالة الحدث وما تشير به فى شأنه طبيباً للنظام الذى يراه وزير الشؤون الاجتماعية .

مادة ٨ - يجوز للنيابة العامة بناء على التقارير المقدمة لها أن تطلب من المحكمة إعادة النظر فى الحكم الذى أصدرته والمحكمة فى هذه الحالة أن تعدل عن حكمها ما لم تراه ملائماً لحالة الحدث من التدابير الأخرى المنصوص عليها فى المادة الثالثة من هذا القانون .

مادة ٩ - فى حالة الحكم بتسليم الحدث إلى غير المأزبين يفتحه يجوز له أن يكلفه كلاً أو بعضاً بشخص المأزب الألفاق عليه قانوناً كالمأزب - إن كان الحدث قاصداً - أن يأمر بتفصيل هذه التكاليف كلها أو بعضها من ماله .

ويكون تعيين المأزب الذى يلتم به المسؤول عن التفتق أو مال الحدث وتحديد مواعيد دفعه بأمر من طمينة تقدم من النيابة العامة بناء على طلب صاحب الشأن وتجوز بالنسبة لهذا الأمر طرق التظلم والعلن المقررة نون المراسمات .

وتحصل المبالغ المقررة بالطرق المنصوص عنها فى الأمر البالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

و رأس الطيب الجمعية العمومية في بيته رأسها الوكيل الأول فإذا ظب  
رأسها الوكيل الثاني وعند غيابهم تكون الرئاسة لأكثر الحاضرين سناً من  
الذين تنطبق عليهم الفقرة الأولى من المادة الثالثة .

مادة ٧ - لا يحضر الجمعية العمومية إلا الأعضاء الذين دعوا وهم  
الإشتراك السنوي المستحق عليهم لفئة تاريخ اجتماعها العادي وبعد اجتماعها  
الصوري العادي بعد ظهور يوم الجمعة الثاني من شهر يناير من كل سنة في الموعد  
الذي يحدده مجلس العامة ، ويجوز دعوته إلى اجتماع غير عادي في مدى  
شهر من تاريخ طلب تقديمه عشرة على الأقل من أعضاء مجلس العامة  
أو عامة على الأقل من الأعضاء المنعدين ، ولا تكون مداوالات الجمعية العمومية  
مجبة إلا إذا حضر الاجتماع أكثر من نصف الأعضاء الذين تناف  
منهم الجمعية .

فإذا لم يكتمل العدد أجل الاجتماع أصوبه وتكون مداوالات الجمعية  
العمومية الثانية مجبة أيما كان عدد الأعضاء الحاضرين .

مادة ٨ - ترسل لكل من الأعضاء دعوة خاصة لحضور الجمعية  
العمومية قبل انعقادها بأسبوعين على الأقل ، بين قياً زمان الاجتماع ومكانه  
وجداول أعمال الجمعية .

ويشتر ذلك في محيتين يوميتين بخاترها مجلس العامة .

ولا يجوز للجمعية العمومية أن تنظر في ذم المسائل الواردة في جدول  
أعمالها . ومع ذلك يجوز للجلس أن يمرض المناقشة المسائل العاجلة التي  
طرأت بعد توجيه الدعوة وتمت دراستها .

ولكل حضور من أعضاء العامة حق تقديم أى اقتراح إلى الجمعية العمومية  
على أن يقدم من طريق مجلس العامة قبل انعقاد الجمعية العمومية بثلاثة  
أسابيع على الأقل .

مادة ٩ - تختص الجمعية العمومية بما يأتي :

(١) اعتماد انتخاب أعضاء مجلس العامة .

(٢) انتخاب الطيب والوكيل الأول من بين أعضاء مجلس العامة من  
تنطبق عليهم الفقرة الأولى من المادة الثالثة ومارسوا المهنة ١٥ سنة  
على الأقل .

واختاب وكيل ثان من بين أعضاء مجلس العامة من المهندسين الزراعيين  
الذين تنطبق عليهم الحكم الأخير من المادة الثالثة ومارسوا المهنة ١٥ سنة  
على الأقل .

ويكون انتخابهم بالأغلبية المطلقة الحاضرين فإذا لم يتل أحد المرشحين  
هذه الأغلبية أميد الانتخاب بين الاثنين الذين نالا أكثرية الأصوات  
وعند التساوي يقرع بينهما . ويكون انتخاب الطيب والوكيل لمدة سنة  
ولا يجوز انتخابهم لأكثر من صيغتين متتاليتين .

(٢) أن يكون - أصلاً على إحدى الشهادات المبينة في المادة التالية .

(٣) أن يكون محمود البيرة حسن السمعة .

مادة ٣ - تتألف القنابة من قتي المهندسين الزراعيين والمهندسين  
الزراعيين المساعدين .

(١) المهندسون الزراعيون :

و يعتبر مهندساً زراعياً في حكم هذا القانون من حصل على درجة  
بكالوريوس الزراعة من إحدى كليات الجامعات المصرية أو بكالوريوس أحد  
المعاهد العليا الزراعية أو على دبلوم من مدرسة الزراعة بالجيزة أو مفسدة الزراعة  
العليا أو شهادة زراعية تتفق ووزارت المعارف العمومية والوزارة على اعتبارها  
مماثلة لإحدى الشهادات المذكورة بعد أخذ رأى مجلس العامة .

(ب) المهندسون الزراعيون المساعدون :

و يعتبر مهندساً زراعياً مساعداً من حصل على دبلوم الزراعة  
المتوسطة أو على شهادة زراعية أخرى تتفق ووزارت المعارف العمومية والزراعة  
على اعتبارها مماثلة لهذه الدبلوم بعد أخذ رأى مجلس العامة .

و يعتبر المهندس الزراعى المساعد مهندساً زراعياً إذا كان قد منح قبل  
صدور هذا القانون لقب مهندس زراعى بقرار وزارى ، وكان في الدرجة  
السادسة على الأقل أو كان قد مارس لمدة عشر سنوات بعد تحريره أعمالاً  
زراعية نية يتبرها وزير الزراعة بعد أخذ رأى مجلس العامة كاتبة لاعتباره  
مهندساً زراعياً

### أغراض القنابة

مادة ٤ - أغراض القنابة هي :

(أولاً) ترقية المرافق الزراعية في الملكية المصرية .

(ثانياً) تنمية روح الإخاء والتعاون بين أصحاب المهن الزراعية والمحافظة  
على حقوقهم وحل كرامتهم ، والسعى في ترقية شؤونهم الأدبية والمادية  
بكل الوسائل المشروعة .

مادة ٥ - يكون القنابة الشخصية المتعوية ويكون لها جمعية عمومية  
ومجلس قنابة .

مادة ٦ - تولى الجمعية العمومية من المهندسين الزراعيين المتقاعدين  
في الفقرة الأولى من المادة الثالثة ومن نصف مدتهم من المهندسين  
الزراعيين المتقاعدين في الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة فإذا لم يبلغ  
مدتهم النصف المذكور أكل العدد من المهندسين الزراعيين المساعدين  
تقرع فيه إسمائهم في سجلات القنابة .

مادة ١٣ - رأس مجلس النقابة ، وفي غيبه الوكيل الأول وعند غيابهما رابعا الوكيل الثاني وعند غيابهما تكمّل لرابعا الأكبر الأعضاء سنا من المذكورين في الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة . ويقوم القريب أو من يحل محله بتبثيل النقابة لدى الجهات الإدارية والقضائية .

مادة ١٤ - ينتخب مجلس النقابة من بين أعضائه أمين الصندوق والسكرتير وممثل النقابة في المجال المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ١٥ - إذا فقد أحد أعضاء المجلس شرطا من شروط الأهلية للانتخاب - سقطت عضويته وأصدر المجلس قرارا بذلك .

والجلس أن يقرر سقوط عضوية من غيب عن سلسله خمس مرات متوالية بغير منعه قبله المجلس ، وذلك بعد دعوته أمامه لإدراج أتو له .

مادة ١٦ - إذا خلا مركز الرئيس الوفاء أو استقال أو لم يأت سبب آخر حل محله الوكيل الأول إلى أن ينتخب الجمعية العمومية في أول اجتماع لاحق خلفه .

وإذا خلا مكان عضو من أعضاء مجلس النقابة حل مكانه - ولباقي مدته - العضو الخاضع على أكبر عدد من الأصوات بعد آخر من من اقتب لمجلس من نفس الفئة .

مادة ١٧ - يختص مجلس النقابة بما يلي :

أولا - العمل على تحقيق أغراض النقابة .

ثانيا - إعداد اللائحة الداخلية للنقابة وما يرى إدخاله عليها من التعديلات على أن تصدر بقرار من وزير الزراعة بعد تصديق الجمعية العمومية .

ثالثا - تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .

رابعا - إدارة أموال النقابة وتحصيل الرسوم المستحقة على الأعضاء وقبول الهبات والتبرعات والاعانات وسائر الموارد الأخرى والإشراف على حسابات النقابة .

خامسا - إعداد الميزانية السنوية والحساب الختامي .

سادسا - الوساطة بين الأعضاء وحساب الأعمال لبعض المنازعات التي تقوم بينهم .

سابعا - الوساطة بين الأعضاء لحسم كل نزاع ينشأ بينهم بسبب مهامهم .

ثامنا - النظر في الشكاوى الباتة من تصرفات أعضاء .

ثاسما - الفصل في المنازعات الناشئة بين المستقرين بالإجازات وبين أعضاء لجنة صندوق الإعانات .

(٣) اقتراح تعديل قانون النقابة .

(٤) إقرار اللائحة الداخلية التي يرضاها مجلس النقابة وما يدخل عليها من التعديلات .

(٥) بحث أعمال النقابة وصندوق المناشآت من السنة الختامية .

(٦) اعتماد الميزانية السنوية .

(٧) اعتماد الحساب الختامي للسنة الختامية بعد الإطلاع على تقرير مراقبي الحسابات

(٨) تعيين مراقبي الحسابات .

(٩) الظرفيا بهم النقابة من مسائل ي عرض النقابة أو وزير الزراعة مدنها عاجا ، أو بتقدمها طلب مقدمة الجمعية العمومية .

مادة ١٠ - تكون قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة لأراء الأعضاء الحاضرين فإذا تساوت أصوات الآراء تكون الأراء حجية للفريق الذي سته الرئيس ، وفي حالة تعديل قانون النقابة يشترط أن يكون القرار بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الحاضرين . ولا يجوز الظرفي التعديل بأي حال ، إلا إذا حضر على الأقل ثلث الأعضاء الذين تتألف منهم الجمعية العمومية .

مادة ١١ - يوافق مجلس النقابة من عشر من عضوا بقرار الفتن ويكون من الأعضاء المقيدين بالسجل قبل أول يناير من سنة الانتخاب ويختصون على الوجه الآتي :

(١) تسعة ممن تنطبق عليهم الفقرة الأولى من المادة الثالثة بشرط أن يكون قد مضى على تخرجهم ١٥ سنة على الأقل .

(٢) خمسة ممن تنطبق عليهم الفقرة المذكورة ولم مضى على تخرجهم ١٥ سنة .

(٣) خمسة ممن تنطبق عليهم الفقرة الثانية من المادة الثالثة بشرط أن يكون قد مضى على تخرجهم ١٥ سنة على الأقل .

(٤) عضو ممن تنطبق عليهم الفقرة المذكورة ولم مضى على تخرجهم ١٥ سنة ويختص كل فئة من الفئات منقذة بصفة جمعية عمومية بمطلبها المذكورين وفقا لآداب ٢٣ و ٢٤ من أن توفي كل فئة المراكز الخالية بمطلبها في مجلس النقابة كل عام .

مادة ١٢ - تكون العضوية في مجلس النقابة لمدة سنتين . وتسلط بالقرعة بعد انتهاء السنة الأولى عضوية شرة من أعضاء المجلس من المذكورين في المادة السابقة منهم أربعة من المذكورين في الفقرة الأولى ولثلاثة من المذكورين في الفقرة الثانية واثنتان من المذكورين في الفقرة الثالثة والعضو المذكور في الفقرة الرابعة ويجوز إعادة انتخاب الأعضاء الذين دخلت عضويتهم .

مادة ١٨ - يجتمع مجلس القضاة مرة على الأقل في كل شهر بناء على دعوة من القريب أو من يتوب عنه ويستمع أيضا كلما دعت الضرورة لذلك بدعوة من القريب أو من يتوب عنه أو بناء على طلب من على الأقل من أعضاء المجلس بكتاب سبب ، ولا تكون مداوالات المجلس صحيحة إلا بحضور عشرة أعضاء على الأقل يكون من بينهم القريب أو من يتوب عنه . وتصدر القرارات بأغلبية الآراء . فلذا تساوت الأصوات وحج رأى الفريق الذي منته الرئيس .

مادة ١٩ - يؤلف مجلس القضاة من بين أعضائه أو غيرهم من أعضاء القضاة لجنة تختص بخص الشكاوى التي تقدم ضد أحد الأعضاء وتعرض تقريرها على المجلس .

مادة ٢٠ - تقدم طلبات الترشح لمعضوية مجلس القضاة ولرئاسة القضاة وكتابها قبل انعقاد الجمعية العمومية بثلاثة أسابيع على الأقل .

مادة ٢١ - لوزير الزراعة أن يظن في صحة انعقاد الجمعية العمومية أو في قرارها باقتراح انتخاب أعضاء مجلس القضاة ، وذلك بتقرير يبلغ إلى سكرتارية محكمة القضاء الإداري على الدولة في خلال ١٥ يوما من تاريخ إبلاغه بقرار الجمعية العمومية ، كما يجوز لسنتين مضوا على الأقل من حضروا الجمعية العمومية الظن في ذلك القبول وفي صحة الاعتقاد في خلال ١٥ يوما من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية ، وذلك بتقرير سبب ومصدق على الإيضاحات المرفق بها عليه والا كالة الظن غير مقبول .

وتفصل محكمة القضاء الإداري في الظن على وجه الاستعجال في جلسة سرية وذلك بعد سماع أقوال الخصم من إدارة قضايا الحكومة وأقوال القريب أو وكيل القضاة وأحد الأعضاء مقدمي الظن أو من ينظمه .

مادة ٢٢ - إذا قبل الظن المشار إليه في المادة السابقة بطلت قرارات الجمعية العمومية وأعيدت دعوتها إلى الاجتماع في مدى ثلاثين يوما من تاريخ قبول الظن . وتعدى ذلك في حالة الحكم بطلان عملية الانتخاب بالنسبة إلى القريب أو أحد الوكيلين أو ثلاثة فأكثر من أعضاء مجلس القضاة في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ الحكم بالبطلان . فإذا كان عدد من أبطل انتخابه أقل من ذلك حل محله من يليه من المرشحين وفقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة ١٩

مادة ٢٣ - تتولى كل فئة من الفئتين المنصوص عليها في المادة الثالثة انتخاب الأعضاء الذين يمثلونها في مجلس القضاة وتجري عملية الانتخاب بالنسبة إلى الفئة المتوسطة منها في الفقرة الأولى من المادة المذكورة صباح يوم انعقاد الجمعية العمومية للقضاة وبعد ظهر اليوم السابق لانعقاد الجمعية العمومية بالنسبة إلى الفئة المتوسطة منها بالفترة الثانية من تلك المادة .

مادة ٢٤ - يشرف على عملية الانتخاب لمجلس القضاة هيئة يختصها المجلس القائم من بين أعضائه بحيث تمثل الفئات المختلفة والنسبة لانتخاب أول مجلس للقضاة يتولى الإشراف على عملية الانتخاب اللجنة المشار إليها في المادة ٧١

## في القيد

مادة ٢٥ - يكون لكل من المهنيين الزراعيين في حكم القفر فالأول من المادة الثالثة والمهنيين الزراعيين في حكم الفقرة الأخيرة من هذه المادة والمهنيين للمهنيين سجل خاص يقيد فيه الأعضاء مرتبة استقامتهم بحسب تواريخ تحريرهم :

مادة ٢٦ - يقدم طلب القيد إلى مجلس القضاة بالشروط والأوضاع التي تحدها اللائحة الداخلية، وعلى طالب القيد أن يبلغ رسما قدره جنيه واحد ويقرر المجلس قيد الاسم في السجل بعد التحقق من توافر شروط القبول في الطلبات فإذا رفض القيد وجب أن يكون قراره سبيا .

مادة ٢٧ - يجوز للطالب أن يظن في القرار الذي يصدر برفض القيد ، وذلك في خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ إعلانه بهذا القرار .

ويحصل مجلس القضاة في الظن بعد تكليف الطاعن بالحضور بكتاب سجل مصحوب بطلب الوصول لسماح أقواله ، ويكون قرار المجلس برفض الظن نهائيا .

ومع ذلك يجوز للطالب أن يحدد طلبه بعد مضي ستين على الأقل من تاريخ إعلانه بالقرار النهائي .

## في واجبات أعضاء القضاة

مادة ٢٨ - يؤدي عضو القضاة الذين الآتية أمام هيئة مؤلفة من ثلاثة أعضاء يتخضعهم مجلس القضاة من بين أعضائه :

« أقسم بالله العظيم أن أؤدي عملي بالذمة والصدق وأن أحافظ على سر المهنة وأستر قرائنها وتقاليدها » .

مادة ٢٩ - لا يجوز لمعضو القضاة أن يقوم بأي عمل يتنافى مع كرامة المهنة .

مادة ٣٠ - مل كل عضو أن يدفع خلال شهر يناير من كل سنة لصندوق القضاة رسم اشتراك قيمته جنيه واحد . فإذا لم يدفع في الموعد المحدد كتف بالدفع بكتاب سجل مصحوب بطلب وصول وبعد انقضاء شهر من تاريخ هذا التكليف دون أن يقوم بالدفع يجوز لمجلس القضاة شطب اسمه من السجل ولا يبل طلب إعادة قيده إلا بعد دفعه رسم القيد المقرر على الطلب الجديد مع التأخر عليه من رسوم الاشتراك .

مادة ٣١ - لا يجوز لمعضو القضاة اتخاذ إجراءات قضائية ضد عضو آخر بسبب عمل من أعمال المهنة قبل الحصول على إذن كتابي بذلك من مجلس القضاة .

وعجز في حالة الاستعجال صدر هذا الإنذار من القريب .

## في الاعقاب

مادة ٣٢ - إذا لم يتفق كتاب على قيمة الاعقاب بين صاحب العمل وعضو النقابة لا يجوز لأحدهما أن يرفع الأمر إلى القضاء قبل عرضه على مجلس النقابة ، ويجب على المجلس أن يصدر قراره في خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب فإذا لم يصدر قراره في هذا الميعاد جاز الاتجاه إلى القضاء ولا يمنع ذلك من اتخاذ الإجراءات التحفظية التي يراها كل منهما ضرورية للمحافظة على حقوقه .

مادة ٣٣ - يصدر أمر بتنفيذ قرار مجلس النقابة بتقدير الاعقاب من رئيس المحكمة الابتدائية المختصة أو القاضي المرفق بحسب الأحوال . ويحصل قلم كتاب المحكمة من هذا الأمر وسما بنسبة ٢/٣ من الماتى جنبه الأول من الاعقاب المقدرة و ١/٣ مما زاد على ذلك . ولا يكون أمر التقدير نافذا إلا بعد اتمام ميعاد التظلم .

مادة ٣٤ - لمضو النقابة ولصاحب العمل حق التظلم من قرار المجلس في المشرة الإلزام التالية لإعلانه اليه ، وذلك بتكليف خصمه بالحضور أمام المحكمة المختصة .

ويجوز للطعن في الأحكام الصادرة في التظلم بجميع أوجه الطعن العادية وغير العادية ما عدا المعارضة وتتنج في ذلك القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات .

مادة ٣٥ - يسقط حق العفو في المطالبة بالاعقاب عند عدم وجود اتفاق كتابي عليها بمعنى خمس سنوات ميلادية من تاريخ آخر عمل قام به

مادة ٣٦ - يجب على عضو النقابة أن يرد لصاحب العمل عند الطلب جميع المستندات والأوراق الخاصة به ويجوز للمضو أن يستخرج صورة رسمية منها لتأييد طلباته على أن يرجع بمصارفها على خصمه إذا صدر القرار أو الحكم لمصلحته .

مادة ٣٧ - يحاكم أمام المحكمة التأديبية الأعضاء الذين يرتكبون أمورا تخلة شرفهم أو إساءة بكرامة مهنتهم أو يهملون في تأديب واجباتهم أمام الأعضاء من موظفي الحكومة فلا يحاكمون أمام هذا المجلس إلا فيما يقع منهم بسبب منازلة مهنتهم خارج أعمال وظروفهم ويترتب موظفو الهيئات ذات النفع العام وأعضاؤها في حكم موظفي الحكومة إذا كان لهم صلاحيات تظلم تأديبية .

مادة ٣٨ - تكون العقوبات التأديبية :

(١) الإنذار .

(٢) التوبيخ .

(٣) الوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز سنة .

(٤) إقصاء الاسم من سجل النقابة .

مادة ٣٩ - يجب على الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة والخاصة تبليغ النقابة عن كل ما توقعه من عقوبات تأديبية على أعضاء النقابة التابعين لها .

مادة ٤٠ - تؤلف الهيئات التأديبية للنقابة من درجتين وتؤلف الدرجة الأولى من :

الوكيل الأول وفي حالة غيابه الوكيل الثاني رئيسا .

أستاذ بإحدى كليات الزعامة بالجامعات المصرية يختاره مجلس النقابة ، عضو يمينه مجلس النقابة لمدة سنة من بين أعضائه من الفئة التي ينتمي إليها المقدم للتأديب .

وتؤلف الدرجة الثانية من :

النقيب رئيسا .

ومستشار الدولة لوزارة الزعامة أو من يتوب عنه .

وعضو يمينه مجلس النقابة لمدة سنة من بين أعضائه من الوجهة المين بالإلحاح بالباخذة .

مادة ٤١ - يقوم بتحقيق لجنة تؤلف من :

(١) عضوين يمثلان الفئتين يتكفيهما كل سنة مجلس النقابة .

(ب) موظف قتي من مجلس الدولة بإدارة الرأي لوزارة الزعامة .

مادة ٤٢ - ترفع الدعوى إلى مجلس التأديب بشاء على قرار مجلس النقابة . ويتولى أحد أعضائه لجنة التحقيق الإلزام أمام مجلس التأديب .

مادة ٤٣ - يجوز للمضو أن يضر بنفسه أو يوكل من يشاء من أعضاء النقابة أو من المأمين للدفاع عنه .

ولمجلس التأديب أن يأمر بحضور المتهم شخصيا .

مادة ٤٤ - يعلن المتهم بالحضور أمام الهيئة التأديبية بتأيب مسجل مصحوب بطم وصول قبل تاريخ الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل ويوضح في هذا الكتاب ميعاد الاجتماع ومكانه وملخص التهمة وأدلتهم المنسوبة اليه .

مادة ٤٥ - يجوز لكل من المتهم وحيثة التأديب أن يكلف بالحضور على يد محضر الشهود الذين يرى سماع شهادتهم ومن تخلف من هؤلاء الشهود عن الحضور ينزع عن قبول أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة أو شهد زورا أمام هيئة التأديب يحال إلى النيابة العامة وتجري في شأنه أحكام قانون العقوبات وتحقق الجنايات الخاصة بمواد الجنع .

مادة ٤٦ - يجوز المعارضة في قرار مجلس التأديب الصادر في غيبة المتهم وذلك في خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانه بالقرار على يد محضر وتكون المعارضة بتقرير يكون في سجل عد ذلك .

## في صندوق المعاشات والإعانات

مادة ٤ - شتاً القاية صندوق المعاشات والإعانات يكون مقره القاهرة ويوم ترتيب معاشات وإعانات وتبعية أو دورية طبقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٥ - يتكون رأس مال الصندوق من الموارد الآتية :

(أولاً) أرباح مطبوعات القاية .

(ثانياً) نصف رسوم القيد .

(ثالثاً) نصف الاشتراكات السنوية .

(رابعاً) الهبات والوصايا المصلحة هذا الصندوق وسائر الموارد الأخرى .

(خامساً) فوائد التحصيلات المتجددة للقاية .

(سادساً) ما قد تخرجه الدولة من إعانات لصالح الصندوق .

(سابعاً) ما يحصله مجلس القاية من علاوة من شتاً أخصيصاً لصندوق المعاشات والإعانات ويكون لصالحه إلزاماً على الأوراق الآتية :

(١) عقود الأعمال الزراعية وعقود إيجار الأطنان التي تبهم مع المصالح الحكومية أو المؤسسات العامة أو الخاصة أو الأفراد ويكون عضو القاية طرفاً فيها .

(ب) جميع الشكاوى التي تقدم لمجلس القاية .

وتكون قيمة الطابع كلاً من :

٥٠ للمعقود الزراعي وعقود إيجار الأطنان التي لا تتجاوز قيمتها ١٠٠ جنيه .

١٠٠ للمعقود الزراعي وعقود إيجار الأطنان التي تزيد قيمتها على ١٠٠ جنيه ولا تتجاوز ٥٠٠ جنيه .

٢٠٠ للمعقود الزراعي وعقود إيجار الأطنان التي تزيد قيمتها على ٥٠٠ جنيه ولا تتجاوز ١٠٠٠ جنيه وتزداد مائة جنيه لكل ألف جنيه تزيد على الألف الأولى .

١٠ من كل شكاوى تقدم لمجلس القاية .

ولا يجوز لصالح الهيئات ذات النفع العام أو الأفراد التعامل بالمستندات الواردة ذكرها بهذه المادة إلا إذا كان ملصقاً عليها طابع الدفعة المقررة .

مادة ٦ - يدبر صندوق المعاشات والإعانات تحت إشراف مجلس القاية ، لجنة مؤلفة من سبعة أعضاء يختارهم مجلس القاية من بين أعضائه لمدة سنة ويكون منهم الرئيس واحد له كل من أمين الصندوق .

مادة ٧ - يجوز لمن صدر القرار ضده كما يجوز للرئيس بناءً على طلب لجنة التحقيق أن يستأنف القرار أمام هيئة الدرجة الثانية .

ويكون ميعاد الاستئناف ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان القرار إلى المهتم إذا كان حضورياً أو من تاريخ انتهاء ميعاد المعارضة إذا كان غائباً .

وعجز لمن صدر ضده قرار من هيئة الدرجة الثانية نحو اسمه من السجل أو وقفه من العمل أن ينظم منه إلى محكمة القضاء الإداري مجلس القاية في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه بالقرار ويكون التظلم بقراره يردع مركزية المحكمة المذكورة .

مادة ٨ - تكون جلسات مجلس التأديب بدوحيه وعكة القضاء الإداري سرية ويصدر الحكم علناً .

مادة ٩ - يعلن قرار مجلس التأديب إلى المهتم من دمه في خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره ويقوم مقام الاعلان تسليم صورة القرار إلى المهتم بإبصال .

مادة ١٠ - يجب على مجلس القاية تبليغ القرارات التأديبية النهائية إلى الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة والخاصة التابع لها المهتم في خلال أسبوع من تاريخ صدورها .

وإذا كان الحكم النهائي صادراً بالوقف أو نحو الام تمسوطه دون الأسباب في الجريدة الرسمية .

مادة ١١ - يجوز لمن صدر قراره نحو اسمه من السجل أن يطلب من هيئة الدرجة الثانية التأديبية بعد مضي خمس سنوات ميلادية من تاريخ القرار النهائي إصدار قرار بإلغاء أثر عقوبة المص - فإذا أجيب إلى طلبه كان له الحق في طلب إعادة قيد اسمه في السجل وتعتبر أقدميته من تاريخ التقيد بالجديد .

وإذا قدرت الهيئة رفض طلبه جاز له تجديد مرة أخرى بعد ثلاث سنوات من تاريخ إعلانه بقرار الرفض .

مادة ١٢ - إذا حصل من شطب اسمه من السجل على مستندات تثبت برأيه جاز له أن يتشم من مجلس تأديب الدرجة الثانية وعكة القضاء الإداري من حسب الأحوال إعادة النظر في التقرر الصادر بشطب اسمه .

مادة ١٣ - إذا أتهم عضو من أعضاء القاية بجناية أو جريمة متصلة بهتمه وجب على النيابة إخطار القاية قبل البدء في التحقيق وللرئيس أو لمن يتدبه من أعضاء مجلس القاية حضور التحقيق ما يقرر سرته وإذا واثق النيابة أن التهمة ليستندة لمعضو القاية ثابتة ولكنها لا تستوجب المحاكمة الجنائية أبلغت النيابة التحقيق إلى مجلس القاية للنظر في محاكمته تأديباً إذا راعى علائقك .



مادة ٦٦ - إذا طرأ لأى سبب من الأسباب ما يحس كان القابة المالى للأعضاء وحكم مجتمعهم بجهة جمعية عمومية مثل الصندوق المنشأ تحتضى هذا القانون وأن يقرروا في هذه الحالة طريقة استعمال أو توزيع ما بالصندوق من رصيد .

ولكن يكون قرار الجمعية قانونيا يجب ألا يقل عدد الحاضرين فيها من ثلثي عدد الأعضاء المقيدين وأن يصدر قرار بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين فإذا لم يتوافر العدد المذكور في الاجتماع الأول يدعى الأعضاء للاجتماع بعد أسبوعين وتكون قرارات الجمعية في هذا الاجتماع صحيحة إذا حضرها نصف عدد الأعضاء، وتكون قراراتها أيضا بأغلبية ثلثي الأعضاء الآخرين .

### أحكام عامة ووقفية

مادة ٦٧ - يحظر على الجمعية العمومية ومجلس القابة التدخل في المنازعات السياسية والحزبية والخلافات الدينية .

مادة ٦٨ - لا تسرى أحكام القوانين الخاصة بالاجتماعات العامة على اجتماعات أعضاء القابة والفتن للبحث فيما لا يخرج من شؤونهم.

مادة ٦٩ - يختص مجلس القابة فيما له من اختصاص سلطة إدارة في تطبيق أحكام المادتين ٣٠٤ و ٣٠٥ من قانون العقوبات .

مادة ٧٠ - يجب على كل من تنطبق عليه الفقرتان الأولى والثانية من المادة الثالثة أن يطلب إلى مجلس القابة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون إدراج اسمه في السجل، ويجب أن يتضمن الطلب البيانات الآتية : اسم الطالب ولقبه وسنه وجنسيته وعمل إقامته ومهنته ومؤهلاته العلمية وتاريخ حصوله عليها وتاريخ مزاولته المهنة .

ويقيد الطالب في سجل ترتيبه أفديته في الحصول على المؤهلات العلمية فإذا قدم الطلب بعد مضي الميعاد المحدد ضوفا رسم القيد .

مادة ٧١ - إلى أن يتم انتخاب مجلس القابة تؤلف لجنة مؤقتة من أربعة مندوبين بينهم وزير الزراعة ومن نائب مجلس القابة تختاره الجمعية العمومية لهذا المجلس لدعوة الجمعية العمومية لأول اجتماع حتى يتم تشكيل مجلس القابة وتنتهي هذه اللجنة تسجيل الطلبات المنصوص عليها في المادة السابقة في سجلين مؤقتين على الوجه الآتي :

السجل الأول - لتفيد القين تنطبق عليهم الفقرة الأولى من المادة الثالثة من هذا القانون . وتحمل هذه اللجنة في هذه الحالة على مجلس القابة في أخذ الرأي في شأن تقديم الشهادات المضافة .

السجل الثاني - لتفيد القين تنطبق عليهم الفقرة الثانية من المادة الثالثة وبعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون إذا بلغ عدد المقيدين ثمانية تدعو اللجنة الأعضاء المقيدين إلى الاجتماع بجهة جمعية عمومية في خلال شهر من نهاية الثلاثة الأشهر المذكورة مباشرة الانتخاب المنصوص عنه في المادة الخامسة وما يلحقها .

مادة ٧٢ - لا تكون قرارات لجنة الصندوق نافذة إلا إذا صدق عليها مجلس القابة .

مادة ٧٣ - تبين اللائحة الداخلية القواعد التي تتبع في إدارة الصندوق .

مادة ٧٤ - لا يكون لعضو القابة الحق في معاش أو إمانة إلا إذا وافقت فيه الشروط الآتية :

أولاً - أن يكون قد دفع رسم اشتراك القابة منذ بد اشتراكه .

ثانياً - أن يثبت عجزه بجماع من مزاوله المهنة بقرار من القومسيون الطبي العام .

ثالثاً - أن يكون قفياً .

مادة ٧٥ - لمجلس القابة الحق في حرمان العضو من كل أو بعض ما يكون قد قرر له من معاش إذا حكم عليه جنائياً أو تأديبياً بفوقه لأمر بمس الشرف .

مادة ٧٦ - في حالة وفاة صاحب المعاش يجوز لمجلس القابة أن يصرف لأرثته ولأولاده القصر ويؤبه إذا كانا عاجزين عن الكسب معاشاً يوازي نصف المعاش المقرر له بشرط التثبت من فقرهم .

ويستحق الأرمل أو الأرامل الربع والأبوان الربع مناصفة والأولاد القصر الباقي بسبب متساوية . فإن لم يكن بين ورثته أحد من هؤلاء قسم ما كان يستحقه على الموجودين منهم بالنسبة المتقدمة ، ويتبقى معاش كل وارث بوفاته ويقتطع الأرمل حقها في المعاش بزواجها والقصر يبلغ من الرشد وزواج الإناث منهم وينقطع معاش الورثة باقتضاء خمس سنوات على وفاة العضو ولجنة الصندوق أن تقرر استمرار صرف مسمى يقين لما زوال الأسباب التي رتب من أجلها المعاش .

ومجلس القابة أن يقرر معاشاً أو إمانة لورثة العضو الذي يتوفى من غير مرمود ويكون توزيع المعاش طبقاً للأحكام السابقة .

مادة ٧٧ - لمجلس القابة أن يبعد النظر في كل وقت في المعاشات أو الإعانات السابق تقديمها وفقاً لما تقتضيه حالة الصندوق أو حالة الشخص المتعاضد بالمعاش أو الإعانة .

مادة ٧٨ - المعاشات والمرتبات الشهرية والإعانات الوقفية تعتبر نفقة فلا يجوز تحويلها أو انحرافها أو التنازل عنها لتفريق مدم الإخلال بأحكام المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات الأهل والمادة ٤٩٩ من قانون المرافعات المختلط .

مادة ٧٩ - تخدم طلبات الإمانة كتابة إلى مجلس القابة وعلى لجنة صندوق المعاشات والإعانات الفصل فيها فمدى ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ وصول الطلب .

مادة ٨٠ - كل خلاف ينشأ بين لجنة الصندوق والمطالين للإمانة يكون الفصل النهائي في مجلس القابة على ألا يشترك فيه في هذه الحالة من اشترك من أعضائه في لجنة الصندوق .

مادة ٧٢ - لا يجوز لغير المهندسين الزراعيين والمهندسين الزراعيين المساعدين المقيدین بالسجلات أن يباشروا أعمال انسية الزراعية أمام المحاكم أو أمام جهات قضاء الأحوال الشخصية أو أن يباشروا الأعمال الزراعية الأخرى التي يمينها وزير الزراعة بقراره منه بعد أخذ رأى مجلس النقابة .

مادة ٧٣ - يمين وزير الزراعة بقراره منه بعد أخذ رأى مجلس النقابة الأعمال التي يباشروها المهندسون الزراعيون في حكم الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة والمهندسون الزراعيون المساعدون بالتطبيق لأحكام المادة السابقة .

مادة ٧٤ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا وبالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بأحدى هاتين العقوبتين من زاول عملا من الأعمال الزراعية المشار إليها في المادة ٧٢ ولم يكن من بين المهندسين الزراعيين أو المهندسين الزراعيين المساعدين المقيدین بالسجلات أو كان مقيدا بها وموقوفاً عن العمل . وكذلك يعاقب بنفس هذه العقوبة من يتدخل لقب مهندس زراعى أو مهندس زراعى مساعد ولم يكن مستوفيا للشروط المقررة في هذا القانون لحل هذا القيد .

مادة ٧٥ - لا تتبدل مصالح الحكومة أو ما في حكمها في شغل الوظائف الزراعية بما ورد في هذا القانون خاصا بألقاب أعضاء هذه النقابة .

مادة ٧٦ - على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
ويصدر وزير الزراعة القرارات اللازمة لتنفيذه .  
نأمر بأن يعمم هذا القانون ، بتأتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

## ٢٤ - عقد الجلسات في شهر رمضان

على الساعة الخامسة مساء

الرئيس - أعتقد أننا سنتبنى من نظر المسائل الواردة في جدول أعمال جلسة الليلة ، وعلى ذلك ستكون الجلسة المقبلة يوم الاثنين المقبل ، وهو يوماني أول رمضان وكل عام وحضراتكم بخير .

والآن هل تفضلون أن عقد المجلس جلساته ليلا في الساعة التاسعة مساء أو تفضلون أن تعقد هذه الجلسات في الساعة الحادية عشرة صباحا ؟  
حضرة صاحب البروفه إبراهيم عبد الوادى (رئيس مجلس الوزراء) :  
يحسن عقد الجلسات في المساء .

الرئيس - الموافق من حضراتكم هل عقد الجلسات في الساعة الخامسة مساء يتفضل بالوقوف .  
(وقفت أغلبية) .

الرئيس - إذن يقرر المجلس الموافقة على عقد الجلسات في الساعة التاسعة مساء خلال شهر رمضان

## ٢٥ - مشروع ميزانية الدولة

لجنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ (المترقيات) - تقرير  
لجنة المالية (١)

قسم ١٤ "وزارة المواصلات" - إقرار

(المقرر حصة التبع المزمع الأستاذ مصطفى نصرت)

الرئيس - تدب (٣) وزارة المواصلات :

١ - حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدر باشا مدير عام مصلحة السكك الحديدية .

٢ - الدكتور سيد عبد الواحد بك وكيل وزارة المواصلات .

٣ - الأستاذ المحترم حسين فهمى صادق سكرتير عام وزارة المواصلات .

٤ - محمد فرج افندي بمصلحة السكك الحديدية .

لحضور الجلسة أثناء نظر ميزانية وزارة المواصلات ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

(حضر حضراتهم) .

(١) تراجع الحق رقم ١٩٥

(٢) نص الكتاب :

"حضرة صاحب المحال رئيس مجلس الشيوخ

بد النية ، أوسر التفضل بالإذن لحضرات :

سعادة عبد الحميد بدر باشا مدير عام مصلحة السكك الحديدية

الدكتور سيد عبد الواحد بك وكيل وزارة المواصلات .

الأستاذ المحترم حسين فهمى صادق سكرتير عام وزارة المواصلات .

محمد فرج افندي بمصلحة السكك الحديدية .

بالحضور في جلسة اليوم أثناء نظر ميزانية هذه الوزارة .

وقضوا ما ذكرتم بقرارة تاتي للاعتراف ما

٢٠ يونيو سنة ١٩٤٩

الوزارات في الدولة ، وأن اختصاصاتها تزداد أهمية واتساعا ، وأن مصالح مدينة مشيئة الاختصاصات تتبعها فتتبعها مصلحة السكك الحديدية ومصلحة المواني والمنازل ومصلحة الطرق والكباري ومصلحة النقل الميكانيكي ومصلحة البريد إلى غير ذلك . وكل هذه المصالح تختلف في اختصاصاتها . وتقوم الوزارة الآن فوق أعمالها العادية بأعمال إنشائية تهم أهم وأكبر مرافق الدولة ، ومن بين هذه الأعمال تحسين وتوسيع ميناء الاسكندرية والموانئ المصرية الأخرى ، ومنها مشروعات السنوات الخمس للطرق والكباري . هذا عدا المشروعات والأعمال الجديدة في مصلحة السكك الحديدية ومشروعات مصلحة النقل التي أنشئت حديثا .

ولا شك في أن وكل الوزارة هو أكبر موظفي الوزارة ، ويرجع إليه في البحث والتحقيق والإشراف على هذه المصالح المدينة وكذلك الإشراف على التنفيذ .

ولما كانت أعباء هذه الوزارة تزداد اتساعا ، فقد أصبح وكل الوزارة في حاجة إلى من يساعده على مقابلة هذه الزيادة المطردة . ومع أن هذه الوزارة هي من أكثر الوزارات أعمالا ، وميزانياتها من أكبر الميزانيات ، فليس فيها سوى وكل وزارة واحد ، في حين أن وزارة المعارف لها خمسة وكلاء ، ووزارة الداخلية فيها اثنان ، ووزارة الصحة فيها ستة ، ووزارة التجارة فيها ثلاثة ، ووزارة الأشغال فيها ثلاثة ، ووزارة الشؤون الاجتماعية فيها اثنان ، وإلى ووكيل مساعد . هذا بينما يضطر كل وزارة المواصلات بوكال مساعد ، في حين أن ميزانياتها تبلغ تسعة عشر مليوناً من الجنيهات . ولم يكن في الواقع أن أهم الحكمة التي حدثت بالجنة إلى حذف هذه الوظيفة .

والملاحظ الثانية هي أن اللجنة المالية تقول إن في إيرادات مصلحة السكك الحديدية عجزا . هذا بينما تدل الأرقام على غير ذلك ، وسيفضل مساعدة مدير مصلحة السكك الحديدية بشرح الأسس لحضراتكم ، لتبينوا أن هذا العجز غير صحيح ، وأن الأرقام لا تكتب .

**فقرة الشيخ التيجي** ثم قال ثابت بك - لقد وعدت معالي الوزير بأن هذه الملاحظات ستكون على حايته وروايته ، لكننا سمعنا مثل هذا الورد منذ سنة .

**فقرة الشيخ التيجي** ثم قرأ تقريره على ما يلي - سأطلب حذف بعض الاعتبارات الخاصة بالسيارات في هذه الميزانية .

**فقرة الشيخ التيجي** ثم قرأ تقريره على ما يلي - ليست السيارات كلها تتبع وزارة المواصلات ، بل إن أكثرها يتبع المصالح الأخرى ، وقد أصبحت السيارات كارت عامة تحتاج إلى علاج في كل مصلحة ووزارة .

**المرء** - بحثت اللجنة موضوع سيارات النقل وما تحمله خزنة الدولة سنوياً من مبالغ كبيرة تنفق على مشتري سيارات ركوب جديدة وتكاليف صيانتها وإيوائها وأجور السائقين والمال والمستغلين في خدمتها وأثمان الوقود والزيوت اللازمة لتسييرها . وقد انتهت اللجنة من بحثها إلى اتخاذ القرارات الخمسة الآتية ، وهي ترجو المجلس الموقر الموافقة عليها لتوضع موضع التنفيذ :

١ - تسحب جميع السيارات المخصصة لوكلاء الوزارات والوكلاء المصاحبين والسكرتيرين العامين ومندوبي السوم ووكلائهم ومساعدتهم بالوزارات والمصالح .

٢ - تُلغى جميع التراخيص الخصوصية ، وتستبدل بها ترخيص حكومية .

٣ - لا يسمح بمشتري سيارات إلا بقرار من مجلس الوزراء ، ويحدد في القرار نوع السيارات وماركتها .

٤ - إعادة النظر في توزيع السيارات بحيث لا تخصص سيارة ركوب لأي موظف ، إلا إذا كانت طبيعة العمل لهذا الموظف تستلزم المرور المستم .

وفي هذه الحالة تخصص لهذا الموظف سيارة تسلم إليه "عهدة" ، ويعطى مبالغاً شهرياً نظير تسييرها وإيوائها وصيانتها وإصلاحها .

٥ - يعطى الموظف الذي تستدعي طبيعة عمله الانتقال من وقت لآخر بدل ركوب يصرف له في كل شهر ويحدد المبلغ بحسب طبيعة الانتقال .

أما عن موضوع فصل ميزانية مصلحة السكك الحديدية عن الميزانية العامة ، فيسر اللجنة أن وجهة نظرنا قد التفت مع وجهة نظر سعادة مدير المصلحة من حيث المدول عن فكرة الفصل ، فقد أبدى سعادته أمام مجلس النواب أنه يمكن المدول عنه إذا أمكن تعديل اختصاص مجلس الإدارة تعديلاً من شأنه تسهيل العمل وتنشيط الحركة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة وعلى القرارات الخمسة التي اتخذتها بشأن سيارات الحكومة ؟

**فقرة صاحب المفاتيح** ثم قرأ تقريره على ما يلي - (وزير المواصلات) - حضرات الشيوخ المحترمين ،

اطلعت على الملاحظات القيمة التي جاءت في تقرير اللجنة المالية . وإلى أشكركم كل الشكر ، وأدعوا بأنني سأضع هذه الملاحظات موضع البحث والاهتمام والكتابة . ولكن في ملاحظتان على هذه الملاحظات ، سأقومها إلى حضراتكم في كلمات قصيرة :

الملاحظة الأولى من أن اللجنة حذفت الاتحاد المخصص لإنشاء وظيفة وكيل مفاتيح مناصبه . وتعلمون حضراتكم أن وزارة المواصلات من أكبر



**الرئيس** - إذا كان لحضرة الشيخ المحترم اقتراح في هذا الموضوع ، فيفضل بإبدائه .

**مقرة الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك** - جاء بتقرير اللجنة في مادة ١٧ تحت باب أعمال جديدة اعتماد مبلغ ٥٠.٠٠٠ جنيه لشراء وتجديد المركبات وقد اشترى من هذا المبلغ سيارات بمبلغ ١٥٨٣٨,٥ جنياً . وما كان يجوز للحكومة أن تتصرف في هذا الاختلاف قبل موافقة البرلمان . ولكنني إزاء الأمر الواقع ، أقترح حذف مبلغ ٣٤,٦١١,٥ ج.م من الاعتماد الخاص بالسيارات .

إننا أمام مياومة جديدة يجب علينا أن نتجها ، وأمام الأرباح المفتوحة والأعيان الجديدة التي ننتظرها ، وأمام زيادة الضرائب التي ننتظرها ، لا يجوز بإحضرات الشيخ لخمير أن نر هذه الفرصة دون أن نضع حداً ، وحداً فاصلاً لمشكلة السيارات . وما من شك أن كلا من حضراتكم بل ، كل مصري ، يجب غاية الجب من إدامة استهلاك السيارات الحكومية .

إن مجلس الوزراء هو الهيئة الوحيدة التي من حقها أن تمنح الموظف سيارة . وتزود حضراتكم أن ٣٦٦ سيارة يستعملها موظفون دون قرار من مجلس الوزراء . فمن هي السلطة التي منحت هذه السيارات ؟ هذان ١٠٩٨ سيارة غالباً ما تستعمل لقل موظفي الدولة من البيوت إلى المكاتب وأعمال العامة والصيناء والتأثيرات دون قرار من مجلس الوزراء . من يقول هذا ؟

إننا في كل يوم نقف أمام حضراتكم لنرفع من وجهة نظرنا في جباية الضرائب وزيادتها ، ولا نستطيع أن نترك هذه الفرصة تمر دون أن يضع المجلس حداً لهذه الفوضى .

**مقرة الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الرمالي** - ستعرض اقواضرائب جديدة .

**مقرة الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك** - مهلاً .

**مقرة الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الرمالي** - أتجيب الضرائب بالاعراف في استعمال السيارات الحكومية ؟

**مقرة صاحب المجلس إبراهيم وسوقى أبا بلال باشا (وزير المواصلات)** - هذه الزيادة يؤسف لها حقاً ، ولكن هذه السيارات لا تتبع وزارة المواصلات وحدها .

**مقرة الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك** - ضاقت بنا السبل وقد شكلت لجنة فرعية من لجنة المالية لمجلس الشيوخ في سنة ١٩٤٧ ، وكانت متشرفاً بحضورها ، لبحث موضوع السيارات الحكومية وحاولنا جهد الطاقة أن نصل إلى نتيجة لهذه المشكلة . ثم طلبت منا الحكومة أن نخطر لأمتنا شكلت لجنة لبحث هذه المشكلة وقد مرت هذه السنوات ولم تعمل الحكومة شيئاً وقد قدم سؤال في مجلس النواب عن مشكلة السيارات وإساءة استعمالها وصرت الأيام دون حل لهذه المشكلة فيجب ألا نمر هذه الفرصة دون أن نضع قراراً حاسماً في هذا الموضوع .

وأقترح كذلك حذف مبلغ ٤١,٥٠٠ جنيه جاء تحت الباب الثالث " أعمال جديدة " خاص بتجديد السيارات الخاصة بوزارة الصحة ، مع حذف مبلغ ١٣,٥٤٨ جنيه أجور سائقى هذه السيارات .

عند حصول وياه الكوليرا اعتدلت مبالغ لشراء سيارات ركوب ومين لها سائقون وميكانيكون على اعتمادات هذا الوفاء . وقد انتهت الكوليرا إلى فيروضة بمقدادها وبقيت السيارات . وإلى آسف أن أقول لحضراتكم إنه ثبت في تحقيق أجزءه وزارة الصحة أن سيارة مارك " أوستن " قوتها ١٠ غيلى استهلك في شهر واحد ٣٠٠ جالون من البنزين . وأنا أقول هذا تحت مسؤولي . ومأمورية هذه السيارة توصيل الموظف من منزله إلى مكتبه .

**مقرة الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الرمالي** - أى إن هذا الموظف يستهلك صفيحتين ونصف صفيحة من البنزين يومياً .

**مقرة الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك** - لقد أجرى تحقيق في مصلحة النقل البكائين عن بترين صرف لاحتد السيارات ، ولا يمكن إطلاقاً لشيخ مسؤولين أو وزراء مسؤولين أن يسعوا بهذه الحال . إننا نرى هذه الفوضى كل يوم وفي كل شارع ، وفي كل مكان . وما هي الاختلافات المخصصة للسيارات تصرف ، وتقتنى ، ثم تقف أمام الأمر الواقع ، ويغال لنا إن هناك لحانا تشكل لعلاج هذه الحال .

وأكثر من هذا شائعة أنه قد اشترى لاثنين من حضرات وكلاء الوزارات سياراتاً في سنة ١٩٤١ ، وفي سنة ١٩٤٩ قيل إن السيارتين غير صالحتين للاستعمال ، فاشترى لهما سيارتان جديدتان .

بناء على هذا أطلب حذف الاختلافات التي أشرت إليها ، وهذا هو الطريق الوحيد لعلاج هذه المشكلة ...

**مقرة الشيخ المحترم عبد القوي أسمر باشا** - هل حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك تذكر من أن هذه الاختلافات كلها لسيارات الركوب فحسب ، وأنها تشمل سيارات النقل وعربات الـ "Station Wagon" ؟

**حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك** - لا ، لست وأتقن من ذلك ، ولكني أقدر تحت مسؤولتي أن ثلاثة أرباع هذه الامتدادات لسيارات الركوب .

**حضرة الشيخ المحترم جبر القوي ، محمد باشا** - ما دام الأمر كذلك ، فإن الجائز أن تقول الحكومة إن نسبة امتداد سيارات الركوب هي النصف . ومن رأيي أن نضع قيودا لاستهلاك السيارات وفي ذلك مايكفي الآن .

**حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك** - لقد قيل لنا مثل ذلك في سنة ١٩٤٧ حين شكلت لجنة حكومية لعلاج هذه المشكلة ، ولكنها لم تعمل شيئا .

إن البلاد تتطلع كل يوم بمسيرة إلى السيارات الحكومية ، وإلى سوء استعمالها . ولقد وجه اليها دافعو الضرائب نقدا مرا لها برونه من سوء استعمال هذه السيارات ، إذ يرونها تحمل أسر الموظفين وأطفالهم إلى المحال العامة ودور السينما . وهذه حال لأرضي أحدا .

**حضرة الشيخ المحترم طراف علي باشا** - إذا وافق المجلس على مقترحات بلتكم المالية ، فإن المشكلة تكون قد حلت .

**حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك** - لا يا سيدي : إن مقترحات لجنة المالية ماهي إلا رغبات لا تتبذد الحكومة بشيء وقد وجه مثل هذه الرغبات والمقترحات في العام الماضي والأعوام السابقة ، ولكنها لم تنفذ .

**حضرة صاحب المجلس ، ابراهيم دسوقي باشا (وزير المواصلات)** - كنت أطمح حق الملم أن نقدا سيوجه إلى السيارات الحكومية ، وهو قد تقليدي يوجه سنويا . لذلك أعدت كلمة ، ستجولون فيها ردا على كثير مما أثاره حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك .

تعرضت إدارة النقل الميكانيكي للتقيد بسبب تضخم عدد سيارات الركوب الحكومية وسوء استعمالها ولاتكاد تزدود برلمانية حتى تعرض هذه الإدارة في مجلس النواب أو مجلس الشيوخ للتقيد . وما أصعب يوما أنها متزنة من العيب ، بل اترفت في مراعاة كاملة أنها في حاجة كبيرة إلى إصلاح وقد حاولته وأحارل جهدي ك أصل إلى المستوى الذي يرضيني ويرضيك .

ولكني يتضح نظام هذه الإدارة يجب أن نتبين أعمالها والمهام التي تقوم بها .

يقين من تقرير اللجنة المالية بلتكم الموقر أن عدد السيارات الحكومية تختلف أنوامها فيما عدا سيارات وزارة الحريسة والبحرية يبلغ نحو

٣٦٠٠ سيارة . ولا يدخل في هذا العدد الموتوسيكلات منها ٥٩٤ سيارة الركوب والباقي سيارات صندوق وبيك آب (Pick up) وقهلات ستشفي ولوريات وأتوبيسات مدارس - وتتولى إدارة النقل الميكانيكي صيانة وتسيير ١١٢٠ سيارة تقريبا ، أي أقل من ثلث عدد السيارات .

وبخلاف عربات الركوب ، فإن هذه السيارات تستعمل في شؤون وخدمات عامة مهمة لا تفي فيها تزداد على عمر الأيام أناسا تبعا لتقدم حالة العمران زيادة السكان وزيادة الحضارة وهذه الخدمات هي : شؤون الأمان العام والبوليس ، أعمال البريد ، خدمة الصحة العامة والمستشفيات ومكافحة الأوبئة ، مكافحة الآفات الزراعية وخدمة المزارع الحكومية الأعمال الهندسية في الري والمساحة والطرق وغيرها .

**حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك** - أرجو معالي الوزير أن يبين لنا : بأي حق يستعمل الموظفون السيارات الحكومية بتغير قرار من مجلس الوزراء .

**حضرة صاحب المجلس ، ابراهيم دسوقي باشا (وزير المواصلات)** - هذا خطأ من غير شك .

**حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك** - بأي حق يركب موظف في الدرجة الخامسة أو الرابعة سيارة حكومية بدون قرار من مجلس الوزراء ؟

**حضرة صاحب المجلس ، ابراهيم دسوقي باشا (وزير المواصلات)** - حقيقة هذا خطأ ، ولكنه خطأ قديم جرى عليه العمل من زمن بعيد . وسبب ذلك هو الأسوة والقنوة .

إن عدد وكلاء الوزارات قد زاد من عشرة إلى ثلاثين ، كما زاد عدد المدبرين العامين في القطر من عشرات إلى أكثر من مائة . وكلما زاد العدد سمحت الوزارات لهم بسيارات ، من ذلك نرى أن الباء قديم ، والمكافحة الجدية هي العمل الذي تقوم به الآن . والذي ساعدكم عنه لو انتظرت قليلا .

أما سيارات الركوب فيبلغ عدد ما يتبع إدارة النقل منها ٣٦٥ سيارة فقط غالبا تختص بها وزارة الداخلية لمديرى الأفاليم وحكدارى البوليس وضباطه وحرس الوزارات ، ثم يستعمل عدد كبير منها للتمهين وللفقشين ممن تستدعي طبيعة عملهم المرور ، والباقي موزع على الوزراء والوكلاء ورؤساء المصالح .

ومن ذلك يتبين لحضراتكم أن عمل إدارة النقل الميكانيكي لا يقتصر على عربات الركوب ، وهي منار الشكوى ، بل هي مسألة ثانوية بجانب الخدمات الحيوية الأخرى التي تضطلع بها في عصر أصبحت فيه سيارات النقل ضرورة ليس منها غنى .

تجديد القناتل . وإلى أحوال الزحف حتى تقضى اللجنة من عملها . ويجب ألا تنسى أن وزارة المواصلات لا ينفذها إلا ٣٥٪ من عدد العربات ، وأن لنسبة موجه إلى عربات الركوب وسببها إلى العربات في مجموعها ٨٪ يقع وزارة المواصلات منها ٤٪ . فيجب ألا يوجه اليوم إلى زيادة المواصلات وحدها .

**مقرة الشيخ الهرم حسن** سرى باشا - لقد ذكر معالي وزير المواصلات في أول كلامه أن النقد الموجه إلى المبادرات الحكومية هو نقد مبدئي ، وهذا صحيح لأن ذلك لقاء تقليدي كذات ، ومن المفهوم أن نقد لجنتكم المالية لا اتخذت من قرارات بعد أن استمع - علاه - هذه المشكلة من طريق الحكومة - لا أقصد الحكومة المالية - بل ركني أكثر من جميع الحكومات - وبخاصة بعد أن اعتقد قيام هذه المشكلة سنة بعد أخرى حتى سمي النقد تقليديا كما أشار إلى ذلك معالي وزير المواصلات .

أما ما قاله معاليه من أن الذببة لثوية السيارات الحكومية في وزارة المواصلات قليلة بالنسبة لوزارات الأخرى ، فحسن لا تنكح من وزارة المواصلات وحدها ، بل تنكح وتقصد سوء استهلاك السيارات الحكومية في جميع الوزارات .

وإني أعتقد أن سرت أصحاب المعالي الوزراء يوافقون على هذا النقد التقليدي . هل يتصور أحد أن ترى سيارات الحكومة سيدات وأطفال صفار ؟ وهل يتصور أحد أن تحمل هذه السيارات دجاجا ؟ وهل يتصور أيضا أن هذه السيارات تحمل الموظف الكبير من الوزارة إلى المنزل فقط ؟ هذا غير طبيعي ، وهو إسراف غير مقبول يجب أن نجد له حلا عاجلا .

نحن مجتهدون في إيجاد هذا الحل . وإني أعتقد أن اللجنة الحكومية تجتهد في هذا السبيل أيضا ، وقد تصل إلى حل موفق .

على أن كل ما نرجوه هو أن تعاونكم على إيجاد حل لهذه المشكلة المزمنة ، ولا أهمية لما قيل من أن زيادة هذه السيارات نتيجة لزيادة عدد السكان .

إنني أطالب الحكومة بأن تدرس الموضوع جدًا ، وتقدم بالصالح بطريقة حاسمة ، لا أن يقتصر الأمر على تشكيل لجنة وحسب كما حدث في ١٩٤٧ .

أقول لحضراتكم أكثر من هذا : لقد كنت في لجنة من هذه اللجان عام ١٩٢٧ ، أي منذ ٣٢ سنة . لا تلهثوا ، ولا تمججوا ، فإن هذه اللجان الحكومية عندما لا تجد حلا لآلية مشكلة تؤجل نظرها من وقت إلى آخر .

إن رجائي من دولة ونهش الحكومة - وهو يشعر بما تشعر به - أن يجد حلا لهذه المشكلة . أما ما طله رئيسي في لجنة المالية

إننا نكاف هذا الذي تشكون منه ، وكنتم عدت بتشكيل لجنة وزارية . وقد شكلت هذه اللجنة في الحال واجتمعت مرات عديدة . ولكننا عندما كنا نسال أحد يمثل هذه الوزارات ، كان يجيبنا في أغلب الأحيان بأنه لا يمكنه الإذلاء برأي إلا بعد الرجوع إلى وزيره . ونفذا أرسلت كتابا إلى دولة رئيس مجلس الوزراء ، طلبت فيه أن يحضر الوزراء أنفسهم اجتماعات هذه اللجنة ، أو أن يكون مندوب الوزير مقوضا تخويفضا كاملا في الإذلاء برأي الوزارة . وقد عرض هذا الخطاب على مجلس الوزراء ، وبناء على ذلك شكلت اللجنة من جديد . واجتمعت مرات عديدة ، واشغلت بنشاط لا بأس به ، وقد اتخذت قرارات هامة جدا ، بما يملك على أنها تتفق مع لجنتكم المالية في كثير من نواحيها . وقد استمر رأيي على قرارات هي :

( أولا ) إتصاص عدد السيارات التابعة لمصلحة النقل بمقدار عسيارة .

( ثانيا ) تحديد استهلاك الوقود اليومي لكل سيارة .

( ثالثا ) لا تعطى سيارة ركوب لموظف ما إلا بقرار من مجلس الوزراء .

( رابعا ) يحدد مجلس الوزراء نوع السيارة وماركتها .

أما مقترحات لجنتكم الموقرة ، فسامني بها كل الناية ، وسأقدمها للجنة لدراستها بما يحقق الصالح العام ورضيات حضراتكم .

**مقرة الشيخ الهرم طراف** على باشا - تريد أن تعرف رأي الحكومة في مقترحات بلجنة المالية .

مغرة صامب العناني ابراهيم وسوفي انا باشا ( وزير المواصلات ) : إن اللجنة الوزارية قائمة بعملها خير قيام ، وقد التقت مع لجنتكم المالية في كثير من مقترحاتها . وهذه اللجنة تكالغ البيوت التي يشكو منها البرلمان وتستعرض قرارات هذه اللجنة على مجلس الوزراء .

أما المطالبة بمختلف سيارات وكلاء الوزارات ومساعديهم والمديرين العاملين بظرف واحدة دون وجود اعتماد ليشل الانتقال كما تقول اللجنة ، فإن ذلك يحدث ارتباكًا لا مثيل له ، خصوصا إذا شمل هذا الحلف سيارات مديري الأقاليم ورجال الأمن .

أرجو أن تتفوا بأن وزارة المواصلات معنية بهذا الأمر . أما المالح التي اقترح حضرة الشيخ الهرم فريد أبو شادي بك حذفها ، وهي ٥٥٠٠٠٠٠٠٠ تقريبًا ، فهي لتجديد المركبات التي مضى عليها أكثر من ستة أعوام وأصبحت بالية لا تصلح ، أو لبدل مركبات مؤجرة . ويستحق هذا المبلغ لوريات أو بركس أو " بيك آب " . ولن تقتري حربة ركوب إلا بقرار من مجلس الوزراء .

إن مبلغ ٤١٠٠٠ جنيه الذي طلب حذفه حضرة الشيخ الهرم فريد أبو شادي بك قد أدرج لتجديد سيارات وزارة الصحة ، وسيصرف أغلبه في

وأؤكد لحضراتكم أنك إذا كنتم قد لاحظتم الآن نوعاً من الزيادة الصحية في مصر لم يكن مالوفاً من قبل ، وأردت أن الأوبئة قد هبطت إصاباتهما كثيراً ، فأعلموا قبل كل شيء أن مرء ذلك كله إلى سرعة وصول الطبيب إلى المكان المين والمرضى الممين في الوقت المناسب .

ولعلكم تذكرون ، ولا إخال هذا المجلس قد نسي ما قيل في أيام الكوليرا وأيام الملاريا من أن أساس النكتة إنما كان من جراء بطء الوصول وأوضح المبادأة إليها .

ألا إن الأساس الأول هو أن أعقد السكان ، وأن أراقب الحالة ، وأن أعمل . فإن كان هذا هو المقصود ، فأعطوني الأداة التي تسيرني سواء أحدثت فيها إسراف أم لم يحدث .

إنني معكم وأكون مكرراً إما قلت إن كل شيء يسير على أحسن حال في مسألة النقل والسيارات . فكننا يكر نفس الشكوى ، ولابد لنا ، بالعمل المتواصل وحسن التصدد - أن نترك النقطة . وإنني أهد حضراتكم أن تضاعف جهدهما وسعيهما - حتى نترك ما يرضيكم ورضى المصلحة العامة .

واسمحوا لي حضراتكم - وأنا في دور العرض السريع - أن أقول إن توصيات بلتكم المالية الخمس فيها توصيات ثلاث أعتقد أن الحكومة لا ترى ما يمنع من الأخذ بها : أولها إعادة النظر في توزيع السيارات بحيث لا تخصص سيارة ركوب لأي موظف إلا إذا كانت طبيعة عمله تستلزم المرور المستمر . فإذا كان الأمر كذلك ، فأظن أن حضراتكم توافقوني على الاستثناء من الملاحظة الأولى المتعلقة بسحب سيارات الوكلاء والوكلاء المساعدين والكثيرين الآخرين .

**مقبرة الشيخ المحترم إبراهيم يوسف مكرم** - إلى أن يصدر قرارها من مجلس الوزراء .

**مقبرة صاحب الدعوة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء)** - إذا كانت الحكومة تسلم مع حضراتكم فوراً برأس القاعة ، وهي ألا تخصص سيارة لأشخاص لا تكون من طبيعة أعمالهم المرور ، فهذا نوع من الأصل ليس لذكره مقتض .

١ - فيما يتعلق بإلغاء الأرقام الحكومية ، فأنا مع لست حضراتكم تماماً .

**مقبرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك** - مع تحفظ قلته ، ولكن لم يرد هنا .

**مقبرة صاحب الدعوة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء)** - أرجو من حضراتكم - إذا ما بهذه المسألة كثيراً ، لأن المصلحة قد تقتضي هذا .

فريد أبو شادي بك ، وهو حنف الاعتادات التي ذكرها ، فهو ما لا توافق عليه بلتكم المالية ، لأنه يبرهن رأيه الشخصي . وترى اللجنة إبقاء هذين الصناديق .

**مقبرة الشيخ المحترم علي زكي المصري باشا** - عندى اقتراح أريد أن أقدم به .

**مقبرة صاحب الدعوة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء)** - إن بيان حضرة صاحب الدولة ورئيس لجنة المالية بيان عادل لا اعتراض عليه .

لا شك في أن هناك بعض الإسراف في استعمال السيارات الحكومية وهي ملاحظة قد أبدت في كل الدورات التالية . ولا عيب في أن توجه في كل الدورات التالية ، وأن تتكرر مرة وثانية وثالثة حتى نصل فيها إلى حل يحقق المصلحة ، وأقصد بذلك أن تنهض الدولة بأعبائها وواجباتها .

اسمحوا لي حضراتكم في أن أعالف رأي حضرة الزميل المحترم فريد أبو شادي بك من أنه كلما وجد عيب في ناحية من نواحي الأداة الحكومية طلبنا إلغاء هذه الأداة ، وإلا كان معنى هذا أن نترك كل المريض الذي يستعصى علاجه بالقتل حتى ننتزع .

لو جرى الأمر كذلك لحانت الأمور . ولكن هذا لا يصلح علاجاً بحال من الأحوال .

إنني لأعجب من اقتراح حضرة الزميل المحترم فريد بك أبو شادي القائل بحذف الاعتادات دفعة واحدة ، لأن هذا نوع جديد حقيقة من أنواع العلاج .

أصبح بإحضرات الشيخ المحترمين ألا أوجد للطبيب سيارة ينتقل بها لأداء مهمته أو ألا أوجد للضابط أو للقوة سيارة تطارد بها الأشقياء وتساو بها إلى مجدة من يقع عليه اعتداء .

**مقبرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك** - أنا لا أعارض في إيجاد سيارة لنقل هذه القوة .

**مقبرة صاحب الدعوة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء)** -

أنا هنا أنسرب مثلاً . وإن الذي أجيته لنسبي الآن في شأن مصلحة ما أجيته بسهولة إذا انتقلت منه إلى مصلحة أخرى ، وقد تكون أكثر أهمية . ولعلكم تذكرون مسألة السيارات التي اشترت يوماً ما لمقاومة الكوليرا .



**مفكرة صاحب المروءة إبراهيم عبد الرزاق باشا (رئيس مجلس الوزراء)**  
إن لسعادة الشيخ المحترم على زكي العرابي باشا وعددا من هذه الوجود يوم  
كلن وزيراً للمواصلات .

(ضحك) .

**مفكرة الشيخ المحترم على زكي العرابي باشا - من الأسف إنني لم أكن**  
إلا ثلاثة أشهر في وزارة المواصلات .

لذلك أقترح على المجلس الموقر أن يقرر تشكيل لجنة برلمانية لفحص  
حالة السيارات من كل وجهها، والنظر في الشكاوى المقدمة منها وطبيعتها،  
وما هو حق وما هو باطل منها، على أن تقدم المجلس تقريراً بنتيجة بحثها  
ليقرر بعد ذلك ما يراه . وأرجو بهذه المناسبة ألا تعتبر الحكومة في أن تشكيل  
اللجنة اعتداء عليها أو ساساً بكرامتها، بل إن الأمر على عكس ذلك .

**مفكرة الشيخ المحترم عبد القوي أحمد باشا -** لقد شكلت الحكومة  
لجنة لهذا الغرض . وأرى أننا بالوضع الذي شرحه زميلي زكي العرابي باشا  
سنقتل المسئولين من عاتق الحكومة إلى عاتق البرلمان .

**مفكرة الشيخ المحترم على زكي العرابي باشا -** إن جلالت التحقيق  
البرلمانية بلان برلمانية يقضي بها الدستور والأدعة .

**مفكرة صاحب الملقاب إبراهيم وسوقى باشا (وزير المواصلات) -**  
هل هي لجنة تحقيق ؟

**مفكرة الشيخ المحترم على زكي العرابي باشا -** إن الحكومة معترفة بأن  
هناك عيباً . وقد سبق أن وعدت بتشكيل لجنة لدراسة حالة السيارات ،  
تتقدم بتقريرها إلى المجلس ليتخذ ما يراه بشأنها . وقد قدمت اقتراحاً  
بهذا المعنى لسعادة رئيس المجلس ، هذا نصه :

« أقترح أن يقرر المجلس تشكيل لجنة تحقيق برلمانية لبحث مسألة  
السيارات الحكومية بجميع أنواعها وطريقة استعمالها وما تتكلفه الحكومة  
في شراء وصيانة هذه السيارات ومقدار ما تستهلكه من البنزين وأن تقدم  
اللجنة تقريرها للمجلس ليقرر ما يراه بشأنها »

على زكي العرابي

**مفكرة الشيخ المحترم طريف علي باشا -** إنني أعترض على تشكيل هذه  
اللجنة ، لأنني أختنى أن تقدم هذه اللجنة البرلمانية البراهين على ضرورة  
جاء كل سيارة ، فينبغي بنا الأمر إلى زيادة عدد السيارات .

**مفكرة الشيخ المحترم على زكي العرابي باشا -** إنني مستعد لتغيير اسم  
لجنة التحقيق بل والاكتفاء بتسميتها لجنة فقط لدراسة هذه المسألة ،  
والمسألة هنا ليست مسألة الفاظ .

**مفكرة الشيخ المحترم حسين سري باشا -** إن لجنة المالية توافق على  
هذا تماماً بدون أدنى تحفظ .

**مفكرة صاحب المروءة إبراهيم عبد الرزاق باشا (رئيس مجلس الوزراء) -**  
أشكر لدولة رئيس اللجنة تصريحه هذا . ولقد ذكرت اللجنة أيضاً مسألة  
إعانة النظر في توزيع السيارات ، وفي هذه الحالة تخصص - يارة تسلم  
لوظف كمهدة ويعطى مبلغاً من المال إلى آخر ما ورد في هذه الرغبة .

إننا بإحضرات الشيوخ المحترمين نتعهد في تحديد استهلاك البنزين ، بل  
وفي كل الأوضاع التي تحول دون الإسراف في استعمال السيارات .  
أما أن نضع قاعدة معينة قبل أن تنتهي اللجنة المشكلة من مهمتها وتتقدم  
ببحث شامل كامل ، فأظن أن حضراتكم توافقون على أنه يجب ألا نحرم  
على أنفسنا حلاً أحسن إذا وصلنا إليه .

**مفكرة الشيخ المحترم حسين سري باشا -** على أن يكون هذا الحل موضع  
نظر المجلس .

**مفكرة صاحب المروءة إبراهيم عبد الرزاق باشا (رئيس مجلس الوزراء) -**

إنني أريد أن تكون جاذبين في الأخذ بكل ما يوصى به المجلس . ولعل  
البحث يهيننا في المسائل الأخرى إلى حل يرضيك أكثر من الحل الذي  
وصلنا إليه . فإذا كنتم تفضلون حضراتكم بالمراقبة على هذا وتقررون هذه  
الاعتبارات ، كما تفضل حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك ويتفق  
سناً على هذه المسألة ، فلأننا نكون له ولحضراتكم من الشاكرين .

**الرئيس -** لقد قدم حضرة الشيخ المحترم على زكي العرابي باشا اقتراحاً  
في هذا الصدد سيشرحه لحضراتكم .

**مفكرة الشيخ المحترم على زكي العرابي باشا -** إن الذي فهمته من المناقشة  
الآن أن هناك اتفاقاً بين حضرات أعضاء المجلس والحكومة على أن  
الشكاوى من السيارات قديمة تتكرر منذ عشرين عاماً أو أكثر . وفي كل  
عام تتوالى المصيبة في هذا المجلس مرعدة المصيبة التي نسمعها خارج المجلس .  
وفي كل عام نجيبنا الحكومة بوعده كريم بأنها ستدرس حالة السيارات ،  
وستضعها لحضرة دقيفاً لتصل في النهاية إلى حذف السيارات غير اللازمة  
وإلى تقليل نفقاتها وتقليل مصيبتها .

ولذلك ، بعد عشرين عاماً أو أكثر ، لم نتقدم خطوة واحدة إلى الأمام .  
وهنا نحن نسمع اليلة أيضاً وعدداً جديداً يضاف إلى عشرين وعدداً مضت  
من الحكومة بأغداً ما يلزم القضاء على تلك الشكاوى .

ومعهم أن اللجنة الحكومية إنما هي لجنة استشارية ، فلا مانع من أن يضم إليها بعض حضرات أعضاء البرلمان الذين سبق لهم ممارسة هذا الموضوع . وهذه الطريقة تكون قد حققت الغرض الذي يرى إليه حضرة الشيخ اعتم على ذلك الدواب باشا ، وتكون كذلك وفي آن واحد قد لنا بإجراء سليم .

**مقرة الشيخ المحترم عبد القوي محمد باشا** في أننا إذا أخذنا بمقالة حضرة الشيخ اعتم على ذلك الدواب باشا لنقل المسائل الإدارية من طاق الحكومة ونلقاها على عتق المجلس .

لقد سمعنا رأي لجنة المالية ، وأعضائها خاصة سابقه عميقة ، لا جدال في أننا ننتفع بهذا كله ، ولدينا الآن بيان نعمل . فإذا كان لأحد من حضراتكم اقتراح فوق الاقتراحات التي ترد اليها من الخارج في هذا الشأن ، فنحن نرحب به .

**مقرة صاحب المعالي محمد علي باشا** ( وزير الدولة ) - لا مانع لدى الحكومة من ذلك .

**مقرة صاحب الدولة محمد باشا** ( رئيس المراسم ) - ( رئيس مجلس الوزراء ) : لقد شكلت الحكومة لجنة وولدت بأن تتقدم طبعاً بشيعة عملها ، وسيبدو ذلك المجلس في المراتب القادمة إن شاء الله . ولكن ليس لدى الحكومة مع كذب من أن يتم إلى هذه اللجنة أي عضو من أعضاء المجلس من أهل الخبرة في هذا العمل سواء كانوا من لجنة المالية بمجلس الشيوخ أو مجلس النواب أو من كليهما .

**مقرة الشيخ المحترم محمد علي زكي المراسم باشا** - أنا أوافق على ذلك .

**المرتبطة** - ألا يزال حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك مصرًا على طلبه ؟

**مقرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك** - إنني متنازل عن طلبي .

**مقرة صاحب الدولة عبد الحميد محمد باشا** ( مدير عام مصلحة السكك الحديدية ) - كل الذي أريد أن أقوله في هذه المناسبة هو أن ما نحنه لجنة المالية إلى المصلحة من أن المصروفات لأزال أكثر من الإيرادات ينتج لي شيء من الإيضاح لبيان وجه الحقيقة في هذه المسألة .

ترى لجنة المالية أن تضم إلى المصروفات الفعلية في البابين الأول والثاني ، وهما البابين اللذان يشملان مصاريف التشغيل ، فسط استهلاك وبيع وأس المال بنسبة ٢٠٪ ، الأول ٣٠٪ ، الثاني ، في جميع أمتعة

**مقرة صاحب الدولة محمد باشا** ( رئيس مجلس الوزراء ) : لقد أعطت الحكومة حضراتكم وعداً . وهذه الحكومة من أكثر الحكومات اهتماماً بهذا الموضوع بل ومن أكثرها مساهمة في التوفيق . لقد بدأنا فعلاً بمجرد توريد هذه الشكوى بتحديد سبلات تقرير الخاص بالاستقالات ، وأخذنا في الدرس أخذاً جدياً . وأنا أتحق وما ذهب إليه

**مقرة الشيخ المحترم عبد القوي محمد باشا** في أننا إذا أخذنا بمقالة حضرة الشيخ اعتم على ذلك الدواب باشا لنقل المسائل الإدارية من طاق الحكومة ونلقاها على عتق المجلس .

لقد سمعنا رأي لجنة المالية ، وأعضائها خاصة سابقه عميقة ، لا جدال في أننا ننتفع بهذا كله ، ولدينا الآن بيان نعمل . فإذا كان لأحد من حضراتكم اقتراح فوق الاقتراحات التي ترد اليها من الخارج في هذا الشأن ، فنحن نرحب به .

إنني أعتقد أن الدواب باشا لا يرضى بهذه الصورة التي تحصل معي من معنى عدم الارتياح إلى وعد الحكومة من أنها ستقوم بواجب . كما أنني أعتقد أن في هذا بعض الجور على موقف نحن لاستحققه .

لئن كان المقصود هو الانتفاع بأهل الخبرة وإلى السبب فغير من المرجح بذلك أشد المرجح . أنا لا أرى في هذه عن ضرورة التي بوجها حضرة الشيخ المحترم على ذلك الدواب باشا . فأعتقد أن حضراتكم ترون معي أننا لاستحق كل هذا .

**مقرة الشيخ المحترم محمد علي زكي المراسم باشا** - نحن لانتدعي على الحكومة في شيء ، إذ المطلوب ما ومن اللجنة أنت تبتدي رأياً في مسألة تتعلق بالسيارات ، ونحن لم نرسمها بنفسنا ، بل اعتمدنا فيها على آراء في أقوال الحكومة وفي تقارير رؤساء المصالح . ولكن نحن نريد أن نرى وبأفئتنا مباشرة ، هذا الموضوع الذي يزعم أنه أبدأ نأري فيه ، ونثبت في ذلك غشاضة . وهذا من حقنا دستورياً ، مع أن لأن تائف الحكومة عندما تطلب حقاً دستورياً مقرراً لنا .

**مقرة صاحب الدولة محمد باشا** ( رئيس مجلس الوزراء ) : أنا لم أناف .

**مقرة الشيخ المحترم محمد غالب باشا** - إن رأي عملي يوافق رأي الزاين .

أنا لا أوافق على تشكيل لجنة لمالية بمحة لتحقيق هذا الموضوع ، ولكني أقترح أن يضم إلى اللجنة الحكومية عضو أو عضوان من هيئة البرلمان سواء من مجلس الشيوخ أو من مجلس النواب أو من كليهما ، ممن لهم خبرة بهذا الموضوع .

**مقرر الشيخ المحترم المرحوم إبراهيم مكرم** - وهذا ما نرجوه .

**الرئيس** - حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن برهان نور اقترح بركة ليست له علاقة بالمزايا ، ويتولاه على حضراتكم .

**مقرر الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن رفاعة نور** - هذا هو نص اقرس :

” اقترح أن يعامل الصيانة والكثايتون بوزارة المواصلات بنفس المعاملة التي عومل بها ملاؤم في وزارة الصحة . تشؤون من حيث تقرير مرتب بمل تغرف في ميزانية هذا العام “ .

وقد دفعني إلى إبداء هذا الاقتراح تحقيق العدالة والمساواة بين الملاؤم في الوزارات .

**المقرر** - ليس لجنة أي اعتراض على هذا الاقتراح .

**مقرر صاه** - لعل الله أن يعيد عبد الرزاق باشا (رئيس مجلس الوزراء) سيكون هذا الاقتراح بركة على بحث الحكومة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح بالبركة ؟

( موافقة ) .

مرفع ١ “ الديوان العام ”

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول “ ماهيات وأجرومريتات ” وقدره ١٨,١٥٠ جنيها ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٨,١٥٠ جنيها المقدر للباب الأول “ ماهيات وأجرومريتات ” .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني “ مصروفات عامه ” وقدره ٢٠,٢٠٠ جنيها ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٠,٢٠٠ جنيها المقدر للباب الثاني “ مصروفات عامه ” .

مصاريف التشغيل الواردة في البابين الأول والثاني تشمل بالفضل ما نسعيه قسط الاستهلاك ، لأنه يعيد سنوي لما يستحق التجهيز من للمهمات . فاما استيعاد ما يساوي هذه النسبة ، وهو مليون جنيها ، فإن العجز من ٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيها إلى ٨٠٠,٠٠٠ جنيها تقريبا .

وإذا قورن هذا العجز عما كان سابقا عليه في السنوات الماضية ، بين لحضراتكم وبشهادة اللجنة في تقريرها أن انصلحة في مو مطرد من حيث الإيراد وفي خفض مطرد من حيث المصروفات ، بفضل التجهيزات التي أخذت تزداد وتفضل الوسائل التي أخذت بها في ضبط الإيرادات وتحتيتها . وادى في الأشهر الثلاثة المصروفة من السنة المالية الحالية ما يدل على أن الإيرادات المتأملية في هذه السنة لن تقل عن ١٤,٥٠٠,٠٠٠ مليون من الجنيها ، إذ إن إيرادات مارس وأبريل ومايو من هذه السنة قد بلغت ٣,٢٠٠,٠٠٠ جنيها ، فإذا كان الحال كذلك وعلى هذا المثل ، فأرجو ألا تقل جملة الإيرادات في السنة المالية الحالية عن ١٤,٥٠٠,٠٠٠ جنيها .

**مقرر الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا** - وما هو المبلغ المقدر للإيرادات ؟

**مقرر صاهب** - معادة عبد المجيد بدم باشا (مدير عام السكك الحديدية) - المبلغ المقدر للإيرادات في الميزانية المعروضة هو ١٣,٥٠٠,٠٠٠ جنيها .

وقد كتبنا فيه بما حدث فعلا في السنة المالية الماضية ، إذ إن ما حصلناه كان أكثر من المقدر بمبلغ ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيها .

**مقرر الشيخ المحترم السيد عبد المجيد الرمالى** - أعتقد أن هذه الزيادة تجت من قيام المعرض الزراعى الصناعى .

**مقرر صاهب** - معادة عبد المجيد بدم باشا (مدير عام السكك الحديدية) - لاثنين الزائرين كانوا يأتون إلى المعرض في السكك الحديدية نصف أجرة .

**مقرر الشيخ المحترم السيد عبد المجيد الرمالى** - ومع هذا كان لذلك نصيب من الإيراد .

**مقرر صاهب** - معادة عبد المجيد بدم باشا (مدير عام السكك الحديدية) - لا نتوقع إيرادا أكثر من الإيراد العادى ، لأن الانتقال إلى المعرض كان بنصف أجرة .

هذا كل ما رددت أن أوجهه للنظر إليه ، وأشكر اللجنة أن توهت بعملنا على أطراف البحر في الإيرادات وعلى أطراف الخفض في المصروفات . وأرجو أن تحقق الآمال إن شاء الله .

فروع ٢ " السلك الحديدي "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول " ماهيات وأجر ومزيتات " وقدره ٢,٧١٧,٩٦٠ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢,٧١٧,٩٦٠ جنيا المقدّر للباب الأول " ماهيات وأجر ومزيتات " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني " مصروفات عامة " وقدره ٦,٩٣٣,٠٠٠ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦,٩٣٣,٠٠٠ جنيا المقدّر للباب الثاني " مصروفات عامة " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث " أعمال جديدة " وقدره ١,٨٠٠,٠٠٠ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٨٠٠,٠٠٠ جنيا المقدّر للباب الثالث " أعمال جديدة " .

فروع ٣ " التلغرافات والتليفونات "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول " ماهيات وأجر ومزيتات " وقدره ٩٠٤,٠٠٠ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٩٠٤,٠٠٠ جنيا المقدّر للباب الأول " ماهيات وأجر ومزيتات " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني " مصروفات عامة " وقدره ١٣٣,٠٠٠ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦٣٣,٠٠٠ جنيا المقدّر للباب الثاني " مصروفات عامة " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث " أعمال جديدة " وقدره ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيا المقدّر للباب الثالث " أعمال جديدة " .

فروع ٤ " البريد "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول " ماهيات وأجر ومزيتات " وقدره ٦٣١,٥٠٠ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦٣١,٥٠٠ جنيا المقدّر للباب الأول " ماهيات وأجر ومزيتات " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني " مصروفات عامة " وقدره ٦٥٢,٠٠٠ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦٥٢,٠٠٠ جنيا المقدّر للباب الثاني " مصروفات عامة " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث " أعمال جديدة " وقدره ٢٠٠,٠٠٠ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيا المقدّر للباب الثالث " أعمال جديدة " .

فروع ٥ " المواني والمنازل "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول " ماهيات وأجر ومزيتات " وقدره ١٧٨,٨٠٠ ج ؟

( موافقة )

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٥٤٠,٠٠٠ جنية ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥٤٠,٠٠٠ جنية المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .

فرع ٧ " النقل "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول " ماهيات وأجروماتيات " وقدره ١٥١,٠٠٠ جنية ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٥١,٠٠٠ جنية المقدر للباب الأول " ماهيات وأجروماتيات " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني " مصروفات عامة " وقدره ٤٣١,٢٠٠ جنية .

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٤٣١,٢٠٠ جنية المقدر للباب الثاني " مصروفات عامة " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٢٤٢,٨٠٠ جنية ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٤٢,٨٠٠ جنية المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٧٨,٨٠٠ ج المقدر للباب الأول " ماهيات وأجروماتيات " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني " مصروفات عامة " وقدره ٣١٢,٤٦٠ ج ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣١٢,٤٦٠ ج المقدر للباب الثاني " مصروفات عامة " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٣٦٥,٠٠٠ ج ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٦٥,٠٠٠ ج المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .

فرع ٦ " الطرق والكجاري "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول " ماهيات وأجروماتيات " وقدره ١٠٨,٢٤٠ جينيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٠٨,٢٤٠ جينيا المقدر للباب الأول ماهيات وأجروماتيات " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني " مصروفات عامة " وقدره ١,٠٩٦,٦٩٠ جينيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٠٩٦,٦٩٠ جينيا المقدر للباب الثاني " مصروفات عامة " .

## قسم ١٦ "وزارة الشؤون الاجتماعية" - إقرار

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور .)

الرئيس - نذبت <sup>(١)</sup> وزارة الشؤون الاجتماعية حضرة الدكتور أحمد حسين وكل الوزارة لحضور الجلسة .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

(حضر حضرة) .

مقرر الشيخ المحترم صبيح صري باشا - ترون حضراتكم أن حضرة المقرر قد غيّر . وسبب هذا أن حضرة المقرر الأول قد أصبح أقلية ، لأنه كان الوحيد من حضرات الحاضرين من أعضاء اللجنة الذي لم يوافق على التقرير ليكون له الحق في أن يبدى رأيه أمام المجلس .

القرار - عرض تقرير اللجنة عن مشروع ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية بجلسته ١٣ يولييه سنة ١٩٤٩ ، فأعيد إليها بناء على طلب معالي وزير الشؤون الاجتماعية لإبداء بعض البيانات التي استمتت إليها اللجنة وهي تدور حول المبلغ الخاص بالفرقة التوجيهية واعتمادات صندوق الإحسان .

وقد اقترح معالي الوزير إضافة مبلغ ٧٠٠٠ جنيه إلى الأعداد الأول ، ورفع إعانة صندوق الإحسان بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه في هذا العام .

ولم تر اللجنة الأخذ بأي من الاقتراحين ، وترجو عرض تقريرها السابق على المجلس على الصورة التي سبق أن تقدمت به إليه .

مقرر صاحب المفاد مهول فرهم باشا (وزير الشؤون الاجتماعية) - حضرات الشيوخ المحترمين ،

في الجلسة الماضية طلبت إعادة التقرير إلى اللجنة لتتظفر في حضوري وقد بفضل المجلس وحضرة المقرر بالسماح بإعادة التقرير إلى اللجنة وكانت الإعادة سبب إشفاق بمحذف بعض مبالغ وردت في ميزانية وزارة الشؤون صدقت عليها بلجة الشؤون المالية بمجلس النواب ، وذلك بعد ضغط جميع المبادرات ومن بينها مبادرات وزارة الشؤون ضغطا كبيرا . وما كان بمنة

المالية بمجلس الشيوخ بعد ذلك أن تريد في هذا الضغط ، وعلى كل حال فالمبالغ التي سلمتها اللجنة هي :

جنيه

٢٥,٠٠٠ اعتماد المسرح الصيني .

٧,٠٠٠ - الفرقة التوجيهية للتشغيل .

٣,٠٠٠ جائزة لأحسن فلم .

١,٥٠٠ تشجيع التأليف المسرحي .

٢٠,٠٠٠ إعانة لمرضى السل .

وقد طلبت إلى اللجنة عند بحث الموضوع بعد إعادة التقرير إليها ألا تخال في ضغط ميزانية ، وبالتالي أن تصلح عن حذف تلك المبالغ . وخاصة بعد الحذف الذي أجرته الوزارة في مجلس النواب ، وأن توافق على توليف هذه المبالغ وقدرها ٥٩,٥٠٠ جنيه في نواحي أخرى متعلقة بالبر أو صندوق الإعانات والإحسان .

وسأتمكم الآن في هذه المبالغ وفي لزومها .

أما عن مبلغ الـ ٢٥,٠٠٠ ج ، فوافق أن القاهرة ، وهي أكبر عاصمة في الشرق ، لا يوجد بها مسرح صيني واحد يمكن أن يؤمه الناس لاترفيه عن أنفسهم في ليالي الصيف الحارة . وقد ضغط الاعتماد إلى هذا الحد لأن المطلوب كان أكثر من ١٠٠,٠٠٠ ج أو ١٥٠,٠٠٠ ج . والسبب الوحيد الذي بررت به اللجنة حذف هذا المبلغ هو أن الوزارة قد اختارت مكانا لهذا المسرح غير ملائم . ولكن هذا ليس معناه حذف المبلغ ، وإنما يجب الإبقاء عليه حتى يقع الاختيار على مكان ملائم .

مقرر الشيخ محمّد عبد الحيد الرحمانى - لقد وافق معالي الوزير اللجنة على حذف المبلغ .

مقرر صاحب المفاد مهول فرهم باشا (وزير الشؤون الاجتماعية) - لقد وافقت على أن يذيع وأن يصرف في ناحية أخرى من نواحي البرو الخير .

(١) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

يرجو من سادتك الإذن لحضرة الدكتور أحمد حسين وكل الوزارة بحضور جلسة المجلس أثناء النظر في ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ .  
وتفضلوا سادتك بقبول تاتي الاحترام ما

مقرر اللجنة الاجتماعية

جلال فهم

٩ يولييه سنة ١٩٤٩

لقد قلت امام بلتكم المالية ان هذا المبلغ قليل ، ويجب بقاؤه  
وزيادته ... ..

**مفكرة الشيخ المزمع فرغوا سراج الربى باشا -** ولكن ما هو الطلب  
الأصل الذى يطلبه محالى الوزير ؟

**مفكرة صاحب المصلح مولود فرهم باشا** (وزير الشؤون الاجتماعية) -  
لقد تكلمت عما حدث فى الجهة المالية ، والطلب الأصل هو إقرار مبلغ  
٨٠٠,٠٠٠ جنيه ، أى بقاؤه المبلغ كما ورد فى ميزانية الحكومة وكما أقره  
مجلس النواب .

ولقد ذكرت اللجنة أنها أقرت مبلغ ٨٠,٠٠٠ جنيه للجمعيات الخيرية .

**مفكرة الشيخ المزمع فرهم أبو سادى بك -** هل يطلب محالى الوزير  
إلغاء الاتفاقيات كما وردت من مجلس النواب ؟

**مفكرة صاحب المصلح مولود فرهم باشا** (وزير الشؤون الاجتماعية) - نعم .  
ومع ذلك فأنى أقدر أمام حضراتكم أن الوزارة لا يكتفى ٥٦,٠٠٠ جنيه  
بل هى فى حاجة إلى مبالغ أكثر من ذلك بكثير .

ولقد جاء فى تقرير اللجنة أنها لاحظت فى اتفاقيات الوزارة أخطاء  
أخرى تثير انتباه كثيرة ، وأعطيا الجمعيات الخيرية ذات الحساب المتكتم ، وقد  
صرفت الوزارة المبلغ المقرر لهذا الباب ، وهو ٨٠,٠٠٠ جنيه ، مضطرة فى ذلك  
إلى صرف ٥٠ ٪ من الإعانات التى تقرها مجلس الوزراء لهذه الجمعيات  
وأصبح مطلوبا من الوزارة لئلا المانية لهذه الجمعيات مبلغ ٨٠,٠٠٠ جنيه ،  
موجب اتفادها من المبلغ المقرر لسنة ١٩٥٠ لهذه الجمعيات .

وأريد أن أؤكد لحضراتكم أن كل قرش يصرف زيادة على المقرر  
من جانب الحكومة لجمعية من الجمعيات يربو ويتضاعف . فمثلا مرة مجد  
على التكرير تصرف للحكومة ٣٧,٠٠٠ جنيه ميزانيتها الفعلية ١٨٠,٠٠٠ جنيه .  
وهذا المثل يطرد فى حالة كل الجمعيات الخيرية . فلا عمل مطلقا لأن نضن  
على هذه الجمعيات بالمبالغ التى تصرفها فى تحقيق أغراضها فى بلد كبير مثل  
بلدنا وأظنه من الفقراء والمرضى .

قبل أيضا إنه من مبلغ ١٦٠,٠٠٠ جنيه ما يصرف على المطاعم الشعبية .  
وقد أخطرتنا وزارة الصحة بأن هناك إبلاغا قد ظهر فيها مرض البلاجرا ،  
وذلك نتيجة سوء التغذية . ولقد ازداد هذا المرض بكثرة فى هذه البلاد  
أشيرا ، وهو مرض يودى إلى الجنون .

وطلبت وزارة الصحة من وزارة الشؤون الاجتماعية إنشاء مطاعم شعبية  
فى هذه البلاد لاقاء هذا المرض الناتج من سوء التغذية كما قلت .

وزارة هذا شأنها تزداد عليها الطلبات من كل ناحية ومن كل وزارة ،  
سواء أكلت بسبب مرض السل الميوس من شفاة أم بسبب مرض  
البلاجرا ، أقول إن مثل هذه الوزارة لا يصح مطلقا أن يضمن عليها مبلغ  
٥٦,٠٠٠ جنيه أو ما إلى ذلك .

وأما من مبلغ ٧٠٠٠ جنيه الخاص بالفرقة التوفيقية لخرمى معهد  
التجميل - وستتبع وزارة الشؤون وحى التى ستولى الصرف عليها وتقبل بعد  
ذلك إلى الفرقة القومية - فلا أفهم كيف تبقى هذه الفرقة أو هذه المؤسسة  
وفى الوقت نفسه لا يكون لها اعتماد الصرف عليها ! فأنما أن يبقى الاعتماد  
وأما أن تلقى . أما أن تبقى المدرسة من غير أن يربط لها اعتماد ارتكنا على  
تعيين خرمى معهد التجميل فى الفرقة القومية بدلا من القرن بفصلونها منها ،  
وهذا كلام لا يمكن الأخذ به ، وقد طلبت إلى بلتكم المالية أن توبه  
هذا الاعتماد إلى الفرقة القومية بجانب اعتمادها البالغ ١٢٠,٠٠٠ جنيه لصد  
نفقات ومصروفات ومرتبات هؤلاء الخرميين .

وأما من الاعتماد المخصص لجائزة أحسن فلم وهو ٣٠٠٠ جنيه ، فأنى  
أقول إن الألام الرخصة أصبحت غير راجحة ، بل إن الألام الجيدة  
أصبحت بضاعتها خاسرة . ومن أجل بحث روح المنافسة بين متجى  
الألام ، وحى نوع من أنواع التعليم القوى والثقافى فى البلاد ، وضما  
هذا المبلغ جائزة لأحسن فلم .

وأما عن الاعتماد المخصص لتشجيع التأليف المسرحى وهو ١٥٠٠ جنيه ،  
فأنى أقول إذا وكلت هذا العمل إلى كاتب نظير مائة جنيه مثلا تأليف  
سرحية فإنها تخرج هزيلة ضعيفة لا يقبل عليها الناس . وإذا أردنا النمو  
بالتأليف المسرحى والارتفاع به ، فلا بد من وضع مكائات حتى يمكن  
الحصول على مسرحيات قوية مقبولة تتشهى مع ما يتطلبه الشعب وتساير  
ذوقه الفكرى .

وأما عن الاتفاقيات الأخرى الخاص بإعانة مرضى السل وهو ٢٠,٠٠٠ جنيه ،  
فأقول لحضراتكم إن مرضى السل نودان : نوع قابل للشفاة وتخصص  
به وزارة الصحة والأخرى ميوس من شفاة ، ولكن وجوده يمرض الأصحاء  
إلى السخوى ولا شأن لوزارة الصحة به . ولين من المستغرب أن بعض  
الجهات قد وصلت عدوى السل بها إلى ٣٠ ٪ ، وأخشى أن يقال هنا  
إن مصر بلد المسولين كما قيل هنا إتنا بلد العيان .

والذى تريد الوزارة من هذا الاعتماد هو إقناذ البلاد والأصحاء من هؤلاء  
المرضى بوضعهم فى مستمرة ، وحى موجودة قلا فى مدينة القنطرة ،  
وقد أعطتها لنا الحكومة الإنجليزية وبلغت تكاليفها ٣٥,٠٠٠ جنيه ،  
وستكون هذه المستمرة مخصصة لمرضى المسولين الميوس من شفاةهم  
والذين لا دخل لوزارة الصحة بهم ، وذلك لتجنب الأصحاء من العدوى  
وكفالة البيض لمولود المرضى حتى يأتيمهم اليوم الذى يموتون فيه ، وهذا  
الأمر يخص به وزارة الشؤون الاجتماعية .

ولما أردت أن أتمشى مع اللجنة فى قرارها فى شأن ذلك الاعتماد ، قلت  
إن كانت تستمسك بقرارها ولا تتزل عنها ، فأما باب هو باب خير  
وبركة للناس الذين تنزل بهم النوايب ، كأن يموت عائلهم أو يرضل من  
وغيثته . والمبلغ المدرج لمثل هذه الحالات فى القطر المصرى بجمسه  
٣٧,٠٠٠ جنيه ، وهو مبلغ ضئيل ومكب أن يذاد .

الجنة وأرضها، وصحت اللجنة لنفسها أن تسبلها في ملحق التقرير الذي وزع على حضراتكم ، وقد جاءت فيه العبارة الآتية :

... وبذا أن معالي الوزير متفق مع اللجنة على التخفيضات التي أجرتها في اعتمادات الوزارة المختلفة ، ما عدا ما يلي ... ..

وكل هذا ثابت في محاضر اللجنة ، وقد قصدت أن أقول لحضراتكم إن لجنتم المالية ، وقد قالت هذا في تقريرها ، إنما قررت واقعاً ثابتاً. فهل بعد هذا الواقع نحيء اللجنة لسمع حضرات الشيوخ المحترمين ، كما تسمح لجنتم المالية أن معالي الوزير قد ضروا به ، وعاد إلى وجهة نظره القديمة ؟

حقاً هذه صورة جديدة في بابها . ومع ذلك فليجتم المالية لا تريد أن تستمسك بتصريح معالي الوزير أمامها ، ولكنها ترجو شيئاً واحداً ، وهو أن يحدد نقطة التراجع ، وترجو أن تكون المناقشة على أساس ثابت . فاني أخشى أن تناقش في التقرير القديم فنضطر إلى أن نمود مرة أخرى إلى التقرير الجديد ، ولا أحب أن تناقش في التقرير الجديد لأن لجنتم المالية لم تغير رأيها في الموضوع .

فلذا كان هذا هو الوضع ، فلا أعلن حضراتكم محمولون أن نصل عن ذلك لدفع فرجة ، وذلك لأن اقتراحات الوزارة الأصل فيها دواست وأبحاث وحاجة . أما أن يقول معالي الوزير ، أقترح كذا إن لم يكن كذا ، فهذا لا يصح .

ولقد عارضت لجنتم المالية في مسائل كثيرة ، ولم تناوئ فيها هذا العام فقط ، وإنما عارضت فيها كذلك في العام الماضي ، مطالبة بإدراستها ، بغايت اللجنة هذا العام ، وتبينت أن الوزارة لم تخط خطوة واحدة في سبيل هذه الدراسة . ففى العام الماضي قالت الوزارة إنها تريد إنشاء مسرح صينى ، قلنا لا شك في أن القاهرة في حاجة إلى إنشاء مثل هذا المسرح ، ولكن يجب إعداد مشروع كامل مثل هذا الموضوع بمعرفة مهندسين إخصائين يبين اختيار المكان وتقدير التكاليف وما إلى ذلك ، ثم نرم الميزانية على ضوء هذه البيانات .

وقد ثبت لجنتم المالية في العام الماضي أن هذا لم يحدث ، ومطالب بالدراسة ، بغايت وزارة الشؤون الاجتماعية في هذا العام وقالت إنها عملت رسماً لمسرح صينى ، ولكن أين يكون ؟ فهل اتفقت مع الجهات المختصة ؟ قالت إنها تريد إنشاء بحرى حديقة الأندلس بجوار المسجد المقام هناك ، فهل خاطبت وزارة الشؤون مصلحة الأملاك ومصلحة التنظيم في هذا الشأن ؟ لم يحدث شيء من ذلك . وهل استأذنت وزارة الأوقاف في إنشاء مسرح إلى جانب مسجد ، وهو أمر لم تنوذه في مصر ؟ لا ، لم يحصل أيضاً . وإذا جاء معالي الوزير ووافق اللجنة على ما رأيت ، فعنى هذا أن ما لاحظته اللجنة في محله . ولا شك أن عملاً كهذا لم يدرس بالدراسة الكافية ، ليس الوزارة أن تقدم باعتبارات مالية له بل هذا التصور الذى يهته لحضراتكم .

ولا يخفى على حضراتكم أن ميزانية الوزارة تبلغ نحو ٨٥٠.٠٠٠ جنيه ، منها نحو ٢٥٠.٠٠٠ جنيه مخصصة للوظفين ، ولا يبقى بعد ذلك إلا ٦٠٠.٠٠٠ جنيه ، والمبلغ المطلوب إقراره لا يزيد من عشر هذا المبلغ ، فلا يصح الضن على الوزارة بمثل هذا المبلغ البسيط ، لا سيما وأن هذه الوزارة تعمل على رفع المستوى الاجتماعى في البلاد . وكنت أعتقد أن يفسح أمامها المجال ، ولا يضيق عليها إلى هذا الحد .

هذه هي كلتي التي أردت أن أدل بها حضراتكم واتفا كل القبة بما هو معروف حكم ومعمود فيكم من أنكم تحبون إساءة الخير والبر بالفقراء والمساكين والمرضى . وأمل كبير في إعادة هذا المبلغ إلى الميزانية واعتمادها كما أقره مجلس النواب .

**قصره الشيخ محمد مصطفى وزير العدل** - الإخطار - معالي الوزير لم يحدد طلباته على وجه الضبط . فهل مبلغ ٥٩.٠٠٠ جنيه التي رفضت اللجنة إقراره يطلبه معالي الوزير ليصرف في سبيل الإنسان ؟

**قصره صاحب الطاعى مول فخرى باشا (وزير الشؤون الاجتماعية) :** أطلب إعادة المبلغ إلى أصله كما أقره مجلس النواب ، كما أطلب إعطاء صندوق الإحسان مبلغ ٥٠.٠٠٠ جنيه بدلاً من ٣٠.٠٠٠ جنيه .

**القرار - حقيقة ، لا أستطيع أن أفهم ما سمته بصدد هذا الموضوع .** وأؤكد لحضراتكم أن ما سمته الليلة هو صورة أولى في حياتى البرلمانية وهي ليست طوية ولا قصيرة . أقول صورة أولى في أن لجنة برلمانية لا تعرف على أى نحو تسير ! فهي تسمع من وزير مسؤول أن ما عملته هو عمل طيب في محله وأن معاليه موافق عليه .

فعاليه قد وافق على أنه ليس من المصلحة أن تنشأ فرقة تمثيلية جديدة إلى جانب الفرقة القديمة القائمة ، ولكنه يقترح فقط أن يزداد اعتماد فرقة التمثيل القائمة ليعتبر من العناصر الجديدة إليها ، كما وافق معاليه على رأى اللجنة الخاص بالمطالبة التي تمنع لاجسن فلم سينائى ، وكما وافق على عدم رفع المبلغ المخصص لتشجيع التأليف المسرحى ، وأن يكون ١٥٠٠ جنيه بدلاً من ٣٠٠٠ جنيه .

ولجنتم إذ توافق على تشجيع التأليف المسرحى لا يجمد مبردا لحده الزيادة ، لأن ما صرفته الوزارة من اعتماد العام الماضى لم يزد على نصفه . وهكذا وافق معاليه على حذف مبلغ ٢٥.٠٠٠ جنيه أشخاص بإنشاء مسرح صينى بمدينة القاهرة .

وقد لاحظنا أن كل ما يقترحه معالي الوزير هو تعديل بعض طلباته ، وكما نلاحظ من معاليه أن يدافع من وجهة نظره الأخوية التي قروها أمام



مل من المخصص هذه المهمة . قالت وزارة الصحة إن هذا ليس من عمل وزارة الشؤون الاجتماعية وإن المكان الذى اختارته وزارة الشؤون الاجتماعية لهذا الغرض غير صالح وغير صحى .

ولست أريد أن أتوسع فى الإشارة إلى أرب هناك تقارير متبادلة بين الزارتين فى هذا الشأن . لا أريد أن أقول هذا ، فليس من المصلحة نشر المراسل على هذه الصورة ، وإنما الذى أريد قوله هو أن مهمة اللجنة لا تقتصر فى مراجعة الأرقام خصب ، وإنما مهمتها الدراسة قبل كل شيء ثم تأتى الأرقام فى النهاية . وليست مهمة الأداة التنفيذية هى وضع الأرقام خصب ، لأن هذا ليس من السبل التنفيذية ولا من السبل التشريعى فى شيء .

**مفكرة الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك** - عندما بحث ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية ، وعندما عرضت على اللجنة كان مفهومها أو كما جعنا متفقين على بعض الاعتادات ، أو على كل هذا البعض . وما من شك فى أن الكلمات أو العبارات التى ساقها حضرة الشيخ المحترم المذكور فيما يتعلق بالمرح الصبى ، وما ذكره من أن الموقع لم يتم اختياره على وجه التحديد ، وإنه لا يمكن بناء مسرح بجوار جامع - ما من شك فى أن كل هذا ذكر فى التقرير السابق . وعندما جاء معالى الوزير وطلب إلى المجلس رد التقرير إلى اللجنة قال إن لديه بيانات يريد الإنضاه بها إليها . ولقد وافق معالى الوزير - كما قال حضرة الشيخ المحترم المذكور - على حذف مبلغ الخمسة والعشرين ألفاً من البنجات ، كما وافق بحفظ على حذف مبلغ السبعة الآلاف من البنجات المخصصة لإنشاء الفرقة التوفجية . غير أنى مع موافقى أيضاً على هذا ، طلبت إضافة هذا المبلغ إلى الاعتادات الخاصة بالفرقة المصرية . ولما لم تأخذ اللجنة بهذا الرأى ، استأذنتها فى أن أذاع عن وجهة نظرى أمام المجلس .

حضرات الشيخ المحترمين ،

هناك معهد فى وزارة المعارف يتقدم إليه الطلبة والطالبات فى مستوى ثانى معين لدراسة فى التثليل ، وهناك معهد يؤخذ على هؤلاء الطلبة والطالبات بأنهم ممنوعون من الاشتغال بالعمل الحر ، ولا يجوز لهم العمل إلا تحت إشراف الحكومة . فإذا ما تخرج أحد الطلبة أو الطالبات ولم يجد عملاً فى الفرقة المصرية ، وأراد العمل فى التثليل البنائى أو المرسى غير الحكومى ، فإن الوزارة فى هذه الحالة أن تقيم الدعوى عليه مطالبة إياه بتفقات الدراسة .

ليس من المعقول ألا نوفر العمل هؤلاء ، ثم تأتى فتيق على هذا الشرط الذى لا يمكنهم من العمل فى خارج الحكومة ، ولست أذهب إلى إنشاء فرقة توفجية ، وإنما أقول بأن يعمل هؤلاء فى الفرقة المصرية وتحت إشرافها .

لذلك أطلب ضم هذا المبلغ إلى الاعتادات الخاص بالفرقة المصرية حتى يمكنها استيعابهم . وليس مفهوم أن يعتمد للفرق الأجنبية التى تأتى

القطعة الثانية فيما يتعلق بالإنتاج البنائى ووضع جائزة لأحسن فلم . فقد قلنا لوزارة الشؤون الاجتماعية إن هذا الموضوع تعرضه صوابات عديدة ، وإنه من غير أن يترك هذا الأمر يسير فى طريق المنافسة الحرة ، وكل فلم ناجح لا شك أن الجمهور يتقبله قبولاً حسناً . ولكن وضع مبلغ فى الميزانية ليسمى إلى أناس يشتغلون فى السرقة سيؤدى إلى إشكال فىمن يستحق هذا المبلغ وفيمن لا يستحق .

وإذا كان لدى الوزارة مبلغ تريد إنفاقه فى هذا السبيل ، فلا مانع من إنفاقه فى إنتاج أفلام توجيبية " وثقافية " ، ولقد اقتضت الوزارة رأيها فى العام الماضى ، وهى نجى اليوم وتقول لم أقتنع ، ثم تطلب فى هذا العام تخصيص مبلغ ١٨٠٠ جنيه لتشجيع التأليف البنائى ، فضلاً عما إذا حصل المبلغ ١٥٠٠ جنيه التى خصصت فى العام الماضى ولم يصرف منه إلا مبلغ ٦٠٠ جنيه ؟

**مفكرة صاحب المعالى جمال فرير باشا ( وزير الشؤون الاجتماعية ) :**  
إن باقى المبلغ مرصود لحين انتهاء المسابقة .

**القرر** - هذه البيانات ليست من عدى ، فهى بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية ، والحسابات الختامية جميعها قد أفضلت ، ومع ذلك فأن المبلغ لم يصرف منه إلا نصفه .

**مفكرة الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك** - المبلغ الذى صرف على وجه الضبط ٧٦١ جنيهاً .

**مفكرة صاحب المعالى جمال فرير باشا ( وزير الشؤون الاجتماعية ) :**  
لقد أجريت مسابقة فى هذا الشأن والمبلغ مودع أمانات لإفقاؤه فى هذا السبيل .

**القرر** - إن الميزانية فى اعتاداتها وتقديراتها إنما تنبى على المصروفات الفعلية ، وخاصة أننا نتكلم ونحن فى ٢٠ يونيه سنة ١٩٤٩ . ولهذا لم يكن هناك بد من أن ترفض بحتكم اقتراحاتكم على تم على أساس .

**مفكرة الشيخ المحترم صحر على علوى بك** - زيد أن تقف على رأى حضرة الشيخ المحترم المقرر فيما يتعلق بموضوع مقاومة السبل الذى أشار إليه معالى الوزير .

**القرر** - وأؤكد لحضراتكم أنى تحاشيت الكلام فى هذا الموضوع قصداً لسببين : السبب الأول أن بحتكم السالبة لم تضمن بالمال فى هذا السبيل . فقد سبق أن أرتبتم حضراتكم مبلغاً لهذا الغرض فى ميزانية وزارة الصحة . ولقد وقع خلاف بين ولفترى الصحة والشؤون الاجتماعية

**مقرر الشيوخ المزمع صيرى باشا** - أود أن أذكر لحضراتكم أمرا بسيطا، ذلك أن اللجنة المالية تتفق تماما مع معالي وزير الشؤون الاجتماعية، وتوافق به بلا تحفظ تقريبا. ولكن معالي وزير الشؤون الاجتماعية عندما حضر أمام اللجنة قيل أن يخفّض هذا الرقم، وذلك الرقم، ولم يجد أن الخلف في مجموعه أصبح ستة وخمسين ألفا من الجنيهات وكسور، قال إنه يريد إضافة هذا المبلغ إلى اعتماد الإحسان. قلت له لم تطلب ٥٠,٠٠٠ جنيه وكسور بالضبط؟ قال لقد وفرتم هذا المبلغ، وافق أقبل ذلك. ولكنني أريد له لعل تمر.

وأصحوا لي حضراتكم أن أبين وجهة النظر المالية في هذا الموضوع، مع احتياي الشديد بطبيعة الحال لمعالي الوزير. أقول إن من الجائز أن سماليه لم يخبه إلى وجهة النظر المالية. تقدمت الوزارة بأرقام كثيرة. وعند مناقشة اللجنة لهذا المبلغ في الأرقام، رأيت أن تخفف هذا الرقم وذلك الرقم. وقد وافق معالي الوزير على هذا الخلف. حقيقة أنه غير رايه اليوم. ولكنه وافق اللجنة بالأمر على ما رآه.

إن معالي الوزير عند وضعه للزيادة كان قد رصد مليغا للإحسان، فهل يجب سماليه على اللجنة أنها وافقت على المبلغ الذي طلبه أول الأمر؟ وما الذي ذكره الآن، حتى يطلب زيادة المبلغ؟ فلم لم يطلب المبلغ اللازم في بداية الأمر؟

حقيقة إنه يمكن أن يقال إن البلاد تحتاج إلى مليون من الجنيهات لآل نحسين ألفا؛ ليتمكنوا أن تواجه طلبات المحتاجين. بل إنني أقصد إلى أكثر من هذا، فأقول إنه يمكن أن يقال إن وزارة الشؤون تحتاج إلى مشرين مليونا من الجنيهات لتزويها على المسكين والمطلين، ولكن هل لدى الحكومة المال اللازم لهذا؟ وكنت أود أن يكون معالي وزير المالية حاضرا لسمع منه الإجابة عن هذا السؤال. ولكني سأتولى الإجابة بالنيابة عنه ...

**الرئيس** - إن المناقشة يجب أن تكون محصورة فيها قاله معالي وزير الشؤون الاجتماعية، وليس تمت ذاع خروج بالكلام عن هذا الموضوع.

**مقرر الشيوخ المزمع صيرى باشا** - ترى اللجنة أنه لاداعي للزيادة التي يطلبها حضرة صاحب المعالي وزير الشؤون الاجتماعية إلا أسباب المروضة في تقريرها والتي فيها لحضراتكم المقرر. فلما كان معالي الوزير يرى بهذا رد التقرير إلى اللجنة، فلا مانع من ذلك، هل أن أقرره من نظر مشروع المالية في العام المقبل، إن شاء الله!

**مقرر الشيوخ المزمع صيرى باشا** - هل سيتمك حضرة الشيخ الغنم فؤاد سراج الدين باشا في الموضوع السابق؟

**مقرر الشيوخ المزمع صيرى باشا** - إن الموضوع الذي ما أنكم له هو موضوع جديد لا علاقة له بالموضوع السابق.

من الخارج وتمتكت شهرا أو شهرين، مبلن أربعة عشر ألفا من الجنيهات لتقدم مسرحيات لا رايها إلا الأجانب أو الخاصة، في حين أننا لا نعطى سبعة آلاف من الجنيهات للفرقة المصرية ليتمكنوا استياد نخبى معهد التجميل الذي أنشأه وزارة المعارف.

ولهذا أود أن يفضل المجلس بالموافقة على اقتراحى الخاص بضم مبلغ سبعة آلاف من الجنيهات إلى ميزانية الفرقة المصرية.

أما فيما يتعلق بمرضى السل، ففى الواقع أن معالي وزير الشؤون الاجتماعية مشروما ضخما في هذا الشأن كنت قد اطلمت عليه حين دعيت لحضور اجتماع لجنة المالية في مجلس النواب. ولكن معالي وزير الصحة العمومية لم يقبل ذلك المشروع، وقال إنه يتكفل برعاية مرضى السل.

**المقرر** - لاداعي لذلك.

**مقرر الشيوخ المزمع صيرى باشا** - هناك اعتماد يبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه لإعانة حالات مرضى السل الميوس من شقاتهم، وهناك تخفف بأن جعل هذا المبلغ لوزارة الصحة. فلما حلف هذا المبلغ ...

**مقرر الشيوخ المزمع صيرى باشا** - يمكن لوزارة الصحة أن تطلب هذا المبلغ، وهذا من شأنها.

**مقرر الشيوخ المزمع صيرى باشا** - من أين تطلبه وزارة الصحة إذا حلف؟

**المقرر** - لقد أعطيت وزارة الصحة هذا المبلغ فعلا.

**مقرر الشيوخ المزمع صيرى باشا** - أما فيما يتعلق بزيادة المطالبة لصندوق الإحسان. فن رأيت أن في البلاد فقراء كثيرين، وأن هناك حالات كثيرة تستد العطف. من ذلك مثلا أنه قد جاعف بالأمر مأمور مركز سابق يتقاضى ساشا قدره سبعة عشر جنيها استبدل منه سبعة جنيها، فلم يبق له وماله إلا عشرة جنيها، فقدم هذا الرجل إلى وزارة الشؤون الاجتماعية طالبا للمعونة، فلم يكتفها أن تأخذ يده، وهو مصاب بأمراض منها السكر.

جاعف هذا الرجل لأمرى عليه لدى وزير الشؤون الاجتماعية حتى تأخذ الوزارة يده. وإلى أمثال من أين تقدم المساعدة لهذه الأسر المحتاجة؟ وأعتقد أن ضم ٢٠,٠٠٠ جنيه إلى صندوق الإحسان أمر لا يحتاج إلى كل هذه العجبة.

على هذا الصل بالفناء والفساد . ولدينا في مصر من المسائل ما فيه جلال الكفاح والتمتع الحربي الكثير وفوق الكثير . وكان الأول أن يجب التعاون للخلاف الحربي ، وكنت أرى أن تحرس الحكومة على أن يكون التعاون بعيدا عن هذه الناحية الحربية والسياسية .

أما وقد أصبح التعاون وسيلة الحكومة تستغل حزبا وسياسيا ، فأتى أطلب من حضراتكم حذف كل اعتبار في الميزانية خاص بالتعاون .

أما كيف أصبح التعاون حزبا ، فهذا ما سأذكره لحضراتكم .

ينص القانون الجديد الخاص بإنشاء بنك التسليف الزراعي التعاوني على أن تمثل الجمعيات التعاونية بخلاف أعضاء في مجلس إدارة هذا البنك ، يكون تعيينهم بطريق الانتخاب من الجمعيات التعاونية في مختلف أنحاء القطر . ويكون لكل منهم مكافأة قدرها ٣٠٠ جنيه سنويا .

وقد حدثت الحكومة يوم ٣٠ أبريل الماضي موقعا لانتخاب هؤلاء الأعضاء الثلاثة . وفي الموعد المحدد والمكان المعلن ، اجتمع ممثلو الجمعيات التعاونية لإجراء الانتخاب . ولاحظت الحكومة أن تيار الانتخاب لا يجري وفق ما نشاء ، لأنها ترى إلى فوز ثلاثة أشخاص بالثبات ، وأن الفوز سيكون من نصيب ثلاثة آخرين — وإني لن أذكر أسماءهم — ولذلك أجلت الحكومة إجراء عملية الانتخاب بعد أن اجتمع ممثلو الجمعيات في اليوم المحدد .

وفي القصة الأخيرة التي سيبدأ فيها الانتخاب — مع العلم أن هؤلاء المخطئين يحضرون القاهرة من أفصى البلاد ، من أسوان واسكندرية وقنا وغيرها من البلدان — أجلت الحكومة عملية إجراء الانتخاب إلى أجل غير مسمى بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية ، فانصرف كل إلى حال سبيله .

وأخيرا حدثت الحكومة يوم ٣٠ يونيو الحالي موقعا لانتخاب جماعة يورث التذكارية بجامعة الأمريكية . ولا أفهم السر في اختيار جماعة يورث بالثبات وفي البلاد أما كن كثيرة قد تكون أنسب من هذه الجماعة من عدة نواح .

ويجدر أن أذكر هذا المعاد الجديد حدد رجال الإدارة ، في جميع أنحاء القطر وفي وقت واحد وعلى غلط واحد ، تمثل الجمعيات فاستحضروا رؤساء الجمعيات التعاونية إلى مرجعات الإدارة وقطع البوليس ليحصلوا منهم مختلف الطرق التي تعرفونها على توكيل جمعيات ثلاث بالثبات هي جمعيات المرشحين من أندية الحكومة .

هذه القرائع التي سرفتها على حضراتكم مرفوعة في جميع أنحاء القطر ، ويسلمها كثير من حضرات الشيوخ المحترمين الحاضرين الآن ومن يخالفون في الرأي السياسي ، كما يعرفها سائر وزير الشؤون الاجتماعية وقد حدثت في شأنها منذ أكثر من أسبوع .

إني أطلب حذف اعتبار من الاعتبارات الواردة في ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية ، وهو الاعتبار الخاص بمصلحة التعاون ، وإذنا ينت لحضراتكم ...

الرئيس — هل يريد حضرة الشيخ المحترم إلغاء مصلحة التعاون ؟

مفكرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا — نعم أريد إلغائها إلغاء تاما .

مفكرة صاحب المجلس محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) — هذا لا يأتي في الميزانية .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا — إني أطلب حذف الاعتبارات الخاصة بموظفي مصلحة التعاون وإيجار مبانيها وكل ما يتصل بها ، وبذلك تحذف المصلحة .

مفكرة صاحب المجلس جمال فؤاد باشا (وزير الشؤون الاجتماعية) — لي اعتراض على هذا ، لأنه يخالف الدستور . فإلغائها مصلحة لا يكون إلا قانون .

الرئيس — لنسمع أولا حضرة الشيخ المحترم عبدقادر سراج الدين باشا .

مفكرة الشيخ المحترم حسين سرك باشا — أثبت مسألة غريبة . وهو أن معالي وزير الشؤون الاجتماعية يرى أن هناك مخالفة دستورية ، وهذا موضوع مهم لم تبحث اللجنة المالية .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا — ما أذن أن معالي وزير الشؤون يهصد فك .

أن التعاون يا أخواني ، رحبت به البلاد ورحب بها جميعا . وكنا إحياء في تنميته ، كما كان البرلمان حيا دائما بالنسبة لكل ما يطلبه الحكومة الحاضرة أو الحكومات السابقة فيخص بالتعاون وتعيينه ونشر مرسوم بنك التسليف وجملة بنك التسليف الزراعي والتعاوني ، إلى آخر ما يتصل بهذه الرسالة السامية ، رسالة نشر التعاون في مصر .

وأذا ما خرج التعاون في يوم من الأيام من رسالته السامية التي وضع من أجلها فقد هذا التعاون أصله وسبب وجوده ، وأصبح أخفاق كل مليح في سبيله إخفاقا في غير محله .

إن أساس نجاح التعاون في مصر في اليوم هو بده من السياسة وبده من الحزبية . ويوم تتدخل الحزبية والسياسة في عمل من الأعمال قضى

الرئيس - هذا كلام حسن في توجيه مسؤولية الوزير عن تصرفات معينة لا عن حذف اعتماد .

فقرة الشيخ المزمع على زكي المرادي بلشأ - هذه أسباب الحذف .

الرئيس - يمكن أن تطلب من المجلس توجيه اللوم لـ حذف الاعتماد .

فقرة الشيخ المزمع على زكي المرادي بلشأ - يذكر حضرة الشيخ المحترم فؤاد باشا المبررات التي تكم إلى حذف الاعتماد .

فقرة الشيخ المزمع على زكي المرادي بلشأ - أنا أقول إن التعاون خرج من حدوده .

فقرة صاحب المعلق مصطفى مرعي بك ( وزير الدولة ) - هل ينبغي التعاون في البلاد ، ولو يفرض أن أداته فسدت ؟

فقرة الشيخ المزمع على زكي المرادي بلشأ - لك أن تقدر هذا الكلام كما تشاء ، ولكن هذا الكلام في الموضوع .

فقرة صاحب المعلق مصطفى مرعي بك ( وزير الدولة ) - ينبغي التعاون بجهة إن أداته فاسدة ؟

فقرة الشيخ المزمع على زكي المرادي بلشأ - قد لا تنهض هذه الأسباب دليلاً في نظرنا على الإنهاء .

الرئيس - هل لو ادعى أحد فساد الحاكم يطلب الإنفاذ ؟

فقرة الشيخ المزمع على أمين بوسيف بك - إن خطورة هذا الموضوع تقضي بمناقشته في جلسة أخرى حين يتوفر أكبر عدد من حضرات الأعضاء . فلا يجوز في مثل هذه الجلسة أن تتعرض لإنهاء مشاة عامة أخرى مهما كانت الأسباب . ولهذا أطلب أن يؤجل جلسة أخرى .

فقرة الشيخ المزمع على فؤاد سراج الدين بلشأ - هذا شيء آخر ، وهو دفع شكل . هل أننا كنا ، منذ دقائق ، نناقش بكل حوافه ولين في طلب ممثل لهذا خاص بمحض اعتماد السيارات الحكومية لإساءة استعمالها ، وإني أقترح هنا أيضاً حذف اعتمادات ، وهذا هو الطريق المستوي السليم .

فقرة صاحب المعلق ابراهيم رسوق بأمر بلشأ ( وزير المواصلات ) - هل هذا مثل ذلك ؟

فقرة الشيخ المزمع على فؤاد سراج الدين بلشأ - حقيقة هذا شيء ، وذلك شيء آخر . فإذا ما قلت إن التعاون خرج عن مهمته وأصبح أداة حزبية ، فإني أطلب من أجل هذا حذف الاعتمادات المنصبة له ، وهذه مسألة تهديرية للمجلس .

الرئيس - الوضع الذي توضع فيه المسألة هو ما يأتي : هل يحذف الاعتماد على أسوأ الفروض ، وهو أن يكون التعاون قد أصبح خاضعاً للأهواء السياسية ؟

فقرة الشيخ المزمع على زكي المرادي بلشأ - إن المجلس هو الذي يفعل في هذا الموضوع .

فقرة الشيخ المزمع على فؤاد سراج الدين بلشأ - لو صبرتم على قليل لا تبيت من كلامي . وإني لأحرص الناس على التعاون ، ويمزح أن تتدخل الحكومة في هذه المسألة البسيطة .

فقرة صاحب المعلق مصطفى مرعي بك ( وزير الدولة ) - لكن أعطى ما قد ذه ، وما ليصير لتقصير ، استحووا لي أن أقول : إن هذا استجواب في غير طريقه القانوني ، فليفضل حضرة الشيخ المحترم بتقدمه في صراحة الاستجواب حتى أتمكن من الرد عليه .

أما أن يأتي حضرة الشيخ المحترم ونحن بصدد مناقشة ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية وطلب إلغاء اعتمادات التعاون ، بحجة أن الحكومة متهمه بأنها تخرست بالتعاون من غايته ، فذلك ما لا ألهمه أبداً ، لا من ناحية الشكل ولا من الناحية المتوسطة .

لا شك في أن هذا استجواب ، فهل منكم ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، من لا يحس أن هذا استجواب ، مقدم من المعارضة ؟

فقرة الشيخ المزمع على زكي المرادي بلشأ - مناقشة الميزانية تتضمن أي استجواب .

فقرة صاحب المعلق مصطفى مرعي بك ( وزير الدولة ) - لا ، لكن حضرة الشيخ المحترم صرحاً بأن أراد أن يؤخذ الحكومة ، وليتخذ الطريق القانوني لهذه المؤاخضة .

فقرة الشيخ المزمع على فؤاد سراج الدين بلشأ - كل شيء يوجب الحكومة هو استجواب .

**مفكرة الشيخ المقرم:** أوستة محمد علي مشرفي - أطلب الكلام في الأمانة الداخلية. إن كلام حضرة الشيخ المقرم فؤاد سراج الدين باشا خارج عن الموضوع، لأنه تكلم في مسائل سياسية لا علاقة لها إطلاقاً بموضوع الميزانية بالقرارات، هل التاوان نافع أو لا؟ وهل هذه المبالغ المراد اعتمادها فيها شيء من المبالغة أو لا؟ فإذا كان الأمر أمر إختصاص بمبالغ من اعتماد التاوان فهذا شيء من حق حضرة الزبيل المقرم.

أما طلب حذف الاعتماد لأنت هناك تدخل سياسياً من الحكومة في التاوان فهذا خروج من الموضوع. ولهذا أطلب من سعادة رئيس المجلس أن يمنح حضرة الشيخ المقرم من الاستمرار في هذا الكلام.

**مفكرة الشيخ المقرم:** السيد أحمد باشا - إن الكلام الذي قاله حضرة الشيخ المقرم فؤاد سراج الدين باشا خطير فيما يخص باتهام الحكومة. وقد يكون هذا سبباً لأوائه.

وأرى أن حل هذه المسألة هو أن يرسل معالي وزير الشؤون الاجتماعية الانتخاب.

**الرئيس -** ليس لنا شأن بهذا الانتخاب. فهل ترون حضراتكم أن تعتبر أن هناك استجواباً قائماً مقدماً من حضرة الشيخ المقرم محمد فؤاد سراج الدين باشا في موضوع انتخابات التاوان، وأن نحدد لمناقشة هذا الاستجواب جلسة يوم الأحد المقبل؟

**مفكرة الشيخ المقرم:** محمد فؤاد سراج الدين باشا - لا مانع عندي من مناقشة هذا الاستجواب يوم الأحد المقبل ما دام ذلك قبل يوم إجراء انتخابات التاوان.

**مفكرة صاحب المجلس:** محمد علي باشا (وزير الدولة) - إن مجلس الوزراء سينتقد يوم الأحد المقبل بالاسكتوبية.

**الرئيس -** سينتقد مجلس النواب في يوم الأحد بعد الظهر.

**مفكرة صاحب المجلس:** محمد رشدي باشا (وزير الدولة) - كيف يعتبر هذا استجواباً ويناقش من غير أن يأخذ طريقه القانوني؟

**الرئيس -** من حق أي عضو أن يقدم استجواباً في الجلسة.

**مفكرة الشيخ المقرم:** محمد فؤاد سراج الدين باشا - إن المسألة هي أن الحكومة تعقد جلم المناقشة في هذا الموضوع. وهذا شيء غريب، ويبدو مهوياً وأنا مستعد لتأجيل المناقشة في هذا الموضوع لجلسة القادمة.

**مفكرة صاحب المجلس:** مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) - ما هكذا تناقش المسائل.

**مفكرة الشيخ المقرم:** محمد رشدي باشا - هذا هو الدستور، فالمناقشة في الميزانية تتضمن معنى الاستجواب.

**مفكرة صاحب المجلس:** مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) - ليس هذا هو الدستور، وحضرة الشيخ المقرم أعلم الناس بالدستور. زيد الفصل في هذه المسألة أولاً، ولتحكم إلى المجلس. هل نحن أمام مناقشة استجواب من تم استند للحكومة، أو أمام اعتراض على الميزانية؟

أنا أحكم إلى ضايركم في هذه المسألة الدستورية.

**مفكرة الشيخ المقرم:** عبد القوي أحمد باشا - هذه المناقشة خرجت من القواعد المقررة عند نظر أرقام الميزانية.

**مفكرة الشيخ المقرم:** محمد فؤاد سراج الدين باشا - لماذا خرجت المناقشة من القواعد المقررة؟

**مفكرة الشيخ المقرم:** عبد القوي أحمد باشا - هذه المناقشة ليست لها علاقة بميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية، وعليها السياسة المالية العامة للدولة.

**مفكرة الشيخ المقرم:** فردي أوبراشي بك - هل حضرة الشيخ المقرم فؤاد سراج الدين باشا مطمئن إلى أن آلاف الموظفين من الكبار إلى الصغار الذين يراد إلغاء وظائفهم قد شاركوا الوزير في هذا العمل الخالف؟

**مفكرة الشيخ المقرم:** محمد فؤاد سراج الدين باشا - أنا لا أحاسب الموظفين، وليس هذا مهماً في نظري، وقد أكون غلطاً. إن التاوان بهذا الوضع أصبح مضراً وأطلب حذف اعتماداته.

**مفكرة الشيخ المقرم:** السيد أحمد باشا - وهل هذا يمثل هذه المسألة؟

**مفكرة صاحب المجلس:** مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) - هل يجوز أن أطلب الحاكم لعلنا القاضي، وهل يجوز أيضاً أن أطلب المستفيدين لعلنا مرضي؟ إن أوجبوا المجلس أن يفصل في هذه المسألة الشككية، وهل يجوز أن تناقش الميزانية على هذا النحو؟

**مفكرة الشيخ المقرم:** محمد رشدي باشا - نعم يجوز.

مفكرة صاحب المالى معالى مرعى باشا (وزير الدولة) - لا تهل هذا .  
نحن لا نهرب من المناقشة ، فنفضل حضرة الشيخ المحترم فؤاد سراج الدين باشا بمناقشة استجواب ولتناقشه . أما أن تدخل في مناقشة استجواب وراء رقم في الميزانية ، فنحن لا نقر هذه الطريقة أبدا .

الرئيس - اثبتنا من هذا .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا - الذى أريد هو أن يتاح المجلس أن يبدى رأيه في هذا ...

مفكرة صاحب المالى محمد زكى على باشا (وزير الدولة) - إن الحكومة لا تجرب من مناقشة هذا الموضوع ، ولكنها تريد أن تأخذ الأمور بأوضاعها السليمة ، وأن تجرى على السنن المقررة .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا - هل يبدى المجلس رأيه قبل أن يطرح عليه الموضوع ؟

مفكرة صاحب المالى محمد زكى على باشا (وزير الدولة) - نحن الآن بعدد نظر ميزانية ، فلتناقشها ، وليقدم حضرة الشيخ المحترم استجوابا لنا أراءه .

مفكرة الشيخ المحترم حسين سرى باشا - إذن فنتظر الميزانية .

استجواب

موجه الى حضرة صاحب المالى وزير الشؤون الاجتماعية من حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا ، مما يجرى من تدخل في انتخاب ثلاثة أعضاء يمثلون الجماعات التعاونية في مجلس ادارة بنك التسليف الزراعى الصاوى - - تحديد الجلسة المقبلة لمناقشته .

الرئيس - أمضى الآن استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا ، هنا نضعه :

أريد أن استجوب معالى وزير الشؤون الاجتماعية فيما يجرى من تدخل في انتخابات ثلاثة أعضاء من الجماعات التعاونية في مجلس ادارة البنك الزراعى الصاوى .

فهل توافقون حضراتكم على أن تكون مناقشة هذا الاستجواب يوم الأحد المقبل ؟  
( موافقة ) .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا - المقصود أن المجلس يوافق على مناقشة هذا الاستجواب في الجلسة المقبلة ، وأن الحكومة لا تتابع في ذلك .

الرئيس - تقدم اقتراح من حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شاذى بك هذا نصه :

"أقترح أن يزداد الاعتماد المخصص لصندوق الإحسان مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه ليصبح ٥٢,٠٠٠ جنيه .

٢٠ يونيو سنة ١٩١٩ فريد أبو شاذى"

فالموافق من حضراتكم على هذا الاقتراح بفضل بالوقوف .

( وقفت ألبية ) .

الرئيس - إذن يقرر المجلس رفض الاقتراح .

هذا وقد قدم اقتراح آخر من حضرة ، هذا نصه :

"أقترح أن يضاف الى اعتماد الفرقة المصرية مبلغ السبعة الآلاف جنيه المدرجة لحساب الفرقة الخوجية ما

٢٠ يونيو سنة ١٩١٩ فريد أبو شاذى"

القرر - أريد أن أوجه نظر حضراتكم الى تصحيح رقم وود في الصفحة الثالثة والارابعة من تقرير اللجنة خاص بتوزيع مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه لميزانية الاطلاعات الزراعية .

والواقع أن هذه بيانات وردت لجنة ووضعت في التقرير دون أن تكون محل مناقشة ولم يؤخذ رأينا فيها . ومعنى هذا أن مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه يكون كما هو خاصا في توزيعه للقرود التي تنحصر لما المبالغ المهيئة ، أى لرقابة وزارة المالية ، ومعنى هذا أن اللجنة لم توافق على تفاصيله ، وأن يظل كما هو بالقرود التي أيدتها لجنة الشؤون المالية مجلس النواب في تقريرها وأقرها ذلك المجلس .

مفكرة الشيخ المحترم مؤسسه محمد محمدى - ما أنا لأوافق عليه جملة .

القرر - أنا أقول على تفاصيله فقط .

مفكرة الشيخ المحترم مؤسسه محمد محمدى - أريد أن أنكمم في هذه المسألة ؟

الرئيس - لقد انتهت مناقشة أرقام الميزانية .

مفكرة الشيخ المحترم مؤسسه محمد محمدى - إنها لم تنته بعد .

### فرع ٢ " الإذاعة اللاسلكية "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول " ماهيات وأجر ومرتبات " وقدره ٦٧,٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦٧,٠٠٠ جنيه المقدر للباب الأول " ماهيات وأجر ومرتبات " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني " مصروفات عامة " وقدره ١٩٨,٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٩٨,٠٠٠ جنيه المقدر للباب الثاني " مصروفات عامة " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث " أعمال جديدة " وقدره ١٤٥,٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٤٥,٠٠٠ جنيه المقدر للباب الثالث " أعمال جديدة " .

### قسم ١٩ " مصروفات حالة الطوارئ " - إقرار

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للقسم ١٩ مصروفات حالة الطوارئ وقدره ٤٩٧,٩٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المبلغ المقدر للقسم ١٩ مصروفات حالة الطوارئ " وقدره ٤٩٧,٩٠٠ جنيه .

الرئيس - لا يمكن أن نتكلم بعد أن انتهت مناقشة أرقام الميزانية وأخذ الرأي على الاقتراحات .

والآن يطلب حضرة وزير الشؤون اعتماد الميزانية كما وردت من مجلس النواب ، وذلك بأن يضاف إليها مبلغ ٥٦٠٠٠ جنيه . فالوافق من حضراتكم على هذا الطلب يتفضل بالوقوف .

( وقتت ألية ) .

الرئيس - إذن يقرر المجلس رفض هذا الطلب .

حضرة الشيخ المزمع عبد الحميد هرم على - هناك مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه مصروفات طلابي ، فادخل الطلاب في الشؤون الاجتماعية ؟

المقرر - هناك مراكر اجتماعية تقوم بعمل زواحي وهي تستعير هذه الطلاب من وزارة الزراعة يقتضى الإنفاق على هذه الطلاب اعتماد المبلغ المذكور .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول " ماهيات وأجر ومرتبات " وقدره ٢٥٩,٢٣٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٥٩,٢٣٠ جنيه المقدر للباب الأول " ماهيات وأجر ومرتبات " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني " مصروفات عامة " وقدره ٤٦٠,٨٥٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٤٦٠,٨٥٠ جنيه المقدر للباب الثاني " مصروفات عامة " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث " أعمال جديدة " وقدره ٧٩٦,٢٤٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧٩٦,٢٤٠ جنيه المقدر للباب الثالث " أعمال جديدة " .

## ٢٦ - تقرير لجنة المالية

من مشروع القانون الوليد من مجلس النواب بالإذن لحكومة في أخذ مبلغ  
 ١٠٠٠٠٠٠٠٠ ليرة سورية من المال الاحتياطي العام في حدود مبلغ  
 ٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ليرة سورية - تأجيله إلى لجنة يوم الأحد المقبل

(المقرر من اللجنة المالية المكونة من السيد محمد)

مقرر من مجلس النواب محمد علي باشا (وزير الدولة) - الحكومة  
 طلب رد مشروع هذا القانون إلى اللجنة .

المقرر - هل يسمح معالي الوزير بذكر الأسباب التي من أجلها تطلب  
 الحكومة رد هذا المشروع إلى اللجنة ؟ إن المشروع في المجلس منذ ثلاثة  
 أسابيع والحكومة وقت أن طلب التأجيل كانت حاضرة ، ولم تبد أي  
 سبب للرد ، ثم إن هذا المشروع من بين نصوص الاتفاق فيه أنه إذا لم  
 يرضه البرلمان يصبح العقد قائماً ويكون لأحد طرفيه أن يطالب بتنفيذه ،  
 ويكون لمن أزيلت معهم الحكومة الحق في مطالبتها بتعويض .

فهل يراد أن نضع أنفسنا تحت شرط من هذه الشروط ؟  
 إن هذه مسألة مالية خطيرة ، فإما أن يرضى البرلمان العقد وإما أن  
 يكون العقد قائماً .

أن خطاب الارتباط الذي أرسل من وزارة المالية إلى صاحب البطا  
 نص فيه ... ..

مقرر من مجلس النواب محمد علي باشا (وزير الدولة) - هذا معني  
 في قبول البرلمان .

المقرر - نعم ، ولكن إذا لم يبد البرلمان رأياً يكون حق صاحب  
 العقد قائماً .

مقرر من مجلس النواب السيد عبد الحميد الرمالي - أريد أن أوجه النظر  
 إلى أن أسواق الحديد مرتبكة والتجار لا يتوردون الحديد ولا يشترونه ،  
 فهل تستفاد الحكومة هذه العملية أو هي تستغل منها حتى يمكن للتجار  
 أن يجمعوا مراكم من حيث الإقبال على الشراء أو التهميل فيه ؟

المقرر - هذا الموضوع نظره لجنة المالية أولاً بحضور ممثل الحكومة  
 ثم رد إلى اللجنة فأعادت نظره ثانياً بحضور ممثل الحكومة أيضاً واستوفت  
 كل البيانات وعقدت له عدة جلسات ، فلا أرى بعد هذا كله - تحت  
 تأثير الظروف ، ظروف الصفقة وخطاب الارتباط - أن هناك حلاً  
 لأن نتكلم في تأجيل نظر التقرير أو في رده .

مقرر من مجلس النواب محمد علي باشا - إننا حتى الآن لم تبين  
 الأسباب التي من أجلها يراد تأجيل هذا المشروع أو رده .

مقرر من مجلس النواب محمد علي باشا - إذا أجل هذا الاعتداء ولم يت  
 فيه البرلمان في دورته الحالية ...

مقرر من مجلس النواب محمد علي باشا (وزير الدولة) - سيبت  
 في هذا الموضوع في هذه الدورة .

مقرر من مجلس النواب محمد علي باشا - إذا لم يت في هذا الاعتداء  
 في هذه الدورة فيصبح لصاحب البطا الحق في مطالبة الحكومة بتعويض .

مقرر من مجلس النواب محمد علي باشا - إذا لا تقبل رد التقرير إلى  
 أية حال .

مقرر من مجلس النواب محمد عبد الغفار باشا (وزير الأشغال العمومية) -  
 كيف هذا ، وكيف تستطيع أن تكون رأياً قبل أن تسمع كلام الحكومة ؟  
 وكيف تأخذ المسائل بهذه الطريقة ؟ أوجب أن يعاد التقرير إلى اللجنة لأن  
 الحكومة تريد أن يستمد المبلغ والألا تتخذ البطا الموجود ، بل تأخذ بأقل  
 حطاً ، فليست الموضوع من هذه الوجهة وهي وجهة عدم تعيد الحكومة  
 إلا البطا الأقل .

مقرر من مجلس النواب محمد علي باشا (وزير الدولة) - أنا أسف كل الأسف .  
 فإن كنت تريد أن تعيد المشروع إلى اللجنة لكي تعطيك امتداداً ، فأطلب  
 امتداداً جديداً .

مقرر من مجلس النواب محمد عبد الغفار باشا (وزير الأشغال العمومية) -  
 الحكومة مستعدة أن ترجع عن هذه الصفقة . وهناك صفقات أخرى ...

الرئيس - هل يفهم من كلام الحكومة الذي أدلت به هل لسان  
 معالي وزير الأشغال أن الصفقة الأولى أصبح لا وجود لها ؟

مقرر من مجلس النواب محمد عبد الغفار باشا (وزير الأشغال العمومية) -  
 الواقع أن الذي يلم بهذا الموضوع ويستطيع أن يناقش المجلس في تفاصيله  
 هو معالي وزير المالية ، ولكن الذي علمته اليوم هو أن الحكومة غير مفيدة  
 بالصفقة التي أتت ، وإنما الحكومة تريد امتداداً على أن تتخذ بالأخذ بأقل  
 المطالبات .



لأما أن ثبت في الموضوع اليقينية وإما أن تستعمل الحكومة هذا بفتح اعتماد جديد إذا كان الأمر الأول لا يروق لها .

**مقرة الشيخ المزمع المزمع المزمع على شرفه** - هذا غير ممكن فالتجارب متوقفة عن استبعاد الجديد حتى يثبت في هذا الموضوع برأى .

**مقرة الشيخ المزمع المزمع المزمع على شرفه** - إذا كان هذا الحل لا يروق فالحلقة المالية لا ترى مطلقاً أية قائمة من رد للقرارات، وأما أن الاقتراح الذي اقترحه سعادة الرئيس وهو أن يؤجل المجلس الموضوع إلى يوم الأحد للمقبل لا اقتراح مقبول من اللجنة .

**مقرة صاحب المعلق المزمع المزمع على شرفه** (وزير الأشغال) - ليس لدى الحكومة مانع من التأجيل وفقاً لما اقترحه سعادة الرئيس .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر هذا الموضوع إلى يوم الأحد المقبل ؟  
(موافقة) .

**مقرة الشيخ المزمع المزمع المزمع على شرفه** - أنا غير موافق .

**مقرة الشيخ المزمع المزمع المزمع على شرفه** - هل أن يكون مفهوماً ألا يؤجل بعد ذلك .

**الرئيس** - نعم ، هل ألا يؤجل بعد ذلك .  
(موافقة) .

## ٢٧ - مشروع القانون

القدم من الحكومة بشأن أجور الانتاج بماء الآبار الارتوازية - تقرير لجنة الأشغال (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة حادثة واحدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالعودة بالاسم إلى الأسبوع المقبل (المقرر خضرة الشيخ المزمع المزمع المزمع على شرفه) .

**الرئيس** - نثبت (٢) وزارة الأشغال العمومية خضرة صاحب الميزة مبرور بك الكزوي وكيل وزارة الأشغال في حضور جلسة اليوم أثناء نظر مشروع هذا القانون .

**مقرة الشيخ المزمع المزمع المزمع على شرفه** - هل تأخذ بأقل البيانات بعد طرح السلبية في مناقشة مادة ؟

إننا سنواجه كارتة عقبة إذا لم يثبت في هذا الموضوع ، فألقى أطلبه هو الإسراع في البت لأنا أصبحنا في مركز خطير ، وإذا لم يثبت في هذه المسألة حلاً حتى مدى شهر واحد سيحيا الجديد في السوق السوداء .

**مقرة صاحب المعلق المزمع المزمع على شرفه** (وزير الأشغال العمومية) - كل الذي أطلبه هو رد التقرير إلى اللجنة والحكومة في خلال هذا الأسبوع متين سياستها نهائياً وهي لا تستبدل بأقل الأسعار . فإنا لم نتصور إعادة التقرير إلى اللجنة فأرجو تأجيله للأسبوع .

**الرئيس** - إننا رد إلى اللجنة فعل أساس أن ينظر في المجلس يوم الأحد المقبل ، فما هو رأي دولة حسين سري باشا ؟

**مقرة صاحب المعلق المزمع المزمع على شرفه** (وزير الأشغال العمومية) - أرجو أن نجلو هذا المشروع حتى يأتي بمعلق وزير المالية أو أن يراه إلى اللجنة .

**مقرة الشيخ المزمع المزمع المزمع على شرفه** - إن المسألة التي أثارها خضرة الشيخ المزمع المزمع المزمع على شرفه خطية ، فن وقت أن ناقشت الحكومة كل هذه الصفقة والتجارب لا يستوردون الحديد بكميات كافية ، والذي أشاء أنا تأخر في أخذ قرار في هذه المسألة أن يصبح موافقاً في الحديد كموافقنا سنة ١٩٤٠ من المبدأ وأن يقف العمل في المشتريات التي يستعمل الحديد في بنائها ويتوقف العمل عن العمل .

**مقرة الشيخ المزمع المزمع المزمع على شرفه** - أنا متأسف جداً إذا أوقف أمام حضراتكم بومف كوني رئيساً لجنة المالية فأقول إن اللجنة قد استطلعت رأي حضرات الزلافة في هذا الموضوع ، فكانوا جميعاً ، إلا من شذ متاً ، من رأي واحد . هو رفض رد هذا التقرير إلى لجنة المالية .

(١) - برامج المجلس رقم ٢٠٠

(٢) - نص الكتاب

"خضرة صاحب الميزة مبرور بك الكزوي وكيل وزارة الأشغال في حضور جلسة الاثنين ٢٠ يونيو سنة ١٩٤٩ ، أثناء نظر تقرير لجنة الأشغال من أوجور أن تستعاضا باستبدال المجلس خضرة صاحب الميزة مبرور بك الكزوي وكيل وزارة الأشغال في حضور جلسة الاثنين ٢٠ يونيو سنة ١٩٤٩ ، أثناء نظر تقرير لجنة الأشغال من المزمع المزمع المزمع المزمع على شرفه" - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة حادثة واحدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالعودة بالاسم إلى الأسبوع المقبل (المقرر خضرة الشيخ المزمع المزمع المزمع على شرفه) .

وقد تم إقراره من قبل المجلس في ١٩٤٩

١٨ يونيو سنة ١٩٤٩

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، ولتلى المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - يجوز للزارعين في كل الأحوال إثبات قيمة الأجر الحقيقية بجميع طرق الإثبات مهما كانت قيمة القتراع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، ولتلى المادة الرابعة .

تليت المادة الرابعة ، وهذا نصها :

مادة ٤ - لا يجوز لمستغل الآبار الارتوازية أن يتصور من رى الأرض المتصورة حاليها ، كما لا يجوز له أن يوقفوا استغلال تلك الآبار لهذا الغرض إلا لأسباب طارئة لا يمكن تجنبها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة ، ولتلى المادة الخامسة .

تليت المادة الخامسة ، وهذا نصها :

مادة ٥ - مطالب على كل مخالفة لأحكام هذا القانون بقرابة لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد على أربعة قرش .

واستثناء من أحكام المادة ٣٢ من قانون العقوبات يحكم بالعقوبة على كل فعل على حدة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة ، ولتلى المادة السادسة .

تليت المادة السادسة ، وهذا نصها :

مادة ٦ - يجوز للقاضي في حالة التردد وكذلك في حالة مخالفة أحكام المادة الرابعة أن يمسك بإدارة البئر بصفة مؤقتة إلى شخص يمسكه لهذا الغرض ضمانا لاستقرار نفاذ أحكام هذا القانون .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
( موافقة ) .  
( حضر حضرة ) .

القرار - بحثت اللجنة هذا المشروع ووافقت عليه بالصيغة التي قدم بها من المحكمة ، وذلك لأنه يتناول تحكم أصحاب الوايوارات الارتوازية الذين يفرضون أجورا مرفقة على الزارعين ، ويتحقق السياسة التي سار عليها المشرع المصري ، وهي التدخل لمكافحة موجة الغلاء التي عمت مختلف شرائح الحياة في السنوات الأخيرة .

( تخل عن رئاسة الجلسة سعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس المجلس ، وتولاهما حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد عبد الوكيل وكيل المجلس ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتنقل إلى مناقشة مواده مادة فائدة ، ولتلى المادة الأولى :

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يمين الأجر الذي يؤديه الزارعون المتضرعون بيمين الآبار الارتوازية لرى أراضيهم بحسب الفئات التي يمينها وزير الأشغال العمومية بقرارات يصدها . ولا يجوز الاتفاق على أجر يزيد على الأجر الذي تمينها هذه القرارات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - يكون بإطلاع حيا كل اتفاق يخالف الحكم الصادر في المادة السابقة ويحكم برد ما حصل زائما على الأجر المستحق إعادته ولها لفئات المنزه منها في المادة الأولى .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة ، ولتلى المادة السابعة .

تلى المادة السابعة ، وهذا نصها :

مادة ٧ - يكون لمهندسي مصلحة الري فيما يختص بالهراثم التي تتركب ضد أحكام هذا القانون صفة رجال الضبطية القضائية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة ، ولتلى المادة الثامنة .

تلى المادة الثامنة ، وهذا نصها :

مادة ٨ - على وزيرى الأشغال العمومية وللعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير الأشغال العمومية إصدار ما يقتضيه تنفيذه من قرائات .

ويعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأسر بأن يسم هذا القانون بخاتم النبوة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين النبوة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة .

ويؤجل أخذ رأى البنداء بالامس على مشروع هذا القانون إلى الأسبوع المقبل .

## ٢٨ - مشروع القانون

قراوة من مجلس النواب بشأن المهندسين والخدم - تقرير لجنة الداخلية وللقانون الاجتماعية مجتمعتين (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواد مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأى عليه بالبنداء بالامس إلى الأسبوع المقبل

( المقر حشرة الشيخ المحترم هـ أمين بربك ) .

الرئيس - تليت (٢) وزارة الداخلية حشرة صاحب العزة عبد الرحمن عمار بك وكيل وزارة الداخلية جلسات المجلس أثناء نظر مشروع هذا القانون .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضري ) .

القرار - سبق أن قدمت لجنة الشؤون الاجتماعية تقريرين عن هذا المشروع وأعيد التقرير الثانى منهما إلى لجنى الداخلية والشؤون الاجتماعية لإعادة بحثه مجتمعتين .

وقد رأت هيئة المجتبتين الموافقة بالإجماع على البابين الأول والثانى من المشروع ، ووافقت بالأغلبية على حذف الباب الثالث الخاص بتنظيم علاقة الخدام بالخدم ، لأنها ترى أن هذه العلاقة تشبه العلاقة بين رب العائلة بأحد أفرادها ، وهى علاقة تمجدها التقاليد والمادات الشرقية التى تختلف كثيرا عن المادات والتقاليد الغربية .

وترجو اللجنة الموافقة على المشروع بالتعديلات المبينة بجدول المقارنة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتنقل إلى مناقشة مواد مادة فائدة ، ولتلى المادة الأولى :

(١) راجع الملحق رقم ١٩٩

(٢) نص الكتاب

” حشرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التفضل باستئذان هيئة المجلس على حضور حشرة صاحب العزة عبد الرحمن عمار بك وكيل وزارة الداخلية جلسات المجلس أثناء نظر مشروع القانون الخاص بالمهندسين والخدم .

وتفضلوا سعادتكم بجدول قائق الاحترام ما

وتس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

للخدام عبد المحسن

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

### الباب الأول - في المخدمين

مادة ١ - في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بكلمة "مخدم" كل شخص وكذلك كل هيئة تشمل كوسيط بأجر في تقديم خدم في المنازل أو في الحال العامة أو غيرها من الحال أو الأمكنة التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، وتتل المادة الثانية

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - لا يجوز الاشتغال كخادم إلا بتعيين خاص يصدر من المحافظ أو المدير .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وتتل المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - يشترط في المخدم :

( أ ) ألا تقل سنه عن ثلاثين سنة .

( ب ) أن يكون حسن السمة .

( ج ) ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جنسية أو في إحدى الجنح الآتية :

السرقه أو إخفاء الأشياء المسروقة أو جرمه مماثلة لها .

التزوير أو استعمال الأوراق المزورة .

إخفاء المتهمين .

الجنح المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات .

إدارة محال القمار .

جنح المواد المخدرة .

( د ) ألا يكون من أصحاب صالات الرقص أو المحال التي تقدم فيها الخمر أو من مديريها أو من يشتغلون بها .

( هـ ) يشترط في الهيئة التي تشمل كوسيط بأجر أن تكون هيئة متفرقة بها قانونا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، وتتل المادة الرابعة .

تليت المادة الرابعة ، وهذا نصها :

مادة ٤ - يقدم طلب الترخيص من الأنوفج الذي يقرره وزير الداخلية وتضع به تذكرة سوابق الطالب .

وعليه تجديد الترخيص سنويا .

ويمنح الترخيص إذا قاعد المخدم أحد الشروط الواردة في المادة الثالثة .

وعجز صاحب الترخيص إذا امت لدى الجهة الإدارية أدلة قوية على سوء سمعة المخدم له .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة ، وتتل المادة الخامسة .

تليت المادة الخامسة ، وهذا نصها :

مادة ٥ - على كل مخدم أن يكون لديه دفتر مطابق للاحتياج الذي يقرره وزير الداخلية وتحتم كل ورقة منة بخاتم المحافظة أو المديرية .

وطيه أو يدون بهذا الدفتر اسم ولقب الشخص الذي يتوسط في تحديده رسمه وجنسية ونوع العمل الذي خفمه فيه وتاريخ الترخيص وسبب تركه لمل الخدمة السابق ، والبيانات الواردة في الترخيص الذي بيده مع البيانات الأخرى التي يصدر بها قرار من وزير الداخلية ، وكل تغيير يطرأ على تلك البيانات .

وعلى المخدم أن يدون البيانات المتقدم ذكرها أولا فأول ولا يجوز له إحداث قسح بالتقرير كتابة أو من السطور .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة ، وتتل المادة السادسة .

تليت المادة السادسة ، وهذا نصها :

مادة ٦ — كل الخدم أن يقدم هذا المقرر لرجال السلطة المختصة كلما طلب منه ذلك، وأن يقدمه كذلك في خمسة الأيام الأولى من كل شهر إلى جهة البوليس التي يبينها له المحافظ أو المدير لتأشير عليه بالنظر .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة ، وتتل المادة السابعة .

تليت المادة السابعة ، وهذا نصها :

مادة ٧ — لا يجوز للخدم أن يقدم للخدمة أحدا عن تسرى عليهم أحكام غياب الثاني من هذا القانون إلا إذا كان سائرا على الترخيص المنصوص عليه في المادة العشرين .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة ، وتتل المادة الثامنة .

تليت المادة الثامنة ، وهذا نصها :

مادة ٨ — يجب على الخدم أن يخبري الأسباب الحقيقية في خروج أي خادم سبق أن توسط في تخديمه، وعليه أن بدون الأسباب التي يدل بها كل من الخدم والخدم في الدفتر المنصوص عليه في المادة الخامسة . ولا يجوز للخدم أن توسط بعد ذلك في تخديمه إذا تبين أن السبب في تخريبه من الخدمة يرجع لسوء سلوكه .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة ، وتتل المادة التاسعة .

تليت المادة التاسعة ، وهذا نصها :

مادة ٩ — لا يجوز للخدم التوسط في تخديم أحداث من الإناث أو من المذكورين منهم من اتقى عشرة سنة إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من أولياء أمورهم ، وعند عدم الاختلاء إلى ولي الأمر تصدر الموافقة من مأمور القسم أو المالك .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة ، وتتل المادة العاشرة .

تليت المادة العاشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٠ — كل الخدم أن يعطى كل خادم توسط في خدمته شهادة مطابقة للأنموذج الذي تقرره وزارة الداخلية يذكر بها اسم الخدم وعنوانه وسابق خدمته .

وإذا بلغ الخدام إلى خدم آخر وجب على الخدم الجديد أن يخبري من زيله السابق من سابق خدمته وأسباب تخريبه .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة العاشرة ، وتتل المادة الحادية عشرة .

تليت المادة الحادية عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١١ — لا يجوز للخدم أن يحصل مقابل التوسط في التخديم على أجر يزيد على الفيات التي يصدر بتخديمها قرار من المحافظ أو المدير، وبين في القرار من يحصل هذا الأجر، وعلى الخدم أن يعلق نسخة من هذا القرار بمكتب التخديم . ولا يستحق الخدم أجره قبل انقضاء شهر من الحاق الشخص بالعمل .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية عشرة ، وتتل المادة الثانية عشرة .

تليت المادة الثانية عشر وهذا نصها :

مادة ١٢ - لا يجوز إنشاء مكتب تخديم إلا بتعيين من المحافظة أو المديرية ولا يبطئ هذا التعيين إلا إذا كان الطالب حاصلا على الترخيص المنصوص عليه في المادة الثانية وكان المحل مستوفيا للاشتراطات الصحية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية عشرة ، وتتل المادة الثالثة عشرة .

تليت المادة الثالثة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٣ - إذا كان المكتب مدنا للوساطة في تخديم عمال أو خدم من كلا الجنسين وجب أن يكون للانات محل منفصل عن محل الذكور

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة عشرة ، وتتل المادة الرابعة عشرة .

تليت المادة الرابعة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٤ - لا يجوز نقل مكتب التخديم أو إحداث تغيير في أوضاعه إلا بعد الحصول على موافقة المحافظة أو المديرية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة عشرة ، وتتل المادة الخامسة عشرة ؟

تليت المادة الخامسة عشرة ، وهذا نصها .

مادة ١٥ - يجوز للبليس في كل وقت دخول المكاتب المعدة للتخديم وتفتيشها والاطلاع على دفتريها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة عشرة ، وتتل المادة السادسة عشرة والجدول المشار إليه بها .

تليت المادة السادسة عشرة والجدول للذكور وهذا نصهما :

الباب الثاني - في التخدم

مادة ١٦ - في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بكلمة " خادم " كل شخص يساعد مهنة من المهن المينة بالجدول المرافق لهذا القانون ويجوز تعديل هذا الجدول بقرار يصدره وزير الداخلية .

الجدول

المشار إليه في المادة ١٦ من قانون التقديمين والتخدم

( أولا ) فراش ، سفرجى بستاني ، بواب ، طاه ، خادمة ، خالصة ، زبال .

( ثانيا ) حوزى خصوصى ، ساييس ، خدام اصطبل ، سائق ملاك خفير خصوصى .

( ثالثا ) خادمة تمريض ، مرضمة ، مربية ، خادم تمريض .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة عشرة وعلى القرار إليه ،

تليت المادة السابعة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٧ - لا يجوز لأى شخص أن يشغل تكدام إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من المحافظة أو المديرية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة عشرة ، وتتل المادة الثامنة عشرة .

تليت المادة الثامنة عشرة ، هذا نصها :

مادة ١٨ - لا يجوز الترخيص للخدام إلا إذا توافرت فيه الشروط الآتية .

( أ ) ألا تقل سنه عن اثنى عشر عاما .

( ب ) ألا يكون مريضا بموض ممد أو حاملا لجرأه طبقا للأوضاع والشروط التى يصدرها قرار من وزير الصحة العمومية .

( ج ) أن يكون حسن السمة بأن يشهد بذلك شخصان يرفقان الخدام ولهما عمل إقامة ثابت .

( د ) ألا يكون قد سبق الحكم عليه فى جنائية وفى احدى الملتح الآتية ما لم يكن قد مضى على تاريخ انقضاء العقوبة فى حسنة الملتح خمس سنوات .

السرقة أو إخفاء الأشياء المسروقة أو جرية عمالة لها .

التزوير أو استعمال الأوراق المزورة .

الملتح المتخصص عليها فى الباب الرابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات وجنح المواد المتدرة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة عشرة ، وتتل المادة التاسعة عشرة .

تليت المادة التاسعة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٩ - يقدم طلب الترخيص على نموذج خاص يحرره وزارة الداخلية ، ويبين به اسم ولقب وميلاد الطالب ، وعمل إقامته وتضع بالطالب تذكرة سوابق الطالب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة عشرة ، وتتل المادة العشرون .

تليت المادة العشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٠ - يسرى مفعول الترخيص لمدة ستة واحدة ، ويجب تجديده عند نهايتها مع إعادة الكشف الطبي عليه ، طبقا للشروط الواردة بالمادة ١٨ ، ويحدد وزير الداخلية بقرار يصدره شكل الترخيص والبيانات التى يشتمل عليها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة العشرين ، وتتل المادة الحادية والعشرون .

تليت المادة الحادية والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢١ - يبطل الترخيص الممنوح للخدام إذا صدر عليه حكم فى جرية من الجرائم الواردة بالفقرة ثلثة من المادة ١٨ ، ويجوز سحب الترخيص إذا قامت لدى الجهة الإدارية أدلة قوية على سوء سمعة المرخص له .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والعشرين ، وتتل المادة الثانية والعشرون .

تليت المادة الثانية والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٢ - يجب على الخدام أن يقدم الترخيص للخدم الذى يتوسط فى تحصيله كما عليه أن يقدمه للخدم للاطلاع عليه إذا رغب ذلك وأن يقدمه للوليس كلما طلبه منه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والعشرين ، وتتل المادة الثالثة والعشرون .

تليت المادة الثالثة والعشرون، وهذا نصها :

### الباب الثالث - أحكام عامة وموقفة

مادة ٢٣ - تطبق أحكام هذا القانون في الجهات التي يصدر بها قرار من وزيرى الداخلية والصحة العمومية .

ويحدد وزير الداخلية بقرار يصدره مقدار الرسوم التي تحصل على صرف التراخيص المنصوص عليها في هذا القانون ومن تعديدها وصرف بدل فاقد منها، على ألا تزيد على مائتي قرش للضمين وعلى عشرة قرش للخدم.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والعشرين، وتتل المادة الرابعة والعشرون .

تليت المادة الرابعة والعشرون، وهذا نصها :

مادة ٢٤ - لا تخل أحكام هذا القانون بأحكام القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بقصد العمل الفردي .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والعشرين، وتتل المادة الخامسة والعشرون .

تليت المادة الخامسة والعشرون، وهذا نصها :

مادة ٢٥ - يجب على مكاتب الترخيم المرخص لها وقت العمل بهذا القانون أن يكون لديها بعد انقضاء شهرين من تاريخ العمل به رخص جديدة بالتطبيق لأحكامه وتظل الرخص الممنوحة للخدم عند صدور هذا القانون نافذة المفعول حتى نهاية مدتها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والعشرين، وتتل المادة السادسة والعشرون .

تليت المادة السادسة والعشرون، وهذا نصها :

مادة ٢٦ - كل مخالفة لأحكام المواد ٢ و ٥ و ٨ و ١٠ و ١٥ من الباب الأول من هذا القانون يعاقب مرتكبها بالمجلس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا أو إحدى هاتين العقوبتين.

وفي حالة البود تكون العقوبة المجلس لمدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا أو إحدى هاتين العقوبتين .

أما مخالفة باقي مواد الباب الأول، فتكون عقوبتها المجلس لمدة لا تزيد على سبعة أيام وبغرامة لا تتجاوز جنيا مصريا أو إحدى هاتين العقوبتين.

وكل مخالفة لأحكام الباب الثاني يعاقب مرتكبها بالمجلس مدة لا تزيد على سبعة أيام وبغرامة لا تتجاوز جنيا مصريا أو إحدى هاتين العقوبتين.

ويجوز للحكمة أن تحكم باغلاق محل الترخيم أو بسحب رخصة الخدم أو لخدام الخالف لمدة لا تزيد على سنة .

ويحكم بنفس العقوبة على كل مخالف لأحكام القرارات المنصبة لهذا القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والعشرين، وتتل المادة السابعة والعشرون .

تليت المادة السابعة والعشرون، وهذا نصها :

مادة ٢٧ - يلغى قرار وزير الداخلية الصادر في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٠٢ بشأن الترخيم وقرار وزير الداخلية الصادر في ٨ نوفمبر سنة ١٩١٦ بشأن الترخيم والقرارات المبدلة له .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والعشرين، وتتل المادة الثامنة والعشرون .

تليت المادة الثامنة والعشرون، وهذا نصها :

مادة ٢٨ - على وزراء الداخلية والصحة العمومية والشؤون الاجتماعية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ولم أن يصدروا القرارات اللازمة لتنفيذه .

وأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟



نأمن بأن يعصم هذا القانون بمقام الدولة ، وأن يشرى بالجرعة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والعشرين معدلة .

ويؤجل أخذ الرأي بالتداء بالاسم على مشروع هذا القانون إلى الأسبوع المقبل .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة ، هل أن تتخذ الجلسة المقبلة يوم الأحد ٢٩ شبان سنة ١٣٦٨ الموافق ٢٦ يولييه سنة ١٩٤٩ ، الساعة الخامسة والنصف مساء ؟

( موافقة ) .

( رفعت الجلسة الساعة التاسعة والدقيقة العشرين مساء ) .

مقرر الشيوخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا - أقترح إضافة وزير العدل إلى نص هذه المادة لأن مشروع القانون يتضمن أحكاما خاصة بالعقوبات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على نص المادة الثامنة والعشرين معدلة كالآتي :

مادة ٢٨ - على وزراء الداخلية والعدل والصحة العمومية والشؤون الاجتماعية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ، ويكمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ولهم أن يصدروا القرارات اللازمة لتنفيذه .



# الجمعية التشريعية

## دور الانعقاد العاشر الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة الأربعين

المعقودة على يوم الأحد ٢٩ شعبان سنة ١٣٦٨ هـ الموافق ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٩

### ملخص

#### مقدمة

١ - انتخابات ..... ١٣٥٥

٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة (٢٠ يونيو سنة ١٩٤٩) ..... ١٣٥٥

٣ - تصحيح خطأ وقع في ظروف القانون الأول :

( أ ) مشروع القانون الخاص بإنشاء مكتبين إحصائيين بدار وأحواض ..... ١٣٥٦

( ب ) مشروع القانون الخاص بإنشاء أربع عمارات إحصائية في مدينة وهران ..... ١٣٥٦

٤ - مرسوم بشروع قانون بتصحيح خطأ وقع في قانون الحاكم الحسية الصادر بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٢ ..... ١٣٥٦

إحالة مباشرة إلى لجنة العدل ..... ١٣٥٦

٥ - مشروعات قوانين ولوائح من مجلس النواب :

( أ ) مشروع قانون بتعديل الجدول رقم ١ من المرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٩ الخاص بإحداث

تنظيم المصالح الأخرى ..... ١٣٥٦

( ب ) مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة المالية ١٩٥٠- ..... ١٣٥٦

إحالتها مباشرة إلى لجنة الأوقاف والمجاهدات الخيرية ..... ١٣٥٦

( ج ) مشروع ميزانية جامعة الزيتونة للأوقاف لسنة المالية ١٩٥٠- ..... ١٣٥٧

إحالة مباشرة إلى لجنة المالية ..... ١٣٥٧

درج الصفحة

٦ - موافقة مجلس النواب على التعديلات التي أدخلها مجلس الشيوخ على الأقسام الآتية من مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩-١٩٥٠ (المصرفات) :

( أ ) قسم ٦ "وزارة المالية" ... .. ١٣٥٧

( ب ) قسم ١٠ "وزارة الصحة العمومية" ... .. ١٣٥٧

( ج ) قسم ١٣ "وزارة الزراعة" ... .. ١٣٥٧

٧ - موافقة مجلس النواب على مشروعات قوانين سبق أن أقرها مجلس الشيوخ :

( أ ) مشروع قانون بإعداد الحساب الختامي لوزارة الأوقاف عن السنة المالية ١٩٤٥-١٩٤٦ بالصيغة التي أقرها مجلس الشيوخ ... .. ١٣٥٨

( ب ) مشروع قانون بإعداد الحساب الختامي لجامع الأزهر والمعاهد الدينية لسنة ١٩٤٦-١٩٤٧ بالصيغة التي أقرها مجلس الشيوخ ... .. ١٣٥٨

( ج ) مشروع قانون بإنشاء دفة لصالح صندوق نقابة الصحفيين بالصيغة التي أقرها مجلس الشيوخ ... .. ١٣٥٨

٨ - اقتراح مشروع قانون مقدم من حضرة الشيخ المحترم جمال الدين مكان بأجته بك بإحالة نظرقضايا استئناف الأحكام المأداة من محكمة خطا الابتدائية الوطنية إلى محكمة استئناف المحصورة ، واستئناف أحكام النيا الابتدائية الوطنية إلى محكمة استئناف أسبوط ... .. ١٣٥٨

إحالة إلى لجنة الاقتراحات والقرائن ... .. ١٣٥٨

٩ - أسئلة :

( أ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حقي أبو الفضل ، من مباد ومكان انتخاب الثلاثة الأعضاء الذين يمثلون الجماعات التجارية في مجلس إدارة بنك القليلف الزواحي الثاني - الإجابة عنه ... .. ١٣٥٨

( ب ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجبلي ، من الدول من اتفقت إلى كان يصر عليها المفوضية القرائي بأشأ في تجنب الإنجليز ونجا طهم ، وعدم التحدث إليهم والإدلاء بآراءهم بدم الخطوط الزرقية التي تجري عليها الحكومة في الوقت الحاضر في محادثاتها ومفاوضاتها مع الإنجليز - تأجيله أسبوعين ... .. ١٣٥٩

( ج ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجبلي ، من سرعة تحقيق الردود الفراد في خطاب العرش بتقديم مشروع قانون لتأليس بالمرار الانتخابية - الإجابة عنه ... .. ١٣٥٩

( د ) سؤال موجه إلى صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وإلخا كم السكزي السام ، من حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك ، من علاج الجبل في توزيع الرماق المرسة من لبنان وسوريا إلى مصر - الإجابة عنه ... .. ١٣٦٠

( هـ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ، من حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلفت بأشأ ، من استبدال الخوموسيكلات والسيارات الخفيفة بالتخيول في قطد البوليس والمرأكو - الإجابة عنه ... .. ١٣٦١

( و ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الحلال وزير الخارجية ، من حضرة الشيخ المحترم إسماعيل صفق بأشأ ، من سياستها الخارجية والمقاع من النظام الديمقراطي وتعدد صوف مصر من المردل الحرية حال هذا النظام ، وحصر موقف مصر من التخللات الإقليمية بين الدول العربية في محارة التفرقة بين الخصامين - تأجيله أسبوعا ... .. ١٣٦١

## دوم الصنف

- ( ز ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المالح وزير المعارف والوزير للتعاون الاجتماعي : من حضرة الشيخ المحترم محمد رضوان بك ، عن عمل " ستاد " رياضي كوريجية القاهرة — الإجابة عنه ..... ١٣٦١
- ( ح ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المالح وزير التوطين : من حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك ، عن العمل لعدد اتفاق مع حكومة الأرجنتين لاستيراد اقمم من ريفية في تخريج أزمة القمح في مصر — الإجابة عنه ..... ١٣٦١
- ( ط ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المالح وزير العدل : من حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك ، عن النظام الذي تتولى الحكومة اتباعه بصد موجز الحاكم المختطف من الأجانب وغير الأجانب — الإجابة عنه ..... ١٣٦٢
- ١٠ — المناقشة في الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب المالح وزير الشؤون الاجتماعية : من حضرة الشيخ المحترم فؤاد مبراح الدين باشا ، عما يجري من تدخل في انتخاب ثلاثة أعضاء من الهيئات التجارية في مجلس إدارة البنك الزراعي المصري اختصار المناقشة في بعد أسبوعين ، مع توجيهه أيضا إلى حضرة صاحب المالح وزير الداخلية ..... ١٣٦٨
- ١١ — تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بالإذن للحكومة في أخذ المبلغ اللازم لتحويل حصة حراء حميد من المال الاحتياطي العام في حدود ٣٠٠.٠٠٠ جنيه ، على أن يرد إلى المال المذكور ما يكون قد أخذ منه لهذا الغرض ، وذلك عند التصرف في الحصيد المذكور ..... ١٣٦٩
- ملحق رقم ٢٠٠**
- إمادته إلى اللجنة ، مع إقرار المجلس عدم الموافقة على هذه الصنف ..... ١٣٧١
- ١٢ — تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون باستبعاد مبلغ ٣٠٧٥.٠٥٠ جنيه من المبالغ المخصصة من المال الاحتياطي لوزعج السوات اتنسى ..... ١٣٧١
- إمادته إلى اللجنة ، بناء على طلب المقرر ..... ١٣٧١
- ١٣ — مشروع قانون بالإذن للحكومة في أن تخصص من المال الاحتياطي العام مبلغ ٢٠.٠٠٠ جنيه لطلب استلامه بشراء عيوب لنقل لصب الشياك وفقا لقانون ..... ١٣٧١
- ملحق رقم ٢٠١**
- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة مادته مادة فائدة — تأجيل أخذ الرأي عليه بالقاء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى ..... ١٣٧٢
- ١٤ — تقرير لجنة المالية والتجارة والصناعة عن المرسوم بمشروع قانون بالرافعة على الاتفاق المبرم مع الشركة العالمية لانتقال التوريس البحرية ..... ١٣٧٢
- تأجيله إلى الجلسة المقبلة ..... ١٣٧٢
- ١٥ — مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بإساقعة مادة جديدة إلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ ، انقلاص بالعلامات والبيانات التجارية ..... ١٣٧٢
- ملحق رقم ٢٠٢**
- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة مواد مادة فائدة — أخذ الرأي عليه بالقاء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى ..... ١٣٧٢

رقم الجلسة

١٦ - أخط الرأي على مشروعات القوانين الآتية :

( أ ) مشروع قانون بشأن أجود الانتاج بماء الآبار الارتوازية ... ١٣٧٤

( ب ) مشروع قانون بشأن الحصون والتقدم ... ١٣٧٤

( ج ) مشروع قانون بالإذن للحكومة في أن تخصص من المال الاحتياطي العام مبلغ ٢٠.٠٠٠ جنيه لصف انخاسة شراء  
عمود التزل، لصنع الشباك وفقا للقانون... ١٣٧٤

( د ) مشروع قانون بإحاطة مادة جديدة إلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالعلامات واليات التجارية ... ١٣٧٤

المراقبة عليها دفعة واحدة بالهدء بالاسم ١٣٧٤

١٧ - مشروع ميزانية العامة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ( المصروفات ) :

تقرير لجنة المالية

طبق رقم ١٦٥

قسم ٧ " وزارة التجارة والصناعة " - لجاءه إلى الجهة ، بناء على طلب المقرر... ١٣٧٧

قسم ١١ " وزارة العدل " - إقرار ... ١٣٧٨

قسم ٢٤ " صوبلات بعض تكاليف المعونة ، وتنظيم عمليات التوزيع " - إقرار ... ١٣٨١

قسم ٢٥ " تنسيق برنامج السنوات الخمس " - إقرار ... ١٣٨١

١٨ - مشروع ميزانية جامعة قواد الأول لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ... ١٣٨٢

تقرير لجنة المالية

طبق رقم ٢٠٣

إقرار أبواب مشروع الميزانية ... ١٣٨٣

١٩ - مشروع ميزانية جامعة قواد الأول لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ... ١٣٨٤

تقرير لجنة المالية

طبق رقم ٢٠٤

إقرار أبواب مشروع الميزانية ... ١٣٨٧

٢٠ - تقرير لجنة المراسلات عن مشروع قانون الإزالة المصرية ... ١٣٨٨

لجاءه إلى الجهة بناء على طلب المقرر لصيانة المادة الخاصة ، كل أن يتطرق المجلس بالجلسة المقبلة ... ١٣٨٨

٢١ - تقرير بشأن الأذنان والمخاطبة والسنة عن مشروع القانون رقم ١٣٨٨ من مجلس النواب بشأن ... ١٣٨٨

تأجيله إلى الجلسة المقبلة ... ١٣٨٨

خشيبة باشا وزير الخارجية ، أحد عبد الغفار باشا وزير الأشغال العمومية ، الأستاذ علي السيد أيوب وزير المعارف العمومية ، الأستاذ عبد الحميد عبد الحق وزير التجهيز ، محمود حسن باشا وزير الدولة ، الأستاذ محمود رياض وزير التجارة والصناعة ، علي عبد الرازق باشا وزير الأوقاف ، جلال فهم باشا وزير الشؤون الاجتماعية ، أحمد مرسي بك وزير العدل ، عباس أبو حسين باشا وزير الزراعة ، مصطفى مرعي بك وزير الدولة ، عبد زكي علي باشا وزير الدولة ، الأستاذ عبد اللطيف الصوفاني وزير الدولة ، حسين فهمي بك وزير المالية .

تولى السكرتيرة العامة أمين عز العرب بك .

( أعلن حضرة صاحب السعادة الرئيس افتتاح الجلسة ) .

### ١ - إجازات

الرئيس - يطلب كل من حضرات الشيوخ المحترمين : محمد علي عيسى باشا وحسين عثمان باشا وحسين سرى باشا والأستاذ جلال إياطة إجازة لأجر الدولة لسفرهم خارج القطر . و يطلب حضرة الشيخ المحترم فهمي السبيعي بك إجازة من البلد لأجر العورة . كما يطلب الأستاذ إبراهيم زكي إجازة لمدة شهر ، وسيد بهس بك والأستاذ عبد الظاهر الجبال ثلاثة أسابيع .

فعل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

### ٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

( ٢٠٦ سنة ١٩٤٩ )

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟

حضرة الشيخ المحترم مؤسس جمعية عمر الجند - لم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ، ولا أدري رأي معالي رئيس المجلس فيها ، فلي الجلسة الماضية رفعت يدي عدة مرات لأطلب الكلمة ، كما وقفت عدة مرات لهذا الغرض ، واقترحت من المنبر لأطلب الكلمة بعد أن ينتهي حضرة الشيخ المحترم من قراءته سراج الدين باشا من كلامه ، ومع ذلك لم يكتب اسمي بين طالبي الكلام . وبعد ذلك أخذ الرأي على الاعتذارات .

والآن أطلب إما إجابات رأيي في المضبطة في مسألة لوظائف التي خصصت لمراقبة الإقطاعات ، وإما صرف النظر من ذلك في هذه المرة ، على أن تتلاقى أسباب ذلك في المستقبل .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والخمسة والستين مساء ، برئاسة حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسن هيكل باشا رئيس المجلس .

تولى السكرتيرة الألمانية حضرتنا الشيفين المحترمين : عبد طلبة العاطل بك ، السيد عبد الحميد الرمالي .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين : ما هنا :

الغائبين :

أولاً - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم زكي ، أحمد علي أبو منيت بك ، أحمد فهمي حسين باشا ، أحمد لطفي السيد باشا ، الشيخ إسماعيل فواز ، أصملاق قطاوي بك ، الأستاذ جلال عبد الحميد إياطة ، حسين سرى باشا ، حسين عثمان باشا ، الشيخ حسين صالح خليفة ، سيد بهس بك ، الأستاذ عبد الظاهر عبد المنزلي الجبال ، الأستاذ عباس الجبل ، فهمي وصال بك ، عبد المنزلي عبد ربه باشا ، عبد بدير باشا ، عبد علي عيسى باشا ، عدوشوان الزمر بك ، الأستاذ عبد صام جابر ، عبد طاهر باشا ، واصف بطرس غالي باشا .

ثانياً - بسبب المرض : حضرة الشيخ المحترم عبد شفيق باشا .

ثالثاً - بأعذار :

( ١ ) من جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين : الأستاذ أحمد حمزة ، أحمد مرسي بك ، اللواء أحمد شريف باشا ، اللواء أحمد طلبة باشا ، حسن مظلوم باشا ، الأستاذ عباس محمود بغداد ، الأستاذ عبد الرازق وهبة الغافسي ، عبد الرحمن الرافعي بك ، الأستاذ عبد الرحمن نور ، عبد الفتاح يحيى باشا ، علي ماهر باشا ، يوسف ذو الفقار باشا .

( ب ) من جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

توفيق دوس باشا ، حسن السيد بديوي باشا ، الشيخ عبد الله عمر عبد الأتار ، عبد زايد جلال ، عبد آسي باشا ، محمود خيرى باشا ، وجيب دوس بك .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

إسماعيل صدق باشا ، حسن رشوان حمادى بك ، حسن شعراوي باشا ، سامي حننى باشا ، شاول بشرى حنا ، عبد السلام الشاذلى باشا ، عبد الله اللوم باشا ، الشيخ عبد إبراهيم عبد الله برى ، عبد توفيق راضى بك ، محمد عبد الجليل سمرة باشا ، الأستاذ محمود أبو الفتوح .

وحضر من الوفود حضرة صاحب الدولة إبراهيم عبد الحمادى باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وحضرات أصحاب الممالى : أحمد عبد

**الرئيس** - والآ ن هل لأحد من حضراتكم اعتراض على مضبطة الجلسة السابقة ؟  
(لم يعترض أحد) .

**الرئيس** - يصدق المجلس على مضبطة الجلسة السابقة .

**٣ - تصحيح خطأ لغوي**  
في مشروع قانونين

**الرئيس** - وافق المجلس بالجلسة السابقة على مشروع القانونين الخاصين  
أحدهما بإنشاء مكتبين ابتدائيين بينا وأساكن ، والخاص ثانيهما بإنشاء  
أربع محاكم ابتدائية شرعية بدسنبورو والفيوم والجبلية وسوهاج .

وقد وردت بالمادة الثانية من المشروع الأول وبالمادة الثالثة من  
ال مشروع الثاني عبارة " تكليفه بالحضور " .

فهل توافقون حضراتكم على تصحيح لغوي ، وهو يقضي برفع " الباء "  
من كلمة " بالحضور " تصحيح : العبارة في كل من المشروعين " تكليفه  
الحضور " ؟

( موافقة ) .

**٤ - مرسوم بمشروع قانون**  
لإسالة مباشرة إلى لجنة العدل

**الرئيس** - ورد من وزارة العدل كتاب (١) ومعه مرسوم بمشروع  
قانون بتصحيح خطأ مادي ورد في قانون المحاكم الحسية الصادر بالقانون  
رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧  
وقد أحلتها مباشرة إلى لجنة العدل .

**٥ - مشروعات قوانين واردة من مجلس النواب**  
بالتا مباشرة التين المختصين

**الرئيس** - ورد من رئاسة مجلس النواب ثلاثة كتب (٢) :  
الاول - بأن المجلس نظر تقرير لجنة شؤون الأوقاف والمعاهد الدينية  
عن التعديل الذي أدخله مجلس الشيوخ على مشروع القانون بتعديل البند  
" ثانيا " من المادة ١٠٤ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٦ ،  
الخاص بإعادة تنظيم الجبلية الأزهر ، ووافق عليه معدلا .

والثاني بأن المجلس نظر تقرير اللجنة المذكورة عن مشروع ميزانية وزارة  
الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ، ووافق على اعتمادات الإيرادات  
والمصروفات على الصورة الواردة بتقرير اللجنة المرافق لكتاب المجلس .

وقد أحلت مشروع القانون ومشروع الميزانية إلى لجنة الأوقاف والمعاهد  
الدينية مباشرة .

(١) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أكرف بأن أرسل أسداكم مع هذا حوية من مرسوم بمشروع قانون بتصحيح خطأ مادي ورد في قانون المحاكم الحسية الصادر بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ ، ومذكره الإيضاحية ،  
وبناء لفصل برسه من المجلس طبقا لمادة ٢٥ من الدستور .  
وتفضلوا سادتك بقول قائل الاحترام يا  
٢٠ يونيو سنة ١٩٤٩ "

مدير العدل  
أحمد مرسى بك

(٢) نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الأول :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أكرف بإيلاخ سادتك أن مجلس النواب نظر جلسته المنعقدة في ١٣ و ٢٠ يونيو سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية عن التعديل الذي أدخله مجلس الشيوخ على مشروع  
القانون بتعديل البند (٢) من المادة ١٠٤ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٦ ، الخاص بإعادة تنظيم الجبلية الأزهر ووافق عليه معدلا بالصيغة المرفقة لهذا .  
فأرجو لفصل برض ذلك من هيئة مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بقول قائل الاحترام يا  
٢٢ يونيو سنة ١٩٤٩ "

رئيس مجلس النواب  
مه : منزه شوقي

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الثاني :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أكرف بإيلاخ سادتك أن مجلس النواب نظر جلسته المنعقدة في ٢٠ يونيو سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة شؤون الأوقاف والمعاهد الدينية عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة المالية  
١٩٤٩ - ١٩٥٠ ، ووافق على أبواب الإيرادات والمصروفات على الصورة الواردة بتقرير اللجنة المرافق لهذا .  
فأرجو لفصل برض ذلك من هيئة مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بقول قائل الاحترام يا  
٢٢ يونيو سنة ١٩٤٩ "

رئيس مجلس النواب  
مه : منزه شوقي



الأول بأن مجلس النواب أقر بجملة ٢٠ يونيو سنة ١٩٤٩، التعديل الذي أدخله مجلس الشيوخ على مشروع ميزانية القسم ٦ "وزارة المالية" (المصروفات) .

والثاني بأنه أقر بالجملة المذكورة التعديل الذي أدخله مجلس الشيوخ على مشروع ميزانية القسم ١٠ "وزارة الصحة العمومية" (المصروفات) .

والثالث أنه أقر بنفس الجلسة التعديل الذي أدخله مجلس الشيوخ على مشروع ميزانية القسم ١٣ "وزارة الزراعة" (المصروفات) .

والثالث بأن المجلس نظر تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع ميزانية جامعة فواد الأول لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ، ووافق على استحداث الإيرادات والمصروفات على الصورة الواردة بتقريرها المرافق لكتاب المجلس .  
وقد أعلت المشروع إلى لجنة المالية مباشرة .

#### ٦ - موافقة مجلس النواب

على التعديلات التي أدخلها مجلس الشيوخ على مشروع ميزانية كل من وزارة المالية ووزارة الصحة العمومية ووزارة الزراعة (المصروفات) لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

الرئيس - وردت من رئاسة مجلس النواب ثلاثة كتب <sup>(١)</sup> بتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٩ :

فصل الكتاب الخامس بمشروع القانون الثالث :

" حفرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أكرّم بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المقررة في ٢٠ يونيو سنة ١٩٤٩ ، تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع ميزانية جامعة فواد الأول لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ، ووافق على استحداث الإيرادات والمصروفات على الصورة الواردة بتقرير لجنة المرافق لهذا .  
فأقر المجلس بفضل عرض ذلك من قبل مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بإيصال ما يلي للاعتماد ما  
٢٢ يونيو سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
مه : حزين مشرق "

(١) فصل الكتاب الأول :

" حفرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أكرّم بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المقررة في ٢٠ يونيو سنة ١٩٤٩ ، تقرير لجنة الشؤون المالية عن التعديل الذي أدخله مجلس الشيوخ على مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ (المصروفات) قسم ٦ "وزارة المالية" ووافق عليه كأمر مجلس الشيوخ .  
وبعد هذا تقرير اللجنة المذكورة .  
وتفضلوا سادتك بإيصال ما يلي للاعتماد ما  
٢٢ يونيو سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
مه : حزين مشرق "

فصل الكتاب الثاني :

" حفرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أكرّم بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المقررة في ٢٠ يونيو سنة ١٩٤٩ ، تقرير لجنة الشؤون المالية عن التعديل الذي أدخله مجلس الشيوخ على مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ، قسم ١٠ "وزارة الصحة العمومية" ووافق عليه كأمر مجلس الشيوخ .  
وبعد هذا تقرير اللجنة المذكورة .  
وتفضلوا سادتك بإيصال ما يلي للاعتماد ما  
٢٢ يونيو سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
مه : حزين مشرق "

فصل الكتاب الثالث :

" حفرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أكرّم بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المقررة في ٢٩ يونيو سنة ١٩٤٩ ، تقرير لجنة الشؤون المالية لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ (المصروفات) قسم ١٣ "وزارة الزراعة" ووافق عليه كأمر مجلس الشيوخ .  
وبعد هذا تقرير اللجنة المذكورة .  
وتفضلوا سادتك بإيصال ما يلي للاعتماد ما  
٢٢ يونيو سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
مه : حزين مشرق "

## ٧ - موافقة مجلس النواب

في ثلاثة شروعات قرأتين سبق أن أقرها مجلس الشيوخ

الرئيس - ورد كتاب (١) من رئاسة مجلس النواب بتاريخ ٢٢ يونيه سنة ١٩٤٩ : أن المجلس وافق على مشروع القانون المقدم من حضرة النائب المحترم محمد فكري أباطة بك ، بإنشاء طوابع دسمة لصالح صندوق نقابة الصحفيين بالصينة التي أقرها مجلس الشيوخ .

ورد كتاب (٢) من رئاسة مجلس النواب بتاريخ ٢٢ يونيه سنة ١٩٤٩ بأن المجلس وافق على مشروع قانون بإعتاد الحساب الختامي لوزارة الأوقاف من السنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ بالصينة التي أقرها مجلس الشيوخ .

ورد كتاب (٣) من رئاسة مجلس النواب بتاريخ ٢٢ يونيه سنة ١٩٤٩ بأن المجلس وافق على مشروع قانون بإعتاد الحساب الختامي لجامع الأزهر والمجاهد الدينية لسنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ بالصينة التي أقرها مجلس الشيوخ .

## ٨ - اقتراح بمشروع قانون

إحالة إلى لجنة الاقتراحات والمعرض

الرئيس - تقدم من حضرة الشيخ المحترم جمال الدين عثمان أباطة بك اقتراح بمشروع قانون بإحالة نظر قضيا باستئناف الأحكام الصادرة من محكمة نظما الابتدائية الوطنية إلى محكمة استئناف المنصورة ، واستئناف أحكام المنيا الابتدائية الوطنية إلى محكمة استئناف أسيوط .

## (١) نص الكتاب :

"أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المقررين في ١٣ / ٢٠ يونيه سنة ١٩٤٩ التذييلات التي أدخلها مجلس الشيوخ على مشروع قانون مقترح من حضرة النائب المحترم محمد فكري أباطة بك بإنشاء طوابع دسمة لصالح صندوق نقابة الصحفيين .  
وراق على مشروع القانون بالصينة الثانية التي أقرها مجلس الشيوخ وقضوا سادتك بقبول قانون الاستمرار "

٢٢ يونيه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

محمد عز الدين

## (٢) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المقررين في ١٣ / ٢٠ يونيه سنة ١٩٤٩ مشروع قانون وارد من مجلس الشيوخ بإعتاد الحساب الختامي لوزارة الأوقاف من السنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ ، وراق على بالصينة التي أقرها مجلس الشيوخ .  
وقضوا سادتك بقبول قانون الاستمرار "

٢٢ يونيه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

محمد عز الدين

## (٣) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المقررين في ١٣ / ٢٠ يونيه سنة ١٩٤٩ مشروع قانون وارد من مجلس الشيوخ بإعتاد الحساب الختامي لجامع الأزهر والمجاهد الدينية لسنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ، وراق على بالصينة التي أقرها مجلس الشيوخ .  
وقضوا سادتك بقبول قانون الاستمرار "

٢٢ يونيه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

محمد عز الدين

فهل توافقون حضراتكم على إحالة الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات والمعرض ؟

( موافقة ) .

## ٩ أسئلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة الرئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو القحطل ، عن مياه ومكان انكباب ثلاثة الأعضاء الذين يطعنون البعثات الصارونية في مجلس إدارة بنك التسليف الزراعي المتداول - كذلك قرأنا في بعض الصحف أن المكان الذي اختير للاجتماع مندوبي الجمعيات الصارونية للمملكة المصرية هو قاعة " ليعروت التذكارية " التابعة لجامعة الأمريكية .

## نص السؤال :

"قرأنا في بعض الصحف أنه قد تم تحديد يوم ٣٠ يونيه لاجتماع الثلاثة الأعضاء الذين يطعنون الجمعيات الصارونية في مجلس إدارة بنك التسليف الزراعي المتداول . كذلك قرأنا في بعض الصحف أن المكان الذي اختير للاجتماع مندوبي الجمعيات الصارونية للمملكة المصرية هو قاعة " ليعروت التذكارية " التابعة لجامعة الأمريكية .

فهل هذا صحيح ؟ وإذا كانت كذلك ، فكيف يخصص مكان فيرمع معروف إلا لبعض سكان العاصمة لئلا هذا الاجتماع ؟

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
(موافقة) .

(ج) سؤال وجه إلى حضرة صاحب الفقرة رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجدي ، من سرقة تحقيق الوعد القارء في خطاب العرش بتقديم مشروع القانون الخاص بالموافاة الانتخابية - الإجابة عنه

نص السؤال :

"وردت في خطاب العرش الأخير فقرة هذا نصها :

(وستقدم الحكومة لحضراتكم في هذا المورد مشروع القانون الخاص بزيادة عدد دوائر الشيوخ والنواب التي تقتضيها زيادة عدد السكان حسب الإحصاء الأخير).

اقترب الوعد القارء بهذه الفقرة إتياء أجل مجلس النواب الحالي وقرب إجراء انتخابات جديدة . وقد عملت الإدارة ومن ورائها وزارة الداخلية ، على إمداد قسم الدوائر الانتخابية ، وخصت أنصارها بالإطلاع على هذا القسم متباحة غالبية الناهين والمحبات التي تمثلهم .

وهنا نحن الآن في شروب الدورة البرلمانية التي لم يبق على نهايتها إلا فترة وجيزة بعد الأيام .

فهل ترى الحكومة أن عدم عرض هذا المشروع على البرلمان وإقامة الفقرة للجميع كى يطلوا على القسم الجديد مما يتفق وتزاحة الانتخابات أو العدالة بين من يرغبون في التقدم إليها ؟

وهل من المصلحة أن يرض هذا المشروع على البرلمان في فترة لا يستطيع فيها دراسته امتاندا على أنصار الحزبين المكونين للحكومة ؟

وهل لفقرة وزير الداخلية أن يسارع إلى تحقيق هذا الوعد الصريح القارء في خطاب العرش منذ سبعة شهور بتقديم مشروع القانون الخاص بالدوائر الانتخابية ؟

حسين الجدي "

١٦ يونيو سنة ١٩٤٩

الأحرى حضرة صاحب الفقرة رئيس مجلس الوزراء ، بوصفه الموهين على السياسة العامة للدولة ، أن تحديد هذا المكان سوف يضطر حضرات مندوبي الجماعات التناوتية عند حضورهم إلى العاصمة إلى البحث عن هذا المكان ، وفي هذا شقة على القادم من الريف ، وقد لا يتنى إلى به بعضهم ، فلا يستطيع أن يردى وأجبه التناوتى الذى حضر من أجله ؟ ثم ما هى الحكمة في اختيار هذا المكان مع توافر الأماكن المرفوعة والشوعية بالقاهرة كسحر الأربكة وقاعة الاحتفالات بحمامة فؤاد الأول أو بإحدى المدارس الأميرية بالقاهرة ، حيث تكون كل هذه الأماكن خالية في الموعد المحدد المذكور ، وهى معروفة للجميع ويسهل الاستدلال عليها ؟

وإذا كان القرض الحقيقي هو ضمان حرية الانتخابات كما هو الواجب والمعروف ، فلم لا تحدد الحكومة مكان الاجتماع الذى يحضره حضرات مندوبي الجماعات التناوتية واليوم الذى سيحضره فيه ومدة ساعات التصويت ، خصوصا أنهم قادمون من جهات بعضها نائية عن القاهرة . وهل يتفق قرب موعد الانتخابات وسكوت الوزارة عن إعلان هذا الموعد الذى لم يعرف تاريخه ولا مكانه إلا من حضرات المرشحين الحكوميين كما يشاع ؟

أحمد حنى أبو الفضل "

٢٠ يونيو سنة ١٩٤٩

مفكرة صاحب الملقى مصطفى مرعى بك (وزير الدولة) - يوجب نظام بنك التليف الزراعى والتعاون النشر في الجرائد من موعد الاجتماع لإجراء انتخاب الثلاثة الأعضاء الذين يمثلون الجماعات التناوتية في مجلس إدارته .

وقد أعلن البنك في صحيفتين يوميتين بتاريخ ١٠ و ١٩ يونيو سنة ١٩٤٩ عن موعد هذا الاجتماع في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٩ ، وعن مكانه بكاهمة إيويت التذكارية بالجامعة الأمريكية بشارع السلطان حسين .

وروى في اختيار هذا المكان رعايته وصلاحيته لإجراء عملية الانتخاب وتوسطه المدينة وسهولة المواصلات المؤدية إليه .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد مصطفى مرعى بك (وزير الدولة) - أحفظ بالتطبيق على هذا الرد عند المناقشة في الاستجواب المقدم في هذا الموضوع .

(ب) سؤال وجه إلى حضرة صاحب الفقرة رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجدي ، من تعديل من المصلحة التي كان يبر عليها المقروء القارء في خطاب العرش في تعجب الانخراط فيهم رغم الصمت لهم والإزالة ، بأن يتم الحفظ التزمية التي تجرى عليها الحكومة في الوقت الحاضر في عاداتها ومفادها في تعجب الانخراط - تأجيله أسيرين

مفكرة صاحب الملقى مصطفى مرعى بك (وزير الدولة) - أودو تأجيل جابة عن هذا السؤال إلى أسيرين .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد مصطفى مرعى بك (وزير الدولة) - ما زالت الحكومة عند مدعها الذى تضمنه خطاب العرش من أنها ستقدم البرلمان خلال هذا المورد مشروع القانون الخاص بزيادة عدد دوائر الشيوخ والنواب .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد مصطفى مرعى بك (وزير الدولة) - تقدمت بهذا السؤال

لدولة رئيس مجلس الوزراء ، ولقد قلت فيه بالنص ما بآتى :

"وردت في خطاب العرش الأخير فقرة هذا نصها :

"وستقدم الحكومة لحضراتكم في هذه المورد مشروع القانون الخاص بزيادة عدد دوائر الشيوخ والنواب التي تقتضيها زيادة عدد السكان حسب الإحصاء الأخير" .  
اقترب الوعد القارء بهذه الفقرة إتياء أجل مجلس النواب الحالي وقرب إجراء انتخابات جديدة . وقد عملت الإدارة ومن ورائها وزارة الداخلية ، على إمداد قسم الدوائر الانتخابية ، وخصت أنصارها بالإطلاع على هذا القسم متباحة غالبية الناهين والمحبات التي تمثلهم .

قد سبق أن تشرفت أمام هذا المجلس المؤقت ولنا حرصون جد الغرض على تحقيق ما وعد به في خطاب العرض .

ولقد قيل كثير من الكلام حول تقسيم الدوائر ، كما قيل إن الوزارة لا تنوي أبداً أن تقدم التقسيم إلى البرلمان ، قلنا لا ، بل ستمثل . وقيل إن شكر الوزارة في أن تقدمه إلى المجلس ، قلنا بل ستمثلها . ولست أرى مطلقاً لعزل غضب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجندى ولا لتسكتك في موضوع تقسيم الدوائر ، إذ إن هذا التقسيم سيعمل إلى حضراتكم جميعاً ، وسيعمل قبل مدة كافية يستطع فيها كل إنسان أن يعرف حدود دائرته وما تحتوي عليه من بلاد . وستنع هذه المدة بحيث يستطع كل أن يتقدم بالشكر أو التظلم .

وأرجو أن تطمئنا ولا تطعروا مقدما دون أن تحقروا على جلبة الأمر . فإن رأيهم خيرا ، كان بها . وإن رأيهم ما يستوجب الغضب ، كان لكم أن تعضوا . ولكني أؤكد المجلس المؤقت وحضرة الشيخ المحترم أن التقسيم سيعمل قبل مدة كافية لا تقل عن أية مدة سبق أن أعلن فيها تقسيم للدوائر في انتخابات سابقة . وستستمع الحكومة إلى كل شكوى ، كما ستمثل على أن يكون تقسيم الدوائر أملا ما يمكن أن يصل إليه راغب في نزاهة تقسيم .

(٥) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المصلحة رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية والحاكم العسكري العام ، من حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك ، عن حاج الجبل في تزجج الرسائل المرسلات من لبنان وسوريا إلى مصر - الإجابة به

نص السؤال :

" يستغرق وصول الرسائل المرسلات من لبنان وسوريا إلى مصر وتوزيها على الذين هي مرحلة إليهم زمنا يتفاوت بين ١٥ يوما وثلاثة أشهر . وتستغرق مثل هذه الرسائل إذا كانت آتية من بريطانيا مثلا أربعة أيام . والمفهوم من الجبل الناشئ في الحالة الأولى يعود إلى بطء العمل في إدارة رقابة البريد المصري .

ولا يخفى ما في هذه الحالة واستمرارها من ضرر يلحق أصحاب المصالح هنا وهناك ، في حين أن معظم هذه الرسائل يتنقل بالطائرات ، فلا يستغرق قطه كذلك سوى ساعات .

أفليس هناك علاج لهذه الحالة ، إما بزيادة عدد رقباء البريد أو غير هذا من الوسائل ؟

خليل ثابت

العضو بمجلس الشيوخ

١٦ يونيو سنة ١٩٤٩

مفكرة صاحب المصلحة مصطفى مرمي بك (وزير الدولة) - لا تستغرق عادة إجراءات الرقابة على الرسائل البريدية الواردة من الخارج أكثر من أربع وعشرين ساعة ، وتوزيها يتم في دورات منتظمة .

فلذا كانت هناك بعض رسائل فردية تأخر وصولها إلى أصحابها من المولد المقرر ، فإن مصلحتي الرقابة والبريد في استمداد ليحت أمرها للوقوف على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى هذا البطء في التزجج .

وها نحن الآن في غروب الدورة البرلمانية التي لم يبق على نهايتها إلا لقطة وجيزة تعد بالأيام .

فهل ترى الحكومة أن عدم عرض هذا المشروع على البرلمان ، وإتاحة الفرصة للجميع كي يطلعوا على التقسيم الجديد ، مما يتفق ونزاهة الانتخابات أو العدالة بين من يرضون في التقدم إليها ؟

وهل من المصلحة أن يمرض هذا المشروع على البرلمان في فترة لا يستطيع فيها دراسته ، أعادها على سبق عرضه على أنصار الحزبين المكونين للحكومة ؟

وهل لدولة وزير الداخلية أن يسارع إلى تحقيق هذا الوعد الصريح الوارد في خطاب العرض منذ سبعة شهور بتقديم مشروع القانون الخاص بالدوائر الانتخابية ؟

ولقد سمعت حضراتكم الراد الذي أجاب به حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء عن هذا السؤال . ويؤتي جدا أن أصبح مثل هذا الرد ، على أنه أمل في دولته أن يكون رجلا منصفا للعدالة لا يجهل إلا أن تكون الانتخابات حرة .

الرئيس - نحن في صدد سؤال ، لا استجواب . فيجب أن يكون التحليل موجزا .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى - إنى أنكم عن أنصار الحكومة الذين اطلعوا على هذا التقسيم ، يتناحرون من ذلك الوندنيون . فهل هم خارجون عن البلد ...

الرئيس - ما زلت أنهى إلى أننا بصدد سؤال لا استجواب .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى - لقد لحظت أن دولته لم يضمن جوابه كل الملاحظات التي أتبها في سؤال .

وكان عهدي بدولته أن يكون منصفا عادلا مهما تكن الظروف ، أي أن يكون كالقاضي الذي يحكم في القضايا ، فيكون عادلا منصفا ، فلا تمل كدشون تقسم الدوائر لأنصاره أو لأنصار الحزب الآخر الذي يشترك في الحكومة ويترك المعارضين .

وإنى أنكم في هذا الموضوع بالتخلص .

أبهذه الطريقة تجرى الانتخابات ، فيكون لها قيمتها ونزاهتها في صدد حضرة صاحب الدولة إبراهيم عبد الهادي باشا رئيس مجلس الوزراء ، مع أن الذي انتظره من دولته أن يكون رجلا صريحا عادلا في هذا الأمر ، حتى نستطيع أن تبين إرادة الأمة على وجه واضح .

أرجو أن تسامعونا على تحقيق العدالة . وأشير أرجو أن أصبح كلمة صريحة من دولة رئيس الحكومة بأنه سيكون منصفا عادلا وأن يولى هذا الموضوع عنايته واهتمامه .

مفكرة صاحب الدولة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) - هذا الموضوع لا يستحق كل هذه الضجة التي أثارها حضرة الشيخ المحترم ،

يطلب اعتماد مبلغ لهذا الغرض ، كما طلبت دمج مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه كدفعة أولى في مشروع ميزانيتها للعام الحالي ، إلا أنه أدرج في مشروع الميزانية المروضة على البرلمان الآن مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه قيمة مساهمة الحكومة في هذا المشروع .

والوزارة في صدد تشكيل لجنة تقدم مندوبي الوزارات والمصالح والمهمات الأهلية الرياضية لدراسة وسائل تنفيذ هذا المشروع بجد اعتماد الميزانية .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المالح وزير القوم ، من حضرة الشيخ الهزيم خليل ثابت بك ، من الس لعد اتفاق مع حكومة الأرجنتين لاستيراد القمح منها بصفة في تخريج أزمة القمح في مصر - الإجابة عنه

### نص السؤال :

" جاء في الأنباء الأخيرة أن الحكومة البريطانية وحكومة الأرجنتين اتفقتا على أن تباع الثانية الأولى ثمانية آلاف طن من القمح ، وأن سعر البيع هو عشرة بنسات ونصف بش ، أى نحو ٤٣ ملياً للرطل في الأرجنتين طياً .

أفلا يرى محالى الوزير أنه يحسن بمصر أن تسمى لعقد اتفاق كهذا تستورد به القمح من الأرجنتين بهذا السعر أو ما يقاربه ، و بقة في تخريج أزمة القمح في مصر فإن هذا السعر مع نفقات النقل البحري ورسوم المبرك و نفقات الخزن في برادات مصر و نفقات التوزيع قد لا تتجاوز في مجموعها ضخم هذا الزخم الرطل الواحد ؟

خليل ثابت

١٩ يونيه سنة ١٩٤٩

المضو مجلس الشيوخ

مضرة صاحب المحالى مصطفى مرعى بك (وزير الدولة) - تبذل الوزارة جهدها في سبيل زيادة المستورد من القمح . وقد كان من الطبيعى أن تلجأ في ذلك إلى الأسواق القريبة منها وهي ليبيا والسودان ، فأوفدت إليها لجنة وفقت إلى الاتفاق مع المصنعين في حكومتى بركة السودان ، على أن يخصص لمصر نحو ١٢٠ ألف رأس من الأغنام البرقية مقابل ٤٠ ألف في سنة ١٩٤٨ ، وكذلك تخصيص ٥٦ ألف رأس من الأغنام السودانية مقابل ٤٠ ألف رأس في سنة ١٩٤٨ ، و ٧٢ ألف رأس من الأغنام السودانية مقابل ٣٣ ألف رأس في سنة ١٩٤٨

كما أعلنت الوزارة عن رغبتها في شراء أية كمية من المواشى والأغنام الحية والمذبوحة من الأسواق الخارجية بطريق المناقصة . وكان عددا لها ٣٠ مايو الماضى ، إلا أن العروض التى وصلت الوزارة لم تكن عقيقة للأغراض المرجوة .

ودلاوة على ذلك ، فإن الوزارة على اتصال في هذا الشأن بممثل البلاد الأخرى ، المصدرة للحم ، ومن بينها الأرجنتين وأستراليا . ونأمل أن يصلنا في وقت قريب رأى تلك الحكومات في هذا الصدد ، كما أن الوزارة تبحث من جهة أخرى في إمكان بيع تلك القوم ومدى إقبال الشعب على استهلاكها .

(هـ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ، من حضرة الشيخ الهزيم عبد الوهاب طلعت باشا ، من استبدال الخريصات والسيارات القديمة بالخيول في قطط البوليس والمراكز - الإجابة عنه

### نص السؤال :

" هل ترى الوزارة - بمجارة تطورات العصر في حفظ الأمن - أن تستبدل بالخيول في قطط البوليس والمراكز بالأقاليم متوسيكات وسيارات خفيفة ، ليسنى رجال الأمن تادية واجباتهم على الوجه الأكمل ؟

عبد الوهاب طلعت

١٨ يونيه سنة ١٩٤٩

مضرة صاحب المحالى مصطفى مرعى بك (وزير الدولة) - تعمل الوزارة جادة على توفير وسائل النقل الميكانيكى لكافة الجهات المنوط بها صيانة الأمن العام .

وإن كان نوح العمل وطبيعة الأرض وقلة الطرق الممهدة في بعض مراكز البوليس مازالت تقتضى استخدام الخيول .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحالى وزير الخارجية ، من حضرة الشيخ الهزيم اسماعيل صدق باشا ، من ساستة الخارجية حيال اتفاق من النظام الديمقراطي ، وتحديد موقف مصر من الدول العربية حيال هذا النظام ، وحصر موقف مصر من العلاقات الاقليمية بين الدول العربية في محاولة التوفيق بين المتحامين - تأجيله أسبوعاً

مضرة صاحب المحالى أحمد مرسى برى بك (وزير العدل) - أطلب تأجيل الإجابة عن هذا السؤال لمدة أسبوع واحد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

(ز) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحالى وزير المادون السورية ووزير الشؤون الاجتماعية ، من حضرة الشيخ الهزيم جدر وضوان بك ، عن عمل " ستاد " رياضية كير مدينة القاهرة - الإجابة عنه

" أما وقد بلغت مصر شوا كبريا في الألعاب الرياضية مما جعلها تنافس كثيرا من الدول في هذا المضمار ، فها يرى صاحبها المحالى الوزير أن الوقت قد حان لعمل " ستاد " رياضية كير بمدينة القاهرة ، حتى يمكن دعوة هذه الدول للتنافس معنا في بلادنا ، مما يكون له أكبر الأثر للدعاية لنا في الخارج ؟

١٩ يونيه سنة ١٩٤٩

جدر وضوان

شيخ الوالى

مضرة صاحب المحالى جمال فهم باشا (وزير الشؤون الاجتماعية) - ليست وزارة الشؤون الاجتماعية ساجية البلاد إلى إنشاء ملعب ( ستاد ) رياضية كير مدينة القاهرة ، وقد تمهدت في مشروع ميزانياتها في السنوات السابقة

## ١٠ - المناقشة في الاستجواب

الوجه إلى حضرة صاحب المجلس وزير الشؤون الاجتماعية ، من حضرة الشيخ  
المكرم فؤاد سراج الدين باشا ، عما يجري من تدخل في انتخابات ثلاثة  
أعضاء من الجماعات الثوارية في مجلس إدارة البنك الزراعي -  
استمرار المناقشة له بعد أسبوعين مع توجيهه أيضا إلى حضرة صاحب المجلس  
وزير الداخلية

## نص الاستجواب :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أريد أن استجوب معالي وزير الشؤون الاجتماعية فيما جرى من تدخل  
في انتخابات ثلاثة أعضاء من الجماعات الثوارية في مجلس إدارة البنك  
الزراعي التعاوني .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

٢٠ يونيو سنة ١٩٤٩

فؤاد سراج الدين

الرئيس - نعت (١) وزارة الشؤون الاجتماعية حضرة الدكتور أحمد  
مدحت مدير عام مصلحة الفلاح والتعاون لحضور جلسات المجلس أثناء  
مناقشة هذا الاستجواب .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرة ) .

حضرة صاحب المجلس معالي جمال فؤاد باشا ( وزير الشؤون الاجتماعية ) :  
أطلب تأجيل مناقشة هذا الاستجواب لمدة أسبوعين .

مقرر الشيخ المكرم فر فؤاد سراج الدين باشا - أعارض في طلب  
التأجيل ، فقد سبق أن صدر قرار من هذا المجلس في الجلسة الماضية  
بتعليق هذه الجلسة لمناقشة هذا الاستجواب .

( ط ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المجلس وزير العدل ، من حضرة الشيخ  
المكرم خليل ثابت بك ، من النظام الذي تنوى الحكومة اتباعه بصدد موظفي  
الهاكم المختلطة من الأجانب وغير الأجانب - الإجابة عنه

## نص السؤال :

« سئلت الحكومة قانونا أجازته البرلمان لنقل القضاة المصريين من  
الهاكم المختلطة إلى الهاكم الوطنية .

فما هو النظام الذي تنوى الحكومة اتباعه بصدد موظفي الهاكم المختلطة  
من الأجانب وغير الأجانب ، مع ملاحظة أن جانباً من غير الأجانب من  
هؤلاء الموظفين ألف العمل في الهاكم المختلطة باللغة الفرنسية ؟

وهل يفرق الحكومة بين الأجانب وغير الأجانب من هؤلاء الموظفين  
في أمر المعاش والمكافأة ؟

خليل ثابت

المضو مجلس الشيوخ

مقرر صاحب المجلس المكرم مرسى محمد بك ( وزير العدل ) - فيما  
يخص بالموظفين الأجانب ، تقدمت الوزارة إلى البرلمان بمشروع قانون  
لتعيين هؤلاء الموظفين الذين سيستثنى منهم طبقاً للتصريح الذي أعطته  
الحكومة عند عقد معاهدة مونترو .

أما الموظفون غير الأجانب ، فستتبعهم الحكومة لانتفاع بخيرتهم  
في الحال ، وهذا شيء طبيعي .

والذي فهمت من سؤال حضرة الشيخ المكرم أنه يعني بعض التمهدين  
الذين لا يتقنون اللغة العربية ، وهؤلاء لا يمكن تشجيعهم بالأجانب .

فذلك فررت من أول الأمر أنه لا يمكن احتراهم أجانب أو أن  
يقتضى منهم ، بل يستتبعهم في الحكومة للانتفاع من لا يعرف اللغة العربية  
معرفة جيدة في نواح أخرى بوزارة العدل التي لا تحتاج إلى معرفة تامة  
لغة العربية .

## (١) نص الكتاب :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسو سادتك الفضل بحضرة الدكتور أحمد مدحت مدير عام مصلحة الفلاح والتعاون في حضور جلسات المجلس عند مناقشة الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ  
المكرم فؤاد سراج الدين باشا عما يجري من تدخل في انتخابات ثلاثة أعضاء من الجماعات الثوارية في مجلس إدارة البنك الزراعي التعاوني .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

٢٤ يونيو سنة ١٩٤٩

وقد تسمعون حضراتكم أن الحكومة عدلت إلى هذا التأجيل ، استجابة لبرقية وصلتها من أحد كبار التاوتيين من غير الأحزاب التي تمثل الحكومة .

ولا أريد أن أضيق وقت حضراتكم في مناقشة هذه الجملة التي أسمع لنفسي أن أقول إنها جملة مضحكة ، وهي أن تدم الحكومة على تأجيل الانتخاب الذي حضر من أجله مئات من ممثلي الجماعات التاوتية من أسوان إلى الاسكندرية ، لأن شيئا وفديا أرسل إليها هذه البرقية ، لقد أجلت الحكومة الانتخاب لما وقع بعد التأجيل ، ولما كانت بمنزلة هي نفسها .

أجل الانتخاب ، وبعد فترة حدد له موعد جديد هو يوم ٣٠ يونيه الحالي . وفي هذه الفترة ، وعلى الأخص من يوم ٢٠ مايو إلى اليوم ، وقع من الحكومة ورجلها ما أقدم إلى حضراتكم بالشكوى منه وأحكم اليأس فيه . فإن رأيتم أن هذا الذي وقع يتفق مع الروح التعاون ورسالة التعاون السامية ، وبمع ما يجب أن يتوافر له من بعد عن السياسة ، وبعد من تدخل الحكومة في شؤون التعاون - إن رأيتم هذا . كان لكم أن تقدموا الحكومة على مايلز منها . فإن لم روا هذا ، فإنا نطمح أن نسمع الحكومة من حضراتكم كلمة تدعوا إلى الصواب ، ونشعرها بأن شيوخ مصر لا يرضون أن يكون التعاون ميدانا للسياسة الحزبية .

والواقع أنه يوم أن تتدخل السياسة في التعاون يوم يحكم عليه بالفناء .

وإنما إذا كره حضراتكم الواقع ثابتة ، وسأقدم لكم أوراها عليها أشتيات رسمية من موظفين مسئولين تثبت التدخل الحكومي في أشبع صوره . ولا أطلب إليكم إذا حاولت الحكومة تكذيب ما ورد في هذه المستندات إلا أن يحال الأمر إلى لجنة تحقيق برلمانية تقوم بتحقيق صحة هذه الوقائع .

وهذه الوثائق - كما قدمت - موقع عليها من رجال ومجيين مسئولين . وهي تثبت هذا التدخل بالدليل القاطع .

إن صور هذا التدخل واحدة في جميع أنحاء المملكة المصرية . فقد هب رجال الإدارة ورجال وزارة الشؤون الاجتماعية واتصلوا بجميع الجمعيات التاوتية ، وأرغوا رؤساءها وسكرتيرها بخفضه الطرق على حضور الاجتماع وتوكل جمعيات ثلاث ، وانتخاب يمثل هذه الجمعيات الثلاث واحداها في البعيرة والناحية في الشرقية والثالثة في الغربية .

إنني لن أتعرض لذكر الأسماء ، ولكن تصوروا حضراتكم كيف توكل جمعيات أسوان وقنا وجرجا وكفر الشيخ وأسيوط هذه الجمعيات الثلاث بالذات ؟

جئت فكرة هذه التوكلات في الفترة التي تلى ٣٠ أبريل الماضي .

والواقع أن مناقشة هذا الاستجواب بدأت فعلا في الجلسة الماضية . فليس الأمر ببساطة على ممال الوزير . وقد رقت إليه شكوى عديدة في هذا الشأن ، ولهذا أمارض في التأجيل ، خصوصا أن يوم ٣٠ يونيه الحال عند إجراء الانتخاب ، أي إن الانتخاب سيخبري بعد ثلاثة أيام . وتأجيل نظر الاستجواب مناه في الحقيقة تعطيل لقاعة المرجوة منه .

وقد جرت العادة بأن يكون التأجيل لتكمين الحكومة من الاطلاع وإعداد رأيها ، ولكني لا أنهم معنى أو سرا لطلب التأجيل لمدة أسبوعين في هذا الموضوع .

مفكرة صاحب الماقبول فرهم باشا ( وزير الشؤون الاجتماعية ) -  
لست أرى مانعا من أن يلقى حضرة الشيخ المقدم كلمته . وأعتقد أن في الحق بموجب اللغة الداخلية في أن أطلب التأجيل لمدة أسبوعين لإعداد الرد .

الرئيس - لا شك أن لمال الوزير هذا الحق .

وأود ، قبل البدء في مناقشة هذا الاستجواب ، أن أوجه الملاحظة الآتية ، وهي أن لدينا بمعدل أعمال الليلة مشروعات قوانين - نرغب في إنجازها وأخذ الرأي عليها الليلة ، لأن غدا يوافق أول رمضان ، وكل ما وحضرتهكم بخير . فإذا أمكن أن تنتهي الليلة من نظر المواد الواردة عن عمل أعمال هذه الجلسة ، أمكن أن نحدد موعد الجلسة المقبلة بعد ثمانية أو عشرة أيام .

أما إذا انصرف بعض حضراتكم ، وأصبح العدد غير قانوني ، فإنا سنضطر إلى عقد الجلسة المقبلة غدا . وهذا لا يرجع أحدا . فأرجو حضراتكم عدم الانصراف .

مفكرة الشيخ المحترم فرهم باشا ( وزير الشؤون الاجتماعية ) -  
حضرات الشيوخ المحترمين ،

ينص القانون الجديد لبك التسليف الزراعي والتعاوني على أن تختص الجمعيات التاوتية ثلاثة أعضاء بمقرنها في مجلس إدارة هذا البنك ، لأن الجمعيات التاوتية تسمم بتعيين كبير في رأس مال هذا البنك ، ولقد حدد يوم ٣٠ أبريل الماضي موعدا لانتخاب هؤلاء الأعضاء الثلاثة ، وكانت الأمور تسير سيرا طبيعيا في محيط التعاونيين ، ولم يكن لغيرهم شأن بمسألة الانتخاب أو التدخل فيه ، ولكن حدث أن قررت الحكومة في يوم ٣٠ أبريل الماضي التمدد لإجراء الانتخاب ، وبعد أن قدم إلى القاهرة - مكان الانتخاب - ممثلو الجمعيات التاوتية من أسوان إلى الاسكندرية ، حدث أن في يوم ٣٠ أبريل الماضي من هؤلاء الأعضاء مقررا تأجيل الانتخاب إلى أجل غير مسمى .

أستوفون حضراتكم ما الذى حدث بشأنه ؟

لقد انتدب في ٨ ما يولى وزارة الزراعة ، ثم قتل في أول يونيو قسلا نهائيا إلى مصلحة الأموال المقررة . ما شأن رجل متخصص في التعاون في بنة وتدرج في درجاتها حتى وصل إلى وظيفة وكيل المصلحة بمصلحة الأموال المقررة ؟ وكيف يجوز أن يحمل أحد مفتى الوزارة جملة في شغل هذه الوظيفة وهو يحمل إجازة المعلمين العليا، أى إنه رجل مدرسي لعلامة له بالتعاون ، في حين أن الوكيل السابق المصلحة هو من رجال التعاون ومن المتخصصين فيه ؟

لاستطيع وزارة الشؤون أن تظن في كفاية هذا الشخص ، لأنها طلبت في فبراير سنة ١٩٤٩ ترقية ترقية استثنائية ، ولا يزال طلب مسأل وزير الشؤون بالتعليق الاستثنائية معروضا أمام اللجنة المالية بوزارة المالية . وكان هذا الطلب قبل نده لوزارة الزراعة بثلاثة أشهر ، وهو رجل مختص في التعاون لا شك في كفايته .

لما فاضت الشكوى من أنحاء القطر ، كان يوم ١٢ يونيو سنة ١٩٤٩ محمدا لاجتماع يمثل الجمعيات المركزية بدعوة من وزارة الشؤون الاجتماعية للنظر في مشروع إدماج هذه الجمعيات المركزية في جمعية واحدة . وحضر هذا الاجتماع عدد محترم من رؤساء هذه الجمعيات ، منهم كثيرون لا ينامحسون الحكومة الحاضرة ، بل منهم من هم من أنصارها ، ومنهم من هم على الحياد سياسيا . كما حضر هذا الاجتماع حضرات طه محروس بك وجمال العبديك والأستاذ حسن خانغ وأحمد كنود إبراهيم مدكور وعبد الرحمن الرافعي بك وغيرهم . فباحثوا ، وأجريت أمامهم هذه المسائل ، وعرضت عليهم هذه الشكوى ، فاجتمعوا ، فاستقر رأيهم على أن يتصلوا بوزير الشؤون في اليوم التالي ليبلغوه هذه الشكوى التي لا توصف بالشكوى الخفيفة . فذهبوا إلى وزارة الشؤون في اليوم التالي ، أى في ١٣ يونيو . وقد انضم إليهم فريق آخر ، منهم حضرة الدكتور حافظ مؤمن وهو رجل سمعي ، وحسن شكرى بك وأمين جندى بك وحسين الهرمى بك وأحمد أبانكة بك . وقد ذهبوا جميعا إلى وزارة الشؤون ، ولكن لسوء الحظ لم يعمدوا الوزير وقد أجمع هؤلاء على الشكوى ، مع أن منهم من يتناصر الحكومة . وكان نذاهيم إلى الوزارة لتبلغ الوزير الشكوى مما يشعر بجديتها ، وأنها حقيقة .

أرسلت مئات البرقيات إلى وزير الداخلية تشكو له رجال الإدارة ، ومعهم آلاف مأمورين بهذا التدخل . وكان من أثر كل شكوى زيادة التدخل والاضطراب والنشاط لعمل الوكالات لهذه الجمعيات الثلاث من جميع أنحاء القطر .

وحسبنا على وقت حضراتكم ، أسألكم بعض الأسئلة التي تعلق بهذا التدخل . ولا زالت أكرر أني لم أتم استدعاء إذا توقفت قيمة هذه الأسئلة أو حصتها إلى طلب تأليف لجنة تحقيق برلمانية أو لجنة تحقيق من أي نوع كان لتحقيق هذه الأسئلة وإثبات حصتها أو عدم حصتها .

هذه المرة ؟ ولم هذه الثقة التي جعلت على هذه الجمعيات الثلاث مرة واحدة من جميع أنحاء القطر ؟ ولماذا لم توجد هذه الثقة قبل ٣٠ أبريل الماضي ؟

هذا ما أطلب إلى حضراتكم تضيعة .

وعندما تمديد يوم ٣٠ يونيو موعدا للاقتخاب ، أرسل بك التليف الزراعى التعاونى منشورا بين الإجراءات التي يجب اتباعها . وبالطبع لم يخطر ببال البك أو بالوزارة الشؤون الاجتماعية أن جمعية في جرجا ستوكل جمعية في الشرقية . لذلك كان المنشور قاصرا على المقول الذي يحدث دائما ، وهو يقضى بأنه إذا أرادت جمعية تكوين جمعية أخرى مجاورة لها وجب عليها أن تبع كيت وكيت .

وعندما تأجل الاقتخاب من ٣٠ أبريل إلى ٣٠ يونيو ، طرأت فكرة تكوين يمثل الجمعيات الثلاث المذكورة ، والذين استقروا يوم ٣٠ يونيو مساء نأيا فوزهم في الانتخابات بالثبات .

أصدم بعد ذلك بك التليف الزراعى التعاونى منشورا جديدا عن الإجراءات التي يجب اتباعها إذا أرادت جمعية أن توكل جمعية في مديرية أخرى . وهذا لم يكن موجودا في المنشور السابق ، لأن هذا لم يكن طبيعيا وإنما كان طبيعيا أن توكل الجمعية جارة لها . ولم يكن ينقص هذا المنشور إلا أن يذكر فيه حالة الجمعية التي تكون في الوجه القبلى وتوكل جمعية في الوجه البحرى .

كانت قد وزعت نذاكر تخول حاملها حق حضور اجتماع ٣٠ أبريل أو أى اجتماع آخر إذا ما أجل هذا الاجتماع . ولكن عند ما عرف ولهم ومن سيخفون ، ألفت هذه النذاكر ، وصرف بلغا نذاكر أخرى من لون آخر ، مع أنب النذاكر الأولى منصوص فيها على أن حاملها الحق في حضور اجتماع ٣٠ أبريل أو أى اجتماع آخر يؤجل إليه . وقد نص المنشور المبدى على إلغاء التوكيلات السابقة وعمل توكيلات جديدة . ما هو المبرر ؟ وما هو السبب ؟

السبب ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، هو أن التوكيلات الأولى لم تكن منصبة على المختارين الذين تريد الحكومة فوزهم . ولهذا أتى المنشور بجمع هذه التوكيلات ، ونص على عمل توكيلات جديدة .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

شعرت الحكومة أن هناك موقفا كبيرا في وزارة الشؤون الاجتماعية ، هو وكيل مصلحة التعاون بالثبات يقف حجرة مثرة في طريق هذه المسألة ، لأنه رجل تعاونى درس التعاون ، وتخصص فيه في بنة حكومية في الخارج ويشغل بالتعاون منذ أكثر من عشرين سنة ، ولم يمكن أن يساير الحكومة في هذه السبيل .



استأهل إجراء هذا التحقيق ، كي تعرفوا حضراتكم ما إذا كان لها توجيه إلى الحكومة من اتهام محقق أو أننا نتحقق طلبها . ومفروض أن ما ثبت في هذا التوكيل قد أثبت في دفاتر الجمعية ، ولكن محاضر الجمعية خلون من هذا النص .

**مفكرة صاحب الدعوة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) -**  
مفروض على من ؟ إذا كان ينبغي للجمعية أن تكتب في دفاترها صورة من التوكيلات التي تعطيلها ، ولم يثبت ذلك في محاضر الجمعية ، فهل أي شيء ينهض هذا دليلاً ؟

**مفكرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الرب بشتا -** هذه الصورة كتبها ضابط البوليس .

**مفكرة صاحب الدعوة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) -**  
هذه مسألة أخرى سنبينها ، لأننا لم تكن مع سعادة فؤاد باشا سراج الدين أثناء تحضيره لهذا الدليل حتى تمكن بصحته أو عدم صحته . ولكنه عند ما سئو كلاً من مقتضى البداية والمقل أن نأخذ منه دليلاً أو لا نأخذ . فهل عدم الاتيان في المحاضر أو دفاتر الجمعية يقوم دليلاً على الحكومة ؟ وفي أي شيء ؟

**مفكرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الرب بشتا -** أرجو دولة رئيس الحكومة الا يهتم بالمسائل الفرعية .

**مفكرة صاحب الدعوة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) -**  
أنا حرص على أن كل ما يساق هنا من حجة أصلية أو فرعية يكون حقيقة مجردة في بناء قضية معينة توصل إلى نتيجة معينة . وإذا كنت ترى أن هذه مسألة فرعية وليس لها أهمية ، فلتسببها .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الرب بشتا -** أرجو الاتم بالرد على مسألة فرعية .

**مفكرة صاحب الدعوة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) -**  
أنا أهتم بكل كلامك ، وهذا ليس ميب .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الرب بشتا -** إني أشكر دولة رئيس الحكومة كل الشكر ، ولكن أريد أن أقول هل كتب في المحضر أولم يكتب ؟

وقد جرت العادة أنه قبل أن يرسل التوكيل إلى بنك التسليف ، وقبل أن يسلمه مفتش التعاون ، يجب أن يجتمع مجلس الإدارة ويشهد بهذا

كانت التوكيلات الأولى قبل تأجيل موعد الانتخاب توكيلات عادية ، وكانت كل جمعية تجتمع تكتب في محضر جلساتها بواسطة رئيسها أو سكرتيرها أو أحد أعضائها ذلك التوكيل . ولكل جمعية بطبيعة الحال صيغتها وعبارتها ، كما أن لها كتاباً يدون محاضرها يختلف في مؤهلاته عن غيره من أعضاء وكتبة الجمعيات الأخرى .

وفي ٣٠ أبريل ، أي بعد تأجيل الانتخاب ، وضعت الحكومة صيغة للتوكيلات وطبعتها ووزعتها في جميع أنحاء القطر . وصيغة التوكيل الذي لدى جمعية البصرة هي نفس الصيغة التي وزعت في الدقهلية وأسوان ، وما إلى الجمعيات إلا أن غلا خانات هذه التوكيلات .

لجمعية دنديط في الدقهلية - التي يعرفها حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، ورئيسها الأستاذ حسن نافع ، وهو من كبار رجال التعاون - وكلت الأستاذ حسن نافع في حضور هذا الاجتماع . يخاف ضابط بوليس نقطة ميت أو خالد وطلب إلغاء هذا التوكيل ، وكتب لم يخط يده على ظهر هذا التوكيل صورة الإلغاء . وطلب من سكرتير الجمعية أن ينقل هذه الصيغة نفسها في محضر جلسة الجمعية التعاونية ، مع أن الإجراء الطبيعي هو أن يجتمع الجمعية أولاً ، وتقرّر القرارات ، ثم تكتب هذه القرارات في سجلات الجمعية ، ثم تحرر صورة أخرى من سجل الجمعية لتبلغ إلى بنك التسليف .

ولكن ضابط البوليس - نظراً للسرعة والاهتمام - حرر لم الصيغة لتفعلها في سجل الجمعية . وهذا هو نص الصيغة :

"تقرر الجمعية عدم الموافقة على إتابة جمعية دنديط التي يمثلها الأستاذ حسن نافع حيث تحرر المدلول عنه " .

وهذه جمعية صبريت الكبرى بمركز ميت عمر يمثلها الدكتور محمد حسن شريف . هذه الجمعية كانت قد وكلت جمعية دنديط ورئيسها الأستاذ حسن نافع . وبطبيعة الحال لا يمكن أن يخضع الأستاذ نافع يمثل الحكومة لذلك يجب أن يلقى هذا التوكيل . فكتب الضابط بخط يده على التوكيل بإلغاء التوكيل .

هذا ما حصل في الدقهلية وما حصل فيها حصل مثله في البصرة وقنا . فالتوكيلات هي بذاتها طبع في مطبعة واحدة . وطلب من الجمعيات التعاونية كتابة هذه الصيغة في محاضر جلساتها ، ولم تكتب في دفاترها لأن ، لأن هذا العمل غير موافق عليه ، لمخالفته فكرة التعاون . ولكن سكرتير الجمعية يرمي على هذا التوكيل ، ولا يستطيع أن يخالفه .

يندى التوكيل الذي كتب على ظهره ضابط نقطة بوليس ميت أبوخاله بخط يده . فإذا أنكرت الحكومة ذلك ، فلتحرر تحقيقاً صحيحاً ، لأن الأمر

التوكل، ويثبت في المحضر، وتقتض قرارا، وتكتب صورة منه، ثم ترسل إلى بنك التسليف.

**محضره صاحب المرونة ابراهيم عبد الرهادي باشا** (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية) - هل من يقع التصدير؟ هل يلزم القانون مفتش التعاون الا قبل توكلا لا بعد ان يستوفى من قيده في الدفاتر؟ إن كان الأمر كذلك، فهذه حجة مستقيمة تماما. أما إذا لم يكن من الواجب على مفتش التعاون أن يمر على جميع الدفاتر ليستوفى من أن الجمعيات قامت بواجبها، فمن الطبيعي ألا يقع لوم على أحد.

**محضره الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - هذا التوكل الذي قدمت لحضراتكم صورة منه في مديرية الدقهلية، هو نفسه الذي تجدونه في الجريدة وفي الوجه القبلي وفي كل مكان. وكان في يدي توكل آخر غير هذا وعليه تأشير بأعضاء مفتش التعاون بمديرية الجيزة، وسيدعكم زميل الأستاذ أحد سني أبو الفضل من هذه المسألة. وهذا التوكل يطابق تمام المطابقة التوكل الذي ترزح في مديرية الدقهلية.

**محضره صاحب المرونة ابراهيم عبد الرهادي باشا** (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية) - مأمني مطابقة الأصل في هذا حتى أنهم الموضوع؟

**الرئيس** - هل يقصد محضره الشيخ المحترم فؤاد سراج الدين باشا أن صيغة هذه التوكلات واحدة؟

**محضره الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - نعم، إنها صيغة واحدة ومطبوعة، ولقد رأيت كيف تعمل التوكلات، وكيف يقوم رجال الإدارة بعملها على النحو الذي شرحت لحضراتكم.

**محضره صاحب المرونة ابراهيم عبد الرهادي باشا** (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية) - لقد قلت إن التوكلات مطبوعة، فهل معنى ذلك أن رجال الإدارة هم الذين قاموا بطبعها؟

**محضره الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - كلا، ما قصدت ذلك. وإنما الذي أريد أن أقوله هو أن التوكلات أرسلت إلى عوامس المديرات. وقد طلب من رؤساء الجمعيات - ومعظمهم من السعد - التوقيع على هذه التوكلات، كما طلب منهم إحضار دفاتر جمعياتهم لإثبات التوكلات فيها. فهل يراد مني أن أذكر كل ذلك بالتفصيل؟

**محضره صاحب المرونة ابراهيم عبد الرهادي باشا** (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية) - لقد تغير الوضع الآن، لأن الاستجواب كان موجها إلى معالي وزير الشؤون الاجتماعية. والآن أصبح استجوابا موجها إلى وزير الداخلية، وفيه اتهام لرجال الإدارة.

**محضره الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - أقول إن كلامي موجّه إلى رجال التعاون ورجال الإدارة معا، أما استجوابي فوجه إلى معالي وزير الشؤون الاجتماعية.

**محضره صاحب المرونة ابراهيم عبد الرهادي باشا** (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية) - من حق أن أشارك في كل استجواب يوجه إلى أحد حضرات أصحاب المعالي الوزراء، وإنما الذي أرجو أن تلاحظوه حضراتكم أن كلامي لا يتناول التفاصيل الخاصة بالوزارة، بل أناقش الأدلة التي ذكرها سعادة المستجوب، ويصح لكل عضو من حضرات أعضاء المجلس المختبرين أن يتكلم فيها. وإذا انتقل الموضوع إلى رجال الإدارة ومسؤوليهم، أصبح للاستجواب وضع جديد، إذ يكون موجها لوزير الداخلية. وليس من المصلحة أن ترجم الاستجوابات بهذا الوضع.

**محضره الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - لماذا ينضب دولة رئيس الوزراء؟

**محضره صاحب المرونة ابراهيم عبد الرهادي باشا** (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية) - لست غافبا.

**محضره الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - أقول إن رجال الإدارة وكذلك رجال التعاون قاموا بإعمال صيغة. أقول هذا وأكره في مواجهة دولة وزير الداخلية ومعالي وزير الشؤون الاجتماعية والحكومة متضادة.

**محضره صاحب المرونة ابراهيم عبد الرهادي باشا** (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية) - إن أحسن طريق لهذه الاستجابات هو أن تكون عمودية وواضحة. وإذا كان هذا الاستجواب موجها إلى معالي وزير الشؤون الاجتماعية، تم جاء سعادة المستجوب وتناول أمورا ليست من اختصاص وزارته، بل تناول أمورا من اختصاص وزارة الداخلية، ففكون قد نرجعنا من نطاق الاستجواب المقرر تناقشته في هذه الجلسة.

لو أن هذا الاستجواب موجّه إلى لأعطيت لي الفرصة للاستعداد، ولكن بماضى أن أقول في الاستجواب لموجه إلى الآن فقط، ومغفأة؟ إن المصلحة تقتضي أن نحدد الاستجابات.

مجلسه الشیخ المحترم علی زکی المرادی بلشہ - هذا لا يؤثر في الموضوع.

الرئيس - المفهوم من التصريح الذي يقوله حضرة الشيخ المحترم علی زکی المرادی بلشہ أن دولة وزیر الداخلية لا علم له بأوامر محلی وزیر الشؤون الاجتماعية .

مجلسه الشیخ المحترم علی زکی المرادی بلشہ - لم نسمع من معادة المستجاب أن ما حمل كان بأمر دولة وزیر الداخلية .

الرئيس - يرى حضرة الشيخ المحترم علی زکی المرادی بلشہ أن رجال البولیس إذا أسروا من وزیر فیروز بیچم ، فانهم يتفقون أواصره .

مجلسه الشیخ المحترم علی زکی المرادی بلشہ - نعم ، هذه هي وظيفتهم.

مجلسه الشیخ المحترم علی زکی المرادی بلشہ - دون أن أنصرض الناحية الدستورية ...

مجلسه الشیخ المحترم علی زکی المرادی بلشہ - ليست هذه ناحية دستورية ، بل ناحية إدارية .

مجلسه الشیخ المحترم علی زکی المرادی بلشہ - أشر إلى أظلم محلی وزیر الشؤون الاجتماعية كثيراً إذا قلت إن هذه الإجراءات الشاقة قد صدرت عنه ومن تلقاه نفسه .

مجلسه الشیخ المحترم علی زکی المرادی بلشہ - ما دام الأمر كذلك ، فإن الواجب أن يوجه هذا الاستجواب إلى دولة وزیر الداخلية .

الرئيس - نحن متفقون .

مجلسه الشیخ المحترم علی زکی المرادی بلشہ - واجب الإنصاف يقتضي أن أقول إن أظلم محلی وزیر الشؤون الاجتماعية إذا قلت له قام بهذه الأعمال من تلقاء نفسه .

ولكن يوسفی أن أقول إن وزارة الداخلية هي التي قامت بهذه الأعمال وهي التي وجهت تلك الحركة . ويوسفی أن رجال الشؤون الاجتماعية كانوا أداة طيعة في تنفيذ هذه الطلبات .

وإذا رأى دولة وزیر الداخلية أن من صالحه إرجاء المناقشة في هذا الاستجواب أسبوها حتى يشهد ، فلا مانع عندي . ولكن لا أوافق على إرجاء المناقشة لأكثر من أسبوع .

مجلسه الشیخ المحترم علی زکی المرادی بلشہ - إن التعاون تابع لوزارة الشؤون الاجتماعية ، والمسئول عنه محلی وزیر الشؤون الاجتماعية وهذه العلاقات وقعت من رجال التعاون ، فمن الطبيعي أن أوجه الاستجواب إلى محلی وزیر الشؤون الاجتماعية أولاً . فإنا ما سمع المناقشة أحد الوزراء الآخرين ، فله أن يشترك في المناقشة .

مجلسه صاحب المرونة إبراهيم عبدالهادي بلشہ ( رئيس مجلس الوزراء و وزیر الداخلية ) - أرى أن الاستجواب انتقل الآن إلى ما يسمى مسئولية وزارة الداخلية ، ومن حق ألا أوجه باستجواب له ساس بالوزارة التي أنا مسئول عنها من غير استعداد .

مجلسه الشیخ المحترم علی زکی المرادی بلشہ - لقد وعد محلی وزیر الشؤون الاجتماعية بأرد بعد أسبوعين ، فيمكن لدولة رئيس الوزراء أن يرد في هذا الموعد أيضاً .

مجلسه صاحب المرونة إبراهيم عبدالهادي بلشہ ( رئيس مجلس الوزراء و وزیر الداخلية ) - لا مانع مطلقاً من أن أرد بعد أسبوع أو أكثر . ومن المستحسن - وهذا ما يتفق مع روح الأخوة الداخلية - أن يأخذ الوزير وقتاً كافياً للاستعداد .

سحالم أكن انتظر أن أوجه ابتداء باستجواب يتفق رجال الإدارة ، ولم يوجه نظري مطلقاً إلى شيء من هذا .

مجلسه الشیخ المحترم علی زکی المرادی بلشہ - إذا كان دولة رئيس الوزراء يريد تأجيل المناقشة للاستعداد أسبوها ، فلا مانع من ذلك .

مجلسه الشیخ المحترم علی زکی المرادی بلشہ - في ملاحظة على هذا . لقد رأى دولة رئيس الوزراء أن المستجوب قد انتقل باستجوابه الموجه إلى محلی وزیر الشؤون الاجتماعية إلى استجواب أكثر موجه إلى دولة وزیر الداخلية ، لأنه انتقل إلى الكلام من رجال الإدارة التابعين لوزارة الداخلية . والمفهوم أن رجال الإدارة في كل مديرية يأمون بالمديرية ، والمديرية في مجموعها هيئة لاتتوب من وزارة بينها بل هي في خدمة كل الوزارات . وكل وزارة تسمين رجال الإدارة على تنفيذ أوامرها ، وهذا طبيعي . فإذا قيل إن وزیر الشؤون الاجتماعية استند رجال البولیس في تنفيذ أمر من أوامره ، سواء أكان مطالباً للقانون أم بخلافه ، فهذا عمل طبيعي . ولا يصح عند ذلك أن يقال إن الاستجواب انتقل من وزارة الشؤون الاجتماعية إلى وزارة الداخلية .

مجلسه صاحب المرونة أحمد فرسيه بلشہ ( وزیر المسند ) - مع من المسئول من رجال البولیس ؟

مفكرة صاحب الدوة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية) - إلى استعمل حتى المقرر في الأمانة المحاذية .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا - المرجع للبس في هذا المسألة تلخص في كل تريد الحكومة أن تناقش هذا الموضوع الخطير أولا تريد ؟ لقد قال دولة وزير الداخلية إنه من الظلم أن يعاقب بمسألة مشوبة إلى رجال وزارته ، ولهذا يطلب التأجيل للاستعداد . وأنا من ناحيتي أعطيه هذه الفرصة ، هل أن يناقش الموضوع قبل فض الدوة .

مفكرة صاحب الدوة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية) - أؤكد لمعادلة الشيخ المحترم فؤاد سراج الدين باشا أنه من صالح أن تناقش هذا الاستجواب قبل فض الدوة . ولا أطالب بأي حال تأجيل يدفع هذا الاستجواب إلى ما بعد فض الدوة ، لأنني لا أشر فيه بشيء مطلقا يحتمل أنوار وراء فض الدوة .

إني على أتم استعداد للإجابة ، ولكن المصلحة تحتم على معادلة المستجوب أن يعرض آراءه . وكذلك من المصلحة أيضا أن يعلني حتى لاستعد وأقدم بأدلي ، ولا أقول كلاما مريغلا من أوله إلى آخره .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا - أنا لا أوتجل كلامي وإنما أقوله مدعيا بالدليل ، وهو الاستمارات والإمضاءات الرسمية .

مفكرة صاحب الدوة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية) - نحن الآن بصدد تحديد ميعاد لمناقشة هذا الاستجواب وأنا أطلب أسبوعين .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا - هل ألا نقض الدوة قبل نظر هذا الاستجواب .

مفكرة صاحب الدوة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) - إن هذا لن يحدث إطلاقا ، وإذا كان مثل هذا يستأهل كل هذا الجهد والقدح ، فأعتقد أننا نعرض كراسته الكثير .

لقد قلت إنه ليس من صالح أن تنتهي هذه الدوة قبل أن أجيب عن هذا الاستجواب ، فهل لحضرة الشيخ المحترم عد فؤاد سراج الدين باشا أنت يقول بعد ذلك : هل شرط ألا نقض الدوة قبل مناقشة هذا الاستجواب ؟

حقيقة إني كنت أرجو أن يطلعني حضرة المستجوب على كل ما لديه من وقائع ، ويقول عدني كيت وكيت فأجيب عنه ، فربما كان في إجابتي ما يفتح سماعة . فليطعن حضرة المستجوب كل البيانات التي عنده ، فقد أجيب عنها بما يفرضه ويقضي على السواء .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا - لو كنت مكان ، أكنت تحبب لرئيس الحكومة بعد أن تقدم استجوابا وتطلع على الأوراق والأدلة ؟ هل قلت مثل هذا وأنت في المعارضة ؟

مفكرة صاحب الدوة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) - لم أكن كثير التقدم بالاستجوابات إلى المجلس .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا - وهل أنا كثير التقدم بتل هذه الاستجوابات ؟

مفكرة صاحب الدوة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) - لم أقصد هذا .

مفكرة الشيخ المحترم علي زكي العمري باشا - لقد كان طلب معالي وزير الشؤون الاجتماعية طيبا ، فقد طلب أن يستمع إلى الاستجواب هل أن يأخذ أجلا لرد عليه ، والأمانة تجبزه ذلك .

الرئيس - لقد قال حضرة الزميل المحترم فؤاد سراج الدين باشا إن المسئول الأول أمامه هو دولة وزير الداخلية ، وإذا فالاستجواب موجه إلى دولة وزير الداخلية ، كما قد حضره الشيخ المحترم علي زكي العمري باشا . وعلى ذلك يكون مركز معالي وزير الشؤون الاجتماعية في هذا الاستجواب ليس في المرتبة الأولى بل الثانية .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا - قطعا ومن غير شك .

الرئيس - يقول حضرة الشيخ المحترم فؤاد سراج الدين باشا : "قطعا ومن غير شك" . وعلى ذلك ، هل توافقون حضراتكم على تأجيل مناقشة هذا الاستجواب لمدة أسبوعين ؟

(مواقفة) ٥

١١ - تقرير لجنة المالية<sup>(١)</sup> عن مشروع قانون

بالاذن حكومة في أن تأخذ من ائتمان الايجال العام ما يرقى جوبى حيلة  
مرد جديد في حدود مبلغ قدره ٣٠٠.٠٠٠ جنيه ، على أن يرد إلى المال  
الملك كما يكون قد أخذ منه لهذا الغرض ، وذلك عند التصرف في الجديد  
الملك - وإعادة إلى اللجنة مع القرار المجلس عدم الموافقة على هذه الصيغة

(القرار حصره قسح المحترم الأستاذ محمد الرحمن بدران نو)

الرئيس - عرض هذا التقرير في الجلسة السابقة وقرره المجلس تأجيله  
إلى جلسة اليوم بناء على اقتراح لجنة المالية وموافقة الحكومة .

مقرر الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك - في كلمة في هذا الموضوع .  
إنني أطلب إعادة هذا التقرير إلى لجنة المالية ، لأنه قد وجدت في الأمر  
مسائل أرى من الضروري أن أعرضها على الحوائى وزملائى حضرات  
أعضاء اللجنة .

الرئيس - لقد صرحت الحكومة في الجلسة الماضية أن هذه الصيغة  
التي دارت حولها المناقشة أصبحت لا تعمل لما .

مقرر الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك - إنني أريد أن أتكم في  
موضوع الصيغة ذاتها .

لقد كان سر الجديد قبل أن تتدخل الحكومة في السوق ...

المقرر - هل نحن الآن نتكلم في الموضوع ؟

مقرر الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك - هي بعض مسائل أريد  
أن أتناقشها في لجنة المالية ، وأود وأنا في هذا المقام أن أطلع المجلس  
على الأسباب التي تدعو إلى هذا الطلب . لقد كان سر الجديد قبل أن  
تتدخل الحكومة في السوق يتراوح بين ٤٧ و ٥٠ جنبا فلن . ولما  
تدخلت الحكومة وعقدت هذه الصيغة ، حبط سر الجديد إلى ٣٦ جنبا  
و ٢٨ و ٣٨ جنبا فلن .

وقد استقر سر الجديد مائلا إلى التزول أثناء نظر هذا الموضوع في لجنة  
المالية . ولكن بمجرد أن صدر قرار بلتكم المالية ، أخذ السر في الارتفاع

لذلك أرى أن نبحث هذه الحالة ، إذ يجوز أن أقترح على أعضاء لجنة  
المالية امتداد مبلغ ٣٠٠.٠٠٠ جنيه ، على أن يوضع هذا الاعتماد تحت  
تصرف الحكومة بشروط معينة ، حتى لا يولد للسر لما كان عليه من الارتفاع .

لذلك أود من حضراتكم أن توافقوا على إعادة التقرير إلى لجنة المالية  
لأن المسألة في غاية الخطورة .

المقرر - حضرات الشيوخ المحترمين :

الواقع إن بلتكم المالية قد عثت بمسألة الحديد النائية الكاملة ،  
واسمعت فيها لثقل الحكومة ضيرة . وتناقشت فيها في أكثر من جلسة ،  
وحصلت على بيانات من الأساطير في مراحل وأدوار مختلفة . وأعتقد كقرو  
لجنة فقط أن اللجنة لا تظن أن هناك أمرا يقى أمامها يمكن أن تستكمل به  
دراستها ، على أن السبب الذي سافه حضرة تازيل الميرم بيد السلام محمود بك  
يسمى أنه رأى أكثر منه دراسة ، فهو يريد أن يقترح اقتراحا جديدا  
لحل جديد وما كان المجلس إلا لثقل هذا ، أما عمل اللجان فيحصر في جمع  
البيانات . فلذا كان الأمر أمر حلول ، فحضراتكم أن تناقشوا في أي حل  
تسامون . وما كانت لجنة المالية لتعرض على المجلس رأيا مبيتا ، بل هو  
صاحب الكلمة الأخيرة . ومن أجل ذلك أعتقد أن الموضوع قد بحث  
واسنق بحتا .

مقرر الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك - صحيح أن لجنة المالية  
قد درست هذا الموضوع ، واطلعت على جميع البيانات ، وطلبت من  
الحكومة ، واسمعت لإهم . ولكن في هذا الصدد أنكم من الأثر الذي  
حدث في البلاد بعد صدور تقرير لجنة المالية .

لذلك أود من حضراتكم الموافقة على إعادة التقرير إلى اللجنة ، لأن  
المسألة في غاية الخطورة .

المقرر - أنا لا زلت عند رأي كقرو لجنة .

مقرر الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك - لنتمسوا حضراتكم أنه  
يجرد التصديق على هذا القرار سيرتفع سر الحديد .

مقرر صاحب امروء ابراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) -  
حضرات الشيوخ المحترمين :

أؤذ كد تماما أن اتجاه المجلس الذي بدأ الآن اتجاه كله عدالة . فالحكومة  
حين تعرضت لمشريات الحديد ، قصدت إلى علاج أزمة المساكن .  
وحضراتكم جميعا بملوك وببند نظركم كنتم دائما شاعرين بواجبكم كقلا  
شكوى الناس من هذه الحالة المرة ، حالة ضيق المساكن وارتفاع أسعارها  
وكنتم بحق تالبيون الحكومة أن تحرك وأن تعمل شيئا .

تحركت الحكومة وفعلت كل ما في طوقها ، وكان من العناصر الهامة  
التي هذاها البحث إليها توفير مواد البناء ومن أهمها الحديد ، بل هو أهمها  
لأنه أساس في إقامة المباني الحديثة ، فوق أنه من عناصر البناء التي  
تستلج من الخارج ، وليست من إنتاج مصر .

عقرو صائب الدرونه إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء):  
يسير الأمر على مقتضى القانون المالي. فانا لا نستخدم تعديل القانون.

الرئيس - قد تشعب الكلام، وتعرض للقصة وغيرها، وإلغاء  
الاتحاد أو بطله خاضعا لشروط خاصة، ومثل هذا الكلام ليس محل  
الجلس وإنما اللجنة. ولذا أرى أن يرد التقرير. فهل توافقون حضراتكم  
على رد التقرير إلى اللجنة؟

عقرو الشيخ المزمع طرف على باشا - أرى رد التقرير إلى اللجنة  
أن يكون مفهوما أن الصفقة التي أوتيت بها الحكومة أصبحت لافية،  
وأن المراد هو حمل شروط لمناقشة جديدة.

عقرو الشيخ المزمع الأستاذ محمد التوكيل - أريد أن أزيد على ذلك.  
حل من المصلحة أن ترض صفقات كبيرة الآن؟ هذه النقطة مهمة،  
وهي تمس جوهر الموضوع. فلما كانت أسعار الحديد تنخفض ورويدا  
ورويدا، فهل من المصلحة أن ترتبط الحكومة بمقادير كبيرة، أو ترتبط  
بمقادير مناسبة، حتى إذا ما تقدمت وغبة من رويات المجلس أمكن الحكومة  
أن توافق عليها؟ أما أن تأتي الحكومة الآن في أول النزول، ثم ترتبط  
بصفقة كبيرة، فهذا فيه ضياع مبالغ كبيرة عليها.

عقرو صائب الدرونه إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء):  
أرجو أن يكون مفهوما أن هاتله التفاصيل في مثل هذه المسائل خاتمة  
والحكومة مرتبطة بشروط موافقة المجلس. فلما لم يوافق، ذهبت إلى اللجنة.

الرئيس - الاقتراح هو كما يأتي:

"يرد التقرير إلى لجنة المالية مع عدم موافقة المجلس على إقرار الصفقة  
القديمة".

فهل توافقون حضراتكم على ذلك؟

(موافقة).

المقرر - أي إن المجلس قرر أن الصفقة القديمة باطلة وورد التقرير  
لجنة.

الرئيس - رد التقرير إلى اللجنة ليحت النقطة التي أثارها عبد السلام  
محمود بك، وهي:

هل يعطى المبلغ للحكومة، أولا يعطى لها؟ وما شرط؟

إن الحديد مادة في أيدي تجار من أهل القعدة المالية، وفي غير  
الاستقامة بمال من الأحوال أن تقرب يوم من السوق الطبيعية العادية  
إلا بمقدار ما يرون من جد في إصرار الحكومة على ذلك.

لقد قررنا اعتمادا وجماعا أسعار مخفضة. وكانت الأسعار التي تقدمت  
بها هذه الشركة يمتدح على أقل الأسعار. فارتبطت الحكومة معها، ولكن  
بشرط أن يجوز هذا العرض ورضا حضراتكم وإقراركم.

والسألة الآن واضحة، فهل يرى المجلس أن يسند الحكومة في المضي  
في سياسة حل أزمة البناء أولا؟

فلما كان هذا هو رأي المجلس، ولا أشك لحظة واحدة في أنه رأي،  
استطعن أن تغفل إلى الكلام في حل هذه الصفقة أصبحت الآن مناسبة  
أولا؟ فلما رأى المجلس أن هذه الصفقة لم تعد مناسبة لأن سعر الحديد  
نزل، فلما عليه إلا أن يرفضها، وسيلت تكون الحكومة في حل من ارتباطها،  
لأن الارتباط موقوف على رضا المجلس.

يقى بعد ذلك واجب على حضراتكم لا على الحكومة، فقد انتقل الحل  
من مائق الحكومة إلى مائق حضراتكم. نحن مطالبون بإيجاد حل لأزمة  
المساكن. وما هو ذا الحل، حل تقدمت به الحكومة لتوفير مواد البناء.  
أقيرى المجلس أن هذه سياسته، وأن هذه رغبته، وأن يسند الحكومة  
فيها، أولا يرى ذلك؟ وسيلت عليه أن يوجد حلا آخر.

فلما حضره الشيخ المزمع عبد السلام محمود بك يقترح على حضراتكم  
تمشيا مع هذه السياسة أن تمضوا في الموافقة على الاتحاد. ولكن إذا لم  
تروا أن هذه الصفقة مناسبة، فافرضوها. ولكن أقروا اتحاد الحكومة  
على ألا ترتبط بهذه الصفقة لأنه قد تبين أن أسعار الحديد قد زلت،  
ولجئوا الحديد بالأسعار الحالية طبقا للقوانين المالية.

هنا، وأعتقد أن كلامي يتفق والمصلحة العامة، ويتفق ومقتضى  
الأسعار، ويقضيه الإسراع وإنجاز العمل. وحضراتكم طالتم بهذا  
كثيرا، والحكومة حاولت جهدا ووجدت حلا. فلما أمكن لحضراتكم  
أن تسيروا فافعلوها، أما أن ترفضوا هذا الاتحاد بطله، وبعد ذلك  
تضع الحكومة إجراءات اتحاد جديد، فاعتقد أن حضراتكم لا ترضون  
هذا أبدا.

إن المسائل عند ما تأتي إلى المجلس يدفعها إلى طريق المضي، ويرفع  
من طريقها كل حبة. وإذا كانت هناك حبة، حمل على تذليلها ووضع  
الحل المناسب لها.

عقرو الشيخ المزمع على نكي الصراي باشا - هل تستحصل مناقشة

جامة؟



**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ،  
وتنقل إلى مناقشة مادته مادة فادة ، ولعل المادة الأولى .  
تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يؤذن للحكومة أن تخصص من المال الإحتياطي العام مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه ( عشرين ألف جنيه ) للسلف الخاصة بشراء خطوط النقل اللازمة لصنع الشباك وغلق القانون - على أن يرد إلى المال المذكور ما يحصل من هذه السلف أولا وأخرا .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتتل المادة الثانية .  
تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى التجارة والصناعة والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .  
ويؤجل أخذ رأى الأئمة بالأم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

١٤ - تقرير لجنى المالية والتجارة والصناعة  
من المرسوم مشروع قانون المرافعة مع الاضاق المزمع مع الشركة العامة  
لتنال البرى البحرية - تأجيله إلى الجلسة المقبلة

**مقرر الشئ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - أرجو تأجيل المناقشة  
في هذا التقرير إلى الجلسة القادمة ، لأن الواقع أن هذا التقرير وزع على  
حضرات الأعضاء ، فوصل إلى بعضهم أمس وإلى البعض الآخر اليوم .  
وقع التقرير في أربعين صفحة ، ويمتوى الاختلاف على أربعين أو خمسين  
بنفا . ولكن أستطيع الحكم على الرايين المواقف والمعارض ، يجب أن نتاح  
الفرصة الكافية لدراسة ، خصوصا وهذه مسألة خطيرة هامة ، فلا يجوز  
مناقشتها بعد توزيع التقرير بأربع وعشرين ساعة . لذلك أرجو أن تؤجل  
المناقشة إلى الجلسة المقبلة ، وخاصة أن حضرة الأستاذ الشيخ المحترم محمد  
على شعراوى له بعض استيضاحات .

**مقرر الشئ المحترم الأستاذ محمد على شعراوى** - لدى بعض استيضاحات  
هامة ، ومن الجائز أن تطلب الحكومة التأجيل للرد عليها .

**مقرر الشئ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - وفى فترة التأجيل نتاح  
لحضرتي إبداء ما لديه من استيضاحات وما يطلبه من بيانات .

**الرئيس** - هل البيانات التي يريدها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد  
شعراوى مطلوبة من الحكومة ؟

**مقرر الشئ المحترم الأستاذ محمد على شعراوى** - أطلبها من الحكومة  
ومن اللجنة .

**الرئيس** - الطريق الطبيعي أنه إذا أجلت مناقشة هذا التقرير إلى  
الأسبوع المقبل أن يبعث إلى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد شعراوى كتابا  
بطلب البيانات . فأرسل طلباته إلى اللجنة المالية ومعالى وزير التجارة ، وهما  
بدورهما يقدمان إلى الأستاذ محمد على شعراوى كل البيانات المطلوبة .

**مقرر الشئ المحترم الأستاذ محمد على شعراوى** - يتوقف على ما أطلبه  
من بيانات قيمة التقرير ، وهل استوفت اللجنة بمجه أولا ، لأن هذا  
الموضوع لم يبحث في اللجنة من الناحية المالية .

**مقرر صاحب المعالي محمود رباحه بك ( وزير التجارة والصناعة )** -  
أرى أن نبدأ مناقشة الموضوع . فلذا يبد إنشاء المناقشة ما يستدعى  
لتأجيل كان بها .

**مقرر الشئ المحترم الأستاذ محمد على شعراوى** - من بين ما أريد أن  
أن استفسرته ، وكان يجب أن يتضمنه التقرير ، هو ما قيمة المساحة التي  
يراد منحها للشركة وقنوطها ٩٠٠٠٠٠٠ متر ؟  
وأكون سعيدا ، لو أعلن ذلك رسميا معالي وزير التجارة .

**مقرر صاحب المعالي محمود رباحه بك ( وزير التجارة والصناعة )** -  
لا قيمة لها .

**مقرر الشئ المحترم عبد الوهيب طه باشا** - إن المسألة التي لحقت  
توزيع التقرير لا تكني مطلقا لدواسته .

**الرئيس** - والآه هل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر التقرير  
إلى الجلسة القادمة ، على أن يكون مفهوما أن معالي وزير التجارة والصناعة  
على استعداد للرد على كل ما يوجه إليه إنشاء هذا التأجيل من أسئلة في هذا  
الموضوع ؟  
( موافقة ) .



## ١٥ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩، الخاص بالعلامات والبيانات التجارية - تقرير لجنة التجارة والصناعة<sup>(١)</sup> - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادة فائدة - أخذ الرأي عليه بالتأويل - بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

(المقرر وحضره الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك)

الرئيس - تدب<sup>(٢)</sup> معالي وزير التجارة والصناعة حضرة الأستاذ أمين حسين مدير إدارة مكافحة الفش التجاري لحضور جلسة المجلس أثناء نظر تقرير لجنة التجارة والصناعة عن مشروع قانون بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية.

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة)

(حضر حضرته)

المقرر - بحثت اللجنة هذا المشروع فثبتت أن النصوص منه هو تحويل وزير التجارة والصناعة حق إعطاء صفة الضبطية القضائية لمن يوكل اليهم تنفيذ القانون الخاص بالعلامات والبيانات التجارية.

ولما كانت المادة المراد إضافتها حسب المشروع المقدم من الحكومة خالية من بيان الموظفين الذين غول لوزير التجارة والصناعة إعطائهم صفة الضبطية القضائية، فقد رأت اللجنة تمسها مع المادة ٢٣ من مشروع قانون الإجراءات الجنائية أن تدرج هؤلاء الموظفين. كما أنها رأت أن لا عمل لبيان سلطة وجال الضبطية القضائية اكتفاء بهذا البيان في القانون العام.

وتطلب اللجنة الموافقة على المشروع كما أقره.

(١) راجع الحق رقم ٢٠٢

(٢) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرحب سادتك استناداً منية المجلس في الموافقة على حضور حضرة الأستاذ أمين حسين مدير إدارة مكافحة الفش التجاري، وذلك عند نظر تقرير لجنة التجارة والصناعة عن مشروع قانون بشأن إضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩، الخاص بالعلامات والبيانات التجارية.

وتفضلوا سادتك بتحويل باقي الاستاذام ٩٠

٢٩ يونيو سنة ١٩٤٩

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة)

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ، ولتنتقل إلى مناقشة مادتيه مادة فائدة، ولتبدأ المادة الأولى.

تليت المادة الأولى، وهذا نصها :

مادة ١ - يضاف إلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية مادة جديدة يكون نصها ٤٠ مكرراً بالنص الآتي :

مادة ٤٠ مكررة - يكون الموظفون المذكورين بعد صفة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون، أو المراسم، أو القرارات التي تصدر تنفيذاً له، وهم :

(١) مدير إدارة مكافحة الفش التجاري، ووكيلها، ومفتشوها، ومساعدوهم.

(٢) رؤساء مكاتب السجل التجاري، أو من يقوم مقامهم.

(٣) الموظفون الفنيون بمصلحة الصناعة.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة)



ويبنى الترخيص إذا فقد الخدم أحد الشروط الواردة في المادة الثالثة.  
ويجوز سحب الترخيص إذا قامت لدى الجهة الإدارية أدلة قوية على سوء صحة المرخص له .

مادة ٥ - على كل خديم أن يكون لديه دفتر مطابق للأنموذج الذي يقرره وزير الداخلية وتتم كل ورقة منه بخاتم المحافظة أو المديرية .

ومنه أن يكون هذا الدفتراسم ولقب الشخص الذي يتوسط في تقديمه وستة وجبته ووع العمل الذي خدمه فيه وتاريخ الترخيم وسبب تركه لخل الخدمة السابق . للبيانات الواردة في الترخيص الذي يدهم مع البيانات الأخرى التي يصدر بها قرار من وزير الداخلية وكل تغيير يطرأ على تلك البيانات .

وعلى الخدم أن يكونوا البيانات تنقسم ذكرها أولاً وأولاً ولا يجوز له إحداث قسطن بإدخال أو كذا بين السطور .

مادة ٦ - على الخدم أن يقدم هذا الدفتر لرجال السلطة المختصة كلما طلب منه ذلك . وأن يقدمه كذلك في النسخة الأولى من كل شهر إلى جهة البرليس التي يمتثل لها الحفظ والمدير لتأشير عليه بالنظر .

مادة ٧ - لا يجوز للخدم أن يقدم الخدمة أحدًا من عمري عليهم أحكام الباب الثاني من هذا القانون إلا إذا كان حائزاً على الترخيص المخصوص عليه في المساعدة العشرين .

مادة ٨ - يجب على الخدم أن يقرروا الأسباب الحقيقية في خروج أي خادم سبق أن توسط في تقديمه . وعليه أن يكون الأسباب التي يطرأ بها كل من الخدم والخدم في الدفتر المخصوص عليه في المساعدة الخامسة . ولا يجوز للخدم أن يتوسط بعد ذلك في تقديمه إذا تبين أن السبب في خروجه من الخدمة يرجع لسوء سلوكه .

مادة ٩ - لا يجوز للخدم التوسط في تقديم أحداث من الإناث أو من المذكورين قبل سنهم من اثني عشرة سنة إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من أولياء أمورهم ، وعند عدم الاعتناء إلى وإلى الأمر تصدر الموافقة من مأمور القسم أو المركز .

مادة ١٠ - على الخدم أن يعطى كل خادم توسط في خدمته شهادة مطابقة للأنموذج الذي تقرره وزارة الداخلية يذكر بها اسم الخدم وعنوانه وسابق خدمته .

وإذا بلغ الخادم إلى عدم آخر وجب على الخدم الجديد أن يقرروا من قبله السابق عن سابق خدمته وأسباب خروجه .

مادة ١١ - لا يجوز للخدم أن يحصل مقابل التوسط في الترخيم على أجر يزيد على الفيات التي يصدر بتجديدها قرار من المحافظ أو المديرين في القرار من يحصل هذا الأجر وعلى الخدم أن يوافقوا فسخة من هذا القرار

## مشروع قانون

بشأن الترخيم والخدم ، كما أقره مجلس الشيوخ

نحن فاروق الأول ملك مصر

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بكلمة " خدم " كل شخص وكذلك كل هيئة تعمل كوسيط بأجر في تقديم خدم في المنازل أو في الحال العامة أو غيرها من الحال أو الأماكن التي يصدر بتجديدها قرار من وزير الداخلية .

مادة ٢ - لا يجوز الاشتغال كخدم إلا بترخيص خاص يصدر من المحافظ أو المدير .

مادة ٣ - يشترط في الخدم :

( أ ) ألا تقل سنه من ثلاثين سنة .

( ب ) أن يكون حسن السمعة .

( ج ) ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جناية أو في إحدى الجنح الآتية :

السرقه أو إخفاء الأشياء المسروقة أو جريه عائلته لها .

التزوير أو استعمال الأوراق المزورة .

إخفاء التهمين .

الجنح المخصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات .

إدارة محال القمار .

جميع المواد المخدرة .

( د ) ألا يكون من أصحاب صالات الرقص أو المحال التي تقدم فيها الخمر أو من مديريها أو من يشتغلون بها .

( هـ ) يشترط في الهيئة التي تعمل كوسيط بأجر أن تكون هيئة مستقرة بها قانوناً .

مادة ٤ - يقدم طلب الترخيص عن الأنموذج الذي تقرره وزير الداخلية وتشفع به مذكرة سوابق الطالب .

ويجب تجديد الترخيص سنوياً .

مادة ١٩ - يقدم طلب الترخيص على نموذج خاص يحضره وزارة الداخلية ، ويبين به اسم ولقب وعمل ميلاد الطالب ، وعمل إقامته وتوقيع الطالب تذكراً سوابق الطالب .

مادة ٢٠ - يصري بمفعول الترخيص لمدة سنة واحدة ، ويجب تجديده عند نهايتها مع إعادة الكشف الطبي عليه ، طبقاً للشروط الواردة بالمادة ١٨ ويحدد وزير الداخلية بقرار يصدره شكل الترخيص والبيانات التي يشتمل عليها .

مادة ٢١ - يبطل الترخيص الممنوح للمقدم إذا صدر عليه حكم في جريمة من الجرائم الواردة بالفقرة «د» من المادة ١٨ ، ويجوز سحب الترخيص إذا قامت لدى الجهة الإدارية أدلة قوية على سوء سمعة المرخص له .

مادة ٢٢ - يجب على المقدم أن يقدم الترخيص للمقدم الذي يتوسط في تخديمه كما عليه أن يقدمه للمقدم إذا رغب ذلك وأن يقدمه للجوليس كلما عليه منه .

### الباب الثالث - أحكام عامة ومؤقتة

مادة ٢٣ - تطبق أحكام هذا القانون في الجهات التي يصدر بها قرار من وزيرى الداخلية والصحة العمومية .

ويحدد وزير الداخلية بقرار يصدره مقدار الرسوم التي تحصل على صرف التراخيص المنصوص عليها في هذا القانون وعن تجديدها وصرف بلفاقد منها على ألا تزيد على مائتى قرش للمقدمين وعلى عشرة قروش للمقدم .

مادة ٢٤ - لا تخضع أحكام هذا القانون بأحكام القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمقد العمل الفردى .

مادة ٢٥ - يجب على مكاتب الترخيص المرخص لها وقت العمل بهذا القانون أن يكون لديها بعد انقضاء شهرين من تاريخ العمل به رخص جديدة للتطبيق لأحكامه وتظل الرخص الممنوحة تقدم عند صدور هذا القانون نافذة للمفعول حتى نهاية مدتها .

مادة ٢٦ - كل مخالفة لأحكام المواد ١ و ٥ و ٨ و ١٠ و ١٥ من الباب الأول من هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيناً مصرياً أو بإحدى هاتين العقوبتين وفى حالة السوء تكون العقوبة بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيناً مصرياً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

يكتب الترخيم . ولا يستحق المخدم أجره قبل انقضاء شهر من الحاق الشخص بالعمل .

مادة ١٢ - لا يجوز إنشاء مكتب تخدم إلا بالتصريح من المحافظة أو المديرية ولا يعطى هذا الترخيص إلا إذا كان الطالب حاصلاً على الترخيص المنصوص عليه في المادة الثانية وكان اهل مستوفياً للاشتراطات الصحية .

مادة ١٣ - إذا كان المكتب ممداً للوساطة في تخدم عمال أو خدم من كلا الجنسين وجب أن يكون للإناث عمل منفصل عن عمل الذكور .

مادة ١٤ - لا يجوز نقل مكتب التخدم أو أحداث تغيير في أوضاعه إلا بعد الحصول على موافقة المحافظة أو المديرية .

مادة ١٥ - يجوز للجوليس في كل وقت دخول المكاتب المدة للتخدم وتفتيشها والإطلاع على دفاتها .

### الباب الثاني - في التخدم

مادة ١٦ - في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بكلمة «مخدم» كل شخص يباشر مهنة من المهن المبينة بالجدول المرفق لهذا القانون ويجوز تعديل هذا الجدول بقرار يصدره وزير الداخلية .

مادة ١٧ - لا يجوز لأى شخص أن يشغل تكادماً إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من المحافظة أو المديرية .

مادة ١٨ - لا يجوز الترخيص للمقدم إلا إذا توافرت فيه الشروط الآتية :

(أ) ألا يقل سنه من اثنى عشر عاماً .

(ب) ألا يكون مريضاً بمرض معد أو حامل لجراثيمه طبقاً للاضاح والشروط التي يصدر بها قرار من وزير الصحة العمومية .

(ج) أن يكون حسن السمعة بأن يشهد بذلك شخصان يقران للمقدم ولهما عمل إقامة ثابت .

(د) ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جريمة وفى إحدى الجح الآتية ما لم يكن قد مضى على تاريخ انقضاء العقوبة في هذه الجح خمس سنوات :

السرقه أو إخفاء الأشياء المسروقة أو جريمة مماثلة لها .

التزوير أو استعمال الأوراق المزورة .

الجنح المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات وجنح المواد المخدرة .

\* \*

## مشروع قانون

بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ ، الخاص  
بالعلامات والبيانات التجارية ، كما أقره مجلس الشيوخ

## نحن فاروق الأول ملك مصر

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا  
عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يضاف إلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات  
والبيانات التجارية مادة جديدة يكون نصها ٤٠ مكررا بالنص الآتي :

مادة ٤٠ مكررة — يكون للوظفين المذكورين بد صفة مأموري الضبط  
القضائي فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون ، أو المراسم ، أو القرار  
التي تصدر تنفيذا له ، وهم :

( ١ ) مدير إدارة مكافحة الغش التجاري ، ووكيلها ، ومفتشوها  
ومساعدوهم .

( ٢ ) رؤساء مكاتب السجل التجاري ، أو من يقوم مقامهم .

( ٣ ) الموظفون الفنيون بمصلحة الصناعة .

مادة ٢ — حل وزيرى التجارة والصناعة والعدل تنفيذا هذا القانون  
كل فيما يخصه ، ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ناصر بأن يعمم هذا القانون بتمامه الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

## ١٧ — مشروع ميزانية الدولة

للسنة المالية ١٩٤٩ — ١٩٥٠ ( المصروفات ) — لتقريره المالية (١)

## قسم ٧ — وزارة التجارة والصناعة —

بإضافة إلى البنية بناء على طلب المندوب

( المندوب حشرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك )

الرئيس — تكلمت (١) وزارة التجارة والصناعة حضرة صاحب العزة  
سيد الله فكرى أبانله بك وكيل الوزارة وحضرة الأستاذ لبيب عبد السيد  
وكيل مراقب الإدارة العامة لحضور جلسة المجلس أثناء نظر مشروع ميزانية  
الوزارة .

أما مخالفة باقى مواد الباب الأول ، فكانت حقوقها ليس لمدة  
لا تزيد على سبعة أيام وغرامة لا تتجاوز جنيتها مصرى أو بإحدى هاتين  
العقوبتين .

وكل مخالفة لأحكام الباب الثانى يعاقب مرتكبها بالمجلس مدة لا تزيد  
على سبعة أيام وغرامة لا تتجاوز جنيتها مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويجوز المحكمة أن تحكم بإغلاق محل الترخيص أو بحبس وخصه الترخيص  
أو إعدام المخالف لمدة لا تزيد على سنة .

ويجوز بنفس العقوبة على كل مخالف لأحكام القرارات المتبعة لهذا  
القانون .

مادة ٢٧ — يبنى قرار وزير الداخلية الصادر فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٢  
بشأن القدمين وقرار وزير الداخلية الصادر فى ٨ نوفمبر سنة ١٩١٦ بشأن  
المدامين والقرارات الممتدة له .

مادة ٢٨ — حل وزراء الداخلية والعدل والصحة العمومية والشؤون  
الاقتصادية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويصل به من تاريخ  
نشره في الجريدة الرسمية .

ولم أن يصدرها القرارات اللازمة لتنفيذه .

ناصر بأن يعمم هذا القانون بتمامه الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

## الحصول

المشار إليه في المادة ١٦ من قانون المندوبين والحكم

( أولا ) فراش ، سفرى ، بستانى ، بواب ، طاه ، خادمة ،  
غسالة ، زبال .

( ثانيا ) حوزى خصوصى ، ساين ، خادم اصطبل ، سائق ملاكى ،  
خفير خصوصى .

( ثالثا ) خادمة بمريض ، مريضة ، مربية ، خادم تمريض .

(١) يراجع الفصل رقم ١٦٥

(٢) نص الكتاب :

” حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ  
أكرمكم بأن أودع سادة كرام استاذان من المجلس في المرافقة على حضور حشرة صاحب العزة سيد الله فكرى أبانله بك وكيل الوزارة ، والأستاذ لبيب عبد السيد وكيل مراقب الادارة العامة  
على نظر تقريره المالية من مشروع ميزانية وزارة التجارة والصناعة .  
وتفضلوا سادة كرام بتقبل تائق الاحترام جا  
٢٦ يونيو سنة ١٩٤٩

فهل توافقون على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضراتهما ) .

**المقرر** - بمبحث اللجنة مشروع الميزانية ، وترى أن الصناعات الكبرى لا تنهض إلا وسيطين ، وهما أن تستبدل بالآلة القديمة آلات حتى يزيد الإنتاج وأن تخفف نفقات الإنتاج تخفيفاً كبيراً . أما إمداد الحكومة هذه الصناعات بالإعانات أو بفرض حماية جمركية فضلاً عن ضرره ، فإنه لا يفيد الصناعات .

وترى اللجنة وجوب إنشاء أسطول تجارى والتمتاع بأمر السياسة والدعاية لها .

( تولى الرئاسة حضرة صاحب المال أحمد مل باشا وكيل المجلس ) .

**مقرر** صاحب المال **المؤسس محمد رباح** (وزير التجارة والصناعة) : حضرات الشيوخ المحترمين ، قامت لجنة المالية بخفض مبلغ ٣٣٤٠٠ جنباً ومصلحة ٤١٥٠ جنباً من اعتمادات الباب الأول التي وافق عليها مجلس النواب بعد بحث طويل ، وبعد أن اتفق على الوزارة في هذه الاعتمادات .

وفضلاً عن ضالة المبلغ الذي ضمت به لاحتكم المالية ، فإن حذفه مما يؤدي إلى عدم التناظر بين الوظائف الكبرى وشاغليها وإلى تأثير في نشاط الموظفين الذين يتناولهم الحذف وتقصيرهم وهذا ليس من مصلحة العمل في شيء - في الوقت الذي أصبحت وظائف الأعمال الخارجية تجتذب العناصر الطيبة من موظفي الحكومة . ومن بين الموظفين الذين يسهم التخفيض الذي أجرتة اللجنة من استرجعتهم الوزارة من الأعمال الحرة انتفاعاً بمواهبهم وكفائتهم مع الوعد بتقصين حالهم .

وإلى حضراتكم وجهة نظر الوزارة في كل وظيفة من الوظائف التي لم توافق لجنة المالية على تعديلها .

(١١) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرى من سادكم الإذن لحضرة الأستاذ حسن الخنصاري مدير إدارة الحسابات بوزارة العدل بحضور جلسة المجلس يوم الأحد الموافق ٢٦ من يونيو سنة ١٩٤٩ إنشاء لجنة ميزانية الوزارة لسنة المالية ١٩٥٠ - ١٩٥١

وتفضلوا سادكم بقول واقر الاحترام

٢٥ - ٢٥ سنة ١٩٤٩

١ - دوجة وكل الخبير الاقتصادي :

وافق مجلس النواب على إنشاء دوجة ثالثة لوكيل الخبير ، نظراً لأنه بإنشاء مكتب فرعية بالبحر السودان يستدعي الأمر مرور الخبير أو وكيله على هذه المكاتب ، علاوة على أن ضرورات العمل لابد أن تكون الخبير في الانتقال في أرجاء السودان أو الحضور إلى مصر في مهام ومهمة أو في الإجازات السنوية ، وهذا يتطلب وجود شخصية تتقن المكتب في غيبة الخبير ليظل العمل متصلاً سواء حضر الخبير أو غاب - وهذه الحال تتلاقى مع الرغبات المتواصلة في وجوب استمرار أعمال هذا المكتب دون انقطاع .

**المقرر** - أرجو أن يقر المجلس إعادة التقرير إلى اللجنة لأن هذه البيانات التي قدمها معالي الوزير جديدة وتحتاج إلى بحث ، وبخاصة أنها لم تعرض على اللجنة .

**الرئيس** - بناء على طلب حضرة المقرر يعاد التقرير إلى اللجنة لبحث الموضوع على ضوء البيانات الجديدة التي قدمها معالي الوزير .

قسم ١١ "وزارة العدل" - إقرار

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد حسن البدي)

**الرئيس** - نذرت<sup>(١)</sup> وزارة العدل حضرة الأستاذ حسن الخنصاري مدير إدارة الحسابات بالوزارة لحضور جلسة المجلس أثناء نظر مشروع ميزانية الوزارة .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضراته ) .

**المقرر** - لقد وزع التقرير على حضراتكم ، وفيه سطر واحد أوجو أن توجهوا إليه العناية التامة . ولقد قلنا إن معاهدة موقر المعقودة في سنة ١٩٣٧ حددت انتهاء فترة الاستقلال لانتهاء أجل الحاكم المتخلطة في ١٤ أكتوبر

أحمد حسن

سنة ١٩٤٩، هؤلاء الذين قاموا بعقد هذه المعاهدة لم يقدروا البلاد وشكر الوطن.

المسألة الثانية، وهي التي في حق إبطال الحاضر ونحن في سنة ١٩٤٩، خاصة بتوحيد القضاء وقد ورد في تقرير بختكم المالية سطر واحد يجب أن تنتهوا به، وقد فكر فيه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر عدة مرات. وهذا السطر خاص بانتهاء أجل الحاكم المختلة، واسترداد مصر بعد أربعة وسبعين عاماً في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ كامل سيادتها ولايتها القضائية، أقول هذا السطر هو:

”ولعل هذه الخطوة تتبعها خطوة أخرى ترى إلى توحيد القضاء لأبناء البلد الواحد على اختلاف مللهم وعناهم“.

ولا يخفى على حضراتكم أن عدداً الآن حاكم مختلة وأخرى وطنية وثالثة شرعية، وهل نحن نحكم على خلاف الدين ...

فقرة الشيخ المحترم فرهم أبو شادي بك - نحن الآن نحدد الكلام في الاحتادات وما يقوله حضرة الشيخ المحترم بتصل بالسياسة العامة. ولم يجر تخالف هذا المجلس في مناقشة الميزانية على هذه الطريقة. ولعلنا أوجو أن يقرر كلامه على الأرقام.

المقرر - نطلب اللجنة توحيد القضاء وتطبيق انشراح الدفعية وضم الحاكم الشرعية إلى الحاكم الوطنية. وإلى اتصال: لماذا لا نلحق الحاكم الدفعية في المسائل الشرعية؟ وإلى أوجو توحيد القضاء في مصر وتوحيد الحاكم على اختلاف أنواعها، وهذا هو الذي أوجوه من رجال هذا العهد.

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود أحمد فرهم - لفت نظري ما جاء بالملاحذات العامة في تقرير اللجنة هذه العبارة التي أثارها الآن حضرة المقرر. وما كنت أظن مطلقاً أن يكون من اللائق أن يقرن إنباح الشعب بإلزام الحاكم المختلة وتخص الأمانة في استبعادها، وهذه الحاكم كانت تقدم الأجانب. أقول ما كنت أظن أن يقرن ذلك بإبداء رغبة بإلغاء القضاء الشرعي. إن القضاء المختلة قضى ٧٤ عاماً ما مرت قوة إلا وارتفعت الأصوات بالنائه أما القضاء الشرعي، وهو القضاء الأصلي في هذا البلد وقد مر عليه نحو أربعة عشر قرناً لم يرتفع صوت واحد يطلب إلغاؤه. وحضراتكم لورجتم إلى التقرير ليتبين أن الاحتادات المقررة في مشروع الميزانية الحاكم الشرعية ٢٤٤,٠٠٠ جنيهه، بينما الاحتادات المقررة لمصلحة الشهر القساري ٢٦١,٠٠٠ جنيهه.

فقرة صاحب المجلس أحمد مرسى بره بك - (وزير العدل) - ليكن هذا، لا الضرر؟

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود أحمد فرهم - يستأذني مما قلت أن الحكومة لا تلتزم لرجال القضاء الشرعي شيئاً من خزايتها، لأن إيراد هذه الحاكم يوفى ميزانيتها ويؤيد عليها كما إذا رجمت حضراتكم إلى مفردات الميزانية، وإلازم أنها مورد إيراد للدولة، فكيف يرتفع صوت بالإنهاء ...

فقرة صاحب المجلس أحمد مرسى بره (وزير العدل) - لم يقل أحد منالنا بإلغاء القضاء الشرعي وأنا كوزير للعدل أقدر أنه لم يفكر أحد في ذلك ولن يفكر فيه أحد.

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود أحمد فرهم - أشكر محال الوزير هذا التصريح.

فقرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طنباشا - لماذا لم يدرج في الميزانية بدل فخر رجال القضاء كما تقدر ذلك الهندسين وغيرهم من الرجال القتيين أو يد أن أسمع من محال الوزير كلمة في هذا الموضوع.

فقرة صاحب المجلس أحمد مرسى بره بك (وزير العدل) - بالنسبة للقضاء الخاص أن التفكير في مثل هذا شيء يري، ولا يمكن أن يفكر فيه. ولكن بالنسبة لأعضاء النيابة وموظفيها، فقد فكرنا في ذلك بالنسبة لمن يشتغلون في غير أوقات العمل الرسمية، كمن يشتغلون في التحقيقات والبحوث، سواء كانوا من أعضاء النيابة أو الموظفين الآخرين وسنعمل لهم في هذا الصدد شيئاً مما يشير إليه حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طنباشا. أما بالنسبة لرجال القضاء، فلن نفكر في ذلك للمسبب الذي أشرت إليه، وهو أنه يري بهم.

فقرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طنباشا - أرجو أن يفكر فيه على نحو يصون كرامة القضاء.

فرع ١ “الديوان العام”

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول، “مهايات وأجروصريات” وقدره ١١٣,٥٠٩ جنيهات؟ (موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١١٣,٥٠٩ جنيهات المقدر للباب الأول “مهايات وأجروصريات”.

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني “مصرفات عامة” وقدره ٢٠,٤٠٠ جنيه؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٠,٤٠٠ جنيه المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة".

### فرع ٢ "المحاكم المختلطة"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول، "ماهيات وأجروصرتيات" وقدره ١٦٩,٣٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٦٩,٣٠٠ جنيه المقدّر للباب الأول "ماهيات وأجروصرتيات".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٢١,٤٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢١,٤٠٠ جنيه المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة".

### فرع ٣ "المحاكم الوطنية"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول "ماهيات وأجروصرتيات" وقدره ١,٥٩١,٨٣٨ جنيه ؟

( موافقة )

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٥٩١,٨٣٨ جنيه المقدّر للباب الأول "ماهيات وأجروصرتيات".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٢٥٠,٥٠٠ جنيه ؟

( موافقة )

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٥٠,٥٠٠ جنيه المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٢١,٤٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢١,٤٠٠ جنيه المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة".

### فرع ٤ "المحاكم الشرعية"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول "ماهيات وأجروصرتيات" وقدره ٢١٩,٢٩٧ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢١٩,٢٩٧ جنيه المقدّر للباب الأول "ماهيات وأجروصرتيات".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٢١,٣٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢١,٣٠٠ جنيه المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ١,٤٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٤٠٠ جنيه المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة".

### فرع ٥ "مجلس الدولة"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول "ماهيات وأجروصرتيات" وقدره ١١٧,٩١٥ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١١٧,٩١٥ جنيه المقدّر للباب الأول "ماهيات وأجروصرتيات".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٩,٣٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٩,٣٠٠ جنيه المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة".



## فرع ٦ " إدارة قضايا الحكومة "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مبلغ المئدر الباب الأول  
" ماهيات وأجروصرتيات " ، وقدره ٨٣,١٠٠ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٨٣,١٠٠ جنيه للمئدر الباب  
الأول " ماهيات وأجروصرتيات " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المئدر الباب الثاني " مصروفات عامة " وقدره ١٢,٧٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٢,٧٠٠ جنيه للمئدر الباب  
الثاني " مصروفات عامة " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المئدر الباب الثالث " أعمال  
جديدة " وقدره ٧,٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧,٠٠٠ جنيه للمئدر الباب  
الثالث " أعمال جديدة " .

## فرع ٧ " مصلحة الشهر العقاري والتوثيق "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المئدر الباب الأول  
" ماهيات وأجروصرتيات " ، وقدره ١٨٤,٢١٦ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٨٤,٢١٦ جنيا للمئدر  
الباب الأول " ماهيات وأجروصرتيات " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المئدر الباب الثاني " مصروفات عامة " وقدره ٧١,٩٥٠ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧١,٩٥٠ جنيا للمئدر  
الباب الثاني " مصروفات عامة " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المئدر الباب الثالث " أعمال جديدة " وقدره ٥,٩٥٠ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥,٩٥٠ جنيا للمئدر الباب  
الثالث " أعمال جديدة " .

## قسم ٢٤ " مصروفات خفض تكاليف المعيشة وتنظيم

عمليات التكوين " - إقرار

( المرحومة فتيحة المرحم الدكتور إبراهيم مكي ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المئدر القسم ٢٤ " مصروفات  
خفض تكاليف المعيشة وتنظيم عمليات التكوين " ، وقدره ٧,٣٩,٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧,٣٩,٠٠٠ جنيه للمئدر  
القسم ٢٤ " مصروفات خفض تكاليف المعيشة وتنظيم عمليات التكوين " .

## قسم ٢٥ " تنفيذ برنامج السنوات الخمس " - إقرار

( المرحومة فتيحة المرحم الدكتور مكي مجاهد بشارة ) .

القرر - ترى اللجنة أن هذا القسم بعد التطورات التي مر بها لم يعد  
برنامجا بالمعنى المفهوم من البرامج المحددة زمن معين إذا دخلت عليه تعديلات  
جوهرية يخلف بعض شروطه وإضافة مشروعات جديدة إليه . لذلك  
تطالب اللجنة أن تبحث المشروعات الباقية من هذا البرنامج منذ الآن حتى  
الغاية القادمة بحثا كاملا يتلافى ما فات من نقص ويعد تنفيذ  
في أقرب وقت .

## وزارة التجارة والصناعة

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للديوان العام وقدره ١٥٠,٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه المقدر للديوان العام .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للتاجم والمهاجر وقدره ٢٧٩,٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٧٩,٠٠٠ جنيه المقدر للتاجم والمهاجر .

## وزارة الصحة العمومية

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للراقى العامة وقدره ٢٠٠,٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه المقدر للراقى العامة .

## وزارة الأشغال العمومية

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للرى وقدره ٢,١٨٥,٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢,١٨٥,٠٠٠ جنيه المقدر للرى .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر لمصلحة الميكانيكا والكهرباء وقدره ٦٠٠,٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦٠٠,٠٠٠ جنيه المقدر لمصلحة الميكانيكا والكهرباء .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر لمصلحة المبانى الأميرية وقدره ١,٠٤٢,٥٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٠٤٢,٥٠٠ جنيه المقدر لمصلحة المبانى الأميرية .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر لمصلحة التنظيم وقدره ٥٢,٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥٢,٠٠٠ جنيه المقدر لمصلحة التنظيم .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر لمصلحة المكارى الرئيسية وقدره ٩٨٥,٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٩٨٥,٠٠٠ جنيه المقدر لمصلحة المكارى الرئيسية .

## وزارة الزراعة

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر لوزارة الزراعة وقدره ٥٧٥,٩٨٠,٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥٧٥,٩٨٠,٠٠٠ جنيه المقدر لوزارة الزراعة .

## وزارة المواصلات

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر لمصلحة السكك الحديدية وقدره ٢,٣٠٠,٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢,٣٠٠,٠٠٠ جنيه المقدر لمصلحة السكك الحديدية .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر لمصلحة الطرق والكبارى وقدره ١,٧١٦,٧٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٧١٦,٧٠٠ جنيه المقدر لمصلحة الطرق والكبارى .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٨٥,٠٠٠ جنيه المقدّر للبند ٢ "رسوم مدرسية ورسوم الامتحانات والمكتبة".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للبند ٣ "إيرادات منوعة" وقدره ٢٥,٠٠٠ جنيه.

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٥,٠٠٠ جنيه المقدّر للبند ٣ "إيرادات منوعة".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للبند ٤ "إعانة الحكومة" وقدره ١,٣١٠,٢٠٠ جنيه :

جنيه

١,١٤٣,٢٠٠ من ميزانية وزارة المعارف العمومية .

١٦٧,٠٠٠ إعانة إضافية من الحكومة لفناء المعيشة من القسم ٢٠ من الميزانية العامة .

١,٣١٠,٢٠٠

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٣١٠,٢٠٠ جنيه المقدّر للبند ٤ "إعانة الحكومة" :

جنيه

١,١٤٣,٢٠٠ من ميزانية وزارة المعارف العمومية .

١٦٧,٠٠٠ إعانة إضافية من الحكومة لفناء المعيشة من القسم ٢٠ من الميزانية العامة .

١,٣١٠,٢٠٠

## ١٨ - مشروع ميزانية جامعة فؤاد الأول

للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ - بتقرير لجنة المالية (١) بقرار إيراد مشروع الميزانية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مذكور)

**الرئيس** - تليت (٢) وزارة المعارف العمومية حضرة صاحب العزة الدكتور إبراهيم بك شوق مدير جامعة فؤاد الأول وجعفر الفراوى بك سكرتيرها العام لحضور جلسات المجلس إنشاء نظر مشروع ميزانية جامعة فؤاد الأول .

هل توافقون حضراتكم من ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضراتهما ) .

## (١) الإيرادات

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للبند ١ "إيرادات الأموال" وقدره ١٠,٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه المقدّر للبند ١ "إيرادات الأموال".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للبند ٢ "رسوم مدرسية ورسوم الامتحانات والمكتبة" وقدره ١٨٥,٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

(١) برنامج الميزانية ٢٠٢

(٢) نص الكتاب :

" حضرة صاحب المجال رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أوجع ماليك التفضل بالاذن لكل من حضرة صاحب العزة الدكتور إبراهيم شوق بك مدير جامعة فؤاد الأول وجعفر الفراوى بك سكرتيرها العام لحضور جلسات المجلس أنماطه ميزانية جامعة فؤاد الأول للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ .

وتفضلوا بماليك بقبول فائق الاحترام ما

١٦ يونيه سنة ١٩٤٩

وزير المعارف العمومية  
جل أهر

## (ب) المصروفات

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجر وصريات" وقدره ٩٣٣,٨٠٠ جنيه ؟

(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٩٣٣,٨٠٠ جنيه المقدر للباب الأول "ماهيات وأجر وصريات" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٣٠٢,٩٠٠ جنيه ؟

(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٠٢,٩٠٠ جنيه المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ١٢٦,٥٠٠ جنيه ؟

(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٢٦,٥٠٠ جنيه المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الرابع "أمانة فلاحة الميثة" وقدره ١٦٧,٠٠٠ جنيه ؟

(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٦٧,٠٠٠ جنيه المقدر للباب الرابع "أمانة فلاحة الميثة" .

## ١٩ - مشروع ميزانية جامعة فاروق الأول

لغة المالية ١٩٦٩ - ١٩٥٠ - تقرير لجنة المالية (١) - إقرار أرباب مشروع الميزانية

(المقرر حصة للشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مكدود)

**الرئيس** - تليت (٢) وزارة المعارف العمومية حضرة صاحب العزة عد صادق جوهر بك مدير جامعة فاروق الأول لحضور جلسات المجلس أثناء نظر مشروع ميزانية جامعة فاروق الأول .

هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

(حضر حضرة) .

**الرئيس** - بحثت اللجنة مشروع الميزانية، وتلاحظ أن ما في هذه الجامعة واقعة تقريباً عند النقطة التي انتهت إليها في العام الماضي، ولذلك فإنها تطالب الحكومة بأن تمكن الجامعة سريعاً من إتمام أبنيتها إن أرادت لها استقراراً أو تنوعاً، خصوصاً أن أماكنها الحالية أغلبها أماكن ضرورية ولا يطمأن إليها، ومعالجتها لا تنظم إلا إذا أعدت لها الأبنية اللازمة .

وبشأن المبالغ المدرجة لتقرير الوظائف تطالب اللجنة أن تعود وزارة المالية إلى سبها من توزيع المبالغ قبل عرضها على البرلمان، لتتحقق الرقابة البرلمانية .

وتلاحظ في أمراء الإجازات الدراسية أنها أمر بكل البعثات، فلا يصح التوسع فيه من غير قيد، بحيث يصبح نظاماً متطرفاً لبعثات خاصة .

**مقرر اللجنة** - قرر أبو سنان بك - لي كلمة صغيرة، لقد أدرج في مشروع الميزانية مبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه لتميز وظائف في جامعة فاروق ووزع هذا المبلغ حسب البيان التفضيل الموجود في مشروع الميزانية . وقد وقع بسبب هذا درجة وكل الجامعة ودرجة مكرمها العام تكون هاتان الدرجتان متساويتان مع درجتي الوكيل والمكرم العام في جامعة قواد الأول .

(١) راجع الملحق رقم ٢٠

(٢) نص الكتاب :

"حضرة صاحب المقادير مجلس الشيوخ

أشرف بأن أدرج مبالغ التفضيل بالإذن لحضرة صاحب العزة عد صادق جوهر بك مدير جامعة فاروق الأول لحضور جلسات المجلس أثناء نظر مشروع ميزانية جامعة فاروق الأول لسنة المالية ١٩٥٠ - ١٩٦٩

وتفضلوا سائكم بقبول فائق الاحترام

٢٦ ربه سنة ١٩٦٩

هككة استئناف مصر طليا هككة استئناف الاسكندرية ، وعنده طليا هككة استئناف امسيوط ، وقسم ارى اليه قسم رى تان .

هذه هي الاجابات التي دعت بليكم التي واقتت حل اعتاد ببلغ ٤٠٠٠٠ جنيه لإنشاء وعزز وظائف بهذه الجامعة إلى عدم الموافقة على رفع هاتين الدرجتين . فالمسألة لم تكن مسألة مائتي جنيه . ولكن تلك هي الاجابات التي من أجلها لم توافق اللجنة على رفع الدرجات لا في هذه الميزانية لحسب ، بل في ميزانيات الوزارات الأخرى .

عقرة الشيخ المقرم فريد أبو شوشة بك - هل هناك من بين وكلاء الوزارات من هو أقل مركزا من الآخر ؟

عقرة الشيخ المقرم الدكتور إبراهيم سرور - نحن لسنا بصدد وكلاء وزارات ، وإنما نحن ببسند مدير الجامعة ووكيلها وسكرتيرها العام . ولقد وضع مدير الجامعة في درجة وكيل وزارة ووكيل الجامعة في درجة مدير عام "أ" والسكرتير العام في درجة مدير عام "ب" . وأظن أنه منذ فبراير سنة ١٩٤٨ إلى يونيو سنة ١٩٤٩ لم يحد في اتفاق جامعة فاروق الأول ما يقرر نريد النظر في هذه الوظائف من وجه جديد . هذا هو السبب اذكره باختصار ودون تعرض للاشخاص الذين ينصب عليهم . واللجنة لا تنتظر إلى أي اعتبار فيه هذا ، وهي تأسف لأن الأوضاع اضطرت إلى ذلك .

مفكرة صاحب المعالي أوستاد علي أبو رب ( وزير المعارف العمومية ) - أريد أن أتعرض لموضوع الخلاف الذي تار البلية في ناحية موضوعية بحتة ، وأرجو ألا يكون للاجابات الشخصية دخل في تقدير حضراتكم . فلا أريد أن أقول بأن الموظف الذي يشغل وظيفة معينة يستحق في ترقية أو جده دوره في الترقية ، فمن لا ينظر إلى الموظف وإنما ينظر إلى وظيفته لأن الوظيفة باقية نوما ما . أما الموظف فمرة للتغير .

فإذا كانت الوظيفة حسب الوضع السليم من الأهمية بحيث تستاهل أن تصل بها إلى درجة معينة ، وجب أن نرفعها . أما الموظف الذي قد يكون شاغلا أو يشغلها ، فإن هناك قيودا مالية تحكم الترقية إلى هذه الدرجة .

فذلك أريد أن يكون المحلول فيه هو النظرة الموضوعية . وأمام حضراتكم المبلغ الذي قوته الحكومة لتفريز الوظائف في جامعة فاروق الأول ويبلغ نحو ٥٠ ألف جنيه . هذا المبلغ حينما عرض على مجلس النواب لإقراره طلب إلى اللجنة المالية لإقراره هل يتم توزيعه بواسطة الجامعة بالاشتراك مع وزارة المعارف العمومية واللجنة المالية بوزارة المالية . فأتت اللجنة المالية لمجلس النواب أن تقرر ذلك . وطالبت بأن يتم توزيع المبلغ قبل إقرار الميزانية حتى يكون خاضعا لقرابة البرلمانية . وبناء على هذه الرغبة تم توزيع هذا المبلغ توزيعا أقتت الجهات الحكومية عليه ، وقد تمت به إلى اللجنة المالية لمجلس النواب ، فقررت اللجنة هذا التوزيع الذي كان

واللجنة المالية ، بكل أسف ، رأت ألا ترفع هاتين الدرجتين . وأنا لا أنهم مطلقا ، وقد يقال - وليس هذا بسبب - إن عدد الطلبة في جامعة فاروق أقل من جامعة فؤاد ، وإن العمل أقل . ولكن هناك ما هو أخطر من هذا ، وهو أنه لا توجد جامعة أقل من الأخرى ، بل كل ما في الأمر أن هناك جامعة ناشئة زيجولها الخرافات والتدوج فصل إلى درجة زيجولها بناء على هذا اقترح أن يوافق على الترقم كما قدمت الحكومة وأقره مجلس النواب .

المقرم - ليقدم حضرة الشيخ المقرم اقتراحه مكتوبا .

عقرة الشيخ المقرم فريد أبو شوشة بك - وهو كذلك .

المقرم - حضرات الشيوخ المحترمين ،

الواقع أن المسألة ليست مسألة مائة جنيه أو مائتي جنيه ميزانية تعمل إلى مليون من الخجبات ، إنما المسألة - من غير أن أسفأ أبدا - مسألة طائفة من المبادئ اضطرت بليكم المالية أن تسير ورامها عند نظرها للدرجات المعروضة عليها في مختلف الميزانيات . هذه المبادئ التي رادها بليكم المالية تتلخص في أن الوظائف الإدارية الكبرى نظاما ملحوظا في التنسيق . والتنسيق الذي انصب في فبراير على الدرجات العليا بوجه خاص في درجة مدير عام "ب" ومدير عام "أ" ووكيل وزارة مساعد ووكيل وزارة قد وضع على أساس أنه لمة الهرم الوظيفي لفترة من الزمن في الوظائف الإدارية .

فأتت بليكم المالية أنه ولما يرض على هذا التنسيق عام وبضعة أشهر يجب أن نحتفظ بهذا لا في جامعة فاروق وسعها أو جامعة فؤاد ، بل في مختلف الميزانيات ملاحظة في الوقت نفسه أن الجامعين لم تساهم في هذا التنسيق . ولكن الحكم خلف فيما يتعلق بالوظائف الإدارية ، ومن أجل ذلك بنينا حكما على أنه في فبراير سنة ١٩٤٨ كلت ملحوظا مدى الإقبال على جامعة فاروق وازدياد أعمالها الإدارية المتخفة ، وبنينا وقت درجة وكيل الجامعة إلى درجة مدير عام "ب" ودرجة سكرتيرها العام إلى درجة مدير عام "ب" .

أما ما أشار إليه حضرة الزميل المقرم فريد أبو شوشة بك من وجوب المساواة بين الجامعين ، فليحكم المالية يسوعها أن تقرر أنه كان من أنصف الجميع التي تقدمت إليها جهة : لماذا أخذت كلنا ؟ إن توزيع الدرجات إنما يراعى فيه أهمية العمل ذاته لا الأشخاص . ولست أريد أن أدخل في المناقشة بين جامعة فاروق الأول وجامعة فؤاد الأول .

نصفون حضراتكم أن جامعة فؤاد الأول نشاطا وأرضاما وطلبا ومساعد زيجون أن تصل جامعة فاروق قريبا إلى مثلهما . ولكن الأوضاع الحالية توجد شيئا من الفوارق من ناحية أهمية العمل . وذلك نقول مثلا إن

من مقتضاة الارتفاع بدرجة وكيل الجامعة من درجة مدير عام "١" إلى درجة وكيل وزارة مساعد ، والارتفاع بدرجة السكرتير العام للجامعة من درجة مدير عام "ب" إلى درجة مدير عام "١" .

فاذا لاحظتم حضراتكم أن هذا الارتفاع بالعرجتين المذكورتين لن يكلف الامتياز شيئاً بالقياس إلى الاحتياج المطلوب في سائر الوظائف ، أدركتم أن هذا الارتفاع لم يكن مقصوداً به تحقيق فائدة مادية لتأخر الموظفين ، لأن الزيادة إنما هي زيادة ضئيلة ، وإنما أريد بهذا الرفع أن تزداد قيمة هاتين الوظائفين .

ولا شك في أن حضراتكم يعرفون الصعوبات التي تواجه رجال الجامعة في الوقت الحاضر ، كما يتفكرون مدى ما يحصلون من مسئوليات جسيمة مما يوجب تكبير مراكزهم بالارتفاع بها . فندم وظيفة وكيل الجامعة وسكرتيرها العام واجب ، لأنها هما اللذان يضطلعان بمسئولية الاتصال بالطلبة والأساتذة والأوساط العلمية . هذا هذا الإدارة والتوجيه وحفظ النظام . ولا شك في أن هذا الارتفاع بالمركزين اللذين يشغلتهما مما يساعد على إعطاء شأطيهما قوة فوق قوة .

**مقرر الشيخ محمد عبد السلام محمد بك** - ما هو المبلغ الذي يتكلفه رفع هاتين الوظائفين ، والذي اتفق كل هذا النقاش ؟

**مقرر صاحب الملك الأستاذ علي أبوب** ( وزير المعارف العمومية ) - مائة جنيه لكل وظيفة . ولم تكن تتوقع أنت يحدث ما حدث من الجهة المالية الموفرة من عدم إقرار هذا الرقم .

لذلك أرجو من حضراتكم الموافقة على الاقتراح الذي تقدم به حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك .

**المقرر** - لؤك لحضراتكم أن بلاتكم المالية تضر كما يشعر حضرة الزميل المحترم عبد السلام محمد بك بأن وثنا أمين من أن نضيق في سبيل مائة أو مائتين من الجنيحات . ولكن مبادئنا أغل من أن نضيق لأى سبب كان . والرأى لكم والجهة لاتزال عند اجراءاتها التي قمتها .

**مقرر الشيخ المحترم السيد عبد المجيد الرسالي** - نحن أبناء على نخاعة الدولة . والذي يساهل في مائة جنيه يساهل في ألف .

**مقرر الشيخ المحترم محمد عيسى الصمراوي باشا** - يجب أن تكون الجامعة على قدم المساواة وفي مقام واحد ، وإلا شرت جامعة فاروق أنها في حالة أدنى من جامعة فؤاد . وهذه مسألة خطيرة جداً من الناحية المعنوية .

ونحن لسنا بصدد مسألة مادية ، وإلا ترتب على ذلك أن تكون جامعة عد على المزمع إنشاؤها في أسبوط في درجة ثالثة ، وجامعة اسمعيل المزمع إنشاؤها في ططا في الدرجة الرابعة .

**المقرر** - أحب أن أذكر معاذرة الزميل المحترم محمد حسن المناجوى باشا ، وهو يعلم أن حديق قوية ، أنه في العام الماضي ، وفي هذا المجلس عند تناقش التسيق ، كان اعتراضه الأول ينصب على الوظائف الإدارية في الجامعات .

**مقرر الشيخ المحترم محمد عيسى الصمراوي باشا** - وهل أخذت باقتراحه ؟ أتكون بكين ؟

**المقرر** - لسنا نحن الذين نكلم بكين ولنا نحن الذين نقض اليوم ما نقاه بالأس .

**مقرر صاحب الملك محمد عبد الغفار باشا** ( وزير الأشغال العمومية ) - إن موضوع الخلاف قائم على مائة جنيه . وهذا مبلغ بسيط لا يستدعي حصول خلاف بين مجلسي البرلمان .

**المقرر** - هذه مبادئ قبل أى شيء .

**مقرر الشيخ المحترم محمد عيسى الصمراوي باشا** - الخلاف قائم على كرامة الجامعة ، فاحذر الخطابة القوية .

**الرئيس** - يتل الاقتراح .

على الاقتراح ، وهذا نصه :

"أقترح أن ترفع درجة وكيل جامعة فاروق إلى درجة وكيل وزارة مساعد ودرجة السكرتير العام إلى درجة مدير عام ، وأوافق مجلس النواب وكما رأيت الحكومة . وذلك ليكونا متساويين مع زميلهما في جامعة فؤاد ما

٢٦ يونيو سنة ١٩٤٩ فريد أبو شادي"

**الرئيس** - المرافق من حضراتكم على هذا الاقتراح يفضل بالوقوف .

( وقفت أغلبية ) .

**الرئيس** - إذن يسرد المجلس الموافقة على الاقتراح ، ويؤخذ الرأى الآن من الاعتراضات .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧٣,١٠٠ جنيه المقدّر للبند ١ "رسوم جامعية ورسوم مكتبة".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للبند ٢ "إيرادات منوعة" وقدره ١١,٦٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١١,٦٠٠ جنيه المقدّر للبند ٢ "إيرادات منوعة".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للبند ٣ "إعانة الحكومة" وقدره ٧٦٠,٧٥٠ جنيهاً :

جيبه

٧٠٠,٧٥٠ من ميزانية وزارة المعارف العمومية .

٩٠٠٠٠ إعانة إضافية من الحكومة لفناء المبشة من القدم ٢٠ من الميزانية العامة .

٧٦٠,٧٥٠

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧٦٠,٧٥٠ جنيهاً المقدّر للبند ٣ "إعانة الحكومة".

جيبه

٧٠٠,٧٥٠ من ميزانية وزارة المعارف العمومية .

٩٠٠٠٠ من القسم ٢٠ من الميزانية العامة .

٧٦٠,٧٥٠

## (١) المصروفات

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول "ماهيئات وأجور مرتبات" وقدره ٣٩٨,٤٥٠ جنيهاً ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٩٨,٤٥٠ جنيهاً المقدّر للباب الأول "ماهيئات وأجور مرتبات".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني "مصروفات عامة" وقدره ٣٣٢,٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٣٢,٠٠٠ جنيه المقدّر للباب الثاني "مصروفات عامة".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ١٥٥,٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٥٥,٠٠٠ جنيه المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الرابع "إعانة غلاء الماشية" وقدره ٩٠,٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٩٠,٠٠٠ جنيه المقدّر للباب الرابع "إعانة غلاء الماشية".

## (ب) الإيرادات

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للبند ١ "رسوم جامعية ورسوم مكتبة" وقدره ٧٣,١٠٠ جنيهاً ؟

( موافقة ) .

## ٢٠ - تقرير لجنة المواصلات

من مشروع قانون الإذاعة الحرة - بإحاطة إلى اللجنة ، بناء على طلب حضرة  
المرصانة المادة الخامسة من أن ينظر بالجلسة القادمة

(المرحوم حضرة الشيخ خليل خليل باشا بك)

المقرر - كان المنتظر، بعد أن اجتمعت لجنة الشؤون الدستورية ولجنة  
الموضوع ، أن يجتمع لجنة المواصلات وهي لجنة الموضوع لادماج التقرير  
الثاني لأخوية الجيشين في صلب المشروع . ولكن معاذة رئيس لجنة الموضوع  
حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا سائر إلى لبنان وسيحضر يوم الثلاثاء  
لذلك أطلب أن يرد التقرير إلى اللجنة ، حتى يجتمع برئاسة سعادة رئيسها  
لتعديل صياغة المادة الخامسة على أن ينظر تقريرها في الجلسة المقبلة .

الرئيس - إذن يعاد التقرير إلى اللجنة بناء على طلب المقرر ، على أن  
يدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة .

## ٢١ - تقرير لجان الأشغال والداخلية والصحة

من مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بشأنه مجلس على مدينة القاهرة  
تأجيل إلى الجلسة المقبلة

(المرحوم حضرة شيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد باشا)

الرئيس - تدبت الهيئة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد باشا  
ليكون مقدرا لها بدلا من حضرة الشيخ المحترم عبد القوي أحمد باشا نظرا  
لتنبيه .

ونكت (١) وزارة الأشغال حضرة صاحب العزة على فريد بك وكل  
وزارة الأشغال وحضرة صاحب العزة عبد الحكيم فراج باشا المستشار الملكي  
المساعد لحضور جلسات المجلس أثناء نظر مشروع هذا القانون .

فهل توافقون حضراتكم على حضورهما ؟

(موافقة)

(حضر حضراتهما)

(١) نص الكتاب

"حضرة صاحب المال رئيس مجلس الشيوخ

أرجو أن يتصلوا استاذان الجبلي لحضرة صاحب العزة الدكتور عبد الحكيم فراج بك المستشار الملكي المساعد للوزير لعل  
جلسة ٢٦ لئلا تأخذ نظر مشروع قانون هيئة القاهرة .

وتفضلوا بالبريد بقول قاتلي الاحترام

٢٥ يولييه سنة ١٩٤٩

حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد مرعاشي - وضع التقرير اليوم فقط  
ونرجو التأجيل حتى ينسحب الوقت لبحثه .

حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك - لم يصلي التقرير لأن ؟

حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طعت باشا - مشروع بلدية القاهرة من  
المشروعات القديمة التي طال عليها البحث ، ولا يمكننا مناقشة الآن  
نظرا لأن التقرير لم يوضع إلا اليوم .

حضرة الشيخ المحترم محمد حسن المنصاري باشا - هل يمارض في أن  
يكون القاهرة مجلس على ؟

حضرة صاحب المال أحمد عبد الغفار باشا (وزير الأشغال العمومية) -  
هل يمارض في المشروع من حيث المبدأ ؟

حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طعت باشا - أنا موافق على المبدأ ،  
ولكن مناقشة مواد المشروع تحتاج إلى بحث طويل ، ولم ينسحب الوقت  
لبحثها نظرا لتوضيح التقرير اليوم فقط .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل بحث هذا المشروع  
إلى الجلسة المقبلة .

(موافقة)

الرئيس - إذن يقرر المجلس تأجيل نظر هذا التقرير إلى الجلسة المقبلة .  
وهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن ، على أن تعود للانعقاد  
في تمام الساعة التاسعة من مساء يوم الثلاثاء ٩ رمضان سنة ١٣٨٨ ، الموافق  
٥ يولييه سنة ١٩٤٩ ؟

(موافقة)

(وقعت الجلسة حين كانت الساعة الثامنة والديقة الأربعين)



# الجلّس الشّيوخ

## دور الانعتاد العادى الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة الحادية والأربعين

المعقودة علنا في يوم الثلاثاء ٩ رمضان سنة ١٣٦٨ ، الموافق ٥ يولييه سنة ١٩٤٩

#### ملخص

رقم الصفحة

- ١ — إجازات .. ١٣٩٢
- ٢ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة (٢٦ يرييه سنة ١٩٤٩) ... ١٣٩٣
- ٣ — مشروع قانون بالتعيين الحكومة في الاختصاص مع الشركة العامة لصناع السكر والفكر المصرية على تسوية المسائل الخلف عليها بينها ... ١٣٩٤
- إحالة إلى لجنة المالية ... ١٣٩٥
- ٤ — مشروع قانونين واردان من مجلس النواب :
  - (أ) مشروع قانون بتعديل المواد ٣ و ٤ و ٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ باستقلال القضاء ... ١٣٩٤
  - (ب) مشروع قانون بإحالة فترة إلى المادة ١٦ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إحصاء الأماكن وتقليم العلاقات بين التجّارين والمستأجرين ... ١٣٩٤
  - إحالتها مباشرة إلى لجنة العدل ... ١٣٩٤
- ٥ — موافقة مجلس النواب على التعديلات التي أدخلها مجلس الشيوخ على مشروع ميزانية كل من وزارة الشؤون الاجتماعية ومفاداة المعارف السومية ووزارة الأشغال السومية ووزارة الخواصات (المصروفات) لسنة المالية ١٩٤٩ — ١٩٥٠ ... ١٣٩٥
- ٦ — موافقة مجلس النواب على مشروعات القوانين الآتية التي سبق لمجلس الشيوخ أن أقرها ...
  - (أ) مشروع قانون بوضع قواعد قل ديال القضاء وأعضاء النيابة المصرية في الحكم القوطية وتحديد أعضائهم ... ١٣٩٦
  - (ب) مشروع قانون بتعيين مبلغ ٤٥٢٣٥ جنيهاً من المال الاحتياطي العام لصف انظمة بخرميس المدارس الزراعية المنضين بالانظمة الزراعية ... ١٣٩٦
  - (ج) مشروع قانون بإحالة مادة جديدة إلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٢٩ ، إلخلاس بالعلامات واليات التجارية ... ١٣٩٦
  - (د) مشروع قانون بحفظ النظام في ساحة العلم ... ١٣٩٦
  - (هـ) مشروع قانون بشأن الأكرمية ... ١٣٩٦
  - (و) مشروع قانون بإنشاء أربع محاكم ابتدائية شرعية بجنهور والجيزة والقويس وموطاج ... ١٣٩٧

- ( ز ) مشروع قانون بتأسيس مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه من المال الاحتياطي العام لصف الانتاحه بشرأ عيوط التزل الاثوم  
١٣٩٧ ... ..  
١٣٩٧ ... ..  
( ط ) مشروع قانون بشأن أجور الانتاح بياه الآبار الارتوازية ... ..  
١٣٩٧ ... ..

## ٧ - مشروعات قوانين وأودة من على النواب :

- ( أ ) مشروع قانون بإحصاءات على إدارة الكلك الحفدية والفرافات والنفورات... ..  
١٣٩٨ ... ..  
( ب ) مشروع قانون بإنشاء مديرية للقراوية ... ..  
١٣٩٨ ... ..  
إصلاحه مباشرة إلى بلدة الله اعطة ... ..  
١٣٩٨ ... ..  
( ج ) مشروع قانون بتدليل على أحكام المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٥ ع بوضع اللائحة الأساسية لكلك الآداب  
في جامعة فواد الأول ... ..  
١٣٩٨ ... ..  
( د ) مشروع قانون بوضع اللائحة الأساسية لكلك التجارة في جامعة قايوق الأول ... ..  
١٣٩٨ ... ..  
إصلاحه مباشرة إلى بلدة الحاروف ... ..  
١٣٩٨ ... ..  
( هـ ) مشروع قانون بتصبح عطا ماضي في قانون الحاكم الحسية... ..  
١٣٩٨ ... ..  
( و ) مشروع قانون بتكامل القضاء ... ..  
١٣٩٨ ... ..  
إصلاحه مباشرة إلى بلدة العدل ... ..  
١٣٩٨ ... ..  
( ز ) مشروع قانون بشأن كلك الحفوية ... ..  
١٣٩٨ ... ..  
إصلاحه مباشرة إلى بلدة العدل والتشؤون الاجتماعية... ..  
١٣٩٨ ... ..  
( ح ) مشروع قانون بفتح اعتماد إصافي بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الحراصلات لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩  
تسوية تجاروزات البابين الثاني والثالث من صصلة القفل ... ..  
١٣٩٨ ... ..  
( ط ) مشروع قانون بفتح اعتماد إصافي بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال السومية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩  
١٣٩٨ ... ..  
( ي ) مشروع قانون بفتح اعتماد إصافي بمبلغ ٢٨٠٠٠ جنيا في ميزانية وزارة الداخلية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩  
تكاليف بضع وطفلي في نظام ر بكتافي إلى أمير الآي وقا نظام حل التوال لمدة شهر واحد ... ..  
١٣٩٨ ... ..  
( ك ) مشروع قانون بفتح اعتماد إصافي بمبلغ ٤١٦٥ جنيا في ميزانية مجلس الوزراء لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩  
لإنشاء ثلاث وظائف لوزراء دولة وطفلة فوزير القوين وتماثت المكاتب الادارية لوزراء الدولة ومركزهم ... ..  
١٣٩٨ ... ..  
( ل ) مشروع قانون بفتح اعتماد إصافي بمبلغ ٣٣٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الصحة السومية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩  
لشراء الأرض اللازمة لإقامة مستشفى عوري لمعالجة السيدات والتفتيرات وبنايتين على طابقين بالقاهرة... ..  
١٣٩٨ ... ..  
( م ) مشروع قانون بفتح اعتماد إصافي بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال السومية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩  
تسوية القهايرة في أمجاد أجور القها بمصلحة التنظيم ... ..  
١٣٩٨ ... ..  
( ن ) مشروع قانون بفتح اعتماد إصافي بمبلغ ٧٢٣٧٠ جنيا في ميزانية وزارة الحراصلات لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩  
تسوية القهايرة في أمجاد أجور القها بمصلحة القها ... ..  
١٣٩٨ ... ..  
( س ) مشروع قانون بفتح اعتماد إصافي بمبلغ ٣٥٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الصحة السومية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩  
تسوية القهايرة في أمجاد أجور القها بمصلحة القها ... ..  
١٣٩٨ ... ..  
( ع ) مشروع قانون بفتح اعتماد إصافي بمبلغ ٢١٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال السومية (مصلحة المبانى الأميرية)  
لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ... ..  
١٣٩٨ ... ..  
( ف ) مشروع قانون بفتح اعتماد إصافي بمبلغ ٤١٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الصحة السومية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩  
تسوية القهايرة في أمجاد أجور القها بمصلحة القها ... ..  
١٣٩٨ ... ..



- ١٠ - مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ (المحروقات) ..... ١٤٠٧  
تقرير لجنة المالية  
ملحق رقم ١٦٥ ..... ١٤٠٧
- قسم ١٥ "وزارة الحرية والبحرية - إقرار ..... ١٤٠٧  
» ٢٢ "وزارة المرفئين - إقرار ..... ١٤١٢  
» ٢٣ "وزارة الأوقاف - إقرار ..... ١٤١٣  
١١ - مشروع ميزانية مجلس نواب الأول، الأعمال لبحث تقنية لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ..... ١٤١٢  
تقرير لجنة المالية  
ملحق رقم ٢٥٥ ..... ١٤١٢
- إقرار أبواب مشروع الميزانية ..... ١٤١٢  
١٢ - مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ..... ١٤١٤  
تقرير لجنة الأوقاف والمجاهد الدينية  
ملحق رقم ٢٠٦ ..... ١٤١٤
- إقرار أبواب مشروع الميزانية ..... ١٤١٤  
١٣ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل البند "٢٤" من المادة ١٠٤ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦،  
الخاص بإنشاء تنظيم الجمارك الأضر ..... ١٤٢١  
تقرير لجنة الأوقاف والمجاهد الدينية  
ملحق رقم ٢٠٧ ..... ١٤٢١
- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواده مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالتهاء بالاسم مع  
مشروعات القوانين الأخرى ..... ١٤٢٢  
١٤ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب الخاص بمراديات الاختراع والرسوم والضمان الصناعية ..... ١٤٢٢  
تقرير لجنة التجارة والصناعة  
ملحق رقم ٢٠٨ ..... ١٤٢٢
- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواده مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالتهاء بالاسم  
مع مشروعات القوانين الأخرى ..... ١٤٢٣  
١٥ - مشروع القانون المقدم من الحكومة بشأن اختصاصات مجلس إدارة السكك الحديدية والقطارات والقطارات ..... ١٤٢٥  
تقرير لجنة المواصلات  
ملحق رقم ٢٠٩ ..... ١٤٢٥
- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواده مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالتهاء بالاسم مع  
مشروعات القوانين الأخرى ..... ١٤٢٥  
١٦ - مشروع القانون الخاص بالإقامة المصرية ..... ١٤٢٨  
تقرير لجنة المواصلات  
ملحق رقم ١٧٤ ..... ١٤٢٨
- استقرار مناقشة المواد مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالتهاء بالاسم على مشروع القانون مع مشروعات القوانين الأخرى  
..... ١٤٤٤  
١٧ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بإنشاء مجلس أعلى للتجارة الخارجية ..... ١٤٤٤  
تقرير لجان الأضواء والأهلية والجمعية ..... ٢١٥  
ملحق رقم ٢١٥ ..... ١٤٤٤
- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواده مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالتهاء بالاسم مع  
مشروعات القوانين الأخرى ..... ١٤٤٥  
١٨ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، الخاص بفرض ضريبة  
على واردات موسوم أسرار المنفعة والأرباح التجارية وغير التجارية والصناعية وكسب البصل، ومن الاقتراح بمشروع قانون  
المقدم من المرسوم ذكر بامهران باشا (عضو المجلس سابقا) بإساقطة فقرة جلية إلى المادة السادسة من القانون المذكور. ..... ١٤٤٦  
تقرير لجنة المالية والتجارة والصناعة  
ملحق رقم ٢١١ ..... ١٤٤٦
- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ورفض الاقتراح بمشروع قانون - مناقشة مواد مشروع القانون مادة فائدة -  
تأجيل أخذ الرأي عليه بالتهاء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى ..... ١٤٤٦  
١٩ - مشروع قانون الموافقة على الاتفاق المبرم مع الشركة العالمية لنقل البواخر البحرية ..... ١٤٤٦  
تقرير لجنة المالية والتجارة والصناعة  
ملحق رقم ٢١٢ ..... ١٤٤٦
- استقرار المناقشة إلى الجلسة المقبلة ..... ١٤٤٦

سابا حيتي باشا ، شارل بشرى حنا ، صافق وهبه باشا ، الأستاذ عبد الحفيظ الطيف  
إسماعيل زمزوع ، عبد الله الموم باشا ، الأستاذ كامل اصحق آبادير ،  
محمد توفيق راضي بك ، محمد عبد الجليل حمزة باشا ، الأستاذ محمد نجيب  
محمد جمعه ، الأستاذ محمود أبو الفتح ، محمود حمزة بك ، الأستاذ ميشيل  
رزق .

وحضر من الوزراء : حضرة صاحب النولة إبراهيم عبد الهادي باشا  
رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، وحضرات أصحاب المحالي : أحمد  
مخدشيه باشا ووزير الخارجية ، أحمد عبدالغفار باشا ووزير الأشغال العمومية ،  
الأستاذ علي السيد أيوب وزير المعارف العمومية ، إبراهيم دسوق باشا  
وزير المواصلات ، الأستاذ عبد الحفيظ عبد الحلق ووزير الشؤون ، محمود حسن باشا  
وزير الدولة ، الدكتور محمد نجيب اسكندر باشا وزير الصحة العمومية ، الأستاذ  
ممدوح رياض وزير التجارة والصناعة ، علي عبد الرازق باشا وزير الأوقاف ،  
القريق محمد حيدر باشا وزير الحربية والبحرية ، جلال فهم باشا وزير  
الشؤون الاجتماعية ، أحمد مرعي بدر بك وزير العدل ، عباس أبو حسين باشا  
وزير الزراعة ، مصطفى مرعي بك وزير الدولة ، محمد زكي علي باشا وزير  
الدولة ، حسين فهمي بك وزير المالية .

تولى السكرتيرية العامة أمين عز العرب بك .

( أعلن حضرة صاحب السادة الرئيس افتتاح الجلسة ) .

## ١ - إجازات

**المرضى** - يطلب كل من حضرة الشينين المحترمين صليب صافي باشا  
وعلي زكي المرابي باشا إجازات إلى آخر الدورة لسفرهما إلى الخارج .  
ويطلب حضرة الشيخ المحترم محمد بدر باشا إجازة إلى آخر الدورة لمرضه  
فهل توافقون حضراتكم على ذلك .

( موافقة ) .

## ٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

( ٢٦٩٦٩٩٩٩ )

**الرئيس** - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة  
السابقة ؟

( لم يعترض أحد ) .

**الرئيس** - يصدق المجلس على مضبطة الجلسة السابقة .

اجتمع المجلس الساعة الثامنة والثلثية العاشرة مساء ، برئاسة حضرة  
صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكلي باشا رئيس المجلس .

تولى السكرتيرية العامة حضرة الشينين المحترمين :

محمد عطيه الطاهر بك ، السيد عبد الحفيظ الرمالي .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما عدا :

الثانين :

أولا - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين (١) :

إبراهيم زكي ، أحمد علي أبو ستيت بك ، أحمد لطفي السيد باشا ،  
أصلاص قطاوي بك ، الأستاذ جلال عبد الحفيظ باشا ، حسن حسن  
عزام بك ، حسين مرعي باشا ، حسين حنان باشا ، سيد هنيس بك ،  
الأستاذ عباس الجبل ، الأستاذ عبد القادر الجبل ، علي زكي المرابي باشا ،  
فهمي وهيبا بك ، محمد الحناوي عبد ربه باشا ، محمد بدر باشا ، محمد حلي  
حسي باشا ، محمد رشوان الزمر بك ، محمد طاهر باشا ، محمد فهمي  
البيسوي بك ، واصف بطرس علي باشا .

ثانيا - بسبب المرض ، حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا .

ثالثا - باحتجاز :

( ١ ) من جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ أحمد حمزة ، حسن شمراوي باشا ، رياض عبد العزيز  
سيف النصر بك ، الأستاذ عبد الرازق وهبه القاضي ، الأستاذ  
عبد الرحمن نور ، الأستاذ عباس محمود العقاد ، عبد الفتاح  
يحيى باشا ، علي ماهر باشا ، محمد حلي الجوزار بك ، وهيب  
فوس بك .

( ب ) من جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :  
إسماعيل صدق باشا ، عبد الرحمن الرافعي بك ، محمد أمين يوسف بك ،  
محمود خيرى باشا .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ أحمد أبو الفتوح ، اللواء أحمد عطيه باشا ، إسماعيل صدق باشا ،  
الشيخ إسماعيل فوزي ، حسن رشوان حمادي بك ، حسين مصطفى حمزة بك ،

#### ٤ - مشروعا قانونين واردان من مجلس النواب

لحظتهما مباشرة إلى لجنة العدل

الرئيس - ورد من رئاسة مجلس النواب كتابان (١) أحدهما بأن المجلس نظرياً يفتنى ٢٠ و ٢٦ يونيه سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون التشريعية عن مشروع قانون آفء مجلس الشيوخ بتعديل المواد ٣ و ٣٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٣ ، باستقلال القضاء ، ووافق عليه بعد إدخال بعض التعديلات .

وثانها بأن المجلس نظرياً يفتنى ٢٦ يونيه سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون التشريعية عن مشروع قانون بإضافة فترة إلى المادة ١٦ من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ ، بشأن إيجار الأماك وتتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين ، ووافق عليه بالصيغة المراقبة للكتاب .

وقد أحلت مشروعي القانونين إلى لجنة العدل مباشرة .

#### ٣ - مرسوم بمشروع قانون

إحالة إلى اللجنة المالية

الرئيس - ورد كتاب (١) من وزارة المالية ومعه مرسوم بمشروع قانون بالتخصيص للحكومة في الاتفاق مع الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية حل كسوية المسائل المختلف عليها بينهما .

فهل توافقون حضراتكم على إحالته إلى لجنة المالية ؟

( مواصلة ) .

(١) نص الكتاب :

« حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ »

أشرف بإذنه على هذا بصورة المرسوم بمشروع قانون بالتخصيص للحكومة في الاتفاق مع الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية حل كسوية المسائل المختلف عليها بينهما ريباً . فافضل بوجه على المجلس المؤرخ .

وتفضلوا سادتيكم بقوله قائل الاحترام

٢٠ يونيه سنة ١٩٤٩

وزير المالية

حسن فهمي

(٢) نص الكتاب الاول :

« حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ »

أشرف بإذنه سادتيكم أن مجلس النواب نظرياً يفتنى ٢٠ و ٢٦ يونيه سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون التشريعية عن مشروع قانون آفء مجلس الشيوخ بتعديل المواد ٣ و ٣٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٣ ، باستقلال القضاء ، ووافق عليه بعددلاً بالصيغة المراقبة لهذا .

المجلس الفضل بوجه مشروع القانون المذكور حل كسوية مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتيكم بقوله قائل الاحترام

٢٨ يونيه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

عبد الحفيظ

نص الكتاب الثاني :

« حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ »

أشرف بإذنه سادتيكم أن مجلس النواب نظرياً يفتنى ٢٦ يونيه سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون التشريعية عن مشروع قانون بإضافة فترة إلى المادة ١٦ من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ ، بشأن إيجار الأماك وتتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين ، ووافق عليه بالصيغة المراقبة لهذا .

المجلس الفضل بوجه مشروع القانون المذكور حل كسوية مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتيكم بقوله قائل الاحترام

٢٨ يونيه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

عبد الحفيظ

( الثاني ) بأنه أقر بالجلسة المذكورة التعديل الذي أدخله مجلس الشيوخ على مشروع ميزانية القسم ٨ " وزارة المعارف العمومية " (المصروفات).

( الثالث ) بأنه أقر بنفس الجلسة التعديل الذي أدخله مجلس الشيوخ على مشروع ميزانية القسم ١٢ " وزارة الأشغال العمومية " (المصروفات).

( الرابع ) بأنه أقر بجملة ٤ يولية سنة ١٩٤٩ التعديل الذي أدخله مجلس الشيوخ على مشروع ميزانية القسم ١٤ " وزارة المواصلات " (المصروفات).

## ٥ - موافقة مجلس النواب

على تعديلات أدخلها مجلس الشيوخ في بعض أقسام مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ (المصروفات)

الرئيس - وودت أربعة كتب (١) من مجلس النواب :

( الأول ) بأن مجلس النواب أقر بجملة ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٩ التعديل الذي أدخله مجلس الشيوخ على مشروع ميزانية القسم ١٦ " وزارة الشؤون الاجتماعية " (المصروفات) .

(١) نص الكتاب الأول :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أتشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجملة المقترحة في ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن التعديل الذي أدخله مجلس الشيوخ على مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ (المصروفات) قسم ١٦ " وزارة الشؤون الاجتماعية " ، ووافق عليه كما أقره مجلس الشيوخ .  
ومع هذا تقرير اللجنة المذكور .  
وتفضلوا سادتك بخبريل فائق الاحترام ما  
٢٨ يونيو سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
عبد الحفيظ بن عبد الله

نص الكتاب الثاني :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أتشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجملة المقترحة في ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن التعديل الذي أدخله مجلس الشيوخ على مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ (المصروفات) قسم ٨ " وزارة المعارف العمومية " ، ووافق عليه كما أقره مجلس الشيوخ .  
ومع هذا تقرير اللجنة المذكور .  
وتفضلوا سادتك بخبريل فائق الاحترام ما  
٢٨ يونيو سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
عبد الحفيظ بن عبد الله

(١) نص الكتاب الثالث :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أتشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجملة المقترحة في ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن التعديل الذي أدخله مجلس الشيوخ على مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ (المصروفات) قسم ١٢ " وزارة الأشغال العمومية " ، ووافق عليه كما أقره مجلس الشيوخ .  
ومع هذا تقرير اللجنة المذكور .  
وتفضلوا سادتك بخبريل فائق الاحترام ما  
٢٨ يونيو سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
عبد الحفيظ بن عبد الله

نص الكتاب الرابع :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أتشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجملة المقترحة في ٤ يولية سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن التعديل الذي أدخله مجلس الشيوخ على مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ (المصروفات) قسم ١٤ " وزارة المواصلات " ، ووافق عليه كما أقره مجلس الشيوخ .  
ومع هذا تقرير اللجنة المذكور .  
وتفضلوا سادتك بخبريل فائق الاحترام ما  
٥ يولية سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
عبد الحفيظ بن عبد الله

## ٦ - موافقة مجلس النواب

على شروط قانونين سبق أن أقرها مجلس الشيوخ

- المرفي - وردت تسعة كتب (١) من مجلس النواب بأنه وافق على مشروعات القوانين الآتية بالصيغة التي سبق لمجلس الشيوخ أن أقرها بها :
- ١ - مشروع قانون يوضع قواعد لكل رجال القضاء وأعضاء النيابة المدعين في المحاكم الوطنية وتحديد أعضائهم .

٧ - مشروع قانون بتخصيص مبلغ ٤٥,٢٢٥ جنيها من المال الإحتياطي العام للسلف الخاصة بتجريب المدارس الزراعية المتضمنة بالإقتطاعات الزراعية .

- ٣ - مشروع قانون بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية .
- ٤ - مشروع قانون يحفظ النظام في معاهد التعليم .
- ٥ - مشروع قانون بشأن الأنكية .

### (١) نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الأول :

" حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإذنه سادتك أن مجلس النواب نظر بملحه المقروءة في ٢٠ و ٢٩ يولييه سنة ١٩٤٩ مشروع قانون وارد من مجلس الشيوخ يوضع قواعد لكل رجال القضاء وأعضاء النيابة المدعين في المحاكم الوطنية وتحديد أعضائهم ، ووافق عليه المجلس بالصيغة التالية التي أقرها مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما  
تحريرا في ٢٨ يولييه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
مه - حزين مشرف

### نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الثاني :

" حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإذنه سادتك أن مجلس النواب نظر بملحه المقروءة في ٤ يولييه سنة ١٩٤٩ مشروع قانون بتخصيص مبلغ ٤٥,٢٢٥ جنيها من المال الإحتياطي العام للسلف الخاصة بتجريب المدارس الزراعية المتضمنة بالإقتطاعات الزراعية ، ووافق عليه كعادته من مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما  
٤ يولييه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
مه - حزين مشرف

### نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الثالث :

" حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإذنه سادتك أن مجلس النواب نظر بملحه المقروءة في ٤ يولييه سنة ١٩٤٩ التعدي الذي أدخله مجلس الشيوخ على مشروع قانون بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية ، ووافق عليه بالصيغة التالية التي أقرها مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما  
٤ يولييه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
مه - حزين مشرف

### نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الرابع :

" حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإذنه سادتك أن مجلس النواب نظر بملحه المقروءة في ٢٦ يولييه سنة ١٩٤٩ مشروع قانون وارد من مجلس الشيوخ يحفظ النظام في معاهد التعليم ، ووافق عليه كعادته من مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما  
٤ يولييه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
مه - حزين مشرف

### نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الخامس :

" حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإذنه سادتك أن مجلس النواب نظر بملحه المقروءة في ٤ يولييه سنة ١٩٤٩ مشروع قانون وارد من مجلس الشيوخ بشأن الأنكية ، ووافق عليه بالصيغة التالية التي أقرها مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما  
٤ يولييه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
مه - حزين مشرف



- ٨ - مشروع قانون بفرض ضريبة عامة على الإيراد .
- ٩ - مشروع قانون بشأن أجور الانتفاع بمياه الآبار الارتوازية .

- ٦ - مشروع قانون بإنشاء أربع محاكم ابتدائية شرعية بمشهور والبلدية والقيوم وسوهاج .
- ٧ - مشروع قانون بتخصيص مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه من المال الاحتياطي العام لسقف الخاخصة بشراء خطوط القزل اللازم لصنع الشباك .

من الكتاب الخاص بمشروع القانون السادس :

” حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أقرت بالإجماع سادسكم أن على النواب نقل مجلته المخطوطة في ٤ يولييه سنة ١٩٤٩ مشروع قانون بإنشاء أربع محاكم ابتدائية خرمية بمشهور والبلدية والقيوم وسوهاج ، ووافق عليه بالصدقة الثانية في أفراس مجلس الشيوخ .

وتخلوا سادسكم بقوله لائق الالتزام ما

٥ يولييه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

” حريز مشرق “

من الكتاب الخاص بمشروع القانون السابع :

” حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أقرت بالإجماع سادسكم أن على النواب نقل مجلته المخطوطة في ٤ يولييه سنة ١٩٤٩ مشروع قانون بتخصيص مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه من المال الاحتياطي العام لسقف الخاخصة بشراء خطوط القزل اللازم لصنع الشباك ولتأليف القانون ، ووافق عليه كما ورد من مجلس الشيوخ .

وتخلوا سادسكم بقوله لائق الالتزام ما

٥ يولييه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

” حريز مشرق “

من الكتاب الخاص بمشروع القانون الثامن :

” حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أقرت بالإجماع سادسكم أن على النواب نقل مجلته المخطوطة في ٤ يولييه سنة ١٩٤٩ تعديل الذي أدخله مجلس الشيوخ على مشروع قانون بفرض ضريبة عامة على الإيراد ، ووافق على مشروع القانون كما أقره مجلس الشيوخ .

وتخلوا سادسكم بقوله لائق الالتزام ما

٥ يولييه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

” حريز مشرق “

من الكتاب الخاص بمشروع القانون التاسع :

” حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أقرت بالإجماع سادسكم أن على النواب نقل مجلته المخطوطة في ٣ يولييه سنة ١٩٤٩ مشروع قانون بشأن أجور الانتفاع بمياه الآبار الارتوازية ، ووافق عليه بالصدقة في أفراس مجلس الشيوخ .

وتخلوا سادسكم بقوله لائق الالتزام ما

٥ يولييه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

” حريز مشرق “

## ٧ - مشروعات قوانين

واردة من مجلس النواب - إحالتها إلى اللجان المختصة

الرئيس - ورد واحد وعشرون كتاباً<sup>(١)</sup> من مجلس النواب ومعهما مشروعات القوانين الآتية :

١ - مشروع قانون باختصاصات مجلس إدارة السكك الحديدية والثقافات والتلفونات ( سبق أن أحيل هذا المشروع عند وروده من الحكومة إلى لجنة المواصلات . وقد قدمت اللجنة تقريرها عنه ، وسيظهر في جلسة الليلة ) .

٢ - مشروع قانون بإنشاء مديرية الفواذية .

وقد أحلتها مباشرة إلى لجنة الداخلية .

٣ - مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٩ ، بوضع اللائحة الأساسية لكلية الآداب في جامعة فؤاد الأول .

٤ - مشروع قانون بوضع اللائحة الأساسية لكلية التجارة في جامعة فاروق الأول .

وقد أحلتها مباشرة إلى لجنة المعارف .

٥ - مشروع قانون بتصحيح خطأ مادي في قانون الحاكم الحسبية .

٦ - مشروع قانون نظام القضاء .

وقد أحلتها مباشرة إلى لجنة العدل .

٧ - مشروع قانون بشأن مكافحة الدعارة .

وقد أحلتها مباشرة إلى بلتي العدل والشؤون الاجتماعية .

٨ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٩١,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المواصلات للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لتسوية تجاوزات البابين الثاني والثالث من مصلحة النقل .

٩ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٨,٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩

١٠ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٨ جنيا في ميزانية وزارة الداخلية للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، قيمة تكاليف رفع وتطبيق قانونم وبكجاني إلى أميرالاي وقائمقام مل التوالى لمدة شهر .

١١ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٤١٦٥ جنيا في ميزانية مجلس الوزراء للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لإنشاء ثلاث وظائف

لوزراء دولة ووظيفة لوزير التكوين وثأيت المكاتب اللازمة لوزراء الدولة وسكرتيرهم .

١٢ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٣,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الصحة العمومية للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ لشراء الأرض اللازمة لإقامة مستشفى خيري لمعالجة السيدات الفقيرات وبنائهن بحى طابدين بالقاهرة .

١٣ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٠,٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لتسوية التجاوز في اعتماد أجور البلى بمصلحة التنظيم .

١٤ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٧٢,٣٧٠ جنيا في ميزانية وزارة المواصلات للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لتسوية التجاوزات المتوقعة في بعض بنود الباب الثاني بمصلحة البريد .

١٥ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣,٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الصحة العمومية للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لتسوية التجاوز في الباب الثاني بالمجالس البلدية والقروية .

١٦ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢,١٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية ( مصلحة المباني الأميرية ) للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩

١٧ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٤١,٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الصحة العمومية للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لتسوية السلفة المتوقعة لمستشفى فؤاد الأول ( الموصاة ) بالإسكندرية باختيارها إطاعة .

١٨ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٦,٦٠٠ جنيه في ميزانية وزارة التجارة والصناعة ( مصلحة الناجم والمهاجر ) للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لمواجهة التجاوز المتشطر حصوله في معمل تكرير البترول الأميرى بالسويس .

١ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٥٠,٥٠٠ جنيه في ميزانية القسم ٣٣ "تنفيذ إصاف البلى" للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لتسوية التجاوز المتوقع في هذا القسم .

٢٠ - مشروع قانون باستحداث بمبلغ ٣,٧٥٠,٥٠٠ جنيه ، من البالغ المخصص من المال الاحتياطي العام لبرنامج السنوات الخمس . وقد أحلتها مباشرة إلى لجنة المالية .

٢١ - مشروع قانون بالتريخ للحكومة في التصاق مع شركة الملح والتمدين الأهلية لاستخراج ملح الطعام من ملاحات المكس وملاحى بلبيس وميسى والملاحات المجاورة لها ببلطيم .

وقد أحالتها مباشرة إلى لجنة التجارة والصناعة

نص الكتاب الخاص بـ مشروع القانون الأول :

"حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرم بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب تقرر جلسته المقررة في ٤ يولية سنة ١٩٤٩ بـ تقرير لجنة الشؤون الداخلية من مشروع قانون باعتمادات مجلس إدارة السكك الحديدية والتفريات والمطارات ، ووافق عليه بأصبة الموافقة لهذا .

فأرجو الفضل بمرش مشروع القانون المذكور مل حيث مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بخير فائق الاحترام

٥ يولية سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

عنه عزيز مشرق

نص الكتاب الخاص بـ مشروع القانون الثاني :

"حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرم بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب تقرر صيغة مستجبة بجلسته المقررة في ٤ يولية سنة ١٩٤٩ بـ تقرير لجنة الشؤون الداخلية من مشروع قانون بإنشاء مديرية القنصرية ، ووافق عليه بأصبة الموافقة لهذا .

فأرجو الفضل بمرش مشروع القانون المذكور مل حيث مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بخير فائق الاحترام

٥ يولية سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

عنه عزيز مشرق

نص الكتاب الخاص بـ مشروع القانون الثالث :

"حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرم بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب تقرر جلسته المقررة في ٢٦ يونيو ٤ يولية سنة ١٩٤٩ بـ تقرير لجنة الشؤون القربية والتعلم من مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٣٥ ، بوضع اللائحة الأساسية لكلية الآداب في جامعة نواد الأول ، ووافق عليه بأصبة الموافقة لهذا .

فأرجو الفضل بمرش مشروع القانون المذكور مل حيث مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بخير فائق الاحترام

٥ يولية سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

عنه عزيز مشرق

نص الكتاب الخاص بـ مشروع القانون الرابع :

"حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرم بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب تقرر جلسته المقررة في ٢٦ يونيو ٤ يولية سنة ١٩٤٩ بـ تقرير لجنة الشؤون القربية والتعلم من مشروع قانون خاص بوضع اللائحة الأساسية لكلية التجارة في جامعة نواد الأول ، ووافق عليه بأصبة الموافقة لهذا .

فأرجو الفضل بمرش مشروع القانون المذكور مل حيث مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بخير فائق الاحترام

٥ يولية سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

عنه عزيز مشرق

نص الكتاب الخاص بـ مشروع القانون الخامس :

"حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرم بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب تقرر جلسته المقررة في ٤ يولية سنة ١٩٤٩ بـ تقرير لجنة الشؤون التشريعية من مشروع قانون بتصبح خطاً مادي على قانون الحاكم الحسية ، ووافق عليه بأصبة الموافقة لهذا .

فأرجو الفضل بمرش مشروع القانون المذكور مل حيث مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بخير فائق الاحترام

٥ يولية سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

عنه عزيز مشرق

نص الكتاب الخاص بـ مشروع القانون السادس :

"حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرم بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب تقرر جلسته المقررة في ٢٦ يونيو ٤ يولية سنة ١٩٤٩ بـ تقرير لجنة الشؤون التشريعية من مشروع قانون نظام القضاء ، ووافق عليه بأصبة الموافقة لهذا .

فأرجو الفضل بمرش مشروع القانون المذكور مل حيث مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بخير فائق الاحترام

٥ يولية سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

عنه عزيز مشرق

نص الكتاب الخاص بـ مشروع القانون السابع :

"حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرم بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب تقرر جلسته المقررة في ٢٦ يونيو ٤ يولية سنة ١٩٤٩ بـ تقرير الهيئة الحكومية من لجن الشؤون التشريعية والشؤون الاجتماعية والمعلم مشروع قانون بشأن مكانة المرأة ، ووافق عليه بأصبة الموافقة لهذا .

فأرجو الفضل بمرش مشروع القانون المذكور مل حيث مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بخير فائق الاحترام

٥ يولية سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

عنه عزيز مشرق

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الثامن :

”حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ :

أشرف بإبلاغ سادتك أن على النواب نقل جلسته المقررة في ٤ يولييه سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون يفتح آمهات إنشائي يبلغ ٩١٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في القسم ١٤ “وزارة المواصلات”، فرع ٧ “مصلحة النقل”، لتسوية تجارزات في التأمينات والتأمينات من ذلك الفرع، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمجلس الفضل بمرض مشروع القانون المذكور لجهة على مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقول تاتي الاحترام ما

٥ يولييه سنة ١٩٤٩

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون التاسع :

”حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ :

أشرف بإبلاغ سادتك أن على النواب نقل جلسته المقررة في ٤ يولييه سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون يفتح آمهات إنشائي يبلغ ٨٥٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في الباب الأول من الفرع ١٢ “وزارة الأشغال السوية”، فرع ١٢ “وزارة الأشغال السوية”، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمجلس الفضل بمرض مشروع القانون المذكور لجهة على مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقول تاتي الاحترام ما

٥ يولييه سنة ١٩٤٩

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون العاشر :

”حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ :

أشرف بإبلاغ سادتك أن على النواب نقل جلسته المقررة في ٤ يولييه سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون يفتح آمهات إنشائي يبلغ ٢٨٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في الباب الأول من الفرع ٣ “المخفر من القسم ١٢ “وزارة الداخلية”، فية تكاليف ولغ وتطبيقات وإقامة ويكاش إلى أميرالاي وقامقام على التوالفة

فالمجلس الفضل بمرض مشروع القانون المذكور لجهة على مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقول تاتي الاحترام ما

٥ يولييه سنة ١٩٤٩

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الحادي عشر :

”حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ :

أشرف بإبلاغ سادتك أن على النواب نقل جلسته المقررة في ٤ يولييه سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون يفتح آمهات إنشائي يبلغ ١٦٥٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في الباب الأول والثاني من القسم ٣ “مجلس الوزراء”، لإنشاء ثلاثين موظف لفنوا، حلة وموظفة تدير الحقن، وتأمينات الكتاب اللازمة لفنوا، الدولة وسكرتيريه،

ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمجلس الفضل بمرض مشروع القانون المذكور لجهة على مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقول تاتي الاحترام ما

٥ يولييه سنة ١٩٤٩

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الثاني عشر :

”حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ :

أشرف بإبلاغ سادتك أن على النواب نقل جلسته المقررة في ٤ يولييه سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون يفتح آمهات إنشائي يبلغ ٣٣٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في القسم ١٠ “وزارة الصحة السوية” (المراد العام والصحة العامة)، باب ٣ “أعمال بلدية” لشراء الأرض اللازمة، لإقامة مستشفى جدي لمعالجة السيدات

فالمجلس الفضل بمرض مشروع القانون المذكور لجهة على مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقول تاتي الاحترام ما

٥ يولييه سنة ١٩٤٩

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الثالث عشر :

”حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ :

أشرف بإبلاغ سادتك أن على النواب نقل جلسته المقررة في ٤ يولييه سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون يفتح آمهات إنشائي يبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في القسم ١٢ “وزارة الأشغال السوية”، فرع ٤ “مصلحة التنظيم”، باب ٢ “مصرفات عامة”، لتسوية التجارزات المقررة في بنس يترو هذه الآداب ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمجلس الفضل بمرض مشروع القانون المذكور لجهة على مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقول تاتي الاحترام ما

٥ يولييه سنة ١٩٤٩

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الرابع عشر :

”حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ :

أشرف بإبلاغ سادتك أن على النواب نقل جلسته المقررة في ٤ يولييه سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون يفتح آمهات إنشائي يبلغ ٧٢٣٧٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في القسم ١٤ “وزارة المواصلات”، فرع ٤ “مصلحة البريد”، باب ٢ “مصرفات عامة”، لتسوية التجارزات المقررة في بنس يترو هذه الآداب ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمجلس الفضل بمرض مشروع القانون المذكور لجهة على مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقول تاتي الاحترام ما

٥ يولييه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
عنه عزيز مشرق

رئيس مجلس النواب  
عنه عزيز مشرق

رئيس مجلس النواب  
عنه عزيز مشرق

رئيس مجلس النواب  
عنه عزيز مشرق

رئيس مجلس النواب  
عنه عزيز مشرق

رئيس مجلس النواب  
عنه عزيز مشرق

رئيس مجلس النواب

نص الكتاب الخاص بشروع القانون الخاص عشر :

حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المقررة في ٤ يولي سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ في القسم ١٠ "وزارة الصحة السوية"، فرع ٥ "المجالس البلدية والقروية"، باب ٢ "مصرفات عامة"، لتسوية التباين في الباب المذكور، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأقر المجلس برفض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بتبجيل فائق الاحترام

٥ يولي سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
عبد العزيز مشرف

نص الكتاب الخاص بشروع القانون الخاص عشر :

حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المقررة في ٤ يولي سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢١٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ في القسم ١٢ "وزارة الأشغال السوية"، فرع ٢ "صناعة المبانى الأخرى"، باب ١ "مطابخ وأجرعومات"، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأقر المجلس برفض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بتبجيل فائق الاحترام

٥ يولي سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
عبد العزيز مشرف

نص الكتاب الخاص بشروع القانون الخاص عشر :

حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المقررة في ٤ يولي سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ في الباب الثالث من الفرع الأول من القسم ١٠ "وزارة الصحة السوية" لتسوية اللغة الفرنسية لمشتق نوازل الأول (المراسلة) بالاسكتونية باعتبارها لغة رسمية ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأقر المجلس برفض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ

وتفضلوا سادتك بتبجيل فائق الاحترام

٥ يولي سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
عبد العزيز مشرف

نص الكتاب الخاص بشروع القانون الخاص عشر :

حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المقررة في ٤ يولي سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٦١٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ في القسم ١٢ "وزارة التجارة والصناعة"، فرع ٣ "صناعة المخابز والمخابز"، باب ٢ "مصرفات عامة"، لمواجهة التباين المتناظر بحسبه في بند ٨ "مصرفات عمومية لمسل تكرير البترول الأخرى بالسويس"، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأقر المجلس برفض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بتبجيل فائق الاحترام

٥ يولي سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
عبد العزيز مشرف

نص الكتاب الخاص بشروع القانون الخاص عشر :

حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المقررة في ٤ يولي سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ في القسم ٢٢ "تقنية إصااف البترول"، لتسوية التباين المتناظر في هذا القسم، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأقر المجلس برفض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بتبجيل فائق الاحترام

٥ يولي سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
عبد العزيز مشرف

نص الكتاب الخاص بشروع القانون الخاص عشر :

حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المقررة في ٤ يولي سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون استبعاد مبلغ ٢٧٥٠٠٠ جنيه من المبالغ المخصصة من المال الاحتياطي العام لإخراج السندات الخس، ووافق عليه صلا بالصيغة المرافقة لهذا .

فأقر المجلس برفض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بتبجيل فائق الاحترام

٥ يولي سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
عبد العزيز مشرف

نص الكتاب الخاص بشروع القانون الخاص عشر :

حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المقررة في ٤ يولي سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون بالترخيص لشركة في أمالاه شركة الملح والحقن الأولية لاستخراج الملح من ملاحات المكس وملاحات طابيس وملاحات ملاحات الجافة لما يبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأقر المجلس برفض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

## ٨ - أسئلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المدة رئيس مجلس الوزراء، عن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت، عن إيداع الاتفاقية التي أبرمت بين جمهورية مصر وجمهورية العراق الخاصة ببناء تزان الميناء في شاطئه على مخرج بحيرة فكتوريا، بالنسبة للمشاهدة بين الحكومتين فيما يتعلق بهذا الشأن لأجله أسبوعاً

حضرة صاحب المدة المعالي مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) أطلب تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعاً.

عقبة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت - لقد سبق أن أجلت الإجابة عن هذا السؤال أسبوعين.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعاً.

(موافقة).

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المدة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، عن حضرة الشيخ المحترم عبد عطيه الناظر بك، عن سبب التفرقة في المعاملة بين الموظفين المظنلين على ذمة الشريعة وبين زملائهم المظنلين لأسباب أخرى من حيث صرف مرتبات المكالات - تنازل حضرة الشيخ المحترم

حضرة صاحب المدة المعالي مصطفى مرعي بك - (وزير الدولة) - لقد تفاهم مع حضرة الشيخ المحترم عبد عطيه الناظر بك على الإجابة عن هذا السؤال.

الرئيس - وهل تنازل حضرة عن سؤاله ؟

حضرة صاحب المدة المعالي مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) - نعم.

الرئيس - إذن يثبت تنازل حضرة الشيخ المحترم عبد عطيه الناظر بك عن سؤاله.

(١١) نص الكتاب

"حضرة صاحب المدة السادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بالاحاطة بأن السؤلين المقدمين من حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين التوارى بك عن سبب ارتفاع قيمة استهلاك التيار الكهربائي بجهة قلوب، وعن دفع الضريبة عن الأنوال اليدوية  
لذا البتة حول اليوم إلى وزارة الصحة العمومية للاختصاص .  
وتفضلوا ساداتكم بقبول مائق الاستمرار ما

تحريراً في ٩ يولييه سنة ١٩٨٩

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المدة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين التوارى بك، عن دفع الضريبة عن الأنوال اليدوية بجهة قلوب بجهة شروجهما مع

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المدة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين التوارى بك، عن سبب ارتفاع قيمة استهلاك التيار الكهربائي بجهة قلوب مع في القنطرة الجديدة

اختصاص مثال وزير الصحة بهذا وأجوبها أسبوعاً

الرئيس - ورد كتاب (١١) من دولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بأن السؤلين المقدمين من حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين التوارى بك قد حولوا اليوم إلى وزارة الصحة العمومية للاختصاص.

حضرة صاحب المدة المعالي الدكتور نجيب اسكندر باشا (وزير الصحة العمومية) أوجو تأجيل الإجابة عن هذين السؤالين أسبوعاً.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة).

(هـ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المدة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية المختار السوميه، عن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت عن تكاليف مشروع كهربة تزان أسوان - الإجابة مع

نص السؤال :

"هل صحيح أنه اقتضت الحكومة أن مشروع كهربة تزان أسوان سيتكلف مبلغاً يروكياً على عشرة الملايين ونصف الملايين من المبيعات، وهو المبلغ الذي سبق أن اعتصمه البرلمان لهذا المشروع ؟

وما هو المبلغ المتظر أن تصل إليه تكاليف هذا المشروع ؟

وهل بعد ارتفاع هذه التكاليف يصبح المشروع من الوجهة الاقتصادية حلياً ؟

١٩٨٩ سنة ١٣٩٨

مصطفى نصرت

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية  
إمام عبد الحامد

فلا يرى معاليه أن سياستنا الخارجية يجب أن تتطوّر هي أيضا بهذا الطّابع ؟

٢ - فإذا كان هذا ممّا يتفق ووجهة نظر الوزير ، فلا يرى معاليه أن موقف مصر من الدول العربية يجب أن تحمّده تبين موقف كل من هذه الدول حال النظام الديمقراطي ومعرفة نوع ومقدار التأييد الذي ينظر من كل منها للديمقراطية ، وذلك سبّيا إلى إعداد سياسة منسجمة ذات هدف واحد ، هو الدفاع عن الحريات التي قامت الحرب الأهلية من أجل الدفاع عنها ؟

٣ - وإذا كان ما تقدم يتفق ورأى الوزير ، فلا يرى معاليه أن موقف مصر من العلاقات الإقليمية التي تحصل من وقت لآخر بين الدول العربية ، العلاقات ذات الصفة الفردية ، بل العالمية أحيانا ، يجب أن يكون محصورا في محاولة التوفيق بين المتخاصمين ، مع البعد عن كل مظاهر الميل إلى ناحية دون أخرى من نواحي الخصام .

وهذا في نظري هو الموقف الكريم الذي يوصى به مصر ، وقد كانت دائما بعيدة عن مواطن المصالح غير ذات الصفة العامة أي صفة الانسانية .

٤ - ولما كان الخلاف القائم في الوقت الحاضر ، وبالأخص فيما يتعلق بسوريا والعراق ، قد يمس شؤون الدفاع عن البلاد العربية جميعا ، ودور العراق في هذا الدفاع لا ينبغي كثيرا أن دور إيران وتركيا المكونة لقطب الأول من خطوط الدفاع العالمي . فإذا ما انطلق الشأن لمخصوصات المحلية التي يراد بهر أن ترجّح نفسها فيها بما يؤثّر على المركز العام للدفاع ، فقد تستهدف مصر النقد ، بل لما هو أكثر من النقد .

وقد دعاني إلى الإشارة لهذه النقطة الدقيقة ما جاء اليوم بالصحف من إبلاغ جاهل الجواز على البول ليه أن أي هجوم يقع على الحدود السورية يستمر في نظره موجبا لحدود الجبازية ولن يقف الجباز ولن تقف مصر مكتوف الأيدي .

ولعل دقة الأمر نحو معالي وزير الخارجية إلى الانضواء عن رأيه فيه ولست أريد التيسر في الموضوع ؟

اسماعيل صدقي

١٩ يونيو سنة ١٩٤٩

مفكرة صاحب المعالي أحمد محمد رشيد باشا (وزير الخارجية) - إن التصريح الذي جرى إلى حضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز آل سعود ، والذي حدا فيما يبدو بهولة إسماعيل صدقي باشا إلى توجيه هذا السؤال ، قد حفر فيه القول غمرا ،

مفكرة صاحب المعالي أحمد محمد رشيد باشا (وزير الأشغال العمومية) - تقوم وزارات المالية والأشغال الآن بمسح التكاليف النهائية لمشروع كهربة نزان أسوان ، توطئة لمرحلة حل مجلس الوزراء بالبرلمان .

وسترتفع التكاليف النهائية عما كان مقدرا لما أصلا في التقدير الابتدائي ، بسبب التعديلات التي أدخلت على الأعمال المدنية والمواسير ، وارتفاع أسعار الخامات وأجور العمال في العام . فقد اشترطت جميع الشركات التي تافقت معها وضع مادة في عقود المقاولات التي أبرمتها مع الوزارة تخفيض بتبدل القيمة المتخاف عليها صعودا أو هبوطا بحسب ارتفاع الأسعار العالمية أو انخفاضها ، طبقا للشركات التي تصدرها الهيئات الرسمية في البلاد التي تصنع فيها الماكينات والأجهزة . كما قص في هذه العقود أيضا على طريقة حساب الزيادة أو النقصان في قيمة العقود على وجه التحديد ، وهي طريقة عاخلة للطرفين المتعاقدين ، لأنها تأخذ في الاعتبار ارتفاع الأسعار وانخفاضها على حد سواء .

وقد ترتب على التعديلات التي أدخلت على الأعمال المدنية والمواسير والأوضاع الهندوسية زيادة الطاقة الكهربائية ، مما يجعل مصر الوحدة الكهربائية بارغم من ارتفاع تكاليف المشروع من أقل أسعار التوليد الكهربائي في العالم .

مفكرة الشيخ العزيم مؤسس مصطفى نصرت - لا يعرف معالي الوزير مقدار الزيادة التي تصل إليها نفقات هذا المشروع ؟

مفكرة صاحب المعالي أحمد محمد رشيد باشا (وزير الأشغال العمومية) - لا أعرف هذه الزيادة على وجه التحديد .

(د) - سؤال موجه إلى حضرة صاحب المسال وزير الخارجية : من حضرة الشيخ العزيم إسماعيل صدقي باشا ، عن سياستنا الخارجية ، والدفاع عن النظام الديمقراطي ، وتحديد موقف مصر من الدول العربية حال هذا النظام ، وحسب موقف مصر من العلاقات الإقليمية بين الدول العربية في محاولة التوفيق بين المتخاصمين - الإجابة عنه

## نص السؤال :

"لعل معالي وزير الخارجية الذي ارتحت كل الارتياح لفيه نبأ استقامته يفضل فيجب عن الأسئلة الآتية :

١ - إذا كان من المسلم به أن السياسة الزبسية التي انتهجتها الأمم الغربية جميعا - وفق مقدماتها الولايات المتحدة وبريطانيا - قد تركت في شؤون الدفاع عن النظام الديمقراطي ، ذلك النظام الذي تبني به مصر وسببها ، ويدل على تمسكها به أن حكومتها المتتامة عملت وتعمل باستقرار على إحلال كل عملية فائقة أي نظام آخرها .

عربيين أو أكثر من دول الجامعة ، وتنظيم الوسائل السلبية لحسم هذه المنازعات ، وكذلك تنظيم السبل لمنع الاعتداء الواقع أو الذي يخشى وقوعه من إسدالها على الأخرى .

ويجنى أن المبع هذا المجلس المقرر أن مصر في علاقتهما مع الدول العربية وقد تجردت من كل ملطع وغرض لا يتجنى إلا أن يسود القوام والضمائم بين أعضاء أسرة الدول العربية جميعا ، إذ كل خلاف مهما كان نوعه أو مصدره يشجع بين هذه الدول - ولا سيما بعد الذي وقع من الأحداث لن يعود ، إذا ما استعمل أمره ، إلا بإبلاغ الضرر عليها وعلينا جميعا .

لذلك حرصت مصر كل الحرس على الدعوة لنبدأ أسباب المصنوعات وحل السى بالتوفيق كما طرأ ما قد يضفى الى تطور في العلاقات . ولذلك لم تكف مصر في هذا الصدد بواجبات الوساطة والتوفيق التي يلتزم بها جامعة الدول العربية على طاق مجلس الجامعة ، بل دأبت مصر على المبادرة من تلقاء نفسها على العمل لإنزال أسباب الجفاء . ولم تحدد ولن تحدد الحكومة المصرية عن هذه المسألة ، كما حرصت وتحرص على أن تكون وساطتها في تلك وساطة كريمة تزيه غير متحيزة ولا ظالمة . فإذا ظلت الحسير في الاستقامة بوساطة فيها ، لم تتوان في العمل عليها .

على أنب العمل على استنفاد هذه الوسائل لا يمتي التكرم عن الوفاء بالالتزامات التي يفرضها ميثاق الجامعة وميثاق الأمم المتحدة ، ويتم عليها أداءها لصالحنا في الدفاع عن بلادنا وفردنا لخطر المهدد لكياننا وإقرار السلام فيها حولنا . ولن نقف في هذا السبيل إلا القدر الضروري ، نأزير في ذلك على ما تهدي إليه الحكمة ويوصى به العقل والمصلحة .

ولا ينبغي في هذا المقام إلا أن أنه إلى ما يجب من حيلة وتحوز في تقي الأنباء الخاصة بدول الجامعة العربية الصادقة عن مصادر غير رسمية . فقد دأبت بعض وكالات الأنباء على تحريف التصريحات المنسوبة إلى رجال هذه الدول ، بل وعلى اختلاق التصريحات المفترضة سيما وراء الوثيقة والفرقة .

فليكن هنا إحاطة هذه المحاولات ، وتغيب فرض عرقية واختلافها والساهين إليها ، وذلك بالتمسك من الوقائع قبل الإدلاء برأى فيها .

على أن لا أقصد بما قدمت في خبر أذيع عن جفوة أو خصومة ، ولا الانتقام من أئذئك في القعود بالجامعة من تحقيق أهدافها .

ولعل المجلس المؤرخ بشرط الرجا في أن تتحرر كل دولة من دول الجامعة العربية من الانزلاق أو التورط في المصنوعات مع الدول العربية الأخرى إقبال على سلامة هذه الجامعة الناشئة ، واستقامة للاستقرار والأمن لهذا الجزء العربي من الشرق .

وقد ظننت من حكومة المملكة العربية السعودية ما يقطع بأن التصريح المتقدم ذكره لم يتضمن أية إشارة إلى مصر وموقفها . ومع ذلك فإن أشكر لولة الشيخ المزمع إسماعيل صديقنا بأنا توجيه هذا السؤال ، إذ أرى فيه فرصة مواتية للإدلاء ببيان عن سياسة الحكومة المصرية في المسائل التي أشار إليها .

فأقول إن إقرار الطمأنينة والعمل على حفظ الأمن والسلم الدولي وتوثيق علاقتهما بشائر الدول وإقامتها على أساس المودة ، واحترام حق كل شعب في التمتع بسيادته واستقلاله وفي اختيار نظام الحكم الذي يرضيه ، والمساهمة في اتخاذ التدابير الفعالة لتهام كل خطر يهدد السلام والتذرع بالوسائل السلبية وتفا المبادئ للعمل والقانون لحل المنازعات الدولية - تلك هي المبادئ التي تصدر عنها مصر في سياستها الخارجية ، وهذه هي وسائلها في تحقيق تلك السياسة . وهي بين الأغراض والفروع التي ارتضتها جامعة الأمم المتحدة ، وفي مقدمتها ارتضتها ككبار وأمرتها في الديمقراطية نسبيا ، ويجعلها دستورها في علاقتهما بعضها بالبعض الآخر .

وأما لهذه السياسة الديمقراطية ، ارتبطت مصر كما ارتبطت سائر الدول العربية منذ ٢٧ مارس سنة ١٩٤٥ بميثاق جامعتهما .

ومطامعة هذه السياسة حينها ، انضمت مصر والدول العربية ، هذا المملكة الهاشمية الأردنية إلى ميثاق جامعة الأمم . أما الدولة الهاشمية ، فقد طلبت هذا الانضمام ، ونرجو أن يتم لها في القريب العاجل ما تريد من ذلك .

ولا أجدني في حاجة إلى القول بأن كلامي عن الميثاقين قد بقي وقام على تلك المبادئ والأغراض التي أوردناها ، كما تضمن كل منهما بما لا يدع حلا للشك تقرير حق كل دولة في التمتع باستقلالها وفي حرية اختيار نظمها وأوضاعها ، كما تضمن تمهد الدول الأخرى بالأقوم يصل إلى تغيير ذلك النظام فيها .

ويجنى أنب القول لم ترتبط بهذين الميثاقين ، ولم تحوز الدول على أحكامهما ومبادئهما إلا من بعد أن استقيقت أن في ذلك - وفي ذلك وحده - السبيل كل السبل لمفاداة الحرب وولائها وتوفير السلم بغيره وطيبها .

وكان طبيعيا للدول وقد استقيقت ذلك أنب تولى أمر تحقيق هذه الأغراض كل جانبها وأهدافها .

وقد جارت الدول العربية الأمم المتحدة في ذلك ، فضمنت فيما ضمنت منها تحريم الاعتداء على القوة والعنف لفض المنازعات بين دولتين



(ج) سؤال موجه الى حضرة صاحب المحال وزير المواصلات، من حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشواربي بك، من التعجيل بعمل وصف محطة شلقان لصعود ونزول الركاب - الإجابة عنه

### نص السؤال :

" ما السبب في عدم عمل وصف لراحة الركاب حين الصعود والنزول من القطار بمحطة شلقان أثناء السفر، وهي على خط الضواحي، والسكة الحديدية تحصل على ذلك أجراً، والمحطة لها إيراد يكفل عمل وصف لهذه المحطة أسوة بنهرها من المحطات، ولراحة المسافرين .

فلذا نطلب التعجيل بعمل الرصف ما

صلاح الدين الشواربي

عضو الشيوخ عن دائرة قلوب

مفكرة صاحب المحال إبراهيم دسوقي بأمر باشا (وزير المواصلات) -  
إن إنشاء وصف وكشكين " بقرنة " بمحطة شلقان يتكلف مبلغ ٣٠٠٠ جنيهاً . وقد ادرج هذا العمل ضمن برنامج " الملتفات " وسيشرع فيه بمجرد توافر المسال اللازم لذلك .

مفكرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشواربي بك - أوجو محال الوزير أن يعمل على سرعة إنجاز هذه العملية قبل انتهاء الدورة الحالية .

(ط) سؤال موجه الى حضرة صاحب المحال وزير المعارف العمومية، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الحكيم، من منع بعض الفرجات المخصصة للوفدين الذين يسلمون لكافة الأمة الى بعض المسلمين - تأجيله أسبوعين

مفكرة صاحب المحال مستشار علي أبو ب ( وزير المعارف العمومية ) -  
أرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعين .

الرئيس - هل توافق حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة )

(ز) سؤال موجه الى حضرة صاحب المحال وزير المواصلات، من حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشواربي بك، من عمل محطة بندر قلوب تقى الركاب قطارات البحر، وإنشاء مرافق حفظ الصحة العامة - الإجابة عنه

### نص السؤال :

" بندر قلوب تصلده يزيد على ٣٧ ألفه فصة، وهو أكبر بندر في مديرية القليوبية. ويوجد في هذا البندر محطة سكة حديدية على خط القناطر لا يوجد بها مظلة ولا مرافق، وأصبحت الحالة من حيث النظافة مزرية بالصحة العامة وادعيا لانتشار الأوبئة، وخصوصاً أن المحطة في وسط المساكن، والقناطرات محيطة بها لأن الركاب يكون مضطراً .

وأن مصلحة السكة الحديدية الآن جعلها نظافة المحطات مع النظام. وهذه المحطة مستترة من خطوط الضواحي، ولكنها ليس لها نصيب منها من خطوط كوبري الليمون وحلوان، فما المانع من أن وزادة المواصلات تبادر بعمل مظلة تقى الركاب قطارات البحر؟ كما أن المرافق ضرورية لنظافة المحطة، ولذا نرى التعجيل بإنشاء ذلك لما فيه من المصلحة العامة ما

صلاح الدين الشواربي

٢٥ رجب سنة ١٩٢٩

عضو الشيوخ عن دائرة قلوب

مفكرة صاحب المحال إبراهيم دسوقي بأمر باشا (وزير المواصلات) -  
إن مشروع تزيين الخط بين مصر وقلوب الذي تقوم المصلحة بتنفيذه الآن سوف يستدعي حدم محطة قلوب . وسيرامى عند البدء في إنشاء المحطة الجديدة أن تكون مستوفية لجميع الشروط بما فيها المظلات ودورات المياه .

مفكرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشواربي بك - إنتمذه المحطة إراداً ولم يتم فيها أي إصلاح حتى الآن . ونحن نريد سرعة الإصلاح .

مفكرة صاحب المحال إبراهيم دسوقي بأمر باشا (وزير المواصلات) -  
سئم ذلك قريباً إن شاء الله .

مفكرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشواربي بك - أرجو أن يتم هذا الإصلاح قبل انتهاء الدورة الحالية، حيث إن الحالة الصحية رديئة .

مفكرة صاحب المجلس **أحمد مرسى جرجس** (وزير العدل) - الموجود الآن في للمعاهد الدينية كلية الشريعة ، والدراسة فيها أربع سنوات. وبعد ذلك درس قسم التخصص دراسة تطبيقية قصيرة لمدة سنتين .

وقد فكر الأخير في تعديل التعليم في قسم التخصص حتى يصبح مساويا لما كان عليه العمل في مدرسة القضاء الشرعي . وأعتقد أن هذا التعديل يمكن تحقيق ما يرى إليه حضرة الشيخ المحترم في سؤاله .

(ك) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المجلس وزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت عن السبب في تأخير عرض الاتفاقات المالية المصرية الإنجليزية الثلاثة على البرلمان - الإجابة عنه

### نص السؤال :

"وافق المجلس بجلسته ٩ مايو سنة ١٩٤٩ على تقرير لجنة الشؤون الدستورية بوجود عرض الاتفاقات المالية المصرية الإنجليزية المقفود في ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٧ على البرلمان طبقا لحكم المادة ٤٦ (فقرة ٢) من الدستور ، التي تعوجب موافقة البرلمان على معاهدات التجارة والمعاهدات التي يترتب عليها أساسا بمقتضى المصروف العامة أو الخاصة .

وقد وافقت الحكومة على وجهة نظر اللجنة ، كما هو ثابت في تقريرها ومضى الآن شهر ونصف شهر على قرار المجلس ولم تعرض الحكومة للاتفاقات المذكورة على البرلمان .

وبن البداية أن ما يسرى على هذا الاتفاق يسرى على الاتفاقات اللاحقة به المقفودين في سنة ١٩٤٨ . ردت ١٩٤٩ ، لأنها جميعا من نوع واحد .

لذلك قاضي أريد أن أعرف السبب في تأخير عرض الاتفاقات الثلاثة وحتى تتمم الحكومة عرضها على البرلمان .

مصطفى نصرت

٢٥ ربيع سنة ١٩٤٩

مفكرة صاحب المجلس **فهمي بك** (وزير المالية) - سبق أن أودعت الحكومة مكتب المجلس الاتفاقات المالية الثلاثة . ووزارة الخارجية قد سبلت اتخاذ الإجراء المطلوب بها على الأرياء .

(ي) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المجلس وزير العدل ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود ضراب ، عن إعادة النظر في وضع قسم التخصص للقضاء الشرعي - الإجابة عنه

### نص السؤال :

"أُنشئت مدرسة القضاء الشرعي سنة ١٩٠٨ بعد جهاد عنيف ، لحاجة المحاكم الشرعية إليها .

وقد تولى الإشراف عليها والتعليم بها رجال مختارون ممتازون عرفوا بالعلم وسعة العلم .

وكان نظام هذه المدرسة لا يسمح ببقاء من يرسل ولو في مادة واحدة أثناء الدراسة ، حتى خرجت فضاء وموظفين للمحاكم الشرعية . نهضوا بها نهوضا ما يزال أثره باقيا إلى اليوم .

إلا أنه روي الاستعانة من هذه المدرسة ليعمل عليها قسم من قسم التخصص للقضاء الشرعي " . وكان لا يقبل في هذا القسم إلا من يحمل شهادة العالمية ، وكانت أرق شهادة إزهرية إذ ذاك ، ومدة الدراسة بهذا القسم ثلاث سنوات . وكانت الشريعة مادة أساسية في الدراسة فكانت فكرة التخصص فيه واضحة .

ولكن روي المدلول أيضا من ذلك ، واعتبر المذهل لدخول هذا القسم شهادة تسمى " الشهادة العالمية " ، وهي دون شهادة العالمية . كما جملت مدة الدراسة فيه ستان فقط ، ولا تدرس فيه الشريعة ، وهي الغرض من التخصص في هذا القسم .

فكان لهذه التقلبات أثرا فيمن ولى القضاء بعد إنشاء مدرسة القضاء الشرعي ، وقد أوشكت المحاكم تتخلو من رجال صلب المدرسة .

ويجنى أن يكون معالي الوزير قد لمس الفرق بين الحالين .

وإذا كان قسم التخصص للقضاء الشرعي قد صار أمره إلى ما وصفتنا وضاعت فكرة التخصص فيه ، وصار بوضعه الحالي ينقصه الكثير مما يجب لإعداد رجال قوى كفايات يضطلعون بأجاء القضاء ، أفلا يرى معالي الوزير أن عدم معالجة ذلك والسكوت على هذه الحال مما يؤدي إلى عكس الغرض الذي من أجله أنشئت مدرسة القضاء الشرعي .

والأرى معالي الوزير ضرورة إعادة النظر في وضع هذا القسم ، ليكون مستعدا لتخرج رجال يواصلون التهوؤ بالقضاء ، أسوة بمن سبقهم ، حتى تبقى سلسلة الإصلاح متصلة الخلفات ؟

محمود ضراب

٢٧ ربيع سنة ١٩٤٩

مجلس الشيوخ

هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( بحضر حضراتهم ) .

فقرة الشيخ المحترم الدكتور بهاء الدين يوسف مكرم - ليس للجنة على هذه البيانات التي تقدمت في تقريرها إلا ملاحظة واحدة خاصة باعتبارها يتصل بمصنع اسمه "مصنع الصل والقاح" .

وقد كانت البيانات التي وردت للجنة عند وضع التقرير قائمة كلها على أننا بصدد إنشاء مصنع للصل والقاح وكان هذا الوضع كافياً لأن تولد اللجنة ، اعتقاداً على أن في وزارة الصحة معامل للصل والقاح .

ولكن البيانات التي تقدمت الليلة من وزارة الحربية والبحرية وضمت المسألة وضماً آخر ، إذ جعلنا أمام معامل البحث والتحليل تتعلق بصحة الجيش وبضباطه وبساكنه وتحليل الدم والمياه والأغذية ومعرفة حالتها ومدى صلاحيتها .

إزاء هذا ، ترى اللجنة أن الوضع قد تغير ولا يحتمل عليه .

فقرة صاحب المعالي المحرم محمد عبد الله (وزير الحربية والبحرية) :  
ومصنع هياكل الطائرات ؟

فقرة الشيخ المحترم الدكتور محمد عبد الوهاب باشا - لقد قيل إن الطائرات المقاتلة والطائرات التعليمية سوف تصنع جميعها في مصنع واحد ، ولكن نلاحظ أن الطائرات المقاتلة كلها مصنوعة من أدوات معدنية . أما طائرات التعليم ، فهي من أدوات خشبية ، ولا يمكن الجمع بين المصنعين في مصنع واحد .

لهذا أرجو لإرجاع الاعتقاد إلى ما كان عليه أولاً .

## ٩ - الاستجواب

الموجه الى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجندى ، عن مركز مصلحة السكك الحديدية الخيال ، معن الحالة التي وصلت اليها مصلحة البريد من سوء الادارة وتأخير توزيع المراسلات - الاكتفاء بالمناقشة التي تمت أثناء النظر في ميزانية وزارة المواصلات

فقرة صاحب المعالي د. بهاء الدين يوسف (وزير المواصلات) :  
لقد تكلمنا في موضوع هذا الاستجواب عند نظر ميزانية وزارة المواصلات بأية الكفاية . وأعتقد أنه قد استنفد فعلاً ، وقد وافق حضرة الشيخ المحترم مقدم الاستجواب على هذا .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى - أوافق على هذا .

الرئيس - هل يوافق المجلس على اعتماد هذا الاستجواب ؟

( موافقة ) .

## ١٠ - مشروع ميزانية الدولة

لغة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ (المصروفات) - تقرير لجنة المالية (١)

## قسم ١٥ "وزارة الحربية والبحرية" - إقرار

( انقرده حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد علي شراوي ) .

الرئيس - نبدأ (٢) وزارة الحربية بحسب كلام من حضر في صاحبي السادة محمد توفيق أحمد باشا والدكتور عبد الرحمن الساوي بك وكيل الوزارة ، والواء محمد عبد الله بك مدير عام مصلحة السجون ، والأستاذ محمد مصطفى غارو مدير ميزانية الوزارة ، والقائمقام صلاح الدين مصطفى صدي ، وقائد اللواء الجوى إبراهيم حسن جزاوين مديري مكتب معالي الوزير ، والأستاذ أبو الليث عبد الرحمن رئيس ميزانية مصلحة السجون ، جلسة المجلس إنشاء نظره في مشروع الميزانية

(١) راجع الحقن رقم ١٩٥

(٢) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أوسو التكرم باستئذان المجلس في حضور كل من حضر من صاحب السادة محمد توفيق أحمد باشا ، والدكتور عبد الرحمن الساوي بك وكيل الوزارة ، والواء محمد عبد الله بك مدير عام مصلحة السجون ، والأستاذ محمد مصطفى غارو مدير ميزانية الوزارة ، والقائمقام صلاح الدين مصطفى صدي ، وقائد اللواء الجوى إبراهيم حسن جزاوين مديري مكتب الوزير ، والأستاذ أبو الليث عبد الرحمن رئيس ميزانية مصلحة السجون ، جلسة المجلس أثناء نظر في مشروع ميزانية الوزارة .

وتغلباً بتقريره على الانتهاء .

القاهرة في ٥ يولييه سنة ١٩٤٩ .



لسنا متكبرين ، فسنستدعي من المدبرين في الجانب الفني أئاماً للاستفادة منهم ، وفي نفس الوقت نؤيد البطئات .

والهم أن خبرة المال عندنا في هذه الصناعة موجودة ، ومن التأثير ألا تضعي بداً وألا يترك هؤلاء الناس يساقون إلى أعمالهم الأولى ، فيصبح من الصعب بعد ذلك أن يجمع هؤلاء ، وأن يمشدوا لنفس هذه الصناعة .

هذا ، وأود أن أعرض على حضراتكم صورة من الصور القياسية الأربعة التي مرت بنا ، ويبنى أن أذكرها ، ألا وهي مسألة قطع النيار . وأول ذكر لحضراتكم أن الذي كان يدفع إنشاء يوم واحد من أيام القتال ، حين تضغط الحوادث ، في هذه البساتين والقطع الصغيرة يسد في إقامة هذا المصنع كله .

والحكومة حين ترجو حضراتكم ألا تهددوا مطلقاً في مواجهة هذه الفرصة وما يقضي لها من الإقدام ، ترجو أن تستفضوا باقتدار المبلغ المطلوب .

مقدمة الشيخ المحترم لمراف على باشا - نحن نرجو جميعاً أن نتفك من صناعات الطائرات . ولكني أحب أن ألفت نظر المجلس إلى أن صناعة الطائرات أصبحت صناعة اختصاص ، فأمر بك لا تصنع طائرات غالية ، وانجلترا هي التي تصنعها وقد أمرتكم بها .

مقدمة صاحب المعلق المحرم محمد جبر باشا (وزير الحربية والبحرية) - الجبراء يجسرون هنا ، ورجالنا سيوفدون إلى هناك .

مقدمة الشيخ المحترم لمراف على باشا - أرجو أن نبدأ أولاً بصناعة أجسام طائرات التعليم . وأرجو أن نزين صناعة الطائرات الأخرى إلى أن تنق صناعة أجسام الطائرات التعليمية ، لأن صناعة الطائرات الأخرى من الدقة والخطوة يمكن ، وهي متعلقة بأدوات الطيران . وأريد أن ألفت النظر إلى أن صناعة الطائرات تتقدم بروسيا في كل دولة ، والطائرة النفاثة قد تصبح بعد عام متأخرة عما صاه أن يتكرر خلافه .

مقدمة صاحب المعلق المحرم محمد جبر باشا (وزير الحربية والبحرية) - نحن من ستين مدينة تصنع أجسام الطائرات في روسيا ، وقد أمكننا فعلاً أن نصنع من قطع الطائرات المخططة طائرة كاملة ، وذلك بمجهود رجالنا . وقد خبر رجالنا الفتيون هذه الصناعة ، وهم يعرفونها الآن جيداً . وعلى ذلك فلتنا في موقف الاستتار والتعلم من جديد .

مقدمة الشيخ المحترم عبد السلام محمد بك - إن مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه لا خلاف فيه بين وزارة الحربية والمجلس . والواقع أن هذا المبلغ وضع في السنة الماضية ، ولم يصرف منه شيء في العام الماضي . إنما الخلاف خاص بالمصنع الآخر ، وأرى أنه لا محل لقوف مطلقاً ، فحين سنشترى مصنعا برخصته ، وسيأتي معه فتيون أجانب يقيمون بالمصنع بيتنا ويستغلون فيه ، وسنرسل أولادنا إلى الخارج لتعلم عندهم ، وبعد ذلك يعودون لاستلام المصنع .

فن أي شيء نخاف إذن .

إن الخلاف يتصرف في أن أغلبية اللجنة ترى عدم إنشاء هذا المصنع الآن ، والاكتفاء بمصنع للتدريب المصممه ٢٥٠,٠٠٠ جنيه ، حتى يتدرب أولادنا ، وبعد ذلك نشأ المصنع الآخر ، في حين أن المصنع الآخر سأتى به آلاته ورجاله الفتيين .

مقدمة الشيخ المحترم عبد القوي أحمد باشا - ما هو محل الخلاف .

مقدمة الشيخ المحترم لمراف محمد عبد الوهاب باشا - هذا مشروع جوي جيد البلاد .

مقدمة الشيخ المحترم عبد السلام محمد بك - يجب أن نستمد كثيراً من البلاد .

مقدمة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد بك - إنني أؤيد حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمد بك في نظريته من وجوب فتح هذا الاعتماد ، والموافقة على هذا المبلغ فوراً ، لأن الفرصة كما قال معالي وزير الحربية قد سعت فيجب أن نلتزمها . ومادامت الحكومة قد ذهبت لفترات فالتواجب يقضى بالإنابة أمامها المراحل .

مقدمة صاحب المرفوعة 'رئيس عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) - سمعت سؤالاً يستوجب الحكومة أن تعتمد لبعض حضرات الأعضاء قطعة ممية ، فقد سأل سعادة الشيخ المحترم عبد القوي أحمد باشا سؤالاً هو : ما محل الخلاف ؟ فإذا كنت فهمت تقرير اللجنة على وجهه ، فأنا هو توجس اللجنة من أن تبدأ بعمل دقيق خطير كهذا قبل أن تستكمل له الممران من حيث العمل والقيام على الأمر .

وهذه المسائل تتقدم قسمين : الأول هو الأيدي العاملة نفسها . وأنا أحب أن أبين لحضراتكم أن هذه الأيدي العاملة قد توفرت فعلاً . وإن كان ينقصنا شيء في هذا الباب ، فهو في الجانب الفني العالي ، وأعني به جانب المدبرين . وقد تكلم معالي وزير الحربية عن هذا بوضوح .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥٠٣,٠٠٠ جنيه، المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة".

### فرع ٢ "السلاح البحري الملكي"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول "مهمات وأجرومريات" وقدره ١٧١,٩٥٠ جنيا ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٧١,٩٥٠ جنيا المقدّر للباب الأول "مهمات وأجرومريات" .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٤٣٣,٣٥٠ جنيا ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٤٣٣,٣٥٠ جنيا، المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة" .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ١,٠٢٩,١٢٠ جنيا ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٠٢٩,١٢٠ جنيا المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة" .  
فرع ٣ "السلاح الجوي الملكي"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول "مهمات وأجرومريات" وقدره ٥٧١,١٣٠ جنيا ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥٧١,١٣٠ جنيا، المقدّر للباب الأول "مهمات وأجرومريات" .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ١,١٠٥,٧٤٠ جنيا ؟  
( موافقة ) .

مقرر السجّ القرمز محمد فرّاد سراج الربيعي - إنني أضم صوتي إلى الحكومة في طلب الموافقة على هذا الاعتماد . والواقع أن ما سمعته الليلة من الدعوة إلى رفض الاعتماد ينحصر في أمرين : الأول أن هذا الاعتماد كان مدفوعا في ميزانية العام الماضي ، ولم يصرف منه شيء . ولكننا سمعنا من معالي وزير الحربية أن الفرصة لم تكن متاحة في العام الماضي وأتميت في هذا العام ، وأن الوزارة تعالفت على استرداد هذه المصاوغ . فإذا كانت الفرصة قد ضاعت في العام الماضي وأتميت في هذا العام، فعجب ألا ترد لحظة واحدة في الموافقة على الاعتماد .  
( تصفيق ) .

أما القول بأن هذه الصناعة دقيقة وشائكة ، ينبغي على طيارينا من ممارستها ، فهذه الجملة في ذاتها تدعونا فوراً إلى إجراء هذه الأعمال الدقيقة، وإلا كان علينا أن نتنظر إلى ما شاء الله .  
( تصفيق ) .

الرئيس - إذن هل يوافق المجلس على ميزانية وزارة الحربية والبحرية كما أقرها مجلس النواب ؟  
( موافقة ) .

### فرع ١ "الدويان العام والجيش"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول "مهمات وأجرومريات" وقدره ٣,١٩٩,٤٥٠ جنيا ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣,١٩٩,٤٥٠ جنيا، المقدّر للباب الأول "مهمات وأجرومريات" .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٦,٨٢٥,١٢٠ جنيا ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦,٨٢٥,١٢٠ جنيا، المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة" .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٥٠٣,٠٠٠ جنيا ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥٥,٧٩٠ جنياً المقدّر للباب الأول "ماهيات وأجرومريتات".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٥٤,٦٩٠ جنياً ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥٤,٦٩٠ جنياً المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٧٠,٠٠٠ جنياً ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧٠,٠٠٠ جنياً المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة".

فرع ٦ " سلاح الحدود الملكي "

الرئيس هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول "ماهيات وأجرومريتات" وقدره ٣٤٣,٤٨٠ جنياً ؟

( موافقة )

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٤٣,٤٨٠ جنياً المقدّر للباب الأول "ماهيات وأجرومريتات".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٦٧٥,٥٣٠ جنياً ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦٧٥,٥٣٠ جنياً المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٣٢٢,٦٩٠ جنياً ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,١٠٥,٧٤٠ جنياً المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ١,٨١٠,٠٠٠ جنياً ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٨١٠,٠٠٠ جنياً المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة".

فرع ٤ " مصلحة الطيران المدني "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول "ماهيات وأجرومريتات" وقدره ١٢٩,٤٥٠ جنياً ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٢٩,٤٥٠ جنياً المقدّر للباب الأول "ماهيات وأجرومريتات".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ١٦٩,٣٦٠ جنياً ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٦٩,٣٦٠ جنياً المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٦٦٨,٠٠٠ جنياً ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦٦٨,٠٠٠ جنياً المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة".

فرع ٥ " مصلحة الأرصاد الجوية "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول "ماهيات وأجرومريتات" وقدره ٥٥,٧٩٠ جنياً ؟

( موافقة ) .

والرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٢٣٠,٨٩٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٣٠,٨٩٠ جنيها المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ١,٨٨٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٨٨٠ جنيها المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .  
فرع ٩ "المصرفات الإضافية لقوات الدفاع المصرية"  
الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للفرع ٩ "المصرفات الإضافية لقوات الدفاع المصرية" وقدره ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيها المقدر للفرع ٩ "المصرفات الإضافية لقوات الدفاع المصرية" .  
فرع ١٠ "مصلحة السجون"  
الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيئات وأجرومريتات" وقدره ٣١٣,٣٠٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣١٣,٣٠٠ جنيها المقدر للباب الأول "ماهيئات وأجرومريتات" وقدره ٣١٣,٣٠٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧٥٧,٤٠٠ جنيها المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٧٥٧,٤٠٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٦٢,٦٩٠ جنيها المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .

فرع ٧ "مصلحة خضر السواحل"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيئات وأجرومريتات" وقدره ٢٣٤,٢٣٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٣٤,٢٣٠ جنيها المقدر للباب الأول "ماهيئات وأجرومريتات" .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ١٧٦,٠٣٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٧٦,٠٣٠ جنيها المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٩١,٨٦٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٩١,٨٦٠ جنيها المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .

فرع ٨ "القوات المراقبة"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيئات وأجرومريتات" وقدره ٨٤,٣٢٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٨٤,٣٢٠ جنيها المقدر للباب الأول "ماهيئات وأجرومريتات" .



الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٤٠,٠٠٠ جنيه ، المقدّر  
للقسم ٢٢ "إعانة وزارة الأوقاف لمواجهة عبء إعانة غلاء المعيشة وتطبيق  
قواعد الانصاف" .

### ١١ - مشروع ميزانية

جلس قراء الأول الأمل للبحث لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠  
تقرير لجنة المالية (١) - إقرار أرباب مشروع الميزانية  
(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مذكور) .

### الإيرادات

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر لإعانة الحكومة  
للمجلس وقدره ٤٩,٦٨٠ جنيناً ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٤٩,٦٨٠ جنيناً المقدّر لإعانة  
الحكومة للمجلس .

### المصروفات

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول  
"ماحيات وأجر وصريبات" وقدره ٨,٨٥٠ جنيناً ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٨,٨٥٠ جنيناً المقدّر للباب  
الأول "ماحيات وأجر وصريبات" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني "مصروفات  
عامة" وقدره ٨,٨٣٠ جنيناً ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٨,٨٣٠ جنيناً المقدّر للباب  
الثاني "مصروفات عامة" .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧٥٢,٤٠٠ جنيه المقدّر  
للباب الثاني "مصروفات عامة" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة"  
وقدره ٥,٤٠٠ جنيناً ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥,٤٠٠ جنيه المقدّر للباب  
الثالث "أعمال جديدة" .

قسم ٢٢ "علاوة للوظفين والمستخدمين" - إقرار  
(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مذكور)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للقسم ٢٢ "علاوة  
للوظفين والمستخدمين" وقدره ٥٠٠,٠٠٠ جنيناً ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه المقدّر  
للقسم ٢٢ "علاوة للوظفين والمستخدمين" .

### قسم ٢٣ "إعانة وزارة الأوقاف"

لواجهة عبء إعانة غلاء المعيشة وتطبيق قواعد الانصاف - إقرار  
(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مذكور) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للقسم ٢٣ "إعانة  
وزارة الأوقاف لمواجهة عبء إعانة غلاء المعيشة وتطبيق قواعد الانصاف"  
وقدره ٣٤٠,٠٠٠ جنيناً ؟

( موافقة ) .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٣٥,٠٠٠ جنيه ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٥,٠٠٠ جنيه المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .

## ١٢ - مشروع ميزانية

وزارة الأوقاف لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ - تقرير لجنة الأوقاف والمعاد الدينية (١) - إقرار أرباب مشروع الميزانية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مكيكو) .

الرئيس - ثلثت (٢) وزارة الأوقاف حضرة صاحب العزة محمد مرشد باش بك وكيل الوزارة، ومعه حضرة الأستاذين عباس محمود مدير الحسابات وعمر زهران مدير المستعدين، لحضور جلسة المجلس أثناء نظر ميزانية الوزارة .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

(حضر حضراتهم)

المقرر - رأت اللجنة أن تحف عند نقطة واحدة لها شأنها ، لاسيما ونحن قادمون على انكشاف في الإيرادات، إن لم يتدبر منذ الآن، ترتيب عليه مستقبلا نتائج خطيرة. وهذه النقطة هي زيادة تكاليف الإدارة بالنسبة لوصول الوزارة الثابتة ، فإن هذه التكاليف تزيد على المقدر لرسوم الإدارة والإقاضي بمبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه. وهذا عجز اضطرت الوزارة بلا شك أن تنكله عن طريق الإعانة التي تمنحها لها وزارة المالية .

لذلك تطالب اللجنة لمحة في أن تعمل الوزارة على ضغط تكاليف الإدارة العامة بحيث تتعامل مع الرسوم المحصلة من أجلها .

وتتساءل عما إذا كان الإشراف على الأوقاف خبرية كانت أو أهلية أصبح لا يقتضى وزارة خاصة بأهظة التكاليف وكثيرة الأعباء .

وهذا الاتجاه في ضغط تكاليف الإدارة في وزارة الأوقاف دفع إليه أمران :

الأول ما يرى في حالة الإيرادات وميلها إلى التضاؤل مستقبلا، مما يدعو إلى حيلة لهذا المستقبل .

والثاني - وهو عام جداً أن وزارة الأوقاف نفسها قد أحست بذلك، وبدأت بضغط مصروفاتها في الميزانية الحالية . فإذا كانت اللجنة تدعو لضغط المصروفات، فتماشياً بتجارى الاتجاه الذي ذهبت إليه الوزارة وتنفذه وتجارى أيضاً الحيلة التي تمتد أن الوزارة تبحرص عليها كل الحرص .

## ١ - الإدارة العامة

### (١) الإيرادات

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "رسوم إدارة أتعاب الأعمال الفنية" وقدره ٤٢٤,٩١٠ جنيهات ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٤٢٤,٩١٠ جنيهات المقدر للباب الأول "رسوم إدارة أتعاب الأعمال الفنية" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "المحصل من احتياطي المعاشات" وقدره ١٤,٧٠٠ جنيه ؟  
(موافقة) .

(١) راجع للسوق رقم ٢٠٧

(٢) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، فإني أرحب أن تأخذوا حضرة صاحب العزة محمد مرشد باش بك وكيل الوزارة بمشوردة المجلس . ومعه حضرة الأستاذين عباس محمود مدير الحسابات وعمر زهران مدير المستعدين . وذلك أثناء نظر المجلس لقرار لجنة الأوقاف والمعاد الدينية عن ميزانية الوزارة في السنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

وتفضلوا سادتكم بشيول عظيم الاحترام

١٩٤٩

وהל توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني " مصروفات عامة " وقدره ٥٦,٥٣٠ جنيها ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥٦,٥٣٠ جنيها المقدر للباب الثاني " مصروفات عامة " .

وהל توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث " أعمال جديدة " وقدره ٦,٥٠٠ جنيها ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦,٥٠٠ جنيها المقدر للباب الثالث " أعمال جديدة " .

فرع ٢ " مصروفات القنية الجديدة "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني " مصروفات عامة " وقدره ٣,٥٠٠ جنيها ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣,٥٠٠ جنيها المقدر للباب الثاني " مصروفات عامة " .

فرع ٣ " هضافير "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول " ماهيات وأجر ومرتبات " وقدره ١٢٣,١٦٠ جنيها ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٢٣,١٦٠ جنيها المقدر للباب الأول " ماهيات وأجر ومرتبات " .

وהל توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني " مصروفات عامة " وقدره ٣١,١٠٠ جنيها ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣١,١٠٠ جنيها المقدر للباب الثاني " مصروفات عامة " .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٤,٧٠٠ جنيها المقدر للباب الثاني " المحصل من احتياطي الماشات " .

وהל توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث " إيرادات متنوعة " وقدره ١٦٢,٣٠٠ جنيها ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٦٢,٣٠٠ جنيها المقدر للباب الثالث " إيرادات متنوعة " .

وהל توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الرابع " المطلوب من وزارة المالية لموازنة الميزانية " وقدره ٤٦,٩٥٥ جنيها ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٤٦,٩٥٥ جنيها المقدر للباب الرابع " المطلوب من وزارة المالية لموازنة الميزانية " .

وהל توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر " لستبد بصيغة احتياطي " وقدره ٩,٥٨٥ جنيها ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٩,٥٨٥ جنيها المقدر " لستبد بصيغة احتياطي " .

## ( ب ) المصروفات

قسم ١ " الإدارة العامة "

فرع ١ " دوران العام "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول " ماهيات وأجر ومرتبات " وقدره ٢٤٠,٤٩٠ جنيها ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٤٠,٤٩٠ جنيها المقدر للباب الأول " ماهيات وأجر ومرتبات " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "المطلوب من وزارة المالية لموازنة الميزانية" وقدره ٣٦٨,٠٤٥ جنيا ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٦٨,٠٤٥ جنيا المقدر للباب الثالث "المطلوب من وزارة المالية لموازنة الميزانية" .

### (ب) المصروفات

قسم ١ "مصروفات أعيان الحرم"

فرع ١ "مصروفات المأوى"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجر ومرتبات" وقدره ٣,٥٨٠ جنيا ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣,٥٨٠ جنيا المقدر للباب الأول "ماهيات وأجر ومرتبات" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصروفات عامة" وقدره ٣٧,٤٠٠ جنيا ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٧,٤٠٠ جنيا المقدر للباب الثاني "مصروفات عامة" .

فرع ٢ "مصروفات الأطباء"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجر ومرتبات" وقدره ٣٤,٢٣٠ جنيا ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٤,٢٣٠ جنيا المقدر للباب الأول "ماهيات وأجر ومرتبات" .

قسم ٢ "معاشات ومكافآت الموظفين"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر لقسم ٢ "معاشات ومكافآت الموظفين" وقدره ٧٠,٠٠٠ جنيا ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧٠,٠٠٠ جنيا المقدر لقسم ٢ "معاشات ومكافآت الموظفين" .

قسم ٣ "إعانة فلاء الميعة"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر لقسم ٣ "إعانة فلاء الميعة" وقدره ١٠٩,٠٠٠ جنيا ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٠٩,٠٠٠ جنيا المقدر لقسم ٣ "إعانة فلاء الميعة" .

## ٢ - الأوقاف الخيرية

### (١) الإيرادات

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "إيرادات أعيان الأوقاف الخيرية" وقدره ٩٩٦,٩٥٠ جنيا ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٩٩٦,٩٥٠ جنيا المقدر للباب الأول "إيرادات أعيان الأوقاف الخيرية" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "إيرادات متنوعة" وقدره ٢٠٥,٧٦٠ جنيا ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٠٥,٧٦٠ جنيا المقدر للباب الثاني "إيرادات متنوعة" .



وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٢٠,٣٦٠ جنيا ؟

( موافقة )

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٠,٣٦٠ جنيا المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٦٣٠ جنيا ؟

( موافقة )

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦٣٠ جنيا المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة".

قسم ٥ "إعانات وصداقات"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر لقسم ٥ "إعانات وصداقات" وقدره ٢١٧,٨٣٠ جنيا ؟

( موافقة )

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢١٧,٨٣٠ جنيا المقدّر لقسم ٥ "إعانات وصداقات".

قسم ٦ "إعانة غلاء المعيشة"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر لقسم ٦ "إعانة غلاء المعيشة" وقدره ١١٦,٠٠٠ جنيا ؟

( موافقة )

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١١٦,٠٠٠ جنيا المقدّر لقسم ٦ "إعانة غلاء المعيشة".

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٨٧,٤٠٠ جنيا المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ١٦,٣٠٠ جنيا ؟

( موافقة )

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٦,٣٠٠ جنيا المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة".

قسم ٤ "تدوير طلبية العلم والمجاهد للصناعة"

فرع ١ "تدوير طلبية العلم"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول "ماهييات وأجرومرتبات" وقدره ٢,٢٢٥ جنيا ؟

( موافقة )

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢,٢٢٥ جنيا المقدّر للباب الأول "ماهييات وأجرومرتبات".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٨٨٥ جنيا ؟

( موافقة )

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٨٨٥ جنيا المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة".

فرع ٢ "المجاهد للصناعة"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول "ماهييات وأجرومرتبات" وقدره ١٢,٥٧٥ جنيا ؟

( موافقة )

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٢,٥٧٥ جنيا المقدّر للباب الأول "ماهييات وأجرومرتبات".

## (ب) المصروفات

قسم ١ "مصروفات أعيان الحرمين"  
فرع ١ "مصروفات المبان"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول  
لمأهيات وأجروصريات "وقدره ٧٧٥ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧٧٥ جنيها المقدر للباب  
الأول "ماهيات وأجروصريات" .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصروفات عامة"  
وقدره ٤٥٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٤٥٠ جنيها المقدر للباب  
الثاني "مصروفات عامة" .  
فرع ٢ "مصروفات الأمان"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول  
"ماهيات وأجروصريات" وقدره ١٥٥ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٥٥ جنيها المقدر للباب  
الأول "ماهيات وأجروصريات" .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني  
"مصروفات عامة" وقدره ٧٦٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧٦٠ جنيها المقدر للباب  
الثاني "مصروفات عامة"

## ٣ "أوقاف الحرمين الشريفين"

## (١) الإيرادات

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول  
"إيرادات أعيان الحرمين" وقدره ٧٧,٢٥٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧٧,٢٥٠ جنيها المقدر للباب  
الأول "إيرادات أعيان الحرمين" .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "ممرات مرقرة  
لأوقاف الحرمين" وقدره ٦,٢٧٥ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦,٢٧٥ جنيها المقدر للباب  
الثاني "ممرات مرقرة لأوقاف الحرمين" .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "إيرادات  
متنوعة" وقدره ٣,٥٠٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣,٥٠٠ جنيها المقدر ب  
الثالث "إيرادات متنوعة" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ الذي ضم من احتياطي الحرمين  
في السنوات السابقة وقدره ١٠٨,٢٧٥ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٠٨,٢٧٥ جنيها الذي ضم  
من احتياطي الحرمين في السنوات السابقة .

## قسم ٢ " مصروفات الأعمال الخيرية "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول " ماحيات وأجروصرتيات " وقدره ٢١,٢٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢١,٢٠٠ جنيه المقدر للباب الأول " ماحيات وأجروصرتيات " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني " مصروفات حامة " وقدره ٧٥,٥٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧٥,٥٠٠ جنيه المقدر للباب الثاني " مصروفات حامة " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث " أعمال جديدة " وقدره ٦٣,٥٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦٣,٥٠٠ جنيه المقدر للباب الثالث " أعمال جديدة " .

## قسم ٣ " مصروفات متنوعة "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر لقسم ٣ " مصروفات متنوعة " وقدره ٢٠,٦١٠ جنيهات ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٠,٦١٠ جنيهات المقدر لقسم ٣ " مصروفات متنوعة " .

## ٤ " الأوقاف الأهلية "

### ( أ ) الإيرادات

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول " إيرادات أعيان الأوقاف الأهلية " وقدره ١٦٧٢٦٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٦٧٢٦٠٠ جنيه المقدر للباب الأول " إيرادات أعيان الأوقاف الأهلية " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني " مرتبات مربية وزارة المالية " وقدره ٣١٤٥٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣١٤٥٠ جنيه المقدر للباب الثاني " مرتبات مربية وزارة المالية " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث " إيرادات متونة " وقدره ٨٢,٥٥٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٨٢,٥٥٠ جنيه المقدر للباب الثالث " إيرادات متونة " .

### ( ب ) المصروفات

#### قسم ١ " مصروفات أعيان الأوقاف الأهلية "

" فرع ١ مصروفات المبانى "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول " ماحيات وأجروصرتيات " وقدره ٧,١٥٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧,١٥٠ جنيه المقدر للباب الأول " ماحيات وأجروصرتيات " .



الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٠٩٥٠٠ جنيه المقدّر للباب الثاني " مصروفات عامة " .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث " أعمال جديدة " وقدره ٢٨٨٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٨٨٠٠ جنيه المقدّر للباب الثالث " أعمال جديدة " .  
قسم ٣ - " مصروفات متنوعة "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر لقسم ٣ " مصروفات متنوعة " وقدره ٢٧٠٥٣٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٧٠٥٣٠ جنيه المقدّر لقسم ٣ " مصروفات متنوعة " .

### ١٣ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب الخاص بتعديل البند " ٥٤ " من المادة ١٠٤ من المرسوم الصادر في ٢٦ ليه ١٩٣٦ ، الخاص بإعادة تنظيم المطابع الأثرية - قرر لجنة الأوقاف والمآثر عليه (١) - أن توافق على مشروع القانون من حيث المبدأ - متفقة مادته مع المادة ١٠٤ - تأجيل أخذ الرأي عليه بالتالي - بالإسراع مع مشروعات القوانين الأخرى

( المقرر حصة الشيخ المحترم الأستاذ كمال الدين الشريف ) .

القرار - سبق أن وافق المجلس على مشروع هذا القانون كما صدقته اللجنة . وقد وافق مجلس النواب على التعديل ، وأضاف إليه تعديلاً آخر ينصب على الفقرة الأولى من المادة ١٠٤ ، كى تتفق مع ما أدخله مجلس الشيوخ من تعديل على الفقرة الثانية ، وذلك بخلاف العبارة الآتية " ويمتحنون فيما تحلفوا به " .

وقد وافقت اللجنة على تعديل مجلس النواب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني " مصروفات عامة " وقدره ٥٣٦٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥٣٦٠٠ جنيه المقدّر للباب الثاني " مصروفات عامة " .

### فرع ٢ " مصروفات الايمان "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول " ماهايات وأجر ومرتبات " وقدره ٥١٨٥٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥١٨٥٠ جنيه المقدّر للباب الأول " ماهايات وأجر ومرتبات " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني " مصروفات عامة " وقدره ١٨٢٦٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٨٢٦٠٠ جنيه المقدّر للباب الثاني " مصروفات عامة " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث " أعمال جديدة " وقدره ٥٠٨٥٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥٠٨٥٠ جنيه المقدّر للباب الثالث " أعمال جديدة " .

### قسم ٢ " مصروفات الأعمال الخيرية "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول " ماهايات وأجر ومرتبات " وقدره ٣٠٨٣٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٠٨٣٠ جنيه المقدّر للباب الأول " ماهايات وأجر ومرتبات " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني " مصروفات عامة " وقدره ١٠٩٥٢٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

تأمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالنداء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

### ١٤ - مشروع القانون

قواعد من مجلس النواب انقضى بمرامات الاقتراح والرسوم والنفقات الصاعدة - تقرير لجنة البنية والصفحة (١) - المرافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواد مادة واحدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالنداء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

( القدر خضرة الشيخ محمد عبد السلام محمد بك ) .

المقرر - اقتضى يبحث مشروع القانون عدة جلسات ، لأنه تفرع حديث لم يسبق وضعه في مصر ، ولأن اللجنة وأت وجوب الرجوع في بحثها إلى التشريعات الأجنبية لاقياس أصح الأحكام فيها ، وأخيرا لأنه كان من المتعين على اللجنة تسبيق أحكام المشروع مع أحكام الاتفاقات الدولية بالقدر المستطاع ، تمهيدا لانضمام مصر إلى هذه الاتفاقات التي تضمن حماية الاستثمار في جميع البلاد الموقعة عليها .

وعلى هذه الأسس ، وأت اللجنة تعديل ما رأت تعديله من مواد مشروع القانون كما هو مبين بم جدول المقارنة المرفق للمشروع . وقد وافق مندوب الحكومة على جميع التعديلات ، وترجو اللجنة الموافقة على المشروع على النحو الذي رآه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولتنقل إلى مناقشة مادتيه مادة فائدة ، ولتلى المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - تحل المادة ١٠٤ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٣٧ وبالقوانين رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨ ورقم ٣٦ لسنة ١٩٤١ ورقم ٥٩ لسنة ١٩٤٣ ورقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٥ على الوجه الآتي :

١٠٤ - يسمح بدخول امتحان الدور الثاني للطلبة الآتي بينهم : ( أولا ) الطلبة الذين لم يستطيعوا حضور الدور الأول أو إكمالته لأسباب قهريه .

( ثانيا ) الطلبة الذين رسبوا في امتحان الدور الأول في مادة أو مادتين في امتحان الشهادتين الابتدائية والثانوية و امتحان النقل في القسمين الابتدائي والثانوي ، بشرط أن يكونوا حاصلين على مجموع مساو لمجموع التهايات الصغرى للواد ، وبشرط ألا تقل درجة الطالب في المادة التي رسب فيها عن نصف التهاية الصغرى المقررة لها .

ويستبدل الرسوب في إحدى المواد شفويا وبمحرر رسوبا في مادة واحدة .

ويصنع المتخلفون عن حضور الدور الأول أو إكمالته في جميع المواد ، ويصنع الراسبون فيها رسوبا فيه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا القانون ، ويسمى به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - لا يعتبر الاختراع جديداً كله أو جزء منه في الحالتين الآتيتين :  
( ١ ) إذا كانت في خلال الخمسين سنة السابقة لتاريخ تقديم طلب البراءة ، قد سبق استعمال الاختراع بمسفة محلية في مصر أو كان قد شهِر من وصفه أو من رسمه في نشرات أذيت في مصر ، وكان الوصف أو الرسم الذي نشر من الوضوح بحيث يكون في إمكان ذوي الخبرة استغلاله .

( ٢ ) إذا كان في خلال الخمسين سنة السابقة على تاريخ تقديم طلب البراءة ، قد سبق إصدار براءة عن الاختراع أو من بين منحه لفير المخترع أو لفير من ألت إليه حقوقه ، أو كان قد سبق لفير أن طلب براءة عن الاختراع ذاته أو من جزء منه في المدة المذكورة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، وتتل المادة الرابعة .

تليت المادة الرابعة ، وهذا نصها :

مادة ٤ - يعد بوزارة التجارة والصناعة سجل يسمى "سجل براءات الاختراع" تحيد فيه البراءات وحجج البيانات المتعلقة بها وفقاً لأحكام هذا القانون ولقرارات التي تصدر تنفيذاً له .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة ، وتتل المادة الخامسة .

تليت المادة الخامسة ، وهذا نصها :

مادة ٥ - لا تخاص الآتي ذكرهم حق طلب براءات الاختراع :

( ١ ) للمصريين .

( ٢ ) الأجانب الذين يقيمون في مصر ، أو الذين لهم فيها مؤسستهم صناعية أو تجارية .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، وينتقل إلى مناقشة مادة المادة ، وتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

## الباب الأول

### براءات الاختراع

### الفصل الأول - أحكام عامة

مادة ١ - تمنح براءة اختراع وفقاً لأحكام هذا القانون ، عن كل ابتكار جديد قابل للاستغلال الصناعي ، سواء أكان متعلقاً بمنتجات صناعية جديدة ، أم بطرق أو وسائل صناعية مستحدثة ، أم بتطبيقات جديد لطرق أو وسائل صناعية معروفة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، وتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - لا تمنح براءة اختراع عما يأتي :

( ١ ) الاختراعات التي يمتنع عن استغلالها إخلالاً بالأداب أو بالنظام العام .

( ب ) الاختراعات الكيميائية المتعلقة بالأغذية أو العقاقير الطبية أو المركبات الصيدلانية ، إلا إذا كانت هذه المنتجات تصنع بطرق أو عمليات كيميائية خاصة . وفي هذه الحالة الأخيرة لا تصرف البراءة إلى المنتجات ذاتها بل تصرف إلى طريقة صنعها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وتتل المادة الثالثة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة ، ولتتل المادة الثامنة .

تلقت المادة الثامنة ، وهذا نصها :

مادة ٨ — في غير الأحوال الواردة في المادة السابعة ، وعندما يكون الاختراع ضمن نشاط المنشأة العامة أو الخاصة الملحق بها المخترع ، يكون لصاحب العمل اختيار بين استغلال الاختراع ، أو شراء البراءة مقابل تعويض مادل بقيمة المخترع ، على أن يتم الاختيار في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاخطار بتجس البراءة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة ، ولتتل المادة التاسعة .

تلقت المادة التاسعة ، وهذا نصها :

مادة ٩ — الطلب المقدم من المخترع للحصول على براءة اختراع في خلال سنة من تاريخ تركه المنشأة الخاصة أو العامة ، يعتبر كأنه قدم في خلال تنفيذ العقد أو قيام رابطة العمل أو الاستخدام . ويكون لكل من المخترع وصاحب العمل جميع الحقوق المنصوص عليها في المادتين السابقتين تبعاً للاسوال .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة ، ولتتل المادة العاشرة .

تلقت المادة العاشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٠ — تنزول البراءة مالكها دون غيره الحق في استغلال الاختراع بجميع الطرق .

( ٣ ) الأجانب الذين يخدمون إلى بلاد تعامل مصر معاملة المثل ، أو يقيمون بتلك البلاد أو يكون لهم فيها عمل حقيق .

( ٤ ) الشركات أو الجمعيات أو المؤسسات أو جامعات أو ياب الصناعة أو المصنّين أو التجار أو المهنيين أو تأسس في مصر ، أو بلاد تعامل مصر معاملة المثل ، متى كانت متمتعة بالشخصية المتويزة .

( ٥ ) المصالح العامة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة ، ولتتل المادة السادسة .

تلقت المادة السادسة ، وهذا نصها :

مادة ٦ — يكون الحق في البراءة للمخترع أو لمن آلت إليه حقوقه .

وإذا كان الاختراع نتيجة عمل مشترك بين عدة أشخاص كان الحق في البراءة لهم جميعاً شركة وبالتساوي بينهم ، ما لم يتفقوا على خلاف ذلك أما إذا كان قد توصل إلى الاختراع عدة أشخاص كل منهم مستقل عن الآخر فيكون الحق في البراءة لمن أودع طلبه قبل الآخرين .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة ، ولتتل المادة السابعة .

تلقت المادة السابعة ، وهذا نصها :

مادة ٧ — إذا كلف شخص آخر الكشف عن اختراع معين . بجميع الحقوق المرتبة على هذا الاختراع تكون للأول . وكذلك لصاحب العمل جميع الحقوق المرتبة على الاختراعات التي يستعملها العامل أو المستعمل أثناء قيام رابطة العمل أو الاستخدام ، متى كان الاختراع في نطاق العقد ، أو رابطة العمل أو الاستخدام .

ويذكر اسم المخترع في البراءة ، وله أبهر على اختراعه في جميع الحالات . فافاً لما ينطق من هذا الأمر كان له الحق في تعويض مادل عن كلفه الكشف عن الاختراع ، أو من صاحب العمل .

تليت المادة الثالثة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٣ - يدفع عند تقديم طلب براءة الاختراع أو طلب التسجيل رسم قدره خمسة جنيهات .

ويدفع رسم سنوي ابتداء من السنة الثانية لغاية انتهاء مدة البراءة ويكون هذا الرسم مائة قرش من السنة الثانية ، ويزداد سنويا بإضافة خمسين قرشا على رسم السنة السابقة .

ولا ترد هذه الرسوم بأية حال .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة عشرة ، وتتل المادة الرابعة عشرة .

تليت المادة الرابعة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٤ - إذا كان موضوع الاختراع إدخال تعديلات أو تحسينات أو إضافات على اختراع سبق أن منحت عنه براءة جاز لصاحب هذه البراءة أن يطلب وفقا لأحكام المادتين ١٥ و ١٦ من هذا القانون براءة إضافية تنتهي مدتها بانتهاء مدة البراءة الأصلية . ويدفع عند تقديم الطلب رسم قدره ثلاثة جنيهات .

وإذا ألغيت البراءة الأصلية لعدم دفع الرسوم المقررة فإن البراءة الإضافية تصبح لاغية . أما إذا ألغيت البراءة الأصلية لسبب آخر أو أطلت فإن البراءة الإضافية تظل قائمة ، بعد دفع الرسوم المقررة في الفقرة الثانية من المادة السابقة ، وتصبح مستقلة عن البراءة الأصلية وتعتبر مدتها من تاريخ هذه البراءة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة عشرة ، وتتل المادة الخامسة عشرة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة العاشرة ، وتتل المادة الحادية عشرة .

تليت المادة الحادية عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١١ - لا يسرى حكم البراءة على من كان يستغل الاختراع صناعيا أو قام بالأعمال اللازمة لاستغلاله بحسن نية ، قبل تقديم طلب البراءة فيكون له حق استغلال الاختراع لحاجات مشأته ، دون أن يعطل هذا الحق مستغلا عن المشأة ذاتها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية عشرة ، وتتل المادة الثانية عشرة .

تليت المادة الثانية عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٢ - مدة براءة الاختراع خمس عشرة سنة ، تبدأ من تاريخ طلب البراءة .

ولصاحب البراءة الحق في طلب تجديدها مرة واحدة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات ، بشرط أن يطلب التجديد في السنة الأخيرة ، وأن يثبت أن للاختراع أهمية خاصة ، وأنه لم يبين منه فائدة تتناسب مع جهوده وحقائقه .

والقرار الصادر من إدارة البراءات في شأن التجديد قابل للظن أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من هذا القانون . ويقدم الطعن بالشروط وفي المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية وقرار اللجنة في هذا الشأن نهائي .

أما البراءات التي تمتع وفقا لأحكام الفقرة "ب" من المادة الثانية من هذا القانون فتكون مدتها عشر سنوات غير قابلة للتجديد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية عشرة ، وتتل المادة الثالثة عشرة .

المُرجِن - يقر المجلس الموافقة على المادة السابعة عشرة ، وتتل  
المادة الثامنة عشرة ،

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة العشرين ، وتتل المادة الحادية والعشرون .

تليت المادة الحادية والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢١ - يجوز لكل ذي شأن أن يقدم لإدارة البراءات في المباد التي تحمده اللائحة التنفيذية إخطارا كتابيا بمعارضته في إصدار البراءة ويصحب أن يشمل هذا الاخطار على أسباب المعارضة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والعشرين ، وتتل المادة الثانية والعشرون .

تليت المادة الثانية والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٢ - تفصل في المعارضة لجنة تشكل بقرار يصدره مجلس الوزراء بناء على طلب وزير التجارة والصناعة .

وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء يكون أحدهم من قسم الرأي في مجلس الدولة .

ولجنة أن تستعين برأي ذوي الخبرة من موظفي الحكومة أو غيرهم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والعشرين ، وتتل المادة الثالثة والعشرون .

تليت المادة الثالثة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٣ - القرار الصادر من اللجنة في المعارضة يجوز الطعن فيه أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في مباد ثلاثين يوما من تاريخ إخطار صاحب الشأن به . وتفصل المحكمة في هذا الطعن على وجه الاستعجال .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والعشرين ، وتتل المادة الرابعة والعشرون .

تليت المادة الرابعة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٤ - منح البراءة لصاحب الحق فيها يكون بقرار من وزير التجارة والصناعة ، ويشتر هذا القرار بالكيفية التي تبينها اللائحة التنفيذية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والعشرين ، وتتل المادة الخامسة والعشرون .

تليت المادة الخامسة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٥ - إذا ظهر لإدارة براءات الاختراع أن الاختراع خاص بشؤون الدفاع ، أو أن له قيمة عسكرية . فلها أن تطلع وزارة الحرب والبحرية فوراً على طلب البراءة والوثائق الملحقة به .

ولوزير الحرب والبحرية أن يمارض في إعلان طلب البراءة إذا رأى فيه ساسا بشؤون الدفاع ، وله والسبب نفسه أن يمارض في نشر أو إعلان القرار الصادر بمنح البراءة لصاحب الاختراع . وفلك في ظرف شهر من تاريخ تقديم الطلب ، أو من تاريخ صدور القرار .

ولوزير الحرب والبحرية في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم طلب البراءة المعارضة في منح البراءة للطالب مقابل شراء الاختراع منه ، أو الاتفاق معه على استئثاره .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والعشرين ، وتتل المادة السادسة والعشرون .

تليت المادة السادسة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٦ — يجوز لطالب براءة الاختراع أو لصاحبا أن يقدم في أي وقت طلبا بتعديل مواصفات الاختراع أو رسمه، مع بيان أهمية التعديل وأسبابه ، بشرط ألا يؤدي التعديل إلى المساس بذاتية الاختراع .  
وتتبع في شأن هذا الطلب نفس الإجراءات الخاصة بطلب البراءة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والعشرين ،  
ولتتل المادة السابعة والعشرون .

تليت المادة السابعة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٧ — لكل شخص أن يحصل على صور من طلبات البراءات والمستندات الخاصة بها وعلى مستخرجات من سجل الاختراع وله كذلك أن يطلع على الطلبات والمستندات والسجل ، وذلك بالكيفية المبينة في اللائحة التنفيذية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والعشرين ، ولتتل  
المادة الثامنة والعشرون .

تليت المادة الثامنة والعشرون ، وهذا نصها :

الفصل الثالث — انتقال ملكية البراءة ورونها والجزء عليها

مادة ٢٨ — ينتقل بالمرات الحق في البراءة ، وجميع الحقوق المترتبة عليها .

وكذلك تنتقل ملكية براءة الاختراع كلها أو بعضها ، بموجب وبينه عوض ، كما يجوز رهنها .

ومع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع الحال التجارية ورونها ، لا تنتقل ملكية البراءة ، ولا يكون رهنها حجة على الغير إلا من تاريخ التأشير بذلك في سجل البراءات .

ويكون النشر عن انتقال ملكية البراءة ورونها بالأوضاع التي تقررها اللائحة التنفيذية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والعشرين ، ولتتل  
المادة التاسعة والعشرون .

تليت المادة التاسعة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٩ — يجوز للذاتين أن يصجروا على براءات الاختراع الخاصة بمدينتهم ، وفقا لما هو مقرر في قانون المرافعات مجز الأعيان المقولة أو مجزما لذين لدى الغير ، وتنفى إدارة البراءات من الأحكام المنسقة بإقرار المحجوز لديه بما في ذمته قبل المحجوز عليه .

ويجب على الذاتين أن يعلن الجزر ويحضر مرسمي المزايدة لإدارة البراءات لتأشيرهما في السجل . ولا يمتنع بما قبل الذير إلا من تاريخ ذلك التأشير .  
ويشر عن الجزر بالكيفية التي تقررها اللائحة التنفيذية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والعشرين ، ولتتل  
المادة الثلاثون .

تليت المادة الثلاثون ، وهذا نصها :

### الفصل الرابع

الترخيص الاجباري باستغلال الاختراعات

وتزع ملكيتها للخدمة العامة

مادة ٣٠ — إذا لم يستغل الاختراع في مصر خلال ثلاث سنوات من تاريخ منح البراءة ، أو عجز صاحبه عن استغلاله استغلالا وائيا بمجاجة البلاد وكذلك إذا أوقف استغلال الاختراع مدة سنتين متتاليتين على الأقل ، جاز لإدارة البراءات أن تمنح رخصة إجبارية باستغلال الاختراع لأي شخص رفض صاحب البراءة التنازل له عن حق الاستغلال أو علق تنازله على شروط مالية باهظة .



كما يجوز على عكس ما تقدم أن يمنح مالك الاختراع السابق ترخيصا إجباريا باستغلال الاختراع اللاحق إذا كان لاختراعه أهمية أكبر .

ويراعى في منح الترخيص وق تقدير التويض المستحق لأحد صاحبي الاختراع على الآخر ، الشروط والأوضاع المشار إليها في المادة ٣٠ من هذا القانون .

وقرار الإدارة في هذا الشأن قابل للطعن أمام محكمة القضاء الإداري مجلس الدولة في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ إخطار صاحب الشأن .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والثلاثين ، ولتلى المادة الثالثة والثلاثون .

تليت المادة الثالثة والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٣ - يجوز بقرار من وزير التجارة والصناعة نزع ملكية الاختراعات لأسباب تتعلق بالمنفعة العامة أو الدفاع الوطني . ويصح أن يكون ذلك شاملا جميع الحقوق المترتبة على البراءة أو على الطلب المقدم منها كما يصح أن يكون مقصورا على حق استغلال الاختراع لحاجات الدولة .

وفي هذه الأحوال يكون لصاحب البراءة الحق في تويض عادل .

ويكون تقدير التويض بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢

ويكون التظلم من قرارها أمام محكمة القضاء الإداري مجلس الدولة وفي ظرف ثلاثين يوما من تاريخ إعلان قرار اللجنة للتظلم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والثلاثين ، ولتلى المادة الرابعة والثلاثون .

تليت المادة الرابعة والثلاثون ، وهذا نصها :

ويشترط لمنح الرخصة الاجبارية أن يكون طالبا قادرا على استغلال الاختراع بصفة جدية ويكون لصاحب البراءة الحق في تويض مناسب .

وعلى إدارة البراءات أن تعلن صاحب البراءة بصورة من الطلب المذكور عليه أن يقدم لها في الميعاد الذي تحدده اللائحة التنفيذية ردا كتابيا على هذا الطلب . وإذا لم يصل الرد في الميعاد المحدد أصدرت الإدارة قرارا بقبول الطلب أو رفضه ، ولها أن تعلق القبول على ما تراه من الشروط وقرارات الإدارة قابل للطعن أمام محكمة القضاء الإداري مجلس الدولة في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ إخطار صاحب الشأن به .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثلاثين ، ولتلى المادة الحادية والثلاثون .

تليت المادة الحادية والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣١ - إذا رأت إدارة براءات الاختراع برفع فوات المواعيد المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة أنه عدم استغلال الاختراع يرجع إلى أسباب خارجة عن إرادة صاحب البراءة جاز لها أن تمنحه مهلة لا تتجاوز سنتين لاستغلال الاختراع على الوجه الأكمل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والثلاثين ، ولتلى المادة الثانية والثلاثون .

تليت المادة الثانية والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٢ - إذا كان لاستغلال الاختراع أهمية كبرى للصناعة القومية وكان هذا الاستغلال يستلزم استخدام اختراع آخر سبق منح براءة منه جاز لإدارة البراءات منح مالك الاختراع الملاحق ترخيصا إجباريا باستغلال الاختراع السابق وذلك إذا رفض مالكه الاتفاق على الاستغلال بشروط معقولة .

تليت المادة السادسة والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٦ - إذا لم يستغل الاختراع في مصر في السنتين التاليتين لمنح رخصة إجبارية به ، جاز لكل ذي شأن أن يطلب إلى إدارة براءات الاختراع إلغاء البراءة الممنوحة عنه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والثلاثين ، وتتل المادة السابعة والثلاثون .

تليت المادة السابعة والثلاثون ، وهذا نصها :

### الباب الثاني

#### الرسوم والنماذج الصناعية

مادة ٣٧ - فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون يعتبر سماً أو نموذجاً صناعياً كل ترتيب منظم أو كل شكل جسم بالوان أو بغير الوان ، لاستخدامه في الانتاج الصناعى بوسيلة آلية أو يدوية أو كيميائية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والثلاثين ، لتتل المادة الثامنة والثلاثون .

تليت المادة الثامنة والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٨ - يعد بوزارة التجارة والصناعة سجل يسمى " سجل الرسوم والنماذج الصناعية " تسجل فيه الرسوم والنماذج الصناعية جميع البيانات المتعلقة بها وفقاً لأحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذاً له .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والثلاثين ، وتتل المادة التاسعة والثلاثون .

#### الفصل الخامس - انتهاء براءة

##### الاختراع وبطلانها

مادة ٣٩ - تنقضى الحقوق المترتبة على براءة الاختراع في الاحوال الآتية :

( أ ) انقضاء مدة الحماية التي منحوها براءة الاختراع وفقاً لنص المادة الثانية عشرة من هذا القانون .

( ب ) تنازل صاحب براءة الاختراع عنها .

( ج ) صدور حكم حائز لقوة الشيء المقضى به ببطلان البراءة .

( د ) عدم دفع الرسوم المستحقة في مدة ستشهرون من تاريخ استحقاقها

ويصل عن البراءات المنتهية في الاحوال السابقة بالكيفية التي تبينها اللائحة التنفيذية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والثلاثين ، وتتل المادة الخامسة والثلاثون .

تليت المادة الخامسة والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٥ - لإدارة براءات الاختراع ولكل ذي شأن أن يطلب إلى محكمة القضاء الإدارى مجلس الدولة الحكم بإبطال البراءات التي تكون قد منحت مخالفة لأحكام المادتين ٢ و ٣ من هذا القانون ، وتقوم الإدارة المذكورة بإلغاء هذه البراءات متى تقدم لها من ذلك حائز لقوة الشيء المقضى به

ويموز للمحكمة أن تحكم بناء على طلب إدارة براءات الاختراع أو بناء على طلب ذي الشأن ، بإضافة أى بيان للسجل قد أغفل تدوينه به أو بتعديل أى بيان ولورد فيه غير مطابق للحقيقة أو بخلاف أى بيانات دون به بغير وجه حق .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والثلاثين ، وتتل المادة السادسة والثلاثون .

تليت المادة التاسعة والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٩ - يقدم طلب تسجيل الرسم أو النموذج إلى إدارة الرسوم والنماذج الصناعية بالأوضاع والشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ويجوز أن يشمل الطلب على عدد من الرسوم أو النماذج لا يتجاوز اثنين بشرط أن تكون في مجموعها وحدة متجانسة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والثلاثين ، وتتل المادة الأربعون .

تليت المادة الأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٠ - لا يجوز رفض طلب التسجيل إلا لعدم استيفائه الأوضاع والشروط المشار إليها في المادة السابقة .

يجوز لطالب التسجيل أن يتظلم من قرار إدارة الرسوم والنماذج الصناعية أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٢ ، كما يجوز له التظلم من قرار هذه اللجنة أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة ، وهذا وذاك في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ إعلانه بقرار الإدارة أو اللجنة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأربعين ، وتتل المادة الحادية والأربعون .

تليت المادة الحادية والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤١ - تعطى إدارة الرسوم والنماذج الطالب بحرد التسجيل شهادة تشمل على البيانات الآتية :

(أولا) الرقم المتاح للطلب وتاريخه .

(ثانيا) عدد الرسوم والنماذج التي تشمل عليها الطلب وبيان الخصائص الصناعية المضممة لها .

(ثالثا) اسم المالك ولقبه وجسدية وعمل اقامته .

وتبدأ آثار التسجيل من تاريخ تقديم الطلب إذا كان مستوفيا للاشتراطات القانونية .

يمن التسجيل وفقا للاوضاع التي تقرها اللائحة التنفيذية لهذا القانون

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والأربعين ، وتتل المادة الثانية والأربعون .

تليت المادة الثانية والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٢ - لكل شخص أن يطلب مستحقات أو صورا من السجل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والأربعين ، وتتل المادة الثالثة والأربعون .

تليت المادة الثالثة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٣ - لا يكون نقل ملكية الرسم أو النموذج حجة على الغير إلا بعد التأشير به في السجل ، ونشره بالكيفية التي تقرها اللائحة التنفيذية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والأربعين ، وتتل المادة الرابعة والأربعون .

تليت المادة الرابعة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٤ - مدة الحماية القانونية المقررة على تسجيل الرسم أو النموذج خمس سنوات ، تبدأ من تاريخ طلب التسجيل .

تلت المادة السابعة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٧ - شطب التسجيل أو تجديده يجب النشر عنه وفقا للأوضاع التي تقرها اللائحة التنفيذية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والأربعين ، وتتل المادة الثامنة والأربعون .

تلت المادة الثامنة والأربعون ، وهذا نصها :

الباب الثالث

أحكام مشتركة

الفصل الأول - الجرائم والعقوبات

مادة ٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

(١) كل من قلد موضوع اختراع منحت عنه براءة وفقا لهذا القانون

(٢) كل من قلد موضوع رسم أو نموذج صناعي تم تسجيله وفقا لهذا القانون .

(٣) كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو استورد من الخارج أو حاز يقصد الاتجار منتجات مقلدة أو مواد عليها رسم أو نموذج صناعي مقلد مع علمه بذلك متى ، كان الاختراع أو الرسم أو النموذج مسجلا في مصر .

(٤) كل من وضع يفرق على المنتجات أو الإعلانات أو العلامات التجارية أو أدوات التفتيش أو غيرها ذلك ، بيانات تؤدي إلى الاعتقاد بمحصوله على براءة اختراع أو بتسجيله رسما أو نموذجيا صناعيا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والأربعين ، وتتل المادة التاسعة والأربعون .

ويمكن أن تستمر الحماية مدين جديدين على التوالي إذا قدم مالك الرسم أو النموذج طلبا بالتجديد في خلال السنة الأخيرة من كل مدة وذلك بالكيفية التي يتيها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وتقوم إدارة الرسوم والنماذج الصناعية في خلال الشهر التالي لانتهاء مدة الحماية باختيار المالك كتابة بانتهاء المدة . فإذا انقضت الثلاثة الأشهر التالية لتاريخ انتهاء مدة الحماية دون أن يقدم المالك طلب التجديد ، قامت الإدارة من تلقاء نفسها بشطب التسجيل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والأربعين ، وتتل المادة الخامسة والأربعون .

تلت المادة الخامسة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٩ - يدفع عند تقديم طلب تسجيل الرسم أو النموذج وكذلك عند تقديم طلب التجديد رسم قدره مائتان وخمسون قرشا . ولا يرد هذا الرسم بأية حال .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والأربعين ، وتتل المادة السادسة والأربعون .

تلت المادة السادسة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ١٠ - تقوم إدارة الرسوم والنماذج الصناعية بشطب التسجيل المحاصل باسم شخص غير المالك الحقيقي للرسم أو النموذج متى تقدم لها حكم نهائي من محكمة القضاء الإداري بإلغاء المولة قاض بهذا الشطب .

وتقوم إدارة الرسوم والنماذج بهذا الشطب من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ذي الشأن .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والأربعين ، وتتل المادة السابعة والأربعون .

تليت المادة الثامنة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٩ - يجوز لصاحب براءة الاختراع أو الرسم أو النموذج إنشاء نظر الدعوى الإدارية أو الجنائية أن يستصدر من رئيس محكمة القضاء الإداري أمرا بإتخاذ الإجراءات التحفظية ، وخاصة بحجز المنتجات أو البضائع المقلدة والآلات والأدوات التي استعملت أو قد تستعمل في ارتكاب الجريمة ، والبضائع المستوردة من الخارج إثر ورودها .

ويجوز لصاحب براءة الاختراع أو الرسم أو النموذج أن يستصدر الأمر بإتخاذ ما تقدم من الإجراءات قبل رفع الدعوى الإدارية أو الجنائية ، وأما يجب عليه في هذه الحالة أن يقدم برفع دعواه الإدارية أو المباشرة ، أو بتقديم شكواه للنيابة في ظرف ثمانية أيام عدا مواعيد المسافة من تاريخ تنفيذ الأمر وإلا بطلت هذه الإجراءات من تلقاء نفسها .

ويرفع صاحب الشأن طلبه بإتخاذ هذه الإجراءات بمرسنة مشفوعة بشهادة رسمية دالة على تسجيل الاختراع أو الرسم أو النموذج الصناعي .

ويجوز عند الاقتضاء أن يشمل الأمر الصادر بإتخاذ هذه الإجراءات تدب غير أو أكثر لحفاوة المحضر في تنفيذه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والأربعين ، ولتلى المادة الخمسون .

تليت المادة الخمسون ، وهذا نصها :

مادة ٥٠ - يجوز لمحكمة القضاء الإداري والمحكمة الجنائية أن تحكم بمصادرة الأشياء المحبوسة أو التي تحجز فيما بعد لاستئصال منها من القرارات أو التصريحات ، أو لتصرف فيها أية طريقة أخرى تراها المحكمة مناسبة . كما أن لها أن تأمر بإتلافها عند الاقتضاء ، ولها أن تأمر بكل ما سبق حتى في حالة الحكم بالبراءة ، لعدم توافق ركن القصد الجنائي .

ويجوز للمحكمة أيضا أن تأمر بنشر الحكم في جريدة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس للموافقة على المادة الخمسين ، ولتلى المادة الحادية والخمسون .

تليت المادة الحادية والخمسون وهذا نصها :

مادة ٥١ - تعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون هي الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالسلامات التجارية وفي القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بجمع النش والتدليس ، جرائم متماثلة في المواد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والخمسين ، ولتلى المادة الثانية والخمسون .

تليت المادة الثانية والخمسون ، وهذا نصها :

الفصل الثاني - أحكام ختامية

مادة ٥٢ - ينص في اللائحة التنفيذية لهذا القانون على الأحكام التي تكفل الحماية المؤقتة للاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية المسروقة في الممارس الأجنبية أو الدولية ، التي تقام في مصر أو في أحد البلاد التي تعامل مصر معاملة المثل .

ويصدر بتشريع هذه المادتين قرار من وزير التجارة والصناعة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والخمسين ، ولتلى المادة الثالثة والخمسون .

تليت المادة الثالثة والخمسون ، وهذا نصها :

مادة ٥٣ - إذا قدم طلب للحصول على براءة اختراع في أحد البلاد التي تعامل مصر معاملة المثل ، يجوز لدى الشأن أولي أن آلت إليه حقوقه أن يقدم طلبا لإلزام البراءات من هذا الاختراع بالأوضاع والشروط المنصوص عليها في هذا القانون ، وذلك في خلال سنة من تاريخ تقديم الطلب في البلد الأجنبي .

واستثناء من حكم المادة الثالثة من هذا القانون ، لا يؤثر في طلب البراءة نشر وصف الاختراع أو استنساخه أو تقديم طلب آخره في خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

ويسرى حكم هذه المادة على الرسوم والنماذج الصناعية ، على أن تكون المدة ستة أشهر من تاريخ تقديم طلب التسجيل في البلد الأجنبي .

تليت المادة السادسة والخمسون ، وهذا نصها :

مادة ٦ هـ - لا يجوز لموظفي " إدارة براءات الاختراع " أو " إدارة الرسوم والتفانج الصناعية " أن يقدموا بالقبول أو بواسطة طلبات الحصول على براءات الاختراع أو طلبات لتسجيل الرسوم أو التفانج الصناعية ، إلا بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ تركهم الخدمة بالإدارة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والخمسين ، ولتل المادة السابعة والخمسون .

تليت المادة السابعة والخمسون ، وهذا نصها :

مادة ٧ هـ - يصدر وزير التجارة والصناعة لأمانة تنفيذية بيان الأحكام المتعلقة بتطبيق هذا القانون ، وتنص هذه الأمانة بوجه خاص على ما يأتي :

( ١ ) تنظيم إدارة براءات الاختراع وإدارة الرسوم والتفانج الصناعية وامساك السجلات الخاصة بها .

( ٢ ) الأوضاع والشروط والموايد المتعلقة بالإجراءات الإدارية .

( ٣ ) الأوضاع والشروط والموايد المتعلقة بالنشر والاعلان المنصوص عليه في هذا القانون .

( ٤ ) الرسوم الخاصة بتسليم الصور والشهادات وبمختلف الأعمال والتأشيرات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والخمسين ، ولتل المادة الثامنة والخمسون .

تليت المادة الثامنة والخمسون ، وهذا نصها :

مادة ٨ هـ - يحوز لى أن يطلبوا تطبيق أحكام الانصافيات الدولية الخاصة بالملكية الصناعية التي تكون مصر متضمة إليها ، إذا كانت أكثر رعاية لمصالحهم من أحكام هذا القانون .

الرئيس - سقطت حارة في نهاية المادة ٥٣ هـ وحي " وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة ١١ " فأرجو أن يوافق المجلس على إحداثها إلى المادة ٥٣

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والخمسين مع إضافة العبارة المشار إليها ، ولتل المادة الرابعة والخمسون .

تليت المادة الرابعة والخمسون ، وهذا نصها :

مادة ٤ هـ - لا يخل بمقوق مالك البراءة استخدام الاختراع في وسائل النقل البرى والبحرى والجوى التابعة لأحدى البلاد التي تعامل مصر معاملة المثل وذلك في حالة وجودها في مصر بصفة مؤقتة أو طارئة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والخمسين ، ولتل المادة الخامسة والخمسون .

تليت المادة الخامسة والخمسون ، وهذا نصها :

مادة ٥ هـ - تنطبق أحكام هذا القانون على الاقتراحات والرسوم والتفانج الصناعية التي تحتج بالحماية القانونية وقت العمل به ، بشرط تقديم طلب براءة الاختراع أو طلب تسجيل الرسم والتفانج في خلال سنتين من ذلك التاريخ . وتنقل مدة الحماية السابعة في مدة الحماية التي تخولها أحكام هذا القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والخمسين ، ولتل المادة السادسة والخمسون .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة).

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والخمسين، وتتل المادة التاسعة والستون.

تليت المادة التاسعة والستون، وهذا نصها :

مادة ٩٠ — تلغى من قانون العقوبات الأحكام التي تخالف هذا القانون.

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة).

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والستين، وتتل المادة الستون.

تليت المادة الستون، وهذا نصها :

مادة ٩٠ — على وزراء التجارة والصناعة والعدل والحرية والبحرية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه، ويعدل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

نأمر بأن يبرم هذا القانون بنجام الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة.

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة).

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الستين، ويؤجل أخذ الرأي بالبدء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى.

## ١٥ — مشروع القانون

المقدم من الحكومة بشأن انضمامات مجلس إدارة السكك الحديدية والتلفونات والبرقيات — تقرير لجنة المواصلات (١) — الموافق على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة مراده مادة ثالثة — تأجيل أخذ الرأي عليه بالبدء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

(القرار حضره الشيخ الحزم خليل ثابت بك).

الرئيس — تمت (٢) وزارة المواصلات حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدو باشا مدير عام مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والبرقيات لحضور جلسة المجلس أثناء نظر مشروع هذا القانون. فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة).

(حضر حضرة).

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة).

الرئيس — وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟ (موافقة).

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ، ولتنتقل إلى مناقشة مواده مادة ثالثة، وتتل المادة الأولى. تليت المادة الأولى، وهذا نصها :

مادة ١ — ينشأ مجلس إدارة للسكك الحديدية والتلفونات والبرقيات ويؤلف كما يأتي :

وزير المواصلات ..... رئيسا

وزير المالية .....

وزير الحرية والبحرية .....

وزير الأشغال العمومية .....

وزير التجارة والصناعة .....

المدير العام لمصلحة السكك الحديدية والتلفونات والبرقيات

وكيل مجلس الدولة لتقضى الرأي والتشريع ..... أعضاء

وكيل وزارة المالية .....

وكيل وزارة المواصلات .....

(١) بجای الحزم رقم ٢١٠

(٢) نص الكتاب :

”حضره صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أقر أن أربو ساداتكم استئذان المجلس في حضور حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدو باشا مدير عام مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والبرقيات في حضور جلسة المجلس أثناء نظر مشروع القانون بشأن انضمامات مجلس إدارة السكك الحديدية والتلفونات والبرقيات.

وخذلوا ساداتكم بجلوسهم في الاجتماع ما

٥ يولييه سنة ١٩٤٩

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - تكون المسائل الآتية من اختصاص مجلس الإدارة ، وعلى المدير العام أن يرضها عليه :

( ١ ) مشروع الميزانية السنوية للإيرادات والمصروفات الاحتياطية والأعمال المستتجة وكذا الطلبات الخاصة بفتح اعتمادات إضافية .

( ٢ ) كل اقتراح من شأنه تعديل الميزانية .

( ٣ ) حساب المصلحة الختامي متضمنا جميع الإيرادات وجميع المصروفات الاحتياط منها والخاصة بالأعمال المستتجة .

( ٤ ) كل أي مبلغ من بند إلى بند في أحد أبواب الميزانية .

( ٥ ) رفع التكاليف الثابتة لأي عمل من الأعمال مقابل خفض مائيل قيمة الزيادة في تكاليف عمل أو أعمال أخرى .

( ٦ ) اقتراحات توزيع الملكية والإيراج من املاك المؤسسة العامة .

( ٧ ) جميع التعديلات التي يرى إدخالها على التبرعات وعلى شروط كل الركاب والبضائع بما في ذلك المصاريف الإضافية .

( ٨ ) كل ما يرى إدخاله من تعديل على اللائحة الخاصة بتنظيم الإدارات وبالاقتطاع والإدارة المالية .

( ٩ ) اللوائح الخاصة المتعلقة بالبيانات والتفريقات والتأمينات والوقت والتبويض والمكافآت لموظفي المؤسسة ومستندتها .

( ١٠ ) التفريقات والعلاوات الاستثنائية للمستخدمين الخارجيين من هيئة المال والمال ومنهم مكافآت تشجيعية على أعمال ممتازة في حدود مرتب شهرين في السنة .

( ١١ ) التفريقات والعلاوات الاستثنائية للموظفين والمستخدمين الداخليين من هيئة المال والموظفين ومنهم مكافآت تشجيعية على أعمال ممتازة في حدود مرتب شهرين في السنة .

( ١٢ ) القواعد التي تتبع لمنع التصاريح وغيرها من تيسيلات السفر .

( ١٣ ) كل بيع أو شراء للأراضي تزيد قيمته على ٣٠٠٠ جنيه .

( ١٤ ) كل إيجار أو إتمام أو شراء يكون مناقصة تزيد قيمته على مبلغ ١٠٠٠ جنيه .

( ١٥ ) مقاييسات الأعمال التي تزيد قيمتها على ٢٠٠٠٠ جنيه .

والجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بمعلوماته أو خبرته من الموظفين أو غيرهم .

وإذا طلب وزير المواصلات تولى الرياسة وزير المالية .

ويعد المجلس كلما رأى الرئيس لزوما لذلك . ولا تكون قرارات المجلس صحيحة إلا إذا حضر الاجتماع خمسة أعضاء على الأقل منهم الرئيس وتصدر القرارات بأغلبية الحاضرين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، وتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - يقوم المدير العام تحت إشراف وزير المواصلات بإدارة السكك الحديدية والتفريقات والتبويضات وتصريف شؤونها الاحتياطية وذلك مع مراعاة أحكام هذا القانون .

وله على الأشخاص يت ضمن حدود القوانين واللوائح في المسائل الآتية ، وهي :

١ - فيما يتعلق بالموظفين والمستخدمين العاملين هيئة المال والموظفين

( أ ) التمييزات الجديدة للموظفين والمستخدمين لغاية الدرجة السادسة وتوزيعهم ترقية غير استثنائية لغاية الدرجة الخامسة وكذلك ترقيةهم إلى الدرجة الرابعة ترقية غير استثنائية بشرط أن يكون المرقى أقدم زملائه .

( ب ) النقل لغاية الدرجة الثانية .

( ج ) جميع المسائل الأخرى كالعلاوات القانونية والإجازات والعقوبات وغيرها .

٢ - كافة المسائل الخاصة بالمستخدمين الخارجيين من هيئة المال والمال .

٣ - كافة المسائل المالية التي ليست من اختصاص مجلس الإدارة طبقاً لأحكام هذا القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الثانية وتتل المادة الثالثة .



(٢) إذا جاوزت الإيرادات خلال السنة المالية ما قدره لجان الميزانية بحيث أصبحت المصروفات المقدرة في الميزانية أقل من ٧٥٪ من الإيرادات الحقيقية جاز وضع اعتادات إضافية بقدر الفرق للتوسع في تنفيذ برامج الأعمال والمشتريات أما إذا جاوزت المصروفات الفعلية في نهاية السنة النسبة المقررة لما خصصت الزيادة من النسبة المقررة للسنة التالية ما لم يقرر مجلس الوزراء غير ذلك .

(٣) يحرض مشروع ميزانية المصلحة على مجلس الوزراء بواسطة اللجنة المالية .

(٤) بعد التصديق على ميزانية المصلحة نهائياً يحتم على المصلحة مراعاة الالتزامات المصروفات الفعلية بمقدار النسبة المتوية من الإيرادات الحقيقية وعليها أن تتخذ الإبرامات اللازمة لذلك .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة ، وتتل المادة السادسة .

تليت المادة السادسة ، وهذا نصها :

مادة ٦ — يلغى المرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣١ المعدل بالمرسوم الصادر في ٧ يونيو سنة ١٩٣٩

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة ، وتتل المادة السابعة .

تليت المادة السابعة ، وهذا نصها :

مادة ٧ — على وزيرى المواصلات والمالية تنفيذ هذا القانون ، ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصح هذا القانون بناتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

(١٦) جميع عقود الأعمال أو المشتريات التي تكون بالمناقصة وتزيد قيمتها على ٥٠٠٠ جنيه .

(١٧) جميع عقود الأعمال أو المشتريات في المواد المتحركة أو المتحركة إذا زادت قيمتها على ١٠٠.٠٠٠ جنيه سواء أكانت بالمناقصة أم بالممارسة .

وفضلاً عن ذلك ينظر المجلس في كل مسألة يرى الرئيس عرضها عليه .

ولوزير المالية أن يطلب تأجيل البت في أية مسألة مالية مهمة يرى أنها تستلزم تحسناً خاصاً .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، وتتل المادة الرابعة .

تليت المادة الرابعة ، وهذا نصها :

مادة ٤ — فضلاً عن المسائل التي تختص إصدار قانون أو مرسوم فإن قرارات مجلس الإدارة الخاصة بالمسائل المالية في الفقرات ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١١ و ١٢ من المادة الثالثة يجب عرضها على مجلس الوزراء الموافقة عليها . وأما القرارات الأخرى فتكون نافذة بقرار يصدر من وزير المواصلات .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة ، وتتل المادة الخامسة .

تليت المادة الخامسة ، وهذا نصها :

مادة ٥ — تراعى الأحكام الآتية في تحضير مشروع الميزانية بواسطة مجلس الإدارة وكذلك في الإدارة المالية للمصلحة .

(١) يقرر لميزانية المصروفات الاحتياطية بما فيها مقابل تجديد المستهلك رقم إجمالي لا يجاوز نسبة مئوية مقدارها ٧٥٪ من التقدير الكلي للإيراد ويجوز لمجلس الوزراء تعديل هذه النسبة المتوية ٧٥٪ بالنقص أو الزيادة كلما رأى لزوماً لذلك وفي حدود هذه النسبة يرسل ما لا يصرف من اعتادات التجهيزات في الباب الثاني للسنة المالية التالية زيادة على اعتادات هذه السنة .

والآن لتل المادة الخامسة .

تليت المادة الخامسة ، وهذا نصها :

مادة ٥ - يكون للاذاعة المصرية مجلس إدارة مؤلف من الويها الآتي :

رئيس مجلس الوزراء أو من يندبه من الوزراء رئيسا

وكيل وزارة المواصلات ... ..

» الداخلية ... ..

» الخارجية ... ..

» المعارف العمومية ... ..

» الشؤون الاجتماعية ... ..

مفتش عام مصلحة التلغرافات والتليفونات ... ..

مدير الاذاعة ... ..

المستشار الفني للاذاعة ... ..

وخمسة أعضاء من غير أعضاء مجلس البرلمان من بين المشتغلين

بالشؤون ، العامة وخاصة ما يتصل منها بالاذاعة ، يسمون

بمرسوم يتناحل عرض رئيس مجلس الوزراء ، ويكون تعيينهم لمدة

ثلاث سنوات ، ويجوز تجديد تعيينهم كلهم أو بعضهم . وإذا خلا

محل أحدهم قبل انتهاء مدة عضويته من قبل منه وتنتهى ،

عضوية هذا الأخير في الوقت الذى تنتهى فيه عضوية سلفه...

أعضاء

مضرة صاحب المعلق محمد زكى على باشا (وزير الدولة) - نحن نوافق

على التعديل الذى أدخلته اللجنة على المادة الخامسة .

مضرة الشيخ المحترم محمود غلاب باشا - إن الذى حدث فى الجلسة

الماضية خاصة بالمادة الخامسة لا يتفق مع ما ورد فى تقرير اللجنة الأخير

فقد جاء به أن المجلس وافق على وضع نص فى مشروع القانون يعرجم اشتراك

أعضاء البرلمان فى لجنة الاذاعة ، فى حين أن المجلس لم يقرر هذا ، وأما

المضبطة ونها الذى أقوله الآن .

والذى حدث هو أن -مادة رئيس الجلسة التى عرض فيها مشروع

القانون ، وكان ممالى أحمد على باشا ، عرض على ذلك المشروع من

ناحيتين : الشكلية والموضوعية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

موافقة .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة .

ويؤجل أخذ رأى الرأى ابتداء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

## ١٦ - مشروع القانون

الخاص بالاذاعة المصرية - تقرير لجنة المواصلات (١) - استعراوا نسخة

المراد مادة واحدة - تأجل أخذ رأى بالاسم على مشروع قانون

مع مشروعات القوانين الأخرى

(المقرر حصره التبع المحترم على ثلاث بك)

الرئيس - تذكرون حضراتكم أن هذا المشروع عرض على المجلس بجلسته ٣٠ مايو سنة ١٩٤٩ ، توافق عليه من حيث المبدأ ثم حل مواده الأربع الأولى ، وأحال المادة الخامسة إلى لجنة الشؤون الدستورية والمواصلات بمحتمتين لبعضها فى ضوء المناقشات التى دارت حولها .

وقد وافق المجلس بجلسته ١٣ يونيو سنة ١٩٤٩ على ما رآه هيئة الجنتين مجتمعين بأنه لا يجوز مطلقا أن ينص فى مشروع القانون المذكور على تعيين أعضاء البرلمان من شيوخ أو نواب بصفتهم البرلمانية أعضاء فى مجلس الاذاعة المصرية .

وإن من الجائز دستوريا أن ينص فى مشروع القانون على تحريم تعيين أعضاء البرلمان فى مجلس الإذاعة المصرية .

وأحال المجلس إلى اللجنة بجلسته ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٩ المادة الخامسة لصياغتها بما يتفق مع قرار المجلس . وقد قدمت اللجنة تقريرها ، وسيؤخذ رأى على المادة المذكورة كما صاغتها اللجنة ، ثم على باقى مواد المشروع كما وردت بتقريرها السابق .

**مقرر الشيخ المحترم محمود غالب باشا** - لقد وافق المجلس فقط على مبدأ عدم الجمع بين عضوية البرلمان و لجنة الإذاعة .

**القرر** - ووافق كذلك على رأى أقلية لجنة الشؤون الدستورية ، وهو عدم الجمع بين عضوية البرلمان وعضوية لجنة الإذاعة .

**مقرر الشيخ المحترم محمود غالب باشا** - ولكن المجلس لم يوافق على وضع نص في مشروع القانون بهذا المعنى .

**مقرر الشيخ المحترم توفيق دوس باشا** - لقد وافق المجلس على ذلك أيضا لأن تقرير الهيئة المحكونة من لجنة الشؤون الدستورية والمواصلات يتضمن وضع نص في مشروع القانون يفيد عدم الجمع . وقد وافق المجلس على هذا التقرير في جلسته .

**مقرر الشيخ المحترم محمود غالب باشا** - هذا غير صحيح .

**مقرر صائب اردول برهيم عبد الهادي باشا** (رئيس مجلس الوزراء) الذي حدث بالضبط هو أن مبدأ عدم الجمع وافق عليه المجلس ، ولكنه اختلف من حيث الصياغة التشريعية في ضرورة النص بالتحريم أو عدم ضرورته وسادة غالب باشا كان من رأيه أنه ما دامت الحكومة والمجلس قد اتفقا على أنه ليس من مقتضى هذا التشرع إبادة الجمع بين عضوية البرلمان وعضوية لجنة الإذاعة ، فلهذا لا يوجب الاكتفاء بذلك ولا يصح أن يوضع في كل قانون نص بالتحريم ، وبهذا هو التصديق المبسوط المسألة .

**الرئيس** - إذن ما هو وجه الخلاف ؟

**مقرر صائب اردول برهيم عبد الهادي باشا** (رئيس مجلس الوزراء) يقول حضرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا إنه - بناء على ما أشار إليه - لا عمل للنص على ذلك .

**الرئيس** - نعم ، لما دام المبدأ مسلما به ووافقت عليه الحكومة ، فلا عمل للنص عليه ، وإلا وجب وضع هذا النص في كل قانون .

**مقرر الشيخ المحترم توفيق دوس باشا** - إن لم يثبت هذا النص تخشى أن تأتي حكومة أخرى فلا تلتزمه ، فيكون ذلك على استجواب وأخذ ورد . وليس هناك ضرر من النص ، فشروع القانون يقول : " من تمسك أعضاء من غير أعضاء البرلمان . و بما يكون أوسع أو قيل : " ويحرم الجمع " .

فأما من الناحية الشكلية ، فإن اعتراضه يتلخص في أن اللجنة ليس لها أن تتقدم باقتراح . وقال بصريح العبارة إنه عند نظر المشروع يمكن أن يتقدم أحد حضرات الأعضاء باقتراح ، لأن اللجنة ليس لها أن تفتتح . فكان المجلس ، كما هو وارد في مضبطة الجلسة وحل لسان معالي رئيسها ، لم يوافق على وضع نص في المشروع بتحريم الجمع بين عضوية البرلمان وعضوية مجلس الإذاعة .

أما من الناحية الموضوعية ، فقد اعترض معاليه وشاركته هذا الاعتراض وأرجع البحث في ذلك إلى هذه الجلسة . فالمجلس لم يوافق إلا على شيء واحد من التقرير ، وهو المبدأ المتفق عليه من الجمع ، وهو المبدأ القابل بأنه لا يجوز اشتراك أحد أعضاء البرلمان في عضوية لجنة الإذاعة . ولكن الخلاف هو على وضع هذا التحريم في مشروع القانون .

**الرئيس** - هل يرى سادة الشيخ المحترم أنه يكفي بالنص في مضبطة الجلسة ، على أن المجلس يوافق على كذا فيصبح قانونا ؟

**القرر** - ألم يوافق المجلس على قرار الهيئة المحكونة من لجنة الشؤون الدستورية والمواصلات ؟

**مقرر الشيخ المحترم محمود غالب باشا** - الذي حدث هو كما قلته ، وبما هو ثابت بالمضبطة ، وهو أن إيراد نص في مشروع القانون لم يحرم الجمع بين عضوية البرلمان و لجنة الإذاعة لم يوافق عليه المجلس ، بل على العكس فقد اعترض عليه من الناحية الشكلية وهذه مسألة مسلم بها ، لأن اللجنة ليس لها أن تفتتح بل كان يجب أن يتقدم بهذا الاقتراح أحد حضرات الأعضاء في الجلسة التالية ، ولم يتقدم أحد بهذا الاقتراح إلى الآن .

**الرئيس** - ومن أجل هذا يقول حضرة الشيخ المحترم غالب باشا إن المجلس وافق على المبدأ ، وهو عدم اشتراك أعضاء البرلمان في اللجنة التنفيذية للإذاعة ، ولكنه لم يوافق ولم يتقدم أحد باقتراح وضع نص بذلك في مشروع القانون .

**مقرر الشيخ المحترم محمود غالب باشا** - المسألة الآن على بحث ، فبقيا يتلحق بالشكل لم يتقدم أحد بهذا الاقتراح إلى الآن . ولكن المروض هو اقتراح اللجنة ، وهي لا تملك ذلك .

**الرئيس** - لكي يكون رد حضرة الشيخ المحترم غالب باشا على حضرة المقرر كاملا أوجه النظر إلى أن حضرة المقرر يقول إن لجنة الشؤون الدستورية قررت عدم المراقبة على اشتراك أعضاء البرلمان في لجنة الإذاعة ووافق المجلس على تقريرها .

وهذا الاقتراح لم يتقدم به أحد من حضرات الأعضاء الآن، ولا يمكن اعتبار أن هناك مقترحا قائما بذلك .

**مقبرة الشيخ المزمع توقيف دوس باشا** - لقد تقدم مثل هذا الاقتراح من اللجنة . فإذا أردت أن أتياه ، فلا مانع عندى من ذلك .

**مقبرة الشيخ المزمع توقيف محمود غالب باشا** - إن تقديم هذا الاقتراح من اللجنة غير قانونى .

**الرئيس** - الموافق من حضراتكم على أن لا ضرورة للنص على أن أعضاء البرلمان ممنوعون من عضوية مجلس إدارة الإذاعة مع التسليم بالمبدأ ، فيفضل بالتوقف . (وقفت أغلبية) .

**الرئيس** - إذن يرفع النص من المادة .  
والآن هل توافقون حضراتكم على المادة الخامسة كما قدمت الحكومة ، وهذا نصها :

يكون للإذاعة المصرية مجلس إدارة مؤلف على الوجه الآتى :  
رئيس مجلس الوزراء أو من ينوبه من الوزراء ... .. ورئيسا  
وكل وزارة والمواصلات ... ..

وكل وزارة الداخلية ... ..  
وكل وزارة الخارجية ... ..

وكل وزارة المعارف العمومية ... ..  
وكل وزارة الشؤون الاجتماعية ... ..

مفتش عام مصلحة التلغرافات والتليفونات ... ..

مدير الإذاعة ... ..

المستشار القنى للإذاعة ... ..

ونحمة أعضاء من بين المنتخبين بالشؤون العامة وخاصة ما يتصل منها بالإذاعة يمينون بمرسوم بناء على عرض رئيس مجلس الوزراء ويكون تعيينهم لمدة ثلاث سنوات ويجوز تجديد تعيينهم كلهم أو بعضهم . وإذا خلا محل أحدهم قبل انتهاء مدة عضويته عين بطل منه وتنتهى عضوية هذا الأخير فى الوقت الذى تنهى فيه عضوية سلفه ... ..

(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة كما قدمت الحكومة ، وتنتل للمادة السادسة .

**مقبرة الشيخ المزمع توقيف محمود غالب باشا** - وهذا نص ، ولكن بطريقة ملتوية .

**مقبرة الشيخ المزمع توقيف دوس باشا** - وما ضر هذا ، وفى فرنسا توجد عدة قوانين نصت على هذا ؟

**مقبرة صادق الروادى** **محمود عبد الحليم باشا** (رئيس مجلس الوزراء) - ليست المسألة أنه لا ضرر من النص والأصل أن النص يجلب معنى . وما دام هذا المعنى متفق عليه ، فليس هناك مقتضى ، ويكون ذلك تريدا ولا على للنص .

**مقبرة الشيخ المزمع توقيف دوس باشا** - ولماذا لا يوضح النص ؟

**الرئيس** - المسألة التى أعرضها على حضراتكم أنه اتفق على ألا يكون أعضاء البرلمان أعضاء فى مجلس الإذاعة . وهذا المبدأ اتفق عليه وأقره المجلس فى الجلسة السابقة ، ولكن الخلاف هو على ما إذا كانت هناك ضرورة للنص على هذا المبدأ فى صلب المادة أولا ؟

**مقبرة الشيخ المزمع توقيف محمود غالب باشا** - المسألة مرجحة حتى يقدم اقتراح من أحد حضرات الأعضاء .

**مقبرة الشيخ المزمع توقيف دوس باشا** - لقد تقدم اقتراح من اللجنة وهو أكثر من عضو .

**مقبرة الشيخ المزمع توقيف محمود غالب باشا** - لا يجوز تقديم الاقتراح من اللجنة ، بل يجب أن يكون مقديا من أحد حضرات الأعضاء .

**مقبرة الشيخ المزمع توقيف دوس باشا** - هذا خطأ .

**مقبرة الشيخ المزمع توقيف محمود غالب باشا** - لقد ورد على لسان محال رئيس المجلس فى مضبغة جلسة ١٣ يونيه سنة ١٩٤٩ عند مناقشة المسألة الدستورية الخاصة بعدم جواز الجمع ما يأتى :

"عندما يوافق المجلس على التقرير يوافق على المسألة الدستورية فيما يتعلق بعدم جواز الجمع ويوافق على أن اللجنة اقترحت أنه عند نظر القانون يوضع نص بهذا . أما اقتراح إضافة نص أو تعديل نص ، فذلك يكون بإقتراح من أحد حضرات الأعضاء يقدم كتابة عند نظر مشروع القانون ."

تليت المادة السادسة ، وهذا نصها :

مادة ٦ - تعرض مقدما على مجلس الإدارة جميع شؤون الإدارة المالية والفنية وعلى الأخص ما يأتي :

( ١ ) توجيه السياسة العامة للإذاعة اللاسلكية في المملكة المصرية والاشتراف على البرامج .

( ٢ ) تكوين البان المالية والإدارية والفنية والفنية وغيرها من البان التي يرى تأليفها للاستعانة بها في دراسة المسائل المتعلقة بشؤون الإذاعة ويحدد المجلس اختصاص هذه البان في لائحة النظام الداخلي للإذاعة ويجوز له أن يضيفه عنه في إقرار ما يراه من المسائل . ويجوز للمجلس أعضاء هذه البان ورؤسائها .

( ٣ ) ميزانية الإذاعة والحساب الختامي السنوي .

( ٤ ) قواعد تحديد أجور ومكافآت المتحدثين والفنانين ومن إليهم .

( ٥ ) لائحة النظام الداخلي للإذاعة وتتضمن القواعد التفصيلية التي يجري عليها العمل في شؤون الإذاعة المالية والإدارية والفنية وتعيين الموظفين وترقيتهم وملازماتهم وتأديبهم واختصاصات البان المختصة والمدير العام . وتصدر هذه اللائحة بقرار من رئيس مجلس الوزراء .

( ٦ ) تعيين موظفي الإذاعة واستخدامها وتأديبهم في حدود النظام الذي يوضع لذلك . وهذا فيما عدا ما يكون من ذلك داخل اختصاص المدير العام وفقا لأحكام لائحة النظام الداخلي .

( ٧ ) الموافقة على إبرام العقود الخاصة بشؤون الإذاعة عدا ما يكون منها داخل اختصاص المدير العام طبقا لأحكام لائحة النظام الداخلي .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة ، وتتل المادة السابعة .

تليت المادة السابعة ، وهذا نصها :

مادة ٧ - يجتمع مجلس الإدارة مرة على الأقل في كل شهر بدعوة من الرئيس ، وعليه أن يدعو للاجتماع إذا قدم إليه طلب كتابي بذلك من خمسة من أعضائه أو من المدير العام .

ولا تكون اجتماعاته حصرية إلا إذا حضرها سبعة أعضاء على الأقل وتقتصر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ، فإذا تساوت رجع الجانب الذي تنضم إليه الرئيس .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة ، وتتل المادة الثامنة .

تليت المادة الثامنة ، وهذا نصها :

مادة ٨ - يمثل الإذاعة المصرية أمام القضاء رئيس مجلس الإدارة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة ، وتتل المادة التاسعة .

تليت المادة التاسعة ، وهذا نصها :

مادة ٩ - تكون قرارات مجلس الإدارة نافذة من تلقاء نفسها إذا لم يترضى عليها ورئيس مجلس الوزراء في مدى ثلاثة أيام من تاريخ صدورها وذلك فيما عدا المسائل التي تقتضي إصدار قانون أو مرسوم . فإذا اقرض رئيس مجلس الوزراء على قرار من قرارات المجلس أعاد عرضه على المجلس في ظرف أسبوع من تاريخ صدوره ، فإذا أصر كلاهما على رأيه يرضى الرئيس الأمر على مجلس الوزراء للفصل فيه نهائيا .

ولا تكون قرارات مجلس الإدارة نهائية فيما يتعلق بتلك القرارات وبالترول عن الملك وبالمبادلة والقروض ويقول المباني والصايا والإعطاف وظلة الوقت لا يلا بعد تصديق مجلس الوزراء .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة «تاسعة» ، وتتل المادة العاشرة .

تليت المادة العاشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٠ - يكون لإدارة الإذاعة مدير يبين بمرسوم بناء على عرض من رئيس مجلس الوزراء وبعد أخذ رأى مجلس الإدارة ، ويقوم المدير بإدارة شؤون الإذاعة تحت إشراف مجلس الإدارة في الحدود المقررة بهذا القانون ولائحة النظام الداخلي .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(مواقفة) .

**الرئيس -** يقرر المجلس الموافقة على المادة العاشرة ، وتتل المادة  
الحادية عشرة .

التي تتلأه الحادية عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١١ - يكون للاذاعة المصرية مستشار في عين يوموم بناء  
على عرض رئيس مجلس الوزراء وبعد أخذ رأى مجلس الإدارة .

**الرئيس:** — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(مواقفة) .

**الرئيسي** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية عشرة ، ولت  
المادة الثانية عشرة .

تليت المادة الثانية عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٢ - يعين مجلس الإدارة من بين أعضائه من يقوم مقام المدير عند غيابة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(مواقفة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية عشرة ، ولتلى المادة الثالثة عشرة .

تليت المادة الثالثة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٣ - فيما عدا موظفي الإغاثة الفئتين اللتين حددت شروط تعيينهم ومسابقاتهم في كادر خاص يوافق عليه مجلس الوزراء فإن الموظفين الإداريين والكتابيين والمستندمين تسرى عليهم القواعد العامة المتعلقة بشروط التوظيف المعمول بها في حق جميع الموظفين والمستخدمين في مصالح الحكومة ويتقاضون المرتبات التي يتقاضاها نظراؤهم فيها مضافا إليها أجر إضافي لا يزيد على ٢٥٪ منها بصفة مكافأة نظيرا ما يقومون به من عمل يمتد إلى غير ساعات العمل الرسمية في الحكومة .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(مواقفة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة عشرة ، ولتتل  
المادة الرابعة عشرة .

قلت المائدة الرابعة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ٩ - تكون موارد الإعانة المصرية من حصيلة رخص أجهزة الاستقبال ولفة أموالها وأمان ما يقيم من منتجاتها وطلباتها وما اشتركت بجلتها ومن الإعانة التي تمنحها لها الدولة ومن وفورات الميزانية للسنتين السابقتين ومن الإيرادات الأخرى من أي نوع كان، وتعتبر هذه الأموال جميعها من الأموال العامة بالنسبة لأحكام القانون .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(مواقفة) .

**الرئيس -** يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة عشرة ، وقبول المادة الخامسة عشرة .

تليت المادة الخامسة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٥ - تكون ميزانية الإذاعة المصرية مستقلة وتعرض على مجلس الوزراء لاعتمادها ويعرض الحساب الختامي على مجلس البرلمان ومعه تقرير كامل بمدى هيئة الإذاعة عن أعمالها في جميع فروعها طوال السنة المالية.

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(مواقفة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة عشرة ، ولعل المادة السادسة عشرة .

تلت المادة السادسة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٦ - تخصص الإنفاضة المصرية مواردها المينة في المادة  
الرابعة عشرة لمصروفاتها السنوية في حدود أبواب ميزانيتها وقرارات مجلس  
الإعالة وأحكام هذا القانون ولأنة النظام الداخلي ولأنة التوظيف .

تليت المادة العشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٠ - ترسل ميزانية الإنذامة السنة المالية التالية إلى وزارة المالية قبل إمداد الميزانية العامة للدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة العشرين ، ولتلى المادة الحادية والعشرون .

تليت المادة الحادية والعشرون، وهذا نصها :

مادة ٢١ - تودع الحكومة لحساب هيئة الإنذامة المصرية في البنك الذي يختاره مجلس الإنذامة وتوافق عليه وزارة المالية الإمانة السنوية التي تخبرها لها الدولة وكذلك حصيلة رخص الاستقبال بمقد ١٠٪ منها مقابل مصاريف التحصيل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والعشرين ، ولتلى المادة الثانية والعشرون .

تليت المادة الثانية والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٢ - يشأ لموظفي هيئة الإنذامة ومستغلبها صندوق للاذخار يضع مجلس الإدارة قواعد تنظيمه وشروط الاقتفاع به وتعرض على مجلس الوزراء لاعتمادها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والعشرين ، ولتلى المادة الثالثة والعشرون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة عشرة ، ولتلى المادة السابعة عشرة .

تليت المادة السابعة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٧ - تخضع شؤون الإنذامة المالية من جميع الوجوه لمراقبة وتفتيش وزارة المالية وديوان المحاسبة، وتندب وزارة المالية أحد موظفيها ليكون مراقبا ماليا لهيئة الإنذامة يتولى إدارة شؤون حساباتها وماليتها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة عشرة ، ولتلى المادة الثامنة عشرة .

تليت المادة الثامنة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٨ - تبدأ السنة المالية للإنذامة المصرية مع السنة المالية للحكومة وتنتهى بانتهائها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة عشرة ، ولتلى المادة التاسعة عشرة .

تليت المادة التاسعة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٩ - يقدم مدير الإنذامة لمجلس الإدارة كل ثلاثة أشهر بياناً عن الحالة المالية لهيئة الإنذامة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة عشرة ، ولتلى المادة العشرين .

تليت المادة الثالثة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٣ - يجب على محطات الإذاعة المصرية أن تعمل بما هو مقرر  
وزارة الحربية والبحرية بالنسبة إلى الإشارات اللاسلكية الخاصة بالأسلحة  
الجوية أو البحرية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والعشرين ، وتتل  
المادة الرابعة والعشرون .

تليت المادة الرابعة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٤ - يكون لوزارة المواصلات الإشراف على المسائل الفنية  
الهندسية وصيانة الأجهزة والآلات والمباني .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والعشرين ، وتتل  
المادة الخامسة والعشرون .

تليت المادة الخامسة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٥ - ينال المرسوم الصادر في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٧  
الخاص بإنشاء إدارة الإذاعة اللاسلكية المصرية وكذلك كل ما يتعارض  
مع أحكام هذا القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والعشرين ،  
وتتل المادة السادسة والعشرون .

تليت المادة السادسة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٦ - على وزرائنا تنفيذ هذا القانون ، كل فيما يخصه ، ويصل  
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ورئيس مجلس الوزراء أن يضع بقرارات تصدر منه اللوائح اللازمة  
لتنفيذ .

أما بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن يشرف الجريدة الرسمية ،  
وينتد كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والعشرين .  
ويقبل أخذ الرأي بالتدابير اللازمة لاسم كل مشروع هذا القانون مع مشروعات  
القوانين الأخرى .

## ١٧ - مشروع قانون

الرايد من مجلس النواب بإنشاء مجلس أعلى لخدمة القاهرة - تقرير  
الأطفال الداخلية والصحة عجيبة (١) - الموافقة على مشروع القانون من  
حيث المبدأ - مناقشة مواد مادة ثالثة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء  
بالاسمع مع مشروعات القوانين الأخرى

(القوة خيرة التبع الحزمه على أحد بانها ) .

الرئيس - سبق لوزارة الأشغال العمومية أن تكتب حضري صاحب  
الغزة على فريد بك وكيل الوزارة وإسماعيل ثروت بك مستشار الرأي بالوزارة  
لحضور جلسات المجلس أثناء نظر مشروع هذا القانون ، وذلك بكتاب  
مطلع بمضبطة الجلسة السابقة .

كما تكتب (٢) وزارة الداخلية حضرة صاحب الغزة أحمد مرتضى المراغي بك  
وكيل الوزارة لحضور هذه الجلسات .

وتكتب (٣) وزارة الأشغال الأستاذ عبد الحكيم بك فراج مساعد مستشار  
وزارة الأشغال ، لحضور جلسة المجلس أثناء نظر مشروع هذا القانون .

(١) بإيجاز الحق رقم ٢١١

(٢) نص الكتاب

(٣) حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرم أن تتفضلوا باستئذان المجلس في حضور حضرة صاحب الغزة أحمد مرتضى المراغي بك وكيل وزارة الداخلية لجلسات المجلس أثناء نظر تقرير الخاص مشروع قانون  
إنشاء مدينة القاهرة .

وتفضلوا سادكم بجله فائق الاحترام ما

٥ يولييه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية  
إبراهيم عبد الحامد

(٢) نص الكتاب

(٣) حضرة صاحب السعادة النائب رئيس مجلس الشيوخ  
أكرم أن تتفضلوا باستئذان المجلس لخدمة الأشغال في حضور جلسة المجلس ٥ يولييه سنة ١٩٤٩ ، أثناء نظر مشروع قانون مجلس  
بني مدينة القاهرة .

وتفضلوا سادكم بجله فائق الاحترام ما

٥ يولييه سنة ١٩٤٩



وقد طلب حضرة الشيخ المحترم في الجلسة الماضية تأجيل مناقشته إلى هذه الجلسة ، فلا أرى ما يجرى إلى طلب إعادته إلى اللجنة .

**مقرر الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا** - أرى أن تبحث هذه الاقتراحات التي سأقدم بها أمام اللجنة ، وذلك أنسب من بحثها في المجلس والمشروع لم تطلع عليه إلا يوم الجلسة الماضية ، ولست مسؤولاً عن التأخير .

**الرئيس** - لنبدأ في مناقشة مشروع القانون مادة فادة ، وليبدأ حضرة الشيخ المحترم ما يرى من ملاحظات ، فإذا وجدنا ما يستدعي إعادته للجنة ، فلا مانع .

والآن لتل المادة الأولى :

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

## الباب الأول

### تشكيل المجلس البلدى

مادة ١ - ينفذ المدينة للقاهرة مجلس بلدى وفقاً للنظام المقررى لهذا القانون وتكون حدود مدينة القاهرة وضواحيها الداخلة في اختصاص المجلس البلدى على حسب الرسم المرافق ، ويجوز تعديل هذا الحدود بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير الأشغال العمومية ، وبعد موافقة المجلس البلدى .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة )

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - يشكل المجلس البلدى من :

أولاً - محافظ القاهرة وتكون له الرئاسة .

هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضراتهم ) .

**القرار** - رأيت اللجنة بحث هذا المشروع وعدم إرجائه حتى تشأ وزارة المرافق العامة والاكتفاء بالرغبة الاجامية بإنشاء هذه الوزارة تتقدم بها الهيئة المجلس .

ورأت الهيئة أن مشروع الحكومة لم يمتط حتى التأخير أو يرجع كافة المعنيين على المتخفين . كما رأيت الهيئة الأخذ بمشروع الحكومة فيما يتعلق بتعيين مجلس بلدى القاهرة ما دمت في دور انتقال .

وناء على ذلك ، وافقت اللجنة على المشروع بالصيغة التي ورد بها من مجلس النواب .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتنقل إلى مناقشة مواده مادة فادة .

**مقرر الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا** - لى بعض الملاحظات والإضافات على مشروع هذا القانون أرى من الأفضل اتباعا لما جرى عليه المجلس ، بحثها في اللجنة ، وبخاصة أنها كثيرة . ولتلك أرجو إعادة التقرير إلى اللجنة لهذا الغرض .

**القرار** - لا محل لإعادة التقرير إلى اللجنة ، والمسألة درست دراسة وإافية وقتل بحثا .

**مقرر صاحب الديار محمد عبد المنفلد باشا** (وزير الأشغال العمومية) - هذا المشروع قدم إلى البرلمان من زمن طويل ، والبلاد في أشد الحاجة إليه ، ومعنى هذا الطلب تأجيل المشروع للدورة المقبلة ، ومباراة أخرى تطيل المشروع ، وبخاصة وقد تقدم هذا المشروع من شهر فبراير الماضي .







**القرر** - هل هذا التعديل من الأهمية بحيث يستدعى إعادة المشروع إلى مجلس النواب ؟

إنني ألاحظ أن قيمة النقد قد انخفضت كثيرا من ذي قبل، فأصبحت المائة جنيه الآن تساوي أقل من خمسين جنيها فيما مضى .

**حضرة صاحب الدونة إبراهيم عبد الهادي باشا** (رئيس مجلس الوزراء) - نحن في آخر الموسم التشريعي . وإنني أرى أن المائة في ذاتها لا تستحق هذا التعديل .

**حضرة الشيخ المرحوم عبد الوهاب طه** باشا - لسنا مسؤولين عن ذلك وإذا أرادت الحكومة ألا تتناقض في هذا الموضوع ، فهذا شيء آخر .

**حضرة صاحب الدونة إبراهيم عبد الهادي باشا** (رئيس مجلس الوزراء) - الحكومة لا تقصد إلى ذلك . وكل ما أريد أن أقوله إن القياس كله قياس تحكي ، وإنما المقصود من التأخير هو ألا تترك الباب مفتوحا ، فيكون لكل إنسان يتقدم وإن كان واقفا من السقوط ، ولذلك جعلنا المبلغ يصل إلى مائة جنيه .

**حضرة الشيخ المرحوم عبد الوهاب طه** باشا - في المجالس النيابية يدفع المرشح ثمانية لتقدمه للانتخاب قدره مائة وخمسون جنيها ، فيجب أن يكون الناخبين في حالة انتخابات المجلس البلدي أقل من ذلك كثيرا .

**حضرة صاحب الدونة إبراهيم عبد الهادي باشا** (رئيس مجلس الوزراء) - هل كل حال الحكمة واحدة في طلب الناخبين .

**حضرة الشيخ المرحوم عبد الوهاب طه** باشا - ولكنني ألاحظ أن هذه الشروط قليلة ، ولا نظير لما في المجالس البلدية الأخرى ولا أحب أن نتصور أن كل تعديل لمشروع من مشروعات الحكومة هو بمثابة نقد للحكومة ، أرجو أن نعتبر ذلك مجرد جهد قام به رجل يريد الإصلاح بل أرجوكم أن تتقبلوا كلامي على أنه مجرد بحث لئيل دوس وأطلع ، وإنه إذا تكلم فانه يتكلم بمأنة وإخلاص .

أرجو أن يحملوا كلامي من هذا المحمل ، وإلا فلا داعي للنقطة .

**حضرة صاحب الدونة إبراهيم عبد الوهاب طه** (رئيس مجلس الوزراء) - نحن نحمل كلام حضرة الشيخ المحترم على أكرم محمل .

**الرئيس** - يقترح حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طه باشا جعل الناخبين المنصوص عليه في المادة خمسين جنيها بدلا من مائة ، فالمرافق من حضراتكم هل هذا الاقتراح يفضل بالوقوف .

(أقف أحد )

**الرئيس** - إنني أقرر المجلس رفض الاقتراح .

والآن هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة ، وتتل المادة السادسة .

تليت المادة السادسة ، وهذا نصها :

مادة ٦ - لا يجوز لموظفي المجلس أو مستخدميه أن يرشوا أنفسهم لمضويته .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة ، وتتل المادة السابعة .

تليت المادة السابعة ، وهذا نصها :

مادة ٧ - يجري الانتخاب بالاقتراع السري وبأغلبية الأصوات الصحيحة التي أعطيت .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة ، وتتل المادة الثامنة .

تليت المادة الثامنة ، وهذا نصها :

مادة ٨ - لكل ناخب أن يطلب إبطال الانتخاب في ذاته خلال خمسة عشر يوما التالية لإعلان نتيجة الانتخاب .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة ، وتتل المادة الثامنة .

تليت المادة الثامنة ، وهذا نصها :

مادة ٩ - إجراءات الانتخاب والترشيح والطمون المتعلقة بهما يصدر بها مرسوم .

ويبين مبادى الانتخابات العامة بمرسوم ، والتكليفه بقران من وزير الأشغال العمومية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة ، وتتل المادة العاشرة .

تليت المادة العاشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٠ - إذا انتخب عضو في أكثر من دائرة وجب عليه في خلال ثمانية أيام من انقضاء مبادى الطمن في حصة الانتخاب أو من تاريخ الفصل في حصة انتخابه ، أن يبين بقرار منه الدائرة التي يريد أن يكون عضوا فيها ولا تولى المجلس بطريق القرعة تعيين الدائرة التي يكون عليها انتخاب عضو جديد .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة العاشرة ، وتتل المادة عشرة .

تليت المادة الحادية عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١١ - تنبع فيما يتعلق بالإجراءات التي تقع في انتخاب أعضاء المجلس أحكام الباب الخامس من المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ م خلاص الانتخابات .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة )

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية عشرة ، وتتل المادة الثانية عشرة .

تليت المادة الثانية عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٢ - مدة عضوية المجلس أربع سنوات ويجدد اختيار نصف الأعضاء المعينين ونصف المنتخبين كل سنتين .

وعند انقضاء السنتين الأوليين يمين بطريق القرعة نصف الأعضاء المعينين نصف عضويتهم متبعية من بين الأعضاء المعينين والمنتخبين . أما النصف الآخر فتبقى مدة عضويتهم باقضاء مدة الأربع السنوات ويسرى حكم هذه الفقرة في حالة حل المجلس .

ويجوز إعادة تعيين أو انتخاب من انتهت مدته من الأعضاء .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية عشرة ، وتتل المادة الثالثة عشرة .

تليت المادة الثالثة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٣ - فيما هذا الأعضاء بحكم وظائفهم لا يجوز الجمع بين عضوية المجلس وتولى الوظائف العامة بأوضاعها . وكذلك لا يجوز الجمع بين عضوية المجلس وعضوية البرلمان أو المجالس البلدية الأخرى أو المجالس القروية أو مجالس المديرية أو بلان الشياخات .

وكل موظف عام أو عضو في إحدى الهيئات المبينة في الفقرة السابقة انتخب أو عين عضوا في المجلس يعتبر متخليا عن وظيفته أو عضويته في تلك الهيئات إذا لم يتزل عن عضويته في المجلس في الثانية الأيام التالية لتعيينه في الوظيفة أو لصيرورة انتخابه نهائيا .

ولا يسقط حق الموظف أو المستخدم في الماش أو المكافأة في حالة اخياره عضوية المجلس .

**مقرة الشج المزمع عدمه** عبد الوهاب طلعت باشا - أقرت قبل ثلاثة هذه المادة أن تصاف مادة جديدة تأتي بعد المادة الثالثة عشرة ، وتوجب على الأعضاء حلف المئين كأعضاء المجالس النيابية ومجالس المديرية ، وذلك لأنه لا يوجد نص في مشروع هذا القانون أو في قانون المجالس البلدية يوجب على الأعضاء حلف المئين .

**مقرة الشج المزمع عدمه** على باشا - هذه مجالس تنفيذية ، لا مجالس تشريعية .

**مقرة صاحب المعلق المزمع عدمه** عبد الغفار باشا (وزير الأشغال العمومية) - هذا النظام هو الشج في جميع المجالس البلدية في العالم .

**الرئيس** - الموافق من حضراتكم على هذا الاقتراح بإضافة مادة جديدة بتفضل بالوقوف

(لم يبق أحد) .

**الرئيس** - يقرر المجلس رفض الاقتراح ، وتلغ المادة الرابعة عشرة .

تليت المادة الرابعة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٤ - الاستقالة من عضوية المجلس تقدم إلى رئسها وتعتبر نهائية من وقت تقرير المجلس قبولها وعندئذ يعلن المجلس خلواً محل .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة عشرة ، وتلغ المادة الخامسة عشرة .

**مقرة الشج المزمع عدمه** عبد الوهاب طلعت باشا - أقرت إضافة مادة جديدة تنص على أنه لا يجوز المجلس أن يبحث في شأن من شؤون موظفي الدولة ، ولا أن يبدى رغبات أو يصدر قرارات في أمور سياسية أو يناهش وهو المحكم الوارد في المادة ١٧ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤

**مقرة الدكتور عبد الحكيم فرامج** (مستشار مساعد وزارة الأشغال) - قانون بلدية القاهرة قانون خاص ١٠ أما القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ فهو قانون عام وضع لجميع المجالس البلدية .

وكل عضو في المجلس من وظيفة عامة أو قبل العضوية في إحدى الهيئات المهنية في الفقرة الأولى من هذه المادة يعتبر أنه قد تزل من عضويته في المجلس بعد مرور الثمانية الأيام التالية لتاريخ تعيينه في الوظيفة أو لصيرورة انتخابه في تلك الهيئات نهائياً .

ويعلن المجلس خلواً محل الذي يشغله العضو في الحالتين السالفتي الذكر كما يعلن خلواً محل الذي يشغله أي عضو يوجد في حالة من حالات عدم الأهلية المنصوص عليها في المادتين الرابعة والخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ المنع بالانتخاب سواء عرضت له أثناء عضويته أو لم تلم إلا بعد انتخابه أو يكون قد فقد أحد شروط العضوية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

**مقرة الشج المزمع عدمه** عبد الوهاب طلعت باشا - ورد في الفقرة الأخيرة من هذه المادة العبارة الآتية :

” ... إلا بعد انتخابه ، ويكون قد فقد أحد شروط العضوية “ .

وأقرت أن يضاف بعد كلمة ” انتخابه “ عبارة ” أو تعيينه “ ، لأن حالة عدم الأهلية المشار إليها في قانون الانتخاب يجب أن تراعى في المنتخبين والمعيينين على السواء .

**مقرة صاحب المعلق المزمع عدمه** زكي على باشا (وزير الدولة) - لقد سوى القانون بين العضو المنتخب والعضو المعين .

**مقرة الشج المزمع عدمه** عبد الوهاب طلعت باشا - يجب تحرير الدقة في التشريع أن ينص على الأعضاء المعينين أيضاً .

**مقرة الشج المزمع عدمه** قويس دوس باشا - يطبق النص على المعينين والمنتخبين على السواء بمقتضى نص المادة الثانية .

**مقرة الشج المزمع عدمه** عبد الوهاب طلعت باشا - أكتفى بهذا التفسير للادة .

**الرئيس** - والآن هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة عشرة ، وتلغ المادة الرابعة عشرة .

**قضية الشيخ المحرم عبد الوهاب طلعت باشا** — يمكن إذن أن يناقش مجلس بلدية القاهرة يوما في مسائل سياسية .

**قضية صاحب الدونة ابراهيم عبد الوهاب باشا** (رئيس مجلس الوزراء) — إن اختصاص مجلس بلدية القاهرة بمقيد بقانونها ، ولا يستطيع المجلس أن يشهد لنفسه حقاً لم يرد في القانون .

**قضية الشيخ المحرم عبد الوهاب طلعت باشا** — ألا تدعو المحكمة التي دعت الى وضع هذا النص في القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الى وضحه في مشروع هذا القانون .

**قضية صاحب الدونة ابراهيم عبد الوهاب باشا** (رئيس مجلس الوزراء) — لا داعي الى ذلك إطلاقاً .

**قضية الشيخ المحرم عبد الوهاب طلعت باشا** — ما دام الأمر كذلك ، فاني أتنازل من هذا الاقتراح .

**الرئيس** — والآن نل المادة الخامسة عشرة .

تليت المادة الخامسة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٥ — متى أعلن خلواخل ويجب إجراء الانتخاب أو التبرين على حسب الأحوال خلال شهر من تاريخ الإعلان .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة عشرة ، وتتل المادة السادسة عشرة .

تليت المادة السادسة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٦ — يؤدي عضو المجلس عمله بدون أجر أو مكافأة .

هل أنه يجوز للعضو أن يسترد المصروفات التي سقها في انتقاله الى الجهات التي يكلفه المجلس الانتقال إليها لأداء عمل من الأعمال .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة عشرة ، وتتل المادة السابعة عشرة .

تليت المادة السابعة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٧ — لا يجوز للعضو أن يقوم بالذات أو بالواسطة بعمل أو مقاوله أو منقصة أو توريد أى كان لحساب المجلس ولا أن يدخل طرفاً معه في بيع أو إيجار .

ومع ذلك يجوز للمجلس عند الضرورة أن يشتري أو يشتجر من أحد أعضائه أرضاً أو بناء لعمل من الأعمال العامة التي يتولاها بشرط الحصول على إذن سابق من وزير الأشغال العمومية .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة عشرة ، وتتل المادة الثامنة عشرة .

تليت المادة الثامنة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٨ — لا يجوز للعضو أن يعمل في دعوى ضد المجلس بصفته عامياً أو خبيراً ولا أن يشتري حقاً متناظراً عليه مع المجلس أو أن يمتلكه بأية طريقة .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة عشرة ، وتتل المادة التاسعة عشرة .

تليت المادة التاسعة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٩ — تسقط العضوية عن كل عضو يخالف أحكام المادتين ١٨ و١٧ ويصدر بذلك قرار من وزير الأشغال العمومية ويتبطل جميع الأعمال والتصرفات التي تكون قد تمت على خلاف أحكام المادتين المذكورتين .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟



مفكرة صاحب المعلق رضى على باشا (وزير الدولة) - إن هذا ليس في فصل الأعضاء ، وإنما السلطة المعلقة لوزير الأشغال هي في إسقاط العضوية .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا - إنني أودت بهذا إن أوجه النظر إلى الملاحظات التي عنت لي بعد دراستي لمشروع هذا القانون .

مفكرة الشيخ المحترم طراف على باشا - ألم يكن من الأولى أن تبدي هذه الملاحظات في الجلسة التي نظرت مشروع هذا القانون ؟

مفكرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا - إنني آسف ، لأنني لست عضواً في الجان التي بحث مشروع هذا القانون .

مفكرة الشيخ المحترم طراف على باشا - لكل عضو من أعضاء المجلس أن يحضر اجتماع أية لجنة ، وله أن يبدي ما شاء من ملاحظات . ولكن يمكن لحضرة العضو المحترم أن يحضر اجتماع اللجنة لأبداء ملاحظاته ، بدلا من أن يضيع الوقت في إبداء ملاحظات لم تقبل منها ملاحظة واحدة .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا - أرجو ألا يبرئني حضرة الشيخ المحترم بهذه الجهة لأنني لم أعرف موعد اجتماع اللجنة ، ولم أطلع على مشروع القانون إلا بعد أن انتهت اللجنة من نظره .

الرئيس - والآن فالخارج من حضراتكم على هذا الاقتراح بإضافة مادة جديدة يتفضل بالوقوف .

(لم يقف أحد) .

الرئيس - يقرر المجلس رفض الاقتراح ، ولتتل المادة المشروحة .

تليت المادة المشروحة ، وهذا نصها :

### الباب الثاني

اختصاصات المجلس البلدي

مادة ٢٠ - يختص المجلس بالمسائل الآتية :

(أولا) مراقبة تنفيذ قانون المجلس ولوائحه الداخلية والقوانين واللوائح المتصلة بالصحة العمومية والتنظيم والمباني وتقسيم الأراضي والطرق والمحال المموية والمحال المغلفة للراية المضطرة بالصحة والخطرة والمجاري والإنارة وغير ذلك من القوانين واللوائح الخاصة بالمرافق العامة .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا - تنص المادة ٥١ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ على أنه يجوز للعضو أن يطلع في القرار الصادر بإسقاط العضوية عنه أمام جهة قضائية . فهل ترون أن ينص في هذا المشروع على هذا الحكم .

مفكرة الدكتور عبد الحكيم فرج (مستشارا معوزارة الأشغال) - هذا النص موضحه قانون مجلس الدولة ، لا مشروع هذا القانون .

مفكرة صاحب المعلق مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) - إن الأمر يحتاج إلى نص في مشروع القانون .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا - معنى هذا أن قرار وزير الأشغال قابل للعلن فيه .

مفكرة صاحب المعلق مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) - نعم .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة عشرة ، ولتتل المادة المشروحة .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا - أقترح إضافة مادة جديدة في المادة التاسعة عشرة تنص على أنه فياخذ الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون لا يجوز فصل العضو إلا بقرار من مجلس الوزراء يصدر بناء على قرار من المجلس البلدي بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم هذا المجلس لا يسري هذا الحكم على الأعضاء المعيينين بحكم وظائفهم .

ويجوز للمجلس أن يقرر وقف أحد أعضائه بناء على قرار ثلثي الأعضاء لحاضرين إلى أن يتخذ قرار في شأنه .

وهذا الحكم هو الوارد في المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤

مفكرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا - إنني لا أوافق حضرة الشيخ المحترم فيما ذهب إليه في اقتراحه ، بل على العكس أرى أن الحكمة تدعو إلى عدم إعطاء السلطة لمجلس الوزراء في فصل الأعضاء .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا - إن مشروع هذا القانون يعطى السلطة لوزير الأشغال في فصل الأعضاء .

( ثالث عشر ) إدارة أموال المجلس والإشراف عليها .

( رابع عشر ) عقد قروض لأعمال أو مشروعات بشرط الحصول على موافقة مجلس الوزراء .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة العشرين ، وتتل المادة الحادية والعشرون .

تليت المادة الحادية والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢١ - للجلس البقوى أن يفرض رسوما مستقلة أو مضافة بحسب مئوية إلى ضرائب أو عوائد أو رسوم حكومية على ألا تمتد هذه الرسوم النسبية الحد الأقصى المقرر لكل منها في النصوص الآتية :

( ١ ) الرسوم على الصادر من البضائع لغاية نصف في الألف على الأكثر من قيمة هذه البضائع .

( ب ) الزم على الوارد من البضائع والرسوم الأرضية لغاية ١.١٪ على الأكثر من قيمة الرسوم الأصلية التي تحصلها إدارة الجمارك في القاهرة من هذه البضائع .

( ج ) الزم على العقارات المبيلة التي ينفقها الملاك لغاية ٢.٢٪ على الأكثر من القيمة الإيجارية لهذه العقارات .

( د ) الزم الإيجارى الذى ينفق شاذل المباني لغاية ٨٪ على الأكثر من القيمة الإيجارية لهذه المباني ويمنى من هذا الزم شاذل الأماكن التي لا تتجاوز قيمتها أربعة وعشرين جنيها في السنة .

( هـ ) الأجزاء المئوية التي تصاف إلى ضريبة إيرادات ودوس الأموال المقررة لغاية ١٠٪ على الأكثر من قيمة ما يحصل من هذه الضريبة في دائرة مدينة القاهرة .

( و ) الأجزاء المئوية التي تصاف إلى ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بحسب تساوى النسبة التي تحصلها سائر المجالس البلدية والقروية تنفيذاً لقاعدة ٢٢ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ وذلك من قيمة ما يحصل من هذه الضريبة في دائرة مدينة القاهرة .

( ز ) الأجزاء المئوية التي تصاف إلى أى ضريبة أخرى لغاية ٥٪ على الأكثر من قيمة ما يحصل من هذه الضريبة في دائرة مدينة القاهرة ولا يمكن قرارات المجلس في جميع الأحوال سائلة الذكراً إضافة إلا بعد التصديق عليها من مجلس الوزراء .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( ثانياً ) مناقشة مشروع ميزانية السنة المالية الجديدة وإقراره .

( ثالثاً ) مناقشة الحساب الختلى السنة المالية المتتية وإقراره .

( رابحاً ) مراقبة تحصيل إيرادات المجلس إذا كان نوعها .

( خامساً ) النظر فى الاقتراحات التي تقدم من الحكومة أو من رئيس المجلس أو وكيله أو من أحد أعضائه فى شأن من شؤون المجلس وإصدار قرارات فيها .

( سادساً ) الإشراف على ما يأتى :

١ - عمليات المياه والإنارة والمجارى وشؤون النظافة العامة ووسائل المواصلات .

٢ - إنشاء الشوارع والميادين والقطار والمتنزهات العامة أو إغلاقها أو حفظها أو صيانتها وتخطيط الطرق ووضع خطوط التنظيم ووصف الشوارع وعمل العموم كل ما يؤدى إلى تحسين ووقى المدينة ورفاهيتها .

٣ - الأسواق العامة والمذابج والحمامات والمنازل العامة .

٤ - الجلبانات .

٥ - دور التجميل والسنيما والملاهي وغيرها من المجال العمومية .

٦ - الاعلانات على اختلاف أنواعها .

٧ - كل ما يتعلق بالمرافق العامة .

( سابها ) الإشراف على كل ما يتعلق بالمطافى وجميع الإجراءات الخاصة بالوقاية من الحريق .

( ثامناً ) الإشراف على الشؤون الصحية العامة للمدينة .

( ثامناً ) تقرير مساعدة المؤسسات والمعاهد الخيرية من ملاحظ ومشتفيات ومدارس وغير ذلك من المؤسسات والمعاهد الخيرية .

( شامراً ) إصدار القرارات فى شأن كل التزام أو احتكار موضوعه استغلال معلمة من مصالح الجمهور العامة .

( حادى عشر ) إصدار القرارات فى شأن صفقات التوريد أو الأشغال العامة ، وعلى وجه العموم كل عقد يرتب حقوقاً أو التزامات مالية للمجلس أو عليه إذا زادت قيمته على مائة جنيه أو قلت من ذلك ولم يدخل فى اختصاص المدير العام .

( ثانى عشر ) تحرير قبول المباني والوصايا والأوقاف .

**الرئيس** - يقرر المجلس رفض الاقتراح والآن هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والعشرين ، وتتل المادة الثانية والعشرون .

تليت المادة الثانية والعشرون ، وهذا نصها :

### الباب الثالث

#### نظام سير الأعمال بالمجلس

مادة ٢٢ - يدعو رئيس المجلس البلى أعضاءه للاجتماع ويترأس الجلسات ويوقع محاضرها ويشرف على تنفيذ القرارات ويمرض الميزانية التي يقرها المجلس على وزير الأشغال العمومية .

ويقوم الرئيس بمثل المجلس البلى أمام المحاكم وغيرها من المصالح وفي المخابرات والحفلات الرسمية وفي صلته مع الغير .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والعشرين ، وتتل المادة الثالثة والعشرون .

تليت المادة الثالثة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٣ - يجتمع المجلس في المكان المده له بمدينة القاهرة ويقعد اجتماعا عاديا مرة كل أسبوعين وبوالت اجتماعه حتى يتم جدول أعماله .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والعشرين ، وتتل المادة الرابعة والعشرون .

تليت المادة الرابعة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٤ - يجوز لرئيس المجلس أو وكيله عند غياب الرئيس أن يدعو المجلس إلى اجتماع غير عادي كلما رأى ضرورة لذلك . ويجب دعوة المجلس إلى اجتماع غير عادي إذا طلب ذلك عشرة أعضاء على الأقل .

وبوالت المجلس اجتماعه غير العادي حتى يتم جدول أعماله . ولا يجوز أن ينظر في هذا الاجتماع إلا في المسائل التي دعى لنظرها .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

**مقرر الشخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا** - اقترح أن يضاف إلى لفقرة "و" من هذه المادة عبارة "ضريبة المهن الحرة أو الأرباح غير التجارية" ، أصوة بالنص الوارد في المادة ٢٢ من القانون رقم ١٤٥ سنة ١٩٤٤

**مقرر صاحب المعالي مصطفى مرعي باشا (وزير الدولة)** - لعل الحكمة في النص على ضريبة الأرباح التجارية والصناعية هي أهميتها بالنسبة إلى الضرائب الأخرى .

**المقرر** - ورد في الفقرة "ز" من نفس المادة النص على الأجزاء المتوية التي تضاف إلى أى ضريبة أخرى لقاء ٥ % ، على الأكثر من قيمة ما يحصل من هذه الضريبة .

**الرئيس** - إذن فضريبة الأرباح غير التجارية وضريبة المهن الحرة غير مستثناة .

**مقرر الشخ المحترم عبد الوهاب طلعت** - أشرت إلى "و" في المادة ٢٢ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ ونصه :

"وكذلك يجوز أن تفرض ضريبة إضافية على ضريبة المهن الحرة ، على أن تخصص حصيلة هذه الضريبة لشؤون البلدة أو القرية التي حصلت منها" .

**مقرر صاحب المعالي محمد زكي على باشا وزير الدولة** - لقد نصت الفقرة "ز" على هذا .

**مقرر الشخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا** - تنص الفقرة "ز" على الضرائب الأخرى . وملاحظتي بهذا أن السطر الأخير في الفقرة الأخيرة من المادة ضم إلى الفقرة "ز" بينما يجب أن يكون مستقلا وفقرة مستقلة ، لأنه ينص على حكم عام ، وهو : "ولا تكون قرارات المجلس في جميع الأحوال مافقة الذكر نافذة إلا بعد التصديق عليها من مجلس الوزراء" .

**مقرر صاحب المعالي محمد زكي على باشا وزير الدولة** - هذا خطأ مطبعي

**الرئيس** - والآن فالموافق من حضراتكم على هذا الاقتراح يتفضل بالوقوف .

( لم يقف أحد ) ،

تليت المادة السادسة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٦ - جلسات المجلس ملئية إلا إذا قرر المجلس جمل الجلسة سرية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والعشرون ، وتتل المادة السابعة والعشرون .

تليت المادة السابعة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٧ - يمد الرئيس جدول الأعمال بالمسائل التي يرى عرضها على المجلس والتي يفتح وزير الأشغال العمومية أو مدير عام المجلس أو أحد الأعضاء عرضها عليه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والعشرين ، وتتل المادة الثامنة والعشرون .

تليت المادة الثامنة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٨ - لكل عضو أن يبلغ الرئيس ما يرى إدراجه في جدول أعمال المجلس قبل انقضاء أسبوع على الأقل . وعلى الرئيس أن يضمن جدول الأعمال ما يقدمه الأعضاء من الاقتراحات أو الموضوعات ، كما أن لكل عضو أن يوجه أسئلة للرئيس في المسائل التي تهم اختصاص المجلس . وعليه أن يكتب السؤال في عبارة واضحة موجزة وأن يقدمه للرئيس وهو يوجه في جدول أعمال أول جلسة .

ويجوز للرئيس أن يجبل الجواب على السؤال إلى الجلسة التالية ، والمضو الذي وضع السؤال أن يستوضح الرئيس أو يرد عليه بإيجاز مرة واحدة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والعشرين ، وتتل المادة التاسعة والعشرون .

مضرة الشخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا - أرجو أن يكون العدد القادم من الأعضاء لدعوة المجلس للاجتماع غير المادي ، ونصف عدد الأعضاء المنتخبين ، بدلا من النص على عشرة أعضاء فقط ذلك بأنه يمكن بهذا النص دعوة المجلس للاجتماع غير المادي بأقل من نصف الأعضاء المنتخبين إذا وافق على ذلك الأعضاء المقينون بحكم وثائقهم .

ولقد اكتفى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بالنص على نصف عدد الأعضاء المنتخبين ، فهل يرى المجلس الأخذ بهذا الحكم ؟

المقرر - الأعضاء المنتخبون مدمم ستة عشر عضوا ، والمقينون من الأعيان أربعة ، يكون نصفهم عشرة ، وهو العدد اللازم لدعوة المجلس إلى الاجتماع غير المادي .

الرئيس - الموافق من حضراتكم على هذا الاقتراح يتفضل بالوقوف .

( لم يقف أحد ) .

الرئيس - يقرر المجلس رفض الاقتراح والآن هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والعشرين ، وتتل المادة الخامسة والعشرون .

تليت المادة الخامسة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٥ - توجه الدعوة لاجتماع المجلس كتابة إلى جميع الأعضاء في حال إقامتهم قبل موعد الاجتماع بثلاثة أيام كاملة . ويجوز تقصير هذا الميعاد حالة الاستعجال

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والعشرين ، وتتل المادة السادسة والعشرون .

تليت المادة التاسعة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٩ - لا يعتبر اجتماع المجلس صحيحا إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه . فإذا قل عدد الحاضرين عن ذلك وجب تأجيل الاجتماع إلى جلسة أخرى .

وتعتبر القرارات التي تصدر في الجلسة الثانية صحيحة بشرط ألا يقل عدد الحاضرين عن الثلث .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والعشرين ، وتتل المادة الثلاثون .

تليت المادة الثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٠ - تصدق قرارات المجلس بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين وإذا تساوت الآراء ، ربح الرأي الذي في جانبه الرئيس .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثلاثين ، وتتل المادة الحادية والثلاثون .

تليت المادة الحادية والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣١ - لا يجوز للعضوان يشترك في جلسات المجلس أو في بلاتيه في مداولة له فيها معلومة سواء أكان ذلك عن نفسه شخصا أم بصفتهم أو قويا أو وكلا ولا كان القرار القريب من هذه المداولة باطلا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والثلاثين ، وتتل المادة الثانية والثلاثون .

تليت المادة الثانية والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٢ - المجلس البلدي أن يعتبر مستقلا لكل عضو متخبط أو معين تخلف بدون عذر مقبول عن حضور ثلاث جلسات متوالية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والثلاثين ، وتتل المادة الثالثة والثلاثون .

تليت المادة الثالثة والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٣ - يضع المجلس لائحة إحصائياته الداخلية خلال الثلاثة الأشهر التالية لأول اجتماع يعقده وتعرض هذه اللائحة على وزير الأشغال العمومية للتصديق عليها . والمجلس أن يدخل عليها ما يراه من التعديلات بمصادقة الوزير المذكور .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والثلاثين ، وتتل المادة الرابعة والثلاثون .

تليت المادة الرابعة والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٤ - يؤلف المجلس في كل عام لجانا من بين أعضائه لبحث المسائل التي تعرض عليه ويكون الأعضاء المسمونون بمحكم وظائهم أعضاء في اللجان المكلفة بمبحث المسائل الداخلة في اختصاصات الوزارات التي تلونها وتعرض تقاريرها على المجلس لإصدار قرار فيها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والثلاثين ، وتتل المادة الخامسة والثلاثون .

تليت المادة الخامسة والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٥ - جلسات بدن المجلس سرية ولكل عضو من أعضاء المجلس حق الحضور في جلسات الجان دون أن يشترك في المناقشة كذلك يحضرها مديرو الأقسام المختصة أو من ينيون عنهم من الموظفين لتقديم المعلومات اللازمة وللادلاء بأرائهم الفنية دون أن يكون لهم صوت معدود في القرارات التي تصدرها .

وتكون في محاضر جلسات الجان جميع مباديرها من مناقشات ولا يجوز لعضو أن يجمع بين عضوية أكثر من مجلسين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والثلاثين ، وتتل المادة السادسة والثلاثون .

تليت المادة السادسة والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٦ - ترسل قرارات المجلس ومحاضر جلساته إلى وزير الأختال العمومية خلال الثلاثة الأيام التالية لصدور القرارات أو التصديق على المحاضر .

ولا يجوز تنفيذ قرارات المجلس إلا بعد التصديق عليها منه أو إذا لم يصدر منه قرار بوقف تنفيذها خلال خمسة عشر يوما التالية لتاريخ وصولها إلى الوزارة .

وكل قرار وقف تنفيذه ولم يلفه الوزير خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ وصوله إلى الوزارة يكون نافذا .

ولا يجوز للوزير تعديل قرارات المجلس إنما له أن يقرها كما هي أو يلغيا بقرار مسبب .

ولجلس أن يبدع عرض قراراته الملتاة على الوزير بعد مضي شهر على الأقل من تاريخ صدورها . فإذا قرر الوزير إلغاء القرار لمرّة ثالثة جاز المجلس البدئ عرضها على مجلس الوزراء ويكون قرار مجلس الوزراء واجب التنفيذ .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والثلاثين ، وتتل المادة السابعة والثلاثون .

تليت المادة السابعة والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٧ - يجوز حل المجلس بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير الأشغال العمومية وفي هذه الحالة تحل محل المجلس هيئة إدارية يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المذكور وتكلف هذه الهيئة من رئيس المجلس والمدير العام وأعضاء المجلس المنتخبين بمحكم وظائفهم وثلاثة أعضاء من غير الموظفين بينهم قرار التشكيل .

وعبب أن يشتمل المرسوم الصادر بحل المجلس على دعوة الناخبين لانتخابات جديدة في ميناء لا يجاوز شهرين وعلى دعوة المجلس الجديد للاضداد في خمسة عشر يوما التالية ليوم الانتخاب .

ولا يجوز حل المجلس الجديد لنفس الأسباب التي حل من أجلها المجلس السابق .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والثلاثين ، وتتل المادة الثامنة والثلاثون .

تليت المادة الثامنة والثلاثون ، وهذا نصها :

### الباب الرابع

أموال المجلس البلدي وميزانيته وحساباته

مادة ٣٨ - تتبع في شأن أموال المجلس القواعد المتعلقة بإدارة أموال الدولة كما تتبع في تحصيل الرسوم والضرائب المقررة في هذا القانون القواعد المتبعة في تحصيل أموال الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والثلاثين ، وتتل

المادة التاسعة والثلاثون .

٩ - إيرادات طلبات الجبلة والجزيرة وإيرادات مياه وإنارة مدينة حلوان .

١٠ - إيرادات أراضي البناء القضاء من أملاك الدولة الخاصة ونصف صافي المبلغ الذي يحصل من بيع الأراضي المذكورة .

١١ - إيرادات دار الأوبرا .

١٢ - إيرادات أملاك المجلس وأمواله .

١٣ - المباني والصايا والأوقاف التي يقرر المجلس قبولها عملاً بأحكام المادة ٢٠ من هذا القانون .

١٤ - الإيرادات والإتاوات والأرباح الناتجة من استغلال المرافق العامة التي يديرها بنفسه أو بطريق الالتزام أو بأي طريق آخر .

١٥ - جميع الموارد الأخرى المرخص بها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأربعين، وتتل المادة الحادية والأربعون .

تليت المادة الحادية والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤١ - يوضع مشروع ميزانية مصروفات وإيرادات المجلس شاملاً لأبواب وقصود وينود . ويقدم المشروع إلى المجلس ليناقشه ويقره قبل السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل . ولا يكون مشروع الميزانية نهائياً ومعمولاً به إلا بعد التصديق عليه من مجلس الوزراء وإصداره بقرار من رئيس المجلس البلدى على أن يشار في هذا القرار إلى التصديق عليه من مجلس الوزراء .

وكل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة فيها وكل مبلغ يردده من باب إلى آخر يجب أن يوافق عليه المجلس البلدى ويصدق عليه مجلس الوزراء .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

تليت المادة الثامنة والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٩ - يكون المجلس في تحصيل الرسوم والضرائب والعوائد امتياز على جميع أموال الأشخاص الملبسين بها ويأتى في المرتبة بعد امتياز المبالغ المستحقة للزكاة العامة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والثلاثين، وتتل المادة الأربعون .

تليت المادة الأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٠ - تتكون إيرادات المجلس من المحصل في حائز مدينة القاهرة من :

١ - حوائذ الأملاك الجبلية .

٢ - الرسوم والأجزاء المقررة التي يقرها المجلس تطبيقاً لأحكام المادة ٢١ من هذا القانون .

٣ - الرسوم والعوائد المقررة على السيارات والموتوسيكلات والعربات والعربات بأنواعها والدياب والكلاب وما مائل ذلك .

٤ - ضريبة الملاهي والمراهنات .

٥ - حصص الحكومة في إيرادات شركات المياه والغاز والقفل بالسيارات العمومية وغيرها من شركات المرافق العامة .

٦ - الرسوم والعوائد الخاصة بالنظم والنهارى وإشغال الطرق والحدائق العامة ومعدى النيل والساحات بجميع أنواعها ومراكب الصيد والقرعة والأسواق التجارية والسواحل .

٧ - رسوم النجس .

٨ - الرسوم الخاصة باستخراجات قيد المواليد والوقفيات والرسوم والعوائد الخاصة بالإجرامات الصحية والمحال الفلقة للأراحت والمضرة بالصحة والخطرة ومحال بيع الشرروبات الروحية والخمرة وخص المحاجر والمناجم وخص الصيد .

تليت المادة الخامسة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٥ - تنشر الميزانية والحساب الختامي في الجريدة الرسمية بعد التصديق عليها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والأربعين ، ولتتل المادة السادسة والأربعون .

تليت المادة السادسة والأربعون ، وهذا نصها :

### الباب الخامس

#### الموظفون

مادة ٦ - يكون المجلس مدير عام يمين بمرسوم بناء على عرض وزير الأشغال العمومية ومعاونيه وكل ومندوب إدارات فنية يقعون في تصنيفهم وترقيتهم وتأديبهم وفصلهم وزارة الأشغال العمومية ، وتدرج مرتبات المدير العام ووكيله ومندوبى الإدارات الفنية في ميزانية الوزارة المذكورة ، وعلى المجلس أن يقدمها لوزارة الأشغال المذكورة وأن يدرج الامتيازات اللازمة لذلك في ميزانيته .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والأربعين ، ولتتل المادة السابعة والأربعون .

تليت المادة السابعة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٧ - يدير العام الاشراف التام على جميع الموظفين والمستخدمين وهو الرئيس القفل لهم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والأربعين ، ولتتل المادة الثامنة والأربعون .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والأربعين ، ولتتل المادة الثانية والأربعون .

تليت المادة الثانية والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٨ - إذا لم يتم التصديق من مجلس الوزراء على مشروع الميزانية المقدمة إليه قبل بدء السنة المالية الجديدة ، استمر العمل على مقتضى ميزانية السنة التي انقضت حتى يصدق على الميزانية الجديدة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والأربعين ، ولتتل المادة الثالثة والأربعون .

تليت المادة الثالثة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٩ - تقرر الميزانية عن سنة مالية تبدأ وتنتهى مع السنة المالية المقررة لميزانية الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والأربعين ، ولتتل المادة الرابعة والأربعون .

تليت المادة الرابعة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ١٠ - يوضع الحساب الختامي عن السنة المالية المنتهية خلال شهرين من الأكثر من انتهائها ... ويصدر بإعتاد هذا الحساب قراء من مجلس الوزراء .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والأربعين ، ولتتل المادة الخامسة والأربعون .



(٥) الموافقة على طرح أصناف أو أجزاء أعمال في مناقصة علنية لغاية ٥٠٠ جنيه في الأحوال المستجيبة التي لا يمكن فيها عمل مناقصة عمومية. ومع ذلك فلا يجوز تجزئة المشتريات أو الأعمال ليصلها في حدود هذا المبلغ.

(و) الموافقة على تقصير مدة النشر في المناقصات العمومية بشرط ألا تقل المدة من خمسة عشر يوما.

(ز) الترخيص للوظائف المتصنين في توقيع الشيكات أو أدون الصرف أو الأوراق الخاصة بالمسائل المالية.

(ح) توقيع عقود المشتريات والمبيعات و سائر العقود المرخص بها من الجهة المختصة.

(سادسا) فيما يتعلق بالمسائل الإدارية :

(١) توقيع المكتبات حدا ما كان منها موجبا إلى وزارة الأشغال العمومية لاحتياج قرارات المجلس فيوقعها رئيس المجلس أو وكيله في حالة غيابه.

(ب) تقديم الاقتراحات إلى الجلسان أو إلى المجلس وإمدادها بكل ما تطلب من تقارير عن المسائل المروضة عليها.

وعند غياب المدير العام ينوب عنه وكيله ويكون له في هذه الحالة اختصاص المدير العام وسلطته.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة :

(موافقة).

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والأربعين، ولتلى المادة الخمسون.

تليت المادة الخمسون، وهذا نصها :

مادة ٥٠ - يشكل مجلس تأديب موظفي المجلس ومستغديه من المدير العام أو وكيله رئيسا ومن نائب مجلس الدولة وعضو ينتخبه المجلس أعضاء.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة).

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخمسين، ولتلى المادة الحادية والخمسون.

تليت المادة الثامنة والأربعون، وهذا نصها :

مادة ٤٨ - مع مراعاة أحكام هذا القانون تسمى على موظفي المجلس جميع القوانين والقوانين الخاصة بموظفي الحكومة ومستغديها.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة).

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والأربعين، ولتلى المادة التاسعة والأربعون.

تليت المادة التاسعة والأربعون، وهذا نصها :

مادة ٤٩ - ينقص المدير العام بما يأتي :

(أولا) تنفيذ قرارات المجلس.

(ثانيا) تعيين موظفي المجلس ومستغديه العاملين لغاية الدرجة السادسة وترقيتهم ومنعهم المملات في الحدود المقررة في القوانين والقوانين. أما من ملا هؤلاء من الموظفين فيكون تعيينهم وترقيتهم ومنعهم المملات من اختصاص المجلس.

(ثالثا) جمع المسائل الأخرى الخاصة بموظفي المجلس ومستغديه العاملين كالتفويض والإجازات والعقوبات التأديبية وغيرها لغاية الدرجة الرابعة في الحدود المقررة في القوانين والقوانين.

(رابعا) جمع المسائل الخاصة بالمستخدمين الخارجين من هيئة العمال في الحدود المقررة في القوانين والقوانين.

(خامسا) فيما يتعلق بالمسائل المالية :

(١) إعداد مشروعات الميزانية والمسابقات الشهرية والسوية.

(ب) الترخيص في صرف المبالغ المتعمدة في الميزانية أو التي تحتها اعتمادات إضافية وله أن يصرف على حسب الحاجة في القفل بين المبالغ المتعمدة لأنواع كل بند بشرط عدم تجاوز الاعتماد الكلي المقرر لهذا البند.

(ج) اعتماد المقاييس والفصل في المناقصات العمومية المتعلقة بها لغاية ٢٠٠٠ جنيه بشرط تقديم طاعات متعمدة وقبول المطالب الأكل.

(د) جواز إبراء مشتريات أو توريدات عمومية أو أعمال بدون مناقصة لغاية ١٠٠ جنيه.

تليت المادة الحادية والخمسة، وهذا نصها :

مادة ٥١ - يشد مجلس الدولة أحد موظفيه الفنيين من درجة نائب أول على الأقل ونواباً ومدنيين يكونون تحت رئاسة مستشار الرأي لوزارة الأشغال العمومية لفحص المنازعات والشكاوى وإصدار الفتاوى ووضع مشروعات اللوائح وصياغة العقود .

ويعهد إلى إدارة قضايا الحكومة بالمرافعة لدى المحاكم من المجلس .

ويدرج في ميزانية المجلس الاعتماد اللازم للترضى المتقدم بعد الاختراق عليه مع مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والخمسة، وتتل المادة الثانية والستون .

مادة ٥٢ - على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ولوزير الأشغال العمومية أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .

فأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والستين .

ويؤجل أخذ الرأي بالبدء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

مقرر الجلسة الشيخ أنتم من عدم العلم من الشاكرين بأشياء - بمناسبة الانتهاء من نظر مشروع هذا القانون ، أظن أن حضرات الشيوخ المحترمين قد لاحظوا أن هناك غثوفاً في إشباع بلدية الاسكندرية لوزارة الداخلية ، وبلدية القاهرة لوزارة الأشغال ، وبلديات القنطرة جيمنا لوزارة الصحة .

لذلك أرجو من الحكومة ، إزاء الرغبات المتكررة التي تقدم بها هذا المجلس بالإجماع ، أن تنشأ وزارة خاصة للمحرم على جميع المجالس البلدية ، ولهذا أريد أن أسمع تصريحاً قاطعاً من الحكومة بأن هذه الرغبة ستكون موضع التنفيذ عاجلاً .

مقرر صاحب المجلس المحرم من الفقار باشا (وزير الأشغال العمومية) : تصرح الحكومة بأن هذا الموضوع سنولي ما يستحق من العناية والدرس .

## ١٨ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٣٩ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على إيرادات دروس الأموال المنقولة والأرباح الصهريه وفيه تجديف والصناعة وكسب المال ، ومن الاقتراح بمشروع قانون الخدم من المرحوم ذكراً بمراد ( عضو المجلس سابقاً ) بإضافة فترة جديدة للمادة السادسة من القانون المذكور - تقريره على بلديات البحارة والصناعة (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ورفض الاقتراح بمشروع قانون - مناقشة مواد مشروع قانون مادة غادة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالبدء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

( المقترح خيرة الشيخ المحرم الدكتور إبراهيم بن كوك ) .

الرئيس - نذبت<sup>(١)</sup> وزارة الداخلية حضراتي صاحبي العزة الدكتور عبد الحكيم الرفاعي بك وكيل الوزارة والدكتور محمود ذكي سالم بك المدير العام لمصلحة الضرائب لحضور جلسات المجلس أثناء نظر تقرير بلديتي المالية، والتجارة والتجارة عن هذا المشروع، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

حضر حضراتهم .

(١) تراجع للملحق رقم ٢١٢

(١) نص الكتاب :

"مقرر صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التفضل باستناد هيئة المجلس المحرم في حضور حضراتي صاحبي العزة الدكتور عبد الحكيم الرفاعي بك وكيل الوزارة ، والدكتور محمود ذكي سالم بك المدير العام لمصلحة الضرائب جلسات المجلس ١٤١٠ نظر تقرير بلديتي المالية والتجارة والصناعة عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٣٩ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على دروس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعة وكسب المال ، ومن الاقتراح بمشروع قانون بإضافة فترة جديدة للمادة السادسة من القانون المذكور .

وتفضلوا سادة بقبول تاتي الاحترام

٤ يولييه سنة ١٩٤٩

تليت المادة الأولى، وهذا نصها :  
المادة الأولى :

(١) يستبدل بالفقرة "أولاً" من المادة ١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ النص الآتي :

وتسرى الضريبة :

أولاً - على الأرباح والتوائد وغيرها مما تتجه الأهمم على اختلاف أنواعها، وحصة التأسيس بالشركات والمنشآت عامة، سواء أكانت مالية أم صناعية أم تجارية، وسواء أكانت هذه الأرباح دورية أم غير دورية، وسواء أتم توزيعها أم لا، أم جافاً على شكل أسهم أو سندات أو حصص تأسيس أو على أية صورة أخرى ولو بطريق غير مباشر .

(ب) يستبدل بالشق الأول من الفقرة "ب" النص الآتي :

على كل ما يؤخذ من أرباح الشركات لمصلحة عضو أو أعضاء مجلس الإدارة أو لمصلحة أى صاحب نصيب آخر، وكذلك على كل ما ينع بآية صفة كانت إلى أعضاء مجلس الإدارة من مقابل حضورهم للمجلسات أو من المكافآت والأجور الأخرى من اختلافها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى، وتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية، وهذا نصها :

مادة ٢ - تحذف الفقرتان (أولاً) و (ثانياً) من المادة ٨ من القانون المتقدم ذكره من الوجه الآتي :

(أولاً) فيما يتعلق بالأسهم، بقية الرخ المقرر توزيعه عن السهم في أية صورة، طبقاً لما هو ثابت في قرارات الجمعيات العمومية للمساهمين أو قرارات مجلس الإدارة أو في تقارير الشركة وحساباتها وما ياتل ذلك من الوثائق .

(ثانياً) فيما يتعلق بالسندات أو السلف المشار إليها في الفقرة (ثالثاً) من المادة الأولى بمقدار الإيراد الموزع أو الفائدة أو أية مئة أخرى .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية، وتتل المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة، وهذا نصها :

مادة ٣ - تضاف الفقرة الآتية إلى المادة ١٠ من القانون :  
وفي حالة المزاي والتوزيعات غير النقدية تكونت الشركة ملزمة أيضاً بتعويد الضريبة المستحقة، على أن تستوفى من صاحب الشأن، وهذا في هذا السجل حق المجلس قانوناً .

القرار - قدمت لجنة المالية في الدورة السابقة تقريرها عن مشروع القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، ولكن المجلس قد قرر إليها لتجتمعه مع لجنة التجارة والصناعة في صدد المناقشات التي دارت حوله .

وبعد أن انتهت لجنة المالية من بحث مشروع قانون الدخل العام، شرعت اللجان في بحث مشروع القانون المذكور مع اقتراح مشروع قانون من المرحوم زكريا مهران باشا بإضافة فقرة جديدة للمادة ٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

وقد تمت اللجان تقريرها الذي عرض على المجلس في ٢٣ مايو سنة ١٩٤٩ فأعيد إليها بناء على طلب المقرر، إذ أبدى ممثلو وزارة المالية رغبة في تقديم بيانات جديدة. وقد رأيت الهيئة أن ليس في هذه البيانات ما يدعو إلى تغيير تقريرها الأصل ولا ييسر المبادئ المقررة من قبل .

وتنصب التعديلات المتصلة بالمبادئ على سعر الضريبة، وحد الإعفاء والمهن الحرة، والتأجير من الباطن، ثم ازدواج الضريبة فيما يتعلق بالشركات المساهمة والربط والتقدير وبلان التقدير .

وقد تضمن التقرير رأي الهيئة في كل هذه المبادئ، وهي تطلب الموافقة على مشروع القانون كما هو وارد بمجمل الموافقة المحقق بالتقرير

مقرر صاحب المعالي محمود رباحه (وزير التجارة والصناعة) -  
أرى أن ننظر اللجنة الاختصاص المبرم مع الشركة المالية لثقل السويز، ولكن نظر المسائل بالترتيب .

مقرر صاحب المعالي مصطفى مرعي بك (وزير المالية) - من رأي أن ننظر الآن اتفاقية ثقل السويز قبل مشروع القانون المعدل للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

الرئيس - ننظر الآن مشروع القانون الخاص بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب .

فهل توافقون حضراتكم على تقرير الهيئة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - والآت هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ، وهل رفض الاقتراح مشروع القانون المقدم من المرحوم زكريا مهران باشا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ، ورفض الاقتراح مشروع القانون المذكور .

ولنبدأ الآن بمناقشة مواد مشروع القانون مادة تلو مادة، وتتل المادة الأولى .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، ولتتل المادة الرابعة .

تليت المادة الرابعة ، وهذا نصها :

مادة ٤ - ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٩ يكون سعر الضريبة المقررة بالمواد ١٥٧ و ٣٧ من هذا القانون ١/١٤ .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة ، ولتتل المادة الخامسة .  
تليت المادة الخامسة ، وهذا نصها :

مادة ٥ - تعدل المادة ٣٢ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي :  
مادة ٣٢ - تسرى الضريبة كذلك على أرباح :

( ١ ) شركات التعاون للاستهلاك متى كانت تلك حال أو حواشيت أو مخازن لبيع أو تسليم المواد الغذائية أو المحاصيل أو البضائع ، وعلى الجمعيات التعاونية واتحاد الجمعيات التعاونية لأرباب الحرف ، والجمعيات التعاونية التي يولفها العمال لانتاج ، والبنوك التعاونية ، وذلك استثناء من المادة ٤٣ فقرة ٤ « من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالجمعيات التعاونية المصرية .

( ٢ ) الأفراد والشركات الذين يقومون بأعمال الوساطة لشراء المقاربات أو المحال التجارية أو الذين يشترون مادة لحسابهم المقاربات أو المحال التجارية بقصد بيعها .

( ٣ ) البائسة وسحارة الأوراق المالية والوكلاء بالعمولة وبصفة عامة كل شخص أو شركة أو وكالة أو مكتب يشتغل بأعمال الوساطة لشراء أو بيع أى نوع من البضائع أو المواد الغذائية أو القيم المالية على اختلاف أنواعها .

( ٤ ) الأشخاص والشركات الذين يهرون تحميم أراضي البناء المملوكة لهم ويبيعونها بعد القيام بما يقتضيه ذلك من أعمال التجهيد .

( ٥ ) الشركات أو الأشخاص الذين يؤجرون عمالاً تجارياً أو صناعياً مع أثاثه والأدوات التي تخدم تشغيله سواء أكان الإيجار يشمل أم لا يشمل كل أو بعض العناصر المنوية المتصلة بالتاجر أو المصنع .

( ٦ ) من يستأجر أرضاً زراعية ويؤجرها للغير مجزأة أو صنفقة واحدة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة ، ولتتل المادة السادسة .

تليت المادة السادسة ، وهذا نصها :

مادة ٦ - تضاف فقرة رابعة ( جديدة ) إلى المادة ٣٤ من القانون المتقدم ذكره وهي :

ومع ذلك تبقى الضريبة المربوطة على الشريك ديناً على الشركة ، ولكن في حدود ما كان يستحق على نصيبه من ربح الشركة ، ولو فرضت عليه الضريبة مستقبلاً .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة ، ولتتل المادة السابعة .

تليت المادة السابعة ، وهذا نصها :

مادة ٧ - تضاف للبارة الآتية في آخر الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من القانون المتقدم ذكره :

« وبشرط أن تكون هذه الإيرادات داخلة في جملة إيرادات المنشأة » .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة ، ولتتل المادة الثامنة .

تليت المادة الثامنة ، وهذا نصها :

مادة ٨ - تعدل المادة ٤٠ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي :  
مادة ٤٠ - يفى من أداء الضريبة :

( ١ ) جمعيات التعاون المكونة طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤

( ٢ ) الجمعيات التعاونية للاستهلاك التي يقتصر عملها على جمع طلبات الأعضاء المنضمين إليها وعلى القيام في مخازنها ومستودعاتها بتوزيع المواد الغذائية والمحاصيل والبضائع التي تضمنتها الطلبات المذكورة .

( ٣ ) الجمعيات التي لا ترمى إلى الكسب وذلك في حدود نشاطها الاجتماعي أو العلمي أو الرياضي ، وكذلك المعاهد التعليمية .

( ٤ ) المنشآت الزراعية إذا لم تكن متخذة شكل الشركات المساهمة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة ، ولتتل المادة التاسعة .

تليت المادة التاسعة ، وهذا نصها :

مادة ٩ - تعدل المادة ٤١ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي :  
مادة ٤١ - يفى من الضريبة الأفراد والشركات في شركات التضامن

والشركات المتضامنة في شركات التوكفية الذين لا يتجاوز صافي ربحهم السنوي مائة جنيه مصري مهما يكن نوع التجارة أو الصناعة التي يمارسونها وذلك إذا كانوا غير متزوجين .

وتعفى الضريبة من واقع الإقرار في خلال شهر من تاريخ تقديمه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية عشرة ، ولتلى المادة الثانية عشرة .

تليت المادة الثانية عشرة ، وهذا نصها :

( المادة الثانية عشرة ) تعدل المادة ٥٥ من القانون على الوجه الآتي :

مادة ٥٥ - تربط الضريبة على الأرباح الحقيقية الثانية من الإقرار والأرقام المقدمة من الشركة إذا قبلها مصلحة الضرائب .

فإن امتنعت الشركة عن تقديم حساباتها ومستندات ، فعدت المصلحة الأرباح ، وذلك مع عدم الإخلال بالمزاومات التي يقرها هذا القانون .

وكذلك تعدد الإيرادات بطريقة التقدير إذا رفضت المصلحة اعتماد ما تقدمت به الشركة من حسابات ومستندات .

والصلصة الحق في تصحيح الإقرار ، ويتبين في هذه الحالة أن تخطر الشركة بتكاتب موسى عليه مع علم الوصول بتناصير ربط الضريبة وأن تنموها إلى موافاتها كتابة بملاحظاتها على التصحيحات التي أجرتها ، وذلك في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاستلام .

وبذا تربط الضريبة بطريقة التقدير بمعرفة المأمورية المختصة في الأحوال الآتية :

( ١ ) إذا لم تقدم الشركة الإقرار المنصوص عليه في المادة ٤٣ ، أو لم تقدم المستندات والبيانات المنصوص عليها في المادة ٤٤

( ٢ ) إذا لم زد في الجهاد المشار إليه في الفقرة الرابعة من هذه المادة على ما طلبته مصلحة الضرائب .

( ٣ ) إذا لم توافق على التصحيحات التي أجرتها مصلحة الضرائب .

وفي الحالتين الأولى والثانية تصحح الضريبة وأجبة الأداء فوراً طبقاً للتقدير ، وإذا لم يكن للشركة أن تعلن فيه أمام اللجنة المشار إليها في المادة ٥٥ ، وذلك في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانها بخطاب موصى عليه مع علم الوصول بقيمة الضريبة المربوطة عليها .

وفي الحالة الثالثة تؤدي الشركة الضريبة من واقع إقرارها في خلال شهر من تاريخ تقديمه ، ويكون تقدير أرباحها بمعرفة اللجنة المشار إليها في الفقرة السابقة .

فلذا كانوا من المتزوجين ولا يمولون أولاداً يكون حد الأضفاء لم ١٢٠ جنياً وإذا كانوا غير متزوجين ويمولون ولداً أو أولاداً مهما بلغ عددهم يكون حد الأضفاء لم ١٢٠ جنياً وإذا كانوا من المتزوجين ويمولون ولداً أو أولاداً مهما يكن عددهم فيكون حد الأضفاء ١٥٠ جنياً .

فلذا كان صافي الربح السنوي يتجاوز حد الأضفاءات المنخفضة السابقة المذكورة أن يزيد على مثلها فلا تسرى الضريبة إلا على ما يزيد على ذلك الحد فإن تجاوز صافي الربح على حدود الأضفاء فإن الممول لا يستفيد من الأضفاء بشرط ألا يقل ما يبق له بعد تأدية الضريبة عما يبق الممول الذي يقل عنه دجماً .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة ، ولتلى المادة العاشرة .

تليت المادة العاشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٠ - تضاف إلى مواد القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مادة جديدة ( رقم ٤١ مكررة ) بالنص الآتي :

مادة ٤١ مكررة - إذا لم يتجاوز رأس المال الحقيقي المستثمر ما في جنبيه مصرى ولم يكن بالمشاة غير صاحبه وعامل واحد ، وكانت الحسابات منتظمة ولم يكن الممول أوجه نشاط آخرى تنخفض الضريبة المستحقة إلى النصف بشرط ألا يتجاوز صافي الربح السنوي مبلغ ثمانية جنيه مصرى .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة العاشرة ، ولتلى المادة الحادية عشرة .

تليت المادة الحادية عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١١ - تعدل المادة ٤٤ من القانون على الوجه الآتي :

مادة ٤٤ - يرفع بالإقرار المشار إليه في المادة السابقة صورة من حساب التقييم والتجارة والأرباح وانسار وصورة من آخر ميزانية متضمنة وكشف بيان الاستهلاكات التي أجرتها المنشأة ، وبيان المبادئ الحسابية التي نتجت عليها كافة الأرقام الواردة بالأرقام السابقة .

**مقرر صاحب اللجنة الدكتور عبد الحكيم الرفاعي بك** ( وكيل وزارة المالية ) - إن الحكومة تدرس حل المادة ٤٥ كما أقرتها هيئة بلحق المالية والتجارة والصناعة ، إذ إنها أدخلت عليها تعديلات :

( الأول ) أنها جعلت الطعن في قرارات التقدير من اختصاص لجنة التقدير بالنسبة للشركات المساهمة ، وهذا غير معقول ، لأن مسائل الشركات المساهمة مسائل قانونية وليست حسابة بحتة ، لأن حساباتها منظمة . إنما المسألة هي التكيف القانوني للأرقام والمصروفات التي تقدمها هذه الشركات . فهل ، تبر بعض هذه الأرقام معروفة أو استعمالاً للدخل ؟

وإذا نظرنا إلى أحكام الحاكم بالنسبة للشركات المساهمة ، نجد أنها خاصة بالتوزيعات المجانية والإزمات ، وهل تسرى عليها الضريبة أو لا تسرى .

فيجب أن تكون هذه المسائل من اختصاص الحاكم ، لا من اختصاص بلان التقدير ، ويجب أن تحتفظ بالنص القديم .

**مقرر الشيخ المحترم توفيق دوس باشا** - كيف وصلنا في المناقشة إلى المادة ٤٥ ؟

**المقرر** - لقد سبق المجلس أن انتهى عند المادة ٣٥ ، فبدأت المناقشة بعد هذه المادة حتى وصلنا إلى المادة ٤٥

**مقرر الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك** - وإذا وقع الخلاف على حسابات الشركات المساهمة فما العمل ؟

**مقرر صاحب اللجنة الدكتور عبد الحكيم الرفاعي بك** ( وكيل وزارة المالية ) - إن حسابات الشركات المساهمة منظمة .

**مقرر الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك** - إن مساهمة الزفاني بك يقول إنه لا يقع خلافات مع الشركات المساهمة إلا على تفسير قانونية .

**مقرر صاحب اللجنة الدكتور عبد الحكيم الرفاعي بك** ( وكيل وزارة المالية ) - إن الخلاف الذي يقع مع الشركات المساهمة هو خلاف قانوني بنسبة ٩٠٪

**مقرر الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك** - والمشوق المسألة المالية

**مقرر صاحب اللجنة الدكتور عبد الحكيم الرفاعي بك** ( وكيل وزارة المالية ) - في هذه الحالة تنتدب المحكمة خبراء طبقاً لنص قانون الضريبة .

**مقرر الشيخ المحترم توفيق دوس باشا** - إن لجنة التدبير يوجد بها عنصر قضائي .

**مقرر صاحب اللجنة الدكتور عبد الحكيم الرفاعي بك** ( وكيل وزارة المالية ) - إن المسائل القانونية يجب أن تكون من اختصاص الحاكم لا من اختصاص لجنة التدبير التي بها اثنان من الخبراء المحاسبين .

**مقرر الشيخ المحترم توفيق دوس باشا** - لا يمكن أن يكون الأفراد أوفر حظاً من الشركات .

**مقرر صاحب اللجنة الدكتور عبد الحكيم الرفاعي بك** ( وكيل وزارة المالية ) - ليست المسألة مسألة حظ .

**مقرر الشيخ المحترم توفيق دوس باشا** - إن الشخص الذي يقدم حساباته على أساس التقدير الجزافي يكون موضوعه من اختصاص لجنة التقدير ، بينما الشركات المساهمة التي لها دفاتر وحسابات منظمة ولها ضريبة حسابات تنسحب إلى الحاكم لا إلى لجنة التقدير ، فكيف يكون ذلك ؟

**مقرر صاحب اللجنة الدكتور عبد الحكيم الرفاعي بك** ( وكيل وزارة المالية ) - تنسحب الشركات المساهمة إلى الحاكم ، لأن النزاع قانوني . وهذا هو أول اعتراض للحكومة .

والاعتراض الآخر على المادة ٤٥ هو أن النص الحالي لهذه المادة يجعل الضريبة واجبة الأداء في الحال ، حتى لو أجمعت مصلحة الضرائب بعض التعديلات . وهذا المبدأ هو المنبع في تشريعات الدول الأخرى في الشركات المساهمة ، وخاصة في فرنسا وبلجيكا ، فيجب أن نتمسك باتباع هذا المبدأ ، ويجب أن نظل هذه المادة على أصلها .

**مقرر الشيخ المحترم توفيق دوس باشا** - إن الأفراد الذين ليس لهم حسابات منظمة وقد ينشون لا تكلفهم مصلحة الضرائب أداء الضريبة فوراً ، بينما الشركات التي لها حسابات منظمة ولها جميعات عمومية تقدم مصلحة الضرائب عليها جزاءاً ، وتعمل بموجب دفعها لضرائبه حالاً . إن أحداً لا يمكن أن يقول بهذا .

تليت المادة الرابعة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٤ - تضاف إلى مواد القانون مادة جديدة ( المادة ٤٧ مكررة ) بالنص الآتي :

مادة ٤٧ مكررة - يعتبر التلبه على المول بالدفع نهائيا وقطعيا .  
ومع ذلك إذا تحققت مصلحة الضرائب - دون إخلال بأجل التقادم المنصوص عليه في المادة ٩٧ من هذا القانون والقوانين المعدلة لها - من أن المول لم يقدم باقرار صحيح شامل ، بأن أخفى نشاطا أو مستندات أو غيرها ، أو قدم بيانات غير صحيحة أو استعمل طرقا احتيالية للتخلص من أداء الضريبة كلها أو بعضها ، وذلك باخفاء أو محاولة إخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة ، فتجسرى المصلحة ربطا إضافيا يكون قابلا للطن فيه كالربط بالأصل .

وذلك مع عدم الإخلال بالجزاءات المنصوص عليها في هذا القانون .  
وفي جميع الأحوال إذا تناولت المصلحة الربط الذي أجرته بأي تعديل ، يجب لإخطار المول به مع توضيح الأسس التي بني عليها الربط بالأصل والإضافي والأسباب التي استندت إليها المصلحة لإجراء التعديل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة عشرة ، ولتتل المادة الخامسة عشرة .

تليت المادة الخامسة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٥ - تضاف إلى المادة ٤٨ فترة إضافية جديدة ، وهي :

«ودفع الضريبة من واقع إقرار المول خلال شهرين من تاريخ تقديم إقراره.»

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة عشرة ، ولتتل المادة السادسة عشرة .

مفكرة صاحب البعثة الدكتور عبد الحكيم العراقي بك (وكيل مفادة المالية) - إن التشريرات الأجنبية في كل الدول تسمير على هذه القاعدة .

مفكرة صاحب المجلس مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) - تريد لفة تعرف رأى حضرة الفرد .

القرار - المسألة في هذا الموضوع - كما تبدو في تقرير اللجنة - أن اللجنة انقسمت قسمين : أقلية وأغلبية ، أقلية ترى بقاء الوضع القديم الذي أشار إليه مصادرة وكيل المالية ، لأن الخلاف فيها ينصب على مبادئ قانونية يجب أن يقع أمرها إلى الحاكم لا إلى لجنة التدبير وتزعم بالدفع فوراً . أما الأغلبية ، فلم تأخذ بهذا الرأي ، وقالت بوجوب التسوية بين الأفراد والشركات ما دام الأفراد يملكون هذه المعاملة .

هذه من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، لعل في بعض السوابق والإجراءات في التقدير ما أدى إلى هذه النتيجة ، وأنا بصفتي مقرا للجنة ليس أمامي إلا أن أقدم رأى الأغلبية . والرأى الأمل لحضراتكم .

مفكرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا - أرى أن يؤخذ الرأي على هذه المادة .

الرئيس - الموافق من حضراتكم على هذه المادة كما أقرتها اللجنة بتفضل بالوقوف .

(وقفت أغلبية) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية عشرة ، ولتتل المادة الثالثة عشرة .

تليت المادة الثالثة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٣ - تعدل المادة ٤٧ من القانون على الوجه الآتي :

مادة ٤٧ - فيما يتعلق بالربط والتقدير يسرى على مائر الموليين ما يسرى على الشركات المساهمة من الأحكام المبينة في المادة ٤٥ من هذا القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة عشرة ، ولتتل المادة الرابعة عشرة .

تليت المادة السادسة عشرة، وهذا نصها :

مادة ١٦ — تعدل المادة ٥٠ من القانون كما على :

مادة ٥٠ — تشكل لجنة الطعن من قاض يتدب وزير العدل بالاتفاق مع وزير المالية رئيساً ومن عضوين من موظفي مصلحة الضرائب يختارهما وزير المالية، ويجوز بناء على طلب المحل أن يضم إليهم عضوين يختارهما من بين التجار ورجال الصناعة أو المحولين المدرجة أسماؤهم في كشف يصدره وزير المالية في أول كل سنة .

ولا يكون انفراد اللجنة صحيحاً إلا إذا حضره ثلاثة من أعضائها منهم الرئيس، وتكون مداولاتها سرية، وتصدر قراراتها مسببة . بأغلبية الأصوات، ويتولى الأعمال الكتابية فيها موظف تتدبه مصلحة الضرائب ويوقع على القرارات من الرئيس والكتاب في خلال أسبوع من صدورها .

ويرفع الطعن بنبر رسم، على أنه في حالة صدور قرار من اللجنة بالرفض يجوز الزام الطاعن بفرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيهاً .

وتباشر اللجنة اختصاصها ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٠ وتحال جميع المسائل التي صدر فيها — قبل أول يناير سنة ١٩٥٠ — بتدبير من المأمورية لم يقبله المحل على لجنة الطعن سواء في ذلك المسائل المنظورة أمام بلان التقدير أو المسائل التي لم تقدم بعد إليها ويعتبر المحل أنه قبل تقدير المأمورية إذا لم يعرض عليه في خلال شهر من تاريخ إخطاره بخطاب موسى عليه بلم الوصول وتربط الضريبة بالنسبة لهذه المسائل جميعها من واقع تقدير المأمورية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة عشرة، وتتل المادة السابعة عشرة .

تليت المادة السابعة عشرة، وهذا نصها :

مادة ١٧ — تعدل المادة ٥٢ من القانون على الوجه الآتي :

مادة ٥٢ — المحل في خلال أسبوعين من تاريخ إخطاره بتقديرات المأمورية أن يظن في هذه التقديرات، فإذا انقضت هذه المدة ولم يظن اعتبر الربط نهائياً، ولا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص .

ويكون الطعن بقرينة من أصل وصورة يودع الأصل بالمأمورية المختصة وينت ملخصه وتاريخ التقديم في دفتر خاص ويؤشر بالتاريخ على الأصل والصورة وتسلم الصورة إلى الطاعن .

ويجوز استلام الطعن المتقدم من المحل عند المأمورية في خلال أسبوعين ملخصاً بالموضوع مع بيان الأسس التي استندت إليها في تقدير الضريبة .

وعلى المأمورية أن ترسل في خلال الأسبوعين التاليين إلى لجنة الطعن الملخص الذي أعدته مرافقاً به الإقرارات والمستندات التي تراها ضرورية، وإلا كان للمحل أن يعرض الأمر على اللجنة، وذلك بخطاب موسى عليه مع علم الوصول يرفع إلى رئيسها بعد انقضاء المدة المذكورة .

تختص بلان التقدير بالفصل في كافة أوجه الخلاف بين المحل والمصلحة .

وتعلن اللجنة المحل والمصلحة بجماد الجلسة قبل انقضاءها بشرة أيام على الأقل، وذلك بخطاب موسى عليه مع علم الوصول .

ولمحل أن يقدم ملاحظاته وله أن يبدئها بويكل عنه .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

عقرة الشيخ الحرم الأوسلاصين محمد الجندى — أعترض على الفقرة الأخيرة من هذه المادة، ونصها :

” ولول أن يقدم ملاحظاته، وله أن يبدئها بويكل عنه “ .

واقترح حذفها، وأرى أن يكون الوكيل عن المحل محامياً .

القرر — لماذا ؟

عقرة الشيخ الحرم الأوسلاصين محمد الجندى — لأن اللجنة لجنة قضائية .

القرر — لقد أثيرت هذه المسألة في اللجنة، وكانت موضع مناقشة .

عقرة الشيخ الحرم توفيق دوس باشا — قد يكون النزاع في مسألة زراعية، وفي هذه الحالة يكون الوكيل خبيراً زراعياً، وإذا كان النزاع في مسألة حسابية يكون الوكيل محامياً، وإذا كان النزاع في مسألة هندسية يكون الوكيل مهندساً، وإذا كان النزاع قضائياً، يكون الوكيل محامياً .



**مقرة الشيخ الخرم** المحترم توفيق دوس باشا - اقترح أن يكون للمول الحق في أن يقدم ملاحظاته يوكل عنه ، عام أوخير .

**القرار** - هل تريدون حضراتكم أن تسهلوا على المول أن تسندوا عليه ؟

**مقرة الشيخ الخرم** توفيق دوس باشا - أرى أن يؤخذ الرأي في هذه النقطة .

**مقرة الشيخ الخرم** المحترم أن خرمين محمد الجدي - أرى أن تترك هذه المسألة لماكم قبل من قبل ، وتقرض من تراخ مابة لقانون المرافعات

**الرئيس** - الموافق من حضراتكم على المادة كما اقترحتها اللجنة . يتفضل بالوقوف .

(وقفت أغلبية) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة عشرة ، وتتل المادة الثامنة عشرة .

تليت المادة الثامنة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٨ - تستل المادة ٣٣ من القانون على الوجه الآتي :

مادة ٣٣ - تنظر اللجنة الطعن في جلسة سرية وتصدر قرارها فيه إما باحتياط تخدر الأمور أو بتخفيضه ، وتعلن اللجنة المول والمصلحة بالقرار بخطاب موصى عليه يعلم الوصول ويعدل الربط وفقا للقرار فإذا لم تكن الضرورية قد حصلت فيكون تحصيلها على مقتضى قرار اللجنة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(مرافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة عشرة ، وتتل المادة التاسعة عشرة .

**مقرة الشيخ الخرم** المحترم محمد الجدي - إذا كان الأمر كذلك فتنحصر المسألة على الخبراء الفنيين ، لا أن يوكل المول كاتباً أو "فرواشاً" .

ولقد نشرت مجلة الضرائب أن هناك فرواشاً بها اختلس مبالغ وفصل من الخدمة وكان يحضر بعد ذلك مع الموليين بصفة وكيل لم أمام لجنة التقدير بدل الجدير المحاسب المحل ، وهذا إخلال بقواعد قانون المرافعات وياتما تون العام .

**مقرة الشيخ الخرم** محرم محمد بك - إن لفظة "وكيل" على عمومها تؤدي الغرض المقصود .

**مقرة الشيخ الخرم** توفيق دوس باشا - هل يريد حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجندى أن يقصر الأمر على المحامين ؟

**مقرة الشيخ الخرم** المحترم الأستاذ محرم الجدي - أرى أن يكون الوكيل رجلاً له مركزه كالحامى مثلاً .

**مقرة الشيخ الخرم** توفيق دوس باشا - لنضع في التصدير أن يكون رئيس الجلسة حق عدم قبول الوكيل من المول إذا رأى عدم أهلية هذا الوكيل للوكالة .

**القرار** - ولا هذا .

**مقرة الشيخ الخرم** المحترم الأستاذ محرم الجدي - هذا ضد النظام العام وقواعد قانون المرافعات . إن اللجنة قضائية وليست لجنة "مصطبة" . وأرى أن يكون الوكيل متقرباً به كحام مثلاً أو خير عاسب .

**مقرة الشيخ الخرم** محرم الجدي - إن صاحب الشأن يرى بحاله ، وهو يوكل من يشاء .

**الرئيس** - هل لدى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجندى اقتراح ؟

**مقرة الشيخ الخرم** المحترم الأستاذ محرم الجدي - أريد أن أحرف رأى الحكومة .

وأرى أن يكون الوكيل خبيراً زواماً أو عيماً نانيا يحضر أمام اللجنة ، لا أن يكون "فرواشاً" كما سبق أن أشرت .

تليت المادة التاسعة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٩ - تعديل المادة ٥٤ من القانون على الوجه الآتي :

مادة ٥٤ - يجوز لكل من مصلحة الضرائب والممول استئناف قرار لجنة الطعن في عرشه من تاريخ إعلان القرار وبتعويض الاستئناف طبقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات أمام المحكمة الابتدائية متعة بجهة تجارية، أي يدخل في دائرة اختصاصها المركز الرئيسي لنشاط الممول .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس المرافقة على المادة التاسعة عشرة ، وتتل المادة العشرون .

تليت المادة العشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٠ - تأتي المادة ٥٦ من هذا القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة العشرين ، وتتل المادة الحادية والعشرون .

تليت المادة الحادية والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢١ - تعديل المادة ٦٣ من القانون كما يلي :

مادة ٦٣ - حدد سعر الضريبة على الوجه الآتي :

٢ . % من الـ ١٢٠ جنيهاً الأولى .

٣ . % من الـ ١٨٠ » الثانية .

٤ . % من الـ ٢٠٠ جنيهاً الثالثة .

٥ . % من الـ ٣٠٠ » »

٦ . % من الـ ٤٠٠ » »

٧ . % عما زاد على ذلك .

وعني من الضريبة كل ممول لا يزيد مجموع ما يتولى عليه من الإيرادات المينة أنواعها في المادة ٦١ على مائة جنيه .

فإذا كان متزوجاً ولا يمول أولاداً يكون حد الإعفاء له ١٢٠ جنيهاً ، وإذا كان غير متزوج ويملك ولداً أو أولاداً مهما بلغ عددهم يكون حد الإعفاء ١٣٠ جنيهاً ، وإذا كان متزوجاً ويملك ولداً أو أولاداً مهما يكن عددهم فيكون حد الإعفاء ١٥٠ جنيهاً .

وإذا كان صافي الإيراد السنوي يتجاوز حد الإعفاءات المختلفة السابقة الذكر ، دون أن يزيد على ثلثها ، فلا تسرى الضريبة إلا على ما يزيد على ذلك الحد . فإن تجاوز صافي الإيراد على حد الإعفاء فإن الممول لا يستفيد من الإعفاء بشرط ألا يقل ما يبقى له بعد تأدية الضريبة عما يبقى من المول الذي يقل عنه إيراده .

أما أجور العمال والمستخدمين بالمأموه فإنها تعفى من كل ضريبة إذا كانت الأجرة لا تتجاوز ثلاثين قرشاً ، فإذا تجاوزتها فرضت عليها الضريبة بـ ١٠ % عما زاد عن ثلاثين قرشاً إلى ستين قرشاً وبـ ٢٠ % فيما زاد على ستين قرشاً في اليوم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والعشرين ، وتتل المادة الثانية والعشرون .

مقرر اللجنة المحترم توفيق دوس باشا - لي كلمة في المادة ٦٣ من المادة ٦٣ إن المادة ٦٣ تتكلم عن سعر الضريبة على المهن الحرة وكسب العمل . ولقد قدمت الحكومة مشروعاً ، على أن يؤخذ ٥ % ، كيفاً كان العمل . ولقد عدلت الهيئة هذا النص وتدرجت به من ٢ % إلى ٧ % . ولكن أرى أن نص الحكومة أسهل في التحصيل .

المقرر - المسألة ، بأحضر الشيوخ المحترمين ، كانت موضع بحث طويل في ذلك المجلس وفي محكمته ، وأن الأساس الذي دفع اللجنة المالية بمجلس الشيوخ متفقة مع زيارتها في مجلس النواب ...

- هو فكرة التدرج والتصاعد في الأجور والمرتبات ، خصوصاً في الظروف الحالية التي نحن فيها . ومن أجل ذلك رأيت اللجنة أن يبقى الوضع القديم كما هو لا سيما ، وقد وجدت الضريبة التصاعدية بعد ذلك . ومن أجل هذا ، وتماشياً مع فكرة التصاعد ، يجب أن تلاحظوا هذا التصاعد لأن فيه تحقيقاً عن أصحاب الدخل الضئيل ، ولا يصح مطلقاً أن تضع الظروف الاجتماعية أسهولة التحصيل موضع الاعتبار ، فهذه الاعتبارات لما شأن آخر - فلنك فاجتنب عند رأيها .

تليت المادة الثانية والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٢ - تلغ المواد ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ من القانون ، ويستعاض عنها بالمواد الآتية :

مادة ٧٢ - تفرض ضريبة سنوية بنفس السعر المقرر في المادة ٦٣ من هذا القانون على أرباح المهن الحرة وفيها من المهن غير التجارية التي يمارسها المول بصفة مستقلة ويكون السعر الأساسي فيها العمل .

وراعى - فيما يتعلق بهم - عند تشكيل لجنة الطعن أن يختار الضوان غير الموظفين من كشف تمهده قنابات المهن المسترف بها قانونا ، وذلك إذا قدم الطعن من أشخاص يتصون إلى هذه المهن .

وتسرى أحكام المادة ٥٥ فيما يتعلق بالطعن في قرار لجنة الطعن .

مادة ٧٦ - فيما يتعلق بالإعفاء وحدوده يطبق على هذه الضريبة كل ما يطبق على ضريبة كسب العمل من أحكام مبنية في المادة ٦٣ من هذا القانون .

وعنى من الضريبة أصحاب المهن الحرة التي تستزم مزاواتها الحصول على دبلوم عال في السنوات الخمس من تاريخ حصولهم على الدبلوم . ولا يلغون بالضريبة إلا اعتبارا من أول الشهر التالي لانقضاء السنوات الخمس المذكورة .

مادة ٧٧ - في حالة انقطاع صاحب المهنة عن ممارستها تستحق الضريبة عن المدة التي مارس فيها المهنة على أساس صافي الأرباح المستحقة في هذه المدة بعد دهرها إلى سنة كاملة و يطبق هذا الحكم كلما استعقت الضريبة عن جزء من السنة لأي سبب آخر .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

فقرة التجزئة ترقى روس بلش - نحن في ٥ يولي ، والمادة ٧٤ قول : "على الموائن الخاصين أن يسكروا دفاترهم ابتداء من أول يولي سنة ١٩٤٨ " .

فقرة صاحب العزة عبد الحكيم هرقاشي بك (مندوب وزارة المالية) يجعل هذا اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٠ .

الفرز - هناك تعديل شكل يلحق مع المعنى ، لكن تكون المسائل في وضعها الصحيح . فقد ورد في الصفحة الثلاثين من التقرير في المادة ١٨ التي أصبحت ٢٢ ما يأتي :

"تخفى المواد ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ من القانون ، ويستعاض عنها بالمواد الآتية " ...

وأرجو أن تصاف العبارة الآتية إليها :

"ويسرى العمل بهذه التعديلات ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٠ "

وبناء على هذا يحذف من المادة الرابعة والسبعين الجزء الخالص بتحديد الزمن فيكون نص المادة كما يأتي :

وتسرى هذه الضريبة على كل مهنة أو نشاط لا يوضح لضريبة أخرى .

ويجوز بين الضريبة المضافة من صاحب المهنة تطبيقا لأحكام الفقيرين السابقين وبين الضريبة التي يكون ملزما بأدائها بالتطبيق لأي حكم آخر من أحكام هذا القانون ، لا بدعية ضاه من مرتبات وأجور أو ما يحقته من أرباح تجارية أو صناعة .

مادة ٧٣ - تحدد الضريبة سنويا على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة ، وتكون صافي الأرباح على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي انهم ينقل بعد خصم جميع التكاليف اللازمة مباشرة المهنة ما لا يقل عن ضريبة على أرباح المهن غير التجارية التي يؤدها طبقا لهذا القانون .

وفي حالة عدم وجود حسابات منتظمة مؤيدة بالمستندات تهدر المصروفات جزافا بغض الإيرادات .

مادة ٧٤ - من أنزل الأضامين لأحكام هذه الضريبة أن يسكروا ابتداء من أول يولي سنة ١٩٤٩ دفتر يومية مؤشرا على كل صحيفة منه من مأمور الضرائب المتضر ، وأن يبدلوا فيه يوما فيوما كل الإيرادات المصروفات التي تستلزمها مباشرة المهنة .

وعليه أيضا أن يبدلوا إلى كل من يبلغ إليهم أي مبلغ يكون مستحقا لهم بسبب مباشرة المهنة إيصالا مؤرسا وموقعا عليه منهم ، ويستخرج من دفترى قسائم بأرقام متسلسلة .

وإذا لم يسلك صاحب المهنة دفتر اليومية المتخصص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة أو عمل قيد أي مبلغ ، أو لم يسلم إلى كل من دفع إليه أي مبلغ الإيصالات المتدروس عليه في الفقرة الثانية من هذه المادة - يعاقب في كل حالة بترامه لا يقل من عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها .

وإذا امتنع عن تقديم أي الدفترين المشار إليهما يعاقب بالقوبات المقررة في المادة ٨٣

مادة ٧٥ - على الأفراد والمهات الخاصين لأحكام هذه الضريبة أن يقدموا إلى مصلحة الضرائب قبل أول فبراير من كل عام إقرارا مبينا به الإيرادات والمصروفات وصافي الأرباح والتأثيرات على السنة السابقة .

وعليه أن يؤدوا الضريبة المستحقة طبقا لما جاء في إقرارهم في خلال شهر من انتهاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار .

ويسرى عليهم - من حيث الرطب والتقدير - ما يسرى على الشركات المساهمة والموائن الآخرين من أحكام مبنية في المادتين ٤٧ و ٤٨ من هذا القانون .

” كل المولين الخاضعين لأحكام هذه الضريبة أن يسكوا دقريومية إلى آخر المادة . . . . . “

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذا التعديل ؟

( موافقة )

الرئيس - إذن يصبح نص المادة كما يأتي :

مادة ٢٢ - تلتى المواد ٧٢، ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ من القانون يستعاض عنها بالمواد الآتية ويسرى العمل بهذه التعديلات ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٠ .

مادة ٧٢ - تخضض ضريبة سنوية بنفس السعر المقرر في المادة (٦٣) من هذا القانون على أرباح المهن الحرة وغيرهما من المهن غير التجارية التي يمارسها المول بصفة مستقلة ويكون للنصر الأساسى فيها العمل .

ويسرى هذه الضريبة على كل مهنة أو نشاط لا يخضض لضريبة أخرى .

ويجمع بين الضريبة المستحقة على صاحب المهنة تطبيقاً لأحكام الفقرتين السابقتين وبين الضرائب التي يكون ملزماً بإدائها بالتطبيق لأى حكم آخر من أحكام هذا القانون عما قد يتقاضاه من مرتبات وأجور أو ما يحققه من أرباح تجارية أو صناعية .

مادة ٧٣ - تحدد الضريبة سنوياً على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة ويكون تحديد صافي الأرباح على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي يشارها المول بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة ما عدا الضريبة على أرباح المهن غير التجارية التي يؤدونها طبقاً لهذا القانون .

وفي حالة عدم وجود حسابات منتظمة مؤيدة بالمحتمات تقصر المصروفات جزافاً بنسب الإيرادات .

مادة ٧٤ - كل المولين الخاضعين لأحكام هذه الضريبة أن يسكوا دقريومية مؤشراً على كل صحيفة منه من مأمور الضرائب المختص ، وأن يقيدها فيه يوماً فيوماً كل الإيرادات وكذلك كل المصروفات التي تقتضيها مباشرة المهنة .

وعليهم أيضاً أن يسلموا إلى كل من يدفع إليهم أى مبلغ يكون مستحقاً لهم بسبب مباشرة المهنة وخاصة كأجور أو حوالة أو مكافأة أيضاً لا مؤزناً وموقفاً عليه منهم ويستخرج هذا الإصال من دفتر ذى قسم بأرقام متسلسلة .

ويجب تقديم الدفترين إلى مصلحة الضرائب لدى كل طلب .

وإذا لم يسك صاحب المهنة دقريومية المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة أو أغفل قيد أى مبلغ ، أو لم يسلم إلى كل من دفع إليه

أى مبلغ الإصال المنصوص عليه في الفقرة الثانية من هذه المادة - يعاقب في كل حالة بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهاً .

وإذا امتنع عن تقديم أى الدفترين المشار إليهما يعاقب بالعقوبات المقررة في المادة ٨٣

مادة ٥٧ - على الأفراد والمؤسسات الخاضعين لأحكام هذه الضريبة أن يقدموا إلى مصلحة الضرائب قبل أول فبراير من كل عام إقراراً مكتوباً به الإيرادات والمصروفات وصافي الأرباح والخسائر من السنة السابقة .

وعليهم أن يؤدوا الضريبة المستحقة طبقاً لما جاء به إقرارهم في خلال شهر من انتهاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار .

ويسرى عليهم - من حيث الرطب والتقدير - ما يسرى على الشركات المساهمة والمولين الآخرين من أحكام مبنية في المادتين ٤٥ و ٤٧ من هذا القانون .

ويراعى - فيما يتعلق بهم - عند تشكيل لجنة الطعن أن يشار المصنوع غير الموظفين من كشف قوائم المهن المتعرف بها قانوناً ، وذلك إذا قدم الطعن من أشخاص يتخون إلى هذه المهن .

ويسرى أحكام المادة ٥٤ فيما يتعلق بالطعن في قرار لجنة الطعن .

مادة ٧٦ - فيما يتعلق بالإفشاء وحدوده يطبق على هذه الضريبة كل ما يطبق على ضريبة كسب العمل من أحكام مبنية في المادة ٦٣ من هذا القانون .

وعنى من الضريبة أصحاب المهن الحرة التي تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال في السنوات الخمس من تاريخ حصولهم على الدبلوم ولا يزبون بالضريبة إلا اعتباراً من أول الشهر التالى لاقضاء السنوات الخمس المذكورة .

مادة ٧٧ - في حالة اقطاع صاحب المهنة عن ممارستها تستحق الضريبة من المدة التي مارس فيها المهنة على أساس صافي الأرباح المستحقة في هذه المدة بدو دعها إلى سنة كاملة ويطبق هذا الحكم كلما استعفت الضريبة عن جزء من السنة لأى سبب آخر .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والعشرين ، وتتل المادة الثالثة والعشرون .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والعشرين ، وتتل المادة الخامسة والعشرون .

تليت المادة الخامسة والعشرون ، وهذا نصها :

المادة ٢٥ - يبدل نص المادة ٨٣ من القانون كما يلي :

مادة ٨٣ - ١- امتناع عن تقديم الدفاتر والأوراق والمستندات المنصوص عليها في الفصولين السابقين أو إتلافها قبل انقضاء مدة التقدم التي يسقط بعدها حق الحكومة في المطالبة بالضرائب التي يقررها هذا القانون يكون إثباته محض ومبايع عليه بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها . وقضاه عن الغرامة المذكورة يحكم على المالكين بتقديم الدفاتر والأوراق والمستندات التي لم يقدموها وبتهديدات مالية يحدد الحكم مقدارها من كل يوم من أيام التأخير . وتقرى هذه التهديدات من اليوم الذي يحصل فيه إعلان المحضر المثبت لعدم تنفيذ الحكم بعد إعلانه قانونيا . ولا يقف سريانها إلا من اليوم الذي ثبت فيه بتأثير موقع من مندوب المصلحة على أحد الدفاتر الرئيسية للول ، أن المصلحة قد مكنت من الاطلاع الذي قضى به الحكم .

على أنه في قام صاحب الشأن بتنفيذ ما قضى به الحكم فيما يتعلق بالاطلاع فإنه يجوز للحكمة دائما بناء على طلبه أن تنفيه من كل أو بعض التهديدات المالية المحكوم بها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والعشرون ، وتتل المادة السادسة والعشرون .

تليت المادة السادسة والعشرون ، وهذا نصها :

المادة ٢٦ - يبدل نص المادة ٨٥ من القانون على الوجه الآتي :

مادة ٨٥ - مع مراعاة ما نصت عليه المادة ٣٣ من قانون العقوبات يبايع على كل مخالفة لأحكام المواد ١٢٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ من هذا القانون بغرامة لا تزيد على ألفي قرش وقضى بتعويض لا يقل عن ٢٥٪ ولا يزيد على ثلاثة أمثال ما لم يدفع من الضريبة .

ويبايع بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها ، وقضى بالتعويض المشار إليه بالفقرة السابقة على كل مخالفة لأحكام المواد ١٠ ، ١٣ ، ٢٢ ، ٢٣ من هذا القانون .

تليت المادة الثالثة والعشرون ، وهذا نصها :  
المادة ٢٣ - تضاف إلى مواد القانون مادة جديدة (المادة ٧٧ مكررة) بالنص الآتي :

مادة ٧٧ مكررة - تعتبر أرباح المولين الخاضعين لأحكام هذه الضريبة من سنة ١٩٤٩ معادلة لمثل الإيرادات الضافية ، كما تظهرها حساباتهم أو تقلدها المصلحة عن المدة من أول يولييه سنة ١٩٤٩ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، ولا يقبل دليل على عكس ذلك .

وتقرى عليها الضريبة من سنة كاملة بتنصى السعر المقر في المادة ٧٢ من هذا القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والعشرون ، وتتل المادة الرابعة والعشرون .

تليت المادة الرابعة والعشرون ، وهذا نصها :

المادة ٢٤ - يبدل نص المادة ٨١ من القانون على الوجه الآتي :

مادة ٨١ - أصحاب المصارف والمصرفيون بإدارة أموال ما والتجار الذين من مهتهم دفع إيرادات القيم المنقولة وكذلك كل الشركات والمؤسسات وأصحاب المهن التجارية وغير التجارية وغيرهم ملزمون أن يقدموا إلى موظفي مصلحة الضرائب عند كل طلب الدفاتر التي يقضى عليهم قانون التجارة أو غير من القوانين بإسائها .

وكذلك غيرها من المحررات والدفاتر والوثائق الملحقة بها وأوراق الإيرادات والمصرفيات لكي يتمكن الموظفون المذكورون من التثبت من تنفيذ جميع الأحكام التي يقررها هذا القانون سواء بالنسبة لم أو لتعريم من المولين .

ويقترض أنهم يسكون فعلا هذه الدفاتر ويحوزون المحررات والمستندات والوثائق وما إليها وعليهم أن يقيموا الدليل على عكس ذلك .

ولا يجوز لم في أية حالة الامتناع عن تمكين موظفي الضرائب من الاطلاع بحسب المحافظة على سر المهنة .

ويحصل الاطلاع - بعد الترخيص به من المدير العام لمصلحة الضرائب - حيث توجد هذه البيانات ، وأثناء ساعات العمل المأدى ، وبغير حاجة إلى إعلان سابق .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

ثانياً - بخلاف طلب المحكمة التي يحصل البيع أمامها ، وكذلك من يتولى البيع بالزنا الطبق جراً أو اختياراً ، مصلحة الضرائب بخلاف موصل عليه مع علم الوصول عن تاريخ بيع المقولات أو المقارات ، وذلك قبل تاريخ البيع بشهر أيام على الأقل .

وكل قصير أو تأخير في الإخطار يجعل المنسب فيه مستولاً من سداد الضرائب المستحقة على الأموال المبيعة .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

**مقرر السج المزمع قريش دوس باشا -** تنص الفقرة ثانياً من المادة ٩٠ على ما يأتي :

« ثانياً - استثناء من أحكام قانون المرافعات ، للدير العام لمصلحة الضرائب أن يصدر أمراً بحجز الأموال التي يرى استيفاء الضرائب منها تحت أية بدلات ، وتعتبر هذه الأموال محجوزة بمقتضى هذا الأمر بحجزاً تحفظياً ، ولا يجوز التصرف فيها إلا إذا رفع الحجز بحكم من المحكمة أو بقرار من المدير العام ، أو يكون قد مضى شهران من تاريخ توقيع الحجز ولم تربط الضريبة . »

وكانت هذه الفقرة في الأصل ما يأتي :

« ثانياً - استثناء من أحكام قانون المرافعات يجوز لمصلحة الضرائب إذا تبين لها أن حقوق الخزانة معرضة للضياع أن تصدر أمراً ... الخ » فأرسل أن يمدل صدر المادة على الوجه الآتي :

« ثانياً - استثناء من أحكام قانون المرافعات للدير العام لمصلحة الضرائب إذا تبين لها أن حقوق الخزانة معرضة للضياع أن يصدر أمراً إلى آخر الفقرة . »

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على هذا التعديل ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس -** إذن يقرر المجلس الموافقة على المادة التمسح بعد تعديل الفقرة الثانية منها على الوجه الآتي :

مادة ٩٠ - أولاً - تكون الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة للحكومة بمقتضى هذا القانون ديناً ممتازاً على جميع أموال المدينين بها أو المزم بتوريدها إلى الخزانة بحكم القانون .

ثانياً - استثناء من أحكام قانون المرافعات ، للدير العام لمصلحة الضرائب إذا تبين لها أن حقوق الخزانة معرضة للضياع أن يصدر أمراً بحجز الأموال التي يرى استيفاء الضرائب منها تحت أية بدلات ، وتعتبر هذه الأموال محجوزة بمقتضى هذا الأمر بحجزاً تحفظياً ، ولا يجوز التصرف فيها إلا إذا رفع الحجز بحكم من المحكمة ، أو بقرار من المدير العام ، أو يكون قد مضى شهران من تاريخ توقيع الحجز ولم تربط الضريبة .

ويقاب بالمقوة ويقضى بالتسليم المتار إليها في الفقرة الأولى كل من استعمل طرقاً احتيائية للتخلص من أداء الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون كلها أو بعضها وذلك باخفاء أو محاولة إخفاء مبالغ قسرى عليها الضريبة .

وفي حالة الموت في الأحوال المبينة بالفقرتين الأولى والثانية في خلال ثلاث سنوات تضاعف الغرامة .

يكون دفع الدعوى العمومية بناء على طلب مصلحة الضرائب ولما تنازل عنها إشارات علانية وفي حالة التنازل يجوز للمصلحة الصلح في التوضيحات .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس -** يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والعشرين ، ولتلك المادة السابعة والعشرون .

تليت المادة السابعة والعشرون ، وهذا نصها :

( المادة ٢٧ ) يضاف إلى مواد القانون مائة جديدة ( المادة ٨٧ مكررة ) :

مادة ٨٧ مكررة - إذا كان المول يخضع لعدة ضرائب من المنصوص عليها في هذا القانون ، فلا يتمتع إلا بإعفاء واحد .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس -** يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والعشرين ، ولتلك المادة الثامنة والعشرون .

تليت المادة الثامنة والعشرون ، وهذا نصها :

( المادة ٢٨ ) يمدل نص المادة ٩٠ من القانون على الوجه الآتي :

مادة ٩٠ - أولاً - تكون الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة للحكومة بمقتضى هذا القانون ديناً ممتازاً على جميع أموال المدينين بها أو المزمين بتوريدها إلى الخزانة بحكم القانون .

ثانياً - استثناء من أحكام قانون المرافعات ، للدير العام لمصلحة الضرائب أن يصدر أمراً بحجز الأموال التي يرى استيفاء الضرائب منها تحت أية بدلات ، وتعتبر هذه الأموال محجوزة بمقتضى هذا الأمر بحجزاً تحفظياً ، ولا يجوز التصرف فيها إلا إذا رفع الحجز بحكم من المحكمة ، أو بقرار من المدير العام ، أو يكون قد مضى شهران من تاريخ توقيع الحجز ولم تربط الضريبة .

مادة ٣٥ — تعديل المادة ٩٦ من القانون على الوجه الآتي :

مادة ٩٦ — يكون للاعلان المرسل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول قوة الاعلان الذي يتم عادة بالطرق القانونية ، ويعتبر الاعلان صحيحا ولو رفض الحول استلامه .

وفي -الغلق المذانة او غياب صاحبها ، يثبت ذلك بموجب محضر يجريه أحد موظفي مصلحة الضرائب من لم صفة الضبطية القضائية يخطر عن ذلك في لوحة الامور المخصصة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثلاثين ، وتتل المادة الحادية والثلاثون .

تليت المادة الحادية والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٦ — يعدل نص المادة ٩٧ من القانون على الوجه الآتي :

مادة ٩٧ — يسقط حق الحكومة في المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى هذا القانون بمضي خمس سنوات وذلك مع مراعاة احكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧

ويسقط حق المحفل في المطالبة برد الضرائب المتحصلة منه بغير حق بمضي ستين وثلاثين عاما فيما احوال المنصوص عنها في المواد ٤٥ و ٤٧ و ٧٥ من هذا القانون .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والثلاثين ، وتتل المادة الثانية والثلاثون .

تليت المادة الثانية والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٧ — يعدل نص المادة ٩٩ من القانون على الوجه الآتي :

مادة ٩٩ — فيما يخص الاستئناف الذي يرغ من المحفل او من مصلحة الضرائب عن الاحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية متقدمة بجهة تجارية متعلقة بالظنون الواردة ذكرها في هذا القانون — يكون ميعاد الاستئناف فيها نصف الميعاد المقرر في قانون المرافعات الاصل والمختلط .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

ثالثا — يخطر قلم كاتب المحكمة التي يحصل اليح امامها ، وكذلك من تنو اليح بالزاد العلق جبرا او اختيارا ، مصلحة الضرائب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول عن تاريخ بيع المتحولات او المقارات ، وذلك قبل تاريخ البيع بشرة ايام على الاقل .

وكل قصير او تأخير في الإخطار يجعل المتدرب فيه مسؤولا من صداد الضرائب المستحقة على الاموال المبيعة .

تليت المادة التاسعة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٣٩ — يعدل نص المادة ٩١ من القانون على الوجه الآتي :

مادة ٩١ — تحصل الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة بمقتضى هذا القانون بالطرق الادارية طبقا للأسر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بمقتضى الأسر العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ ، والأسر العالي الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠

تحويل مصلحة الضرائب حتى حجز تنفيذي على ما يكون لدى التبر من التهود أو الأوراق المالية أو غيرها ، سواء اكانت مستحقة في الحال أم في المستقبل .

يجرى التنفيذ على التبر باعلان اداري يوجه مندوب من مصلحة الضرائب إلى محل المحجوز لديه ، أو من يجيب عنه ، وتشتل الاعلان على سبب الحجز وصورة الأسر الصادر من المدير المحلي للضرائب بالحجز ، وتبلغ مصلحة الضرائب المحجوز عليه بتوقيع الحجز بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ، وذلك في خلال عشرة ايام من تاريخ توقيعه ، والا كان الحجز لاغيا .

وعمل المحجوز لديه أن يقوم بتوريد ما في ذمته لخزينة مصلحة الضرائب أو التبرير بما في ذمته في المصلحة المذكورة ، مينا اسباب الدين وكل ماله من الأوراق الأصلية المؤيدة لصحة بيانته ، وذلك في خلال عشرة ايام من تاريخ تلقى الاعلان .

قافا تمت أن المحجوز لديه لم يبين مقدار الدين الذي في ذمته غشا أو تدليسا أو أنه أقر بمبلغ أقل مما في ذمته أو أخفى بعضا من المستندات أو امتنع عن التبرير بما في ذمته أو لم يخطر مصلحة الضرائب بتقريره أو بإيداعه في المحكمة المختصة جاز الحكم عليه بدفع القدر الذي وقع الحجز من أجله .

وفيما يتعلق بإجراءات بيع الأوراق المالية القابلة للتداول ، وتطرو الاثمة التنفيذية ما يقع في ذلك من الأوضاع والاجراءات .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والعشرين ، وتتل المادة الثلاثون .

تليت المادة الثلاثون ، وهذا نصها :

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والثلاثين ، ولتلى المادة الثالثة والثلاثون .

تليت المادة الثالثة والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٣ - يعدل نص المادة ١٠٠ من القانون على الوجه الآتي :

مادة ١٠٠ - فيما يتعلق بالطعون التي ترفع من الممولين ضد مصلحة الضرائب أمام المحكمة الابتدائية منقذة بجهة تجزئية يكون نظرها من اختصاص المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها المركز الرئيسي للمول أو محل إقامته المعتاد أو المنشأة الحاصلة النزاع بشأن تقدير أرباحها .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والثلاثين ، ولتلى المادة الرابعة والثلاثون .

تليت المادة الرابعة والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٤ - يعدل نص المادة ١٠١ من القانون على الوجه الآتي :

مادة ١٠١ - لا يترتب على رفع الدعوى من المصلحة أو من المول لمطالب استحقاق الضرائب إلا إذا صدر فيها حكم من المحكمة الابتدائية فإنه يجب في هذه الحالة اتباعه حتى الفصل نهائياً في الدعوى .

ولا يجوز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد من المبالغ التي يحكم بدها للمولين .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

**مفكرة الشيخ المرحوم توفيق دوس باشا** - إن بالمادة ١٠١ خطوة لا يمكن السكوت عليها ، فمصلحة الضرائب عندما تقدر مبلغاً على مؤسسة من المؤسسات أو فرد من الأفراد وتلزمه بالدفع بعد الطعن في قرار لجنة التقدير ، ثم تأتي المحكمة لتنصفه وتلزم المصلحة برد المبلغ . فيجب أن ترد به فائدة من يوم أن أخذت ، لأنه من العدالة أن يتحمل كل غلط خطأ . ولا يجوز أن تنازر مصلحة الضرائب بأي امتياز ، ويجب أن تحذف العبارة الآتية :

« ولا يجوز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التي يحكم بدها للمولين » .

**مفكرة الشيخ المرحوم عبد السلام حمود بك** - لا يمكن الحكم على الدولة .

**مفكرة الشيخ المرحوم توفيق دوس باشا** - هذا يحمل الحكومة أو مصلحة الضرائب ثلثي جداً في تخديراتها فترحق الناس بذلك .

**مفكرة صاحب الملاك مصطفى مرعي بك وزير الدولة** - إن المصلحة إذا أخذت ما أخذته إنما يكون بناء على حكم صادر . والحكومة لا تستغل المبالغ التي تأخذها لحساب الضريبة . فكيف يساغ أن تلزم الحكومة بالتبويض ؟

**مفكرة صاحب المفرة الدكتور محمد زكي سالم بك (مدير مصلحة الضرائب)** إن ما يشاء حضرة الشيخ المحترم من اقتضاء مصلحة الضرائب بمبالغ كبيرة بغير حق ، وإبقاء هذه المبالغ لديها ، لما يسوغ في نظره مطالبة المصلحة بفوائد من هذه المبالغ .

فهذا كلام ليس له مبرر بعد التعديلات التي تفصلنا بإقرارها ، ذلك أن المول لن يدفع لمصلحة الضرائب إلا ما أقره هو نفسه مما هو مستحق في ذمته ، ولن تطالبه مصلحة الضرائب بعد اليوم بمبالغ إضافية - فردا كان أو شركة - إلا ويبدعها حكم واجب التنفيذ . وإذا ما أرادت مصلحة الضرائب تنفيذ هذا الحكم ، فلا لزوم عليها .

**مفكرة الشيخ المرحوم محمد فوزي سراج الدين باشا** - وفي حالة الجز ماذا يكون الحكم إذا استعملت المصلحة هذه الرخصة وحجرت على أمواله ؟

**مفكرة صاحب المفرة محمد زكي سالم بك (مدير مصلحة الضرائب)** - إنه يجب تحفظ ولا يحصل إلا إذا كان هناك خطر على حقوق الخزنة .

**الرئيس** - والآن هل توافقون حضراتكم على المادة الرابعة والثلاثين ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والثلاثين ، ولتلى المادة الخامسة والثلاثون .

تليت المادة الخامسة والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٥ - على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعدل على ما تدرج نشره في الجريدة الرسمية ، على ألا تقضى الأحكام الخاصة بالضريبة على المرتبات والأجور وما في حكمها إلا ابتداء من أول الشهر التالي لنشر هذا القانون .

ولوزير المالية أن يتخذ ما قد يفتضيه تنفيذه من القرارات .  
نأمل أن يصمم هذا القانون بنظام الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .



أما الأغلبية ، فقد أثرت الاتفاق ، لأنه صلح على خلاف متشعب الأطراف . وقد تجرت مصر من هذا الصلح باسترداد حقوق سبق أن ضاعت عليها واستيزات لم يكن تمت مدبر لها . والتصير الذي رسم الاتفاق تصير يحقق وفي الصميم بحيث ينصب على الرغائف والأعمال الرئيسية ، وتشرف عليه الحكومة عن كتب في المدة الباقية . ولا ترى الأغلبية في الاتفاق أى خروج عن التشريع المصرى ، فالشركة خاضعة لقوانين مصرية عدة ، وكل ما تدمية أن لها وضعا خاصا . وبناء على ذلك وافقت الهيئة على مشروع القانون .

لرئيس - هذا المشروع المعروض على المجلس خاص بإبرام اتفاق مع الحكومة . وبناء على ذلك ، تطبيقا لعدة ١٧٤ من اللائحة الداخلية ليس للمجلس أن يدخل على نصوص الاتفاق أى تعديل ، ولكنه إما أن يوافق عليه أو يرفضه . وله أن يؤجل أخذ الرأى على ذلك مع توجيه نظر الحكومة إلى ما يوجد في مشروع الاتفاق من نقص .

مفردة صاحب المحلى أوستا ز محمود رباحه ( وزير التجارة والصناعة ) : حضرتات الشيوخ المحترمين

أنى إذ أشرف بأن أعرض على هيئة مجلسكم الموقر الاتفاق الذى تم فى ٧ مارس من سنة الحالية بين الحكومة وشركة فمال السويس ، لست فى حاجة إلى أن أشرح المواد الكثيرة التى احتواها هذا الاتفاق ، ولا أن أبرز المزايا المنقصة التى تعود على البلاد وروائه ، فقد بينت لمجلسكم المشتركة كل ذلك فى تقريرها بياناً مفصلاً شاملاً بأحسن مما كنت أستطيع القيام به .

وإنما أود أن أوضح لحضراتكم الأهداف الأساسية التى قصدناها من هذه الاتفاقية ولأنا لا أنسى أننى سترتها فى اقتصادنا القومى ، لا فى الحاضر فحسب بل فى المستقبل خصوصاً عندما يقترب امتياز الشركة من أجله الختم .

لما تقدمت إليها الشركة طالبة إعفائها من أحكام القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالشركات المساهمة بنت طلبها على اعتبارات قانونية وعلمية .

فإن الناحية القانونية ، لم تدع الشركة - كما فهم البعض - أنها فوق القوانين المصرية ولا تخضع لسلطانها ، بل إنها لم تنكر يوماً ما جنسياتها المصرية ، كما لم تعارض قط فى تنفيذ كافة قواض البلاد مثل قانون الضرائب والقوانين المالية ، بل كلما طرأ بينها وبين جهة ما نزاع قضائى لم تكن تتأخر عن الالتجاء إلى سلطة القضاء المصرى قابله اختصاصه بحرية أحكامه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ ( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والثلثين ، ويؤجل أخذ الرأى بالنداء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

## ١٩ - مشروع القانون

المقدم من الحكومة بالموافقة على الاتفاق المبرم بين الحكومة والشركة العامة لقتال السويس - تمهيداً حرة على مجلس المالية والتجارة والصناعة (١) - استمرار المناقشة إلى الجلسة المقبلة

( المقررة للشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مكدو )

الرئيس - نثبت (٢) وزارة التجارة والصناعة الأستاذ جرجيس برسوم لمخوذة جلسة المجلس أثناء نظر مشروع هذا القانون .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة )

حضر حضرته .

( عاد سمادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس المجلس وتولى رئاسة الجلسة ) .

المقرر - بحثت هيئة المبتين هذا الاتفاق من جانبين ، والشكل والموضوعى .

فإن حيث الشكل ، لم يفت الهيئة أن تتعرف سلطة ممثل الشركة ومدى تفويضهم وحقوقهم فى التصير عنها ، ولم تمنع بإقرار مجلس الإدارة لهذا الاتفاق ، بل رأيت أن من اللازم أن تقره الجمعية العمومية للشركة قبل أن تقول فيه الهيئة كلمتها وبذا تعتبر الناحية الشكلية مشكلة شراطينها .

أما من حيث الموضوع ، فقد انقسمت الهيئة إلى فريقين : أقلية لم توافق على الاتفاق ، وأغلبية وافقت عليه .

وقد رفضت الأقلية هذا الاتفاق ، لأنه يعنى للشركة من عدة قوانين كقانون الشركات والمالية والمهاجر ، وأن فى إقراره خروجاً على مبدأ سيادة الدولة وسفها فى قبول من تشاء فى أراضيها وعدم قبوله . هذا إلى أنه ليس فى الاتفاق كسب يمكن أن يبرره .

(١) راجع الملحق رقم ٢١٣

(٢) نص الكتاب :

" حضره صاحب السعادة ورئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرى سعادتك استناداً على المجلس فى الموافقة على حضور حضرته الدكتور يوسف جرجيس برسوم وكيل مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية ، عند طر تقريره لبلدية التجارة والصناعة من مشروع قانون الأردن من مجلس النواب الخاص بإصدار الاختراع والرسوم والمناجج الصناعية .

وكذا عند نظر تقريرى الهيئة والتجارة والصناعة عن الرسوم بمشروع قانون الموافقة على الاتفاق المبرم مع الشركة العامة لقتال السويس .

ومع هذا سعادتك بخير على الاحترام

وأراه أن لقناة السويس كقوى مصرى يقوم بتأدية خدمات دولية خطية من أهمية كبرى لاقتصادات القوى ولمركز مصر فى العالم ، ما كان يجوز للحكومة المسؤولة عن مصالح البلاد العليا أن تقف موقفًا سلبيًا من مواجهة الحقائق واتخاذ إجراء إيجابى يوفق بين الجوانب النظرية والعملية ويصنع الأوضاع القانونية بما يتفق مع مصالح البلاد العليا فى ظل الأوضاع الدستورية .

وإن لم يكن لنا هذا الاعتبار ، مجرداً من المزايا المادية التى حققها الاتفاق ، لكان ذلك وحده حافزاً لنا على اتخاذ ذلك الموقف الإيجابى الذى سلكناه مع الشركة .

ذلك أن هذه المحادثات قد هيأت لنا فرصة تناول كافة الموضوعات التى كانت مطعنة بين الحكومة والشركة ، فوصلنا إلى التوافق على حلها بما يتفق مع مصلحة البلاد .

وكان فى مقدمة الاعتبارات التى جعلناها أساساً لهذا التوافق ، أن ندم ادماج قناة السويس فى اقتصادات القوى ، وأن نجعل منها أداة لخدمة أهدافنا القومية كما وضع ذلك فى مساهمة الحكومة بتسليم إيرادات القناة ، وفى إعفاء الملاحة الساحلية من رسوم المرور وفى تسليم قناة السويس إلى الرى المصرى ، وفى تطبيق نظام البلديات على مدينتي الاسماعيلية . وفى تنازل الشركة عن أكثر من مائة ألف جنيه لبلدية بورسعيد وفى تنازلهما عن قطعة أرض تقام عليها مدينة عمالية بمائة ألف مائة وخمسة عشر ألف جنيه وفى تمهيداً بإنشاء ميناء خاص بمراكب الصيد ببورسعيد تبلغ تكاليفه أكثر من أربعمائة ألف جنيه ، وفى قيامها بجميع التجهيزات اللازمة للقناة من تصحيح عمق موانئها ، فضلاً عن إنشاء قناة فرعية جديدة لتيسير حركة الملاحة تبلغ تكاليفها حوالي أربعة ملايين من الجنيهات وغير ذلك من المزايا التى يشتمل عليها الاتفاق .

وقد كان ردنا على الدوام خلال المحادثات وعطاً نظاراً ، أن هذه القناة مسئولة شؤونها إلى الحكومة عند انتهاء الامتياز بعد تسعة عشر عاماً وأنه من واجبنا أن نعهد السبل - بالتفاوض مع الشركة ، وانضماماً غيريتها - لإعداد أسس لتلك هذه المسئولية الجسيمة فى حينها دون روية أو اضطراب ولا استمرار حسن سير العمل بنفس السعة العالية الطيبة التى حافظتها إدارة القناة الحالية .

من أجل هذا لم يكن اهتمامنا منصبا على مجرد تحسين نسب المستخدمين والعمال المصريين فى مدى قصر معين بحسب ، بل كنا نهدف إلى إغراض أوسع أمقا وأجل أثراً فى اقتصادات القوى . وفى اعتقادنا من غير أننا قد وفقنا بحمد الله إلى تحقيق الغرضين على السواء .

ولا يخفى فى هذا الصدد أن أردنا ما جاء فى تقرير حكومتنا من أن الاتفاق فيما يتعلق بالموظفين قصد به :

« أن يكون التمييز حقيقياً وعديداً لا صورياً عديم القيمة فى المستقبل ففتح أمام المصريين باب وظائف الشركة كلها صغيرها وكبيرها ، فى كل قسم من أقسامها ، ونص على اشتراكه معنوي مع بلجنة الشركة فى امتحان المرشحين للوظائف والمناقصات بينهم ، ووضعى بقود دقيقة فى تحديد البلديات المصرية » .

وأخيراً قالت الشركة أن لها وضعا خاصا مستمدا من مجموعة عقود الإيجار التى تربطها بالحكومة ومن القوانين المصرية ذاتها . وأن القانون الذى ينطبق عليها فى المطالبات التى تناولها قانون الشركات هو القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٣٧ الذى حدد فيها حلد نسباً معينة للمستخدمين من مصريين وأجانب الذين يحملون بالشركة . وهذا القانون كان هو فى نظرها القانون المصرى الذى يجب تطبيقه عليها .

أما من الناحية العملية ، فإن الشركة أشارت إلى الاضطراب الذى قد يصيب أعمالها بعد أن اشتهرت بحسن سيرها شهرة عالية على الأقل الأخطار التى قد تلحق بمصالح الدول المديونة التى تقنع بالقنات للوصلات البحرية والتجارة وذلك من جراء التغير الكبير المفاجئ فى إدارتها ومستغيبها على النحو الذى يتطلبه تنفيذ قانون الشركات

هذا على موقف الشركة باختصار

أما الحكومة فما كان فى وسعها أن تناظر الشركة فيما ذهبت إليه من الناحية القانونية ، إذ لم يكن لديها شك فى أن الشركة - باعتبارها شركة مصرية - تعيش فى ظل التشريع المصرى وتخضع لقوانينه لا سيما ما يتعلق منها بالنظام العام .

فالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٣٧ الذى كانت تريد الشركة أن تخضع به ، ولو أنه لا يربط قانون من قوانين الدولة إلا أنه نظم حالة خاصة فى وقت لم يكن هناك تشريع عام للشركات وليس من شأنه أن يظل مفعول قانون عام لاحق به . فضلاً عن أن قانون الشركات متعلق بالنظام العام فهو بهذه الصفة ملزم للجميع دون استثناء .

وقد رأى الفريق المصرى أن خير طريق للوصول إلى اتفاق أن يزيل من ذهن مندوبى الشركة كل شبهة من هذه الناحية حتى لا تقوم المضمرات الفقهية فى سبيل نجاح المحادثات ، فقدم لهم - منذ بدايتها مذكرة مسببة فقد فيها جميع الحجج التى حاولت الشركة أن تمزج بها نظريتها ما لم يترك - حسب تقديرنا - مجالاً للرد .

على أن الحكومة أذا كانت قد وفقت هذا الموقف الحازم من الناحية الفقهية فإنها ما كانت تستطيع أن تنقض الطرف من النتائج العملية التى كانت تترك على تميز مفاجئ ، واسع المدى يتناول ثلاثة أرباع مستخدمي الشركة المستخدمين المتميزين وإحلال مستخدمين حديث العهد بالعمل عنهم فى مدى ستين من الفترة المحددة لاستكمال النسب بقانون الشركات . وقد دوت الحكومة الآن الذى تركه أية غفلة فى إدارة أعمال القناة الفنية والبحرية - على خطورتها - فى حسن علاقتها بالمستخدمين بهذه القناة

وقد دلت الإحصائيات على أن القناة تجرأ سنوياً حوالي تسعة آلاف مراكب تابعة لأكثر من ٣٠ دولة وتزيد حركتها على ٥٥ مليون طن ، أما المسافرين الذين يعبرون القناة فيبلغ عددهم حوالي تسعة آلاف راكب سنوياً .

المرئى - هذه الطريقة ستجعل المعلقة من أنبوب إلى آخر .  
ولن تنهى منها . ويحسن عقد الجلسة غدا الساعة الثامنة مساء .

مقرر الشيوخ المحترم طراف على باشا - يؤخذ الرأى على ذلك .

مقرر الشيوخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - إن كفى في هذا الموضوع طويلا . ويستغرق ساعتين .

مقرر صاحب المعالي أحمد عبدالغفار باشا (وزير الأشغال العمومية) :  
اللائحة لا تعطى المتكلم أكثر من نصف ساعة ، ويمكن أن يقول حضرة  
الشيخ المحترم فؤاد باشا في نصف الساعة ما يقول في الساعتين .

مقرر الشيوخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - هذه مسألة هامة  
وليس من السهولة بمكان - ولا يجوز - أن تناقش على هذا الشكل .

مقرر صاحب المعالي محمود رباحه بك ( وزير التجارة والصناعة ) :  
إنى أنفق مع سعادة فؤاد باشا على أن الموضوع في غاية الأهمية ، وليس من  
ما يمنع معادته من أن يبدأ الليلة ثم تستمر المناقشة في جلسة غد .

مقرر الشيوخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - لا أستطيع أن أجيز  
كلامى الليلة ، ثم أتكلم غدا في هذه المسألة الخطيرة ، وليؤخذ الرأى  
على ذلك .

مقرر صاحب المعالي محمود رباحه بك - ( وزير التجارة والصناعة ) :  
ما المانع من أن يبدأ سعادة فؤاد باشا كلامه الليلة ؟

مقرر الشيوخ المحترم طراف على باشا - أرى أن تؤجل المناقشة في هذا  
الموضوع إلى الأسبوع المقبل .

القرر - لا مانع من أن تكون الجلسة غدا .

مقرر الشيوخ المحترم الأستاذ مصطفى محمد الجدى - أرى أن تكون الجلسة  
غدا الساعة العاشرة والنصف صباحا .

من هذا ومن حضراتكم أننا قد وصلنا من الاتفاق المروض إلى  
قبح عهد جديد في علاقة شركة القتال بالحكومة . وبعد أن كانت تلك  
الشركة في شبه عزلة في محيط مراقبتنا العامة أصبحت مهية الانضواء في  
صفوف منشأتنا المصرية إلى تحمل في ميدان الاقتصاد المصرى بوجه من  
التوجيه القوى الصالح .

ولا يسنى في النهاية إلا أن يؤيد من كل ظلي ذلك الاتجاه الكريم الذى  
عبرت عنه بلشككم المشتركة في ختام تقريرها إذ قالت :-

"إن الاتفاق المدروض يرم سياسة واضحة بوضع اليد المصرية على القناة  
شيئا فشيئا في التسع عشرة سنة القادمة" .

ثم دعت إلى عدم التواني في "وضع اليد هذه" وذلك "باعداد مختلف  
الوسائل مهما كلفنا ذلك" وفتنا الله جميعا لتحتج الخبير بلادتا وتبينة الجلو  
الصالح لجلينا الحديث ليرى هذه القناعة بعد مرور ثمانين عاما : لعل في كنف  
أوضاع مشوبة بالعزلة من كياننا القوى تستقبل عهدا جديدا مدته تسعة  
عشر عاما تنبأ خلالها لتطور "شامل في مظهرها وغيرها التصحيح في نهاية  
الامتياز مرفقا كامل المصرية في ظل الفارق وعهده الذهبي الخالد" .

مقرر الشيوخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - أطلب الكلمة ،  
ولكنى أعتقد أن الوقت الآن متأخر .

مقرر صاحب المعالي محمود رباحه بك ( وزير التجارة والصناعة ) :  
أرجو من سعادة فؤاد باشا أن يبدأ كلامه الآن خصوصا وأنا متفقون  
على ذلك .

مقرر الشيوخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - إن ماقرأه - إلى  
الوزير لا يخرج عما ورد في تقرير اللجنة والمذكرة لإيضاحية . ولا يجوز  
أن تبدأ المناقشة في مسألة هامة كهذه في منتصف الليل .

الرئيس - على أى حال لابد من أن تنهى من هذا الموضوع في  
هذا الأسبوع ، ولكن المناقشة في جلسة غد .

مقرر الشيوخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت - يحسن أن تؤجل  
المناقشة إلى الأسبوع المقبل .

الرئيس — يحسن أن تكون الجلسة هذا الساعة التاسعة مساء .

مفكرة صاحب الملقى : . من مرعى بك (وزير القولة) — إذا كان الموضوع سيؤجل نظره الليلة ، فأرجو أن يكون التأجيل ليوم الاثنين أو الثلاثاء المقبل .

الرئيس — إذن تكون الجلسة يوم الأربعاء من الأسبوع القادم .

مفكرة الشيخ المزمع محمد فؤاد سراج الدين باشا — أرى أن تخصص جلسة الثلاثاء القادم لموضوع قتال السويس ؛ على أن تخصص جلسة الأربعاء للسائل العادية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تأجيل المناقشة في هذا الموضوع إلى يوم الثلاثاء المقبل ؟

( موافقة )

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن ، على أن تعقد الجلسة التالية يوم الثلاثاء المقبل ١٦ رمضان سنة ١٣٦٨ هـ ، الموافق ١٢ يولييه سنة ١٩٤٩ ، الساعة التاسعة مساء ، على أن تخصص هذه الجلسة لظرف موضوع قتال السويس ، وأن تعقد جلسة يوم الأربعاء للسائل العادية ؟

( موافقة )

( رفعت الجلسة في منتصف الليل ) .

# الْمَجْلِسُ الشُّبُوحُ

## دور الانعقاد العادى الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة الثانية والأربعين

المعقودة علنا في يوم الثلاثاء ١٦ رمضان سنة ١٣٦٨ ، الموافق ١٢ يولييه سنة ١٩٤٩

#### ملخص

##### رقم الجلسة

- ١٤٨٦ ..... ————— إجازات ..... ١
- ١٤٨٦ ..... ٢ ————— التصديق على مضبطة الجلسة السابقة (٥ يولييه سنة ١٩٤٩) ..... ٢
- ١٤٨٦ ..... ٣١ ————— مرسوم بمشروع قانون بتعديل القانون رقم ١٤٠ الخاص بالخدمة العسكرية ..... ٣
- ١٤٨٦ ..... إقامته إلى لجنة الحرية والديمقراطية ..... ٤
- ٤ ————— مقروحات قوانين مائدة من مجلس النواب : ..... ٤
- ١٤٨٧ ..... (١) مشروع قانون بشأن إحصائيات ..... ٥
- ٤٨٧ ..... (ب) مشروع قانون بتعديل بعض مواد قانون القنصليات ..... ٥
- ١٤٨٧ ..... إقامته إلى لجنة العدل ..... ٥
- ١٤٨٧ ..... (ج) مشروع ميزانية الجبال الأخرى والمنازل البرقية لسنة المالية ١٩٤٩ — ١٩٥٠ ..... ٥
- ١٤٨٧ ..... إقامته إلى لجنة الأوقاف والمنازل البرقية ..... ٥
- ٥ ..... (د) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ ، في القسم ٨ ، وزارة المعارف السومية ، فرع ١ "التحريز العام والتعليم" ، باب ٢ "مصرفات عامة" ، لمراجعة الترميم ..... ٥
- ١٤٨٧ ..... في المصروفات الإضافية لترسيم التعليم ..... ٥
- ٥ ..... (هـ) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٨٣.٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ ، في القسم ١٤ ، وزارة المواصلات ، فرع ٣ "مصلحة القنصليات والطبقات" ..... ٥
- ١٤٨٧ ..... (و) مشروع قانون بشأن الأنظمة الخاصة بقرض الحكومة المصرية لتسوية فلسطين ..... ٥
- ١٤٨٧ ..... (ز) مشروع قانون بالإذن للحكومة أن أسف مبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه من الاحتياطي العام ، لفقات إعادة الترميم من ..... ٥
- ١٤٨٧ ..... فلسطين ولجولة وإقامة الفلسطينيين العرب ..... ٥

## درم المصلحة

- (ج) مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٧٨٨,٥٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ في الباب الثاني من الفرع ٢ من القسم ١٤ "وزارة المواصلات" ، كقوية التجهيزات المتحركة في بعض بنود هذا الباب ١٤٨٧
- (ط) مشروع قانون بإذن الحكومة في زيادة القرض الممنوع بإصداره في مصر لمواجهة تكاليف إنشاء محطة جديدة لإتارة مدينة القاهرة من ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إلى ٣,٣٠٠,٠٠٠ جنيه ١٤٨٧
- (ي) مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ بمبلغ ٤,٠٠٠ جنيه في القسم ١٨ "معدات ومكائنات" كقوية التجهيزات في اعتماد بـ "معدات" ١٤٨٧
- (ك) مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٧٩٩,٣٧٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ في الباب الثاني من القسم ٨ "وزارة المواصلات السوية" ، كزيادة في إمارة مجالس المديرية لشركات التليم الأول ١٤٨٧
- (ل) مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ بمبلغ ٤,٠٠٠ جنيه في القسم ١٤ "وزارة المواصلات" ، فرع ١ "الهجرة والسكان" ، باب ١ "مهاجرين وأجانب" ، كزيادة في الهجرة ١٤٨٧
- (م) مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي لأرض من أملاك الدولة لتأجير مزرعة لخدمة الإسكان القريبة ، لإقامة مدارس عليا بإيجار اسمي ١٤٨٧
- (ن) مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٧٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ في الباب الثاني من الفرع ٢ من القسم ١٤ "وزارة المواصلات" ، كقوية حساب النفقات الموجودة بموازن المصلحة (معدل) ١٤٨٧
- (س) مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي لأرض من أملاك الدولة بحدائق الكهف الكبرى إلى خدمة مزرعة لخدمة الكهف ، لإقامة مستشفى عليا بإيجار اسمي ١٤٨٧
- (ح) مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي لأرض من أملاك الدولة بحدائق الطائرين بالإسكندرية إلى خدمة مزرعة لخدمة الأولاد ١٤٨٧
- القطر ، لإقامة منشآت عليا ١٤٨٧
- إحتياطيا إلى لجنة المالية ١٤٨٧

## • موافقة مجلس النواب على مشروعات قوانين سبق أن أقرها مجلس الشيوخ :

- (١) مشروع قانون الأحداث والشرفين ١٤٩١
- (ب) مشروع قانون يفتح اعتماد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة [٤] بمرفق رقم ٣٥٥ مسجلة بـ "مستشفى سيدي بصلح" ١٤٩١
- ٤١٠ أمان مزرعة ومقدورها بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه ، إلى مزرعة عمل الكهف بإيجار اسمي قسدهه بحدائق واحدة سنويا ١٤٩١
- ولادة حشرين سنة بالاشتراطات الخاصة لإقامة مستوصف عليا ١٤٩١
- (ج) مشروع قانون يفتح اعتماد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بمرفق رقم ٢٩٧ مسجلة بـ "مستشفى سيدي بصلح" ٤٧٥ مزا ١٤٩١
- مقدورها بمبلغ ٤٩٥٠ جنيه إلى مزرعة عمل بحدائق الشرقية بإيجار اسمي قسدهه بحدائق واحدة سنويا ولادة حشرين سنة ١٤٩١
- فرض عليا لمزرعة مبنية خاصة خارجية لخدمة الفقراء بمجانا ١٤٩١
- (د) مشروع قانون يفتح اعتماد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بمرفق رقم ١٣٧ مسجلة بـ "مستشفى سيدي بصلح" ١٧٧,٦٥ مزا ١٤٩١
- ومقدورها بمبلغ ٢٦٦ جنيه ٤٧٥ إلى لجنة الإسكان السوية بحدائق حشرين سنة بإيجار اسمي قسدهه بحدائق طم ١٤٩١
- في السنة لامتلاكها في أغراض الجمعية وذلك اختياريا من ١٩ مارس ١٩٤٣ ١٤٩١
- (هـ) مشروع قانون يفتح اعتماد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بمرفق رقم ١٧٤ مسجلة بـ "مستشفى سيدي بصلح" ٢١٠ أمان بـ "مستشفى سيدي بصلح" ١٤٩١
- قفا عليا مبنية مبنية بمشروعها بالمبنى ٢٧٠ جنيه إلى فرع جمعية الإسكان السوية بالحدائق كمر لامتلاكها في ١٤٩١
- أغراض الجمعية بإيجار اسمي قسدهه ١٠٠ طم سنويا ولادة حشرين سنة ابتداء من ٢٦ يناير سنة ١٩٣٦ ١٤٩١
- (و) مشروع قانون يفتح اعتماد تأجير قطعة أرض مساحتها ١٧ فداناً ١٥٠ فرياط ٦٠ أسمم من أملاك الدولة بحدائق بحدائق ١٤٩١
- تبع قسم مهندسين بمصالح مصر إلى النادي الأول للرياضة بإيجار اسمي قسدهه بحدائق واحدة سنويا ولادة حشرين ١٤٩١
- حدائقها من المرافق العامة لخدمة المزارعين ١٤٩١

## في المسئلة

- (ز) مشروع قانون بإعداد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٢٠٥ مسجلة بتقديراتها مساحتها ٥٦٧ مترا ومطهرتها بمبلغ ١٠٢١ جنيها إلى جهة المحافظة على القرآن الكريم (فرع الوزارات) لاستعمالها في أراضٍ أجنبية لمدة عشرين سنة ابتداء من ٢٧ تموز سنة ١٩٤٥ وهو التاريخ الثابت لتأجير الأراضي سابقا بدفع رهنس الإيجار الاسمي وقدره جنيها واحد ... .. ١٤٩١
- (ح) مشروع قانون بإعداد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٥٩ مسجلة بتقديراتها إلى جهة المحافظة على القرآن الكريم عنفاة لاستعمالها في أراضٍ أجنبية بإيجار اسمي قدره جنيها واحد سنويا لمدة عشرين سنة ... .. ١٤٩١
- (ط) مشروع قانون بإعداد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة مساحتها ٤٣٧٩٠ مترا بناوع أبي سبين بمصر القديمة إلى جهة الثقافة الإسلامية في الخليل لإقامة مسجد طيبا ومدرسة لتعليم القرآن الكريم والدين مجازا بإيجار اسمي قدره جنيها واحد سنويا ... .. ١٤٩١
- (ي) مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٤٣٩١٠٠٣٠٠ ديماط مساحتها على التوالي ٩٩٧١ مترا ٥٠٠ ٩٩٧١ مترا إلى جهة الصدوقين وسكانه القرن ديماط بإيجار اسمي قدره جنيها سنويا لمدة خمس عشرة سنة وبالمزاد الموضوعة لذلك لاستعمالها في إقامة منزل مرضى البلى ... .. ١٤٩١
- (ك) مشروع قانون بإعداد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ١١٨٦ مسجلة بتقديراتها إلى جهة الشريعة لتساون الماطين والكتاب والسنة المسجلة بإيجار اسمي قدره جنيها واحد في السنة لمدة عشرين سنة لإقامة مسجد طيبا ... ١٤٩١
- تجديد ميزانية مجلس النواب لسنة المالية ١٩٤٩ — ١٩٥٠ بمبلغ ٢٧٢٠٢٥٠ جنيها — القرار ... .. ١٤٩٤

## ٩- أسئلة :

- (أ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعلقة رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين البندى ، من الدول من الخطة التي كان يسير عليها المفقود محمد فهمي القزافي بأشأنه تجنب الإنجليز ولم اطلبهم وعدم التحدث لهم والاداء بيان رسم الخطة الرئيسية التي تجري عليها الحكومة في الوقت الحاضر في معادياتها ومفادياتها مع الإنجليز تأجيله أسبوعا ... .. ١٤٩٤
- (ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعلقة رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت ، من إدياع الانتاجية التي أشرت بين مصر وحكومة بوندا الخاصة ببناء نهران أبي المرسع بتأشور من خرج بحيرة فكدوبا مع الكتب المتبادلة بين الحكومتين فيما يتعلق ببناء هذا النهران — تأجيله أسبوعا ... .. ١٤٩٤
- (ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعلقة والمالي وزير المالية ورئيس مجلس الوزراء والمالي وزير الميرة والبحرية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت ، من التصريح بشراء مائة الف قدر المصري — الاجابة ... .. ١٤٩٤
- (د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المالية وزير الانتاجية ، من حضرة الشيخ المحترم احمد رمزي بك ، عما ذكره إحدى الصحف من مناقشات في البرلمان الانجليزي من مصر والسودان ، وهل لا تزال الحكومة تسي تتفقة الجوبين مصر وانجلترا ، وهل في نيابة تجديد قضية البلاد أمام مجلس الأمن — تأجيله لأجل جلسة بعد العيد ... .. ١٤٩٥
- (هـ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المالية وزير الميرة والبحرية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد باطه من المبلغ الذي أقر من دفعه طلبة جاسي خاود وفادوق راسيات الاعفاء — الاجابة ... .. ١٤٩٥
- (و) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المالية وزير التجارة والصناعة ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد باطه ، من مساهمة الحكومة نحو مصيف داس البروا اختدته من إيرادات حماية منطقة البسان من القائل — الاجابة ... ١٤٩٦
- (ز) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المالية وزير الصحة العمومية ، من حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشواربي بك ، من وضع الفريعة عن الأحوال الإدارية بتدقيق قلب منها تلوجها — الاجابة ... .. ١٤٩٦
- (ح) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المالية وزير الصحة العمومية ، من حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشواربي بك ، من سبب ارتفاع قيمة استهلاك التيار الكهربائي بتدقيق قلبه من في القناطر الخيرية — الاجابة ... .. ١٤٩٧
- (ط) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المالية وزير الشؤون الاجتماعية ، من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد الحيد الزمان من مائة الف مائة الف المصريين الذين كانوا يملكون بمكتوبة الانتداب بفلسطين هم وما تلاهم — تأجيله أسبوعا ... ١٤٩٨
- (ي) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المالية وزير الشؤون الاجتماعية ووزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم احمد رمزون بك ، من اتفاق معقولة الفلاح في مدى أربع وعشرين ساعة من ٨٠٠٠٠ جنيها توفر لها من ميزانية سنة ١٩٤٧ — ١٩٤٨ في هراة ٢٠٢٠٠٠ وأمرت كتابا يتركها على صاحبها المعلقة — الاجابة ... .. ١٤٩٨

## رقم المسألة

- ٨ - الاستعجاب الوجه الى حفرق صاحب الدولة والمحال وزير الداخلية ووزير الشؤون الاجتماعية، من حشرة الشيخ المحترم محمد هراد مراد ابا عا جري من يحمل في النقابات ثلاثة أعضاء من الجمعيات التعاونية في مجلس ادارة البنك الزراعي التعاوني - تأجيل المناقشة له لى لى ... .. ١٤٩٨
- ٩ - تقرير لجنة الاقتراحات والرائض عن الاقتراحات التي نظرت في ٥ يولييه سنة ١٩٤٩ ... .. ١٤٩٩
- معلق رقم ٢١٣
- المراقبة على التقرير: وإضافة الاقتراحات الى الجان المسجلة ... .. ١٤٩٩
- ١٠ - تقرير لجنة الاقتراحات والرائض عن الرائض التي نظرت في ٥ يولييه سنة ١٩٤٩ ... .. ١٤٩٩
- معلق رقم ٢١٤
- المراقبة على التقرير ... .. ١٤٩٩
- ١١ - تقرير لجنة الداخلية عن اقتراح حشرة الشيخ المحترم عبد طوى الجوليك بتنظيم حركة الحدود ... .. ١٤٩٩
- معلق رقم ٢١٥
- المراقبة على التقرير ... .. ١٤٩٩
- ١٢ - مشروع القانون الوليد من مجلس النواب بإنشاء مديرية قنارية ... .. ١٥٠٠
- تقرير لجنة الداخلية
- المراقبة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مراده مادة قاعدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالانهاء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى ... .. ١٥٠٠
- ١٣ - مشروع القانون الوليد من مجلس النواب لتكاس بإضافة فقرة الى المادة ١٦ من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن إصدار الأوامر وتنظيم العلاقات بين المرحلين والمستأجرين ... .. ١٥٠١
- تقرير لجنة العدل
- المراقبة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادتيه مادة قاعدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالانهاء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى ... .. ١٥٠١
- ١٤ - مشروع القانون الوليد من مجلس النواب بفتح اعتماد إنفاق بمبلغ ١٦٥٠ جنيها في ميزانية مجلس الوزراء لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ لإنشاء ثلاث وظائف جديدة بوظيفة قنوية المرمية تحت المكتب اللازمة لوزراء الدولة وسكرتيرهم ... .. ١٥٠٢
- تقرير لجنة المالية
- المراقبة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادتيه مادة قاعدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالانهاء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى ... .. ١٥٠٢
- ١٥ - مشروع القانون الوليد من مجلس النواب بفتح اعتماد إنفاق بمبلغ ٢٨ جنيها في ميزانية وزارة الداخلية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ لرفع وتقليل وظائف ريكاني الى أمير الأي ولا يتعام على التوالى لمدة شهر واحد ... .. ١٥٠٢
- معلق رقم ٢١٩
- المراقبة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادتيه مادة قاعدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالانهاء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى ... .. ١٥٠٢



## رقم الجلسة

١٦ - مشروع القانون المراد من مجلس النواب فتح اعتماد اضافي يبلغ ٨٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ نسوية تجاوز في الباب الأول بمصلحة الميكانيكا والكهرباء ... ١٥٠٣

## تقرير لجنة المالية

طبق رقم ٢٢٠

المواقفة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالنسبة بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى ... ١٥٠٣

١٧ - مشروع القانون المراد من مجلس النواب فتح اعتماد اضافي يبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ نسوية تجاوز في اعتماد الأجور بمصلحة التنظيم ... ١٥٠٤

## تقرير لجنة المالية

طبق رقم ٢٢١

المواقفة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - أخذ الرأي عليه بالنسبة بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى ... ١٥٠٤

١٨ - أخذ الرأي على مشروعات القوانين الآتية :

( أ ) مشروع قانون بتعديل الجبل "الفاي" من المادة ١٠٤ من المرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٩ ، اتحاش مباداة تنظيم الجبل بالأمم ... ١٥٠٥

( ب ) مشروع قانون خاص بمرامات الاقتراع والرسوم والنفقات الصناعية ... ١٥٠٥

( ج ) مشروع قانون بإخصاصات مجلس إدارة السلك الحديدية والنفقات والنفقات ... ١٥٠٥

( د ) مشروع قانون الإذاعة المصرية ... ١٥٠٥

( هـ ) مشروع قانون بإنشاء مجلس بحري لمدينة القاهرة ... ١٥٠٥

( و ) مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، اتحاش بموض شريعة مل دوس الأموال المنقولة والأرباح التجارية وغير التجارية والصناعة وكسب العمل ... ١٥٠٥

( ز ) مشروع قانون بإنشاء مديرية القراية ... ١٥٠٥

( ح ) مشروع قانون بإضافة فقرة ال المادة ١٦ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، بشأن إصدار الاماكن وتنظيم العلاقات بين المصريين والمسلمين ... ١٥٠٥

( ط ) مشروع قانون فتح اعتماد إضافي يبلغ ١٦٥٠٠ جنيها في ميزانية مجلس الوزراء لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لإنشاء ثلاث وظائف وزراء دولة ووظيفة وزير الشؤون وثلاث مكاتب ... ١٥٠٥

( ي ) مشروع قانون فتح اعتماد إضافي يبلغ ٢٨ جنيها في ميزانية وزارة الداخلية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لرفع وظائف لا تقام ويكتفى إلى أحياء الأى وتأنقام على التوالي لمدة هرواح ... ١٥٠٥

( ك ) مشروع قانون فتح اعتماد إضافي يبلغ ٨٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ نسوية تجاوز في الباب الأول بمصلحة الميكانيكا والكهرباء ... ١٥٠٥

( ل ) مشروع قانون فتح اعتماد إضافي يبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ نسوية تجاوز في اعتماد الأجور بمصلحة التنظيم ... ١٥٠٥

المواقفة على مشروعاته بالنسبة بالاسم ... ١٥٠٥

١٩ - مشروع القانون المقدم من الحكومة بالمواقفة على الامتياز المزمع مع الشركة المالية قنات السويس البحرية ... ١٥٢٠

استمرار مناقشة تقرير لجنة المالية والتجارة والصناعة ... ١٥٢٠

طبق رقم ٢٢٢

استمرار المناقشة إلى ... ١٥٢٥

اجتمع المجلس الساعة التاسعة والدقيقة العاشرة مساءً، برئاسة حضرة صاحب السعادة الدكتور عبد حسين هبكل باشا رئيس المجلس .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :  
عبد عطية الناصر بك ، السيد عبد الحميد الرضا ، الأستاذ عبد الرزاق وهبه القاضي .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما عدا :  
الغائبين :

أولاً - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ إبراهيم زكي ، الدكتور إبراهيم مذكور ، أحمد علي أبو ستيت بك ، أحمد قرشي باشا ، أحمد لطفي السيد باشا ، أصلان قضاوي بك ، توفيق دوس باشا ، الأستاذ جلال عبد الحميد أبانله ، حسن حسن عزام بك ، حسين سرى باشا ، حسين عتاش باشا ، سيد هبيل بك ، صليب سافي باشا ، الأستاذ حباس الجبل ، الأستاذ عبد الظاهر عبد العزيز الجبل ، علي زكي العراقي باشا ، فهمي ويصا بك ، محمد الحجازي حيدر بك ، محمد بدر باشا ، محمد حلفي ميسر باشا ، محمد رشوان الزمر بك ، محمد طاهر باشا ، محمد فهمي اليسوي بك ، محمود غالب باشا ، وأصف بطرس غالي باشا .  
ثانياً - بسبب المرض ، حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا .

ثالثاً - بإعتذار :

(١) من جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

جمال الدين ميثاق أبانله بك ، حسن شرراوي باشا ، الأستاذ عباس محمود الغدادي ، الأستاذ عبد الرحمن نور ، عبد الفتاح عيسى باشا ، علي ماهر باشا ، يوسف ذو الفقار باشا .

(ب) من جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :  
الشيخ اسماعيل فوزان ، اللواء حسن عبد الوهاب باشا ، عبد الرحمن الزاوي بك ، محمود حمري باشا ، وهيب دوس بك .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين : الأستاذ أحمد أبو الفتوح ، اللواء أحمد عطية باشا ، اسماعيل صدقي باشا ، حافظ رمضان باشا ، حسن رشوان حمادي بك ، حسن مظلوم باشا ، الدكتور سليمان حمزي باشا ، شاول بشري ، حماد عبد الله اللوم باشا ، الأستاذ عبد علي شرراوي ، عبد الحميد الجليل سمرة باشا ، الأستاذ محمد نجيب محمد جمعه ، الأستاذ محمد محمود أبو الفتوح ، الأستاذ ميشيل زريق .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب المجالس : أحمد عبد خسيه باشا وزير الخارجية ، أحمد عبد الفقار باشا وزير الأشغال العمومية ، الأستاذ علي السيد أيوب وزير المعارف العمومية ، إبراهيم فسوق أبانله باشا وزير

المواصلات ، محمود حسن باشا وزير الدولة ، الدكتور نجيب اسكندر باشا وزير الصحة العمومية ، الأستاذ محمود رياض وزير التجارة والصناعة ، علي عبد الرزاق باشا وزير الأوقاف ، الفريق محمد حيدو باشا وزير الحربية والبحرية ، جلال فهم باشا وزير الشؤون الاجتماعية ، أحمد صرمي بدر بك وزير العدل ، مصطفى صرمي بك وزير الدولة ، محمد زكي علي باشا وزير الدولة ، حسين فهمي بك وزير المالية .

تولى السكرتيرية العامة أمين عز العرب بك .  
أمن حضرة صاحب السعادة الرئيس اقتراح الجلسة .

## ١ - إجازات

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مذكور بإجازة لمدة ثلاثة أسابيع ، ويطلب حضرات الشيوخ المحترمين أحمد قرشي باشا وتوفيق دوس باشا إجازة لآخر الدورة وذلك لسفرهم إلى الخارج ، ويطلب حضرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا إجازة لمدة عشرة أيام من اليوم لمرضه .  
فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
( موافقة ) .

## ٢ - التصديق على مضطربة الجلسة السابقة

( ٥ يولييه سنة ١٩٤٩ )

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضطربة الجلسة السابقة ؟  
( لم يمتدح أحد ) .

الرئيس - يصدق المجلس على مضطربة الجلسة السابقة .

## ٣ - مرسوم بمشروع قانون

لإحالة إلى لجنة الحرية والبرية

الرئيس - ورد كتاب <sup>(١)</sup> من محالي وزير الحربية والبحرية ومعه مرسوم بمشروع قانون بتعديل القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ ، الخاص بالخدمة العسكرية .

فهل توافقون حضراتكم على إحالته إلى لجنة الحرية والبحرية ؟  
( موافقة ) .

(١) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أخترت بأن أرسل مع هذا مرسوماً بمشروع قانون بتعديل القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ ، الخاص بالخدمة العسكرية . وبما أكرم بمرتبة على المجلس .

وتفضلوا سادتك بقول قائل الإقرار ما

١٢ يولييه سنة ١٩٤٩ .

## ٤ - مشروعات قوانين

وأورد على مجلس النواب - إحالتها إلى اللجان المختصة

للمرئيين - وود من سنة مشتركاً<sup>(١)</sup> من رئاسة مجلس النواب ومعه شروط القوانين الآتية :

١ - مشروع قانون بشأن الجمعيات .

٢ - مشروع قانون بتعديل بعض مواد قانون العقوبات .

فهل توافقون حضراتكم على إحالتها إلى لجنة العدل مع العلم بأن لمشروع الأول سبق أن ورد من الحكومة وأحيل إليها ؟

( موافقة ) .

٣ - مشروع ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية لسنة المالية ١٩٥٠-١٩٤٩

فهل توافقون حضراتكم على إحالتها إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية ؟

( موافقة ) .

٤ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ في القسم ٨ " وزارة المعارف العمومية " ، فرع ١ " الديوان العام والتعليم " ، باب ٢ " مصروفات عامة " ، لمواجهة التوسع في المصروفات اللازمة لتوسع التعليم .

٥ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٨٣,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ قسم ١٤ " وزارة المواصلات " ، فرع ٣ " مصلحة التفرقات والتلفونات " .

٦ - مشروع قانون بشأن الأتعاب الخاصة بمهمة فرض الحكومة المصرية لضريبة فلسطين .

٧ - مشروع قانون بالأذن للحكومة في أخذ مبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه من الاحتياطي العام لتفقات إعادة المصريين من فلسطين وأيواء وإعالة الفلسطينيين العرب .

٨ - مشروع قانون بفتح اعتماد اضافي بمبلغ ٧٨٨٨٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ في الباب الثاني من المرح ٣ من القسم ١٤ " وزارة المواصلات " ، تسوية التجاوزات المتوقعة في بعض بنود هذا الباب .

٩ - مشروع قانون بالأذن للحكومة زيادة الفرض المرخص بإصداره في مصر لمواجهة تكاليف إنشاء محطة جديدة لإنارة مدينة القاهرة من ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إلى ٤,٣٠٠,٠٠٠ جنيه .

١٠ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ بمبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه في القسم ١٨ " معاشات ومكالات " لتسوية التجاوز في اعتماد بند " مساعدات " .

١١ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٧٩٩,٣٧٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ في الباب الثاني من القسم ٨ " وزارة المعارف " ، زيادة في إانة يجالس المدرسيات لملفات التعليم الأول .

١٢ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه في القسم ١٤ " وزارة المواصلات " فرع ١ " الديوان العام " ، باب ١ " مايات وأجور صريبات " ، لمواجهة السبج المتوقع في اعتماد الباب المذكور .

١٣ - مشروع قانون بإعتماد تأجير قطعت أرض من أملاك الدولة كالتين بيور سيد إلى جمعية الإحسان التوبية لإنامة مدارس طليا بإبحار اسي .

١٤ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٧٠٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ في الباب الثاني من المرح ٢ من القسم ١٤ " وزارة المواصلات " تسوية حساب المهمات الموجودة بمخازن المصلحة (مدل إلى ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه) .

١٥ - مشروع قانون بإعتماد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بمدينة المحلة الكبرى إلى جمعية مبة محمد على الكبير لإنامة مستشفى طليا بإبحار اسي .

١٦ - مشروع قانون بإعتماد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بجم المطازين بالإكستردية إلى جمعية مبة فاروق الأول لرماية الطفل لإنامة معشقات طليا .

فهل توافقون حضراتكم على إحالة الثلاثة عشر مشروع قانون إلى لجنة المالية ؟

( موافقة ) .

نص الكتاب الخامس بمشروع القانون الأول :  
"حضره صاحب السعادة ورئيس مجلس الشيوخ

أكرم بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المقبودة في ١١ يولييه سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية والنقود والشؤون الاجتماعية والمسل من مشروع قانون شأن إيجامات رواق عليه بالصيغة المرافقة هذا .

فالمجلس الفضل برض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ -  
وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما

١٢ يولييه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
مه حريز مشري

نص الكتاب الخامس بمشروع القانون الثاني :  
"حضره صاحب السعادة ورئيس مجلس الشيوخ

أكرم بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المقبودة في ١١ يولييه سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون التشريعية من مشروع قانون بتعديل بعض مواد قانون الغوبات ورواق عليه بالصيغة المرافقة هذا .

فالمجلس الفضل برض مشروع القانون - المرافقة صوره هذا - على هيئة مجلس الشيوخ -  
وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما

١٢ يولييه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
مه حريز مشري

نص الكتاب الخامس بمشروع القانون الثالث :  
"حضره صاحب السعادة ورئيس مجلس الشيوخ

أكرم بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المقبودة في ١١ يولييه سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية والمعاد المالية من مشروع ميزانية الجمارك الأخرى والمعاد المالية السنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ موافق على أرجاب الإيرادات والمصروفات على الصورة الواردة بتقرير اللجنة المرافق هذا .

فالمجلس الفضل برض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ  
وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما

١٢ يولييه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
مه حريز مشري

نص الكتاب الخامس بمشروع القانون الرابع :  
"حضره صاحب السعادة ورئيس مجلس الشيوخ

أكرم بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المقبودة في ١١ يولييه سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية من مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في القسم ٨ "وزارة المعارف السومية" فرع ١ (الديوان العام والتعليم) باب ٢ (مصرفات عامة) لمواجهة التوسع في المصروفات اللازمة لفرص التعليم ورواق عليه بالصيغة المرافقة هذا .

فالمجلس الفضل برض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ -  
وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما

١٢ يولييه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
مه حريز مشري

نص الكتاب الخامس بمشروع القانون الخامس :  
"حضره صاحب السعادة ورئيس مجلس الشيوخ

أكرم بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المقبودة في ١١ يولييه سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية من مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي لعدد ٥٨٣.٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ١٤ "وزارة المواصلات" فرع ٣ "سلسلة التفرقات والتجهيزات" ، ورواق عليه بالصيغة المرافقة هذا .

فالمجلس الفضل برض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ -  
وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما

١٢ يولييه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
مه حريز مشري

في الكتاب الخامس بمشروع القانون السادس :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظريته المقترحة في ١١ يولي سنة ١٩٤٩ تخريجة الشؤون المالية من مشروع قانون بشأن الأتعاب الخاصة بخدمة فرض الحكومة المصرية  
قضية الضلعين ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمرجو التفضل بررض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما

١٢ يولي سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

مه عزيز مشرقى

في الكتاب الخامس بمشروع القانون السابع :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظريته المقترحة في ١١ يولي سنة ١٩٤٩ تخريجة الشؤون المالية من مشروع قانون بالاذن الحكومة على مبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه  
من الاحتياطي العام لفقات إعادة المصريين من فلسطين وأقاليم المهاجرين الفلسطينيين العرب ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمرجو التفضل بررض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما

١٢ يولي سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

مه عزيز مشرقى

في الكتاب الخامس بمشروع القانون الثامن :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظريته المقترحة في ١١ يولي سنة ١٩٤٩ تخريجة الشؤون المالية من مشروع قانون بفتح أعتماد إنشائي بمبلغ ٧٨٨٨٠٠ جنيه  
في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في الباب الثاني من القدر ٢ من القسم ١٤ "وزارة المواصلات" لتسوية التجاوزات الموقعة في بعض بنود هذا الباب ، ووافق عليه - مبدلا -

بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمرجو التفضل بررض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما

١٢ يولي سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

مه عزيز مشرقى

في الكتاب الخامس بمشروع القانون التاسع :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظريته المقترحة في ١١ يولي سنة ١٩٤٩ تخريجة الشؤون المالية من مشروع قانون بالاذن الحكومة بزيادة القرض المرغس بإصداره  
في مصر لمواجهة تكاليف إنشاء محطة جديدة لإدارة مدينة القاهرة من ٣.٠٠٠.٠٠٠ جنيه إلى ٣.٣٠٠.٠٠٠ جنيه ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمرجو التفضل بررض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما

١٢ يولي سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

مه عزيز مشرقى

في الكتاب الخامس بمشروع القانون العاشر :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظريته المقترحة في ١١ يولي سنة ١٩٤٩ تخريجة الشؤون المالية من مشروع قانون بفتح أعتماد إنشائي في ميزانية السنة المالية  
١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، بمبلغ ٤.٠٠٠ جنيه في القسم ١٨ (مساكن ومساكنات) لتسوية التجاوزات في أعتماد بفتح ٤ مساهمات ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمرجو التفضل بررض مشروع القانون المذكور على هيئة المجلس .  
وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما

١٢ يولي سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

مه حامد بجرود

في الكتاب الخامس بمشروع القانون الحادي عشر :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظريته المقترحة في ١١ يولي سنة ١٩٤٩ تخريجة الشؤون المالية من مشروع قانون بفتح أعتماد إنشائي بمبلغ ٧٩٩٣٧٠ جنيها  
في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في الباب الثاني من القسم ٨ (وزارة المعارف السومية) بزيادة في أمانة عمالي المديرات لفقات التعليم الأول ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمرجو التفضل بررض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما

١٢ يولي سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

مه احمد بجرود

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الثاني عشر

حضرة صاحب السعادة ورئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلبته المنعقدة في ١١ يولييه سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون يفتح اعتماداً إضافياً في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه في القسم ١٤ (وزارة المواصلات) فرع ١ (الديوان العام) باب ١ (معدات وأجهزة مرتبات) لمراجعة البعز المقتضى في اعتمادات الجباب المذكور ودائق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمرجو الفضل بمرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول تائق الاحترام ما

١٢ يولييه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

عنه عزيز مشرق

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الثالث عشر :

حضرة صاحب السعادة ورئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلبته المنعقدة في ١١ يولييه سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون يفتح اعتماداً تأجير فلتى أرض من أملاك الدولة كالتين بندية بروسيد إلى جمعية الاطمان التريفة للاثامة مدارس طلبة ، بإيجار ارضى ودائق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمرجو الفضل بمرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ

وتفضلوا سادتك بقبول تائق الاحترام ما

١٢ يولييه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

عنه عزيز مشرق

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الرابع عشر :

حضرة صاحب السعادة ورئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلبته المنعقدة في ١١ يولييه سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون يفتح اعتماداً اضافياً بمبلغ ٧٠٠٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في الباب الثاني من الفرع ٢ من القسم ١٤ "وزارة المواصلات" لتسوية حساب المصحات المرجوة بإيجاز المصلحة (عدل الى ١٥٠٠٠٠٠ جنيه) ودائق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمرجو الفضل بمرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول تائق الاحترام ما

١٢ يولييه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

عنه عزيز مشرق

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الخامس عشر

حضرة صاحب السعادة ورئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلبته المنعقدة في ١١ يولييه سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون يفتح اعتماداً تأجير فلتى أرض من أملاك الدولة بندية معة الكبرى الى جمعية مربة لجدول الكبر لإزالة مستنق طلبة بإيجار ارضى ودائق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمرجو الفضل بمرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول تائق الاحترام ما

١٢ يولييه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

عنه عزيز مشرق

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون السادس عشر :

حضرة صاحب السعادة ورئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلبته المنعقدة في ١١ يولييه سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون يفتح اعتماداً تأجير فلتة أرض من أملاك الدولة بضم طارئين الاستكشافية الى جمعية مربة تاروق الأول لزيادة القل لإزالة مستنق طلبة ودائق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فالمرجو الفضل بمرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول تائق الاحترام ما

١٢ يولييه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

عنه عزيز مشرق

## ٥ - موافقة مجلس النواب

على مشروعات قوانين سبق أن أقرها مجلس الشيوخ

المرفوعة - ورد أحد عشر كتاباً (١) من مجلس النواب بأنه وافق على مشروعات القوانين الآتية بالصيغة التي سبق لمجلس الشيوخ أن يوافق عليها :

## ١ - مشروع قانون الأحداث والمشردين .

٢ - مشروع قانون باعتماد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة مرفق برقم ٢٥٥ سلسلة بندر الزقازيق مساحتها ٤١٥ أمتار صريعة ومقدر منها بمبلغ ٢٠٥٠ جنيتها إلى مرة عند حل الكبر بإيجار اسمي قدره جنيته واحد سنوي ولمدة ٢٠ سنة بالاستراطات المعتادة لإقامة مستوصف طبيا .

٣ - مشروع قانون باعتماد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة مرفق برقم ٢٩٧ سلسلة بندر الزقازيق مساحتها ٤٧٥ متراً مقدر منها بمبلغ ٩٥٥ جنيتها إلى مرة عند حل بمديرية الشرية بإيجار اسمي قدره جنيته واحد سنوي ولمدة ٢٠ سنة لتقيم عليها المبرة مبنى ميادة خارجية لعلاج الفقراء جانا .

٤ - مشروع قانون باعتماد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة مرفق برقم ١٣٧ سلسلة بندر قنا ومساحتها ١٧٧,٦٥ متراً مقدر منها بمبلغ ٢٦٦ جنيتها و ٤٧٥ ملجاً إلى جمعية الاسعاف العمومية بقنا لمدة ٢٠ سنة بإيجار اسمي قدره مائة ملجاً في السنة لاستعمالها في أغراض الجمعية وذلك اعتباراً من ١٩ مارس سنة ١٩٤٣

٥ - مشروع قانون باعتماد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة مرفق برقم ١٧٤ سلسلة مساحتها ٢١٠ أمتار بندر إشنا بمديرية قنا بمساحة منها من مبنى المقدر منها بالمبنى بمبلغ ٣٧٠ جنيتها إلى فرع جمعية الإسعاف العمومية بالبندر المذكور لاستعمالها في أغراض الجمعية بإيجار اسمي قدره ١٠٠ ملجاً سنوي ولمدة ٢٠ سنة ابتداء من ٢٦ يناير سنة ١٩٣٦

٦ - مشروع قانون باعتماد تأجير قطعة أرض مساحتها ١٧ فلتاً و ١٥٠ قايلاً و ٦ أسهم من أملاك الدولة بتأجير الجزيرة تقع قسم طابرين بحافظة مصر إلى النادي الأهلي للألعاب الرياضية بإيجار اسمي قدره جنيته واحد سنوي ولمدة ٢٠ سنة ابتداء من التاريخ التالي لتأجير عقد الإيجار السابق .

٧ - مشروع قانون باعتماد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة مرفق برقم ٢٠٥ سلسلة بندر الزقازيق مساحتها ٥٩٧ متراً ومقدر منها بمبلغ ١٠٢١ جنيتها إلى جمعية المحافظة على القرآن الكريم (فرع الزقازيق) لاستعمالها في أغراض الجمعية لمدة ٢٠ سنة ابتداء من ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٥ وهو التاريخ التالي لتأجير الإيجار السابق وبغض الإيجار الاسمي وقدره جنيته واحد .

٨ - مشروع قانون باعتماد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة مرفق برقم ٥٩ سلسلة بندر مفاغة إلى جمعية المحافظة على القرآن الكريم بمفاغة لاستعمالها في أغراض الجمعية بإيجار اسمي قدره جنيته واحد سنوي ولمدة ٢٠ سنة .

٩ - مشروع قانون باعتماد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة مساحتها ٤٣٧,٩٠ متراً بشوارع أبي سيفين بمصر القديمة إلى جمعية الشفقة الإسلامية في قم الخليج لإقامة مسجد طبيا ومدرسة لتعليم القرآن الكريم والدين جانا بإيجار اسمي قدره جنيته واحد سنوي .

١٠ - مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة مرفق برقم ٤٣٦ و ١٦٠ و ٣٠٠ بديات مساحتها على التوالي ٩٩٧١ متراً و ٤٠٠٠ متراً و ٦٦٧ متراً إلى جمعية المصلحون ومكافأة الدرن بديات بإيجار اسمي قدره جنيته سنوي ولمدة خمس عشرة سنة والشروط الموضوعة لذلك لاستعمالها في إقامة منزل لمرضى السل .

١١ - مشروع قانون باعتماد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة مرفق برقم ١١٨٦ سلسلة بندر السويس إلى الجمعية التشريعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية بإيجار اسمي قدره جنيته واحد في السنة ولمساحة ٢٠ سنة لإقامة مسجد طبيا .

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الأول :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر مجلته المنقذة في ١١ يولييه سنة ١٩٤٩ التذييل الذي أمدته مجلس الشيوخ على مشروع قانون الأسلاك الممتدة من دواقي على مشروع القانون بالصيغة النهائية التي أقرها مجلس الشيوخ .

وقضوا سادتك بقبول نافي الاحترام ما  
١٢ يولييه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

« عزيز مشرق »

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الثاني :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر مجلته المنقذة في ١١ يولييه سنة ١٩٤٩ مشروع قانون وارد من مجلس الشيوخ بأحكام تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بيد واسوط إلى جيرة بعد كل فترة من المدة مستوفى عليها دواقي عليه بالصيغة النهائية التي أقرها مجلس الشيوخ .

وقضوا سادتك بقبول نافي الاحترام ما  
١٢ يولييه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

« عزيز مشرق »

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الثالث :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر مجلته المنقذة في ١١ يولييه سنة ١٩٤٩ مشروع قانون وارد من مجلس الشيوخ بأحكام تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بيد الزاوي إلى جيرة بعد كل فترة من المدة متى ما دارة خارجية لعلاج الفقراء مجازا دواقي عليه بالصيغة النهائية التي أقرها مجلس الشيوخ .

وقضوا سادتك بقبول نافي الاحترام ما  
١٢ يولييه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

« عزيز مشرق »

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الرابع :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر مجلته المنقذة في ١١ يولييه سنة ١٩٤٩ مشروع قانون وارد من مجلس الشيوخ بأحكام تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بيد عرقا إلى جيرة الاسفاد السورية بالبعد وقد وافق عليه بالصيغة النهائية التي أقرها مجلس الشيوخ .

وقضوا سادتك بقبول نافي الاحترام ما  
١٢ يولييه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

« عزيز مشرق »

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الخامس :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر مجلته المنقذة في ١١ يولييه سنة ١٩٤٩ مشروع قانون وارد من مجلس الشيوخ بأحكام تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بيد عرقا إلى جيرة الاسفاد بالبعد دواقي عليه بالصيغة النهائية التي أقرها مجلس الشيوخ .

وقضوا سادتك بقبول نافي الاحترام ما  
١٢ يولييه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

« عزيز مشرق »

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون السادس :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر مجلته المنقذة في ١١ يولييه سنة ١٩٤٩ مشروع قانون وارد من مجلس الشيوخ بأحكام تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بيد جيرة الجزية بيد عرقا إلى جيرة الأسلاك بالبعد دواقي عليه بالصيغة النهائية التي أقرها مجلس الشيوخ .

وقضوا سادتك بقبول نافي الاحترام ما  
١٢ يولييه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

« عزيز مشرق »



نص الكتاب الخامس بمشروع القانون السابع :

"حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر جلسته المنعقدة في ١١ يولييه سنة ١٩٤٩ مشروع قانون وارد من مجلس الشيوخ بإحداث تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بيند والقرار في الدية الحافظة من القرآن الكريم ، ووافق عليه بالصيغة النهائية التي أقرها مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما

١٢ يولييه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
مه : عزيز مشرف

نص الكتاب الخامس بمشروع القانون الثامن :

"حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر جلسته المنعقدة في ١١ يولييه سنة ١٩٤٩ مشروع قانون وارد من مجلس الشيوخ بإحداث تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة يتوسطها وإلى جهة الحافظة من القرآن الكريم ، ووافق عليه بالصيغة النهائية التي أقرها مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما

١٢ يولييه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
مه : عزيز مشرف

نص الكتاب الخامس بمشروع القانون التاسع :

"حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر جلسته المنعقدة في ١١ يولييه سنة ١٩٤٩ مشروع قانون وارد من مجلس الشيوخ بإحداث تأجير قطعة أرض بتابع أبي سفيان بصحر القديفة إلى جهة المنطقة الإسلامية ، ووافق عليه بالصيغة النهائية التي أقرها مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما

١٢ يولييه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
مه : عزيز مشرف

نص الكتاب الخامس بمشروع القانون العاشر :

"حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر جلسته المنعقدة في ١١ يولييه سنة ١٩٤٩ مشروع قانون وارد من مجلس الشيوخ بإحداث تأجير ثلاث قطع أرض من أملاك الدولة بمدينة دوماط إلى جمعية أسرة المصنفين وسكانه الذين لإقامة منازل لمرض الدل ووافق عليه بالصيغة النهائية التي أقرها مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما

١٢ يولييه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
مه : عزيز مشرف

نص الكتاب الخامس بمشروع القانون الحادي عشر :

"حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر جلسته المنعقدة في ١١ يولييه سنة ١٩٤٩ مشروع قانون بإحداث تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بمدينة السويس إلى الجمعية التشريعية لحدائق الجبلين والكتاب والسنة الحسنية لإقامة مسجد عليها ، ووافق عليه بالصيغة النهائية التي أقرها مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام ما

١٢ يولييه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
مه : عزيز مشرف

## ٦ - تحديد ميزانية مجلس النواب

لغة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ بمبلغ ٢٧٢,٢٥٠ جنيها - إقرار

الرئيس - ورد خطاب (١) من رئاسة مجلس النواب بأن المجلس قرر  
بجلسة ١١ يولييه سنة ١٩٤٩ تحديد ميزانيته لسنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ المالية  
بمبلغ ٢٧٢,٢٥٠ جنيها .

فهل توافقون حضراتكم على إقرار هذا المبلغ وإدراجه في الميزانية العامة ؟

( موافقة ) .

## ٧ - أسئلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المدة رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة  
الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجبلي ، من الشؤون التي كان يصير عليها  
الخطوة محمد نفيس الغزالي شافي تحجب الإنجليز ونجا منهم وعدم التحدث إليهم  
والإحلال بيان برسم الخطوط الرئيسية التي تجري عليها الحكومة في الوقت الحاضر  
في معادلاتها ومفاوضاتها مع الإنجليز - فأجبه أسيرها

حضرة صاحب المدة الملقى مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) - قد انضقت  
مع حضرة الشيخ المحترم مقدم السؤال هل تأجيله لمدة أسبوع ، فأدجو موافقة  
المجلس على هذا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المدة رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة  
الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت ، من إيداع الاملاحة التي أبرمت ومن  
حكومة يوفنا الخامة بجا . ثانياً أن الرقم إنشاده على خرج بحيرة فكيف بدأ  
مع الكعب للملاحة بين الحكومتين بما يخص بجا . هذا الخزان - فأجبه أسيرها

حضرة صاحب المدة الملقى مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) - أرجو  
تأجيل الإجابة عن هذا السؤال لمدة أسبوع .

الرئيس هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المدة والمحال رئيس مجلس الوزراء  
والحاكم العسكري العام ووزير الحرية والبحرية ، من حضرة الشيخ المحترم  
الأستاذ مصطفى نصرت ، من التصريح بشراء الخراطم القطر المصري -

## نص السؤال :

" تقدمت بالنبأية عن هيئة الوفد المصري في أوائل شهر فبراير سنة ١٩٤٩  
لإدارة المفاوضات الحرية بوزارة الحرية طلب التصريح لي بشراء الخراطم  
القطر المصري مقياس ١/١٠٠,٠٠٠ ، تطبيق قانون تقسيم الدوائر  
الاقتصادية على هذه الخراطم عند عرضه على البرلمان . ولكن لأن لم  
أحصل على هذا التصريح .

فهل لدى الحكومة أي مانع من التصريح لي باستلام هذه الخراطم  
دفع ثمنها ؟

وإذا كان الأمر كذلك فما هو السبب في هذا المنع ؟

وكيف يمكن مناقشة مثل هذا القانون قبل تطبيقه على الخراطم المذكورة ؟

٥ يولييه سنة ١٩٤٩ مصطفى نصرت

(١) نص الكتاب :

" حضرة صاحب المدة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ مساعدكم أن مجلس النواب قرر بجلسته المنعقدة في ١١ يولييه سنة ١٩٤٩ تحديد ميزانيته لسنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ المالية بمبلغ ٢٧٢,٢٥٠ جنيها .  
فالمرجح الأفضل بمرضى ذلك في هيئة مجلس الشيوخ لإقرار المذکور إدراج في الميزانية العامة للدولة .

وتفضلوا بمساعدكم بهذا على الاحكام

١٢ يولييه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
مه منزه مشرف

**مقرر الشيخ المزمع محمد فوزي سراج الدين باشا** - أقرح التأجيل لمدة أسبوعين .

**مقرر الشيخ المزمع محمد رمزي بك** - إذا تأجل الرد لأسبوعين ، فإن هذا التاريخ يقع أثناء عطلة العيد .

**الرئيس** - إذن هل توافقون حضراتكم على تأجيل الإجابة لأول جلسة بعد العيد ؟

( موافقة ) .

( ٥ ) سؤال موجه الى حضرة صاحب المحال وزير المعارف العمومية ، من حضرة الشيخ المزمع الأستاذ السيد أحمد أباطه ، من المبلغ الذي أعرض منه طلبة جامعتي قزاقوق وأسباب الانشاء - الإجابة من

**نص السؤال :**

" ما مقدار المبلغ الذي أهدت من دفعه الحكومة طلبة جامعتي قزاقوق وفاروق ؟

وما هي الأسباب الملحة لإحسانهم في مثل هذه السفين السهال ؟

وهل دوسم وبجتم حالة كل طالب ؟

وهل يرى معالي الوزراء أن مثل هذا الاعفاء يقع موقع القبول والحمد للطلبة الذين استمروا لقرارات الجامعة ودفعوا مصاريفهم ؟

وهل يرى معالي وزراء أن هذا الاعفاء إجراء سليم نحو تخفيف العبء وتعليم الجامعي واحترام باقي الطلبة وأولاده ، أو دوسم لقوانين الجامعة المالية ؟

السيد أحمد أباطه "

يولييه سنة ١٩٤٩

**مقرر الشيخ المزمع الأستاذ السيد محمد أباطه** - أرجو تسلاوة نص السؤال .

**الرئيس** - فقد قرر المجلس عدم التلاوة ، وهذا بدأ مقدور . وإذا كان لدى حضرة الشيخ المزمع تعليق ، فليكن ذلك بعد إجابة معالي الوزراء .

حضرة صاحب المحال معالي مرعي بك ( وزير الدولة ) - تقدم كبير من حضرات أعضاء البرلمان يطلبون شراء ترانواظ للقطار المصري مقياس ١٠٠٠/١ ، ورغم ذلك الكلية الموجودة منها بمصلحة المساحة ، ومراعاة المحافظة على مدينتها - إذ أن الظروف التي اقتضت حظر تداولها ما زالت قائمة - فإن مجموعة من هذه الترانواظ وضمت في إدارة الانتخابات بوزارة الداخلية ليطلع عليها من شأن من حضرات أعضاء البرلمان .

**مقرر الشيخ المزمع الأستاذ مصطفى نصرت** - ولماذا لا تضع الحكومة صورة من هذه الترانواظ تحت تصرف حضرات أعضاء المجلس للاطلاع عليها استنادا لمناقشة مشروع تقسيم الدوائر الانتخابية ؟

**مقرر صاحب المحال مصطفى مرعي بك ( وزير الدولة )** - لا مانع من هذا .

**مقرر الشيخ المزمع الأستاذ مصطفى نصرت** - إذن اطلب إلى الحكومة أن تضع نسخة من هذه الترانواظ تحت تصرف حضرات أعضاء المجلس .

( ٥ ) سؤال موجه الى حضرة صاحب المحال وزير الداخلية ، من حضرة الشيخ المزمع أحمد رمزي بك ، من رأى الحكومة فيما ذكره إحدى الصحف من مناقشات في البرلمان الإنجليزي من مصر والسودان ، وهل لا تزال الحكومة تسيئ لشعبه الجورين مصر وانجلترا ، وهل في تفتا تحديد قضية البلاد أمام مجلس الأمن - تأجيله لأول جلسة بعده

**مقرر صاحب المحال محمد محمد خورشيد باشا ( وزير الخارجية )** - أرجو التأجيل لمدة ثلاثة أسابيع .

**مقرر الشيخ المزمع محمد رمزي بك** - لا أوافق على التأجيل إلا لأسبوع واحد . وإذا كان القرض من تأجيل الرد من هذا السؤال هو الإرجاء إلى الدورة القادمة ، فليقل ذلك معالي وزير الخارجية بصريح العبارة . أما إذا كان للتأجيل لمصالح بعض الليانات ، فلا مانع من التأجيل لمدة أسبوع .

**مقرر صاحب المحال محمد محمد خورشيد باشا ( وزير الخارجية )** - لقد طلبت بعض المستنفلات من لندوة عرضها فلا يكفي التأجيل أسبوعا .

**مقرر الشيخ المزمع محمد رمزي بك** - يمكن الاتصال بليونبيا لطلب هذه المستندات .

**حضره صاحب المعالي الأستاذ علي أوجوب (وزير المعارف العمومية) -**  
 بلغت قيمة الرسوم الدراسية التي أعفيت الحكومة من دفعها طلبة جامعة  
 فؤاد الأول ٢٩٢,٨٩١ جنيا وطلبة جامعة فاروق الأول ٤٦,٣٧٧ جنيا  
 و٨٨٩٩ مليا ، وذلك من السنوات الدراسية الثلاث ١٩٤٦-١٩٤٧  
 ١٩٤٧-١٩٤٨ و١٩٤٨-١٩٤٩

وقد صدر قرار الإعفاء عقب تشريف حضرة صاحب الجلالة الملك  
 لمدينة فاروق الأول الجاهلية لافتتاحها يوم عيد جلوسه الميمون في ٦ مايو  
 سنة ١٩٤٩ ، وذلك بعد أن استنفدت الجاهات كافة الوسائل لتحصيل  
 المفاترحت ، لحصلتها بمن قاموا بتسديدها ، وأشرفت السنة الدراسية على  
 الانتهاء وتختلف غير القادرين عن الدفع . وقد كان لهذا الإعفاء أحد الأثر  
 في النفوس .

**حضره الشيخ المحترم السيد محمد أباط -** هذا المبلغ كبير جدا ، وهناك  
 تعليقات تصدرها الوزارة للجامعة ولغيرها ، ولكن هذه التعليقات لا تحترم  
 ولا تنفذ . فإذا أن اتخذت الحكومة سياسة صريحة في هذا الشأن لاحتام  
 قراراتها وتحصيل مال الدولة للدولة ، وإما أن تنفي الطلبة جميعا وتجعل  
 التحمل بالجامح . أما ما يحدث الآن من أن الحكومة تعطي باليمين وتحرم  
 بالثبات ، فهو ما لا يليق .

(د) مزاك موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة ، من  
 حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباط ، من سياسة الحكومة نحو  
 مصيف رأس البر ، وما اتخذته من إجراءات لحاية منطقة اللسان من  
 التآكل - الإجابة عنه

### نص السؤال :

١ - ما هي سياستكم نحو مصيف رأس البر بعد أن أشرفت على  
 إدارته لجنة تتبع مصلحة السياحة ، خصوصا بعد أن حصل فيه تطور  
 كبير نحو بناء بعض الشش والقنادق بمحالة ثابتة ؟

ألم يكن الوقت لبيع الأراضي الأميرية المقامة عليها الشش والقنادق ،  
 حتى يتمكن كل مالك من بناء مسكن مناسب لحاجته يتماشى مع المدنية  
 والمهندسة الحديثة ، وللأطمئنان على الأرواح والأموال من خطر الحريق ؟  
 ٢ - هل يعلم معالي الوزير أن المنطقة المعروفة " باللسان " يحصل  
 فيها تآكل مستمر من عوامل التيارات المائية ، وأن حايض الأمواج التي  
 بين في سنة ١٩٣٥ قد ابتلع معظمه البحر بسبب إهمال هذه المنطقة وعدم  
 مراقبة حالتها لمنع هذا الانكشاف في أرض هذا المصيف الجليل ؟

وماذا اتخذته من الاجراءات الرسمية لحمايته في الحاضر والمستقبل ؟

السيد أحمد أباطه

٢٤٩٩ هـ

**حضره صاحب المعالي محمد صبح مياحي (وزير التجارة والصناعة) -**  
 منذ إلحاق مصيف رأس البر بوزارة التجارة والصناعة ( مصلحة السياحة  
 والحدائق ) اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٤٨ والوزارة تعمل دائية لتثبيت  
 المصيف دون تعارض مع ما امتاز به من طابع خاص بالنسبة لطريقة إنشاء  
 الشش ، لتأمين التوجيه الكافية مع تيسير بناء دورات المياه والمطابخ  
 بالماني الثانية كلها أمكن ذلك ، خصوصا بعد أن قدّم مشروع المماهي  
 العامة بالمصيف ، ويقتظر الانتهاء منه في سنة ١٩٥٠

ونظرا لارتباط موضوع تثبيت المصيف بالأرض اللازمة لتوسيعه والتي  
 لم يتم استلامها من مصلحة الأملاك حتى الآن ، ففلسا عما لدى إدارة  
 المصيف من مشروعات تصل بنوع شوارع جديدة وورش صفها وإقامة بعض  
 المنشآت الثابتة كالأسواق ومنشآت التجميل الأخرى كالحدايق والمترحات  
 بعد تزويد المصيف بالمياه العذبة عن طريق مشروع بساط كريم الدين  
 أو شرين بدلا من علية دمياط ، فإن الوقت الحالي لا يجتبر ملائما لعرض  
 أراضي المصيف للبيع .

أما بالنسبة للأطمئنان على الأرواح والأموال من خطر الحريق ، فإن  
 تمليات إدارة المصيف تقتضي بوجوب إنشاء المطابخ بالماني ، أو على الأقل  
 طلاء حوائطها الداخلية بطبقة من الجير ، والجيش منها لأسباب الحريق  
 كما توجد فرقة مطاوع مزودة بجميع الأدوات اللازمة وموزعة على المصيف  
 وبه نلحة مراكم إطفاء بكل من مضخة بمحارة وهناك ثمان فرق من الرجال  
 لفنيين ليسهم الأدوات اللازمة للبادرة بإطفاء أي حريق ، هذا علاوة على  
 مضخة كبيرة من أحدث أنواع المضخات ، ولم يحدث للآن أي حريق  
 وفقه الحمد .

وبالنسبة لمنطقة اللسان ، فإن مهتسي مصلحة المواني والمناظر يعملون  
 الآن في إصلاح الحايض البحري الذي تصدع نتيجة لا توافر الجبرية الشديدة  
 في الشتاء الماضي ، وتستعمل الوزارة على الاتصال بوزارة المواصلات  
 لجعل هذا الحايض ممرضا ثمانية أمتار بدلا من أربعة ، وبطول يزيد على  
 طوله الحالي بتلاتين مترا ، ضمانا لتثبيت المصيف .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الصحة العمومية ،

- من حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين التواريق بك ، من دفع القرية عن  
 الأثر الاليدوية يتخلفون منها تخريبها عنه - الإجابة عنه

### نص السؤال :

يوجد ببلد قلوب أنوال بقية مدينة للسجوات . وإن هذا البلد  
 من قدم وهو مركز لصناعة السج ، إلى من زين المغفور له ساكن الجفان  
 محمد علي باشا الكبير . وصارت هذه الصناعة مهنة ثابتة لأهل لا يقومون  
 بعمل سواها كالزراعة وغلانها .

**قصة الشيخ المقرم صومع البري الشواربي بك** — كانت الحالة تستدعي فرض ضريبة على الأنوال مقدارها خمسون قرشا أيام أن كان سمر الألفنة مريضا وكان إمبراعا مريضا كذلك ، وكان صاحب السمل يكسب كثيرا . ولكن الآن أصبحت هذه الضريبة باهظة جدا لا يستطيع أن يتحملها الشيخ .

فارجو من معالي الوزير أن ينظر إلى هذه المسألة بين العطف والرحمة لأن الحالة الآن فيها بالأس .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المسال وزير الصحة العمومية ، من حضرة الشيخ المقرم صلاح الدين الشواربي بك ، من سبب ارتفاع قيمة استهلاك التيار الكهربائي بشارع قلوب مع في القنطرة الغربية — الإجابة مع

### نص السؤال :

"الإدارة بقلوب تابعة للبلديات ، والتكاليات والمطلة الرئيسية ببلدة قها ، وتصرف بمبلغ أحد عشر مليا لكل . والبلدية بقلوب تحاسب الأهل على مبلغ ٥٢ مليا لكل بما فيه ملهان للضرائب ، مع أن هذا الصر غير موجود بالقطر المصري .

وتوجد جهات أخرى ، مثل القنطرة الغربية ، تأخذ من التيار نفسه بمبلغ ٤٢ مليا لكل ، مع أن مشترك قلوب يزبون على الألفين مائتين ، ومشارك القنطرة الغربية لا يزبون على الثلاثة مائة .

لما السبب في ارتفاع تلك الفية ، مع أن الحكومة جادة في تعميم النور والمياه بالقري والمدن بأجور مخفضة ، حتى تم الراحة للجميع ، ووجهة في تقدم السمران . وعليه لا داعي لارتفاع هذه الأجرة ما

٢٥ ربيع سنة ١٩٤٩

صلاح الدين الشواربي

حضر الشيخ عن دائرة قلوب "

قصة صاحب المعالي الدكتور نجيب اسكندر باشا (وزير الصحة العمومية) يباع التيار الكهربائي بالجمهورية قها بنفس السعر الذي يباع به في قلوب وهو خمسون مليا خلاف الضريبة وقلوها مليون . ولا يعرف أحد عشر مليا كما ورد في سؤال حضرة الشيخ المقرم .

وفي كل من شين القنطرة وبيا وملوى وأسيوط وأسوان بحسب الجمهور يسره ٤ مليا ، وفي أحموطا وبرديس والبلية وشين الكوم يسره ٥ مليا خلاف الضريبة .

وإن البلدية تحصل ضريبة قدرها خمسون قرشا على كل تول سنويا . إن فندقة هذه الضريبة على هذه الأنوال حسب أصحاب المصانع بقلوب أنوالهم إلى القري التي يزوج فيها أعمال الزواجر وعروا من هذه الضريبة ، وأصبح بندر قلوب في حالة كساد شديدة جدا ، ولما طلون كثيرون ، ولما طلون كثيرون ،

فأطلب رفع هذه الضريبة عن الأنوال ، حتى تعود الأنوال التي تسرت لتأخر إلى البند ، ويصبح البنود في رواجه التقديم . ولا داعي ترك هذه الحالة على ما هي عليه ، والحكومة تعلم الضرر الذي يعلل بالأهالي بسبب ذلك ما

٢٥ ربيع سنة ١٩٤٩

صلاح الدين الشواربي

حضر الشيخ عن دائرة قلوب "

**قصة الشيخ المقرم صومع البري الشواربي بك** — أرجو تلاوة نص السؤال .

الرئيس — لقد قرر المجلس عدم التلاوة .

قصة صاحب المعالي الدكتور نجيب اسكندر باشا (وزير الصحة العمومية) الرمز البلدي المفروض على النول اليدوي هو خمسون قرشا سنويا ، أي بواقع أربعة قروش ومليون شهريا .

وهذا المبلغ زهيد جدا لا يدفع أصحاب الأنوال إلى التزوج عن قلوب نهريا من سداد تلك الضريبة مع ما تنجبه الأنوال وتكره على أصحابها .

وليس من العدل إلغاء تلك الرسوم ، لأن الصناعات والمتاجر الأخرى تحصل رسوما كذلك .

وقد فرض رسم الأنوال بالثلاث بواقع خمسين قرشا سنويا بمجالس الصف والدرج وروحي وديروط وأشنون وعلا زيادة وشين الكوم وططا وعامدون وأسيوط .

كما تلاحظه بين ٧٥ قرشا ومائة وخمسين قرشا بمجالس أمتانية بالمدينة وقطاس وأحم وديرمواس وأبلية وبيت عز ودي وسيف والسويس .

وهذا يزيد بكثير على القلفة المخصصة بقلوب .

وهل صحيح ما نشرته إحدى الجرائد من أن المبلغ المتوفر لدى هذه المصلحة هو ١٠٠.٠٠٠ ج. ، أتفق معني أربع وعشرين ساعة مبلغ ٨٤.٠٠٠ جنيه في شراء أثاثات وأدوات كالايقوان الباقي وقد رده ١٦.٠٠٠ جنيه لا يقيم كيف صرف ؟ وإذا كان هذا صحيحا ، فهل يتفضل الوزيران بإخطار المجلس عما تم في تحقيق هذه المخالفة الخطيرة والجريمة الثمينة في تبديد أموال الدولة دون حساب ؟

وعلا يرى الوزيران أنه يجب معاقبة المسؤولين عن هذا التبديد إذا كان قد حصل ، حتى لا يتبذر أموال الدولة بمثل هذا الاستهتار ؟  
٢ يولييه سنة ١٩٤٩

عضو مجلس الشيوخ  
عبد رضوان

مفكرة صاحب المعالي مهول فهمي باشا ( وزير الشؤون الاجتماعية ) - اشترت الوزارة أثاثات وأدوات طبية للاراك الاجتماعية التابعة لمصلحة الفلاح من ميزانية ١٩٤٧ - ١٩٤٨ بمبلغ ٤٣,١١٨ جنيها و ٤٩٩ مليا . وقد تمت كل هذه المشتريات بمناقصات عامة طبقا للوائح المالية ، واستغرق شراؤها من شهر سبتمبر سنة ١٩٤٧ إلى آخر فبراير سنة ١٩٤٨ وقد تيق في نهاية السنة المالية ١٩٤٧ - ١٩٤٨ من اعتداد المراك الاجتماعية ٥٨,٤٦٨ جنيها بدون صرف رد لإيرادات الدولة .

وقد أرسلت كل الأثاثات والأدوات التي اشترت للاراك الاجتماعية إلى تلك المراك في حيت ، ولم تضمن هذه المشتريات أية أثاثات أو أدوات كتابة لمصلحة الفلاح فضا .

ومن هذا يتضح جليا أن ما ورد بسؤال حضرة الشيخ المحترم أو ما نشرته بعض الجرائد في هذا الشأن عار من الصحة .

وسبق للوزارة أن أرسلت بياناً للصحف نشرته تصحيحاً لقبحه ، كما أن ديوان المحاسبة لم يتقدم بأية ملاحظة للوزارة في هذا الشأن .

#### ٨ - الاستجواب

الموجه إلى حضرة ساعي الدولة والمعالي وزير الشؤون الاجتماعية ، من حضرة الشيخ المحترم عبد رضوان بك ، من أوقات صلحة الفلاح مبلغ ٨٤.٠٠٠ جنيه تموز ثانيا في مدى أربع وعشرين ساعة من ميزانية سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ في شراء أثاثات وأدوات كالايقوان الباقي وقد رده ١٦.٠٠٠ جنيه لا يقيم كيف صرف ؟

مفكرة صاحب المعالي مصطفى مرعي بك ( وزير الدولة ) - أرجو تأجيل استقرار المناقشة في هذا الاستجواب إلى حد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل استقرار المناقشة في هذا الاستجواب إلى جلسة الغد ؟

( موافقة )

أما سبب رفع السعر في قلوب بالذات من ٤٠ مليا إلى ٥٠ مليا ، فهو سوء حالة المجلس المالية وضرورة تلبية إراداته خطية مصروفاته . وستنظر الوزارة في إعادة السعر إلى ما كان عليه بمجرد أن تحسن حالة المجلس المالية فتصبح بهذا التخصيص .

مفكرة الشيخ المحترم صديق الشويحي بك - كان قبل الحرب السعر ٣٥ مليا وعند ما انتهت الحرب رفعت الوزارة السعر إلى ٥٠ مليا . ولكن في سنتي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ رأى زيادة الضريبة على الأملاك من ٢٥٪ إلى ٣٥٪ ، حتى يمكن تخفيض سعر الكالوات من الكهرباء ، لأنه ارتفع إلى ٥٢ مليا ، مع العلم بأن سعره في القنطرة الخيرية ٤٠ مليا فلم كانت هذه الزيادة ؟ لا سيما وأن قلوب بها ١٧٠٠ مشترك ، وتستهلك أكثر مما تستهلك طوخ وشبين القنطرة .

وما زلت أسأل إذا كان السعر في الاسكندرية ١٨ مليا وفي القاهرة ٢٢ مليا ، فلماذا تنفرد قلوب بهذا السعر المرتفع .

( ط ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الشؤون الاجتماعية ، من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الزمالي ، من معاقبة الموظفين المصريين الذين كانوا يعملون بحكومة الانتداب بفلسطين وما لا يحسم - تأجيله أسرياً

مفكرة صاحب المعالي مهول فهمي باشا ( وزير الشؤون الاجتماعية ) - أرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال لمدة أسبوع لاستكمال بعض البيانات وفي الوقت نفسه تمد الوزارة بأنها ستستقر بين الطرف إلى هؤلاء الموظفين المصريين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة )

( د ) سؤال موجه إلى محقق ساعي المال وزير الشؤون الاجتماعية ، من حضرة الشيخ المحترم عبد رضوان بك ، من أوقات صلحة الفلاح مبلغ ٨٤.٠٠٠ جنيه تموز ثانيا في مدى أربع وعشرين ساعة من ميزانية سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ في شراء أثاثات وأدوات كالايقوان الباقي وقد رده ١٦.٠٠٠ جنيه لا يقيم كيف صرف ؟

نص السؤال :

هل صحيح أن ديوان المحاسبة اكتشف أن مصلحة الفلاح توفرها مبلغ ٨٤.٠٠٠ جنيه من ميزانية سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ ولكلنا نرى هذا المبلغ إلى وزارة المالية أقتنعه في مدى أربع وعشرين ساعة في شراء أثاثات وأدوات كالايقوان الباقي وقد رده ١٦.٠٠٠ جنيه لا يقيم كيف صرف ؟

٩ - تقرير لجنة الاقتراحات والمرائض<sup>(١)</sup>

من الاقتراحات التي نظرتها اللجنة في ٥ يولييه سنة ١٩٤٩ - الموافقة على التقرير ، وإحالة الاقتراحات إلى اللجان المختصة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد توفيق راضي بك) .

المقرر - بحثت اللجنة الاقتراحات الأربعة الآتية ، ورأت قبولها وإحالتها إلى اللجان المختصة :

١ - اقتراح حضرة الشيخ المحترم حسن عبد الوكيل بفصل حوض دشنا إلى حوضين .

(أحيل إلى لجنة الأشغال) .

٢ - اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد نجيب جمعه بتكليف الجهات المختصة بأنحاء الإجراءات لرفع ضريبة البلدية ، من أعالى طنطا وملاكمها حيث لا يوجد لها مقابل .

(أحيل إلى لجنة الصحة) .

٣ - اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حفي أبو الفضل بتكليف جهة واحدة بصرف الأمانات لمستحقها من الفقراء بدلا من تسليمها في أكثر من جهة .

(أحيل إلى لجنى الأوقاف والشؤون الاجتماعية) .

٤ - اقتراح بمشروع قانون من الشيخ المحترم جمال الدين عثمان بإذله بك بإحالة نظر قضايا استئناف الأحكام الصادرة من محكمة طنطا الابتدائية إلى محكمة استئناف المنصورة . واستئناف أحكام محكمة النيا الابتدائية الوطنية إلى محكمة استئناف أسبوط .

(أحيل إلى لجنة العدل) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على التقرير ، وإحالة الاقتراحات إلى اللجان المختصة .

١٠ - تقرير لجنة الاقتراحات والمرائض<sup>(٢)</sup>

من المرائض التي نظرتها اللجنة في ٤ يولييه سنة ١٩٤٩ - الموافقة على التقرير

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد توفيق راضي بك) .

المقرر - بحثت اللجنة المرائض الميمنة في التقرير ، ورأت قبولها وإحالتها إلى الوزارات المختصة كالمين قرين كل مرهضة . كما اطلعت على الردود الواردة من بعض الوزارات على المرائض السابق إحالتها فأقرتها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

١١ - تقرير لجنة الداخلية<sup>(٣)</sup>

من الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد طوى الجراد بك ، بتكلم حركة المرور - الموافقة على التقرير ، وإحالة الاقتراح إلى وزارة الداخلية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد طوى الجراد بك) .

المقرر - بحثت اللجنة هذا الاقتراح ، وغردت بالإجماع الموافقة عليه وإحالته إلى وزارة الداخلية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على تقرير اللجنة ، وإحالة الاقتراح إلى وزارة الداخلية .

## ١٢ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب إنشاء مديرية القنطرة - تمريض بلنة المدخل (١) -  
الواقعة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فسادة -  
تأجيل أخذ الرأي عليه بالتدء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

(المرحمة الشيخ المحترم على عبد الحادي باشا) -

القرار - بحث اللجنة مشروع هذا القانون ووافقت عليه بالصيغة التي  
أقرها مجلس النواب للأسباب الواردة بالذكرة الإيضاحية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تحرير اللجنة ؟

(موافقة) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث  
المبدأ ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ  
ولننتقل إلى مناقشة مادته مادة فسادة ، وننتقل المادة الأولى .

يلت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - تنشأ مديرية جديدة في الوجه البحري يطلق عليها اسم  
" مديرية القنطرة " وتكون عاصمتها كفر الشيخ ويتناول اختصاصها مراكز  
كفر الشيخ ودموق ونحوه وقاين وبلا وما مصرية المجلس بعد فصلها من  
مديرية الغربية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

مقرر الشيخ المحترم أحمد رمزي بك - لي سؤال بسيط . ما عدد  
سكان مديرية القنطرة ؟ وما عدد سكان مديرية الغربية حسب التعداد  
الأخير ؟

القرار - وما شأن عدد السكان بإنشاء هذه المديرية ؟

مقرر الشيخ المحترم أحمد رمزي بك - أن إنشاء المديرية لاصلة  
له بعدد السكان .

مقرر الشيخ المحترم أحمد رمزي بك - إنى موافق على فكرة إنشاء  
هذه المديرية ، ولكنني كنت أود أن أعرف عدد سكانها .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى وننتقل المادة الثانية  
يلت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - كل وزيراً وكل نياً يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل  
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أما إن يعم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
ويشرف كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذاً على مشروع هذا القانون بالتدء بالاسم مع مشروعات  
القوانين الأخرى .



## ١٣ - مشروع القانون

المراد من مجلس النواب بإضافة فترة إلى المادة ١٦ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، بشأن إصدار الأماكى وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين - تقرير لجنة العدل (١) - المرافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالنداء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

(القرار حضرة الشيخ المحترم واهب استعديك ) .

الرئيس - تمت (٢) وزارة العدل حضرة الأستاذ أحمد حنان حمزوى العضو بإدارة التشريع بالوزارة لحضور جلسة المجلس أثناء نظر مشروع هذا القانون .

نهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرة ) .

القرار - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون ، وهو يتضمن إضافة فقرة إلى المادة ١٦ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بالنص على طاب المؤجر بفرامة من تحسين جنبها إلى خصمائه جنبه في حالة مخالفة حكم المادة ٢ فقرة ٢ هـ ، إذا لم يتم بهدم المكان لإعادة بنائه بشكل أوسع في المياد المخصوص عليه .

وردت اللجنة المرافقة عليه ، نظرا لاستفاضة الشكوى من تصرفات بعض المؤجرين الذين لم يقوموا بهدم البناء وإعادته .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولتنتقل إلى مناقشة مادته مادة فائدة ، ولتلى المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

( المادة الأولى )

يضاف إلى المادة ١٦ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، بشأن إصدار الأماكى وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين الفقرة الآتية :

"ويطابق بفرامة من تحسين جنبها إلى خصمائه جنبه كل مؤجر مخالف حكم المادة ٢ الفقرة ( هـ ) " .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة الثانية

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

( المادة الثانية )

على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يجمع هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالنداء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

(١) راجع المحق رقم ٢١٧

(٢) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أخبر بأن أيسر من سادكم الفضل بالإذن حضرة الأستاذ أحمد حنان حمزوى العضو بإدارة التشريع بوزارة العدل بحضور جلسة المجلس أثناء نظر تقرير لجنة العدل عن مشروع القانون الخاص بإضافة فترة إلى المادة ١٦ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، بشأن إصدار الأماكى وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين .

وتفضلوا سادكم بغير ملق الاستزام عا

## ١٤ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد اضافي يبلغ ٤١٦٥ جنيا في ميزانية  
جلس الوزراء لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لإنشاء ثلاث وظائف  
مؤقتة عملة ووظيفة قنصلين وثلاثين مكتباً - تقرير لجنة المالية (١) -  
الموافق على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة -  
تأجيل أخذ الرأي عليه بالقاء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن تود)

**المقرر -** بحثت اللجنة مشروع هذا القانون ، ولا اعتراض على نص هذا  
الاعتقاد الإضافي لمواجهة نفقات ثلاث وظائف لوزراء دولة ووظيفة  
لوزير التكوين وثلاثين مكتباً ووزراء الدولة وسكرتيرهم .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

**الرئيس -** وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث  
المبدأ ؟

(موافقة) .

**الرئيس -** يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ،  
ولنتقل إلى مناقشة مادته مادة فائدة ، ولتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ٤  
" مجلس الوزراء " اعتماد إضافي قدره ٤,١٦٥ ج ( أربعة آلاف ومائة  
وخمسة وستون جنيا ) سنة ١,٧٦٥ جنيا ( ألف وسبعمائة وستون جنيا )  
في الباب الأول " ماهيات وأجور ومرتبات " و ٢٤٠٠ جنية ( أربعمائة  
وأربعون جنية ) في الباب الثاني " مصروفات عامة " وذلك لإنشاء ثلاث  
وظائف لوزراء دولة ووظيفة لوزير التكوين وثلاثين المكاتب اللازمة لوزراء  
الدولة وسكرتيرهم .

ويؤخذ هذا الاعتقاد الإضافي من وفور الميزانية العامة استثناء من حكم  
المادة ٩ من قانون ربط الميزانية .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

**الرئيس -** يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتتل المادة الثانية  
تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء ووزراء المالية تنفيذ هذا القانون  
كل منهما فيما يخصه .

تأمر بأن يسم هذا القانون بفتح التولية ، وأن يشر في الجريدة الرسمية  
وينتقل كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

**الرئيس -** يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالنسبة بالاسم على مشروع هذا القانون مع  
مشروعات القوانين الأخرى .

## ١٥ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد اضافي يبلغ ٢٨ جنيا في ميزانية وزارة  
المداخلات لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لرفع وتطبيق لأحكام وتكاليف  
إلى أمير الأي ولا نظام من التتواليد شبر واحد - تقرير لجنة المالية (٢) -  
الموافق على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة -  
تأجيل أخذ الرأي عليه بالقاء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك)

**المقرر -** بحثت اللجنة مشروع هذا القانون ، وتوافق على فتح الاعتقاد  
المطلوب لرفع وتطبيق ضابطين بالغرفة هتلا من الجيش إلى البوليس وحل  
ودرحا في الترقية لرتبة أهل بالنسبة لزملائهم من ضباط الجيش .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

**الرئيس -** وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث  
المبدأ ؟

(موافقة) .

**الرئيس -** يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ،  
ولنتقل إلى مناقشة مادته مادة فائدة ، ولتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ٩ (وزارة الداخلية) فرع ٣ "الخلف" باب ١ "ماهيات وأبوس وصرجات" اعتماد إضافي قدره ٢٨ جنبها (ثمانية وعشرون جنبها) قيمة تكاليف رفع وتطبيق قاع مقام وبكاشي الى أميرالاي ولا قام على التوالي من شهر .

ويؤخذ بهذا الاعتماد الإضافي من ونور الباب الأول من ميزانية نفس القسم والفرع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى، وتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية، وهذا نصها :

مادة ٢ - كل وزير الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

ناصر بأن يعمم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالتداء بالاسم على مشروع هذا القانون مع شروط القوانين الأخرى .

## ١٦ - مشروع القانون

المراد من مجلس النواب بفتح اعتماد اضافي بمبلغ ٨٠٥٠٠ جنبه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، بقسوة بمحاويل في الباب الأول بمصلحة الميكانيكا والكهرباء - تقرير لجنة المالية (١) الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة تأجل أخذ الرأي عليه بالتداء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى (المرور حضرة الشيخ المحترم غرات على باشا) .

الرئيس - تعبت (٢) وزارة الأشغال العمومية حضرة صاحبي له سيد عبد الجواد بك مدير مصلحة الميكانيكا والكهرباء وأحد شاكركم ويل مصلحة التنظيم لحضور المجلس أثناء نظر مشروع هذا القانون ومشروع القانون الذي سيليه .

هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة)

(حضر حضراتهما) .

المرور - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون، فوافقت على تصحيح الاعتماد المطلوب لتسوية التجاوز في اعتماد المراتب بمصلحة الميكانيكا والكهرباء وترجو المجلس الموافقة على مشروع القانون كما أقره مجلس النواب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ، ولنتنقل إلى مناقشة مادته مادة فائدة، وتتل المادة الأولى .

(١) راجع المحق رقم ٢٢٠

(٢) نص الكتاب .

"حضره صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ أرجو أن تغفروا باستدعاء المجلس لحضرتي صاحب الفرقة سيد بك عبد الجواد مدير مصلحة الميكانيكا والكهرباء وأحد بك ناكم وكل حملة التنظيم في حضور مجلسي المجلس في ١٧ و ١٦ يولي سنة ١٩٤٩ أثناء نظر التقارير الخاصة بوزارة الأشغال .

والغرض قبوله ما من الاحترام

١٠ يولي سنة ١٩٤٩

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ١٧ "وزارة الأشغال العمومية" فرع ٤ "الميكانيكا والكهرباء" باب ١ "مهمات وأجور صرديات" اعتماد اضافي قدره ٨٥٠٠ ج (ثمانية آلاف وخمسمائة جنيه) لتسوية التجاوز في الباب نفسه .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور اعتمادات الباب الثاني من القسم نفسه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزير الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أما بأن يسم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .  
ويؤجل أخذ الرأي بالبدء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

## ١٧ - مشروع القانون

قواعد من مجلس النواب يفتح اعتماد اضافي يبلغ ٣٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، بصيغة تمهيدية اعتماد الأجور معلقة التنظيم - بتقرير المادة (١١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة لامة - أخذ رأي طه بالبدء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

(القرار حصره الشيخ الحزم طراف على ما هنا )

الرئيس - سبقت الاشارة إلى كتاب وزارة الأشغال بحضور مندوب منها إنشاء نظر مشروع هذا القانون .

القرار - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون وتوافق على فتح الاعتماد المطلوب لتسوية التجاوز في اعتماد أجور العمال بمصلحة التنظيم ، وتزجرو المجلس الموافقة على مشروع القانون كما أقره مجلس النواب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولتنقل الى مناقشة مادته مادة لامة ، ولتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ١٧ "وزارة الأشغال العمومية" فرع ٤ "مصلحة التنظيم" باب ٢ "مصرفيات" مادة "اعتماد اضافي قدره ٣٠.٠٠٠ ج (ثلاثون ألف جنيه) لتسوية التجاوز في اعتماد أجور العمال .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور ميزانية الفرع نفسه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزير الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أما بأن يسم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤخذ الرأي بالبدء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

## ١٨ - أخذ الرأي

على اقتراح مشروع قانون - المراقبة على دفعة واحدة بالنقد بالاسم

الرئيس - الآن لأخذ الرأي على مشروعات القوانين الآتية :

- ١ - مشروع قانون بتعديل البند "ثانياً" من المادة ١٠٤ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦، الخاص بإعادة تنظيم الجامع الأزهر .
- ٢ - مشروع قانون خاص بإمادات الاختراع والرسوم والتأجير الصناعية .
- ٣ - مشروع قانون باختصاصات مجلس إدارة السكك الحديدية والطرق الهوائية والتليفونات .
- ٤ - مشروع قانون الإذاعة المصرية .
- ٥ - مشروع قانون بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة .
- ٦ - مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على رؤوس الأموال المتوقفة والأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل .
- ٧ - مشروع قانون بإنشاء مديرية القنودية .
- ٨ - مشروع قانون بإضافة فقرة إلى المادة ١٦ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إصدار الأمان وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين .
- ٩ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٤٦٥٠ جنيناً في ميزانية مجلس الوزراء للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ لإنشاء ثلاث وظائف ووزراء دولة ووظيفة وزير التكوين وثلاث المكاتب .

١٠ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٨ جنيناً في ميزانية وزارة الداخلية للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ والرقم وطني قانوناً بمكاتبى إلى أميالاً ولتأخذ على التوالى لمدة شهر واحد .

١١ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٨٥٠٠ جنيناً في ميزانية وزارة الأشغال العمومية للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ لتسوية تجاوزات في القباب الأولى بمصلحة الميكانيكا والكهرباء .

١٢ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيناً في ميزانية وزارة الأشغال العمومية للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ لتسوية تجاوزات في اعتماد الأجور في مصلحة التنظيم .

(أخذ الرأي بالنقد بالاسم على مشروعات هذه القوانين فوافق عليها المجلس بإجماع الحاضرين وعلمهم ٨١ عضواً<sup>(١)</sup>) ، ما عدا مشروع القانون الخاص فلم يوافق عليه حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكى ميخائيل بشارة ، ومشروع القانون الرابع فلم يوافق عليه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد محمد الوكيل . وامتنع حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حزه عن إبداء رأيه في جميع مشروعات القوانين ، وامتنع حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا عن إبداء رأيه في مشروع القانون الخامس ) .

الرئيس - ليد حضرات الشيوخ المحترمين الأستاذ أحمد حزه وعبد الوهاب طلعت باشا سبب امتناعهما عن إبداء رأيهما .

## ١٩ - أسماء حضرات الشيوخ الحاضرين :

- أحمد إبراهيم القاضي ، أحمد إبراهيم صا الله بك ، الأستاذ أحمد حزه ، الأستاذ أحمد حتى أبو الفضل ، الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك ، أحمد ومضى بك ، إقراء أحمد صيف باشا ، أحمد عبد الغفار باشا ، أحمد عبد بك ، أحمد بل باشا ، أحمد من طربة بك ، أحمد نيسى حسين باشا ، أحمد قرن بك ، أحمد عبد عتبة باشا ، أحمد مصطفى أبو رباب ، أحمد حمام صديق بك ، الأستاذ إسماعيل حزه ، الأستاذ عبد الله ، الأستاذ أمين أحمد حده .
- جلال نعيم باشا .
- حامد القرني بك ، الأستاذ حسن حسن عبد الله ، الأستاذ حسن عبد القادر ، حسن عبد الوكيل ، حسين مصطفى حزه بك ، حسين سالم الغربا ، حسين نيسى بك ، الأستاذ حسين عبد الباقى .
- خليل ثابت بك .
- رياض حبه الرئيس صيف القصر بك ، وأبى السعيد بك ، وفوق محفوظ باشا .
- الدكتور زكى ميخائيل بشارة .
- سلطان مصطفى خليل ، سيد الفقيه .
- هاتم السيد سليم باشا ، شمس الدين عبد الغفار باشا .
- سائق ربه باشا ، صالح مصطفى أبو رباب بك ، صلاح الدين القوارى بك .
- طراف بل باشا .
- الأستاذ عبد الرزاق ربه القاضي ، عبد الرحمن صوح ، عبد الستار حسن عمران ، عبد السلام التناخل باشا ، عبد السلام محمد بك ، الشيخ عبد الله محمد الكور ، عبد الحليف إبراهيم زمرى ، عبد الحليف وأد بك ، عبد الحميد صالح باشا ، السيد عبد الحميد الرمال ، عبد الوهاب طلعت باشا ، بل عبد الرزاق باشا ، بل عبد الحامى باشا .
- الشيخ فراج عبد الرسم حماد ، فريد أبو غاضى بك .
- الأستاذ كامل اصنع أبدي ، ركان الدين القزيف .
- عبد الرحمن القزيف ، عبد الرحمن صيف بك ، عبد آسى باشا ، عبد حسن الشافى باشا ، هريق حبه باشا ، عبد عثمان بك ، عبد زايد جلال ، عبد زكى بل باشا ، عبد سليم جابر ، عبد حبه القزيف حدى ، عبد حبه التناخل بك ، عبد طرى الجزار بك ، عبد فواد سراج الدين باشا ، الأستاذ عبد عبد القزيف ، الأستاذ محمد أحمد غربا ، محمود حده حسب بك ، محمد حزه بك ، محمد كزاد بك ، مصطفى مرسى بك ، الأستاذ مصطفى نصرت ، الشيخ منصور حسين القزيف ، موسى صيف القزيف .
- الدكتور عبد السكندر باشا .

فقرة الشيخ الحرم الأستاذ أحمد حمزة - امتنت عن إبداء رأي  
في مشروعات هذه القوانين لأنى كنت غائبا ولم أحضر مناقشتها .

**مضرة الشيخ** المزمع جرد الوهاب لطلعت بائنا - استعنت عن إبداء رأيي في مشروع القانون الخاص بإنشاء مجلس يمدى لمدينة القاهرة لأنه كانت لدى ملاحظات على مشروع هذا القانون أبدت بعضها ولم أبق هذه الملاحظات ، إذ تبين عدم الرغبة في إدخال أى تعديل على مشروع هذا القانون .

**الرئيس -** يقر المجلس الموافقة على مشروعات هذه القوانين .

مشروع قانون الإذاعة المصرية  
كما أقره مجلس الشيوخ

**محمّد فاروق الأول ملك مصر**

قرار مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا  
 عليه وأصدروه :

مادة ١ - الإنذامه المعريه هيئه مستقله قائمه بذاتها تسمى  
 "الإنذامه المعريه" وتلحق برأيه مجلس الوزراء ، وتكون لها الشخصيه  
 المعنويه .

عامة ٢ - تخصص هذه الحجة بتنظيم شؤون الإذاعة في المملكة المصرية إدارتها متوخية في أداء وظيفتها سياسة قوية تهدف إلى تقوية الروح القومية وتعزز التقاليد السالطة وتنقيف الشعب والزخرف عنه وترويه بالأشياء الداخلية والخارجية وإحساس صوت مصر في العالم مبتهنة عن كل ما يثير الأحقاد والضغائن بين طبقات الشعب وبين طوائف الدنيا المنخفضة أو ما يثير النفوس ضد نظام الدولة القائم على ربات والحدود التي تحميها، كما يجب عليها الابتعاد عن الترويج لسياسة أمويادى أى حزب أو الدخول في المنازعات الحربية ولا تدخل تحت هذا الحظر إذاعة ما يلقى من بيانات أو يدور من مناقشات عامة في مجلسي البرلمان .

مادة ٣ - تتولى هيئة الإذاعة شؤون جميع عطاءات الإذاعة التي توجد  
بالملكمة المصرية ويكون لها بصفة خاصة حق القيام بالأعمال الآتية :

- ( ٢ ) الاتحاق مع عظمات الإقامة الأجنبية من تبادل الاذاعات معها

(٣) نشر المجلات والصحف والمطبوعات الخاصة بالازمة .

(٤) إقامة حفلات للترفيه عن الجمهور بأجر أو بلا أجر .

(٥) جمع الأخبار بداخل البلاد وخارجها وإذاعتها .

(٦) تملك حقوق التأليف والتلحين والاذاعة والعلامات الخاصة والأفلام وغير ذلك مما له علاقة برسالة الاذاعة .

(٧) بيع منتجات الادخامة من أشرطة مسجلة واسطوانات ومطبوعات موسيقية أو ثقافة وغير ذلك .

(أ) إنشاء أقسام دراسية لإتمام استعداد الفئتين المتقدمين للاختبار والإعداد الموظفين الفنيين والإداريين الذين يحتاج إليهم وإرسال بيانات إلى الخارج عن ترقى فيهم فوقاً في الامتلاك لاستيفاء فوائدهم واستكمال استعدادهم.

ويحدد مجلس الإدارة شروط الالتحاق بهذه الأقسام .

(٩) تكوين فرق موسيقية وغنائية تكون تابعة لهيئة الإذاعة .

مادة ٤ - تكون الإذاعة باللغة العربية ويحوز فضلا من ذلك أن تؤدي إذاعات إضافية باللغات الأجنبية التي يبينها مجلس الإدارة .

مادة ٥ - يكون للاذاعة المصرية مجلس إدارة مؤلف من الوجهة الآتية:  
رئيس مجلس الوزراء أو من يندبه من الوزراء  
وزعماء

وكل وزارة المواصلات

» » الداخلية

الخارجية

المعارف العمومية

» » الشؤون الاجتماعية ... ..

مفتش عام مصلحة الضرائب وتليفونات ...

مدير الإقاعة

مجتہد الفی للاذاعة

## أعضاء

خمسة أعضاء من بين المستقلين بالشؤون العامة،

وخاصة ما يتصل منها بالاناعة يمينون بمرسوم

بناءً على عرض رئيس مجلس الوزراء . ويكون

تعيينهم لمدة ثلاث سنوات ، ويجوز تجديد تعيينهم

كلهم أو بعضهم . وإذا خلا عمل أحدكم قبل

اتهاء مدة عضويته عين بل مندوتهي عضوية

هذا الأخير في الوقت الذي تمهي مضموناً فلسفه

ولا تكون قرارات مجلس الإدارة نهائية فيما يتعلق بمثل تلك القرارات و بالتدول من الملكة بالمبادرة والفروض وقبول الهبات والوصايا والامانات و في الوقت الا بعد تصديق مجلس الوزراء .

مادة ١٠ - يكون لإدارة الاذاعة مديريين مرسوم بناء على عرض رئيس مجلس الوزراء وبعد أخذ رأى مجلس الإدارة ويقوم المدير بإدارة شؤون الإذاعة تحت إشراف مجلس الإدارة في الحدود المقررة بهذا القانون ولائحة النظام الداخلي .

مادة ١١ - يكون للاذاعة المصرية مستشارين يمين مرسوم يسميهم على عرض رئيس مجلس الوزراء وبعد أخذ رأى مجلس الإدارة .

مادة ١٢ - يمين مجلس الإدارة من بين أعضائه من يقوم مقام المدير عند غيابه .

مادة ١٣ - في هذا موطنى الاذاعة الفنيين الذين يحدد شروط تعيينهم ومراتبهم في كادر خاص يوافق عليه مجلس الوزراء فان الموظفين الإداريين والكثابيين والمستخدمين تسرى عليهم القواعد العامة المتعلقة بشروط التوظيف المعمول بها في حق جميع الموظفين والمستخدمين في مصالح الحكومة ويتقاضون المرتبات التي يتقاضاها نظرائهم فيها مضاعفا إليها أجر إضافي لا يزيد على ٢٥٪ منها بصفة مكافأة نظرا ما يقومون به من عمل يمتد إلى غير ساعات العمل الرسمية في الحكومة .

مادة ١٤ - تتكون موارد الاذاعة المصرية من حصيلة رخص أجهزة الاستقبال و غلة أموالها وأمن ما يتبعه من متجانيها ومطبوعاتها ومن اشتراك جلتها ومن الإذاعة التي تنمها لها الدولة ومن وفورات الميزانية للسنتين السالفة ومن الإيرادات الأخرى من أى نوع كان وتعتبر هذه الأموال جميعها من الأموال العامة بالسلب لأحكام القانون .

مادة ١٥ - تكون ميزانية الاذاعة المصرية مستقلة وتعرض على مجلس الوزراء لا يتبناها ويرض الحساب الختامي على مجلس البرلمان ومعه تقرير كامل منه حيث الاذاعة عن أعضائها في جميع فروعها طوال السنة المالية .

مادة ١٦ - تخصص الاذاعة المصرية مواردها المينة في المادة الرابعة عشرة لمصرقاتها السنوية في حدود أبواب ميزانيتها وقرارات مجلس الإدارة وأحكام هذا القانون ولائحة النظام الداخلي ولائحة التوظيف .

مادة ١٧ - تخضع شؤون الإذاعة المالية من جميع الوجوه لمراقبة وتفتيش وزارة المالية وديوان المحاسبة وتب وزارة المالية أحمدهم عليها ليكون مراقبا ماليا لمعية الإذاعة يتولى إدارة شؤون حساباتها ومالياتها .

مادة ١٨ - تبدأ السنة المالية للاذاعة المصرية مع السنة المالية للحكومة وتنتهي بانتهائها .

مادة ٩ - تعرض مقدما على مجلس الإدارة جميع شؤون الإذاعة الإدارية والمالية والفنية وعلى الأخص ما يأتي :

(١) توجيه السياسة العامة للاذاعة الاسلكية في المملكة المصرية والإشراف على البرامج .

(٢) تكوين الجان المالية والإدارية والثقافية والفنية وغيرها من الجان التي يرى تأليفها الاستعانة بها في دراسة المسائل المتعلقة بشؤون الإذاعة ويحدد المجلس اختصاص هذا الجان في لائحة النظام الداخلي للاذاعة ويجوز له أن ينيها عنه في إقرار ما يراه من المسائل . ويمين المجلس أعضاء هذه الجان ورؤسائها .

(٣) ميزانية الإذاعة والحساب الختامي السنوي .

(٤) قواعد تحديد أجور ومكافآت المتصددين وقضاة ومن إليهم .

(٥) لائحة النظام الداخلي للاذاعة وتتضمن القواعد التفصيلية التي يجرى عليها العمل في شؤون الإذاعة المالية والإدارية والفنية وتعين الموظفين وترقيتهم وطلاباتهم وتاديبهم واختصاصات الجان المختلفة والمدير العام وتصل هذه اللائحة بقرار من رئيس مجلس الوزراء .

(٦) تعيين موطنى الإذاعة واستخدامهم وتاديبهم في حدود النظام الذي يوضع لذلك ، وهذا فيما عدا ما يكون من ذلك داخلا في اختصاص المدير العام وفقا لأحكام لائحة النظام الداخلي .

(٧) المراقبة على إيراد المقود الخاصة بشؤون الإذاعة عدا ما يكون منها داخلا في اختصاص المدير العام طبقا لأحكام لائحة النظام الداخلي .

مادة ٧ - يجتمع مجلس الإدارة مرة على الأقل في كل شهر بدعوة من الرئيس وعليه أن يدعو للاجتماع إذا قدم إليه طلب كتابي بذلك من خمسة من أعضائه أو من المدير العام .

ولا تكون اجتماعاته محمية إلا إذا حضرها سبعة أعضاء على الأقل وتقتض القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ، إذا تساوت ربح الجانب الذي ينضم إليه الرئيس .

مادة ٨ - يمثل الاذاعة المصرية أمام القضاء رئيس مجلس الإدارة .

مادة ٩ - تكون قرارات مجلس الإدارة نافذة من تلقا نفسها إذا لم يعترض عليها رئيس مجلس الوزراء في مدى ثلاثة أيام من تاريخ صدورها وذلك فيما عدا المسائل التي تقتضى إصدار قانون أو مرسوم . فإذا انقضت رئيس مجلس الوزراء على قرار من قرارات المجلس أعاد عرضه على المجلس في ظرف أسبوع من تاريخ صدوره ، فإذا أصر كلاهما على رأيه يعرض الرئيس الأمر على مجلس الوزراء للفصل فيه نهائيا .

•••

## مشروع قانون

بمعدل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، لتعويض ضريبة  
على إيرادات رسوم الأموال الخفية على الأرباح التجارية وغير التجارية  
والضريبة على كسب السيل ، كأثره على الشيوخ

### نحن قاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا  
عليه وأصدناه :

مادة ١ - (١) يستبدل بالفقرة "أولا" من المادة ١ من القانون  
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ النص الآتي :

"وتسرى الضريبة :

أولا - على الأرباح والفوائد وغيرها مما تتجبه الأسهم على اختلاف  
أنواعها ، وحصص التأسيس بالشركات والمؤسسات عامة ، سواء أكانت  
مالية أم صناعية أم تجارية ، وسواء أكانت هذه الأرباح دورية أم غير  
دورية ، وسواء أتم توزيعها تقسدا أم مجانا على شكل أسهم أو سندات  
أو حصص تأسيس أو على أية صورة أخرى ولو بطريق غير مباشر".

(ب) يستبدل بالشق الأول من الفقرة "رابعا" النص الآتي :

"على كل ما يؤخذ من أرباح الشركات لمصلحة عضو أو أعضاء مجالس  
الإدارة أو لمصلحة أي صاحب نصيب آخر ، وكذلك على كل ما يمنح بأية  
صفة كانت إلى أعضاء مجالس الإدارة من مقابل حضورهم الجلسات  
أو من المكافآت والانتصاب الأخرى على اختلافها".

مادة ٢ - تعدل الفقرتان (أولا) و(ثانيا) من المادة ٨ من القانون  
المتقدم ذكره على الوجه الآتي :

(أولا) فيما يتعلق بالأسهم بقيمة الربح المقرر توزيعه من السهم  
في أية صورة ، طبقا لما هو ثابت في قرارات الجمعيات العمومية للمساهمين  
أو قرارات مجالس الإدارة أو في قرارات الشركة وحساباتها وما يتصل  
ذلك من الوثائق .

(ثانيا) فيما يتعلق بالسندات أو السلف المشار إليها في الفقرة (ثالثا)  
من المادة الأولى بمقدار الإيراد الموزع أو الفائدة أو أية مئة أخرى .

مادة ١٩ - يقدم مدير الإذاعة لمجلس الإدارة كل ثلاثة أشهر بيانا  
عن الحالة المالية لمعية الإذاعة .

مادة ٢٠ - ترسل ميزانية الإذاعة للسنة المالية التالية إلى وزارة  
المالية قبل إعداد الميزانية العامة للدولة .

مادة ٢١ - تودع الحكومة لحساب هيئة الإذاعة المصرية في البنك  
الذي يختاره مجلس الإدارة وتوافق عليه وزارة المالية الأمانة السنوية التي  
تقررها لها الدولة وكذلك حصيلة رخص الاستبدال بعد خصم ١٠٪ منها  
مقابل مصاريف التحصيل .

مادة ٢٢ - ينشأ لموظفي هيئة الإذاعة ومستندمها صندوق للاحتيا  
ض يضع مجلس الإدارة قواعد تنظيمه وشروط الانتفاع به وتعرض على مجلس  
الوزراء لاعتمادها .

مادة ٢٣ - يجب على محطات الإذاعة المصرية أن تعمل بما تقرره  
وزارة الحرب والبحرية بالنسبة إلى الإشارات اللاسلكية الخاصة بالأسلحة  
الجوية أو البحرية

مادة ٢٤ - يكون لوزارة المواصلات الإشراف على المسائل الفنية  
المتعلقة وصيانة الأجهزة والآلات والمباني .

مادة ٢٥ - يُلغى المرسوم الصادر في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٧  
الخاص بإنشاء إدارة الإذاعة اللاسلكية المصرية وكذلك كل ما يتعارض  
مع أحكام هذا القانون .

مادة ٢٦ - على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به  
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ورئيس مجلس الوزراء أوت يضع بمرامرات تصدره الوعاظ اللازمة  
لتنفيذ .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .



مادة ٣ - تضاف الفقرة الآتية إلى المادة ١٠ من القانون المتقدم ذكره :

وقد حالة المزايا والتوزيعات غير التقديرية تكون الشركة ملزمة أيضا بتوريد الضريبة المستحقة ، على أن تستوفى من صاحب الشأن ، ولما في هذا السبيل حق المجلس قانونا .

مادة ٤ - ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٩ يكون سعر الضريبة المقررة بالمواد ٧ و ١٥ و ٣٧ من هذا القانون ١٤ ٪ .

مادة ٥ - تعدل المادة ٣٣ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي :

تسرى الضريبة كذلك على أرباح :

( ١ ) شركات التعاون للاستهلاك متى كانت تحكم حال أو حوائث أو مخازن لبيع أو تسليم المواد الغذائية أو الحاصل أو البضائع ، والجمعيات التعاونية واتحاد الجمعيات التعاونية لأرباب الحرف ، والجمعيات التعاونية التي يؤلفها المال لانتاج ، والبنوك التعاونية ، وذلك استثناء من المادة ٢٣ فقرة ٤ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالجمعيات التعاونية المصرية .

( ٢ ) الأفراد والشركات الذين يقومون بأعمال الوساطة لشراء العقارات أو المالح التجارية أو الذين يشترون عادة لحسابهم العقارات أو المالح التجارية بقصد بيعها .

( ٣ ) المصارف ومصارف الأوراق المالية والوكلاء بالعمولة وبصفة عامة كل شخص أو شركة أو وكالة أو مكتب يشغل بأعمال الوساطة لشراء أو بيع أى نوع من البضائع أو المواد الغذائية أو القيم المالية على اختلاف أنواعها .

( ٤ ) الأشخاص والشركات الذين يحرون تقسيم أراضى البناء المملوكة لهم ويعيئون بعد القيام بما يقتضيه ذلك من أعمال التجهيد .

( ٥ ) الشركات أو الأشخاص الذين يؤجرون عملا تجاريا أو صناعيا مع آلات والأدوات التي تخدم لتشغيله سواء أكان الإيجار يشمل أم لا يشمل كل أو بعض العناصر المنوية المتعلقة بالتاجر أو المصنع .

( ٦ ) من يستاجر أرضا زراعية ويؤجرها للغير مجزأة أو صفقة واحدة .

مادة ٦ - تضاف فقرة رابعة (جديدة) إلى المادة ٣٤ من القانون المتقدم ذكره وهى :

ممنوع ذلك تتبع الضريبة المربوطة على الشريك دينا على الشركة ، ولكن في حدود ما كان يستحق على نصيبه من ربح الشركة ، ولو فرضت عليه الضريبة مستقلا .

مادة ٧ - تضاف البقرة الآتية في آخر الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون المتقدم ذكره وهى :

« بشرط أن تكون هذه الإيرادات داخلية في جلة إيرادات المنشأة » .

مادة ٨ - تعدل المادة ٤٠ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي :

مادة ٤ - يعنى من أداء الضريبة :

( ١ ) جمعيات التعاون المكونة طبقا لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤

( ٢ ) الجمعيات التعاونية للاستهلاك التي يقتصر عملها على بيع طلبات الأعضاء المنضمين إليها وعلى القيام في مخازنها ومستودعاتها بتوزيع المواد الغذائية والحاصل والبضائع التي تضمنتها الطلبات المذكورة .

( ٣ ) الجامعات التي لا ترمى إلى الكسب وفك في حدود نشاطها الاجتماعي أو العلمى أو الرياضى ، وكذلك المعاهد التعليمية .

( ٤ ) المنشآت الزراعية إذا لم تكن منتجة شكل الشركات المساهمة .

مادة ٩ - تعدل المادة ٤١ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي :

مادة ٤١ - يعنى من الضريبة الأفراد الشركات في شركات التضامن والشركات التضامنية في شركات التوصية الذين لا يتجاوز صافي ومجموع السنوى مائة جنيه مصرية مهما يكن نوع التجارة أو الصناعة التي يباشرونها وذلك إذا كانوا غير متزوجين .

فلذا كانوا من المتزوجين ولا يمولون أولادا يكون حد الإعفاء لهم ١٢٠ جنيا وإذا كانوا غير متزوجين ويملون ولدا أو أولادا مهما بلغ عددهم يكون حد الإعفاء لهم ١٣٠ جنيا وإذا كانوا من المتزوجين ويملون ولدا أو أولادا مهما يكن عددهم فيكون حد الإعفاء ١٥٠ جنيا .

فلذا كان صافي الربح السنوى يتجاوز حد الإعفاءات المنخفضة السابقة المذكورون أن يزيد من مثيلها فلا تسرى الضريبة إلا على ما يزيد من ذلك الحد فان تجاوز صافي الربح مثل حدود الإعفاء فان الممول لا يستفيد من الإعفاء بشرط ألا يقل ما يبقى له بعد أدية الضريبة عما يبقى للمول الذي يقل عنه وربما .

مادة ١٠ - تضاف إلى مواد القانون المتقدم ذكره مادة جديدة (رقم ١١ مكررة) بالنص الآتي :

مادة ٤١ مكررة - إذا لم يتجاوز رأس المال الحقيقي المستثمر مائتي جنيه مصرية ولم يكن المنشأة غير صاحبها وعامله وأبدا ، وكانت الحسابات منتظمة ولم يكن المول أوجه نشاط أخرى فتخضع الضريبة المستحقة إلى النصف بشرط ألا يتجاوز صافي الربح السنوى مبلغ (علامات جنيه مصرية) .

مادة ١١ - تحمل المادة ٤٤ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي :

مادة ٤٤ - يرفع بالاقرار المشار اليه في المادة السابقة صورة من حساب التشغيل والتجارة والأرباح والخسائر وصورة من آخر ميزانية مصدقة وكشف بيان الاستهلاكات التي أجرتها المنشأة ، وبيان المبادئ الحسابية التي بنيت عليها كافة الأرقام الواردة بالاقرار .

وتدفع الضريبة من واقع الأقرار في خلال شهر من تاريخ تقديمه .

مادة ١٢ - تحمل المادة ٤٥ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي :

مادة ٤٥ - تربط الضريبة على الأرباح الحقيقية الثابتة من الإقرار والأرقام المقدمة من الشركة إذا قبلتها مصلحة الضرائب .

فإن امتنعت الشركة من تقديم حساباتها ومستنداتها ، قدرت المصلحة الأرباح ، وذلك مع عدم الإخلال بالجزاءات التي يفرضها هذا القانون .

وكذلك تحدد الإيرادات بطريقة التقدير إذا رفضت المصلحة اعتماد ما قدمته إليها الشركة من حسابات ومستندات .

والصلصة الحق في تصحيح الإقرار ، ويتبين في هذه الحالة أن تخاطر للشركة بكتاب موصى عليه مع عدم الوصول بناتصر ربط الضريبة ، وأن تعمروا الى موافاتها كتابية بلاحقاتها على التصحيحات التي أجرتها ، وذلك في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاستلام .

وبلما تربط الضريبة بطريق التقدير بمعرفة المأمورية المختصة في الأحوال الآتية :

( ١ ) إذا لم تقدم الشركة الأقرار المنصوص عليه في المادة ٤٣ ، أو لم تقدم المستندات والبيانات المنصوص عليها في المادة ٤٤

( ٢ ) إذا لم ترد في الجهاد المشار اليه في الفقرة الرابعة من هذه المادة على ما طأته مصلحة الضرائب .

( ٣ ) إذا لم توافق على التصحيحات التي أجرتها مصلحة الضرائب .

وفي الحالاتين الأولى والثانية تصحح الضريبة وأجبة الأداء فوراً طبقاً لتقديره ، وإنما يكون للشركة أن تعطين به أمام اللجنة المشار إليها في المادة ٥٠ . وذلك في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانها بخطاب موصى عليه مع علم الوصول بقيمة الضريبة المربوطة عليها .

وفي الحالة الثالثة تؤدي الشركة الضريبة من واقع إقرارها في خلال شهر من تاريخ تقديمه ، ويكون تقدير أرباحها بمعرفة الجاه المشار إليها في الفقرة السابقة .

مادة ١٣ - تحمل المادة ٤٧ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي :

مادة ٤٧ - فيما يتعلق بالربط والتقدير يسرى على سائر المولين ما يسرى على الشركات المساهمة من الأحكام المبينة في المادة ٤٥ من هذا القانون

مادة ١٤ - تضاف إلى مواد القانون المتقدم ذكره مادة جديدة ( رقم ٤٧ مكررة ) بالنص الآتي :

مادة ٤٧ مكررة - يعتبر التنيه على الحصول بالنفع نهائياً وقطعياً . ومع ذلك إذا تحققت مصلحة الضرائب - دون إخلال بأجل التقادم المنصوص عليه في المادة ٩٧ من هذا القانون والقوانين المعدلة لها - من أن الممول لم يقدم بأقرار صحيح شامل ، بأن أخفى نشاطاً أو مستندات أو غيرها أو قدم بيانات غير صحيحة ، أو استعمل طرقاً احتيالية ، للتخلص من أداء الضريبة كلها أو بعضها ، وذلك باخفاء أو محاولة إخفاء مبالغ تسمى عليها الضريبة ، فعرضي المصلحة ربطاً إضافياً يكون قابلاً للظن أنه كالربط الأصلي .

وفذلك مع عدم الإخلال بالجزاءات المنصوص عليها في هذا القانون .

وفي جميع الأحوال إذا تناولت المصلحة الربط الذي أجرت به أي تعديل يجب إخطار الممول به مع توضيح الأسس التي بني عليها الربط الأصلي والإشبات والأسباب التي استندت إليها المصلحة لإجراء التعديل .

مادة ١٥ - تضاف الى المادة ٤٨ من القانون المتقدم ذكره فقرة ثانية جديدة هي :

"تدفع الضريبة من واقع إقرار الممول خلال شهر من تاريخ تقديم إقراره ."

مادة ١٦ - تحمل المادة ٥٠ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي :

مادة ٥٠ - تشكل لجنة الظن من قاضي يتدبه ووزير العدل بالإتفاق مع وزير المالية ونجس ومن عضوين من موظفي مصلحة الضرائب يختارها وزير المالية ، ويجوز بناء على طلب الممول أن يضم إليهم عضوين يختارهما من بين التجار ورجال الصناعة أو المولين المدججة أسماؤهم في كشف يصدره وزير المالية في أول كل سنة .

ولا يكون امتداد اللجنة جميعاً إلا إذا حضره ثلاثة من أعضائها منهم الرئيس ، وتكون مداوالاتها سرية ، وتصدر قراراتها بسببية بأغلبية الأصوات ، ويتولى الأعمال الكتابية فيما موظف تتدبه مصلحة الضرائب ويوقع على القرارات من الرئيس والكتاب في خلال أسبوع من صدورها



مادة ٢٢ - تنقح المواد ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ من القانون المتقدم ذكره ويستأخذ منها بالمواد الآتية ويسرى العمل بهذه التعديلات ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٠

مادة ٧٢ - تخفف ضريبة سنوية بنفس السعر المقررة في المادة ٧٣ من هذا القانون على أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية التي ياروها الممول بصفة مستقلة ويكون النص الأساسي فيها المل

وتسرى هذه الضريبة على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة أخرى

ويجوز بين الضريبة المستحقة على صاحب المهنة تطبيقاً لأحكام الفقرتين السابقتين وبين الضرائب التي يكون ملزماً بأداها بالتطبيق لأي حكم آخر من أحكام هذا القانون مما قد يتقاضاه من مرتبات وأجور أو ما يحقه من أرباح تجارية أو صناعية .

مادة ٧٣ - تحدد الضريبة سنوياً على أساس مقدار الأرباح الصافية في بمراسة السابعة ويكون تحديدها على أساس القيمة العمليات على اختلاف أنواعها التي يشرها الممول بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة ما عدا الضريبة على أرباح المهن غير التجارية التي يؤدها عليها لهذا القانون .

وفي حالة عدم وجود حسابات منتظمة مؤيدة بالمستندات تقدم المصروفات جزاءً بنسب الإيرادات .

مادة ٧٤ - على الممولين التناضحين لأحكام هذه الضريبة أن يسكروا دقروية مؤشراً على كل صحيفة منه من أمور الضرائب المخص ، وأن يقدموا فيه يومياً فيما كل الإيرادات وكذلك كل المصروفات التي تستلزمها مباشرة المهنة .

وعطيم أيضاً أن يسلموا إلى كل من يبلغ اليهم أي مبلغ يكون مستحقاً لهم بسبب مباشرة المهنة خاصة كأثاب أو عمولة أو مكافأة لإصلا مؤرخاً وموقعاً عليه منهم ، ويستخرج هذا الإصلا من دفتر ذي قسم بأرقام سلسلة .

ويجب تقديم الدفترين إلى مصلحة الضرائب لدى كل طلب .

وإذا لم يتسك صاحب المهنة دقروية المخصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة أو أخفق قيد أي مبلغ ، أو لم يسلم إلى كل من دفع إليه أي مبلغ الإصلا المخصوص عليه في الفقرة الثانية من هذه المادة - يعاقب في كل حالة بغرامة لا تقل من عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهاً .

وإذا امتنع عن تسليم أي دفترين المشار إليهما يعاقب بالعقوبات المقررة في المادة ٨٣

مادة ٧٥ - على الأفراد والمؤسسات التناضحين لأحكام هذه الضريبة أن يقدموا إلى مصلحة الضرائب قبل أول يناير من كل عام إقراراً مبيناً به الإيرادات والمصروفات ومساقي الأرباح والخسائر من السنة السابقة .

وعطيم أن يؤدوا الضريبة المستحقة طبقاً لما جاء في التراهم في خلال شهر من انتهاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار .

ويسرى عليهم - من حيث الرطب والتقدير ما يسرى على الشركات المساهمة والمجولين الآخرين من أحكام مينة في المادتين ٤٥ و ٤٧ من هذا القانون .

وراعى - فيما يتعلق بهم - عند تشكيل لجنة المطن أن يختار العضوان غير الموطنين من كشف عمله قبايات المهن المعرف بها قانوناً ، وذلك إذا قدم المطن من أشخاص يشعون إلى هذه المهن .

وتسرى أحكام المادة ٤٤ فيما يتعلق بالمطن في قرار لجنة المطن .

مادة ٧٦ - فيما يتعلق بالاضاف وسدوده يطبق على هذه الضريبة كل ما يطبق على ضريبة كسب العمل من أحكام مينة في المادة ٩٣ من هذا القانون .

ويبقى من الضريبة أصحاب المهن الحرة التي تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال في السنوات الخمس من تاريخ حصولهم على الدبلوم . ولا يزبون بالضريبة إلا اعتباراً من أول الشهر التالي لاقضاء السنوات الخمس المذكورة .

مادة ٧٧ - في حالة انقطاع صاحب المهنة عن ممارستها تستحق الضريبة من المدة التي مارس فيها المهنة على أساس ما في الأرباح المستحقة في هذه المدة بعد ردّها إلى سنة كاملة ويطبق هذا الحكم كلما استعنت الضريبة من جزء من السنة لأي سبب آخر .

مادة ٢٣ - تضاف إلى مواد القانون المتقدم ذكره مادة جديدة ( رقم ٧٧ مكررة ) بالنص الآتي :

مادة ٧٧ مكررة - تحصر أرباح المولين التناضحين لأحكام هذه الضريبة من سنة ١٩٤٩ معاملة مثل الإيرادات الصافية ، كما تظهرها حساباتهم أو تقدرها المصلحة من المدة من أول يولي سنة ١٩٤٩ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٩ ولا يجبل دليل على عكس ذلك .

وتسرى عليها الضريبة من سنة كاملة بنفس السعر المقررة في المادة ٧٢ من هذا القانون .

مادة ٢٤ - تعطل المادة ٨١ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي :

مادة ٨٥ - مع مراعاة ما نصت عليه المادة ٣٢ من قانون العقوبات يعاقب على كل تخلف لأحكام المواد ١٢ و ١٤ و ٢٠ و ٢١ و ٢٦ و ٢٩ و ٣٢ مكررة و ٤٣ و ٤٤ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٥ و ٨٠ من هذا القانون بغرامة لا تزيد على ألفي قرش ويقضى بتعويض لا يقل عن ٢٥٪ ولا يزيد على ثلاثة اشترط ما لم يدفع من الضريبة .

و يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا ويقضى بالتعويض المشار اليه بالفقرة السابقة على كل مخالفة لأحكام المواد ١٠ و ١٣ و ٢٢ و ٢٣ من هذا القانون .

و يعاقب ، لمقو . ويقضى بالتعويض المشار اليها في الفقرة الأولى كل من استعمل طرقا احتيائية لتحصن من أداء الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون كلها أو بعضها وذلك باخفاء أو محاولة إخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة .

وفي حالة العود في الأحوال المبينة بالفقرتين الأولى والثانية في خلال ثلاث سنوات تضاعف الغرامة .

يكون رفع الدعوى العمومية بناء على طلب مصلحة الضرائب ولها التنازل عنها إذا رأت علا لذلك وفي حالة التنازل يجوز للمصلحة الصلح في الترميمات .

مادة ٢٧ - يضاف الى مواد القانون المتقدم ذكره مادة جديدة (رقم ٨٧ مخررة) بالنص الآتي :

مادة ٨٧ مكررة - إذا كان المول يخضع لعدة ضرائب من المصوص عليها في هذا القانون ، فلا يتبع إلا بأعمدها واحد .

مادة ٢٨ - تعدل المادة ٩٠ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي :

مادة ٩٠ - أولا - تكون الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة للكرمة بمقتضى هذا القانون ديناً متوازراً على جميع أموال المدينين بها أو المزم بتوريدها إلى الخزنة بحكم القانون .

ثانياً - استثناء من أحكام قانون المرافعات ، للدرامام لمصلحة الضرائب إنذاراً لها أن حقوق الخزانة معرضة للاضياع أن يصدر أمراً بحجز الأموال التي يرى استيفاء الضرائب منها تحت أية يد كانت ، وتعتبر هذه الأموال محجوزة بمعنى هذا الأمر حجزاً تعسفياً . ولا يجوز الصرف منها إلا إذا رفع المحجز بحكم من المحكمة ، أو بقرار من المدير العام ، أو يكون قد مضى شهوران من تاريخ توقيع المحجز ولم تربط الضريبة .

مادة ٨٩ - أصحاب المصارف والمكاتب بإدارة أموال ما والتجار الذين من متهتهم دفع إيرادات القيم المتقولة وكذلك كل الشركات والمؤسسات وأصحاب المهن التجارية وغير التجارية وغيرهم ملزمون أدية ديموا الى موظفي مصلحة الضرائب عند كل طلب الدفاتر التي يقضى عليهم نون التجارة أو غيره من القوانين بإداسها .

وكذلك غيرهم من المحررات والدفاتر والوثائق الملحقة بها أو ا لإيرادات والمصرفات لكي يتمكن الموظفون المذكورون من التثبت من تنفيذ جميع الأحكام التي يقررها هذا القانون سواء بالنسبة لهم أو لغيرهم من الموالين .

وبقرض أنهم يمكنهم من هذه الدفاتر ويجوزون المحررات والمستندات والوثائق وما إليها وعليهم أن يقيموا الدليل على عكس ذلك .

ولا يجوز لهم في أية حالة الامتناع عن تمكين موظفي الضرائب من الاطلاع بحجة المحافظة على سر المهنة .

ويحصل الاطلاع - بعد الترخيص به من المدير العام لمصلحة الضرائب - حيث توجد هذه البيانات ، وأثناء ساعات العمل العادية ، وبغير حاجة الى اعلان سابق .

مادة ٢٥ - تعدل المادة ٨٣ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي :

مادة ٨٣ - الامتناع عن تقديم الدفاتر والأوراق والمستندات المنصوص عليها في المادتين السابقتين أو إلتفاتها قبل انقضاء مدة التقدم التي يسقط بعدها حق الحكومة في المطالبة بالضرائب التي يقررها هذا القانون يكون إثباته بمحضر ويعاقب عليه بغرامة لا تزيد على خمسين جنيا .

وفضلاً عن الغرامة المذكورة يحكم على المخالفين بتقديم الدفاتر ولأوراق والمستندات التي لم يقدموها وبهديدات مالية بمسند الحكم مقدارها من كل يوم من أيام التأخير ، وتسرى هذه البهديدات من اليوم الذي يحصل فيه اعلان المخضر المثبت لعدم تنفيذ الحكم بعد إعلانه إعلاناً قانونياً ، ولا يقف سريانها إلا من اليوم الذي يثبت فيه بتأثير موقع من مديرب المصلحة على أحد الدفاتر الرئيسية للول ، إن المصلحة قد تمكنت من الاطلاع الذي يقضى به الحكم .

على أنه متى قام صاحب الشأن بتنفيذ ما يقضى به الحكم فيما يتعلق بالاطلاع فإنه يجوز للحكمة دائماً بناء على طلبه ان تميع من كل أو بعض التهديدات المالية المحكوم بها .

مادة ٢٦ - تعدل المادة ٨٥ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي :

فأما - فيحظر قلم قـ - الحصة التي يحصل عليها أصحابها ، وكذلك من يتولى البيع بالمزاد العلني - إما أو اختارها - مصلحة الضرائب بمطاب موسى عليه مع علم الوصول عن تاريخ بيع المقولات أو المفردات ، وذلك قبل تاريخ البيع بمشرة أيام على الأقل .

وكل تقصير أو تأخير في الإخطار يجعل المذهب فيه مشغولا من سداد الضرائب المستحقة على الأمن .

مادة ٢٩ - تعدل المادة ٩١ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي :

مادة ٩١ - تحصل الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة بمقتضى هذا القانون بالطرق الإدارية ، إما للأمرأه في الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بمقتضى الأمر : الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ ، والأمرأه في الصادر في ٢٩ مارس سنة ١٩٠٠

تخول مصلحة الضرائب من حجز تنفيذي على ما يكون لدى الغير من النقود أو الأوراق المالية - أخرى - سواء أكانت مستحقة في الحال أم في المستقبل .

يجرى التنفيذ على أي إعلان إداري يوجه مندوب من مصلحة الضرائب إلى محل المحجوز لديه ، أو من يجب عليه ، ويشتمل الإعلان على سبب الحجز وصوره الأمر الصادر من مدير المثل للضرائب بالحجز . ويتبع مصلحة الضرائب المحجوز عليه بتوقيع أي حجز بمطاب موسى عليه مع علم الوصول ، وذلك في خلال عشرة أيام من تاريخ توحيته ، وإلا كان الحجز لاغيا .

وعلى المحجوز لديه أن يقدم بـ ٢٠ يوما في ذمته لخزينة مصلحة الضرائب ، أو التقرير بما في ذمته في مصلحة المذكورة ، مينا أسباب الدين وكل ما لديه من الأوراق الأصلية المؤيدة لصحة بياناته ، وذلك في خلال مرة أيام من تاريخ تلقي الإعلان .

فإذا ثبت أن المحجوز لديه لم يبين مقدار الدين الذي في ذمته خشا أو تكليا أو أنه أقرب مبلغ أقل مما في ذمته أو أخفى بعضا من المستندات أو امتنع من التقرير بما في ذمته أو لم يحضر مصلحة الضرائب بتقريره أو بإيداعه في المحكمة المختصة جاز الحكم عليه بدفع أقدر الذي وقع الحجز من أجله .

وفيما يتعلق بإجراءات بيع الأوراق المالية القابلة للتداول ، تقرر اللائحة التنفيذية ما يقع في ذلك من الأوضاع والإجراءات .

مادة ٣٠ - تعدل المادة ٩٢ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي :

مادة ٩٢ - يكون للإعلان المرسل بمطاب موسى عليه مع علم الوصول قوة الإعلان الإدارية - عادة بالطرق القانونية ، ويعتبر الإعلان صحيحا ولو ظهر المثل للإعلان .

وفي حالة خلق المنشأة أو غياب صاحبها ، يلتزم ذلك بموجب محضر يحرره أحد موظفي مصلحة الضرائب من لمصلحة الضريبة القضائية و ينشر من ذلك في لوحة للأمورية المختصة .

مادة ٣١ - تعدل المادة ٩٧ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي :  
مادة ٩٧ - يسقط حق الحكومة في المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى هذا القانون بمضى خمس سنوات وذلك مع مراعاة أحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧

ويسقط حق المثل في المطالبة برد الضرائب المتحصلة منه بتغير حق بمضى سنتين وذلك فيما عدا الأحوال المنصوص عنها في المواد ٤٥ و ٤٧ و ٧٥ من هذا القانون .

مادة ٣٢ - تعدل المادة ٩٩ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي :

مادة ٩٩ - فيما يخص بالاستئناف الذي رفع من المثل أو من مصلحة الضرائب عن الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية منقطة بجهة تجارية متعلقة بالطعون الواردة ذكرها في هذا القانون - يكون مباد الاستئناف فيها نصف الجداد المثل في قانون المرافعات الأهل والمخطط .

مادة ٣٣ - تعدل المادة ١٠٠ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي :

مادة ١٠٠ - فيما يتعلق بالطعون التي ترفع من المثلين ضد مصلحة الضرائب أمام المحكمة الابتدائية منقطة بجهة تجارية يكون نظرها من اختصاص المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها المركز الرئيسي للمثل أو محل إقامة المعتاد أو المنشأة الحاصل النزاع بشأن تقدير أو باحها .

مادة ٣٤ - تعدل المادة ١٠١ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي :

مادة ١٠١ - لا يترتب رفع الدعوى من المصلحة أو من المثل لإبطال استحقاق الضرائب إلا إذا صدر فيها حكم من المحكمة الابتدائية فإنه يجب في هذه الحالة اتباعه حتى الفصل نهائيا في الدعوى .

ولا يجوز الحكم على مصلحة الضرائب بجواند من المبالغ التي يحكم بدها للمولين .

مادة ٣٥ - على وزائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويصدر به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، على ألا تدرى الأحكام الخاصة بالضريبة على المراتب والأجور وما في حكمها إلا ابتداء من أول الشهر التالي لنشر هذا القانون .

ولوزير المالية أن يتخذ ما قد يقتضيه تنفيذ من القرارات .

نصر بأن يصدر هذا القانون بمقام الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

(٤) الشركات أو الجمعيات أو المؤسسات أو جماعات أرباب الصناعة أو المتخمين أو التجار أو الهال، التي تؤسس في مصر، أو بلاد تعامل  
هر معاملة المثل، متى كانت متممة بالشخصية المنوية.

#### (٥) المصالح العامة.

مادة ٦ - يكون الحق في البراءة للفتح أو لمن آلت إليه حقوقه.  
وإذا كان الاختراع نتيجة عمل مشترك بين عدة أشخاص كان الحق في  
البراءة لهم جميعا بشركة وبالتساوي بينهم، ما لم يتفقوا على خلاف ذلك. أما  
إذا كان قد توصل إلى الاختراع عدة أشخاص كل منهم مستقل عن الآخر  
فيكون الحق في البراءة لمن أودع طلبه قبل الآخرين.

مادة ٧ - إذا كاف شخص آخر الكشف عن اختراع مسين بجميع  
الحقوق المتبعية له هذا لاختراع تكون لالول. وكذلك لأصاحب العمل  
جميع الحقوق المترتبة من الاختراعات التي يستعملها العامل أو المستعمل  
شبه قيام راعه العمل أو الاستعمال، متى كان الاختراع في نطاق العقد  
أو رابطة العمل أو للاستخدام.

ويذكر كرم الفتح في البراءة، وله أجرة على اختراعه في جميع الحالات  
فذا لم يتفق على هذا الأمر كان له الحق في تمريض عادل ممن كافه  
الكشف عن الاختراع، أو من صاحب العمل.

مادة ٨ - في غير الأحوال الواردة في المادة السابقة، وعندما يكون  
لاختراع ضمن نفسه المنشأة تامة أو خاصة الملق بها المخترع، ويكون  
صاحب العمل لخيار بين استغلال الاختراع، أو شراء البراءة مقابل  
برضى من دفعه المخترع، على أن يتم الاختيار في خلال ثلاثة أشهر من  
أدخول الاختراع بفتح البراءة.

مادة ٩ - الطلب المقدم من الفتح للحصول على براءة اختراع في خلال  
سنة من تاريخ تركه لإنشاء المنشأة (أو العامة) يعتبر كأنه قدم في خلال  
تنفيذ العقد أو أيام رابعة العمل أو الاستعمال، ويكون لكل من المخترع  
وصاحب العمل جميع الحقوق المنصوص عليها في المادتين السابقتين فيما  
لأحوال.

مادة ١٠ - تتحول البراءة مالكوها دون فيه الحق في استغلال الاختراع  
بجميع الطرق.

مادة ١١ - لا يسرى حكم البراءة على من كان يستغل الاختراع  
صناعيا أو قام بالاستغلال لامتلاكه. بمسئولية، قبل تقديم طلب  
البراءة، فيكون له حق استغلال الاختراع لحاجته منشأته، دون أن  
يخضع هذا الحق سلا من المنشأة ذاتها.

مادة ١٢ - مدة براءة الاختراع خمس عشرة سنة - تبدأ من تاريخ  
طلب البراءة.

ولصاحب البراءة الحق في طلب تجديد مدة واحدة لمدة لا تتجاوز  
خمس سنوات بشرط أن يطلب التجديد في السنة الأخيرة، وأن يثبت  
أن الاختراع أهمية خاصة وأنه لم يخضع عمرة تقادم مع جهوده وتفوقاته.  
والقرار الصادر من إدارة البراءات في شأن التجديد قابل للنقض أمام  
الجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من هذا قانون ويؤيد الطعن  
بشرط ورفق المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية وقرار اللجنة في هذا  
النظام خاص.

### مرسوم بمشروع قانون

خاص براءات الاختراع والرسوم والتأجيل الصناعية،  
كما أقره مجلس الشيوخ

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا  
عليه وأصدرناه:

### الباب الأول

#### براءات الاختراع

#### الفصل الأول - أحكام عامة

مادة ١ - ممنع براءة اختراع وفقا لأحكام هذا القانون عن كل ابتكار  
جديد قابل للاستغلال الصناعي سواء أكان متعلقا بمنتجات صناعية جديدة  
أم بطرق أو وسائل صناعية مستعمدة، أم بتطبيق جديد لطرق أو وسائل  
صناعية معروفة.

مادة ٢ - لا تمنح براءة اختراع عما يأتي:

(١) الاختراعات التي ينشأ عن استغلالها إخلال بالأداب أو بالظالم العام.

(ب) الاختراعات الكيميائية المتعلقة بالأغذية أو العقاقير الطبية  
أو المركبات الصيدلانية، إلا إذا كانت هذه المنتجات تصنع بطرق  
أو عمليات كيميائية خاصة. وفي هذه الحالة الأخيرة لا تنصرف  
البراءة إلى المنتجات ذاتها بل تنصرف إلى طريقة صنعها.

مادة ٣ - لا يعتبر الاختراع جديدا كله أو جزء منه في الحالاتين الآتيتين:

(١) إذا كان في خلال الخمسين سنة السابقة لتاريخ تقديم طلب البراءة  
قد سبق استعمال الاختراع بصفة علنية في مصر أو كان قد شهِر عن وصفه  
تأول من رسمه في نشرات أذيعت في مصر، وكان الوصف أو الرسم الذي  
نشر من الوضوح بحيث يكون في إمكان ذوي الخبرة استغلاله.

(٢) إذا كان في خلال الخمسين سنة السابقة على تاريخ تقديم طلب  
البراءة، قد سبق إصدار براءة من الاختراع أو من جزء منه لغير المخترع  
أو لغير من آلت إليه حقوقه، أو كان قد سبق للغير أن طلب براءة من  
الاختراع ذاته أو من جزء منه في المدة المذكورة.

مادة ٤ - يصدر بوزارة التجارة والصناعة سجل يسمى "سجل براءات  
الاختراع" يحفظ فيه البراءات وجميع البيانات المتعلقة بها وفقا لأحكام هذا  
هذا القانون وللقرارات التي تصدر تنفيذا له.

مادة ٥ - للاشخاص الآتي ذكرهم حق طلب براءات الاختراع.

(١) المصريين.

(٢) الأجانب الذين يقيمون في مصر، أو الذين غميا بمؤسسات  
صناعية أو تجارية.

(٣) الأجانب الذين يشترطون إلى بلاد تعامل مصر معاملة المثل،  
أو يقيمون تلك البلاد، أو يكون لهم فيها عمل طبيعي.

(٣) أن الناصر المبكوة الى طلب صاحب الشأن حمايتها واردة في الطلب بطريقة محددة واضحة .

مادة ١٩ - لإدارة برامة الاختراع أن تكلف الطالب إجراءات التعديلات التي ترى وجوب إدخالها على الطلب . وفقا لأحكام المادة السابقة ، وذلك في ظرف المدة ، التي تحددها اللائحة التنفيذية ، فإذا لم يقدم الطالب بهذا الإجراء اعتبر استنزالا عن طلبه .

والطالب أن يتظلم من قرار إدارة برامات الاختراع بشأن هذه التعديلات أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من هذا القانون ، وذلك بالأوضاع وفي الموايد التي تحددها اللائحة التنفيذية .

وقرار اللجنة في هذا الشأن نهائي غير قابل للطعن .

مادة ٢٠ - إذا توافرت في طلب البرامة الشروط المنصوص عليها في المادة ١٨ من هذا القانون قامت إدارة برامات الاختراع بالإعلان عن الطلب بالطريقة التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢١ - يجوز لكل ذي شأن أن يقدم لإدارة البرامات في الميعاد الذي تحدده اللائحة التنفيذية إخطارا كتابيا بمعارضته في إصدار البرامة ويجب أن يشمل هذا الإخطار على أسباب المعارضة .

مادة ٢٢ - تفصل في المعارضة لجنة تشكل بقرار يصدره مجلس الوزراء بناء على طلب وزير التجارة والصناعة .

وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء يكون أحدهم من قسم الرأي في مجلس الدولة .

ولجنة أن تستعين برأي ذوي الخبرة من موظفي الحكومة أو غيرهم .

مادة ٢٣ - القرار الصادر من اللجنة في المعارضة يجوز الطعن فيه أمام محكمة القضاء الإداري مجلس الدولة في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ إخطار صاحب الشأن به وتفصل المحكمة في هذا الطعن على وجه الاستعجال .

مادة ٢٤ - منح البرامة لصاحب الحق فيها يكون بقرار من وزير التجارة والصناعة ، ويشهر هذا القرار بالكيفية التي تميزها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٥ - إذا ظهر لإدارة برامات الاختراع ، أن الاختراع خاص بشؤون الدفاع ، أو أنه له قيمة عسكرية . فقبلها أن تطلع وزارة الحربية والبحرية فوراً على طلب البرامة والوثائق الملحقة به .

ولوزير الحربية والبحرية أن يعارض في إعلان طلب البرامة إذا رأى فيه مساساً بشؤون الدفاع ، وله وللصليب نفسه أن يعارض في نشر أو إعلان القرار الصادر بمنح البرامة لصاحب الاختراع . وبذلك في ظرف شهر من تاريخ تقديم الطلب ، أو من تاريخ صدور القرار .

أما البرامات التي تمنع وفقاً لأحكام الفقرة (ب) من المادة الثانية من هذا القانون ، فتكون مدتها عشر سنوات غير قابلة للتجديد .

مادة ١٣ - يدفع عند تقديم طلب برامة الاختراع أو طلب التجديد رسم قدره خمسة جنيهات .

ويُدفع رسم سنوي ابتداء من السنة الثانية لغاية انتهاء مدة البرامة . ويكون هذا الرسم مائة قرش من السنة الثانية ، ويزداد سنوياً بإضافة نصفين قرشاً على رسم السنة السابقة .

ولا ترد هذه الرسوم بأية حال .

مادة ١٤ - إذا كان موضوع الاختراع إدخال تعديلات أو تحسينات أو إضافات على اختراع سبق أن منحت عنه برامة ، جاز لصاحب هذه البرامة أن يطلب وفقاً لأحكام المادتين ١٥ و ١٦ من هذا القانون ، برامة إضافية تنتهي مدتها بانتهاء مدة البرامة الأصلية . ويدفع عند تقديم الطلب رسم قدره ثلاثة جنيهات .

وإذا أُنيت البرامة الأصلية لعدم دفع الرسوم المقررة فإن البرامة الإضافية تصبح لافية . أما إذا أُنيت البرامة الأصلية لسبب آخر أو أُبطلت فإن البرامة الإضافية تظل قائمة ، بعد دفع الرسوم المقررة في الفقرة الثانية من المادة السابقة ، وتصبح مستقلة عن البرامة الأصلية ، وتعتبر مدتها من تاريخ هذه البرامة .

## الفصل الثاني - إجراءات طلب البرامة

مادة ١٥ - يقدم طلب البرامة من المخترع أو من آلت إليه حقوقه إلى إدارة برامات الاختراع ، وفقاً للأوضاع والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية .

ولا يجوز أن يتضمن طلب البرامة أكثر من اختراع واحد .

مادة ١٦ - يرفق طلب البرامة وصف تفصيلي للاختراع ، وطريقة استغلاله ويجب أن يشمل الوصف بطريقة واضحة على الناصر الجديدة ، التي يطلب صاحب الشأن حمايتها ويرفق بالطلب رسم للاختراع عند الاقتضاء وذلك كله بالكيفية التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٧ - يجوز لطلاب البرامة أن يقوموا باستغلال اختراعهم من تاريخ تقديم الطلب .

مادة ١٨ - تفحص إدارة برامات الاختراع طلب البرامة ومصرقاته للتأكد مما يأتي :

(١) أن الطلب مقدم وفقاً لأحكام المادة ١٥ من هذا القانون .

(٢) أن الوصف والرسم بصوران الاختراع بكيفية تسمح لأرباب الصناعة بتفكيره



## الفصل الرابع

الترخيص الإجباري باستغلال الاختراعات ونزع ملكيتها للخدمة العامة

مادة ٣٤ - إذا لم يستغل الاختراع في مصر خلال ثلاث سنوات من تاريخ منح البراءة ، أو عجز صاحبه من استغلاله استغلالاً وافياً بحاجة البلاد وكذلك إذا أوقف استغلال الاختراع مدة سنتين متتاليتين على الأقل حاز لإدارة البراءة أن تمنح رخصة إجبارية باستغلال الاختراع لأي شخص رفض صاحب البراءة التنازل له عن حق الاستغلال أو ملق تنازله على شروط مالية باهظة .

ويشترط لمنح الرخصة الإجبارية أن يكون طالبها قادراً على استغلال الاختراع بصيغة جدية ويكون لصاحب البراءة الحق في تمويض مناسب .

وعلى إدارة البراءات أن تعلن صاحب البراءة بصورة من الطلب المذكور وعليه أن يقدم لها في الميعاد الذي تحدده اللائحة التنفيذية رداً كتابياً على هذا الطلب . وإذا لم يصل الرد في الميعاد المحدد أصدرت الإدارة قراراً بقبول الطلب أو رفضه ، ولها أن تعلق القبول على ما تراه من الشروط وقرار الإدارة قابل للطعن أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار صاحب الشأن به .

مادة ٣٥ - إذا رأت إدارة براءات الاختراع بغير فوات المواعيد المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة أن عدم استغلال الاختراع يرجع إلى أسباب خارجية عن إرادة صاحب البراءة جاز لها أن تمنحه مهلة لا تتجاوز سنتين لاستغلال الاختراع على الوجه الأكمل .

مادة ٣٦ - إذا كان لاستغلال الاختراع أهمية كبرى للصناعة القومية وكان هذا الاستغلال يستلزم استخدام اختراع آخر سبق منح براءة عنه جاز لإدارة البراءات منح مالك الاختراع ترخيصاً إجبارياً باستغلال الاختراع السابق وذلك إذا رفض مالكه الاتفاق على الاستغلال بشروط معقولة .

كما يجوز على عكس ما تقدم أن يمنح مالك الاختراع السابق ترخيصاً إجبارياً باستغلال الاختراع اللاحق إذا كان لاختراعه أهمية أكبر .

ويراعى في منح التراخيص وفي تحديد التمويض المستحق لأحد صاحبي الاختراع على الآخر الشروط والأوضاع المشار إليها في المادة ٣٠ من هذا القانون .

وقرار الإدارة في هذا الشأن قابل للطعن أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار صاحب الشأن .

ولوزير الحربية والبحرية في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم طلب البراءة المعارضة في منح البراءة للطلاب مقابل شراء الاختراع منه ، أو الاتفاق معه على استغلاله .

مادة ٣٦ - يجوز لطالب براءة الاختراع أو لصاحبا أن يقدم في أي وقت طلباً بتعديل مواصفات الاختراع أو رسمه ، مع بيان أهمية التعديل وأسبابه ، بشرط ألا يؤدي التعديل إلى المساس بذاتية الاختراع .

وتتبع في شأن هذا الطلب نفس الإجراءات الخاصة بطلب البراءة .

مادة ٣٧ - لكل شخص أن يحصل على صور من طلبات البراءات والمستندات الخاصة بها وعلى مستخرجاتها من سجل براءات الاختراع وله كذلك أن يطلع على الطلبات والمستندات والسجل ، وذلك بالكيفية المبينة في اللائحة التنفيذية .

الفصل الثالث - انتقال ملكية البراءة ورثتها والمخز عليها

مادة ٣٨ - ينتقل بالميراث الحق في البراءة ، وجميع الحقوق المترتبة عليها .

وكذلك تنتقل ملكية براءة الاختراع كلها أو بعضها ، بعوض وبغير عوض ، كما يجوز رهنها .

ومع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها ، لا تختل ملكية البراءة ، ولا يكون رهنها محجة على الغير إلا من تاريخ التأشير بذلك في سجل البراءات .

ويكون النشر من انتقال ملكية البراءة ورهنها بالأوضاع التي تقررهما اللائحة التنفيذية .

مادة ٣٩ - يجوز للناشرين أن يمجزوا على براءات الاختراع الخاصة بمبنيهم ، وفقاً لما هو مقرر في قانون المرافعات مخز الأعيان المنقولة أو مجزاً للدين لدى الغير ، وتض لإدارة البراءات من الأحكام المتعلقة بقرار المجزؤ لديه بما في ذمته قبل المجزؤ عليه .

ويجب على الدائن أن يعلن المجزؤ ويحضر مريض الزاد لإدارة البراءات لتأشيرهما في السجل . ولا يصح بهما قبل الغير إلا من تاريخ ذلك التأشير وينشر من المجزؤ بالكيفية التي تقررهما اللائحة التنفيذية .

## الباب الثاني

### الرسوم والنفذاج الصناعية

مادة ٣٧ - فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون يعتبر رسماً أو نفوذاجاً صناعياً كل ترتيب لخطوط أو كل شكل جسم بألوان أو بغير الألوان، لاستخدامه في الانتاج الصناعى بوسيلة آلية أو يدوية أو كيميائية.

مادة ٣٨ - يعد بوزارة التجارة والصناعة سجل يسمى "سجل الرسوم والنفذاج الصناعية" تسجل فيه الرسوم والنفذاج الصناعية وجميع البيانات المتعلقة بها وفقاً لأحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذاً له.

مادة ٣٩ - يقدم طلب تسجيل الرسم أو النفوذاج إلى إدارة الرسوم والنفذاج الصناعية بالأوضاع والشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

ويجوز أن يشتمل الطلب على عدد من الرسوم أو النفذاج لا يتجاوز اثنين بشرط أن تكون في مجموعها وحدة متجانسة.

مادة ٤٠ - لا يجوز رفض طلب التسجيل إلا لعدم استيفائه الأوضاع والشروط المشار إليها في المادة السابقة.

يجوز لطالب التسجيل أن يتظلم من قرار إدارة الرسوم والنفذاج الصناعية أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢، كما يجوز له التظلم من قرار هذه اللجنة أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة، وهذا وذلك في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه بقرار الإدارة أو اللجنة.

مادة ٤١ - تعطل إدارة الرسوم والنفذاج الطالب بمجرد التسجيل شهادة تشتمل على البيانات الآتية:

أولاً - الرقم المتاح للطلب وتاريخه.

ثانياً - عدد الرسوم والنفذاج التي يشتمل عليها الطلب وبيان المنتجات الصناعية المخصصة لها.

ثالثاً - اسم المالك ولقبه وجنسيته وعمل إقامته.

وتبدأ آثار التسجيل من تاريخ تقديم الطلب إذا كان مستوفياً للاختصاصات القانونية.

يمن التسجيل وفقاً للأوضاع التي تقرها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

مادة ٤٢ - لكل شخص أن يطلب مستخرجاً أو ضمماً من السجل.

مادة ٣٣ - يجوز بقرار من وزير التجارة والصناعة نزع ملكية الاختراعات لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة أو بالدفاع الوطني. ويصح أن يكون ذلك شاملاً جميع الحقوق المترتبة على البراءة أو على الطلب المقدم فيها، كما يصح أن يكون مقصوداً على حق استغلال الاختراع لحاجات الدولة.

وقد هذه الأحوال يكون لصاحب البراءة الحق في تمويض حاد.

ويكون تقدير التمويض بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢

ويكون النظام من قرارها أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة،

وفي ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان قرار اللجنة للنظام.

### الفصل الخامس - انتهاء براءة الاختراع وبطلانها

مادة ٣٤ - تنتفي الحقوق المترتبة على براءة الاختراع في الأحوال الآتية:

(أ) انقضاء مدة الحماية التي تنولها براءة الاختراع وفقاً لنص المادة الثانية عشرة من هذا القانون.

(ب) تنازل صاحب براءة الاختراع عنها.

(ج) صدور حكم حائز لقوة الشيء المقضي به ببطلان البراءة.

(د) عدم دفع الرسوم المستحقة مقدمة شهور من تاريخ استحقاقها، ويعلن عن البراءات المنتهية في الأحوال السابقة بالكيفية التي تسميها اللائحة التنفيذية.

مادة ٣٥ - لإدارة براءات الاختراع، لكل ذي شأن أن يطلب إلى محكمة القضاء الإداري بحسب الدولة الحكم بإبطال البراءات التي تكون قد صحت مخالفة لأحكام المادتين ٢ و ٣ من هذا القانون وتقوم الإدارة المذكورة بإلغاء هذه البراءات متى تقدم لها حكم بذلك حائز لقوة الشيء المقضي به.

ويجوز للمحكمة أن تحكم، بناء على طلب إدارة براءات الاختراع أو بناء على طلب ذي الشأن، بإضافة أي بيان للسجل قد أغفل تدوينه به أو تعديل أي بيان وارد فيه غير مطابق للحقيقة أو يحذف أي بيان دون به بقدر وجب حق المقضي به.

مادة ٣٦ - إذا لم يستغل الاختراع في مصرف السنتين التاليتين لمنحه رخصة إجبارية به، جاز لكل ذي شأن أن يطلب إلى إدارة براءات الاختراع إلغاء البراءة الممنوحة عنه.

(٤) كل من وضع بغير حق على المنتجات أو إعلانات أو العلامات التجارية أو أدوات المينة أو غير ذلك - ييات تؤدي إلى الاعتقاد بمصولة على إرادة اختراع أو تسجيله ربما أو نموذجاً صناعياً .

مادة ٤٩ - يجوز لصاحب براءة الاختراع أو الرسم أو التوقيع إنشاء نظر الدعوى الإدارية أو الجنائية أن يستصدر من رئيس محكمة القضاء الإداري أمراً بإتخاذ الاجراءات التحفظية ، وخاصة بحجز المنتجات أو البضائع المقلدة والآلات والأدوات التي استخدمت أو قد تستخدم في ارتكاب الجريمة والبضائع المستوردة من الخارج إثر ورودها .

ويجوز لصاحب براءة الاختراع أو الرسم أو التوقيع أن يستصدر الأمر بإتخاذ ما تقدم من الاجراءات قبل رفع الدعوى الإدارية أو الجنائية ، وإنما يجب عليه في هذه الحالة أن يقوم بإخطار الادارة أو المباشرة أو بتقديم شكواه للنيابة في ظرف ثمانية أيام من وعيد المسافة من تاريخ تنفيذ الأمر ، وإلا بطلت هذه الاجراءات من تلقاء نفسها .

ويرفع صاحب الشأن طلبه بإتخاذ هذه الاجراءات بعريضة مشفوعة بشهادة رسمية دالة على تسجيل الاختراع أو الرسم أو التوقيع الصناعي .

ويجوز عند الاقتضاء أن يشمل الأمر تصاديراً بإتخاذ هذه الاجراءات ضد غير أو أكثر من مادة محضرة في تنفيذ

مادة ٥٠ - يجوز لمحكمة القضاء الإداري المحكمة الجنائية أن تحكم بمصادرة الأشياء المحجوزة أو التي تعجز في هذا الشأن عنها من الدرامات أو التوقيعات ، أو تصريفها في أية طريقة يرى أنها المحكمة مناسبة كما أن لها أن تضرر بالادعاء عند الاقتضاء . وإن كان الأمر بكل ما سبق حتى في حالة الحكم بالإبراء ، ولدم توازن وتكون المقصد الجنائي .

ويجوز للمحكمة أيضاً أن تضرر بشر الحكم في حرية واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

مادة ٥١ - تعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون هي والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالسلامات والبيانات التجارية وفي القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤١ الخاص ببيع النش والتدليس جرائم متحالفة في الود .

### الفصل الثاني - أحكام ختامية

مادة ٥٢ - ينص في اللائحة التنفيذية لهذا القانون على الأحكام التي تكفل الحماية المؤقتة للاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية المعروضة في المعارض الأهلية أو الدولية ، التي تنظم في مصر أو في أحد البلاد التي تعامل معاملة المثل .

ويصدر بتعيين هذه المعارض قرار من وزير التجارة والصناعة .

مادة ٥٣ - لا يكون نقل ملكية الرسم أو التوقيع حجة على الغير إلا بعد التأشير به في السجل ، ونشره بالكيفية التي تقرها اللائحة التنفيذية .

مادة ٥٤ - مدة الحماية القانونية المترتبة على تسجيل الرسم أو التوقيع خمس سنوات ، تبدأ من تاريخ طلب التسجيل .

ويمكن أن تستمر الحماية مدينتين جدينتين على التوالي إذا قدم مالك الرسم أو التوقيع طلباً بالتجديد في خلال السنة الأخيرة من كل مدة وذلك بالكيفية التي يتيها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وتقوم إدارة الرسوم والنماذج الصناعية في خلال الأشهر التالي لانتها مدة الحماية بإخطار المالك كتابة ب انتهاء المدة . فإذا أغضت الثلاثة الأشهر التالية لتاريخ انتهاء مدة الحماية دون أن يقدم المالك طلب التجديد ، قامت الادارة من تلقاء نفسها بسطب التسجيل .

مادة ٥٥ - يدفع عند تقديم طلب تسجيل الرسم أو التوقيع وكذلك عند تقديم طلب التجديد رسم قدره مائتان وخمسون قرشاً .

ولا يرد هذا الرسم بأية حال .

مادة ٥٦ - تقوم إدارة الرسوم والنماذج الصناعية بسطب التسجيل الخاص باسم شخص غير المالك الحقيقي للرسم أو التوقيع ، متى تقدم لها حكم نهائي من محكمة القضاء الإداري ، مجلس الدولة قاض بهذا السطب .

وتقوم إدارة الرسوم والنماذج بهذا السطب من تلقاء نفسها . أو بناء على طلب ذوي الشأن .

مادة ٥٧ - سطب التسجيل أو تجديده يجب نشره وفقاً للاوضاع التي تقرها اللائحة التنفيذية .

### الباب الثالث

#### أحكام مشتركة

#### الفصل الأول - الجرائم والجزاءات

مادة ٥٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستين وبغرامة لا تقل من عشرة جنيهات ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

(١) كل من قلده موضوع اختراع منحت منه براءة وفقاً لهذا القانون .

(٢) كل من قلده موضوع رسم أو نموذج صناعي تم تسجيله وفقاً لهذا القانون .

(٣) كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو استورد من الخارج أو حاز بقصد الاتجار منتجات مقلدة أو مواد عليها رسم أو نموذج صناعي مقلد من عليه بذلك . حتى كان الاختراع أو الرسم أو التوقيع مسجلاً في مصر .

مادة ٥٨ - يجوز للدوى الشأن أن يطلبوا تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية الخاصة بالملكية الصناعية التي تكون مصر متضمة إليها إذا كانت أكثر رعاية لمصالحهم من أحكام هذا القانون .

مادة ٥٩ - تخفى من قانون القنويات الأحكام التي تخالف هذا القانون .

مادة ٦٠ - على وزراء التجارة والصناعة والعدل والخزينة والبحرية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

## ١٩ - مشروع القانون

اتقدم من الحكومة - بالمرافقة على الاتفاق البرم مع الشركة العالمية لتأجير السفن البحرية - استمرار المناقشة في تقرير لجنة المالية والتجارة والصناعة (١) استمرار المناقشة إلى حد

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك) .

الرئيس - معروض على حضراتكم الآن تقرير لجنة المالية والتجارة والصناعة عن المشروع الخاص باضافية قناة السويس ، وكانت حضرة صاحب الدولة ابراهيم عبد الهادى باشا رغب حضور الجلسة أثناء استمرار المناقشة في هذا المشروع ، ولكن دولته كان مدعوها لليلة على المساهمة الملكية وقد يحضر بالطائرة .

مقرر اللجنة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - إن الحكومة ممثلة

بعضه صاحب المال مصطفى مرعى بك (وزير المالية) - لا مانع من استمرار المناقشة الآن .

مقرر اللجنة صاحب المال الأستاذ محمود مصطفى (وزير التجارة والصناعة) : لنسمع الآن كلمة حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا ، لأن عنده كلاماً طويلاً .

الرئيس - نظرا لنياب حضرة الشيخ المحترم الدكتور ابراهيم مذكور مقرر اللجنة ، انتخبنا الهيئة حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك ليكون مقرا لما أثناء نظر هذا المشروع .

مادة ٥٣ - إذا قدم طلب للحصول على براءة اختراع في أحد البلاد التي تشمل مصر معاملة المثل ، يجوز للدوى الشأن أو لمن آلت اليه حقوقه أن يقدم طلبا لإدارة البراءات عن هذا الاختراع بالأوضاع والشروط المنصوص عليها في هذا القانون ، وذلك في خلال سنة من تاريخ تقديم الطلب في البلد الأجنبي .

واستثناء من حكم المادة الثالثة من هذا القانون ، لا يؤثر في طلب البراءة نشر وصف الاختراع أو استعماله أو تصديق طلب أحرمته في خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

ويسرى حكم هذه المادة على الرسوم والنماذج الصناعية ، على أن تكون المدة سنة أشهر من تاريخ تقديم طلب التسجيل في البلد الأجنبي وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة ١١

مادة ٥٤ - لا يمثل بمقوق مالك البراءة استخدام الاختراع في وسائل النقل البرى والبحرى والجوى التابعة لأحد البلاد التي تشمل مصر معاملة المثل وذلك في حالة وجودها في مصر بصفة وقتية أو عارضة .

مادة ٥٥ - تنطبق أحكام هذا القانون على الاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية التي تنتج بالحماية القانونية وقت العمل به ، بشرط تقديم طلب براءة الاختراع أو طلب تسجيل لرسوم والتوزيع في خلال ستين من ذلك التاريخ . وتدخل مدة الحماية السابقة في مدة الحماية التي تخولها أحكام هذا القانون .

مادة ٥٦ - لا يجوز لموظفى "إدارة براءات الاختراع" أو "إدارة الرسوم والنماذج الصناعية" أن يقدموا بالذات أو بالواسطة طلبات للحصول على براءات الاختراع أو طلبات تسجيل الرسوم أو النماذج الصناعية ، إلا بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ تركهم الخدمة بالإدارة .

مادة ٥٧ - يصدر وزير التجارة والصناعة لأتمة تنفيذية بيان الأحكام المتعلقة بتطبيق هذا القانون ، وتنص هذه الأتمة بوجه خاص على ما يأتى :

(١) تنظيم إدارة براءات الاختراع وإدارة الرسوم والنماذج الصناعية وإسلاك السجلات الخاصة بها .

(٢) الأوضاع والشروط والموايد المتعلقة بالإجراءات الإدارية .

(٣) الأوضاع والشروط المتعلقة بالنشر والاعلان المنصوص عليه في هذا القانون .

(٤) الرسوم الخاصة بتسليم الصور والشهادات وتخفيف الأعمال والتأثيرات .

وثانيها — أن يكون ٧٥٪ من المرطفة والمستخدمين من المصريين على الأقل مرتبائهم بالنسبة لمجموع المرتبات عن ٦٥٪.

وثالثها — ألا يقل عدد العمال المصريين عن ٩٠٪ بالنسبة لمجموع العمال على الأقل مرتبائهم عن ٨٠٪ من مجموع المرتبات ، وأمهلت الشركات ثلاث سنوات لتنفيذ هذا القانون .

ولقد كان لصدر هذا القانون دور كبير في مختلف الأوساط وتعرضت الحكومة لضغط غرقيل من الدول الأجنبية ، ولكنها صمدت مشكورة لهذا الضغط . وصدر القانون كما أقرته حضراتكم ، وخضعت له جميع الشركات في مصر كبرها وصغيرها ، إلا شركة قناة السويس .

وبعد صدور القانون أرسلت الشركة مذكرة في غاية الخطورة ، ولم تعرض الشركة ، كما قال الوزير في بيانه ، وكذا كرت الهيئة في تقريرها ، على مجرد خضوعها لهذا القانون بالذات . ولو كان اعتراضها متصاعدا لهذا المطلب بعض الشيء ، ولكن الشركة اعترضت في مذكرتها على الخوض للتعرج المصري عامة ولقانون الشركات المساهمة خاصة ، هذه هي حقيقة الخلاف وأصله . ولا ينبغي أن نتجاهل هذه الحقيقة والآثار الخطيرة التي ستترتب عليها ، سواء بالنسبة لهذه الشركة أو لغيرها من الشركات .

أنا لا أقول هذا الكلام من عندي ، بل ورد صراحة في مذكرة رسمية من الحكومة ومن معالي وزير التجارة والصناعة بالذات بحث بها الشركة . وهذه المذكرة لم توزع على حضراتكم ، ولم تطلعوا عليها ، وأعتقد أنه كان يجب أن توزع لتدركوا حقيقة الخلاف وجوهه وتطلعوا على ما فيها ، لأن الصورة الموزعة على حضراتكم تختلف جاءت مشوهة .

**قصة الشيخ القرم الكرنوزكي بمقابلين بشاده — مآثر الخ المذكرة ؟**

وتدبت وزارة التجارة والصناعة حضرة (١) الأستاذ عبي الدين هاديين مراقب الشركات وحضرة (٢) الأستاذ يوسف جريس برسوم لحضور جلسات المجلس أثناء نظر هذا المشروع .

نهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضراتها ) .

**قصة الشيخ القرم الكرنوزكي برسوم الشيخ بلتا — إلى أعاد مشروع القانون الخاص بالاتفاق الذي أبرم بين الحكومتين شركة قناة السويس ، والمعرض على حضراتكم الليلة لإقراره .**

إلى أعاد هذا الاتفاق لأن فيه كرامة وطنية واقتصادية داهية ، كما سترون حضراتكم ما ستشرف برضه عليكم .

ولكن تمسكوا حكما صعبا من هذا الاتفاق ، ينبغي أن تستبينوا حضراتكم على وجه التدقيق والتحديد موضع الخلاف بين الحكومة والشركة ، ذلك الخلاف الذي أدى إلى هذا الاتفاق ، وبؤسفي أن أقول إن هذا التقرير الذي وضعته لجنة المالية والتجارة والصناعة ، والبيان الذي أدلى به معالي الوزير في الجلسة الماضية ، لم يعرضوا الخلاف ولم يعدها تعديلا واضحا صريحا .

لقد صدر قانون الشركات في ٤ أغسطس سنة ١٩٤٧ ، وهو يلزم الشركات المساهمة على اختلاف ألوانها بثلاثة أحكام عامة رئيسية :

أولها — أن يكون ٤٠٪ من أعضاء مجلس إدارة كل شركة من المصريين .

(١) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

الحقا غلبنا القورخ ١١ الجاوى — أشرف بأن أرى سادتك استئذان هيئة المجلس في المرافقة أيضا على حضور حضرة الأستاذ عبي الدين هاديين مراقب الشركات ، وذلك عند ظهر يوم بلتن المالية والتجارة والصناعة من الرسوم مشروع قانون المرافقة على الاتفاق المبرم مع الشركة المالية قتال السويس البحرية .

وقضوا سادتك بقبول قائق الاحترام ما

١٢ يولي سنة ١٩٤٩

وزير التجارة والصناعة  
ممدوح دياض

(٢) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرى سادتك استئذان هيئة المجلس في المرافقة على حضور حضرة الدكتور يوسف جريس برسوم وكل صلحة للتعرج البحارى والملكية الساعية عند المناقشة في ظهر يوم بلتن المالية والتجارة والصناعة من الرسوم مشروع قانون المرافقة على الاتفاق المبرم مع الشركة المالية قتال السويس البحرية .

وقضوا سادتك بقبول قائق الاحترام ما

١١ يولي سنة ١٩٤٩

وزير التجارة والصناعة  
ممدوح دياض

يتمتع الشركة بنظام خاص يخرجها عن التشريع المصري، إنه ليس المنع في دهن هذه النجحة من مواجهة الشركة بالدفاع الذي أبدى أمام محكمة الاستئناف المختطة والقضية التي عرضت في سنة ١٩٤٠ المبرونة بالرقم بالعملة الذهبية. وفيما على ما قاله الوكيل عن الحكومة البريطانية، فهو كئيل حقا بالاتفاق.

أثارت الحكومة البريطانية، إن الشركة شخص معنوي يحكم القانون المصري، وإن جنسيتها وصيتها المصرية بجنحة ولا يمكن أن تكون غير ذلك، وتسمى دها حيا القانون المصرية. حقا إن هذه الشركة تأسست تحت اسم الشركة العالمية لفضال السويس البحرية، ولكن ما هي النتائج القانونية التي ترتب على هذه التسمية. وما هو مداها ؟

والثابت أن هذه التسمية لا يترتب عليها بأي حال من الأحوال مسلط الشركة جنسيتها المصرية، فهي مصرية بحكم المبادئ القانونية العامة، وعلى الأخص حكم القانون الدولي، إنها مصرية لأنها منحت التزاما منصبا على أملاك عامة مصرية، ولأن مقرها الرئيسي ومركز أعمالها مصر... الخ، فالججج القوية التي وردت في المذكرة المقدمة لمحكمة الاستئناف المختطة، بوجوب إخضاع الشركة للقوانين المصرية، قدمت عند ما كانت مصلحة شركة أن تكون مصرية خاصة للقوانين المصرية.

واستطرد معالي وزير التجارة في مذكرة، فأورد من أقوال الفقهاء وأقوال تشراح ومن أحكام المحاكم الخلط ما يدل دلالة قاطعة، من أن شركة الفضل شركة مصرية تخضع للقوانين المصرية عامة، ثم انتهى معاليه إلى النتائج الآتية :

" لا شك في أن خضوع الشركة، على وجه الاثام، لقوانين مصر وعاداتها يتطلب خضوعها لجميع القوانين، وبغير تفرق، ومن باب أولى لما يتفق منها بالنظم العام، مثل قانون الشركات المساهمة رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧. إذ إن قوانين أمرة، يجب تطبيقها على الكافة بلا استثناء."

هذا كلام معالي الوزير، وكان معاليه متحمسا، فوصف كلام الشركة بأنه كلام خرج وجيد من المدول إلى آخر ما جاء في المذكرة من جميع قوة. كما استند معاليه إلى نص صريح فقال :

" كيف يجوز للشركة أن تنكر تطبيق التشريع المصري عليها استنادا إلى تنازل معني مزعوم من جانب الحكومة المصرية، في حين أن المادة ١٦ من اتفاقية ٢٣ فبراير سنة ١٨٦٦ التي تملكها الشركة، تنص صراحة وبكل جلاء على "أن شركة فضال السويس البحرية العالمية هي شركة مصرية تخضع لقوانين وعادات البلد" ونص المادة ١٦ من فرمان الصادر بتأسيس الشركة.

مقرر الشيخ المزمع زاده سراج المري يأتينا - المذكرة خلو من التاريخ. على أن معالي وزير التجارة هو الذي قدمها لنا بالجنحة.

قدمت الشركة مذكرة يرى استشاري لفيقه سويسري هو الملا سوزير من مدينة جنيف. جاء فيها :

" ترى المذكرة أنها تتمتع بنظام خاص يخرجها من أحكام التشريع المصري، وخاصة من أحكام التشريع العام للشركات المساهمة."

هذه هي القطة الأولى للشركة.

" كما ترى أن القانون الفرنسي الخاص بالشركات المساهمة هو الذي يحكمها."

أي إن القانون الفرنسي لا لمصري هو الذي تخضع له، وهذه هي القطة الثانية.

" وأنه على أية حال لا يجوز تعديل نظامها بعمل تشريعي تستعمل الحكومة المصرية باسمه أو بوجهه. كقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ وذلك لأنها خاصة بمجموعة من أحمم خاصة بها وهي وليدة أحداث خاصة بنوعها قانون سنة ١٩٢٧ الخاص بهذه الشركة."

هذا هو الخلاف في مبدئه وجوهه وأصله. فالشركة ترى أنها لا تخضع لأحكام التشريع المصري، وخاصة قانون الشركات، وأنها تتمتع بنظام خاص، وبأن لها وضعا خاصا خصوصا بعد صدور قانون سنة ١٩٢٧، كما ترى أنها خاصة بقانون الشركات الفرنسي.

وأريد قبل أن أنتقل إلى النقطة الثانية أن أقرر أن هذا الموقف، الذي بداهه النزاع بين الشركة والحكومة، مثل كذا هو قدام لم يتغير إلى هذه اللحظة. وكونت الشركة تخضع بوجهة نظرها لنظمه ولم تكن الحكومة بأن تخضع لها عملا أو قولاً أو فكرة أو أحكاماً في الامتياز بآية صورة من الصور، عن حرب صريح وتراجع عن هذه النظرية الخطيرة، وهي عدم خضوعها بالتشريع المصري. قانونك من هذه الناحية لا يزال كما هو منذ لحظة الأولى للابراع. وقد ورد في المذكرة التفسيرية للامتنياز أن كل طرف منكم بوجهة نظره، فلا تزال الشركة إلى الآن عند موقفها الذي يتغير قليلا بقليل.

لا أكنتمكم يا أفاضال معالي الوزير قد فند هذا الحجج الثلاث تفيد قويا جدا لا اعتدأ إيماناً يستطيع أن يغندها بغير مما غندها به من القوة والحجة والبرهان وردت. مذكره التي أرسلها إلى الشركة. قد تعرضت مسلك الحكومة مع الشركة حجة حجة، وعلى وجه الخصوص وهي المساهمة

واستمر معاليه في التعليل بقوة تدعو إلى الإعجاب ، فقال :

" تلك هي النصوص التي تحاول الشركة حيث الاحتياج وراحها للاداء بأنها تمنح بنظام خاص يحول دون تطبيق القوانين المصرية عليها ، بما فيها طبعاً من حيث قول الشركة ، القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالشركات المساهمة " ، ودعوى الشركة كما جاء في بيان مالي وزير التجارة في الأسبوع الماضي بالاحتقاص للقوانين المصرية .

وإن الأمر تنازع بين قانوني سنة ١٩٣٧ و ١٩٤٧ - هذا القول ليس بصحيح . فمال الوزير نفسه بقول في مذكرة إن الشركة تحاول حيث المهرب من تطبيق القوانين المصرية عليها بما فيها ، طبعاً ، قانون الشركات الصادر في سنة ١٩٤٧

واستمر معالي الوزير في هذه القوة وهذه الحماسة في التبدل على موقف نظرية الشركة وصل خطورتها ، وعلى بطلانها ، إلى أن قال في صفحة ٩ ما يأتي : يتضح مما تقدم :

" ١ - أنه لا عقود تأسيس الشركة ولا أحكام القضاء التي تستند إليها تتضمن ما يخرجها من أحكام التشريع المصري .

٢ - بل على التقيض من ذلك وعملاتك العقود والأحكام بتعين عليها زوايا الموضوع لقوانين البلد ، بل وإعادتها .

٣ - ومن باب أول لا يتأتى أن تنصل من أحكام القوانين المصرية المتنافية بالنظام العام مثل قانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالشركات المساهمة " .

ثم انتقل معاليه إلى مناقشة اللجنة الثانية التي تكلمها الشركة وهي خضوعها لقانون الشركات الفرنسي لا قانون الشركات المصرية . واستمر في إيراد مثل هذه الحجج القوية الدافعة إلى أن انتهى في صفحة ١٢ بما يأتي :

" ويطبق هذه المبادئ العامة على حالة شركة قتال السويس يتبين جلياً :

١ - أن ما جاء بالمادة ١٦ من اتفاقية سنة ١٨٦٦ من الإنزال إلى بعض أحكام القانون الفرنسي الخاص بالشركات المساهمة وهي أحكام أدمجت في التشريع المصري ، لا يمكن أن يمس حق سيادة المشرع المصري في وضع مبادئ من قوانين في شأن الشركات المساهمة .

٢ - وما أن شركة قتال السويس مصرية الجنسية ، فهي خاضعة صراحة لولاية البلد القضائية ولقوانين وعادات البلد . ويستتبع ذلك أنه يجوز لها أن تنصل من أحكام التشريع المصري الخاص بالشركات المساهمة .

ثم انتقل معاليه إلى اللجنة الثالثة ، وهي الخاصة بقول الشركة إنها على أي حال ، وعلى أسوأ الفروض خاضعة للتشريع المصري بخضوعها لقانون سنة ١٩٣٧ لا قانون سنة ١٩٤٧

وقد ناقشه هذه الحجج ، وأثبت بالأدلة أن قانون سنة ١٩٤٧ قانون من القوانين المتعلقة بالنظام العام ومن القوانين الأممية فبشيء ماسبقه من أحكام لا تتفق مع أحكامه .

إلى أن قال معاليه :

" إن النظام الذي كانت الشركة تدعي بموجبه أعضاء مجلس الإدارة عدم خلو صراحتهم أو كانت تبشر التنازع على أساسه مع مستغنياً ، هذا النظام الذي كان مطلقاً قبل سنة ١٩٣٧ ، ثم أصبح خاضعاً لبعض القواعد منذ سنة ١٩٣٧ هو من قبيل حالات الفاقة التي هي العلماء سابقو الذكر بتوضيحها ، فمما كان كل ما تم من تعيين واستخدام في عهد النظام السابق مترتباً عليها ، ولولا كان منافعها للنظام الجديد ، فليس الحكم كذلك بالنسبة إلى النظم في ذاته من حيث هو قواعد وضوابط ، فإنه يجوز تعديل هذه القواعد والضوابط في أي وقت بقضى قانون جديد .

ومنذ العمل بالقانون الجديد يحتم أن يكون تعيين أعضاء مجلس الإدارة واستخدام الموظفين والعامل وفقاً لما تقرره من القواعد الجديدة " .

واستمر معاليه في مناقشة حجة الشركة إلى حد أن وصفها بالسفح و انتهى إلى أنه ليس للحكومات ولا للعالم الأجنبية حق تفسير نصوص عقد الالتزام ، وليس لها أن تنازع في مشروعية التعريف التي وضعت بنه على هذا الالتزام ، إنما تلك هذا الحق دون سواها ، السلطة صاحبة السيادة في البلد الذي منح الالتزام ونفذ فيه هذا الالتزام .

وعليه يكون للحكومة المصرية التي خلفت الباب العالي الحق في أن تمارض في التفسير الذي تذهب إليه الشركة إذا ما واثقه خاطلاً .

نص الفرمان في الكتاب الذي رفقه الميسر فريدنايه دي ليسس الحكومة الثمانية ، على التسليم بأن كل خلاف نشأ بين الحكومة والشركة يخص بالفصل فيه الدولة صاحبة سيادة التي تقوم على أرضها القاء " ، وهذه الفقرة لها أهميتها ، لأن بعض المراءى كانوا يقولون إن الحكومة لا بد أن تتفق مع الشركة لأنها تهدد بالالتجاء إلى محكمة العدل الدولية . وهذه كلام غير صحيح ، لأن محكمة العدل الدولية لا تختص بمثل هذا النزاع ، إنما المختص بالفصل في أي نزاع نشأ بين الحكومة المصرية وبين الشركة ، هي المحاكم المصرية .

حفرة صاحب المطبوعات الأستاذ محمود رباح (وزير التجارة والصناعة) ،  
إلى أن تعرض لهذه النقطة .

ولا عمل للقول أن هذه الشركة منظمة قانون خاص هو القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٧، لأن أحكام هذا القانون قد نسخ منها مالا يمكن التوفيق بينه وبين أحكام القانون العام اللاحق به ما

محمد كامل مرسي  
رئيس مجلس الدولة

كل هذه الحجج القوية في يد الحكومة، ومع ذلك دخلت في مفاوضات مع الشركة، وكان المفهوم أن هذه المفاوضات هي لإخضاع الشركة لقانون الشركات الذي يجب أن تسري عليه، ولكنها انتهت إلى هذه النتيجة السلبية وهي استثناء الشركة من الخوض تحت قانون عامة.

ليس هذا فقط، بل منحت الشركة تعديلا جديدا في الاختيار فتسول به على ستة ملايين متر مربع لعمل قناة إضافية تزيد بها أرباحها ومكاسبها.

لست أدري إذن فيم كان هذا التشدد ؟!

وكيف يريد معالي الوزير أن يحمي اللبلة على أن ننسى هذه الحجج القوية وهذه الأوصاف الشديدة التي نسبتها الشركة إلى حد أن وصفها بالسخف؟ وكيف توافقه على هذا الوضع الذي يطلبه منا، وأن تقر الشركة على هذه الثورة على بل استثنائها كذلك من حصة قوانين أخرى قائمة، ومنعها امتياز جديدا يضاعف من أرباحها ومكاسبها ؟

مقدمة الشيخ المزمع عبد السلام الساتلي باشا — ألم تكسب شيئا نظير ذلك ؟

مقدمة الشيخ المزمع سراج الدين باشا — سأعرض لهذا وأقول مرة أخرى إنه لا يجوز القول، كما قال معالي الوزير في بيانه هنا وكما قالت اللجنة في تقريرها، إن الشركة تخر بخضوعها للقوانين المصرية، وإنما تناقش في أي القوانين تخضع لها. فالشركة كما قرأت حضراتكم تدفع أولا وبالذات بأن لها وضعا خاصا يخرجها من التشريع المصري وقانون الشركات خاصة. فالقول بهذا الدفاع إنما هو دفاع عن الشركة وهو دفاع مصطنع لم تدعيه ولم تنل به.

وقد طالبنا معالي الوزير في اللجنة بأن يقدم لنا ما يدل على هذا الخوض ولو مستقبلا، فكان من المنذر عليه أن يقدم لنا مثل هذا الإقرار. ومن الظريف أن يقول لنا هل يليق بكرة مصر أن تطلب من شركة مهما كانت هذه الشركة إقرارا أنها تخضوعها للتشريع المصري مستقبلا؟ إن هذا تحصيل حاصل.

ولكنني في مثل هذا الوضع — والمقصود قائمة مع الشركة، وهي تتورع عن القوانين المصرية — أرى من الواجب أن يكون أول بند يشمل هذا الاتفاق هو إقرار صريح من الشركة بخضوعها للقوانين المصرية. ولا يجوز أبدا أن أقول قولاً كهذا في الوقت الذي أسلم لها بالخروج عن القوانين المصرية

مقدمة الشيخ المزمع محمد فوزي سراج الدين باشا — لقد قلت إن بعض الزلاء من الذين أتوا هذه المسألة التي أشرت إليها. وهذه نقطة مهمة، ولم أعرف نتيجة الخلاف، لأنني إذا كنت أعرف أن الحاكم المصري سيعرض عليها مثل هذا النزاع فتكون حقني أقوى، خصوصا وقد أصبحت هذه الحاكم مصرية بحتة، لأن الحاكم المخلطة أصبحت وشيكة الزوال.

وسار معالي وزير التجارة على هذا التهج القوي في ذكره. وإذن يا حضرات الشيوخ المحترمين يكون الخلاف في منتهى البساطة، فالشركة مسجلة بالخضوع للتشريع المصري، ولا تناقش في أي القوانين المصرية يسري عليها، غير أن نظريات الشركة ودفعوها أخطر من ذلك بكثير لأنها تمس سيادة التشريع المصري في ذاته.

لم يكف معاليه بهذه المذكرة أو بهذه الآراء القانونية القوية التي قدمت إلى الشركة، بل بلغ إلى مستشار الدولة لوزارة التجارة، فأثارت صراحة رأي جاء فيه :

" أنه لم يمتى وضع فيما بعد قانون يتضمن أحكاما عامة بالنسبة إلى الشركات المسماة، فإن أحكام مثل هذا قانون تخضع للإلزام التشريعي. بالنسبة إلى جميع الشركات سواء منها ما كان مؤسسا قبل صدور أو بعده، ولا يبره في هذا الصدد بالاتجاه إلى القول بوجود قانون خاص لشركة قناة السويس وهو القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٧ التي تعدر تصويحه المتعارضة مع أحكام قانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالشركات المسماة مستنوخة بالعمل بأحكام هذا القانون الجديد".

إلى أن قال في النهاية :

"ولذلك فانا نرى أن شركة قناة السويس باعتبارها شركة مساهمة مصرية تعد خاضعة لنص أحكام القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالشركات المساهمة".

ولم يكف معاليه بهذا أيضا، بل عرض الأمر من جديد على قدم الرأي بمجلس الدولة مجتمعا فيجته من جديد وأبلغ وأبى إلى إدارة الشركات بوزارة المالية في كتاب بتاريخ ٢٤ يولييه سنة ١٩٤٨، وقد جاء فيه ما يلي :

" واستعرض قسم الرأي بمجمعه هذا الموضوع بمجلس المتقدمة في ١٦ يولييه سنة ١٩٤٨، وانتهى رأيه إلى أن هذه الشركة تتميز على حسب أحكام نظامها الأساسي شركة مساهمة مصرية مركزها الرئيسي في الاسكندرية وعملها الإداري في باريس. وهذا الوصف يستتبع خضوعها لجميع القوانين المصرية التي تسري على الشركات المساهمة ومنها القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧



أظن يمكن أن الواجب على الحكومة أن تتهرب هذه الفرصة لتبوض بعض ما فاقته بعض ما ضاع هل مصر؟ ولكننا نرى معالي الوزير، مع الأسف الشديد، قد أشاع هذه الفرصة التهيبة. ومن الغريب أن أقرأ لمعالي الوزير تصريحاً في اللجنة بأن المناقشات كلها في هذه الموضوعات المختلفة — أي موضوعات الخلاف بين الحكومة والشركة — لم تستغرق أكثر من جلستين بين الشركة والحكومة.

مفكرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحي (وزير التجارة والصناعة) :  
من الذي قال هذا ؟

هذا خطأ مطبعي فإن لدى ١٣ حضرا للجلسات الرسمية فير الجلسات التمهيلية .

مفكرة الشيخ القرم محمد فوزي سراج الدين باشا — هل تناقش ممالك في التصريحات التي أدليت بها إلى اللجنة ؟

فقد ورد في المحضر الثالث للجنة في الصفحة الثانية عشرة ما نصه :

”والواقع أن المسألة لم تأخذ مداً وجزراً أو أخذاً ورداً لأن المواضيع التي أثبتت أو التي تناولها الاتفاق انتهت في الاجتماع الثاني بين مندوبي الحكومة والشركة“ .

مفكرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحي (وزير التجارة والصناعة) :  
هناك تقرير للجنة وفيه المذكرة المقدمة لمجلس الوزراء ، وقد جاء فيها :

”وقد تمت هيئة المفاوضات وعقدت ١٣ جلسة“ .

فهذه مذكرة رسمية مفروعة لمجلس الوزراء تقول إن الهيئة عقدت ١٣ جلسة عدلاً والاجتماعات الفرعية .

مفكرة الشيخ القرم محمد فوزي سراج الدين باشا — هل أي حال أنا مستند خلف هذا من محضر اللجنة .

لم يكف معالي الوزير بعدم اتهام هذه الفرصة الدعية التهيبة كما قلت ، بل ارتكب مخالفة دستورية خطيرة بشأن هذا الاتفاق . مما يتضمنه الاتفاق أن يعدل أتايز الشركة وأن تمتع ستة ملايين مفر مرجع من أملاك الدولة لحفر هذه القناة الإضافية .

ولا شك في أن هذا الذي تم هو ساطة خطيرة كان يمكن أن تتأجل عن طريق الاتفاق ذاته ، وكان يمكن أن تأتي نصوص الاتفاق مبالغة لهذه الموضوع ، ولكن مع الأسف جاءت جميع أحكام الاتفاق مؤيدة لهذا الثورة على التشريع المصري وعلى قانون الشركات بالذات ، بل لقد حرصت الشركة على أن تنص دياجة الاتفاق على أنها تفسير وتعديل للاتفاقات السابقة الخاصة بالشركة ، وهذا يتجاهل تام لقانون الشركات وللتشريع الذي هو موضوع الخلاف . فقد جاء في دياجة الاتفاقية التي بين أيديكم أن هذا الاتفاق الجديد ليس الا تعديلاً وتعديلاً لبعض أحكام الاتفاقات السابقة فالشركة حريصة من جهة على ألا يفهم بأي حال من الأحوال أنها تخضع من طريق أو آخر لقانون الشركات أولاً فيه من أحكام ، حريصة كذلك على أن تنص في دياجة الاتفاق على أن هذا إنما هو تعديل وتعديل لبعض أحكام الاتفاقات السابقة .

أما قانون الشركات ، أما أصل الخلاف ، أما الثورة على التشريع المصري في مجموعه وفي عموم ، فليس له محل ولا إشارة واحدة في مشروع اتفاق ، ولو أن مركز الشركة المالي يحتاج إلى هذا الاتفاق الجديد عليه فهدمت المرفأ أقدمت عليه الحكومة .

إن تاريخ هذه الشركة — وقد لاقت مصر من جراء هذا القتال ما لاقت سياسياً وما تزال تلاقى — مع الحكومة بل مع الدولة المصرية منذ أن نشأت ، تاريخ حافل بأنواع مختلفة من الاغداق . فلو أن مركزها المالي يحتاج إلى هذا الاغداق لكنت أفهم هذا وأفهم أن تقدم عليه الحكومة تدعي لمركز الشركة وتمكينها لها من إدارة هذا المرفق العام ، لكن مركز الشركة المالي متين جداً . فقد زادت أرباحها في العام الماضي على رأس مالها ، فتل هذه الشركة ليست بالشركة التي تتأهل هذا الاغداق الخطير من الحكومة المصرية .

وما يزيد في الأسف أن الحكومة قد أشاعت فرصة ذهبية تهيبة لاحت لها ، لإلجاء الشركة على خضوعها لقانون الشركات لحسب ، وإنما لاسترداد بعض الحقوق التي ضاعت على مصر أثناء التاريخ الطويل على يد الحكومات الضعيفة التي كانت خاضعة للسيطرة الأجنبية كما تملكون . فالشركة في حاجة شديدة إلى قناة فريضة طولها ١٢ كيلو متراً لزيادة حركة المرور ، ولتأمين سلامة البواخر النكية التي تريد أن تمبر القتال . وهذا الموضوع كان يخل بمباحثات طويلة قديمة بين الشركة والحكومة .

ولكن الشركة عمولة على استئجار هذا الكسب، بل على استقلال هذا الضيف منا ، نحن الجانب المدعى . فقد كانت حريصة على أن تحصل مل موافقة من الوزير ، ولذا كان منه يميز ما أن تسلم هذه الأرض قفلا ، وأن تبدأ العمل فوراً في حفر هذه القناة قبل تصديق البرلمان . وجاء هذا في كتاب معالي الوزير في ٧ مارس سنة ١٩٤٩ الموجه للوكيل الأعلى لشركة قتال السويس . فعلى الوزير يقول له تسلمت خطابكم بتاريخ اليوم وجاء في نصه :

" لقد تشرفنا أيضاً بأن يينا لمساكنكم أن أعمال إنشاء القناة الفرعية المنصوص عليها في المادة ٢٠ من الاتفاقية المذكورة تخفى الشروع فيها فوراً لتيسر آتياها في المدة المقررة ، ففضلم معاليكم وصرحتم لنا أنه لا مانع أيضاً لدى الحكومة من إعطاء الشركة التصريح المؤقت للشروع في تلك الأعمال دون انتظار تصديق البرلمان على هذا الاتفاقية التي تخفى بمقتضى المسمى "هـ" المرافق توسيع مساحة أرض الامتياز على قدر مقتضيه الحاجة . وأكون ممننا جداً لو تكرمتم بالإيماء على موافقة الحكومة على هاتين القطعتين "

ولقد أجابه الوزير بما يأتي :

" وردا عليه أؤيد لجنابكم أن الحكومة توافق على ما جاء في هذا الكتاب

ومن الغريب أن هذا الكتاب رغم خطورة لم يطبع ولم يوزع على حضراتكم مع الأوراق الخاصة بهذا الموضوع .

رد الوزير وقال إن الحكومة توافق على ما جاء في ذلك . فبأى حق يملك الوزير إعطاء الشركة هذا التصريح ، وهذه الرخصة قبل موافقة البرلمان ، ولكن ...

مفكرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحه (وزير التجارة والصناعة) : هذا التصريح قاصر على مرور المواطنين وهو تصريح مؤقت من غير التزام.

مفكرة الشيخ المحترم محمد فتوح سراج الدين باشا — لقد أجاز معالي الويا العمل فوراً من غير تصديق البرلمان ، أما كان هذا العمل وبدون قيد ، فلم يقل معاليه إن هذا قاصر على مرور المواطنين ، بل أجاز بما ينعكس إجازة صريحة مطلقة .

مفكرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحه (وزير الجاوة والصناعة) : بل وقتة إلى أن يصدر القانون .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فتوح سراج الدين باشا — معروف أنه إذا ألقى البرلمان هذا الاتفاق ، ولم يوافق عليه ترك العمل ، فهذا طبعي .

مفكرة الشيخ المحترم محمد رباحه (مطابقاً) — لقد بدأت الشركة فعلاً في العمل .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فتوح سراج الدين باشا — وليس هذا هو المظهر الوحيد للعبة التي سادت هذه المفاوضات ، وسادت الجو الذي تحت فيه هذه الاتفاقية . فمن أحكامها أيضاً استثناء لقانون الجوازات والجنسية والاقامة ، ومطلوب من حضراتكم أن تقرروا هذا الاستثناء ، وقبلها ، أن تقرروا لا يمكن ، بل لا يجوز للحكومة أن تطلب من الوزير ولا الوزراء مجتمعين ، أن يمنحوا هذا الاستثناء قبل إجازتكم . وهذا الحكم طالبت الشركة بمقتضيه فوراً قبل تصديق البرلمان . وقد أجاز الوزير هذا . قل وكيل الشركة في خطابه :

" وقد فضلم معاليكم فصرحتم لنا أن الحكومة تقبل من جهتها أن تطبق فوراً تطبيقاً أولياً للاتفاقية التي تتفق بشرط الدخول والاقامة لمدة ستة أشهر لصالح ثلاثة مهندسين فرقيين "

وقد وافق معالي الوزير على تنفيذ هذا الحكم فوراً أيضاً ، ولكن يا إخواني ...

مفكرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحه (وزير التجارة والصناعة) : وما هو وجه المخالفة ؟

مفكرة الشيخ المحترم محمد فتوح سراج الدين باشا — ولكن يا إخواني أظلم معالي الوزير إذا قلت إنه أعطى الشركة هذه الحقوق الفورية قبل موافقتكم ولم يأخذ منها شيئاً مقابل هذا . لقد كان معاليه أيضاً في متبى الحرس على أن يأخذ من الشركة مقابل هذا الذي أعطاه فوراً .

هل تعرفون حضراتكم ما الذي أخذناه مقابل تسليم الأرض والأمر بالشروع في العمل فوراً ؟ لقد أخذنا مقابل هذا أن الشركة قالت مل لسان ويكها : " يسرها " أن تطبق سلفاً ، دون انتظار التوقيع على الاتفاقية ، المادة التي تنص على معونة شخصية ذات مؤهلات طلبت الحكومة وجعلها للمهندسين تيجات المصرى للشغل والخالف الشركة " .

أهم كثير من التمسك بفيد الدولة لتوائمتها ولاحفاظ بكرامتها ؟ هذا حساب لا يمكن أن يقبله البرلمان ، فالرأى ، وهو السلطة التشريعية في البلاد همه أولا سيادة التشريع ، ولما تجاراً بين القوانين ونملى حكومتها لمن يدفع أكثر من غيره .

إن مهمة البرلمان والحكومة هي اجبار الجميع على احترام التوانين أي كان شأنهما وإن كانا مخالفين ، ولكن تجاراً ، على أن يرى في هذه النظرة المادية التجارية — خصوصاً وأن مادية وزير التجارة يفتخر إلى الاتفاق هذه النظرة — فلماذا كتبنا وماذا خسرنا ؟

قال ماله في مذكرة مجلس الوزراء رجاءه أغلبية القسرين إنسا كتبنا مايتي :

أولاً — تمصير الشركة ، وهذا ينصب على مجلس الإدارة والموظفين والمستعدين والمالية البحرية والبرق فندس لأن مائة الوضع الحالي في كل طبقة الوضع الذي يمتنع قانون لثركت وأربع الذي وصنا إليه . وهذه مسألة حساب لن أختلف فيها مع معالي الوزير .

الوضع الحالي في مجلس الإدارة هو كما يتي :

فرنسيون	انجليز	امريكي	هندي	مصريون
١٨	١٠	١	١	٢

وبذلك يكون المجموع ٣٢

ولو طبق قانون الشركات لارتفع عدد المصريين من ٢ إلى ١٣ أي بنسبة ٦٥٪ أما التي حصلنا عليه من الاتفاقية وزيادة عضوين من المصريين فوراً فيكون مجموعهم أربعة ، مع أن قانون الشركات يفرض أن يكون عدد ١٣ ثم نص في الاتفاقية على أن يكون واحد في أول مركز يتخول بالاستقالة أو لوهة ليصبح المجموع خمسة .

أما الاستقالة فلا تتطروها كثيراً لأن عضوين من الإدارة يتقاضى مكافأة تتراوح بين ١٠٠,٠٠٠ و١٠٠,٠٠٠ جنيه في السنة . وهي لا تقل عن ٦٠٠٠ جنيه بحال .

مفكرة صاحب المالك الأستاذ محمود مباحه (وزير التجارة والصناعة) : إن المكافأة لا تزيد على ٣٠٠٠ جنيه في السنة إلا قليلاً .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا — وهذا خلاف المزايا التي يتبع بها عضو مجلس الإدارة كالتسفير إلى باريس مجاناً وغير ذلك مما أروجه لإخواننا جميعاً .

تلتصبت الاستقالة إذن لن يبقى الوفاء ، ومعناه أن يبقى تحت رحمة الله فإذا خانت رحمة أن يخلو محل كتبنا بذلك علناً خاصاً .

إن في الاتفاقية نصاً يميز أن يكون للمحكمة موظف مصري في لجنة مؤلفة من موظفي الشركة ليست الرهشات المقدمة من المصريين لشغل وظائف الشركة . وهذا الموظف لم تنص ، لاتفاقية على دخلته ولا على مدى ما يملك من قوذه فهو شخص مستمع من قبل الحكومة في لجنة تبحث ترشيحات أو طلبات الذين يتقدمون للوظائف . فالشركة كما أخذت أعطت !! أخذت ٦,٠٠٠,٠٠٠ متر مرج وإذا من معالي الوزير بالشروع في العمل دون انتظار لتصديق البرلمان . وأخذنا نحن شيئاً عظيماً هو موافقة الشركة على أن يحضر هذا الموظف المحترم اجتماعات اللجنة قبل تنفيذ الاتفاقية . الحق يا إخواني أن هذه نتيجة لا بأس .

هذه المعجلة التي لحست بعض آثارها كان لها مظهر خطير جداً أخذته لجنة المالية والتجارة بمجلسكم المحقر ، فقد قدمت الحكومة هذا المشروع للبرلمان رغم النص فيه على أن مجلس إدارة الشركة سيأجل إلى الجمعية العمومية في شأن تعيين المصريين الجدد في مجلس الإدارة . وكان مفهوماً أن الجمعية العمومية قد تقبل وقد قضى ما أرى مجلس الإدارة . فهل كان ينبغي أن تقدم إليكم الاتفاقية لتقولوا كلمتكم فيها ، وقد يجوز أن ترم وأن تصدق بقانون جمهور بتوقيع الملك ، ثم بعد ذلك بشهرين تعرض بعض أحكامها للجمعية العمومية للشركة لتقبلها أو ترفضها ؟

هذا عمل لم يكن يبق وما كانت تقبله كرامة مصر ، وكان يجب أن يحتفظ بهذا الاتفاق حتى تستقر الشركة إجراءاتها فتوافق سلطانها وهيئتها وجميعياتها ، ثم بعد ذلك تتقدم به الحكومة إلى البرلمان ، ولكن جاء على بفضل يهفلة بلقي المالية والتجارة أن أقيمت لاتفاقية إن انتهت الجمعية العمومية من الموافقة عليها ، ثم قدمت للبرلمان بعد ذلك بتأريدها منها إلى حضراتكم . وهذا أيضاً يعتبر مظهراً من مظاهر المعجلة التي سادت هذه المفاوضات .

انتقل الآن إلى الناحية الموضوعية لرى ماذا كتبنا وماذا خسرنا من هذه الاتفاقية . ولعل الكثيرين ، كما نعت من سعادة الشاذل باشا ، متلهفون على معرفة هذا الحساب ، حساب المكسب والخسارة ، مع أن المسألة في نظري ليست مسألة مادية ، أساساً ، كحساب المادي أو الخسارة المادية أو أساسها تعيين عضوين أو خمسة أو عشرة مصريين بمجلس إدارة الشركة أو أخذ إتاوة ١٠٠,٠٠٠ أو ٢٠,٠٠٠ جنيه ، بل أساسها أخطر من ذلك ، أساسها سيادة التشريع المصري وهو تخضع الشركة أو لا تخضع له ، وأساسها كرامة مصر فوق كل هذا . ولكن قلنا من مالى الوزير في هذه النظرة المادية ونجحت حساب المكسب والخسارة فيما لرى هل كتبنا أم خسرنا ؟

يقول معالي الوزير في مذكرة مجلس الوزراء إن الاتفاق الحالي يتضمن كثيراً من المزايا التي كتبها الحكومة والتي تعتبر أكثر أهمية وأوسع نطاقاً من مجرد التمسك بتطبيق قانون الشركات . من قال هذا ؟ من قال إن أية إتاوة مهما بلغت أو أن مبالغاً من المصريين يخلو من مجلس إدارة الشركة ؟

مقرر صاحب المعالي الأستاذ ممدوح رباحه (وزير التجارة والصناعة) —  
لم يبق واحد من أعضاء مجلس الإدارة إلى آخر مدته ، بل إنهم جميعا توفوا  
قبل انتهاء مدتهم في المشر السنين الأخيرة .

مقرر الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين بلشا — والمفهوم أنت  
الاستقالة أو الوفاة ليست من المجموع الكلي لأعضاء مجلس الإدارة ،  
بل يجب أن تكون من بين الأعضاء الإنجليز ، فلا بد أن يموت أو يستقيل  
عضو إنجليزي لتكسب محلا خامسا .

مقرر صاحب المعالي الأستاذ ممدوح رباحه (وزير التجارة والصناعة) —  
إن من أعضاء مجلس الإدارة فوق الثمانين .

مقرر الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين بلشا — وعضو راجع يمين  
في سنة ١٩٥٩ أي بعد عشر سنوات ، وخامس يمين في ١٩٦٤ أي بعد  
خمس عشرة سنة وقبل انتهاء مدة الامتياز بأربع سنوات .  
فهل هذا تمصير لمجلس الإدارة ؟

يقولون لقد كتبنا من الانفاقية تمصير مجلس الإدارة بشيين أربعة  
أعضاء جدد ، مع أنه لو طبق قانون الشركات لأعداد الأعضاء المصريين  
أحد عشر لا أربعة ، وبذلك تكون قد خسرنا خمسة مقاعد في الوقت الذي  
تقول فيه الحكومة أننا قد كتبنا أربعة . وهذا هو المنطق الصحيح الذي  
ستمعونه في جميع أحكام الاتفاقية ، فالذي نسترده من الخسارة اعتبره  
الحكومة كتبنا عظيمًا سواء في المال أو في الموظفين أو في مجلس الإدارة .  
ويقال هذا علنا في مجلس الشيوخ ، وينشر في الصحف ويقرأ العالم . ولا  
أرى ماذا يكون حكمه على عقليتنا وتقديرنا للأموال . أما القول بأننا كتبنا  
فكان يصدد لو أننا أخذنا خمسة مقاعد زيادة على حقا بعد استيفاء النسبة  
المقررة في قانون الشركات . أما أن نأخذ بعض الحق ونقصه بأنه كتب  
وكسب كبير وتمصير مجلس الإدارة ، فيجب أن نعلم بأنه خسارة .

مقرر صاحب المعالي الأستاذ ممدوح رباحه (وزير التجارة والصناعة) —  
من الذي قال أننا كتبنا ؟

مقرر الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين بلشا — يحسن أن تسلمهم  
يا معالي الوزير بأننا خسرنا .

مقرر صاحب المعالي الأستاذ ممدوح رباحه (وزير التجارة والصناعة) :  
أسلم بأننا لم نطبق قانون الشركات .

مقرر الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين بلشا — على أية حال هذا  
هو موقفنا في مجلس الإدارة من حيث تمصيره . أما الحق — غير بالنسبة

للموظفين والمستخدمين ، فالتسكية فيه أم وهو يستغرق من التقرير عدة  
صفحات . وسأجيب في بيان ذلك نفس الطريقة التي اتبناها وشرحتها  
لحضراتكم عند الكلام على تمصير مجلس الإدارة .

فالوضع الحالي لنابة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ هو كما يأتي :

يبلغ عدد موظفي ومستغدي الشركة ٦٤٠ موظفا منهم ٤٨١ أجنبيا  
أي بنسبة ٧٥.٢٪ وتبلغ نسبة مجموع مرتباتهم ٨٥.٢٪ أما المصريون  
فيبلغ عددهم ١٥٩ بنسبة ٢٤.٨٪ وتبلغ نسبة مرتباتهم ١٤.٩٪ وإذا  
قلت إن عدد المصريين ١٥٩ موظفا ومستغدا فاقبأبوز الحقيقة لأن  
منهم ١٥٠ متصرا والباقيون مصريون حقيقة ، ولنفرض أنهم ٩٩ أو ١٠٠ أو ٢٠٠  
أو ٣٠٠ والمقطوع به أن ٧٠٪ منهم متصرفون ومعالي الوزير يقرن على  
ذلك . ومع هذا فلا مانع من اعتبارهم جميعا مصريين .

أما إذا قُذِرَ أو طبق قانون الشركات فإن عدد المصريين يفتقر إلى ٤٨٠  
أي بنسبة ٧٥٪ وهي النسبة التي يقرها القانون المذكور ، يمكن  
الوضع الحالي الذي يبلغ عدد الموظفين الأجانب فيه ٤٨١ وهندس  
المصريين ١٥٩ .

مقرر صاحب المعالي الأستاذ ممدوح رباحه (وزير التجارة والصناعة) :  
— كانت النسبة هكذا فعلا .

مقرر الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين بلشا — هؤلاء الموظفون  
موزعون على ست درجات في الشركة . وهذا أمر جدا لكي نفهم  
كيف تتنقل التمهير في مختلف الوظائف .

هناك درجة مختبر خارج الكادري خارج نظام الدرجات ، وهي  
من الوظائف الرئيسية الكبرى . وهناك درجات أخرى هي الأولى والثانية  
والثالثة والرابعة والخامسة .

وهذه الدرجة الرئيسية ليس فيها موظف مصري واحد ، إنما فيها أربعة  
متصرفين .

مقرر صاحب المعالي مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) — هؤلاء  
الموظفون متصرفون مصريون مع الأسف الشديد .

مقرر الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين بلشا — هم متصرفون ،  
وأردت أن أقول ذلك لكي يفت المجلس على الحقيقة ومن هؤلاء ثلاثة  
أطباء .

هذا هو الوضع الحالي .

المقرر — نعم وفي الدرجة الأولى ٣٥ موظفا ، وهذا الدرجة على درجة  
الرؤساء وليس فيها مصري واحد ولا متصرف في الوقت الحاضر .

هذا هو نص الخطاب مع استثناء ما سأذكره لحضراتكم لأن معالي الوزير ناقى عليه ، فإن الاتفاق الجديد لم يوضع التسب لقانون الشركات ولم يمدحها ، ولا تركها كما هي ، وحسب ما يقر بها إلى التسب التي وردت بقانون الشركات ، وانما تركها كما هي مع بعض التعديلات التي سأذكرها حالا بالنسبة الموظفين الموجودين الآن ، أما المستقبل فكان الواجب أن يكون الأقل الأقل إنه يقع في شأه قانون الشركات ، لكن هذا النص لم يرد في الاتفاقية ، وكذلك لم تملك الحكومة بأن كل وظيفة تخلو فتعقل بمصري حتى ترتفع التسب ، وإنما قيل كل خمس وظائف فنية تخلو يمين فيها أربعة من المصريين وأجنبي واحد أي ٢٥٪ أجنبي ، وكل عشر وظائف إدارية تخلو يمين فيها تسعة من المصريين وأجنبي واحد ، فما هي الوظائف الفنية التي تبلغ نسبة المصريين فيها إلى الأجانب ؟ إلى ٩١

لقد قيل إن هناك كشفا للوظائف الفنية ، في نظر الشركة ، فيها طبقات كثيرة ، وتشمل الكتبة والمحاسبين ورؤساء الحسابات ومن اليوم ، ولا أدنى معنى عبارة ومن اليوم ، وما المقصود بها ؟

أنهم أن تكون الوظائف الفنية مقصود بها المهندسين والكهربائيين ، ولكن لا يدخل فيهم مطلقا الكتبة والمحاسبين ، وليس هذا هو الاستثناء الوحيد .

فالوظائف العليا ، التي هي خارج الكادر والتي يشنها رؤساء الأقسام في الشركة ، لا يسمها الوضع الفهم ، فإذا خلت وظيفة جديدة من هذه الوظائف ، فلنشارة أن تعين عشرة من الأجانب ثم بعد ذلك تعين عشرة من المصريين وأجانبيا واحدا .

القرار - أعلن أن هؤلاء الموظفين الذين يشغلون هذه الدرجات مدمد ٣١ وكلهم من الأجانب ، ولكنه اشترط في الاتفاق أن يحتفظ بخمس وعشرين وظيفة منها للمصريين .

مقرر الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك - هذا غير صحيح . ( تول الرئاسة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد عبد الوكيل ، وكيل المجلس )

مقرر صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحه (وزير التجارة والصناعة) هذا فيما يخص بالمرشدين .

القرار - هذا البيان ورد إلى من وزارة التجارة والصناعة .

مقرر الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك - لماذا تستعزبان من وزارة التجارة ولديك المستندات ؟

مقرر الشيخ المحترم الأستاذ محمد رباحه - كاذب من الواجب أن تطلب اللجنة تلك البيانات من الوزارة ، وليس لعضو أن يطلبها .

مقرر الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك - وهذا له أهمية ، لأن الدرجة الثانية فيها ٦٣ موظفا منهم ٦ مصريون من بينهم خمسة مختصرون ومصري واحد ، والدرجة الثالثة ١١٤ موظفا منهم ٣٧ مختصرون والدرجة الرابعة ١٨٧ موظفا منهم ١٨ مختصرون والدرجة الخامسة ٣٤ موظفا منهم ١٨ مختصرون .

أنظروا الآن إلى الاتفاق الجديد الذي يقول الحكومة إنه مصر للشركة وتقلل في وظائفها :

( أولا ) سلم الاتفاق بأن جميع الأوضاع الحالية فيما يخص الموظفين والمصريين والبال يتن كما هو مع قيود بسيطة سأذكرها فيما بعد .

مقرر صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحه (وزير التجارة والصناعة) - كيف يقول حضرة الشيخ المحترم إن النظام الجديد يقي جميع الأوضاع الحالية كما هي ؟

مقرر الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك - لقد قلت مع بعض القيود وسأقول كل شيء ، فلماذا أرى معالي الوزير قلنا ؟ إنى عادل ، وسأقول مالك وماعليك . قلت إن القاعدة العامة في الاتفاقية - وهذا صريح في الاتفاق - أن جميع الأوضاع الحالية للمصريين والموظفين والبال تبقى كما هي .

مقرر الشيخ المحترم الأستاذ فرير أبو شادي بك - لنفسه ، أي إن الاختصاص لا يتغير .

مقرر الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك - هذا صحيح . هل تريدون أن أتوكل عليكم الخطاب ؟

مقرر صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحه (وزير التجارة والصناعة) : لا أضر أن هذه أوضاع كما يقول حضرة الشيخ المحترم ، والذي اتفق عليه أن الموظفين الحاليين سيبقون كما هم .

مقرر الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك - وإلى حضراتكم نص الخطاب الذي أشرت إليه ، وهو خطاب الشركة إلى معالي الوزير في ٧ مارس :

" وهناك اتفاق مقود إلى جانب هذه المكاتبات المتبادلة يتضمن طائفة من الأحكام لم يرد ذكرها هنا ، ولا سيما الأحكام التي تنبئ بخصم المصري لا أوفى في هيئة مستخدم الشركة ، دون أن يرتب على ذلك أي مساس بأوضاع التلمذة العادية لموظفي الشركة الذين يصلون بها الآن أيا كانت جسيمنتهم " .

والملحظة الثالثة : أخطر من هذا وذلك لأنها تجعل هذا التصير وهما  
تقد قبل حينها تحمل وظيفة بالاستقالة أو الرقابة بين فيها مصرى ،  
قول هناك ما يمنع الشركة من أن تعد خدمة لأجنبي ، وبذلك  
لا تحلولة وظيفة ، وبالتالي لا يمين مصرى فيها ؟

وقد حاولنا في اللجنة أن نحصل من معالي الوزير على ما يطعننا في هذه  
النقطة ، فكان رد معاليه أن الشركة لم توافق على إعطاء هذا التصير ،  
وأن المفهوم أن الشركة لن تعد في مدة الخدمة إلا الموظفين الضرورىين ،  
وأنى كوزير للتجارة لا أريد أن أدقق في هذه المسألة حتى لا أضرب  
روحهم المعنوية التى يجب أن تقوى . هذه الفترة تجعل هذا التصير  
وهما ومطابقا على إرادة الشركة . حتى في هذا التصير نستطيع أن تعد  
في خدمة أى موظف أجنبي فيها ولا شيء منها من ذلك ، لا قانون عام  
ولا قانون خاص ولا أحكام هذا الاتفاق الجديد .

أما إن يقال إن للشركة لأية أو نظاما ، فهذا من حق الشركة ومن  
حقها أن تعد مدة الخدمة ، ولما أن تعديل وتبدل فيها . ونحن نسمع كل  
يوم ونقرأ أن الحكومة نفسها تعد في مدة الخدمة لموظفيها في حالة الإحالة  
على المعاش .

هذه الفترة كان يجب أن تعد سدا محكما بنص صريح في الاتفاقية .  
ولا يتبقى مجرد وعد شفوى ولا مجرد اتفاق مع الشركة . فقد كان هذا  
قانون سنة ١٩٣٧ الذى كان يفرض على الشركة أن تعين مصرين لا  
تصيرين . وقد خالفت الشركة هذا النص وجعلت يعبر .

مفكرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحه (وزير التجارة والصناعة) -  
النص موجود :

مفكرة الشيخ المكرم محمد فوزى سراج الدين بلشا - وأين هذا النص ؟

مفكرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحه (وزير التجارة والصناعة) -  
في المطالبات التى عرضت على اللجنة والورادة في صفحة ٣٣ من تقرير اللجنة .

وهناك اتفاق معقول إلى جانب هذه المكتبات المتبادلة يتضمن طائفة  
من الأحكام لم يرد ذكرها هنا ، ولا سببا للأحكام التى تنهى للنصر المصرى  
تمتلا أو في جهة مستندى الشركة ، دون أن يترتب على ذلك أى أساس  
بأوضاع الخدمة العادية لموظفى الشركة الذين يصلون بها الآن أيا كانت  
جسديتهم .

وبإشارة أخرى لاستطاع الشركة أن تعد خدمة أى موظف بعد أن  
يجل إلى سن التقاعد .

مفكرة الشيخ المكرم محمد فوزى سراج الدين بلشا - المقصود من ذلك  
عدم إخراج الموجودين من الموظفين ، ومن الميب أن تصير هذا التصير  
وفي المجلس لاقانونيون

مفكرة الشيخ المكرم محمد فوزى سراج الدين بلشا - يدعى أن يخلط  
حضره المقررين الوظائف العادية وبين وظائف البحارة .

وإلى حضراتكم نص الفقرة "د" من المادة الثانية من الاتفاقية :

(د) فيما يخص الوظائف الخارجية عن نظام الدرجات ، وهى فى الواقع  
وظائف مديري فنيين ومستشارين متخصصين وغيرهم مؤهلين  
تأهلا عاليا ، يجوز للشركة بصفة استثنائية أن تعين من الخارج  
الموظفين اللازمين ليشغلوا مباشرة المراكب التى تحملون هذه  
الوظائف بسبب انتهاء الخدمة أو بسبب إنشاء موظفين جديده .  
وذلك في حدود ست وظائف في الأقسام الثلاثة وأربع وظائف  
لأطباء لغاية انتهاء مدة الامتياز وحسب النظر من السلب المينة  
في الفقرة "ب" .

ومضى هذا أننا ننظر إلى أن يخرج عشرة من الأجانب ، ثم نبدأ بنسبة  
٤ إلى ١

القرر - ليست خدمى الوظائف المقصوفة ، ولا أدنى لهاذا لا يتكلم  
معالي الوزيرين لنا الوضع الصحيح .

مفكرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحه (وزير التجارة والصناعة) -  
سأترككم فيما بعد .

مفكرة الشيخ المكرم محمد فوزى سراج الدين بلشا - تنص الفقرة "ب"  
من المادة الثانية من الاتفاقية على تعيين أربعة مصرين لكل خمس  
وظائف فنية وتسعة مصرين لكل عشر وظائف إدارية .

مفكرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحه (وزير التجارة والصناعة) -  
هل يسمح حضرة الشيخ المكرم وبين لنا عدد الموظفين الفنيين  
والإداريين ؟

مفكرة الشيخ المكرم محمد فوزى سراج الدين بلشا - تقول أغلبية اللجنة  
ومعها معالي وزير التجارة ، إذا كنا قد خسرت النسبة المنصوص عليها  
في قانون الشركات ، فقد كسبنا شيئا مهما وهو تخصيص حقيق في مختلف  
وظائف الشركة كبرها وصنيتها .

نفيا يتطرق بالوظائف الكبيرة ، فهناك ٣١ وظيفة كما ذكرت لحضرتكم  
كلما قلت وظيفة هنا ، بفضل الله أى بالوقاة ، بين فيها أجنبي حتى يتم  
تعيين عشرة منهم ، ثم بين بعد ذلك من المصريين . وحيلفت . وقبل  
البعد في تعيين المصريين ، يكون أجل امتياز الشركة قد انتهى . هذان  
هما الاستثناءان فيما يخص المستقبل مع تسليمتنا بالاتفاقية بالوضع الحالي  
لنداحتها وبشأنها .

يقول معالي الوزير إن هالك قواعد عامة للخدمة في الشركة تتحدد من الإحالة إلى المعاش وإلى التقاعد : هل الشركة حكومة لها قوانين وقواعد عامة تحكم تصرفاتها ؟ إن الشركة يمكن لها أن تبدل وتغير في قواعد الخدمة كيفما شامت .

حضرات الشيوخ المحترمين

إن ما سألته الاخائية فوراً هو ما يأتي :

تعيين تحسين مصريا في مدة لا يتجاوز أول يناير سنة ١٩٥٠ منهم ثلاثة في الدرجة الأولى ، ووزعون على أقسام الشركة الثلاثة وستة في الدرجة الثانية وتسعة في الدرجة الثالثة . وستة مشرفي كل من الدرجتين الرابعة والخامسة الثانی في ذلك من تم تعيينهم قبل يناير سنة ١٩٤٩ أي قبل الاتفاق فيكون مجموعهم اثنين وخمسين موظفا جديدا في وظائف الشركة .

هذا هو التعديل الحقيقي الوحيد على سبيل الحصر في هذه القطعة باستثناء وظائف العليا . أما فيما عدا ذلك فاحتياطي يمت قد يتحقق أو لا يتحقق مع الاستثناءات التي ذكرتها .

**مقرة الشيخ المحترم أحمد إبراهيم عطا الله بك** — هل إذا رقي هؤلاء الموظفون الاثنان والخمسون من بين الموظفين الموجودين عند اعتماد ميزانية سنة ١٩٤٩ وبين بلم في الوظائف الصغرى تكون قد كسبت شيئا جديدا ؟

**مقرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين بك** — هل أية حال بدلا من أن يكون لنا ١٥٩ موظفا بنسبة ٢٤ ٪ ، سترتفع النسبة بذلك إلى ٣٣ ٪ . وهذا ليس بالمكسب الكبير كما يقول معالي الوزير لأن قانون الشركات يقضي بأن تكون النسبة ٧٥ ٪ .

أما فيما يتعلق بوظائف القباطنة والمرشدين فإن عددهم يبلغ الآن ١٤٩ منهم ١٣٩ أجنبيا بنسبة ٩٦ ٪ ، ومصرياتهم بنسبة ٩٧ ٪ . وستة مصريون بنسبة ٤ ٪ ، ومصرياتهم ٣ ٪ . وقد اتفق على احترام النسبة الحالية وبها دون تغيير . أما فيما يتعلق بالمستقبل فقد اتفق على أن يبدأ بتعيين عشرين مرشدا مصريا من ذوي المؤهلات عند الحاجة . أي إنه إذا احتاجت الشركة في المستقبل إلى مرشدين فلها أن تأخذ من المرشدين المصريين عشرين مرشدا . وبعد أن يكتمل هذا العدد تأخذ الشركة مرشدا مصريا قبال مرشده أجنبي . لمساذا هذا الشرط ؟

**مقرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحه** (وزير التجارة والصناعة) : إن حضرة الشيخ المحترم يعرف السبب .

**مقرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين بك** — أنهم أنت وبين من المصريين أن إلى استوفى النسبة التي يحددها قانون الشركات أو على الأقل يذكر به أن يرفع عدد المرشدين من ٦ إلى ٢٦ أي بين أحد من الأجانب إلا إذا تمخر الحصول على مصريين اثنين .

**مقرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحه** (وزير التجارة والصناعة) : لا يستطيع الشركة أن تبقى الموظفين الموجودين إلى ما بعد سن معينة ، وقد ورد ذلك في صفحة ٣٣ من التقرير وإلى حضراتكم النص .

... دون أن يثبت على ذلك أي أساس بأوضاع الخدمة المادية ...

**حضرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين بك** — هذا لحماية الموظفين الأجانب الموجودين حاليا أيا كانت جنسيتهم ، وهذه هي الفقرة الوحيدة التي تخص الأجانب .

ألم يقل معالي الوزير في اللجنة إنه لم يرد اقتشاد مع الشركة حتى لا يضر روحها المعنوية ؟

**مقرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحه** (وزير التجارة والصناعة) : لقد نص في الاتفاق على احترام القواعد المادية للخدمة .

**مقرة الشيخ المحترم الأستاذ اسماعيل حمزة** — لاحظوا الانص .

**مقرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين بك** — الأصل هو الإحالة فإذا لم يوجد نص في الاتفاق يحظر على الشركة بد الخسمة ، لأنه يمكن للشركة أن تمد خدمة أي موظف متى أرادت ذلك .

وهل يمكن لمعالي الوزير أن يبين لنا أين هي الفقرة الخاصة بحماية الموظفين الأجانب الحاليين ما دام أنه يضر هذه الفقرة بهذا التصريح ؟

**مقرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحه** (وزير التجارة والصناعة) :

هذه الفقرة تحمل المعنيين ، فهي تخص الموظفين الحاليين ، وتبين أن سن التناقص متعلق بالأوضاع المادية للخدمة .

وهذا هو كل ما في الأمر .

**مقرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين بك** — قلت لحضراتكم إن معالي الوزير هنا . ما توافق في هذه المسألة بالجنة ، أجاب بأن هناك اختفا بين الشركة والحكومة ألا تعد خدمة أحد . ولكن معالي الوزير لم يرد التشدد مع الشركة حتى لا يضر روحها المعنوية وكذلك صرح معاليه في اجتماع اللجنة يوم ١٦ مايو بما يؤيد ذلك ، إذ قال إنه أراد النص على تحديد من الإحالة إلى المعاش لموظفي الشركة ، فرفضت الشركة أن تتهم بذلك . وهذا أمر طبيعي منها . فإذا لاحظتم أنه قد نص في هذا الاتفاق على شراء صندوق قامة ، فحجم كيف لا يذكر هذا النص الهام في الاتفاق فيما يذكر النص الخاص بشراء صندوق القلعة ؟

يريد معالي الوزير أن يقول إن السبب في ذلك يرجع إلى أن هذه الوظائف فنية وأنه من غير وجود المصريين الذين يشغلونها . ولكن لم يكن الأجانب به - وهذا الاتفاق يحمل به لمدة عشرين سنة - أن يتناط ويذكر في الامتياز أنه إذا لم يوجد مصري يشغل مثل هذه الوظائف فإن من تمكن تعيين أجنبي . ولما لم يوجد الآن مصريون فتيون فإن من الممكن أن يوجد هؤلاء في المستقبل . فإذا وجدوا فلن يمكن للشركة أن تتخلف .

وقد يقال إن هذه الوظائف فنية بحجة وليس هناك عدد كاف من المصريين . ولكن أ. بكن وجبا على الحكومة أن تتناط فتقول إنه يجب على الشركة أن تعين مصريين إلى أن تكون نسبة قانون الشركات فإذا لم يوجد مصري ، وهل تحقق فيه الشرط مع الشركة أن تعين أجنبيا ؟

ومع ذلك فإن معالي الوزير قد سبق أن أدلى في اللجنة ببيان مؤداه أنه سيخرج من هؤلاء المرشدين تسعة وربعون مرشدا حتى سنة ١٩٥٠ فهلا يجب تعيين هؤلاء على الأقل ؟

مفكرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحه (وزير التجارة والصناعة) :  
يعين مشورون أولا ثم يعين بعد ذلك مصري مقابل أجنبي وتستعمل قطعا بهذا إلى تعيينهم جميعا .

مفكرة الشيخ الخرم محمد فوزي سراج الدين باشا - سيكوت قينا  
في سنة ١٩٥٠ تسعة وأربعون مرشدا "Fit" أي مستوفين لكل الشروط والمؤهلات . فلماذا لا يمتن جميعا حتى تحسن النسبة ولو أنها لن تصل إلى النسبة التي حددها نون الشركات ؟

أما أن يقال : يعين مشورون إذا احتاجت الشركة وذلك طبقا في حالة الرقابة أو الاستقالة أو ابتهاج مدة الخدمة فإن هذا لن يحقق بعد سنة أو خمس سنوات أو عشر سنوات وفوق ذلك فإنه بشرط بعد استكمال العشرين أن يعين أجنبي مقابل مصري فكيف يكون ذلك متيسرا ومتوفر لدينا حسب البيانات الرسمية تسعة وأربعون مرشدا بعد ست سنوات ؟

مفكرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحه (وزير التجارة والصناعة) :  
للمصريين حق الأولوية عند التعيين إذا وجدوا . فإذا لم يوجد من تتوافر فيه الشروط من المصريين فلشركة أن تعين الأجانب .

مفكرة الشيخ الخرم محمد فوزي سراج الدين باشا - هذا على حسب حاجة الشركة .

مفكرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحه (وزير التجارة والصناعة) :  
سبق القول إنه إذا وجد المصريون فتيون فليهم يمتنون ولا يعين قبلهم أحد من الأجانب .

مفكرة الشيخ الخرم محمد فوزي سراج الدين باشا - استقل بعد هذا إلى طائفة أخرى من الوظائف الفنية وهم موظفو الهيئة البحرية وموظفون قيادة السفن . وهم برتبة Captain أو Sub Captain يبلغ عددهم ثمانية وعشرين منهم تسعة وعشرون من الأجانب بنسبة ٨٩٪ . وصرياتهم ٩٢٪ . وعدد المصريين ثلاثة بنسبة ١١٪ . وصرياتهم ٨٪ . وهنا حق الاتفاق ما يمكن أن يقال عنه كسب ثوري . وإن كان في الواقع استنادا على ذلك فإنه اتفق على أن يعين أربعة مصريون في مدى شهرين ، لأن قال إذا احتاجت الشركة . . . وبذلك يصبح عدد المصريين سبعة من ثمانية وعشرين ، ثم يعين بعد ذلك مصري مقابل أجنبي . وحجة الحكومة في ذلك أنه لا يوجد من المصريين العدد الكافي .

ألم يكن جديرا بالحكومة أن تحتفظ وتحتاط في هذه النقطة فتعص على تعيين مصريين فإذا لم يوجد المصري الفني يعين الأجنبي ، لأنه إذا لم يوجد الآن من المصريين من يصلح لشغل هذه الوظائف فقد يوجد في المستقبل خصوصا وأما تشريع لعشرين سنة .

ونوق ذلك فإن قانون الشركات يعطى حق الاستثناء من النسبة في الوظائف الفنية إذا لم يوجد المصريون الذين يمكن أن يشغلوا هذه الوظائف .

مفكرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحه (وزير التجارة والصناعة) :  
هذا الاستثناء خاص بالمستشارين الفنيين والمديرين الفنيين فقط .

مفكرة الشيخ الخرم محمد فوزي سراج الدين باشا - نصل بعد هذا إلى الفئة الأخيرة من موظفي الشركة . وهي فئة رؤساء الأعمال والمعالين . إن نظرة تقفنا حضراتكم على الاتفاقية تبين لحضراتكم الروح التي تسير على الشركة حتى بالنسبة للمعالين . وهذه الروح التي قبلها الحكومة واستمرت أوضاعها تتجلى واضحة في نسبة المعالين الأجانب إلى المصريين في الدرجات الكبيرة فإن الشركة تستعمل الآن ٣٥٦٦ من المعالين من بينهم ٣٦ من رؤساء الأعمال وعدد الأجانب في هذه الفئة ٣٥ مقابل مصري واحد أي بنسبة ٩٧٪ للأجانب و ٣٪ للمصريين .

أما أعمال الدرجة الأولى فعدد ٩٦ منهم ٨٨ من الأجانب أي بنسبة ٩٧٪ مقابل ثمانية من المصريين ، أي بنسبة ٨٪ . وعدد أعمال الدرجة الثانية ١١٢٨ منهم ٩٢٢ من الأجانب و ٢٠٦ من المصريين بنسبة ٥٢٪ للأجانب و ٤٨٪ للمصريين . وعدد أعمال الدرجة الثالثة ٧٥٩ منهم ٢٠٩ من الأجانب و ٥٥٠ من المصريين . أي بنسبة ٧٧٪ للمصريين . و ٢٨٪ للأجانب . أما الدرجتان الرابعة والخامسة وهما من الدرجات الدنيا فإن النسبة التي تتطلبها قانون الشركات متحققة فعدد أعمال الدرجة الرابعة ١٣٧٤ منهم ١٦٩ من الأجانب و ١٢٠٥ من المصريين بنسبة ٨٨٪ أما أعمال الدرجة الخامسة فعدد ١٧٣ . فجميعهم من المصريين .

إذا كان المصريون عاجزين عن أداء أعمال الموظفين والطباة والمرشدين فهل هذا الحكم صحيح وبالنسبة للمعالين أيضا ؟



كل الذى كسبه يحسون وتلطفه من مختلف الدرجات والوظائف الأخرى، وهى مسائل وهمية احتيالية بيد الشركة أن تنفذها أو لا تنفذها .

تقول الحكومة إن هناك مسائلين هامتين تموضعا من خواصها فى قانون الشركات :

المسألة الأولى، أن الشركات لاثنتين إلا مصريين لأنه نص فى الاتفاق ، على أن من يمين يجب أن يكون لأب مصرى . بمعنى أن القنيتين لا يكونون شمعريين . على أن هذا لا يعد كسبا ، فى قانون سنة ١٩٣٧ مثل هذا الحكم، إذ نص فيه على أن من يمين يجب أن يكون مولودا مصريا ، وهذا الحكم يساوى ما نص عليه فى هذا الاتفاق أن من يكون مولودا لأب مصرى . على أن وجود هذا النص فى قانون سنة ١٩٣٧ لم يمنع الشركة من أن تعين غير المصريين .

والمسألة الثانية أن قانون الشركات اشترط أن يكون ٧٥٪ من موظفى الشركات من المصريين ، ولم يشترط أن تكون هذه النسبة فى جميع الدرجات، بمعنى أنه يجوز أن تتوفر هذه النسبة فى صفات الموظفين . على أن الاتفاقية قد حددت عددا مينا فى جميع الدرجات .

ترى الحكومة أن هذا كسب حقيقى وتصير للشركة، على أن هذا القياض غير صحيح ، لأن قانون سنة ١٩٤٧ اشترط ألا تقل نسبة الموظفين المصريين من ٧٥٪ ، وألا تقل مرتباتهم عن ٩٥٪ من مجموع المرتبات ، ونسبة عدد الموظفين ليست وحدها الضابط الحقيقى ، بل إن اشتراط نسبة فى المرتبات يجعل التعيين فى وظائف كبرى أيضا ، لأنه لا يمكن استبعاد ٦٥٪ من مجموع المرتبات للوظائف الدنيا . وهذا يستلزم حثا أن يشغل لموظفون المصريون مختلف الدرجات صغيرها وكبيرها . من هذا ترون حضراتكم أن هذه النجمة غير ناعمة ولا ناعضة ، وعلى ذلك لم تكسب شيئا . بل كل ما قلناه أننا لم نحقق قانون الشركات . على أنه إذا كان بقانون الشركات قصص أوجيب ، فيمكن تعديله ، على أنى أرى أن الأمر لا يستدعى تعديل قانون الشركات .

لقد كان من واجب الحكومة أن تحاسب الشركة على ما تعد به فى اتفاقية سنة ١٩٣٧ ، وذلك قبل أن ترتبط معها بهذا الاتفاق الجديد . فهو يجب قانون سنة ١٩٣٧ جعلت للشركة أن تعين عددا مينا من الموظفين المصريين بشرط أن يكونوا ولدوا مصريين ، فهل تحققت الحكومة من تنفيذ هذا الحكم حتى ترتبط بأحكام أخرى مع الشركة ؟

وهكذا انتهى الكسب المزعوم ، وهو تمصير الشركة . واستغل الآن إلى الميزة الأخرى ، وهى ميزة الإزالة التى تستحق بها الوزارة .

هذه الاتفاقية سلبت بقاء الأوضاع الحالية كما هى دون أن تمسها حتى فيما يخص بالمال ، فليس هناك أى تعديل فى هذه النسبة .

إنكم تترجون الشركات الأخرى بأن تدخل مصريين أعضاء فى مجالس إدارتها وكذلك موظفين ، ولو أدى ذلك إلى فصل بعض موظفيها الأجانب ولكن شركة القناة لا يسرى عليها ذلك ، ولست أدري لم تضى على هذه الشركة مثلة القداسة وتوضع فوق القانون ؟

هل إذا عين بها عمال مصريون يضطرب العمل وتفرق البواخر ؟

عما تقدم ترون حضراتكم أنه لا تتوفر النسبة المنصوص عليها فى قانون الشركات إلا فى عمال الدرجة الخامسة ومع عمال الدرجة الدنيا ، لأن الشركة لا يجد أجنيا واحدا يقوم بأعمال هذه الفئة .

**عقرة الشيخ الخرم فرؤاد سراج البرى ياشا -** للجنة احترمت فى وظائف الكاشين والزبائن .

**عقرة الشيخ الخرم فرؤاد سراج البرى ياشا -** ولم يعلم المستقبل من الاستثناء، فالذى يمين مستقبلا من المال يجب أن يكون من المصريين إذا حلت وظيفة ، وإذا تمكنت الشركة بهذا .

وهناك وظائف تسمى بوظائف التخصص الدلى، وعددها ٢١ وظائف تشمل جميع رؤساء الأعمال بالدرجة الأولى وجزئا كبيرا من عمال الدرجة الثانية ، وهؤلاء يجوز للشركة أن تعينهم جميعا من الأجانب .

**عقرة الشيخ الخرم فرؤاد سراج البرى ياشا -** بل إن للشركة مطلق الحرية

**عقرة الشيخ الخرم فرؤاد سراج البرى ياشا -** ويقال إن السبب فى هذا أنه لا يوجد من بين المصريين من يصلح لهذه الوظائف حتى نخرجهم منهن والصناع لا يصلحون .

ولقد طلبنا من الحكومة بيان وظائف التخصص الدالى ، فأرسلت لنا كشفا بهم . فهل تعرفون حضراتكم ما هى هذه الوظائف الفنية العالية التى لا يصلح لها مصرى ؟ . هذه هى وظائف الميكانيكيين والخرائطين والبروفسورين ، والناظرين والجنائين . هذه هى وظائف التخصص الدالى الذى إذا عين فيها مصريون يضطرب نظام القناة ويخل التوازن فى الدنيا بأسرها .

إن الاتفاق لا يمنع الشركة من أن تمد خدمة أى عامل أجنى موجود الآن ، وبذلك تبقى التفرقة مفتوحة ويصطل تنفيذ أحكام هذا الاتفاق .

هذا هو تمصير الشركة ، وقد لستم حضراتكم إلى أى تعديل جازم فيها لتعصير الجنب المزيل .

وقد قال التقرير أيضا ما يأتي :

"ويتبين صدم الغفالة في التفاضل بأن الزيادة ستطرد في القناة إذ من المتوقع أن تقل حركة الملاحة فيها ، وخاصة حركة سفن نقل البترول بعد أن يتم إنشاء خطوط أنابيب نقل البترول في الشرق الأوسط بعد عامين أو نحو ذلك ."

وبعد تلاوة التقرير وقف السيد شاول رو ، وقال :

"إن الاتفاق الذي عقد مع الحكومة المصرية تم في جو ودي وروح من التفاهم وسمة الصداقة ، وإنه يحفظ للقناة تخصيصها الدولية ."

فهذه البيانات الرسمية من المصنعين تنطق بأنه لا يمكن اتخاذ إيراد القنال لسنة ١٩٤٨ مقياسا دائما أو ثابتا للإيرادات المقبلة ، فهو حتما سائر إلى الانخفاض .

كما يجب أن يلاحظ أن الرسوم الحالية للقنال مرتفعة بمقدار ٤٠٪ من رسوم ما قبل الحرب ، ولا يمكن أن تستمر هذه الزيادة في الرسوم ، خصوصا ونحن مفلوون على أزمة اقتصادية عالمية تتأثر بها حتما التجارة وعمليات النقل بمختلف أنواعها .

وهذه الرسوم أيضا لابد من تخفيضها إن لم يكن عاجلا فآجلا ، ولا يمكن اتخاذها أساسا للتقبل ، فرسوم مرتفعة بمقدار ٤٠٪ عما كانت عليه قبل الحرب سنة ١٩٣٩ ، لا بد أن تعود حتما إلى طبيعتها الأولى ، وبذلك يقل الإيراد وتقل الآثورة تبعاً لذلك .

ثالثا - هذا الفرق وهو ٥٠٠ آلاف من الجنيهات بين الآثورة القديمة والجديدة ليس كسبا خالصا لمصر ، وليست زيادة خالصة لمصر كما يتوهم البعض . فهناك ما يلزم كان يجب على الشركة أن تحصلها طبقا للائاقية تخلصت منها اكتشاف هذه الآثورة ، ووجبت فيها ، ووافقتها الحكومة على ذلك اكتشاف هذه الآثورة ، من ذلك مبلغ تقدره الحكومة بـ ٥٠٠٠٠ جنيه قيمة تقفات مراقق بلدية الاسماعيلية . وظاهر من المكاتبات أن الشركة كانت قد وافقت على أن تحصل مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه بتفويضها لهكوة مقابل تحمل الحكومة تقفات بلدية الاسماعيلية ، فلما تم الاتفاق على ٧٠٪ هذه قالت الشركة هذا يكفي ، ووافقتا على الوزير على ذلك . إنما الثابت أن الشركة كانت قد قبلت هذا ، فاضدت وطلبت اعفائها رسميا من هذا الالتزام اكتشاف بالـ ٧٠٪ ، وأنا أقول رسميا إن حقيقة هذا المبلغ هو الضعف ، إذ إنني سألت إدارة البلديات عن تكاليف بلدية الاسماعيلية فقالت إنها تبلغ ٨٧٠٠٠ جنيه .

والواقع أن الشركة الآن تحصل ما يقرب من هذا المبلغ . وكان المفهوم في اللجنة أن مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه أقل من المبلغ الحقيقي ، ولم أكن أتصور أنه نصف المبلغ المطلوب الذي تحصله الحكومة . فكان يجب أن يدخل في الاعتبار خمس هذا المبلغ من مبلغ ٥٠٠ آلاف من الجنيهات التي قبل عنه إنه كسب أوروبانية في الإثارة على اتفاق سنة ١٩٣٧

يقال إن شرط الإثارة الجديد أصح لمصر من الحكم الموجود في قانون سنة ١٩٣٧ ، ولكنني أخالف الوزير ومضى حضرات الأعضاء في المبالنة في قيمة هذا الكسب ، أو التضييق فيه بالنسبة للإثارة القديمة . حقيقة أن هناك كسبا ولكن ليس إلى الحد الذي يصوره بيان الوزير أو تقرير اللجنة أو نص الاتفاق .

لقد كانت الآثورة في قانون سنة ١٩٣٧ معددة بمبلغ ٣٠٠.٠٠٠ جنيه ، بلغة الاتفاق الحالي وبجملها ٧٠٪ من الأرباح الاجمالية ، فبلغ حصه الحكومة ٨٠٠ آلاف من الجنيهات ، بزيادة ٥٠٠ آلاف من الجنيهات على الإثارة الحالية . وستكسب هذا المبلغ كل سنة ما قد يزيد ، وهذا غير صحيح ، لأنه لا يجوز اعتبار إيرادات سنة ١٩٤٨ أساسا لقياس الإيرادات المقبلة ، لأن هذه السنة كانت ظروفها استثنائية بسبب حرب فلسطين وإغلاق ميناء جبغا ، وإن كان يمر بالقناة آلاف الأطنان من البترول مما أدى إلى زيادة حركة النقل في قنال السويس . وهذا مصنف عليه ولا خلاف فيه .

لا شك أن أية نسبة مئوية مرضية للزيادة والتقص ، خصوصا إن إيرادات الشركة الآن تقوم في قسط كبير منها على نقل البترول الذي يمر بالقنال . وهذا مرضية للتقدير يوم أن يكتمل مشروع أنابيب البترول إلى سوريا ولبنان الذي ينتظر أن يتم في سنة ١٩٥٣ أو ١٩٥٤ مما سيقل حركة نقل البترول إلى حد بعيد وهو أمر مسلم به من الوزارة والانجليز والأمير يمكن الترحيم .

وقد قرر معالي الوزير في اللجنة أن إيرادات سنة ١٩٥٠ ستتردد على إيرادات سنة ١٩٤٨ ، ولكن بعد سنة ١٩٥٢ ستقل الإيرادات بمجرد إتمام مشروع مد أنابيب البترول .

وهذه جريدة "الزمان" تنشر في عدد ٢٧ يونيه سنة ١٩٤٧ إنذاعة رسمية لوزارة التجارة الأمريكية عن حركة نقل البترول في القنال ، تبين ما بأن اتساع خط أنابيب البترول الذي يمتد من الخليج الفارسي إلى البحر الكاريني سيؤدي بلا شك إلى قصان حركة نقل البترول الأمريكي من طريق قناة السويس .

وقد جاء في تقرير الجمعية العامة لشركة قناة السويس في اجتماعها الأخير بباريس في ٢١ يونيه ما يأتي حريا من حركة نقل البترول في القناة . وقد جاء في "أهرام" ٢٧ يونيه :

"ونزل على الحاضرين تقرير مجلس الإدارة ، وقد جاء فيه أن حركة الملاحة في القناة زادت خلال عام سنة ١٩٤٨ بمعدل ٥٠٪ على ما كانت عليه في عام سنة ١٩٤٧ ، وأن ذلك راجع إلى كثرة مرور السفن المحملة بواد البترول ."

والواقع يا أخواني أن ٨٠٪ من إيرادات شركة القنال يرجع إلى كثرة مرور السفن المحملة بالبترول .

وصامة التعدين في مصر لاستطيع منافسة الصناعات الأخرى الأجنبية طالما أن هذه الرسوم مسيطرة عليها ، وهذا باعتراف الحكومة في مذكرتها .

ولا نجد أثرا في الاتفاقية لمد هذه المسألة الوحيدة التي يمكن أن تعتبر حل صلة بالاقتصاد القوي المصري .

فلما لوحظ كل ذلك - ولوحظ التفحصان المنتظر في إيرادات الشركة بسبب مشروع أنابيب البترول وإعادة العمل في ميناء حيفا وتخفيض رسوم استيلاء عمالة الاقتصادية - أمكن تقدير الكسب المادي الكبير الذي تتخذه الحكومة وهو تحسين الإيرادة .

أنا لا أنكر أن هناك تحسينات في الإيرادة عن اتفاق سنة ١٩٣٧ ولكني أخالف معالي الوزير في تقدير هذا الكسب وفي تقدير هذا التحسين ، لأن هذا الاتفاق في نظري لا يستأهل كل هذا الضجة وكل هذه المخالفات ، سواء لقانون الشركات أو للقوانين الأخرى .

( أصوات : يحسن أن نتهى عند هذا الحد ، لأن الوقت لا يسمح بزيادة )

**مفكرة الشيخ محمد عمر فرهود سراج الدين باشا -** أنا لم أكنته بعد ، واحتاج إلى ساعة أخرى استكمل بها كلامي .

**مفكرة الشيخ محمد عمر فرهود أبو شادي -** أذكر حضرة الشيخ المحترم بمسألة إعفاءات الشركة من رسوم الجمارك .

**فرهود -** هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن ، على أن تكون مستمرة غدا الأربعاء ١٧ رمضان سنة ١٣٣٨ ، الموافق ١٣ يولييه سنة ١٩٤٩ ، الساعة الثامنة مساء ؟

( موافقة )

( دعت الجلسة الساعة الثانية عشرة مساء ) .

أما من تركة البعامة ، التي توصل بين الاسماعيلية وبورعيد ، فقد ثبت من الأوراق الرسمية أن الشركة كانت قد قبلت أن تدفع للحكومة ١٠,٠٠٠ جنيه نظير تطوير وإدارة وصيانة هذه التركة التي مسئلتها الحكومة بقتضى هذا الاتفاق .

فلما اتفق على زيادة ٧٪ طليت الشركة إلى الحكومة إعفاءها من الالتزام بمبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه ، ووافقت الحكومة على هذا . وحقيقة هذا المبلغ لا تقل عن ٣٠,٠٠٠ جنيه ، لأنها تركة طويلة مقام عليها ميناء وجسور وكبار ومقاييس وتحتاج إلى التطوير والصيانة . ولا يقتصر الأمر على هذا فقط ، بل بلغ ال ٥٠٠ ألف من الجنيهات لأنه يقع في خزانة الشركة لأخفت مع الحكومة ضريبة أو بأجر بنسبة ١٢٪ تبلغ ٩٠,٠٠٠ جنيه . وهذا المبلغ ضاع من الحكومة .

وبناء على مذكرة معالي الوزير المرفوعة إلى مجلس الوزراء أنه بدأ مع الشركة مفاوضات حصرت فيها جميع خط الخلاف بين الحكومة والشركة . وهذه المسائل تقصر فيها على :

١ - إعفاء المنتجات المصرية من رسوم القناتل . وهذا من المسألة الأولى من عشر مسائل أخرى خلافية ، وهذه الرسوم التي كانت تحصل عن المنتجات المصرية وتطلب الحكومة إعفاءها منها بلغت سنة ١٩٤٨ مبلغ ٢١٧,٠٠٠ جنيه ، وهذه مسألة ترجع شأنها للاتفاق من أوله إلى آخره فلا نجد لها أثرا .

وكذلك الإيرادة البالغة ٧٪ - نأخذ منها ٥٠ ألف جنيه لتشجيع المنتجات والشركات الأهلية .

فلذا جعنا ال ٨٧ ألف جنيه الخاصة بالبلدية والتلاثين ألف جنيه الخاصة بالبعامة ٦٠ ألف جنيه الخاصة بالضرائب وال ٢١٧ ألف جنيه ، فلذا يبقى بعد ذلك من ال ٥٠٠ ألف من الجنيهات التي هي فرق الإيرادة ؟ لكن فيجابه الاتفاق جاء فيها على لسان الوزير ، مع ذلك ، أننا أردنا أن ندخل الشركة لتوثيق العمليات التي تربطها بالاقتصاد المصري . والمسألة الوحيدة التي تتصل بالاقتصاد لمصر هي مسألة الإعفاء على المنتجات المصرية وخاصة التعدين .



# الْمَجْلِسُ الشَّيْخِي

## دور الانعقاد العاды الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة الثالثة والأربعين

المعقودة علنا في يوم الأربعاء ١٧ رمضان سنة ١٣٦٨ ، الموافق ١٣ يولييه سنة ١٩٤٩

#### ملخص

##### رقم السنة

١ - مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ (المصروفات) ... .. ١٥٣٨

طعن رقم ١٦٥

تقرير لجنة المالية

قسم ٧ "مزاولة التجارة والصناعة" - قرار ... .. ١٥٣٨

الامراءات - قرار ، مع تأجيل الرأي في الزيادة المقترحة بمقتضى مشروع قانون ضريبة الأرباح والضريبة على التركة المنقولة

إلى ما بعد النظر في تقرير لجنة المالية من مشروع القانونين الخاصين بتأمين الضريكتين ... .. ١٥٤٢

٧ - مشروع جزالة الجلباع الأزهر والمطبخ للخدمة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ... .. ١٥٤٦

طعن رقم ٢٢٢

تقرير لجنة الأوقاف والمجاهد الدينية

القرار ... .. ١٥٤٧

٣ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بشروط يوافق أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس الأول وأدبهم ... .. ١٥٤٨

طعن رقم ٢٢٣

تقرير لجنة المعارف

للمرافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مخالفة مولده مادة خاصة - تأجيل آخذ الحوائط عليه بالتسلسل بالاسم إلى

الأسير قبل ... .. ١٥٥٩

٤ - مشروع القانون المقدم من الحكومة للمرافقة على الاتفاق المبرم مع الشركة العامة لتفاح السويس البحرية ... .. ١٥٥٩

طعن رقم ٢١٢

تقرير لجنة المالية والتجارة والصناعة

استمرار المناقشة في تقرير لجنة المالية والتجارة والصناعة - استمرار المناقشة إلى الجلسة المقبلة ... .. ١٥٥٩

٥ - تأجيل ما بين من الأعمال إلى الجلسة المقبلة ... .. ١٥٦٩

عبد الله بري، محمد توفيق راضي بك، محمد عبد الحليم حمزة باشا  
الأستاذ محمد علي شراوى، الأستاذ محمد نجيب محمد جمه، الأستاذ محمود  
أبو الفتوح، الأستاذ مهيشل رزق .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب الدولة ابراهيم عبد الهادى باشا رئيس  
مجلس الوزراء ووزير الداخلية، وحضرات اصحاب المال: أحمد محمد  
خوشه باشا وزير الخارجية، أحمد عبدالغفار باشا وزير الأشغال العمومية،  
الأستاذ على السيد أيوب وزير المعارف العمومية، محمود حسن باشا وزير  
الدولة، الدكتور نجيب اسكنلو باشا، ز. الصحة العمومية، الأستاذ  
ممدوح رياض وزير التجارة والصناعة، علي عبدالرازق باشا وزير الأوقاف،  
القريق محمد حيدر باشا وزير الحربية والبحرية، جلال فهم باشا وزير  
الشؤون الاجتماعية، أحمد مرمي بدر بك وزير العدل، مصطفى مرمي بك  
وزير الدولة، محمد زكي علي باشا وزير الدولة، حسين فهمي بك  
وزير المالية .

تولى السكرتيرية العامة أمين هنر العرب بك .

( أعلن حضرة صاحب السعادة الرئيس افتتاح الجلسة ) .

#### ١ - مشروع ميزانية الدولة .

للسنة المالية ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ( المصروفات ) - تقريره المالية (١)

قسم ٧ " وزارة التجارة والصناعة " - إقرار

( المقرر حضره الشيخ المرحم الدكتور زكي مختار بك، بلا من حضره الشيخ المرحم  
الدكتور ابراهيم مكدو ) .

الرئيس - نليت (٢) وزارة التجارة والصناعة حضرني صاحب الزمة  
جود الحيد حسن بك وكيل الوزارة المساعد والأستاذ ليبي عبد السيف وكيل  
مراقب الإدارة العامة لحضور المجلس أثناء نظر ميزانية الوزارة .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضراتهما ) .

اجتمع المجلس الساعة التاسعة مساءً ، برئاسة حضرة صاحب السعادة  
الدكتور محمد حسين نيكيل باشا رئيس المجلس .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما عدا :

الثانيون :

أولاً - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ ابراهيم زكي، الدكتور ابراهيم مكدو، أحمد علي أبو سبت بك،  
أحمد قرشي باشا، أحمد لطفى السيد باشا، أصلان قطاوى بك، توفيق  
دوس باشا، الأستاذ جلال عبد الحيد باشا، حسن حسن عزام بك،  
حسين مري باشا، حسين عتاش باشا، سيد حسن بك، صليب سامي باشا،  
أستاذ حياس الجبل، الأستاذ عبد الظاهر عبد العزيز الجبال، علي زكي  
لمراي باشا، فهمي بك، محمد المنازي مديركه باشا، محمد بدر باشا،  
محمد حلي ميسى باشا، محمد رشوان الزمر بك، محمد طاهر باشا، محمد  
ميس اليسوى بك، محمود غالب باشا، وأصف بطرس غالى باشا .

ثانياً - بسبب المرض ، حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا .

ثالثاً - باعتذار :

( ١ ) من جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد رمزي بك، جمال الدين عتاش باشا، حسن مظلوم باشا،  
صلاح الدين الشواربي بك، الأستاذ عبد الرزاق وهبه القاضي،  
عبد الفتاح يحيى باشا، السيد عبد الحيد الرمالى، عبد الوهاب  
طلعت باشا، علي ماهر باشا، محمد علي الناصر بك، يوسف  
ذو الفقار باشا .

( ب ) من جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الشيخ اسماعيل فوزان، اللواء حسن عبد الوهاب باشا، عبد الرحمن  
الرافعي بك، محمود خيرى باشا، وهيب دوس بك .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ أحمد أبو الفتوح، اللواء أحمد علي باشا، اسماعيل صدق باشا،  
ماطف رمضان باشا، حسن رشوان حمادى بك، حسن شراوى باشا،  
بابا حشيش باشا، شارل بشرى حنا، عبد الله لوم باشا، الشيخ محمد ابراهيم

(١) راجع الملحق رقم ١٦٥

(٢) نص الكتاب :

" حضره صاحب السعادة وزير مجلس الشيوخ

أكرمتم بأن أرى من سادتك استاذان من المجلس في المرافقة على حضور

صاحب الزمة عبد الحيد حسن بك

وحضره الأستاذ ليبي عبد السيد

وكيل مراقب الاعارة العامة

مفلك مع تظننى بصفة المالية من ميزانية هذه الوزارة .

تفضلوا سادتك بجلد فائق الاحترام

١١ يولي سنة ١٩٢٩

مكاتب معينة . وذلك أرجو من هيئة المجلس الموقر ألا يوافق على الحذف الذي أجريته اللجنة ، وإبقاء الاتفاق كما وافق عليه مجلس النواب .

انتقل بعد ذلك إلى الكلام من درجتي مدير عام مصلحة التجارة ومدير عام مصلحة الصناعة ووكليهما . وأبدأ بالكلام عن مصلحة التجارة ، وأنتمكم تتفقون على أن أعمال مصلحة التجارة قد اتسعت اتساعاً عظيماً ، وأصبحت درجات المشرعين عليها لا تناسب مع مسؤولياتهم وازدياد نشاط وزارة التجارة الذي لاحظتموه من غير شك بعد انتهاء الحرب ، وبعد أن عادت العلاقات بين مصر والدول الأجنبية إلى ما كانت عليه ، وأصبح العمل في هذه المصلحة لا يقل إن لم يزد عن العمل في كثير من المصالح التي يرأسها مدير في درجة مدير عام <sup>١٢</sup> .

وإذا طالبنا بهذا ، فإننا لا نطالب بشيء جديد ولا بشيء لا يتفق مع الأوضاع في الوزارات الأخرى ، بل يتفق تماماً مع اتساع العمل في مصلحة التجارة .

هذا بالنسبة لمدير المصلحة . أما بالنسبة إلى الوكيل ، فقد مضت عليه مدة طويلة وليس أمامه باب لقرينة ، وهو من أكفأ الموظفين الموجودين في المصلحة وإقائه في الدرجة الأولى لا يتفق مع نشاطه ولا مع ما يؤوله من تشجيع لاستقراره في عمله .

ولعل ما قلته من مصلحة التجارة ينطبق على مصلحة الصناعة ، فقد لمست حضراتكم المشروعات البديعة التي شرعت مصلحة الصناعة في القيام بها . فنياً يخص بالوكيل ، أذكر أنه كان موظفاً كبيراً في إحدى الشركات ونحن الذين استعبدناه رغم أن مرتبه فيها كان يزيد على ما فيه الحالية ، بل يزيد على ما هو مطلوب له الآن فاستبقاه للكفايات التي نرى كل يوم أنها تترك الحكومة وتشغل في الشركات ، أرجو من حضراتكم الموافقة على استبقاء هذه الدرجة أيضاً .

وهذا الوضع أيضاً يصدر عن مدير عام مصلحة الدفنة والموازين ومدير عام مصلحة السياحة ، وكذلك على وظيفة الدرجة الأولى المراد إنشاؤها لمراقبة مصلحة مصائد الأسماك ، إذ إن على رأسها موظفاً في الدرجة الثانية ، والوظيفة المطلوبة من الدرجة الأولى ، فلم توافق اللجنة على هذه الدرجة .

كذلك الحال بالنسبة لمدير عام مراقبة الشركات ، إذ أصبح عملها يزداد صدور قانون الشركات يزيد بكثير على ما كان عليه من قبل . فقد أصبحت تشرف على أكثر من ثمانية شركة ، والعمل فيها يزداد كل يوم . ولا يمكن مجال من الأحوال أن يكون على رأس مصلحة كبيرة كهذه ، لها انصلاصات بنواح متعددة من نشاطها الاقتصادي ، موظف من الدرجة الثانية . ولذلك أرى من الواجب أن تشجع المسؤولين والمهنيين على هذه المصلحة .

مضرة صاحب المعالي **محمود رباحه** ( وزير التجارة والصناعة ) :  
تكلت في الجلسة الماضية عندما نظرت ميزانية وزارة التجارة ، فشرحت اعتراضاتي أمام حضراتكم على بعض الحذف الذي أجريته اللجنة في الاعتادات المطلوبة لهذه الوزارة .

وعلى أثر البيانات أو في أول البيان الذي ألقته ، تقدم حضرة المقرر بطلب إعادة التقرير إلى اللجنة . فأعيد التقرير ، وردته اللجنة بالشأن إلى المجلس . وهو مروض الآن على حضراتكم وهو كما كان ، ولم تحدث فيه اللجنة إلا تنقيحاً بسيطاً . وإلى ما زلت في موقعي بالنسبة لهذه الاعتادات التي حذفتم ، وسأبين لحضراتكم السبب في ذلك .

هذه الاعتادات خاصة ببعض الوظائف . وكما تشرفتم بذلك في الجلسة الماضية ، أقول إن هذا الحذف يؤثر على نشاط الموظفين ، وهو ليس من مصلحة العمل في شيء . وسأتناول من جديد ذكر الموضوع الخاص بوكيل الخبير الاقتصادي ، وإلى مضطر لإعادة الكلام فيه من جديد .

ولقد وافقت اللجنة على رفع درجة الخبير الاقتصادي إلى درجة مدير عام ، وأبقت الوكيل في الدرجة الثالثة . ومعروف أن من اختصاص الخبير الاقتصادي المرور في أنحاء السودان واستقبال الناس للقيام بأداء مهمته . كما أن عليه أن يعود إلى القاهرة ليتصل بأولى الشأن فيها ، وفي هذه الأثناء لا يوجد من ينوب عنه إلا موظف في الدرجة الثالثة أو الرابعة . وهذا لا يتفق مع ما سبق أن وافق عليه المجلس من تعزيز هذه الناحية من نشاطها في السودان .

**مقرر الشيوخ المحترم محمد فوزي سراج الدين بلشا** - كيف تبث بوكيل الخبير الاقتصادي إلى السودان ، مع أن الخبير الاقتصادي ليس موجوداً هناك ؟

مضرة صاحب المعالي **محمود رباحه** ( وزير التجارة والصناعة ) :  
هذا أدى إلى عدم حذف درجة وكيل الخبير الاقتصادي ليحل محله أثناء غياب الخبير .

مضرة الشيوخ المحترم محمد فوزي سراج الدين بلشا - نحن خير قادرين على إرسال الخبير الاقتصادي .

مضرة صاحب المعالي **محمود رباحه** ( وزير التجارة والصناعة ) :  
غيايب الخبير هو الذي يحل محلنا نصمم على أن يكون من ينوب عنه موظفاً لم

فهل توافد من حضراتكم على ميزانية وزارة التجارة كما وافق عليها مجلس النواب ؟

**عقدة الشيخ المرمم فرير أبو شادي بك** - لقد سبق للجلس أن اتخذ قراراً في مسألة كهذه ، إذ سبق لمعالي وزير المعارف أن يطلب رفع درجات بعض الموظفين ، فرفضت لهتمالية هذا الرفع ، وأقرها المجلس على ذلك بعد أن شرح معالي الوزير وجهة نظره .

الأيكون موقوفات بنفتمالية تسليحاً كسوى من ما قرره المجلس بالأسس وبين ما يطلب من اليوم ؟

**الرئيس** - هذا هو الذي قاله حضرة المقرر ، إذ قرر أن الرأي الأمل للجلس - فالموافق من حضراتكم على الميزانية كما وردت من مجلس النواب يتفضل بالوقوف .

**عقدة الشيخ المرمم محمد فرير سراج الدين باشا** - المعروض على المجلس هو تقرير اللجنة عن ميزانية وزارة التجارة ، وهو ما يجب أن يتخذ عليه الرأي .

**الرئيس** - الموافق من حضراتكم على تقرير اللجنة يتفضل بالوقوف .  
( وقف عدد من الأعضاء لم يتبين منه الأغلبية ) .

**الرئيس** - نأخذ الرأي بالطريق العكسي ، فالموافق من حضراتكم على ميزانية وزارة التجارة كما وردت من مجلس النواب يتفضل بالوقوف .  
( وقفت أقلية ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على ميزانية وزارة التجارة كما وردت في تقرير لجنة المالية بمجلس الشيوخ .

والآن يؤخذ الرأي على الاستغلات .

قد ردت اللجنة التي توفى عمل هذا الرفع - لا ، بالمدارة مع المصالح الأخرى وجدت أنه لا يتفق مع قواعد التنسيق . وإلى أقدم لحضراتكم بمقارنة بسيطة بين الحال في وزارة التجارة والحال في الوزارات الأخرى .

**وظائف الدرجة الأولى :** العدد المدرج لها في الميزانية ست ، والعدد الواجب منحه للوزارة حسب التنسيق ست عشرة .

**وظائف الدرجة الثانية :** العدد المدرج لها بالميزانية أربع عشرة ، والعدد الواجب منحه للوزارة حسب التنسيق أربع وعشرون .

**وظائف الدرجة الثالثة :** العدد المدرج بالميزانية خمس وعشرون ، والعدد الواجب منحه للوزارة حسب التنسيق أربعون .

وإن كل ما طلبناه لا يتعدى أربع وظائف في كل درجة ، ولكن اللجنة لم توافق عليه ، ولذلك أرجو المجلس أن يقر موقف الوزارة في هذا الرفع .

**المقرر** - عرض على المجلس بمجلة ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٩ تقرير اللجنة عن مشروع ميزانية وزارة التجارة والصناعة . وشاء على طلب مقرر اللجنة ، أعيد التقرير إليها لبحث البيانات الجديدة التي اقضى بها مسائل وزير التجارة والصناعة بالجلسة المذكورة .

وقد بحثت اللجنة البيانات الجديدة ، وهي تنصب على الوظائف التي لم توافق على إنشاء درجات جديدة لها أو رتبها . فلم يجد فيها جديداً يدعو إلى العدل من رأيها الأول ، فيما نلاحظ وظيفة مدير إدارة البحوث الفنية التي رأيت أن تتساها درجة مدير عام بدلاً من الدرجة الأولى .

ولقد عرض هذا التنسيق الجديد على اللجنة ، فلم تقره . فطلب معالي الوزير الحضور أمام اللجنة للإدلاء برأيه في هذه الدرجات المطلوبة ونها . وقد شرف معالي اللجنة ، وأدل بكل ما قاله اللية وأكثر ، فلم يفتح اللجنة إلا بما قوت ، وأصررت على تقريرها إلى أن رد التقرير إليها من المجلس مرة الثالثة ، فبحثته على ضوء الاعتبارات الجديدة ، وأصررت على رأيها . والرأي الأمل للجلس .

**الرئيس** - سمعت حضراتكم ما قاله معالي وزير التجارة وأقرها حضرة المقرر . وقد وزع على حضراتكم التقرير من قبل ، وليس فيه جديد إلا فيما يتعلق بوظيفة مدير إدارة البحوث الفنية ، فقد رتبها اللجنة من الدرجة الأولى إلى درجة مدير عام .



## فرع ١ "الديوان العام"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجرومريتات" وقدره ٥٦١,٢٤٠ جنيها ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥٦١,٢٤٠ جنيها المقدر للباب الأول "ماهيات وأجرومريتات" .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصروفات عامة" وقدره ١٣٨,٤٢٠ جنيها ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٣٨,٤٢٠ جنيها المقدر للباب الثاني "مصروفات عامة" .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٢٥١,٦٠٠ جنيها ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٥١,٦٠٠ جنيها المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .  
فرع ٢ "مصلحة المناجم لشؤون المعادن والأجهزة"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجرومريتات" وقدره ٣٦,٥٥٠ جنيها ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٦,٥٥٠ جنيها المقدر للباب الأول "ماهيات وأجرومريتات" .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصروفات عامة" وقدره ١١٨,٦٩٠ جنيها ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١١٨,٦٩٠ جنيها المقدر للباب الثاني "مصروفات عامة" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٥١,٦٠٠ جنيها ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥١,٦٠٠ جنيها المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .

## فرع ٣ "مصلحة المناجم لشؤون الوقود"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجرومريتات" وقدره ٢٧,٦١٠ جنيها ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٧,٦١٠ جنيها المقدر للباب الأول "ماهيات وأجرومريتات" .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصروفات عامة" وقدره ٣٣٦,١١٠ جنيها ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٣٦,١١٠ جنيها المقدر للباب الثاني "مصروفات عامة" .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٢٧٧,٠٠٠ جنيها ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٧٧,٠٠٠ جنيها المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .

والجنة ترى أن قرار المحكة الشرعية إنما هو قسوى في موضوع مختلف فيه . وتطلب الوزارة أن تعدد الموقف عند وضع خاضل .

**الرئيس** - أود أن ألفت نظر حضراتكم إلى أن ما ورد في تقرير لجنة المالية من الإيرادات فيه تخفيض مما قرره مجلس النواب ، ونتيجة لعدم موافقة لجنة المالية على دفع ضريبة الألبان والضريبة على الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية ، ويقدر ذلك بمبلغ ١,٢٠٥,٠٠٠ جنيه فالذي أقترحه على حضراتكم هو أن يمرض تقرير اللجنة من الإيرادات كما هو ويحتفظ المجلس برأيه في زيادة الاعتماد المقدس لما بين الضريبتين إلى ما بعد النظر في تقرير لجنة المالية من مشروع القوانين الخاصين بهاتين الضريبتين .

**محضر الشيخ محمد عمر فرؤاد سراج الرب بلش** - إذا كان الأمر كذلك فيؤجل عرض تقرير الإيرادات إلى غد .

**الرئيس** - أعتقد أنه يحسن الالتفات منه الليلة .

**القرار** - أرى أن ينظر التقرير الليلة بالقييد الذي قرره معادة الرئيس .

**محضر الشيخ محمد عمر عبد القادر** - لي كلمة في الإيرادات .

**الرئيس** - هل سيتناول حضرة الشيخ المحترم الأرقام أو شيئاً آخر ؟

**محضر الشيخ محمد عمر عبد القادر** - كلمتي متعبة على الأرقام .

كان ضمن إيرادات الدولة في السنة الماضية والستين المائتين طعناً مبلغ ذكر أمامه أنه من سبيل التذكار للضريبة التي تؤخذ على الإيراد العمل من المائتين والأطباء والمهندسين . وفي هذا العام حلف هذا الرقم من الإيرادات ، فهل معنى هذا أن الحكومة عدلت عن تدمير مشروع قانون بفرض الضريبة على الإيرادات الفعلية للمائتين والأطباء والمهندسين ؟

**القرار** - لقد صدر هذا القانون وأقره المجلس .

**محضر الشيخ محمد عمر أبو القادر محمد الركن بلش** - ألي أقترح أن يضاف في أبواب الإيرادات مليون من الجنيهات موزعاً نصفه في إيرادات الجمارك والنصف الآخر في إيرادات السكن الحديثة لما ثبت في السنين الماضية من أن هذه الإيرادات كانت دائماً أقل من المتحصل فعلاً .

فرع ٤ " مصلحة الكيمياء "

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدس للباب الأول " ماكينات وأجهزة ومعدات " وقدره ٢٤,٩٣٠,٠٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٤,٩٣٠,٠٠٠ جنيه المقدس للباب الأول " ماكينات وأجهزة ومعدات " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدس للباب الثاني " مصروفات عامة " وقدره ٦,٨٠٠,٠٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦,٨٠٠,٠٠٠ جنيه المقدس للباب الثاني " مصروفات عامة " .

## الإيرادات - إقرار

مع تأجيل الرأي في الزيادة المقترحة بمقتضى مشروع قانون ضريبة الألبان والضريبة على الزيادة المنقولة إلى ما بعد النظر في تقرير لجنة المالية من مشروع القانونين الخاصين بهاتين الضريبتين

( المقرر محضر الشيخ المحترم أنه تدور في محافل بشارة ، بدلاً من محضر الشيخ المحترم أنه كعادته ما يمدد ) .

**القرار** - رأيت اللجنة تخفيض اعتماد أموال الألبان بمقدار ٥٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه وتخفيض اعتماد ضرائب الزيادة المنقولة والأرباح التجارية والصناعية بمقدار ٦٥٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، وذلك لعدم موافقتها على التشريع الخاصين برفع ضريبة الألبان والضريبة على رموس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية من ١٤٪ إلى ١٥٪ .

أما عن مشروع القانون بفرض ضريبة على الأرباح الموزعة ، وقدر إيرادها بليون جنيه - فقد احتفظت اللجنة برأيها فيه حتى تنتهي من بحثه ، ولن يكون لادراج هذا المبلغ أثره حتى يصدر القانون .

وتلاحظ اللجنة فيما يتعلق بأطيان تنقيش الوادي أن ديوان الأوقاف الملكية دفع لوزارة المعارف ، بعد استيلائه على الألبان صادف دمج التنقيش من سنى ١٩٤٥ و ١٩٤٦ المائتين ثم بطل في ميزانتي سنى ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و لكن لم يصرف منه شيء . وفي هذه الميزانية حلف بسبب ما قرره المحكة الشرعية من أن استيلاء الأوقاف الملكية على دمج التنقيش هو لصفه في إنشاء مدارس .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث " ضريبة على الأرباح الاستثنائية " وقدره ٤٨٥٠٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٤٨٥٠٠٠٠ جنيه المقدر للباب الثالث " ضريبة على الأرباح الاستثنائية " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الرابع " الضريبة " وقدره ٣٨٥٠٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٨٥٠٠٠٠ جنيه المقدر للباب الرابع " الضريبة " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الخامس " رسم الأيالة على التركات " وقدره ١٨٠٠٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٨٠٠٠٠٠ جنيه المقدر للباب الخامس " رسم الأيالة على التركات " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب السادس " رسوم نقل الملكية " وقدره ١٨٣٣٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٨٣٣٠٠٠ جنيه المقدر للباب السادس " رسوم نقل الملكية " .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب السابع " ضريبة الخمر " وقدره ٤٠٩٨٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

والذي أودع بهذا أن تواجه الميزانية الميون جنيه التي يراد تحصيلها من طريق رفع الضريبة على الأطنان والضريبة على إيرادات الأموال المنضولة . واقترح وضع هذا المبلغ في هذين البابين من حق كل عضو يرى أن التقدير أقل مما يحصل فعلاً .

الرئيس — إذا قبلت المحكمة هذه الزيادة ، فليس لدى اللجنة مانع من إضائها .

عمدة الشيخ المزمع مؤسسا مصلحي نصرت — يمكن النظر في هذه الزيادة عند النظر في تعديلات الميزانية .

عمدة صاحب الدعوة إبراهيم عبد الرهاني بأستاذ (رئيس مجلس الوزراء) : أعتقد أن اقتراح الأستاذ جد الوكيل بك يجب أن تقسم له الوقت فتحصيله ونظيره . ولا يمكن — يمثل هذه المسئلة — أن تجيل الرأي في مليون من الجنيئات وقد صممت حضراتكم وجهة نظر غريبة كونها صاحبها في هدوء وفي منع من الوقت فاصمحو لنا أن نذكر فيها ، وستأق مناسبها عند نظر تعديلات الميزانية .

الرئيس — والآن نأخذ الرأي على الإيرادات ، فهل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول " الضرائب المقاربة " وقدره ٧,٤٥٣,٧٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧,٤٥٣,٧٠٠ جنيه المقدر للباب الأول " الضرائب المقاربة " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني " ضرائب الأيالة المنقولة والعمل " وقدره ١٤٨٠٠,٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٤٨٠٠,٠٠٠ جنيه المقدر للباب الثاني " ضرائب الأيالة المنقولة والعمل " .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٥١٢,٥٠٠ جنيه المقدّر للباب السابع "ضريبة القمار".

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث عشر "المصرفات المدرسية وإيرادات الامتحانات" وقدره ٩٢٦,٣٠٠ جنيه؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٩٢٦,٣٠٠ جنيه المقدّر للباب الثالث عشر "المصرفات المدرسية وإيرادات الامتحانات".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الرابع عشر "رسوم الجمر الصحي" وقدره ٢٠٠,٠٠٠ جنيه؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على ٢٠٠,٠٠٠ جنيه المقدّر للباب الرابع عشر "رسوم الجمر الصحي".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الخامس عشر "رسوم التجهيز والرش والتفجير" وقدره ٢٨٠,٠٠٠ جنيه؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٨٠,٠٠٠ جنيه المقدّر للباب الخامس عشر "رسوم التجهيز والرش والتفجير".

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب السادس عشر "رسوم المحلات العامة والمقفلت للراحة" وقدره ١٧٥,٠٠٠ جنيه؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٧٥,٠٠٠ جنيه المقدّر للباب السادس عشر "رسوم المحلات العامة والمقفلت للراحة".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب السابع عشر "إيرادات السكك الحديدية" وقدره ١٢,٩٨٠,٠٠٠ جنيه؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٤٠٩,٨٠٠ جنيه المقدّر للباب السابع "ضريبة القمار".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثامن "الجمارك" وقدره ٧١,٣٦٥,٥٠٠ جنيه؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧١,٣٦٥,٥٠٠ جنيه المقدّر للباب الثامن "الجمارك".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب التاسع "ضريبة الملاهي" وقدره ٤٩٠,٠٠٠ جنيه؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٤٩٠,٠٠٠ جنيه المقدّر للباب التاسع "ضريبة الملاهي".

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب العاشر "رسوم الموانئ والمنائر" وقدره ٤٥٥,٠٠٠ جنيه؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٤٥٥,٠٠٠ جنيه المقدّر للباب العاشر "رسوم الموانئ والمنائر".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الحادي عشر "الرسوم القضائية والقيدية" وقدره ٢,٢١٤,٦٠٠ جنيه؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢,٢١٤,٦٠٠ جنيه المقدّر للباب الحادي عشر "الرسوم القضائية والقيدية".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني عشر "رسوم السيارات والنقل المائي" وقدره ١,٥١٢,٥٠٠ جنيه؟

(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢,٨٦١,٩٠٠ جنيه المقدّر للباب الثاني والعشرين "إيرادات المقتات الصحابة".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث والعشرين "المبيعات في البنود وأدوات الخنازير" وقدره ٨٣٧,٠٠٠ جنيه ؟

(موافقة)

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٨٣٧,٠٠٠ جنيه المقدّر للباب الثالث والعشرين "المبيعات في البنود وأدوات الخنازير".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الرابع والعشرين "المستقطع من ماهيات المستخدمين" وقدره ٨٢٤,٠٠٠ جنيه ؟

(موافقة)

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٨٢٤,٠٠٠ جنيه المقدّر للباب الرابع والعشرين "المستقطع من ماهيات المستخدمين".

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الخامس والعشرين "الأرباح الناتجة من تشغيل النقود" وقدره ١,٥٤٦,٠٠٠ جنيه ؟

(موافقة)

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٥٤٦,٠٠٠ جنيه المقدّر للباب الخامس والعشرين "الأرباح الناتجة من تشغيل النقود".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب السادس والعشرين "حصة الحكومة في إيرادات شركات متنوعة" وقدره ١,٠٣٢,٠٠٠ جنيه ؟

(موافقة)

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٠٣٢,٠٠٠ جنيه المقدّر للباب السادس والعشرين "حصة الحكومة في إيرادات شركات متنوعة".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب السابع والعشرين إيرادات غير اعتيادية" وقدره ٩,٩٣٦,٢٠٠ جنيه ؟

(موافقة)

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٩,٩٣٦,٢٠٠ جنيه المقدّر للباب السابع والعشرين "إيرادات غير اعتيادية".

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٢,٩٨٠,٠٠٠ جنيه المقدّر للباب السابع عشر "إيرادات السكك الحديدية".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثامن عشر "إيرادات الطفرات والتلفونات" وقدره ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ؟

(موافقة)

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه المقدّر للباب الثامن عشر "إيرادات الطفرات والتلفونات".

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب التاسع عشر "إيرادات البريد" وقدره ١,٥٥٠,٠٠٠ جنيه ؟

(موافقة)

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٥٥٠,٠٠٠ جنيه المقدّر للباب التاسع عشر "إيرادات البريد".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب العشرين "الأرباح الأميرية" وقدره ١,٨٣٣,٥٠٠ جنيه ؟

(موافقة)

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٨٣٣,٥٠٠ جنيه المقدّر للباب العشرين "الأرباح الأميرية".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الحادي والعشرين "موارد الثروة الطبيعية" وقدره ١,٢٨٠,٠٠٠ جنيه ؟

(موافقة)

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٢٨٠,٠٠٠ جنيه المقدّر للباب الحادي والعشرين "موارد الثروة الطبيعية".

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني والعشرين "إيرادات المنشآت الصحابة" وقدره ٢,٨٦١,٩٠٠ جنيه ؟

(موافقة)

(موافقة)

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثامن والعشرين "رسوم منوعة" وقدره ٧٤٤,٠٠٠ جنيه ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧٤٤,٠٠٠ جنيه المقدر للباب الثامن والعشرين "رسوم منوعة" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب التاسع والعشرين "إيرادات منوعة" وقدره ٢,٣٤٦,٠٠٠ جنيه ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢,٣٤٦,٠٠٠ جنيه المقدر للباب التاسع والعشرين "إيرادات منوعة" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثلاثين "إيرادات خيرية" وقدره ٢٣٦,٥٠٠ جنيه ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٣٦,٥٠٠ جنيه المقدر للباب الثلاثين "إيرادات خيرية" .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الحادى والثلاثين "الموارد المخصصة لتخفيض تكاليف المعيشة وتنظيم عمليات التكوين" وقدره ٧,٣٣٩,٠٠٠ جنيه ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧,٣٣٩,٠٠٠ جنيه المقدر للباب الحادى والثلاثين "الموارد المخصصة لتخفيض تكاليف المعيشة وتنظيم عمليات التكوين" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثانى والثلاثين "الماخوذ من الحساب المشترك لأرباح عملية شراء قطن سنة ١٩٤٠ - ١٩٤١" وقدره ٧٥٠,٠٠٠ جنيه ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه المقدر للباب الثانى والثلاثين "الماخوذ من الحساب المشترك لأرباح عملية شراء قطن سنة ١٩٤٠ - ١٩٤١" .

وهل توافقون حضراتكم على تحويل باقى المحصل من بيع الأراضى لإضافته إلى الاحتياطى وقدره ٤٣٤,٠٠٠ جنيه ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على تحويل مبلغ ٤٣٤,٠٠٠ جنيه المقدر لباقى المحصل من بيع الأراضى لإضافته إلى الاحتياطى .

## ٢ - مشروع ميزانية

الجامع الأزهر والمجاهد الهيئة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ - تقرير  
بأنه الأوقات والمجاهد الهيئة (١) - إقرار

(القرار حرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد النادر) .

الرئيس - ثبت (٢) رئاسة مجلس الوزراء حضرة صاحب الفضيلة الشيخ عبد الرحمن حسن لحضور جلسة المجلس أثناء نظر ميزانية الجامع الأزهر .

هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

(حضر حضرة) .

(١) راجع للسند رقم ٢٢٢

(٢) نص الكتاب :

"حضرة الفضل باستكانة عبد المجلس في حضور حضرة صاحب الفضيلة الشيخ عبد الرحمن حسن وكل الجامع الأزهر جلست المجلس أثناء نظر ميزانية الجامع الأزهر .

وتفضلوا بتبجيل عظيم الاحترام

١٣ يولي سنة ١٩٤٩

## (١) الإيرادات

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول  
" ربح الأوقاف " وقدره ٦٨,٠٠٠ جنيه ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦٨,٠٠٠ جنيه المقدّر للباب  
الأول " ربح الأوقاف " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني " غصصات  
الأزهر والمعاهد الدينية " وقدره ٨٥١,٣٥٨ جنيه ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٨٥١,٣٥٨ جنيه المقدّر  
للباب الثاني " غصصات الأزهر والمعاهد الدينية " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث " إيرادات  
أخرى " وقدره ٨٤,٠٩٢ جنيه ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٨٤,٠٩٢ جنيه المقدّر للباب  
الثالث " إيرادات أخرى " .

## (ب) المصروفات

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول  
" ماهيات وأجرومتيات " وقدره ٥٢٤,١٨٠ جنيه ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥٢٤,١٨٠ جنيه المقدّر  
للباب الأول " ماهيات وأجرومتيات " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني " مصروفات  
عامه " وقدره ٢٢٩,٣٤٠ جنيه ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٢٩,٣٤٠ جنيه المقدّر  
للباب الثاني " مصروفات عامة " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث " أعمال جديدة "   
وقدره ٢٨,٧٥٠ جنيه ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٨,٧٥٠ جنيه المقدّر للباب  
الثالث " أعمال جديدة " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الرابع " نشر الثقافة  
الإسلامية في البلاد النائية ، والعناية بالبنات الواقعة الى الأزهر "   
وقدره ٥٦,١٨٠ جنيه ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥٦,١٨٠ جنيه المقدّر للباب  
الرابع " نشر الثقافة الإسلامية في البلاد النائية ، والعناية بالبنات الواقعة   
إلى الأزهر " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الخامس " إمامة فلاح  
المعيشة " وقدره ١٤٥,٠٠٠ جنيه ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٤٥,٠٠٠ جنيه المقدّر  
للباب الخامس " إمامة فلاح المعيشة " .

### ٣ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بشرط توقف أعضاء هيئة التدريس بجامعة قاروق الأول وتأييدهم - تقرير لجنة المعارف (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواد مادة فادة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالإسراع إلى الأسبوع المقبل .

( المقررة للشيخ المحترم محمد حسن النجدي باشا ) .

الرئيس - نلت (٢) وزارة المعارف العمومية حضرة صاحب العزة الأستاذ عبد الحميد البادي بك حميد كلية الآداب بجامعة قاروق الأول لحضور جلسات المجلس أثناء نظر مشروع هذا القانون .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرة ) .

القرر - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون، ورأت الموافقة عليه بعد إدخال تعديلات عليه .

فصلت المادة ١١ تعديل يقضى بأن يكون تدريس أعضاء هيئة التدريس أو نقلهم من جامعة إلى أخرى بموافقة مجلس الجامعيين المختصين بدلاً من موافقة مديرهما .

وعملت الفقرة الثانية من المادة ١٥ تعديلاً يقضى بإطلاق الحظر على أعضاء هيئة التدريس في إعطاء دروس خصوصية .

وحذفت المادة ١٧ التي تقضى بإلزام أعضاء هيئة التدريس بالإقامة بمدينة الإسكندرية مع بعض الاستثناء .

وعملت المادة ١٨ تعديلاً يقضى بحذف حق رقابة وإشراف مدير الجامعة على جميع الكليات وأعضاء هيئة التدريس .

وتشير اللجنة عند إقرار تعديلاتها إلى أن تتخذ الحكومة الإجراءات المؤدية لتوحيد التشريع بين جامعتي قواد الأول وقاروق الأول في هذه المسائل .

وهناك بعض تصحيحات لأخطاء مطبعية ووردت في تقرير اللجنة أريد إضافتها ، وهي :

( أولاً ) سقطت فقرة من التقرير في العمود الأول من الصفحة الأولى في المادة ١١ ، فقد ذكرت الفقرة الأولى ، وسقطت الفقرة الثانية ونصها كما يأتي :

" ولا يجوز فصل أحد من أعضاء هيئة التدريس إلا بعد أخذ رأى مجلس الجامعة " .

وهذه الفقرة ليس فيها جديد فهي كما قدمت إلى الحكومة وأقرها مجلس النواب .

( ثانياً ) في المادة الخامسة في العمود الأول من الصفحة الثانية من التقرير ورد ما يلي :

" ... وكبرى للأقربان وكبرى اليكيا الصيدلية " .

وصحتها :

" ... وكبرى ثان للأقربان ... " .

لأن الواقع أن للأقربان كسبين أحدهما بكلية الطب والآخر بكلية الصيدلة . وفي الجدول رقم ٣ يضاف " كبرى ثان للأقربان " بعد خواص العقاقير ، ويصبح المجموع إلى ٣٩ بدلاً من ٣٨ .

الرئيس - تصحح هذه الأخطاء التي وردت في التقرير طبقاً لبيان مسطرة المقرر .

(١) تراجع المحضر رقم ٢٢٣

(٢) نص الكتاب :

" حضرة صاحب المالك ورئيس مجلس الشيوخ

أشرف إلى أرسو سلايك التفضل بالاذن حضرة صاحب العزة الأستاذ عبد الحميد البادي بك حميد كلية الآداب بجامعة قاروق الأول لحضور جلسات مجلس الشيوخ يوم ١٢ و ١٣ يولييه على الأيام التالية . وذلك أننا نلقه تقرير لجنة المعارف من مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بشرط توقف أعضاء هيئة التدريس بجامعة قاروق الأول وتأييدهم .

وهضروا ملايك بقبول فائق الاحترام ما

١١ يولييه سنة ١٩٤٩



الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولتنتقل الى مناقشة مواد مادة فادة ، ولتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - أعضاء هيئة التدريس في جامعة فاروق الأولى هم :

(١) الأساتذة ذوو الكراسي .

(ب) الأساتذة المساعون .

(ج) المدرسون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - يشترط فيمن يعمد موصفاً أن يكون حازماً لدرجة دكتوراه من جامعة مصرية ، وفي المراجعة وإعارة طب الأسنان والصيدلية والعامة لدرجة ماجستير من جامعة مصرية ، وفي الشريعة الإسلامية وآداب اللغة العربية لأعلى درجة في المادة من جامعة مصرية أو معهد مصري .

أو أن يكون سائراً لدرجة من جامعة أجنبية أو معهد متبرعاً لخدمة لأحدى اللوجيات المذكورة مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح المعمول بها .

ومع ذلك يجوز بصفة استثنائية أن يقبل المرشح من شرط حصوله على هذه الدرجة إذا كانت لديه إجازات علمية أخرى يترجمها مجلس الجامعة كفاية .

كما يجوز بصفة استثنائية أيضاً ، في كل من كلية الهندسة والزراعة أن يقبل من جانب البكالوريوس بالدرجة العلمية التي يعبرها مجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس الكلية كفاية وذلك في المواد ذات الصلة العلمية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، ولتتل المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - يشترط فيمن يمين أستاذاً مساعداً :

(١) أن يكون حائزاً للؤهلات المذكورة في المادة السابقة .

(٢) أن يكون قد شغل وظيفة مدرس مدة أربع سنوات على الأقل بإحدى الكليات في جامعة مصرية أو معهد علمي من طبقته .

(٣) أن يكون قد قضى في خدمة الحكومة ثمان سنوات أو مضت عشر سنوات على حصوله على درجة ليسانس أو بكالوريوس .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، ولتتل المادة الرابعة .

تليت المادة الرابعة ، وهذا نصها :

مادة ٤ - يشترط فيمن يمين أستاذاً ذا كرسى :

(١) أن يكون حائزاً للؤهلات المذكورة في المادة الثانية .

(٢) أن يكون قد شغل وظيفة أستاذ مساعد مدة أربع سنوات على الأقل بإحدى الكليات في جامعة مصرية أو معهد علمي من طبقته .

(٣) أن يكون قد قضى في خدمة الحكومة اثني عشرة سنة أو مضت أربع عشرة سنة على حصوله على درجة ليسانس أو بكالوريوس .

ومع ذلك يجوز عدم التقيد بالشروط المنصوص عليها في هذه المادة في حالة شغل كرسى منشأ لتعليم مستعملت إذا لم يوجد صاحب المؤهلات الصالح لهذه الدراسة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة ، ولتتل المادة الخامسة .

تليت المادة الخامسة ، وهذا نصها :

مادة ٥ - استثناء من أحكام المادتين السابقتين يجوز تعيين أساتذة مساعدين وأساتذة ذوي كراسي من غير أعضاء هيئة التدريس بشرط توافر بقية الشروط المنصوص عليها في كل حالة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة ، ولتتل المادة السادسة .

تليت المادة السادسة ، وهذا نصها :

مادة ٦ - علاوة على الشروط المتقدمة يشترط فيمن يرشح لوظيفة أستاذ مساعد أو وظيفة أستاذ ذي كرسي أن تكون له مؤلفات أو أبحاث علمية مبتكرة منشورة أو أن يكون قام في مادته بأعمال قيمة . فإن كان المرشح من أعضاء هيئة التدريس يشترط أن يكون قيامه بتلك المؤلفات والأبحاث أو الأعمال أثناء توليه للوظيفة المرقى منها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة ، ولتتل المادة السابعة .

تليت المادة السابعة ، وهذا نصها :

مادة ٧ - يجوز عند تعيين عضو في هيئة التدريس من الخارج أن تبين ألفت به بالنسبة إلى زملائه في القرار الصادر بتعيينه وفي هذه الحالة تختص مدة الأقدمية التي حوت له ضمن المدة المقررة لجواز ترقيته إلى وظيفة أعلى .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة ، ولتتل المادة الثامنة والجدول المنوئ منها بما :

تليت المادة الثامنة والجدول المذكورة ، وهذا نصها :

مادة ٨ - الأساتذة هم الذين يشغلون الكراسي . وكراسي الكليات المختلفة مينة في الجداول الملحقة بهذا القانون والتي هي جزء منه .

وكل إنشاء للكرسي يكون بمرسوم يصدر بناء على ما عرضه وزير المعارف الصورية بطلب من مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية المختصة .

## جدول رقم ١

بيان كراسي الأساتذة بكلية الآداب

عدد	
١	اللغة العربية وآدابها
١	اللغة الإنجليزية وآدابها
١	اللغة الفرنسية وآدابها
١	الدراسات القديمة
١	اللغات السامية ومقارنتها
١	الأدب العربي الحديث
١	التقيد الأدبي
١	التاريخ الاسلامي
١	الحضارة الاسلامية
١	التاريخ الحديث
١	تاريخ المصود الوسيط الأوروبي
١	التاريخ القديم
١	الجغرافيا الطبيعية
١	الجغرافيا البشرية
١	الفلسفة الاسلامية
١	الفلسفة الحديثة
١	الفلسفة القديمة
١	علم الاجتماع
١	الآثار المصرية القديمة
١	الآثار اليونانية الرومانية

## المجموع ٢٠

## جدول رقم ٢

بيان كراسي الأساتذة بكلية الحقوق

عدد	
٤	القانون المدني (ومعه القانون الدولي الخاص)
٣	الاقتصاد السياسي ومعه علم المالية العامة والتشريع المالي
١	الشريعة الاسلامية
٣	القانون الجنائي (ومعه قانون تحقيق الجنايات)
٢	القانون العام (السنوي والاداري)
١	تاريخ القانون والقانون الروماني
٢	القانون التجاري (ومعه القانون البحري)
١	قانون المرافعات المدنية والتجارية
١	القانون الدولي العام

جدول رقم ٣  
بيان كراسى الأساتذة بكلية الطب

عدد	الاسماء	عدد	المستولوجيا
١	الامراض الباطنية العامة	١	المجاري البولية
١	الاكاديمية	١	راحة القدم
١	التجريبية	١	تشرح ومستولوجيا الأسنان
٢	الراحة العامة	١	راحة الأسنان
١	الراحة العامة الأكاديمية	١	الصيدلة
٢	امراض النساء والتوليد	١	الكيمياء الصيدية
١	الزهد	١	كرسى ثان للأفريازين
١	الامراض الجلدية والسريرة	١	خواص العقاقير
١	امراض الاطفال		
١	التشريح		المجموع ٣٩
١	علم وظائف الأعضاء		
١	الطب الشرعي		
١	الأفريازين		
١	البكتريولوجيا		
١	علم الأمراض		
١	علم الأمراض "الأكاديمية"		
١	امراض الدم		
١	الطفيليات		
١	الكيمياء الحيوية		
١	علم التغذية		
١	الصحة والطب الوقائي		
١	الصحة وعلاقتها بالصناعة		
	راحة النظام		
١	الأنف والأذن والحنجرة		
١	الأشعة		
١	الامراض المعدية		
١	طب المناطق الحارة		
١	الامراض المعدية		

جدول رقم ٤

بيان كراسى الأساتذة بكلية العلوم

عدد	الاسماء	عدد	المستولوجيا
٣	الرياضة ( التطبيقية والجماعية والطبية )	١	المجاري البولية
٣	الطبيعة ( النظرية والتجريبية والذرية )	١	راحة القدم
٣	الكيمياء ( الطبيعية والمعدنية وغير المعدنية )	١	تشرح ومستولوجيا الأسنان
٣	علم الحيوان ( الحيوان والحشرات والتشريح المقارن )	١	راحة الأسنان
١	أحياء وخرافيا	١	الصيدلة
٣	علم النبات ( النبات وفسولوجيا النبات والوراثة النباتية )	١	الكيمياء الصيدية
٣	علم طبقات الأرض ( بالينولوجي وستراتوجرافى )	١	كرسى ثان للأفريازين
١	الكيمياء غير المعدنية التطبيقية ( لمعهد الكيمياء )	١	خواص العقاقير
١	الكيمياء المعدنية التطبيقية ( لمعهد الكيمياء )		
١	الأحياء وخرافيا الطبيعية		
١	الكيمياء البيولوجية		

جدول رقم ٥

بيان كراسي الأساتذة بكلية الهندسة

١	الرياضة
١	الطبيعة
١	الهندسة الوصفية
١	الميكانيكا
١	الرى وتصميمات الرى
١	المشقات المدنية والكبرى
١	الإنشادات المدنية والأساسات
١	الحرساة المسلحة
١	مقاومة المواد
١	نظرية الإنشادات
١	الاندروليكا وعطبات القوى المائية
١	هندسة البلديات
١	الهندسة الصحية
١	نظريات العارة
١	التصميم المعمارى
١	التصميمات التنفيذية
١	الإنشاء المعمارى
١	تاريخ العارة
١	الآلات البخارية والتبريد
١	آلات الاحتراق الداخلى
١	الآلات "اليدروليكية"
١	التنظيم الصناعى وإدارة الورش
١	نظرية الآلات
١	تصميم الآلات الميكانيكية والرسم
١	المواصلات السلكية
١	عطبات القوى الكهربائية
١	الاختبارات وأجهزة القياس
١	تصميم الآلات الكهربائية
١	المواصلات اللاسلكية
١	ملاحظات.

المجموع ٣٠

جدول رقم ٦

بيان كراسي الأساتذة بكلية الزراعة

١	علم النبات
١	علم الوراثة
١	الحاصيل
١	علم الفلاحة
١	علم الخضر
١	أمراض النبات
١	علم الحيوان
١	علم الحشرات
١	إنتاج الحيوان
١	الكيمياء الزراعية
١	علم الأراضى
١	الألبان
١	الصناعات الزراعية
١	الاقتصاد الزراعى
١	تربية النباتات
١	إنتاج الدواجن

المجموع ١٦

جدول رقم ٧

بيان كراسي الأساتذة بكلية التجارة

١	الحاسبة
٢	إدارة الأعمال
١	الاقتصاد البحت
١	الاقتصاد التطبيقى
١	الجغرافيا الاقتصادية
١	علم المالية العامة
١	القانون التجارى والبحرى
١	التاريخ الاقتصادى

المجموع ٩

## جدول رقم ٨

بيان كرامى الأستاذة غير المتفرغين للتدريس

عدد	
٢	كلية الآداب
٢	« الحقوق
٣	« الطب
٢	« العلوم
٢	« الهندسة
٢	« الزراعة
٢	« التجارة
١٥	المجموع

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة وعلى الجدول المرفق ضا بها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة وعلى الجدول المذكورة ، ولتلى المادة الثامنة .  
تليت المادة التاسعة ، وهذا نصها :

مادة ٩ — الأستاذة فروع الكرامى هم الذين يقوون الدروس والمحاضرات ويديرون التمارين والأعمال التدريجية ، ويتولون بوجه عام الاشراف العلمى على المواد التي يقومون بتدريسها ، ويعاونهم في ذلك تحت إشرافهم الأساتذة المساعدون والمدرسون وسائر المشتغلين بالتدريس وعند عدم وجود أساتذ ذوي كرمى لإحدى المواد يقوم مقامه الأساتذة المساعد .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة ، ولتلى المادة العاشرة .

تليت المادة العاشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٠ — يجوز نقل الأستاذة من كرمى الى أخرى نفس الكلية بقرار من مجلس تلك الكلية بمقتضى طلبه من مجلس الجامعة ويجوز نقله الى كرمى بكلية أخرى في الجامعة بقرار من وزير المعارف المصرية بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكليات المختصة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة العاشرة ، ولتلى المادة الحادية عشرة .

تليت المادة الحادية عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١١ — لا يجوز نقل أحد من أعضاء هيئة التدريس الى مصلحة أخرى أو تدبى للقيام بعمل ونظيفة عامة أخرى الا بموافقة مجلس الجامعة كما لا يجوز نقل أو تدبى أحد من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الى جامعة أخرى غير موافقة مجلسي الجامعتين المختصين .

ولا يجوز فصل أحد من أعضاء هيئة التدريس الا بعد أخذ رأى مجلس الجامعة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية عشرة ، ولتلى المادة الثانية عشرة .

تليت المادة الثانية عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٢ — أعضاء هيئة التدريس تجوز إمارتهم لجامعة أجنبية أو معهد علمي أجنبي أو مصلحة حكومية أو منشأة غير حكومية للقيام بأعمال تتعلق بالعلوم التي تخصصوا فيها وذلك بالشروط التي تبين في كل حالة ولمسدة لا تجاوز ثلاث سنوات متوالية ، وتكون هذه الاعازة بقرار من وزير المعارف المصرية بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية المختصة وتقتضى مدة الاعازة في المكافأة أو إنداش بشرط أن يدفع عضو هيئة التدريس الاحتياطي ويمتخ العلاوات والترقيات التي يستحقها في الحدود المقررة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية عشرة ، ولتلى المادة الثالثة عشرة .

تليت المادة الثالثة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٣ - يجوز أن يحصل أعضاء هيئة التدريس على إجازات لمهمات علمية مؤقتة وذلك بالكيفية والشروط المبينة في الفقرة الأولى من المادة السابقة ، وفي هذه الحالة تطبق عليهم أحكام الفقرة الثانية منها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة عشرة ، وتتل المادة الرابعة عشرة .

تليت المادة الرابعة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٤ - لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس أن يشتغلوا بالتجارة أو أن يشاركوا في إدارة عمل تجاري أو مالي أو صناعي .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة عشرة ، وتتل المادة الخامسة عشرة .

تليت المادة الخامسة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٥ - لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس إعطاء دروس خصوصية . كما لا يجوز لهم القيام بأعمال الخيرة أو إعطاء الاستشارات ، ومع ذلك يجوز لمجلس الجامعة بناء على طلب عميد الكلية المختصة أن يأذن في القيام بعمل معين من أعمال الخيرة أو إعطاء استشارات في موضوع معين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة عشرة ، وتتل المادة السادسة عشرة .

تليت المادة السادسة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٦ - يجوز لمجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أن يأذن لأعضاء هيئة التدريس بكيفية الطلب في منازلة مهنة الطب أو طب الأسنان وفقا للشروط المقررة في القوانين واللوائح المعمول بها في منازلة مهنة المحاماة . ويجوز لمجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أن يأذن للأستاذة ذوى الكراسي بكيفية الحقوق في منازلة المهام أمام محكمة القضاء والإبرام والمحاكمة العليا الشريعة . ويجوز للدولة وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها في منازلة مهنة المحاماة وبشرط أن يكونوا قد أمضوا خمس سنوات من شغلهم كراسيم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة عشرة ، وتتل المادة السابعة عشرة .

تليت المادة السابعة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٧ - لمدير الجامعة حق توجيه تنبيه إلى أى عضو من أعضاء هيئة التدريس يخل بأوامر الجامعة . وذلك بعد سماع أقواله .

وعلى عميد كل كلية أن يبلغ مدير الجامعة كل ما يقع من أعضاء هيئة التدريس في كليته من مخالفات لأوامر الجامعة أو لقرارات وظيفتهم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

عضو صاحب امرة الأستاذ عبد المجيد الساردي بك ( عميد كلية الآداب بجامعة دارفور الأول ) - جاء في مشروع الحكومة نص المادة ١٧ كما يأتي :

" يجب أن يتم عضو هيئة التدريس في مدينة الإسكندرية ، ولا يجوز له أن يفتيق عن محل إقامته قبل إبلاغ عميد الكلية .

ويجوز لمدير الجامعة لظروف استثنائية بعد أخذ رأى عميد الكلية أن يرخص لعضو هيئة التدريس في الإقامة في بلد آخر يكون قريبا من الإسكندرية " .

وقد أقر مجلس النواب هذا النص ، ولكن لجنة المعارف بمجلس الشيوخ حذفت هذه المادة . والواقع أننا في جامعة الإسكندرية تلقى عنا شيطلا من عدم إقامة الأساتذة في مدينة الإسكندرية . فكتبنا منهم بقم في القاهرة ولا يحضر إلى الإسكندرية إلا في اليوم الذى يلقى فيه دروسه أو محاضراته .

وقد تنمى أنواع من الخلل لمع الدروس في يوم أو يومين من الأكثر لتفتيق عن مدينة الإسكندرية بنية أيام الأسبوع . ولما كان الجو الجامعى لا يصبح جوا جامعا صحيحا إلا إذا تلقى الطالب والأساتذة في قاعة البحث والدرس وفي الملاجج ، فإن الطلاب يهرمون من فوائد كثيرة بسبب عدم إقامة الأساتذة في الإسكندرية ، مع أن الإسكندرية هي العاصمة الثانية للقطر ويتوفر بها كل ما يحتاج إليه الأساتذة من مدارس لأولادهم كما تتوفر فيها وسائل العلاج والسكن وقد أخذ . فلا داعى لهذا الخلل على ما هو عليه .

وأرى أن يكون الحل وسطاً بأن ينص على أن تكون الإسكندرية على إقامة الأساتذة إلا بإذن من إدارة الجامعة في حالات خاصة .

( أصوات : لا مانع ) .

**القرار -** وجهة نظر اللجنة في الحذف أنه ما دام الأستاذ يقوم بواجبه وعمله كاملاً ، فلا محل لأن تفرض عليه الإقامة في الإسكندرية .

( ضجة ) .

**فقرة الشيخ المرحوم أستاذ مصطفى نصرت -** النص الذي أدره مجلس النواب يحقق الغاية إذ جاء فيه :

” يجب أن يقع عضو هيئة التدريس في مدينة الاسكندرية خلال السنة الدراسية ... الخ “ .

**الرئيس -** لتتل المادة ١٧ بالنص الوارد من مجلس النواب .

تليت المادة ١٧ طبقاً للنص الوارد من مجلس النواب ، وهذا نصها :

” يجب أن يقع عضو هيئة التدريس في مدينة الاسكندرية خلال السنة الدراسية ، ولا يجوز أن يتنصب من عمل إقامته قبل إبلاغ عميد الكلية .

ويجوز لمدير الجامعة لظروف استثنائية - بعد أخذ رأى عميد الكلية - أن يرخص لعضو هيئة التدريس في الإقامة في بلد آخر يكون قريباً من الاسكندرية “ .

**فقرة الشيخ المرحوم أستاذ الدكتور محمد أنظر -** أرى حذف الفقرة الأخيرة من هذه المادة ، لأنها تنتهك باب الاستثناء وتضيق الفرض المقصود من هذه المادة .

**القرار -** لا أدرى لماذا استأذن إذا ما منعت في يوم جمعة متلاوهو يوم عطلة . ولأني أرى في هذا النص حياء . ومع هذا فلنأخذ معالي وزير العدل وهو موجود في الجلسة الآن ماذا عمل بالنص المائل لهذا الوارد في قانون استقلال القضاء . هل فرضت الإقامة على رجال القضاء في حال عملهم ؟ هذه نصوص خيالية وليست عملية .

**فقرة صاحب البروفه ابراهيم عبد الرزاقى (رئيس مجلس الوزراء)** أعتقد أنه إذا كان هناك بعض التصغير في تطبيق بعض النصوص في حالات معينة ، فلا يصح أن يكون ذلك قاطعة . إنى أعتقد وبحق أن اللجنة قوية وأن سادة المقرر خير من يقدرون الجواب الجامع على حقيقته ، وأن يعمل من الأساتذة مرشدين للطلاب يقيمون بينهم ويتولون رعايتهم .

والنص كما جاء من مجلس النواب يحقق الغاية . وليس المقصود أن يفرض الاستئذان في يوم جمعة أو يوم عطلة ، ولكن المقصود الإقامة لتوفير الجواب الجامع .

**القرار -** هذا في عمله ، ولتتصرف المادة على الفقرة الأولى منها ، ولت حذف الفقرة الثانية منها لأنها تفتح الباب للتحايل على التهرب من هذا النص بالتريخ للسكن في دمنهور أو شبراخيت أو غيرها . وليس هذا هو المطلوب ، كما أنه لا يلقى الغاية . فإذا كان المجلس يميل لأن يقع عضو هيئة التدريس في الاسكندرية ، فيجب أن ينص على أنه يجب أن يقع عضو هيئة التدريس في مدينة الاسكندرية في خلال السنة الدراسية ... الخ .

وتعطف الفقرة الثانية من هذه المادة . أما التصريح لعضو هيئة التدريس بالإقامة في بلد قريب من الاسكندرية ، فلا يحقق الغاية .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على أن يكون نص المادة ١٧ هكذا كما يأتي :

” يجب أن يقع عضو هيئة التدريس في مدينة الاسكندرية خلال السنة الدراسية ولا يجوز أن يتنصب من عمل إقامته قبل إبلاغ عميد الكلية “ .

( موافقة ) .

**الرئيس -** يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة عشرة من المادة ، وتتل المادة الثامنة عشرة .

تليت المادة الثامنة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٨ - يكون تأديب أعضاء هيئة التدريس من اختصاص مجلس مؤلف من وكال الجامعة وعمداء الكليات برئاسة مدير الجامعة . ويشترط حضور جميع الأعضاء .

وعند التبايع أو المانع يقوم وكيل الجامعة مقام المدير كما يقوم وكيل كل كلية مقام العميد .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والعشرين ، ولتلى المادة الثانية والعشرون .

تليت المادة الثانية والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٢ — يجوز لمدير الجامعة أن يقف مؤقتا عن مباشرة العمل أى حضور من أعضاء هيئة التدريس محال إلى مجلس التأديب .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والعشرين ، ولتلى المادة الثالثة والعشرون .

تليت المادة الثالثة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٣ — يقرر مجلس الجامعة الاجراءات التى تتبع أمام مجلس التأديب ويحكم مجلس التأديب حسبما يتحقق له دون التقيد بقواعد معينة من حيث الإثبات .

ويصدر القرار بالأغلبية المطلقة للأراء ، ومع ذلك يشترط فى القرار الصادر بقوة الفصل أن يكون بأغلبية ثلثي الأراء .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على هذه المادة الثالثة والعشرين ، ولتلى المادة الرابعة والعشرون .

تليت المادة الرابعة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٤ — يجب أن تكون قرارات مجلس التأديب مشتملة على الأسباب التى بيئت عليها ، ولأنهم المارضة فيما يصدر منها غيابيا فى خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانه بالقرار .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والعشرين ، ولتلى المادة الخامسة والعشرون .

وعند غياب وكيل الجامعة أو حاله عمل المدير لتبناه يختار مجلس الجامعة من بين أعضائه من يمل عمله فى مجلس التأديب .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة عشرة ، ولتلى المادة التاسعة عشرة .

تليت المادة التاسعة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٩ — تحق كل دعوى قبل تقديمها الى مجلس التأديب بمرحلة لجنة تحقيق تشكل من أحد أعضاء مجلس كلية الحقوق رئيسا ومن عضوين من مجلس الكلية التابع لها المتهم وبين مجلس الجامعة فى كل عام الرئيس والمضوين الذين تولف منهم اللجنة التى تقدم بالتحقيق . فإذا غاب الرئيس أو أحد العضوين أو منه مانع عين مدير الجامعة من يقوم مقامه ولا يجوز أن يكون أعضاء لجنة التحقيق أعضاء فى مجلس التأديب .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة عشرة ، ولتلى المادة العشرين .

تليت المادة العشرين ، وهذا نصها :

مادة ٢٥ — تبأشر اللجنة التحقيق بتكليف من وزير المعارف العمومية أو مدير الجامعة وتقدم الى مدير الجامعة تقررا بنتيجة تحقيقها . ولو وزير المعارف العمومية دائما أن يطلب لإفلاعه هذا التقرير .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة العشرين ، ولتلى المادة الحادية والعشرون .

تليت المادة الحادية والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٦ — يجبل وزير المعارف العمومية أو مدير الجامعة تقرير لجنة التحقيق إلى مجلس الجامعة لفصل فيه ويقرر مجلس الجامعة بعد الاطلاع على الأوراق حفظ الموضوع أو إحالة المتهم إلى مجلس التأديب .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .



تليت المادة الخامسة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٥ - القويات التأديبية التي يجوز لمجلس التأديب توقيعها  
على أعضاء هيئة التدريس هي :

( أولا ) بالنسبة إلى الأساتذة المحاضرين والمدرسين :

الإلزام .

التوبيخ .

التنزيل من الوظيفة أو التدريس .

الفصل .

( ثانيا ) بالنسبة إلى الأساتذة ذوي الكراسي :

الإلزام .

التوبيخ .

الفصل .

ويجوز أن يستعج التوبيخ الحرمان من المرتب مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

وفي حالة الفصل يقرر مجلس التأديب سقوط أو بقاء كل أو بعض  
الحق من المكافأة أو المعاش طبقا لأحكام القوانين واللوائح المعمول بها  
في هذا الشأن .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والعشرين ،  
ولتلى المادة السادسة والعشرون .

تليت المادة السادسة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٦ - تنقضى الدعوى التأديبية باستقالة عضو هيئة التدريس  
وقبول وزير المعارف العمومية إياها بعد موافقة مجلس الجامعة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والعشرين ،  
ولتلى المادة السابعة والعشرون .

تليت المادة السابعة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٧ - تشك بكتليات جامعة فاروق الأول كراسي لأساتذة هي  
متفرفين للتدريس ولم أن يجعوا بين الأساتذة وبين وظيفة حكومية  
أو أي عمل آخر .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والعشرين ،  
ولتلى المادة الثامنة والعشرون .

تليت المادة الثامنة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٨ - شترط فيمن يرشح لشغل أحد الكراسي المشار إليها في  
المادة السابقة أن يكون من العلماء المتأخرين في بحوثهم ومزتهم بالمواد التي  
يمهد إليهم بتدريسها وأن يكون قد سبق له أن شغل منصبا من مناصب  
التدريس بأحدى كتليات الجامعة أو كلية أخرى أو معهد عال يعتبرها  
مجلس الجامعة معادلا لإحدى كتليات الجامعة .

وبمين وزير المعارف العمومية هؤلاء الأساتذة لمدة ثلاث سنوات بناء  
على طلب مجلس الكلية وموافقة مجلس الجامعة ويجوز إعادة تعيينهم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والعشرين ،  
ولتلى المادة التاسعة والعشرون .

تليت المادة التاسعة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٩ - مع مراعاة أحكام هذا القانون يكون للاستاذ غير المتفرغين جميع الحقوق التي للاستاذة لدى الكراسي وطبعم واجباتهم .

عل أنه لا يجوز أن يتولى الاستاذة غير المتفرغين عمادة الكليات أو وكالتها أو تمثيلها في مجلس الجامعة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم عل هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة عل المادة التاسعة والعشرين ، وتتل المادة الثلاثون .

تليت المادة الثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٠ - يمنع الأستاذ غير المتفرغ ملنا إجماليا مقداره ثمانية جنيه في السنة إذا كان مقنيا في الاسكندرية ، أما إذا كان مقنيا في غيرها فيمنع ملنا إجماليا مقداره أربعة جنيه في السنة شاملة جميع المصروفات وبطل ال- اقال .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم عل هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة عل المادة الثلاثين ، وتتل المادة الحادية والثلاثون .

تليت المادة الحادية والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣١ - يكون عدد كراسي الأستاذة غير المتفرغين للتدريس وفقا لما هو مبين في الجدول الملحق بهذا القانون .

ويجوز إنشاء كراسي أخرى بمرسوم يصدر بطلب من مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية المختصة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم عل هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة عل المادة الحادية والثلاثين ، وتتل المادة الثانية والثلاثون .

تليت المادة الثانية والثلاثون ، وهذا نصها .

مادة ٣٢ - يجوز أن يمين في الكليات مساعلو مدرسين ومعيدون ومساعلو ليات حية ورؤساء أعمال تدربية ومحضرون في المعامل . ويكون تعيينهم بصقة مؤقتة أو بصقة دائمة .

وبمين وزير المعارف العمومية مساعلى المدرسين ومسلى اللغات الحية بناء عل طلب مدير الجامعة بعد أخذ رأى عميد الكلية المختصة .

وبمين مدير الجامعة بناء عل طلب عميد الكلية المختصة المعيدلن ورؤساء الأعمال التدربية والمحضرين في المعامل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم عل هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة عل المادة الثانية والثلاثين ، وتتل المادة الثالثة والثلاثون .

تليت المادة الثالثة والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٣ - يجوز عند الاقتضاء أن يمين أعضاء في هيئة التدريس أجنبان من يرى أن دجياتهم وكفايتهم تؤهلهم لذلك ، ويكون التمين بناء عل طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية المختصة . وتحدد سالتهم في عقود استخدامهم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم عل هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة عل المادة الثالثة والثلاثين ، وتتل المادة الرابعة والثلاثون .

تليت المادة الرابعة والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٤ - تمحدد وظائف أعضاء هيئة التدريس الحاليين بجامعة قاروق الأول وفقا للوضع الذى يكون عليه عند صدور القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم عل هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة عل المادة الرابعة والثلاثين ، وتتل المادة الخامسة والثلاثون .

## ٤ — مشروع القانون

القدم من الحكومة بالواقعة للاتفاق المبرم مع الشركة المالية قتال  
الوزير البحرية — استمرار المناقشة في تقرير لجنة المالية والتجارة  
والصناعة (١) — استمرار المناقشة في الجلسة الفنية

(المقرر حصة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك) .

**محضر الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا** — حضرات الشيخ  
المحترمين ،

في نهاية الجلسة الماضية ، دارت مناقشة بيني وبين معالي الوزير حول  
حق الشركة في مد خدمة أي موظف أجنبي بها . وقلت إن الاتفاقية  
المبدئية ليس فيها ما يمنع الشركة من استئصال هذا الحق . فقال معالي الوزير  
إن هناك نصا أو فقرة ، في الكتاب المرسى إلى معاليه من مدير الشركة  
بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٤٩ والمسمى بالاتفاق ، يمنع الشركة من استئصال  
هذا الحق ويمنع عليها أن تحتم الأوضاع القائمة الآن فعلا ، ومنها إحالة  
الموظف إلى المعاش إذا بلغ ستا معينة .

ولست أدري ما إذا كان معاليه مازال مصرا على هذه النظرية فأناقشه ،  
أو أنه يسلم على أنه ليس في الاتفاق أو الكتب الملحقة به ما يمنع الشركة  
إطلاقا من تجديد أو مد خدمة أي موظف .

**محضر صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحه (وزير التجارة والصناعة) —**  
لقد تناقشنا في هذا الباردة ، وقلت رأي فيه بصراحة وذكرت النص .

**محضر الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا** — الفقرة التي يستند إليها  
معالي الوزير في الكتاب المرسى إليه من مدير الشركة هي :

” وهناك اتفاق معقول إلى جانب هذه المكتبات المتبادلة يتضمن طائفة  
من الأحكام لم يرد ذكرها هنا ، ولا سيما الأحكام التي تنهي للنصر المصري  
تشبيلا أدنى في هيئة مستخدمي الشركة دون أن يرتب على ذلك أي مساس  
بأوضاع الخدمة العادية لموظفي الشركة الذين يعملون بها الآن أي كانت  
جنسيتهم “ .

والمقصود عبارة ”دون أن يرتب على ذلك“ هو الارتب على هيئة الفرصة  
للنصر المصري أي مساس بأوضاع الخدمة العادية لموظفي الشركة الذين  
يعملون بها الآن أي كانت جنسيتهم . وظاهر من هذه الفقرة أنها لا تعرض  
إطلاقا لما قاله معالي الوزير من أن المقصود هو أن الشركة لا يمكنها  
أن تنير في أنظمتها الداخلية ، ومن هذه الأنظمة إحالة الموظف إلى المعاش  
في من معينة ، لأن هذه الفقرة هي الفقرة الوحيدة التي وردت في الاتفاق  
والكتب الملحقة به لحماية الموظفين الأجانب في الشركة ، وهي الفقرة التي  
وردت لإجلاء النسب المالية للأجانب الموجودين في الشركة .

تليت المادة الخامسة والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٥ — استثناء من أحكام هذا القانون يصح في تعيين الأساتذة  
نوى الكراسي التجاوز من الشريط الأولين من الشروط المبينة في المادة  
الرابعة من هذا القانون .

ويجوز التجاوز في تعيين الأساتذة المساعدين عن الشرط الأول من  
المادة الثالثة .

ويصل بهذا التجاوز حتى نهاية السنة الجامعية ١٩٥١ — ١٩٥٢ وفيما  
يتعلق بالكليات والمعاهد التي تنشأ في تاريخ لاحق على صدور هذا القانون  
يصل بهذا التجاوز أيضا لمدة خمس سنوات من تاريخ إنشاء الكلية  
أو المعهد .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والثلاثين ، وتتل  
المادة السادسة والثلاثون .

تليت المادة السادسة والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٦ — على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ، ويصل  
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأسر بأن يصح هذا القانون بإتمام الدولة ، وإن يشر في الجريدة الرسمية  
ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والثلاثين .

ويؤجل أخذ الرأي ابتداء بالام على مشروع هذا القانون إلى الأسبوع  
المقبل .

**قصة الشيخ المزمع حرر فؤاد سراج الدين بلستا -** بنى مورد كترتستفيد منه جميع البلديات ، وهو الضرائب التي تفرضها البلدية على العساكرات وسيارات النقل والأوقليات وما إلى ذلك . ولكن هذا المورد معلق في وجه بلدية الاسماعيلية ، لأن الشركة تلك حوالى ثلث مائة الاسماعيلية وهذه المائة معفاة من فرض ضريبة عليها . وإذن فلن تستفيد البلدية من هذه الناحية .

أما فيما يتعلق بسيارات النقل والأوقليات الخاصة بالشركة ، فإنها معفاة من دفع الضرائب أيضا ، تصوروا حضراتكم : كيف يمكن لمثل هذه البلدية أن تعيش ونحيا . وقد خلت من هذه الموارد التي تعيش عليها كل بلدية في العالم ! كنت أفهم على الأقل أن تحصر الحكومة - وهي تسارع إلى إعفاء الشركة من هذا السبب المالي الذي تستفيد منه الشركة أولا وبالذات - على أن تسعف الشركة بـضرائب على عفاياتها وعلى سياراتها ، وأن تخضعها الحكومة لكل ما يضمن له أي مول ، ويقتر به أي شخص نحو البلدية . ولكن إن تحمل هذا التزم وهذه التكاليف من الشركة بلا مقابل ، فهذا هو الغريب والسبب .

**قصة صاحب المعلق الأستاذ محمود رباحه ( وزير التجارة والصناعة ) -**  
كيف بلا مقابل ؟

**قصة الشيخ المزمع حرر فؤاد سراج الدين بلستا -** سألني ذلك حالا .

إن الشركة عند ما قبلت الحكومة أن تتولى هذا المرفق ، عرضت أن تدفع خمسة وأربعين ألف جنيه ، وهو ما قدرت الشركة أنها تتدفعه لبلدية الاسماعيلية . وحتى هذا المبلغ رجعت الشركة فيه بعد الاتفاق على الآتية المفسدة ١٧٠٠٠ جنيه . رجعت فيه بعد أن قبلته ووافقها على الوزير على هذا الاتفاق اكتفاء بالإتاوة . وقد ذكرت لحضراتكم أمس إن الشركة التفتت لإضاعها من هذا المبلغ ، ووافقت الحكومة على ذلك .

**قصة صاحب المعلق الأستاذ محمود رباحه ( وزير التجارة والصناعة ) -**  
لقد أدبج هذا المبلغ في الإتاوة . أي إننا استبدلنا بمبلغ ٣٠٠.٠٠٠ جنيه واعفاءات البضائع ومبلغ ٤٥.٠٠٠ جنيه التي تخفها الشركة لبلدية الاسماعيلية ومبلغ ١٠.٠٠٠ جنيه التي تدفع نظير نفقات صيانة ترعة العباسية . استبدلنا بمجموع هذا كله هذه الآتية ، وهذه طريقة دفع أكسب وأحسن من الألف .

ولقد أثبتت هذه المسألة حرارا في البيئة المكونة من بلقي المالية والتجارة فلم تسمع هذا التفسير الجيد الذي أدلى به معالي الوزير . ولو أن المقصود بهذه القصة هو ما ذهب إليه معالي الوزير ، لما كان هناك محل لإيراده ، لأن الإتاوة والكتب الملاحقة بها وزعت لعضان تمثيل المنصر المصرى . فالمقصود من الإتاوة هو أن تحتفظ الشركة بحصة معينة من المصيرين ، وليس الحكم على الشركة بإعفاء النظام الداخل للوطنين . فهذا ليس عمله هذه الإتاوة ، إذ إن الفرض من الإتاوة هو إلزام الشركة باستخدام عدد جديد من المصيرين ، فليس على الإتاوة أن تنظم الشركة بعدم تغيير نظامها الداخل . هذا فضلا عن أنه عندما أثبتت هذه المسألة صراحة في الجلسة التي عقدتها الهيئة في ٩ أبريل سنة ١٩٤٩ ، سألت معالي الوزير ، هل تمنح الإتاوة الشركة من تجديد عقود موظفيها الأجانب متى انتهت مدة عقد أى موظف ، أو إذا بلغ سن الإعالة إلى الماش أو أنها غير ملائمة بفضلهم وعدم تجديد عقودهم ؟

سؤال واضح لم يجب عنه معالي الوزيرين ، بل قال نحن متفقون على عدم تجديد مدة أى موظف إلا في حالات قليلة ، لأن الشركة يعمها بعض الوظائف الفنية ، وقال إنه لم يرد التدقيق في هذا الموضوع ، وهو تجديد مدة خدمة الأجانب ، لأنه يضاف وروح المعنوية . فإني هذا الكلام من التفسير الذي أدلى به معالي الوزير بالأمس ؟

أنتقل بحضراتكم الآن إلى النقطة التي وقفنا عندها بالأمس . لقد تكلمت عن الميزة الأولى التي حققها هذه الإتاوة ، كما يقول معالي الوزير ، وهي مسألة تمصير الشركة . ويثبت لحضراتكم ماهية هذا التمصير ، وإلى أي حد هو هزيل ، وأنه تمصير وهمي ، يتوقف على رغبة الشركة .

ثم تكلمت عن الميزة الثانية ، وهي ميزة الإتاوة . ولكنني اختلفت مع معالي الوزير في تقديرى لهذا الكسب ، ويثبت لحضراتكم أنه مبالغ فيه .

والآن أنتقل إلى الميزة الثالثة التي تناول بها الحكومة ، وهي تسلم بلدية الاسماعيلية للحكومة ، ونقل الشركة من إدارة مرفق هام . هذه البلدية ولدت ميتة ، أو أنها سقوت ، لأنها ولدت كسجة ، فلا يمكنها الحياة إذا لم تنمها الحكومة بمبالغ كبيرة .

إن أهم مورد من البلديات - كما تملكون - هما عيليا الإتاوة والمياه . وعيليا الإتاوة في مدينة الاسماعيلية تقوم بها شركة أجنبية لم يمتد امتيازها بعد ، ويستمر فترة أخرى . وكذلك عيليا المياه تقوم بها شركة القتال نفسها . والغريب أن الشركة قد سلمت إلى الحكومة كل شيء في مدينة الاسماعيلية حتى صناديق القمامات ومصابيح النور . ولكنها لم ترد أن تسلم عيليا المياه ، لأنها مصدر كسب كبير لها .

**قصة صاحب المعلق الأستاذ محمود رباحه ( وزير التجارة والصناعة )**  
كان ذلك بناء على طلب البلديات ، لأن العملية لا تحقق ربحا بل خسارة .

**مفكرة صاحب المروحة ابراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) -**  
 ارجو ان يكون مؤكداً ان هذا المبلغ دخل في حسابات عند تقدير الإتاوة .  
 واتى أقول ذلك بصفة خاصة . لأن هذا المبلغ كان موضوع بحث على  
 حدة . ولقد توقفت المفاوضات بسببه فترة من الزمن إلى أن اتفق على  
 إدماجه في الإتاوة .

**مفكرة صاحب المالى مصطفى مرعى بك (وزير الدولة) -** يضاف  
 الى هذا أن ما يؤكد أن هذا المبلغ داخل في حساب الإتاوة هو أن الحد  
 الأدنى الذى يجب الاتفاقة عليه من ٣٠٠.٠٠٠ إلى ٣٥٠.٠٠٠ جنيه .  
 ومبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه هو مجموع ما كانت تدفعه الشركة لبلدية الاسماعيليه  
 ولصيانة رمة العباسية .

**مفكرة صاحب المالى أؤستاد محمود سباحه (وزير التجارة والصناعة) -**  
 قد ورد في الكتاب الذى أرسله إلى مدير الشركة ما يأتى :

" وفى أثناء تبادل وجهات النظر عرض للبحث إكمال إتاوة ٣٠٠.٠٠٠  
 جنيه التى نص عليها في سنة ١٩٣٧ ، بإتاوة إضافية تفرض منها صرامة  
 ملائمة لاحتياج مصر من نصيب مطرد الأهمية في نشاط القناة . كما اتفق على  
 أن الشركة تدفع في كل عام للحكومة مبلغاً قدره ٥٠.٠٠٠ جنيه مساهمتها  
 لصالح بلدية الاسماعيليه الجديدة ومبلغاً قدره ١٠.٠٠٠ جنيه نظير نفقات  
 صيانة رمة العباسية التى تنازلت عنها الشركة للحكومة ، وقد رأت الحكومة  
 والشركة في النهاية أنه من الأفضل أن تستبدل إتاوة إجمالية سنوية بمعدل  
 ٧٪ من الأرباح الإجمالية للشركة بالإتاوات والإتاوات المذكورة " .

**مفكرة الشيخ المكرم محمد فوزى سراج العربى باشا -** لقد ورد في صفحة  
 ٣٤ من تقرير اللجنة في المذكرة التفسيرية التى رفعها سالى الوزير عن هذه  
 الاتفاقية إلى مجلس الوزراء ما يأتى :

"إزاء هذه الميزة المسدية التى لها قيمتها ، فضلاً عن القيمة الأدبية في  
 مساهمة الحكومة في أرباح الشركة واستعادة حق سابق لها واعتبار قناة  
 السويس جزءاً من ممتلكاتها الاقتصادية للقومية ، رأينا زولاً على وزارة  
 الشركة عدم مطالبها بما سبق أن تعهلت به إزاء إنشاء بلدية الاسماعيليه وتقل  
 إدارة رمة العباسية منها إلى الحكومة .

وقد كانت المبالغ المتفق عليها لذلك ٥٠.٠٠٠ جنيه سنوياً عن الأولى  
 و ١٠.٠٠٠ جنيه عن الثانية ، فقد روى أن يكتفى بما اتفق عليه بين  
 الطرفين من حصول الحكومة على نصيب في الأرباح الإجمالية " .

فهل قلت غرضاً ؟ لقد قلت إنه حصل الاتفاق على مبلغ ٥٠.٠٠٠ جنيه  
 ومبلغ ١٠.٠٠٠ جنيه . ولكن لما اتفق على إتاوة ٧٪ / ٧ ع طابت  
 الشركة اعطاهم من حدين المبلغين .

**مفكرة صاحب المروحة ابراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) -**  
 نحن طلاب حقيقة ، لا أكذولا أقل .

فالواقع أنه عندما رفعت هذه المذكرة ، بالأعمال المشرفة التى أنجزها  
 سالى وزير التجارة والصناعة في مفاوضاته مع الشركة ، كان مجلس الوزراء  
 في بحث الاتفاقية تمقيتاً أعادت المفاوضات لاستكمالها ، ومن بينها جعل  
 الحد الأدنى لما يبلغ من الإتاوة ٣٥٠.٠٠٠ جنيه .

ويتضمن هذا المبلغ الخاص ببلدية الاسماعيليه والمبلغ الذى يتفق لصيانة  
 رمة العباسية . ومن أجل هذا تنص المذكرة الأولى التى رفعها سالى وزير  
 التجارة والصناعة الى مجلس الوزراء عن استدراك كل هذا ، وقد تماركه  
 ما بعدها .

**مفكرة الشيخ المكرم محمد فوزى سراج العربى باشا -** هل يعتقد صاحب  
 الدولة رئيس مجلس الوزراء أنى استطاع التنبؤ بهذا ؟

**مفكرة صاحب المروحة ابراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) -**  
 أؤكد تماماً أن مبلغ ٥٠ ألف جنيه هو مجموع ما كانت تدفعه الشركة لشؤون  
 بلدية الاسماعيليه ، مصافاً إلى عشرة آلاف جنيه الخاصة بصيانة رمة العباسية .

**مفكرة الشيخ المكرم محمد فوزى سراج العربى باشا -** النتيجة في النهاية  
 لا خلاف بيننا فيها . فنسبة ٧٪ / ٧ الإتاوة أدمج فيها مبلغ ٥٠ ألف جنيه  
 لخاص ببلدية الاسماعيليه ومبلغ عشرة آلاف جنيه الخاص برمة العباسية .

**مفكرة صاحب المروحة ابراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) -**  
 عظيم ، وهذا حسن .

**مفكرة صاحب المالى أؤستاد محمود سباحه (وزير التجارة والصناعة) -**  
 هذا لا خلاف عليه .

**مفكرة الشيخ المكرم محمد فوزى سراج العربى باشا -** قلت إن الدولة  
 ستكتفى بمبلغ ٨٧ ألف جنيه لقيام شؤون بلدية الاسماعيليه ، في أنصافه  
 رمة العباسية . كلف الدولة مبلغاً أكثر من عشرة آلاف من المبلغات  
 المقدرة للصيانة .

**مقرر الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا** — اعتمدت الشركة عند تسليم المنشآت الباقية والمهمات للحكومة ، أن تباع لما كل ماله قيمة أولية قيمة له ، وعلت كشفا طويلا بهذه المهمات لتدفع الحكومة منها . وقد حرصت الشركة على أن تذكر في هذا الكشف صندوقين للقائمة ، وأربع مصابيح للاضاءة في الشوارع ، وثمانية صناديق نجحها الدواب ، «مرييات حديد» وأربعة مراحيض عمومية ، كل هذه تمسك الحكومة منها .

انظروا هذا التدقيق من الشركة في أن تذكر كل ما ليس له قيمة ، تحصل على ثمنه . وسرور حضراتكم كيف أن الحكومة تبهر آلاف الجنيتات بلا مبرر . فقد أعطاهم مالى وزير التجارة ١٧٥ ألف جنيه ، «تقيفا لحكم قضائى من محكمة مصرية بلا سبب ولا مبرر كما سيرد الآن . هذه هي الميزة التى تقول بها الحكومة ، وهي ميزة استلام بلدية الإسماعيلية وإدارتها .

والميزة الرابعة كما يقول مالى وزير التجارة ، وهي الخاصة برسوم القتال بالنسبة للثلاثة الساحية . فقد قبلت الشركة أن يضى من رسوم الملاحة بالقناة الوحدات القائمة التى لا تزيد حوتاتها على ٣٠٠ طن تخفيف صاف فى موانئ القناة .

**مقرر صاحب الدعوة ابراهيم عبد الرهمن باشا (رئيس مجلس الوزراء)** — الموانئ المصرية :

**مقرر الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا** — بين جميع الموانئ المصرية ، وكان المتج أولا أن تحصل الشركة ربما تخفضا على الوحدات الساحية التى تقلل بين بورسعيد والإسماعيلية . بل ان الضاق الحالى وأضى الوحدات التى لا تزيد حوتها على ٣٠٠ طن بصفة مطلقة من رسوم القتال أيا كانت وجهتها . بعد أن كان تخفيضها . الا أن هذا الانفا جاء مقيدا بقيدين :

التيد الأول ألا تزيد حولة الوحدة القائمة على ٣٠٠ طن . ولا شك أن كثيرا من أصحاب المنتجات المصرية سيكفون كثيرا من التفات . لأن الوحدات الكبيرة تكون تكافيا أقل من الوحدات الصغيرة ، فكان يجب أن يكون الاضفا على نظرى مطلقا ومنصبا على البضائع المصرية والمنتجات المصرية أيا كانت حولة المركب التى تنقلها ما دام القصد تشجيع المنتجات المصرية أثناء عبور القناة . وكان الاضفا يجب أن يكون منصبا لا على حولة المراكب . بل على ما تحمله من منتجات مصرية .

فا الذى تقيده من الصناعة المصرية . ويفيد منه الاقتصاد المصرى من بضاعة أجنبية تنقل عبر القناة بل بكرة أو مركب حوتها ٣٠٠ طن ؟

والغريب ، يا إخوانى أن الشركة عندما احتفظت بحق إدارة مرافق المياه وبسيما للمعمور ، اشترطت أن تدفع الحكومة قيمة المياه المركة التى تأخذها لرش الشوارع التى تقع بها منازل الشركة ونجربا سياراتها ، وهي صفاء من الضرائب والموائد ، مع العلم بأن الحكومة تنوى الإنفاق لصيانة ترعة الباسية وتطهيرها .

حقيقة إن من المياه المركة تدفعه الحكومة ثمنها مخفضا ، ولكن هذه المياه مركة وتستخدم فى مفعمة الشركة نفسها لرش الشوارع التى بها بيوت الشركة وبنى الحدائق وابن مخضض عما يدفعه الأهلى . والظريف ، يا إخوانى ، أن الشركة قالت فى الاتفاق إنها فضلت قبلت أن تسلم للحكومة جباية المسلمين دون مقابل ، وكأنها كانت تنظر من الحكومة أن تدفع مقابلا لهذه الجبايات !

لأنه لكسب كبير ، كما تقول الحكومة ، أن تسلم جباية المسلمين ؟ وإذا سلمنا بهذا ، فلماذا لم تسلم الشركة من جهة أخرى للحكومة جباية المسيحيين ؟ هل نحن غراماء بمحميا ؟ هل أن تسلم جباية المسلمين مشروط فيه صياتها ، كما أن الحكومة محتاجة إلى أن تأخذ عليها الشركة مثل هذا التصهد بأن التسليم يكون مقابل .

اتفق أيضا على أن الحكومة ، إذ تسلم هذه المرافق ، تدفع من المنشآت والأدوات والمهمات التى تستعملها الشركة حاليا فى تنظيف الشوارع وجمع القمامة . أفهم أن الحكومة كان يجب عليها أن تحدد ثمن هذه المهمات ، لأنها لا تعرف كم ستدفع فى مقابلها ، ونعرفون حضراتكم نفقات الشركات عند إنشاء مثل هذه المهمات .

**مقرر صاحب المالى مصطفى مرعى بك (وزير الدولة)** — المياه المركة بلا مقابل ، فهو مجانا . وهذا ثابت فى المادة السادسة الواردة بصفحة ١٦ ، ونصها :

«تورد الشركة مجانا للبلدية المياه المركة اللازمة للمرافق التى تسلم إليها» .

**مقرر الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا** — مالى وزير التجارة يعلم أن المياه المركة بمقابل . وأرجو أن يدل على مالى مصطفى مرعى بك .

**مقرر صاحب المالى الأستاذ محمود رباحه (وزير التجارة والصناعة)** — سأعرض لهذا كله .

المذكور بأن يحل في قبال البضائع عبر القناه عمل سفينة أو قارب أو مركب خاضع لهذا الزيم الملاحي الخاص .

فأين المنتجات المصرية في هذا النص ؟

مفكرة صاحب المعلق الأستاذ محمود رباحه (وزير التجارة والصناعة) - هذا هو المقصود من هذا النص .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فتود سراج الدين باشا - هل هذا النص يخص البضائع المصرية أو أنه نص عام ؟ فأين عبارة المنتجات المصرية ؟

مفكرة صاحب المعلق الأستاذ محمود رباحه (وزير التجارة والصناعة) - هذا هو المقصود .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فتود سراج الدين باشا - إن هذا هو المقصود في نظرك ، وليس في نظري .

مفكرة صاحب المعلق مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) - ودأ على تسأول سعادة فتود سراج الدين باشا ، أقول : إنه إذا لم يكن النص صريحاً بل أنه يقصد به حماية المنتجات المصرية ، فهو دال على ذلك حتى لأن الملاحه الساحلية لا تنموز إلا بين الموانئ المصرية وبعضها والبعض الآخر ، فحضره الشيخ المحترم يقتصر على قراءة المذكرة الايضاحية ، وكل ما لم يرد في صلب الاضافة من ميزات ورد في كشوف وملاحق لها .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فتود سراج الدين باشا - هذا هو النص الصريح فكل النصوص الخاصة بتصميم أعضاء مجلس الادارة والجال والإتاوة - كل هذا ورد في كشوف ومطابقات وملاحق ، وهذه هي البشارة الوحيدة الخاصة بالاغفاء من الرسوم الساحلية ، وليس بها ما يتعلق بالمنتجات المصرية ، فإذا كان لديكم في أوراقتكم شيء يدل على هذا ، فلتبيته لنا .

مفكرة صاحب المعلق مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) - ما واجه الضرر والقصور في هذا النص ؟

مفكرة الشيخ المحترم محمد فتود سراج الدين باشا - لقد عثرت الحكومة أيضا أن من المزايا الكبرى أو المعودة أن الشركة تنازلت لبلدية بورسعيد عن مبلغ ١٠٦,٠٠٠ جنيه ...

مفكرة الشيخ المحترم محمد فتود سراج الدين باشا - وأين الشرط الثاني ؟

مفكرة صاحب المعلق الأستاذ محمود رباحه (وزير التجارة والصناعة) - يس الموضوع كما ذكره حضرة الشيخ المحترم فتود سراج الدين باشا ، إذ أن هذه البضائع مصرية وتنتقل من موان مصر إلى موان مصرية ولا شأن لنا بالبضائع الأجنبية .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فتود سراج الدين باشا - إني فترجى إلى النص .

مفكرة صاحب الدولة إبراهيم عبد الرهمن باشا (رئيس مجلس الوزراء) - لقد بدأ حضرة الشيخ المحترم فتود سراج الدين باشا بقوله إن هذا تشجيع البضائع والمحاصلات المصرية ، ولا يمكن أن يسحب هذا إلى البضائع والمحاصلات الأجنبية ، هذا واضح .

وفي الواقع أن حضرة الشيخ المحترم بدأ كلامه بلدا حسنا ، على أساس تشجيع المنتجات المصرية ، فكيف يقال بعد ذلك إن البضائع المصرية لا تستفيد من هذا الاغفاء من رسوم القتال ؟ وإنا كانت محاولة الوفاء ٣٠٠ طن ، فكيف لا يستفاد من الاغفاء ؟ فهناك فرق بين من يدفع رسوما وبين من لا يدفع ومن يحقق أنها تستفيد من الاغفاء .

مفكرة صاحب المعلق الأستاذ محمود رباحه (وزير التجارة والصناعة) - يتبين مما ورد في تقرير اللجنة صفحة ٣٣ أن هذا الاغفاء خاص بالبضائع المصرية .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فتود سراج الدين باشا - إن هذا النص موجود في المطابقات المتبادلة ، وليس في صلب الاتفاقية .

مفكرة الشيخ المحترم فرير أبو شادي باشا - إننا المقصود بهنا هو المنتجات المصرية - كالفوسفات والمنجنيز ...

مفكرة صاحب الدولة إبراهيم عبد الرهمن باشا (رئيس مجلس الوزراء) - إن المقصود هو كل المنتجات ، لا منتجات معينة .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فتود سراج الدين باشا - أنا لا أفسى بسهولة فهذا هو نص الخطاب .

ومن جهة أخرى ودعية في تخفيف الاحياء المفروضة على الملاحه الصغيرة ستفنى من رسم الملاحه الخاص السفن والقوارب والمراكب التي لا تتعدى حولها القامة ٣٠٠ طن تقريبا بشرط ألا تكون مقلدة أى مسافروسيظم لغذاء الاغفاء بهدف لا يسمح لسفينة أو قارب أو مركب معنى على النص

ولقد جاء في مذكرة معالي الوزير عن هذه الاتفاقية أن الشركة التزمت بمقتضى الاتفاقية أن تحصل على موافقة الحكومة على كل برنامج إنشائي جديد ابتداء من سنة ١٩٦٢ ، لأن الحكومة ملزمة طبقا للاتفاق المبرم بينها وبين الشركة منذ ثلاثين عاما أن تمنع من جميع منشآت الشركة .

فلتصوروا حضراتكم كيف أن الحكومة ستدفع ثمن هذه "القبيلات" الضخمة ، والبيوت العظيمة ، والمكاتب ، في سنة ١٩٦٨ إلى الشركة !

وبالرغم من كل هذا تقول الحكومة إنها قد حصلت على كسب من هذا النص لأنه بمقتضى هذه الاتفاقية ، يجب على الشركة أن تحصل على موافقة الحكومة ابتداء من سنة ١٩٦٢ على ما تقيمه من منشآت . فالذي أفهمه من هذا أن الشركة تظل تقيم المنشآت حتى سنة ١٩٦٢ ، أي مدة ١٢ عاما ، اعتيادا على أنها ستحصل على ثمنها . وللشركة مصلحة في هذا الإنشاء هي التخلص من أداء الضريبة . فإذا كانت الحكومة جادة في هذا الأمر ، فكان يجب عليها أن تلتزم على الشركة ألا تقيم منشآت جديدة ابتداء من اليوم وليس بعد ١٢ عاما .

ثم كيف جاءت الحكومة بالنص الذي يلزم الشركة أن تحصل على موافقتها عند إقامة المنشآت ؟

فلقد رجعت إلى الاتفاقية ووجدت فيها كما هو مبين في تقرير اللجنة - أنه يجب على الشركة أن تتفق مقدما على البرنامج السنوي لبناء منازل السكنى التي تقيمها لموظفيها وعملها على أرض الامتياز .

وبالرجوع إلى نص الاتفاقية ، وجدت أنه لا يوجد ما لا يوجب الحصول على موافقة الحكومة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٦٢ ، وإنما وجدت في المادة ٢١ من الاتفاقية أنه ابتداء من هذا التاريخ يرضى على الحكومة البرنامج السنوي للسكان ، وأظن أن هناك فراقا كبيرا بين النص على وجوب الحصول على موافقة الحكومة ، وبين النص على أن تعرض الشركة على الحكومة البرنامج السنوي للمنشآت .

ولاشك أن كثيرا من حضراتكم ، وهم من رجال القانون ، يلمسون هذا الفرق بين التعبيرين ، فهذا مجرد عرض على الحكومة ، وليس وجوب الحصول على موافقتها ، وإذا كان هذا هو المقصود ، فلماذا لا يأتي النص صريحا بأنه يكون وجوب أن تحصل الشركة على موافقة الحكومة ؟

**مقرة الشيخ المزمع محمد فؤاد سراج الدين باشا -** الشرط الأول هو تحديد المئوية ، والشرط الثاني ينظم هذا الإعفاء بحيث لا يسمح لسفينة أو مركب يسقى على النحو المذكور أن يخل في عبر القنال على مركب خاضع لهذا الرسم الملاحي .

**مقرة الشيخ المزمع فريد أبو شادي بك -** الشرط الأول هو ألا تحمل السفينة مسافرين ، والثاني هو أن هذه المنتجات لا تعاد للتصدير ، فإن أعيد تصديرها سقط الإعفاء ، وهذا نص صريح .

**مقرة الشيخ المزمع محمد فؤاد سراج الدين باشا -** هذا صحيح .

**مقرة الشيخ المزمع محمد فؤاد سراج الدين باشا -** إذا كانت الملاحة في داخلية البلاد من السويس إلى الاسماعيلية ومن السويس إلى بورسعيد ، فهي مغطاة من الرسوم . أما إذا أعيد تصديرها ، فتكون غير مغطاة . وعلى هذا فم لا تكسب شيئا مطلقا .

**مقرة الشيخ المزمع محمد فؤاد سراج الدين باشا -** اللجنة الرابعة ، في نظر الحكومة - كما قلت - هي أن الشركة قبلت بمقتضى هذا الاتفاق أن تقابل من دين لها على بلدية بورسعيد قدره ١٠٦.٠٠٠ جنيه . وهذا الدين من مدة ثلاثين عاما ، ولا شك أن هذا كسب للحكومة . ولكن مع الأسف الشديد - سيجدون حضراتكم أن هذا الذي قدمت الشركة يدها اليمنى ، عادت فاستردته يدها اليسرى بلا مير .

وقالت الحكومة أيضا إن من مزاي الاتفاق أن الشركة قبلت إنشاء ميناء لصيد الأسماك في بورسعيد ، ووجدنا في الاتفاقية أن هذا الميناء قد انكشف إلى رصيف وهذا ماورد في نص الاتفاقية .

أما مذكرة معالي الوزير إلى مجلس الوزراء ، فقد جاء فيها أن الشركة قبلت إنشاء ميناء لصيد الأسماك في بورسعيد ، بينما تقول الاتفاقية إنه رصيف في الميناء وهناك فرق شاسع بين إنشاء ميناء وإنشاء رصيف .

وقال الحكومة أيضا إن من المزايا أن الشركة التزمت بمقتضى هذه الاتفاقية أن تعرض على الحكومة ابتداء من سنة ١٩٦٢ كل برنامج لإنشاء مساكن أو مبان جديدة فاشترطت الاتفاقية أن تحصل الشركة على موافقة الحكومة على ما تقيمه من هذه المنشآت ؟



في مصر يجب أن يطبق وأن يسرى . ولكن شركة القتال قالت إنها لا تستطيع أن تنفذ هذا القانون ، وأثارت غضب العوامل حتى انتهت بهذه التسوية . ولكن التسوية انتهت بترضية شركة القتال . وليس بها نص يرضى الناحية المصرية ولا حتى الكرامة المصرية . إن الحكومة المصرية أصدرت قانوناً ولكنها لم تستطع أن تنفذ ، فلما أقل سيؤخذ بوجهة نظر الشركة فيما بعد هذه التسوية ، وبوجهة نظرنا لا يؤخذ بها إذن . فوجهة نظرنا لا زالت ملققة في السماء "

وقال سعاده :

"ولكن هناك نقطة لازالت ملققة ، وهي أساس وجهة نظر الحكومة التي ترتب عليها الخلاف وهي هل التشريرات التي تصدرها الحكومة المصرية خاصة بالشركات تشريرات عمرة أو لا .

وقد كانت وجهة نظر الحكومة هي أنها حكومة يجب أن تنفذ تشريراتها التي يصدرها البرلمان على جميع المؤسسات في مصر . ولكني لاحظ أن الشركة بالرغم من هذه التسوية لم تسلم بوجهة نظر الحكومة المصرية من وجوب نقاذ التشريع المصري على جميع هذه المؤسسات .

فأنا اتينا الآن بالموافقة على الاتفاقية المروضة أو رفضها فان أساس الموضوع يظل قائماً وهو هل لمصر ولتشريراتها الشيادة على هذه الشركة أو لا " .

والغريب ، يا إخواني ، أن معالي الوزير عندما ووجه بهذه المسائل ، وسأله هل هناك أمل في الوصول مع الشركة إلى اتفاق في هذه المسألة — مسألة أنها تسلم بخضوعها للتشريع المصري — قال :

"لقد أثبتت هذه النقطة ، وأعتقد أننا لم نبهجها بحثاً كاملاً" ، مع العلم أن الحكومة إما بدأت المفاوضات من أجل هذه النقطة وانزلت فيها إلى ما وصلنا إليه ، فإذا كانت الحكومة لم تبحث هذه النقطة بحثاً كاملاً ، فلماذا بدأت المفاوضات إذن ؟ هل تأخذ الشركة ٥٠٠.٠٠٠ جنيه للنهال ٦ مليون متر مكعب لصل القناة الإضافية ؟ أم لتسليم الحكومة من التزاماتها ؟

لقد بدأت الحكومة المفاوضات من أجل هذه النقطة أولاً وقبل كل شيء . وهذا قد ذكرت لضرارتكم أن معالي الوزير يقول إن الحكومة لم تبحثها بحثاً كاملاً .

هذا فضلاً عما قلته أولاً من أن هذا كله ، هل فرض أنه صحيح ، سيبدأ فاذ بعد ١٢ سنة أي قبل انتهاء الامتياز بأربع أو خمس سنوات . وليس من المعقول أن تبقى الشركة في خلال هذه المدة ولديها الآن ١٢ سنة تستطيع فيها أن تبني وتبهر وتستغنى عن التمن من الحكومة .

مفكرة صاحب المعالي الأستاذ محمود - (وزير التجارة والصناعة) :  
هل يسبح لي حضرة الشيخ المحترم بتفسير ؟

مفكرة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا - لا . لا أصبح بذلك الآن . هذا ، يا إخواني ، هل سبيل التلميد ما كتبه الحكومة في نظر معالي وزير التجارة من الاتفاقية لم أتذكر منه نقطة واحدة .

والآن أتذكر هل ما كتبه الشركة من هذه الاتفاقية ، فأبدأ أولاً بالمكسب الكلي المائل ، وهو احتفاظها بوجهة نظرنا في أن التشريع المصري لا يسري عليها عامة وخاصة قانون الشركات الصادر في سنة ١٩٤٧

وهذا لا يربح كسب هائل للشركة . وهذا الاحتفاظ بوجهة النظر غير متكور ، بل هو وارد في مذكرة معالي الوزير المرفوعة لمجلس الوزراء في المصنفين الخامس ، والخامسة والعشرين ، كما أنه وارد في تقرير بلتكم المالية كذلك . وإنما الخلاف هو أن الوزير في بيانه هنا في الأسبوع الماضي حصر حصة الشركة في آخر حصة أو دعوى لها ، وبما جعل النفعين المتطعنين الأولين ، وهما أن الشركة لا تخضع للتشريع المصري عامة ، وأنها تخضع لقانون الشركات الفرنسي لا المصري . وقال هنا في بيانه إن الشركة لا تخضع في خضوعها للتشريع المصري ، وإنما تناقش في أي التشريع المصري تخضع له . وهذا يختلف تماماً . وأنا رقيق بمالي الوزير إذا قلت يختلف فقط عما كتبه معاليه بخط يده في مذكرة الشركة . ولست أتجنى هل معاليه فيما أقول من أن الشركة في هذه الاتفاقية تعتبر رابحة وربما ظلياً في عدم خضوعها للتشريع المصري عامة .

وسأعطيكم حضراتكم فترة قصيرة من أقوال دجل مترن معروف يتكلم باعتدال وعدم عدائه للحكومة وهو سعادة الشيخ المحترم عبد الحميد إبراهيم صالح باشا . قال سعاده حرقياً ما نصه :

"أنهم أن تتهى التسويات إلى صالح الطرفين ، ولكن هذه التسوية كانت لصالح طرف واحد . وقد تأيدت بوجهة نظر الشركة ، وأما وجهة نظر الحكومة فلم تسر بعد . فن الناحية المصرية تجد أن تعطينا لمحل أو الذي أوجب هذه التسوية أن الحكومة أصدرت قانوناً وبكل قانون

وهذا صحيح إذ يقول له في مذكرة المفوضة لمجلس الوزراء إنه بمجرد أن بدأت المفاوضات أربابنا مسألة خضوع الشركة للتشريع المصري حتى نضمن أولاً المسائل الخلافية ، وبعد ذلك انتهت المفاوضات ولم يرجعوا إلى هذه المسألة التي أربابوها ، بل تركوها .

الرئيس - هل أمامك قول كثير ؟

مفكرة الشيخ الحرص محمد فؤاد سراج الدين بلشأ - ربح ساعة فقط . ونظرة معالي الوزير في مذكرته وفي بيانه هي أن الحكومة مسئولة عن مصالح البلاد العليا ، وفي سبيل تطبيق قانون الشركات لا يجوز أن يمرض للضرر مصالح شركة هامة يتصل عملها بمرفق عظيم كقتال السويس بسبب تطبيق قانون الشركات عليها . ولا بد من أن يوفق بين المسائل النظرية والحقائق العملية . ولذلك رأى أن يعمل لما تشريعا خاصا يبالغ به ما سببه قانون الشركات من أضرار لهذه الشركة .

فما هي الأضرار التي تصيب شركة قناة السويس من تطبيق قانون الشركات عليها ؟ هل ستعطل الملاحة وتضطرب الشركة فيما لو وجد ١٣ مصريا في مجلس الادارة بدل خمسة ، ومعهم ١٧ عضوا في مجلس الادارة من الأجانب ؟ وهل ستعطل الملاحة وتضطرب شؤون الشركة اذا كان الموظفون والبرادون والحدادون والشمركية لم نسبة كبيرة من المصريين ؟

لا أعتقد ذلك ، بل إن المسألة الوحيدة التي يمكن أن تنفواها الشركة هي مسألة التباطؤ والموظفين البحريين . فمئذنا نخص فيها ، ولكنه نقص سيبتكل في سنة ١٩٠٦ ، ثم يتوفر بعدها العدد المطلوب . وهذا أمر كان يمكن معالجته من طريق تعديل في قانون الشركات يسرى بالنسبة للجميع لا بالنسبة لشركة معينة . فان الأساس الذي تحت يد الحكومة هو قانون الشركات فتعدل الأساس . ومن حقه أن تستثني المستشارين الفنيين والمديرين الفنيين عند اللزوم لصالح العمل .

وإذن لتخفف حيرة والموظفين الفنيين إلى قانون الشركات . فن حقه أن تستثني كل الموظفين الفنيين بالنسبة للجميع لا بالنسبة لشركة معينة . وبذلك يكون الجانب السليم ، وهنا تواجه الشركة ويكون أمام نظرك الوظائف التي فيها المصريون وتستعمل الرخصة التي في قانون الشركات وتعني هذا الترح من الموظفين البحريين من هذه النسب .

فأتم ترون إذن أنه لا ضرر يسود على الشركة من وجود كذا مصريا في مجلس الادارة ، ولا كذا صرافا أو كذا موظفا حسابيا أو كذا حدادا أو يرادا أو سمكريا ، كل هذه المسائل احتفظت الشركة بأن تبين فيها أجانب على حساب قانون الشركات .

هذه الميزة الأولى التي كسبتها الشركة . ميزة احتفاظها بوجهة نظرها في أنها لا تخضع للتشريع المصري ولا لقانون الشركات ، كما قال معالي الوزير هنا ، فقد قال معاليه في مذكرة إن الشركة دفعت بأن لما نظاما خاصا يخرجها من أحكام التشريع المصري وخاصة قانون الشركات ، فإذا جاء معالي الوزير أمس وقال في بيانه إن الخلاف هو على قانون الشركات ، وإن الشركة لم تدع يوما أنها لا تخضع للقانون المصري ، فهذا قول لا يطابق الواقع .

والميزة الثانية أن الشركة بموجب هذه الاتفاقية قد تخلصت من قانون الشركات ومن نسبة تخصيصها .

والميزة الثالثة أنها حصلت على تعديل في الامتيازات ، فقد منحت ستة ملايين متركب تشق فيها قناة فرعية جديدة تزيد دخلها وأرباحها . ومعالي الوزير يقول نحن أخذنا مثل هذه المساحة . لا ياسيدي ! فانت أخذت صحراء وربما . وهناك فرق بين هذا وذاك . فالشركة تحتاج لهذه المساحة لكي تشق فيها قناة ، وقد أصبحت لهذه المساحة قيمة بالنسبة للشركة .

أما أن الشركة تعطى الحكومة مثل هذه المساحة ، فاعلمنا مساحا سبق أن اغتصبها من الحكومة اغتصابا ، فهي حين تعطى الحكومة مثل هذه المساحة إنما تعطيا أرضا في صحراء على حين أن الشركة تحتاج لكل متركب من الستة الملايين متركب لتشق فيها هذه القناة الاضافية .

وقد قلت لحضراتكم أمس إن معالي الوزير ارتكب في هذا السبيل مخالفة دستورية خطيرة هي التصريح لشركة نورا في استلام الأرض قبل تصديق البرلمان . وهذا الكتاب الذي وردت فيه هذه الإجازة غير الدستورية لم يطبع ، ولم يوزع على حضراتكم . ولذلك لم تقع عليه أعينكم . ومن التريب أن مجلس إدارة الشركة أو رئيس الشركة عند تجديس مجلس

اثنين من المصريين في مجلس الادارة . ويعلق هذا على عرض الأمر على الجمعية العمومية للشركة والحصول على موافقتها ، ومما لا يوزر عن هذا الاستياز الجديد قبل تصديق البرلمان .

وهذه مقاربة غير مشرفة بيننا وبين الشركة ، فوئس الشركة يحترم الجمعية العمومية ، ويعلق يقول المصريون على قرارها وعلى موافقتها ، ويكتب الوزير ذلك صراحة ، والوزير يعلم للشركة بالأرض ، ويصبح لها بالعمل فوراً وقبل تصديق البرلمان . فهل هذا يلحق ؟

هذا ومن تكاسب الشركة أن عملية التوسع التي تقوم بها في ميناء بورسعيد تخم أن تنفل الحكومة بعض منشأتها التابعة لمصلحة الموانئ ، مثل ورشة الموانئ ، فقد نص الاتفاق على أن تحمل الحكومة نفقات هذا النقل ، وهذا أمر غريب جداً ! فالشركة تريد أن تعمل عملاً لمصلحةها ، فترتب عليه أن تأخذ أرضاً فيها ورشة أو مكتب أو ادارات استقلالها الحكومة . فيجوز أن تحمل الحكومة نفقات هذا النقل بدل أن تحملها الشركة ، وهي تكسب ٢٠ مليوناً من الجنيهات في السنة ؟

ومن المزايا الكبيرة تجديد امتياز شجر حثاقه . فقد انتهى أجل الامتياز في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٤

والحكومة بهذه الاتفاقية وافقت بجانباً وبلا مقابل على تجديد امتياز هذه الحاجر للشركة إلى أن تنتهي مدة امتيازها . وإذا احتاجت الحكومة إلى حجر من هذه الحاجر ، التي هي ملكها ، والتي وهبتها الشركة بدون مقابل ، فلها ان تتريه بالحق ، وبأي ثمن ؟ إن التي حسب معرفة الشركة مضافاً إليه ٢٠٪ لا بتفضي ٢٠٪ .

فالحكومة التي هي صاحبة الحاجر - والتي تبها الشركة بلا مقابل وبلا مناقصة - كما يفض ذلك قانون المناجم - إذا احتاجت حجر من هذه الحاجر ، فعلياً أن تدفع الثمن لا حسب معرفة الشركة ، بل مضافاً إليه ٢٠٪ .

وأريد أن أسأل معالي الوزير : كيف يهتم الشركة باستغلال هذه الحاجر من سنة ١٩٤٤ إلى الآن دون أن يجدد امتيازها ؟ لقد كان يتهم أن تحصل الشركة على رخصة بتجديد هذا الامتياز .

فل أي وجه يفي هذا الحجر في يد الشركة تستغله طوال هذه السنوات الخمس ؟

أريد أن أسمع من معاليه - عندما يتفضل بالرد - بيان من الوسيلة القانونية والوجوه الدستورية التي استطاعت الشركة بمقتضاها أن تنق هذه الحاجر في يد خمس سنوات كاملة .

مفكرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رباح (وزير التجارة والصناعة) :  
ستسمح الجواب إن شاء الله .

مفكرة الشيخ المرحوم محمد فؤاد سراج الدين باشا - كما رخص للشركة أن تستخدم وبدون مقابل حاجر الحكومة البحري على قتال السويس . فهل هذه الشركة فقيرة أو في حالة إفلاس حتى يباح لها استخدام هذا الحاجر بدون مقابل ؟

هذه شركة غنية وميزانيتها تعادل ميزانية الحكومة من سنوات سابقة . فكيف تعطى هذا الامتياز مجاناً وبدون مقابل ؟ وما هي المناسبة ؟ أهى الرحمة والشفقة لمن اغتصب حقوقاً منذ سبعين طويلاً من أيام فرديناند دليسبس ؟ فإذا ما سمعت الفرصة لارتفاع حقوقنا نستمر في المنح مجاناً وبدون مقابل في الوقت الذي يفتق صدر الشركة حتى المساحة البسيطة التي يحتاج إليها الجيش المصري من الأراضي الصحراوية التي تدخل في امتيازها ، فيص في الاتفاقية على أنه بمجرد انتهاء حرب فلسطين بسنة تجلو القوات المصرية عن هذه الأراضي .

مفكرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رباح (وزير التجارة والصناعة) :  
هل هذا وارد في الاتفاقية ؟ أرجو أن يقرأها حضرة الشيخ المرحوم فؤاد باشا .

مفكرة الشيخ المرحوم محمد فؤاد سراج الدين باشا - يمكن لمعالي الوزير أن يصحح ما أقوله حين أتقودوه في الكلام .

مفكرة صاحب المالى الأستاذ محمود رباحه (وزير التجارة والصناعة):  
انا اكتبى باطلاع المجلس على النص .

**مفكرة الشيخ العزم محمد فؤاد سراج الدين باشا** — يمكن للمالى الوزير أن يقره على المجلس عند ما يتكلم . كيف يضيق صدر الشركة بوجود جزء من الجيش المصرى فى قطعة من الصحراء فى الوقت الذى منحت فيه امتياز السكك الحديدية انى اهلكت لما واستمال المكان المقام عليه حاجز الحكومة البحرى ، فتحتم الشركة فى الاتفاقية نقل قوة الجيش المصرى بدمستمن تاريخ انتهاء حرب فلسطين .

والأغرب من هذا أنه وقع خلاف بين الشركة وبين عمالها فى سنة ١٩٤٨ ووقع هذا الخلاف إلى لجنة التوفيق لحققت تلك اللجنة هذا الخلاف ، وبمحت وحسنت على الشركة حكما معينا وحكم الجدية نهائى واجب التنفيذ ولا تلك قوة فى الدولة منع تنفيذ مجرى تصديق مالى وزير الشؤون الاجتماعية وقد تم التصديق عليه وفق أحكام المانون ، وأصبح الحكم بذلك نهائيا له قوة الشئ القضى فيه .

وهذا الحكم يحمل الشركة اءاء ، الى معنيتهما علاقة هذا الحكم بالاتفاقية وما علاقه بقانون الشركات وما علاقه بالاتياز الجديد ؟ ولكن الشركة رأت أن تدفعه فى الاتفاقية وجاريتها الحكومة فى ذلك ونعمت منها مبلغ ١٢٥٠٠٠ جنيه المحكوم به عليها من لجنة التوفيق .

فكيف تتحمل الحكومة عبء دفع هذا المبلغ ؟

هل هو خلاف بين الحكومة والشركة أو هو خلاف بين الشركة وعمالها ؟

وهل حصل خطأ فى قرار لجنة التوفيق ؟

إذا كان قد حصل هذا الخطأ ، فمن الواجب أن يرجع إلى اللجنة لتؤيد قرارها أو تلغيه .

هذه مسائل لا شأن لها بها ، فهى بين الشركة وعمالها . فكيف يتلوع مالى الوزير ويحمل خزنة الدولة ١٢٥٠٠ جنيه تدفعها من الشركة لعمالها .

فيل تبرا فلذلك أن الشركة تنازلت من دين لبلدية بور سعيد قلده ١٠٠٠٠٠ جنيه . فكأنها ، وكما سبق أن قلت ، تأخذ باليمين ما تطليه باليسار وأكثر .

هذه تسوية فصلت فيها لجنة التوفيق بين الشركة وعمالها . فلما نتعمل من الشركة هذا المبلغ الضخم ؟ لا علاقة بين هذه المسألة والاتفاقية ، ولكننا فرصة انتهزتها الشركة عند ما وجدت أن كل طلباتها تجلب وكل رغبة لها تلبي . فبأعلاقة هذا بموضوع الخلاف الأصل وبقانون الشركات وبالخلاف المستورى .

كسبت الشركة أيضا النص التماس بتصريح الدخول إلى القطر المصرى وكان لها عدة طلبات فى وزارة الداخلية . وكانت هذه الوزارة على حق فى الترتيب فى إجابة هذه الطلبات ، لأن كل أجنبي يأتى إلى مصر ويأشر عملا فى الشركة يستألف فى وجه المصرى من أصحاب هذه المهنة أروهم الحرفة . وقد كان للشركة طلب قدم منذ أكثر من سنة بشأن دخول مهندس معمارى ، فأهلست وزارة الداخلية هذا الطلب ، لأن مصر ضيقة بالعمال .

وقد نص فى الاتفاقية على أن الشركة إذا طلبت دخول شخص أجنبي فى حدود النصاب المصرح لها به ، ولم يكن هذا الأجنبي غير مرغوب فيه ، كأن يكون شيوعيا أو ارهابيا ، وجب أن يمنح التصريح بالدخول .

وقد صرح فعلا لهذا المهندس وأشير معه بالدخول فورا وقبل إجازة الاتفاقية طبقا لهذا النص .

ومن رأى أنفى هذا الإلزام بمنع التصريح ووجوبه شبهة اعتداء على سيادتنا لأن من حق الدولة أن تمنع دخول أى أجنبي دون إيداء أسباب اللع . هذه هى السيادة التامة الكاملة ، أما تنقيح رفض دخول الأجانب إلى البلاد المصرية لكونهم خطرين على الأمن أو على النظام الاجتماعى ، فففيه شبهة اعتداء على سيادتنا وعلى حقنا المطلق فى التصريح أو الرضى بدخول أى أجنبي بدون إيداء أى سبب .

إن البلاد لا تزال تذكر لهذا المجلس بالفضل والحمد وموقنين مماثلين لهذا الوقت ، وهما موقفه بالنسبة لإنهاء الاتفاقية التي كانت متبرم مع شركة "الانجلو ايجيپسيان أويل فيلنز" بالنزول عن مساحات واسعة من أراضي السويس وموقعه الآخر الذي حافظ فيه على دستور البلاد والمادة ١٣٧ من الدستور بأن اشترط عرض كل امتياز على البرلمان .

وأعتقد أن مصر تنتظر منك التلبية أن تضيفوا إلى هذين الموقنين الآخرين موقفاً ثالثاً يتعلق بـ "أن البرلمان المصري لا يضطر في التشريع ولا يقبل ثورة عليه من أية شركة من الشركات كبرت أو صغرت عظم أمرها أو هان .

وإني في الختام أذكر تلك الكلمة اليلة التي قالها الخديو إسماعيل باشا لوزير فرنسا المفوض : "إني أريد القتال لمصر ، ولا أريد مصر للقتال" .

نقولوا اليلة لهذه الشركة والحكومة إننا نريد أن تخضع الشركة للقانون ، لا أن يخضع القانون للشركة .

( تصفيق من الباس ) .

٥ - تأجيل ما تبقى من الأعمال إلى الجلسة المقبلة

الرئيس - هل تريد الحكومة أن تتكلم اليلة ؟

مفكرة صاحب الدولة المرافقهم "عبد الرأى باشا (رئيس مجلس الوزراء) :  
يحسن تصفية الموقف بأن يتكلم من حضرات الأعضاء كل من يريد الكلام ، فهل يريد حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شاذى بك أن يتكلم ؟

الرئيس - إن حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شاذى بك غير موجود بقاعة الجلسة الآن ، فهل يريد حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا أن يتكلم في الاستجواب الخاص بالتقارير مثل الجمعيات التعاونية في مجلس إدارة البنك الزراعى التعاون ؟

مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - إني متعب ولكن إن شاء الله تعالى سعادتي رئيس المجلس أنه من الضروري أن نكلم ، فانا على استعداد .

قيل إن هذا النص موجود في بعض البلاد . فانا كان هذا جميعاً ، فاشأنا وهذه البلاد ، خصوصاً وأنه لم يذكر لنا أى البلاد تسمح بدخول الأجانب في شركة ما إليها إذا لم يكن هذا الأجانب خطراً على الأمن أو النظام الاجتماعى .

إنى أشك في أنه توجد في العالم دولة تقبل مثل هذا التشرط لصالح شركة من الشركات أو يكون في قانونها العام ، الخاص بالموازات والمخسبة مثل هذا النص . وإذا وجد مثل هذا النص في دولة فانا يكون في القانون العام للجميع . أما وجود شرط خاص بشركة ما في قانون دولة أجنبية فانا أرجو من معالي الوزير أن يدلى على اسم هذه الدولة التي تأخذ بهذا النص .

لقد استفادت الشركة أيضاً لأنها نجحت في إبعاد موضوع من مهندسين موضوعات الخلاف بينهما وبين الحكومة ، وقد ذكرها معالي الوزير في المذكرة المرفوعة لمجلس الوزراء . وهما مسألة الأملاك المشتركة وإعفاء المنتجات المصرية من رسوم المرور في القنال فقد استبعدا اكتشاف القدي ثم وبما أخذته الحكومة من إثارة قدرها ٧ ٪ ، وقد دفعت الحكومة للشركة في عام ١٩٤٨ رسوماً من المنتجات المصرية قدرها ١٧٠٠٠ جنيه .

مفكرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رابعه (وزير التجارة والصناعة) :  
هل هذا وارد في المذكرة ؟

مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - لقد كان هذا الموضوع هو الأول في المسائل المختلف عليها ، وهي مشر مسائل أولها إعفاء المنتجات المصرية من رسوم القنال ، نقلت منها الاتفاقية اكتشاف على ما أظن بمسألة الإعفاء الساحل الذى ذكرته لحضراتكم .

وأخيراً ، يا إخوانى ، إن المسألة في نظرى خطيرة خطيرة كبيرة ، لأنى أخشى أن يقال أن فهم من إقرار مثل هذا القانون أن مصر وصلت إلى حد أنها تميز بقرارات تصدر من برلمانها مخالفة لقوانين قاعة مقابل إثارة من المال مهما بلغت قيمتها . وأعتقد أنه يوجد في مصر عشرات الشركات على استعداد تام لأن تدفع للحكومة إثارة مالية وضرائب إضافية نظير إعفائها من قانون الشركات . وليس في الاتفاق المعروض على حضراتكم من شبهة إثارة إلا هذه الإثارة على ما يحيط بها من قيود ولا ضمانات ذكرتها لحضراتكم .

أخشى أن يقول الناس إننا نقول إلى برلمان يميز لشركة وليس نورثها على التشريع المصري التوب الشريعة للقوانين نظير إثارة من المال فانه يهتبا ما يهتبا .

الرئيس — وهل تريدون حضراتكم أن تعقد جلسة غدا ؟

( أصوات : لا ، لا ) .

مفكرة صاحب الدولة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) :  
يحسن أن تكون الجلسة يوم الاثنين أو الثلاثاء القادم .

الرئيس — والآن هل توافقون حضراتكم حل رفع الجلسة ، حل أن  
تعقد الجلسة التالية يوم الثلاثاء المقبل ( ٢٣ رمضان سنة ١٣٦٨ ، الموافق  
١٩ يولييه سنة ١٩٤٩ ) الساعة التاسعة مساء ؟

( موافقة ) .

( رقت الجلسة في منتصف الساعة الثانية عشرة مساء ) .

# الْجَلْسَةُ الشَّبْعُ

## دور الانعقاد العادى الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة الرابعة والأربعين

المعقودة علنا في يوم الثلاثاء ٢٣ رمضان سنة ١٣٦٨ ، الموافق ١٩ يولية سنة ١٩٤٩

#### ملخص

##### رقم الصفحة

- ١ — إجازات ..... ١٥٧٨
- ٢ — تبليغ المجلس وفاة المفوض محمد حسن باشا صدر المجلس المين — وقف الجلسة حدادا — إعلان غلظ الحمل ... ١٥٧٨
- ٣ — التصديق على مضيق المجلسين السابقين (١٢ و ١٣ يولية سنة ١٩٤٩) ... ١٥٧٩
- ٤ — انتخاب رئيس ومكاتب لجنة الحسابات ..... ١٥٧٩
- — مشروعات قوانين وأربعة من مجلس النواب :
- ( ١ ) مشروع قانون بالمراقبة على الامانة المالية لقمح التوتة بمدينة واشينغتون ابتداء من ٢٣ مارس سنة ١٩٤٩ ... ١٥٧٩
- إحالة مباشرة إلى لجنة المالية ... ١٥٧٩
- ( ب ) مشروع قانون بيع المانية لصنادير الزلازل ..... ١٥٧٩
- إحالة مباشرة إلى لجنة الزراعة ..... ١٥٧٩
- ( ج ) مشروع قانون بتعديل كادر الطراف والظفرون والاضلاسل ..... ١٥٨٠
- إحالة مباشرة إلى لجنة المالية ..... ١٥٨٠
- ٦ — مراقبة مجلس النواب على التعديلات التي أدخلها مجلس الشيوخ على مشروع ميزانية وزارة الأوقاف ... ١٥٨٠
- ٧ — مراقبة مجلس النواب على مشروع قانون آخر مجلس الشيوخ بم. جاد عرض مشروع الترتيبات الجوية ومشروع القانون الخاص بعدم الاتحاق على العملان بالصحة للثانية التي أقرها مجلس الشيوخ ... ١٥٨٠

رقم الصفحة

٨ - أ -

- ( ١ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجشي ، من الدول من المصلحة التي كان يسير عليها المفوضية محمود فوس القرافي باشا في تجنب الإجازة وتجاهلهم وعدم التصديق إليهم والادلاء ببيان يرسم المخطوط الرئيسية التي تجرى عليها الحكومة في الوقت الحاضر في محادثاتها ومفاوضاتها مع الانجليز - الإجابة عنه ... ١٥٨١
- ( ب ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ صفطي أمريت ، من إبداء الإضافة التي أقرت بين مصر وحكومة يوحنا الخلاصة بينا تزاد أرين الزعم إنشائه على غرض محبة فكودها مع الكلبة المتبادلة بين الحكومتين فيما يتعلق هذا الخواص - الإجابة عنه ... ١٥٨١
- ( ج ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المعارف السورية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد عبد الرزاق ، من منع بعض الدوايت المختصة للقوانين التي يسلمون لمصلحة الأمة إلى بعض المصلين - الإجابة عنه ... ١٥٨٢
- ( د ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الشؤون الاجتماعية ، من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الزمال ، من معارضة المرمقين المصريين الذين كانوا يسلمون بحكومة الانتداب فلسطين ومآلاتهم - إيداع الإجابة عنه لكتاب حضرة الشيخ المحترم ... ١٥٨٣
- ٩ - الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب الدولة والمال وزير الداخلية ووزير الشؤون الاجتماعية ، من حضرة الشيخ المحترم محمود فواد المراح الذين باشا ، مما يجري من تدخل في انتخابات ثلاثة أعضاء من الجمعيات التصورية في مجلس إدارة البنك الزراعي القانون - تأجيل استمرار المناقشة فيه إلى وقت ... ١٥٨٣
- ١٠ - تقرير لجنة المالية من الاقتراح مشروع قانون المقدم من المفوضية ذكرها بهرمان باشا ، بطول البنك الأهل إلى بنك مصر ... ١٥٨٣
- تأجيل ثلاثة أسابيع ... ١٥٨٣
- ١١ - تقرير لجنة الحسابات من الحساب الختامي لمجلس المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ... ١٥٨٣
- طبق رقم ٢٢٤
- الموافقة على التقرير ... ١٥٨٣
- ١٢ - تقرير لجنة الحسابات من مشروع ميزانية المجلس لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ... ١٥٨٤
- طبق رقم ٢٢٥
- الموافقة على التقرير وأعاد المبلغ المقدم للإيرانية ... ١٥٨٤
- ١٣ - مشروع القانون بفتح أعواد إضائي يبلغ ٣٣٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الصحة السورية لشراء أرواح لاثامه مستشفى طوى عليها لمعالجة السيدات الفقيرات بجى عابدين ... ١٥٨٤
- تقرير لجنة المالية
- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة واحدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالقاء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى ... ١٥٨٤
- ١٤ - مشروع القانون بفتح أعواد إضائي يبلغ ٣٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الصحة السورية لتسوية تجارز في المصروفات العامة للجاس البلدية والخدمية ... ١٥٨٥
- تقرير لجنة المالية
- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة واحدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالقاء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى ... ١٥٨٥





رقم الصفحة

- ٢٢- مشروع القانون بفتح اتحاد إثنائي يبلغ ٤٠.٠٠٠ جنيه في قسم ١٨ "مساكن ومكاثات" لتسوية التجار في اتحاد  
١٥٩١ به "مساعدات" ... ..  
تقرير لجنة المالية  
الواقعة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالاسم مع  
١٥٩١ مشروعات القوانين الأخرى ... ..  
٢٣- مشروع القانون بفتح اتحاد إثنائي يبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه في قسم ٨ "وزارة المعارف السورية" فرع ١ "التعاون  
١٥٩١ العام والتعليم" ، باب ٢ "مصرفات عامة" لخارجية التوسيع في المصروفات اللازمة لتوسيع التعليم ... ..  
تقرير لجنة المالية  
الواقعة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالاسم مع  
١٥٩١ مشروعات القوانين الأخرى ... ..  
٢٤- مشروع القانون بفتح اتحاد إثنائي يبلغ ٩٨٨.٨٠٠ جنيه في الباب الثاني من الفرع ٢ من القسم ١ "وزارة المواصلات"،  
١٥٩٢ تسوية التهربات المحترقة في بعض بنود هذا الباب ... ..  
تقرير لجنة المالية  
الواقعة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالاسم  
٢ مع مشروعات القوانين الأخرى ... ..  
٢٥- مشروع القانون بفتح اتحاد إثنائي يبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه في الباب الثاني من الفرع ٢ "السلوك الجديدة" من القسم ١٤  
١٥٩٣ "وزارة المواصلات" لتسوية حساب المهربات المربوطة بالمخازن ... ..  
تقرير لجنة المالية  
الواقعة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالاسم  
١٥٩٣ مع مشروعات القوانين الأخرى ... ..  
٢٦- مشروع القانون بفتح اتحاد إثنائي يبلغ ٥٨٢.٠٠٠ جنيه في الباب الثاني والثالث من الفرع ٣ من القسم ١٤ "وزارة  
١٥٩٣ المواصلات" لتسوية التجار في الباب الثاني والثالث من الفرع ٣ من القسم ١٤ "وزارة  
تقرير لجنة المالية  
الواقعة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالاسم  
١٥٩٤ مع مشروعات القوانين الأخرى ... ..  
٢٧- مشروع القانون بفتح اتحاد إثنائي يبلغ ٧٩٩.٣٧٠ جنيهاً في الباب الثاني من الفرع ١ من القسم ٨ "وزارة المعارف السورية"  
١٥٩٤ زيادة إمارة مجالس المديريات لفتح التعليم الأول ... ..  
تقرير لجنة المالية  
الواقعة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالاسم  
١٥٩٤ مع مشروعات القوانين الأخرى ... ..  
٢٨- مشروع القانون بشأن الأسماء الخامة بفتح عرض الحكومة المصرية قضية فلسطين  
١٥٩٥ ... ..  
تقرير لجنة المالية  
الواقعة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالاسم  
١٥٩٥ مع مشروعات القوانين الأخرى ... ..

## رقم الصفحة

- ٢٩- مشروع القانون بالأذن للحكومة بزيادة القرض المرخص بإصداره في مصر لمعالجة تكاليف إنشاء محطة جديدة لإقارة مدينة القاهرة من ٣٠٠.٠٠٠ جنيه إلى ٣٠٠.٠٠٠ جنيه ..... ١٥٩٧  
تقرير لجنة المالية .....  
طبق رقم ٢٤٢
- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواد مادة واحدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالأمم مع مشروعات القوانين الأخرى ..... ١٥٩٧
- ٣٠- مشروع القانون بإعتماد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة كالتين بمدينة بورسعيد إلى جمعية الاحسان الخيرية لإقامة مدرس عليها ..... ١٥٩٧  
تقرير لجنة المالية .....  
طبق رقم ٢٤٣
- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة واحدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالأمم مع مشروعات القوانين الأخرى ..... ١٥٩٨
- ٣١- مشروع القانون بإعتماد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بضم الطارين بالاستكسرية إلى جمعية ميرة داروق لإقامة لالة منقذات عليها ..... ١٥٩٨  
تقرير لجنة المالية .....  
طبق رقم ٢٤٤
- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة واحدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالأمم مع مشروعات القوانين الأخرى ..... ١٥٩٨
- ٣٢- مشروع القانون بإعتماد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بمدينة المحلة الكبرى إلى جمعية ميرة محمد علي الكبرى لإقامة مستشفى عليها بإعمار اسمي ..... ١٥٩٩  
تقرير لجنة المالية .....  
طبق رقم ٢٤٥
- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة واحدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالأمم مع مشروعات القوانين الأخرى ..... ١٥٩٩
- ٣٣- مشروع الزيادة العامة للدولة السنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ..... ١٥٩٩  
تقرير لجنة المالية .....  
طبق رقم ١٦٥
- ٣٤- مشروع القانون باستبعاد ٣٠٧٥٤٥٢٠ جنيها من الأحوال المخصصة من المال الاحتياطي لبرنامج السنوات الخمس ..... ١٦١٤  
تقرير لجنة المالية .....  
طبق رقم ٢٤٦
- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة واحدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالأمم مع مشروعات القوانين الأخرى ..... ١٦١٤
- ٣٥- تقرير لجنة المالية من مشروع القانون للفرود من مجلس النواب بالإذن للحكومة في أن تأخذ مبلغ ٣٠٠.٠٠٠ جنيه لتمويل عملية شراء الحديد ..... ١٦١٤  
طبق رقم ٢٤٧
- الموافقة على التقرير ورفض مشروع القانون ..... ١٦١٤
- ٣٦- تقرير لجنة المالية من المرسوم بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٩، الخاص بخرية الألمان ..... ١٦١٤
- ٣٧- تقرير لجنة المالية من المرسوم بمشروع القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٩، بقرض خيرية على إيرادات رسوم الأحوال المتغيرة وعلى الأراضي التجارية والمصانة وعلى كتب النسل ..... ١٦١٤
- لم يقرأ في هذه الجلسة ..... ١٦١٤

## رقم الصفحة

- ٣٨- مشروع القانون الرائد من مجلس النواب باستبدال عبارة "درجة دكتور في الآداب من معهد الآداب" بـ "درجة دكتور في الآداب" ١٦١٥
- تقرير لجنة المعارف ٢٤٨ رقم
- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - ثمانية مائة مادة فائدة - أخذ الرأي عليه بالثناء بالإسراع مع مشروعات القوانين الأخرى ١٦١٥
- ٢٩- أخذ الزوى على مشروعات القوانين الآتية ١

- (١) مشروع قانون يشرط ترشيح أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة الأول وتأديهم ١٦١٥
- (ب) مشروع قانون منح اعتماد إسماعيل مبلغ ٣٣٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الصحة السوية لشراء أرض لإقامة مستشفى خيري عليا لحالة السيدات الفقيرات بمصر هادي ١٦١٥
- (ج) مشروع قانون منح اعتماد إسماعيل مبلغ ٣٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الصحة السوية لتسوية تجاوزات في المصروفات العامة لمجلس البلدية والفردية ١٦١٥
- (د) مشروع قانون منح اعتماد إسماعيل مبلغ ٤١٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الصحة السوية لتسوية النفقة المرحمة لمستشفى نزاد الأول (المراساة) بالإسكندرية ، باختيارها لإقامة ١٦١٥
- (هـ) مشروع قانون منح اعتماد إسماعيل مبلغ ٩١٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المواصلات لتسوية تجاوزات في الأجواب الثلاثة بمصلحة النقل ١٦١٥
- (ر) مشروع قانون منح اعتماد إسماعيل مبلغ ٧٢٠٢٧٠ جنيه في ميزانية وزارة المواصلات لتسوية تجاوزات في المصروفات العامة لمصلحة البريد ١٦١٥
- (ز) مشروع قانون منح اعتماد إسماعيل مبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه في ميزانية القسم ٢٢ "تجربة إصناف البقال" لتسوية تجاوزات في هذا القسم ١٦١٥
- (ح) مشروع قانون منح اعتماد إسماعيل مبلغ ٢١٦٠٠ جنيه في ميزانية وزارة التجارة والصناعة لمراجعة البعير في المصروفات السوية لمصلحة مركز راديو القاهره الأميرى ١٦١٥
- (ط) مشروع قانون منح اعتماد إسماعيل مبلغ ٢١٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال السوية لتسوية تجاوزات في الباب الأول من ميزانية مصلحة المياه الأميرية ١٦١٥
- (ي) مشروع قانون منح اعتماد إسماعيل مبلغ ٤٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المواصلات لمراجعة البعير المتوقف في المصروفات الباب الأول ١٦١٥
- (ك) مشروع قانون منح اعتماد إسماعيل مبلغ ٤٠٠٠ جنيه في القسم ١٨ "مناشآت ومكافآت" لتسوية تجاوزات في اعتماد بند "مساعدين" ١٦١٥
- (ل) مشروع قانون منح اعتماد إسماعيل مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المعارف السوية لمراجعة التوسع في المصروفات اللازمة لتوسيع التعليم ١٦١٦
- (م) مشروع قانون منح اعتماد إسماعيل مبلغ ٩٨٨٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المواصلات لتسوية التجاوزات المتروكة في بعض بنود الباب الثاني ١٦١٦

## رقم الصفحة

- (ن) مشروع قانون بفتح اعتماد لإنفاق مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه في الباب الثاني من الفرع ٢ "صحة السكك الحديدية" من القسم ١٤ "وزارة المواصلات" تنص على حساب المصروفات المبرورة بالخازن ... ١٦١٦
- (س) مشروع قانون بفتح اعتماد لإنفاق مبلغ ٥٨٣٠٠٠ جنيه في الباب الثاني والثالث من الفرع ٣ من القسم ١٤ "وزارة المواصلات" تنص على تصاريح في الباب المذكورين ... ١٦١٦
- (ع) مشروع قانون بفتح اعتماد لإنفاق مبلغ ٧٩٩,٣٧٠ جنيها في ميزانية وزارة المدارس الصربية زيادة لمجالس الهيئات لفتحات التعليم الأول ... ١٦١٦
- (ف) مشروع قانون بشأن الأنساب الخاصة بفتح فرض الحكومة المصرية لفتح قسطنطين ... ١٦١٦
- (ص) مشروع قانون بالإذن الحكومة بزيادة القرض المخصص بإصداره في مصر لواجبة تكليف إنشاء حصة جديدة لإقامة مدينة القاهرة من ٣٠٠,٠٠٠ جنيه إلى ٤٢٠,٠٠٠ جنيه ... ١٦١٦
- (ق) مشروع قانون بفتح اعتماد تأجير قطع أرض من أملاك الدولة كالتنقيب بفتح يورسود إلى جمعية الإحسان التربة ، لإقامة مدارس طليا ... ١٦١٦
- (و) مشروع قانون بفتح اعتماد تأجير قطع أرض من أملاك الدولة بفتح السطاوين بالاستعانة إلى جمعية ميرة طارق لرعاية الطفل ، لإقامة منشآت طليا ... ١٦١٦
- (ش) مشروع قانون بفتح اعتماد تأجير قطع أرض من أملاك الدولة بمدينة المحلة الكبرى إلى جمعية ميرة محمد علي الكبير لإقامة مستشفى طليا بفتح اسمي ... ١٦١٦
- (ث) مشروع قانون باستبعاد مبلغ ٤٠٥,٢٠٤ جنيها من الأموال المخصصة من المال الاحتياطي ليرتاج السنوات الخمس ... ١٦١٦
- (ث) مشروع قانون باستبدال عبارة "درجة دكتور في الآداب من معهد الآثار" بعبارة "درجة دكتور في الآثار" ... ١٦١٦
- المراقبة طليا دفعة واحدة ، بالقاء بالاسم ... ١٦١٦
- ٤٠ - مشروع القانون المقدم من الحكومة بالمراقبة حل الاتحاد المبرم مع الشركة المالية لقتال السويس البحرية ... ١٦٢٢
- تقرير على المالية والهيئة والصفحة  
٢١٢ رقم
- استمرار مناقشة التقرير - المراقبة حل مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادتي مادة فساد - إعادة أخذ الرأي عليه بالقاء بالاسم في الجلسة المقبلة لعدم تكامل الجداول القانونية ... ١٦٢٢
- ٤١ - تقرير لجنة العدل من مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل المواد ٣ و ٤ و ٦ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٤٣ باستقلال القضاء ... ١٦٦٧
- تأجيل إلى الجلسة المقبلة ... ١٦٦٧
- ٤٢ - تقرير لجنة العدل من مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بنظام القضاء ومن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المرحوم طيب حاس باشا ، بتعديل المادة ٦ من الأمر العالي الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المنشئ حل لائحة ترشيح الحاكم الأعلى ... ١٦٦٧
- تأجيلها إلى الجلسة المقبلة ... ١٦٦٧
- ٤٣ - عرض إلى الاستعجاب - تأجيل استمرار المناقشة في هذا ... ١٦٦٧

اجتمع المجلس الساعة لثامنة والديقة العشرين مساء ، برئاسة حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس المجلس .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرتنا الشيخين المحترمين : محمد عطية الناظر بك ، الأستاذ عبد الرازق وعبد القاضى .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما عدا :

الغائبين :

أولاً - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم زكى ، أحمد على باشا ، الدكتور إبراهيم مذكور ، أحمد على أبو ستيت بك ، أحمد قرشى باشا ، أحمد لطفى السيد باشا ، أصلان قطاوى بك ، توفيق دوس باشا ، الأستاذ جلال عبد الحميد أباطه ، حسن حسن مزام بك ، حسين سرى باشا ، حسن عتات باشا ، صليب سامى باشا ، الأستاذ عباس أبجل ، على زكى المرابى باشا ، فهمى ويصا بك ، محمد المغازى سيد ديه باشا ، محمد أمين يوسف بك ، محمد بدر باشا ، محمد حامى عيسى باشا ، محمد رشوان الزمرى بك ، محمد رشوان بك ، محمد طاهر باشا ، محمد فهمى العيسوى بك ، محمود غالب باشا ، واصف بطرس غالى باشا .

ثانياً - بسبب المرض ، حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا .

ثالثاً - باعذار :

( أ ) من جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

على ماهى باشا ، محمد حسن المشاوى باشا ، محمد على الزار بك .

( ب ) من جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ أحمد الطاهرى ، الشيخ إسماعيل قواز ، جمال الدين حنان أباطه بك ، حسن السيد بدروى باشا ، الشيخ حسين صالح خليفة ، عبد الرحمن الزافى بك ، الأستاذ عبد الرحمن نور ، السيد عبد الحميد الزامى ، عبد الفتاح يحيى باشا ، محمود خيرى باشا ، وهيب دوس بك .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ أحمد أبو الفتوح ، إسماعيل صادق باشا ، حافظ ومضان باشا ، حسن رشوان حماد بك ، حسن شراروى باشا ، سابا حبشى باشا ، سيد بليس بك ، شارل بشرى حنا ، صلاح الدين الشواربى بك ، عبد الله ملوم باشا ، عبد الحميد صالح باشا ، محمد توفيق راضى بك ، الأستاذ محمد على شراروى ، الأستاذ محمود أبو الفتوح ، الأستاذ ميشيل زكى .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب الدولة إبراهيم عبد الحمادى باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وحضرات أصحاب المال : أحمد عبد الغفار باشا وزير الأشغال العمومية ، الأستاذ على السيد أيوب وزير المعارف العمومية ، إبراهيم دوىق أباطه باشا وزير المواصلات ، الأستاذ عبد الحميد عبد الحق وزير التوتين ، الدكتور نجيب اسكندر باشا وزير الصحة العمومية ، الأستاذ محمود رياض وزير التجارة والصناعة ، على عبد الرازق باشا وزير الأوقاف ، القريقى محمد جليل باشا وزير الحربية والبحرية ، جلال فهم باشا وزير الشؤون الاجتماعية ، أحمد مرعى بك وزير الدولة ، عباس أبو حسين باشا وزير الزراعة ، مصطفى مرعى بك وزير الدولة ، محمد زكى على باشا وزير الدولة ، حسين فهمى بك وزير المالية .

تولى السكرتيرة العامة أمين من العرب بك .

( أعلن حضرة صاحب السعادة الرئيس افتتاح الجلسة ) .

## ١ - إجازات

الرئيس - يطلب كل من حضرى الشيخين المحترمين محمد أمين يوسف بك ومحمد رشوان بك إجازة لأثر الدعوة ، لسفرهما الخارج .

ويطلب حضرة الشيخ المحترم أحمد على باشا إجازة لأثر الدعوة .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

## ٢ - تبليغ المجلس

وقرة المنفوره بمحمد حسن باشا عضو المجلس المعين - وفق الجلسة

سدادا - إعلان منظر الحفل

الرئيس - يحترق أن أنشئ إلى المجلس زميلا كريما هو المنفوره له محمود حسن باشا عضو المجلس المعين ووزير الدولة ، إذ تاجبا للأجل المحترم أمس الأول .

والى ، يام المجلس ، أعرب عن شديد الأسف لفقد . والحق أن مصر فقدت بوفاته رجلا من أبنائها الماملين لمجدها وعلمها من أعلام القانون والتشريع فيها . وقد كانت روحه الله فى الوظائف الإدارية والقضائية التى تولاهها مثلا تلتحق الكرم والهمة العالية ودقة البحث والتفانى فى أداء الواجب ، تترك فى كل منصب وليه أثرا يذكر على مدى الأيام .

أما حياته السياسية ، فكيف أن أقول إنه ضحى بصحته فى سبيل أداء واجبه نحو وطنه . رحمه الله رحمة واسعة .

٣ - التصديق على مضبطين المجلسين السابقين  
(١٢ و ١٣ يولي سنة ١٩٤٩)

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطين المجلسين السابقين ؟  
(لم يعترض أحد) .

الرئيس - يصدق المجلس على مضبطين المجلسين السابقين .

#### ٤ - انتخاب

رئيس ومكتب لجنة الحسابات

الرئيس - أبلغتني لجنة الحسابات بالمجلس بأنها اجتمعت اليوم ، واتخذت حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلي باشا رئيسا لها ، وحضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك مكرزبا .

#### ٥ - مشروعات قوانين

واردة من مجلس النواب - إحالتها مباشرة إلى اللجان المختصة .

الرئيس - وردت ثلاثة كتب <sup>(١)</sup> من مجلس النواب ومعهما مشروعات القوانين الآتية :

١ - مشروع قانون بالموافقة على الاتفاقية الدولية للقمع الموقعة بمدينة واشنطن ابتداء من ٢٣ مارس سنة ١٩٤٩ .  
وقد أحلته مباشرة إلى لجنة الخارجية .

٢ - مشروع قانون بيع المناشئة لصغار الزراع .  
وقد أحلته مباشرة إلى لجنة الزراعة .

وقد قامت هيئة المكتب بالإشترار الرسمي و تسليح جئونه نيابة من المجلس .

وتفضل حضرة صاحب الجلالة الملك ، فأوفد من قبله مندوبا لتشجيع لائزته . وقد رفعت إلى جلالتهم ، باسم المجلس واسمي ، أصداق ببارات الشكر .

والى ، باسم المجلس ، سأرسل بموافقتكم كتاب تحزية إلى أسرته الكريمة .

حضره الشيخ المحترم محمد فوزي سراج الدين باشا - المعارضة تشاطر رئيس المجلس أسفه على الفقد الزائل الكريم ، وتقدم للحكومة خالص عزائبا في الفقد ، وتعدواقه أن يسكنه جنات الخلد .

حضره صاحب الدوة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) : والحكومة ، حل أسف بالغ لفقد هذا العلم من أعلام القانون ومن رجال الحكم ومن أهل السبق في الخدمة الوطنية طوال حياته ، تنبى الحكومة وتقدر فيه صفاته النبيلة ، صفات رجل المقاتل لخبر بلده الذي عاش عاملا ومقدما غير ما يملكه لخدمة وطنه حتى وقع تحت العلم في جهاده المتواصل . والحكومة تقدم للمجلس وسعادة رئيسه وتقديره بالشكر .

الرئيس - ولأن توقف الجلسة حدادا على الفقد .

(أوقفت الجلسة) .

الرئيس - أعيدت الجلسة ، وأعلن خلو المحل .

(١) نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الأول :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أخرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظري بصفة مستعجلة بجلسته المنعقدة في ١٨ يولي سنة ١٩٤٩ تقرر لجنة التزود الخارجية عن مشروع قانون الموافقة على الاتفاقية الدولية للقمع الموقعة بمدينة واشنطن ابتداء من ٢٣ مارس سنة ١٩٤٩ ، وراق عليه بالصيغة المرفقة لهذا .  
فالمريو بفضل عرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول تاتي الاحترام ما

١٩ يولي سنة ١٩٤٩

وتيس مجلس النواب  
عبد حامد جوده

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الثاني :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أخرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظري بصفة مستعجلة بجلسته المنعقدة في ١٨ يولي سنة ١٩٤٩ تقرر لجنة التزود الزاوية عن مشروع قانون بيع المناشئة لصغار الزراع ، وراق عليه بالصيغة المرفقة لهذا .

فالمريو بفضل عرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول تاتي الاحترام ما

١٩ يولي سنة ١٩٤٩

وتيس مجلس النواب  
عبد حامد جوده

٣ - مشروع قانون بتعديل كادر التفراف والتلفون والاسلاك .  
وقد أحسنته مباشرة إلى لجنة المالية .

#### ٦ - موافقة مجلس النواب

على التعديلات التي قدمها مجلس الشيوخ على مشروع ميزانية وزارة الأوقاف  
الرئيسين - ورد كتاب<sup>(١)</sup> من رئاسة مجلس النواب بأن المجلس وافق  
بجلسة ١٨ يولييه سنة ١٩٤٩ على التعديل الذي أدخله مجلس الشيوخ على  
مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

#### ٧ - موافقة مجلس النواب

على مشروع قانون آخره مجلس الشيوخ

الرئيسين - ورد كتاب<sup>(٢)</sup> من رئاسة مجلس النواب بأن المجلس قد  
وافق بجلسة ١٨ يولييه سنة ١٩٤٩ على مشروع بد ميحد عرض مشروع  
قانون الترفية الجمركية ومشروع القانون الخاص بريم الإنتاج على البلدان  
بالصفة النهائية التي أقرها مجلس الشيوخ .

نص الكتاب الخاص بشروع القانون الثالث :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بعلمته المرفوعة في ٤ يولييه سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون بتعديل كادر التفرافات والتلفون والاسلاك  
ورائق على ما واثقه اسمه بتقريرها المرافق لهذا .  
وتفضلوا سادتك بتقبل فائق الاحترام ما  
. ١٩ يولييه سنة ١٩٤٩ »

رئيس مجلس النواب  
عه : عزيز مشرق

(١) نص الكتاب :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بعلمته المرفوعة في ١٨ يولييه سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة شؤون الأوقاف والمعادن المالية عن التعديل الذي أدخله مجلس الشيوخ على  
مشروع ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ مرفائق عليه كما أقرها مجلس الشيوخ  
ومع هذا تقرير اللجنة المذكور .

وتفضلوا سادتك بتقبل فائق الاحترام ما

١٩ يولييه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
عه : عزيز مشرق

(٢) نص الكتاب :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بعلمته المرفوعة في ١٨ يولييه سنة ١٩٤٩ مشروع قانون وارد من مجلس الشيوخ بد ميحد عرض مشروع قانون الترفية الجمركية ومشروع  
قانون الخاص بريم الإنتاج على البلدان ، وقد وافق عليه المجلس بالصيغة النهائية التي أقرها مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بتقبل فائق الاحترام ما

١٩ يولييه سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
عه : عزيز مشرق





مفكرة صاحب المعالي مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) - أودعت  
الحكومة الآفاقية مكتب المجلس .<sup>(١)</sup>

(ج) سؤال موجه إلى - مفكرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية ، من  
مفكرة الشيخ اعتراف الأستاذ محمد عبد الوكيل ، عن منع بعض المدرجات لخصصة  
المعوزين الذين يعملون بمكافئة الآلية إلى بعض المعلمين - الإجابة عنه

### نص السؤال :

١٥ أدرجت في ميزانية الدولة لسنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بعض المدرجات من  
السادة والساجدة باسم المعوزين الذين يعملون بمكافئة الآلية لتشجيعهم  
في أداء مهمتهم الهامة ، ونظرا لما يؤديونه من خدمات إضافية في ظروف  
يلاقون فيها متاعب شتى .

فهل سمحت الوزارة بعض هذه المدرجات إلى بعض المعلمين ، الأمر  
الذي يحرم المعوزين من الحصول على حقوقهم في هذه المدرجات التي  
خصصت لهم في ميزانية الدولة ؟

وإذا كان الجواب بالإيجاب ، فما هي الأسباب التي دعت لذلك ؟

مفكرة صاحب المعالي الأستاذ علي أبو حبيب (وزير المعارف العمومية) -  
أدرج في ميزانية سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ المدرجات الآتية لمعوزي مكافئة  
الآلية بالتعليم الأول :

٢٧ درجة سادسة و ٩٠ درجة سابعة و ٩٠ درجة ثامنة .

والمعوزون بمكافئة الآلية هم من معلمي ورؤساء المدارس الأولية  
والإلزامية ، بجميع يحملون مؤهلا واحدا ، وكثيرا ما يتناوبون العمل ،  
فتندب معاوئو المكافئة للمدارس الأولية كما يتسبب رؤساء ومعلمو هذه  
المدارس للعمل بمكافئة الآلية . وقد يقوم الآخرون بالمعازين في وقت  
واحد .

(١) نص الجواب :

١٥ مفكرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أودع مكتب المجلس المرفوعة البلاغ المتذك التي أصدره كل من الحكومتين المصرية والبريطانية خلافا لما نوان أمين المجمع إنشاءه على مخرج صخرة كبرى  
وكذلك أودع صوت النائبين المتبادلين بين الحكومتين في هذا الشأن .

وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام عا

١٩ يولي سنة ١٩٤٩

لذلك حرصت الوزارة - عند إجراء الترتيبات - على المساواة بين  
الفرقتين ، حتى لا يتميز فريق على آخر تميزا يحل العادل ويشهد العمل .  
وجعلت الترقية للدرجة السادسة للمعوزين بمكافئة الآلية ، وكذلك رؤساء  
المدارس الأولية الذين ترجع أقدميتهم إلى سنة ١٩١٨ ، ١.٠ معلمو المدارس  
الأولية ، فلم يرق منهم لهذه الدرجة إلا من وجبت أقدميته إلى سنة ١٩١٢  
وتطبق هذه القاعدة ، رقي إلى الدرجة السادسة من معاوئو المكافئة  
أحد عشر فقط ، منهم سبعة كانوا من قبل رؤساء بمدارس التعليم الأولي  
وأربعة كانوا معلمين بها .

وقد ترتب على التزام هذه القاعدة أن ستة عشر من معاوئو المكافئة لم  
يرقوا إلى السادسة ، وأقدمهم التحق بوظيفة التدريس بالتعليم الأولي  
في ٥ مايو سنة ١٩٢٠ وأحدهم في ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢ . وإن أودع  
مكتب المجلس كشفا بأسمائهم .

وستعمل الوزارة على منحهم الدرجة السادسة متى اعتمدت ميزانية  
١٩٤٩ - ١٩٥٠ ، وكذلك ستعامل الوزارة زملائهم الذين يستحقون الترقية  
إلى الدرجة السابعة .

مفكرة الشيخ المرحوم الأستاذ محمد عمر هوكويل - إن إجابة معالي وزير  
المعارف تنقسم إلى قسمين : قسم يتعلق بالماضي ، وهو لا يبدو أن  
يكون دفعا عن تصرفات من الوزارة وقتت في رأي مخالفة لميزانية الوزارة  
في العام الماضي . والقسم الثاني ينصب على المستقبل ، وفيه وعد معالي  
الوزير بإنصاف المعوزين القاعين على مكافئة الآلية عما وقع عليهم من ظلم  
في الماضي .

وإن أشكر له هذا الوعد ، وأرجو أن يتم قريبا حتى ترتفع أسباب  
هذا الظلم عن هذه الطبقة المتأثرة .

مفكرة صاحب المعالي الأستاذ علي أبو حبيب (وزير المعارف العمومية) -  
إن شاء الله يتم هذا الوعد في القريب .

## ١٠ - تقرير لجنة المالية

من الاقتراح مشروع قانون المدينين المنفورة ذكر بهامان باشا، بحول  
التي الأمل إلى تلك مركزى - تأجيله ثلاثة أسابيع

الرئيس - كانت الحكومة قد وعدت بتقديم البيانات اللازمة  
وما انتهى إليه الرأى في هذا الموضوع .

مقرر اللجنة - أقرم أستاذ مصطفى نصرت - إن الحكومة لم تقدم  
إلى اللجنة أى شئ، إلى الآن، ولقد سبق أن وعدت حراما بالأدلاء برأيا  
في هذا الموضوع الذى مضى عليه أكثر من مئتين في المجلس .

الرئيس - إنى أرجو الحكومة أن تتم هذا الموضوع، خصوصا  
وأن المنفورة ذكرها بهامان باشا قال قبل وفاته إنه يترك هذا الموضوع  
أمانة في حق المجلس .

مقرر صاحب المجلس - فى حق (وزير المالية) - إن الحكومة  
لن تضج هذه الأمانة، ولكن هذا الموضوع يحتاج إلى طول بحث كما  
يقتضى بعض الأمانة لدقته وأهميته. ولهذا أرجو تأجيله إلى أجل طويل.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر هذا الاقتراح بمشروع  
قانون ثلاثة أسابيع ؟

( موافقة ) .

## ١١ - تقرير لجنة الحسابات

من الحساب الختلى لجلسة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ - الموافقة  
على التقرير

( للمقرر خيرة للشيخ المزمع عبد السلام محمود بك ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الحساب الختلى للجلسة  
المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الحساب الختلى للجلسة  
المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩

( د ) سؤال موجه إلى خيرة صاحب المجلس وزير الشؤون الاجتماعية، من  
خيرة الشيخ المزمع السيد عبد الحميد الزمالي، من معارة المواطنين المصريين  
الذين كانوا يعملون بحكومة الانتداب بـ فلسطين، وما حالهم - أيداع الأجابة  
على كتاب خيرة للشيخ المزمع

## نص السؤال :

" كان يعمل بحكومة الانتداب بـ فلسطين عدد من الموظفين المصريين  
وظائف مختلفة. ولما انتهى الانتداب البريطاني على فلسطين وقامت  
بها الصهيونية هناك، طلب من أولئك المصريين العودة لبلادهم مع  
آلاتهم .

والآن وقد فقدوا وظائفهم وأعمالهم وما كانوا يملكونه، ماذا بذلت  
وزارة معالوتهم هم وهـ آلاتهم، وهم مهاجرون مصريون لا يقبلون استحقاقا  
موتة من المهاجرين الفلسطينيين ؟

وهل سمت الوزارة لإيجاد أعمال لهم في مصر يرتقون منها ويمشون  
بأجيرة كريمة ؟

عبد الحميد الزمالي "

٢٠ يونيو سنة ١٩٤٩

مقرر صاحب المجلس - فى حق (وزير المالية) - عند ما  
وقعت الاعتمادات الصهيونية على العرب في فلسطين، اضطروا الموظفون  
المصريون الذين كانوا يعملون بحكومة الانتداب في فلسطين أن يعودوا  
إلى مصر، فقامت الحكومة المصرية بإعادة الرعايا المصريين إلى الديار  
المصرية على نفقتهم . وهبط ووصلهم إلى مصر، قامت الوزارة بصمت  
حاليهم ومقدمهم ١٥٠، وقررت صرف الإعانات المالية للمستحقين منهم  
بصفة إسماعف، وذلك إلى أن يتيسر تدبير عمل يرتقون منه . وكانت هذه  
الإعانات تتراوح بين ١٠ و ٣٠ جنيها لكل منهم، وتقوم مصلحة العمل  
بالمساعدة لإيجاد العمل المناسب لهم .

## ٩ - الاستجابات

الموجه إلى خيرة صاحب المالية والمعال وزير الداخلية ووزير الشؤون  
الاجتماعية، من خيرة الشيخ المزمع محمد زاد سراج الدين باشا، عما جرى  
من تدخل في المناقشات ثلاثة أعضاء من الجماعات المارونية في مجلس إدارة  
البنك الرومى السابقين - تأجيل استراة المناقشة فيه إلى غد

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل استراة المناقشة في هذا  
الاستجواب إلى جلسة لند ؟

( موافقة ) .

## ١٢ - تقرير لجنة الحسابات

عن مشروع ميزانية المجلس لسنة المالية ١٩٦٩ - ١٩٥٠ - المرافقة  
على التقرير، وأما المبلغ المقبول في الميزانية

( لقد حضره الشيخ المحترم عبد السلام محمد بك ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تحديد ميزانية المجلس بمبلغ ١٨٧٨٨٠ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على تحديد ميزانيته بمبلغ ١٨٧٨٨٠ جنيا  
عن السنة المالية ١٩٦٩ - ١٩٥٠

## ١٣ - مشروع القانون

المراد من مجلس النواب يفتح اعتماد إضافي يبلغ ٣٢٠٠٠ جنية في ميزانية  
السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في القسم ١ "وزارة الصحة العمومية"  
فرع ١ "الديوان العام والصحة العامة"، باب ٣ "أعمال جديدة"،  
لشراء الأرض اللازمة لإقامة مستشفى خيري لمعالجة السيدات الفقيرات  
ورتابين يحيى مابدين بتمويل لجنة المالية (٢) - الموافقة على مشروع القانون  
من حيث المبدأ - متفقة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه  
بالتاء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

( لقد حضره الشيخ المحترم المكشور ذك محافل بشارة ) .

القرار - وهيت سمو الأميرة فائقة حاتم عزت وزوجها المغفور له  
عزت باشا متزا بمقرباته المحكمة، على أن يتابع وبدولتهما وأن يشيد  
بجنته مستشفى خيري لمعالجة السيدات الفقيرات ورتابين يحيى .

وقد قبلت الحكومة الحية واختارت وزارة الصحة العمومية قطعة أرض  
بجنته مابدين لتشيد المستشفى عليها ويقدر ثمنها بمبلغ ٣٢٠٠٠ جنية وهو  
المطلوب فتح الاعتماد به .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث  
المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ،  
ولتنقل إلى مناقشة مادته مادة فائدة، وتتل المادة الأولى .

تلت المادة الأولى، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ١٠  
"وزارة الصحة العمومية" فرع ١ "الديوان العام والصحة العامة" باب ٣  
"أعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ٣٢٠٠٠ جنية ( ثلاثة ومائتا ألف  
جنية ) لشراء الأرض اللازمة لإقامة مستشفى خيري لمعالجة السيدات  
الفقيرات ورتابين يحيى مابدين بالقاهرة .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من نفوذ الباب نفسه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى، وتتل المادة  
الثانية .

تلت المادة الثانية، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزير الصحة العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون  
كل منهما فيما يخصه .

أما بأن يسم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالتاء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات  
القوانين الأخرى .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى الصحة العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

وأمر بأن يصح هذا القانون بتأتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ رأى البدء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

## ١٥ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بفتح أعماه إصافى بمبلغ ١٦٥٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، باب ٢ "مصرفات عامة" ، فرع ١٠ "وزارة الصحة العمومية" ، تسوية السلفة امتنوعة لمستشفى فزاد الأول (المراعاة) بالاسكندرية باعتبارها إداة - بقرار لجنة المالية (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة واحدة - تأجيل أخذ رأى عليه بالبدء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى (المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور ذكى مينايل بشاره) .

المقرر - صحت الحكومة بحمية المواصاة الإسلامية بالاسكندرية سلفة قدرها ٤١٥٠٠ جنيه لمساندتها على إدارة مستشفى فزاد الأول ، لى أن تسدد على عشرين قسطا سنويا .

• ثم صدمر مرسوم بقانون رقم ١٢٩ سنة ١٩٣٩ بمنح المستشفى شخصية مستقلة عن الجمعية ، ونص فيه على إعانة الحكومة له بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه ومع ذلك استمرت وزارة الصحة العمومية و ختم قسط السلفة من الإعانة فأعرض مستشفى على هذا الحزم ، لأن المرسوم جعل المستشفى الشخصية المستقلة ، ورتب الإعانة له وحده . وبعد مناقشة قسم القضاء وأنتهى بأن السلفة أصبحت إعانة ، وهذا يقتضى فتح الاعتماد المرسوم لرد قيمة أقساط السلفة التى خصصت ابتداء من سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ المالية .

## ١٤ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بفتح أعماه إصافى بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، فى القسم ١٠ "وزارة الصحة العمومية" ، فرع ٥ "المجلس البلدى والقروية" ، باب ٢ "مصرفات عامة" ، تسوية التجاوز فى الباب المذكور - بقرار لجنة المالية (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة واحدة - تأجيل أخذ رأى عليه بالبدء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى (المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور ذكى مينايل بشاره) .

المقرر - طلب هذا الملخ لتسوية التجاوز فى مصروفات الانتقال وذل السفر . وقد لاحظت وزارة المالية أن إدارة البلديات لم تتبرم الصرف فى حدود الاعتمادات ، وأنها لم تنقسم بطلب فتح الاعتمادات الإضافية فى الوقت المناسب . ولجنة المالية تقرر ما لاحظته وزارة المالية ، وتطالب بإحكام الرقابة على الصرف حتى لا يتكرر ذلك مستقبلا

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولتنتقل إلى مناقشة مادته مادة واحدة ، ولتلى المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قم ١٠ "وزارة الصحة العمومية" فرع ٥ "المجلس البلدى والقروية" باب ٢ "مصرفات عامة" اعتمادا إضافيا قدره ٢٥٠٠ جنيه (ثلاثة آلاف وثمانمائة جنيه) لتسوية التجاوز فى الباب المذكور .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافى من وفور الفرع نفسه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تحرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ، ولينتقل إلى مناقشة مادته مدة فائدة ، ولتلى المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ١٠ "وزارة الصحة العمومية" فرع ١ ( الديوان الدم والصحة العامة ) باب ٢ ( مصروفات عامة ) أعز إضافة قدره ٤١,٥٠٠ جنيه ( واحد وأربعون ألفاً وخمسة مائة جنيه ) لتسوية السلفة الممنوعة لمستشفى غزا الأولى (المواصلة) بالإسكندرية باعتبارها إمامة .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى، ولتلى المادة الثانية تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

ماد ٢ - على وزيرى الصحة العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

ناصر بأن يصح هذا القانون بقرينة الدلالة ، وأن يشرى في المجرىة الرسمية وينفذ كل من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأى بالبناء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

١٦ - مشروع القانون

فرودة من مجلس النواب يفتح اعتماد إثنائى بمبلغ ٩١,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في القسم ١٤ "وزارة المواصلات" ، فرع ٧ " مصلحة النقل " ، تسوية تعامدات في البابين الثاني والثالث - تحرير في المادة (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مدة فائدة - تأجيل أخذ الرأى عليه بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

( القرو حاضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت ) .

المقرر - وافقت اللجنة على فتح هذا الاعتماد لتسوية التعامد في البابين الثاني والثالث ، إلا أنها تلاحظ أن وزارة المواصلات لم تقدم مطلب فتح الاعتماد الإضافي إلا بعد انتهاء السنة المالية ، كما أنها لم تبين حالة الصرف على بند الأجور إلا بعد فزاده - وكلا الأمرين يدل على الإهمال وعدم بحث حالة المصروفات والمربوط لها في أوقاتها خلافا للتعليمات المالية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ، ولينتقل إلى مناقشة مادته مدة فائدة ، ولتلى المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ القسم ١٤ "وزارة المواصلات" فرع ٧ " مصلحة النقل " اعتماد إضافي قدره ٩١,٠٠٠ جنيه ( واحد وتسعون ألفاً من الجنيهات ) ممة ٨٤,٠٠٠ جنيه في الباب الثاني و ٧,٠٠٠ جنيه في الباب الثالث وذلك لتسوية التعامدات المتوقعة في بعض بنود هذين البندين .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي بواقع ١٢,٠٥٢ جنيهاً من وفور الباب الأول والباقي وقدره ٧٧,٩٤٨ جنيهاً من وفور الميزانية العامة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .



تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأسر بأن يصمم هذا القانون بمقام الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالنسبة بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

## ١٩ - مشروع القانون

الراية من مجلس النواب بفتح اعتماد إثنى عشر ألفاً و٢٦٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في القدر ٧ "وزارة التجارة والصناعة" فرع ٢ "صناعة المنجف والمجازر" ، باب ٢ "مصرفات عامة" ، لمواجهة التجاوز المتوقع حصوله في بند ٨ "توريدات عمومية" لمعمل تكرير البترول الأميرى - تقرير لجنة المالية (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادتيه مادة فادة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

( المقر حصة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك ) .

المقرر - وافقت اللجنة على فتح هذا الاعتماد لمواجهة زيادة الكفاية الاستجابية لمعمل تكرير البترول الأميرى بعد تجهيزه بالأجهزة الجديدة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث

المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولتنقل إلى مناقشة مادتيه مادة فادة ، ولتلى المادة الأولى .

## ١٨ - مشروع القانون

الراية من مجلس النواب بفتح اعتماد إثنى عشر ألفاً و٢٦٠٠ جنيه في القسم ٢٢ "تمديد تصانف الدول" من ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لتسوية التجاوز المتوقع في هذا القسم - تقرير لجنة المالية (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادتيه مادة فادة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

( المقر حصة الشيخ المحترم اله كنوزكي بمنازل بشارة ) .

المقرر - وافقت اللجنة على فتح هذا الاعتماد ، إذ قد تبين أن الاعتماد المودج بالميزانية لتنفيذ إنصاف العمال وقدره ٢٦٠٠٠٠ جنيهات لم يكف لأصرف الفرق بين الأجور الأصلية للعمال وبين الأجور المعدلة وفقاً للكلادر الخاص بهم .

فاقتضى الأمر فتح هذا الاعتماد لتسوية التجاوز وقدره ١٥٠٠٠٠ جنيه.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولتنقل إلى مناقشة مادتيه مادة فادة ، ولتلى المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ٢٢ "تنفيذ إنصاف العمال" اعتماد إضافي قدره ١٥٠٠٠٠ جنيه (مائة وخمسون ألف جنيه) لتسوية التجاوز المتوقع في هذا القسم .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة الثانية .



## ٢٠ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب فتح اعتماد إضافي يبلغ ٢,١٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، باب ١ "مهاجرات وأجروماتيات" فرع ٣ "مصلحة البناي" من القسم ١٢ "وزارة الأشغال العمومية"، لتسوية تجاوز في الباب المذكور - بتقرير لجنة المالية (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالنداء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

(المقرر حضرة الشيخ الختم طراف على باشا) .

الرئيس - تليت<sup>(٢)</sup> وزارة الأشغال العمومية حضرتي صاحبي العزة محمد علي حسين بك وكل عام إدارة الكهرباء ، والغاز لمدينة القاهرة ، ومجيب استيتو بك وكل عام مصلحة البناي ، لحضور جلسة المجلس<sup>(١)</sup> ، نظرا لمشروع هذا القانون وغيره من مشروعات القوانين الخاصة بالوزارة المذكورة .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

(حضر حضراتهما) .

المقرر - وافقت اللجنة على فتح هذا الاعتماد لمواجهة التجاوز في المساهيات العملية للوظائف الخارجية عن هيئة المال والذي يبلغ ٢,١٠٠ جنيه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ولنتنقل إلى مناقشة مادته مادة فائدة ، ولتلى المادة الأولى .

## تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ٧ "وزارة التجارة والصناعة" فرع ٣ "مصلحة المناجم والمحاجر" باب ٢ "مصرفات عامة" اعتماد إضافي قدره ٢,١٠٠ جنيه (سنة وعشرون ألفا وستة مائة جنيه) لمواجهة التجاوز المتتظر حصوله في بند "مصرفات عمومية" لعمل تكرار البتول الأميرى بالسويس .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الباب الثالث بالفروع المذكور .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - كل وزيرى التجارة والصناعة والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأسر بأن يعهم هذا القانون بنظام البتولة ، وأن يشرى بالجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين البتولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالنداء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

(١) برامج المحرق رقم ٢٢٤

(٢) نص الكتاب :

" حضرة صاحب المال ووزير مجلس الشيوخ

أجرو أن تمضوا باستئذان المجلس حضرة صاحب العزة محمد علي حسين وكل عام إدارة الكهرباء ، والغاز لمدينة القاهرة وحضرة صاحب العزة محمد علي حسين وكل عام مصلحة البناي في حضور جلسة المجلس المنعقدة يوم ١٩ يولييه سنة ١٩٤٩ أثناء تقرر مشروعات القوانين الخاصة بهذه الوزارة .

وتصافوا سالكم بجلود قاتق الاحرام ما

١٨ يولييه سنة ١٩٤٩

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ قسم ١٣ "وزارة الأشغال العمومية" فرع ٣ "مصلحة المبانى الأميرية" باب ١ "ماهيات وأجرومرتيات" اعتماد اضافى قدره ٢,١٠٠ جنيه (القانون مائة جنيه) لتسوية الجواز في هذا الباب .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافى من وفور الباب الثانى من ميزانية المصلحة المذكورة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
(موافقة)

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، وتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ — على وزيرى الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يسم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
(موافقة)

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .  
ويؤجل أخذ رأى بالبناء الاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

## ٢١ — مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد اضافى في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه فى القسم ١٤ "وزارة المواصلات" فرع ١ "الدويان العام" باب ١ "ماهيات وأجرومرتيات" — لخواصة للسر المترقى فى امادات الباب المذكور — تقرير بمدة المالية (١١) — الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة مادته مادة فائدة — تأجيل أحد الرأى على بالبناء بالاسم مع مشروعات قوانين الأخرى

(القررة حضره التتج المحترم الأستاذ مصطفى نصرت)

القرار — وافقت اللجنة على هذا الاعتماد لمدعجز متوقع حدوثه بحسب خطأ عند تحضير ميزانية وزارة المواصلات للسنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
(موافقة)

الرئيس — وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة)

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولتنقل إلى مناقشة مادته مادة فائدة ، وتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ قسم ١٤ "وزارة المواصلات" فرع ١ "الدويان العام" باب ١ "ماهيات وأجرومرتيات" اعتماد اضافى قدره ٢,٠٠٠ جنيه (اربعة آلاف جنيه) لمواجهة العجز المتوقع فى اعتمادات الباب المذكور .  
ويؤخذ هذا الاعتماد لاضاى من وفور اعتمادات الباب الأول بميزانية مصلحة الطرق والكبارى للسنة المالية نفسها .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
(موافقة)

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، وتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ — على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يسم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
(موافقة)

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ رأى بالبناء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

## ٢٢ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بفتح اعداد اضافي بمبلغ ٤٠٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في القسم ١٨ "مساكن ومكائن" لتسوية التجاوز في اعداد بند "مساعدات" - تقرير لجنة المالية (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادتيه مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالبدء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

(الحرة حضرة الشيخ المحترم الدكتور ذكي مختار بشارة)

المقرر - وافقت اللجنة على فتح هذا الاعتماد لمواجهة ما يتظر صرفه خصا على البند في المساعدة الأوامل واليتامى من أبناء الموظفين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة)

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ، ولنتنقل إلى مناقشة مادتيه مادة فائدة ، ولتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ١٨ "مساكن ومكائن" اعداد اضافي قدره ٤٠٠.٠٠٠ جنيه (أربعون ألف جنيه) لتسوية التجاوز في اعداد بند "مساعدات" .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولنتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأسر بأن يسم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالبدء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

## ٢٣ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بفتح اعداد اضافي بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه ، في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في القسم ٨ "وزارة المعارف العمومية" ، فرع ١ "الديوان العام والتعليم" ، باب ٢ "مصرفات عامة" ، لمواجهة التوسع في المصروفات اللازمة لتوسيع التعليم - تقرير لجنة المالية (٢) الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادتيه مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالبدء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

(حضرة الشيخ المحترم الدكتور ذكي مختار بشارة)

المقرر - وافقت اللجنة على فتح هذا الاعتماد ، إذ قد تبين أن ما في من من الاعتماد المقدر للديوان العام لا يكفي لمواجهة المصروفات إلى آخر السنة المالية ، وأن هذا العجز يقدر بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه ، وهذه الزيادة ترجع إلى سياسة التوسع في التعليم .

وقد رأت لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب ، مع تسليحها بوجاهة الطلب - أن وزارة المعارف العمومية تلتزم حدود الاعتماد المقدر لها في الميزانية وقدره ٨٥١.١٨٠ جنيها ، وطالبت بالاشكر ذلك مرة أخرى .

ولتسلك المالية ، مع موافقتها على الاعتماد ، تطالب بالزام الصرف في حدود الاعتمادات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة)

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولتتخل إلى مناقشة مادتيه مادة فائدة ، ولتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ قسم ٨ "وزارة المعارف العمومية" فرع ١ "الدواوين العام والتعليم" باب ٢ "مصرفات عامة" اعتماد إضافي قدره ١٥٠.٠٠٠ جنيه (مائة وخمسون ألف جنيه) لمواجهة التوسع في المصروفات اللازمة لتوسيع التعليم .  
ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الباب الأول من الفرع نفسه.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى، وتتل المادة الثانية.  
تليت المادة الثانية، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى المعارف العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن يشرف في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ رأى بالبناء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

## ٢٤ - مشروع القانون

الرئيس يقرر المجلس الموافقة على اعتماد إضافي يبلغ ٩٨٨٨٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المواصلات لسنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ في الفرع ٢ "مصلحة السكك الحديدية"، لتسوية تجاوزات في بند الباب الثاني - تقرير لجنة المالية (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مائة مائة مائة مائة مائة - تأجيل أخذ رأى عليه بالبناء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

( المقررة حصة الشيخ المزمع الأستاذ مصطفى نصرت )

المقرر - وافقت اللجنة على هذا الاعتماد، وتطلب الموافقة على مشروع القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ، ولتنتقل إلى مناقشة مادتيه مادة فساد، وتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ قسم ١٤ "وزارة المواصلات" فرع ٢ "مصلحة السكك الحديدية" باب ٢ "مصرفات عامة" اعتماد إضافي قدره ٩٨٨٨٠٠ ج (تسعة مائة وثمانون ألفاً وثمانمائة جنيه) لتسوية تجاوزات المتوقفة في بعض بنود هذا الباب .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي بواقع ٤٨٩,٤٠٠ جنيه من وفور الباب الأول والثالث في ميزانية الفرع المذكور والباب وقدره ٤٩٩,٤٠٠ جنيه من وفور الميزانية العامة استثناء من حكم المادة ٩ من قانون ربط الميزانية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى، وتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى المواصلات والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن يشرف في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ رأى بالبناء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

## ٢٥ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد اضافي بمبلغ ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في القسم ٤ "وزارة المواصلات" فرع ٢ "مصلحة السكك الحديدية" ، باب ٢ "مصرفات عامة" ، تسوية حساب المهمات الموجودة بمخازن المصلحة - بتقرير لجنة المالية (١) الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مائة مائة مائة مادة فادة تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى (المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت) .

المقرر - وافقت اللجنة على هذا الاعتماد ، وهذا المبلغ سيضاف إلى حساب رصيد المهمات التي بالمخازن إلى أن تسحب للاستعمال أثناء السنة وفي السنوات التالية ، فيخصم بغير ما يسحب منها على بند الميزانية المخصصة لها . ومن ثم فلا يتغير المبلغ تجاوزا بالمعنى المفهوم ، وإنما هو عبارة عن تسوية حسابية . ولا مانع من أن يؤخذ هذا الاعتماد من وفور الميزانية العامة ، استثناء من حكم المادة السادسة من قانون ربط الميزانية .

وبمناسبة شراء بعض هذه المهمات من السلطات البريطانية والحكومة قبلها ديون لم تسددها ، فالجنة تطلب بأن يكون سداد غن هذه المهمات ، وكل ما يشتري من هذه السلطات من طريق المناقصات . وقد سبق أن وعد مساعدة مدير مصلحة السكك الحديدية بإجراء هذه المناقصات في مشتريات المصلحة من السلطات البريطانية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولتنقل إلى مناقشة مادتيه مادة فادة ، ولتلى المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ١٤ "وزارة المواصلات" فرع ٢ "مصلحة السكك الحديدية" ، باب ٢ "مصرفات عامة" اعتماد إضافي قدره ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه (مليون جنيه) لتسوية حساب المهمات الموجودة بمخازن المصلحة .  
ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة ، استثناء من حكم المادة ٦ من قانون ربط الميزانية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى المواصلات والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

ذمر بأن يجمع هذا القانون بنظام الدولة ، وأن يشرى في المبردة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالثناء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

## ٢٦ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٨٢.٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في القسم ١٤ "وزارة المواصلات" ، فرع ٢ "مصلحة المواصلات والطبقات" ، تسوية تجارذات في بعض بنود الباب الثالث والثالث - بتقرير لجنة المالية (٢) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مائة مائة مائة مادة فادة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت) .

المقرر - وافقت اللجنة على هذا الاعتماد ، على أن يؤخذ منه مبلغ ٣١.٠٠٠ جنيه من وفور الباب الأول ، والباقي وقدره ٥٥٢.٠٠٠ جنيه من وفور الميزانية العامة ، استثناء من حكم المادة السادسة من قانون ربط الميزانية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تحرير اللجنة ؟

(موافقة) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث

المبدأ ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث

المبدأ ، ولنتنقل إلى مناقشة مادتيه مادة فائدة ، ولتلى المادة الأولى .

تلت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ١٤ "وزارة المواصلات" فرع ٣ "مصلحة الخزائن والتمويلات" اعتماد إضافي قدره ٥٣٠.٠٠٠ (خمسائة وثلاثة وثلاثون ألف جنيه) منه ٥٣٠.٠٠٠ جنيه في الباب الثاني (مصرفات عامة) و ٥٣٠.٠٠٠ ج في الباب الثالث (أعمال جديدة) وذلك لتسوية التجاوزات المتوقعة في بعض بنود هذين البابين .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي بواقع ٣٩٠.٠٠٠ من وفور الباب الأول من ميزانية المصلحة و ٥٣٠.٠٠٠ ج من وفور الميزانية العامة استثناء من حكم المادة السادسة من قانون ربط الميزانية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولنتلى المادة الثانية .

تلت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى المواصلات والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .  
أمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة ، وأن يخترق بالحرية لسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأى بالبناء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

٢٧ - مشروع القانون

لما ورد على مجلس النواب فتح اعتماد اساق يبلغ ٧٩٩.٣٧٠ جنيها في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ في القسم ٨ "وزارة المعارف العمومية" باب ٢ "مصرفات عامة" زيادة في اعادة مجالس للمدرسات للتعليم الأول - تقرير لجنة المالية (١) - انواقصة عن مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادتيه مادة فائدة - تأجل أخذ الرأى عليه بالبناء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

(المقرر حضرة الشيخ المحترم فريد أبراهيم بك) .

المقرر - وافقت اللجنة على هذا الاعتماد إعانة لمجالس المدرسات ، لأن مواردنا لا تكفى لتغطية التعليم الأول الذى تتولاه طبقا لقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٣ . وقد شكلت لجنة في ١٣ يولية سنة ١٩٤٦ للظفر في زيادة موارد هذه المجالس واستنباط موارد جديدة ، ولكنها لم تقدم تقريرها بعد . وتطالب بتشكك المالية بأن تنتهى تلك اللجنة من مهمتها ، كي تنهى موارد مجالس المدرسات تنمية طبيعية يرمي في ضوسنها التوسع المراد في التعليم الأول .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث

المبدأ ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتنقل الى مناقشة مادتيه مادة فائدة ، ولتلى المادة الأولى .

تلت المادة الأولى ، وهذا نصها

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قسم ٨ "وزارة المعارف العمومية" فرع ٦ "لديوات العام والتعليم" باب ٢ "مصرفات عامة" اعتماد اضاف قدره ٧٩٩.٣٧٠ (سبعائة وتسعة وثلاثون الفا وثلاثة وسبعون جنينا) زيادة في اعادة مجالس المدرسات لتعليم الأول .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

السؤال ١٦ — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

• (موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتتل المادة الثانية .

تلي المادة الثانية ، وهذا نرحب :

مادة ٢ - على وزيرى المعارف العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون  
كل منهما فيما يخصه .

نص: بأن يبصم هذا القانون باسم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
ينفذ كقانون من قوانين الدولة.

الرئيس - هل نوافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

• (موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

و يؤمل أخذ الرأي بالتدء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات  
القانون الأخرى .

٢٨ - مشروع القانون

المقدم من الحكومة في شأن انتخاب الخاضعة بمقتضى الحكومة المصرية  
القضية لتصلين - تقرير لجنة المادة (١١) - الموافقة على مشروع القانون من  
حيث المبدأ - مائة مادة مائة مادة - : نحن نأخذ الرأي عليه فإنه  
بالإضافة مع مشروعات القوانين الأخرى

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم الدكتور ذكي ميخائيل بشارة) .

المقرر - عهدت وزارة المالية الى البنك الأهلي المصري بالتقيام  
بعمليات إصدار قرض الحكومة المصرية لقضية فلسطين ، كما عهدت  
ولا ترى اللجنة مانعا من الموافقة على مشروع القانون بالموافقة على  
الاتفاق مع البنك الأهلي .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

• (موافقة)

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ؟

• (موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتقل إلى مناقشة مادته مادة فمادة ، ولتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى والمكاتبات المشار إليها ، وهذا نصها :

مادة ١ - ووفقاً على الاتفاق المبرم بين وزارة المالية والبنك الأهلي المصري في ٢٨/١٠/١٩٤٩، قام بنك المذکور بمجموعة قرض الحكومة المصرية لقضية فلسطين بتحويله طبقاً للكتابات المتبادلة بينهما بتاريخ ١٣ و ١٧/١٠/١٩٤٩ سنة ١٩٤٩ الملحقه بصورهما بهذا القانون .

ملحق رقم ۱

• AA'1-71

المرافقة العامة لقرض الرمتي

جناب المحترم محافظ البنك الأهلي المصري

بالإشارة إلى المحادثات التي دارت بيني وبين حضرة صاحب الزكوى حفظه الله الأمامين الذين قررت الحكومة المصرية إصدارها يسرى أن أطلع جنابكم أن هذه الوزارة قررت أن يعهد إلى البنك الأهلي القيام بعمليات الإصدار الخاصة :

(أولاً) بقرض طويل الأجل ١٩٧٩/١٩٦١ بسعر فائدة قدره ٣٪

(ثانياً) فرض متوسط الأجل 1961/1969 : سعر فائدة قدره 3.7% ،  
 وبشروط والأوضاع المبينة من على الاعتراف المرفق .  
 وأحيط جنابك : بانك كذلك بأن حصرة صاحب الدولة . ويرأسها  
 وافق على ماتم الاتفاق عليه بشأن أعصاب البنك عن عمليات الأرصدة  
 وكذا عن أعصاب خدمة القرضين كما يلي :

١ - أتعاب عن إصدار القرض :

٢ - المسيرة :

### ٣ - أتعاب خدمة القرض :

٣٠٠٪ ( ثلاثة أثمان من واحدة في الألف ) سنوياً على مجموع رأس مال القرض تدفع على قسطين في آخر يوم الشهر الذي يستحق فيه الكوبون النصف السنوي - محسوبا على أساس الحد الأعلى للرصيد في السنة الثمور السابقة .

وهذه الأتعاب في نظير أعمال خدمة الدين وتشمل كذلك قيام البنك بعملية الاستهلاك وما يتحمله من مصاريف عرضية .

ويلاحظ أن أتعاب خدمة القرضين خاضعة لموافقة البرلمان بمقتضى المادة ١٣٧ من الدستور .

وستستخذ الإجراءات لإدراج الاعتادات اللازمة لدفع قيمة الأتعاب عن عملية الإصدار والسمرة وأتعاب خدمة القرض عن استحقاق القسطين الأولين من كروانات هذين القرضين في مشروع ميزانية سنة ١٩٤٩/١٩٥٠

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

وكل المالية

عبد الجليل العمري

في ١٣ يناير سنة ١٩٤٩

### ملحق رقم ٢

البنك الأهل المصري  
المركز الرئيس

القاهرة في ١٧ يناير سنة ١٩٤٩

حضرة صاحب العزة وكل وزارة المالية  
القاهرة

قرض الحكومة المصرية ٢/٢٪ - ٦١/١٩٥٩ لتفضية فلسطين

قرض الحكومة المصرية ٣٪ - ٧٩/١٩٦٩ لتفضية فلسطين  
أشرف بالافتاء باستلام كتاب عزتك المؤرخ في ١٣ يناير ٢١ - ٨٨/١ ،  
وأنة ليس البنك أن يقوم بعمليات الإصدار الخاصة :

١ - بقرض طويل الأجل ١٩٦٩/١٩٧٩ بمبلغ ١٥٠.٠٠٠.٠٠٠ جم  
وبسعر فائدة قدره ٣٪

٢ - بقرض متوسط الأجل ١٩٦١/١٩٥٩ بمبلغ ١٥٠.٠٠٠.٠٠٠ جم  
فائدة قدرها ٢ ٪ بالشروط والأوضاع المبينة بمشروعي الأطلاقين  
الصادرين من وزارة المالية .

وإني أؤيد بهذا قبول الأتعاب عن عملية الإصدار وخدمة القرضين  
بالشروط الآتية :

### ١ - أتعاب إصدار القرضين :

.....  
.....

### ٢ - السمرة :

.....  
.....

### ٣ - أتعاب خدمة القرضين :

٣٠٠٪ ( ثلاثة أثمان من واحدة في الألف ) سنوياً على مجموع رأس المال القرض تدفع على قسطين في آخر يوم من الشهر الذي يستحق فيه الكوبون النصف سنوي محسوبا على أساس الحد الأعلى للرصيد في السنة الأشهر السابقة وهذه الأتعاب هي في نظير أعمال خدمة القرضين وتشمل عملية الاستهلاك والمصاريف الطارئة .

وتفضلوا يا صاحب العزة بقبول فائق الاحترام ما

عن البنك الأهل المصري

ف . و . ليث روس

الحافظ

مرفئس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة وعلى المكتبات  
المشار إليها ؟

( موافقة ) .

مرفئس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى وعلى المكتبات  
المذكورة ، وتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .



تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - يؤذن لوزير المالية بأن يأخذ من الاحتياطي العام وبقدر ما يسمح به هذا المال ما يلزم من هذه الزيادة لتنفيذ المشروع المذكور ، على أن يراد إلى الاحتياطي ما يكون قد أخذ منه وذلك من حصيلة القرض .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وتتل المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - على وزيرى الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

فأمر بأن يصح هذا القانون بماتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .

ويؤجل أخذ الرأى بالنده بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

٣ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بإعداد تأجير قطع أرض من أملاك الدولة كالتين بمساحة بوردسود ودمروين برى ١٠٥ و ١١٠ مساحتها ٧٢٠ مترا ٧٦٩ مترا على التوالي وطفر عن الأول مبلغ ٢٣٤٠ جنيها ، والثانية مبلغ ٢١٨٠ جنيها إلى جسيه الإحسان الغربية الخيرية الإسلامية بالمدينة المذكورة لإقامة مدارس طبعا ، وذلك بإيجار اسمي قدره جنييه واحد في السنة لكل من القطعتين لمدة عشرين سنة - تقرير لجنة المالية (٢) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة قاعدة تأجيل أخذ الرأى عليه بالنده بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

( المقرر حضرة قتيق المحترم الدكتور كرمي متناهل بنادو ) .

المقرر - لا ترى اللجنة مانعا من الموافقة على التأجير لجمعية الإحسان النوية الخيرية الإسلامية تشجعا لما على المضي في رسالتها الخيرية .

٢٩ - مشروع القانون

القديم من الحكومة بالإذن لها بزيادة القرض المرخص بإصداره في مصر لمواجهة تكاليف إنشاء محطة جديدة لإدارة مدينة القاهرة من ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ جنييه إلى ٤٣٠٠٠٠٠٠٠٠ جنييه - تقرير لجنة المالية (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواده مادة فسادة - تأجيل أخذ الرأى عليه بالنده بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

( المقرر حضرة الشيخ المحترم طراف على بنات ) .

المقرر - وافقت اللجنة على زيادة القرض المرخص بإصداره لمواجهة إنشاء محطة جديدة لإدارة مدينة القاهرة من ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ جنييه إلى ٤٣٠٠٠٠٠٠٠٠ جنييه ، لأنه تبين عند دراسة القوة اللازمة لمواجهة الأعباء المتوقعة بعد نهاية سنة ١٩٥٢ ضرورة زيادة القوة لمحطة شمال القاهرة من ٢٠٠٠٠ إلى ٦٠٠٠٠ كيلوات ، وذلك بأضافة وحدة جديدة قوة ٢٠٠٠٠ كيلوات و ٦٠٠٠٠ كيلوات ، وهذا يقتضي زيادة التكاليف السابق تقديرها ويتب على ذلك زيادة القرض .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولتنقل الى مناقشة مواده مادة فسادة ، وتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يزداد المبلغ المأذون للحكومة بإصدار قرض به في مصر لمواجهة تكاليف إنشاء محطة جديدة لإدارة مدينة القاهرة من ٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنييه إلى ٤٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنييه ، وذلك في الوقت الذي تراه الحكومة مناسباً وبالشرط والأوضاع التي يحددها وزير المالية بموافقة مجلس الوزراء .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، وتتل المادة الثانية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة)

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتنقل إلى مناقشة مادتيه مادة فساد ، ولتتل المادة الأولى .

تتل المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - - يتمدد تأجير قطعي أرض من أملاك الدولة كائنتين بمدينة بوسعيد وممرتين برلي ١٠٥ و ١١٠ مساحتها ٧٢٠ مترا و ٧٢٠,٩٦ مترا على التوالي ، ومقدومتين الأولى يبلغ ٢,٣٤٠ جنيها والثانية يبلغ ٢,١٨٠ جنيها إلى جمعية الإحسان النورية الخيرية الإسلامية بالمدينة المذكورة ، لإقامة مدارسها عليهما ، وذلك بإيجار اسمي قدره ١ جنيه (جنيه واحد) في السنة لكل من القطعتين ولادة عشرين سنة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتتل المادة الثانية .

تتل المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

ناصر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة ، وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالبداية بالام على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

### ٣١ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بإعداد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بقسم الطارين بالإسكندرية إلى جمعية مبرة فاروق الأول لرعاية الطفل بالإسكندرية لمدة ثلاثين سنة بإيجار اسمي - تقرير لجنة المالية (١) - . الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادتيه مادة فساد - تأجيل أخذ الرأي عليه بالبدء بالام مع مشروعات القوانين الأخرى

(القرار حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد محي الدين)

القرار - أنشئت هذه الجمعية تخليدا لذكرى ارتقاء حضرة صاحب الجلالة الملك العظيم عرش مصر ، وطلبت استئجار قطعة أرض من أملاك الدولة بالإسكندرية لإقامة منشآت الجمعية عليها في مدة سنتين . والجنة توافق على ذلك - تأجيل - وتقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة)

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتنقل إلى مناقشة مادتيه مادة فساد ، ولتتل المادة الأولى .

تتل المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - - يتمدد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة - ١٠٥ و ١١٠ مساحتها ٧٢٠ مترا و ٧٢٠,٩٦ مترا على التوالي ، ومقدومتين الأولى يبلغ ٢,٣٤٠ جنيها والثانية يبلغ ٢,١٨٠ جنيها إلى جمعية مبرة فاروق الأول لرعاية الطفل بالإسكندرية لإقامة منشآت عليها ، وذلك بإيجار اسمي قدره ١ جنيه (جنيه واحد) ولتدة ثلاثين سنة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة)

تمت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ — يتم تأجير قطعتي أرض من أملاك الدولة كائنتي بمدينة الحلة الكبرى ومعروقين بقرعة ١٥٣ سلسلة وساحة الأولى ٥٨٨٠ مترا والثانية ٢٨٢٧,٢٩ مترا وقدر ثمنهما بمبلغ مجموعه ٣٤٨٢٩ جنيا و ٣١٣ مليا بواقع المترع جنيهاً إلى جمعية مرة بعد كل الأكر لإقامة مستشفى عليها وذلك بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنويا ولعدة عشرين سنة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، وتتل المادة الثانية .

تمت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .  
نأمر بأن يعمم هذا القانون بمقتضى الدولة ، وأن يشر في الجريدة الرسمية ويشذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالبدء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

٣٣ — مشروع ميزانية الدولة

للسنة المالية ١٩٤٩ — ١٩٥٠ — تقرير لجنة المالية (١)

تدريبات مشروع الميزانية — واقرار

( المقرر حضرة الشيخ الحزيم الأستاذ مصطفى نصرت ) .

المقرر — تبين جملة الزيادات التي أدخلت على أبواب المصروفات ٢٨,٨٧٣,٠٠٣ جنيهاً ، وتبرع أسباب هذه التدريبات إلى حوامل جعلت بعد تقديم مشروع الميزانية إلى البرلمان ، وأهمها التوسع في شؤون الدفاع وضرورة زيادة الاعانة الخاصة بالمروريات الإضافية لقوات الدفاع المصرية لمعالجة الحالة القائمة في فلسطين .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، وتتل المادة الثانية .

تمت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بمقتضى الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالبدء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

٣٢ — مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب باعتاد تأجير قطعتي أرض من أملاك الدولة كائنتي بمدينة أيلة الكبرى ومعروقين بقرعة ١٥٣ وقرع ١٢٧ سلسلة ، وساحة الأولى ٥٨٨٠ مترا وساحة الثانية ٢٨٢٧,٢٩ مترا ، وقدر ثمنهما بمبلغ ٣٤٨٢٩ جنيا و ٣١٣ مليا إلى جمعية مرة بعد كل الأكر لإقامة مستشفى عليها ، وذلك بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنويا ولعدة عشرين سنة —  
تقرير لجنة المالية (١) — الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ —  
مناقشة مادتيه مادة فسادة — تأجيل أخذ الرأي عليه بالبدء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

( المقرر حضرة الشيخ الحزيم الدكتور ذك ميتايل بشارة ) .

المقرر — لا ترى اللجنة مانعا من تأجير قطعتي الأرض إلى جمعية مرة بعد كل الأكر لإقامة مستشفى عليها .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولينقل إلى مناقشة مادتيه مادة فسادة ، وتتل المادة الأولى .

## قسم ٢ "الدين العام" - إقرار

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر لقسم ٢ "الدين العام" وقدره ٦٠,١٤,١٧٥ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦٠,١٤,١٧٥ جنيها المقدر لقسم ٢ "الدين العام"

## قسم ٤ "مجلس الوزراء" - إقرار

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجرومريبات" وقدره ٣٨,٥٠٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٨,٥٠٠ جنيها المقدر للباب الأول "ماهيات وأجرومريبات" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصروفات عامة" وقدره ٧٣,١٠٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧٣,١٠٠ جنيها المقدر للباب الثاني "مصروفات عامة" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ١٠٠,٠٠٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيها المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .

## قسم ٥ "وزارة انظارجية" - إقرار

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجرومريبات" وقدره ٣٩٧,٣٠٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

وقد عمدت وزارة المالية في تدبير هذا المبلغ إلى قصص في اعتمادات بعض أبواب المصروفات، وإلى إمادة تقدير الإيرادات على ضوء المتحصلات الفعلية سنة ١٩٤٨-١٩٤٩، وإلى رفع سعر ضريبة الأتليان والضريبة على إيرادات رموس الأموال المقسولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية من ١٤٪ إلى ١٥٪، وإلى الاستمارة بالمال الاحتياطي الحرفير المفيد بالتزامات وقدره ١٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيها، وأخيرا إلى تحرير مبلغ ٣,٧٥٠,٠٠٠ جنيها من المال الاحتياطي الحرفير لبرنامج السنوات الخمس .

وقد بحثت اللجنة الزادات المطلوبة، فأقرتها على النحو المدون بتقريرها كما أنها رأت موازنة الميزانية بدرفضها زيادة الضريبة من ١٤٪ إلى ١٥٪ أن تضيف إلى إيرادات مصلحة السكك الحديدية مبلغ ٧٠٠,٠٠٠ جنيها، وهو يمثل الزيادة في إيرادات هذه المصلحة في الأشهر الأولى من هذه السنة عن مثيلاتها في السنوات السابقة .

## الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

مقرر مامد البرور ابراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء):  
الحكومة توافق على تقرير اللجنة .

## الرئيس - إذن يؤخذ الرأي على الأرقام .

### ( أولا ) المصروفات :

قسم ١ "المخصصات الملكية وديوان جلالة الملك" - إقرار

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجرومريبات" وقدره ٢٥٢,٦٩٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٥٢,٦٩٠ جنيها المقدر للباب الأول "ماهيات وأجرومريبات" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصروفات عامة" وقدره ٥٩٦,٣٧٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

١ الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥٩٦,٣٧٠ جنيها المقدر للباب الثاني "مصروفات عامة" .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٦,٥٠٠ جنيه المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة".

فزع ٢ "مصلحة الضرائب"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول "ماهيّات وأجرومريّات" وقدره ١,١٠٦,٤٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,١٠٦,٤٠٠ جنيه المقدّر باب الأول "ماهيّات وأجرومريّات".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٢٠٩,٣٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٠٩,٣٠٠ جنيه المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٩٢,٢٥٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٩٢,٢٥٠ جنيه المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة".

فزع ٣ "مصلحة المباحة"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٢٩٣,٧٥٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٩٣,٧٥٠ جنيه المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة".

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٩٧,٣٠٠ جنيه المقدّر للباب الأول "ماهيّات وأجرومريّات".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٦٢٩,٤٢٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦٢٩,٤٢٠ جنيه المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٧٦,٢٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧٦,٢٠٠ جنيه المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة".

قسم ٦ "وزارة المالية" - إقرار

فزع ١ "الدبوان العام"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول "ماهيّات وأجرومريّات" وقدره ٥٠٢,٣٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥٠٢,٣٠٠ جنيه المقدّر للباب الأول "ماهيّات وأجرومريّات".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ١,٠٦٨,٧٧٧ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٠٦٨,٧٧٧ جنيه المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٣٦,٥٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

فرع ٥ "مصلحة الأميرة"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مبلغ المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٦٩٩,٣٩٠ جنيتها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦٩٩,٣٩٠ جنيتها المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" .

وهل توافقون حضراتكم على مبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٢٩,٠٠٠ جنيتها ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٩,٠٠٠ جنيتها المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .

فرع ٦ "مصلحة الأملاك الأميرية"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٧٠٧,٤٠٠ جنيتها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧٠٧,٤٠٠ جنيتها المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .

فرع ٧ "مصلحة البحار"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجرومريتات" وقدره ٣٠٢,٨٢٠ جنيتها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٠٢,٨٢٠ جنيتها المقدر للباب الأول "ماهيات وأجرومريتات" .

قسم ٧ "وزارة التجارة والصناعة" - إقرار

فرع ١ "الديوان العام"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجرومريتات" وقدره ٤٢٢,٣٠٨ جنيتها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٤٢٢,٣٠٨ جنيتها المقدر للباب الأول "ماهيات وأجرومريتات" .

وهل توافقون حضراتكم على مبلغ المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ١٠١,٦٤٦ جنيتها ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٠١,٦٤٦ جنيتها المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" .

وهل توافقون حضراتكم على مبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٢٧,٤٠٠ جنيتها ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٧,٤٠٠ جنيتها المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .

فرع ٢ "مصلحة المناجم لشؤون المعادن والأحجار"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجرومريتات" وقدره ٣٥,٠٦٢ جنيتها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٥,٠٦٢ جنيتها المقدر للباب الأول "ماهيات وأجرومريتات" .

فرع ٣ "مصلحة المناجم لشؤون الوقود"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجرومريتات" وقدره ٢٩,٠٩٨ جنيتها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٩,٠٩٨ جنيتها المقدر للباب الأول "ماهيات وأجرومريتات" .

وهل توافقون حضراتكم على مبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٢٧٩,٧٠٠ جنيتها ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٧٩,٧٠٠ جنيتها المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢,٢٥٠,٥٤٥ جنيا المقدس للباب الأول "مهايات وأجر ومرتبات".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدس للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٢,٤٥٧,٦٧٨ جنيا .

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢,٤٥٧,٦٧٨ جنيا المقدس للباب الثاني "مصرفات عامة".

فرع ٥ "التعليم الأول"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدس للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٤,٤١٢,٧٦٠ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٤,٤١٢,٧٦٠ جنيا المقدس للباب الثاني "مصرفات عامة".

فرع ٧ "الصحة المدرسية"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدس للباب الأول "مهايات وأجر ومرتبات" وقدره ١,٣٧,٢٢٨ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٣٧,٢٢٨ جنيا المقدس للباب الأول "مهايات وأجر ومرتبات".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدس للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٦١,٤٣٣ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦١,٤٣٣ جنيا المقدس للباب الثالث "أعمال جديدة".

فرع ٨ "البنات العلمية"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدس للباب الثالث "مهايات وأجر ومرتبات" وقدره ٦٢١,٦٦٠ جنيا ؟

( موافقة ) .

فرع ٤ "مصلحة الكيما"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدس للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ١٠,٣٠٠ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٠,٣٠٠ جنيا المقدس للباب الثاني "مصرفات عامة".

قسم ٨ "وزارة المعارف العمومية" - أقرار

فرع ١ "الديوان العام وإدارات المناطق"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدس للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٢,٠١٦,٥٠٥ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢,٠١٦,٥٠٥ جنيا المقدس للباب الثاني "مصرفات عامة".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدس للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ١٤٩,٢٠٧ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٤٩,٢٠٧ جنيا المقدس للباب الثالث "أعمال جديدة".

فرع ٣ "التعليم الفني"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدس للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ١٤٧,٧٠٠ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٤٧,٧٠٠ جنيا المقدس للباب الثالث "أعمال جديدة".

فرع ٤ "التعليم العام"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدس للباب الأول "مهايات وأجر ومرتبات" وقدره ٢,٢٥٠,٥٤٥ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦٢١,٦٦٠ جنيتها المقدرة  
للأعمال الجديدة .

فرع ٩ " الآثار المصرية "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث  
" أعمال جديدة " وقدره ٩٧,٠٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٩٧,٠٠٠ جنيه المقدر للباب  
الثالث " أعمال جديدة " .

فرع ١٠ " دار الآثار العربية "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث  
" أعمال جديدة " وقدره ٢,٠٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢,٠٠٠ جنيه المقدر للباب  
الثالث " أعمال جديدة " .

قسم ٩ " وزارة الداخلية " - إقرار

فرع ١ " الدواوين العام "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول  
" ماهيات وأجروماتيات " وقدره ٧٥٧,٩٦٣ جنيتها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧٥٧,٩٦٣ جنيتها المقدرة  
للأعمال الجديدة " ماهيات وأجروماتيات " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني " مصروفات  
عامة " وقدره ٧١٢,٥٢٤ جنيتها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧١٢,٥٢٤ جنيتها المقدرة للباب  
الثاني " مصروفات عامة " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث " أعمال جديدة "  
وقدره ١٨,١٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٨,١٠٠ جنيه المقدر للباب  
الثالث " أعمال جديدة " .

فرع ٢ " البوليس "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول  
" ماهيات وأجروماتيات " وقدره ٢,٨٨٥,٧٢٥ جنيتها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢,٨٨٥,٧٢٥ جنيتها المقدرة  
للأعمال الجديدة " ماهيات وأجروماتيات " .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني " مصروفات عامة "  
وقدره ١,٤٥٥,٤١٧ جنيتها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٤٥٥,٤١٧ جنيتها المقدرة  
للأعمال الثانية " مصروفات عامة " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث " أعمال جديدة "  
وقدره ١٨٨,٤٨٠ جنيتها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٨٨,٤٨٠ جنيتها المقدرة  
للأعمال الثالثة " أعمال جديدة " .

فرع ٣ " الخفر "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول  
" ماهيات وأجروماتيات " وقدره ١,٩٦٩,٤١٢ جنيتها ؟  
( موافقة ) .



الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٤٣١,٦٤٥ جنيا المقدس للباب الأول "ماحيات وأجروصرتيات".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدس للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٣١٩,٣٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣١٩,٣٠٠ جنيه المقدس للباب الثالث "أعمال جديدة"

فرع ٣ " الصحة الوقائية "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدس للباب الأول " ماحيات وأجروصرتيات " وقدره ٥٢٣,٥٩٠ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥٢٣,٥٩٠ جنيا المقدس للباب الأول " ماحيات وأجروصرتيات " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدس للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٨١٣,٣٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٨١٣,٣٠٠ جنيه المقدس للباب الثالث "أعمال جديدة" .

فرع ٤ " الصحة القروية "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدس للباب الأول " ماحيات وأجروصرتيات " وقدره ٢٤٣,٧٩٢ جنيا ؟

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٤٣,٧٩٢ جنيا المقدس للباب الأول " ماحيات وأجروصرتيات " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدس للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٣٨٥,٢٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٨٥,٢٠٠ جنيه المقدس للباب الثالث "أعمال جديدة"

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٩٦٩,٤١٢ جنيا المقدس للباب الأول " ماحيات وأجروصرتيات " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدس للباب الثاني " مصروفات عامة " قدره ٢٥٦,٨٦٢ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٥٦,٨٦٢ جنيا المقدس للباب الثاني " مصروفات عامة " .

قسم ١٠ " وزارة الصحة العمومية " - إقرار

فرع ١ " الديوان العام والصحة العامة "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدس للباب الأول " ماحيات وأجروصرتيات " وقدره ١,٠٤٦,٥٠٣ جنينيات ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٠٤٦,٥٠٣ جنينيات المقدس للباب الأول " ماحيات وأجروصرتيات " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدس للباب الثاني " مصروفات عامة " وقدره ١,٢٠٣,٤٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٢٠٣,٤٠٠ جنيه المقدس للباب الثاني " مصروفات عامة " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدس للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٨٤٦,٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٨٤٦,٠٠٠ جنيه المقدس للباب الثالث "أعمال جديدة" .

فرع ٢ " مصلحة الطب اللاسلكي "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدس للباب الأول " ماحيات وأجروصرتيات " وقدره ٤٣١,٦٤٥ جنيا ؟

( موافقة ) .

فرع ٧ "مصلحة الجبل الصبي"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول  
"ماحيات وأجرومريبات" وقدره ١٠٩,٠٣ جنيا ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٠٩,٠٣ جنيا المقدر  
للباب الأول ماحيات وأجرومريبات .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني  
"مصرفات عامة" وقدره ٤٤,١٧٠ جنيا .

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٤٤,١٧٠ جنيا المقدر  
للباب الثاني "مصرفات عامة" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة  
وقدره ٤٨,٦٥٠ جنيا ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٤٨,٦٥٠ جنيا المقدر للباب  
الثالث "أعمال جديدة" .

فرع ٨ "المراق العامة"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول  
"ماحيات وأجرومريبات" وقدره ١٨٢,٤٢٠ جنيا ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٨٢,٤٢٠ جنيا المقدر  
للباب الأول "ماحيات وأجرومريبات" .

فرع ٩ "المجالس البلدية والقروية"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني  
"مصرفات عامة" وقدره ٩١٥,٠٨٠ جنيا ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٩١٥,٠٨٠ جنيا المقدر  
للباب الثاني "مصرفات عامة" .

قسم ١١ "وزارة العدل"

فرع ١ "الديوان العام"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني  
"مصرفات عامة" وقدره ٢١,٤٠٠ جنيا ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢١,٤٠٠ جنيا المقدر  
للباب الثاني "مصرفات عامة" .

فرع ٢ "الحاكم المختطة"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني  
"مصرفات عامة" وقدره ٤٤,٤٠٠ جنيا ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٤٤,٤٠٠ جنيا المقدر للباب  
الثاني "مصرفات عامة" .

فرع ٣ "الحاكم الوطنية"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول  
"ماحيات وأجرومريبات" وقدره ١,٥٩٨,٢٥٨ جنيا ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٥٩٨,٢٥٨ جنيا المقدر  
للباب الأول "ماحيات وأجرومريبات" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصرفات  
عامة" وقدره ٢٧٣,٥٠٠ جنيا ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٧٣,٥٠٠ جنيا المقدر  
للباب الثاني "مصرفات عامة" .

فرع ٤ "الحاكم الشرعية"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني  
"مصرفات عامة" وقدره ٢٨,٣٠٠ جنيا ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٨,٣٠٠ المقدر للباب الثاني  
"مصرفات عامة" .

## فرع ٧ " مصلحة لشهر المقار "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول  
" ماهيات وأجروصريات " وقدره ٢٠٢,١٠٦ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٠٢,١٠٦ جنيها المقدر  
للباب الأول " ماهيات وأجروصريات " .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني " مصروفات  
عامة " وقدره ٨٣,١٥٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٨٣,١٥٠ جنيها المقدر  
للباب الثاني " مصروفات عامة " .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث " أعمال جديدة " وقدره ١٠,٤٥٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٠,٤٥٠ جنيها المقدر للباب  
الثالث " أعمال جديدة " .

قسم ١٢ " وزارة الأشغال العمومية " - إقرار  
فرع ١ " الديون العام "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني  
" مصروفات عامة " وقدره ٤٠,٣٦٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٤٠,٣٦٠ جنيها المقدر للباب  
الثاني " مصروفات عامة " .

## فرع ٢ " الزى "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول  
" ماهيات وأجروصريات " وقدره ٧٥٧,٥٠٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

## فرع ٥ " مجلس الدولة "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول  
" ماهيات وأجروصريات " وقدره ١٣٥,٢٥٩ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٣٥,٢٥٩ جنيها المقدر  
للباب الأول " ماهيات وأجروصريات " .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث " أعمال جديدة  
وقدره ٢,٥٠٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢,٥٠٠ جنيها المقدر للباب  
الثالث " أعمال جديدة " .

## فرع ٦ " إدارة قضايا الحكومة "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول  
" ماهيات وأجروصريات " وقدره ٨٧,٩٠٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٨٧,٩٠٠ جنيها المقدر للباب  
الأول " ماهيات وأجروصريات " .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني " مصروفات  
عامة " وقدره ١٣,٢٠٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٣,٢٠٠ جنيها المقدر للباب  
الثاني " مصروفات عامة " .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث " أعمال جديدة " وقدره ٢,٥٠٠ جنيها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢,٥٠٠ جنيها المقدر للباب  
الثالث " أعمال جديدة " .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧٥٧,٥٠٠ جنيه المقدر للباب الأول " ماهيات وأجروصرتيات " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث " أعمال جديدة " وقدره ٣,٣٦٨,٢٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣,٣٦٨,٢٠٠ جنيه المقدر للباب الثالث " أعمال جديدة " .

فرع ٣ " مصلحة الباني الأميرية "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول " ماهيات وأجروصرتيات " وقدره ١٥٩,٠١٠ جنيهات ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٥٩,٠١٠ جنيهات المقدر للباب الأول " ماهيات وأجروصرتيات " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني " مصروفات مائة " وقدره ٦٤٨,٣٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦٤٨,٣٠٠ جنيه المقدر للباب الثاني " مصروفات مائة " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث " أعمال جديدة " وقدره ١,٦٥٩,٧٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٦٥٩,٧٠٠ جنيه المقدر للباب الثالث " أعمال جديدة " .

فرع ٤ " مصلحة الميكانيكا والكهرباء "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث " أعمال جديدة " وقدره ٧٢٥,٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧٢٥,٠٠٠ جنيه المقدر للباب الثالث " أعمال جديدة " .

فرع ٥ " مصلحة التنظيم "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث " أعمال جديدة " وقدره ٥٢١,٥٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥٢١,٥٠٠ جنيه المقدر للباب الثالث " أعمال جديدة " .

فرع ٦ " مصلحة المهارى الرئيسية "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث " أعمال جديدة " وقدره ٥١٠,٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥١٠,٠٠٠ جنيه المقدر للباب الثالث " أعمال جديدة " .

فرع ٧ " إدارة الكهرباء والغاز لمدينة القاهرة "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول " ماهيات وأجروصرتيات " وقدره ١٩٤,٥٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٩٤,٥٠٠ جنيه المقدر للباب الأول " ماهيات وأجروصرتيات " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني " مصروفات مائة " وقدره ١,٠٢١,٥٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٠٢١,٥٠٠ جنيه المقدر للباب الثاني " مصروفات مائة " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث " أعمال جديدة " وقدره ٥٧٩,٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

فرع ٣ " مصلحة التليفونات والتلفونات "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث " أعمال جديدة " وقدره ١,٠٠٩,٠٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٠٠٩,٠٠٠ جنيه المقدر للباب الثالث " أعمال جديدة " .

فرع ٤ " مصلحة البريد "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول " ماهيات وأجرومريات " وقدره ٦٥,٠٦٠,٠٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦٥,٠٦٠,٠٠٠ جنيه المقدر للباب الأول " ماهيات وأجرومريات " .

فرع ٥ " مصلحة الموانئ والمنازل "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول " ماهيات وأجرومريات " وقدره ١٧٣,٣٧٣,٠٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٧٣,٣٧٣,٠٠٠ جنيه المقدر للباب الأول " ماهيات وأجرومريات " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني " مصروفات عامة " وقدره ٢٩٦,٩٣٨,٠٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٩٦,٩٣٨,٠٠٠ جنيه المقدر للباب الثاني " مصروفات عامة " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث " أعمال جديدة " وقدره ٣٧٧,٠٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٧٧,٠٠٠ جنيه المقدر للباب الثالث " أعمال جديدة " .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥٧٩,٠٠٠ جنيه المقدر للباب الثالث " أعمال جديدة " .

قسم ١٣ " وزارة الزراعة " - إقرار

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث " أعمال جديدة " وقدره ١,٦٨٠,٠٢٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٦٨٠,٠٢٠ جنيه المقدر للباب الثالث " أعمال جديدة " .

قسم ١٤ " وزارة المواصلات " إقرار

فرع ٢ " مصلحة السكك الحديدية "

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول " ماهيات وأجرومريات " وقدره ٢,٧١٧,٤٨٠,٠٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢,٧١٧,٤٨٠,٠٠٠ جنيه المقدر للباب الأول " ماهيات وأجرومريات " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني " مصروفات عامة " وقدره ٦,٩٨٠,٦٨٠,٠٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦,٩٨٠,٦٨٠,٠٠٠ جنيه المقدر للباب الثاني " مصروفات عامة " .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث " أعمال جديدة " وقدره ٣,٠٦٠,٠٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣,٠٦٠,٠٠٠ جنيه المقدر للباب الثالث " أعمال جديدة " .

قسم ١٥ "وزارة الحرية والبحرية" - إقرار

فرع ١ "الديوان العام والبحيش"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجروصرتيات" وقدره ٣,٢٠٤,٥٣٠ جنيا ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣,٢٠٤,٥٣٠ جنيا المقدر للباب الأول "ماهيات وأجروصرتيات" .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٦,٦٦٣,٨٠٠ جنيه ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦,٦٦٣,٨٠٠ جنيه المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ١٦,٣٤٣,٥٠٠ جنيه ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٦,٣٤٣,٥٠٠ جنيه المقدر الثالث "أعمال جديدة" .

فرع ٢ "السلاح البحري الملكي"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المقدر للباب الأول "ماهيات وأجروصرتيات" وقدره ١٨٩,١٨٢ جنيا ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٨٩,١٨٢ جنيا المقدر للباب الأول "ماهيات وأجروصرتيات" .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٤٦٠,١١٥ جنيا ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦٤٠,١١٥ جنيا المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ١,٣٣١,١٢٠ جنيا ؟  
(موافقة) .

فرع ٦ "مصلحة الطرق والكبارى"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجروصرتيات" ولقدرة ١١٠,٢٤٠ جنيا ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١١٠,٢٤٠ جنيا المقدر للباب الأول "ماهيات وأجروصرتيات" .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ١,٠٨٧,٥٧٠ جنيا ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٠٨٧,٥٧٠ جنيا المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٥٥٥,٠٠٠ جنيه ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥٥٥,٠٠٠ جنيه المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .

فرع ٧ "مصلحة النقل"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجروصرتيات" وقدره ١٨٨,٤٣٢ جنيا ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٨٨,٤٣٢ جنيا المقدر للباب الأول "ماهيات وأجروصرتيات" .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٣٨٢,٨٥٦ جنيا ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٨٢,٨٥٦ جنيا المقدر للباب الثاني "مصرفات عامة" .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٢٤٨,٨٠٠ جنيه ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٤٨,٨٠٠ جنيا المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .

فرع ٦ "صلاح الحدود الملكي"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصروفات عامة" وقدره ٦٨٤,٥٠٦ جنهيات ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦٨٤,٥٠٦ جنهيات المقدر للباب الثاني "مصروفات عامة" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٢٠٩,٠٠٠ جنه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٠٩,٠٠٠ جنه المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .

فرع ٧ "مصلحة خفر السواحل"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجروصريات" وقدره ٣٣٦,٠٣٦ جنهيات ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٣٦,٠٣٦ جنهيات المقدر للباب الأول "ماهيات وأجروصريات" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصروفات عامة" وقدره ١٩٥,١٩٨ جنهيات ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٩٥,١٩٨ جنهيات المقدر للباب الثاني "مصروفات عامة" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٨١,٨٦٠ جنهيات ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٨١,٨٦٠ جنهيات المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٣٣١,١٢٠ جنهيات المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .

فرع ٣ "الصلاح الجوى الملكي"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجروصريات" وقدره ٥٨٦,٤٤٦ جنهيات ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥٨٦,٤٤٦ جنهيات المقدر للباب الأول "ماهيات وأجروصريات" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصروفات عامة" وقدره ١,١٩٥,٩٤٦ جنهيات ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,١٩٥,٩٤٦ جنهيات المقدر للباب الثاني "مصروفات عامة" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ١,٩١٠,٠٠٠ جنهيات ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٩١٠,٠٠٠ جنهيات المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .

فرع ٤ "مصلحة الطيران المدني"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصروفات عامة" وقدره ١٩٤,٢٦٠ جنهيات ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٩٤,٢٦٠ جنهيات المقدر للباب الثاني "مصروفات عامة" .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٥٦٨,٠٠٠ جنهيات ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥٦٨,٠٠٠ جنهيات المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧٦٤,٧٤٤ جنيتها المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة".

قسم ١٦ "وزارة الشؤون الاجتماعية" - إقرار.

فرع ١ "الديوان العام"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول "ماهيات وأجور مرتبات" وقدره ٢٦٥,٧٥٨ جنيتها ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٦٥,٧٥٨ جنيتها المقدّر للباب الأول "ماهيات وأجور مرتبات".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٥٧٩,٣٥٠ جنيتها ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥٧٩,٣٥٠ جنيتها المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٥٩٠,٤٤٠ جنيتها ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥٩٠,٤٤٠ جنيتها المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة".

قسم ١٧ "وزارة التموين" - إقرار

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول "ماهيات وأجور مرتبات" وقدره ١٤٤,٣٩٠ جنيتها ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٤٤,٣٩٠ جنيتها المقدّر للباب الأول "ماهيات وأجور مرتبات".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٣٩٩,٧٥٠ جنيتها ؟

(موافقة)

فرع ٨ "القوات المراقبة"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٢٣٩,٧٥٠ جنيتها ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٣٩,٧٥٠ جنيتها المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٤٣,١٣٤ جنيتها ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٤٣,١٣٤ جنيتها المقدّر للباب الثالث "أعمال جديدة".

فرع ٩ "المصرفات الإضافية"

لقوات الدفاع المصرية بمساعدة الحالة في فلسطين

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للفرع ٩ "المصرفات الإضافية لقوات الدفاع المصرية بمساعدة الحالة في فلسطين" وقدره ١٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيتها ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيتها المقدّر للفرع ٩ "المصرفات الإضافية لقوات الدفاع المصرية بمساعدة الحالة في فلسطين".

فرع ١٠ "مصلحة السجون"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الأول "ماهيات وأجور مرتبات" وقدره ٣١٥,٣٥٦ جنيتها ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣١٥,٣٥٦ جنيتها المقدّر للباب الأول "ماهيات وأجور مرتبات".

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب الثاني "مصرفات عامة" وقدره ٧٦٤,٧٤٤ جنيتها ؟

(موافقة)



الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٩,٧٥٠ جنيا المقدس للباب الثاني "المصروفات عامة"

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدس للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٤,٥٠٠ جنية ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٤,٥٠٠ جنيا المقدس للباب الثالث "أعمال جديدة" .

قسم ١٩ " مصروفات حالة الطوارئ " - إقرار

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدس للقسم ١٩ " مصروفات حالة الطوارئ " وقدره ٥٦٩,٩٠٠ جنية ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥٦٩,٩٠٠ جنية المقدس للقسم ١٩ " مصروفات حالة الطوارئ " .

قسم ٢١ " ديوان المحاسبة " - إقرار

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدس للباب الثاني " مصروفات عامة " وقدره ٧,٩٥٧ جنيا ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧,٩٥٧ جنيا المقدس للباب الثاني " مصروفات عامة " .

قسم ٢٥ " تنفيذ برنامج السنوات الخمس " - إقرار

وزارة التجارة والصناعة ( الديوان العام )

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدس للديوان العام وقدره ٣٣,٦٠٠ جنية ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٣,٦٠٠ جنية المقدس للديوان العام .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدس للتابم لشؤون المادان والأجار وقدره ٣٠,٩٠٠ جنية ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٠,٩٠٠ جنية للتابم لشؤون المادان والأجار .

وزارة الأشغال العمومية

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدس لمصلحة المباني الأميرية وقدره ٦٩٠,٠٠٠ جنية ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦٩٠,٠٠٠ جنيا المقدس لمصلحة المباني الأميرية .

هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدس لمصلحة التنظيم وقدره ٣٧٢,٠٠٠ جنية ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٧٢,٠٠٠ جنية المقدس لمصلحة التنظيم .

( ثانيا ) الإيرادات :

باب ١٧ " إيرادات السكك الحديدية " - إقرار

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدس للباب السابع عشر " إيرادات السكك الحديدية " وقدره ١٣,٦٨٠,٠٠٠ جنية ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٣,٦٨٠,٠٠٠ جنية المقدس للباب السابع عشر " إيرادات السكك الحديدية " .

مقرر الشيخ المقرم أؤست عبد الله - هل أدخلت الاعتادات الإضافية التي أقرتها اللجنة في تعديلات الميزانية .

مقرر الشيخ المقرم أؤست مصطفى نصرت - الاعتادات الإضافية خاصة بميزانية العام الماضي ، ولا علاقة لها بتعديلات الميزانية من عام ١٩٤٩ - ١٩٥٠

مقرر الشيخ المقرم أؤست السيد أحمد بأل - سبق أن أبتدت في السنوات السابقة ملاحظات من مثل ههنا لاعتادات الإضافية التي نتاجتها بها الحكومة بعد إقرار الميزانية ، نتجسنا أمام الأمر الواقع .

الرئيس - ههنا أشاوت تقارير بانه السالية إلى ما يقصده حضرة الشيخ المقرم . وزجو ألا يتكرر هذا الأمر في المستقبل .

تلت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - هل وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظم الدولة ، وأن يشرى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالبدء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

٣٥ - تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بالاذن للحكومة في أن تأخذ مبلغ ٣٠٠.٠٠٠ جنيه لتمويل عملية شراء حديد - الموافقة على التقرير ، ورفض مشروع القانون ( القرو حشرة الشيخ المحترم الدكتور ذكي ميخائيل بشارة ) .

الرئيس - لقد قويت ألبية اللجنة رفض مشروع هذا القانون .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

٣٦ - تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٢٩ ، الخاص بفسرية الألبان

٣٧ - تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، بفرض ضريبة على الأموال المغفلة وعلى الأرباح التجارية والصناعية - عدم تفرعها في هذه الدورة

الرئيس - لقد انتهى المجلس من نظر التعديلات التي أدخلت على مشروع ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ، ووازنت الميزانية بغير حاجة إلى إقرار هذين التشريعين ، وإذن فلا عمل لنظرهما في هذه الدورة ، والحكومة توافق على هذا .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

مقرر السج المحترم الأستاذ د. ر. عمر أ. الطر - هذا الوضع غرور - حوى وفيه تحد لسلطة المجلس ، وهو تصرف خاطئ لا يقره : وقد طالبنا كثيرا بإصلاح هذا الأمر .

وإني لا أفهم مطلقا هذا الوضع الذي نوضع فيه بإقرار ملايين الجنيهات التي صرفت فعلا ، وأن تأتي الحكومة تطلب منا الموافقة على صرفها !

٣٤ - مشروع القانون

المقدم من الحكومة باستبعاد مبلغ ٢٠.٥٧٧.٤٥٠ جنيها من المبالغ المخصصة من المال الاحتياطي العام لبرنامج السنوات الخمس - تقرير لجنة المالية (١) المراجعة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالبدء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

( المقرر حشرة الشيخ المحترم الدكتور ذكي ميخائيل بشارة ) .

الرئيس - وأت اللجنة بعد إقرار تعديلات مشروع الميزانية لسنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ الموافقة على استبعاد مبلغ ٢٠.٥٧٧.٤٥٠ جنيها من المبالغ المخصصة من المال الاحتياطي العام لبرنامج السنوات الخمس .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتنقل إلى مناقشة مادته مادة فائدة ، ولتلى المادة الأولى .

تلى المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يستبعد من المبالغ المخصصة من المال الاحتياطي العام لبرنامج السنوات الخمس مبلغ ( ٢٠.٥٧٧.٤٥٠ ) جنيها ( ثلاثة ملايين وسبعمائة أربعة وسبعين ألفا وخمسة وعشرين جنيها ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة الثانية .

### ٣٨ - مشروع القانون

الفراد من مجلس النواب باستبدل عبارة "درجة دكتور في الآداب من معهد الآداب" بعبارة "درجة دكتور في الآداب" - بتعديل المادة (١١) - الموافقة  
 حل مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادة مادة فائدة - أخذ  
 الرأي عليه بالتأيد، بالإسراع مع مشروعات القوانين الأخرى  
 (القرار حضرة الشيخ الحفتم خليل ثابت بك)

الفرار - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون ، ووافقت عليه كما اقتره  
 لنواب للاسباب المبينة بالذكرة الإيضاحية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
 (موافقة) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث  
 المبدأ ؟  
 (موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث  
 المبدأ ، ولتنتقل إلى مناقشة مادته مادة فائدة ، ولتنال المادة الأولى .  
 تمت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - تستبدل عبارة "درجة دكتور في الآداب (من معهد الآداب)  
 بعبارة "درجة دكتور في الآداب" الواردة في كل من المادة ٢ (بتدريج)  
 والباب الثامن من المرسوم رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٥ بوضع اللائحة  
 الأساسية لكلية الآداب المعدل بقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٦ وفي الباب  
 السادس من اللائحة الداخلية لكلية الآداب المتعلقة بالمرسوم الصادر في  
 ٩ مايو سنة ١٩٣٥ والمعدلة بالمراسم الصادرة في ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٧  
 ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣٨ و ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩ و ٣ نوفمبر سنة ١٩٤١  
 و ١٢ مايو سنة ١٩٤٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
 (موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتنال المادة  
 الثانية .

تمت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - حل وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ويعمل به  
 من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
 تأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
 وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
 (موافقة) .

### الرئيس - يقرر مجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤخذ على هذا بالإسراع على مشروع هذا القانون مع مشروعات  
 القوانين الأخرى .

### ٣٩ - أخذ الرأي

حل ثلاثة وعشرين مشروع قانون - الموافقة عليها دفعة واحدة بالإسراع

الرئيس الآن لناخذ الرأي على مشروعات القوانين الآتية :

١ - مشروع قانون بشروط توظيف هيئة التدريس بجامعة ذوق  
 الأول وتأديهم .

٢ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٣,٠٠٠ جنيه في ميزانية  
 وزارة الصحة العمومية لشراء أرض لإقامة مستشفى خيري لمعالجة السيدات  
 الفقيرات بحي عابدين .

٣ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه في ميزانية  
 وزارة الصحة لتسوية تجاوزات في المصروفات العامة للجائس البلدية والقروية .

٤ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٤١,٥٠٠ جنيه في ميزانية  
 وزارة الصحة لتسوية السالفة الممنوحة لمستشفى فؤاد الأول (المواصلة)  
 بالإسكندرية باعتبارها ائنة .

٥ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٩١,٠٠٠ جنيه في ميزانية  
 وزارة المواصلات لتسوية تجاوزات في الأبواب الثلاثة بمصلحة النقل .

٦ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٧٢,٣٧٠ جنيهاً في ميزانية  
 وزارة المواصلات لتسوية تجاوزات المصروفات العامة لمصلحة البريد .

٧ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية  
 القسم ٢٢ "تنفيذ انصاف المهمل" لتسوية تجاوزات في هذا القسم .

٨ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٩,٩٠٠ جنيه في ميزانية  
 وزارة التجارة لمواجهة العجز في المصروفات العمومية لمعمل تكرير البترول  
 الأميري بالويس .

٩ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢,١٠٠ جنيه في ميزانية  
 وزارة الأشغال لتسوية تجاوزات في الباب الأول من ميزانية مصلحة الباني  
 الأميرية .

١٠ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٤,٠٠٠ جنيه قسم ١٤  
 وزارة المواصلات "فرع ١" "الديوان العام" باب ١ "معايير زجر  
 ومرتبات" لمواجهة العجز المتروك في اعتمادات الباب المذكور .

١١ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه قسم ١٤  
 "معاشات ومكافآت" لتسوية التجاوزات في اعتمادات بند "مساعدات" .

١٢ - مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيهه قسم ٨ "وزارة المعارف العمومية" فرع ١ "الديوان العام والتعليم" باب ٢ "مصرفات عامة" لمواجهة التوسع في المصروفات اللازمة لتوسيع التعليم .

١٣ - مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٩٨٨.٨٠٠ جنيهه الباب الثاني من الفرع ٢ من القسم ١٤ "وزارة المواصلات" لتسوية التجاوزات المتوقعة في بعض بنود هذا الباب .

١٤ - مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١.٠٠٠.٠٠٠ جنيهه في الباب الثاني من الفرع ٢ "السكك الحديدية" من القسم ١٤ "وزارة المواصلات" لتسوية حساب المهمات الموجودة بالمخازن .

١٥ - مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٨٣.٠٠٠ جنيهه في الباب الثاني والثالث من الفرع ٣ من القسم ١٤ "وزارة المواصلات" لتسوية التجاوزات في الباب المذكورين .

١٦ - مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٧٩٩.٣٧٠ جنيهه في الباب الثاني من الفرع ١ من القسم ٨ "وزارة المعارف" زيادة إلمنة لمجلس المديرات لشقات التعليم الأول .

١٧ - مشروع قانون في شأن الإعانة الخاصة بمخدمة قرض الحكومة المصرية لقضية فلسطين .

١٨ - مشروع قانون بالإنفث للحكومة بزيادة القرض المرخص بإصداره في مصر لمواجهة تكاليف إنشاء محطة جديدة لإتارة مدينة القاهرة من ٣.٠٠٠.٠٠٠ جنيهه إلى ٤.٣٠٠.٠٠٠ جنيهه .

١٩ - مشروع قانون بإعتاد تأجير قطعتي أرض من أملاك الدولة كاتنتين بمدينة بورسعيد إلى جمعية الإحسان الخيرية لإقامة مدارس عليها .

٢٠ - مشروع قانون بإعتاد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة يقسم المطارين بالإسكندرية إلى جمعية مبرة فاروق لرعاية الطفل لإقامة منشآت عليها .

٢١ - مشروع قانون بإعتاد تأجير قطعتي أرض من أملاك الدولة بمدينة المحلة الكبرى إلى جمعية مبرة محمد علي الكبير لإقامة مستشفى عليها بإيجار اسي .

٢٢ - مشروع قانون باستبعاد ٣.٧٥٤.٢٤٠ جنيهه من الأموال المخصصة من المال الاحتياطي لبرنامج السنوات الخمس .

٢٣ - مشروع قانون باستبدال عبارة "درجة دكتور في الآداب من معهد الآثار" بعبارة "درجة دكتور في الآثار" .

(أخذ الرأي على مشروعات القوانين المذكورة دفعة واحدة بالنسبة بالاسم فكانت النتيجة الموافقة عليها بأغلبية الحاضرين وعددهم ٧٩ عضواً) ولم يوافق عليها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أبانها .

(١) أسماء حضرات الأعضاء الواقفين :

إبراهيم عبد الهادي باشا ، أحمد إبراهيم عليا الله بك ، الأستاذ أحمد جزء ، الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل ، أحمد رمزي بك ، أفندي أحمد شريف باشا ، أحمد عبد الفتاح باشا ، أحمد عبد الله بك ، اللواء أحمد علي باشا ، أحمد علي طه بك ، أحمد فهمي حسين باشا ، أحمد قنديل بك ، أحمد مصطفى أبو رباب ، أحمد همام حسين بك ، الأستاذ إسماعيل حرمه ، الأستاذ أمين أحمد سيد .

جلال فهم باشا .

حاتم الزوي بك ، الأستاذ حسن حسن عبد الله ، الأستاذ حسن عبد الفتاح ، حسن عبد الرزاق ، حسن منظم باشا ، حسين مصطفى حرمه بك ، حسين سالم التراب ، حسين فهمي بك .

الأستاذ حسين عبد الجبلي .

حليم ثابت بك .

رياض عبد العزيز سيف النصر بك ، وإمام إسكندر بك ، وشوان محفوظ باشا .

الدكتور زكي ميخائيل بشارة .

الدكتور سليمان حرمي باشا ، سليمان مصطفى خليل ، سيد الهزوي .

علاء السيد سليم باشا ، شمس الدين عبد الفتاح باشا .

صادق دهميه باشا ، صالح مصطفى أبو رباب بك .

طراف علي باشا .

حسان أبو حسين باشا ، الأستاذ عباس محمود العقاد ، الأستاذ عبد الحميد عبد الحفيظ ، الأستاذ عبد الرزاق وعبد الفتاح ، عبد الرحمن حرمي ، عبد الستار حسن حمران ، عبد السلام شادلي باشا ، عبد السلام محمود بك ، عبد القوي أحمد باشا ، الشيخ عبد الله حرمه الكرمي ، عبد الحفيظ إسماعيل زحويج ، عبد الحفيظ واكاد بك ، عبد الحبيب طفت باشا ، عبد علي الرزاق باشا ، بن عبد الهادي باشا .

الشيخ فراج عبد الرحمن مجاهد ، فريد أبو شادي بك .

الأستاذ كمال إمام أبو بكر ، كمال الدين الشريف .

شرح عبد إبراهيم عبد الله بيري ، عبد القادر القادر ، عبد الحميد باشا ، البرقي عبد حليم باشا ، عبد رزاق علي باشا ، عبد سليم جابر ، عبد عبد العزيز حرمي ، عبد طه الناظر بك ، عبد راج الدين باشا ، الأستاذ عبد الرزاق ، الأستاذ عبد نجيب حرمي ، الأستاذ محمود أحد غربا ، محمود أحمد حبيب بك ، محمود حرمه بك ، محمود قواد بك ، مصطفى . سردي بك ،

د. د. مصطفى نصرت ، مصطفى نصرت ، مصطفى نصرت ، مصطفى نصرت ، مصطفى نصرت ، مصطفى نصرت ، مصطفى نصرت ، مصطفى نصرت ، مصطفى نصرت ، مصطفى نصرت .

الدكتور نجيب إسكندر باشا .

يوسف عبد الفتاح باشا .

مادة ٤ - يشترط فيمن يمين أستاذنا ذكرى :

(١) أن يكون حائزا للوحدات المذكورة في المادة الثانية .

(٢) أن يكون قد شغل وظيفة أستاذ مساعد مدة أربع سنوات على الأقل بإحدى الكليات في جامعة مصرية أو معهد علمي من طبقتها .

(٣) أن يكون قد قضى في خدمة الحكومة اثني عشرة سنة أو مضت أربع عشرة سنة على حصوله على درجة ليسانس أو بكالوريوس .

ومع ذلك يجوز عدم التقيد بالشروط المنصوص عليها في هذه المادة في حالة شغل كرسي منشأ لتعليم مستحدث إذا لم يوجد صاحب الوحدات الصالح لهذه الدراسة .

مادة ٥ - استثناء من أحكام المادتين السابقتين يجوز تعيين أساتذة مساعدين وأساتذة ذوي كراسي من غير أعضاء هيئة التدريس بشرط توافر بقية الشروط المنصوص عليها في كل حالة .

مادة ٦ - علاوة على الشروط المتقدمة يشترط فيمن يرشح لوظيفة أستاذ مساعد أو لوظيفة أستاذ ذي كرسي أن تكون له مؤلفات أو إبحاث علمية مبتكرة منشورة أو أن يكون قام في مادته بأعمال قيمة . فإن كان المرشح من أعضاء هيئة التدريس يشترط أن يكون قيامه بتلك المؤلفات والأبحاث أو الأعمال أثناء تولية الوظيفة المرقي منها .

مادة ٧ - يجوز عند تعيين عضو في هيئة التدريس من الخارج أن تعين أقدميته بالنسبة إلى زملائه في إقرار العائد بشيئيه وفي هذه الحالة تخسب مدة الأقدمية التي تقدرت له ضمن المدة المقررة لجواز ترقية الوظيفة إلى .

مادة ٨ - الأساتذة هم الذين يشغلون الكراسي . وكراسي الكليات المختلفة مينة في الجداول الملحق بهذا القانون والتي هي جزء منه .

وكل إنشاء لكرسي يكون بمرسوم يصدر بناء على ما يرضيه وزير المعارف العمومية بطلب من مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية المختصة .

مادة ٩ - الأساتذة ذو الكراسي هم الذين يلقون الدروس والمحاضرات ويديرون القسرين والأعمال التدريسية ، ويتولون بوجه عام الإشراف العلمي على المواد التي يقومون بتدريسها ، ويأوهم في ذلك تحت إشرافهم الأساتذة المساعدين والمدرسون وسائر المشتغلين بالتدريس ، وعند عدم وجود أستاذ ذي كرسي لإحدى المواد يقوم مقامه الأستاذ المساعد .

مادة ١٠ - يجوز نقل الأستاذ من كرسي إلى آخر في نفس الكلية بقرار من مجلس تلك الكلية يصدق عليه من مجلس الجامعة ويجوز نقله إلى كرسي بكلية أخرى في الجامعة بقرار من وزير المعارف العمومية بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلسي الكليتين المختصتين .

..

## مشروع قانون

بشروط توظيف أعضاء هيئة التدريس في جامعة فاروق الأولى  
وتأديهم ، كما أقره مجلس الشيوخ

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - أعضاء هيئة التدريس في جامعة فاروق الأولى هم :

(١) الأساتذة ذوو الكراسي .

(ب) الأساتذة المساعدون .

(ج) المدرسون .

مادة ٢ - يشترط فيمن يمين مدرسا أن يكون حائزا لدرجة دكتوراه من جامعة مصرية ، وفي الجراحة وجراحة طب الأسنان والصيدلة والمحاسبة لدرجة ماجستير من جامعة مصرية ، وفي الشريعة الإسلامية وآداب اللغة العربية لأجل درجة في المادة من جامعة مصرية أو معهد مصري .

أو أن يكون حائزا لدرجة من جامعة أجنبية أو معهد تعتبر مطابقة لإحدى الدرجات المذكورة مع مراعاة أحكام القوانين والوائح المعمول بها .

ومع ذلك يجوز بصفة استثنائية أن يعفى المرشح من شرط حصوله على هذه الدرجة إذا كانت لديه إجازات علمية أخرى يعتبرها مجلس الجامعة كافية .

كما يجوز بصفة استثنائية أيضا ، في كل من كليات الهندسة والزراعة أن يتكفى إلى جانب البكالوريوس بالجامعة العملية التي يعتبرها مجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس الكلية كافية وذلك في المواد ذات الصبغة العملية .

مادة ٣ - يشترط فيمن يمين أستاذنا مساعدا :

(١) أن يكون حائزا للوحدات المذكورة في المادة السابقة .

(٢) أن يكون قد شغل وظيفة مدرس مدة أربع سنوات على الأقل بإحدى الكليات في جامعة مصرية أو معهد علمي من طبقتها .

(٣) أن يكون قد قضى في خدمة الحكومة ثمان سنوات أو مضت عشر سنوات على حصوله على درجة ليسانس أو بكالوريوس .

مادة ١١ - لا يجوز نقل أحد من أعضاء هيئة التدريس إلى مصلحة أخرى أو تدبيله للقيام بعمل وظيفة عامة أخرى إلا بموافقة مجلس الجامعة .  
كما لا يجوز نقل أو تدبيل أحد من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة إلى جامعة أخرى بغير موافقة مجلسي الجامعة المختصين .

ولا يجوز فصل أحد من أعضاء هيئة التدريس إلا بعد أخذ رأى مجلس الجامعة .

مادة ١٢ - أعضاء هيئة التدريس يجوز إحارتهم بجامعة أجنبية أو مودعهم أجنبي أو مصلحة حكومية أو مشاة فخر حكومية للقيام بأعمال تتعلق بالعلوم التي تخصصوا فيها ، وذلك بالشروط التي يبين في كل حالة وتولد لا تتجاوز ثلاث سنوات متوالية ، وتكون هذه الإارة بقرار من وزير المعارف العمومية بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية المختصة .

وتحتسب مدة الإارة في المكافأة أو الماش بشرط أن يدفع عضو هيئة التدريس الاحتياطي ويمنع الملاوات والترفقات التي يستحقها في الحدود المقررة .

مادة ١٣ - يجوز أن يحصل أعضاء هيئة التدريس على إجازات لمهمات طبية مؤقتة وذلك بالكيفية والشروط المبينة في الفقرة الأولى من المادة السابقة ، وفي هذه الحالة تطبق عليهم أحكام الفقرة الثانية منها .

مادة ١٤ - لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس أن يشتغلوا بالتجارة أو أن يشتروا في إدارة عمل تجاري أو مالي أو صناعي .

مادة ١٥ - لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس إعطاء دروس خصوصية . كما لا يجوز لهم القيام بأعمال الخبرة أو إعطاء الاستشارات ومع ذلك يجوز لمجلس الجامعة بإذن من مجلس الكلية أن يأذن في القيام بعمل معين من أعمال الخبرة أو إعطاء استشارات في موضوع معين .

مادة ١٦ - يجوز لمجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أن يأذن لأعضاء هيئة التدريس بكيفية الطلب في مزاولته مهنة الطب أو طب الأسنان وفقاً للشروط المقررة في القوانين واللوائح المعمول بها في مزاولته هذه المهنة .

ومجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أن يأذن للاستاذة فوى الكراسى بكيفية الحقوق في مزاولته المحاماة أمام محكمة النقض والإيرام والمحكمة العليا الشرعية ومجلس الدولة وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في مزاولته هذه المهنة . ويشترط أن يكونوا قد أمضوا خمس سنوات من شغلهم كراسيهم .

مادة ١٧ - يجب أن يقيم عضو هيئة التدريس في مدينة الإسكندرية خلال السنة الدراسية ، ولا يجوز أن يتغيب عن عمل إقامته قبل إبلاغ عهد الكلية .

مادة ١٨ - لمدير الجامعة حق توجيه تنبيه إلى أى عضو من أعضاء هيئة التدريس يخل بأجاليته . وذلك بعد سماع أقواله .

وعلى عهد كل كلية أن يبلغ مدير الجامعة كل ما يقع من أعضاء هيئة التدريس في كليته من مخالفات لأجاليته أو لمقتضيات وظيفتهم .

مادة ١٩ - يكون تأديب أعضاء هيئة التدريس من اختصاص مجلس مؤلف من وكلى الجامعة وعمداء الكليات برئاسة مدير الجامعة . ويشترط حضور جميع الأعضاء .

وعند غياب أو المساع يقوم وكيل الجامعة مقام المدير كما يقوم وكيل كلية مقام العميد .

وعند غياب وكيل الجامعة أو لوله محل المدير لغيابه يختار مجلس الجامعة من بين أعضائه من يمل محله في مجلس التأديب .

مادة ٢٠ - تحقق كل دعوى قبل تقديمها إلى مجلس التأديب بمعرفة لجنة تحقيق تشكل من أحد أعضاء مجلس كلية الحقوق وثلاثة من عضوين من مجلس الكلية التابع لها منهم وبين مجلس الجامعة في كل عام رئيس والمضوين القيمين تأليف منهم اللجنة التي تقوم بالتحقيق . فإذا غاب الرئيس أو أحد العضوين أو منعه مانع عين مدير الجامعة من يقوم مقامه ولا يجوز أن يكون أعضاء لجنة التحقيق أعضاء في مجلس التأديب .

مادة ٢١ - تباشر اللجنة التحقيق بتكليف من وزير المعارف العمومية أو مدير الجامعة وتقدم إلى مدير الجامعة تقريراً بنتيجة تحقيقها . ولوزير المعارف العمومية دائماً أن يطلب إبلاغه هذا التقرير .

مادة ٢٢ - يميل وزير المعارف العمومية أو مدير الجامعة تقرير لجنة التحقيق إلى مجلس الجامعة للفصل فيه ويقرن مجلس الجامعة بعد الاطلاع على الأوراق حفظ الموضوع أو إحالة المنهم إلى مجلس التأديب .

مادة ٢٣ - يجوز لمدير الجامعة أن ينفذ مؤقناً من مباشرة العمل أى عضو من أعضاء هيئة التدريس محل إلى مجلس التأديب .

مادة ٢٤ - يقرر مجلس الجامعة الاجراءات التي تتبع أمام مجلس التأديب ويحكم مجلس التأديب حسبما يتحقق له دون التقيد بقواعد معينة من حيث الاتبات .

ويصدر القرار بأغلبية المطلقة للأراء . ومع ذلك يشترط في القرار الصادر بتوقيع الفصل أن يكون بأغلبية ثلثي الآراء .

مادة ٢٥ - يجب أن تكون قرارات مجلس التأديب مشتملة على الأسباب التي بنت عليها . ولتتم الممارسة فيما يصدر منها غائباً في خلال عشرة أيام من تاريخ إحالته بالقرار .

مادة ٣٢ - يكون عدد كراسى الأستاذة غير المتفرجين للتدريس وفقاً لما هو مبين في الجدول المرفق بهذا القانون .

ويجوز إنشاء كراسى أخرى بمرسوم يصدر بطلب من مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية المختصة .

مادة ٣٣ - يجوز أن يمين في الكليات مساعدو مدرسين ومعيدون ومعلمون لجان حية ورؤساء أعمال تدريجية ومحضرون في المعامل . ويكون تعيينهم بصفة مؤقتة أو بصفة دائمة .

ويبين وزير المعارف العمومية مساعدى المدرسين ومعلمى اللغات الحية بناء على طلب مدير الجامعة بعد أخذ رأى عميد الكلية المختصة .

ويبين مدير الجامعة بناء على طلب عميد الكلية المختصة المعينين ورؤساء الأعمال التدريجية والمحضرين في المعامل .

مادة ٣٤ - يجوز عند الاقتضاء أن يمين أعضاء هيئة التدريس أجناب ممن يرى أن درجاتهم وكفاياتهم تؤهلهم لذلك ويكون تعيين بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية المختصة . ويحدد حالتهم في عقود استخدامهم .

مادة ٣٥ - تتحدد وظائف أعضاء هيئة التدريس الحاليين بجامعة فاروق الأول وفقاً للوضع الذى يكون عليه عند صدور القانون .

مادة ٣٦ - استثناء من أحكام هذا القانون يصح في تعيين الأساتذة ذوى الكراسى المتجاوزين الشرطين الأولين من الشروط المبينة في المادة الرابعة من هذا القانون .

ويجوز التجاوز في تعيين الأساتذة المساعدين عن الشرط الأول من المادة الثالثة .

ويعمل بهذا التجاوز حتى نهاية السنة الجامعية ١٩٥١ - ١٩٥٢ وفقاً يتفق بالكلية والمجلس الذى تشأ في تاريخ لاحق على صدور هذا القانون يعمل بهذا التجاوز أيضاً لمدة خمس سنوات من تاريخ إنشاء الكلية أو المعهد .

مادة ٣٧ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مادة ٢٦ - القبولات التأديبية التى يجوز لمجلس التأديب توقيعها على أعضاء هيئة التدريس هي :

( أولاً ) بالنسبة إلى الأساتذة المساعدين والمدرسين :

الإنذار .

التوبيخ .

التزليل من الوظيفة أو الدرجة .

الفصل .

( ثانياً ) بالنسبة إلى الأساتذة ذوى الكراسى :

الإنذار .

التوبيخ .

الفصل .

ويجوز أن يستتبع التوبيخ الحرمان من المرتبة مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر . وفى حالة الفصل يقرر مجلس التأديب سقوط أو بقاء كل أو بعض الحق من المكافأة أو المعاش طبقاً لأحكام القوانين واللوائح المعمول بها في هذا الشأن .

مادة ٢٧ - تقضى الدعوى التأديبية باستقالة عضو هيئة التدريس وقبل وزير المعارف العمومية إياها بعد موافقة مجلس الجامعة .

٢٨ - تنشأ بكليات جامعة فاروق الأول كراسى لأستاذة غير متفرجين للتدريس ولمن يجتمع بين الأستاذية وبين وظيفة حكومية أو أى عمل آخر .

٢٩ - يشترط فيمن يرشح لشغل أحد الكراسى المشار إليها في المادة السابقة أن يكون من العلماء المتأخرين في مجتهدتهم وخبرتهم في المواد التى يعمد إليهم بتدريسها وأن يكون قد سبق له أن شغل منصباً من مناصب التدريس بأحدى كليات الجامعة أو كلية أخرى أو معهد عال يتربها مجلس الجامعة معادلين لإحدى كليات الجامعة .

ويبين وزير المعارف العمومية هؤلاء الأساتذة لمدة ثلاث سنوات بناء على طلب مجلس الكلية وموافقة مجلس الجامعة وتحوز إعادة تعيينهم .

مادة ٣٠ - مع مراعاة أحكام هذا القانون يكون للأستاذة غير المتفرجين جميع الحقوق التى للأساتذة ذوى الكراسى وعلمهم وأجائيتهم .

على أنه لا يجوز أن يتولى الأساتذة غير المتفرجين عمادة الكليات أو كالتها أو تمثيلها في مجلس الجامعة .

مادة ٣١ - يميز الأستاذ غير المتفرغ بميلاً إجمالياً مقداره ثلثه جنيه في السنة إذا كان مقياً في الاسكندرية أما إذا كان مقياً في غيرها فيمنح ميلفاً إجمالياً مقداره أربعمائة جنيه في السنة شاملة جميع المصروفات وبدل الاستقال .

## جدول رقم ١

بيان كراسى الأستاذة بكلية الآداب

عدد

١	اللغة العربية وآدابها
١	اللغة الانجليزية وآدابها
١	اللغة الفرنسية وآدابها
١	الدراسات القديمة
١	اللغات السامية ومقارنتها
١	الأدب العربى الحديث
١	النقد الأدبى
١	التاريخ الإسلامى
١	الحضارة الإسلامية
١	التاريخ الحديث
١	تاريخ المصور الوسطى الأوروبية
١	التاريخ القديم
١	الجغرافيا الطبيعية
١	الجغرافيا البشرية
١	الفلسفة الإسلامية
١	الفلسفة الحديثة
١	الفلسفة القديمة
١	علم الاجتماع
١	الأثار المصرية القديمة
١	الأثار اليونانية الرومانية
٢٠	المجموع

## جدول رقم ٢

بيان كراسى الأستاذة بكلية الحقوق

عدد

٤	القانون المدنى (ومعه القانون الدولى الخاص)
٣	الاقتصاد السياسى ومعه علم المالية العامة والتشريع المالى
١	الشرعة الإسلامية
٣	القانون الجنائى (ومعه قانون تحقيق الجنايات)
٢	القانون العام (الدستورى والادارى)
١	تاريخ القانون والقانون الرومانى
٢	القانون التجارى (ومعه القانون البحرى)
١	قانون المرافعات المدنية والتجارية
١	القانون الدولى العام
١٨	المجموع

## جدول رقم ٣

بيان كراسى الأستاذة بكلية الطب

عدد

١	الأمراض الباطنية العامة
١	» » الاكلينيكية
١	» » التجريبية
٢	الجراحة العامة
١	الجراحة العامة الاكلينيكية
٢	أمراض النساء والتوليد
١	الزبد
١	الأمراض الجلدية والعمرية
١	أمراض الأطفال
١	التشريح
١	علم وظائف الأعضاء
١	الطب الشرعى
١	الأقربا يزين
١	البكتريوجيا
١	علم الأمراض
١	علم الأمراض الاكلينيكية
١	أمراض الدم
١	الطفيليات
١	الكيمياء الحيوية
١	علم التغذية
١	الصحة والطب الوقائى
١	الصحة وملاقتها بالصناعة
١	جراحة العظام
١	الأنف والأذن والحنجرة
١	الأشعة
١	الأمراض المصيبة
١	طب المناطق الحارة
١	الأمراض الصدرية
١	المستولوجيا
١	الجبارى البولية
١	جراحة التئم
١	تشريح ومستولوجيا الإنسان
١	جراحة الإنسان
١	الصيدلة
١	الكيمياء الصيدلية
١	كرسى ثان للأقربا يزين
١	خواص الطاقية
١	ند
٣١	المجموع



عدد	عنه	تاريخ العروة
١		الآلات البخارية والتبريد
١		آلات الاحتراق الداخلي
١		الآلات "الايديوليكية"
١		التنظيم الصناعي وإدارة الورش
١		نظرية الآلات
١		تصميم الآلات الميكانيكية والرسم
١		المواصلات السلكية
١		محطات القوى الكهربائية
١		الاختبارات وأجهزة القياس
١		تصميم الآلات الكهربائية
١		المواصلات اللاسلكية
١		محطات القوى
٣٠		المجموع

## جدول رقم ٤

بيان كراسي الأساتذة بكلية العلوم

عدد	عنه	الرياضة ( التطبيقية والبحث والطبيعية )
٣		الطبيعة ( النظرية والتجريبية والذرية )
٣		الكيمياء ( الطبيعة والمعضوية وفيزياء المعصوية )
٣		علم الحيوان ( الحيوان والحشرات والقرش )
١		أحياء أرضية
٣		علم النبات ( النبات وفسيولوجيا النبات والوراثة النباتية )
٣		علم طبقات الأرض ( بالجيولوجيا وسترولوجيا )
١		الكيمياء غير المعصوية التطبيقية ( لمعهد الكيمياء )
١		الكيمياء المعصوية التطبيقية ( لمعهد الكيمياء )
١		الأحياء أرضية الطبيعية
١		الكيمياء البيولوجية
١		المجموع

المجموع ٢٣

## جدول رقم ٦

بيان كراسي الأساتذة بكلية الزراعة

عدد	عنه	علم النبات
١		علم الوراثة
١		المحاصيل
١		علم الفاكهة
١		علم الخضار
١		أمراض النبات
١		علم الحيوان
١		علم الحشرات
١		إنتاج الحيوان
١		الكيمياء الزراعية
١		علم الأراضي
١		الألبان
١		الصناعات الزراعية
١		الاقتصاد الزراعي
١		تربية النباتات
١		إنتاج الدواجن
١٦		المجموع

## جدول رقم ٥

بيان كراسي الأساتذة بكلية الهندسة

عدد	عنه	الرياضة
١		الطبيعة
١		الهندسة الوصفية
١		الميكانيكا
١		الزرى وتصميمات الزرى
١		المفشات المدنية والبيكاري
١		الإنشاءات المدنية والأساسات
١		الحرمات المسلحة
١		مقاومة المواد
١		نظرية الإنشاءات
١		الإيدولوجيا ومحطات القوى المائية
١		هندسة البلديات
١		الهندسة الصحية
١		نظريات العروة
١		التصميم الميكانيكي
١		التصميمات التنفيذية
١		الإنشاء المعطلي
١٧		المجموع

## ٤ - مشروع القانون

المقدم من الحكومة بالمواقفة على الاتفاق المبرم مع الشركة العامة لثقال السويس البحرية - تقرير لجنة المالية والتجارة والصناعة (١) - استعراض مناقشة التقرير - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مائة وثمانون - إعادة أخذ الرأي عليه بالنداء بالأمم في الجلسة المقبلة لعدم تكامل العدد القانوني

(المقرر حضره الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك )

الرئيس - نعت (١) وزارة التجارة والصناعة حضرني الدكتور يوسف جرجس برسوم وكل مصلحة التشريع التجاري والملكية الصناعية، والأستاذ محي الدين مابدين مراقب الشركات والإنتاج ، لحضور جلسة المجلس أثناء مناقشة مشروع القانون المذكور .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة)

(حضر حضراتها )

مقرر الجلسة الشيخ المحترم محمد فوزي سراج المدعي بلشما - أوجو، قبل أن تبدأ الحكومة دوماً ، أن أصحح واقتضيت وردت في أقاليم ، وضما للأموال في نصابها . الأولى خاصة ببيع المياه المكرة من شركة القناة إلى البلدية الجديدة في الاسماعيليه .

ومحة الواقعة كما تبيتها في الاتفاق من أن الشركة ستقاضى فقط ثمن المياه التي تتطلبها التوسع في المرافق الحالية ، أي إن كل توسع في هذه المرافق يتطلب زيادة المياه المكرة مستدفع فيه الحكومة ثمن هذه المياه اللازمة لهذا التوسع .

أما القطعة الأخرى ، فهي خاصة بالقوات المصرية التي تسكر الآن في بعض أراضي الشركة . فقد قلت إن الاتفاق يتضمن نصاً بجلاء هذه القوات بعد مضي سنة على انتهاء الأحكام العرفية .

## جدول رقم ٧

بيان كراسي الأساتذة بكلية التجارة

عدد	المحاضرة
١	إدارة الأعمال
٢	الاقتصاد البحت
١	الاقتصاد التطبيقي
١	المخاريف الاقتصادية
١	علم المالية العامة
١	القانون التجاري والبحري
١	التاريخ الاقتصادي
٩	المجموع

## جدول رقم ٨

بيان كراسي الأساتذة المتفرغين للتدريس

عدد	كلية الآداب
٢	الحقوق
٢	الطب
٢	العلوم
٢	الهندسة
٢	الزراعة
٢	التجارة
١٥	المجموع

(١) مراجع الملحق رقم ٢١٢

(٢) نص الكتاب :

”حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرحب سادتكم استئذان هيئة المجلس في الموافقة على حضور :

حضرة الدكتور يوسف جرجس برسوم وكل مصلحة التشريع التجاري والملكية الصناعية

وحضرة الأستاذ محي الدين مابدين مراقب الشركات والإنتاج

على استعراض المناقشة في تقرير لجنة المالية والتجارة والصناعة عن المرسوم بمشروع قانون بمواقفة على الاتفاق المبرم مع الشركات العامة لثقال السويس البحرية .

وتفضلوا سادتكم بشيول ماتي الاستعانة

١٨ يولي سنة ١٩٤٩

مدير التجارة والصناعة

محمود دباس

وتتماز أيضا شركة القتال من جميع الشركات الأخرى بأن عقد امتيازها جاء متضمنا اتفاقية دولية هي اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٦٨

**مفكرة الشيخ المرمم أوستاد اسماعيل حمزه** - أرجو أن أوجه نظر معالي وزير التجارة والصناعة إلى أن هذه التصريحات التي جاءت من لسانه ، وخصوصا فيما يتعلق باتفاقية سنة ١٨٦٨ لما خولرتها ، ومن واجبي كشيخ في هذا المجلس أن أدل بوجهة نظري هذه .

**مفكرة صاحب المعالي أوستاد محمود رباحمه (وزير التجارة والصناعة)** - هذا هو الفرق بين هذه الشركة وغيرها من الشركات الأخرى . وهل يستطيع أحد أن ينكر أن هذا المرفق لا يستغل لخدمة الوطنين وإنما يستغل لخدمات الدولة ؟

**مفكرة الشيخ المرمم أوستاد اسماعيل حمزه** - أرجو معالي الوزير ألا يقاطعني حتى أتم كلامي ، ولما لي بعد ذلك أن يعلق علي ، أقول بياضه . أقول إن هذه التصريحات التي ذكرها الآن معالي الوزير لما خولرتها للشديدة مستقبلا ، فهي تصريحات لمثل حكومة مسئولة .

وأرجو ألا يظن معالي الوزير - وقد وقعت الشركة في وجهه قاطعة إن لها وضعا خاصا ، وأن قانون الشركات لا يصح أن يطبق عليها - أنه يستبعد أن تأتي هذه الشركة في سنة ١٩٦٨ وتقول للحكومة إن هذا العقد ، أو هذا الاتفاق لا يمكنها لأن لها وضعا دوليا خاصا ، وتفتك بالتصريحات التي يدلي بها معالي الوزير الآن .

وهل فك نريد أن نسمع من دولة رئيس الحكومة ما يطعننا من هذه الناحية .

**مفكرة صاحب المرمم أوستاد اسماعيل حمزه** - أرجو معالي الوزير ألا يقاطعني حتى أتم كلامي ، ولما لي بعد ذلك أن يعلق علي ، أقول بياضه . أقول إن هذه التصريحات التي ذكرها الآن معالي الوزير لما خولرتها للشديدة مستقبلا ، فهي تصريحات لمثل حكومة مسئولة .

وأرجو ألا يظن معالي الوزير - وقد وقعت الشركة في وجهه قاطعة إن لها وضعا خاصا ، وأن قانون الشركات لا يصح أن يطبق عليها - أنه يستبعد أن تأتي هذه الشركة في سنة ١٩٦٨ وتقول للحكومة إن هذا العقد ، أو هذا الاتفاق لا يمكنها لأن لها وضعا دوليا خاصا ، وتفتك بالتصريحات التي يدلي بها معالي الوزير الآن .

وهل فك نريد أن نسمع من دولة رئيس الحكومة ما يطعننا من هذه الناحية .

وأما الأمر هنا متعلق بتطبيق قانون الشركات فقط لا يبدأ خضوع الشركة للتشريع المصري ، فبدأ خضوعها مسلم به تسليما كاملا . فهي ترفع الضرائب وفقا لما تقررونه في تشريعهم يوما بعد يوم ، كما تخضع لقوانين العمل وفقا لما تقررونه لهالكهم وملاكهم بأصحاب الأعمال يوما بعد يوم ،

والص كما رجعت إليه يقضي بأنه بعد مضي هذه السنة يبدأ في مباحثات جديدة بين الحكومة والشركة حول هذه المسألة .

هاتان هما الفتاوى التي رأيت أن أحصهما ، وضما للأموال في نماذجها .

**مفكرة صاحب المعالي أوستاد محمود رباحمه (وزير التجارة والصناعة)** - حضرات الشيوخ المحترمين ،

لا ينبغي - وأنا أبدأ كلامي - تحقيقا على البيان الطويل الذي ألقاه حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين بإشفا في موضوع اتفاقية القتال - إلا أن أتى على هذا النشاط الذي بدأ من سعادته منذ أن عرضت هذه الاتفاقية في هذا المجلس .

وإن أشهد له أنه درسها دراسة واقية شاملة ، وعصها غصا دقيقا ، ولم يترك فيها صغيرة ولا كبيرة حتى لقد تناول كلامه عمود الإثارة وصندوق القناعة .

ولكن أخشى فيما أخشاه أن يكون اهتمامه بالتفتيش عن التفاصيل قد أضاع عليه نظر الموضوع في مجمله وليت الأمر وقف عند هذا الحد ، ولكن يؤسفني أن أقول إن كثيرا من البيانات والتفصيلات التي أدلى بها في هذا المجلس لم تكن مطابقة للواقع . وأحد الله على أن سعادته قد حضر بنفسه الليلة ، وصمم واقفين عما قاله .

**مفكرة الشيخ المرمم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - وهل هناك وقائع أخرى مما أوردت تحتاج إلى تصحيح ؟

**مفكرة صاحب المعالي أوستاد محمود رباحمه (وزير التجارة والصناعة)** - يوجد كثير .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

يمضي أولا قبل أن أعرض لهذه التفاصيل أن أحد وجه الخلاف بيني وبين سعادة الشيخ المحترم فؤاد سراج الدين باشا .

يقول سعادته إن عدم تطبيق قانون الشركات على شركة القتال كثرة وطنية اقتصادية داهية وموقف الحكومة من هذا الأمر أن تطبيق قانون المركبات دون تعديل أو تغيير قد يضر البلاد إلى متاعب وأضرار لا تدرك مداها . وهذا هو موضع الخلاف .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

إن لشركة القتال وضعا خاصا ، أردنا أولم نرد ، وهذا الوضع قائم ، من طبيعة أعمالها فهي دون الشركات المساهمة الأخرى - التي تستغل مرفقا عاما - لا تستغل هذا المرفق لمصلحة الملتصقين من المقيمين في البلاد فقط للمنفعة من هذا المرفق العام خارج النظر المصري - في حين أن كل الشركات الأخرى التي تستغل مرفقا عاما تستغل لمصلحة الملتصقين من أهل البلاد سواء كانوا من المصريين أم من الأجانب ،

إن المسألة تتعلق بتطبيق قانون الشركات ، هل هذا المرفق يوضح خاص فنحن نريد أن نعالجها بما لا يسبب لها إخلالا وبما لا يجعل مصر مسؤولة الوضع ذاته ، ونظروف الشركة السابقة تجعل مصر ليست مستعدة لأن تأخذ من عاتقها السير بهذا المرفق دفعة واحدة بالطريقة المشرفة في الميدان الدول .

إن الاتفاق بين الحكومة وشركة الفثال لا يعتبر بيما للتشريع ، ولم يقل أحد مطلقا إن الدولة عندما تزاول حقها التشريعي إنما تبيع تشريعا مجرد أن تأخذ في نظير ذلك بعض الضرائب .

أفيجوز أن يقال أنت تشتري أو تبيع تشريعتك مقابل ضريبة تجبي ؟ لقد كان هذا هو الأمر الواقع فيها متى وكان الحق الوحيد لهذا الجلب . أفإن جاءت الفرصة لاستحيد حقا سلته الأيام ظلما وبغير يدى يجوز أن أؤاخذ على هذا ؟ أو يقال إن سيادة التشريع أخاض عليها ثما ؟ إن هذا غير صحيح . فنحن في هذا الوضع نستعيد حقنا الطبيعي ولا يصح أن يقال إننا ننشر تشريعا ، لأن السيادة الوطنية قاصرة عن تطبيقه ، إنما نحن نعالج في ضوء الواقع لتستمر هذه الشركة في عملها على صورة سليمة لا تجعل الحياة الدولية تنوء بتصرفات الحكومة المصرية .

إن سيادة الدولة في تشريعها وفي فئاده مكفولة تماما . وأعود فأكرر أن هذا ليس جديدا في الأمر ، ولكن الجدي هو معالجة لفاذ تشريع يجعل سيادة الدولة .

#### حضرات الشيوخ المحترمين ،

إن سيادة الدولة لو لم يكن مسلما بها لما كانت الشركة في حاجة إلى مثل هذا التشريع . ولولم تكن هناك للدولة سيادة على التشريع مسلم بها من الشركة ، لما كانت هناك مناقشات ومشاحنات وأخذ وإعطاء ، وشرح كل من الطرفين لنظريته .

لماذا تطالب الشركة - لو لم تكن سلمة بهذه السيادة - بأن يكون هذا على تشريع يقر حضا ، إن كان يمكن تحطيه أو تصديده بغير تفرج جديد ؟

الواقع أن سيادة الدولة سليمة ، وأن التعديل لم يقصد به إلا نفاذ قانون كى تتسمت الأمور مع جادة الزمن وعلاجا لأخطاء سنوات طويلة ماضية نحن منها إرباء .

( تصفيق ) .

**الرئيس** - أضيف إلى ما قبل ، من هذا الجانب وذلك ، إن أخافية سنة ١٨٥٤ نصت في المادة ١٩ منها على أن الشركة خاضعة للتشريع المصرى إلا أنها تتعلق بكانتها وعلاقتها مع الدول . أما كل خصومة بينها وبين الحكومة المصرية ، فإنها تخضع للقضاء المصرى .

ولما الأمر في هذا أمر ضرورة خاصة ، فاهى هذه الضرورة الخاصة ؟ هي أن شركة قال السويس بما لها من قدم في امتزجها - وألف كل الأسف ولا ينغم الألف - أن أقول إنها اختصت بجمالها غير الوطنيين ولم تدع ليد وطفى سيلا لحل مسئوليات العمل بها .

وبعد ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، فسلمت من القين يقوتهم تدبير مثل هذه المسئوليات حتى لا نغرق من مواجهتها ، فعمل شركة الفثال عمل لخدمة الملاحة الدولية في العالم كله .

تصوروا حضراتكم من منا أو من من حضراتكم يدافع من خبرته وبدافع من وطنيته وتحت أى اعتبار من الاعتبارات العامة يجعل مسئوليته أن ينقل هذا المرفق نقلا مفاجئا كاملا بكل ما يتضمنه قوتون الشركات دفعة واحدة ، ولا يكون مسكا عليه يده ، بل ولا يكون ناكدا من أن العمل فيها سيضطرب اضطرابا عظيما .

نحن نريد أن نواجه الأشياء على حقيقتها وقد جعلت الحكومة وقبلت أن تعالج هذا الوضع الذى لا ذنب لمصر فيه ، ولكن الذنب للأيام والتاريخ .

لا نريد ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن نظل نبكى على قبر الذكريات ، ولا بد أن نجد حلا ، فلا بد أن يتدرج هذا العمل في أيدي المصريين ولا بد أيضا من أن نضع فيه مسئولين يأخفون حفظهم حتى يستطيعوا أن يؤمنوا العالم كله إلى الملاحة في قال السويس ، وبذلك لا ينقل هذا العمل إلى أيدي لا نعرفه ولا نقدر مسئوليته .

هذا هو الوضع مصفى على حقيقته لا يكسوه بهرج ولا تزيف ، فإن كان من حضرات الشيوخ المحترمين الإجماع من يرى أن مصر تتحمل مسئوليته النقل في هذا المرفق في ذاته فليد لنا على الطريق السوى .

هناك ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، المرافق الأخرى التى تحت أمين المصريين والتي يراودون مثلها ويستطيعون أن يحلوا على الأجنبي فيها ، وهذا حفظهم الطبيعي لا يستطيع إنسان أن يحرمهم ولا يجردهم منه . ولا يستطيع أحد أن يلوم الحكومة المصرية إذا هى تشددت في تنفيذ القانون نصا وروحا ، وفي هذا أيضا تقدر الحكومة المصرية مسئوليتها الدولية تقدير الواقع تماما .

إن كنتم حضراتكم بذلك وخميركم ترون أن انتقال العمل في شركة قال السويس دفعة واحدة وفق قانون الشركات يصحك آمين على حل مسئوليته مصر وما يترتب عليها من التزامات الخدمات الدولية ، فقولوا ماتشاورن .

وإن قلتم إن هذا هو الحق ، فأود ألا يجعل هذه المسألة مطلقا مشار أخفود كثير ، لأننا نحن وحضراتكم حريصون على سيادة الدولة في تشريعها وهذا واضح . وقد ضرت لحضراتكم أكثر من مثل قها يتلقى بالضرائب بأنوعها تشريعات الجبل النافذة .

ونحن لاصعد الآن أكثر من ذلك ، لاشنا نطلب من هذا المجلس أن يمدل قانون الشركات لنرض مين .

لقد تكلم حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا كثيرا عن أن هذا التغيير الذي تريده إنما هو تغيير وهمي لا يحققه الاغاقية ، وقال إن النص الموجود في الاغاقية الخاص بصدد تجريد عقد أو مدة خدمة الموظفين الموجودين حاليا ، نص لا يفيد شيئا . واستمع حضراتكم أن أتول عليكم هذا النص من جديد ، وهو :

«وهناك اتفاق معقود إلى جانب هذه المكتبات المتبادلة يتضمن طائفة من الأحكام لم يرد ذكرها هنا . ولا سيما الأحكام التي تهيم للنصر المصري تميلًا أوفى في هيئة مستخدمى الشركة ، دون أن يرتب على ذلك أى أساس بأوضاع الخدمة العادية لموظفى الشركة الذين يعملون بها الآن أيا كانت جنسيتهم !! .

والخلاص كله يدور على تفسير عبارة «دون أن يرتب عليها أى مساس بأوضاع الخدمة العادية» . فحضرة الشيخ المحترم فؤاد سراج الدين باشا يقول إن هذه الفقرة هي الفقرة الوحيدة التي وردت في الاغاقية وفي الكتب الملحقه ، لحماية الموظفين الأجانب . وهي قد وضعت فعلا لحماية الموظفين الأجانب ، ولكنها في نفس الوقت حددت حمايتهم بالأ متددى الأوضاع العادية لأئحة التوظيف والإحالة إلى المعاش ، واللائحة الواردة في هذا رسمية ومعمول بها ، وقد سادت الشركة الحكومة صورة منها عند ذلك .

عذرة الشيخ المحترم سمعنا على محرمه بك - على سؤال عند معالى الوزير ، وهو : هل عند المفاوضات سألت الشركة - قبل أن يقوم هذا الاشكال - وقبل الكلام على تطبيق قانون الشركات ، هل حددت عقدا لأحد الموظفين ؟

عذرة صاحب المعالى الأستاذ محرمه بك (وزير التجارة والصناعة) - سار على ذلك .

الرئيس - أظن أنه يحسن بدلائل هذه المقاطعات أن يترك معالى وزير التجارة والصناعة يتم كلامه . وإذا كلف حضرة الشيخ المحترم الأستاذ اسماعيل حمزه ملاحظات - فله أن يبدئها بعد ذلك .

عذرة صاحب المعالى الأستاذ محرمه بك (وزير التجارة والصناعة) - في الواقع كنت سأتكلم في القطة التي أثارها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ اسماعيل حمزه . فهناك لأحة ، والمادة ٧٨ منها تنص على ألا تتجدد مدة خدمة أى موظف بعد أن يصل إلى سن الستين . وورد في المادة ٧٩ منها استثناء خاص بكتاب الموظفين الذين يصلون إلى الدرجات العليا ، فهؤلاء يمكن الإبقاء عليهم بعد تلك السن إذا تبين أن وجودهم ضرورى لحسن سير العمل وعدمهم لا يتجاوز ١٨ موظفا وهذا هو الاستثناء الوحيد

وعلى ذلك أرى أن نفس القوانين والاتفاقات التي قدت تتقبل لإزالة المخاوف والاعتراضات التي أثارها حضرة الشيخ المحترم اسماعيل حمزه بك .

عذرة الشيخ المحترم ع - السورم النادى باشا - إن المسال التي ذكرها دولة رئيس الوزراء دقيقة لا يصح أن يتحدث عنها ارجمالا .

فأرجو أن يكون للحكومة بيان مكتوب عدد يتل علينا ، لأن المسألة مهمة دقيقة كما يقول زميل اسماعيل حمزه بك ، لا يصح فيها الارتجال .

عذرة صاحب المروءة ابراهيم ع - «إلى» ، باشا (رئيس مجلس الوزراء) - يؤمنى جدا أن أقول إننى لا أستطيع أن أكتب خيرا عما قلته هنا . وأرجو من حضراتكم أن تقرروا ما قلته مرة ومرتين . وعلى أى حال فأن لا يمكنى أن أقول . أحسن من ذلك .

وهذا الذى قلته ليس ارجمالا . بل هو نتيجة درس وبحث وتأمل وتمن ، ولم يرد عليه أبدا إلا أنه اكتفى نوبا من الألفاظ . أما الفكرة فكانت باهرة سليمة ممدلة لأن تلتى هنا .

عذرة صاحب المعالى الأستاذ محرمه بك (وزير التجارة والصناعة) - لقد حل حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا على الحالة الراعية للشركة ، وحل عليها لا فيما يتعلق بنسبة المصريين فيها فقط ، بل حل أيضا على مصر بهم إن كانوا مصريين أو مومصرين ، والحكومة لم تكن أقل انتقادا للشركة منه وكثيرا ما أخرجت من أسفها هذه الحالة . ومن هذه الناحية فنحن متفقون .

ولكننا تختلف في العلاج . فحضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا يقول إن معالجة الحالة تكون بتطبيق قانون الشركات فوراً . ومعنى ذلك أن تستثنى الشركة من نصف الموظفين الحاليين ، ويحل محلهم ما يادلهم أى ٢٥٠ موظفا .

وأظن أن أحدا من حضراتكم لا يقول هذا ، إذ ليس من الممكن أن مؤسسة كبيرة لها أعمال دقيقة متمشية الأطراف في استقبال القوافل وتزويدها مع الصعوبات التي ترتب على ذلك ، ليس من الممكن أن تغيرها نصف الموظفين لكل تطبيق قانون الشركات ، نحن أمام أمر واقع ، ويجب أن نضع له علاجا .

يقول حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا إن لدينا طريقة لاستثناء المصريين وقانون الشركات . ولماواجهه . باعتراضى وقلت له إن قانون الشركات لا يسمح لباثنين مستشارين أو مديرين فنيين ، جاء في الجلسة الثانية وقال ، فتمدلل الحكومة قانون الشركات . ومعنى ذلك - يا حضرات الشيوخ المحترمين - أن نأتى للبلدان ونطالب بتعديل قانون الشركات .

وأرج : أن تبدوا ماليكم طيه مسورة من محتسب من المواد ( من رقم ٧٧ إلى ٨٠ ) من لائحة الموظفين التي توضح تلك الأحكام بالتفصيل .

ولا حاجة للقول إن الأحكام المذكورة أصبحت الآن جزءا لا يتجزأ من اتفاقاتها حيث إنه ورد ذكرها في المكاتبات المتبادلة بتاريخ ٧ مارس الماضي بين ماليكم وجناب رئيس مجلس إدارة شركتنا ، وإنه لا يجوز من ثم تعديلها منا دون موافقة الحكومة على هذا التعديل قبل إبرائه .

هذا هو التفسير الصحيح لهذا الموضوع ، وأطمأن أن فيه الكفاية . فالوضع سليم من جميع نواحيه يكفل عدم إقامة عراقيل في التفسير الذي نريده جميعا .

أخذ سعادة فؤاد باشا في بيانه وبالجلسة الماضية بعمل حساب الكسب والخسارة في الاتفاقية من ناحية تكوين مجلس الإدارة وعدد المستخدمين والعاملين . ومن القريب أن سعادته يدعى على الحكومة ادعاءات لا أفهم ما معنى .

قال سعادته : " يقولون لقد كسبنا من الاتفاقية تصدير مجلس الإدارة بتعيين أربعة أعضاء عدد ، مع أنه لو طبق قانون الشركات ل زاد عدد الأعضاء المصيرين أحد عشرة لا أربعة ، وبذلك تكون قد خسرتنا سبعة مقاعد في الوقت الذي تقول فيه الحكومة إننا قد كسبنا أربعة . وهذا هو المنطق الصحيح الذي تستعملونه في جميع أحكام الاتفاقية ، فالذي تسترده من الخسارة بتبني الحكومة كسبا عظيما سواء في العمال أو في الموظفين أو في مجلس الإدارة . وبذلك هذا لنا في مجلس الشيوخ ، وينشر في الصحف ويقرأه العالم . ولا أرى ماذا يكون حكمه على عقولنا وتقديرنا للأمور " .

والصحيح أن يقول هذا سعادة فؤاد باشا . فالحكومة لم تدع يوما ما الاتفاقية تمنح النصب الموجودة في قانون الشركات ، وإلا لما أتينا إلى البرلمان ، ولما تناقشنا في هذا الموضوع .

بشارة الشيخ المحترم الأستاذ سمحيل حمزة . لم أفهم هذه النقطة .

بشارة صاحب المجلس الأستاذ محمود رباحه ( وزير التجارة والصناعة ) - لم أفهم يوما ما أن ما تضمنته هذه الاتفاقية هو تحسين لما ورد في قانون الشركات سواء بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة أو المستخدمين أو العاملين . ولم سعادة فؤاد باشا يظن أنه قبل أن يبتلي الحكومة في هذا الموضوع ، أن الحكومة عند ما تأتت بهذا الاتفاقية ، كانت تنص على هذه ، لأننا لم نجد النص في أي مكان ، بل في أعمال الشركة ،

قال سعادة فؤاد باشا في الجلسة الماضية إن هذا لا يفيد شيئا من ناحية الإبطال لأن الشركة تملك تعديل اللائحة في كل وقت . كان هذا الكلام صحيحا لو لم تصدر عبارة خاصة في الاتفاقية المبرمة بين الحكومة والشركة . وهذه العبارة هي " الأوضاع العادية " . فقد تماثلنا على الأمن هذه الأوضاع العادية أي القاعدة التي لا يزال هذا الاتفاق .

هذا ما أفهمه من الاتفاق . ولإزالة كل شك عند سعادة فؤاد باشا والمجلس ، سألت الشركة كشوفيا ، فوردت على كتابة . وأعتقد أن في هذا الرد الكفاية . وأسمحو لي حضراتكم - قبل تلاوة إجابة الشركة - أن أتلو ترجمة نص المادتين ٧٨ و ٧٩ من لائحة الاستخدام في الشركة .

نص المادة ٧٨ على ما يأتي :

" موظفو أقسام مصر يحالون إلى المعاش إداريا ( Dismissed ) في النص الفرنسي ، أي حيا ، في أول يناير من السنة التي تل السنة التي يوافون فيها من السنين مهما كانت عدد سنوات الخدمة مئذ يوم تعيينهم " .

مفكرة صاحب المجلس المحرك على باشا ( وزير الدولة ) - كلمة " Dismissed " الفرنسية تقابل بالعربية عبارة " يحكم القانون " .

مفكرة صاحب المجلس الأستاذ محمود رباحه ( وزير التجارة والصناعة ) - إن النص الذي تلاوته على حضراتكم هو ترجمة الشركة .

ونص المادة ٧٩ على ما يأتي :

" ويجوز للجنة الإدارية - بناء على اقتراح من مدير عام الشركة أن تتيح في الخدمة بعد سن السنين والفاية الخامسة والستين على الأكثر موظفي أقسام مصر من ذوي المراكز العالية والذين يكفلونهم لازما لحسن سير العمل " .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - من أين أتى معالي وزير التجارة بهذا التفسير لعبارة " المراكز العالية " ؟

مفكرة صاحب المجلس الأستاذ محمود رباحه ( وزير التجارة والصناعة ) - لقطع كل شك في هذا التفسير ، أتوضو حضراتكم نص المادة ٧٩ من الاتفاقية على ما يأتي : " يوافق المجلس في كل سنة على تعيين الموظفين في الشركة " .

" بناء على طلب ماليكم الشفهي ، أشرت بأن ذكر هذا بعد الشروط التي تنتهي حسبها إعادة مدة خدمة موظفي شركتنا :

إن يصل هؤلاء الموظفين وإسالتهم إلى المعاش يسر في بعض أحكام معينة واضحة متعمدة بالوائح الخفيفة التي يضمنون لها ورس . ثم عليهم عند مماتهم أن يأخذوا ما بها .

والثاني أن يكون المصير حقيقيا صحيحا لا صوريا خياليا .

والسؤال الذي يجب على المجلس أن يسأله هو : هل حق الاتفاق هذين المحدثين أو لم يحققهما ؟

والإجابة منه هي التي تميز الطريق أمام المجلس . وسأعرض في الإجابة لهذين الموضوعين بالترتيب الذي ذكره سعادة فؤاد باشا ، فأبدأ بمجلس الإدارة ثم المستثمرين ثم أهال .

مجلس الإدارة -- لا أتريد أن أصرحكم القول أنه سيكون للمصريين كما ورد في تقرير اللجنة، سبعة أعضاء متدربين في الصين لغاية سنة ١٩٦٤ ، في حين أن قانون الشركات يقضي بثمن ثلاثة عشر عضوا فورا . وقد جاء في المذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء أن الشركة تمسك بذلك بحجة أن مجلس الإدارة وكل من حملة الأسهم ، ومصر لا تملك عددا من الأسهم يبرر زيادة في عدد الأعضاء المصريين .

والواقع أن هذا الموقف من الشركة ناشئ عن دقة الموضوع في توزيع الكرامين بين حملة الأسهم الثمانية للشركة البريطانية راينتلر لأصحاب المراكب الذين لهم صفة مستقلة ، وحملة الأسهم الفرنسيين الذين كان لديهم غالبية أسهم الشركة من وقت مضى ، وحملة الأسهم من الأمريكيين والأوروبيين ، وأن رجال الشركة يشعرون دائما أن يحسوا هذا الوضع .

ولاحظ ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن عدد يمثل مصر عندما يصبح مدمم سبعة يكون مقاربا لعدد يمثل الحكومة البريطانية التي تملك نصف رأس مال الشركة . وقد اعتبر الفريق المصري الذي توضع مع الشركة أن مسألة زيادة عدد الأعضاء المصريين في مجلس الإدارة إلى ثلاثة عشر ليس له شأن كبير في التصدير . وأيا كان العدد الذي يسمين في مجلس الإدارة ، فإن الفرض من ذلك هو تكميل عدد من المصريين الذين يشتغلون في أوساط المال والأعمال على إدارة أعمال الشركة ، حتى إذا أتى اليوم الذي ينتهي فيه اشتغالها يكون عندنا عدد من المصريين المتمرين . وإلى أسأل سعادة فؤاد باشا هل يراد بالتصدير أن يكون حقيقيا أو عرضيا ؟ كم من المصريين الذين يشتغلون بالمسائل المالية يستطيعون الذهاب إلى باريس مرة كل شهر ويتركون أعمالهم هنا ؟

مفكرة الشيخ الخرم عمر فؤاد سراج الدين باشا - كيف يقول دمالى وزير التجارة الكلام ؟

مصر الشيخ الخرم عمر فؤاد سراج الدين باشا - لا يصح أن يقال مثل هذا كلام ، وممثل وزير تجارة مسئول عن هذا أمام الأجيال القادمة . ومنه سنة ١٩٦٨ - ولا أدري أن كنت سأكون حيا أم ميتا - ما سيقرب على هذه التصريحات .

مفكرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رياض بك (وزير التجارة والصناعة) لم أقل إلا أن ارتباطهم بأعمالهم لم يساهم على حضور جلسات المجلس

مفكرة الشيخ الخرم عمر فؤاد سراج الدين باشا - معالي وزير التجارة وجل سياسي ومستول .

مفكرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رياض بك (وزير التجارة والصناعة) يستطيع الإنجليز والفرنسيون الذهاب إلى باريس لقرعهم منها أما البلاد لقرعهم منها الأخرى فقلما سلون منهم حيا .

المستخدمين - إن النتائج التي وصفا إليها بخصوص المستخدمين هي أولا اثنين ٥٢ مصريا في الحال في جميع درجات الوظائف من الدرجة الخامسة إلى الأولى . وقد اعترف سعادة فؤاد باشا بأن هذا كسب عبق وثانيا تطبيق النسب الآتية في التعيين عند خلو وظائف أو عند إنشاء وظائف جديدة ، يعني أن يعين تسعة مصريون لكل عشر وظائف من الوظائف الإدارية وأربعة مصريون لكل خمس وظائف من الوظائف الفنية . وقد حددت الوظائف الفنية في كشف مرفق بالاغرافية . أما عدد الوظائف لإدارية فزيد عن عدد الوظائف الفنية . نفى لأولى ٢٤٤ وظيفة في الوقت الحاضر وفي الثانية ١٨٩ وظيفة ، وذلك سبيل عملية التصدير .

وتطبيق هذه القواعد ستصل في المستقبل إلى النتائج الآتية :

فلسية المصريين الآن ٢٤٪ ، وفي خلال السنة الحاضرة ( أي سنة ١٩٤٩ ) ستكون نسبتهم ٣٣٪ ، وفي سنة ١٩٥٣ ستكون نسبتهم ٤٣٪ ، وفي سنة ١٩٥٨ ستكون نسبتهم ٥١٪ ، وفي سنة ١٩٦٣ ستكون نسبتهم ٦٦٪ ، وفي سنة ١٩٦٨ ستكون نسبتهم ٧٦٪ ، أي بما يزيد على النسبة المقررة في قانون الشركات ، وذلك على أساس الخلوات العادية ، أي لما يصل الموظف إلى من السنين . ولكن هناك خلوات تحدث من طريق الاستقالة وأسباب أخرى ، وستزيد هذه النسب حتما .

القباطنة والمرشدون - تملك سعادة فؤاد باشا عن القباطنة والمرشدين . ولم يكنف بذلك ، بل أبدي الأسف على عدم وجود العدد الكافي من الذين لديهم الاستعداد لمواجهة العمل في هذه الناحية . ولكنه خلط بين الأمل والواقع ، فكل الذي استطاع أن يحصل عليه في هذه الناحية أن استعنا بكل ما لدينا من فنيين . وتقرير اللجنة أو المستندات الموجودة التي عرضت على حضراتكم صريحة في ذلك . وقد شرحت هذا الموضوع شرحا وافيا لا يترك مجالا للنقاش . فقد ورد في التقرير ما يأتي :

وتتأثر مؤهلات المرشدين الفنيين بضرورة إحراز شهادة "تقطان لأعمال البحار" وخبرة فنية في الملاحة في أمالي البحار عمر سنوات على الأقل ، منها سنة أو سنتين بعد الشهادة وتتميز بشدهي : بل إرشاد سفن متصاة - الحولة . ولا يدخل في هذه الفئة سنوات التعليم في المدرسة ، ولم تستفهم

رؤساء البقال والبقال - استقل الآن إلى رؤساء البقال والبقال ، فأقول إنه إذا سلمنا بأننا لا نريد أن نغير شيئا من الأوضاع الحالية في الشركة خشية حدوث قلق في أعمالها ، تكون من هذه الناحية قد وصلنا إلى ما نتمناه بالإضافية .

فالقاعدة التي وضعناها الإضافية في المادة السابعة أنه من الآن فصاعدا لا يمين في وظائف رؤساء البقال والبقال إلا المصريين ، وعدد هذه الوظائف ٣٤٦٦ ، ولا نطلب الشركة إلى تعيين عمال من الأجانب إلا في حالات استثنائية . وقد تعرض سعادة فؤاد باشا لاستثناء واحد ، وهو لم يترقب على الاستثناء الخاص ببعض الاستثناءات الأساتذة المتعلقة بأنباء عمال الشركة السابقين أما الاستثناء الثاني ، فقد تكلم سعادة فؤاد باشا فيه طويلا وهو خاص بالوظائف التي تستلزم أشخاصا متخصصين تخصصا عاليا ، وهي محددة بـ اثنين وعشر وظائف ورد يانها بكشف متفق عليه . فيجوز للشركة أن تعين في هذه الوظائف مصريين أو غير مصريين على السواء .

ويقول سعادة فؤاد باشا :

” ولقد طلبنا من الحكومة بيان وظائف التخصص العالي ، فأرسلت لنا كشفا بهم .

فهل تترقبون حضراتكم ما هي هذه الوظائف الفنية العالية التي لا يصلح لها مصري ؟ هذه هي وظائف الميكانيكيين والخرائطين والبرادين والناقلين والبانين وغيرهم .... ”

والواقع أن حضرة الشيخ المحترم فؤاد باشا لم يأت بمحدد من عنده ، لأن ما ذكره موجود ضمن الإضافية وهذه الوظائف التي تكلمنا فيها تشمل الخراطيم وعددهم اثنان فقط . أما البرادون فهم البرادون الكهربائيون وعددهم ثلاثة وأربادون الخراطيم على القرية وعددهم ثلاثة أيضا . أما النحاسون فيشتمون إلى ثلاث طوائف : نحاسون للقرارات ونحاسون للفرم ونحاسون للانشاءات البحرية ، وعدد كل منهم اثنان ....

**مقرر الشيخ المحترم الأستاذ محمد رياض (وزير التجارة والصناعة) -**  
وقد جاء في التقرير أيضا :

**مقرر صاحب العلاقات محمد رياض (وزير التجارة والصناعة) -**  
لقد استمعنا إلى حضرة الشيخ المحترم فؤاد باشا سراج الدين أكثر من خمس ساعات ، فأرجو أن نتاح في الفرصة لرد .

الرئيس - لكل متكلم طريقته في الكلام . والواقع أنه إذا كان حضرة الشيخ المحترم فؤاد باشا سراج الدين قد أخذ من الوقت أكثر من خمس ساعات ، فلا أقل من أن نقسح للوزير الرد .

الشركة إلى ثلاث - غوات مضت مرشدا واحد من مصريين . وعدد ما طلبت الشركة من وزارة المالية السماح لها باستخدام بعض القياطة من الخارج لتقيام بعملية الارشاد . اشترطت مصلحة المواني والمناظر أن تبدأ الشركة في استخدام مصريين في هذه الوظائف ممن يحملون نفس المؤهلات . ويكون ذلك بنسبة مصرى الى اثنين من الأجانب . وعلى هذا الأساس تم تعيين ستة من المرشدين المصريين ، ولم يكن من المستطاع اعداد أكثر من ذلك في الوقت الحاضر مما جعل تنفيذ النسبة المتفق عليها متعذرا .

” ونظرا لتعدد المصريين الذين تتوافر فيهم حاليا الشروط المطلوبة ، ولما ثبت لدينا من مراجعة المسئولين في مصلحة المواني والمناظر من أن هذه الطائفة لا يمكن تخريجها قبل ثلاث سنوات وبعدد محدود في كل عام ، قد اتفقت مع المسئولين وزارة المواصلات على رسم خطة لسنوات قادمة للوفاء بمطالبنا في المستقبل من القياطة سواء خلال الامتياز أو بعد نهايته ” .

هذا هو الحال بالنسبة للقياطة المرشدين ، ولكن سعادة فؤاد باشا يترقب ويقول بما أن هناك من الموجودين الآن في المدرسة أو المتخرجين فيها العدد اللازم ، فلم لا يمينوا جميعا ؟

والواقع أن هناك نواحى أخرى تستخدم فيها هؤلاء المتخرجين ، كالأسطول التجاري الذي يتبقى له القو . ولقد سألت مصلحة المواني والمناظر عن العدد الذي يحتاج إليه الأسطول التجاري ، فأجاب بأننا في حاجة إلى مائة والموجودون من المصريين حاليا عشرة .

**مقرر الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت -**  
لقد تقدم للائحة هذه المدرسة ثلاثة طلاب ، فلم يقبل إلا أربعة وعشرين . فلماذا لم تقبل كل الطلبات ؟

**مقرر صاحب العلاقات محمد رياض (وزير التجارة والصناعة) -**  
وقد جاء في التقرير أيضا :

” ويتلخص البرنامج الذي تم الاتفاق عليه في أن يكون عدد المتخرجين من البعثة المرشدين الذين يمكن تعيينهم في شركة الفئال كالاتي :

في سنة ١٩٥٢ يكون عدد المتخرجين خمسة مرشدين .

وفي سنة ١٩٥٤ يكون عدد المتخرجين اثنى عشر مرشدا .

وفي سنة ١٩٥٦ يكون عدد المتخرجين اثنين وثلاثين ” .

هذا بالنسبة للمرشدين . أما المال بالنسبة للمستخدمين من وظائف المينة البحرية ، فهناك لحد ، ولذا لم نر أن نطلب المدة المطلوبة بالنسبة لخدمتهم أقل من عشر سنين .



مفكرة صاحب المالك أؤستاذ مرسوم ربابه (وزير التجارة والصناعة) -  
إما الجانبية ، فالبابوة الواردة بالكشف هي : ملاحظ ومفسق للمدائق  
عدد ١ ، وملاحظ زينة للزهور عدد ١

وأوقع أن هذا الاستثناء لم يقصد به تمييز أجانب ، لأن الشركة لها  
كل الحرية في هذا الصنيع. وإذا وجدت من بين المصريين من يسد الحاجة  
فهو لا تمنع في صنيته وإلا فحين أجنيا . والدليل على ذلك أن من بين  
٢١٠٩ من الوظائف الموجودة ٢٢ من المصريين الآن في هذا العهد الذي  
تشكو منهم جميعا .

وتتبعه هذه الاتفاقية على العمال هي كالتالي الآتية :

في سنة ١٩٥٢ تصل النسبة إلى ٦٩٪ / ٧٠٪ أي ٧٠٪ ، وتصبح في سنة ١٩٥٨  
٨٠٪ / ٩٠٪ إلى أن يصل إلى ٩٠٪ . وهذه النسبة ستزداد ، لأننا اتفقنا على  
أن كل الأعمال الجديدة لا يجوز زيادة الأجانب فيها إلا بقدر ٥ ٪  
مع تعيينهم الشركة لوفاء بمجالاتها المستمرة ، في حين أن قانون الشركات  
صمم لم ١٠ ٪ . هذه هي النسب التي وصلنا إليها في الاتفاق ، ولكن  
يجب هذه النسب - ونحن نتعرف بأنها أقل من النسب المقررة في قانون  
الشركات - ميزات أخرى تضمنها الاتفاق لم تكن موجودة في قانون  
الشركات . والفرص من ذلك أن تكون نتيجة هذه الشروط تمعبرا  
حقيقيا شاملا .

وقد قصدنا أن يشمل التمييز جميع الوظائف وجميع الأقسام ، لأن  
هناك ثلاثة أقسام هي : القسم الإداري ، وقسم المصانع ، وقسم الأشغال.  
نقصنا أن يكون التوظيف في كل قسم من هذه الأقسام على السواء ،  
حتى لا يمثل المصريون في قسم ، وترك المجال للأجانب في الأقسام الأخرى.

والمرنة الثانية التي لم يذكرها حضرة الشيخ فؤاد سراج الدين باشا  
ومتقدرون أمهيتها ، هي أننا قررنا المساواة التامة بين المصريين والأجانب  
من حيث الترقية والمزايا . وهذه الميزة تسمح لمصريين أن يرقوا إلى  
أول الوظائف ولا يبقوا عند وظائف معينة أو محددة ، وهذه الميزة ظاهرة  
ولم يشكك فيها أحد .

فلما كذلك إنه من ضمن شروط التوظيف أن تختار الشركة من بين  
الموظفين في الوظائف من حملة الشهادات وذوي الكفايات حتى لا تختار  
الشركة بقصد أو بغير قصد من المصريين غير ذوي المؤهلات والذين  
لا يستطيعون حمل العبء كاملا ، فلا يتمكنون من أن يصلوا إلى المراتب  
والوظائف العالية .

كذلك صرحنا في المادة السادسة على أن يكون المرشح المصري مولودا  
لأب يحد مصرياً بالتطبيق للواد من ١ - ٥ من المرسوم الخاص بالجانبية ،  
وهذا يلعب إلى أبعد ما ذهبت إليه اتفاقية سنة ١٩٣٧ التي ورد فيها أنه  
يجوز أن يكون الأب مبعريا ، على أننا لم تشهد كل هذا التشدد إلا لما  
للسان من الصراخات والحقائق التي تهمته فحين قد تشدد

لقد قال حضرة الشيخ احترام محمد فؤاد سراج الدين باشا إنه كان من  
واجب الحكومة أن تحاسب الشركة لطفا لاتفاقية سنة ١٩٣٧ ، وذلك  
قبل أن ترتبط بالاتفاقية الجديدة ، وتبادل معاداة : هل تحققت الحكومة  
من تنفيذ هذا الاتفاق ؟ الواقع ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن  
الشركة لم تتأخر في تنفيذ اتفاقية سنة ١٩٣٧ ، لأن هذه الاتفاقية نصت  
صرامة على نسبة ٣٣٪ . وسددت سنة ١٩٥٩ للوصول إليها ، أي أمامها  
عشر سنوات قبل أن تستطيع أن توازن الشركة على ذلك .

والمرنة الأخيرة التي يتكرها سعادة فؤاد سراج الدين باشا هي عدم وجود  
موظف كبير ضمن اللجنة التي تنظر في الترشيحات حتى تطعن الحكومة على  
سير التمييز وتوقف الحكومة على الجانب التي يتحدث في الترشيحات حتى تصل  
الحكومة إلى الهدف الذي ترى إليه من قانون التمييز ، ولا أستطيع أن  
أنتهي من هذه المقارنة إلا أن أقول كلمة مختصرة جاءت في تقرير بلتكم  
الموقرة ، وهي :

« وإنه مما قصد إليه قانون الشركات ، تقاديا لأية قفلة أو سبيل  
في سير العمل بالقتال ، ورفية في أن يتم الانتقال من الأبدى الأجنبية إلى  
الأبدى المصرية في سيرة وودة .

وإذا كان قد قاتنا شيء فيما يتعلق بأعضاء مجلس الإدارة ، فانه قصد  
فيما يتعلق بالموظفين أن يكون التمييز حقيقيا وبعديا ، لا حوريا عديم  
القيمة في المستقبل . ففتح أمام المصريين باب وظائف الشركة كلها  
صغيعا وكبيرها في كل قسم من أقسامها ، وتصل على اشتراك مندوب  
من الحكومة مع لجنة الشركة في استعراض المرشحين للوظائف والمفاضلة  
بينهم ، ووضعت قيود دقيقة في تحديد الجانبية المصرية .

وكانما أريد بالاتفاق المبروز أن يطبق قانون الشركات المهمة على  
شركة القتال تطبيقا آتم وأمكن وإن كان في مدى أبعد وأطول .

هذه هي نتيجة المقارنة بين الاتفاقية المبروزة على حضراتكم وقانون  
الشركات .

انتقل الآن إلى الكلام عن الخلاف الكبير الذي يقول عنه سعادة فؤاد  
سراج الدين باشا بين الشركة والحكومة وما سماه سعادته « ثورة الشركة  
على التشريع المصري » ...

مفكرة صاحب المرسوم إبراهيم هـ الهادي (رئيس مجلس الوزراء) -  
لقد تكلمنا في هذا فلا عمل للمودة إليه .

مفكرة صاحب المالك أؤستاذ مرسوم ربابه (وزير التجارة والصناعة) -  
الذي أريد أن أخبره على ما قاله دولة رئيس الحكومة هو أن الشركة لم  
تقل إنها غير خاضعة لتشريع الفرنسي . والذي قال

**مقرر صاحب المروءة ابراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) -**  
 يريد معالي الوزير أن يقول إن المسألة بسيطة ولا تمس السيادة ولا تتعلق بها .

**مقرر الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا -** هذه أخطر نقطة في الاستثناء .

**مقرر صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحيه (وزير التجارة والصناعة) -**  
 الاستثناء الثالث هو الخاص بقانون المناجم والمحاجر . وقد طلب مني  
 حضرة الشيخ المحترم فؤاد باشا عدة بيانات في هذا الموضوع . وقد وصلني  
 هذه البيانات ، وهي كما يأتي :

” نص في عقد امتياز ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ ، على أن للشركة الحق  
 في أن تستخرج بلون مقابل من المناجم والمحاجر المملوكة للحكومة . جميع المواد  
 اللازمة لإنشاء القنال أو المنشآت الملحقة به “ .

وقد تمهد هذا النص في عقد الامتياز اللاحقة . لذلك لا يستقيم مع  
 هذا النص القول بإعطاء الشركة المحاجر بمقتضى مزايده ، لأن من حقها  
 الحصول على مواد المحاجر مجاناً .

وتفنيذا للقول بالامتياز ، حصلت الشركة على حق استغلال محجر  
 حلاقة .

ولقد نص في عقد الاستغلال على أنه يسرى لمدة عشر سنوات من  
 ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٤ . وهذه المدة قابلة للتجديد باتفاق الطرفين طالما أن  
 الشركة في حاجة لاستخراج مواد المحاجر للأعمال المتعلقة باستغلال القناة .

كذلك استمر العقد يتجدد من عشر سنوات إلى عشر سنوات وهكذا  
 إلى سنة ١٩٤٤

**مقرر الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا -** إن العقد لم يتجدد  
 من سنة ١٩٤٤ - إلى سنة ١٩٤٩

**مقرر صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحيه (وزير التجارة والصناعة) -**  
 صعباً ، سأتناول هذه القضية حالا . إن الاعفاء الذي ورد في عقود الامتياز  
 يسرى فقط على إنجاز الاستغلال . ولا علاقة له بالرسوم الأخرى ككثبان  
 مساحات من الأرض لإقامة منشآت متصلة باستغلال المحجر . ومع ذلك  
 فقد حصلت الشركة على بعض مزايا منها ما يعطيا حق الاعفاء من دفع  
 بعض أنواع الرسوم ، ومنها ما يعطيا الحق في دفع رسوم مخضفة ثقل عن  
 الرسوم السابقة .

وفي نهاية سنة ١٩٤٤ ، أي في تاريخ سابق على صدور قانون المناجم  
 والمحاجر طلبت مصلحة المناجم والمحاجر من الشركة إلغاء هذه المزايا ، وأن  
 تدفع الرسوم كاملة على أساس الرسوم المقررة . غير أن الشركة تمسكت  
 بالمزايا التي كانت لها بصلة بمسيرة مدة أربعين سنة ،

بذلك هي أقوى من الأستاذ ساهرال الأستاذ بجامعة جنيف . ولم تعيد  
 الشركة هذه الأقوال ، بل قالت إن لها وضعاً خاصاً ناشئاً عن الالتزامات  
 والتعهدات التي بينها وبين الحكومة ، وإنها تخضع لاتفاقية سنة ١٩٣٧ ،  
 وهي التي تحكمها . وهذا هو الوضع الصحيح الذي لمسته بنفسى .

انتقل الآن إلى الاستثناءات التي تحكم عنها حضرة الشيخ المحترم محمد  
 فؤاد سراج الدين باشا . قال سعادته إننا متصفاً لشركة حلاقة . تشاهات لقوانين  
 قائمة ، والواقع أنه لم يذكر في القانون إلا أربعة استثناءات والخامس هو  
 قانون الشركات .

وأولها هو قانون رقم ١ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالضرائب ، وقد نص الاتفاق  
 في المادة ١٢ على أن الشركة تتنازل عن باقي الأقساط المستحقة لها قبل بلدية  
 بورسعيد وقد قدر ١٠٠ ألف جنيه . ولما كان من غير المعقول أن تطالب الشركة  
 بوضع ضريبة على مبالغ تنازلت عنها في الاتفاقية ، لذلك تم فصل في الأمر  
 إلا بسد الرجوع إلى مصلحة الضرائب . وإلى حضراتكم تولى مصلحة  
 الضرائب ... ..

**مقرر الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا -** تتجاوز عن هذه  
 النقطة . دامت الشركة تنازلت عن باقي الأقساط البلدية .

ولذلك إن هذا هو استثناء فضاء ولكن الفوق يقتضى عدم الكلام فيه .

**مقرر صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحيه (وزير التجارة والصناعة) -**  
 إذن أنتدل إلى القانون الثاني وهو قانون جوازات السفر . وقال سعادته  
 إن في ذلك اختياراً على سيادة الدولة . وأعتقد أن أحسن رد على ذلك هو  
 ما جاء في تقرير اللجنة .

**مقرر الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا -** إننا نريد أن نقف  
 على رأى معالي الوزير ، لا على ما جاء في تقرير اللجنة .

**مقرر صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحيه (وزير التجارة والصناعة) -**  
 إنني أعتقد كذلك على ما بيده حضرات أعضاء اللجنة ، فقد ورد في التقرير :  
 ” أما دخول موظفي الشركة وعملها الأجانب في الديار المصرية ماداموا  
 لا اعترض عليهم من الناحية الصحية ولا من ناحية الأمن العام وسلامة  
 البلاد ، فهذا إجراء يرد به التيسير دون أن يمس سيادة الدولة في شيء ، وله  
 نظائر في بلاد أخرى تطبقه وتعمل به في حالات مشابهة “ .

وأضيف إلى ذلك أن هذا النص يكاد يكون مكللاً ونتيجة حتمية  
 للاتفاق . والاتفاق نفسه ينص على نسب معينة لثلاثين موظفين أجانب  
 ومصريين . ولأننا كان في استطاعة الحكومة أن ترفض دخول أجانب عامة  
 بدون إبداء سبب ، فكان المذهب الذي حصلت عليه الشركة في الاتفاقية غير  
 مبررة .

ولقد نكل حضرة الشيخ المحترم عن امتياز حديد أعطي للشركة. نقا إلى منحت الشركة امتيازاً جديداً مضاعف من أرباحها. هذا الامتياز هو شق قناة جانبية.

إن الفرض من إنشاء القناة في الواقع هو تسهيل تقاطع السفن في الجهة الشمالية من القناة. لأن الجهة القبلية بها البعيرة المرة وبحيرة الضاحق وبسبب فيها تقاطع السفن. والفرض من هذه القناة الفرعية هو تسهيل عملية المرور.

فالواقع أن الذي سيستفيد من هذه القناة هو نحن لا الشركة، لأن شق هذه القناة لن يزيد من عدد السفن التي ستربحها.

أما قائدتنا، فهي إن هذه الأعمال ستقول ملكيتها إلى البلاد دون مقابل عند انتهاء مدة الامتياز.

**مقرر الشيخ المحترم أوستاز سمحيل حمزة** - هل الشركة ساذجة إلى حد أنها تنفق خمسة ملايين من الجنيئات على شق قناة جانبية لعمود عليها بآية فائدة؟ نريد أن نسمع كلاماً مفهوماً. إن الشركة من مصلحتها إنشاء هذه القناة ليسكن أن تجربها جميع السفن على اختلاف حمولتها وأحجامها.

**مقرر صاحب المقام أوستاز سمحيل حمزة** (وزير التجارة والصناعة) - يقول حضرة الشيخ المحترم فؤاد سراج الدين باشا إننا سنمنح الشركة ست ملايين من الأمتار للأعمال المتعلقة بهذه القناة دون مقابل وودي على هذا إننا حصلنا مقابل ستة ملايين من الأمتار في أرض صحراوية في منطقة شبه جزيرة سيناء على ثلاثة عشر ميلاً من الأمتار معظمها أرض فائقة لزراعة على الضفة القريبة للفتال.

وعل ذلك لا يمكن القول بأن هذا العمل امتياز هائل يحتاج الأمر فيه إلى كل التهم. لقد انتهت حضرة الشيخ المحترم بالتأي صرحاً للشركة بأن تبدأ في العمل فوراً. والذي حدث هو أن الشركة طلبت تصريحاً مؤقتاً لعمل المباحث الأولية الخاصة بفحص طبقات الأرض وطول مدة تنفيذ هذا المشروع. وهذا في نوفمبر سنة ١٩٤٨ وقد أوقفنا التصريح لأن البنية كانت مفقودة على إجراءات المفاوضات.

ولأننا الآن لم يعط التصريح. ولا معنى لقول بأن صرحنا للشركة بأن تقبل الأرض ببسبداً العمل فوراً، إن ذلك يتطلب إجراءات كثيرة للاستلام. التسلّم عند طريق مصلحة الأملاك وغيرها.

وإنما كان ذلك التصريح لإجراء الأعمال التمهيدية. فكيف يقول حضرة إن الشركة تسلمت لأرض، بينما يستلزم هذا إجراءات طويلة مستعدة؟

(نكل سعادة الدكتور محمد حسين هيكيل باشا رئيس المجلس عن رئاسة الجلسة، وتولاهما حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد عبد الوكيل وكيل المجلس).

وفي خلال المباحثات الأخيرة، أمكننا إقناع الشركة بأن تلغ الرسوم المقررة كاملة، وأن يكون ذلك بصفة رجعية من سنة ١٩٤٤. ويبلغ الفرق الذي تنفقه الشركة ١,٣٩٠ جنيهاً سنوياً، أي ما يوازي ٣٣٧٤ جنيهاً لتأية الامتياز.

وفيما يلي بيان بتفاصيل هذه الفروق :

الانحياز	الانحياز	النوع
الجديد	السابق	
٢٠ ملياً	١٠ مليات	تأجير أرض لسكة حديد واسعة بالمتر ...
» ٢٠	» ٧	» ضيقة بالمتر ...
» ١٠٠	» بدون مقابل	» الساكن بالمتر ...
» ٢٠	»	» خطوط تليفون ...
» ٥ جنيئات	»	» نظر عن طلب التجديد ...

إننا تطبق الآن على الشركة رسوم كاملة كأي فرد آخر أو أية شركة أخرى.

نكل أيضاً حضرة الشيخ المحترم فؤاد سراج الدين باشا عن مسألة الانحياز التي تشترطها الحكومة من الشركة وقال إنها على أساس الترخيص ثلاثة ٧٠٪، فهل يريد سعادته أن يعرف ما هي هذه الترخيص؟ إن الترخيص هي عبارة عن أجور البترول، أما أجور الآلات ومصاريف صيانتها فتقدر لها ٢٠٪ زيادة على الترخيص. أي إن الحكومة إنما تأخذ بنحو التكاليف دون حساب لأى ربح.

ومع ذلك ما القائدة من المناقشة في هذا الموضوع؟ إن الحكومة لم تشتري من الشركة ولن تشتري أجزاراً. وما تجدر الإشارة إليه أن هذا النص إنما وضع من باب الاحتياط في عقد الاستئصال ولم تستخدمه الحكومة منذ زمن بعيد، ولا يخطر أن تستخدمه، لأن نوع الانحياز المستخرجة لا يصلح لأشغال الحكومة.

ويخلص من هذا بأن الاتفاق لا يمنع الشركة أي استثناء من قانون المناجم والحاجز، وأن الشركة حق الاستئصال بناء على عقود امتيازها من سنة ١٨٥٤ وأن عقد إيجار الحجر مدته عشر سنوات قابلة للتجديد طالما أن الشركة في حاجة لاستخراج مواد الحاجر في الأعمال المتعلقة باستقلال النفاة.

هذه هي الاستثناءات الثلاثة التي أشار إليها وطنين بها حضرة الشيخ المحترم فؤاد سراج الدين باشا، ولست أعرف ما قيمتها.

تستوجب اشراك مصلحة الاملاك في هذه العملية وإجراء التماس  
وغير ذلك من الاجراءات .

**مفكرة الشيخ المحترم المؤتمر محمد صالح حمزة** - وكيف يملك معالي الوزير  
أن يصرح بهذا العمل التهديدية ؟

**مفكرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحه** (وزير التجارة والصناعة)  
بقيت بعد ذلك طائفة من المداخلات بمضاتاته ومضاهل جانب من الأهمية.

ومن بين الاعتراضات التي أثبتت مسالة عرض الاضاقية على البرلمان  
قبل إقرارها من الجمعية العمومية للشركة . والواقع أن السبب في هذا يرجع  
إلى أننا أردنا - وعن قرب انتهاء الدورة - أن يتكهن البرلمان من بحث  
الاضاقية بصفة نهائية .

وعلى كل حال فقد أجلت الهيئة إبداء رأيها في هذا الاضاقية حتى توافق  
عليها الجمعية العمومية للشركة . ولكن العجيب في الأمر أنه قد سبق أن  
أبرمت اتفاقية بين الشركة والحكومة في سنة ١٩٣٧ . وقد تضمنت تلك  
الاتفاقية أحكاما كالتى تضمنتها هذه الاتفاقية مما يتصل بنسبة أعضاء  
مجلس الإدارة للصينيين وبنسبة الموظفين المصريين ، وتهدير الإتاوة  
وما شاكل ذلك .

أقول إن العجيب في الأمر هو أن البرلمان أقر تلك الاتفاقية في ٣١  
يوليو سنة ١٩٣٧ . بينما وافقت عليها الجمعية العمومية في ١٣ يونيو سنة  
١٩٣٨ ، أى بعد أحد عشر شهرا من موافقة البرلمان . فإني كان حضرة الشيخ  
المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا في ذلك الوقت ؟ ولم لم يبه القاعين بالأمر  
إلى وجوب عرض الاتفاقية على البرلمان بعد موافقة الجمعية العمومية ؟

**مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - كنت حضوا في  
مجلس النواب وكانت معالي الوزير وقتئذ معنا وكلا برلمانيا لوزارة  
الخارجية .

**مفكرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحه** (وزير التجارة والصناعة)  
تكلم حضرته بعد هذا طويلا في موضوع الإتاوة ولا أريد الدخول في  
تفاصيلها لأنها مبنية أمامكم بالأرقام . ولست أريد القول بأنها كانت  
٨٠٠,٠٠٠ جنيه السنة الحالية ، وأنها لذلك ستكون على أساس أربع  
السنة - ٣,٢٠٠,٠٠٠ من السنة . في السنة المقبلة . فقلت أريد  
أن أتساءل ! كزمن اللازم . ولكن كذلك أرجو ألا يقل التشاؤم من  
قيمتها وإن استند إلى التقدير الذى وضعت الهيئة على أساس أرقام ما قبل  
الحرب ، وفي ذلك الكفاية ولكن حضرة الشيخ المحترم فؤاد سراج الدين  
يقول إن هذه الزيادة يجب أن يوضع مقابلها المبالغ اللازمة لإدارة بلدية  
إسمايلية وصيانة ترعة البحاسة .

إذ إن تقدير الحكومة لها يبلغ ٤٥٠,٠٠٠ جنيه لبلدية الإسمايلية  
ومبلغ ١,٠٠٠ جنيه لصيانة ترعة البحاسة تهدر دونها لحقيقة ، ويقرر حضرته  
بأن بلدية الإسمايلية تتكلف بمبلغ ٨٧,٠٠٠ جنيه . بينما تتكلف صيانة  
ترعة البحاسة ٣٠,٠٠٠ جنيه ، وأريد بهذه المبلغية أن أقول إني لما  
سالت المسؤولين في وزارة الأشغال قالوا إن التركة ستكلف خمسة آلاف  
جنيه .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - هل يعقل أن تتكلف  
ترعة طولها مائة كيلو متر خمسة آلاف جنيه لتطوير والصيانة وما إلى  
ذلك ؟

كلما تلاحون وتعرف كم تتكلف مثل هذه العملية .

إن لا أصدق ذلك فهل لدى معالي الوزير كتاب رضى من وزارة الأشغال  
يثبت ذلك ؟

**مفكرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحه** (وزير التجارة والصناعة)  
- أقول هذا تحت مسؤوليتي .

وعلى كل حال فلان مصاريف صيانة التركة أقل من عشرة آلاف جنيه.  
وذلك ثابت من دفاتر الشركة ، وهو من أن الشركة تدفع أجورا عالية  
لعمالها . ومن أجور تزيد على ما تدفعه الحكومة لأعمالهم . والدليل على ذلك  
أن وزارة الأشغال لم تقبل أن تأخذ أى عامل منهم لأن أجورهم مرتفعة  
من الحد الذى تدفعه الحكومة . لذلك تقدر وزارة الأشغال نفقات الصيانة  
بمئة ألف من الجنيهات .

خمسة أو عشرة آلاف ليست هى المهمة ، ولكن هذه المبالغات هى التى  
تجرنا إليها . كذلك بلدية الإسمايلية فقد علمت مصلحة البلديات ميزانياتها  
وقد قدرت الإيرادات بمبلغ ١٦,١٤٧ جنيها والنفقات بمبلغ ٣٦,١٧٦ جنيها .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - هل لديك بيان .  
رسى ؟

**مفكرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رباحه** (وزير التجارة والصناعة)  
- أقول ذلك تحت مسؤوليتي .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - إن الكلمات التى  
سبق أن قلتها لحضراتكم مستقاة من مصلحة البلديات وأن ميزانية السنة  
الاولى كانت ٣٧,٠٠٠ جنيه ، وميزانية الأربعة السنوات التالية كانت  
٧٠,٠٠٠ جنيه .

تكلر أيضا حضرة الشيخ المحترم فؤاد مبراح الذي باشا عن التزام الشركة في عرض برنامج المساكن على الحكومة ابتداء من سنة ١٩٩٢ ، وقال إن هذا العرض ليس فيه إلزام وليس فيه ما يمنع الشركة من أن تستمر في إنشائها من غير أن يحصل على موافقة الحكومة . وهذا كلام معقول . وقد قلت إنه من غير المعقول ألا يكون لهذا النص الطويل معنى ، ولذلك سألت الشركة عن نقالت في خطاب أرسلته :

” بناء على طلب معاليكم فإن الشركة تفسر أحكام المادة ٢١ من الاتفاقية الموقع عليها من معاليكم ورئيس المجلس بالحروف الأولى من إيمانكم إذا وافقت الحكومة على البرنامج السنوي لإنشاء مساكن الموظفين ابتداء من أول يناير سنة ١٩٩٢ .

إن الحكومة مستدرة في نهاية الامتياز المساكن التي تكون قد أُنشئت ، وذلك بالشروط المنصوص عليها في المكاتبات المتبادلة في اتفاق سنة ١٩١٩

أما إذا وأت الحكومة خلافا لذلك أن جزء من البرنامج السنوي لافائقة أو به بالغا فيه ، فيجوز لها أن ترفض الموافقة عليه ، وتكون الحكومة حرة في ألا تستمر عند نهاية الامتياز .

**حضرة الشيخ القرم محمد فؤاد مبراح** الربيع باشا - أنا أحتكم إلى ذمتكم ، هل العرض كما قصدته أم لا ؟

**حضرة صاحب الملاك الأوسنا محمد مبراح** (وزير التجارة والصناعة) - تعرض وتستمع ، وإذا جئني من كونها تلتقي مساكن ، نستلمها دون مقابل ؟ اللهم هو أن ما ندفعه طبقا لاتفاقية سنة ١٩١٩ ، فإذا لم توافق الحكومة فلا ندفع شيئا إذا وافقت تدفع عمن ما أغفقت عليه .

**حضرة الشيخ القرم محمد مبراح** - أرجو من معالي الوزير إذا ما قدر لهذه الاتفاقية الإقرار إلا يوافق على التجديدات إطلافا .

**حضرة صاحب الملاك الأوسنا محمد مبراح** (وزير التجارة والصناعة) هناك نقطة أخرى وهي مسألة الملك المشترك فهذه مسألة صغيرة .

**حضرة صاحب الملاك مصطفى مبراح** (وزير الدولة) - لا داعي لذكرها .

**حضرة صاحب الملاك الأوسنا محمد مبراح** (وزير التجارة والصناعة) إذا تنازلت حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك ، فلا مانع عندي من ترك هذه النقطة .

**حضرة الشيخ القرم محمد فريد أبو شادي بك** - هذه المسألة استبعدت من الاتفاقية وكان المقروض أن تناقش .

**حضرة صاحب الملاك الأوسنا محمد مبراح** (وزير التجارة والصناعة) إن إعادة فؤاد باشا قد خلط بين أمرين : اللقنات المادية واللقنات الإنسانية . وقد تكلمت عن اللقنات المادية ، وهذه لا زيادة فيها .

ثم انتقل بعد ذلك إلى مسألة استغلال الكهرباء ، مقدرا ٢٥٠٠ جنيه عند إنشاء البلدية . أما مسألة المياه العذبة ، فقد انتهت منها ومحصلها فؤاد باشا والحمد لله .

هناك نقطتان ذكرهما حضرة الشيخ المحترم فؤاد باشا عن رسوم الملاحة سواء كانت على البضائع أو على الملاحة الساحلية . وإعفاء البضائع المصرية كان له الاعتبار الأول أمانا . إنشاء المباحثات ولكن ، كما ذكرت لحضراتكم في الجلسة الماضية رأينا أن تسهيل هذا الإلغاء وندخله في نطاق الإنارة ، فلا معنى إذن أن يقال إننا تنازلنا عنه .

أما الإعفاء الخاص بالملاحة الساحلية فإن الذي يحسم الموضوع هو الفقرة الواردة في المكاتبات المتبادلة بيننا وبين الشركة ، وهذا نصها :

” ومن جهة أخرى ورفقة في تخفيف الأعباء المفروضة على الملاحة الصغيرة ستعفى من رسوم الملاحة الخاص بالسفن والقوارب والمراكب التي تتسدى حولها القائمة ٣٠٠ طن . تخففي بشرط ألا تكون مقلدة أي سافر ” .

هذا هو المبدأ الأول ، ولكن لماذا جعلنا حولها ٣٠٠ طن من البضائع ؟

جعل هذا الحد لأن المراكب التي تريد حولتها على هذا الحد لا تستطيع أن تجر إلى أمالي البحار ، ولا تستطيع أن تنقل من ميناء إلى ميناء إلا على موازاة الساحل . وتنص الفقرة الثانية على ما يأتي :

” سيمنظم هذا الإعفاء بحيث لا يسمح لسفينة أو قارب أو مركب معنى على النحو المذكور بأن يعمل في نقل البضائع عبر القناة على سفينة أولاد أو مركب خاضع لهذا الاسم الملاحى الخاص ” .

فالمقصود من هذا هو حرمان البضائع الأجنبية والتيسير على البضائع المصرية ، لأن المركب التي قد تحمل عليها هي عبارة عن المركب التي تأتي من الخارج . إنها ، ثم تغرقها في ميناء مصرية ، اسكندرية أو بورسعيد مثلا فتعملها مراكب صغيرة لتبر القتال . فهذه البضائع يجب أن تدفع الرسم ، وهذا هو ما قصدته الشركة ، وهو الذي قصدته الحكومة أيضا من هذه الفقرة وبعبارة أخرى فإنا قصدنا أن يمنع البضائع الآتية من الخارج من أن تأتي في مراكب كبيرة فتصل عليها مراكب صغيرة تنقل حولتها في القتال . ولا شك أن المقصود هو حماية المنتجات المصرية . والشركة والحكومة متفقان على أن البضائع الأجنبية إذا ما مرت بتدريس فيكون في ذلك خسارة على الشركة .

«حضرة صاحب المجلس مصطفى مرسي بك (وزير الدولة) - لم ترتبط بها الحكومة .

«حضرة صاحب الدلائل الأستاذ محمود رباحه (وزير التجارة والصناعة) - المسألة لا تستحق كل هذا . وكل ما في الأمر هو أن هناك لجنة مشتركة مكونة من اثنين من الحكومة واثنين من الشركة ، وأن هناك محاضر مشتركة . وكانت الشركة تطالب بهذه المحاضر لأن بعضها كان متأثراً ولم يرسل لها . ولما أرسلت هذه المحاضر الى الشركة انتهى الأمر واستبعدت هذه النقطة .

«حضرة الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك - هل هذا هو كل الخلاف ؟

«حضرة صاحب الدلائل الأستاذ محمود رباحه (وزير التجارة والصناعة) - نعم ، المسألة عبارة عن محاضر متأخرة عند الحكومة كانت تطالب بها الشركة لتصبح موقفاً ، وطلبت إدراج هذه النقطة ضمن القطع التي نناقشها . ولما أرسلت هذه المحاضر ، انتهى الأمر بأن استبعدت هذه النقطة من المباحث .

«حضرة الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك - الملك المشترك بحسب الاتفاقية استبعد من الاتفاق . فهل هذا كان بسبب المحاضر ؟ ومن الذي يتصرف في هذا الملك المشترك ؟

«حضرة صاحب الدلائل الأستاذ محمود رباحه - اللجنة المشتركة .

«حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد حمزة بك - ما هي حصة الحكومة في الأرباح التي نتاج ، وماذا تحت يد من ؟

«حضرة صاحب الدلائل الأستاذ محمود رباحه (وزير التجارة والصناعة) للحكومة العصف فيما يتبع . أما المحاضر فهي لدى الحكومة والشركة .

«المرئيين - تقدم اقتراح من عشرة من حضرات الأعضاء يقفل باب المناقشة طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ١٦٦ للاتفاقية الداخلية ويؤخذ على واحد واستمر ، ثم أطلع هذا الاقتراح على المجلس .

«حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - هذه مسألة كبيرة ، ويجب ألا تبرز بهذه الصورة . ومن الذي قدم هذا الاقتراح ؟

«المرئيين - اغفروا فيما يتكلم على من الذي يتولى الرد على الحكومة ، ثم بعد ذلك أترض هذا الاقتراح على المجلس ، فلماذا رفض استمر في مناقشة الموضوع .

«حضرة الشيخ المحترم سماعيل حمزة - أنا لي كلمة أريد أن أبدأها .

«المرئيين - أنا أنفذ أحكام اللائحة .

«حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - كانت حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك يريد أن يلقى كلمة في هذا الموضوع .

«المرئيين - بعد أن يفتي حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك من كلمته سأطرح الاقتراح .

«حضرة الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك - أنا لا أترض للتفصيلات التي ذكرها حضرة الشيخ المحترم فؤاد باشا ولا ما ذكره حضرة صاحب الدلائل وزير التجارة والصناعة ، ولكن لي رأى خاص في الاتفاقية المروضة .

تقول المعارضة إن هذه الاتفاقية فيها اعتداء على سيادة الدولة في تشريعها ، وفيها إصرار من الشركة على عدم الخضوع للتشريع المصري العام أو القانون العام ، وفيها استثناء لقوانين متبعة .

الاتفاقية التي عقدت بين الخديو اسماعيل وبين فريدناند دلهس قد نصت المادة ١٦ منها ، على أن الشركة تخضع للتشريع المصري ، وأن كل خلاف يقوم بينها وبين الحكومة يرض على المحاكم المصرية .

هذا هو نص صريح في الاتفاقية . فلماذا ما أنت الشركة بموجب الاتفاق المبرور وقالت إنها لا تخضع للتشريع المصري ، فبني هذا أنا نحل الشركة من الخضوع للتشريع المصري بموجب أول اتفاقية وقعت بعد إنشاء القتال ، خصوصاً إذا لاحظنا أنه نص في المشروع المبرور على أن جميع الاتفاقات السابقة تبقى نافذة في كل ما لا يخالف الأحكام المينة بهذا الاتفاق .

«حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا - ما الذي تريد أن تصل إليه من هذه النقطة ؟

«حضرة الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك - الذي أريد أن أصل إليه أن الشركة بموجب هذا النص تصر على أنها لا تخضع للتشريع المصري .

«حضرة صاحب الدلائل إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) - ليس لأحد مصلحة في أن يستخرج هذا .

«حضرة الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك - لقد قال نبال وزير التجارة والصناعة إن الشركة ترى ألا يسرى عليها التشريع العام ، وأن شركة قناة السويس يجب أن يكون لها قانون خاص .

**محكمة صائب** البروز إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) إن المسألة واضحة وضوحاً شديداً، وإن أؤكد لحضراتكم أنه مأمون سبيل، عتبة الأيدي المصرية ولا لتوفير الأيدي المصرية لأن تتولى منذ ول لحظة مأموريتها في جميع المسائل التي وردت بالاختصاص إلا مسكناتها. لمسألة قادة السفن أو كذا لحضراتكم أنني لم أترك سبيلاً لتوفير المدة اللازمة إلا مسكنته.

ولقد توسلت إلى إخواننا من المصريين أصحاب شركات الملاحة، ورجوتهم أن يعطونا كل الملاحة القادرين من المصريين ليحلوا محل الأجانب ويملأوا الأماكن الشاغرة في شركة قنال السويس. وذلك لأنني أعرف أنني إذا لم أجد العدد الكافي قد تضيق علينا هذه الفرصة، فأخبرت أن أبحت من المصريين لأتقدم إليهم إلى شركة قنال السويس ولت إخواننا المصريين أصحاب هذه الشركات أتم في حل من أن تبنوا جانب حل المصريين، لأنه يمكنكم أن تحرروهم في أي وقت تريدون وتحلوا عنهم المصريين.

يا حضرات الشيوخ المحترمين، ألم أترك سبيلاً ولم أترك منفذا لاستيفاء الحقوق المصرية، على أن تهب بها نهوضاً صادقاً، ولا يصح أن نكتشف أنفسنا في سرفق دولي مثل هذا، وحضراتكم قد درون ذلك.

ولا يمكن لأي مخلوق أن يأخذ على مسؤوليته أن يعرض بلده للهزيمة في مثل هذه التجربة الخطيرة. فلا يصح أن تأخر سنة لكي نحمل اللب. حلاً مشرفاً. ولكن المخاطرة في هذا الأمر صعبة، وعلى كل حال نحن أقدم على تقديم الحكومة بهذه الاختصاصية إلى حضراتكم، فإنها لا تقدم بخصات عند تجر من تحتها الآثار. ولكنني لم أستطع أكثر من هذا. والأمر متروك لتقدير حضراتكم ولتدبيركم.

قد رواهذه المسألة فقد قلت إن النظر إلى الخواص لا يجوز أن يطبق على المسائل الكبرى. وأتم يا حضرات الشيوخ المحترمين خبر من يقدر هذا، فإذا نظرنا إلى صورة كبيرة فقلما قطعها فإنها لتأخر شيئاً، ولكن إذا منحت أجزاءها بعضها إلى بعض فإنها تخرج لنا منظاراً فيها شاملاً كاملاً يرجح النظر ويملأ النفس والعقل.

**محكمة الشيخ** محمد مصطفى سماعيل حمزة - إن قانون الشركات أحسن فتاً.

**محكمة صائب** البروز إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) مع استمراي لثوق حضرة الشيخ المحترم الأستاذ سماعيل حمزة، أقدم أنه لم يجدنا من قانون الشركات باعتباره أحسن فتاً، ولا أحب أن أجور على فعل أو على ذوقه. إنني أعرض على إخواننا صورة من القوانين التي تعرض للدولة وتواجهها.

**محكمة صائب** البروز إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) أبداً.

**محكمة الشيخ** محمد مصطفى سماعيل حمزة - إن معالي وزير التجارة والصناعة له تصريح في ٩ ديسمبر ١٩٤٨ في سؤال وجهه المقهور له ذكرياً مهران باشا قال فيه إن الحكومة لا تبتغي من وراء المفاوضات أو تشكيل لجنة أن تحمل الشركة من تنفيذ قانون الشركات. ولكن هذه المفاوضات تقوم لحل مشكلة قائمة بين الشركة وبين الحكومة، وإن الشركة إذا رفضت الخضوع إلى قانون الشركات حتى علينا أن نحملها إلى المحكمة.

هذا عظيم، إلا أن الشركة ما زالت تقول إنها لا تخضع لقانون الشركات، بل تخضع لاتفاق خاص.

**محكمة صائب** البروز إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) قلنا إن الوضع بيننا وبين الشركة هو وضع اتفاق ليس المقصود منه التسليم بحق الدولة في التشريع، ولا هو اتفاق لشركة قنال السويس من واجب الخضوع للتشريع لحل، إنما هو تصفية لوضع قائم وجاز، مبررات سنوات طويلة لعمل دول ضمن حصر في أيد أجنبية. ونحن الآن في دور توطيد السيادة المصرية في تولى جميع المرافق واحتمال مسؤوليتها.

فهل ترى أنت بذلك كبريل مسئول تفصل في مستقبل البلاد والتزاماتها في وضعها الدولي، أن الحكومة ضيقت حقاً أو فطنت في واجب إذا هي وجدت واجباً عليها أن تتفق مع الشركة في سبيل نقل هذه الإدارة التي حرمت منها اليد المصرية طوال هذه السنين، كما تتفق إليك المرافق الدولية نقلها ذاتاً طبعاً يمكن المصريين حين يشرفون عليها من أن يؤدوا مسؤولياتها تامة بسلام؟

هذا هو الوضع وأكرهه عشرين مرة، وليس الوضع وضع تساق بين الحكومة المصرية وشركة قنال السويس لإخضاعها للتشريع المصري أو لعدم إخضاعها له. وقد ضربت لذلك أكبر من مثل، وقلت أنها فلا تخضع لقوانين الضرائب وتخضع لقوانين الممثل وتخضع لكل تشريع، ولكن الأمر في نظر الحكومة المصرية كما تقدم في مثل هذا الاتفاق هو الاضطرار الذي أتشرف بأن أطره على حضراتكم وهو الذي أسأل كل واحد منكم فيه، لا استشكل. فلا أعتقد أنه يوجد بين حضراتكم من يستشكل في الأمر الخطير، بل نحن جميعاً نتعاون، وإنما أسأل كل واحد من حضراتكم لو أنه كان بإمكانه، هل يأخذ على مسؤوليته أمامكم في يوم وليلة ...

**محكمة الشيخ** محمد مصطفى سماعيل حمزة - هنالك ثلاث سنوات طوال.

إننا نرى أن نصفي مشاكل الزمن الماضي كلها وأن يكون لنا جراحة في مواجهتها ، ولكن على غير حقوق البلد . نريد أن نتخلص من هذه المتاعب الطويلة في هذا الزمن وأن نقف في أوضاع واضحة سليمة . قفيا يتفق بأمر البهل تجلت الدولة الآن حوالي ١٠٠,٠٠٠ جنيه لكل عمل على إيرادها من إيراد الشركة في الستين المقبلة . فحينئذ لن ننفذ قانون الشركات مائة في المائة ، وإنما سنفق هذا الفرض بعد سنوات فليس لنا الآن مشرف على الإدارة العليا في الشركة ، ولكن سيكون لنا في الوظائف الكبرى والوظائف الفنية موظفون .

فأرجو حضراتكم أن تنظروا إلى الموضوع نظرة شاملة جدية بحضراتكم ويمثل هذا المشروع ، فإن استراحت حضراتكم إلى أن المشروع في مجموعة كتب لنا فالمسألة راجحة الحظ ، وإن رايم الممكن فإننا لن نحضرنا لكم . هذه هي خلاصة ما يمكن أن يقال في تقديمي في مثل هذا المقام ، أما النظر إلى الجزئيات الكثيرة بهذه الصورة ، فهذا لا يحل الأشكل ، ولا يمكننا نخبز أعمالنا ، ولا نخلصنا من المتاعب . والرأي لحضراتكم .

**مقرة الشيخ القرم فرير أبو شادي بك** - أو كدولة الرئيس أنه لو كان النص الذي في الاتفاقية من حيث القباطنة والمرشدين ومن حيث وظائف الملاحة ، لو أن هذا النص نص في الاتفاقية على استبعاد كله لا تنهى الأمر ، ولكننا في موقف غير هذا ، فنسفل في سنة ١٩٦٨ بالنسبة لوظائف القباطنة والمرشدين إلى ٣٣٪ ، وبالنسبة لوظائف قسم الملاحة إلى ٤٤٪ . فهل نرضى بهذه النسب إلى سنة ١٩٦٨ ؟

ولما إذا لم نعد من الآن أنفسنا لأن يكون عندنا أغلبية أكثر من النصف ٣٣٪ ، ٤٤٪ . ونحن في سنة ١٩٦٨ نطلب بأن يسلم القتال ؟ فإمامنا حتى سنة ١٩٦٨ نسمه ضمرا ما يمكننا خلافا أن نعد أنفسنا لأن يكون لدينا قباطنة . ولكن هذا الاتفاق يمنحنا من ذلك ويمدد لنا نسبة القباطنة حتى سنة ١٩٦٨ ب ٣٣٪ .

**مقرة صاحب المرونة إبراهيم عبد الرزاق باشا** (رئيس مجلس الوزراء) - لا ، لا .

**مقرة الشيخ القرم فرير أبو شادي بك** - ليس لنا في وظائف القباطنة والمرشدين إلا نسبة ٣٣٪ .

**مقرة صاحب المرونة إبراهيم عبد الرزاق باشا** (رئيس مجلس الوزراء) - سيكون عندك في البحرية المصرية في مثل هذا الوقت ما يسعك ويميتك على سد هذا النقص .

**مقرة الشيخ القرم فرير أبو شادي بك** - هل أي حال أكون مسرورا ومعيدا لو أننا كدجنا بالنسبة لهذه الوظائف أكثر من هذا .

**مقرة الشيخ القرم فرير أبو شادي بك** - في مسائل الشركات الكبرى كشركة النور مثلا ، عندما تسلمتها الحكومة أقيمت الأجانب الذين تريد منهم مصر . فهؤلاء يجب أن يبقوا وأن نخلصهم ، كما يجب أن ندرس في هذه المسائل ببطء متتلة .

**مقرة الشيخ القرم فرير أبو شادي بك** - هناك ناحية أود أن أسمع رأي الحكومة فيها ، وهي الإتاوة المقدرة ب ٧٪ . فإراد الاتفاقية جاءت خلافا من الإتاوة ولم ينص عليها في صلب الاتفاقية .

وهذا عيب ، إذ لا يصح لنا أن نقر مشروع قانون مرصقا به اتفاقية كما لا يصح لنا أن نقر خطابات متبادلة لاحقة بالاتفاقية ، والاتفاقية ليس بها نص على الإتاوة ، وإنما جاءت الإتاوة بخطابات متبادلة بين معالي الوزير ومدير الشركة .

**مقرة صاحب المرونة إبراهيم عبد الرزاق باشا** (رئيس مجلس الوزراء) - إذا ما قلت إنما جزء من الاتفاقية ، أفلا يكفي هذا ؟ وما هو رأيك القانوني إذا كنت لا تعتبر هذه الكتب لاحقة للاتفاقية ؟

**مقرة الشيخ القرم فرير أبو شادي بك** - الذي أريد أن أقوله من الناحية القانونية إن البهتان حين يقر اتفاقا يقر الاتفاق بتصوره ولو أن هناك إشارة من بعد إلى الإتاوة ... ..

**مقرة صاحب المرونة إبراهيم عبد الرزاق باشا** (رئيس مجلس الوزراء) - ليس في كل هذه المناقشات والأعمال التحضيرية شيء من هذا ؟

**مقرة الشيخ القرم فرير أبو شادي بك** - إن وجهة نظري على العموم هي أنه لا يصح أن يكون الاتفاق خلافا من النص على الإتاوة .

**مقرة الشيخ القرم فرير أبو شادي بك** - لم يرد في الاتفاق شيء من هذا .

**مقرة صاحب المرونة إبراهيم عبد الرزاق باشا** (رئيس مجلس الوزراء) - لقد نص في مشروع القانون على الكتب التي تبودلت ، وقد ورد في نص المادة الأولى ما يأتي :

"وفقا على الاتفاق المبرم بين الحكومة والشركة العالمية لفئة السويس البحرية والناب التي تبودلت بينها في تاريخ ٧ مارس سنة ١٩٤٩ والملاحقة نصوها بهذا القانون" .

**مقرة الشيخ القرم فرير أبو شادي بك** - كذلك مبلغ ١٢٥,٠٠٠ جنيه لم ينص عليه . وبقي المبالغ اللازمة دفعا للشركة فمن مهام البلدية غير محددة . ونحن بهذا الوضع لا نعرف مدى التزاماتنا في هذا القانون .

وأرى أن الاتفاق بمجالاته الراحة ينقصه أن نحقق هذه المسائل ، أو على الأقل الخلافات القائمة بيننا من الناحية القانونية ، وأعتقد أن من الخبير في مسألة خطيرة كهذه أن تجتهد لجنة الشؤون الدستورية وأن تجتهد في الخلاف القائم بين وجهه نظر المؤيدين والمعارضين ، ترى أي وجهة النظر صحيحة .

**مقرة صاحب المرونة إبراهيم عبد الرزاق باشا** (رئيس مجلس الوزراء) - إن كنت عرض الآن اقتراح إقتال باب المناقشة



## اتفاق

( طرف أول )

الحكومة المصرية

يمثلها حضرة صاحب المعالي الأستاذ ممدوح رياض بك وزير التجارة والصناعة .

بموجب تفويض صادر اليه بذلك بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ ٧ مارس ١٩٤٩

( طرف ثان )

والشركة العالمية لقناة السويس البحرية

يمثلها سماعة السيد فرانسوا شاول روي رئيس مجلس إدارة الشركة وخبة منها في زيادة توثيق الصلات التي تربط الشركة بالإقتصاد المصري . وتوخيا لإزالة كل صفة أيا كان منشؤها ونسوية المسائل المختلفة المعلقة بين الشركة والمصالح الحكومية صاحبة الشأن .

وبعد بحث الاقتراحات التي قدمها الطرفان بقصد إدخال بعض الإيضاحات والتعديلات التي ظهرت ضرورتها على الاتفاقات السابق عقدها .

اتفقا على ما يأتي :

## الباب الأول

### هيئة المستخدمين

مادة ١ - تطبق أحكام هذا الباب على مستخدمي أقسام الشركة في مصر وهم يخضعون للوائح الشركة ويقسمون من حيث الكادر إلى خمس فئات هي :

( ١ ) الموظفون والمستخدمون

( ٢ ) القباطنة الرشدين

( ٣ ) موظفو الهيئة البحرية

( ٤ ) رؤساء الأعمال

( ٥ ) البحال

وتطبق القواعد الآتية في اختيار أفراد هذه الفئات وبعدل بها ابتداء من تاريخ التوقيع من هذا الاتفاق .

ومن المسلم به أن الشركة لا تقيم أى تمييز بين مستخدميها بسبب الجنسية من حيث المرتبات وشروط الترقية ، والمميزات الوحيدة التي يجوز منحها لتسعين غير المصريين هي الآتية :

( ١ ) بدل التوطن الأول عند وصول المستخدم - المقيم من الخارج إلى مصر

مادة الشيخ المزمع مرفوعة سريع المزمع - إلى أحادى في اقتراح إقفال باب المناقشة ، وأريد أن أبدي الأسباب .

الرئيس - أعرض على حضراتكم أولا اقتراحا مقسما من عشرة من حضرات الأعضاء بإقفال باب المناقشة ، وحضرة الشيخ المحترم فؤاد سراج الدين باشا يعارض في هذا الاقتراح طبقا لأحكام اللائحة ، ولا بد من سماع أقواله في الاعتراض على إقفال باب المناقشة .

مادة الشيخ المحترم مرفوعة سريع المزمع - إلى معارض في هذا الاقتراح ، لأن المسألة المعروضة على حضراتكم البلية ليست مسألة عادية ولا هي مجرد مشروع قانون كأي مشروع قانون يمر على حضراتكم ، بل هي مسألة خطيرة تتعلق بسيادة الدولة وسيادة التشريع المصري هوما ، ولقد تكلمت الحكومة طويلا .

ويؤسفني أن أقول إن معالي وزير التجارة أدلى في بيانه بيانات غير صحيحة تنقضها الأوراق الرسمية الصادرة بخط يده . فيجب أن نسموا ردى على هذه البيانات لتبينوا أن ما ألقاه معالي الوزير من بيانات ، في جميع الخلاف وفي سيادة التشريع المصري وثورة الشركة ، غير صحيح .

فإن أردتم بعد هذا ، وبعد أن ذكرت هذا صراحة ، وفي يدى الدليل ، أن توافقوا على إقفال باب المناقشة ، فالأمر لكم . ولكنى أعتقد أنكم لن تراجعوا لذلك ولن توافقوا عليه .

الرئيس - الموافق من حضراتكم على إقفال باب المناقشة في هذا الموضوع يتفضل بالوقوف .

( وقفت أغلبية )

الرئيس - إذن يقرر المجلس إقفال باب المناقشة . وهل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة )

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة )

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتقل إلى مناقشة مادته مادة فائدة ، وتتل المادة الأولى والأخلاق والكتب المتوه عنها هذه المادة .

تليت المادة الأولى وكذا الاتفاق والكتب المتوه عنها هذه المادة ، وهذا نصها :

مادة ١ - ووفق على الاتفاق المبرم بين الحكومة والشركة المالية لقناة السويس البحرية والكتب التي تبودلت بينهما في تاريخ ١١ مارس سنة ١٩٤٩ والمعلقة نصوصها بهذا القانون .

- (٢) ستة في الدرجة الثانية في خلال مدة انقضاء أول يناير سنة ١٩٥٠
- (٣) تسعة في الدرجة الثالثة خلال مدة انقضاء أول يناير سنة ١٩٥٠

ويوزع الموظفون المشار إليهم في (٧) و (٣) بين الأقسام الثلاثة حسب الحاجة .

(د) علاوة على ذلك ، ومع احتساب تعيينات المصريين التي أجريت ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٩ ، تؤكد الشركة نفسها في أن ترفع إلى ١٦ مجموع تعيينات المصريين عن سنة ١٩٤٩ في كل من الدرجتين الرابعة والخامسة .

(هـ) فيما يخص الوظائف الخارجية عن نظام الدرجات ، وهي في الواقع وظائف مديري فنيين ومستشارين متخصصين وفنيين مؤهلين تأهيلا عاليا ، يجوز للشركة بصفة استثنائية أن تعين من الخارج الموظفين اللازمين ليشغلوا مباشرة المراكز التي تنحدر من هذه الوظائف بسبب انتهاء الخدمة أو بسبب إنشاء وظائف جديدة ، وذلك في حدود وظائف الأقسام الثلاثة وأربع وظائف لأطباء لغاية انتهاء مدة الامتياز ويصرف النظر عن النسب المينة في الفقرة (ب) .

وإذا لم تباشر الشركة حقها المبني بحالها وشملت هذه الوظائف برقية موظفين موجودين بالخدمة أو بإجراء تعيينات من مصر فيما يتعلق بالأطباء فإن من يحلون عدديا محل الذين تنهت خدمتهم من الموظفين أو من المستخدمين الخارجيين عن نظام الدرجات يدخلون في النسبة الخاصة بشغل الوظائف الفنية والموصحة في الفقرة (ب) بحالها .

### (ب) الشهادات - الامتحانات

مادة ٣ :

(١) يكون تعيين الموظفين المصريين في الوظائف الإدارية من الدرجة الخامسة من بين المرشحين الحاصلين على الدبلومات أو الشهادات المأذونة في الملحق (ب)

ويجوز أيضا قبول المرشحين المصريين غير الحاصلين على شهادات في الدرجة الخامسة ، ولكن برتب إسماء بدين الحد الأدنى لرتب الأسماء المصنوف به حاليا لهذه الدرجة . ولا يجوز ترفيعهم إلى الدرجة الرابعة حسب حاجة العمل إلا بعد مضي ست سنوات في خدمة الشركة بما فيها فترة التجريب - يكون عملهم خلالها مرضيا

(ب) بطل عودة هذا المستخدم إلى وطنه عند انتهاء مدة خدمته .

(ج) زيادة طفيفة في الرتب الممنوحة من المصروفات المدرسية لتكوين أولاد المستخدمين من أبناء دراساتهم في إقليم الأصلي .

(د) سلف مقاربة يقصد تلك عقاري بلد الأصل للاقامة فيه بعد انتهاء مدة الخدمة .

(هـ) بدل اغتراب لصالح الموظف المدين مباشرة من الخارج بحيث لا يزيد على ٢٥ ٪ من المرتب .

### (١) الموظفون والمستخدمون

مادة ٢ :

(١) تشمل وظائف الموظفين والمستخدمين :

وظائف خارج نظام الدرجات .

وظائف إدارية .

وظائف فنية .

والوظائف الإدارية والفنية موزعة على الدرجات الخمس لمستخدمي المستخدمين .

(ب) فيما يتعلق بالوظائف الإدارية والوظائف الفنية تطبق النسب الآتية في التعيينات التي تدعو الحاجة إليها على أتراتها بالخدمة أو بسبب إنشاء وظائف :

تسعة مصريين لكل مشرووظائف إدارية .

أربعة مصريين لكل خمس وظائف فنية .

وقد عمدت كشف الوظائف الفنية بانفاق الطرود " ينظر للملحق (١)"

وبعد النسبة الواجبة التطبيق بنوع الوظيفة الشاغرة أصلا ويبدأ تطبيق هذه النسب من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق .

(ج) ولكن عدم عدم منذ الآن ، بتأخر مصرية ، الوظائف المتوسطة والبالغا في سلك المستخدمين تشهد الشركة بأن ترقى أو تعين بصفة استثنائية ١٨ مصرياً ، يدخلون في تطبيق النسب المينة بحالها ، ويكون توزيعهم على الوجه الآتي :

(١) ثلاثة في الدرجة الأولى ( واحد في كل من قسم الملاحة وقسم الأشغال وقسم الإمداد ) خلال ستة شهور من تاريخ العمل بهذا الاتفاق .

(ب) وبعد بلوغ هذا العدد ضمن الشركة - حسب القواعد المعمول بها - مصرياً مؤهلاً من كل وظيفتين تشغلان. فبرأه إذا لم يجد الشركة في الوقت المناسب العناصر المصرية المؤهلة، فيجوز لها أن تعين عناصر غير مصرية مؤهلة بالقدر الذي تدعو إليه حاجة العمل. ومن الملاحظ عليه أن نسبة الواحد على اثنين المستحقة من التعيينات التي تمت يعمل على تحقيقها في التعيينات اللاحقة.

#### (هـ) الجنسية

مادة ٦ - يجب أن يكون المرشح المصري مولوداً لأب يمد مصرياً بالتطبيق للواد من ١ إلى ٥ والمادة ١ (فقرة ١ و ٢) من الموسم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ أو النصوص المعادلة من أي تشريع جديد في هذا الشأن.

#### (و) رؤساء الأعمال والعامل

(١) الموجود منهم في الخدمة في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨

مادة ٧ - تشغل الوظائف التي يتولون رؤساء الأعمال والعامل - مديداً وقدر الحاجة - بتعيين رؤساء أعمال وعامل مصريين على أن تراعى في ذلك الأحكام المخصوص عليها في القانونين (١) و (ب) من هذه المادة.

(١) يجوز للشركة - عند شغل ما ينظر من الوظائف التي تتطلب أشخاصاً متخصصين تخصصاً عالياً - أن تختار من بين الموجودين في خدمتها من يشغلون الوظائف الشاغرة أو أن تعين دون قيد رؤساء أعمال أو عمالاً مصريين أو غير مصريين بعد ما يادل عدد الوظائف التي أصبحت خالية.

وقد حدد المبدأ الخاص للوظائف التي تتطلب أشخاصاً متخصصين تخصصاً عالياً باختلاف الطرفين بـ ٢١٠ وظيفة. وورد بيان هذه الوظائف بالكشف (ملحق و) الذي يجوز إعادة النظر فيه بالاتفاق مع وزير التجارة والصناعة بإعادة وظائف مؤقتة أو دائمة قد يقتضيها تنفيذ أشغال جديدة أو استخدام آلات أو مهمات أو معدات جديدة.

(ب) لشغل الوظائف التي يتولون رؤساء الأعمال والعامل الآخرون غير المصريين، ولرؤساء بعض الإدارات الاسمية على الأغص لصالح أبناء رؤساء أعمال أو رجال الشركة السابقين، يجوز للشركة أن تعين رئيس أعمال أو عاملاً غير مصري على كل خمسة رؤساء أعمال أو عمال غير مصريين يتركون الخدمة.

وجوز تعيين رؤساء الأعمال والعامل المقيمين وفقاً للقانونين (١) و (ب) إما في الدرجة التي ملئت فيها الوظيفة وإما في الدرجات الأدنى منها.

وتشغل الشركة المخلوقات التي تحدث في الوظائف الإدارية من الدرجة الرابعة، عن طريق الترقية من بين موظفي الدرجة الخامسة أو عن طريق التعيين المباشر - في حدود مقتضيات العمل - من الحاصلين على دبلومات عليا " انظر الملاحق ج "

(٢) ويحظر للشركة أن تشغل المخلوقات التي تحدث في الوظائف الفنية من الدرجة الخامسة، عن طريق الترقية من بين موظفي الدرجة الرابعة أو عن طريق التعيين المباشر - في حدود مقتضيات العمل - من الحاصلين على دبلومات عليا " انظر الملاحق د "

(٣) تضم اللجنة المشكلة بمعرفة الشركة - تفحص ترشيحات المصريين ووضوح كشف المرشحين الذين تختص بهم إدارة الشركة من يقع عليهم اختيارها - شخصية مؤهلة تختارها الحكومة. وتضمن اللجنة المرشحين من حامل الدبلومات العليا والمرشحين من حامل الشهادات والدبلومات المتوسطة والمرشحين ممن لا يحملون شهادات كل فئة على حدة.

#### (ج) القباطنة المرشدون وضباط الميناء وضباط المهات

مادة ٤ :

(١) - بين الشركة - حسب القواعد المعمول بها " انظر الملاحق هـ " بأولوية وعلى قدر احتياجها ٢٠ مرشداً مصرياً جديداً، غير أنه إذا لم يجد الشركة في الوقت المناسب العناصر المصرية المؤهلة على المؤهلات اللازمة فيجوز لها أن تعين عناصر غير مصرية من أصحاب المؤهلات، بالقدر الذي تدعو إليه حاجة العمل.

(ب) - عند تعيين العشرين مرشداً مصرياً الجدد تختار الشركة مرشداً مصرياً مؤهلاً من كل وظيفتين تشغلان. فبرأه إذا لم يجد الشركة في الوقت المناسب العناصر المصرية المؤهلة، فيجوز لها أن تعين عناصر مؤهلة غير مصرية بالقدر الذي تدعو إليه حاجة العمل. ومن الملاحظ عليه أن نسبة الواحد على اثنين المستحقة من التعيينات التي تمت يعمل على تحقيقها في التعيينات اللاحقة.

(ج) تعيينات ضباط الميناء وضباط المهات التي تم وفقاً لنفس القواعد الواردة في الملاحق (هـ) تختص في تطبيق النصب الموصوفة في القانونين السابقين.

#### (د) موظفو الهيئة البحرية

مادة ٥ :

(١) ترعى الشركة - طلباً للقواعد المعمول بها - عدد المصريين في هيئة الموظفين البحريين إلى سبعة، وذلك خلال شهرين من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق.



ومن المتفق عليه أن ياد بحث الموضوع خلال السنة التي تلي رفع الأحكام العرفية الحالية ، بقصد تجميع منشآت الجيش المصري بالإسمايلية ، وبناء أي - ل آخر لإتلاف احتياجات الجيش .

### الباب التاسع

#### الأعمال الكبرى لتحسين القناة البحرية

مادة ٢٠ - تم تعديل رسم السفن ومرورها في القناة ، والوقت ، بمقتضيات التجارة الدولية على خروجه ، ولكي تخلف لمصر عند انتهاء مدة الامتياز قناة صالحة تماما لمواجهة حاجات التجارة ، أعدت الشركة برنامجا لتحسين القناة البحرية ومدخلها وافقت عليه اللجنة الاستشارية الدولية للأشغال خلال انعقادها في شهر نوفمبر سنة ١٩٤٨

والأعمال المزمع تنفيذها والتي تبلغ تكلفتها حوالي ٤ ملايين ونصف [ من الجنيهات تضمن :

( أ ) التعميق العام للقناة بمقدار ٥٠ مترياً .

( ب ) التوسيع في وسائل رسو السفن ببور سعيد .

( ج ) إنشاء منطقة تقاطع التوافل البحرية بين الكيلو ٥٠ والكيلو ٦٢ وذلك بحفر قناة فرعية .

( د ) تحقيق محطة سفن البترين بحمية التسيح .

والإجراءات التي يقتضيها تنفيذ هذه الأعمال وردت بالمحق ( ي ) المرافق لهذا الاتفاق .

### الباب العاشر

#### منازل السكنى للوطنين والعاملين

مادة ٢١ - ابتداء من أول يناير سنة ١٩٦٢ يعرض على الحكومة البرنامج السنوي للسكنى التي تنبئها الشركة لموظفيها وعاملها على أراض منطقة الامتياز لتمكين الحكومة من أن تستلم هذه المباني الجديدة بالشروط المنصوص عليها في التكتابات المتبادلة بين الشركة والحكومة بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩١٩ و ١٠ / ١٤ فبراير ١٩٢٠

### الباب الحادى عشر

#### مسائل المال

مادة ٢٢ - فيما عدا قرار لجنة توفيق وور سعيد المتخذ بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٤٨ المصدق عليه من وزير الشؤون الاجتماعية في أول أبريل ١٩٤٨ بالإسمايلية .

### الباب الرابع

#### ميناء الصيد ببور سعيد

مادة ١٥ - تمد الشركة ببور سعيد ، في أقرب وقت مستطاع ، حوضاً لمساكن الصيد في المواقع وحسب البيانات الواردة في الرزم الملحق طيه من الطرفين والملحق بهذا الاتفاق .

### الباب الخامس

#### المنطقة الحرة بميناء بور سعيد

مادة ١٦ - تدرس الشركة في الوقت المناسب ، وبالتفاهات مع الحكومة ، الشروط التي يمكن بها تنظيم منطقة خاصة لاقامة مؤسسات صناعية داخل المنطقة الحرة بميناء بور سعيد على مصطبة حوض العباس .

ومن المتفق عليه علاوة على ذلك ، أنه توطئة لعودة المنطقة الحرة بميناء بور سعيد الى نظامها المادى ، ياد بحث مسألة القيود التي أدخلت منذ حرب سنة ١٩٣٩ على شروط ادارة المنطقة الحرة كما وضعت هذه الشروط وحللت في الاتفاقات المفقودة بهذا الشأن بين الحكومة والشركة ويتم هذا البحث خلال أحد الاجازات الثورية القادمة المنصوص عليها في اتفاق أول مايو سنة ١٩٢٠ الخاص بإدارة هذه المنطقة الحرة .

### الباب السادس

#### ترعة الباسية

مادة ١٧ - تسلم الشركة للحكومة ترعة المياه المالحة المعروفة بترعة الباسية والتي أنشأها الشركة لتد بالماء مدينة بور سعيد والقنطرة ومنشآت القناة الواقعة بين بور سعيد والإسمايلية .

ويتم التسليم بالشروط الموصحة في الملحق ( ح ) المرافق لهذا الاتفاق .

### الباب السابع

#### عاجر صاغة

مادة ١٨ - تمد الاتفاقات الخاصة باستغلال الشركة لمحجرها جبل صاغة بالقرب من الدويس ، والتي انتهت مدتها في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٤ لفترة جديدة تنهى بانتهاء امتياز الشركة أى لفافة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، وذلك بالشروط المبينة بالمحق ( ط ) المرافق لهذا الاتفاق .

### الباب الثامن

#### شغل السلطات العسكرية المصرية لمواقع بالإسمايلية

مادة ١٩ - تقبل الشركة أن تترك مؤقتاً تحت تصرف السلطات العسكرية المصرية مباني السكنى والأراضى التي تسطها حالياً هذه السلطات بالإسمايلية .

والنسبة الخلاف القائم بين الشركة وعمالها بسبب هذا القرار نسوية  
ثانية قدم الاتفاق على ما يأتي :

(١) ينطبق هذا القرار على العمال غير المقيدين "المندمجين" الذين كانوا  
في خدمة الشركة في ٢٧ مارس سنة ١٩٤٨ دون سواهم .

(٢) سنوات الخدمة التي قضاه هؤلاء العمال في خدمة الشركة بأي  
صفة كانت قبل هذا التاريخ ، تدخل في احتساب معاشاتهم بالقدر الذي  
تمت فيه مساواتهم بالعمال المقيدين من قبل .

(٣) يمنح كل من العمال المذكورين مبلغا سنويا مساويا للفرق بين  
كسبه الشهري القديم وكسبه الشهري الذي تقرره ابتداء من ٢٧ مارس  
سنة ١٩٤٨ مضروبا في عدد سنوات خدمته المنحبة للماش لفسايت تاريخ  
أول يناير سنة ١٩٤٨

(٤) يمنح علاوة على ذلك لمن كانوا من هؤلاء العمال في خدمة الشركة  
في أول يناير سنة ١٩٤٠ مبلغا مساويا لثلث كسبهم الشهري الجديد من  
كل سنة خدمة محسبة للماش لغاية تاريخ أول يناير سنة ١٩٤٠

(٥) لن تحمل الشركة نحو عمالها أي التزام آخر ناتج عن هذا القرار .

### الباب الثاني عشر

#### أحكام ختامية

مادة ٢٣ - تبقى الإضافات التي سبق مقتضاها من الحكومة المصرية  
وشركة قناة السويس نافذة في كل ما لا يخالف الأحكام المبينة بهاليه .  
تحرر من نسختين بالقاهرة في ٧ مارس سنة ١٩٤٩ .

وزير	رئيس مجلس إدارة
التجارة والصناعة	الشركة العالمية لقناة السويس البحرية
امضاء (عروج رياض)	امضاء (ف. شاولي دوي)

#### ملحق ١ "مادة ٢"

الموظفون المعترفون فنيين

#### "مادة ٢"

وكلاء الوكلاء الرئيسيين قدم الملاحظة .

المهندسون والمعلمون والراسمون .

رؤساء الحسابات ووكلائهم ومن إليهم .

رؤساء المكاتب المحاسبون ووكلائهم .

المفتحة المسجلون والمحاسبون

الصرافون الرئيسيون والصرافون .

موظفو قسم القياس .

موظفو قسم الحركة

موظفو الإشارات والاتصالات .

الكتبة الفنيون .

الصيانة وغيرهم من أخصائي القسم الطبي . غير الأطباء .

#### ملحق ب "مادة ٣"

الشهادات والدبلومات المطلوبة للقبول في الدرجة الخامسة

شهادة إتمام الدراسة الثانوية المصرية «بكالوريا» «السنة التوجيهية» .

شهادة إتمام الدراسة الثانوية الفرنسية «بكالوريا بقسمها» .

شهادة التجارة المتوسطة والمتفانية التي تمنحها وزارة المعارف العمومية .

الشهادة العليا للدراسات التجارية «من البعثة الألمانية ومن مدرسة  
سان مارك بالاسكندرية» .

شهادة الدراسات التجارية (مدرسة القديس يوسف بالخرقش) .

شهادة المركز الاجتماعي بمدرسة الحقوق الفرنسية بالقاهرة .

شهادات المدارس التجارية العليا بفرنسا .

#### ملحق ج "مادة ٣"

الشهادات العليا المطلوبة للقبول مباشرة

في الوظائف الإدارية من الدرجة الرابعة

(١) شهادات مصرية أو فرنسية .

القبائس في الآداب .

القبائس في العلوم .

القبائس في التجارة - أو بكالوريوس في التجارة في

القبائس في العلوم .

دبلوم مدرسة الدراسات التجارية العليا بباريس .

دبلوم مدرسة العلوم السياسية بباريس .

(٢) شهادات المجازية أو أمريكية :

شهادة بكالوريوس في الآداب (من الجامعات الإنجليزية والأمريكية).  
شهادة بكالوريوس في العلوم (من الجامعات الإنجليزية والأمريكية)

ملحق د "مادة ٣"

الدبلومات التي تخول لحاملها الالتحاق

مباشرة بالوظائف الفنية من الدرجة الثالثة

١ - دبلومات مصرية :

كلية الهندسة .

مدرسة الفنون الجميلة العليا ( العامة ) .

مدرسة الفنون الجميلة العليا .

مدرسة الفنون التطبيقية العليا .

المعهد العالي للعلوم الهندسية .

٢ - دبلومات غربية :

مدرسة الهندسة .

مدرسة الفنون والصناعات .

مدرسة الطرق والتجارة .

مدرسة المناجم العليا .

مدرسة الهندسة البحرية .

مدرسة الطيران العليا .

بمدرسة الفنون الجميلة الأولية :

مدرسة الكهرباء العليا .

مدرسة المناجم إسان تونج .

مدرسة الفنون والصناعات الأولية .

المعهد الكاثوليكي للفنون والصناعات الأولى .

المعاهد الكورباتية الفنية بالكلية .

مدرسة العمارة .

المدرسة الخصوصية للاشغال العمومية .

مدرسة السقراط بلون .

مدارس الكهرباء والميكانيكا بباريس وجرمينا .

٣ - دبلومات أجنبية أخرى :

الدبلومات الفنية من جامعات أو مدارس طيلة أجنبية  
المعادلة لدبلومات الفتيين ١ و ٢

ملحق ه "مادة ٤"

على المرشحين لوظائف القباطنة المرشدين ووظائف ضباط المياه أو  
ضباط المهات أن يقدموا المستندات المنصوص عليها في اللائحة وأن  
توفرهم المجلات الآتية :

(١) أن تقل عنهم من ٣٥ سنة .

(ب) أن يكونوا حاصلين على شهادة ديان لأعلى البكالوريا

(ج) أن يكونوا قد قضوا ١٠ سنوات على الأقل في الملاحة في أعلى  
البكالوريا منها ستان على الأقل بعد تاريخ الحصول على شهادته بأن  
لأعلى البكالوريا .

(د) أن تتوفر لهم الصفات المهنية والخبرة على أحسن وجه .

(هـ) أن يجتازوا كشفا طيلة مرضيا أمام الأطباء المعتمدين من الشركة  
وأن يقدموا شهادة جدة نظر من طبيب اعصابي معتمد .

(و) أن يجتازوا الكلام بالفرنسية أو الإنجليزية .

ملحق و "مادة ٧"

الوظائف التي يلزم لشغلها موظفون معتمدون خصوصا عاليا والتي  
يكون لشركة الحق في أن تقرر فيها دون قيد وفي الدرجة التي تراها ملائمة  
لرؤساء أعمال وعمال لا يملع عليهم اختيارها بصرف النظر عن جنسيتهم .

## قسم الملاحه :

٤	ملاحظو المياه
٥	رؤساء رصادون
٢	ملاحظو الأحواض
٥	ملاحظو احتساب ساعات العمل
٣	رؤساء فرق المناورات
٤	رؤساء فرق الميكانيكيين
٤	رؤساء أعمال ورؤساء فرق الاشارات
١	رؤيس التركيات في قسم الاشارات
١	سكرتير ورشة الاشارات
٦	ميكانيكيون أولون
١٤	ميكانيكيون مختارون
١٧	ميكانيكيون درجة أولى
١٣	ميكانيكيون كهربائيون للاشارات
١٣	ميكانيكيون كهربائيون لاسلكي
١٣	ميكانيكيون كهربائيون لورشة الغاز
١٣	عمال التركيات الكهربائيه للاشارات
٣	كهربائي ممتاز
٣	برادون كهربائيون
٦	كهربائيو القاطرات البحرية
٣	ملاحظو الأرصفة
١٣	رؤساء وحدات بحرية صغيرة درجة أولى
١٣	رؤساء طواقم القاطرات البحرية الكبرى
١٠٤	المجموع

## القسم الإداري :

١	رؤيس ممرضين ومكلف بالعمل على جهاز فحص القلب بالكهرباء
٣	رؤيس ممرضين ومساعد التخدير
١	عامل مكلف بأجهزة التصوير بالأشعة
١	ميكانيكي كهربائي بالمهازمات المستشفى وجناح الجراحة الجليدي
١	ملاحظو الحدائق ومسقيها
١	ملاحظ تربية الزهور
٧	المجموع

## قسم الأشغال

## ورشة البرادة :

٧	خراطون
٧	عمال آلات
١	عمال ميكانيكا دقيقة جداً
٣	برادون خراطون على القريرة
٧	عمال عر كات الإصلاحات والضغط

## ورشة السباكة :

٧	سباكون - عمال نماذج صب
١	عامل قوالب الصب
	ورشة النحاس :

٧	نحاس للقرانات
٧	نحاسون للفرم ( الأشكال )
٧	نحاسون في الإنشاءات البحرية
٧	لحامون
٧	لحامون وعمال قطع تحت الماء

## ورشة الحدافة :

٧	حدّادون إخصائيون
---	------------------

## ورشة التركيات :

٥	عمال تركيبات
٧	إخصائيو مناورات آلات الرقع

## ورشة الكهرباء :

٧	المحطات الرئيسية
٤	إخصائيون برادون
٤	عمال تركيبات كهربائية

## ورشة التجارة الضخمة :

٧	إخصائيون لرقع المدفن على القرانات
١	تجارون بحريون للتجارة الضخمة



وقف دفع مبلغ ٤٨٨ ملياً و ٥٥ جنياً المصدرة جزاءً والذي تسلمه الشركة سنوياً من الحكومة لصيانة المصارف المروية بمصارف قبل الاسمايلية .

### الإشراف على جياة المسلمين :

صيانة مزدوعات الشوارع والشوارع الرئيسية والميادين العامة بالمدينة .  
وبكس ما تقدم تيسر الشركة لتأدية انتهاء مدة الإشراف في صيانة الحدائق والمزارع المرافق كشفاً لهذا مرق رقم ١ .

ومن المتفق عليه أنه يكون دائماً البلدية الحق في أن تقرر كافة المرافق البلدية الأخرى وأن تشرف عليها طبقاً للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بتنظيم المجالس البلدية والقروية .

### ( المادة الثانية )

تسلم البلدية المنشآت التابعة والمهمات المخصصة للأعمال ذات الصبغة البلدية فيما عدا الاستثناء المصوص فيه في المادة ٣ - على أن تدفع قيمتها الحالية لشركة حسبما يتم تحديدها بالتراضي أو بناء على رأى خبير .

وكشف هذه المنشآت التابعة وهذه المهمات مرافق لهذا الملحق تحت رقم (٢) ومن المفهوم أن هذا الكشف لا يتضمن أى مبنى سكنى أو مكتب .

### ( المادة الثالثة )

لايسلم إلى البلدية مبنى الشركة والحوش الملاصق له إلا أن تشملها حالاً المطابق وبمهماتها وكذلك الحوش الجاور لهذا المبنى والذي شغله حريات النظافة والارش المسالة إلى البلدية . وسنودع مهمات وأدوات النظافة الراضع بشارع مرصيا .

غير أن البلدية أن تدفع جناً لمدة سنتين ابتداء من تاريخ العمل بهذا الاتفاق بالمجان والحوش والسنودع والأمكنة المذكورة على أن تحلها عند انتهاء هذه المهلة على أكثر حد .

### ( المادة الرابعة )

تحمل البلدية على الشركة في كافة الحقوق والالتزامات المترتبة على عقود المعاولة السنوية الجارية تنفيذها وذلك لتأدية انتهاء مدتها وهذه العقود هي :

عقد تنظيف والرش بالبتون « مقاول واثمان »

عقد صيانة الشوارع والأرصفة « مقاول محمود محمود »

المعدات الدوّل الكهربائية ببناء بورسعيد :

رؤساء أولون .....	٣
ميكانيكيون كهربائيون أولون .....	٦
ميكانيكيون كهربائيون ثانون .....	٥
الكراكات والإشراف على التطويرات وعمل الآلات .....	٢٣
ورش الأقسام .....	٩
قدم المياه .....	٣
المجموع .....	٩٩

### الخلاصة :

قسم الملاحظة .....	١٠٤
قسم الأشغال .....	٩٩
القسم الإدارى .....	٧
المجموع .....	٢١٠

ملحق ز « مادة ١٤ » :

### إنشاء مجلس بلدى بالاسمايلية

#### ( المادة الأولى )

مرافق المدينة التي تتولاها حالياً الشركة كليا أو جزئياً بالاسمايلية ( بما فيها منطقة سنشفي سال فسان ) والتي يوكل من الآن فصاعداً لبلدية الاسمايلية بالإشراف عليها هي :

تنظيف المدينة وتصريف النجاسة .

التطوير الصحي . الرش بالبتون في المنازل والمدينة

خدمة البحارى . المياه المستعملة ومياه الأمطار .

خدمة مكافحة الحريق .

الإتارة العامة .

صيانة شوارع المدينة وأرصفتها .

صيانة مصارف التطوير المرفوعة بمصارف قبل الاسمايلية والواقعة بين قرة الاسمايلية وبحيرة اتجاس وصيانة مصارف أبو رشم .

- ٧ - مشتل الكول ٢ ومنزوعات الطريق المؤدى إلى هذا المشتل .
  - ٨ - المزرعة الواقعة بشارع الأميرة فوزية .
  - ٩ - متحدر شارع لبنان دى بقفون وطريق المستنقعات .
  - ١٠ - شارع نيماسون .
  - ١١ - حديقة الجوف .
  - ١٢ - جزيرة القوسان .
  - ١٣ - حدائق ومنزراع منطقة قطرة الثرة ٩٥ هـ .
  - ١٤ - غابة أجودخم .
  - ١٥ - غابة سان بير .
- مرفق ٢ ملحق ز

### مدينة الاسماعيلية

#### الأعمال ذات الصبغة البلدية

#### كشف بالمنشآت الثابتة وبالمهمات

- ١ - التنظيف :
- فرنان لهرق .
- سيارة قامة رقم ٣٣ قتال .
- سيارة قامة رقم ٧٩ قتال .
- سيارة صتلوق ماركه فورد .
- سيارة قامة بنهان رقم ١١٢ قتال .
- سيارة رش رقم ١٠٤ قتال و
- ١٥ سيارة يد .
- ٨ صناديق لجرها العواب .
- صنودع عامة .
- صنودع تعبريق وشرع .
- ٩٥ بر استصاض .

مقصد صيانة مصارف التطور بمنطقة الاسماعيلية . مقالة محمود عبد الوهاب . هذا ما يتعلق في هذا المقصد صيانة مصارف أبي جاسوس . مقصد صيانة المزروعات فيما يتعلق بالشوارع والشوارع الرئيسية والميادين العامة بالمدينة . مقالة أحمد عبد الله .

#### (المادة الخامسة)

مرافق المدينة التي كانت تتولاها الآن بالاسماعيلية إدارة الأملاك المشتركة والتي يتركز إلى البلدية من الآن فصاعدا بالإشراف عليها هي :  
صيانة وغفر أريج مراحيض عمومية .  
واحد منها بشارع قواد الأول بقرب مزلقان السكة الحديد .  
واحد في ميدان حباس .  
اثنين بشارع محمد طي بشارع الأهرام وشارع قواد الأول .  
صيانة واستغلال السوق العمومية الواقعة قبل الجبانات .

وتتسلم البلدية هذه المراحيض والسوق على أن تدفع قيمتها الحالية لإدارة الأملاك المشتركة ، حسباً يتم تحديدها بالتراضي أو بناء على رأى خبير .

#### (المادة السادسة)

تورد الشركة بجناات لبلدية المياه العذبة الآتية للرافق التي تسلم إليها .  
وكل تجميع في المنشآت يقتضيه اسماح هذه المرافق تقوم به الشركة على نفقة البلدية ويحسب الاستهلاك المقابل له بثلاث النسخ التي تورد به المياه العذبة للاعمال .

مرفق رقم ١ ملحق ز :

#### مدينة الاسماعيلية

كشف بالحدائق والمزارع التي تستمر الشركة في تولي صيانتها

- ١ - حدائق الملاحة .
- ٢ - حديقة بهياد .
- ٣ - حديقة الخفة .
- ٤ - المساحة المزروعة الواقعة بين شارع محمد طي وقرعة الاسماعيلية .
- ٥ - ميدان روت .
- ٦ - غابة النسيج .

## ٢ - التطوير المسمى :

٣ راميل مازوت .

مطفاً كان .

مضخة يد .

- ٤ زورقا صغيرا

مستودع المواد المستخدمة لملحوظ مكافئة الملاريا

٣ - المآري المسلمة بدون مقابل بشرط تولى حياتها .

شبكة الحى الغرب للدينة :

٤٠٠٠ متر طول من المآري قطر ٤٠٠ ملليمتر و ١١ بكاورت

١٢٢٠ متر طول من المآري قطر ٢٠٠ ملليمتر و ٦٥ بكاورت

٥٧٦٠ متر طول من المآري قطر ١٥٠ ملليمتر و ١٩٧ بكاورت

شبكة جبل ترعة الاسماطية

١٠٩٦ متر طول من المآري قطر ١٥٠ ملليمتر و ٢٥ بكاورت

شبكة الحى الشرق للدينة

٢٩٠٠ متر طول من المآري قطر ١٥٠ ملليمتر و ٣٠ بكاورت

محطة طلمبات الشفط بميدان توفيق

مآري تكثات غفر السواحل

محطة الترسيب عند مستشفى سان لسان

٤ - الحريق :

سيارة حريق بسلم ماركة لافى

سيارة حريق ماركة لافى

٣ صفارات كهربائية لاستدعاء رجال المطافىء

٣ صفارات كهربائية ماركة ستراوس للجهازات الحريق

مهمات مختلفة لمكافحة الحريق

٥ - الإنارة العامة :

(١) ١٢ مامود إنارة منخرا .

## (ب) المنفرع الأول :

٥١ عمودا منخرا للإنارة :

١٩ مصباحا مركبة على عواميد توزيع .

٥ مصابيح وسط .

## المنفرع الثانى :

٣٥ عمودا منخرا للإنارة :

مصباح واحد مركب على مامود "بحرب ورشة التمه الثانى" :

## المنفرع الثالث :

٢٥ مصباحا جديدا .

١٠٩ مصابيح وسط .

٥ مصابيح مركبة على أعمدة .

٦ - حضيات رش منزهومات الشوارع والميادين والشوارع الرئيسية :

٧ - جياة المسارين المسلمة بدون مقابل بشرط تولى صيانتها :

البلعوان والمباني .

حضيات الرش .

ملحق ح مادة ١٧ \*

## تسليم ترعة العباسية للحكومة

## (المادة الأولى)

تسلم شركة قناة السويس لوزارة الأشغال العمومية ترعة المياه الحفرة المعروفة بترعة العباسية . من بدايتها عند ترعة الاسماطية لغاية سور محمية مياه مدينة بورسعيد . تقع ترعة العباسية بين الاسماطية والقطنة خارج حدود منطقة امتياز الشركة . وفى كل هذا الجزء تتنازل انشركة ميدانيا من كافة الأراضي التى وضعت تحت تصرفها لإنشاء التربة المذكورة وصيانتها .

وفى كافة أجزاء التربة الواقعة داخل حدود منطقة امتياز الشركة . وبالأخص بين القطنة وبورسعيد . بمحد الأراضي المتنازل عنها بعلامات توضع بمعرفة اصحاب الشركة بحضور مندوب من الحكومة ، وتسليم الشركة للحكومة ، فها هى محلات القناة البحرية على وجه خاص قطعة الأرض المنقطة بين الناحية المنخفضة من طريق الشركة ( القطنة - بورسعيد ) وحم السكة الحديد وكذلك الأراضي المزروع عليها ستار من الأنشجار لوقاية التربة .

## (المادة الثانية)

تسلم أيضا الشركة الحكومة المنشآت الآتية بالحالة التي هي عليها :

١ - المنشآت الهندسية التي أقامتها الشركة على ترعة القيسية مثل الكبارى وقناطر حجز المياه والرياحات وكافة الأغصان الخاصة بها على أن تتولى الشركة صيانة الكبارى التي أقامتها على ترعة القيسية أمام محطات القناة البحرية .

(ب) المساكن المبنية فيما جد :

القياس	مسكن للملاحة عند الكيلو ٩٧٠٠ وأيضاً مساكن العمال المخاورة .
الكيلومترى	المسكن عند الكيلو ١٣٩٠٠
ترعة	مسكن العمال عند الكيلو ٢١٧٠٠
القياس	مسكن للملاحة عند الكيلو ٣٠٨٠٠ وأيضاً مساكن العمال المخاورة .
الكيلومترى	المسكن عند الكيلو ٣٩٠٠٠
بالقناة	مسكن محطة التينة .
البحرية	المسكن عند الكيلو ٩٠٠٠

(ج) طلبية المياه عند الكيلو ٩٧٠٠ وماخذ المياه والمواسير التي أنشئت لرى المزارع المبنية بالمادة (٣)

(د) الطريق الذى أنشأته الشركة على بعض أجزاء الضفة الشرقية من التربة من القم لغاية الكيلو متر ٣٢٧٨٥٠ متصله بالطريق الرئيسية للشركة التي تصل بين الاسماعيليه و بورسعيد .

(هـ) الخط التليفونى الذى أنشأته الشركة لأعمال القناة بين الكيلو ٢٠٠٠ والكيلو ٤٠٠٠ . ونسب هذا الخط بشمل أيضاً اتصال جهازات التليفون المركبة بمبنى الشركة الواقعة على التربة وتأتى منسلف للحكومة وعلى الشركة أن تتركب في مكتب مهندس الحكومة بالإسماعيلية جهازاً تليفونيا متصلاً بخط الشركة الداخلى لكن تضمن كما هو الحال الآن سرية الاتصال بقناطر حجز المياه القائمة على التربة وبمصلحة المياه ببورسعيد .

(و) تسلم الشركة للحكومة قمامة أرض بالإسماعيلية في موقع ملائم لمحمد مانتاق الطرفين لتبنى الحكومة عليها سكناً ومكتباً لمهندس الملاحظ لترعة .

## (المادة الثالثة)

تتنازل الشركة محكومة من سائر الأشجار المزروعة على طول التربة بين الاسماعيليه والقنطرة وغربي خط السكك الحديد بين القنطرة و بورسعيد وتمتعده الحكومة بالاحتفاظ بهذه الأغجار والا تأثر منها لحماية ترعة المياه للحلوة والقناة البحرية .

## (المادة الرابعة)

تسلم الحكومة المصرية منذ الآن قارى قطع الأغصان المنصهرين لصيانة ترعة المياه الملوة على أن تدفع قيمتها حسب حالتها عند تسليمها وبناء عليها وتمتد ويحدد كل ذلك بالتراضى أو بواسطة خير يقبله الطرفان وتسلم الحكومة أيضاً القنابر الجدد لقطع الأغصان الذى طلبته الشركة حديثاً على أن تتوض عنه حسب الترخى الذى دفعته فعلاً .

## (المادة الخامسة)

تتولى الحكومة المصرية صيانة ترعة القيسية ابتداء من تاريخ تسليمها وتقبل الشركة أن يلقى فى القناة البحرية بين القنطرة و بورسعيد ناتج التطويرات التى تستخرجها الكراكات . ولكنها لا تقبل أن يلقى فى القناة البحرية الناتج المتخلف من أى توسيع محتمل لترعة القيسية .

وتمتعده الحكومة أيضاً :

(١) بأن تحفظ بمسوب مياه لا يقل عن مئذوب " ٢٠,٠٠٠ " حسب دوريات الشركة لعملية مياه بورسعيد . على أن يكون لمدينة مدينة و ميناء بورسعيد ومدينة بورسعيد بورقواد المياه الأولوية فى كل وقت على المياه الأرضية الزراعية .

(ب) بأن يورد يومياً كميات المياه اللازمة حالياً لأقسام الشركة وهى :

٥٠٠٠٠ متر مكعب لعملية المياه ببورسعيد .

١٥٠٠٠ متر مكعب لمدينة القنطرة ومحطات القناة البحرية والأماكك المشتركة

١٨٠٠٠ متر مكعب لوايود المياه المركة بالإسماعيلية ومحطة رفع المياه بنقطة التربة (٦) .

١٥٠٠ متر مكعب لمشتل الشركة عند الكيلو ٢٠٠٠ من ترعة القيسية .

ويجوز إطاعة النظر فى هذه الأرقام ، كلما استلزم ذلك من الآن لغاية تاريخ انتهاء امتياز الشركة ، توسع مدن بورسعيد و بورسعيد والإسماعيلية والقنطرة ومنشآت القناة الواقعة بين الإسماعيلية وبورسعيد أو لزيادة حركة المرور فى القناة البحرية .

لا تمتعده الحكومة بأن تحقق بمفعتها العمال الذين تستفيد منهم الشركة حالياً والمنصهرين لصيانة ترعة القيسية ، غير أنه يجوز للحكومة أن تعطيهم الأفضلية للدخول فى خدمتها حسب النظام والأجور المعمول بها لديها فى حالة ما إذا رغبوا دخول خدمتها .

## ٢ - السكك الحديدية والمنشآت المختلفة

## ( المادة الثالثة )

لقد رخص أيضا للشركة بأن تمد لمدة جديدة ابتداء من ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٤ لغاية تاريخ انتهاء الامتياز سكة حديد ذات خط حادى يبلغ حاليا طولها الاجامى - بما فيه جميع خطوط التخزين والتفرعات - ١٠٤٢ مترا طوليا وكذلك سكة حديد ذات خط ضيق يبلغ حاليا طولها الاجامى - بما فيه خطوط التخزين والتفرعات - ٥٧٦٠ مترا طوليا وهذان الخطان مخصصان لنقل الأخشاب من بحير جبل عتاقة الى شاطئ خليج السويس (جوة عتاقة) حيث تقع - وفقا للتخطيطات الميمنة بالرم صانف الذكر - الأرصفة والاسكدة التى بنها الشركة مكان حاجز بحرى تابع للحكومة .

## ( المادة الرابعة )

لا يمنع هذا الترخيص الأفراد من عبور الخطوط الحديدية في أحوال المرور العادية وفي حالة إنشاء طريق أو سكة حديدية أخرى مصرح بها لايمنع هذا الترخيص من قاطعتهما بالخطوط المذكورة الى أن يقترب من هذا القاطع مصروفات تحملها الشركة .

## ( المادة الخامسة )

يرخص الشركة بأن تستخدم مكان المكان المقام عليه حاجز الحكومة البحرية المشار اليه في المادة الثالثة لاحتياجات استغلال محجرتها المصرح بها .

إلا أنه إذا حدث في المستقبل - على أن ترفع حاجز جديدة مصرح بها أو لاي سبب أكر أن أصبح ازدياد حركة مرور الأفراد الحالية بالأرصفة والاسكدة التى أقامتها الشركة على موقع الحاجز المذكور من شأنه أن يعرقل مرقله فعلة نقل الأخشاب الشركة جاز لها أن تطلب وتحصل على ترخيص بأن تقيس على تقنياتها حاجزا آخر يستخدمه الأفراد في مكان مجاور توافق عليه وزارة التجارة والصناعة ولهذا الغرض تخطر الوزارة المذكورة الشركة مقدما بالتصاريح التى تنوى منحها باستغلال محاجر أخرى في المنطقة نفسها من جبل عتاقة

والحاجز الجديد الذى قد يبنى على هذا النحو يكون ملكا للحكومة .

## ( المادة السادسة )

تقوم الشركة على حقها بتطوير الموانئ المجاورة للأرصفة والاسكدة المشار اليها في المادة الثالثة في فترات دورية تقضى ما يوق من المواد المستخرجة من الحجر وتخرنها .

وتحفظ مصلحة الموانئ والمناجىق أخذ جسات - في الموانئ التى تم تطويرها - بواسطة موظفيها وعلى تقنياتها . وعلى الأخص عند ما تتوفر المصلحة المذكورة ضمن المواد على قاطعها .

وإذا أظهر المجلس وجود قاع مرتفع خطر على مهمات مصلحة الموانئ والمناجىق تقوم شركة النبال على تقنياتها بإزالة الترسبات التى تسببت لهذا الارتفاع

## ( المادة السابعة )

تستمر الحكومة المصرية على العمل بالمعقد المجمع بين الشركة والمقاولين محمود سمود وسليان على مرحان لصيانة ترعة العباسية والمزارع الكائنة على ضفتيها وهى معقود تنتهى في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ .

محق ط - المادة ١٨ :

## محاجر عتاقة

## ١ - محاجر

## ( المادة الأولى )

ان التصريح السابق اعطاهو للشركة بموجب الاتفاق المؤرخ ١١ يونيه سنة ١٩٣٦ باستغلال محجر عتاقة لمدة ١٠ سنوات تنتهى في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٤ على مسافة طولها ٥٠٠ متر حسب التخطيط الأحمر المبرر على الرمز المرافق لهذا والموقع عليه من الطرفين . ان هذا التصريح يمد لمدة جديدة من ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٤ لغاية - نهاية مدة امتياز الشركة الى غاية ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ . وذلك في حالة ما إذا احتاجت الشركة الى الاستمرار لغاية هذا التاريخ في استخراج الاجمار من عتاقة لاستخدامها في أشغال القناة البحرية والموانئ التابعة لها .

وهذا التصريح ممنوع بمجان غير أنش على الشركة أن تدفع مصاريف التحضير والمصاريف البسيطة الأخرى إذا لزم الأمر .

وفي حالة توقف استغلال المحجر المذكور مدة ثمانية عشر شهرا متتالية يصبح هذا التصريح لاغيا ولا أثر له .

## ( المادة الثانية )

تتمتع الشركة بأن تورد للحكومة سنويا مواد محجرة من الأصناف الآتية :

دبش وأحجار صلبة النجم وكسر الاجمار وزلط خرسانة وبودرة الدبش بكية لا تزيد على ٧٠٠٠ طن متري في السنة .

وعلى الحكومة أن تخطر الشركة قبل الفترة التى يبنى فيها البلد في استخراج المواد المطلوبة بشهرين عن كمية الاجمار من مختلف الأنواع التى تحتاج اليها وعن المهلة التى يبنى تسليمها فيها .

وتتمتع الحكومة بأن تسلم المواد التى طلبت توريدها . وفي حالة عدم وجود اتفاق تدفع منها على أساس تعريفة الشركة مضاعفا اليها ٢٠ ٪ . ويبرى هذا السعر على المواد محملة على صنادل أو نهيمات الحكومة عند أرصفة أو اسكدة المحاجر .

وللشركة أن تورد أيضا أكلا طبيعية . ولكن لا كان توريد هذه المهمات يترتب عليه تعديلات في الاستغلال العادى المحجر فانه يبنى في كل مرة توضيح الشروط مقدما .

## المادة السابعة

تدفع الشركة مقدما في كل سنة إلى مصلحة المناجم والمناجم الرسوم المنصوص عليها في القوانين والوائح المعمول بها والمستحقة عن المظن الحديديين المصرح بها حاليا .

وتحتسب قيمة هذه الرسوم بناء على التمرغرات المعمول بها عن مدة معينة على أساس المدة الطولى من المخطوط الجديدة . ومن المفهوم أن هذه القيمة ستراد أو تنقص نسبيا تبعا لزيادة أو نقص أطوال المخطوط الحديدية المذكورة فاتها .

## المادة الثامنة

ومن جهة أخرى يرخص للشركة بأن تقيم المنشآت والمباني اللازمة لاستغلال المنجم على الأراضي المملوكة للدولة لغرض المدة الموضحة في المادتين ١ و ٣ وذلك مقابل أن تدفع مقدما لمصلحة المناجم والمناجم الرسوم السنوية المنصوص عليها في القوانين والوائح المعمول بها على أساس المدة المدة الطولى حسب الأحوال وبالشرط المبينة في المادة ٥ من هذا الاتفاق .

وهذه المباني والمنشآت مبنية على الرسم الملحق بهذا الاتفاق وتشتمل حاليا على :

## (١) المباني والمنشآت المستخدمة حاليا

« المينة فيها جـد - للون الأحمر »

## في معسكر المنجم :

## المادة باقر المربع

(١)	ورشة وعمرن ومنازل النوم	٢٨٢,٩٥	...	...	...
(٢)	مخزن للقاطرات	٢٦١,٩٠	...	...	...
(٣)	ورشة لجماعة	٤٢,٣٥	...	...	...
(٤)	ورشة حدادة	٢٥,١٠	...	...	...
(٥)	مخازن ومنازل نوم	١١٠,٩٠	...	...	...
(٦)	مسكن غربى	٢٢٥,٥٠	...	...	...
(٧)	مسكن قبل شرقى	٢٠٠,٥٠	...	...	...
(٨)	مسكن قبل غربى	٢٠٠,٥٠	...	...	...
(٩)	مسكن بحرى شرقى	٢٠٠,٥٠	...	...	...
(١٠)	مسكن بحرى غربى	٢٠٠,٥٠	...	...	...
(١١)	مفصل لللايس	٣٥,٦٤	...	...	...
(١٢)	مراحيض وحمام (دوش) ومطبخ	٣٥,٥٠	...	...	...
(١٣)	مراحيض صيد	٤,٠٠	...	...	...

## بالمنجم :

(١٤)	مسكن لمستغدى المنجم	١٠٥,٥٠	...	...	...
(١٥)	مسكن	٥٥,٥٠	...	...	...
(١٦)	مسكن	١١٥,٥٠	...	...	...

## المادة باقر المربع

(١٧)	ماوى لمستغدى المنجم	٦٤,٥٠	...	...	...
(١٨)	ماوى للقاطرات	٩٠,١٢	...	...	...
(١٩)	ماوى لجرارة الكسارات	٥٨,٦٧	...	...	...
(٢٠)	ماوى لمحرك الحراسة دراجون	٣٥,٤٢	...	...	...
(٢١)	مصطبة بالإسمنت للمسح الحراسة دراجون	١٣٥,٥٠	...	...	...

(ب) أراضي مشغولة وغير مبنية .

## التظليل الرماني

## المادة مزا مزا

(٢٢)	حوش الهمايت	...	...	...	...
(٢٣)	حوش القسم	...	...	...	...
(٢٤)	حديقة المسكن الغربى	...	...	...	...
(٢٥)	حديقة المسكن القبلى الشرقى	...	...	...	...
(٢٦)	حديقة المسكن البحرى الشرقى	...	...	...	...
(٢٧)	حديقة المسكن القبلى الغربى	...	...	...	...
(٢٨)	حديقة المسكن البحرى الغربى	...	...	...	...
(٢٩)	مواقع الحراسة (دياموند)	...	...	...	...

(ج) أرض مزروعة بمحاربا تتولى الشركة صيانتها

## التظليل البنى

(د) خطوط تليفونية هوائية ملك الشركة ومتصلا بتليفون الحكومة.

## التخطيط الأخضر

طولها الاجمالى ٢٢٢٨ مزا

(هـ) خطوط كهربائية ملك الشركة .

## التخطيط الأحمر

خط هوائى ... .. ٦٢٨ مزا

خط تحت الأرض ... .. ٣٠ مزا

الطول الاجمالى ... .. ٦٥٨ مزا

ويجوز للشركة أن تزيل المباني التى قد تصبح غير صالحة للاستخدام خلال مدة استغلال المنجم .

ويجوز أيضا للشركة أن تزيل خلال مدة الاستغلال المنشآت - بخلاف المباني التى يبطل استعمالها .

ملحق ي مادة ٢٠ :

## الأشخاص الكبرى قصصين القناة

## المادة الأولى

إن تعميق القناة بمقدار ٥٠ مترًا يجب إتمامه بتطوير مروحة الخروج في السويس بعد استنقذات الكوكو ١٩٣٧ من القناة . وبالرغم من أن الأمر يتعلق بمنطقة واقعة خارج حدود منطقة الامتياز فان الشركة مستحقة زيادة المصاريف المترتبة عن ذلك وتبلغ حوالى ٢٠٠٠٠٠ جنيه تقريباً .

## المادة الثانية

إن أعمال توسيع المنطقة التي تستطيع السفن أن ترسو فيها بنوع صحيح استلزم نقل عدد من المنشآت التي نص بوضوح منذ البداية على أن لها صفة مستقرة . ومن ضمن هذه المنشآت ورشة صيانة الموانئ والمناظر التي تقوم الحكومة نقلها على نفقتها .

ومن جهة أخرى ، طبقاً لأحكام المادة ١٢ من اتفاقية أول فبراير سنة ١٩٠٢ — تنقل نحو الشرق الحدود الحالية لمنطقة الحرة على الضفة الأيسرى من الميناء . حسب تخطيط يحدد بالاتفاق بين الشركة والحكومة مراعاة للتوسيع المزمع إجراؤه في حوض حسين .

## المادة الثالثة

بقصد حفر القناة الفرعية تضم إلى امتياز الشركة الأراضي البالغة مساحتها ١٢ مليون متر مربع تقريباً بالمينة باللون الأحمر على الرسم الموقع عليه من الطرفين والملحق بهذا الاتفاق .

## المادة الرابعة

متمداً إلى الحكومة أراضي امتياز الشركة المينة فيما بعد :

( أ ) من الكيلومتر ٧ إلى الكيلومتر ٤٧ من القناة البحرية أرض مساحتها ٨.٠٠٠.٠٠٠ متر مربع واقعة بين الحد الغربي للناحية المنخفضة من صريق لشركة ( بور سعيد — القنطرة ) والحد الغربي الحالي لمنطقة الامتياز ( وهذه المساحة لتشمل الحرم الحالي للسكة الحديدية أو الأراضي المشيئة التي تحتفظ بها الشركة في بعض محطات القناة البحرية ) .

( ب ) من الكيلومتر ٧٠ إلى الكيلومتر ٧٧ من القناة البحرية أرض مساحتها حوالى ٨.٠٠٠.٠٠٠ متر مربع بين الحد الغربي الحرم الحالي للسكة الحديدية والحد الغربي الحالي لمنطقة امتياز الشركة .

## المادة الخامسة

إذا توقفت الشركة عن استغلال المجر فإن جميع المبانى والمنشآت الأخرى المذكورة بالفقرات ( أ ) و ( ب ) و ( ج ) و ( د ) و ( هـ ) من المادة الخامسة والتي لم يبطل استخدامها نهائياً أو لم تهدم أو لم يسبق تسليمها للحكومة تؤول حتماً للحكومة . وعلى الشركة أن تسلمها في حالة جيدة دون أن يكون لها الحق في المطالبة بأى تمريض أو مقابل عن ذلك

## المادة السادسة

من المطلق عليه أنه في نهاية مدة استغلال المجر تبقى ملكاً للشركة كافة ممتلكات الاستغلال مثل الخطوط الحديدية والقاطرات وال عربات والجوالات وصهاريت الديوكيل الخ ... وآلات الرغ ( وثلاث ) ومهمات التكبير وملحقاتها ( آلات التكبير والممرسات والسيور الثقالة والفرايل الخ ... وعمراتها ) ومهمات الورش ( هركات ومخارط الخ ... )

إلا أن الحكومة تحتفظ بحق شراء هذه الممتلكات من الشركة غيماًها المحلية حسبما يتم تحديدها بالتراض أو بناء على تقدير حريته الطرفين .

## المادة الحادية عشرة

تتعهد الشركة بنقل الخطوط التليفونية والكهربائية إذا احتاجت الحكومة إلى الأراضي التي تمر بها هذه الخطوط وذلك بعد تلقى إخطار سابق يستند عليه .

## ٢ — أحكام عامة

## المادة الثانية عشرة

على الشركة أن تخضع لكافة التبعات الخاصة باستغلال المجر وأن ترضى التبعات التي يصدرها لها مهندسو الحكومة المكلفون بتفتيش المجر لتتفق من استغلالها طبقاً لشروط الرخصة .

## المادة الثالثة عشرة

كل صعوبة بشأن تطبيق هذا الاتفاق يجب أن يُلغىها موظفو الحكومة إلى وزير التجارة والصناعة وموظفو الشركة إلى الوكيل الأعلى شركة مصر في كل من جهته ، لتسويتها بروح هذا الاتفاق .

من المتفق عليه أن الآتية إلى تصفها الشركة تدرج في التزاماتها من والسة المالية التي تدفع خلالها .

وأي متبطل أيضا بما قرره مجلس إدارة الشركة بشأن عرض أمر تعيين خمسة أعضاء مصريين جدد في المجلس على الجمعية العمومية القادمة للساهرين للصادقة عليه ، بحيث يبين اثنين منهم فوراً بمناسبة وجود متصرفين خالرين من أعضاء المجلس الفرنسيين ، وبين الثالث بمجرد خلو أول منصب بالاستقالة أو الوفاة بين أعضاء المجلس الذين يتولون إصحاب السفن من البريطانيين ، وبين الرابع والخامس في سنة ١٩٥٩ وسنة ١٩٦٤ على التوالي .

ومن المتفق عليه أن رئيس مجلس الإدارة سوف لا يتخلف عن مباحنة الحكومة مقدما في شأن تعيين هؤلاء الأعضاء الخمسة الجدد .

وقد أخذت علما بأنه رغبة في تخفيف الأعباء المفروضة على الملاحة الصغيرة قررت الشركة أن تنفى ، من رسم الملاحة الخاص ، السفن والقوارب والمراكب التي لا تجاوز حوتها القائمة ٣٠٠ طن تخريفي بشرط ألا تنقل مسافرين أو بضائع سبق تخريفها بقصد إعادة تصفها .

وإلى جانب الأحكام الموصوفة في هذه المكاتبات المتبادلة وضع الطرفان في الاتفاق المقارن لها أحكاما متقدمة لها ونخص بالذكر تلك التي تمكن الصيرور تمثيلا أوفى في هيئة مستخدمى الشركة على ألا يتربط على ذلك أى مساس بأوضاع الخدمة العادية لموظفى الشركة الحاليين على اختلاف جنسياتهم .

وإلى موطن بأن التدابير المتخذة ستوفى العلاقات الودية التي تربط الحكومة والشركة كما أنها تحقق لمصر - الدولة المانحة للائتمان - مصلحة جديدة في منشأة القناة التي تحرم كل من الحكومة والشركة على الاحتفاظ بتمفها شاملا كاملا .

وهذه المناسبة لورد ، باسم الحكومة المصرية ، أن أشيد بذكور روح التعاون القائم بين سادات مباحتنا كما أورد أن أمر من عظيم تقديرى لجهود التي بذلها شخصيا والتي كانت حاسما فويا في تحقيق الاتفاق المنشود بشأن جميع المسائل التي كانت على بحث الطرفين .

ومن جهتي ، يسرني أن أبلغ جنابكم أن مجلس الوزراء قرر عرض الاتفاق برمتة على البرلمان للصادقة عليه وإعطائه بذلك قوة القانون .

وتمثلوا بالجانب الرئيس بمبروك فائق الاحترام

٥١

تحريرا في ٧ مارس سنة ١٩٤٩

وزير التجارة والصناعة

إمضاء : محمود رياض

(ج) شرق بحيرة البحاسح المنطقة المروونة بحسبة الصباغ وتشتمل على أراضي مساحتها ٧٠٠.٠٠٠ متر مربع قريبا .

والأراضي البنية بالقرنرات (١) و(ب) و(ج) ملونة باللون الأصفر على الرسم الموقع عليه من الطرفين والمحقق بالاتفاق الحالي .

### المادة الخامسة

الأراضي التي تنضاف إلى امتياز الشركة تطبيقا للسادة المشار إليها بحاليه والأراضي التي تبمدها الشركة إلى الحكومة تطبيقا للسادة المشار إليها بحاليه تتحدد بعلامات توضع بمعرفة الشركة بحضور مندوب من الحكومة .

### المادة السادسة

تستمر الشركة - بالاتفاق مع الحكومة - في التمتع بمفها في أن تطلق عند الانقضاء ناتج تطهير القناة البحرية خارج حدود منطقة الامتياز على الضفة الصحراوية الآسيوية من القناة البحرية بين بورسعيد والسويس .

وزارة التجارة والصناعة

مكتب الوزير

رقم : ١٠١٥/٤٠٢١/٢٢٢

جانب المحترم رئيس مجلس إدارة

الشركة العالمية لقناة السويس البحرية  
(القاهرة)

أشرف بإلغكم أني تسلمت كتابكم المؤرخ ٧ مارس سنة ١٩٤٩ وبه تفصضم بخطاى بموافقة الشركة على أن تدفع الحكومة في أول يولييه من

كل سنة ، ابتداء من سنة ١٩٤٩ ولتاية انتهاء الامتياز الحالي ، مبلغا مساويا لـ ٧٪ من الربح الاجمالى للسنة السابقة كما يظهر هذا الربح في حساب الاستغلال السنوى الذى يقدم للحكومة بعد تمولوه بالمجتمعات المصرية ويربطه بمناسبة انقضاء الجمعية العمومية للساهرين ولن تقل هذه الآتية من ٣٥٠.٠٠٠ جنيه مصرى ، ويجب ألا تزيد في أى حال من مقدار الربح الاجمالى للشركة .

وهذه الآتية التي يقصد بها شروع خاص مراعاة ما للاقتصاد المصرى من نصيب مقاييد الأهمية في نشاط القناة - محل من الآن فصاعدا على الآتية التي كانت تدفع منذ سنة ١٩٣٧ . أما المبلغ المستحق الدفع لأول مرة في أول يولييه سنة ١٩٤٩ فيستخرج منه ما سبق دفعه تحت الحساب خلال سنة ١٩٤٩ من حساب آتية ٣٠٠.٠٠٠ ج ١٠ م



## الشركة العالمية لقناة السويس البحرية القاهرة

حضرة صاحب المعالي الأستاذ محمود رياض وزير التجارة والصناعة

يسرني أنه بعد درس تفصيلي لكافة القطع الواردة برتاج المعادلات التي أجراها الطرفان بوجه مشجع بحسن التفاهم والتقدير المتبادل قد وصلت الحكومة وشركة قناة السويس إلى اتفاق على كافة المسائل التي يمتثلها معا.

وفي أثناء تبادل وجهات النظر عرض للبحث كآل أتاواته ٣٠٠٠٠ جنيه التي يص عليها في سنة ١٩٣٧ بانواته إضافية الفرض منها مراعاة للاقتصاد المصري من نصيب مطرد الأهمية في نشاط القناة. كما اتفق على أن الشركة تدفع في كل عام للحكومة مبلغا قدره ٤٥٠٠٠ جنيه مساهمة منها لصالح بلدية الاسماعيليه الجديدة ومبلغا قدره ١٠٠٠٠ جنيه نظير نفقات صيانة ترعة الميمنة التي تنازلت عنها الشركة للحكومة .

وقد رأت الحكومة والشركة في النهاية أنه من الأفضل أن تستبدل اتاوة إجمالية سنوية بمعدل ٧٪ من الأرباح الإجمالية للشركة ، بالانوات والإعامات المذكورة على أن يكون من المتفق عليه أن تدفع هذه الانوات في التزامات الشركة من السنة المالية التي تدفع خلالها .

لذلك تتقدم الشركة بأن تدفع الحكومة في أول يولي من كل سنة ابتداء من سنة ١٩٤٩ ولغاية انتهاء الامتياز الحالي مبلغا مساويا ١٧٪ من الربح الاجمالي للسنة السابقة كما يظهر هذا الربح في حساب الاستغلال السنوي مقوما بالجنهيات المصرية ومرموطا بنسبة انقضاء الجمعية العمومية للساهمين وتوافق به الشركة الحكومة ولن تقل هذه الأتاوة السنوية من ٣٥٠٠٠٠ جنيه مصري ويجب ألا تزيد في أي حال من مبلغ الربح الاجمالي .

ولما كانت هذه الأتاوة محل من الآن فصاعدا على الااوة التي كانت تدفع منذ ١٩٣٧ فإن ما سبق دفعه تحت الحساب خلال سنة ١٩٤٩ من حساب ااوة ٣٠٠٠٠٠ جنيه يخمس من المبلغ المستحق لأول مرة في أول يولي سنة ١٩٤٩

ومن جهة أخرى وردية في تخفيف الأعباء المقرضة على الملاحة الصغيرة صنفى من رسم الملاحة لخاص السفن والقوارب والمراكب التي لا تتعدى طولها ٣٠ متر تخفيض بشرط ألا تكون مملوكة أي مساهم

وسيتظم هذا الإضفاء بحيث لا تسمح لسفينة أو قارب أو مركب معنى على النحو المذكور بأن يحمل في قتل البضائع عبر القناة على سفينة أو قارب أو مركب خاضع لهذا الرزم الملاحي الخاص .

وأخيرا أتشرف بإبلاغ معاليكم أن مجلس الإدارة قد وافق على تعيين خمسة أعضاء مصريين جدد في المجلس يمين اثنين منهم فوراً نظرا لوجود مقعدين خاليين بين أعضاء المجلس الفرنسيين ولثالث يمين بمجرد خلو أول مقعد بالاستقالة أو الوفاة بين أعضاء المجلس الذين يمثلون أصحاب السفن من البريطانيين . والراجح والخامس منهم يمينان على التوالي في ١٩٥٩ ، ١٩٦٤

وسوف لا يتخلف رئيس مجلس الإدارة عن مباحثة الحكومة مقدما في شأن تعيين هؤلاء الأعضاء الخمسة الجدد .

وسعرض هذه الأحكام الخاصة بمجلس إدارة الشركة لمصادقة الجمعية العمومية للقائمة لمساهمي الشركة .

وهناك اتفاق مفقود إلى جانب هذه المكتبات المتبادلة يتفق على طائفة من الأحكام لم يرد ذكرها هنا ، ولا سيما الأحكام التي تهيج الناصر المصري تمثيلا لوفى في هيئة مستخدمى الشركة ، دون أن يقرب على ذلك أى أساس بأوضاع الخدمة العادية لموظفى الشركة الذين يصلون بها الآن أيا كانت جليتهم .

ويطيب لي أن أشيد بما أبدىته معاليكم دائما من إدراك لمرور شركتنا لخاص وبالجهود التي بذلتوها تنصيا للوصول إلى التفاهم المنشود .

وإن لمختص بصفة خاصة إذ أرى أن مجمل التصوص التي اتفقتنا عليها والتي تصبح نافذة بمجرد ما يقرها البرلمان . ستوقى الصلات التي تربط الشركة بالاقتصاد المصري وستحقق للولة مانحة الامتياز مصلحة جديدة في الطريق الكبرى لواصلات العالمية التي تحصر كل من الحكومة والشركة على السواء على الاحتفاظ بنفعها شاملا كاملا .

وتفضلوا معاليكم بقبول الاحترام ما

تحريرا في ٧ مارس سنة ١٩٤٩

إعضاء

في شاميل الله

## مذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء

## بشأن الشركة المالية لقناة السويس البحرية

١ - يرجع امتياز قناة السويس إلى فرمان الأول الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ ، بمقتضاه رخص المنفور له محمد سعيد باشا وإلى مصر للسيد فردنان دى لېسبس بتأسيس وإدارة شركة تؤلف من أصحاب رؤوس الأموال المتمدنين إلى مختلف الدول يطلق عليها اسم ( الشركة العالمية لقناة السويس البحرية ) ويكون عرضها حفر بركة السويس واستغلال طريق صالح لللاحة الكبرى . كما نص العقد على أن تكون مدة الامتياز ٩٩ سنة من التاريخ الذي تمتع فيه القناة لللاحة .

٢ - وفي ٥ يناير سنة ١٨٥٦ صدر فرمان بإعانة للشروط الخاصة بإنشاء واستغلال القناة ولحقاتها ، واشتملت القائمة على بيان حقوق الشركة وإلزاماتها ، كما تضمنت الأحكام الآتية :

(١) أن يكون للحكومة حق انتداب مندوب خاص لدى الشركة يتقاضى منها مرتبه ويمثل قبل ادارتها حقوق الحكومة المصرية ومصلحتها فيما يتصل بتنفيذ أحكام هذا فرمان ( المادة ٩ )

(ب) أن تتحدد مدة الشركة بتسع وعشرين سنة تتجدي من انجاز الأعمال وافتتاح القناة البحرية لللاحة الكبرى ( المادة ١٦ ) . وقد افتتحت القناة لللاحة في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ وبذلك تنهى مدة الشركة وبالتالي مدة الامتياز في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ .

(ج) أن تتولى الحكومة لدى انقضاء هذه المدة على القناة البحرية التي أنشأتها الشركة على أن تسلم في هذه الحالة جميع الآلات والمهمات البحرية المخصصة لخدمتها وتلزم دفع قيمتها للشركة بالاتفاق الودي أو بواسطة تقدير خبراء ( المادة ١٦ فقرة ٢ ) وبإحاطة أنه صدر قرار مجلس الوزراء في ٢٩ يناير سنة ١٩٢٠ بأن يطبق على منازل السكنى التي تقيمها الشركة لمستخدميها وعاملها على أرض الامتياز هي الوضع الخاص بالآلات المنقولة والمهمات .

(د) أن يكون للحكومة حق الحصول على ١٥ في المائة من صافي الأرباح السنوية التي تقررها وتوزعها الجمعية العمومية للمساهمين

(المادة ١٨) . وقد تنازلت الحكومة بمد ذلك من صفها لإحدى الشركات بحد مؤرخ ٢١ مارس سنة ١٨٨٠ .

٣ - وقد ألحق فرمانه بتاريخ ١٨٥٦ أعونج "نظام" الشركة ويلاحظ بصدده ما يلي :

(١) أنه لم يحتفظ للصيرين بأية نسبة من مستغدى الشركة وعاملها

(ب) أنه لم يحتفظ للصيرين بأية نسبة من بين أعضاء مجلس إدارتها ونصت المادة ٢٤ على أن يدير الشركة مجلس مؤلف من ٣٢ عضوا يمثلون جنسيات الدول الرئيسية صاحبة المصلحة في هذا الموضوع .

(د) نصت المادة ٧٦ على أن تتدب الحكومة وفقا لشروط الامتياز وعملها الإداري في باريس .

(ج) نصت المادة ٣ على أن يكون مركز الشركة في الاسكندرية متفويا خاصا لدى الشركة في مركزها الإداري . ويعين لمندوب الحكومة أن يطلع على أعمال الشركة وبإشراف جميع التيليفات وإعلانات التي يفتضها القيام بركائله وذلك لتنفيذ شروط الامتياز .

٤ - وقد أجمعت بعد ذلك أكثر من ٧٠ اتفاقا بين الحكومة والشركة خلال المدة من سنة ١٨٦٦ لغاية سنة ١٩٣٠ عن مسائل مختلفة ، كما أقرت في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ مساعدة دولية لضمان حرية استعمال قناة السويس البحرية وقد اتفقت الدول المتعاقدة على أن تمهدها بموجب هذه الماهدة غير محدودة بمدة الامتياز المنحى لشركة قناة السويس العالمية .

٥ - وقد استقر امتياز قناة السويس بحسب هذه العقود والاتفاقات التي لا تضمن للصيرين أية نسبة من أعضاء مجلس إدارة الشركة أو مستغديها أو عاملها واستقرت الشركة في شغل مستقر وقائظها وعلى الأخص الفنية منها بالاجاب دون المصريين .

٦ - وما تجدر الاشارة اليه أن "نظام" شركة القناة وضع في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ في حين أن أول قرار لمجلس الوزراء بتنظيم شركات المساهمة لم يصدر إلا في ١٧ أبريل سنة ١٨٩٩ ، ومع ذلك فقد خلا ذلك القرار والقرارات اللاحقة له في سنة ١٩٠٦ وسنة ١٩٢٣ من أي شرط يتعلق بإشتراك المصريين في إدارة شركات المساهمة على أن قرار سنة ١٩٢٣ وجب أن يكون في مجلس إدارة هذه الشركات عضو واحد على الأقل مصري للمجلس .

٧ - وفي سنة ١٩٢٧ صدر قرار مجلس الوزراء استنم - لأول مرة أن يكون ربع مستغدي شركات المساهمة ( من غير العمال ) من المصريين

كما أوجب أن يكون مجلس إدارة هذه الشركات مضمون على الأقل من المصريين .

٨ - وفي سنة ١٩٣٦ صدر قرار من اللجنة المالية ينص على أن يكون لدى شركات المساهمة من المستثمرين الدائمين قوى المراتب الشهيرة ٥٠٪ من المصريين .

٩ - وفي سنة ١٩٣٦ و ١٩٣٧ أجريت مفاوضات بين الحكومة وشركة الفثال صدر بالتصديق عليها القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٧ ، وقد تناولت فيما تناولته من اتفاقات نسبة المصريين بين مستخدمي الشركة على أن المشرع لم ير - من المناسب في ذلك الوقت أن يفاضل الشركة بالبدأ الذي أقرته اللجنة المالية في سنة ١٩٣٦ والذي قد يبدو قليلا دغفا واحدة ولكنه يلجأ الى سياسة التدرج فلم يستلزم منها أكثر من أن تعمل على تعيين شيان "مصري المولد" في مكان مستخدما في مصر بصفة تدريجية حتى تصل "نسبتهم" في سنة ١٩٥٨ الى ٣٣٪ من مجموع هؤلاء المستخدمين بشرط أن لا يقل عددهم عن اثنين يبينون عن واحد لكل ثلاثة خلوات

ومن ناحية أعضاء مجلس إدارة الشركة اتفق على أن يبين بالمجلس مضمون مصريان .

واشئل الاتفاق على شرط بمقتضاه تدفع الشركة الى الحكومة عن كل مدة اثني عشر شهرا ابتداء من أول مايو سنة ١٩٣٦ وعلى أربعة أقساط متساوية ، بلغا مجامعة ٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصري .

١٠ - ولقد التزمت الشركة بنصوص الاتفاق ، إذ بلغت الخلوات بين ظانفها ( ٣٣٩ ) في المدة من سنة ١٩٣٧ الى سنة ١٩٤٨ ، ألحققت بها ( ١٤٢ ) من الأجانب و ( ٩٧ ) من المصريين أي زيادة ( ١٧ ) عن العدد المتفق للمستخدمين المصريين ولكنها لم تجعل مصرية المولد أساسا جديا في المستخدمين الذين هميتهم كعصرين .

١١ - أما فيما يتعلق بصفة المصريين من مجموع مستخدمي الشركة وفي ٣٣٪ كما نص عليه في قانون ٧٣ لسنة ١٩٣٧ ، فان المشرع كان قد أعطى الشركة مهلة لاستيفاء هذه النسبة ما زال باقيا منها تسع سنوات إذ أنها لا تنقضي إلا في سنة ١٩٥٨

١٢ - وفي ٤ أغسطس سنة ١٩٤٧ صدر القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة ونصت المادة ١٢ منه على أن يعمل به مد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وقد نشر بالعدد ٧٣ في ٤ أغسطس سنة ١٩٤٧ ، وبذلك يكون بدء التنفيذ من ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، وأظهره القانون على نصوص تضمن للمصريين نسبة معينة بين أعضاء مجلس إدارة شركات المساهمة وبين مستخدميهم وعمالهم .

١٣ - قضيا يتلاق بأعضاء مجلس الإدارة ، أوجبت المادة الواحدة أن يكون ٤٠٪ على الأقل من أعضاء مجلس إدارة أية شركة مساهمة من المصريين ، وإلا بطلت جميع قراراته فضلا من جواز الحكم على الشركة بفرامة لا تزيد على اثني جنيه - ومع ذلك يجوز لمجلس الوزراء أن يتجاوز عن هذا الشرط فيما يتعلق بالشركات التي يكون نشاطها موجهة بصفة خاصة الى الاستغلال المالي في مؤسسات أغلبها في الخارج .

١٤ - وفيما يتعلق بالمستخدمين والعمال . أوجبت المادة الخامسة ألا يقل عدد المصريين المستخدمين في الشركات المساهمة عن ٧٥٪ من مجموع المستخدمين ولا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور ومزونات عن ٦٥٪ من مجموع الأجور والمزونات التي تدفعها الشركة .

ويقصد بكلمة مستخدم كل شخص قائم بعمل إداري أو فني أو كتابي أو حسابي يتقاضى مرتبا أو أجرة من الشركة عن عمله .

كذلك لا يجوز أن يقل عدد العمال المصريين عن ٩٠٪ من مجموع العمال ، ولا أن يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور عن ٨٠٪ من مجموع أجور العمال التي تدفعها الشركة .

ويجب استيفاء النسب المقررة في مدى ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ العمل بالقانون بحيث ينقضي منها الثلث على الأقل لكل عام إلى أن تستوفى .

ويجوز لوزير التجارة والصناعة أن يأذن باستخدام مديري فنيين ومستشارين إحصائيين من الأجانب في حالة تمس وجود مصريين ، وذلك للذة التي يجدها . ولا يدخل هؤلاء الفنيون في حساب النسب المقررة .

وقضى هذه الأحكام على ما يوجد في مصر من فروع أو وكالات أو مكاتب لشركات مساهمة منشأة في الخارج .

ويماقب بفرامة لا تزيد عن مائة جنيه عضو مجلس الإدارة المسئول عن إدارة الشركة وكذلك المسئول عن إدارة الفرع أو التوكيل أو المكتب لشركة المنشأة في الخارج في كل حالة تثبت فيها مخالفته لأحكام هذه المادة ويخضع للعقوبة إذا ثبت وقوع المخالفة بسبب خروج عن إرادته .

١٥ - وعلى أثر صدور هذا القانون قدمت شركة فثال السويس مذكرة في ٢٦ أغسطس سنة ٤٧ إلى وزارة المالية أوضحت فيها أن القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ لا ينطبق عليها وأنها تخضع للقانون الخاص رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٧ وطليحت في نفس الوقت معرفة الإدارة الحكومية التي تخضع لملقتها مع الحكومة وهل ما زالت إدارة شركات الامتياز بوزارة المالية أم أصبحت مراقبة شركات المساهمة التي أنشئت بوزارة التجارة والصناعة غير أنها لم تتلق ردا على مذكرة التي أرسلت مرض مندوبها الموضوع في أواخر يناير سنة ١٩٤٨ على وزارة التجارة والصناعة .

١٦ - عندئذ قامت وزارة التجارة والصناعة بسؤال وزارة المالية من رأيها في الموضوع فأقادت بأن تجلس الدولة وأى تطبيق قانون الشركات من هذه الشركة بأفادت هذه الوزارة بهيئة الشركة بتقديم البيانات التي تدخل في نطاق قانون سنة ١٩٤٧ فأرسلت لها الشركة بعض البيانات الإيجابية التي لا تملئ التفاصيل المطلوبة مع تحفظها بعدم سرية قانون الشركات عليها غير أن قسم الرأي جعما أتى بمجلسه المتعقد في ١٩ يونيو سنة ١٩٤٨ بأن الشركة مصرية وأنها تخضع لجميع القوانين المصرية التي تسري على شركات المساهمة وأنه لا محل للقول بأن هذه الشركة منطحة بقانون خاص هو القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٧ لأن أحكام هذا القانون قد نسخها ما لا يمكن التوفيق بينه وبين أحكام القانون العام اللاحق له .

١٧ - وعند ما أخذنا في بحث موقف الشركة من تنفيذ القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ طلبنا منها بياناً بالمسائل المطقة بينها وبين الحكومة فقدمتها بميدى موافقتها على حل هذه الموضوعات بصفة نهائية إلى جانب موضوع الخلاف القائم على مدى انطباق قانون الشركات عليها .

وتتضمن هذه المسائل في : (١) رسوم القتال على البضائع المصرية والملاحية الساحلية - (٢) الرصيد الباقي للشركة من السلفة التي قدتها بلدية بورسعيد لإنشاء المجرى بالمدينة والأرض اللازمة لإنشاء مدينة هالية في حي المناخين ببورسعيد - (٣) إنشاء بلدية لمدينة الإسكاطية - (٤) إنشاء ميناء للصيد ببورسعيد - (٥) تنظيم المنطقة الحرة ببناء بورسعيد - (٦) تسليم ترعة البحامة للحكومة - (٧) دفع الرسوم والإيجارات من حجر جبل عتاقة حسب الفئات المقررة - (٨) المواقع التي تشغلها السلطات العسكرية المصرية بمدينة الاسماعيلية - (٩) الأشغال الكبرى لتحسين قناة السويس - (١٠) منازل السكنى لموظفي الشركة وعملها .

١٨ - ومع تمسك كل طرف بوجهة نظره فيما يتعلق بانطباق قانون الشركات على الشركة أو عدم انطباقه رأى إرجاء الفصل في هذا الخلاف حتى تدرس هذه الموضوعات كلها لما تنطوي عليه بعضها من أهمية لاهل من أهمية زيادة النسبة المصرية بين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين والعاملين وقد اتفق رأي مجلس الحكومة على أنه من المصلحة الكبرى جعل المفاوضات شاملة لتشمل نواحي الخلاف بدلاً من حصرها في نطاق موضوع تطبيق قانون الشركات بصفة خاصة، وقد عقدنا صيغة اجتماعات في ١٩٤٨، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٨ فتم خلالها بحث هذه المواضع مع الاتصال بالجهات المختصة .

١٩ - غير أنه نظرًا لتشعب موضوعات الخلاف بما يدخل في اختصاص هذه مصالح ووزارات قد وافق مجلس الوزراء بمجلسه المتعقد في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨ على مذكرة التي اقترحناها أليف ألفين لجنة لبحث جميع المسائل الملقة بين الحكومة والشركة ، يكون تشكيلها على الوجه الآتي :

وزير التجارة والصناعة .....  
المدير العام لمصلحة السكك الحديدية والتغذيات والتلفونات وكلاء وزارات التجارة والصناعة - أوالمالية - والأشغال السومية - والمواصلات - والبحرية والبحرية -  
مستشار الرأي لوزاري المالية والتجارة الصناعة  
المدير العام لمصلحة المواني والمناظر  
المدير العام لمصلحة الاملاك الأميرية .  
حاضرة الدكتور السيد صبري ، أستاذ القانون العام  
بكلية الحقوق بجامعة قواد .

ونص في القرار على حق رئيس اللجنة في أن يضم الى عضويتها أو يدعو الى جلساتها بالإضافة الى هؤلاء كل وكيل وزارة أو مدير مصلحة من يرى أن وجوده يفيد اللجنة في أبحاثها .

٢٠ - وقد ضم الى عضوية اللجنة بعد تشكيلها كل من : -

(١) حاضرة صاحب العزة الدكتور وحيد بك وأفت . مستشار الرأي لوزارة الخارجية .

(٢) حاضرة صاحب العزة أحمد حسين بك وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية .

(٣) حاضرة صاحب العزة عبد العزيز بك محافظ القنال .

كما حضر اجتماعات اللجنة أثناء نظر المسائل الداخلة في اختصاص أهمهم كل من : -

(١) مدير عام الهدايا

(٢) مدير عام الجمارك .

(٣) مدير عام مصلحة الاحصاء .

٢١ - ومن أثر صدور هذا القرار عقدنا عشرة اجتماعات بميدى في أول ٤٨٦٩٤٨، ١٩٤٩، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٨، ٢٨، ٢٩ يناير سنة ١٩٤٩ لاستكمال البيانات والمعلومات المتصلة بالمسائل موضوع البحث ، وبدأت المفاوضات الرسمية من ١٠ يناير سنة ١٩٤٩ عندما قدم معمر جناب المسير فرانسوا شاول - وورئيس مجلس إدارة شركة قتال السويس .

٢٢ - وعقدت هيئة المفاوضات ١٣ اجتماعاً عاماً - هذا الاجتماعات الفرعية في ١٠، ١٧، ١٩، ٢٢، ٢٤، ٢٨، ٢٩ يناير و ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩ فبراير سنة ١٩٤٩، أمتزعت فيها جميع المسائل المطلة بين الحكومة وشركة قتال السويس .

٢٣ - وكان أول ما تناولته هيئة المفاوضات من أبحاث مدى انطباق قانون سنة ١٩٤٧ على شركة القتال ، وقد قدمت الشركة مذكرة مدعيتين يرى استثنائهما لتفقيدهن سويسري هو الأستاذ سوزر - هال من مدينة

٢٨ - وقستخم الشركة لتاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ "٦٤٠" موطفا ومستخدما يشمل هذا العدد المستخدمين الفتيين والإداريين والقباطنة المرشدين ومستخدفي المينة البحرية منهم "٤٨١" آجاب بنسبة (٧٥,٢٪) و١٥٩٩ مصريون بنسبة (٢٤,٨٪) . ويبلغ مجموع المرتبات ١٠٦٦٩٣ جنيها في الشهر منها ٩٠٠١ جنيه للاجانب بنسبة (٨٥,١٪) و١٥٧٩٢٥ جنيها للصريون بنسبة (١٤,٩٪) .

٢٩ - كما تضم الشركة (٣٥٦٦) من رؤساء الأعمال والعامل منهم (١٠٩٣) من الاجانب بنسبة (٣٠,٧٪) و (١٤٧٣) من المصريون بنسبة (٦٩,٣٪) . وتبلغ مجموع مرتباتهم (١٣١١٠) جنيه في الشهر منها (٤٦٨٣) جنيها للاجانب بنسبة (٣٥,٦٨٪) و (٨٦٢٧) جنيها للصريون بنسبة (٢٤,٨٢٪) .

٣٠ - ولا يشمل هذا العدد الأشخاص الذين لا يخضعون للوائح الاستخدام في الشركة بل يؤدون لها بعض خدمات مقابل مكافآت تصرف لهم ومنهم المحامون الذين يرافعون في قضايا الشركة ، والأطباء الاختصاصيون ، ورجال الدين ، ورجال الصلح ، والمرضات من الزائرات ، وكلاء الأعمال ، ومقاولو الأشغال ، والكتابات على الآلة الكاتبة في أعمال تقنية وغيرهم ، كما لا يشمل مستخدفي ومجال الملك المشترك .

٣١ - ونظرا لاختلاف طبيعة الأعمال بالأقسام في الشركة لا يكون هناك به من امراض الظروف الخاصة بكل فئة من فئات الموظفين والمستخدمين والعامل على حدة وفقا لما اخفقت عليه وجهات النظر عند دراسة أعمال كل قسم ومدى استطاعة تصديره على مقتضى ما يتوفر لدينا من عناصر صالحة للقيام بأعماله .

#### ٣٢ - فئة الموظفين والمستخدمين الفتيين والاداريين

تضم الشركة ٤٦٤ مستخدما ، منهم ٣١٨ آجاب بنسبة (٦٩,٥٪) و ١٤٦ مصريون بنسبة (٣١,٥٪) . ويبلغ مجموع مرتباتهم (٦١٢٣١) جنيها في الشهر منها (٤٧٧٣١) جنيها للاجانب بنسبة (٧٨٪) . و ١٣٥٠٠ جنيه للصريون بنسبة (٢٢٪) .

وتختلف وظائف هؤلاء المستخدمين باختلاف الدرجات المخصصة لها وفقا للجدول الآتي :

- |     |  |
|-----|--|
| (١) | وظائف خارج الدرجة مربوطها من ٨٧٨ جنيها إلى ٢١٦٠ جنيها في السنة |
| (٢) | الفجوة الأولى      ٧٤٣٥      ١٤١٨                              |
| (٣) | الثانية      ٥٩٤      ١٠٨٠                                     |
| (٤) | الثالثة      ٣٧٠      ٨٩١                                      |
| (٥) | الرابعة      ٢٣٧      ٦٣٥                                      |
| (٦) | الخامسة      ٢١٥      ٤٨٠                                      |

جنيب زاعمة أنه لن يتأتى اخضاعها لأحكام القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ وتقتسد الشركة في تأييد مزاعمها الى جميع بعضها قانوني وبعضها الآخر عمل .

(٢٤) وأما فيما يتعلق بموضوعات الخلاف التي سبق بيانها فقد أسفرت المناقشات المتبادلة بين مندوبي الحكومة والشركة عما يأتي :

أولا - استبعاد الموضوعات الآتية :

(١) موضوع إنشاء فرق تحت القتال :

نظرا لعدم اتفاق وجهات نظر الطرفين على فوائد هذا المشروع ولا على مكان إنشائه فضلا عن فسادة الصفات التي قدرته بما لا يتناسب مع المصلحة في إنجاده - خصوصا مع إقامة كبرى فردان بلدي .

(ب) موضوع الطريق بين الاسماعيلية والسويس :

لثبوت عدم حاجة الحكومة اليه نظرا لوجود طريق عام آخر يفي عن الطريق الذي تملكه الشركة .

(ج) موضوع الأملاك المشتركة :

نظرا لتسوية المسائل الملقة بشأنه بين الحكومة والشركة وقد كانت موضوعات شكلية وغير جوهرية .

ثانيا . تناولت المفاوضات بقية الموضوعات وأسفرت عن الاتفاق على الأسس الآتية :

١ - تمصير الشركة

فيما يتعلق بالموظفين - والعامل :

٢ - إن نشاط الشركة في مصر موزع على ثلاثة أقسام رئيسية :

(١) قسم التراخيص ويختص بالشؤون البحرية .

(٢) قسم الأشغال ويختص بالشؤون الهندسية .

(٣) التوكيل الأجل والأعمال الإدارية ويختص بالشؤون المالية والحماية والمستخدمين وأنسام الصحة والقسم القضائي وإدارة الأملاك الخاصة .

٢٦ - ويضم كل قسم ثلاثة أنواع من الوظائف (١) الوظائف خارج الدرجة ، (٢) الوظائف الفنية ، (٣) الوظائف الإدارية .

٢٧ - ويقوم بشؤون الشركة مستخدمون ومجال من الفئات الآتية :

(١) المستخدمون الفتيون والإداريون .

(٢) القباطنة المرشدين .

(٣) مستخدمو المينة البحرية .

(٤) رؤساء الأعمال والعامل .

الأجانب وذلك مع عدم المساس بالحقوق المكتسبة للوظائف الحاليين بالشركة والمحافظة على المستوى الفني الواجب لحسن سير العمل في شتى أقسام العمل دون قفلة ولا اضطراب وفيما يلي التفصيل الذي اتفقنا عليه :

( ١ ) أن يكون المصريين في الوظائف التي تحملها الشركة أو تستجيب بقية تسعة مصريين مقابل أجنبي واحد في الوظائف الإدارية وأربعة مصريين مقابل أجنبي واحد في الوظائف الفنية .

( ٢ ) ولكن يسجل تمصير الموظفين منذ الآن اتفق الرأي على تعزيز الوظائف المتوسطة والعليا بأن تمهد الشركة بصفة استثنائية بأن تعين ١٨ مصريا في الدرجات الأولى والثانية والثالثة موزعين على الوجه الآتي ويشمل هذا العدد ترقية المستحقين منهم لدرجات أعلى :

( أ ) ثلاثة في الدرجة الأولى منهم واحد في كل قسم . خلال ستة شهور ابتداء من تاريخ العمل بالاتفاق الحالي .

( ب ) ستة في الدرجة الثانية في بحر مدة اقضاه اول يناير سنة ١٩٥٠

( ج ) تسعة في الدرجة الثالثة في بحر مدة اقضاه اول يناير سنة ١٩٥٠ وميوزع الموظفون المشار اليهم ازاء القرن ( ٢ ) و ( ٣ ) بين الاقسام الثلاثة حسب حاجة العمل .

( ٣ ) وبغضالى ان ما تقدم أن تمهد بأن تعين ٣٢ موظفا مصريا ابتداء من اول يناير سنة ١٩٤٩ الى نهاية تلك السنة في الدرجتين الرابعة والخامسة بأواقع النصف في كل درجة منهما .

( ٤ ) ان يكون اختيار موظفي الدرجة الرابعة الإدارية من بين حملة الشهادات العليا المتفرغين ويعتفى امتحان خاص فيها بينهم .

أما اختيار موظفي الدرجة الخامسة الإدارية فيكون من بين حملة الشهادات المتوسطة وامتحان خاص فيها بينهم كما يجوز استخدام غير الحاليين على تلك الشهادات بمرتبات مخفضة في هذه الدرجة ولا يرقون الى الدرجة الرابعة قبل ست سنوات يعضونها في خدمة مرضية .

وفي جميع احوال الاختيار أو الامتحان يشترك مندوب من الحكومة مع لجنة الشركة في استعراض المرشحين للوظائف والمفاضلة بينهم .

( ٥ ) يبدأ تطبيق النسب السالف ذكرها اعتبارا من تاريخ التوقيع على الاتفاق .

( ٦ ) فيما يتعلق بالوظائف الخارجية عن الدرجات وهي وظائف المدبرين الفنيين والمستشارين التخصصيين أو الفنيين المؤهلين تأهيلا فنيا حاليا يجوز لشركة أن تعي بصفة استثنائية - خارج النسب المتقدم ذكرها

هذا فضلا عن الملوات التي تصرفها الشركة لمستخدميها بصفة عامة ومنها :

علاوة سفر المتزوجين - بدل السكن - بدل الإقامة والمأكلة - علاوة غلاء المعيشة - نصيب في أرباح الشركة طبقا لنظامها .

وتوزع مستخدئ الشركة على هذه الوظائف كالآتي :

الوظيفة	عدد المصريين والأجانب					
	عدد المصريين			عدد المصريين والأجانب		
	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٤٩	١٩٥٠	المجموع الكلي
الدرجة الأولى ... ..	—	—	—	٥	٣٠	٣٥
الدرجة الثانية ... ..	١	٥	٦	٢٢	٤١	٦٣
الدرجة الثالثة ... ..	١٢	١٥	٢٧	٥٩	٥٥	١١٤
الدرجة الرابعة ... ..	٦٥	٢٦	٩١	١٣٠	٥٧	١٨٧
الدرجة الخامسة ... ..	١٥	٣	١٨	٢٨	٦	٣٤
المجموع ... ..	٩٣	٤٩	١٤٢	٢٤٤	١٨٩	٤٣٣
وظائف خارج الدرجة ...	—	—	٤	—	—	٣١
المجموع الكلي ... ..	—	—	١٤٦	—	—	٤٦٤

ويلاحظ أن المصريين الأربعة الذين يشغلون وظائف "خارج الدرجة" جميعهم مقصرون وملحقون بقسم الأعمال الإدارية، أحدهم يشغل وظيفة رئيس السكرتارية والثلاثة الباقون يشغلون وظائف أطباء إداريين . ولا يوجد مصريون في وظائف "خارج الدرجة" في أقسام الترانزيت أو الأشغال .

كما لا يوجد موظفون مصريون في وظائف الدرجة الأولى بأقسام الشركة الثلاثة : الترانزيت والأشغال والأعمال الإدارية .

من هذا العرض لحالة الموظفين والمستخدمين بالشركة يتضح ان نسب المصريين خصوصا في الدرجات الكبرى ظلت الى اليوم ضئيلة محتاجة لعلاج سريع وهذا ما عتينا به في مقاضاتنا مع الشركة حتى وقفنا للحلول التي سبقت تفصيلها والتي سيكون من شأنها فتح الباب أمام المصريين في وظائف الشركة صغيرها وكبيرها وفي كل قسم من أقسام البحرية والمهندسية والإدارية مع تقرر مبدأ المساواة التامة في المعاملة بينهم وبين زملائهم

وتتاز مؤهلات المرشدين الفنين بضرورة احرار شهادة "قبطان لأعلى البحار" وخبرة فنية في الملاحة في أعالي البحار "عشر سنوات على الاقل" منها سنة أو سنتين بعد الشهادة وتبرين تدريجي على ارشاد سفن متصاعدة الحولة ولا يدخل في هذه المدة سنوات التعلّم في المدرسة .

وتنص المادة الثانية من لائحة المرشدين المعمول بها في الشركة على أنه ينبغي لمن يرغب الالتحاق بوظيفة المرشدين أن يكون حاصلًا على شهادة قبطان لأعلى البحار وأن تقل سنه من ٣٥ سنة وأن يؤدي بنجاح الكشفي الطبي امام الأطباء المعتمد بهم من الشركة .

ولم تستخدم الشركة إلى ثلاث سنوات مضت مرشدا واحدا من المصريين، وعند ما طلبت الشركة من وزارة الداخلية السماح لها باستخدام بعض القباطنة من الخارج للقيام بعملية الإرشاد اشترطت مصلحة الموانئ والملاحة أن تبدأ الشركة في استخدام مصريين في هذه الوظائف ممن يحملون نفس المؤهلات ويكون ذلك بنسبة مصرية إلى اثنين من الأجانب . وعلى هذا الأساس تم تعيين ستة من المرشدين المصريين ولم يكن من المستطاع إعداد أكثر من ذلك في الوقت الحاضر مما جعل تنفيذ النسبة المتفق عليها متعذرا .

ونظرا لندرة المصريين الذين تتوافر فيهم حاليا الشروط المطلوبة ولما ثبت لدينا من مزاوجة المسؤولين في مصلحة الموانئ والملاحة من أن هذه الطائفة لا يمكن تحريكها قبل ثلاث سنوات وبدد محدود في كل عام قد اتفقت مع المسؤولين بوزارة المواصلات على رسم خطة لسنوات قادمة للوفاء بماجتها في المستقبل من القباطنة سواء خلال الانتياز أو بعد نهايته

وتلخص البرنامج الذي تم الاتفاق عليه في أن يكون عدد المتخرجين من البحارة المرشدين الذين يمكن تعيينهم في شركة القتال كالاتي .

(١) في سنة ١٩٥٢ يكون عدد المتخرجين ٥ مرشدين .

(٢) في سنة ١٩٥٤ يكون عدد المتخرجين ١٢ مرشدا .

(٣) في سنة ١٩٥٦ يكون عدد المتخرجين ٣٢ مرشدا .

وتتوفر بعد ذلك عدد كبير من الضباط المصريين الصالحين لعمال الشركة .

وعلى ضوء ما تقدم اتفق على ما يأتي :

(١) تعيين الشركة حسب القواعد المعمول بها بالأولية ومن قدر احتياجاتها ٣٠ مرشدا مصرية جديدا غير أنه إذا لم تجد الشركة في الوقت المناسب العناصر المصرية من ذوي المؤهلات اللازمة جاز لها تعيين عناصر مصرية من ذوي المؤهلات للوفاء بمقتضيات أعمالها .

(٢) بعد إحصاء تعيين هؤلاء المرشدين المصريين الشريفة مختار الشركة مرشدا مصرية مقابل مرشدا أجنبي .

وفي حدود ٦ وظائف في الأقسام الثلاثة و ٤ وظائف طيبة لغاية انتهاء مدة الانتياز - الموظفين اللازمين للمرا كز التي تتخلو في هذه الوظائف بسبب انتهاء الخدمة أو بسبب إنشاء وظائف جديدة .

### ٣٣ - القباطنة المرشدون .

تستخدم شركة القتال ستة من البحارة المرشدين لقيادة السفن التي تدبر القتال وان هذه السفن تستأجر أعدادا فنيا وعمليا على جانب كبير من الأهمية، وان عدد المرشدين الموجودين في خدمة الشركة يبلغ ١٤٩ مؤرخين كالاتي :

١٣٩	أجنبي حائزون لشهادة قبطان لأعلى البحار
٦	مصريون حائزون لشهادة قبطان لأعلى البحار
٤	مصريون غير حائزين لشهادة قبطان .
١٤٩	المجموع

وبتاريخ حرب القباطنة السوي بين ٣٦٥ جنيا و ١٤١٨ جنيا وإذا استندنا القباطنة المصريين غير الحائزين لمؤهل وعدمهم أربعة، فان الشركة تضم (١٣٩) قبطان من الأجانب بنسبة (٩٦٪) وستة من المصريين بنسبة (٤٪) و يبلغ مجموع مرتباتهم (٨٧٩ - ٤٠٠ جنيا) منها (٣٩٤٦٨ جنيا) للأجانب بنسبة (٩٧٪) و (١٤١١ جنيا) للمصريين بنسبة (٣٪) .

وقد راعت الشركة دائما تعيين مرشديها من بين رعايا الدول المتفعة بالقتال لضمان حسن التفاهم بينهم ووزن قباطنة السفن التابعة لهذه الدول، ولما على توزيع قباطنة الشركة حسب جنسياتهم .

الجنسية	العدد
مصريون	٦
مصريون	٤
فرنسيون	٥٨
بريطانيون	٤٨
يونانيون	٧
هولنديون	١٣
يوغلافيون...	٣
أمريكيون	٢
رومانيون	٥
دانماركيون	١
إيطاليون	١
سويديون	١
المجموع	١٤٩

(ب) الدرجة الثانية وعدد هم ١١٧٨ منهم ٥٩٢ من الأجانب و ٥٨٦ من المصريين بنسبة ٤٨٪. ويبلغ مجموع مرتباتهم ٤٧٢٠٨ جنيهات شهريا منه ٢٤٧٠٤ جنيهات للأجانب و ٢٢٥٠٤ جنيهات للمصريين أى بنسبة ٤٨٪.

(ج) الدرجة الثالثة وعدد هم ٧٥٩ منهم ٢٠٩ من الأجانب و ٥٥٠ من المصريين بنسبة ٧٢٪. ويبلغ مجموع مرتباتهم ٢٤٨٠٠ جنيه شهريا منه ٧٠٧٢ جنيه للأجانب و ٢١٧٢٨ جنيه للمصريين بنسبة ٧٥٪.

(د) الدرجة الرابعة وعدد هم ١٣٧٤ منهم ١٦٩ من الأجانب و ١٢٠٥ من المصريين بنسبة ٨٨٪. ويبلغ مجموع مرتباتهم ٤٣٧٦٩ جنيه شهريا منه ٥٨٤٨ جنيه للأجانب و ٣٨٢٨٥ جنيه للمصريين بنسبة ٨٧٪.

(هـ) الدرجة الخامسة وعدد هم ١٧٣ كلهم من المصريين ويبلغ مجموع مرتباتهم ٣٥٦٢ جنيه شهريا

وقد تبين أن طبيعة أعمال الشركة تحتاج في بعض أقسامها إلى عمال على درجة عالية من الداية الفنية والمراعاة وأنه يستغنى عن بعض هذه المناصب في مصر حاليا

على أن الاتفاق قد تم بأن يكون الصين في وظائف العمال من المصريين ، ولا على الشركة إلى تعيين عمال من الأجانب إلا في حالات استثنائية وبالنسبة لنوع خاص من الأعمال وفي نطاق محدود تبعا للقيود الآتية :

(١) عند ملء ما يخلو من المراكز التي تستدعي أشخاصا متخصصين تخصصا ماليا ، يجوز للشركة أما أن تختار من بين العمال الموجودين في خدمتها من يشغلون الحال الشاغرة وأما أن تعين رؤساء أعمال أو عمالا مصريين أو غير مصريين بمدد يقابل عدد الوظائف التي كانت خالية .

وقد تحدد المدد لملء الوظائف التي تستدعي أشخاصا متخصصين تخصصا ماليا بأشخاص الطرئين ب ٢١٠ وظيفة ورد بيانها بكشف متفق عليه ويجوز إعادة النظر فيه بالاتفاق مع معالي وزير التجارة والصناعة بالإضافة وظائف مؤقتة أو دامة قد يقتضيها تنفيذ أعمال جديدة أو استخدام آلات أو معدات جديدة

(ب) لملء الوظائف التي تخلو من رؤساء الأعمال والعمال الآخرين غير المصريين . ومراعاة لبعض الاعتبارات الانسانية ولا سيما في صالح أبناء عمال الشركة السابقين . يجوز للشركة أن تعين رئيس أعمال أو عامل غير مصريين كل خمسة رؤساء أعمال أو عمال غير مصريين يتكون الخطة .

ويجوز تعيين رؤساء الأعمال والعمال المقيمين وفقا للقوانين الساتين إما في الدرجة التي خلقت فيها الوظيفة وإما في الدرجات الأدنى منها .

غير أنه إذا لم تجد الشركة في الوقت المناسب المناصب المصرية المؤهلة جازا لها أن تعين عناصر مؤهلة غير مصرية للوفاء باحتياجات أعمالها مع حفظ حق المصريين في الوفاء بالنسب المتفق عليها كما وجد مرعونون لاشغال تلك الوظائف .

٣٤ - موظفو الهيئة البحرية :

وإلى جانب البحارة المرشدين توجد فئة مستعدي القاطرات البحرية ويغصر عملهم في قيادة القاطرات الكبرى التي تستخدم في إعادة ترميم السفن الجالحة وقاطرات الموانئ وسفن الإرشاد في عرض البحر .

ولا يشترط حصول أفراد هذه الفئة على شهادته Master's Certificate غير أن قيادة القاطرات الكبرى التي قد تستخدم في عمليات الانقاذ تتطلب خبرة عالية تماثل خبرة المرشدين . ولهذا وجب على قباطنة القاطرات البحرية أن يرفعوا على خبرة عملية واسعة في قطر السفن قبل تعيينهم الذي لا يقبل قبل من تقلبوا الثلاثين .

وتراوح مرتب موظفي الهيئة البحرية من ٢١٤ جنيه إلى ٧٤٣ جنيه وتستعمل الشركة لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ (٢٨) موظفا منهم (٢٥) من الأجانب بنسبة (٨٩٪) و (٣) من المصريين بنسبة (١١٪) . ويبلغ مجموع مرتباتهم ٤٠١٣ جنيه منه ٢٧٠٢ جنيه للأجانب بنسبة ٩٢٪ و ٣١١ جنيه للمصريين بنسبة ٨٪ .

ونظرا لعدم توافر العدد الكافي من المصريين اتفق على ما يأتي :

(١) رفع الشركة عدد المصريين في هيئة الموظفين البحريين من ثلاثة إلى سبعة وذلك في بحر شهرين ابتداء من تاريخ التوقيع على الاتفاق .

(٢) بعد الوصول إلى هذا العدد تعين الشركة حسب القواعد المعمول بها مصرية مؤهلا مقابل كل أجنبي ، إلا أنه إذا لم تجد الشركة في الوقت المناسب المناصب المصرية المؤهلة جازا لها أن تعين عناصر غير مصرية مؤهلة للوفاء باحتياجات أعمالها ، مع حفظ حق المصريين في النسبة المتفق عليها كما وجد مرعونون تلك الوظائف .

٣٥ - رؤساء الأعمال والعمال :

تستخدم الشركة ٣٥٦٦ من العمال موزعين كالآتي :

(١) رؤساء الأعمال ٣٦ منهم ٣٥ من الأجانب وواحد من المصريين أى بنسبة ٣٪. ويبلغ مجموع مرتباتهم ٤٣٤٨ جنيه شهريا منه ٤٢٥٨ جنيه للأجانب و ٩٠ جنيه للمصريين أو بنسبة ٢٪.

(٢) أما العمال فأنهم موزعون على الدرجات الآتية :

(١) الدرجة الأولى وعدد هم ٩٦ منهم ٨٨ من الأجانب و ٨ من المصريين أى بنسبة ٨٪. ويبلغ مجموع مرتباتهم ٥٨٣٣ جنيه شهريا منه ٣٥٠٠ جنيه للأجانب و ٥٣٣ جنيه للمصريين أو بنسبة ٩٪.



دل أننا استطعنا بعد بيان الاعتبارات الأدبية والمادية التي تربط قتال السويس باقتصادنا القومي أن نصل مع مندوبي الشركة إلى اتفاق بمقتضاها يزداد عدد الأعضاء المصريين بمقدار خمسة أعضاء على الوجه الآتي :

(١) يمين اثنان حالا في النجدين الحاليين من بين العدد المخصص للفرنسيين .

(٢) يمين عضو ثالث في أول خلوة يحصل بين الأعضاء البريطانيين سواء بالاستقالة أو الوفاة .

(٣) يمين الرابع والخامس في سنة ١٩٥٩ وسنة ١٩٦٤ على التوالي كما اتفق على أن يقوم رئيس مجلس إدارة الشركة بالمباحة مقدما مع الحكومة في شأن هذا الاختيار .

وستعرض هذه الأقسام على أول جمعية عمومية لمساهمي الشركة لتتصدق عليها .

### ٣ - رسوم القتال بالنسبة للراحة الساحلية

٣٩ - قصصنا من هذا الموضوع :

أولا - إزالة الفوارق بين البضائع المصرية التي تصدر للخارج فبعضها تفرض عليه رسوم القتال في حين أن البعض الآخر لا يتحمل هذه الرسوم .

ثانيا - تشجيع صناعه التعدين في البلاد وهي في بداية نهضتها بإدخالها من رسوم القتال لكي تتمكن من مواجهة المنافسة الشديدة التي تتلقاها من الشركات الأجنبية .

وقد توصلنا إلى الاتفاق الآتي :

أولا - أن تمنح من رسوم الملاحة بالقتال بالوحدات العامة التي لا تزيد حولتها على ٣٠ طن تقريبا صافي .

ثانيا - ألا يكون على هذه الوحدات أي مسافرين .

وقد كان التحفيض في رسوم القتال قبل هذا الاتفاق قاصرا على الوحدات الساحلية التي تنقل بين بورسعيد والإسماعيلية بالذات ولكن الاتفاق الحالي قد أعفى الوحدات التي لا تزيد حولتها على ثمانية طن بصفة مطلقة من رسوم القتال أيا كانت وجهتها وبذلك تستفيد الملاحة الساحلية من جميع الموانئ المصرية من هذا الإعفاء .

(٢) فيما يتعلق بزيادة العدد التي قد يقتضيها تنفيذ أعمال جديدة أو استخدام آلات أو معدات أو مهمات جديدة لا يجوز أن تتعدى نسبة ٥٪ من تعهدهم الشركة للرفاه بمجانبة المستجدة .

(٣) يجمع عدد كافة العناصر المصرية الداخلة في هيئة رؤساء الأعمال والمعال ويرسل مجموعه من سنة إلى سنة لأخذ في الاعتبار إجمالا عند المراجعات التي يصور للحكومة القيام بها كل ثلاث سنوات .

٣٦ - كما اتفق على الأوضاع الخاصة بشيوت مصرية المرشحين لوظائف الشركة على الوجه الآتي :

(١) يجب أن يكون المرشح المصري مولودا لأب مدمصريا بالتطبيق للمواد ١ إلى ٥ والمادة ٦ (نقرة ٢٥١) من الرسوم بكانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالجنسية المصرية أو على أساس الأحكام المماثلة لها من كل تشريع جديد .

٢ - التصاريح والمستندات (من تراخيص وطاقات وأذيات الخ...) اللازمة لأفراد هيئة مستخدمي الشركة المقيمين حسب القواعد التي وضعتها الاتفاقية للدخول إلى مصر والإقامة فيها والعمل في خدمة الشركة تتمتع بناء على طلب الشركة - للأشخاص أصحاب الشأن وزوجاتهم ولبن وبنوهم من أولاد. إلا أنها إذا كان الأمر يخص أشخاصا غير مرغوب فيهم إما يقتضى قوانين ولوائح بوليس الآداب والبوليس الصحي أو لأسباب تمت إلى السلامة العامة أو الخارجية للدولة .

و يكون الأمر كذلك فيما يخص تجديد التصاريح والمستندات المذكورة الخاصة هؤلاء المستخدمين وأيضا بن هم لأن في خدمة الشركة .

### - ٢ -

نسبة المصريين بين أعضاء مجلس إدارة شركة قتال السويس

٣٧ - طبقا للقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٧ يضم مجلس إدارة شركة القتال عضوين مصريين . ويتكون مجلس إدارة الشركة في الوقت الحاضر من ٣٢ عضوا موزعين على الجنسيات الآتية .

الجنسية	العدد
فرنسيون	١٨
بريطانيون	١٠
مصريون	٣
أمريكيون	١
هولنديون	١
المجموع	٣٢

٣٨ - وقد اقترحت الشركة في مبدأ الأمر على زيادة عدد الأعضاء المصريين ، بحجة أن مجلس إدارة الشركة هو في الواقع وكل من حلة الأمر ولا تملك مصرنا عددا يبرأه زيادة .

## ٤ - بلدية بور سعيد

٤ - قبلت الشركة أن تقدم مساعدة مالية لبلدية بور سعيد بالتقريب من ١٨ قسط سنوي قدر كل منها ٥٩١٣ جنيا و ٨٣١ مليا ( أى ما جلت ١٠٦٤٤٨ جنيا و ٩٥٨ مليا ) مازالت مستعدة للشركة تسديدا للسلفيات التي منحها هذه البلدية لإنشاء مجارى المدينة ، طبقا للاتفاق المقود بين الشركة والحكومة بالكتابين رقم ١١٥ و ٨٢ - ١/٢ المؤرخين ٢٥ يونيه و ٢ يولي سنة ١٩١٢ .

واستثناء من المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٨ فإن البنى المالى المترب على هذا التنازل سيحتر من الناحية الضرائية بمثابة مصروفات داخلية في حساب الشركة من سنة ١٩٤٩ المالية .

٤١ - كما قبلت الشركة أن تساهم في المشروع الحكوى الذى يرمى الى إنشاء مدينة عمالية في حى المناخين ببور سعيد وذلك بأن تخفض من جديد مساحة الاراضى المخصصة للمغنيين التجارة والصناعة بموجب الفقرة الأولى من اتفاق ٣ ابريل سنة ١٩٠٧ وهى الاراضى المين بتجديدها الحال في المادة ٩ من اتفاق ٢ ابريل سنة ١٩٣٦ ( القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٧ ) .

وسيفرض من ٢٠٠ مترالى ٥٠٠ مترأ عرض الجزء من تلك الاراضى الواقع غربي الحوض وقيل - غربي ترعة الملاحة الداخلية . وتسترد الحكومة بناء على ذلك حرية التصرف في منطقة محددة على الزم المتفق عليه .

وفي مقابل ذلك تخرج من جديد في اراضى الإحتياز المقابلة للتقسيم منطقة أخرى ضمن الاراضى المتقدمة .

## ٥ - إنشاء بلدية بالإسماعيلية

٤٢ - من المتفق عليه أنه سينشأ بالإسماعيلية مجلس بلدى طبقا للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ .

وسيسهل هذا المجلس عمل الشركة في كافة الأهماء والالتزامات المتصلة بالمراني البلدية التي كانت تتولاها الشركة الى اليوم في هذه المدينة . وفقا لأحكام المادة ١١ من اتفاق ١٨ ديسمبر ١٨٨٤ الثاني والمادة ٥ من اتفاق ٧/٢ مايو ١٩٣٦ . وتقتضى من ذلك خدمة المياه بالإسماعيلية التي تستمر الشركة في الاضطلاع بها حتى انتهاء عقد الامتياز .

وسيم الحل المذكور في فقرة السابقة حسب الاشتراطات المتفق عليها ومن بينها أن تدفع الشركة لحكومة مبلغ ٥٠٠٠ جنيه مقفلا ما كانت تقدمه في الأيام بشئون البلدية بمدينة الاسماعيلية .

وينخفض مبلغ السنة الآلاف جنيه المنصوص عليه في المادة ٥ من اتفاق ٧/٢ مايو ١٩٣٦ السالف الذكر العمالية والإسماعيلية و يور تونيق الى ١٠٠٠

تدفع سنويا في استحقاق واحد من مائة الطرق والحدائق ورشها وتنظيفها يور تونيق بواسطة الشركة . ويسرى هذا التخفيض ابتداء من الوقت الذى يصبح فيه اللؤل فليا .

واستثناء من أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٤ يضم مجلس الاسماعيلية البلدى عضوين حامين تمثيلهما الشركة من بين موظفيها المصريين .

## ٦ - ميناء الصيد ببور سعيد

٤٣ - ساعد الشركة . بور سعيد في اقرب وقت مستطاع وعلى تقفها رصيفا خاصا لسو مراكب الصيد في الموضع المتفق عليه .

## ٧ - المنطقة الحرة بميناء بور سعيد

٤٤ - وستدرس الشركة في الوقت المناسب والاتفاق مع الحكومة بالشروط التي يمكن بها تنظيم منطقة خاصة للإقامة ومؤسسات صناعية . داخل المنطقة الحرة بميناء بور سعيد . على مصطبة خوض البياص .

ومن المتفق عليه من جهة أخرى أنه توطئة لمودة المنطقة الحرة لنظامها المادى سيد بحث مسألة التبريد التي أدخلت منذ سنة ١٩٣٩ على شروط ادارة المنطقة الحرة بميناء بور سعيد . كما وضعت هذه الشروط وحدثت في الاضافات المعقودة بهذا الشأن بين الحكومة والشركة . وسيم هذا البحث خلال أحد الاجتماعات الدورية القادمة المتروص عليها في اتفاق أول مايو ١٩٢٠ الخاص بإدارة هذه المنطقة الحرة .

## ٨ - ترعة العباسية

٤٥ - وستسلم الشركة للحكومة ترعة المياه الحارة المعروفة بترعة العباسية والتي أنشأتها الشركة تمذ بالماء مدينة بور سعيد والقطرة ومنشآت القناة الواقعة بين بور سعيد والإسماعيلية .

وسيم هذا التسليم بالشروط المتفق عليها ومن بينها أن تدفع الشركة للحكومة مبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه سنويا مقفلا ما كانت تسلمه في صيانة التمرة . كما قبلت الشركة أن تحصل الإلتزامات المترتبة على هذا التسليم بخصوص الموظفين والعمال الذين يقومون بالعمل على هذه التمرة ونقل بعضهم الى أعمال أخرى بالشركة .

وجدير بالذكر أن نقل هذه التمرة من الشركة إلى الحكومة فضلا عما فيه من استرداد حق أدبي له أثره في السيادة الداخلية للرافق العامة الدولية فإنه يمكن الحكومة من تنظيم عمليات الري بهذه المنطقة المغالطة للزراعة تمهيدا للاستفادة منها في الاستغلال الزراعى وإفادة خزنة الدولة من ربط الضرائب عليها أو بيعها للجمهور وكذلك تهيئة فرصة لإيجاد موارد زراعية جديدة يجوار مدينة بور سعيد .

٢- أن أعمال توسيع المنطقة التي تشطع السفن أن ترمو فيها ببورسعيد مستلزم نقل عدد من المنشآت الموجودة حالياً وإلى الخروط بوضوح منذ البداية على أن لها صفة غير مستمرة .

ومن ضمن هذه المنشآت ورشة مصلحة الموانئ والمنازل التي ستقوم الحكومة بنقلها على نفقتها . ومن جهة أخرى . طبقاً لأحكام المادة ١٣ من اتفاقية أول فبراير سنة ١٩٠٢ - مقرر نحو الشرق الحدود الحالية للمنطقة الحرة على الضفة الآسيوية من المياه . حسب التخطيط يحدد بالاتفاق بين الشركة والحكومة صرامة التوسع المزمع اجراؤه في حوض الحسين .

(٣) أن يعمد إلى امتياز الشركة - لحفر القناة الغربية - الأرض البالغة مساحتها ٦ ملايين متر مربع تقريباً المينة بالون الأحمر على الرمز الموقع عليه من الطرفين والملاحق بالاتفاق . وهي بالضفة الشرقية للقناة .

(٤) أن يبادى إلى الحكومة من أراضي الامتياز المساحات المينة فيما بعد :

(أ) من كيلو إلى الكيلو ٤٧ من القناة البحرية . مساحة أرض تبلغ حوالى ٧,٠٠٠,٠٠٠ متر مربع واقعة بين الحد الغربي للرمز الحالي للسكة الحديد والحد الغربي الحالي لمنطقة امتياز الشركة .

(ب) من كيلو ٢٧,٧٠٠ إلى كيلو ٧٢,٦٥٥ من القناة البحرية . مساحة من الأرض تبلغ حوالى ٥,٠٠٠,٠٠٠ متر مربع واقعة أيضاً بين الحد الغربي للرمز الحالي للسكة الحديد والحد الغربي الحالي لمنطقة امتياز الشركة .

(ج) شرق بحيرة التماسح . المنطقة المعروفة بحضبة الضباب وتشمل أرض مساحتها ٧٠٠,٠٠٠ متر مربع تقريباً .

(٥) أن تستمر الشركة - بالاتفاق مع الحكومة - في الفاء ناتج تطهير القناة البحرية خارج حدود منطقة الامتياز . لإزالة الأوساخ على الضفة الصحراوية الآسيوية من القناة البحرية بين بورسعيد والسويس .

٢٢ - منازل السكنى للوظفين والعاملين

٤٩ - ولأن قرار مجلس الوزراء الصادر في سنة ١٩٢٠ قد أعطى الشركة الحق في الحصول على قيمة المباني القائمة لسكنى موظفيها وعاملها بما تساويه عند نهاية الامتياز شأنها في ذلك شأن الأدوات والمهمات المنقولة - إلا أننا رأينا تخفيف شيء من الأعباء المالية التي ستواجهها الحكومة في نهاية الامتياز فاستطعن أن تنفق مع الشركة على أنه ابتداء من أول يناير سنة ١٩٢٢ أى قبل انتهاء الامتياز بضع سنوات يجب أن تنفق الشركة مع الحكومة مقدماً على البرنامج السنوى لبناء منازل السكنى التي يتعيها لموظفيها وعاملها على أرض الامتياز وذلك لحد من التوسع في مثل هذه المنشآت

٩ - محاجر عشاق

٤٦ - كانت شركة القناة تشغل الأرض اللازمة لها لاستغلال حجر جبل حقا بإيجار يقل عن الفئات المقررة .

وقد قبلت الشركة أن تتنازل من هذا الامتياز وأن تستمر في شغل هذه الأرض بالرسوم والفئات المقررة بصفة عامة

١٠ - شغل السلطات العسكرية المصرية لمواقع بالاسماعيلية

٤٧ - شكت الشركة من أن السلطات العسكرية المصرية تحتل بعض القطع الواقعة في وسط منشآتها ومنازل موظفيها وطلبت تعديداً خاصة لجميع فيها تلك القوات خارج نطاق المساكن وحدائق التروعة .

فاقتضى على أن تترك الشركة مؤقتاً تحت تصرف السلطات العسكرية المصرية مباني السكنى والأراضي التي تشغلها حالياً هذه السلطات هذه السلطات بالاسماعيلية . على أن يبادى بحث المسألة من جديد خلال السنة التي تلى رفع الأحكام العرفية الحالية .

١١ - الأعمال الكبرى لتحسين القناة البحرية

٤٨ - وتسليلاً لرسول السفن الكبرى ومروها بالقناة وفما لمتطلبات الحركة الماهرة للفرق التجارية الدولية ، أمدت شركة قناة السويس برنامجاً لتحسين القناة البحرية وسداً خلفها . وقد وافقت عليه اللجنة الاستشارية الدولية للاشتغال خلال انعقادها في شهر نوفمبر سنة ١٩٤٨ .

وتتضمن الأشغال المزمع تنفيذها والتي تبلغ تكلفتها حوالى ٤ ملايين ونصف من الجنيهات ما يأتى :

(أ) التعميق العام للقناة بمقدار ٥٠ متريماً .

(ب) التوسع في مداخل رسو السفن ببورسعيد .

(ج) إنشاء منطقة تقاطع القوافل البحرية بين الكيلو ٥٠ والكيلو ٦٢ وذلك بحفر قناة فرجة .

(د) تعميق محطة سفن البترين ببحيرة التماسح .

ويكون تنفيذ هذه الأعمال بالشروط الآتية :

١- أن تعميق القناة بمقدار ٥٠ متريماً يجب إتمامه بتطهير مروحة الخروج السويس . بعد شتدورات الكيلو ١٢٢,٥٠٠ من القناة . وبالرمز من أن الأمر يتعلق بمنطقة واقعة خارج حدود منطقة الامتياز . فإن الشركة ستحصل زيادة التكاليف المتبقية من ذلك وتبلغ حوالى ٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصرياً .

## ١٣ - مساهمة الحكومة بنصيب في أرباح الشركة

٥٠ - كان نظام الشركة في بدايته يقضى بحصول الحكومة على ١٥٪ من صافي أرباحها ، وظل ذلك معمولاً به حتى تنازلت الحكومة في سنة ١٨٨٠ عن هذا الحق لأحدى الشركات .

وفي سنة ١٩٣٧ نص الاتفاق الذي تم بين الحكومة والشركة على أن تدفع الشركة مبلغ ٣٠٠.٠٠٠ جنيه للحكومة في كل عام منها ٥٠.٠٠٠ جنيه احتسبت كقابل للرسوم التي تحصلها الشركة عن البضائع المصرية التي تمر بالقتل .

فلما بدأت المفاوضات الحالية وتناولت بعض التسهيلات التي طلبتها الشركة لتحسين حالة الملاحة بالقتل وزيادة حركة المرور فيه رأينا الفرصة سانحة لمطالبات الشركة بزيادة نصيب الحكومة من الأمانة السنوية التي تدفعها .

وبدأ أخذ وردطولين وتقلب وجهات النظر المختلفة ومراجعة أرباح الشركة لعدة سنوات قبل الحرب الأخيرة وبهذا ، تم الاتفاق أخيراً على أن يكون للحكومة نصيب من الأرباح الإجمالية السنوية قدره ٧ ٪ يدفع لها في أول يولييه من كل عام ابتداء من يولييه سنة ١٩٤٩ الى نهاية الانتياز - وبطبيق هذه النسبة على أرباح الشركة الإجمالية في سنة ١٩٤٨ وقدرها ١١.٥٠٠.٠٠٠ جنيه فإن الحصيلة التي تعود على الحكومة في السنة الأولى من الاتفاق تكون ٨٠٠.٠٠٠ جنيه بزيادة ٥٠.٠٠٠ عن الأمانة الحاضرة ونعسكتنا الى جانب ذلك بوضع حد أدنى قدره ٣٥٠.٠٠٠ جنيه لهذه الأمانة ولكن الشركة تمسكت من جانبها بأن لا تزيد الأمانة في أى حال عن مبلغ الربح الإجمالي .

إزاء هذه الميزة السادية التي لها قيمتها فضلاً عن القيمة الأدبية من مساهمة الحكومة في أرباح الشركة واستعادة حق سابق لها واعتبار قناة السويس جزءاً من مراضها الاقتصادية القومية رأينا نزولاً على رغبة الشركة عدم مطالبنا بما سبق أن تمهدت به إزاء إنشاء بلدية الإسماعيلية ونقل إدارة ترعة البهاسة منها إلى الحكومة . وقد كانت المبالغ المتفق عليها لذلك ٥.٠٠٠ جنيه سنوياً عن الأولى ١٠.٠٠٠ جنيه من الثانية فقد روى أن يكتفى بما اتفق عليه بين الطرفين من حصول الحكومة على نصيب في الأرباح الإجمالية .

## الخلاصة

إن الاتفاق الحالي يتضمن كثيراً من المزايا التي كسبتها الحكومة والتي تعتبر أكثر أهمية وأوسع نطاقاً من مجرد التمسك بتطبيق قانون الشركات التي لا يشمل إلا ناحية خاصة من الاتفاق الذي وصلنا إليه . فضلاً عما في الحصول الى هذا الاتفاق من مزايا استقرار العمل في مرفق حيوى هام كقناة السويس ظلت ادارته قرابة سبعين عاماً بحكومة بمقتضى امتياز خاص تلتها اتفاقات خاصة بل وقانون خاص ، فلم يكن هناك مفر بالرغم من عمك كل فريق منا بوجهة نظره - من الناحية القانونية - من

تمريض العلاقات القائمة بين الحكومة والشركة الى بعض الاضطراب وعدم الاستقرار ، واحتمال التفاوض الذي قد يطول ولا ينعش مدها .

وما من شك في أن التوافق السليمة حتى في تطبيق قانون الشركات قد كان لها كثير من الايجابيات والتقدير في بحث موضوع الخلاف وتعرف وجهات النظر المائدة للقيام بهذا العمل الضخم المتمسب الأطراف بما يكفل له ارتفاع مستوى الكفاية الفنية وتيسير الملاحة الدولية والعمل على نموها وازدهارها سواء خلال مدة الانتياز أو بعد انتهائها .

وتلخص تلك الميزات التي حصلنا عليها فيما ياتي :

أولاً - استرداد الحكومة حقها في مبدأ المساهمة المتوية في أرباح الشركة السنوية . وبذلك تكون قناة السويس قد اندمجت من جديد في كيان اقتصادات القوى كورد من موارد الخزانة تزيد الاستفادة به كلما زادت حركة الملاحة الدولية .

وجدير بالذكر أن جعل نسبة نصيب الحكومة من الأرباح الإجمالية هو في الواقع أكثر وضوحاً وثباتاً من جعلها على أساس الأرباح الصافية التي يكون تحديد مدمتروكاً لحركة الشركة فيما تقوم به من توزيعات مختلفة تتراوح زيادة ونقصاً من عام الى عام .

فضلاً عن أن الأرباح الصافية إنما تقدر بالفتركات الفرنسية وقيمتها بالنسبة لجنيه المصري غير مستقرة على أساس واحد . في حين أن الأرباح الإجمالية ليست إلا النتيجة الفعلية بالعمليات التجارية على أساس الجنيه المصري . وتوازي نسبة ٧ ٪ على الأرباح الإجمالية نحو ١١ ٪ على الأرباح الصافية .

ثانياً - انتفاع المراكب المصرية التي لا تزيد حوتها على ٣٠٠ طن من الاعفاء من رسوم القتال بعد أن كانت تدفع رسماً مخفضاً وفق منطقة محصورة بين بورسعيد والإسماعيلية .

ثالثاً - تمسير الشركة في موظفيها وعملها بصفة تدريجية على الأسس الموضحة بهذه المذكرة والتي منها إلحاق ٥٠ موظفاً مصرياً في خلال هذا العام وحده وكذلك إشراك الحكومة في اختيار هؤلاء الموظفين والمستخدمين .

رابعاً - زيادة عدد الأعضاء المصريين في مجلس ادارة الشركة من اثنين الى سبعة طبقاً للأوضاع الموضحة بهذه المذكرة .

خامساً - استرداد الحكومة لترعة البهاسة والاستفادة من ماء هذه التركة في استغلال مساحات زراعية جديدة بالقرب من بورسعيد وعلى شاطئ القنال واستفادة الخزانة المتظرة من رفع قيمة الأرض التي تملكها الحكومة بتلك الجهة .

سادساً - إنشاء بلدية الإسماعيلية التي كانت محرومة الى اليوم مما يتمتع به سائر المدن بالبلاد مع استقرار الشركة في تحمل نفقات الصيانة لرائق قلا تحصها بالمدنية كالحدايق والمتنزهات العامة الداخلة في نطاق امتيازها

محضر صاحب المحامي محمد عبد القادر باشا (وزير الأشغال العمومية) -  
إن المبدأ قانوني الآن فيحسن أخذ الرأي بالتأجيل بالأمم الآن .

( أصوات : يؤخذ الرأي هذه الليلة ) .

الرئيس - تنص المادة ١٧٥ من اللائحة الداخلية على ما يأتي :

"بعد أخذ الرأي على مشروع قانون مادة فائدة ، يؤخذ الرأي على مجموعه .  
وإذا كان القانون مكوناً من موضوعه من أكثر من مادة واحدة يكون  
أخذ الرأي على مجموعه في جلسة تالية بعد مضي ثلاثة أيام على انتهاء المداولة  
إلا إذا قرر المجلس غير ذلك .

ويجوز قبل البدء في أخذ الرأي على مشروع قانون في مجموعه في الجلسة  
التالية إعادة المناقشة في مادة أو أكثر من موادها ، إذا طلب ذلك من  
الجنة أو رئيسها أو الحكومة أو عشرة من الأعضاء " .

محضر الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا -  
الرأي في الجلسة التالية ، فلم هذه الجلسة ، أم الضروري أن تستثنى هذا  
المشروع من الحكم الوارد في اللائحة ؟

محضر صاحب الدوحة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء)  
أريد من حضرة الشيخ المحترم أن يتكلم في هدوء .

محضر الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا -  
ولكن ما السر في هذا الاستثناء وفي هذه الجلسة ؟

محضر صاحب الدوحة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء)  
يسرني جداً أن تكون مسترخياً ولا يكون في نفوسنا شيء . حضرات  
الشيخ المحترمين . أظن أنني لا أطلب شيئاً من السيد ولكن أريد أن  
أقول إننا أصبحنا في فصل الإجازات وكثير من الجلسات لا يتوفر لها حظها  
من وجود العدد القانوني لأخذ الرأي . وعلى ذلك فليس هناك ما يمنع من  
أخذ الرأي أثناء وجود العدد القانوني .

محضر الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا -  
هناك ميزانيات لم  
تقر ، وستعرض على المجلس بعد ذلك .

الرئيس - أكرر تأنيدياً ما تنص عليه المادة ١٧٥ من اللائحة الداخلية  
فهو تنص على ما يأتي :

"بعد أخذ الرأي على مشروع قانون مادة فائدة يؤخذ الرأي على مجموعه  
وإذا كان القانون مكوناً من موضوعه من أكثر من مادة واحدة يكون  
أخذ الرأي على مجموعه في جلسة تالية بعد مضي ثلاثة أيام على انتهاء المداولة

ساجاً - تنازل الشركة عن ١٠٠٠٠ جنيه لبلدية بورسعيد وهي وصية  
السلفة والقوات التي كانت قدسها الشركة في سنة ١٩١٧ تلك البلدية لإنشاء  
بجارجا .

ثامناً - تنازل الشركة عن قطعة أرض من امتيازها الساجية في بناء  
مدينة عمالية بمنطقة الناحين بورسعيد .

ثامساً - تمهد الشركة بإنشاء ميناء خاص لمراكب الصيد بميناء بورسعيد  
على حسابها .

عاشراً - تنازل الشركة عن الامتياز الذي كانت تتحجج به في الرسوم  
والإيجارات عن الأرض التي تستغلها في حجر جبل حنيفة .

حادى عشر - استبعاد الشركة تنفيذ ما تطلبه الحكومة لتنظيم  
منطقة حرة بدائرة بورسعيد البحرية .

ثاني عشر - قيام الشركة على تقفاتها بجميع التحسينات اللازمة للقتال  
من تعميق حام أو توسيع لمداخلها فضلاً عن إنشاء قناة فرعية جديدة  
طولها نحو عشرة كيلو مترات لتيسير حركة الملاحة في نطق التقابل بالقناة ،  
وما يتظر من زوايا ذلك من زيادة في سرعة مرور البواخر خلال مدة  
الامتياز وبعد تانيها . حيث تقول هذه المنشآت للحكومة .

بناءً على ما قدمه .

أشرف بأمره عرض على مجلس الوزراء الموقر تفاصيل مشروع  
الاتفاق الذي وصلنا إليه مع الشركة رجاء الموافقة عليه وتوقيض  
في التوقيع عليه بالحروف الأولى وعلى تبادل الخطابات الموقفة صورتها  
بين الحكومة والشركة تمهيداً لعرض المشروع على البرلمان .

وزير التجارة والصناعة

ممدوح رياض

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة وعلى الاتفاق  
المذكور ؟

( موافقة )

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى وعلى الاتفاق المترو  
عنه بها ، ولتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، وبموجب  
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصح هذا القانون بنظام الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
ويغذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة )

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .  
هل توافقون حضراتكم على تأجيل أخذ الرأي بالنسبة لأمم إلى الجلسة المقبلة ؟

يرافق على القانون نفسه أو يرفضه ، وله أن يؤجل أخذ الرأي على ذلك مع توجيه نظر الحكومة الى ما يوجد في مشروع المهادنة أو الاخلاق من قصص .

فحين تتكلم عن القانون دفة واحدة ، والمجلس عندما يأخذ الرأي على مشروع هذا القانون مرة واحدة ، فلما يكون هذا تطبيقا لنص الالاحة .

**مقرة الشيخ القرم محمد فؤاد سراج الدين باشا** — لا يجوز لنا أن نشترك في مثل هذا العمل .

**مقرة صاحب المعالي احمد عبد القادر باشا** (وزير الاطفال العمومية) — لا يجوز لك أن تتسحب عند أخذ الرأي بالنداء بالاسم .

**الرئيس** — والآن ليؤخذ الرأي بالنداء بالاسم .  
(أخذ الرأي بالنداء بالاسم فوافق عليه ٥٢ عضوا<sup>(١)</sup> ، ولم يوافق عليه أربعة<sup>(٢)</sup> .)

**الرئيس** — يتبين من أخذ الرأي أن العدد غير قانوني وبما أن المادة ١٩٣ من الالاحة الداخلية تنص على أنه إذا ظهر من النداء بالاسماء عدم توافق العدد القانوني للأعضاء يؤجل أخذ الرأي إلى أزل الجلسة التالية ويقدم على كل ماعده من جدول الأعمال .

إلا إذا قرر المجلس غير ذلك . ويجوز قبل البدء في أخذ الرأي على مشروع قانون في جموعه في الجلسة التالية إعادة المناقشة في مادة أو أكثر من موادها إذا طلب ذلك مقرر اللجنة أو رئيسها أو الحكومة أو عشرة من الأعضاء .

فتناء على هذه المادة وبما أن مشروع هذا القانون مكون من مادة واحدة فيؤخذ الرأي على جموعه في هذه الجلسة .

**مقرة الشيخ القرم محمد فؤاد سراج الدين باشا** — أنا فاهم هذا ، وأنهم أن المطلوب الآن هو استثناء الحكم العام أو النص العام . والذي أريد أن أقوله إن هذا استثناء في أمر لا يتطلب هذا الاستثناء ، وإن هذا الاستثناء غير مفهوم طلبة الآن .

**مقرة الشيخ القرم عبد القوي احمد باشا** — إن القانون مكون من مادة واحدة .

**مقرة صاحب المعالي محمد زكي علي** : (وزير دولة) — إن المادة ١٧٤ من الالاحة تنص على أنه :

« إذا كان مشروع القانون خاصا بإبرام معاهدة بين الحكومة ودولة أخرى ، أو إبرام اتفاق من أي نوع كان مع الحكومة ، فليس للمجلس أن يمتنع أي تعديل على نصوص مشروع المادة أو الاتفاق ، ولكنه

(١) أسماء حضرات الشيوخ المحترمين المرافقين :

وليام عبد الحميد الثاني ، أحمد وزير بك ، اللواء أحمد فريد باشا ، أحمد عبد القادر باشا ، أحمد عبد الله بك ، أحمد فهمي حسين باشا ، أحمد مصطفى رباب ، الأستاذ السيد أحمد أبانك ، الأستاذ أمين أحمد سيد .

جلال فهم باشا .

حامد القوي بك ، الأستاذ حسن حسن عبد الله ، الأستاذ حسن عبد القادر ، اللواء حسن عبد الرزاق باشا ، حسن مظلوم باشا ، حسين فهمي بك

خليل ثابت بك .

وإبراهيم استغوث بك ، وشوان محفوظ باشا .

المكتبر ذكي ميخائيل بشارة .

المكتبر سليمان حمدي باشا ، سيد القوي .

شحاته السيد سليم باشا ، شمس الدين عبد القادر باشا .

سائق وديع باشا ، صالح مصطفى أبو رباب بك .

طراف علي باشا .

حاجس أبو حسين باشا ، الأستاذ حاس محمود العقاد ، الأستاذ ميخائيل عبد الحق ، الأستاذ عبد الرزاق وديع القاضى ، عبد القوي أحمد باشا ، الشيخ عبد الله عمر عبد الأثر ،

سيد الطيف وأحمد بك ، عبد الرزاق طلعت باشا ، علي عبد الرزاق باشا ، علي عبد الهادي باشا .

فريد أبو شادي بك .

كمال الدين القريش .

الشيخ عبد إبراهيم عبد الله بري ، عبد الرحمن النجار ، عبد آسي باشا ، القريش عبد حيدر باشا ، عبد رزق علي باشا .

عبد سليم جابر ، عبد عبد البريقي ، عبد علي الناصر بك ، الأستاذ عبد عبد الرزاق ، الأستاذ محمود أحمد فراب ، محمود أحمد عبد بك ، محمود فزاد بك ، مصطفى محمد بك

الشيخ منصور حسين السراوي ، موسى سيف القصر موسى .

المكتبر نجيب استغوث باشا .

المكتبر عبد حسن ميخائيل باشا .

(٢) أسماء حضرات الشيوخ المحترمين الذين لم يوافقوا :

المكتبر ذكي ميخائيل بشارة ، فريد أبو شادي بك ، الأستاذ عبد عبد الرزاق ، الأستاذ مصطفى نصرت .

مجلس - . مقررته ارفعهم عبد الرهمن باشا - (رئيس مجلس الوزراء)  
أنا على أم الاسعد المناقشة فيه الليلة .

مجلس - . مقررته ارفعهم عبد الرهمن باشا - (وزير الأشغال العمومية)  
يخمس أن ترفع من مناقشة هذا الاستجواب في جلسة غد .

(ماد سعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس المجلس وتولى رئاسة  
الجلسة) .

الرئيس - أظن أنه يخمس تأجيل الجلسة الى غد حتى يمكن تأجيل  
الجلسات الى ما بعد عيد الفطر المبارك . وهذا لا تضطر الى عقد جلسة  
يوم السبت أو الأحد المقبل .

هل توافقون حضراتكم على تأجيل الجلسة الى غد .

(موافقة) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن، على أن تعود  
للاجتماع مستمرة الساعة التاسعة مساءً فعلاً لربما ٢٤ رمضان سنة ١٣٨٨،  
الموافق ٢٠ يولييه سنة ١٩٤٩ ؟

(موافقة)

(ونعت الجلسة الساعة الثانية عشرة والربع بعد منتصف الليل) .

#### ٤١ - تقرير لجنة العدل

عن مشروع القانون الموحد من مجلس النواب بتعديل المواد ٣ و ٤ و ٥  
من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٤٣ باستغلال القضاء - تأجيلها الى  
الجلسة المقبلة

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر في هذا التقرير  
الى الجلسة المقبلة ؟

(موافقة) .

#### ٤٢ - تقرير لجنة العدل

عن مشروع القانون الموحد من مجلس النواب بنظام القضاء، ومن الاقتراح  
بمشرع قانون التقدم من حضرة الشيخ المحترم سليل باشا بتعديل  
المادة ٦ من الأمر العالي الصادر في ١٤ يولييه سنة ١٨٨٣ للتشغيل  
على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية - تأجيلها الى الجلسة المقبلة

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل التفرغ في هذا التقرير  
الى الجلسة المقبلة ؟

(موافقة) .

#### ٤٣ - عود الى الاستجواب

تأجيل استمرار المناقشة فيه الى غد

الرئيس - لم يبق في جدول أعمال الليلة إلا الاستجواب الموجه  
من حضرة الشيخ المحترم فؤاد صراج الدين باشا، فما رأى حضراتكم فيه؟  
وهل يؤجل الى الجلسة المقبلة ؟ وحتى تكون هذه الجلسة ؟





# مَجْلِسُ الشُّعْبِ

## مضبطة الجلسة الخامسة والأربعين

المعقودة علناً في يوم الأربعاء ٢٤ رمضان سنة ١٣٦٨ هـ ، ٢٠ يولييه سنة ١٩٤٩

### المختص

#### رسم الضميمة

- ١ - موافقة مجلس النواب على مشروع قانون الإذاعة المصرية الذي أقره مجلس الشيوخ ... .. ١٦٧١
- ٢ - كلية حشرة الشيخ المزمع به نواز - راجع الدين باشا من سبب انسحاب المفاوضة بجلسته أمس ... .. ١٦٧٢
- ٣ - مرسوم بمشروع قانون بتحديد المراتب الانتخابية لمجلس النواب بالقرارات والاختصاصات ... .. ١٦٧٢
- حلول حفرق الشينين المزمعين فريد أبو شادي بك وعمد نواز سراج الدين باشا على حفرق الشينين المزمعين الأستاذ إبراهيم زكي دهمس وبما يك أثناء النظر في هذا المشروع ... .. ١٦٧٢
- ٤ - أخذ الرأي على مشروع قانون بالمراقبة على الانفاق المزمع مع الشركة المالية لقتال السويس البحرية ... .. ٧٢٧٢
- طلب إعادة المناقشة ... .. ١٦٧٢
- مناقشة حول المادتين ١٧٥ و ١٩٢ من اللائحة الداخلية ... .. ١٦٧٢
- رفض طلب إعادة المناقشة ... .. ١٦٧٥
- الموافقة على مشروع القانون بالبناء بالإجماع ... .. ١٦٧٦

- ٥ - تقرير لجنة المالية عن المرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٠٠٠ جنيهه في ميزانية وزارة التجارة والصناعة لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لتدعيم الميزانية العامة للدولة ... .. ١٦٧٧

مجلس النواب

الموافقة على الخطة ، ووضع مشروع القانون ... .. ١٦٧٧

رقم الصفحة

٦ - تقرير لجنة المالية عن المرسوم بمشروع قانون بفتح أملاك إثنائي بمبلغ ١٥٠٠ جنيه في ميزانية حصة الكسك الحديدية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩، لإنشاء ٧٥ وظيفة دوية لنظار الحفلات ... ١٦٧٧

طعن رقم ٢٥٠

الحرافقة على التقرير، ورفض مشروع القانون ... ١٦٧٧

٧ - تقرير لجنة المالية عن المرسوم بمشروع قانون بفتح أملاك إثنائي بمبلغ ١٨٥٠ جنبا في ميزانية وزارة الداخلية لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩، لإنشاء فرقة بوليس سياسية ... ١٦٧٧

طعن رقم ٢٥١

الحرافقة على التقرير، ورفض مشروع القانون ... ١٦٧٧

٨ - تقرير لجنة المالية عن المرسوم بمشروع قانون بفتح أملاك إثنائي بمبلغ ٥٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية (الإذاعة الإسلطية المرسية) لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩، ليقه في تنفيذ مشروعي إنشاء خطين على المرحلة للإذاعة القصيرة وبيع قوة محطة المرحلة المتوسطة ... ١٦٧٧

طعن رقم ٢٥٢

الحرافقة على التقرير ورفض مشروع القانون ... ١٦٧٧

٩ - تقرير لجنة المالية عن المرسوم بمشروع قانون بتعديل كادر الحفراف والطنفون واللاسل ... ١٦٧٨

طعن رقم ٢٥٣

الحرافقة على التقرير وحل محاميل الكادو ورفض مشروع القانون ... ١٦٧٨

١٠ - تقرير لجنة العدل عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل المراتب ١٥٥٠ من القانون رقم ١٩٤٢ لسنة ١٩٤٢ باستقلال القضاء ... ١٦٧٨

تقرير لجنة العدل عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بنظام القضاء ... ١٦٧٨

تقرير لجنة العدل عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المقرم حبيب ساي بإنشاء بتعديل المادة ٦ من الأمر ... ١٦٧٨

القال الصادر في ١٥ يولييه سنة ١٨٨٣ للتشكيل على لأتمة ترتيب الحاكم الأعلى ... ١٦٧٨

تأجيلها الى الجلسة المقبلة ... ١٦٧٨

١١ - اقرار المناقشة في الاستعجواب الموجه الى حضرة صاحب الدولة والعمالي وزير الداخلية ووزير الشؤون الاجتماعية ... ١٦٧٨

من حضرة الشيخ المقرم عد فراد سراج الدين باننا عما يجري من تدخل انتخابات ثلاثة أعضاء من الجبهات النازية ... ١٦٧٨

في مجلس إدارة البنك الزراعي النافذة ... ١٦٧٨

قرار المجلس الانتظام الى جدول الأعمال ... ١٦٨٩

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ أحمد أبو النوح، الأستاذ اسماعيل حمزه، اسماعيل صدق باشا،  
الدكتور جاد فتيل، حافظ رمضان باشا، حسن رشوان حامد بك،  
حسن شعراوي باشا، رياض عبد العزيز سيف النصر بك، ساما حشيش  
باشا، سيد بنس بك، شاربى بنى حنا، عبد الله للموم باشا، عبد الحميد  
ابراهيم صالح باشا، فريد أبو شادى بك، الأستاذ كامل اصحاق أبادير،  
محمد توفيق راضى بك، عبد الله الخليل جيمه باشا، الأستاذ محمد علي شعراوي،  
الأستاذ محمد نجيب محمد جمه، الأستاذ محمود أبو الفتح، الأستاذ ميشيل  
دوق.

اجتمع المجلس الساعة التاسعة والنصف مساء، برئاسة حضرة صاحب  
السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس المجلس .

نولى السكرتيرة ابرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

محمد عطية الناظر بك، الأستاذ عبد ارازق وجبه القاضى .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين، ماعدا :

القائمين :

أولا - باجازات، حضرات الشيوخ المحترمين (١) :

الأستاذ ابراهيم زكى، احمد علي باشا، الدكتور ابراهيم مذكور، احمد علي  
أبو سميت بك، احمد قرشى باشا، احمد لطفي السيد باشا، أصلان  
قطاوى بك، توفيق دوس باشا، الأستاذ جلال عبد الحميد أباطه، حسن  
حسن عزام بك، حسين سرى باشا، حسين عثمان باشا، صليب  
سامي باشا، الأستاذ عباس الجبل، علي زكي العربي باشا، فهمي وصايل بك،  
محمد المغازي عبد ربه باشا، محمد بدر باشا، محمد حلمي عيسى باشا، محمد  
رشوان الزمر بك، محمد رضوان بك، محمد طاهر باشا، محمد فهمي  
الميسوى بك، محمود غالب باشا، واصف بطرس فالى باشا .

ثانيا - بسبب المرض، حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا .

ثالثا - باحتذار :

(٢) عن جلسة اليوم، حضرات الشيوخ المحترمين :

علي ماهر باشا، محمد حسن العشماوى باشا، محمد طوى الجزاى بك .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع، حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ أحمد الطاهرى، الشيخ اسماعيل فواز، جمال الدين عثمان أباطه  
بك، حسن السيد بفرلوى باشا، الشيخ حسين صالح خليفه، عبد الرحمن  
الرافعى بك، الأستاذ عبد الرحمن نور، السيد عبد الحميد أنزلى، عبد الفتاح  
يحيى باشا، محمود خيرى باشا، وهيب دوس بك .

(١) حضر حضرة الشيخ المحترم محمد أمين يوسف بك، تازلا عن هذا اليوم من إجازته .

(٢) نفس الكتاب :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرم بأبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المنعقدة في ١٨ يولي سنة ١٩٤٩ مشروع قانون وارد عن مجلس الشيوخ خاص بالإداعة المصرية، وقد رافق عليه المجلس بالصيغة  
التي أقرها مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بخير، تاتي الاحترام

٢٠ يولي سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

محمد عز مطلق

## ٢ - كلمة

عن سبب انساب المعارضة بجلية أسس

**مقدمة الشيخ الحرم محمد فوزي سراج المدين بلشا** - في كلمة صغيرة ، فقد فتحت بعض الصلابة الصباحية اليوم أن المعارضة أصبحت بجلية أسس احتجابا على سعادة رئيس الجلسة الذي كان متوليا الرئاسة .

والحقيقة أن هذا لا يطابق الواقع ، فلم تنسحب المعارضة احتجابا على أي تصرف من سعادة رئيس الجلسة ، وإنما أصبحت كما بيئت لأنها رأت أن إقبال باب المناقشة لا يمكنها من تأدية واجبها على الوجه الذي ترضاه .

## ٣ - مرسوم بمشروع قانون

بمجلس الدوائر الانتخابية لمجلس النواب بالمديرية والحفان - إحالة إلى لجنة الداخلية - لحلول حقن الشين المزمين فريد أبو شادي بك . وبعد فلو سراج المدين بلشا على حقن الشين المزمين الأستاذ إبراهيم كركم على وجهه ما يك أثناء التفرغ في هذا المشروع

**الرئيس** - ورد كتاب (١) من وزارة الداخلية ومعه مرسوم بمشروع قانون بتعيين الدوائر الانتخابية لمجلس النواب بالمديرية والحفان . فهل توافقون حضراتكم على إحالته إلى لجنة الداخلية ؟

( مواقفة ) .

**الرئيس** - وبما أن الكثير من حضرات الزملاء أعضاء اللجنة ومها حضرات الشين المزمين إبراهيم كركم وفهمي ويصا بك نائبان ، فيحل مكاتهما في اللجنة حضرات الشين المزمين فريد أبو شادي بك وعبد فؤاد سراج المدين بلشا .

(١) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
تشر أن نزل إلى سادتك مع هذا صورة من المرسوم الصادر بتاريخ ١٤ يولي سنة ١٩٤٩ بمشروع قانون بتعيين الدوائر الانتخابية لمجلس النواب بالمديرية والحفان ، مصحوبا بصورة من الفكرة الانشائية الخاصة به والفكرات المتعلقة به ، وبما فضلت يرضه على المجلس .

وتفضلوا سادتك بقبول علم الاحترام ما

٢٠ يولي سنة ١٩٤٩

(٢) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

تشر في المرسوم على هذا بطلب إعادة المناقشة في مشروع القانون المقدم من الحكومة بالمواقفة على الاتفاق المبرم مع الشركة المالية لقتال السويس البحرية . وتفضلوا سادتك بقبول وافر الاحترام ما

٢٠ يولي سنة ١٩٤٩

فؤاد سراج المدين ، أحمد أبو الفضل ، مصطفى نصرت ، حسين سالم القزاق ، أحمد قرني ، حسن الركول ، عبد الشاهرمان ، أحمد هام ، حسين حور ، أحمد ملا الله

ولكن شاء من حضرات الزملاء المحترمين أعضاء المجلس أن يحضر اجتماعات اللجنة للإدلاء بها بما يكون لديه من الملاحظات تسهلا لمهمتها .

وفيما يتعلق بحلول العضوين الجديدين فهذا اقتراح معروض على حضراتكم ومن جهة أخرى ، فإن مهمتها تنتهي بانتهاء النظر في مشروع هذا القانون لأنه بطلية الحال في أول الدورة المقبلة سيحضر العضوان الغائبان .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( مواقفة ) .

## ٤ - أخذ الرأي

على مشروع قانون بالمواقفة على الاتفاق المبرم مع الشركة المالية لقتال السويس البحرية - طلب إعادة المناقشة - مناقشة حول المادتين ١٧٥ و ١٩٣ من اللائحة الداخلية - رفض طلب إعادة المناقشة - المواقفة على مشروع القانون بالقاء بالأمم

**الرئيس** - لقد أرجأنا بالأمس أخذ الرأي على مشروع القانون بالمواقفة على الاتفاق المبرم مع الشركة المالية لقتال السويس البحرية ، وكان ذلك لعدم تكامل العدد القانوني للأعضاء ، وأذكر لحضراتكم نص المادة ١٩٣ من اللائحة الداخلية وهو :

" إذا ظهر من النداء بالأسماء عدم توافر العدد القانوني للأعضاء ، يؤجل أخذ الرأي إلى أول الجلسة التالية ، ويقسم على كل ما عداه من جدول الأعمال "

**مقدمة الشيخ الحرم محمد فوزي سراج المدين بلشا** - لقد قدم بطلب بعد ذلك لفتح باب المناقشة .

**الرئيس** - حد تندم طلب (٢) من عشرة من حضرات الأعضاء يطلبون فتح باب المناقشة في مشروع هذا القانون .

وزير الداخلية

إبراهيم عبد الحادي

**مقرر الشيخ الخرمي محمد فوزي سراج الدين باشا** - هذا الطلب يستند إلى الفقرة الثانية من المادة ١٧٥ من اللائحة الداخلية .

**الرئيس** - أطلعوا حضراتكم نص الفقرة الثانية من المادة ١٧٥ :  
 " ... .. ويقرر قبل البتة على أخذ الرأي على مشروع قانون في مجموعه في الجلسة التالية إعادة المناقشة في مادة أو أكثر من مواده إذا طلب ذلك مقرر اللجنة أو رئيسها أو الحكومة أو عشرة من الأعضاء " .

**مقرر صاحب المعالي أحمد مرسى بريك (وزير العدل)** - ولكن لاحظ أن عليه أخذ الرأي كانت قد بدأت وهي لا تزال مستمرة .

**مقرر الشيخ الخرمي محمد فوزي سراج الدين باشا** - لم يؤخذ الرأي بصفة نهائية ، إذ إنه عندما أخذ الرأي انضغ أن العدد غير قانوني .

**مقرر الشيخ الخرمي أودناز مصطفى نصرته** - ما دام أن العدد القانوني كان غير متوافر ، فيستبرأ أن الرأي لم يؤخذ .

**مقرر صاحب المعالي أحمد عبد الغفار باشا (وزير الأشغال العمومية)**  
 الواقع أن العدد كان متكاملًا عند أخذ الرأي . ولكن انسحاب من انسحب من الجلسة جعل العدد غير قانوني . ولذلك كان يجب اعتبار المنسحبين كأنهم موجودون وممتنعون .

**مقرر صاحب المعالي أحمد مرسى بريك (وزير العدل)** - الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ تكلمت عن القانون الذي يتكون من أكثر من مادة ، والذي لا يجوز أخذ الرأي عليه في نفس الجلسة ، فالقانون الذي يؤجل أخذ الرأي عليه بعد خاتمة إلى جلسة أخرى يصبح إن تطبيق عليه الفقرة الثانية من المادة ١٧٥

**الرئيس** - الاعتراض الذي أثاره معالي وزير الأشغال قد أثير أثناء أعمال اللجنة التي تألفت لوضع اللائحة الداخلية . ولقد قيل هذا الرأي فيها ولعل مساعدة على ذلك الرأي باشا هو الذي أثاره . ولكن المسألة الآن هي : كيف يمكن التوفيق بين نص المادتين ١٧٥ و ١٩٣ من اللائحة الداخلية ؟

**مقرر الشيخ الخرمي محمد فوزي سراج الدين باشا** - هذا لا يمنع وليس هناك تناقض .

**مقرر صاحب المرونة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء)** - عقدت الآن المادة ١٩٣ من اللائحة الداخلية قطعت في تحضير مقتضى المقنن المقاد من المادة ١٧٥ ، لأن المادة ١٩٣ إذا قالت صراحة : " إذا ظهر من البناء بالأسماء عدم توافق العدد القانوني للأعضاء ، يؤجل أخذ رأي إلى أول الجلسة التالية ، ويقدم على كل ما عدا من جدول الأعمال " فانها تفرض أننا انتقلنا إلى مرحلة تقطع بنا في كل ما عداها ، ويجب الاستمرار فيها إلى انتهائها ، وإلا لا يكون لما مقتضى ولا معنى . وهذا المعنى إلى هذا القدر من الظهور والوضوح بحيث كان قرار سعادة رئيس الجلسة السابقة مبنيًا على ذلك . ونظرا لعدم تكامل العدد القانوني يظهر فوراً مقتضى المادة ١٩٣ من اللائحة .

**مقرر الشيخ الخرمي محمد فوزي سراج الدين باشا** - المادة ١٩٣ من اللائحة وضعت لحالة غير الحالة التي نحن فيها . ولم تفرض أن هناك طلباً سيقدم بفتح باب المناقشة . فطبيعي إذا بئس في التصويت على مشروع قانون ثم تبين أن العدد غير قانوني ، فطبيعا للمادة ١٩٣ تسبق بلا شك عملية التصويت ما عداها مما يرد في جدول الأعمال .

**مقرر الشيخ الخرمي موسى سيف النصر موسى** - خلافاً لما لا شك أرى أن يؤخذ الرأي على هذه المسألة الآن .

**مقرر الشيخ الخرمي محمد أمين يوسف بك** - لا يجوز مطلقاً بعد أخذ الرأي فلا أن يطلب فتح باب المناقشة في الموضوع .

**مقرر الشيخ الخرمي محمد فوزي سراج الدين باشا** - ليست المسألة مسألة أخذ رأي نخسب ، وهذه ليست طريقة المناقشة .

**مقرر صاحب المرونة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء)** :  
 فيما يتعلق باعتراض حضرة الشيخ الخرمي نواف سراج الدين باشا على المادة ١٩٣ من اللائحة وتطبيقها في هذا المقضي بمكة أن الشارع حين وضعها لم يأخذ في حاسبه تهديم طلب إعادة فتح باب المناقشة - أرى أن هذا الطلب نص عليه في المادة ١٧٥ من اللائحة ، أي في مادة سابقة والمادة ١٩٣ كلها وثاني بعد سبع عشرة مادة ، أي إنها لاحقة .

وحكم هذه المادة ينسحب على ما قبلها ، ولا يمكن مجال اقتراض أن الشارع وهو يضع المادة ١٩٣ لم يكن يذكر أن له حكماً وضعه في المادة ١٧٥ وبناء عليه اعتقد أنه من مقتضى الوضع التشريعي وترتيب المواد وتطبيقها أن الشارع حين وضع المادة ١٩٣ قصد حكماً . ومن القواعد المقررة أن الأحكام التالية تنسحب آثارها على ما قبلها ولا حكم ، فالمادة ١٩٣ راجعة لتطبيق ولا تطبق عليها امتراض إعادة لقرار باشا ...

**مقرر الشيخ الحرم أوستة نعم حتى أبو الفضل - لماذا غضب الحكومة ؟ وما الضرر من فتح باب المناقشة ؟ وما لزوم ما نقوله الحكومة ؟**

**مقرر صائب البروة إبراهيم عبد الرزاق باشا (رئيس مجلس الوزراء) :**  
الواقع أنه إذا أراد حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد أبو الفضل أن يتكلم ، وجب أن تسكت جميعا لنستمع إليه ! ولا محل لما يقول من أنه لا لزوم لملاحظات الحكومة في هذا الشأن .

أما ما يقوله من أنه لا ضرر من فتح باب المناقشة ، فليست المسألة كما يقول حضرته : " لماذا تغضب الحكومة " ، ولكن المسألة مسألة احترام القوانين والأمانة الداخلية التي هي نظام أقره هذا المجلس لنفسه . وهي من صنعه ، ولكنها قيد له ارتضاه بنفسه لنفسه . فكل هيئة تشريعية لا بد لها من أن تتخذ نظاما داخليا يحكم نظامها ومناقشتها ، وكل تشريع في الدنيا هو قيد من صنع البشر ارتضوه وقيدوا أنفسهم به .

فلذا أنا جئت في إثر كل أمر من الأمور وقلت ما الضرر وما لزوم ذلك ، وكان من الأفضل أن نعمل كذا وكذا ، فإن هذه الأمور لا يمكن مطلقا أن تنهى عن نتيجة ، وأرجو أن يفتحن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد أبو الفضل بما أقول ، وإنه من الممكن أن نصطاع المنطق لتدبير أمورنا ، ولا محل لما يقل من اعتراضات .

**مقرر الشيخ محترم محمد فؤاد سراج الدين باشا -** أنا أرى أنه لا وجه للنقاش بين المادتين ١٧٥ و ١٩٣ من الأمانة الداخلية . فالأولى حكم عام أعطى للحكومة ، والقرور لكل عشرة من حضرات الأعضاء ، الحق في أن يقدموا ماليا لإعادة فتح باب المناقشة في أي موضوع قيل أخذ الرأي بالبناء بالأمم . ولقد تمت العملية في الجلسة السابقة وثبتت أن العدد القانوني لم يكن متوافرا .

**مقرر الشيخ الحرم عبد الوهاب ثلعت باشا -** ليكن في الاعتبار أن أخذ الرأي بالبناء بالأمم كان قد حدث فصلا قبل أن يتبين المجلس أن العدد غير قانوني .

**مقرر الشيخ الحرم محمد فؤاد سراج الدين باشا -** المسألة أهون من هذا ، والأمم مرده في هذا إلى المجلس . وحتى الفقرة الثانية من المادة ١٧٥ التي استند إليها تزد الأمر إلى المجلس ، فهو الذي يستطيع أن يقبل فتح باب المناقشة أو لا يقبله دون أن يضع تقليدا جديدا إلى جانب الأصححة قد يكون ضارا في المستقبل .

فلذا اقتنعت حضراتكم بالأسباب التي أدبت لفتح باب المناقشة ، كل بها ؟ لأن صدر المادة يقول " يجوز " . فالمجلس أن لا يوافق أو لا يوافق

ولكن القول بأن المادة ١٩٣ من الأمانة تمنع فتح باب المناقشة قد ألفت القول خطأ ، بل هو تقليد نحن في غير حاجة إليه وسابقة قد يجتنب بها في غير هذا الموقف في غير هذا الموضوع . ووجه الخطورة أن المجلس هو الذي وضع هذا الحكم وتقريره عكس ما وضحته يمد أمرا له خطورته .

إننا عند ما تقدمنا بطلب فتح باب المناقشة وقلنا إننا الحكومة قد ألفت بياننا خطيرا لا شك أن له أثرا في رأي المجلس ، وإن هذا البيان تنقصه الأوراق والمستندات الرسمية التي بين يدي . لهذا رأينا أن نطلب إلى حضراتكم أن تتجولنا الفرصة لتبين أن أساس دفاع الحكومة تنقصه الأوراق والمستندات الرسمية . وبعد ذلك يكون لحضراتكم الرأي في هذا الموضوع . ولو كنت في مكان معالي وزير التجارة والصناعة ودولة رئيس الوزراء ، لما ترددت مطلقا في إتاحة الفرصة للمعارضة لتبين ما عندها من أسباب تنقض ما جند الحكومة من أساسه .

والرأي على كل حال لحضراتكم .

**مقرر صام - البروة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) :**

بقيت لي كلمة واحدة أرى واجبا على أن أقولها . إن نظرية حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا قائمة على الأساس الآتي :

كان التصويت في الجلسة الماضية ، ولكنه تصويت لم يمتد إلى قرار لأن العدد كان غير قانوني . ومتفق على هذا ومما أنه سقط ، فلذا ذهبنا في هذه النظرية - لو أنها صحيحة بمجموعة من ذهن المشرع - لما ترتب عليها أثر ما ، لأن الذي سقط سقط ولا يقوم عليه بناء . ولكنه أقام عليه بناء . فقال في المادة ١٩٣ من الأمانة الداخلية : " إذا ظهر من البناء بالأمم عدم توافق العدد القانوني للأعضاء ، يؤجل أخذ الرأي إلى أول الجلسة التالية . ويقدم على كل ما عداه من جدول الأعمال " .

**مقرر الشيخ الحرم محمد فؤاد سراج الدين باشا -** حقا .

**مقرر صائب البروة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) :**  
ومعنى هذا أن عدم تكامل العدد ترتب عليه أثر . وهذا الأثر هو أن تبدأ الجلسة التالية بأخذ الرأي . ومتفق على هذا أن المناقشة قد تمت واثبت وأنه لم يبق إلا أخذ الرأي . ولو أن الأمر لم يرتب عليه أي أثر ، ولو أنه من البداية ومنطق الأمور وتطبيقها بالقدر ومن البحر الذي يراه حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا ، لما نص عليه في المادة ١٩٣ ، ولما كان لما تقتضيه أو أصل ، ولكن وضعا عينا . وأظن أنه من القواعد التشريعية الواضحة أن المشرع لا يضع نصا عينا .

في كل شيء يمكن أن يقال " ما ضرره " إلا التشريع ، فإنه لا يوضع إلا لتحقيق معنى . والتشريع الذي من قبل الكلام للمعاد ليس بالتشريع . وهذه مسائل ليست محل خلاف . لهذا لا يمكن القول بأن الشارع حتما نص على المادة ١٩٣ ، وخلق بها حكما جديدا - أقول لا يمكن القول بأن

هذا عت ، لأن الشارع منه دائماً عن البت . وإن لم يكن لما مقتضى لما أوردها الشارع .

وبناء على هذا فإن نص المادة ١٩٣ يقتضى حتماً ما أشار إليه سعادة رئيس المجلس الآن من ضرورة أخذ الرأى على المشروع .

**مقرر الشيخ المزمع نكي بمناظير باره** — تنص المادة ١٧٥ في الفقرة النهائية منها في أنه يجوز ، قبل البدء في أخذ الرأى على مشروع قانون في مجموعه في الجلسة التالية إعادة المناقشة في مادة أو أكثر من موادها إذا طلب ذلك مقرر اللجنة أو رئيسها أو الحكومة أو عشرة من الأعضاء .

والنظر من هذا أنه يجوز إذا رأى المجلس إعادة فتح باب المناقشة في مشروع لم ينته فيه المجلس بعد إقرار قبوله أو رفضه فلا تصح الحق طلب فتح باب المناقشة في ذلك طالما أنه لم يؤخذ الرأى النهائي ولم يظهر المجلس الرأى في قبوله أو رفضه . أما ما نص عليه في المادة ١٩٣ ، فالنظر منه هو حفظ الحق ليكون أخذ الرأى أول مادة في الجدل في الجلسة التالية . أما فتح باب المناقشة ، فإنه يجوز دائماً .

**مقرر الشيخ المزمع الأستاذ حسين محمد الجدي** — في كلمة بسيطة فياتاني بفتح باب المناقشة .

لقد سمعت حضراتكم أقوال المؤيدين للاتفاقية والمعارضين لها . والرأى في الاتفاقية كان سائراً سريعاً متديلاً لاجزية فيه . وقد طلبت المعارضة أن يسمح لها بمجلس دقائق للرد على ما قيل . فلا يجوز أن نضيع الوقت في المناقشة ؛ هل تسمح للاجزة أو لا تسمح ؟ لم لا تترك المسألة سائرة في طريقها الطبيعي ؟ إن هذه الاتفاقية تاريخاً عظيماً منذ سنة ١٩١٩ ، فأرى أن يسمح لكل راضٍ في الكلام بمجلس دقائق لإبداء رأيه ، كي تنتهي من هذا الموضوع بدلاً من تعطيل الاتفاقية إلى غد أو بعد غد . وإلى أنسأل لم لا تسمح الحكومة صدرها المعارضة لإبداء رأيه في هذا الموضوع ؟

ونظراً أن كلاماً قد كون لنفسه رأياً لا دخل للجزية فيه . وقد يكون من بين المعارضين من يؤيد الاتفاقية ، والذي أرجوه من دولة رئيس مجلس الوزراء ومن مدلى وزير التجارة والصناعة أن يفسح صدرهما لسماح أقوال المعارضة في هذا الموضوع الخطير ، وأن يقولاً إننا موافقان على فتح باب المناقشة .

**مقرر صاحب الدولة إبراهيم عبدالهادي باشا** (رئيس مجلس الوزراء) : أشكره أن ليس من اللحد بحال من الأحوال أن ينقل الجو إلى حال يتصور راس منها أن أحزاب الحكومة أو أن الحكومة قد ضاق صدرها دون أن تقسم من المعارضة كلمة في هذا الأمر الخطير .

والعجيب أننى لا أعلم أن المعارضة في أى وقت أو فى أى موضوع استتمعت بالذى استتمعت به في هذا الموضوع من وقت ورحابة صدر ، وتبادلنا رأى ، وانتفاع بكل آثاره من اعتراض ، مستمع لكل ما يبدى من أرباب هذا الموضوع الجليل الخطير ، سواء أكان قيل الجدل العام أم من اعتراضات على الموضوع في تفاصيله .

وأظن أنه بعد المناقشة ، التي استغرقت أكثر من جلسة ، وأصغت خلالها الحكومة إلى كل ما أبدى من آراء إلى ما أثير من اتهامات دفعتها الحكومة — أظن أن بعد هذا كله لا يمكن القول بأن الحكومة لم تقصص صدرها ، ولم تعط المعارضة الوقت الكافى لإبداء ما عن لها من آراء . وإذا قيل غير هذا ، فاعتقد أنه غير عادل .

أضرب إلى ذلك أنه بعد أن رد معالي وزير التجارة والصناعة على ما قاله بحضرة الشيخ المزمع فؤاد سراج الدين باشا — ولقد اشتركت في الرد بوسط بسيط — طلب سعادة رئيس اللجنة في الجلسة الماضية من حضرة الشيخ المزمع فؤاد سراج الدين باشا أن يأخذ دوره في الكلام ليملى على البيان الذى أدلت به الحكومة ، ولكن حضرة أبى وطلب أن يرد في جلسة أخرى .

**مقرر الشيخ المزمع محمد فؤاد سراج الدين باشا** — إننى لم أطلب ذلك ، وإنما قدمت حضرة الشيخ المزمع فريد أبو شادى بك على .

**مقرر صاحب الدولة إبراهيم عبدالهادي باشا** (رئيس مجلس الوزراء) : لقد طلب حضرة الشيخ المزمع فؤاد سراج الدين باشا أن يكون كلامه في جلسة أخرى ، واعتزمت على هذا ، فكانت النتيجة أن أخذ حضرة الشيخ المزمع فريد أبو شادى بك دوره في الكلام . وأعتقد أنه كانت مستنداً أن يعطى حضرة الشيخ المزمع فؤاد سراج الدين باشا الفرصة للكلام ، لأنه ربما يرى أن في إتمامه للنقطة التى بدأها الخبير كل الخير . ونحن يرشون كل البراءة من أن تكون ضيق الصدر ، فلم نحظر على أحد الكلام ، ولا نمنا المعارضة من إبداء رأيها أو ضيقنا عليها ، بل وسعنا لها الوقت .

فمن الغريب إذن ، إذا ما أردنا أن تبع الوضع الطبيعى ، وأن نسير وفقاً لأحكام الاتفاقية ، أن يقال إن الحكومة قد نجحت على المعارضة ولم تقصص لها صدرها ، وأن يقال إن الحكومة خشيت فتح باب المناقشة في الموضوع من جديد ، مع أن الموضوع قد استوفى بحثاً ومناقشة .

**الرئيس** — المسألة تلخيص الآن في أنه بناء على حكم المادة ١٩٣ يجب أخذ الرأى إلا إذا رأى المجلس فتح باب المناقشة وهذه رخصة .

فالوافق من حضراتكم على فتح باب المناقشة يتفضل بالوقوف . (وقفت أقتية) .

**الرئيس** — يقرر . إذ أن المجلس عدم الموافقة على طلب فتح باب المناقشة ويؤخذ الرأى على مشروع هذا القانون بالنالء بالإام .

**مقرر الشيخ المزمع الأستاذ محمد محمد الوكيل** — أرجو أن يتحرك مفهوم أن السؤال الذى وجهه معالى رئيس المجلس ينصب على فتح باب

التالية إمامة فتح المناقشة مادة أو أكثر ، إذا طلب ذلك مقر اللجنة أو رئيس  
أو الحكومة أو عشرة من الأعضاء .

وعندئذ يبدأ حضرة الشيخ المحترم فؤاد سراج الدين بإشكائه قال بأن  
هذا الجواز مرجعه ومردده إلى المجلس . ولقد أخذت رأي المجلس بشأن  
هذا الرأي .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد عروكي - إني أوافق على  
هذا الرأي .

الرئيس - يؤخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالموافقة على الاتفاق  
المبرم مع الشركة العالمية لقتال السويس البحرية .

( أخذ الرأي بالبدء بالاسم على مشروع هذا القانون ، فكانت النتيجة  
الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية ٦١ (١) مضوا ضد ١٤ (٢) مضوا  
فإنهم لم يوافقوا عليه ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون .

المناقشة من علمها ، ولم يترشح بحال من الأحوال إلى تغيير  
المادتين ١٧٥ و ١٩٣

وإني أشكر معاليه على ذلك ، حتى لا يكون قرار المجلس قصيرا لماتين  
المادتين .

وإني أرى أن طرح اقتراح فتح باب المناقشة طبقا لمادة ١٧٥ لا يفيد  
نص المادة ١٩٣ ذلك بأن الحكمة التي توخاها الدستور من الحكم على  
وجوب ثلاث قراءات لكل مشروع قانون ، هو أنه قبل القراءة الثالثة  
يجوز لمجلس ، طبقا لأحكام اللائحة التي نظمت أحكام الدستور ، أن  
يقتض باب المناقشة في مشروع القانون المطروح قبل أخذ الرأي بدون قيد  
ولا شرط .

لذلك فإني أعتبر أن قرار المجلس منسحب على فتح باب المناقشة من علمها  
دون التعرض لتفسير المادة ١٩٣ بما يفيد من أحكام المادة ١٧٥

حضرة سراج الدين إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء):  
لقد أخذ رأي المجلس في هذا الموضوع ، وفي هذه الكفاية .

الرئيس - لكن تكون مضامين في التفسير أذكر أن المادة ١٧٥ تنص  
على أنه يجوز قبل البدء في أخذ الرأي على مشروع قانون في مجموعه في الجلسة

(١) أسماء حضرات الشيوخ المحترمين الذين وافقوا على مشروع هذا القانون :

إبراهيم عبد الهادي باشا ، الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك ، أحمد رمزي بك ، اللواء أحمد فرحت باشا ، أحمد عبد التفار باشا ، أحمد عبد بك ، اللواء أحمد علي باشا  
أحمد علي طرب بك ، أحمد فهمي حسين باشا ، أحمد مصطفى أروصا ، الأستاذ السيد أحمد أباطة ، أمين أحمد سيد .

جلال فهم باشا .

حامد القرني بك ، الأستاذ حسن حسن عبد الله ، الأستاذ حسن عبد القادر ، اللواء حسن عبد الزعاب باشا ، حسن مكرم باشا ، حسين فهمي بك ، الأستاذ حسين محمد الجندي  
عظيم ثابت بك .

واهب استكتور بك ، وشوان محفوظ باشا .

الدكتور سليمان حمزي باشا ، سيد القوي .

علاء السيد سليم باشا ، فهمي الدين عبد التفار باشا .

سائق ومعه باشا ، صالح مصطفى أروصا بك .

طراف علي باشا .

جاس إبراهيم باشا ، جاس محمود الخادم ، عبد الحيد عبد الحق ، الأستاذ عبد الرزاق ومعه القاضي ، الدكتور عبد الرحمن حوض ، عبد السلام الشاذلي باشا ، عبد السلام  
محمود بك ، عبد القوي أحمد باشا ، الشيخ عبد الله محمد عبد الآسر ، عبد الحفيظ واكد بك ، عبد الرحاب طلت باشا ، علي عبد الرزاق باشا ، علي عبد الهادي باشا .

جمال الدين الشريف .

محمد إبراهيم عبد الله بديري ، محمد أبو النصر دار ، محمد أمين يوسف بك ، محمد أمسي باشا ، لقرق محمد حيدر باشا ، محمد زايد جلال ، محمد ذك علي باشا ، محمد سليم جابر  
محمد علي الناصر بك ، محمود أحمد غربا ، محمود أحمد محسب بك ، محمود فؤاد بك ، مصطفى حرمي بك ، الشيخ منصور حسين السراوي ، موسى سيف النصر موسى .

الدكتور نجيب استكتور باشا .

يوسف ذوقفار باشا .

(٢) أسماء حضرات الشيوخ المحترمين الذين لم يوافقوا على مشروع هذا القانون :

أحمد إبراهيم حطا الله بك ، الأستاذ أحمد جز ، الأستاذ أحمد حفي أبو الفضل ، أحمد قرني بك ، أحمد حمام حسين بك .

حسن عبد الرزاق ، حسين مصطفى حرمي بك ، حسين سالم قنراب .

الدكتور ذك مينايل باشا .

سراج الدين الشمرلي بك .

عبد القادر حسين عمران .

عبد فؤاد سراج الدين باشا ، الأستاذ محمد عبد الرزاق ، الأستاذ مصطفى سميت .



## ٥ - تقرير لجنة المالية<sup>(١)</sup>

عن المرسوم مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي يبلغ ٤٠٠ جنيه في ميزانية وزارة التجارة والصناعة لسنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لسد الجز في المصروفات العامة لتبني - الموافقة على التقرير ، ورفض مشروع القانون ( المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور ذكي ميخائيل بشارة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على رفض المشروع نظرا لأنه تبين في الفصل الأول من الفرع الأول من ميزانية الوزارة وفرا يقرب من ٣٠,٠٠٠ جنيه يمكن استخدامه لسد المجز في الفصل الثاني ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس رفض مشروع القانون .

## ٦ - تقرير لجنة المالية<sup>(٢)</sup>

عن مرسوم مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي يبلغ ١٥٠٠ جنيه في ميزانية مصلحة السكك الحديدية لسنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لإنشاء ٧٥ وظيفة درجة سادسة لتفاد المصحات - الموافقة على التقرير ورفض مشروع القانون ( المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على رفض المشروع نظرا لأنه قد أدرج اعتماد هذه الوظائف بمشروع الميزانية لسنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ المالية ، فلا محل لنسح الاعتماد الإضافي المطلوب ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - إذن يقرر المجلس رفض مشروع القانون .

## ٧ - تقرير لجنة المالية<sup>(٣)</sup>

عن المرسوم مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي يبلغ ١٨٥٠٠ جنبا بمروانية وزارة الداخلية لسنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، لإنشاء مرة بريس ساحية - الموافقة على التقرير ورفض مشروع القانون ( المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور ذكي ميخائيل بشارة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على رفض المشروع نظرا لأنه قد أدرج الاعتماد اللازم لإنشائها في مشروع الميزانية للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ، فلا محل لنسح هذا الاعتماد الإضافي ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس رفض مشروع القانون .

## ٨ - تقرير لجنة المالية<sup>(٤)</sup>

عن مرسوم مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي يبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية ( الإذاعة اللاسلكية المصرية ) لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، للبدء في تنفيذ مشروعي إنشاء محطتين للإذاعة على الموجة القصيرة ورفع قوة محطة الموجة المتوسطة - الموافقة على التقرير ورفض مشروع القانون ( المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور ذكي ميخائيل بشارة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون على رفض المشروع نظرا لأنه قد أدرج لها في مشروع الميزانية للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ الاعتماد اللازم ، فلا محل لنسح الاعتماد الإضافي المطلوب ، ولهذا ترفعو اللجنة من المجلس الموافقة على ذلك ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - إذن يقرر المجلس رفض مشروع القانون .

## ٩ — تقرير لجنة المالية

عن المرسوم مشروع قانون عدد ١٠٠٠ يرفق وتحتوي على تعديل القانون رقم ١٠٠٠ ، وذلك مشروع قانون (المقرر حضرة الشيخ الخزيع الأستاذ مدعي مصر) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — وهل توافقون حضراتكم على رفض مشروع القانون نظرا لأن الاعتاد أدرج ضمن ميزانية وزارة المواصلات للسنة المالية ١٩٤٩-١٩٥٠ ؟

( موافقة ) .

الرئيس — طبقا للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون ربط الميزانية يلزم عرض تفاصيل الكادر في البرلمان للصادقة ، وقد استعرضت اللجنة تفاصيل هذا الكادر وبوت عليه .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

الرئيس — إن يقرر المجلس رفض مشروع القانون ، لأن الاعتاد أدرج في مشروع الميزانية لسنة المالية ١٩٤٩-١٩٥٠ ، والموافق عدد الكادر التفراف والتليفون واللاسلكي .

## ١٠ — تقرير لجنة العدل

عن مشروع القانون الوارد على مجلس النواب بسند في المصادق ٢٠ و ٢١ من القانون رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٤٣ باستقلال القضاء .

## تقرير لجنة العدل

عن مشروع القانون الوارد على مجلس النواب بطلبه .

## تقرير لجنة العدل

عن الاقتراح مشروع قانون رقم ١٠٠٠ من شأنه تعديل القانون رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٤٣ ، وذلك تعديل المادة ١٠ من القانون المذكور في ١٠ يولييه سنة ١٩٤٣ .

## تقرير لجنة العدل

الرئيس — طلب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عمود أحد غراب تأجيل نظر هذا القرار إلى الجلسة المقبلة .

مقرر صائب المال الأستاذ أحمد حمزة صبيح (وزير العدل) — لا مانع من نظرها بعد عطلة عيد الفطر .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر هذا القرار الآتية إلى الجلسة المقبلة ؟

( موافقة )

## ١١ — استمرار المناقشة

في الاستجواب الموجه إلى حضرة صائب المال ووزير الداخلية وذلك في الجلسة الثانية ، من حضرة الشيخ المحترم عد فواد مرجع الدين باشا عما يرى من تدخل في الخطابات ثلاثة أعضاء من الجمعيات التعاونية في مجلس إدارة بنك الزراعي التعاوني — قرار المجلس الاستئناف إلى جدول الأعمال

مقرر الشيخ الخزيع محمد فؤاد سراج الدين باشا — سأفصر كلتي في مدة وجيزة قد لا تستغرق ثلث ساعة إذا لم تحت مقاطعة . وسأستجيب تكرار ما سبق أنت قلته حضراتكم في الجلسة التي توفش فيها هذا الموضوع ، وأرجو أن يكون مائلا في ذاكرة حضراتكم ، ولكني أريد أن أعرض بعض الأدلة التي تقطع بتدخل الحكومة في هذه الانتخابات التعاونية .

الدليل الأول أن الشكوى من هذا التدخل لم تقتصر على الوافدين أو على خصوم الحكومة السياسيين . بل كانت شكوى عامة ترد صداها في جميع أنحاء القطر ، بل صدرت من رجال معروفين بعدم خصوصتهم للحكومة ومنهم من يقع الحكومة سياسيا . ومنه ذلك الاجتماع الذي عقد في يوم ١٢ يونيه سنة ١٩٤٩ ، وحضره رؤساء الجمعيات العامة في الأقاليم ومنهم الدكتور سيد شكري بك والدكتور حافظ مؤمن بك .

مقرر صائب المال الأستاذ إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) — لن تدخل في الدكتور حافظ مؤمن بك إنه لم يحصل هذا .

مقرر الشيخ الخزيع محمد فؤاد سراج الدين باشا — ومنهم حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن الزاهد بك وحضرة الشيخ المحترم الدكتور مذكور وكان على استبعاد لأن يتكلم ، لولا الإجازة التي أخذها من المجلس ، وأظن أن دولة رئيس الحكومة لا يشك في كلامي .

مقرر صائب المال الأستاذ إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) : لا ، ولكن هذه أول مرة أسمع فيها اسم الدكتور إبراهيم مذكور بين من كانوا يريدون الكلام في هذا الموضوع .

**محضره الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - ثم باسمه شخصياً. وهي تذكراً لآلة لانتخاب مجلس الإدارة للتيك التعاوني وهي تذكراً رسمية من بنك التسليف، صادرة كلها باسم البرادى بك، من جمليات في الصعيد منها جمعية بلدة درنكة بلدة حامد جوده بك.

وهذا الذى حدثت فيه جمعية أيار حدث في كل جمليات المراكب الأخرى. وكات الأنايات والتوييلات ترصل بالطريق لإدائى إلى فروع بنك التسليف لهذه الجمليات الثلاث بالذات.

ويكنى أن تعرفوا أن الأستاذ حسين فوزى البرادى لم يوصل من أية جمعية في كفر الزيات نفسها، لأن الإدارة - لت دون هذا. ومعنى ذلك أن الذى فشل في أن يتول جميعات مركز كفر الزيات نجح من غير أن يطلب أو يسعى أو يتصل في أن يحصل على توكيلات من أسبوط وجرجا.

**محضره صاحب الدولة إبراهيم عبد الرزاق باشا** (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية) - إن هذا النجاح يتفرقتنا أينا، لأنه حصل عليه عن طريق الخطأ.

**محضره الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - ولكنه نجح في عرف الحكومة.

**محضره صاحب الدولة إبراهيم عبد الرزاق باشا** (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية) - لا، إن الحكومة تقول إنه فشل.

**محضره الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - ليس هذا المثل يا أخواني هو الوحيد، فأما كشف مستخرجة من أصول في بنك التسليف عن جمليات في ما وسوهاج وأشواي وأسوان والقلمية والفيوم وقنا والشرقية وجرجا، ومن جميع أنحاء القطر كلها، بلجمية من هذه الجمليات الثلاث وهي الزيزية وإيار وعزة الشويجي.

ومن المصادفة الزرية أن هذا كله يتم في الفترة التي نالت أجمل موعد الانتخاب الذي كان عددا له ٣٠ أبريل، ولم يكن شيء من هذا موجودا قبل هذا التاريخ، أى إن كل هذا حدث في الفترة التي بين ٥ يونيو و ٢١ يونيو سنة ١٩٤٩. أو ببساطة أخرى من أول يونيو إلى يوم ٣٠ منه وهو يوم الانتخاب.

وقد اقرن هذا بالشكوى التي تردت من جميع أنحاء القطر، ولا شك أن كثيرين من حضراتكم - من الرف ومن المتصلين بالجمليات - قد بانهم ما بانتيوا حسوا ما أحسست به، فقد كان قبل ٣٠ أبريل توكيلات من بعض الجمليات صادرة عن النصح الطيبى والصورة الطبيعية، إذ كانت الجمليات تتركز جميعاً في المركز نفسه أدنى مركز جاور، وليس في مديرية بيعة

**محضره الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - أو كذا لقوله رئيس مجلس الوزراء أن الدكتور مذكور كان مستعداً للكلام في هذا الاستجواب لولا تضيئه.

قد ذهب هذا المجموع وفدا إلى معالى وزير الشؤون الاجتماعية لإبلاغه هذه الشكوى، ولم تم المقابلة لتضيئه معالى الوزير.

وأظن أن وفدا من مؤيدى الحكومة ومن خصومها السياسيين من غنلف أنحاء القطر، لاشك أنه يظهر لحضراتكم أن هذه الشكوى لم تكن مجرد شكوى حزبية أو كيدية.

وأكثر من هذا لقد ساقمت المقادير لئلا لاشك أن له قيمته وأنه يقع حضراتكم. ففي بلدة أيار مركز كفر الزيات جميعتان تعاونيتان أحدهما زراعية وتاهيتها منزلية، يرأس الأولى حسين البرادى بك ويرأس الثانية رجل محترم صديق لي يشاع الحكومة سياسياً وكان أحد مرشحيها، وهو أحد الذين فازوا وفلا في هذه الانتخابات. وأذكر لحضراتكم أن هؤلاء الثلاثة الذين رهنهم الحكومة، وأشرت إليهم في الجلسة السابقة عند مناقشة الاستجواب، هم بينهم الذين فازوا في الانتخابات.

وصلت إلى بنك التسليف بكفر الزيات حوالي ١٥ تذكرة آتية بلجمية إيار التعاونية من بلاد في مركز أسبوط ومركز منفلوط ومركز أويوتج وبعض بلاد مركز جرجا. وقد دخل في ذهن رجال بنك التسليف أن هذه التذاكر خاصة بالجمعية الكمية، وهي الجمعية الزراعية التي يرأسها حسين فوزى البرادى بك، فأصدروا تذكرة آتية باسم محضره، ولم يكن محضره هو المقصود، ولكن المقصود الجمعية التعاونية المنزلية التي يرأسها مرشح الحكومة في هذه الانتخابات.

هذه التوكيلات لحضرة حسين فوزى البرادى بك صادرة من جمليات في الصعيد لا يمر فيها محضره ولا يعرف أعضاها ولا يعرف عنها شيئاً إطلاقاً، وكان من بينها مصادفة الجمعية التعاونية الخاصة ببلدة درنكة، وهي بلدة الأستاذ حامد جوده بك رئيس مجلس النواب الحالي. وأظن أنه لا يقل أن توكل هذه الجمعية البرادى بك في الانتخاب للجلس التعاوني ولكن هي المصدفة التي أرادت ذلك. فالوكلات صادرة من الصعيد ومن جمليات معينة بالذات للجمليات الثلاثة التي أشرت إليها، وهي إيار والزيزية وبلدة أخرى في مديرية الجيزة هي عزبة الشويجي.

تنبه اليك إلى الخطأ في إرسال الإجابة إلى البرادى بك، فأراد أن يسترد هذه التذاكر التي تحول لحاملها حضور الجمعية العمومية وانتخاب مجلس الإدارة.

**محضره صاحب الدولة إبراهيم عبد الرزاق باشا** (رئيس مجلس الوزراء) - ولماذا لم يرسل هذه التذاكر إلى الجمعية الثانية؟

**الرئيس** - هل هذه التذاكر باسمه شخصياً؟

قلت لحضراتكم في جلسة ماضية وأعود إلى ما سبق أن قلته في هذه الجلسة لأني وجدت أن ما قلته مضطرب بعض الشيء في المضبطة، ولا بأس من إعادة الإشارة إليه .

وهذا الكلام متعلق بجمعية دنديت ، فقد قلت لحضراتكم إن معاون بوليس نقطة ميت أبو خالد حل جمعية كفر أبو نجا حمر ميت غمر حل إلغاء التوكيل . وهذه الجمعية كانت قد وكلت جمعية دنديت التي يمثلها الأستاذ حسن نافع ، ولا تختلف الحكومة معي في أنه من رجال التعاون القذافي في مصر دليل أن الحكومة الحاضرة اختارته عضواً مديناً في المجلس الاستشاري الأعلى للتعاون ، وأن معالي وزير الشؤون الحالي هو الذي اختاره . وبما أن حضرته عضو في الجمعية ، فمن الطبيعي أن يكون ممثلاً لها ، ومن الطبيعي أن الجمعيات المجاورة توكله أو توكّل حصته فيكون بالتبعية وكلها عنها .

وقد وكلت جمعية كفر أبو نجا حمر جمعية دنديت فكان الأستاذ حسن نافع بالتبعية ممثلاً لها كما سبق القول . ولما طرأ هذا الطارئ الجديد - طارئة تدخل الحكومة بعد ٣٠ أبريل - حلت جمعية كفر أبو نجا حمر حل إلغاء هذا التوكيل كما حلت الجمعيات الأخرى عليه كما أشرت سابقاً ، فكان أن كتب ضابط نقطة بوليس ميت أبو خالد حل ظهر صوة من التي طبعت لمحاضر مجلس الإدارة البشارة التي تلقى توكيل جمعية دنديت ، لكي تملأ الجمعية توكيلها لهذه الجمعيات الثلاث .

وبطبيعة الحال تسمعون من الحكومة أن الضابط لم يكتب هذه البشارة . وليس من المعقول أن دولة إبراهيم باشا أو المدير إذا سأل هذا الضابط أن يقول له : إنه كتب هذه البشارة ، إلا أنه يعقل أن يعترف الضابط أنه كتب هذه البشارة لبني بها توكيل جمعية معينة لصالح مخرج الحكومة .

وقد سبق لي في الجلسة المشار إليها أن قلت إنه إذا تشكك المجلس في صحة ذلك الواقعة ، فإني أطلب إحاطته إلى لجنة تحقيق للثبوت منها . وإني أشكر دولة رئيس الحكومة لأنه ذكر لي في فرصة ساجدة أنه حقق هذه الواقعة فتبين له عدم صحتها . ولكني لما حققت في هذا الأمر مرة أخرى تأكدت لي صحتها .

وأعود فأكرر أن المجلس إذا شك في ذلك فإني أطلب إحالة هذا الموضوع إلى التحقيق ، لأنه إذا كان ضابط البوليس يكتب بيده ما يمت به الجمعيات التعاونية على إلغاء توكيل جمعية معينة لمصلحة مخرج الحكومة ، فإن هذا العمل من جانبه يعتبر دخلاً لا يمكن أن تدره .

وسوف تسمعون حضراتكم الآن من الحكومة أن توكيل الأستاذ حسن نافع ، أو جمعية دنديت ألي ، لأن عضوية الأستاذ حسن نافع باطلة واستوف الإجراءات .

أخرى كان توكيل جمعيات فنا حمية أبار أو الشرقية مثلا ، وكل ذلك كان لابد من إلغاء تذاكر الإجابة الأولى وتذاكر الاعتاد الأولى الصادرة لرؤساء الجمعيات لحضور اجتماع ٣٠ أبريل .

وقبل صدور تعليمات جديدة من بنك التسليف بالقضاء جميع التذاكر والتوكيلات الأولى وعمل توكيلات وتذاكر اعتاد جديدة لرؤساء جمعيات ، مع العلم بأن التذاكر الأولى الخاصة بالتقارب ٣٠ أبريل ، سواء تذاكر الإجابة أو التوكيل أو الاعتاد ، منصوص فيها أن هذه التذاكر تحوّل حاليها حضور اجتماع ٣٠ أبريل أو أي اجتماع آخر يؤجل له هذا الاجتماع .

فما الداعي أن يصدر بعد هذا ، وبعد أن تدخلت الحكومة في هذه الاتفاقيات لإجبار ثلاث جمعيات بالذات - أقول : ما الداعي أن يهمل بنك التسليف تعليمات جديدة بعمل تذاكر جديدة بلون آخر وبإشارات جديدة وفي هذا أشار بنك التسليف إلى جواز أن توكّل جمعية في مديرية جمعية في مديرية أخرى ، في حين أن التعليمات الأولى لم يكن فيها هذا ، لأن بنك التسليف ووزارة الشؤون لم يفترض أن جمعية في أسوان توكّل جمعية في الشرقية ، وإنما الفارق الوحيد بين تعليمات ٣٠ أبريل وتعليمات ٣٠ يونيو أنه إذا كان التوكيل خاصاً بمديرية أخرى ، فيجب عمل كيت وكيت ، فكانت تعليمات خاصة صدرت لمواجهة هذا الاعتبار الخاص .

واقترن هذا أيضاً بنقطة هناك جمعيات خرجت من هذا التوجيه بسبب قوة شخصية رؤسائها أو مركزهم الاجتماعي والأدبي ، فلم تخضع لهذا الإجراء الحكومي ، فوكلت رؤسائها أو أحد أعضاء مجلس إدارتها أو جمعية مجاورة لها ، فرفض بنك التسليف استلام هذه القرارات لاعتقادها واستخراج الأوراق الخاصة بها ، وبين يدي ثلاثون استمارة مستوفاة شكلاً وطبعاً خاتم الجمعية وصادرة بتركي رؤسائها أو أعضاء مجلس إدارتها .

أقول إن البنك رفض استلام هذه الاستمارات حتى لا يعطى هؤلاء المثمنين تذاكر انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ، وهذه الاستمارات لا يتقصها إلا تصديق مفتش التعاون ...

مفكرة مساء - أروزة إبراهيم عبد الرهادي باشا ( رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ) - هل قدمت هذه الاستمارات له من التعاون ؟

مفكرة الشيخ العزيز محمد فؤاد سراج الدين باشا - لقد رفض مفتش التعاون التصديق عليها حتى يمكن تقديمها لبنك التسليف ، وكان لابد أن تحمل الجمعيات التي وكلت أناساً غير مرغوب فيهم على أن تلتى توكيلها .

وقبل بدأت سلسلة الإلغاء في مختلف أنحاء القطر في جمعيات سبق أن انتسبت أشخاص معينين . وبحثت يدي كشوف الجمعيات وإلغاء توكيل ممثليها الأول ، وتوكيل جمعيات الزينية وأبار وعزبة الشويحي ، أقول هذا ليجرد الإشارة ولدى الوثائق التي انتهت ذلك ولا داعي لبيانها حرصاً على وقاركم ، ولذلك لن أذكر أسماء جمعيات أو غيرها .

مقرر صواب الدعوة ابراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية) - ومن أين علم حضرة الشيخ المحترم أن الحكومة سوف تقول ذلك ؟

مقرر الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - اني اعلم تماما ما يجري .

اقول صوف تسمعون حضراتكم من الحكومة أنت توكيل الامتياز حسن نافع قد التى ، لأن عضويته لم تستوف الإجراءات .

وهذا القول مردود عليه بأن الأستاذ حسن نافع انتخب عضوا في جمعية تدبيط في ١٨ مارس سنة ١٩٤٩ ، أي قبل موعد انتخابات أعضاء مجلس الإدارة الثلاثة وقد اعتد مفتش التعاون في الدقهلية قرار مجلس إدارة هذه الجمعية لانتخاب حضرته قبل ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٩ ، وصرفت له فضلا تذكرة حضور انتخابات ٣٠ أبريل المذكورة ، بل انتخب أيضا ممثلا للجمعية العامة للتوريد في المنصورة لحضور هذا الانتخاب .

واقد صدق على ذلك مفتش التعاون وربك السليف ، فلم يكن هناك شك أو شكوك أو طعن في هذه العضوية .

ولما أجل اجتماع ٣٠ أبريل ، وتقرر إعادة التوكيلات ، وكل ذلك من جديد حسن نافع في ١٢ يونيو لحضور هذا الاجتماع ، ثم حدث أن هبط الرمح ، أو هبط سيف المزودعي بمعنى آخر ، فاجتمعت الجمعية العمومية وقررت في ١٦ يولية سنة ١٩٤٩ إلغاء هذا التوكيل .

فلما علم أن المقادير كان لها دخل في قرار الجمعية ، لأنه لسوء الحظ كانت أسماء معظم أعضاء جمعية تدبيط مقيدة في ذمة الاخوان المسلمين منهم في ذلك مثل بلاد الريف قبل أن تتكشف هذه الظروف الأخيرة فلقد كان سكرير جمعية تدبيط رئيسا لجمعية الاخوان المسلمين في تدبيط كما كان رئيس الجمعية عمدة تدبيط ، ونائب الرئيس قريبا لموظف كبير في مصلحة التعاون التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية .

فبعد هذه الظروف ، إذا قال هؤلاء الناس إنهم هددوا بأنهم سيحاولون معاملة الخطرين من الاخوان المسلمين ، وبأن السمدة سيحصل لأنه قسرت على وجود أعضاء متممين لجمعية الاخوان المسلمين في الجمعية ، وبأنهم اضطروا الى إصدار قرار بإلغاء عضوية حسن نافع وإبطالها - فلماذا يصح أن تلفف عند هذا الكلام وقفة ولا تطرحه جانبها .

انني لا أريد أن أطيل على حضراتكم في تفصيل قرار البطلان . ولكن يمكنني أن أقول إن هذه القضية لم يطن عليها من وزارة الشؤون الاجتماعية ولا من مفتش التعاون ، وإنما حصل ذلك بعد تدخل الحكومة وبعد تحديد يوم ٣٠ يونيو لإجراء الانتخاب .

كما أقروا أن الشيخ المحترم أحمد حنفي أبو الفضل الجيزاوي بك سلمنى هذا المستند ، وقال إنه بخط الأستاذ إسماعيل الشيبى مفتش تعاون الجزية ، وفيه توكيل لجمعية عربية مصطنعة الشوريى إحدى الجمعيات الثلاث المخطوطة بهذا الانتخاب . وهذه الواقعة أقروها على مسئولية أبو الفضل بك ، فهو الذى سلمنى هذه الوثيقة ، وقال إنها بخط الأستاذ إسماعيل الشيبى مفتش تعاون الجزية .

مقرر صواب الدعوة ابراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) : لكن هذا التوكيل مطبوع .

مقرر الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - نعم ، فلقد طبعت نسخة لمجموع التوكيلات في أنحاء القطر من أسوان إلى الإسكندرية وكان رجال الأمانة يوزعونها على الجمعيات ولم يكن على الجمعيات إلا أن تضع اسم إحدى الجمعيات الثلاث وهذا لم يكن موجودا في انتخاب ٣٠ أبريل ، إذ كانت كل جمعية تعمل توكيلا في وثيقة عادية بالصيغة التي تراهي لها .

أما التوكيلات في الانتخاب الآخر ، فقد طبعت ووزعت في جميع أنحاء القطر بصورة واحدة مطبوعة ، وعلى الجمعية أن تملأ الأمانة المطلوبة وهذه الواقعة خطيرة ، إذ إن مفتش التعاون كتب التوكيل بخط يده ، وتقف من حيث الخطورة على قدم المساواة مع الوثيقة الأخرى الخاصة بصاحب قطعة ميت أبو خاله .

وستسمعون حضراتكم أيضا من الحكومة أن الوفدين هم الذين جعلوا من هذه المعركة ميدانا للسياسة الحزبية ، وهم الذين أدروها على هذا المعنى وهذا لا يطابق الواقع .

مقرر صواب الدعوة ابراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) : ومن أين عرفت ذلك ؟

( ضحك ) .

مقرر الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - أنا عارف بكل شيء ومن الجائز أن دولة الرئيس كان على أن يعرف كل شيء .

الرئيس - لقد كان حضرة الشيخ المحترم عبد فؤاد سراج الدين باشا وزيرا للداخلية .

( ضحك ) .

مقرر الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا - هذه المعركة بدأت في الدور الأول خالية من الحزبية ببينة كل البعد عن السياسة . وفي يد مشروعات انتخابية كلها تنطبق بالانتخاب الأول ، وقد كان المرشحون

واحدة. وذلك أن الجمعية كالكب كل فرد له أسهمه وليس لفرد فضل على فرد آخر. وعند ما علموا بهذا، انتظروا قليلا إلى أن تركت الوزارة الحكم وبلغوا إلى القضاء، فحصلوا على حكم قضائي بشكوك هذه الجمعية.

ومن المعروف أن القضاء لا يتدخل في الصلح، ولا شأن له بالاعتبارات العادية فيما يراه من حق كل الأفراد في تكوين جمعية. وقد حدث مثل هذا في عهد عبد الحميد بدر باشا عند ما كان وزيرا للشؤون في بلد تدعى شبرا الخيمة. فرفض سعادة عبد الحميد بدر باشا أن يصرح بإنشاء جمعية أخرى اكتفاء بالجمعية الأولى على أن تندرج الاختلاف مما.

وإنه فلا يمكن أن يقال إنى وأنا وزير للشؤون الاجتماعية، أقدمت على ما ألوم الحكومة على ارتكابه الآن من إيقام السياسة في التعاون. وبعد، فبما يردى في ألا أطيل أكثر من ثلث ساعة ...

**مقبرة الشيخ المحترم عبد القوي أحمد باشا** — هذا كلام جميل. ولكن ما هي طلبات حضرة الشيخ المحترم؟

**مضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الربيع باشا** — إن طلباتي معروفة، ولعبد القوي باشا فطنة تسمح له بأن يعطيني من أن انتهى من استجوابي إلى طلب معين هو النتيجة الختامية الطبيعية لمثل هذا الاستجواب. فلان انتهى من هذا الاستجواب إلى طلب معين، لسبب لا ينبغي أن فطنة حضرة الشيخ المحترم عبد القوي باشا ولا عن فطنة إخواني المحترمين. ولكن الذي أريد وأرجوه — والحكومة على وشك أن تحمل على وترد على — هو ألا تتورط الحكومة في نفي هذه الوقائع نفيًا تامًا كاملاً. وذلك لأن هذه الوقائع لا أعرفها وحدي، ولكن تشهد بها ألفا جمعية تعاونية تنتشر في أنحاء القطر وألاف الأعضاء ومئات الموظفين الإداريين والتعاونيين، ويشهد بها كذلك عشرات من سائقي السيارات الخاصة بمصلحة الفلاح كما يشهد بها كثير من حضراتكم الذين هم من الرف.

ويسألني أن هؤلاء الناس من هذه الطبقات، هل باقى عقليتهم من تباين واختلاف، تضعف قوتهم في البيانات الرسمية التي تزل من الحكومة في هذه القاعة. وكل ما أرجوه أن تتألم الحكومة الموقف بشيء آخر، ولتد بالآلا تستمر في هذا، أو فتتد بأنها تستحق فيه.

أما أن ينفي هذا الماطلا ويكتب إطلاقا، مع أن كل هذه الجمعيات وكل هؤلاء الناس يشهدون بصدقه، فاني أربأ بالحكومة أن تضعف قوتها في بياناتها إلى هذا الحد. هذا هو طلي، ياسيد العزيز، لا أك.

(تصفيق من اليسار)

من جميع الأثران السياسية، أيس فيها إشارة ولو من بيد عن السياسة، بل كانت كلها منشورات تعاونية بمحة سواء من حسن نافع أو من حين المرئيل أو من قرشي باشا أو من حسن الرئي الخ ...

كانت كل هذه المنشورات تعاونية بمحة ليس فيها إشارة لحزب أو سياسة، وإنما طرا كل هذا التغير وأهملت الحركة إلى معركة حزبية سياسية بعد ٣٠ أبريل.

لقد كان المطلوب انتخاب ثلاثة. ولكن كان هناك سبعة من الوفدين مرشحين في الصعيد ووجه البحري، مما يدل على أن المسألة لم تكن حزبية. وأكثر من هذا دلالة أن في بدى منشورا موقعا عليه من ستة من الوفدين المعروفين بكونهم فيه مرشحا ينتمى إلى الهيئة السعيدة، هو أبو السعود السعيدة، ومن بينهم الدكتور عزيز فهمي والدكتور محمد مندور ومرسى شاذلي سكرتير تحرير المصري ومحمد حسن أمياجل. فهم وفديون ناشرون على رأسهم الدكتور مندور والاستاذ عزيز فهمي نجل سعادة عبد السلام فهمي رحمه باشا. وهذا يقطع بأن المسألة كانت أبدا ما تكون عن السياسة والحزبية، وكان يجب أن نبقى هكذا إلى النهاية.

وكنتم أطمع من أن تضحي الحكومة بهذا الكسب المزيل الضليل وهو أن ينتخب ثلاثة من أنصارها، في سبيل أن يبقى التعاون بييدا عن السياسة والحزبية. ولكن مع الأسف لم يحصل شيء من هذا ثم تسببوا في رد الحكومة أن لا تشترط بالحدوث إليكم كأنه هو وزير للشؤون الاجتماعية لا يرى هذا الاعتبار — اعتبار إيماء التعاون عن السياسة.

**الرئيس** — هل الاستجواب موجه إليك؟

(ضحك).

**مضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الربيع باشا** — أنا أوافق من الآن وأرد عن نفسي بدل أن أنكم مرة ثانية. سيقال لكم إن فؤاد سراج الدين وهو وزير للشؤون لم يكن يرى هذه الاعتبارات السامية من إبعاد التعاون عن السياسة، بدليل أن بعض أحاد حصلت مرحوم من أسرة المرئيل أرادوا تكوين جمعية تعاونية فرفض فؤاد سراج الدين باشا إكرامها لثابت وفدي هو حسين المرئيل. فإنا كان من هؤلاء الناس إلا أن بلغوا إلى القضاء وحصلوا على حكم قضائي بشكوك هذه الجمعية.

والواقع يا إخوان اختصارا لأوقت أن هذا لا يطابق الواقع، لأنني لم أكن لألام على هذه الصورة التي تسببونها، فهذا — والله — شخص في أن محلة مرحوم فيها جمعية تعاونية قديمة، وكان بعض أفراد أسرة المرئيل يظنون مع أعضاء هذه الجمعية، فأرادوا تكوين جمعية أخرى في نفس البلدة وكان طليعا أن يرفع الأمر إلى، فأريت أن إنشاء جمعيتين تعاونيتين في بلد واحد أمر لا يتفق والمصلحة، خصوصا في بلد صغير كهذه. وكان طليعا أن تعمل الوزارة على التوفيق بين الفريقين وأن تندج الجمعيتين في جمعية

**عقرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - إن بلدة كفر أبو نجاح تليها أيضا .

**عقرة صائب الروثة** - عبد الرزاق باشا (رئيس مجلس الوزراء) : هذا الكلام قيل الآن فقط .

**عقرة الشيخ المحترم الأستاذ مصطفى نصرت** - الإناء صادر من كفر أبو نجاح لا من دنديط .

**عقرة صائب الروثة** - **عبد الرزاق باشا** (رئيس مجلس الوزراء) لا دنديط ولا صهرجت تتبع ميت أبو خاله . وليس هذا ما يسوغ لي قبول صحة هذا الرجل بأن هذه البلاد لا تتبعه فم من ليس بمقول أن يقوم هو بإجراء كهذا . وهذا ينطبق لدى دليل العقل حتى . رجل لا يتبعه هذه البلاد كيف يتدخل في أمرها ؟ ولماذا يكون هو الذي يتدخل في أمرها ؟ عندى خطاب منه بهذا المعنى ، وأذكر من ذلك عندى خطاب آخر من الدكتور شريف من . رجعت ، ويعرف مصطفى نصرت بك أنه رجل يتعاون قديم من أهل مدغشقة ، يقول إن صهرجت لم تفوض دنديط أبدا ، بل هو دائما يوقع من دنديط . أعرف الأستاذ حسن نافع الذي لم يدخل قبل هذه السنة ، فربما يكون عضوا بها . ولم يكن في مجلسها ، وإنما دخلها دخولا عاجزا مقودا .

ودعوني أقول لحضراتكم إنى أعرف الأستاذ حسن نافع ، وهو يشتغل في التعاون منذ سنة ١٩١٦ في بداية اتصاله بالتعاون . وقد عرفته عندما كان يذهب إلى مكتب المحرم عسبك لطفى متعلما ، ثم أعرفه جيدا وليس هو بالشخص الذي يخطن في عملية إجرائية بسيطة مختص بالتعاون إلا لأن الوقت قصير به ، وأراد أن يقتصر فتجاوزها ، فالأجرام من بدايته خطأ ، وهو لم يكن تابيا من دنديط بحال .

هذه هي المسألة في بساطتها ، فلا الرجل في دائرته المختصة ، ولا الدكتور شريف في بلدة صهرجت فوض دنديط .

إننا الشك في . كسبت شوب عجيب غريب خالص من الاطالة ، ومن الترسعة ، هي التوب بأنه كيف ومن أن جمعية تاونسية في الدقهية تولى جمعية تاونسية في خريب . أو جمعية في تاس تولى جمعية في البجيرة ؟ المسألة بسيطة .

وقد قال حضرة الأستاذ الجليل الشأن العضو المحترم أحمد أبو الفضل ، حفظه الله وأمان في بناء كلامنا مستمعونه ولا أدري كيف تحمل هذه المسائل ، لأننا إذا قلنا إننا نأخذ قول إننا نضع ، وإذا قلنا قلنا إننا نحقق ، فأى حال يمكن أن يستمر الوضع ؟ !

وأنا أطرح على حضراتكم مشتركا نص السؤال الذي تقدم به التعاون الصمى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد أبو الفضل .

**عقرة صائب الروثة** - **عبد الرزاق باشا** (رئيس مجلس الوزراء) : الوضع الذي انتهى إليه أمر هذا الاستجواب على لسان حضرة الشيخ المحترم فؤاد سراج الدين باشا ، وضع كان جديرا أن يبدأ به ، وكنت أهمله بأكرم قبول ، وأشكركه ، وأعمل جاهدا متعاوناً معه أن استقر لحقائق في نصاب رضاه جيدا . ولكن بعد أن وصلت هذه الإلهامات إلى المتبر ، وبعد أن أقيمت من فوقه يجب على حثا أن أتناولها في نفس الطريقة ، رعاية للغة بأمر الحكومة وبياناتها ، تلك الثقة التي أشكر لحضرة الشيخ المحترم توجيه المحرص عليها .

من أجل هذا أنا حرص أن أسمع الناس دفاع الحكومة حيث ممحوا اتهامها ، وأريد أن يكون مظهنا جهد الطائفة إلى حرص الحكومة على هذا الوضع فهو تراث لي وله ، وتراث للبلاد كلها .

وأقول هنا إن الاستجواب في توجيهه إلى الحكومة ، مقتضاه أن الحكومة عملت على أن يتدخل الموظفون في الانتخابات ، وأنا أقول من هنا إن الحكومة لم تتدخل ولم توجه أحدا للتدخل في هذه الانتخابات .

وكما قد يحضرنا الشيخ المحترم لا أريد أبدا أن أدخل في التفاصيل وأذكر لحضراتكم إن ذلك ليس قراوا منها ، فالقرار ليس من طبيعة صناعتي ولا هو من طبيعة عمل ، وكل شيء عصى في هذا الدورية ، ومقرره ومعدد للكلام ، ولكني حرص دائما ألا يضع جوهر الأمر في صير نصيبه . وسأترككم على غير نظام ، ولكني أتكم لأبلغ المعاني بملولها .

أنا مسادة فؤاد سراج الدين باشا مثلا أقول بأن أحد ضباط البوليس وهو ضابط نقطة ميت أبو خاله ارتفع توكلنا من تاد دنديط لثقافة صهرجت وقال إن صيغة الانفاء بخط يده ، ومطلب تحقيقا في هذا الشأن .

يا حضرات الشيوخ المحترمين ، للعقل دلالته أولا ، فإذا اطمأن العقل ليجرى التحقيق ، فإذا نقر العقل ، فلا يبقى على الأخذ والعطاء . كنت أرجو لو أن مسادة فؤاد باشا في الجلسة الماضية ، أشار إلى توكلنا الأستاذ حسن نافع ، وأشار في نفس الوقت إلى أن قيامه عن نقية دنديط كان مظهنا عليها ، وإن يكن التعاونيون قد أقرروا ذلك خطأ أو صوابا ، وانتهى الأمر فيما يبدو إلى أن الوضع الصحيح هو أنه لا صحة لقيامه عن هذه النقطة - كذلك في تقرير الوقائع وزن كبير .

والحقيقة في هذا الشأن أن إلغاء التفويض للأستاذ حسن نافع إنما كان لأن قيامه عن نقية دنديط كان إبلا وغير صحيح . أما أن آخرين اشتكروا في أمر هذا الخطأ أو البطلان ، فهذا لا يجعل منها أمرا قاسا ، ولا صحيحا . وإن الإنسان ليسأل عن السر في هذا الموضوع ، ولماذا اختير ضابط نقطة ميت أبو خاله ؟ يتبادر للفق فوراً أن هذا هو ضابط الغطة المختص ، ولا بد لقيام الاتهام في هذا الشأن أن يكون هو الضابط المختص الذي تبعه كل من دنديط وصهرجت .

مضرة الشيخ المحترم محمد فتوح سراج الدين باشا - لافض قوه .

مضرة صاب امرونه ابراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) :  
اقول حقيقة لافض قوه . ولكن كنت اتمنى ان اقولها على غير هذا الأساس ،  
وان يعطيا الخلفاء مباشرة ، لا ان اقولها لانه اذبح لى فرصة الدفاع .

وانى الان اتلو على حضراتكم نص سؤال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ  
أحمد حنى أبو الفضل ، قال حضرة ما ياتى :

” قرأت في الجرائد اليومية أنه تم تحديد يوم ٣٠ أبريل لاجتماع مندوبى  
أعضاء جمعيات التعاون بمصر حديثة الأريكة كي يخبصوا من بينهم ثلاثة  
ينقلون التعاون فى مجلس إدارة بنك التسليف الزراعى التعاونى . وهذه  
الجمعيات منشرة فى أنحاء المملكة المصرية ( أربع عشرة مديرية وبعض  
محافظات ) وغير معروفة اسمائها بعضها لبعض كما أنه غير معروف من له  
حق الانتخاب وأصوات كل جمعية “ .

وتبينون حضراتكم دقة -ضرة الشيخ المحترم فى ذكر عدد المديريات  
والمحافظات بدون خطأ . وانى أوجه نظري لوزير الشؤون الاجتماعية  
إلى ذلك ، لأنه يعمل فى وزارات فنية بعيدة عن الإدارة من زمن طويل  
وربما فاته عدد المديريات والمحافظات والمراكز .

مضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنى أبو الفضل - إلى أفضد  
الجمعيات .

مضرة صاب امرونه ابراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء)  
احمدو يا حضرات الشيوخ المحترمين ، إن حضرة الشيخ شنباً فى سؤاله مقدما  
بطلان عملية الانتخاب ، فيقول فى الدال : ” عملية الانتخاب على هذا  
الوجه لا تتفق مع الأرض الصحيح القانونى لتنفيذ قانون التعاون فى مجلس  
إدارة بنك التسليف “ .

لذلك لا يرى صاحب المالى الوزير ان جعل لكل جمعية بيان اسماء  
الجمعيات الأخرى مينا فيه من له حق الانتخاب والأصوات التى تخص  
كل جمعية وأن يحدد ميداء أوسع لى يحصل المعارف والانتخاب الصحيح  
للأعضاء “ .

يا حضرات الشيخ المحترمين ، إذا قيل لكم إن مهبط الوحى على جمعية  
فى قنا أن تخابب أخرى فى الغربية فقولوا هو حضرة الشيخ المحترم الأستاذ  
أحمد أبو الفضل يا حضرة تعاونيا قديما فيه وزير الشؤون الاجتماعية لى روح  
التشريع وحكمته وسببه ، فيقول له إن عملية الانتخابات تجري على هذا الوضع  
لا تتفق مع الوضع الصحيح القانونى .

وكيف تستقيم انتخابات هذا شأنها ، فعلى جمعية من الجمعيات حق  
انتخاب أئمة تسيدها وموعظة فى الأربع عشرة مديرية وفى الخمس

محافظات التى لم ينس منها واحدة . وقد كان حضرة أو الأستاذ حسن  
ناظم المرجع لسعادة فؤاد باشا فى مسألة التعاون والأستاذ أبو الفضل الذى  
يرى أن القانون يسمح لكل جمعية من الجمعيات بأن تختبب وأحفظ من  
زميلاتها فى الأربع عشرة مديرية والخمس محافظات إذن لا يجب أن تختبب  
واحدة فى قنا وأخرى فى الغربية .

مضرة الشيخ المحترم محمد فتوح سراج الدين باشا - لا مانع من أن  
تختبب كل جمعيات التعاون جمعية واحدة .

مضرة صاب امرونه ابراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) :  
أؤك لسعادة فؤاد باشا أنى عنيت بكل إشارة أشار اليها ولا أقول فقلت  
أم خفت لائق أراحها كلها حقا له أن يشير اليها وواجبا على أن أرد عليها .

ماذا فعل وزير الشؤون الاجتماعية وهو يأخذ المسائل على طبيعتها وعلى  
بساطتها ؟ لما قيل له مئين المندوبين وطرق القانون ومن فى التصايف  
المندوبين المعينين فى المجلس أجابه لى ذلك ، وقال إن التعاون عملية  
يجب أن تصان عن كل حوى سياسى ، وطلب أن يمكن من معرفة جميع اسماء  
التعاونيين للقدامى من كل ناحية لعله موفق بإذن الله لان بين أفاضل من  
كل ناحية ، حتى لا يتزعج أحد على مصير التعاون ولا على حسن سيره ولا  
على حسن الإشراف طيه .

هل تعلمون حضراتكم ماذا عمل عضو الحكومة الذى قيل إنه تدخل فى  
انتخاب جمعيات التعاون ؟ انظروا إلى روح الحكومة وروح مجيزها  
والتدخل الحزبى الذى نسب اليها . لى حضراتكم اسماء الأعضاء المعينين  
فى مقدمتها عبد الرحمن الرافى بك ... ..

مضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنى أبو الفضل - لقد تغيرت الفكرة  
بعد ذلك .

مضرة صاب امرونه ابراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) :  
إنى أنكم كلاما واجعا لا غرض فيه ، وهذا لا يوضح الذى أسقطته قد  
يضائق بعض الشئ ، ولكنى رغم ذلك أنكم فى وضوح وتصيل ولذا كرر  
لحضراتكم أن المجلس الأعلى للتعاون شكل فى ٣ يناير سنة ١٩٤٩  
بقرار وزارى ...

مضرة الشيخ المحترم محمد فتوح سراج الدين باشا - نهاية شهر أبريل  
كانت الأمور تسير سيرا حسنا .

مضرة صاب امرونه ابراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) :  
لم يكن التغيير من ناحيتنا وإنما التنفيذ كان يستقبل جوابا جيدا ، وكان  
مباركة من استقبال لى الانتخابات العام .



في الغربة فلا يكون مفاد هذا إلا أمرا واحدا وهوان الحكومة علت مرشح  
فما أن باعد مرشح الغربة !! هذا أمر غير صحيح . وأرجو ألا تتقدوا  
ذلك وألا تكون أعمالكم صورية . فكل يحصل هذا بمثل هذه السهولة  
بمجرد دعوة ؟ وهل في الاستطاعة أن رجال التعاون في البلد يقوم ملاحظا أو  
كاتب أو مفتش في التعاون ؟ ماذا يقي لنا بعد ذلك ، إذا كان نية التعاونيين  
هل هذا النحو الذي أشرت إليه ؟ ماذا يقي لنا بعد ذلك ؟ إنني أقول إن  
هذا لم يحصل وإنه غير صحيح .

**مفكرة الشيخ المحترم المرحوم محمد مؤيد أبو الفضل -** ولكن أفسر أن  
هذا صحيح وعلى مسؤولي والمجلس انتخاب تعاون الأحزاب كلها في هذا  
الموضوع .

**مفكرة سائب الدروبي إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) -**  
هذا ما معنى جبل وكان يجب أن نتق عنه ، وكان يجب ألا يلق على حاره وأنا  
يرى منه ولا تذب لي فيه ولا يمكن أن يخرج بلادنا بهذه السهولة . وليس  
الذي نفيه من هذا ، إن صح ، خيرا من الذي نخسر بالآخرى إن صح .

**مفكرة الشيخ المحترم المرحوم محمد مؤيد أبو الفضل -** إذا وجدت هذه  
التأنيص صحيحة ، فليس هناك ضرر .

**مفكرة سائب الدروبي إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) -**  
أريد أن أختصر . انني أدرك في رأيي بأن الذي نخسر من اتباع هذه الطريقة  
هو على أي وضع يربو على ما نكسر . وليس هناك إلا الأمن والتعريب  
لوجوده . وكأننا ، لم نؤمننا وصناعتنا ، وهذا لا يفي ولا يؤدي إلى اصلاح .

وإنني أرى واجبا على ، أمام الإشارة التي أشار إليها حضرة الشيخ المحترم مؤيد  
سراج الدين باشا إلى الموضوع بما علة مرحوم أن أرد نفسي من استغلالها ،  
ولكني سأشير إليها فقط ولن أطيل التعليق عليها .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد مؤيد سراج الدين باشا -** هذه الطريقة  
لا أرضاها ، فإما أن نقول ما عدنا : بالتفصيل أولا تشير إليه .

**مفكرة سائب الدروبي إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) -**  
سأعرض لها بقدر بسيط .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد مؤيد سراج الدين باشا -** قل ذلك كل  
ما عندك .

**مفكرة سائب الدروبي إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) -**  
أؤكد لحضراتكم أنني لم أكن متصلا لا من بعد ولا من قرب باقتنيات  
الجمعية التعاونية ، وأقول ذلك بصدق قاطعة ، وسأذكر لحضراتكم التاريخ  
الصادق لمبدأ على يد .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد مؤيد سراج الدين باشا -** لا أنهم جيدا ماذا  
يقصد دولة رئيس مجلس الوزراء بما يقول .

**مفكرة سائب الدروبي إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) -**  
لا أريد أن أستعمل أكثر مما قلت ، ولكن أذكر لحضراتكم أسماء المعينين  
بعد عبد الرحمن الزافي بك ، وهم الدكتور عبد المنعم العراقي والأستاذ جمال  
البدوي والأستاذ حسن نافع وأبراهيم بك رشاد ، وترون من ذلك والحمد لله  
أن الاتجاه لم يكن سياسيا ولا متعينا وإنما كان اتجاه مستقيا تعاونيا  
صادقا .

جاءنا حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد أبو الفضل وطلب من هذا  
من هذا ، فقال : يجب ونحن بصدد الاقتنيات التعاونية أن نتحضر لها  
تحضيرا سليما وصحيحا ، وأذكر كروا للناس تعاونين البايعين لإتاحة الفرصة  
لن يريد أن يسمى وهو على هيئة من الأمر ، وليس من المصلحة أن تتاح  
الفرصة لأحد دون الآخر بل يجب المساواة بين الجميع . وبناء عليه صدق  
معاني جلال باشا أن هذا هو المقصود ، فكتب هذا الكتيب وطبعه  
ووزعه على الناس ، وبدلا من أن يكون هذا محل الرضى أو محبة له صار  
معلنا لامة وخفيفة وعلا للاعتراض .

وقيل إنه ما دامت الحكومة قد كتبت هذه المنشورات وطبعها ،  
فلماذا لا تكون هي التي طبعت التوكيلات أيضا ، وأنا أقول لماذا لا يكون  
المرشعون أنفسهم هم الذين طبعوا هذه التوكيلات وطبعوا منشورات  
لها ما ينهم .

وأقول طبعوا هذا وعرفوا كيف يطبعونه وفي مقدور المرشحين أن  
يطبعوا المنشورات والتوكيلات ووزعوها . وقد لحت في يد سعادة مؤيد  
سراج الدين باشا عشرات منها ، فيها ما هو خاص بالأستاذ حسن نافع  
ومنها ما هو خاص بغيره ، فكيف يقال بهذا إن الذي طبع هذا هو  
هيئاته السياسية التي يتشون إليها ؟

وحضراتكم جميعا نلسمون ما يحاول المرشحون في كل مكان . وفي كل  
حال لماذا هناك من الضرر في هذه التوكيلات ؟ لا ضرر مطلقا ، بل إن  
من المرشحين أشخاصا كالشوربي وتوكلاتهم في يد مكتوب فيها أسماءهم  
وكل مرشح يطبع بالصورة التي يراها والتي تناسب حرصه وخياله وتو في  
إلى البايعين المعنى الذي هو حرص عليه كما يعلم مؤيد باشا . ولست أذهب  
بشيء إلى قنار أسيوط أو البصرة ، ولكن أقول إن كل مرشح سيستعين  
بأصدقائه يقدمونه للناخبين وإلى الذين يعرفونه وبمثل القنابات في بلادهم .  
والأخرون كيف يمكن أن أفسدوا أن أحد باشا قرنتي لا يدعو في بلده  
إلى انتخاب أحد بك أباطه مثلا ؟ هل تعتقدون حضراتكم هذا ؟

ومع ذلك لنعد هذا جانبا ، لأنه ليس لي مصلحة فيه . وإذا قلت  
لحضراتكم إن زبيلين في هيئة سياسية واحدة أو صديقين من الطبيعي أن  
يدعوا كل منهما لزميله في بلده . أما إن يصورت واحد منهم في قنات الشخص

سبق أن قدّمنا الجمعيات التعاونية وتبلغ حوالى مائة ألف من الجمعيات . وترتب هذا على أن الجمعيات التعاونية في جميع أنحاء القطر قد استأذنت ، وأن شئك التسليف خصم مبلغا طائلا اتفق على اعتباره جزءا من نصيب الجمعيات التعاونية في رأسمال البنك .

لحذا رأت الجمعية العامة للجمعيات التعاونية في ٢٤ مايو سنة ١٩٤٨ اتخاذ ذلك القرار بإقامة حفل تكريم حسين بك المرميل لأنه وفو عليها مبلغا كبيرا . ولقد أقامت هذه الجمعيات الحفلة لهذه المناسبة وبخس رغبها .

**قصة صاحب الدونة إبراهيم عبد الرهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) :**  
هذا هو الذي تختلف عليه . وإلى أكر لحضراتكم أن الجمعيات التعاونية إنما دعت دفعا لإقامة هذه الحفلة .

**قصة الشيخ الحرّم محمد فرّوا سراج الدين باشا — ما هي القوة التي يملكها حسين المرميل بك حتى يمكنه دفع خمسمائة جمعية تعاونية للمساهمة في إقامة هذا الحفل . أمى قوة رجال الإدارة ، أم قوة مصلحة التعاون وربها ، أم هي قوة الحكومة ؟**

إنني أتساءل ما هي القوة التي يمكن أن يبر بها حسين المرميل بك هذه الجمعيات على إقامة هذا الحفل ؟ إنني لا أحب لدولة رئيس الوزراء هذا الوضع مطلقا .

**قصة صاحب الدونة إبراهيم عبد الرهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) :**  
إنني في الوضع المستقيم تماما ، وأؤكد أنني علمت فوق ما لدى هنا أناسا من أمر الناس وأكرهم ورفضوا قبول الاشتراك في هذه الحفلة في مثل الصورة التي فرضت بها .

**قصة الشيخ الحرّم محمد فرّوا سراج الدين باشا — ومع ذلك فإن الحفلة انتقلت إلى حفلة جزاء لا تكريم ، اقصر فيها بناء على أمر ورجال الإدارة على ثلاثة أي الذكر الحكيم وكلمة شكر لحسين بك المرميل إذ منعت الإدارة الفاة أي خطاب في تلك الحفلة .**

**قصة صاحب الدونة إبراهيم عبد الرهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) :**  
وهل هناك ما هو أمر وأكرم من ثلاثة القسركم . إنني أسكت لأعطي لحضرة الشيخ الحرّم الفرصة ليقول ناعته . أما مسألة الأحكام السياسية في التعاون ، فإني أكر لحضرتكم أنه ليست لدى أية فكرة في هذا أصلا بل إنني على العكس أفرقوا تماما من لقيام السياسة في المسائل التي تتعلق بالاقتصاد أو التواضع الفنية . وأرى أنه من المرام أن نحررها بنار السياسة .

وانصرف لحضراتكم مثلا بسيطا . ففى ذات يوم كنت ألقب إحدى الصحف التي لحضرة الشيخ الحرّم فرّوا سراج الدين باشا صلة بها ، فقرأت

في يوم من الأيام زارني أحد حضرات الشيوخ المحترمين في مكنتي وهم بالحديث ، ولكنه لم يتحدث إلى وانصرف . أقول إنه لم يحدثي ولكن نعت أنه كان يريد أن يتحدث في شيء فتحدثت إلى أحد أصدقائه وقلت له إن فلانا زارني في مكنتي ويظهر أنه كان في نيته أن يحدثني عن شيء في نفسه ، ولكنه لم يفعل . فقال إن فلانا هذا يشكو من أن الإدارة تشتغل في مساعدة المرحومين التعاونيين غير علم منه . قلت كيف ذلك ؟ قال هو من الذين يرمون أنفسهم عن الجمعيات التعاونية في مديرية النورية ، ويقول إن حسين بك المرميل يدمو الثقات في ظل دعوة كبار موظفي التربية لمأدبة سيحضرها غدا في النادي بطنطا . وهو في هذا الجرح يشعر كأنه مقدم منهم وكأنه مؤيد من جانبى . قلت ولماذا يحضرها موظفون ؟

قال أرجو أن تعيد رجعا من هذا المظهر . وفلا سألت من صحة هذا الخبر فقالوا أنهم ولكن ليس أحد من رجال الإدارة ملتنا إلى ذلك . فقلت إنني أرجو أن ترمون من هذه المسألة ولا تحضروا عند هؤلاء . أو هؤلاء ، إلا إنني أبحث الحضور لشخص واحد وهو المدير ، وقتل له إذا كنت قد ارتبطت بالحضور فإني لا أحب أن ترجع في ذلك بغير ديتك . وذلك لأن المدير يمثل الحكومة في مديريته ولا أستطيع أن أقس عليه إلى هذا الحد ، ولكنهم أصروا جميعا على البعد عن هذا الجرح ، وفلا لم يذهبوا إلى هذه الحفلة أو إلى أية حفلة أخرى .

أريد أن أنكم عن الحفلة . وإن كنت لا أرضى تلوص في هذا الموضوع إنما حفلة أقامها حسين المرميل بك لنفسه على حساب جميات التعاون .

**قصة الشيخ الحرّم محمد فرّوا سراج الدين باشا — إن ما نقل إلى دولة رئيس مجلس الوزراء لا يطابق الواقع . ولما كان حسين المرميل بك غير موجود لكي يدافع عن نفسه ، كان لازما على أن أحصح الواقع . وقد كان في استطاعتي أن أعرض لهذا الموضوع لو كنت أعلم أن دولة رئيس مجلس الوزراء سيتعرض له .**

وحقيقة الأمر أن هذه الحفلة لم يقمها حسين المرميل بك لنفسه أو أنه أرغم جميات التعاون على إقامتها لا كما يقول دولة رئيس الوزراء وأقر انصافا لى أن هذه الحفلة إنما أقيمت بناء على قرار من الجمعية العامة للجمعيات التعاونية في مديرية الغربية ، وتاريخ هذا القرار هو ٢٤ مايو سنة ١٩٤٨ أي قبل أن ينشأ البنك التعاوني وقبل أن توجد الفكرة في انتخاب أعضاء من الجمعيات التعاونية لمعضوية مجلس إدارته .

لقد أقيمت هذه الحفلة لمناسبة يملها دولة رئيس الوزراء وهي أن حسين المرميل بك وقع فضية على الحكومة وشك التسليف الزراعى يطلب البنك بمصر ٨٠٪ من ثمن الأسمدة تطبيقا لقانون التعاون . وبعد أن أخذت القضية دورا طويلا حكمت فيها بصلهاح المرميل بك وردت المبالغ إلى

حضرة صاحب المعالي الأستاذ الكبير فؤاد سراج الدين باشا

سلاما وإجلالا . سبق عند تشرفي بمقابلة معاليكم أن حدثتكم عن الجمعية المتقلة التي يراد خصومتها السياسيين لإنشائها بحارة الجمعية التعاونية التي أنشأها تجوين البلدة زراعيًا ومزليًا .

والآن أقول لمعاليكم إن حضرة إبراهيم بك وشاد يريد تنفيذ جميعهم بمسعى من مبره محمد بك أحد الشريف الذي يمت بالقراءة إلى عصمة البلدة الذي يعمل لإنشاء الجمعية المذكورة ومعاليكم تعرفون العلاقة السليقة بين محمد بك الشريف و... .. وإن هذه العلاقة التي تدفع محمد بك دأما على ما كسب في كل عمل لها بيني وبين... .. من قرابة وهو لا ينسى موافقي ليله الترشيع لمجلس النواب ونحن بسرأي معاليكم الناضرة .

وخصومتنا هؤلاء فريق منهم ينشئ إلى الحزب الوطني وفريق آخر يصاهر عهد السلام الشاذل باشا الذي كنت أقف ضده بجانب مرض الوفد في كل انتخاب مضى وأحد بك الحزب الصددي من الحزب السعدى وجيما خصوم أبناء الوفد من قديم ويقفون أمانًا في كل انتخاب وفي كل عمل نريده لمصلحة البلدة وهم يريدون بعملهم الجمعية افهام الأهالي أن أغراضهم تنفذ في عهد الوفد .

وأقول لمعاليكم كلمة شرف هي أن هؤلاء لا يريدون المصلحة العامة للبلدة بل يريدون المنافسة والمشاغبة وإحباط الروح الوفدية في البلدة بما أن هذه المسألة متعلقة بالكرامة الوفدية وليس من المصلحة للوئام والوفاق التصريح بها .

فأرجو معاليكم عدم الموافقة عليها وقد علمت أن حضرة مدير المصلحة رفع لمعاليكم تقريرًا يطلب فيه موافقتكم فأسرل لمعاليكم تقريرًا لرد عليه وفيه يتضح أن القانون يمنع إنشاء جميعهم وأن من المصلحة إدماج الجمعيات المتزلية والزراعية وغير ذلك مما يستعملون عليه . والأمراض ما على الوزير لا يتعلق بالقانون بحسب . بل بالمصاحبة العامة التي تستدعي عدم إيقاظ الفتنة بين الناس وحضرة صاحب السعادة قد بدنا السابق يعرف روح هؤلاء الخصوم السياسية وأنهم ليسوا من أنصار الولاء والوئام وأن العداء الحزبي والشخصي يدفعهم دائمًا إلى المشاغبة حتى ولو في المصلحة العامة . وقد كان لسعادة بدي بك تصرفات مشكورة ضدهم لمصلحة البلدة .

وعضلوا معاليكم بقبول عظيم اخلاصى وإجلالا ما

المخلص

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٣

حسين الحزبيل

منشور بها أن القنابة الفرعية للعالمين بالاسكندرية قد أقيمت وفدين وأن هذا دليل على أن الطبقة الراقية المنخفضة تميل إلى الوفد .

مقبرة الشيخ المحرم محمد فؤاد سراج الدين باشا - والمنشور في هذه الصحيفة ما رأى دولة رئيس الوزراء فيه ؟

مقبرة صاحب الدونة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) : هذا كان ردا على ما قيل .

وإني أود من معيهم قلبي أن نتفق من الآن على أن نجسد هذه المؤسسات والمبادئ من كل هذه الحركات السياسية ، ليقب لنا ظلال وأركان في حياتنا هادئة تأوى إليها ، ليصبح التعاونيون إخوانا والمعاونون إخوانا متجنبين هذه الغاظر والاختلافات

مقبرة الشيخ المحرم محمد فؤاد سراج الدين باشا - وهل في يدنا من السلطان ما يمكننا أن نعمل شيئا ؟

مقبرة صاحب الدونة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) - لقد أشاء حضرة الشيخ المحرم بفتنة بارعة إلى مسألة علة مرحوم موسى مسألة بسيطة وإنني أذكرها لحضراتكم : فني علة مرحوم جمعية تعاونية يرأسها حسين بك الحزبيل لسبب أول آخر .

ولا أريد التعرض لهذا ، وبجهد المناسبة أذكر لحضراتكم أن علة مرحوم ليست بالبلدية التي توضع في الجيب ، فإن تعدادها حوالي ١٧٠٠٠٠ نسمة ، بل إن عدد سكانها يبلغ ثلاثة أمثال عدد سكان شبرا الخيمة ، فإذا استبعد حضرة الشيخ المحرم فؤاد باشا سراج الدين أنت يكون في شبرا الخيمة جميعتان تعاونيتان فلا يمكنه أن يستبعد أن يكون بعله مرحوم وهي بلد كبيرة لها مصالح مشعبة بجميعان تعاونيتان .

مقبرة الشيخ المحرم محمد فؤاد سراج الدين باشا - إن مديتي المنصورة ونعلنا لا يوجد بكل منهما سوى جمعية واحدة .

مقبرة صاحب الدونة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) : ليس يستبعد أن تكون هناك جميعتان تعاونيتان مادام أنت هناك خلافا في الرأي والمصالح بين أهالي البلدة .

وقد حدثت في سنة ١٩٤٢ أن طلب بعض أهالي هذه البلدة من مصلحة التعاون أن توافق على إنشاء جمعية تعاونية لهم ولكنهم وجدوا الباب مغلقا أمامهم ، لأن حسين بك الحزبيل عندما سمع بذلك كتب الخطاب التالي إلى حضرة الشيخ المحرم عبد فؤاد سراج الدين باشا وكان وقتذاك وزيرًا للشؤون الاجتماعية ، وهذا نصه :

## حضرات الشيوخ المحترمين ،

لا أريد أن أشق عليكم ، ولا أريد أن أطيل ويكتفى أن يكون واضحاً لدى حضراتكم أن هذه الحكومة إنما اختطت طريقها نحو التعاون ، طريقها لا عوج فيه بل كل استقامة . فلما عابت اختارت من جميع الأحزاب على السواء ولم تقتض إلا لصلاحيه العمل التعاوني وحده ، لا أكثر ولا أقل .

وكل الذي يسمونه من أوله إلى آخره سواء من حيث المطبوعات في يدي أو في يد فؤاد باشا ، فإن المرشحين أنفسهم هم الذين طبعوها لأنهم هم الذين كانوا يقومون بالدعاية الانتخابية . أما تأجيلها ، فكان يتعامل طلب حضرة الشيخ المحترم أحمد حنفي أبو الفضل الجراوي . أما المطبوعات التي وزعت فقد كانت لكي يتقدم بعض التنازليين إلى بعضهم الآخر . وأن جماعة من التنازليين من كل ناحية — منهم الوفدون وكانت لهم جهة ، وضرب الوفديين — سوا كل واحد في جهته إلى الحصول على أكبر عدد من الأصوات .

ومن العجب أنكم حينئذ سمعتم كلام حضرة الشيخ المحترم فؤاد سراج الدين باشا خيل إليكم أن أحداً من التنازليين لم يحضروا الانتخابات . ووضعت في الصندوق ، بيد أن حضر الاجتماع لا انتخاب الأعضاء الثلاثة حضرة ١٠٠ مندوب يمثلون ١٣٠٠ قنابة كما حضرة جماعة من الوفديين حاولوا أن يدفعوا بعدد حصة الاجتماع وأخذت في ذلك أصوات .

حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا — هل يسمح حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة بذلك عدد الذين حضروا في يوم ٣٠ أبريل .

حضرة الشيخ المحترم أحمد متي أبو الفضل — في ٣٠ أبريل كانت الأمور تسير طبيعية .

حضرة صاحب الدولة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) : في ٣٠ أبريل لم يحضر أحد أطلاقاً وكان الاجتماع خاصاً بالجمعية العمومية واتهزت الفرصة لتحقيقنا من التنازليين بأن يجتمعوا يومئذ في مكان آخر لانتخاب الثلاثة . ولما قدم حضرة الشيخ المحترم أحمد حنفي أبو الفضل في يوم ٢٣ أبريل لوزير الشؤون وطلب منه تأجيل اجتماع ٣٠ أبريل حتى يتمكن الناس من معرفة بعضهم ، أصدرت لي وزير الشؤون الاجتماعية في يوم ٢٦ أبريل أمره بالبقاء اجتماع ٣٠ أبريل الخاص باختيار التنازليين الثلاثة وأعلن عنه في جميع الصحف بأنه في يوم ٢٨ وهما في الصحف بين يدي ونحت تصرف حضراتكم ، والقول بأنه يوم ٣٠ . فحضر أحد من التنازليين قول فيه تجوز لأنه لم يحضر أحد يوم ٣٠ ، فلم يحصل هذا الاجتماع . ولذلك فقد تركت هذه القطة عمداً وهي مقدبة .

حضرة صاحب المعالي الأستاذ علي أيوب (وزير المعارف العمومية) : أودع ألا يقضب حضرة الشيخ المحترم فؤاد سراج الدين باشا فالتنازليين التكرار .

حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا — وما قيمة هذا ؟ إن السبب الذي دفع إلى طلب إنشاء الجمعية التعاونية هو الخصومة السياسية لا المصلحة العامة .

حضرة صاحب الدولة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) : هل أية حال فإن هذه المسألة صفت تصفية قضائية . وأظن أن هذا الوضع يقبل بيننا تماماً وبين ما إذا كان ذلك الطلب طبعياً أو مصطنعاً وما إذا كان يصح قبوله أو رفضه .

حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا — هذه مسألة يرجع تقديرها للوزير .

حضرة صاحب الدولة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) : نعم لا أنكر هذا .

حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا — هل إذا طلب خصوم دولة رئيس مجلس الوزراء في بلدة الزرقعة إنشاء جمعية تعاونية لا للصحة العامة وإنما للخصومة السياسية هل يصح بالتأني .

حضرة صاحب الدولة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) : لقد فصلت المحكمة في هذا الموضوع وقالت إن لهم حقاً في طلبها .

إن تحت يدي التقرير الذي كتبه مدير التعاون في ذلك الوقت عن هذا الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا — متى قدم هذا التقرير ؟

حضرة صاحب الدولة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) : قدم تعليقاً على الحكم يوم الأربعاء الموافق ١٩ أبريل سنة ١٩٤٤

حضرة الشيخ المحترم أحمد فحفي صديق باشا — قبل أكتوبر .

الرئيس — نعم قبل ٨ أكتوبر .

حضرة صاحب الدولة إبراهيم عبد الهادي باشا (رئيس مجلس الوزراء) : ولدي تعليق وإذا أراد حضرة الشيخ المحترم فؤاد سراج الدين باشا أن يطلع عليه ، فلا مانع .

منها واحدة تشكل في مسألة تدليط والأخرى أن تكذب هذه الشكوى هذا هو مجموع الشكوى لا أكثر ولا أقل .

**مقرر الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - لا داعي لذكر هذا .

**مقرر صائب البروة إبراهيم عبد الرزاق باشا** (رئيس مجلس الوزراء) :  
إني منقذ لعمل وهذه هي الشكوى التي وصلت . ومن يوم ٣٠ أبريل لم  
تسمع الشكوى إلا ما زحخت الأيام إلى موعد الانتخاب . فأريد في  
الواقع الباشا ثوباً صلباً ليكس الضوء ويكون دليلاً على أن التدخل في  
انتخابات الجمعيات التعاونية لابد أن يعقبه تدخل في الانتخابات الأخرى .

**مقرر الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - وهذا صحيح .

**مقرر الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - لا داعي لذكر هذا .

**مقرر صائب البروة إبراهيم عبد الرزاق باشا** (رئيس مجلس الوزراء) :  
الأيام بيتنا ولن تكون هذه هي المرة الأولى التي تختلف فيها ، وأنا واثق من أن  
الذي أقول به هو الحق . وستظهر الأيام صدقه وعلته حقه ، ولا شك أنه  
من المعجز تتبع جميع الأخبار التي تشرى يوماً بيوماً .

والمسألة ومنطها حسن الظن وسوءه ، ومنطها أننا نتورط ونشتط كل  
واحد من جنبه فارجو ألا نشطط وألا نتورط وألا نسئ إلى بعضنا ،  
إني أؤكد تماماً أن كل شكوى تمس هذا أو غير هذا من قرب أو عن بعد  
لا شك أنها متجيشة بروح التعاون والتضامن . وهذا خير من وضعها على  
صورة الأهماء وعلى أشخاص قد لا يكون لهم حلاقة بها إطلاقاً .

لكل هذا أطلب من حضراتكم أن تقرروا الانتقال إلى جدول الأعمال .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على إقفال باب المناقشة والانتقال  
إلى جدول الأعمال ؟

(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الانتقال إلى جدول أعمال . وهل توافقون  
حضراتكم على رفع الجلسة الآن ، على أن تعود للاعتقاد يوم الثلاثاء ٧ شوال  
سنة ١٣٦٨ الموافق ٢ أغسطس سنة ١٩٤٩ ، الساعة الخامسة والنصف  
ساعة ؟

(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الانتقال إلى جدول الأعمال . وهل توافقون  
حضراتكم على رفع الجلسة الآن ، على أن تعود للاعتقاد يوم الثلاثاء ٧ شوال  
سنة ١٣٦٨ الموافق ٢ أغسطس سنة ١٩٤٩ ، الساعة الخامسة والنصف  
ساعة ؟

**الرئيس** - وكل هم وحضراتكم بخير .

(وقت الجلسة في الدقيقة العاشرة بعد منتصف الليل) .

أول ما يستلفت النظر في كلمة حضرة الشيخ المحترم فؤاد سراج الدين باشا  
عند ما يرجع إليها في المضبطة أن اجتماعاً حصل في يوم ٢٠ أبريل فقد ذكر  
بالحرف الواحد .

وقد وافق الموعد المحدد والمكان المين ، اجتمع ممثلو الجمعيات التعاونية  
لإجراء الانتخاب . ولما حصلت الحكومة أن تيار الانتخاب لا يجري وفق  
ما تنهت ، لأنها ترى إلى فوز ثلاثة أشخاص بالذات ، وأن الفوز سيكون  
من نصيب ثلاثة آخرين - وإني أن ذكر أسماءهم - ولذلك أجلت الحكومة  
إجراء عملية الانتخاب .

إن من يسمع هذا ، يحضرات الشيوخ المحترمين ، يميل إليه أن  
الاجتماع تم في يوم ٣٠ أبريل ، وأن أصوات الناخبين فيه بدت ، وأن  
اجتماعهم ظهر ، وأن هذا الاتجاه كان من الواضح بحيث يدل على نصرة  
خصوم الحكومة السياسيين ، فأبطلت الحكومة الاجتماع وألغت وحددت  
له موعداً آخر .

وقد تبيّن حضراتكم أن هذا الاجتماع لم يقع يوم ٣٠ أبريل لسبب  
بسيط وواو أن السيد الفاضل الشيخ المحترم أحمد حفي أبو الفضل  
الجزائري جاء يوم ٢٣ أبريل وأرسل رسالاً إلى سالي وزير الشؤون الاجتماعية  
يطلب فيه تأجيل الاجتماع ولا شك أن حضرة الشيخ المحترم غير متواطئ  
مع الحكومة .

**مقرر الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - هل أجل الاجتماع  
لسبب واحد هو طلب حضرة الشيخ المحترم أحمد أبو الفضل ؟

**مقرر صائب البروة إبراهيم عبد الرزاق باشا** (رئيس مجلس الوزراء) :  
أؤكد لحضرة الشيخ المحترم أن أحمد بك أبو الفضل يشغل وحده نصف  
إدارة التعاون وله مكانة بارزة فيها ، يسأل حضرة الشيخ المحترم فؤاد باشا  
عن عدد الحاضرين يوم ٣٠ أبريل ولكنني أسأله بدوي عن هذا العدد .

وإني أذكر لحضراتكم أنهم لم يحضر أحد لأن الاجتماع لم يتم . وقد أجل وأطنا  
عن تأجيله بالصحف يوم ٢٨ ، وطعننا هذا الأمر حيث وزع ونشر كما  
أرسل لي بنك التسليف في يوم ٢٦ . فتي ظهرت هذه الشكوى ؟

**مقرر الشيخ المحترم محمد فؤاد سراج الدين باشا** - أي شكوى ؟

**مقرر صائب البروة إبراهيم عبد الرزاق باشا** (رئيس مجلس الوزراء) -  
هذه هي تدخل رجال الإدارة ، يقول فؤاد باشا إني كوز برالدخيلة وصلني  
مئات من حضرات الشكوى مع أن كل ما وصلني ثلاث شكوى بالافتراق



# مَجْلِسُ الشُّعْبِ

## دور الاعتقاد العاды الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة السادسة والاربعين

المعقودة علنا في يوم الثلاثاء ٧ شوال سنة ١٣٦٨ ، الموافق ٢ أغسطس سنة ١٩٤٩

#### ملخص

##### رقم الصفحة

- ١ - إجازاته ... ١٦٩٣
- ٢ - التصديق على مضيق الحسين السابقين (١٩١٩ ر. ٢٠ يوليو سنة ١٩٤٩) ... ١٦٩٣
- ٣ - مرسوم بتأليف الفرقة ... ١٦٩٣
- ٤ - مرسوم بتعيين حاكم عسكري عام ... ١٦٩٤
- ٥ - إقرار مشروع ميزانية مجلس الشيوخ لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ... ١٦٩٥
- ٦ - مراسيم بمشروعات قوانين :
  - (١) مرسوم بمشروع قانون بتعديل مشروع القانون الخاص بربط ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ... ١٦٩٥
  - (ب) مرسوم بمشروع قانون بتأجير قطعة أرض تعرف برقم ١٤١٧ جدول بجنو سلطان إلى جمعية المحافظة على القرآن الكريم بملوان ، لاستعمالها في أغراض الجمعية ... ١٦٩٦
  - (ج) مرسوم بمشروع قانون بتأجير قطعة أرض تعرف برقم ٣٥٥ سلسلة بجنوبها إلى مرة محمد علي الكبير ، لإقامة مستوصف عليها ... ١٦٩٦
  - (د) مرسوم بمشروع قانون بتأجير قطعة أرض في حيابة مصلحة الرى بمسدية أسيرط إلى القاضى الرابضى بأسيرط ، لاستعمالها " باديا رياضيا " ... ١٦٩٦
  - (هـ) مرسوم بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ ، بقرار النظام الخاص برسم السياوات ... ١٦٩٦
  - إحالة إلى لجنة القوانين ... ١٦٩٦
- ٧ - مشروعا قانونين واردان من مجلس النواب ... ١٦٩٦
  - (١) بتعديل القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ ، الخاص بالخدمة العسكرية ... ١٦٩٦
  - إحالة مباشرة إلى لجنة الحرية والديمقراطية والحدود ... ١٦٩٦
  - (ب) بتعديل مايت ضابط الصف والساكر المحضين ... ١٦٩٦
  - إحالة مباشرة إلى لجنة المالية ... ١٦٩٦

## رقم الصفحة

- ٨ - موافقة مجلس النواب على مشروع قانون برامات الاختراع والرسوم والتأشج الصنعية كما أقره مجلس الشيوخ ... ١٦٦٦
- ٩ - موافقة مجلس النواب على التعديلات التي أدخلها مجلس الشيوخ على :  
(أ) الامدادات ... ١٦٦٧
- (ب) تأشج ... ١٦٦٧
- ١٠ - انتخاب رئيس لجنة الخارجية ... ١٦٦٧
- ١١ - حلول د. علي آتم بلجة له أخطية ... ١٦٦٧
- ١٢ - ردده د. عراف ... ١٦٦٧
- مطلق رقم ٢٥٤
- ١٣ - سقوط الأستة والاستجابات المقدمة إلى الوزارة المستطية ... ١٦٦٧
- ١٤ - الاستجواب الموجب إلى حضرة صاحب المدي وزير القوين ، من حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك ، من احتكاك توزع السكر - ناول حضرة الشيخ المحترم عه بعد تصريح معالي الوزير ... ١٦٦٨
- ١٥ - بيان حضرة صاحب المديرة رئيس مجلس الوزراء ... ١٦٦٩
- كله حضرة الشيخ المحترم الدكتور ذكي ميخايل بشاوه ... ١٦٦٨
- ١٦ - تناوب لجنة العدل عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل المفراد ٣ و ٦ من قانون احتفال القضاء وعن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بعام قضاء وعن الاقتراح مشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم سليم ساي باشا ، بتعديل المادة السادسة من لائحة ترتيب الحكم الأهلية - إعادتها إلى اللجنة بناء على طلب الحكومة ، هل أن تقدم التقارير ليظهرها المجلس في الجلسة المقبلة ... ١٦٦٩
- ١٧ - مشروع القانون المقدم من الحكومة بتعديل القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٧ ، لنظام الخدمة العسكرية ... ١٧٠٠
- تقرير لجنة الحرية والبرية والسودان  
مطلق رقم ٢٥٥
- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فباعدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالقاء بالأمم إلى الأسبوع المقبل ... ١٧٠١
- ١٨ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بالموافقة على الاعصاية المالية لقمص القرعة بمدينة واسنجون ... ١٧٠٢
- تقرير لجنة الخارجية  
الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته الوعيدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالقاء بالأمم إلى الأسبوع المقبل ... ١٧٠٢
- ١٩ - مشروع قانون بالإذن للحكومة في أخذ مبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه من الاحتياطي العام لفقات إعادة الموجهين بفلسطين من المصريين وإبراء وإقامة المهاجرين الفلسطينيين العرب ... ١٧١٨
- تقرير لجنة المالية  
الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فباعدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالقاء بالأمم إلى الأسبوع المقبل ... ١٧١٨
- ٢٠ - مشروع قانون بتعديل أمحايات ضباط الصف والساكر المجهين ... ١٧١٩
- تقرير لجنة المالية  
الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فباعدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالقاء بالأمم إلى الأسبوع المقبل ... ١٧١٩
- ٢١ - مشروع القانون المقدم من مجلس النواب المقترح من حضرة الشيخ المحترم المراء أحمد عليه باشا بتعديل القرعة "مب" من المادة الرابعة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ ، لنظام بالخدمات العسكرية ... ١٧٢٠
- تقرير لجنة المالية والبرية والبرية  
الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فباعدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالقاء بالأمم إلى الأسبوع المقبل ... ١٧٢٠



أرؤب وزير الشؤون الاجتماعية، إبراهيم دسوقي بإذنه باشا وزير الأوقاف،  
 عبد فؤاد مبراج الدين باشا وزير المواصلات، الأستاذ مصطفى نصرت  
 وزير التجارة والصناعة، الدكتور محمد اسكندر باشا وزير الصحة العمومية،  
 الفريق محمد حيدر باشا وزير الحربية والبحرية، أحد مصري بدر بك وزير  
 المعارف العمومية، مصطفى مرعي بك وزير الدولة، عبد زكي علي باشا  
 وزير الدولة، حسين فهمي بك وزير المالية، الأستاذ عبد محمد الوكيل  
 وزير الدولة، عبد الرحمن الرافعي بك وزير القنون، أحمد علي حلو بك  
 وزير الدولة، الدكتور عبد هاشم وزير الدولة.

تولى السكرتيرية العامة أمين هن العرب بك .

( أعلن حضرة صاحب السعادة الرئيس افتتاح الجلسة ) .

### ١ - إجازات

الرئيس - يطلب كل من حضرات الشيوخ المحترمين الأستاذ أحمد  
 إبراهيم الطاهري والمواء حسن عبد الوهاب باشا و خليل ثابت بك إجازة  
 لآخر الدورة، وذلك لسفر حضراتهم إلى الخارج .

كما يطلب حضرة الشيخ المحترم محمود فؤاد بك إجازة إلى آخر الدورة  
 لمرضه .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

٢ - التصديق على مضبطين المجلسين السابقين

( ١٩ و ٢٠ برله سنة ١٩٤٩ )

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطين المجلسين  
 السابقين ؟

( لم يعترض أحد ) .

الرئيس - يصدق المجلس على مضبطين المجلسين السابقين .

٣ - مرسوم بتأليف الوزارة

الرئيس - ورد من رئاسة مجلس الوزراء كتاب (١) مؤرخ ٣٠ يولي  
 سنة ١٩٤٩، وممه صورة من المرسوم الصادر بتاريخ ٢٦ يولي سنة ١٩٤٩  
 بتأليف الوزارة، وميتل نص المرسوم على حضراتكم .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة الأربعين مساءً، برئاسة حضرة  
 صاحب السعادة الدكتور عبد حسين هيكل باشا رئيس المجلس .

تولى السكرتيرية البهلانية حضرات الشيوخ المحترمين :

عبد عطية الخاطري بك، السيد عبد الحميد الرملي، الأستاذ عبد الرزاق  
 وعبد القاضى .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين، ما هذا :

التائين :

أولاً - بإجازات، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد إبراهيم الطاهري، أحمد بك باشا، أحمد قرشي باشا، أحمد لطفي  
 السيد باشا، إعلان نقلاوى بك، توفيق دوس باشا، الأستاذ جلال عبد الحميد  
 إياضه، حسن حسن مزام بك، اللواء حسن عبد الوهاب باشا، حسين  
 عثمان باشا، خليل ثابت بك، صليب سامي باشا، الأستاذ عباس الجبل،  
 علي زكي العرابي باشا، عبد المنان عبد ربه باشا، عبد أمين يوسف بك،  
 عبد بدر باشا، عبد الحليم عيسى باشا، عبد رشوان الزمر بك، عبد رضوان بك،  
 عبد طاهر باشا، عبد فهمي العيسوي بك، محمود فؤاد بك، واصف  
 بطرس غالي باشا .

ثانياً - بسبب المرض، حضرات الشيوخ المحترمين :

الشيخ اسماعيل فؤاد، عبد شفيق باشا، وهيب دوس بك .

ثالثاً - باعتذار عن جلسة اليوم، حضرات الشيوخ المحترمين :

الدكتور إبراهيم مذكور، الأستاذ اسماعيل حمزة، جمال الدين عثمان  
 إياضه بك، حسن شعراوي باشا، الأستاذ عبد الرحمن نور، عبد الفتاح  
 يحيى باشا، علي ماهي باشا، محمود زكري باشا، يوسف ذو الفقار باشا .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد علي أبو شنتيت بك، اسماعيل صدق باشا، حافظ رمضان باشا،  
 صابا حبشي باشا، شاول بشري حنا، عبد الله الموم باشا، الشيخ  
 فراج عبد الرحيم مجاهد، محمد توفيق واضي بك، محمد عبد الجليل  
 سمرة باشا .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب الدولة حسين مرعي باشا رئيس  
 مجلس الوزراء ووزير الداخلية والخارجية وحضرات أصحاب المال: أحمد  
 عبد خشي باشا وزير العدل، محمود غالب باشا وزير الدولة، الأستاذ علي

(٢) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل على هذا إلى سادتك صورة من المرسوم الصادر بتاريخ ٢٦ برله سنة ١٩٤٩، بتأليف الوزارة .

وتفضلوا سادتك بقول فائق الاحترام ما

٣٠ برله سنة ١٩٤٩

سیدین سری<sup>44</sup>

## ٥ - إقرار مشروع ميزانية مجلس الشيوخ

للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

الرئيس - ورد من رئاسة مجلس النواب كتاب (١) بتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٩٤٩ بأن المجلس أقر بمجلسه أول أغسطس سنة ١٩٤٩ ميزانية مجلس الشيوخ للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠، والمقدر لمبلغ ١٨٧,٨٨٠ جنيهاً. فهل توافقون حضراتكم على مبلغ ١٨٧,٨٨٠ جنيهاً المقدر لميزانية مجلس الشيوخ للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٨٧,٨٨٠ جنيهاً المقدر لميزانية مجلس الشيوخ للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

## ٦ - مراسيم بمشروعات قوانين

إحاطة إلى أمان الخاصة

الرئيس - ورد من حضرة صاحب المعالي وزير المالية كتاباً (٢) مؤرخاً ٢٤ يولييه سنة ١٩٤٩، مع أحدهما مرسوم بمشروع قانون صادر في ١٨ يولييه سنة ١٩٤٩ بتعديل مشروع القانون الخاص بربط ميزانية الدولة بالميزانية العامة للمالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠، ومع ثانيهما ثلاثة مراسيم بمشروعات قوانين :

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأي مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

## (المادة الأولى)

يمنح حسين مري بأشغال القيام بالسلطات الاستثنائية المنصوص عليها في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٢ والقوانين المعدلة له، وذلك على الوجه المبين في القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨ والقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٩

## (المادة الثانية)

يبنى المرسوم الصادر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨

ساز بهر المقتضى في ٤ شوال سنة ١٣٦٨ (٣٠ يولييه سنة ١٩٤٩) .

فلوروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

حسين مري

(١) نص الكتاب :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ سادتكم أن مجلس النواب اطلع مجلسه المنعقد في أول أغسطس سنة ١٩٤٩ على كتاب سادتكم بتعديل ميزانية مجلس الشيوخ لسنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ المالية

لإعلى قدرها ١٨٧,٨٨٠ جنيهاً وأقرها .

وتفضلوا سادتكم بقبول طاقى الاحترام

٢ أغسطس سنة ١٩٤٩

(٢) نص الكتاب الأول :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ سادتكم صورة من المرسوم بقانون الصادر في ١٨ يولييه سنة ١٩٤٩ بتعديل مشروع القانون الخاص بربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ وذلك بأن يضاف إلى تقديرات المصروفات تحت قسم ١٣ "وزارة الأشغال السومية" مبلغ ٤٩٠٠٠ جنيه لتعويض المهندسين مصلحة أري ومهندسين طلبات أري والصرف

الثانية لمصلحة الميكانيكا والكهرباء من ذلك ٤٤٧٠٠ جنيه لتعويض ٢ "مصلحة أري" باب ١ "معايير وأجور مرتبات" و ٤٣٠٠٠ جنيه لتعويض ٢ "مصلحة الميكانيكا والكهرباء" باب ١ "معايير وأجور مرتبات" من أن يضاف من تقديرات المصروفات مبلغ ٤٩٠٠٠ جنيه من الاعتماد المخصص لصيانة أعمال أري تحت قسم ١٣ "وزارة الأشغال السومية" فرع ٢ "مصلحة أري" باب ٢ "مصرفات عامة" .

وقد أرسل هذا المرسوم إلى مجلس النواب لقرضه عليه .

وتفضلوا سادتكم بقبول طاقى الاحترام

٢٤ يولييه سنة ١٩٤٩

نص الكتاب الثاني :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ سادتكم صورة من المراسيم بمشروعات القوانين الصادرة في ١٨ يولييه سنة ١٩٤٩ بإعطاء تجديف وأجور قطع أرض من أملاك الدولة بإيجار اسمي الآن بإيجار .

١ - تجديف قطعة أرض تعرف برقم ١٤١٧ جندك يتجر حلوان إلى جمعية المحافظة على القرآن الكريم بملحان لاستعمالها في أغراض الجمعية .

٢ - تجديف قطعة أرض تعرف برقم ٣٣٥ مسجلة يتجرها إلى ميرة محمد على الكبير لأقامة مستوصف طبي .

٣ - تجديف تجديف قطعة أرض في حيازة مصلحة أري بمدينة أسبوط إلى القاضى الراشيد بأسبوط لاستعمالها كمنشأة رياضية .

وقد أرسلت هذه المراسيم إلى مجلس النواب لقرضه عليه .

وتفضلوا سادتكم بقبول طاقى الاحترام

٢٤ يولييه سنة ١٩٤٩

وقرر المالية

حسين فهمي

وقرر المالية

حسين فهمي

## ٧ - مشروعا قانونين

أوردان من مجلس النواب - وإسالتها مباشرة إلى المجلسين المختصين

الرئيس - ورد كتاب<sup>(١)</sup> من رئاسة مجلس النواب بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٩٤٩ بأن المجلس أقر بجلسته أول أغسطس سنة ١٩٤٩ مشروع قانون بتعديل القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٢ الخاص بالخدمة العسكرية . وقد أحلته مباشرة إلى لجنة الحرية والبرية والسيادة وأدرج بمداول أعمال جلسة اليوم تقريرها عن مشروع هذا القانون .

ورد كتاب<sup>(٢)</sup> بنفس التاريخ بأن المجلس أقر في نفس الجلسة مشروع قانون بتعديل ماهيات ضباط الصف وألصاكر المجندين . وقد أحلته مباشرة إلى لجنة المالية .

## ٨ - موافقة مجلس النواب

مل مشروع قانون كافر على الشيوخ

الرئيس - ورد من رئاسة مجلس النواب كتاب<sup>(١)</sup> بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٩٤٩ بأن المجلس نظر بجلسته المقفولة في أول أغسطس سنة ١٩٤٩ مشروع قانون برامات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ، وأقره بالصيغة النهائية التي وافق عليها مجلس الشيوخ .

(الاول) بتأجير قطعة أرض تعرف برقم ١٤١٧ جدول جندو حلوان إلى جمعية المحافظة على القرآن الكريم بحلوان ، لاستعمالها في أغراض الجمعية .

( الثاني ) بتأجير قطعة أرض تعرف برقم ٣٣٥ سلسلة جندو بنها إلى مرة محمد علي الكبير ، للإقامة مستوصف عليا .

( الثالث ) بتجديد تأجير قطعة أرض في حيابة مصلحة الري بمدينة أسيوط إلى البادي الرياض بأسبوط ، لاستعمالها ناديا رياضييا .

وقد أحلت مشروعات القوانين الأربعة إلى لجنة المالية .

ورد من سالي وزير المواصلات كتاب<sup>(١)</sup> مؤرخ ٢٣ يولييه سنة ١٩٤٩ ومعه مرسوم بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ ، بتقرير النظام الخاص برسم الريايات .

فهل توافقون حضراتكم على إحالته إلى لجنة المواصلات ؟

( موافقة ) .

(١) نص الكتاب :

" حضرة صاحب المال رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بأن أرسل لخالكم مع هذا صورة من المرسوم بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ بتقرير النظام الخاص برسم السيارات ، وجاء التكرم بالقبول  
برضه على المجلس .  
وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما  
٢٣ يولييه سنة ١٩٤٩

وزير المواصلات  
إبراهيم سموي باشا

(٢) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بصفة مستعجلة بجلسته المنعقدة في أول أغسطس سنة ١٩٤٩ بقرار لجنة الشؤون الحربية والبرية من مشروع قانون بتعديل القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٢ الخاص بالخدمة العسكرية ووافق عليه بالصيغة المرافقة .  
فالمجلس التفضل برض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما  
٢ أغسطس سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
محمد عزيز مشرف

(٣) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بصفة مستعجلة بجلسته المنعقدة في أول أغسطس سنة ١٩٤٩ بقرار لجنة الشؤون المالية من مشروع قانون بتعديل ماهيات ضباط الصف وألصاكر المجندين ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .  
فالمجلس التفضل برض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما  
٢ أغسطس سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
محمد عزيز مشرف

(٤) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المنعقدة في يوم أول أغسطس سنة ١٩٤٩ بتعديل أحدى أيدى مجلس الشيوخ مل مشروع قانون خاص برامات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ، ووافق على مشروع القانون بالصيغة النهائية التي أقرها مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما  
٢ أغسطس سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
محمد عزيز مشرف

## ٩ - موافقة مجلس النواب

على التعديلات التي أدخلها مجلس الشيوخ على مشروع ميزانية الدولة  
للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

**الرئيس** - ورد من رئاسة مجلس النواب كتابان <sup>(١)</sup> بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٩٤٩ بأن المجلس وافق بجلسته الأولى أغسطس سنة ١٩٤٩ على التعديلات التي أدخلها مجلس الشيوخ :

(أولا) الإيرادات .

(ثانيا) تعديلات مشروع الميزانية العامة .

## ١٠ - انتخاب رئيس للجنة الخارجية

**الرئيس** - ورد من لجنة الخارجية كتاب <sup>(٢)</sup> مؤرخ أول أغسطس سنة ١٩٤٩ بأنها انتخبت حضرة الشيخ المحترم عبد أنسى باشا رئيسا لها .

## ١١ - حلول عضو محل آخر بلجنة الداخلية

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على حلول حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد أبو الفتوح على حضرة صاحب المصالح محمد فؤاد سراج الدين باشا بلجنة الداخلية ، على أن تنتهي عضويته فيها بانتهاء اللجنة من بحث مشروع القانون الخاص بتحديد الدوائر الانتخابية لمجلس النواب ؟ .  
( موافقة ) .

١٢ - ردود على عرائض

**الرئيس** - ورد من معالي وزير المالية <sup>(٣)</sup> رد على عريضة ،  
موجّهة في المضبطة .

## ١٣ - سقوط الأسئلة والاستجوابات

المقدمة إلى الوزارة المستقلة

**الرئيس** - طبقا لائحة ٢٢٢ من اللائحة الداخلية سقطت الأسئلة والاستجوابات التي كانت مقدمة إلى الوزارة السابقة ، ولحضرات مقديها أن يجددوها .

(١) نص الكتاب الأول :

"حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب قرر بجلسته المنعقدة في أول أغسطس سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ (التعديل الذي أدخله مجلس الشيوخ على الإيرادات) ، ووافق عليه كما ورد من مجلس الشيوخ .

وبمع هذا تقرير اللجنة المذكور .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

٢ أغسطس سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

عبد عزيز مشرق

نص الكتاب الثاني :

"حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب قرر بجلسته المنعقدة في أول أغسطس سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ (التعديل الذي أدخله مجلس الشيوخ على تعديلات مشروع الميزانية العامة للدولة) ، ووافق عليه كما ورد من مجلس الشيوخ .

وبمع هذا تقرير اللجنة المذكور .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

٢ أغسطس سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

عبد عزيز مشرق

(٢) نص الكتاب

"حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سادتك أن لجنة الخارجية اجتمعت في صباح يوم الاثنين أول أغسطس سنة ١٩٤٩ ، وقد انتهت فيها لها .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

أول أغسطس سنة ١٩٤٩

رئيس لجنة الخارجية

محمد أحمد

## ١٤ — الاستجواب

الموجه إلى حضرة صاحب المذلى وزير التكوين ، من حضرة الشيخ المحترم  
فريد أبو شادي بك ، عن أسئلة السكر — تنازل حضرة الشيخ المحترم  
عنه بعد تصريح معالي الوزير

حضرة صاحب المذلى عبد الرحمن المرافعى بك ( وزير التكوين ) :  
أطلب تأجيل المناقشة في هذا الاستجواب أسبوعاً واحداً ، وأطمئن  
حضرة الشيخ المحترم مقدم الاستجواب إلى أننى لا أطلب التأجيل لمجرد  
التأجيل ، بل لتنفيذ وجهة نظر حضرة المستجوب ، بعد أن دوستها مع  
حضرات موظفى الوزارة المختصين ، ووجدت أنه عفى في تقديم هذا  
الاستجواب .

وكذلك أرجو تأجيل السؤال الموجه إلى من حضرة الشيخ المحترم  
علوى الجزايرى بك أسبوعاً ، لتحقيق وجهته مع رغبة حضرة الشيخ المحترم  
فريد أبو شادي بك .

( تصفيق ) .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك — أشكر لمعالى وزير التكوين  
هذا التصريح .

الرئيس — أظن أنه بعد هذا التصريح من معالي وزير التكوين لم يعد  
هناك موضع لقيام هذا الاستجواب .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك — زولوا على رأى المجلس ،  
وللتصريح أقيم الحكيم الذى أدلى به معالي وزير التكوين ، أقروا تنازلى عن  
الاستجواب .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

حضرة صاحب المذلى عبد الرحمن المرافعى بك ( رئيس مجلس الوزراء )  
الحكومة تترك حضرة الشيخ المحترم على ذلك .

## ١٥ — بيان حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

لكة حضرة الشيخ المحترم الدكتور ذكى ميخائيل بشارة

حضرة صاحب المذلى عبد الرحمن المرافعى بك ( رئيس مجلس الوزراء ) :  
حضرات الشيوخ المحترمين ،

تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم وعهد إلى تأليف الوزارة ،  
قلبت نداء الواجب ، معتمداً بعد الله على كريم ثقة الملك ومحبو رضاء  
الأمة محملة في شيوخها ونوابها المحترمين .

ولقد شاعت إرادة مولاي حفظه الله ، حرصاً منه على توحيد الصفوف  
وتضامن القوى إزاء الظروف الدقيقة التي تحيط بالبلاد والداخل والخارج —  
أن تضم الحكومة مختلف الأحزاب — فكان لحلائسه ما أورد ، وألفت  
الوزارة تأليفاً قومياً كفيلاً بأن يقدم للأمة حكماً يظفر برضاها .

وإن الحكومة في إدراكها لجلال المهمة الموكولة لها وعظم تبعاتها وفى  
شموها بما تقتضيه البلاد طلباً من كبير الأمل سوف لا تخرج هذا في  
سبيل أداء رسالتها والقيام بواجبها على أكمل وجه .

وفنى عن البيان أن الحكومة تستعمل جهادها على تحقيق الأهداف  
الوطنية وهي الجلاء ووحدة وادى النيل ، وهي حريصة على صيانة الأمن  
والنظام وإشاعة الطمأنينة بين الناس . وستبذل الحكومة كل ما تملك  
لتجبرى الانتخابات في جو هادئ وعلى أسس من العدل والإنصاف .

سدد الله خطانا ، وألهمنا جميعاً الحكمة والإرشاد .

( تصفيق ) .

الرئيس — أظن أن هذا التصفيق يدل على رضاء حضراتكم .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور ذكى ميخائيل بشارة — حضرات الشيوخ  
المحترمين ، لقد سمعنا البيان الذى تفضل صاحب الدولة رئيس مجلس  
الوزراء بإلقائه . وإلى شخصياً أعتقد بأن البنية الصافية التي يسى إليها  
دولة رئيس الحكومة تطمئن المعارضة على أن ما ذكره في بيانه سيتحقق .

وكل ما ترجوه المعارضة أن يتحقق للبلاد حكم هادئ سليم ، لا يوجب  
قيام الأحكام العرفية التي لا يلبث إليها — في نظر جميع الرجال في بلاد  
المسلم — إلا في الحالات الإستثنائية القصوى .

لقد كان رأى المعارضة بالنسبة للأحكام العرفية دائماً — وهو ثابت  
في مضابط هذا المجلس — أن الحالة في مصر لا تستدعى قيام الأحكام  
العرفية ، وما زلنا عند رأينا . وما زلنا نطالب بربح الحالة الطبيعية  
حتى تهدأ النفوس ، وحتى يطعم الإنسان إلى أن يتهدأ مصر بعد هادئ ،  
فيقبل علينا المتعاملون اقتصادياً ، والسامعون ، خصوصاً أن السياحة مورد

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضراتهما ) .

**مفردة صاحب العزة سليمان حافظ بك (وكيل مجلس الدولة) —** تطلب الحكومة إعادة مشروع القانون الخاص بتعديل المواد ٣ و ٥ و ٦ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٣ باستقلال القضاء ، وإعادة مشروع القانون بنظام القضاء إلى لجنة العدل لمناقشة بعض نصوصها .

ونظراً للاستعجال ، فالحكومة ترجو أن تعقد اللجنة مساء اليوم لبحث تلك النصوص وتقديم تقريرها بنتيجة بحثها إلى المجلس في هذه الجلسة .

**الرئيس —** لا مانع من ذلك ، ولكنني أعتقد أن المجلس قد انتهى من نظر المواد الواردة في جدول الأعمال قبل أن تنتهي اللجنة من بحث النصوص التي أشار إليها خضرة مندوب الحكومة .

**مفردة صاحب المعالي مصطفى مرعي بك (وزير الدولة) —** لا مانع من تأجيل نظر مشروع القانونين أسبوعاً حتى يتمكن معالي أحد عهديه باشا وزير العدل من مراجعتهما .

عظم من موارد الدخل القومي ، لأننا قدمنا مراراً ونحن في الحلال أنه لا يمكن للسائح الأمريكي أن يأتي إلى مصر لأنها تحت الحكم البرقي ولأن الأمن غير مستتب .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تخطر المعارضة تحقيق ما وعد به دولة رئيس مجلس الوزراء من إجراء انتخابات حرة ، وهي إذ تسجل هذا الوعد ، ترقب عن كتب ما سيجري في موضوع تقسيم الدوائر وحرية الناخبين ، وتأمل أن يحقق ما وعد به دولة رئيس مجلس الوزراء حتى يظهر رأي الأمة في الانتخابات وانضام جلياً .

## ١٦ — تقارير لجنة العدل

من مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل المواد ٣ و ٥ و ٦ من قانون استقلال القضاء ، ومن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بنظام القضاء ، ومن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ اعظم صليب ساي باشا بتعديل المادة السادسة من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية — إعادتها إلى اللجنة بناء على طلب الحكومة على أن تقدم التقارير ليقرها المجلس في الجلسة التالية

**الرئيس —** وود كتابان<sup>(١)</sup> من وزارة العدل بأنها تدبت حضرة صاحب العزة سليمان حافظ بك وكيل مجلس الدولة ، وحضرة الأستاذ أحمد حنان حزاوي العضو بإدارة التشريع لحضور جلسة المجلس عند نظر هذه التقارير .

### (١) نص الكتاب الأول :

”حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

فرج من ساداتكم التفضل بالاذن لحضرة صاحب العزة سليمان حافظ بك وكيل مجلس الدولة بحضور جلسات المجلس أثناء النظر :

- ( ١ ) تقرير لجنة العدل من مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل المواد ٣ و ٥ و ٦ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٣ باستقلال القضاء .
- ( ٢ ) تقرير لجنة العدل من مشروع القانون بنظام القضاء .
- ( ٣ ) تقرير لجنة العدل من الاقتراح بمشروع قانون بتعديل المادة السادسة من الأمر رقم ١٤ ووليه سنة ١٩٨٣

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ما

القاهرة في ٢ أغسطس سنة ١٩٤٩

نص الكتاب الثاني :

”حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

فرج من ساداتكم الإذن لحضرة الأستاذ أحمد حنان حزاوي العضو بإدارة التشريع بوزارة العدل بحضور جلسة المجلس أثناء نسرق :

- ( ١ ) تقرير لجنة العدل من مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل المواد ٣ و ٥ و ٦ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٣ باستقلال القضاء .
- ( ٢ ) تقرير لجنة العدل من مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بنظام القضاء .
- ( ٣ ) تقرير لجنة العدل من الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ اعظم صليب ساي باشا ، بتعديل المادة السادسة من الأمر رقم ١٤ ووليه سنة ١٩٨٣

المختل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

وتفضلوا بقبول تاتي الاحترام ما

بغداد في ٢ أغسطس سنة ١٩٤٩

وزير العدل

أحمد عنيش

مفسرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك - وهو كذلك .

المربى - أوجو حضرة الشيخ المحترم عبد حسن المشاوي باشا أن يحدد موعد اجتماع لجنة العدل ، حتى يستطيع حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك أن يشهد .

فقرة المنتج المزمع لمر من العشماوى بأشأ - متجمع اللجنة الليلة  
بعد انتهاء الجلسة .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على إعادة المشروعات الثلاثة المقدمة من لجنة العدل إلى اللجنة ، هل أن تقدم تقاريرها عنها لينظرها المجلس في الجلسة المقبلة ؟

( موافقة ) .

١٧ - مشروع القانون

المقدم من الحكومة بتعديل القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ ، الخاص  
بالخدمة العسكرية — تقرير لجنة الحرية والبحرية والسودان (١) —  
الموافق على مشروع القانون من حيث المبدأ — مائة مادة مائة مادة —  
تأجيل أخذ رأى عليه بالبقاء بالاسم الى الأسبوع المقبل

(المتر: حضرة الشيخ المحرم أحمد إبراهيم عطا الله بك) .

المُرجس - نذبت<sup>(١)</sup> وزارة الحرية والبحرية حضرة صاحب العزة اللواء عباس عبد الحميد بك لحضور جلسة المجلس أثناء نظر مشروع هذا القانون.

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(مواقفة) .

(حاضر حاضر) .

فقرة صاحب الميزة سليمان حافظ بك (وَلَمْ يَجْلِسِ النُّوْلَةُ) - هناك  
خطاب من معالي وزير العدل بتوقيضى فى الكلام باسم الحكومة أثناء  
ظهوره فى المشرع . ولذلك ... ..

مفكرة الشيخ الحرم محمد حسن السماوي باشا - أرجو ملاحظة أن  
حضرة متور اللجنة الشيخ المحترم أحمد علي علوبه بك قد عين وزيراً  
للدولة ، وذلك لايوجد مقر للجنة الآن .

الرئيس - معنى هذا أن يؤجل نظر هذين المشروعين إلى يوم الثلاثاء المقبل .

مفكرة صاحب المرفقة حسين سرى باشا (رئيس مجلس الوزراء) - تطلب الحكومة التأجيل للأسبوع المقبل فقط .

**مقالة الشيخ الفرم محمد مزي بك** - في بعض الملاحظات على المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء ، وأنا عضو في لجنة العدل ، ولكنني كنت مريضاً ، ولم أحضر اجتماع اللجنة لهذا السبب حين نظر هذا المشروع . فأرجو أن يكون مما يثبت أيضاً أمام اللجنة نص المادة ٢٤ من المشروع التي أصبحت ٢٣

الرئيس - سيرد مشروع القانون إلى اللجنة لتقديم تقريرها عنه في الجلسة المقبلة، وبذلك نستطيع حضرة الشيخ المحترم أن يحضر اجتماعها.

مفكرة الشيخ الحرم أحمد مزي بك - كل ما أرجوه هو أن تبحث ملاحظاتك على المادة ٢٤ التي أصبحت ٢٣ ، وأن يتضمن التقرير نتيجة هذا البحث أيضا .

الرئيس - عندما يحضر حضرة الشيخ المحترم اجتماع اللجنة يمكنه إبداء ما لديه من ملاحظات ، فإن أخذت اللجنة برأيه كان بها . وإذا لم تأخذ به فمكتبته أن يعلق على رأيه أمام المجلس .

(١) راجع الملحق رقم ٢٠٠

(٢) في الحجاب :

٣٩ - حضرة صاحب السيادة والمادة رئيس المجلس الذبح  
أرسلوا الكرم باستناد المجلس في حضور حضرة صاحب العزة الفراء عباس عبيد الحفيظ جلسة المجلس انما تظهر في مشروع القانون بشدائل القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٩٧ الخاص بالخدمة العسكرية،  
وتفضلوا مساعدكم بشيول فائق الاحترام ما

اول اعطش سے ۱۹۴۹



**حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر** - ما المانع من أن يمرر هذا القانون على الماضي أي من يوم صدور القانون المعدل في سنة ١٩٤٧ ؟ فالشخص الذي جند بمقتضى هذا القانون يعني إذا انطبقت عليه الحالات التي ينص عليها مشروع هذا القانون الذي ننظره الليلة ، ويكون هذا الإخفاء من تاريخ صدور قانون القمرة الصادر في سنة ١٩٤٧ ، وفي إقرار ذلك تحقيق لأبسط أنواع العدالة .

**حضرة صاحب الدعوة صبيح سري باشا** (رئيس مجلس الوزراء) - الحكومة ترى أن يكون تنفيذ القانون من يوم صدره .

**حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر** - الحكومة ترى هذا وأنا أرى غير هذا .

**الرئيس** - إن رأى الحكومة هو أن الأفراد الذين جندوا ليس هناك محل لأن يعفو من الخدمة ، لأن تجنيدهم كان بمقتضى قانون .

فالموافق على التعديل الذي طلبه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر يتفضل بالوقوف .

(وقفت أقلية) .

**الرئيس** - إذن يوافق المجلس على المادة كما هي ، ولتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

المادة الثانية - كل وزير الحربية والبحرية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بحاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

**الرئيس** - يجتاز اللجنة مشروع هذا القانون ، وهو يرضى إلى إضافة حالة إعفاء جديدة إلى المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ ، الخاص بالخدمة العسكرية ، وقد وافقت عليه كما ورد من الحكومة لأسباب المينة بالذاكرة التفسيرية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولتنتقل إلى مناقشة مادتيه مادة فائدة ، ولتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

المادة الأولى - يضاف إلى المادة ٣ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ ، الخاص بالخدمة العسكرية ، بند جديد نصه كالآتي :

"(٤) المائل الوحيد لأبيه أو لأبيه أولاًه أو لإخوته أو لأخواته مادام كذلك . ويشترط لإعفاء مائل أبويه أو أبه أن يكون الأب عاجزاً عن الكسب بسبب مائة أو مرض أو بسبب بلوغه من السنين . ويشترط لإعفاء مائل أمه أن تكون أرملة أو مطلقة طلاقاً باتاً أو أن يكون زوجها غير قادر على الكسب بسبب من الأسباب المتقدمة . ويشترط لإعفاء مائل أخوته أن يكونوا غير قادرين على الكسب بسبب من الأسباب ساقفة الذكر أو لم يتجاوزوا الثامنة عشرة من عمرهم . ويشترط لإعفاء مائل أخواته أن يكن غير متزوجات ، وفي جميع الحالات يشترط ألا يكون للمائل ابن أو أخ آخر قادر على الكسب أم الثامنة عشرة من عمره غير لائق للتجنيد ، وذلك ما لم يكن هذا الابن أو الأخ مستحقاً لأجل التجنيد طبقاً لأحكام المادة ٢٣

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

ولما كانت الاعتبارات التي عقدت من أجلها هذه الاتفاقية والتي قبلها، هي ضمان تأمين الدول المستوردة بالقمح، وكانت الأسباب التي دعت إلى اشتراك مصر في اتفاقية سنة ١٩٤٨ لا تزال قائمة؛

فقد وافقت اللجنة على مشروع القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ، ولنتقل إلى مناقشة مادته الوحيدة . فتلقت المادة المذكورة، وكذا الاتفاقية الملحق نصها بهذه المادة .

تلقت المادة الوحيدة ونص الاتفاقية الملحق بها، وهذا نصهما :

(مادة وحيدة)

ووفق على الاتفاقية الدولية للقمح الموقعة بمدينة واشنطن ابتداء من ٢٣ مارس سنة ١٩٤٩ وللملحق نصها بهذا القانون .

نأمر بأن يصح هذا القانون بناتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

وربما أخذ الرأي بالبناء بالاسم على مشروع هذا القانون إلى الأسبوع المقبل .

## ١٨ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بالموافقة على الاتفاقية الدولية للقمح الموقعة بمدينة واشنطن - بتقرير لجنة الخارجية (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته الوحيدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالبناء بالاسم إلى الأسبوع المقبل

(المقرر حفرة الشيخ المحترم قد أنسى يا هنا) .

الرئيس - نديث وزارة التكوين بكتاب (٢) حضرة صاحب العزة عمود زكي بك وكيل الوزارة لحضور جلسة المجلس أثناء نظر مشروع هذا القانون .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

(حضر حضرته) .

القرار - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون، فقبلت أن الاتفاقية المطلوبة الموافقة عليها هي في الواقع تجديد للاتفاقية الدولية للقمح الموقعة في مارس سنة ١٩٤٨، والتي حالت الظروف الدولية دون تنفيذها؛

(١) راجع الملحق رقم ٢٥٦

(٢) نص الكتاب :

"حضرة صاحب العادة رئيس مجلس الشيوخ

أخبر بأن أرسى مادته استاذان من المجلس المقرر في حضور حضرة صاحب العزة عمود زكي بك وكيل الوزارة جلسة المجلس يوم الثلاثاء ٢ أغسطس أثناء نظر اتفاقية القمح الدولية .

وخضرا سالكين قبيل نطق الانزام

أرد أغسطس سنة ١٩٤٩

## نص الاتفاقية :

### الاتفاقية الدولية للقمح

إن الحكومات المشتركة في هذه الاتفاقية - رغبة منها في التلبي على ما يليه لمنجون من متاعب إسبب زيادة الفائض وما يجعله المستهلكون من مشقة بسبب العجز الشديد في القمح - عقدت العزم على عقد اتفاقية عالمية للقمح يمكن بها التلبي على هذه المتاعب .  
اتفقت الحكومات على الآتي :

### الجزء الأول - عام

#### المادة الأولى

#### الأغراض

أغراض هذه الاتفاقية ضمان توفيق الدول المستوردة بالقمح وضمان إيجاد أسواق للدول المصدرة بأسعار عادلة وثابتة .

#### المادة الثانية

#### الاصطلاحات

(١) لتحقيق الأغراض المقصودة من هذه الاتفاقية وضعت الاصطلاحات الآتية :

"اللجنة الاستشارية الخاصة بموازنة الأسعار" وهي اللجنة المنصوص عنها بالمادة الخامسة عشرة .

"البوشل" يعادل ستين رطلاً avoirdupois .

"مصاريف النقل" وهي تضمين المصاريف المستحقة على التخزين والفائدة والتأمين في حالة حياة القمح .

RFB يقصد به التمن ومصاريف الشحن .

"المجلس" والمقصود به مجلس القمح العالمي المنصوص عنه بالمادة الثالثة عشرة .

"السنة الزراعية" يقصد بها عموماً المدة من أول أغسطس حتى نهاية يوليو - أما فيما يخص أستراليا وأوروغواي كما هو مبين في المادة السابعة فيقصد بها الفترة من أول ديسمبر حتى نهاية نوفمبر .  
وهي تخص بالولايات المتحدة الأمريكية فسمت الزراعية تبدأ من أول يوليو حتى نهاية يونيو .

"لجنة التنفيذية" وهي اللجنة المنصوص على تشكيلها بالمادة الرابعة عشرة

"الدولة المصدرة" ويقصد بها وفقاً للنص إما - ١ - حكومة الدولة التي جاء ذكرها في الجدول (ب) الملحق بالمادة الثالثة والتي وافقت أو انضمت إلى هذه الاتفاقية ولم تعلن انسحابها بعد . أو - ب - الدولة نفسها والأراضي التي تطبق على حقوق وواجبات حكوماتها المادة الثالثة والعشرون .

"F.A.Q" ويقصد به من نتائج الموسم (درجة متوسط جين) .

"F.O.B" تعاليم ظهر المركب .

"الكية المضمونة" ويقصد بها - فيما يتعلق بالذات - ائدة - مشترياتها المضمونة لسنة زراعية - بالنسبة إلى دولة مصدرة - بيعها المضمونة لسنة زراعية .

"الدولة المستوردة" ويقصد بها وفقاً للنص إما - أ - حكومة الدولة التي جاء ذكرها في الجدول (أ) الملحق بالمادة الثالثة والتي وافقت وانضمت إلى هذه الاتفاقية ولم تعلن انسحابها بعد أو - ب - الدولة نفسها والأراضي الخاضعة لحقوق والتزامات حكومتها المنصوص عنها بالمادة الثالثة والعشرون .

"منظمة التجارة العالمية" ويقصد بها المنظمة التي نص على إنشائها في ميثاق هافانا للمريم في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٨ أو التي كان إنشائها موقوف على تأسيس هذه المنظمة والتي تقوم بها الآن لجنة التوفيق التي تم إنشاؤها تنفيذاً لقرار مؤتمر الأمم المتحدة عن التجارة والعمل والذي عقد في هافانا في المدة بين ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٧ و ٢٤ مارس سنة ١٩٤٨ .

"مصاريف التسويق" ويقصد بها جميع مصاريف التجهيز والتسويق والتأجير والعرض .

"الطن المترى" وبمعدل ٣٧٧٤٣٧١ بوشل .

"محصول القمح القديم" ويقصد به القمح الذي حصد قبل حلول السنة الزراعية للدولة المصدرة بمدة تزيد عن شويين .

"الأقليم Territory" وتشمل - بالنسبة إلى دولة مصدرة أو دولة مستوردة - أي إقليم تطبق على حقوق وواجبات حكومته نصوص المادة الثالثة والعشرون .

"عملية Transaction" مع يقصد بالاستيراد إلى دولة مستوردة لقمح مصدر أو مزرع تصديره من دولة مصدرة - أو كية القمح التي تم بيعها بنفس الطريقة . وكلما جاء ذكر عملية تحويل بين دولة مصدرة ودولة مستوردة لكي يفهم أن هذه العملية لا تتم فقط بين حكومات الدول المصدرة وحكومات الدول المستوردة بل أيضاً ما يتم من عمليات بين التجار أو بين إحدى الحكومات مصدرة كانت أو مستوردة وتجار دولة

(ب) أن يطلب من الدول المصدرة أن تبع إلى هذه الدولة بأسعار الحد الأعلى المبينة في المادة السادسة .

(٤) المبيعات المضمونة لنوعية مصدرة تمثل الحد الأعلى لكافة التمتع (وهذه الكمية عرضة للتزويل من مقدار العمليات التي أدرجت في سجلات المجلس وفقا للمادة الرابعة ضد المبيعات المضمونة) .

يجوز للمجلس وفقا للمادة الخامسة :

(١) أن يطلب من هذه الدولة المصدرة أن تبينها للدول المستوردة بأسعار الحد الأعلى وفقا لنصوص المادة السادسة . أو .

(ب) أن يطلب من الدول المستوردة أن تثبت بها من هذه الدولة المصدرة بأسعار الحد الأدنى المنصوص عليها في المادة السادسة .

(٥) إذا صادقت أية دولة مستوردة صراحة عند شراء الكميات المضمونة لها بأسعار الحد الأعلى المنصوص عليه في المادة السادسة أو التي يحددها وفقا لنصوص هذه المادة أو إذا صادقت أية دولة مصدرة صواب في بيع الكميات المضمونة معها بأسعار الحد الأدنى المنصوص عليها - فكل دولة مستوردة كانت أو مصدرة الحق في الاستفادة من نصوص المادة الخامسة .

(٦) لا يجوز للدول المصدرة بأي شكل كانت أن تصرف بالبيع في كميات من التمتع طبقا لنصوص هذه الاتفاقية بأسعار تزيد عن الحد الأعلى المحدد بالمادة السادسة إلا إذا دعت الحاجة إلى ذلك بالتطبيق للمادة الخامسة .

كما أنه لا يجوز للدول المستوردة بأي شكل كان شراء كميات من التمتع طبقا لهذه الاتفاقية بأسعار تقل عن الحد الأدنى المنصوص عليه بالمادة السادسة إلا إذا دعت الحاجة إلى ذلك بالتطبيق للمادة الخامسة .

(٧) إذا دعت الحاجة إلى إحلال كمية من دقيق التمتع بالكمية من كميات التمتع المضمونة فيكون ذلك بالاتفاق بين الدول المصدرة والدولة المستوردة كشرط في كل صفقة وذلك بالتطبيق لنصوص المادة الخامسة .

(٨) وللدول المصدرة والمستوردة كامل الحرية في إتمام الصفقات الخاصة بكمياتهم المضمونة بالطرق التجارية المعتادة أو أية طريقة أخرى . فإن هذه الاتفاقية لا تحيى أي تاجر يعمل لمساهمة من تصورات القوانين والوائح التي يخضع لها في المعاملات العادية .

أخرى ولقظ "حكومة" المنصوص عنه في هذا التعريف يشمل أيضا حكومة أي إقليم ينطبق عليه حقوق والالتزامات أية دولة قبلت أو انضمت إلى هذه الاتفاقية - تلك الحقوق والالتزامات المنصوص عنها بالمادة الثالثة والعشرين . "الحصة التي لم يتم استيفائها" ويقصد بها الفرق بين الكميات التي أدرجت في سجلات المجلس بالتطبيق للمادة الرابعة لأية دولة مصدرة كانت أو مستوردة لسنة زراعية والحصة المضمونة لهذه الدولة لنفس هذه السنة الزراعية .

"التمتع" ويقصد به حقوق التمتع فيما هنا ما نص منه بالمادة السادسة فيقصد به دقيق التمتع .

(٢) وفي جميع الاحصاءات الخاصة بالمبيعات المضمونة للدول المصدرة والمستوردة المضمونة للدول المستوردة يلاحظ أن كل ٧٢ وحدة وزن من دقيق التمتع تعادل ١٠٠ وحدة وزن من دقيق التمتع - إلا إذا اقتضى المجلس قرارا مخالفا لذلك .

## الجزء الثاني

### الحقوق والالتزامات

#### المادة الثالثة

#### المشتريات المضمونة والمبيعات المضمونة

(١) كميات التمتع المحددة في الملحق رقم - أ - هذه المادة لكل دولة مستوردة يطلق عليها المشتريات المضمونة "هذه الدولة لكل سنة من السنوات الأربع الزراعية المتتالية على سريان الاتفاقية خلالها . هذا مع مراعاة أن هذه الكميات عرضة للنقص والزيادة وفقا للضمانات المنصوص عنها بالجزء الثالث من هذه الاتفاقية .

(٢) كميات التمتع المحددة في الملحق رقم - ب - هذه المادة لكل دولة مصدرة يطلق عليها "المبيعات المضمونة" لهذه الدولة لكل سنة من السنوات الأربع الزراعية المتتالية على سريان الاتفاقية خلالها .

هذا مع مراعاة أن هذه الكميات عرضة للنقص والزيادة وفقا للضمانات المنصوص عنها بإبازة "ثالث" من هذه الاتفاقية .

(٣) المشتريات المضمونة لدولة مستوردة مثل الحد الأعلى لكمية التمتع وهذه الكمية عرضة للتزويل من مقدار العمليات التي تدخل في سجلات المجلس طبقا للمادة الرابعة مقابل المشتريات المضمونة .

يجوز للبائس الأولي لتفصيح طبقا لنصوص المادة الخامسة :

(١) أن يطلب من الدول المستوردة شراء هذه الكمية من الدول المصدرة بأسعار الحد الأدنى المبينة في المادة السادسة .

مجلس الشيوخ، الجلسة السادسة والأربعون - يوم الثلاثاء ٧ شوال سنة ١٣٦٨، الموافق ٢ أغسطس سنة ١٩٤٩ ١٥٥٥

الفترة الزراعية من أول أغسطس إلى ٣١ يولي	١٩٤٩ - ١٩٥٠	١٩٥٠ - ١٩٥١	١٩٥١ - ١٩٥٢	١٩٥٢ - ١٩٥٣	الأدلة بالآلاف لثمن لكل سنة زراعية
--	-------------	-------------	-------------	-------------	------------------------------------

### بالآلاف الأطنان<sup>(١)</sup>

البنس	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	١٢,٠٢٣,١١٢
بلجيكا	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠	٢٠,٢٠٩,٠٤٠
برونديا	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٢,٧٥٥,٧٧٨
البرازيل	٣٦٠	٣٦٠	٣٦٠	٣٦٠	١٢,٢٢٧,٧٣٦
سيلان	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٢,٩٢٩,٤٩٧
الصين	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٧,٣٤٨,٧٤٢
كولومبيا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٣٤,٨٧٤
كوبا	٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢	٧,٤٢٢,٢٢٩
الدانمارك	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	١,٦١٦,٧٢٣
جمهورية سان دومينيك	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٧٣٤,٨٧٤
الاكوادور	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	١,١٠٢,٣١١
مصر	١٩٠	١٩٠	١٩٠	١٩٠	٦,٩٨١,٣٠٥
سلطانيات	١١	١١	١١	١١	٤٠٤,١٨١
اليونان	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٨	١٥,٧٢٦,٣٠٨
جواتيمالا	٢٠	١٠	١٠	١٠	٣٦٧,٤٣٧
الهند	١٠٤٢	١٠٤٢	١٠٤٢	١٠٤٢	٣٨,٢٨٦,٩٤٦
إيرلندا	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	١٠,١٠٤,٥٢٠
إسرائيل	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢,٦٧٤,٣٧١
إيطاليا	١١٠٠	١١٠٠	١١٠٠	١١٠٠	٤٠,٤١٨,٠٨١

(١)

(١) يشمل ذلك كمية دقيق الامح المسبب على أساس ٧٢ طناً مترياً من الدقيق لكل مائة طن من القمح مالم يقرر المجلس خلاف ذلك

المعادل بآلاف البوشل  
لكل سنة زراعية

السنة الزراعية من أول أغسطس إلى ٣١ يولي

١٩٥٣-١٩٥٢	١٩٥٢-١٩٥١	١٩٥١-١٩٥٠	١٩٥٠-١٩٤٩

## (٢) آلاف الأطنان

٢,٣٨٨,٣٤١	٦٥	٦٥	٦٥	٦٥	لبنان
٣,٧٤٤	١	١	١	١	ليريا
٦,٢٤٦,٤٣٠	١٧٠	١٧٠	١٧٠	١٧٠	المكسيك
٢,٥٧٢,٥٩٧	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	الأراضي المخصصة ××
٤,٥٩٢,٩٦٤	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	نيوزيلندا
٢٩٣,٩٥٠	٨	٨	٨	٨	نيكاراجوا
٧,٧١٦,١٧٩	٢١٠	٢١٠	٢١٠	٢١٠	النرويج
٦٢٤,١٤٣	١٧	١٧	١٧	١٧	نمسا
٢,٢٠٤,٦٢٣	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	براجواي
٧,٣٤٨,٧٤٢	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	رومانيا
٧,٢٠١,٧٦٧	١٩٦	١٩٦	١٩٦	١٩٦	الفلين
٤,٤٠٩,٢٤٥	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	البرتغال
١,٨٣٧,١٨٥	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	المملكة العربية السعودية
٢,٧٥٥,٧٧٨	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	السويد
٦,٤٣٠,١٤٩	١٧٥	١٧٥	١٧٥	١٧٥	سويسرا
١١,٠٢٣,١١٣	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	اتحاد جنوب أفريقيا
١٧٧,٠٦٧,٩٢٨	٤٨١٩	٤٨١٩	٤٨١٩	٤٨١٩	المملكة المتحدة
٣,٣٠٦,٩٣٤	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	فنزويلا
٤٥٦,٢٨٣,٣٨٩	١٧٤١٨	١٧٤١٨	١٧٤١٨	١٧٤١٨	المجموع ٣٧ ...

×× تشمل الكمية المخصصة لمولندا لكل سنة زراعية ٧٥٠٠٠ طن متري أو ٢,٧٥٥,٧٧٨ بوشل لأكوتسيا

(ب) طالما أن (١) كتلة الدولتين المصدرة والمستوردة صاحبتا الشأن لم تستفزا حصتهما النموذجية خلال السنة، رابعة الجارية (٢) المدة المحددة للشحن تقع في حلال السنة الزراعية الجارية.

٣ — يقيد المجلس بحكمه من المتعارض المضمون للدولة المستوردة وبحكمه من المتعارض المضمون للدولة المستوردة صاحبتا الشأن كل صفقة تمح أو جزء منها تمت بينهما إذا كانت هذه الصفقة قد تم التعاقد عليها قبل سريان أحكام الجزء الثاني من هذه الاتفاقية أي إذا كان السعر المتفق عليه على شرط أن تكون هذه الصفقة قد تمت وفقا لنص البند (ب) من الجزء الثاني من المادة الرابعة .

(٤) يقوم المجلس بقيد صفقات دقيق التمع بحكمه من الكميات المضمونة إذا ناض في العقد التجاري أو لاتفاقية الحكومية الخاصة بهذه الصفقة من أن السعر المتفق عليه يتناسب والأسعار المحددة للمادة السادسة أو إذا ما أبلغته الدولة المصدرة والدولة المستوردة صاحبتا الشأن أنه قد تم الاتفاق بينهما على أن يكون سعر دقيق التمع متناسبا والأسعار المحددة للمادة السادسة أو التي يتحدد طبقا لنصوص هذه المادة أما إذا لم ينص في العقد التجاري أو لاتفاقية الحكومية على النص المشار إليه أعلاه فيخص بالشأن أو إذا لم يتم الاتفاق بين الدولة المصدرة والدولة المستوردة صاحبتا الشأن على أن السعر يتناسب وأحكام المادة السادسة — فإذا لم تكونا قد اتفقتا على الاتفاقية التمتع المصادرة لكافة دقيق التمع التي تم التعاقد عليها ضمن كمياتها المضمونة، فيجوز للدولتين أن يتسما من المجلس اتخاذ قرار في هذا الشأن وللجلسة بعد بمقتضى الاتفاق أن يقرر أن السعر المتفق عليه يتناسب والأسعار المحددة في المادة السادسة وعلى ذلك تنفذ كميات التمتع المصادرة كميات دقيق التمتع عليها مقابل الكميات المضمونة للدولة المصدرة والمستوردة صاحبة الشأن وفقا للشروط المنصوص عنها في البند ب من الفقرة الثانية من هذه المادة — وإذا قرر المجلس أن سعر دقيق التمع المذكور لا يتفق مع نصوص المادة السادسة فإن كمية التمتع أعلاه لا تكون دقيق التمتع لا تنفذ .

(٥) يضع المجلس قواعده للإجراءات التي تتبع في التبليغ عن الصفقات التي تعتبر جزءا من الكميات المضمونة وكذلك فيما يخص بقيد ذلك ونذكرنا لنصوص البنود الآتية بياناها :

(١) يزود المجلس ببيان الصفقات أو أجزائها التي تم بين أية دولة مصدرة وأية دولة مستوردة والتي تعتبر مع بل كمياتها المضمونة وفقا لنصوص الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من هذه المادة على أن يكون هذا التبليغ عن طريق هاتين الدولتين أو كلتيهما طبقا للتفصيل والمدة التي يحددها المجلس في لائحة الإجراءات.

(ب) تنفذ في سجلات المجلس مقابل الكميات المضمونة للدولة المصدرة والدولة المستوردة كل صفقة أو جزء منها تم بين هاتين الدولتين وتبلغ لمجلس وفقا لنصوص الفقرة الثانية من البند ١ .

## الملاحق (ب) لفائدة الثالثة

### الكميات المضمونة

السنة الزراعية	١٩٤٩ الى	١٩٥٠ الى	١٩٥١ الى	١٩٥٢ الى	الكميات المضمونة بالإشلال لكل سنة زراعية
من أول أغسطس حتى ٣١ يولي	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	

### بالآلاف الأطنان المترية \*

أستراليا	٢١٧٧	٢١٧٧	٢١٧٧	٢١٧٧	٨٠٠٠٠٠٠
كندا	٥٥٢٧	٥٥٢٧	٥٥٢٧	٥٥٢٧	٢٠٣٠٦٦٣٥
فرنسا	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٣٣٠٦٩٣٤
الولايات المتحدة الأمريكية	٤٥٧٤	٤٥٧٤	٤٥٧٤	٤٥٧٤	١٦٨٠٦٦٣٥
أوروغواي	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	١٨٣٧١٨٥
المجموع	١٣٤١٨	١٣٤١٨	١٣٤١٨	١٣٤١٨	٤٥١٢٨٣٨٩

\* يشل ذلك دقيق التمع المضمون على أساس ٧٢ طنا متريا من الدقيق لكل مائة طن من القمح — طنا يقدر المجلس خلاف ذلك .

\*\* إذا طلبت أية دولة المصادرة سبب عدم كفاية المصادرة، فإن يكون من اللازم أن تشمل الكميات المصدرة الحد الأدنى لطاقة أية صفقة تامة لتتمتع تكون الولايات المتحدة الأمريكية مستولة من قوتها أو يمكن أن تسأل من قوتها وأن ضرورة سد هذه الحاجات تعتبر من الأول أن يقرر ما بين الأجزاء من تحديد قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تسليم الكميات المضمونة طبقا لاحتياجات هذه الاتفاقية .

### المادة الرابعة

### احتساب الصفقات من المقادير المضمونة

(١) يعد المجلس سجلات خاصة بصفقات وأجزاء صفقات التمتع لكل سنة زراعية والتي تعتبر جزءا من المقادير المضمونة الميئة في الملاحق ١، ب لفائدة الثالثة .

(٢) تنفذ في سجلات المجلس صفقات حيوب التمتع وأجزاءها بين دولة مصدرة وأخرى مستوردة مقابل المقادير المضمونة لهاتين الدولتين لمدة سنة زراعية :

(١) على شرط : (١) أن يكون التعاقد على هذه الصفقات قد تم بسر لا يزيد من الحد الأعلى ولا يقل من الحد الأدنى المنصوص عليه في المادة السادسة أو التي يتحدد طبقا لنصوص هذه المادة لهذه السنة الزراعية و (٢) أن لا يكون الاتفاق قد تم بين الدولة المصدرة والدولة المستوردة على عدم احتساب هذه الصفقات من مقاديرها المضمونة .

لنصوص هذه المادة أنت تطلب مساعدة المجلس في الحصول على الكيات التي تريدها .

(ب) يقوم سكرتير المجلس في بحر ثلاثة الأيام التالية لاستلامه مثل هذا الطلب طبقاً لنص الفقرة الثانية من البند (١) بإبلاغ الدول المصدرة التي لم تنف جميع مبيعاتها المضمونة للسنة الزراعية الجاري بمقدار التهمد المضمون الذي لم يتفقد للدولة المستوردة التي طلبت مساعدة المجلس لاستيفائه و يطلب منها عرض القممع بأسعاراً لا الأمل المتصور عليه في المادة السادسة أو الذي يتحدد طبقاً لنصوص هذه المادة .

(ج) إذا لم تحمل الدولة المستوردة صاحبة الشأن في بحر أو مرة عشر يوماً من تاريخ تحليفها سكرتير المجلس وفقاً لنص الفقرة الثانية من البند ب على جملة المخافير المضمون بيعها إليها أو الجزء الذي يعتبره المجلس معنولاً عند تقديم الطلب . فإن المجلس - مراعيًا في ذلك جميع الظروف والملاسات التي تطلب الدول المصدرة والدول المستوردة من المجلس مراعاتها ومحل الأخص براعها الصناعية وكذا المقدار الطبيعي المتداول وأرداتها من القممع ودقيق القممع ونسبة ما استورده منها الدولة المستوردة صاحبة الشأن - يحدد في بحر سبعة أيام كيات القممع أو دقيق القممع أو منهما معاً وكذلك إذا طلب منه نوع ودرجة القممع أو دقيق القممع أوهما إلى طلب من كل دولة مصدرة أو من إحداها إجراء يعاها أن تتصرف في خلال السنة الزراعية المذكورة .

(د) ويجب على كل دولة مصدرة بناء على تكليف المجلس لها بمقتضى الفقرة الثانية من البند ج أن تعرض في بحر ثلاثين يوماً من قرار المجلس كيات من القممع أو دقيقه أو منهما معاً للبيع لهذه الدولة المستوردة وأن تكون معدة للشحن خلال "سنة" الزراعة الجارية بأسعار مطاعة لحد الأعلى المتصور عليه في المادة السادسة أو الذي يحدد طبقاً لنصوص هذه المادة ونفس العملة الجاري التعامل بها بين هاتين الدولتين في هذا الوقت <sup>(١)</sup> إلا إذا انقضت الوثائق من إجراء آخر .

(ج) يحدد المجلس في لائحة الإجراءات الطريقة التي يتخذها الصفقات أو أحزابها في سجلات المجلس مقابل الكيات المضمونة .

(د) يبيت المجلس في مدة يحدد في جدول أعماله لكل دولة مصدرة كانت أو مستوردة بيان عن الصفقات أو إحزابها التي أدرجت في سجلات المجلس مقابل كياتها المضمونة

(هـ) إذا اعترضت الدولة المستوردة أو الدولة المصدرة صاحبة الشأن في خلال المدة التي يحددها "ن" في لائحة إجراءاته على قيد أية صفة أو جزء منها مقابل كياتها المضمونة يقوم المجلس بحث الموضوع ويقرر حالة صحة الاعتراض تصحيح سجلاته وفقاً لذلك

(و) إذا رأت دولة مصدرة أو دولة مستوردة أنه من المفضل عدم تمكثها خلال السنة الزراعية الجاري من ضمن كامل كيات القممع المقيدة فلا في سجلات المجلس مقابل كياتها المضمونة في هذه السنة فلهذه الدولة أن تتشمن من المجلس تخفيض الكيات المقيدة في سجلاته بنسبة معقولة . فإذا رأى المجلس الأخذ بهذا الطلب فيقبل سجلاته وفقاً لذلك .

(ز) تتحدد أية كمية من القممع اشترتها دولة مستوردة من دولة مصدرة ثم أعادت بيعها إلى دولة مستوردة أخرى باتفاق المولدين المستوردين صاحبي الشأن مقابل الكيات المضمونة للدولة المستوردة التي بيع إليها القممع نهائياً بشرط أن ينضم ما قابل هذه الكمية من الكيات المقيدة لحساب الدولة المستوردة الأولى مقابل كياتها المضمونة .

(ح) يبيت المجلس لجميع الدول المصدرة والمستوردة بيان الكيات التي قيدت في سجلاته مقابل الكيات المضمونة في مدى أسبوع أو في خلال المدة التي يحددها المجلس في لائحة الإجراءات .

(ط) يقوم المجلس فوراً بإبلاغ جميع الدول المصدرة والدول المستوردة عند استيفاء أية دولة مصدرة أو دولة مستوردة لكياتها المضمونة لأية سنة زراعية .

(٩) يقرر المجلس الحد المسموح التجاوز عنه الذي يترك للدولة المصدرة والدولة المستوردة عند قيامها بتنفيذ التزاماتها وذلك على أساس مقدار كياتها المضمونة والأموال الأخرى المتطقة ذلك .

المادة الخامسة

تنفيذ الحقوق

١ - (١) يجوز للدولة المستوردة التي تصادفها صعوبة في أي وقت عند شراء الكيات المضمونة لها بأسعار الحد الأعلى المتصور عليه في المادة السادسة أو الذي يحدد طبقاً

(١) وإن لم تكن هناك حالات تجارية من الدولة المصدرة والدولة المستوردة صاحبت شأن وإذا لم يتفق على الصيغة التي يجب عليها يقوم المجلس باتخاذ قرار في هذا الشأن .



الجارية ونفس العملة الجارية التعامل بها بين هاتين الدولتين في هذا الوقت - إلا إذا اخفقت الدولتان على إجراء آخر - وإذا لم تكن هناك علاقة تجارية بين الدولة المصدرة والدولة المستوردة صاحبة الشأن أو إذا لم يتفقوا على نوع العملة التي يتم الدفع بموجبها فيرفع الأمر إلى المجلس لإصدار قرار فيه .

(٥) إذا قام خلاف بين الدولة المصدرة والدولة المستوردة حول كمية دقيق القمح التي تتضمنها صفقة معينة تجري مباحثات في صددھا وفقا لقرار المجلس الذي اتخذ طبقا لنص الفقرة الثانية من البند ج أو قام الخلاف حول النسبة بين أسعار دقيق القمح والحد الأدنى لأسعار القمح المنصوص عليه في المادة السادسة أو الذي يحدد طبقا لنصوص هذه المادة أو حول الشروط التي سيتم بيع وشراء القمح ودقيقه فيرفع الأمر إلى المجلس لإصدار قرار فيه .

### المادة السادسة

#### الأسمار

(١) تكون أسعار الحبوب الأعلى والأدنى للقمح طول مدة مبرأة هذه الاتفاقية كالآتي :

السنة الزراعية	الحد الأدنى بالدولار	الحد الأعلى بالدولار
١٩٤٩ - ١٩٥٠	١,٥٠	١,٨٠
١٩٥٠ - ١٩٥١	١,٤٠	١,٨٠
١٩٥١ - ١٩٥٢	١,٣٠	١,٨٠
١٩٥٢ - ١٩٥٣	١,٢٠	١,٨٠

بالدولار الكندي والبرشل على أساس سعر القطع المحدد له والمقرر لأغراض صندوق النقد الدولي في أول مارس سنة ١٩٤٩ لقمح مانيتوبا نورفولك الصوب رقم ١ بمخازن فورت وايم و بورت آرثر . ولا يشمل أسعار الحبوب الأدنى والأعلى ومبرأة بها قسم - مصاريف التخزين والمصاريف التجارية التي لم يتفق المشتري والبايع عليها .

(٢) أسعار الحد الاعلى للقمح الصوب تكون :

(١) القمح مانيتوبا نورفولك رقم ١ في مخازن فانكوفر وأسعار الحد الأعلى للقمح مانيتوبا نورفولك رقم ١ صوب في مخازن فورت وايم وبورت آرثر المقررة في الفقرة الأولى من هذه المادة .

(٥) إذا قام خلاف بين الدولة المصدرة والدولة المستوردة صاحبة الشأن حول كمية دقيق القمح التي تتضمنها الصفقة التجارية المباحثات بشأنها بالتطبيق لقرار المجلس المتخذ وفقا لنص الفقرة الثانية من البند ج أو حول نسبة أسعار دقيق القمح إلى الحد الأقصى لأسعار القمح المنصوص عليه في المادة السادسة أو الذي يحدد طبقا لنصوص هذه المادة أو حول الشروط التي سيتم بيع وشراء القمح ودقيق القمح فيرفع الأمر إلى المجلس لإصدار قراره فيه .

٢ - (١) إذا صادفت أية دولة مصدرة محبوبات في بيع كمياتها المضمونة لأية سنة زراعية بأسعار الحد الأدنى المنصوص عليها في المادة السادسة يجوز لها أن تطلب مساعدة المجلس في ذلك .

(ب) يبلغ سكرير المجلس - في بحر ثلاثة أيام من تاريخ استلامه مثل هذا الطلب طبقا للفقرة الثانية من البند أ - الدول المستوردة التي لم تتخذ تعهداتها المضمونة بمقدار الكمية المضمونة التي لم تتفكها الدولة المصدرة التي طلبت مساعدة المجلس ويطلب منها شراء القمح بأسعار الحد الأدنى المنصوص عليه في المادة السادسة .

(ج) إذا لم تباع الدولة المصدرة صاحبة الشأن في بحر أربعة عشر يوما من تاريخ هذا الإخطار طبقا للفقرة الثانية من البند ب جملة المقادير التي ضمن شرائها منها أوجزه منها يراه المجلس مغفولا فإن المجلس - بعد اختيار كل الظروف والملازمات التي تطلب الدول المستوردة والدول المصدرة مراعاتها وعلى الأخص برامجها الصناعية وكذا المقدار الطبيعي المتاح لواردات الدول المستوردة صاحبة الشأن من القمح ودقيقه ونسبتها يحدد في بحر سبعة أيام كميات القمح أو دقيق القمح أو منهما معا وكذلك يبين إذا طلب منه ذلك نوع ودرجة القمح أو دقيق القمح التي يتعين على كل الدول المستوردة أو إحداهما أن تشتريها من هذه الدولة المصدرة على أن تضمن خلال السنة الزراعية الجارية .

(د) ويجب على كل دولة مستوردة طلب اليها طبقا لقرار المجلس الذي اتخذ وفقا للفقرة الثانية من البند ج أن تشتري من هذه الدولة كميات من حبوب القمح أو دقيقه في بحر ثلاثين يوما من تاريخ هذا القرار بأسعار مطابقة لحد الأدنى المنصوص عليها أو للحد في المادة السادسة على أن تضمن خلال السنة الزراعية

(ج) قمقم فرنسا المطابق للجنة (الحد الأدنى الوزن النوعي ٧٦ كج لكل هكتولتر لا يقل المسود البروتينية من ١٠٪ ولا تزيد نسبة المواد الغريبة التي يمكن فصلها بسهولة على ٢٪ - لا تزيد نسبة الرطوبة على ١٥٪) تسليم ظهر المركب بالمواد الفرنسية.

(د) قمقم الصنف المتوسط التجاري تسليم ظهر المركب بأوروغواي.

(هـ) قمقم هاردوت رقم ١ تسليم ظهر المركب في الولايات المتحدة الأمريكية بموانئ الخليج أو بساحل المحيط الأطلنطي.

(و) قمقم سوفت هويات رقم ١ تسليم ظهر المركب على ساحل المحيط الهادئ للولايات المتحدة الأمريكية.

على كل التالي :

أسعار تسليم ظهر المركب في فانكوفر (٢) استراليا - فرنسا - أوروغواي - الولايات المتحدة الأمريكية (موانئ الخليج أو ساحل الأطلنطي أو موانئ الشحن على ساحل المحيط الهادئ للولايات المتحدة الأمريكية) معادلة لأسعار ميناء الوصول في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا التالية على أساس أسعار الحد الأدنى لقمقم مانتو يا نورذون رقم ١ صب بمخازن فورت وليم وبورت ترثر المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة وينسحب على أساس مصاريف النقل وأسعار الصرف الجارية مع ادخال التعديلات التي يتفق وبجودة الصنف في الدول المستوردة التي يلاحظ فيها هذا الاختلاف وذلك بانفاق الدولة المصدرة والدولة المستوردة صاحبة الشأن .

(٤) يجوز للجنة التنفيذية بالتشاور مع اللجنة الاستشارية الفنية الدائمة لمبادل الأسعار أن تقر في أي وقت بعد أول أغسطس سنة ١٩٤٩ أي نوع آخر من القمقم خلاف الأصناف المبينة في الفقرتين الثانية والثالثة المذكورتين أعلاه وأن تعدد أسعار حديه الأعلى والأدنى - على أنه في حالة وجود صنف جديد من القمقم لم يحدد أسعاره بعد فإن أسعار الحدين الأعلى والأدنى لهذا النوع تعدد مؤقتاً بالنسبة لأسعار الحدين الأعلى والأدنى لتسع القمقم المنصوص عليه في هذه المادة أو النوع الآخر الذي يقرر اللجنة التنفيذية فيما بعد بالتشاور مع اللجنة الاستشارية الفنية الدائمة لتبادل الأسعار على أن تكون أقرب الأنواع إلى النوع الجديد وذلك بإضافة علاوة مناسبة أو إجراء تخفيض مناسب .

(٥) إذا نظمت اللجنة التنفيذية من دولة مصدرة أو دولة مستوردة طلباً يلزم أن الأسعار التي تحدتد طبقاً لنصوص الفقرات الثانية والثالثة أو الرابعة من هذه المادة أصبحت غير مناسبة على ضوء تكاليف الشحن أو أسعار الصرف أو علاوات أو مقدار الخسائر الجارية فيجوز لها بالتشاور مع اللجنة الاستشارية الفنية الدائمة لتبادل الأسعار تعديل هذه الأسعار تبعاً لذلك .

(ب) ممح من الصنف المتوسط التجاري تسليم ميناء الشحن باستراليا - طبقاً لصفة القمقم الناتج في فرنسا لا يقل الحد الأدنى للوزن النوعي عن ٧٦ كج في كل هكتولتر - المواد البروتينية لا تقل عن ١٠٪ - لا تزيد نسبة المواد الغريبة التي يمكن فصلها بسهولة على ٢٪ - والمحتويات المائية على ١٥٪ ( تسليم الموانئ الفرنسية وكذلك القمقم من الصنف المتوسط التجاري تسليم ميناء الشحن في أوروغواي أي السعيرين أقل بالنسبة إلى (١) أسعار الحد الأعلى لقمقم مانتو يا نورذون رقم ١ صب بمخازن فورت وليم وبورت ترثر المقررة في الفقرة الأولى من هذه المادة معولة إلى عملة استرالية أو فرنسية أو إلى العملة الجارية التعامل بها في أوروغواي - طبقاً للظروف - وبسعر الصرف الجارى أو أسعار تسليم ميناء الشحن في استراليا أو فرنسا أو أوروغواي وفقاً للظروف المصادرة لأسعار تسليم ميناء الوصول في الدولة المرسل إليها على أساس أسعار الحد الأعلى لقمقم مانتو يا نورذون رقم ١ صب بمخازن فورت وليم وبورت ترثر المقررة بالفقرة الأولى من هذه المادة والمحسوبة باستعمال تكاليف النقل الجارية وأسعار الصرف مع تعديل الأسعار لتعديل يتفق مع اختلاف جودة الصنف وذلك طبقاً لما يتفق عليه بين الدولة المصدرة والدولة المستوردة صاحبة الشأن .

(ج) بالنسبة لقمقم هاردوت نمرة ١ تسليم ظهر المركب في الولايات المتحدة الأمريكية وموانئ الخليج أو ساحل المحيط الأطلنطي) تكون الأسعار مساوية لأسعار تسليم ميناء الوصول في الدولة المرسل إليها على أساس أسعار الحد الأعلى لقمقم مانتو يا نورذون رقم ١ صب بمخازن فورت وليم وبورت ترثر المقررة في الفقرة الأولى من هذه المادة . والمحسوبة باستعمال تكاليف النقل الجارية وأسعار الصرف مع مراعاة تعديل الأسعار لتعديل يتفق مع اختلاف في جودة الصنف وذلك طبقاً لما يتفق عليه بين الدولة المصدرة والدولة المستوردة صاحبة الشأن .

(د) بالنسبة للقمقم سوفت هويات رقم ١ وهاردوت رقم ١ تسليم مخازن موانئ الشحن على ساحل المحيط الهادئ للولايات المتحدة الأمريكية تكون أسعار الحد الأعلى للقمقم مانتو يا نورذون رقم ١ صب بمخازن فورت وليم وبورت ترثر المبينة في الفقرة الأولى من هذه المادة معولة إلى عملة الولايات المتحدة بسعر الصرف الجارى مع مراعاة تعديل الأسعار لتعديل يتفق وبجودة الصنف بالانفاق بين الدولة المصدرة والدولة المستوردة صاحبة الشأن .

(٢) تكون أسعار الحد الأدنى للقمقم الصنف بالنسبة :

(١) لقمقم مانتو يا نورذون رقم ١ تسليم ظهر المركب في فانكوفر .

(ب) لقمقم الصنف المتوسط التجاري تسليم ميناء الشحن باستراليا .

## (المادة الثامنة)

### بيانات تقدم للجس

تود الدول المصدرة والمستوردة المجلس في المواعيد التي يحددها بكل البيانات التي قد يصحب لتتيد هذه الاتفاقية .

## الجزء الثالث

### تسوية الكيات المضمونة

## (المادة التاسعة)

الدوية في حالة انساب بعض الدول أو عدم اشتراكها :

١ - في حالة وجود فرق بين مجموع المشتريات المضمونة المدرجة في الملحق (أ) لعدة الثالثة وبمجموع الكميات المضمونة المدرجة في الملحق (ب) لعدة ذلك بسبب أن إحدى الدول أو بعضها المدرج اسمها في الملحقين (أ) أو (ب) :

(أ) لم توقع الاتفاقية .

(ب) لم تودع وثيقة التصديق عليها .

(ج) أصبحت وفقا لنص الفقرات ٥ ، ٦ أو ٧ من المادة الثانية والعشرين - أو .

(د) أخرجت الاتفاقية وفقا لنصوص المادة التاسعة عشرة .

(هـ) إذا اتضح للجس بتطبيق نصوص المادة التاسعة عشرة أنها مقصرة في الوفاء بكل أو بعض التزاماتها المنصوص فيها بهذه الاتفاقية .

يقوم المجلس دون المساس بالحق الخول لكل دولة في الانساب من هذه الاتفاقية بالتطبيق لنص الفقرة السادسة من المادة الثانية والعشرين بنسبة الكيات المضمونة الباقية بحيث يكون مجموع الكيات المدرجة بأحد الملحقين مساوية لمجموع الكيات المدرجة بالملحق الآخر .

(٢) تم التسوية المنصوص عنها بهذه المادة بإجراء تخفيض نسبي في الكيات المضمونة المدرجة في الملحقين (أ) أو (ب) وفقا لهالة بحيث يكون المجموع بأحد الملحقين مساويا للمجموع بالملحق الآخر - إلا إذا رأى المجلس اتخاذ إجراء آخر ويكون ذلك بأغلبية ثلثي الأصوات للدول المصدرة وثلثي الأصوات للدول المستوردة .

(٣) عند إجراء التسويات المنصوص عنها بهذه المادة يضم المجلس نصب عليه الرغبة العامة في الاحتفاظ بالمشتريات المضمونة والكميات المضمونة عند أمل حد ممكن .

(٦) يجوز لجنة التنفيذ بالتشاور مع اللجنة لاستشارة الفنية الدائمة لتبادل الأسعار أن يحدد مقدار العلاوة أو الخصم المناسب وذلك إذا ما تبين نزاع بشأن نوع من القمح المربى في الفترتين الرابعة والخامسة من هذه المادة أو الذي يقرر طبقا لنصوص الفقرتين الثانية أو الثالثة أو طبقا لنص الفقرة الرابعة من هذه المادة وذلك بناء على التماس يهده الدولة المصدرة أو الدولة المستوردة صاحبة الشأن .

(٧) كافة قرارات اللجنة التنفيذية التي تقتض طبقا لنصوص الفقرات الرابعة والخامسة والسابعة هذه المادة تلام جميع البلاد المصدرة والمستوردة على شرط أن يكون لكل حكومة متعاقدة تشكو من إحدى هذه القرارات أن تطلب من المجلس إعادة النظر في هذا القرار .

(٨) رغبة في تشجيع عقد صفقات القمح والاكار منها بين الدول المصدرة والدول المستوردة بأسعار يقيها الطرفان على ضوء الظروف القائمة تتعهد الدول المصدرة والمستوردة مع احتفاظها كامل حريتها في تحديد سياساتها الداخلية وتطبيقها فيما يتعلق بالزراعة والأسعار ألا تتدخل في حرية ترواح الأسعار بين سري الأهل والأدنى بالنسبة لصفقات القمح التي تكون الدول المصدرة والمستوردة على اعتماد لقدم . ويجوز لأية دولة مصدرة كانت أو مستوردة ترى أن مصالحها أصيبت بضرر نتيجة لهذه السياسة أن ترفع الأمر إلى المجلس الذي يقوم بإجراء تحقيق وتجابة تقرير عن الشكوى التي قدمت إليه .

## المادة السابعة

### الكيات المخزونة

(١) لضمان إمداد الدول المستوردة بما تحتاجه من القمح ، يجب على كل دولة مصدرة أن تكسر ما في وسعها للاحتفاظ باحتياطي مناسب من محصول القمح القديم الموجود في نهاية السنة الزراعية يكون كفيلا لتأمينها بالتزاماتها المنصوص عنها بهذه الاتفاقية بالنسبة لكل سنة زراعية .

(٢) في حالة حدوث عجز في محصول إحدى الدول المصدرة يوجه المجلس عناية خاصة نحو ما تبينه الدولة المصدرة المددورة من مهودات للاحتفاظ باحتياطي مناسب كنص "فقرة الأولى من هذه المادة قبل إيفائها من التزاماتها المنصوص عنها بالمادة العاشرة .

(٣) اجتبايا لمعد صفقات فيزمتاسبة في ابتداء ونهاية السنة الزراعية التي قد تخبر بثبتت الأسعار المنصوص عنها بهذه الاتفاقية وبمعدل من الصعب قيام بالدول المصدرة والدول المستوردة بتنفيذ التزاماتها - يجب على الدول المستوردة أن تبذل ما في وسعها للاحتفاظ باحتياطي مناسب في جميع الأوقات .

(٤) في حالة التماس دولة مستوردة مساعدة المجلس بالتطبيق لعدة الثانية عشرة يوجه المجلس عناية خاصة فيجودات التي تبذلها الدولة المستوردة المذكورة للاحتفاظ باحتياطي مناسب وفقا لنص الفقرة الثالثة من هذه المادة قبل أن يتخذ قرارا في مساعدة هذه الدولة .



## الجزء الرابع

### الإدارة

#### المادة الثالثة عشرة

#### المجلس

#### (١) الدستور :

- (١) ينشأ مجلس دول للقمع تنفيذ هذه الاتفاقية .
- (٢) تكون كل دولة مصدرة وكل دولة مستوردة عضواً في المجلس له حق التصويت ويموز لها أن تمثل في اجتماعات المجلس بمندوب واحد ونائب عنه يحلوه مستشارون .
- (٣) يجوز لحكومة أية دولة يرى المجلس أنها ليست من الدول التي تصدر أو تستورد القمح حادة أن تكون عضواً في المجلس دون أن يكون لها حق التصويت بشرط أن تقبل الالتزامات المنصوص عنها في المادة الثامنة و بشرط أن تقبل دفع قيمة الاشتراك الذي يحدده المجلس . ويكون لهذه الدولة الحق في أن يمثلها مندوب في اجتماعات المجلس .

(٤) لكل من منظمة التغذية والزراعة ومنظمة التجارة الدولية والجمعية المؤقتة لتنسيق الاتفاقيات الدولية السلع وكذلك المنظمات غير الحكومية الأخرى - فيما لها يقرره المجلس - لكل منها الحق في أن تنتخب ممثلاً لها لدى المجلس دون أن يكون له حق الاقتراع .

- (٥) يختص المجلس كل سنة زراعية رئيساً له ونائباً للرئيس .

#### (ب) سلطة المجلس ووظيفته :

- (٦) يضع المجلس لائحة إجراءاته الداخلية .
- (٧) يحفظ المجلس بسجلاته كما هو مبين في فصوص هذه الاتفاقية وكذلك أية سجلات أخرى إذا رأى ضرورة لذلك .
- (٨) ينشر المجلس تقريراً سنوياً وأية معلومات أخرى لها علاقة بالمواضيع التي تتضمنها أغراض هذه الاتفاقية .
- (٩) يجوز للمجلس - بعد التشاور مع المجلس الدولي للقمح المنشأ بمقتضى الاتفاق الذي أبرم في يونيو سنة ١٩٤٢ المعدل في يونيو سنة ١٩٤٦ - أن يضع يد على سجلاته أصوله وخصومه .
- (١٠) يكون للمجلس جميع السلطات والاختصاصات الأخرى الضرورية لتنفيذ فصوص هذه الاتفاقية .

(١) يجوز للمجلس بأغلبية : إصدارات الدول المصدرة وتلقى أصوات الدول المستوردة أن ينفذ : منه حقوة أو القيام بوظائفه على أن المجلس - في أي وقت - أن يار منه بأية أغلبية الأصوات . والمجلس عند طلب أية دولة مصدرة كان : توجد في مدى المدة التي يحددها أن يعيد النظر في أي قرار يتخذ ل تحت إحدى وظائفه وسلطاته في خلال مدة الآتية سيكون كل : أو ملزماً بجميع الدول المصدرة وجميع الدول المستوردة إن لم تتقدم احدها بطلب إعادة النظر في هذا القرار في خلال المدة التي حددها المجلس .

#### (ج) التصويت :

(١٢) ينحصر للسلول المستوردة ألف صوت توزع فيها بنسبة «مشترياتها المضمومة» في خلال السنة الزراعية الجارية الى مجموع المشتريات المضمومة وينحصر للدول المصدرة ألف صوت توزع فيها بنسبة مبيعاتها المضمومة في خلال السنة الزراعية الجارية الى مجموع المبيعات المضمومة ويكون لكل دولة مستوردة كانت أو مصدرة صوت واحد على الأقل مع إمرال أجزاء الأصوات .

(١٣) يقوم المجلس بأعادة توزيع الأصوات وفقاً لنص الفقرة الثانية عشرة من هذا المادة إذا حدث أي تغيير في «المشتريات المضمومة» أو «المبيعات المضمومة» لسنة الزراعية الجارية .

(١٤) إذا أوقف حتى أية دولة مصدرة كانت أو مستوردة في التصويت وفقاً لنص الفقرة الخامسة لثلاثة السابعة عشرة أو إذا حرمت من إعطاء صوته وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة التاسعة عشرة يقوم المجلس بأعادة توزيع الأصوات كما لو أن هذه الدولة لا تملك أية مضمومة لسنة الزراعية الجارية .

(١٥) يصدر المجلس قراراته بالأغلبية المطلقة للأصوات ما لم ينص في هذه الاتفاقية على خلاف ذلك .

(١٦) يجوز لأية دولة مصدرة أن توكل إحدى دولة مصدرة أخرى . وكذلك لأية دولة مستوردة أن توكل أية دولة مستوردة أخرى في عرض مصالحها والتصويت نيابة عنها في أي اجتماع أو اجتماعات لمجلس على أن تقدم المجلس ما شئت صحة هذا التوكيل .

#### (د) الاجتماعات :

(١٧) يجتمع المجلس مرة على الأقل كل نصف سنة زراعية وفي أي يوم آخر يحدده الرئيس .

(١٨) يقوم الرئيس بدعوة المجلس الى الاجتماع وذلك بناء على طلبه

(٣) يكون للدول المصدرة المطلة في اللجنة التنفيذية نفس مجموع أصوات الدول المستوردة . توزع أصوات الدول المصدرة طبقاً لما يتم الاتفاق عليه فيما بينها بشرط ألا يزيد ما يخص أية دولة مصدرة عن أربعين في المائة من مجموع أصوات الدول المصدرة وتوزع أصوات الدول المستوردة طبقاً لما يتم الاتفاق عليه فيما بينها بشرط ألا يزيد ما يخص أية دولة مستوردة عن أربعين في المائة من مجموع أصوات الدول المستوردة .

(٤) يضع المجلس القواعد الخاصة بإجراءات التصويت في اللجنة التنفيذية ويجوز له أن يضع ما يراه من نصوص أخرى خاصة بقواعد الإجراءات المتبعة في هذه اللجنة وكل قرار تتخذه اللجنة التنفيذية يكون بنفس أغلبية الأصوات المحددة للمجلس بهذه الاتفاقية في حالة اتخاذ قرار في مسألة مشابهة .

(٥) يجوز لأية دولة مصدرة كانت أو مستوردة وليست عضواً في اللجنة التنفيذية أن تشترك في مناقشة أي موضوع معروض على هذه اللجنة كلما رأت اللجنة لتنفيذ هذا الموضوع المعروض له تأخير على مصالح هذه الدولة دون أن يكون لهذه الدولة حق التصويت .

#### المادة الخامسة عشرة

##### اللجنة الاستشارية لتبادل الأسعار

ينشئ المجلس لجنة استشارية لتبادل الأسعار مكونة من مندوبين ثلاث دول مصدرة وثلاث دول مستوردة . وتبدي اللجنة رأيها للمجلس ولجنة التنفيذ في المسائل المتروكة فيها في الفقرات الرابعة والخامسة والسادسة من المادة السادسة أو في أي مسائل أخرى يرى المجلس أو اللجنة التنفيذية إحالتها عليه ويرين المجلس رئيس هذه اللجنة .

#### المادة السادسة عشرة

##### السكراتية

(١) تكون سكرتيرة المجلس من سكرير وعدد من الموظفين الذين يتطلبهم القيام بأعمال المجلس ولجانته .

(٢) يرين المجلس السكرير ويحدد واجباته .

(٣) يرين السكرير الموظفين طبقاً للوائح التي يضعها المجلس .

(١) مندوب أية خمس دول مصدرة أو مستوردة .

(ب) مندوب أو مندوبين أية دولة مصدرة كانت أو مستوردة حاضرة على الأقل على عشرة في المائة من مجموع الأصوات أو .

(ج) اللجنة التنفيذية :

(د) الاجتماع :

(١٩) يكون أي اجتماع للمجلس صحيحاً متى حضره مندوبون لهم أغلبية أصوات الدول المصدرة وأغلبية أصوات الدول المستوردة

(و) مقر المجلس .

(٢٠) يختار المجلس — في يوليو سنة ١٩٤٩ — مكان مقاره المؤقت . كما يختار في الوقت المناسب — مكان مقاره الدائم وذلك بعد التشاور مع الهيئات والوكالات المتخصصة التابعة لمدينة الأمم المتحدة .

(ج) الأهلية القانونية .

(٢١) يتمتع المجلس في إقليم كل دولة مصدرة وكل دولة مستوردة بالأهلية القانونية التي تكفل قيامه بوظائفه المخولة له بمقتضى هذه الاتفاقية .

(ح) القرارات .

(٢٢) تتمتع كل دولة مصدرة كانت أو مستوردة بالالتزام بكل ما يتخذه المجلس من قرارات وفقاً لنصوص هذه الاتفاقية

#### المادة الرابعة عشرة

##### اللجنة التنفيذية

(١) ينشئ المجلس لجنة تنفيذية مكونة من ثلاث دول مصدرة تختص سنوياً بمعرفة الدول المصدرة . وما لا يزيد عن سبع دول مستوردة تختص سنوياً بمعرفة الدول المستوردة ويرين المجلس وليس للجنة التنفيذية ويمكن تعيين وكيل لها .

(٢) تكون اللجنة التنفيذية مسئولة أمام المجلس وتقوم بعملها وفقاً لتوجيهاته العامة .

وتحتول اللجنة التنفيذية السلطات والوظائف التي تهيئها هذه الاتفاقية صراحة . كذلك جميع السلطات والوظائف التي يغولها المجلس بالتطبيق لفقرة الحادية عشرة من المادة الثالثة عشرة .

## المادة السابعة عشرة

## الشؤون المالية

(١) يحمل كل حكومة نفقات الوند الذي يملأها في المجلس ونفقات الأعضاء الذين يمثلونها في اللجنة التنفيذية أو في اللجنة الاستشارية لتبادل الأسمار وتدفع جميع النفقات الأخرى الناشئة من تنفيذ هذا الاتفاق بما في ذلك امتدادات السكرارية والأحباب التي يقرها المجلس لرئيسه أو وكيله من طريق اشتراك كانت سنوية تؤدونها الدول المستوردة والدول المصدرة . ويحدد اشتراك كل دولة بالنسبة لكل سنة زراعية بنسبة عدد الأصوات التي تكون ملتبسة هذه الدولة عند الانتهاء من وضع الميزانية الخاصة لتلك السنة الزراعية .

(٢) يصدق المجلس في أول انعقاد له على ميزانية السنة المالية في ٣١ يولييه سنة ١٩٥٠ ويحدد قيمة الاشتراك الواجب على كل دولة مصدرة كانت أو مستوردة أن تحمله .

(٣) يقرر المجلس في أول انعقاد له في الستة أشهر الثانية من كل سنة زراعية ميزانية السنة الزراعية المقبلة ويحدد قيمة اشتراك كل دولة مصدرة كانت أو مستوردة عن تلك السنة .

(٤) يحدد المجلس قيمة الاشتراك التامسي الخاص بكل دولة مصدرة كانت أو مستوردة انضمت لهذه الاتفاقية كنص المادة الحادية والعشرين من هذه الاتفاقية بنسبة عدد الأصوات التي لها ونسبة المدة الباقية من السنة الزراعية الجارية . ومع ذلك فإن تعديل اشتراك الدول الأخرى مصدرة كانت أو مستوردة التي سبق تحديدها للسنة الزراعية الجارية .

(٥) تدفع الاشتراكات فوراً بمجرد تحديدها وإذا أُخِلت أية دولة مصدرة كانت أو مستوردة في دفع اشتراكها خلال السنة من تاريخ التحديد تفقد حقها في التصويت حتى تقوم بإدائه ولكنها إن تعجز من حقونها الأخرى المنوطة لها بمقتضى هذه الاتفاقية أو تتحلل من التزاماتها التي ترضها عليها . ويقوم المجلس بإعادة توزيع أصوات الدولة مصدرة كانت أو مستوردة التي فقدت حقها في التصويت وفقاً لنص الفقرة الرابعة عشرة من المادة الثالثة عشرة .

(٦) يصدر المجلس كل سنة زراعية بياناً مصدقاً عليه بالمبالغ التي استلمها والتي أنفقا خلال كل سنة زراعية .

(٧) تفتي حكومة الدولة الموجود بها المقر المؤقت أو الدائم للمجلس صريحتاً موظفي المجلس من الضرائب على الأيسري هذا الإهداء على المواطنين من مواطنيها .

(٨) ينفذ المجلس قبل اغضاضه في حالة انتهاء هذه الاتفاقية الوسائل اللازمة لتسوية خسروته والتصرف في أصوله .

## (المادة الثامنة عشرة)

## التعاون مع الهيئات الأخرى ما بين الحكومات

(١) ينفذ المجلس جميع التدابير التي تكفل التشاور والتعاون مع الهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والهيئات الأخرى ما بين الحكومات .

(٢) إنذاراً للجان أن نص من نصوص هذه الاتفاقية يتعارض تعارضاً مادياً مع التزامات فرضتها الأمم المتحدة هيئاتها المختصة ووكالاتها المتخصصة طبقاً لنصوص الاتفاقات بين الحكومات في حصد السلع - تطبق نصوص المقررات ٣، ٤، ٥ من المادة الثانية والعشرين وذلك معاً للتعارض الذي يؤدي إلى الإضرار بتطبيق هذه الاتفاقية .

## (المادة التاسعة عشرة)

## المنازعات والشكاوى

(١) يصدر المجلس قراره في أي نزاع يحال إليه في حصد نصير أو تطبيق هذه الاتفاقية ولم يتيسر فضله من طريق المفاوضات وكذلك أية شكاوى تحال عليه بسبب أن أية دولة مصدرة كانت أو مستوردة لم تقيم بتنفيذ التزاماتها المستحصرة عنها في هذه الاتفاقية ويكون ذلك بناء على التماس يقدم من أية دولة مصدرة كانت أو مستوردة كطرف في النزاع أو المتدعة للشكاوى .

(٢) لا تعتبر أية دولة مصدرة كانت أو مستوردة أنها قد أخلت بنصوص هذه الاتفاقية إلا بأغلبية أصوات الدول المصدرة والدول المستوردة . وإذا ثبت أن دولة مصدرة كانت أو مستوردة قد أخلت بنصوص هذه الاتفاقية وجب تحديد طبيعة هذا الإخلال فإذا ترتب على هذا الإخلال عجز في كيانها المضمونة وجب تحديد مدى هذا الإخلال .

(٣) إذا ثبت للجان أن دولة مصدرة كانت أو مستوردة قد أخلت بنصوص هذه الاتفاقية فيجوز للجان بأغلبية أصوات الدول المصدرة وأغلبية أصوات الدول المستوردة أن يقرر حرمان الدولة صاحبه الشأن من حق التصويت حتى تمتى باتزاماتها أو إخراج هذه الدولة من الاتفاقية .

(٤) في حالة حرمان دولة مصدرة كانت أو مستوردة من أصواتها تطبيقاً لنصوص هذه المادة يباد توزيع هذه الأصوات بالشروط الموضوعة في الفقرة الرابعة عشرة من المادة الثالثة عشرة فإذا ثبت تمهيداً دولة مصدرة كانت أو مستوردة في جميع أو جزء من كيانها المضمونة أو إذا أخرجت من هذه الاتفاقية يتم تسوية باقي الكيات المضمونة بالتطبيق لنص المادة التاسعة .

## (المادة الحادية والعشرون)

## الانضمام

يجوز للمجلس بأغلبية ثلثي أصوات الدول المصدرة وثلاثي أصوات الدول المستوردة الموافقة على أن تنضم إلى هذه الاتفاقية إلى حكومة ليست عضوا بها وأن يبين شروط هذا الانضمام ويتم الانضمام بإبلاغ وثيقة الانضمام لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي تقوم من جانبها بإبلاغ هذا الانضمام إلى كافة الحكومات الموافقة هذه الاتفاقية أو المنضمة إليها .

## (المادة الثانية والعشرون)

مدة السريان - التعديل - الانسحاب - الانتهاء

(١) تبقى هذه الاتفاقية نافذة المفعول حتى ٣١ يوليو سنة ١٩٥٣

(٢) يتبع المجلس في ٣١ يوليو سنة ١٩٥٣ إلى الأكثر الحكومات المصدرة والمستوردة بتوصياته الخاصة بتجديد هذه الاتفاقية .

(٣) ويجوز للمجلس بأغلبية أصوات الدول المصدرة وأغلبية أصوات الدول المستوردة أن يوصى بتعديل هذه الاتفاقية وذلك إذا ما طرأت ظروف يرى المجلس أن فيها إضرارا أو تهديدا بالإضرار في تنفيذ هذه الاتفاقية .

(٤) ويجوز للمجلس أن يحدد المدة التي يجب فيها على كل دولة مصدرة كانت أو مستوردة أن تبلغ حكومة الولايات المتحدة موافقتها أو رفضها للتعديل . ويسرى التعديل بمجرد الموافقة عليه من الدول المصدرة الحاصلة على ثلثي أصوات هذه الدول ، والدول المستوردة الحاصلة على ثلثي أصوات هذه الدول .

(٥) أية دولة مصدرة كانت أو مستوردة لم تبلغ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية موافقتها على التعديل في تاريخ سريانها ويجوز لها - بعد قيامها بتبليغ حكومة الولايات المتحدة كتابة بالانسحاب وذلك طبقا لما يقرر المجلس - أن تسحب من هذه الاتفاقية في نهاية السنة الزراعية الجارية مع عدم الإخلال بالاتزامات التي تفرضها الاتفاقية والتي لم تنف من قبل نهاية تلك السنة الزراعية .

(٦) يجوز لأية دولة مصدرة ترى - أن مصالحها متضررة جديدا بينما عدم اشتراك أو انسحاب أية دولة من الدول المبنية في المحق (أ) للمادة الثالثة والمترتبة أكثر من خمسة في المائة من الكليات المضمونة الموضحة بهذا المحق - وكذلك يجوز لأية دولة مستوردة ترى - أن مصالحها متضررة جديدا بينما عدم اشتراك أو انسحاب أية دولة من الدول المبنية

## الجزء الخامس

## التصوص للاتحادية

## (المادة العشرون)

التوقيع - التوقيع - التصديق

(١) لحكومات الدول المبنية في المبحثين ١ و ٢ من المادة الثالثة بهذه الاتفاقية توقيعها في واشنطن حتى ١٥ أبريل سنة ١٩٤٩

(٢) يتم تصديق الحكومات الموافقة على هذه الاتفاقية طبقا لنظمها الدستورية وتودع وثائق تصديقها لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية طبقا لتصوص الفقرة الرابعة من هذه المادة بحيث لا يتأخر الإيداع من أول يوليو سنة ١٩٤٩

(٣) حل أنه يشترط أن تكون الحكومات الدول المبنية في المحق (أ) للمادة الثالثة للمسؤول عما لا يقل من سبعين في المائة من المشتريات المضمونة وكذلك حكومات الدول المبنية في المحق ب للمادة الثالثة للمسؤول عما لا يقل من ثمانين في المائة من المبيعات المضمونة تكون قد أقرت بهذه الاتفاقية في أول يوليو سنة ١٩٤٩ وكذلك تسرى حصص الأجزاء ١ و ٣ و ٤ و ٥ من هذه الاتفاقية ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٤٩ بين هذه الحكومات التي أقرت هذه الاتفاقية . ويجعل المجلس مواعدا لا يتعدى أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ لسريان أحكام الجزء الثاني من هذه الاتفاقية بين الحكومات التي أقرت بأحكامها .

(٤) ويجوز للمجلس بالنسبة للحكومات الموافقة والتي لم تنضم بهذه الاتفاقية في أول يوليو سنة ١٩٤٩ أن يصعها مهلة لإيداع وثائق تصديقها وتسرى أحكام الجزء الأول والثالث والرابع والخامس من هذه الاتفاقية بالنسبة لهذه الحكومات من تاريخ إيداعها وثائق التصديق وتسرى أحكام الجزء الثاني من هذه الاتفاقية بالنسبة لهذه الحكومة في التاريخ المحدد بالفقرة الثالثة من هذه المادة لسريان أحكام هذا الجزء .

(٥) تقوم حكومة الولايات المتحدة بالأمريكية بإبلاغ كافة الحكومات الموافقة بهذه الاتفاقية بحال الحكومات التي وقعت هذه الاتفاقية وذلك إلى التمت بها .



(٢) باستثناء الأراضي التي صدر بشأنها تصريح وفقاً للفقرة (١) من هذه المادة فإن كل ما اكتسبه أية حكومة من حقوق أو التزامات من واجبات طبقاً لهذه الاتفاقية سري على جميع الأراضي التي هي مشمولة من علاقاتها الخارجية .

(٣) يجوز لأية حكومة في أي وقت بعد تصديقها أو انضمامها لهذه الاتفاقية - وذلك بإبلاغ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية - أن تصرح أن الحقوق والآثار الناشئة عن هذه الاتفاقية تسري على كل أو بعض الأراضي التي سبق أن أصدرت في صدها تصريحاً بموجب نص الفقرة الأولى من هذه المادة .

(٤) يجوز لأية حكومة أن تصحب من هذه الاتفاقية بالنسبة إلى جميع أو بعض الأراضي فيما وراء البحار التي تكون هي مشمولة من علاقاتها الخارجية وذلك بإبلاغ هذا الانسحاب إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

(٥) يبلغ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كافة الحكومات الموقعة هذه الاتفاقية أو المنضمة إليها أية تصريحات أو تيليغات بناء على نص هذه المادة .

في الملحق (د) المادة الثالثة والارمأة بأكثر من حصة في السنة من الكميات المضمومة الموضوعة بهذا الملحق - أن تسحب من هذه الاتفاقية وذلك بإبلاغ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كتابة قبل أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ أو في تاريخ سابق كما يحدده المجلس بأقلية ثلث أصوات الدول المصدرة والدول المستوردة .

(٧) يجوز لأية دولة مصدرة كانت أو مستوردة ترى أن الأمن الداخلي في بلادها أصبح معرضاً لخطر سبب شعوب حارة وب أن تسحب من هذه الاتفاقية حد من ثلاثين وما من تاريخ البيع الكتاب بالانسحاب إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

(٨) تقوم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بإبلاغ جميع الحكومات الموقعة للاتفاقية أو المنضمة إليها بأي تبليغ يصاحبها هذه المادة .

#### (المادة الثالثة والعشرون)

الأراضي التي تسري عليها الاتفاقية

(١) يجوز لأية حكومة - عند توقيعها أو تصديقها أو انضمامها لهذه الاتفاقية - أن تصرح بأن حقوقها والزاماتها انحصرت حالياً في هذه الاتفاقية لا تسري على كل أو بعض الأراضي فيما وراء البحار التي هي المشمولة من علاقاتها الخارجية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة وعلى الاتفاقية الملحق نصها بها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الوحيدة وعلى الاتفاقية الملحق نصها بهذه المادة .  
ويؤجل أخذ رأى البند بالاسم على مشروع هذا القانون إلى الأسبوع المقبل .

#### ١٩ - مشروع قانون

بالإذن للحكومة في أخذ مبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه من الاحتياطي العام لتفقات إعادة المرحومين الفلسطينيين من المصريين وأبناء وأهالة المهاجرين الفلسطينيين العرب - بتمويل المالية (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - بأجل أخذ الرأى عليه بالنداء بالاسم إلى الأسبوع المقبل

( المقررة الشرح المزمع المتكبر كدبنا إلى يشاره ) .

القرار - هناك تحفظ ذكره اللجنة في تقريرها يجب أن يكون تحت نظر المجلس والحكومة ، وهو ما أتى :

« واللجنة مع موافقتها على هذا الاقتراح لا تزال عند رأيا البقى إبدته في تقريرها من مشروع هذا القانون، وهو أن تنى الحكومة - وقد بدأت في تسمية مسائل فلسطين - بالعمل على معالجة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا الى مصر بحيث لا يتغلبا البرلمان باعتبارات إضافية من الاحتياطي العام لا تصرف حدودها » .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ، ولنتنقل إلى مناقشة مادته مادة فائدة ، ولنتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يؤذن للحكومة بأن تأخذ من الاحتياطي العام مبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه (مائة وخمسين ألف جنيه) لمواجهة نفقات إعادة المرحومين الفلسطينيين من المصريين وتكاليف إيوائهم وإعادة المهاجرين الى الديار المصرية من الفلسطينيين العرب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولنتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزراء الداخلية والشؤون الاجتماعية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه .

أمر بأن يجمع هذا القانون بنجام الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأى بالنداء بالاسم على مشروع هذا القانون إلى الأسبوع المقبل .

تليت المادة الأولى، وهذا نصها :

مادة ١ - تعديل فئات ماهيات ضباط الصف والساكن المجهزين المحددة في القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٦ إلى الفئات الآتية :

في السودان		في مصر	
الفئات المقترحة	المالية	الفئات المقترحة	المالية
سلم	سلم	سلم	سلم
٣١٣٢٠	٢٠٨٨٠	٢٨٨٠٠	١٨٣٦٠
٢٦٥٢٠	١٨٣٦٠	٢٤٠	١٥٨٤٠
٢٤١٢٠	١٥٨٤٠	٢١٦٠٠	١٣٣٢٠
٢٠٥٢٠	١٣٣٢٠	١٨٠	١٠٨٠٠
١٦٩٢٠	١٠٨٠٠	١٤٤٠٠	٨٢٨٠
١٦٩٢٠	—	١٤٤٠٠	١٢٠

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى، ولتلى المادة الثانية .

تليت المادة الثانية، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى المالية والحرية البحرية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأسر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

## ٢٠ - مشروع قانون

بتعديل ماهيات ضباط الصف والساكن المجهزين - تقرير لجنة المالية (١) -  
الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة  
فأدة - تأجيل أحد الرأى عليه بالقاء بالاسم إلى الأسبوع المقبل

( المقرر حفرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد بن شراوى )

الرئيس - نعت (٢) وزارة الحرية والبحرية حضرة الأستاذ محمد مصطفى غاربر لحضور جلسة المجلس أثناء نظر مشروع هذا القانون.

هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ، ولنتنقل إلى مناقشة مادته مادة فأدة، ولتلى المادة الأولى .

(١) يراجع الملحق رقم ٢٥٨

(٢) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أعرض لكم باستفاد المجلس في حضور حضرة الأستاذ محمد مصطفى غاربر جلسة المجلس أثناء نظر مشروع القانون الخاص بتعديل ماهيات ضباط الصف والساكن المجهزين - تأجيل أحد الرأى عليه بالقاء بالاسم إلى الأسبوع المقبل

أحد أغسطس سنة ١٩٤٩

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالبدء بالامم على مشروع هذا القانون إلى الأسبوع المقبل .

## ٢١ — مشروع القانون

المعاد من مجلس النواب (المقترح من حضرة الشيخ الختم الوفاء أحمد علي باشا) بتعديل مقرة "ب" من المادة الرابعة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ انفاص بالمعاشات العسكرية — تقرير بلش العالي والحرية والبحرية (١) — الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مائة مادية مادة فادة — تأجيل أخذ الرأي عليه بالبدء بالامم إلى الأسبوع المقبل (المقرر حضرة الشيخ الختم الوفاء أحمد شريف باشا) .

الرئيس — نعت (٢) ووزارة الحربية والبحرية حضرة صاحب العزة الاعظم محمد فريد صدق بك بحضور جلسة المجلس أثناء نظر مشروع هذا القانون ؟

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرة ) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ، ولنتقل إلى مناقشة مادتيه مادة فادة ، وتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ — تعيل المادتان الرابعة والخامسة من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ ، انفاص بالمعاشات العسكرية على الوجه الآتي :

مادة ٤ — الضباط الحائزون لرتب قرر لها مائة خصوصية للسودان تكون تسوية معاشهم أو مكافأتهم باعتبار هذه المائة الخصوصية ، وذلك في الأحوال الآتية :

( ١ ) إذا كان الضابط أثناء خدمته في السودان أو وقت الحرب قد أحيل إلى المعاش أو وقت بسبب طاعات أو أمراض أو جروح جعلته غير قادر على البقاء في خدمة الجيش .

( ب ) إذا خدم الضابط سنتين كاملتين في السودان .

لا يدخل في حساب السنتين المذكورتين في الفقرة "ب" المدة التي تقضى في السودان بالعقوف قبل الحصول على عريضة ضابط .

مادة ٥ — يراعى في تطبيق أحكام المادة الرابعة ما يأتي :

(أولاً) تعتبر بمثابة خدمة مؤداة في السودان :

( ١ ) مدة الخدمة فيما بين أسوان ووادى حلفا اعتباراً من ١٤ مارس سنة ١٩٠٠

( ب ) مدة الخدمة في محافظة سيناء اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٠٩

( ج ) مدة الخدمة في محافظتي الصحراء الغربية والصحراء الجنوبية وقسم البحر الأحمر اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩١٤

(١) برامج المعلق رقم ٢٥٩

(٢) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو الفكر باستئذان المجلس في حضور صاحب العزة الاعظم محمد فريد صدق بك جلسة المجلس أثناء نظر مشروع القانون بتعديل الدقرة "ب" من المادة الرابعة من القانون

رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ ، انفاص بالمعاشات العسكرية .  
وقضوا سادتهم يقول قاضي الاحترام ما

عن كل ستة يفتيها الضابط في السودان بأن يأخذ جزءا من عشرة أجزاء من الفرق بين الماهية العادية وماهية السودان .

وإنذرت قائداً متارضان ، وأرجو أن يتفضل حضرة المقرر بإيضاح ذلك .

المقرر - ليس هناك معارض مطلقاً ، لأن استحقاق الضابط للمعاش بالسودان هو بعد ستين بعد أن كان بعد عشرين سنوات . وإنما الفقرة الأخيرة التي يتكلم عنها حضرة الشيخ المحترم هي كيفية تسوية المعاش .

ولفرض أن ضابطاً أمضى ستين أو ثلاثاً أو أربعاً أو أكثر ، فيكون الحد الأدنى ستين لكي يستحق معاش السودان . وعندما يسوى المعاش يسوى على أساس المدة العادية ، وبعد ذلك يأخذ من كل سنة أمضاها في السودان جزءاً من عشرة . فإذا كان قد أمضى ثلاث سنوات أخذ ثلاثة أمشار ، وإذا كان قد أمضى أربع سنوات أخذ أربعة أمشار . وعلى ذلك ، فليس هناك أي معارض بالمرّة .

المقرر - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

المقرر - إذن يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولعل المادة الثانية .

نليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى المالية والحرية والبحرية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(ثانياً) لا تختص مدة الخدمة في السودان المؤداة ليل ٢٩ مارس سنة ١٩٤٩

( ثالثاً ) مدة الستين المذكورين في المادة السابقة يجب أن تكون خدمة حقيقية لا تدخل فيها أى مدة إضافية .

(رابعاً) إذا خدم الضابط ستين كاملتين على الأقل في السودان يسوى معاشه أو مكافأته من جميع مدة خدمته على أساس الماهية العادية مضافاً إليها جزء من عشرة أجزاء من الفرق بين الماهية الخصوصية في السودان والماهية العادية في مصر من كل سنة كاملة قضيت في السودان .

ويسرى مفعول هذا القانون ابتداء من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ ، على ألا يصرف فرق من المدة السابقة إلى تاريخ العمل بهذا القانون .

المقرر - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

فقرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت بأشأ - الفقرة "ب" من المادة الرابعة المعدلة تقول إنه بعد أن كان الضابط يكتسب المعاش على أساس الماهية الخصوصية إذا أمضى عشرين سنوات في السودان ، أعطاه التعديل الحق في اكتساب المعاش إذا أمضى ستين كاملتين .

ولكن جاءت المادة الخامسة فأدخلت تعديلاً على المادة الرابعة .

فبعد أن كانت المادة الرابعة تكسب الضابط حق تسوية معاشه على أساس الماهية الخصوصية في السودان إذا أمضى ستين بالسودان ، جاءت المادة الخامسة بالفقرة الرابعة منها فنصت على أن يحسب المعاش

نأمر بأن يصم هذا القانون بنظام الموقلة، وأن يخسر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الموقلة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس المراقبة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالنداء بالاسم على مشروع هذا القانون إلى الأسبوع المقبل .

وبمناصبة الانتهاء من الأعمال التي لدينا، أذكركم حضرات الشيوخ المحترمين بأن جلسة مجلس النواب ستكون يوم الاثنين المقبل ، وسيؤخذ فيها الرأي

على مشروع قانون ربط الميزانية وبعض القوانين الأخرى الهامة ، فأرجو من حضراتكم أن تنفضلوا بمراعاة هذا الموعد ، حتى نتميز هذه الأعمال .

والآن هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة ، على أن تعقد الجلسة المقبلة يوم الثلاثاء ١٤ شوال سنة ١٣٦٨ ، الموافق ٩ أغسطس سنة ١٩٤٩ ، الساعة الخامسة والنصف مساء ؟

( موافقة ) .

( رفعت الجلسة الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء ) .

# الْمَجْلِسُ الشَّيْخِي

## دور الاعتدال العادي الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة السابعة والأربعين

المعقودة علناً في يوم الثلاثاء ١٤ شوال سنة ١٣٦٨ ، الموافق ٩ أغسطس سنة ١٩٤٩

ملخص

رقم الجلسة

- ١ — إجازة ... .. ١٧٢٩
- ٢ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة (٢ أغسطس سنة ١٩٤٩) ... .. ١٧٢٩
- ٣ — استقالة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الحليم عبد الحق من عضوية المجلس — قبول الاستقالة — إعلان خلو المحل ... ١٧٢٩
- ٤ — طلب وزارة العدل رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم عبد طوى الجواريك ، ليرد إجراءات الاستقدام ٨٠٧ سنة ١٩٤٩ (بتوشين الكوم) ... .. ١٧٣٠
- — مرسوم بشروط قانونين :
- ( أ ) مرسوم بمشروع قانون بإعادة تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بجهة المتعة بالإسكندرية إلى ل.م.ه الإحالة والتدريب المهني بالإسكندرية بإيجار رمزي لمدة ثلاثين سنة ، بدوام العمل الاجتماعي الصناعات ... ١٧٣٠
- إحالة مباشرة إلى لجنة المالية ... ..
- ( ب ) مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إحتياكي في ميزانية وزارة الأوقاف السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ بمبلغ ٥٠٠ جنيه لصد التبايز المحقق في مصروفات الإدارة العامة ، قسم ١ ، فرع ١ ، باب ٢ "مصروفات عامة" ... ١٧٣٠
- إحالة مباشرة إلى لجنة الأوقاف والمجاهد الدينية ... .. ١٧٣٠
- ٦ — موافقة مجلس النواب على التعديل الذي أدخله مجلس الشيوخ على مشروع ميزانية تقسم ٧ "وزارة التجارة والصناعة" ... ( المصروفات ) ... .. ١٧٣١

٢٠ رقم الصفحة

٧- مشروعات قوانين وأردت من مجلس النواب :

- ( أ ) مشروع قانون يربط ميزانية جاسة نواد الأول لسنة المالية ١٩٤٩-١٩٥٠ ... ١٧٣١
- ( ب ) مشروع قانون يربط ميزانية جاسة نواد الأول لسنة المالية ١٩٤٩-١٩٥٠ ... ١٧٣١
- ( ج ) مشروع قانون يربط ميزانية مجلس نواد الأول الأعلى للبحر الفينة لسنة المالية ١٩٤٩-١٩٥٠ ... ١٧٣١
- ( د ) مشروع قانون يربط ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩-١٩٥٠ .. ١٧٣٢
- احالتها إلى لجنة المالية ... ١٧٣٢
- ( هـ ) مشروع قانون يربط ميزانية الجاسع الأثر والمعاد الفينة لسنة المالية ١٩٤٩-١٩٥٠ ... ١٧٣٢
- ( و ) مشروع قانون يربط ميزانية وزارة الأوقاف لسنة المالية ١٩٤٩-١٩٥٠ ... ١٧٣٢
- احالتها إلى لجنة الأوقاف والمعاد الفينة ... ١٧٣٢

٨ - مشروعا قانونين واحد أن من مجلس النواب :

- ( أ ) مشروع قانون بالأذن الحكومة في أن تصدق مصرقرضا لإيجارة ١٣,٥٠٠,٠٠٠ جنيه لتحويل القطن الذي شتره (قر مجلس النواب دفعه) ... ١٧٣٢
- ( ب ) مشروع قانون بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٦ بمنع التزام "ويل قامة مدينة القاهرة إلى عماد طوى طريقة بيجاتريكو ... ١٧٣٢
- احاله مباشرة إلى لجنة المالية ... ١٧٣٢
- ٩ - مشروع قانون خاص بنظام موظفي الدولة ... ١٧٣٣
- إسالة إلى لجنة المالية ... ١٧٣٣

- ١٠ - موافقة مجلس النواب على التبدل الذى أدخل على مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ بشأن بند تخصص لمهتس إلى والميكانيكا ... ١٧٣٣
- ١١ - موافقة مجلس النواب على الاتحاد المقترح قسم ٢٩ "مصرفات غير منظورة" من مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ... ١٧٣٣
- ١٢ - موافقة مجلس النواب على تصحيحات مبلغ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه المخصص للاشراف على الاعطاميات الزاوية ... ١٧٣٤
- ١٣ - موافقة مجلس النواب على ثلاثة مشروعات قوانين : أقرها مجلس الشيوخ :

- ( أ ) مشروع قانون يشترط المواطنين الأجانب بالهاكم المخططة الذين يستحق من خدمتهم مناسبة لقاء هذه الهاكم في ١١ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ... ١٧٣٤
- ( ب ) مشروع قانون بالناء القانون رقم ٤ لسنة ١٩٤٥ بالتزام المستوردين في مصر من دواتا بليداع إلى ٣٠٪ الخصصة لتذية حساب مصدري مصرف البنك الأهل المصري ... ١٧٣٤
- ( ج ) مشروع قانون بالمرافعة على الاتحاق الدم مع الفكرة المالية لنادى السورس البحرية ... ١٧٣٤



## رقم الصفحة

١٤ - أمتة :

- (١) سؤال موجه الى حضرة صاحب العزلة وزير الداخلية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ ابراهيم زكي ، حاتم في التحقيق مع موظف كبير بديرية البيرة - الاجابة عنه ... .. ١٧٣٥
- (ب) سؤال موجه الى حضرة صاحب العزلة والمالية وزير الداخلية ووزير الأشغال السومية ، من حضرة الشيخ المحترم عد علي الجزار بك ، من تجربة الجهاز المتكبر تنظيم حركة المرور - تأجيل حضرة الشيخ المحترم ... ١٧٣٥
- (ج) سؤال موجه الى حضرة صاحب المال وزير الشؤون الاجتماعية ، من حضرة الشيخ المحترم عد علي الجزار بك ، من سوء حالة العمال الذين يسمونهم قاطر اذنيها - ايداع الاجابة عنه بعد أسبوع ... ١٧٣٥
- (د) سؤال موجه الى حضرة صاحب المال وزير القنون ، من حضرة الشيخ المحترم عد علي الجزار بك ، من ايجاد فتن لشركة لتوزيع مع حل الجيع أو ايجاد جعة متعدين - الاجابة عنه ... ١٧٣٦
- ١٥ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل المواد ٥ و ٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ ، باستغلال القضاء لتقرير بقعة العدل ... ٢٦٠ رقم ملحق
- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواده مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالانسداد بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى ... ١٧٣٦
- ١٦ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بنظام القضاء ... ١٧٣٩
- تقرير بقعة العدل ... ملحق رقم ٢٦١
- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواده مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالانسداد بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى ... ١٧٤٠
- ١٧ - تقرير بقعة العدل من الاقتراح بمرجع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم سليمان باشا ، بتعديل المادة السادسة من الأسس المالية المبادى ١٤ يوزع سنة ١٨٨٣ القنصل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ... ١٧٥٦
- ملحق رقم ٢٦٢
- الموافقة على التقرير ودفع الاقتراح بمرجع قانون ... ١٧٥٦
- ١٨ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، انقصاص شبع التأسيس والنش ... ١٧٥٧
- تقرير بقعة الجدارة والمناصفة ... ملحق رقم ٢٦٣
- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواده مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالانسداد بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى ... ١٧٥٧
- ١٩ - تقرير بقعة الزكاة من مشروع القانون الوارد من مجلس النواب انقصاص بيع المسكنة لصغار الزراع ... ١٧٥٨
- تأجيله إلى الجلسة المقبلة ... ١٧٥٨
- ٢٠ - تقرير بقعة المالية من الاقتراح بمرجع قانون المقدم من المفوضية ذكر يا مهوان باشا ، بضربى البنك الأهل المتكبر مركزى ... ١٧٥٨
- تأجيله إلى الجلسة المقبلة ... ١٧٥٨
- ٢١ - مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ... ١٧٥٨
- تقرير بقعة المالية ... ملحق رقم ٢٦٥
- تعديل على المشرع إضافة مبلغ ٤٩٠.٠٠٠ جنيه بميزانية وزارة الأشغال السومية لمنع بدل تخصص لمجلس مصلحة الى ومجلس طلبات الى والمصرف مقابل استبعاد مبلغ مماثل من المصروفات العامة لمصلحة الى - إقرار ... ١٧٦٠
- رقم ٢٩ مصروفات غير مشفوعة - إقرار ... ١٧٦٠
- تقرير بقعة المالية ... ملحق رقم ٢٦٥

رقم الصفحة

٢٢ - مشروع قانون يربط ميزانية جاسة قواد الأول لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ... .. ١٧٦٠

تقرير لجنة المالية ... .. ٢٠٤ رقم

الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواده مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالإس  
مع مشروعات القوانين الأخرى ... .. ١٧٦٠

٢٣ - مشروع قانون يربط ميزانية جاسة قواد الأول لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ... .. ١٧٦٢

تقرير لجنة المالية ... .. ٢٠٥ رقم

الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواده مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالإس  
مع مشروعات القوانين الأخرى ... .. ١٧٦٢

٢٤ - مشروع قانون يربط ميزانية مجلس قواد الأول للأهل لبحوث لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ... .. ١٧٦٢

تقرير لجنة المالية ... .. ٢٠٦ رقم

الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواده مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالإس  
مع مشروعات القوانين الأخرى ... .. ١٧٦٤

٢٥ - مشروع قانون يربط ميزانية الجامع الأزهر والمعاد الدينية لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ... .. ١٧٦٥

تقرير لجنة الأوقاف والمعاد الدينية ... .. ٢٢٣ رقم

الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواده مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالإس مع  
مشروعات القوانين الأخرى ... .. ١٧٦٥

٢٦ - مشروع قانون يربط ميزانية وزارة الأوقاف لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ... .. ١٧٦٩

تقرير لجنة الأوقاف والمعاد الدينية ... ..

الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواده مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالإس  
مع مشروعات القوانين الأخرى ... .. ١٧٦٩

٢٧ - مشروع قانون يربط ميزانية العمدة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ... .. ١٧٨٠

تقرير لجنة المالية ... .. ١٦٥ رقم

الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواده مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالإس  
مع مشروعات القوانين الأخرى ... .. ١٧٨٠

٢٨ - مشروع قانون بتأجير مساحة قدرها ١٠٠٠ متر قطعة أرض من أملاك العمدة بحرف رقم ١٤١٧ بطول  
يحد حوران البحرية المحاذية على الترانك للكرم بحوران، بإيجار اسمي يتعده سنه واحد سنوياً، وقدة خمس عشرة  
لانتسابها في أغراض الجمعية ... .. ١٧٨٩

تقرير لجنة المالية ... .. ٢٦٤ رقم

الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالإس مع  
مشروعات القوانين الأخرى ... .. ١٧٨٩

## رقم الجلسة

٢٩ - مشروع قانون تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٣٣٥ - سلسلة يجرىها آل مرة عدل على الكبير ،  
لإقامة مستوطنة عليا بإيجار أسبوعي قدره واحد مئة ليرة ١٥ سنة ... .. ١٧٨٩

طبق رقم ٢٩٥

تقرير لجنة المالية

المراقبة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة ثمانية - تأجيل أخذ الرأي عليه بإتخاذ بالإسم مع  
مشروعات القوانين الأخرى ... .. ١٧٨٩

٣٠ - مشروع قانون تجديد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة حيازة مصلحة إلى ٩ سنوات ١٥ عامًا و ١٣ ليرة  
و ٧ أشهر بمدينة إسكندرية ، إلى النادي الرياضي بأسكندرية ، لاستئجار ناديا رياضيًا ، بإيجار أسبوعي قدره ٤٠ ليرة  
سبوعيا مائة تسع مئة ... .. ١٧٩٠

طبق رقم ٢٩٦

تقرير لجنة المالية

المراقبة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادته مادة ثمانية - تأجيل أخذ الرأي عليه بإتخاذ بالإسم مع  
مشروعات القوانين الأخرى ... .. ١٧٩٠

٣١ - تقرير لجنة المالية من تعديلات مبلغ ١٠٠٠ جنيه المخصص للاعتراف على الاعترافات الزامية التي يراقبها البرلمان  
ضمن امكادات ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ... .. ١٧٩١

طبق رقم ١٦٥

المراقبة على التقرير ... .. ١٧٩١

٣٢ - انتخاب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجبلى وكيل المجلس بدلا من حضرة صاحب المجال الأستاذ محمد  
محمد الوكيل الذي عين وزير دولة ... .. ١٧٩١

٣٣ - أخذ رأى على مشروعات القوانين الآتية :

( أ ) مشروع قانون الإذن للحكومة في أخذ مبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه من الاحتياطي العام لتفقات إعادة المجردين  
فلسطين من المهرين ولجوء وإقامة المهاجرين الفلسطينيين العرب ... .. ١٧٩١

( ب ) مشروع قانون بتعديل ماحيات ضباط الصف والساكن المتقنين ... .. ١٧٩١

( ج ) مشروع قانون بتعديل الفترة ب من المادة الرابعة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالخدمات العسكرية ... .. ١٧٩١

( د ) مشروع قانون بتعديل القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٧ ، الخاص بالخدمة العسكرية ... .. ١٧٩١

( هـ ) مشروع قانون المراقبة على الامتيازات المالية لتسليم القوتة بمدينة واسطيجون ... .. ١٧٩١

دم السنة

(د) مشروع قانون بتعديل المراءد ٣ وه ٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ ، باستغلال القضاء ... .. ١٧٩١

(ز) مشروع قانون بنظام القضاء ... .. ١٧٩١

(ح) مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، انطاس قبح التدليس والنش ... .. ١٧٩١

(ط) مشروع قانون بتأجير مساحة قروا ١٠٠٠٠ متر من قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ١٤٦٧ بتدويران  
ال جمعية المحافظة على القرآن الكريم بملوان ، بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سعر ١٤ لمدة ١٤ سنة لاستعمالها في  
أغراض الجمعية ... .. ١٧٩٦

(ي) مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٣٣٥ سلسلة يتدويرها الى حصة عدلى الكبر ،  
لائحة مصروف طليا ، بإيجار اسمي قدره واحد سعر ١٥ لمدة ١٥ سنة ... .. ١٧٩٢

(ك) مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة حيازة مصلحة الى ، مساحتها ١٥ فدا ١٣ قرياطا  
واسمهم بمدة أسبوع ، الى الثانى الراضى بأسبوع ، لاستعمالها ناديا رياضية ، بإيجار اسمي قدره ٤٠ جديا  
سعر ١٤ لمدة تسع سنوات ... .. ١٧٩٢

(ل) مشروع قانون بربط ميزانية جامعة قواد الأول لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ... .. ١٧٩٢

(م) مشروع قانون بربط ميزانية جامعة قواد الأول لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ... .. ١٧٩٢

(ن) مشروع قانون بربط ميزانية مجلس قواد الأول الأجل البحث الفنية لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ... .. ١٧٩٢

(س) مشروع قانون بربط ميزانية المحام الأؤمر والمحاكم القليلة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ... .. ١٧٩٢

(ع) مشروع قانون بربط ميزانية وزارة الأوقاف لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ... .. ١٧٩٢

(ف) مشروع قانون بربط ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ... .. ١٧٩٢

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة الخمسين مساءً، برئاسة حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس المجلس .  
تولى السكرتيرة البرلمانية حضرة الشيخين المحترمين :  
محمد عطية الناظر بك ، الأستاذ عبد الرزاق وجده القاضي .  
وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما هذا :  
الغائبين :

أولاً - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد إبراهيم الطاهرى ، أحمد علي باشا ، أحمد قرشي باشا ، أحمد لطفي السيد باشا ، أصلان قطاوى بك ، توفيق دوس باشا ، الأستاذ جلال عبد الحيد أباطه ، حسن حسن عزام بك ، اللواء حسن عبد الوهاب باشا ، حسين حنان باشا ، خليل ثابت بك ، صليب ساسي باشا ، الأستاذ عباس الجبل ، علي زكي العربي باشا ، محمد المنازي صديقه باشا ، محمد أمين يوسف بك ، محمد بدر باشا ، محمد حلي عيسى باشا ، محمد رشوان الزمر بك ، محمد رضوان بك ، محمد زايد جلال ، محمد طاهر باشا ، محمد فهمي الميسوي بك ، محمود فؤاد بك ، واصف بطرس غالي باشا .

ثانياً - بسبب المرض ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الشيخ اساميل فؤاد ، محمد شفيق باشا ، وجيب دوس بك .

ثالثاً - باحضار :

عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم عبد الحمادي باشا ، أحمد حمام حسين بك ، جلال فهمي باشا ، جمال الدين مكيان أباطه بك ، الأستاذ حسن عبدالقادر ، عبد الفتاح يحيى باشا ، الأستاذ عبد الرحمن نور ، السيد عبد الحميد الزمالي ، علي ماهر باشا ، يوسف ذو الفقار باشا .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد علي أبو ستيت بك ، اسماعيل صدق باشا ، حافظ رمضان باشا ، حسن رشوان حمادي بك ، الدكتور زكي مختاريل يشاره ، ساما حبشي باشا ، شارل بشري حنا ، عبد الله الموم باشا ، محمد توفيق راضي بك ، الأستاذ محمود أبو الفتح ، الأستاذ ميشيل رزق .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب الدولة حسين صري باشا ورئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والخارجية ، وحضرات اصحاب المجالس : أحمد محمد خنبة باشا ووزير العدل ، مكيان محرم باشا ووزير الأشغال العمومية ، محمود خاليل باشا ووزير الدولة ، أحمد عبد الفتاح باشا ووزير الزراعة ، الأستاذ علي أيوب ووزير الشؤون الاجتماعية ، إبراهيم حقوق باشا ووزير الأوقاف ، محمد فؤاد سراج الدين باشا ووزير المواصلات ، الأستاذ مصطفى نصرت ووزير التجارة والصناعة ، الدكتور نجيب اسكندر باشا ووزير الصحة العمومية ، القرقي محمد حيدر باشا ووزير الحربية والبحرية ، أحمد حمص بدر بك

ووزير المعارف العمومية ، مصطفى صري بك ووزير الدولة ، محمد زكي علي باشا ووزير الدولة ، حسين فهمي بك ووزير المالية ، عبد الرحمن الزاوي بك ووزير التكوين ، أحمد علي طوبه بك ووزير الدولة ، الدكتور محمد هاشم ووزير الدولة .

تولى السكرتيرة العامة أمين عز العرب بك .

( أعلن حضرة صاحب السعادة الرئيس افتتاح الجلسة ) .

١ - إجازات

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم محمد زايد جلال إجازة لمدة عشرة أيام من اليوم ، لسفره إلى الخارج .

ويطلب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ فردي أبو شادي بك ، إجازة من غد إلى آخر الدورة ، اسفره إلى الخارج للاستشفاء .  
فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
( موافقة ) .

٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

( ٢ أغسطس سنة ١٩٦٩ )

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟  
( لم يتردد أحد ) .

الرئيس - يصدق المجلس على مضبطة الجلسة السابقة .

٣ - استقالة

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق من عضوية المجلس - قبول الاستقالة - إعلان خلو المنصب

الرئيس - قدم<sup>(١)</sup> لي حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق استقالته منذ أكثر من أسبوع . وقد راجعته وراجعت أصلها للذين حدثوني فلهذا الأسر فيه مرة . وكانت آخر مقابلة لي معه بعد ظهر اليوم ، وأبحث عليه في البقاء ، فأصر على الاستقالة .

وإني اسم المجلس آسف على حرمان المجلس من خدماته ، وأعتقد أنه لا سبيل لي بذل محاولة أخرى لكي يبدل عنها . ولهذا أعرض على حضراتكم الاستقالة ، فهل توافقون حضراتكم على قبولها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس قبول استقالة حضرة الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، وأعلن خلو المنصب .

(١) نص الكتاب :

" حضرة صاحب المجالس رئيس مجلس الشيوخ  
أشرفني بأن أقدم عليك استقالتي من جهة المجلس المؤقتة ، راجياً التكرم برفضها إلي ، ذاكراً أبداً ما لقيته من سلاحيك وحضرات زملائك الشيوخ المحترمين من سادة المعارف في خدمة البلاد وكرام الزمالة ، راجياً التفضل بقبول الاستقالة ومطعم شكرى .  
وتفضلوا بقبول جالس محقق ما

## ٤ - طلب وزارة العدل

رفع المحامي اللبنانية من حضرة الشيخ المحترم محمد طوي الجزار بك ، السيد  
في إجراءات اللجنة رقم ٨٠٧ سنة ١٩٤٩ (بتدشين الكوم)

الرئيس - ورد كتاب <sup>(١)</sup> من وزارة العدل بتاريخ ٩ أغسطس  
سنة ١٩٤٩ بطلب رفع المحاماة اللبنانية عن حضرة الشيخ المحترم  
طوي الجزار بك ، السيد في إجراءات اللجنة رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٤٩ (بتدري  
شيين الكوم) .

فول توافقون حضراتكم على إحالة إلى لجنة العدل ؟

( موافقة ) .

محمد عوني الجزار بك - إن ما ورد في كتاب وزارة العدل غير صحيح  
وإني أرجو معالي وزير الصحة أن يسأل مفتش الصحة : كيف ينسب إلى  
قطعة أرض كذا دون أن يقرى الأمر ؟

(١) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرّم بأن أرسل مع هذا سادتك قضية اللجنة رقم ٨٠٧ سنة ١٩٤٩ (بتدريشين الكوم) الخاصة بحضرة الشيخ المحترم محمد طوي الجزار بك ، رداء الفضل برضا على المجلس لاستعادة  
رفع المحاماة اللبنانية عن حضرة ، السيد في إجراءات اللجنة رقم ٨٠٧  
وتغفروا سادتك بقبول دافر الاحترام ما  
٩ أغسطس سنة ١٩٤٩

وزير العدل  
أحمد عصب

(٢) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرّم بأن أبلغ سادتك صورة من المرسوم بمشروع القانون السادس ٢٥ دله سنة ١٩٤٩ بإعطاء تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٨٨ بطول الرمل بحجة المنتدرة  
بالإسكندرية إلى جماعة الإغاثة والتدريب الحقن بالإسكندرية بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنوياً وليلة ثلاثين سنة ، لإقامة المركز الاجتماعي الصناعي بجماعة .  
وقد أرسل هذا المرسوم إلى مجلس النواب لمقره عليه .  
وتغفروا سادتك بقبول باقي الاحترام ما  
٩ أغسطس سنة ١٩٤٩

وزير المالية  
حسين خوي

(٣) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرّم بأن أرسل مع هذا موصياً بمشروع قانون ضخم احتاد اضافي في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ مبلغ ٥٠٠ جنيه لند التجاوز المتوقع في مصروفات  
الأداة العامة ، قسم ١ ، فرع ١ ، باب ٢ " مصروفات عامة " ، رداء الفضل برضا على المجلس الواقعة عليه من طريق الاستبدال .  
وتغفروا سادتك بقبول باقي الاحترام ما  
٩ أغسطس سنة ١٩٤٩

وزير الأوقاف  
إبراهيم موصوف أباه

## ٥ - مرصومان بمشروع قانونين

إحالتها مباشرة إلى المجلس المختصين

الرئيس - ورد من حضرة صاحب السعادة وزير المالية كتاب <sup>(١)</sup>  
مؤرخ ٣ أغسطس سنة ١٩٣٩ ، ومعه صورة من مرصوم بمشروع قانون  
باحتداد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بحجة المنتدرة بالإسكندرية  
إلى جماعة الإغاثة والتدريب الحقن بالإسكندرية بإيجار اسمي لمدة ثلاثين  
سنة ، لإقامة المركز الاجتماعي الصناعي بجماعة .  
وقد أحلته إلى لجنة المالية مباشرة .

وردد من حضرة صاحب السعادة وزير الأوقاف في يوم ٤ أغسطس  
سنة ١٩٤٩ كتاب <sup>(٢)</sup> ومعه صورة من مرصوم بمشروع قانون بفتح احتداد  
إضافي في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بمبلغ  
٥٠٠ جنيه ، لند التجاوز المتوقع في مصروفات الإدارة العامة ، قسم ١  
فرع ١ ، باب ٢ " مصروفات عامة " .

وقد أحلته مباشرة إلى لجنة الأوقاف والمآخذ الدينية .

## ٦ - موافقة مجلس النواب

على التعديل الذي أدخله مجلس الشيوخ على مشروع ميزانية القسم "وزارة التجارة والصناعة" (المصروفات)

الرئيس - ورد خطاب<sup>(١)</sup> من مجلس النواب بتاريخ ٣ أغسطس سنة ١٩٤٩ بأن المجلس وافق بجلسته أول أغسطس سنة ١٩٤٩ على التعديل الذي أدخله مجلس الشيوخ على مشروع ميزانية القسم "وزارة التجارة والصناعة" (المصروفات).

## ٧ - مشروعات قوانين

وأوردت من مجلس النواب ربط الميزانيات للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ - بإسالتها مباشرة إلى المجهتين المختصتين

- الرئيس - وردت ستة كتب<sup>(٢)</sup> من مجلس النواب بأن المجلس أقر بجلسته ٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ مشروعات القوانين الآتية :
- ١ - مشروع قانون ربط ميزانية جامعة فؤاد الأول للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠
  - ٢ - مشروع قانون ربط ميزانية جامعة فاروق الأول للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠
  - ٣ - مشروع قانون ربط ميزانية مجلس فؤاد الأول للأهل للبحوث الفنية للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

(١) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المنعقدة في أول أغسطس سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية من التعديل الذي أدخله مجلس الشيوخ على مشروع الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ، قسم " وزارة التجارة والصناعة " ووافق عليه كما أقره مجلس الشيوخ  
ومع هذا تقرير اللجنة المذكور  
وتفضلوا سادتك بقبول لائق الاحترام ما  
٣ أغسطس سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
مه "عزيز مشرق"

(٢) نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الأول :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المنعقدة في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ مشروع قانون ربط ميزانية جامعة فؤاد الأول للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ووافق عليه  
بالصفة المرافقة لهذا  
فالرجو التفضل بمعرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ  
وتفضلوا سادتك بقبول لائق الاحترام ما  
٩ أغسطس سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
مه "عزيز مشرق"

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الثاني :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المنعقدة في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ مشروع قانون ربط ميزانية جامعة فاروق الأول للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ووافق عليه  
بالصفة المرافقة لهذا  
فالرجو التفضل بمعرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ  
وتفضلوا سادتك بقبول لائق الاحترام ما  
٩ أغسطس سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
مه "عزيز مشرق"

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الثالث :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المنعقدة في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ مشروع قانون ربط ميزانية مجلس فؤاد الأول للأهل للبحوث الفنية لسنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ووافق عليه  
بالصفة المرافقة لهذا  
فالرجو التفضل بمعرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ  
وتفضلوا سادتك بقبول لائق الاحترام ما  
٩ أغسطس سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
مه "عزيز مشرق"

## ٨ - مشروع قانون واردان من مجلس النواب

الرئيس - وود من رئاسة مجلس النواب كتابان<sup>(١)</sup> بتاريخ ٩ أغسطس سنة ١٩٤٩ الأول بأن المجلس نظر بملحة ٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ مشروع قانون بالاذن للحكومة في أن تصدر في مصر قرضاً لا يتجاوز ١٣,٥٠٠,٠٠٠ جنيه تقويم القطن الذي تشتره ، وقر رفضه .

والثاني بأن المجلس وافق على مشروع قانون بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٦ بمنح القرض تحويل قامة مدينة القاهرة الى سداد عضوي طريقة بجاويز بيكو ، وقد أملت مشروع القانون الثاني الى لجنة المالية مباشرة .

## ٤ - مشروع قانون ربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

## ٥ - مشروع قانون ربط ميزانية الجامع الأزهر والمعاد الدينية للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

## ٦ - مشروع قانون ربط ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

وتد أملت مشروعات القوانين الأربعة الأولى الى لجنة المالية ، ومشروع القانونين الآخرين الى لجنة الأوقاف والمعاد الدينية .  
وقد أدرج بجدول أعمال جلسة اليوم تقارير هاتين اللجنتين عن مشروعات القوانين المذكورة لنظرها وأخذ الرأي عليها في هذه الجلسة .

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الرابع :

"حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ  
أتشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بملحة المتقدمة في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ مشروع قانون ربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .  
فالمرجو الفضل بمرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

٩ أغسطس سنة ١٩٤٩

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون الخامس :

"حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ  
أتشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بملحة المتقدمة في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ مشروع قانون ربط ميزانية الجامع الأزهر والمعاد الدينية للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .  
فالمرجو الفضل بمرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

٩ أغسطس سنة ١٩٤٩

نص الكتاب الخاص بمشروع القانون السادس :

"حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ  
أتشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بملحة المتقدمة في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ مشروع قانون ربط ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .  
فالمرجو الفضل بمرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

٩ أغسطس سنة ١٩٤٩

نص الكتاب الأول :

"حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ  
أتشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بملحة المتقدمة في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون بالاذن للحكومة في أن تصدر في مصر قرضاً لا يتجاوز ١٣,٥٠٠,٠٠٠ جنيه تقويم القطن الذي تشتره وتقرر هذا المشروع .  
وبمع هذا تقرير اللجنة المذكور .  
وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

٩ أغسطس سنة ١٩٤٩

نص الكتاب الثاني :

"حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الشيوخ  
أتشرف بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر - بصفة استعجالية - بملحة المتقدمة في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٦ بمنح القرض تحويل قامة مدينة القاهرة الى سداد عضوي طريقة "بجاويز بيكو" ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .  
فالمرجو الفضل بمرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

القاهرة في ٩ أغسطس سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
عبد العزيز مشرق

رئيس مجلس النواب  
عبد العزيز مشرق

رئيس مجلس النواب  
عبد العزيز مشرق

رئيس مجلس النواب  
عبد العزيز مشرق

رئيس مجلس النواب  
عبد العزيز مشرق



## ٩ - مشروع قانون

قارن من مجلس النواب - إحالة إلى لجنة المالية

الرئيس - ورد من رئاسة مجلس النواب كتاب<sup>(١)</sup> بتاريخ ٩ أغسطس سنة ١٩٤٩ بأن المجلس نظر بصفة مستعجلة بجلسته المقررة في أول ٨ أغسطس ١٩٤٩ مشروع قانون خاص بنظام موظفي الدولة وأقره .

فهو يتوافق مع حركاتكم على إحالته إلى لجنة المالية ؟  
( موافقة ) .

## ١٠ - موافقة مجلس النواب

على تعديل في مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

الرئيس - ورد كتاب<sup>(٢)</sup> من رئاسة مجلس النواب بتاريخ ٩ أغسطس سنة ١٩٤٩ بأن المجلس وافق بجلسته ٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ على التعديل

الذي أدخل على مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ بشأن بدل تخصص لمهندسي الري والميكانيكا .

وقد أحلته مباشرة إلى لجنة المالية، وأدرج بم جدول أعمال جلسة اليوم تقريرها عن هذا التعديل .

## ١١ - موافقة مجلس النواب

على القسم ٢٦ "مصرفات غير منظورة" من مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

الرئيس - ورد كتاب<sup>(٣)</sup> من مجلس النواب بتاريخ ٩ أغسطس سنة ١٩٤٩ بأن المجلس أقر بجلسته ٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ الاقتراح المقدم للقسم ٢٦ "مصرفات غير منظورة" من مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ وقدره ٤٥١,٦٧٧ جنيا .

وقد أحلته إلى لجنة المالية مباشرة ، وأدرج بم جدول أعمال جلسة اليوم تقريرها عن هذا القسم .

## (١) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإطلاع صادقكم أن مجلس النواب نظر بصفة مستعجلة بجلسته المقررة في أول ٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون خاص بنظام موظفي الدولة ووافق عليه بالإسبة الموافقة لهذا .

فأرجو التفضل بعرض مشروع القانون المذكور على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بتقبل فائق الاحترام ما

٩ أغسطس سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
عبد العزيز مشرق

## (٢) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإطلاع صادقكم أن مجلس النواب نظر بجلسته المنعقدة في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن التعديل الذي أدخل على مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ القسم ٢٦ "مصرفات غير منظورة" بشأن بدل تخصص لمهندسي الري والميكانيكا ووافق عليه على الصورة الواردة بتقرير لجنة المراقب لهذا .

فأرجو التفضل بعرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بتقبل فائق الاحترام ما

٩ أغسطس سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
عبد العزيز مشرق

## (٣) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإطلاع صادقكم أن مجلس النواب نظر بجلسته المنعقدة في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ (المصرفات) قسم ٢٦ مصرفات غير منظورة ، ووافق على اعتماد هذا القسم على الصورة الواردة بتقرير لجنة المراقب لهذا .

فأرجو التفضل بعرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بتقبل فائق الاحترام ما

٩ أغسطس سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب  
عبد العزيز مشرق

## ١٢ - موافقة مجلس النواب

ملخصات مبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه المخصص للإشراف على الأعمال الزراعية

**الرئيس** - ورد من رئاسة مجلس النواب كتاب<sup>(١)</sup> بتاريخ ٩ أغسطس سنة ١٩٤٩ بأمر المجلس رقم ٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ مخصصات مبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه المخصص للإشراف على الإقطاعات الزراعية التي وافق عليه البرلمان ضمن اعتمادات سنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ وقد أحله إلى لجنة المالية مباشرة ، وسيوزع على حضراتكم تقريرها عنه في هذه الجلسة .

(١) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرّم بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المنعقدة في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ تقرير لجنة الشؤون المالية من مخصصات مبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه المخصص للإشراف على الإقطاعات الزراعية الذي وافق عليه البرلمان ضمن اعتمادات سنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ووافق عليه في الصورة الواردة بتقرير اللجنة الموافق لهذا .  
فالمرحب بالفضل بمرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما  
٩ أغسطس سنة ١٩٤٩

ورئيس مجلس النواب  
مهدي مرقى

(٢) نص الكتاب الأول :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرّم بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المنعقدة في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ مشروع قانون وأرد من مجلس الشيوخ بتبويض الموقوفين الأجانب بأحكام المخططة التي يستثنى من خدمتهم لمناسبة إنشاء هذه الأحكام في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ووافق عليه بالصيغة التي أقرها مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما  
القاهرة في ٩ أغسطس سنة ١٩٤٩

ورئيس مجلس النواب  
مهدي مرقى

نص الكتاب الثاني :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرّم بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب وافق بجلسته المنعقدة في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ على مشروع قانون بإنشاء المخططة رقم ٤٤ لسنة ١٩٤٥ بالترام المستودعين في مصر من رومانيا بإيداع الـ ٣٠ في المائة المسطحة لتفدية صاحب مصادري مصرف البنك الأهلي المصري .  
وقد وافق عليه المجلس بالصيغة النهائية التي أقرها مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما  
القاهرة في ٩ أغسطس سنة ١٩٤٩

ورئيس مجلس النواب  
مهدي مرقى

نص الكتاب الثالث :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرّم بإبلاغ سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المنعقدة في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ مشروع قانون وأرد من مجلس الشيوخ الموافقة على الاتفاق المبرم مع الشركة العالمية لتفدية السويس البحرية . وقد وافق عليه المجلس بالصيغة النهائية التي أقرها مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما  
٩ أغسطس سنة ١٩٤٩

ورئيس مجلس النواب  
مهدي مرقى

## ١٣ - موافقة مجلس النواب

على ثلاثة مشروعات قوانين كما أقرها مجلس الشيوخ

**الرئيس** - وردت من رئاسة مجلس النواب ثلاثة كتب<sup>(١)</sup> مؤرخة ٩ أغسطس سنة ١٩٤٩، الأول بأن المجلس نظر بجلسته ٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ مشروع قانون بتبويض الموقوفين الأجانب بأحكام المخططة التي يستثنى من خدمتهم لمناسبة إنشاء هذه الأحكام في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ والثاني بأن المجلس نظر في نفس الجلسة مشروع قانون بإنشاء القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٤٥ بالترام المستودعين في مصر من رومانيا بإيداع الـ ٣٠ في المائة المسطحة لتفدية صاحب مصادري مصرف البنك الأهلي المصري .  
والثالث بأن المجلس نظر في نفس الجلسة مشروع قانون الموافقة على الاتفاقية المبرمة مع الشركة العالمية لتفدية السويس البحرية . وقد أقرها المجلس بالصيغة التي أقرها مجلس الشيوخ .

فهل لحضرتي صاحبي الدولة والمالي وزير الداخلية ووزير الأشغال  
بأمرا ورجال التنظيم ورجال المرور بمنح المخرج من حمل التجارة في أحد  
مكان بمحضر أشخاصين من رجال الحكومة ورجال نادى السيارات  
الملكي ، ومتى ثبت صلاحية قيعمل اللازم لتعميمه ، وفي ذلك تشجيع  
المخرجين وتوفير المال للدولة ؟

١٢ يولي سنة ١٩٤٩

عبد طوى الجزار

عضو مجلس الشيوخ

مضرة الشيخ المرحوم محمد علي الجزار بك - قالت اليوم مالي  
وزير الأشغال ، وتحدثت معه في موضوع هذا السؤال ، وقال إنه سيعمل  
تجربة . وتفضل وطلب مني حضور هذه التجربة ، فشكره على ذلك ،  
ولمذا أتنازل عن السؤال .

(ج) سؤال موجه الى حضرة صاحب المال وزير الشؤون الاجتماعية ،  
من حضرة الشيخ المحترم عبد طوى الجزار بك ، عن سوء حالة الهالكين يصلون  
في لاطرافنا - إيداع الاجابة عنه في مدى أسبوع

## نص السؤال :

ذكرت مجلة "المصور" ببداها الصادر في ٢٩ يولي سنة ١٩٤٩ تحت  
عنوان : ٤٠٠٠ عامل عربسون في قصص يصلون بقناطر إدينا .

وقالت لهم يعيشون في ظروف صعبة مروعة ، ويأمنون حشودا في  
عناير ضيقة ودورات مياه نادرة ومستشفى خال من الماء والمراحض ،  
وسالمهم الغذائية سيئة حيث أنهم لا يتناولون إلا الخبز والملح والصل  
والشاي ، ويشغلون ١٢ ساعة يوميا حتى سمحت حالتهم وكثرت أمراضهم .

فهل زالت مصلحة العمل هذه المؤسسة ونظرت حالة عمالها الصحية ،  
وكيف يعيشون ، وكيف يسكنون ، وكيف يتغذون ؟ ولماذا لم يطبق  
قانون العمل على هذه المؤسسة ؟

عضو مجلس الشيوخ

٩ أغسطس سنة ١٩٤٩

عبد طوى الجزار

مضرة صاحب المال الأستاذ علي الجوب (وزير الشؤون الاجتماعية) :  
يجرد أن طالت الوزارة بموضوع هذه التكوين ، وأدركت بأبعاد الإجراءات  
لتحسينها والعمل "للتحسين" ولم يقبل في الوقت أن أقدم بإجابة إلى  
- حضرة الشيخ المحترم تتضمن التقييم .

وسأودع الرد المفصل مكتب المجلس في ظرف أسبوع .

## ١٤ - أسئلة

(١) سؤال موجه الى حضرة صاحب الدولة في الدخلة ، من حضرة الشيخ المحترم  
الأستاذ إبراهيم زكي ، عما تم في التحقيق من حروف كبر بدمية الجهة  
الإجابة عنه

## نص السؤال :

معمل يتفضل دولة الوزير بإجابتكم عما تم في التحقيقات التي قام بها أحد  
مفتشي وزارة الداخلية مع موظف كبير بدمية البصرة وأتموا دورهما الوزارة ؟  
وما هي الاجراءات التي ستتخذ لصيانة سمعة الحكم ؟

٩ أغسطس سنة ١٩٤٩

إبراهيم زكي

شيخ دمنهور

مضرة صاحب الدولة حسين سرى باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير  
الداخلية) - اطلعت على التحقيقات التي أشار إليها حضرة الشيخ المحترم  
في سؤاله ، وسأخذ في شأنها ما يلزم .

مضرة الشيخ المرحوم إبراهيم زكي - أشكر دولة رئيس مجلس الوزراء  
على عنايته بما ورد في سؤال ، وما أردت به إلا أن أضغ حالة شاذة  
تحت سمعة وبصره . وأود أن يتخذ دولة رئيس الحكومة إجراء ساميا  
في هذا الأمر .

(ب) سؤال موجه الى حضرتي صاحبي الدولة والمالي وزير الداخلية  
ومدير الأشغال المدنية ، من حضرة الشيخ المحترم عبد طوى الجزار بك  
عن تجربة الجهاز المتكبر تنظيم حركة المهرود - تنازل حضرة الشيخ المحترم عنه

## نص السؤال :

ذكرت جريدة "الزمان" أن موظفا بمراقبة حسابات المالية اسمه عبد  
سعيد عبد العزيز أفندي ابتكر جهازا لتنظيم حركة المرور على أنفق الجهاز  
المستورد من الخارج ذى الألوان الثلاثة المركب الآن ببعض الشوارع  
والميادين .

وهذا الجهاز المتكبر يمتاز من الجهاز الثاني برخص ثمنه ، إذ لا يتكلف  
أكثر من جنيين ، في حين أن المستوردين الخارج بكلف أكثر من مائتي جنيه  
ويمتاز ببهرلة صمته عليا وسخاؤه من التقيد ، مما يسهل عمل كليات كبيرة  
منه لتعميمه .

وقد قدم المتكبر جهازه إلى نادى السيارات الملكي ، فبحثه وأقره وطلب  
إلى المخرج عمل تجربة في أحد الميادين . ولكن مصلحة التنظيم لم تصح  
له بعد الأسلاك تحت الأرض ، وأصبح هذا الابتكار سطلا .

١٥ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بتعديل الميزانية ١٩٥٥ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٣ ، باستغلال القضاء — تقرير لجنة الميزان (١) — الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مسألة مادية خاصة — تأجيل أخذ الرأي عليه بالتأنيب ، بالامر من مشروعات القوانين الأخرى

(المقرضة للشيخ المحترم الأستاذ واغب اسكندر علي)

الرئيس ... نذرت<sup>(٣)</sup> وزارة العدل حضرة الأستاذ أحمد عثمان حمزوي  
الضوء بإدارة التشريع بالوزارة لحضور جلسة المجلس أثناء نظر مشروع  
هذا القانون ومشروع القانون الخاص بنظام القضاء والافتتاح مشروع  
القانون المقدم من حضرة الشيخ المفتي صليبي سامي بأشياء بتعديل المادة ١٢٤  
من الأمر العالي الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ الخاص بالامعة توقيف  
الضاحك الأملة .

بہل توالقون حضراتیکم ہل فہل ؟

(مواقفة) .

(جغیر جغیر) .

القرار - سبق أن وافق المجلس على مشروع هذا القانون مع تعديله ، ثم أحيل إلى مجلس النواب ، فأقره بعد أن أدخل عليه تعديلات أخرى . وقد وافقت المحكمة على تعديلات مجلس النواب لرجاء الاعتبارات التي بيئت عليها ، و قد تمت تصويتها بأغلبية ٢٠٠ عضو في ٢٠٠٠ سنة ١٩٩٩ ، فطلبت المحكمة إعادة التقرير إلى اللجنة مع تقريرها عن مشروع قانون نظام القضاء واقترح حضرة الشيخ المصطفى مكي باد فأيدت اللجنة بمقتضى التعديلات التي أدخلها مجلس النواب ، وليس فيها أية ملاحظة عليها .

(د) مواب موجه إلى حضرة صاحب المصال وذو القربى، عن حضرة الشيخ المحترم محمد طهري الجزاريك، من إجماع غزن لشركة السكر التوزيع مع علي الجيمع أو إجماع حجة شهادتين - الإجماع

نصوص السموال :

”أخبرت شركة السكر منعزها باصمة المنوفية بكتابه في ٢٩ يونيو سنة ١٩٤٩ بأنها ستفتح ١٨ مخزناً بالاصمة المذكورة لتوزيع السكر ، وفي ذلك متنى لا يهود المحررة بينها وبينهم .

وهذا أمر لو تم لا عار عليه ، ولكن الشركة بدل ان تفتح لها خزنا أو  
توجد لها توكيلا عمت إلى توكيل شخص واحد . يوم بالتوزيع في أنحاء  
المصرية . وهذا أمر يسبب ارتياكا ، لأنه هو الاحتكار بينه ويخلق  
السوق السوداء من جديد .

فهل لمعال وزير التجارة والصناعة ووزير التكوين إن معنا هنا بأن شيئاً على الشركة بأن توجد لها مخزناً للتوزيع على الجميع أو جملة متهمين كما كان الحال سابقاً ، أنتم الاحتكار والسوق السوداء معاً ؟ .

هذا ما أرجو العمل على تنفيذه، راجيا التفضل بالاجابة عنه مع الشكر

١١ يولييه ١٩٤٩

عدد ملوك الجزائر

عضو مجلس الشيوخ

حضره صاحب المعالي عبد الرحمن المرصفي بك (وزير التكوين) :  
 يهني أن صرحته في هذا المجلس الميرغيلة ٢ أغسطس سنة ١٩٩٩  
 بالنسبة استجواب حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك في نفس هذا  
 الموضوع بأنني بعد دوائيه مع حضرات مولاي الوزارة المتفهمين وحيث  
 أنه يحق في استجوابه وهددت بتحقيقه وغته ووجبة حضرة الشيخ المحترم  
 عليه السلام

وأضيف إلى ذلك أن الوزارة على اتصال مع شركة السكر لحل هذه المسألة على الأساس الذي أوضحته في الجلسة الماضية .

(١) مراجع المبنى رقم ٢٦٠

(٢) نص الكتاب :

<sup>22</sup> حفرة مباح العبادة وفي مجلس الشيوخ

ترجو من صائدك الاذن لحضرة الأستاذ أحمد عثمان حمزوى المضويادارة للتشريع بمزاولة العمل بحضور لجنة المجلس أثناء الظرفي تقارير لجنة العمل من :

١ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل المواد ٣ و ٤ و ٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ باستغلال القضاء .

٢ — مشروع القانون الوارد من مجلس النواب الخاص بنظام القضاء .

٣ - الاقتراح بمشروع قانون لتقديم من حشرة الشيخ المحترم - والده حاجي إسماعيل - مساعدة ٦ من الأعراس البال الصادرة في ١٤ يونيو سنة ١٩٨٣، الخاص بإلحقة ترتيب الحكم الأمانة .

عضرة الشيخ المحترم محمد عيسى المشعل باشا - ليست هذه نقطة البحث . فالمسألة هي أن مشروع القانون بعد أن توفى في المجلس أرسل إلى مجلس النواب ، فأدخل عليه بعض تعديلات ، ثم أعيد إلى مجلس الشيوخ ، وأعيد إلى اللجنة لإبداء رأيها . وبناء على طلب الحكومة ، لأن لها اعتراضات وكذلك لا تصحح مقرر .

القرار - لم تفل الحكومة إن لها ملاحظات .

عضرة الشيخ المحترم محمد عيسى المشعل باشا - طلب في هذا المجلس إعادة التقرير لأمرين الأول أن هناك ملاحظات على بعض نصوص القانون والثاني تعيين مقرر . فلما ذهبنا إلى اللجنة عرضت بعض ملاحظات كنت عرضتها على مدير العدل وأقرني عليها فذهبت اللجنة بعدم جواز سماح أي اعتراض على مواد سبق لمجلس الشيوخ أن أقرها ، وإنما العودة سواء إلى اللجنة أو إلى المجلس فتتصر على التعديل الذي أدخله مجلس النواب ، وأنا لا أسلم بهذه النظرية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذه المسألة إلى لجنة الشؤون الدستورية ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولتنتقل إلى مناقشة مادتيه مادة فائدة ، ومثل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

( المادة الأولى )

تعمل المواد ٣ و ٥ و ٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ باستئصال القضاء على الوجه الآتي :

مادة ٣ - يبين قضاء الدرجة الثانية من الميثاق الآتية :

( ١ ) وكلاء النائب العام من الدرجة الأولى .

( ب ) وكلاء النائب العام من الدرجة الثانية الذين شغلوا هذه الوظيفة مدة سنتين متوالتين أو أمضوا فترات وظائف النيابة تسع سنوات متوالية .

وقد طلب حضرة الشيخ المحترم محمد حسن الشاوي باشا أحد أعضاء اللجنة أن يتناول بمجلسها مشروع القانون بأكمله ، وأن ليس هناك سند دستوري يحول دون ذلك . إلا أن اللجنة لم تأخذ بوجهة نظره ، إذ أن المجلس مفيد بإقراره السابق لمشروع القانون .

وتطلب اللجنة الموافقة على مشروع القانون كما أقره مجلس النواب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

عضرة الشيخ المحترم محمد عيسى المشعل باشا - ورد في تقرير اللجنة نقطة دستورية أزعجتني في اجتماع اللجنة وصراحة لاظروف أتنازل عن الملاحظات على المواد . أما المسألة الدستورية فيحسن إرجاؤها وإحالتها إلى لجنة الشؤون الدستورية لتتصق المسألة من حيث المبدأ لأن لا أقر اللجنة في مآلاتها فيها . وأظن للتوفيق بين الرأيين وخوفاً من أن تفصل في مسألة دقيقة كهذه بمحكم خارج ، أرى أن نحيل هذه النقطة إلى لجنة الشؤون الدستورية ، لأن اللجنة أكرمت علي ، وحتى على الحكومة التي توافقني في الرأي ، أن تثار مسألة ملاحظات سبق أن أقرها مجلس الشيوخ ، مع أن القانون أعيد من مجلس النواب بعد أن أدخلت عليه تعديلات ، وأقول إن هذه الإعادة تفتح الباب للمجلس على الأقل للنقشة .

مقرر صاحب المعالي أحمد مرسى بك ( وزير المعارف العمومية ) - لعدم تعطيل نظر مشروع القانون تبقى المسألة الدستورية لكي يفصل فيها على مهل .

الرئيس - المسألة الدستورية هي جواز إعادة المناقشة في تقرير تقدم من اللجنة ووافق عليه المجلس بالإجماع وأعيد البحث فيه مرة أخرى ، فهل يجوز للجنة أو أحد أعضائها أن تقوم وتقرر رأيها ؟

أحمد علي عازر بك ( وزير الدولة ) - لقد أقر مجلس الشيوخ مشروع هذا القانون ، ثم أدخل مجلس النواب عليه بعض تعديلات . فلما أريد هنا نظرت اللجنة في هذا الأمر ، ويريد حضرة الشيخ المحترم الشاوي باشا أن تميد اللجنة النظر في المشروع كله ، وأعضاء اللجنة قالوا إنه سبق أن وافق المجلسان على مشروع القانون ولا يجوز الرجوع في بحثه .

الرئيس - أعقد إن المسألة لا تستحق إحالتها إلى لجنة الشؤون الدستورية ، فالإحالة الداخلية صريحة في أنه إذا عدلت مادة وكان من نتيجة هذا التعديل التأثير على مادة أخرى ، فيصح إعادة النظر في هذه المادة حتى ولو لم يكن مشروع القانون أرسل لمجلس النواب ،

(ج) المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف مدة اثني عشر سنة متوالية .

(د) أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بكليات التجارة بالجامعات المصرية .

(هـ) المشتغلون بعمل يتبرع به بمرسوم بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى نظرا لعمل إدارة قضايا الحكومة متى أمضوا ست عشرة سنة متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة لدرجة وكيل محكمة ابتدائية :

ثالثا - في وظائف رؤساء المحاكم الابتدائية :

(١) رؤساء المحاكم الابتدائية السابقون ومن سبق أن شغل وظيفة مماثلة بمقتضى القانون .

(ب) النواب الأول بإدارة قضايا الحكومة ومجلس الدولة وقسم قضايا وزارة الأوقاف العمومية .

(ج) المحامون الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض والإبرام مدة ثلاث سنوات متوالية أو الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف ست عشرة سنة متوالية .

(د) أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بكليات التجارة بالجامعات المصرية متى شغلوا كراسيهم مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

(هـ) المشتغلون بعمل يتبرع به بمرسوم بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى نظرا لعمل إدارة قضايا الحكومة متى أمضوا ثمان عشرة سنة متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة لدرجة رئيس محكمة ابتدائية .

ومع ذلك لا يجوز أن يمين في وظيفة رئيس محكمة القاهرة الابتدائية أو رئيس محكمة الاسكندرية الابتدائية إلا من يجوز تعيينه في وظيفة مستشار بها كالم استئناف .

رابعا - في وظائف المستشارين بها كالم الاستئناف :

(١) مستشارو محاكم الاستئناف السابقون ومن سبق أن شغل وظيفة مماثلة بمقتضى القانون .

(ب) المستشارون المكبون والمستشارون المكبون المساعدون بإدارة قضايا الحكومة ومجلس الدولة ومدير عام قسم قضايا وزارة الأوقاف العمومية بشرط أن يكون في درجة مستشار ملكي .

(ج) المحامون الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض والإبرام مدة خمس سنوات متوالية .

(ج) المحامين من الدرجة الأولى بإدارة قضايا الحكومة والنظرين من الدرجة الثانية بمجلس الدولة .

(د) المحامين الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية .

(هـ) أعضاء هيئة التدريس بكليات الحقوق وأعضاء هيئة تدريس القانون بكليات التجارة بالجامعات المصرية وبكليات البوليس والحربية والمحامين بقسم قضايا وزارة الأوقاف العمومية وفي قسم قضايا الخاصة والأوقاف الملكية والمشتغلين بعمل يتبرع به بمرسوم بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى نظرا لعمل إدارة قضايا الحكومة متى أمضوا تسع سنوات متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة لدرجة قاض من الدرجة الثانية .

مادة ٥ - متى توافرت الشروط الأخرى المبينة في هذا القانون جاز أن يمين رأسا :

أولا - في وظائف قضاة من الدرجة الأولى :

(١) قضاة الدرجة الأولى السابقون ومن سبق أن شغل وظيفة مماثلة بمقتضى القانون :

(ب) المحامون من الدرجة الأولى المتأهزة بإدارة قضايا الحكومة والمندوبون من الدرجة الأولى بمجلس الدولة .

(ج) المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف مدة تسع سنوات متوالية .

(د) الأساتذة المساعدون بكليات الحقوق والأساتذة المساعدون في علم القانون بكليات التجارة بالجامعات المصرية وأعضاء هيئة تدريس القانون بكليات البوليس والحربية والمحامون من الدرجة الأولى المتأهزة بقسم قضايا وزارة الأوقاف العمومية وقسم قضايا الخاصة والأوقاف الملكية والمشتغلين بعمل يتبرع به بمرسوم بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى نظرا لعمل إدارة قضايا الحكومة متى أمضوا أربع عشرة سنة متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة لدرجة قاض من الدرجة الأولى :

ثانيا - في وظائف وكلاء المحاكم الابتدائية .

(١) وكلاء المحاكم الابتدائية السابقون ومن سبق أن شغل وظيفة مماثلة بمقتضى القانون .

(ب) النواب من الدرجة الأولى والثانية بإدارة قضايا الحكومة ومجلس الدولة وقسم قضايا وزارة الأوقاف العمومية .

## ١٦ - مشروع القانون

المراد من مجلس النواب بنظام القضاء - تقرير لجنة العدل (١) - المرافعة  
على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواد مادة فافقد - لا يحل  
أخذ الرأي عليه بالبدء بالإسراع مع مشروعات القوانين الأخرى .

( المقرر ضرورة الشيخ المحترم محمد حسن الشاذلي باشا ) .

المقرر - بمقتضى اللجنة مشروع هذا القانون صرحية بالبحث الذى أوى  
بوضعه ليكون نظاماً للقضاء بدلاً من لائحة تريب المحاكم الأهلية ولائحة  
أحكامها الداخلية التى أصبحت لا تتألف من مقتضيات العهد الحاضر  
للتشريع المصرى .

وقد وافقت اللجنة على التعديلات التى أدخلها مجلس النواب عليه، وفى الواقع  
فإن هذه التعديلات هى نفس التعديلات التى أقرتها عند بحثها لمشروع  
قبل أن يرد من مجلس النواب، ما عدا التعديل الذى أدخل على المادة ١٢  
ورفعت اللجنة تقريراً برأيها عرض على المجلس بمجلسه ٢ أغسطس  
سنة ١٩٤٩ ، فتقرر دونه إلى اللجنة لإعادة دراسة بعض النقط على مشروع  
القانون .

وقد وافقت اللجنة بالإجماع على تعديل بعض مواد المشروع وحذف  
بعضها ، كما هو موضح بمجدول المقارنة المرفقة لتشريع .  
وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على مشروع القانون كما أقرته .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

عضو صاحب المقام أ.م.م. على هـ - بك (وزير الدولة) - إن الحكومة  
توافق على مشروع القانون من حيث المبدأ ، أما التعديلات التى أدخلتها  
اللجنة فلها ملاحظات عليها .

عضو الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت باشا - ولنا أيضاً بعض  
ملاحظات على بعض المواد ، فهل يرد بحث هذه التعديلات الآن ، أم  
إعادة التقرير إلى اللجنة لبحث كل هذه الملاحظات ؟

عضو صاحب المقام أ.م.م. على هـ - بك (وزير الدولة) - مشروع  
القانون ورد من مجلس النواب بعد أن أدخل عليه بعض تعديلات .  
فلما نظرت لجنة الشيخ أدخلت تعديلات على ثلاثة مواد .

وتطلب الحكومة من المجلس أن يقر القانون كما أقره مجلس النواب ،  
وأحب أن أوجه النظر إلى أن الضرورة الملحة تقضى بأن يكون هذا  
القانون نافذاً قبل ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، لأن الأحوال الشخصية  
الأجنبية تختص بنظرها الآن المحاكم المختلطة وبعض التخصيصات ، وفى  
١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ سيختص أهل المحاكم المختلطة ، فيجب على الدولة  
المصرية أن تعد قانوناً يحدد به الجهة التى تنظر فى الأحوال الشخصية  
الأجنبية .

( د ) أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بكليات التجارة بالجامعات  
المصرية متى شغلوا كراسهم مدة لا تقل عن خمس سنوات .

مادة ٦ - يشترط فيمن يمين مستشاراً بمحكمة النقض والإيرام أن يتوافر  
فيه أحد الشروط الآتية :

( ١ ) أن يكون قد شغل وظيفة مستشار بأحدى عاكم الاستئناف .

( ب ) أن يكون قد شغل وظيفة عامم أو رئيس محكمة القاهرة الابتدائية  
أو رئيس محكمة الاسكندرية الابتدائية أو مدير عام إدارة المحاكم  
أو مدير عام إدارة التشريع أو مستشار ملكى بإدارة قضاء الحكومة  
أو مستشار بمجلس الدولة .

( ج ) أن يكون من أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بكليات  
التجارة بالجامعات المصرية المسلمين والباقيين الذين مضى على  
تخرجهم مشرونة سنة وعلى حصولهم على درجة أستاذ ثمانى سنوات .

( د ) أن يكون من المحامين الذين استثنوا أمام محكمة النقض والإيرام  
مدة ثمانى سنوات متوالية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة  
الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

( المادة الثانية )

على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويحلل في من تاريخ نشره بالجريدة  
الرسمية .

أما بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة ، وأن يشترط فى الجريدة الرسمية  
ويشترط كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالبدء بالإسراع على مشروع هذا القانون مع مشروعات  
القوانين الأخرى .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، وتنتل المادة الثانية .  
تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - يكون مقر محكمة القضا مدينة القاهرة .

وتؤلف من رئيس ووكيلين ومن عدد كاف من المستشارين .

ويكون بها دائرة لنظر المواد الجنائية ودوائر لنظر المواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية .

وتصدر الأحكام من خمسة مستشارين .

وإذا رأت إحدى الدوائر الدوئل عن مبدأ قانوني فريته أحكام مابسة  
أحالت الدعوى الى دوائر المحكمة بجمعة لتفصل فيها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وتنتل المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - يكون مقر محاكم الاستئناف في القاهرة والاسكندرية  
وأسيوط والمنصورة . وتؤلف كل منها من رئيس ووكلاء بقدر عدد الدوائر  
وعدد كاف من المستشارين .

وتصدر الأحكام من ثلاثة مستشارين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، وتنتل المادة الرابعة .

وتلاحظون حضراتكم أن الوقت لا يسمح بتأجيل نظر مشروع هذا القانون أكثر من ذلك بل أن هذه الضرورة تقتضى منا أنه إذا كانت هناك بعض تعديلات أن تتجاوز عنها الآن ، وستكون لدينا في المستقبل فرصة التعديل على ضوء العمل . فالفرصة لن تضيق سواء على الحكومة أو على أى من حضرات الأعضاء .

لكل هذا أرجو من حضراتكم أن توافقوا على مشروع هذا القانون كما ورد من مجلس النواب .

مضرة الشيخ المكرم عبد الوهاب لثمت بإسأ - هذا المبدأ خط لأن فيه تقييدا لحرية المجلس في مناقشة مشروعات القوانين بوجه ضيق الوقت .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على ثلاثة مشروع القانون كما ورد من مجلس النواب ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ .  
والآن لنؤجل مناقشة مادتي مشروع قانون الإصدار حتى تم مناقشة مواد مشروع القانون المرافق له . وتنتل المادة الأولى منه ، ثم سائر المواد كما أقرها مجلس النواب .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

## الباب الأول - المحاكم الفصل الأول - ترتيب المحاكم وتأليفها

مادة ١ - تتكون المحاكم من :

( أ ) محكمة القضا .

( ب ) محاكم الاستئناف .

( ج ) المحاكم الابتدائية .

( د ) المحاكم الجزئية .

وتخصص كل منها بنظر المسائل التي يجب أن ترفع لها طبقا للقانون .



تليت المادة الرابعة ، وهذا نصها :

مادة ٤ - تشكل في كل محكمة استئناف محكمة أو أكثر لجانيات وتؤلف كل منها من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة ، وتتل المادة الخامسة .

تليت المادة الخامسة ، وهذا نصها :

مادة ٥ - تتعقد محكمة الجنايات في كل مدينة بها محكمة ابتدائية وتضم دائرة اختصاصها ما تشمله دائرة المحكمة الابتدائية .

ويجوز أن تتعقد في أي مكان آخر في دائرة اختصاصها بقرار يصدر من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة ، وتتل المادة السادسة .

تليت المادة السادسة ، وهذا نصها :

مادة ٦ - يكون مقر المحاكم الابتدائية في القاهرة والاسكندرية وبورسعيد وفي كل عاصمة من حواصم المديرية وتؤلف كل محكمة من رئيس ومعاون أو أكثر وعدد كاف من القضاة .

وتصدر الأحكام من ثلاثة قضاة .

ويجوز أن تتعقد المحكمة الابتدائية في أي مكان آخر في دائرة اختصاصها بقرار يصدر من وزير العدل بناء على طلب رئيس المحكمة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة ، وتتل المادة السابعة .

تليت المادة السابعة ، وهذا نصها :

مادة ٧ - يجوز إنشاء محاكم استئناف ومحاكم ابتدائية أخرى بقانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة ، وتتل المادة الثامنة .

تليت المادة الثامنة ، وهذا نصها :

مادة ٨ - تعيين دائرة اختصاص كل من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية يكون بقانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة ، وتتل المادة التاسعة .

تليت المادة التاسعة ، وهذا نصها :

مادة ٩ - ترتب بوزارة اختصاص كل محكمة ابتدائية محاكم جزئية يكون إنشاؤها وتعيين مقرها وتحديد دوائر اختصاصها بقرار من وزير العدل .

ويجوز أن تتعقد المحكمة الجزئية في أي مكان آخر في دائرة اختصاصها بقرار يصدر من وزير العدل بناء على طلب رئيس المحكمة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة ، وتتل المادة العاشرة .

تليت المادة العاشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٠ - لوزير العدل أن ينشئ بقراره بعد موافقة الجمعية العمومية للمحكمة الابتدائية محاكم جزئية ينظر نوع معين من القضايا ويبين في القرار مقر كل محكمة ودائرة اختصاصها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة العاشرة ، ولتلى المادة الحادية عشرة .

تلت المادة الحادية عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١١ - تصدر الأحكام في المحاكم الجزئية من قاض واحد .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية عشرة ، ولتلى المادة الثانية عشرة .

تلت المادة الثانية عشرة ، وهذا نصها :

**الفصل الثاني - ولاية المحاكم**

مادة ١٢ - تختص المحاكم بالفصل في جميع المنازعات وفي المواد المدنية والتجارية وفي جميع الجرائم إلا ما استثنى بنص خاص .

كذلك تختص المحاكم بالنسبة إلى غير المصريين بالفصل في المنازعات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية عشرة ، ولتلى المادة الثالثة عشرة .

تلت المادة الثالثة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٣ - تشمل الأحوال الشخصية المنصوص عليها في المادة السابقة المنازعات والمسائل المتعلقة بحالة الأشخاص وأهلهم أو المتعلقة بنظام الأسرة كالخلعة والزواج وحقوق الزوجين وواجباتهما المتبادلة والمهر والسوطة ونظام الأموال بين الزوجين والطلاق والتفريق والبتة والإقرار بالأبوة وإنكارها والملاقة بين الأصول والفروع والالتزام بالنفقة للأقارب والأصهار وتصحيح النسب والتبني والولاية والحماية والقيام بالحجر والإذن بالادارة والبقية واختيار المفقود ميتا ، وكذلك المنازعات والمسائل المتعلقة بالموارث والصايا وغيرها من التصرفات المضافة إلى بعد الموت .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة عشرة ، ولتلى المادة الرابعة عشرة .

تلت المادة الرابعة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٤ - تعتبر الحالة من الأحوال الشخصية بالنسبة إلى غير المصريين إذا كان قانونهم يعتبرها كذلك .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة عشرة ، ولتلى المادة الخامسة عشرة .

تلت المادة الخامسة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٥ - تختص المحاكم بالفصل في مواد الولاية على المال بالنسبة إلى جميع المصريين إلا ما استثنى بنص خاص .

كما تختص بالفصل في باقي مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة إليهم فيما يرد في شأنه قانون خاص .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة عشرة ، ولتلى المادة السادسة عشرة .

تلت المادة السادسة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٦ - لا تختص المحاكم بنظر المنازعات والمسائل المتعلقة بإنشاء الوقت أو بصدقه أو بالاعتناق فيه أو بتغيير شروطه أو بالولاية عليه أو بمصولة في مرض الموت .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة عشرة ، ولتلى  
المادة الثامنة عشرة .

تليت المادة الثامنة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٩ — إذا رفضت دعوى عن موضوع واحد أمام إحدى المحاكم  
وأمام محكمة القضاء الإداري أو إحدى محاكم الأحوال الشخصية ولم تقفل  
أحدهما عن نظرها أو تخلت كليهما عنها بغير طلب تعيين المحكمة التي تفصل  
فيها إلى محكمة النقض متقدمة بطلب جمعية عومية يحضرها على الأقل أحد  
عشر مستشارا من مستشاريها .

وتختص هذه المحكمة كذلك بالفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ  
حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من إحدى المحاكم والأخر من محكمة  
القضاء الإداري أو إحدى محاكم الأحوال الشخصية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة عشرة ، ولتلى  
المادة العشرون .

تليت المادة العشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٠ — يرتب على رفع الطلب إلى المحكمة المنصوص عليها في المادة  
السابقة وقف السير في الدعوى المقدم بشأنها طلب تعيين المحكمة المختصة .  
وإذا قدم الطلب بعد الحكم في الدعوى لرئيس هذه المحكمة أن يأمر  
بوقف تنفيذ الحكم المتناقضين أو أحدهما .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة العشرين ، ولتلى  
المادة الحادية والعشرون .

تليت المادة الحادية والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢١ — يرفع الطلب في الأحوال المبينة في المادة ١٩ بمرضاة  
تودع فلم تأب محكمة النقض تضمين هذا الليات المتعلقة بأسماء الخصوم  
وصفاتهم ومحال إقامتهم موضوع الطلب وبيننا كافيًا عن الدعوى التي وقع  
في شأنها النزاع أو التعلل .

وتكون مخصصة بالفصل في المنازعات المتعلقة باستحقاق أدنى الموقوفة  
ووضع اليد عليها أو غيرها إذا كانت شائعة في ملك غير موقوف —  
وكذلك بالمنازعات المتعلقة بمصالح الوقف إضرارًا بمحقق دائي الوقف .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة عشرة ، لتلى  
المادة السابعة عشرة .

تليت المادة السابعة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٧ — إذا دعت قضية مرفوعة أمام المحاكم بدفع يثرت بها  
الفصل فيه بدخل في ولاية جهة قضاء أخرى وجب على تلك المحاكم إذا  
رأت ضرورة الفصل في الدفع قبل الحكم في موضوع الدعوى أن تنقلا  
الحكم في الموضوع وأن تحدد الخصم الموجبه إليه الدفع مبادا يستصدر فيه  
حكمًا نهائيًا من القاضي المختص ، فإن لم ترزوا لذلك أغفلت الدفع وحكت  
في موضوع الدعوى .

وإذا قصر الخصم في استصدار حكم نهائي في الدفع في المدة المحددة كان  
للمحكمة أن تفصل في الدعوى .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة عشرة ، ولتلى  
المادة الثامنة عشرة .

تليت المادة الثامنة عشرة ، وهذا نصها :

مادة ١٨ — ليس لعا أن ينظر بطولية مباشرة أو غير مباشرة  
في أعمال السيادة .

ولسادون أن تقول الامر الإداري أو توقف تنفيذه أن تفصل :  
( ١ ) في المنازعات المدنية والتجارية التي تقع بين الأفراد والحكومة  
بشأن عقار أو متعول عدا الحالات التي ينص فيها القانون على غير ذلك .  
( ٢ ) في دعاوى المسؤولية المدنية المرفوعة على الحكومة بسبب إجراءات  
إدارية وقسمت خالفة للقوانين واللوائح .

( ٣ ) في كل المسائل الأخرى التي ينص القانون على النظر فيها .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

وعلى الطالب أن يودع مع هذه الرخصة صورة منها بحدود عدد المصوم مع حافظة بالمستندات التي تؤيد طلبه ومذكرة .

وعلى قلم الكاتب إعلان المصوم بصورة من هذه الرخصة مع تكليفهم المحضور في الجلسة التي يحددها رئيس المحكمة ولم تقدم مستنداتهم ومذكراتهم قبل اليوم المحدد لنظر الدعوى .

ولا تحصل رسوم على هذا الطلب .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والعشرين ، ولتتل المادة الثانية والعشرون .

تليت المادة الثانية والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٢ - تفصل محكمة التقض في الطلب على وجه السرعة بعد سماع أقوال النيابة العامة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والعشرين ، ولتتل المادة الثالثة والعشرون .

تليت المادة الثالثة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٣ - كذلك تنحصر محكمة التقض متعقبة ببيعة جمعية عمومية يحضرها على الأقل أحد عشر مستشاراً من مستشاريها دون غيرها بالفصل في الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بالديوان العام بإناء المراسم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء عدا التنب والقتل من كان ميثي الطلب حياً في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة .

كما تنحصر بالنظر في طلبات التويض الناشئة من ذلك .

وتتبع في تقديم الطلبات والفصل فيها القواعد والإجراءات المقررة للتقض في المواد المدنية .

ولا يجوز أن يجلس للفصل في هذه الطلبات من كان عضواً في مجلس القضاء الأعلى أو مجلس التأديب أو المجلس الاستشاري للنيابة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والعشرين ، ولتتل المادة الرابعة والعشرون .

تليت المادة الرابعة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٤ - قواعد اختصاص المحاكم تبين في قانوني المرافعات والإجراءات الجنائية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والعشرين ، ولتتل المادة الخامسة والعشرون .

تليت المادة الخامسة والعشرون ، وهذا نصها :

**الفصل الثالث - الجلسات والأحكام**

مادة ٢٥ - تكون جلسات المحاكم طنية إلا إذا أمرت المحكمة بجمعها سرية مراعاة للأداب أو محافظة على النظام العام . ويكون النطق بالحكم في جميع الأحوال في جلسة طنية .

ونظام الجلسة وضبطها متوطنان بالرئيس .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والعشرين ، ولتتل المادة السادسة والعشرون .

تليت المادة السادسة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٢٦ - لغة المحاكم هي العربية .

تليت المادة الثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣٠ - يقوم المحضرون بتنفيذ الأحكام والعقود الرسمية وسائر الأوراق الواجبة التنفيذ .

ولا يجوز التنفيذ إلا بناء على صورة من الحكم أو السند عليها الصيغة التنفيذية ، وذلك عدا الحالات التي ينص فيها القانون على غير ذلك .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثلاثين ، وتتل المادة الحادية والثلاثون .

تليت المادة الحادية والثلاثون ، وهذا نصها :

مادة ٣١ - تكون الصيغة التنفيذية بالنص الآتي :

" يجب على المحضرين المطلوب منهم تنفيذ هذا الحكم أن يبادروا إلى تنفيذه وعلى النائب العام ووكلائه أن يساعدوه وعلى رؤساء وضباط المسار ومأموري ضبط الربط أن يعاونوه على إجراء التنفيذ باستعمال القوة الجبرية متى طلبت منهم المساعدة والمعاونة بصوره قانونية " .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والثلاثين ، وتتل المادة الثانية والثلاثون .

تليت المادة الثانية والثلاثون ، وهذا نصها :

الفصل الخامس - النيابة العامة

مادة ٣٢ - تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ما لم يوجد نص في القانون على خلاف ذلك .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والثلاثين ، وتتل المادة الثالثة والثلاثون .

تليت المادة الثالثة والثلاثون ، وهذا نصها :

والحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجهلون بواسطة مترجم بعد حلف اليمين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والعشرين ، وتتل المادة السابعة والعشرون .

تليت المادة السابعة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٣٧ - فيما عدا الاستثناءات المنصوص عليها في القوانين والقوانين لا يجوز أن يمثل الخصوم غير المحامين المقررين أمام المحاكم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والعشرين ، وتتل المادة الثامنة والعشرون .

تليت المادة الثامنة والعشرون ، وهذا نصها :

مادة ٣٨ - تصدر الأحكام باسم الملك .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والعشرين ، وتتل المادة التاسعة والعشرون .

تليت المادة التاسعة والعشرون ، وهذا نصها :

الفصل الرابع - التنفيذ

مادة ٣٩ - يكون تنفيذ الأحكام الجنائية بناء على طلب النيابة العامة وفقاً لما هو مقرر بقانون الإجراءات الجنائية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والعشرين ، وتتل المادة الثلاثون .

تليت المادة السابعة والثلاثون، وهذا نصها :

مادة ٣٧ - وبإل النيابة تباين لرؤسائهم دون غيرهم بترتيب درجاتهم ثم لوزير العدل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والثلاثين، ولتلى المادة الثامنة والثلاثون .

تليت المادة الثامنة والثلاثون، وهذا نصها :

مادة ٣٨ - يتولى النائب العام بنفسه أو بواسطة وكلائه إقامة ومباشرة الدعاوى التأديبية التي تجبها القوانين من وظيفته .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والثلاثين، ولتلى المادة التاسعة والثلاثون .

تليت المادة التاسعة والثلاثون، وهذا نصها :

مادة ٣٩ - يشرف النائب العام على السجون وغيرها من الأماكن التي تشمل مجلس، ويحيط وزير العدل بما يبذل من ملاحظات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والثلاثين، ولتلى المادة الأربعون .

مادة ٣٣ - مأمور الضبط القضائي يكونون فيما يتعلق بأعمال وتطبيقهم تابعين للنيابة العامة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والثلاثين، ولتلى المادة الرابعة والثلاثون .

تليت المادة الرابعة والثلاثون، وهذا نصها :

مادة ٣٤ - يكون لدى المحاكم نائب عام يمارونه معه كافة من المحامين العامين وأعضاء النيابة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والثلاثين، ولتلى المادة الخامسة والثلاثون .

تليت المادة الخامسة والثلاثون، وهذا نصها :

مادة ٣٥ - يقوم بتأدية وظيفة النيابة أمام محكمة القضاة النائب العام نفسه أو عام عام أو أحد رؤساء النيابة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والثلاثين، ولتلى المادة السادسة والثلاثون .

تليت المادة السادسة والثلاثون، وهذا نصها :

مادة ٣٦ - يكون لدى كل محكمة استئناف عام عام له تحت إشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والثلاثين، ولتلى المادة السابعة والثلاثون .

تليت المادة الأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤ - تتدخل النيابة في جميع الأحوال التي ينص القانون على تدخلها فيها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأربعين ، وتتل المادة الحادية والأربعون .

تليت المادة الحادية والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ١٤ - ترأب النيابة الأعمال المتعلقة بتفقد الحاكم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والأربعين ، وتتل المادة الثانية والأربعون .

تليت المادة الثانية والأربعون ، وهذا نصها :

### الفصل السادس - الجمعيات العمومية

مادة ٢٤ - تجتمع محكمة القضاة وكل محكمة استئناف وكل محكمة ابتدائية هيئة جمعية عمومية للنظر في :

( أ ) ترتيب وتأييد الدوائر اللازمة .

( ب ) توزيع القضايا على الدوائر المختصة .

( ج ) ثقب مستشاري محاكم الاستئناف للعمل بمحاكم الجنائيات وقضاة المحاكم الابتدائية للعمل بالمحاكم الجزئية .

( د ) تحديد عدد الجلسات وأيام وساعات انعقادها .

( هـ ) سائر المسائل المتعلقة بنظام المحاكم وأمورها الداخلية .

( و ) المسائل الأخرى المنصوص عليها في القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والأربعين ، وتتل المادة الثالثة والأربعون .

تليت المادة الثالثة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٣٤ - تتألف الجمعية العمومية لكل محكمة من جميع قضاتها العاملين بها .

وتدعى إليها النيابة العامة ويكون لثابت النيابة رأى معهود في المسائل التي لها صلة بوظائف النيابة على العموم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والأربعين ، وتتل المادة الرابعة والأربعون .

تليت المادة الرابعة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٤٤ - تعقد الجمعية العمومية بدعوة من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه من قضاة نفسه أو بناء على طلب ثلاثة من قضاتها أو بناء على طلب النيابة العامة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والأربعين ، وتتل المادة الخامسة والأربعون .

تليت المادة الخامسة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٥٤ - تصدر قرارات الجمعيات العمومية بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين .

وإذا تساوت الآراء يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والأربعين ، وتتل المادة السادسة والأربعون .

تليت المادة السادسة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٦٩ - تبليغ قرارات الجمعيات العمومية لوزير العدل .

ولوزير أن يبدل إلى الجمعيات العمومية الحاكم الابتدائية ما لا يرى الموافقة عليه من قراراتها لتتداول فيها مرة أخرى ثم يصدر قراره بها ذلك بما يراه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والأربعين ، وتتل المادة السابعة والأربعون .

تليت المادة السابعة والأربعون ، وهذا نصها :

مادة ٧٠ - تليت محاضر الجمعيات العمومية في دقة يحد ذلك ويوقع عليها من رئيس المحكمة وسكرتيرها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والأربعين ، وتتل المادة الثامنة والأربعون .

تليت المادة الثامنة والأربعون ، وهذا نصها :

الباب الثاني - موظفو المحاكم

مادة ٨٠ - يسمي محكمة القضاة ولكل محكمة استئناف وكل محكمة ابتدائية كبير كتاب ومدد كاف من رؤساء الأقسام والكتاب والمترجمين .

وبمين لكل محكمة ابتدائية كبير محضرين ومدد كاف من المحضرين .

ويحق بكل محكمة مدد كاف من النساء والنساء والفرازين والطبايعين والجناب والساعة والفراشين والبساتين وغيرهم من المستخدمين الخارجيين عن الهيئة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والأربعين ، وتتل المادة التاسعة والأربعون .

تليت المادة التاسعة والأربعون ، وهذا نصها :

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ٩١ - فيما لم يأت نص عليه في هذا القانون تسري على موظفي الحاكم وستخدامها الخارجيين عن الهيئة الأحكام العامة للتوظيف بالحكومة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والأربعين ، وتتل المادة الخمسون .

تليت المادة الخمسون ، وهذا نصها :

الفصل الثاني

الكتابة

مادة ٩٢ - يشترط نمين بين كتابي الشروط الواجب توافرها وفقا للاحكام العامة للتوظيف في الحكومة عدا شرط امتحان المسابقة المقرر لشغل الوظيفة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخمسين ، وتتل المادة الحادية والخمسون .

تليت المادة الحادية والخمسون ، وهذا نصها :

مادة ٩٣ - تتخذ محكمة القضاة لجنة تشكل من رئيسها أو من يقوم مقامه ومن مستشارين يختارهما جميعها العمومية كل سنة من كبار كتابها . وتخصص هذه اللجنة باقتراح كل ما يتعلق بشئون كتابها من تعيين ونقل وترقية ومنع حلالات .



**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والخمسين، والـ  
المادة الرابعة والخمسون.

تليت المادة الرابعة والخمسون، وهذا نصها :

مادة ٤ - يؤدى الامتحان عند الاقتضاء :

(١) بمحكمة القضاة وتقوم به اللجنة المشار إليها في الفقرة الأولى من  
المادة ٥١

(ب) بكل محكمة استئناف بالنسبة لكتابها وتقوم به اللجنة المشار إليها  
في الفقرة الثانية من المادة ٥١

(ج) بكل محكمة ابتدائية بالنسبة لكتابها وتقوم به لجنة مشكلة من  
رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه وقاض مختاره الجمعية العمومية  
وكبير كتابها.

(د) بمكتب النائب العام بالنسبة لكتاب نيابات محاكم الاستئناف  
ومحكمة القضاة وتقوم به اللجنة المشار إليها في الفقرة الثالثة من  
المادة ٥١

(هـ) بكل نيابة كلية بالنسبة لكتابها وتقوم به لجنة مشكلة من رئيس  
النيابة وأحد أعضائها ورئيس القلم الجنائي بالنيابة الكلية.

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
(موافقة).

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والخمسين، ولتلى  
المادة الخامسة والخمسون.

تليت المادة الخامسة والخمسون، وهذا نصها :

مادة ٥ - يكون الامتحان تحريريا وشفويا في المواد الآتية :

(١) بالنسبة لكتاب القسم المدني :

١ - ما يتعلق بعمل الكاتب في قانون المرافعات والقانون المدني  
والقانون التجاري.

٢ - قوانين الرسوم والخدمة.

٣ - المشروعات المعمول بها في المحاكم.

٤ - الخط.

(ب) وبالنسبة لكتاب النيابة العامة :

١ - ما يتعلق بعمل الكاتب في قانون المرافعات وقانون الإجراءات  
الجنائية.

وتعقد بكل محكمة استئناف لجنة تشكل من رئيسها ومن مستشارين  
مختارها جميعها العمومية كل سنة ومن كبير كتابها - وتختص هذه اللجنة  
بإقتراح كل ما يتعلق بشؤون كتاب المحكمة من تعيين ومنع ملاوات.

وتعقد بالنيابة العامة لجنة تشكل من النائب العام والمحاكم العام لدى  
محكمة القضاة ومدير إدارة النيابة ومدير التفتيش القضائي بها - وتختص  
هذه اللجنة بإقتراح كل ما يتعلق بشؤون كتاب النيابة من تعيين ونقل وترقية  
ومنع ملاوات.

وتعقد بوزارة العدل لجنة تشكل من وكيل الوزارة ومن ثلاثة من مديري  
الادارات كل الأقل وتختص هذه اللجنة بإقتراح كل ما يتعلق بشؤون كتاب  
المحاكم الابتدائية من تعيين ونقل وترقية ومنع ملاوات. وبإقتراح ترقية  
وقل كتاب محاكم الاستئناف.

ويكون تعيين الكتيبة وتعلمهم من دائرة محكمة إلى أخرى وترقيتهم ومنعهم  
الملاوات بقرار من وزير العدل بعد الاطلاع على اقتراحات هذه اللجان كل  
فيما ينصها.

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
(موافقة).

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والخمسين، ولتلى  
المادة الثانية والخمسون.

تليت المادة الثانية والخمسون، وهذا نصها :

مادة ٦ - يكون تعيين الكتيبة على سبيل الاختبار لمدة لا تقل عن  
سنة ولا تزيد على سنتين.

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
(موافقة).

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والخمسين، ولتلى  
المادة الثالثة والخمسون.

تليت المادة الثالثة والخمسون، وهذا نصها :

مادة ٧ - لا يجوز ترقية من عين كتابيا من الدرجة التي عين فيها  
للدرجة التي تليها إلا إذا حست الشهادة في حقه ونجح في امتحان يختبر فيه  
كتابة وشفاهما، ويبنى حلة الشهادات العليا من شرط الامتحان.

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
(موافقة).

٢ - قوانين الرسوم والدمغة .

٣ - تعليمات النيابة العامة ومشوراتها .

٤ - الخط .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والخمسين، ولتلى المادة السادسة والخمسون .

تليت المادة السادسة والخمسون ، وهذا نصها :

مادة ٥٦ - تضع كل من لجنة الامتحان بمحكمة التقض ولجنة الامتحان بكل محكمة استئناف الأسئلة الخاصة بكتابها وتضع اللجنة المشار إليها في الفقرة الثالثة من المادة ٥١ أسئلة امتحان كتاب النيابة العامة .

وتضع اللجنة المشار إليها في الفقرة الرابعة من المادة المذكورة أسئلة امتحان كتاب المحاكم الابتدائية وترسل الأسئلة الى كل محكمة ابتدائية وكل نيابة كلية داخل مظلوف مختم عليه بالشمع الأحمر بفضه رئيس للجنة الامتحان قبل انقضاء الامتحان مباشرة - وبعد تقدير درجات المحتجين في الامتحان التصريى والشفوى ترسل نتائج هذا التقدير الى مكتب النائب العام بالنسبة لكتاب النيابة والى الوزارة بالنسبة لكتاب المحاكم الابتدائية بعد تحرير محضر يومه رئيس اللجنة وأعضاؤها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والخمسين ، ولتلى المادة السابعة والخمسون .

تليت المادة السابعة والخمسون ، وهذا نصها :

مادة ٥٧ - يقدر لكل مادة من مواد الامتحان التصريى والشفوى ٣٠ درجة وتكون درجة النجاح ٤٠٪ من مجموعها على الأقل مجموع ما حصل عليه الموظف في كل المواد من ٦٠٪ من مجموع الحد الأقصى لها .

ويرتب التاجون حسب درجات نجاحهم وتكون الترقية على أساس هذا الترتيب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والخمسين، ولتلى المادة الثامنة والخمسون .

تليت المادة الثامنة والخمسون ، وهذا نصها :

مادة ٥٨ - يشترط فيمن يمين من غير حملة الشهادات العليا كاتبا أول بمحكمة جزئية أو رئيسا لقم أن يكون ممن جازوا الامتحان المنصوص عليه في المادة ٥٣ .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والخمسين، ولتلى المادة التاسعة والخمسون .

تليت المادة التاسعة والخمسون ، وهذا نصها :

مادة ٥٩ - يتولى رئيس كل محكمة توزيع الأعمال على كتابها وتحديد محل كل منهم وتعيين رؤساء الأقسام والكتاب الأول بالمسلك الجزئية وكذلك قتل الكتاب وتبنيهم داخل دائرة المحكمة .

ويتولى رئيس كل نيابة كلية هذه الأعمال بالنسبة لكتاب النيابة التابعين له .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والخمسون، ولتلى المادة الستون .

تليت المادة الستون ، وهذا نصها :

### الفصل الثالث - المحضرون

مادة ٦٠ - يشترط ليدن بين محضرا ما يشترط فيمن يمين كاتبها .  
وبين المحضر تحت الاختيار لمدة سنة على الأقل وستين على الأكثر .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الستين ، وتتل المادة الحادية والستون .

تليت المادة الحادية والستون ، وهذا نصها :

مادة ٦١ - يشترط ليدن بين محضرا لتنفيذ أن يكون د.ح. شغل وظيفة محضر مدة ستين على الأقل وحسنت الشهادة في حقه وأن يكون قد نجح في امتحان يختبر فيه تحريرا وشقويا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والستين ، وتتل المادة الثانية والستون .

تليت المادة الثانية والستون ، وهذا نصها :

مادة ٦٢ - يؤدي الامتحان عند الانضمام بكل محكمة ابتدائية - وقوم به اللجنة المشار إليها في الفقرة (ج) من المادة ٥٤ على أن يستبدل كبير محضري المحكمة الابتدائية بكبير كتابها وتبقي في هذا الامتحان الاجراءات المهيئة في المادتين ٥٦ و ٥٧ .

ورتبة الناجحون منهم حسب درجات نجاحهم . ويكون التعيين على أساس هذا الترتيب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والستين ، وتتل المادة الثالثة والستون .

تليت المادة الثالثة والستون ، وهذا نصها :

مادة ٦٣ - يكون الامتحان تحريريا وشقويا في المواد الآتية :

( ١ ) ما يتصل بعمل المحضر في قانون المرافعات والقانون التجاري والقانون المدني وقانون الإجراءات الجنائية .

( ٢ ) قوانين الرسوم والدمغة .

( ٣ ) المنشورات الخاصة بأقلام المحضرين .

( ٤ ) الخط .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والستين ، وتتل المادة الرابعة والستون .

تليت المادة الرابعة والستون ، وهذا نصها :

مادة ٦٤ - لا يرق المحضر من الدرجة التي يمين فيها الى الدرجة التي تليها إلا إذا حسنت الشهادة في حقه . وبجاز الامتحان المنصوص عليه في المادة ٦٣ وعلى حيلة الشهادات العليا من شرط الامتحان .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والستين ، وتتل المادة الخامسة والستون .

تليت المادة الخامسة والستون ، وهذا نصها :

مادة ٦٥ - يكون تعيين المحضرين وتقلهم من دائرة محكمة ابتدائية إلى أخرى وترقيتهم ومنحهم العلاوات بقرار من وزير العدل بناء على ما تقرره اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة ٥١ .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والستين ، وتتل المادة السادسة والستون .

ويتولى هذا الامتحان اللجنة المشكلة بالفترة الرابعة من المادة ٥١ منضا  
الها رئيس قلم الترجمة بالوزارة ويكون تعيين المترجمين وقلمهم وترقيتهم  
ومستهم اللوات يقررن من وزير العدل بعد الاطلاع على اقتراح هذه اللجنة.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والسبعين ، وتتل  
المادة السبعون .

تليت المادة السبعون ، وهذا نصها :

الفصل الخامس - واجبات موظفي المحاكم .

مادة ٧٠ - يحلف الكاتب والمحضرون والمترجمون أمام هيئة المحكمة  
التابعين لها في جلسة علنية بينما بأن يؤدوا أعمال وظاقتهم بالخدمة والعمل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السبعين ، وتتل المادة  
الحادية والسبعون .

تليت المادة الحادية والسبعون ، وهذا نصها :

مادة ٧١ - موظفو المحاكم يتسلمون الأوراق القضائية الخاصة بأعمال  
وظاقتهم ويحفظونها ويحفظون الرسوم والقرارات المسجلة ويأخرون  
تنفيذ لوائح السنة والضرائب ويحرمون بكل ما يفرضه عليهم القوانين  
والضوابط .

ولا يجوز لهم أن يتسلموا أوراقا أو مستندات إلا إذا كانت في حافظة  
بها بيان بما تحمله وتكون الحافظة مصحوبة بصورة طبق الأصل يوقعها  
الكاتب بعد مراجعتها والتحقق من مطابقتها للواقع ويردها الى من قلدها .  
وعلى كتاب المحاكم والبيانات التي يحضرون الجلسات أن يمحروا حاضر  
بكل ما يدور فيها وأن يوقعوها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

تليت المادة السادسة والستون ، وهذا نصها :

مادة ٦٦ - لا يمين عضرا أول محكمة جزئية إلا من أمضى في وظيفة  
محضر للتنفيذ مدة سنتين على الأقل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والسبعين ، وتتل  
المادة السابعة والستون .

تليت المادة السابعة والستون ، وهذا نصها :

مادة ٦٧ - يتولى رئيس المحكمة الابتدائية تحديد عمل المحضرين  
وقلمهم وتوزيعهم داخل دائرة المحكمة وكذلك تعيين المحضرين الأول بالمحاكم  
الجزئية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والسبعين ، وتتل  
المادة الثامنة والستون .

تليت المادة الثامنة والستون ، وهذا نصها :

الفصل الرابع - المترجمون

مادة ٦٨ - يلحق بكل محكمة العدل اللازم من المترجمين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والسبعين ، وتتل  
المادة الثامنة والستون .

تليت المادة الثامنة والستون ، وهذا نصها :

مادة ٦٩ - يشترط فيمن يمين مترجما ما يشترط فيمن يمين كاتب  
وأن يمين الإجابة في امتحان تحريري وغفوى في اللغة العربية وإحدى  
اللغات الأجنبية .

تليت المادة الخامسة والسبعون ، وهذا نصها :

مادة ٧٥ - وإذا وقع ما يستوجب مسئولية المضمون بسبب عمله كان الضامن ملزما بدفع ما يأتي :

( ١ ) المصاريف القضائية .

( ٢ ) ما يكون مطلوباً للتبرع .

( ٣ ) ما يكون مطلوباً للحكومة .

( ٤ ) ما يحكم على المضمون بدفعه من الجزاءات المالية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والسبعين ، ولتل المادة السادسة والسبعون .

تليت المادة السادسة والسبعون ، وهذا نصها :

### الفصل السادس - تأديب موظفي المحاكم

مادة ٧٦ - يعمل كتاب كل محكمة ومترجموها ونساجوها تحت رقابة كبير كتابها ويعمل محضروها تحت رقابة كبير المحضرين بها وإلجج خاضعون لرئيس المحكمة .

وكذلك يعمل كتاب النيابة في كل محكمة تحت رقابة رئيس القلم الجنائي بها وهم جميعاً خاضعون لرئيس النيابة .

وتكون هذه الرقابة في المحاكم الجزائية للكتاب الأول والمحضرين الأول و رؤساء الأقسام الجنائية الجزائية ثم للقضاة وأعضاء النيابة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والسبعين ، ولتل المادة الثانية والسبعون .

تليت المادة الثانية والسبعون ، وهذا نصها :

مادة ٧٧ - موظفو المحاكم ممنوعون من إذاعة أسرار القضايا وليس لهم أن يطلعو عليها أحدًا غير ذوي الشأن أو من يتبع القوانين أو اللوائح أو التعليمات إطلاعهم عليها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والسبعين ، ولتل المادة الثالثة والسبعون .

تليت المادة الثالثة والسبعون ، وهذا نصها :

مادة ٧٨ - يجب على كل موظف من موظفي المحاكم أن يقيم بالجهة التي يؤدي فيها عمله ولا يجوز له أن يتغيب عنها إلا بإذن من رؤسائه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والسبعين ، ولتل المادة الرابعة والسبعون .

تليت المادة الرابعة والسبعون ، وهذا نصها :

مادة ٧٩ - يجب على موظفي المحاكم المؤتمنين على نقود أو أمانات أو مهمات أو أشياء أخرى ذات قيمة أن يقدّموا ضماناً في حدود القانون المال والتعليمات المالية .

وتقدم هذا الضمان لا يخلّ رؤساء الكاب ورؤساء المحضرين التابع لهم هؤلاء المستعملون من المستوفية في حالة حصول إهمال من الرؤساء المذكورين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والسبعين ، ولتل المادة الخامسة والسبعون .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والسبعين ، ولتل المادة السابعة والسبعون .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والسبعين، وتتل المادة الثمانون .

تليت المادة الثمانون، وهذا نصها :

مادة ٨٠ - يجوز أن تنام الدعوى التأديبية بالنسبة لموظفي المحاكم والنيابات بناء على طلب رئيس المحكمة بالنسبة لموظفي المحاكم وبناء على طلب النائب العام أو رئيس النيابة بالنسبة لموظفي النيابة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة العاشرين، وتتل المادة الحادية والثمانون .

تليت المادة الحادية والثمانون، وهذا نصها :

مادة ٨١ - تتضمن ورقة الاتهام على تمان بأمر رئيس مجلس التأديب التهمة أو التهم المدسوبة إلى المتهم وبياناً موجزاً بالأدلة عليها واليوم المحدد للمحاكمة .

ويحضر المتهم بشخصه أمام المجلس وله أن يقدم دفاعه كتابة وأن يوكل عنه محامياً .

وتجرى المحاكمة في جلسة سرية وينطبق بالحكم مع أسبابه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والثمانين، وتتل المادة الثانية والثمانون .

تليت المادة الثانية والثمانون، وهذا نصها :

مادة ٨٢ - يختص بنظر التظلم من أحكام مجالس التأديب مجلس مخصوص يتعقد بوزارة العدل بشكل من بركل الوزارة الدائم والنائب العام ومستشار المحكمة استئناف القاهرة تتخيه الجمعية العمومية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والثمانين، وتتل المادة الثالثة والثمانون .

تليت المادة السابعة والسبعون، وهذا نصها :

مادة ٧٧ - من يخل من موظفي المحاكم بواجبات وتليفته أو يأتي ما من شأنه أن يخل من الثقة اللازم توافرها في الأعمال القضائية أو يخل من اختيار الطبقة التي ينتمي إليها سواء كان ذلك داخل دور التقضاء أو خارجها . فكذا ضده الإجراءات التأديبية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والسبعين، وتتل المادة الثامنة والسبعون .

تليت المادة الثامنة والسبعون، وهذا نصها :

مادة ٧٨ - لا توقع العقوبات إلا بحكم من مجلس التأديب .

ومع ذلك فالانذار أو قطع الراتب لمدة لايتجا خمسة عشر يوماً يجوز أن تكون بقرار من رؤساء المحاكم بالنسبة إلى الكتاب والمحضرين والمترجمين ومن النائب العام ومن رؤساء النيابة بالنسبة إلى كتاب النيابة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والسبعين، وتتل المادة التاسعة والسبعون .

تليت المادة التاسعة والسبعون، وهذا نصها :

مادة ٧٩ - يشكل مجلس التأديب في محكمة النقض وفي كل محكمة من عاكم الاستئناف من مستشار تختبها الجمعية العمومية ومن المحامي العام وكبير كتاب المحكمة . وفي المحاكم الابتدائية والنيابات من رئيس المحكمة ورئيس النيابة أو من يقوم مقامهما وكبير الكتاب ويستبدل به كبير المحضرين عند محاكمة أحد المحضرين . ورئيس القلم الجنائي عند محاكمة أحد كتاب النيابة .

وفي حالة محاكمة كبير الكتاب أو كبير المحضرين أو رئيس القلم الجنائي يتدب وزير العدل من يخل عمله في مجلس التأديب ممن يكونون فيدرجه على الأقل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

تليت المادة الثالثة والتمانون ، وهذا نصها :

الفصل السابع - إجازات موظفي المحاكم

مادة ٨٣ - يكون الترخيص في الإجازات من وكل الوزارة بالنسبة لموظفي المحاكم ومن النائب العام بالنسبة لموظفي النيابة .

ويجوز لرؤساء المحاكم الترخيص لموظفي المحاكم ، ورؤساء النيابة الترخيص لموظفي النيابة ، في إجازات لا تتجاوز خمسة أيام في كل مرة على ألا تزيد في مجموعها على خمسة عشر يوما في السنة من أول يناير لغاية ١٤ مايو من كل سنة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والتمانين ، ولتل المادة الرابعة والتمانون .

تليت المادة الرابعة والتمانون ، وهذا نصها :

الفصل الثامن - المستعملون الخارجون عن الهيئة

مادة ٨٤ - يكون تعيين المستعملين الخارجين عن الهيئة وترقيتهم وتدابيرهم من اختصاص النائب العام والمدعين العامين ورؤساء المحاكم ورؤساء النيابة كل فيما يخصه . وكذلك نقلهم وتكليفهم كل في دائرة اختصاصه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والتمانين ، ولتل المادة الخامسة والتمانون .

تليت المادة الخامسة والتمانون ، وهذا نصها :

مادة ٨٥ - يشترط فيمن يمين مستخدما خارجيا عن الهيئة الشروط لامة تعيين مثل في الحكومة هذا الجواب والسطة فيشترط فيهم فضلا ن ذلك القراءة والكتابة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والتمانين ، ولتل المادة السادسة والتمانون .

تليت المادة السادسة والتمانون ، وهذا نصها :

مادة ٨٦ - رؤساء المحاكم ورؤساء النيابة إضفاء المستعملين الخارجين عن الهيئة من شرط الأمانة الصحية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والتمانين ، ولتل المادة السابعة والتمانون .

تليت المادة السابعة والتمانون ، وهذا نصها :

مادة ٨٧ - لقضاة المحاكم الجزئية ولوكلاء النيابة بها حق توجيه الإذلال وقطع اللزب لغاية خمسة أيام بالنسبة للمستعملين الخارجين عن الهيئة الموجودين بمحاكمهم كل فيما يخصه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والتمانين ، ولتل المادة الثامنة والتمانون .

تليت المادة الثامنة والتمانون ، وهذا نصها :

الباب الثالث - إدارة تقود المحاكم

مادة ٨٨ - تقدم ميزانية المحاكم من وزير العدل ، وتدرج ضمن ميزانية الدولة العامة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والتمانين ، ولتل المادة التاسعة والتمانون .

تليت المادة التاسعة والثمانون ، وهذا نصها :

مادة ٨٩ — أذونات الصرف تصدر في كل محكمة من رئيس النيابة أو وكيلها حسب الأحوال .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والثمانين ، ولتلى المادة التسعون .

تليت المادة التسعون ، وهذا نصها :

مادة ٩٠ — من محصلات الفرامات وسائر أنواع الرسوم المقررة بالقوانين في المواد المدنية والجنائية والحسبية وكذلك الأمانات والودائع يكون تحميلها وحفظها وصرفها بمعرفة الكتاب الأول والكتاب والموظفين المعيّنين لذلك تحت إدارة قلم نائب الدم وملاحظة وزارة العدل .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة التسعين .

والآن لننتقل إلى مناقشة مادتي مشروع قانون الإصدار ، فلتلى المادة الأولى منه .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

( المادة الأولى )

ينص :

١ — الأمر العالي الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ بلامعة ترتيب الحاكم الأهلية .

٢ — الأمر العالي الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ بلامعة الاجراءات الداخلية بالحاكم الأهلية .  
ويستأش منها بالتأويل المرفق ، وينص كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

( المادة الثانية )

على وزير العدل تنفيذ هذا القانون وله أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٩  
نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة ، وأن يفكر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالنهائ بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

١٧ — تقرير لجنة العدل<sup>(١)</sup>

في الاقتراح بمرسوم قانون التقدم من حشرة الشيخ المحترم سليم ساي باننا بتعديل المادة السادسة من الأمر العالي الصادر في ١٤ برتية سنة ١٨٨٣ القتل على لامعة ترتيب الحاكم الأهلية — المواقفة على التقرير ورفض الاقتراح بمشروع قانون

( المقرر حشرة الشيخ المحترم محمد حسن الشامي باننا ) .

الرئيس — نذيت وزارة العدل بكتاب سبقت الإشارة إليه حضرة الأستاذ أحمد عثمان حزاوي المصوب بإدارة التشريع بالوزارة بحضور جلسة المجلس أثناء نظر التقرير المذكور .

( حضر حضرته ) .

المقرر — بمجست اللجنة هذا الاقتراح ، ومؤداء الأخذ بنظام القاضي الفرد في القضاء الكل . ولما كانت الأحكام التي تضمنها قانون المرافعات الجديد من حيث توسيع اختصاص محكمة المواد الجزئية وقاضي التحضير تكفل تحقيق خطوات واسعة في سبيل الأخذ بنظرية القاضي الفرد دون إضعاف الضمانات التي يحقها تمتد القضاء ، فقد رأت اللجنة عدم الموافقة على الاقتراح بمشروع قانون .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة برفض الاقتراح بمشروع قانون ؟  
( موافقة ) .



## ١٨ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بجمع النش والتش - بتقرير لجنة التجارة والصناعة (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواد مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالبقاء بالإسراع مع مشروعات القوانين الأخرى

(المقرر حفرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك)

الرئيس - نبحث (٢) وزارة التجارة والصناعة حضرة الأستاذين سعد الدين الجبالي مدير إدارة التشريع التجاري وأمين حسين مدير إدارة النش التجاري لحضور جلسة المجلس أثناء نظر مشروع القانون المذكور.

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة)

(حضر حضراتهما)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة)

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ، ولنتنقل إلى مناقشة مواد مادة فائدة، وتتل المادة الأولى :

تليت المادة الأولى، وهذا نصها :

(المادة الأولى)

تعديل المادتان ٥ و ٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بجمع التش والتش والمعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ على الوجه الآتي :

(١) راجع المحق رقم ٢٦٤

(٢) نص الكتاب :

" حفرة صاحب السادة ونش مجلس الشيوخ

أشرف، بأن أرى صوابه استاذان هيئة المجلس في الموافقة على حضور :

حضر الأستاذ سعد الدين الجبالي مدير إدارة التشريع التجاري وحضر الأستاذ أمين حسين مدير إدارة مكافحة النش التجاري عند نظر تقرير لجنة التجارة والصناعة على مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بجمع النش والتش -

وتفضلوا سادتيكم بقبول فائق الاحترام

٩ أغسطس سنة ١٩٢٩

مادة ٥ - يجوز بمرسوم فرض حد أدنى أو حد معين من العناصر في تركيب العقاقير الطبية أو في المواد المستعملة في غذاء الإنسان أو الحيوان أو في المواد المعدة للبيع باسم معين أو في أية بضائع أو منتجات أخرى ويساقب المجلس مدة لا تتجاوز سنة وبترامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من ركب أو صنع أو أنتج بقصد البيع مواد بالخالف لأحكام هذا المرسوم .

ويجوز أن ينص المرسوم على حظر تصدير المواد المركبة أو المصنوعة أو المنتجة بالخالف لهذه الأحكام أو استيرادها أو بيعها أو عرضها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع ويساقب بالمعوبات السابقة كل من خالف هذه الأحكام مع ماله بذلك .

مادة ٦ - يجوز بمرسوم فرض استعمال أوان أو أوعية أو أشياء مختلفة أو تنظيم استعمالها في تحضير ما يكون معدا للبيع من العقاقير الطبية والمواد الغذائية وغيرها أو في صنعها أو وزنها أو تعبئتها أو حزمها أو حفظها أو حيازتها أو توزيعها أو نقلها أو عرضها أو طرحها للبيع أو بيعها .

ويجوز بمرسوم أيضا ليعاقب بيان شروط استهلاك هذه العقاقير أو المواد أو قسمتها أو حفظها أو حيازتها أو بيان الحالات التي تكون فيها غير صالحة للاستهلاك أو بيان مصدرها أو محل صنعها أو اسم صانعها أو غير ذلك من البيانات .

كما يجوز بمرسوم فرض قيود وشروط في استعمال البضائع والمستحضرات إذا كانت .

ويجوز كذلك لمنع النش والتدليس في البضائع المبيعة أن ينظم بمرسوم تصدير البضائع التي يسرى عليها هذا القانون أو استيرادها أو صنعها أو بيعها أو طرحها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع .

ويجوز أن يبين بقرار وزاري الكيفية التي تكتب بها البيانات سالفة الذكر أو كيفية تنظيم السجلات والتدفقات وإسقاطها ومراجعتها أو إعطاء الشهادات أو استيرادها أو تحديد المدة اللازمة لتصرف البضائع والمستحضرات التي تكون خالفة لأحكام هذا القانون أو المراسم أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

## ١٩ - تقرير لجنة الزراعة

عن مشروع قانون الوليد من مجلس النواب انطاس مع المانية لسان  
الزراع - تأجيله الى الجلسة المقبلة

مقرر الشيخ المزمع طرف على باشا - أرجو تأجيل النظر في مشروع  
هذا القانون الى الجلسة المقبلة . ولين هناك ضرر من ذلك ، إذ إن  
جلس النواب لم ينظره لآن .

مقرر الشيخ المزمع يوسف أبو الفتح - الواقع أن مشروع هذا  
القانون غير مستعمل ، فضلا عن أنه يحتاج إلى كلام كثير ، كما أن فيه  
مزايا وخطورة . ولذلك أطلب تأجيل نظره الى جلسة مقبلة .

مقرر صائب الرومي حسين سري باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) -  
الحكومة لا تمنع في التأجيل .

الرئيس - إذن هل توافقون حضراتكم على تأجيل مشروع هذا  
القانون الى الجلسة المقبلة ؟

( موافقة ) .

## ٢٠ - تقرير لجنة المالية

عن الاقتراح بمرجع قانون المقدم من المقدم زكريا مهران باشا ( عضو  
المجلس سابقا ) بصوريل اليك الأمل ان يك مكرى - تأجيله الى  
الجلسة المقبلة

الرئيس - ننظر الى أن اللجنة لم تقدم تقريرها عن هذا الاقتراح مشروع  
قانون الى الآن ، فهل توافقون حضراتكم على تأجيله الى الجلسة المقبلة ؟

( موافقة ) .

## ٢١ - مشروع ميزانية الدولة

لغة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ - تقرير لجنة المالية (١) - تعديل  
في الميزانية بمبلغ ٨٩٠٠٠٠٠ جنيه الى ميزانية وزارة الأشغال لصح عمل  
تخصص لمجلس الى ومعهن طلبات الى مصرف التاجرة لحملتها الى  
والكهرباء ، مقابل حلف مبلغ عائل من الاعتمادات تخصص لمصارفها الى  
من ميزانية الوزارة قديما - اقروا

( المقرر حصة الشيخ المزمع طرف على باشا ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

ويجاب على مخالفة أحكام المراسم والقرارات المذكورة بالعقوبات  
للمنصوص عليها في المادة السابقة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، وتتل المادة الثانية .  
تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

( المادة الثانية )

يضاف الى المادة ١٥ من القانون سالف الذكر فقرة ثانية يكون  
نصها كالآتي :

مادة ١٥ - ( فقرة ثانية ) ولوزير التجارة والصناعة أن يصدر  
بالإتفاق مع وزراء المالية والزراعة والصحة العمومية القرارات اللازمة  
لتطبيق هذا القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وتتل  
المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

( المادة الثالثة )

على وزراء التجارة والصناعة والصحة العمومية والمعدل والزراعة والمالية  
تطبيق هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة  
الرسمية .

ناصر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
ويطبع كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .

وهل توافقون حضراتكم على أخذ الرأي ابتداء بالاسم على مشروع هذا  
قانون المالية مع مشروعات القوانين الأخرى ؟

( موافقة )

وإذا ما سرنا على هذا النحو ، فسناق فذا ونجد أنفسنا أمام طوائف أخرى من المهندسين في الوزارات المختلفة يطالبون بمنحهم مثل هذا البذل ، ونصل الى حلقة أولسلة لا نعرف متى وأين تنتهي ، وإلى استحداث كثيرة نحن مضطرون أمام ظروف مبالغة هذه الحالة الى اقرارها ، وستكون عينا على الميزانية ، ولقد كانى اطلب الحكومة بان تبادر الى وضع علاج حاسم لهذه المسألة قبل استفحالها .

**الرئيس** - وهل يريد حضرة الشيخ المحترم ابراءه نظر التصور الى أن تقدم الحكومة بهذا العلاج ؟

**حضرة الشيخ المحترم** طرف على أساس - للأسباب التي أشار اليها حضرة الشيخ المحترم فرد أبو شادي بك ، ولخطورة المبدأ رأت اللجنة تسهلا للحكومة الموافقة بصفة مؤقتة على هذا الاعتقاد على أن تعيد النظر في الموضوع في المبدأ في الوقت المناسب . ولقد وافق حضرة الشيخ المحترم أبو شادي بك على هذا في اللجنة .

**حضرة الشيخ المحترم** فرير أبو شادي بك - أدرج ألا تهنئ بذلك .

**الرئيس** - الموضوع لا يحتمل إلا أمرين : إما أن يرجع هذا الموضوع الى أن تقدم الحكومة بعلاج جميع المسائل المشابهة ، وإما أن تروا الموافقة على تقرير اللجنة مع مطالبة الحكومة أن تقدم في أقرب فرصة بما يعالج هذه المسألة .

**حضرة الشيخ المحترم** فرير أبو شادي بك - إذا كان ولا بد أن يمر هذا التشريع ، فأرجو أن يلاحظ ألا يعطى أصحاب الدرجات العليا بديل نفيغ ويكتفى بمنح ذلك البديل للدرجات الصغرى حتى الدرجة الثالثة مثلا إذ أن ميزانية الدولة لا تحتمل هذا العبء .

**الرئيس** - يجب أن يقدم حضرة الشيخ المحترم اقتراحا معينا بذلك .

**حضرة الشيخ المحترم** هير السوم الشارقي باشا - يجب أن تقدم الحكومة بمل حاسم لهذه المسألة ، لأن تركها غير محل يفتح أبوابا كثيرة لطالبة هذا البذل .

**حضرة صاحب الدوة** صبيح سري باشا (رئيس مجلس الوزراء) - تجوز الحكومة من المجلس الموقر أن يتفضل بالمرافقة على هذا الاعتقاد ، وهي معنية بدراسة كل الملاحظات التي أبدت الليلة . وأرجو أن تقدم الى المجلس في الوقت المناسب بما تراه علاجاً لهذه المسألة ، وللمجلس الموقر الكلمة الأخيرة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على نظر هذا الموضوع الآن ؟

(موافقة) .

**حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى** - لقد وافقت بملتك المالية على مشروع هذا القانون . ولكن لا بعض الملاحظات عليه ، إذ أنه يفرق بين طوائف المهندسين ويعطى بمل نفيغ للمهندسين الى قطع . ونحن نوافق على منح هذه الطائفة هذا البذل بكل ارتياح ، ولكن هناك بعض المهندسين في مصالمة المبانى وضرها من المصالح عن يجب مساواتهم بزملائهم مهندسي الرى حتى تتحقق العدالة .

وقد تكلمت في ذلك مع سعادة رئيس بلننا المالية ، واتفقتا على وجوب العدل على المساواة بين طوائف المهندسين .

**حضرة صاحب العالى محمد فرؤاد سراج الدين باشا** (وزير المواصلات) - إن ما أثاره حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى له قيمته ووجاهته ، وهو محل عناية الحكومة وتقديرها ، وأظن أن في هذا الكفاية .

**الرئيس** - والآن هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

**حضرة الشيخ المحترم** فرير أبو شادي بك - لى كلمة اعراض بها تقرير اللجنة .

**الرئيس** - فضيل .

**حضرة الشيخ المحترم** فرير أبو شادي بك - ما من شك في أننا نقدر كل التقدير الظروف التي قضت بأن يمنح مهندسي الرى بمل نفيغ . وعرف تمام المعرفة الأزمة القائمة بشأن فئة عدد المهندسين وخاصة فيما يتعلق بمهندسي الرى . ولكن أعارض بشدة في هذا الأمر لسببين : الأول أن يكون مهندسي الرى الطاقة الوحيدة في البلاد التي تعطى بمل نفيغ . والثاني أن العلاج الذي تتعالج به أزمة المهندسين الآن ليس هو العلاج الشاق الذي يجب أن نتاج به الحكومة والمالية التشريعية مثل هذه الأزمة في البلاد . ذلك لأنه من المفهوم أن وقت الموظف ملك الدولة من يوم أن يدخل في خدمة الحكومة ، وهناك طوائف عدة من الموظفين عملهم لا يقل عن مهندسي الرى كالقضاة والمستشارين ومفتيى العموم ولا يسمح لهم إلا أن يتفرضوا كل التفرغ لعملهم . ولا أنهم أن نتاج هذه المسائل على هذا النحو "بالقطاعي" فبالأمر نقرر بمل نفيغ ثم بمل ملابس ولا شك في أن هذا لا يحسن في معاملة الموظفين ومعالجة مشاكلهم .

من المفهوم أننا نرى الى تحسين حالة ضار الموظفين لا بكارهم ، فكيف يمنح مفتش العموم وكبار الموظفين هذا البذل على اختلاف أوضاعهم . هذا غير مفهوم . والذي أنهم أن يعطى البذل للموظفين نهاية الدرجة الثالثة سار الدرجة الثانية مثلا ، ولكن كبار الموظفين لا يستحقون هذا البذل .

الرئيس - تقدم اقتراح من حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي يك هذا نصه :

"أقترح أن يقصر بدل التفرغ على الموظفين دون الدرجة الأولى .  
فالواجب من حضراتكم هل هذا الاقتراح يتفضل بالوقوف .  
(ولفت أذنية) .

الرئيس - يقرر المجلس رفض الاقتراح .

والآن هل توافقون حضراتكم هل تقرير اللجنة ؟  
(موافقة) .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدد للباب الأول "مأهيات وأجروصرتيات" من القسم ١٢ فرع ٢ "مصلحة الري" وقدره ٨٠٢,٢٠٠ جنيه بدلا من ٧٥٧,٥٠٠ جنيه ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٨٠٢,٢٠٠ جنيه المقدر للباب الأول "مأهيات وأجروصرتيات" من القسم ١٢ فرع ٢ "مصلحة الري" بدلا من ٧٥٧,٥٠٠ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدد للباب الثاني "مصرفوات عامة" من القسم ١٢ فرع ٢ "مصلحة الري" وقدره ٢,٢١٣,٣٠٠ جنيه بدلا من ٢,٢٦٢,٣٠٠ جنيه ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢,٢١٣,٣٠٠ جنيه المقدد للباب الثاني "مصرفوات عامة" من القسم ١٢ فرع ٢ "مصلحة الري" بدلا من ٢,٢٦٢,٣٠٠ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدد للباب الأول "مأهيات وأجروصرتيات" من القسم ١٢ فرع ٤ "مصلحة الميكانيكا والكهرباء" وقدره ٢٦٧,٥٢٢ جنيه بدلا من ٢٦٣,٢٢٢ جنيه ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٦٧,٥٢٢ جنيه المقدد للباب الأول "مأهيات وأجروصرتيات" من القسم ١٢ فرع ٤ "مصلحة الميكانيكا والكهرباء" بدلا من ٢٦٣,٢٢٢ جنيه .

قسم ٢٦ "مصرفوات غير منظورة" (١) - إقرار  
(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور ذك مبناطل بنان) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدد لقسم ٢٦ "مصرفوات غير منظورة" وقدره ٥٥١,٦٧٧ جنيه ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٥٥١,٦٧٧ جنيه المقدد لقسم ٢٦ "مصرفوات غير منظورة" .

## ٢٢ - مشروع قانون

يربط ميزانية جامعة فؤاد الأربعة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ - تقرير لجنة المالية (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواده مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالثناء بالإسم مع مشروعات القوانين الأخرى

(المقرر حضرة الشيخ المحترم طراف على بنان، بدلا من حضرة الشيخ المحترم الدكتور ذك مبناطل بنان) .

الرئيس - وافقت اللجنة على مشروع القانون كما ورد من مجلس النواب وقد سبق أن أقر المجلس الاقتادات المقدرة لميزانية جامعة فؤاد الأولى للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ بابا بابا كما أقرها مجلس النواب ، ولم يتخذ إلا أخذ الرأي على مشروع القانون الخاص بربط ميزانية الجامعة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
(موافقة) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ :  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ .  
ولنتل على مناقشة مواده مادة فائدة ، ولنتل المادة الأولى .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى وعلى الجدول المشار إليه بهذه المادة ، ولتلى المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - إن وجود اعتمادات فرض معين في جداول المصروفات لا يفي من المحافظة بكل دقة على أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، ولتلى المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - لا يجوز إطلاقاً تعيين موظفين احتساباً على وفور الميزانية أو ترقية موظفين بصفة شخصية أو تيد موظف على درجة أدنى من درجته وكل ما تم على خلاف ذلك من تعيين أو ترقية أو قيد قبل صدور قانون ربط ميزانية سنة ١٩٤١/١٩٤٢ أو بملئحق قواعد تسوية حالة المسنين والمعمرين أو نتيجة لإعادة موظفي ومستندى الفونين والوقاية المدنية والمراقبة العامة للاستيراد والتصدير إلى الجامعة بدرجات أعلى من درجات الوظائف المحفوظ لهم للتذكاري في الجامعة بظل على حاله حتى يزول سببه أو يسوى .

كذلك لا يجوز - بغير إذن البرلمان - تعديل عدد الوظائف المدرجة بالميزانية أو درجاتها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، ولتلى المادة الرابعة .

تليت المادة الأولى والجدول المشار إليه بهذه المادة ، وهذا نصها :

مادة ١ - تقررت ميزانية مصروفات جامعة فؤاد الأول للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ بمبلغ ١٥٣٠,٢٠٠ جنيه ، وتقررت ميزانية إيراداتها للسنة المالية المذكورة بمبلغ ١,٥٣٠,٢٠٠ جنيه بما فيها إئانة الحكومة ، وذلك حسب الجدول المرفق لهذا القانون .

### جامعة فؤاد الأول

#### ١ - المصروفات :

١٣٢٨٠٠	باب ١ " ماهيات وأجرومريات "	جنيه
٣٠٢٩٠٠	" ٢ " مصروفات عامة "	
١٢٦٥٠٠	" ٣ " أعمال جديدة "	
١٦٧٠٠٠	" ٤ " إئانة غلاء المعيشة "	
١٥٣٠,٢٠٠	الجملة .	

#### ٢ - الإيرادات :

١٠٠٠٠	بند ١ " إيرادات الأموال الثابتة والمقولة "	جنيه
١٨٥٠٠٠	" ٢ " رسوم مدرسية ورسوم الامتحانات والمكتبة "	
٢٥٠٠٠	" ٣ " إيرادات متنوعة "	
-	" ٤ " إئانة الحكومة "	

١١٤٣٢٠٠ من ميزانية وزارة المعارف العمومية .

١٦٧٠٠٠ إئانة إضافية من الحكومة لغلاء المعيشة .

من القسم ٢٠ من الميزانية العامة .

١٣١٠٢٠٠  
الجملة . ١٥٣٠,٢٠٠

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة وعلى الجدول المذكور ؟

( موافقة ) .

تليت المادة الرابعة، وهذا نصها :

مادة ٤ - لا يجوز فتح اعتمادات إضافية للزيادة لتسوية تجاوز في اعتمادات الأبواب الواردة بها إلا إذا كان ذلك بالأخذ من وفور حيلة و ربط هذه الميزانية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة، وتتل المادة الخامسة .

تليت المادة الخامسة، وهذا نصها :

مادة ٥ - كل وزير المعاشات العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر أن يصمم هذا القانون بنظام الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة .

ويؤجل أخذ الرأي لنداء بالأمم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

## ٢٣ - مشروع قانون

يربط ميزانية جامعة قاروق الأولى لسنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ - تقرير لجنة المالية (١) - الموافقة على مشروع قانون من حيث المبدأ - مناقشة مواد مادة فسادة - تأجيل أخذ الرأي عليه بإلقاء بالأمم مشروعات القوانين الأخرى

( انظر حضرة الشيخ المحترم طراف على باغا، بدلا من حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد طراف بنشره ) .

لقرر - وافقت اللجنة على مشروع القانون كما ورد من مجلس النواب . وقد سبق أن أقر المجلس الاعتمادات المقررة لميزانية جامعة قاروق الأولى لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ بابا بابا كما أقرها مجلس النواب، ولم يبق إلا أخذ الرأي على مشروع القانون الخاص بربط ميزانية الجامعة المذكورة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ، ولنتقل إلى مناقشة مواد مادة فسادة، وتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى والجدول المشار اليه بهذه المادة، وهذا نصها :

مادة ١ - تقررت ميزانية مصروفات جامعة قاروق الأولى لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ بمبلغ ٨٤٥٤٥٠ جنيا ( ثمانمائة وخمسة وأربعين ألفا وأربعمائة وخمسين جنيا ) وتقررت ميزانية إيراداتها لسنة المالية المذكورة بمبلغ ٨٤٥٤٥٠ جنيا ( ثمانمائة وخمسة وأربعين ألفا وأربعمائة وخمسين جنيا ) بما فيها إعانة الحكومة، وذلك حسب الجدول المرفق لهذا القانون .

## جامعة قاروق الأولى

### ١ - المصروفات :

١ - ماهيات وأجور مرتبات .	٣٩٨٤٥٠
٢ - مصروفات عامة .	٢٣٢٠٠٠
٣ - أعمال جديدة .	١٥٥٠٠٠
٤ - إعانة غلاء المعيشة .	٩٠٠٠٠
الجملة .	٨٤٥٤٥٠

### ٢ - الإيرادات :

١ - رسوم جامعية ورسوم المكتبة .	٧٣١٠٠
٢ - إيرادات منوعة .	١١٩٠٠
٣ - إعانة الحكومة .	٧٠٠٠٠

من ميزانية وزارة المعارف العمومية . ٧٠٠٠٠٠  
إعانة إضافية من الحكومة لغلاء المعيشة ٦٠٠٠٠٠  
من القسم ٢٠ من الميزانية العامة .

٧٦٠٧٥٠

الجملة . ٨٤٥٤٥٠

تليت المادة الرابعة ، وهذا نصها :

مادة ٤ - لا يجوز فتح اعتادات إضافية للزيارة لتسوية تجاؤز في اعتادات الابواب الواردة بها ، إلا إذا كان ذلك بالأخذ من وفور جملة .  
يربط هذه الميزانية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة ، وتتل المادة الخامسة .

تليت المادة الخامسة . وهذا نصها :

مادة ٥ - على وزيرى المالية والمعارف العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأسر بأن يعم هذا القانون بناتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة .

ويؤجل أخذ رأى بالنهائى بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

٢٤ - مشروع قانون

يربط ميزانية مجلس فؤاد الأول بالأهل الجرح للنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠  
تقرير لجنة المالية (١) الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ -  
مماثلة مواد مادة واحدة - تأجيل أخذ رأى عليه بالنهائى بالاسم مع  
مشروعات القوانين الأخرى

( المقدم حصة الشيخ الحرم طراف على باشا بدلا من حصة الشيخ الحرم الدكتور زكي  
مينا تلى بشاره ) .

المقرر - وافقت اللجنة على مشروع القانون كما ورد من مجلس النواب  
وقد سبق أن أقر المجلس الاعتادات المقددة لميزانية مجلس فؤاد الأول  
للبحوث للنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ بأيا بأيا كما أقرها مجلس النواب  
ولم يبق إلا أخذ رأى على مشروع القانون الخاص بربط ميزانية المجلس  
المدكور .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة وعلى الجدول  
المدكور ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى وعلى الجدول  
المشار إليه بهذه المادة .

وتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - إن وجود اعتاد لفرض معين فى جدول المصروفات  
لا يفتى من الحافطة بطل دقة على أحكام اللوائح المدول بها فيما يتفق  
باستخدام ذلك الاعتاد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وتتل المادة  
الثالثة .

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - لا يجوز إطلاقا تعيين موظفين احتسابا على وفور الميزانية  
أو ترقية موظفين بصفة شخصية أو قيد موظف على درجة أدنى من درجته  
وكل ما تم على خلاف ذلك من تعيين أو ترقية أو قيد قبل صدور قانون  
يربط ميزانية سنة ١٩٤٩ - ١٩٤٢ أو يقتضى قواعد تسوية حالة المدنيين  
والمقصين أو نتيجة لامادة وظنى ومستخدنى التقرين والوقاية المدنية  
والاستيراد والتصدير إلى الجامعة بدرجات أعلى من درجات الوظائف المحتفظ  
لهم بها للتذكارى إلى الجامعة بظل على حاله حتى يتولى سبه أو يسوى .

كذلك لا يجوز - بشر إنذ البلسان - تعديل عدد الوظائف المدرجة  
بالميزانية أو درجاتها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، وتتل المادة  
الرابعة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولننتقل إلى مناقشة مواده مادة فساد ، ولتتل المادة الأولى .  
تليت المادة الأولى والجدول المشار إليه بهذه المادة ، وهذا نصها :

مادة ١ - تقرر ميزانية مصروفات مجلس فؤاد الأول للأهل للبحوث للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ بمبلغ ٤٩٦٨٠ جنيا ( تسعة وأربعين ألفا وستائة وثمانين جنيا ) ، وتقرر ميزانية إيراداتها بمبلغ ٤٩٦٨٠ جنيا ( تسعة وأربعين ألفا وستائة وثمانين جنيا ) وهو قيمة إمانة الحكومة ، وذلك حسب الجدول المرافق لهذا القانون .

#### مجلس فؤاد الأول للأهل للبحوث

##### ١ - المصروفات :

- جنبة  
٨٨٥٠ باب ١ " ماهيات وأجرومراتيات " .  
٥٨٣٠ باب ٢ " مصروفات عامة " .  
٣٥٠٠٠ باب ٣ " أعمال جديدة " .  
٤٩٦٨٠ الجلسة .

##### ٢ - الإيرادات :

- جنبة  
٤٩٦٨٠ إمانة الحكومة من ميزانية مجلس الوزراء .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة وعلى الجدول المذكور ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى وعلى الجدول المشار إليه بهذه المادة .

ولتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - إن وجود احتياذ لفرض معين في جداول المصروفات لا يضمن من المحافظة بكل دقة على أحكام القوائم المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاحتياذ .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، ولتتل المادة الثالثة .

تليت للمادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - لا يجوز إطلاقا تعيين موظفين احتسابا على وفور الميزانية أو ترقية موظفين بصفة شخصية أو قيد موظف على درجة أدنى من درجته وكل ما تم على خلاف ذلك من تعيين أو ترقية أو قيد قبل صدور قانون ربط ميزانية سنة ١٩٤٩ - ١٩٤٢ أو يقتضى قواعد تسوية حاله للملحقين والمنصفين أو قبية لإعادة موظفي ومستخدعى التكوين والوقاية المدنية والاستيراد والتصدير إلى مجلس فؤاد الأول للأهل للبحوث بموجبات أهل من درجات الوظائف المحتفظ لهم بها للتذكرف المجلس المذكور يظل على حاله حتى يزول سببه أو يسوى .

كذلك لا يجوز - بتير إذن البرلمان - تعديل عدد الوظائف المدرجة بالميزانية أو درجاتها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، ولتتل المادة الرابعة .



## ٢٥ - مشروع قانون

يربط ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ - تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواد مادة فائدة - تأجيل أخذ  
الراى عليه بالتاء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

( المقرر حفرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرزاق ومعه أفاضوا )

القرار - وافقت اللجنة على مشروع هذا القانون كما أقره مجلس النواب وقد سبق أن أقر المجلس الاعيادات المقتردة للجامع الأزهر والمعاهد الدينية بابا بابا كما أقرها مجلس النواب ، ولم يبق إلا أخذ الراى على مشروع القانون الخاص بربط الميزانية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولننقل إلى مناقشة مواد مادة فائدة ، ولتلى المادة الأولى والجدولان حرف "م" وحرف "ب" المشار إليهما بهذه المادة .

تلى المادة الأولى والجدولان المذكوران ، وهذا نصها :

مادة ١ - تحققت ميزانية إيرادات الجامع الأزهر والمعاهد الدينية للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ بمبلغ ١,٠٠٣,٤٥٠ جنيها ( مليون وثلاثة آلاف وأربعمائة وخمسين جنيها ) على حسب الجدول الملحق حرف "م" وميزانية المصروفات بمبلغ ١,٠٠٣,٤٥٠ جنيها ( مليون وثلاثة آلاف وأربعمائة وخمسين جنيها ) على حسب الجدول الملحق حرف "ب" .

تلى المادة الرابعة ، وهذا نصها :

مادة ٤ - لا يجوز فتح اعيادات إضافية لازانية لتسوية تجاوزات اعيادات الأرباب الواردة بها - إلا إذا كان ذلك بالأخذ من وفور مجلة ربط هذه الميزانية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة ، ولتلى المادة الخامسة .

تلى المادة الخامسة ، وهذا نصها :

مادة ٥ - على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة .

ويؤجل أخذ الراى بالتداء بالاسم على مشروع حفظ القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

## ميزانية الجامع الأزهر سنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠

## جدول حرف "١"

## إيرادات

بجنيه

٦٨٠٠٠ باب ١

٨٥١٣٥٨ ٢

٨٤٠٩٢ ٣

	المتحصل في سنة			نقص	زيادة	تقديرات سنة	
	١٩٤٧	١٩٤٦	١٩٤٥			١٩٤٨	١٩٤٩
	بجنيه	بجنيه	بجنيه	بجنيه	بجنيه	بجنيه	بجنيه
باب ١ - ربح الأوقاف							
بند ١ - ربح أوقاف الأزهر والمعاهد الدينية	٦٣٧٠٩	٦٣٧١٥	٦٠٧٠٤	-	٥٦٠٠	٦٢٤٠٠	٦٨٠٠٠
باب ٢ - خصصات الأزهر والمعاهد الدينية							
بند ٢ - من وزارة المالية	٤٤٨٦١٠	٤٩٣٧١٦	٤٦٤٣٦٣	-	٦٢٨٩٨	٦٣٨٣٣٥	٧٠١٢٣٣
بند ٣ - من وزارة المالية مرتب بالزكاة (لجامع الأزهر ورواق الابتناوية وفقراء زاوية الصيقل)	٤٢٧٠	٥١٢٥	٥١٢٥	-	-	٥١٢٥	٥١٢٥
بند ٤ - من ميزانية الدولة (قسم ٢٠) لإعانة فلاح الميمنة	٩١١٣٣	١٠٥٣٤٤	١١١٢١٩	-	٢٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠	١٤٥٠٠٠٠
باب ٣ - إيرادات أخرى	٥٤٤٠١٣	٦٠٤١٨٥	٥٨٠٧٠٧	-	٨٢٨٩٨	٧٦٨٤٦٠	٨٥١٣٥٨
بند ٥ - وفر الميزانية الساجدة للأزهر والمعاهد الدينية	٤٩٠٣٤	٥٧٢٠٠	٥٧٠٨٤	-	١١٠٠٠	٥٤٢٠٠	٦٥٢٠٠
بند ٦ - ما يستقطع من ماهيات الموظفين والمدرسين للماش	٨٢٤٥	٨٨١٤	٨٩١٠	-	١٢٠٠	٧٨٠٠	٩٠٠٠
بند ٧ - هبات ملكية	١٧٨٠	١٧٩٢	١٧٩٢	-	-	١٧٩٢	١٧٩٢
بند ٨ - نصيب مهدي طعنا ودموق في النذور	٤٠٧٦	٤٨٧٥	٦٢١٤	-	١٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠
بند ٩ - اشتراكات مجلة الأزهر وإيرادات أخرى متوقعة	٣٥٣٣	٢١٧٠	٨٦٧	-	١٠٠٠	١٥٠٠	٢٥٠٠
بند ١٠ - حبة المنصور لما يلغا قاذن تعليم القراءات بالأزهر	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	-	-	٦٠٠	٦٠٠
	٦٦٢٥٨	٧٩٠٥١	٧٥٤٦٧	-	١٤٢٠٠	٦٩٨٩٢	٨٤٠٩٢
الجلسة	٦٧٣٩٨٠	٧٤٥٩٥١	٧١٦٨٧٨	-	١٠٢٦٩٨	٩٠٠٧٥٢	١٠٠٣٤٥٠

## جدول حرف "ب"

## المصروفات

١ باب	٥٢٦١٩٨	الاعتادات
٢ "	٢٣٩٣٤٠	
٣ "	٣٨٧٥٠	
٤ "	٥٤١٦٢	
٥ "	١٤٥٠٠٠	

## مقارنة الاعتادات :

	تقديرات سنة		زيادة	نقص	المتصرف في سنة		
	١٩٤٩	١٩٤٨			١٩٤٧	١٩٤٦	١٩٤٥
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١ باب - ماهيات وأجرومريات .	٥٢٦١٩٨	٥٠٢٤٥٢	٢٣٧٤٦	-	٣٣٧٥٩٥	٣٩٥٩٨٢	٣٧٠٦٥٩
٢ - مصروفات عامة .	٢٣٩٣٤٠	٢١٨٢٣٠	٢١١١٠	-	١٦٥٦٦٤	١٨٣٦٤٨	١٧١٦٦٤
٣ - أعمال جديدة .	٣٨٧٥٠	٢٠٩٧٠	١٧٧٨٠	-	٤٣٩٥	٥٦١٣	٨٥٣٧٠
٤ - نشر الثقافة الإسلامية في البلاد النامية والمتاية بالمشات الواقعة إلى الأزهري .	٥٤١٦٢	٣٤١٠٠	٢٠٠٦٢	-	١٢٨٠٧	٦٣٣٠	٥٩٦٧٨
٥ - إحياء غلاء المعيشة .	١٤٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	-	٩١١٣٣	١٠٥٣٤٤	١١٦٢١٩
جلة المصروفات .	١٠٠٣٤٥٠	٩٠٠٧٥٢	١٠٢٦٩٨	-	٦١١٥٩٤	٦٩٦٩١٧	٦١

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، وتتل المادة الرابعة .

تليت المادة الرابعة ، وهذا نصها :

مادة ٤ - لا يجوز فتح احتياطات إضافية لميزانية لتسوية تجاوزات في احتياطات الأبواب الواردة بها إلا إذا كان ذلك بالأخذ من وفود جملة ربط هذه الميزانية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة ، وتتل المادة الخامسة .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

مادة ٥ - على رئيس مجلس الوزراء ووزيري المالية والأوقاف تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة .

ويأخذ الرأي بالبدء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة وعلى الجدولين المذكورين ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى وعلى الجدولين حرف "أ" وحرف "ب" المشار إليهما بهذه المادة ، وتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - إن وجود احتياطات لفرض معين في جدول المصروفات الخاصة بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية لا يفي بإدارة المعاهد الدينية من المحافظة بكل دقة على أحكام قوانين الأزهر واللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاحتياطات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وتتل المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - لا يجوز إطلاقاً تعيين موظفين احتساباً على وفود الميزانية أو ترقية موظفين بصفة شخصية أو قيد موظف على درجة أدنى من درجته ، وكل ماتم على خلاف ذلك من تعيين أو ترقية أو قيد - قبل صدور قانون ربط ميزانية سنة ١٩٤١ - ١٩٤٢ أو بمقتضى قواعد تسوية حالة المسنين والمصنفين أو نتيجة لإعادة موظفي ومستندى التوفيق والرقابة المدنية والاستعداد والتصديق إلى الجامع الأزهر والمعاهد الدينية بدرجات أعلى من درجات الوظائف المحتفظ لم بها لتذكرو في ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد - يظل على حاله حتى يزول سببه أو يسوى .

كذلك لا يجوز - غير إذن البرلمان - تعديل عدد الوظائف المدرجة بالميزانية أو درجاتها .

## ٢٦ - مشروع قانون

يربط ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ -

تقرير لجنة الأوقاف والجماعة الدينية - الموافقة على مشروع القانون

من حيث المبدأ - مناقشة مواده مادة فسادة - تأجيل أخذ الرأي

عليه بالتأجيل. بالأمم مع مشروعات القوانين الأخرى

(المقدم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرزاق وعبد القاسم) .

القرار - وافقت اللجنة على مشروع هذا القانون كما أقره مجلس النواب  
وقد سبق أن أقر المجلس الاعتمادات المقدمة لوزارة الأوقاف بإياها كما  
أقرها مجلس النواب ، ولم يبق إلا أخذ الرأي على مشروع القانون الخاص  
يربط ميزانية الوزارة المذكورة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث  
المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ،  
ولنتقل إلى مناقشة مواده مادة فسادة ، وننتقل المادة الأولى والجدول  
حرف " أ " المشار إليه بهذه المادة :

تليت المادة الأولى والجدول المذكور ، وهذا نصهما :

( المادة الأولى )

تفوت ميزانية إيرادات الإدارة العامة للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ -  
بمبلغ ٦٣٩,٢٨٠ جنبا ( سبائة وقسمة وثلاثين ألفا ومائتين وثمانين جنبا )  
وميزانية مصروفاتها بمبلغ ٦٣٩,٢٨٠ جنبا ( سبائة وقسمة وثلاثين ألفا  
ومائتين وثمانين جنبا ) حسب الجدول حرف " أ " المرافق لهذا القانون .

## جدول حرف "أ"

### إيرادات الإدارة العامة لسنة ١٩٤٩ المالية

باب		تهديات سنة		فرق		المحصل في سنة			
		١٩٤٩	١٩٤٨	زيادة	نقص	١٩٤٧	١٩٤٦	١٩٤٥	١٩٤٤
		جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١	رسوم الإدارة وأتساب الأعمال الفنية ... ..	٤٢٤٩١٠	٢٨٩٠٨٥	٣٥٨٢٥	—	٢٧٧٨٩٣	٣١١٨٢٢	٢٧٥١٤١	٢٣٨٥٨٣
٢	المحصل من احتياطي المعاشات ... ..	١٤٧٠٠	١٤٧٠٠	—	—	١٣١١٤	١٣٣٤٠	١٢٥٣٨	١٤٦٠٨
٣	إيرادات متنوعة ... ..	١١٢٣٠٠	١١٥٨٠٠	٤٦٥٠٠	—	١١٩٧٩٩	١٢٣٩٥٧	٧٢٠٢١	١١٣٥٥٥
٤	المطلوب من وزارة المالية لأوازنة الميزانية ... ..	٤٦٩	١٢٣٥٥٥	—	٧٦٦٠٠	١١٥٥٣٦	١٠٣٥٣٣	١٥٣١٨٠	١٣٥٧٢١
	جسلة .	٦٤٨٨٠٥	٦٤٣١٤٠	٨٢٣٢٥	٧٦٦٠٠	٥٢٦٣٤٢	٥٥٢٦٥١	٥١٤٨٨٠	٥٠٢٤٦٧
	مستبعد بصقة احتياطي .	٩٥٠٥	٢٧٤٠	٦٨٤٥	—	—	—	—	—
	الجملة .	٦٣٩٢٠	٦٤٤٠٠	٧٥٤٨٠	٧٦٦٠٠	٥٢٦٣٤٢	٥٥٢٦٥١	٥١٤٨٨٠	٥٠٢٤٦٧
	صافي النقص .				١١٢٠				

## جدول حرف "أ"

## مصرفات الإدارة العامة لسنة ١٩٤٩ المالية

٢	٣		تقديرات سنة		فرق		المصرف في سنة			
			١٩٤٩	١٩٤٨	زيادة	تخفيض	١٩٤٧	١٩٤٦	١٩٤٥	١٩٤٤
			جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١	—	الإدارة العامة								
—	١	لديوان العام	٣.٣٥٣	٢٩٩٤٧٠	٤٠٥٠	—	٢٥٥٧٣٥	٢٥٦٠٢٨	٢٢٥٤١٢	١٩٩٧٤١
—	٢	مصرفات المديرية الجديدة	٢٥٠٠	٢٣٥٠	١٥٠	—	٣١٧٥	—	—	—
—	٣	التفانيش	١٥٤٢٦٠	١٦١٣٨٠	—	٧١٢٠	١٢٠٦٣١	١٣٧٠٧٨	١١٨٣٥٥	١٤٩٤٧٩
٧	—	ماشينات وسكّات المطرّفين	٧٠٠٠	٦٨٠٠	٢٠٠٠	—	٥٦٥٠٥	٥٨٠٠٠	٦٢٩٤٣	٥٦٣٩٢
٣	—	مادة غذاء الحيوانية - دار: العامة	١٠٩٠٠٠	١٠٩٢٠٠	—	٢٠٠	٩٠٢٩٦	١٠١٥٤٥	١٠٨١٧٠	٩٦٨٥٥
		المجملة	٦٣٩٢٨٠	٦٤٠٤٠٠	٦٢٠٠	٧٣٢٠	٥٢٩٣٤٢	٥٥٢٦٥١	٥١٤٨٨٠	٥٠٢٤٦٧
		صافي التخفيض				١١٢٠				

الرئيسين هل توافقون حضراتكم على هذه المادة وعلى الجدول المذكور ؟  
(موافقة)

الرئيسين يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى وعلى الجدول حرف "أ" المشار إليه بهذه المادة .  
ولتتلى المادة الثانية ، وعلى جدول حرف "ب" المشار إليه .  
تليت المادة الثانية والجدول المذكور ، وهذا نصهما :

## (المادة الثانية)

تقررت ميزانية إيرادات الأوقاف الخيرية للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ بمبلغ ١.٥٧٠.٧٥٥ جنيا ( مليون ومئة ألف ومئتين ألفا وسبعمائة وخمسة وخمسين جنيا ) وميزانية مصروفاتها بمبلغ ١.٥٧٠.٧٥٥ جنيا ( مليون ومئمة ألف ومئتين ألفا وسبعمائة وخمسة وخمسين جنيا ) حسب الجدول حرف "ب" المرفق لهذا القانون .

(٢) جدول حرف "ب"

إيرادات الأوقاف الخيرية لسنة ١٩٤٩ المالية

باب	تقديرات سنة		فرق		المحصل في سنة			
	١٩٤٩	١٩٤٨	زيادة	نقص	١٩٤٧	١٩٤٦	١٩٤٥	١٩٤٤
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١ إيرادات أحيان الأوقاف الخيرية ... ..	٩٩٦٩٥٠	١٠٥٢٣٨٥	—	٢٨٤٣٥	٨٧٤٤٨٢	٩٩٨٥٥٠	٩٣٢٧١٥	٨٠٣١٧٦
٢ إيرادات متنوعة ... ..	٢٠٥٧٦٠	١٢٨٢٤٠	٧٧٥٢٠	—	١٠٥١٦٢	١١٦٥٢٥	٣٠٣٣٨٤	٧٢٢٥١
٣ المطلوب من وزارة المالية لموازنة الخزانة ... ..	٣٦٨٠٤٥	٢٨١٤٤٥	٨٦٦٠٠	—	١٠٧٢٢٣	٩٣٨٣٦	١٣٨٥٦١	—
المحصل من احتياطي الماشات ... ..	—	—	—	—	—	٨٠٧	١٠٤٨	٢٧٥
الجلسة .	١٥٧٠٧٥٥	١٤٣٥٠٧٠	١٢٤١٢٠	٢٨٤٣٥	١٠٨٦١٦٧	١٢٠٧١٨	١٣٧٧٠٨	٨٧٥٥٩٧
صافي الزيادة .			١٣٥٦٨٥					





**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة وعلى الجدول المذكور ؟  
( موافقة )

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية وعلى الجدول حرف "ب" المشار إليه بهذه المادة .  
وتتل المادة الثالثة والجدول حرف "ج" المشار إليه بها .

تليت المادة الثالثة والجدول المذكور ، وهذا نصهما :

( المادة الثالثة )

تقربت ميزانية إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ بمبلغ ٨٦٥٧٥ جنيا ( ستة وعشرين ألفا وخمسمائة وخمسة وسبعين جنيا ) وميزانية مصروفاتها بمبلغ ١٩٤٨٥٠ جنيا ( مائة وأربعة وتسعين ألفا وثمانمائة وخمسين جنيا ) حسب الجدول حرف "ج" المرافق لهذا القانون .

## جدول حرف "ج"

## إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين لسنة ١٩٤٩

باب		تقديرات سنة		فرق		المحصل في سنة			
		١٩٤٩	١٩٤٨	نقص	زيادة	١٩٤٧	١٩٤٦	١٩٤٥	١٩٤٤
		جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١	إيرادات أمбан الحرمين ... ..	٧٧٢٥٠	٧٣٧٣٠	—	٣٥٢٠	٧٦٨٠٤	٦٩٣٤٠	٦٣٥٣٦	٥٥٦٧٤
٢	مرتبات مقررة لأوقاف الحرمين ... ..	٦٣٧٥	٦٣٧٥	—	—	٨٢٢٥	٩٨٧٣	٩٠٦٩	٥٨٩٦
٣	إيرادات متنوعة ... ..	٣٠٥٠	٣٣٧٠٠	—	٢٩٦٥٠	٢٤٤٦	٦٢٤٠	٥٠٩٣	١٨٨٧
	جمله الإيرادات .	٨٦٥٧٥	١١٣٧٠٥	٢٩٦٥٠	٣٥٢٠	٨٧٤٧٥	٨٥٤٥٣	٧٧٦٩٨	٦٣٤٥٧
	ضم من احتياطي الحرمين في السنوات السابقة .	١٠٨٢٧٥	٥٨٩٦٠	—	٤٩٣١٥	—	—	—	—
	الجلسة العامة .	١٩٤٨٥٠	١٧١٦٦٥	٢٩٦٥٠	٥٢٨٣٥	٨٧٤٧٥	٨٥٤٥٣	٧٧٦٩٨	٦٣٤٥٧
	صافي الزيادة .			٢٣١٨٥			٠		

(١٤) جدول حرف "ج"

مصرفات أوقاف الحرمين الشريفين لسنة ١٩٤٩ المالية

رقم	وصف	تقديرات سنة		فرق		المصرف في سنة			
		١٩٤٩	١٩٤٨	زيادة	تخفيض	١٩٤٧	١٩٤٦	١٩٤٥	١٩٤٤
		ج	ج	ج	ج	ج	ج	ج	ج
١ -	مصرفات أحياء الحرمين								
- ١	المباني	٦٢٢٥	٥٧٤٥	٤٨٠	-	٥٨١٧	٣٦٨٣	٤٠٢١	٣٧٨٥
- ٢	الأطيان	٧٨١٥	٧٨٣٠	-	١٥	٥٠٠٣	٦٣٧٢	٥٠١٩	٦١٧٨
- ٣	الأعمال الخيرية	١٦٠٢٠	١٣٨٢٠	١١٨٠٠	-	٥١٢٩٠	٤٤٦٠١	٤٣٤٣٥	٣٩٢٣٠
- ٤	متنوعة	٢٠٦١٠	١٩٦٩٠	٩٢٠	-	١٢٨٠٤	١٠٨١٠	١٢٥١٥	٩١٢٢
	جمله المصروفات	١٩٤٨٥٠	١٧١٦٦٥	٢٣٢٠٠	١٥	٧٤٩١٤	٦٥٤٦٦	٦٤٩٩٠	٥٨٣١٥
	صافي الزيادة			٢٣١٨٥					

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة وعلى الجدول المذكور ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة وعلى الجدول حرف "ج" المشار إليه بهذه المادة .

ولتلك المادة الرابعة .

تليت المادة الرابعة ، وهذا نصها :

( المادة الرابعة )

تؤخذ زيادة مصروفات أوقاف الحرمين الشريفين عن إيراداتها وقدرها ١٠٨٧٧٥ جنيا (مائة وعشرون ألفا ومائتان وخمسة وسبعون جنيا) في السنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ من زيادة إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين من مصروفاتها في السنوات السابقة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة ، ولتلك المادة الخامسة والجدول حرف "د" المشار إليه بهذه المادة .

تليت المادة الخامسة والجدول المذكور ، وهذا نصها :

( المادة الخامسة )

تقرر ميزانية إيرادات الأوقاف الأهلية للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ بمبلغ ١,٧٥٨,٢٩٥ جنيا ( مليون وسبعمائة وعشمة وتسعين ألفا ومائتين وخمسة وتسعين جنيا ) وميزانية مصروفاتها بمبلغ ٧٨٥,٣٣٥ جنيا ( سبعمائة وخمسة وعشمة ألفا وثلاثمائة وخمسة وثلاثين جنيا ) حسب الجدول حرف "د" الموافق لهذا القانون .

## جدول حرف "د"

### إيرادات الأوقاف الأهلية لسنة ١٩٤٩ المالية

باب		تقديرات سنة		فرق		المحصل في سنة			
		١٩٤٩	١٩٤٨	زيادة	نقص	١٩٤٧	١٩٤٦	١٩٤٥	١٩٤٤
		جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١	إيرادات أعيان الأوقاف الأهلية	١٦٧٣٦٠٠	١٤٦٣٣٦٠	٢٠٩٣٤٠	—	١٤١٤٨٠٣	١٥٨٣٢٨٧	١٤٨٠٨٨٦	١٣٠٢٣٦٨
٢	مرتبات مربوطه بوزارة المالية	٣١٤٥	٣١٤٥	—	—	٢٤٣٨	٢٩٢٦	٣٩٣٣	٣٣٥٥
٣	إيرادات متنوعة	٨٢٥٥٠	٦٥٨٨٠	١٦٦٧٠	—	٦٢٦٥٢	٧٢٤٩٠	٥٥٣٤٣	٥٢٤٨٧
	جمله الإيرادات	١٧٥٨٢٩٥	١٥٣٢٢٨٥	٢٢٦٠١٠	—	١٤٧٩٨٩٣	١٦٥٨٧٠٣	١٥٣٩١٥١	١٣٥٩١١٠
	صافي الزيادة			٢٢٦٠١٠					

## (٥) جدول حرف "د"

## مصرفات الأوقاف الأهلية لسنة ١٩٤٩ المالية

٢٥	٢٤		تدريرات سنة		فرق		المصرفات في سنة			
			١٩٤٩	١٩٤٨	زيادة	تخفيض	١٩٤٧	١٩٤٦	١٩٤٥	١٩٤٤
			جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١	-	مصرفات أعيان الأوقاف الأهلية								
-	١	المبانى	٦٠٧٥٠	٥٧٤٥٥	٣٢٩٥	-	٣٨٧١٦	٤٠٢٠٥	٣٨٨٦٢	٣٧٥٠٥
-	٢	الأطيان	٢٨٥٣٠٠	٢٥٥٠٧٠	٣٠٢٣٠	-	٢٠٣٦٢٠	٢٦٩٦٨١	٢٤٦٧٢١	٢٤٦٣٧٩
-	٣	الأعمال الخيرية	١٦٨٧٥٠	١٨١٣٥٠	-	١٢٦٠٠	١٧٨٤٩٢	١٥١٧٩٦	١٩٥١٤٥	١٤٧٥٨٧
-	٤	متنوعة	٢٧٠٥٣٥	٢٤٤٩١٥	٢٥٦٢٠	-	٢٠٥٩٨٩	٢٤٨٠٥٧	٦٤٨١٧	١٢٥٨٣٨
		جملة المصرفات .	٧٨٥٣٣٥	٧٣٨٧٩٠	٥٩٤٤٥	١٢٦٠٠	٦٢٦٨١٧	٧٠٩٧٣٩	٧٤٥٥٤٥	٦٦٧٣٥٩
		صافي الزيادة .				٤٦٥٢٥				

الرئيس - يقرر المجلس المواقفة على المادة السابعة .  
ويُرجى أخذ الرأي بالبناء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

## ٢٧ - مشروع قانون

يربط ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ - بحريجة  
المالية (١) - المواقفة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة  
مواده مادة لمادة - تأجيل أخذ الرأي عليه بالبناء بالاسم مع مشروعات  
القوانين الأخرى

(القرار يحضره الشيخ الحزيم طراف من باشا بدلا من حضرة الشيخ الحزيم المحترم المذكور في  
مبانيه بشاره) .

المقرر - وافقت اللجنة على مشروع القانون كما ورد من مجلس النواب  
وقد سبق أن أقر المجلس الاقتضات المقدرة لازمانية بابا كما أقرها مجلس  
النواب ، ولم يبق إلا أخذ الرأي على مشروع القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث  
المبدأ ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس المواقفة على مشروع القانون من حيث المبدأ  
ولننتقل إلى مناقشة مواده مادة لمادة ، ولنتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى والجدول حرف (١) المشار إليه بهذه المادة ؛  
وهذا نصها :

مادة ١ - تحدد ميزانية مصروفات الدولة لسنة المالية ١٩٤٩ -  
١٩٥٠ بمبلغ ١٨٧,٤٧٥,٢٨٠ جنيها موزعة على الأبواب المصنفة المدرجة  
في الجدول حرف (١) المرافق لهذا القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة وعلى الجدول  
المذكور ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس المواقفة على المادة الخامسة وعلى الجدول  
حرف (٢) المشار إليه بهذه المادة ، ولنتل المادة السادسة .

تليت المادة السادسة ، وهذا نصها :

## ( المادة السادسة )

لا يجوز إطلاقا تعيين موظفين استعابا على وفور الميزانية أو ترقية  
موظفين بصفة شخصية أو قيد موظف على درجة أدنى من درجته وكل ما  
تم على خلاف ذلك من تعيين أو ترقية أو قيد قبل صدور قانون ربط  
ميزانية سنة ١٩٤١ - ١٩٤٢ يظل على حاله حتى يزول سببه أو يسوى .

كذلك لا يجوز تغيير إذن البرلمان بتعديل عند الوظائف المدرجة بالميزانية  
أو درجاتها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس المواقفة على المادة السادسة ، ولنتل المادة  
السابعة .  
تليت المادة السابعة ، وهذا نصها :

## ( المادة السابعة )

على وزيرى الأوقاف والمالية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بمئات الدولة ، وأن يشرى بالجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .



## ميزانية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

## جدول حرف (١)

## المصروفات

رقم قسم	رقم		أرباب مصروفات المصالح			أرباب أخرى	المجموع لغة ١٩٤٩	المجموع لغة ١٩٤٨
			باب أول مهمات وأمر ومرتبات	باب ثان مصروفات مادة	باب ثالث أعمال جديدة			
			بجنيه	بجنيه	بجنيه	بجنيه	بجنيه	بجنيه
الخصومات المكافؤ وروان جلاله الملك								
١	١	خصومات جلاله الملك	—	—	—	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
٢	٢	خصومات حضرات أعضائه الهيئ الحكم	—	—	—	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
٣	٣	دوران جلاله الملك	٢٥٢٦٩٠	٥٩٦٣٧٠	٩٩٨٠٠	—	٩٤٨٨٦٠	٨٣٢٩٠١
٤	٤	مكة حفرة ماحية المظلة الملك فازل	٣٣٢٠	٩٠٠	—	—	٣٩٢٠	٣٩٢٠
٥	٥	مكة حفرة ماحية المظلة الملك فازل	١٠٣٠	٤٠٠	—	—	١٤٣٠	١٤٣٠
٦	٦	الدين العام	—	—	—	٦٠١٤١٧٥	٦٠١٤١٧٥	٥٢٣٢٨٤٥
خصومات البرلمان :								
١	١	جلس الشيوخ	—	—	—	١٨٧٨٨٠	١٨٧٨٨٠	١٧٣٧٧٠
٢	٢	جلس النواب	—	—	—	٢٧٢٢٥٠	٢٧٢٢٥٠	٢٥٩١٨٠
٣	٣	جلس الوزراء	٣٨٥٠٠	٧٢١٠٠	١٠٠٠٠٠	—	٢١٠٦٠٠	٣٢٥٣٢٢
٤	٤	وزارة الخارجية	٣٩٧٣٠٠	٦٢٩٤٢٠	٧٦٢٠٠	—	١١٠٢٩٢٠	١١٥٨٧١٦
وزارة المالية :								
١	١	الدوران العام	٥٠٢٣٠٠	١٠٦٨٧٢٧	٣٦٥٠٠	—	١٦٠٧٥٢٧	١٤٦٠٥٣١
٢	٢	صحة الضرائب	١١٠٦٤٠٠	٢٠٩٣٠٠	٩٢٢٥٠	—	١٤٠٧٩٥٠	١٢٦٣٠٥٧
٣	٣	صحة المحاسبة	٥٠٠٠٠٠	٨٧٤٥٠٠	٢٩٣٧٥٠	—	٨٨١٢٠٠	٨٥٤٣٩٣
٤	٤	صحة الإحصاء	٥٣٥٥٠٠	٨٤٥٠٠	٢٤٣٠٠٠	—	٩٦٣٠٠	٨٦٩٣٠٠
٥	٥	المطبخ الدورية	٤٤٣٤٠٠	٦٩٩٣٩٠	٢٩٠٠٠	—	٧٧٧٣٣٠	٥٩١٢٣٤
٦	٦	صحة الملاك الأميرية	١٧٦٨٠٠	١٧٨٩٠٠	٧٠٧٤٠٠	—	١٠٦٣١٠٠	١٢٥٢٨٩٦
٧	٧	صحة الجمارك	٣٠٢٨٢٠	٢٣٢١٥٠	١٨٠٠٠	—	٥٥٢٩٧٠	٥١٠١٥٠
وزارة التجارة والصناعة :								
١	١	الدوران العام	٤٢٣٣٠٨	١٠١٦٤٦	٢٧٠٤٠٠	—	٧٩٤٣٥٤	٩٤٠٧٦٢
٢	٢	صحة المخابر لثمن المخابر والأجار	٣٥٠٦٢	١١٨٦٩٠	٥١٦٠٠	—	٢٠٥٥٣٢	٢٠٥٥٣٢
٣	٣	صحة المخابر لثمن الورود	٢٩٠٩٨	٣٣١١٠	٢٧٩٧٠٠	—	٦٤٤٩٠٨	٦٦٠٤٢٣
٤	٤	صحة المكيفات	٢٤٩٣٠	١٠٣٠٠	—	—	٣٥٢٣٠	٣٥٤٨٠
كل جملة			٣٨٩٠٤٤٨	٤٣٥٠٠٠٣	٢٠٨٨٩٠٠	٦٦٧٤٣٠٥	١٧٠٠٣١٥٦	١٥٨٤٣٩٣٠

ميزانية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

(تابع) جدول حرف (١)

(ج) المصروفات

رقم	نوع	أرباب مصروفات المصالح				إجمالي سنة ١٩٤٩	إجمالي سنة ١٩٤٨
		باب أول مصاريف وأجور ومرتبات	باب ثان مصروفات عامة	باب ثالث أعمال جليلة	أرباب أخرى		
		بجنيه	بجنيه	بجنيه	بجنيه	بجنيه	بجنيه
	وزارة المعارف العمومية :	٢٨٩٠٤٤٨	٤٣٥٠٠٠٣	٢٠٨٩٠٠	١٦٧٤٣٠٥	١٧٠٠٣٦٥٦	١٥٨٤٣٩٣٠
٨	١ ... .. الديوان العام وإدارات المناطق ... ..	٦٦٠٤٧٥	٢٠١٦٥٠٥	١٤٩٢٠٧	—	٢٨٣٦١٨٧	١٦٠١٥٤٢٠
	٢ ... .. مساعد المطين والمطبات ... ..	٤٥٦٢٦٢	١٩٨٤٩٠	٦٨٩٧٠	—	٧٢٣٧٢٢	
	٣ ... .. التعليم الفني ... ..	٧٧٤٣١٠	٣٨٧١٠٣	١٤٧٧٠٠	—	١٣٠٩١١٣	
	٤ ... .. « العام ... ..	٢٣٥٠٥٤٥	٢٤٥٧٦٧٨	١٨٥٣٢١	—	٥٨٩٣٥٤٤	
	٥ ... .. « الأولاد ... ..	٨٣٦٨٤٠	٤٤١٣٧٦٠	١٧٩١٣٤٦	—	٧٠٣٠٩٤٦	
	٦ ... .. الثقافة العامة ... ..	٦٩٩٨٠	١٤٥١٩٤	٥٠٤١٠	—	٢٦٥٥٨٤	
	٧ ... .. الصحة المدرسية ... ..	١٣٧٢٢٨	٥٦٨٥٠	٦١٤٣٣	—	٢٥٥٥١١	
	٨ ... .. البعثات العلمية ... ..	٥٦١٠٠	٣٠٨٧٠	٦٢١٦٦٠	—	٧٠٨٦٣٠	
	٩ ... .. مصلحة الآثار المصرية ... ..	٦٦٣١٠	٣١٢٣٠	٩٧٠٠٠	—	١٤٤٥٤٠	
	١٠ ... .. دار الآثار العربية ... ..	٥٦٨٠	٤١٨٠	٢٠٠٠	—	١١٨٦٠	
	١١ ... .. إدارة حفظ الآثار العربية ... ..	٨٤٢٠	١٣١٠	٣٠٥٠٠	—	٤٠٢٣٠	
	١٢ ... .. المتحف القبطي ... ..	٢٣٩٠	١٧٥٠	—	—	٥١٤٠	
	١٣ ... .. مجمع فؤاد الأول للفن العربية ... ..	١٧٩٠٠	٣١٧٠	٩١٦٠	—	٢٧٢٣٠	
	١٤ ... .. دار الكتب المصرية ... ..	٤٤١٦٠	١٨٦٢٣	١٠٥٥٠	—	٧٣٣٣٣	
٩	وزارة الداخلية :						
	١ ... .. الديوان العام ... ..	٧٥٧٩٦٣	٧١٢٥٣٤	١٨١٠٠	—	١٤٨٨٥٨٧	١١٢٤١٠٤
	٢ ... .. البوليس ... ..	٢٨٨٥٧٢٥	١٤٥٥٤١٧	١٨٨٤٨٠	—	٤٥٢٩٦٢٢	٤١٠٢٤٤٩
	٣ ... .. الخلف ... ..	١٩٦٩٤١٢	٢٥٩٨٦٢	١٠٠٠٠٠	—	٢٣٣٦٢٧٤	٢٣٠١٦٢٦
١٠	وزارة الصحة العمومية :						
	١ ... .. الديوان العام ... ..	١٠٤٦٥٠٣	١٢٠٣٤٠٠	٤٨٦٠٠٠	—	٣٠٩٥٩٠٣	٥٦٣٥٥٨٠
	٢ ... .. مصلحة الطب العلاجي ... ..	٤٣١٦٤٥	٧٨٦٠٠٠	٣١٩٣٠٠	—	١٥٣٦٩٤٥	
	٣ ... .. « الصحة الوقائية ... ..	٥٢٣٥٩٠	٤٠٠٠٠٠	٨١٣٠٠	—	١٠٠٤٨٩٠	
	٤ ... .. « التبرية ... ..	٢٤٣٧٩٢	٢٠٦٠٠٠	٣٨٥٢٠٠	—	٨٢٤٩٩٢	
	٥ ... .. « الرخص ... ..	٢٨٩٠٠	٧٦٠٠	—	—	٣٦٥٠٠	
	٦ ... .. « المستشفيات الخاصة ... ..	٢٦٠٥٠٠	٥٤٦٣٠٠	١٤٠٠٠٠	—	٩٤٦٨٠٠	
	٧ ... .. « الجبر الصحي ... ..	١٠٦٠٣٠	٤٤١٧٠	٤٨٦٥٠	—	١٩٨٨٠٠	
	٨ ... .. المرافق العامة ... ..	١٨٢٤٢٠	٦٨٧٠٠	١٤٠٤٠٠	—	١٦٥١٥٢٠	
	٩ ... .. المجلس البلدية بمقر مدينة مائة ... ..	٨١٤٠٠	٩١٥٠٨٠	١٠٤٠٠	—	١٠٠٦٨٨٠	
مجموع		١٨٧٨٥٩٢٨٢	٢٠٧١٧٧٦٩	٨٨٤٨٨٨٧	٩٦٧٤٣٠٥	٥٥٠٢٩٦٨٩	٤١٧٥٨٨٨٤

ميزانية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

(تابع) جدول حرف (١)

(تابع) المصروفات

رقم	حرف	أبواب مصروفات الخارج			أبواب أخرى	المجموع	
		باب أول	باب ثان	باب ثالث		لغة ١٩٤٩	لغة ١٩٤٨
		مصاريف وأجور ومرتبات	مصاريف عامة	أعمال جديدة		جنيته	جنيته
		جنيته	جنيته	جنيته	جنيته	٥٥٠٢٦٩٨٩	٤٩٧٥٨٨٤٨
		١٨٧٨٥٩٢٨	٢٠٧١٧٧٦٩	٨٨٤٨٩٨٧	٦٦٧٤٣٠٥		
١١		وزارة العدل :					
١	...	البريد العام	١١٣٥٠٩	٢١٤٠٠	—	١٣٤٩٠٩	١٢٤٧٠٢
٢	...	الحاكم المحظوظ	١٦٩٣٠٠	٤٤٤٠٠	—	٢١٣٧٠٠	٢٢٢٨٣٩
٣	...	الوطنية	١٥٩٨٢٥٨	٢٧٣٥٠٠	٢١٤٠٠	١٨٩٣١٥٨	١٦٢٢٧٤٠
٤	...	الشرطة	٢١٩٢٩٧	٢٨٣٠٠	١٤٠٠	٢٤٨٩٩٧	٢١٨٨٩٠
٥	...	جلس الدولة	١٣٥٢٥٩	٩٢٠٠	٢٠٠٠	١٤٦٤٥٩	١٢٤٢٢٥
٦	...	إدارة قضاء الحكومة	٨٧٩٠٠	١٣٢٠٠	٢٥٠٠	١٠٣٦٠٠	٩٦٦١٨
٧	...	صلصة النهر الثاني والفرع	٢٠٢١٠٦	٨٣١٥٠	١٠٤٥٠	٢٤٥٧٠٦	٢٣٩٨٧٧
١٢		وزارة الأشغال العمومية :					
١	...	البريد العام	٤٤٣٩٠	٤٠٣٦٠	٥١٥٠	٨٩٩٠٠	٧٢١٠٠
٢	...	إلى	٨٠٢٢٠٠	٢٢١٣٠٠	٢٣٦٠٢٠	٦٣٨٣٧٠٠	٦١٧٥٠٥٣
٣	...	مصلحة المباني الأخرى	١٥٩٠١٠	٦٤٨٣٠٠	١٦٥٩٧٠٠	٢٤٦٧٠١٠	٢١٨٦٦٠٣
٤	...	الكهرباء والكهرباء	٢٦٧٥٣٢	٨٨٦٠٠	٧٢٥٠٠٠	١٨٧٨٥٣٢	١٧٦٧٤٤٩
٥	...	التنظيم	١٧١٤٠٠	١٢١٦٩٠٠	٥٢٠٥٠٠	١٩١٢٥٠٠	١٥٥٩١٧٤
٦	...	الماء الرئيسية	٨٥٥٨٨	٣٤٦٥٠٠	٥١٠٠٠٠	٩٤٢٠٨٨	٧٢٤٧٦١
٧	...	إدارة الكهرباء والنقل للمدينة القاهرة	١٩٤٥٠٠	١٠٢١٥٠٠	٥٧٩٠٠٠	١٩٠٠٠٠	—
١٣		وزارة الزراعة :					
		٩١٤٠٠٠	٢١٠٥٩٠٠	١١٦٨٠٢٠	—	٤١٨٧٩٢٠	٤٢١٦١٢٢
١٤		وزارة المواصلات :					
١	...	البريد العام	١٨١٥٠	٢٠٢٠٠	—	٢٨٢٥٠	٢٢٥٨٥
٢	...	السكك الحديدية	٢٧١٧٤٨٠	٦٩٨٠٦٨٠	٢٠٦٠٠٠٠	١١٧٥٨١٦٠	١١٨٣١٠٢٩
٣	...	القطارات والقطارات	٩٠٤٠٠٠	٦٣٣٠٠٠	١٠٠١٠٠٠	٢٥٣٨٠٠٠	١٧٧٧٧١٩
٤	...	البريد	٦٥٠٠٦٢٠	٦٥٢٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	١٣٢٢٩٢٠	١١٢٢٣٣٥
٥	...	النقل والطريق	١٧٣٣٧٣	٢٩٦٩٣٨	٣٦٧٠٠٠	٨٣٧٣١١	٦٦٩٦١٠
٦	...	طريق والقطارات	١١٠٢٤٠	١٠٨٧٥٧٠	٥٦٥٠٠٠	١٧٦٢٨١٠	١٥٠٤٨٧٨
٧	...	النقل	١٨٨٤٣٢	٣٨٢٨٥٦	٢٤٨٨٠٠	٨٢٠٠٨٨	٦٢٦٦٥٨
		٢٨٧١٢٤٧٢	٢٩٧٢٥٩٢٣	٢١٦٨٥١٠٧	٦٧٧٩٢٠٥	٩٩٩٠٢٥٠٧	٨٦٨١٤٣٢٥

ميزانية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

## (٦) جدول حرف (١)

## (٦) المصروفات

رقم	م	أبواب المصروفات الخارج	أبواب أخرى			المجموع لـ ١٩٤٩	المجموع لـ ١٩٤٨
			باب ثالث أعمال جديدة	باب ثان مصروفات عامة	باب أول مساعدات وأجر وسرديات		
			جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
		مادة	٢١٦٨٥١٠٧	٣٩٧٢٥٦٣٣	٢٨٧١٢٤٧٢	٩٦٩٠٢٥٠٧	٨٦٨١٤٣٢٥
١٥		وزارة البحرية والبحرية :					
١	...	الديوان العام والبحري	١٤٣٥٠٠	٦٦٦٨٠٠	٣٢٠٤٥٣٠	٢٦٦١١٨٣٠	١٢٠٤٨٠٦٤
٢	...	الصلاحية البحرية	١٣٣١١٢٠	٤٦٠١١٥٠	١٨٩١٨٢	١٩٨٠٤١٧	٨٢٥٠٠٠
٣	...	الصلاحية البحرية	١٩١٠٠٠٠	١١١٩٥٦٤	٥٨٦٤٤٦	٣٦٦٠١٠	٢٩٧٠٨٧٢
٤	...	معدات الطيران القديم	٥٦٨٠٠٠	١٤٤٣٦٠	١٢٩٤٥٠	٨٩١٧١٠	٨٨٢٠٩١
٥	...	حصول الامداد البحرية	٧٠٠٠٠	٤٤٦٩٠	٥٥٧٩٠	١٨٠٤٨٠	١٦٠٦٨٠
٦	...	صلاح الخدمة البحرية	٢٠٩٠٠٠	٦٧٤٥٠٦	٣٤٣٤٨٠	١٢٣٦٩٨٦	١٠٣٩٩٦٨
٧	...	حصول خفر السواحل	٨١٨٦٠	١٩٥١٩٨	٢٣٦٠٣٦	٦١٣٠٨٤	٦٥٨٨٧١
٨	...	قوارب المراقبة	٤٣١٣٤	٢٢٦٧٥٠	١٤٣٢٠	٣٦٤٢٠٤	٢٥٩٥٢٣
		المصروفات الإضافية اللازمة لقوات الدفاع البحرية بمناسبة الحالة القائمة في فلسطين	١٤٠٠٠٠٠	—	—	١٤٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠
٩	...	حصول السجون	٥٤٥٠٠	٧٦٤٧٤٤	٣١٠٣٥١	١١٣٤٦٠٠	١٠٧٩٤٤١
١٦		وزارة الشؤون الاجتماعية :					
١	...	الديوان العام	٥٩٠٤٤٠	٥٧٩٣٥٠	١٦٥٠٠	١٤٣٥٥٤٨	١٤٠٥٩٦٢
٢	...	ادارة الاذاعة الاسكنية المصرية	١٤٥٠٠٠	١٩٨٠٠٠	٦٧٠٠٠	٤١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
١٧	...	وزارة التكوين	٤٠٠٠	٣٩٧٥٠	١٤٤٣٩٠	١٨٨١٤٠	—
١٨	...	معاشات ومكافآت	—	—	—	٤٣٠٨٨٩٠	٢٨٨٢٣٦٠
١٩	...	مصروفات حالة التطوير	—	—	—	٥٦٩٩٠٠	٣٨٢٨٩٠
٢٠	...	اعانة غلاء المعيشة	—	—	—	١٢٢٥٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠٠
٢١	...	ديوان المحاسبة	٣٥٢٠٠	٧٩٥٧	١٠٩٣٦٠	١٥٢٥١٧	١١٥٤٩١
٢٢	...	تنفيذ قانون التوظيف بالحدود	—	—	—	٥٠٠٠٠٠	—
		تنفيذ إحصاء المال	—	—	—	—	٢٧٦٠٠٠٠
		إعانة وزارة الأوقاف لمواجبة عبء طاعة غلاء المعيشة وتطبيق قواعد الانصاف	—	—	—	٣٤٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠
٢٣	...	مصروفات خفض تكاليف المعيشة وتنظيم عمليات التكوين	—	—	—	٧٣٣٩٠٠٠	١٦٦٦٠٠٠٠
٢٤	...	تنفيذ برنامج السنوات الخمس	—	٨٥٤٠٠٠	١١٥٤٣٧٨٠	١٢٣٩٧٧٨٠	٩٤٢٤٥٠٠
٢٥	...	مصروفات غير منظورة	—	—	—	٤٥١٦٧٧	٣٦٠١٦٢
٢٦	...	المجموع	٤٦٥٢٨٧٧٢	٥٤٦١٤٦٤١	٣٥٥٤٣٥٦٠	١٨٧٤٧٥٢٨٠	١٨٢٢٥١٠٠

للمرجع - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة وعلى الجدول المذكور ؟  
( موافقه ) .

للمرجع - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى وعلى الجدول حرف ١٥ المشار إليه بهذه المادة ، وتتل المادة الثانية .

تمت المادة الثانية والجدول حرف ١٥ المشار إليه بهذه المادة ، وهذا نصهما :

مادة ٢ - تقرر ميزانية إيرادات الدولة للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ بمبلغ ١٥٧,٨٢٧,٥٠٠ جنيه على حسب الجدول حرف ١٥ المرافق لهذا القانون .

ميزانية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

## جدول حرف (ب)

## الإيرادات

نوع	ميزانية	ميزانية	فرق		مصلحات			
			زيادة	قص	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٤٨
					جنية	جنية	جنية	جنية
١ ... الضرائب العقارية ...	٧٤٥٣٧٠٠	٤٩٧٠٠٠٠	٢٤١٣٧٠٠	—	٥٠١٤٨٩١	٥٤٧٧٧٨٢	٥٦٥٧٣٩٤	٥٦٨٩٠٨٩
٢ ... ضرائب الزرعة المنقولة والعلف ...	١٤٨٠٠٠٠٠	١٨٥٧٥٠٠٠	—	٣٧٧٥٠٠٠	٨٢٢١١٠٠	٧٩١٤٨٣٢	٨٩٨٩٥٦٢	٧٤٧٨٣٨١
٣ ... ضريبة على الأرباح الاستثنائية	٤٨٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	—	٢٨٥٥٠٣٧	٥٢٣٨٤٤٦	٥٢٠٩٤٣٩	٥٩٥٠٣٧٧
— ضريبة تصاعديّة على الإيراد الكلي	—	—	—	—	—	—	—	—
٤ ... ضريبة الدمغة ...	٣٥٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	—	١٦١٤٣٣٥	١٨٨٨٥٤١	١٧٩٦٤٥٧	١٥٦٧٣٢٨
٥ ... رسم الأيلولة على التركات ...	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	—	—	٣٤٢١٦٤٤	٤٢٩٨٩٦٦	٣٣٤٠٧٣٢	٢١١٣٠
٦ ... رسوم نقل الملكية ...	١٨٣٣٠٠٠	١٤٢٨٥٠٠	٤٠٤٥٠٠	—	١٢٣٤٦١٦	١٣٥٥٥٣٧	١٥١٢٣٣٤	١٢٩٦٠١٥
٧ ... ضريبة انقراض ...	٤٠٩٨٠٠	٣٧٣٣٠٠	٣٦٥٠٠	—	٣٦٤١٢٨٠	٣٦٣٩٥٨٠	٣٤٣٠٠٤٤	٣٢٣٣٧٢١
٨ ... الجمارك ...	٧١٣٦٥٠٠	٥٦٧٨٧٥٠	١٤٥٧٨٠٠	—	٤٣٣٠٦٤٩١	٤٤٤٤٤٤٩	٣٧١٣٣٣١	١٩٤١٣٥٩
٩ ... ضريبة الملاهي ...	٤٩٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	—	٣٥٧١٧٥	٤٥٨٨٣٤٥	٥٠٤٨٠٩٤	٤٦٢٨٨٥٥
١٠ ... رسوم الموانئ والمنازل ...	٤٥٥٠٠٠	٢٩١٥٠٠	١٦٣٥٠٠	—	٣٣١٨٣٣	٣٣٧٤٥٣٣	٢٧١٣٣٧٨	٢٤٧٢٠٩
١١ ... الرسوم القضائية والقيدية ...	٢٢١٤٦٠٠	٢١٩٥٥٠٠	١٩١٠٠	—	١٦٨٣١١٩	٢٤٥١٦٥٦	٢٣٣٥٥٨١	١٩١٧٧٨٢
١٢ ... رسوم السيارات والنقل المائي	١٥١٢٥٠٠	١٣٥٨٥٠٠	١٥٤٠٠٠	—	١٠٨٠٣٣٣	١١٣٩٨١١	٨٩٢٣١٥٠	٦٧٩٧٦٥
المصروفات المدرسية وإيرادات	٩٢٦٣٠٠	٩٩١٦٠٠	—	٦٥٣٠٠	٤٦٣٣٥٣	٦٢٥٩٣٤٥	٥٠٩٧٣٠	٤١٧٠٠٠
١٣ ... الاستماعات ...	—	—	—	—	—	—	—	—
١٤ ... رسوم الحجر الصحي ...	٢٠٠٠٠٠	—	٢٠٠٠٠٠	—	—	—	—	—
١٥ ... رسوم التبخير والرش والتفجير ...	٢٨٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠	—	—	٢٣٢٨٩١١	٢٢٧٩٥٥٠	٢٢٢٥٥٠٠	١١٩٧١٥
١٦ ... رسوم المحلات العامة والمخلفات القارعة	١٧٥٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	—	١٤٣٩٤٤٤	١٥٩٦٣٦٦	١٥٤١٨٦٦	١٤٤٥٣٤٤
١٧ ... إيرادات السكك الحديدية	١٣٦٨٠٠٠٠	١١٥٠٠٠٠٠	٢١٨٠٠٠٠	—	٩٠٧٣٥٤٤	١٣٣٧٠٥٢٤	١٤٣٢٣٠١٥	١٤٧١٣٣١٢
١٨ ... إيرادات التفرقات والتلفونات	٣٠٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	—	٢٤١٠١٦١	٢٨٦١٠٩٤	٢٧٨٩٦٤٧	٣٣٠٠١٢٠
١٩ ... إيرادات البريد	١٥٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	—	١٢٣٠٣٨٤	١٥٩١٢٢٤	١٢٩٤٦٦٠	١١٤١١٧٥
٢٠ ... الأملاك الأميرية	١٨٣٣٥٠٠	١٧٨٠٤٠٠	٥٣١٠٠	—	١٧٥٠٨٦٦	١٧٨٢٨٧٧	١٦٧٤٤١١	١٥٥٣٣٨٨
٢١ ... موارد الزرعة الطبيعية	١٢٨٠٠٠٠	٦١٣٥٠٠	٦٦٦٥٠٠	—	٨٩٩١٨٣٣	٦٦٧٢٤١١	٦٣١٥٧١١	٥٩٠٤٣٩
٢٢ ... إيرادات المنشآت الصناعية	٢٨٦١٩٠٠	٨٩٠٠٠	١٩٧١٩٠٠	—	٢٩٣٩٧٤٤	٥٢٣٣٤٥٥	٥١٧٤٨٥٥	٣٩٠٢١٧
٢٣ ... نقل بطن	١٣٥٧٧٠٨٠	١١٥٣٤٥٦٠٠	٢٤١٣٥٠٠	٣٤٤٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠٠	٩٨٦١٧٧٨٠	١٠٦١٧٤٤١٦	١٠٦١٧٤٤١٦



وكل ماتم حل خلاف ذلك من تمين أو ترقية أو قبل صدور قانون ربط ميزانية ١٩٤١-١٩٤٢ أو يقتضى قواعد تسوية حالة المسمين والمنصفين أو نتيجة لإعادة موظفي ومستخدئ التوبن والوقاية المدنية والاستيراد والتصدير إلى مصالحهم الأصلية بدرجات أعلى من درجات الوظائف المحفوظ لهم بها للتدكار في تلك المصالح يظل على حاله حتى يزول سببه أو يسوى .

كذلك لا يجوز تمييز غير إثنين من تعديل عدد الوظائف المدرجة بالميزانية أو درجاتها .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة ، وتتل المادة السادسة .

تتل المادة السادسة ، وهذا نصها :

مادة ٦ - لا يجوز فتح اعتادات اضافية بالميزانية لتسوية تجاوز الاعتادات الواردة فيها الا اذا كان ذلك بالأخذ من وفور محلة ربط ميزانية الوزارة أو المصلحة صاحبة الطلب .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة ، وتتل المادة السابعة .

تتل المادة السابعة ، وهذا نصها :

مادة ٧ - على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة . ويؤجل أخذ الرأي بالنسبة إلى مشروع هذا القانون من مشروعات القوانين الأخرى .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة وعلى الجدول لمذكرة ؟

( موافقة )

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية وعلى الجدول حرف ب المشار إليه بهذه المادة .

وتتل المادة الثالثة .

تتل المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - يؤخذ الفرق بين الإيرادات والمصروفات وقدره ٢٩٦٤٧٨٠ جنيها جزء منه قدره ٢٩١٤٧٧٨٠ جنيها من المصارح الاحتياطية لتنفيذ الجزء الخاص بهذه السنة من برنامج السنوات الخمس وباقي الفرق وقدره ثلاثة ملايين ونصف من المنحنيات يؤخذ من حصيلة القرض المأذون بإصداره بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٨ القروض الإضافية للقوات الدفاع المصرية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، وتتل المادة الرابعة .

تتل المادة الرابعة ، وهذا نصها :

مادة ٤ - إن وجود اعتداد لفرض معين في جداول المصروفات الخاصة بكل مصلحة أو إدارة لا يعنى المصارح أو الادارات من المحافظة بكل دقة على أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتداد .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة ، وتتل المادة الخامسة .

تتل المادة الخامسة ، وهذا نصها :

مادة ٥ - لا يجوز إطلاقا تمييز موظفين احتسابا على وفور الميزانية أو ترقية موظفين بصفة شخصية أو قيد موظف على درجة أدنى من درجته



**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالبدء بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

## ٢٩ - مشروع قانون

بأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٣٣٥ سلسلة يتدر بها إلى مرة عدد من الكير لإقامة مستوصف طبيا ، بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنويا لمدة ١٥ سنة - تقرير لجنة المالية (٢) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادتيه مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي على بالبدء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

( المقدم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجبلي ) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتقل إلى مناقشة مادتيه مادة فائدة ، ولتلى المادة الأولى .

تلى المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يستمد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٣٣٥ سلسلة يتدر بها مساحتها ٨٠٩ أمتار و ٧٥ سنتيمترا ومقدر ثمنها بمبلغ ٤٠٢٤ جنيها و ٣٧٥ مليا إلى مرة عدد من الكير لإقامة مستوصف طبيا وذلك بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنويا ولمدة ١٥ سنة وفقا للشروط المتبادلة في مثل هذه الأحوال ، وعلى أن يتم بناء المستوصف في مدة عام .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

## ٢٨ - مشروع قانون

بأجير مساحة قدرها ١٠٠٠ متر من قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ١٤١٧ جدول بجنير حلوان إلى جمعية المسانطة على القرآن الكريم بحلوان ، بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنويا لمدة خمس عشرة سنة ، لاستعمالها في أغراض الجمعية - تقرير لجنة المالية (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادتيه مادة فائدة - تأجيل أخذ الرأي على بالبدء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى .

( المقدم - حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجبلي ) .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتقل إلى مناقشة مادتيه مادة فائدة ، ولتلى المادة الأولى .

تلى المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يستمد تأجير مساحة قدرها ١٠٠٠ متر من قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ١٤١٧ جدول بجنير حلوان إلى جمعية المسانطة على القرآن الكريم بحلوان بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنويا ولمدة خمس عشرة سنة ، لاستعمالها في أغراض الجمعية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى الثانية .

تلى المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن يخضر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، وتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - هل وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بالنداء بالاسم على مشروع هذا القانون مع شروط القوانين الأخرى .

### ٣ - مشروع قانون

بشبه تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة حيابة مصلحة الى ، مساحتها ١٥ فدقا و ١٣ قراطا و ٧ أسهم بمدينة أسبوط ، الى النادي الرياضي بأسبوط لاستعمالها ناديا رياضيا ، بإيجار اسمي قدره ٤٠ جنيها سنويا لمدة تسع سنوات - بقرار لجنة المالية (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادتيه مادة فادة - تأجيل أخذ الرأي طوله بالنقد بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى

( المقدم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد البعدي ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتقل الى مناقشة مادتيه مادة فادة ، وتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - يحدد بتحديد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة حيابة مصلحة الى مساحتها ١٥ فدقا و ١٣ قراطا و ٧ أسهم بمدينة أسبوط مقدر ثمنها بمبلغ ٤٤٤٣ جنيها و ٨٣٥ مايا ( أربعة آلاف وأربعمائة وثلاثة وأربعين جنيها وبثمانمائة ونحسة وثلاثين مايا ) الى النادي الرياضي بأسبوط بقصد استعمالها ناديا رياضيا وذلك بإيجار اسمي قدره ٤٠ جنيها في السنة ( أربعون جنيها ) ولمدة تسع سنوات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، وتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - هل وزيرى الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس - يقرر المجلس المراقبة على المادة الثانية ،**

ويؤجل أخذ الرأى بالتداء بالامم على مشروع هذا القانون مع  
مقروحات القوانين الأخرى .

**٣١ - تقرير لجنة المالية (١)**

من تفصيلات مبلغ ال ١٠٠,٠٠٠ جنيهه المخصص للإعانات على الإعانات  
الزراعية التى وافق عليه البرلمان ضمن اعتمادات ميزانية وزارة التزوين  
الاجتماعية لسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ - الموافقة عليه

(المرحومة الشيخ المحترم فريد ابراهيم شادى بك ) .

**الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟**

( موافقة ) .

**٣٢ - انتخاب**

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين عبد الجندى وكيل المجلس ، بدلا من  
حضرة صاحب المجال الأستاذ محمد عبد الرزاق الذى عين وزير دولة

**الرئيس -** أود أن أعرض على حضراتكم أنه بمناسبة تعيين حضرة  
الزعيم المحترم الأستاذ محمد عبد الوكيل وزيرا للدولة ، قد خلا مركز وكيل  
المجلس الذى كان يشغله وكان يتبعه بماله أشد الاعتزاز .

ولقد رأيت الجمعية السياسية التى ينتمى إليها معاليه أن يحل حضرة الشيخ  
المحترم الأستاذ حسين عبد الجندى محله فى ١٥ المركز . لذا وافقتم حضراتكم  
بالاجماع على هذا الاختيار ، لم يكن هناك داع لإجراء الانتخاب لشغل  
هذا المركز ، وإلا أجلت المسألة إلى جلسة أخرى .

فهل توافقون حضراتكم على أن يكون - حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين  
عبد الجندى وكيل المجلس ؟

( موافقة بالإجماع وتصديق ) .

**مقرر السج المحترم الأستاذ فاضل محمد الحمري -** اشكر لحضرات زملائي  
المحترمين هذه الثقة العالية .

**٣٣ - أخذ الرأى**

على سبعة عشر مشروع قانون - الموافقة عليها دفعة واحدة بالتداء بالامم

**الرئيس - الآن نأخذ الرأى على مشروعات القوانين الآتية :**

١ - مشروع قانون بالإذن للحكومة فى أخذ مبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه  
من الاحتياطى العام لتفقات إعادة المجردين بـ فلسطين من المصريين  
وإيواء وإعالة المهاجرين الفلسطينيين العرب .

٢ - مشروع قانون بتعديل ماحيات ضباط الصف والعساكر المحترمين .

٣ - مشروع قانون بتعديل الفقرة "ب" من المادة الرابعة من  
القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ ، الخاص بالمعاشات العسكرية .

٤ - مشروع قانون بتعديل القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ ، الخاص  
بالخدمة العسكرية .

٥ - مشروع قانون بالمراقبة على الانفاقية الدولية للقمع الموصلة  
بمدينة واشنطن .

٦ - مشروع قانون بتعديل المواد ٣ و ٥ و ٦ من القانون رقم ٦٦  
لسنة ١٩٤٢ ، باستقلال القضاء .

٧ - مشروع قانون بنظام القضاء .

٨ - مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١  
الخاص بقمع التندليس والفسخ .

٩ - مشروع قانون بتأجير مساحة قدرها ١٠,٠٠٠ متر من قطعة  
أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ١٤١٧ جدول بنين حلوان إلى جمعية  
الحفاظة على القرآن الكريم بحلوان ، بإيجار اسمى قدره جنيه واحد سنويا  
لمدة ١٥ سنة ، لاستعمالها فى أغراض الجمعية .

١٠ - مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تصرف رقم ٣٣٥ سندد بنها إلى مرة بعد كل الكير ، لإقامة مستوصف طبيا ، بإيجار أسبوعي قدره جنيه واحد سنويا لمدة ١٥ سنة .

١١ - مشروع قانون بتجديد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة حيازة مصلحة الري ، مساحتها ١٥ فداناً و ١٣ قراطاً و ٧ أمصم بمدينة أسيوط ، إلى النادي الرياضي بأسيوط ، لاستعمالها نادياً رياضياً ، بإيجار أسبوعي قدره ٤٠ جنياً سنوياً لمدة ٩ سنوات .

١٢ - مشروع قانون ربط ميزانية جامعة فؤاد الأول للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

١٣ - مشروع قانون ربط ميزانية جامعة فاروق الأول للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

١٤ - مشروع قانون ربط ميزانية مجلس فؤاد الأول للبحوث الفنية للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

١٥ - مشروع قانون ربط ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

١٦ - مشروع قانون ربط ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

١٧ - مشروع قانون ربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

(أخذ الرأي بالبناء بالإسراع على مشروعات هذه القوانين ، فوافق عليها المجلس بأجاء الحاضرين وصددهم ٧٩ عضواً<sup>(١)</sup> .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروعات هذه القوانين .

#### (١) أسماء حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم زكي ، أحمد إبراهيم طه الله بك ، الأستاذ أحمد أبو الفتوح ، اللواء أحمد شريف باشا ، أحمد عبد الفتاح باشا ، أحمد عبد بك ، اللواء أحمد صلي باشا ، أحمد علي حلو بك ، أحمد نهي حسين باشا ، أحمد قري بك ، أحمد محمد عشي باشا ، أحمد مصطفى أبو حجاب ، الأستاذ اسماعيل حزمه ، الأستاذ السيد أحمد إياض ، الأستاذ أمين أحمد سعيد .

الدكتور جاد قنديل .

حاتم الدين بك ، حسن بشاري باشا ، حسن بخيت الشريف بك ، الأستاذ حسن حسن عبد الله ، حسن شعراوي باشا ، حسن محمد الركنل ، حسن منقول باشا ، حسين مصطفى حمديك ، حسين سالم الغرب ، حسين مري باشا ، الشيخ حسين صالح خليفة ، حسين فهمي بك ، الأستاذ حسين محمد الجندى .

رياض عبد العزيز سيف النصر بك ، واسب اسكندر بك ، وشوان محفوظ باشا .

سليمان مصطفى خليل ، سيد القزى .

ضاهة السيد سليم باشا ، خمس الدين عبد الفتاح باشا .

صالح مصطفى أبو حجاب بك ، صلاح الدين الشولوي بك .

طراف عبد باشا .

جاسر أبو حسين باشا ، الأستاذ عبد الرازق ومعه القامى ، عبد الرحمن الرافى بك ، الدكتور عبد الرحمن عوض ، عبد الرحمن فوخ ، عبد المتوا حسن عمران ، عبد السلام التاشل باشا ، عبد السلام محمود بك ، الأستاذ عبد الفتاح عبد العزيز الجلال ، عبد الفتاحي أحمد باشا ، الشيخ عبد الله عمر عبد الأكر ، عبد الحليم اسماعيل زمرع ، عبد الحليم واكد بك ، عبد الوهاب طه باشا ، علي عبد الرازق باشا ، علي عبد الحامد باشا .

فريد أبو تادى بك .

كمال الدين الشريف .

عبد أبو النصر الفتاح ، محمد أنسى باشا ، محمد حسن الشايرى باشا ، الفريق محمد حيدر باشا ، محمد زكي علي باشا ، محمد سليم جابر ، محمد عبد العزيز حمدي ، محمد علي باشا ، محمد علي إبراهيم بك ، محمد فؤاد مبراج الدين باشا ، الأستاذ محمد نجيب محمد جده ، الأستاذ محمود أحمد غربا ، محمود أحمد محسبك ، محمود حزمه بك ، محمود غالب باشا ، مصطفى مري بك ، الأستاذ مصطفى نصرت ، الشيخ منصور - حسين الشولوي ، موسى سيف الصرمسى .

الدكتور نجيب اسكندر باشا .

الدكتور محمد حسين عيكل باشا .

مادة ٥ - يراعى في تطبيق أحكام المادة الرابعة ما يأتى :

(أولاً) تعتبر بمثابة خدمة مؤداة في السودان :

(١) مدة الخدمة فيما بين أسوان وادى حلفا اعتباراً من ١٤ مارس سنة ١٩٠٠ .

(ب) مدة الخدمة في محافظة سينا اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٠٩

(ج) مدة الخدمة في محافظتي الصحراء الغربية والصحراء الجنوبيتقدم البحر الأحمر اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩١٤

(ثانياً) لا تحسب مدة الخدمة في السودان المؤداة قبل ٢٩ مارس سنة ١٨٩٦ .

(ثالثاً) مدة الستين المذكورين في المادة السابقة يجب أن تكون خدمة حقيقية لا تتخلل فيها أى مدة إضافية .

(رابعاً) إذا خدم الضابط ستين كاملتين على الأقل في السودان يسوى معاشه أو مكافأته من جميع مدة خدمته على أساس المعاشية العادية مضافاً إليها من عشرة أجزاء من الفرق بين المعاشية الخصوصية في السودان والمعاشية العادية في مصر من كل سنة كاملة قضيت في السودان .

ويسرى مفعول هذا القانون ابتداء من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ على ألا يصرف فرق من المدة الماضية إلى تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والقوات البحرية والبحرية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة ، وأن يشرف الجريدة الرسمية ويصدق كقانون من قوانين الدولة .

## مشروع قانون

بتعديل المادتين الرابعة والخامسة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ ، الخاص بالمعاشات العسكرية ، كما أقره

مجلس الشيوخ

## نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الذى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تعدل المادتان الرابعة والخامسة من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية على الوجه الآتى :

مادة ٤ - الضباط الحائزون لترتيب فوراً ما هي خصوصية السودان تكون تسوية معاشهم أو مكافأتهم باعتبار هذه المعاشية الخصوصية ، وذلك في الأحوال الآتية :

(١) إذا كان الضابط أثناء خدمته في السودان أو وقت الحرب قد أحيل إلى المعاش أو رقت بسبب عاهات أو أمراض أو جروح جلته فیر قادر على البقاء في خدمة الجيش .

(ب) إذا خدم الضابط ستين كاملتين في السودان .

لا يدخل في حساب الستين المذكورتين في الفقرة "ب" للمادة التى تقضى في السودان بالصنف قبل الحصول على عريضة ضابط .

موافقة مجلس القضاء الأعلى نظرا لسل إدارة قضايا الحكومة متى أمضوا تسع سنوات متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة لدرجة قاض من الدرجة الثانية .

مادة ٥ - متى توافرت الشروط الأخرى المينة في هذا القانون جاز أن يمين رأسا :-

أولا - في وظائف قضاة من الدرجة الأولى :

(١) قضاة الدرجة الأولى السابقون ومن سبق أن شغل وظيفة مماثلة بمقتضى القانون .

(ب) المحامون من الدرجة الأولى المتأهزة بإدارة قضايا الحكومة والمندوبون من الدرجة الأولى بمجلس الدولة .

(ج) المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف مدة تسع سنوات متوالية .

(د) الأساتذة المساعدون بكميات الحقوق والأساتذة المساعدون في علم القانون بكميات التجارة بالجامعات المصرية وأعضاء هيئة تدريس القانون بكلية البوليس والحربية والمحامون من الدرجة الأولى المتأهزة بقسم قضايا وزارة الأوقاف العمومية وقسم قضايا الخاصة والأوقاف الملكية والمشتغلون بعمل يتم بمرسوم بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى نظرا لسل إدارة قضايا الحكومة متى أمضوا أربع عشرة سنة متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة لدرجة قاض من الدرجة الأولى .

ثانيا - في وظائف وكلاء المحاكم الابتدائية :

(١) وكلاء المحاكم الابتدائية السابقون ومن سبق أن شغل وظيفة مماثلة بمقتضى القانون .

(ب) النواب من الدرجة الأولى والثانية بإدارة قضايا الحكومة ومجلس الدولة وقسم قضايا وزارة الأوقاف العمومية .

(ج) المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف مدة اثني عشرة سنة متوالية .

•••

## مشروع قانون

بتعديل المواد ٥ و ٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ باستقلال القضاء ، كما أقره مجلس الشيوخ

لحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقوا عليه وأصدروه :

( المادة الأولى )

تعدل المواد ٥ و ٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ باستقلال القضاء على الوجه الآتي :

مادة ٣ - يمين قضاة الدرجة الثانية من الهيئات الآتية :

(١) وكلاء النائب العام من الدرجة الأولى .

(ب) وكلاء النائب العام من الدرجة الثانية الذين شغلوا هذه الوظيفة مدة ستين متوالية أو أمضوا في وظائف النيابة تسع سنوات متوالية .

(ج) المحامون من الدرجة الأولى بإدارة قضايا الحكومة والمندوبون من الدرجة الثانية بمجلس الدولة .

(د) المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية .

(هـ) أعضاء هيئة التدريس بكميات الحقوق وأعضاء هيئة تدريس القانون بكميات التجارة بالجامعات المصرية وكلية البوليس والمحامون بقسم قضايا وزارة الأوقاف العمومية ، وقسم قضايا الخاصة والأوقاف الملكية والمشتغلين بعمل يتم بمرسوم بعد

(د) أساندة كليات الحقوق وأساندة القانون بكليات التجارة بالجامعات المصرية .

(هـ) المشتغلون بعمل يعتبر بمرسوم بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى نظرا لعمل إدارة قضايا الحكومة متى أمضوا ست عشرة سنة متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة لدرجة وكيل محكمة ابتدائية :

ثالثا - في وظائف رؤساء المحاكم الابتدائية :

(أ) رؤساء المحاكم الابتدائية السابقون ومن سبق أن شغل وظيفة مماثلة بمقتضى القانون .

(ب) النواب لأول بأدارة قضايا الحكومة ومجلس الدولة وقسم قضايا وزارة الأوقاف العمومية .

(ج) المحامون الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض والإبرام مدة ثلاث سنوات متوالية أو الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف ست عشرة سنة متوالية .

(د) أساندة كليات الحقوق وأساندة القانون بكليات التجارة بالجامعات المصرية متى شغلوا كراسهم مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

(هـ) المشتغلون بعمل يعتبر بمرسوم بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى نظرا لعمل إدارة قضايا الحكومة متى أمضوا ثمانى عشرة سنة متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة لدرجة رئيس محكمة ابتدائية .

ومع ذلك لا يجوز أن عين في وظيفة رئيس محكمة "فاهرة" الابتدائية أو رئيس محكمة الاستئنافية لابتدائية إلا من يجوز تعيينه في وظيفة مستشار بمحكمة الاستئناف .

رابعا - في وظائف المستشارين بمحاكم الاستئناف :

(أ) مستشارو محاكم الاستئناف السابقون ومن سبق أن شغل وظيفة مماثلة بمقتضى القانون .

(ب) المستشارون المكونون والمستشارون المكونون المساعدون بإدارة قضايا الحكومة ومجلس الدولة ومدبر عام قسم قضايا وزارة الأوقاف العمومية بشرط أن يكون في درجة مستشار ملكي .

(ج) المحامون الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض والإبرام مدة خمس سنوات متوالية .

(د) أساندة كليات الحقوق وأساندة القانون بكليات التجارة بالجامعات المصرية متى شغلوا كراسهم مدة لا تقل عن خمس سنوات .

مادة ٦ - يشترط فيما عين مستشارا بمحكمة القضاء والإبرام أن تتوفر فيه أحد الشروط الآتية :

(أ) أن يكون قد شغل وظيفة مستشار بإحدى محاكم الاستئناف .

(ب) أن يكون قد شغل وظيفة محام عام أو رئيس محكمة عمارة لابتدائية أو رئيس محكمة الاستئنافية لابتدائية أو مدير عام إدارة المحاكم أو مدير عام إدارة التشرع أو مستشار ملكي بإدارة قضايا الحكومة أو مستشار بمجلس الدولة .

(ج) أن يكون من أساندة كليات الحقوق وأساندة القانون بكليات التجارة بالجامعات المصرية العاملين والساجين الذين مضى على تخريجهم مشرونة سنة وعلى حصولهم على درجة استاذ ثمانى سنوات .

(د) أن يكون من المحامين الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض والإبرام مدة ثمانى سنوات متوالية .

(المادة الثانية)

على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، تأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

\*\*\*

مشروع قانون

بإصدار قانون نظام القضاء ، كما أقره مجلس الشيوخ

محرم فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدناه :

(المادة الأولى)

ينص :

(١) الأمر العالي الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٧ بلاحقة ترتيب المحاكم الأهلية .

(٢) الأمر العالي الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ بلاحقة الإجراءات الداخلية بالمحاكم الأهلية .

ويستأنض عنهما بالقانون المرافق ، وينص كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة الثانية)

على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، وله أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩

تأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مشروع قانون نظام القضاء

الباب الأول - المحاكم

الفصل الأول - ترتيب المحاكم وتاليها

مادة ١ - تتكون المحاكم من :

(أ) محكمة النقض .

(ب) محاكم الاستئناف .

(ج) المحاكم الابتدائية .

(د) المحاكم الجزئية .

ويختص كل منها بنظر المسائل التي يحجه أن ترفع لما طبقا للقانون

مادة ٩ - ترتب بدائرة اختصاص كل محكمة ابتدائية عا كم جزئية يكون إنشاؤها وتعيين مقرها وتحديد دوائر اختصاصها بقرار من وزير العدل .

ويجوز أن تنعقد المحكمة الجزئية في أي مكان آخر في دائرة اختصاصها بقرار يصدر من وزير العدل بناء على طلب رئيس المحكمة .

مادة ١٠ - لويزر العدل أن يثنى بقرار منه بعد موافقة الجمعية العمومية للمحكمة الابتدائية عا كم جزئية يخصها بنظر نوع معين من القضايا وبين في القرار مقر كل محكمة ودائرة اختصاصها .

مادة ١١ - تصدر الأحكام في المحاكم الجزئية من قاض واحد .

### الفصل الثاني - ولاية الحاكم

مادة ١٢ - تختص المحاكم بالفصل في جميع المنازعات وفي المواد المدنية والتجارية وفي جميع الجرائم إلا ما استثنى بنص خاص .

كذلك تختص المحاكم بالنسبة إلى غير المصريين بالفصل في المنازعات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية .

مادة ١٣ - تشمل الأحوال الشخصية المنصوص عليها في المادة السابقة المنازعات والمسائل المتعلقة بحالة الأشخاص وأهليتهم أو المتعلقة بنظام الأسرة كالخطبة والزواج وحقوق الزوجين وواجباتهما المتبادلة والمهر والمطوعة ونظام الأموال بين الزوجين والطلاق والتطليق والتفريق والبنوة والإقرار بالأبوة وإنكارها والعلقة بين الأصول والفرع والالتزام بالفقة للأقارب والأصهار وتصحيح النسب والتبني والولاية والوصاية والقيامة والجبر . الإذن بالأدوار والنيو واعتماد المقود ميتا وكذلك المنازعات والمسائل المتعلقة بالمواريث والوصايا وغيرها من التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت .

مادة ١٤ - تختص المحكمة من الأحوال الشخصية بالنسبة إلى غير المصريين إذا كان قانونهم يعتبرها كذلك .

مادة ١٥ - تختص المحاكم بالفصل في القضايا المتعلقة بمواد الولاية على المال بالنسبة إلى جميع المصريين إلا ما استثنى بنص خاص .

كما تختص بالفصل في باقي مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة إليهم فيما يرد بشأنه قانون خاص .

مادة ٢ - يكون مقر محكمة القضا مدينة القاهرة .

وتؤلف من رئيس ووكلاء ومن عدد كاف من المستشارين .

ويكون بها دائرة لنظر المواد الجنائية ودائرة لنظر المواد المدنية التجارية ومواد الأحوال الشخصية .

وتصدر الأحكام من خمسة مستشارين .

وإذا رأيت إحدى النوازل المدول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة أحالت الدعوى إلى دوائر المحكمة مجتمعة لتفصل فيها .

مادة ٣ - يكون مقر عا كم الاستئناف في القاهرة والإسكندرية وأسيوط والمنصورة ، وتؤلف كل منها من رئيس ووكلاء بقدر عدد النوازل وعدد كاف من المستشارين .

وتصدر الأحكام من ثلاثة مستشارين .

مادة ٤ - تشكل كل محكمة استئناف محكمة أو أكثر للجلبايات وتؤلف كل منها من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف .

مادة ٥ - تنعقد محكمة الجلبايات في كل مدينة بها محكمة ابتدائية ، وتشمل دائرة اختصاصها ما تشمل دائرة المحكمة الابتدائية .

ويجوز أن تنعقد في أي مكان آخر في دائرة اختصاصها بقرار يصدر من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف .

مادة ٦ - يكون مقر المحاكم الابتدائية في القاهرة والإسكندرية وبورسعيد وفي كل عاصمة من عواصم المديريات وتؤلف كل محكمة من رئيس ووكلاء أو أكثر وعدد كاف من القضاة .

وتصدر الأحكام من ثلاثة قضاة .

ويجوز أن تنعقد المحكمة الابتدائية في أي مكان آخر في دائرة اختصاصها بقرار يصدر من وزير العدل بناء على طلب رئيس المحكمة .

مادة ٧ - يجوز إنشاء محاكم استئناف ومحاكم ابتدائية أخرى بقانون .

مادة ٨ - تعيين دائرة اختصاص كل من عا كم الاستئناف والمحاكم الابتدائية يكون بقانون .



مادة ٢٠ - يترتب على رفع الطلب إلى المحكمة المنصوص عليها في المادة السابقة وقف السير في الدعوى المقدم بشأنها طلب تعيين المحكمة المختصة .

وإذا قدم الطلب بعد الحكم في الدعوى فترس هذه المحكمة أن الأمر يوقف تنفيذاً للحكمين المتناظرين أو أحدهما .

مادة ٢١ - يرفع الطلب في الأحوال المبينة في المادة ١٩ بمرضية تودع قلم كاتب محكمة القضاة تتضمن مدا البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم ومعال إقامتهم موضوع الطلب وبيناً كافياً عن الدعوى التي رفع في شأنها التنازع أو التعلل .

وعل الطالب أن يودع مع هذه العريضة صوراً منها بقدر مدد الخصوم مع حافظة بالمستندات التي تؤيد طلبه ومدكرة .

وعل قلم الكاتب إعلان الخصوم بصورة من هذه العريضة مع تكليفهم الحضور في الجلسة التي يمددها رئيس المحكمة ولم يقدم مستنداتهم ومدكراتهم قبل اليوم المحدد لنظر الدعوى .

ولا تحصل رسوم على هذا الطلب .

مادة ٢٢ - تحصل محكمة القضاة في الطلب على وجه السرعة بعد السماح أحوال النيابة العامة .

مادة ٢٣ - كذلك تختص محكمة القضاة منعقدة هيئة جمعية عمومية بمحضرها على الأقل أحد عشر مستشاراً من مستشاريها دون غيرها بالفصل في الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بالديوان العام بالقاء المراسم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء مداد التدب والنقل متى كان مبنى الطلب حياً في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة .

كما تختص بالنظر في طلبات التوبيخ الناشئة عن ذلك ؛

وتجوز في تقديم الطلبات والفصل فيها القواعد والإجراءات المقررة للقضاة في المواد المدنية .

ولا يجوز أن يجلس للفصل في هذه الطلبات من كان عضواً في مجلس القضاء الأعلى أو مجلس التدابير أو المجلس الاستشاري للنيابة .

مادة ٢٤ - قواعد اختصاص المحاكم تبين في قانوني المرافعات والإجراءات الجنائية .

مادة ١٦ - لا تختص المحاكم بنظر المنازعات والمسائل المتعلقة بالثأد الوقت أو بصحة أو بالاستحقاق فيه أو بتفسير شروطه أو بالولاية عليه أو بمصولة في مرض الموت .

وتكون مختصة بالفصل في المنازعات المتعلقة باستحقاق العين الموقوفة ووضع اليد عليها أو بقرضها إذا كانت شائعة في ملك غير موقوف - وكذلك بالمنازعات المتعلقة بمصولة الوقت اضراً بحق داني الوقت .

مادة ١٧ - إذا دعت قضية مرفوعة أمام المحاكم برفع يشر زاما الفصل فيه بخل في ولاية جهة قضاء أخرى وجب على تلك المحاكم إذا رأت ضرورة الفصل في الدفع قبل الحكم في موضوع الدعوى أن تنف الحكم في الموضوع وأن تعدد فهم الموجه إليه الدفع بماذا يستمبر فيه حكماً نهائياً من القاضي المختص قائماً ترزوما لذلك أغفلت الدفع وحكت في موضوع الدعوى .

وإذا قصر الحكم في استصدار حكم نهائي في الدفع في المدة المحددة كان للحكمة أن تحصل في الدعوى .

مادة ١٨ - ليس لهما كم أن تنتظر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أعمال السيادة .

ولما دون أن تؤجل الأمر الإداري أو توقف تنفيذه أن تحصل ؛

( ١ ) في المنازعات المدنية والتجارية التي تقع بين الأفراد والحكومة بشأن عقار أو مقول مداد الحالات التي ينص فيها القانون على غير ذلك .

( ٢ ) في دعاوى المسؤولية المدنية المرفوعة على الحكومة بسبب إجراءات إدارية وقعت مخالفة للقوانين واللوائح .

( ٣ ) في كل المسائل الأخرى التي ينو لها القانون حق النظر فيها .

مادة ١٩ - إذا دعت دعوى من موضوع واحد أمام إحدى المحاكم وأمام محكمة القضاء الإداري أو إحدى محاكم الأحوال الشخصية ولم تحصل إحداها من نظرها أو لم تحصل كلها منها يرفع طلب تعيين المحكمة التي تحصل فيها إلى محكمة القضاة منعقدة هيئة جمعية عمومية بمحضرها على الأقل أحد عشر مستشاراً من مستشاريها .

وتختص هذه المحكمة كذلك بالفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناظرين صادر أحدهما من إحدى المحاكم الأخرى من محكمة القضاء الإداري أو إحدى محاكم الأحوال الشخصية .

### الفصل الثالث - الجلسات والأحكام

مادة ٢٥ - تكون جلسات المحاكم علنية إلا إذا أمرت المحكمة بحملها سرية مراعاة للأدب أو محافظة على النظام العام. ويكون انشغال بالحكم في جميع الأحوال في جلسة علنية.

ونظام الجلسة وضبطها متوطنان بالرئيس.

مادة ٢٦ - لغة المحاكم هي العربية.

وللمحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يعيولونها بواسطة مترجم بعد حذف يمين.

مادة ٢٧ - فيما عدا الاستثناءات المنصوص عليها في القوانين واللوائح لا يجوز أن يظل الخصوم غير الميامين المقررين أمام المحاكم.

مادة ٢٨ - تصدر الأحكام بإسم الملك.

### الفصل الرابع - التقاضي

مادة ٢٩ - يكون تنفيذ الأحكام الجنائية بناء على طلب النيابة العامة وفقاً لما هو مقرر قانون الإجراءات الجنائية.

مادة ٣٠ - يقوم المحضرون بتنفيذ الأحكام والمقود الرسمية وسائر الأوراق الواجبة التنفيذ.

ولا يجوز التنفيذ إلا بناء على صورة من الحكم أو السند عليها الصيغة التنفيذية وذلك عدا الحالات التي ينص فيها القانون على غير ذلك.

مادة ٣١ - تكون الصيغة التنفيذية بالنص الآتي :

" يجب على المحضرين المطلوب منهم تنفيذ هذا الحكم أن يبادروا إلى تنفيذه وعلى النائب العام ووكلائه أن يساعدوه على رؤساء وضباط الساكروماوورى الضبط والراط أن يعاونوه على إجراء التنفيذ باستعمال القوة الجبرية متى طلبت منهم المساعدة والمعاونة بصورة قانونية " .

### الفصل الخامس - النيابة العامة

مادة ٣٢ - تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ما لم يوجد نص في القانون على خلاف ذلك.

مادة ٣٣ - ما مودور الضبط القضائي يكونون فيما يتعلق بأعمالهم ولهم تابعين النيابة العامة.

مادة ٣٤ - يكون لدى المحاكم نائب عام يماونه حدد كلف من الميامين وأعضاء النيابة.

مادة ٣٥ - يقوم بتأدية وظيفة النيابة أمام محكمة النقض النائب العام نفسه أو عام عام أو أحد رؤساء النيابة.

مادة ٣٦ - يكون لدى كل محكمة استئناف عام عام له تحت إشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين.

مادة ٣٧ - رجال النيابة تابعون لرؤسائهم دون ذريعهم بتدريج درجاتهم ثم لوزير العدل.

مادة ٣٨ - يتولى نائب العام بنفسه أو بواسطة وكلائه إقامة ومباشرة الدعوى التأديبية التي يجعلها القوانين من وظيفته.

مادة ٣٩ - يشرف النائب العام على السجون وغيرها من الأماكن التي تستعمل للمحبس ويحيط وزير العدل بما يبدو له من ملاحظات.

مادة ٤٠ - تتدخل النيابة في جميع الأحوال التي ينص القانون على تدخلها فيها.

مادة ٤١ - تراقب النيابة الأعمال المتعلقة بتقود المحاكم.

### الفصل السادس - الجمعيات العمومية

مادة ٤٢ - تجتمع محكمة النقض وكل محكمة استئناف وكل محكمة ابتدائية لجنة جمعية عمومية للنظر في :

(١) ترقيهم وتأليف الدوائر اللازمة.

(ب) توزيع القضايا على الدوائر المختصة.

(ج) تدبب مستشاري محاكم الاستئناف للعدل بمحاكم الجنائيات وقضاة المحاكم الابتدائية للعمل بالمحاكم الجزئية.

## الفصل الأول

### أحكام عامة

مادة ١ - فيما هنا منصوص عليه في هذا القانون تسمى كل موظف الحاكم ومستغنيا الخارجين عن الميزة الأحكام العامة لتزولف بالحكومة

## الفصل الثاني - الكنية

مادة ٢ - • يشترط فيمن كانا بشروط الواجب توافرها ولا لا أحكام العامة لتزولف في الحكومة عند شرط امتحان المساهلة بالحدود لشغل الوظيفة .

مادة ٣ - • تعقد محكمة النقض لجنة تشكل من رئيسها أو جزء يقوم مقامه ومن مستشارين تختارها جميعها العمومية كل سنة ومن كبار كتابها - وتختص هذه اللجنة بأقترح كل ما يتعلق بشؤون كتابها . تعيين ونقل وترقية ومنع علاوات .

وتعقد بكل محكمة استئناف لجنة تشكل من رئيسها ومن مستشارين تختارها جميعها العمومية كل سنة ومن كبار كتابها - وتختص هذه اللجنة بأقترح كل ما يتعلق بشؤون كتاب المحكمة من تعيين ومنع علاوات .

وتعقد النيابة العامة لجنة تشكل من النائب العام والمدعي العام لدى محكمة النقض ومدير إدارة النيابة ومدير التفتيش القضائي بها - وتختص هذه اللجنة بأقترح كل ما يتعلق بشؤون كتاب النيابة من تعيين ونقل وترقية ومنع علاوات .

وتعقد بوزارة العدل لجنة تشكل من وكيل الوزارة ومن ثلاثة من ما يجرى الإدارات على الأقل وتختص هذه اللجنة بأقترح كل ما يتعلق بشؤون كتاب الحاكم الابتدائية من تعيين ونقل وترقية ومنع علاوات . وبأقترح ترقية ونقل كتابها كم الاستئناف .

ويكون تعيين الكنية وقلمهم من دائرة محكمة إلى أخرى وترقيتهم ومنعهم العلاوات بقرار من وزير العدل بعد الاطلاع على اقتراحات هذه اللجان كل فيما يخصها .

(د) تحديد عدد الجلسات وأيام وساعات انعقادها .

(هـ) صائر المسائل المتعلقة بنظام الحاكم وأمورها الداخلية .

(و) المسائل الأخرى المنصوص عليها في القانون .

مادة ٤ - تتألف الجمعية العمومية لكل محكمة من جميع قضاتها العاملين بها .

وتدعى إليها النيابة العامة ويكون لمثل النيابة رأى ملغى في المسائل التي لها صلة بوظائف النيابة على العموم .

مادة ٥ - تعقد الجمعية العمومية بدعوة من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه من نقابة نفسه أو بناء على طلب ثلاثة من قضاتها أو بناء على طلب النيابة العامة .

مادة ٦ - تصدر قرارات الجمعيات العمومية بالأطعية المطلقة للأعضاء الحاضرين .

وإذا تساوت الآراء يرمح الجانب الذي فيه الرئيس .

مادة ٧ - تبلغ قرارات الجمعيات العمومية لوزير العدل .

وللوزير أن يمسد إلى الجمعيات العمومية الحاكم الابتدائية مالا يرى الموافقة عليه من قراراتها لتداول فيها مرة أخرى ثم يصدر قراره بذلك بإياد .

مادة ٨ - تثبت محاضر الجمعيات العمومية في دفتر يعد لذلك ويوقع عليها من رئيس المحكمة وسكرتيرها .

## الباب الثاني - موظفو الحاكم

مادة ٩ - • بين محكمة النقض ولكل محكمة استئناف وكل محكمة ابتدائية كبير كتاب وعدد كاف من رؤساء الأقسام والكتاب والمترجمين .

وبين لكل محكمة ابتدائية كبير محضرين وعدد كاف من المحضرين .

ويلحق بكل محكمة عدد كاف من النسخين والفرازين والطبايعين والجباب والسماعة والمترجمين والمستغنيين وغيرهم من المستخدمين المطلوبين من الميزة

مادة ٥٢ - يكون تعيين الكتبة على سبيل الاختيار لمدة لا تقل عن  
عن سنة ولا تزيد على سنتين .

مادة ٥٣ - لا يجوز ترقية من عين كاتباً من الدرجة التي عين فيها  
للدرجة التي تليها إلا إذا حصد الشهادة في حقه ونجح في امتحان يختبر  
فيه كتابة وشفاهاً و يبنى عليه تشهيدات العليا من شرط الامتحان .

مادة ٥٤ - يؤدي الامتحان عند الاقتضاء :

(١) بمحكمة النقض وتقوم به اللجنة المشار إليها في الفقرة الأولى من  
المادة ٥١

(ب) بكل محكمة استئناف بالنسبة لكاتبها وتقوم به اللجنة المشار إليها  
في الفقرة الثانية من المادة ٥١

(ج) بكل محكمة ابتدائية بالنسبة لكاتبها وتقوم به لجنة مشكلة من  
رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه وقاض يختاره الجمعية العمومية  
وكبير كاتبها .

(د) بمكتب النائب العام بالنسبة لكاتب نيابات محاكم الاستئناف  
ومحكمة النقض وتقوم به اللجنة المشار إليها في الفقرة الثالثة من  
المادة ٥١

(هـ) بكل نيابة كلية بالنسبة لكاتبها وتقوم به لجنة مشكلة من رئيس  
النيابة وأحد أعضائها ورئيس القلم الجنائي بالنيابة الكلية .

مادة ٥٥ - يكون الامتحان تحريراً وشفاهاً في المواد الآتية :

(١) بالنسبة لكاتب القلم المدني :

١ - ما يتعلق بعمل الكاتب في قانون المرافعات والقانون المدني  
والقانون التجاري .

٢ - قوانين الرسوم والدمغة .

٣ - المنشورات المعمول بها في الدائرة

(ب) وبالنسبة لكاتب النيابة العامة :

١ - ما يتعلق بعمل الكاتب في قانون المرافعات وقانون الإجراءات  
الجنائية .

٢ - قوانين الرسوم والدمغة .

٣ - تعليمات النيابة العامة ومنشوراتها .

٤ - الخط .

مادة ٥٦ - تضع كل من لجنة الامتحان بمحكمة النقض ولجنة الامتحان  
بكل محكمة استئناف الأسئلة الخاصة بكاتبها وتضع اللجنة المشار إليها  
في الفقرة الثالثة من المادة ٥١ أسئلة امتحان كاتب النيابة العامة .

وتضع اللجنة المشار إليها في الفقرة الرابعة من المادة المذكورة أسئلة  
امتحان آداب المحاكم الابتدائية وترسل الأسئلة إلى كل محكمة ابتدائية وكل  
نيابة كلية داخل مظلوف مخوم عليه بالشمع الأحمر يقضيه رئيس لجنة  
الامتحان قبل انعقاد الامتحان مباشرة - وبعد تقدير درجات المتقدمين  
في الامتحان التحريري والشفوي ترسل نتائج هذا التقدير إلى مكتب النائب  
العام بالنسبة لكاتب النيابة وإلى الوزارة بالنسبة لكاتب المحاكم الابتدائية  
بعد تحرير محضر يوقعه رئيس اللجنة وأعضاؤها .

مادة ٥٧ - يقدر لكل مادة من مواد الامتحان التحريري والشفوي ٣٠ درجة  
وتكون درجة النجاح ٤٠٪ من مجموعها على الأقل يحصل عليه الموظف  
في كل المواد من ٦٠٪ من مجموع الحد الأقصى لها .

ويرتب التمايكون حسب درجات نجاحهم ، وتكون الترقية على أساس هذا  
الترتيب .

مادة ٥٨ - يشترط عيّن معين من غير حملة الشهادات العليا كاتباً  
أول بمحكمة جزئية أو رئيساً قلم أن يكون ممن جازوا الامتحان المنصوص  
عليه في المادة ٥٣

مادة ٥٩ - يتولى رئيس كل محكمة توزيع الأعمال على كاتبها وتحديد  
عمل كل منهم وتعيين رؤساء الأقسام والكاتب الأول بالحاكم الجزئية وكذلك  
قلم الكاتب وتعيين داخل دائرة المحكمة .

ويتولى رئيس كل نيابة كلية هذه الأعمال بالنسبة لكاتب النيابة التابعة له .

## الفصل الثالث - المحضرون

مادة ٦٥ - يشترط فيمن بين محضرا ما يشترط فيمن بين كتابا .  
وبين المحضرت تحت الاختيار لمدة سنة على الأقل وستين على الأكثر .

مادة ٦٦ - يشترط فيمن بين محضرا للتنفيذ أن يكون قد شغل وظيفة  
محضر مدة ستين على الأقل وحصل الشهادة في حقه وأن يكون قد نجح  
في امتحان يختبر فيه تحريرا وشفويا .

مادة ٦٧ - يؤدي الامتحان عند الاقتضاء بكل محكمة ابتدائية -  
وتقوم به اللجنة المشار إليها في الفقرة ٤ هـ من المادة ٤٥ على أن يستبدل  
كثير محضري المحكمة الابتدائية بكثير كتابها وتبقي في هذا الامتحان الاجراءات  
المليئة في المادتين ٥٦ و ٥٧

ويرتب التاجرون منهم حسب درجات نجاحهم . ويكون التمييز على  
أساس هذا الترتيب .

مادة ٦٨ - يكون الامتحان تحريرا وشفويا في المواد الآتية :

( ١ ) ما يتصل بعمل المحضر في قانون المرافعات والقانون التجاري  
والقانون المدني وقانون الإجراءات الجنائية .

( ٢ ) قوانين الرسوم والدمغة .

( ٣ ) المنشورات الخاصة بأقلام المحضرين .

( ٤ ) الخط .

مادة ٦٩ - لا يرق المحضر من الدرجة التي عين فيها الى الدرجة التي  
عليها إلا إذا حصل الشهادة في حقه . ويجاز الامتحان المنصوص عليه  
في المادة ٦٨ ويسقى حمله الشهادات العليا من شرط الانتخاب .

مادة ٧٠ - يكون تعيين المحضرين وتقلهم من دائرة محكمة ابتدائية الى  
أخرى وترقيتهم ومنعهم الملاوات بقرار من وزير العدل بناء على ما تقرره  
اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة ٥١

مادة ٦٦ - لا عين محضرا الذي يحكم برتبة إلا من أمضى وظيفة  
محضر للتنفيذ مدة ستين على الأقل .

مادة ٦٧ - يتولى رئيس المحكمة الابتدائية تحديد عمل المحضرين  
وتقلهم وترقيهم - أو من دائرة المحكمة وكذلك حين المحضرين الأول بالحاكم  
الجزئية .

## الفصل الرابع - المترجمون

مادة ٦٨ - يلحق بكل محكمة العدد اللازم من المترجمين :

مادة ٦٩ - يشترط فيمن بين مترجما ما يشترط فيمن بين كتابا وأن  
يخمس الاجابة في امتحان تحريري وشفو في اللغة العربية وحديث اللغات  
الأجنبية .

وتتولى هذا الامتحان اللجنة المشكلة بالفقرة الرابعة من المادة ٥١ منضا  
الها ورئيس قلم الترجمة بالوزارة ويكون تعيين المترجمين وتقلهم وترقيتهم  
ومنعهم الملاوات بقرار من وزير العدل بعد الاطلاع على اقرار هذا اللجنة .

## الفصل الخامس - واجبات موظفي الحاكم

مادة ٧٠ - يحلف الكاتب والمحضرون والمترجمون أمام هيئة المحكمة  
التايمين لها في جلسة علنية يبين أن يؤدوا أعمال وظائفهم بالنزاهة والعدل .

مادة ٧١ - موظفو الحاكم يسلمون الأوراق القضائية الخاصة  
بأعمال وظائفهم ويحفظونها ويحفظون الرسوم والفواتير المستحقة  
ويراعون تنفيذ قوانين المنفعة والضرائب ويقومون بكل ما يخضره عليهم  
القوانين والتعليقات .

ولا يجوز لهم أن يسلموا أوراقا أو مستندات إلا إذا كانت في حافظة  
بها بيان ما تشمله وتكون الحافظة مصحوة بصورة طبق الاصل يوقعها  
الكاتب بمدراسجتها والتحقق من مطابقتها للواقع وريدها الى من قدمها .

وعلى سحاب الحاكم والنيابات الذين يحضرون الجلسات أن يحضروا  
حاضرين بكل ما يدور فيها وأن يوقعوها .

مادة ٧٢ - موظفو الحاكم ممنوعون من إذاعة أسرار القضاء وليس  
لهم أن يطلبوا عليها أحدا غير قوى الشان أو من تبيح القوانين او اللوائح  
او التعليمات إطلاعهم عليها .

مادة ٧٨ - لا توقع العقوبات إلا بمحكم من مجلس التأديب .

ومع ذلك فالأمدار أو قطع الراتب لمدة عايتها خمسة عشر يوما يجوز أن تكون بقرار من رؤساء المحاكم بالنسبة إلى الكتاب والمضربين والمترجمين ومن النائب العام ومن رؤساء النيابة بالنسبة إلى كتاب النيابة .

مادة ٧٩ - يشكل مجلس التأديب في حكمة القضاء وفي كل حكمة من عا كم الاستئناف من مستشار تخضعه الجمعية العمومية ومن المحامي العام وكبير كتاب المحكمة . وفي المحاكم الابتدائية والنيابات من رئيس المحكمة ورئيس النيابة أو من يقوم مقامهما وكبير الكتاب ، ويستبدل به كبير المضربين عند عا حكمة أحد المضربين . ورئيس القلم الجنائي عند عا حكمة أحد كتاب النيابة .

وفي حالة عا حكمة كبير الكتاب أو كبير المضربين أو رئيس القلم الجنائي يتدب وزير العدل من يمثل عنه في مجلس التأديب من يخرون في درجته على الأقل .

مادة ٨٠ - يجوز أن تقام الدعوى التأديبية بالنسبة لموظفي المحاكم والنيابات بناء على طلب رئيس المحكمة بالنسبة لموظفي المحاكم وبناء على طلب النائب العام أو رئيس النيابة بالنسبة لموظفي النيابة .

مادة ٨١ - تتضمن ورقة الاتهام التي تعلق بأمر رئيس مجلس التأديب التهمة أو التهم المنسوبة إلى المتهم وبيان موجزا بالأدلة عليها واليوم المحدد للمحاكمة .

ويحضر المتهم بشخصه أمام المجلس ، وله أن يقدم دفاعا كتابيا وأن يوكل عنه محاميا .

وتجرى المحاكمة في جلسة سرية ، وينطق بالحكم مع أسبابه .

مادة ٨٢ - يختص بنظر التظلم من أحكام مجالس التأديب مجلس مخصوص يخضع لوزارة العدل بشكل من وكال الوزارة العام والنائب العام ومستشار المحكمة استئناف القاهرة تخضعه الجمعية العمومية .

الفصل السابع - إجازات موظفي المحاكم

مادة ٨٣ - يكون لترخيص في الإجازات من وكل الوزارة بالنسبة لموظفي المحاكم ومن النائب العام بالنسبة لموظفي النيابة .

مادة ٧٣ - يجب على كل موظف من موظفي المحاكم أن يقيم بالجهة التي يؤدي فيها عمله ، ولا يجوز له أن يتنقل عنها إلا بإذن من رؤسائه .

مادة ٧٤ - يجب على موظفي المحاكم المؤمنين على عقود أو أمانات أو مهمات أو أشياء أخرى ذات قيمة أن يقدموا ضمانا في حدود القانون للمساكن واتصالات المالية .

وتقدم هذا الضمان لا يتجلى رؤساء الكتاب ورؤساء المضربين التابع لهم هؤلاء المستخدمون من المسؤولية في حالة حصول إهمال من الرؤساء المذكورين .

مادة ٧٥ - إذا وقع ما يستوجب مسؤولية المضمون بسبب عمله كان الضامن ملزما بدفع ما يأتى :

- ( ١ ) المصاريف القضائية .
- ( ٢ ) ما يكون مطلوبا للغير .
- ( ٣ ) ما يكون مطلوبا للحكومة .
- ( ٤ ) ما يحكم على المضمون بدفعه من الجزاءات المالية .

الفصل السادس - تأديب موظفي المحاكم

مادة ٧٦ - يعمل كتاب كل حكمة ومترجموها ونساخوها تحت رقابة كبير كتابها ويعمل محضروها تحت رقابة كبير المضربين بها والجميع خاضعون لرئيس المحكمة .

وكذلك يعمل كتاب النيابة في كل حكمة تحت رقابة رئيس القلم الجنائي بها وهم جميعا خاضعون لرئيس النيابة .

وتكون هذه الرقابة في المحاكم الجزئية للكتاب الأول والمضربين الأول ورؤساء الأقسام الجنائية الجزئية ثم القضاة وأعضاء النيابة .

مادة ٧٧ - من يتل من موظفي المحاكم بواجبات وظيفته أو يأتى ما من شأنه أن يقلل من الثقة اللازم توافرها في الأعمال القضائية أو يقلل من احترام الطبقة التي يخشى إليها سره كان ذلك داخل دور انقضاء أو خارجها ، تنفذ ضده الإجراءات التأديبية .

مادة ٨٩ - أدوات الصرف تصدر في كل حكمة من رئيس النيابة أو وكيلها حسب الأحوال .

مادة ٩٠ - متحصلات الضرائب وسائر أنواع الرسوم المقررة بالقوانين في المواد المدنية والجنائية والحسبية وكذلك الأمانات والودائع يكون تحصيلها وحفظها وصرفها بمعرفة الكاتب الأول والكاتب والموظفين المعيّنين لذلك تحت إدارة قلم النائب العام وملاحظة وزارة العدل .

الرئيس - لم يبق لدينا شيء في جدول الأعمال ، فهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن ، وعلى تفويض رئيس المجلس في تحديد موعد الجلسة التالية متى انتهت الجارية من نظر ما لديها من أعمال ، وبخاصة عندما تقدم لجنة الداخلية بتقريرها عن مشروع القانون الخاص بتحديد الدوائر الانتخابية ؟

( موافقة ) .

الرئيس - ترفع الجلسة ، ويفوض المجلس الرئيس في تحديد موعد الجلسة المقبلة ، حين تقدم اللجنة ما يدعو لانعقاد المجلس ، وبخاصة حين تقدم لجنة الداخلية مشروع القانون الخاص بتحديد الدوائر الانتخابية .

( رفعت الجلسة الساعة السابعة والدقيقة الخامسة عشرة مساءً ) .

ويجوز لرؤساء المحاكم الترخيص لموظفي المحاكم ورؤساء النيابة الترخيص لموظفي النيابة في إجازات لاجتياز خمسة أيام في كل مرة على الأكثر في مجموعها على خمسة عشر يوما في المدة من أول يناير لغاية ١٤ مايو من كل سنة .

#### الفصل الثامن - المستخدمون الخارجون عن الهيئة

مادة ٨٤ - يكون تعيين المستخدمين الخارجين عن الهيئة وترقيتهم وتأديبهم من اختصاص النائب العام والمحامين العاملين ورؤساء المحاكم ورؤساء النيابة كل فيما يخصه . وكذلك تغلهم وتديبهم كل في دائرة اختصاصه .

مادة ٨٥ - يشترط فيمن يعين مستخدما خارجا عن الهيئة الشروط العامة بتعيين مثله في الحكومة هذا المحجب والسعاة فيشترط فيهم فضلا عن ذلك القراءة والكتابة .

مادة ٨٦ - لرؤساء المحاكم ورؤساء النيابة إعفاء المستخدمين الخارجين عن الهيئة من شرط اللياقة الصحية .

مادة ٨٧ - لقضاة المحاكم الإنجليزية ولكلاء النيابة بها حق توجيه الإنذار وقطع المرتب لغاية خمسة أيام بالنسبة للمستخدمين الخارجين عن الهيئة الموجودين بمحاكمهم كل فيما يخصه .

#### الباب الثالث - إدارة نقود المحاكم

مادة ٨٨ - تقدم ميزانية المحاكم من وزير العدل وتخرج ضمن ميزانية الدولة العامة .





# الْمَجْلِسُ الشُّعْبِيُّ

## دور الانعقاد العادى الرابع والعشرون

### مضبطة لجلسة الثامنة والأربعين

المعقودة طنًا يوم الأربعاء ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٦٨ ، الموافق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٩

### ملخص

#### رقم الصفحة

- ١ - تبليغ المجلس استقالة حضرة صاحب الغزة أمين عز العرب بك السكيتير السام ، وتعيين حضرة صاحب السيرة إبراهيم عبد القهاب بك سكيترا حاما ... .. ١٨٠٩
- ٢ - تبليغ المجلس وفاة المفوض له أحمد نهي حسين باشا - وقف الجلسة حداداً - إعلان غفر المحل ... .. ١٨٠٩
- ٣ - إجازة ... .. ١٨١٠
- ٤ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة ( ٩ أغسطس سنة ١٩٤٩ ) ... .. ١٨١٠
- ٥ - مرسوم بشين مشورين بالمجلس - طلف حضرتيها آئين الدستورية - إحالة المرسوم إلى لجنة تحقيق صحة العضوية ... .. ١٨١٠
- ٦ - رعاية من حضرة صاحب المجال الأستاذ محمد عبد الرزاق وزير الفلاحة بشكر المجلس ... .. ١٨١١
- ٧ - مرسوم بتعديل تأليف الوزارة ... .. ١٨١١
- ٨ - سقراو جلس الوزراء بالتصديق حضرة صاحب الفلاحة حسين مري باشا نقول أعمال حضرة صاحب المجال وزير المالية أثناء غيابه في التناوب ... .. ١٨١٢
- ٩ - مرسوم بفتح استقالة حضرة صاحب السعادة محمد بنى الدين بركات باشا من رئاسة ديوان الحاسبة ... .. ١٨١٢
- ١٠ - مرسوم بتعيين رئيس ديوان الحاسبة ... .. ١٨١٣

رقم الصفحة

١١- مرسوم بشروط قرائن :

( أ ) مرسوم بمشروع قانون خاص بالجنسية المصرية ..... ١٨١٤

إحالة مباشرة إلى لجنة الداخلية ..... ١٨١٤

( ب ) مرسوم بمشروع قانون بامتداد تجديد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف بمق ٩٥ سلسلة ينظر الأصغر  
لل جمعة الرق بالحيوان يحدد الأصغر بإيجار اسمى لثلاثة مائة علم سنويا ، لمدة عشرين سنة ابتداء من  
أول يناير سنة ١٩٤٥ التاريخ التالى لنهاية العقد السابق ..... ١٨١٤

( ج ) مرسوم بمشروع قانون بامتداد تأجير قطعتى أرض من أملاك الدولة تعرف بمق ٦٤٦ و ٦٨٧ ينقسم منها الجبل  
بالاسكندرية بجمعية انجيرية لتخفيف الفقر الكرم وشعر العلوم الإسلامية بالإسكندرية ، بإيجار اسمى لمدة عشرين سنة  
وبالشروط المتادة ..... ١٨١٤

II

( د ) مرسوم بمشروع قانون بفتح امتداد إضافى بمبلغ ١٩٠٠ جنيه فى ميزانية السنة المالية ١٩٤٩-١٩٥٠  
فى قسم ١١ " وزارة العدل " ، فرع ٣ " الحاكم الوطنية " ، باب ١ " ماغات وأجروماتيات " ، فرع  
وظيفة مستشار بمحكمة القضاء إلى وظيفة وكيل لها ٣٠٠ وظيفة مستشار بمحاكم الاستئناف إلى وظائف وللا لها ..... ١٨١٤

( هـ ) مرسوم بمشروع قانون بفتح امتداد إضافى بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه فى ميزانية السنة المالية ١٩٤٩-١٩٥٠  
فى قسم ١٨ " سناات وسكاات " ، تسوية التماز فى امتداد بند ١٣ " استبدال طاقى لأرباب الماغات " ..... ١٨١٤

( و ) مرسوم بمشروع قانون بفتح امتداد إضافى بمبلغ ٥٧٠٠٠ جنيه فى ميزانية السنة المالية ١٩٤٩-١٩٥٠  
فى قسم ٧ " وزارة التجارة والصناعة " ، فرع ١ " الميران السام " ، لتوزيع وظائف مراقبة الشركات ،  
مه ٥٠٠٠ جنيه فى الباب الأول " ماغات وأجروماتيات " و ١٢٠٠ جنيه فى الباب الثالث " أعمال جديدة " ..... ١٨١٥

( ز ) مرسوم بمشروع قانون بفتح امتداد إضافى بمبلغ ١٦٥٠٠ جنيها فى ميزانية السنة المالية ١٩٤٩-١٩٥٠  
فى قسم ١١ " وزارة العدل " ، مه ٤٣٠٠ جنيها للوظائف فى الباب الأول " ماغات وأجروماتيات " و  
٢٢٠٠ جنيها للإيجار فى الباب الثانى " مصروفات عامة " ، وذلك لإنشاء بأمرية إدارة القضاء بمحكمة  
استئناف المحصورة ..... ١٨١٥

إحالتها مباشرة إلى لجنة المالية ..... ١٨١٥

( ح ) مرسوم بمشروع قانون بتعديل المادة ٢٧ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ ، بإعادة تنظيم الجامع  
الأرضى ..... ١٨١٥

إحالة مباشرة إلى لجنة الأوقاف والمصالح الدينية ..... ١٨١٥

رقم الصفحة

- (ط) مرسوم بمشروع قانون بالعدل بالمرسوم الصادر في ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، بإنشاء دبلومات جديدة بكلية طب  
لصرافين بمجاسة قواد الأول اجباراً من العام الفواص ١٩٤٩-١٩٤٧ ... ١٨١٥
- (ي) مرسوم بمشروع قانون بإنشاء جامعة عدل على ...  
إستاتياً مباشرة إلى لجنة المعارف ... ١٨١٦
- (ك) مرسوم بمشروع قانون بالإذن للحكومة في منح بعض شركات التبرول تراخيص البحث عن التبرول ...  
إحالة مباشرة إلى لجنة المالية والتجارة والصناعة عشرين ... ١٨١٦
- ١٢- مراقبة مجلس النواب على مشروع القانون بإنشاء نقابة الفين الزراعية بالمسيرة الثانية إلى أمرو يا مجلس الشيوخ ... ١٨١٦
- ١٣- مراقبة مجلس النواب على بعض المراسم بقوانين مائة في سنوات ١٩٤٤ و ١٩٤٥ و ١٩٤٦ ... ١٨١٦
- ١٤- إيداع الوثائق الخاصة بتعديل قيمة الجنيه المصري بالنسبة لدولار الولايات المتحدة الأمريكية والذهب ... ١٨١٧
- ١٥- طلب مدم من حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا بتصحيح خطأ مادي وقع في مشروع القانون بتعديل بعض أحكام  
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - بإتبات التصحيح ، وإبلاغ مجلس النواب ... ١٨١٧
- ١٦- مذكرة بشأن اقتراح دوران الحاسبة لإنشاء لجنة برلمانية خاصة بمجلس الشيوخ على قرار لجنة الحاسبة العامة في إنجلترا  
تخص الحساب الخاضع للدولة ، ومطالبة بتأخير الميزان والمساائل التي يثيرها على مدار السنة - بين الرئيس الاقتراح  
وإحالة الموضوع إلى لجنة الشؤون المالية لتقديم كل منها تقريراً عما هو ، داخل في اختصاصها ويعرض  
التقريران على المجلس في وقت واحد ... ١٨١٩
- ١٧- رد وزارة التجارة والصناعة عن الزبائن البرلمانية التي أبدت شأنتها في دور الانقضاء المادى الثالث والعشرين ... ١٨١٩
- ملحق رقم ٢٢٧
- ١٨- عودة إلى عرض ...  
ملحق رقم ٢٢٨
- ١٩- أسئلة :
- (أ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الجلالة وزير الداخلية ، عن حضرة الشيخ المحترم السيد عبد المحمد الزمالي ،  
من سبب التقبيل من بعض المظالمين الذين تقدموا إليه للوزارة أو النيابة العسكرية للإفراج عنهم - الإجابة عنه ١٨١٩
- (ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الجلالة وزير الأشغال السوية ، عن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد  
إبراهيم ، عن مشروع إنشاء القنطرة بمنطقة أشترم الجبل ، وعن تهيئة بؤسود النيل لقنطرة القضاة ...  
أحمد جبريل ... ١٨٢٠

**دم الصحة**

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المواصلات ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحد أبائه ،  
من إنشاء كوبرين على الفتحين المرسكين بين البحر الأبيض المتوسط وبحيرة القزلة (اشتمو الجبل) ، وإنشاء  
طريق قذافي بين بروسيد ودمياط - تأجيله أسبوعين... ١٨٢٠ ... ..

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد المحيد الزمال ،  
من الترشح الذي يحرم بل القول المتزوج من البلاد أو يوجب عنه من متادتها ما لم يكن مسدداً لقرائبات  
المستحقة عليه - تنازل حضرة الشيخ المحترم عنه ١٨٢٠ ... ..

٢٠- استجابات :

( أ ) استجاب موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الأوقاف ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحد أبوه الفتح ،  
عاشم في وصية المرحوم عبد أحد باشا الخاتمة يوقف بعض الأعيان وضعتها ييلقاس ... ١٨٢٠ ... ..  
تحديد يوم الخاتمة فيه بعد أربعة أسابيع ... ١٨٢٠ ... ..

(ب) استجاب موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك ،  
من أسباب خفض قيمة الجنيه المصري وأثره في تجاوز الصادق والوارد وفي التجارة المحلية ... ١٨٢١ ... ..  
إحالة الموضوع للبلقن الثؤنن المستورة والمالية ، وتحديد يوم الخاتمة في الاستجاب بعد تقديم تقريرى البعثن ١٨٢١ ... ..

(ج) استجاب موجه إلى حضرة صاحب المال وزير القومين ، من حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى بك ،  
من احتكار توزيع السكر في مدينتي المنوفية والمنهيلية ... ١٨٢١ ... ..  
تحديد الجلسة التالية لمناقشته ، مع إيداع المكاتبات الخاتمة بهذا الموضوع ... ١٨٢٢ ... ..

(د) استجاب موجه إلى حضرة صاحب المال وزير التجارة والصناعة ، من حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك ،  
من سياسة الحماية الجمركية عامة ، ومن القزل والتسج خاصة ... ١٨٢٢ ... ..  
تحديد يوم الخاتمة فيه بعد ثلاثة أسابيع ... ١٨٢٢ ... ..

٢١- تقرير لجنة المالية عن الاقتراح بمشروع قانون التقسيم من المفضولة ذكر يا مهراش باشا ، بحضور البنك الأهل إلى  
بنك مركبى ... ١٨٢٢ ... ..

تأجيله أسبوعاً ... ١٨٢٢ ... ..

٢٢- تقرير لجنة الزكاة عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب الخاص بجمع الخاتمة لصناديق الزكاة ... ١٨٢٣ ... ..

إحالة إلى اللجنة ، بناء على طلب المقرر ... ١٨٢٢ ... ..

٢٣- تقرير لجنة الداخلية عن مشروع القانون القديم من الحكومة الخاص بالبنفسج المصرية ... ١٨٢٣ ... ..

تأجيله إلى الجلسة التالية... ١٨٢٢ ... ..

الرائى بك وزير التجهيز ، أحمد مل طوبه باشا وزير العدل ، الدكتور عبد  
هاشم وزير الدولة ، أحمد رمزي بك وزير الدولة .

تولى السكرتيرية العامة ابراهيم عبد الوهاب بك .

( أعلن حضرة صاحب السعادة الرئيس افتتاح الجلسة ) .

#### ١ - تبليغ المجلس

استقالة حضرة صاحب العزة أمين عن العرب بك السكرتير العام ، وتمين  
حضرة صاحب العزة ابراهيم عبد الوهاب بك سكرتيرا عاما

الرئيس - أود أن أبلغ حضرات أعضاء المجلس الموقر أنه ، بناء  
على طلب حضرة صاحب العزة أمين عن العرب بك التخل عن أعمال  
سكرتيرية المجلس وتقديم استقالته ، قد اجتمعت هيئة المكتب ونظرت  
في طلب عزبه وقبلت استقالته ، وقدرت لعزته خدماته القيمة بالمجلس .  
وقد بشت له باسم المجلس وباسمى ، خطاب شكر على ما أداه من أعمال  
جلية .

كذلك أود أن أبلغ حضراتكم أن هيئة المكتب قد قررت تعيين  
حضرة صاحب العزة ابراهيم عبد الوهاب بك سكرتيرا عاما للمجلس .

#### ٢ - تبليغ المجلس

وفاة المنفرد له أحد نهي حسين باشا - سرفت الجلسة عداها - إعلان غفر المجل

الرئيس - يمحزن أن أنسى إلى المجلس زميلا كريما هو المنفرد له أحد  
نهي حسين باشا عضو المجلس المنتخب من دائرة أبي المطاير<sup>(١)</sup> إذ توفي  
في يوم ٧ صفر الماضي .

ولد قام حضرة الشيخ الحتم الأستاذ دأبب أسكندر بك بالاشتراك  
في تشييع جنازة نيابة عن المكتب .

وتفضل حضرة صاحب الجلالة الملك توفد من قبله مندوبا لتشيع  
الجنازة . وقد رفع حضرة الزميل المحترم الأستاذ حسين عبد الجندى وكيل  
المجلس إلى جلالة ، باسم المجلس ، أصدق عبارات الشكر .

وآلى ، باسم المجلس ، أعرب عن شعور الأسف الشديد على فقدته

ومأسول بمواقفكم بتكلم تمزية إلى أسرته الكريمة .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة العشرين مساء ، برئاسة  
حضرة صاحب السعادة الدكتور عبد حسين هيكيل باشا رئيس المجلس .

تولى السكرتيرية البغانية حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ عبد الرحمن نور ، السيد عبد الحميد الرمالي ، الأستاذ عبد الرزاق  
وجه القاضي .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما عدا التاليين :

أولا - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد مل باشا ، الأستاذ عباس الجبل ، عبد الغلزي عبد وه باشا ،  
عبد أمين يوسف بك ، عبد رشوان الزمر بك ، الأستاذ الشيخ محمود أحمد  
الغراب ، واصف بطرس غالى باشا .

ثانيا - باعذار عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد عبده بك ، أحمد ممام حسين بك ، الأستاذ اسماعيل حمزه ،  
الأستاذ أمين أحمد صمد ، طراف مل باشا ، عبد الفتاح يحيى باشا ، نهي  
وبصا بك ، عبد شفيق باشا ، عبد علي الناطر بك .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

الشيخ اسماعيل فواز ، حافظ رمضان باشا ، حسن رشوان حادى بك ،  
صابا حبشى باشا ، سليمان مصطفى خليل ، شارل بشرى حنا ، صادق  
وجه باشا ، عبد الحميد ابراهيم صالح باشا ، عبد طاهر باشا ، عبد عبد الجليل  
بمره باشا ، الأستاذ عبد مل شروانى ، الأستاذ محمود أبو الفتوح ، الأستاذ  
بشيلو زوق .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب الدولة حسين سرى باشا رئيس  
مجلس الوزراء ووزير الداخلية والارضية ، وحضر من أصحاب المعالي عثان  
مرم باشا وزير الأشغال العمومية ، محمود غالب باشا وزير الدولة ، أحمد  
بدالغفار باشا وزير الزراعة ، الأستاذ مل أويوب وزير الشؤون الاجتماعية ،  
لأستاذ مصطفى نصرت وزير التجارة والصناعة ، الدكتور نجيب أسكندر باشا  
وزير الصحة العمومية ، الفرير عبد حيدر باشا وزير الحربية والبحرية ،  
لأذكرى مل باشا وزير الدولة ، حسين نهي بك وزير المالية ، عبد الرحمن

(١) نص الكتاب ١

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

تكرم بأن غفر سادتك ، مع الأسف الشديد ، وفاة للرسم أحد نهي حسين باشا عضو المجلس من دائرة أبي المطاير في يوم ٧ صفر سنة ١٩٤٩

وقد غفر سادتك بمول فائق الاحترام ما

١٠ صفر سنة ١٩٤٩

مرسوم

بتعيين عضوين بمجلس الشيوخ

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المواد ٧٤ و ٧٧ و ٧٨ من الدستور ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ؛

وعلى المرسومين الصادرين في ٧ مايو و ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ؛

وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ؛

رحمنا بما هو آت :

( المادة الأولى )

حين عضوا بمجلس الشيوخ كل من :

عبد الحليم عزم باشا في المحل الذي خلا باستقالة عبد الحميد عبد الحليم باشا ؛

عبد خطاب بك في المحل الذي خلا بوفاة المرحوم محمود حسن باشا ما

معد بقصر داس الدين في ٢٦ شوال سنة ١٣٦٨ ( ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٩ ) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الوزراء

حسين سرى حسين سرى حسين سرى

الرئيس - والآن لينفض كل من حضرتهما بخلف اليمن الدستورية

المتصوص عليها في المادة ٩٤ من الدستور .

مصرعة التبرج تحترق ضميرهم محرم باشا - أقدم بأمره العظيم أن أكون

علماء الوطن وللك ، مطيعا للدستور ولقوانين البلاد ، وأن أؤدي أعمالي

بالذمة والصدق .

( تصديق ) .

مضبطة صاحب المروحة حسين سرى باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) -  
والحكومة تشارك المجلس في الأسف لهذا المصاب .

الرئيس - والآن ترفق الجلسة حدادا على الفقيد .  
( وقتت الجلسة ) .

الرئيس - أعيدت الجلسة ، وأعلن خلوا محل .

٣ - إجازة

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم الشيخ محمود أحمد الفراب  
إجازة ثلاثة أسابيع لمرضه .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

٤ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

( ٩ أغسطس سنة ١٩٤٩ )

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة  
السابقة ؟

( لم يترشح أحد ) .

الرئيس - يصدر المجلس على مضبطة الجلسة السابقة .

٥ - مرسوم

بتعيين عضوين بالمجلس - خلف حضرتهم اليمن الدستورية - إجمالة المرسوم  
إلى لجنة تحقيق صفة الضوية

الرئيس - ورد خطاب <sup>(١)</sup> من رئاسة مجلس الوزراء ومعه صورة من  
المرسوم الصادر في ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٩ ، بتعيين عماد الدين عزم  
باشا وعبد خطاب بك عضوين بمجلس الشيوخ . ويمثل على حضراتكم نص  
المرسوم المذكور .

على المرسوم ، وهذا نصه :

(١) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ  
أثرت بأن أرسل إلى سادتك مع هذا صورة من المرسوم الصادر في ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٩ ، بتعيين عماد الدين عزم باشا وعبد خطاب بك عضوين بمجلس الشيوخ .  
وتحتفلوا سادتك بمرور ناتي الالتزام ما

٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس الوزراء

على المرسوم، وهذا نصه :

مرسوم  
بتعديل تأليف الوزارة

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٦ يولييه سنة ١٩٤٩، بتأليف  
الوزارة ؛

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

( المادة الأولى )

قبل استقالة أحمد عبد خسيه باشا وزير العدل .

( المادة الثانية )

من :

أحمد علي طوبه بك وزير الدولة

وزير العدل .

أحمد رمزي بك

( المادة الثالثة )

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم ما

صدريه المنزه في ٢١ ثوال سنة ١٣٦٨ ( ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٩ )

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

حسين سرى

رئيس مجلس الوزراء

حسين سرى

حضرة الشيخ المحترم محمد خطاب بك - إقم بأية التنظيم إن أكون  
خلصاً للوطن وللك، مطعماً للدستور وقوانين البلاد، وأن أؤدي أعمال  
بالقمة والصدق .

( تصديق ) .

الرئيس - أهني حضرة الشيخين المحترمين ، وبجمل المرسوم إلى لجنة  
تحقيق صحة المضوية .

٦ - برقية

من حضرة صاحب المال الأستاذ محمد عبد الوكيل وزير الدولة بشكر المجلس

الرئيس - وردت برقية<sup>(١)</sup> بتاريخ ١١ أغسطس الماضي من حضرة  
صاحب المال الأستاذ محمد عبد الوكيل وزير الدولة ووكيل المجلس السابق  
بشكر المجلس وشكرى على المبارات الطيبة التي وجهت إلى معاليه بمناسبة  
انتهاء وكالته لجلس .

٧ - مرسوم

بتعديل تأليف الوزارة

الرئيس - ورد كتاب<sup>(٢)</sup> من رئاسة مجلس الوزراء ومعه صورة من  
المرسوم الصادر في ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٩، بتعديل تأليف الوزارة .  
وسيل على حضراتكم المرسوم المذكور .

(١) نص البرقية :

" حضرة صاحب المال الدكتور محمد حسين حيكى باشا

رئيس مجلس الشيوخ ، مصر

أضمت كثيراً نصي من جلسة أمس لقيام برأجب الشكر لخدماتكم ولحضرات الأفاضل ازملاء المحترمين . وأباد بتقديم أطلس الشكر لخدماتكم على المبارات الكريمة التي قامت أضافكم  
أن توجهوا إلى بمناسبة انتهاء وكالته لجلس الفرز إلى منزل موضع نقارى طولك حياق ما

١٠ أغسطس سنة ١٩٤٩

محمد عبد الوكيل

(٢) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل لصادركم مع هذا صورة من المرسوم الصادر في ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٩، بتعديل تأليف الوزارة .

وتفضلوا ساداتكم بقبول فائق الاحترام ما

بالتوقيع ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٩

دور مجلس الوزراء

## ٨ - قرار مجلس الوزراء

انتداب حضرة صاحب الفعلة حسين مري باشا قولي أعمال حضرة صاحب المال وزير المالية أثناء غيابه في الخارج

الرئيس - ورد كتاب <sup>(١)</sup> من رئاسة مجلس الوزراء ومعه صورة من قرار المجلس المذكور الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ بانتداب حضرة صاحب النبوة حسين مري باشا رئيس مجلس الوزراء لقولي أعمال حضرة صاحب المال حسين فهمي بك وزير المالية أثناء غيابه في الخارج .

## ٩ - مرسوم

بقبول استقالة حضرة صاحب السعادة محمد بي الدين بركات باشا من رئاسة ديوان الحاشية

الرئيس - ورد كتاب <sup>(٢)</sup> من رئاسة مجلس الوزراء ومعه صورة من كتاب استقالة حضرة صاحب السعادة محمد بي الدين بركات باشا ومعه

(١) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بأن أرسل إلى سادتك مع هذا صورة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٩ بانتداب قولي أعمال حضرة صاحب المال حسين فهمي بك وزير المالية أثناء غيابه في الخارج .  
وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام  
١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس الوزراء  
حسين مري

## مجلس الوزراء

### قرار

" قرر مجلس الوزراء بمجلسه المنعقدة في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٩ أن يتولى حضرة صاحب الفعلة حسين مري باشا رئيس مجلس الوزراء أعمال حضرة صاحب المال حسين فهمي بك وزير المالية أثناء غيابه بالإجازة في الخارج في الفترة من ٢١ إلى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس الوزراء  
حسين مري

(٢) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بأن أرسل إلى سادتك مع هذا صورة من كتاب استقالة حضرة صاحب السعادة محمد بي الدين بركات باشا رئيس ديوان الحاشية ، ومعه صورة من المرسوم الصادر بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٩ بقبول هذه الاستقالة .  
وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام  
بولس في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس الوزراء  
حسين مري

نص الكتاب :

" حضرة صاحب الفعلة رئيس مجلس الوزراء  
أشرف بأن أتى إلى دولتي أني منذ أن أسست إلى رئاسة ديوان الحاشية في ١٧ أبريل سنة ١٩٤٥ وضمت نصب عن السل على أن يكون لهذا الديوان الاستقلال الذي ضمن حسن قيامه بالخدمة الخلقية للخدمة على ما تراه أن تكون ملائمة بالبلدان مباشرة في تقرير ميزانيته حتى لا تكون السلطة التنفيذية حتى التدخل في شؤنه بما يضر في قليل أو كثير على حرية الديوان التامة في إبداء ما يراه من له الملاحظات وفي قيامه برأيه جميعا قايما كاملا . كما حملت على أن تكون علاقاته مع الحكومة على الوجه الذي ضمن له سجل وقايته على سياستها وقاية خاصة لا مجرد وقاية نظرية .  
وإن لأذكر على البنية والسرور أن جميع تلك الإصلاحات وغيرها مما يساهم في خدمة تهرزى السوى الأخير المقدم إلى البرلمان قد تمت جميعا وجاء القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٩ الصادر في ٢٢ فبراير الماضي موجبا تلك الإصلاحات بحيث صار نظام ديوان الحاشية في مصر بعد مدو هذا القانون ينظم في نفسه أرق النظم التي عرفت حتى اليوم في أرق البلاد .

والآن - وقد مضى أكثر من سنة أثمرت تلك الإصلاحات وظهر أنها قد أوفت جميعا بالنية التي وضعت من أجلها - أشير بأن ينت ذلك نهاية المرحلة التي قصد إليها من اختيارى القيام بأعماله ورئاسة ديوان الحاشية والتي لفت من أجلها الانضباط بأعماله .

وإن لأذكر على السرور أن الفضل في بلوغ تلك النية إنما يرجع إلى تلك الرعاية السامية وذلك لشفقة الكرم الذين تحصل جلالة الملك المظفر لحاج بها في جميع المراحل التي اقتضاها هذا الإصلاح . كما أذكر مع الشكر والاضباط تأييد البرلمان لي بمجلسي كما عرض عليه شأن من شؤون ديوان الحاشية . ولست ألقى في هذا المقام أن أشير إلى أن جميع خطوات الإصلاح التي تمت لم تكن لقوى مباركة ولا موازنة الحكومات المتتالية التي كان في شرف التعاون معها قايما جميعا أقدم خالص شكرى .

كما أشكر جميع حضرات من ياترون من موظفي الديوان الذين كان لما أبدوه من الحمة والإخلاص أكبر الأثر في إنجاز من الأعمال .

وتفضلوا موافقكم بقبول فائق الاحترام

رئيس ديوان الحاشية  
محمد بي الدين بركات



أيضا صورة من المرسوم الصادر بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٩ بقبول استقالة حضرة صاحب السعادة محمد بنى الدين بركات باشا من رئاسة ديوان المحاسبة .

ومجلس على حضراتكم المرسوم المذكور .

على المرسوم ، وهذا نصه :

مرسوم

بقبول استقالة رئيس ديوان المحاسبة

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ، وموافقة رأى ذلك المجلس ؛

ومعنا بما هو آت :

( المادة الأولى )

قبلت استقالة محمد بنى الدين بركات باشا رئيس ديوان المحاسبة .

( المادة الثانية )

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم ما

صدر بمصر رأس البين في ٢٧ من القعدة سنة ١٣٦٨ ( ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٩ ) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

حسين سرى

رئيس مجلس الوزراء

حسين سرى

١٠ - مرسوم

بتعيين رئيس لديوان المحاسبة

«المرسوم - ورد كتاب (١) من رئاسة مجلس الوزراء ومعه صورة من المرسوم الصادر بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، بتعيين حضرة الأستاذ محمود محمد محمود رئيسا لديوان المحاسبة . ومجلس المرسوم المذكور على حضراتكم .

على المرسوم ، وهذا نصه :

مرسوم

بتعيين رئيس لديوان المحاسبة

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ، وموافقة رأى ذلك المجلس ؛

ومعنا بما هو آت :

( المادة الأولى )

عين الأستاذ محمود محمد محمود عضو مجلس النواب رئيسا لديوان المحاسبة .

( المادة الثانية )

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم ما

صدر بمصر المنزه في ٩ ذي الحجة سنة ١٣٦٨ ( أول أكتوبر سنة ١٩٤٩ ) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

حسين سرى

رئيس مجلس الوزراء

حسين سرى

(١) بى الكتاب :

«حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أكره أن أرسل إلى سادتك مع هذا صورة من المرسوم الصادر بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، بتعيين رئيس ديوان المحاسبة ،  
ولذلك أصادك بقبول تالى الاحترام ما

١٩٤٩ ب٢٠ أكتوبر سنة

رئيس مجلس الوزراء

حسين سرى

## ١١ - مراسيم بمشروعات قوانين

إسالتها إلى أمان الخاصة

الرئيس - رد عشرة كتب <sup>(١)</sup> ومعها المراسم بمشروعات القوانين الآتية :

١ - مرسوم بمشروع قانون خاص بالجندية المصرية .

وقد أحيل مباشرة إلى لجنة الداخلية .

٢ - مرسوم بمشروع قانون باعتماد تجديد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٥٠ سلسلة بندر الأقصر إلى جمعية الرق الجبوان بندر الأقصر بإعداد أسى قدره مائة ملم سنويا ، لمدة عشرين سنة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٠٥ التاريخ التالى لنهاية العقد السابق .

(١) نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون الأول :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بأن أبلغ مصادكم صورة من المرسوم بمشروع القانون الخاص بالجندية المصرية ، وبما أفضله بره من جهة المجلس .  
وتفضلوا مصادكم بقبول دأى الاحترام م  
١٢ أغسطس سنة ١٩٠٩

وزير الداخلية  
حسين سرى

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون الثانى :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بأن أبلغ مصادكم صورة من المرسوم بمشروع القانون الصادر فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٠٩ ، باعتماد تجديد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٩٥ سلسلة بندر الأقصر إلى جمعية الرق الجبوان بندر الأقصر بإعداد أسى قدره ١٠٠ ملم سنويا لمدة عشرين سنة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٠٥ التاريخ التالى لنهاية العقد السابق .  
وقد أرسل هذا المرسوم إلى مجلس النواب لعرضه عليه .  
وتفضلوا مصادكم بقبول دأى الاحترام م  
٢٢ سبتمبر سنة ١٩٠٩

وزير المالية  
حسين سرى

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون الثالث :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بأن أبلغ مصادكم صورة المرسوم بمشروع القانون الصادر فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٠٩ ، باعتماد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٦٦٦ و ٦٨٧ قسم بها الجبل بالإسكندرية إلى الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم ونشر العلوم الإسلامية بالإسكندرية ، بإعداد أسى لمدة عشرين سنة وبالشروط المتبادلة .  
وقد أرسل هذا المرسوم إلى مجلس النواب لعرضه عليه .  
وتفضلوا مصادكم بقبول دأى الاحترام م  
١٠ سبتمبر سنة ١٩٠٩

وزير المالية  
حسين سرى

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون الرابع :

" حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بأن أبلغ مصادكم صورة من المرسوم بمشروع القانون الصادر فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٠٩ ، بفتح اعتمادين إنشائين فى ميزانية السنة المالية ١٩٠٩ - ١٩١٠ الآتى بآتهما :

١ - ١٩٠٠ جنيه فى قسم ١١ " وزارة العدل " ، فرع ٣ " الحاكم الوطنى " ، باب ١ " ماحات وأجور مرتبات " ، رتب وظيفة مستشار محكمة النقض إلى وظيفة وكيل لها و ٣٠ وظيفة مستشار بمحاكم الاستئناف إلى وظائف وكلاء لها .

٢ - ٥٠٠٠٠ جنيه فى قسم ١٨ " مساكن ومكانات " ، لقوية التجاوز فى اعتماد بند ١٣ " استبدال حظارى لأرباب المساكن " .

وقد أرسل حزين المرسومين إلى مجلس النواب لعرضهما عليه .  
وتفضلوا مصادكم بقبول دأى الاحترام م  
٩ أكتوبر سنة ١٩٠٩

وزير المالية  
حسين سرى

و ٢٢٠ جنبا للإيجار في الباب الثاني "مصرفات عامة"، وذلك لإنشاء مأمورية إدارة القضايا بمكة استئناف المصورة .  
وقد أحيلت مباشرة إلى لجنة المالية .

٨ - مرسوم بمشروع قانون بتعديل المادة ٢٧ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ ، بإعادة تنظيم الجمارك الأخرى .  
وقد أحيل مباشرة إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية .

٩ - مرسوم بمشروع قانون بالعمل بالمرصوم الصادر في ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، بإنشاء دبلومات جديدة بكلية طب قصر العيني بجامعة قواد الأول اعتبارا من العام الدراسي ١٩٤٦ - ١٩٤٧

٦ - مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٧٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ في قسم ٧ "وزارة التجارة والصناعة"، فرع ١ "الدوايان العام"، لتزويظ وظائف مراقبة الشركات، مة ٥٠٠ جنيه في الباب الأول "مهمات وأجرومرتبات" و ١٢٠٠ جنيه في الباب الثالث "أعمال جديدة".

٧ - مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٦٥٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ في قسم ١١ "وزارة العدل" مة ١٤٣٠ جنيه للوظائف في الباب الأول "مهمات وأجرومرتبات"

نص الكتاب الخامس بالمرسوم بمشروع القانون السادس :

"حضره صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أقر أن أبلغ سادتك صورة من المرسوم بمشروع القانون الصادر في ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٩ بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ بمبلغ ٥٧٠٠ جنيه في قسم ٧ "وزارة التجارة والصناعة"، فرع ١ "الدوايان العام"، لتزويظ وظائف مراقبة الشركات، مة ٥٠٠ جنيه في الباب الأول "مهمات وأجرومرتبات" و ١٢٠٠ جنيه في الباب الثالث "أعمال جديدة".

وقد أرسل المرسوم إلى مجلس النواب ليرث عليه .

وتفضلوا سادتك بقبول ناتي الاحترام مة

١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٩

بذير المالية

حسين فهمي

نص الكتاب الخامس بالمرسوم بمشروع القانون السابع :

"حضره صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أقر أن أبلغ سادتك صورة من المرسوم بمشروع القانون الصادر في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٩ بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ بمبلغ ١٦٥٠ جنيه في قسم ١١ "وزارة العدل"، منه ١٤٣٠ جنيه للوظائف في الباب الأول "مهمات وأجرومرتبات" و ٢٢٠ جنبا للإيجار في الباب الثاني "مصرفات عامة"، وذلك لإنشاء مأمورية إدارة القضايا بمكة استئناف المصورة .

وقد أرسل هذا المرسوم إلى مجلس النواب ليرث عليه .

وتفضلوا سادتك بقبول ناتي الاحترام مة

١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٩

وزير المالية

حسين فهمي

نص الكتاب الخامس بالمرسوم بمشروع القانون الثامن :

حضره صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أقر أن أرسل إلى سادتك مع هذا صورة من المرسوم بمشروع قانون الصادر بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٩ بتعديل المادة ٢٧ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ ، بإعادة تنظيم الجمارك الأخرى ، وجاء الفصل برضه على المجلس .  
وتفضلوا سادتك بقبول ناتي الاحترام مة

بولكل في ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس الوزراء

حسين مرعي

نص الكتاب الخامس بالمرسوم بمشروع القانون التاسع :

"حضره صاحب المال رئيس مجلس الشيوخ

أقر أن أرسل لادكم رفق هذا ثلاثين نسخة من المرسوم بمشروع قانون بالعمل بالمرصوم الصادر في ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، بإنشاء دبلومات جديدة بكلية طب قصر العيني بجامعة قواد الأول اعتبارا من العام الدراسي ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ، وقد ألفت به مذكرة الإيضاحية ، وجاء الفصل برضه على المجلس .  
وتفضلوا سادتك بقبول ناتي الاحترام مة

١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٩

وزير المعارف

أحمد محمد

مشروع القانون بإنشاء قاعة للهن الزراعية ، ووافق عليه بالصيغة النهائية التي اقترها بها مجلس الشيوخ .

### ١٣ - موافقة مجلس النواب

على مراسيم بقوانين صدرت في سنوات ١٩٤٤ و ١٩٤٥ و ١٩٤٦

**الرئيس -** ورد كتاب <sup>(١)</sup> من مجلس النواب بأنه وافق على جلسته المقفودة في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ على تقرير لجنة الشؤون المالية بعدم الاعتراض على المراسم بقوانين أرقام ١٣٥ و ١٤٦ و ١٢٩ و ١٤٥ و ١٣٩ و ١٤٨ و ١٤٢ و ١٣٨ و ١٥٠ و ١٥٢ و ١٤٩ و ١٥١ و ١٣٣ و ١٥٣ و ١٤٣ و ١٣٧ و ١٤١ و ١٤٧ و ١٢٥ لسنة ١٩٤٦ و ١٠٧ و ١٠٤ و ١٠٣ و ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ ، و ١٤٦ لسنة ١٩٤٤

١٠ - مرسوم بمشروع قانون بإنشاء جامعة علم .

وقد أحيل مباشرة إلى لجنة المعارف .

١١ - مرسوم بمشروع قانون بالإذن للحكومة من منح بعض شركات القترول تراخيص للبحث عن البترول .

وقد أحيل مباشرة إلى لجنى المالية والتجارة والصناعة مجتمعين .

### ١٢ - موافقة مجلس النواب

على مشروع القانون بإنشاء قاعة للهن الزراعية بالصيغة النهائية التي اقترها بها مجلس الشيوخ

**الرئيس -** ورد <sup>(١)</sup> كتاب من مجلس النواب بأنه نظر بجلسته المقفودة في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ التبديلات التي أدخلها مجلس الشيوخ على

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون العاشر :

" حضره صاحب المال رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل للمالكين رفض هذا القانون نسبة من مرسوم بمشروع قانون بإنشاء جامعة علم . وقد ألفت به مذكرة الإنعاضة ، وجاء التفضل بعرضه على المجلس .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٩

مدير المعارف

أحمد مرسى بدر

نص الكتاب الخاص بالمرسوم بمشروع القانون الحادى عشر :

" حضره صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

تخفف بأن نزل صورة من المرسوم بمشروع قانون بالإذن للحكومة في منح بعض شركات البترول تراخيص للبحث عن البترول الصادر في ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٩ وبمذكرة الإنعاضة .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٩

مدير التجارة والصناعة

مصطفى فخرى

(١) نص الكتاب :

" حضره صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المنعقدة في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ التبديلات التي أدخلها مجلس الشيوخ على مشروع قانون بإنشاء قاعة للهن الزراعية .

وقد وافق المجلس على مشروع القانون بالصيغة النهائية التي اقترها مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام ما

١٠ أغسطس سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

مه ه حريز مشرف

(٢) نص الكتاب :

" حضره صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإطلاع سادتك أن مجلس النواب نظر بجلسته المنعقدة في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ تقارير لجنة الشؤون المالية عن المراسم بقوانين أرقام ١٣٥ و ١٤٦ و ١٢٩ و ١٤٥ و ١٣٩ و ١٤٨ و ١٤٢ و ١٣٨ و ١٥٠ و ١٥٢ و ١٤٩ و ١٥١ و ١٣٣ و ١٥٣ و ١٤١ و ١٤٧ و ١٢٥ لسنة ١٩٤٦ و ١٠٧ و ١٠٤ و ١٠٣ و ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ ، و ١٤٦ لسنة ١٩٤٤

وقد وافق المجلس على ما رأته اللجنة بتقاريرها من عدم الاعتراض على هذه المراسم بقوانين .

ومع هذا فتقارير اللجنة المذكورة .

وتفضلوا سادتك بقبول فائق الاحترام

١٠ أغسطس سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس النواب

مه ه حريز مشرف

## ١٥ - طلب

مقدم من حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باغا ، يصبح خطأ مادي وقع في مشروع القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

الرئيس - تقدم من حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باغا طلب بتصحيح خطأ مادي وقع في مشروع القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المتقولة والأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل. وذلك لأن المجلس عند نظره صرح صراحة وكيل وزارة المالية ، ووافقته مقررة لجنة المالية - بأن جميع التعديلات الخاصة بالضريبة على المنفعة العامة يعمل بها من أول يناير سنة ١٩٥٠ .

وبناء على ذلك حذف من المادة ٧٤ النص الذي يوجب جعل المولين الخاضعين لأحكام هذه الضريبة أن يسكوا دفاتر ابتداء من أول يولي سنة ١٩٤٩ وقد وافق المجلس على ذلك، ووجب بناء على ذلك حذف المادة ٧٧ مسكورة التي بنيت على النص الذي حذف من المادة ٧٤، إلا أن المجلس وافق على المادة ٧٧ مسكورة، فيكون قد وقع خطأ مادي يقتضي تصحيحه وذلك بحذف هذه المادة الأخيرة. ولما كان مجلس النواب لم ينظر بعد التعديلات التي أدخلها مجلس الشيوخ، فإنه يمكن إجراء التصحيح .

هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الطلب إلى لجنة المالية والتجارة بمجمعتين ؟

وبناء على هذا، ألاحظ أن المرسومين ١٣٧ و ١٤٣ لسنة ١٩٤٩ كانا محل بحث لجنة الشؤون الدستورية مجلساً ، ورأت عدم دستوريتهما مع مراسيم بقوانين أخرى، فقدمت الحكومة بمشروع قانون باعتبار آثار بعض المراسم بقوانين جديدة ومن بينها هذان المرسومان. وقد أقره البرلمان ، وأصبح القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٧ ، ونشر بالعدد رقم ٦٨ من الوقائع المصرية الصادر في ٢١ يولي سنة ١٩٤٧

## ١٤ - إيداع الوثائق

الخاتمة بتعديل لجنة اللجنة المصرية بالنسبة لقرار الولايات المتحدة الأمريكية ولقبط

الرئيس - ورد من حضرة صاحب المالى وزير المالية كتاب (١) بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ومعه الوثائق الخاصة بتعديل قيمة الجنيه المصري بالنسبة لولايات المتحدة الأمريكية وللذهب ، وهي :

- ١ - المذكرة التي وافق عليها مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٩ بتعديل قيمة الجنيه المصري .
- ٢ - برقية الحكومة إلى مدير صندوق النقد الدولي (مستر كاي جون).
- ٣ - برقية الحكومة إلى المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي (زكي سعد بك) .
- ٤ - برقية المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي (زكي سعد بك) . إلى الحكومة المصرية .
- ٥ - البلاغ الرسمى الخاص بتعديل قيمة الجنيه المصري .

(١) نص الكتاب :

"حضرة صاحب المالى رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبحث مع هذا الوثائق الخاتمة بتعديل لجنة اللجنة المصرية بالنسبة لولايات المتحدة الأمريكية ولقبط ، وهي :

- ١ - المذكرة التي وافق عليها مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٩ بتعديل قيمة الجنيه المصري .
- ٢ - برقية الحكومة إلى مدير صندوق النقد الدولي (مستر كاي جون) .
- ٣ - برقية الحكومة إلى المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي (زكي سعد بك) .
- ٤ - برقية المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي (زكي سعد بك) إلى الحكومة المصرية .
- ٥ - البلاغ الرسمى الخاص بتعديل قيمة الجنيه المصري .

وتفضلوا سائلكم بقول نافي الاحترام

١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٩

وزير المالية

حسين فهمي

مُضَرَّةُ الشَّيْخِ المُحَرَّمِ هَبَّ السُّلُومِ مُحَمَّدُ بَكْ - لا مانع من تصحيح الخطأ.  
المُتَدَايِ الآن ، لأنَّ جُلُوسَ التَّوَابِ لم يَنْظُرِ المُشْرُوعَ إلى هَذِهِ المَخْطِئَةِ .

مُضَرَّةُ الشَّيْخِ المُحَرَّمِ مُحَمَّدُ قُرُونُوكْ - المُشْرُوعُ هُيْزَ مَعْرُوضٌ لِتَصْحِيحِهِ .

مُضَرَّةُ الشَّيْخِ المُحَرَّمِ هَبَّ السُّلُومِ مُحَمَّدُ بَكْ - لَمَّا ذَا تَمَكَّنْتَ مِنَ التَّشْكِياتِ  
وَفِيهَا ضِياعُ الوَقْتِ ؟

مُضَرَّةُ الشَّيْخِ المُحَرَّمِ قُرُونُوكْ وَوَسَّ بِأَشَأْ - مَا دَامَتِ الحُكُومَةُ مُوَافِقَةً  
عَلَى تَصْحِيحِ هَذَا المَخْطِئَةِ ، وَجِبَ أَنْ تَتَفَادَى ضِياعَ كَثِيرٍ مِنَ الوَقْتِ بِأَنْ  
يَجْرَى التَّصْحِيحُ بِدَلَالَةٍ أَنَّ يَمُدُّهُ جُلُوسُ التَّوَابِ ثُمَّ يَمَادُ الْبَنَاءُ ، مَعَ العِلْمِ  
بِأَنَّ هَذَا القَانُونُ يَجِبُ تَنْفِيذُهُ مِنْ أَوَّلِ يَنَابِرِ سَنَةِ ١٩٥٠ ، وَلَا نَعْلَمُ مَتَى  
سَتَنْتَهِي الدَّوْرَةُ الحَالِيَّةُ .

إِنْ المَخْطِئَةُ المُتَدَايِ وَاجِبُ التَّصْحِيحِ فِي كُلِّ وَاقْتٍ ، خُصُوصًا إِنْ  
الحُكُومَةُ مُوَافِقَةً عَلَى ذَلِكَ .

مُضَرَّةُ الشَّيْخِ المُحَرَّمِ عَلَى زَكِي العَرَابِيِّ بِأَشَأْ - القَانُونُ الآنَ لَيْسَ مَعْرُوضًا  
عَلَيْهَا ، وَقَدْ تَحْلِيْلًا عَنْهُ نَهَائِيًا بِإِسْرَارِهِ إِلَى الجُلُوسِ الآخَرِ وَأَصْبَحَ الآنَ فِي حُوزَتِهِ .

مُضَرَّةُ الشَّيْخِ المُحَرَّمِ مُحَمَّدُ عَلَوِي الْخَزَارِجِي بَكْ - مُشْرُوعُ هَذَا القَانُونِ  
مَطْرُوحٌ الآنَ أَمَامَ لَجَّةِ الشُّؤُنِ المَالِيَةِ بِجُلُوسِ التَّوَابِ . وَإِنِّي أَدْرِي أَنَّ  
تَتَقَدَّمُ الحُكُومَةُ بِمُلاحَظَاتِهَا عِنْدَ نَظَرِهِ بِالْجَنَّةِ لِتَصْحِيحِهِ ، وَمَتَى أَفْرَهُ جُلُوسُ  
التَّوَابِ يَمَادُ الْبَنَاءَ لِإِقْرَارِهِ مَصْحُوحًا .

الرَّئِيسُ - مَا دَامَ المُشْرُوعُ لَا يَزَالُ مَعْرُوضًا عَلَى جُلُوسِ التَّوَابِ فَإِنِّي  
أَعْتَقِدُ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ تُرْسَلَ مُضَبَّطَةُ هَذِهِ الجُلُوسَةِ إِلَى جُلُوسِ التَّوَابِ بِمَدِّ أَنْ  
تَثْبُتَ بِهَا المُلَاحَظَاتُ الَّتِي أُبْدِيَتْ عَلَى هَذَا المَخْطِئَةِ المُتَدَايِ .

مُضَرَّةُ الشَّيْخِ المُحَرَّمِ الدُّكْتُورُ إِبْرَاهِيمُ بَرْمُوسِي مُرَكَّبُوكْ ( مُقَدِّمُ بَلَدِيَّةِ  
المَالِيَةِ وَالتَّجَارَةِ وَالعِمَارَةِ ) مُشْرُوعُ هَذَا القَانُونِ - هَذِهِ شَيْءٌ وَسِيلَةٌ .

الرَّئِيسُ - هَلْ تَوَاقِفُونَ حُضَرَاتِكُمْ عَلَى إِسْوَاعِ مُضَبَّطَةِ هَذِهِ الجُلُوسَةِ  
إِلَى جُلُوسِ التَّوَابِ ؟

( مُوَافَقَةٌ ) .

مُضَرَّةُ الشَّيْخِ المُحَرَّمِ قُرُونُوكْ وَوَسَّ بِأَشَأْ - هَلْ مَعَالَى وَزِيرُ المَالِيَةِ  
مُوَافِقٌ عَلَى هَذَا التَّعْدِيلِ ؟

مُضَرَّةُ صَاحِبِ العُلَاقِ حَسِينُ قَهْصِي بَكْ ( وَزِيرُ المَالِيَةِ ) - إِنِّي مُوَافِقٌ  
وَأُوجِبُ نَظَرَهُ عَلَى وَجْهِ الاستِجَابَةِ ، فَهُوَ لَا يَمْلِكُ أَنْ يَكُونَ تَصْحِيحًا لِمَخْطِئَةِ  
مَدَايِ .

الرَّئِيسُ - هَلِ الحُكُومَةُ مُوَافِقَةٌ عَلَى دَفْعِ هَذَا المَخْطِئَةِ المُتَدَايِ ؟

مُضَرَّةُ صَاحِبِ العُلَاقِ حَسِينُ قَهْصِي بَكْ ( وَزِيرُ المَالِيَةِ ) - نَعَمْ .

مُضَرَّةُ الشَّيْخِ المُحَرَّمِ عَلَى زَكِي العَرَابِيِّ بِأَشَأْ - لَقَدْ انْتَهَى الجُلُوسُ مِنْ  
نَظَرِ مُشْرُوعِ هَذَا القَانُونِ وَأَقْرَبُ بِالصَّفِيحَةِ الَّتِي أَقْرَبُهَا ، ثُمَّ أُرْسِلَ إِلَى جُلُوسِ  
التَّوَابِ ، وَهُوَ مَعْرُوضٌ عَلَيْهِ .

وَإِنِّي لَا أَعْتَقِدُ أَنَّ جُلُوسَ الشَّيْخِ يَسْتَطِيعُ الآنَ أَنْ يَبْحَثَ قَانُونًا سَبَقَ أَنْ  
أَفْرَهُ وَأُرْسَلَ إِلَى الجُلُوسِ الآخَرِ ، وَمَا يُمْكِنُ أَنْ يَحْدِثَ الآنَ حَوَانٌ تَلَفَتْ نَظَرًا لِجُلُوسِ  
الْآخَرِ إِلَى المَخْطِئَةِ المُتَدَايِ لِتَدَارِكِهِ ، ثُمَّ يَمَادُ الْبَنَاءَ لِتَوَاقُفِ عَلَى التَّصْحِيحِ .

الرَّئِيسُ - يَرَى مُضَرَّةُ الشَّيْخِ المُحَرَّمِ عَلَى زَكِي العَرَابِيِّ بِأَشَأْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ  
لِلْجُلُوسِ أَنْ يَبِيدَ النَظَرَ فِي مُشْرُوعٍ أَفْرَهُ بِمَدِّ أَنْ يُرْسَلَ إِلَى الجُلُوسِ الآخَرِ .

مُضَرَّةُ الشَّيْخِ المُحَرَّمِ عَلَى زَكِي العَرَابِيِّ بِأَشَأْ - إِنْ المُشْرُوعُ مَعْرُوضٌ  
عَلَى جُلُوسِ التَّوَابِ الآنَ ، وَتَقْضَى اللَّاعَةُ بِمَدِّ إِسْكَانِ بَحْثِ مَوْضُوعٍ أَمَامَ  
الجُلُوسِ فِي وَاقْتٍ وَاحِدٍ .

الرَّئِيسُ - إِنْ جُلُوسُ التَّوَابِ لَمْ يَنْظُرْ هَذَا المُشْرُوعَ بِمَدِّ ، وَالْقِي حُرْمَتُهُ  
لِلَّاعَةِ هُوَ أَنَّ يَكُونَ المُشْرُوعُ مَعْرُوضًا لِلنَّاقِشَةِ فِي الجُلُوسِ فِي وَاقْتٍ وَاحِدٍ .  
وَهَذِهِ سَأَلَةٌ مُقَرَّرَةٌ ، وَلَيْسَتْ عَلَى بَحْثٍ ، وَإِنَّمَا عَلَى البَحْثِ هُوَ الَّذِي قَالَهُ  
حُضْرَةُ الشَّيْخِ المُحَرَّمِ العَرَابِيِّ بِأَشَأْ مِنْ أَنَّ الجُلُوسَ قَدْ انْتَهَى مِنْ نَظَرِ هَذَا  
المُشْرُوعِ بِقَارَئِنٍ ، وَأُرْسَلَهُ إِلَى الجُلُوسِ الآخَرِ . فَهَلْ يَجُوزُ إِعَادَةُ النَظَرِ فِيهِ  
أَمْ لَا ؟ وَالَّذِي جَرَى عَلَيْهِ العَمَلُ عِنْدَ حُصُولِ خَطَا مَدَايِ مُظَاهَرٍ أَنْ يَنْظُرَ  
فِي الجُلُوسِ .

أَمَّا وَقَدْ أُرْسِلَ المُشْرُوعُ إِلَى جُلُوسِ التَّوَابِ وَلَوْحِظَ هَذَا المَخْطِئَةَ وَوَاقِفٌ  
مَعَالَى وَزِيرُ المَالِيَةِ عَلَى أَنَّ المَخْطِئَةَ مَدَايِ كَمَا وَاقِفٌ عَلَى تَصْحِيحِهِ ، فَأَرَى  
إِذَا وَاقِفْتُمْ حُضَرَاتُكُمْ أَنْ تُرْسَلَ مُضَبَّطَةُ هَذِهِ الجُلُوسَةِ بِالمُلَاحَظَاتِ الَّتِي أُبْدِيَتْ  
الآنَ إِلَى جُلُوسِ التَّوَابِ لِلْعَمَلِ بِهَا عِنْدَ نَظَرِ مُشْرُوعِ هَذَا القَانُونِ .

## ١٦ - اقتراح

إنشاء لجنة برلمانية خاصة بمجلس الشيوخ على غرار لجنة الخاصة العامة التي أنشأتها لجان الحسابات العامة في الدولة وسالفة تقارير الديوان والمسابح التي يبرها على مدار السنة - إنشائها إلى بلجتي الشؤون الدستورية والمالية لتقديم كل منها تقريراً عما هو داخل في اختصاصها ودراسة التقريرين على المجلس في وقت واحد

**الرئيس -** وود كتاب (١) من رئاسة ديوان الخاصة ومعه مذكرة بشأن اقتراح الديوان إنشاء لجنة برلمانية خاصة بمجلس الشيوخ على غرار لجنة الخاصة العامة في إنجلترا لفحص الحسابات الختامية للدولة ومعالجة تقارير الديوان والمسابح التي يبرها على مدار السنة .

وبناء على هذا فاني أتيي هذا الاقتراح، واقترح إحالته إلى لجنة الشؤون الدستورية والألحاح الداخلية ولجنة المالية لدراسة وتقديم تقرير عنه . وإدلة هذا الاقتراح إلى لجنة المالية واجبة ، لأنها هي المختصة الآن بالنظر في الشؤون التي يشر إليها الاقتراح . أما لجنة الشؤون الدستورية والألحاح الداخلية فلا تأخذ بالاقتراح فتضيق تعديلاً في الألحاح الداخلية .

فهل توافقون حضراتكم على إحالته إلى بلجتي الشؤون الدستورية والمالية لتقدم كل منها تقريراً عما هو داخل في اختصاصها ، ثم عرضاً على المجلس في وقت واحد ؟

( موافقة ) .

## ١٧ - رد وزارة التجارة والصناعة

من الرغبات البرلمانية التي أديت بشأنها في دور الانعقاد العادي الثالث والعشرين **الرئيس -** وود من مالى وزير التجارة والصناعة كتاب (٢) ومعه رد من الوزارة عن الرغبات التي أديت بشأنها بمجلس الشيوخ في دور الانعقاد العادي الثالث والعشرين .

## ١٨ - ردود على عرائض

**الرئيس -** وود (٣) ردود من بعض الوزارات على عرائض سبق إحالتها إليها ، وستبث تصورها في المضبطة .

## ١٩ - استئلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحلة وزير الداخلية ، من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الزمالي ، عن سبب القبض على بعض المختطفين القوم بتفقد اللجنة الوزارية أو النيابة العسكرية الإخراج منهم - الإجابة عنه

## نص السؤال :

" حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية

أرجو التفضل بالإجابة عن هذا السؤال :

هل صحيح أن مدداً كبيراً من المعتقلين الذين تقر اللجنة الوزارية أو النيابة العسكرية الإخراج منهم لا يلبثون حتى يقبض عليهم القلم السياسي ويخرج بهم في سجون أقسام البوليس ؟

وإذا كان هذا صحيحاً ، فما هو المانع إليه ؟

وما قيمة قرارات الهيئتين القضائية المذكورتين إذا كان القلم السياسي يتألفهما جهاراً ؟

وما ذنب أولئك الباصين الذين لا يكادون يتنصرون تسم الحرية بعد طول الاعتقال في الطور أو ما اكتسب حتى يقاسوا مرارة الحبس في سجون الأقسام ، ودو شر من الاعتقال ؟

وإذا كانت هناك تهمة موجهة إليهم ، أليس الأجدر أن يحقق معهم فيها ويحاكموا من أجلها ؟

وهل سلطة القلم السياسي تلو على سلطة اللجنة الوزارية والنيابة العسكرية ، بل على حكم الدستور الذي يحمي الحرية الشخصية في مبادئه الأساسية ؟

وتفضلوا دونكم بقبول واقر الاحترام ما

عضو مجلس الشيوخ  
عبد الحميد الزمالي

١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٩

(١) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

تحية واستمارة ، وبعد فأنتدرف أن أيت إلى سادتك مع هذا مذكرة بشأن اقتراح ديوان الخاصة إنشاء لجنة برلمانية خاصة بمجلس الشيوخ على غرار لجنة الخاصة العامة في إنجلترا لفحص الحسابات الختامية للدولة ومعالجة تقارير الديوان والمسابح التي يبرها على مدار السنة . وإلى تشديد الرباط في أن يكون هذا الاقتراح على ما يتك الشخص .

وتفضلوا سادتك مع واقر شكرى بقبول تائق الاحترام ما

١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٩

رئيس ديوان الخاصة  
محمد عبد محمود

**مضرة صاحب المروحة حسين سري باشا (وزير الداخلية) -** إن عمل اللجنة الوزارية هو أن توصي لدى الحاكم المسكون بالإفراج عن ترى إخلاء سبيلهم من المعتقلين .

وقد أوصت اللجنة الوزارية بالإفراج عن ٤٥٤ معتقلاً أقروا على وجهة نظرهم في شأنهم، هذا أوصت من المقبوض عليهم رأيت - لأسباب تتعلق بالصالح العام - استقرار احتفالهم .

وأذكر بهذه المناسبة أن عدد المعتقلين الذين أخرج عنهم منذ تولت هذه الوزارة الحكم بلغ ١,٤٥٦ معتقلاً .

وغير صحيح ما يقال إن البروليس السياسي لا يثبت أن يقبض على من يفرج عنه من المعتقلين ، أو أن لهذا البروليس سلطاناً فوق ما لاقتراحات اللجنة الوزارية وقرارات النيابة من احتتام .

**مضرة الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الرمالي -** إن الذي حدا بي إلى تقديم هذا السؤال هو ما أطلقت عليه بـ "الأهرام" في عدد ٩ أكتوبر الحالي . فقد جاء فيه أنه ، بعد الإفراج عن بعض المعتقلين ، عاد البروليس السياسي وأمر بالقبض على خمسة أشخاص منهم وزجهم في قسم التخليعة بماتون الألم مع المنشردن .

وأعتقد أن هذا لا يتفق مع الحرية التي كفلهها الدستور ولا مع الفرض الذي من أجله شكلت اللجنة الوزارية .

وبهذه المناسبة ، أرجو من اللجنة الوزارية التي ألفت لهذا الفرض أن تهت في أمر المعتقلين الباقين بأسرع ما يمكن ، خصوصاً وقد وصلى اليوم خطاب من والده ثلاثة أبناء منهم الأول واحتفل ثم تمكن من الحرب قبض البروليس على ولديه الباقين فكان من جراء ذلك أن أصيب والده بالشلل الكلي .

**مضرة صاحب المروحة حسين سري باشا (وزير الداخلية) -** إن أمان في هذا المجلس الموقر أن مسألة الإفراج عن المعتقلين تهتم بها الوزارة وتتم بها اللجنة الوزارية . وقد رأيت حضراتكم الآن أنه في شهرين ونصف شهر أخرجت اللجنة من ١,٤٥٦ معتقلاً ، وهذه نسبة مقبولة جداً . وإن مع هذا موافق تماماً على أن الإسراع في الإفراج واجب . وأن من الظلم إبقاء أي شخص معتقل مادام لم تهت إدانته .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الأشغال العمومية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد باشا ، من مقترح إنشاء القطار معلقة اشترم الجبل ، ومن حقوة جسر النيل لقائمة المقاضات - تأجيله أسبوعين

(ج) سؤالا موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المواصلات ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد باشا ، من إنشاء كوبر بين جبلتين الرومليين بين البحر الأبيض المتوسط وبحيرة الزلة ( اشترم الجبل ) ، وإنشاء طريق زواي بين بروسيد ودمياط - تأجيله أسبوعين

**مضرة صاحب المال محمد عمر باشا (وزير الأشغال العمومية) -** بالأصالة عن نفسي بالنسبة للسؤال الأول ، وبالنيابة عن زبيل مصالح وزير المواصلات بالنسبة للسؤال الثاني - أطلب تأجيل الإجابة عن هذين السؤالين لمدة أسبوعين .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
( موافقة )

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المالية ، من حضرة الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الرمالي ، من الترشح الذي يجرى على انقضاء من البلاد أو يوجب منه من مصادرتها ما لم يكن مصادراً للضرائب المستحقة عليه - تنازل حضرة الشيخ المحترم عنه

**مضرة الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الرمالي -** أنا تنازل عن هذا السؤال ، إذ أنني تقاضيت مع معالي وزير المالية ، وتحقق لدى اهتمام معالي بموضوعه .

**الرئيس -** يثبت تنازل حضرة الشيخ المحترم السيد عبد الحميد الرمالي عن سؤاله .

٢٠ - استجوابات

(١) استجواب موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الأوقاف ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد أمير الفتوح ، عما تم في رومية المرحوم محمد أحمد باشا لتسلمة بوقف بعض الأعيان وتبرعها بيقاس - تمديد يوم المناقشة فيه بد أربعة أسابيع

**مضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد أمير الفتوح -** لقد اخفقت مع معالي وزير الأوقاف على تأجيل مناقشة هذا الاستجواب لمدة أربعة أسابيع .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على تحديد المناقشة في هذا الاستجواب بد أربعة أسابيع ؟

( موافقة )



مضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك - كل ما لوجوه الاستان  
مناقشة هذا الاستجواب وأرجو الجنتين أن تتقدما بتقريرهما إلى المجلس  
في أقرب فرصة ولكن بعد أسبوعين .

(ج) الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب المحال وزير القوين من حضرة  
الشيخ المحترم فردي أبو رشاد بك من أحكام توزيع السكر في مديرية  
الترغوة والنفقة - تحديد المصلحة الخاصة - مع إيداع  
الكتابات الخاصة بهذا الموضوع

مضرة صاحب المحال عبد الرحمن هراص بك ( وزير القوين ) -  
لقد انضمت مع حضرة الشيخ المحترم مقدم هذا الاستجواب على تأجيل  
لجنة أربعة أسابيع .

مضرة الشيخ المحترم فردي أبو رشاد بك - أعارض في تأجيل مناقشة  
هذا الاستجواب لمدة أربعة أسابيع .

الرئيس - لقد ذكر محالي وزير القوين أنه انضج مع حضراتكم على  
تحديد مناقشة هذا الاستجواب بعد أربعة أسابيع .

مضرة الشيخ المحترم فردي أبو رشاد بك - لقد انضجت مع محالي  
وزير القوين على أن يكون التأجيل لمدة قصيرة ، لأن مدة أربعة أسابيع  
هي أقصى مدة حددتها اللائحة الداخلية .

ونظرا لأن الحالة سيئة ، فإني أوافق على التأجيل لمدة أسبوعين فقط ،  
لا سيما أن هذا الاستجواب قد سبق لي أن قدمت في ٢ أغسطس الماضي ،  
وتنازلت عنه بناء على وعد من محالي وزير القوين بتحقيق ما جاء فيه .

مضرة صاحب المروءة حسين سري باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) -  
أرجو أن تكون مناقشة هذا الاستجواب بعد ثلاثة أسابيع .

مضرة الشيخ المحترم فردي أبو رشاد بك - أوافق على التأجيل لمدة  
أسبوعين فقط ، وأصر على هذا الأجل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل هذا الاستجواب لمدة  
ثلاثة أسابيع ؟

مضرة الشيخ المحترم فردي أبو رشاد بك - أعارض في هذه المرة ،  
لأنه سبق أن تنازلت عن الاستجواب السابق خلاص بهذه المسألة بناء  
على طلب محالي وزير القوين الذي أقر على وجهة نظري ، بعد أن بحث  
الأمر مع المواطنين المختصين في وزارة .

(د) استجواب موجه إلى حضرة صاحب المحال وزير المالية ، عن  
حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك ، من أسباب خفض قيمة الجنيه  
المصري وأثره في تجاريف الصادر والوارد وفي التجارة المحلية - مسألة  
الموضوع إلى لجنة الشؤون الدستورية والمالية ، وتحديد يوم المناقشة  
في الاستجواب مع تقديم تقريره للجنتين

الرئيس - قيل أن تتكلم في موضوع هذا الاستجواب لدى كلمة  
أريد أن ألتفت إلى حضراتكم .

قدم هذا الاستجواب على أثر إعلان مجلس الوزراء لقراره الصادر  
في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٠٢ بتعديل قيمة الجنيه المصري بالنسبة للدولار  
وبالنسبة للذهب .

ولما كانت المادة الثالثة والأربعون من الدستور تنص على أن الملك  
حق ملك المصلحة لتنفيذ القانون .

ولما كان القانون رقم ٢٥ الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٦ يحدد  
وزن الجنيه المصري تحديداً على بكثير من تحديد القرار الأخير الذي أصدره  
مجلس الوزراء .

ومع أن هذا القانون لا يزال قائماً ، فإن الأمر المالي الصادر  
في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ ، والذي لا يزال معمولاً به كذلك ، كان قد  
قطع العلاقة الفعلية بين أوراق النقد المصري والذهب .

ثم إن ربط الجنيه المصري بالجنيه الاسترليني منذ الحرب العالمية الأولى ،  
ودخول مصر منطقة الاسترليني في سنة ١٩٤٧ - قد جعل قانون  
سنة ١٩١٦ ينطبق بالفعل في ظروف مختلفة .

لكن تخليه بقرار وزاري غير جائز ، ويجب إذا أريد تعديله أن يكون  
هذا التعديل بقانون .

ولما كانت الوسائل التي أدت إلى أن يصدر مجلس الوزراء قراره  
في ١٨ سبتمبر الماضي على خلاف نصوص القانون القائم ، تقتضي النظر  
في التصحيح الدستوري لهذا الوضع ، كما تقتضي دوس الأمر من حيث  
موضوعه ليكون المبدأ الفقهى والموضوع مطروحين أمام المجلس .

لذلك أقترح على حضراتكم إحالة موضوع هذا الاستجواب على لجنة  
الشؤون الدستورية وعلى لجنة المالية ، لتتفرق كل لجنة منهما متفرقة  
ما يخصها ، ثم تتنار كل لجنة منها من أعضائها لتتبع عمل الجنتين  
وعرضه في تقرير واحد لأولي تقريرين متضلعين على المجلس .

كما أقترح أن يحدد موعد مناقشة هذا الاستجواب عند انتهاء الجنتين  
من عملهما وتقدم تقريرهما إلى المجلس .

هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

مقبرة صاحب المعالي عبد الرحمن الرافعي بك ( وزير التكوين ) -  
تودع المكتبات وحدها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على جعل المناقشة في هذا  
الاستجواب في الجلسة المقبلة المحدد لها أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ ؟

( موافقة ) .

( د ) الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير التيارات الصناعية  
من حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمدي بك ، من سياسة الحياة  
الحزبية عامة ، ومن فنون والتجسس خاصة - تحدد يوم المناقشة  
في يوم ثلاثة أسابيع

مقبرة صاحب المعالي الأستاذ مصطفى نصر ( وزير التجارة والصناعة ) -  
أطلب تأجيل مناقشة هذا الاستجواب ثلاثة أسابيع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

٢١ - تقرير لجنة المالية

من الاقتراح بمشروع قانون المقدم من المصور له ذكروا مهراون باغا ،  
يحول اليك الأهل إلى بنك مركزي - تأجيله سنة أسابيع

الرئيس - لم تقدم لجنة المالية تقريرها بعد عن مشروع هذا القانون  
ولقد ذكر لي معالي وزير المالية أن هذا الموضوع على بحث ، وإن  
الوزارة ستعرض رأيا قريبا على مجلس الوزراء ، وطلب معالي الوزير أن  
ينظر الموضوع في مدى ستة أسابيع رآها مدة كافية للإنتهاء من بحثه .

فإذا ما انتهت الحكومة إلى رأى ، فإنها ستقدم إلى المجلس ويحال إلى  
اللجنة المختصة ، وربما يكون في هذا تسهيل للعمل وحل للإشكال .

فهل توافقون حضراتكم على تأجيل هذا الاقتراح بمشروع قانون مبدئ  
سنة أسابيع ؟

( موافقة ) .

وكان من واجبي إزاء هذا التصريح أن أتنازل عن استجوابي ، وفعلنا  
تنازل وظلت أترقب النتيجة من ٢ أغسطس الماضي حتى الآن ، فلم  
يتحقق شيء وظلت المسألة كما هي .

مقبرة صاحب المعالي عبد الرحمن الرافعي بك ( وزير التكوين ) - أرجو  
أن يكون التأجيل لمدة ثلاثة أسابيع حتى يمكننا عمل التحريات اللازمة .

مقبرة الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك - أرجو أن يكون التأجيل  
لمدة أسبوعين .

مقبرة الشيخ المحترم توفيق دوس - هل ستعقد جلسة بعد أسبوعين ؟  
الرئيس - ستعقد الجلسة المقبلة يوم أول نوفمبر القادم .

مقبرة الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك - أرجو إيداع جميع المكتبات  
والملفات الخاصة بهذا الموضوع سكرتارية المجلس ، لأن هذا من حق  
ومن حق المجلس .

الرئيس - وهل تودع الملفات أيضا ؟

مقبرة الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك - لا مانع من ذلك لأن الأمر  
ليس فيه سر .

الرئيس - هذا الكلام يكون موضع مناقشة في الإجابة ، فإذا  
دأبتم بوجوب إلى الجلسة المقبلة . وحينئذ يدلى معالي وزير التكوين بكل  
البيانات الخاصة بهذا الموضوع ، وإذ اوجد المجلس بعد هذا ما يدعو إلى  
الإطلاع على الملفات طلبها .

مقبرة الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك - جرى المجلس على أن يطلب  
إيداع الملفات الخاصة بأى موضوع يطرح للنقاش مكتب المجلس .

الرئيس - إن في إحضار هذه الملفات تعطيل لأعمال الوزارة .

مقبرة صاحب المعالي عبد الرحمن الرافعي بك ( وزير التكوين ) -  
أرجو تأجيل مناقشة هذا الاستجواب لمدة أسبوعين ، على أن تودع  
المكتبات التي يريدها حضرة الشيخ المحترم مقدم الاستجواب .

الرئيس - هل تودع المكتبات أو الملفات ؟

## ٢٢ - تقرير لجنة الزراعة

من مشروع القانون المراد من مجلس النواب التماس مع الماشية لصغار الزراع

( المقررة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباطه ) .

**الرئيس** - ثبت<sup>(١)</sup> وزارة الزراعة حضرة صاحب العزة الدكتور إبراهيم قدرى بك وكيل وزارة الزراعة لحضور جلسة المجلس عند نظر مشروع هذا القانون .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرة ) .

حضرة الشيخ المحترم **أبو القاسم عبد القادر** - أطلب تأجيل نظر هذا المشروع .

**الرئيس** - لماذا ؟ إن هذا القانون مروض أمام المجلس منذ مدة .

حضرة الشيخ المحترم **صالح الدين الشواربي بك** - بصفتي من أقلية اللجنة ، أقرر أن لي رأيا في هذا القانون يخالف رأى الأغلبية .

**الرئيس** - إن طلب التأجيل مقدم على غيره من الطلبات الأخرى .

حضرة الشيخ المحترم **صالح الدين الشواربي بك** - إن مندوب وزارة الزراعة لم يحضر اجتماع اللجنة عند نظر مشروع هذا القانون .

**المقرر** - أطلب إعادة التقرير إلى اللجنة .

**الرئيس** - بناء على طلب حضرة المقرر ، يباد التقرير إلى اللجنة .

## ٢٣ - تقرير لجنة الداخلية

من مشروع القانون المقدم من الحكومة التماس بالجنسية المصرية - تأجيله إلى الجلسة المقبلة

( المقررة حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذل باشا ) .

**مقرر الشيخ المحترم عبد الوهاب طبع** باشا - لدى بعض ملاحظات واستيضاحات يكون من الأفضل أن تدرس في اللجنة لعنا نصل فيها إلى حل .

**الرئيس** - إذن هل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر مشروع هذا القانون إلى الجلسة المقبلة ، على أن تقدم اللجنة خلال هذه المدة وتنظر ملاحظات حضرات الأعضاء ، فإذا ما رأيت إدخال بعض تعديلات جديدة على المشروع ، أخذتها عليه وقدمت تقريراً بها إلى المجلس ، على أن ينتظر في جلسة أول نوفمبر القادم ؟

( موافقة ) .

**المقرر** - مآذو زملائي حضرات أعضاء اللجنة إلى الاجتماع يوم الثلاثاء القادم ٢٥ أكتوبر الحالي الساعة العاشرة والنصف صباحاً ولكل من يريد من حضرات أعضاء المجلس إبداء ملاحظات على مشروع هذا القانون أن يفضل بحضور هذا الاجتماع .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن ، على أن تعود للاجتماع يوم الثلاثاء الموافق ١٠ المحرم سنة ١٣٦٩ ( أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ ) الساعة الخامسة مساء ؟

( موافقة ) .

( رخصت الجلسة الساعة السادسة والدقيقة العاشرة مساء ) .

(١) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أريكم من ساداتكم الفضل بالصرح بحضرة صاحب العزة الدكتور إبراهيم قدرى بك وكيل الوزارة القوية الحيوية بحضور جلسة المجلس المحددة الساعة الخامسة من مساء يوم الأربعاء الموافق ١٩ أكتوبر الحالي أثناء النظر في تقرير لجنة الزراعة عن مشروع القانون التماس مع الماشية لصغار الزراع .

وتفضلوا ساداتكم بقول ناتي الاحترام معاً



# الجلسة الشبوع

## دور الانعتاد العادى الرابع والعشرون

### مضبطة الجلسة التاسعة والاربعين

المعقودة طنا في يوم الثلاثاء ١٠ محرم سنة ١٣٦٩ ، الموافق أول نوفمبر سنة ١٩٤٩

- رقم الصفحة
- ١ — إجازة ..... ١٨٢٧
  - ٢ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة ( ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ) ..... ١٨٢٧
  - ٣ — مرسوم بشيول استقالة صاحب الفرة مصطفى مرمى بك ووزير الفرة ..... ١٨٢٧
  - ٤ — مرسومان بمشروع قانونين :
    - ( ١ ) مرسوم بمشروع قانون بإنشاء محكمة ابتدائية بمدينة كفر الشيخ ..... ١٨٢٨
    - إحالة مباشرة إلى لجنة العدل ..... ١٨٢٨
    - ( ب ) مرسوم بمشروع قانون بتعديل المادتين ٣ و ٤ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٢ بتخفيف الضريبة عن صغار مالكي الأراضي الزراعية ..... ١٨٢٨
    - إحالة مباشرة إلى لجنة الملكية ..... ١٨٢٨
    - ٥ — رد مذارة الزاوية على محافظات ديوان المحاسبة عن الحساب الختامى لسنة المالية ١٩٤٧ — ١٩٤٨ ..... ١٨٢٩
    - إحالة مباشرة إلى لجنة الملكية ..... ١٨٢٩
    - ٦ — انقلاب رئيس وسكرتير لجنة الشؤون الدستورية وقانون الانتخاب والائتحة الداخلية ..... ١٨٢٩
    - ٧ — روان على مريضتين ..... ٢٦٩ رقم ملحق
    - ٨ — أسئلة :
      - ( أ ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الفرة رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم اسماعيل مدني باشا ، من مؤلف مصر لإزاء الانقلاب السوري الأخير وما إذا كان الألوان قد أن توجبه السياسة المصرية وجهة قومية ديوقراطية خالصة — الإجابة عنه ..... ١٨٢٩
      - ( ب ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال ووزير الأشغال السورية ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباض ، من مشروع إنشاء القناطر بمنطقة أشتموم الجبل ومن تخوية بسور النيل لقائمة التهيضات — الإجابة عنه ..... ١٨٣٠

ورق الصفحة

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الأشغال السوية ، من حضرة الشيخ المحترم حسن عبد الوكيل ، عما إذا كان قد صدر مرسوم بزع ملكية الأراضي والمنازل الواقعة على النيل يهدف الفريضة ودشنا ، ومن سبب تأخير صرف قيمتها إلى الآن — تأجيله أسبوعاً... ١٨٤٠ ... ..

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المواصلات ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أبانخ ، من إنشاء كوبرين على القنصلين بين البحر الأبيض المتوسط وبحيرة القنطرة (أستوم الجبل) وإنشاء طريق دعامي بين يرد سعيد وديار حه — الإجابة حه ... ١٨٤١ ... ..

(هـ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الصحة السوية ، من حضرة الشيخ المحترم خنح حسن بوم بك ، من انشاء شارع سند زفول بأنا بالحارية داهلية بشرط حكة حديد وجه بحرى — تأجيله أسبوعاً... ١٨٤١ ... ..

(و) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الصحة السوية ، من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الرحمن عوض ، عن أداء الأطباء والصيداغة الذين قبل القيام بعملهم — تأجيله أسبوعاً... ١٨٤١ ... ..

(ز) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير التويز ، من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، من سبب تأخير صرف كميات السكر التي تحريت لصانع الجندية — الإجابة حه ... ١٨٤١ ... ..

٩ — الماتعة في الاستعجاب الموجه إلى حضرة صاحب المال وزير التويز ، من حضرة الشيخ المحترم فريد أبراشدى بك ، عن احتكاك توزيع السكر في مديريتي الموقية والداهيلية ... ١٨٤٢ ... ..  
قرار المجلس الانتفال إلى جدول الأعمال ... ١٨٤٣ ... ..

١٠ — مشروع القانون المقدم من الحكومة بتأجيل قسمة أرض من أعلام الدولة بإقليم اسمي إلى جمعية الإزالة والتجديد المبنى بالاسكندرية ... ١٨٤٧ ... ..

تقرير لجنة المالية  
الموافق على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة مادته مادة فسادة — تأجيل أخذ الرأي عليه بالبناء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى... ١٨٤٧ ... ..  
١١ — مشروع القانون المقدم من الحكومة بتأجيل قسمة أرض من أملاك الدولة بإقليم اسمي إلى جمعية الري بالحيوان بجهة الأفرح ... ١٨٤٧ ... ..

تقرير لجنة المالية  
الموافق على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة مادته مادة فسادة — تأجيل أخذ الرأي عليه بالبناء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى... ١٨٤٨ ... ..  
١٢ — مشروع القانون المقدم من الحكومة بتأجيل قسمة أرض من أملاك الدولة بإقليم اسمي إلى الجمعية لتجديد وتنظيم القنطرة الكبرى ... ١٨٤٨ ... ..

تقرير لجنة المالية  
الموافق على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة مادته مادة فسادة — تأجيل أخذ الرأي عليه بالبناء بالاسم مع مشروعات القوانين الأخرى... ١٨٤٨ ... ..

١٣ — مشروع القانون الصادر من مجلس النواب بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٦ بمنح التزام تحويل قسمة مدينة القاهرة إلى سماء صوى بطريقة يمتاز بكون ... ١٨٤٩ ... ..  
تقرير لجنة المالية  
الموافق على مشروع القانون من حيث المبدأ — إيماده إلى المجه ... ١٨٥٢ ... ..

١٤ — تقرير لجنة الادعاء عن مشروع القانون المقدم من الحكومة الخاص بإلغائية المصرية ... ١٨٥٢ ... ..

تأجيله إلى الجلسة المقبلة ... ١٨٥٢ ... ..

اجتمع المجلس الساعة الثامنة والنصف مساءً برئاسة حضرة صاحب السعادة الدكتور عبد صدين هيكل باشا رئيس المجلس .

تولى السكرتيرية باللسان الفرنسية حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ عبد الرحمن غور ، عبد طه الناظر بك ، السيد عبد الحميد الرمالي .

وقد حضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما عدا :

الغائبين :

أولاً :- بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد علي باشا ، أحمد علي أبو ستيت بك ، أحمد قرشي باشا ، عبد أمين يوسف بك ، عبد بدير باشا ، عبد رشوان الزمر بك ، الأستاذ الشيخ محمود أحمد الغرب ، وأحمد بطرس غالي باشا .

ثانياً :- باعذار :

عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم عبد الهادي باشا ، جلال فهم باشا ، جمال الدين هاشم باشا ، الأستاذ الشيخ حسن عبدالقادر ، صلاح الدين الشواربي بك ، صليب سامي باشا ، طراف علي باشا ، الأستاذ هياص الجبل ، فهمي ويصا بك ، الأستاذ عبد سليم جابر ، عبد شفيق باشا ، محمود خيرى باشا ، مصطفى مرعي بك .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد همام حسين بك ، الشيخ إسماحيل فواز ، حافظ رمضان باشا ، حسن رشوان حمادي بك ، حسين مصطفى حمزة بك ، حسين سالم الغرب ، شارل بشري حنا ، عبد الله المرم باشا ، الشيخ فراج عبد الرحيم مجاهد ، عبد توفيق راضي بك ، عبد طاهر باشا ، الأستاذ عبد نجيب عبد جمعة ، الأستاذ محمود أبو الفتوح ، الشيخ منصور حسين السلواوي .

(١) نص الكتاب :

" حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أكرم بأن أرسل إلي سادتك مع هذا سرور من المرسوم الصادر في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٩ بقبول استقالة صاحب العزة مصطفى مرعي بك وزير العزة .

وتفضلوا سادتك بقبول باقي الاحترام

١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٩

وحضر من الوزراء : حضرة صاحب الدولة حسين مرعي باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والخارجية ، وحضرات أصحاب المجالس حنان عزم باشا ووزير الأشغال العمومية ، محمود غالب باشا وزير الدولة ، أحمد عبد النصار باشا ووزير الزراعة ، الأستاذ علي أيوب وزير الشؤون الاجتماعية ، الأستاذ مصطفى نصرت وزير التجارة والصناعة ، الدكتور نجيب أسكندر باشا ووزير الصحة العمومية ، الفريق عبد جبار باشا ووزير الحربية والبحرية ، عبد زكي علي باشا وزير الدولة ، حسين فهمي بك وزير المالية ، الأستاذ عبد عبد الوكيل وزير الدولة ، عبد الرحمن الرافعي بك وزير التكوين ، أحمد علي طوبه باشا وزير العدل ، الدكتور عبد هاشم وزير الدولة ، أحمد زكريا بك وزير الدولة .

تولى السكرتيرية العامة إبراهيم عبد الوهاب بك .

( أعلن حضرة صاحب السعادة الرئيس افتتاح الجلسة ) .

### ١ - إجازة

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم أحمد أبو ستيت بك إجازة من اليوم لأنشور العزة لمرضه ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

### ٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

( ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٩ )

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟ ( لم يقرض أحد ) .

الرئيس - يصدق المجلس على مضبطة الجلسة السابقة .

### ٣ - مرسوم

يقول استقالة صاحب العزة مصطفى مرعي بك وزير الدولة

الرئيس - ورد كتاب (١) من رئاسة مجلس الوزراء ومعه صورة من المرسوم الصادر بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٩ بقبول استقالة صاحب العزة مصطفى مرعي بك وزير الدولة .

وسيط على حضراتكم المرسوم المذكور .  
على المرسوم وهذا نصه :

مرسوم  
بقبول استقالة وزير

نحن قاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٦ يوليوس سنة ١٩٤٩ بتأليف الوزارة.

وعلى المرسوم الصادر في ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٩ بتعديل تأليفها .  
وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء .

رحمنا بما هوأت :

( المادة الأولى )

قبلت استقالة مصطفى مرعي بك وزير الدولة .

( المادة الثانية )

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم .

صدر بقصر المنزه في ٢٤ من ابريل سنة ١٣٦٨ ( ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٩ )

قاروق

بامر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

حسين سرى

رئيس مجلس الوزراء

حسين سرى

مقرر الشيخ القرم أوستاف عبر اللطيف اسماعيل زعزوع - بمناسبة  
استقالة حضرة صاحب العزة مصطفى مرعي بك أريد أن أقول كلمة  
في صدد هذه الاستقالة ، لأنها قد مست المصلحة العامة ، ولما بعض  
استيضاحات أطلب إلى دولة رئيس الحكومة الإجابة عنها .

الرئيس - المروض علينا الآن مرسوم بقبول استقالة حضرة صاحب  
العزة مصطفى مرعي بك .

مقرر الشيخ القرم أوستاف عبر اللطيف اسماعيل زعزوع - لقد نشرت  
الاستقالة في الصحف .

الرئيس - ولكن المجلس لا علم له رسمياً بذلك ، وكل ما هناك أننا  
امام مرسوم يجب أن يبلغ إلى المجلس . فإذا أراد حضرة الشيخ المحترم  
إثارة هذا الموضوع فليتنصرف في حدود ما قضى به لأمانة المجلس .

٤ - مرسومان بمشروع قانونين

إحاطتها مباشرة إلى البعثن المختصين

الرئيس - ورد كتابان<sup>(١)</sup> ومعهما المرسومان بمشروع القانونين  
الآتين :

١ - مرسوم بمشروع قانون بإنشاء محكمة ابتدائية بمدينة كفر الشيخ  
وقد أحيل مباشرة إلى لجنة العدل .

٢ - مرسوم بمشروع قانون بتعديل المادتين ٣ و ٤ من القانون  
رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٢ بتخفيف الضريبة عن صغار مالكي الأراضي الزراعية.  
وقد أحيل مباشرة إلى لجنة المالية .

(١) نص الكتاب انطاس بالمرسوم بمشروع القانون الأول :

" حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل حل هذا لصادقكم صورة من المرسوم بمشروع قانون بإنشاء محكمة ابتدائية بمدينة كفر الشيخ ومذكرة الإيضاحية وجاء الفضل بمرته على المجلس طبقاً لادة ١٥ من الدستور .

وتفضلوا سادتك بقبول وافر الاحترام ما

٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٩

وزير العدل

أحمد على طه

نص الكتاب انطاس بالمرسوم بمشروع القانون الثاني :

" حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبحث مع هذا بالمرسوم بمشروع قانون الصادر في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٩ بتعديل المادتين ٣ و ٤ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٢ بتخفيف الضريبة عن صغار مالكي الأراضي الزراعية ومذكرة الإيضاحية وجاء الفضل بمرته على المجلس القور .

وتفضلوا سادتك بقبول وافر الاحترام ما

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٩

وزير المالية

حسين فهمي



## ٥ - رد

وزارة الزراعة على مناقشات ديوان المحاسبة من الحساب الختامي للوزارة المالية  
١٩٤٧-١٩٤٨ - بإسالة مباشرة إلى لجنة المالية

**الرئيس -** ورد كتاب (١) من رئاسة مجلس الوزراء ومعه صنودة من رد وزارة الزراعة على ما جاء بتقرير ديوان المحاسبة من مناقشات عن الحساب الختامي للسنة المالية ١٩٤٧-١٩٤٨ والمرفوع إلى البرلمان . وقد أحلتها مباشرة إلى لجنة المالية .

## ٦ - انتخاب رئيس وسكرتير

لجنة الشؤون الدستورية وقانون الانتخاب واللائحة الداخلية

**الرئيس -** ورد كتاب (٢) من لجنة الشؤون الدستورية وقانون الانتخاب واللائحة الداخلية بأنها قررت بجلستها المقعودة يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٩ انتخاب حضرة الشيخ المحترم عبد الحلبي عيسى باشا رئيسا لها بدلا من معالي الأستاذ محمد عبد الوكيل وزير الدولة ، وحضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل سكرتيريا بدلا من معالي أحمد رمزي بك وزير الدولة .

## ٧ - ردان على عرضين

**الرئيس -** ورد من بعض الوزراء ردان (٣) على عرضين مستجبتا نصوصها في المضبطة .

## ٨ - أسئلة

(١) - زوال موجه إلى حضرة صاحب الفقرة رئيس مجلس الوزراء من حضرة الشيخ المحترم إسماعيل صدق باشا عن موقفه من إقرار الانقلاب السوري الأخير وما إذا كان الأوان قد آن لتوجيه السياسة المصرية وجهة عربية ديموقراطية خالصة - الإجابة عنه

## نص السؤال :

"حضرة صاحب معالي الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ إن الانقلاب السوري الجديد، بعد الاضطرابات التي وقعت في لبنان، دليل جديد على أنه من الأصوب للسياسة المصرية ألا تتدخل في منازعات خاصة تقوم بالبلاد المجاورة الأجنبية، تلك المنازعات التي كثيرا ما تكون مخلفة لمصالحنا ومطامحنا .

فأرجو معاليكم أن تسألوا دولة رئيس الوزراء ، وتطرح فيه فكرة، عما إذا كان قد آن الأوان لتوجيه السياسة المصرية وجهة قوية ديموقراطية خالصة .

وتقبلوا معاليكم أطيب تمنياتي ما

إسماعيل صدق

عضو مجلس الشيوخ

**مفكرة صاحب المذكرة حسين صرقي باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) :**  
أبدأ بشكر دولة الشيخ المحترم على ثقته بالآلية في وأطمئنه على أن الحكومة المصرية تدير في سياستها الخارجية على أسس قوية ديموقراطية تتفق مع مبادئ جامعة الدول العربية والأمم المتحدة .

**مفكرة الشيخ المحترم إسماعيل صدق باشا -** هذا يكفيني يا دولة الرئيس ولا تملق لي على ذلك ، وشكرا .

(١) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بأن أبحث إلى ساداتكم بصورة من رد وزارة الزراعة على ما جاء بتقرير ديوان المحاسبة من مناقشات من الحساب الختامي للسنة المالية ١٩٤٧-١٩٤٨ والمرفوع إلى البرلمان .

وتفضلوا ساداتكم بقبول فائق الاحترام ما

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس الوزراء

حسين صرقي

(٢) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بإطلاع ساداتكم أن لجنة الشؤون الدستورية وقانون الانتخاب واللائحة الداخلية قررت بجلستها المقعودة يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٩ انتخاب رئيسا لها بدلا من معالي الأستاذ محمد عبد الوكيل وزير الدولة ، واختاب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل سكرتيريا بدلا من معالي أحمد رمزي بك وزير الدولة ، وتفضلوا ساداتكم بقبول فائق الاحترام ما

٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٩

رئيس اللجنة

محمد الحلبي عيسى



(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الممال وزير الصحة السوية من  
حضرة الشيخ المكرم المكرم حسن مرام بك من إقبال فارغ من لظول بأفلا  
الحظية دلهية بشرط سكة حديد ديه بحري - تأجيه أسبوعا

مضرة صاحب الممال عيب اسكنر بأشأ (وزير الصحة العمومية) -  
أرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعا .

الرئيس : هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
(موافقة) .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الممال وزير الصحة السوية من  
حضرة الشيخ المكرم المكرم عبد الرحمن موش - حب آدام الأظلام  
والصباغة البين قبل القيام بعملهم - تأجيه أسبوعا

مضرة صاحب الممال عيب اسكنر بأشأ (وزير الصحة العمومية) -  
أرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعا .

الرئيس : هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
(موافقة) .

(ز) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الممال وزير الثروة من حضرة  
الشيخ المكرم الأضاد حسن عبد القادر من سبب تأجيه صرف كيات السكر  
التي تروى الصانع الجديدة - الإجابة

### نص السؤال :

هل وصل إلى علم محالي وزير الثروة أن أصحاب مصانع الحلو الجديدة  
الذين حوشت مصانهم وقد تروى لها كيات السكر منذ ثلاثة أشهر لم تصروف  
لها مقرراتها الآت . وأن الوزارة امتنعت من تبليغ شركة السكر للقيام بصرف  
تلك المقررات ؟

وملا يرى محالي الوزير أميب حرمان أصحاب تلك المصانع من صرف  
بقرواتها من السكر طول هذه المدة عند تعليمه بضرر بلخ وأتهم قد تكيدوا  
في إنشاء مصانهم بصاريها حطة . وقد تحطت أوزانهم وأوزانهم المبالغ  
بسبب هذا التأخير ؟

أرجو أن تكون الإجابة مطمئة لخواة المياكين وأن يصلي محالي على  
سرعة صرف مقرراتهم من السكر حتى يتمكنوا من القيام بأجابه المالية  
والحقيقية ؟

محسن عبد القادر  
عضو الشيوخ

١٩٤٩/١٠/٢٥

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الممال وزير المواصلات من  
حضرة الشيخ المكرم الأضاد السيد أحد أباظ من إقبال كوبرين على  
التفتين الموصطين بين البحر الأبيض المتوسط وبحيرة القبة (أشتم الجبل)  
بر إنشاء طريق زراعي بين يور وسيد وديماط - الإجابة

### نص السؤال :

ماهي تكاليف إنشاء الكوبرين للمفاين على التفتين الموصطين بين  
البحر الأبيض المتوسط وبحيرة القبة (أشتم الجبل) ؟

وما مقدار تكاليف إصلاحهما وحل التفتين للقوائم الحاملة للكوبرين  
المذكورين ؟

وما مدي صلاحتهما واستعدادهما لمرور السيارات والآليات عليها ؟

اللازمي الفوازة مرعة تنفيذ فكرة إنشاء طريق زراعي يربط يور وسيد  
بناخلة البلاد من طريق ديماط لما في ذلك من المصانة السامة التي  
تعود على هذه المنطقة وحل المديتين العظيمتين يور وسيد وديماط ؟

السيد أحد أباظ

١٥ أغسطس سنة ١٩٤٩

مضرة صاحب الممال عثمان محرم بأشأ - (وزير الأشغال العمومية بالنيابة  
عن محالي وزير المواصلات) - بلغت تكاليف إنشاء الكوبرين الشرقي  
والغربي (أشتم الجبل) مع تكاليف إصلاحهما مايلي :

لم عيب

٤٧٥٨ ٦٤٧ إنشاء كوبري أشتم الجبل الشرقي والغربي ومقاسل  
أشتم الشرقي .

٩٩٠٩ أعمال التهيئة والإصلاحات .

٢٩٦٤٦ ٥٥٠ رصيف الطريق بين أشتم الشرقي والغربي وإقامة  
سلم بين الزاوية وأعمال أخرى .

٨٢٥١٤ ٢٩٩

وستدعى وزارة المواصلات بالاتفاق مع وزارة الأشغال تخطيط الطريق  
الموصل بين يور وسيد وديماط بحيث يمر على القبة التي حلت بمعرفة  
وزارة الأشغال والتي كان القصد من إنشائها الاستمارة بها من هذين  
الكوبرين . ثم يسير موازيا للقناة الملاحية وحل جسرهما البحري حتى يصل  
إلى مدينة ديماط وقد رأى الوزارة أن يتشكل هذا المشروع بحيرة وزارة  
الأشغال وستعبره الاستمارة القديمة في بقية السكة الحالية .

وبنها فرض القيود على الإنتاج وعلى التداول وعلى الاستهلاك وعلى التوزيع - وتنفيذا لهذا المرسوم بشأن أصدر وزير التكوين في سنة ١٩٤٥ القرار رقم ٥٠٤ ، ونص في مادته الأولى على أنه لا يجوز لأصحاب المصانع والمستوردين أن يبيعوا الأصناف الواردة بالجدول المرافق لهذا المرسوم ، لفئرة الأشخاص الذين يسميهم الحكومة وبالمقادير التي تحددها لكل منهم والسكن من الأصناف الميئة بالجدول الملحق بهذا القرار .

وتنص المادة ١٦ من هذا القرار على أنه يجوز لوزير التكوين الاستيلاء على المقادير المغزوة من السكر الخام والمكرر ، وعلى جميع ما تنتجه الشركة العامة لمصانع السكر وسائل التكرير في مصر ، وأن يكون تصرف مقادير السكر المستولى عليه وتوزيعه وفقا للأحكام الواردة في هذا القرار .

وتنص المادة ١٨ من هذا القرار أيضا على أن لجنة السكر المشكلة برئاسة وكيل وزارة التكوين - تقسم القواعد الثلاثة للتوزيع في المديرات والمخالفات وتقسيم المظبوطية من الاستهلاك المنزلي والاستهلاك الصناعي ، وتعين الحد الأدنى لما يخص الفرد في القرى والبادي ، وأن لهذه اللجنة أن تقرر إحالة بعض المصانع والمحال العامة الكبرى للصرف من الشركة مباشرة .

هذه هي نصوص القانون التي تحدد مدى واجبات الشركة ومدى سلطان وزير التكوين في الاستيلاء على السكر وتوزيعه ، وعلى اختيار المصنعين والتجار الذين يوزع السكر وتوزيعه على المستهلكين .

#### حضرات الشيوخ المحترمين :

ظلت هذه النصوص محزنة كما استمر عليها العمل في مدن الريف وفي القرى ، سواء فيما بين الشركة وتجار الجملة أو فيما بين تجار الجملة وتجار التجزئة أو بين هؤلاء وبين المستهلكين .

ثم حدث أن ألغت الشركة - بلاء ودون أن تتطرق وزارة التكوين - هذا النظام في معظم مراكز النوفية والمصنوعة ، ونصبت منها واحدا وهو تاجر ألسنة بمدينة القاهرة - ليستلم هذه المقادير الضخمة من السكر من الشركة ، ويقوم بنفس العمل الذي كان يقوم به تجار الجملة وتجار التجزئة . سأتكلم بعد قليل عن المضار التي أصابت الجمهور وأصابت المستهلكين من جراء هذا النظام أو هذا الاحتكار ، كما أتمنى مؤذنا هو الذي وضع الناس بالشكوى منه ، وبقا إلى وزير التكوين السابق فأرسل إلى الشركة خطا في ٢٠ يولييه سنة ١٩٤٩ طالبا إليها في من أن تعيد نظام المصنعين كما كان ، وأن تمنح إليهم مقبوضاتهم إلى أن تفتي الشركة عازمة يتولى العمل فيها موظفون من قبلها ولحسابها دون أن يكون هناك وسطاء أو متعهدين .

كنت أتمنى بعد هذا الخطاب الصريح أن ينهي الأمر ، ولكن الذي حصل أن الشركة تهاوت وضربت بهذا الخطاب عرض الحائط

مفكرة صاحب الملك عبد الرحمن الرفاعي بك ( وزير التكوين ) - نظرا لأن كيانات السكر الموجودة كانت لا تكن إلا لمواجهة طلبات الاستهلاك العائلي والصناعي وفقا للقرارات الحسية حين ظهور محصول الجليل . فقد رأى بصفة مؤقتة إرجاء البت في طلبات المصانع والمحال المستجدة التي تمت معايتها .

فيراثة بعد ما تمجعت وفورات ببعض المراقبات تسمح بصرف تلك الطلبات الجديدة فقد أطينا التحات اللازمة لصرفها غورا .

#### ٩ - المناقشة

في الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب الملك وزير التكوين من حضرة الشيخ المزمع فرد أبو شادي بك عن احتكار توزيع السكر في مديريات النوفية والمصنوعة - قرار المجلس الانتقالي إلى جدول الأعمال

مفكرة الشيخ المزمع فريد أبو شادي بك - حضرات الشيوخ المحترمين : استمر نظام توزيع المواد الغذائية في البلاد على أسس جرى العمل عليها منذ بضع سنوات ، أي منذ بدأت الحرب المالية الأخيرة . ومن شأن هذا النظام أن يوجد بالمدن متعهدين تصرف إليهم المواد الأولية وهؤلاء المتعهدين اختارهم في شأن السكر بالذات وزارة المالية ، ووافقت عليهم وزارة التكوين . فمقادير السكر تتحسن من الشركة إليهم بعد أن يملأوا بضع ثمنها .

وم بعد عدم يوزعون هذا السكر على تجار التجزئة ، وهؤلاء يوزعون على المستهلكين .

والطريقة المثبتة أن التاجر يدفع إلى الشركة في العشرة الأيام الأولى من كل شهر ثمن مقررات السكر التي منصرف له من الشهر القادم . فلتا يدفع التاجر إلى الشركة ثمن السكر المقرر له لثانية ١٠ أكتوبر من الكلية التي ترف له عن شهر نوفمبر . وهذه الكمية يجب أن تسحق قبل اليوم الخامس والعشرين من الشهر السابق على شهر التوزيع .

استمرت هذه الأوضاع وسار عليها العمل من سنين مضت ، ومن شأن هذا النظام أن الشركة ترسل السكر إلى تجار الجملة بسعر العن ٥٣ جنيها و ٧٥٠ مليا ، وهؤلاء التجار يتفاضلون فيما أوامعة قندواها ٧ قرشا و ٥٠٠ مليا ، ويطوون إلى تجار التجزئة بهذا السعر ، أي يبلغ ٥٥ جنيها و ٥٠٠ مليا ، ويستلم تجار التجزئة السكر من تجار الجملة بهذا السعر ويوزعون على المستهلكين مقابل ربح قدره جني واحد وخمسة مليا من كل طن .

والنصوص القانونية التي تنظم هذه العملية هي : أولا المرسوم بانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، إذ تنص المادة الأولى منه على أنه لضمان توفيق البلاد من المواد الغذائية وفيرها من الحاجيات الأولية وتحقيق المصلحة العامة . . . . .

تبع به الشركة إلى المتعهد ٥٣ جنبا و ٧٥٠ مليا وهذا المتعهد الذى يسلم السكر بهذا السعر من الشركة يأخذ لنفسه ٢٢٥ قرشا فى العن هو عبارة عن مبلغ ٧٥ قرشا ، يأخذ تجار الجملة عمولة للتوزيع على تاجر التجزئة ، و ١٥٠ قرشا يأخذ تاجر التجزئة نظير بيعه للستهلكين . فهل يدل أن شركة السكر تسمح بأن يأخذ هذا المتعهد ربما قدره ٢٢٥ قرشا فى العن حيا فى سواد مونه ؟! أظن لا ! كنت أفهم وقد صرح المتعهد كامل بإشادته على هذا المجلس أن الشركة مستثنىة غائزان وأن تطالب الشركة بتنفيذ وعدها وأن تضع فى هذه المخازن موظفين من متاعها ليتولوا توزيع السكر على تاجر التجزئة والمستهلكين فبذلك توفر على الجمهور الفرق بين سعر الجملة وهو ٥٣ جنبا و ٧٥٠ مليا وسعر التجزئة وهو حوالى ٥٩ جنبا للطن .

كنت أفهم أن يكون هذا . وكنت أفهم أن تقول الوزارة للشركة : أما وأنت تدعين أن هذا الزيل يملك وليس متعهدا - فيجب تخفيض مبلغ ٢٢٥ فلا بد منها المستهلك . ولكن الذى حصل غير ذلك ، إن الوزارة لا تنك كما كنت من الاطلاع على الملفات والأوراق والخطابات المتبادلة بذلك مجهودا مجودا مع الشركة ، ولكنه مع الأسف لم ينتج ، فأمرت الشركة على موقفها ، وقالت أنا اخترت هذا المتعهد وأعطى من إثناء وأمن عن إثناء ولا شأن لوزارة التكوين فى ذلك ، رغم أن هناك مرسوموا وقرارا يمكن هذه الحالة ، ومع أن تختار الحكومة من تشاء ، وأنه يتمتع على أصحاب المصانع الا يسطروا هذه السلع إلا للتجار الذين يختارهم وزارة التكوين .

وأنا أسف جدا أن أقرر أن هذه السياسة كان من شأنها أن نصبت الشركة على أن تطحن كل هذا الطحن الذى لا تبني من ورائه الا مصالحها المادية وهو فوق مانتصرون الضمامة ، على حساب المستهلك وأسأرب للحضار كاشطة مستفاد من ملفات وزارة التكوين فى هذا الشأن ، فقد كانت مقررات البلاد من السكر فى سنة ١٩٤٧ ١٥ ألف طن شهريا زيدت فى سنة ١٩٤٨ إلى ١٧ ألف ، ولم تتعرض الشركة على ذلك .

ون أوائل سنة ١٩٤٩ رأت الوزارة أن تعمل على إطلاق حرية تداول السكر ، وما من شك أن هذا هو الهدف الذى تهدف اليه هذه الحكومة ، وهدفت اليه الحكومة السابقة ، وتهدف اليه كل حكومة تريد أن توفر للناس المواد الأولية ، ولكن الأمر عندنا هو عرض على لجنة التكوين العليا فى ١٠ و ٢١ فبراير سنة ١٩٤٩ فقررت اتخاذ تدابير معينة تمهيدا لذلك هذه التدبير وإطلاق حرية التداول ، ومن هذه التدابير زيادة مقبولة السكر ، قدرت أن تكون ١٩ ألف طن شهريا بدلا من ١٧ ألف طن ، أى بزيادة إلى طن فى الشهر ، وهذه الزيادة لإنصاف أصحاب البطاقات الذين تقل مقاديرهم عن أقة ونصف كما قررت أن تنزل إلى السوق كمية من السكر انخام ليعاد على خفض أسعار السكر فى السوق السوداء ، فضلا فخذت الشركة هذا . ومن البيانات التى اطلعت عليها ومن التقارير التى قدمها رجال

بعد ذلك زميل سعادة الشيخ المحترم علوى بك الجزائر سؤالا بتاريخ ١١ يولييه سنة ١٩٤٩ إلى وزير التكوين السابق ، ولكن هذا السؤال سقط بسبب استقالة الوزارة ، فتقدمت أنا باستجواب عرض على حضراتكم فى جلسة ٢ أغسطس سنة ١٩٤٩ لتحديد يوم المناقشة فيه فكان رد معالى الوزير على هذا الاستجواب أن طلب تأجيل المناقشة فيه أسبوعا واحدا ، وقال : " أطمئن حضرة الشيخ المحترم مقدم الاستجواب إلى أنى لا أهاب التأجيل لمجرد التأجيل ، بل تنفيذ وجهة نظر حضرة المستجوب ، لأنى بحث الأمر مع موظفى الوزارة المختصين ووجدت أنه حق فى تقديم هذا الاستجواب " . ولم أستطع إزاء هذا إلا أن أشكر معالى الوزير على هذه الإجابة الصريحة ، وأنت أطلابه بتفضي هذا الرأى .

وبعد أسبوع عرض سؤال سعادة الزميل المحترم علوى بك الجزائر ، فأجاب معالى الوزير بما يأتى : " سبق أن صرحنا فى هذا المجلس المؤرخ بجملة ٢ أغسطس سنة ١٩٤٩ ، بمناسبة استجواب حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شاذى بك فى نفس الموضوع ، أنى بعد دراستى مع موظفى الوزارة المختصين وجدت أنه حق فى استجوابه ، ووجدت بتحقيق رغبته ورغبة حضرة الشيخ المحترم مقدم السؤال . وأضيف إلى ذلك أن الوزارة على اتصال مع الشركة لحل هذه المسألة على الأسس التى أوضعتها فى الجلسة الماضية .

أظن ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن معالى وزير التكوين كان على حق حين صرح بهذا التصريح ، وحين قال إنه بحث الأمر مع موظفى وزارته ووجد المستجوب والسائل على حق فيما يدولان . ترقبت ، وترقب الناس وترقب المستهلكون قبل التجار ، أن يردها معالى الوزير بوعده . ونوافد الناس من تجار ومستهلكين على مكتب معاليه يشكون بين حين وآخر ، فكان كريما معهم وكان يطمئنهم المرة بعد المرة بأنه لا بد من تحقيق لهم وعده . وبلغ هذا حد أن المسئولين فى الوزارة كلفوا التجار بالتوجه إلى الشركة ودفع ثمن بقراتهم من السكر لترسله إليهم ، فذهبوا إليها ، لكنها عادت فأعرضت عنهم وطردتهم وأصررت على أن تمنح فى طريقها .

حضرات الشيوخ المحترمين :

إن أضرار هذا النظام ، كما فهمه معالى وزير التكوين وكما فهمه كبار موظفى الوزارة وكما فهمته أنا ولسه الجمهور ، أن يعمل هذا المتعهد على ثلاثين أرواب بين أرحمين تاجرا على الأقل ، ومن الطبع أن عملية التوزيع التى يقوم بها أرحمون تاجرا لا يمكن أن يقوم بها تاجر واحد فى نفس الوقت والمدة التى يسلم كل تاجر أو مستهلك حصته . إن الأضرار لا تنحصر فى هذا فقط ون تأخير تسليم مقررات إلى المستهلكين بل إن هناك ضررا باديا هو الراجح الوزير الذى يعود على هذا المتعهد ، ولا أعتقد أن هذا المتعهد يأخذ بهذا الراجح الوزير نفسه ، وذلك كما قلت لحضراتكم ، إن سعر طن السكر الذى

ويتمتع من توزيع السكر البودرة ، وتبلغ كيات حصة في السوق جميع السوق السوداء لتيسير الأمر على المستهلك .

هذا البيان صدر في ٤ سبتمبر ووقعه أصحاب المالى الوزراء لعلنا في ٣ سبتمبر ، ونشر في المصنف في ٤ سبتمبر . ونشر على صدور هذا البيان أربعة أيام ، أى في ٨ سبتمبر ، حتى أخطرت الوزارة من عالية المصنفين أن الشركة توقفت في يوم ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٩ من توزيع السكر وأصرت على أن تصرف المقادير ناقصة ، وأعادت الوزارة المفارضة معها فطابت للصر في ٢٠ سبتمبر ، ولكنها ما لبثت أن توقفت في يوم ٢٢ سبتمبر ووعدت بالصر في أول الشهر .

**مقبرة الشيخ المرمم أبو شادي** — حل هي دولة أم شركة ؟

**مقبرة الشيخ المرمم فربير أبو شادي بك** — وفي ٢٧ سبتمبر عادت الشركة فقبلت أن تصرف مقررات أصحاب المصانع كاملة . وكلفتهم بدفع ثمن الباقي لهم ، فلما ذهبوا إليها قبلت الثمن من بعضهم ورفضته من الباقين ، وهكذا تعطل من شاء وتمنع من شاء . وأؤكد دولة رئيس مجلس الوزراء أن هذه البيانات أخذتها من ملفات وزارة التكوين ، وكنت أود أن تودع مكتب المجلس ليمسك بحضرات الزملاء من الرجوع إليها ، ولا يستطيع مجاله وزير التكوين أن يقول إن كلمة واحدة ما قلته فريضة .

نشط رجال المباحث في هذه الفترة ليمثلوا حالة السوق لحرقوا ٣٠٩ محاضر امتناع ضد الشركة في الفترة بين ٩/٢٦ و ١٠/١٣ ، وأرسلت إلى النيابة المستجلة ، ولم تقدم إلى المحكمة بعد .

وفي الوقت الذي تخفض الشركة مقررات المصانع والمخالفات العامة إلى النصف ، وفي الوقت الذي تعهد فيه بإيقاف توزيع السكر البودرة بتمريض هذا السكر على المصانع بمر زبد لـ ٨٠ جنيتا للطن الواحد ، وتوقع منه إلى بضعة أعشار من خفضت مقطوعاتهم ١٠٠ ، لا من طن فخص شهر صحتهم الذي تعهدت فيه بإيقاف توزيعه .

هل أن الشركة لم تعهد بإيقاف توزيع هذا النوع من السكر لالتخلص من أصميره . ذلك لأن هذا السكر خسر سعر ، ولهذا فإن من صالح الشركة المبادي أن تومه بخصف ثمن السكر المبكر . وذلك لأن أصحاب المصانع الحاروي في حاجة إليه ولا يستطيعون الاستغناء عنه .

كنت أفهم أن الوزارة تطبق القانون على الشركة في كل حالة من حالات الامتناع حتى لا يرتفع سعر السكر في السوق السوداء .

**مقبرة الشيخ المرمم أبو شادي** — لا يعمل في توزيع السكر على المحكمة توزيع السكر على المستهلكين ؟

المباحث ، تبين أن سعر السكر في ذلك الوقت حبط إلى السبعين السبعين وانخفضت السوق السوداء تماماً ولم يبق لها أى أثر في هذا الوقت غير أنه قد حدث بعد ذلك ودون سابق إخبار أن امتنت الشركة عن صرف مقطوعات السكر وخفضت ٥٠٪ من مقطوعات المصانع والمخالفات العامة كما خفضت مقطوعة طاقات الاستهلاك الفردي ١٠٪ دون أن تحيط وزارة التكوين علماً بشيء من ذلك ، ولم تلم الوزارة بهذا إلا من الشكاوى وما نشرته المصنف عن هذا الموضوع .

وفي ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٩ كتبت إليها الوزارة خطاباً . . . .

**مقبرة صائب الروثة حسين سري باشا** (رئيس مجلس الوزراء) — هل كان التوزيع على أساس ١٩ ألف طن في ذلك الوقت ؟

**مقبرة الشيخ المرمم فربير أبو شادي بك** — نعم .

**مقبرة صائب الروثة حسين سري باشا** (رئيس مجلس الوزراء) — هل أطلع حضرة الشيخ المرمم على التفاصيل كلها ؟

**مقبرة الشيخ المرمم فربير أبو شادي بك** — نعم ، وأريد أن أسمع المكين من محال وزير التكوين .

**مقبرة صائب الروثة حسين سري باشا** (رئيس مجلس الوزراء) — ولو أن هذا خارج من الموضوع إلا أنك تستمع المكين .

**مقبرة الشيخ المرمم فربير أبو شادي بك** — كتبت الوزارة إلى الشركة في ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٩ راجية أن تصل إلى محال وبناطق الاستهلاك في الموايد الجديدة مقررات السكر ، كما رجيت أن تطرح الشركة في السوق في آلاف طن من السكر الخام . ولكي الشركة بدلا من إجابة هذا الطلب امتنت كما قلت لحضراتكم وخفضت هذه المقادير ومنها السكر الخاص بالطوارئ . فالمرض الذي يحتاج إلى كوب من البودرة أو إلى مادة يستلزم فيها استعمال السكر ويتقدم بشهادة من الطبيب ليعرف مرافق التكوين أنه أو اثنين من السكر أصبح لا يجد هذا السكر . وكذلك المحال في الأنواع والجملدات والماتم وكلها تعد من الطوارئ . فامتنت الشركة بتاتا عن صرف السكر في هذه الحالات .

وقد انتهت وزارة المالية والتجارة والتكوين مجمعة إلى بيان بالاختلاف مع الشركة . وقد صدق هذا البيان وعندي صورة رسمية منه ، ونشر في جميع الصحف تضمن أن الشركة ستوم بشحن مقررات السكر كما هي ، وأنها ستوقف توزيع السكر البودرة وستطرح في السوق الحرة كيات إضافية .

هذا هو مضبوط البيان الذي صدر ، ونشر في المصنف ، والذي قرأت في ملفات وزارة التكوين . ومفاد أن الشركة تقدم بتوزيع السكر كاملاً

**محضر الشيوخ المحترم فرير أبو شادي بك** - ساجيب عن سؤال حضرة الشيخ الحاتم .

حضرة الشيخ المحترم فرير أبو شادي بك - لم اقل ساعطى له الحق في الرد بل قلت انى ساعطيه حقه في الرد الواقع وانه سيبد على ما اقول .

**خبرة صاحب الدوة صبيح سري باشا** ( رئيس مجلس الوزراء ) :  
أما كون حضرة الشيخ المحترم قاله انى سعطى معالى الوزير الحق في الرد ، فهذا ثابت في عصر الجلسة .

**محضر الشيوخ المحترم فرير أبو شادي بك** - اذا كنت قد قلت انى ساعطيه الحق في الرد فان منه غلطة كلامية اعترض بها .

**محضر الشيوخ المحترم الأستاذ سماعيل حمزة** - هل كل هذه المسائل بسيطة لا تستحق كل هذا .

**خبرة صاحب الدوة صبيح سري باشا** ( رئيس مجلس الوزراء ) - لقد فهمت تماما ما قاله حضرة الشيخ المحترم ، وانى متأكد من أنه قال ذلك أما إنه أخطأ التعبير فهذا شيء آخر .

استمتت الشركة بغاية يوم أول أكتوبر وهو يوم وقفة العيد عن شغل السكر لأصحاب المصانع فأخطر معالى الوزير لأن يصدر القرار الحكيم الذى أصدره ، وهو القرار رقم ١٤٤ الذى يحدد للشركة واجباتها ، والقوة المقررة على مخالفة هذه الواجبات وغير ذلك .

إن السياسة التى اتبعت مع الشركة كان من شأنها أن تشجع الشركة على السهر في طريقتها . ومن أغرب ما وصل إليه على ، ومن أغرب ما اطلعت عليه في الملفات ، هو أنه لما استمتت الشركة في سنة ١٩٤٨ حورت لما حاضرت زادت حل المسألة ، وقدمت إلى النيابة فأرسلتها النيابة إلى المحكمة . فكتب زميل محترم هو على الشركة خطأ إلى معادة النائب العام لا أستطيع أن أنصو كيف كتبه هذا الزميل . إنى عام فى المجلس عامون ، ولا أظن أن أحدا منهم يستطيع كتابة مثل هذا الخطاب . قال محترمي في هذا الخطاب إن هناك قضايا منظورة أمام المحاكم مقدمة ضد مدير عام الشركة وموظفيها ، ولما كانت الخلافات التى أدت إلى هذه القضايا قد سويت ... ..

**خبرة صاحب المعالي عبد الرحمن مرافعى بك** ( وزير التوطين ) :  
هل يصبح حضرة الشيخ المحترم يذكر تاريخ هذا الخطاب ؟

**محضر الشيوخ المحترم فرير أبو شادي بك** - سأذكر تاريخه حالا ، ولينسب معاليه بانى حريص كل الحرص على أن أعطيه حقه وزيادة ، وله بعد ذلك أن يرد .

**خبرة صاحب المعالي عبد الرحمن مرافعى بك** ( وزير التوطين ) :  
سأرد طيبا .

**الرئيس** - فلنذكر حضرة الشيخ المحترم تاريخ هذا الخطاب .

**خبرة الشيوخ المحترم فرير أبو شادي بك** - التاريخ هو ٤ ماي سنة ١٩٤٩

**محضر الشيوخ المحترم فرير أبو شادي بك** - أعود إلى موضوع الخطاب الذى حره على الشركة ، فأذكر أنه جاء في ذلك الخطاب " لما كان الخلاف الذى كان قائما بين الشركة والحكومة والذي أدى إلى هذه القضايا ، قد سوى بالخطابين ٢٧ و ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٨ وقد تمكنت الشركة بموجب هذا الإنفاق من تدوير المال اللازم بما يسمح لها من مواجهة مطالب الإنتاج المالى من السكر الذى ترضه منها وزارة التوطين . وقد كان عدم توفر المال وسوء حالة المصانع من الأسباب التى حملت الشركة حتى الآن على الاعتذار عن عدم قدرتها على الاستمرار في الإنتاج المرتفع الذى ترضه الوزارة . وليس من شك في أن إرقام الاطلاق المشار إليه دليل في ذاته على أن الشركة كانت حقة في اعتذارها السابق بجزءها من مشاركة مطالب التوطين .

ولهذا فانه يطلب أن تفوض النيابة الرأى للمحكمة لتحكم في هذه القضايا بالبراءة أو أن تعجل القضايا إلى أجل غير مسمى .

هذا الخطاب تاريخه ٤ ماي سنة ١٩٤٩ ولقد بنى بالوزارة دون رد .....

**خبرة الشيوخ المحترم عبد القوي أحمد باشا** - هل أرسل هذا الخطاب إلى النائب العام أو إلى الوزارة ؟

**خبرة صاحب الدوة صبيح سري باشا** ( رئيس مجلس الوزراء ) - هل إلى حال تشكر لحضرة الشيخ المحترم أنه صيغ على معالى وزير التوطين الحق في الرد .

**مقرر الشيوخ المكرم فرير أبو شادي بك** - أرسل إلى النائب العام فاسحاً إلى وزارة التكوين .

**مقرر الشيوخ المكرم أبو شادي محمد** - هل يمكن أن يرسل عام كتاباً إلى النائب العام يطلب منه أن يفوض الرأي للحكمة حتى يتحكم بالبرامة ؟ إن هذه مهزلة .

**مقرر الشيوخ المكرم فرير أبو شادي بك** - ردت الوزارة على النائب العام في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٩ بكاتب قالت فيه إن الموضوع يعتبر متنياً نظراً لأن الشركة قامت فعلاً بصرف جميع الكيات التي طلبت منها حتى آخر يولييه سنة ١٩٤٩ . هنا أوقف قليلاً . لقد اشترفت الشركة بلسان عاميها بأنها في سنة ١٩٤٨ كانت عاجزة عن أن تنتج الإنتاج المالي الذي يواجه رغبة وزارة التكوين والذي يكفي لسد حاجة البلاد من السكر . واشترفت أيضاً بأنها الآن بعد أن توفر لديها المال تستطيع أن تسد حاجة البلاد من السكر ، وأن تنتج الإنتاج المرفوع الذي يكفي لمواجهة سهلاك البلاد حسب الكيات التي تراها وزارة التكوين . وفي ٢٣ أغسطس ، أي قبل شهر سبتمبر وقبل الاحتياج وقبل تخفيض المقطوعيات بنسبة ٥٠٪ و ١٠٪ . إذن لم يكن الواقع هو أن الشركة تريد أن تنتج انتاجاً حالياً . وأن تحمل على مواجهة وحيات الجمهور والقضاء على السوق السوداء ، بل كانت تريد أن تنفاد سيف القانون والحكم عليها في تلك القضايا . ولذلك فلما بعد أن ظفرت بذلك الخطاب سرعان ما عادت إلى سيرتها الأولى فاستتمت عن ضمن المقررات كاملة ، وخفضت من تلقاء نفسها بعض المقطوعيات إلى النصف والبعض الآخر بنسبة ١٠٪ .

**مقرر الشيوخ المكرم عبد السلام محمود بك** - ماذا جرى في القضايا ؟

**مقرر الشيوخ المكرم فرير أبو شادي بك** - لم أتعرض في بحثي لهذا الموضوع وليس من شأني أن أتعرض له . ولقد أخذت هذا من ملفات الشركة بالوزارة منذ يومين . أوددت الوزارة بمديالي الذي نشر في ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٩ وبعد امتناع الشركة في أول أكتوبر ، أي يوم وقفة العيد ، أن تتيح المركز الإحصائي للسكر لدى الشركة ، فأوفدت وكيل إدارة الخبراء بها للاطلاع على دفاتر الشركة بناء على السلطة التي يمنحها القانون للوزارة ، لأن الشركة تهم الوزارة بالإسراف والتبذير في توزيع السكر . لهذا ندت الوزارة وكيلاً لإدارة الخبراء ، كما بينت ، ليطلع على الكيات الباقية لدى الشركة لتعرف الوزارة إلى متى تكفي إذا ما أضيف إليها العشرون ألف طن التي تعددت الشركة باستيرادها من الخارج في شهر سبتمبر وأكتوبر ، وهل يكفي هذا المقدار مقررات التكوين للجمهور في شهر نوفمبر وديسمبر إلى أن يظهر المحصول الجديد ؟ ولكن الشركة امتنعت عن

اطلاع وكيل إدارة الخبراء على دفاترها ، ولم تعترف بمجلة في الاطلاع على هذه الدفاتر ، فطلبت الوزارة بياناً من الشركة من واقع هذه الدفاتر ولكنها رفضت إعطائها هذا البيان . وامتناع الشركة عن هذا يعتبر جريمة في نظر القانون . لأن رجال الوزارة صفة رجال الضبطية القضائية ومن حقهم التنقيش والاطلاع على دفاتر الشركة .

وقد حصلت على بيان رسمي مقدم إلى معالي الوزير مذكور فيه أن الباقي من السكر الناتج عنها هو ٤٠٥٣٠ طناً ، وهذا المقدار يكفي لصرف ١٩٠٠٠ طن في شهر نوفمبر ومنها في شهر ديسمبر ، وليس ١٧٠٠٠ طن حسب ما تقرر ، يضاف إلى هذا المقدار ٢٧٠٠٠ طن مستوردة من الخارج في شهر أكتوبر ونوفمبر ، وهذه المقادير تكفي لصرف الكيات التي اطمأن إليها الشعب في المدة السابقة إن لم يكن أكثر .

قبل الانتهاء من كلامي بكلمة أريد أن أقولها إذا سمح لي دولة رئيس الوزراء ومعالي وزير التكوين .

**مقرر صاحب البروة صبحي محمد عليا** (رئيس مجلس الوزراء) - إذا سمح المجلس لنا أن نتقدم على سلطة فخامة فالحلوس هو الذي يملك الحق في السماح لحضرته بالكلام .

**مقرر الشيوخ المكرم فرير أبو شادي بك** - الذي ثبت أن في الأربعة الأشهر التي أتيت في شهر أغسطس عرضت الشركة ٢٥ ألف طن سكرًا خاماً بناء على طلب وزارة التكوين وبيع هذا السكر الخام بسعر السكر المكرر ولأن الطن الواحد تكلف على أسوأ تقدير تسعة ودرهم التكوين ثلاثة جنيهات لأفادت الشركة من ذلك ٧٥ ألف جنيه ، لأن الشركة باعت سكرًا خاماً بسعر السكر المكرر . والأفاد لم تحتفظ الوزارة لنفسها بحق عاسبة الشركة عن هذا الفرق ، ولم يكن هذا في عهد الوزارة الحالية أو وزير التكوين الحالي . ولكن الوزير السابق لم يحتفظ لنفسه بحق عاسبة الشركة عن الفرق بين سعر السكر المكرر والسكر الخام .

يقال إن هناك عمالاً تمتلوا . وإذا كان يصرف للعمال أجور عن وقت عملهم بقدر يحوالي عشرة أضعاف عشر ألف جنيه ، فكانت من الممكن أن يضم هذا المبلغ من المبلغ الذي أفادت منه الشركة وهو ٧٥ ألف جنيه ويذهب الباقي للجمهور بأية طريقة .

علمت - وأرجو بالحاح أن أقت النظر إلى هذا - أن الحكومة مستوردة ٤٧٢٠٠ طن من السكر ومشروط في العقود أنه سكر أبيض متبلور درجة حلالة ٩٩٪ . وعلمت أن هذا السكر سيصل للشركة لكره وتأخذ عليه أجراً . هذا في الوقت الذي يباع في السوق سكر خام غير مكرر . وعندما تستورد سكرًا متبلورًا تطبيقاً درجة حلالة ٩٩٪ ، تعطيه للشركة لتكره وتطحنها ثلاثة جنيهات عن كل طن تكره ، أي إنها تستفيد من هذه العملية حوالي ٤٠ ألف جنيه .



بل زيد هذا الطلب إلى ١٩ ألف طن ، ولم تتكلم الشركة أيضا لأن الزيادة طوعية وفي حدود ما تستطيع إستياجه ماكيناتها . ولكن بعضكم كثيرا أن تعلموا أن في أشهر مارس وأبريل ومايو ويونيه ويولييه طلبت الحكومة من الشركة أن تنتج ٢٧ ألف طن شهريا ، وبمضى ذلك أن الحكومة طالبت الشركة بانتاج ضعف ما كانت تنتجه قبل الحرب ، مع العلم بأن زيادة السكان لم تكن سوى ٣٠ ٪ عما كانت عليه قبل الحرب .

زادت العقود المتداولة فزادت الترف تبعا لذلك ، وأصبح من حق المصريين أن يتجسوا بالسك ، وليس هناك ما يبعد إلى أن يعمل المصريون كاجمل العالم . أجمع بأن يضيفوا على أنفسهم في الكليات .

قل - وصحتم - إن السكر من المواد الكالية . وهذا حقيق . وأنا أقول إنه غذاء أساسي لعالية الفقراء ، وواجب على كل حكومة وواجبا جميعا أن تعطى الفقراء ما يحتاجون إليه وأن توفر لهم هذا الغذاء الضروري ، ولكن يا حضرات الشيوخ المحترمين ، هل التكاليف والمليص ( واليونيون ) من المواد الضرورية ؟

نحن نكمل الآن عن القلاح الفقير ، وأن السكر عنده مادة أساسية للغذاء ، وأنه يختلف تماما من كل الأوروبيين لأنهم يستمضون منه بأشياء أخرى ، ولكن بالله عليكم هل من المعقول أن تزيد كيات الشكولاته ( واليونيون ) وتزيد ( الدلم ) ونسرف في الانتاج لحضرات الأغنياء والقوات والمليين ؟

مضى طالب بهذا ؟ إذا توة لدينا الانتاج فلا مانع من الزيادة في الكليات وهذا إذا لم نستطع أن نصدر الفائض من حاجتنا إلى الخارج بصفته مادة أولية متحولة إلى مادة أخرى وهي حلوى الترف . ولكنا في هذا الوقت لا نستطيع أن نزيد الإنتاج المحلي في يوم وليلة أو في بضعة أشهر من ١٧ ألف طن إلى ٢٦ ألف طن .

إننا نحتاج إلى استهلاك سنوي قدره ٢١٦ ألف طن في الوقت الذي لا تنتج فيه الشركة إلا ٢١٠ ألف طن ، أي إننا نستورد من الخارج ما نسد به العجز . فهل يطلب من الشركة أن يكون انتاجها ٣١٢ ألف طن أو أن تستورد من الخارج ما يسد العجز لتصل بالاستهلاك إلى ٢١٦ ألف طن ؟

هل من البهل الاستيراد ؟ وصلت هذه الحكومة إلى الحكم ، وكانت هناك أوامر كثيرة لاستيراد السكر ، فبذلنا كل ما في وسعنا لتيسير هذا الاستيراد .

مقرة الشيخ الهرم أؤتمن اسمعيل حمزة - وهل وصلتم إلى شيء ؟

مقرة صاحب الروم جميع سري باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) - وعلنا ، وأرجو أن تستمر في الوصول ، ولكني أؤكد لحضراتكم أنه مرت علينا أوقات كنا نخشى فيها أن نسير عن صرف ما يجب صرفه من السكر .

إن هذا لا يتفق إطلاقا مع صالح الجمهور ولا مع صالح الخزانة ، وبناء على هذا أطلب إلى الحكومة بعد الذي قلته أن تعمل على تنفيذ المراسم بقوانين والقرارات الوزارية التي تصدرها ، وأن تضع حدا لهذه الفوضى التي كثرت الكلام فيها كل يوم .

( تصفيق )

مقرة صاحب الروم جميع سري باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) :

حضرات الشيوخ المحترمين ،

سئول بطيعة الحال معالي وزير القون الرد على هذا الاستجواب ، ولكنني فاطمت حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي لك أثناء إدلائه بيانه فن حقه أن يطلب مني ومن حق المجلس أن يطلب أيضا تحقيق الكلفة التي قلها من أتى سأله بيانات مخالفة لما ذكر .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

كل ما تصبر إليه أي بلد أن تكون منتجات صانعتها كالية تماما لاستهلاكها . هذا هو الشرط الطبيعي ، والعالم الأساسي لكل شعب وكل حكومة ترضى في أن يخفى الشعب نفسه بنفسه ، فلأخذ سافة السكر مثلا :

كانت مقطورة البلد الشهيرة من السكر قبل الحرب في سنة ١٩٢٨ حوالي ١٣٥٠٠ طن ، وكان عدد السكان في ذلك الوقت يتراوح بين ١٥ و ١٦ مليون نسمة ، وقد كنا يومذاك لا نستهلك مطلقا قلة السكر لدى الأهالي إذ كانت هناك اتفاقية معقودة بين الحكومة وشركة السكر تمنع وجود أي سكر من الخارج . وكانت الكمية المذكورة كافية للاستهلاك المحلي وكنا قانين بها .

زاد عدد السكان من ١٥ مليونا إلى ٢٠ مليون نسمة ، أي بمقدار الثلث فإذا زادت كمية السكر بهذا المقدار لكان المطلوب ٧ . ١٨ ألف طن شهريا وكان واجبا على الحكومة التي كانت شركة فعلة للشركة أن تطلبها بزيادة الانتاج إلى ١٧ ألف طن في الشهر . وقد طلبت الشركة هذه الزيادة واستجاب لذلك في وقت الحرب ، ولم يكن ميسورا استحصال ماكينات من الخارج . استعاضة عن المكينات المستهلكة ، مما اضطر الشركة ومنها الحكومة إلى تشغيل المكينات باستمرار أكثر من طاقتها حتى توصلت بعد أن انتهت الحرب إلى تجديد بعض المكينات ، وذلك بناء على ما قرره هذا المجلس المؤرخ من إعطاء مبلغ مخصص للشركة تقوم بالتجديدات حتى وصل انتاج الشركة إلى ١٨.٥ ألف طن أو ١٩ ألف طن . وهذا الانتاج كاف لمما إذا ما قورن بما كنا نستهلكه قبل الحرب .

ماذا حصل بعد ذلك ؟ في سنة ١٩٤٨ - حدث كما قال حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك - أن طولت الشركة بانتاج ١٧ ألف طن في الشهر ، فلم يرض أحد من ذلك . كما فهمت من حضرة الشيخ المحترم .

حضرة الشيخ المكرم المولى عبد الرحمن برهان نور - رئيس مجلس الوزراء -  
 ونسب الوزراء أن بين لنا المبررات التي استندت إليها وزارة القويين في  
 رفع الكيات المنصرفة في أشهر مارس وأبريل ومايو ويونيه ويولييه من  
 ١٩٠٠٠ طن إلى ٢٦٠٠٠ طن ؟

حضرة صاحب الدوة حسين حرق باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) -  
 قلت لحضراتكم إنني سأترك جميع التفاصيل إلى زميلي وزير القويين ، وإنني  
 أنكم فقط في الصعوبات ، بصفتي رئيس لجنة القويين العليا ، وهذه  
 الصعوبات هي كل ما يمكنني أن أنكم فيه الآن .

حضرة الشيخ المكرم المولى عبد الرحمن برهان نور - حقه مسألة  
 أساسية ويحتمل أن أقف عليها .

حضرة صاحب الدوة حسين حرق باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) -  
 معالي وزير القويين من ذلك ، فإني أطلب منكم أن تستطع إجابتي  
 هاتر يد .

حقي أن قلت إنني لا أستطيع أن أتي تقديراني على حاله ، فإني  
 ما هو موجود فلا ، وما هو المتظر وصوله من كيات السكر وقد قلنا  
 أن هناك بواخر تصل بعد ثلاثة أو أربعة أيام فقط ، وقد وصل بعضها ،  
 وبسبب كيات السكر الموجودة فلا وألكيات المحقق وصولها في الثلاثة  
 الأشهر الباقية حتى الحصول الجليد - وجدنا أننا نستطيع توفير السكر على  
 أساس متوسط الشهر الواحد وهو ١٩,٠٠٠ طن وقد وجدنا هذا السكر  
 الجليل الذي قل حضرة الشيخ المكرم مقدم الاستجواب إن نسبة حلاوته  
 ٩٩.٥٪ . ولو أنها ليست كذلك ، لأن معلومات حضرة الشيخ المكرم  
 لا أستطيع أن أنكرها ، ولأن هذا الموضوع يشتمل بالتفاصيل التي سيتناولها  
 معالي وزير القويين في رده .

حضرة الشيخ المكرم فرهم أبو شاذي بك - هذه المعلومات ليست من  
 عندي ، بل هي معلومات مستقاة من الوزارة .

حضرة صاحب الدوة حسين حرق باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) -  
 إذن لعل حضرة الشيخ المكرم أن السكر الجليد المستورد نسبة عالية  
 هي ٩٩٪ . وهذا ما أمكننا أن نصل إليه .

حضرة الشيخ المكرم فرهم أبو شاذي بك - إن لدى المحققين الوثائق  
 التي استندت منها هذه المعلومات .

الرئيس - هل وزارة القويين هي التي طلبت رفع كمية الإنتاج  
 من ١٨ ألف طن إلى ٢٦ ألف طن ؟

حضرة صاحب الدوة حسين حرق باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) - نعم .  
 وأقصد أن هذا الطلب كان في أشهر مارس وأبريل ومايو ويونيه ويولييه .  
 وأنا لا أعير كلامي ولا أريد أن يكون هناك شيء خاف على حضراتكم .  
 فإذا كانت الحكومة أخطأت فليس هناك عيب في أن أدين الخطأ .  
 بل يجب أن تتعاون جميعا لإظهار الخطأ .

حضرة الشيخ المكرم المولى عبد الرحمن حرق - كم نتج الشركة ؟

حضرة صاحب الدوة حسين حرق باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) - قلت  
 لحضراتكم إن الشركة تربط إنتاجها بكمية قصب السكر ودرجة حلاوته ،  
 ويمكن أن نأخذ متوسطا لإنتاجها من ٢١٥ إلى ٢١٥ ألف طن في السنة ،  
 أي بمعدل ١٨ أو ١٨,٥ ألف طن شهريا . وأنا كما نصرف السكر الآن  
 بنسبة ما كان يصرف قبل الحرب لكنت هذه الكمية كافية تماما . ومن  
 المعلوم أن كل بلد ينتج الكمية الكافية لاستهلاكه يكون بلدا سعيدا ،  
 ونحن والحمد لله في بلد سعيد بلا شك ، ولكننا نريد بالشكر والشكر  
 دون غيرها أن نجعله بأنا . يجب أن يفهم الشعب هذه الحقيقة ، وأنه  
 لا داعي للإسراف بدون فائدة .

حضرة الشيخ المكرم عبد المنعم محمود بك - لم لا تقيّد المقررات  
 الخاصة بمحلات الحلوى ؟

حضرة صاحب الدوة حسين حرق باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) - لو  
 تكلم حضرة الشيخ المكرم بالانتظار لوصلنا إلى ذلك .

وجدنا أنفسنا في هذه الصعوبة ، فليس هناك وارد من السكر  
 الطيات المتعددة . وإلى جانب ذلك فقد أتمرت كيات السكر الموجودة  
 في الشركة هذه عتيقة بما يصرف في السنة الأشهر التي تلت الثلاثة الأشهر  
 الأولى من السنة الحالية ، فإذا فعلنا ؟ سألتنا : متى يأتي الحصول الجليد ؟  
 وبالتالي متى سيصل السكر الجليد ؟ فنيل لنا إن الحصول الجليد لا يتج  
 قبل ٢٠ يناير ، فنقلنا نأخذ شهر يناير أيضا من باب الاحتياط ونصل  
 حسابنا مع الآن على شهر يناير كاملا . إذن للأشهر الموجودة أمامنا  
 باعتبار أن شهر أكتوبر صرفت مقدومه ، هي أشهر نوفمبر وديسمبر  
 ويناير ، ثم يحتمل لدينا كيات من السكر تكفي هذه الأشهر الثلاثة  
 في مصر ؟ بكل أنف لم نجد ما يكفي البلاد لأقل أساس ٢٥,٠٠٠  
 أو ٢٦,٠٠٠ طن ، حتى ولا على افتراض ١٩,٠٠٠ طن .

يقبل مددعاهما وما زاد من هذه الكمية إن عول الإسراف. أمال ١٩,٠٠٠ طن  
تستطيع أن تستغل كل المصانع في حدودها .

أما ما قيل من إقفال مصانع الشيخ فضل فن التريب أن يوجه إلى  
الوزارة التي في شرف رعايتها مثل هذا السؤال : فقد قررت الوزارة  
السابقة بالإتفاق مع الشركة إقفال هذه المصانع ، فكيف يطلب مني أن  
أرد على سؤال حضرة الشيخ المحترم الخاص من هذه النقطة ؟ !

**حضرة الشيخ المحترم لمرور أبو شادي بك -** هل هذا المصنع معد لتكرار  
السكر المستورد ؟

**حضرة صاحب المروحة حسين سري باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) -** أقرد  
لحضراتكم أن وزارة التجارة والصناعة في الوزارة الماضية هي التي اتفقت  
مع الشركة ، ووافقتها على إقفال مصانع الشيخ فضل . وكانت مدار  
البحث هو : هل نطلقها في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ أو نطلقها في يونيو  
سنة ١٩٥٠ ، وماذا يتخذ بشأن الحال ؟ فاهتت الحكومة في ذلك الوقت  
مع الشركة على كيفة تسريح هؤلاء الحال ، ومن تسريحهم ، وكان ذلك على  
أساس أن مصانع الصعيد الخمسة الأخرى في ازدياد وفي حاجة إلى عمال  
آخرون .

ولا أنكر يا حضرات الشيخ المحترمين أمي من واجبي أن ألتفت  
من الإجراءات والقرارات السابقة وإلى مستند لذلك . وأرجو أن ننظر  
لهذا الموضوع من ناحية المصلحة العامة ، كما أرجو أن تدركوا هذا تماما ،  
وأن تهنئوا به . وكفى كلاما من الكلمات وما يشاق بها ، ولتدبر  
المثل الذي يقول "هل قمر لحالك مدد رجليك" فهاضنا نتجج ١٩,٠٠٠ طن  
في الشهرة وإنتاجنا من قصب السكر هو الذي يطينا الناجح الشهري  
لاستهلاكنا الفلبيني دون زرف وهذا لا يعني لاستهلاك الفقير المسكين الذي  
يحبو السكر أساسا لغذائه . وغاية الأمر أننا في حاجة إلى التنازل عن القليل  
من الزرف في صنع الحلوى بأنواعها .

أقول إن إنتاجنا لا يزيد على ١٩,٠٠٠ طن ، ولذلك يجب ألا يزداد  
الزرف عما يجب ، خصوصا أن العالم يتطور الآن ، فلا تخطوا الفوارق  
كبيرة بين الفقراء والأغنياء .

هذا ما يجب أن تدققوا النظر فيه ، وهذا ما أردت أن أقوله ، وليرسم  
سماعة الرئيس لمعالي وزير الخواص بالرد على ما قاله حضرة المستجوب .

**الرئيس -** إن معالي وزير الخواص هو صاحب الحق في الرد .

**حضرة صاحب المروحة حسين سري باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) -** لقد  
أردت باسم الحكومة أن أوضح المبادئ العامة .

( تحلى سماعة الرئيس من رئاسة الجلسة وتولاه حضرة الشيخ المحترم  
الأستاذ حسين عبد الجليل وكيل المجلس ) .

**حضرة صاحب المروحة حسين سري باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) :**  
يسلم حضرتي الشيخ المحترم أن يذكر هذا لمعالي وزير الخواص ، وليرسم  
لي أن أكل كلمتي . يقول حضرة الشيخ المحترم للتوزع هذا السكر  
للمجهود من غير تكرار ، فما معنى هذا ؟ معناه أن مصنع التكرار بالحواشدية  
الذي يشتغل فيه ٥٠٠٠ عامل يلقى ونسرح هؤلاء الحال .

**حضرة الشيخ المحترم لمرور أبو شادي بك -** هل هذا المصنع معد لتكرار  
السكر المستورد ؟

**حضرة صاحب المروحة حسين سري باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) :**  
ليعلم حضرة الشيخ المحترم أن هذا المصنع يعمل منذ خمس وعشرين سنة في  
تكرار السكر المصري والسكر المستورد من الخارج ، ولقد وصلت درجة  
العمل به إلى أنه كان يكرر السكر الخام المستورد من الخارج ويصيد تصديره  
ثانية ، ومقدوره أن أكثر من ضعف مقدرة الخمسة المصانع الموجودة في  
الصعيد لصنع السكر ، فهذا المصنع إذن قادر على التكرار تماما . ولا تنسوا  
حضراتكم أن كل مصانع الصعيد تشتغل ثلاثة أو أربعة أشهر في السنة ،  
بينما هذا المصنع يشتغل اثني عشر شهرا ، فهل كان يمكن للحكومة أن تترك  
خمسة آلاف عامل في الشارع مدة شهرين أو شهرين ونصف شهر ؟

**حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك -** هل السكر يحتاج إلى التكرار ؟

**حضرة صاحب المروحة حسين سري باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) -**  
السكر يحتاج فعلا لتكرار ، وهذه مسألة أرجو أن تدرجها فنية .

**فأ هو التكرار ؟**

هل تظنون حضراتكم أن السكر الخارج من مصانع الصعيد مكر أسود ؟  
أظن أن كثيرين من حضراتكم زادوا مصانع السكر وادوا أنه ليس سكر  
أسود ، ولكنه يلزم من ذلك في حاجة إلى التكرار .

**حضرة الشيخ المحترم لمرور أبو شادي بك -** إن دولة رئيس  
الحكومة هريص على عدم تعطيل الحال الذين يشتغلون في مصانع السكر ،  
فكم البيت عامل في مصانع الحلوى سيخوضون لبطالة إذا ما حرمت تلك  
المصانع من مقررات السكر ؟

وفي سؤال آخر ، وهذا إذا كانت الشركة تتشكل من قلة الباق  
من السكر ، فلماذا تختار هذا الوقت بالذات لإقفال مصانع الشيخ فضل ؟

**حضرة صاحب المروحة حسين سري باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) :**  
إن تقاضى الحلوى التي يشكل عنها حضرة الشيخ المحترم والتي كانت تأخذ  
لقراراتها على أساس أن الاستهلاك المحلي ١٩,٠٠٠ طن إن تعطل أبو شادي

**مقرة الشيخ المرحوم أبو عبد الرحمن برهان نور** — أوجوه  
الجلسة للاستراحة .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة عشر دقائق للاستراحة ؟

(موافقة)

(وتمت الجلسة للاستراحة عشر دقائق في الساعة السابعة والنمسة والحادية عشرة، وأعيدت في الساعة السابعة والنمسة الثامنة عشرة) .

**مقرة صاحب الملقى الأستاذ عبد الرحمن مرفعي بك (وزير القون)** :  
حضرات الشيوخ المحترمين :

إن الاستجواب المقدم من حضرة الزميل المحترم فريد أبو شادي بك كان مقصورا على مسألة فريضة ، هي أن المتعهدين في مديرية التوفيقية في مدينة المنصورة — وعندهم لا يزيد على ٣٥ متهدا — أحلت شركة السكر لهم متهدا واحدا من مدينة القاهرة ، وفي هذا من مآل الاحتكار ما لا يتفق مع واجبات الشركة ولا مع المصلحة العامة، وكنت قد أعددت جوابا قصيرا على هذا الاستجواب، ولكني أرى الآن ألا عمل لأن أدرج إلى هذا الجواب لأن المسألة تطورت إلى أكثر من ذلك، وقد تناول حضرة الزميل المحترم مسألة السكر بأكملها تقريبا .

**مقرة الشيخ المرحوم محمد علوي الجزاز بك** — عندما تقدمت بسؤال كان غرضي منع الاحتكار . لأن شركة السكر — ولها متعهدون في المدن وفي مديرية التوفيقية وغيرها — كانت قد صرحت بأنها ستفني هذا التهد وأنما ستفتح مخازن ومكاتب للتوزيع ، وهذا أمر لو أنه تم لما كان عليه غيار ، ولكن الذي حدث هو أن الشركة استماخت من هؤلاء المتعهدين بشخص واحد ، وهذا هو الاحتكار بعينه ، والاحتكار طبعا لا توافق عليه الحكومة .

**مقرة صاحب الملقى الأستاذ عبد الرحمن مرفعي بك (وزير القون)** :  
إنني مع رأي حضرة الزميل المحترم .

**مقرة الشيخ المرحوم محمد علوي الجزاز بك** — ولتلك تقدمت بسؤال في هذا الصدد ، ولكن الوزارة السابقة استعالت ، بتقدمت سؤالي وقالت معالي الوزير فقال لي إنه سيعمل على منع الاحتكار . وقد تقدم حضرة الزميل المحترم فريد أبو شادي بك باستجوابه وشرح لاني في الأمر شرحا واسعا منها وبها . واتسمت المسألة بطبيعة الحال ، فأنا ما زلت أطلب من معالي الوزير تصريحا بجمع الاحتكار ، لأن الاحتكار ضار بالمستهلكين

وضار بسمة الحكومة نفسها ، وما أنظما تجله ، ولماذا أطلب الإجابة التي كان قد — أعلنا معالي الوزير والى فهمت من كلامه أنه لن يفتينا ، وأننا أنه لا مانع لدى معالي الوزير من أن يتلوها ثم يرد على فريد بك أبو شادي في باقي النقاط التي أثارها الاستجواب .

**مقرة صاحب الملقى عبد الرحمن مرفعي بك (وزير القون)** — الجواب عن جوهر الاستجواب هو نفس الجواب عن سؤال حضرة الشيخ المحترم علوي الجزاز بك ، وهو أن الحكومة لا توافق مطلقا على أن يجهد إلى شخص واحد أمر توزيع السكر في مديرية من المديريات ، وهذا ما أعلته في رد على سؤال حضرة الشيخ المحترم علوي الجزاز بك ، وما قلسته في جلسة ٢ أغسطس ردا على استجواب الزميل المحترم فريد أبو شادي بك وما أصرح الليلة به . والحكومة لا تقرر مطلقا الاحتكار بل تخافوه بكل الوسائل . وهذا هو الرد على جوهر الاستجواب .

**الرئيس** — معالي الوزير يقول إن الاستجواب قد اتسع وجاوز المسألة الفرعية التي قدم من أجلها . فهل تطلب معاليك التأجيل ؟

**مقرة صاحب الملقى عبد الرحمن مرفعي بك (وزير القون)** — أنا لا أطلب التأجيل وسأرد على ملاحظات حضرة الزميل المحترم في هذه الجلسة فالمسألة أوضح من أن تحصل التأجيل .

**مقرة الشيخ المرحوم محمد علوي الجزاز بك** — أوجوه أن تبين لنا ما تم بخصوص منع الاحتكار .

**مقرة صاحب الملقى عبد الرحمن مرفعي بك (وزير القون)** — لما أجبته عن سؤال علوي بك واستجواب فريد بك في جلسة ٢ أغسطس أخذت أدرس مسألة السكر من جميع نواحيها ، لأنني لاحظت أن مقطورة الطاقات ، البائبة منها والصناعية — أي بطاقات مصانع الحزوي والغال العمومية — كانت ١٩ ألف طن في سنة ١٩٤٨ وفي أوائل سنة ١٩٤٩ . لكن الحكومة في عهد الوزارة السابقة بدأت تطرح كميات من السكر ملوثة على كمية ١٩ ألف طن في السوق الحرة فتباع لمن يطلبها بدون طاقات وهذه الكميات طرحت ابتداء من مارس سنة ١٩٤٩ واستمرت حتى شهر يولي .

**مقرة الشيخ المرحوم فريد أبو شادي بك** — لجنة القون العليا لم تهر هذا . وقد أشار دولة الرئيس إليه : وقال إن طرح الكمية الحرة بدأ من أبريل أي إن الـ ٣٥ ألف طن التي استولت من السكر الخراب بدأت من أبريل .

**مفكرة صاحب المجلس عبد الرحمن هراغبي بك (وزير القنون) -**  
حضرات الشيوخ المحترمين، لو كانت هذه الإضافات، بقوتها بمصر  
كاف من السكر مطبعا لما كان عليها غير مطلقا. وكانت ينبغي على  
الحكومة من يوم أن قررت صرف الكيوت الإضافية أن تبادر إلى استيراد  
ما يكفي لسد هذا النقص. ولكن حرت شوهر - مارس وأبريل  
ومايو ويونيه ويوليه - دون أن تستورد شيئا من السكر لتسوية  
حاجة هذه الكيوت الإضافية. ولما وجدت الأمر على هذه الحال  
رأيت أن مسألة المنتهدين في الواقع أصبحت مهمة بجانب المسألة الكبرى  
وهي ضمان مقررات العائلات والأفراد والمصانع، ووجدت أن الكيوت  
الموجودة لا تكفي لهذا الاستدراك، ووجدت أن الـ ١٩ ألف طن تكفي  
بكل صعوبة، وأتينا لذكر نقد القص. فيما يتعلق بالـ ١٩ ألف طن  
والكيوت الإضافية لغاية ثمانية أرباب سنة ١٩٥٠ حتى ظهور المحصول  
الجديد - يجب أن تستورد ٥٠ ألف طن. لقد استيرادها، وسيرد  
لنا منها ١٨ ألف طن قريبا.

فهذا التقدير الـ ١٨٠٠٠ طن إلى جانب الموجود في مخازن الشركة  
ومعاهما يكفي لسد حاجة البطاقات في حدود الـ ١٩ ألف طن شهريا.

حضرات الشيوخ المحترمين، لا أخفي على حضراتكم أنني لما وجدت  
هذه الحالة شعرت بخيبة من اتفاق لأن المستهلك يرجع عن بالمسؤولية.  
ولو أنها في الحقيقة منصبة على العهد الماضي - عند ما لا يوجد مقطوعة  
بالإضافات بالكامل.

ولذلك لم أضرب الوقت، وطرحت الأمر في المجلس على لجنة القنون  
لعلها بعد أن ولت الوزارة أيام معدودة، وعرضت عليها هذه المسألة  
وتلت خاتمة نواجه أزمة سكر نرجو أن توافقوا على استيراد ٥٠ ألف طن  
وقد أصدرت اللجنة هذا القرار وبدأت في تنفيذه.

**مفكرة الشيخ المرمم علي بن ثابت بك -** كان هذا تصرفا خاطئا.

**مفكرة صاحب المجلس عبد الرحمن هراغبي بك (وزير القنون) -**  
استمعوا لي أن أقول إنني لست من هذا الرأي. فانا أرى أنه زيادة  
وقطعية السكر مسألة ترجع إلى ازدياد الرخاء، وارتفاع مستوى المعيشة  
في البلاد، ويسرنا أن نرى مظاهر ارتفاع المعيشة في أن الناس يستطيعون  
سكرا أكثر مما يحق. ولكن الواجب يقضي أن نذبح الأمر. فان كان  
السكر الذي لدينا يكفي لهذه الزيادة فيها، وإن لم يكن يكفي فلينا أن نبادر  
باستيراد ما يسد هذا النقص.

حضرات الشيوخ المحترمين،

لقد سمعت أحد حضرات الزملاء يقول. ولما بلغكم يرد السكر حتى الآن  
وقد تم استيراد من المجلس الماضي؟

**مفكرة صاحب الدولة حسين سرى باشا (رئيس مجلس الوزراء) -** إن  
يباني باحضرة الشيخ المحترم كان عاما ولم أدخل في التفاصيل. وكنت  
أنتظر من الشيخ المحترم أن يطلب معاني الوزير بيان دقيق عن آخر  
كلويجرام من السكر من كل شهر، وليس لدى الحكومة مخفيه. أما أن  
تقول إنني قلت أن التوزيع بدأ من أول أبريل فأظن أن ذلك لا يجوز.  
إن معالي الوزير يقول لك كل شيء ونحن لنخفي شيئا.

**مفكرة الشيخ المرمم فخر أبو سادي بك -** لقد قرأت كل شيء فلتست  
في حاجة إلى أن يقول لي الوزير شيئا.

**مفكرة صاحب الدولة حسين سرى باشا (رئيس مجلس الوزراء) -**  
إن الناس يختلفون في فهم ما يقرأون. وهذه مسائل تقنية.

**مفكرة الشيخ المرمم فخر أبو سادي بك -** هل سيقارون التسعة زربة؟

**مفكرة صاحب المجلس عبد الرحمن هراغبي بك (وزير القنون) -** تدخل  
الآن في الجهر - فليعلم أنه تقرر صرف كيوت إضافية في السوق الحرة  
تباع بدون بطاقات علاوة على الـ ١٩ ألف طن وكان المراد أن يكون ذلك  
توسعة على الناس باعتبار أن الـ ١٩ ألف طن ليست كافية لتعديدا إلى حالة  
يجب أن تهدف إليها جميعا، وهي الإفراج عن السكر وجعل سوقا بالكلية  
حرة.

**مفكرة الشيخ المرمم الدكتور إبراهيم يومى مذكور -** هل تم ذلك بقرار  
من لجنة القنون العليا أم بقرار وزارى خاص؟

**مفكرة صاحب المجلس عبد الرحمن هراغبي بك (وزير القنون) -**  
هذه النقطة ليس لها أثر في الموضوع.

**مفكرة الشيخ المرمم الدكتور إبراهيم يومى مذكور -** هذا سؤال فقط.

**مفكرة صاحب الدولة حسين سرى باشا (رئيس مجلس الوزراء) -**  
هل هذا السؤال يقدم أو يخبرني بالحق؟ فسواء أكان معالي وزير  
القنون هو الذي قرر صرف الـ ٢٥ ألف طن أو مجلس القنون الأعلى  
فالحقيقة أن هناك قرارا من الحكومة سواء أكان صوابا أم خطأ، صرف  
بمقتضاه ٢٥ ألف طن أو ٢٦ ألف طن، وأنا أرجو حضرات الشيوخ  
المحترمين أن يتوصلوا في مقاطعتهم. كما أرجو مساعدة الرئيس أن يوقف  
به المقاطعات الثرية.

يا حضرات الزملاء المحترمين :

المسألة ليست بالسهولة التي تصورها ، فمن قرأ استيراد السكر من أغسطس وما قدنا على حوالي ٢٥ ألف طن في ٥ أو ٦ أغسطس ، ولكن هذا السكر يرد إليانم بلاد نائية ، ففورده البائع البعير البحار من المحيط الباسفيكي من جزيرة فورموزا ، ومن المحيط الاطلنطي من جزيرة كوبا ، فيستغرق منه ويورده اليها عدة أشهر . وهذا ما حدث بالفعل ، ونحن نتأكدنا قبل منتصف أغسطس ، وحتى الآن لم يصل من هذه الكمية إلا ٥٠٠ طن . ويظهر أن يصل اليها في هذين اليومين نحو ١٨ أو ١٩ ألف طن .

وهذا ما يجعلنا نحمد الله على أن وفرنا المقدار اللازم للبطاقات . لقد حدث يا حضرات الزملاء أن الشركة استعت من صرف الكيات الإضافية التي بلغت نحو ٥ آلاف طن . وفي بعض الأشهر ٦ أو ٧ آلاف طن . وهذا الأمر لا يجوز أن يكون مدعاة للوم الحكومة ، لأننا إذا كنا لم نتدبر من صرف الكيات الإضافية لكي تضمن مقررات البطاقات في تعامل ما يجب على كل حكومة أن تتعامل . ولقد سارت المسألة سيرا سليما إلى أن رأنا أن شركة السكر بدأت تعمل على تخفيض مقطوعية البطاقات - وأنا أحب أن أذكر الحقائق كلها لكي تبينوا أن الحكومة فعلت كل ما يجب عليها - ولكننا مارشنا في تخفيض مقطوعية البطاقات فرفضت الشركة ، وقالت يجب أن نخطأ أكثر من هذا ، وأصدرت تعليمات بأن تخفيض بطاقات أصحاب المصانع إلى النصف ، وبطاقات الأفراد والمالات بمقدار ١٠٪ ، وأنا لا أخفي على حضراتكم أنني لم أفر هذا الوضع ، وأعرضت على الشركة تولفت يجب أن توزع مقطوعية البطاقات بالكامل سواء للأفراد أو للمالات أو للمصانع .

أما تخفيض جزء من مقطوعيات المصانع فيجب أن نلاحظ أن هذه منتجات صناعية ، ومن واجبنا أن نهض بالصناعة في مختلف نواحيها ، ولذا لا يمكننا أن نخفض شيئا من مقطوعياتها ، ووجدنا من جهة أخرى أننا لو خفضنا مقررات بطاقات الأفراد بنسبة ١٠٪ بواسطة التمهدين فإن هذا التخفيض سيؤدي إلى ارتباك في التوزيع ، ونحن نؤخذ هذه ١٠٪ ؟ هل من القنى أو من الفقيه ؟ كما أننا وجدنا أن هذا التخفيض ربما أدى إلى تدخل بعض الإيدي في تمييز بعض الأفراد على البعض الآخر ، كما أنه يؤدي إلى ارتفاع ثمن السكر في السوق السوداء . ولذلك امتدحنا في هذا التخفيض وكننا إلى شركة السكر تنهيا إلى أنه لا يجوز لها أن تهمس مقطوعيات البطاقات إلا بوزارة التكوين . وهذا حق لا نزاع فيه ، ويظهر أن شركة السكر لم تبا كثيرا هذا الخطاب الذي أرسلناه لها . ولأننا أنها ابتدأت بالفعل تخفيض التجهين منها إلى مناطق الاستهلاك .

لذلك بلنا إلى الطريق الذي يسوغه لنا القانون ، فأصدرت في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ القرار الوزاري الذي يهتم على الشركة صرف مقطوعات البطاقات كاملة في مواضعها ، وأن تضمن كيات البطاقات

عن كل شهر في ميدان لا يتجاوز الخامس والعشرين من الشهر السابق للشهر المخصصة له هذه البطاقات كي يحسد الناس الوقت السكاني ويجعلوا مقطوعياتهم كاملة حتى لا يجسأوا إلى شراء السكر من السوق السوداء بأسماء مرتفعة . وأؤكد لحضراتكم أن المسألة انتقلت بعد صدور هذا القرار . صحيح أن الشركة رفعت علينا دعوى أمام مجلس الدولة - وهذا يدل على أن المسألة أخذت دورا كبيرا - وتطلب فيها إلغاء هذا القرار وبت دعواها على أسباب لا قيمة لها . وعلى كل فالدعوى منظورة أمام مجلس الدولة ليحكم فيها بما يراه . ونحن نحترم أحكام المحاكم . إنما هذا القرار نفذ وهو الذي جعلنا نطلب من أن مقطوعيات البطاقات تصل كاملة لجميع الناس على السواء . وأؤكد لحضراتكم أن الأخبار التي وردت لي في هذا الشهر من المراقبة أخبار سارة ومطمئنة . وأن الحالة استقرت . وأكثر من هذا فقد كان هناك قرار سابق بأن أصحاب المصانع الجديدة ليس لهم الحق في أخذ مقررات جديدة لأنها قد تزيد من المصانع اللازمة لأصحاب المصانع الحاليين . فامكننا أن تدبر الأمر لهذه المصانع الجديدة من الفروقات التي تختلف في بعض المناطق ، بسبب أن أصحاب البطاقات من الأفراد أو المصانع لا يأخذون الكيات المقررة لهم لاستنتاجهم منها ، فتوافرت لدى المراقبة وفورات أمكننا أن تدبر منها الكيات اللازمة للمصانع الجديدة . ولذلك لما وجهه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر سؤالا في هذا الموضوع ، يشكو فيه أن أصحاب المصانع الجديدة التي عرفت بمعامل لم تصرف لهم المقررات التي مقررت لهم ، فوفرت في إجابتي عن هذا السؤال أنه بعد أن نجمع لدينا وفورات قرنا صرف مقررات المصانع الجديدة بالكامل ، ومن ثم فلا على لأي شخص أن يشكو من هذا العمل .

قال حضرة الزميل المحترم فريد بك إنه أطاع على ملفات وزارة التكوين ووجد بيانات كثيرة ، وأرى أن معظم الكلام الذي قاله آت من بيان تشرف في الصحف .

**حضرة الشيخ المحترم فرم أبو رشا بك** - هل كل حال هذه البيانات ليست من عندى .

**مفكرة صاحب المقام عبد الرحمن مرافى بك** ( وزير التكوين ) : أقصد أن موظفي التكوين ...

**مفكرة الشيخ المحترم فرم أبو رشا بك** - لا تفس ممالكك أنك وعدتني أمام هذا المجلس بإبلاغ مقامات الموضوع ، بل واستأذنتك في الإطلاع عليها في الوزارة . وقد فعلت هذا . ولذلك قال لم أغش المعلومات التي أدليت بها اللجنة ، ولا شارف لموظفي الوزارة في هذا الموضوع .

**مقرر صاحب المروءة حسين سري باشا (رئيس مجلس الوزراء) :**  
إن حضرة الشيخ المحترم يتكلم من المحاضر التي حوت ضد الحركة في عام ١٩٤٨ وليس لنا أن ندافع عن الشركة في هذا الموضوع .

فإذا كان حضرة الشيخ المحترم يريد أن يستجوب الحكومة في هذا الشأن يطلب محاكمة الشركة فلا مانع .

**مقرر الشيخ المقرم عبد السلام محمود بك -** المهم في هذا الموضوع أن يعرف المجلس ما تم في هذه المحاضر الموجودة أمام النائب العام .

**مقرر صاحب الملقا عبد الرحمن الرفاعي بك (وزير التكوين) :**  
هل يقصد حضرة الشيخ المحترم المحاضر الجديدة ؟

**مقرر صاحب المروءة حسين سري باشا (رئيس مجلس الوزراء) :**  
لا يقصد حضرة ذلك ، وإنما هو يتكلم من محاضرة سنة ١٩٤٨

**مقرر صاحب الملقا عبد الرحمن الرفاعي بك (وزير التكوين) :** هذه المسألة تدال فيها الوزارة السابقة ، إذ في عهدها حصل صلب بين الحكومة والشركة .

**الرئيس -** الذي يسأل عما تم في هذه المحاضر هو معالي وزير العدل وليس معالي وزير التكوين .

**مقرر الشيخ المقرم فرير أبو شادي بك -** لا - وأرجو من معاذة الرئيس أن ينظر قليلا ، فالذي يجب أن يسأل عن ذلك هو معالي وزير التكوين وليس معالي وزير العدل .

**مقرر صاحب المروءة حسين سري باشا (رئيس مجلس الوزراء) :**  
باعتباري شيخا في هذا المجلس أمتج على هذه الكلمة التي وجهها حضرة الشيخ المحترم إلى معاذة رئيس الجلسة ، وأرجو من معاذة أن يقرر رفعها من المصلحة .

**مقرر الشيخ المقرم فرير أبو شادي بك -** ما هذا ؟ ألا يمكن أن أقول رئيس المجلس "انتظر قليلا" ؟ وهل رئيس المجلس في حاجة للدفاع رئيس الحكومة عنه ؟

**الرئيس -** الاستفسار عما تم في هذه المحاضر يوجه إلى معالي وزير العدل لأنها مسألة بين يدي القضاء ، ووزير التكوين لا يجوز أن يوجه إليه مثل هذا السؤال .

**مقرر صاحب الملقا عبد الرحمن الرفاعي بك (وزير التكوين) -** لقد سمعت ملاحظة من أحد حضرات الشيوخ المحترمين عبر بها عن دهشته من أن موظفي التكوين أدوا هذه الملاحظات إلى حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادي بك . وأقرر لحضراتكم أن حضرة قد حضر إلى الوزارة يطلب بيانات في هذا الموضوع ، فأجبت به بأن كل ما يريد من بيانات في متناول يده .

**الرئيس -** وله الحق في ذلك .

**مقرر صاحب المروءة حسين سري باشا (رئيس مجلس الوزراء) -** إذا كان حضرة الشيخ المحترم يريد أن يطلع على بيانات أكثر فليفضل ويطلع على ما يريد .

**مقرر صاحب الملقا عبد الرحمن الرفاعي بك (وزير التكوين) -** لقد قلت لحضرة الشيخ المحترم فريد بك إلى على استعداد لإطلاعه على كل ما يريد من بيانات حتى تكتفى بها عن إبداء الملاحظات .

**مقرر صاحب المروءة حسين سري باشا (رئيس مجلس الوزراء) -** إذا كان حضرة الشيخ المحترم فريد بك بالضرورة من هذا يصير على إبداءها فتصن على استعداد لذلك .

**مقرر صاحب الملقا عبد الرحمن الرفاعي بك (وزير التكوين) -** لقد اكتفى حضرة بالبيانات التي أطلعت عليها .

**مقرر صاحب المروءة حسين سري باشا (رئيس مجلس الوزراء) -** إذا كانت هذه البيانات غير كافية في نظر حضرة فليفضل بالإطلاع على المزيد منها ، سواء أكانت في مجلس التكوين الأعلى أم في مجلس الوزراء أم في وزارة التجارة أم في غيرها .

**مقرر صاحب الملقا عبد الرحمن الرفاعي بك (وزير التكوين) :**  
سمعت أيضا من حضرة الزميل المحترم أن هناك مائة عضو حروت ضد الشركة وحفظت ، وأريد أن أجعل لحضراتكم هذه المسألة .

**مقرر الشيخ المقرم فرير أبو شادي بك -** لم أقل إن هذه المحاضر حفظت .

**مقرر الشيخ المقرم عبد السلام محمود بك -** يوجد مائة عضو لدى النائب العام ، وقد أرسل خطاب في هذا الشأن من الشركة إلى الوزارة ، فماذا تم فيه ؟

محضر الشيوخ المحترم قرر أبو شادي بك — تم هذا ؟

محضر صاحب المعالي عبد الرحمن الرافعي بك (وزير التكوين) — قدّم هذا القرار منذ أول أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وانتمت الشركة عن صرف السكر البودرة ، وليطعن محضر الشيوخ المحترم إلى أن هذا المصنف من السكر لم يرد يوزع .

محضر صاحب الدعوة ميمون سري باشا (رئيس مجلس الوزراء) — الواقع أنه كان من الواجب أن يقدم هذا الاستجواب في شهر فبراير سنة ١٩٤٨ .

محضر الشيوخ المحترم قرر أبو شادي بك — الذي قلته إن الوزارة أصدرت بياناً مشتركاً من وزارتي المالية والتكوين ، قد اطاع عليه دولة رئيس مجلس الوزراء قبل إصداره ، قالت في إن الشركة تهدت بدم طرح السكر البودرة في السوق وتاريخ هذا البيان ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٩ ونشر في ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٩ وثبت من تقرير قدمه مراقب المباحث في وزارة التكوين أن اثني عشر تاجراً من التجار الذين خفضت مقطوعاتهم بنسبة ٥٠٪ اشتروا سكرًا بودرة بسعر ثمانين جنماً للطن بدلاً من خمسين جنماً .

محضر صاحب الدعوة ميمون سري باشا (رئيس مجلس الوزراء) — هل لدى محضر الشيوخ المحترم معلومات عن التاريخ الذي بدأت فيه الشركة ببيع السكر البودرة الذي لم يسعر منذ سنوات ؟ وهل يعلم محضر الشيوخ المحترم أن هذا الاستجواب فيما يتعلق بسكر البودرة كان يجب أن يقدم من خلال أو أربع سنوات ؟

على أني أتساءل في ذلك ، وأقرر أن مجلس التكوين الأهل دوس هذا الموضوع دراسة وإفادته وكان أمام جيلين — الأول هو أن يميز الشركة للاستقرار في عمل السكر البودرة ويحدد بشرط تسعيره ، والثاني ألا يميز إنتاج السكر البودرة وأن يمنع بومه ، وقد اختار مجلس التكوين الأعلى الحل الثاني ، وأمر الشركة بعدم صنع السكر البودرة ، ولكن أوجس أن يسمح لي أن أتكلم في مسألة فنية ، وهي أن السكر حيناً يقتل من جهة إلى أخرى ، وكذلك عندما يقطع إلى قوالب أو دوس ينتج خبثاً من هذه العمليات ما يشبه بالسكر البودرة أو ما هو في حكمه ، وقد قلنا إن هذا المصنف من السكر لا يسمح مطلقاً بعرضه للبيع في السوق إلا بأمر خاص ، وكاتب من وزير التكوين ، وإذا كان لأحد من حضراتكم ملاحظات في هذا الباب ، فليس ما يمنع مطلقاً من تقديمها لمجلس التكوين الأهل ، ونحن نتقبلها بكل سرور . أما مجرد النقد للنقد فليس من دوائه طائل .

محضر صاحب المعالي عبد الرحمن الرافعي بك (وزير التكوين) — لقد اعتد على الشركة في حفظ هذه المحاضر على الصلح الذي تم بين الحكومة السابقة وبين الشركة . فلا معنى لأن نسال عنه الآن .

أما فيما يخص المحاضر الجديدة فاذكر أولاً أصدرت قرار ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ وقع تباطؤ في تنفيذه من جانب الشركة غفرت محاضر وأحيات إلى النيابة وما قالت لديها لتفصل فيها ، وليطعن محضر الزميل المحترم إلى أننا قدّمنا القرار بأكمله . وليطعن أيضاً إلى أن مقررات البطاقات تصل الآن إلى أصحابها كاملة سواء إلى الأفراد أو أصحاب المصانع .

محضر الشيوخ المحترم أؤسّس اسماعيل حمزة — ما الذي تم في المحاضر الجديدة ؟

محضر صاحب المعالي عبد الرحمن الرافعي بك — إن النيابة في سبيل تحقيقها ، والوزارة متبعة ما يبتلى إليه هذا التحقيق .

محضر الشيوخ المحترم أؤسّس اسماعيل حمزة — نريد أن نعرف ما انتهت إليه هذه التحقيقات .

محضر صاحب المعالي عبد الرحمن الرافعي بك (وزير التكوين) — لم تنته النيابة بعد منها . فإذا كان محضر الشيوخ المحترم يريد منا أن نتدخل في عمل النيابة فلا قبل لنا بذلك .

محضر الشيوخ المحترم أؤسّس اسماعيل حمزة — لا أطلب هذا . وإنما ليكن الحلف في أن أسألو النيابة إلى أين انتهى بها التحقيق في هذه المحاضر ؟

محضر صاحب الدعوة ميمون سري باشا (رئيس مجلس الوزراء) — هذا حق ، وهذا طلب معقول .

محضر صاحب المعالي عبد الرحمن الرافعي بك (وزير التكوين) — أشار محضر الزميل المحترم فريد أبو شادي بك إلى مسألة السكر البودرة ...

محضر الشيوخ المحترم عبد السلام الشاذلي باشا — ما هو المورد المانع لتداول السكر البودرة ؟

محضر الشيوخ المحترم أؤسّس اسماعيل حمزة — ما الحكمة في منع تداول السكر البودرة ؟ وما الذي انتهى إليه القرار الخاص بذلك ؟

محضر صاحب الدعوة ميمون سري باشا (رئيس مجلس الوزراء) — انتهى إلى أن تغتف الشركة أمرنا بالاستناع من إنتاج السكر البودرة .



هذا هو ما قلته في أول كلامي ، ولو أن هذا الاستيراد - عندكم منذ مارس أو أبريل لما حصل ما حصل - لانتا فتبورد من الخراج ، لكنني أقول الآن بغير هذا الإنتاج المحل المستطع طرح الكليات اللازمة جميعا في السوق الحرة . فربما ساعدنا على ذلك ، وعلى كل حال فلا يمكن للحكومة أن تفك القيود المفروضة على السكر قبل أن تطلب إلى أن الاستيراد والإنتاج المحل يكفيا عن حاجة الاستهلاك .

**مفكرة الشيخ محمد بن موسى بن اسماعيل حمزة** - لاسيما : في بيان كيف سئل اعطاء الوزارة بتوفير السكر الذي يمكن حاجة البلاد . ولكننا نعلمنا دولة رئيس مجلس الوزراء يتكلم عن السكر الذي يتبع من عملية تمكين وتطبيع السكر الروس وخلافه ، وما يتبع عن ذلك مما يشبه السكر البودرة . فلها يرى معالي وزير القويين دولة رئيس الحكومة أن تعرض هذه المسألة على مجلس القويين الألى لإعادة بحث هذا الموضوع واتخاذ قرار على أنه بشرط تفسير هذا النوع من السكر ، وإزمام الشركة بالبيع بهذا السعر ؟

**مفكرة صاحب المفاتيح عبد الرحمن مريضي** - سري باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) : هذه الكليات قليلة ولا تستدعي الاهتمام بها ، وكليات السكر الموجودة في البلاد محدودة سواء كانت بودرة أو غير ذلك .

**الرئيس** - المناقشة على هذا النحو لا تنتهي إلى نتيجة ، وألاحظ أن معالي الوزير يناقش استجوابا مطروحا ، فأرجو أن يتاح له التشكل دون أن يقامعه أحد حتى تنتهي من الاستجواب ، أما أنت كاتب هناك اقتراحات فإن هذه الاقتراحات لا يمكن تحقيقها وحالها في الجلبية ، بل يجب إحالتها إلى لجنة القويين لبحثها ، وقد مررنا بها إلى المجلس وذلك يستطيع أن يصل فيها إلى حل . أما الكرم على النحو الذي أشرت إليه فلا يؤدي بنا إلى شيء ، فيجب أن نسير في حدود اللائحة الداخلية ، ونترك معالي الوزير يتكلم دون مقاطعة .

**مفكرة صاحب المفاتيح عبد الرحمن مريضي** ( وزير القويين ) : تشكلم لأن في مسألة السكر الخاء إلى إشار إليها حضرة المستجوب . فبعد ذكر حضراتكم أن السكر انكسار الذي تستودونه من الخارج يرسل عادة إلى مدافع الحوامدية لكريره ، ولا يوزع مباشرة ، وأشار إلى أنه من الأفضل أن يوزع على المستهلكين مباشرة عند استيرادها من الخارج ، وإلى أن تألف حضرة في هذا الرأي ، وأرى من مصلحة - قصافنا الأولى ألا تستود السكر لتأخذ بل تستود السكر لحسام وبذلك نجمع بين أمرين : هما الحصول على الكليات اللازمة للاستهلاك أولا ، والمحافظة على صناعة مصرية هاما هي صناعة السكر ثانيا .

**مفكرة صاحب المفاتيح عبد الرحمن مريضي** ( وزير القويين ) : فيقصد معالي وزير القويين أن يقول إن نحتاج إلى أكثر السكر .

**مفكرة الشيخ محمد بن موسى بن اسماعيل حمزة** - سمعنا دولة رئيس مجلس الوزراء يقول إنه إذا كان لأحد من حضرات الشيوخ المستمعين نصيحة ملاحظة في هذا الباب فتستفيد منها البلاد فليقدم بها ، وأن دولته يجب أن لا تلاحظ أن الحكومة السابقة رفعت مقررات السكر من ١٥ إلى ٢ ألف طن . بناء على مباحثاتي من فوق هذا الميزان شيئا بأكما من سوء حالة القويين في البلاد ، ولذلك رفعت المقررات إلى الحد الذي أشرت إليه . أما داخلية التوامي فهي أن هذه المقررات التي رفعت كما أشرت إلى ذلك قد تسببت في صدمة عذبا في الخارجها في المارم والأعياد بواسطة بعض الأعيان في صورة عذبا من الشكوك والخراب ، فهل يستطيع معالي الوزير أن يذكر لنا كم من الأطن خرجت من البلد على هذه الصورة ؟ في حين أن المساكن والنفار يشكون من ارتفاع سعر السكر واضطراب إلى شرائه من السوق السوداء بأصناف فاحشة لأن مقرراتهم لم تصل إليهم أولاها تصالهم مقصودة .

والذي سمعنا الآن أنه توفر هذه المادة الأساسية للفقراء حتى يستطيعوا الحصول على حاجتهم منها في يسر . أما الجدل والأخذ والرد فن يؤدي بنا إلى شيء .

( حاد حضرة صاحب المصادرة رئيس المجلس وتولى رئاسة الجلسة ) .

**مفكرة صاحب المفاتيح عبد الرحمن مريضي** ( وزير القويين ) - إن الحكومة تهدف إلى ذلك قيود السكر على شرط أن تتوافر كلياته في البلاد توافرا كاملا سواء أكانت هذه الكليات من الإنتاج المحل أم مما تستود من الخارج ، وأظن أن حضراتكم توافقون على ذلك . أما إطلاق القيود قبل توافر الكليات اللازمة فهذا مما يدعو إلى ظهور السوق السوداء .

**مفكرة الشيخ محمد بن موسى بن اسماعيل حمزة** - سمعنا حالنا في الحالة الأولى أن نطرح في السوق الحرة مقادير كافية من السكر . والحالة الثانية - هي حبس السكر فتظهر السوق السوداء - ففي الحالة الأولى يتوافر السكر ، وينتج كل فرد أن يحصل عليه بالإشعار الرسمية . أما في الحالة الثانية فتخشط السوق السوداء ، وتوافق بين الحائرين أن السكر يظهر فتتخفى السوق السوداء ، ويحسب فتظهر السوق السوداء .

**مفكرة صاحب المفاتيح عبد الرحمن مريضي** ( وزير القويين ) - ليس مجرد طرح السكر في السوق هو الذي يعمل على القضاء على السوق السوداء ، ولكن المسألة هو أن يطرح في السوق هل أن يكون متوفرا بالتأمل . أما إذا لم يكن متوفرا مع تركه في السوق الحرة فإن حيفا يجرأ إلى ظهور السوق السوداء ، وبالتالي إلى ارتفاع أسعاره ، ولا يمكن لأي حكومة أن تطرح السكر في السوق الحرة إلا إذا كان منها الكليات الكافية قبل أن تطرح في السوق ، ولذلك يجب استيراد الكليات التي تحتاج إليها البلاد من الخارج .

الشيخ — المسألة التي عرض لها حضرة المستجوب ، أن هناك من الحكماء تحصل درجة حلاوته ٩٩٪ ومع ذلك يعتبر من السكر الخالص . هذا ما فهمت من كلام حضرة المستجوب .

حضرة صاحب المعالي عبد الرحمن المراقصي بك ( وزير القوين ) :  
الواقع أننا في الطامات التي تطلب اعتبارها نشتري أن تكون حلاوة السكر الخالص بدرجة ٩٨٪

حضرة صاحب المعالي حسين سري باشا بك ( وزير المالية ) — أو ٩٩٪ ولكن يشترط أن يكون غير مكرر ، فسكر كوم أمبو غير مكرر ، ومع ذلك فدرجة حلاوته ٩٩٫٨٪

حضرة صاحب المروحة حسين سري باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) —  
هذه مسألة فنية ، وإن سألتكم فيها فنيا ، فإن السكر الخالص يمكن أن تحصل درجة حلاوته إلى ٩٨٫٨٪ . ويقيم السكر غير مكرر وقد تحصل درجة الحلاوة في بعض الأحيان إلى ٩٩٫٩٪ . ويقيم مع ذلك غير مكرر كذلك .

حضرة الشيخ المحترم فرير أبو شاري بك — وهل يكون السكر في هذه الحالة متبلورا ؟

حضرة صاحب المروحة حسين سري باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) :  
هذا السؤال يؤدي بنا إلى الدخول في التفاصيل ، واعتقد أن وقت المجلس لا يسمح بذلك ، وأقتصر على أن أوضح لحضراتكم أنه يمكن أن يوجد سكر نسبة حلاوته ٩٩٫٩٪ أو ٩٩٫٨٪ ويكون غير مكرر ، فبناو يوجد سكر نسبة ٩٩٪ ويكون مكررا فالتكرير عسده من المسائل الفنية ، ويجب أن تقيم لفارق بين النوعين ، فالسكر المصنوع في كوم أمبو نتج سكر غير مكرر بدرجة ٩٩٫٩٪ ومع ذلك يأتي هذا السكر وهو متبلور إلى مصانع الحوامدية لتكريره .

حضرة صاحب المعالي عبد الرحمن المراقصي بك ( وزير القوين ) :  
أستغل الآن إلى الكلام عن مسألة التمهدين ، وأقول إنه من الواجب علينا حماية هؤلاء وأن نرضي مصالحهم وحقوقهم ، حتى وإن لم يكن لهم حقوق فإنه يجب علينا أن نسمعهم ، وإن أقرر هذا بكل صراحة ، فذلك لأنهم رتبوا حياتهم على أن يأخذوا مقطوعياتهم من شركة السكر ليتولوا بهما بمعمرتهم إلى تجمار التجزئة .

وهؤلاء يجربونها بحدودهم إلى المستهلكين ، وفي سنة ١٩٤٢ وضعت الحكومة نظاما أصمها نظام المازن لأنها وجدت أن التمهدين يتناولون أرباحا بغير مقابل تقريبا ، وبأنه يمكن الاستثناء منهم . وهذا النظام يؤدي إلى خفض الأسعار ، وزيادة الإنتاج . ولذلك وضع نظام من

مقتضاه أنه إذا أنشأت الشركة مخزنا في بلد من البلاد فإنه يمكنها الاعتماد من خدمات هؤلاء التمهدين ، لأن المخزن سيكون به موظفون وسن الحسابات فيه منتظمة فلا داعي لوجود التمهيد . ولقد أنشأت الشركة تنفيذا لهذا النظام مخازن في معظم أنحاء المملكة تقريبا ، إلا مديرية الما فانه لم ينشأ بها مخزن ، ولذلك كانت موضع اهتمام حضرة الشيخ في استجوابه . ولا شك في أنه إذا لم تتفق الشركة مخزنا بجهة ما لا يجوز لها أن تدفع التمهدين في هذه الجهة وأن تحمل عليهم تمهيد مصر . إذ إن معنى هذا أنه يمكن توزيع السكر في هذه المنطقة . ولقد بعد أن فرغنا من المشكلة الكبرى ، وهي ضمان وصول مقررات السكر إلى جميع المستهلكين ، بدأنا نبحث هذه المسألة الصغرى . وأظن أن حضراتكم متضوفون في أنه يجب تقديم صالح الملايين من المستهلكين على صالح ٢٥ تمهيدا .

لقد بدأت الوزارة بحث هذه المسألة منذ شهرين فأرجو من حضراتكم متحنا الوقت الكافي لتتفق بما إذا كان للشركة مخزن في هذه المنطقة ، فإذا كان لها فإن التمهدين ليس لهم حق الاعتراض أما إذا كان التمهيد قد تأخر في سداد ما عليه الشركة ثمن مقرراته كما تقول الشركة ، ففي هذه الحالة ليس للتمهيد أي حق في الاعتراض . فالمسألة إذن محتاجة إلى وقت للتحري معرفة الحقيقة وهل قام التمهيدون بالتزاماتهم وهل أنشأت الشركة مخزنا حتى يستطيع كل ذي حق حله ؟ فإذا أسفر التحقيق من حق التمهدين فإن الوزارة ستقر هذا الحق وتريه لهم .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن برهاند نور — سبق أن وجهت سؤالا إلى دولة رئيس مجلس الوزراء عن المبررات التي ذكرها معالي وزير القوين السابق عن رفع مقررات السكر من ١٩٠٠٠ طن إلى ٢٥٠٠٠ طن .

حضرة صاحب المعالي عبد الرحمن المراقصي بك ( وزير القوين ) — لقد أرادت الوزارة السابقة أن ترفع عن الشعب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن برهاند نور — ما سبب تحديد هذا الرقم بالذات ؟

حضرة صاحب المروحة حسين سري باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) :  
إن وزارة القوين لم تحدد رقما بالذات وإنما بدأت برقم ٢٢٠٠٠ طن ثم بعد ذلك تدرجت إلى ٢٣٠٠٠ طن ثم ٢٤٠٠٠ طن ثم ٢٥٠٠٠ طن ثم ٢٦٠٠٠ طن .

حضرة الشيخ المحترم فرير أبو شاري — إحقاقا للحق أذكر أن هناك قرارا من لجنة القوين العليا ، أخلصه لحضراتكم في أن القرض من زيادة الكمية من ١٧٠٠٠ طن إلى ١٩٠٠٠ طن كانت لا تصاف أصحاب البطاقات التي تحمل مقرراتها الشهيرة عن ألف ونصف أفة ، وكذلك وقع مقطوعة بعض المصانع . هذا معدا طرح كية في السوق الحرة للقضاء على السوق السوداء .

مادة ١ — يتم تدعيم قطعة أرض من أملاك الدولة بحرف رقم ٨٨ جدول الزل بجبهة القطرة بالإسكندرية مساحتها ٢٠١٢,٨٥ مترا مربعا ومقدّر ثمنها بمبلغ ١٢٥٢ جنيا إلى جماعة الاعانة والتدريب المهني بالإسكندرية بإيجار اسمي قدره جنيه واحد في السنة ولمدة ثلاثين سنة لإقامة المركز الاجتماعي الصناعي للجماعة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى وتل المادتين الثانية .  
تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأسر بأن يعمم هذا القانون بنظام الدولة ، وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية . ويؤجل أخذ الرأي بالتدعيم بالإسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات القوانين الأخرى .

١١ — مشروع القانون

القدم من الحكومة بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بإيجار اسمي إلى جمعية الرقي بالحيوان بمدينة الأقصر — خريطة المالية (٢) — الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة مادته مادة فائدة — تأجيل أخذ الرأي عليه بالتدعيم بالإسم مع مشروعات القوانين الأخرى

( المقررة للشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مكد ) .

المقرر — بحثت اللجنة مشروع هذا القانون فتبليت أن جمعية الرقي بالحيوان بمدينة الأقصر استأجرت قطعة أرض من أملاك الدولة بإيجار اسمي انتهى في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٤ فطلبت الجمعية بتجديده ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٥ ، وتلاحظ اللجنة أن التأجير جاء متأخرا عن مواعيد بضع سنوات ، والجنة مع موافقتها على مشروع القانون تأسف لأن التأخير في التأجير ما زال مستمرا مما لا يؤمن بمصر كفاف من أموال الدولة ، وتطالب اللجنة بوزارة المالية بالعمل على ألا يتكرر ذلك مرة أخرى .

مرة صاحب الملاك عبد الرحمن لمرضى بك ( وزير القون ) :  
بذلك أيضا إلى زيادة الكميات المقررة من السكر ، ولهذا استودنا تالاج .

الرئيس — أعتقد أن موضوع الاستجواب قد استوفى بحثا ، فهل يقرر حضراتكم على الانتقال إلى جدول الأعمال .

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الانتقال إلى جدول الأعمال .

١٠ — مشروع القانون

القدم من الحكومة بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بإيجار اسمي إلى جمعية الاعانة والتدريب المهني بالإسكندرية — خريطة المالية (١) — الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة مادته مادة فائدة — تأجيل أخذ الرأي عليه بالتدعيم بالإسم مع مشروعات القوانين الأخرى

( المقررة للشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مكد ) .

المقرر — بحثت اللجنة مشروع هذا القانون فتبليت أن جماعة الاعانة والتدريب المهني بالإسكندرية أسست سنة ١٩٤٤ لأغراض اجتماعية خيرية وأنشأت فعلا مركزا صناعيا اجتماعيا بجبهة المنيرة على أرض مؤجرة تضم الآن ٥٥ طفلا يمارسون بعض الصناعات اليدوية ، وقد طُلبت تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة لمدة ثلاثين سنة فوافقت وزارتنا الشؤون الاجتماعية والمالية على طلبها .

وترى بلتكم الموافقة على مشروع القانون تسجيلا لهذه الجماعة على المضى في أداء رسالتها الخيرية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ،  
وتنتقل إلى مناقشة مادته مادة فائدة ، وتليت المادة الأولى .  
تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث

المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ،  
ولنتقل إلى مناقشة مادتيه مادة فساد ، ولتتل المادة الأولى .

تلت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ — يعتمد تجديد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف  
برقم ٩٥ سلسلة بفسدر الأقصر مساحتها ١٧٩,٧٧ مترا ومقدر قيمتها  
بمبلغ ٢١٥ جنيها ٧٢٤ مليا إلى جمعية الرقي بالحيوان بفندر الأقصر بإيجار  
اسمي قدره ١٠٠ مليم سنويا ولمدة عشرين سنة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٥  
التاريخ التالي لنهاية العقد السابق .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتتل المادة  
الثانية .

تلت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ — هل وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

أما بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن يشتر في الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

ويؤجل أخذ الرأي بإبداءه بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروعات  
الوزائن الأخرى .

١٢ — مشروع القانون

القديم من الحكومة بتأجير قطع أرض من أملاك الدولة بإيجار اسمي إلى  
الجمعية الخيرية لتخطيط القرآن الكريم بمينا البصل بالاسكندرية — تقرير لجنة  
المسألة (١) — الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة  
مواد مادة فساد — تأجيل أخذ الرأي عليه بالاسم مع مشروعات  
القوانين الأخرى

( المقرر حضرة الشيخ المرحم الدكتور إبراهيم مكرم )

المقرر — يبحث اللجنة مشروع هذا القانون ومع موافقتها عليه تلاحظ  
نفس الملاحظة عن تأخير التجديد التي لاحظتها بشأن مشروع القانون  
السابق بتأجير قطعة أرض إلى جمعية الرقي بالحيوان بمدينة الأقصر .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث  
المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ،  
ولنتقل إلى مناقشة مواده مادة فساد ، ولتتل المادة الأولى .

تلت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ — يعتمد تجديد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة تعرف برقم ٩٤  
جدول رقم مينا البصل بالاسكندرية إلى الجمعية الخيرية لتخطيط القرآن  
الكريم ونشر العلوم الإسلامية بالاسكندرية مساحتها ٢١٧,٢٧٥ مترا ومقدر  
ثمن الموقوف بها بأجر سنوي ٥٠٠ مليم لاستمرا استعمالها لأغراض المدرسة  
التي أُنشئت بها وذلك بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنويا ولمدة عشرين  
سنة ابتداء من ٢١ مارس سنة ١٩٤٧ — التاريخ التالي لنهاية عقد الإيجار  
السابق وبالشروط المعتادة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

## ١٣ - مشروع القانون

المراد من مجلس النواب بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٩ بمنح الزام تحويل قسمة مدينة القاهرة إلى سداد ضوى بطريقة بجانويكو - طريقة المالية<sup>(١)</sup> - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - إعادة إلى اللجنة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مذكور)

الرئيس - عثبت<sup>(٢)</sup> وزارة الزراعة حضرة الدكتور فتح الله عدم محير قسم الكيمياء لحضور جلسة المجلس أثناء نظر مشروع هذا القانون .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرة )

المقرر - بحثت اللجنة مشروع هذا القانون فتبينت أنه اتفق في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٩ أن تقدم الحكومة ان شركة للشرق التي منحت لإزام تحويل قسمة مدينة القاهرة إلى سداد ضوى قطعة أرض تقيم عليها مصصا وأن تقيط طريقا يصل هذا المصنع بشوارع شبرا . هل أنه تبين بعد ذلك أن قطعة الأرض المتفق عليها قد زعت ملكيتها لتدخل في مشروع كورنيش النيل فرؤى منها قطعة أرض أخرى ارتضتها الشركة وتقدمت الحكومة بمشروع هذا القانون بالاستبدال المقترح .

وقد وافقت اللجنة على مشروع القانون بالصيغة التي وافق عليها مجلس النواب ولو أنه قد ترتب على الاستبدال زيادة في التكاليف .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، وتتل المادة

ثالثت المادة الثانية ، وهذا نصها :

مادة ٢ - يستمد تأجير قطعة الأرض المجاورة الأولى التي تعرف م ٦٨٧ جدول قسم مينا البصل بالإسكندرية إلى الجمعية المذكورة بمساحتها ٧٥٢,٧٥ مترا ومقدونين المزرعيا : اثنان ج و ٢٠ ملع لاستعمالها كملب للدرسة بنفس الشروط السابقة ولادة ائحدة لتأجير عقدا يجر قطعة لأرض الأولى .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة الثانية ، وتتل المادة

ثالثت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - هل وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

أما من يطمع هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن يشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .

ويؤجل أخذ الرأي بالنسبة بالاسم على مشروع هذا القانون مع مشروحات القوانين الأخرى .

(١) راجع للمقرر رقم ٢٧٢

(٢) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بأن أرجو ساداتكم الفضل بالصبر لحضرة الدكتور فتح الله عدم مذكور قسم الكيمياء بهذه الوزارة بحضور جلسة المجلس المجدد لها الساعة الخامسة من مساء يوم الثلاثاء الموافق أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ . أثناء النظر في مشروع القانون الخامس بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٩ بمنح الزام تحويل قسمة مدينة القاهرة إلى سداد ضوى بطريقة بجانويكو .

وتفضلوا ساداتكم بقول فائق الالتزام ما

أول نوفمبر سنة ١٩٤٩

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولتنتقل إلى مناقشة مادتيه مادة فائدة ، ولتنتقل المادة الأولى ، بيت المادة الأولى ، وهذا نصها :

مادة ١ - تحل المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٦ بمنح الالتزام بمحول إقامة مدينة القاهرة إلى سداد عضوى بطريقة بيمانيكو على الوجه الآتى :

"مادة (٣) - يمتد الزول مجانا لشركة اسكندرية الشرق من حق الانتفاع بقسمة الأرض المينة المحدود والموقع بالخريطة المرافقة المرسوم لها بالحروف ١ ، ب ، ج ، د ( ملحق رقم ٢ ) لإقامة المصنع اللازم لإنشائه تحويل الإقامة إلى سداد عضوى وذلك لمدة الاتزام "

**حضرة الشيخ المحترم** - أحررنا إلى ملاحظة على المادة الأولى لا من الناحية الموضوعية ، بل من الناحية الشكلية ، وهى أن تقرير اللجنة لم يشر إلى القطعة التى تستبدل بالقطعة التى سبق أن منحت للشركة بمقتضى عقد الاتزام . كما أن المادة الأولى لم تتضمن بيان مكان هذه القطعة ، وكذلك جاءت المذكرة الإيضاحية المرافقة لمشروع هذا القانون خلوا من ذ كرى شئ منه . وكل ما جاء فيها هو الإحالة إلى الخريطة المرافقة ، فذكرت ما نصه :

" وقد انتهى البحث إلى اختيار قطعة الأرض المينة على الخريطة المرافقة لهذا المشروع ودررى وهذا الاختيار عدم زيادة التكاليف المالية التى تتحملها الحكومة فى زرع ملكية قطعة الأرض الجديدة ، ولكن لم يشر فيها إلى مكان هذه القطعة الجديدة .

**حضرة الشيخ المحترم** الأستاذ محمد الجدى - مكتبها هو منطقة المصانع .

**الرئيس** - أين توجد قطعة الأرض ؟

**القرار** - مرفق بمشروع هذا القانون خريطة تبين موقع هذه القطعة .

**حضرة الشيخ المحترم** محمد حسن السمرلى باشا - هذا لا يكفى ، فالخريطة مفصلة ، ومشروع هذا القانون أداة تملك ملك الشركة حق الانتفاع بقسمة أرض . فيكون شأن مشروع هذا القانون شأن عقد البيع الذى يحيل إلى خريطة . والخريطة عرضة للتبدل أو الضياع .

**القرار** - ليست أهم الباعى إلى هذه الملاحظات التى أداها حضرة الشيوخ المحترمين محمد حسن السمرلى باشا والأستاذ السيد أحمد أباطة فلقد سبق أن عرضت على هذا المجلس مشروعات قوانين شتى بمثلها مكملة لها فأقرها المجلس .

**حضرة الشيخ المحترم** الأستاذ محمد الطيف السامى - هذا خطأ .

**القرار** - لقد أقرها المجلس مع ذلك . ولقد عرض على هذا المجلس اتفاقات هامة تميل إلى خرائط ، ومنها الاتفاقية الخاصة بشركة قناة السويس .

**الرئيس** - هل إذا شترستد التليك فى الجريدة الرسمية تنشر معه ملحقاته ، أم ينشر وحده ؟

**القرار** - ينشر مع ملحقاته .

**حضرة الشيخ المحترم** الأستاذ اسماعيل حمزه - ما الضرر من رد هذا التقرير إلى اللجنة ؟ فلنكن علمين ولا تناقش حيا فى المناقشة والكلام .

**القرار** - رغم هذا ، فأنى سأتملك لأنى أوجه كلامى إلى المجلس لا إلى حضرة الشيخ المحترم وحده . وأنى لا أنكم رغبة فى المناقشة . ويعلم المجلس حى منذ أحد عشر عاما أنى لست من رايى المناقشة فيما لا طائل وراءه .

**حضرة الشيخ المحترم** الأستاذ اسماعيل حمزه - انى أنكم بصفة عامة ولا ، أوجه كلامى إلى حضرة الشيخ المحترم بالذات .

**الرئيس** - إن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ اسماعيل حمزه كما يبدو ، يريد توجيه القوم إلى أقلام قضايا الحكومة وإلى مجلس الدولة .

**حضرة صاحب القلم** محمد زكى على باشا (وزير الدولة) - عندما يصدر القانون تنتقل الملكية طبقا للقانون الجديد ، ولا يتم التملك إلا بتسجيل سند الملكية فى الشهر القامى . والقانون حين يصدر يجب أن تبين فيه قطعة الأرض المطلوب التنازل عنها ، وأن تبين تحريتها كائنا .

**حضرة الشيخ المحترم** الأستاذ اسماعيل حمزه - وماذا تعمد بالتبين الكافى ؟

الامتيازات لما مشرع قانون ولما عقود اتفاق تفصيلية متكاملة لما وصلة بها ، والتي لم يفت بفتحكم أن مشروع القانون الأصل الذي صدر في سنة ١٩٤٦ نص في المادة الثالثة منه على ما يأتي :

”يتمتع القبول جانا لشركة أسيمة الشرق من حق الانتفاع بقطعة الأرض المينة المحدود والواقع بالخرطة المراقبة المرموز لها بالخرط ١ وبموقع ود ( ملحق رقم ٢ ) لأقامة المصنع اللازم انشاؤه لتحويل القلعة إلى صنادع عضوي وذلك لمدة الالتزام“

هذا قانون من مجلسكم الموقر وأقرتموه . وهذا تعديل له وهو جزء منه وأحب أن أضيف إلى هذا أنه غير خاف على الفقهاء أن الملكية في مصر ممسوخة مرفوعة قطعها وأحواضها ونهرها . وهناك ملكية أخرى في الصحراء لا ميل إلى تعديلها إلا يضطر مؤرخة ملكة لما ، لأن عملية المسح لم تستوعب الأراضي المصرية جميعها . فإذا أجمعت هذا التشريع لمدة كذا سنة حتى ينظر مع غير قطعه ونحو حدوده فلي يكون هذا مطلقا ، لأنه لن يكون هناك نمر ولن يكون هناك حدود .

هذا هو الموقف الحالي . والرأي لحضراتكم .

مفكرة الشيخ المكرم الأوساطي سامي حمزة — البيان الذي سمعناه يستدعي ويتم أن نعيد هذا المشروع إلى اللجنة .

الرئيس — هذا المشروع مقدم من الحكومة ، وهي لا تزال تقول إنها في غير حاجة إلى تعديله . فإذا رأت الحكومة الآن أنه إذا أريد المشروع إلى اللجنة فعلى البيانات المطلوبة ، كان من المستحسن إعادته .

مفكرة الشيخ المكرم الأوساطي سامي حمزة — استنهاد حضرة المقر بالوابق خطأ .

الرئيس — يريد حضرة الشيخ المكرم أن يقول : إن الخطأ لا يصححه خطأ .

مفكرة الشيخ المكرم الأوساطي سامي حمزة — نحن نتردد في كل مسألة نرى أن هناك ضرورة للاعتراض عليها ، وأن هناك أسبابا وجيهة لذلك ، ولا ضرر مطلقا من إعادة التقرير إلى اللجنة لاستيفاء بحثه .

مفكرة صاحب المجلس محمد زكي علي باشا — ليس لدى الحكومة مانع من إعادة التقرير إلى اللجنة .

الرئيس — وما رأي المقر ؟

مفكرة صاحب المجلس محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) — يجب أن يبين وزير بيانا كافيا ، فينس على قطعة الأرض ومساحتها وحقوقها .

مفكرة الشيخ المكرم الأوساطي سامي حمزة — ويجب أن ينص على الجلبى بها المقار .

مفكرة صاحب المجلس محمد زكي علي (وزير الدولة) — هذا ضروري .

مفكرة الشيخ المكرم الأوساطي سامي حمزة — يقول حضرة الزميل ‘عم السيد إياطه بك إن هذه البيانات غير منصوح عليها .

مفكرة صاحب المجلس محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) — يجب أن يبين المقار بيانا كافيا في نص المقدم .

مفكرة الشيخ المكرم الأوساطي سامي حمزة — وهل تحتاج إلى مقدم القانون ؟

مفكرة صاحب المجلس محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) — طبعاً .

مفكرة الشيخ المكرم الأوساطي سامي حمزة — هل القانون لا يتقبل للملكية ؟ إن المراسم تنقل الملكية . ونشر المشروع بالجمعية الرسمية يقوم مقام التسجيل .

مفكرة صاحب المجلس محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) — هل نزع الملكية .

مفكرة الشيخ المكرم الأوساطي سامي حمزة — المرسوم ينقل الملكية ويظهر في هذا مثل مقدمه رضى . ولتلك فصدور القانون كاف لتقبل الملكية دون تحرير عقد .

المقر — أنا أضع أمام حضراتكم الواقع . فإن شئتم بعد ذلك أن تبدلوا التقرير إلى اللجنة فأرأى لكم .

الذي أريد أن أقوله أن هذا القانون تعديل لمشروع قانون سبق أن أقره مجلسكم الموقر والمجلس الآخر ، وهذا القانون لا يفتى بقره البرلمان عبارة من اتفاق بين الحكومة والشركة وهذا الاتفاق عبارة عن امتياز كأي امتياز من الامتيازات ، وهو كامتياز شركة قنال السويس سواء بمسواه .





حضرة الشيخ المحترم محمد حسن المشاوي باشا — الاحتجاج بسبق نظر مجلس الدولة لمشروع قانون لا يقيد المجلس بشيء لأنه سبق لنا أن قررنا خطأ مجلس الدولة في بعض المشروعات ، فالاحتجاج علينا بمجلس الدولة يحمل منسلطة فوق البرلمان .

حضرة صاحب الدولة حسين سري باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) — لا يسدي .

الرئيس — أرجو ألا تعود المناقشة على هذا النحو . فانا عندما تكلمت لم أقصد أن أجعل من مجلس الدولة سلطة فوق البرلمان . وكل ما قلته إنما إذا ما تبينا عندئذ مراد المشروع أن الصياغة محكمة (قرناها) وإذا ما تبينا أن مادة من المواد تحتاج إلى أحكام الصياغة إلى الإحالة إلى لجنة العدل أحاطها .

حضرة الشيخ المحترم محمد حسن المشاوي باشا — ليست هذه مهمة المجلس ، بل هي مهمة اللجان ، وإلا فلينا المجلس إلى لجنة تناقش الصياغة وتطويع دورها فيها ، والأجنة الداخلية تقول ، إن كل لجنة وافقت على مشروع قانون تجله إلى لجنة العدل اضبط صياغته القانونية .

الرئيس — هل ترى لجنة الداخلية هذا ؟

المقرر — لا إن اللجنة لا تقول بذلك ؛ لأنه سبق لنا أن أخطأ في هذا المجلس أن كل من له ملاحظة على القانون فيفضل بإبدائها أمام اللجنة ، وقد عقدت اللجنة جلسة خاصة لهذا ، وأعتقد أن التوسيف في نظر هذا القانون ليس من المصلحة في شيء فهو يخص آلاف من الأشخاص يقيمون في مصر منذ سنوات عديدة ، وهم قلقون لأنهم لا يعرفون لهم جنسية ، في حين أنهم يتعاملون في الأسواق دون نق ، والثقة رأس مال الجميع ، هؤلاء الأشخاص يريدون أن يطعنوا على مستقبلهم .

حضرة الشيخ المحترم محمد حسن المشاوي باشا — لقد جاء في تقرير لجنة الداخلية أن عبارة " الملكية المصرية " تنفي عن ذكر الإقامة في السودان ، وهذه جزئية من جزئيات المشروع .

حضرة صاحب المحاكم محمد زكي علي باشا ( وزير الدولة ) — ليس هذا في القانون .

حضرة الشيخ المحترم محمد حسن المشاوي باشا — أريد أن أفهم ما هو المقصود من هذه العبارة .

حضرة صاحب المحاكم محمد زكي علي باشا ( وزير الدولة ) — هذا المشروع قبل أن يأتى إلى مجلس الوزراء لامتداده عرض على مجلس الدولة وهو الهيئة القانونية المختصة بالصياغة .

حضرة الشيخ المحترم محمد حسن المشاوي باشا — هذا بالنسبة للحكومة .

حضرة صاحب المحاكم محمد زكي علي باشا ( وزير الدولة ) — أعتقد أن هذا المشروع ليس فيه أية شائبة في صياغته .

حضرة الشيخ المحترم محمد حسن المشاوي باشا — أنا أقول إن به شوائب

وغيره صاحبه المحاكم محمد زكي علي باشا ( وزير الدولة ) — يفترض حضرة الشيخ المحترم على المادة الأولى ... ..

حضرة الشيخ المحترم محمد حسن المشاوي باشا — وما المقصود من هذه المادة ؟

لقد اشغلت في وضع التشريعات عشرات سنوات مستشارا ملكيا ، وأظن في هذا المجلس أن صياغة مشروع هذا القانون من الوجهة القانونية تحتاج إلى مراجعة وضبط . ولقد ظل مشروع هذا القانون تحت البحث عشرين سنة ، ولا بأس من أن نضيف إلى هذه المدة أسبوعا أو اثنين لضبط صياغته

الرئيس — تقول الحكومة إن لديها أداة هي مجلس الدولة وبها أشخاص أمضوا سنوات عديدة في العمل التشريعي كما أمضى حضرة الشيخ المحترم المشاوي باشا .

حضرة الشيخ المحترم محمد حسن المشاوي باشا — إنني من هذه الهيئة

الرئيس — هذه الهيئة أقرت هذا المشروع ، والذي أقدمه أنه عند

عرض مواد القانون لمناقشتها يستطيع حضرة الشيخ المحترم في أثناء المناقشة أن يعترض على صياغة المواد التي يرى أن صياغتها غير محكمة ، ويحيلها لتفادع الحكومة من وجهة نظرها ، ثم يرى المجلس ما إذا كان هناك عمل لإعادة النظر في الصياغة أم لا . فإذا رأى أنه لا عمل لذلك استقرت تحت مشروع القانون ، وإذا رأى أن هناك عملا أحيل الأمر إلى اللجنة لنظره من حيث صياغته ، أما إذا كان الاعتراض على صياغة أي مشروع قانون أمام المجلس يؤدي إلى إحالة إلى لجنة العدل للصياغة ، فن الواجب إذن أن نتفق في هذا المجلس على أنه قبل أن تعرض المشروعات على لجنة الموضوع تعرض على لجنة العدل لضبط صياغتها القانونية . وإذا كان هذا ما جلت عليه حضرة الشيخ المحترم المشاوي باشا ، فيجب أن تخضع جميع مشروعات القوانين التي في المجلس لرعاية لجنة العدل .

الرئيس - المملكة المصرية قانونا هي المنطقة التي يطبق فيها دستور مصر وقوانين البلاد .

مضرة الشيخ المحترم محمد حسن المشاوي باشا - لقد جاء في تقرير اللجنة غير هذا .

مضرة صاحب الديار محمد زكي علي باشا (وزير الدولة) - إن الحكومة لا تتقدم برأي اللجنة .

مضرة الشيخ المحترم محمد حسن المشاوي باشا - ليس التقرير نفسيا تشريعا للقانون ؟

المقرر - إن الحكومة متفقة معنا على أن كلمة "مصري" في هذا القانون تشمل المصري والسوداني .

الرئيس - يحسن أن يقال هذا عند مناقشة المواد .

مضرة الشيخ المحترم محمد حسن المشاوي باشا - لست متعنا بل أنا حرص على أن يخرج هذا القانون الخطير تام الصياغة دقيقها . أما التثبت فنظر مشروع هذا القانون الآن فهو التثبت بعينه .

الرئيس - وهل إذا ما أحيل القانون إلى لجنة العدل يتهى الأمر ؟

مضرة الشيخ المحترم محمد حسن المشاوي باشا - نعم . لأنها تخصصت في هذه المسائل .

مضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم يوسف مكرم - إن المجلس إن يراجع ما تقدمه لجنة العدل أيضا .

مضرة صاحب الدروة محمد صبري باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) - إن الاقتراح الذي قال به سعادة رئيس المجلس هو الاقتراح المقبول والطبيعي ، وهو أنه إذا كان هناك ملاحظات على مواد القانون فيمكن إعادتها عند بحث هذا المواد إذا كانت هناك اقتراحات بتعديلات للصياغة ، فليعلم بها حضرة الشيخ المحترم عند نظر المواد أيضا ، ولما نتجدها فيها ما يمكننا رفضه أو قبوله . وأرجو أنه ، أن تكون التعديلات ، بحسب ما أعتد عليه قليلة .

مضرة الشيخ المحترم محمد حسن المشاوي باشا - كيف يقال هذا ؟

مضرة صاحب الدروة محمد صبري باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) - هذا هو اعتقادي .

الرئيس - أظن أن هذه المناقشات تختصنا - خصوصا والوقت غير متسع - تأجيل نظر مشروع القانون إلى الجلسة المقبلة ، وفي هذه الأثناء يمكن لسعادة المشاوي باشا - إذا أراد - الاتصال بمعالى زكي على باشا .

مضرة الشيخ المحترم محمد حسن المشاوي باشا - لن أنزل ذلك .

الرئيس - إذا كنت لن تفعل ذلك فاني أعرض على المجلس تأجيل نظر مشروع هذا القانون كما هو وبجاءة إلى الجلسة المقبلة ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟ ( موافقة ) .

مضرة صاحب الدروة محمد صبري باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) - ويكون التأجيل بلا قيد ولا شرط .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة أن نعود إلى الانعقاد في يوم الثلاثاء الموافق ١٧ محرم سنة ١٣٨٩ ( ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٩ ) الساعة الخامسة مساء ؟

( موافقة ) .

رفعت الجلسة الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والتلاثين مساء .

بناء على قرار مكتب المجلس الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، بتفويض رئيس المجلس في التصديق على هذه المصطفة ، قد صلتق الرئيس عليها وأمر بفشرها في الوقائع المصرية ( القسم البرلمانى ) .







